

منتديات الوحدة العربية
http://arab-unity.net/forums/index.php

المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلة دورية محكمة



تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية
بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية



العدد ٢١ شتاء ٢٠٠٩ م

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
هاتف: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (١-٩٦١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (١-٩٦١+)
E-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٧٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات في أقطار الوطن العربي
- ٩٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي
- ٤٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أقطار الوطن العربي كافة
- ٦٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أوروبا
- ٧٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أمريكا وسائر الدول

الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٥٠٠ دولار أمريكي للأفراد
- ٧٥٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات

تدفع الاشتراكات مقدماً إما:

- بشيك مسحوب على أحد المصارف الأجنبية لأمر: «مركز دراسات الوحدة العربية» «Centre for Arab Unity Studies».
- أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية، رقم (073.02.252.070135.09) بالدولار الأمريكي رقم حساب البنك الدولي: 390.3800022.003، بنك بيبلوس ـ الحمراء ـ فرع السادات، سويفت كود: BYBALBBX، ص. ب: 5605-11 / بيروت ـ لبنان، تلكس: BYBANK 44078 - 41601 LE، تلفاكس: 801655 - 801623 (1-961+)
- أو باستعمال بطاقة الائتمان (Credit Card) من خلال موقع المركز على الإنترنت (http://www.caus.org.lb).

الجمعية العربية للعلوم السياسية



المجلة العربية للعلوم السياسية — العدد الواحد والعشرون — شتاء ٢٠٠٩ م

المحتويات

مركز دراسات الوحدة العربية



رئيس مجلس الإدارة: أحمد محمد الكبسي   رئيس التحرير: عدنان السيد حسين

آراء

كتب

نشاطات

المدير المسؤول: ميرنا سركيس

المواجهـة النوويـة الحقيقيـة:
هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟

دانييل روبيتشو(*)

باحث في العلوم السياسية، جامعة نورذرن أريزونا.

فيليبا وينكلر(**)

أستاذ مساعد زائر في العلوم السياسية، جامعة نورذرن أريزونا.

مقدمة

نشهد في هذه الآونة موقفاً، تتخذه جهات عديدة من إيران، بقيادة الولايات المتحدة، ينضوي على فرض عقوبات على إيران لعرقلة نمو برنامجها النووي، وهو الموقف الذي عرضته وسائل الإعلام الأمريكية على أنه «مواجهة» بين إيران والغرب. ورغم عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تقديم دليل دامغ ومباشر على ما تعترض عليه من أنشطة إيرانية، إلا أنها تتهم طهران بمحاولة الاستفادة من قدراتها في تخصيب اليورانيوم في صنع أسلحة نووية.

وعلى ذلك، سعت إدارة الرئيس بوش، أيّما سعي، إلى استصدار قرارات من مجلس الأمن لفرض عقوبات دولية على نقل التكنولوجيا إلى إيران، وكذلك على التعاملات المالية التي من شأنها دعم البرنامج النووي الإيراني. أما التحليل الإعلامي فغالباً ما يتركز على ما إذا كانت إيران سترضخ للضغوط الخارجية وتوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، أم أنها ستواجه التبعات المترتبة على رفض هذا الخيار.

وفي هذه الأثناء، توجّه الاتهامات إلى إيران بخرق بنود معاهدة حظر الانتشار النووي، كونها المنظومة التي تطالب الدول بالخضوع للقواعد التي تحظر استخدام السلاح النووي. غير أن الواقع العملي يشهد بعدم تطبيق المعاهدة والالتزام بها على قدم المساواة بين الدول، ومن ثمّ، فإننا سنسلط الضوء في هذا البحث على المواجهة الحالية، سابقة الذكر، في سياق استراتيجية أمريكية تاريخية لتقويض مبادئ المعاهدة.

(*) البريد الإلكتروني: danrobicheau@hotmail.com.

(**) البريد الإلكتروني: philippa.winkler@nau.edu.

أولاً: الضغوط على إيران

لطالما هددت إدارة الرئيس بوش بأن «جميع الخيارات» متاحة في التعامل مع إيران، بما في ذلك إمكانية استهداف المنشآت النووية الإيرانية بضربات نووية. علاوة على ذلك، ووفقاً لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، فقد وجهت إسرائيل تهديدات مباشرة باستخدام أسلحة نووية تكتيكية (صواريخ نووية صغيرة) ذات قدرات تقل عن الكيلوطن (ألف طن)، يتبعها استخدام قنابل تقليدية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية المقامة تحت الأرض. وعقب هذه التهديدات، صرّح أولمرت، في زلة لسان منه، بأن إسرائيل تتمتع بقدرات نووية أيضاً، وهو ما اعتبره المراقبون تصريحاً نادراً مصبوغاً بصبغة توحي بالخطأ في الحكم على الواقع، غير أنه تصريح سبق أن زلّت به ألسنة إسرائيلية في السابق لدى احتدام المواجهة بينها وبين دول الجوار(١).

وبالنظر إلى قيام إسرائيل بقصف مفاعل «أوزيراك» النووي العراقي عام ١٩٨٢، وما أعقب ذلك من تحذيرات مدوّية من بناء القدرات النووية العراقية، وما صاحبها من أدلة زائفة أدت في نهاية المطاف إلى اجتياح القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣، فإنه لا يحسن بنا النظر إلى مثل هذه التصريحات على أنها من قبيل «أبشر بطول سلامة يا مربع». أما إيران فهي تباشر مناوراتها العسكرية في الخليج الفارسي في الوقت الذي تستقر فيه الوحدات العسكرية البحرية الأمريكية في المنطقة ذاتها، كما إنه من المعلوم أن إيران تتوسط حربين تدور رحاهما بالفعل، فالعراق إلى غربها وأفغانستان إلى شرقها. وعلى ذلك، فإن الواقع الملموس يوحي بمواجهة في طريقها إلى التأزم والتدهور شيئاً فشيئاً إلى حين قرع طبول الحرب، علماً بأن أي هجوم نووي أمريكي أو إسرائيلي ـ أو بالاشتراك بينهما ـ ضد الأراضي الإيرانية سيسجل على أنه ثاني استخدام للأسلحة النووية في التاريخ الإنساني. ذلك أن أول استخدام تمثّل في القنبلتين النوويتين اللتين ضربت بهما الولايات المتحدة مدينتي هيروشيما وناكازاكي عام ١٩٤٥. ولا يخفى أن اتباع سياسة تجر الموقف إلى شفير الهاوية قد يحيل المواجهة برمّتها إلى حرب حقيقية في لمح البصر، لتصبح إيران بذلك جبهة ثالثة للحرب في منطقة مستعرة.

• تفنيد إيراني

يوجه الإعلام أقلامه إلى تصوير القضية بالصراع، فيما تتراجع المساعي الدبلوماسية أمام الضغوط الأمريكية المتواصلة على إيران، وهي أجواء يؤول مصير الحجج الإيرانية معها في هذا الشأن إلى التجاهل واللامبالاة. بيد أن إيران تعرض حججاً قوية إزاء منطقة الشرق الأوسط، وتسوق فيها دلائل وحقائق تاريخية، تشهد بتدخلات مستمرة من الولايات

(١) Gerald M. Sreinberg, «Deliberate Ambiguity: Evolution and Evaluation,» in: Louis René Beres, ed., *Security or Armageddon: Israel's Nuclear Strategy* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1986), p. 29.

المتحدة وأوروبا الغربية خلال حقبة الاستعمار وما شهدته المنطقة من حروب. ومن ثمّ، نجد حركة جديدة لعدم الانحياز تتألف من دول غير غربية تنصت إلى إيران، وما تطلقه من اتهامات بأنها تُعامَل بمعايير مزدوجة في المواجهة الحالية، أي أنه ثمة نظرة متعاطفة مع الحجج الإيرانية، بالرغم من تصويت معظم الدول الأعضاء في مجلس الأمن لصالح قرار المجلس بفرض عقوبات اقتصادية على طهران.

شهد عام ٢٠٠٦ ـ في غير مناسبة ـ إشارة القيادة الإيرانية، بما في ذلك رئيس وزرائها حينها محمود أحمدي نجاد والرئيس السابق محمد خاتمي، إلى معاملة إيران بسياسة تعتمد معايير مزدوجة في إطار المواجهة الحالية مع أمريكا وأوروبا بشأن برنامجها النووي. كما نقل الموقع الإخباري لقناة الجزيرة على الإنترنت (بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣) عن الرئيس السابق محمد خاتمي إلماحه إلى «... قوى إقليمية تمتلك أسلحة نووية»، وهو تصريح ينطوي على إشارة شبه صريحة إلى إسرائيل، فهي الدولة الوحيدة التي تملك أسلحة نووية في الشرق الأوسط. ووفقاً للرؤية الإيرانية، التي ترى ظلماً في معاملتها من الولايات المتحدة وأهم الدول الأوروبية مقارنة بإسرائيل، فقد أفاد الرئيس خاتمي بأن إيران ضحية «ازدواج المعايير» على حد تعبيره: «كيف لا تُواجَه هذه القوى بالغضب أو الضغوط من أوروبا والولايات المتحدة لإخلاء الشرق الأوسط من هذه الأسلحة؟»[٢].

تتجه معظم وسائل الإعلام ـ لا سيما الأمريكية منها ـ إلى تصوير الصراع على أنه رفض إيراني لاتباع سياسة منفتحة إزاء برنامجها النووي أمام العالم، وهذا اتهام يوجه إلى إيران رغم أنها: (١) موقعة على معاهدة حظر الانتشار النووي، وأنها: (٢) سمحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول منشآتها النووية لبعض الوقت، فيما لم يُسمَح لمفتشي الوكالة بدخول المنشآت النووية الإسرائيلية منذ ستينيات القرن المنصرم.

وبناء على ذلك، فإن الاتهام الإيراني باعتماد معايير مزدوجة في التعامل معها ليس باتهام يُلقى جُزافاً، بل إنه مستند إلى حجج واضحة؛ فالحجة **الأولى** تقارن بين معاملة إيران ومعاملة إسرائيل التي تواصل بناء برنامجها النووي بلا انقطاع حتى أصبحت أول دولة أوسطية تمتلك أسلحة نووية. وعلى هذا المنوال نجد أن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق كانت على النقيض تماماً: ذلك أنها قادت العالم الغربي، من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠، في نقل تقنيات غير تقليدية إلى نظام صدام حسين. أما الحجة **الثانية** فتتمثل في رؤية إيران بأن لها الحق في مواصلة برنامجها النووي بما يتفق مع بنود معاهدة حظر الانتشار النووي، فيما تسوق إيران حجة **ثالثة** أيضاً مفادها التركيز على الهند وباكستان اللتين لم توقّعا على المعاهدة المذكورة، بل وتلقيان معاملة مختلفة من الولايات المتحدة والغرب مقارنة بما تلقاه إيران.

---

(٢) Khatami Condemns West's «Double Standards»,» Aljazeera.net, 4 March 2006, <http://english.aljazeera.net>.

ثانياً: تواطؤ الولايات المتحدة والغرب مع سعي إسرائيل إلى امتلاك أسلحة نووية

يحمل تاريخ البرنامج النووي الإسرائيلي على امتداده بصمات جلية للتدخل الأوروبي، مما يؤكد تحالفاً متواصلاً بين الجانبين على المستويات العسكرية والاستراتيجية والتجارية، وقد بدأ هذا التحالف في خمسينيات القرن الماضي عندما أقدمت فرنسا سراً ـ ولكن بصورة مباشرة ـ على مساعدة إسرائيل في بناء مفاعل ديمونة النووي في صحراء النقب، وأرسلت في سبيل ذلك مئات العمال والفنيين الفرنسيين للعمل في موقع المفاعل. ومنذ الأيام الأولى لتشييد المفاعل، استخدمت إسرائيل العديد من الوسائل التي تنم عن عزم أكيد على بناء برنامج نووي بمساعدة القوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، وهي مساعدة يتمثل أحد جوانبها في التغطية على أنشطة إسرائيل في هذا الصدد.

أما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠، فقد أرسلت الولايات المتحدة طائرات الاستطلاع طراز «يو تو» (U2) لمراقبة بناء المفاعل في صحراء النقب، فيما عمدت بريطانيا إلى تصوير الموقع أرضياً، وفي ذلك دلالة تتعدى أغراض بناء الطاقة النووية، وتؤيد ذلك إشارة العالم هنري جومبرج ـ من جامعة ميتجشن ـ إلى إنتاج إسرائيل أسلحة من البلوتونيوم في مفاعل ديمونة.

وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، كشفت وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية عن امتلاك إسرائيل قدرات نووية عسكرية، ومن جانبها شاركت إسرائيل في تصويت أُجري خلال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، ووافقت فيه على «إجراءات وقائية» تسمح بإخضاع المنشآت النووية للتفتيش. لكن أقوال إسرائيل تخالف أفعالها، فلم توافق في نهاية المطاف على التفتيش إلا في صورة خاصة وعلى يد مفتشين أمريكيين. ولما حان أول تفتيش على يد علماء أمريكيين في مطلع ستينيات القرن الماضي، تجلى أن إجراءات التفتيش لم تكن كافية للوقوف على طبيعة الأنشطة الدائرة في مفاعل ديمونة على وجه التحديد. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المفتشين لم يحصلوا مسبقاً على أدلة مصورة التقطتها الرحلات الاستطلاعية لطائرات «يو تو» الأمريكية، تؤكد وجود وحدة لإعادة المعالجة، لا بد من وجودها لإنتاج أسلحة من البلوتونيوم. وعلى مدار العقد الذي تلا أول تفتيش أمريكي قدِمت سبع فرق أخرى للتفتيش، أجمعت كلها على عدم وجود أدلة على وجود برنامج لإنتاج الأسلحة النووية، علماً بأن هذه الفرق ـ شأنها في ذلك شأن الفريق الأول ـ قد حيل بينها وبين الصور الملتقطة جواً أو براً لمفاعل ديمونة.

أما إسرائيل ـ وقد حصلت على تبرئة من أي شبهة إزاء أنشطتها ـ فما تزال تعلن أن أنشطتها النووية في مفاعل ديمونة إنما هي أنشطة سلمية، بل وتورد في سياق ذلك توصيفات تشير إلى أن مفاعل ديمونة محض «مصنع للنسيج» أو «محطة تجريبية موسّعة للأغراض الزراعية» أو «محطة لتحلية المياه». وإذا كانت هذه الخدعة قد قُصد منها مجاراة الرأي

العام العالمي حيال خضوع أنشطة إسرائيل للتفتيش، إلا أن تقييم الولايات المتحدة الصادر عام ١٩٦٣ ـ واعترفت به تقارير وكالة المخابرات المركزية «سي آي إيه» ـ[٣] أفاد بأن مفاعل ديمونة سيشكل «خطراً» في غضون عام أو اثنين منذ ذلك الحين. لكن الأمر لم ينحصر في السعي إلى امتلاك قدرات تتيح صنع أسلحة نووية، فقد شرعت فرنسا ـ من خلال شركة تحمل اسم «مارسيل داسو» ـ حينها، في بناء نظام داخل إسرائيل لاستيعاب وتسلم صواريخ من طراز «إم دي ٦٢٠» (MD 620) تحت مسمى «جيريكو» (أريحة). ومنذ إدارة الرئيس الأمريكي كنيدي حتى الآن، ذهبت جميع المحاولات لكبح جماح إسرائيل في بناء ترسانتها النووية سُدى، ولم يُكتب لها بصيص من نجاح[٤].

تجنبت إسرائيل المساعي الخارجية إلى الوقوف على طبيعة برنامجها النووي على مدار عقود متتالية، كما حصلت على التعاون في هذا الشأن دون إشراف أو رقابة مقابل خدمات تقدمها إلى القوى الكبرى خارج منطقة الشرق الأوسط، ولنأخذ فرنسا مثالاً على ذلك، فقد أقدمت عناصر في الحكومة الفرنسية ـ من بينهم قادة عسكريون كبار ـ على دعم إسرائيل في برنامجها النووي مقابل معلومات ترتبط بحركة التحرير الجزائرية المقاومة للاستعمار الفرنسي، يوم كانت الجزائر مستعمرة فرنسية خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم[٥]، وقد كان هذا نوعاً من التحالف الاستراتيجي بين البلدين في المقام الأول. أما الولايات المتحدة فكان لها أهداف أكثر عمومية وشمولاً، ذلك أنها سعت منذ الحرب العالمية الثانية إلى تكون صاحبة أقوى نفوذ خارجي في هذه البقعة من العالم. فخلال حكم الرئيس الراحل أيزنهاور حُجِبت المعلومات المتعلقة بوجود منشأة لإنتاج عنصر البلوتونيوم عن العلماء القائمين بمهمة التفتيش في مفاعل ديمونة.

كما حُجِبت أهم الصور الأرضية واللقطات الجوية وقياسات الإشعاع عن العلماء الأمريكيين من أمثال فلويد كلر، الذين تتألف منهم لجنة الطاقة الذرية لدى زياراتهم لتفتيش المنشأة الإسرائيلية. وظلت إسرائيل في الوقت ذاته على موقفها الرافض نشر «الإجراءات الوقائية» الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في منشآتها النووية، بالرغم من الضغوط التي مارستها إدارة الرئيس جونسون في هذا الصدد. وبذلك بقيت الحال على ما هي عليه نظراً إلى تعاظم أهمية إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية السياسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. أما في الداخل الأمريكي، فقد تعرض الرؤساء الأمريكيون على مرّ السنين لضغوط مؤيدي إسرائيل من أمثال أي فيلدمان، وكذلك مجموعات الضغط، للكف عن أي محاولات رامية إلى الكشف عن برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي. وأصبح الأمر كما يراه يائير إيفرون في كتابه **المعضلة النووية الإسرائيلية**:

---

(٣) Memo: «Consequences of Israeli Acquisition of Nuclear Capability,» Central Intelligence Agency (CIA), 6 March 1963, <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB90/dubious-09a.pdf>.

(٤) Avner Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998).

(٥) المصدر نفسه.

«... بل إن الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل في هذا الشأن تراه واشنطن أجدى وأبدى لها من اهتمامها بحظر الانتشار النووي...»(٦).

● إسرائيل المسلحة نووياً: حقيقة واقعة

عندما سُن تشريع حظر الانتشار في الولايات المتحدة، تواكب ذلك مع التسليم بالحقيقة الواقعة حينئذٍ، ألا وهي وجود برنامج إسرائيلي لإنتاج السلاح النووي، ويدل عليه التعديل القانوني المعروف باسم «تعديل جلين»، الذي أُدخل على قانون الأمن الدولي لسنة ١٩٧٧ إبّان حكم الرئيس كارتر، إذ ينص القانون ـ من جملة نصوصه ـ ، في تعديله، على قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية عن أي دولة استوردت مفاعلات لأغراض التخصيب أو إعادة المعالجة النووية. ولا شك أن هذا ينطبق على إسرائيل التي استوردت هذه التكنولوجيا بشقّيها من فرنسا: التخصيب وإعادة المعالجة، غير أن الدولة العبرية قد فعلت ذلك قبل عام ١٩٧٧، ولذا لم تتأثر بأحكام التشريع المذكور. لكن تعديل جلين انضوى على «فقرة إعفائية» ـ حسب رؤية مراسل التحقيقات سيمور هيرش ـ تفيد بإمكانية مواصلة المساعدات الأمريكية على المستويين الاقتصادي والعسكري إذا كان قطع المساعدات عن الدولة «... سيتسبب في إلحاق ضرر بالغ بأهداف الولايات المتحدة فيما يتصل بحظر الانتشار النووي، أو في تعريض جوانب الحماية والأمن العامة للخطر... أي أنه طالما رأى الرئيس الأمريكي والكونغرس أن في حماية إسرائيل مصلحة أمريكية عليا، فإنه يمكن تطبيق هذه الفقرة الإعفائية على إسرائيل»(٧).

أضحت القدرات النووية الإسرائيلية أمراً معروفاً على نطاق واسع على مستوى العالم ـ وكذلك الشرق الأوسط ـ منذ منتصف ستينيات القرن المنصرم على أقل تقدير، بيد أن إسرائيل استطاعت الحفاظ على موقفها «الغامض» إزاء برنامجها النووي العسكري، وفي سياق تصريحها الدائم بأنها لن تكون أول دولة تُدخل السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط، نجد أن التاريخ يحفظ لنا حواراً دار عام ١٩٦٨ بين نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وارنكي والسفير الإسرائيلي لدى واشنطن حينها يتشاك رابين، وهو حوار أكد فيه الأخير هذا الموقف الذي يكشف عن التحدي الإسرائيلي السافر لكل ما يعترض طريق برنامجها النووي. وفي هذا الحوار دافع السفير رابين عن موقف إسرائيل الغامض في هذا الصدد بقوله إن القوى النووية في ذلك الحين عرفت بأنها قوى نووية لإجرائها تجارب علنية على أسلحتها، الأمر الذي لم تُقدِم إسرائيل على فعله. ويومها رد وارنكي بأن حيازة الأسلحة ـ حتى في صورة مكونات مفككة ـ ما يزال يشكل دليلاً على إدخال الأسلحة إلى هذه المنطقة. وإن كان هذا الحوار ينم عن شيء فإنما ينم عن إصرار إسرائيل على حيازة قدرات نووية

(٦) Yair Evron, *Israel's Nuclear Dilemma*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994), p. 166.

(٧) Seymour Hersh, «On the Nuclear Edge,» *New York Times*, 29/3/1993.

عسكرية دون الإفصاح عن ذلك، بالرغم من اللعب بالألفاظ على الوجه السابق(٨).

وقد دعم القادة الأمريكيون هذا التوجه المخادع حتى لا يجدوا أنفسهم في موقع الاتهام بانتهاك القانون عبر تقديمهم مساعدات عسكرية واقتصادية لدولة نووية هي إسرائيل، الأمر الذي سيضع الولايات المتحدة في موقف من يساعد دولة خرقت حظر الانتشار النووي، ناهيك عن اضطرارها عندئذٍ إلى تفسير عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وهي دولة نووية. ومع انفتاح باب الشر جراء هذه السياسات، برز سؤال يطلب تعليلاً لضرورة التزام الدول الأخرى ذات الطموح النووي بالإجراءات الوقائية التي تفرضها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما مُنِحت إسرائيل تصريحاً خاصاً يعفيها من ذلك على مر السنين والعقود. لقد ظلت إسرائيل على موقفها الغامض المعلن بأنها لن تكون أول من يجلب الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط، غير أنه سرعان ما سعت إسرائيل إلى تأكيد هذا الموقف الغامض بعدما زلّ لسان إيهود أولمرت مفصحاً عن امتلاكها قدرات نووية عسكرية.

وقّعت ٦٥ دولة على معاهدة حظر الانتشار النووي الأولى في ١ تموز/يوليو ١٩٦٨، فيما كانت آخر زيارة أمريكية إلى مفاعل ديمونة الإسرائيلي في تموز/يوليو ١٩٦٩. ومنذ ذلك الحين عقدت مؤتمرات مراجعة المعاهدة وتنقيحها مرة تلو الأخرى كلّ خمس سنوات، وتزامن ذلك مع نجاح إسرائيل في إبعاد شكوك العديد من الإدارات الأمريكية عن نفسها إزاء هذا الأمر. لكن التعاريف التي توردها المعاهدة لتحديد الدولة المسلحة نووياً إنما هي تعاريف غامضة، ذلك أن اشتمالها على محترز يحصر الدول النووية في تلك التي لا بد وأنها قد فجّرت سلاحاً نووياً قبل كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ ـ وهو تاريخ سريان المعاهدة ـ، إنما يعني تجاهل احتمالات لجوء إسرائيل إلى اختبار أسلحتها عبر دولة أخرى (كجنوب أفريقيا مثلاً)(٩).

وأياً كان المقياس الذي يستخدمه المرء للوقوف على النظرة الأمريكية والأوروبية الغربية إلى البرنامج النووي الإسرائيلي، فإنه بات من الواضح أن إسرائيل عوملت معاملة خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ولم يغفل باقي دول العالم عن هذا الأمر، لا سيما عندما انضمت ١٤٤ دولة غير نووية في منتصف عام ١٩٩٢ إلى المعاهدة، وهو الرقم الذي زاد إلى ١٨٠ دولة تقريباً في الوقت الراهن.

(٨) «Memorandum of Conversation, Assistant Secretary of Defense, November 12, 1968,» (accessed April 9, 2007 on the National Security Archives, George Washington University), <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/israel/documents/battle/12-01.htm>.

(٩) Warner D. Farr, «The Third Temple's Holy of Holies: Israel's Nuclear Weapons,» Counterproliferation Papers, Future Warfare Series; no. 2, USAF Counterproliferation Center, Air War College, Air University, Maxwell Air Force Base, Alabama, September 1999 (accessed 11 April 2007), <http://www.fas.org/nuke/guide/israel/nuke/farr.htm>.

ثالثاً: سياسة غير واضحة المعالم

١ ـ انتشار أسلحة الدمار الشامل في الخليج بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠

«كثيراً ما أُسأل... «كيف تتعاملون مع هذه الدولة وتتركون تلك؟» وإجابتي هي «استحالة اتباع سياسة واضحة المعالم في السياسة الخارجية»[١٠].

عمدت الولايات المتحدة، خلال العقد التاسع من القرن الماضي، إلى دعم حزب البعث حتى حرب الخليج عام ١٩٩١ بغية مواجهة التهديد المحتمل من الجمهورية الإيرانية الإسلامية بمنحاها الأصولي، وقد عرفت السياسة الأمريكية في هذا الصدد باسم «المنحنى العراقي»، وبدأت رسمياً عام ١٩٨٢ عندما رفعت الولايات المتحدة العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وفي هذا الشأن نشرت صحيفة **واشنطن بوست** عام ٢٠٠٢ مقالاً جاء فيه: «بمراجعة آلاف الوثائق الحكومية المفرج عنها، وبلقاء سياسيين سابقين، وقفنا على دعم مخابراتي ولوجيستي أمريكي كان له دور حاسم في صمود الدفاعات العراقية في وجه «الموجات البشرية» التي نفذتها القوات الإيرانية الانتحارية، فقد سمحت إدارتا الرئيس ريجان وبوش الأب بشحن العديد من المنتجات ذات الطابعين العسكري والمدني إلى العراق، بما في ذلك كيماويات سامة وفيروسات بيولوجية قاتلة كالجمرة الخبيثة والطاعون الدبلي»[١١].

ونتيجة هذه السياسة تجاه العراق، حصلت حكومات العالم على الضوء الأخضر لتزويد صدام حسين بالأسلحة والتقنيات والمواد ذات الطبيعتين العسكرية والمدنية، غير أن جلّها لم يكن مصنفاً كمواد تقليدية. علاوة على ذلك، قدمت الولايات المتحدة إلى العراق قروضاً زراعية وزودته بتقنيات مرتبطة بتطبيقات معينة في البرنامج النووي العراقي، فيما حذت بريطانيا، وغيرها من الدول، حذو الولايات المتحدة طوال حقبة الثمانينيات، حتى غزو الكويت عام ١٩٩٠. ومن المعلوم أن بيع التقنيات النووية يدرّ ربحاً وفيراً، بل وتسعى إليه الدول (حلت الولايات المتحدة في المركز الأول عالمياً من حيث بيع الأسلحة عام ١٩٩١)[١٢]. أما اليوم فتلتزم الولايات المتحدة الصمت إزاء إسهامها في بناء قدرات حزب البعث العراقي.

منذ ثمانينيات القرن المنصرم ونخبة السياسيين الأمريكيين المعنيين بالسياسة الخارجية على اقتناع تام باحتواء إيران، وترى في ذلك هدفاً بعيد المدى عززته توجهات الفئة المعروفة باسم «المحافظين الجدد»، بل وإسرائيل نفسها، وهذا الهدف هو المسار الذي

---

(١٠) «Remarks by US Secretary of State Madeleine Albright Delivered to the Women's Foreign Policy Group, November 20, 2000,» US State Department Transcript (Last Accessed: 22 June 2004), <http://hongkong.usconsulate.gov/uscn/state/2000/112001.htm>.

(١١) Michael Dobbs, «US Had Key Role in Iraq Trade in Chemical Arms Allowed Despite their Use on Iranians, Kurds,» *Washington Post*, 30/12/2002, <http://www.meta-religion.com/Secret_societies/Conspiracies/Middle_East/us_had_key_role_in_iraq.htm>. (Last Accessed Internet 30 June 2004).

(١٢) Robert Pear, «US Ranked No. 1 in Weapons Sales,» *New York Times*, 31/8/1991.

ينطوي على استهداف برنامج إيران النووي، في ظل تناقض عجيب في التعاطي مع البرامج النووية لدول أخرى.

٢ ـ ازدواج المعايير مقابل الحق في الحصول على التكنولوجيا النووية

لدينا ـ على الجانب الآخر مما سبق ـ دولة إيران التي وقّعت على معاهدة حظر الانتشار النووي منذ عام ١٩٧٠[١٣]، وتؤكد على الدوام حقها في إجراء أبحاث نووية لأغراض سلمية، وهو حق مكفول بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، بل إن إيران اشترت أول مفاعل صغير للأبحاث النووية من الولايات المتحدة عام ١٩٥٩ في إطار خطة للشاه رضا بهلوي حينها تقضي بإنشاء ٢٣ مفاعلاً، بحلول العقد الأخير من القرن العشرين[١٤]. كما تنص المادة الرابعة من المعاهدة على أن للدول الموقّعة الحق في استخدام اليورانيوم المخصّب لديها أو شرائه من السوق الدولية ما دام هذا اليورانيوم يُستخدم لأغراض سلمية، كتوليد الطاقة على سبيل المثال. كما إن انسحاب أي دولة من المعاهدة يعد مؤشراً على محاولتها استخدام اليوارنيوم المخصّب لإنتاج الأسلحة، وهذا أمر لم تقدم عليه أي دولة سوى كوريا الشمالية عام ٢٠٠٣، فيما التزمت إيران بالمعاهدة وظلت في إطارها، أضف إلى ذلك السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول المنشآت النووية الإيرانية منذ شباط/فبراير ١٩٩٢.

لم تهدد إيران بالتوقف عن تنفيذ «البروتوكول الإضافي» من المعاهدة إلا حديثاً، لكنه تهديد أعقبته بالتنفيذ فعلاً، علماً بأن البروتوكول يقضي بإجراء تفتيش مفاجئ على منشآتها النووية، وقد وقّعت عليه إيران عام ٢٠٠٣. وما كان هذا الموقف الإيراني إلا رداً على التوصية التي خرج بها مجلس محافظي الوكالة بإحالة المسألة الإيرانية إلى مجلس الأمن. لكن إيران ـ حتى في هذا الموقف، وانطلاقاً من موقف قانوني دولي غير مشوب ـ كانت في إطار حقوقها التي تكفل لها الانسحاب من البروتوكول الإضافي الذي وقّعته الحكومة السابقة وأحيل إلى حكومة نجاد الحالية، لكنه لم يحظ بتصديق البرلمان أو المجلس في إيران على الإطلاق. ومع ذلك، فإنه دون تصديق المجلس التشريعي الوطني تصديقاً كاملاً على البروتوكول الإضافي للمعاهدة، تكون إيران في موقف يخوّلها كامل الحق في الانسحاب من البروتوكول.

كما أن لإيران الحق في الانسحاب من المعاهدة كلياً كما فعلت كوريا الشمالية. فالمادة العاشرة من المعاهدة تنص على أنه يجوز لأي دولة الانسحاب من المعاهدة استناداً إلى أسباب تتعلق بالسيادة الوطنية، شريطة إخطار الجهة التنظيمية التابعة للوكالة بعزمها على ذلك قبل ثلاثة أشهر من الانسحاب. من جانب آخر، لا يخفى على أحد أن إيران محاطة بحربين على

---

(١٣) Mitchell Reiss, «The Last Nuclear Summit,» in: Joseph F. Pilat and Robert E. Pendley, eds., *1995, a New Beginning for the NPT?*, foreword by Hans Blix, Issues in International Security (New York: Plenum Press, 1995), pp. 127-128.

(١٤) نقلاً عن: «News Global: A&A: Iran's Nuclear Research,» Aljazeera, 12 January 2006.

حدودها في العراق وأفغانستان، شنّتهما الإدارة الأمريكية الحالية التي تهدد في الوقت الراهن بقصف المنشآت النووية الإيرانية. وفي ظل هذه الأجواء المفعمة بالتصريحات والتحركات العدائية، يمكن النظر إلى حكومة أحمدي نجاد بعين الإنصاف في اعتبارها هذه التصريحات تهديداً صريحاً للسيادة الوطنية، وهو أحد الأسباب التي يُستَنَد إليها في الانسحاب المشروع من المعاهدة، لكن إيران لم تفعل ذلك، بل شاءت الإبقاء على وضعها الأصلي.

٣ ـ معاهدة حظر الانتشار النووي أم منظور سياسي

في موقف بهذا القدر من الخطورة جرّاء السعي إلى إحكام السيطرة على انتشار الأسلحة النووية، بات من الواضح أنه ينبغي للمعاهدات الدولية أن تعطي الأولوية لضمان اتساق المعايير الحاكمة لها عبر توحيد التعاطي مع الحالات الفردية. فالإنفاذ المتسق والمنصف للمعاهدات الدولية يضمن قبولها والاعتراف بشرعيتها من منظور المجتمع الدولي ممثلاً في دوله وأممه على اختلافها، ولا بد أن يُرفع شعار مفاده أن عدم التوقيع على معاهدة فيه ما لا يقل أهمية عن عدم الالتزام بأحكامها. وهنا يتجلى أمامنا تناقض صارخ بين «ماهية السياسة الحقيقية» والتطبيق المحايد للقانون الدولي فيما يتعلق بالسياسة النووية التي وضعت المعاهدة لأجلها، إذ يجب أن تتجلى قيم الحياد والإنصاف في القانون الدولي الحاكم لهذا الشأن المهم لدى التعامل مع جميع الدول.

لكن الواقع يشهد بالسماح لبعض الدول بتجاهل الأطر القانونية المنظمة، فيما تتعرض دول أخرى تتمسك بتلك الأطر إلى مكابدة العقوبات الدولية، وفي ذلك خلاصة الحجج الإيرانية إزاء معاملتها بمعايير مزدوجة.

● المسألة الهندية

نفّذت الهند أولى تجاربها النووية عام ١٩٧٤، ثم تابعت برنامجها النووي العسكري على مدار السنوات اللاحقة، علماً بأن الهند لم توقّع على معاهدة حظر الانتشار النووي، شأنها في ذلك شأن الدولة العبرية. علاوة على ذلك، وقّعت الهند اتفاقية مع الولايات المتحدة حديثاً تجيز فيها الولايات المتحدة الصفقات التجارية في المواد النووية المستخدمة لأغراض مدنية بين البلدين، ولا شك أن في ذلك مثالاً آخر على السماح بالتسلح النووي بالرغم من السياسة المعلنة للمعاهدة التي تقضي بالابتعاد عن مثل هذه الأنشطة. وتتضمن الاتفاقية إجراءات وقائية وأخرى للتفتيش عن محطات توليد الطاقة النووية الهندية البالغ عددها أربعة عشر محطة، لكن الاتفاقية تتغاضى في الوقت ذاته عن الترسانة النووية العسكرية التي تحوزها الهند بالفعل. وإذا كان للإدارة الأمريكية الحالية أسبابها التي تدعوها إلى إبرام هذه الاتفاقية، وفي هذا الوقت على وجه الخصوص، فإن الأمر برمّته يؤكد وجود تناقض بين تطبيق القانون الدولي والأهداف السياسية النفعية على الصعيدين السياسي والجغرافي العالميين. وإن شئنا النظر في تلك الأسباب، فسنجد ـ بادئ ذي بدء ـ أن الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة والهند ـ من وجهة نظر إيران وغيرها من الدول ـ ستكون بمثابة مكافأة للهند لمشاركتها في الضغط على إيران، وهو ما بدأ بتصويت الهند على قرار صادر

عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فيما يتمثل السبب الثاني في انتعاش الاقتصاد الهندي، الأمر الذي يعني زيادة في معدلات التبادل التجاري مع الولايات المتحدة. أما السبب الثالث فمترتب على زيادة التبادل التجاري وانتعاش سوق الأعمال بين البلدين مما يمنح الولايات المتحدة ميزة تنافسية تمكّنها من التأثير السياسي في الهند مقارنة بما لروسيا والهند من دور في هذا الصدد. وفي النهاية، يمكن مدّ هذه المعاملة التفضيلية إلى الجارة باكستان التي لم توقع هي الأخرى على المعاهدة، وتمتلك برنامجاً نووياً عسكرياً متنامياً. وفي سبيل السعي إلى استبعاد المظهر الذي يوحي بمكافأة الدول باتفاقيات نووية مقابل التعاون في أمور سياسية واقتصادية، ما يزال صناع السياسة الأمريكية يعللون هذا المنحى بأنه ضروري «لتشجيع» الدول غير المنضمة إلى المعاهدة للتوقيع عليها في نهاية المطاف».

بيد أن سياسة الولايات المتحدة قد تدفع بقية العالم إلى الإخلال بالتزاماته التي تفرضها المعاهدة، ذلك أن اللهاث وراء المصالح السياسية، بهذا المنطق النفعي، من خلال إبرام اتفاقيات تجارية نووية مع دول غير موقّعة على المعاهدة، يشرذم شرعية المعاهدة ويقوضها تماماً باستخدامها كورقة ضغط لتبرير استعداء دول تريد الولايات المتحدة مهاجمتها أو حصارها. إن دور الولايات المتحدة التي تضطلع فيه بدور الشرطي العالمي أضحى أكثر علانية وجرأة، وهذا أمر لم يسلم منه الشأن النووي العالمي، وفي هذا نقتطف من قول الكاتب حين قال «إن منتقدي السياسة الأمريكية يرون... اعتماد الولايات المتحدة نهج الضربات العسكرية الاستباقية ضد البرامج النووية لدى بلدان أخرى، نوعاً من التصريح بتعقب البرامج النووية، علماً بأن الدول التي ترحب باستئصال التهديدات النووية المحتملة تعترض على تصرف الولايات المتحدة من منطلق فردي ترى نفسها من خلاله القاضي والحكم والجلاد»(١٥).

❋ ❋ ❋

في الختام، نجد للاتهام الإيراني بالمعاملة بمعايير مزدوجة صدى يخاطب العقل والمنطق في عموم دول العالم النامي، ولا شك أن هذا الوضع يهدد شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي ومدى نفاذها واحترامها. وإذا كان العالم جاداً في التعاطي مع التهديد الناجم عن انتشار الأسلحة النووية، فإنه لا بد من رفض التفريق في التعامل بين الدول في القضايا النووية، بل وتزيد على ذلك أهمية ضرورة إجراء مناقشات ومفاوضات مفتوحة بشأن حالات عدم التوافق مع المعاهدة والحقائق الحالية، وطرق ذلك على الملأ. إن العودة إلى روح المعاهدة ومضمونها أمر لا بد منه، بدلاً من الانخراط في السلوك العدائي وما يتخلله من تصريحات وتهديدات. ومن الممكن أن تتمثل نقطة البداية في العودة إلى محادثات الحدّ من الأسلحة النووية بين القوى الكبرى حسب نصوص المادة السادسة من المعاهدة ■

(١٥) Reiss, Ibid., p. 71.

التحالف السوري ــ الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله

عياد البطنيجي(*)

باحث في العلوم السياسية ـ فلسطين.

مقدمة

١ ـ مؤتمر أنابوليس

اعتُبر حضور سورية مؤتمر أنابوليس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بولاية ميريلاند الأمريكية بمثابة صدمة بالنسبة إلى البعض، وصفقة بالنسبة إلى البعض الآخر. وقد لفت هذا الحضور انتباه المعنيين والمتابعين للعلاقات السورية ــ الإيرانية، ودفع بعضهم إلى الحديث عن نهاية التحالف السوري ــ الإيراني، إذ بدا وكأنه خارج السياق السياسي السائد، أو خارج النمط السياسي الذي رُسم للسياسة السورية ــ الإيرانية. للوهلة الأولى بدا هذا مفاجئاً للبعض، فدفعهم إلى القول: إن التحالف السوري ــ الإيراني بعد ٢٠٠٧/١١/٢٧ (مؤتمر أنابوليس) يختلف تماماً عنه قبل ذلك التاريخ.

لا شك أن التغير في البيئة السياسية الدولية والإقليمية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وبزوغ الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة في العالم، وتغير موازين القوى في ظل النظام الدولي الجديد، وما صاحبه من حرب على العراق (حرب الخليج الثانية)، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والتصنيف الأمريكي لإيران ضمن دول محور الشر، وحالة التحشيد والتجييش على المستويين الأمريكي والدولي ضد إيران، وطموحات إيران الإقليمية واستمرارها في برنامجها النووي وسياساتها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، كل ذلك بالتأكيد يؤثر في سورية، وبالتالي في نمط تحالفاتها الدولية والإقليمية بشكل عام، وتحالفها مع إيران بشكل خاص.

ولعل التغير في البيئة الدولية والإقليمية يدفع سورية إلى تغيير تحالفاتها، أو الارتباط بتحالفات جديدة، أو إدخال تغييرات في سياستها الخارجية بعد أن تغيرت المعادلات وانقلبت موازين القوى الدولية والإقليمية التي كانت سورية تعمل على أساسها، وذلك لتلافي المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تجاهل هذه المتغيرات ويكون لها تأثير في تحالفاتها وسياستها

(*) البريد الإلكتروني: ayyadalbutniji@hotmail.com.

الخارجية ودورها في النظام الإقليمي العربي، وذلك بغية أن تتمكن من مواكبة متطلبات التطور وحقائق السياسة وموازين القوى في هذه المرحلة.

٢ ـ مشكلة الدراسة

لا مراء أن حضور سورية مؤتمر أنابوليس أثار حفيظة كثير من المتابعين، ودفعهم إلى الحديث عن شرخ وفُراق يكتنف العلاقات السورية ـ الإيرانية، وبالتالي فك عرى التحالف السوري ـ الإيراني الذي بدأ مع بدايات انتصار الثورة الإيرانية، وبقي في تصاعد مستمر، وأخذ أشكالاً متعددة منها: الابتعاد السوري عن النظام الإقليمي العربي، وخصوصاً البلدان العربية التي تتساوق سياساتها الشرق الأوسطية مع السياسات الأمريكية، في ظل قضايا النظام العربي الملتهبة، التي تحتاج إلى تكافل عربي.

ويسوق هذا الرأي مبرراته التي منها أن إيران أعربت عن استيائها من عقد هذا المؤتمر وحضور سورية له، فضلاً عن قيام سورية بتأجيل مؤتمر الرفض الفلسطيني الذي حاولت إيران تنظيمه في دمشق، ومنعها الفصائل الفلسطينية الرافضة لمؤتمر أنابوليس حضور مؤتمر الرفض الذي دعت إليه إيران وأقامته على أرضها. وهذا الرأي يتحدث عن تقارب أمريكي ـ سوري، من مظاهره تشديد الرقابة السورية على الحدود العراقية، والضمانات الأمريكية لسورية بالكف عن مضايقتها وفرض العزلة عليها. هذا التقارب السوري ـ الأمريكي جعل هذا الرأي يتحدث عن الطلاق السوري ـ الإيراني ونهاية التحالف بين البلدين. ويصل هذا الرأي إلى نتيجة مفادها: إن مشاركة سورية في مؤتمر أنابوليس قد تهدد استمرارية التنسيق والاستراتيجية المشتركة فيما بينها وبين إيران. وعليه فإن تبدل الظروف الدولية والإقليمية جعل التحالف بين البلدين عبئاً على سورية، حسب ما يعتقد هذا الرأي.

وحقيقة، أنه ساد انطباع، وبخاصة بعد زيارة العاهل الأردني الأخيرة إلى دمشق، بأن سورية بدأت تتخلى عن تحالفها الاستراتيجي مع إيران، وأنها بصدد إعادة النظر في القطيعة بينها وبين معظم البلدان العربية.

في هذه الدراسة، نسعى إلى اختبار تلك الفرضية أو ذاك الرأي الذي يتحدث عن نهاية التحالف الإيراني ـ السوري بعد مؤتمر أنابوليس. وهنا نصوغ التساؤلات التالية: هل يمكن فعلاً أن يحدث تقارب سوري ـ أمريكي في المرحلة المقبلة، وبالتالي يؤثر ذلك في التحالف السوري ـ الإيراني ويدفعه نحو الطلاق؟ وهل يمكن لسورية الحفاظ على تحالفها مع إيران في حالة تقارب سوري ـ أمريكي؟ وهل في إمكان السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط أن تنهي التحالف بين البلدين في المرحلة المقبلة؟ وما هي الشروط والمحددات التي يمكن من خلالها فك التحالف السوري ـ الإيراني؟ كيف يمكن إعادة سورية إلى النظام الإقليمي العربي؟ ما هي الأسباب التي تدفع سورية إلى التحالف مع إيران والاستمرار في هذا التحالف، وبالتالي الابتعاد عن النظام الإقليمي العربي؟

٣ ـ في معنى الحلف

الحلف اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة، لحماية أعضائه من قوى أخرى معينة تبدو مهددة أمن كل من هؤلاء الأعضاء. أو هو تضافر قوى مجموعة من الدول، خلال فترة زمنية معينة، بهدف زيادة أمن الدول الأعضاء.

إذاً، الحلف هو أداة سياسية يتحقق بها انتظام علاقات القوى الدولية، ويستدعيها مبدأ سياسي هو مبدأ توازن القوى، ويستهدف أعضاؤه السعي إلى تأمين أنفسهم من عدوان دولة أو دول معينة. والتحالفات السياسية والاستراتيجية يجب أن تكون قائمة على المصالح السياسية والاقتصادية والمتغيرات الجيوبوليتكية، وليس على أساس الأفراد أو المذهب أو الدين أو الحب والكره.

وعليه، فسياسة التحالف تعني الاعتماد على الأحلاف كأداة من أدوات السياسة بهدف حماية الأمن القومي لهذه الدول، والدفاع عن مصالحها الوطنية. وحسب نظريات العلاقات الدولية تنشأ التحالفات بين الدول لردع الأعداء، فالخوف من التعرض للعدوان والسعي إلى درء هذا الخطر هو المبرر الرئيسي وراء انتهاج الدولة سياسة التحالف. ومن ناحية أخرى، تتحالف الدول أيضاً بغرض السعي إلى زيادة القوة، فتلجأ إذ ذاك إلى سياسة التحالف كبديل من سياسة التسلّح التي تستنزف موارد اقتصادية هائلة، ناهيك عن حاجة التسلّح إلى فترة زمنية طويلة. والتحالف السوري ـ الإيراني لا يخرج عن هذا الإطار النظري للتحالفات الدولية.

أولاً: في تاريخ التحالف السوري ـ الإيراني

نشأ التحالف السوري ـ الإيراني منذ نهاية سبعينيات القرن الفائت، وبالتحديد منذ عام ١٩٧٩، بعد انتصار الثورة الإيرانية، بالرغم من أن الاهتمام السوري بإيران والاهتمام الإيراني بسورية يرجعان إلى ما قبل هذا التاريخ، أي إلى ما قبل سقوط الشاه. فمنذ ذلك التاريخ كانت تجمع سورية وإيران علاقات حميمة وروابط اجتماعية وثقافية. هذا فضلاً عن الاهتمامات والمصالح التي تجمع سورية وإيران في لبنان والعراق.

إن متغير الطبيعة الراديكالية للنزعة العربية الشاملة أقلق إيران، التي كانت تخشى أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بشكل عام، والمناطق الناطقة بالعربية في إيران بشكل خاص، مثلما كان متغير التحالف الإيراني ـ الأمريكي ـ إذ كانت إيران في عهد الشاه الشرطي الأمريكي في المنطقة ـ يقلق النظام العربي. وهذا ما دفع الإدراك العربي وأنظمة الحكم العربية في مصر وسورية والعراق ومنطقة الخليج إلى اعتبار إيران تحت حكم الشاه عنصراً من مخطط استراتيجي غربي يهدف إلى احتواء القومية العربية وزعزعتها، وبالتالي تهديد وحدة مفردات النظام الإقليمي العربي. إذاً، كانت الطموحات العربية ونزعة الوحدة العربية تقلق إيران بقدر ما كان يقلق أنظمة الحكم العربية اشتداد النزعة

القومية الفارسية، في ظل عداء تاريخي طويل بين الفرس والعرب، هذا بالإضافة إلى التحالف الإيراني ـ الأمريكي.

وبعد التقهقر والتراجع النسبي للنزعة القومية العربية، وخصوصاً بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وتعزز سلطة النظامين البعثيين الحاكمين في سورية والعراق، فتح العداء بين العراق وسورية الباب أمام تعزيز العلاقات السورية ـ الإيرانية، ومن ثم تحويلها إلى تحالف سياسي بينهما بهدف إحداث توازن بين القوة السورية مقابل القوة العراقية من خلال دور إيران في تقييد حركة النظام العراقي، وكثقل موازن ضد أطراف عربية. وهذا ما أضاف متغيراً إلى الحوافز السورية لإعادة النظر بموقفها من إيران، وتعزيز علاقة البلدين، وبالتالي إقامة تحالف سياسي بينهما. وقد تعزز هذا التحالف بفعل متغيرات جديدة في المنطقة أهمها الثورة الإيرانية، وانسحاب مصر من الصراع والمواجهة مع إسرائيل عبر توقيع السادات اتفاق كامب ديفيد. ففي هذه الأثناء وجدت سورية في إيران القوة البازغة في المنطقة، ورأت أن في إمكانها، عبر التحالف مع هذه القوة، تحقيق التوازن الإقليمي الذي اختل بعد كامب ديفيد في غير مصلحتها، والخروج من العزلة الإقليمية، التي فاقمتها صفقات ثنائية بين بعض الأنظمة العربية وإسرائيل.

كان ذلك متغيراً أساسياً ودافعاً قوياً لسياسة سورية الخارجية في وجه سياسات أمريكا وإسرائيل الهادفة إلى إضعاف سورية، بعد رفض هذه الأخيرة الخوض في اتفاق سلام وتطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان، وما صاحب ذلك من انهيارات في النظام العربي، والاصطفافات والمحاور العربية المتشكلة في غير مصلحة النظام العربي ككل.

إذاً تأتي رغبة سورية في تقوية روابطها مع إيران ضمن إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي لمصلحتها، وبالتالي تحقيق التوازن الاستراتيجي، الذي كان محور سياستها الخارجية. وقد حقق هذا التحالف لسورية معونات اقتصادية ومساعدات مادية، وتعويضاً استراتيجياً لها بعد انسحاب العديد من البلدان العربية، ولا سيما مصر، من المواجهة مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك أن التحالف منح سورية ثقلاً سياسياً وعسكرياً إزاء قوة العراق في ظل حالة العداء بين النظامين البعثيين، وفي ظل انهيار النظام العربي وحالة العجز والشلل التي تكتنف عمله.

كما يُعزى اهتمام إيران بسورية في هذه الأثناء إلى همّ الحرب العراقية ـ الإيرانية التي وقفت سورية فيها إلى جانب إيران وأمدتها بالمساعدات، وإلى الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الذي جعل مصالح النظام الإيراني تتطابق مع مصالح سورية بسبب الاهتمام السوري والإيراني بلبنان.

ثانياً: في أسباب التحالف السوري ـ الإيراني

ترجع أسباب التحالف إلى إدراك سورية أن إيران قوة تضاهي العراق، وبالتالي توازي العراق. إذاً، فإن البعد الجيوسياسي للعلاقات السورية ـ العراقية من ناحية، والعلاقات

الإيرانية ـ العراقية من ناحية أخرى، لعب دوراً رئيسياً في دفع البلدين نحو تعزيز تحالفهما، حيث كان هناك عداء شديد بين النظامين البعثيين في سورية والعراق، والمحاولات الانقلابية التي حاول النظام العراقي دعمها داخل سورية عبر دعم الحركات الأصولية السنّية التي قادها الإخوان المسلمون، ويعدّ هذا مؤشراً ودليلاً واضحاً على حالة العداء بين البلدين. إذاً العداء بين النظامين والبعد الجغرافي السياسي شكّلا متغيرين رئيسيين في تعزيز العلاقات السورية ـ الإيرانية. هذا بالإضافة إلى متغيرات أخرى تتقاطع مع المتغير الجيوسياسي والعداوة بين سورية وعراق صدام حسين، منها: الأهداف المشتركة التي تجمع سورية وإيران بلبنان، وخصوصاً الطائفية اللبنانية الدائمة النمو، والصلة الشيعية ـ العلوية التي لعبت دوراً هاماً في تطوير العلاقات السورية ـ الإيرانية، فهي من المتغيرات الرئيسية التي لعبت دوراً في نشوء التحالف بين البلدين.

هذا الحلف، الذي بحثت عنه سورية مع إيران، كان بغية إحداث التوازن الإقليمي مع إسرائيل والعراق بسبب انعدام الفعل العربي والاتفاق المصري مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

وفي عام ١٩٨٠ بدأ التحالف الرسمي بين سورية وإيران، وذلك في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. فقد وقفت سورية إلى جانب إيران ضد العراق عبر دعم الاتحاد الوطني الكردستاني، ودعم مجموعة المعارضة العراقية، وزيادة الضغط على حدود العراق الشمالية، الأمر الذي أدى إلى تحييد قسم كبير لا يستهان به من آلة صدام الحربية.

إن التحالف السوري الإيراني إذاً أعطى سورية أهمية على الساحة العربية ـ العربية، والعربية ـ الإسرائيلية. فبعد تخلي مصر عن سورية مع توقيع السادات اتفاق كامب ديفيد، شعرت سورية بالعزلة أمام إسرائيل، وهو ما أحدث خللاً استراتيجياً في موازين القوى. فإيران قدمت حصناً داعماً لسورية ومضاداً للمحور المصري ـ الأردني ـ العراقي ـ السعودي الذي كان يتبلور تدريجياً.

إذاً إيران تمثل لسورية عنصر توازن في المنطقة ضد إسرائيل والعراق. وبسبب انعدام الفعل العربي توطدت الصلة بإيران، وعُززت القناعات السورية بأن مرحلة ما بعد كامب ديفيد كانت تستلزم إعادة اصطفاف استراتيجية يمكنها تحدي المناورات الإسرائيلية المتسعة باطراد.

هذه البيئة الإقليمية دفعت نحو التحالف بين البلدين، بالإضافة إلى الإدراك السوري أن إيران هي الشريك الوحيد الموثوق به بعد الفراغ العربي في المواجهة مع إسرائيل، وما تمثله الولايات المتحدة من عداء وتحدٍ شديدين لكلا البلدين. فعداؤهما المشترك لسياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط والصراع الموحّد لهذين البلدين مع الولايات المتحدة، باتا دافعاً قوياً وإضافياً إلى التحالف.

فمن منظور سورية كان تحالفها مع إيران يعطيها ثقلاً موازناً تجاه العراق، ووسيلة ضغط ضد النظام العراقي، وثقلاً موازناً أيضا ضد إسرائيل، ووسيلة احتواء ونفوذ داخل

لبنان بسبب ما يجمع البلدين من نفوذ في لبنان، وأخيراً مصدر دعم مادي واقتصادي وتعاون عسكري.

أما من منظور إيران، فإن تحالفها مع سورية يعطيها وسيلة للضغط على العراق، وحرية الوصول إلى لبنان، ووسيطاً مع الدول العربية، وأخيراً مصدراً للدعم العسكري والاقتصادي.

خلاصة ذلك أن سورية وإيران، وبتأثير دوافعهما حول معاداة إسرائيل والعراق والهموم الاستراتيجية والاختلال في النظام العربي والهجوم الشرس من قبل النظام الدولي على منطقة الشرق الأوسط، شعرتا بأنهما مستهدفتان، وهذا ما دفعهما إلى البحث عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما. ومن هنا فإن سورية وإيران سوف تجدان منفعة مشتركة في تنمية العلاقات بين البلدين.

ثالثاً: في مستقبل التحالف

كما قلنا سابقاً، أثار حضور سورية مؤتمر أنابوليس حفيظة المتابعين للشأن السوري، مما جعل البعض يتحدث عن نهاية التحالف السوري ــ الإيراني. هذا الرأي إذاً يتعرض لمستقبل التحالف السوري ــ الإيراني بعد أنابوليس والاستهداف الأمريكي للتحالف السوري ــ الإيراني بغية تفكيكه، فكان حضور سورية لهذا المؤتمر بداية تدشين هذا التفكك، وعليه شُكّك في استمرارية الحلف وديمومته. وكون الولايات المتحدة في هذه الأثناء تحاول أن تفك الرباط بين البلدين، فإن التقارب الأمريكي مع سورية جعل الهدف الأمريكي على وشك التحقق كبداية لنجاح السياسة الأمريكية تجاه سورية، كما يرى هذا الفريق.

وبفعل المتغيرات الإقليمية الراهنة التي يعيشها النظام العربي من هشاشة التحالفات العربية ــ العربية، وانكشاف النظام العربي، أي تلك التدخلات الإقليمية والدولية التي تصل إلى مستوى الاستباحة، وحالة الضعف التي تكتنف عمل النظام العربي، يجد هذا النظام نفسه عاجزاً عن التصدي للأزمات الكبرى التي تواجهه من الاحتلال الأمريكي للعراق، والعجز الفاضح عن عدم القدرة على التعامل بإيجابية مع الأزمة الفلسطينية والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وحالة التأزم المزمنة على كافة الأصعدة والاتجاهات، والصراعات العربية ــ العربية الكامنة، والتحدي الذي يواجه النظام الإقليمي العربي من النظام الشرق الأوسطي الذي يهدف إلى تذويبه وتفتيته، وحالة التفتت والتمزق التي يعيش النظام الإقليمي العربي لحظاتها، والفجوة بين بيانات الدول العربية وسياساتها.

وعليه فهذا الانهيار في النظام العربي، وهذا الإخفاق، يدفعان التحالف السوري ــ الإيراني ويعززانه وليس العكس. إذاً، أن تجد سورية في إيران ما يعوّضها عن إخفاق النظام الإقليمي العربي وضعفه في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها. ولو وجد النظام السوري مكاسب في تحالفه مع النظام العربي تفوق مكاسب التحالف السوري ــ الإيراني لكان من الممكن أن ينفك التحالف السوري ــ الإيراني. هذه المتغيرات، أي فقدان سورية الحضن

العربي، دفعها نحو تعزيز تحالفها مع إيران أكثر فأكثر وليس العكس، ما دامت حالة الانهيار في النظام العربي مستمرة باطراد.

ولو قدر لنا صوغ معادلة رياضية تصور لنا طبيعة وأسباب التحالف بين سورية وإيران لقلنا: إن هناك علاقة عكسية بين التحالف السوري ـ الإيراني والنظام العربي، أي أنه طالما كان وضع النظام العربي على هذا النحو الذي وصفناه، من الانهيار والضعف، فهذا يدفع إلى تمتين العلاقة السورية ـ الإيرانية، والعكس صحيح، أي لو وجدت سورية ما يعوّض هواجسها وقلقها وشعورها بأنها مستهدفة في النظام العربي لما اتجهت نحو إيران لتتحالف معها.

ولو مثّلنا التحالف العربي السوري (ع س)، والتحالف السوري الإيراني (س ي)، ومكاسب أو فوائد التحالف (م) لكانت المعادلة الرياضية هي:

(م)+(ع س) > (م)+(س ي) = (ع س)

أي أنه لو كانت مكاسب التحالف التي تحققها سورية بتحالفها مع النظام العربي تفوق مكاسب التحالف السوري ـ الإيراني، لما وجِد التحالف السوري ـ الإيراني أصلاً. أي أن تعظيم المكاسب المحتملة من وراء التحالف السوري ـ العربي، وهو ما يعتبر محصلة إيجابية بالنسبة إلى سورية، يترتب عليه نتيجة وهي تمتين العلاقات السورية ـ العربية عوضاً عن الاستمرار في تحالف سورية مع إيران الذي يعتبر ذا محصلة سلبية بالنسبة إلى النظام العربي في حال استمرار التحالف الإيراني ـ السوري. والعكس أيضاً صحيح.

رابعاً: سمات التحالف بين البلدين

وهنا لا بد من إبداء ملاحظة حول طبيعة التحالف بين البلدين، وهي أن التحالف السوري ـ الإيراني فيه من المرونة واللين ما يترك مجالاً واسعاً لكل طرف، منفرداً، بأن يشكل سياسته الخاصة وفق مصالحة الذاتية. هذا ما جعل سياسة كلا البلدين المنفردة تبدو في بعض الأحيان متناقضة نوعاً ما مع سياسات التحالف بينهما. فمثلاً، وتاريخياً، بالرغم من التحالف بين البلدين، دعمت سورية الموقف العربي حول الجزر الإماراتية ضد الاحتلال الإيراني لها. وانضمت سورية إلى عملية السلام في مدريد وذلك في شراكة مع الولايات المتحدة، وانخرطت دمشق في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لنحو عشرة أعوام خلال عقد التسعينيات. بالإضافة إلى وقوف سورية ضد الاحتلال الإيراني للأراضي العراقية في الحرب العراقية ـ الإيرانية بعد عام ١٩٨٢، وحضور سورية مؤتمر أنابوليس بالرغم من الاعتراض الإيراني، ومنعها قوى المعارضة لمؤتمر أنابوليس من حضور مؤتمر الرفض الذي دعت إليه إيران.

أما بالنسبة إلى إيران فإنها لم تتوان في طلب السلاح من إسرائيل في أثناء حربها مع العراق، ولم تمتنع عن مواصلة الحرب داخل الأراضي العراقية عام ١٩٨٢، بالرغم من

الاعتراضات السورية، وحافظت على الصلات مع العراق، وبقت متمسكة بالجزر الإماراتية بالرغم من الاعتراض السوري.

وعليه فإن هذه المؤشرات تدلل على أن التحالف لا يبدو أنه قد دام على حساب السياسات السورية أو الإيرانية الخاصة بكلا البلدين على حدة. إذاً فإن ديمومة العلاقات بين البلدين، بالرغم من حالة التناقض هذه في سياساتهما في بعض الأحيان، يمكن إرجاعها إلى طبيعة كلا النظامين والاختلافات الأيديولوجية بينهما، أي نظام إسلامي مقابل نظام علماني.

وعليه يجب ألّا يفاجأ المراقب للعلاقات السورية ـ الإيرانية من سياسة كلا البلدين غير المنسجمة في بعض الأحيان مع سياسة التحالف بينهما. وبالتالي فإن سورية وإيران كلتيهما تدركان، من الاعتراف المتبادل بينهما، أن لا أحد يسعى إلى منافسة الآخر أو التنافس معه على حسابه الخاص. وعلى هذه القاعدة يجب أن نحكم على استمرارية التحالف بين البلدين بالرغم من حضور سورية مؤتمر أنابوليس الذي يبدو مناقضاً لسياسة هذا التحالف. وهو ما ظهر من تبادل الجانبين السوري والإيراني في الأيام الأخيرة سلسلة من الإشارات للدلالة على أن العلاقات بينهما استراتيجية، وأن متانة هذه العلاقات تحتمل اختلافاً في الآراء، وكان آخر هذه الخطوات هو قيام الرئيس بشار الأسد بتدشين مشروعين اقتصاديين إيرانيين بكلفة تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكي.

وعليه، فلا مشاحة أنّ إمكانية حدوث صراع بين البلدين هي في حده الأدنى، بالرغم من السياسات المتناقضة في بعض الأحيان. فإيران تقبل وبشكل كبير حرية سورية في العمل وتدبير أمورها مع إسرائيل أو أمريكا، وبالتالي عملية السلام معهما. وسورية تقبل بشكل واسع تعاملات إيران في العراق والخليج ولبنان وفلسطين.

والنتيجة هي أن من غير المحتمل أن يقدم أي من الطرفين على خطوات جذرية تنهي الحد الأدنى من الاتفاق بين البلدين وفهمهما المشترك لطبيعة تحالفهما.

خامساً: الاستنتاجات

النتيجة، وهي الخلاصة النهائية للتحليل السابق، هي: إن حضور سورية أنابوليس وحتى التقارب الأمريكي ـ السوري، إن حدث، ليس بالضرورة أن يكونا على حساب العلاقة السورية ـ الإيرانية. ومن الخطأ الاعتقاد أن دوراً إيرانياً يمكن أن يلعب في الشرق الأوسط من دون دمشق ـ الحليف الاستراتيجي لإيران ـ ، وأن سورية مهمة لإيران في العمق العربي مثلما إيران مهمة لسورية في التوازن الاستراتيجي.

وعليه، فإن التحالف بين البلدين سوف يدوم حتى ولو ظهر تقارب سوري ـ أمريكي، طالما بقيت الدوافع التي تعزز العلاقات السورية ـ الإيرانية، وهي كما أوضحناها أعلاه. وأنه لا يمكن فك التحالف الاستراتيجي بين البلدين إلا إذا طبقنا المعادلة المذكورة سابقاً، وهي:

(م)+(ع س) < (م)+(س ي) = (ع س)

وعليه، فان الرأي الآنف الذكر، الذي يتحدث عن نهاية التحالف السوري ـ الإيراني، ليس أكثر من مجرد أمنيات ليس لها سند واقعي وموضوعي لبعض الغيورين العرب على حالة التفكك العربي التي لا تزال الأمة العربية تعانيها، الذين أوجع قلوبهم أن تصل الحالة العربية إلى ما وصلت إليه من تنافر وصراعات بينية وتحالفات إقليمية على حساب القضايا القومية، والذين يرون أن استحقاق القضية الفلسطينية الذي دخل مرحلة جديدة، يحتاج إلى نبذ الخلافات الجانبية وإلى توحيد المواقف، وعودة كل من ذهبت به الطرق بعيداً إلى الحضن العربي الذي لا بديل عنه.

استطراداً، في ظل انهيار النظام العربي يمكن القول: ازدادت أهمية سورية لإيران كما ازدادت أهمية إيران لسورية في الأعوام الأخيرة بفعل التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط. هذا التحالف بين البلدين في غاية الأهمية في هذه الأثناء التي يتم فيها الفرز على أساس طائفي بين سنّي وشيعي، أو فارسي وعربي، بدلاً من أن يكون الفرز على أساس سياسي استراتيجي. وهذا كله يعني أن التحالفات الإقليمية الراهنة لا تزال على ما كانت عليه، وفي ظل هذه التحالفات والاصطفافات الإقليمية، لا يمكن الحديث عن انقلاب المعادلات القديمة تلك، وبزوغ معادلات جديدة تخرج سورية من تحالفها مع إيران وتُدخلها في اصطفاف استراتيجي جديد. وعليه، فإن المعادلة (م)+(س ي) > (م)+(ع س) = (س ي)، هي التي تحكم التحالف السوري ـ الإيراني في الوقت الراهن.

ويمكن القول أيضاً: إن حالة سورية هذه بفعل انعزالها عن النظام العربي، حيث أصبحت وحيدة ومنعزلة عن فضائها الجغرافي السياسي الطبيعي، أي حضنها العربي، والاختلال في موازين القوى الإقليمي لغير صالح سورية بل لصالح أعدائها، قد يتكرر مع أي دولة إقليمية عربية أخرى إذا تعرضت للعوامل والمتغيرات نفسها التي دفعت سورية إلى الانسلاخ عن فضائها الجغرافي السياسي الطبيعي، والارتماء في الحضن الإيراني بحثاً عمّا يعوضها فقدان الثقة، ويرضي هواجسها، ويطمئن شعورها القلِق والخوف المستمر من محاولات استهدافها.

ولا أبالغ إن قلت إن هذا ما يفسر عدم الرد السوري على اقتحام الطائرات الإسرائيلية مجال سورية الجوي، نظراً إلى إدراكها عظم المخططات التي تستهدفها وحالة الضعف التي تكتنف العمل العربي المشترك، بالتالي عدم الوقوف العربي بجانبها، بل يمكن للنظام العربي أن يدينها لو ردت على الهجمات الإسرائيلية هذه. لذلك اكتفت سورية بالقول رداً على الطائرات الإسرائيلية إنها سوف ترد في الوقت المناسب. لأنه في ظل انهيار النظام العربي، وغياب العمل العربي المشترك، وانعزال سورية عنه لا يمكن لسورية الرد. هذا فضلاً عن أن إسرائيل أيضاً تدرك انعزال سورية عن فضائها العربي لذلك تجرأت بفعلتها هذه ضدها.

وهنا تلجأ سورية إلى دعم الجماعات الإسلامية، «حماس» و«الجهاد الإسلامي» ـ على الرغم من علمانية النظام السوري ـ في فلسطين، وكذلك «حزب الله» في لبنان، كون هذه الحركات هي على تماس مباشر مع إسرائيل، وكرصيد استراتيجي لسورية بغية أن تبقي

جذوة الصراع مشتعلة مع إسرائيل. وعليه يتم إشغالها بهذه الحركات الإسلامية بغرض أن تحارب هذه الأخيرة إسرائيل نيابة عن سورية، وكتعويض لسورية عن عزلتها الإقليمية والاختلال في موازين القوى الإقليمية لصالح إسرائيل وتضعضع التضامن العربي، وتحول النظام العربي من الصراع مع إسرائيل إلى التعايش أو التسوية معها. في ظل الواقع الصعب والمعقد الذي تتعرض سورية فيه لتحديات ومخاطر جمة تستهدف تقويض تحالفها مع إيران، وتقليم دورها الإقليمي، وتقزيم فاعلية سياستها الخارجية ومكانتها في ملفات المنطقة، ومن ضمنها ملفات فلسطين ولبنان والعراق.

خاتمة

يمكن القول إن سورية وإيران، وبتأثير دوافعهما بشأن معاداة العراق وإسرائيل، والهموم الاستراتيجية والتهديدات الأمريكية، والخلل في النظام العربي، والهجوم الشرس من جانب النظام الدولي على منطقة الشرق الأوسط، وتحويل هذا الأخير إلى سلعة في يد القوى الكبرى، تشعران بأنهما مستهدفتان، الأمر الذي دفعهما إلى البحث عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما وحماية ذاتهما. من هنا، فإن سورية وإيران ستجدان منفعة مشتركة في تنمية العلاقات بينهما بما هي رد على مخططات عدوانية مفترضة من جانب قوى إقليمية أو دولية.

وفي ظل اعتقاد سورية أن تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط يبدو غير واقعي، وميل وانحياز السياسة الأمريكية في المنطقة لصالح إسرائيل، واستمرار الأخيرة في احتلال مرتفعات الجولان، وفي ظل التحديات والتهديدات التي تواجه إيران، سواء أكانت تتمثل في الطوق الأمريكي الملتف كالثعبان حول إيران أم في التهديدات المتكررة من قبل الولايات المتحدة، وابنتها المدللة إسرائيل، بضرب إيران عسكرياً وإسقاط نظامها، ناهيك عن التصنيف الأمريكي لإيران بأنها دولة ضمن دول محور الشر، مما أشعر إيران بجدية التخطيك الأمريكي لضربها وإنهاء وجودها كنظام يصعب ترويضه وإخضاعه، هذا فضلاً عن أنه نظام يعمل في اتجاه مناقض للنظام الدولي الذي رسمته الولايات المتحدة وهيمنت عليه. لذا، وفي ظل كل هذا ليس في إمكان سورية وإيران فك تحالفهما فيما التغيرات الإقليمية والدولية تجعلهما قابعتين على فوهة بركان ملتهب ■

المراجع

للمزيد حول النظام العربي، انظر:

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

هلال، علي الدين ونيفين مسعد. **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. ط ٢ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

أبو طالب، حسن. **علاقات مصر العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ (مرحلة السادات)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٢)

جيرنر، ديبورا ج. **الشرق الأوسط المعاصر: محاولة للفهم**. ترجمة أحمد عبد الحميد أحمد. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

للمزيد حول سياسات الأحلاف، انظر:

منصور، ممدوح محمود مصطفى. **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

شكري، محمد عزيز. **الأحلاف والتكتلات السياسة العالمية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٧)

للمزيد حول تاريخ إيران، انظر:

السبكي، آمال. **تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦ ـ ١٩٧٩)**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. (عالم المعرفة؛ ٢٥٠)

فيستي، كارين أ. **الثورة الإيرانية والتغير السياسي في العالم العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث وللدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٦.

للمزيد حول التعاون السوري الإيراني، انظر:

خالدي، أحمد وحسين آغا. **سوريا وإيران: تنافس وتعاون**. ترجمة عدنان حسين. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧.

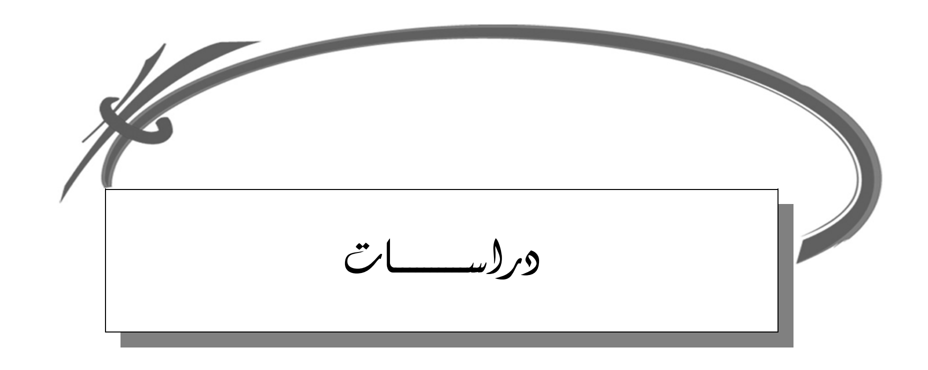
للمزيد حول السلام والصراع في الشرق الأوسط، انظر:

بطرس ـ غالي، بطرس. **طريق مصر إلى القدس: قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧.

بطرس ـ غالي، بطرس. **بانتظار بدر البدور.. يوميات ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥.

للمزيد حول الأمن القومي العربي، انظر:

الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.


دراســــات



صنـع الـقرار في دولـة الكويـت:
جدليـة العلاقـة بيـن النخـب السياسيـة والاقتصاديـة

سامي ناصر خليفة

الجامعة العربية المفتوحة ـ الكويت.

حسن عبد الله جوهر

عضو مجلس الأمة ـ الكويت.

تمهيد

١ ـ إذا كانت عملية صنع القرار السياسي هي الآلية التي يتم من خلالها تحويل الأهداف العامة أو الخاصة للدولة إلى مواقف معلنة وقرارات محدَّدة، تنعكس على شكل سلوكيات واقعية أو برامج تطبيقية تمارسها الأجهزة التنفيذية للدولة، فإن مراحل صناعة القرار ودورتها الطبيعية تمثل عصب المجتمع وتفاعله مع الأحداث المحيطة به في ضوء مستويات النضج ودرجات التطور والتعقيد التي تشهدها مؤسسات المجتمع المدني من جهة، وطبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية التي تسود تلك المؤسسات خلال المرحلة المعنية بالدراسة والتحليل، من جهة أخرى.

ولا شك أن عملية صناعة القرار في أية دولة تخضع لعوامل ومؤثرات ومراحل لا تخلو من تداخلات معقَّدة ومتواصلة تحيط بها، بدءاً بالمراحل الأولية لتحديد أطر القرار وأهدافه، وتستمر طوال فترة الإعداد والتحضير له، بل وتتابع طريقة ترجمته على أرض الواقع، وتسعى إلى المشاركة في آلية تنفيذه والاستفادة من نتائجه بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولا تتوقف عملية صناعة القرار عند حد المساهمة الإيجابية في بلورة نوع القرار وتحديده، إذ في كثير من الأحيان، تسعى المؤسسات المدنية والقوى السياسية، وحتى الأفراد، إلى إجهاض عملية صناعة القرار ـ داخلياً كان أو خارجياً ـ إما لعدم اقتناعها بمثل هذا القرار، وإما لكونه يتناقض مع مصلحتها السياسية أو رصيدها الشعبي أو يصطدم مع أفكارها وشعاراتها السياسية.

٢ ـ من هنا يمكن القول إن صناعة القرار عملية في غاية التعقيد، كونها تختلف في إجراءاتها ومراحل تكوينها من دولة إلى أخرى أو من كيان سياسي إلى كيان سياسي آخر،

وذلك بحسب تركيبة النظام السياسي والمؤسسات الدستورية المخوّلة صنع القرار لكل دولة على حدة. وقد تتفاوت داخل الدولة الواحدة إجراءات عملية صناعة القرار تبعاً للقنوات التي تمر من خلالها آلية تحديد أهداف القرار وصياغة دوافعه وإخراجه النهائي، وتسلسل مراحل سير العملية وسط مشاركة قوى الضغط المختلفة في عملية التأثير في شكل القرار وماهيته.

كما قد تختلف الظروف المحيطة باتخاذ القرار من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة جملة من المعطيات، التي تفرض نفسها على مؤسسات صناعة القرار أو القيادات المعنية بصنع القرار، إضافة إلى الثقافة السياسية المهيمنة على الدولة في فترة زمنية محدّدة، ودرجة التفويض التي تمنح لصنّاع القرار في حالة الدول أو الأنظمة الدستورية من خلال الانتخابات العامة والانتقال السلمي للسلطة، أو على العكس في حالة هيمنة الأنظمة القمعية، وتسيّد الرأي الواحد. بل قد تكتسب آلية صناعة القرار لوناً خاصاً في حالات الفوضى السياسية وعدم الاستقرار في بعض الدول أو المجتمعات في أثناء انعدام السلطة المركزية، أو اندلاع الحروب الأهلية، أو الفترات الانتقالية التي تشهدها الدول في حالة الانقلابات العسكرية أو الثورات الشعبية.

وإذا كانت عملية صنع القرار بهذا القدر من التعقيد والتداخل والتفاوت في إطار الدولة الواحدة الذي يضم مجتمعاً صغيراً يفترض فيه التجانس والإرث التاريخي ووحدة المصير، فلنا أن نتصور الوضع المحيط بصناعة القرار، من دخول البشرية حقبة الألفية الثالثة، وتحول العالم إلى قرية صغيرة تتقاذفها السيول، ومن تدفق المعلومات والأفكار والثقافات والتواصل الفردي مع الأحداث العالمية بشكل مستمر، ولحظة بلحظة، من خلال أجهزة الربط الإلكتروني والقنوات الفضائية، وتوفر المعلومات بشفافية حول شؤون الحياة كافة.

بل لنا أن نتصور المؤثرات التي تفرض خصوصيتها في عملية اتخاذ القرار، في ظل تنامي المنظمات «فوق القومية» العابرة للقارات، الحكومية منها وغير الحكومية، التي تجاوز عددها مئات الآلاف من المؤسسات التي تسعى جاهدة إلى التأثير في ثقافة صناعة القرار، ناهيك عن التدخل المباشر وغير المباشر للحكومات والدول، وخاصة الكبرى منها، في التأثير في صناعة القرار في مختلف أنحاء العالم، نتيجة استحواذ تلك الدول على شبكة المصالح العالمية وتمكّنها من تجاوز الحدود القومية.

ولنا أن نتصور أيضاً الدور الذي تقوم به بعض الحركات، أو حتى الأفراد، في اختطاف عملية صنع القرار في الدول الأخرى، بل حتى على المستويات الإقليمية والعالمية، كما هو الحال بالنسبة إلى المنظمات الدولية الحكومية، فتجعلها رهينة لفكرها وأنشطتها الخاصة، وتفرض بالتالي نفسها على مؤسسات صنع القرار في العديد من الدول منفردة، وفي أحيان أخرى مجتمعة، كما هو الحال اليوم بالنسبة إلى جماعات العنف المسلح والمنظمات الإرهابية، وخاصة ذات الصبغة الدينية الإسلامية.

٣ ـ وأخيراً، لنا أن نتخيل عملية صناعة القرار السياسي في دول صغيرة تعيش أتون

هذه الإرهاصات من أمواج التغيّرات الدولية، بل وتقبع في مركز دائرة الحدث، وتعاني في الوقت نفسه معادلة صعبة، تتمثل في امتلاكها ثروات طبيعية هائلة من جهة، وضآلة مساحتها الجغرافية وكثافتها السكانية وقوتها العسكرية الرادعة، من جهة أخرى.

وبالتالي، فإن ما يزيد من صعوبة دراسة وتحليل صناعة القرار السياسي لدولة مثل الكويت هو حجم التغيرات الكبيرة التي عصفت بمنطقة الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية، وأنتجت على أساسها دوائر الأحداث الإقليمية والدولية بصورة معقدة ودراماتيكية وحادة في كثير من الأحيان، الأمر الذي دفع صنّاع القرار السياسي في الكويت إلى التفاعل الدوري والتعاطي اليومي مع التقلبات السياسية والأمنية مقارنة بالتوازن النسبي الذي شهدته السياسة الخارجية الكويتية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي.

كما إن التطورات الداخلية، المتمثلة في تنامي التيارات السياسة وقوى المجتمع المدني والمشاركة الشعبية المباشرة في الحياة السياسية، وأخيراً ولادة بعض الجماعات المتطرفة، ساهمت بدور مهم في التأثير في عملية صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والخارجي. لكن على الرغم من هذه الصورة المعقدة والمحيطة بصناعة القرار، تبقى الخطوط العامة للقرار السياسي خاضعة للتحكم من جانب المؤسسات المحيطة والمقربة من أصحاب القرار، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

أما فيما يخص السياسة الداخلية، فإن القرار السياسي تتجاذبه عادة عملية الشد والجذب بين اتجاهات شتى وقوى مؤثرة مختلفة، بل متباينة، الأمر الذي يضفي على الكثير من القرارات ذات الشأن الداخلي صفة الغموض وعنصر المفاجأة.

لذا جاءت الدراسة الآتية لتسلط الضوء على آلية صنع القرار في الكويت، ومدى تفاعل القوى المؤثرة في المجتمع معها سلباً أو إيجاباً، مع محاولة قياس حركة المجتمع باتجاه تفاعله مع متطلبات التغيير في العصر الحديث، ومدى ملاءمة تلك الحركة مع الحاجة إلى تطوير عملية صنع القرار في النظام السياسي الكويتي، مع ملاحظة الظروف التاريخية والاعتبارات التكوينية للمجتمع نفسه من جانب، واللون السياسي الذي طغى على النظام السياسي في الكويت ومدى قابليته للتطوير، من جانب آخر.

أولاً: مقدمة تاريخية

لطالما اعتُبر الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت عاملاً مهماً في رسم الأطر التي شكلت طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الحديثة فيما بعد من جانب، بالإضافة إلى كونه عاملاً مهماً في نمو وازدهار تجارتها مع الدول المجاورة من جانب آخر. فبنظرة جغرافية إلى موقع الكويت على الشمال الغربي من الخليج، حيث تحدها من الشمال الجمهورية العراقية ومن الجنوب والغرب العربية السعودية، ومن الشرق مياه الخليج الذي يفصلها عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نلحظ أن هذا الموقع قد ميزها اجتماعياً وسياسياً وجيوسكانياً حين جعلها ملتقى مجموعة متنوعة من الحضارات، ومحطة تجمعت

فيها مكونات متعددة من الثقافات التي انعكست بشكل واضح في التركيبة السكانية للدولة بما يضفي طابع التعددية المنسجمة مع المحيط الجغرافي.

تبلغ مساحة دولة الكويت حوالى ١٧,١٨١ كم٢، ويبلغ عدد سكانها وفقاً لآخر إحصاء (عام ٢٠٠٥) ١٠٠٨٠٩٠ نسمة من الكويتيين، في حين يبلغ عدد المقيمين من غير الكويتيين حوالى ٢٠٤٣٧٥٥ نسمة، وهذا يعني أن المواطنين يمثلون ثلث عدد السكان تقريباً، بينما يمثل الوافدون من شتى بقاع العالم أغلبية الثلثين الآخرين.

١ ـ بدايات النشأة

أجمع أغلب المصادر التاريخية على أن بداية تاريخ الكويت الحديث تعود إلى عام ١٧١٦، حيث كانت تسمى حينها القرين. وقد بناها براك بن عريعر آل حميد، شيخ قبيلة بني خالد عام ١٦٦٩، وكانت تخضع لحكمه الممتد من جنوب البصرة إلى عمان جنوباً. ثم قام محمد بن عريعر، وهو أحد زعماء بني خالد، ببناء حصن سمّي الكوت في عام ١٦٨٢، ومن هذا الاسم اشتق اسم الكويت تصغيراً لكلمة الكوت، التي تعني الحصن أو القلعة التي تبنى حولها البيوت، وتكون ملجأ للسفن ومحطة للتزود بالمياه والمؤن، ومأوى للصيادين والبحارة، الأمر الذي أدى إلى تنامي الحركة التجارية وازدهارها في تلك المنطقة، وشجع الكثير من القبائل على الهجرة والنزوح والاستقرار فيها.

ويمكن القول إن التاريخ السياسي الحديث للكويت قد بدأ مع هجرة العتوب، وهم مجموعة من الأسر المنحدرة من قبيلة عنزة العربية في نجد التي هاجرت من منطقة الهدار في نجد، مروراً بعدة مناطق، إلى أن استقرت في الكويت. وكانت هذه الأسر تضم فروع آل صباح وآل خليفة وآل جلاهمة، وتقدر المصادر أن استقرار هذه الأسر في الكويت تم بين عامي ١٦٧٢ و١٧٣١.

وقد ساهم كثير من العوامل في تزايد الهجرة إلى الكويت، منها الحروب والصراعات السياسية المزمنة بين قبائل شبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى المجاعات وانتشار الأمراض وتفشي الأوبئة، الأمر الذي أدى إلى تنامي الهجرة نحو المناطق الساحلية، حيث شكلت الكويت أحد الملاوذ الآمنة لتلك العوائل والقبائل.

ومن خلال دراسة المسيرة التاريخية لهجرة العتوب، يبدو أن تلك الأُسر كانت توّاقه إلى الاستقرار لا لتوفير الأمن المعيشي فقط، بل أيضاً لإنشاء نظام متكامل ومستقل بقيادتها. ولعل هذا التوجّه انعكس بشكل إيجابي على طبيعة حياة تلك الأُسر التي اعتادت على نمط الحياة الصحراوية التي تجبر سكانها على التنقل الموسمي بحثاً عن تحسين الجانب المعيشي، وهو ما كان يسلبها ميزة الاستقرار والتوطن، لاسيما أن المنطقة الساحلية تمتاز بحياة حضرية تساعد على التواصل الخارجي عبر التجارة البحرية وغيرها من سبل التعاون والتواصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مع المحيط الجغرافي.

وهناك، أي في الكويت، ومع ازدياد هجرة العائلات والأُسر من المناطق المحيطة وتطور طبيعة الحياة، ظهرت الحاجة إلى قيام نظام لإدارة شؤون الحياة العامة في ظل ضعف حكم

بني خالد وتقلُّص نفوذهم، نتيجة استمرار صراعهم مع السلطة العثمانية من جانب، وحروبهم مع قبائل الجزيرة العربية، وخصوصاً الحركة الوهابية آنذاك، من جانب آخر.

ومن ناحية أخرى، استطاعت عوائل العتوب أن تؤسس ـ ولو بشكل بسيط ـ نظاماً بدائياً يقوم على أساس اقتسام السلطة والنفوذ ومجالات العمل المختلفة داخل ذلك المجتمع الصغير.

فبينما تمّت المبايعة السياسية لآل الصباح، مُنح الجناح الآخر، من آل خليفة وآل الجلاهمة وبعض العوائل الأخرى، السيطرة على الشؤون المالية والاقتصادية التي تمثلت في حرفة الغوص لصيد اللؤلؤ، والتجارة البحرية، وتبادل السلع مع إيران والهند وبعض الدول المحيطة، بالإضافة إلى التجارة البرية. ولم يلبث هذا التحالف أن انفض بخروج آل خليفة من المعادلة السابقة نتيجة تحالف آل صباح مع آل جلاهمة، وهو ما حدا بآل خليفة إلى الهجرة جنوباً ثم الاستقرار في البحرين، بعد انتزاع السلطة من آل محمود هناك.

وفي عام ١٧٥٦، اختار أهل الكويت صباح بن جابر بن سلمان (رئيس أسرة الصباح آنذاك)، حاكماً لهم وفقاً للأعراف القبلية والتقاليد العشائرية، واقتناعاً منهم بضرورة وجود أمير وحاكم يدير شؤون مدينتهم وينظم العلاقة فيما بينهم من جهة، ويوثق علاقاتهم مع المحيط الإقليمي، ولحماية وطنهم من الغزو الخارجي، من جهة أخرى. وقد جرى العرف على أن يقوم وجهاء البلد وشيوخه باختيار الحاكم من آل صباح ومبايعته.

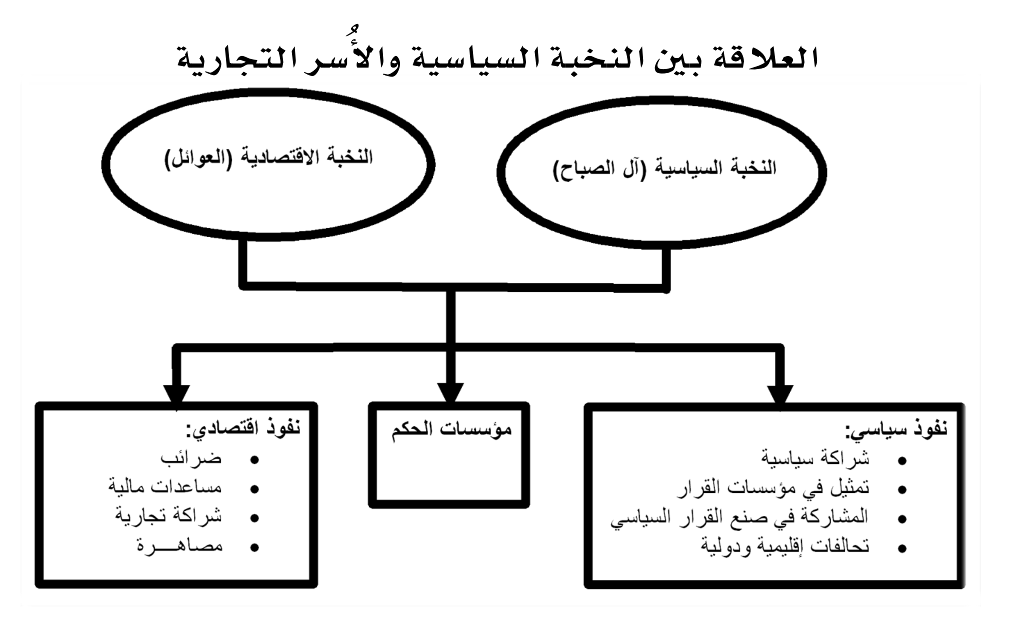
وقد تميزت طبيعة نظام الحكم خلال تلك الفترة، الممتدة منذ مبايعة صباح الأول حتى ما قبل إعلان الاستقلال عام ١٩٦٢، بسيادة مبدأين حكما طبيعة السلطة آنذاك، وهما مبدأ الشورى، ومبدأ عدم الاستبداد في الرأي والقرار، حيث يلتزم الحاكم باستشارة وجهاء البلد وشيوخه في كل ما يخص شؤون بلدهم، إضافة إلى الالتزام والاحتكام إلى القواعد العرفية والشريعة الإسلامية كقانون واجب التطبيق في حال نشوب المنازعات فيما بينهم.

بمعنى آخر، أصبحت المعادلة الجديدة قائمة على توافق ضمني بين النخبة السياسية الحاكمة وطبقة التجار، بحيث استأمن التجار آل صباح على أمور حياتهم في مقابل التفرغ لشؤون معيشتهم، الأمر الذي أدى إلى حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي إلى تحقيق النمو والازدهار في مجال التجارة البحرية، وتحوّل الكويت إلى ميناء تجاري مهم أخذ يستقطب أعداداً أكبر من المهاجرين، ومن ثم تحوّلها إلى مركز جاذب لاهتمام الدول الكبرى وتنافسها في محيطها الخارجي.

٢ ـ جدلية العلاقة بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية

أ ـ مع نشأة الكويت برزت معادلة جديدة من التحالفات والمنافسات السياسية والاجتماعية، تمثلت بظهور فئة من التجار تسعى إلى تعزيز مكانتها في مواقع القرار بصورة تنعكس إيجاباً على مصالحها الاقتصادية. وقد تعاظم هذا الطموح طبيعياً مع استمرار النمو الاقتصادي والتطور التجاري الكبير الذي طال الكويت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

ومن الأهمية بمكان دراسة بداية نشأة هذه الفئة وكيفية تأقلمها مع آلية صناعة القرار في الكويت من جانب، وطبيعة تعاطيها كنخبة اقتصادية مع النخبة السياسية الحاكمة ببعديها السلبي والإيجابي من جانب آخر، حتى يتسنى لنا قياس ديناميكية حركة المجتمع وتفاعله مع متطلبات التغيير في العصر الحديث، وتأثيرات هذه العلاقة بين النخبتين في تطور عملية صنع القرار في النظام السياسي الكويتي. ويمكن توضيح مسار العلاقة بين النخبة الاقتصادية، التي تمثلت بشريحة التجار والعوائل المرتبطة بها من جهة، والنخبة السياسية التي جسدتها أُسرة الصباح والأطراف المقربة منها من جهة ثانية، من خلال الشكل التالي:



هذه المعادلة التي وضعت النخبة السياسية في مقابل النخبة الاقتصادية، بدأت مع نشأة الكويت، حيث ارتضتها أولاً أُسر العتوب التي أسست الكويت، كما سبق الذكر، وبالتالي قسّمت الإدارة فيما بينها بحيث تسلّم البعض الجانب السياسي، بينما تسلّم البعض الآخر الجانب الاقتصادي. ومع مرور الوقت، وخصوصاً بعد نزوح آل خليفة وآل جلاهمة، جاءت نخبة اقتصادية جديدة هي طبقة تجار الكويت الأوائل، ومنذ ذلك الوقت لم يكن التعاطي السياسي بينهم مبنياً على علاقة تكاملية، بل كانت علاقة تعاون في صورتها الظاهرية فحسب.

ولكن، مع مرور الوقت، أصبحت العلاقة بين الطرفين محكومة بالجدلية، بحيث أصبحت النخبة السياسية تتطلع إلى المزيد من المكاسب الاقتصادية كي تعزز وجودها في وقت بدأت النخبة الاقتصادية تبحث عن نفوذ سياسي حتى تكون مؤثرة في اتخاذ القرار؛ تلك الجدلية في العلاقة خلقت حالة من المد والجزر في ما يتعلق بالاسترخاء والاستقرار، فكان يسود العلاقة مبدأ التعاون والتكامل تارة، والتجاذب والتنافس تارة أخرى. ومع دراسة التجارب السياسية وقراءة الأحداث التي مرت بها الكويت، وخصوصاً في النصف الأول من القرن الماضي، نجد أن هذه المعادلة كانت تظهر جلية في مواضع عدّة بصورة خلقت تفاعلاً

سياسياً كانت له مساهمة فاعلة في التطور الذي طال النظام السياسي في البلد.

ب ـ إضافة إلى ذلك، لم يكن من السهل أن تنسلخ الكويت عن تأثيرات محيطها الإقليمي، الذي كان يشهد الكثير من الصراعات، سواء صراع الدولة العثمانية مع الدولة الصفوية من جانب، أو النفوذ العثماني في منطقة الخليج والصراع القبلي في الجزيرة العربية، من جانب آخر. تلك التأثيرات رسمت انعكاساتها الواضحة على سياسة وإدارة النظام السياسي في الكويت، مما حدا بالطرفين السياسي والاقتصادي إلى تأصيل تجاربهما السياسية بعضهما مع بعض، وعلاقة كل منهما مع الأطراف الخارجية في إطاري التنافس والتجاذب أو الاسترخاء والاستقرار، كثقافة قبل الطرفان التعاطي معها كأمر واقع من ناحية، وكجزء رئيسي يغذي طبيعة التعاطي في الشأن السياسي الكويتي، من ناحية أخرى.

أما على المستوى الدولي، فقد كانت منطقة الخليج منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر، محل صراع ونزاع بين الدول الكبرى، بدءاً بالهولنديين والبرتغاليين ثم البريطانيين، إضافة إلى كونها كانت محط أنظار القوى الكبرى المنافسة لها من الروس والألمان وغيرهم، إذ كان لكل ذلك تأثيراته السلبية والإيجابية في القرار السياسي في الكويت.

ويمكن القول إن كلاًّ من التأثيرات الدولية والإقليمية شكلت عوامل مؤثرة في العلاقة بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية في الكويت. ففي الكثير من الأحيان كانت النخبة الاقتصادية تستعين بقوى إقليمية لتعزيز موقع نفوذها في سلطة القرار، مع ملاحظة أن هناك مجموعة من العوامل والشواهد التاريخية التي تدعم تلك الحقيقة. في المقابل كانت النخبة السياسية أيضاً تستعين وتستقوي في مواجهة النخبة الاقتصادية ببدائل أخرى من المحيط الإقليمي على سبيل المثال، كالاستعانة بالقبائل والعشائر التي تقطن المناطق المجاورة للمساعدة على بسط القدرة والنفوذ في الداخل، والحصول على مكاسب اقتصادية جديدة، بل وصل الحال في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالقوى الإقليمية من أجل تعزيز سلطة الداخل.

فقد شهد بعض فترات التاريخ استعانة آل الصباح بالدولة العثمانية وتحالفهم مع قبائل بني كعب وآل رشيد، وأيضاً استجلابهم للقوى العظمى في منطقة الخليج إلى الكويت من أجل دعمهم وحمايتهم ومساندتهم، وإن كان بصورة غير مباشرة. وكثيراً ما قام آل الصباح بالاستعانة بالقوى الدولية للحفاظ على وجودهم وكيانهم، مع ملاحظة أنه ربما كان وجود القوى الدولية في المنطقة بشكل عام يصب في مصلحة النخبتين السياسية والاقتصادية. ففي أغلب الأحوال كانت النخبتان تطلبان النصرة والمعونة من المظلة الدولية، ومع مرور الوقت والتطور الزمني والتاريخي حاولت كلتا النخبتين البحث عن مجموعة من العوامل التي تساعدها في قضية التنافس النخبوي، بما في ذلك الاستعانة بالبعدين الإقليمي والدولي.

فالنخبة السياسية، على سبيل المثال، أخذت جانب التحالف مع قوى إقليمية وقوى أخرى داخل الكويت في مقابل التجار. ومن الشواهد على ذلك ما قام به الشيخ مبارك

الكبير حين اتَّبع سياسة توسعية عبر الانفتاح الإقليمي والدولي والسعي إلى زيادة رقعة الكويت جغرافياً، والبحث أيضاً عن مصادر المال وعن موارد اقتصادية من طريق فرض الضرائب والرسوم.

وفي المقابل كانت النخب الاقتصادية تعزز موقعها في النفوذ السياسي أيضاً من خلال إقامة التحالفات الإقليمية أو المحلية، والمطالبة بمشاركة أكبر في النظام السياسي، وتحفيز الشارع على ذلك.

وأمّا على صعيد التحالفات الخارجية، فقد كانت أداة من أدوات النخبة الاقتصادية التي لجأت إليها كي تعزز مكانتها الاجتماعية ودورها الاقتصادي وموقعها السياسي على مر التاريخ، وخصوصاً في النصف الأول من القرن الماضي. ومع ملاحظة أن النخبة التجارية قامت في المراحل الأخيرة من العشرينيات والثلاثينيات بترويج أيديولوجيات وأفكار تأثرت بها من محيطها الجغرافي، وساهمت من خلالها في خلق نخب مثقفة وواعية، وهو ما أدى بالضرورة إلى زيادة رصيدها المعنوي أمام النخبة السياسية في البلاد، وليس أدل على ذلك من تأثر الكثير من التجار والنشطاء السياسيين المقربين منهم بالقومية العربية، وتطلعات الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر وأفكاره.

ج ـ ومع استمرار تلك الخريطة التنافسية قائمة، أضيف إليها في مرحلة لاحقة دور مؤسسات المجتمع المدني والقبائل والعشائر والطوائف وجمعيات النفع العام والنقابات والاتحادات الطلابية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تكوين دائرة أخرى جديدة في الداخل أضيفت إلى أطراف المعادلة الأصلية، وبالتالي باتت كل نخبة تحاول أن تستميل هذه القواعد لدعمها في صراعها القائم مع القوى الأخرى. وإلى يومنا هذا نرى أن النخبة الاقتصادية تكتسب قوتها في مقابل النخبة السياسية، من خلال اللجوء إلى الشارع في الكثير من الأحيان، والاستفادة من أخطاء النخبة السياسية في طبيعة معالجة المشكلات لتأليب الرأي العام ضدها كأداة من أدوات الضغط السياسي الذي عادة ما تستثمره في مواقع التنافس التاريخي بين النخبتين.

ثانياً: النظام الدستوري المؤسسي والقانوني في الكويت

مع دخول النظام السياسي في الكويت عهداً جديداً يعتمد على دستور توفيقي بين طرفين هما: الأُسرة الحاكمة من ذرية الشيخ مبارك الصباح ممثلة بأمير البلد، والشعب الكويتي بمختلف قطاعاته وتعدد أطيافه وتنوع ألوانه ممثلاً بنواب مجلس الأمة، وعددهم خمسون نائباً، ومع آلية حكم جديدة من التعاطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يتطلب طبيعة مكونات محددة تنطلق من برامج ورؤى وأفكار واستراتيجيات تختلف عن طبيعتها السابقة في الفترة ما قبل العهد الدستوري، مع كل ذلك يمكن اعتبار عام ١٩٦٢ بداية انطلاقة جديدة للنظام السياسي في الكويت تأطّرت بجملة من الضوابط القانونية التي باتت تمثل المرجعية التي تحكم سلوك الجميع، وخاصة سلطة الأمير التي أصبحت أكثر تقييداً والتزاماً مما كانت في السابق، وأيضاً بقية قوى المجتمع التي ألقيت

عليها مسؤولية أكبر بالمشاركة السياسية في رسم القرار وصناعته وتطبيقه وتحمل تبعات إصلاحه وتطويره.

لذا لا بد، قبل دراسة العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية في الحقبة الدستورية الجديدة، من تسليط الضوء على جملة من الركائز التي تمثل في مجموعها الآلة الديمقراطية الجديدة في البلد ما بعد عام ١٩٦٢، وذلك بهدف إيجاد نقاط القوة ومكامن القدرة في هذا النظام السياسي، تمهيداً لدراسة الشكل الجديد لتطور العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية في البلد.

١ ـ الدستور وترسخ مبادئ الديمقراطية

الدستور «هو قانون الدولة الأساس، الذي يحدد أسس نظام المجتمع والدولة وتنظيم هيئاتها وتشكيلها ونشاطها وحقوق المواطنين وواجباتهم، ويمثل الدستور تطوراً مهماً في علاقة الدولة بالمواطن، إذ يحقق عملية إخضاع الدولة للقانون باعتباره القانون الأساس للدولة». ويعد دستور دولة الكويت الصادر في عام ١٩٦٢ دستوراً مكتوباً وجامداً، لأنه ربط إمكانية تعديله وتنقيحه بشروط وإجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً من تلك المقررة في شأن القوانين العادية، ومن حيث أسلوب نشأته أو طريقة وضعه، فهو دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب.

وقد عمل الدستور على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج، فمن مظاهر النظام البرلماني أن رئيس الدولة لا يتحمل مسؤولية سياسية مباشرة، وذاته مصونة لا تمس لأنه يتولى سلطاته من خلال وزرائه، إضافة إلى الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات التي تقيم تعاوناً فيما بينها. أما المظاهر الدستورية التي تقترب من النظام الرئاسي فيمكن وضعها في الملاحظات الآتية:

- لم يأخذ الدستور بقاعدة النظام البرلماني التقليدي بالمطلق، وهي القاعدة التي توجب اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان، بل أجاز اختيار الوزراء من داخل البرلمان وخارجه.
- لا يحتاج تشكيل أي حكومة جديدة إلى ثقة مجلس الأمة، بل إلى ثقة رئيس الدولة (الأمير) فقط.
- لا يوجد نص على إسقاط الحكومة بشكل كامل من خلال قرار بطرح الثقة، أو عدم تعاون، يصدره مجلس الأمة.
- تنحصر مسؤولية الوزارة أمام رئيس الدولة (الأمير)، فرئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة مسؤولون، بالتضامن، أمام الأمير.

٢ ـ دستور دولة الكويت

يتكون دستور دولة الكويت من ١٨٣ مادة ومذكرة تفسيرية، قسّمت إلى خمسة أبواب أساسية رئيسية. بيّن الباب **الأول** أن الكويت مرتبطة بالأمة العربية والإسلامية، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع، وأن نظام الإمارة وراثي في ذرية

الشيخ مبارك الصباح. أمّا نظام الحكم فهو ديمقراطي، والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً. ويبيّن الباب **الثاني** عدداً من المبادئ السامية كالعدل والحرية والمساواة، وجعلها دعامات المجتمع، كما صان الملكية الخاصة والأموال العامة، وأكد أن الملْكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وأن الدولة تكفل تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة.

يُعنى الباب **الثالث** بالحقوق والواجبات العامة، أي حقوق المواطنين وواجباتهم، كالحق في اكتساب الجنسية وعدم جواز إسقاطها إلّا بحدود القانون، وعدم جواز إبعاد المواطنين عن الكويت أو منعهم من العودة إليها، وتساوي الناس أمام القانون، وكفالة الحرية الشخصية، وعدم جواز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل، وكفالة حرية الاعتقاد وحرية الرأي والبحث العلمي والصحافة، واحترام حرمة المساكن، وإلزامية التعليم ومجانيته، والحق في العمل، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، وحرية التجمع والاجتماعات العامة، وغيرها من المواد الداعمة حرية الناس في الحياة الكريمة والعزيزة.

أمّا الباب **الرابع**، فيبيّن اختصاصات السلطات ابتداء من رئيس الدولة، الذي يصفه الدستور بالأمير، ويؤكد أن ذاته مصونة لا تمس، وأنه يتولى سلطاته من خلال وزرائه، ويعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه. كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء. كما يعين الأمير في حالة تغيبه خارج الإمارة وتعذّر نيابة ولي العهد عنه نائباً يمارس صلاحيته مدة غيابه، وذلك بأمر أميري. وللأمير حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وإصدارها، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله صلاحية إعلان الحرب الدفاعية، والحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون، كما له حق إبرام المعاهدات بمرسوم، شرط إبلاغ مجلس الأمة.

أما السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة، فتختص بالتشريع والرقابة على تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين، ولا يصدر قانون إلّا إذا أقره مجلس الأمة وصدّق عليه الأمير. ويتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، ويعد الوزراء غير المنتخبين في مجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم. ومدة المجلس أربع سنوات ميلادية. ويشترط على المرشح لعضويته أن يكون كويتياً، وألّا يقل عمره يوم الانتخاب عن ٣٠ سنة، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها. وتتمحور اختصاصات السلطة التشريعية في إقرار مشاريع القوانين والمراسيم والمعاهدات، ومناقشة القرارات وإبداء الرغبات، وتوجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء، وطلبات المناقشة أو التحقيق، وتلقّي ومعالجة العرائض والشكاوى من الموطنين والوافدين، وأيضاً المناقشة والتصديق على الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية، وإقرار ميزانية المجلس. هذا ويحق للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبيّن فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس للأسباب ذاتها مرة أخرى، وإذا حُل وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في موعد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل.

أمّا السلطة التنفيذية، فهي الجهة المهيمنة على مصالح الدولة، والمنوط بها رسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها. وقد جرى العرف في جل تاريخ الكويت الدستوري على أن يكون رئيس مجلس الوزراء ولياً للعهد، وهو لا يتولى أي وزارة ولا يطرح مجلس الأمة الثقة فيه. ومع ذلك، إذا رأى مجلس الأمة عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، يرفع الأمر إلى رئيس الدولة (الأمير) الذي لــه أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين حكومة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة. وفي حالة الحل، إذا قرّر مجلس الأمة الجديد، بالأغلبية ذاتها، عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور، اعتُبر معزولاً من منصبه من تاريخ قرار المجلس، وتشكّل حكومة جديدة.

من أهم اختصاصات الحكومة رسم السياسة العامة للبلد، وتحديد قانون جرائم الوزراء، وتنظيم المؤسسات العامة والهيئات وإدارة البلدية، ووضع الضرائب وتحصيل الأموال العامة وحفظ أملاك الدولة، وإعداد ميزانية الدولة السنوية لمجلس الأمة، واستثمار موارد الدولة، وتنظيم الاحتكار وفقاً للقانون، وتنظيم العملة والمرتّبات والتعويضات والإعانات والمساعدات، وحفظ الأمن والسلام في الدولة، وتنظيم الخدمة العسكرية، وإعلان التعبئة العامة أو الجزئية، وغيرها من المسؤوليات الأخرى.

أخيراً السلطة القضائية، وهي الجهة المستقلة التي تكفل حق التقاضي بين الناس. وقد بيّن القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الاستقلال، ويعتمد التشريع في دولة الكويت على الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وتتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع، وتشرف على شؤون الضبط القضائي، وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام. هذا وللقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبني صلاحياته (قانون تنظيم القضاء)، ويعين القانون وفقاً للدستور الجهة التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ويبيّن صلاحيتها والإجراءات التي تتبعها. ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح. وينبغي الإشارة إلى أن استقلال القضاء تكرّس بالقانون ١٠/٩٥ ــ ٩٦.

أما الباب **الخامس**، فقد بيّن الأحكام العامة والمؤقتة، كإعطاء الأمير وثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح الدستور بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة، وعدم جواز تنقيح المبادئ الخاصة بالحرية والمساواة التي نص عليها الدستور إلّا بمزيد من الحريات والمساواة، وعدم جواز تعطيل أي حكم من أحكام الدستور إلّا في أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبيّنها القانون، وغيرها من الأمثلة الأخرى.

ويعد عام ١٩٦٣ العام الذي بدأت معه الكويت تخطو خطواتها الدستورية الأولى نحو النهج الديمقراطي لتأخذ بهذا المبدأ في نظامها السياسي. وقد ركز أول مجلس نيابي منتخب على الإصلاح وتنظيم الدولة، سواء في المجال الاقتصادي أو الأمني أو الإداري. ووضع أسس الدولة الحديثة المتمثلة في التعاون بين السلطتين التشريعية (مجلس الأمة) والسلطة التنفيذية (الحكومة)، وسبل تحقيق الأمن والرفاهية والتطور لمصلحة الشعب وأجياله القادمة.

ثالثاً: المؤثرات الخارجية ودورها في صنع القرار المحلي

١ ـ من الطبيعي أن تتأثر دولة صغيرة كدولة الكويت بمحيطها الخارجي بشكل كبير، وقد تتعرض أحياناً لضغوطات خارجية تُفرَض عليها، وبالتالي تؤثر في عملية صنع القرار، وتحديد موقف الكويت تجاه القضايا العالمية والإقليمية وحتى المحلية في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى، تتم استمالة عوامل التأثير الخارجية من الداخل، وهذا استمرار لمفهوم الصراع بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية الذي تم التطرق إليه سابقاً. وعليه، فإننا في هذا الجزء سنتعرض لبعض القرارات المهمة والمصيرية على المستوى المحلي والدولي، التي تم اتخاذها بناء على نظرية الجدل النخبوي في الكويت.

على سبيل المثال إذا أردنا أن نستعرض مفهوم الدولة الصغيرة بحسب التعريفات السياسية، نجد بأنها الدولة التي لا تستطيع أن تؤثر في النظام الدولي، ولا تستطيع أن تدافع عن نفسها بقوتها الذاتية. لذلك تكون أكثر عرضه للتأثير الخارجي. وحيث إن الكويت دولة صغيرة، إذ تعتبر من بين أصغر خمسين دولة في العالم، فإن هذا التعريف ينطبق عليها وهذا الوصف يلازمها.

من مفاهيم الدولة الصغيرة أيضاً أنها دولة هشة وأكثر تعرضاً للتأثير الخارجي على عدَة مستويات اقتصادية وسياسية وأمنية. والمفهوم هذا واكب الكويت منذ نشأتها إلى وقتنا الحاضر. فالكويت، وإلى الأمس القريب، كانت تتعرض للمؤثرات الخارجية بشكل كبير وفي كثير من الأحيان، ورغم أنها تمتلك بعض مقومات القوة، على خلاف بعض الدول الصغيرة الأخرى التي عادة ما تكون فقيرة في إمكاناتها الاقتصادية، ولكن يمكن القول إن الكويت عوّضت جانب النقص هذا من خلال استفادتها من الثروة النفطية التي تمتلكها، وأيضاً من خلال مساهماتها السياسية والمادية في دعم المجتمع الدولي، الأمر الذي جعل لها وزناً إقليمياً وعالمياً مهماً نوعاً ما.

٢ ـ وقد تكون هذه التأثيرات الخارجية كبيرة بشكل يهدّد وجود البلد وكيانه السياسي وديمومته، الأمر الذي ينعكس بشكل كبير أيضاً على مستوى التطور السياسي الداخلي في منظومة الحكم، وهذا ما تعكسه مسيرة الكويت التاريخية. فكلّما تعرّضت الدولة إلى هزّات خارجية تهدّد استمرارها السياسي، نجدها في المقابل قوية في جبهتها الداخلية ومتّحدة ومتراصّة وموحّدة الموقف، على الرغم من الاختلافات الكثيرة بين مكونات المجتمع الكويتي وحالات التنافس الشديد بين التيارات السياسية والعقائدية فيه على مر التاريخ الحديث. فمجرد الإحساس بوجود خطر خارجي يؤدي بالضرورة إلى اتحاد كل هذه المكونات وتماسكها في مواجهة هذا الخطر. ولا أدل على ذلك من القرار الجماعي الذي اتُّخذ بشأن حرب تحرير العراق، إذ توافق الرأي الشعبي مع الرأي المؤسسي في اتخاذ مثل هذا القرار.

٣ ـ ولكن في المرحلة ما قبل تكوين المؤسسات في الكويت، كان العرف هو الذي يحكم القرار السياسي. فعلى سبيل المثال، تعرضت الكويت في عهد الشيخ مبارك الكبير لحروب ولتهديدات خارجية، وذلك نتيجة السياسة التي انتهجها الأمير ليحقق طموحاته في التوسع

والانتشار وزيادة مساحة البلد الجغرافية، من خلال جلب القبائل من أطراف الكويت، لتأمين الدعم السياسي في مواجهة التكتل الاقتصادي والنخبة الاقتصادية في الداخل، الأمر الذي تسبب في حروب مع بعض القبائل والعشائر، كحرب الرقة وحرب هدية.

وعلى الرغم من ذلك، كان إذا شن طرف خارجي حرباً على الكويت، يقف الشعب الكويتي بكل فئاته ومكوناته صفاً واحداً إلى جانب الحاكم ذوداً عن البلد ضد أعداء الخارج. ففي عام ١٩٢١، عندما تعرّضت الكويت لتهديد من جيش الإخوان والحركة الوهابية في الجزيرة العربية، وكان الاختلاف الكبير واضحاً بين طبقة التجار والنخب السياسية الحاكمة آنذاك، وقفت تلك الطبقة تحديداً والشعب الكويتي قاطبة إلى جانب الشيخ أحمد الجابر في مواجهة التهديد الوهابي، بل إن الكويت استعانت بالوجود البريطاني آنذاك. وقام الكويتيون بتقديم كل أنواع الدعم إلى الحاكم، ابتداء من بناء سورهم «الثالث» حول مدينتهم الآهلة بالسكان، وانتهاء بخروجهم لحماية مدينة الجهراء التي تعرضت لاعتداء خارجي مباشر.

وفي عام ١٩٦١، وإثر إعلان الكويت استقلالها السياسي عن الانتداب البريطاني، كانت الحالة السياسية مقبله على مرحلة جديدة من النضج، تمهّد لإحداث ثورة سياسية جديدة في الكويت؛ ثورة بمعنى مأسسة الإدارات ومراكز اتخاذ القرارات، وتقنين المشاركة الشعبية دستورياً، وفي هذه الأثناء جاءت تهديدات حاكم العراق عبدالكريم قاسم الذي أعلن أن الكويت جزء من العراق. وحيال ذلك ترفع الكويتيون عن خلافاتهم السياسية والفكرية والمنهجية، وعن حالة التنافس والصراع مع السلطة آنذاك، وتناسوا خلافاتهم ليتوحدوا في مواجهة هذا الخطر الخارجي. بل يمكن القول إن الكويت تجاوزت آنذاك عن جزء من سيادتها رغم كونها في بداية الاستقلال، وقامت باستدعاء قوى خارجية تمثلت بالقوات المصرية في زمن الرئيس جمال عبد الناصر، والاستعانة أيضاً بالقوات البريطانية التي كانت قد خرجت لتوها من منطقة الخليج، أو كانت في طريقها إلى الخروج.

وفي عام ١٩٧٣، كانت الكويت تعيش حالة من التفاعل السياسي الحاد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عكستها جملة من الجلسات الساخنة في مجلس الأمة. وكانت القضايا التي شهدتها ساحات المجلس مهمة ومصيرية، منها قضية تأميم الثروة النفطية ومحاسبة بعض الوزراء. ولكن، بمجرد أن تعرّضت حدود الكويت الشمالية مع العراق لتهديد عُرف باسم «الأزمة الصامتة»، توحّد الكويتيون من خلال المؤسسة الدستورية أمام هذا التهديد، وفتحوا المجال أمام القرار المناسب الذي يتخذه الأمير من وسيلة دفاع عن البلد، بما في ذلك الاستعانة بقوات الحلفاء آنذاك، وبقوات أخرى.

ومع مرور الوقت، وإبّان الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينيات من القرن الماضي، شهدت هذه الفترة تحييد القرار الشعبي، ووقف الحياة السياسية في الكويت، وذلك عندما حلت السلطة مجلس الأمة على نحو غير دستوري. وقد لجأت السلطة إلى ذلك خوفاً من امتداد آثار الحرب العراقية ـ الإيرانية إليها، وخصوصاً أن بوادر التفوق الإيراني لاحت خلال المراحل الأولى من الحرب. ومن جانب آخر قامت الكويت بإيجاد طرق أخرى للدفاع عن نفسها وحماية كيانها بناء على مبادرة الشيخ جابر الأحمد إنشاء منظومة دول مجلس

التعاون الخليجي. وعلى الرغم من الاحتجاجات السياسية الداخلية في ذلك الوقت، بسبب تعطيل عمل المجلس والحياة الدستورية، فقد لقيت تلك الفترة ترحيباً من جانب النخب السياسية والفكرية، وارتياحاً عاماً من طرف القوى السياسية الفاعلة في الكويت جرّاء المواقف الخارجية للسياسة الكويتية.

وبعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، بدأت الحياة السياسية في الكويت تشهد زخماً جديداً تمثل بنزول المعارضة السياسية بثقلها الشعبي إلى الشارع للمطالبة بعودة الحياة السياسية، ورفع التجميد المفروض على مواد الدستور. وفي تلك الأثناء تعرّضت الكويت للغزو العراقي في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، وهنا وافق الشعب الكويتي بكل أطيافه وفئاته وتوجهاته وانتماءاته وقواه السياسية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والنخب المختلفة بالإجماع، على الاستعانة بقوات أجنبية لتحرير الكويت، وهذا ما تم بالفعل في شباط/فبراير ١٩٩١.

تجدر الإشارة هنا إلى طبيعة المعارضة السياسية في الكويت، وهي طبيعة نستطيع أن نصفها بالمعقّدة، إذ تضم شرائح مقسّمة طولاً وعرضاً. وعلى الرغم من كل هذا التباين الفكري والسياسي والعقائدي والطبقي الاجتماعي، وكل هذه التقاطعات العرقية والتقسيمات المذهبية والقبلية التي تحوي في داخلها أيضاً انقسامات أخرى، فإنه في حالة تعرض البلد لتهديد يمس سيادته أو كيانه السياسي تكون مواقف هذه القوى موحدة في سبيل نصرة البلد والحفاظ على وجود الدولة. وما إن تنتفي التهديدات والأخطار الخارجية حتى تعود الحياة السياسية في الكويت إلى سابق عهدها مرّة أخرى، ويعود التنافس بين القوى، أو بينها وبين النظام السياسي، ويشتد التنافس والصراع ومحاولات الاستحواذ على المصالح العامة في البلدن كل فيما يعنيه.

٤ ـ إن الأمثلة التي تم سردها تعكس حالة الارتباط بين تماسك المجتمع الكويتي والتهديدات الإقليمية؛ فكلما ازدادت دائرة التهديد الإقليمية، تندفع الكويت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، طلباً للنجدة الدولية. وقد يكون آخر هذه الاندفاعات الحرب على العراق.

ففي عام ٢٠٠٣، عندما اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بغزو العراق وإسقاط نظام الحكم هناك، كان دور الكويت مؤيداً وداعماً ومسانداً لهذا القرار. وعلى الرغم من معارضة الكثير من الدول العربية، بما فيها بعض دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الرئيسية في المنطقة، والانقسام الحاد داخل مجلس الأمن، فقد وقف الشعب الكويتي إلى جانب حكومته بالسماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي والأجواء الكويتية لإسقاط نظام صدام حسين. وتمت مباركة هذا القرار بالإجماع في جلسة سرية لمجلس الأمة، مع ملاحظة أن نظام صدام حسين كان يمثل تهديداً حقيقياً ومباشراً ومستمراً لوجود دولة الكويت وسيادة الكويتيين على أراضيهم.

وبالتالي فإن الأمثلة والنماذج السابقة الذكر كانت تدل دلالة قطعية على أن التأثير الخارجي الإيجابي كان مقبولاً من الفئات والقوى السياسية الكويتية كافة، بغض النظر عن تقسيماتها المتنوعة.

رابعاً: صناعة القرارات (نماذج)

سنستعرض هنا القرارات المحلية المتعلقة بالقضايا المصيرية التي مرّت بها الكويت، وهي القرارات التي كان للمؤثرات الخارجية فيها، سواء الإقليمية منها أو الدولية، دور كبير، لكنها (أي القرارات) لم تبلغ درجة تهديد سيادة الكيان والوجود السياسي للبلد. بل يمكن القول إنها كانت تعكس بوضوح طبيعة العلاقة الجدلية بين النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية.

والحقيقة أن الكويت، وبعد أن سارت في تجربتها الدستورية أكثر من خمسة عقود من الزمن، أصبحت من أهم الديمقراطيات في المنطقة، إلّا أننا من خلال التطبيق العملي نجد أن مجلس الأمة لا يتمتع بصلاحيات مجدية على الدوام، ولا يكون في بعض القرارات كفيلاً وحده بتمريرها أو بفرض قرارات معينة، بل إن التأثير من خارجه، أي من مكونات الشعب الكويتي باختلاف أطيافه وتعدد مشاربه، يساهم في صناعة بعض القرارات المهمة، التي سنذكر بعضها، على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ قانون المديونيات الصعبة

جاء قانون المديونيات الصعبة على خلفية انهيار أسعار أسهم سوق الأوراق المالية (البورصة) في بداية الثمانينيات، نتيجة عدم وجود ضوابط تحكم عمل السوق، بالإضافة إلى بعض السياسات الرسمية التي لجأت إليها الحكومة بعد حل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦. فقد سعت الحكومة بطرق شتى إلى شراء ولاءات الناس سياسياً، وذلك من خلال إعطائهم بعض المزايا المالية والعينية والنقدية بأسلوب ريعي، وهذا ما تمثل في تلك الفترة بزيادة رواتب جميع العاملين في قطاعات الدولة ومؤسساتها الرسمية، وتوزيع آلاف القسائم والأراضي السكنية وبشكل لافت، وإعطاء تسهيلات ومزايا كبيرة لفئة التجار، وخصوصاً من كبار أصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي.

وقد ترتبت على ذلك حالة من التضخم في كل شيء تقريباً، بما في ذلك زيادة قدرة الأفراد الشرائية، الأمر الذي جعل الكثير من الكويتيين يوظفون هذا الفائض المالي والنقدي في سوق الأسهم آنذاك. وأدى هذا التوظيف إلى ظهور ما بات يعرف بالشركات الوهمية والشركات المضاربة في أسهمها، وهو ما تسبب بانفجار حقيقي في أسعار أسهم البورصة آنذاك، أدى إلى أزمة اقتصادية حقيقية عرفت باسم أزمة «سوق المناخ»، وترتب عليها عجز الكثير من المواطنين عن تسديد مديونياتهم، التي سمّيت فيما بعد أزمة «المديونيات الصعبة». هذه المديونيات الصعبة إنما تعكس دور الفئات التجارية (طبقة التجار) على الرغم من صغر حجمها، إلّا أنها كانت مؤثره في صناعة القرار، بما في ذلك قرارات السلطة التشريعية المتعلقة بالمال العام آنذاك.

ورغم أن هذه القضية امتدت على مدى ٢٨ عاماً أو أكثر، فإنه لم يتم حسمها إلّا من خلال السلطة التشريعية، وذلك عبر إقرار قانون تقدمت به الحكومة وصدر من مجلس الأمة، تقوم الحكومة بموجبه بشراء مديونية هؤلاء المتضررين، وبمبلغ كبير وصل إلى ما

يقارب ٣ مليارات دينار كويتي (١٠ مليارات دولار تقريباً). وهذا إنما يعكس اللوبي الحكومي القوي داخل مجلس الأمة، الذي تمثل بتصويت أعضاء الحكومة وبعض أعضاء مجلس الأمة من الموالين لها لمصلحة إقرار القانون.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الشعب الكويتي عارضت إقرار قانون المديونيات الصعبة، كونه يأتي في مصلحة طبقة التجار فقط، وفيه هدر غير مبرر للمال العام وصندوق الأجيال القادمة، فقد ساهم التوجه الليبرالي، الذي يشكل جزءاً كبيراً ورئيسياً من أعضاء مجلس الأمة في فترة التسعينيات، مساهمة فاعلة في تمرير قانون المديونيات الصعبة. وإن دلّت تلك الحقيقة على شيء، فإنما تدل على أن الحكومة يمكن أن تتفق مع فئة التجار إذا ما كان هناك انسجام وتقاطع بين مصالحها ومصالح تلك الفئة، وإن كان ذلك على حساب فئات أو جهات أو مكونات أخرى من المجتمع.

٢ ـ قضية تأميم الثروة النفطية

تم طرح قضية تأميم النفط في منتصف السبعينيات، وقد جاء على خلفية المد القومي الذي اجتاح المنطقة العربية آنذاك، ووصل ذروته في أثناء هذه الحقبة الزمنية من القرن الماضي. وكانت المعارضة الرئيسية في بداية السبعينيات، والممتدة منذ عام ١٩٢٠، تحمل الطابع القومي العربي، وهو ما منح أعضاء المعارضة من القوميين في مجلس الأمة قوة كبيرة لتشكيل جبهة نيابية عريضة حملت شعار تأميم النفط، وذلك على غرار سياسات التأميم التي اتبعتها الحكومات العربية الثورية ابتداء من حكومة جمال عبدالناصر في مصر، مروراً بحكومتي البعث الاشتراكي في العراق وسورية، وانتهاء بالحكومة الثورية في ليبيا.

كانت هذه الموجة الشعبية المتعاطفة مع قيادات الأنظمة العربية القومية قد اجتاحت الكويت من خلال تبنّي رموز المعارضة الكويتية في مجلس الأمة للفكر القومي، وأمام هذا الزخم من التأييد العربي لهذا النوع من المعارضة للوجود الأجنبي، وخاصة في ظل سيطرة موجة العداء للولايات المتحدة وأوروبا الغربية ممثلة ببريطانيا، تم في عام ١٩٧٥ تمرير قانون يطالب الحكومة بتأميم الثروة النفطية الكويتية، بحيث تمتلك الحكومة الكويتية جميع الشركات النفطية العاملة في حقل النفط بالكويت، وهذا يعتبر من أهم الإنجازات التي حققها مجلس الأمة على امتداد تاريخه السياسي الطويل.

٣ ـ قرار دعم العراق مادياً في حربه مع إيران

عند اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في مطلع الثمانينيات، كان لدى دول الخليج ـ ومنها الكويت تحديداً ـ تخوف من انتشار النفوذ الإيراني وشعار تصدير الثورة من قِبل الجمهورية الإسلامية الحديثة في ذلك الوقت. ومع بداية الحرب تعزّزت روح القومية العربية ضد إيران من جهة، وتعزّزت النعرة الطائفية في منطقة الخليج من جهة أخرى، باعتبار أن هذه حرب بين نظام عربي يمثل «السنّة» بصورة غير مباشرة، في مقابل نظام فارسي (غير عربي) يمثل «الشيعة» بصورة غير مباشرة.

ولذلك نجد أن الحكومة الكويتية ألقت بكل ثقلها السياسي والإعلامي والمادي دعماً لحكومة صدام حسين خلال ثمانية أعوام من الحرب، وذلك بقرار باركه مجلس الأمة أيضاً بسبب وجود قوى سياسية ذات ميول قومية، وقوى سياسية أخرى ذات توجهات إسلامية «سنية»، وكانت تلك الميول والتوجّهات تمثل الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي في مطلع الثمانينيات. وجرى التصويت على إعطاء أكبر قرض مالي للعراق بموافقة أعضاء المجلس، باستثناء النواب الشيعة الثلاثة في ذلك الوقت.

٤ ـ قرارات الإصلاح السياسي والاقتصادي

من القرارات المهمة التي يجب أن تدوّن ضمن محطات تاريخ الكويت السياسي، وخصوصاً في الفترة التي أعقبت تحرير الكويت من الغزو العراقي، القرار المتعلق بالانفتاح السياسي ورفع شعار الإصلاح من خلال مجلس الأمة. وقد تمثلت هذه القرارات المهمة في تغليب جانب مراقبة الأداء الرسمي ومحاسبته من خلال الحكومات المتعاقبة، إذ شهد البلد في الفترة التي تلت التحرير قفزة كبيرة ونوعية في الحياة السياسية الكويتية بشكل عام، وتحديداً في النظام الدستوري الكويتي، واكتسبت هذه الفترة قوتها من خلال بعدين رئيسين هما:

البعد الأول: واقع أن الدولة خرجت للتو من احتلال كامل لأراضيها، وأصبحت محط أنظار معظم دول العالم التي وقفت مع الحق الكويتي، وأعلنت أن موقفها مستمد من احترام القانون الدولي، فضلاً عن أن الحياة الديمقراطية، التي كان أهل الكويت يتمتعون بها، كانت عاملاً مهماً أدى إلى كسب التعاطف الدولي، لاسيما أن الصورة السياسية آنذاك تجلت في اجتياح نظام ديكتاتوري وشمولي في العراق لأراضي دولة يتمتع أهلها بنظام ديمقراطي، وهذا ما دفع الكثير من دول العالم إلى مساندة الكويت. وقلما يحدث في التاريخ الحديث أن تنال دولة صغيرة بحجم دولة الكويت دعم تحالف من ٣٣ دولة من القارات كافة ومن مختلف المستويات، أي دول عظمى، ودول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول عربية وأخرى إسلامية، إضافة إلى دول من أمريكا الجنوبية وآسيا وأستراليا.

البعد الثاني: واقع أن الكويتيين بشكل عام، والقوى السياسية بشكل خاص، حاولوا فرض أجندة جديدة لطي الصفحات القديمة بصورة تتم من خلالها إزالة التخوفات التي كانت قائمة في أثناء فترة ما قبل الغزو العراقي. فقد قامت هذه القوى برفع السقف السياسي إلى أقصى درجة، بأن طالبت بالإصلاح على الصعد الاقتصادية والسياسية والإدارية. ووقّعت القوى السياسية جميعاً في ذلك الوقت ما يُعرف بالميثاق بينهم سمّي «الورقة المستقبلية»، وهو ما أعطى هذه المطالبات زخماً شعبياً كبيراً، إذ ظهر الميثاق قبل انتخابات مجلس الأمة في عام ١٩٩٢، وعلى ضوئه اتفقت القوى السياسية على إهمال كل ما يؤدي إلى الخلاف والتراشق فيما بينها، وتفعيل كل ما من شأنه أن يجمع بينها من خلال تبنّي برامج موحدة، وخلق أرضية مشتركة تمهد للمطالبة بالإصلاح السياسي الشامل في البلد، وتعويض الفترة السياسية الحرجة التي مرت بها الكويت في عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات.

ومن ضمن المطالب المهمة، التي برزت أول مرة في تاريخ الكويت السياسي، مطلب تكريس مفهوم تداول السلطة، وكان من ذلك فصل رئاسة الوزراء عن ولاية العهد تمهيداً للمطالبة بتعيين رئيس وزراء من خارج أعضاء الأسرة الحاكمة. أي أن يكون رئيس مجلس الوزراء شعبياً أو منتخباً من عامة الشعب، إذ إن استمرار دمج المنصبين يوقع النواب في حرج سياسي كبير، ويعيق مساءلة الحكومة سياسياً، أو حتى مساءلة رئيس مجلس الوزراء لكونه يمثل صفة مصونة هي صفة ولي العهد، الذي يتمتع بحق أن يصبح أميراً للبلد في المستقبل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر دافعت المعارضة السياسية عن أهمية الفصل بين المنصبين بحجة أنه سيساعد على تطبيق المادة السابعة من الدستور، التي تنص على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً، وهو ما يتطلب أن تكون الحكومة شعبية، وأن يكون رئيس مجلس الوزراء من عامة الشعب، وهذا ما سيسهل محاسبتهما بما لا يؤثر في الحاكم تأثيراً سلبياً.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة السياسية في الكويت التزمت منذ عام ١٩٦٣، أي منذ أول حكومة دستورية حتى الآن، بعُرف ترؤس أحد أفراد الأسرة الحاكمة للحكومة، بالإضافة إلى وزارات السيادة كوزارتي الداخلية والدفاع، على سبيل المثال. فكانت المطالبة بأن يُعطى الشعب دوراً أكبر في المشاركة من خلال مفهوم تداول السلطة، وهذا ما يتطلب عدم الالتزام بالأعراف الدستورية المشار إليها سابقاً.

خامساً: التغيرات السياسية والمطلبية

١ ـ من هنا نستطيع القول إن الحياة السياسية في الكويت انقسمت إلى أربع مراحل زمنية، إذا ما استثنينا مرحلة «نشأة الدولة» التي قامت على النظام البدائي البسيط، وجمعت ما بين القبلية ونظام الشورى في الإسلام، واستمرت حتى عام ١٩٢٠، كما سبق أن أشرنا في بداية البحث. ثم ظهرت مرحلة جديدة بعد حكم الشيخ أحمد الجابر واكبتها مفاهيم جديدة متمثلة في المطالبة الشعبية بالمشاركة الحقيقة في السلطة، التي استتبعتها إجراءات مثل إقامة الدوائر الحكومية التي كانت تأتي عن طريق تعيين الرموز الاجتماعية والتجارية في البلد، ثم جاءت لاحقاً المطالبة أيضاً بمجلس للشورى يكون عضداً للحاكم وداعماً له. وتطوّرت الأمور إلى أحداث ١٩٣٨م التي تمثلت في المطالبة الشعبية الواضحة والحقيقية بالمشاركة السياسية في السلطة، وإجراء الانتخابات النيابية، وهذه مرحلة نستطيع أن نسمّيها مرحلة «مأسسة النظام».

أما المرحلة التي أعقبت ذلك، فهي مرحلة «دسترة النظام» وبدايات نشأة الدولة بمفهومها المؤسسي والدستوري. وكانت الشريحة المتصدية لهذا الأمر هي النخبة الاقتصادية والتجارية التي كانت تستحوذ على النفوذ الاجتماعي وتملك القدرة المالية، وهي أيضاً النخبة المثقفة التي تلقت التعليم. وبالتالي كانت تحاول أن تستفيد من تجارب وخبرات الدول الأخرى المنفتحة عليها.

وقد وصل المجتمع الكويتي إلى هذه المرحلة بعد مروره بالمراحل سابقة الذكر، وهي

المرحلة البدائية في «نشأة الدولة»، ومرحلة «مأسسة النظام»، ومرحلة «دسترة النظام»، إلى أن وصل البلد إلى المرحلة الرابعة التي مازالت الكويت تعيشها، وهي مرحلة «شعبوة النظام»، إذا صح التعبير، ونعني بذلك تعميم النظام السياسي بحيث لم تعد معه ممارسة الديمقراطية والنظام الدستوري والمؤسسي حكراً على فئة معيّنه من المجتمع، وإنما تشمل جميع قطاعات المجتمع الكويتي وفئاته التي باتت تشارك في العملية السياسية.

فإذا نظرنا إلى المراحل السابقة نجد أن المطالبات السياسية كانت محدودة إلّا في فترة ١٩٢١م ــ ١٩٦٠، التي كانت مرحلة تبلورت فيها حالة من النضج السياسي والتفاعل المحدود مع الأفكار والرؤى والتطلعات السياسية، ومحاولة ترجمتها بشكل حقيقي على أرض الواقع. وقد تحقق ذلك فعلاً من خلال دخول البلد حياته الدستورية في مطلع الستينيات من القرن الماضي، ولكن هذه الحياة بقيت مشوبة بالجمود، وذلك لأن الدستور الكويتي جامد في طبيعته وصعب التغير، بل إنه يشمل بعض المواد التي لا يمكن تعديلها، كالأحكام الخاصة بالنظام الأميري، ومبادئ الحرية والمساواة استناداً إلى المادة الرقم ١٧٥ من الدستور من جانب، وكون عملية التعديل تتطلب تأييد أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الأمة وتصديق الأمير استناداً إلى المادة الرقم ٥٩ من الدستور، من جانب آخر.

٢ ــ وفي المرحلة الجديدة التي يمكن تسميتها مرحلة «شعبوة النظام»، ارتفع مستوى الطرح السياسي بشكل غير مسبوق، واتُّخذت قرارات كثيرة وجريئة تعكس مدى التطور والنضج في هذه المرحلة. فعلى سبيل المثال، تم كسر الحاجز النفسي فيما يتعلق بإنشاء الأحزاب السياسية في الكويت، بعد أن كان إنشاء الأحزاب يُعتبر خطأً أحمر بالنسبة إلى الحكومات السابقة، والجديد في ذلك أن القوى المخضرمة والعريقة والممتدة على مر تاريخ الكويت السياسي، كالمنبر الديمقراطي والحركة الدستورية الإسلامية والتحالف الإسلامي الوطني والتجمع السلفي وآخرين، كانت تخشى تبنّي كلمة «حزب»، بينما تبنّتها بصورة واضحة وجلية مجموعة من الشباب المثقف الواعد والجريء من الذين لا يمثلون النخب السياسية، بل يمثلون الطبقة العادية والمتوسطة من المجتمع الكويتي؛ إذ أعلنت تلك المجموعة تأسيس حزبها المسمّى «حزب الأمة». وبالرغم من أن أفراد المجموعة لوحقوا قانونياً، فإنهم تخطوا هذه العقبة، واستمروا في نشاطهم السياسي في إطار أدبيات حزبهم السياسي، وهو ما أدى إلى انكسار الحاجز النفسي بينهما.

ومن المطالب والطموحات والإنجازات التي تحققت فعلاً خلال هذه المرحلة، بفعل الضغط المستمر، فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٣. وهنا يمكننا القول إن الظروف الصحية لولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك، الشيخ سعد العبد لله، ساعدت كثيراً على الترويج للمطلب الشعبي، كما ساعد ذلك وجود بديل آخر من الأُسرة الحاكمة يمكنه أن يسد الفراغ ويساعد على تحقيق مطلب الفصل بين المنصبين. ولكن هذا المفهوم ترسخ بصورة جلية في مطلع الألفية الثالثة، واستمر كأمر واقع حتى في الحقبة الجديدة التي تلت وفاة الشيخ جابر الأحمد. وبهذا الفصل بين المنصبين تم اختيار ولي عهد جديد، ورئيس مجلس وزراء جديد.

أما في العهد الجديد، وبمجرّد أن تمت مبايعة الشيخ صباح الأحمد أميراً للبلد، وفي أثناء مراسيم اختيار ولاية العهد، كما هو متبع في الإجراءات الدستورية، وبمجرد أن تسرّب بعض المعلومات القائلة إن الأُسرة الحاكمة ترغب في إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً وفي دمج منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء، بادرت القوى السياسية والمؤسسات الشعبية إلى المطالبة بقوة وإصرار بعدم دمج المنصبين، باعتبار الدمج نوعاً من التراجع غير المبرّر للمكتسبات السياسية أو الشعبية التي تحققت، وباعتبار الفصل بينهما استحقاقاً مرحلياً طبيعياً للتطورات السياسية التي يمر بها البلد، ولا يقبل أن يُمس.

وكان ضمن سلّة المطالبات المهمة التي رفعتها أيضاً القوى السياسية والتكتلات الشعبية في مجلس الأمة، المطالبة بعدم حصر إسناد الوزارات السيادية في أفراد الأُسرة الحاكمة دون غيرهم من أبناء الشعب، وهو الأمر المتّبع منذ استقلال الكويت حتى الوقت الحاضر بحكم العُرف لا بحكم الدستور الذي ليس فيه مادة صريحة تنص على وزارات السيادة، أي وزارات الداخلية والخارجية والدفاع. وبرزت مطالبة جدّية بعدم ضرورة إسناد هذه الحقائب الوزارية إلى فئة معينة من المجتمع دون غيرها. ويعتبر هذا المطلب خسارة سياسية حقيقية للحكومة، ولكن أمام موجات المطالب الشعبية اضطرت الحكومة خلال فترة التسعينيات إلى التخفيف من الضغوط عليها بتعيين نائب للرئيس في مجلس الوزراء من عامة الشعب، وهذا تطور مستمر إلى الآن.

ومن ضمن المطالبات التي نادى بها أعضاء مجلس الأمة أيضاً، ومختلف النخب السياسية والمثقفة في قضايا الإصلاح، واكتسبت زخماً شعبياً كبيراً، المطالبة بإقرار حقوق المرأة السياسية انتخاباً وترشيحاً. وكان لا بد أن يكون للمؤثرات الخارجية دور في هذا الشأن، وخصوصاً بعد أن أصبحت الكويت محط أنظار العالم كإحدى تداعيات مرحلة الغزو والتحرير في مطلع التسعينيات، إذ كان لا بد للكويت من إحداث قفزة نوعية في حياتها السياسية لكي تحافظ على مصداقيتها في الجانبين الديمقراطي والحقوقي، مع ملاحظة أن الكويت كانت تتمتع بسمعة جيدة فيما يتعلق بوضعها الديمقراطي إذا ما قورنت ببقية دول مجلس التعاون الخليجي، أو حتى سائر البلدان العربية الأخرى.

كما إن المطالبات بإقرار حقوق المرأة السياسة لم تكن جديدة، بل كانت موجودة منذ بداية الحياة الدستورية في الكويت، أي منذ عام ١٩٦٢، واستمرت في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، مع ملاحظة تفاعلها شعبياً، وبشكل أكبر، في التسعينيات، بعد فترة التحرير، إذ لم تكن الحكومة مقتنعة طوال هذه الفترة بالعمل الجاد لإقرار تلك الحقوق حتى فترة الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، حين تعهد الأمير الشيخ جابر الأحمد في مؤتمر الطائف إبّان الاحتلال العراقي للكويت في مطلع التسعينيات، بأن تفتح الكويت بعد التحرير صفحة جديدة تكون فيها المشاركة الشعبية أوسع، ومن ضمن هذه المشاركة إقرار حقوق المرأة السياسية.

٣ ـ أما بعد التحرير، فقد كان هناك أكثر من تجربة لإقرار حق المشاركة السياسية للمرأة في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ و١٩٩٩، ولكن المعارضة السياسية كانت قوية جداً ضد

إقرار هذه الحقوق، وربما المحك الكبير عندما سقط القانون عام ١٩٩٩، بـ ٣٢ صوتاً في مقابل ٣٣ صوتاً، واستمر التصعيد الرسمي والشعبي لمصلحة إقرار هذا الحق حتى عام ٢٠٠٣، حين رمت الحكومة بكل ثقلها لدعم إقرار الحقوق في مجلس الأمة، إلى درجة أن معلومات سرت فحواها أن الحكومة اشترت هذا القانون من خلال دفع رشاوى مالية لبعض النواب من أجل ضمان أصواتهم لمصلحة هذا القانون، الأمر الذي سبب أزمة كبيرة تم في إثرها استدعاء إحدى القيادات الأمنية إلى النيابة، وكثر الكلام حول هذا الموضوع بشكل يعطينا مثالاً على أن الحكومة مستعدة لاتخاذ خطوات غير دستورية ولا أخلاقية أيضاً في سبيل تمرير القرارات التي تريدها في بعض الأحيان، في حال توفّرت الفرصة لذلك.

ومن النماذج أيضاً ضمن المطالبات في شأن الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري قضية «حقول الشمال» وقانون «الخصخصة»، اللذان طرحتهما الحكومة من باب الانفتاح، وتنويع مصادر الدخل القومي، وزيادة كفاءة الإنتاج النفطي عن طريق السماح للمستثمر الأجنبي بالدخول مباشرة في هذه القطاعات الحساسة، وخصوصاً القطاع النفطي. وهنا يمكن رصد بداية صراع من نوع آخر، حيث تقاربت وجهات نظر النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية في مواجهة مجموعة جديدة من الطبقة المتوسطة في المجتمع ممثلة بأعضاء مجلس الأمة الذين وقفوا بقوة ضد هذين المشروعين باعتبار أن فيهما عودة لسياسة الاستعمار الغربي والمشاركة النفطية، ومسّاً صريحاً بالمكسب الشعبي الذي جاء به مجلس الأمة في فترة السبعينيات، وهو تأميم النفط.

تجدر هنا ملاحظة أن قانون «حقول الشمال» كان في أدراج مجلس الأمة منذ عام ١٩٩٢، ولم يتم إقراره رغم التنازلات الكثيرة التي قدمتها الحكومة في تعديل هذا القانون، وذلك بسبب إصرار المعارضة النيابية الجديدة على أن تأتي الحكومة بقانون متكامل كمدخل أساسي وشرط مسبق لإقراره، وملاحظة أن الدستور يحظر ذلك في مادته القائلة إن الثروة النفطية ملك للشعب ولا يمكن التفريط فيها أو التنازل عنها. أما قضية «الخصخصة»، فقد مرّت منذ عام ١٩٩٢ بعدة مراحل، إذ اضطرت الحكومة أيضاً إلى تقديم تنازلات كثيرة لتحسين هذا القانون، ولكن الرفض الشعبي، متمثلاً بكتلة المعارضة النيابية الشعبية الجديدة، وقف ضد تمرير هذا القانون رغم الضغوطات الخارجية التي جاءت من مؤسسات اقتصادية كبرى، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤ ـ ومن الشواهد الكبيرة على قوة مجلس الأمة في اتخاذ القرار خلال هذه المرحلة هي طريقة تعاطيه مع قضية تعديل الدوائر الانتخابية، وقضية عزل الأمير. فقد جاءت الدعوة إلى تعديل الدوائر الانتخابية بناء على اتهامها بأنها كرست الطائفية والفئوية والقبلية، وأنها كانت دوائر صغيرة جداً، بحيث يمكن للحكومة التحكم فيها من خلال وسائل كثيرة، منها تمكين الموالين للحكومة من المرشحين للانتخابات النيابية من إنجاز معاملات المواطنين غير القانونية، وهو ما كان يؤدي إلى انتشار بعض العيوب الانتخابية، مثل ظاهرة شراء الأصوات (الرشوة)، وظهور من يسمّون «نواب الخدمات» الذين تفتح لهم أبواب مؤسسات الدولة لإنجاز معاملات غير مستحقة، إضافة إلى تساهل الحكومة الواضح

مع ظاهرة الانتخابات الفرعية المجرّمة قانونياً. لذلك كانت هناك مطالبات قوية وصلت إلى ذروتها في الفصل التشريعي العاشر عام ٢٠٠٣، ودعت الحكومة إلى الكف عن التدخل في العملية الانتخابية في البلد.

تلك المطالبات، التي بدأت تتزايد إلى درجة أنها أحدثت أزمات حقيقية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بلغت أوجها في عام ٢٠٠٥، حين استطاع نواب المعارضة في مجلس الأمة أن يقودوا الشارع الكويتي إلى التظاهر والاعتصام أمام مجلس الأمة وداخله، الأمر الذي أدى إلى تقديم استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء، وهذا ما سُجّل كسابقة تاريخية تحدث لأول مرّة، وبناء عليه تم حل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات جديدة.

المثال الآخر الذي قفز بسقف الديمقراطية في الكويت إلى أقصى حد هو قضية عزل الأمير، إذ كان قراراً مهماً وحيوياً شكّل قفزة نوعية للممارسة الديمقراطية الكويتية أثارت إعجاب الكثير من المراقبين للشأن السياسي الكويتي، وأضافت دليلاً آخر على أن الكويت تتمتع بنضج سياسي. فهي أول من بدأت في تأسيس ما سمّي الدوائر الحكومية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأول من بدأت في الخروج من النظام العشائري البسيط إلى مرحلة النموذج المؤسسي المتطور في الحكم، ثم التطور إلى النظام الدستوري والانتخابات الحرة والمباشرة.

وبالرغم من مرور تلك القفزات النوعية بعثرات وتقلبات سياسية كثيرة وكبيرة، فإنها حافظت على نفسها. ويمكن القول، إن دول الخليج الأخرى بدأت منذ منتصف التسعينيات بالمضي قدماً نحو الاقتداء بالنموذج الديمقراطي الكويتي، ولو من خلال بعض الخطوات البسيطة أو المرحلية. فنرى، على سبيل المثال، دولة الإمارات العربية المتحدة العربية تجري في عام ٢٠٠٦ انتخابات جزئية محدودة جداً تمثلت في إعطاء مجموعة صغيرة لا تتجاوز ٧٠٠٠ شخص حق الإدلاء بأصواتهم لانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الذي هو في الأصل مجلس شورى فاقد للصلاحيات التشريعية والرقابية. وكذلك نرى أمواج التطور السياسي تجتاح سلطنة عمان والعربية السعودية بصورة باتت تفرض عليهما نمطاً سياسياً جديداً كتأسيس مجلس شورى، وإن يكن غير منتخب شعبياً، وإجراء انتخابات في مجالس المحافظات البلدية، وإن تكن محدودة الصلاحيات.

هذا الزخم الذي حدث في منطقة الخليج في تشكيل ملامح بدائية وخاصة للحياة الديمقراطية هناك، ساهم في تقريب دول الخليج سياسياً من النظام السياسي الكويتي الذي كان متفوقاً دائماً في هذا المجال. فالكويت كانت دائماً النموذج الذي يُحتذى به في منطقة الخليج في الجوانب المتعلقة بالمشاركة الشعبية والحياة الديمقراطية والحقوق السياسية للإنسان، لذلك كانت القفزة التي حققتها السياسة الكويتية من خلال أزمة الحكم المتمثلة في عزل الأمير ومبايعة أمير جديد، والتصدي لها بهدوء وعقلانية، وفي الإطار الدستوري ودون تفاقم الأزمة وانعكاسها السلبي داخل الأُسرة أو عند الشعب، تعتبر قفزة نوعية وخطوة موفّقة أعادت إلى الكويت مكانتها كنموذج يقتدى به في المنطقة.

سادساً: تأثير العوامل الداخلية في صنع القرار

١ ــ تعتبر الكويت حالة سياسية فريدة من نوعها، فهي من جهة تملك نظاماً دستورياً متطوراً ومستنداً إلى تاريخ طويل جداً من التطور السياسي والدستوري الذي بدأ مع بداية نشأة الكويت منذ نهاية القرن السابع عشر إلى الآن، أي حوالى ٣٠٠ عام، وكان كيان الكويت السياسي يمر خلالها بعملية نضج ومأسسة وتقنين. ولكن التاريخ سجل أيضاً في المقابل مجموعة من العوامل الداخلية المؤثرة التي كان لها دور كبير في صوغ القرار السياسي، ومنها المجتمع الكويتي الذي يضم مجموعة كبيرة من العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثير فاعل في عملية اتخاذ القرار، كالتقسيمات الطبيعية الموجودة إبّان نشأة الكويت، ومنها تقسيمات اجتماعية، وتقسيمات قبلية، وتقسيمات طائفية ومذهبية وفئوية وعائلية.

فعلى سبيل المثال، كانت الكويت تنقسم اجتماعياً إلى طبقتين: طبقة التجار وطبقة الفقراء، ولا يزال هذا الانقسام الطبقي مستمراً إلى اليوم؛ إذ إن الكثير من الاعتبارات الاجتماعية والمهنية باتت تسوق إلى تكريسها. إضافة إلى ذلك، كانت هناك مجموعة من القبائل العربية التي تنامت مع مرور الوقت، وتكاثرت وحافظت على انتمائها القبلي الضيق. وهناك أيضاً فئات حضرية وتقسيمات طائفية ومذهبية، وهي منحصرة في طائفتي الشيعة والسنّة الموجودتين أصلاً منذ بداية نشأة الكويت، وقد يعود السبب الأساسي إلى استمرار كل طائفة في المحافظة على خصوصياتها العقائدية وانتماءاتها الفكرية، مع عدم إظهار اكتراث أو حماسة بشأن رؤى تكفل تقارب الطرفين.

والمفارقة هنا أنه على الرغم من امتداد أمد العمل المؤسسي والتطور التاريخي والنضج السياسي، ومرور المجتمع الكويتي بمراحل تاريخية متطورة باستمرار، فقد ظلّت هذه التركيبات قائمة، بل بدأت تتعزز يوماً بعد يوم. بمعنى آخر، إذا أردنا أن نقسّم الكويت إلى مذاهب وقبائل وطبقات اجتماعية وعائلية، سنجد أن تلك الفئات لا تمثل امتداداً للفئات ذاتها التي وجِدت وترعرعت في الكويت، بل أكثر من ذلك. فزيادة حس الانتماء الضيق لكل شريحة من تلك الشرائح يجعل القبلي ــ مع مرور الوقت ــ يتفاعل مع انتمائه القبلي أكثر من تفاعله مع انتمائه الوطني. كما إن الكثيرين من أتباع المذاهب من المواطنين يعتبرون المذهبية هي الأساس الذي يحكم سلوكهم على حساب مفهوم المواطَنة. وينسحب الأمر أيضاً على التجار، الذين استطاعوا الحفاظ على وجودهم الطبقي ومكتسباتهم الاقتصادية، وأحاطوا أنفسهم بهالة اجتماعية وبجدار يمنع دخول الآخرين. وعلى الرغم من أن الكويت دولة غنية ومتنوعة ومتعددة في مواردها الاقتصادية بالمفهوم الاستهلاكي، فإن فئة التجار التقليديين كانت تمثّل أصل هذه الطبقة في الكويت، وهي ما زالت محافظة على خصوصياتها وانتمائها الضيق إلى درجة أنها لا تسمح لشريحة التجار الجدد بأن تخترقها، ولنا في غرفة التجارة والصناعة شاهد حي على ذلك. ولكل طبقة وشريحة من هذه الطبقات والشرائح دور مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرار السياسي، الذي يحدده حجم نفوذها ومكانته في مراكز القوى.

٢ ـ وإضافة إلى المكونات الطبيعية سابقة الذكر، ظهرت أيضاً مؤسسات المجتمع المدني، فباتت الكويت تُعتبر اليوم من أكبر الدول في المنطقة العربية من حيث عدد منظمات المجتمع المدني؛ إذ إن فيها أكثر من ٣٠٠ جمعية للمنفعة العامة. ومن جانب آخر هناك التنظيمات السياسية، العقائدية منها والأيديولوجية والفكرية والمنهجية. ففئة التجار، على سبيل المثال، متعددة التقسيمات، ولكل تقسيمة كيانها ومبادئها وإطارها التنظيمي الخاص بها، أكان كبيراً أم صغيراً، معقداً أم بسيطاً.

إضافة إلى ذلك، تتشكّل الاتحادات والنقابات والجمعيات الخيرية وجمعيات المنفعة العامة من عدة قطاعات وانتماءات مختلفة، يعبّر بعضها عن أفكار وأيديولوجيات متنوعة، بل يُعتبر بعضها امتداداً لجمعيات عالمية وإقليمية، مثل الهلال الأحمر وجمعيات حقوق المرأة والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية، وقوى وتنظيمات سياسية أخرى يصل عددها إلى ١٥ قوة وتنظيماً. وإلى جانب هذه التقسيمات كلها، هناك تقسيمة مهمة ومؤثرة جداً في صناعة القرار السياسي، وهي «الديوانيات» والملتقيات الاجتماعية والعائلية. فالـ «ديوانية» في الكويت، على سبيل المثال، تُعتبر من أهم العوامل والقوى التي تساهم في اتخاذ القرار، ولا نبالغ إذا قلنا إن الكثير من القرارات المصيرية في الكويت تبدأ صناعتها في الديوانية، ومن ثم تنتقل إلى مناقشتها في مجلس الأمة أو حتى في مجلس الوزراء. وبالتالي، فإن «الديوانية» ملتقى اجتماعي قضت الأعراف الكويتية بأن يلتقي الناس فيها بسبب الترابط والعلاقات والجيرة القوية. ثم كانت المنتديات، التي أخذت منحى متطوراً كالديوانيات، فحملت أسماء أُسر وعوائل معينة، وظهرت ديوانيات أخرى خاصة بالمهنيين، كديوانيات الصيادين، والقلاليف، والفنانين التشكيليين، والرياضيين، والأطباء، والأكاديميين، والمهندسين، والمعلمين. وهناك ديوانيات تمثل ملتقيات اجتماعية وترفيهية، كديوانيات الشباب والشيبة والنساء والرجال. بمعنى آخر، تشكل الديوانية الكويتية عصب التواصل الاجتماعي في الكويت، ومن الطبيعي أن يكون لها، في ظل كثرتها وتعددها، دور كبير في التأثير في أصحاب القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وغيرذلك. وبالتالي، فإن الديوانيات تعتبر نواة حقيقية يقاس من خلالها موقف الرأي العام المحلي من القضايا المصيرية ومن أداء الحكومة العام، بحيث يمكن أن تشكل مجموعات ضغط في شأن اتخاذ القرار.

وما يعزز دور الديوانيات وجود أعضاء مجلس الأمة بالذات فيها، حيث يتم ترشيحهم وتزكيتهم في الانتخابات من خلال تبنّي تلك الديوانيات لهم. بمعنى آخر إن الديوانيات هي التي تعطي الدعم والقوة والإسناد، وهي التي تراقب في الوقت نفسه سلوك النائب في المجلس، وتحاسبه حين يقصّر، الأمر الذي يؤثر في صوغ المواقف ومن ثم القرارات التي يتخذها هؤلاء في مجلس الأمة. ويجدر ملاحظة أن عدد الديوانيات تعدى الـ ٦٠٠٠ ديوانية متنوعة ومنتشرة في معظم أنحاء الكويت.

وإذا أخذنا كل ما ذكرناه من تقسيمات طبيعية ومؤسسية وغيرها، نجد أن هذا العدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات بكل أنواعها وتفصيلاتها، يفوق كثيراً القدرة الاستيعابية للكويت كدولة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ١٨ ألف كم٢، ولا يتجاوز عدد سكانها

المليون مواطن، ويعتبر هذا أحد أهم الأسباب التي أعاقت انصهار المجتمع في بوتقة التكامل الوطني المبني على رؤى أو فلسفة أو فكر موحد بغية إذابة كل هذه الانقسامات.

٣ ــ وهنا نرى أن القرارات في الكويت، ونتيجة هذه التداخلات وتأثيراتها في متخذي القرار من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية أو من أبناء الأُسرة الحاكمة، ونتيجة التفاعل شبه اليومي من خلال الزيارات والالتزامات الاجتماعية وواجبات العزاء والأفراح، أبقت التواصل الاجتماعي موجوداً من خلال الديوانيات. فالتأثيرات مستمرة ومتواصلة ومتنوعة في آن واحد، وهو ما يؤدي إلى أن القرارات في الكويت باتت في الكثير من الأحيان تعيش حالة من الارتجالية ذات الطابع غير المدروس وغير الخاضع لتقييم مؤسسي متكامل أو رؤية منهجية علمية سليمة. فمن الممكن، مثلاً، أن تراود أحد أعضاء مجلس الأمة أو وزير فكرة من لدن ديوانية ما، فتجري مناقشة الفكرة بسرعة ودون دراسة كافية لتطرح في مؤسسات القرار الدستورية كمشروع قانون أو اقتراح بقانون. وكثيراً ما يقع صنّاع القرار ومتخذوه في الدولة في أخطاء فادحة بسبب هذه الارتجالية، فالقرار في الكويت يمكن وصفه في كثير من الأحوال بأنه قرار ارتجالي. وهناك أيضاً نمط آخر يصاحب هذا القرار، وهو سرعة التراجع عنه. بمعنى آخر، نستطيع القول إن اتخاذ القرار في الكويت يحكمه نمطان محددان هما: الارتجالية وردة الفعل من جانب، وسرعة التراجع عن القرار من جانب آخر، الأمر الذي يؤسس حالة من الارتباك والتخبط من شأنها أن تضع للعمل النيابي أو الحكومي في البلد مساراً مزعزعاً وغير مستقر.

وفي المقابل، تؤدي هذه المؤسسات المختلفة دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات، ومنها قرارات مصيرية أحياناً، مثل اختيار أعضاء الحكومة وبقية المناصب القيادية الأخرى في الدولة من خلال أدوات لا علاقة لها بالكفاءة والقدرة والخبرة بقدر علاقتها بالضغوط السياسية والمجاملات الاجتماعية، وبالتالي يكون لها دور مهم في تشكيل الإدارة التنفيذية في الدولة، مع ملاحظة أن ٩٧ بالمئة من قوة العمل في الكويت تشمل مواطنين يعملون لدى القطاع الحكومي بحسب إحصاء وزارة التخطيط عام ٢٠٠٥، وبالتالي فإن تأثير كل ما سبق الحديث عنه يصبح غاية في الأهمية والوضوح.

سابعاً: نتيجة العلاقة بين النخبتين السياسية والاقتصادية

١ ــ لذا يمكن القول، إنه على الرغم من وجود المؤسسات الدستورية، مثل مجلس الوزراء كمؤسسة قائمة وممتدة على مدى ٤٥ عاماً، فهي مازالت تتأثر بشكل شبه يومي بعناصر الضغط التي تحدثنا عنها أعلاه، وهنا نخلص إلى نتيجتين أساسيتين وهما:

الأولى هي أن التطور السياسي شهد مسارين متوازيين وليس مكملين أحدهما للآخر، مع ملاحظة أن أياً من المسارين لم يتغلب على الآخر. فهناك المسار المؤسسي المتمثل في المؤسسات الدستورية بجميع صلاحياتها وطبيعة إجراءاتها ونمط القرار المتخذ فيها، في مقابل المسار المجتمعي الذي يحكمه الانتماء الطبقي أو القبلي أو المذهبي أو حتى الفئوي، والذي بدأ يتطور مع مرور الزمن بحيث إن هذه الانتماءات الضيقة بدأت تتأسس وتكرس

نفسها لتصبح جزءاً من الثقافة السياسية في البلد، ولتأخذ صفة المؤسسة في مقابل مؤسسات الدولة الأخرى.

فالقبيلة مثلاً، تحوّلت إلى صرح أو مجموعة صروح تتخذ جملة من القرارات المنفصلة، سواء تعلّقت بالمشاركة في الحكومة أو خوض الانتخابات النيابية. والعوائل أيضاً تحولت إلى صروح سياسية. وفي مقابل هذا نجد المسار السياسي الذي تحاول القوى والتجمعات السياسية في المجتمع قيادته، وتحاول فرض سيطرتها على التمثيل الشعبي لتشكل مجموعة ضغط تعمل داخل وخارج مراكز صنع واتخاذ القرار في البلد.

الثانية بالرغم من وجود عوامل نجاح مؤسسة الحكم في الكويت، وتاريخ سياسي عريق، ونضج سياسي كبير في مراحل مختلفة من حاضر الدولة وتاريخها، فإن ذلك كله لم يساعد على إذابة تلك المسارات السياسية والمجتمعية التي أسلفنا ذكرها، بحيث تنصهر جميعاً في بوتقة مفهوم المواطَنة كأساس دستوري يعزز مبدأ التعايش بين أبناء المجتمع الواحد، بعيداً عن اختلافاتهم القبلية والمذهبية والعائلية وحتى الفئوية.

وبناء عليه، يصبح من الطبيعي أن تتكرس تلك التقسيمات المجتمعية لتؤثر سلباً في اتخاذ القرار، ولدينا مثال على هذا من خلال دراسة نتائج الفصول التشريعية الثلاثة: التاسع والعاشر والحادي عشر. فمجلس الأمة، الذي يمثل الجهاز الكفيل بالتشريع، نجد أنه لم يصدر في الفصل التشريعي العاشر سوى ٥٧ قانوناً خلال دور الانعقاد الأول، و٥٩ قانوناً خلال دور الانعقاد الثالث، و٤١ قانوناً فقط خلال دور الانعقاد الرابع. وإذا أخذنا بعض القوانين التي لها طابع بروتوكولي، كالميزانيات والاتفاقات الدولية، نجد بأنها تشكل الغالبية العظمى.

٢ ـ وإذا أخذنا القوانين التي تعتبر تعديلات على قوانين قائمة، وعددها ٥١ قانوناً، نجد أنها لا تزيد على ٨ قوانين فقط. فيتبين أنه خلال فصل تشريعي كامل (٤ أعوام)، لم تتجاوز التشريعات التي أقرها المجلس بلجانه وأعضائه واجتماعاته الـ ٣٠ قانوناً، مع ملاحظة أن معظمها يمثل تعديلات لقوانين قائمة. أما القوانين الرئيسية المتكاملة، فهي قليلة جداً، وهذا هو الحال في كثير من الفصول التشريعية السابقة.

لذلك نرى أن مجلس الأمة ضعيف من ناحية قوته التصويتية، بل نستطيع أن نقول إنه ضعيف في أدائه حتى من الناحية العملية. وما يفسر ذلك هو انشغال أعضاء مجلس الأمة لا بعملية التشريع والرقابة، بل بالتواصل اليومي مع الناس. وهذا ما يستنزف الكثير من الجهد والطاقة والوقت في عمل المجلس. ومع ملاحظة محدودية الصلاحيات الدستورية للمجلس، نوقن ضعف الأداء السياسي أيضاً، الذي لا يصل في معظم الأحيان إلى نتيجة مؤثرة. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تساهم في إضعاف الأداء المؤسسي ودوره في صناعة القرار، مثل حق الحكومة في التصويت في مجلس الأمة، وتشرذم القوى السياسة وعدم اتفاقها على الكثير من القضايا الأساسية.

هذا الضعف الذي يترتب عليه ـ بالضرورة ومع مرور الوقت ـ ظهور مؤشرات سلبية في المجتمع يعكس رتابة وتخلفاً كبيرين، وهو ما لا يتناسب مع مكانة الكويت وإمكانياتها،

ويؤدي إلى زيادة غير طبيعية في مؤشرات الفساد الإداري، ويساهم في استشراء أمراض اجتماعية خطيرة كالمحسوبية والواسطة وتجاوز القانون. بمعنى آخر، عندما يكون مجلس الأمة ضعيفاً، وصلاحياته محدودة، ويعيش أسيراً لقيود القبلية والطائفية والعائلية وغيرها من تقسيمات المجتمع، فإنه من الطبيعي أن يؤدي الأمر إلى نوع من الارتجالية في اتخاذ القرار، وخصوصاً في اختيار المناصب القيادية وغيرها، حيث تصبح عملية الاختيار ــ وبالتالي الإدارة ــ غير قائمة على أسس ومعايير سليمة، كالكفاءة المهنية والخبرة الإدارية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وهذا يتلاشى مع مبدأ الحساب والعقاب، الذي من شأنه أن يفقد الدولة القدرة على تحسين أدائها العام في التنمية وتقديم الخدمات والارتقاء الوظيفي، بل يصل الأمر إلى ارتفاع مؤشرات الفساد لتبلغ أرقاماً قياسية بالنسبة إلى حجم الكويت وطبيعة سكانها.

٣ ــ ومع دراسة علاقة التجاذب وتقاطع المصالح بين نخبتي التجار والحكومة، تم فرز جملة من المفارقات التي تتطلب الوقوف عندها ودراسة تأثيراتها الإيجابية والسلبية في العلاقة بين النخبتين كلاً على حدة، من جانب، وأفراد المجتمع الكويتي، وخاصة الطبقة المتوسطة التي تمثل نسبة الأغلبية المطلقة من السكان، من جانب آخر. ولأن فئة التجار هي الجهة الوحيدة التي تملك مقوم المشاركة الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الخدمية الكبرى في الدولة، ولأن النخبة الاقتصادية هي الأقدر بحكم امتلاكها لمحافظ مالية كبيرة إضافة إلى نفوذها الاجتماعي، فإنه من الطبيعي أن تستحوذ تلك الجهة على الكثير من القطاعات الاقتصادية التي تقرر الحكومة نقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وهذا ما يخلق الكثير من التبعات السلبية على فئة التجار، من تعميق حالة التفاوت الطبقي في المجتمع من جانب، ووراثة فئة التجار سخط الناس وامتعاضهم من طبيعة الخدمات المقدمة، من جانب آخر، وخاصة أن الكثير من تلك القطاعات الاقتصادية الخدمية التي تهيمن عليها الدولة باتت تعاني تفشي الأمراض الاجتماعية، كالروتين والفساد الإداري والمالي، وغيرها من المشكلات التي تعرقل أداءها في خدمة الناس بشكل عام، وهذا ما يجعل لتحولها إلى ملكية فئة التجار ثمناً غالياً، حين ترث تلك الفئة الجوانب السلبية المتعلقة بنظرة الناس إلى تلك الخدمات. ناهيك عن كون الخصخصة، وهي إحدى الأذرع الأهم في علاقة تقاطع المصالح بين فئتي التجار والحكومة، تعاني بدورها خللاً في نظمها وآلية التعاطي معها بصورة أدت إلى استفادة غير مشروعة للكثير من النخب الاقتصادية. وما تصدي مجلس الأمة في الأعوام الثلاثة الأخيرة لإعادة مراجعة العقود التي وقّعتها الدولة مع شركات القطاع الخاص تحت اسم عقود البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، إلّا دليل على تفاقم ملف الفساد والمفسدين في طبقة التجار، والمواجهة غير المتكافئة بينها وبين الحكومات المتعاقبة منذ مطلع الألفية الثالثة.

ويمكن القول إن محاربة الفساد والمفسدين هي قضية الكويت الأولى التي لا تنازعها أية قضية أخرى مهما كانت؛ فالفساد الذي نخر في الجسم الكويتي إلى درجة تهلهلت معه كل مفاصله وباتت قاب قوسين أو أدنى من السقوط في الهاوية، قد وضعه بعض نواب الأمة،

وتحديداً أولئك الذين يُعنون بالقضايا التي تحظى بالاهتمام الشعبي، على رأس سلّم أولوياتهم، وحسناً فعلوا.

كانت المواجهة واضحة في ملف أملاك الدولة وما يدور حول عقود البناء والتشغيل والتحويل من شبهات، وتكفي مراجعة تقارير ديوان المحاسبة الأخيرة لمعرفة حجم الضرر الذي تلحقه تلك التجاوزات بالمال العام، ابتداء من ترسية مناقصات على من لا يستحقون، مروراً بالتعاقد مع مستثمرين معينين دون غيرهم، مما ينهي شرط العدالة وتكافؤ الفرص للمستثمرين، وانتهاء بحصول هؤلاء على امتيازات جوهرية من غير حق في مشاريعهم، فحققوا زيادة كبيرة في عوائدهم المالية، يقابل ذلك تقصير غير مبرر للمؤسسات الحكومية، كالبلدية والمالية والهيئة العامة للصناعة، يرافقه غياب إرادة مجلس الوزراء في مواجهة تلك التجاوزات، فأدى كل ذلك إلى استئساد المتجاوزين في وجه الدولة والقانون واستخدامهم كل ما يمكن استخدامه من نفوذ إعلامي وسياسي لتمكينهم من الاستمرار في التجاوزات!

لذا، جاء تبنّي بعض نواب الإصلاح في مجلس الأمة مجموعة من الحلول، وذلك إدراكاً منهم لخطورة استمرار الوضع القائم. تلك الحلول التي جاء أبرزها في تعديل بعض أحكام مرسوم قانون أملاك الدولة، وتأسيس شركات تطوير، وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحدودية، وتقديم بيانات كاملة عن العقود، التي تبرمها الدولة وتزيد قيمتها على ١٠٠ ألف دينار. وهذا معناه، في حال تم تطبيقها، تقليماً حقيقياً لأظفار القوة والقدرة في فئة التجار، وتحجيم نفوذها الاقتصادي في البلاد لمصلحة فئتين: **الأولى** هي النخبة السياسية التي تسعى إلى السيطرة على كل مفاصل القرار في مؤسسات الدولة دون منافس أو منازع لها في ذلك، و**الثانية** القوى الشعبية الأخرى التي ضجرت من طبيعة تعاطي فئة التجار مع مصالح الكويت الاقتصادية، وفقدت الثقة في سلوك الكثير من أصحاب النفوذ الاقتصادي بعد أن وصلت إلى قناعة كاملة بأن الكثيرين منهم لا يمكن ائتمانهم على مستقبل الاستثمار التنموي في البلد. تلك الحقائق يؤكدها الكثير من التصريحات التي أدلى بها عدد من نواب مجلس الأمة وبعض سلوكياتهم السلبية تجاه بعض أعضاء الحكومة، التي وصل بعضها إلى الاستجواب وطرح الثقة، وهو ما زاد التشنج في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكان السبب الأساسي وراء حل البرلمان في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨■

المراجع

أسيري، عبد الرضا علي. **النظام السياسي في الكويت... مبادئ وممارسات**. الكويت: مطابع الكويت، ٢٠٠٤.

الجمل، يحيى. **النظام الدستوري في الكويت**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧١.

خليفة، سامي ناصر. **الأحزاب السياسية الإسلامية في الكويت**. الكويت: دار النبأ، ١٩٩٩.

خليل، عثمان. **دستور الكويت**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧١.

الديين، أحمد. «مجموعة مقالات عن الإصلاح السياسي في الكويت.» **الرأي** (الكويت): ٢٠٠٣.

الزميع، علي. «حول الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية.» ورقة قدمت إلى: ندوة الإصلاح السياسي في العالم العربي من منظور مقارن، الكويت، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

زهران، جمال علي. «عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن [السمات والتحديات].» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٩، تموز/يوليو ٢٠٠٢.

الشاهين، ياسمين ولمى العثمان (معدان). **قضايا الخصخصة في المجتمع الكويتي: المفهوم ـ التحديات ـ المتطلبات: تصورات أولية**. بإشراف سالم عبد العزيز محمود. الكويت: جامعة الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، ٢٠٠٤.

العلوي، السيد. **أضرار الحكم القبلي في دول الخليج العربية**. المنامة: جمعية الإرشاد، ٢٠٠٣.

قرني، بهجت. «ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

قنديل، أماني. **تطوير مؤسسات المجتمع المدني**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤.

«القوانين الصادرة في أدوار الانعقاد العادية من الفصل التشريعي العاشر.» **الجريدة الرسمية** (الأمانة العامة في مجلس الأمة، إدارة اللجان): ٢٠٠٥.

مركز الخليج للأبحاث. **الخليج في عام ٢٠٠٣: التقرير السنوي الأول**. دبي: المركز، ٢٠٠٤.

المكراد، فهد. **التطور السياسي والاقتصادي لدولة الكويت**. الكويت: الجامعة العربية المفتوحة، ٢٠٠٦.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

Gielen, Uwe P. «Arab Psychology and the Emerging Global Psychology Movement: A Modest Proposal.» December 2006.

Hawthorne, Amy. in: *Arab Reform Bulletin*: no. 10, November 2004.

Herb, Michael. From Georgia State University. October 2005.

Al Najjar, Ghanim, «The Challenges Facing Kuwaiti Democracy.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, 2002.

_____ . «Political Transformation in a Traditional Society: The Kuwait Parliamentary Elections of 1999.» Kuwait University, 1999.

التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب

محمد المصالحة(*)

رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية سابقاً.

مقدمة

شهدت البيئة الدولية في نهاية القرن الماضي سلسلة من التغيرات العميقة كان أبرزها انهيار النظام الثنائي القطبية، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الشؤون الدولية بعد تفكك الدولة السوفياتية واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

كما مثلت ظاهرة الإرهاب تطوراً آخر لم يقتصر على طبيعة العمليات الإرهابية، وإنما امتد إلى التحولات في النظام الدولي التي تتحرك الظاهرة في إطارها، وهو ما زاد في تعدد أشكالها، ومدى انتشارها، وتنوع أساليب عملها وتكتيكاتها.

وقد قامت الولايات المتحدة بفرض تقسيم جديد للنظام الدولي: إمّا مع أو ضد السياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعملت على حمل دول العالم باتجاه تأييد سياساتها، واعتماد محاربة الإرهاب كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي أحدث تأثيراً حاداً في نمط العلاقات الدولية الراهنة.

هذا ولا تزال آثار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البيئة الدولية تلقي بظلالها وتداعياتها على دول العالم، وخاصة في المنطقة العربية والعالم الاسلامي على وجه التحديد.

أولاً: في مفهوم البيئة الدولية وظاهرة الإرهاب

١ ـ البيئة الدولية/النظام الدولي

نقصد بالبيئة الدولية الإطار الناظم لحركة التفاعلات بين وحدات النظام الدولي وأشخاصه، وأثر هذه التفاعلات في النظم الوطنية على مستوى كل دولة، وفي المقابل كيف يمكن أن تؤثر التطورات في المستوى الوطني للدول خارج حدودها، أي على المستويين الإقليمي والدولي.

(*) البريد الإلكتروني: masalha_parl@yahoo.com.

والنظام الدولي هو مجموعة العلاقات القائمة في مرحلة زمنية بين الدول على الاعتمادية المتبادلة، وعلى التعاون والصراع في آن واحد، ضمن أطر سياسية واقتصادية واستراتيجية(١).

تعود نشأة النظام الدولي مع تزايد ظهور الدول القومية في أوروبا، وتمثل معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ أول خطوة على صعيد الترجمة الواقعية للنظام الدولي، غير أن هذا النظام كان يمر بمراحل متتالية تفصلها أحداث هامة، كالحروب الإقليمية والعالمية التي تنعكس على واقع العلاقات الدولية وتوزيع القوى في إطار النظام الذي يحكمها(٢).

إن التطورات الحاصلة في البيئة الدولية جعلت المجتمع الدولي يشهد مجموعة من التغيرات البنيوية والقيمية في هذه البيئة، كمثل تراجع الاشتراكية، واختفاء العالم الثاني، وظهور اقتصاديات السوق وبرامج الخصخصة في معظم دول العالم الثالث، وتعاظم دور المنظمات الاقتصادية الدولية في توجيه اقتصاديات دول العالم(٣).

لقد أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه في قاعدة مونتغمري في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ تعبير النظام العالمي الجديد على ما شهدته البيئة الدولية من تحولات بعد ذلك العام، أبرزها، في رأي بوش، التسوية السلمية للنزاعات، وتخفيض ترسانة الأسلحة، ومراقبة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتضامن في وجه العدوان، وعدم تنازل دولة عن سيادتها(٤).

إن إطلاق مفهوم النظام الدولي الجديد لا يعني أنه ظهر فجأة في الخطاب السياسي الدولي المعاصر، بل إنه كان موجوداً في الأدب السياسي، ووضع العديد من الدارسين مجموعة من النظريات لفهم طبيعة العلاقات الدولية التي سادت في مراحل مختلفة من تطورها، لا سيما خلال القرن الماضي. وقد شرحت هذه النظريات علاقات الصراع والتعاون والتنافس بين وحدات النظام الدولي التي تحكمها مجموعة عوامل كالأيديولوجيا، والأسلحة المتطورة، والمصالح القومية، وامتلاك الموارد، وبناء القوة القومية(٥).

---

(١) مجدي عمر، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، دراسات؛ ١٣ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥)، ص ١٧.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: المكتبة الأكاديمية، ١٩٨٢)، ص ٢٠ وما بعدها.

(٣) عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي: الآليات، الخصائص، الأبعاد** (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٣٠ وما بعدها.

(٤) انظر: بوب وودورد، **القادة: خفايا ما قبل وبعد حرب الخليج**، ترجمة عمار جولاق ومحمود العابد (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢)، ص ٣٢٦ وما بعدها.

(٥) ومن أبرز هؤلاء المنظرين كوينسي رايت، مورتون كابلان، ريتشارد سنايدر، جون هيرز، ايرنست هاس. انظر المزيد حول هذه النظريات في: جيمس دورثي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٦ وما بعدها.

إن ما نقصده بالبيئة الدولية في هذا البحث إنما ينصرف إلى مجمل الوقائع والتفاعلات التي تحدث على صعيد العلاقات الدولية وفي إطار ما يطلق عليه اسم النظام الدولي، ولا ينصرف إلى مفهوم البيئة في بعدها الطبيعي/الجغرافي رغم أن المكونات الجغرافية تؤثر حتماً في الأنشطة والسياسات التي تسود هذه العلاقات، وأن نمط السلوك السياسي لدولة ما إنما هو مرتبط بالبيئة الطبيعية ومناخها والحدود الجغرافية والسياسية لهذه الدولة، وعليه فإن العلاقات بين الدول محكومة بهذه البيئة بدرجة أو بأخرى(٦).

ولذا فإن مفهوم البيئة الدولية لأغراض هذا البحث هو الحالة السائدة للمجتمع الدولي والنظام الذي يحكمه في حقبه محددة، والتي تكون حصيلة تصرفات وسلوكيات الوحدات الدولية، وخاصة الدول العظمى والكبرى، دون أن تغفل في هذا الصدد الأدوار الفاعلة التي يمكن أن يؤديها اللاعبون الآخرون، وتحدث صدى ورد فعل على الساحة الدولية(٧).

٢ ـ مفهوم ظاهرة الإرهاب

بدأ استعمال كلمة «الإرهاب» في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير عن أعمال العنف التي تنفذها الحكومات كي تضمن إسكات شعوبها، غير أن الأمر تطور لاحقاً، واستُخدم لوصف الأعمال العنفية التي تنفذها جماعات أو أفراد، إلى أن أصبح طريقاً أو أسلوباً يريد الفاعل/الفاعلون بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف أن يفرض رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة حفاظاً على علاقات اجتماعية قائمة، والعمل على تغييرها وتدميرها(٨).

وقد ذهبت جهات متعددة إلى تقديم تعريفاتها للإرهاب، ولم تخلُ هذه التعريفات من انحيازات قيمية خدمة لمقاصدها وأهدافها في سياستها الخارجية؛ فقد عرَّفت وزارة الخارجية الأمريكية الإرهاب بأنه(٩):

«العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سرّيون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور والرأي العام».

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد عرَّفت الإرهاب بأنه «أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارة الرعب في نفوس شخصيات أو جماعات من الأشخاص أو في

(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤ وما بعدها.

(٧) انظر: سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر، ١٩٩٩)، ص ٢٠ وما بعدها.

(٨) أدونيس العكره، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ٩٣.

(٩) *Official Journal* (U.S. State Department), no. 8 (October 2000), p. 18.

نفوس العامة لأغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظروف ومهما كانت طبيعة الاعتبارات الدافعة لهذه الأفعال»[(١٠)].

ونرى أن الإرهاب هو استخدام منظَّم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بصورة تثير الرعب والخوف، وتحدث خسائر في الأرواح والمنشآت وغيرها، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو غير سياسية بصورة تتعارض مع أحكام القوانين الداخلية والدولية.

وقد حددت اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بمكافحة الإرهاب ثلاثة أركان للفعل الإرهابي هي[(١١)]:

● **الركن المادي**: ويتمثل في الفعل المرتبط بالعنف بهدف التخويف، مثل تدمير المنشآت، وتفجير الجسور، وتسميم المياه، والخطف، والعمليات الانتحارية بالأحزمة الناسفة، وذلك للحصول على مغانم مادية أو فرض معتقد سياسي أو تغيير نظام الحكم.

● **الركن المعنوي**: ويتمثل في إشاعة الرهبة وتوفر القصد لدى القائم بالفعل الإرهابي لإحداث ذلك، ولا تهم حينذاك أية مقاصد أخرى، أكانت مغانم مادية أم غير ذلك.

● **الركن الدولي**: ويتمثل في ضرورة أن تكون أفعال الإرهاب قد تمت بناء على خطة مرسومة من قِبل دولة ضد أخرى، أي أن مرتكب العمل الإرهابي ينفذه لحساب دول معنية أو باسمها، سواء يحمل جنسيتها أو لا يحمل.

الإرهاب، أياً تكن صوره وأساليبه، يتصف بأنه يتناسب عكسياً مع العدالة، إذ كلما اتسم المجتمع الداخلي بعدالة نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، قلَّت ظواهر العنف بمختلف أنواعها، وينسحب الحال على البيئة الدولية؛ إذ كلما سادت الديمقراطية والمساواة والعدالة في العلاقات بين الدول، وفي البيئة الدولية، تناقصت ظواهر العنف أو الإرهاب، إذ تزول أو تتراجع الأسباب الدافعة إلى ذلك، خاصة على المستوى الدولي موضوع هذا البحث.

وفي هذا السياق، فإن شيوع الديمقراطية في العلاقات الدولية من شأنه أن يسمح للدول الأصغر بأن يكون لها رأي في إدارة الشؤون الدولية وعدم انفراد الدول الكبرى، وهو ما يقود الى شيوع حالة من الرضى في المجتمع الدولي تقلِّص من إحساس مختلف الشعوب بأنها مهمَّشة وأنها تخضع لهيمنة الدول الأقوى، بما يؤدي إلى نزوع مواطنيها إلى اتخاذ العنف وسيلة للتعبير عن مقاومتهم لهذه الهيمنة للأقوياء.

---

(١٠) انظر في هذا الشأن: David J. Whittaker, ed., *The Terrorism Reader*, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 2003), p. 78.

(١١) انظر في هذا الصدد: *A More Secure World: Our Shared Responsibility: Report of the High-level Panel on Threats, Challenges, and Change* ([New York]: United Nations, [Dept. of Public Information], 2004), p. 56. (UN 2004 A/59/A).

ثانياً: التحولات في البيئة الدولية وعلاقتها بالإرهاب

لقد أعقب انتهاء الحرب الباردة حدوث كثير من التحولات في البيئة الدولية، وهو ما جعل المجتمع الدولي يدخل مرحلة جديدة مختمرة بالأحداث، كان أبرزها انهيار الكتلة الاشتراكية، وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم، وفرض نموذجها السياسي والاقتصادي والثقافي على دول العالم. ثم جاءت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتزيد من تسارع وتيرة هذه التحولات، وتعمّق نزوع الولايات المتحدة إلى استخدام القوة بصورة مفرطة ودون ضوابط قانونية، الأمر الذي أدى إلى خلل في التوازن الدولي الذي ساد طوال الحرب الباردة دون تغير جوهري في النظام الدولي إلا بعد انهيار القطب السوفياتي.

وسنبحث فيما يلي في أهم التحولات الحاصلة في النظام الدولي في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم تحديد أثر ذلك في الإرهاب.

١ ـ التغيرات السياسية

لقد وقعت مجموعة من التغيرات السياسية في البيئة الدولية، من أهمها هيمنة الولايات المتحدة على القرار الدولي، وتهميش أدوار القوى الدولية الأخرى، وكذلك أدوار المنظمات الدولية والإقليمية التي فقدت قدرتها على العمل وفقاً لمواقفها في مواجهة الأحداث، التي تجري على المستويات الوطنية أو عبر الحدود الدولية[١٢].

وقد تبع احتلال أفغانستان والعراق في سياق الحملة الأمريكية وتحالفاتها على الإرهاب، تزايد التدخلات في الشؤون الداخلية للدول، وتعطيل العمل بميثاق الأمم المتحدة بما يساعد المنظمة الدولية على منع القوة التي تُستخدم لانتهاك سيادة الدول[١٣].

إن ازدواجية القرار السياسي على المستوى الدولي تجاه القضايا السياسية المطروحة قد أدت إلى تزايد ظاهرة الرفض لهذه القرارات والسياسات الدولية، وتعمّق عدم ثقة الشعوب بأنظمة الحكم لديها أو النقمة على هذه الأنظمة بسبب خضوعها للسياسات الدولية، ومن شأن ذلك أن يقود إلى حالة من عدم الاستقرار في البيئات الوطنية وفي البيئة الدولية على السواء[١٤].

إن مواقف الولايات المتحدة السياسية تجاه القضية الفلسطينية مليئة بالنماذج التي

---

(١٢) سمير أمين وفرانسوا أوتار، محرران، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**، ترجمة سعد الطويل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٨ وما بعدها.

(١٣) نعوم تشومسكي [وآخرون]، **العولمة والإرهاب حرب أميركا على الإرهاب: «السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل»**، ترجمة حمزة المزيني (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

تعكس تعطيل دور مجلس الأمن والأمم المتحدة في حل جوانب عديدة من هذه القضية، وذلك تشجيعاً لإسرائيل على ممارسة سياسة القوة ضد الفلسطينيين دون ردع أو حتى رقابة دولية، كما حصل عام ٢٠٠١، حين استخدمت واشنطن حق النقض ضد قرار من مجلس الأمن يقضي بإرسال مراقبين دوليين إلى المناطق الفلسطينية.

٢ ـ التحولات الاقتصادية

وبرز في هذا المجال تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية في أطر ثنائية أو إقليمية، وشروع العديد من دول العالم النامية في إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لمساعدتها في برامج التصحيح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما سبّب إضعاف دور الدولة في المجالات الإنتاجية والسياسية الاقتصادية بشكل عام، وتقوية دور القطاع الخاص في مجال التنمية والخدمات[١٥].

إن هذه التحولات الاقتصادية في البيئة الدولية والمفروضة على الدول النامية ولدت حالات عدم استقرار سياسي نتيجة للأوضاع الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية المترتبة على ذلك، وشيوع ظواهر الفساد والفقر والبطالة المؤدية إلى تزايد التطرف والنزوع إلى العنف في السلوك السياسي للأفراد.

ومن آثار هذه التحولات أن ازدادت الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب اتساعاً، إذ احتدم تنافس الدول الصناعية على الأسواق، وعلى توفير الموارد الأولية الموجودة لدى دول الجنوب، وهو ما أدى إلى صراع حاد بين الدول الصناعية للسيطرة على دول العالم الثالث.

إن الشركات الصناعية تنظر إلى الحرب كسوق خاصة بها؛ إذ تزدهر مع الحرب صناعة الأسلحة وتجارتها، ويزداد الإقبال على التسلح وعلى سباق التسلح، وبالتالي يتم تسويق الحروب ولكن لأسباب سياسية وليس اقتصادية، لأن المجتمعات الديمقراطية لا يمكن أن تسوغ الحرب والتدخل العسكري لدوافع اقتصادية[١٦].

ولقد أدت العولمة الاقتصادية الى إضعاف[١٧] دول كثيرة في العالم وإلحاق الضرر باقتصادياتها، فازدادت أعداد الفقراء المحرومين، الأمر الذي شكّل أرضاً خصبة لنشوء منظمات دولية جديدة، إرهابية أو غير إرهابية، لتحقيق الأرباح الفاحشة عبر تجارة الرقيق والمخدرات وغسل الأموال، كما اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم،

---

(١٥) صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية: الواقع... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، قضايا معاصرة (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٧)، ص ١٧ و١٩.

(١٦) بيتر فالنستين، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام الدولي**، ترجمة سعد السعد ومحمد دبور (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٦)، ص ١٦٨ وما بعدها.

(١٧) بطرس بطرس ـ غالي، في: **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٦١.

وتركزت المجتمعات التنموية في شمال الأطلسي ودول غرب المحيط الهادئ ونخب غنية محدودة في دول العالم الثالث الفقيرة.

وبناء عليه، ولّدت التحديدات الاقتصادية بيئة قاسية وأرضاً خصبة للتطرف الذي يدفع باتجاه سلوك إرهابي في أوساط فئات مجتمعية ترفض الوضع الاقتصادي الضاغط في دولها، التي تأثرت كثيراً بالسياسات التطبيقية للعولمة في المجال الاقتصادي.

٣ ـ التحولات الاجتماعية

وهي مرتبطة بكلٍّ من التحولات السياسية والاقتصادية، التي شهدتها البيئة الدولية وأدت بدورها إلى سلسلة من التداعيات على الدول الوطنية. ولعل من أبرز هذه التحولات الاجتماعية تفشي ظاهرة الإثنية والطائفية، واتّباع الجماعات الأقوى سياسة قمعية وتصفوية، كما حصل في البوسنة والهرسك على أيدي الصرب، وكما يحصل الآن في العراق الذي عاش أعواماً من الصراع الأهلي، وتشظى المجتمع إلى فئات قومية وطائفية وعرقية جراء سياسة الاحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣، رغم ادعاء باحثين أمريكيين أن الولايات المتحدة حرصت على منع تصدع الدولة العراقية[(١٨)].

لقد واكبت العولمةَ عمليةٌ غزو ثقافي أدت إلى التأثير في منظومة القيم والعادات الثقافية السائدة، وخصوصاً في المجتمعات العربية والإسلامية، وبرزت مشكلات التفكك الأُسري، والانهيار الأخلاقي، وشيوع الأنماط الاستهلاكية في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط والسلع والخدمة والإسكان والخدمات الطبية، وتم إحلال منظومة قيم مستوردة[(١٩)] باعتبار أن الثقافات الوطنية القائمة تتصف بالتخلف والقصور.

إن انتصار القيم الغربية يعني إلغاء الهويات الثقافية للمجتمعات الوطنية ونشوء حالة اغتراب بين الأجيال الشابة عن واقع مجتمعاتها الثقافية، الأمر الذي يترتب عليه حلول السطحية واللامبالاه من جهة، وتعرض الأجيال الشابة للتضليل وفساد الفكر، من جهة أخرى، وهو ما يهيىء الفرصة للجوئها إلى أعمال العنف والإرهاب.

إن مجمل هذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات ارتباط وثيق بظاهرة الإرهاب، نظراً إلى أن السياسة الدولية بقيادة الولايات المتحدة تزيد من هيمنة الطبقات الرأسمالية والشركات الضخمة على سياسات الدول الأصغر، وتوظيف قدراتها لخدمة مصالحها، وهو ما يضاعف الشعور بالحرمان لدى مجتمعات الدول الأخيرة التي

---

(١٨) دانيل ل. بيمان وواكسمان، **مجابهة العراق**، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية (الكويت: جامعة الكويت، [د. ت.])، ص ٥٦ - ٥٧.

(١٩) فايز الطراونة، «أثر المتغيرات الدولية على الإقليم الغربي،» ورقة قدمت إلى: **الإصلاحات السياسية في العالم العربي: أعمال ندوة مشتركة بين [مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية] والجمعية الأردنية للعلوم السياسية**، تحرير شملان العيسى وأمين مشاقبة (الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٥)، ص ١٩.

أصبحت أسيرة عاملين ضاغطين: أحدهما من البيئة الدولية، والآخر من البيئة الوطنية ـ أي مجتمعاتها ـ جراء تفشى الحرمان الاقتصادي والقمع السياسي في هذه الدول، وما يتبع ذلك من اضطرابات وحروب أهلية تستنزف قدرات هذه الدول وتهدد كيانها وتكاملها الوطني(٢٠).

ثالثاً: التحولات الدولية وتأثيرها في الإرهاب إقليمياً

نناقش في هذا الجزء من البحث الآثار التى تركتها تغيرات البيئة الدولية في عقدين من الزمن في ظاهرة، الإرهاب، ومدى جدوى شن حروب على افغانستان والعراق في مكافحة هذه الظاهرة وهل ساعدت الحملات العسكرية الأمريكية وتحالفاتها في خفض مستوى الإرهاب وعولمته، وما هي عوامل تكاثر الحركات والمنظمات الارهابية عالمياً؟

١ ـ تنامي الجماعات الارهابية

كان يفترض في منظور الإدارة الأمريكية أن تؤدي حربها على الإرهاب إلى إضعاف الجماعات الإرهابية، واستئصال شأفتها في أفغانستان، غير أنه بعد مرور سبعة أعوام على أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لم يحصل شيء من هذا، وتعذّر على حكومة كابول المدعومة أمريكياً أن تبسط سيطرتها على الأراضي الأفغانية خارج العاصمة(٢١).

لقد ظهر جيل جديد من المنظمات والجماعات المسلحة الإرهابية يتسم بأنه عابر للقارات والجنسيات، ولا تجمع أفراد تلك المنظمات والجماعات قومية وإنما أيديولوجيا دينية أو سياسية محددة، كما إنه من الصعب تعقب أو متابعة هذه الجماعات أو الحيلولة تماماً دون تنفيذها لعملياتها.

ويمكن أن نلخص خصائص هذه الحركات بما يلي(٢٢):

ـ غموض الهدف السياسي لمعظم هذه الحركات، وما يجري من قتل للأبرياء بمركبات مفخخة في الأماكن العامة في العراق وأفغانستان يعكس مثل هذا الغموض في مقاصد هذه الحركات.

ـ تتصف أعمال هذه الجماعات بصعوبة التنبؤ بحدوثها، وتحديد الدول المستهدفة.

ـ إلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية في المواقع التي تتعرض لهجماتها، واعتماد هذه الجماعات على التنظيم العنقودي لمجموعات صغيرة غير مترابطة بعضها مع بعض.

(٢٠) Stephen John Stedman, Donald Rothchild and Elizabeth M. Cousens, eds., *Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002), p. 130.

(٢١) انظر تقرير على الجزيرة نت عن الإرهاب بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان يوم ٢٠٠٨/٩/١٠ وهو يتحدث عما آلت إليه الأوضاع هناك: <http://www.aljazeerah.net>.

(٢٢) إبراهيم نافع، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٥.

لقد تنامت هذه الحركات بحيث انتشرت في جميع قارات العالم، وارتبطت بتجارة السلاح وتهريب المخدرات وجماعات الجريمة المنظمة، إذ تشير الأرقام حتى عام ٢٠٠١ إلى وجود ٣٠٠ منظمة إرهابية في ٦٠ دولة، وإلى أن ٤٠ دولة تستضيف مثل هذه المنظمات أو تتعامل معها، وأن في عام ٢٠٠٠ وقعت عمليات إرهابية في ٩١ دولة[٢٣].

ومن هذا الانتشار يظهر أن الإرهاب والحركات الإرهابية ظاهرة عامة لا تتصل بديانة أو معتقد بعينه، بل إنها تنبثق من ظروف المجتمعات وأوضاعها التي تدفع بعض أفراد هذه المجتمعات إلى تشكيل الجماعات الإرهابية أو الانخراط في صفوفها.

وكما يظهر من الجدول الرقم (١)، فإن ظاهرة الإرهاب كونية، وتحدث في دول ديمقراطية رأسمالية متقدمة كما في أوروبا، أو في دول نامية كما في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

الجدول الرقم (١)
نسبة الانتماء الديني إلى الحركات الإرهابية

الديانة	مسيحية	يهودية	بوذية هندوسية كنفوشية	إسلامية
النسبة (بالمئة)	٥١,٣	٢٢,٧	١٣,٣	١١,٩

المصدر: سميح فرسون، «جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٦ ــ ٣٧.

كما إن هناك عوامل عديدة يمكن أن تشكَّل على أساسها هذه الحركات[٢٤]، مثل مقاومة الاحتلال الخارجي، أو التدخلات الأجنبية، أو مناهضة أنظمة الحكم القائمة، أو الدوافع الدينية والقومية، حيث عملت مثل هذه العوامل مجتمعة على ظهور مثل هذه الحركات في دولة كأفغانستان على مدى العقود الماضية، إلى أن أخذت وضعها الحالي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠١.

٢ ـ العمليات الإرهابية

لقد ولّدت البيئة الدولية، ممثّلة بالنظام الدولي الراهن، المزيد من الحركات الإرهابية، التي زادت عملياتها، وامتد انتشارها الجغرافي إلى معظم دول العالم. وأصبحت موجة الإرهاب التي تجتاح العالم ذات مستويات لم يشهدها المجتمع الدولي

(٢٣) حسن عزيز، «الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية مقارنة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٧)، ص ٦٧.

(٢٤) لمزيد من التفصيلات عن جذور هذه الحركات الأفغانية، انظر: عبد الله جمعة، «جذور حركة المقاومة الأفغانية،» في: إبراهيم عرفات، محرر، **القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩)، ص ٣٧ وما بعدها.

من قبل. وعلى سبيل المثال، أودت عمليات منظمة «الدرب المضيء» في البيرو ـ أمريكا اللاتينية بحياة ١٣٠ ألف نسمة، وكلفت البيرو حتى عام ١٩٩٥ نحو ٢٥ مليار دولار[٢٥].

أما الوطن العربي، فقد شهد تزايداً في وقوع عمليات إرهابية في جميع أقطاره، لكن النصيب الأكبر كان في الجزائر، التي بلغت فيها الخسائر في الأرواح جرّاء هذه العمليات أكثر من مئة ألف شخص.

الجدول الرقم (٢)
إجمالي العمليات الإرهابية على المستوى الدولي (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥)

المناطق الجغرافية	عدد العمليات الإرهابية						الإجمالي
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	
أوروبا الغربية	٢٧٢	١٢١	٥٢	٤٨	٨٥	٣٠	٦٠٨
أمريكا اللاتينية	٩٢	٨٤	١٢٨	١١	١٢١	١٩٣	٦٢٩
آسيا	١٦	١١	٢١	٤٩	٧٢	٩٨	٢٦٧
أفريقيا	١٠	١١	١١	٢١	٥٢	٥٥	١٦٠
الشرق الأوسط	١٦	٢٥	٣١	٣٧	٤٥	٤٥	١٩٩
أوروبا	٥	٢٤	٤٢	١٤	٣٥	٣١	١٥١
أمريكا الشمالية	ــ	ــ	٣	ــ	٢	ــ	٥
الاجمالي	**٤١١**	**٢٧٦**	**٢٨٨**	**١٨٠**	**٤١٢**	**٤٥٢**	**٢٠١٩**

المصدر: تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن الإرهاب في العالم للأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥.

ويلاحظ من هذه الأرقام في الجدول الرقم (٢) أن هنالك تزايداً مضطرداً في عدد العمليات الإرهابية في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وبنسب متفاوته بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، وهو ما يدل على أن استراتيجية الحرب على الإرهاب لم تنقص هذه العمليات بعد ٢٠٠١، بل أدت إلى تزايدها وتضاعفها عدة مرات، كما في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

٣ ـ تسلح المنظمات الإرهابية

تستخدم الحركات المتطرفة والإرهابية أسلحة تقليدية وأخرى غير تقليدية. وقد تمكنت بعض الجماعات من الحصول على منظومات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً، بما في

(٢٥) عزيز، المصدر نفسه، ص ٦٧.

ذلك بعض أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولا شك في أن العوامل التي مكّنت هذه المنظمات من التسلح المعقد هي:

● الاستيلاء على أسلحة من العسكريين أو من الثكن العسكرية في بعض الدول.

● توفر الأموال لديها لشراء هذه الأسلحة والاتجار بها لتمويل نفسها.

● انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتقال كميات من الأسلحة عبر الحدود، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلى أيدي بعض هذه الجماعات.

● تصنيع بعض ما تحتاج إليه من أسلحة.

● تزويد دول معينة لمثل هذه الجماعات بالأسلحة التي تحتاج إليها إذا عملت وفقاً لاستراتجيتها الدولية.

والى جانب التسلح، تمكنت هذه الجماعات من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة الرقمية، وشبكات المعلومات، وأجهزة الحاسوب لتنفيذ عملياتها، مستفيدة من الإمكانات الهائلة التي توفرها هذه المعدات والمعلومات للقيام بعملياتها في الزمان والمكان اللذين تحددهما، بل ويمكن أن يقوم بعضها بقطع شبكات الاتصال وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، أو اختراق النظام السياسي، وأحياناً إرباك حركة الطيران، أو شل محطات الطاقة الكبرى(٢٦).

وفي حقيقة الأمر إن من شأن التحولات في السياسة الدولية، عبر استخدام الحروب والقوة المسلحة ضد الشعوب والغارات الجوية التي تستهدف المدنيين ومنازلهم في أفغانستان وباكستان وفلسطين والعراق، أن تساعد على توالد التطرف والتحاق أقارب الضحايا، من أبناء وأزواج، بصفوف هذه الحركات تعبيراً عن السخط الذي يسكنهم(٢٧).

غير أن بعض هذه الجماعات قام باستخدام الأسلحة البيولوجية أو التهديد باستخدامها في عمل ابتزازي، كما حصل في كاليفورنيا وشيكاغو وهامبورغ، وأثار موجة من الذعر في الولايات المتحدة، ومن ثم في أنحاء مختلفة من العالم، بعد العثور على رسائل تحوي مسحوق الجمرة الخبيثة، وهذا يدل على مدى تطور الإرهابيين من حيث نوع الأسلحة التي يمكنهم استخدامها(٢٨).

وينطبق الحال على إمكان تسلح الإرهابيين بأسلحة نووية عبر سرقة مثل هذه الأسلحة أو شرائها من مصادر متاحة، الأمر الذي يزيد في خطورة هذه الحركات الإرهابية التي

---

(٢٦) نافع، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة**.

(٢٧) انظر تفصيلات أوفى في: تشومسكي [وآخرون]، **العولمة والإرهاب حرب أميركا على الإرهاب: «السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل»**، ص ١٣٥ وما بعدها.

(٢٨) خالد عبيدات، **الإرهاب يسيطر على العالم**، إعداد وتصميم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (عمّان: الحرثاوي للطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٤٠.

يمكن أن يكون لديها القدرة الفنية على تركيب هذه الأسلحة أو على تخريب مفاعلات نووية على نحو يؤدي إلى إطلاق المواد المشعة، لا سيما أن بعضاً من الدول النووية لا يتمتع بالاستقرار السياسي؛ ومثال على ذلك باكستان التي تشهد اضطرابات سياسية منذ ما بعد الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١، وأعمال الجماعات المتطرفة التي تزداد قوة ونشاطاً على الحدود الباكستانية ـ الافغانية وداخل باكستان ذاتها.

الجدول الرقم (٣)
عدد المنظمات المتطرفة والإرهابية في القارات الخمس والعالم الإسلامي

القارة	أمريكا	أوروبا	أمريكا اللاتينية	آسيا غير الإسلامية	العالم الإسلامي	أفريقيا	المجموع
المنظمات المتطرفة	٢٥٠	١٣٠٠	٢٥٠	٤٥٠	٢٠٠	١٠٠	٢٥٥٠
المنظمات الإرهابية	٧٥	٥٠	٥٥	٣٥	٢٥	١٢	٢٥٢

المصدر: حسن عزيز، «الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية مقارنة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٧)، ص ١٨٠.

ومما يلاحظ في أرقام الجدول الرقم (٣):

- أن عدد المنظمات المتطرفة يبلغ عشرة أضعاف المنظمات الإرهابية.
- أن أعلى نسبة في التطرف موجود في أوروبا، ثم آسيا غير الاسلامية، ثم أمريكا، ثم العالم الإسلامي، وأقلّها في أفريقيا.
- أن أعلى نسبة في منظمات الإرهاب موجودة في أمريكا، ثم أمريكا اللاتينية، ثم أوروبا، وأقلّها في أفريقيا.
- كما يستنتج من ذلك أن هناك انتشاراً جغرافياً يمتد على مستوى الكرة الأرضية في مجال التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

رابعاً: التعاون الدولي في مكافحة الارهاب

بما أن البيئة الدولية أصبحت هي الساحة الأوسع لتفشي الظاهرة الإرهابية، وأن التحولات التي حدثت قد أصابت النظام الدولي في بنائه ووظائفه، كان لا بد أن تعمل الدول والمنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية معاً للتصدي لهذه الظاهرة، والحد من تناميها وانتشارها المتزايد.

والإرهاب هو أحد الأعمال المدمرة التي تهدد النظام الدولي وتضر بالسلم والأمن الدوليين، كما أنه يضرب العلاقة بين الفرد والدولة، ولذا تعززت الجهود الدولية من أجل مكافحته، ومعالجة أسبابه، وتجريم الأفعال المكونة له أو الدافعة إلى تعاظم خطره.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة، بدور قيادي في هذا المجال، حيث أصدرت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إعلاناً متعلقاً بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وأكدته في قرارها الرقم ٥٣/٥٠، ثم أكدته عام ١٩٩٥ بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة(٢٩).

وفي هذا السياق الدولي تم إبرام إحدى عشرة اتفاقية دولية تتعلق بجرائم الإرهاب التي ترتكب ضد السفارات والدبلوماسيين، ومناهضة أخذ الرهائن، وسلامة موظفي الأمم المتحدة، والجرائم على متن الطائرات، والاستيلاء غير المشروع على الطائرات، وأعمال العنف في المطارات، والحماية المادية للمواد النووية، وقمع الأعمال غير المشروعة ضد منصات الحفر، والبحث في البحار، وسلامة الملاحة البحرية، والكشف عن المتفجرات البلاستيكية. وتعد هذه الاتفاقيات في إطار الأمم المتحدة أساساً تستند إليه الجهود الخاصة بمكافحة الإرهاب، ويحدد معالم الطريق لمواجهة هذه الظاهرة(٣٠).

أما على المستوى الوطني، فإن الولايات المتحدة اندفعت باتجاه الرد العسكري بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واستخدمت ثقلها الدولي لبناء تحالف دولي لشن الحرب على أفغانستان في إطار حملة دولية لهذا الغرض. وأخذت الدول تهرول خلفها لأسباب ومبررات تختلف من دولة إلى أخرى. كما تبنّت الولايات المتحدة سياسات متشددة ضد الرعايا العرب والمسلمين المقيمين فيها، واتخذت سلسلة من الإجراءات الوقائية مثل الاعتقال الوقائي، والمحاكمات العسكرية، واعتراض البريد الإلكتروني(٣١).

وسار في هذا الاتجاه، متعاوناً مع الولايات المتحدة، العديد من دول الشرق الأوسط ودول آسيا وأفريقيا، التي نسخت عنها ما قامت به من إجراءات تشديدية صارمة على حركة تنقل الأفراد والأموال على المستوى الدولي.

وقد عززت ذلك باستصدار قرارات من مجلس الأمن، أهمها القرار الرقم ١٣٧٣ بعد هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد اشتمل القرار على إدانة كاملة للهجمات الإرهابية في نيويورك وواشنطن باعتبارها عملاً يهدد السلم والأمن الدوليين، وأكد حق الفرد أو

---

(٢٩) محمد يسري إبراهيم دعبس، **الإرهاب: الأسباب واستراتيجية المواجهة، رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)، ص ٤٣.

(٣٠) محمد حافظ الرهوان، **التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الارهاب: (دراسات تطبيقية)** (القاهرة؛ عمّان: دار هلا للنشر، ٢٠٠٦)، ص ٣١ وما بعدها.

(٣١) Strobe Talbott and Nayan Chanda, «Introduction,» in: Strobe Talbott [et al.], eds., *The Age of Terror: America and the World after September 11* (New York: Basic Books; [New Haven, CT]: Yale Center for the Study of Globalization, 2001), p. 38.

الجماعة في الدفاع عن النفس، وضرورة التصدي بجميع الوسائل للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية إلى السلام والأمن الدوليين.

وقد تنوعت مجالات التعاون الدولي في التصدي للإرهاب على النحو التالي(٣٢):

أ ـ **المجال القانوني**: ويقوم على وضع التشريعات التي تحكم القبض على الإرهابيين وتحول دون هربهم أو السماح بلجوئهم إلى بلد آخر.

ب ـ **المجال الأمني**: بحيث يتم تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، والقيام بجهود مشتركة بينها على مستوى إقليمي أو دولي، وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات والوحدات المكلفة بمكافحة الإرهاب، وتقديم التسهيلات إلى هذه الوحدات.

ج ـ **مصادر أموال المنظمات الإرهابية**: بوضع تشريعات وطنية تسمح بتجميد أموال وموجودات هذه المنظمات وضبط حركة وتحويلات أموالها.

وفي المنطقة العربية، أصدرت القمة العربية في بيروت بين ١٧ ـ ٢٠٠٣/٣/٢٨(٣٣) قراراً يقضي بتجديد إدانة المؤتمر الحاسمة للإرهاب بكل أشكاله وصوره وأياً كانت دوافعه ومبرراته، والتمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان الأجنبي، وتأكيد العلاقة القائمة بين الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة عبر الحدود الإقليمية بواسطة شبكات دولية تتولى تنظيمها.

وعبر مقررات مؤسسات جامعة الدول العربية جاءت الاستجابة العربية لقرارات الأمم المتحدة والمطالب الأمريكية تجسيداً لتأثر المناطق الإقليمية بالتحولات الحاصلة في البيئة الدولية في مجال الإرهاب، غير أن التناقض حصل بين الموقفين الدولي والغربي من خلال ما نص عليه قرار القمة العربية المشار إليه من أن اعمال المقاومة للاحتلال يجب تمييزها من الأعمال الإرهابية، في حين أن الولايات المتحدة لا ترغب في هذا التمييز، بل إنها ألحقت منظمات، مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، بقائمة الحركات الإرهابية.

خاتمـة

لقد شهدت البيئة الدولية، كما عرضنا في متن البحث، انتشاراً غير مسبوق لظاهرة الإرهاب، وأصبحت معظم شعوب الأرض ودولها تعاني ويلاتها، رغم وجود تفاوت في عدد العمليات الإرهابية المتزايدة بين دولة وأخرى. وقد قدمنا جداول تبين هذا التزايد والمدى الانتشاري من حيث الفترة الزمنية أو المجال الجغرافي، وهذا ما يجيب عن جانب من الفرضية التي طرحناها.

(٣٢) انظر تفصيلات أوسع في: كين بوث وتيم ديون، محرران، **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة صلاح عبد الحق (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ١٠٧ وما بعدها.

(٣٣) انظر قرارات القمة العربية، في: **الرأي** (عمّان)، ٢٠٠٣/٣/٢٩.

وإذا كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن قد شهدت تحولاً في السياسة الأمريكية باتجاه الأعمال العسكرية لاستئصال الظاهرة الإرهابية على مستوى دولي، فإن الجماعات المتطرفة والإرهابية أخذت تعدّل نمط أعمالها وأساليبها وتكتيكاتها في ضوء إعلان واشنطن الحرب على الإرهاب. بل تبين لنا أن هذه السياسة التي قامت على مبدأ استئصال هذه الحركات وتحفيز دول العالم على أن تحذو حذوها إنما دفعت بالجماعات الإرهابية إلى تطوير أسلحتها، بما في ذلك الحصول على أسلحة بيولوجية وكيميائية، وتناميها إقليمياً ودولياً، وهذا ما يثبت صحة الجزء الأخير من الفرضية.

ولقد اتّبعت الأمم المتحدة السياسة الأمريكية في منظورها للتعامل مع الإرهاب ومكافحته، ووقّعت سلسلة اتفاقيات دولية في هذا المجال، لكن المنظمة الدولية لم تعط بالاً لأحد الأسباب المهمة التي تساهم في تنامي هذه الظاهرة، وهو يتمثّل في بقاء قضايا مزمنة دون حل، كالقضية الفلسطينية والنزاع الإسرائيلي ـ السوري، والنزاع الإسرائيلي ـ اللبناني، والملف العراقي بعد الاحتلال.

وإن الاتهامات الأمريكية والغربية للمسلمين والإسلام بأنهم يشجعون الإرهاب والسياسات التعسفية في المنطقة والشرق الأوسط بصورة عامة، أشاعت شعوراً قوياً باليأس والعجز ودفعت قوى التطرف إلى حمل السلاح والانخراط في صفوف الحركات الإرهابية.

هذا ناهيك عن أن التحولات الاقتصادية الدولية المتمثلة بالعولمة، والتحول باتجاه الخصخصة واقتصاديات السوق، قد أدت إلى جعل أعداد كبيرة من الناس في المنطقة يشعرون بالتهميش والحرمان، وظهور الفقراء المدركين لهذا الواقع ومختزني ثورة كافية تغذيها آمال محبطة، وهذا ما جعل العالم اليوم أقل استقراراً في ظل نظام القطب الواحد والسياسة التي تبناها على الساحة الدولية ■

قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا
فرصة أمريكية ومحنة أفريقية

خيري عبد الرزاق جاسم(*)

رئيس مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

«بعد خمسين عاماً بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية أفريقيا الاستراتيجية»

كلوديا أنياسو، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية.

مقدمة

في التفاتة مغايرة للولايات المتحدة الأمريكية إلى القارة الأفريقية، توالت الأخبار عن عزم الولايات المتحدة إنشاء قيادة عسكرية خاصة بأفريقيا، بعد أن ظلت عقوداً تدار عسكرياً من جانب القيادات العسكرية الرئيسية الثلاث؛ التفاتة تثير الاستغراب والتساؤلات. ماذا حدث في القارة واستدعى ذلك الاهتمام؟ أم أن الأمر يتعلق بالولايات المتحدة نفسها، أي أن الاهتمام جاء لمصلحة أمريكية صرف لا شأن لأفريقيا بها.

لم تهتم الولايات المتحدة في سياستها الخارجية بأفريقيا إلا بقدر محسوب، وغالباً ما كانت توكل مهام أفريقيا لحليفتيها الفرنسية والبريطانية، تاركة لهما عناء التدبير والتدخل في مستعمراتهما القديمة. واستمرت هذه اللامبالاة حتى نهاية الحرب الباردة، لكن سرعان ما قفز الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية إلى صدارة اهتمامات سياستها الخارجية، ورافقت السياسةَ الخارجية سياسةٌ عسكرية قيل عنها من وجهة النظر الأمريكية إنها ــ أي وزارة الدفاع ــ بدأت تسلّم بأهمية أفريقيا الاستراتيجية.

تنطلق الدراسة من فرض رئيسي مفاده «أن الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية جاء نتيجة محاولات الإبقاء على التفرد الأمريكي في العالم، وهو هدف استراتيجي تسعى إلى تحقيقه في أي مكان من العالم، ولم تكن مسألة إنشاء قيادة عسكرية باهظة التكاليف منحى أمريكياً جديداً أو سلوكاً تريد منه إنقاذ دول القارة الأفريقية من أزماتها»..

(*) البريد الإلكتروني: khairialrazak@yahoo.com.

من ذلك تكوّن الكثير من الأسئلة التي تشغل بال المهتمين بالشؤون الأفريقية حول موجبات تشكيل قيادة مستقلة لأفريقيا بعد أن كانت من ضمن اهتمامات قياداتها الرئيسية الثلاث. ثم ما هي القيمة الاستراتيجية التي ستجنيها من وراء تلك القيادة، هذا فضلاً عن التعرف على أهم المشكلات التي تواجه إنشاء مثل هذه القيادة؟

هذا ما سنحاول البحث فيه انطلاقاً من إدراكنا أن القارة الأفريقية ستكون محط أنظار الجميع لأكثر من سبب، من ذلك وفرة مصادر الثروات الرئيسية في القارة الأفريقية وما ستشكله من تنافس بين القوى الرئيسة في العالم، استناداً إلى أن من يتحكم بالموقع الاستراتيجي والموارد الاستراتيجية يبقي لديه مقومات القوة.

ينطوي إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة المتعلقة بأفريقيا على دلالات عميقة بشأن مضمون السياسة الأمريكية في أفريقيا، ولا سيما من حيث ما تعنيه تلك الخطوة من اتجاه إدارة بوش نحو «عسكرة سياستها الأفريقية بصورة غير مسبوقة»؛ إذ من المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة لم تقدم على مثل هذه الخطوة إبان الحرب الباردة، حينما كانت أفريقيا واحدة من ساحات المواجهة الساخنة بين الشرق والغرب، ولا سيما في منطقتي القرن الأفريقي والجنوب الأفريقي. وجرى وقتذاك تكييف الصراعات الأفريقية في إطار الصراع المركزي بين القوتين العظميين، ولكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تقدم على إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لأفريقيا.

أولاً: الإدراك الأمريكي لأفريقيا من البعد السياسي إلى البعد العسكري

عملاً بتوصيات تقرير من نائب الرئيس الأمريكي في عام ١٩٥٧، أوعز الرئيس أيزنهاور بإنشاء مكتب شؤون أفريقيا في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨. وقد كان إنشاء المكتب إيذاناً بالأهمية التي كانت الولايات المتحدة تعلقها على علاقاتها مع عدد متزايد من الدول الأفريقية المستقلة، وبحسب ما ذكر أمريكياً آنذاك من «أن الولايات المتحدة تزمع إقامة علاقات مباشرة مع أفريقيا، ولن نتعامل معها بعد ذلك الوقت من خلال حلفائنا الأوروبيين». وقد أعقب ذلك القرار فتح سفارات أمريكية في البلدان الحديثة الاستقلال، بينما صار لديها الآن ٤٤ سفارة وأربع قنصليات.

وجاء في كلمة كلوديا أنياسو، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، ما يأتي(١): «بعد خمسين عاماً بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية أفريقيا الاستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصاً

(١) هي مسؤولة دبلوماسية عامة محترفة وسفيرة سابقة لدى غانا، خدمت كعضو في فريق التخطيط والتنفيذ الخاص بـ «أفريكوم». وقد أفادت بأنها وزملاء لها في الفريق «يؤمنون بأن أفريكوم هي تاريخ يسطر ـ كما أكدت أن الخارجية الأمريكية تدعم أفريكوم بقوة».

لاحتياجات أفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاماً عليها أن تتعامل مع أفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى أو المركزية (CENTCOM) وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)».

سنتحدث لاحقاً عن أسباب تغيير الإدراك، لكن المهم في الأمر أن هناك ربطاً بين الاهتمام الأمريكي السابق والاهتمام اليوم؛ إذ إن هناك اهتماماً عسكرياً متزايداً بأفريقيا، بدليل قول أنياسو الذي شددت فيه على أنه «خلال خمسين عاماً أدار مكتب شؤون أفريقيا في الخارجية الأمريكية علاقات الولايات المتحدة بأفريقيا، وشارك في نشاطات دبلوماسية عامة عبر المنطقة، وتعلّم أموراً يمكن أن تفيد «أفريكوم» (AFRICOM)، وهي أن العلاقات الشخصية ذات أهمية حاسمة في أفريقيا، وأن الإصغاء يفضي إلى فهم متبادل».

المثير للاهتمام أن «أفريكوم» ضمت عدداً كبيراً من الموظفين والعاملين في هيئات أخرى للحكومة الأمريكية في بنية قيادتها. وستقوم بالإشراف على الموظفين غير العسكريين كلٌّ من ماري بيتس[٢] وأنياسو[٣].

ثانياً: سياسة إدارة بوش تجاه أفريقيا إدراك وتحول محسوب

الأصل أن القارة الأفريقية ـ كما تمت الإشارة إليها بإيجاز آنفاً ـ موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية: قيادة أوروبا، التي يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الأطلسي، مروراً بالجزيرة البريطانية حتى شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي مدعومة بالأسطول السادس. ويقع في نطاقها ٩٠ دولة، منها ٤١ دولة أفريقية، بالإضافة إلى إسرائيل؛ قيادة الهادئ، التي تعد أكبر وأهم قيادة موحدة أمريكية على الإطلاق؛ إذ يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة أفريقيا، أي ما يعادل نصف سطح الكرة الأرضية تقريباً، ويقع في نطاق المسؤولية الجغرافية لتلك القيادة ٤٦ دولة، منها الصين واليابان والكوريتان وروسيا وأستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب آسيا، بالإضافة إلى كافة الجزر البحرية في هذا النطاق الهائل، وهي مدعومة بالأسطول السابع؛ القيادة الوسطى، وتقع حدود مسؤوليتها الجغرافية في المسطح الجغرافي الممتد بين كل من القيادتين السابقتين، بحيث يمكنها تحقيق الاتصال الجغرافي بينهما، وتمتد حدودها الجغرافية من شرق أفريقيا حتى الحدود الغربية للصين. ويقع مقرها في

---

(٢) بيتس مسؤولة أيضاً في حقل الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية، وستوجّه البرامج والخطط العسكرية ـ المدنية مع التشديد على جعل نشاط «أفريكوم» يستقيم مع نشاطات هيئات أخرى للحكومة الأمريكية.

(٣) تشارلز كوري، «قيادة «أفريكوم» خطوة تاريخية في العلاقات الأمريكية مع أفريقيا،» يو. إس. إنفو (US-Info), 25/4/2008, Usinfolistmgr@state.gov.

قاعدة «ماكديل» للقوات الجوية الأمريكية بولاية فلوريدا. وهذه القيادة مسؤولة عن المصالح الأمنية الأمريكية في ٢٧ دولة تمتد من القرن الأفريقي حتى أواسط آسيا، مروراً بمنطقة الخليج العربي، وعن كافة النشاطات والخطط والعمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في هذه الدول. وقد تم إعداد هذه القيادة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ لتكون وريثة قيادة قوات الانتشار السريع (RDF)[٤].

وتشمل كلٌ من القيادات الثلاث دولاً أفريقية، حيث تركز قيادة أوروبا على شمال وغرب أفريقيا فقط، بينما تم تكليف قيادة الهادئ بمهام في أفريقيا، مثل الوجود البحري في جيبوتي، والسيطرة على منطقة القرن الأفريقي. أما القيادة الوسطى، فتشمل بلداناً ودولاً أفريقية هي: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، الصومال، جيبوتي، وليبيا.

والملاحظ أن القارة أصبحت بذلك موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية، وهو ما يخلق صعوبات متعددة، وخصوصاً مع تركيز بؤر الصراع الحالية في الشرق الأوسط وأفريقيا في نطاق مسؤولية قيادة واحدة.

ولذلك ظهرت ـ وفق المنطق الأمريكي ـ ضرورة إنشاء القيادة الأفريقية الجديدة، وتعديل النطاق الجغرافي للقيادة الوسطى لينتهي عند السواحل الشرقية للبحر الأحمر. وستقع كل الدول الأفريقية في نطاق القيادة الجديدة، عدا مصر، باعتبارها بلداً محورياً في الشرق الأوسط ولها انتماءاتها الأفريقية، بحسب وجهة النظر الأمريكية. وسوف توفر القيادة الجديدة، بطبيعة الحال، الاقتراب من أفريقيا على نحو أكثر عمقاً، كما تقوّي العلاقات العسكرية مع معظم دول الإقليم.

بدأت القيادة الأفريقية كمشروع لوزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، الذي كان يعتقد أن «الجيش غير مستعد بصورة جيدة لهذا النوع من عمليات تحقيق الاستقرار في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر». وقد شُكلت القيادة رسمياً في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بمقرات مؤقتة في شتوتغارت بألمانيا، مع التوجه إلى إقامة قاعدة متقدمة في أفريقيا بعد عام من ذلك التاريخ.

يمثل إنشاء القيادة الجديدة العنصر الأبرز في سياسة إدارة بوش إزاء أفريقيا، والمتمثل في أن هذه الإدارة لجأت ـ في سياق اهتمامها بأفريقيا ـ إلى عسكرة سياستها إزاءها، بحيث باتت الإدارة العسكرية هي الأكثر بروزاً بين مجمل أدوات سياستها الخارجية، وهو ما يعني أن سياسة الولايات المتحدة إزاء أفريقيا، باتت اليوم، بصورة شبه كاملة، محكومة بأهداف عسكرية، يتم تنفيذها بالأساس من جانب المؤسسة العسكرية. والإشكالية الرئيسية في مثل هذا المنهج تتمثل في أن الأوضاع السياسية في القارة الأفريقية لا تتحمل كثيراً تبعات هذه السياسة الأمريكية؛ إذ لدى أفريقيا ما يكفيها من المشكلات،

---

(٤) محمود خلف، «الاستراتيجية الأمريكية لـ قيادة أفريقيا العسكرية،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٣، العدد ١٦٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ص ١٩٠.

والأمر لا يحتمل إعادة تكييف هذه الصراعات والأزمات في إطار حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، حيث إن ذلك سوف يؤدي في الأغلب إلى تأجيج هذه الصراعات، وإكسابها أبعاداً أكثر خطورة مما هي عليه الآن(٥).

كما تجدر الإشارة إلى التعاون الفني العسكري واللوجستي الذي وفرته الولايات المتحدة الأمريكية لعدد من الدول الأفريقية في إطار ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب، واشتراك الكثير من دول القارة معاً في التدريبات والترتيبات الإدارية واللوجستية المرتبطة بهذا النشاط (خصوصاً بعد عام ٢٠٠١).

يأتي تشكيل قيادة عسكرية مستقلة خاصة بأفريقيا ضمن هيكلية وزارة الدفاع الأمريكية امتداداً للاهتمام الأمريكي المتواصل بالقارة الأفريقية منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حينما استأنفت الولايات المتحدة اهتمامها بأفريقيا عقب فترة طويلة من الانقطاع منذ فشل تدخلها في الصومال خلال الفترة ١٩٩٢ ــ ١٩٩٤.

وجاء التطور الرئيسي في الاهتمام الأمريكي بأفريقيا في عام ٢٠٠٢ بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي لمراقبة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، حيث يوجد فيها بشكل دائم ما لا يقل عن ١٥٠٠ جندي أمريكي. كما طرحت وزارة الدفاع الأمريكية في العام نفسه ما يعرف بـ «مبادرة الساحل» التي تضمنت تقديم مساعدات تدريبية لتأهيل القوات المسلحة في كل من مالي، وموريتانيا، والتشاد، والنيجر، ثم جرى توسيع مبادرة الساحل في عام ٢٠٠٥ لتشمل ١٠ دول أخرى في المنطقة.

وإلى جانب هذه النشاطات، كانت القوات الأمريكية قد شاركت ــ وفق المنظور الأمريكي ــ في بعض عمليات مكافحة الإرهاب، أبرزها المشاركة في تخطيط عملية قامت بها أربع من دول الساحل (مالي، والتشاد، والنيجر، والجزائر) في آذار/مارس ٢٠٠٤ ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، بعدما كانت الأخيرة قد قامت في مطلع ٢٠٠٣ باختطاف ٣٢ سائحاً في الصحراء الجزائرية، ثم كانت المرة الثانية حينما قامت الطائرات الأمريكية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بقصف مناطق كان يعتقد أنها تأوي بعض أعضاء القاعدة في جنوب الصومال.

ولكن الإشكالية التي كانت تواجه استراتيجية مكافحة الإرهاب في أفريقيا تتمثل في أنه لم تكن هناك قيادة عسكرية خاصة بأفريقيا تحديداً، وإنما كانت أفريقيا مقسمة ما بين ثلاث قيادات عسكرية أمريكية (كما أشير سابقاً).

ومع أن فكرة إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لأفريقيا كانت مطروحة منذ عهد إدارة بيل كلينتون، ثم طرحت مجدداً في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن الخطوات العملية لإنشاء هذه القيادة لم تبدأ إلا في منتصف عام ٢٠٠٦، وذلك ضمن عملية إعادة تقويم

---

(٥) ورد في: <http://www.islamicnews.net/common/viewItem.ae?DocID=64978&typeID=5&ItemID=1157>.

نظام العمل في المؤسسة العسكرية الأمريكية، وهي العملية التي بدأها وزير الدفاع السابق رامسفيلد، ثم صدر القرار الخاص بها في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد جاء قرار تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا نتيجة دراسة تمت بتوجيه من رامسفيلد بحجة ضرورة أن تضع الولايات المتحدة في حساباتها التهديدات الداخلية في البلدان الأفريقية تحاشياً لخلق دول جديدة شبيهة بأفغانستان، على ألّا تقوم القيادة الجديدة بنشر قوات قتالية في المنطقة، بل تكتفي بدعم وتدريب الجيوش المحلية الضعيفة، وخاصة في الدول التي تم اكتشاف براعم جديدة للإسلام (الراديكالي) فيها، وهي: موريتانيا، ومالي، والنيجر، والتشاد[٦].

ثالثاً: المزاعم الأمريكية لإنشاء قيادة عسكرية

قدم المسؤولون في البنتاغون تفسيرات مثالية لكنها غامضة حول ما يفترض أن تقوم به القيادة الجديدة. وقالت تيريزا ويلان، نائبة مساعد وزير الدفاع للشؤون الأفريقية، «نريد منع تحول المشكلات إلى أزمات، ومنع تحول الأزمات إلى كوارث». وقال وارد إن «من مصلحتنا القومية أن تكون أفريقيا قارة مستقرة». هل الجيش الأمريكي هو الأداة المناسبة لمسعى بناء البلاد الذي تريده «أفريكوم »؟ وهل يتعين على الجنود الأمريكيين تنسيق حفر الآبار، وتلقيح الحيوانات، ومشاريع التنمية الأخرى، التي ستكون تحت مظلة «أفريكوم»؟ وهل سيؤدي الوجود العسكري الأمريكي الأكبر إلى مكافحة الإرهاب وعدم الاستقرار في القارة، أم أنه سيتحول إلى نقطة جذب جديدة لمناهضة أمريكا؟ إن مهمة «أفريكوم» غير مفهومة بصورة جيدة، سواء في أمريكا أو في أفريقيا. وقد عبّر بلدان أفريقيان كبيران، هما نيجيريا وجنوب أفريقيا، عن تحفظات شديدة بشأن زيادة الدور العسكري الأمريكي في القارة. ومن المؤكد أن التجربة الأمريكية في العراق تحث على التفحص الدقيق للمشاريع العسكرية ذات المثل الجريئة ولكن المبهمة التفصيلات.

تتمتع القيادة الجديدة بدعم الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي، فمن ذا الذي في وسعه أن يرتاب في التعامل بجدية أكبر مع أفريقيا؟ ولكن خلف الكواليس ظل بعض كبار المسؤولين في البنتاغون متشككين. ويقول ستيفن موريسون، مدير برنامج أفريقيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إن «عمق الدعم يتسم بالضحالة إذا شئنا الصراحة، وذلك مصدر خطر فعلي. وهناك خطر القيام بكل شيء بأقل تكلفة». وتتمثل الحيرة الحقيقية في ما يتعلق بـ «أفريكوم» في معرفة غرضها. ويقترح بعض المؤيدين أهدافاً استراتيجية براغماتية، من احتواء نفوذ الصين في أفريقيا إلى مجابهة الإرهاب وحماية إمدادات النفط الأفريقية. ولكن المنطق الرسمي أقل تحديداً بكثير، وهو حسب صيغة اغناتيوس «تحقيق الاستقرار في القارة». ويشعر بعض الأفارقة بالقلق من أن

---

(٦) محمد عزت محمد علي، «القيادة العسكرية الأمريكية وعسكرة أفريقيا،» <http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=241783>.

هذه العموميات تخفي وراءها هدفاً أبعد يتمثل في إقامة ما يرقى إلى استعمار أمريكي جديد[٧].

يمكن استنتاج الكثير من المهام وفق المعطيات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها، بطبيعة الحال، تقليل الاعتماد المطلق على بترول الخليج كمصدر أساسي للطاقة، والإفادة من النفط الأفريقي ـ يوفر النفط الأفريقي ١٥ بالمئة من حاجة الولايات المتحدة ـ عن طريق السيطرة على منابعه والموانئ الأفريقية التي تصدره إلى الخارج. فسوف توفر القيادة الأفريقية الجديدة بطبيعة الحال الاقتراب الأكثر من أفريقيا، كما تقوي العلاقات العسكرية مع معظم دول الإقليم.

في السابع من شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الأمريكي بوش قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الأفريقية، وحدد في إعلانه الملامح العامة للأهداف الاستراتيجية المراد تنفيذها بواسطة تلك القيادة، وأوضح أنها تستهدف تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الأفريقية، كما أنها تخلق فرصاً جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب أفريقيا، بالإضافة إلى نشر الديمقراطية في أفريقيا، وتنميتها اقتصادياً، واحترام حقوق الإنسان، وزيادة قدرة الحكومات الأفريقية في الحرب ضد الإرهاب.

وقد أعلن الرئيس بوش في خطاب له في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة أفريقيا، وهي[٨]:

ـ بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الأفريقية.

ـ مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.

ـ إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الأفريقي.

ـ زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.

ـ دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.

ـ احترام حقوق الإنسان.

ـ دعم المنظمات الأفريقية.

ـ إدارة العمليات العسكرية في المسرح الأفريقي.

وبطبيعة الحال، لم يتم إعلان الأهداف أو المهام الحقيقية من وراء إنشاء تلك القيادة، ولا حجم ونوعيات القوات التي توجد فيها، ولا أماكن تمركزها، ولم يعلن آنذاك سوى أن إثيوبيا هي الدولة المرشحة ليكون فيها المقر الرئيسي للقيادة. وسوف يتم إنشاء قواعد بحرية في معظم الموانئ الأفريقية، خصوصاً في مناطق الساحل الغربي المصدرة

(٧) ديفيد اغناتيوس، ««أفريكوم».. مهمة غير مفهومة،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٨/١/٨، ص ٨.

(٨) ورد في: خلف، «الاستراتيجية الأمريكية لـ قيادة أفريقيا العسكرية،» ص ١٩٠ ـ ١٩١.

للنفط، والمواجهة مباشرة للساحل الشرقي للولايات المتحدة، كما سيكون هناك انتشار مكثف للقواعد الجوية والعسكرية في مواقع مهمة في القارة الأفريقية.

وقد أعلنت البنتاغون أن المشاورات بين حكومات بعض الدول الأفريقية تتم في الوقت الحالي لتنسيق إمكانيات الاستجابة للمطالب الأمريكية، بالإضافة إلى التنسيق مع بعض الدول الأوروبية، وبصفة خاصة فرنسا، التي لها أيضاً قواعد عسكرية في أفريقيا[٩].

في إثر ذلك، كثفت البنتاغون المشاورات مع عدة دول أفريقية بشأن قيادتها العسكرية الإقليمية العتيدة، في محاولة لاختيار الدولة الأفريقية التي تقيم فيها المقر العام للقيادة. وقال مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية راين هنري في مؤتمر صحافي «لم يجر اتخاذ أي قرار بشأن المكان الذي سيكون فيه المقر العام»، وأوضح أن البنتاغون ترغب في أن تصبح القيادة العسكرية الإقليمية لأفريقيا قابلة للعمل اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأضاف أن «القرار الوحيد المهم الذي اتخذ هو أن يكون مقر هذه القيادة في القارة الأفريقية». وتابع: «يجب أن نولي اهتماماً كبيراً لموقع إنشاء المقر العام وشكله».

وزار هنري والوفد المرافق له من ١٥ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ست دول أفريقية هي: نيجيريا وجنوب أفريقيا وكينيا وإثيوبيا وغانا والسنغال. والتقى مسؤولين في الاتحاد الأفريقي لدرس مسألة إنشاء هذه القيادة الإقليمية. وأوضح أن مقر القيادة العسكرية الإقليمية لن يكون بالضرورة في واحدة من هذه الدول الست. وقال: «جميع الخيارات مطروحة». وأضاف المسؤول في البنتاغون أن «قرار تشكيل هذه القيادة الإقليمية يعود تحديداً إلى أن أفريقيا أصبح لها دور استراتيجي على الساحة الدولية». وخلال زيارته المذكورة اضطر إلى تصحيح سوء الفهم الذي أحاط بعدد من القضايا. وأوضح أن القيادة الإقليمية الأفريقية لا تعني نشر مزيد من القوات الأمريكية في أفريقيا، ولا أموالاً إضافية من الحكومة الأمريكية. وأضاف أن «هذه الخطوة لا تأتي رداً على الوجود الصيني في أفريقيا، وليست محاولة للسيطرة على موارد القارة النفطية». وقال هنري «إن المهمة الأساسية التي ستناط بهذه القيادة ستكون «إقامة شراكات» مع الدول الأفريقية وليس «شن الحروب»».

وردت على ألسنة قيادات واشنطن السياسية والعسكرية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧ الأسباب الرسمية التي دفعت وزارة الدفاع الأمريكية إلى إنشاء قيادة عسكرية جديدة للقارة الأفريقية بمفردها؛ فقد ذكر هنري أن «الهدف الرئيسي من إنشاء هذه القيادة هو خلق وتنمية بيئة مستقرة في القارة الأفريقية تشجع على إقامة مجتمعات مدنية، والعمل على تحسين ظروف مستوى المعيشة لشعوب القارة». وأضاف أن «أفريقيا التي تمثل مساحتها ٣٥ بالمئة من مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانها ١٥ إلى ١٦ بالمئة من عدد سكان العالم، تزداد أهميتها بصورة مطردة، وأنه قد حان الوقت للولايات المتحدة أن

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩١.

تعي هذه الأهمية وتدركها»، وأوضح أن «مهمة القيادة العسكرية الأفريقية الجديدة التي أطلق عليها أفريكوم، ستكون المساعدة في جهود نزع فتيل النزاعات، وتأمين بيئة أمنية مستقرة تكون قادرة على دحر شبكات التنظيمات الإرهابية»(١٠).

في تموز/يوليو ٢٠٠٧ أعلنت البنتاغون أن الرئيس الأمريكي بوش عين قائداً أعلى للقيادة العسكرية لمنطقة أفريقيا «أفريكوم»، وهي هيئة أركان استحدثتها الولايات المتحدة لهذه القارة. وأوضحت وزارة الدفاع الأمريكية في بيان أن الجنرال وليام وارد(١١)، الذي يشغل حالياً منصب مساعد القائد العسكري لمنطقة أوروبا، اختير للإشراف على كل العمليات العسكرية الأمريكية في أفريقيا.

ونتيجة للانتقادات الأفريقية التي وجهت إلى هذا التحرك والمعارضة لإنشاء مثل هذه القوات، حيث أكدت ليبيا معارضتها لإقامة هذه القيادة، شدّد البنتاغون على أن دور هذه القيادة الجديدة هو «المساهمة في إرساء السلام والأمن والتصدي للأزمات في القارة». وقد أنشأت الوزارة هذه القيادة العامة الجديدة لأنها تعتبر أن أفريقيا بصدد أن تصبح صاحبة دور استراتيجي على الساحة الدولية. كما أن واشنطن تتخوف من انتشار منظمات، مثل القاعدة، في بعض الدول الأفريقية(١٢).

وأوضحت أنياسو الأسباب الرئيسية من وراء إنشاء «أفريكوم» بالآتي(١٣): «ستساند «أفريكوم» جهود الحكومة الأمريكية بالعمل مع بلدان أفريقيا على تحقيق أهداف مشتركة من خلال الشراكة والتعاون». كما أشارت المسؤولة نفسها إلى أن «سياسة وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس لدبلوماسية التحول تشدد على الشراكة ومعاملة الشركاء الأفريقيين كأطراف متساوية». وهكذا، تدعو مهمة «أفريكوم» إلى «دعم سياسة الوزيرة الدبلوماسية». وأضافت المسؤولة: «إننا نعتقد أيضاً أن «أفريكوم» هي متممة لرغبات البلدان الأفريقية كما عبّر عنها الاتحاد الأفريقي». ومن أسباب إنشاء «أفريكوم» أيضاً:

١ ـ ستعمل أفريقيا على ترقية قدرات وزارة الدفاع بدعم برامج الحكومة الأمريكية في أفريقيا، فـ «لن تضطر هيئات الحكومة الأمريكية والشريكات الأفريقيات إلى التعامل مع ثلاث قيادات منفصلة، مما سيسهل التنسيق أيضاً».

٢ ـ إن دوراً موسعاً يجمع عدداً من هيئات الحكومة في «أفريكوم» يمثّل فرصاً لجميع هيئات الحكومة الأمريكية العاملة في أفريقيا، «وعنصر العمل بين الهيئات الحكومية سيوفر

---

(١٠) يحيى عبد المبدي، «أفريكوم: قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا،» <http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/873.htm>.

(١١) ضابط في سلاح المشاة خلال التدخل الأمريكي في الصومال في عام ١٩٩٣، ثم تولى قيادة قوة حفظ الاستقرار في البوسنة. كما كان المنسق للشؤون الأمنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. هو أعلى ضابط أسود في الخدمة حالياً في الجيش الأمريكي.

(١٢) اغناتيوس، ««افريكوم».. مهمة غير مفهومة».

(١٣) كوري، «قيادة «افريكوم» خطوة تاريخية في العلاقات الأمريكية مع أفريقيا».

فرصة لإقامة حوار متواصل بحيث ينشأ فهم أكبر للقضايا المقبلة ـ وفرصة لتخطيط أفضل».

٣ ـ من شأن «أفريكوم» أن تعزز الأمن والاستقرار والسلامة، التي ستنهض بدورها بمستوى الرخاء الاقتصادي والاستقرار في القارة السمراء. وإذا جرت هذه بطريقة صحيحة، فإن «أفريكوم» ستحول دون تحوّل المشكلات إلى أزمات وتحوّل الأزمات إلى حروب.

رابعاً: الأسباب الرئيسية لإنشاء القيادة

من الطبيعي أن تكون المسوغات التي تسوقها الولايات المتحدة لفكرة إنشاء القيادة متّسمة بالمثالية من أجل تجييش رأي عام يقبل بالفكرة ويروج لها ـ على أساس أن ليس هناك دولة أفريقية واحدة تمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية ـ ولكن المهتمين بالشأن الأفريقي يدركون أن هناك أكثر من سبب يقود الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ القارة التي ظلت لفترة طويلة تعاني التهميش والإقصاء من الاهتمام الدولي بحيث استفحل فيها الكثير من الأزمات والمشكلات حتى أضحت وكأنها من صميم الدول الأفريقية، فما الذي تغير؟

في الحقيقة هناك الكثير من الأسباب التي يمكن تأكيدها هنا، وهي أقرب إلى الواقع من كل ما زعمته الولايات المتحدة، ونرى أن أبرز تلك الأسباب هي: النفط، الدور الصيني في القارة الأفريقية، وما اصطُلح على تسميته مكافحة الإرهاب.

١ ـ النفط الأفريقي

في نظرة سريعة إلى خريطة القارة الأفريقية يتضح التقارب الجغرافي للدول الأفريقية جنوب الصحراء المنتجة للنفط. فهناك أولاً نيجيريا في غرب القارة، تليها إلى الشرق التشاد، ثم إلى الجنوب منها غينيا الاستوائية، ثم الغابون، والكونغو، وأنغولا، وهو ما يعطي معنى لمقولة أن خليج غينيا الذي تطل عليه هذه الدول يمكن أن يصبح منطقة إمداد رئيسة للنفط الخام للولايات المتحدة، لا سيما إذا وضع في الاعتبار عامل القرب الجغرافي لساحل الولايات المتحدة الشرقي.

نبدأ بنيجيريا، التي تعد أكبر منتجة للنفط في القارة؛ إذ تضخ حالياً ١,٧ مليون برميل يومياً بسبب قيود أوبك على الإنتاج. ويذهب من هذه الكميات حوالى ٨٧٥ ألف برميل يومياً إلى الولايات المتحدة. وعلى حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، «يوجد في نيجيريا الكثير الذي يقاتل عليه، بما في ذلك النفط»[١٤]، مما يجعل نيجيريا خامسة مصدرة للنفط الخام إلى السوق الأمريكية، أو ما نسبته ٩,٧ بالمئة

(١٤) مادلين أولبرايت، **الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٧)، ص ٢١٥.

من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي. وهناك أيضاً أنغولا التي تعد ثانية أكبر منتجة في القارة؛ إذ يبلغ متوسط إنتاجها ٧٥٠ ألف برميل يومياً، تصدر ٤٠ بالمئة منها إلى الولايات المتحدة لتصبح الدول التاسعة التي تزود واشنطن بالنفط الخام. ثم تأتي الغابون في المرتبة الثالثة، وهي منتجة قديمة صغيرة؛ إذ إن إنتاجها في حدود ٣٣٠ ألف برميل، تصدر منه إلى الولايات المتحدة ما نسبته ٤٤ بالمئة. أما رابعة الدول المصدّرة فهي الكونغو برازافيل، التي بدأت الإنتاج منذ خمسينيات القرن الماضي، لكن على الرغم من ذلك، فإن إجمالي إنتاجها لا يصل إلى ٢٧٠ ألف برميل يومياً، يصدر منها إلى السوق الأمريكية ٣٨ ألفاً، مما يجعلها تحتل المرتبة ١٨ في قائمة الدول التي تصدر النفط الخام إلى الولايات المتحدة. وتأتي الكاميرون في المرتبة الخامسة في قائمة الدول الأفريقية المنتجة للنفط، ويصل إنتاجها إلى حدود ٨٥ ألف برميل يومياً. وأخيراً غينيا الاستوائية، التي بدأت تبرز خلال الأعوام الخمسة الأخيرة كمنتجة لها وزنها في ميدان الغاز الطبيعي ووفرة الكهرباء، الأمر الذي ستكون له انعكاساته الإقليمية أكثر من كونها منتجة رئيسية للنفط الخام(١٥).

يفسر ما تم ذكره الاهتمام الأمريكي بأفريقيا، ومنطلق ذلك الفكرة الرئيسية التي تتلخص في النفط أولاً. ولا يُفهم كثير من تحركات الولايات المتحدة في دارفور وخططها الخاصة بهذا الإقليم إلا في ضوء الاستراتيجية الأمريكية التي تأسست على فصل الإقليم عن السودان، وتأسيس كيان مستقل، مع العمل على بناء أنبوب لنقل نفط الإقليم بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي، الذي موله البنك الدولي بأكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات، وذلك لنقل خام دارفور والتشاد إلى ميناء دوالا في الكاميرون، على المحيط الأطلسي.

ويؤكد الخبراء أن مجال النفط في غرب أفريقيا يوفر العديد من الفرص الجاذبة، منها: توافر الاحتياطيات النفطية وبكميات كبيرة، كما أن نوعية النفط عالية، وخطوط الشحن إلى الولايات المتحدة أقصر عموماً من أي مناطق إنتاج أخرى للنفط، ومن ثم تعمل الولايات المتحدة على استشراف منابع نفطية جديدة تغذي الشرايين الأمريكية، وهنا تمثّل غرب أفريقيا مجالا رئيسياً لأهداف سياسة بوش من ناحية النفط، من حيث إنها تعد منفذاً جديداً تأمل واشنطن بأن يكون مخرجها من القبضة العربية التي تسيطر على أسعار النفط العالمية وتتحكم فيها إلى حد بعيد(١٦).

مزايا النفط الأفريقي:

يتميز النفط الأفريقي، في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، بأن حقول النفط في

(١٥) خالد أبو أحمد، «هل تستغني أمريكا عن المنطقة الخليجية بالمنطقة الأفريقية،» الحوار المتمدن، ٢٥/٤/٢٠٠٥، <http://www.ahewar.org/m.asp?i=651>.

(١٦) عمرو عبد الكريم، «الاستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقيا،» ٢٠/١/٢٠٠٧، <http://www.altamayoz1.com/vb/archive/index.php?t-164.html>.

الأحواض البحرية البعيدة عن الشاطئ (Off-shore) في خليج غينيا سهلة التأمين وأقل عرضة لخطر الإرهاب. وببالغ من الحرص والوقاية لمراقبة شاملة للمنطقة، عزمت واشنطن أخيراً على إقامة قاعدتين عسكريتين في كل من جزر ساوتومي وبرانسيب المحاذية. فضلاً عن ذلك، فإن من مزايا النفط الأفريقي ما يأتي[١٧]:

١ ــ إذا كانت تكلفة استخراج النفط أغلى مما هي عليه في الشرق الأوسط، فإن هذه الحقول تبقى أقرب إلى الولايات المتحدة؛ إذ لا تستغرق ناقلة نفط ضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك.

٢ ــ إن ميزة نفط خليج غينيا هي أنه من نوع الخام الخفيف (Bonny Light) الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز، الذي هو المنتج الأكثر طلباً في السوق الأمريكية (تستهلك الولايات المتحدة نسبة ٢٥ بالمئة من النفط الخام، و٥٠ بالمئة من مجموع ما ينتج من البنزين عالمياً).

٣ ــ ويلفت المحللون إلى سبب آخر هو أن نسبة الكبريت المنخفضة، التي يتميز بها النفط الأفريقي، تقلل من تكلفة عملية التكرير.

٤ ــ كما أن وجود معظمه في البحر يقلل من احتمال حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمناً لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات على البر[١٨].

والواقع أن واشنطن تحتل في الوقت الحالي مكانة مميزة، وتستفيد بنصيب من صادرات الذهب الأسود؛ فهي تستورد ١٥ بالمئة من النفط الأفريقي، بل إن هذه النسبة تصل مثلاً إلى ٤٠ بالمئة من مجموع صادرات الجزائر النفطية. ولا بأس، بغرض الاقتراب من الصورة الحقيقية، من أن نتعرض لحجم ما تساهم به بعض الدول الأساسية التي تزود الولايات المتحدة بقسط كبير من احتياجاتها، وذلك وفقاً للإحصاءات الخاصة بالعام ٢٠٠٣: السعودية ١٧,٨ بالمئة، المكسيك ١٦,٢ بالمئة، كندا ١٦ بالمئة، فنزويلا ١٢,٢ بالمئة، نيجيريا ٨,٦ بالمئة، العراق ٤,٩ بالمئة، أنغولا ٣,٧ بالمئة، بريطانيا ٣,٧ بالمئة، الكويت ٢,١ بالمئة، النرويج ١,٨ بالمئة، كولومبيا ١,٧ بالمئة، روسيا ١,٥ بالمئة، الإكوادور ١,٤ بالمئة، الغابون ١,٤ بالمئة، الجزائر ١,١ بالمئة، والباقي ٥,٩ بالمئة.

وبالجمع بين مجموع نسب دول أفريقيا، تتضح الأهمية للقارة الأفريقية وفهم دلالات ومغازي التقرير الوطني الأمريكي (Report of the National Energy Policy Development Group)، بحيث تقترب هذه النسبة كثيراً من نسبة العربية السعودية.

(١٧) «البرامج العسكرية الأمريكية في القارة السمراء.. ضمان للإمدادات النفطية وحماية المصالح الجيوسياسية،» **مجلة المجلة** (الشركة السعودية للأبحاث والنشر) (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) <http://www.al-majalla.com/ListNews.asp?NewsID = 1438 >.

(١٨) <http://www.islamicnews.net/common/vieItem.asp?DocID = 64978.

٢ ـ تحجيم الدور الصيني

ترقى العلاقات بين الصين ودول القارة الأفريقية إلى أكثر من نصف قرن[١٩]، ويرجعها بعض الكتّاب إلى فترات أسبق من ذلك؛ فـ «هناك شواهد كثيرة على أنه كانت للصين القديمة منذ مئات الأعوام بعض العلاقات التجارية مع عدد من المناطق الأفريقية (حيث لم تكن هناك دول مستقلة كالتي نعرفها الآن)، وخاصة مع شرق أفريقيا. وكانت السفن تحمل البضائع الصينية من أوان وأقمشة بصفة خاصة، محمّلة ببعض المنتجات الزراعية الأفريقية. ولكن العلاقات الحقيقية جاءت بعد تولي ماو تسي تونغ الحكم عام ١٩٤٨، وإنشاء جمهورية الصين الشعبية.

وقبل ذلك، لم تكن حكومة الصين تبدي اهتماماً بعلاقاتها الأفريقية، خاصة أنها كانت تدرك أن غالبية المناطق الأفريقية ما زالت تحت الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو البرتغالي أو حتى البلجيكي. وبالرغم من أن الصين الوطنية أصبحت فيما بعد عضواً دائماً في مجلس الأمن، فإنها لم تبد اهتماماً بإنشاء علاقات حتى مع الدول الأفريقية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية[٢٠]، وإن اختلفت توجهاتها. فخلال عقد الستينيات، وفي إطار أجواء الحرب الباردة، ساندت الصين العديد من الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في أفريقيا في إطار سياستها لنشر «الماوية»، ثم شهدت العلاقات بين الجانبين حالة من الفتور، امتدت منذ منتصف السبعينيات حتى نهاية القرن العشرين. ومع نهاية التسعينيات، عادت العلاقات الصينية ـ الأفريقية إلى الانتعاش مرة أخرى، وغدت لـ «الصين اليوم علاقاتها التجارية المباشرة مع معظم دول القارة الأفريقية، من أنغولا ونيجيريا وزيمبابوي إلى السودان وكينيا والكونغو وإثيوبيا»[٢١].

وترسخت العلاقات خاصة مع انطلاق منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي الذي تأسس في عام ٢٠٠٠، وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي، وملتقى مهماً للتعاون بين الصين وأفريقيا. وتحت إطار المنتدى، قامت الصين بإلغاء ديون تصل قيمتها إلى ١٠,٩ مليارات يوان (١,٣٨ مليار دولار أمريكي) كانت مستحقة على ٣١ من البلدان الأقل تقدماً والمثقلة بالديون في أفريقيا، كما أنها وسعت من نطاق إلغاء التعريفة الجمركية على بعض الواردات إلى الصين. ومنحت الصين أيضاً ٢٩ دولة أفريقية، من الدول الأقل نمواً والمرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع الصين، ١٩٠ نوعاً من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية، وينتظر أن يصل عدد أنواع المنتجات المعفاة من هذه الرسوم خلال الأعوام القادمة إلى ٤٤٠ نوعاً[٢٢].

---

(١٩) جورج ثروت فهمي، «العلاقات الصينية ـ الأفريقية.. شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٣، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ص ٨٩.

(٢٠) أحمد حجاج، «الصين تعيد اكتشاف أفريقيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ١٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ١٣٨.

(٢١) محمد عوض، «مصر والصين،» **الحياة**، ٢٠٠٦/٦/١٨، ص ٩.

(٢٢) فهمي، المصدر نفسه، ص ٨٩.

وبحسب بعض المصادر(٢٣)، فإن السبب الأول في السياسة الصينية تجاه أفريقيا «هو النفط ويحملها عطشها إلى منابعه على السعي إلى ربط هذه المنابع بإنتاجها». ويمكن أن يفسر ذلك قيام الصين بشراء ٦٠ بالمئة من صادرات السودان من النفط.

إن سعي الصين المتواصل إلى تشكيل احتياطي استراتيجي يمكنها من اللجوء إليه في الحالات الطارئة، بعد أن أصبحت ثانية أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، جعلها تفعّل ما بات يعرف بـ «دبلوماسيتها النفطية»، ولا سيما في دول القارة الأفريقية النفطية، وهي الحركة التي بلغت الذروة عام ٢٠٠٦، حين قام الرئيس الصيني هو جينتاو في ذلك العام بجولة إلى كل من العربية السعودية(٢٤) ونيجيريا وكينيا(٢٥)، مؤكداً أن «البلدان التي ستساعد الصين في الحصول على الذهب الأسود ستجني مكاسب سياسية وتجارية.» وجنى الرئيس الصيني من زيارته توقيع اتفاق في القطاع النفطي مع نيجيريا ــ تولي الصين أهمية كبرى لعلاقاتها مع نيجيريا باعتبارها أول منتج للنفط الخام في أفريقيا ــ تحصل بموجبه الصين على أربعة امتيازات استثمار نفطي في منطقة دلتا النيجر الجنوبية، المنطقة الرئيسية لإنتاج النفط في نيجيريا، لقاء استثمارات في مصفاة في كادونا، شمال نيجيريا(٢٦).

وهذا الاتفاق النفطي ليس الأول بين البلدين، إذ أعادت الشركة الوطنية الصينية

---

(٢٣) نيكولاي دي كريستوف، «الصين ــ السودان: علاقة خطرة،» **كوربيه انترناسيونال** (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، في: **الحياة**، ٣/٥/٢٠٠٦، ص ٢٢.

(٢٤) بحث هو جينتاو في الرياض في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ «إقامة مخزون استراتيجي نفطي في الصين تمده الدولة الأولى المصدرة للنفط في العالم وتخزن فيه مئة مليون برميل من الخام توازي حوالى عشرة أيام من الإنتاج النفطي السعودي.. والقرينة الساطعة بحسب أحد الكتاب على إرادة الصين بلوغ اكتفاء ذاتي هي خطتها بناء مصب نفطي في غوادار، ببلوشستان الباكستانية، يستقبل الذهب الأسود الجاري من منابع الخليج بأنابيب تمد براً عبر باكستان. ويرمز خط الأنابيب البري إلى رغبة حارة في استقلال التموين الصيني وحمايته من القوة البحرية الأمريكية، المهيمنة إلى وقت طويل آت. انظر: ألكسندر أدلر، في: **لو فيغارو**، ٢٧/٤/٢٠٠٦، نقلاً عن: «الصين والصراع على الشرق الأوسط الأوسع،» **الحياة**، ٣/٥/٢٠٠٦، ص ٢٢. انظر أيضاً: **القدس العربي**، ٢٩ ــ ٣٠/٤/٢٠٠٦، ص ١٥.

(٢٥) في أثناء زيارته إلى كينيا وقّع الرئيس الصيني في ٢٨/٤/٢٠٠٦ اتفاقاً مع الحكومة الكينية يسمح لأكبر شركة صينية لإنتاج النفط من الحقول البحرية بالعمل في البلاد. وكانت كينيا قد ذكرت قبل عام من زيارة الرئيس الصيني إلى كينيا، التي لا تنتج النفط لكن تعمل بها شركات أجنبية في التنقيب عن احتياطيات محتملة، «أنها تعتزم توقيع اتفاق يسمح لشركة سينوك الحكومية الصينية بالتنقيب في ست مناطق امتياز بحرية وبرية». انظر: **القدس العربي**، ٢٩ ــ ٣٠/٤/٢٠٠٦.

(٢٦) وقع هو جينتاو بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٦ سلسلة اتفاقات ثنائية، من ضمنها اتفاق يتناول القطاع النفطي. وتتعلق الاتفاقيات بالتعاون التقني والاقتصادي بين نيجيريا والصين في مجال الطب بما فيه مكافحة الملاريا، إضافة إلى مجال التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقال «هو جينتاو» أمام مجلس النواب النيجيري «إننا نبني شراكة جديدة مع أفريقيا، وسأعمل على إعطاء حيوية جديدة لهذه الشراكة»، مشيراً إلى «أن الصين ترغب في دعم استقلال وسيادة (الدول الأفريقية) ومساعدة أفريقيا على حل مشكلاتها. انظر: «توقيع عدد من الاتفاقيات بين الصين ونيجيريا،» **القدس العربي**، ٢٨/٤/٢٠٠٦.

للنفط (CNOOC) شراء ٤٥ بالمئة من حصص منصة نفطية في عرض البحر في نيجيريا لقاء ٢,٧ مليار دولار (٢,٢ مليار يورو).

وقال هي جون، المحلل النفطي في مكتب «انباوند كونسالتينغ» للاستشارات الاستراتيجية، إن «نيجيريا تنظر بإيجابية إلى الصين لأنها على يقين بأنها لن تتدخل في شؤونها الداخلية مثلما يمكن أن تفعل الولايات المتحدة. كل ما تريده الصين هو النفط». ولخصت صحيفة **تشاينا ديلي** الرسمية الصينية في ٢٨/٤/٢٠٠٦ العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الأفريقية في افتتاحية بعنوان: «الربح مقابل الربح»، فكتبت من جهة، «إن الازدهار الاقتصادي الهائل في الصين يوفر لأفريقيا فرصاً للتنمية.. ومن جهة أخرى، في وسع أفريقيا إمداد الصين بالطاقة»[٢٧].

هل يمكننا أن نستنتج مما تقدم أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين انعكست سلباً على الدول الأفريقية، ذلك أن الدول التي لها علاقات نفطية متطورة مع الصين هي أشد الدول اضطراباً وعدم استقرار كالسودان (دارفور) ونيجيريا (دلتا النيجر)، وكينيا التي شهدت اضطرابات في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

شكل تحجيم الدور الصيني في أفريقيا إحدى زوايا الرؤية الأمريكية حيال استراتيجيتها في أفريقيا؛ ففي السادس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أصدر مجلس العلاقات الخارجية تقريراً حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من أفريقيا، داعياً واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك. وقال المجلس: إن أهمية أفريقيا الاستراتيجية تتزايد، خاصة بسبب إمدادات الطاقة، وإنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني، واعتبارها شريكاً[٢٨].

يلاحظ انه خلال العام ٢٠٠٧ باشرت الصين وضع برامج جوهرية لضمان استثمار النفط لفترات طويلة من دارفور وباقي مناطق أفريقيا. وليس هناك في الوقت الحاضر مواد خام ذات أولوية بالنسبة إلى الصين، بل كل ما يعنيها هو ضمان استثمار هذه المواد لأطول وقت ممكن، وحسب التقديرات الصينية فإن الاستثمار سيكون بحوالى ٣٠ بالمئة من نفط أفريقيا الخام، وهذا ما يفسر سلسلة السياسات غير العادية التي أغضبت واشنطن، ومنها خروج الصين عن لعبة البنك الدولي بتقديمها تسهيلات في القروض لأفريقيا لبناء الطرق والمدارس... إلخ. وقد استضافت الصين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ قمة غير عادية لأربعين رئيساً ورئيس حكومة أفريقية، وكان من الرؤساء المشاركين رؤساء الجزائر ونيجيريا ومالي وأنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا وجنوب أفريقيا. وخلال هذه القمة أبرمت الصين عقداً نفطياً جمعها بأكبر دولتين في أفريقيا هما نيجيريا وجنوب أفريقيا. وحسب

(٢٧) «هو جينتاو يسعى لتأمين الاحتياجات النفطية المتنامية للصين،» **القدس العربي**، ٢٩ ـ ٣٠/٤/٢٠٠٦، ص ١٥.

(٢٨) عبد الكريم، «الاستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقيا».

العقد ستقوم الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNOOC) باستخراج النفط في نيجيريا بالاتفاق مع شركة جنوب أفريقيا للنفط، التي ستزود الشركة الصينية بالمعدات لتأمين إنتاج ما يقرب من ١٧٥,٠٠٠ برميل يومياً بحلول هذا العام. وقد قدرت هذه الصفقة بـ ٢,٢٧ مليار دولار بحيث إنها تؤمّن لـ CNOOC ٤٥ بالمئة من نفط حقول شاطئ نيجيريا، علماً بأن نيجيريا تعد أحد أهم الدول التي توجد فيها استثمارات نفطية أمريكية ممثلة بشركات «ايكسون موبيل» و«شل» و«شيفرون». وكانت الصين قد أعفت دول أفريقيا الفقيرة من ديونها الصغيرة، ومنحت تلك الدول، دون فوائد أو منافع أو مقايضة، قروضاً لبناء الطرق السريعة والمشافي، حيث كانت بمثابة التحدي القاسي للبنك الدولي، الذي قدم إلى هذه الدول الفقيرة قروضاً غير ميسرة.

وفي عام ٢٠٠٦، التزمت الصين بتقديم أكثر من ٨ مليارات دولار إلى نيجيريا وأنغولا وموزامبيق، مقابل ٢,٣ مليار دولار مقدمة من البنك الدولي لكل دول أفريقيا. وتجري غانا في الوقت الحاضر مفاوضات مع الصين لتحصل على قرض قدره ٣,١ مليارات دولار لتطوير شبكة الكهرباء فيها.

هذه السياسة النفطية الصينية قادت واشنطن إلى اتهام الصين بشكل غريب بأنها تسعى إلى «تأمين النفط في مصادره»، وهي التهمة ذاتها التي كانت توجَّه إلى واشنطن منذ قرن على الأقل. على أية حال، تصب الصين تركيزها على مصادر النفط في أفريقيا، وسيكون إقليم دارفور (محور أمريكا النفطي القادم) نقطة الصراع[٢٩].

تبدو أهمية النفط الأفريقي للولايات المتحدة الأمريكية واضحة في الارتفاع المتزايد لنسبة واردات الولايات المتحدة الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي) من غرب أفريقيا من إجمالي وارداتها، حيث كانت هذه النسبة تقدر بـ ١٥ بالمئة، ثم أصبحت الآن ٢٠ بالمئة، ويتوقع أن تتراوح بين ٢٥ ــ ٣٠ بالمئة بحلول عام ٢٠١٥.

وتنبع أهمية التركيز على تأمين النفط الأفريقي بالنسبة إلى الولايات المتحدة من أن هناك تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط، لأسباب داخلية وخارجية؛ فإنتاج النفط في دول غرب أفريقيا يتأثر سلباً أو إيجاباً بالاضطرابات والصراعات الداخلية في تلك الدول، ويبدو ذلك واضحاً في حالة نيجيريا التي تتعرض منشآتها النفطية في منطقة دلتا النيجر لهجمات من جانب جماعات المعارضة المحلية، مما يؤثر في قدرتها الإنتاجية. ولكن الأخطر من ذلك يتمثل بالتنافس الدولي الشرس على موارد النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا؛ إذ لم يعد التنافس مقتصراً على الشركات النفطية الغربية الكبرى، وإنما دخلت الصين إلى حلبة التنافس بقوة، بعدما أصبحت الصين ثانية أكبر مستوردة للطاقة في العالم، بعد الولايات المتحدة، وذلك في ظل النمو السريع للاقتصاد الصيني. وتستثمر الصين مبالغ طائلة في كافة مجالات استكشاف واستخراج النفط في أفريقيا. والأهم من ذلك أن إنشاء

---

(٢٩) علي عنبر، «حرب باردة جديدة بين أمريكا والصين: الصراع على مصادر النفط في القارة السوداء،» **الوطن** (الدوحة)، ٢٠٠٧/٧/١٤.

قيادة عسكرية جديدة لأفريقيا يعد ذاته نوعاً من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي على أفريقيا في المستقبل، إلى مستويات قد تعتبرها الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها الحيوية، وهو ما يتطلب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة، الأمر الذي يعني أن إنشاء القيادة العسكرية الجديدة لأفريقيا يندرج في إطار الاستعداد لأسوا السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين، وليس فقط في وقتنا الحالي، وإنما خلال المستقبل المنظور(٣٠).

٣ ـ محاربة الإرهاب

تمثل دعوى محاربة الإرهاب ـ وفق التصور الأمريكي ـ إحدى وسائل أو أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، حيث العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين والاستراتيجيين لفرض الأجندة الأمريكية. ولعل هذا ما كانت تقصده الإدارة الأمريكية بـ «مبادرة الساحل الأفريقي الكبير، هذا إلى جانب المبادرة الخاصة في غرب أفريقيا»، أي استثمار النفط أمريكياً في خليج غينيا، ومبادرة الجنوب الأفريقي لمحاربة الإرهاب. «لقد غدت دعوى محاربة الإرهاب وسيلة ناجعة لخداع الشعب الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، بما فيها أوروبا، لخدمة استراتيجيتها الحقيقية التي لا علاقة لها بمحاربة الإرهاب. وذهبت الولايات المتحدة بعيداً في تصوير خطر الإرهاب على الولايات المتحدة، فطرحت العديد من المبادرات لدرء خطر الإرهاب ـ حسب زعمها ـ ولعل أبرز تلك المبادرات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (مبادرة «بان ساحل» سابقاً).

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) برنامجًا حكوميًا للولايات المتحدة للمساعدة على تطوير قوات الأمن الداخلية اللازمة للسيطرة على الحدود ودحر الإرهاب وغيره من النشاطات غير المشروعة. ويقوم هذا البرنامج على مبادرة «بان ساحل» الناجحة، التي تمت في بدايات عام ٢٠٠٤، وركزت على مالي وموريتانيا والنيجر والتشاد. وقد تم توسيع مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء لتشتمل على الجزائر والمغرب وتونس والسنغال وغانا ونيجيريا. وهي تزيد من الدعم فيما يتعلق باكتشاف التهديدات التي يتم نقلها في المنطقة والتعامل معها. وستساعد المبادرة أيضًا تلك الدول على زيادة الأمان من خلال زيادة القدرات لوأد النزاعات في مهدها. وتحاول مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء زيادة العائد على الاستثمار إلى الحد الأقصى من خلال تطبيق الإصلاحات لمساعدة الدول على الاعتماد على نفسها بشكل أكبر. وتعد عملية تحمّل الحرية ـ عبر الصحراء (OEF-TS) المكوّن العسكري للولايات المتحدة في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. وتقوم قيادة قوات الولايات المتحدة في أوروبا بتنفيذ عملية تحمّل الحرية ـ عبر الصحراء من خلال سلسلة من الارتباطات والخبرات العسكرية لتقوية قدرة الحكومات

(٣٠) علي، «القيادة العسكرية الأمريكية وعسكرة أفريقيا».

المحلية بهدف مراقبة التوسعات الكبيرة بالأراضي البعيدة في الصحراء.وفي وقت تشير فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى خطر الإرهاب القادم من أفريقيا، تشير تقارير دولية إلى خلاف ما ذهبت إليه واشنطن،إذ ورد في تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادر في عام ٢٠٠٥ تحت عنوان «الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم»، أن المنطقة الشاسعة المحاذية للصحراء، والتي تشمل مالي والنيجر والتشاد وموريتانيا، لا تشكل مرتعاً للنشاط الإرهابي، غير أن التصور الخاطئ والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة، في حين أن التعامل المتأني والمتوازن والجدي مع هذه الدول الأربع من شأنه أن يبقي المنطقة في أمان. فالسياسة المجدية لمحاربة الإرهاب هناك تقتضي التعامل مع هذا التهديد بأفق واسع، من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية. ويضيف التقرير: إن القول بتعاظم النشاط الإسلامي في المنطقة، «بما في ذلك النشاط العنفي»، هو قول غير دقيق تماماً، فالمسلمون في غرب أفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى، يعبرون عن معارضة متزايدة للسياسة الغربية، ولا سيما الأمريكية في الشرق الأوسط، وهناك في الوقت نفسه تزايد في الاستقطاب الأصولي، ومع ذلك يجب الحذر من المبالغة في تقدير أهمية هذه الأمور، فللإسلام «الأصولي» حضور هنا في الساحل منذ ما يزيد على ٦٠ عاماً، دون أن يرتبط بالعنف المعادي للغرب.

مع ذلك، فما زال هاجس تنظيم القاعدة يشغل بال المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين. ورغم كل المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة، وغيرها من الدول التي انتظمت في إطار الحرب على الإرهاب منذ تفجيرات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن الولايات المتحدة لا تزال تنفخ في دعوى محاربة الإرهاب، ومن هنا كانت الأهمية التي أولتها الولايات المتحدة لأفريقيا عامة، وغربها على وجه الخصوص، من أن يشكّل فيها تنظيم القاعدة محاولات لضرب المصالح الأمريكية. وفي هذا الإطار يمكن فهم المناورات الأطلسية المشتركة مع قوات بعض بلدان غرب أفريقيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ للتدريب على مكافحة «جماعات إرهابية» ومحاولات إيجاد جيش مشترك لمواجهة تحديات ما يسمّى الإرهاب، بل يمكن فهم كذلك سياسات تحزيم المنطقة بسلسلة من القواعد العسكرية[٣١].

تتطلب معالجة ذلك، من وجهة النظر الأمريكية[٣٢]:

ـ ملاحقة المنظمات غير الحكومية المتعاطفة معهم.

ـ تجفيف مصادر تمويلهم.

ـ البحث المستمر عن معسكرات تدريبهم، وعن من يقومون بتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة والخبرات الفنية.

تنظر السياسة الأمريكية إلى القارة الأفريقية باعتبارها ساحة مؤاتية لنمو الجماعات

---

(٣١) عبد الكريم، «الاستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقيا».

(٣٢) علي، المصدر نفسه.

المتطرفة وعملها بسبب مشكلات الفقر والتخلف وضعف الدولة، لا سيما في منطقتي القرن الأفريقي والساحل، وهو ما دفع القيادة الجديدة إلى تبنّي منهجية للعمل تقوم على مفهوم الأمن الوقائي، القائم على تنفيذ خطوات استباقية في مجالات عديدة، إنسانية واقتصادية واجتماعية، جنباً إلى جنب مع العمل على التصدي للجماعات الإرهابية القائمة بالفعل.

وتتبنّى القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في هذا الصدد ثلاث مهام رئيسية، تتمثّل **أولاها** في العمل على كسب القلوب من خلال المساعدات الإنسانية، في حين تتمثّل **ثانيتها** في تدريب الجيوش الأفريقية، وتتمثّل **ثالثتها** في الاستعداد للقيام بعمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية المحلية، متى كان ذلك ضرورياً[٣٣].

خامساً: المشكلات التي تواجه إنشاء القيادة

تعرضت فكرة إنشاء قيادة عسكرية جديدة للقارة الأفريقية لكثير من المشكلات أهمها[٣٤]:

تتعلق **الأولى** بالكلفة؛ فلقد قدرت كلفة إقامة المقرات بخمسة مليارات دولار، وهي مبلغ هائل بالنسبة إلى جيش مستنزف بسبب العراق وأفغانستان.

وتتعلق المشكلة **الثانية** بمكان المقار. وفي حين أن ليبيريا مستعدة لاستضافتها، فإن مسؤولي البنتاغون يعتقدون أن غرب أفريقيا ستكون بعيدة جداً عن التحديات الأمنية الكبرى في القارة. ومن المحتمل أن يبدأ الأمر بمراكز إقليمية أصغر، ربما في بتسوانا وليبيريا ورواندا، تجمع بين العمليات العسكرية والمدنية. إن مسألة المقر غير محددة حتى كتابة هذه السطور ـ لاحظ أن المنطقة أو المناطق المختارة كمقار للقيادة الجديدة ستمثّل رمزاً للأولويات والهيبة الأمريكية ـ ويلاحظ أن رايان هنري، مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون التخطيط والسياسات، قام بجولتين منفصلتين في العواصم الأفريقية من أجل طمأنة حلفاء الولايات المتحدة. وقد شملت رحلته الأخيرة كلّاً من الجزائر والمغرب وليبيا ومصر وجيبوتي وإثيوبيا. وإذا كانت طرابلس والجزائر قد رفضتا المقترحات الأمريكية لاستضافة القيادة الأفريقية، فإن المغرب وبتسوانا لديهما استعداد لجعل أراضيهما مقار لهذه القيادة. وتعد المغرب ـ بحسب المصدر ـ [٣٥] الدولة الأفضل لاستضافة هذه القوات الأمريكية لعدة أسباب، بدءاً من كونها دولة إسلامية معتدلة، مروراً بأنها حليفة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، وصولاً إلى ما تتمتع به من علاقات وثيقة مع أوروبا. بينما نرى أن الأرجح أنها ستكون في شرق أفريقيا، ذلك لأن المنطقة

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) اغناتيوس، ««أفريكوم».. مهمة غير مفهومة».

(٣٥) جاب شاينمان، ««أفريكوم».. قيادة عسكرية أمريكية جديدة في أفريقيا،» ترجمة أحمد عاطف، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&id=1184649149570&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>.

تتوافر على الكثير من المقومات والأسباب في آن معاً، ولعل من بين أهم تلك الأسباب:

أ ـ للولايات المتحدة وجود فيها؛ ففي جيبوتي قاعدة، فضلاً عن ترتيبات وتسهيلات بما يسمح بدخول وعمل القوات الجوية بالدوريات. وفي كينيا قواعد ممباسا، ومطار نان يوكي، وقاعدة كينيا البحرية الرئيسية، وهي تقدم مراكز اتصال ونقل وصيانة وشحن. وقد أنفقت الولايات المتحدة ٣٠ مليون دولار لتعميق مياه ميناء ممباسا بما يسمح بدخول حاملات الطائرات إليه. وفي الصومال قاعدة مقديشو الجوية وقاعدة بربرة، وهما تقدمان للقوات الجوية الأمريكية خدمات نقل بري وبحري وتمركز قوات وإمكانيات صيانة وإصلاح محدودة(٣٦).

ب ـ منطقة مضطربة، وتعتبرها الولايات المتحدة مهددة للأمن والاستقرار، لا سيما أنها محط أنظار الولايات المتحدة تجاه ما يسمّى «محاربة الإرهاب». لذلك نرى أنها مرشحة لتكون دولة المقر أكثر من أن تكون نقطة الارتكاز لمحاربة «الإرهاب».

ج ـ المنطقة الأقرب إلى إسرائيل، حيث المداخل الجنوبية المؤدية إليها ترتكز في شرق أفريقيا، ولذا فإن وجود مقر القيادة فيها سيكون الأقدر على طمأنة إسرائيل، والأقرب إلى منابع نفط المحتملة في الضفة الثانية من البحر الأحمر، وتحديداً في اليمن.

المشكلة **الثالثة** تتعلق بنفط أفريقيا، إذ تعترض هذا النفط عوامل ذاتية وموضوعية، فالعديد من الدول الأفريقية المصدرة للنفط غير مستقرة بالكامل، وعرضة لتوترات سياسية، وتنتابها بين الحين والآخر صراعات إثنية عنيفة، كما هو الحال في نيجيريا، الشريك الكبير الذي تشكل صادراته النفطية نسبة ٨٥ بالمئة من مجموع ما تستورده أمريكا من أفريقيا. أما العامل الموضوعي الذي يقف في وجه جعل أفريقيا مصدراً مكملاً للشرق الأوسط وشريكا أمريكياً على الأمد الطويل، فهو دخول عملاقين مقبلين حلبة المنافسة في العالم. إذ لا يخفى أن الصين والهند هما الدولتان الأبرز اللتان تجسدان هذه المنافسة في منطقة خليج غينيا بعامة وغينيا الاستوائية بخاصة، بحيث إن هذا البلد الأفريقي الصغير (يبلغ عدد سكانه حوالى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة) استطاع أن يخوض غمار تسويق إنتاجه للنفط وأن يحظى بإشهار دولي لحقوله النفطية بفضل مساعدة الشركات الأمريكية «شيفرون» وإكسون موبيل» و«أميرادا هيس» و«تكساكو»،التي تستغل حقول سيبا الغنية. وبين عشية وضحاها أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول لغينيا الاستوائية، ثالثة الدول المنتجة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء، بعد نيجيريا وأنغولا؛ إذ استطاعت بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤ أن ترفع حجم إنتاج النفط ست مرات ليصل إلى ١٧,٤ مليون طن، وتتجاوز إنتاج الغابون (١٢مليون طن) ليصبح من أهم عملائها الولايات المتحدة (٢٢,٧ بالمئة)، إسبانيا (٢,٣ بالمئة)، الصين (١١,٦ بالمئة) والكاميرون (٤ بالمئة).

(٣٦) المصدر نفسه.

وبناء على ذلك، سارعت واشنطن إلى فتح خط جوي مباشر بين مدينتي هيوستن ومالابو (عاصمة غينيا الاستوائية)، ورفعت حجم استثماراتها لتحتل غينيا الاستوائية المرتبة الثالثة في عام ٢٠٠٣، بعد كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، حتى إن ثيودور أوبيانغ نغيما، رئيس غينيا الاستوائية، أصبح يحظى بدعم قوي من واشنطن منذ أن تم اكتشاف حقول زافير عام ١٩٩٥، لكن هذه الخطوة لم تكن لتقتصر على واشنطن وحدها، فالبلاد ترتبط بالصين بعلاقات قوية منذ حصولها على استقلالها من إسبانيا عام ١٩٦٨، ونظراً إلى كونها الشريك بعد واشنطن ومدريد. والواقع إن حيوية العلاقات الصينية وغينيا الاستوائية تجد لها تعبيراً قوياً في زيارات الرئيس أوبيانغ نغيما المتكررة إلى العاصمة الصينية بيجينغ، فقد سبق له أن قام بزيارتها أربع مرات منذ عام ١٩٤٨، وتضاعفت في إثرها الاستثمارات المالية والمساعدات الفنية الصينية، التي تكللت ببناء الصين طريقاً جديداً يربط بين الساحل (مدينة باطا) والحدود الشرقية (مونغومو)، الأمر الذي انعكس على الصين إيجاباً في عام ٢٠٠٤، بحيث استفادت من ذلك استفادة جمة لمّا قامت غينيا الاستوائية بتصدير ثلث ما تنتجه من النفط إلى الولايات المتحدة والربع إلى الصين بخاصة، وهو الأمر الذي ينذر باحتدام المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

بهذا تكون شروط مكافحة خطر الإرهاب، واحتياطيات النفط الأفريقي الواعدة من أهم الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى متابعة سياسة الاحتواء الأمني والعسكري للدول الأفريقية المنتجة للنفط.

أما المشكلة **الرابعة**، فتتعلق بأن إنشاء عسكرية أمريكية جديدة للقارة الأفريقية يزيد في تضخم الجهاز البيروقراطي للمؤسسة العسكرية الأمريكية. ومع أن القيادة ربما تساعد في توحيد جهود البنتاغون في أفريقيا، فإنها لن تساعد كثيراً في تنسيق تلك الجهود مع نشاطات أخرى تقوم بها جهات أخرى، مثل الخارجية والاستخبارات، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية المقدمة إلى بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا وإلى الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا. ويرى البعض أنه لا يكفي هنا تعيين مسؤول رفيع من وزارة الخارجة الأمريكية ـ حسبما هو مخطط ـ كملحق دائم في القيادة الجديدة للمشاركة في تنسيق نشاطات الجانبين إزاء أفريقيا، ويطالبون بدلاً من ذلك بدمج الشاطات كلها ضمن إطار تنظيمي موحد، ليتسنّى التنسيق بفاعلية فيما بينها[٣٧].

خاتمة

يبدو أن عصر أفريقيا، الذي قيل عنه الكثير، بدأ مع مطلع القرن الحالي؛ فالقارة التي ظلت مهمشة سياسياً ومنهوبة اقتصادياً وبصورة متعمدة لوقت طويل، تشهد الآن اهتمامات كبيرة من القوى الكبرى وتنافساً محموماً للحصول على موطئ فيها، فالولايات

(٣٧) أحمد إبراهيم محمود، «مغزى تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL598.HTM>.

المتحدة وفرنسا ودول أوروبية أخرى، فضلاً عن بعض الدول الآسيوية كالصين والهند، كلها تتبارى في القارة الأفريقية، القارة البكر التي تتوافر على عناصر ومقومات كثيرة تجعلها مطمعاً للآخرين. لقد تقدمت الولايات المتحدة بخطوات سريعة ومتلاحقة للفوز بالوجود في القارة الأفريقية، وزاحمت حتى الدول التي تنتمي إلى الفضاء الأيديولوجي نفسه، كفرنسا. ولم تدخل في حرب مع الآخرين، ولكن بحثت في إمكانات تحقيق النصر بالوجود العسكري، وزيادة اهتمامها بإنشاء قيادة جديدة لها غير تلك القيادات التي كانت القارة الأفريقية موزعة عليها، من أجل الحصول على نصر مسبق، أي قبل الدخول في حرب مع القوى المنافسة الأخرى. لذلك فغالباً ما ستكون القارة الأفريقية ساحة صراع وتصفية حسابات قبل أن تنعم بالاستقرار والرفاه، أي أن المزاعم الأمريكية الجميلة من وراء إنشاء القيادة ليست جدية، ولا يمكن أن تؤخذ على محمل الجد، لذلك كله فلا ربيع لأفريقيا في ظل ذلك إذا سارت الأمور وفق ما تهوى واشنطن.

إن تنافس بلدان القارة نفسه قد يلقي بظلاله على مستقبل القارة بأكملها، فعدم التنسيق في المواقف قد ترافقه زيادة في الصراع من أجل كسب ود الولايات المتحدة. إن مغريات إنشاء قيادة عسكرية في أفريقيا كبيرة، وإن المتلقين لها أو القابلين بها كثر، وهو ما يعني فسح المجال للولايات المتحدة كي تكون موجودة في القارة الأفريقية على حساب المصالح الأفريقية نفسها، لأن كل ما قيل بشأن وجود القوات على الأراضي الأفريقية لا يرقى إلى المطالب الأفريقية؛ فلا الدول في أفريقيا قادرة على أن تكون بحجم المخاطر المترتبة على الهجمة الأمريكية، ولا التكتلات التي شكلت في القارة قادرة على أن تكون بمستوى التحدي. لذلك نرى أن اختيار المقر أو المقار لن يكون معضلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلا بالقدر الذي سيجعل خياراتها كثيرة، ومشكلتها ستكون بالدولة أو الدول التي ستقدم أفضل الخدمات.

وعليه، سيحمل إنشاء القيادة العسكرية لأفريقيا نذر مرحلة جديدة في التاريخ الأفريقي لا تختلف كثيراً عن مراحل تاريخية سابقة مرت بها القارة الأفريقية، إلا بالقدر الذي سيقلص مساحة المنافسة الدولية أو الصراع الدولي عليها من حيث هوية الأطراف الرئيسية، وأدوات الصراع التي ستأخذ طابعاً اقتصادياً ـ عسكرياً أكثر مما هو عسكري صرف. وبناء على ذلك يمكن تفسير التحالف الاقتصادي ـ العسكري أمريكياً أنه تجديد الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية ■

الاغتيـال والقتـل المتعمَّـد:
قـراءة قانونيـة في أحكـام المحكمـة العليـا الصهيونيـة

محمد خليل الموسى[*]

أستاذ في كلية الحقوق، جامعة الزيتونة الأردنية.

مقدمة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أصدرت المحكمة العليا في الكيان الصهيوني، بصفتها محكمة العدل العليا، حكمها في القضية التي رفعتها اللجنة العامة لمناهضة التعذيب وهيئات أخرى من هيئات المجتمع المدني ضد حكومة الكيان الصهيوني، بشأن عمليات الاغتيال والقتل المتعمَّد[١]، وقد انصبّت القضية على الطعن الذي قدمته الجهات المدعية بعدم قانونية هذه السياسة التي ينتهجها جيش الكيان الصهيوني بغية تصفية الفدائيين والمقاومين الفلسطينيين. واستندت الدعوى إلى أن القتل المتعمَّد (Targeted Killing) ينطوي في الحالات كلها، ودون استثناء، على خرق لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً والقانون الإنساني الدولي. وكما هو معلوم، فإن عمليات التصفية والاغتيال المتعمَّد التي شرع الكيان الصهيوني في تنفيذها منذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حظيت وما زالت تحظى بإدانة واسعة من المجتمع الدولي بشقيه الحكومي وغير الحكومي، إذ وصفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي أنان) بأنها تخالف القانون الدولي الوضعي[٢]. أما الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، فأضحيا يدافعان عن سياسة القتل المتعمد وعن مشروعيتها على أساس أنها بمثابة أعمال حربية تندرج في إطار حق الكيان الصهيوني في الدفاع عن النفس. ولكن السواد الأعظم من المختصين والقانونيين لا يؤيدون وجهة النظر هذه.

لقد فحصت محكمة العدل العليا الصهيونية قضية الاغتيال أو القتل المتعمَّد برمتها، وتناولت كذلك، ضمن ما تناولته، «القتل المتعمَّد الوقائي» (Preventive Targeted Killing)، وخلصت بإجماع قضاتها إلى أن عمليات التصفية والاغتيال التي ينفذها الكيان الصهيوني

(*) البريد الإلكتروني: mohkef@yahoo.com.

(١) Public Committee against Torture v. Government of Israel, «Supreme Court of Israel Sitting as the High Court of Justice [December 11 2005],» Case no. (HCJ 769/02), <http://elyon1.court.gov.il/files_eng/02/690/007/a34/02007690.a34.pdf>.

(٢) <http://www.un.org./apps/sg/offthecuff.asp?nid=564>.

ضد أبناء شعبنا الفلسطيني في كل من غزة والضفة الغربية ليست محظورة دائماً، وليست جائزة دائماً، أي أنها قد تكون قانونية بشروط محددة وضيقة. وكما جرت الإشارة، استند الكيان الصهيوني في تبرير سياسة الاغتيال والقتل المتعمَّد التي ينتهجها بحق الفلسطينيين إلى نظرية «الدفاع الوقائي عن النفس»، وإلى أنها تندرج ضمن الحرب المزعومة على الإرهاب، وأنها ضرورية لحماية أمن الكيان وسلامة سكانه، ولمنع «الهجمات الإرهابية» التي يزعم أن الفلسطينيين يقترفونها ضد جنوده ومدنييه على السواء[٣]. أما الفلسطينيون، فهم ينظرون إلى هذا النوع من الهجمات والاغتيالات على أنه من قبيل إرهاب الدولة؛ فالكيان الصهيوني يمارس من خلاله إرهاباً ضد الشعب الفلسطيني بغية وقف انتفاضته، وتصفية نضاله الذي يهدف إلى تحرير أرضه من الاحتلال.

صفوة الأمر هي أن محكمة العدل العليا الصهيونية أجازت في ظل ظروف وشروط معيّنة القتل المتعمَّد الوقائي، واستندت إلى عدد من الحجج والذرائع القانونية التي تنطوي على مغالطات وإشكاليات قانونية تستحق الدراسة والتحليل.

أولاً: النظام القانوني الواجب التطبيق على الأراضي المحتلة

وفقاً لبعض القانونيين والدارسين، كانت الضفة الغربية وغزة أرضاً محتلة إلى ما قبل إبرام اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات اللاحقة، وكانتا لهذا السبب تخضعان لأحكام القانون الدولي للاحتلال الحربي[٤]. ويستند أصحاب هذه المقاربة إلى أنه بموجب اتفاقيات أوسلو، جرى تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق: المناطق (أ) تسيطر السلطة الفلسطينية فيها على المسائل المدنية والأمنية كافة؛ المناطق (ب) تبقى فيها السيطرة الأمنية للكيان الصهيوني بينما تناط المسائل المدنية بالسلطة الفلسطينية؛ المناطق (ج) يحتفظ فيها الكيان الصهيوني بالسيطرة الأمنية وتكون إدارة المسائل المدنية مشتركة بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني. وأقرَّت ترتيبات مشابهة في غزة أيضاً قبل الانسحاب الصهيوني الشكلي منها. والواضح من هذه الترتيبات أن وضع المناطق (ب) و(ج) لم يتغير، والخلاف ربما يثار بشأن المناطق (أ). ولكن الكيان الصهيوني ما زال هو القوة المسيطرة النهائية على المناطق (أ)، وما زالت الكلمة الأخيرة في هذه المناطق له؛ فالدخول والخروج منها ما زالا محكومين بإرادته وسيطرته. ولهذا السبب، لم تغيّر اتفاقيات أوسلو الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية، وقد أكدت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة هذه الحقيقة،

---

(٣) من الجدير بالذكر أن الجنود يعدَّون بموجب قانون النزاعات المسلحة أهدافاً مشروعة. ومن المستغرب أن توصف الهجمات التي تستهدفهم من جانب الفلسطينيين في سياق نزاعهم المسلح مع الصهاينة بأنها هجمات إرهابية، فهي هجمات جائزة. والأغرب أن محكمة العدل العليا الصهيونية هي ذاتها وقعت في هذا الخطأ. وهو خطأ مقصود على ما يبدو وليس ناشئاً عن عدم دراية، أو عن سهو في فهم القانون النافذ.

(٤) Eyal Benvenisti, «The Status of Palestinian Authority,» paper presented at: *The Arab-Israeli Accords: Legal Perspectives* (conference), edited by Eugene Cotran and Chibli Mallat with assistance from David Stott; foreword by Lord Slynn of Hadley, CIMEL Book Series; 1 (London; Boston, MA: Kluwer Law International, 1996), p. 47.

فذكرت أن تطبيق النظام القانوني للاحتلال ليس رهناً بممارسة قوة الاحتلال للسيطرة الفعلية على الإقليم ولكنه رهن بالقدرة على ممارسة هذه السيطرة. وقد أوضحت اللجنة المذكورة أن اتفاقيات أوسلو تركت للكيان الصهيوني السيطرة القانونية النهائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحقيقة أن الكيان الصهيوني اختار لأسباب سياسية عدم ممارسة هذه السيطرة لا تجعله غير مسؤول بصفته قوة محتلة. **فالكيان الصهيوني، وبصرف النظر عما قيل ويقال عن تأثير أوسلو في وضع الأراضي الفلسطينية، ما يزال قوة محتلة حتى في المناطق (أ)**، وهو ملزم قانوناً بمقتضيات العدالة وإنفاذ القانون وسيادته فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانبه. وقد ذهبت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل إلى أن الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، هي أراض محتلة، وأن الهجمات التي تقع ضمن الإقليم المحتل من قبل الكيان الصهيوني، لا تسمح من الناحية القانونية لهذا الكيان بأن يتذرع بحقه في الدفاع عن النفس كما جاء في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، **فالدفاع عن النفس يجب أن لا يكون مثاراً، وهو في هذه الحالة مثار لأن الكيان الصهيوني هو المعتدي**، وهي مسألة سنتناولها لاحقاً، علماً بأن رأيها الاستشاري صدر بعد إبرام اتفاقيات أوسلو بسنوات.

وعلى أي حال، وبصرف النظر عن صحة أو عدم صحة رأي هذا النفر من القانونيين، فإن القول إن الأراضي المحتلة بقيت كما كانت قبل إبرام اتفاقيات أوسلو يسمح باستنتاج عدم قانونية عمليات الاغتيال والقتل المتعمَّد كافة، خلافاً لما أكدته محكمة العدل العليا للكيان الصهيوني. فالفلسطينيون كلهم في الضفة الغربية وغزة أشخاص محميون بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة، وهم يتمتعون بموجب المادة (٢٧) من هذه الاتفاقية في الظروف كلها بحماية كاملة من سائر أعمال العنف، بما فيها القتل والاغتيال. فالقانون الواجب التطبيق في هذه الحالة هو القانون الدولي للاحتلال الحربي الذي يستند في الأساس إلى مبدأ سيادة القانون وحكمه، ويكمله القانون الدولي لحقوق الإنسان[٥].

ثانياً: طبيعة النزاع المسلح

اتخذت محكمة العدل العليا الصهيونية، في تحليلها لمدى قانونية عمليات الاغتيال والقتل المتعمَّد، من طبيعة النزاع القائم بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، أساساً لحكمها الذي أصدرته في القضية، فذهبت إلى وجود وضع مستمر لنزاع مسلح بين الطرفين في الضفة الغربية وغزة، وأنه موجود منذ اندلاع الانتفاضة الأولى[٦]. ووصفت المحكمة النزاع

(٥) Commission of Human Rights, «Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, Including Palestine,» Report of the Human Rights Inquiry Commission (Doc. E/CN.4/2001/12), 16 March 2001, paras. 63 - 64, <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G01/118/72/PDF/G0111872.pdf?OpenElement>.

(٦) Public Committee against Torture v. Government of Israel, «Supreme Court of Israel Sitting as the High Court of Justice [December 11 2005],» para. 16.

بأنه نزاع مسلح ذو طابع دولي لأنه يتجاوز حدود الدولة[٧]. ولذلك فإن القانون المنطبق هو القانون الدولي للنزاعات المسلحة الذي يشكل جزءاً من القانون الإنساني الدولي، الذي يتضمن بدوره القواعد القانونية المتعلقة بالاحتلال الحربي[٨]. وأكدت المحكمة أن عدداً كبيراً من هذه القواعد يتسم بالطابع العرفي، ولهذا السبب فإنه جزء من القانون النافذ في الكيان الصهيوني[٩]. وعدَّت المحكمة القانون الإنساني الدولي قانوناً خاصاً (Lex specialis) ينطبق في حالة نزاع مسلح، وإذا كان هناك من نقص، يجري إكماله بالقانون الدولي لحقوق الإنسان[١٠]. وكما ذكر ميلانوفيتش في دراسة له منشورة في **المجلة الدولية للصليب الأحمر**[١١]، يثير حكم محكمة العدل العليا الصهيونية في هذا السياق مشكلتين هما:

الأولى تتعلق بتأكيد المحكمة أن النزاع المسلح هو وضع مستمر منذ اندلاع الانتفاضة الأولى، إذ يستنتج منها أن النزاع المسلح بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني لم ينتهِ حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣؛ وهي الاتفاقيات التي أنهت الانتفاضة الأولى، ثم أعقبتها الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. يصعب القول في الواقع إن العمليات التي خاضها الكيان الصهيوني والعمليات الفدائية والاستشهادية التي شنها الفلسطينيون ضده في الفترة الواقعة بين الانتفاضتين، تصل إلى حد النزاع المسلح بين الطرفين[١٢]. وهذا ما أكدته لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في تقريرها المتعلق بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة[١٣].

والثانية هي أن المحكمة اعتبرت النزاع المسلح في الأراضي الفلسطينية المحتلة نزاعاً دولياً، وذلك على أساس أنه نزاع عابر لحدود الدولة. وهو توصيف لا يتفق مع القانون الدولي النافذ، فليست الجغرافيا أو الحدود هي التي تحدد طبيعة النزاع المسلح، فالمادة (٢/١) مشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ تعرِّف النزاع المسلح الدولي بأنه «اشتباك مسلح ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة»، أي أنه بالضرورة نزاع ينشب بين دولتين أو أكثر، الأمر الذي يعني أن سائر النزاعات المسلحة الأخرى هي نزاعات مسلحة غير دولية، ومن بينها النزاع الفلسطيني ـ الصهيوني؛ لا سيما أن السلطة الفلسطينية ليست حتى الآن دولة.

إن الرغبة الكامنة لدى المحكمة في توصيف النزاع بأنه نزاع مسلح تتمثل في استبعاد

---

(٧) المصدر نفسه، الفقرة ١٨.

(٨) المصدر نفسه، الفقرة ٢٠.

(٩) المصدر نفسه، الفقرة ١٩.

(١٠) المصدر نفسه، الفقرة ١٨.

(١١) Marko Milanovic, «Lessons for Human Rights and Humanitarian Law in the War on Terror: Comparing Hamdan and the Israeli Targeted Killings Case,» *International Review of the Red Cross* (IRRC), vol. 89, no. 866 (2007), p. 382 sqq.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(١٣) Commission of Human Rights, «Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, Including Palestine,» para. 64.

تطبيق أحكام البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، وخاصة أن البرتوكول المذكور وسَّع من دائرة النزاعات المسلحة التي تناضل فيها الشعوب ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي، وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في إطار ممارستها لحقها في تقرير المصير. وربما موقف المحكمة ليس غريباً في ظل عدم انضمام الكيان الصهيوني إلى البروتوكول المذكور، فهو ليس طرفاً فيه؛ علاوة على أنه يعارض بشدة التوسع الوارد فيه. فكل هذه الأسباب أدت إلى أن تتجنب المحكمة كلياً الإشارة إليه. وعلى أي حال، فإن التوسع في فكرة النزاعات المسلحة كما جاءت في بروتوكول جنيف هي جزء من القانون الدولي العرفي. وفي الأحوال جميعها، يبدو أن توصيف النزاع على أنه نزاع مسلح دولي يفتقر إلى أي أساس قاعدي، وليس أكيداً أو ثابتاً على أقل تقدير[١٤]. فالانتفاضتان الفلسطينيتان ليستا من الناحية القانونية جزءاً من النزاع المسلح الدولي الذي جرى احتلال الأراضي الفلسطينية بسببه، وبالتحديد حرب عام ١٩٦٧. فهذا النزاع لم يعد موجوداً الآن، **إذ أبرمت كل من مصر والأردن معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني؛ مما أدى قطعاً إلى انتهاء النزاع المسلح الدولي الذي أنشأ احتلال الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، ولم يعد لأي منهما سيادة أو ادعاءات سيادية يمكن أخذها بالحسبان في هذه الأراضي**. ومع هذا، فقد استمر الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية دون أن يكون هذا النزاع بينه وبين الدول التي أنهت أية مطالبة لها بالسيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة لمصلحة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أراضيه[١٥]. ولهذا السبب ينبغي النظر إلى النزاع الفلسطيني ـ الصهيوني على أنه ليس نزاعاً مسلحاً، وذلك لأنه يقع ضمن إقليم خاضع للاحتلال الحربي، ولا تنطبق عليه الفكرة التقليدية للنزاع المسلح الدولي القائمة على أنه ينشب بين دولتين أو أكثر، وفلسطين ليست دولة إلى الآن.

ويضاف إلى ما سبق أن محكمة العدل العليا الصهيونية لم يسبق لها من قبل أن وصفت النزاع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني بأنه نزاع مسلح دولي. علاوة على أنها لم تتمسك بأي من الاستثناءات المعترف بها في القانون الدولي الوضعي التي تتيح تدويل النزاع، فلم تقل المحكمة إن الفلسطينيين يخضعون للسيادة الكاملة لدولة ثالثة أو إن الاحتلال الحربي جرى الاعتراف به. ومن غير المتصور أن تعترف المحكمة بأن الفلسطينيين يشنون حرب تحرير وطنية ضد الاحتلال الصهيوني، وذلك لاستبعاد تطبيق بروتوكول جنيف الأول على أساس عرفي.

يستخلص مما تقدم أن **موقف المحكمة في تكييف النزاع المسلح بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني انحصر في إعمال معيار جغرافي قوامه النطاق الإقليمي للنزاع**، وهذا موقف ليس معقولاً لا منهجياً ولا قانونياً. واللافت للانتباه في هذا السياق هو أن المحكمة

---

(١٤) Orna Ben-Naftali, «Commentary on the Public Committee against Torture in Israel v. Government of Israel, Case no. HCJ 769/02,» *American Journal of International Law* (AJIL), vol. 101 (2007), p. 464.

(١٥) Eyal Benvenisti, *The International Law of Occupation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), p. 112.

استندت في تأكيد وجهة نظرها إلى رأي البرفيسور أنطونيو كاسيز، الذي كان مستشاراً قانونياً للمدعين في القضية المنظورة أمامها. فقد أوضح كاسيز في كتابه المعنون بـ **القانون الدولي** أن النزاع المسلح في الأراضي المحتلة يتعين التعامل معه بوصفه نزاعاً مسلحاً دولياً لأسباب عديدة منها: النزاعات المسلحة الداخلية هي نزاعات تنشب بين الحكومة المركزية ومجموعات الثوار الذين ينتمون إلى الدولة ذاتها، وهي حالة ليست متوافرة بالنسبة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وكذلك سيكون إخضاع الأعمال العدائية العسكرية بين الدولة المحتلة وجماعات الثوار لقانون النزاعات المسلحة الداخلية متناقضاً مع القانون الدولي الوضعي الذي يجعل حالات الاحتلال الحربي محكومة باتفاقية جنيف الرابعة(١٦). وعلى الرغم من أن الحجج والأسباب التي يبديها كاسيز مقنعة وصلبة من الناحية القانونية، فإن اتفاقيات القانون الإنساني الدولي الأساسية لا تدعم وجهة نظره كثيراً؛ فهي كلها تتعلق بالنزاع المسلح الأصلي الذي أفضى إلى احتلال الإقليم ولا تتعلق بنزاع مسلح جديد وقع بعد مدة طويلة من انتهاء النزاع الأصلي أو الأول. فالنزاع المسلح الجديد، والحالة هذه، يتعين النظر إليه على أنه نزاع مسلح داخلي لأسباب متعددة أهمها أن القوة المحتلة في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة هي الكيان الوحيد الذي يمارس منذ عقود سلطة فعلية حصرية ومانعة على إقليم؛ فضلاً على عدم وجود أية دولة أخرى تدّعي السيادة عليها، كما أن المقاتلين الفلسطينيين لا يقاتلون لمصلحة أية دولة أخرى أو نيابة عنها، فهم في ثورتهم ونضالهم ضد المحتل لا يرتبطون مباشرة بالنزاع المسلح الأصلي أو الأول الذي أدى إلى احتلال أراضيهم(١٧).

لا جَرَمَ أن رأي المحكمة، وكذلك وجهة نظر البروفيسور كاسيز، ليسا صحيحين في حالة النزاع المسلح الفلسطيني ـ الصهيوني، فهذا النزاع والاحتلال الحربي المرتبط به يشكّلان حالة استثنائية بسبب طول أمد الاحتلال الصهيوني واستمراره، وقد فشلت محكمة العدل العليا الصهيونية في المواءمة بين اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الأول الإضافي، وهي الصكوك الدولية التي تشكل الإطار القانوني لحكمها؛ فاستبعدت البروتوكول وأحكامه من خلال وصفها النزاع المسلح بأنه ذو طابع دولي، رغم أن الغاية الأساسية من وراء البروتوكول تمثلت، من وجهة نظر محكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية والتهديد بها، في إحداث نوع من التكامل أو الدمج بين اتفاقيات جنيف واتفاقيات لاهاي. وقد أدى موقف محكمة العدل العليا الصهيونية في خاتمة المطاف إلى أن تلقي المحكمة بالأحكام القانونية الواردة في كل من اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الأول الإضافي في النظام القانوني للكيان الصهيوني من الباب الخلفي وليس من البوابة الأمامية. وبمعنى آخر، جعلت **المحكمة مسألة تطبيق هذه الأحكام على النزاع الفلسطيني ـ الصهيوني في القانون الداخلي للكيان الصهيوني مسألة غير ثابتة أو غير محسومة**. ولعل الشك الذي بدا في حكم المحكمة إزاء انطباق أحكام

(١٦) Antonio Cassese, *International Law*, 2nd ed. (Oxford; New York: Oxford University Press, 2005).

(١٧) Milanovic, «Lessons for Human Rights and Humanitarian Law in the War on Terror: Comparing Hamdan and the Israeli Targeted Killings Case,» p. 386.

اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الأول الإضافي هو الذي يفسر اضطراب حكم المحكمة بشأن التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ويفسر كذلك إنكار المحكمة وجود فئة ثالثة هي فئة المقاتلين غير الشرعيين التي تثير إشكالات عديدة في القانون الإنساني الدولي.

ثالثاً: التمييز بين المدنيين والمقاتلين

من المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وقد أشارت محكمة العدل العليا الصهيونية في حكمها المتعلق بالاغتيال أو القتل المتعمَّد إلى هذا المبدأ، ولكنها طبقته تطبيقاً متردداً وبصورة قلقة؛ إذ أنكرت وجود فئة ثالثة هي فئة المقاتلين غير الشرعيين، ولكنها أقرت بالمقابل بوجودها بشكل فعلي، وساوت بينها وبين فئة المدنيين الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، فهذه الفئة من المدنيين (أي المقاتلين غير الشرعيين) لا تتمتع، بحسب المحكمة، لا بالحصانة الممنوحة للمدنيين ولا بالامتيازات المعترف بها للمقاتلين[١٨].

لقد أوضحت المحكمة إذاً بجلاء أن اتفاقيات جنيف تتضمن شروطاً صارمة ودقيقة لتحديد المقاتلين، وذهبت إلى أنها ليست متوافرة في حالة الفلسطينيين لأنهم في المقام الأول لا يعتمدون شارات مميزة لهم من بُعد، ولأنهم لا يلتزمون في قتالهم بأعراف الحرب وعاداتها[١٩]. أخذت المحكمة إذاً للتمييز بين المدنيين والمقاتلين بالتعريف الضيق للمقاتل كما جاء في المادة (٤) من اتفاقية جنيف الثالثة، وهو تعريف يستهدف في الأساس ضمان قدر واسع من الحماية للمدنيين على النحو الذي تقره اتفاقيات جنيف الأربع؛ والتي تتضمن بدورها حكماً قانونياً يماثل الحكم الوارد في المادة (٣/٥١) من البروتوكول الأول الإضافي التي تنص على أن المدنيين يتمتعون بالحماية «ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور». وقد عدَّت المحكمة هذا الحكم جزءاً من القانون الدولي العرفي، وأكدت وجوب تفسير النص المذكور تفسيراً نَشِطاً (ديناميكياً) يأخذ في الحسبان الحقائق والمعطيات المستحدثة والمستجدة»[٢٠]. وانطلاقاً من هذه الرؤية، فسَّرت المحكمة مصطلح «العمل العدائي» الوارد في المادة (٣/٥١) على أنه أي عمل يستهدف إلحاق أذى بالعسكريين والمدنيين على السواء. أما المشاركة المباشرة، فتعني بحسب المحكمة القيام بالعمل العدائي أو الإعداد للقيام به؛ فالمدني يعدّ مشاركاً مباشرة في العمل العدائي عندما يقوم به بنفسه أو يُعِدُّ نفسه للقيام به[٢١]. وأشارت المحكمة في حكمها إلى أن القانون الإنساني الدولي يفتقر إلى معايير أو ضوابط عرفية تحدد المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية[٢٢]،

(١٨) Public Committee against Torture v. Government of Israel, «Supreme Court of Israel Sitting as the High Court of Justice [December 11 2005],» para. 26.

(١٩) المصدر نفسه، الفقرة ٢٤.

(٢٠) المصدر نفسه، الفقرة ٢٨.

(٢١) المصدر نفسه، الفقرة ٣٣.

(٢٢) المصدر نفسه، الفقرة ٣٤.

وكذلك الحال بالنسبة إلى مدى الوقت الذي تمارس خلاله المشاركة المباشرة في العمل العدائي[٢٣].

اللافت للانتباه في هذا السياق هو أن المحكمة توسعت جداً في مفهوم المشاركة المباشرة من جانب المدنيين، فعدَّت المدني مشاركاً مباشرة في عمل عدائي عندما يقوم بالعمل بنفسه، أو عندما يخطط للعمل أو يقرر ويرسل غيره للقيام به. وذهبت المحكمة كذلك إلى أن المدني يكون مقاتلاً عندما يكون في طريقه إلى المكان الذي سيستخدمه للقيام بالعمل العدائي، أو راجعاً منه بعد استخدامه. وأدخلت المحكمة في مفهوم الاشتراك المباشر في الأعمال العدائية قيام المدني بجمع المعلومات الاستخبارية اللازمة أو تشكيل حاجز بشري لحماية منْ يقوم بالعمل العدائي[٢٤]. واتّبعت المحكمة نهجاً مماثلاً بالنسبة إلى مفهوم الوقت الذي ترتكب فيه المشاركة المباشرة، فعدّت المدني الذي يحضّر لعمل عدائي قادم أو تالٍ ناشطاً مباشرة في العمل العدائي، وهو بالنتيجة فاقد لحصانته[٢٥].

مما لا شك فيه أن حكم المحكمة في هذا السياق مضطرب تماماً، فهو يعرّف الأشخاص الذين يجوز استهدافهم بالقتل أو بالاغتيال من خلال المعايير المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف دون أن تعترف لهم بالحماية الواسعة للمدنيين بموجب هذه الاتفاقيات، ومنحتهم الحماية الأقل المعترف بها للمدنيين وفقاً للمادة (٣/٥١) من البروتوكول الأول الإضافي. ويضاف إلى هذا الأمر حقيقة أن البروتوكول الأول الإضافي يشترك مع اتفاقيات جنيف الأربع في الهدف، وهو توسيع الحماية الممنوحة للمدنيين والامتيازات التي يتمتع بها المقاتلون، ورغم ذلك فإن المنطق المستخدم في البروتوكول يختلف عن ذلك القابع وراء الاتفاقيات؛ فالبروتوكول يقر بأن هناك أوضاعاً في النزاعات المسلحة لا تسمح بطبيعتها للمقاتل المسلح في أثناء العمليات العدائية أن يميز ذاته، الأمر الذي يعني أن البروتوكول يتضمن تعريفاً أقل تقييداً من الاتفاقيات. وهذا واضح من نص المادة (٣/٤٤) من البروتوكول الذي جاء فيه أن «هناك من مواقف النزاعات المسلحة ما لا يملك فيها المقاتل المسلح أن يميز نفسه على النحو المرغوب، فإنه يبقى عندئذ محتفظاً بوضعه كمقاتل شريطة أن يحمل سلاحه علناً في مثل هذه المواقف».

لقد تضمنت المادة (٣/٤٤) من البروتوكول الأول، كما ذكرنا، تعريفاً مرناً للمقاتل، وهو تعريف يرتبط بالحماية الأقل الممنوحة للمدنيين الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية الواردة في المادة (٣/٥١) من البروتوكول ذاته. وبمعنى آخر، لا يجوز تطبيق المادة (٣/٥١) من البروتوكول بشكل منفصل عن المادة (٣/٤٤) منه، فالمقاتل الذي لا يملك أن يميز نفسه، يبقى محتفظاً بمركزه القانوني كمقاتل ولا يعد مدنياً مشاركاً مباشرة في الأعمال العدائية، أي لا ينطبق بشأنه في هذه الحالة الحكم الوارد في المادة (٣/٥١) خلافاً

(٢٣) المصدر نفسه، الفقرة ٣٩.

(٢٤) المصدر نفسه، الفقرات ٣٤ ــ ٣٧.

(٢٥) المصدر نفسه، الفقرة ٣٩.

لما ذهبت إليه محكمة العدل العليا الصهيونية وخاصة أن **المقاتلين الفلسطينيين يتوافر بحقهم المعيار المرن للمقاتلين المنصوص عليه في المادة (٣/٤٤) من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف الأربع**. وعلى أي حال، فقد أخذت محكمة العدل العليا الصهيونية بالتعريف الضيق للمقاتل الوارد في اتفاقيات جنيف، ولم تطبق بشأن الفلسطينيين المعيار المرن الوارد في المادة (٣/٤٤) من البرتوكول الأول الإضافي، فوقعت المحكمة في مثلبة كبيرة، إذ طبقت تعريف اتفاقيات جنيف للمقاتلين وتعريف البروتوكول الأول الإضافي للمدنيين، وهو موقف مضطرب ومثير للحيرة من الناحية القانونية.

وحتى تتضح معالم الاضطراب في حكم المحكمة بشكل أكبر وأعمق للقارئ، نؤكد أن المحكمة طبقت الحكم القانوني الوارد في المادة (٣/٥١) من البروتوكول الأول الإضافي على أساس قاعدي؛ ففقدان الحصانة الممنوحة للمدنيين وفقاً لهذه المادة يتعين ربطه وفهمه من خلال إطار قاعدي محدد هو البروتوكول الأول الإضافي، ولا يجوز أن يُفسّر ويطبق خارج سياق البروتوكول. أما خارج هذا السياق، وحيثما يكون تعريف المقاتل منطبقاً على وضع ما منصوص عليه أو معرَّف في اتفاقيات جنيف الأربع، فإنه يتوجب تفسير الحكم القانوني المذكور تفسيراً ضيقاً خلافاً لما عليه الحال في سياق البروتوكول؛ إذ يتعين تفسيره بشكل موسع. ولكن محكمة العدل العليا الصهيونية طبقت حكم المادة (٣/٥١) من البروتوكول في سياق تفسيرها الضيق لمصطلح المقاتلين كما جاء في اتفاقيات جنيف الأربع، وتفسيرها الواسع لفئة المدنيين الذين يفقدون حصانتهم بموجب المادة (٣/٥١) ذاتها. وقد ترتب على هذا الموقف أن أنشأت المحكمة فئة واسعة من المقاتلين غير الشرعيين الذين لا يتمتعون لا بامتيازات المقاتلين ولا بحصانات المدنيين، وهي فئة غير معترف بها في أي صك من الصكوك الدولية، فضلاً عن أن إيجادها والتنظير لها يخالفان الغاية الإنسانية المرجو تحقيقها من مبدأ التمييز [٢٦].

رابعاً: مبدأ التناسب

اشترطت محكمة العدل العليا الصهيونية في الفقرات ٤٠ ـ ٤٦ من حكمها الخاص بالقتل المتعمَّد، عدداً من الشروط للقول بقانونية عمليات القتل المتعمَّد هي:

١ ـ توافر معلومات موثوقة ومستندة إلى أسس متينة حول هوية الشخص المستهدف بالاغتيال ونشاطه، ويقع عبء الإثبات في هذا الخصوص على «الدولة» التي تقوم بعملية الاغتيال أو القتل المتعمَّد.

٢ ـ لا يجوز استهداف المدنيين الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية طوال الوقت الذي يقومون فيه بذلك، إذا كان في الإمكان اللجوء إلى وسيلة أقل ضرراً أو أذىً. فإذا كان القبض عليه متاحاً أو ممكناً، وكذا استجوابه ومحاكمته، فلا يجوز استهدافه.

(٢٦) Marc Finaud, «L'Abus de la notion de «combattant illegal»: Une atteinte au droit international humanitaire,» *Revue générale de droit international public*, vol. 110, no. 4 (2006), p. 871.

٣ ـ ينبغي عند مهاجمة أحد المدنيين القيام بتحقيق مستقل وفعَّال وجدِّي بشأن دقة تحديد هوية المستهدف بالقتل العمد، وظرف استهدافه. ويتوجب دفع تعويض مناسب عند وقوع الأذى على مدنيين أبرياء.

٤ ـ لا يجوز استهداف المقاتلين أو المسلحين إذا كان الضرر المتوقع حدوثه على المدنيين الأبرياء غير متناسب مع الغاية العسكرية المتوخى حصولها من عملية القتل المتعمَّد.

إن الشرط الأخير، وهو المتعلق بمبدأ التناسب، يعد من المبادئ العامة للقانون الإنساني العرفي. وتطبيقه في النزاعات المسلحة يستدعي وجود تناسب حقيقي بين المنفعة العسكرية للهجوم والضرر الذي سيقع من جرائه على مدنيين أبرياء. فقصف المباني السكنية وما سواها من الجو لا يعد متناسباً البتّة لأنه ينطوي على احتمال إيقاع أضرار في السكان المدنيين. وهذا الشرط هو الشرط الوحيد من الشروط الأربعة المحكمة للقول بقانونية عمليات الاغتيال والقتل المتعمَّد المستمد من القانون الإنساني الدولي، بينما الشروط الأخرى مستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان. فليس في القانون الإنساني الدولي أي حكم يحظر قتل المحاربين والمقاتلين إذا كان في الإمكان القبض عليهم أو احتجازهم ما دام المقاتل ليس خارجاً من القتال. وليس هناك في هذا القانون ما يلزم الدول بوجوب القيام بتحقيق حول ظروف الهجوم، والالتزام الوحيد الموجود في هذا الشأن هو في حالة الانتهاكات الجسيمة المحتملة لاتفاقيات جنيف الأربع وفقاً لنص المادة (٢/٤٦) من اتفاقية جنيف الرابعة.

وإذا طبقنا الشروط التي حددتها المحكمة لتحديد قانونية عمليات الاغتيال والقتل المتعمَّد التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد أبناء شعبنا الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، فإننا سنخلص إلى عدم قانونيتها. فالسياسة التي تقوم عليها هذه العمليات تستند إلى استخدام أسلحة ثقيلة من قبيل الصواريخ وطوافات الأباتشي والطائرات ف ـ ١٦، الأمر الذي يجعل هذه العمليات مفتقرة إلى التناسب. وعلى الرغم من أن الكيان الصهيوني يزعم أن الذين يجري اغتيالهم يشكلون أهدافاً عسكرية مشروعة بسبب ارتباطهم المزعوم بعمليات قتل صهاينة، فليس ثمة دليل على أنهم مسؤولون فعلاً عن ذلك، ولم يثبت بحقهم هذا الاتهام من خلال حكم قضائي. وفي حالة عدم وجود الدليل، يبقى هؤلاء الأشخاص محتفظين بصفتهم المدنية، ويظلون متمتعين بمركزهم القانوني وبالحماية الممنوحة لهم بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة. فقانون الاحتلال الحربي لا يشتمل على أي حكم قانوني يجيز قتل المدنيين على أساس الشبهة، أو حتى على أساس دليل يتعلق بنشاطات افتراضية لهم في المستقبل. وما عمليات الاغتيال التي ينفّذها الكيان الصهيوني في ظل هذه الملابسات سوى قتل متعمد بالمعنى الوارد في المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة[٢٧]. وتجدر الإشارة في هذا السياق كذلك إلى أن المادة (١/٥٠) من البروتوكول الأول الإضافي تنص على أنه «إذا ثار الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنياً أم غير مدني فإن ذلك الشخص

(٢٧) A. Imesis, «On the Fourth Geneva Convention and the Occupied Palestinian Territory,» *Harvard International Law Journal*, vol. 14, no. 1 (2003), pp. 108-109.

يعد مدنياً». وقتل الأشخاص لمجرد الشبهة هو قتل لمدنيين، وينطوي على خرق من جانب الكيان الصهيوني لحقوقهم المكفولة لهم بمقتضى المادة (٣) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، ويشكّل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن المشكلة الحقيقية ذات الصلة بمبدأ التناسب ليست مرتبطة بوجود التناسب أو عدم وجوده، ولكنها تتعلق بمعنى المبدأ ذاته وبكيفية تطبيقه. فمن السهل القول إن مبدأ التناسب يتطلب وجود علاقة مقبولة بين الأثر التدميري المشروع والآثار غير المرغوب فيها المصاحبة له. ومن الأسهل القول إن مبدأ التناسب هو كذا وكذا من حيث تطبيقه ووضعه موضع التنفيذ على حالة معينة بالذات، لأن الموازنة التي يتم من خلالها التحقق من قيام شرط التناسب تكون عادة بين القيم والكميات أو بين القيمة والمصلحة. وليس يسيراً الموازنة بين حياة البشر الأبرياء وتحقيق غاية عسكرية أو منفعة حربية محددة، وإهدار الأولى لمصلحة الثانية؛ فللاعتبارات الإنسانية المكانة العليا والأولوية على مقتضيات الفعالية. فكيف يمكن أن نقبل والحالة هذه مزاعم الكيان الصهيوني ومحكمته العليا من أنه حتى في الحالة التي تكون فيها إصابة مدنيين من قبيل عائلة المشتبه به وقتلهم مسألة يقينية، فإن الاغتيال أو القتل المتعمَّد يتسم بالتناسب ما دامت الغاية العسكرية المتوخاة متناسبة مع هذا الضرر. والأهم من هذا كله هو أن **تحري توافر شرط التناسب يتم على أساس النتائج المتحققة فعلاً من الهجوم**، فإذا نتج من الهجوم قتل أو إصابة مدنيين، ينبغي على الدولة التي تقوم بالعمل العسكري أن تثبت أن هذه النتيجة لم يكن من المعقول توقعها، وهو ما لا يتوافر فعلاً في حالة عمليات الاغتيال التي ينفذها الكيان الصهيوني ضد أبناء شعبنا الفلسطيني.

هذا فيما يتعلق بشرط التناسب، ولكن تقييم قانونية عمليات الاغتيال التي يقوم بها الكيان الصهيوني ينبغي دراسته كذلك في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وإذا كانت محكمة العدل العليا الصهيونية قد أشارت في الشروط الخاصة بقانونية عمليات الاغتيال إلى جوانب محدودة جداً منها؛ فإنها اكتفت بتحديد الشروط المستمدة من هذا القانون لإكمال القانون الإنساني الدولي، ولم تعمل بالآثار جميعها التي يمكن استخلاصها من أحكام هذا القانون في القضية المعروضة عليه، وأهمها أن عمليات الاغتيال والقتل المتعمَّد التي ينفذها الكيان الصهيوني تشكل بمقتضاه حالات إعدام خارج إطار القضاء.

خامساً: إعدام خارج إطار القضاء

١ ـ وصفت لجنة التحقيق، التي شكّلتها الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سياسة التصفيات والاغتيالات المتعمَّدة التي ينتهجها الكيان الصهيوني بأنها إعدامات تعسفية، وتتم خارج إطار القضاء[٢٨]. وقد استخدمت بعض المنظمات غير الحكومية، وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية، الوصف

(٢٨) Commission of Human Rights, «Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, Including Palestine,» paras. 63-64.

ذاته[٢٩]، الذي لم تجرؤ محكمة العدل العليا الصهيونية على استخدامه في حكمها المتعلق بالاغتيال والقتل المتعمَّد، وهو موقف مدروس من جانب المحكمة لأن استخدام هذا الوصف يعني من الناحية القانونية أن سلوك الكيان الصهيوني يشكل مخالفة لقواعد وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أن عدم وصفه من جانب المنظمات الدولية وغير الحكومية المشار إليها بأنه جريمة حرب يؤكد خضوعه لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ ويستبعد في الوقت ذاته خضوعه للقانون الإنساني الدولي.

لا يجيز القانون الدولي لحقوق الإنسان لجوء سلطات الدول إلى القوة المميتة (Lethal Force) إلا بشروط دقيقة، وصارمة ودقيقة جداً. فالدول ملزمة باحترام وضمان حق الإنسان في الحياة، وحقه في الحصول على محاكمة عادلة ومنصفة. وأي استخدام مميت ومقصود للقوة المسلحة من جانب سلطات الدول لا يكون مبرراً بمقتضى النصوص القانونية المنظِّمة للحق في الحياة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، يعد بمثابة إعدام خارج إطار القضاء (إعدام غير قضائي). وقد عرَّفت منظمة العفو الدولية هذا النوع من الإعدام بأنه «قتل مقصود ولا يستند إلى أي أساس قانوني، ويتم بأمر من الحكومة أو مستخدميها». ووصفته المنظمة ذاتها بأنه «**ثمرة لسياسة حكومية تستهدف القضاء على أشخاص محددين كبديل من احتجازهم ومحاكمتهم أمام القضاء**. وهي عملية تجري خارج إطار القضاء»[٣٠].

تستدعي عملية تقييم قانونية الاغتيال أو القتل المتعمَّد في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان تناول عدد من المسائل التي لم تتعرض لها محكمة العدل العليا الصهيونية، ومن أهمها الإجابة عن أسئلة محددة هي: هل يصح القول استناداً إلى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أن الاغتيال أو القتل المتعمَّد لا ينطوي على خرق لحق الضحية في الحياة؟ وهل يطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدولة التي تقوم بالاغتيال أو بالقتل المتعمَّد خارج إقليمها، وداخل إقليم دولة أخرى لا تتمتع الأولى بولاية أو بسيطرة عليه؟ والأهم من هذا كله هل تنطبق أحكام هذا القانون على أوضاع تشمل صراعاً بين جماعات مسلحة وكيان ما؟ تلك أسئلة لم تتعرض محكمة العدل العليا الصهيونية لها، وهي أسئلة مهمة ينبغي تناولها لتقييم قانونية سياسة الاغتيال والقتل المتعمَّد التي يمارسها الكيان الصهيوني، ولتحديد الأبعاد القانونية الحقيقية لحكم المحكمة الصادر في هذا الموضوع.

٢ ـ القوة المسلحة المميتة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

يكفل مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية الحق في الحياة؛ فالمادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تصف هذا الحق بأنه حق طبيعي؛ ولا يجوز الحرمان منه تعسفاً. ولم يتضمن العهد المذكور النص على الحالات

(٢٩) Amnesty International, «Israel and the Occupied Territories: Israel Must Put an Immediate End to the Policy and Practice of Assassinations,» 4 July 2003 (MDE 15/056/2003), <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/056/2003/en/dom-MDE150562003en.pdf>.

(٣٠) المصدر نفسه.

التي لا يعد فيها الحرمان من الحق في الحياة تعسفياً. وعلى أي حال، وسواء أكانت الأسباب التي تسمح باستخدام القوة المسلحة المميتة محددة حصراً أم لا، فإنه يتحتم من الناحية القانونية تفسير الاستثناءات الجائزة من تحريم الحرمان التعسفي من الحياة في ضوء مختلف أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وأهمها: مبدأ المحاكمة العادلة والمنصفة، وسيادة القانون وقرينة البراءة المفترضة. فوفقاً لمبادئ هذا القانون، **لا يجوز لأي كيان أو دولة أن تقوم بقتل أشخاص واغتيالهم لمجرد الاشتباه بهم**. وقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وهي الهيئة الدولية المختصة بالرقابة والإشراف على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في عدد من توصياتها واستنتاجاتها الصادرة في قضايا مختلفة عرضت عليها، أن المادة (٦/ ١) من العهد تنظم حقاً هو الحق الأسمى بين حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وأن قوات الأمن لا تملك أن تحرم أي فرد منه تعسفاً ولأي سبب كان؛ فلا تتمتع بحق حرمانه من حياته لمجرد الحيلولة دون إفلاته من يدها أو منعاً لهربه[٣١].

يصعب إذاً من الناحية القانونية التوفيق بين سياسة الاغتيال والقتل المتعمَّد التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين وبين الحكم الوارد في المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ فهذه المادة لا تتضمن تحديداً للحالات التي يجوز فيها الحرمان من الحياة، ويتعذر القول إن ما يسمّى القتل المتعمَّد الاستباقي يتفق مع هذه المادة؛ فهذا النوع يندرج ضمن الحرمان التعسفي من الحياة، وهو محظور بمقتضى المادة المذكورة[٣٢]. وقد تعرضت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لهذا الموضوع بمناسبة دراستها وفحصها لتقرير الكيان الصهيوني الدوري في تموز/يوليو ٢٠٠٣، فجاء في ملاحظاتها الختامية على التقرير: «تعرب اللجنة عن قلقها إزاء ما تدعوه «الدولة» الطرف بالقتل المستهدف لأولئك الذين تصفهم بإرهابيين مشتبه بهم في الأراضي المحتلة». ويظهر أنها تلجأ إلى هذا السلوك جزئياً على الأقل كعقوبة ضد هؤلاء الأشخاص أو كمانع لهم من إتيان أنشطتهم. وهي تبرر سياستها وسلوكها على أساس المادة (٦) من العهد. ورغم ملاحظات وفد «الدولة» الطرف بشأن احترام مبدأ التناسب في عمليات القتل المستهدف التي تنفذها، وتأكيده أن المستهدفين هم أشخاص لهم صلة مباشرة بأعمال عدائية، فإن **اللجنة ما زالت قلقة بشأن طبيعة ونطاق العمليات التي تنفذها القوات «الإسرائيلية» المسلحة**. ويتوجب على «الدولة» الطرف، والحالة هذه، أن تضمن أن الاعتبار الأكبر يولى لمبدأ التناسب... **فقبل استخدام القوة المسلحة المميتة لا مفر من استنفاد التدابير كافة من قبيل محاولة القبض على الشخص المستهدف**»[٣٣]. واضح من عبارات اللجنة

(٣١) محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان** (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ج ٢: **الحقوق المحمية**، ص ١٦٤.

(٣٢) David Kretzmer, «Targeted Killing of Suspected Terrorists: Extra-Judicial Executions or Legitimate Means of Defence?,» *European Journal of International*, vol. 16, no. 2 (2005), p. 179.

(٣٣) United Nations, International Covenant on Civil and Political Rights, «Concluding Observations of the Human Rights Committee: Israel, 21/8/2003,» (CCPR/Co/78/ISR), <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/CCPR.CO.78.ISR.En?OpenDocument>.

وملاحظاتها أنها بإشارتها إلى القوة المسلحة المميتة تتبنى مقاربة تحصر فيها جواز استخدام هذه القوة في مواجهة هجوم مسلح غير مشروع تم أو قيد التنفيذ. ونستنتج من هذا الموقف أن مجرد كون الشخص المستهدف بالاغتيال أو القتل المتعمَّد موجوداً خارج الإقليم الذي يسيطر عليه الكيان الصهيوني؛ وأنه ليس بمقدوره القبض عيه لا يعني أنه أضحى نهباً للقتل والاغتيال، وأنه بات فاقداً لحقه في الحياة وهدفاً مشروعاً لاستخدام القوة المسلحة المميتة ضده. والملاحظ أن محكمة العدل العليا الصهيونية أغفلت الإشارة إلى هذه المسألة، ولم تتعرض لا من قريب ولا من بعيد للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من اتفاقيات حقوق الإنسان، التي يتوجب عليها احترام أحكامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣ ـ اتفاقيات حقوق الإنسان والأراضي الفلسطينية المحتلة

من الأسئلة المهمة التي كان يتعين على محكمة العدل العليا الصهيونية معالجتها قبل تحديد الشروط التي تحدد شرعية الاغتيال أو القتل المتعمَّد، السؤال الخاص بمسؤولية الكيان الصهيوني عن احترام الحقوق المعترف بها في اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق الأسمى، وهو الحق في الحياة، خارج نطاق الإقليم الذي يمارس ولايته عليه.

إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (١/٢) منه يُلزم الدول الأطراف «باحترام وتأمين احترام الحقوق المقررة» فيه «لكافة الأفراد ضمن إقليمها والخاضعين لولايتها». ولم تفسر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذا النص بصورة ضيقة، فذهبت إلى أن أي شخص قد يتأثر بسلوك أو فعل دولة طرف يعد خاضعاً لولايتها لأغراض تطبيق العهد المذكور[٣٤]. وحتى لو افترضنا أن اتفاقيات حقوق الإنسان، ومن بينها طبعاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا تنطبق على أشخاص لا يخضعون لولاية الدول الأطراف، فإن هذا لا يعني البتّة أنها ليست ملزمة تجاه هؤلاء الأشخاص بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذه الاتفاقيات، وذلك لأن القول بخلاف ذلك يتعارض مع فكرة عالمية حقوق الإنسان، التي تشكل الدعامة الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. علاوة على أن بعض القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان أضحت اليوم من زمرة القواعد الدولية الآمرة، ومن قواعد القانون الدولي العرفي. وفي مقدمة هذه القواعد تلك التي تحمي في الحياة[٣٥]. والقول بأي رأي آخر في هذا الشأن سيفضي إلى نتيجة مرفوضة من الناحية القانونية، وهي أنه في حالة عدم وجود نزاع مسلح، تملك أية دولة بمقتضى القانون الدولي أن تستهدف أو أن تغتال أشخاصاً موجودين فوق إقليم دولة أخرى أو خارج إقليمها.

---

(٣٤) United Nations, International Covenant on Civil and Political Rights, «General Comment no. 31 [80] Nature of the General Legal Obligation Imposed on States Parties to the Covenant», 26 May 2004, (Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.13), <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/CCPR.C.21.Rev.1.Add.13.En?Opendocument>, and Theodor Meron, «Extraterritoriality of Human Rights Treaties,» *American Journal of International Law*, vol. 89 (1995), p. 78 sqq.

(٣٥) علوان والموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان**، ج ٢: **الحقوق المحمية**، ص ٦١ وما بعدها.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنه وفقاً للاتجاه السائد في القانون الدولي، تنطبق منظومة حقوق الإنسان في زمن السلم وزمن الحرب. فليست الحقوق المعترف بها في اتفاقيات حقوق الإنسان كلها مما يجوز التحلل منه، أو تعطيل العمل به في زمن الحروب والنزاعات المسلحة. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يظل سارياً ومعمولاً به في حالة الحرب أو النزاع المسلح، رغم أن شطراً منه يوقف العمل به لمصلحة القانون الخاص المنطبق في هذه الحالة، وهو القانون الإنساني الدولي(٣٦). وقد أخذت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بالآثار القانونية الناشئة عن تشييد جارٍ في الأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٤) بهذا الاتجاه، وهو موقف استلهمت فيه المحكمة رأيها الاستشاري بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (١٩٩٦). ففي هذه القضية الأخيرة دفعت بعض الدول أمام المحكمة بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا يطبق إلا في زمن السلم، وأن الموضوعات المتعلقة بفقدان الحياة بصورة غير مشروعة في القتال تخضع للقانون الساري في حالة النزاعات المسلحة(٣٧). ولكن المحكمة رفضت هذه المقولة، وأعلنت صراحة أن **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا توقف آثاره في وقت الحرب**، وأن المادة (٤) منه، التي تجيز التحلل من بعض الحقوق أو وقف العمل بها في أزمنة الحروب والطوارئ، لا تنطبق على الحق في الحياة، فيبقى الفرد متمتعاً بحقه في الحياة من حيث المبدأ في وقت الحروب، ولا يجوز أن يحرم منه تعسفاً في هذه الحالة، بيد أن «تحديد ما يشكل حرماناً تعسفياً من الحياة يعود إلى القانون الخاص، أي القانون الساري في زمن النزاع المسلح»(٣٨).

وبتطبيق ما جاء في رأي المحكمة المذكور على الاغتيال أو القتل المتعمد المرتكب في سياق نزاع مسلح، كما هو الحال في حالة النزاع الفلسطيني ـ الصهيوني، يستنتج أول وهلة أن ما يعدُّ حرماناً تعسفياً من الحياة يُحدد في ضوء القانون الإنساني الدولي. وهذا ما قامت به بالفعل محكمة العدل العليا الصهيونية، ولكنها قرأت الموضوع قراءة بسيطة وظاهرية. فمن الناحية الواقعية، والقانونية أيضاً، يصعب القول إن الحجج والمقولات السابقة ذات أسس صلبة أو متينة، فالعلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أكثر تركيبية وتعقيداً من الصورة التي تسوقها هذه الحجج والنظريات، فليس متصوراً ولا مقبولاً الفصل بين العمل الحربي المشروع وبين سيادة القانون ومقتضيات إنفاذ العدالة المعمول بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهو ما أدركته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بالجدار، إذ إنها أقرت بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، جنباً إلى جنب مع أحكام القانون الإنساني الدولي(٣٩). بالإضافة إلى أنها رفضت إمكانية قبول حجة الكيان الصهيوني بأنه يمارس فوق الأراضي

---

(٣٦) René Provost, *International Human Rights and Humanitarian Law*, Cambridge Studies in International and Comparative Law (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2002), p. 155.

(٣٧) International Court of Justice [ICJ], Rec., 1996, para. 24.

(٣٨) المصدر نفسه، الفقرة ٢٥.

(٣٩) ICJ, Rec., 2004, paras. 107-111.

الفلسطينية المحتلة حقه في الدفاع عن النفس، فلا يكون الاغتيال أو القتل المتعمد والحالة هذه من قبيل أعمال الدفاع عن النفس.

سادساً: سياسة القتل المتعمد والدفاع عن النفس

كما ذكرنا أعلاه، أوضحت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بالجدار أن الاعتداءات التي يدّعي الكيان الصهيوني أن الفلسطينيين يوجهونها ضده لا تصلح لتأييد ادعائه أنه يمارس دفاعاً عن النفس بالمعنى الوارد في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، فهذه الاعتداءات لا يدّعي الكيان الصهيوني أنها تنسب إلى دولة أجنبية، كما أنها تنبع من أراضٍ محتلة يمارس الكيان الصهيوني عليها سيطرة فعلية ولا تنبع من خارجها. وبمعنى آخر، حتى يتسنى للكيان الصهيوني أن يتمسك بأن عمليات الاغتيال أو القتل المتعمد التي يقوم بها تندرج ضمن حقه في الدفاع عن نفسه في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه ينبغي أن تكون الاعتداءات المسلحة الواقعة عليه منسوبة إلى دولة، وأن يكون هو بذاته قد أثار فعل الدفاع بسلوكه؛ ففعل الدفاع يجب أن لا يكون مُثاراً من جانب مَنْ يتمسك به. وفي الحالة الفلسطينية، فإن فعل الدفاع الذي يتمسك به الكيان الصهيوني مثار من جانبه، كما أنه هو الذي بادر إلى العدوان على الفلسطينيين من خلال احتلاله أراضيهم، وهم يقومون بأعمالهم العسكرية ضده من أراضيهم المحتلة بغية الدفاع عن أنفسهم وأراضيهم، وتخليصها منه.

إن محكمة العدل العليا الصهيونية لم تتناول هذه المسألة مطلقاً، وافترضت أن الكيان الصهيوني هو الذي بادر إلى العدوان على الفلسطينيين، وأغفلت الإشارة إلى أن هناك أراضي فلسطينية محتلة يسيطر عليها الكيان الصهيوني، واكتفت باستخدام لفظ «المناطق» للدلالة عليها. وهنا يكمن عيب كبير من الناحية القانونية في حكمها، فهو يستند إلى عيب بنيوي ومفهومي، ومن الطبيعي أن يأتي بنتائج شاذة ومستغربة قانونياً.

من الثابت قانونياً أن فعل الدفاع عن النفس يجب أن تكون غايته رد هجوم مسلح وليس عقاباً عليه، ففعل الدفاع عن النفس يجب أن يكون، بحسب أحد أهم أساتذة القانون الدولي في العالم وفي الكيان الصهيوني، وهو يورام دينشتاين، متفقاً مع أحكام القانون الإنساني الدولي[٤٠]. وحتى هذا الشرط يقتضي تحقق أحد احتمالين وهما :

أولاً، أن ينشب نزاع مسلح دولي بسبب الهجوم المسلح الأصلي، أو رد الدولة الضحية المسلح على الجماعة المسلحة التي شنَّت الهجوم أو العدوان المسلح عليها. وفي سياق هذا النزاع يغدو أعضاء الجماعة أهدافاً مشروعة بصفتهم «جماعة إرهابية». وهذا الاحتمال ليس متحققاً بتاتاً بحق الفلسطينيين.

ثانياً: بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود نزاع مسلح بين الدولة الضحية والدولة المضيفة لجماعة تزعم الدولة الضحية أنها «إرهابية»، فإن نزاعاً مسلحاً قد ينشأ بين هذه

(٤٠) المصدر نفسه، الفقرة ١٣٩.

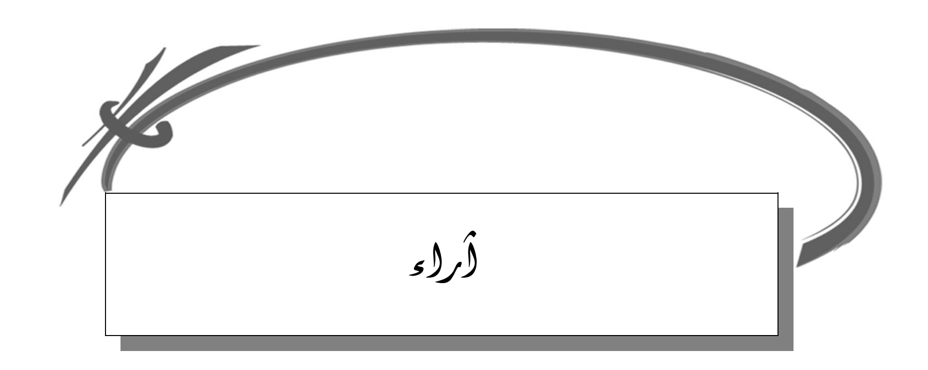
الجماعة والدولة الضحية؛ وهو نزاع دولي حتماً. وفي سياقه يكون أعضاء هذه الجماعة أهدافاً مشروعة للاستهداف. وهذا الاحتمال كذلك ليس متصوراً بالنسبة إلى الفلسطينيين، لا بل إنه ليس وارداً مطلقاً.

وهكذا يمكننا أن نخلص إلى أن عمليات الاغتيال والقتل المتعمد التي ينفذها الكيان الصهيوني بحق أبناء شعبنا الفلسطيني ليل نهار ليس لها أي سند قانوني يدعمها كجزء من حق مزعوم للكيان الصهيوني بالدفاع عن النفس، وهي مقاربة أغفلتها محكمة العدل العليا الصهيونية عن وعي وإدراك كاملين، لأن الأخذ بها من شأنه أن يقلب الحجج والذرائع الصهيونية رأساً على عقب، وهو الأمر الذي يخالف المألوف والمتوقع من هذه المحكمة.

خاتمة

مما لا شك فيه أن حكم محكمة العدل العليا الصهيونية لا يعكس الحالة الراهنة للقانون الدولي الوضعي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالنزاع الفلسطيني ـ الصهيوني. وما توصلت إليه المحكمة، من استنتاجات ونتائج قانونية تضفي الشرعية على سياسة وعمليات الاغتيال والقتل المتعمد التي ينتهجها الكيان الصهيوني ضد أبناء شعبنا الفلسطيني، تشكّل لحظة غير مسبوقة لجهة خطورة آثارها وتداعياتها القانونية، ولجهة عناصر التلبيس القانوني الذي مارسته المحكمة في حكمها. ولعل من أهم مظاهر هذا التلبيس أو الخداع القانوني أن المحكمة تجاهلت استخلاص النتائج القانونية جميعها التي تترتب على تطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الفلسطينية، ولم تشر في ثنايا حكمها لا من قريب ولا من بعيد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإلى الالتزامات التي يفرض العهد المذكور على الكيان الصهيوني احترامها وتأمينها في هذه الأراضي. وهو موقف يتفق تماماً مع موقف السلطات السياسية في الكيان الصهيوني، التي ترفض بشدة العمل بأحكام العهد فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلافاً لما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بالجدار.

لقد قدمت محكمة العدل العليا الصهيونية قراءة قانونية انتقائية للنزاع الفلسطيني ـ الصهيوني، وهو موقف متوقع من جهاز قضائي يعتبر نفسه أداة من أدوات الاحتلال وتكريسه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وما يثبت صِدّقية هذا الأمر هو أن محكمة العدل العليا الصهيونية لم تشر إلى حالة احتلال الأراضي الفلسطينية من جانب هذا الكيان، ولم تصف سيطرته عليها بأنها احتلال. ودأبت المحكمة على استخدام لفظة «المناطق» في مختلف أحكامها للإشارة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي لفظة محايدة لا تتضمن أية دلالة على الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية بصفتها أراضي محتلة. والأخطر من هذا كله أنها منحت الكيان الصهيوني سلطة واسعة في اغتيال الفلسطينيين وتعمُّد قتلهم بحجة أن النزاع المسلح القائم بينه وبينهم هو نزاع مسلح دولي، وأنه يتمتع في سياقه بحق الدفاع عن نفسه ضد الفلسطينيين. ونسيت المحكمة، وربما تناست، أن الكيان الصهيوني هو الذي يهاجم الفلسطينيين، وهو الذي يحتل أراضيهم ويشن عليهم عدواناً مسلحاً مستمراً، وأنهم هم في حالة الدفاع عن النفس ■


أراء



حاجة المغرب إلى مراكز الدراسات الاستراتيجية لتطوير أدائه في السياسة الخارجية: قراءة في الدواعي والعوائق

يوسف عنتار(*)

باحث في العلاقات الدولية ـ المغرب.

مقدمـة

إن من أبرز ملامح العلاقات الدولية المعاصرة نمو دور مؤسسات غير حكومية، ونشوء شبكة من هذه المؤسسات التي أصبح لها موقع بالغ التأثير في الحياة السياسية والاقتصادية، وبفعلها لم تعد السياسة الخارجية حكراً على الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التقليدية.

وتعتبر مؤسسات الفكر والرأي[1] من أهم هذه الأجهزة غير الرسمية، ومن بين المؤثرات العديدة في صياغة السياسة العامة للدول، ومن أبرز المؤسسات التي تؤدي دوراً واضحاً في صناعة السياسة الخارجية في الدول المتقدمة على العموم، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص. وهي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة، وظاهرة أمريكية مميزة، وكونها تؤدي مهامها بعيداً عن أضواء وسائل الإعلام فهي تحظى باهتمام أقل مما تحظى به المصادر غير الرسمية الأخرى لسياسة الدولة كمجموعات المصالح وجماعات الضغط والأحزاب السياسية والرأي العام ووسائل الإعلام.

ورغم الدور الخطير الذي تلعبه مراكز الفكر والرأي فإن المغرب يعرف غياب/قلة مراكز وأجهزة وطنية مهيكلة منصبّة على البحث في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تتفاعل وتتحاور في داخلها كل الأطراف المعنية بقضايا السياسة الخارجية، من باحثين وممارسين على اختلاف مشاربهم، اعتباراً بأن السياسة الخارجية تعد مجالاً لا ينحصر في

(*) البريد الإلكتروني: antaaar@hotmail.com.

(1) رغم الإشكاليات التي طرحت بخصوص تحديد تعريف دقيق لهذه المراكز، فإنها تعرف على أنها أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص. وتتواجد بأسماء مختلفة: مؤسسة أو معهد أو صندوق أو وقف. وتعتمد في التأثير على صناع القرار الدراسات والأبحاث والوثائق والدوريات المتخصصة والتقارير والمقالات والاستشارات والندوات التي تنظمها. ولمزيد من المعلومات، انظر: John C. Goodman, «What is a Think Tank,» National Center for Policy Analysis (NCPA), 20 December 2005, <http://www.ncpa.org/pub/special/20051220-sp.html>.

الهواجس الكلاسيكية المرتبطة بالدفاع والجيوسياسة، بل إنها توسعت لتشمل قضايا متنوعة مرتبطة بالاقتصاد والثقافة والبيئة..، مما يجعل انعكاساتها على الوضعية الداخلية للدولة ومستقبلها أمراً لا يحتاج إلى مناقشة كبيرة[٢].

وقبل التطرق إلى العوامل التي تصعّب قيام/انتشار مراكز الدراسات والأبحاث في المغرب، نستهل الحديث عن الأسباب التي تدعو إلى التفكير في أهمية وجود مثل هذه المراكز.

أولاً: دواعي حاجة المغرب إلى مراكز الفكر والرأي

في ظل قلة مراكز وطنية تتولى البحث في السياسة الخارجية، وأمام الدور الخطير والإيجابي الذي تؤديه هذه المراكز في الارتقاء بالسياسة الخارجية وإنتاج معارف مستقلة تخدم المصالح الوطنية وبالتالي رأب المسافة الفاصلة بين رجل العلم من جهة ورجل السلطة من جهة ثانية، فإنه كان لزاماً التفكير في قيام هذه المراكز في المغرب وتأمين استمراريتها.

ومن هذه الزاوية فإن الاهتمام سينصب على إيراد أهم الأدوار والمهام التي تؤديها هذه المراكز في تطوير أداء السياسة الخارجية، على أن نلقي نظرة على واقع بعض مراكز الدراسات القائمة.

١ ـ دور ومهام مراكز الفكر والرأي

تتعدد الوظائف والمهام التي تضطلع بها مراكز الرأي والفكر في رسم السياسة العامة للدول، وفي صناعة السياسة الخارجية بالخصوص.

أ ـ صناعة الأفكار الجديدة وتحديد الأهداف الفعّالة في السياسة الخارجية

تعتبر مؤسسات الفكر والرأي بمثابة علبة أفكار ومركز لإنتاج وتوفير البدائل باعتبارها مؤسسات مستقلة أنشئت خصيصاً لإجراء البحوث، وصناعة أفكار متصلة بالسياسة الخارجية، آنية، قابلة للفهم، موثوقة، سهلة المنال، ومفيدة[٣]، وتقوم بدراسة كافة المستجدات الدولية لمعرفة أثرها في مصالح الدولة، وإعداد السبل لتحقيق أهمها واختيار أفضل وسائل التطبيق.

إن مراكز الفكر والرأي تقوم بكسر الحواجز بين العمل الأكاديمي النظري في الجامعات والعمل السياسي التطبيقي لصناع القرار وتغيير الطريقة التي ينظرون بها إلى

---

(٢) الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات**، تقديم عبد الهادي بوطالب (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

(٣) للمزيد من المعلومات حول هذه الدور، انظر: James G. McGann, «Think Tank and the Transnationalization of Foreign Policy,» 16 December 2002, <http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpe/pj73mcgann.htm>.

العالم وترتيب الأولويات وتوفير خرائط العمل وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية(٤).

في السنوات الأخيرة أصبحت أهمية مراكز الفكر تنبع من كونها أشبه بالظاهرة العالمية، بل بدا أن ثمة ما هو أشبه بعملية تصنيع لتلك المراكز التي بدأت تفرّخ في دول عدة متخذة من النموذج الأمريكي المثال الأبرز.

لقد بدأت تلك المراكز كظاهرة أمريكية بامتياز، وبالتالي فثمة فاصل يميز مراكز الفكر الأمريكية من مثيلاتها في الدول الأخرى، وهو قدرة هذه المراكز في الولايات المتحدة على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في عملية رسم السياسات، ليس هذا فحسب وإنما ـ وفق قول أحد الأكاديميين الكنديين(٥) ـ هناك استعداد شبه فطري من قبل صانعي القرار للجوء إلى تلك المراكز من أجل الحصول على النصائح والاستشارة حول موضوعات السياسة الخارجية والمحلية. وتكمن المهمة الأولى والأساسية لتلك المراكز إذن في صناعة الأفكار والعمل على ترويجها على مستوى صانع القرار والرأي العام، وتمارس نفوذها عبر عدة استراتيجيات مثل:

١ ـ تشجيع الباحثين المرتبطين بهذه المعاهد على تقديم محاضرات في الجامعات.

٢ ـ تقديم شهادات أمام اللجان التشريعية.

٣ ـ تكثيف الظهور الإعلامي لهم من خلال وسائل الإعلام الأمريكية، ومن خلال كتابة مقالات في الصحف الأمريكية ذات الانتشار الواسع والعمل على نشر أبحاثهم وفتح مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت.

ويكشف أبلسون عن أن هؤلاء الخبراء يحرصون على أن يكونوا أكثر انخراطاً في العملية السياسية والسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال قبولهم لمناصب حكومية في الوزارة أو الحكومة الفدرالية، وحتى بعد أن تنتهي مهمتهم في الحكومة، يعود الكثير منهم مرة أخرى إلى مراكز الفكر تلك، ويقدم خدماته كمستشار، خلال لحظات معينة من قبيل الانتخابات الرئاسية والمجالس الاستشارية في الكونغرس. وتحرص المراكز أيضاً على دعوة صانعي القرار، في وزارات الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي والمخابرات المركزية وغيرها من وكالات المخابرات، إلى المشاركة في ندوات خاصة ومغلقة، وتزويدهم بملخصات سياسية ودراسات حول موضوعات السياسة الخارجية الحالية.

في المقابل لا تكتفي مراكز الفكر والرأي الأمريكية بصناعة الاستراتيجيات، بل تتجه نحو صياغة العقول في الخارج عبر الهيمنة على الإعلام من خلال شركات ومؤسسات إعلامية عملاقة تملك قدرة إعلامية عابرة للقارات تروّج لأيديولوجية «المربع الذهبي»،

(٤) للمزيد من التفاصيل، انظر: ريتشارد ن. هاس، «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة،» . <http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/haass. htm>

(٥) دونالد أ. آبلسون، «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية،» <http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/abelson.htm>.

«الإنجيليون الجدد» و«المحافظون الجدد» و«التحالف الصناعي العسكري» و«الإعلام المعولم»[(٦)] وتمرير سياسته في المناطق التي تتمركز فيها مصالحه بالسيطرة على مصادر الطاقة وبيع الأسلحة بشتّى أنواعها.

ب ـ إمداد الحكومة بالأطر وبالخبراء المتخصصين

إلى جانب تقديم الأفكار الجديدة والخيارات المبتكرة لكبار المسؤولين الحكوميين، تعمل مراكز الفكر والرأي على توفير دعم بشري مؤهل للإدارات الحاكمة فور توليها السلطة[(٧)]، أي إمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علمياً وعملياً لتطبيق السياسة الخارجية، ويعد هذا من التأثير المباشر لها، فأفرادها والعاملون فيها يقومون بالعمل التطبيقي للسياسة الخارجية في الإدارات المنتخبة، لذلك نجد أن كثيراً من موظفي الإدارة في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية هم في الأساس باحثون[(٨)]. ويذهب البعض إلى القول إن بعض تلك المراكز يشكل خطوطاً خلفية للبيت الأبيض أو وزارة الدفاع[(٩)]، بل، أكثر من ذلك، أصبحت في حدّ ذاتها «حكومة الظل» في أمريكا وتؤكد أنها الحكومة الخفية الحقيقية التي تصوغ القرار السياسي الخارجي وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس ومعاونيه الكبار في الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك تؤمّن مؤسسات الرأي والفكر للرسميين المغادرين (مناصبهم في الحكومة) مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها اقتسام ما اكتسبوه من خبرة وتبصّر خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش الملحّ حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية للشؤون الخارجية. وتنفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا «الباب الدوّار»[(١٠)] وهو من مصادر قوتها. ففي معظم البلدان الأخرى يجد المرء فصلاً حاداً بين الرسميين الحكوميين المحترفين والمحللين الخارجيين، ولكن الأمر مختلف في الولايات المتحدة[(١١)].

وتعتبر الوظيفة التي تؤديها المراكز البحثية بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي، حيث إن انتقال السلطة في الولايات المتحدة يؤدي إلى استبدال مئات الموظفين من الدرجة

---

(٦) عبد الغني عماد، «دبابات الفكر الجديدة: صانعو القرار والحكومة الخفية في أميركا،» ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، <http://www.kefaya.org/Translations/0402emad.htm>

(٧) عزت إبراهيم، «العالم الخفي لمراكز البحوث الكبرى في الولايات المتحدة،» **الأهرام**، ١٢/١٣/ ٢٠٠٣.

(٨) Xavier Carpentier-Tanguy, «Influences et innovations politiques: Les Think tanks (perspective historique),» 30 mars 2006, <http://www.cees-europe.fr/fr/etudes/revue9/r9a12.pdf>.

(٩) ورد في: جواد الحمد، «برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقاتها بقضايا الوطن العربي،» ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧، <http://www.mesc.com>.

(١٠) هاس، «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة».

(١١) Carpentier-Tanguy, «Influences et innovations politiques: Les Think tanks (perspective historique)».

المتوسطة، أو من كبار الموظفين في السلطة التنفيذية، وتساعد مراكز الأبحاث والرأي الرؤساء والوزراء على سد الفراغ الذي قد يعانيه الجهاز التنفيذي. فقد قام على سبيل المثال الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بعد انتخابه في عام ١٩٧٦ بتعيين الكثير من خبراء مؤسسة بروكنغز ومجلس العلاقات الخارجية في حكومته. وبعدها بأربع سنوات توجه رونالد ريغان إلى مؤسسات أخرى لتشكيل هيئة مستشاريه، كما استعان خلال فترتيه الرئاسيتين بـ ١٥٠ شخصاً من مؤسسة هيرتيج ومؤسسة هوفر ومعهد إنتربرايز الأمريكي، واتبع الرئيس الأمريكي الحالي (بوش الابن) النمط نفسه في تعيين الخبراء والمستشارين في حكومته السابقة والحالية.

ج ـ توفير إطار للنقاش بين الخبراء على مستوى رفيع

لا يمكن لأي مبادرة كبرى في السياسة الخارجية من الاستمرار ما لم تتمتع بقاعدة من التأييد الحاسم في أوساط جماعة المهتمين بالسياسة الخارجية، وتؤمّن مؤسسات الفكر والرأي هذه القاعدة والحيز الذي يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك إن لم يكن إلى إجماع حول الخيارات السياسية بين صانعي الرأي العام[١٢].

وتلعب مؤسسات الفكر والرأي دوراً بارزاً في تسهيل بلورة تشكيلة منوعة من اللاعبين السياسيين الذين يجتمعون على أساس مؤقت حول قضية سياسية أو مشكلة معينة، عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلي الإدارة وأعضاء المراكز وأصحاب الشركات الكبرى وكبار الأكاديميين من أجل معرفة أثر السياسة الخارجية في مصالح الدولة ومدى فعاليتها. وفي حالة فعاليتها تقوم المراكز بحشد الدعم لتلك السياسة بين مختلف المؤسسات أو معارضة تلك السياسة في حالة إضرارها بمصالح الدولة[١٣].

د ـ تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام

بما أن مراكز الفكر والرأي عادة ما تستقطب أصحاب الاهتمام والخبرة، لذلك فإن لهذه المراكز الدور الأساسي في تطوير وإغناء الحياة المعرفية والفكرية والعلمية في الوسط العام، عن طريق أنشطتها الثقافية والعلمية ومنابرها الإعلامية المختلفة. ولذلك نجد في كثير من الدول أن وراء تقدم وتطور الحياة الثقافية والعلمية، مؤسسات ومعاهد ومراكز للبحوث والدراسات في مختلف الحقول والاختصاصات، حيث تقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومة الجديدة الموثوقة، والتحليل العلمي الرصين، وبلورة آفاق المستقبل، وتوضيح المدلهمات من القضايا والأزمات.

مما لا شك فيه أن للمراكز البحثية في الولايات المتحدة تأثيراً غير مباشر من خلال نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا التي تواجه الولايات المتحدة وكيفية

---

(١٢) جيمس ماكفان، «مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان،» <http:// www.aljazeera.net>.

(١٣) كريم القاضي، ««مراكز الدراسات» المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية،» <http:// acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTM>.

مساندة أو اعتراض تلك السياسات. ويتم ذلك عن طريق كتابة مقالات ودراسات في الصحف الكبرى وإصدار الكتب والدوريات والظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لخبراء المراكز. وقد زاد تسارع حدة العولمة من أهمية وظيفة التواصل مع الجمهور أكثر من أي وقت مضى، فمع ازدياد درجة اندماج المجتمع باتت الأحداث والقوى العالمية تطال حياة المواطن الأمريكي العادي وتؤثر فيه، ولهذا أصبح للمواطن الأمريكي العادي دور متنام في السياسة سواء كانت الداخلية أو الخارجية. فقد أصبح للمواطن الأمريكي حصة متنامية في السياسة الخارجية، سواء كانت القضية تتعلق بتأمين الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية، أو بمكافحة انتشار الأمراض المعدية، أو بحماية برامج الكمبيوتر الإلكترونية الأمريكية ضد القرصنة في الخارج، أو بتأمين سلامة السياح الأمريكيين في الخارج، أو بتأمين الحماية لمرافئها ضد تسلل الإرهابيين.

هـ ـ أداة مكملة للمساعي الحكومية للتوسط وإدارة الأزمات

تتدخل مراكز الفكر والرأي تدخلاً مباشراً في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية. وفي الولايات المتحدة تستطيع مراكز البحث لعب دور نشيط في السياسة الخارجية عن طريق رعايتها للمفاوضات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة، ومن أبرز هذه الأدوار ما قام به المركز الأمريكي للسلام (American Peace Institution) من إجراء مفاوضات غير رسمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين كجزء من المهمة التي عُهد بها إليه من الكونغرس.

إلى جانب لعب دور الوساطة، تتولى مراكز البحث مهمة تدريب الموظفين الرسميين على تقنيات وآليات الوساطة بصورة نشيطة في إطار الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات وحلّها. وقد شرعت مؤسسة كارنيغي الوقفية، في الولايات المتحدة، منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، باستضافة سلسلة من الاجتماعات في واشنطن، جمعت بين القادة السياسيين ورجال الدين ورجال الأعمال وممثلي العمال والأكاديميين في جنوب أفريقيا ووجوه المعارضة لنظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا في المنفى، وكذلك أعضاء من الكونغرس ومسؤولين في الحكومة الأمريكية، وساعدت هذه الاجتماعات على إقامة أول حوار وعلى إيجاد أول تفاهم حول مستقبل جنوب أفريقيا خلال فترة انتقالية دقيقة[١٤]. ولذلك تبقى مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة وسيلة مكملة لجهودها الحكومية، أو كبديل لها متى كان وجودها الرسمي مستحيلاً أو غير مرغوب فيه.

لا يقتصر دور مراكز الفكر والرأي على الجوانب السابقة، بل يتعداها إلى العمل على إظهار صورة الدولة بمظهر مقبول على الصعيد الخارجي وتلميع هذه الصورة وترميم الآثار غير المقبولة التي تخلقها سياستها وقراراتها، وهو ما يصدق على حالة الولايات المتحدة التي تحاول بعض مراكز الدراسات والبحوث التابعة لها تحسين صورتها في العالم بعد احتلالها

(١٤) هاس، «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة».

العراق، ووضع طلاء جديد على وجه سياستها «الإمبريالية» في العديد من المناطق في العالم.

أما الحالة الثانية فتظهر جلياً في علاقة اللوبي الصهيوني بهذه المراكز، التي تشهد تغلغلاً للقوى الموالية لإسرائيل في كافة مناحي مؤسسات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي والفكري في الولايات المتحدة والهيمنة عليها. ولا يخفى أن هذه المراكز والمحافل الفكرية تلعب دوراً مهماً في صياغة الجدل العام ومساراته في المنابر العلمية، إضافة إلى ما تقوم به من دور خطير في صياغة السياسة الحقيقية. وقد بادر اللوبي الصهيوني إلى إنشاء ترساناته الفكرية في عام ١٩٨٥، عندما ساعد مارتن إنديك في تأسيس «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى». ورغم أن المعهد يقلل من أهمية الصلات التي تربطه بإسرائيل، ويزعم بدلاً من ذلك أنه يقدم رؤية «متوازنة وواقعية» حول قضايا الشرق الأوسط، إلا أن واقع الحال يناقض هذا الادعاء. وفي الحقيقة فإن المعهد المذكور يديره ويموّله أناس منغمسون من مفرق رأسهم وحتى أخمص أقدامهم في نصرة أجندة العمل الإسرائيلي وخدمة أهداف إسرائيل[١٥]، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

ويتجاوز نفوذ وتأثير هذا اللوبي في عالم بؤر الدراسات الاستراتيجية هذه نطاق معهد واشنطن ويتعداه بكثير. وعلى امتداد ربع القرن الذي انصرم أسست القوى الموالية والمناصرة لإسرائيل لحضور طاغ في معهد المشروع الأمريكي، وفي معهد بروكينغز، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية ومؤسسة التراث، ومعهد هدسون، ومعهد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جيشا). ومراكز الدراسات وصياغة الفكر والرأي العام هذه مناصرة لإسرائيل يقيناً، وهي إن ضمت فلا تضم سوى حفنة ضئيلة ممن ينتقدون سياسة الولايات المتحدة الداعمة للدولة اليهودية[١٦].

٢ ـ نظرة على بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية في المغرب

يعرف المغرب وجود بعض مراكز الدراسات والأبحاث، إلا أنه مع ذلك يشكو عدم التخصص في الدراسات الاستراتيجية والأمنية. وهو في حاجة ماسة إلى مؤسسة وطنية مركزية تعنى بهذا المجال[١٧]، على خلاف بعض البلدان العربية مثل مركز الأهرام في مصر الذي له تاريخ عريق ويحتل مرتبة جد متقدمة عالمياً، وكذلك مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي التابع لوزارة الدفاع وهيئة الأركان، ويحتل مرتبة عالية، وهو مركز نموذجي في هيكلته واستفاد من تجربة مركز الأهرام والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، بالإضافة إلى مركز الدراسات الأمنية في السعودية ومركز

(١٥) «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية - دراسة،» مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، <http://www.emasc.com/content.asp?contentid=1688>

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) في هذا الإطار كان الملك محمد السادس قد أعلن في خطاب ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بمناسبة احتفال المملكة بثورة الملك والشعب عن تأسيس «المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية»، ويعمل فريق على إخراجه إلى حيز الوجود.

الدراسات الاستراتيجية في لبنان ومركز الدراسات الاستراتيجية في السودان.

ومن بين أهم مراكز الدراسات المغربية التي تعنى بالدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالشأن الخارجي:

ـ **المركز المغربي للدراسات والأبحاث الديمقراطية والاستراتيجية** الذي تأسس في الرباط في الرابع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهو مؤسسة مستقلة وحرة تهتم بالنقاش والتناظر في قضايا الفكر الديمقراطي والاستراتيجي، وإنجاز الدراسات والأبحاث في حقلي الديمقراطية والاستراتيجية، ويتكون من باحثين في علوم السياسة والقانون وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ، ويهدف بالأساس إلى تنمية وتطوير البحث والدراسات في قضايا الديمقراطية والفكر الاستراتيجي، كما يسعى إلى تمتين أواصر التعاون العلمي مع مؤسسات مغربية وعربية ودولية في شأن توسيع دوائر النقاش المعرفي حول مختلف الرهانات الديمقراطية والاستراتيجية.

ـ **المعهد المغربي للعلاقات الدولية** (IMRI): تأسس على شكل جمعية لا تتوخى الربح في الرباط سنة ٢٠٠٣ ويرأسه السيد جواد الكردودي، هدفه دراسة وتحليل مواضيع تخص حقل العلاقات الدولية، والمساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمغرب وتلميع صورته في الخارج. وتتجسد أنشطة المعهد في الملتقيات والندوات والدراسات والأبحاث والتقارير التي يسهر أعضاؤه على إعدادها في مواضيع سياسية واجتماعية واقتصادية، والتي لها ارتباط بالعلاقات الدولية. ولإثراء جوانب اهتماماته، تجمعه علاقات متميزة بمراكز ومعاهد في مختلف مناطق العالم، في أفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا.

ومنذ تأسيس المعهد أثير العديد من المواضيع من طرف مؤسسيه أو من طرف الباحثين المشاركين في المؤتمرات والندوات التي ينظمها، وهي لا تخص فقط المغرب في محيطه الجهوي والعالمي[(١٨)]، بل تمس قضايا متشعبة تجمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتنسحب على مجموعة من مناطق العالم، من قبيل سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي والانتخابات الرئاسية الأمريكية واتحاد المغرب العربي في مفترق الطرق والأمن المتوسطي وتركيا والاتحاد الأوروبي والخليج العربي الفارسي...

ـ **مركز الدراسات الدولية** (CEI): تأسس في الرباط سنة ٢٠٠٤، وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية تحصل على مواردها من منح الخواص ومساهمات أعضائها. ويهتم المركز بمعالجة القضايا الدولية ذات البعد الاستراتيجي، ومن أهم المواضيع التي سبق له إثارتها، توسيع الاتحاد الأوروبي وتأثيره في الضفة الجنوبية للمتوسط، والعولمة وتأثيراتها في المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي، وتحديات القرن الواحد والعشرين.

(١٨) من بين المواضيع التي أثيرت من طرف المعهد منذ تأسيسه ولها علاقة بالمغرب نذكر: اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا والعلاقات المغربية اليابانية والشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي والاقتصاد المغربي في الميزان وعلاقة المغرب ببولونيا وكان آخر هذه المواضيع الانتخابات التشريعية في المغرب.

ـ **المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات**: يرأسه السيد عبد الفتاح البلعمشي، تميزت أنشطته بتنظيم العديد من الندوات، كان آخرها الندوة التي نظمها بتعاون مع جريدة **المغرب الدبلوماسي** يوم ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ حول انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر وسؤال السياسة الخارجية، كما يعمل منذ تأسيسه على إصدار تقارير سنوية كان آخرها تقرير ٢٠٠٦ تحت عنوان **مستقبل التنمية البشرية في إطار السياسة الخارجية**.

والملاحظ أن هذه المراكز حديثة النشأة، وبالتالي لا تتوفر على تراكم في مجال الدراسات الاستراتيجية، وتخلو عضويتها من شخصيات دبلوماسية بإمكانها إثراء المواضيع المثارة من طرف هذه المراكز بتجربتها الواقعية والغنية.

ولن نبالغ إذا اعتبرنا أنه بالرغم من أهمية الدراسات والتقارير التي تعرضها وحجم المجهود الذي يبذل لإيصالها إلى صناع القرار، فإن أغلبها يظل حبيس الرفوف وغرف المحفوظات، ومن النادر جداً أن يقلَّد عضو من أعضاء تلك المراكز مسؤولية داخل الأجهزة التي تعنى بالشؤون الخارجية، أو أن يعين في إحدى التمثيليات الخارجية.

وكما هو متعارف عليه في أغلب دول العالم الثالث، فمن النادر أن تتاح للمراكز العاملة في المغرب فرصة الاطلاع على الوثائق الرسمية التي تحتاجها في إعداد التقارير وإنجاز الدراسات بطريقة علمية وموضوعية، نظراً إلى السرية التي تحاط بتلك الوثائق، وهو ما يؤدي إلى وضع حاجز بين البحث الأكاديمي وصانع القرار، ونشوء تأثيرات سلبية في بعض المصالح الحيوية للمغرب نتيجة استئثار جهة معينة ببعض القضايا الخارجية الحساسة بدعوى مبدأ السرية.

ثانياً: مبررات عدم قيام/انتشار مؤسسات الفكر والرأي في المغرب

من المؤكد أن الأدوار التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي تدفع صانع القرار في المغرب إلى إيجاد السبل القانونية والمالية لإقامة هذه المؤسسات وتشجيع انتشارها، إلا أنه مع ذلك لا يمكن إغفال تداخل بعض العوامل التي تقف في وجه قيامها أو تبليغ أهدافها لصانع القرار في المجال الخارجي.

١ ـ طبيعة النظام السياسي

إن عملية صناعة السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، وتبعاً له تختلف درجة مساهمة وتأثير الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في صياغة القرار الخارجي.

وإذا كان طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي يتيح لمراكز الفكر والرأي الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة وبما لا تصبح السياسة الخارجية فيه حكراً على مؤسسة دون أخرى، فإن هذا الدور

لن يكون متاحاً، بالحدة والتأثير نفسهما، لمثل هذه المراكز البحثية في نظام كالنظام المغربي الذي يتميز بوجود مؤسسة ملكية قوية دستورياً وسياسياً ـ وبقطبية الملك داخله ـ تجعل نفسها محور كل العمليات السياسية، مؤكدة طابعها القدسي باعتبارها مؤسسة المؤسسات.

على غرار مؤسسة رئاسة الدولة في باقي دول العالم الثالث، ظلت المؤسسة الملكية في المغرب المحور والمركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة طوال التاريخ المغربي القديم والحديث متسلحة بأسباب دستورية وواقعية وذاتية[١٩]. واستمرت في تصدّر الأحداث والقضايا الكبرى باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن كل الحياة العامة في المغرب[٢٠]، وهذا ما انعكس على الدبلوماسية المغربية التي تظهر دائماً كعمل رئيس الدولة، حيث يبقى الملك محتكراً صياغة القرارات الحاسمة والمصيرية أو ما أسماه البعض «القرار الاستراتيجي»[٢١]، جاعلاً من باقي الأجهزة الرسمية (الحكومة والبرلمان) مجرد أجهزة ثانوية، ناهيك عن المؤسسات غير الرسمية (الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام) وبالخصوص المراكز البحثية، التي رغم سعيها إلى أن تكون مؤثرة في هذا الإطار، إلا أنها ما تزال تعاني قلة انفتاح الفاعل الرسمي على مقترحاتها[٢٢].

إلا أنه مع افتراض أن عملية صنع القرار الخارجي في المغرب تتمركز في يد الملك، فإن هذا الأخير يبقى محكوماً ببيئته الموضوعية الداخلية والخارجية التي يجب أن يستحضرها كلما أقدم على صياغة أي قرار في مجال السياسة الخارجية، لا سيما إذا كان هذا القرار له انعكاسات على أمن واستقرار البلاد، أضف إلى هذا أن تعقّد القضايا الدولية وتشعّبها واتساع مجالات الشؤون الخارجية، يدفع ـ في غالب الأحيان ـ الملك إلى صياغة التوجهات العامة للدبلوماسية المغربية اعتماداً على المؤسسات الأخرى، الشيء الذي يسمح لنا بالقول بأهمية قيام ـ الدبلوماسية الموازية ـ وبالخصوص المراكز البحثية، وإيجاد موقع مؤثر لها بين باقي الفاعلين، وخصوصاً الملك، في ظل غياب أطر مؤهلة داخل باقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

من الأكيد ـ كما سلف ـ أن النظام السياسي يؤثر بممارساته تأثيراً بالغاً في المناخ الفكري وفي طبيعة وقيمة الإنتاج العلمي. فالبحث العلمي يتطلب ممارسة الحرية الأكاديمية والفكرية في أجلى صورها، وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، وهو ما يوفر البيئة المناسبة لقيام مؤسسات الفكر والرأي، ويشجع الباحثين على إنتاج الأفكار

---

(١٩) الحسان بوقنطار، **السياسة العربية للمملكة المغربية** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٧).

(٢٠) محمد أزواغ، «اختصاصات رئيس الدولة في النظام الدستوري المغربي،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٨٧).

(٢١) محمد ضريف، **النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١).

(٢٢) عبد الفتاح البلعمشي، «التقرير السنوي ٢٠٠٦ للمركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات،» <http://www.rezgar.com>.

وإعداد البدائل والأهداف والوصول الى المعلومة بكل حرية وموضوعية وحياد دون قيود سياسية أو فكرية. ولن نبالغ إذا قلنا إن المغرب يعرف حالياً بيئة ملائمة، في ظل المرحلة الانتقالية التي انخرط فيها النسق السياسي المغربي بعد تسلم الملك محمد السادس دفة تسيير وتوجيه النظام السياسي، التي تشجع على توسيع الحريات العامة في حدود تسمح لها السلطة المركزية بالتأثير في القرار السياسي، وكذا ظهور فاعلين سياسيين مستقلين، وبالتالي انفتاح الفاعل الرسمي على هذه المؤسسات لمساعدة الدولة في بلوغ أهداف السياسة الخارجية على اعتبار أن ذلك هو المسلك الوحيد لتكامل الدبلوماسية المغربية بشقّيها الرسمي والموازي[٢٣].

٢ ـ اعتماد الملك على مستشاريه المقرّبين

يشير ميكيافللي في كتابه **الأمير** إلى «أن القاعدة الأساسية في كل حكم هي أن يلجأ الأمير إلى طلب الاستشارة من أي جهة كانت حتى يضمن لقراراته أن تكون صائبة وحتى يظهر دائماً أميراً حكيماً»، ويظهر التاريخ السياسي أن الملوك ورؤساء الدول يختارون مستشارين يستشيرونهم عندما تقتضي الحاجة ذلك. وبالرغم من أن الدستور لا يشير إلى موقعهم على اعتبار أنهم مجرد موظفين تسند إليهم مهام بجانب مؤسسة رئاسة الدولة، إلا أن العديد منهم لعب دوراً بارزاً في صناعة بعض القرارات، والسمة الأساسية التي تطبع مستشاري الملوك ورؤساء الدول إلى جانب الكفاءة والخبرة، هي ابتعادهم عن الأضواء، لكون عملهم يكون تحت أجنحة من يقدمون إليهم المشورة. ولهذا نجد أن العديد من رؤساء الدول يحرصون على عدم ظهور مستشاريهم في الحياة السياسية وفي الإعلام خصوصاً. فالمستشار ينحصر عمله في تقديم المشورة حينما تطلب منه أو يبادر هو بإسدائها، ويتميز عمله بالسرية اعتباراً لحساسية القضايا المعروضة على ديوان رئيس الدولة، ودوره يكمن في رسم القرارات التي تحدد السياسة العامة للدولة. ويكون هذا المستشار متسلحاً في وظيفته بعاملَيْن أساسيين هما مؤهلاته المعرفية وخبرته التقنية والثقة التي يحظى بها من طرف الملك أو رئيس الدولة. وفي الوقت الحالي انتقل المستشار من كونه مجرد فرد إلى أن يصبح مؤسسة.

وفي المغرب يمثل مستشارو الملك، الذين يعملون داخل الديوان الملكي، أحد أهم القنوات التي يعتمد عليها الملك المغربي في تدبير القضايا السياسية ذات العلاقة بالشأن العام، وأهم الأجهزة التي تعمل على اتخاذ القرارات السياسية الكبرى، وبالخصوص ما تعلق منها بالسياسة الخارجية، والذي يعدّ، أيضاً، من أسباب تراجع فرص قيام المؤسسات البحثية والتقليل من أهمية دورها في صياغة القرار الخارجي.

إن المكانة البارزة الممنوحة من طرف الملك لمستشاريه في بلورة بعض القرارات الهامة، جعل البعض يتحدث عن تراجع واضح لـ «الحكومة الدستورية» لفائدة مستشاري الملك أو من يطلق عليهم «الحكومة البلاطية»[٢٤] وبهيمنتها على مختلف الملفات الهامة، مما زاد في

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) مصطفى عنترة، «مستشارو الملك محمد السادس وسؤال حدود الاختصاص،» <http://www.rezgar.com/debat/print.art.asp?aid=12981&ac=1>.

تكريس الفراغ السياسي نتيجة إضعاف الأحزاب السياسية من جهة، وإفراغها من حيث استقطاب أطرها وإدماجها في مقاربة الدولة.

وفي هذا الإطار نشير إلى الدور الذي لعبه مستشار الملك الراحل الحسن الثاني، وهو الراحل أحمد رضا كديرة، في قضايا السياسة الخارجية المغربية[٢٥]، حيث كان أول من يطلع على القرارات الملكية المتصلة بالسياسة الخارجية لما كان يحظى به من ثقة الملك الراحل الحسن الثاني. وإلى جانب أحمد رضا كديرة فقد لعب أحمد بن سودة دوراً هاماً في بلورة وتنفيذ بعض جوانب السياسة الخارجية، لا سيما ما تعلق منها بالشؤون العربية[٢٦]، إذ قام بدور كبير في اتخاذ قرار المشاركة في الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٦٧، كما ساهم بشكل بارز في حل مشكلة اليمن عام ١٩٦٧ في إطار اللجنة الثلاثية التي ضمت كلاً من العراق ممثلاً المصالح المصرية، والمغرب ممثلاً المصالح السعودية، والسودان كحكم[٢٧].

فالنظام السياسي المغربي من منظور المؤسسة الملكية يقوم في أسسه على منطق الاستشارة، ولقد ساد هذا المنطق في عهد الملك الراحل محمد الخامس[٢٨]، وفي عهد الملك الراحل الحسن الثاني، واعتمد المنطق نفسه في عهد خلفهما الملك محمد السادس.

علاوة على اعتماد المؤسسة الملكية على نخبة من المستشارين في معالجتها لبعض القضايا الخارجية المهمة، فهي تعتمد أسلوباً آخر يقوم في أساسه على إنشاء لجان أو مجالس ملكية تحمل طابعاً استشارياً يستأثر الملك باختيار النخب المؤهلة لتشكّلها، واقتراح التصورات والبدائل التي ستتقيد بها. وفي هذا الإطار نشير إلى أهمية تشكيل المجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء المعين من طرف الملك محمد السادس، الذي اضطلع بدور مساعد لبلوغ أهداف السياسة الخارجية، خاصة في جانب الترويج لمقترح الحكم الذاتي والتأثير في مجريات الأحداث على الساحة الدولية.

٣ ـ ضعف التمويل وفقدان الاستقلال المالي

تتفاوت قدرة تأثير مؤسسات الفكر والرأي في مسار السياسة الخارجية للدولة، وتتوقف هذه القدرة على عدة عوامل، من أبرزها التمويل وقوة العلاقات الشخصية التي تربط المؤسسة والعاملين فيها بأهم صانعي القرار. ويعتبر عامل التمويل وإمكانية الحصول على الأموال أحد معايير نجاح أي من مراكز البحث، حيث يُعدّ التمويل المالي التحدي الأكبر لمعظم هذه المراكز، وتمثّل رسوم العضوية ومحصلة بيع المطبوعات التي تصدرها من أهم مصادر تمويلها.

---

(٢٥) للوقوف على دور أحمد رضا كديرة في مجال السياسة الخارجية، انظر: Mustapha Sehimi, *Guedira: Fidélité et engagement* (Paris: Publisud, 1996).

(٢٦) محمد السماك، **التحولات المشرقية في السياسة المغربية** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦).

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) في عهد الراحل محمد الخامس فقد كان مجال الاستشارة الملكية ضيق جداً لأن المغرب كان في مرحلة التأسيس وقد كان الراحل الحسن الثاني في مرتبة مستشاره، فضلاً عن بعض الوجوه كإدريس المحمدي وامبارك البكاي...

يغدق العديد من أثرياء المجتمعات السياسية والمؤسسات المالية الخيرية في الولايات المتحدة[٢٩] وبعض الدول الأوروبية، إلى جانب كبريات الشركات، الأموال على مراكز البحث من أجل ضمان خروج دراسات وتوصيات وتقارير لصناع القرار بما يخدم مصالحهم[٣٠]. ومن هذه الشركات العملاقة الممولة لمراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية في الولايات المتحدة، التي يقارب إنتاجها ما يساوي ٢٥ بالمئة من الإنتاج العالمي، نذكر على سبيل المثال: جنرال موتورز ووال مارت وإكسون موبيل وفورد، وهذا ما دفع محمد حسنين هيكل إلى اعتبار هذه المراكز لبنة التحالف الرأسمالي الصناعي ـ العسكري[٣١].

إن ما يمكن أن يقال عن موضوع تمويل البحث العلمي في المغرب يصدق على موضوع تمويل مراكز الأبحاث والدراسات، الذي يتصف بانخفاض حجم الإنفاق، حيث يتدنى حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير دون الحد المعقول عالمياً (١ بالمئة) من الدخل القومي. ولا تزال جهود البحث العلمي في المغرب ضئيلة جداً، كما إن هذه الجهود ما زالت محصورة إلى درجة كبيرة في مراكز الأبحاث الحكومية (الجامعات والبحث العلمي)، مقابل انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات البحثية المستقلة. وهذا يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية العلمية، نتيجة عدم الإقبال على البحث والاجتهاد والابتكار وتصاعد عدد الأدمغة المهاجرة نحو الدول المتقدمة التي توفر الظروف والإمكانيات والوسائل الجذابة.

ومن السلبيات التي تتصف بها، أيضاً، المراكز البحثية القائمة في المغرب فقدانها للاستقلال المالي، لأنها لا تبنى لا على أوقاف ولا على مؤسسات تمويل مستقلة، ومن ثم تكون خاضعة لعلاقات تبعية حزبية أو جهوية[٣٢]، وكثيراً ما تؤثر الجهات المانحة في توجهات هذه المراكز من خلال موافقة متطلبات الممول في طرح الموضوع وفي ترتيب أولويته وفي كيفية التعاطي معه، مما يفقدها المصداقية والموضوعية.

ومشكلة تمويل مؤسسات البحث مشكلة متعددة الأبعاد، فحين يغيب التمويل المحايد الذي يأتي من الدولة، تقع هذه المؤسسات فريسة التمويل الأجنبي بكل أشكاله أو أن عليها مواجهة شبح الإغلاق، خاصة إذا علمنا أن التمويل هو مدخل السيطرة على صناعة القرار ووضع الأولويات، وهنا يكمن خطر التمويل الأجنبي الذي يهدف دائماً إلى التأثير في مجريات التغيير في المجتمعات التي يمول مؤسسات البحث فيها.

والتمويل الأجنبي، كما يرى جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في

---

(٢٩) حول مصادر تمويل المؤسسات البحثية، انظر: Gaël Moullec, «Penser et orienter la société: Les Think Tanks dans le débat public aux Etats-Unis,» 10 septembre 2001, <http://www.robert-schuman.org/question_europe.php?num=sy-14>.

(٣٠) تقرير واشنطن، نقلاً عن: شبكة النبأ المعلوماتية. <http://www.annabaa.org>.

(٣١) محمد حسنين هيكل، «صناعة القرار الأمريكي الآن،» **السفير**، ١/٧/٢٠٠٣.

(٣٢) عباس بوغالم، «مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات،» إسلام أون لاين، ١٢/٧/٢٠٠٥، <http://www.islamonline.net/arabic/arts/2005/07/article03a.shtml>.

عمان، لا يخضع لقاعدة التمويل الخيري أو لنظرية البراءة، وبالتالي فهو يحمل في طياته إمكانات التأثير السلبي في توجهات هذه المراكز وفي اهتماماتها وأولوياتها.

وعلى خلاف الدول المتقدمة التي يضطلع فيها القطاع الخاص بمعظم عمليات البحث والتطوير، يلاحظ في المغرب ـ كباقي الدول النامية ـ غياب دور القطاع الخاص في عمليات البحث وعدم مشاركته في إنشاء المراكز البحثية وعدم مساعدة الموجود منها مالياً، على خلاف الولايات المتحدة التي يموّل فيها القطاع الخاص نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي أنشطة البحوث والتطوير الأمريكية[٣٣].

٤ ـ أزمة البحث العلمي

إن تخلف الدول النامية، والمغرب من بينها، قد انعكس على تخلف الناحية العلمية بسبب تدني مؤشرات البحث العلمي بشقّيها الكمي والنوعي مقارنة بالمؤشرات في الدول المتقدمة. فالبحث العلمي في الجامعات المغربية، سواء في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، لا يحظى بالعناية الكافية من حيث الميزانيات المخصصة له أو من حيث التنظيم أو من حيث مستلزمات البحث والعناية بالعقول والإبداع. وانعكس هذا على التفكير في أهمية وأبعاد إنشاء مراكز الدراسات والأبحاث ودورها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

ولقد امتدت آثار هذا التخلف إلى محدودية وتخلف مراكز الدراسات والبحوث، فضلاً عن انخفاض أعداد هذه المراكز. وبذلك فإن ميدان عملها بقي محدوداً، واقتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامة غالباً، بعيداً عن صناعة الحدث، والاكتفاء بإصدار أعمال عبارة عن ردود على صنّاع الحدث الآخرين. فالموجود منها هو عبارة عن مراكز أشخاص، حيث يحمل رؤية وأفكار وكلمات صاحبها، فضلاً عن أن إنتاجاتها قد تجد طريقها إلى رفوف المكتبات والخزانات دون أن تتاح الفرص الملائمة لاستثمارها. كما إن أغلب هذه المراكز مكررة لما هو موجود في الغرب أو لما هو قائم في الدول النامية، وأصبح طلب النظريات والمناهج الغربية، غالباً، هو المطلب الوحيد لمؤسسيها، مما جعل هذه المراكز أقل فعّالية لعدم تفاعلها مع محيطها وابتعادها عن المشاكل التي تحيط بها، وبقيت مجرد هياكل معزولة عن بيئاتها وغابت بذلك مساهمتها في إيجاد الحلول المناسبة للمعضلات التي تعانيها الدول التي تحتضنها.

وإذا كان المغرب يشهد غياباً لتأثير مراكز الدراسات في صناعة الأحداث، فإنه يلاحظ في بعض الدول النامية تنامي دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام (القنوات الفضائية والصحف والدوريات...) بديلاً من هذه المراكز، من خلال الدراسات والتقارير والحوارات التي تقدمها، والتي تنصب على تحليل الواقع وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع حالي أو تطوير الواقع الحالي وفق معطيات أكاديمية واستراتيجية[٣٤].

---

(٣٣) آدم سيجال، «هل بدأت أمريكا تفقد تفوقها التكنولوجي،» ترجمة محمد علي ثابت، **الثقافة العالمية** (الكويت)، السنة ٢٤، العدد ١٣٠ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

(٣٤) نسوق على سبيل المثال قناتي الجزيرة والعربية.

خاتمـة

أمام تواضع مستوى الأداء الدبلوماسي المغربي، بالرغم من انتشار التمثيليات الدبلوماسية بين مختلف دول العالم، وضعف أداء الدبلوماسية الموازية بسبب ارتباط أغلب المنظمات غير الحكومية وجمعيات ومكونات المجتمع المدني بالعالم الغربي، ونظراً إلى شيوع حقول الدبلوماسية العالمية بظهور الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية والإعلامية وغيرها من الحقول التي تلتقي عليها العلاقات الخارجية، أصبح من الضروري بمكان، بل من الملحّ أيضاً، التفكير في وضع سياسة واضحة ترمي إلى إقامة مراكز للدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية تبحث في مسألة إعادة الانتشار الدبلوماسي وفق منطلقات جديدة تراعي الجانب المالي والاقتصادي ضمن المصالح الحيوية للمغرب، وذلك بوضع دراسات وتقارير، تسعى إلى تجاوز هشاشة المغرب الجيوسياسية والإطار الجغرافي المحدود بسبب اعتماده بالدرجة الأولى على الاتحاد الأوروبي والمشرق العربي، والبحث عن فضاءات وتحالفات أوسع (الدول الإسلامية والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ودول القوقاز...).

ومن أجل استشراف المستقبل على أسس علمية ووضع استراتيجيات فعّالة تروم الحفاظ على المصالح الحيوية للمغرب في علاقاته مع العالم الخارجي، في ظل المتغيرات المتسارعة وظهور تكتلات اقتصادية كبيرة والتطور الكبير في مجال التكنولوجيا وثورة المعلومات والعولمة في مستويات عديدة، يتوجب:

ـ إنشاء وزارة مستقلة للبحث العلمي تكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المالي والمعنوي لمؤسسات الدراسات الحكومية وغير الحكومية.

ـ تشكيل رابطة لمراكز البحوث على المستوى المحلي والجهوي.

ـ إقامة مؤسسات ومراكز علمية للبحث في السياسة الخارجية والدبلوماسية على مستوى الجامعات المغربية[٣٥].

ـ إنشاء معاهد للتكوين الدبلوماسي والاستراتيجي لإعداد أطر بشرية مؤهلة لتمثيل مصالح المغرب في الخارج.

ـ توفير الوسائل الكفيلة بنسج صلة واضحة بين محللي السياسات وصانعي القرار.

ـ تزويد مراكز الدراسات والبحث بوسائل الاتصال السريعة ووسائل المعلومات المتطورة من أجل إيصال الفكرة بالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب.

ـ ضرورة ربط الدراسات والبحوث المنجزة بخطط التنمية الشاملة، علماً بأن تطوير أداء السياسة الخارجية يساهم في التنمية الداخلية.

ـ توفير البيئة السياسية المناسبة وحرية العمل البحثي لإقامة هذه المراكز ومنحها الفرص الملائمة لاشتغالها ■

---

(٣٥) في هذا الإطار تأتي مبادرة العاهل المغربي محمد السادس الرامية إلى إنشاء معهد الدراسات الدبلوماسية داخل أروقة جامعة الأخوين بمدينة إيفران.

الانتخابات التشريعية المغربية لسنة ٢٠٠٧: أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟

عبد القادر لشقر (*)

أستاذ العلوم السياسية،

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس ـ المغرب.

مقدمة

تشكل قضية المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة، وقضية تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار والمجالس المنتخبة بصفة خاصة، واحدة من أهم القضايا التي تثير الجدل وتحظى بالاهتمام سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وهذا الاهتمام أفرز ظهور وإقرار العديد من المنظمات والعهود والمواثيق الدولية الهامة التي لها صلة مباشرة بحقوق المرأة، مما ساهم في إحداث حركية لتسريع وتيرة التحولات المرتبطة بأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك في العديد من الدول، ومن ضمنها المغرب الذي استقطبت وتصدرت فيه قضية المرأة اهتمام مختلف الفاعلين السياسيين: المؤسسة الملكية، الحكومة، البرلمان، وكذا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وهذا ما فسح المجال للعمل في اتجاه مقاربة ومعالجة مختلف قضايا المرأة المغربية، ولا سيما مسألة مشاركتها في الحياة السياسية.

وإذا كان من المفترض في مجتمع كالمجتمع المغربي، الذي تشكّل فيه النساء أكثر من نصف سكانه، أن تكون فيه المرأة ممثلة بشكل فاعل في مراكز القرار في الدولة، فما هو واقع مشاركة المرأة المغربية في تدبير الشأن العام؟ وبتعبير آخر: ما هي مكانة المرأة المغربية في الهيئات المنتخبة؟ هذا التساؤل يستدرجنا إلى تساؤلات أخرى يفرضها واقع ضعف تواجد المرأة المغربية في المجتمع السياسي من قبيل: لماذا تحتل المرأة المغربية، بالنظر إلى أهميتها بين المواطنين، مكانة ثانوية وليست أساسية في المجال السياسي؟ ثم ما هي أسباب استمرار دونية موقع المرأة المغربية في هذا المجال؟ وأخيراً، ما هي الآليات والحلول القانونية لمعالجة إشكالية محدودية تمثيل المرأة المغربية في المؤسسات المنتخبة، الكفيلة بدعم مشاركتها في الحياة السياسية بصفة عامة؟

(*) البريد الإلكتروني: abdou_lachkar@hotmail.fr.

تأسيساً على ما سبق، ارتأينا أن نعالج قضية محدودية تمثيل المرأة المغربية في المجالس المنتخبة من خلال ثلاثة محاور: يعرض المحور **الأول** للحقوق السياسية للمرأة في ضوء التحولات العالمية في نسق القيم السياسية، التي تضفي على المطالبة بحق المشاركة السياسية بعداً كونياً، وما يرتبط بذلك من تزايد الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة وتصاعد في المد المطلبي الديمقراطي على المستوى الوطني، بينما نتحدث في المحور **الثاني** عن حق ترشح المرأة المغربية للانتخابات، بين الاعتراف بهذا الحق على مستوى النصوص القانونية المؤطرة للانتخابات والممارسة العملية التي تكشف عن وجود هوّة أو قطيعة تفقِد تلك النصوص دلالتها الحقيقية أو الملموسة. وأخيراً، في المحور **الثالث** سنختم بحثنا بتقديم معالجة أو رؤية قانونية لتفعيل حق ترشح المرأة المغربية للانتخابات، وذلك في أفق تكريس مواطنة متساوية بين المرأة والرجل من خلال اعتماد نظام «المناصفة».

أولاً: الحقوق السياسية للمرأة ضمن صيرورة تكريس المعيارية الدولية

١ ـ سنحاول هنا رصد السياق العام الذي تبلورت في إطاره القضية النسائية في المغرب، وذلك للوقوف على مختلف العوامل التي ساهمت في تحريك هذه القضية والدفع بها إلى الأمام. وفي هذا السياق، يمكن القول إن المسألة النسائية تندرج ضمن سياق عالمي داعم يضغط في اتجاه توحيد المعايير والمبادئ القانونية لحق المشاركة السياسية. وقد تمثل هذا الاتجاه في إقرار وعقد العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بالقضية النسائية.

وهكذا نجد الاتفاقيات الدولية ذات الطابع العام، اهتمت بالوضع العام للمرأة من خلال الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[١]، والبرتوكول الاختياري للعهد الأخير (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦)[٢].

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الدولية ذات الطابع العام، هناك الاتفاقيات الدولية التي لها صلة مباشرة بوضع المرأة، مثل الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٢)، والاتفاقية الدولية بشأن جنسية المرأة المتزوجة (١٩٥٩)، واتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (١٩٦٢)، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على

(١) صادق المغرب على العهدين الدوليين بتاريخ ٦ جمادى الآخرة ١٣٩٩ الموافق ٣ أيار/مايو ١٩٧٩، ونشرا بموجب الظهير الشريف رقم ١٨٦ ,٧٩ ,١ بتاريخ ١٧ ذي الحجة ١٣٩٩ الموافق ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٥٢٥، ص ٣٣٤.

(٢) الأمم المتحدة، «حقوق الإنسان الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان،» إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، آذار/مارس ١٩٨٨.

جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣]. هذه الاتفاقية الأخيرة، التي دخلت حيز التطبيق بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ بعد أن أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، حددت بشكل دقيق المجالات العملية للحقوق السياسية للمرأة، ونادت بضرورة كفالة المساواة مع الرجل في المجالات التالية[٤]:

ـ التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة.

ـ الأهلية للترشيح.

ـ المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها.

ـ شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.

ـ المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

ـ تمثيل الحكومة على المستوى الدولي.

ـ المشاركة في المنظمات الدولية.

غير أن أبرز سمات هذه الاتفاقية هو أنها لم تكتف بالتنصيص على مختلف الحقوق المعترف بها للمرأة في اتفاقيات دولية سابقة، بل حرصت على تحديد الوسائل العملية لجعل الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً أمراً واقعاً، ومجسدة بكيفية ملموسة في الأنظمة الداخلية لمختلف الدول، كما أكدت بشكل صريح الهدف المتمثل في تحقيق المساواة الفعلية إلى جانب المساواة القانونية[٥]. كما تمثل الاهتمام الدولي بالمرأة، كذلك، من خلال عقد عدة مؤتمرات دولية شكّلت لحظات ومحطات متقدمة في مجال الاعتراف بحقوق المرأة وتكريسها، ابتداء من مؤتمر المرأة الدولي في المكسيك، الذي تمّ على إثره الإعلان عن عقد المرأة بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٥[٦]، مروراً بعقد مؤتمر كوبنهاكن سنة ١٩٨٠، ومؤتمر نيروبي سنة ١٩٨٥، وصولاً أو انتهاء بعقد مؤتمر بكين سنة ١٩٩٥.

٢ ـ والمغرب، مثل باقي دول المنتظم الدولي، لم يبق بمعزل عن هذه التحولات التي

---

(٣) من المفيد أن نشير هنا إلى أن الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد تمت المصادقة عليها من قبل المغرب بتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣، ونشرت في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٤٨٦٦ (١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) طبقاً للظهير الشريف رقم ١,٩٣,٣٦١ المؤرخ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ القاضي بنشر نص الاتفاقية.

(٤) عبد الرحمن العمراني، «الحق في المشاركة السياسية نحو تكريس المعيارية العالمية،» **مجلة القانون والاقتصاد** (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس)، العدد ٧ (١٩٩١)، ص ٥٦.

(٥) يوسف الفاسي الفهري، «تطبيق الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الأنظمة الداخلية،» **مجلة القانون والاقتصاد**، العدد ١٦ (١٩٩٩)، ص ٢٣.

(٦) ليلى شرف، «المرأة العربية والوضع القانوني والاجتماعي،» المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس ١٩٩٦، ص ٩، نقلاً عن: فدوى ازنيدر، «المرأة والانتقال الديموقراطي بالمغرب،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال ـ الرباط، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

عرفتها القضية النسائية في العالم، بحيث شهد المغرب انفتاحاً سياسياً هاماً تجسد في انخراطه في مسلسل من الإصلاحات مسّت في الأساس البناء الديمقراطي وتعزيز دولة الحق والقانون وإرساء ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، باعتبار ذلك من المداخل الأساسية والشروط الضرورية لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة.

وهكذا، فبالإضافة إلى الإصلاحات الدستورية لسنتي ١٩٩٢ و١٩٩٦، التي تضمنت الإشارة إلى التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالمياً، يمكن تحديد أهم الإصلاحات السياسية والمؤسساتية الأخرى في ما يلي:

ـ إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ١٩٩٠.

ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين آب/أغسطس ١٩٩١، تموز/يوليو ١٩٩٣، وأيار/مايو ١٩٩٤.

ـ إنشاء وزارة حقوق الانسان ١٩٩٣.

ـ إنشاء المحاكم الإدارية ١٩٩٣.

ـ تنصيب المجلس الدستوري الذي حل محل الغرفة الدستورية سابقاً ١٩٩٤.

ـ إنشاء المجلس الاستشاري لتتبّع الحوار الاجتماعي ١٩٩٤.

ـ تعيين حكومة «التناوب التوافقي» التي عُلّقت عليها آمال كبيرة في التغيير السياسي والتقدم الاجتماعي ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨.

وقد توالى مسلسل الإصلاحات مع تولّي الملك محمد السادس مقاليد الحكم، بحيث شكل هذا الحدث عنصراً محمّساً شجع الانفتاح السياسي والنقاش حول قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية، كان الخوض فيها محرماً حتى ذلك الوقت[٧]. ومن بين هذه الإصلاحات، يمكن أن نذكر ما يلي[٨]:

ـ إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

ـ إنشاء ديوان المظالم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ـ تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ للنظر في ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في الماضي، بين الفترة الممتدة من ١٩٥٩ وإلى تاريخ المصادقة على لجنة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ١٩٩٩.

---

(٧) محمد الصغير جنجار، «النقاش العمومي حول خطة العمل لإدماج المرأة في التنمية: مكوناته وأبعاده ورهاناته،» في: سميرة العدناني [وآخرون]، **ثورة هادئة: من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة**، سلسلة شرفات؛ ١٢ (الدار البيضاء: منشورات الزمن، ٢٠٠٤)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٨) انظر: مرصد الانتقال الديموقراطي بالمغرب، **التحول الديموقراطي بالمغرب: الرهانات المعوقات والحدود: التقرير السنوي ٢٠٠٤** (الدار البيضاء: منشورات منتدى المواطنة، ٢٠٠٥)، ص ٨ ـ ١٠ و١٢.

٣ ــ ويندرج في الحركية نفسها العمل على تحسين الوضعية القانونية للمرأة، وذلك من خلال إطلاق عدة مشاريع واتخاذ عدة إصلاحات تمثّلت أساساً في الآتي:

ــ إعلان الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي وكاتب الدولة المكلّف بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة في حكومة التناوب الأولى، خلال تظاهرة رسمية في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ حضرها عدة وزراء وممثل البنك العالمي، عن مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، التي شهدت نقاشاً مجتمعياً واسعاً مكّن مختلف الحساسيات الأيديولوجية من التعبير عن مواقفها الحادة والمتناقضة. وقد أدى هذا الصراع الحاد بين المؤيدين والمعارضين، الذي ظهر خاصة بعد مسيرتي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٠: مسيرة الدار البيضاء المناهضة لمشروع الخطة ومسيرة الرباط المساندة لها، إلى تراجع الحكومة وتجميد الخطة، وبالتالي إلى تدخل الملك لممارسة التحكيم من خلال تنصيب اللجنة الملكية الاستشارية لإصلاح مدوّنة الأحوال الشخصية في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١[٩].

ــ الإعلان عن مشروع مدوّنة الأسرة يوم ١٠ كانون الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من قبل الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان برسم السنة التشريعية ٢٠٠٣ــ ٢٠٠٤، لتتم إحالته إلى البرلمان الذي صادق عليه بالإجماع في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤[١٠]. ولضمان حسن تطبيق المدوّنة الجديدة تم إنشاء قضاء الأسرة كقضاء متخصص بمقتضى قانون ٧٣ــ ٠٣، الصادر بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ــ الذي يغير ويتمم أحكام الفصل الثاني من قانون ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٤ المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة ــ وذلك استجابة للإرادة الملكية[١١].

ــ كما تم إلغاء وإعادة النظر في عدة نصوص تمييزية ضد المرأة وردت في عدة قوانين، نشير إلى بعضها على سبيل المثال، ونخص بالذكر هنا القانون التجاري، القانون الجنائي وقانون الجنسية.

ففي المجال **التجاري** كان الفصل السادس من القانون التجاري (١٢ آب/أغسطس ١٩١٣) ينص على عدم جواز ممارسة المرأة المتزوجة للتجارة دون رضا زوجها، وذلك مهما كانت مقتضيات قانونها للأحوال الشخصية بهذا الصدد[١٢]، علماً بأن المقتضيات التي يتضمنها الفصل السادس المذكور تتناقض صراحة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي

---

(٩) محمد سعيد السعدي، «إدماج المرأة في التنمية: التجربة المغربية،» في: العدناني [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤١ ــ ٤٢.

(١٠) انظر القانون رقم ٧٠,٠٣ بمثابة مدونة الأسرة منفذ بالظهير الشريف رقم ١,٠٤,٢٢ صادر في ١٢ من ذي الحجة ١٤٢٤ (٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤). الجريدة الرسمية عدد ٥١٨٤ بتاريخ ١٤ ذو الحجة ١٤٢٤ (٥ آذار/مارس ٢٠٠٤) ص: ٤١٨.

(١١) انظر نص الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان برسم السنة التشريعية ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤، في: العدناني [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١١٥- ١٢١.

(١٢) للمزيد من التفصيل، انظر: Farida Bennani, dans: Belarbi Aïcha [et al.], *Droits de citoyenneté des femmes au Maghreb: La Condition socio-économique et juridique des femmes: Le Mouvement des femmes* (Casablanca: Editions le Fennec, 1997), pp. 162-163.

تعطي المرأة عند اكتمال أهليتها، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، مطلق الحرية في إدارة أموالها بما في ذلك ممارسة التجارة دون قيد أو شرط. كما إنها تتناقض مع ما كانت تنص عليه مدوّنة الأحوال الشخصية، وبالخصوص في الفقرة الرابعة من الفصل ٣٥ التي ورد فيها: «... للمرأة حريتها الكاملة في التصرف في مالها دون رقابة الزوج، إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته». إلا أن تدخل المشرع بمناسبة إعادة النظر في مدوّنة التجارة سنة ١٩٩٦ حسم الموقف في هذه المسألة، عندما نص في الفصل ١٧ من المدوّنة الجديدة على أنه «يحق للمرأة المتزوجة أن تتاجر دون أن يتوقف ذلك على إذن من زوجها»(١٣).

من جهة أخرى نجد المشرع المغربي، في ظل الصياغة القديمة للفصل ٤١٨ من القانون **الجنائي**(١٤)، كان يقصر التمتع بالعذر المخفف على الزوج وحده دون الزوجة في حال قتلها زوجها وهو متلبس بالخيانة الزوجية(١٥)، غير أنه تم تعديل هذا الفصل لتتمتع الزوجة بدورها بهذا العذر إذا فاجأت زوجها متلبساً بالخيانة الزوجية مع شريكته وقتلتهما أو قتلت أحدهما، بحيث أصبح الفصل ٤١٨ بعد تعديله، بموجب القانون رقم ٢٤,٠٣ المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، ينص على ما يلي: «يتوفر عذر مخفض للعقوبة في جرائم القتل أو الجرح أو الضرب إذا ارتكبها أحد الزوجين ضد الزوج الآخر وشريكه عند مفاجأتهما متلبسين بجريمة الخيانة الزوجية»(١٦).

كما تضمن التعديل المشار إليه إجراءات تستهدف الحد من التمييز ضد النساء، وتوفير حماية أكبر لهن من العنف الزوجي، إذ ينص القانون على عقوبات شديدة في هذا المجال، كما يجرّم التحرش الجنسي (المادة ٧ من القانون رقم ٢٤,٠٣). وفي إطار مراجعة قانون المسطرة الجنائية تم إلغاء شرط إذن القاضي لتمكين المرأة من أن تنتصب كطرف مدني ضد زوجها(١٧).

وفيما يتعلق **بالجنسية**، فقد تم تمكين الأم كامرأة من ممارسة حق أساسي في

---

(١٣) فؤاد معلال، **شرح القانون التجاري المغربي الجديد: التاجر ونشاطه التجاري، الأصل التجاري، ضوابط المنافسة التجارية، الملكية الصناعية والتجارية، الشركات التجارية**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠١)، ص ٩٤ - ٩٥.

(١٤) يتعلق الأمر بالظهير الشريف رقم ١,٥٩,٤١٣ الصادر في ٢٨ جمادى الثانية ١٣٨٢ الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، ونشر في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٦٤٠ مكرر بتاريخ ١٢ محرم ١٣٨٣ الموافق ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٣، ص ١٢٥٣.

(١٥) كان الفصل ٤١٨ من القانون الجنائي المغربي ينص على ما يلي: «يتوفر عذر مخفض للعقوبة في جرائم القتل أو الجرح أو الضرب إذا ارتكبها الزوج ضد زوجته وشريكها عند مفاجأتهما متلبسين بجريمة الزنا».

(١٦) تم ذلك بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٢٤,٠٣ المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١,٠٣,٢٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ رمضان ١٤٢٤ الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، منشور في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥١٧٥ بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٤٢٤ الموافق ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ص ١٢١.

(١٧) **التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، ٢٠٠٤** (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥)، ص ٢٨.

مجال الجنسية على قدم المساواة مع الأب كرجل، وذلك من خلال تخويل الطفل من أم مغربية وأب أجنبي حق الحصول على الجنسية المغربية تنفيذاً للقرار الملكي في خطاب العرش (طنجة ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥)[١٨]. وعملاً بذلك القرار، صدر القانون رقم ٦٢,٠٦[١٩] المغيّر والمتمم لظهير الجنسية المغربية (٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨)[٢٠]، الذي أصبح ينص في فصله السادس على أنه: «يعتبر مغربياً الولد المولود من أب مغربي أو أم مغربية»، وبالتالي لم يعد قانون الجنسية مرتبطاً بقاعدة النسب فقط، بل بالنسب أو البنوة دون تفضيل أي معيار على الآخر، في مساواة مطلقة بين النسب والبنوة للأب مع البنوة لجهة الأم، وهو ما استدعى تغيير عنوان الفصل السادس ليصبح «الجنسية المترتبة على النسب أو البنوة» حتى تتحقق الغاية المرجوة من جعل الأم المغربية ناقلة لجنسيتها الأصلية عن طريق البنوة»[٢١].

ـ وبالإضافة إلى ذلك، عزز المغرب ممارسته الاتفاقية في مجال حقوق الإنسان من خلال تفعيله للصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها. وقد تجلى ذلك في نشر عدة صكوك في الجريدة الرسمية وتقديم الحكومة المغربية عدة تقارير دورية أمام اللجان المعنية، مثل التقرير الدوري الثالث الخاص بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٤)، والتقرير الدوري الخامس المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤)[٢٢]. والتقرير الدوري الرابع المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٠ و١١ أيار/مايو ٢٠٠٦)، والتقريرين الدوريين الثالث والرابع حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٦)[٢٣].

وتفعيلاً للتوصيات الصادرة عن اللجان المعنية بمناسبة مناقشة التقارير الدورية،

---

(١٨) للإطلاع على مقتطفات من خطاب العرش، المتعلقة بتخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية، انظر: المغرب، وزارة العدل، **قانون الجنسية**، سلسلة النصوص القانونية؛ العدد ١٢ (الرباط: منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، ٢٠٠٧)، ص ٥-٦.

(١٩) صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١,٠٧,٨٠ بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٤٢٨ الموافق ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، ومنشور في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٥١٣ بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٤٢٨ الموافق ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ص ١١١٦.

(٢٠) يتعلق الأمر بالظهير الشريف رقم ١,٥٨,٢٥٠ الصادر في ٢١ صفر ١٣٧٨ الموافق ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ بسن قانون الجنسية المغربية، ومنشور في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٣٩٥ بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٣٧٨ الموافق ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، ص ٢١٩٠.

(٢١) انظر تقديم وزير العدل محمد بوزبع أمام مجلس المستشارين بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ لمشروع القانون رقم ٦٢,٠٦ المغير والمتمم لظهير الجنسية المغربية (٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨) كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ في: المغرب، وزارة العدل، **قانون الجنسية**، ص ٤٣.

(٢٢) انظر: **التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، ٢٠٠٤**، ص ٤٦-٤٨.

(٢٣) انظر: **التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦** (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦)، ص ١٠٨.

عملت الحكومة المغربية خلال سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، على سنّ قوانين جديدة وعلى ملائمة أخرى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المترتبة على الاتفاقيات المصادَق عليها، وأعلنت عن انضمامها إلى البروتوكول الإضافي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٥)، وكذلك البروتوكول الاختياري المتعلق بالاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٦)، كما أعلنت عن رفع مجموعة من التحفظات عن بعض مقتضيات هذه الاتفاقية الأخيرة وكذلك عن مقتضيات اتفاقيات أخرى(٢٤).

٤ ـ نخلص مما سبق إلى نتيجتين نعتبرهما أساسيتين: **الأولى**، إن إصلاح التشريعات المتعلقة بالوضعية القانونية للمرأة المغربية يندرج في سياق انخراط المغرب في مسلسل إصلاح عام ظهرت ملامحه في مجالات متعددة اجتماعية سياسية ثقافية...، ويستهدف مواكبة العصر والتكيف مع تحدياته ومتطلباته. **والثانية**، إن هناك تأثيراً واضحاً للعوامل الخارجية على مسار القضية النسائية في المغرب، حيث شكلت الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة مرجعية أساسية في مذكرات المطالب النسائية(٢٥)، لكن هذا لا ينفي دور الحركات النسائية والجمعيات الحقوقية بدءاً بطرح القضية النسائية والدفاع عنها، وانتهاء بتفعيل حركتها من خلال انتقالها من استراتيجية النضال إلى استراتيجية إنجاز وبلورة مشاريع ملموسة، مما جعل القضية النسائية تحظى بالأولوية في جدول أعمال الهيئات الرسمية التي وجدت نفسها مضطرة إلى أخذ المرجعية الحقوقية الدولية في الاعتبار وتبنّي المعايير الدولية في هذا المجال، وذلك حرصاً منها على صورتها وحفاظاً على سمعتها أمام الرأي العام الدولي وأمام الهيئات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، خاصة وأن الأمر يتعلق باشتراطات تضعها المؤسسات المالية الدولية مقابل القروض والمساعدات التي تقدمها إلى الدول(٢٦).

ثانياً: حق ترشح المرأة المغربية للانتخابات بين الاعتراف القانوني وواقع الممارسة

١ ـ إن الحقوق السياسية للمرأة قد تم التنصيص عليها في مختلف الدساتير التي تعاقبت على المغرب منذ سنة ١٩٦٢ وإلى غاية سنة ١٩٩٦، وذلك في الفصل الثامن منها.

(٢٤) للاطلاع على التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٢٥) جاء في **موجز مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية** ما يلي: «تعتبر الإعلانات العالمية وبرامج العمل الصادرة عن كل من القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الرابع للمرأة وانضمام المغرب إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان، مرجعيات دولية أساسية لخطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية». انظر: كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، **موجز مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية** (سلا، المغرب: مطبعة بني ازناسن، ١٩٩٩)، ص ٥.

(٢٦) الزاهية عمومو، «بعض العوامل الخارجية التي أثرت في ملف القضية النسائية،» في: سميرة العدناني [وآخرون]، **ثورة هادئة: من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة**، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

وهكذا يجدر بنا تحليل هذا الفصل من الناحية القانونية للإلمام بأبعاده وحدوده، وهذا ما نلمسه انطلاقاً من قراءته من زوايا متعددة(٢٧).

لننطلق أولاً من ديباجة الدستور المغربي، التي تنص وتؤكد تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالمياً. في هذا الصدد قد يثار التساؤل التالي: هل تضمّن الدستور أو القانون المغربي بصفة عامة الاعتراف بحق الترشح بالنسبة إلى المرأة المغربية؟ وهل التزم بما يقتضيه هذا الحق كحق متعارف عليه عالمياً؟

هنا نجد بأن الفصل الثامن من الدستور المغربي لسنة ١٩٩٦ ينص على ما يلي: «الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية.

لكل مواطن، ذكراً كان أو أنثى، الحق في أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية».

إن قراءة أولية لهذا الفصل، كنص معزول عن بقية النصوص الدستورية، قد تفيد بأن المشرع الدستوري، بالإضافة إلى أنه اقتصر في تناوله لمسألة المساواة بين الجنسين على الجانب السياسي دون الجانب الاقتصادي والاجتماعي، قد وضع تحديداً ما لمحتوى الحقوق السياسية؛ فبعد النص على المساواة في الحقوق السياسية، تم التأكيد على أنه يحق لكل مواطن، ذكراً أو أنثى، أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية. في هذا المجال قد يُطرح التساؤل عن معنى هذا التحديد عند واضع الدستور: هل يعني في العمق تأكيد حق المرأة في الانتخاب، أم يشكل اختزالاً للحقوق السياسية في حق التصويت(٢٨)؟

بيد أن قراءة متأنية للفصل الثامن المذكور، انطلاقاً من تحديد علاقته مع بقية البنود الأخرى التي يتضمنها الدستور، تجعل الملاحظ يبتعد عن فكرة تقييد أو اختزال الحقوق السياسية في التصويت، فالنصوص التي تسبقه تقرر المبادئ العامة التي يقوم عليها نظام الحكم في المغرب: الملكية الدستورية، سيادة الأمة، التعددية الحزبية، سمو القانون، المساواة أمام القانون، دين الدولة... أما النصوص التي تليه، فهي أيضاً لا تخلو من أهمية(٢٩)، وخاصة منها الفصل التاسع الذي ينص على أن الدستور يضمن لجميع المواطنين:

ـ حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة.

ـ حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكالهما وحرية الاجتماع.

ـ حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية أو سياسية حسب اختيارهم.

---

(٢٧) رقية المصدق، **المرأة والسياسة: التمثيل السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٥-٢٨.

(٢٨) رقية المصدق، «الحقوق السياسية للمرأة على ضوء الآفاق الانتخابية الحالية،» **مجلة القانون والاقتصاد**، العدد ٧ (١٩٩١)، ص ١١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

وفي هذا السياق نلاحظ بأن الفصل التاسع من الدستور جاء بصيغة عامة تضمن المساواة بين الرجل والمرأة دون تفرقة وتمييز، حيث إن عبارة «المواطنين»، أينما وردت في الدستور، يقصد بها الرجل والمرأة على السواء. وقد وردت تلك العبارة في العديد من مواد الدستور، منها على سبيل المثال الفصل الثاني عشر الذي يتيح للمرأة باعتبارها مواطنة إمكانية تقلُّد جميع الوظائف والمناصب العمومية. وكذلك الفصل الثالث عشر الذي ينص على أن «التربية والشغل حق للمواطنين على السواء». وهكذا، فعدم الإشارة الصريحة إلى المرأة لا يعني أنه لا يمكن أن تتمتع بحقوقها مثل الرجل.

ومن جهة أخرى، نجد بأن القوانين المنظمة للانتخابات التشريعية والمحلية[٣٠] تعترف كذلك للمرأة المغربية بحق الترشح، بحيث يمكن لها، وبدون أي قيد متعلق بالجنس، أن تقدم ترشيحها لتصبح برلمانية. هناك بطبيعة الحال بعض الشروط العامة تهم القابلية للانتخاب. وهكذا، فحسب المادة ٤ من القانون التنظيمي رقم ٣١,٩٧ كما تم تتميمه وتغييره والمتعلق بمجلس النواب: «يشترط في من يترشح لانتخابات مجلس النواب أن يكون ناخباً وألّا يقل سنه في تاريخ الاقتراع عن ٢٣ سنة شمسية كاملة».

وفي السياق نفسه تؤكد المادة ٨ من القانون التنظيمي رقم ٣٢,٩٧، كما تم تتميمه وتغييره، والمتعلق بمجلس المستشارين أنه: «يشترط في من يترشح لانتخابات مجلس المستشارين ألّا يقل عمره عن ٣٠ سنة شمسية كاملة في تاريخ الاقتراع. يجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون المرشحون للانتخابات التي تجري في هيئة من الهيئات الناخبة المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه أعضاء في الهيئة التي يترشحون عنها».

كذلك نجد بأن المرأة المغربية مؤهلة أيضاً لأن تترشح للانتخابات الجماعية في إطار الشروط التي نص عليها القانون رقم ٩,٩٧ المتعلق بمدوّنة الانتخابات. وفي هذا الصدد، نجد المادة ٤١ من هذه المدونة تشترط في من يترشح للانتخابات أن يكون ناخباً وبالغاً من العمر ٢٣ سنة شمسية كاملة على الأقل في التاريخ المحدد للاقتراع، علماً بأن المادة ٣ من المدوّنة الانتخابية نفسها تخول صفة ناخب للمغاربة، ذكوراً وإناثاً، البالغين من العمر ١٨ سنة شمسية كاملة على الأقل، والمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية، وغير الموجودين في إحدى حالات فقدان الأهلية الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون.

وهكذا، فالحق في الترشيح هو من الحقوق التي اعترف بها المشرع المغربي للمرأة، لكن من الملاحظ أن هناك هوة أو قطيعة بين الاعتراف بحق الترشح دستورياً وقانونياً واستعمال أو ممارسة هذا الحق عملياً، فالواقع يؤكد أنه إذا كان الاعتراف بحق ترشح المرأة قد خوّل لها المشاركة في كل الاستحقاقات الانتخابية التي شهدها المغرب، فإن مشاركتها الفعلية تبقى ضعيفة ومتدنية.

---

(٣٠) انظر: **الدليل القانوني للانتخابات التشريعية: مجلس النواب، ٧ شتنبر ٢٠٠٧**، نصوص جمعها ونسقها محمد بنيحي، سلسلة نصوص ووثائق؛ العدد ١٨٥ (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ٢٠٠٧)، ص ٣٨ وما بعدها.

فعندما نرصد حضور المرأة في المجالس المحلية المنتخبة نجد بأن عدد المرشحات في أول انتخابات جماعية (١٩٦٠) لا يتجاوز ١٤ مرشحة، ولم تُنتخب أية امرأة. وفي انتخابات ١٩٧٦ كان العدد في حدود ٧٦ وتم انتخاب ١٠ نساء فقط كمستشارات. وفي سنة ١٩٨٣ بلغ عدد المرشحات ٣٠٧ وعدد الفائزات ٣٦. وفي اقتراع ١٩٩٢ ترشحت ١٠٨٦ امرأة بنسبة ١ بالمئة من مجموع الترشيحات وفازت ٧٧ امرأة. وفي انتخابات ١٩٩٧ وصل عدد المرشحات إلى ١٦٥١، في حين تم انتخاب ٨٣ امرأة فقط[٣١]. أما في انتخابات ٢٠٠٣، فقد كان عدد ترشيحات النساء ٦١٠٠ مرشحة، بنسبة ٥ بالمئة من مجموع الترشيحات، وفازت ١٢٧ امرأة مرشحة، وهي نسبة ضعيفة بالنظر إلى عدد المقاعد المتبارى بشأنها: ٢٣,٦٨٩ مقعداً، الأمر الذي أدى بالتالي إلى ضعف نسبة استفادتها من مراكز اتخاذ القرار في المجالس المحلية، إذ فازت بمقعد الرئاسة امرأتان فقط من أصل ١٢٧ مرشحة، أي بنسبة ١,٥٧ بالمئة، وتقلدت ٤٠ امرأة فقط مقاعد النيابة الرئاسية وكمقررات وكاتبات، في حين أن ٨٥ مرشحة يعتبرن مستشارات في المجلس بأدوار جدّ محدودة، وذلك بنسبة ٦٦,٩٣ بالمئة[٣٢].

إن ضعف تمثيل المرأة يسجل كذلك في الانتخابات التشريعية، وفي هذا الصدد نجد بأن انتخابات ١٩٩٣، التي ترشحت فيها ٣٦ مرشحة فقط من مجموع ٢٠٧٢ مرشحاً أودعوا ترشيحاتهم برسم انتخاب ٢٢٢ عضواً بالاقتراع المباشر (٢٣ حزيران/يونيو)، هي التي ستسمح لأول مرة للمرأة بأن تدخل البرلمان[٣٣]، حيث انتخبت امرأتان من أصل ٣٣٣ منتخباً[٣٤]. وقد تضاعف هذا العدد مع انتخابات ١٩٩٧ التي ترشحت فيها ٧٢ مرشحة من بين ٣٢٨٨ مرشحاً قدموا ترشيحاتهم برسم اقتراع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، إذ تم انتخاب امرأتين[٣٥] من أصل ٣٢٥ منتخباً في مجلس النواب[٣٦]، كما تم انتخاب امرأتين[٣٧] من أصل ٢٧٠ عضواً في مجلس المستشارين خلال اقتراع ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

---

(٣١) محمد اليعكوبي، «المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح،» ورقة قدمت إلى: **الإطار القانوني والسياسي الجديد لانتخاب أعضاء مجلس النواب: أعمال اليوم الدراسي الذي نظم [بالرباط] يوم ٥ تموز/يوليو ٢٠٠١**، سلسلة مواضيع الساعة؛ العدد ٣٨ (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ٢٠٠٢)، ص ١٤٣.

(٣٢) مليكة الصروخ، «وضعية النساء في مجتمع مغربي متغير،» **طنجيس للقانون والاقتصاد** (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة)، عدد خاص (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، ص ٧٨ ــ ٨٢.

(٣٣) يتعلق الأمر ببديعة الصقلي من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ولطيفة بناني سميرس من حزب الاستقلال.

(٣٤) انظر: «Maroc la démocratie en marche: Données relatives aux précédentes élections législatives, 1963-1993,» dans: *Cahiers de la documentation marocaine* (Ministère de la communication), no. 5 (fevrier 1998), p. 121.

(٣٥) يتعلق الأمر ببديعة الصقلي وفاطمة بلمودن وتنتميان معاً إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

(٣٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٣ ــ ١٤٣.

(٣٧) يتعلق الأمر بحياة الدليمي من الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وفاطمة السوسي من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

٢ ـ وفي ظل هذا الوضع، تم تقديم عدة مشاريع وخطوات تبنّتها الحركات النسائية وطالبت الدولة بتبنّيها، ومن ضمنها المطلب المتعلق بإصلاح نظام الاقتراع واعتماد مبدأ الكوتا لصالح النساء: ٣٣ بالمئة على الأقل في مختلف مؤسسات أخذ القرار كالبرلمان والهيئات القيادية الحزبية والنقابية[(٣٨)]، وذلك كحل لمشكل ضعف تمثيلية النساء في الحياة السياسية. وقد تمّت الاستجابة لهذا المطلب من حيث المبدأ فقط، أما من حيث التطبيق، فقد تقرر تخصيص حصة للنساء تحددت في ١٠ بالمئة في الانتخابات التشريعية المتعلقة بمجلس النواب التي تمت بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وهكذا دخلت ٣٥ امرأة إلى البرلمان: ٣٠ امرأة تمكنت من النجاح في اللوائح الوطنية، بالإضافة إلى خمس نساء أخريات نجحن في اللوائح المحلية.

كما جرت الانتخابات التشريعية المتعلقة باختيار أعضاء مجلس النواب في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[(٣٩)]:

ـ تنافس فيها ٣٣ حزباً سياسياً و١٣ لائحة في إطار الترشيحات المستقلة ليصل بذلك عدد اللوائح المحلية إلى ١٨٧٠ لائحة. فيما وصل عدد اللوائح الوطنية المخصصة للنساء إلى ٢٦ لائحة.

ـ عدد المقاعد البرلمانية المتبارى بشأنها ٣٢٥ مقعداً منها ٢٩٥ مقعداً خصصت للدوائر الانتخابية المحلية (٩٥ دائرة انتخابية)، و٣٠ مقعداً خصصت للدائرة الوطنية.

ـ فازت ٣٤ برلمانية: ٣٠ نائبة عن طريق اللائحة الوطنية و٤ نائبات في إطار اللوائح المحلية[(٤٠)]، أي ما نسبته ١٠,٥ بالمئة من مجموع مقاعد مجلس النواب. وهنا يلاحظ أن تمثيلية المرأة في مجلس النواب قد عرفت تراجعاً حسب نتائج اقتراع ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حيث انخفضت بمقعد واحد مقارنة بالتجربة السابقة، كما يلاحظ أن ٣٠ مقعداً كانت عن طريق اللائحة الوطنية، في حين أن المقاعد الاستحقاقية هي ٤ مقاعد فقط، وهي طريقة لا تخلو من تعليقات في التمثيلية البرلمانية للمرأة.

والجدير بالذكر هنا أن المغرب، وبنسبة ١٠,٥ بالمئة المسجلة على مستوى مجلس النواب، ونسبة ١,١ بالمئة المسجلة على صعيد مجلس المستشارين[(٤١)]، يحتل حتى ٣١ كانون

---

(٣٨) انظر: كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، **موجز مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية**، ص ٥٠.

(٣٩) انظر: «افتتاح مكاتب التصويت لانتخاب أعضاء مجلس النواب،» <http://www.map.ma/mapfr/legislatives07/arabe/textes/ouverture-vote.htm>.

انظر أيضاً: «وزير الداخلية: بانتخاب ٣٤ نائبة، تكون نتائج الاقتراع قد كرست مكانة المرأة داخل المؤسسة التمثيلية،» <http://www.map.ma/mapfr/legislatives07/arabe/textes/femmes-elus34-080907.htm>.

(٤٠) يتعلق الأمر بكل من ياسمينة بادو عن حزب الاستقلال ولطيفة الجبابدي عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وفاطنة لكحيل عن الحركة الشعبية وفتيحة لعيادي كمرشحة مستقلة.

(٤١) نشير هنا إلى أنه بعد انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) أصبح هذا المجلس يضم ٣ نساء من أصل ٢٧٠ عضواً. ويتعلق الأمر بكل من خديجة الزومي وزبيدة بوعياد وخديجة غامري.

الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المرتبة ١٠٢ على الصعيد العالمي من أصل ١٨٨ دولة، ويأتي في الصف السابع عربياً بعد كل من العراق ٢٥,٥ بالمئة (المرتبة الأولى عربياً)، تونس ٢٢,٨ بالمئة، الإمارات العربية المتحدة ٢٢,٥ بالمئة، موريتانيا ٢٢,١ بالمئة، السودان ١٨,١ بالمئة، وسورية ١٢ بالمئة[٤٢]، علماً بأن الدول العربية تتموقع في المرتبة الأخيرة بنسبة ٩,٦ بالمئة حسب التصنيف الجهوي، مسبوقة بكل من الدول الاسكندينافية التي تحتل المرتبة الأولى بـ: ٤١,٤ بالمئة، الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع احتساب الدول الاسكندينافية ٢٠,٩ بالمئة، الأمريكتين ٢٠,٧ بالمئة، الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي من دون احتساب الدول الاسكندينافية ١٩ بالمئة، أفريقيا جنوب الصحراء ١٧,٣ بالمئة، آسيا ١٦,٩ بالمئة، الباسيفيك ١٢,٩ بالمئة. وهذه التمثيلية المحدودة للنساء نجدها كذلك مسجلة في برلمانات أغلب دول العالم، فعدد البرلمانيات والمستشارات في العالم وصل بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٧٧٩٣ من أصل ٤٤٠٨٧ برلمانياً، أي ما يمثل ١٧,٧ بالمئة من النساء و٨٢,٣ بالمئة من الرجال[٤٣].

هكذا يبدو بأن ضعف التمثيلية النسائية في الهيئات السياسية المنتخبة يشكل ظاهرة عالمية، بحيث تشمل الدول المتخلفة منها والمتقدمة، باستثناء الدول الاسكندينافية التي تمكنت فيها النساء من ولوج كل المؤسسات السياسية تقريباً وبنسب عالية.

إن واقع ضعف تواجد المرأة المغربية في المؤسسات المنتخبة يستدعي البحث والتساؤل عن الأسباب التي تفسر هذا الواقع المستند إلى أرقام وإحصاءات واضحة في دلالتها، وهي تساؤلات من قبيل: هل النصوص القانونية المنظمة للحقوق السياسية للمرأة هي متقدمة على الواقع الاجتماعي والسياسي؟ أم هل ينبغي أن تفهم الحقوق الدستورية المعترف بها للمرأة في سياق اختزالها في حق التصويت فقط؟ ألا يعكس ضعف حضور المرأة كمرشحة ضعف مكانتها داخل الهياكل والأجهزة الحزبية؟

٣ ـ بصفة عامة يمكن تفسير ضعف تمثيل المرأة المغربية في المجالس المنتخبة بعوامل موضوعية وذاتية متنوعة لا داعي للتفصيل فيها في إطار هذه الدراسة، لكن سنقتصر فقط على تحديد بعض الأسباب الحاسمة في هذا المجال من وجهة نظرنا. ويمكن تلخيص العراقيل الموضوعية التي تكبح فاعلية ترشيح المرأة في الانتخابات الجماعية والتشريعية في عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية أهمها:

أ ـ نسبة الأمية المرتفعة في صفوف النساء، ذلك أن مستوى النشاط السياسي يميل مبدئياً إلى الارتقاء عند الأشخاص الأكثر تعلماً، وهذا الطرح يبدو سليماً باعتبار أن المرأة غير المتعلمة لا تتوفر على وعي سياسي يؤهلها لولوج المجال السياسي، وتقلد مناصب القرار

(٤٢) انظر المعطيات التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي حول النساء في البرلمانات الوطنية (الترتيب العالمي)، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ipu.org/wmn-f/classif.htm>.

(٤٣) انظر المعطيات التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي حول النساء في البرلمانات الوطنية (المتوسط العالمي والمتوسط الجهوي)، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ipu.org/wmn-f/world.htm>.

في الدولة، ولعل هذا ما يفسر لنا تواجد النساء المهتمات بالحياة السياسية في المدن الكبيرة التي ينتشر فيها التعليم، على عكس البوادي التي تسود فيها الأمية بشكل كبير.

ب ـ سيادة الأنماط الثقافية والرواسب الاجتماعية القائمة على توزيع المهام بين المجال العام كفضاء ذكوري، والمجال الخاص كفضاء نسائي، فالتمثلات والعقليات السائدة في المجتمع المغربي تخصص للمرأة دوراً أو نشاطاً أساسياً يرتبط بالحياة الخاصة داخل البيت: تربية الأبناء والقيام على شؤون المنزل، في حين أن الرجل مخصص بطبيعته للاضطلاع بالتكاليف وشغل المسؤوليات في المجال العام، وهكذا لا يميل الناخبون، رجالاً ونساء، إلى التصويت لفائدة النساء، هذا فضلاً عن أن الأحزاب السياسية نفسها تحجم عن ترشيح النساء في لوائحها الانتخابية خوفاً من خسارة المقاعد(٤٤).

ج ـ ضعف تواجد النساء في الأحزاب السياسية بصفة عامة وفي أجهزتها القيادية بصفة خاصة، الشيء الذي يمكن تفسيره بتقاعس الأحزاب السياسية عن أداء وظيفتها التواصلية والتأطيرية، وعدم قدرتها على إبداع أساليب تنظيمية موجهة لاستقطاب مختلف شرائح النساء من جهة، وغياب الديمقراطية الداخلية على مستوى مختلف الأجهزة الحزبية من جهة أخرى. وهذا ما يجد تعبيره على مستوى الترشيحات، فحضور المرأة كمرشحة هو حضور باهت في لوائح كل الأحزاب السياسية التي تنطوي ممارستها في هذا المجال على استغلال سياسي حزبي للمرأة طالما أنها لا تهتم بالمرأة في المراحل الانتخابية إلا باعتبارها ناخبة داعمة، وليس مرشحة مدعومة. كما إن ترشيح النساء كوكيلات للوائح المحلية يكاد يكون منعدماً، فمثلاً نجد بأن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في اقتراع ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لم يقدم ضمن ٩٥ دائرة محلية سوى مرشحتين وكيلتين للائحتين. كما إن حزب العدالة والتنمية لم يقدم سوى مرشحة واحدة من مجموع وكلاء لوائحه المحلية.

وعلاوة على تلك العوامل الموضوعية، هناك عوامل ذاتية تفسر ضعف تواجد المرأة في المجال السياسي، ونعني بذلك الأسباب المرتبطة بالمرأة نفسها، ويتعلق الأمر أساساً بمحدودية الميول الشخصية للنساء لشغل المجال العمومي، فالمرأة ما زالت تؤمن بأن السياسة هي قضية الرجل، وأنها تكتفي بدور الإدلاء بصوتها دون أن تتجاوزه إلى الترشح، مثبتة بذلك أنها رهان انتخابي مراهن عليه كزبونة من طرف الكل. وتفيد نسب الترشح لتحمل المسؤوليات التمثيلية ونسب الانضمام إلى الهيئات المؤطرة للعمل السياسي أن النساء غير مباليات، بممارسة الظاهرة السياسية، بل أثبت بعض الدراسات الميدانية ضعف ثقافتهن السياسية حتى لدى المتعلمات منهن(٤٥)، اللائي غالباً ما يترددن في أخذ الكلمة

---

(٤٤) أسماء بنعدادة، **المرأة والسياسة: دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية**، [تقديم نزهة الصقلي]، سلسلة أطروحات (الرباط: المعهد الجامعي للبحث العلمي، ٢٠٠٧)، ص ١٧ ـ ١٨ و١٧٧ ـ ١٧٨، وBennani, dans: Aïcha [et al.], *Droits de citoyenneté des femmes au Maghreb: La Condition socio-économique et juridique des femmes: Le Mouvement des femmes*, p. 16.

(٤٥) انظر مثلاً: عبد السلام المصباحي، «طبيعة الثقافة السياسية للمرأة المغربية: خلاصات أولية،» **مجلة القانون والاقتصاد**، العدد ١٥ (١٩٩٨)، ٦٧-٦٩ وما بعدها.

أمام العموم، على أمل أن يوجد هناك من يقول ما هن بصدد التفكير فيه[٤٦].

وفي تقديرنا، فإن ولوج النساء المغربيات إلى الوظائف السياسية ومراكز القرار، وتطور دورهن في المؤسسات المنتخبة، إذا كان يرتبط بمجموعة من المحددات كالأصل الاجتماعي والتكوين العلمي...، فإنه يرتبط كذلك بمدى وعي النساء أنفسهن أهمية وضرورة اقتحام المجال العام.

ثالثاً: نحو تكريس مواطنة متساوية بين المرأة والرجل: من نظام «الكوتا» إلى نظام «المناصفة»

١ ـ يمكن أن نسجل بداية بأن اعتماد نظام «الكوتا» في المغرب قد تم نتيجة توافق بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والحكومة، وذلك بمناسبة وضعها القانون التنظيمي رقم ٠٢,٠٦ المغير والمتمم للقانون التنظيمي رقم ٣١,٩٧ المتعلق بمجلس النواب، الذي بمقتضاه أصبح هذا المجلس يتألف من ٣٢٥ عضواً، ٢٩٥ منهم ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية، بينما يتم انتخاب ٣٠ عضواً على المستوى الوطني (المادة الأولى)، ولم يتم ذكر تخصيص اللائحة الوطنية للنساء صراحة في القانون التنظيمي حفاظاً على دستوريتها ظاهرياً. غير أن الأحزاب السياسية التزمت معنوياً بالاقتصار على ترشيح النساء فقط دون غيرهن في اللائحة الوطنية. لكن، إذا كانت صيغة اللائحة الوطنية المخصصة ضمنياً للنساء تشكل في حد ذاتها خطوة إيجابية في اتجاه تحسين تمثيلية النساء داخل مجلس النواب، فإنها مع ذلك قد أثارت نقاشاً أو جدلاً سياسياً، بحيث تباينت المواقف بين مؤيد ومعارض.

فالرأي المؤيد يرى بأن تخصيص مقاعد للنساء داخل مجلس النواب يعد مؤشراً على الحداثة والتنمية، لا سيما وأن المؤسسات الدولية تأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار في تعاملاتها، وهو ما يساهم في تحسين صورة المغرب. كما إن هذه الصيغة من شأنها تقوية الديمقراطية لتحقيق المساواة تدريجياً بين الجنسين، فنصف السكان مكوّن من النساء، بينما المرأة شبه غائبة داخل البرلمان، مما يشكل قصوراً أو عجزاً في الديمقراطية المغربية. كذلك فإن الرأي المؤيد يعتبر بأنه يمكن، بواسطة صيغة اللائحة الوطنية، التغلب على المعوقات الاجتماعية التي تحد من تمثيلية المرأة، كما إن هذه التقنية من شأنها أن تسمح للمواطن المغربي، بعد أن تثير وتخلق الصدمة السيكولوجية لديه، بأن يتعوّد مع مرور الوقت على رؤية النساء في المجال السياسي[٤٧].

دليل آخر يشهد لصالح اللائحة الوطنية، كإجراء مؤقت واستثنائي، يكمن في أنه سيتم بواسطة التمييز الإيجابي إيصال عدد من النساء إلى البرلمان، وستظهر كفاءتهن في مناقشة

(٤٦) نزهة الصقلي، **المواطنة التمثيلية أي نوع لمؤسساتنا** (الدار البيضاء: منشورات مركز القيادات النسائية، ٢٠٠١)، ص ٣٥ ـ ٣٦، نقلاً عن: ازنيدر، «المرأة والانتقال الديموقراطي بالمغرب،» ص ١٣١.

(٤٧) اليعكوبي، «المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح،» ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

وتدبير الشأن العام، ومن ثم سيقتنع المواطنون عن طريق البرهنة بواسطة المثال على أن للمرأة قدرات الرجل نفسها إذا توفرت لها الظروف، وبالتالي سيتعمق الشعور بجدارة المرأة، الأمر الذي من شأنه أن يغير اتجاهات الناخبين[(٤٨)].

٢ ـ بالمقابل أثار نظام اللائحة الوطنية عدة انتقادات من قبل الرأي المعارض الذي يعتبر بأن أسلوب اللائحة الوطنية هو تحقير للمرأة وتقليص من مكانتها، ويأتي تبعاً لذلك مثل الصدقة أو الهدية، وهو كذلك أسلوب أقرب إلى التعيين منه إلى الانتخاب[(٤٩)]، كما إن هذا الأسلوب يؤسس اللامساواة لتحقيق المساواة، وهذا ما يجعله مخالفاً للدستور الذي يقرر مبدأ المساواة بغض النظر عن أي اعتبار مرتبط بالجنس، والذي يؤكد كذلك الحق في الولوج إلى المناصب العامة دون تمييز بين فئة اجتماعية وأخرى، وإلا وجب ضمان وتأمين تمثيلية كل الفئات التي تعرف هشاشة اقتصادية واجتماعية كذوي الحاجات الخاصة والأشخاص القاطنين في السكن غير اللائق...[(٥٠)]. هذا فضلاً عن أن نظام اللائحة الوطنية يخرق مبدأ المساواة بين المرشحين على مستوى الدوائر الانتخابية التي يترشحون فيها، فلماذا انتخاب جزء من النواب في دوائر محدودة وجزء آخر في دائرة وطنية، في حين أن الأمر يتعلق بانتخاب فئة واحدة ليس هناك ما يميز موضوعياً بينها، وهي فئة أعضاء مجلس النواب؟ وأخيراً، يعتبر الرأي المعارض بأنه، طالما أن القانون يساوي بين الرجل والمرأة في الترشيح، فإنه يجب أن نترك التطور الاجتماعي يسري طبيعياً إلى أن تتمكن المرأة (أو لا تتمكن) من الوصول إلى المناصب الانتخابية بشكل طبيعي وغير مفتعل[(٥١)].

ومن الواضح أن اعتماد صيغة اللائحة الوطنية قد مكّن من تحقيق تقدم ملموس على مستوى تفعيل تمثيلية النساء في المؤسسة التشريعية المنبثقة عن انتخابات ٢٠٠٢، وذلك بوصول ٣٥ امرأة إلى البرلمان، وهي حصة غير مسبوقة في تاريخ البرلمان المغربي بالنظر إلى هزالة تواجد النساء في برلمانات ما قبل ٢٠٠٢. لكن مع ذلك، فإن هذا الإنجاز يشكل مكسباً هشاً لعدة اعتبارات، أهمها:

ـ إن هذه الصيغة من نظام «الكوتا» جاءت غامضة ولا تفي قانونياً بالغرض الذي وضعت من أجله، مما يجعلها معرضة لعدم التطبيق بالشكل المتفق عليه ضمنياً[(٥٢)]، بل قد

---

(٤٨) عبد الله حارسي، «المجلس الدستوري وتكريس دولة القانون،» [تعليق على قرار المجلس الدستوري رقم ٤٧٥-٢٠٠٢ بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢]، ورقة قدمت إلى: **الإطار القانوني والسياسي الجديد لانتخاب أعضاء مجلس النواب: أعمال اليوم الدراسي الذي نظم [بالرباط] يوم ٥ يوليو ٢٠٠١**، ص ١٨٨.

(٤٩) أحمد حضراني، «حول القانون التنظيمي لمجلس النواب: قراءة في السياق والنص النهائي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٥٠) اليعكوبي، «المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح،» ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٥١) حارسي، «المجلس الدستوري وتكريس دولة القانون،» ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٥٢) نسجل هنا أن بعض الأحزاب السياسية قد تخلت عن التزاماتها بتخصيص لوائحها الوطنية للنساء فقط، بحيث قدمت رجالاً ضمن لوائحها الوطنية، ويتعلق الأمر بالحركة الديمقراطية الاجتماعية (٨ =

تصبح إجراء استثنائياً يمكن التخلي عنه في أية لحظة. فعدم مأسستها، كتدبير تمييزي لفائدة النساء، بشكل قانوني وصريح خوفاً من أن يصرح المجلس الدستوري بعدم دستوريتها، يجعلها غير ملزمة قانونياً لأية هيئة حزبية بمناسبة الترشيح، بحيث إن وجود اللائحة الوطنية لا يمنع ترشيح الرجال فيها(٥٣).

ـ إن هذا الأسلوب من نظام الحصص لم يحقق تواجداً فعلياً للمرأة في المجالس المنتخبة يتناسب سواء مع وزنها بين السكان أو المواطنين: ٥٠,٧ بالمئة(٥٤)، أو مع وزنها بين الناخبين، حيث تشكل المرأة ما يقارب نصف الهيئة الناخبة بـ: ٤٨ بالمئة(٥٥)، بل لا يستجيب بما فيه الكفاية لطموحات النساء، خاصة الحركة النسائية التي تطالب بتوسيع اللائحة الوطنية من نسبة ١٠ بالمئة التي حددت في انتخابات ٢٠٠٢ إلى ٣٣ بالمئة، فضلاً عن أنه لا يستوعب المنطق الضمني للتوجهات الملكية المتعلقة بتعيين النساء في المناصب السامية. وفي هذا السياق يمكن أن نذكر مثالاً يحمل رسالة موجهة إلى الأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر أساساً بتعيين سبع وزيرات من أصل ٣٤ وزيراً في حكومة عباس الفاسي(٥٦)، أي بنسبة ٢١ بالمئة، وهو التعيين الذي قد يعتبر شكلاً من أشكال تعويض ضعف تمثيل المرأة في البرلمان المغربي في أعقاب انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧(٥٧).

ـ إن اللائحة الوطنية، كوسيلة تمت المراهنة عليها من قبل النساء لتكون رافعة للتمييز الإيجابي، تحولت إلى غاية في حد ذاتها. فبدلاً من أن تكون أداة لتشجيع القيادات النسائية

= مرشحين) والحزب الوطني الديمقراطي (٥ مرشحين) والاتحاد الديمقراطي (٦ مرشحين)، لكن يبدو أن هذه الأحزاب لجأت إلى وضع أسماء الرجال ضمن لوائحها الوطنية لاستكمال هذه اللوائح فقط. انظر بهذا الشأن: عبد القادر لشقر، «الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩٧ في المغرب: الإطار القانوني وتقييم الحصيلة مع مقاربة لإشكالية التناوب السياسي،» تحت إشراف مصطفى قلوش (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال ـ الرباط، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤)، ص ٤٦٨.

(٥٣) حارسي، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٥٤) انظر: Programme des Nations Unies pour le Développement [PNUD], *Maroc, Rapport de développement humain, 2005: Femmes et dynamiques du développement*, direction par Mohamed Bijaad ([Rabat]: PNUD, 2006), p. 52, <http://www.hcp.ma/pubData/DevelopementHumainEtObjectifsDuMillenaire/Dev/RNDH2005.pdf>.

(٥٥) تشير إحصاءات وزارة الداخلية إلى أن عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية برسم الانتخابات التشريعية ليوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قد بلغ ١٥ مليون و٥١٠ آلاف و٥٠٥ ناخباً منهم ٤٨ في المئة من النساء. انظر: «افتتاح مكاتب التصويت لانتخاب أعضاء مجلس النواب،» <http://www.map.ma/mapfr/legislatives07/arabe/textes/ouverture-vote.htm>.

(٥٦) يتعلق الأمر بـ: لطيفة أخرباش كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أمينة بنخضرة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ياسمينة بادو وزيرة الصحة، نزهة الصقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ثريا جبران وزيرة الثقافة، نوال المتوكل وزيرة الشبيبة والرياضة، ولطيفة العابدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي.

(٥٧) انظر تقرير سارة الطواهري، «تعيين سبع نساء مغربيات لقيادة وزارات استراتيجية،» <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/10/17/feature-01>.

وتعزيز قدراتها صارت عند إعدادها وتدبيرها، وفي غياب معايير موضوعية، آلية لإجهاض الكفاءات النسائية الصاعدة، وعرقلة في طريق صناعة النخب النسائية(٥٨). كما إن اللائحة الوطنية، كإجراء تمييزي، لم تفض إلى إقرار تنافس حقيقي بين الرجال والنساء على التمثيلية ضمن اللوائح المحلية، فالإحصائيات المتعلقة بانتخابات ٢٠٠٧، أظهرت أن النساء لا يمثلن سوى ٣ بالمئة من مجموع وكلاء اللوائح المحلية و٥ فقط من مجموع عدد المرشحين(٥٩)، وهي نسبة ضعيفة جداً تعبّر عن لسان حال الرجل وكأنه يقول للمرأة: « لك لائحتك ولي لائحتي».

ــ إن اعتماد نظام الحصص تمّ فقط في الانتخابات المتعلقة بمجلس النواب، ولم يتمّ تطبيقه سواء على مستوى الانتخابات المتعلقة بمجلس المستشارين (لا تمثل المرأة فيه سوى ١,١ بالمئة)، أو على مستوى الانتخابات الجماعية (حيث تمثل المرأة نسبة ٠,٥٤ بالمئة فقط من المستشارين الجماعيين)، علماً بأن الانتداب المحلي أو الجماعي، باعتباره يسمح بمعايشة المشاكل اليومية للمواطن عن قرب والتقرير فيها، يشكّل المدرسة الأساسية للتعلم والتدرب على العمل السياسي والإطار الملائم لاكتساب المهارات الضرورية لتسيير الشؤون العامة.

خلاصة القول هنا، إن تطبيق أسلوب اللائحة الوطنية في المغرب لا يمكن التعويل عليه لحل إشكالية ضعف التمثيلية النسائية في المؤسسات المنتخبة، اللهم إلا إذا اعتبر إجراء مرحلياً وانتقالياً، وبالتالي، فإنه لن يسمح بتطوير الوضعية السياسية للمرأة المغربية. من هنا، تبدو الحاجة ملحّة إلى طرح حلول بديلة عن صيغة اللائحة الوطنية، وذلك بعد تقييم ومسائلة التجربة النسائية الجماعية والبرلمانية.

٣ ــ وفي هذا السياق، إذا كان البعض يثير تساؤلات عدة من قبيل: هل نحن فعلاً أمام تجربة نسائية حقيقية في العمل الجماعي أو البرلماني؟ وهل يمكن الحديث عن حصيلة تجربة نسائية في هذا المجال؟ وماذا أضافت النساء اللائي خضن غمار تجربة الشأن الجماعي أو البرلماني لمرة واحدة أو اثنتين؟ وهل بلوغ المرأة مراكز القرار يؤشر على «تجربة ديمقراطية حقيقية (ديمقراطية المرأة مع المرأة) بعيدة عن كيد النساء للنساء، وهو الأخطر!؟»(٦٠) ومن ناحية أخرى، إذا كان البعض الآخر يتحفظ على تقييم تجربة تخصيص مقاعد المرأة في البرلمان بدعوى أنه من الصعب تقييم الأداء النسائي من خلال تجربة وحيدة ودون معرفة حظوظ استمراره مستقبلاً(٦١)، وبالتالي من الأهم التركيز مرحلياً على زيادة عدد البرلمانيات، فإننا نعتقد مع ذلك بأنه من المهم للغاية مقاربة قضية

---

(٥٨) رشيدة بنمسعود، «استحقاق ٧ شتنبر ٢٠٠٧ بين التحضير والنتائج،» **آفاق**، العدد ٧٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٤٦.

(٥٩) انظر تقرير سارة الطواهري، «تراجع تمثيل المرأة في البرلمان المغربي،» <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/09/17/feature-02>.

(٦٠) خديجة صبار، **إدانة تدبير الشأن المحلي في المغرب: تجربة مستشارة**، تقديم محمد الأسعد (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٧)، ص ١٣٤.

(٦١) بنعدادة، **المرأة والسياسة: دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية**، ص ١٧١.

المشاركة السياسية للمرأة المغربية من زاوية أدائها البرلماني، وذلك باعتبار أن زيادة تمثيل المرأة في البرلمان تتوقف على أداء النائبات ومدى اضطلاعهن بالوظيفة التشريعية والرقابية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن انتخاب المرأة ليس مطلوباً لذاته بقدر ما أن المطلوب هو انتخابها لأداء دورها التمثيلي المنوط بها، الأمر الذي يستلزم إجراء دراسات علمية ميدانية من شأنها إصدار حكم موضوعي شامل على هذا الأداء، بما يمكّن في نهاية المطاف من استثمار الجوانب الإيجابية في التجربة واستبعاد الجوانب السلبية فيها.

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام عند محاولة تقييم الأداء البرلماني للمرأة، تتمثل في كون المرأة البرلمانية، وبغض النظر عن جنسها، هي نائبة برلمانية من المفترض فيها أن تقوم بجميع الوظائف التي يقوم بها النائب البرلماني، وبالتالي لا يجب أن تحاسب على إضافة ـ نسائية ـ خاصة، ولكن يجب أن تحاسب على عملها وإنجازها وما قدمت كنائبة في البرلمان[٦٢]. على أن فعالية النائبات في نظرنا ليست قضية عددية، بل هي قضية نوعية من الطبيعي أن تتباين من نائبة إلى أخرى، لارتباطها بالقدرات والمؤهلات والكفاءات التي تتمتع بها هذه النائبة أو تلك، ومدى قدرتها على التعبير عن مصالح الدائرة الانتخابية التي تمثلها وعن مصالح المجتمع بشكل عام.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين، وفي إطار تقديم حلول بديلة عن صيغة اللائحة الوطنية، اقترحوا طريقة أخرى بسيطة وواضحة، وهي أن ينص القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على ضرورة تحديد حد أقصى (٨٠ بالمئة مثلاً) لعدد الأشخاص من الجنس نفسه المسجلين في لوائح الترشيح، أي أن نسبة ٨٠ بالمئة يمكن أن تخصص عملياً للرجال والنسبة الباقية ٢٠ بالمئة للنساء أو العكس، بحيث تصبح الأحزاب السياسية ملزمة بتقديم عدد من اللوائح يضم إما نساء أو رجالاً فقط، والعدد الباقي يضم مرشحين من الجنس الآخر، وبهذه الطريقة يتجنب المشرع إحداث نوعين من الدوائر ويتجنب ذكر نوع الجنس صراحة[٦٣]. وهذا الأسلوب في نظر هؤلاء الباحثين غير قابل للنزاع قانونياً، لأنه لا يمس بعض المبادئ مثل حرية التعبير بالاقتراع وحرية الترشح والمساواة بين الجنسين، وبالتالي فإن القيود التي يمكن أن تنجم عن تطبيق هذا الأسلوب لن تخرج عن تلك التي يحق للمشرع أن ينص عليها من أجل تنظيم ممارسة الحريات[٦٤]. ويبقى الهدف من تخصيص حصة من المقاعد لواحد من الجنسين هو تفادي هيمنة جنس معين على جنس آخر، وتسهيل ولوج النساء إلى المهن أو المناصب الخاصة تقليدياً بالرجال، كما إن هذا الأسلوب يصبح ملزماً قانوناً عوض أن يكون محل اتفاق ضمني قد لا يُحترم.

وإذا كانت هذه الصيغة تفيد بأن دعم المشاركة السياسية للمرأة بتحسين تمثيلها في المجالس المنتخبة انطلاقاً من مرحلة ترشيحها يتم من خلال تخصيص حصة معينة للنساء

---

(٦٢) انظر حوار أجرته سعيدة الوزاني مع بسيمة حقاوي في: **العدالة والتنمية**، ٢٠٠٧/٩/٥، ص ١١.

(٦٣) حارسي، «المجلس الدستوري وتكريس دولة القانون،» ص ١٨٨.

(٦٤) اليعكوبي، «المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح،» ص ١٤٦.

(٢٠ بالمئة) على الأقل ضمن لوائح الترشيح، فإنها لا تكفي في اعتقادنا لتطوير المساواة بين الجنسين وتعزيز ولوج النساء إلى المسؤوليات الانتخابية من جهة، كما إنها قابلة هي الأخرى للنزاع قانونياً من جهة ثانية. ولعل ما يدل على ذلك هو أنه تم تجاوزها في بعض الدول، كفرنسا، التي لجأت إلى تطبيق نظام المناصفة بدل نظام الكوتا. ويتعلق الأمر أساساً بإقرار مبدأ المساواة بين الجنسين داخل لوائح الترشيح. وفي هذا السياق يجدر بنا الوقوف عند التجربة الفرنسية التي يمكن أن يسترشد بها المشرع المغربي في هذا المجال.

ففي فرنسا صرّح المجلس الدستوري، بمناسبة فحصه للقانون الذي تبنّاه البرلمان تحت عنوان «قانون تعديلي لبعض مقتضيات المدونة الانتخابية ومدونة الجماعات» المتعلق بانتخاب المستشارين البلديين وبشروط تسجيل الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا في اللوائح الانتخابية»، بعدم دستورية المقتضيات التي تقرر عدم إمكانية تضمين لوائح المرشحين أكثر من ٧٥ بالمئة من الأشخاص من الجنس نفسه، معتبراً بأن «القاعدة التي تتضمن تمييزاً بين المرشحين باعتبار جنسهم هي مخالفة للمبادئ الدستورية المتعلقة بالتصويت والترشيح، وبالتالي، فإن الفصل L260 bis من مدوّنة الانتخابات، كما هو منصوص عليه في الفصل ٤ من القانون الخاضع لفحص المجلس الدستوري، ينبغي أن يصرَّح بمخالفته للدستور»[(٦٥)].

من جهة أخرى، عمل المشرع الدستوري الفرنسي، رغبة منه في ضمان المشاركة الفعلية للنساء في الحياة السياسية، على إقرار تعديل دستوري سنة ١٩٩٩ مسّ بالأساس الفصلين ٣ و٤ من الدستور، وبمقتضى هذا التعديل أصبح الفصل الثالث يتضمن فقرة جديدة أخيرة تنص على أنه: « يدعم القانون الولوج المتساوي للنساء والرجال إلى الانتدابات والوظائف الانتخابية»، كما أصبح الفصل الرابع يتضمن بدوره فقرة جديدة أخيرة تنص على أنه: «تساهم ـ في إشارة إلى الأحزاب والتجمعات السياسية المذكورة في الفقرة الأولى من الفصل الرابع نفسه ـ في إعمال المبدأ المذكور في الفقرة الأخيرة من الفصل ٣ طبقاً للشروط المحددة قانوناً»[(٦٦)].

٤ ـ وإعمالاً لهذه المقتضيات الدستورية الجديدة، صدر قانون ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ المتعلق بإقرار الولوج المتساوي للنساء والرجال إلى الانتدابات والوظائف الانتخابية[(٦٧)]. وقد نص هذا القانون في بابه الأول، المتعلق بالمقتضيات الخاصة بالانتخابات التي تجرى عن

(٦٥) انظر: «Décision no. 82-146 DC du 18 novembre 1982: Loi modifiant le code électoral et le Code des communes et relative à l'élection des conseillers municipaux et aux conditions d'inscription des Français établis hors de France sur les listes électorales,» <http://www.lexinter.net/JPTXT2/loi_modifiant_le_code_electoral_et_quota_par_sexe.htm>.

(٦٦) انظر: «Loi constitutionnelle no. 99-569 du 8 juillet 1999 relative à l'égalité entre les femmes et les hommes,» J.O no. 157 du 9 juillet 1999 p. 10175, <http://www.observatoire-parite.gouv.fr/presentation/JO_Loi_constitutionnelle_9_juillet_1999.htm>.

(٦٧) انظر: «Loi no. 2000-493 du 6 juin 2000 tendant à favoriser l'égal accès des femmes et des hommes aux mandats électoraux et fonctions électives,» J.O no. 131 du 7 juin 2000, p. 8560, <http://www.observatoire-parite.gouv.fr/presentation/JO_Loi_du_6_juin_2000.htm>.

طريق اللائحة[٦٨]، وبالخصوص في الفصول ٢، ٥، ٦، و٨ التي تتمم على التوالي الفصول L264، L346، L370، L331-2، من مدوّنة الانتخابات على أنه: «داخل كل لائحة، فإن الفارق بين عدد مرشحي كل جنس لا يمكن أن يتجاوز واحداً. وداخل كل فريق كامل من ستة مرشحين مرتبين في اللائحة ينبغي إدراج عدد متساوٍ من مرشحي كل جنس»، وذلك فيما يتعلق بالانتخابات التي تجري باللائحة في دورتين. كما نص الفصلان ٣ و٧ من قانون ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، اللذان يتممان على التوالي الفصل L300 من المدوّنة الانتخابية والفصل ٩ من القانون رقم ٧٧ ــ ٧٢٩ لـ ٧ تموز/يوليو ١٩٧٧، المتعلق بانتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي على ما يلي: «داخل كل لائحة، فإن الفارق بين عدد مرشحي كل جنس لا يمكن أن يتجاوز واحداً. كل لائحة ينبغي أن تتشكل وبالتناوب من مرشح من كل جنس»، وذلك فيما يخص الانتخابات التي تجري باللائحة في دورة واحدة.

وفضلاً عن ذلك، فقد نص قانون ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، تشجيعاً للأحزاب والتجمعات السياسية ودفعها إلى احترام وتطبيق مبدأ الولوج المتساوي للنساء والرجال إلى الانتدابات والوظائف الانتخابية، في الفصل ١٥ منه، الذي يعدل الفصل ٩ ــ ١ من القانون رقم ٨٨ ــ ٢٢٧ لـ ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ المتعلق بشفافية تمويل الحياة السياسية على أنه: « عندما يكون، بالنسبة إلى حزب أو تجمع سياسي، الفارق بين عدد مرشحي كل جنس، الذين يصرّحون بارتباطهم بهذا الحزب أو التجمع إثر آخر تجديد عام للجمعية الوطنية طبقاً للفقرة الثانية من الفصل ٩، متجاوزاً لـ ٢ بالمئة من العدد الإجمالي لمرشحيه، فإن مبلغ القسط الأول الممنوح له تطبيقاً للفصلين ٨ و٩ يتقلص بنسبة تساوي نصف ذلك الفارق بالنسبة إلى مجموع مرشحيه.

غير أن هذا التقليص لا يطبق بالنسبة إلى الأحزاب والتجمعات السياسية التي تتقدم خاصة بمرشحين من أقاليم ما وراء البحار، عندما لا يتجاوز الفارق بين عدد مرشحي كل جنس، المرتبطين به، واحداً».

٥ ــ ومن بين الإصلاحات التي عملت على تحقيق تقدم في مجال إعمال مبدأ المناصفة نذكر تلك التي جاء بها قانون ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فقد فرض هذا القانون واجب احترام التناوب الدقيق في تشكيل لوائح المرشحين للانتخابات البلدية (بالنسبة إلى الجماعات التي يقطن فيها ٣٥٠٠ ساكن فأكثر)، ونص على إعمال مبدأ المناصفة في انتخاب الأجهزة التنفيذية الجهوية والبلدية (في الجماعات التي يقطن فيها ٣٥٠٠ ساكن فأكثر)، كما ألزم كل مرشح في الانتخابات الخاصة بالمقاطعات (الكانتونات)، بأن يتقدم مصحوباً بخلف احتياطي من الجنس الآخر ليعوضه في حالة الوفاة أو الاستقالة، فضلاً عن أنه قرر تشديد الغرامة المالية التي تتحملها الأحزاب السياسية التي لا تحترم مبدأ المناصفة في ترشيحاتها بمناسبة الانتخابات التشريعية، بحيث رفع هذه الغرامة إلى ثلاثة أرباع

(٦٨) يتعلق الأمر هنا بالانتخابات البلدية في الجماعات التي يقطن بها أكثر من ٣٥٠٠ نسمة، وبالانتخابات المتعلقة بمجلس الشيوخ في المحافظات التي يجري فيها الاقتراع بالتمثيل النسبي، وبالانتخابات الجهوية، وبانتخاب المستشارين في جمعية الكورس، وبانتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي، وبالانتخابات الإقليمية في سان ــ بيير ــ و ــ ميكولون.

الفارق (٧٥ بالمئة) في المتوسط، عوض نصف الفارق (٥٠ بالمئة)، وهي قيمة الغرامة التي كانت مطبقة سابقاً في ظل قانون ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠[٦٩].

وضمن السياق نفسه كذلك، يمكن أن نذكر أيضاً قانون ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الذي هدف بدوره إلى تدعيم الولوج المتساوي بين النساء والرجال في المجالس العامة، بحيث أوجب على كل مرشح في الانتخابات المتعلقة بالمستشارين العامين بأن يتقدم مصحوباً بخلف احتياطي من جنس مغاير، وهذا الإجراء، الذي يمنع تنظيم الانتخابات الجزئية في حالة شغور المنصب لسبب ما، من شأنه أن يعزز تمثيل المرأة في المجالس العامة، إذ يفتح المجال أمام النساء ـ باعتبارهن نائبات احتياطيات ـ لتعويض المستشارين العامين الرسميين الذين هم في غالبيتهم رجال، سواء في حالة الوفاة أو عند الاستقالة مثلاً بسبب الجمع بين عدة انتدابات محلية[٧٠].

٦ ـ كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن المشرع الفرنسي أنشأ مرصداً لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وذلك بمقتضى الفصل الأول من المرسوم رقم ٩٥ ـ ١١١٤ الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥[٧١]. وقد حدد الفصل الثاني من هذا المرسوم، كما تم تتميمه وتعديله بالمرسوم رقم ٩٨ ـ ٩٢٢ لـ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨[٧٢]، مهام واختصاصات المرصد المذكور في ما يلي:

ـ تجميع وإعداد ونشر المعطيات والتحليلات والدراسات والأبحاث حول وضعية النساء على المستويين الوطني والدولي.

ـ تقييم استمرار التفاوتات بين الجنسين وفحص العراقيل التي تحد من المساواة بينهما خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ـ إبداء آراء حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحال إليه من الوزير الأول.

ـ تقديم توصيات واقتراحات بشأن الإصلاحات التي يراها مناسبة إلى الوزير الأول، وذلك بغرض القضاء على مظاهر عدم المساواة بين الجنسين وتشجيع الوصول إلى المساواة.

ويقدّم المرصد تقريراً عاماً إلى الوزير الأول كل سنتين، كما يقدَّم هذا التقرير أيضاً

---

(٦٩) انظر: «Les Modes de Scrutin et la Parité entre les femmes et les Hommes en 2008,» <http://www.observatoire-parite.gouv.fr/portail/guide.htm>.

(٧٠) انظر: «Loi du 26 février 2008 facilitant l'égal accès des femmes et des hommes au mandat de conseiller général,» <http://www.vie-publique.fr/actualite/panorama/texte-discussion/proposition-loi-facilitant-egal-acces-femmes-hommes-au-mandat-conseiller-general.html>.

(٧١) انظر: «Décret no. 95-1114 du 18 octobre 1995 portant création d'un Observatoire de la parité entre les femmes et les hommes,» *Journal officiel* (19 octobre 1995), <http://www.observatoire-parite. gouv.fr/presentation/decret95-1114.htm>.

(٧٢) انظر: «Décret no. 98-922 du 14 octobre 1998 modifiant le décret no. 95-1114 du 18 octobre 1995 portant création d'un Observatoire de la parité entre les femmes et les hommes,» *Journal officiel* (16 octobre 1998), <http://www.observatoire-parite.gouv.fr/presentation/decret98-922.htm>.

إلى البرلمان. كذلك يمكن للمرصد أن ينجز التقارير المرتبطة بموضوع معين (الفصل ٣ من المرسوم).

ويرأس المرصد الوزير الأول أو الوزير المكلف بحقوق النساء، ويحضر إلى جانب الرئيس الوزراء المعنيون بجدول الأعمال المقترح أو من ينوب عنهم. كما يحضر المندوب «البيوزاري» في حقوق النساء اجتماعات المرصد (الفصل ٤ من المرسوم).

هذا، ويتكون المرصد من أعضاء وشخصيات يتم اختيارهم لكفاءتهم وتجربتهم، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، بمرسوم يصدر عن الوزير الأول وباقتراح من الوزير المكلف بحقوق النساء... (الفصل ٦ من المرسوم).

وفي تقديرنا، وبعد استعراض أهم عناصر التجربة الفرنسية في المجال الذي نحن بصدده، فإنه يمكن لهذه التجربة أن تغني التجربة المغربية الفتية التي تفتقر إلى حد الآن إلى مأسسة قانونية لتدابير التمييز الإيجابي لفائدة النساء في الحياة السياسية. وهكذا، فحريّ بالمشرع المغربي أن يسترشد بالتجربة الفرنسية التي أثبتت نجاحها في تحسين مشاركة النساء في مختلف المجالس المنتخبة وفقاً لطريقة الاقتراع باللائحة التي تسمح بتطبيق مبدأ المناصفة، فعندما تم تطبيق قانون ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ ـ المتعلق بتدعيم الولوج المتساوي بين النساء والرجال إلى الانتدابات والوظائف الانتخابية ـ لأول مرة بمناسبة الانتخابات البلدية في آذار/مارس ٢٠٠١، تعززت بوضوح نسبة حضور النساء في المجالس البلدية، بحيث انتقلت هذه النسبة من ٢٥,٧ بالمئة المسجلة سنة ١٩٩٥ إلى ٤٧,٥ بالمئة من مجموع المستشارين البلديين في الجماعات التي يقطن فيها ٣٥٠٠ ساكن فأكثر(٧٣). وإذا توقفنا عند الانتخابات البلدية الأخيرة (٩ و١٦ آذار/مارس ٢٠٠٨)، فإننا نلاحظ ارتفاعاً في عدد المنتخبات مقارنة بالانتخابات البلدية السابقة (٢٠٠١)، بحيث فازت النساء بـ ٤٢٦٥٠ مقعداً من أصل ٨٧٨٧٣ مقعداً، أي بنسبة تقترب كثيراً من المناصفة (٤٨,٥ بالمئة من مجموع المقاعد)(٧٤).

كما أدى تطبيق قانون المناصفة في الانتخابات الجهوية إلى تحقيق تأنيث أوسع داخل المجالس الجهوية، إذ تمثل النساء نسبة ٤٧,٦ بالمئة من مجموع المستشارين الجهويين سنة ٢٠٠٤، مقابل ٢٧,٥ بالمئة سنة ١٩٩٨. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمجلس الشيوخ، فقد حقق قانون ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠ ـ الذي أدخل التمثيل النسبي بالموازاة مع إقرار واجب الاحترام الدقيق لمبدأ المناصفة بين النساء والرجال في المحافظات التي ينتخب فيها ٣ أعضاء فأكثر ـ تقدماً واضحاً تجلى في فوز النساء بـ: ٢٢ مقعداً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من أصل ١٠٢ مقعد شملها التجديد، مقابل ٥ نساء فقط انتهت ولايتهن. وأما بالنسبة إلى انتخابات البرلمان الأوروبي، فإن تطبيق قانون المناصفة سمح لفرنسا بأن تصنف ضمن

(٧٣) انظر: «Le Bilan de la loi sur la parité,» <http://www.travail-solidarite.gouv.fr/espaces/femmes-egalite/grands-dossiers/parite-responsabilite-vie-politique/bilan-loi-sur-parite-5912.html>.

(٧٤) انظر: «Les Résultats des élections municipales et cantonales 2008- (19-03-2008),» <http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=1973>.

الدول التي لها السبق في تحقيق المناصفة مع الرجل وفي تسجيل أعلى تمثيلية نسائية مثل السويد وهولندا، بحيث تمثل الفرنسيات حالياً نسبة ٤٣,٦ بالمئة من مجموع البرلمانيين الأوروبيين الفرنسيين الفائزين في انتخابات ٢٠٠٤[٧٥].

٧ ـ وبناء على ذلك، فإننا ندعو إلى ضرورة تدخل المشرع المغربي لإقرار تدابير تدعم التمثيلية النسائية في المؤسسات المنتخبة، ويأتي في مقدمة ذلك تغيير المنظومة القانونية المؤطرة للانتخابات لتتضمن بشكل صريح قضية المساواة بين الجنسين، مع وضع الضوابط الكفيلة بألا تشوب ذلك شبهة عدم الدستورية، بمعنى أنه لا يجب أن يتدخل المشرع بإصدار قانون ينظم هذا الوضع، لأنه سيتعرض للطعن في دستوريته، بل ينبغي أن يتم التدخل أولاً عن طريق الدستور نفسه، بحيث يشير بوضوح إلى دعم مبدأ الولوج المتساوي بين الرجال والنساء إلى مختلف الانتدابات والوظائف الانتخابية. على أن تتولى القوانين الانتخابية، أو قانون مستقل في مرحلة لاحقة، مسألة تحديد تفاصيل إعمال ذلك المبدأ.

من ناحية أخرى، من المهم أن نؤكد أن دعم المشاركة السياسية للمرأة يرتبط بمسألة نمط الاقتراع. وفي هذا الصدد، إذا كنا نؤيد تطبيق الاقتراع باللائحة، لأنه يتيح فرصة أكبر لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، فإننا نقترح اعتماد مبدأ المناصفة في الانتخابات التشريعية والجماعية، بحيث يلزم المشرع الأحزاب السياسية بتضمين لوائحها عدداً متساوياً من المرشحين من كل جنس وبالتناوب بين النساء والرجال (رجل ـ امرأة ـ رجل ـ امرأة)، أو العكس (امرأة ـ رجل ـ امرأة ـ رجل).

وارتباطاً بما سبق، فإنه يمكن أن نضيف تدابير أخرى لدعم المشاركة السياسية للمرأة المغربية، ومن أهمها:

ـ ضرورة تنصيص قانون الأحزاب السياسية على النسبة الدنيا من النساء المطلوب توافرها في الهيئات والأجهزة القيادية الحزبية، والواقع أن هذا الإجراء ينطلق من مسلّمة لا يمكن إنكارها، وهي أنه لا يمكن تحقيق تمثيل مؤثر للمرأة داخل المجالس المنتخبة بمعزل عن دورها داخل الأحزاب السياسية التي تشكل المصنع الذي يعمل على تكوين وتخريج الكوادر السياسية ـ بما فيها الكوادر النسائية بطبيعة الحال ـ وباعتبار أن الأحزاب تمثل الوعاء الأساسي للمشاركة السياسية[٧٦]. وفي هذا الصدد نلاحظ بأنه إذا كان القانون رقم ٠٤ ـ ٣٦ المتعلق بالأحزاب السياسية قد ألزم هذه الأخيرة بضرورة التنصيص في أنظمتها الأساسية على نسبة النساء والشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب[٧٧]، فإن

---

(٧٥) «Les Modes de Scrutin et la Parité entre les Femmes et les Hommes en 2008,» <http://www.observatoire-parite.gouv.fr/portail/guide.htm>.

(٧٦) جميل مطر [وآخرون]، **الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات مصر وسوريا وتونس**، تحرير نيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١١٤.

(٧٧) انظر المادة ٢٢ من القانون رقم ٠٤ ـ ٣٦ المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١٨ ـ ٠٦ ـ ١ في ١٥ محرم ١٤٢٧ الموافق ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ومنشور في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٣٩٧ (٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦).

هذه الآلية لا تكفي في تقديرنا لتعزيز وصول النساء إلى مراكز القرار الحزبي ما دام المشرع ترك أمر تحديد هذه النسبة للأحزاب السياسية نفسها التي تتحمل المسؤولية في إقصاء المرأة وعدم إشراكها في تدبير الشأن السياسي عموماً والحزبي خصوصاً. وعليه، فإن الأمر يتطلب من المشرع أن يتولى بنفسه تحديد وتخصيص نسبة معقولة: نصف المقاعد أو ثلثها على الأقل للنساء في الأجهزة الحزبية.

ـ ربط تمويل الدولة للأحزاب السياسية بشرط احترام هذه الأخيرة المقتضيات القانونية، لا سيما منها تلك المتعلقة بتشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية.

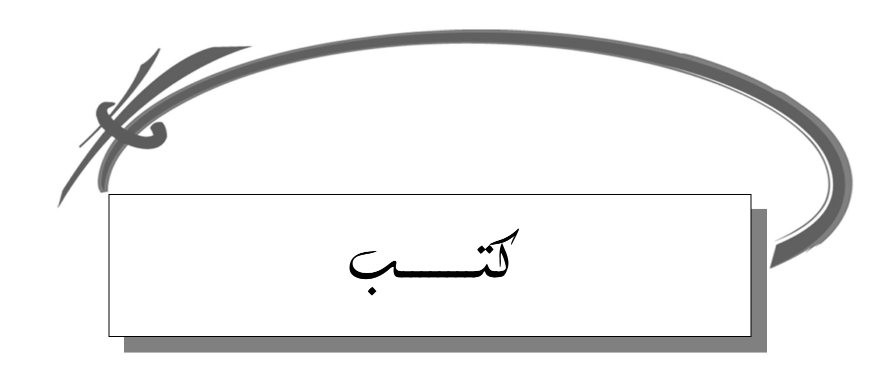
ـ تأسيس مرصد وطني للنهوض بتمثيلية النساء المغربيات في الحياة السياسية، وذلك على غرار المرصد الفرنسي لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

* * *

إن الخلاصة التي نود أن نؤكدها في خاتمة هذه الدراسة هي أن تطبيق مبدأ المناصفة بمفرده لن يساهم بشكل فعلي في تطوير الوضعية السياسية للنساء في المغرب، بحيث إن تواجد نخبة نسائية داخل المجالس المنتخبة سوف لن يؤدي مباشرة وبطريقة آلية إلى إدخال تعديلات جوهرية على وضعية المرأة المغربية، في ظل استمرار مختلف العوامل التي تؤدي إلى تهميشها وعزلها عن المجتمع السياسي. فالملاحظ أن عوائق مشاركة المرأة المغربية في المجال السياسي لا زالت كبيرة ومتنوعة، مما يحول دون مشاركتها الفعلية في تدبير الشأن العام، ومن هنا، فإنه ينبغي، لدعم وحفز المشاركة السياسية للمرأة، تجاوز المقاربة الجزئية لقضية المساواة بين الجنسين، ذلك أن المساواة القانونية لن تكون فعلية ما لم تندرج ضمن إطار مساواة عملية في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويبقى أن نشير في الأخير إلى أن الاستجابة الواعية لهذه المتطلبات، من خلال الانخراط في مشروع مجتمعي متكامل تكون مشاركة المرأة في إنجازه فعلية وتحتل فيه قضيتها موقعاً أساسياً، هي التي تمكّن من ردم الهوة بين الاعتراف الشكلي بالحقوق السياسية للمرأة على المستوى القانوني وممارستها على أرض الواقع، بما يضمن دعم المشاركة السياسية للمرأة، وبالتالي إقرار ديمقراطية حقيقية في بلدنا، وذلك باعتبار أن تحقيق هذه الأخيرة يقتضي شراكة فعلية بين المرأة والرجل في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهما إثراء متبادلاً نظراً إلى ما بينهما من اختلاف[٧٨] ■

(٧٨) انظر: «المساواة: تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء في السياسة،» الفقرة ٤ من الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية (١٩٩٧)، <http://www.arab-ipu.org/ipu/equality.html>.


كتـــب



تعليق المؤلِّف على عرض كتابه «انفجار المشرق العربي»(*)

جورج قرم(**)

وزير مالية سابق ـ لبنان.

أشكر **المجلة العربية للعلوم السياسية** على نشرها مراجعة كتابي **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦ ـ ٢٠٠٦**، الذي قام، مشكوراً، الأستاذ عوني فرسخ بكتابتها. ومع أهمية كل ملاحظاته، لا بدَّ لي أن أوضح للقارئ العربي الأسس المنهجية التي اتبعتُها في تأريخ منطقة المشرق العربي خلال نصف القرن المنصرم، وهي منهجية تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية والداخلية العديدة التي أثَّرت في المنطقة، وحالت دون نهضة العرب في النظام الدولي.

وفي ما يلي أهم عناصر مقاربتي في الكتابة لعلّها تكون مفيدة للقارئ.

١ ـ هناك العديد من **الملاحظات** التي أبداها الأستاذ عوني فرسخ **والمستلْهَمة من أدبيات القومية العربية التقليدية**، لكنَّ منهجي في الكتابة التاريخية هو منهج يسعى إلى إظهار الأنواع المختلفة لنظم الإدراك للأحداث التاريخية (الغربية منها، والصهيونية، ومنها العربية بأشكالها المختلفة، والعروبية التقدمية، والعربية الرجعية المتعاطفة مع السياسيات الغربية، والقومية الإسلامية بتلاوينها المختلفة...). لذلك **لم يأتِ الكتاب كمجرّد سرد تاريخي منطلقاً من نظام إدراكي مبني على التمسُّك الحصري بعقيدة القومية العربية المتأثِّرة حصراً بالتجربة الناصرية**. ومع ذلك، فقد هاجم العديد من المستشرقين في فرنسا مؤلَّفي هذا على أنَّه أحادي الجانب، لانحيازه إلى القومية العربية الناصرية والبعثية الطابع، واتهامي بأنني أظهر انحيازاً إلى الأنظمة الدكتاتورية العربية التي تحمل راية العروبة الراديكالية

(*) نشرت **المجلة العربية للعلوم السياسية** مراجعة عوني فرسخ لكتاب: جورج قرم، **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦ ـ ٢٠٠٦** في العدد ١٩ (صيف ٢٠٠٨)، ص ١٨٩ ـ ١٩٦.

(**) البريد الإلكتروني: gecorm@inco.com.lb.

المعادية للغرب، كما أتى في كتاب المستشرق الفرنسي أوليفر كاريه (Olivier Carré) *Le Nationalisme arabe*، الذي كان له رواج كبير في فرنسا. وقد كرَّستُ في الفصول المنهجية فصلاً كاملاً لقضية الهوية العربية الجامعة، وضرورة أخذها بعين الاعتبار واحترامها لأنها تستند إلى معطيات موضوعية كوحدة اللغة والدين والتاريخ المشترك.

٢ ـ في استعمال بعض المصطلحات مثل **الشرق الأوسط** (الملاحظة **الأولى**)، فإنني أفسّر أيضاً في المقدمة بأنني أستعمل كلمة الشرق الأوسط في الكتابة عندما أنظر إلى المنطقة بالتحدّث أيضاً عن الأتراك والفرس وليس العرب حصراً. إنما أقول أيضاً بأن **التركيز هو على المشرق العربي**، والعبارة تتردّد في معظم الأحيان خلال السرد التاريخي. كما إن عنوان الكتاب هو **انفجار المشرق العربي**.

أما في ما يختص بالملاحظة **الثانية**، فإن الوقائع التاريخية، لسوء الحظ، تدلّ على الهزائم العسكرية للجيوش النظامية أمام الاستعمار وإسرائيل (باستثناء حرب ١٩٧٣، التي أصفها كنصف انتصار فقط). إنما أعتقد أن الكتاب يروي بشكل مستفيض ملحمة أنواع مختلفة من المقاومة الشعبية للاستعمار، وآخرها مقاومة حزب الله. وقد كرستُ ملحقاً خاصاً بالإنجاز التاريخي الذي حصل في صيف ٢٠٠٦، عندما انتصرت بشكل واضح هذه المقاومة على الجيش الإسرائيلي.

أما بالنسبة إلى الملاحظة **الثالثة**، فقد ذكرتُ من بين أسباب الانحطاط فقدان العرب السيطرة على طرق التجارة الكبرى.

وفي ما يختصّ بالملاحظة **الرابعة**، فإن الوقائع التاريخية تدل على **أن العنصر العربي في نظام الحكم في المجتمعات الإسلامية قد تراجع وسلَّم العديد من أمور الحكم إلى العنصر الفارسي والتركي في المشرق العربي على الأقل**. وهذا لا يعني عدم مساهمة العرب في العلوم والآداب والفن، إنما **خسر العنصر العربي الريادة السياسية والعسكرية**، وتبعاً لذلك لم يراكم العرب خبرة في إدارة الدول والأنظمة السياسية، ولذلك كانت الإخفاقات المؤسساتية السياسية بعد نيل الاستقلال، على خلاف الأتراك والفرس الذين استمروا في تولّي الحكم في بلادهم على مدى القرون. والنتيجة واضحة أمام أعيننا إذ نرى قوة الدولتين، التركية والإيرانية، في الشرق الأوسط وضعف وهوان جميع الأنظمة العربية المشرقية.

أما بشأن الملاحظة **الخامسة**، وعكساً لما استنتجه العرض، فإنني أكدت على الهوية العربية لكن **ما أطرحه هو جمود النظرة إلى التراث وعدم الأخذ بمكوّناته الغنية اليونانية والرومانية والسريانية والفارسية لإطلاق نهضة جديدة متواصلة وإبداعية**، كما فعل العديد من الحضارات الأخرى ابتداء من أوروبا وانتهاء بكوريا ومروراً بكل من الصين واليابان والهند، وكلّها دول قوية ومحترمة في النظام الدولي وتخطَّت صدمة الاستعمار الأوروبي.

في النقطة **السادسة** التي يرى فيها

صاحب العرض القيّم للكتاب أنني لم أذكر النقد التجريحي الذي مارسته الإرساليات الدينية الغربية تجاه الكنائس العربية، فإنني في مدخل الكتاب أبدأ بهذا الموضوع وبذكر نسيان الغرب لجذوره الدينية في الكنائس الشرقية والكره الزائد لكنيسة بيزنطيا إلى درجة غزو القسطنطينية خلال إحدى الغزوات الصليبية.

٣ ـ وفي صلب العرض نجد ملاحظات وتفاصيل قيّمة تتعلق بسيرة جمال عبد الناصر، التي لا خلاف عليها، **لكن لم يكن بالإمكان السرد التفصيلي الدقيق للتجربة الناصرية** في مؤلَّف يجمع كل أحداث المنطقة الكبرى ويحللها كما يحلل عواقبها. وبشكل خاص أردتُ أن أبيِّن الفرق الشاسع بين شخصية عبد الناصر البطولية وشخصية أنور السادات التي أدت إلى معاهدة كامب ديفيد المشؤومة، كما سعيتُ إلى تفسير ظاهرة انبثاق الساداتية من الناصرية والتنكر لها. وعندما أقول إن عبد الناصر كان علمانياً لا يعني ذلك أنه كان غير مؤمن أو أنه لم يأخذ في الحسبان المُعطى الإسلامي كما هو واضح من قراءة كتابه **فلسفة الثورة**. لكن جمال عبد الناصر، وعلى خلاف معظم القيادات العربية اليوم **لم يوظف الدين في الساحة السياسية، الداخلية والإقليمية والدولية**، وهذا ما يدل على رصانة هذا القائد الكبير. وقد آن الأوان ألا نفسر كلمة علمانية بالإلحاد ومحاربة الدين ورجال الدين. وفي المضمار نفسه، عندما أقول إن عبد الناصر كان يهوى الحضارة الغربية فأعني هنا بأنه كان متحمساً **للحداثة ولقيمها**. ولا يمكن لأي مؤرِّخ أن ينفي أن الحداثة المعاصرة هي من نتاج الغرب، كما إن همّ معظم روّاد النهضة العربية من رجال الدين أو المدنيين كان اللحاق بركب الحضارة الأوروبية، ولذلك لا أرى أي نوع من النقد لشخصية عبد الناصر في الطريقة التي وصفتُه بها.

أما بشأن اتفاقية كامب ديفيد وتحليلي المفصَّل لها لما تحتوي من انحرافات قانونية خطيرة ضد مصلحة مصر وفلسطين والأمة العربية (النقطة ١١)، فإنني أعتقد بأن سرد الرواية التاريخية يُظهر بكل جلاء مدى الضرر الذي أصاب العرب من توقيع مصر على هذه الاتفاقية. كما أذكر جيداً أن توقيع مصر على هذه الاتفاقية هو الذي سمح لإسرائيل باحتلال لبنان عام ١٩٨٢، وحصار عاصمته في وسط عجز عربي وصمت رهيب.

٤ ـ حول الملاحظة بشأن الفصلين الأخيرين من الكتاب (نقطة ٢١ و٢٢ و٢٣)، المتعلِّقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي وبالصحوة الإسلامية وسلبياتها وبديناميكية دولة إسرائيل وعلاقتها بالنهضة اليهودية، فهي فعلاً من الفصول التي أعتبرها رئيسية في الكتاب وإنني أتأسف إذا **استعملْتُ كلمة أقلية بالنسبة إلى الأقباط في مصر**، فقد قمْتُ في الفصل الثالث من الكتاب بنقد شامل لهذه المقولة كما استوردْناها من الثقافة السياسية الغربية، لكن لا بدَّ من لفت نظر القارئ أن هذا المؤلَّف الضخم **كُتِب على مراحل مختلفة من حياتي** وأن الفصل المخصَّص لنقد مقولتَيْ الأقلية والأغلبية قد **كتبتُه بعد ٢٥ سنة من**

الطبعة الأولى للكتاب. ومع أنني أعدتُ تصحيح وتعديل الرواية التاريخية بناء على مقاربتي النقدية الموضوعة عام ١٩٩٨، فيبدو أن إعادة النظر في المقولات المستعملة في كتابة الطبعات الأولى ما قبل ١٩٩٨ لم تكن كافية. ويمكن أن أوجه إلى نفسي الانتقاد نفسه فيما يتعلق بالنص المكرَّس للفتنة اللبنانية بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، حيث أستعمل أيضاً كلمة **أقلية**. كما إن لصاحب العرض كل الحق في لفت انتباهي إلى الخطأ الذي حصل بوصف العلَم العراقي يحمل شعار «لا إله إلا الله ومحمد رسول الله»، الذي هو في الحقيقة قائم على العلم السعودي وليس العراقي الذي اكتفى بالكلمتين «الله أكبر». وسأعدِّل في الطبعات اللاحقة، مع العلم أن العلَم العراقي الحالي قيد التغيير.

٥ ـ أما فيما يختص بإسرائيل والفصل الطويل المكرَّس لها في آخر الكتاب، وهو فصل ثانٍ مكرَّس لدولة إسرائيل منذ نشأة الصهيونية بعد الفصل الثاني عشر. فيجب، بالتالي، قراءة الفصليْن معاً، أي الثاني عشر والثالث والعشرين. فالفصل الثاني عشر هو الذي ركّز على النشأة الاستعمارية للكيان الصهيوني، أما الفصل الثالث والعشرون فهو يسعى إلى تحليل ظاهرة التأييد الخارق الذي حظي به هذا الكيان الغاصب من قبل كل الدول الغربية وفئات واسعة من الرأي العام الغربي. وأسعى هنا إلى تبيان العوامل المتعلقة بتاريخ أوروبا نفسها والصراع المزمن الدموي بين اليهودية والمسيحية على مر العصور في أوروبا، خلافاً لوضع اليهود من أصل عربي أو بربري أو إسباني، الذين عاشوا في حضن العرب والمسلمين بأمان وسلام إجمالاً.

وأنا هنا أبقى **وفياً لمنهجي في كتابة تاريخ المنطقة**، الذي يسعى إلى شرح وتفسير تعقيد هذا التاريخ وتشابكه مع تاريخ أوروبا، وهي جارتنا الأقرب التي كان لنا معها باستمرار ليس فقط الحروب، بل أيضاً التفاعل الثقافي والحضاري. وقد حمَّلتنا أوروبا وِزر تاريخها المظلم في اضطهاد اليهود، ونحن كعرب ومسلمين لا علاقة لنا بهذا الاضطهاد. وفي ما يختص بفلسطين والعمليات الاستشهادية، صحيح أنني استعملْتُ عبارة «**عمليات انتحارية**» نقلاً عن الطبعة الأصلية الفرنسية، وكان يمكن عند تعريب النص استعمال التعبير الصحيح في لغتنا وثقافتنا العربية أي «**العملية الاستشهادية**»، غير أنني لا أدينها بتاتاً في السرد التاريخي، بل أصف ردة فعل الرأي العام الغربي تحت تأثير الجو الصهيوني المهيمن، ومن الواضح أنني لا أشاطر هذا الرأي. وإنني في ذلك وفيٌّ لمنهجي، الذي يصف مواقف الأطراف المختلفة من صهاينة وغربيين وعرب بتلاوينهم السياسية المختلفة.

٦ ـ وفي النقطة ٢٤ التي تتعلَّق بخاتمة الكتاب، فإنني أشاطر رأي صاحب العرض بأن **ما ينقص العرب هو الإرادة السياسية**، خاصة بعد أن تم تحطيم فكرة العروبة الجامعة وتقوية العصبيات القطرية بشكل مفجع وإيجاد صيغ دينية أحادية الجانب بديلة من العروبة، فتذكِّر الخاتمة بكل عناصر الهوية المشتركة للعرب وبشرعية توحيدهم في دولة واحدة قوية ومحترمة في النظام

الدولي. والمسعى الذي قمتُ به في تأريخ هذه الفترة من تاريخنا هو الوصول إلى فهم عجزنا وانحطاطنا وغياب هذه الإرادة السياسية الجامعة.

* * *

لم يبقَ لي إلا أن أشكر **المجلة العربية للعلوم السياسية** على نشر عرض كتابي، الذي وضعه الدكتور فرسخ مع التمني بأن يقوم الدكتور فرسخ، بناء على ملاحظاته، بوضع مؤلَّف جديد حول فترة حكم عبد الناصر، وأنا أشعر بأن الجيل الشاب العربي له فكرة سلبية في كثير من الأحيان عنه وعن تجربته تحت تأثير الكتابات الغربية المعادية له، أو الكتابات ذات المنشأ الديني ـ السياسي العربي. لذلك يستحسن أن يكون في متناول هذا الجيل مؤلَّف قيِّم يدحض الطروحات المغالية في العداء لشخصية عبد الناصر وعروبته، بهدف النيل من الطموح الوحدوي العروبي وإبقاء الأمة في حالة تفتيت وانحطاط ■

أكمل الدين إحسان أوغلو

الأتـراك في مصـر وتراثهـم الثقافـي

نقله إلى العربية صالح السعداوي
(اسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إريسكا)، ٢٠٠٦). ٧٣٩ ص.

سيد قاسم المصري(*)

مساعد وزير الخارجية المصري للعلاقات السياسية والدولية سابقاً.

البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو هو أحد الوجوه البارزة في تاريخ العلوم والثقافة؛ فهو الذي أنشأ مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في اسطنبول (إريسكا)، وكان أول مدير له، وكان رئيساً للاتحاد العالمي لتاريخ العلوم وفلسفتها، وله العديد من الكتب والدراسات والبحوث، من بينها هذا الكتاب الذي يحمل اسم **الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي**، الذي نقدمه اليوم إلى قرّاء الهلال، وهو دراسة مستفيضة جاءت ثمرة جهود متأنية استمرت عشرات السنين.

وقد لا يعلم الكثيرون أن البروفسور أكمل الدين، الذي يشغل منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي حالياً، تربطه بمصر علاقة حميمة لا انقطاع لها؛ فقد هاجرت أسرته التي كانت تعيش في جزيرة رودس إلى مصر، وذلك بعد أن فقدت تركيا هذه الجزيرة خلال الحرب العالمية الأولى، قبل مولده بعشرات السنين. وقد ولد في مصر ونشأ فيها، ودرس في مدارسها وجامعاتها قبل أن يواصل الدراسة في الجامعات التركية والأوروبية. وقام بالتدريس في جامعة عين شمس وفي عدد من الجامعات التركية والأوروبية والأمريكية والإسلامية. وقد انعكست علاقاته الحميمة بمصر بشكل واضح على أعماله الثقافية، فقد حظيت بنصيب وافر من فعاليات مركز اسطنبول إبّان رئاسته له، فكان لمصر سلسلة خاصة من إصدارات المركز تحمل اسم **سلسلة التاريخ والثقافة التركية في مصر**.

أما الكتاب الذي نقدمه اليوم فهو دراسة واسعة ومتعمقة استغرق إعدادها عشرات السنين كما أسلفنا.

يقول د. أكمل الدين، في تقديم ممتع

(*) البريد الإلكتروني: elmasryoic@yahoo.com.

ومفعم بالعاطفة لهذا الكتاب، إنه يأتي وفاء لدَين وأمانة للتاريخ يودعها الكاتب الذي عاش في الموضع الذي التقى فيه بلدان وثقافتان ولغتان، وامتزج هذا بذاك سنين عديدة بعد أن ولد هناك في القاهرة في آخر بيئة عثمانية، نتيجة زيجة جاء أحد أطرافها من روابي الأناضول وجاء الآخر من إحدى جزر البحر المتوسط ليلتقيا في وادي النيل.

وقد بدأ العمل في هذه الدراسة منذ عام ١٩٦٢، وأتاحت له السنوات التي أمضاها في العمل في دار الكتب المصرية فرصة عظيمة للاطّلاع على الكثير من كنوز تلك الثروة الثقافية المنعدمة النظير، التي يحتويها ذلك المبنى التاريخي الرائع الذي كان العمل يجري فيه وسط جو من السكينة والحبور.

يقع الكتاب في ٧٣٩ صفحة من القطع الكبير.. وتلقي الفصول الأولى منه الضوء على الجوانب المتنوعة من تأثيرات الثقافة التركية في مصر والبيئة الارستقراطية التي تشكلت حول سراي الحكم، وتلك الثقافة التي تشكلت حولها وصداها في الطبقة البرجوازية المصرية.

أولاً: الأتراك في مصر بين الانصهار والطبقية

لقد أخذ الوجود التركي في المجتمع المصري مسارين مختلفين، فالمسار **الأول** كان مسار الانصهار في المجتمع، فلم يجد كثير من الأتراك صعوبة في الاندماج في المجتمع المصري سواء كانوا من طبقاته الفقيرة أو المتوسطة، وذلك نظراً إلى أن الأتراك في مصر لم يدخلوا في عداد الأقليات.. فهم لم يروا في أنفسهم شيئاً منفصلاً عن المجتمع المصري، ولم ينظر إليهم المصريون كغرباء.. فهم إخوتهم في الدين ومواطنوهم في دولة الخلافة الإسلامية..

لذلك لم تكن للأتراك أوضاع الأقليات غير المسلمة الأوروبية.. فلم يدخلوا في تنظيمات اجتماعية أو دينية أو تكافلية أو ثقافية، شأن الأقليات الأخرى الإنكليزية والفرنسية واليونانية والأرمينية واليهودية، ولم تكن لهم مستشفيات خاصة أو دور أيتام أو حتى مقابر خاصة بهم عدا المقابر العائلية.. أما المسار **الثاني** فهو الذي ينضوي فيه ملّاك الأراضي والأبعديات الواسعة المشاركون في الحياة السياسية للبلاد.

ويعرض لنا الكتاب بعض نماذج المسارين.. ولعل من أبرز نماذج المسار الأول أمير الشعراء أحمد شوقي (١٨٦٨ ـ ١٩٣٢)، الذي ينتمي إلى أتراك مصر من الجدّين، فجدّه لأبيه هو أحمد شوقي الذي تسمّى باسمه وكان يشغل منصباً رفيعاً في عهد محمد علي، أما جدّته لأمه فكانت جارية ممن أعتقهن إبراهيم باشا. وبرع أحمد شوقي الحفيد في قرض الشعر حتى لُقّب عن جدارة بأمير الشعراء، وعالج بمشاعره الوطنية الفياضة موضوعات إسلامية وسياسية وتاريخية، وناصر الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار البريطاني، وكان، على حبّه لمصر، من أشد المناصرين لبقاء الدولة العثمانية والخلافة، فانسابت قصائده الرائعة في مدح مصر ومقام الخلافة العثمانية والخليفة السلطان

عبد الحميد الثاني حتى النهاية[1].

أما النموذج الثاني من عظماء ونماذج الانصهار في المجتمع المصري فهو الروائي الكبير والكاتب المبدع المرحوم يحيى حقي[2]، حفيد رجل تركي نزح من شبه جزيرة المورة في أوائل القرن التاسع عشر ورُزق بثلاثة أبناء كان منهم محمد، الذي تزوج بفتاة تركية الأصل مصرية النشأة، وأنجبت له عدداً كبيراً من الأبناء، من بينهم يحيى حقي.. الذي كان أنجح أدباء مصر تعبيراً عن الروح المصرية الخالصة التي تعيش في أحياء القاهرة الشعبية العريقة.

ولأن يحيى حقي كان من أبناء الجيل الثالث من أتراك مصر، فإنه لم يتعلم اللغة التركية في طفولته وإنما تعلمها وأتقنها على كبر، عندما عمل في تركيا دبلوماسياً مصرياً شاباً.. والمتأمل للتراث الأدبي الرائع الذي خلفه يحيى حقي يُدهَش من الأصالة الشعبية المتجذرة التي تعكس الانصهار الكامل في التراب المصري الأصيل، وفي هذا يقول يحيى حقي:

«أما الظاهرة الغريبة التي أحار في تحليلها وأنا أتأمل حياتي وإنتاجي، فهي أني، وإن كنت من أصل تركي قريب، فإني أحس بأنني شديد الاندماج في تربة مصر وأهلها، وفي بعض الأحيان يرجّني هذا الشعور رجّاً عنيفاً، ومعرفتي باللغة العامية المصرية وتعبيراتها تفوق ما حصّلته منها مباشرة.. ولعل هذا الحب هو الذي يميل بي إلى استخدام بعض الكلمات العامية في كتاباتي..».

ويقول المؤلف إن لا أدلّ على اندماج الأتراك في المجتمع المصري من هذين المثالين الرفيعين لرجلين تركيين ينتميان إلى جيلين متعاقبين من أتراك مصر.

أما عن طبقة أصحاب الأراضي والنفوذ السياسي الكبير (المسار الثاني)، فيقول المؤلف إن هذه الطبقة التي ضمت أتراكاً ومصريين واتخذت لنفسها مساراً مختلفاً تميز بالإحساس الطبقي المترفع الذي اشتهر به بعض أفرادها، والذي لا يمكن إرجاعه إلى الثقافة الأرستقراطية العثمانية التركية؛ فالأرستقراطية العثمانية كانت مبنية على سلّم خدمة الدولة (الميري)... وهذا السلّم ارتقاه عدد كبير ممن ترجع أصولهم الاجتماعية إلى أفقر العائلات، وتيسر لبعضهم بلوغ أعلى الدرجات، بما فيها منصب الصدر الأعظم، وأمكن لبعضهم مصاهرة السلاطين.

ثانياً: انتشار مظاهر الثقافة التركية في مصر

في عهد محمد علي باشا وأسرته، أخذت مظاهر الثقافة التركية، في الموسيقى والزيّ واللباس والمأكل والمشرب وأسلوب

(١) عندما نجح كمال أتاتورك في عزل السلطان وإنهاء دولة الخلافة.. أشاد شوقي في قصيدة حزينة بالسلطان وبآسريه فقال في قصيدته المشهورة:

دخلوا السرير عليه يحتكمون في رب السرير ... أنعم بهم من آسرين وبالخليفة من أسير

(٢) قال نجيب محفوظ عندما فاز بجائزة نوبل إن يحيى حقي هو الذي كان يستحقها.

المعيشة، تنتشر في مصر شيئاً فشيئاً.. وما زال أثر هذه الثقافة موجوداً حتى الآن، على الرغم من زوال حكم أسرة محمد علي.

وقد كان للجواري، ولا سيما القادمات من بلاد القوقاز، دور مهم في نشر عناصر الثقافة العثمانية؛ فهؤلاء الجواري الجميلات ذوات الأصول الجركسية والجورجية في الأغلب، كانت تجري تربيتهن وتنشئتهن في قصور القاهرة على أصول التربية التركية التقليدية، وبعد أن يبلغن سناً معينة يتم تحريرهن وتزويجهن برجال الدولة من الأهالي المصريين.

ومن العناصر المهمة في التنشئة على الثقافة العثمانية أن يتعلم الشخص اللغة الفارسية إلى جانب اللغتين التركية والعربية، وقد عُرفت تلك اللغات بالألسنة الثلاثة، وكانت تجارة الرقيق من الذكور والإناث في مصر تمارَس في بيوت خاصة.

ويروي لنا أحمد شفيق باشا في مذكراته أن العبد أو الجارية التي يقع عليها الاختيار كانت توضع ـ عند الفحص قبل الشراء ـ في «طشت» مملوء بالماء، فإن خرجت منه وكان الماء ناقصاً عُدّت صحيحة البدن.. وكان عدد الجواري في أحد القصور هو المؤشر على مدى عظمته وعلو مكانته، فقد كان قصر الأميرة خوشيار، والدة الخديوي إسماعيل، مثلاً، يضمّ نحو ألف جارية بيضاء وسوداء.

وكانت الجارية تعتق في ختام الست سنوات بعد أن تكون تعلمت اللغة التركية، وتشرّبت الثقافة التركية، ثم يتم تزويجها بأحد الشبان المصريين اللامعين. وكانت تلك من أهم وسائل انتشار الثقافة التركية وتجذرها في المجتمع المصري.

وكان عزف الموسيقى التركية وأداء الرقصات في السرايات المصرية سمة من أبرز السمات الدالة على تبنّي الثقافة التركية، ولا شك أن العهد الذهبي للموسيقى هو عهد إسماعيل باشا الذي عُرف بشغفه بالفنون الجميلة وخاصة الموسيقى، فأقام دار الأوبرا التي كانت الخطوة الأولى لدخول الموسيقى الغربية إلى مصر.

ويقودنا هذا السرد الممتع لأثر الثقافة التركية في مصر إلى المطبخ، فقد كان المطبخ التركي أيضاً من أبرز مظاهر تأثير الثقافة التركية في مصر، حيث دخلت الأطعمة التركية ضمن أطعمة الحياة اليومية في مصر، وما زالت هذه الأطعمة تسمى بمسمّياتها التركية مثل كلمات: كباب ـ كفتة ـ شيش طاووق ـ بوغاشة ـ بقلاوة ـ دولمة ـ يخني ـ تورلي ـ طورشي.

أخذ النفوذ الثقافي التركي أو العثماني في الانزواء بعد الاحتلال الإنكليزي لمصر، حيث راح التحول الثقافي يبتعد عن أسلوب الألاتوركا ويتجه إلى أسلوب الألافرانكا.. حتى إن الملك فاروق ـ آخر ملوك مصر إذا استثنينا الملك الطفل أحمد فؤاد الثاني ـ لم يكن يعرف اللغة التركية.

ثالثاً: المدرسة العثمانية في الخط العربي

هناك مقولة شهيرة تقول إن القرآن الكريم نزل في مكة والمدينة وقرىء في مصر وكتب في اسطنبول...

فإذا كان المصريون قد تربعوا على عرش قراءة القرآن الكريم ردحًا من الزمن، فقد تربّعت مدرسة الخط العثماني على عرش كتابته؛ فقد ولد فن الخط العربي، بفرعيه الرقعة والثلث، وترسّخ في تركيا وانتشر في أرجاء الدولة العثمانية، ومن مشاهير الخطاطين الأتراك الذين قدموا إلى مصر في عهد محمد علي كان الخطاط مصطفى عزّت أفندي، وهو الذي كتب الخطوط الموجودة على قبر محمد علي باشا داخل الجامع الرائع الذي بناه في قلعة صلاح الدين، ثم جاء من بعده تلميذه عبد الله زهدي الذي منحه الخديوي إسماعيل لقب خطاط مصر، وهو الذي قام بكتابة الآيات القرآنية والأحاديث والمدائح النبوية بخط الثلث فوق قبة وجدران المسجد النبوي.

أما المصحف المصري الشهير المعروف باسم مصحف الملك، نسبة إلى الملك فؤاد، فقد كان مسك الختام في تأصل مدرسة الخط العثمانللي في مصر، إذ أرسل الملك فؤاد نقيب الأشراف في مصر محمد علي الببلاوي عام ١٩٢٠ إلى اسطنبول وكلفه باختيار الخطاط اللائق لهذه المهمة، فوقع اختياره على الخطاط عبد العزيز الرفاعي المعروف في تركيا باسم عزيز أفندي. وحضر هذا الأخير إلى مصر عام ١٩٢٢ وقام بإنجاز المهمة تحت إشراف علماء الأزهر، وأنشأ ـ بتكليف من الملك فؤاد ـ مدرسة للخط العربي في القاهرة عرفت باسم **مدرسة تحسين الخطوط الملكية** وألحقت بمدرسة خليل آغا، ثم تمّ إنشاء مدرسة ثانية للخط، وكان عزيز أفندي هذا يقوم بالتدريس في المدرستين حتى تخرج على يديه ١١٥ من الدارسين، خلال الأعوام الاثني عشر التي أمضاها في مصر.

رابعاً: صعود وذبول اللغة التركية في مصر

لم يكن محمد علي باشا يعرف سوى اللغة التركية، لذلك كان الجهاز الإداري القوي، الذي شكّله حوله، مكوناً من المتحدثين بهذه اللغة. ولكن مع مرور الزمن، واتساع الجهاز الإداري، وتعاظم حجم الجيش، كانت هناك ضرورة لازدواج اللغة، لذلك تم إنشاء إدارتين: القلم التركي والقلم العربي. وكان محمد علي حريصاً على أن تصل أوامره في آن واحد إلى المتحدثين بالتركية (أولاد الترك)، وإلى المتحدثين بالعربية (أولاد العرب). وكانت جريدة **الوقائع** المصرية تستخدم اللغتين في موضع واحد.

وأدى استخدام اللغتين معاً بشكل رسمي إلى تأثر إحداهما بالأخرى، فانتقلت بينهما، بأعداد كبيرة، كلمات وتعبيرات ومصطلحات شتّى.

ويقول المؤلف إن استخدام اللغتين أدى إلى شيء من الفوضى القانونية، إذ حاول البعض الاستفادة من ذلك الوضع، فكانوا إذا أرادوا تغيير حكم محكمة توجهوا إلى محكمة أخرى تستخدم اللغة الأخرى وطلبوا منها تصحيح الحكم، ومن أجل ذلك تقرر توحيد اللغة في المحاكم وقصرها على اللغة العربية، وذلك في عهد سعيد باشا الذي أمر في ١٦ حزيران/يونيو ١٨٥٨ باستخدام اللغة العربية كلغة وحيدة للقضاء.

وتلت ذلك، الخطوات التي اتخذها

إسماعيل باشا لترسيخ استقلاليته عن اسطنبول، حيث أمر بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٨٧٠ بتعريب لغة الإدارة.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وقيام الإنكليز بانتزاع مصر رسمياً من الدولة العثمانية، انتهى تماماً الوضع الرسمي للغة التركية في مصر، وتوقف كذلك استخدام اللغة التركية كلغة رسمية في السراي.

وقد أدى الاستعمال المزدوج للغتين التركية والعربية في مصر وامتزاجهما إلى ظهور كلمات جديدة في كل منهما.. كلمات عربية في قالب تركي وأخرى تركية تعرّبت؛ فهناك كلمات عديدة عربية الأصل ذات معانٍ مختلفة في الاستخدام التركي، ولم ترد في معاجم اللغة العربية مع أنها كلمات عربية دخلت اللغة التركية أولاً ثم جاءت إلى مصر مع الوجود التركي وشاع استخدامها مثل: بلدية ـ مديرية ـ إمضا ـ إفادة ـ تشريف، ولا تزال هذه الكلمات مستخدمة حتى اليوم في مصر بالمعاني نفسها التي اكتسبتها في اللغة التركية.

وهناك من ناحية أخرى كلمات تركية دخلت اللغة العربية في مصر بمعانيها نفسها إلا أنها تقولبت بقوالب الأفعال العربية مثل كلمة تبويظ، وكلمات تغيرت معانيها قليلّا مثل كلمة رَفَت، فهي فارسية الأصل دخلت اللغة التركية العثمانية وتعني ذهب، مضى، انقضى، بينما يجري استخدامها في مصر بمعنى الفصل من الوظيفة، وعوملت معاملة الكلمة العربية واشتق منها الفعل واسم المفعول (رفد، يرفد، مرفود).

وهناك كلمات عديدة تستخدم في المكاتبات العربية باستخداماتها التركية نفسها مثل: قلم (إدارة) ومحررات (مكاتبات) وشقه وسركي ومضبطة، وميري ورديف ورسمي وخصوصي وعرضحال ومقالات وهيئة وماهية ومذكور والمومىء إليه (المشار إليه)، وغيرها الكثير.

وقد أفرد المؤلف كتاباً مستقلّا حول هذا الموضوع، تمّ إصداره من مركز أبحاث التاريخ والثقافة والفنون الإسلامية (إيرسيكا).

أما أسماء الوظائف، فالعديد منها يستخدم في مصر بالمعاني نفسها المستخدمة في تركيا مثل ناظر، مدير، مأمور، باشكاتب، باشمهندس، ياور، حكمدار... وكذلك عبارات الخطاب والتعظيم: أفندي، بك، باشا، التي ما زالت مستخدمة حتى يومنا هذا.

ويضم الكتاب فصولاً شيّقة حول الأتراك في الجيش المصري واللغة التركية وأدبيات الحياة العسكرية التركية في مصر، التي ما زال جيلنا -جيل ما قبل تموز/يوليو ١٩٥٢ ـ يذكرها مثل: اليوزباشي والبكباشي أو البمباشي. ولمّا كانت لغات ذلك العصر أو الألسنة الثلاثة هي التركية والفارسية والعربية، فقد تضمن الكتاب فصلاً حول تدريس اللغة الفارسية وآدابها في مصر، ثم تعرض بإسهاب إلى حركة الترجمة وكيف كانت تجري، وإلى تحوّلها إلى نظام مؤسسي. ولم يكن لمثل هذه الدراسة أن تغفل حدثاً مهماً في المسيرة الثقافية في مصر وهو إنشاء محمد علي مطبعة بولاق عام ١٨٢٢. وقد تبوأت مطبعة بولاق مكانة متميزة بين المطابع

العالمية، سواء من حيث عدد الكتب أو من حيث الجودة وخصائص الطباعة..

ولا بأس في أن نعرّف بشيء من التفصيل تاريخ بداية الطباعة في مصر، فيقول المؤلف إن أول مطبعة معروفة أقيمت في مصر لم تكن مطبعة بولاق (١٨٢٢)، ولم تكن المطبعة التي جلبها نابليون بونابرت مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨)، وإنما كانت قبل ذلك بكثير، ومع بداية الحكم العثماني، وهي مطبعة أقامها شخص يهودي يدعى بن أليعازر عام ١٥٥٧، إلا أنها لم تطبع كتباً بالحروف العربية. أما الطباعة باللغة العربية فالكلّ يجمع على أنها بدأت بالمطبعة التي جلبها نابليون، وكان أول نصّ طُبع بالأحرف العربية في مصر هو ذلك الإعلان المؤرخ بـ ٢١ حزيران/يونيو ١٧٩٨، والموجّه إلى الشعب المصري.

ثم يعرض المؤلف للحركة الأدبية ودواوين الشعر والكتب الأدبية التركية المطبوعة في مصر وكذلك كتب التاريخ والتراجم والجغرافيا والعلوم الحديثة والصحف والجرائد التركية التي كانت تصدر في مصر، وذلك في محاولة لكشف التأثيرات التركية أو العثمانية في مجريات الحياة في مصر. وفي هذا يقول المؤلف إن حركة التحديث التي بدأها محمد علي، وإن كانت تتضمن النموذج العثماني في الأساس، قد امتزجت بتأثيرات فرنسية. ويبدو النموذج العثماني واضحاً في تشكيل الجيش، وهو القوة الدافعة إلى التحديث، وفي إقامة المؤسسات التعليمية، وإنشاء مطبعة بولاق، الأمر الذي جعل القاهرة تتفوق في بعض المجالات على عاصمة الخلافة اسطنبول.. وبالرغم من استقلالية محمد علي، ووضعه الدولي الخاص بانفراده عن باقي الولاة في الدولة العثمانية، فقد ازداد واتسع تأثر الشعب المصري بالثقافة العثمانية في عهده، وأقبل الناس على هذه الثقافة حتى أصبحت القاهرة تضارع اسطنبول، وأدى ذلك إلى ظهور النموذج الثقافي العثماني المصري إلى جانب النموذج التركي العثماني.

خامساً: مفهوم القومية

ينبّه المؤلف إلى أن مفهوم القومية الذي تحول إلى تيار سياسي مهم في نهاية القرن التاسع عشر، لم يكن موجوداً قبل ذلك بين المسلمين المقيمين داخل الدولة العثمانية، إلّا أن ادعاء أمة بالتفوق، وزعمها أنها تقوم بحكم الآخرين في مهمة حضارية لم يكونا قائمين بين الشعوب الإسلامية، لذلك فإن الدراسة تتناول العلاقات التركية ـ العربية خارج هذا السياق.

سادساً: الصورة السلبية للتركي في مصر

وأخيراً يعرض المؤلف لأكثر الأمور حساسية في علاقة الأتراك بالمصريين خلال عهد محمد علي، والعهود التي تلته، وهو الحساسية الناشبة بين الحاكم والمحكوم.. وينبّه المؤلف إلى أن الصفوة الحاكمة في مصر في ذلك الوقت، سواء كانت من أصل تركي، أو من الأقوام غير العربية المسلمة المختلفة، التي تتحدث التركية، أو من الأجانب غير المسلمين الذين يتحدثون التركية.. كل أولئك كان

يُنظَر إليهم على أنهم من «الأتراك»، وفوق ذلك فإن من أبرز الأسباب وراء الصورة السلبية للتركي في مصر هو قسوة الإنجازات الراديكالية التي حاول «الباشا» تحقيقها.. مثل لجوئه إلى نظام السخرة في إنجاز الأعمال التنموية الكبرى أو إلى التجنيد، وأخذ الأولاد بالقوة للانخراط في التعليم دون موافقة أهاليهم في بعض الأحيان.

ويدلل الكاتب على عدم وجود نظرة عنصرية وراء هذه التصرفات بعدد من الأدلة، في مقدمتها سياسة محمد علي التعليمية، فقد كانت تهدف إلى نشر التعليم بين جميع طبقات الشعب المصري وفق وثيقة تحمل تاريخ ١٨٣٤، كان عنوانها: «نشر التعليم والثقافة بين أبناء العباد»، الأمر الذي أتاح فرصاً متساوية أمام الجانبين ــ المصري والتركي ــ في الانخراط في التعليم. وكان المصريون هم الكفّة الراجحة في التعليم المهني (الطب والزراعة والهندسة وغيرها)، وهو ما أدى إلى شغل المصريين للوظائف التي كان يتولاها الأجانب (الأوروبيون).

❊ ❊ ❊

وبعد...

هذا ما سمح به الوقت والحيّز للتعريف بهذا العمل التوثيقي الضخم. فقد وجدتني، بعد كتابة هذه الصفحات، لم أتجاوز سوى استعراض النزر اليسير من هذه الدراسة التحليلية والتثبيت البيبلوغرافي للإرث المطبوع للتراث الثقافي التركي في مصر منذ عهد محمد علي.. فهو كتاب يستهدف تاريخ الشعبين التركي والعربي، ولا سيما تلك العلاقة الخاصة التركية المصرية، التي تشكل عصب هذه الدراسة، وملامح التأثير المتبادل بين هذين الشعبين.

وكان المؤلف ــ في دراسة سابقة ــ قد تناول بداية هذا التلاقي منذ عهد الطولونيين (٨٦٨ ــ ٩٠٥) حتى الحملة الفرنسية.. ثم جاءت هذه الدراسة لتتناول بشكل أكثر تفصيلاً عهد محمد علي باشا. ومع إلغاء النظام الملكي في مصر وزوال حياة السراي بقيام ثورة عام ١٩٥٢، انطوت صفحة الثقافة التركية في مصر بعد أن عمّرت حتى النصف الثاني من القرن العشرين ■



نشاطـــات



تقرير عن:
مؤتمر «تجديد الفكر القومي والمصير العربي»

دمشق، ١٥ ــ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

أحمد حلواني

عضو اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية.

(١)

كرّست احتفالية دمشق، بمناسبة اختيارها عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٨، غالبية نشاطاتها في الميادين الفنية في جوانبها الموسيقية والغنائية والتشكيلية، إضافة إلى نشاطات أخرى فولكلورية تكرّس التراث الشعبي لحارات دمشق القديمة مع مزيج من الفعاليات المسرحية والموسيقية الغربية، في ظلال توجهات الأمين العام لهذه الاحتفالية الدكتورة حنان قصاب حسن كمتخصصة في الأدب الفرنسي من جهة، وكمنحازة إلى تغريب الحياة العربية الشامية من جهة أخرى، بالرغم من كون الاحتفالية مخصصة للثقافة العربية.

لكن نشاطاً واحداً، من بين جميع هذه الأنشطة، كان الأبرز في ترسيخ مفهوم الدور الثقافي والقومي لسورية وعاصمتها دمشق، كقلب نابض للعروبة، وهو عقد مؤتمر مميّز بعنوان: «تجديد الفكر القومي والمصير العربي».

ففي إطار بحث أصحاب الفكر القومي العربي عن طرق التطوير والتجديد ومواكبة المستجدات في جانبيها السياسي والفكري، عقدت نخبة من مثقفي وأكاديمي وأدباء عدد من الأقطار العربية مؤتمراً في دمشق، في الفترة بين ١٥ ــ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بعنوان: «تجديد الفكر القومي والمصير العربي»، برعاية د. نجاح العطار، نائب رئيس الجمهورية العربية السورية للشؤون الثقافية، تمّ فيه تدارس ومناقشة موضوعات محورية في الفكر القومي وقضايا الوحدة العربية والهوية والديمقراطية والمواطنة والمقاومة والمسؤولية القومية تجاه القضية الفلسطينية ودور الاقتصاد العربي، ومسائل أخرى تدور حول الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية من الهيمنة إلى التفكيك، والأيديولوجية الصهيونية والطائفية والإعلام العربي، وذلك ضمن خمس عشرة جلسة.

افتتحت المؤتمر د. نجاح العطار بكلمة قالت فيها: «لقد استطاع مشروع النهضة العربية، الذي بدأ يرى النور في

نهاية القرن التاسع عشر، أن يبدّل وجه الحياة في تلك المرحلة، وأن يرسم ملامح المشروع القومي الذي انطلق مع السعي إلى التحرير والحرية والتوحيد والتنوير وإحياء اللغة العربية، وشدّ أواصر العروبة إيماناً بالوحدة. لكننا اليوم عدنا إلى البدايات وندعو إلى ما دعونا إليه كسبيل إلى النهضة، موضحة أن مصير الأمة ينبغي أن تكون له الأولوية في مساحة اهتمامنا ومدار قراراتنا وفي معارك المصير، بحيث لا يسمح أبداً بالاستفراد أو الرضى بسقوط ميثاق الدفاع العربي المشترك.

(٢)

ترأس الجلسة الأولى د. سليم الحص بمشاركة كل من د. عزمي بشارة ود. مطاع الصفدي، وتم اختيار د. خلف الجراد المدير العام لمؤسسة الوحدة، مقرراً عاماً للمؤتمر.

بيّن د. الحص في افتتاح الجلسة الأولى أنه في عصر العولمة، عصر التداخل والتفاعل، تفاعل الحدود المرسومة بين الكيانات والدول، تتسم القومية العربية بالحركية والانفتاح والتفاعل البنّاء مع سائر الكيانات الوطنية والقومية في العالم، فالتلاحم العربي المفترض أو المنشود لا يعني طلاقاً مع الآخر أو نأياً عن صديق أو حليف أو شريك على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وأكد د. الحص أن اللقاء للنظر في مسألة تجديد الفكر القومي العربي منطلقاً ومضموناً وأبعاداً، هو أمر هام في هذه المرحلة التي تمر بها الأمة العربية وهي مترعة بتفلّت العصبيات والشعارات والممارسات القطرية، إضافة إلى الانعزالية والتشرذم.

أما د. عزمي بشارة فقد بيّن في بحثه المطوّل أن القومية العربية ليست ضرورية للأمة كلها فحسب بل لضمان الدولة القطرية أيضاً قبل وجود الدولة القومية، وهي موحِّدة لأغلبية الشعب وجامع سياسي وتعبير عن تطلعات تاريخية حديثة وقديمة. وتحدث د. بشارة عن الانتماءات السياسية والعشائرية والطائفية، وتشظّي الدولة القطرية في مواجهة قومية عربية ثقافية وسياسية، مؤكداً أهمية الفكر العربي القومي في عملية بناء أمة مواطنية للعرب وغير العرب من خلال وجود تيار عروبي فاعل يطرح المشترك ويلح عليه، في إطار بدائل ديمقراطية تندمج في الحركة الثقافية والجماهيرية، وتعارض التجزئة الطائفية التي بدأ البعض يجاهر في تسييسها وغياب الحرج عنها.

د. مطاع صفدي تحدث عن أسئلة البزوغ والأفول حول المشروع النهضوي العربي في حقبته الثانية، مستنتجاً أن التجربة العربية في العصر الحديث غصّت بالشعارات الخلاصية، لكنها بقيت في الوقت عينه متخمة بالخيبات. مشيراً إلى أن أخطر الكوارث ليست الناجمة عن خيبات الصراع مع العدو التقليدي، بل عن التراكمات السلبية التي يغدو فيها الجسد المجرّح برماح الآخرين عرضة لأوبئة ذاتية، داعياً في ختام بحثه إلى الاطّلاع على المتغيرات والمستجدات في الفكر القومي العالمي وقضايا تشكّل الأمم والدول، مستشهداً بما هو جارٍ عند المفكرين والمثقفين الفرنسيين.

(٣)

في الجلسات التالية تعاقب على الحديث د. عبد الله عبد الدائم[*] مترئساً جلسة الفكر القومي العربي ومسألة الهوية، حيث أكد د. عبد الدايم ضرورة التعمق في النظريات والأفكار المتصلة بالهوية والتراث الثقافي الواسع بالمعنى المادي الذي يجمع أفراد الأمة من منطلق أن الثقافة التي تكوّن الهوية لا تستطيع تحقيق ذلك إلا إذا كانت محركة للحاضر، ومهيئة للانطلاق إلى بناء المستقبل.

أما د. علي محافظة فقد بيّن أن شعور العرب العام بالأخطار التي تهدد وجودهم سيحفّزهم على مراجعة فكرهم القومي مع انتشار الوعي بالهوية العربية واقتناع المثقفين بأهمية الانفتاح والتفاعل ومواكبة التطورات استجابة لحاجات المجتمع العربي.

د. عبد الإله بلقزيز قدم عناصر لإجابات مسكونة بالسؤال بغية إخراج الهوية من بداهات التقليدية، وأهمية عرضها على الفكر النقدي في إطار مختبر السياسة والمصلحة، وبالتناسب مع المعايير الحديثة، مقترحاً إعادة النظر في مسلّمات بناء الدولة القومية العربية وفق المفهوم التقليدي، على حد تعبيره، ولا سيما علاقة الوحدة بالهوية موضحاً رأيه بالقول: «إننا نناضل من أجل الوحدة العربية ليس لأن هويتنا عربية أو لأن روابط تجمعنا كاللغة والثقافة والتاريخ، وإنما لأن المصلحة الحاضرة تفرض علينا خيار الوحدة، فهي حاجة مستمدة من ضغوط الحاضر وتحديات المستقبل والمصير».

وقد لقيت فكرة بلقزيز مناقشة مستفيضة بين معترض وموافق على جزئية ما اقترحه من صواب أو خطأ، وعلى أنها تحمل فكراً مغاربياً مستمداً من النزعات والأفكار التي زرعها الغرب لتفتيت الأمة العربية، مؤكدين أن القومية العربية ليست تعصبية وهي قادرة على قبول القوميات الأخرى في إطار الثقافة الواحدة والرسالة الإنسانية والمصلحة المشتركة أيضاً.

وقد أشار التقرير النهائي إلى ذلك، من خلال مناقشة المؤتمر لعدد من المعضلات التي تواجه الثقافة العربية كالمحاولات الجارية لتضخيم التمايزات الحاصلة بين ثقافات فرعية معينة والثقافة العربية الجامعة، بحيث طرح سؤال كبير هو: «هل حاجتنا إلى الوحدة العربية مستمدة من هويتنا أي من أننا عرب لنا تاريخ وجوامع ومتّحد ثقافي ولغوي، وأمة وحّدها الإسلام وجزّأتها الغزوات الأجنبية، أم من حاجة مستمدة من ضغوط الحاضر وتحديات المستقبل والمصير؟»

كما ركّز المجتمعون على ضرورة اهتمام الفكر القومي بدراسة خصوصيات الجماعات الإثنية والأقليات الموجودة في نسيج المجتمع العربي بشكل منهجي مؤسساتي، والعمل على تفهم مخاوفها وهواجسها وإزالة أسباب قلقها وطرح الحلول والبدائل العملية لاندماجها الطبيعي الفعّال في مجتمعها.

(*) وافاه الأجل بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٠ (المحرر).

في إطار المداخلات تحدث د. أحمد حلواني، كاتب التقرير، عن أهمية حمل الفكر القومي العربي لمفهوم الدولة المدنية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإسلام، وهو دين الغالبية في الوطن العربي، هو عقيدة وقيم وثقافة للمجتمع.

أما الدولة فهي قانون ودستور وأنظمة في إطار من العدل والشفافية التي لا تخالف عقيدة المجتمع، مع أهمية الفصل المدني بينهما.

(٤)

جلسة «حركات المقاومة وتهمة الإرهاب» ترأستها د. بيان نويهض الحوت، وتحدث فيها الصحافي إبراهيم الأمين ود. سماح إدريس.

أما جلسة «محور الثقافة العربية والرابطة القومية محاولة في التجديد» فترأسها المفكر القومي جورج صدقني، وتحدث فيها كل من رفعت عطفة وسليمان تقي الدين.

جلسة محور «بؤس الأيديولوجيا القطرية في الصراع العربي الإسرائيلي» ترأسها السياسي السوري المخضرم السفير أحمد عبد الكريم رئيس لجنة دعم الانتفاضة، حيث تحدث فيها عن تجربته السياسية في العمل القومي الوحدوي والانسدادات التي واجهتها القومية في الانفصال.

وتحدث في هذه الجلسة كل من النائب اللبناني السابق نجاح واكيم ود. يوسف سلامة، أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق.

في الجلسات التالية تعاقب على الحديث د. رغيد الصلح متحدثاً عن ثلاثة عناصر أساسية هي القطر والدولة والأمة وطرق الانتقال فيما بينهم. في حين أن د. حسن نافعة ركّز على مفهوم الديمقراطية والمواطنة في الوعي القومي، بينما ركز د. حسن جوني، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، على قضية الديمقراطية في الفكر والدولة المنشودة. كما بيّن المفكر العراقي فاضل الربيعي أن غزو العراق يمثل محاولة كبيرة لاختبار إسقاط فكرة القومية العربية.

ترأس د. خير الدين حسيب جلسة «محور الفكر القومي في مواجهة الطائفية» حيث تحدث فيها كل من سركيس أبو زيد ود. مسعود ضاهر.

بيّن د. حسيب في نهاية الجلسة أن المؤتمر القومي الإسلامي قد وضع أسساً واضحة لمفهوم العلاقة بين التيار الإسلامي والتيار القومي، وفتح حواراً إيجابياً بينهما لمواجهة النزاعات الانعزالية والطائفية والمذهبية التقسيمية والتفتيتية. كما تحدث د. حسيب في مداخلة له عن غزو العراق ومحاولات تفتيته مؤكداً أن الشعب العراقي قادر على الحفاظ على وحدته، ومؤمن برسالته ودوره الحضاري، وأن المحتل لن يستطيع تمرير مخططاته.

بدوره أكد د. عبد الحسين شعبان أهمية القيام بعمل عربي مشترك لتأكيد عروبة فلسطين بتضافر الجهود الرسمية والشعبية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، للتوجه

إلى الرأي العام الدولي لفضح الممارسات الصهيونية وكشف الحقائق.

(٥)

تعاقبت محاور المؤتمر عبر جلساته الصباحية والمسائية بين المحاور الاقتصادية والفكرية والمستقبلية.

حيث تحدث في الجانب الاقتصادي كل من د. جلال أمين ود. جميل مطر ود. سمير سعيفان ود. محمود عبد الفضيل إضافة إلى د. كمال حمدان.

حيث أوضح د. محمود عبد الفضيل أن أهم ما يميز الفكر القومي العربي في المجال الاقتصادي هو الرابط الجدلي بين قضايا التحرير والتنمية والتكامل الاقتصادي لمواجهة واقع التجزئة والتحدي الإسرائيلي.

د. حلمي الشعراوي ركّز على ضرورة صياغة الفكر القومي العربي ومراجعة طرق التعاطي مع العالم المتقدم، الأمر الذي يتطلب حواراً مع الذات العربية وحواراً مع الآخر.

د. عبد الله الأشعل ترأس جلسة المحور المحدد بـ: «العرب في الاستراتيجية الأمريكية من الهيمنة إلى التفكيك»، التي شارك فيها كل من حمزة برقاوي الأمين العام لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، د. رياض الداوودي رئيس الجامعة الافتراضية السورية وعضو الوفد السوري إلى مؤتمر مدريد، الذي استعرض في بحثه المراحل التاريخية لمحاولات الهيمنة الأمريكية على المنطقة منذ بدء الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي، ومحاولات حلف شمال الأطلسي والأحلاف الأخرى التي أقيمت، وحرصها على تقويض أي قدرة تهدد المصالح النفطية وغير النفطية عبر تقديم معلومات متناقضة إلى الأطراف المتخاصمة في المنطقة. مبيّناً أن الجانب الإسرائيلي في المفاوضات على المسار السوري، التي استمرت تسع سنوات وتوصلت إلى نتائج ملموسة تشكّل نسبة كبيرة من اتفاق السلام، حال دون إتمامها. الأمر الذي يؤكد عدم جدية إسرائيل في تحقيق سلام حقيقي في المنطقة.

في حين ترأس د. عصام نعمان، الوزير اللبناني السابق، الجلسة التي حدد محورها بعنوان: «الوطن العربي في الأيديولوجيا الصهيونية» وشارك فيها د. وليد محمد علي ود. غطاس أبو عيطة بينما ترأس د.محمد السعيد إدريس الجلسة المعنونة: «القومية ومسألة الدين بين الظلامية والتنوير» وتحدث فيها كل من د. ماهر الشريف ود. محمد المسفر الذي تحدث عن القومية بين الأصولية والتبعية.

ترأس نصري الصايغ الجلسة المعنونة: «غياب الوعي القومي، المصير العربي إلى أين؟» وتحدث فيها كل من الصحافي رياض نجيب الريس ود. سمير التقي. أما الإعلامي وفيق نصر الله فقدّم ورقة بعنوان: «دور الإعلام في زمن الميديا في تجديد الفكر القومي»، أعقبتها مناقشات ومداخلات حول واقع الإعلام العربي وحريات التعبير، حيث أكدت النائبة السابقة في البرلمان الأردني توجان الفيصل مسؤولية الإعلام العربي في مواجهة أزمات الأمة، وفي نشر هذه الأزمات في الوقت نفسه.

(٦)

ختمت الدكتورة نجاح العطار المؤتمر، بعد أن حرصت على حضور جميع جلساته، قائلة: إننا جميعاً حملة رسالة، وواجبنا يفرض علينا حملها بأمانة رغم كل الصعوبات والضغوطات، مؤكدة أن الفكر العربي المتجدد يجب أن يكون قائداً في هذه المرحلة الصعبة، داعية إلى مناقشة الأفكار المهمة وطرحها أمام المواطن العربي بشكل متواصل.

وقد صدر عن المؤتمر تقرير قدمه المقرر العام د. خلف الجراد، وبيان وتوصيات وبرقية شكر للرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، تلاهم جميعاً الأديب والشاعر اللبناني جوزيف حرب، وقد ركّز البيان على أن المشاركين بحثوا خلال المؤتمر مسألة الهوية وتجديد الفكر القومي والوحدة العربية والطريق إلى الدولة ـ الأمة والديمقراطية والمواطنة والقومية والدين وحركات المقاومة وتهمة الإرهاب والتجديد بين الثقافة العربية والرابطة القومية، مؤكدين رفض الرؤى والحلول القطرية للصراع العربي الإسرائيلي، ومشددين على أن عروبة فلسطين تقع في صميم المسألة القومية.

وأكد المؤتمرون أهمية الحاجة إلى رفد الفكر القومي العربي بمحاور وقضايا ذات أفق واسع النطاق في مجال المقاربة الفكرية لمسائل المصير القومي من منظور يرمي إلى تجديد الرؤية الفكرية بما يفرض ديمومة الاستمرار في تقويم الفكر القومي العربي وتنقيحه وتصحيحه وإغنائه، ليكون معطى مصيرياً حياً قابلاً للتعديل والتراكم والتطور، داعين إلى تكريس هذا المؤتمر سنوياً مع توسيع دائرة المشاركة بين الأجيال والتمثيل الجغرافي المتوازن للوطن العربي. ولقد جاءت هذه الفقرة في البيان بسبب ضعف تمثيل بعض الأقطار العربية وغيابه، الذي أشار إليه الناشط القومي السفير عمر الحامدي، بسبب غياب وجود مشاركين في هذا المؤتمر من عدد كبير من الدول العربية منها السودان وتونس والسعودية واليمن والكويت والإمارات وعمان والبحرين والجزائر وموريتانيا، الأمر الذي عدّه البعض نقصاً في المشاركة، إضافة إلى غياب التيارات غير القومية، التي أشار بعض المشاركين إلى أهمية دعوتها أو دعوة ممثلين عنها في إطار الحوار العربي الداخلي، وهو ما عبّرت عن أهميته راعية المؤتمر، الدكتورة العطار، في النشاطات القادمة ■

تقرير عن:
الندوة العلمية الثانية لمركز الدراسات الفلسطينية:
«مستقبل المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومخطط «التطبيع»»

مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

عبد الهادي الزيدي(*)

مسؤول الإعلام في مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

أولاً: الافتتاح

أقام مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد ندوته العلمية الثانية بعنوان: «مستقبل المفاوضات العربية ــ الإسرائيلية ومخطط «التطبيع»» برعاية كريمة من أ. د. **موسى جواد الموسوي**، رئيس جامعة بغداد بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٦، وبحضور عدد من الباحثين والمتابعين لتطورات الصراع العربي ــ الصهيوني.

وقد أُفتتحت الندوة بتلاوة مباركة مما تيسر من القرآن الكريم، وأناب السيد رئيس جامعة بغداد في حضور وقائع الندوة أ. د. **رياض عزيز هادي** المساعد العلمي لرئيس جامعة بغداد، الذي أثنى على جهود مركز الدراسات الفلسطينية في عقد مثل هذه الندوات بجهود ذاتية تشير إلى المستوى المتقدم من المتابعة البحثية لتطورات قضية شغلت العالم، وهزت أركان الكثير من الأنظمة والقناعات على مدى عشرات السنين.

وألقت أ. **نظيرة محمود خطاب**، مديرة مركز الدراسات الفلسطينية، كلمة بالمناسبة قالت فيها: «إن الكيان الصهيوني منذ أُقحم عنوة في جسد الوطن العربي كخنجر مسموم، سعى إلى التجذر في هذه الأرض المباركة بأساليب وطرق ضالة مضلة، ودفع نفسه بكل قيمه ومرتكزاته المستندة إلى الغش والخديعة والتزوير لكي يكون جزءاً لا يتجزأ من هذه المنطقة العربية التي ترفضه جملة وتفصيلاً، ساعياً بذلك إلى تطويع العقل العربي وبث مسلّمات جديدة».

وأضافت: «إن الرد على محاولات الكيان الصهيوني وسعيه إلى نشر ثقافة التطبيع حتى يصبح سلوكاً مقبولاً، هو بتفعيل المقاطعة العربية للتعاملات المختلفة معه، التي استطاع من خلالها أن

(*) البريد الإلكتروني: abdulhadialzaidi@yahoo.com.

يؤكد حضوره في مؤتمرات دولية وإقليمية جنباً إلى جنب مع جهات عربية عدة، بعد أن كان العرب يقاطعون النشاطات التي يحضرها ممثلون عن هذا الكيان. واستمراراً لهذه السياسة المدروسة، بدأت أجهزة هذا الكيان، بالتعاون مع بعض الأنظمة الغربية، بالإشارة إلى وجود صراعات أخرى في المنطقة بهدف دفع الجميع إلى تناسي قضية هذا الوجود وكيانه، بتضخيم صراعات إقليمية وعلى رأسها قضية الخلاف العربي ـ الفارسي حول الجزر العربية وقضايا أخرى غيرها، وكل هذه المخططات تهدف إلى إجهاض المشروع الوحدوي العربي القومي».

بعد ذلك بدأت وقائع وأعمال الندوة التي ترأسها أ. د. **هاني الياس خضر** الذي أثنى على عقد مثل هذه الندوة العلمية في ظرف عام بالغ التعقيد، وأن ثمارها لا بد أن تأتي على شكل نتاج وافر من الوعي السياسي بحاضر ومستقبل الصراع مع الكيان الصهيوني».

وأضاف: «إن سياسة التطبيع التي تُرفع أعلامها وتُردد شعاراتها منذ سنوات والتي قادت، في محاولة لتأسيس هذا التوجه على أرض الواقع، إلى أن يمنح (السادات وبيغن)، مناصفة، جائزة نوبل للسلام، ما هي إلا أعلام ترفرف في أجواء محاطة بالضباب والتشويه والخضوع للأقوى، في ظل أسئلة كثيرة يُراد الإجابة عنها وفي مقدمتها: ماذا حصدت حماس من فوزها بالانتخابات الفلسطينية، وهل كان خيارها هذا لمصلحتها أم لإيقاع الضرر بها؟»

ثانياً: الأوراق البحثية

١ ـ الإعلام العربي والتطبيع

بدأت قراءة الأوراق البحثية المشاركة في الندوة بموضوع: الإعلام العربي ومشروع التطبيع، ما المطلوب؟ للباحث **محمد رشيد صبار**، وقد جاء فيها:

«إنّ إعلامنا العربي مطالبٌ بأن يكون له دور في تغيير المواقف والاتجاهات وذالك عبر تصحيح الخطاب الإعلامي العربي من خلال:

ـ البعد عن استخدام المصطلحات التي تتضمن اعترافاً بإسرائيل أو تمييعاً للقضية وتهوينها.

ـ استعمال الأسماء العربية لمعالم المدن الفلسطينية فنقول مثلاً حائط البراق بدلاً من حائط المبكى، وقبة الصخرة بدلاً من قدس الأقداس.

ـ استخدام المصطلحات التي تُشعِر بحالة الصراع مع اليهود فنقول: العمليات الاستشهادية بدلاً من العمليات الانتحارية، الأسير الفلسطيني بدلاً من المعتقل الفلسطيني، المغتصبة اليهودية بدلاً من المستوطنة اليهودية.

ـ البعد عن استخدام المصطلحات اليهودية واستبدالها بالمصطلحات العربية مثلاً فلسطينيي مناطق ٤٨ بدلاً من عرب إسرائيل، وأسطورة المحرقة النازية بدلاً من الهولوكوست، والحقوق الفلسطينية بدلاً من المطالب الفلسطينية.

ـ البعد عن المصطلحات الغربية التي تسيء إلى المقاومة الفلسطينية وتصفها بالعنف والإرهاب والدموية.

ـ التركيز على أساس الصراع مع اليهود وخلفياته الفكرية والتاريخية والسياسية.

ـ إظهار جرائم اليهود ضد الشعب الفلسطيني وتكرارها.

التركيز على مكانة فلسطين لدى العرب والمسلمين، والتركيز بشكل خاص على القدس والمقدسات الإسلامية ومكانتها لديهم.

ـ محاولة تأثيم الضمير الإنساني العالمي لسكوته عن الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، وغضّه الطرف عن الجرائم اليهودية.

ـ توضيح أن الإرهاب هو ما تقوم به إسرائيل وليس ما يقوم به الفلسطينيون من مقاومة مشروعة ودفاع عن بلدهم.

ـ فضح المعايير المزدوجة التي تتبناها أمريكا دوماً لصالح اليهود.

ـ مطالبة المنظمات الدولية أن تتحرى العدل في قراراتها بعيداً عن اختلال الموازين الذي يؤدي إلى فقدان مصداقيتها.

وختم الباحث ورقته بتأكيده أن هناك تقصيراً إعلامياً عربياً عززته طبيعة وسائل الإعلام العربية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنظمة العربية الحاكمة التي تسعى دائماً إلى أن تجعل من الإعلام وسائل دعائية لسياساتها ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية، إلى جانب ما لوسائل الإعلام الغربي من سطوة على إعلامنا العربي وذلك باعتبارها المنتجة والمصدِّرة لأغلب الأحداث الإخبارية العالمية، وبقاء إعلامنا العربي في مركز المستقبِل من هذه الوسائل الإعلامية الغربية).

٢ ـ الأهداف غير المعلنة

وقدم الباحث **أحمد عبد الأمير الأنباري** ورقته المعنونة: أهداف السياسة الأمريكية ـ الإسرائيلية في التضييق على حماس، مؤكداً فيها: «إن المتتبع للأحداث منذ فوز حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٦ وإلى يومنا هذا، يلاحظ بوضوح تام أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تلجآن إلى سياسة الضغط والتضييق على حركة وحكومة حماس في محاولة منهما لإفشال تجربتها بالحكم وتقليل خياراتها في المناورة لمواجهة هذا الضغط، أو تطويع إرادتها بما يتوافق مع توجهات السياستين الأمريكية والإسرائيلية.

وهذا الضغط أخذ صوراً متعددة منها:

١ ـ وقف المساعدات المالية التي كان المانحون يقدمونها إلى الحكومة الفلسطينية.

٢ ـ عدم الإفراج عن عائدات الضرائب التي تستحصلها إسرائيل لصالح الحكومة الفلسطينية.

٣ ـ القيام بأعمال عسكرية واسعة في قطاع غزة.

٤ ـ قطع إمدادات الوقود الخاص بالمركبات، وكذلك الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء.

٥ ـ غلق المعابر مما يعني عدم دخول المواد الغذائية ومختلف متطلبات الحياة اليومية لسكان غزة.

إن هذه الوسائل وغيرها، المتّبعة من قبل أمريكا وإسرائيل تجاه حماس كحركة وحكومة، هي بسبب موقف حماس من وجود إسرائيل كمحتل للأراضي الفلسطينية، وبسبب نظرتها إلى طبيعة الصراع الذي تراه صراعاً حول الوجود وليس نزاعاً حول الحدود، وهذه الرؤية تعني عدم إمكانية إنهاء هذا الصراع مع وجود المسبب له وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية».

وأضاف الباحث: «إن الإشكالية في العلاقة بين حركتي فتح وحماس وحكومة حماس من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ومعها اللجنة الرباعية ـ التي تضم بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة ـ من جهة ثانية، تتمثل في عدم استجابة حركة حماس لشروط هذه الأطراف، المتمثلة في:

ـ الاعتراف بإسرائيل.

ـ التخلي عن العمل المسلّح ونبذ «العنف».

ـ نزع سلاح الحركة.

ـ الاعتراف بالاتفاقيات السابقة التي وُقّعت من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وكان نتيجة ذلك أن حركة حماس ترفض هذه الشروط وتعتبر أن خيار المقاومة غير قابل للمساومة ولا يمكنها أن تتخلى عنه، وحيث أنها تسعى ـ حسب ما جاء في ميثاق الحركة ـ إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحرير كامل الأرض الفلسطينية الذي تعتبره استراتيجياً، فإن السياسة الأمريكية ـ الإسرائيلية كانت ولا زالت على درجة عالية من التناقض والتصدي لهذه الحركة».

٣ ـ مستقبل الصراع

وجاء دور الباحث **سمير صادق العزاوي** في ورقته: مستقبل فتح وحماس في ظل تلاقي المصالح الإسرائيلية مع عدد من الدول الخليجية، التي أكد فيها:

«لقد كانت القضية الفلسطينية ولا زالت شعاراً ملازماً لإدامة بقاء أنظمة انقلابية استلمت السلطة في العديد من الدول العربية، وجعلت من مقولة تحرير فلسطين غطاء لاكتسابها الشرعية الوطنية، أو ما يوصف أحياناً بتأييد الشارع العربي لها كما كانت تظن. وأضحت مواقف المزايدة في الخطاب السياسي والإعلامي سمة أساسية في التوجهات المعلنة لتلك الدول، لتغطية إخفاقاتها على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية خصوصاً زمن الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي قبل تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي غذّى بدوره جذوة هذه التوجهات، المبنية على أسس غير سليمة بنظرنا، لتحقيق مصالحه. فذهب الجزء الأكبر من ثروات تلك الدول العربية مقابل التسلّح ضد العدو المفترض، الذي لم يحرك أحد ساكناً تجاهه، ما دام بقاؤه يساعد في رفع شعار النضال الذي يبقي مفهوم الثورة الذي كان رائجاً مستعراً في الدول التي تدّعي الثورية على ما يبدو، دون إدراك

حقيقة ما تعنيه هذه التسمية، لأن انتهاء ما يسمى بالنضال يبطل مضامين الشعارات التي تديم بقاء تلك الأنظمة العربية. وهكذا بقي الفلسطينيون على حالهم، لأكثر من ستة عقود تلت تأسيس الكيان الصهيوني، مشردين في مخيمات تفتقد إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة، رغم تواجد تلك المخيمات على أراضٍ لدول تتلقى الدعم المالي الكبير من شقيقاتها الغنية من الدول الخليجية...)

وأضاف الباحث: «نتيجة ما تقدم، أضحت هنالك قناعة أن جميع التحركات على المستوى العربي، السابقة منها والحالية واللاحقة، سوف لن تحقق للشعب الفلسطيني هدفه بإقامة دولته المستقلة وعلى أي مساحة من أرض فلسطين التاريخية، كونها تحركات ذات أهداف تتماشى مع مصالح كل منها، ولأنها غير متفقة أصلاً فيما بينها، وطالما بقيت القيادات الفلسطينية الحالية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) على نهجها ذاته، لأن موقفهما اليوم لا يتعدى العمل على الاستئثار بالسلطة، وهما لا تختلفان من هذا المنظار في موقفهما تجاه إبداء التنازلات متى ما أدركتا خطورة الموقف المحدق بهما، مما يعني أنه ليست هناك مواقف مبدئية ثابتة لأي منهما تجاه عدوهما الأول كما يتناوله خطابهما الإعلامي. عليه، ليس غريباً أن نرى حماس تتنازل مؤخراً، عن مواقفها الرافضة المعلنة وتقبل بوساطة المخابرات المصرية بينها وبين إسرائيل لما يوصف بالتهدئة، بدلاً من استخدام كلمة (هدنة)، متناسية جميع مواقفها السابقة تجاه أي اتصال مع إسرائيل، ودون التفات إلى الموقف المصري من غلق معبر رفح بوجه الفلسطينيين الغزاويين يوم كانت المطرقة الإسرائيلية تضربهم، لتؤكد هنا موقفها غير المعلن في الاستئثار بالسلطة في القطاع، دون الالتفات إلى الهدف الإسرائيلي من خلال إقامة علاقات حوار مباشرة أو غير مباشرة مع طرفي النزاع الفلسطيني للحؤول دون وحدة الصف الفلسطيني، ودون تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية المرتقبة لتضم الضفة والقطاع. ولأن الموقف العربي سوف لن يكون غداً أفضل مما هو عليه اليوم».

٤ ـ غطاء شرعي

وتناول الباحث **أحمد هادي فهد** موضوع: دور حزب الله في استمرار الانتفاضة الفلسطينية، مؤكداً فيه:

«يعتبر التمييز بين نشاط حزب الله الرسمي، الذي يتم الإعلان عنه، والنشاط السري له، أمراً هاماً لأن التنظيم يريد المحافظة على غطاء الشرعية حول نشاطه الرسمي على المستويين اللبناني المحلي والعالمي. أما على المستوى المحلي يحرص الحزب على أن تقتصر نشاطاته العسكرية ضد إسرائيل ضمن قطاع مزارع شبعا مما يفسر التزامه الرسمي بالخط الأزرق الذي وضعته الأمم المتحدة، والشيء الملازم لذلك أن الحزب ينفذ عملياته على مستوى سري أيضاً وأنه قد حسّن من قدراته العملية والاستخباراتية داخل إسرائيل، وقد أعلنت إسرائيل في السنوات الأخيرة عن اعتقالها ثلاثة أشخاص يعملون لصالح حزب الله، وأن هناك اثنان على الأقل، ممن دخلوا إسرائيل، نجحا في النجاة خارج إسرائيل.

ويؤكد الباحث: «كان أصل الجهود، التي يبذلها حزب الله لإيجاد خط متواصل من المجابهات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، ينشأ من مصلحة التنظيم والدول ذات الصلة الوثيقة به كإيران وسورية أن يدوم الصراع، وكانت هذه الجهود تمويهاً بشكل عام للوصول إلى أدنى حد من الخطر الموجه إلى حزب الله ولبنان.

فبعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، كان واضحاً أن حزب الله لا يتصرف بعفوية وإنما يحسب لعملياته حساباً دقيقاً. ومن هذا المنطلق كان رد حزب الله على ضربة القوات الجوية الإسرائيلية في سورية في ليل ٤ ـ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، التي كانت الأولى من نوعها منذ ثلاثة عقود. وتقول إسرائيل إن هذه الضربة كانت تستهدف معسكر تدريب مقاتلين فلسطينيين وكانت رداً على التفجير في مطعم «مكسيم» في حيفا، الذي قُتل فيه ٢٢ إسرائيلياً.

وذكرت المصادر الفلسطينية التي مقرها في دمشق بأن الضربة طالت معسكراً مهجوراً تابعاً للجبهة الشعبية بقيادة أحمد جبريل، فقد حذر حزب الله بأنه لن يقف مكتوف الأيدي إذا هُوجمت سورية مرة ثانية».

٥ ـ أين فرص السلام

وتقدم الباحث **وليد حسن محمد** بورقته: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية وفرص السلام، التي جاء فيها:

«يدرك الجميع أن المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية لن تكون مجرد عملية سياسية لا يعرف أحد نهايتها وما تؤول إليه، فإسرائيل تدرك أن ثمن السلام مع سورية، يتلخص في انسحابها من كامل هضبة الجولان، وتدرك سورية أن إسرائيل تريد علاقات سلام كاملة معها، وهذا يعني أن على إسرائيل تقديم تنازلات مؤلمة لا يرضى بها الجميع، مقابل تحقيق السلام، فضلاً عن اشتراطات إسرائيلية يجب على دمشق مراعاتها لتحقيق السلام وفي مقدمتها فك ارتباطها وعلاقاتها الوثيقة مع إيران والمنظمات الفلسطينية الرافضة للتسوية وتجفيف ووقف دعمها لحزب الله وحركة حماس ونشطاء المقاومة الفلسطينية. ويرى الجانب الإسرائيلي المؤيد للسلام أن سورية تشكل معبراً لتدفق الأسلحة إلى حزب الله في الجنوب اللبناني، ومنها الصواريخ القصيرة المدى والبعيدة المدى. وعند الاتفاق، ستكون دمشق مضطرة إلى احترام بنوده، ومنها ما يتعلق بعلاقتها بحزب الله وتجفيف علاقتها به ودعمها له».

وتوصل الباحث في ورقته إلى «أن الحديث عن فرصة جديدة محتملة للسلام في المنطقة إثر الحراك السياسي الجديد بين سورية وإسرائيل، وبالرغم من الرغبات المعلنة والدعوات القائمة لحسم موضوع الاحتلال الإسرائيلي للجولان، فإن هذه التطورات قد تخفي ورائها نوايا سياسية تهدف إلى إنهاء الضغوط السائدة على كلا الجانبين. فسورية ترغب من هذه العملية في تخفيف الضغوط ومحاولات محاصرتها وعزلها أمريكياً، وبالتالي فإنها تسعى إلى تحسين الموقف الأمريكي تجاهها وتغييره باتجاه قبولها كدولة إقليمية مؤثرة في أحداث المنطقة.

أما إسرائيل فترغب في الحصول على مكاسب من هذه المفاوضات، في مقدمتها محاولة عزل إيران وإضعاف حزب الله، وهذا ما يوضحه مدى المرونة التي أعلنتها إسرائيل تجاه موضوع الترتيبات الأمنية في هضبة الجولان، وما يؤكده المسؤولون الإسرائيليون من أنهم سيقدمون تضحيات مؤلمة لتحقيق السلام مع سورية».

❊ ❊ ❊

وكانت هذه الورقة هي أخر مشاركات الباحثين في الندوة حيث مُنحت الفرصة بعد ذلك للمناقشات والتعقيبات التي أغنت طروحات الباحثين لتخرج الندوة بنتيجة مفادها: أن محاولات الكيان الصهيوني للتطبيع ولدت معه، وربما تموت معه، نتيجة وجود عوامل الرفض الشعبي لهذا المنهج الذي لا يُتوقع له إلّا الفشل الذريع ■

يوميـات عربيـة ودوليـة مختــارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

ـ رفض محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية اقتراحاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت يدعو إلى توقيع اتفاق سلام موقت يستثني القدس في هذه المرحلة. لكن الجانبين اتفقا في اجتماع لهما في القدس على مواصلة المفاوضات. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/١).

ـ قام الرئيس اللبناني ميشال سليمان بزيارة إلى الدوحة بحث خلالها مع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في تنفيذ ما تبقى من بنود في «اتفاق الدوحة» الذي أنهى الأزمة السياسية في لبنان. كما بحث الجانبان في التعاون الاقتصادي بين البلدين. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢).

ـ سلّمت القوات الأمريكية قوات الأمن العراقية مسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام في محافظة الأنبار. وأعلنت الحكومة العراقية أنها ستتولى دفع رواتب عناصر الصحوة التي تقاتل القاعدة في العراق. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٩/٢).

ـ وقع وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي وتركيا مذكرة تفاهم في اجتماع عقد في جدة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والدفاعية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٣).

ـ خطت سورية وفرنسا خطوة جديدة على صعيد تطويرعلاقاتهما الثنائية، تمثلت بقيام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بزيارة إلى دمشق حيث استقبله الرئيس السوري بشار الأسد الذي رحب بدور أوروبي فاعل في قضايا الشرق الأوسط من خلال الدينامية الجديدة للسياسة الفرنسية، فيما أعلن ساركوزي أن كل الالتزامات التي أعلنها الرئيس السوري بشأن لبنان قد نفذت. وأكد أن فرنسا تدعم بكل قواها مناقشات السلام غير المباشرة بين سورية وإسرائيل عن طريق تركيا. كما تطرق ساركوزي إلى الملف النووي الإيراني، فاعتبرأن السلاح النووي في إيران هو تهديد للسلام في المنطقة، مشيراً إلى أنه من واجبه توجيه هذه الرسالة إلى طهران عبر سورية التي تقيم علاقات وثيقة مع إيران. وفي ما يخص العلاقات الاقتصادية مع سورية، تحدث ساركوزي عن تمديد عقد وجود توتال في سورية للسنوات العشر المقبلة، وكذلك الأشغال الهامة جداً في مطار دمشق، إضافة إلى موضوع إيرباص والمقاطعة التي تتعرض لها سورية في مجال شراء قطع الغيار. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٤). وقد انضم إلى القمة الفرنسية ـ السورية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وحذر الرئيس السوري من أن لبنان لايزال في موقف هش لوجود «قوى

متطرفة» مدعومة من الخارج تذكي عدم الاستقرار في مدينة طرابلس في شمال لبنان. كما تناول عملية السلام، فأشار إلى أن الدور الأمريكي في رعاية عملية السلام يتوقف على توجهات الإدارة الأمريكية المقبلة. وحذر الرئيس السوري من مخاطر اللجوء إلى القوة لتسوية ملف إيران النووي، فيما أكد أمير قطر رفضه زج الدول الخليجية في الصراع مع إيران، مؤكداً أن بلاده تعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة. (**النهار**، بيروت، ٩/٥/ ٢٠٠٨).

ـ أعلن الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز خلال لقاء مع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في موسكو أن السعودية تعتزم تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع روسيا (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٥).

ـ قدم سفير دولة الإمارات العربية المتحدة عبد الله الشحي أوراق اعتماده في وزارة الخارجية العراقية، متوقعاً تطوراً أكبر وتحسناً أمنياً أفضل في العراق. (**النهار**، بيروت، ٩/٥/ ٢٠٠٨).

ـ طلبت الحكومة العراقية معلومات عن إمكانية شراء ٣٦ مقاتلة أمريكية من طراز أف ـ ١٦. وكان البنتاغون أقر صفقة سلاح قيمتها ١٠,٧ مليار دولار للعراق تشمل دبابات من طراز « أم إيه أبرامز» تصل قيمتها إلى ٢,٦ مليار دولار، إضافة إلى مدرعات وطائرات نقل للجنود. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٦).

ـ بدأت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس زيارة إلى ليبيا هي الأولى لمسؤول أمريكي منذ عام ١٩٥٣. وبحثت رايس مع الزعيم الليبي معمر القذافي في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، وصرحت بأنه ليس للولايات المتحدة أعداء دائمون. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٦). وقد استكملت رايس جولتها في المغرب العربي في تونس والجزائر والمغرب، وبحثت مع المسؤولين المغاربة في التعاون مع دول شمال أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب. وصرحت بأن استئناف العلاقات الأمريكية مع ليبيا يمكّن الولايات المتحدة من أن يصبح لديها سياسة مغاربية موحدة دون ثغرات. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٨).

ـ قرر وزراء الخارجيّة العرب في ختام اجتماعهم الدوري الـ ١٣٠ في القاهرة دعم جهود مصر لإنهاء الإنقسام الفلسطيني وعقد مؤتمر لدعم القدس وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني ووقف الاستيطان. وقد أكد الوزراء رفضهم للمخططات الخارجية ضد السودان، وأكدوا دعمهم للحوار مع المعارضة داخل الصومال وخارجه لإنهاء العنف في البلاد. وناقش الوزراء الوضع في العراق، فأعربوا عن دعمهم للعملية السياسية لتحقيق الاستقرار وفقاً للحل الذي يوافق عليه العراقيون. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٩/٩).

ـ بدأت سفينة روسية إعادة تأهيل قاعدة طرطوس السورية لاستخدامها، فيما ذكرت الأنباء أن موسكو ودمشق تدرسان سبل التعاون العسكري بين البلدين. (**الحياة**، بيروت، ١٣/ ٢٠٠٨/٩).

ـ قتل ٣١ شخصا وأصيب أكثر نحو٦٠ بجروح في انفجار سيارة مفخخة في بلدة الدجيل شمال بغداد. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٩/١٣/ ٢٠٠٨).

ـ قتل قائد البشمركة الكردي مع ٧ آخرين من عناصر البشمركة في منطقة خانقين المتنازع عليها بين حكومة بغداد والأكراد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٩/١٤).

ـ رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن فكرة أرض إسرائيل الكاملة والمتكاملة قد ولت وأن من يتحدث عنها فهو واهم. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٩/١٥).

ـ أرجأ محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية الانتخابات الرئاسية الفلسطينية إلى عام ٢٠١٠، فيما اعتبر خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أنه إذا لم تجرالانتخابات بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٩، فإن حماس ستطعن بشرعية عباس كرئيس للسلطة. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٩/١٥).

ـ سقط أكثر من ٣٤ قتيلاً و٧٠ جريحاً في ثلاثة انفجارات في ديالى وبغداد. وقد تزامنت الانفجارات مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس لبغداد حيث أشاد بتحسن الوضع الأمني في العراق. واعتبر غيتس أن دور القوات الأمريكية في العراق سيتضاءل في الأشهر المقبلة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/١٦).

ـ عينت سورية نواف فارس سفيراً لها في العراق، وهو أول سفير لسورية في بغداد منذ عام ١٩٨٠. (**القدس العربي**، لندن، ٩/١٧/ ٢٠٠٨).

ـ تسلم راي أوديرنو قيادة القوات الأمريكية في العراق خلفاً للجنرال ديفيد بترايوس. وأعلن أوديرنو أن مهمة القوات الأمريكية في العراق لم تنته وأن التقدم الذي تحقق في هذا البلد لا يزال هشاً. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/١٧).

ـ عقدت الجلسة الأولى من الحوار الوطني في القصر الجمهوري برعاية ميشال سليمان، الرئيس اللبناني بهدف التوصل إلى اتفاق بين مختلف القيادات اللبنانية على استراتيجية الدفاع المشتركة. وتقرر عقد الجلسة الثانية من الحوار في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/١٧).

ـ أقر وزراء المالية والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي في جدة اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي الموحد وقرروا رفع توصية إلى القمة الخليجية المقبلة باعتمادها لتصبح نافذة، إلا أنهم أجلوا اتخاذ قرار بشأن مقر المصرف المشترك حتى قمة زعماء الدول في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. (**الحياة**، بيروت، ١٨/ ٢٠٠٨/٩).

ـ نفى الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة مع التلفزيون الإيراني، أن تكون المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل تستند إلى فكرة ابتعاد دمشق عن المقاومة في لبنان أو عن طهران، واعتبر أن الحرب الباردة قائمة بالفعل، وأن على روسيا ألّا تواجه هذه الحرب «من داخل حدودها فقط». (**السفير**، بيروت، ٩/١٨/ ٢٠٠٨).

ـ قتل ١٦ شخصاً على الأقل وأصيب أكثر من ٣٣ بجروح في هجوم انتحاري استهدف بسيارتين مفخختين مجمع السفارة الأمريكية في صنعاء. وتبنى «الجهاد الإسلامي في اليمن» المسؤولية عن العملية، غير أن واشنطن قالت إنها تشتبه في تنظيم «القاعدة». (**النهار**، بيروت، ٩/١٨/ ٢٠٠٨).

ـ أعلن وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني أن العقود النفطية التي أبرمها إقليم كردستان تعرقل توصل البرلمان إلى إقرار قانون النفط والغاز الجديد، الأمر الذي اضطر الحكومة العراقية إلى اعتماد تشريعات النظام السابق لإبرام العقود. (**الحياة**، بيروت، ٩/٢٠/ ٢٠٠٨).

ـ قدّم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، الذي يشتبه في تورطه في قضايا فساد، استقالته رسمياً إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، مفسحاً في المجال لوزيرة الخارجية تسيبي ليفني التي فازت بزعامة حزب «كاديما» الحاكم في بدء استشاراتها لتأليف حكومة جديدة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢٢).

ـ هاجم شاب فلسطيني(قاسم مغربي) بسيارته، في ثالث عملية من نوعها في القدس المحتلة خلال شهرين، مجموعة من الجنود الإسرائيليين، ما أدى إلى إصابة شخصاً، غالبيتهم من الجنود، قبل أن يقتل برصاص جندي كان من بين المجموعة. وقد دعا وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى تدمير منزل مرتكب الهجوم في القدس الشرقية لردع غيره من المهاجمين المحتملين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢٣).

ـ انتشرت وحدات عسكرية سورية في منطقة العبودية على الحدود الشمالية مع لبنان. وصرح ناطق عسكري لبناني رداً على التساؤلات حول سبب (نشر نحو ١٠ آلاف جندي) سوري

على الحدود بأن الأمر لا يدعو إلى القلق، وأن دمشق أكدت أنها تقوم بإجراءات أمنية داخلية لمكافحة التهريب. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢٣).

ـ أعلن رئيس المحققين السابق بلجنة النزاهة العامة العراقية في السابق سلام إذهيب أمام لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي أن ١٣ مليار دولار سرقت أو أهدرت في مشاريع إعادة الإعمار في العراق. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢٠٠٨/٩/٢٣). وقد أكدت منظمة الشفافية العالمية في مؤشر الفساد السنوي الذي تصدره أن العراق والصومال في مقدمة الدول الأكثر فساداً في العالم. (**الزمان**، لندن، ٢٤/ ٢٠٠٨/٩).

ـ دعا الرئيس اللبناني ميشال سليمان في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بتنفيذ القرار بجميع مندرجاته ووقف خروقاتها الجوية المتمادية لسيادة لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢٤).

ـ جدّد الرئيس الأمريكي جورج بوش في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة اتهاماته لسورية وإيران «برعاية الإرهاب»، ودعا الأمم المتحدة إلى التحرك بعيداً عن البيروقراطية لضمان وقف العنف في دارفور غرب السودان. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢٤).

ـ أقر مجلس النواب العراقي بالاجماع قانون انتخابات مجالس المحافظات الذي طال انتظاره على أن تجري في عموم المناطق في موعد أقصاه آخر كانون الثاني/يناير٢٠٠٩، باستثناء محافظات كردستان الثلاث وكركوك. ووافق ١٩١ نائباً حضروا الجلسة من أصل ٢٧٥ على اجراء الانتخابات خلال الأشهر الأربعة المقبلة. (**القدس العربي**، لندن، ٩/٢٥/ ٢٠٠٨).

ـ منحت الولايات المتحدة الأردن، مساعدة بنحو نصف مليار دولار، لدعم ميزانيته للعام وتمويل مشاريع تنموية. (**السفير**، بيروت، ٩/٢٦/ ٢٠٠٨).

ـ استقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الرئيس اللبناني ميشال سليمان في البيت الأبيض وبحث معه في الوضع اللبناني والمساعدات العسكرية الأمريكية للجيش اللبناني. وقد طلب سليمان من المسؤولين في واشنطن الضغط على إسرائيل للانسحاب من مزارع شبعا، فيما اعتبرت الإدارة الأمريكية أن على دمشق أن تقوم بترسيم الحدود مع لبنان كخطوة أولى. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢٦).

ـ أدى انفجار سيارة مفخخة في جنوب دمشق إلى مقتل ١٧ شخصاً وإصابة ١٤آخرين بجروح (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٢٨). وقد أعلنت السلطات السورية أن التحقيقات الأولية أظهرت أن الاعتداء هو عملية انتحارية نفذها «ارهابي على علاقة بتنظيم تكفيري»، وأن السيارة المفخخة التي استخدمت دخلت من دولة عربية مجاورة، لم يذكرها بالأسم. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٣٠). واعتبر الرئيس السوري بشار الأسد أن شمال لبنان بات قاعدة حقيقية للمتطرفين تشكل خطراً على سورية، الأمر الذي جدد التساؤلات في لبنان حول الحشد العسكري السوري على حدود لبنان الشمالية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٣٠/ ٢٠٠٨/٩).

ـ التقى وزير الخارجية السوري وليد المعلم مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط ديفيد ولش، في نيويورك، مستكملاً المحادثات التي أجراها مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الجمعة الماضي على هامش أعمال الدورة العادية للأمم المتحدة. ووصف المعلم اللقاء بأنه إيجابي وسيستكمل بلقاءات أخرى، معلناً أن الاجتماع كان بمبادرة أمريكية وتناول التطورات التي تشهدها المنطقة سواء في ما يتعلق بلبنان أو بالعراق أو بالمفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل بواسطة تركيا. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٣٠).

ـ وجه السفير الأمريكي لدى العراق ريان كروكر انتقادات حادة إلى إيران بسبب ما وصفه بسعيها إلى إعاقة الجهود الرامية إلى توقيع

الاتفاق الأمني بين العراق والولايات المتحدة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٣٠).

ـ سقط ٥ قتلى بينهم ٤ من الجيش اللبناني و٣٠ جريحاً معظمهم من عناصر الجيش في تفجير استهدف حافلة للجيش في مدينة طرابلس في شمال لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٣٠).

ـ أقر مجلس النواب اللبناني قانون الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٩. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٣٠).

ـ رفض رئيس مجلس الدولة الموريتاني العقيد محمد ولد عبد العزيز الذي قاد الانقلاب العسكري في نواكشوط الشهر الماضي دعوة الاتحاد الفريقي لإعادة تنصيب الرئيس الموريتناني المخلوع سيدي ولد الشيخ عبدالله، معتبراً أن هذه الدعوة لا تخدم مصلحة الشعب الموريتاني، وهي غير منطقية. (**الدالي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٩/٣٠).

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨

ـ أفاد تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية أن العنف في العراق تراجع بشكل ملحوظ خلال الصيف، لكن المكتسبات الأمنية تبقى هشة وعرضة للانتكاس. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢٠٠٨/١٠/٢). ويشير التقرير إلى أن نزاع الطوائف على السلطة والموارد قد يؤدي إلى تردي الأوضاع في العراق. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٢).

ـ أعلنت بولندا انتهاء دورها في العراق، وأكدت أن نحو ٩٠٠ جندي من القوات المتبقية في العراق سيباشر سحبهم أواخر الشهري الجاري. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٥).

ـ أغارت طائرات تركية على مواقع لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق رداً على هجمات لعناصر حزب العمال أدت إلى مقتل ١٥ جندياً تركياً. (**إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٨/١٠/٦).

ـ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن اعتقال أجهزة الأمن اليمنية خلية متطرفة ترتبط بالاستخبارات الإسرائيلية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٧).

ـ تحدثت الأنباء عن سباق تسلح صامت بين شريكي الحكم في السودان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) في ضوء الصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة التي أوقفت الحرب بين الشمال والجنوب عام ٢٠٠٥، واقتراب موعد الانتخابات السودانية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١٠/١٢).

ـ أحرق المتطرفون اليهود أكثر من ١٢ منزلاً للسكان العرب في مدينة عكا في اعتداءات على الأحياء العربية استمرت ٥ أيام. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/١٣).

ـ استدعت الحكومة العراقية نحو ١٠ آلاف شرطي إلى الموصل بهدف وقف أعمال العنف التي تطال الأقليات المسيحية في المدينة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/١٣).

ـ أعلنت أجهزة الأمن اللبناني عن توقيف شبكة إرهابية تقف وراء الهجمات التي استهدفت الجيش البناني مؤخراً في مدينة طرابلس في شمال لبنان يقودها اللبناني (الفار) عبد الغني جوهر. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/١٣).

ـ أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين سورية ولبنان. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/١٥). وقد وقع وزيرا خارجية البلدين، اللبناني فوزي صلوخ ونظيره السوري وليد المعلم بياناً مشتركاً في دمشق أعلن قيام العلاقات الدبلوماسية كاملة بين البلدين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/١٦).

ـ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أنها أبلغت نظيرها السوري وليد المعلم أن الإدارة الأمريكية لن تقبل أن تستخدم سورية موضوع التفجيرات الأخيرة في شمال لبنان ودمشق لتبرير تدخلها العسكري في لبنان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/١٨).

ـ وقع نائب وزير الدفاع الأمريكي إريك آدلمان

الذي يزور بيروت وقائد الجيش اللبناني جان قهوجي ورئيس الوزراء اللبناني على اتفاقية يتسلّم الجيش بموجبها قاذفات قنابل أوتوماتيكية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ١٨/ ٢٠٠٨/١٠).

ــ أصدر الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، تقريره الثامن عن تنفيذ القرار١٥٥٩، فاعتبر أن خطوات إيجابية تحققت مثل الإعلان عن قيام علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان، لكن مخاطر عديدة ما زالت تهدد الوضع اللبناني، منها التوتر الطائفي والهجمات على الجيش اللبناني والعناصر المتطرفة في شمال لبنان وسلاح الميليشيات. وقد جدّد مون دعوته لنزع سلاح الميليشيات من خلال العملية السياسية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/١٨).

ــ نظم التيار الصدري في بغداد أمس الأول تظاهرة حاشدة احتجاجاً على مسودة الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة. (**السفير**، بيروت، ٢٠/ ٢٠٠٨/١٠).

ــ قلل وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل من شأن الخلافات السعودية مع سورية، ورأى أنه لا حاجة إلى وساطة بين الرياض ودمشق. ورحب بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسورية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٢٢).

ــ أعلن أقطاب الغاز روسيا وإيران وقطر في طهران تجمعاً لتعزيز التعاون في ما بينها في إطار منتدى الدول المصدرة للغاز، وهو منظمة غير رسمية قائمة منذ عام ٢٠٠١ يضم أيضاً فنزويلا ونيجيريا والجزائر ومصر وأندونيسيا وليبيا. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٢٢).

ــ أعلن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أن ٩٩١ شخصاً أحيلوا على المحاكمة في قضايا تتعلق بالإرهاب، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ نشوب موجة العنف في المملكة عام ٢٠٠٣.(**النهار**، بيروت، ٢٢/ ٢٠٠٨/١٠).

ــ أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن وساطة سعودية لوقف الاقتتال في أفغانستان، موضحاً أن محاولة السعودية جاءت بناء على طلب رسمي من الرئيس حامد كارزاي، بهدف وضع حد للاقتتال على أن يعين هذا البلد نفسه. (**الحياة**، بيروت، ١٠/٢٢/ ٢٠٠٨).

ــ حذر وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس من «عواقب وخيمة» في حال عدم التوصل إلى اتفاق سريع مع بغداد لتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين. (**النهار**، بيروت، ١٠/٢٢/ ٢٠٠٨).

ــ شكلت عملية السلام محور المحادثات التي أجراها الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس مع الرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ. ورأى بيريس أنه على رغم تحفظ إسرائيل عن (بنود) في مبادرة السلام العربية، فإنها تقبل بالتفاوض عليها من أجل السلام في المنطقة. ورد عليه مبارك بأن «المبادرة العربية ليست للتفاوض وإنما إذا تم التوصل إلى حل للقضية تكون الدول العربية ملزمة طبقاً لهذه المبادرة إقامة علاقات طبيعية جداً مع الإسرائيليين في كل المجالات». (**النهار**، بيروت، ١٠/٢٤/ ٢٠٠٨).

ــ تعهد وزراء داخلية دول جوار العراق، في اجتماع عقد في عمان، بعدم استخدام أراضي بلدانهم لمهاجمة العراق. وشارك في الاجتماع، وهو الخامس من نوعه منذ غزو العراق، وزراء داخلية العراق وإيران وتركيا وسورية والسعودية والأردن والكويت ومصر والبحرين، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. (**السفير**، بيروت، ١٠/٢٤/ ٢٠٠٨).

ــ أجرى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الاوروبي محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط وتطوير العلاقات الأوروبية مع دمشق. وقد أكد سولانا دعم

الاتحاد للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة. واتفق الجانبان على متابعة التشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠٠٨).

ـ أفاد المكتب البحري الدولي أن أعمال القرصنة على الشواطئ الصومالية باتت تشكل أكثر من ثلث إجمالي عمليات القرصنة في العالم. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠٠٨).

ـ سعى رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني في زيارة قام بها إلى طهران إلى إقناع المسؤولين الإيرانيين بالاتفاق الأمني المزمع توقيعه بين واشنطن وبغداد، واصفاً الاتفاق بأنه « ليس مثالياً، لكنه أفضل الممكن، ولا يمس السيادة العراقية». وقد أبلغه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد رفض طهران للاتفاق لأنه « استسلام ونهب للعراق». (**الحياة**، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠٠٨).

ـ اتهمت الحكومة السودانية المساعد السابق للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام مين ماري غوهينو وأحد مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في الخرطوم بالتعاون مع مدعي المحكمة الجنائية لويس مورينو أوكامبو، وتسريب معلومات عن أزمة دارفور ضد المسؤولين السودانيين، الأمر الذي يعني أن بعض المسؤولين الدوليين لا يحترمون سيادة الدول التي يعملون بها، ويقومون بأفعال تتنافى مع مهماتهم. ولم تنف أو تؤكد بعثة الأمم المتحدة اتهام الحكومة السودانية. (**الجزيرة نت**، ٢٧/١٠/٢٠٠٨).

ـ أعلنت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن ٤ طائرات هليكوبتر أمريكية أغارت على مبنى في قرية السكرية السورية (٥ كيلومترات داخل الأراضي السورية) في منطقة البوكمال القريبة من الحدود العراقية وقتلت ٨ مدنيين سوريين. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٧/١٠/٢٠٠٨). وصرح وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن الغارة الأمريكية عمل إرهابي، مؤكداً أن سورية ستدافع عن نفسها في حال تكرار مثل هذه الهجمات. بالمقابل أعلنت واشنطن أن الهجوم كان ناجحاً، وأنه أسفر عن مقتل رجل يدعى «أبو غدية» قالت إنه المسؤول عن تهريب المقاتلين الأجانب والأموال إلى العراق. أما الحكومة العراقية، التي بدت مرتبكة بعض الشيء في رد فعلها، فانها حاولت ألا تغضب دمشق، وقال وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي: «إننا نحاول أن نحتوي آثار الحادث... إننا نأسف لحصوله». غير أن الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ، كان أكثر حدة من رده، إذ صرح بأن المنطقة التي استهدفتها الغارة كانت مسرحاً لنشاطات مجموعات إرهابية. وأثارت الغارة الأمريكية تنديداً في لبنان، وحذرت موسكو من «توسيع بؤرة التوتر العسكري» في الشرق الأوسط، ودعت باريس إلى ضبط النفس، فيما أبدت مصر قلقها، ونددت جامعة الدول العربية بالهجوم. كذلك عبّر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا عن قلقه. ونددت إيران وقطر بالغارة. (**النهار**، بيروت، ٢٨/١٠/٢٠٠٨).

ـ قررت سورية إغلاق المركز الثقافي الأمريكي والمدرسة الأمريكية في دمشق، وتأجيل أعمال اللجنة العراقية السورية المشتركة احتجاجاً على الغارة الأمريكية على منطقة البوكمال السورية على الحدود مع العراق، داعية الأمم المتحدة إلى تحميل مسؤولية هذا الاعتداء للولايات المتحدة. (**السفير**، بيروت، ٢٩/١٠/٢٠٠٨).

ـ قررت الأحزاب الإسرائيلية إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في ١٠ شباط/فبراير المقبل بعدما فشلت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في تشكيل حكومة جديدة. وبهذا القرار تراجع الحديث عن إمكانية الوصول إلى اتفاق فلسطيني ـ إسرائيلي قبل نهاية العام الجاري. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٩/١٠/٢٠٠٨).

ـ شدّد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، خلال لقائه نظيره التركي وجدي غونول في تل أبيب، على أهمية العلاقات الاستراتيجية والإقليمية بين الدولتين. (**السفير**، بيروت، ٣٠/١٠/٢٠٠٨).

ـ وقّع وزيرا الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان والإيراني منوشهر متكي، في طهران مذكرة تفاهم لتشكيل لجنة ثنائية، في خطوة وصفها البلدان بأنها مهمة، رغم الخلاف بينهما بشأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وقال متكي في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الإماراتي إن «تشكيل هذه اللجنة هو خطوة مهمة في العلاقات الثنائية»، بينما وصف الشيخ عبد الله المذكرة بأنها «ثمرة من ثمار الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للإمارات» في أيار/مايو ٢٠٠٧. وأكد الوزير الإماراتي أن دولة الإمارات تدفع بالعلاقات بين البلدين إلى آفاق رحبة.. وهذه الخطوة تحتاج إلى جهود من قيادة البلدين. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/١٠/٣٠). وفي موازاة ذلك، قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية الذي يزور طهران، إن المجلس «لا يشكك بتاتاً» في أن هدف إيران من استخدام التكنولوجيا النووية هو لسد احتياجاتها الوطنية وللأغراض السلمية. ووصف خلال لقائه رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني، إيران بالبلد «المهم والحيوي في المنطقة والعالم». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٣٠).

ـ أجرى الرئيس المصري حسني مبارك محادثات في باريس مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي تناولت الأوضاع في الشرق الأوسط وعملية السلام وتفعيل الاتحاد من أجل المتوسط والأزمة الاقتصادية العالمية. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/١٠/٣٠).

ـ تسلمت القوات العراقية من القوات الأمريكية مسؤولية الأمن في محافظة واسط المتاخمة للحدود الإيرانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٣٠).

ـ قتل ٥٦ شخصاً وأصيب العشرات بجروح في سلسلة انفجارات استهدفت مباني رسمية ومبنى تابعاً للأمم المتحدة في جمهورية أرض الصومال التي (أعلنت انفصالها عن الصومال من جانب واحد في شمال الصومال ولم تحصل على اعتراف دولي بها). (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/١٠/٣٠).

ـ تظاهر عشرات الآلاف من السوريين أمام مبنى السفارة الأمريكية في دمشق احتجاجاً على الغارة الأمريكية على منطقة البوكمال السورية على الحدود العراقية، وبثت قناة «الدنيا» السورية الخاصة أن الجيش السوري يخفض عدد وحداته على الحدود العراقية، بينما أبلغ وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى نظيره السوري وليد المعلم في اتصال هاتفي رفض حكومته الهجوم وحرصها على احتواء الوضع وعدم تصعيده. وتواصلت ردود الفعل على الغارة الأمريكية، وصدرت بيانات منددة في ليبيا والجزائر والخرطوم ومجلس النواب الأردني وفنزويلا وكوريا الشمالية، فيما أثير موضوع تجاهل السعودية للغارة وعدم التنديد بها. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٣١).

ـ بدأت سورية نشر مزيد من وحداتها العسكرية على امتداد الحدود الشرقية مع لبنان استكمالاً لخطوة مماثلة على الحدود الشمالية أجرتها الشهر الماضي. وتبلغت قيادة الجيش اللبناني رسمياً هذه الخطوة بوصفها تدبيراً في إطار العمل الميداني لوقف التهريب ومنع انتقال الاشخاص في شكل غير قانوني عبر الحدود بين البلدين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٠/٣١).

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

ـ أعلن الجيش اللبناني وضع يده على شبكة تجسس تعمل منذ الثمانينيات لصالح الموساد الإسرائيلي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١).

ـ عرض رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني استضافة القوات الأمريكية في إقليم كردستان إذا رفضت الحكومة العراقية توقيع الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١). وجاء عرض البارزاني وسط تحذير أمريكي للحكومة العراقية من أنه لن يكون ممكناً تحقيق أمن وقيام اقتصاد ومؤسسات في العراق إذ فشل الاتفاق الأمني

بين العراق والولايات المتحدة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١).

ـ بدأ الزعيم الليبي معمر القذافي بزيارة إلى موسكو بحث خلالها مع الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في تعزيز العلاقات بين البلدين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١). وقد نفى القذافي أن يكون قد اقترح على المسؤولين الروس إقامة قاعدة بحرية في بنغازي، مؤكداً أنه بحث معهم في زيادة التعاون بين البلدين في مجال الطاقة، كما أنه أبدى اهتماماً بشراء أسلحة روسية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١١/٢).

ـ كشفت مصادر فلسطينية أن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت عرض على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في أحد اللقاءات اقتطاع ٦,٨ بالمئة من أراضي الضفة الغربية المحتلة ومبادلتها بأراض من مناطق الـ ٤٨ بنسبة ٥,٥ بالمئة، ما يعني اقتطاع نحو ١,٣ بالمئة من دون أي مقابل. وقد طلب عباس من أولمرت تسليم السلطة الفلسطينية خرائط مفصلة بالأراضي التي ستتم مبادلتها، إلا أن أولمرت لم يفعل حتى الآن. وترفض إسرائيل البحث في وضع القدس والانسحاب منها، كما ترفض حق العودة، فيما يسعى عباس إلى حل «لقضية اللاجئين» يقوم على الأسس الآتية: مسؤولية إسرائيل عن قضية اللاجئين، وحق العودة، والتعويض في كل الأحوال، أي لمن يرغب ومن لا يرغب في العودة، والتعويض للبلدان المضيفة للاجئين، وتأسيس صندوق للتعويضات. وقد وافق المسؤولون الأمريكيون على هذه الأسس. لكن المصادر أكدت أنه لم يحصل أي تقدم في هذه القضية وغيرها من القضايا والملفات محل التفاوض بين الطرفين، ومنها المستوطنات في الضفة والتي تمزقها كتل استيطانية ضخمة وتحولها إلى أربعة كانتونات منفصلة عن بعضها بعضاً، فضلاً عن وجود نحو ٦٤٠ حاجزاً عسكرياً تقطع أوصال الضفة. مع ذلك لا ينوي عباس وقف المفاوضات أو الانسحاب منها حتى لا يعطي ذرائع لأي جهة، وحتى لا تحمل إسرائيل المسؤولية للفلسطينيين في ذلك. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢).

ـ عاد رئيس المحاكم الإسلامية الشيخ شريف الشيخ أحمد إلى الصومال حيث وصل إلى منطقة جوهر شمال مقديشيو تحديداً، وذلك بعد عامين قضاهما في المنفى بعد خروجه على يد القوات الإثيوبية نهاية عام ٢٠٠٦. وكان الشيخ شريف الذى يرأس التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وهو تحالف يضم فصائل المعارضة قد وقع في الشهر الماضي اتفاقاً في جيبوتي لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإثيوبية من البلاد نهاية السنة الجارية. وتهدف عودته إلى تطبيق اتفاق جيبوتي وسط صعوبات (تتمثل في رفض الإسلاميين ـ حركة الشباب ـ والجناح الآخر في التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال المنشق والذي يتزعمه الشيخ حسن ظاهر أويس هذا الاتفاق). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢).

ـ استقبل العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز في الرياض رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون الذي يقوم بجولة في الخليج للبحث في مساهمة دول الخليج في معالجة الأزمة المالية الدولية. وقد صرح براون بأن للسعودية ودول أخرى في الخليج دوراً في تخفيف معاناة الدول المحتاجة وتخفيف تأثيرات الأزمة المالية العالمية لما لديها من إيرادات نفطية. وتتجه أنظار الدول الغربية إلى السعودية والصين لدعم صندوق الإنقاذ التابع لصندوق النقد الدولي، ذلك أن حجم هذا الصندوق البالغ ٢٥٠ مليار دولار لن يكون كافياً لمواجهة الأزمة المالية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢).

ـ بدأت فرنسا وإسبانيا العمل لتشكيل قوة جوية أوروبية في المستقبل لمكافحة القرصنة وذلك في عملية انطلقت من القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١١/٣).

ـ قام وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بزيارة إلى دمشق أكد خلالها للرئيس السوري

بشار الأسد دعم إيران لأي إجراء تتخذه إزاء الغارة الأمريكية على منطقة البوكمال السورية على الحدود مع العراق. (**النهار**، بيروت، ٤/١١/٢٠٠٨).

ـ أجرى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس محادثات مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان تركزت على الحوار الفلسطيني ـ اللبناني لمعالجة موضوع الأمن والشؤون الحياتية في المخيمات الفلسطينية تحت مظلة سيادة الدولة اللبنانية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٤/١١/٢٠٠٨).

ـ قرر وزراء خارجية « الاتحاد من أجل المتوسط» في اجتماع لهم في فرنسا خصص للبحث في هيكلية الاتحاد إنشاء أمانة الاتحاد في برشلونة في إسبانيا وإنشاء جامعة لحوار الحضارات في مدينة فاس المغربية تتيح إقامة روابط بين الباحثين من شمال المتوسط وجنوبه. وقد حصلت جامعة الدول العربية على العضوية في الاتحاد (من دون حق التصويت) فيما منحت إسرائيل منصب الأمين العام المساعد للاتحاد. (**الحياة**، بيروت، ٥/١١/٢٠٠٨). ووصف هذا الترتيب بأنه « تسوية تتيح التعايش بين الجامعة العربية وإسرائيل داخل الاتحاد». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/١١/٢٠٠٨).

ـ خرقت قوات الاحتلال الإسرائيلي التهدئة المعلنة مع حركة حماس في قطاع غزة في حزيران/يونيو الماضي وأقدمت على قتل ٦ ناشطين فلسطينيين وإصابة ٥ آخرين بجروح في هجوم استهدف منطقة تقع شرقي دير البلح في القطاع. (**السفير**، بيروت، ٥/١١/٢٠٠٨).

ـ أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما في خطاب ألقاه عقب إعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية أن آباء الجنود الأمريكيين في العراق ينتظرون عودة أبنائهم إلى وطنهم، وأنهم يدفعون الكثير من الضرائب بسبب الحرب في العراق. (**الزمان**، لندن، ٦/١١/٢٠٠٨).

ـ عقدت جلسة ثانية من الحوار بين مختلف القيادات اللبنانية من أجل التوصل إلى توافق على صيغة لاستراتيجية الدفاع الوطني. (ولم يتفق المشاركون في الحوار سوى على تحديد جلسة ثالثة من الحوار في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). (**النهار**، بيروت، ٦/١١/٢٠٠٨).

ـ بث التلفزيون السوري اعترافات لموقوفين متهمين بتنفيذ تفجير دمشق الذي أودى بحياة ١٧ سورياً في أيلول/سبتمبر الماضي. وأشارت الاعترافات إلى انتماء الموقوفين إلى «فتح الإسلام»، وحصولهم على تمويل لبناني وخليجي. (**السفير**، بيروت، ٧/١١/٢٠٠٨).

ـ أعلنت القوات الكورية الجنوبية وكذلك الرومانية والبلغارية عن سحب عناصرها من العراق مع نهاية السنة الجارية. (**الزمان**، لندن، ٨/١١/٢٠٠٨).

ـ أجرى الرئيس اللبناني ميشال سليمان محادثات في القاهرة مع الرئيس المصري حسني مبارك تناولت العلاقات الثنائية والوضع في لبنان. وقد أبدى مبارك استعداد مصر لتعزيز قدرات الجيش اللبناني، معتبراً أن اللبنانيين قادرون على الحوار من دون تدخل خارجي. وكرر الرئيس المصري بأنه على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين. (**الأهرام**، القاهرة، ٩/١١/٢٠٠٨).

ـ تصاعدت الحملات الإعلامية بين المغرب والجزائر في ضوء تحميل المغرب الجزائر مسؤولية إغلاق الحدود بين البلدين منذ عام ١٩٩٤ (والعمل على بلقنة المنطقة) والرد الجزائري على الاتهامات المغربية. (**الأهرام**، القاهرة، ٩/١١/٢٠٠٨).

ـ أعلنت مصر تأجيل الحوار الوطني الفلسطيني الذي كان مقرراً أن ترعاه من أجل إنهاء حالة الانقسام بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس إلى حين تسمح الظروف بانعقاد الحوار. وجاء التأجيل بناء على طلب حماس التي كانت أكدت أنها لن تشارك في الحوار ما لم تفرج السلطة الفلسطينية عن معتقليها في الضفة الغربية. (**الحياة**، بيروت، ٩/١١/٢٠٠٨).

ـ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في

العراق عن أن الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني/يناير المقبل هو الموعد المقرر لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في ١٤ من محافظات العراق الـ ١٨. وسوف تستثنى محافظة كركوك والمحافظات الشمالية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية (نظراً لعدم التوصل إلى صيغة لتسوية وضع كركوك في ضوء مطالبة الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان). (BBC ARABIC. com ـ ٢٠٠٨/١١/٩).

ـ عقدت اللجنة الرباعية للسلام في المنطقة اجتماعاً في شرم الشيخ أعلنت خلاله تمسكها بمسار مؤتمر أنابوليس للسلام والعمل على تنشيط المبادرة العربية للسلام وعقد مؤتمر دولي في موسكو في الربيع المقبل لمنع حصول فراغ في عملية السلام. (**الحياة**، بيروت، ١٠/ ٢٠٠٨/١١).

ـ استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين السودان وتشاد بوساطة ليبية بعد ٦ أشهر من التوتر بين البلدين عقب اتهام الخرطوم تشاد بدعم هجوم لمتمردي حركة العدل والمساواة على أم درمان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١٠).

ـ رأى الرئيس السوري بشار الأسد في كلمة افتتح بها أعمال الدورة الثانية للبرلمان العربي الانتقالي في دمشق أن الاتفاق الأمني المقرر توقيعه بين العراق والولايات المتحدة يراد منه تحويل العراق قاعدة لضرب دول الجوار. وشدّد على أن الاستقرار لن يتحقق في العراق إلا بانسحاب الاحتلال والمصالحة الوطنية. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٨/١١/١٠).

ـ قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة إلى الخرطوم انتقل بعدها إلى جوبا عاصمة إقليم الجنوب السوداني في أول زيارة لرئيس مصري إلى الإقليم منذ زيارة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢. وصرح مبارك الذي اجتمع مع عمر حسن البشير الرئيس السوداني قبل انتقاله إلى جوبا بأن زيارته هي من أجل المساهمة في جعل خيار وحدة السودان جاذباً بالنسبة إلى الجنوبيين وأن الرئيس البشير يعي تماماً أهمية وحدة الأراضي السودانية. كما أكد مبارك أنه ناقش مع البشير أزمة دارفور وتعقيداتها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/ ٢٠٠٨/١١).

ـ قتل ما لا يقل عن ٢٨ شخصاً وأصيب أكثر من ٦٨ آخرين في تفجيرين انتحاريين استهدفا سوقاً شعبية في حي الأعظمية في شمال بغداد. كما قتل ٤ من عناصر الصحوة وأصيب ١٥ آخرين بجروح في هجوم نفذته انتحارية في بعقوبة شمال شرق بغداد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١١/١١).

ـ أبلغت الحكومة اليمنية سفراء الدول الأوروبية رفضها التدخل العسكري الأجنبي المتعدد الجنسية في البحر الأحمر لمواجهة ظاهرة القرصنة، ودعت إلى دعم الدول المطلة على البحر الأحمر للقيام بالمهمة أنفسهم. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١١).

ـ قام وزير الداخلية اللبناني زياد بارود بزيارة إلى دمشق بحث خلالها مع نظيره السوري بسام عبد المجيد في تشكيل لجنة متابعة وتنسيق لبحث السبل المؤدية إلى تفعيل التعاون والتواصل بين الوزارتين ووضع آلية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجرائم وضبط الحدود. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١١).

ـ نقلت صحيفة **نيويورك تايمز** عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن الغارة الأمريكية على منطقة البوكمال في سورية الشهر الماضي لم تكن الأولى، وهي تندرج في إطار الهجمات السرية التي تنفذها القوات الأمريكية ضد عناصر القاعدة وغيرهم من المقاتلين في سورية وباكستان ودول أخرى مثل اليمن والسعودية وغيرها بموجب مذكرة أصدرها وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد عام ٢٠٠٤ تستثني إيران. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١١).

ـ تبنى ملتقى «أهل السودان» مبادرة أطلقها الرئيس السوداني عمرحسن البشير (الشهر الماضي)، وأعلن وقفاً لإطلاق النار في دارفور من جانب الحكومة السودانية، داعياً المتمردين إلى اتخاذ الخطوة نفسها، لنزع فتيل الأزمة. كما دعا الملتقى الذي أصدر توجيهات عديدة، لتكون برنامجاً تفاوضياً للموقعين عليه، خلال

مؤتمر يحتمل أن ترعاه قطر بين الحكومة والمتمردين في نهاية ٢٠٠٨، إلى إنشاء صندوق تعويضات لملايين النازحين واللاجئين. وأوصى بتعيين نائب للرئيس السوداني يمثل إقليم دارفور، مؤكداً أن أهل دارفور هم الذين يقررون من خلال الحوار والتفاوض صيغة السلطة في دارفور سواءً في إطار إقليم واحد أو ولايات متعددة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/١١/٢٠٠٨).

ـ أجرى البرلمان الجزائري بمجلسيه، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، تعديلاً دستورياً ألغى بموجبه مادة دستورية تحدّ من تولي رئيس واحد أكثر من ولايتين رئاسيتين، الأمر الذي يمهد الطريق للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ليرشح نفسه في نيسان/أبريل المقبل لولاية ثالثة تنتهي سنة ٢٠١٤. (**النهار**، بيروت، ١٣/١١/٢٠٠٨).

ـ سقط ٤ فلسطينيين وجرح جندي إسرائيلي في هجوم للقوات الإسرائيلية على قطاع غزة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ١٣/١١/٢٠٠٨).

ـ تم في موسكو التوقيع على اتفاقات للتعاون بين روسيا ومصر في مجالات الغاز والنفط والسكك الحديدية وتطوير المطارات والموانئ، وذلك في ختام زيارة قام بها رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف إلى روسيا لتطوير العلاقات بين البلدين. (**الأهرام**، القاهرة، ١٣/١١/٢٠٠٨).

ـ اختتمت في نيويورك أعمال مؤتمر حوار الأديان والثقافات الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى يومين، بمبادرة من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وتُوج المؤتمر الذي انعقد تحت عنوان «ثقافة السلام»(وحضره الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس) ببيان ختامي حمل اسم «إعلان نيويورك»، شدّد فيه المشاركون على الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان. شدّدت الدول المشاركة على أهمية تشجيع الحوار والتفاهم والتسامح، واحترام الأديان والثقافات والمعتقدات المتنوعة ونشر التعليم ومكافحة الفقر والمخدرات والجريمة والإرهاب. (**الحياة**، بيروت، ١٤/١١/٢٠٠٨).

ـ أعلن وزير الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين أن الخرطوم اشترت من موسكو ١٢ مقاتلة روسية من طراز ميغ ـ ٢٩ وأن خبراء روس يزورون الخرطوم بانتظام لتحديث المعدات العسكرية التي اشترتها الخرطوم من الاتحاد السوفياتي السابق. وقد رأت واشنطن في بيع الخرطوم طائرات روسية تطوراً سلبياً. (**النهار**، بيروت، ١٥/١١/٢٠٠٨).

ـ وافق البرلمان الأذربيجاني على سحب ما تبقى من قوات أذربيجانية في العراق (١٥١ عنصراً) بشكل نهائي بعدما انتهى التفويض لها في العراق لمدة ٥ سنوات. (**القدس العربي**، لندن، ١٥/١١/٢٠٠٨).

ـ أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أنه أمر بوضع خطة عسكرية «لإنهاء نظام حماس» في قطاع غزة، فيما أسفرت غارة جوية إسرائيلية على القطاع غزة عن استشهاد أربعة ناشطين فلسطينيين من لجان المقاومة الشعبية. وأكدت السلطات الإسرائيلية المعنية بالمعابر مع غزة مواصلة الحصار على غزة. (**الحياة**، بيروت، ١٧/١١/٢٠٠٨).

ـ أقر مجلس الوزراء العراقي بعد مفاوضات دامت أكثر من ١١ شهراً مسودة الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة، الذي يحدد عام ٢٠٠٩ موعداً لانسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية والانسحاب الكامل من العراق عام ٢٠١١. ووافق على الاتفاق ٢٧ عضواً في مجلس الوزراء من أصل ٢٨ حضروا وغياب ٩ وزراء. وقد سارعت الإدارة الأمريكية إلى الترحيب بموافقة الحكومة العراقية على الاتفاق. (**النهار**، بيروت، ١٧/١١/٢٠٠٨). وقد وقع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري والسفير الأمريكي في بغداد ريان كروكر «مبدئياً» مسودة الاتفاق الأمني (اتفاق وضع القوات ـ صوفا) الذي يعتبر مكملاً لـ «اتفاق الإطار» (الاستراتيجي) الذي يشكل جوهر الالتزامات الأمريكية حيال العراق في المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية. وكان

مجلس الوزراء أقر إضافة إلى الاتفاق الأمني «اتفاق الإطار» الذي يترجم المبادئ التي وافق عليها الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء نوري المالكي نهاية عام ٢٠٠٧. وفيما يركز الاتفاق الأمني على تنظيم وجود القوات الأمريكية في العراق والتزاماتها على المستوى الأمني، يدعو «الإطار» الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم إلى الحكومة العراقية لحماية النظام الديموقراطي، واحترام الدستور وصيانته، وتحقيق المصالحة الوطنية. ويلخص الجانب الاقتصادي في الاتفاق الدعم الأمريكي للعراق في مختلف المجالات الاقتصادية، ومساعدته في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتوفير المساعدات الفنية والمالية للعراق، وتسهيل تدفق الاستثمارات الاجنبية، بالإضافة إلى المساعدة في إنهاء ديون العراق الخارجية والحصول على معاملة أمريكية تفضيلية، تقابلها معاملة عراقية مماثلة للشركات الأمريكية. وقد رحب بالاتفاق الأمني «حزب الدعوة» و«المجلس الأعلى العراقي» والأكراد، فيما ندّد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بالاتفاق، كما أعلن «الحزب الإسلامي» عن معارضته للاتفاق ودعا إلى عرضه على استفتاء شعبي. (**الحياة**، بيروت ٢٠٠٨/١١/١٨).

ـ تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إطلاق ٢٥٠ أسيراً فلسطينياً في بادرة حسن نية تجاه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وقد اجتمع الجانبان في القدس، وطالب عباس أولمرت بالمحافظة على التهدئة في قطاع غزة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١٨).

ـ اتصل الرئيس الأمريكي جورج بوش بالزعيم الليبي معمر القذافي مبدياً ارتياحه إلى التنفيذ الكامل لاتفاق تعويض ضحايا الأحداث بين البلدين. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن ليبيا دفعت ١,٥ مليار دولار إلى صندوق تعويض الضحايا الذي اتفق الجانبان على إنشائه، الأمر الذي أزال آخر عقبة كبيرة من طريق العلاقات الطبيعية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١٨).

ـ أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن التقرير الذي أعده عن البرنامج النووي السوري «لم يصل إلى نتيجة حاسمة»، موضحاً أنه «كان هناك يورانيوم» في موقع الكبر شمال شرقي سورية الذي قصفته إسرائيل، لكن ذلك لا يعني أن الموقع كان يضم مفاعلاً نووياً، واليورانيوم لم يكن عالي التخصيب.. واعتبر أن الوكالة بحاجة إلى «مزيد من التعاون من جانب سورية»، في شأن المسألة النووية، معرباً عن أمله في «تعاون من جانب إسرائيل كذلك. (**الحياة**، بيروت، ١٨/ ٢٠٠٨/١١). من جهة ثانية، كرر وليد المعلم وزير الخارجية السوري أن الموقع السوري الذي تشتبه الولايات المتحدة في أنه كان يضم مفاعلاً نووياً هو منشأة عسكرية عادية وآثار الأورانيوم التي عثر عليها يمكن أن تكون «نتيجة القذائف الإسرائيلية». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١٩).

ـ دافع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن الاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن، فاعتبر الاتفاق «بداية متينة لاستعادة العراق كامل سيادته خلال ثلاث سنوات»، نافياً وجود أي ملاحق سرية للاتفاق. كما أكد أن العراق لن يكون أبداً ممراً أو منطلقاً لشن هجوم على أية دولة أخرى. من جهة أخرى، دعا رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني الشعب والبرلمان في العراق إلى أن يدرك أن «زمن المقاومة لم ينته بعد». (**النهار**، بيروت، ١٩/ ٢٠٠٨/١١).

ـ توقع الناطق باسم الحكومة البريطانية جون ويلكس أن يطلب العراقيون «وجوداً بريطانياً عسكرياً محدوداً جداً لتدريب الجيش العراقي وأن يتجه الطرفان إلى اتفاق أمني ثنائي يكون مشابهاً للاتفاق بين العراق والولايات المتحدة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/١٩).

ـ قام وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند بزيارة إلى دمشق بحث خلالها مع الرئيس السوري بشار الأسد في عملية السلام. وحض الوزير البريطاني سورية وإسرائيل على المضي قدماً في محادثات السلام بينهما، لكنه أشار

إلى أن حركة حماس التي تدعمها سورية تضر بجهود إنهاء الصراع في الشرق الأوسط. (**النهار**، بيروت، ١٩/١١/٢٠٠٨).

ـ أفاد مصدر قضائي مصري أن محكمة القضاء الإداري طلبت من الحكومة المصرية وقف تصدير الغاز إلى إسرائيل الذي بدأ منذ مطلع السنة الجارية، لكن الحكومة تستطيع أن تستأنف هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا، الأمر الذي يؤدي إلى وقف تنفيذه. (**النهار**، بيروت، ١٩/١١/٢٠٠٨).

ـ استقبل أمير الكويت الشيخ صباح أحمد الجابر الصباح رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الذي يزور الكويت وبحث معه في الوضع اللبناني. وقد جدد بري دعوته إلى ضرورة التقارب بين سورية والسعودية، مشيراً إلى أهمية دور أمير الكويت في هذا المجال. (**السفير**، بيروت، ١٩/١١/٢٠٠٨).

ـ بحث وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند مع المسؤولين اللبنانيين في «إمكان فتح حوار لبناني ـ إسرائيلي في مسألة مزارع شبعا المحتلة على غرار الحوار غير المباشر الدائر بين سورية وإسرائيل». وقد أكد المسؤولون للوزير البريطاني أن للبنان «مقاربة مختلفة تنطلق من التزامه مرجعية مدريد والمبادرة العربية التي انطلقت من القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وضرورة التزام إسرائيل سلفاً تنفيذ القرارات الدولية بما يتيح انطلاق حوار عربي ـ إسرائيلي شامل يندرج في إطاره لبنان». (**النهار**، بيروت، ٢٠/١١/٢٠٠٨).

ـ رفض المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية اقتراح قائد القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان «يونيفيل» الجنرال كلاوديو غراتسيانو الانسحاب من الشطر الشمالي من قرية الغجر في جنوب لبنان. واعتبرت إذاعة الجيش الإسرائيلي نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين أن على «اليونيفيل» أن تمنع تسلح «حزب الله» في جنوب لبنان وبعد ذلك يمكنها المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من الغجر. (**النهار**، بيروت، ٢٠/١١/٢٠٠٨).

ـ اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقريره عن تنفيذ القرار الدولي الرقم ١٧٠١، أن قرار وقف النار بين لبنان وإسرائيل ما زال يتعرض لانتهاكات عديدة، من بينها: استمرار الخروقات الجوية الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، واحتفاظ حزب الله وتطويره لقدراته العسكرية، وعدم احترام دول في المنطقة لحظر السلاح لأي طرف في لبنان، واستمرار «الميليشيات الفلسطينية بتحدي السيادة اللبنانية». (**الحياة**، بيروت، ٢٠/١١/٢٠٠٨).

ـ حث الرئيس الموريتاني المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله (الذي سمح له بالسكن في بلدته فيما يشبه الإقامة الجبرية) المجتمع الدولي على مواصلة الضغط على قادة الانقلاب الذين أطاحوا به في السادس من آب/أغسطس الماضي، معتبراً أن الانقلاب أعاد البلاد إلى أساليب الترهيب والرشوة. بالمقابل، قررت السلطة العسكرية الحاكمة محاكمة رئيس الوزراء الموريتاني المطاح به يحيى ولد الواقف بتهم عديدة من بينها إفلاس الخطوط الجوية الموريتانية التي سبق أن شغل منصب مديرها العام سنة ٢٠٠٥. وقد مثل ولد الواقف أمام النيابة العامة. (**القدس العربي**، لندن، ٢١/١١/٢٠٠٨).

ـ طالب القراصنة الصوماليون بفدية قيمتها مليون دولار للإفراج عن ناقلة النفط السعودية العملاقة «سيريوس ستار»، التي اختطفوها قبل ثلاثة أيام، متوعدين بـ«تحرك كارثي» في حال لم يلبّ مطلبهم. وقد قررت روسيا تعزيز قوتها البحرية في خليج عدن، في مقابل تحفظ أمريكي على استخدام القوة العسكرية لمواجهة هذه الظاهرة. (**السفير**، بيروت، ٢١/١١/٢٠٠٨).

ـ أجرى رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون خلال زيارة قام بها إلى بيروت محادثات مع المسؤولين اللبنانيين توّجها بتوقيع ثمانية اتفاقات في المجالات العسكرية والقضائية والاقتصادية والزراعية والمالية، وتركزت في جانبها السياسي على كيفية دعم لبنان وعلاقته مع سورية، حيث رحّب بالخطوات التي

تمت على صعيد التبادل الدبلوماسي مع سورية وتصحيح العلاقات، متمنياً تعاون سورية في مجال ضبط الحدود ومعالجة ملف المفقودين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢١).

ـ استقبل الرئيس السوري بشار الأسد رئيس الحكومة الأردنية نادر الذهبي الذي قام بزيارة إلى دمشق للبحث في تطور العلاقات الثنائية بين البلدين. وبحث الجانبان خلال اللقاء في سبل إزالة كافة العقبات التي تعترض التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢١).

ـ دعا الرئيس اللبناني ميشال سليمان في الذكرى الـ ٦٥ للاستقلال إلى بناء الدولة بعيداً عن التجاذبات والمحسوبيات. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٢).

ـ عقد المسؤولون في إقليم كردستان صفقات لثلاث حمولات من الأسلحة الخفيفة من بلغاريا من دون المرور بإجراءات الحكومة المركزية في بغداد. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢٠٠٨/١١/٢٣). كما حظروا على العشائر الكردية المشاركة في مجالس الإسناد الموالية للحكومة العراقية. كذلك اعتبرت وزارة الثروات في حكومة إقليم كردستان أن لا حاجة لموافقة الحكومة المركزية في بغداد على تصدير النفط المستخرج من حقول الإقليم. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٣).

ـ أبدى مسؤولون إسرائيليون قلقهم من الخطط الأمريكية لتزويد الجيش اللبناني عشرات الدبابات من نوع «أم ٦٠»، متذرعين بـ «احتمال أن تقع هذه الدبابات في أيدي مقاتلي حزب الله». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٤).

ـ حثت الاستخبارات الإسرائيلية حكومتها على إبرام السلام بشكل عاجل مع دمشق، معتبرة أن السلام مع سوريا سيقود إلى سلام مع لبنان، ويضعف المحور الذي تقوده إيران. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٤).

ـ أكد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أنه سيدعو إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مطلع السنة المقبلة إذا فشل الحوار مع حركة حماس الذي ترعاه القاهرة. وفي خطوة ترمي إلى تعزيز موقع عباس الذي تنتهي ولايته الرئاسية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انتخب المجلس المركزي رئيس السلطة الفلسطينية رئيساً لدولة فلسطين. وقد رفضت حماس دعوة عباس إلى الانتخابات التشريعية (على اعتبار أن صلاحية المجلس التشريعي الحالي المنتخب عام ٢٠٠٦ تمتد إلى عام ٢٠١٠)، كما رفضت الخطوة التي اتخذها المجلس المركزي، واعتبرت أن «الذي ينتخب رئيس الدولة، هو الشعب الفلسطيني وليس مؤسسات فاقدة الشرعية كالمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية..». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٤).

ـ ندّد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بالصمت العربي والإسلامي والدولي إزاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ نجاح حماس بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦. ورأى في كلمة ألقاها أمام «الملتقى العربي والدولي لحق العودة» المنعقد في دمشق أنه يمكن لكل دولة عربية أن ترسل سفينة مساعدات لكسر هذا الحصار. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٤).

ـ حذر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن في الكنيست من أن «حزب الله» ضاعف قوته ثلاث مرات منذ حرب لبنان الثانية (حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦) وأن لديه ٤٢ ألف صاروخ يصل بعضها إلى مدينة ديمونا في جنوب إسرائيل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٥).

ـ أنهى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بن الحسين ثماني سنوات من العلاقات الصعبة مع قطر بقيامه بزيارة إلى الدوحة تلبية لدعوة من أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وسبقت ذلك زيارة قام بها رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي قبل عشرة أيام، صرح خلالها بأن عمان والدوحة تعتزمان إنشاء صندوق استثماري مشترك بقيمة مليار دولار يهدف إلى تمويل مشاريع زراعية وسياحية في الأردن. وقد عرض الجانبان للعلاقات الثنائية

وسبل دعمها وتطويرها في مختلف المجالات، وحضرا توقيع بروتوكول إضافي لاتفاق تنظيم إستخدام العمال الأردنيين (نحو ٣٢ ألف أردني يعملون في قطر). (**النهار، بيروت**، ٢٠٠٨/١١/٢٥)

ـ لبى ميشال سليمان الرئيس اللبناني دعوة رسمية لزيارة طهران حيث أجرى محادثات مع نظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد تناولت «تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنمائية». وقد عبّر الجانب الإيراني عن «دعمه ووقوفه إلى جانب لبنان مشيداً بـ «النموذج اللبناني الشجاع في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي»». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٥). كما تناولت المحادثات ما يحتاجه لبنان من أسلحة إيرانية متوسطة ومتطورة تمكنه من مواجهة الإرهاب وضبط الأمن. وقد التقى سليمان المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله علي خامنئي الذي دعا إلى وحدة اللبنانيين في مواجهة خطر النظام الصهيوني. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٦).

ـ قدمت الحكومة الكويتية التي شكلت في أيار/مايو الماضي استقالتها على خلفية الصراع السياسي مع مجلس الأمة والذي بلغ ذروته بتقديم ثلاثة نواب طلباً لمساءلة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح في شأن زيارة رجل الدين الإيراني محمد باقر الفالي المتهم بالإساءة إلى الصحابة. ونقل رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي عن أمير الكويت أن لا حل لمجلس الأمة الذي تشكل في ضوء انتخابات أذار/مارس الماضي. وقد طلب الشيخ صباح من الحكومة الاستمرار في أداء أعمالها حتى يتم البت في أمر استقالتها. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٦).

ـ رأى الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت اللذان التقيا في واشنطن للمرة الأخيرة قبل أن يتركا منصبيهما، أن جهود السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستتواصل بعد خروجهما من السلطة. وأعرب أولمرت عن «امتنان كبير لبوش على مساعدته لإسرائيل» قائلاً: «لن أنسى أبداً أنكم أزلتم أحد أكبر المخاطر الاستراتيجية التي كانت تهدد إسرائيل» من خاصرتها الشرقية، العراق». ورأى «أن تدمير القوة العراقية كان أحد الإنجازات التي جعلت الحياة أفضل حالاً بالنسبة إلى إسرائيل وإلى كثير من جيرانه». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١١/٢٦).

ـ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة خصص للبحث في استمرار حالة الانقسام بين الفصائل الفلسطينية والحصار المفروض على قطاع غزة. وصدر في ختام الاجتماع بيان أعرب فيه الوزراء عن دعمهم للجهود التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وحذروا من استمرار حالة الانقسام بين الفصائل الفلسطينية باعتبار أن إسرائيل هي المستفيد الوحيد من هذا الخلاف. واقترح الوزراء إرسال مواد غذائية وأدوية إلى قطاع غزة بالتنسيق مع مصر والجامعة العربية. (**الأهرام**، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٢٧). وقد دعا الوزراء العرب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى الاستمرار في تحمل مسؤولياته كرئيس للسلطة إلى حين إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية والاتفاق على موعد لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة في كافة الأراضي الفلسطينية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/١١/٢٧). وكانت مناقشات الوزراء العرب شهدت تباينات في جهات النظر السورية والسعودية والمصرية إزاء التعاطي مع كيفية إنهاء الانقسام الفلسطيني، إذ اعتبر وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن الحديث عن إجراء انتخابات في ظل الانقسام الفلسطيني سيعمق من الخلاف ويزيد من حدته، متمنياً لو أن الطرف الآخر (حماس) أتيحت له الفرصة لعرض وجهة نظره أمام الوزراء العرب. ورأى أن هناك «مسؤولية أكبر على الدول العربية لدفع إسرائيل إلى وقف ممارساتها العدوانية بحق الشعب الفلسطيني وفك الحصار وفتح المعابر في غزة»، فيما انتقد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط حديث الوزير السوري عن إغلاق معبر رفح، وقال إن

«موضوع المعابر يحكمه اتفاق المعابر الذي ينص على أن المعابر إدارة دولية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والرئاسة الفلسطينية، وأن مصر لا علاقة لها بمنع الفلسطينيين من عبور معبر رفح». وتدخل وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، معتبراً أن «العرب مع الشرعية الدولية وأن كل ما يفعلونه هو للم الشمل الفلسطيني وليس لتوسيع الهوة، وأن الجميع كان يأمل خيراً كثيراً للم الشمل بعقد الحوار (بين الفصائل الفلسطينية)». (**القدس العربي**، لندن، ٢٨/١١/٢٠٠٨).

ـ حذر قائد البحرية الإيرانية محمود موسوي، من أن قواته يمكنها أن ترد على أي عدوان ليس فقط في مضيق هرمز، بل يمكنها أيضاً أن تهاجم عدواً في منطقة أبعد بكثير من شواطئها وتصل إلى باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يؤدي إلى قناة السويس. (**السفير**، بيروت، ٢٨/١١/٢٠٠٨).

ـ التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي السفير السوري لدى العراق نواف عبود الشيخ في بغداد وأكد له حرصه على إقامة أفضل العلاقات بين العراق وسورية. ووصف المالكي الغارة الأمريكية على منطقة البوكمال السورية، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بـ «الحادث الاستثنائي»، معتبراً أن الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة لا يسمح بإلحاق الأذى بأي من دول الجوار. (**السفير**، بيروت، ٢٨/١١/٢٠٠٨).

ـ أقرت الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان) بغالبية ١٤٩ صوتاً ـ من (أصل ٢٧٥ نائباً) حضر منهم الجلسة ١٩٨ ـ الاتفاق الأمني الذي ينظم وجود القوات الأمريكية في العراق واتفاق الإطار الاستراتيجي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بعد أن توافقت الكتل البرلمانية العراقية الأساسية على وثيقة للإصلاح السياسي، بعد إسقاط بندين منها هما: إلغاء «قوانين الاجتثاث» ومحكمة الجنايات العليا المختصة بمحاكمة رموز النظام السابق. وهنأ الرئيس جورج بوش البرلمان العراقي بإقرار الاتفاق «التاريخي».

وقد جددت كتلة التيار الصدري رفضها الاتفاق الأمني، فيما قاطع جلسة التصويت نواب حزب «الفضيلة» والكتلة «العربية». وأقرت الاتفاقين الكتل البرلمانية الثلاث الكبرى، وهي «الائتلاف» الشيعية و «التحالف الكردستاني» و«جبهة التوافق» السنية. وستنظم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات استفتاء شعبياً على الاتفاق الأمني بتاريخ لا يتجاوز ٣٠ تموز/يوليو المقبل. وكان النواب صوتوا قبل إقرار الاتفاقين على «وثيقة الإصلاح السياسي» التي قدمها عدد من الكتل المعترضة على الاتفاق الأمني، كشرط للتصويت لمصلحة الاتفاق. وتطالب الوثيقة بـ «إطلاق جميع الموقوفين وإجراء تعديلات على الدستور واحترام اختصاص السلطات المحلية والمركزية، والعمل على إلغاء الهيئات غير الدستورية، وإعادة بناء القوات المسلحة، وإنهاء ملف المهجرين، واستيعاب الصحوات في القوات المسلحة». وواجه البرلمان صعوبة في التوصل إلى إجماع لإقرار وثيقة الإصلاح تمهيداً لإقرار الاتفاقين بغالبية ساحقة ـ كما طالب المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني ـ، خصوصاً بعد مطالبة جبهة التوافق السنّة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث) الذي يقاضي اعضاء الحزب المنحل. (**الحياة**، بيروت، ٢٨/١١/٢٠٠٨).
ولم تحسم مصادقة البرلمان العراقي على الاتفاق الأمني الجدل حوله بين الأحزاب والقوى السياسية، فاتهمت هيئة «علماء المسلمين» «الحزب الإسلامي» والأطراف السنّية الأخرى المؤيدة للاتفاق بـ «بيع العراق» و«تقديم طوق النجاة للاحتلال كما فعلت عند تمرير الدستور»، وأعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الحداد ثلاثة أيام احتجاجاً على توقيعه، فيما عبّر أحمد الصافي ممثل السيستاني في كربلاء عن قلقه من أن لا تتمكن الحكومة العراقية من ممارسة السيادة بمقدار ما هو منصوص عليه بالاتفاق، ومن عدم وجود ضمانات قانونية لإخراج العراق من البند السابع وإلغاء ما كبله بعد أحداث عام ١٩٩١. كما أعرب المرجع الشيعي محمد اليعقوبي عن خيبة أمله من توقيع الاتفاق. وفيما أكدت

مصادر حكومية عراقية أن لا فرق بين النص العربي للاتفاق والنص الإنكليزي الذي تأخرت الولايات المتحدة في الإفراج عنه «كي لا يؤثر في مواقف المشرعين العراقيين قبل التصويت عليه»، شكك النائب عن كتلة «الحوار الوطني» محمد الدايني في تأخير الإدارة الأمريكية نشر النسخة الانكليزية للاتفاق، وقال لصحيفة **الحياة** إن «هناك تضارباً بين النسختين وبعض النصوص المبهمة للاتفاق قد يذهب إلى تحميل العراق تمويل القطعات العسكرية الأمريكية». (**الحياة**، بيروت، ٢٩/١١/٢٠٠٨).

ـ طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية سورية بأن تظهر «شفافية قصوى» في ما يتعلق بموقع الكبر النووي المفترض، فيما ذهبت واشنطن والرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي إلى اتهام دمشق بتبني تكتيكات «أتقنتها إيران» لعرقلة التحقيق الذي تجريه الوكالة الدولية في شأن مزاعم عن نشاطات نووية سرية، «بتنظيفها وتطهيرها» المواقع للتخلص من الأدلة. (**النهار**، بيروت، ٢٩/١١/٢٠٠٨).

ـ أحيت موريتانيا الذكرى الـ ٤٨ لاستقلالها عن فرنسا، والقى رئيس مجلس الدولة الجنرال محمد ولد عبد العزيز خطاباً استبعد فيه عودة الرئيس المخلوع سيدي ولد الشيخ عبد الله إلى السلطة، معتبراً أن الانقلاب كان لإخراج البلاد من أزماتها. وأشار إلى أن مجلس الدولة عاكف حالياً على تنظيم الفترة الانتقالية والإجراءات اللازمة لتنظيم انتخابات رئاسية شفافة وديمقراطية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٩/١١/٢٠٠٨).

ـ أعلنت القوات الإثيوبية عن عزمها الانسحاب من الأراضي الصومالية نهاية العام الجاري، وسط دعوات أفريقية ودولية للحكومة الإثيوبية للتريث بتنفيذ مثل هذا القرار بهدف تأمين انسحاب مسؤول من الصومال في وقت لا يزال النزاع على أشده بين الحكومة الصومالية الانتقالية التي تدعمها القوات الإثيوبية والإسلاميين ـ من حركة الشباب وحلفائها ـ الذين يسعون إلى توسيع رقعة سيطرتهم على المناطق الصومالية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٩/١١/٢٠٠٨).

ـ قصف ناشطون فلسطينيون من لجان المقاومة الشعبية بالهاون قاعدة عسكرية في جنوب إسرائيل، رداً على توغل عدد من الآليات العسكرية الإسرائيلية في شرق خان يونس بجنوب قطاع غزة (**النهار**، بيروت، ٢٩/١١/٢٠٠٨). وقد أدى القصف إلى إصابة ٨ جنود إسرائيليين بجروح أحدهم في حال الخطر. وتوعد المسؤولون الإسرائيليون بعملية عسكرية ضد غزة. (**الحياة**، بيروت، ٣٠/١١/٢٠٠٨).

ـ استقبل الرئيس السوري بشار الأسد قائد الجيش اللبناني جون قهوجي الذي قام بزيارة إلى دمشق للبحث في التعاون والتنسيق بين جيشي البلدين. وأبدى الرئيس السوري خلال اللقاء الدعم السوري المطلق للجيش اللبناني في تحصين الأمن والاستقرار في لبنان. (**النهار**، بيروت، ٣٠/١١/٢٠٠٨).

ـ وجه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كلمة افتتح بها مؤتمر تمويل التنمية في الدوحة انتقادات إلى الدول المتقدمة التي تلقي بأعباء التنمية ومواجهة الأزمة المالية العالمية على الدول المنتجة للنفط وتحملها أكثر من طاقاتها. ورأى أن هذه الدول تكتفي بتوجيه النصح والإرشاد فيما هي تتنصل عملياً من المساهمة المتوجبة عليها لمعالجة قضايا التنمية. (**النهار**، بيروت، ٣٠/١١/٢٠٠٨).

ـ تعرضت بعثة الأمم المتحدة في بغداد لقصف صاروخي أدى إلى مقتل شخصين وإصابة ١٥ آخرين بجروح. واعتبرت القوات الأمريكية أن الصواريخ إيرانية الصنع. (**الحياة**، بيروت، ٣٠/١١/٢٠٠٨) ■

ببليوغرافيـــا مختـــارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

إدريس، عبد الفتاح. **صناعة السلام... والطريق المسدود، ١٩٩١-٢٠٠٣**. بيروت: الرواد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨. ٣٢٠ ص.

الإدريسي، علي [وآخرون]. **الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية**. الرباط: منشورات فكر، ٢٠٠٨. ٣١٥ ص.

بشارة، عزمي. **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**. ط ٣ مزيدة ومنقّحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٢٨٠ ص.

بنعبد القادر، محمد. **سياسات: المغرب، الذاكرة، العالم**. الرباط: منشورات مجلة فكر، ٢٠٠٨. ٢٢٧ ص. (سلسلة فكر الجيب؛ رقم ٣)

بيومي، علاء. **جون ماكين والشرق الأوسط والولاية الثالثة للمحافظين الجدد**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨. ١٩٩ ص. (سلسلة أوراق الجزيرة؛ رقم ٥)

التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧. صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، [٢٠٠٨]. ٣٠٢ ص.

الحرز، عبد اللطيف. **العراق الجديد الإمتناع والممانعة: قراءة تشريحية في أزمة الظاهرة السياسية وتفكيك صناعة الأزمة**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨. ٤٧٨ ص.

الحريري، جاسم يونس. **العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨. ٥٤ ص. (كرّاسات استراتيجية؛ العدد ١٩١)

حسيب، خير الدين. **رؤية في القضايا العربية: القومية العربية-الوحدة العربية-مركز دراسات الوحدة العربية-المثقف العربي والديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٢٨٦ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦١)

خواجه، محمد. **الشرق الأوسط: تحولات استراتيجية**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨. ٣٧٤ ص.

الدوري، عبد العزيز. **الجذور التاريخية للقومية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٨٧ ص. (الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ٧)

سعد، حسام. **ضيوف ما بعد الحداثة**. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨. ٢١٤ ص.

سعيد، عبد المنعم. **الدين والدولة في مصر**. القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٨. ٣٠٦ ص.

السهلي، نبيل. **الفلسطينيون داخل الخط الأخضر: أشجار الصبار في مواجهة الاحتلال، حقائق ديموغرافية**

واقتصادية وسياسية. دمشق: دار صفحات، ٢٠٠٨. ١٢٠ ص.

السوداني، أبو اسكندر. **السودان ومستقبل الصراع الجيو-سياسي: بؤر العنف السياسي الخمسة إلى أين؟ الجنوب-الشرق-جبال النوبة-جنوب النيل الأزرق-دارفور**. دمشق: مركز الغد العربي للدراسات، ٢٠٠٨. ٢٨٠ ص.

الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب [وآخرون]. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٢٨٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٩)

صالح، محسن محمد (محرّر). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. ٣٨٤ ص.

______. **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧**. إعداد حسن ابحيص [وآخرون]. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. ٢٩٩ ص. (ملف الأمن والسلطة الفلسطينية؛ ٢)

عزباوي، يسري أحمد. **العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال ٢٠٠٣-٢٠٠٦**. الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٨.

علاني، اعلية. **الحركات الإسلامية بالوطن العربي: تونس نموذجاً**. الرباط: وجهة نظر، ٢٠٠٨. ٣٠٤ ص.

عمار، حامد. **أعاصير الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والتربوية**. القاهرة: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٨. ٢٠٨ ص.

كوردسمان، أنتوني [وآخرون]. **العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٤٣٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٠)

اللداوي، مصطفى. **قراءة في العقل الإسرائيلي: من أوراق مؤتمر هرتسيليا الثامن ٢٠٠٨م**. بيروت: مركز دراسات الوحدة الإسلامية؛ تجمع العلماء المسلمين، اللجنة الثقافية، ٢٠٠٨. ٢٥٥ ص.

المعشر، مروان. **نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية، ١٩٩١-٢٠٠٥**. بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٨. ٣١٠ ص.

المناعي، الطاهر. **الخطاب القومي العربي المعاصر من خلال أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٧٥-١٩٩٠)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٦١٥ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٢)

النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٥٥٨ ص.

دوريات

أبو غزالة، محمد. «السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط.. المحددات والدوافع.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٨-٢٩.

أحمد، حسين مصطفى. «قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٣، العدد ٩، ٢٠٠٨. ص ٧٥-٩٦.

بجك، باسيل يوسف. «مذكرة القبض على الرئيس السوداني: نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٩٢-١٠٧.

بشارة، عزمي. «حوار مع المفكر العربي الدكتور عزمي بشارة.» أجرى المقابلة هاشم قاسم. **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٦-٢٠.

______. «عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف؟» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٩-٢٤.

البطنيجي، عياد. «النظام السياسي الفلسطيني.. في

أزمة النخب السياسية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٨-١٧.

بغدادي، عبد السلام إبراهيم. «جدل الوحدة والقطبية في عراق ما بعد الاحتلال.» **مجلة آراء حول الخليج**: العدد ٤٦، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٩١-٩٣.

بيبرس، سامية. «الدبلوماسي العربي وحدود العلاقة مع أجهزة الإعلام.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ٢١٩-٢٢٩.

جبريل، أمجد أحمد. «مستقبل العلاقة بين حماس وإسرائيل: دراسة في بعض السيناريوهات المحتملة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ٤٦-٦٨.

الجمال، أحمد مختار. «القاموس السياسي المعاصر.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ١٦٨-١٧٨.

حجاج، أحمد. «الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٥٤-١٥٩.

حداد، محمود. «قسطنطين زريق: من روحية الحضارة إلى مادية القومية وشروط التقدم.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٥١-٦٥.

الحروب، خالد. «الطريق الثالث بين الاعتدال والممانعة في السياسة العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ١٤-٢٣.

______ . «في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: «عودة التاريخ» و«رابطة الديمقراطيات».» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٢١-٣٨.

الحريري، جاسم يونس. «السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٤٣-١٦٧.

حسن، حمدي عبد الرحمن. «جزر القمر وأزمة بناء الدولة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١١٨-١٢٩.

الحسني، مهند علي. «سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٣، العدد ٩، ٢٠٠٨. ص ١٣١-١٤٢.

حسين، خليل. «الأمم المتحدة والشرق الأوسط: لبنان ومسلسل القرارات الدولية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٢٧-٥٩.

حماد، كمال. «الأمم المتحدة والشرق الأوسط: أزمتا العراق ودارفور في القانون الدولي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٦١-٩٨.

الحمداني، رعد. «واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٠٨-١١٥.

الحمداني، طارق نافع حميد. «العلاقات الإيرانية-التركية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر.» **المؤرخ العربي**: العدد ٦٤، ٢٠٠٨. ص ١٩٠-١٩٨.

حمزاوي، زين العابدين. «أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١٤٧-١٦٦.

حمزاوي، عمرو. «الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتداعياتها على الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٠-٢٤.

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. «تصميم البحث العلمي في إطار علم السياسة.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ٦٧-٨٦.

خليل، صبري محمد. «الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدّد.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١٠٣-١١٨.

الدسوقي، أيمن إبراهيم. «هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان-العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٣٤-١٥٢.

راشد، سامح. «سوريا وإسرائيل.. التفاوض لأهداف

أخرى.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٧٠-١٧٥.

رجب، إيمان أحمد. «البرنامج النووي المصري.. تحديات الواقع وسيناريوهات المستقبل.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٦٠-١٦٧.

رسلان، هانئ. «السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية.. الأبعاد والمخاطر.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٩٢-١٩٧.

رفعت، سعيد. «صراع الإرادات في التجاذب الأمريكي-الإيراني وانعكاساته على المنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ٥-١٢.

رودنبك، ماكس. «ما بعد «ربيع العرب»!» ترجمة أحمد محمود. **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١١٦، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٤-٩.

رياض، محمد. «الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط.. نظرة تاريخية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٤٠-٤٥.

زيتونة، رزان. «الإصلاح الدستوري في الوطن العربي، سورية: الدستور الديمقراطي والدستور السوري.» **الآداب**: السنة ٥٦، العددان ١٠-١١، تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٣٣-٣٦.

الزيدي، محمد محمود. «المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور.. رؤية نقدية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٣٠-٣٩.

سالم، أحمد علي. «القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١١٩-١٣٦.

سالم، صلاح. «عن العقلية التاريخية.. ومسارات الوعي القومي.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ١٧٩-١٨٦.

ستيل، ديفيد أ. «استراتيجيات المصالحة في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٣-١٥٨.

سلامة، أيمن عبد العزيز. «الآثار القانونية لطلب اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٩٨-٢٠٢.

سلوم، سعد. «مستقبل العلاقات الأمريكية-العراقية في ضوء مبادئ المالكي-بوش.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٣، العدد ٩، ٢٠٠٨. ص ١٨٩-٢٣٦.

سيد، عبد الحي. «الإصلاح الدستوري في الوطن العربي، سورية: الدستور وحالة الاستثناء: ملاحظات نظرية.» **الآداب**: السنة ٥٦، العددان ١٠-١١، تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٣٦-٤٠.

سيد عبد الكريم، عبد الله. «تقييم أداء حكومة «نوري المالكي» بعد عامين من توليه المسؤولية في العراق.» **شؤون خليجية**: العدد ٥٤، صيف ٢٠٠٨. ص ٤١-٥١.

شرف الدين، فهمية. «تقرير عن: ورشة عمل حول: «السلطة الحاكمية، المقاومة وحالات الاستثناء في العالم العربي»، الجامعة الأميركية في بيروت، ٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العددان ٣-٤، صيف-خريف ٢٠٠٨. ص ٢٣٣-٢٣٥.

عبد الرحيم، حافظ. «في سوسيولوجيا الفعل السياسي في تونس: قراءة سوسيوسياسية للممارسة الانتخابية في إطار دولة البناء الوطني.» **المقدمة** (الجمعية التونسية لعلم الاجتماع): العدد ١، [٢٠٠٨]. ص ١٦٣-١٩٨.

العبيدي، سمير عبد الرسول. «جذور العمل السياسي في العراق (١٩٢٢-١٩٥٤).» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ٨٧-١٠٢.

العبيدي، مصطفى. «تقرير عن: «مخاطر وتداعيات الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وسبل مواجهتها»، المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني-الأمانة العامة، مجمع الجلاء، دمشق، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٩٣-١٩٦.

العزاوي، دهام محمد. «البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ٢٠٠-٢١٨.

العزي، غسان. «مستقبل العراق كمحدّد لمستقبل المنطقة.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٣١-١٤٢.

عطوان، خضر عباس. «سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ٤٧-٦٤.

علام، رابحة سيف الدين. «جدل إحياء العلاقات السورية-اللبنانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٧٦-١٨٣.

علي، ليث أحمد. «الفكر السياسي عند سلامة موسى ١٨٨٧-١٩٥٨.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٣، العدد ٩، ٢٠٠٨. ص ٣٩-٥٢.

غلمان، فاطمة. «النظام النووي والكيل بمكيالين.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٩٧-١١٢.

الغندور، عبير محمد عاطف. «تأثير التحالف المسيحي المحافظ الجديد على السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.» **شؤون خليجية**: العدد ٥٤، صيف ٢٠٠٨. ص ١٠-٤٠.

فريدمان، جورج. «مبدأ مدفيديف والاستراتيجية الأمريكية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٢٢-١٢٨.

فياض، حبيب. «الأمم المتحدة والشرق الأوسط: البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٠٧-١١٤.

فياض، خالد. «العلاقات السورية-الإيرانية.. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٨٤-١٨٧.

القويزي، جمال مالك سعيد. «رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٣، العدد ٩، ٢٠٠٨. ص ١٦٥-١٨٨.

كوردسمان، أنتوني وخوسيه راموس. «الصدر وجيش المهدي: التطور - القدرات والاتجاه الجديد.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٣٠-١٥٨.

كيالي، ماجد. «الساحة الفلسطينية في مواجهة خياراتها السياسية.. من خيار الدولة المستقلة إلى خيار الدولة الاتحادية الديمقراطية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ٣٣-٤٥.

لبيض، سالم. «الفكر العربي والقضية الفلسطينية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ١٨٧-١٩٧.

محارب، محمود. «المخابرات الصهيونية: بدايات التجسس على العرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١١٣-١٢٩.

محمد، كولفرني. «التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١٣٩-١٤٦.

محمود، خالد وليد. «إشكالية الدولة الفلسطينية وآفاق الحل.. الخيار الأردني نموذجاً.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٢٢١-٢٢٦.

المصري، شفيق. «الأمم المتحدة والشرق الأوسط: مسألة الدولة الفلسطينية في القانون الدولي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٩٩-١٠٦.

مصطفى، بخوش. «التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٤٤-١٤٧.

مهدي، عبير سهام. «بناء دولة القانون في العراق.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٣، العدد ٩، ٢٠٠٨. ص ٥٣-٧٤.

«مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٣١-١٤٤.

مونتغومري، جولي. «مستقبل الوجود العسكري

الأمريكي في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٣٠-١٣٣.

النحاس، محمد الأمين عباس. «تقرير عن: ملتقى العلاقات السودانية-الأوروبية: نحو شراكة سودانية أوروبية فاعلة، المركز السوداني للخدمات الصحافية، الخرطوم، ١٠-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١٨١-١٨٨.

«ندوة **الآداب**: المرأة العربية والمشاركة السياسية: المغرب نموذجاً.» المشاركات خديجة الروكاني، رشيدة الطاهري وخديجة صدوق؛ أعدّ الندوة عبد الحق لبيض. **الآداب**: السنة ٥٦، العددان ١٠-١١، تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٦-٣١.

«ندوة العدد: الإنتخابات الرئاسية الأميركية ٢٠٠٨.» شارك في الندوة محسن صالح، سعد محيو وكامل وزنة. **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٧-٢٤.

نصار، وليم. «روسيا كقوة كبرى.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ٩-٤٦.

نور الدين، محمد. «غياب المشروع العربي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٢-٥.

ولد السالك، ديدي. «الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٢٥-٣٩.

ياسين، صباح. «الطريقة الأمريكية في الإبادة المليونية: العراق نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٠٨-١١٧.

مراجعة كتب

أبو عامر، عدنان عبد الرحمن. «دحر المقاومة للاحتلال عن قطاع غزة: بداية هزيمة المشروع الصهيوني.» **حصاد الفكر**: العدد ١٩٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٣١-٣٦. (سناء سلامة)

إدريس، عبد الفتاح. «صناعة السلام... والطريق المسدود، ١٩٩١-٢٠٠٣.» **حصاد الفكر**: العدد ١٩٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٣٧-٤٢. (سوزان عاطف)

بوديه، إيلي. «الصراع العربي-الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية، ١٩٤٨-٢٠٠٠م.» ترجمة وليد أبو بكر. **حصاد الفكر**: العدد ١٩٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٢٣-٣٠. (صباح أحمد فرج خليل)

خوري، رالف م. «عزام باشا، مصري اعتنق القومية العربية: سنوات التكوين المبكرة (١٨٩٣-١٩٣٦).» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١٧٢-١٧٤. (عبد الغني عماد)

دايار، جوين. «الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٥٦-١٦٥. (لمى مضر الأمارة)

الربيعي، فاضل. «ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٩-١٦٣. (محمد العبد الله)

صاغية، حازم وصالح بشير. «تصدع المشرق العربي: السلام الدامي في العراق وفلسطين.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨. ص ٢٥١-٢٥٦. (أحمد عباس محمد)

عبد الملك، أنور. «أزمة الصومال وقضايا الجوار الجغرافي.» **حصاد الفكر**: العدد ١٩٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٥١-٦٢. (علي الحاروني)

غالبريث، بيتر و. «نهاية العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٧-١٧٠. (صباح ياسين)

مالكي، أمحمد [وآخرون]. «الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي.» تحرير علي خليفة الكواري. **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١٦٩-١٧١. (شمس الدين الكيلاني)

محافظة، علي. «فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥-٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٣-١٦٧. (محمد جمال باروت)

Beinin, Joel and Rebecca L. Stein (eds.). «The Struggle for Sovereignty: Palestine and Israel, 1993-2005.»

إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العددان ٣-٤، صيف-خريف ٢٠٠٨. ص ٢٠٤-٢٠٧. (ساري حنفي)

International Institute for Strategic Studies (IISS). «The Military Balance 2008.»

المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨. ص ١٧٥-١٧٨. (أمين حطيط)

Lafourcade, Fanny. «Le Chaos irakien: Dix clés pour comprendre.»

شؤون الأوسط: السنة ١٨، العدد ١٢٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٢١٧-٢٢٢. (غسان العزي)

Rougier, Bernard. «Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon.»

إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العددان ٣-٤، صيف-خريف ٢٠٠٨. ص ٢٠٨-٢١٠. (مايكل بيج)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Atwan, Abdel Bari. *A Country of Words: A Palestinian Journey from the Refugee Camp to the Front Page*. London: Saqi, 2008. 285 p.

Alexander, Yonah and Milton Hoenig. *The New Iranian Leadership: Ahmadinejad, Terrorism, Nuclear Ambition, and the Middle East*. Westport, CT: Praeger Security International, 2008. xv, 344 p.

Brigham, Robert K. *Iraq, Vietnam, and the Limits of American Power*. New York: Public Affairs, 2008. 240 p.

Brzezinski, Zbigniew and Brent Scowcroft. *America and the World: Conversations on the Future of American Foreign Policy*. New York: Basic Books, 2008. x, 291 p.

Cohen, Ra'anan. *Strangers in their Homeland: A Critical Study of Israel's Arab Citizens*. Brighton, UK: Sussex Academic Press, 2008. 256 p.

Cordesman, Anthony H. with assistance from Emma R. Davies. *Iraq's Insurgency and the Road to Civil Conflict*. Westport, CT: Praeger Security International, 2008. 2 vols.

Filkins, Dexter. *The Forever War*. New York: Alfred A. Knopf, 2008. x, 368 p.

From President to President: U.S. Middle East Policy at a Moment of Transition: Proceedings of the 2008 Weinberg Founders Conference, September 19-21, 2008. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2008. xv, 72 p.

Gordon, Neve. *Israel's Occupation*. Berkeley, CA: University of California Press, 2008. xxi, 318 p.

Honig-Parnass, Tikva and Toufic Haddad (eds.). *Between the Lines: Readings on Israel, the Palestinians, and the U.S. War on Terror*. Chicago, IL: Haymarket Books, 2007. 405 p.

Louër, Laurence. *Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf*. New York: Columbia University Press, 2008. 256 p.

Lynch, Timothy J. and Robert S. Singh. *After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008. xii, 382 p.

Al-Marashi, Ibrahim and Sammy Salama. *Iraq's Armed Forces: An Analytical History*. London: Routledge, 2008. xi, 272 p.

Marrar, Khalil. *The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution*. London; New York: Routledge, 2008. 272 p.

Metz, Steven. *Iraq and the Evolution of*

American Strategy. Washington, DC: Potomac Books, 2008. xvii, 288 p.

____ . *Learning from Iraq: Counterinsurgency in American Strategy*. [Carlisle Barracks, PA]: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, [2007]. viii, 127 p.

Miller, Benjamin. *States, Nations, and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2007. xviii, 500 p. (Cambridge Studies in International Relations; 104)

Mockaitis, Thomas R. *Iraq and the Challenge of Counterinsurgency*. Westport, CT: Praeger Security International, 2008. xii, 189 p.

Pemberton, Miriam and William D. Hartung (eds.). *Lessons from Iraq: Avoiding the Next War*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2008. 160 p.

Qurie, Ahmed. *Beyond Oslo, the Struggle for Palestine: Inside the Middle East Peace Process from Rabin's Death to Camp David*. London: I. B. Tauris, 2008. 384 p.

Rihani, Ameen F. *The Pan-Arab Movement*. Washington, DC: Platform International, 2008. 84 p.

Robinson, Linda. *Tell Me How this Ends: General David Petraeus and the Search for a Way Out of Iraq*. New York: Public Affairs, 2008. 432 p.

Rutherford, Kenneth R. *Humanitarianism under Fire: The US and UN Intervention in Somalia*. Sterling, VA: Kumarian Press, 2008. xviii, 217 p.

Schwartz, Michael. *War without End: The Iraq War in Context*. Chicago, IL: Haymarket Books, 2008. 335 p.

Sufian, Sandy and Mark LeVine (eds.). *Reapproaching Borders: New Perspectives on the Study of Israel-Palestine*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2007. x, 319 p.

Suskind, Ron. *The Way of the World: A Story of Truth and Hope in an Age of Extremism*. New York: Harper Collins Publishers, 2008. 415 p.

Synnott, Hilary. *Bad Days in Basra: My Turbulent Time as Britain's Man in Southern Iraq*. London; New York: I. B. Tauris, 2008. xvi, 287 p.

Tabarani, Gabriel G. *Israeli-Palestinian Conflict: From Balfour Promise to Bush Declaration: The Complications and the Road for a Lasting Peace*. Bloomington, IN: Author House, 2008. 452 p.

Woodward, Bob. *The War Within: A Secret White House History 2006-2008*. New York: Simon and Schuster, 2008. xvi, 487 p.

Wright, Robin. *Dreams and Shadows: The Future of the Middle East*. New York: Penguin Press, 2008. 480 p.

Periodicals

Abramowitz, Morton and Thomas Pickering. «Making Intervention Work: Improving the UN's Ability to Act.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 5, September-October 2008. pp. 100-108.

Al-Afifi, Fathi. «The Arabian Gulf: Political Pluralism and the Dilemma of Totalitarian Bureaucracies: A Study in the Liberalization of Monopolistic Policies.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 551-571.

Anthony, John Duke [et. al.]. «War with Iran: Regional Reactions and Requirements.» Symposium. *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 1-29.

Arzad, Shirzad. «Japan's Gulf Policy and Response to the Iraq War.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 2, June 2008. pp. 52-64.

Badran, Tony. «Lebanon's Militia Wars.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 2, June 2008. pp. 84-105.

Bahcheli, Tozun and Peter Fragiskatos. «Iraqi Kurdistan: Fending off Uneasy Neighbours.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 2, no. 1, June 2008. pp. 67-98.

Banta, Benjamin R. «Just War Theory and the 2003 Iraq War Forced Displace-

ment.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 21, no. 3, September 2008. pp. 261-284.

Bechev, Dimitar and Kalypso Nicolaidis. «The Union for the Mediterranean: A Genuine Breakthrough or More of the Same?» *International Spectator*: vol. 43, no. 3, September 2008. pp. 13-20.

Bishara, Azmi. «The Minutiae of Racism.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 539-550.

Boyle, Michael J. «Review Article: A War in Search of a Rationale.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. pp. 1009-1023.

Bremer, L. Paul, James Dobbins and David Gompert. «Early Days in Iraq: Decisions of the CPA.» *Survival*: vol. 50, no. 4, August 2008. pp. 21-56.

Brym, Robert J. and Bader Araj. «Palestinian Suicide Bombing Revisited: A Critique of the Outbidding Thesis.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 3, Fall 2008. pp. 485-500.

Buchholz, Tim. «The New American Century: A Failed Project.» *Lisa Journal*: vol. 1, no. 7, July-September 2008. pp. 7-10.

Butfoy, Andy. «Washington's Apparent Readiness to Start Nuclear War.» *Survival*: vol. 50, no. 5, October 2008. pp. 115-140.

Calleo, David P. «The Tyranny of False Vision: America's Unipolar Fantasy.» *Survival*: vol. 50, no. 5, October 2008. pp. 61-78.

Campbell, Kurt M. and James B. Steinberg. «Managing Foreign Policy and National Security Challenges in Presidential Transitions.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 4, Autumn 2008. pp. 7-20.

Clawson, Patrick and Michael Eisenstadt. «Halting Iran's Nuclear Programme: The Military Option.» *Survival*: vol. 50, no. 5, October 2008. pp. 13-19.

Cohen, Ronen A. «The Mojahedin: A Terror Organization or Liberation Fighters?» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 17-31.

Colby, Elbridge. «Nuclear Abolition: A Dangerous Illusion.» *Orbis*: vol. 52, no. 3, Summer 2008. pp. 424-433.

Danchev, Alex. «Review Article: Bad Apples, Dead Souls: Understanding Abu Ghraib.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 6, November 2008. pp. 1271-1280.

Der Derian, James. «The Desert of the Real and the Simulacrum of War.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. pp. 931-948.

Deutsch, Michael E. and Erica Thompson. «Secrets and Lies: The Persecution of Muhammad Salah (Part 1).» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 4 (148), Summer 2008. pp. 38-58.

Dodge, Toby. «Iraq and the Next American President.» *Survival*: vol. 50, no. 5, October 2008. pp. 37-60.

Efegil, Ertan. «Turkey's New Approaches toward the PKK, Iraqi Kurds and the Kurdish Question.» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 3, 2008. pp. 53-73.

Fine, Jonathan. «Establishing a New Governmental System: The Israeli Emergency Committee, October 1947-April 1948.» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 6, November 2008. pp. 977-991.

Flournoy, Michèle A. and Shawn Brimley. «The Defense Inheritance: Challenges and Choices for the Next Pentagon Team.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 4, Autumn 2008. pp. 59-76.

Ginor, Isabella and Gideon Remez. «The Six-Day War as a Soviet Initiative: New Evidence and Methodological Issues.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 3, September 2008. pp. 17-32.

Hachigian, Nina and Mona Sutphen. «Strategic Collaboration: How the United States Can Thrive as other Powers Rise.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 4, Autumn 2008. pp. 43-57.

Handelman, Sapir. «Two Complementary Views of Peacemaking: The Palestinian-Israeli Case.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 56-66.

Holbrooke, Richard. «The Next President: Mastering a Daunting Agenda.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 5, September-October 2008. pp. 2-24.

«Iran's Foreign Policy and Drive toward Nuclear Weapons: Panel Discussion.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 3, September 2008. pp. 1-16.

«Iraq's Future: The War and Beyond: Panel Discussion.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 2, June 2008. pp. 14-28.

Ismael, Tareq Y., Hans-C. von Sponeck and Chris Langille. «Reforming UN Sanctions in the Shade of Iraq: Targeting Regimes, Sparing Civilians.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 2, no. 1, June 2008. pp. 53-66.

Jhazbhay, Iqbal. «Islam and Stability in Somaliland and the Geo-Politics of the War on Terror.» *Journal of Muslim Minority Affairs*: vol. 28, no. 2, August 2008. pp. 173-205.

Kagan, Robert. «The September 12 Paradigm: America, the World, and George W. Bush.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 5, September-October 2008. pp. 25-39.

Kanaan, Taher H. «The Palestinian Cause: The Road to Peace not Travelled and the Imperative of Return to the Basics.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 613-620.

Kaplan, Seth. «A New U.S. Policy for Syria: Fostering Political Change in a Divided State.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 107-121.

Kato, Yoichi. «Return from 9/11 PTSD to Global Leader.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 4, Autumn 2008. pp. 165-173.

Katz, Mark N. «The Russian-Libyan Rapprochement: What Has Moscow Gained?» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 122-128.

Kerton-Johnson, Nicholas. «Justifying the Use of Force in a Post-9/11 World: Striving for Hierarchy in International Society.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. pp. 991-1007.

Kessler, Glenn. «Fix this Middle Eastern Mess.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 4, Autumn 2008. pp. 135-142.

Khairallah, Daoud. «The Hariri and Saddam Tribunals: Two Expressions of Tortured Justice.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 589-611.

Kirshner, Jonathan. «Globalization, American Power, and International Security.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 3, Fall 2008. pp. 363-390.

Kupchan, Charles A. «Minor League, Major Problems: The Case against a League of Democracies.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 6, November-December 2008. pp. 96-109.

Lee, Rens. «Why Nuclear Smuggling Matters.» *Orbis*: vol. 52, no. 3, Summer 2008. pp. 434-444.

Leighton, Marian. «Middleman in the Middle East: America's Flawed Approach to the «Peace Process».» *Orbis*: vol. 52, no. 3, Summer 2008. pp. 391-402.

Lustick, Ian S. «Abandoning the Iron Wall: Israel and «the Middle Eastern Muck».» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 30-56.

Lynch, Marc. «Politics First: Why Only U.S. Withdrawal Can Spur Iraqi Cooperation.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 6, November-December 2008. pp. 152-155.

El-Masri, Samar. «The Hariri Tribunal: Politics and International Law.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 80-92.

Monshipouri, Mahmood and Banafsheh Keynoush. «Dealing with Iran: Con-

frontation or Negotiation?» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 4, 2008. pp. 135-157.

Al-Mousa, Mohammad Khalil. «The Conflict between Values and Hegemony in the Current International Legal Order: Humanitarian Intervention as an Example.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 573-588.

Al-Musfir, Muhammad Saleh. «Political Security Issues at the Concluding Statements of the Gulf Cooperation Council (GCC) Sessions 1981-2001: An Analytical Study of the Content.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 32-53.

Nets-Zehngut, Rafi. «The Israeli National Information Center and Collective Memory of the Israeli-Arab Conflict.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 4, Autumn 2008. pp. 653-670.

Niva, Steve. «Walling off Iraq: Israel's Imprint on U.S. Counterinsurgency Doctrine.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 67-79.

Oguzlu, Tarik. «Turkey's Northern Iraq Policy: Competing Perspectives.» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 3, 2008. pp. 5-22.

Parris, Mark R. «Common Values and Common Interests? The Bush Legacy in US-Turkish Relations.» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 4, 2008. pp. 5-14.

Pollack, Kenneth M. «How to Leave a Stable Iraq: Building on Progress.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 5, September-October 2008. pp. 40-58.

Rabbani, Mouin. «A Hamas Perspective on the Movement's Evolving Role: An Interview with Khalid Mishal (Part 2).» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 4 (148), Summer 2008. pp. 59-81.

____. «The Making of a Palestinian Islamist Leader: An Interview with Khalid Mishal (Part 1).» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 3 (147), Spring 2008. pp. 59-73.

Rafaat, Aram. «Kirkuk: The Central Issue of Kurdish Politics and Iraq's Knotty Problem.» *Journal of Muslim Minority Affairs*: vol. 28, no. 2, August 2008. pp. 251-266.

Ramazani, R. K. «President Bush Deviates from Core American Principles in Middle East Policies.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 17, no. 3, September 2008. pp. 209-221.

Reiss, Mitchell B. «Restoring America's Image: What the Next President Can Do.» *Survival*: vol. 50, no. 5, October 2008. pp. 99-114.

Rengger, Nicholas. «The Greatest Treason? On the Subtle Temptations of Preventive War.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. pp. 949-961.

____ and Caroline Kennedy-Pipe. «The State of War.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. pp. 891-901.

Roberts, Paul Craig. «What the Iraq War Is About.» *Lisa Journal*: vol. 1, no. 7, July-September 2008. pp. 11-13.

Ryan, Curtis R. «Islamist Political Activism in Jordan: Moderation, Militancy and Democracy.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 2, June 2008. pp. 1-13.

Saab, Bilal Y. «Rethinking Hezbollah's Disarmament.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 93-106.

Sewall, Sarah. «America after the Elections: A Strategy of Conservation.» *Survival*: vol. 50, no. 5, October 2008. pp. 79-98.

Shapiro, Ian. «A Global Response to Terrorism.» *International Spectator*: vol. 43, no. 3, September 2008. pp. 27-34.

Sluglett, Peter. «Imperial Myopia: Some Lessons from Two Invasions of Iraq.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 4, Autumn 2008. pp. 593-609.

Spyer, Jonathan. «Forward to the Past: The Fall and Rise of the «One-State Solution».» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 3, September 2008. pp. 102-111.

Synnott, Hilary. «Bad Days in Basra.» *Survival*: vol. 50, no. 4, August 2008. pp. 57-60.

Visser, Reidar. «Taming the Hegemonic Power: SCIRI and the Evolution of US Policy in Iraq.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 2, no. 1, June 2008. pp. 31-52.

Walker, Martin. «The Year of the Insurgents: The 2008 US Presidential Campaign.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 6, November 2008. pp. 1095-1107.

Williams, M. J. «The Coming Revolution in Foreign Affairs: Rethinking American National Security.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 6, November 2008. pp. 1109-1129.

Al-Yousef, Yousef Khalifah. «Opinion: When Rulership Becomes Privileged Booty (Ghanïmah): The Condition of the Gulf Cooperation Council.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 631-648.

Book Reviews

Abu-Nimer, Mohammed, Amal I. Khoury and Emily Welty. «Unity in Diversity: Interfaith Dialogue in the Middle East.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 176-178. (Kim Shively)

Alterman, Jon B. and John W. Garver. «The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 6, November 2008. pp. 1329-1330. (Claire Spencer)

Bahgat, Gawdat. «Israel and the Persian Gulf: Retrospect and Prospect.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 4, November 2008. pp. 714-715. (Christopher Boucek)

Byman, Daniel L. and Kenneth M. Pollack. «Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. pp. 1053-1054. (Eric Herring)

Chiller-Glaus, Michael. «Tackling the Intractable: Palestinian Refugees and the Search for Middle East Peace.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 3 (147), Spring 2008. pp. 104-105. (Michael R. Fischbach)

Commins, David. «The Wahhabi Mission and Saudi Arabia.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 4, November 2008. pp. 671-672. (Samer Traboulsi)

Cook, Steven A. «Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 3, Fall 2008. pp. 539-540. (Stephen J. King)

Daly, M. W. «Darfur's Sorrow: A History of Destruction and Genocide.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. pp. 1070-1071. (Dewi Williams)

Efrat, Elisha. «The West Bank and Gaza Strip: A Geography of Occupation and Disengagement.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 4 (148), Summer 2008. pp. 93-95. (Mark LeVine)

Hilal, Jamil (ed.). «Where Now for Palestine: The Demise of the Two-State Solution.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 3 (147), Spring 2008. pp. 100-102. (Ali Abunimah)

Honig-Parnass, Tikva and Toufic Haddad (eds.). «Between the Lines: Readings on Israel, the Palestinians, and the U.S. War on Terror.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 4 (148), Summer 2008. pp. 88-90. (Elaine C. Hagopian)

Ismael, Tareq Y. «The Rise and Fall of the Communist Party in Iraq.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 168-171. (Shak Hanish)

Kurtzer, Daniel C. and Scott B. Lasensky. «Negotiating Arab-Israeli Peace: Ame-

rican Leadership in the Middle East.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 152-155. (John Jefferson)

Mackey, Sandra. «Mirror of the Arab World: Lebanon in Conflict.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 5, September 2008. p. 1069. (Alex Klaushofer)

Martinez, Luis. «The Libyan Paradox.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 140-143. (Kenneth J. Perkins)

McClellan, Scott. «What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 649-651. (Ziad Hafez)

Mearsheimer, John J. and Stephen M. Walt. «The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 3 (147), Spring 2008. pp. 96-98. (Michael Neumann)

Rougier, Bernard. «Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4, October 2008. pp. 652-654. (Michael Page)

Schwedler, Jillian. «Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 4, November 2008. pp. 676-677. (Flagg Miller)

Shemesh, Moshe. «Arab Politics, Palestinian Nationalism, and the Six Day War: The Crystallization of Arab Strategy and Nasir's Descent to War, 1957-1967.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 66-68. (Donna Robinson Divine)

Sufian, Sandy and Mark LeVine (eds.). «Reapproaching Borders: New Perspectives on the Study of Israel-Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 4 (148), Summer 2008. pp. 92-93. (Lori Allen)

Tamimi, Azzam. «Hamas: A History from within.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 2, Fall 2008. pp. 97-99. (Don Conway-Long)

____ . « ____ .» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 3 (147), Spring 2008. pp. 93-96. (Khaled Hroub)

Wittes, Tamara Cofman. «Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 6, November 2008. pp. 1337-1338. (Adam Fleisher)

في ضـرورات المواطنـة

أمام المخاطر المحدقة بالاجتماع السياسي العربي لجهة تهديد الوحدات الوطنية تحت وطأة النزعات الطائفية والعشائرية والعرقية والإقليمية الجهوية... تبرز فكرة المواطنة حاجة وضرورة لتجنب الانزلاق إلى أتون الحروب الأهلية والداخلية. هذا مع الإشارة إلى أن النزعات الانقسامية صارت معلماً بارزاً من معالم النظام الدولي، وسبباً إضافياً لفوضويته الراهنة، ولو لم تكن هذه المخاطر موجودة في الأصل والأساس لتوجّب الانطلاق من فكرة المواطنة.

المواطنة هي ولاء لمجتمع وطني ولدولة الحماية والرعاية. وعليه فإن الشعب ليس مجموع أفراد، بقدر ما هو جماعة وطنية من مواطنين متساوين في حقوقهم وواجباتهم أمام القانون الذي يجب أن يسود. إن الحق في اكتساب الجنسية لا يقود من الناحية الواقعية إلى المساواة في الحقوق والواجبات، وكثيراً ما نلاحظ التمييز بين المواطنين في هذا المضمار. المواطنة هي التي تحقق المساواة بدون تمييز أو إقصاء أو محاباة.

والمواطنة هي الإطار الضامن لحقوق المواطن. الحقوق المدنية (المساواة أمام القانون، وحرية الرأي والتفكير والاعتقاد، وحرية الفرد، وحق الملكية الخاصة...). والحقوق السياسية (المشاركة في الانتخابات العامة، والانتساب إلى الأحزاب السياسية، وحق الاجتماع...). والحقوق الاجتماعية (الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة في الحياة الثقافية، وتوفير حاجات الفرد والعائلة، وتأمين فرص العلم والعمل...).

تأسيساً على ذلك، تقوم دولة المواطنين، التي هي بالضرورة دولة مدنية لا دولة ثيوقراطية. دولة الالتزام بالشأن العام لا دولة العصبيات المأزومة. دولة التسامح لا دولة التكفير والتخوين والإقصاء.

على قواعد المواطنة، يسقط التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. وتغدو المرأة مواطنة فاعلة في الأسرة والمجتمع، تمارس واجباتها وتنال حقوقها في إطار القانون كما الأعراف الاجتماعية.

تأسيساً على هذه القواعد، تشمل حقوق المواطنة، في ما تشمل، حقوق الانسان المتداولة عالمياً بعدما صارت جزءاً من الثقافة الإنسانية المعاصرة.

بتعبير آخر، المواطنة ليست انقلاباً من المحكوم على الحاكم. إنها انتظام علاقة بين هذين الطرفين في تعاقد اجتماعي وطني يغطّي المساحة الوطنية للدولة، ويظلّل المواطنين كافة، ويساهم في تحقيق الأمن الشامل للوطن والمواطن.

السلطات الرسمية في الدولة الحديثة معنيّة بتحقيق هذا الانتظام العام كما المجتمع المدني. إنه مجتمع الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية، ووسائل الإعلام.. وهو في مطلق الأحوال إطار اجتماعي وطني تحت سيادة القانون، ويغطي في نشاطاته مجمل المساحة الوطنية.

لم يعد هناك مكان للاحتلال الأجنبي في ظل المواطنة الوطنية، والمواطنة الإقليمية، والمواطنة العالمية. ولا يمكن إنجاز مهمات المواطنة تحت وطأة الاحتلال الذي ينتهك حق الشعوب في تقرير مصيرها.

مسار المواطنة آخذ بالصعود، والتأخر عن ركبه يعمّق الهوة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة.



عدنان السيد حسين

رئيس التحرير

مجلة المنظمة العربية للترجمة

ـ تستعد المنظمة العربية للترجمة لإصدار مجلة علمية محكّمة تتناول المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالترجمة وتقويم واقع الترجمة والمترجم في الوطن العربي وسبل الارتقاء بهما.

ـ من المنتظر صدور العددين الأول والثاني خلال سنة ٢٠٠٨. ومن المنتظر كذلك أن يضم العددان محورين من المحاور التالية، بحسب توفّر الكتابة فيهما:

١ ـ واقع الترجمة في الوطن العربي: مقاربات نقدية

٢ ـ علم الترجمة: النظرية والتطبيق

٣ ـ مهنة المترجم في الوطن العربي

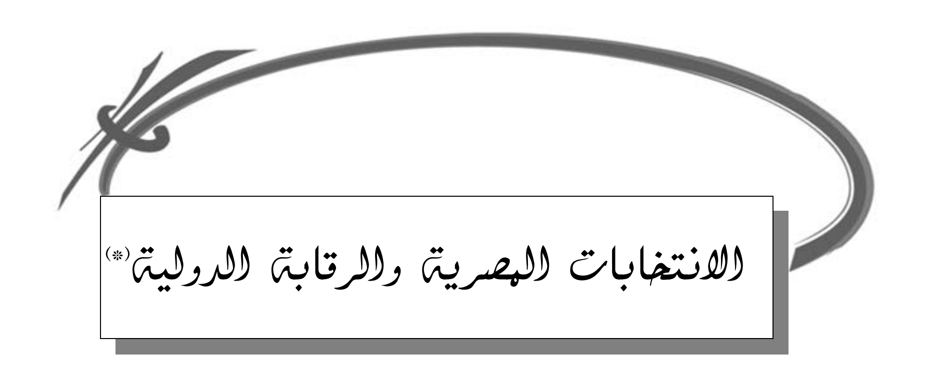
٤ ـ الترجمة الآلية

٥ ـ الترجمة المتخصصة

ـ تدعو المنظمة الزملاء المترجمين والباحثين للمساهمة ببحوثهم العلمية في هذه المجلة، كما تدعو أقسام الترجمة ومعاهدها ومؤسساتها المختلفة، وكذلك دور النشر إلى تزويدها بأخبار الرسائل والأطروحات الجامعية والدراسات الأكاديمية والكتب الصادرة عنها لنشرها في أبواب المجلة الثابتة. هذا مع العلم بأن لغة المجلة هي اللغة العربية.

للاتصال أو المراسلة

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة» ـ شارع البصرة ـ الحمرا
ص.ب.: ٥٩٩٦ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ لبنان
هاتف: ٧٥٣٠٣١ ١ ٩٦١
فاكس: ٧٥٣٠٣٢ ١ ٩٦١
بريد إلكتروني: info@aot.org.lb



الانتخابات المصرية والرقابة الدولية(*)

(*) في الأصل قدمت أوراق هذا المحور إلى: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية: اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، كلية سانت كاثرين-جامعة أكسفورد، ١٨/٨/ ٢٠٠٧.

الديمقراطيـــة والرقابـــة الدوليـــة على الانتخابـات في الـدول العربيــة

خديجة عرفة محمد

باحثة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمــة

حظـي موضـوع «الـرقـابـة الـدوليـة علـى الانـتـخـابـات» بـقـدرٍ كـبـيـرٍ مـن الـجـدل في الآونـة الأخيـرة مـا بـين مـؤيـد ورافـض هـذا الـنـوع مـن الـرقـابـة علـى الانـتـخـابـات، وكل لـه مـبـرراتـه. والفكرة الأساسية موضع الجدل تكمن في البعد الدولي لهذه العملية، إذ رفضت بعض الدول فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات، ونظرت إليها على أنّها تُشكّل انتقاصاً من سيادتها، وشكلاً من أشكال التدخل في شؤونها الداخلية، في حين نظرت بعض الدول الأخرى إلى هذا الأمر على أنّه فرصة مهمة لإطلاع العالم على المسيرة الديمقراطية فيها، وعلى رغم تحفظ مجموعة ثالثة من الدول على الفكرة، إلا أنّها تعاملت مع الأمر كوسيلة للحصول على بعض أشكال المساعدات، خاصة في الحالات التي تمّ الربط فيها بين قبول الرقابة الدولية على الانتخابات، والحصول على بعض أشكال المساعدات من القوى الكبرى.

وعلى رغم هذا الجدل، إلا أن الرقابة الدولية على الانتخابات أضحت إحدى المسلَّمات في ظلّ الموجة الثالثة للديمقراطية، خاصة في ظلّ العولمة، وما فرضته من إلغاء للحدود، بحيث لم يعد ما يحدث داخل الدول شأناً داخلياً فحسب.

وفي الوطن العربي، أُثيرت قضية الرقابة الدولية على الانتخابات ــ التى شهدتها غالبية الدول العربية في العقد المنصرم ــ إذ تباينت مواقف الدول العربية في هذا الشأن، وهو التباين الذي برز على مستوى آخر، وهو المستوى الداخلي ممثلاً في تباين مواقف القوى السياسية المختلفة من هذا الأمر. ومن بين الأقطار العربية التي قبلت هذا الأمر: الأردن وفلسطين وموريتانيا ولبنان. أما الفريق الآخر الرافض فقد جاءت مصر في مقدمته، وهي التي رفضت دعوة الرئيس بوش الابن إلى إرسال مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام ٢٠٠٥ معللة الرفض بمعارضة الشعب المصري هذا الأمر.

وتبرز أهمية هذه القضية في ضوء الضغوط التي تفرضها بعض القوى الكبرى على الدول النامية في ما يتعلق بضرورة وأهمية وجود رقابة دولية على الانتخابات كآلية لضمان النزاهة الانتخابية وتحقيق الديمقراطية. وبذلك تبرز العلاقة بين الرقابة الدولية والديمقراطية.

وعلى هذا الأساس، فإن نقطة التركيز في هذه الدراسة هي على العلاقة بين الرقابة الدولية والديمقراطية، بحيث تتمثل «الإشكالية الأساسية» في: إلى أي مدى تُشكّل الرقابة الدولية على الانتخابات آلية فعالة لضمان الديمقراطية؟ بمعنى آخر، هل الدول التي شهدت رقابة دولية قد شهدت أيضاً انتخابات ديمقراطية مقارنة بتلك التي لم تشهد مثل هذا النوع من الرقابة على الانتخابات؟

وبذلك يتمثل «الفرض الأساسي» الذي تسعى الدراسة للتأكد من صحته في: مدى وجود علاقة طردية بين وجود رقابة دولية على الانتخابات التي تشهدها الدول المختلفة (برلمانية أو رئاسية) وضمان تحقق الديمقراطية ونزاهة الانتخابات.

ويتطلب هذا الفرض الأساسي في مناقشة الظاهرة في سياقها العربي دراسة نموذجين: **الأوّل** لدولة لم تقبل بمبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات فيها، وهي مصر، أما الحالة **الثانية** التي قبلت بالرقابة الدولية على الانتخابات فيها، فهي حالة فلسطين؛ وذلك للتعرف على طبيعة العلاقة بين الرقابة الدولية على الانتخابات وديمقراطية الانتخابات.

أولاً: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات وتطور العمل فيه

تُعرف الرقابة الدولية على الانتخابات بكونها تلك العملية الهادفة إلى اطلاع المجتمع الدولي على العملية الديمقراطية في الدولة المعنية، وذلك بناءً على طلب الأخيرة، بهدف الوقوف على مدى اتفاق العملية الانتخابية مع المعايير الدولية للديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب[(١)]. ويتم هذا الدور الرقابي من خلال مجموعة من اللجان الحكومية أو المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، إضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية.

ويُناقش هذا المبحث مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات وتطور العمل فيه في سياق نقاط ثلاث هي: تطور العمل بمبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات، وأنواع الرقابة الدولية على الانتخابات، وأخيراً مراحل الرقابة الدولية على الانتخابات في ما يلي:

١ ـ تطور العمل بمبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات

تطور الدور الرقابي للمجتمع الدولي على الانتخابات في الدول المختلفة منذ سبعينيات القرن العشرين وحتّى الآن، وذلك كما يلي:

أ ـ الأمم المتحدة ومراقبة الانتخابات

فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات ليست فكرة قديمة، ولكنها حديثة نسبياً، إذ

(١) محمد الجارحي، «الإشراف القضائى والرقابة الدولية على الانتخابات،» الأبحاث القانونية: شبكة المعلومات العربية القانونية، ٢٠٠٥/٧/٢١. <http://www.eastlaws.com/iglc/research/researchhow.php?id=138&myuser=&PHPSESSID=bad1269d811864b06734cad6eea71440>.

بدأت من خلال دور الأمم المتحدة في إيفاد مراقبين دوليين إلى بعض المناطق في العالم، وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة في مساعدة الشعوب المستعمَرة على الاستقلال، وهو الدور الذي بدأ في البروز منذ سبعينيات القرن العشرين. وقد أخذ هذا الدور أشكالاً عدة، ومن ذلك الاستفتاء الذي نظمته المنظمة الدولية في البحرين في عام ١٩٧١، والذي أسفرت نتائجه عن اختيار الشعب البحريني الاستقلال، وهو ما أسهم في إنهاء المطالب الإيرانية في البحرين. وقد أرسلت الأمم المتحدة بعثة تقصّي الحقائق برئاسة نائب الأمين العام للأمم المتحدة إلى البحرين لتنظيم الاستفتاء[٢].

إلا أن دور الأمم المتحدة أخذ في التبلور مع بدايات التسعينيات من القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٠ قامت الأمم المتحدة بمراقبة أول انتخابات ديمقراطية جرت في هايتي. وفي نيسان/أبريل عام ١٩٩٢ قامت المنظمة الدولية بإنشاء جهاز خاص لمراقبة الانتخابات ومساعدة الدول الراغبة في الرقابة على الانتخابات وضمان نزاهتها وعدالتها ومصداقيتها. وفي العام ذاته، قامت الأمم المتحدة بإيفاد بعثة إلى جنوب أفريقيا بهدف الرقابة على الانتخابات التي جرت في الأخيرة عقب نهاية النظام العنصري فيها، حيث كانت هناك مخاوف كبيرة من تزوير هذه الانتخابات من قِبَل النظام العنصري، وهي الانتخابات التي أسفرت عن نجاح مانديلا وبداية النظام الديمقراطي في البلاد. وقد تلا ذلك إيفاد بعثة أخرى لمراقبة الاستفتاء في ناميبيا في طريقها إلى الاستقلال عن جنوب أفريقيا.

وفي عام ١٩٩٣ شاركت الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات في كمبوديا. كما قامت في عام ١٩٩٤ بمراقبة أول انتخابات متعددة الأحزاب تجرى في موزمبيق، وقد أدت إلى تنصيب حكومة جديدة بصورة سلمية. كما أشرفت الأمم المتحدة على الاستفتاء الذي عُقد في تيمور الشرقية. كما إنَّ الأمم المتحدة أشرفت على الانتخابات في العديد من المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة في إطار ما يُعرف بعملية بناء السلام (Peace Building)، ومن بينها إقليم كوسوفو، وجمهورية البوسنة والهرسك، وليبيريا، وسيراليون.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن دور جهاز مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة لا يقتصر على مراقبة العملية الانتخابية فحسب، ولكن يُقدم أشكالاً أخرى من المساعدات للدول التي تطلب ذلك، ومن هذه الأشكال وضع استراتيجية لوجيستية لإجراء الانتخابات ومتطلباتها، وبناء القدرات للمشرفين على الانتخابات، إضافة إلى دعم منظمات المجتمع المدني في البلد المعني من خلال ورش العمل والندوات وتقديم دورات تدريبية، وغير ذلك من أشكال الدعم الفني للمجتمع المدني، بما يؤهل منظماته للإشراف على عملية الانتخابات.

وهناك على الأقل أربع طرق شاركت فيها الأمم المتحدة في الانتخابات، وهي: **أولاً** قيام الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء الانتخابات في بلد ما، إذ تُنظم الأمم المتحدة تقريباً

---

(٢) عبد الله الأشعل، «ضوابط الرقابة الدولية على الانتخابات... رؤية من مصر،» بوابة العرب، ٤/٦/٢٠٠٥، <http://www.arabgate.com/more/>.

جميع جوانب العملية الانتخابية. أما الشكل **الثاني**، فهو إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات عن طريق اختيار ممثل خاص للأمين العام ليشهد بصلاحية جوانب حاسمة في العملية الانتخابية. والشكل **الثالث** هو أن يتولى تنظيم العملية الانتخابية جهاز وطني، ويُطلب من الأمم المتحدة مراقبة الانتخابات والتحقق ما إذا كانت العملية الانتخابية تُجرى بحرية ونزاهة. وهناك نوع **رابع** من مشاركة الأمم المتحدة، وهو تحسين القدرة الوطنية في ما يتعلق بجوانب الانتخابات المادية، والجوانب الخاصة بالبنية الأساسية، والجوانب القانونية، والجوانب الخاصة بحقوق الإنسان(٣).

وفي جميع هذه الحالات، تحدّد الأمم المتحدة خمسة عناصر حتّى يتسنى لها القيام بدورها في مراقبة الانتخابات، وهي(٤):

ـ أن تتلقى الأمم المتحدة طلباً رسمياً من الدولة المعنية.

ـ وجود دعم عام عريض لمشاركة الأمم المتحدة.

ـ وجود وقت مسبق كاف للمشاركة الشاملة من قبل الأمم المتحدة.

ـ وجود بُعد دولي واضح في الحالة.

ـ صدور قرار من إحدى هيئات الأمم المتحدة (مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن).

ب ـ تطور العمل في الرقابة الدولية ومشاركة دول أخرى

لم يعد هذا الدور مقتصراً على المنظمة الدولية فحسب، بل دخلت دول أخرى على هذا الخط، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد دعوة الرئيس بوش الأب عام ١٩٩١ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامة نظام دولي جديد يستند إلى الديمقراطية الوطنية والدولية والاستقرار والسلام، بدأت الولايات المتحدة تسير على هذا الدرب، إذ تمّ إنشاء معهد واشنطن للديمقراطية الذي تخصص في صياغة قوانين الانتخابات، وتدريب الكوادر، وإرسال فرق بجميع اللوازم لتدعيم النظم الديمقراطية لتحل محل نظم الحزب الواحد في أفريقيا. ومن بين الدول الأفريقية التي تمّ فيها هذا الأمر: بوروندى عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. وكان الهدف هو حماية التجربة الديمقراطية من النظم الدكتاتورية الأفريقية بعد أن أرغمت واشنطن هذه النظم على قبول التجربة الديمقراطية، واشترطت هذا القبول حتّى تستمر المعونة الأمريكية لها(٥).

أما عن دور الاتحاد الأوروبي في الإشراف على العملية الانتخابية، فقد جاء لاحقاً على الدور الأمريكي في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، تُشير الإحصاءاات إلى أن منظمة الأمن

(٣) «مراقبة الانتخابات،» في: **دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان- سلسلة التدريب المهني، رقم ٧** ([د. م.]: مكتب الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠١).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) حلمي الأسمر، «الرقابة على الانتخابات عرف دولي... يشمل أعرق الديمقراطيات،» ٢٠٠٧/٩/٥، <http://news.maktoob.com/684648>.

والتعاون الأوروبي قد راقبت حوالى ١٥٠ دورة انتخابية، ما بين رئاسية وبرلمانية، داخل أوروبا وحدها منذ عام ١٩٩٠ وحتّى الآن[٦].

ج ـ المنظمات غير الحكومية الدولية ورقابة الانتخابات

إضافة إلى المشاركة الحكومية والمنظمات الدولية في الرقابة على العملية الانتخابية، فقد بدأت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية في الاشتراك في عملية الرقابة الدولية على الانتخابات، بحيث أخذت تؤدي دوراً مهما في هذا الشأن. وهناك مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الدولي تتولى هذه المهمة، ومن بينها المعهد الدولي الديمقراطي، واتحاد الدول الكونفدرالية، وبعض المنظمات التابعة للاتحاد الأوروبى، والاتحاد السويسري، وكذلك مركز كارتر لحقوق الإنسان واستبعاد المعاناة، ويرأسه الرئيس الأمريكي السابق جيمى كارتر، والمؤسسة الوطنية الديمقراطية للشؤون الدولية، وهي منظمة غير حكومية في واشنطن ترأسها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت.

٢ ـ أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات

وفقاً للعرض السالف لتطور مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنواع الرقابة الدولية، وهي: **أولاً** الرقابة الدولية المفروضة على الدول، و**ثانياً** الرقابة التي تأتي بناءً على طلب من الدول المعنية ذاتها، والنوع **الثالث** هو الإشراف الدولي على الانتخابات.

أ ـ الرقابة الدولية المفروضة على الدول

هو ذلك النوع من الرقابة الذي تفرضه الأمم المتحدة أو القوى الدولية الكبرى على الدول موضع الانتخابات. ويأتي هذا النوع من الرقابة عادة في الحالات التي تشهد الدولة انهياراً في نظامها السياسي، بحيث لا يوجد ضامن في هذه الحالة بأن الانتخابات ستسير وفقاً للقواعد الدولية المقبولة.

وهذا النوع من الرقابة الدولية على الانتخابات هو أمر نادر الحدوث، ويتم عادة في الدول التي تُعاني انهياراً شاملاً وغياباً للنظام، بحيث تكون هناك مخاوف شديدة على العملية الانتخابية في هذه الدولة، ويكون هذا الأمر بتفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن. وتشمل هذه العملية التنظيم الشامل للعملية الانتخابية، حيث تحل المنظمة الدولية محل السلطة الوطنية في جميع جوانب العملية الانتخابية.

ب ـ الرقابة الدولية المطلوبة من الدول المعنية

هي ذلك النوع من الرقابة الذي يأتي بناءً على طلب الدولة المعنية ذاتها، رغبة منها في الإعلان عن نزاهة الانتخابات فيها. ويتمثل الهدف من هذه العملية في إجراء تدقيق

(٦) حافظ أبو سعدة، «هل نحن بحاجة إلى رقابة دولية على الانتخابات؟،» **نهضة مصر**، ٢٠٠٥/٧/٢٤.

شامل للعملية الانتخابية في جميع مراحلها، والتأكد من شرعيتها ونزاهتها، ومدى التزام السلطة الوطنية بالمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية.

ج ـ الإشراف الدولي على الانتخابات

المقصود هنا هو الإشراف الدولي على الانتخابات، وهو أمر مختلف عن الرقابة الدولية على العملية الانتخابية، حيث يُناط بممثل الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على مختلف مراحل الانتخابات أو الاستفتاء، والشهادة بنزاهتها وصدقتيها من عدمه. ويطبق عادة هذا الشكل من الإشراف الدولي على الانتخابات في البلدان المنتقلة من وضع الاستعمار إلى الاستقلال.

٣ ـ مراحل الرقابة الدولية على الانتخابات

إذا ما نظرنا إلى طبيعة عملية الرقابة الدولية على الانتخابات نجد أن هذه العملية ــ بشكل عام ــ تكون وفقاً لمراحل ثلاث: إحداها سابقة، والأخرى لاحقة للعملية الانتخابية، بينما الأخيرة، وهي المرحلة الثانية في الترتيب، التي تكون في أثناء العملية الانتخابية ذاتها[٧].

في ما يتعلق بـ «المرحلة السابقة» على إجراء العملية الانتخابية، يتمثل في أثنائها دور اللجنة أو اللجان الدولية المعنية بالمراقبة على الانتخابات في التأكد من أن الإجراءات السابقة على إجراء العملية الانتخابية تتسم بالحياد والعدالة، من حيث المساواة بين المرشحين في الظهور في وسائل الإعلام المختلفة، وعدم تعرض أي من المرشحين ــ وبوجه خاص من المعارضة ــ إلى مضايقات أمنية أو أي شكل آخر من أشكال المضايقات من أجهزة الدولة المختلفة، والتأكد كذلك من التزام مختلف أجهزة الدولة الحياد التام تجاه جميع المرشحين، وحصول كلّ منهم على فرصته بشكل متساو، بحيث تُعدُّ هذه المرحلة بمثابة تمهيد للتعرف على الأجواء الانتخابية في البلاد، ومدى توائمها مع متطلبات الحياد والنزاهة.

أما في «المرحلة الثانية» ــ وتكون تلك المرحلة في أثناء العملية الانتخابية ذاتها ــ فتهدف اللجان المعنية بالرقابة الدولية إلى التأكد من أن العملية الانتخابية تسير وفقاً للقواعد المقبولة والمتعارف عليها دولياً، والتأكد من أن الانتخابات تُعقدّ في جوّ حرٍّ سليم من دون تدخل من أي جهة تعوق سلامتها. وتشمل هذه المرحلة التأكد من أن جداول الانتخابات سليمة وتعكس الحجم الفعلي للناخبين، وكذلك عدالة توزيع اللجان الانتخابية، وعدم حدوث عمليات تزوير في أثناء عملية الانتخابات، والتأكد من أن الصناديق الانتخابية مطابقة للمواصفات.

وتتمثل «المرحلة اللاحقة» للعملية الانتخابية في مرحلة التقييم للعملية الانتخابية برمتها، ومدى تعبيرها عن القواعد والمعايير الدولية للنزاهة والشفافية في الانتخابات، وكذلك مدى تعبيرها عن إرادة الشعوب، إذ تقوم اللجنة الدولية بإعداد تقرير توضح فيه

(٧) الجارحي، «الإشراف القضائى والرقابة الدولية على الانتخابات».

تقييمها لهذه الانتخابات. وهذا التقرير غير ملزم دولياً، إلا أنّه يُشكّل نوعاً من المكانة الدولية للدول موضع الرقابة الدولية على الانتخابات فيها.

ثانياً: الرقابة الدولية على الانتخابات في السياق العربي

يُناقش هذا المبحث من الدراسة ظاهرة الرقابة الدولية على الانتخابات في السياق العربي من خلال العرض لتجربتي دولتين عربيتين أُجريت فيهما انتخابات مؤخراً، وكانت ذات صلة بقضية الرقابة الدولية على الانتخابات، وذلك لمناقشة مدى فاعلية الرقابة الدولية على الانتخابات كآلية لتحقيق الديمقراطية، وهما حالتا مصر وفلسطين. لكن قبل عرض هاتين التجربتين، ستتم الإشارة سريعاً إلى أهم الرؤى العربية بشأن الموقف من الرقابة الدولية على الانتخابات، وذلك على النحو التالي:

١ ـ الموقف العربي من الرقابة الدولية على الانتخابات

في واقع الأمر، إذا ما نظرنا إلى طبيعة الموقف العربي من قضية الرقابة الدولية على الانتخابات، يمكن القول إنّه لا يوجد موقف عربي موحّد في هذا الشأن. فهناك من يؤيد هذا الأمر، وهناك أيضاً من يرفض، وكل له مبرراته، والمبررات لا تختلف بين الأطراف المختلفة داخل كلّ فريق. فالفريق الرافض، بشكل عام، يرتكز على مجموعة من المبررات تتمثل في كون الرقابة الدولية تُشكل انتقاصاً من سيادة الدول، خاصة في ظلّ وجود جهات داخلية يمكنها القيام بهذا الأمر، ومن ذلك منظمات المجتمع المدني أو السلطات القضائية. ويعزز هذا الأمر الدور المتنامي للمجتمع المدني في الوطن العربي، حيث تُشير التحليلات إلى أنّه ظهرت في اليمن ومصر عام ١٩٩٥ تجارب جمعت محامين وباحثين وناشطين من منظمات أهلية تحالفوا وعملوا على إصدار تقارير حول الانتخابات، وأعدوا لوائح بالمخالفات والانتهاكات القانونية التي تخللتها.

وفي العام التالي مباشرة، تأسست في لبنان «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات»، وتُعنى بمراقبة الانتخابات ومتابعة القوانين والإجراءات الخاصة بها. وعلى رغم عدم قبول السلطات بها، خاصة في سنواتها الأولى، إلا أن عملها لم يُعترض، وقد تمكنت من تنظيم أنشطة تثقيفية واستقطاب متطوعين ومراقبة الانتخابات التشريعية في الأعوام: ١٩٩٦، و٢٠٠٠، و٢٠٠٥، والمحلية عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤ وإصدار تقارير حولها[٨].

وفي المغرب، تشكلت جمعية مدنية في عام ٢٠٠٢ هدفت إلى مراقبة الانتخابات وتنفيذ حملات تثقيف للناخبين والمرشحين فيها. كما شهدت السنوات القليلة الماضية تَشَكُّل أكثر من منظمة في فلسطين تُعنى بالشأن ذاته[٩].

على الجانب الآخر، تبرز مجموعة من السياسيين والمثقفين العرب من المؤيّدين لهذا

(٨) أبو سعدة، المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

الأمر انطلاقاً من كونه يُشكّل فرصة مهمة لاطلاع المجتمع الدولي على التجارب الديمقراطية الوليدة أو تحقيق أهداف أخرى، كالشرعية السياسية، كما سيتضح في حالة فلسطين.

وفي تقديري، فإن القضية ليست في رفض الرقابة الدولية أو قبولها، وإنما هناك ثلاثة أبعاد في هذا الأمر:

البعد الأوّل يتمثل في الربط بين الرقابة الدولية والديمقراطية، فالمدافعين عن أهمية الرقابة الدولية يطرحونها من منظور أهميتها كآلية لتدعيم الديمقراطية وتحقيق ديمقراطية الانتخابات، إلا أن هذا ليس بالضرورة حقيقة في كافة الأحوال. وسنحاول التدليل على ذلك.

و**البعد الثاني** يتمثل في إشكالية الرقابة الدولية في مواجهة الرقابة المحلية، فإذا كانت هناك رقابة محلية يمكنها القيام بهذا الدور، فما الفائدة إذاً من وجود رقابة دولية على الانتخابات؟ ويبرز هذا الأمر تحديداً بالنظر إلى **البعد الثالث** ممثلاً في أهداف الرقابة الدولية، خاصة في الحالات التي قد تشكل الرقابة الدولية آلية للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

وبذلك، فإن التعامل مع القضية يتطلب النظر إليها في سياق الأبعاد الثلاثة.

٢ ـ انتخابات الرئاسة المصرية ورفض وجود رقابة دولية

على رغم عدم اعتراض مصر على فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات بشكل عام، وكذلك مشاركة مصر ضمن فرق دولية قامت بالرقابة على الانتخابات في عدة دول عربية وغير عربية، إلا أن فكرة القبول برقابة دولية على انتخابات الرئاسة التي أُجريت في مصر مؤخراً أثارت جدلاً واسع النطاق داخل مصر وخارجها، وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ هذا الأمر بإصرار من الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رقابة دولية على انتخابات الرئاسة المصرية، إذ أعلن الرئيس بوش أكثر من مرة ضرورة إجراء مصر انتخابات حرة شفافة في ظلّ رقابة دولية. ولم يقتصر الأمر على تصريحات بوش المتكررة، وإنما تلته تصريحات روبرت زوليك، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، خلال زيارته مصر، والتي أعلن خلالها أن حكومة بلاده تعتزم مراقبه الانتخابات المصرية في جميع مراحلها، بما في ذلك حملة الدعاية الانتخابية للمرشحين، وعملية فرز الأصوات، ومدى التدخل الحكومي في تلك الانتخابات[١٠].

تلا ذلك بعض التطورات، ومنها تصريحات كلٍّ من كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، ومساعدتها ليزا تشيني، في أثناء زيارتهما القاهرة وإعلانهما عن ضرورة خضوع الانتخابات المصرية للرقابة الدولية. وفي السياق ذاته، تمّ الإعلان عن افتتاح مكتب

(١٠) «واشنطن تحت القاهرة لقبول مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات،» متوفرة على الموقع: <http://www.yekiti-party.org/frame/31.8.05/6.htm>.

في القاهرة للمعهد الوطني الديمقراطي، التابع للحزب الديمقراطي الأمريكي، لكي يبدأ مهمته بمراقبه الانتخابات التي كانت وشيكة.

وقد أثارت التصريحات الأمريكية المتوالية ضجة كبيرة داخل مصر بين مؤيد ومعارض لهذا الأمر، وكل له مبرراته. الفريق الرافض طرح بعض المبررات، منها أن هذا الأمر يعني أن المصريين غير قادرين على إجراء انتخابات نزيهة، كما أنَّ تلك الرقابة لم تطلبها مصر، وإنما كانت تفرض عليها، وهو ما يتطلب ضرورة رفض هذا النوع من الرقابة الدولية المفروضة، وخاصة أن هذا النوع من الرقابة الدولية يتم فرضه، كما أوضحنا، في الحالات التي تُعاني فيها الدول انهياراً في النظام السياسي وغياب القانون.

ومن أبرز من عبّر عن هذا الرأي، د. أسامة الباز، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، الذي أكد أن مصر دولة ليست تحت الوصاية حتّى تقبل بمراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات، مؤكّداً أن هناك شفافية ورقابة قضائية كاملة على الانتخابات، فضلاً عن وجود وسائل إعلام ووكالات أنباء أجنبية ستنقل وتغطي أحداث الانتخابات بالكامل.

واتفق في الرأي ذاته مجلس الشعب المصري الذي عبّر رئيسه عن أن مصر ترفض الرقابة الدولية من الخارج على الانتخابات، وأن فرض مثل هذه الرقابة من الخارج هو أمر مرفوض دستورياً وقانونياً.

ومن الجانب القضائي، فقد أكدت محكمة استئناف القاهرة رفضها المطلق أن تكون هناك رقابة دولية من أي جهة كانت حتّى لا تشارك القضاء المصري في ممارسة حقّه الدستوري في الإشراف على الانتخابات، إذ وصف بيان الجمعية العمومية غير العادية لمحكمة استئناف القاهرة رغبة الولايات المتحدة في إرسال مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات المصرية على أنّها تُمثل انتهاكاً صريحاً لسيادة الدولة، وتنال من قدسية وهيبة قضائها. وشدّد البيان على أن القضاء المصري ليس بحاجة إلى وصاية من أحد لأدائه دوره في الإشراف على الانتخابات. كما رفض عدد كبير من منظمات المجتمع المدني هذا الأمر ووصفوه بالإهانة لمصر.

وبذلك يتضح أن آراء الفريق المعارض للرقابة الدولية ارتكزت على أمرين: **الأوّل** هو وجود قضاء مستقل يمكنه القيام بهذه المهمة، و**الثاني** هو كون فرض هذا النوع من الرقابة على مصر، هو أمر ينتقص من سيادتها.

على الجانب الآخر، برز فريق آخر مؤيد لوجود رقابة دولية على الانتخابات المصرية، مؤكّداً حاجة مصر الماسة إلى رقابة دولية على الانتخابات لعدة أسباب، في **مقدمتها** أن سماح الحكومة المصرية بوجود مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات يُعدُّ نقطة تحسب لصالح الحكومة، إذ يثبت نيتها ورغبتها في تطبيق برنامج إصلاحي شامل في البلاد، وأن الرقابة الدولية على الانتخابات أولى خطوات تنفيذ هذا البرنامج، و**ثانيها** أن الرقابة الدولية على الانتخابات ستحول دون تكرار التجاوزات التي تحدث في أوقات الانتخابات، مثل

تفشي الفساد، والتدخل الإداري، وانتشار أعمال العنف والبلطجة في أثناء العملية الانتخابية وقبلها، وإساءة استخدام المال العام للدعاية لمرشحي الحكومة عبر تقديم أموال أو خدمات للناخبين، وصولاً إلى عمليات التزوير المتكررة. كما يستندون إلى ما سجلته منظمات حقوق الإنسان من انتهاكات فاضحة، خصوصاً أن سجل الحكومة في تزوير الانتخابات كان أمراً مشهوداً وصل إلى حدّ أن المحكمة الدستورية العليا أبطلت إحدى دورات مجلس الشعب بالكامل، بحيث يرون أن الرقابة الدولية يمكن أن تكون رادعاً للأجهزة الحكومية لمنع تزييف إرادة الناخبين، إضافة إلى أن الرقابة الدولية لا تمسّ سلطة القضاء في الإشراف على الانتخابات، بل تكملها وتعضد من شأنها.

أما المبرر **الثالث** الذي طرحه أنصار هذا الفريق، فهو إذا كانت الرقابة الدولية على الانتخابات تُمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية، فذلك ليس غريباً على الحكومة المصرية، وهم يرون أن الولايات المتحدة لا تترك أي مساحة لاستقلال القرار المصري. وأخيراً، تُعدُّ الرقابة الدولية على الانتخابات بمثابة «علامة جودة» للعديد من الانتخابات في دول العالم، لأنها تُسهم ــ ضمن عوامل أخرى ــ في تعزيز ثقة المرشحين والناخبين في نزاهة الانتخابات وسلامة إجرائها، وبالتالي فقد كان من المتصور أن تؤدي الانتخابات، في حالة موافقة الحكومة المصرية على هذه الرقابة، إلى إقبال المواطنين على التصويت، كما أن ذلك سيكون بمثابة شهادة تقدم للعالم أجمع على نزاهة الانتخابات[١١].

ويتشكل هذا الفريق أساساً من عناصر حركة «كِفَاية» وبعض المثقفين.

أما في ما يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين، فقد قللت من أثر الرقابة الدولية على انتخابات الرئاسة، واستبعدت أن يكون للرقابة الدولية أي أثر في تحقيق انتخابات حرة نزيهة، مؤكّدة أن حالة الطوارئ المفروضة على البلاد تحول دون تحقيق أي انتخابات حرة، وأن ما تعوّل عليه الجماعة هو إلغاء حالة الطوارئ، وتنقية كشوف الناخبين، وتشكيل هيئة قضائية مستقلة تشرف على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً وحقيقياً، وأن النظام ليس لديه رغبة جادة أو نية صادقة للإصلاح السياسي، خاصة بعد أن اعتاد على الاستئثار بالسلطة التي لن يتخلى عنها طواعية[١٢].

وقد انتهى هذا الجدل بانتصار وجهة النظر الأولى الرافضة للطلب الأمريكي بنشر مراقبين دوليين للرقابة على الانتخابات الرئاسية.

مفارقات الموقف المصري

على رغم أن الإصرار الأمريكي على قبول مصر مراقبين دوليين للرقابة على الانتخابات الرئاسية فيها قد ألغى حكم الرقابة الدولية على الانتخابات، كأحد العناصر

(١١) أحمد هريدي محمد، «لا بُدَّ من رقابة دولية على الانتخابات المصرية،» بريد العرب، <http://www.arabmail.de/Haridy12.05.2005.html>.

(١٢) محمد حسين، «الإخوان: الرقابة الدولية لن تؤثر في الانتخابات،» موقع الإسلام اليوم، ٢٠٠٥/٦/١٢.

الأساسية لها، باعتبار أنّها تأتي بناءً على طلب الدولة المعنية، إلا أن الموقف المصري الرسمي ينطوي على بعض المفارقات يمكن مناقشة أبرزها على النحو التالي:

(١) **مشاركة مصر في الرقابة الدولية على الانتخابات في دول أخرى**: على رغم الموقف المصري المتمثل في رفض وجود رقابة دولية على انتخابات الرئاسة المصرية، وهو ما يعني رفض مصر فكرة الرقابة الدولية ذاتها، إلا أن المفارقة المهمة تتمثل في أن مصر سبق لها أن شاركت ضمن فرق الرقابة الدولية على انتخابات أُجريت في دول أخرى، ومن ذلك المشاركة المصرية في الرقابة على الانتخابات النيابية الأخيرة في المغرب، حيث رأس الرئيس البوليفي السابق وخورخي كيروغا راميريز وفداً من خمسين شخصية دولية بتكليف من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب، وذلك لمراقبة الانتخابات النيابية. وكان الخبراء الخمسون يُمثلون كلاً من: الأردن، والولايات المتحدة، وكندا، ومصر، وإندونيسيا، وسلوفينيا، وفلسطين، وبوليفيا، والسويد، ولبنان، والعراق، وفرنسا، والجزائر، وباكستان، وهولندا، وسوريا، واليمن، والبحرين، وبلجيكا، وصربيا، ومونتينيغرو.

(٢) **مشاركة مصر في الرقابة الدولية على الانتخابات الأمريكية ذاتها**: ذلك يعني أن الرفض المصري ليس رفضاً للمبدأ على إطلاقه، ولكنه رفض للتطبيق على الحالة المصرية فحسب، بحيث تصبح الإشكالية الأساسية: كيف يجوز لمصر أن ترفض الرقابة الدولية على الانتخابات فيها، انطلاقاً من أنّها ليست تحت الوصاية الدولية، وفي الوقت ذاته تقوم بالمشاركة في فرق الرقابة الدولية على انتخابات دول أخرى؟

(٣) **إعلان مصر عن رغبتها في انتخابات حرة ونزيهة**: وعلى رغم ذلك ترفض مصر وجود رقابة دولية على الانتخابات فيها، في الوقت الذي أصبحت الرقابة الدولية على الانتخابات إحدى الآليات المعترف بها دولياً لضمان الالتزام في مواجهة المجتمع الدولي.

(٤) **وجود أشكال أخرى من التدخل في شؤون مصر الداخلية**: لذلك، فإن التذرع من قِبَل الحكومة المصرية بأن هذا الرفض للرقابة الدولية على الانتخابات باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية لمصر، ليس أمراً على قدر كبير من الصحة.

٣ ـ انتخابات فلسطينية في ظلّ رقابة دولية أتت بحماس

على الجانب الآخر من حالة مصر، شهدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ رقابة دولية متميزة، إذ شارك ٩٠٠ مراقب دولي وفلسطيني في الرقابة على تلك الانتخابات، وكانوا يُمثلون ٤٨ من الحكومات والمنظمات الدولية، منها: مجلس النواب القبرصي، وبعثة البرلمان الإسباني، وحكومة كَاتَالُونيا، وتجمّع العلاقات العربية ــ الأسترالية في أستراليا، ووزارة الخارجية الأرمينية، وجمعية الصداقة الدانمركية ــ الفلسطينية، وجمهورية أوزبكستان، والمكتب الجمهوري الأسترالي، ومجلس النواب النرويجي، واتحاد المنظمات غير الحكومية النرويجية، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية التركية، والحكومة الصينية، وحكومة كندا، وسفارة بنما، وسفارة اليابان.

ومن بين المراقبين أكثر من ١٠٠ مراقب من الولايات المتحدة، من بينهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت. كما شاركت دول الاتحاد الأوروبي بأكبر عدد من المراقبين، وقد وصل عددهم إلى ٢٤٠ مراقباً. وشاركت كندا بـ ٥٨ مراقباً، إضافة إلى ٣٣ مراقباً من مصر، و٢٥ آخرين من الأردن[١٣].

وكانت السلطة الفلسطينية ذاتها هي التي طالبت برقابة دولية على الانتخابات، وقد جاء الطلب تالياً لمؤتمر صحافي لِكُلّ من الرئيس الأمريكي، ورئيس الوزراء البريطاني الذي ركّز على إقامة دولة فلسطينية تعتمد على الديمقراطية. وقد دعيا خلال هذا المؤتمر إلى أنّه على القيادة الفلسطينية أن «تلحق الكذّاب إلى الباب»، وأن تُطالب برقابة دولية على الانتخابات التشريعية[١٤].

وقد تمثلت أهمية الرقابة الدولية في الحالة الفلسطينية، ليس فقط في ضمان النزاهة والديمقراطية، ولكن الأهم من ذلك كانت فكرة الشرعية الدولية. لقد كان التصور هو أنّه إذا ما تمت هذه الانتخابات بصورة ديمقراطية، وفي ظلّ رقابة دولية، فسيكون ذلك خطوة أولى في رحلة السلام. فعلى الرغم من أن إسرائيل خلال تاريخها في الصراع مع الفلسطينيين كانت تستهدف عزل الفلسطينيين، وترفض أي تدخل دولي يعطي شرعية للتحرّكات الفلسطينية، وتحاول إظهار الفلسطينيين كمجتمع لا يؤمن بالديمقراطية، ولا يمارسها، إلا أنه من المتصور أن الرقابة الدولية قد شكّلت خطوة مهمة في هذا الشأن.

وفي ما يتعلق بمدى نزاهة تلك الانتخابات ــ التي جرت في ظلّ رقابة دولية ــ فقد أشارت التقارير الدولية إلى أنها اتسمت بالنزاهة والديمقراطية، ولا يختلف اثنان على ذلك، وهذا ما أكدته تقارير المراقبين الدوليين العرب والأجانب.

وقد أسفرت هذه الانتخابات عن اكتساح حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) بحصولها على ٧٦ مقعداً من أصل مقاعد المجلس التشريعي البالغة ١٣٢. وهذا ما أعطاها الحق في تشكيل حكومة فلسطينية، وهو ما تمّ فعلياً، إلا أن فوز حماس في الانتخابات التي تمت بطريقة ديمقراطية، وفي ظلّ رقابة دولية، أثار جدلاً واسع النطاق، لأن حماس تلتزم رسمياً بتدمير إسرائيل، كما تعارض اتفاقيات السلام.

وعلى رغم ديمقراطية هذه الانتخابات ونتائجها المتوقعة، إلا أنّها لم تكن مرضية للمجتمع الدولي، وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ففور إعلان نتائج الانتخابات تمّ تسريب معلومات بشأن رغبة إسرائيل في إلغاء نتائج الانتخابات لمنع حماس

---

(١٣) «انطلاق العرس الديمقراطي الفلسطيني للانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة،» ٢٠٠٥/١/٢٥، موقع أنصار القدس على شبكة الإنترنت. <http://www.ansar-alquds.net/news/newsJan2006.htm>.

(١٤) أحمد الربعي، «الانتخابات الفلسطينية.. الإشراف الدولي!!،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٤/١١/١٤.

من تشكيل الحكومة، كما تمّ الإعلان إسرائيلياً عن أن مجرد وصول حماس إلى الحكم في السلطة يتوجب أن يعجّل باتخاذ قرار الفصل التام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وعدم الإبقاء على علاقة من أي نوع معها، ويشمل ذلك وقف الاتصالات مع أبو مازن، ووقف المساعدات، وإغلاق المعابر، وعدم السماح بإدخال السائحين، وإلغاء اتفاقية الممر الآمن، الأمر الذي يعني وقف العلاقات التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة تقريباً.

ومع نجاح حماس في تشكيل حكومتها، بدأ التخطيط في إفشال حماس، كما فرض المجتمع الدولي عزلة على الحكومة الفلسطينية الجديدة، فقد أعلنت الولايات المتحدة وقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية فور تشكيل حماس للحكومة. كما طالبت إسرائيل بأن يُفرض على حماس الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بالاتفاقيات الموقّعة بين الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، وكذلك الالتزام بنزع سلاحها، ورأت إسرائيل أن ذلك يمكن عبر فرض مقاطعة ووقف التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية. وبالفعل تبنّت الرباعية الدولية الموقف الإسرائيلي. وهو ما وضع حماس في مواجهة غير متكافئة مع المجتمع الدولي.

إن المفارقة الأساسية في هذا الشأن هي: كيف يأتي مثل هذا التصرف من قبل المجتمع الدولي مع حكومة منتخبة ديمقراطياً في ظلّ انتخابات شهدت رقابة دولية واعترف لها بالنزاهة؟

كما إن حديث القوى الكبرى عن أهمية وضرورة الرقابة الدولية على الانتخابات لضمان الديمقراطية هو أمر ليس صحيحاً على الإطلاق، فهناك اعتبارات المواءمة السياسية التي تُشكّل في أغلب الأحيان العنصر المهيمن في هذا الشأن.

وتطرح مقارنة الموقفين المصري والفلسطيني تساؤلاً بشأن الفرضية الأساسية، وهي العلاقة بين الرقابة الدولية والديمقراطية، بمعنى إلى أي مدى أسهم توافر الرقابة الدولية (الحالة الفلسطينية) في توافر الديمقراطية، وحال غياب الرقابة الدولية (حالة مصر) في غياب الديمقراطية؟

إن ما تمّ طرحه في ما سبق يتناقض مع الفرضية الأساسية للدراسة، وهى الفرضية التي تمّ وضعها استناداً إلى الأدبيات التي تُناقش أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات، فتوافر الرقابة الدولية في حالة فلسطين، وإن ضمنت توافر ديمقراطية الانتخابات، إلا أن الديمقراطية ذاتها لم تتحقق، فإرادة الشعب التي أتت بحماس إلى السلطة ــ وهذا جوهر الديمقراطية ــ لم تحترم، إلا أن ديمقراطية الانتخابات هي مجرد جزء من كلّ، والعبرة تتمثل في احترام الديمقراطية ككل بعيداً عن أية اعتبارات سياسية أخرى.

على الجانب الآخر، وفي حالة مصر، وعلى رغم ما تمت الإشارة إليه، فإنه لا يمكن القول إن عدم توافر الرقابة الدولية ضمن توافر الديمقراطية، إلا أن التساؤل هو: حتّى ولو توافرت الرقابة الدولية، وتحققت الديمقراطية الانتخابية، لكن ماذا بعد الانتخابات الديمقراطية؟، فهذه مجرد مرحلة من مراحل الديمقراطية، وإن تحققها مطلب، من دون أن يكون وسيلة لتحقق الديمقراطية.

ثالثاً: الرقابة الدولية على الانتخابات والديمقراطية في الوطن العربي

كما أوضحنا، فقد أضحت الرقابة الدولية على الانتخابات إحدى الظواهر المنتشرة ليس فقط في الدول النامية، بل أصبح هذا الأمر متكرر الحدوث في المجتمعات المتقدمة أيضاً، كما يُعدُّ قبول الدول هذا النوع من الرقابة على ما يُجرى فيها من انتخابات مؤشراً على رغبتها في إظهار مدى نزاهة الانتخابات أمام العالم.

لكن، وعلى رغم أهمية هذا النوع من الرقابة الدولية، إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارات السياسية التي تؤثر فيه، والتي قد تحدّ من فاعليته كآلية لضمان النزاهة الانتخابية وضمان الديمقراطية.

وسنعرض في ما يلي فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات والديمقراطية في الوطن العربي من خلال التركيز **أولاً** على أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات في إطار عملية دعم الديمقراطية، ثمّ عرض لمبررات معارضة مثل هذا النوع من الرقابة الدولية، وذلك في إطار اعتبارات المواءمة السياسية من خلال مناقشة الرقابة الدولية على الانتخابات وتناقضات الاستخدام.

١ ـ أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات

تُشكّل الرقابة الدولية على الانتخابات إحدى الآليات المهمة لدعم الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، وذلك من خلال متابعة العالم لما يحدث داخلياً في تلك المجتمعات لضمان نزاهة ما يُجرى من انتخابات، خاصة أن مثل هذا النوع من الرقابة الدولية لا يمسّ سيادة الدولة، إضافة إلى كونه أصبح الآن مطلباً داخلياً كإحدى الضمانات لدى المعارضة للكشف عن عمليات التزوير في الانتخابات ومنع تكرارها في الانتخابات التالية، وهو ما يبرز بوجه خاص في حالة الحكومات التسلطية.

وتبرز أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات في الوقت الحالي في سياق حقائق عدة تتمثل في أن هذا الأمر أصبح عرفاً دولياً، بل إن بعض المفسّرين يكاد يضمه إلى القانون الدولي وملحقاته. ومن ناحية ثانية، فإن عصر العولمة فرض قدراً كبيراً من التغيّرات، بحيث لم يعد ما يحدث داخلياً حكراً على الدولة أو شأناً داخلياً خاصاً بها، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات ترغب فعلياً في إشاعة الديمقراطية.

وفي السياق العربي، ومما يؤكّد أهمية هذا الأمر أن هناك عدة دول عربية قبلت بهذا المبدأ، سواء للتطبيق داخلها أو بالمشاركة في الرقابة على الانتخابات في دول أخرى، سواء كانت نامية أو متقدمة.

٢ ـ الرقابة الدولية على الانتخابات وتناقضات الاستخدام

على رغم أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات، كما أوضحنا، إلا أن هناك فريقاً من الباحثين والسياسيين العرب يرفض هذا النوع من الرقابة الدولية انطلاقاً من كونه يُمثّل

مساساً بسيادة الدولة، ويعكس تدخلاً في شؤونها الداخلية، كما أنّه يضع الحكومات في وضع العجز عن إدارة عملية الإصلاح الداخلي، ويؤكّد بدلاً من ذلك على أهمية التركيز فقط على الإشراف الداخلي فحسب. وتبرز أهمية هذا الأخير في ظلّ وجود مجتمع مدني فعال يمكنه القيام بهذا الأمر الإشرافي، ففي أقطار عربية قامت عدة منظمات أو تحالفات مدنية هدفت إلى مراقبة الانتخابات، والتأكد من شفافية المسار الانتخابي، ومن نزاهة مختلف إجراءات العملية الانتخابية.

إلا أن المشكلة الأكبر والأهم تبرز في البعد الدولي للظاهرة من خلال الربط بين إشراف دول أخرى على الانتخابات ــ وخاصة الدول الكبرى ــ وتدخل تلك الأخيرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وهناك حقائق تدعم هذه المخاوف، فهناك دول شهدت انتخابات نزيهة تمتعت بالرقابة الدولية بحيث وُصفت بأنها انتخابات ديمقراطية، ونظراً إلى أن نتائجها لم تكن مرغوباً فيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تمّ التنصّل منها، ومن ذلك ما حدث في الجزائر عام ١٩٩٢ عندما حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على غالبية ساحقة من الأصوات، وهو الأمر الذي لم يكن مرغوباً فيه لدى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل الأخيرة تلجأ إلى دعم الجيش ليقوم بانقلاب عسكري محبطاً المحاولة الديمقراطية.

والأمر ذاته تكرّر في الحالة الفلسطينية التي شهدت انتخابات نزيهة، إلا أنّها أتت بحماس إلى السلطة، وهو الأمر الذي لم يكن مرغوباً فيه إسرائيلياً وأمريكياً.

وبرز هذا الأمر في سياق مختلف، وذلك ضمن مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير عام ٢٠٠٤، والتي تعنى بالتغيير في الشرق الأوسط الكبير انطلاقاً من أن الوطن العربي أصبح معملاً لتفريخ الإرهاب، وهو ما يرجع إلى عوامل عدة ــ وفقاً للمنظور الأمريكي ــ وهي: النظم الاستبدادية للحكم، والتخلف في الأنظمة التعليمية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تمّ طرح مثلث التغيير في الوطن العربي، وأضلاعه الثلاثة هي: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

في إطار الشقّ السياسي المرتبط بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، فقد حظيت عملية تنظيم الانتخابات في الوطن العربي بأهمية خاصة، إذ طرحت «مبادرة الانتخابات الحرة»»، حيث تمّ النصّ على: «بالتعاون مع بلدان الشرق الأوسط التي تُظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدّم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ: (١) تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير. (٢) تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك».

وعلى رغم البعد الخيّر في هذا الأمر، إلا أن الخبرة التاريخية كشفت عن أن بعض

المبادئ الأساسية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، تحولت إلى أداة في أيدي القوى الكبرى لتحقيق مصالحها بعيداً عن المضمون الفعلي لتلك المفاهيم، يُضاف إلى ذلك أنّه في حالات معيّنة شكّلت أبسط أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول أداة للسيطرة الكاملة على تلك الدول.

وما يؤكّد هذا الأمر ما أصبح ملاحظاً من أن أدوات إدارة العلاقات الدولية شهدت تغيراً كبيراً بحيث لم تعد مقصورة على أدوات الدبلوماسية التقليدية، كالتفاوض وغيره، بل أصبحت هناك أدوات جديدة للسيطرة، ومن بينها المفاهيم، وذلك في إطار ما يُطرح من معان مزدوجة ومتناقضة بما يحقق مصالح القوى الكبرى فحسب. وفي هذا الصدد تمّ اللجوء إلى وضع مجموعة جديدة من المفاهيم ذات المعاني المزدوجة، إضافة إلى المفاهيم القائمة بحيث أصبحت المفاهيم الآن أداة من أدوات القوى الكبرى لتحقيق أهدافها.

وعلى هذا الأساس، أصبحنا في وضع المتلقي لمنظومة مفاهيمية تُصاغ غربياً، تدافع عنها القوى الكبرى بما يُسهم في تحقيق مصالحها ويجعلها علاقة أحادية الاتجاه. وخطورة هذه المنظومة المفاهيمية تتمثل في كونها تضم مفاهيم براقة لا يمكن رفضها، كما لا يمكن مواجهة تداعياتها. فعلى سبيل المثال، نجد الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى احترام حقوق الإنسان في دول العالم كافة، وتدعو إلى فرض عقوبات على الدول المنتهكة لحقوق الأفراد، من دون أن تلزم نفسها بعدم انتهاك حقوق الأفراد الأساسية، فالولايات المتحدة في الوقت الحالي هي المنتهك الأكبر لحقوق الأفراد، وبوجه خاص في الوطن العربي، سواء أكان ذلك بشكل مباشر من خلال دورها في العراق، أم بشكل غير مباشر من خلال السماح لإسرائيل بما تقوم به في الأراضي المحتلة.

والأمر ذاته بالنسبة إلى مفهوم الديمقراطية، فنجد الدولة ذاتها تدعو إلى نشر الديمقراطية في العالم وتحارب الأنظمة السلطوية، مدّعية أنّها من أعرق الديمقراطيات التي عرفها التاريخ، في حين أن هذه الدولة الديمقراطية تخالف أبسط مبادئ الديمقراطية، فقد شنّت الحرب على العراق في وقت كان فيه أكثر من ٦٠ بالمئة من الشعب الأمريكي معارضاً لهذه الحرب. يُضاف إلى ذلك أنّه عند الحديث عن الملف النووي الإيراني ومقارنته بما لدى إسرائيل أيضاً من سلاح نووي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدافع عن هذا الأمر، مبرّرة إياه بأن إسرائيل هي دولة ديمقراطية فيها مؤسسات قد تقف حائلاً دون استخدام السلاح النووي استخداماً عسكرياً، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دولة ديمقراطية، وفيها مؤسسات أيضاً، عندما استخدمت القنبلة النووية في الحرب العالمية الثانية وألقتها على اليابان، وهي المرة الوحيدة التي تمّ فيها استخدام السلاح النووي.

والأكثر من ذلك أن استخدام المفاهيم كأداة للضغط أصبح يختلف من فترة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، في البداية كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومحافظوها الجدد يرون أن الديمقراطية والإسلام لا يتعايشان، ومن ثمّ لا مجال للحديث عن نشر الديمقراطية في الدول الإسلامية والدول العربية، حيث كان من مصلحة الولايات المتحدة

الأمريكية في ذلك الوقت الإبقاء على الأنظمة القائمة، إلا أنّه مع حدوث تحول في بنية النظام الدولي بدت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى وسائل للضغط على تلك الأنظمة، لذا لجأت إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليس لكونها دولة خيّرة ترغب في نشر الديمقراطية في العالم أجمع، ولكن ذلك جاء في الأساس بناء على رغبتها في الضغط على تلك الدول من أجل إحراجها بأمور لا تستطيع القيام بها وصعبة التحقيق بالنسبة إليها. وربما إذا ما تحقق هذا الأمر، وتحولت تلك الدول إلى دول ديمقراطية، نجد الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى وسائل أخرى للضغط، وربما سيأتي وقت ترفع فيه شعار «السلطوية هي الحلّ».

ويتضح من هذا الأمر وجود تناقض في تطبيقات تلك المفاهيم وفقاً للاعتبارات السياسية، أي أن تلك المفاهيم أصبحت أدوات تطبق وفقاً لاعتبارات غير موضوعية.

ومن أبرز المفاهيم التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد مفهوم «التدخل الدولي الإنساني»، وهو مفهوم وضع في الأساس لتدشين مجموعة جديدة من الأعراف الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالهدف الظاهر أو المعلن هو التدخل لوقف انتهاكات حقوق الأفراد، على أن يتم هذا الأمر بشكل جماعي وبتفويض من الأمم المتحدة، إلا أن تطبيقات المفهوم كشفت عن أن التدخل الدولي أصبح محكوماً باعتبارات سياسية ولتحقيق مصالح استراتيجية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن دور الأمم المتحدة لم يعد حاكماً بالضرورة لعملية التدخل الدولي الإنساني. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد تدخل حلف شمال الأطلسي ضدّ يوغوسلافيا، كما سلفت الإشارة، إذ جاء هذا التدخل في الأساس من دون تفويض من الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الهدف الفعلي من هذا التدخل، نجد أن المصالح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي حكمت عملية التدخل في الأساس، إذ تؤكد التحليلات على أن قرار التدخل عكس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الاستمرار في تكريس دورها القيادي في قارة أوروبا، في رسالة إلى الدول الأوروبية لإخبارها بأنها ستظل عاجزة عن أن تؤدي دوراً أمنياً مستقلاً. فعلى الرغم من تعثر المفاوضات التي بدأت في ٦ شباط/فبراير عام ١٩٩٩ حول مستقبل الإقليم، إلا أن تلك المفاوضات كانت تسير في طريقها إلى حلّ الصراع، نظراً إلى أنها ركزت بصورة أساسية على التطرق إلى جوهر الصراع من خلال تأكيدها على ضرورة حصول ألبان الإقليم على حكم ذاتي موسع، مع ضرورة وجود قوات عسكرية دولية لمراقبة الأوضاع في الإقليم. وقد حدث خلاف حول تشكيل تلك القوات، إذ رفض الجانب الصربي أن تتولى قوات حلف شمال الأطلسي مهمة مراقبة ضمان تنفيذ الاتفاق، وطُرح بديل لذلك، وهو إما أن تكون تلك القوات من الأمم المتحدة أو من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونظراً إلى أن نجاح المفاوضات بالتوصل إلى حلّ سياسي للوضع في الإقليم كان يعني تراجع الدور الأمريكي في أوروبا، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية فترة توقف المفاوضات للعمل على إفشالها من خلال تغيير بعض نصوص الاتفاق، الأمر الذي أدى إلى

توقف الجولة الثانية من المفاوضات وبدء الحملة الجوية لحلف شمال الأطلسي. ونظراً إلى أن نقل الأمر إلى مجلس الأمن كان سيواجه بالفيتو الروسي، لذا تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على تفويض من الأمم المتحدة(١٥).

خاتمة

في ما يتعلق بالفرض الأساسي للدراسة، فقد اتضح خطأ هذا الفرض، إذ على الرغم من أهمية الرقابة الدولية النزيهة التي تمّ توضيحها، إلا أنّها ليست الضامن الوحيد لتحقيق الديمقراطية، والدليل على ذلك حالتا الجزائر وفلسطين. وتبعاً لذلك، فالعبرة ليس في الانتخابية ذاتها، وخاصة أن الديمقراطية ذاتها تحولت في بعض الأحيان إلى مجرد آلية من قبل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها. إن هناك العديد من الضمانات الأخرى الواجب أخذها في الاعتبار، وأهمها الإرادة الداخلية للدول ذاتها لتحقيق الديمقراطية، وربما الأهم من الرقابة الدولية هو الرقابة الذاتية أو الرقابة الشعبية من خلال دور المجتمع المدني، لكن هذا لا يلغي دور الرقابة الدولية المتوازنة الهادفة إلى القيام بدورها الأساسي من دون التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وبناءً على ما سبق، هناك عدة ملاحظات خلصت إليها الدراسة البحثية تتمثل في التالي:

١ ــ إن كون العملية الانتخابية اتسمت بالحرية والنزاهة، كما هو الحال في الانتخابات النيابية الفلسطينية لعام ٢٠٠٦، لا يعني بالضرورة ضمان توافر الديمقراطية وتمكين الأغلبية من الحكم في هذا البلد، فقد تكون هناك اعتبارات أخرى تحكم مسيرة العملية الديمقراطية، قد لا يكون للدول ذاتها شأن بها، مثل حالة الاحتلال وفقدان حقّ تقرير المصير.

٢ ــ تُعدُّ كلٌّ من الرقابة المحلية والرقابة الدولية النزيهة في الانتخابات التي يغلب عليها الجانبان الأهلي والدولي معاً، صمام الأمان لضمان حسن سير العملية الانتخابية، والتأكد من نزاهتها وسلامتها، فبمقتضاهما تجري العملية الانتخابية بجميع مراحلها في ظروف علنية تتسم بالشفافية، كما تُساهمان في توفير الثقة بالعملية الانتخابية والاطمئنان إلى نتائجها، سواء كان ذلك من قبل عموم المواطنين والناخبين أو المرشحين. والأهم من هذا كلّه، احترام رغبة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بعيداً عن أية اعتبارات أخرى.

٣ ــ الديمقراطية عملية مستمرة وشاملة، والانتخابات آلية من آلياتها فقط. وما لم يكن نظام الحكم ديمقراطياً في المقام الأوّل، فإن مجرد إجراء انتخابات لا يعني وجود ديمقراطية مهما توفر لها من تزكية خارجية يشوبها الغرض ■

(١٥) عماد جاد، **التدخل الدولي بين الاعتبارات السياسية والأبعاد الإنسانية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ٩٩ ــ ١٠٥.

الانتخابـات البرلمانيــة المصريــة في الميــزان

سعيد شحاتة

مدرسة الدراسات الشرقية، جامعة لندن.

مقدمــة

شهدت مصر أعنف انتخابات في تاريخها من حيث عدد الضحايا والمصابين وأعمال البلطجة والرشوة التي سادت مرحلتيها الثانية والثالثة. لقد تمت الانتخابات البرلمانية في ظلّ جو من التفاؤل المشوب بالحذر بعد الانتخابات الرئاسية التي تعدّ الأوّل من نوعها في تاريخ مصر، إذ تنافس فيها عدة مرشحين أمام الرئيس مبارك. ولكن النهاية كانت معروفة قبل إجراء الانتخابات، ولكنها كانت تجربة مثيرة وجديدة تستحق الدراسة وإدخال تعديلات عليها حتّى تكون أكثر فعالية. وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية عن انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب الحاكم بالمقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٠، وزيادة عدد الأصوات التي حصلت عليها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً، ومع ذلك لم تؤثر في نسبة الثلثين التي ضمنها الحزب الوطني الديمقراطي من خلال انضمام المستقلين المنشقين عن الحزب في الانتخابات. لقد تميزت المرحلة الأولى بنزاهة نسبية، ولكن الخوف من حصول مرشحي الإخوان على مزيد من الأصوات ساهم في تدخل الأمن والحكومة وأعمال البلطجة لإنجاح مرشحي الحزب الوطني. يضاف إلى ذلك تحيز بعض وسائل الإعلام المملوكة من الدولة إلى مرشحي الحزب الوطني وإعطاء إشارات سلبية بالنسبة إلى مرشحي الإخوان.

لقد تبخّر جو التفاؤل الذي ساد قبل الانتخابات خلال المرحلتين الثانية والثالثة منها، وانتهى إلى حدّ كبير بعد تمكّن الحزب الوطني من تأمين نسبة الثلثين اللازمة لتمرير القوانين المختلفة في مجلس الشعب. كما إنَّ نسبة المشاركة وصلت إلى ٢٧,٥ بالمئة ممن لهم حقّ التصويت، وهي نسبة ضعيفة تعكس السلبية وعدم الثقة في العملية الانتخابية على رغم الإشراف القضائي الكامل على عملية التصويت وإعلان النتائج.

تناقش الدراسة السياق الذي تمت فيه الانتخابات من خلال الإشارة إلى الانتخابات الرئاسية كخلفية، ثمّ تعرج على القوى المشاركة في الانتخابات والحملات الانتخابية وأساليب الدعاية التي تمّ استخدامها. يضاف إلى ذلك تحليل نتائج الانتخابات ودور القضاة والإعلام. كما تحلّل الدراسة أيضاً عوامل نجاح الإخوان المسلمين والفشل النسبي للحزبين

الوطني والناصري، وانخفاض مقاعد حزب التجمّع. وتنتهي الدراسة بإبداء بعض الملاحظات الختامية حول مستقبل العملية الانتخابية في مصر، ولا سيّما في ظلّ التعديلات الدستورية التي تمت عام ٢٠٠٧ ومستقبل عملية الإصلاح السياسي.

مغزى الانتخابات

تعدّ الانتخابات في البلدان الديمقراطية الآلية التي تتمكن من خلالها الجماهير من محاسبة الحكومة من خلال إعطاء الثقة في الحكومة التي نفذت وعودها الانتخابية ولبّت حاجات الشعب. أما في الدول شبه الديمقراطية، فلا تعدو الانتخابات أن تكون ديكوراً يجمّل الشكل الديمقراطي لأنظمة سلطوية أو تتمتع بهامش ضئيل من الديمقراطية، ولا تعمل على تغيير الحكومة القائمة، التي تتغير بإرادة السلطة العليا في البلاد، كالرئيس على سبيل المثال. كما إنَّ الانتخابات في تلك البلدان هي امتثال شكلي للمعايير الدولية في ما يتعلق بحق الشعب في اختيار حكامه، ولكنها مفرغة من المضمون. هذا التوصيف ينطبق بصورة كبيرة على ما تم ويتم في مصر من انتخابات على جميع المستويات، ولا بُدَّ من وقف ذلك وتفعيل عملية الانتخابات التي لها دور مهم في دفع البلدان نحو التقدّم على الصعد كافة.

أولاً: سياق العملية الانتخابية

هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية جرت في ظلها الانتخابات البرلمانية في مصر. وقد تمثلت العوامل الخارجية في الضغط الذي وضعته الإدارة الأمريكية على مصر لتحقيق الإصلاح السياسي ومراقبة دول الاتحاد الأوروبي مسيرة التطور الديمقراطي في البلاد. كما تمثلت العوامل الداخلية في تعديل المادة (٧٦) من الدستور والانتخابات الرئاسية التي تمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بالإضافة إلى ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية التي حرّكت الشارع المصري بصورة ما مثل حركة «كفاية» و«حركة ٨ مارس» لاستقلال الجامعات، والحركة الشعبية من أجل التغيير، وصحافيون من أجل التغيير، ومحامون من أجل التغيير. لقد جرت الانتخابات بعد انتخابات الرئاسة، وفي ظلّ إشراف لجنة عليا للانتخابات برئاسة وزير العدل، وليس وزير الداخلية، كما كان الأمر سابقاً. ولكن الإدارة الانتخابية كانت من نصيب وزارة الداخلية، وجرت الانتخابات في ظلّ قانون الطوارئ، ولم تخلُ من الانتهاكات العديدة، سواء من قبل قوات الأمن، أو من الإعلام المملوك للدولة، أو العنف المتبادل بين مناصري المرشحين، وبصورة أكبر من مناصري الحزب الحاكم، بل وصل الأمر إلى إهانة بعض القضاة. وتمت الانتخابات في ظلّ قانون جديد لمجلس الشعب (القانون رقم (١٧٥) لسنة ٢٠٠٥ المعدل لقانون مجلس الشعب رقم (٣٨) لعام ١٩٧٢)، وفي إطار تعديل واضح لقانون مباشرة الحقوق السياسية (القانون رقم (١٧٣) لعام ٢٠٠٥ المعدل لقانون رقم (٧٣) لعام ١٩٥٦) وقانون الأحزاب السياسية (القانون رقم (١٧٧) لعام ٢٠٠٥ المعدل للقانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧).

ووفقاً لتلك التعديلات يمكن الحصول على صورة رسمية من جدول الناخبين في

الدائرة الانتخابية مقابل ١٠٠ جنيه للتحقق من صحة تلك الجداول، ولكن في الممارسة كانت هناك صعوبات في الحصول على تلك الجداول، وبصورة متأخرة لم تسمح بتنقية تلك الكشوف الانتخابية. وشملت التعديلات قواعد الدعاية الانتخابية، مثل عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة وعدم استخدام الشعارات الدينية والالتزام بالحدّ الأقصى للدعاية، كما حددته اللجنة العليا للانتخابات. ولكن لم تراع تلك القواعد وغيرها من قبل القوى المختلفة، وعلى رأسها الحزب الوطني. ولم يمسّ تعديل قانون الأحزاب السياسية شرط الترخيص، وليس الإخطار لإنشاء الحزب السياسي. كما أشار إلى اختصاص لجنة الأحزاب بتقييم مدى مراعاة الأحزاب الديمقراطية الداخلية، وهو مدعاة إلى تجميد أي حزب من خلال ذلك التعديل الفضفاض. وقد تمّ استحداث اللجنة العليا للانتخابات على غرار ما تمّ في الانتخابات الرئاسية، وتضم ١١ عضواً (وزير العدل رئيساً)، وثلاثة قضاة حاليين بدرجة نائب رئيس محكمة النقض أو ما يعادلها يختارهم المجلس الأعلى للقضاء، وست شخصيات عامة (أربع يختارهم مجلس الشعب واثنين مجلس الشورى)، وأخيراً ممثلاً لوزير الداخلية. ونتيجة وضع وزير العدل على رأسها، فهناك شوائب تعتري حيادها. وللجنة سبع وظائف، منها وضع القواعد العامة لتسيير الدعاية الانتخابية وإعلان النتيجة العامة للانتخابات، وبالتالي فليس لها دور كبير مثل نظيرتها الرئاسية. وأهم ما تتميز به هو تنظيم عملية الدعاية الانتخابية، وبالتالي فهي ما زالت اليد الطولي لوزارة الداخلية في عملية الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ استخدام الحبر الفوسفوري غير القابل للإزالة لضمان الشفافية، ووضع بطاقات التصويت في صناديق زجاجية، وتوقيع الناخب أمام اسمه عوضاً عن قيام رئيس اللجنة بوضع إشارة أمام اسم الناخب. ولكن ظاهرة القيد الجماعي استمرت، وتم استبعاد المصريين في الخارج من الانتخابات.

١ ـ الدعاية الانتخابية

تنوعت وسائل الدعاية الانتخابية التي استخدمها المرشحون لجذب الناخبين إلى التصويت لصالحهم. من تلك الوسائل استخدام الفتاوى الدينية، واللعب على وتر الدين المتأصل في الثقافة السياسية للمصريين، مثل الفتوى الصادرة من جماعة الإخوان المسلمين التي تحلل استخدام أموال الزكاة لتمويل الحملة الانتخابية. والمثير للدهشة في هذا السياق محاولة المرشح القبطي في دائرة المطرية في القاهرة، مرقص إسحاق نخلة، الحصول على فتوى من دار الإفتاء تنادي بشرعية ترشيح غير مسلم، وأخذ مشورة منه بالنسبة إلى المسلمين، وذلك لمواجهة المرشح المسلم الذي استغل الدين لصالحه. وكشفت تلك الحادثة عن مدى عمق أزمة المواطنة في المجتمع المصري. بالإضافة إلى ذلك، لجأ بعض المرشحين إلى المطربين من أجل إحياء حفلات في الحملات الانتخابية، فعلى سبيل المثال قام المرشح يوسف بطرس غالي بالاستعانة بالمطرب الشعبي شعبان عبد الرحيم الذي غنى أغنية بعنوان «بنحبك يا بطرس». وقد قام بعض المرشحين بتوزيع شرائط كاسيت تتضمن خطباً دينية، وتشتمل على أغنية تحمل أفكار ومبادئ جماعة الإخوان المسلمين بعنوان «على فين رايحين». وقد وضع بعض المرشحين صورهم الشخصية ورموزهم الانتخابية على فوانيس رمضان، وتم

تنظيم موائد الإفطار، ووضعت شاشات كبيرة لبث مباريات كرة القدم المهمة. ونظم بعض المرشحين مسابقات لحفظ القران الكريم. ومن الملاحظ أن مرشحي المرحلة الأولى استفادوا من طول الفترة الزمنية للدعاية فور بدء التسجيل حتّى يوم الانتخاب، وهو ما لم يتوفر لمرشحي المرحلتين الثانية والثالثة.

٢ ـ الإعلام

حدثت تغطية إعلامية واسعة لتلك الانتخابات من القنوات الرسمية والخاصة، فقد تمّ إطلاق قناة «البرلمان» من قبل اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري التي أجرت حوارات مع المرشحين والناخبين، وتابعت نتائج الانتخابات. وكانت هناك عدة برامج خاصة، مثل برنامج «برلمان ٢٠٠٥»، الذي استضاف رؤساء الأحزاب وممثليهم لعرض البرامج، وأذيع على القناة الأولى، والفضائية المصرية، وقناة «النيل» للأخبار، والقنوات المحلية، وقناة «البرلمان»، وبرنامج «حوار الأحزاب»، وكان يذاع على القناة الأولى يومياً. ولكن تمّت ملاحظة تزايد الانتقاد لمرشحي الإخوان المسلمين إلى درجة نصح الناخبين بعدم التصويت لهم. وقامت الإذاعات المحلية ــ التي كانت أكثر حيادية من تلك التي تعمل على المستوى القومي ــ بعمل لقاءات مع العديد من مرشحي الأحزاب السياسية تحت عنوان: «لماذا رشحت نفسي؟». وبثت جماعة الإخوان المسلمين «إذاعة سما» على الموقع الإلكتروني للجماعة، وكانت تبث لمدّة ١٠ ساعات يومياً، وتعرّف بالمرشحين، وتجري لقاءات مع الناخبين. وأنشأت الجماعة ١٨ موقعاً تمّ توزيعها على الدوائر الانتخابية.

ثانياً: القوى السياسية المشاركة والمستقلون

بلغ عدد المرشحين المستقلين ٥١٩١ مرشحاً، وكانوا في المرحلة الأولى ١٦٣٥، وفي الثانية ١٧٨٦، وفي الثالثة ١٧٧٠، وذلك في مقابل ٣٩٥٧ في انتخابات عام ٢٠٠٠. وهناك عدة عوامل ساهمت في تزايد عدد المستقلين: **أولها** ضعف الأحزاب وتضاؤل شعبيتها، وحالة الحراك السياسي التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، والإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، الأمر الذي زاد من ثقة الناخبين بنزاهة العملية الانتخابية. وقدم الحزب الوطني ٤٤٤ مرشحاً من بين ٢٧٠٠ عضواً في الحزب تقدّموا بطلب للترشيح، ورشح المستبعدون أنفسهم كمستقلين احتجاجاً على سياسة الاختيار التي تمت من قبل الحزب، ولا سيّما أنه كانت هناك فئة من المرشحين الذين لا يتمتعون بأية شعبية، فقد قام هؤلاء المحتجون بترشيح أنفسهم كمنافسين لمرشحي الحزب الوطني. ولم يرشح الحزب الوطني سوى اثنين من الأقباط، الأمر الذي أثار الأوساط القبطية، خاصة بعد تأييد البابا شنودة وقيادات الكنيسة لمبارك في الانتخابات الرئاسية. ورشح الحزب الوطني ستاً من النساء، وهو ما كان يتعارض مع وعود الرئيس مبارك بأن يخصص ٥ بالمئة من قائمة مرشحي الحزب للنساء، بل مثّل ذلك تراجعاً عن ترشيح ١١ امرأة في انتخابات عام ٢٠٠٠. أما الإخوان المسلمون، فقد رشحوا ١٥٠ مرشحاً بالمقارنة بـ ٧٠ فقط في انتخابات عام ٢٠٠٠، ولم ترشح الجماعة أقباطاً، وحرصت في الوقت نفسه على عدم ترشيح أحد في الدوائر التي ترشحت

فيها رموز قبطية، مثل منى مكرم عبيد في شبرا. كما رشحت الجماعة امرأة واحدة، وهي مكاري الديري في مدينة نصر. أما الجبهة الوطنية للتغيير التي تشكلت من ١١ حزباً وحركة سياسية، وتضم أحزاب: الوفد، والتجمّع، والناصري، والعمل (المجمد)، والكرامة (تحت التأسيس)، والوسط (تحت التأسيس)، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والتجمّع الوطني من أجل التحول الديمقراطي، فقد رشحت ٢٠٠ مرشح، وذلك بعد وقوع الخلاف بين أعضائها. ورشح حزب الغد ٧٥ مرشحاً، وحاول أيمن نور المشاركة في الجبهة الوطنية للتغيير، إلا أنّه فشل في ذلك لرفض حزب الوفد، كما لم تنضم جماعة الإخوان المسلمين إلى الجبهة، وهو ما كشف عن ضعف تلك المعارضة التي طغت خلافاتها ومصالحها الخاصة على الهدف الأعلى، وهو تشكيل معارضة فعالة ومؤثرة إزاء الحزب الحاكم.

ثالثاً: عملية الانتخابات

أعلن الرئيس مبارك عن فتح باب الترشيح للانتخابات البرلمانية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بعد انقضاء مدّة مجلس الشعب التي استمرت خمس سنوات (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٥)، وهو المجلس الوحيد الذي استكمل مدته الدستورية من دون أن يصدر قرار بحله لعدم دستوريته في ظلّ حكم مبارك. وقد جرت الانتخابات في الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر حتّى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على ثلاث مراحل وفقا لنظام الانتخاب الفردي. وهناك شروط عديدة للترشح في الانتخابات، فلا بُدَّ من أن يكون المرشح مصرياً من أب مصري، وأن يكون اسمه مقيداً في أحد جداول الانتخابات، وأن يكون بالغاً من العمر ٣٠ سنة على الأقل، وأن يكون حاصلاً على شهادة الإعدادية، ويكتفى بمجرد القراءة والكتابة لمن هم من مواليد قبل الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، وأن يكون أدى الخدمة العسكرية أو أعفي من أدائها وفقا للقانون، وألا تكون عضويته قد سقطت بقرار من البرلمان، ويتقدم بطلب الترشيح إلى مديرية الأمن في المحافظة، وذلك خلال المدّة التي يحددها وزير الداخلية. ويجب عرض كشف يتضمن أسماء المرشحين في كلّ دائرة خلال الأربعة أيام التالية لإغلاق باب الترشيح. وهناك سقف مالي في الدعاية الانتخابية من قبل المرشحين تبلغ ٧٠ ألف جنيه مصري في الجولة الأولى، و٣٠ ألف جنيه في جولة الإعادة. وقد وصل عدد المرشحين وفقاً لتصريحات رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى ٥١٧٧ مرشحاً، منهم ١٦٤١ مرشحاً في دوائر المرحلة الأولى، و١٧٧٩ مرشحاً في محافظات المرحلة الثانية، و١٧٧٠ مرشحاً في المرحلة الثالثة، وبالتالي وصل معدل التنافس على المقعد الواحد إلى نحو ١١,٦٥ مرشح بالمقارنة بـ ٨,٩١ مرشح في انتخابات عام ٢٠٠٠. وبلغ عدد المستقلين وفقاً لبيانات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية نحو ٤٤٢٣ مستقلاً.

وقد شارك في هذه الانتخابات نحو ثمانية عشر حزباً من الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وهي: الحزب الوطني، وجماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب التجمّع، والوفد، والناصري، والأحرار، والغد، وشرفاء الغد، والأمة، والخضر المصري، والجيل الديمقراطي، والعمل (المجمد)، ومصر العربي، ومصر ٢٠٠٠، والوفاق القوي، والحملة

الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن)، والكرامة (تحت التأسيس)، والمستقلون.

كما ترشحت ٩٨ امرأة بالمقارنة بـ ١٢١ مرشحة في انتخابات عام ٢٠٠٠، وخاضت ١١٤ امرأة منهن الانتخابات. وقد رشحت قوى المعارضة ١٣ امرأة على قوائمها، وكان أكثرها التجمّع الذي رشح خمس نساء. أما الحزب الوطني، فقد رشح ست سيدات فقط. كما رشحت الجبهة الوطنية للتغيير ١٣ قبطياً، ورشح الحزب الوطني قبطيين فقط. ووصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى ٢٧,٥ بالمئة من إجمالي من لهم حقّ التصويت.

وكانت الاتهامات المتبادلة بين الحزب الوطني من جانب، والمعارضة من جانب آخر، هي السمة الأساسية في العلاقة بين الطرفين. وقد هوّن الحزب الوطني من حجم قوة الإخوان المسلمين. ولكن كما ذكر عمر حمزاوي، فإن تشتت المعارضة وعدم توحيدها جسّد مسرحاً سياسياً يتميز بالثنائية بين الإخوان والحزب الوطني، الأمر الذي عكس فشل الأحزاب السياسية في الوصول إلى الشارع والتواصل مع الجماهير. وتلك الثنائية يراها الخبراء والمحللون، مثل عماد شاهين، على أنها غير صحية.

١ ـ الانتهاكات

رصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنفاق بعض المرشحين مبالغ تزيد على الـ ١٠٠ ألف جنيه، وهو سقف الدعاية كما حددته اللجنة العليا للانتخابات، كما تجاوز بعضهم المليون جنيه، ووصل البعض إلى ٣ ـ ٥ ملايين، ولم يتم عقابهم. كما رصدت المنظمة عدم نقل الصناديق من اللجان الفرعية إلى اللجان العامة تحت إشراف القضاء، وقد ثارت الشكوك لذلك حول استبدال بعض الصناديق، ولا سيّما في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات. وقام عدد من القضاة بمنع مراقبي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من دخول لجان فرز الأصوات في عدد من الدوائر، مثل النيل والساحل ومصر القديمة وعابدين والصف. وأشار التقرير الأوّل للمنظمة إلى أن المنظمات المراقبة أوضحت بعض الجوانب الإيجابية، مثل حياد الأجهزة الأمنية، والسماح للمراقبين بأداء عملهم. وفي الوقت ذاته، أشار التقرير إلى عدم تنقية الجداول الانتخابية، والتصويت الجماعي، وشراء الأصوات، ونقل الناخبين للتصويت لمرشحي الحزب الوطني، وبعض أعمال العنف.

وقد تميزت المرحلة الثانية بتصاعد أعمال العنف والبلطجة التي تزايد بشكل ملحوظ في محافظات الإسكندرية وبورسعيد والبحيرة. ولم تختلف تلك الملاحظات التي أوردتها المنظمة المصرية عما لاحظته مؤسسة «أولاد الأرض لحقوق الإنسان». وقد أورد تقرير المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة أن هناك ضغوطاً تعرض لها القضاة المشرفون على الانتخابات في جولة الإعادة للمرحلة الثانية، وقد منع الأمن بعض الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. وأسهبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في نقل الوقائع عن الانتهاكات العديدة التي تمت في المرحلة الثالثة للانتخابات.

وذكر عمرو الشوبكي أن ٩٥ بالمئة من الانتهاكات التي تمت خلال الانتخابات كانت من قبل الحزب الوطني الحاكم. كما إنَّ مشكلة تنقية الجداول الانتخابية كانت محل

انتقادات عديدة، وشكلت انتهاكاً لحقوق المواطنين في التصويت، فمثلاً رصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تكرار أسماء ناخبين في دائرة فاقوس في محافظة الشرقية، وبقاء الناخبين المتوفين في الكشوف. وفي الدائرة الثامنة في مركز شربين في محافظة الدقهلية تكررت بعض الأسماء في الكشوف، ولم يجد عدد من الناخبين أسماءهم. وقد أكدت غادة الشهبندر المتحدثة الرسمية لحركة «شايفنكم» التي شاركت في الرقابة على الانتخابات أن المراقبين اكتشفوا تكراراً في الأسماء بنسبة ٣٠ بالمئة مع وجود الكثير من الأسماء الثنائية، وهو أمر غير قانوني، ووجود أسماء مسجلة على عناوين لم يستدل عليها. ففي إحدى اللجان في مدينة نصر تمّ اكتشاف عنوان واحد لمئتي ناخب، وتبين أنّها قطعة أرض لم يتم البناء عليها. وأشار مرشح الإخوان المسلمين في الجيزة عزب مصطفى إلى أن عمليات قيد جماعي تمت في دائرته. كما أشار البعض إلى إدخال أسماء على الجداول الانتخابية بطرق غير قانونية، كإضافة أسماء بخط اليد في اللحظات الأخيرة إلى القيد الجماعي للناخبين. وقد تعددت الكشوف الانتخابية في الدائرة الانتخابية نفسها لتصل إلى ثلاثة كشوف. وكان هناك كشف معلق أمام المقر الانتخابي، وآخر أمام القاضي داخل مقر التصويت، وكشف ثالث أمام القاضي في الدور الثاني مخالف للكشفين السابقين. وقد انتقد المجلس القومي لحقوق الإنسان عدم دقة الجداول الانتخابية، وكان هناك اقتراح بربط الجداول بالرقم القومي.

وقد تمّ إغلاق بعض اللجان من قبل الشرطة، فعلى سبيل المثال ذكرت المنظمة المصرية أنّه تمّ إغلاق ٤٩٩ لجنة خلال المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات، ووصلت نسبة المشاركة إلى ١٨ بالمئة في المرحلة الثالثة لصعوبة التصويت.

وقام مرشحو الوطني باستغلال المؤسسات الحكومية لعمل دعاية انتخابية لهم، وإجبار الموظفين على التصويت الجماعي لصالح مرشحي الحزب واستخدام أتوبيسات الشركات لنقل الناخبين إلى مقار الاقتراع. كما إنَّ جهات الإدارة المحلية انحازت إلى صالح مرشح الحزب الوطني.

وكانت هناك انتهاكات من قبل وسائل الإعلام الرسمية لصالح مرشحي الحزب الوطني، فقد انحاز مضمون البرامج في قناة «البرلمان» إلى التركيز على حكم الرئيس مبارك، وعرض تقارير تؤيد مرشحي الحزب الوطني فقط، وانحياز عدد من البرامج على القناة الأولى المصرية إلى صالح الحزب الوطني، وتوجيه دعاية مضادة للإخوان المسلمين إلى درجة توجيه المستمعين إلى عدم التصويت لمرشحي الإخوان.

وقد انفرد مرشحو الحزب الوطني بالترتيبين الأوّل والثاني في ما يتعلق بوضع المرشحين في القائمة الانتخابية التي تقدّم إلى الناخب، وهو تحيز واضح.

وفي ما يتعلق بالعنف، فهناك العديد من المظاهر له، وقد رصدها بشكل جيد حسن أبو طالب. فقد تفجرت عمليات العنف في ١٥ محافظة من إجمالي ٢٦ محافظة خلال فترة الحملة الانتخابية من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وكان الغالب على عمليات العنف أنها كانت بين أنصار المرشحين من دون تدخل أجهزة الأمن. وقد شهدت تلك المرحلة حالتي قتل، كما جرت محاولات قتل بعض المرشحين، مثل شفيق شاهين. وبلغ إجمالي عمليات العنف ٦٧ حالة، منها أربع حالات تهديد بالقتل بنسبة ٥ بالمئة، وحالتي قتل بنسبة ٣ بالمئة. ولم يحدث قتل خلال المرحلة الأولى للانتخابات، وجرى العنف في ٥٥ دائرة فقط، أي بنسبة ٦٧ بالمئة من دوائر المرحلة البالغة ٨٢ دائرة. وتم استخدام عناصر خارجة على القانون والبلطجة في الصراع بين المرشحين، فكانت هناك ٩٠ حالة بلطجة، ووصل الأمر إلى حدّ اختطاف مندوبي وأنصار مرشح حزب الوفد في الباجور، وإطلاق سراحهم بعد انتهاء الانتخابات. وبلغت أحداث العنف في جولة الإعادة للمرحلة الأولى ٤٩ بالمئة من إجمالي عدد الدوائر البالغ عددها ٧٤ دائرة. ووصلت أعمال البلطجة إلى ٦٩ حالة، أي بنسبة ٥٥ بالمئة من ١٣٨ حالة عنف. وشهدت تلك الجولة تدخلات أمنية لصالح مرشحين بذاتهم، حيث قام بعض العمد وضباط الأقسام بإجبار الأهالي على التصويت لمرشحين بعينهم.

وقد أسفرت المرحلة الثانية عن مصرع سبعة أفراد لتفاقم استخدام البلطجة، والتزم الأمن بالحياد السلبي، وكان يجب على الشرطة التدخل لمنع تلك الأعمال الرخيصة. واعتقلت قوات الشرطة عدداً من أنصار المرشحين المعارضين أو تم احتجازهم أو وضعت قيود على أدوارهم أمام مقار الاقتراع. وتم استخدام التشهير وخدش السمعة الشخصية لبعض المرشحين، مثل منى شوقي في دائرة الأربعين في السويس، الأمر الذي أدى إلى انسحابها من الانتخابات. كما اختبرت دوائر الإسكندرية أعمال بلطجة على نطاق واسع، وألقت قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع في دائرة دمنهور، وجرت مشاجرات بين أنصار مرشح الحزب الوطني مصطفى الفقي ومرشح الإخوان المسلمين جمال حشمت. وأكدت المستشارة نهى الزيني، رئيسة إحدى اللجان الفرعية في الدائرة، أنّه تمّ تزوير الانتخابات لصالح مرشح الحزب الوطني الذي لم يحصل إلا على سبعة آلاف صوت، في حين حصل مرشح الإخوان على حوالى ٢٥ ألف صوت. وتمّ حرق صناديق الاقتراع ذات الأرقام ١٣ ــ ١٥ في دائرة العرب والضواحي في بورسعيد. وفي جولة الإعادة للمرحلة الثانية اندلع العنف في ٤٧ دائرة، أي بنسبة ٦٩ بالمئة من الـ ٦٨ دائرة، وشهدت الجولة قيام قوات الشرطة بحصار بعض اللجان ومنع الناخبين من التصويت. وقد تم اعتقال ٦٦٥ من جماعة الإخوان المسلمين، وتبرأ القضاة من نتائج الانتخابات في دائرتي كفر الدوار في محافظة البحيرة بحيث انسحب ٤٤ قاضياً احتجاجاً على منع الناخبين من التصويت، كما انسحب للسبب نفسه ٦٢ قاضياً في دائرة السنورس في الفيوم. وأكد المجلس القومي لحقوق الإنسان أن حصار مقار الاقتراع ساهم في حرمان الناخبين من حقهم الانتخابي.

ووقع العنف في المرحلة الثالثة للانتخابات في ٥٤ دائرة من الدوائر الـ ٦٨، أي بنسبة ٧٩,٤ بالمئة، وسقط قتيلان، واستخدمت قوات الشرطة القنابل المسيلة للدموع، ووضع

كردون حول بعض اللجان، ورفضت قوات الأمن طلب القضاة بفتح اللجان أمام الناخبين. وتعدّى بعض أفراد الشرطة على القضاة، كما اعتدت الشرطة على المواطنين بالضرب بالعصي وإطلاق الرصاص لتفريقهم وتخويفهم وإبعادهم عن مقار الاقتراع. وأشارت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى أن الشرطة أغلقت ١٢٥ لجنة، مقارنة بـــ ٢٦ في جولة الإعادة للمرحلة الثانية. وفي جولة الإعادة لتلك المرحلة تمّ العنف في ٢٨ دائرة من أصل ٥٢ دائرة، أي بنسبة ٥٣,٨ بالمئة، وشهدت ست حالات قتل، ووفقا للمنظمة المصرية تمّ إغلاق ٣٥٥ لجنة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت المنظمة في تقريرها الخاص بالانتخابات البرلمانية إلى أن ١٢ شخصاً لقوا حتفهم، وأصيب ٥٠٠ آخرين، مقارنة بمقتل ٨ أشخاص وإصابة ٦٤ آخرين في انتخابات عام ٢٠٠٠.

وكانت هناك قيود على الصحافة في تغطيتها الانتخابات. على سبيل المثال، قام بلطجية بسرقة آلة تصوير مراسلة جريدة **الشرق الأوسط**، هبة القدسي، عندما كانت تغطي الانتخابات في دائرة بولاق أبو العلا. وتم ضرب الإعلامي أحمد منصور بعنف من قبل رجلين أمام مكتبه في القاهرة في الوقت الذي كان يجهز فيه لإجراء مقابلة مع نعمان جمعة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ منع منار خاطر من تغطية الانتهاكات التي تمت في دائرة الدقي، وواجه مراسلو الـ «بي. بي. سي.» و«الجزيرة» صعوبة في القيام بمهمتهم.

توضح كلّ تلك الأمثلة المدى الكبير للعنف الذي اتسمت به تلك الانتخابات، وهو ما أثر سلبياً في عمليات التصويت إلى الحدّ الذي حرم البعض من حقهم في التصويت. كما كشفت تلك الانتهاكات المتعددة أن عملية الانتخابات في مصر لم تصل إلى مرحلة النضج بعد، كما أن هناك حاجة إلى تحييد دور وزارة الداخلية في تلك العملية.

٢ ــ دور القضاء في العملية الانتخابية

أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً عام ١٩٩٩ يؤكّد الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في لجانها الرئيسيّة والفرعية. وكان الهدف من الإشراف هو تجنب شبهة التزوير، والتأكد من سلامة عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج السليمة. ولكن القضاء لم يشرف على المراحل المختلفة للانتخابات، لذلك كان من الضروري أن يشرف على عملية القيد الانتخابي والجداول الانتخابية حتّى يقل عدد الطعون، ويقوم بتقسيم الدوائر الانتخابية، ولا يترك ذلك للسلطة التنفيذية. وعلى الرغم من وجود اللجنة العليا للانتخابات، فلا تزال السلطات الأساسية في ما يتعلق بالقيد يقع تحت سلطان مديريات الأمن في المحافظات. وذكر البعض، مثل إيهاب سلام، أن ما يتم هو إشراف إداري قضائي، وليس إشرافاً قضائياً. وعلى الرغم من أن سلامة الكشوف الانتخابية هي الأساس في عملية الانتخاب، إلا أنها لا تزال توضع تحت سيطرة وزارة الداخلية. ولذلك لم تتمكن اللجنة العليا من تصحيح الجداول، ولا إلغاء القيد الجماعي، كما لا توجد أسس لتقسيم الدوائر الانتخابية. ولا بدّ من القول إن إشراف القضاء على تقسيم الدوائر يضمن أسساً عادلة تضمن التساوي في عدد الناخبين في كلّ دائرة، كما يجب أن يشرف

القضاء على مرحلة الدعاية الانتخابية، لأن عدم الإشراف يؤدي إلى تدخل أجهزة الدولة بالتضييق على ندوات ولقاءات المعارضة، وإعطاء مرشحي الحزب الوطني حرية أكبر في حملته الدعائية.

لقد انتقد نادي القضاة عجز الشرطة عن مواجهة البلطجية والتواطؤ معهم في بعض الأحيان، بل وصل الأمر إلى طلب النادي استدعاء الجيش لحماية القضاة، كما طالب النادي بإلغاء الانتخابات في عدد من الدوائر التي شهدت انتهاكات. وقد نشرت الصحف المصرية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أنّ نادي القضاة في الإسكندرية كشف التلاعب بنتائج الانتخابات لصالح الحزب الوطني.

٣ ـ الرقابة على الانتخابات

أ ـ الرقابة الدولية

لم تقبل مصر استقبال مراقبين دوليين، ولكن بعثة من البرلمان الأوروبي حضرت إلى مصر للقيام بهذا الغرض، وقد انسحبت بسبب التجاوزات التي تمت خلال الانتخابات. وقد اتهم إدوارد ماكميلان سكوت الحزب الوطني باستخدام كلّ الوسائل للفوز في الانتخابات، مثل شراء الأصوات، وعدم تنقية الجداول الانتخابية، واستخدام أتوبيسات الشركات لنقل العاملين للتصويت الجماعي، والمضايقات التي تمت خلال عمليات التصويت. ولكن الاتحاد الأوروبي استبعد أن تكون الانتخابات البرلمانية قد تمّ تزويرها، وقد اعتبر أنها تميزت بصعاب ومضايقات وتحرشات بالناخبين وناشطي المعارضة. وسار في الخط نفسه الخارجية الأمريكية التي لم تنتقد ما تمّ خلال تلك الانتخابات البرلمانية. وهو ما يشير إلى تذبذب العامل الخارجي في وضع ضغط على مصر لتحقيق الإصلاح السياسي الحقيقي، فهناك قناعة داخل الدوائر الرسمية الغربية بأن وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة سيجهض التجربة الديمقراطية. ومن هنا، فقد أغمضت تلك الدوائر أعينها عن الانتهاكات التي تمت في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات، ولا سيّما بعد النجاح الذي حققه الإخوان في المرحلة الأولى للانتخابات.

ب ـ الرقابة المحلية

قام العديد من منظمات المجتمع المدني البالغ عددها ٥٢، وفقا للمجلس القومي لحقوق الإنسان، بالرقابة على الانتخابات. ولكن تلك المنظمات واجهت صعوبات جمة في عملية الرقابة، ولا سيّما عند رصد تلك المنظمات الانتهاكات التي تمت في أثناء عملية التصويت، ومن قبلها الدعاية الانتخابية. فعلى سبيل المثال، أشار المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريره عن الانتخابات البرلمانية إلى عمليات منع بعض مراقبي تلك المنظمات من القيام بدورهم.

كما قامت منظمات المجتمع المدني بالمشاركة في الرقابة على الانتخابات بعد حكم

محكمة القضاء الإداري وقرار اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية، ومع ذلك كانت هناك نقائص في تلك الرقابة تمثلت في الحجم الكبير للجان الفرعية التي وصل عددها إلى ٣٠٧٤١ لجنة مقارنة بـ ١٥٢٠٠ لجنة خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، وقد تعرض المراقبون لمضايقات، ومنعوا من حضور عمليات عدّ الأصوات، كما منعوا أحياناً من دخول مقار الاقتراع.

ويأتي في سياق الرقابة الداخلية دور اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية، فعلى الرغم من أن إنشاء تلك اللجنة يمثل خطوة إيجابية، إلا أنَّ تشكيلها برئاسة وزير العدل جعل السلطة التنفيذية تؤثر فيها بصورة سلبية. ولم تضع اللجنة قواعد واضحة للتأكد من التزام المرشحين بسقف الدعاية الانتخابية الذي حُدّد بـ ١٠٠ ألف جنيه، كما أنها لم تتخذ أية إجراءات في مواجهة مخترقي ذلك السقف، فضلاً عن أنها لم تتخذ أية إجراءات في مواجهة ظاهرة شراء الأصوات التي تفشت بسبب انتشار الفقر والبطالة في مصر.

ويرى عمر هاشم أن دور تلك اللجنة لا يتعدى مهمة متابعة سير العملية الانتخابية، ولا يصل إلى حدّ الإشراف، فوزارة الداخلية كانت المسيطرة على عملية قبول أوراق الترشيح وإعداد الكشوف الانتخابية، ولم تكن للجنة سلطة في ما يدور خارج مقار الاقتراع، وهو الأمر الذي يعدّ عاملاً حيوياً في العملية الانتخابية. وقد انتقد نائب رئيس محكمة النقض أحمد مكي تشكيل اللجنة، لأنها كانت تضم ممثلين عن السلطة التنفيذية، كوزير العدل، وأنها تجاهلت الأقدمية عند تعيين القضاة، وأن بعض الأعضاء الذين شاركوا في الرقابة لم يكونوا من القضاة، إذ كان هناك حوالى الثلثين منهم من المحامين الذين يعملون لدى الدولة، وهذا الأمر فتح الباب واسعاً أمام الانتهاكات، كما حدث في الانتخابات الرئاسية. وأضافت ميشيل دان أن اللجنة لم يكن لها دور كبير في مرحلة فرز الأصوات.

٤ ـ نتائج الانتخابات

أسفرت الانتخابات عن فوز مرشحي الحزب الوطني بـ ١٤١ مقعداً، أي بنسبة ٣٢,٦ بالمئة، وفاز مشرحو الإخوان بـ ٨٨ مقعداً، أي بنسبة ١٩,٩ بالمئة. أما حزب الوفد، فقد حصل على ستة مقاعد، أي بنسبة ١,٣٥ بالمئة، كما حصل مرشحو حزب التجمّع على مقعدين فقط، أي بنسبة ٠,٤٥ بالمئة، وكان هناك مقعد واحد لمرشح شرفاء الغد، أي بنسبة ٠,٢٧ بالمئة. وقد بلغ عدد المستقلين ٢٤، كان اثنان منهم يحتلان مقعديْن باسم حزب الكرامة (تحت التأسيس)، وآخر يحتل مقعداً واحداً وهو في الوقت نفسه مرشح لرئاسة حزب الأحرار، ليبقى عدد المستقلين الحقيقيين ٢١ مقعداً. إلا أن هناك ١٧٠ فائزاً في الانتخابات انضموا إلى الحزب الوطني، ليصل عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الوطني إلى ٣١١ مقعداً، أي بنسبة ٧٢ بالمئة، بالإضافة إلى الأعضاء العشرة المعيّنين من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطني، وبذلك تصل النسبة إلى ٧٤,٣ بالمئة.

وقد أشار جمال زهران إلى أنّه كان من الواجب على اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية أن تعلن عن النتائج وفقاً للصفة الأصلية للمرشح، ولكن إعلان النتائج بهذه الصورة والخلط بين المستقل والوطني أظهر مدى تأثير الحزب الوطني في اللجنة، وهو ما يقلل من حيادها. والجدير بالذكر أن هناك ست دوائر تحوز مجتمعة على ١٢ مقعداً تأجلت فيها الانتخابات، وهي: كفر الشيخ أول، ودسوق (كفر الشيخ)، وأجا (دقهلية)، والقناطر الخيريّة (القليوبية)، وأطسا (الفيوم)، والمنشية (الإسكندرية)، ولم يتم تحديد موعد للانتخابات في تلك الدوائر.

من هنا يتضح أن المعارضة داخل البرلمان لن تكون مؤثرة، لأنها لم تحصل على أكثر من الثلث، وأن الحزب الوطني سيستمرّ في سياساته السابقة بتمرير القوانين التي يريدها، وهو ما وضح من قانون السلطة القضائية الذي تمّت معارضته، ولكن معارضة من دون أصوات كافية ليس أكثر من زوبعة في فنجان. لذلك، فإن لم تتغير تركيبة مجلس الشعب، وإذا استمرت سيطرة الحزب الوطني على أغلبية الثلثين، فلا أمل من دور فعال لهذا المجلس. هذا فضلاً عن أن العلاقة غير المتكافئة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ورجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بمراحل. وإن كانت التعديلات الدستورية أعطت للمجلس حق مناقشة الميزانية، إلا أن سيطرة الحزب الوطني على الأغلبية تجعل هذا التعديل خالياً من المضمون. لذلك، من الضروري وضع منظومة متكاملة ـــ الانتخابات أحد أضلاعها ـــ للتغيير ضرورية، وإلا فإن التقييم الموضوعي لتلك الانتخابات وغيرها من الإجراءات الفوقية لن تؤدي إلى تغييرات حقيقية في الاتجاه الديمقراطي الصحيح.

٥ ـ ملاحظات

هناك عدم عدالة في توزيع الدوائر الانتخابية، إذ لا تتساوى الدوائر في عدد السكان في كُلّ دائرة، فمثلاً هناك ٦٢ ألف ناخب في الدرب الأحمر، و١٩٢ ألفاً في المطرية، كما يوجد ١٨ ألف ناخب في الطور جنوبي سيناء في مقابل ٣٥٦ ألفاً في منوف. وكان على اللجنة العليا للانتخابات أن تقوم بدور لحلّ تلك المشكلة، وهو ما لم يحدث.

أ ـ الأقباط: رشح الحزب الوطني مرشحين من الأقباط فقط، وقد فاز أحدهما، وهذا يعني أنه لم ينجح إلا مرشح قبطي واحد بالمقارنة بثلاثة في انتخابات عام ٢٠٠٠، ويعكس هذا الأمر مدى تخوف الدولة من إغضاب الإسلاميين، وعدم إيمانهم بأهمية تدعيم قيمة المواطنة لدى الأقباط. كما لم يرشح الإخوان المسلمون أي قبطي، وذلك لأنهم جماعة دينية سياسية يؤدي الدين الدور المحوري في كلّ تحرّكاتها، وبالتالي لا يمكن ترشيح مسيحي بشعارات «الإسلام هو الحلّ» والمصحف والسيفين. وتعدّ مشكلة الأقباط في الخطاب والممارسة للإخوان المسلمين معضلة لم يجدوا حلاً لها حتّى الآن. كما لم ترشح أحزاب المعارضة إلا عدد قليل من الأقباط، وهو ما يعكس المناخ العام المشحون بالتوتر الطائفي في مصر.

ب ـ المرأة: رشح الحزب الوطني ست نساء، فازت منهن ثلاث فقط، بالمقارنة بترشيح ١١ سيدة في انتخابات عام ٢٠٠٠. وهذا يعدّ تراجعاً ونكوصاً عن الوعود التي قطعها الحزب الحاكم بتخصيص ٥ بالمئة من مقاعد المرشحين للنساء. ولم يختلف الحال بالنسبة إلى باقي القوى السياسية في مصر، وكان عليهم أن يستفيدوا من تلك النقطة، ولكنهم لم يكونوا من الذكاء الكافي للاستفادة من ترشيح المرأة. فلم يؤيد الإخوان المسلمون ترشيح الامرأة الوحيدة، وهي مكارم الديري، في دائرة مدينة نصر. وكان أفضل الأحزاب هو التجمّع الذي رشح ست سيدات.

لقد كانت نسبة المشاركة في الانتخابات في كلّ من القاهرة والإسكندرية الأقل بين الـ ٢٦ محافظة (١٤,٢ بالمئة، و١٤,١ بالمئة على التوالي)، إذ بلغت ٢٧,٥ بالمئة، وهو ما يعكس عدم إيمان الناخبين بجدوى الانتخابات، لأن النتائج كانت معروفة سلفاً لصالح الحزب الحاكم. فقد أشار بهي الدين حسن إلى أن المصريين لا يبالون بالمشاركة في الانتخابات لأنهم يعلمون مقدماً فوز مرشحي الحزب الوطني وبقاء مبارك في السلطة إلى ما شاء الله.

وقد حصل الحزب الوطني على ٣٢,٦ بالمئة بالمقارنة بـ ٣٨,٩١ بالمئة في انتخابات عام ٢٠٠٠، وهو ما يعكس ضعف أداء الحزب الوطني. وهذا الضعف يرجع إلى أسباب عديدة منها أن المواطن العادي غير قادر على التفرقة بين الحزب والدولة، وغلبة التعيين في المناصب القيادية في الحزب، وتجاهل ترشيحات المجمّعات الانتخابية من قبل الحرس القديم في الحزب، وعشوائية اختيار المرشحين والإصرار على مرشحين فشلوا في انتخابات سابقة، مثل محمّد عبد الله في الإسكندرية.

وتمثلت أسباب نجاح الإخوان في فشل سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتنظيم العالي للإخوان، واستخدام المساجد وشعار «الإسلام هو الحلّ». وقد أشار ضياء رشوان إلى أن الإخوان أعدّوا إعداداً جيداً للانتخابات، وكان هناك تنسيق غير مكتوب بين الإخوان والحزب الوطني، والدليل على ذلك انسحاب مرشح الإخوان من دائرة كمال الشاذلي.

وكان هناك غياب شبه كامل لليسار، ومن ضمن ذلك غياب كامل للحزب الناصري، وانخفاض عدد مقاعد حزب التجمّع إلى مقعدين فقط. وكذلك كان هناك ضعف في تمثيل الوفد الذي حصل على ٦ مقاعد فقط، وقد أسفر ذلك عن عدم وصول نسبة المعارضة مجتمعة في المجلس إلى الثلث. وكشفت تلك النتائج عن الضعف المستشري في تمثيل المعارضة باستثناء الإخوان المسلمين. لذلك هناك حاجة إلى مراجعة شاملة من قبل تلك الأحزاب لبرامجها وعلاقتها بالجماهير وخطابها السياسي، ووضع آليات جديدة للتواصل مع الجماهير، والتنسيق بصورة فاعلة في ما بينها.

إلا أن هناك تصاعداً في نسبة الأعضاء الشباب بين سن ٣٠ و٤٠ عاماً الذين فازوا بمقاعد في المجلس الحالي، فقد وصل عددهم إلى ٤٣ عضواً مقارنة بـ ٣٥ في مجلس عام

٢٠٠٠. ويعتبر أعضاء المجلس المنتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين من أصحاب الأعمار المتوسطة الأقل بين باقي القوى السياسية في البرلمان، كما يتقدم أعضاء البرلمان من الإخوان على غيرهم من حيث المؤهلات العلمية، إذ تضم كتلة الإخوان ٦٦ من حملة المؤهلات العليا، أي بنسبة ٧٥ بالمئة من إجمالي أعضاء الإخوان الـ ٨٨. ويعكس ذلك إيمان وذكاء الإخوان المسلمين، إذ إنَّ العمل السياسي يحتاج إلى حيوية الشباب والمتعلمين لإقناع الآخرين بحجتهم، كما إنَّه يمكن الاسترشاد بخبرة كبار السن من قيادات الإخوان بصورة مستمرة.

وقد سمحت الدولة بإجراء مقابلة للمرشد العام للإخوان المسلمين مهدي عاكف مع صحف قومية رئيسيّة تسيطر عليها الحكومة، بالإضافة إلى إطلاق سراح بعض قادتهم، على عكس ما تمّ في انتخابات عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وتم النكوص عن تلك الخطوة بإجراءات صارمة في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات. وقد ترجع الخطوة التسامحية من قبل الدولة إلى محاولتها التعرف على حجم قوة الإخوان. وبعد التيقن من نتائج المرحلة الأولى للانتخابات لم يرِد النظام المخاطرة وتعريض أغلبية الثلثين للانهيار، وهو ما دفع النظام إلى استخدام وسائل غير شرعية من الأمن والبلطجية، مروراً بالرشى والقيد الجماعي، وانتهاء بالقبض على أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين للحيلولة دون تعريض سلطة النظام للاهتزاز.

وهناك معضلة استخدام الشعارات الدينية، فعلى رغم منع استخدام الشعارات الدينية في الانتخابات، إلا أنّه تمّ انتهاك ذلك من قبل مرشحي الإخوان وبعض الجهات الأخرى ممن استخدموا الدين لجذب الناخبين إليهم. ويبرّر الإخوان المسلمون استخدام شعار «الإسلام هو الحلّ» بالقول إن الدستور ينصّ على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. كما إنَّ الحزب الوطني لا يألو جهداً في استخدام الأزهر لتبرير سياساته. ولم تحسم الدولة التعامل مع الدين حتّى بعد الانتخابات، ففي الوقت الذي نصّ تعديل دستوري على عدم قيام أي حزب سياسي على أساس ديني، فقد استمرت الدولة في استخدام الأزهر ودار الإفتاء لتبرير سياساتها على أساس ديني. لذلك يبدو أن النظام يتخبط في تعامله مع الدين في المجال العام.

وكان من الممكن أن تفوز المعارضة بمقاعد أكثر لو كانت الانتخابات حرة، وقد لجأ بعض المواطنين إلى استخدام السلالم الخشبية أو المعدنية لدخول مراكز الاقتراع بعد أن أغلقتها قوات الشرطة أمامهم، وقد حطمت قوات الأمن تلك السلالم عندما علمت بوجودها.

كما حدثت تجاوزات من بعض أعضاء النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وهم قضاة يشرفون على الانتخابات. وهذا الأمر يقلل من الاعتقاد بأن هناك أشرافاً قضائياً كاملاً على الانتخابات، بل يسود الاعتقاد بأن جزءاً من القضاء مسيطر عليه من قبل السلطة التنفيذية، وأن هناك حاجة إلى التعامل بجدية مع تلك الظاهرة السلبية والمشوّهة لسمعة القضاء في مصر.

رابعاً: مستقبل الإصلاح السياسي في مصر في ضوء الانتخابات البرلمانية

ذكر يحيي الرفاعي، وهو قاض متقاعد ورئيس شرفي لنادي القضاة، بأنه لا يوجد شيء سيتغير، فالحكومة شريرة، والإصلاحات السياسية الموعود بها ليست إلا تغييرات شكلية، ولن يقبل الحزب الوطني الفوز بأقل من الثلثين في مجلس الشعب. ويبرر ذلك التشاؤم ما حدث بين القضاة والحكومة، إذ عارض القضاة نتائج الانتخابات. لقد رفض نادي القضاة نتائج الانتخابات بعد أن كشف أكثر من مائة قاض الانتهاكات التي تمت في مراكز الاقتراع، وتم اتهام أربعة قضاة، وهم: مكي، والبسطاويسي، وأحمد مكي، ومحمود الخضيري، بتشويه سمعة الدولة. وقد صعدت الدولة المواجهة مع القضاة من خلال أحد التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ التي قلصت من إشراف القضاء على الانتخابات التالية.

يبدو أن المستقبل غير مبشر بالخير، بالنظر إلى ما حدث في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وما تلاهاً من التعديلات الدستورية، وانتخابات التجديد لمجلس الشورى. وتشير تلك المحطات إلى تمسك الحزب الحاكم بالسلطة بأي ثمن، وعدم رغبته في فتح الباب أمام ديمقراطية حقيقية، وأن الانتخابات أو غيرها من آليات الديمقراطية ليست إلا أداة شكلية تستخدم مفرغة من محتواها، ولن تؤدي إلى تغيير حقيقي في مصر.

توصيــات

ــ ضرورة تعديل قانون الأحزاب السياسية لأن دور لجنة الأحزاب لا يزال مقيداً لحرية الأحزاب، إذ يقتصر عمل اللجنة على الموافقة على السماح بإنشاء الحزب أو عدمه، وأضيف إلى ذلك اختصاص اللجنة في النظر في مدى اتّباع الأحزاب قواعد الديمقراطية الداخلية. والجدير بالذكر أن القانون حدثت فيه بعض التعديلات عام ٢٠٠٥ قبل الانتخابات البرلمانية.

ــ لا بُدَّ من إصلاح النظام الانتخابي ليتحول من الفردي إلى القائمة التي تركز على البرامج والسياسات أكثر من العصبيات.

ــ على الأحزاب المعارضة والجديدة التي ظهرت مؤخراً، مثل حزب الجبهة الديمقراطية، وحركات التغيير الجديدة، مثل «كفاية»، أن تنسق جهودها. ويجب أن ينضم إلى جبهة التنسيق جماعة الإخوان المسلمين من أجل الضغط على النظام لإحداث تغيير يؤدي إلى انتخابات حقيقية، وتقليل الفساد، واحترام آدمية الإنسان المصري، بدلاً من الاستهتار المتفشي من قبل المسؤولين والشرطة بأرواح وأرزاق الناس.

ــ هناك حاجة إلى دور أكبر للجنة العامة للانتخابات، وأن يرأسها قاض، وليس وزير العدل، ويجب أن تمتد اختصاصاتها لتشمل تنقية الجداول الانتخابية، والتأكد من

معاقبة من يتعدّى على قواعد الدعاية الانتخابية، كسقف الإنفاق مثلاً.

ــ لا بُدَّ من إجراء عمليات فرز وعدّ الأصوات بطريقة تسمح بمراقبتها من الناخبين والمرشحين والمراقبين.

خاتمــة

كان لتلك الانتخابات بعض الإيجابيات والكثير من السلبيات.

تتمثل الإيجابيات في فوز المعارضة بأكثر من ١٠٠ مقعد، إلا أن نسبتها لم تصل إلى أكثر من الثلث للتأثير الفعال في التشريعات الصادرة من مجلس الشعب. وتتمثل النقطة المضيئة الأخرى في الإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع، وإن كان ذلك لا يكفي باعتبار أن بعض القضاة، وهم نسبة غير قليلة، يتأثرون بما يريده الحزب الحاكم. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمكنت منظمات المجتمع المدني في مصر من مراقبة الانتخابات، وإن لم تكن خالية من المضايقات والتحرشات والقيود من قبل وزارة الداخلية. كما مثلت إضافة اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية خطوة جيدة على طريق تفعيل العملية الانتخابية، إلا أن تشكيل اللجنة وتأثرها بالسلطة التنفيذية أضعف دورها.

وتتعدد الجوانب السلبية لتلك الانتخابات، ومنها العنف المتزايد الذي قام به البلطجية في المرحلة الأولى بصورة رئيسيّة، ثمّ مشاركة قوات الأمن في المرحلتين الثانية والثالثة إلى جانب هؤلاء البلطجية في عمليات عنف أدت إلى القتل والإصابة ومنع الناخبين من حقهم في الاقتراع. وقد كشفت تلك الانتخابات عن ضعف أحزاب المعارضة وعدم تواصلها مع الجماهير والتنافس والمصالح الشخصية التي عطلت قيام جبهة معارضة فعالة تشكل منافسة حقيقية للحزب الوطني. يضاف إلى ذلك نسبة المشاركة الضعيفة من الناخبين، إذ بلغت ٢٧,٥ بالمئة ممن لهم حقّ الانتخاب، وهي التي عكست عدم إيمان الناخبين بجدوى العملية الانتخابية. وقد أظهرت تلك الانتخابات وما تبعها من تعديلات دستورية أن الإصلاح السياسي والوعود التي قطعها الرئيس مبارك هي شكلية، ولن تؤدي إلى تغيير حقيقي في المسرح السياسي الذي يتميز بسيطرة السلطة التنفيذية على غيرها من السلطتين التشريعية والقضائية، وأن الحزب الوطني لن يتنازل عن أغلبية الثلثين التي تمكنه من تمرير القوانين التي يريدها. وأخيراً، فهناك حاجة إلى تفعيل الأحزاب السياسية، ولا سيّما أحزاب الوفد والتجمّع والناصري، وتشجيع القوى الجديدة، مثل «كفاية»، وحزب الجبهة الديمقراطية، لكسر الثنائية غير الصحية بين الإخوان المسلمين والحزب الوطني ■

المراجع

تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن الانتخابات البرلمانية، تشرين الثاني/نوفمبر ــ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، <http://www.nchr.org.eg/parliamentaryelec.html> .

عمرو هاشم ربيع، «نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

محمد على أبو ريدة، «التركيبة السياسية والاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

حسن أبو طالب، «العنف في الانتخابات: تفاقم البلطجية والتدخلات الأمنية،» في: عمر هاشم، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

صفوت العالم، «الدعاية الانتخابية،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

أحمد منيسي، «البرامج الانتخابية للأحزاب والقوي السياسية الرئيسيّة،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

هاني رسلان، «المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

جمال زهران، «المستقلون والمنشقون،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

عمر الشوبكي، «الأخوان المسلمون،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

عبير ياسين، «الأحزاب السياسية،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

إيهاب سلام، «الإشراف القضائي والرقابة على الانتخابات،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

عمرو هاشم ربيع، «الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠٠٥،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

أرشيف جريدة **الأهرام ويكلي** الأسبوعية خلال فترة الانتخابات.

الموقع الإلكتروني لمعهد كارنيجي للسلام الدولي: <http://www.carnegieendowment.org>.

تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الخاص بالانتخابات، < http://www.hrinfo.net/egypt/eohr/2005/pr1114.shtm > .

Khairi Abaza and Michele Dunne, «Prospects for Change Following Legislative Elections in Egypt,» (PolicyWatch; no. 1055, Washington Institute, 22/11/2005), < http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID = 2408 > .

«Will Egypt Become a Democracy? The 2005 Parlimentary Elections,» < http://www.wilsoncenter.org > .

Michael Slackman, «Election-day Violence Fuels Anger in Egypt: Police accused of shooting at opposition,» *International Herald Tribune*, 9/12/2005, < http://www.iht.com/articles/2005/12/09/news/egypt.php > .

< http://www.hrw.org > .

«Egypt's Ugly Elections,» < http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/12/09/AR2005120901837.html > .

< http://baheyeldin.com/politics/egyptian-parliamentary-elections-2005.html > .

< http://www.qantara.de/webcom/showarticle.php > .

«EU Monitors Say Egypt Election Was «Rigged»,» 29/11/2005, < http://www.world-tribune.com/worldtribune/05/front2453702.5243055555.html > .

«2005 Parliamentary Election Assessment in Egypt, 15-21 November 2005,» (International Republican Institute, Washington, DC, December 2005

انتخابـات ٢٠٠٥ الرئاسيــة في مصــر:
انتخابـات بـلا ديمقراطيـة ولا ديمقراطييـن

عبد الفتاح ماضي

أستاذ في قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

تمهيـد

تمثل هذه الدراسة شقاً تطبيقياً للدراسة النظرية التي سبق لنا الانتهاء منها بعنوان «مفهوم الانتخابات الديمقراطية»، والتي استهدفت تحديد السمات الرئيسية لما يطلق عليه في الديمقراطيات المعاصرة «الانتخابات الديمقراطية»[١]. ويتمثل موضوع الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال التالي: «إلى أي مدى يمكن وصف أول انتخابات رئاسية أجريت في مصر عام ٢٠٠٥ بأنها انتخابات ديمقراطية تنافسية؟».

إن هذه الدراسة ليست دراسة مفصّلة عن أول انتخابات رئاسية مصرية، وإنما هي دراسة تطبيقية تبحث في مدى توافر المعايير الثلاثة التي انتهت إليها الدراسة النظرية، أي معايير «الفعّالية» و«الحرية» و«النزاهة»، في الانتخابات الرئاسية المصرية، ومن ثم فهي لا تستهدف التطرق إلى بنية النظام السياسي، ولا إلى دوافع تعديل المادة (٧٦) من الدستور، ولا تستعرض مواقف الحكومة والقوى السياسية المختلفة قبل وبعد تعديل الدستور وإجراء الانتخابات، ولا ما آلت إليه الأمور في أعقاب تلك الانتخابات.

أولاً: مرحلة ما قبل تصريح ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥

خضع المصريون في العقود الستة الماضية لأشكال مختلفة من أنظمة الحكم التي لم تخرج عن شكل الحكم المطلق بآليات شعبية وقومية أو الحكم المطلق بآليات ديمقراطية وليبرالية. فإبان فترة الاحتلال البريطاني شهدت مصر أول تجربة ديمقراطية نيابية

(١) نشرت الدراسة النظرية المشار إليها في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٦ (خريف ٢٠٠٧) تحت عنوان: «متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟». وقد استفادت الورقة النظرية بشكل واسع من آراء وأفكار الأستاذ الدكتور علي خليفة الكواري قبل وفي أثناء وبعد لقاء أكسفورد الأول، وكذا من تعليقات الأستاذ الدكتور برهان غليون، والأستاذ الدكتور بومدين بوزيد، والأستاذ الدكتور امحمد مالكي والأستاذ عاطف السعداوي خلال لقاء ٢٠٠٦ ومن تعليقات كل المشاركين في لقاء ٢٠٠٧.

(مرحلة دستور ١٩٢٣). وفي أعقاب حرب ١٩٤٨ شهدت البلاد أول تغيّر لنوعية النخب الحاكمة بتسلم العسكريين مقاليد الحكم في تموز/يوليو ١٩٥٢، رافعين شعارات الوحدة العربية ومقاومة الاستعمار والهيمنة الأجنبية ومحاربة الظلم الاجتماعي. وقد أنهى هؤلاء التجربة النيابية الأولى، وأقاموا نظاماً عسكرياً سرعان ما تحول إلى نظام فردي يعتمد على أسلوب التنظيم الواحد. وفي أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وزيارة السادات القدس شهدت البلاد تغيّراً جديداً في نخبتها الحاكمة، فالسادات كان مناصراً للرأسمالية والانفتاح الاقتصادي والتعاون مع الغرب، وكذا لبعض من صور التعددية السياسية والحزبية (تجربة المنابر السياسية في عام ١٩٧٧ التي تحولت إلى أحزاب سياسية في عام ١٩٨٠). وعلى الرغم من ذلك فقد ظل السادات قابضاً على مقاليد الحكم بمفرده، مانعاً إحداث أي تغيير حقيقي يمهد الطريق أمام تحول ديمقراطي حقيقي.

وفي السنوات الأولى من عهد الرئيس الحالي، محمد حسني مبارك، سمع المصريون من رئيسهم الجديد عبارات تؤكد أن الديمقراطية هي أفضل ضمانة للمستقبل، وأنه لا يرغب في احتكار عملية صنع القرار، بل إن مبارك أعرب، في عام ١٩٨٤، عن إيمانه بأن أي شخص يجب ألا يتسلم منصب الرئاسة أكثر من دورتين رئاسيتين، وأنه سيكون أول رئيس يطبق هذه القاعدة[٢]. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل مبارك في الحكم منذ عام ١٩٨١، ولم تشترك الجماهير في عهده ــ كما في عهدي عبد الناصر والسادات ــ في اختيار حكامها، ولم تشهد البلاد، في ظل حكمه، انتخابات واحدة من دون تجاوزات من نوع ما[٣]. فما هي أبرز ملامح تلك الفترة من حكم مصر؟ وما هو المناخ العام الذي دفع مبارك نحو تصريح ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بعد أن ظل لأكثر من عقدين من الزمان رافضاً مطالب القوى السياسية بتعديل الدستور وإجراء تحول ديمقراطي حقيقي، وقابضاً على مقاليد الأمور باستفتاءات شكك الكثيرون في نزاهتها وحيادها؟

يمكن فهم تلك الفترة من خلال الملامح التالية:

١ ــ صلاحيات دستورية واسعة لرئيس الجمهورية من دون آليات حقيقية للمساءلة والمحاسبة

يعتبر رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، ورئيس عدد مما

(٢) Maye Kassem, *Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2004), p. 26.

(٣) انظر في هذا الشأن: Michele Dunne, «Evaluating Egyptian Reform,» (Carnegie Paper; no. 66 Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, January 2006); Jason Brownlee, «The Decline of Pluralism in Mubarak's Egypt,» in: Larry Diamond, Marc F. Plattner and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore, MD; London: Johns Hopkins University Press, 2003); Max Rodenbeck, «Egypt: God's Choice,» *Foreign Policy*, no. 139 (November-December 2003), pp. 41-42, and Ray Takeyh, «Arab Democracy and U.S. Interests: Prolegomena to a Debate,» *National Interest*, no. 75 (Spring 2004).

يسمى في مصر المجالس القومية العليا، وهو الذي يعيّن رئيس الوزراء والوزراء والسفراء وكبار موظفي الدولة وقادة الجيش، ويدعو إلى الانتخابات، ويعلن الحرب وحالة الطوارئ، وله حق إصدار المراسيم التي لها قوة القانون، ويعطي له قانون الطوارئ سلطة إحالة المدنيين إلى محاكمة عسكرية، ولا يمكن إدانته بالخيانة العظمى إلا بطلب من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل(٤).

٢ ـ اعتبارات الأمن لتبرير إجراءات القمع

تؤدي اعتبارات الأمن الداخلي والخارجي دوراً محورياً في بقاء النظام. فالخطاب السياسي الرسمي يتضمن دوماً تهديداً خارجياً من دول مثل إسرائيل ودول حوض النيل، أو داخلياً من الإسلاميين وما يُطلق عليه في مصر جماعات الإرهاب، الأمر الذي يبرر، في نظر السلطة، القبضة الأمنية الحديدية والتضييق المستمر على الحريات والحقوق المدنية. ولهذا وعلى الرغم من تضاؤل نفوذ العسكريين بشكل عام في عهد مبارك، فإن المؤسستين الأمنية والعسكرية ظلتا قلعة الدفاع الأولى عن النظام(٥).

٣ ـ حالة الطوارئ لقمع المعارضين وتأمين النظام

يحكم مبارك البلاد منذ اغتيال السادات في ظل حالة الطوارئ، الأمر الذي يُمكن السلطة من توقيف واعتقال من تشاء من المعارضين وقمع الحريات والحقوق المدنية. كما يستخدم مبارك قانون الطوارئ، بشكل مستمر، لإحالة المدنيين من الإسلاميين، المسلحين وغير المسلحين، إلى محاكم عسكرية(٦). وتكفي الإشارة هنا إلى أن عدد المحالين إلى تلك المحاكم خلال أقل من عقد (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠) وصل إلى ١٠٣٣، منهم ٩٢ حُكم عليهم بالإعدام و٥٨٢ بالسجن(٧).

كما تُعد محاكم أمن الدولة أحد مبتكرات قانون الطوارئ الذي وُضع في أعقاب تموز/

(٤) دفعت هذه السلطات الواسعة الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى وصف منصب رئيس الجمهورية في مصر «بالرئاسة الإمبريالية» مشبهاً صلاحيات مبارك بصلاحيات فراعنة مصر. انظر: سعد الدين إبراهيم، «الدستور المصري والرئاسة الفرعونية،» ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وهي متاحة على شبكة الإنترنت: <http://www.eicds.org/arabic/publicationsAR/saadarticles/04/sept/constitution.htm>.

(٥) Abdel-Fattah Mady, «Islam and Democracy: Elite Political Attitudes and the Democratization Process in the Arab Region,» (Ph. D. Dissertation, Claremont Graduate University, Claremont, California, USA, 2005), pp. 112-113.

(٦) يمنح قانون الطوارئ للسلطة التنفيذية ـ ممثلة في رئيس الجمهورية ـ سلطات واسعة، فالمادة السادسة من القانون الرقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون الرقم ١ لسنة ١٩٨٣ تخول رئيس الجمهورية الحق في ظل حالة الطوارئ في أن يحيل أياً من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر إلى المحاكم العسكرية.

(٧) انظر: «التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠،» المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، متاح على شبكة الإنترنت: <http://www.eohr.org>.

يوليو ١٩٥٢، إذ منح القانون لرئيس الدولة حق مراجعة أحكامها بالتخفيف أو الإلغاء أو بإعادة المحاكمة(٨).

٤ ـ تدخل النظام في أعمال السلطة القضائية

يتم ذلك بطرق عدة، أبرزها حق تعيين القضاة في أعلى سلطة قضائية في مصر (المحكمة الدستورية العليا)، ومن خلال تحكم السلطة التنفيذية في ميزانية المحاكم ومرتبات القضاة والحوافز المالية التي تخصص لهم. كما أن سياسة تعيين القضاة المحالين على التعاقد في مراكز غير قضائية بمرتبات ومكافآت ضخمة أدت إلى تبعية الكثير منهم إلى أهواء السلطة التنفيذية. هذا فضلاً عن أن للسلطة التنفيذية الحق في أن تمتنع عن تطبيق قرارات المحاكم بحجة استقلالها عن القضاء(٩).

٥ ـ سياسة الترغيب والترهيب من أجل السيطرة على المجتمع

إن السلطة لا تستند إلى مبدأ المواطنة في علاقتها بالمحكومين، إذ أوجدت نخباً وفئات تابعة تدور في فلك النظام وتستفيد من بقائه واستمراره. إنها الظاهرة التي تُسمى في الأدبيات السياسية (Patrons and clients or networks of nepotism and co-optation)، والتي تفسر العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس قاعدة المحاباة والمحسوبية في تعيين كبار الموظفين والمسؤولين في قطاعات الدولة المختلفة، وفي منح المكافآت والهدايا والمناصب الفخرية على الموالين للسلطة(١٠). ويُسخّر النظام إمكانات الدولة ومواردها، وكذا المساعدات التي يحصل عليه من الخارج، لتمويل تلك الممارسات.

٦ ـ التحكم بالقانون لعرقلة نشاط الأحزاب السياسية والعمل المدني والأهلي

لا بد للأحزاب السياسية من الحصول على موافقة لجنة تسيطر عليها الحكومة، ولهذه اللجنة سلطة تجميد أنشطة الحزب، كما حدث مع كثير من أحزاب المعارضة. كما تقف الحكومة بالمرصاد أمام أية محاولة من قبل الإسلاميين لتشكيل أحزاب سياسية، كما حدث مع حزب الوسط ذي المرجعية الإسلامية. أما العمل المدني وأنشطة الجمعيات الأهلية التي بدأت في مصر عام ١٨٢١ وساهمت في الكثير من الأنشطة السياسية والاقتصادية

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Diane Singerman, «The Politics of Emergency Rule in Egypt,» *Current History*, vol. 10, no. 651 (January 2002), pp. 29-35.

(٩) انظر: Nathan J. Brown, *The Rule of Law in the Arab World: Courts in Egypt and the Gulf* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1997), p. 108.

وتكفي الإشارة هنا إلى حالة حزب العمل الذي حصل على أكثر من ١٤ حكماً قضائياً لصالح إعادة ممارسة أنشطته وإصدار جريدته، لكن الحكومة لم تنفذ أياً منها.

(١٠) انظر: Jennifer Murray, «Of Note Egypt's Populist Bargain,» *SAIS Review*, vol. 27, no. 1 (Winter-Spring 2007), pp. 123-124.

والاجتماعية والتعليمية والرياضية، فتواجههما السلطة التنفيذية بمجموعة من القوانين المقيّدة لأنشطتهما، مثل القانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤ والقانون (١٥٣) لسنة ١٩٩٩ والقانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢[١١].

٧ ـ انتخابات برلمانية دورية واستفتاءات مشكوك في صحتها ونزاهتها من جميع القوى السياسية

تكفي الإشارة هنا إلى أن كل القوى السياسية المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان ظلت تشكك دوماً في نزاهة كل الانتخابات المصرية النيابية والاستفتاءات الرئاسية وحيادية أجهزة الدولة منذ العام ١٩٧٩ وحتى آخر انتخابات في عام ٢٠٠٥، متهمة حكومات الحزب الوطني الحاكم باستخدام مؤسسات الدولة وإمكاناتها للتأثير في إرادة الناخبين والتدخل في نتائج تلك الانتخابات والاستفتاءات. وقد أكد سلوك بعض أركان النظام وخطابهم السياسي تلك الشكوك والمخاوف، فعشية كل انتخابات نيابية دأب هؤلاء على التأكيد أن الحكومة ستعمل «هذه المرة» على ضمان نزاهة الانتخابات وحيادية أجهزة الدولة. وهذا أمر يُفهم منه أن الانتخابات السابقة لم تكن نزيهة، وأن أجهزة الدولة لم تكن محايدة[١٢].

٨ ـ آليات متنوعة للبحث عن الشرعية المفقودة

لقد درج أركان النظام على استخدام آليات مختلفة للبحث عن الشرعية لنظام فقد الكثير من مصادر الشرعية التي تتمتع بها نظم الحكم المعاصرة. ولعل أبرز تلك الآليات الترويج بأن النظام يحقق انجازات عملاقة ولا سابق لها في تاريخ مصر، وذلك في ما يتصل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونشر مؤشرات كمية أو أسماء بعض المؤسسات أو الأجهزة المنشأة حديثاً وربطها بديمقراطية النظام بحسب رؤيتهم. ومن ذلك أيضاً استغلال المناسبات والاحتفالات السنوية للترويج للنظام بالربط، مثلاً، بين أي برنامج إصلاحي والإسلام في المناسبات الإسلامية، أو إظهار أن النظام الحاكم هو خير نصير للعمال وقضاياهم في المناسبات العمالية، بل إن النظام دأب أيضاً على الربط بين تأخر الإصلاح والتوترات الناجمة عن مشكلة الشرق الأوسط تارة، وكذلك الخوف من سيطرة ما درج

---

(١١) لمزيد من التفاصيل عن أوضاع الجمعيات غير الحكومية في مصر، انظر: Mustapha Kamel al-Sayyid, «A Clash of Values: U.S. Civil Society Aid and Islam in Egypt,» in: Marina Ottaway and Thomas Carothers, eds., *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000), pp. 52-56; Sheila Carapico, «NGOS, INGOs, GO-NGOs and Do-NGOs,» *Middle East Report*, vol. 30, no. 1 (Spring 2000); Kassem, *Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule*, pp. 56-58, and Holger Albrecht and Oliver Schlumberger, «Waiting for Godot: Regime Change without Democratization in the Middle East,» *International Political Science Review*, vol. 25, no. 4 (2004), p. 374.

(١٢) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر: Mady, «Islam and Democracy: Elite Political Attitudes and the Democratization Process in the Arab Region,» pp. 59-60.

أركان النظام على تسميته خطر وصول المتطرفين الإسلاميين إلى الحكم تارة أخرى[١٣].

٩ ـ إصرار السلطة على قاعدة الانفراد والسيطرة عند صنعها القوانين التشريعية

لقد أصرّت السلطة دوماً على تمرير ما تريده هي في شأن جُل قطاعات المجتمع، كما حدث مع قانون السلطة القضائية أو في ما يتصل بالنقابات المهنية وقانون الصحافة، وذلك من دون اهتمام برؤى أصحاب الشأن أنفسهم من قضاة وصحافيين ومهنيين، أو اللجوء إلى المعايير الدولية أو حتى إلى تجارب دول أخرى. كما ظلت السلطة ترفض لعقود مطالب القوى السياسية المختلفة، وعلى رأسها تعديل الدستور للسماح باختيار رئيس الجمهورية في انتخابات تعددية، وتحديد مدة الرئاسة بفترتين فقط، واحترام مبدأ التداول على السلطة[١٤]. والسلطة بأفعالها هذه تتحكم بالقانون ولا تحكم به، والمعايير التي تضعها في شكل قوانين وقرارات تُنتج استقطابات حادة في المجتمع، وتبتعد بالبلاد عن صورة الدولة الحديثة، دولة المؤسسات الدستورية، وتمكين الجماهير من المشاركة في صنع القرارات.

مجمل القول هنا إن أوضاع ما قبل تصريح ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وتعديل الدستور للسماح بأول انتخابات رئاسية مباشرة تشير بوضوح إلى افتقاد النظام السياسي في مصر العناصر الثلاثة الرئيسية لجوهر نظام الحكم الديمقراطي، وهي تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد إلى مبدأ حكم القانون، وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات وحق جميع القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم، وتنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس رابطة المواطنة، أي تمتع جميع فئات المجتمع بجميع الحقوق والواجبات على قدم المساواة، وتساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام جميع المواطنين البالغين بلا أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. هذا ناهيك عن أن السلطة رفضت ـ حتى تصريح شباط/فبراير ٢٠٠٥ ـ مطالب قوى المعارضة بتعديل الدستور وتبني نظام الانتخابات الرئاسية المباشرة، بل إن النظام دعا ـ في نهاية عام ٢٠٠٤ ومع تصاعد حدة الضغوط الداخلية المطالبة بإحداث تغيير شامل ـ جميع الأحزاب السياسية إلى ما أسماه «الحوار الوطني» لمناقشة قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي. ولما وافقت الأحزاب على تأجيل مطالبها بتعديل الدستور إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية، وارتضت الجلوس في جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها الحزب الحاكم[١٥]،

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) إلى جانب هذا المطلب الرئيس المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية تمحورت مطالب القوى السياسية المختلفة على الأمور التالية: إنهاء حالة الطوارئ، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، حرية تكوين الأحزاب السياسية، استقلالية منظمات المجتمع المدني والنقابات وأجهزة الإعلام من سيطرة السلطة التنفيذية.

(١٥) انظر: مجدي عبد الحميد، محرر، **دراسة تحليلية حول أول انتخابات رئاسية في مصر ٢٠٠٥** (القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية؛ مؤسسة كونراد أديناور، [د. ت.])، ص ١٤.

جاء تصريح مبارك ليؤكد أن مصر هي دولة الحاكم الأوحد الذي يمتلك كل مقاليد الأمور ويتحكم بالقانون ولا يحكم به، وليضع جميع الأحزاب السياسية، الضعيفة فكرياً والهشة سياسياً، في موقف حرج، كيف لا، وهي التي تنازلت للتو عن مطالبها بتعديل الدستور.

ثانياً: انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية ومعايير الانتخابات الديمقراطية

يستعرض هذا المبحث مدى توافر العناصر المختلفة للمعايير الثلاثة للانتخابات الديمقراطية في أول انتخابات رئاسية مصرية، وذلك من خلال تتبع ورصد الوقائع والأحداث والمؤشرات التي تؤكد، أو تنفي، العناصر المختلفة للمعايير الثلاثة ـــ الفعالية والحرية والنزاهة ـــ ذات الصلة بانتخابات الرئاسة[١٦]. وسنعرض، **أولاً**، لمعيار الحرية الذي يهتم في الأساس بالضمانات التي يجب توافرها قبيل يوم الانتخابات، ثم نتناول، **ثانياً**، معيار النزاهة الذي يتعلق بحيادية الجهة المشرفة على الانتخابات، وشفافية إجراء الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان نتائجها، وأخيراً ننظر في معيار الفعّالية المتصل بما بعد الانتخابات، أي ما تؤديه الانتخابات من وظائف ونتائج.

١ ــ معيار «حرية» الانتخابات

سبق أن أشرنا في «مفهوم الانتخابات الديمقراطية» إلى أن معيار حرية الانتخابات يعني أن تُجرى الانتخابات في ظل قاعدة حكم القانون، وأن تتسم بالتنافسية، وأن تحترم الحقوق والحريات السياسية الرئيسية الواردة في مجموعة من الوثائق والاتفاقات الدولية والإقليمية. فهل توفرت هذه العناصر في انتخابات الرئاسة المصرية؟

أ ــ احترام مبدأ حكم القانون

سبق أن أشرنا إلى أن أول وأبرز معايير حرية الانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية المعاصرة هو أن يحترم النظام الذي يجري تلك الانتخابات مبدأ حكم القانون، أي أن ممارسة السلطة بشكل شرعي لا يتم إلا من خلال خضوع القائمين عليها والمحكومين على قدم المساواة إلى قانون مسبق. فهل السلطة في مصر مقيدة بقانون مسبق يحترمه الحكام والمحكومون على قدم المساواة؟ وهل هناك نظام قضائي مستقل يصون الحريات ويضمن المساواة أمام القانون؟

بداية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود دستور، أسماه واضعوه «الدستور الدائم»، في مصر منذ العام ١٩٧١، إلا أن القوى السياسية المختلفة ظلت تنادي دوماً بتعديله أو استبداله بآخر، بغرض أساسي هو تفعيل قاعدة حكم القانون ودولة المؤسسات

---

(١٦) تجدر الإشارة هنا إلى أن بعضاً من عناصر تلك المعايير تتصل بالانتخابات البرلمانية فقط وليست لها صلة مباشرة بالانتخابات الرئاسية، من ذلك على سبيل المثال وجود قانون انتخابي عادل وفعال، وتوزيع الدوائر الانتخابية بما يضمن تمثيل كل فئات المجتمع، وغير ذلك.

الدستورية. وقد وقفت السلطة دوماً بالمرصاد أمام كل تلك المطالب، ولا سيما ما يتصل منها بتبني نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من أكثر من مرشح وتحديد مدة الرئاسة بفترتين فقط.

وكما سبق أن أشرنا، فإنه بمجرد أن وافقت الأحزاب على تأجيل مطالبها بتعديل الدستور إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية، ووافقت على الجلوس مع الحزب الحاكم في ما سمي الحوار الوطني، فاجأ مبارك جميع القوى السياسية وقدّم مبادرةً ــ وصفها هو بالتاريخية ــ في شباط/فبراير ٢٠٠٥ داعياً مجلسي الشعب والشورى إلى تعديل المادة (٧٦) من الدستور الخاصة باختيار الرئيس، وإلغاء نظام الاستفتاء الرئاسي، وفتح الباب أمام التنافس على منصب الرئاسة في انتخابات مباشرة.

وقد كان من نتاج انفراد الحزب الحاكم بمناقشة مبادرة مبارك وتجاهله مطالب القوى السياسية أن رفضت جُل تلك القوى السياسة والمنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني مضامين المادة (٧٦) المعدلة وحزمة القوانين المتعلقة بممارسة الحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية، بل إن هذه القوى اعتبرت المادة المعدلة والقوانين التي صدرت في أعقاب التعديل بمثابة قيود جديدة على الحريات ونكسة أخرى لجهود أنصار الديمقراطية والإصلاح(١٧).

إن مبادرة مبارك التي جاءت بعد تربعه على الحكم لمدة ٢٤ عاماً، ومع اقتراب نهاية ولايته الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أكدت غياب مبدأ حكم القانون ودولة المؤسسات ورسوخ قاعدة التحكم بالقانون والاستخفاف بمطالب القوى السياسية في مصر. إنها حكومة الحاكم الأوحد الذي يتحكم بالقانون ولا يخضع له، ويمسك بكل الأمور، وتعلو إرادته المنفردة على إرادات كل القوى السياسية بما في ذلك إرادة أركان حكمه الذين كانوا قبل ٢٦ شباط/فبراير يتبارون في الدفاع عن النظام ويتعجبون من الذين يطالبون بتعديل الدستور، بل ويتهمونهم بالعمل على زعزعة استقرار البلاد وأمنها.

أما في شأن القضاء، فتكفي الإشارة إلى أن المادة (٧٦) المعدلة تعدّت على اختصاصات المحكمة الدستورية العليا الواردة في الدستور، إذ نصت على ما يلي: «ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور».

ويُعد ذلك خرقاً للدستور ذاته، ولجميع القواعد القانونية الراسخة، وذلك على النحو التالي:

ــ المادة (١٧٥) من الدستور تعطي المحكمة الدستورية العليا ــ دون غيرها ــ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتفسير النصوص التشريعية، وهذه الرقابة رقابة

(١٧) انظر: **حالة حقوق الإنسان في مصر: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥** (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦)، ص ٢٧ ــ ٣٤.

لاحقة وليست سابقة كما نصت المادة (٧٦) المعدلة. وقد جاء هذا الأمر استجابة لرغبة مبارك ذاته التي عبّر عنها في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ لمجلة **المصور** عندما أعلن عن ضرورة الأخذ بمبدأ الرقابة السابقة على دستورية القوانين، وذلك لتجنب ما وصفه بـ «الإخلال بالأمن القانوني»(١٨). وغني عن البيان أن احتمال تأثر المحكمة الدستورية العليا بآراء السلطة التنفيذية في هذا النوع من الرقابة السابقة هو احتمال كبير في ضوء سلطة الرئيس في تعيين قضاة تلك المحكمة.

ــ هذا فضلاً عن أن المادة المعدلة تتناقض مع قواعد دستورية راسخة، بل تعمل أيضاً على تحصين لجنة الانتخابات الرئاسية من الطعن عليها بأية وسيلة ومن أي جهة. فقد نصت على: «وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريقة وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ». وهذا يتعارض مع نص المادة (٦٨) من الدستور التي تؤكد: «ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء»(١٩)، ويخالف المادة (١٧٢) من الدستور التي تعطي لمجلس الدولة وظيفة الفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية(٢٠).

ــ كما تجعل المادة لجنة الانتخابات الرئاسية عُرضة للتشكيك في حيادها عندما جعلت رئيس المحكمة الدستورية العليا ــ الذي يعيّنه رئيس الجمهورية ــ رئيساً للجنة انتخابات الرئاسة، بل إن السلطة عرضت مشروع القانون على المحكمة الدستورية بعد أن تقرر في الدستور تشكيل لجنة الانتخابات برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا ذاتها(٢١).

ب ـ احترام مبدأ التنافسية

سبق أن أشرنا إلى أن هذا المبدأ يقتضي وجود تنافس حقيقي بين مرشحين متعددين، وذلك من الناحية الكمية، أي عدم اقتصار الانتخابات على مرشح واحد فقط، ومن الناحية الكيفية، أي ضرورة توافر بدائل متعددة في التنافس الانتخابي في شكل برامج سياسية، حزبية أو غير حزبية. فهل يضمن القانون حق المواطنين في التنافس على منصب رئيس الجمهورية؟ وهل هناك ضمانات للحيلولة دون إقصاء أشخاص أو فئات معينة من المشاركة السياسية؟

وضعت المادة (٧٦) المعدلة الكثير من القيود أمام المواطنين الراغبين في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، مقيدةً بذلك مبدأ التنافسية الذي هو عنصر رئيسي من

(١٨) عبد الحميد، محرر، المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٩) المادة الرقم (٦٨) من الدستور.

(٢٠) عبد الحميد، محرر، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨. وتجدر الإشارة إلى أن المادة الرقم (٧٦) المعدلة ليس لها مثيل في الدستور المصري من حيث تضمنها الكثير من التفاصيل، فهي تحتوي على ٦٩٩ كلمة، أي ما يعادل أكثر من كلمات المواد من (١) إلى (٣٢) من الدستور المصري ذاته.

عناصر حرية الانتخابات الديمقراطية، ولعل أبرز تلك القيود ما يلي[(٢٢)]:

ــ وضع القانون الرقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية قيداً على الذين يحق لهم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية قوامه «أن يكون الراغب من بين الناخبين المقيدة أسماؤهم في الجداول الانتخابية». وعلى رغم عدم وجود مشكلة قانونية في هذا الشرط، فإنه من الناحية العملية يشكل قيداً في بعض الحالات، وذلك بالنظر إلى المشكلة التي ما فتئ الكثير من القوى السياسية ينادي بحلها والمتعلقة بمشكلات الجداول الانتخابية وما تحتويه من أخطاء.

ــ قيود أمام ترشح المستقلين: على من يرغب في الترشح أن يحظى بتأييد ٢٥٠ عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن ٦٥ من أعضاء مجلس الشعب، و٢٥ من أعضاء مجلس الشورى، و١٠ أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة ومن ١٤ محافظة على الأقل. وفي ضوء سيطرة الحزب الوطني الحاكم على الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى، وفي كل المجالس الشعبية المحلية، فإن المادة تمنع، في واقع الأمر، ترشح أي شخص مستقل. وأمعنت المادة في التضييق على المستقلين باشتراطها عدم جواز أن يكون تأييد المنتخبين لأكثر من مرشح واحد. ولعل التيار الأكثر تضرراً من هذه القيود هو جماعة الإخوان المسلمين نظراً إلى أنها لا تمتلك حزباً شرعياً، ولا يمكنها الحصول على تأييد ٢٥٠ عضواً منتخباً في مجالس يسيطر عليها الحزب الحاكم.

ــ قيود أمام الأحزاب السياسية: اشترطت المادة المعدلة مضي مدة خمسة أعوام متصلة على الأقل على تأسيس الحزب الذي يرغب في التنافس على منصب رئيس الجمهورية، واستمرار الحزب طوال هذه المدة في ممارسة نشاطه. كما اشترطت حصول الحزب في آخر انتخابات على نسبة ٥ بالمئة (عُدلت في عام ٢٠٠٧ إلى ٣ بالمئة) على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، أو ما يساوى ذلك في أحد المجلسين، وأن يرشح الحزب لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقاً لنظامه الأساسي، على أن يكون قد مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل. وغني عن البيان أن هذه الشروط تقضي على مبدأ تكافؤ الفرص أمام الأحزاب، وذلك في ضوء عدم وجود حزب يمتلك نسبة الـ ٥ بالمئة أو ٣ بالمئة في مجلسي الشعب والشورى، ومنع الأحزاب من ترشيح أحد من خارج هيئتها العليا.

ــ وللبحث عن شيء من الشرعية التي يفتقدها النظام من جهة، ولضمان تعدد شكلي للمرشحين من جهة أخرى، أدخلت المادة المعدلة استثناءً واحداً يجيز لكل حزب سياسي معترف به من لجنة شؤون الأحزاب ترشيح أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من أيار/مايو ٢٠٠٥ في أول انتخابات بعد التعديل. لقد أدرك صناع المادة المعدلة أن القيود التي

(٢٢) انظر في هذا الشأن: المصدر نفسه، ص ١٤ ــ ١٨، ونص المادة المعدلة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات (مصر): «نص دستور جمهورية مصر العربية،» <http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ Constitution/Constitutiontext/040303000000000001.htm>.

وضعوها لن تسمح بإجراء انتخابات تنافسية من الناحية الشكلية، وأن مبارك سيكون المرشح الأوحد، الأمر الذي يقلل من شرعية التعديل ووجاهته أمام الجماهير في الداخل، وأمام الجماعة الدولية في الخارج. وفي عام ٢٠٠٧ أدخلت السلطة تعديلاً جديداً في المادة (٧٦) كررت بموجبه ذلك الاستثناء عندما أدركت أن غياب مبارك لأي سبب ــ المولود في عام ١٩٢٨ ــ ستؤدي إلى أن يكون مرشح الحزب الحاكم ــ الذي ربما هو نجل مبارك الأصغر جمال ــ من جديد المرشح الأوحد في انتخابات الرئاسة.

ــ وبجانب كل ما سبق، فإن ممارسات السلطة التي أشرفت على الانتخابات أدت إلى ضرب مبدأ التنافسية حتى بين الذين انطبقت عليهم تلك الشروط التي جاءت في المادة المعدلة ومرشح الحزب الحاكم، وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقاً عند حديثنا عن معيار نزاهة الانتخابات.

ج ـ ضمان حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والإعلام

تعدّ حماية حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسية، ولا سيما حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والإعلام، من أبرز معايير حرية الانتخابات الديمقراطية. فهل هناك ضمانات حقيقية للحيلولة دون وضع قيود على حق المعرفة والحصول على المعلومات وتداولها عبر وسائل الإعلام والصحافة المختلفة؟

على الرغم من أن الدستور نصّ على أن حريات التعبير والحصول على المعلومات والصحافة مكفولة، وأن الرقابة على الصحف محظورة، بيد أن القوانين المنظمة للصحافة والحرية في التعبير تضع قيوداً جمة في هذا الصدد:

ــ القانون الرقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة ولائحته التنفيذية يفرض قيوداً على حرية إصدار الصحف وملكيتها، أما القانون الرقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة المعدل بالقانون الرقم (٣) لسنة ١٩٩٨، فقد اشترط موافقة مجلس الوزراء إذا كان من أغراض الشركة إصدار الصحف[٢٣].

ــ وعلى رغم أن احتجاجات الصحافيين أدت إلى إلغاء ما يعرف بالقانون الرقم (٩٣) لسنة ١٩٩٥ الذي كان يقضي بحبس الصحافي الذي ينشر وثائق والموظف الذي زوّده بها، فإن هناك الكثير من العقبات الإدارية التي تقف بالمرصاد أمام حصول الصحافيين على المعلومات من المصادر الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع البعض منهم في فخ المعلومات الخاطئة، فإلى الحبس أو الغرامات المالية المرتفعة. هذا فضلاً عن أن المجلس الأعلى للصحافة ــ الذي يعتبر الجهة الحكومية المسؤولة عن الصحافة في مصر ــ يعدّ، بموجب تشكيله وصلاحياته، هيئة رقابة وإشراف على الصحافيين والمؤسسات الصحافية[٢٤].

(٢٣) انظر: **حالة حقوق الإنسان في مصر: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣** (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤).

(٢٤) انظر: **حالة حقوق الإنسان في مصر: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥**، ص ١٢٢ ــ ١٣٠.

ــ وقد كان من نتاج ذلك أن امتلأت تقارير المنظمات الحقوقية بعشرات الحالات التي تم فيها استدعاء الصحافيين أمام النيابة والقضاء، وكذا حالات الاعتداء على الصحافيين واعتقالهم، ومصادرة وإغلاق الصحف ومنع مطبوعات(٢٥).

ــ فضلاً عما تقدم، فإن هناك جملة من القوانين التي تضع قيوداً على الحق في الحصول على المعلومات ونشرها، وتقنن احتكار الدولة للمعلومات، كما يتضمن قانون العقوبات العديد من الجرائم التي تحاصر حرية الرأي والتعبير. هذا فضلاً عن أن قانون الطوارئ رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨ يعدّ تقييداً على حرية الرأي والتعبير، إذ يجيز اتخاذ تدابير استثنائية ضد حرية الصحافة والتعبير، منها وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع، وسلطة وزارة الداخلية في مراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات، وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن طبعها. أما قانون الإعلام الجديد الذي صدر في تموز/يوليو ٢٠٠٦، فيشمل أحكاماً تسمح بسجن الصحافيين نتيجة مخالفات، منها نشر مواد تنتقد رئيس الجمهورية والبرلمان والوزارات، بل حتى رؤساء الدول الأجنبية أيضاً(٢٦).

د ــ حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية

ترتبط بعنصر التنافسية ضرورة ضمان حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن سلطة التنفيذ من أحزاب وتكتلات سياسية وغيرها، أي عدم وجود قيود رسمية أو فعلية على إنشاء تلك المنظمات والتنافس على المناصب السياسية والمقاعد البرلمانية. فهل هناك ضمانات حقيقية للحيلولة دون وضع قيود على تشكيل جمعيات مستقلة كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط في مصر؟

يمكن القول هنا إن آلية التحكم بالقانون ــ وليس حكم القانون ــ هي أساس تعامل السلطة الحاكمة مع تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية، من أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني ونقابات وغيرها، وذلك على النحو التالي:

ــ يتم التضييق على الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي، في الأساس، بالقانون وليس استناداً إلى القانون، كما هي الحال في الديمقراطيات المعاصرة. فقانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية في

---

(٢٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٢ ــ ١٣٠. ولعل من أبرز قضايا الصحافة والصحافيين قضية محاكمة الصحافي مجدي حسين ــ الأمين العام لحزب العمل ورئيس تحرير صحيفة **الشعب** الناطقة باسم الحزب ــ وسجنه لمدة سنتين مع صحافيين من جريدته، وإلغاء ترخيص حزبه وإغلاق جريدته بسبب نشر الجريدة مقالات وتحقيقات تتهم فيه وزير الزراعة المصري الأسبق يوسف والي بالتعامل مع إسرائيل والإضرار بالزراعة المصرية.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الإعلام والانتخابات الرئاسية: تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس ـ ٤ سبتمبر ٢٠٠٥)** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، [د. ت.])، ص ١٩ ــ ٣٤.

مصر سمح ــ شكلاً ــ بالتعددية الحزبية في مصر بعد نحو ثلاثة عقود من مرحلة التنظيم السياسي الواحد في أعقاب ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢. غير أن هذا القانون وضع أيضاً قيوداً على تشكيل الأحزاب السياسية، إذ أعطى لما يسمى لجنة شؤون الأحزاب سلطة ترخيص الأحزاب أو منعها[٢٧]. ونظراً إلى أن اللجنة تشكلت برئاسة رئيس مجلس الشورى وعضوية كل من وزير العدل ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب وثلاثة من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم، فقد ظلت ــ في نظر جل القوى السياسية ــ أداة حكومية تأتمر بأمر السلطة التنفيذية.

ــ وبعد ضغوط المعارضة تم تعديل القانون الرقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بإصدار القانون الرقم (١٧٧) لسنة ٢٠٠٥ الذي أدخل بعض التعديلات على تشكيل لجنة شؤون الأحزاب بزيادة عضوية اللجنة من ٧ إلى ٩ أعضاء، هم رئيس مجلس الشورى (رئيساً للجنة) ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب، وثلاثة من بين الرؤساء السابقين للهيئات القضائية ونوابهم من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، وثلاثة من الشخصيات العامة غير المنتمية إلى أي حزب سياسي. كما أقر القانون المعدل بأن تصدر اللجنة قرارها في شأن تأسيس الحزب خلال تسعين يوماً، وأن انقضاء هذه المدة دون صدور قرار اللجنة يعني عدم اعتراضها علي تأسيس الحزب. كما رفع القانون الدعم المادي الحكومي للأحزاب، وأكد أحقيتها في الحصول علي فرصة متساوية في استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة. وقد أوجزت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ما تقوم به السلطة في مصر في هذا الصدد في تقرير لها، قائلة إن «الرئيس حسني مبارك والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي يتزعمه، قاما باستغلال قانون الأحزاب السياسية للإبقاء على احتكارٍ فعلي للسلطة السياسية في مصر من خلال حرمان معارضيهما من حق تشكيل الأحزاب السياسية»[٢٨].

ــ ولأجل منع التيار الإسلامي من التنافس على المناصب السياسية وإقصائه عن العمل العام كان تعديل المادة (٥) من الدستور في عام ٢٠٠٧ لحظر قيام أو تأسيس أي حزب على أساس ديني، إذ نصت المادة على أنه «ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية أو أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل»[٢٩]. وقد استهدفت هذه المادة في الأساس جماعة الإخوان المسلمين التي حصلت على ٨٨ مقعداً في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥.

ــ وبالإضافة إلى ما سبق هناك جملة من القوانين التي تقيّد عمل المجتمع المدني

---

(٢٧) انظر في شأن تلك القيود: **القوانين الاستثنائية وحق التنظيم في مصر**، تقديم فيوليت داغر (باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢). متاح على شبكة الإنترنت: <http://www.achr.nu/kt1.htm>، و«احتكار للسُلطة: قانون الأحزاب السياسية المصري،» (منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، متاح على شبكة الإنترنت: <http://hrw.org/arabic/backgrounder/egypt0107>.

(٢٨) ورد في: «احتكار للسُلطة: قانون الأحزاب السياسية المصري».

(٢٩) المادة الرقم (٧٦) من الدستور الدائم لمصر (١٩٧١)، بعد تعديل عام ٢٠٠٧.

والعمل الأهلي، فالقانون الرقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ يؤكد سيطرة الدولة على النشاط الأهلي التطوعي، أما القانون الرقم (١٥٣) لسنة ١٩٩٩ فقد أتاح حرية العمل في مجالات عدة، غير أنه توسع أيضاً في الأنشطة التي يحظر أن تكون من بين أغراض الجمعيات الأهلية. ثم صدر القانون الرقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ الذي ألغى العمل بالقانونين السابقين، غير أن المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني ترى أن القانون الجديد لا يعدّ فقط نسخة مكررة من قانوني عامي ١٩٦٤ و١٩٩٩، وإنما يفرض قيوداً جديدة على العمل الأهلي من خلال منح صلاحيات واسعة لجهة الإدارة في تقييده من حيث التأسيس والأنشطة ومصادر التمويل. وبشكل عام، فقد أفضى القانون إلى التوسع في النشاط المحظور علي الجمعيات، ووضع قيوداً جديدة على تأسيس الجمعيات الأهلية، وعلى الحق في التقاضي، وعلى مصادر التمويل. كما سلب اختصاصات الجمعية العمومية، وتدخل في شؤون مجالس الإدارات، وصار من السهولة حلّ الجمعيات بموجب قرار إداري من الوزير المختص[٣٠].

٢ ـ معيار «نزاهة» الانتخابات

يرتبط معيار «نزاهة» الانتخابات بعنصر الحياد الذي يجب أن تتسم به الجهة المشرفة على الانتخابات في تعاملها مع جميع أطراف العملية الانتخابية من مرشحين وناخبين ومشرفين ومراقبين، وفي جميع مراحلها بدءاً من حق الاقتراع، مروراً بيوم الانتخابات ذاته، وانتهاءً بكل ما يتصل بفرز الأصوات وإعلان النتائج والنظر في الشكاوى والطعون. وترتبط نزاهة العملية الانتخابية أيضاً بمبدأ دورية الانتخابات وانتظامها.

أ ـ حق الاقتراع العام

ترتبط الانتخابات الديمقراطية التنافسية بحق الاقتراع العام، أي حق كل المواطنين البالغين المسجلين في الاقتراع في الانتخابات دونما تمييز على أساس اللون أو الأصل أو العرق أو المكانة الاجتماعية أو النوع أو اللغة أو الدين أو المذهب. كما ترتبط الانتخابات الديمقراطية بقاعدة أن لكل ناخب صوتاً واحداً، أو ما يسمى الوزن المتساوي للأصوات. فهل يضمن القانون في مصر حق الاقتراع العام دون تمييز على أساس عرقي أو لغوي أو ديني أو مذهبي أو جهوي أو قبلي أو عشائري؟ وهل هناك ضمانات للحيلولة دون استثناء فئات معينة من حق الاقتراع العام أو تمتع فئات معينة بأوزان تصويتية أكبر من غيرها؟ وهل القانون الانتخابي يضمن قاعدة التصويت السري؟ وهل هناك وسائل مناسبة لمنع كل ما عدا ذلك حال التصويت العائلي أو رشوة الناخبين أو شراء الأصوات؟

ليس في القانون المصري، بشكل عام، ما يمنع حق الاقتراع العام أو يضع أوزاناً تصويتية لبعض الناخبين، بيد أن ممارسات السلطة التنفيذية تكشف عن الكثير من الطرق الملتوية التي تُفضي عملياً إلى وضع استثناءات لحق الاقتراع العام أو إعطاء أوزان تصويتية لأنصار الحزب الحاكم، ولا يوجد وسائل مناسبة لمنع تلك الممارسات التي شهدت تلك

(٣٠) انظر: **القوانين الاستثنائية وحق التنظيم في مصر**.

الانتخابات منها الكثير. ومن هذه الممارسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[٣١]:

ــ شهدت الانتخابات إشرافاً قضائياً جزئياً نظراً إلى عدد القضاة المحدود الذي لا يتجاوز ١٢ ألف قاض مقارنة بالعدد الكبير للجان الانتخابية، العامة والفرعية، الذي يقدر بـ ٥٣ ألف لجنة فرعية من جهة، وإصرار السلطة على إجراء الانتخابات في يوم واحد، كما جاء في المادة (٧٦) المعدلة من جهة أخرى. وتربط قوى المعارضة والمنظمات الحقوقية بين غياب القضاة وتزوير نسب المشاركة في الانتخابات والنتائج النهائية لها. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة المشاركة في التصويت في اللجان التي أشرف عليها قضاة ٣ بالمئة من إجمالي الأسماء المقيدة في تلك اللجان، أما اللجان الفرعية التي لم يشرف عليها قضاة فقد تضاعفت فيها نسبة التصويت إلى أكثر من ٢٥ ضعفاً.

ــ حددت المادة الرقم (٨) من القانون الرقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية اختصاصات واسعة جداً للجنة الانتخابات الرئاسية، فهي تختص ــ دون غيرها كما جاء في القانون ــ بجملة من المهام التنظيمية والإجرائية، مثل إعلان فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية، ووضع الإجراءات اللازمة للتقدم للترشيح والإشراف على تنفيذها، وتلقّي طلبات الترشيح وفحصها والتحقق من توافر الشروط في المتقدمين للترشيح، وتحديد تاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها، بل التحقق أيضاً من تطبيق القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية المنصوص عليها في القانون، والإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز.

ــ كما تختص اللجنة بصلاحيات قضائية واسعة، فلها سلطة الفصل في جميع التظلمات والطعون المتعلقة بالانتخاب، وذلك على الرغم من أنها تضم شخصيات عامة من غير القضاة. وقد انتزعت اللجنة تلك الوظيفة من مجلس الدولة ومحكمة النقض. وهذا أمر غير عملي أيضاً، فقد أعطى القانون الحق في الطعن خلال ٢٤ ساعة فقط من الانتخابات، فكيف للجنة من تسعة أفراد أن تتصدّى للفصل في طعون قد تصل إلى عدد كبير خلال يوم واحد هو أيضاً اليوم الذي يتم فيه الفرز وتجميع الأصوات وإعلان النتائج. والأخطر من ذلك أن

(٣١) اعتمد هذا الجزء على الأحداث والمؤشرات التي جاءت في المصادر التالية: عبد الحميد، محرر، **دراسة تحليلية حول أول انتخابات رئاسية في مصر ٢٠٠٥**، ص ٤٦ ــ ٥١ و٥٨ ــ ٧٩؛ «مراقبة الانتخابات الرئاسية: التقرير المبدئي لمراقبة أعمال التصويت والفرز ــ الخميس ٨ سبتمبر ٢٠٠٥،» متاح على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان على الإنترنت: <http://www.hrinfo.net/egypt/eicds/2005/pr0908.shtml>؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان أول،» (تقرير، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٥/٩/٨)، متاح على الموقع: <http://www.hrinfo.net/egypt/eicds/2005/pr0908.shtml>؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان ثاني،» (تقرير، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٥/٩/٨)، متاح على الموقع: <http://www.eohr.org/ar/press/2005/pr0908 -1.shtml>؛ «المؤشرات الأولية لمرصد منتدى المنظمات النسائية من أجل التغيير: استخدام النساء الفقيرات في إنقاذ حملة مبارك،» (مرصد منتدى المنظمات النسائية من أجل التغيير التابع للمركز المصري لحقوق المرأة، القاهرة، ٢٠٠٥/٩/٨)، متاحة على الموقع: <http://www.hrinfo.net/egypt/ecwr/2005/pr0908.shtml>؛ **المصري اليوم**، ٧ ــ ٢٠٠٥/٩/٩، و**الوفد**، ٨ ــ ٢٠٠٥/٩/٩.

اللجنة تعدّ، طبقاً لنص القانون، خصماً وحكماً في آن واحد، إذ منحها القانون سلطة الفصل في جميع المسائل المتعلقة باختصاص اللجنة ذاتها، بما في ذلك تنازع الاختصاص، منتزعة بذلك اختصاصاً أصيلاً من اختصاصات المحكمة الدستورية العليا. وهذا أمر يتعارض مع الدستور المصري ذاته في ما يتصل باستقلال القضاء وحق اللجوء إلى القاضي الطبيعي.

ـ كما شهدت الانتخابات السماح للبعض بالتصويت من دون وثيقة تحقيق شخصية أو بالتصويت في خارج دوائرهم من دون بطاقة انتخابية. كما وجدت حالات تصويت متكرر من قبل الناخبين أنفسهم. وفي البحيرة سجل المراقبون وجود أسماء لأطفال ومتوفين داخل القوائم الانتخابية. وفي أسيوط سجلت بعض حالات للتصويت بالإنابة، حيث قام رجال بالتصويت نيابة عن زوجاتهم في لجنة الغنايم.

ـ أما عمليات شراء الأصوات، فقد انتشرت في دوائر كثيرة، ففي منطقة الأزبكية سجل المراقبون بالصوت والصورة حدوث عمليات شراء أصوات، إذ قام نشطاء الحزب الوطني بإعطاء مبالغ مالية تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ جنيه لكل مواطن واصطحابهم داخل اللجان، كما حدث في اللجنة الرقم (٢) بمنشية ناصر في محافظة القاهرة. وشهدت لجنة مدرسة خليل آغا في دائرة باب الشعرية توزيع بطاقات دعاية انتخابية تحمل اسم مرشح الحزب الوطني وإعلانات عن جوائز وأجهزة منزلية وأجهزة حاسب آلي. وخلال الحملة الانتخابية أعطى مرشح الحزب الوطني تعليماته لوزير الزراعة بتسجيل أراض «وضع يد» لبعض الشباب الذين كانوا قد اشتكوا لمبارك من عدم تسجيلها. وقد اعتبرت المعارضة هذا الأمر رشوة انتخابية.

ـ كما شاركت الأجهزة التنفيذية في ما يسمى مبايعات ومسيرات التأييد في معظم محافظات مصر، كما حدث في مركز شباب الجزيرة، وفي معسكرات الشباب في أبوقير في الإسكندرية وفي الفيوم.

ـ عدم وجود سواتر فاصلة بين الناخبين والقضاة لتوفير السرية اللازمة لعملية الاقتراع في بعض اللجان الانتخابية في محافظات مختلفة.

ـ عدم وجود الحبر الفوسفوري الذي نصّ عليه القانون للتأكد من أن الناخب لن يقوم بالتصويت أكثر من مرة، وذلك كما حدث في دائرة الدقي والعجوزة في القاهرة، وفي المحلة الكبرى.

ـ وجود أعضاء من الأمانة العامة للحزب الوطني داخل إحدى لجان دائرة الرمل في الإسكندرية لإجبار الناخبين على الإدلاء بأصواتهم لصالح مرشح الحزب الوطني.

ـ قيام مندوبي الحزب الوطني بتهديد الناخبين في قرى تابعة لمحافظة بني سويف باعتقالهم وقطع المعاش الشهري للشؤون الاجتماعية عنهم في حالة عدم التصويت لصالح مرشح الحزب الوطني.

ـ لم يتم التأكد من خلو الصناديق قبل بدء الاقتراع في بعض الدوائر، مثل دائرة الوراق أوسيم.

ـ في بندر دمنهور وزاوية غزال تم تهديد الناخبين من خلال مكبرات الصوت

بتغريمهم ١٠٠ جنيه لمن لا يدلي بصوته، كما تم استخدام العمد والمشايخ في الدعاية للضغط على الفلاحين لمنح أصواتهم لمرشح الحزب الحاكم.

ــ وجدت ظاهرة التصويت الجماعي لصالح مرشح الحزب الحاكم باستخدام حافلات النقل العام وسيارات تابعة للحزب الوطني في الكثير من الدوائر، ففي الفيوم تم اقتياد الفلاحين وإجبارهم على التصويت لمرشح الحزب الحاكم، وفي أسوان تم نقل موظفي الدولة في سيارات حكومية، وفي السويس تم نقل عمال وموظفي هيئات القطاع العام للتصويت الجماعي مع وجود مندوب للتأكد من الذين أنهوا التصويت فعلاً وربط أصواتهم بالحوافز الخاصة بهم.

ــ حشد النساء الفقيرات المستفيدات من المشروعات والخدمات التي يقدمها الحزب الحاكم للتصويت لصالح مرشح الحزب، وذلك في مناطق مختلفة. كما تم استخدام بعض الجمعيات الأهلية في حشد المستفيدات من خدماتها من النساء للتصويت لمرشح الحزب الوطني واستخدام موارد الجمعيات من سيارات وأتوبيسات لنقل المستفيدات، وكذا نقل أعداد كبيرة من النساء لاستخراج البطاقات الانتخابية في صباح يوم الاقتراع لمن ليس معهن بطاقة انتخابية، كما حدث في قسم العمرانية.

ب ــ تسجيل الناخبين بشفافية وحياد

إن تسجيل الناخبين في سجلات انتخابية بشكل واضح وشفاف يُوفر آلية للنظر في المنازعات التي قد تُثار في شأن حق الفرد في التصويت، ويمنع أي ناخب من التصويت أكثر من مرة. كما أن تسجيل أسماء الناخبين في سجلات انتخابية يُمكّن الهيئة المشرفة على إدارة الانتخابات من تنظيم أعمالها المتصلة بتحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع القوة البشرية المشرفة على الدوائر المختلفة. فهل تتم عملية تسجيل الناخبين بشكل منتظم ودوري في مصر؟ وهل التعليمات المتصلة بنظام التسجيل تُعلن بشكل منظم وواضح؟

سجلت بعض المنظمات الحقوقية الكثير من المشكلات المتصلة بإجراءات التسجيل والجداول الانتخابية، وبالممارسات التمييزية التي جاء معظمها لصالح مرشح الحزب الحاكم، منها على سبيل المثال[٣٢]:

ــ تحيّز لجنة الانتخابات لمرشح الحزب الحاكم في توزيع الرموز، فقد أعلنت اللجنة أن توزيع الرموز سيكون بأسبقية التقدم للجنة، وعلى الرغم من أن مرشح حزب الغد أيمن نور كان أول المتقدمين، إلا أن اللجنة تجاهلت طلبه باختيار رمز الهلال وأعطته لمرشح الحزب الحاكم.

ــ وفي شأن الفصل في طلبات الترشيح، استبعدت اللجنة ٢٠ مرشحاً من مرشحي

(٣٢) اعتمد هذا الجزء على الأحداث والوقائع التي جاءت في المصادر التالية: عبد الحميد، محرر، المصدر نفسه، ص ٣٦ ــ ٣٧؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان أول»؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان ثاني»؛ **الأهالي** (القاهرة)، ٧ ــ ٢٠٠٥/٩/١٤؛ **المصري اليوم**، ٧ ــ ٢٠٠٥/٩/٨، و**الوفد**، ٨ ــ ٢٠٠٥/٩/٩.

الأحزاب السياسية الذين ينتمون إلى ٦ أحزاب متنازع على رئاستها بسبب تجميد لجنة شؤون الأحزاب بعض تلك الأحزاب أو بسبب النزاعات القضائية بين بعض هؤلاء المرشحين. وعلى الرغم من ذلك استثنت اللجنة وحيد فخري الأقصري على رغم أنه من المتنازعين على رئاسة حزب مصر العربي الاشتراكي.

ــ وجود أخطاء في كشوف الناخبين، إذ احتوت الجداول على أسماء متوفين وأسماء مكررة وأخطاء في كتابة الأسماء، واستبعاد منظم لمؤيدي أحزاب المعارضة. وقد رصدت منظمات المجتمع المدني حالات عدة من هذه الأخطاء في عدد من المحافظات، منها السويس والفيوم والقاهرة والبحيرة وغيرها. كما تم رصد حالات لم يتم فيها تحديث الكشوف الانتخابية بشكل دوري، فضلاً عن عدم وجود أسماء بعض الناخبين في تلك الجداول، كما حدث في محافظة دمياط وبعض اللجان الانتخابية الأخرى في محافظتي الجيزة والقاهرة.

ــ لم تكن الجداول الانتخابية معلقة في مكان واضح ومتاح لجميع الناخبين، في الوقت الذي تم فيه مدّ مندوبي وأنصار مرشح الحزب الحاكم بالجداول الانتخابية خارج اللجان، وذلك كما حدث في أسوان والفيوم والسويس وميت غمر ودائرة الوراق وأوسيم.

ــ كما لم تصدر الحكومة دليلاً للانتخابات الرئاسية، كما فعلت في الانتخابات البرلمانية. وقد أعرب مراقبو المناطق الريفية البعيدة عن عدم توافر قضاة داخل محطات الاقتراع وانتشار الفوضى وعدم النظام. كما أكد المراقبون أن معظم اللجان الانتخابية لم تكن معروفة كلجنة انتخابية لتسهيل وصول الناخبين إليها(٣٣).

ج ـ الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات

سبق أن أشرنا إلى أن من أبرز معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية حياد القائمين على إدارتها في جميع مراحلها بدءاً من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين، ومروراً بإدارة يوم الانتخابات، وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم أو الطعن. ويمكننا تناول هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

ــ هل يضمن القانون الانتخابي في مصر استقلالية وحيادية اللجنة المشرفة على الانتخابات واستقلاليتها المالية عن الحكومة؟

بداية تجدر الإشارة إلى أن المادة الرقم (٧٦) المعدلة نصت على أن لجنة الانتخابات الرئاسية تتشكل من «رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب، ويختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى، وذلك بناءً على

(٣٣) انظر: «مراقبة الانتخابات الرئاسية: التقرير المبدئي لمراقبة أعمال التصويت والفرز ــ الخميس ٨ سبتمبر ٢٠٠٥».

اقتراح مكتب كل من المجلسين، وذلك لمدة خمس سنوات»[٣٤]. وكما سبق القول، فإن وجود رئيس المحكمة الدستورية العليا على رأس هذه اللجنة، وهو المعين في منصبه من قبل رئيس الجمهورية، جعل حياد هذه اللجنة محل شك من قبل الكثير من المنظمات الحقوقية والقوى السياسية[٣٥]. وبشكل عام، فقد تمت إدارة الانتخابات عام ٢٠٠٥ من جانب لجنتين انتخابيتين: **الأولى** لجنة الانتخابات الرئاسية، و**الثانية** اللجنة العليا للانتخابات. وقد تم تشكيل اللجنتين في تموز/يوليو ٢٠٠٥، أي قبل شهرين فقط من إجراء الانتخابات الرئاسية، وثلاثة أشهر من بدء الانتخابات البرلمانية. وترى منظمات حقوقية مصرية ودولية أن هذه الفترة الزمنية الصغيرة منحت القليل من الوقت لفرض سيطرة اللجنتين على العمليتين الانتخابيتين اللتين تم إجراؤهما ــ في نظر تلك المنظمات ــ بواسطة وزارة الداخلية[٣٦].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد رصدت المنظمات الحقوقية الكثير من الممارسات والوقائع التي تشكك في حيادية اللجنة المشرفة على الانتخابات، منها على سبيل المثال لا الحصر قيام المشرفين على الانتخابات بإغلاق اللجان الانتخابية بحجة أن الصناديق قد امتلأت في مدينة السواح في القاهرة[٣٧]. كما انتقدت تقارير منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات بيان المستشار ممدوح مرعي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، في أثناء إعلان النتيجة النهائية، مؤكدة أن «اللجنة فشلت في توفير الأجواء المناسبة الداعمة لاستقلال العملية الانتخابية عن السلطة التنفيذية، مما جعل العملية الانتخابية بأكملها تابعة لرغبات السلطة الحاكمة وحدها. كما أهدرت مبدأ التساوي بين المرشحين، وتجاهلت القيام بدورها في توعية الناخبين، مما أدى إلى إرباك العملية الانتخابية وسيادة جو من الفوضى داخل اللجان، وافتقاد الناخب إلى الثقة في العملية الانتخابية..»[٣٨]. كما طالب نادي القضاة رسمياً بصورة من محاضر فرز اللجان العامة والفرعية للانتخابات بعد أن ورد إلى اللجنة التي شكّلها النادي لمتابعة وتقييم الانتخابات عدد من التقارير والشكاوى[٣٩].

أما لجنة الحريات في نقابة المحامين، فقد وصفت، في تقريرها حول مراقبة الانتخابات، الانتخابات الرئاسية بأنها معركة كانت محسومة مقدماً، وأن الانتخابات تمت تحت سيطرة الحزب الحاكم منذ بداية تعديل المادة الرقم (٧٦) وحتى إعلان نتائجها[٤٠].

(٣٤) المادة الرقم (٧٦) من الدستور.

(٣٥) تجدر الإشارة إلى أن رئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار ممدوح مرعي، الذي عين رئيساً للجنة الانتخابات عام ٢٠٠٥، تم تعيينه وزيراً للعدل في ما بعد.

(٣٦) انظر: «تقييم النظام الانتخابي في مصر،» (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للديمقراطية (برلين)، ١٤/٥/٢٠٠٧)، متاح على الموقع: <http://www.eohr.org/ar/report/2007/re0514.shtml>.

(٣٧) عبد الحميد، محرر، **دراسة تحليلية حول أول انتخابات رئاسية في مصر ٢٠٠٥**، ص ٧٧.

(٣٨) **الوفد**، ١١/٩/٢٠٠٥.

(٣٩) **الوفد**، ١٨/٩/٢٠٠٥.

(٤٠) **الوفد**، ١٩/٩/٢٠٠٥.

ــ هل يتمتع جميع المتنافسين بإدارة حملاتهم الانتخابية بشكل حر ومتكافئ من دون تدخل من السلطة التنفيذية؟

أظهرت الممارسة العملية انتهاكات كثيرة في ما يتصل بإدارة الحملات الانتخابية للمرشحين، لعل أبرزها[٤١]:

ــ تحديد اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة فترة الحملة الانتخابية من ٢٠٠٥/٨/١٧ إلى ٢٠٠٥/٩/٤، وهذه مدة قصيرة للغاية جاءت على حساب جميع المرشحين في ما عدا مرشح الحزب الحاكم الذي يعرفه الكل. كما شهدت الانتخابات تعليق مجموعة كبيرة من اللافتات لصالح مرشح الحزب الحاكم في الأماكن الحكومية التي يحظر القانون استغلالها في الدعاية الانتخابية. كما تم استغلال المعاهد والهيئات الدينية والشركات والإدارات الحكومية في الدعاية، وشاركت الإدارات الحكومية في العديد من المناطق بالدعاية لصالح مرشح الحزب الوطني. واشترك بعض نواب الشعب والشورى والمحليات في الدعاية لمرشح الحزب الوطني، وتم استخدام السيارات الحكومية وبعض سيارات النقل العام في نقل المواطنين والدعاية للمرشحين في أثناء الحملات، كما حدث في محافظات عدة.

ــ يحظر القانون استخدام المؤسسات الدينية في الدعاية الانتخابية، إلا أن شيخ الأزهر والبابا شنودة قاما بتأييد ومبايعة مرشح الحزب الوطني. كما قام «أقباط المهجر» بتأييد مرشح حزب الغد. كما حثّ رجال الدين المسيحي في ميت غمر الناخبين الأقباط على التصويت لمرشح الحزب الوطني.

ــ وعلى الرغم من أن القانون يوجب وقف الدعاية الانتخابية قبيل يوم الانتخابات بثلاثة أيام، وكذلك عدم وجود دعاية انتخابية داخل اللجان، وحتى مسافة ٢٥ متراً من المقر الانتخابي، إلا أن العديد من الدوائر شهد انتهاكات، إذ وجدت صور لمرشح الحزب الحاكم داخل اللجان وخارجها في مدينة السلام في أسيوط وأسوان والفيوم وميت غمر ودمياط وحدائق القبة. كما وجدت لافتات لمرشح الحزب الوطني عليها توقيع نقابة المعلمين في القاهرة في لجنة مدرسة الشرف الابتدائية في دائرة باب الشعرية. ووجدت لافتات دعاية لمرشح حزب الغد في أسوان، ولمرشح حزب الوفد في بور سعيد.

ــ كما شهدت الانتخابات زيادة كبيرة في الإنفاق على الدعاية الانتخابية من بعض الشخصيات الاعتبارية والشركات التجارية ورجال الأعمال. وقام العديد من المرشحين بتجاهل نص القانون بعدم الوعد بمقابل عيني أو مادي، ووعدوا المواطنين بوظائف

(٤١) اعتمد هذا الجزء على الأحداث والوقائع التي جاءت في المصادر التالية: عبد الحميد، محرر، **دراسة تحليلية حول أول انتخابات رئاسية في مصر ٢٠٠٥**، ص ٦٣ ــ ٧٩؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان أول»؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان ثاني»؛ «التقرير الجزئي لمراقبة الدعاية الانتخابية أثناء فترة الحملات الانتخابية (في الفترة من ١٧ أغسطس وحتى ٥ سبتمبر)،» (اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات، القاهرة، ٢٠٠٥/٩/٥)، متاح على الموقع: <http://www.hrinfo.org/egypt/makal/2005/pr0905.shtml>؛ **المصري اليوم**، ٧ ــ ٢٠٠٥/٩/٨، و**الوفد**، ٨ ــ ٢٠٠٥/٩/٩.

حكومية. كما تم توزيع هدايا عينية في صورة قمصان عليها صورة مرشح الحزب الحاكم على المواطنين، وكذا بطاقات تصويت غير رسمية عليها صورة مبارك وأسماء وأماكن تصويت الناخبين وإرشادات تطلب من المواطنين التصويت لصالح مبارك.

ـ وسجلت الانتخابات أيضاً تأخر وزارة الداخلية في التصريح لمرشحي المعارضة باستخدام المطبوعات في أثناء حملاتهم الانتخابية، الأمر الذي أثر بالسلب في بدء الحملة الدعائية لبعض المرشحين. هذا فضلاً عن تدخل السلطات الأمنية أكثر من مرة لتغيير مواعيد وأماكن المؤتمرات الانتخابية لمرشحي المعارضة.

ـ هل ثمة آليات للتأكد من أن وسائل الإعلام الحكومية لا تُخصص وقتاً أكبر في مساحاتها الإخبارية للحزب الحاكم أو الفئة الحاكمة؟

رصدت بعض جمعيات المجتمع المدني الكثير من المشاهدات المتصلة بدور الإعلام الحكومي والخاص، بعضها إيجابي، وبعضها الآخر سلبي. وبشكل عام، اتسمت التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام المستقلة والخاصة بالحياد في تغطية الحملات الانتخابية للمرشحين، وذلك مقارنة بتغطية وسائل الإعلام المملوكة للدولة. كما اتسمت التغطية التلفزيونية الحكومية بقدر أكبر من الحياد مقارنة بتغطية الصحف الحكومية. أما جريدتا **نهضة مصر** و**المصري اليوم** فتمتعتا بأكبر قدر من الحرفية والحيادية في التغطية الإعلامية مقارنة بغيرهما من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية[٤٢].

ـ هل يضمن القانون قيام مندوبي المرشحين المتنافسين بمراقبة الانتخابات والإشراف على عملية فرز الأصوات والإعلان عن النتائج؟ وهل ثمة آليات قانونية للتأكد من عدم تجاوز مندوبي المرشحين أدوارهم بعد انقضاء فترة الحملات الانتخابية، أو داخل اللجان في أثناء الانتخابات بغرض الترويج لمرشحهم؟

لقد سجلت بعض الجمعيات الحقوقية الكثير من المشاهدات المتصلة بدور مندوبي المرشحين، فبعض اللجان الانتخابية لم يكن داخلها سوى مندوبي الحزب الوطني، مثل لجنة مدرسة خليل أغا في دائرة باب الشعرية، ولجنة مدرسة باب البحر في الدائرة ذاتها، ولجنة مدرسة الشهيد محمد فريد في حلوان[٤٣]. وبشكل عام، كان أنصار الحزب الحاكم موجودين بكثافة داخل اللجان وخارجها، وتنافس هؤلاء على إظهار ولائهم للحزب، كما حدث في أسيوط وأسوان والفيوم وحدائق القبة والمحلة ودمنهور ومدينة نصر وغيرها. في المقابل، غاب مندوبو وأنصار المرشحين التسعة الآخرين عن معظم اللجان. كما أكدت المنظمات الحقوقية على الاعتقال المنهجي لمراقبي الدوائر الانتخابية من المعارضة،

---

(٤٢) انظر: «التقرير الجزئي لمراقبة الدعاية الانتخابية أثناء فترة الحملات الانتخابية (في الفترة من ١٧ أغسطس وحتى ٥ سبتمبر)»؛ «مراقبة الانتخابات الرئاسية: التقرير المبدئي لمراقبة أعمال التصويت والفرز ـ الخميس ٨ سبتمبر ٢٠٠٥»، و**الإعلام والانتخابات الرئاسية: تقييم أداء وسائل الإعلام المصرية في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس ـ ٤ سبتمبر ٢٠٠٥)**.

(٤٣) «حصاد يوم الانتخابات ـ بيان ثاني».

واستبعاد القائمين على الصناديق الانتخابية من جانب المرشحين، والاعتداء على المشرفين على الانتخابات. أما في دائرة الوراق أوسيم، فقد تم طرد مندوبي المراقبين[٤٤]. كما أشار تقرير لمركز سواسية لمراقبة انتخابات الرئاسة إلى حرمان نحو ٩٠ بالمئة من مندوبي المرشحين المنافسين لمرشح الحزب الوطني والمراقبين من حضور عمليات الفرز، في الوقت الذي تم فيه السماح لأشخاص ليس لهم صفة بالعملية الانتخابية بحضور الفرز في ٥٠ بالمئة من اللجان، مثل رجال الأمن وعدد من المسؤولين[٤٥].

ــ هل يسمح القانون لمراقبين معتمدين (محليين أو دوليين) بمراقبة الانتخابات والإشراف عليها؟ وهل يحدّد القانون المتطلبات التي يجب أن تتوافر في الأشخاص حتى يمارسوا دور المراقبين المعتمدين؟

رصدت بعض جمعيات المجتمع المدني الكثير من المشاهدات المتصلة بدور المراقبين، منها ما جاء في تقرير مراقبة الانتخابات الرئاسية: التقرير المبدئي لمراقبة أعمال التصويت والفرز (الخميس ٨ أيلول/سبتمبر) الصادر عن اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات من أنه تم منع أغلب مراقبي اللجنة من الدخول إلى اللجان خلال فترة التصويت، فيما تمكنت قلة قليلة من متابعة أعمال الفرز والعدّ[٤٦]. كما أفاد حافظ أبو سعدة أنه في حين تم السماح لمراقبي المنظمة المصرية بدخول اللجان الانتخابية في عدة محافظات، فقد تم منعهم في أربع محافظات، وهي قنا والجيزة وأسيوط والإسماعيلية، وبعض اللجان الانتخابية في محافظتي القاهرة والجيزة[٤٧].

ــ هل القانون يضمن حق الناخبين والمرشحين في الاستئناف ضد قرار من قرارات اللجنة المشرفة على الانتخابات أمام المحاكم؟ وهل هناك فترة زمنية محددة للتقدم بالاستئناف وللنظر في الاستئناف واتخاذ قرار في شأنه؟

لا يسمح الدستور إطلاقاً للمواطنين بحق الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية أمام أية جهة قضائية. فالمادة الرقم (٧٦) المعدلة عام ٢٠٠٥ تجعل، كما سبقت الإشارة، قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية قرارات نهائية ونافذة، ولا يمكن الطعن فيها بأية وسيلة من الوسائل أو الطعن فيها أمام أية سلطة أياً كانت، ولا يمكن تفسير ما تضمنته على نحو غير المذكور في المادة. إن غياب آليات للطعن أمام المحاكم سابقة لا مثيل لها في الدول التي تدّعي الديمقراطية. ولا يمكن تصور حياد لجنة ما تمتلك هي وحدها الحق في النظر في الطعن في قراراتها.

(٤٤) انظر: عبد الحميد، محرر، **دراسة تحليلية حول أول انتخابات رئاسية في مصر ٢٠٠٥**، ص ٧١ ــ ٧٣.

(٤٥) **الوفد**، ٢٠٠٥/٨/٩.

(٤٦) انظر: «مراقبة الانتخابات الرئاسية: التقرير المبدئي لمراقبة أعمال التصويت والفرز ــ الخميس ٨ سبتمبر ٢٠٠٥».

(٤٧) ورد في: «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان أول».

د ـ دورية الانتخابات

يقتضي معيار نزاهة الانتخابات أن يتم تطبيق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها ــ والمحددة مسبقاً ــ على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري ومنتظم وغير متحيز لفئة أو جماعة معينة. ويرتبط بهذا سمة رئيسية من سمات الديمقراطية، وهي التداول على السلطة، أي أن تقلد المناصب السياسية يُحدد زمنياً بفترات محددة، فالمسؤولون المنتخبون لا يُنتخبون مدى الحياة في الديمقراطيات المعاصرة، وعلى قاعدة أن محاسبة الحكام ومساءلتهم تقتضي أن يتم الاحتكام إلى الناخبين بشكل دوري ومنتظم بغرض الوقوف على آرائهم في شأن السياسيين المنتخبين للمناصب السياسية والبرامج والسياسات المختلفة. فهل يضمن قانون انتخابات الرئاسة في مصر سمة الدورية ومبدأ التداول على السلطة؟ وهل هناك ضمانات حقيقية للحيلولة دون تعديل بند من القانون الانتخابي قبل الانتخابات من أجل تحقيق مصالح حزب على آخر أو فئة على أخرى؟

على الرغم من حداثة نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية وتطبيقه لأول مرة في عام ٢٠٠٥، إلا أنه يمكن الإشارة إلى الأمور التالية التي تشكك بوضوح في قبول الحزب مبدأ التداول على السلطة:

ــ تمسك الحزب الحاكم بنظام الاستفتاء لاختيار رئيس الجمهورية لمدة تزيد على ٢٤ عاماً، وإصراره على عدم الاستجابة لمطالب القوى السياسة المختلفة بتعديل الدستور والسماح باختيار الرئيس من بين أكثر من مرشح ولمدة لا تزيد عن فترتين، جعلت الكثير من القوى السياسية تؤمن بعدم إيمان الحزب الحاكم بمبدأ التداول على السلطة.

ــ كما أن تبني الحزب لنظام الاختيار المباشر لرئيس الجمهورية في عام ٢٠٠٥ لم يفض إلى انتخابات تنافسية بالمعنى الحقيقي لكلمة التنافسية، فالشروط التي وضعها القانون أصبحت قيوداً أمام كل راغب في التنافس على المنصب، وأدت عملياً ــ مع ممارسات السلطة التنفيذية واللجنة المشرفة على الانتخابات ــ إلى استمرار الحزب الحاكم في هيمنته على السلطة مع واجهات ديمقراطية جديدة، ولكنها كسابقتها مزيفة لا تتيح المجال لتنافس حقيقي على السلطة، ناهيك عن تقلد المعارضة لها.

ــ يثبت تعديل الدستور مرة أخرى عام ٢٠٠٧ عدم نية النظام في الاحتكام إلى قانون حقيقي يخضع له الجميع بلا استثناء أو في قبول مبدأ التداول على السلطة. لقد استشعر النظام أن أية انتخابات رئاسية تجري في حالة غياب الرئيس مبارك ــ البالغ من العمر ٧٩ عاماً ــ لأي سبب يعني منافسة مرشح الحزب الوطني لنفسه فقط. ولذا فقد لجأ الحزب إلى تعديل المادة (٧٦) من الدستور من جديد، إذ سمحت المادة المعدلة للأحزاب السياسية التي مضى علي تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل مع حصولها في آخر انتخابات على نسبة ٣ بالمئة علي الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، أو ما يساوي هذا المجموع من أحد المجلسين ــ بدلا من نسبة الـ ٥ بالمئة في المادة المعدلة عام ٢٠٠٥ ــ أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا متى مضت على عضويته في

هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل. وإمعاناً في التلاعب بالقانون لتحقيق أهداف محددة، أضافت المادة المعدلة: «واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من مجلسين في آخر انتخابات، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات اعتباراً من أول أيار/مايو ٢٠٠٧، أحد أعضاء هيئته العليا، وفقاً لنظامه الأساسي، متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل»[٤٨].

ــ إصرار الحزب الحاكم على عدم المساس بالمادة الرقم (٧٧) من الدستور على الرغم من مناداة القوى السياسة بتعديلها لتحديد فترة الرئاسة بمدتين فقط، ورسوخ هذه القاعدة في معظم دساتير العالم المعاصر. وهذا الأمر يؤكد عدم نية الحزب بقبول التداول على السلطة.

ــ ولهذا كله، فإن الهدف الرئيسي للتلاعب بنصوص تشريعية معينة أو الامتناع عن تعديل مواد أخرى هو ضمان عدم وجود مرشحين حقيقيين ومنافسين لمرشح الحزب الوطني في حالة إجراء انتخابات رئاسية خلال عشر سنوات من جهة، وضمان استمرار هيمنة الحزب الحاكم من جهة أخرى. وهذا هو قمة التحكم بالقانون، كما كانت الحال في أشد النظم السياسية استبداداً، وليس حكم القانون، كما هي الحال في الديمقراطيات المعاصرة.

هـ ــ ضمانات أخرى

لكي توصف الانتخابات الديمقراطية بالنزاهة لا بد من أن تتسم بمجموعة أخرى من المعايير تتصل بضمان حرية الاقتراع يوم الانتخابات، وضمان حماية الدوائر الانتخابية، وشفافية ونزاهة عملية فرز الأصوات وإظهار النتائج وإعلانها، وإجراءات الشكاوى والطعون. فهل يوفر القانون الانتخابي آليات لتأمين صناديق الاقتراع وأدوات التصويت قبل وفي أثناء وبعد الانتخابات والحيلولة دون تفشي العنف وقت الانتخابات؟ وهل في القانون ما يضمن حياد رجال الشرطة وعدم تدخلهم في الانتخابات واللجان إلا للإدلاء بأصواتهم أو بتصريح من المشرفين على اللجان؟ وهل هناك آليات حقيقية لضمان فرز الأصوات ورصدها بنزاهة وشفافية؟ وهل ثمة آلية واضحة ومحددة لإعادة فرز الأصوات إذا تطلب الأمر؟

شهدت الانتخابات العديد من الممارسات التي تهدد تلك الضمانات، منها على سبيل المثال[٤٩]:

(٤٨) المادة الرقم (٧٦) المعدلة عام ٢٠٠٧.

(٤٩) اعتمد هذا الجزء على الأحداث والوقائع التي جاءت في المصادر التالية: عبد الحميد، محرر، **دراسة تحليلية حول أول انتخابات رئاسية في مصر ٢٠٠٥**، ص ٦٣ ــ ٧٩؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان أول»؛ «حصاد يوم الانتخابات ــ بيان ثاني»؛ «التقرير الجزئي لمراقبة الدعاية الانتخابية أثناء فترة الحملات الانتخابية (في الفترة من ١٧ أغسطس وحتى ٥ سبتمبر)»؛ «المؤشرات الأولية لمرصد منتدى المنظمات النسائية من أجل التغيير: استخدام النساء الفقيرات في إنقاذ حملة مبارك»؛ **المصري اليوم**، ٧ ــ ٢٠٠٥/٩/٨، و**الوفد**، ٨ ــ ٢٠٠٥/٩/٩.

ــ الاعتداء على مرشحي الأحزاب الأخرى: ففي مدينة رفح في محافظة شمال سيناء قام أحد أعضاء مجلس الشعب بالاعتداء على مندوب حزب الغد في لجنة أبو طويلة في رفح. كما تم الاعتداء على مندوب حزب الوفد في أحد لجان مركز الباجور في محافظة المنوفية من قبل مندوبي الحزب الوطني.

ــ رصد المراقبون تدخل القوات الأمنية في التأثير على الناخبين واتجاهاتهم وتهديد من يصوت منهم ضد مبارك مع عدم احترام سرية التصويت. وفي بني سويف سجل المراقبون في لجنة طحا البيشة في مركز ببا انتهاك أجهزة الأمن سرية الاقتراع وتدخلهم لترهيب وتهديد المصوّتين منهم ضد مرشح الحزب الوطني.

ــ الوجود الأمني المكثف داخل اللجان الانتخابية في محافظة شمال سيناء، كما حدث في لجنة الماصورة في رفح. وفي أسيوط والفيوم سجل وجود أمناء شرطة في بعض اللجان. وفي مدينة نصر والدقي والعجوزة والسويس وميت غمر وجد رجال أمن بملابس مدنية.

ــ كما رصدت منظمات حقوقية استخدام السيدات للتحرش بمرشح حزب الغد، وغلق اللجان الانتخابية تحت رعاية الأمن في باب الشعرية، واستخدام النساء للتحرش بالمشاركات في مسيرة حركة «كفاية».

ــ وفي شأن أعمال الفرز والعدّ، جاء في تقرير مراقبة الانتخابات الرئاسية: التقرير المبدئي لمراقبة أعمال التصويت والفرز (الخميس ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) الصادر عن اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات عدة مؤشرات، أبرزها ما يلي[٥٠]:

● فشلت اللجنة العليا للانتخابات في شرح وتوضيح أبعاد العملية الانتخابية للمواطنين، ولذلك فقد ساد جو عام من الفوضى حول دور اللجنة الرئاسية والقضاء والمجتمع المدني.

● السماح المتأخر لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة التصويت لا بد من أن يتبعه قرار مماثل بالسماح لهم مستقبلاً بمراقبة الفرز والعدّ، وبغير ذلك تصبح أعمال المراقبة جميعها بلا قيمة فعلية.

● ينصّ القانون على إعلان النتائج في لجنة التصويت لكل مرشح (المادة الرقم (٣٨) من قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية)، على أن تنشر الهيئة العامة للاستعلامات النتائج المتراكمة لكل دائرة على موقعها الإلكتروني. ثم تخطر لجنة الانتخابات الرئاسية المرشح الفائز. وهذا كله لم يحدث.

● لم يسمح لممثلي الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني بحضور عملية الفرز والعدّ وإعلان النتائج، كما لم يسمح لهم بالحصول على نسخ رسمية من كل الاستمارات والمذكرات التي يتم إعدادها داخل كل لجنة.

(٥٠) «مراقبة الانتخابات الرئاسية: التقرير المبدئي لمراقبة أعمال التصويت والفرز ــ الخميس ٨ سبتمبر ٢٠٠٥».

● لم يتم نشر النتائج التفصيلية لكل دوائر التصويت ونتائج جمع الأصوات على مستوى الدوائر على الإنترنت، وقبل انقضاء فترة السماح بالتقدم بالطعون.

٣ ـ معيار «فعّالية» الانتخابات

لا بدّ من أن نشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية ليست هدفاً في حدّ ذاتها، وإنما هي آلية لتحقيق مقاصد أعلى، أي أنه يترتب على الانتخابات نتائج حقيقية ملموسة، أو تؤدي تلك الانتخابات وظائف فعلية في ضوء المقاصد التي من أجلها أجريت الانتخابات. فهل أدت انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية في مصر الوظائف التي تؤديها الانتخابات في الديمقراطيات المعاصرة؟ وما هي النتائج التي ترتبت على أول انتخابات رئاسية في مصر؟ للإجابة عن هذين السؤالين، فإننا سنستعرض مدى تحقق المقاصد السبعة للانتخابات الديمقراطية في انتخابات الرئاسة المصرية على النحو التالي:

أ ــ لا تعدّ الانتخابات الرئاسية في مصر تعبيراً عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، فهناك، كما أشرنا من قبل، قيود على حق الاقتراع العام وعلى المشاركة السياسية للمرشحين والناخبين على حدّ سواء. وقد نجم عن ذلك ضعف عنصر التفويض الشعبي الذي تستند إليه الحكومة في الديمقراطيات المعاصرة. ولعل غياب عنصر التفويض الشعبي هذا قد ظهر جلياً في ارتفاع عدد البلاغات التي قدمت في أعقاب الانتخابات إلى النائب العام للتحقيق في تجاوزات تلك الانتخابات[٥١]. كما أعلن د. بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان ــ قبل مرور يومين على انتهاء الانتخابات ــ عن تلقي المجلس ١٢٠ شكوى عن التجاوزات التي وقعت في دوائر الانتخابات الرئاسية[٥٢]. إن الحكم في مصر يتم من خلال القهر والغلبة، كما في النظم العسكرية والدكتاتورية، بل ثمة براهين عدة أيضاً على أن السلطة تعدّ ابن الرئيس لخلافة والده، ليضيف النظام إلى عنصري القهر والغلبة عنصر الوراثة كأساس للحكم.

هذا فضلاً عن أن أركان النظام في مصر يستخدمون آلية الانتخابات لتحقيق مقاصد تتناقض تماماً مع هذا المقصد، أي مع جوهر الانتخابات الديمقراطية الذي هو التعبير عن إرادة الشعب، فهدف هؤلاء هو إضفاء ما يظنونه شرعية شعبية على حكمهم المطلق. فالنظام ــ الذي تأخذ فيه العلاقة بين الحكام والمحكومين شكل العلاقة بين «السيد وتابعه»، أو ما يسمى «Patron & Client» ــ أفرز أنواعاً مختلفة من الانتخابات غير الديمقراطية، مثل ظاهرة شراء الأصوات عن طريق إجبار الأفراد على التصويت لصالح الحزب الحاكم مقابل عوائد مادية أو معنوية أو توفير وظيفة أو مجرد الوعد بالوظيفة، كما أشرنا سلفاً. كما شهدت الانتخابات المصرية ظاهرة التصويت الجماعي لصالح مرشح الحزب الحاكم. وفي الإجمال، لم تعبّر الانتخابات الرئاسية عن إرادة الشعب أو اختيارات الناخبين، ولا عن

(٥١) **الوفد**، ٢٠٠٥/٩/٢١.

(٥٢) **الوفد**، ٢٠٠٥/٩/٩.

آراء فردية، وإنما عكست حقيقة العلاقة بين الحكام والمحكومين القائمة على التبعية المطلقة المستندة، إما إلى خوف المشاركين، أو المدفوعين إلى المشاركة، من قمع السلطة وتنكيلها، أو تطلعهم إلى الحصول على مكسب مادي أو معنوي.

ب ــ على الرغم من أن الهدف المعلن لانتخابات عام ٢٠٠٥ الرئاسية كان اختيار رئيس للبلاد لأول مرة عن طريق الاقتراع العام المباشر، إلا أن حقيقية الأمر أنها لم تؤد هذه الوظيفة. فالقيود التي وضعها القانون المنظم لتلك الانتخابات لم توفر الفرصة أمام المواطنين والقوى السياسية للترشح والتنافس على المنصب بشكل حرّ، ومن ثم لم توفر للناخبين الفرصة لاختيار رئيس الجمهورية في انتخابات ديمقراطية حقيقية، وبتفويض شعبي حقيقي. كما أن الصلاحيات الواسعة التي يمنحها القانون لرئيس الجمهورية، وغياب أي آليات حقيقية للمساءلة والمحاسبة السياسية، تجعل منه حاكماً مطلقاً ليس له مثيل في الديمقراطيات المعاصرة.

ج ــ لا تشكل انتخابات الرئاسة المصرية في واقع الأمر آلية لتسوية الصراعات السياسية بالطرق السلمية. فهي ليست أداة للتداول على السلطة، ولا لتغيير مركز القوة وتقلد قوى المعارضة الحكم بدلاً من الحكومة القائمة. كما لم تؤد إلى قبول معظم المتنافسين على منصب رئيس الجمهورية نتائج الانتخابات والتسليم بشرعية الفائز، إذ رفضت القوى السياسية الرئيسية في البلاد، ولا تزال، القانون الذي على أساسه أجريت الانتخابات، كما انتقدت ممارسات اللجنة المشرفة على الانتخابات، وتدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات لصالح مرشح الحزب الحاكم. ولهذا كانت نتائج الانتخابات معروفة سلفاً، ولم يكن هناك إمكانية لتغيير مركز القوة السياسية وتولي مرشح معارض منصب رئيس الجمهورية، وذلك ليس بسبب ثبات آراء الناخبين في الحزب الوطني الحاكم وعدم رضاهم عن البدائل المطروحة، وإنما نتيجةً للآليات التي طورها الحزب الحاكم للتأثير في أصوات الناخبين، إن بالترهيب والعنف ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، أو بالترغيب وشراء الأصوات، أو بالتلاعب في نتائج الانتخابات، على النحو الذي تم عرضه سابقاً.

د ــ لا شك في أن الانتخابات الديمقراطية التي تقوم بوظيفة توفير شرعية شعبية للحكومة المنتخبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة، تختلف اختلافاً كبيراً عن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مصر عام ٢٠٠٥. فانتخابات الرئاسة المصرية لم توصل إلى منصب رئيس الجمهورية الشخص الذي يحظى بقبول الناخبين. فعلى الرغم من أن نسبة المشاركة كانت متدنية ــ بلغت بحسب الأرقام الرسمية نحو ٢٣ بالمئة ــ إلا أن القوى السياسية الرئيسية ظلت تشكك في هذا الرقم، وذلك في ضوء مقاطعة بعض الأحزاب الشرعية تلك الانتخابات، وعدم استجابة السلطة لمطالب القوى السياسية بعدم التشدد في شروط الترشح. كما أن القيود التي وضعت أمام ترشح المستقلين أدت إلى مقاطعة جماعة الإخوان المسلمين ذات الثقل الشعبي الواضح. وهذه الأمور كلها تشكك في

أية شرعية تمنحها تلك الانتخابات، وتنفي أي إدعاء بتعبير الرئيس المنتخب عن إرادة الجماهير(٥٣).

هـ ــ لا شك أيضاً في أن انتخابات عام ٢٠٠٥ الرئاسية لم تؤد وظيفة محاسبة الحكام التي هي مقصد مهم من مقاصد الانتخابات الديمقراطية. فلم تشهد تلك الانتخابات قيام الناخبين بتقويم برامج المتنافسين قبل الانتخابات نظراً إلى انفراد الحزب الحاكم ورئيسه بمبادرة تعديل الدستور وتجاهل مطالب القوى السياسية من جهة، وقصر فترة الدعاية الانتخابية، كما سبقت الإشارة من جهة أخرى. كما لم تتح الفرصة أمام الناخبين لمكافأة، أو معاقبة، المرشح الأوحد ــ مرشح الحزب الحاكم محمد حسني مبارك الذي كان يسعى لفترة خامسة في الحكم ــ وذلك في ضوء سيطرة الحزب الوطني على مقاليد الأمور منذ نحو ٣٠ عاماً، وهيمنة محمد حسني مبارك نفسه على قصر الرئاسة منذ أكثر من ربع قرن، وكذا في ظل ممارسات السلطة التنفيذية خلال الانتخابات والتلاعب بالقانون لصالح مرشح الحزب الحاكم وشراء الأصوات والتضييق على المرشحين المعارضين وغير ذلك. لقد كان جُل اهتمام السلطة هو البقاء في الحكم باستخدام واجهات ديمقراطية تقضي على مطالب أنصار الديمقراطية في الداخل وتقلل من ضغوط الخارج، ولم يكن من اهتمامات السلطة الاستجابة إلى مطالب الناخبين أو مراعاة مصالحهم المختلفة.

و ــ لا شك في أن انتخابات الرئاسة المصرية لم تؤد الدور التعبوي للانتخابات الديمقراطية التي تتصل بإعداد وتدريب السياسيين والقادة وتأهيلهم للمناصب العامة، وتجديد حيوية المجتمع وضمان مشاركة عناصر جديدة في وضع السياسات وصنع القرارات، كما الحال في كل الانتخابات في الديمقراطيات المعاصرة، إذ ظلت البلاد تحت سيطرة الحزب نفسه، بل الرئيس نفسه أيضاً، واستمرت السياسة التي أفضت إلى فقد أجيال بالكامل الفرصة في المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار. إن الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ليست وسيلة للتجنيد السياسي والمشاركة السياسية، وإنما هي أداة للسيطرة على المجتمع وحرمانه من تجديد ذاته، والحيلولة دون بروز سياسيين

---

(٥٣) تجدر الإشارة هنا إلى أن الصحف كشفت عن أن أرقام نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية التي أعلنها المستشار ممدوح مرعي رئيس اللجنة تعبر عن التزوير الفاضح لإرادة الناخبين الذي جرى في استفتاء ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ على تعديل المادة الرقم (٧٦) من الدستور. فقد أكد الفارق الكبير المتعلق بأعداد الذين شاركوا في كل من استفتاء أيار/مايو وانتخابات أيلول/سبتمبر أن نتيجة الاستفتاء التي أعلنتها وزارة الداخلية في ذلك الوقت تستند إلى أرقام غير حقيقية، الأمر الذي يؤكد بطلان الاستفتاء الذي أجريت على أساسه الانتخابات الرئاسية، ومن ثم بطلان الانتخابات أيضاً. وكانت لجنة الانتخابات أعلنت أن عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية بلغ ٣١ مليوناً و٨٢٦ ألفاً و٢٨٤ ناخباً، بينما جاء في النتيجة الرسمية للاستفتاء أن عدد المقيدين يبلغ ٣٢ مليوناً و٣٦ ألفاً و٣٥٣ ناخباً، بزيادة أكثر من نصف مليون ناخب. وهذا يعني أن عدد الناخبين المقيدين في القوائم الانتخابية قد تناقص، والمنطقي هو زيادة العدد وليس العكس. ومن الأمور غير المنطقية أيضاً أنه بحسب الأرقام الرسمية، فإن نسبة المشاركة في الاستفتاء هي ٥٣,٦٤ بالمئة، بينما كانت النسبة في الانتخابات الرئاسية قد بلغت ٢٣ بالمئة. انظر: **الوفد**، ٢٠٠٥/٩/١١.

وقادة جدد يتنافسون على مواقع السلطة. وقد كان ذلك لأسباب عدة، لعل أبرزها، انفراد الحزب الحاكم ورئيسه بمبادرة تعديل الدستور وتجاهل مطالب القوى السياسية، وتقييد فرص المستقلين للتنافس، وقصر فترة الدعاية الانتخابية، وتحيز أجهزة الدولة البيروقراطية والأمنية والإعلامية لمرشح الحزب الحاكم. كما أدت بنية النظام السياسي القائم وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة وممارسات الحكومة إلى عدم اهتمام الجماهير بالانتخابات وبرامج المرشحين. كما أن القيود المفروضة على الأحزاب السياسية، وضعف تلك الأحزاب وهشاشتها، والعراقيل التي وضعتها السلطة التنفيذية أمام مؤسسات المجتمع المدني، أدت كلها إلى أن تتسم معظم برامج المرشحين التسعة الذين نافسوا مرشح الحزب الحاكم بعدم الجدية.

ز ــ كان الدور التثقيفي الذي تقوم به الانتخابات الديمقراطية في الديمقراطيات المعاصرة محدوداً في انتخابات الرئاسة المصرية الأخيرة. فتثقيف المواطنين بالمسائل المتصلة بالعمل العام والشؤون السياسية قبل وفي أثناء عملية الانتخابات ــ من خلال إذاعة وإعلان البرامج المختلفة للمرشحين والأحزاب، ومواد الدعاية الانتخابية خلال فترة الانتخابات ــ وإتاحة الفرصة أمام الجماهير للاطلاع على المشكلات والتحديات التي يواجهونها ومناقشتها ليست من مقاصد الانتخابات المصرية، وذلك للأسباب ذاتها التي حالت دون أن تؤدي تلك الانتخابات دورها التعبوي. وقد كان من نتاج ذلك أن تحولت العلاقة الطردية بين مستوى الوعي والثقافة والتعليم من جهة، ومستوى المشاركة في الانتخابات من جهة أخرى في الديمقراطيات المعاصرة، إلى علاقة عكسية في مصر. ففي ضوء نسبة المشاركة المتدنية، وكذا ظاهرة التصويت الجماعي، فإنه من اليسير القول إن قطاعات واسعة من المثقفين والمتعلمين تغيّبت عن الانتخابات، وإن قطاعات واسعة أخرى من الجماهير لم تعر الانتخابات ولا برامج المتنافسين فيها أي اهتمام.

خاتمــة

استناداً إلى ما تقدم، فإنه يمكن الانتهاء إلى القول إن تعديل الدستور المصري وإجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠٠٥ لا يعنيان أن نظام الحكم في ذلك البلد قد خرج من مصاف الدول التسلطية وأصبح ديمقراطياً. فالانتخابات لم تستند إلى دستور ديمقراطي يضع المبادئ الرئيسية للديمقراطية موضع التطبيق الحقيقي، وإنما إلى دستور ومجموعة قوانين انفرد بوضعها الحزب الحاكم، متجاهلاً مطالب القوى السياسية والمنظمات الحقوقية. كما أن أول انتخابات رئاسية في مصر لم تتسم، بشكل عام، بالسمات الثلاث للانتخابات الديمقراطية، الحرية والنزاهة والفعالية، فهي:

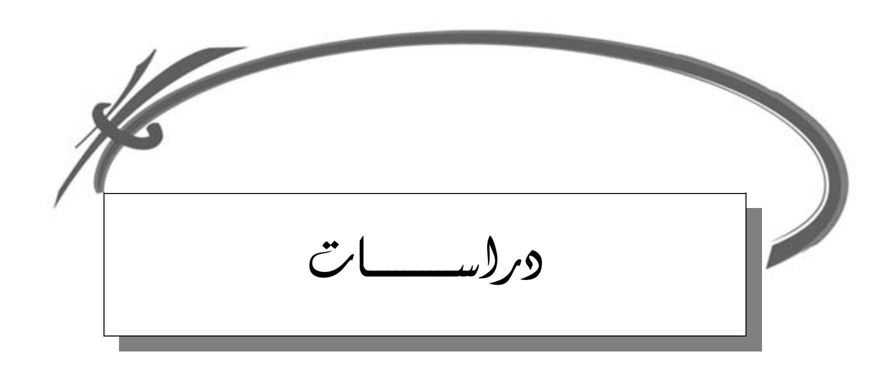
أ ــ ليست حرة، لأن السلطة لم تستند إلى مبدأ حكم القانون، ولم تُمكن أغلبية الناخبين من منافسة الذين هم في الحكم، ناهيك عن إمكانية تقلدهم الحكم. والسلطة راحت، على العكس من ذلك، تتلاعب بالقانون لتحقيق مصالح الحزب الحاكم ومرشحه في الانتخابات، مقيدةً عنصر التنافسية، وواضعةً شروطاً تعجيزية أمام المستقلين

والأحزاب السياسية، كما واصلت سياستها الرامية إلى التضييق على حريات وحقوق المواطنين الرئيسية.

ب ــ وليست نزيهة، لأنها لم تستند إلى قانون انتخابي عادل وفعّال، ولأن السلطة التنفيذية وضعت الكثير من القيود على حق الاقتراع العام، فانتشرت ظاهرة شراء الأصوات وحالات التصويت الجماعي واستخدام مؤسسات الدولة وقوات الأمن لصالح مرشح الحزب الحاكم. كما لم يلتزم القائمون على الانتخابات بالحياد السياسي في إدارتها، وبالشفافية في تسجيل الناخبين وفي فرز الأصوات وإعلان النتائج.

ج ــ وليست فعّالة، لأنها لم تؤد وظيفة واحدة من وظائف الانتخابات الديمقراطية، فهي لم تستهدف التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، ولم تعكس إرادة الناخبين، وهي ليست وسيلة سلمية لتسوية الصراع على السلطة، إذ قاطعها الكثير من القوى السياسية، وليست آلية للتداول على المناصب السياسية العليا ومحاسبة الحكام، ولم تمثل مصدراً لتوعية وتثقيف المواطنين وتجنيد السياسيين والقادة. وعلى العكس من ذلك، فإن أهداف تلك الانتخابات دارت حول مقاصد أخرى، كإضفاء شرعية شعبية زائفة، وتعبئة الجماهير وراء الحكام وصرف أنظارهم عن الإصلاحات السياسية الحقيقية، والتخفيف من حدة ضغوط المعارضين المنادين بالإصلاح في الداخل، وضغوط المطالبين باحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج.

إن سيطرة الحزب الواحد على مقدرات الأمور، وغياب دولة المؤسسات الديمقراطية، جَعَلا من انتخابات الرئاسة مجرد آلية من آليات عدة يستخدمها النظام الحاكم ــ بعد إفراغها تماماً من مضامينها الحقيقية ــ بهدف التصديق على رغبات ورؤى الحزب الحاكم. إنها الآليات التي تبدو في شكلها ديمقراطية، ولكنها في صلبها مستبدة، ومقيدة للحريات، ومغيبة للمواطنين. وهي الآليات التي تستهدف بقاء الحكم المطلق القائم على التحكم بالقانون والتلاعب به بدلاً من حكم القانون وسيادته، واستمرار الحزب الحاكم بدلاً من تجديد حيوية المجتمع وإتاحة الفرصة للتنافس على مقاعد السلطة. إن انتخابات عام ٢٠٠٥ الرئاسية المصرية لا يمكن وصفها لا بالديمقراطية ولا بالتنافسية، فهي انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين ■


دراســـــات

مفهـوم التأخـر التاريخـي في المنظومـة المعرفيـة الخلدونيـة

امحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية،

جامعة القاضي عياض ـ مراكش.

ـ ١ ـ

تكمن قيمة مفكر ما ليس في ما فعل ولكن في ما ترك ليفعل[١]، ولعل العلامة «ولي الدين عبد الرحمن بن محمّد بن عبد الرحمن بن خالد (الملقب بابن خلدون)»، أحد الأعلام الذين تركوا تراثاً، لم يفقد قيمته على الرغم من مرور ستة قرون على وفاة صاحبه (٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، بل ما زالت راهنيته تتجدد باستمرار. فمن يطالع متون **المقدمة** سيلمس حضور الموضوعات المركزية المشكِّلة للمنظومة المعرفية الخلدونية ضاغطة على واقعنا العربي ومستحكمة في إمكانيات تطوره. فأصالة صاحب **المقدمة** تتجسد في ديمومة الاهتمام بفكره شرقاً وغرباً، وإن جاءت الاستعادة لمظان مشروعه متأخرة في أوروبا والوطن العربي على حدّ سواء[٢].

يمكن الإقرار، دون تردد، بأن ما تمت مراكمته من بحوث ودراسات حول ابن خلدون لم يحظ بمثله نظير له من المؤرخين القدامى، بيد أن التنبُّه الواسع والمستمر للفكر الخلدوني فتح إمكانيات معرفية لا حدود لها لتأويل تراث هذا العلامة، تارة بدافع الاجتهاد العلمي، وطوراً بهاجس الاستثمار والتوظيف الأيديولوجيين، فقد تجاوَرَت إلى جانب القراءات الاستعمارية الأوروبية ــ الهادفة إلى انتقاء بعض تحليلات ابن خلدون للعلاقات الاجتماعية والخصائص السلالية للسكان المحليين، لبناء استراتيجية الغزو أو

(١) التعبير من استعمال جاك بيرك وقد ورد في سياق حديثه عن تجربة محمد بن عبد الكريم الخطابي، انظر دراسته في: **عبد الكريم وثورة الريف** (بيروت: دار الفارابي، [د. ت.]).

(٢) نشير إلى أن ترجمة مؤلّفات ابن خلدون إلى اللغات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية، تمت مع مطلع القرن التاسع عشر، وقد برز الاهتمام العربي بها في الزمن نفسه في سياق ما كان يسمّى عصر «اليقظة العربية».

تأكيد صدقية النزعات العنصرية ــ قراءات عربية ذات منحى أوروبي، أو إسلامي سلفي، أو قومي(٣).

ليس مقصد هذه المقالة الغوص في متون القراءات لإبراز أبعاد تأويلاتها، فذلك ما لا يسمح به المقام، علاوة على أن فكر ابن خلدون عصي بطبيعته على التملك قَصْدَ التشيُّع لهذا الطرف أو ذاك، إنّه تراث إنساني مفتوح على الاجتهاد في القراءة والفهم، واستنباط المعالم القوية لوعي حقبة دقيقة في التاريخ العربي الإسلامي.

لقد تسلَّح صاحب **المقدمة** بآلية النقد الذي طال المؤرخين الذين سبقوه، دون أن يستثني كبار أئمتهم وأعتى سلطاتهم العلمية والفقهيّة(٤). فالتأريخ ليس «تكرار إنتاج لا ينتهي لأخبار وأنماط جامدة»(٥)، إنّه إنتاج التاريخ من حيث كونه أحداثاً ووقائع محكومة بقوانين التاريخ والمجتمع. ألم يشدِّد في مستهل **المقدمة** قائلاً: «فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار (...) أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه. و(...) وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني». ليضيف: «واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة... أَعْثَرَ عليه البحثُ وأدَّى إليه الغوصُ (...) وكأنه علم مستنبَط النشأة. ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة»(٦). فعلاوة على بُعد الاجتماع الإنساني كمفسِّر للتاريخ، تنطوي المنظومة المعرفية الخلدونية على بُعدين آخرين هما: البعد التاريخي والبعد الفلسفي(٧). والحال أن التعددية في قراءة ابن خلدون تاريخ العصر الوسيط نابعة من تراكم خبرته في أمور الدين والدنيا، فهو فقيه مالكي أشعري، اشتغل حين التحاقه بأرض الكنانة مدرساً بالمدرسة القمحية، ثمّ قاضياً لقضاء المالكية، مع كلّ ما جلبت له هذه المناصب من تقدير وإعجاب وخصومة وأحقاد. وقبل ذلك، دخل فضاء السياسة في كلّ من المغرب والجزائر والأندلس، فخبر مساربها، واحتك برموزها من أصحاب السلطة

(٣) قارن: سفيتلانا باتسيفا، **العمران البشري في مقدمة ابن خلدون** ([د. م.]: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨). مقابل ذلك تحاول الكتابات العربية الانتصار لابن خلدون من موقعها الأيديولوجي، فهو عند الإسلاميين السلفيين فقيه مالكي أشعري ومؤسس «علم الاجتماع الإسلامي»، وعند القوميين العلامة الذي كان سباقاً لإقامة علم الاجتماع الوضعي.

(٤) علي أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**، ط ٤ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص ٧.

(٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، ج ٢، ط ٢ (بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، ١٩٧٩)، ص ٦١ ــ ٦٣.

(٦) انظر: علي الوردي، **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٢).

(٧) للاطلاع على سيرته الذاتية، انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً**، عرضه بأصوله وحقق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥١)، ومحمد عبد الله عنان، **ابن خلدون: حياته وتراثه الفكري**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٣).

والجاه والقرار[٨]، ثمّ اعتزل ليدوّن خلاصات تجربته ويؤلّف في قلعة ابن سلامة بالجزائر[٩].

فَتَحت آلية النقد التاريخي والدعوة إلى نمط مغاير للكتابة التاريخية إمكانيات معرفية جديدة لفهم تطور العالم العربي الإسلامي، كان «العمران البشري» أو «علم العمران» أحد مداخلها الرئيسيّة. فهكذا، تمكَّن ابن خلدون من نسج منظومة من المصطلحات والمفاهيم لتحليل الحقبة الممتدة من القرن السابع وحتّى الرابع عشر الميلاديين، واستنباط قوانين سيرورتها ومآلها، من قبيل مصطلحات: «العمران»، «البداوة»، «العصبية»، «الطبيعة البشرية». والحال أن بلاد المغرب، حيث وُلد صاحب **المقدمة** وتعلَّم، وتدرج في المناصب، وسُجن، وألَّف، قد استأثرت باهتمام كبير في تراثه الفكري، فقد وصف بدقة لافتة تقاسيم الزمن الذي عاصره (ق ١٤م) يقول: «وإذا تبدلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنَفة وعالم مُحْدَث. فاحتاج لهذا العهد من يدوّن أحوال الخليقة والآفاق وأجيالها والعوائد والنحل التي تبدلت لأهلها»[١٠].

تطرح المعاينة أعلاه جملة من الأسئلة حول تفسير ابن خلدون لواقع التبدل الذي طال العالم العربي الإسلامي شرقاً وغرباً. فمع وعينا خلوَّ المتن الخلدوني من أية إشارة أو استعمال لمفهوم «التأخر التاريخي» (Retard historique)، فإن إمساكه بمفاصل التغير الذي زامنه، وكتب عن تأثيراته في الاقتصاد، والمجتمع، ونظام القيم، ما يؤكّد تأريخه للتأخر دون أن يستعمل مفهومه. فقد كرّس **الفصل الخامس** من فصول **المقدمة** الستة للمعاش والكسب ووسائل تحقيقهما، متحدثاً عن السعي، والصنائع، والتبادل، والسوق، والنقد، والأسعار، والتوزيع، وكل ما يصلح اعتماده مؤشراً عن أحوال البلاد والعباد. ومع أن الاهتمام بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ورد ضعيفاً ومحدوداً في متن **المقدمة**، خلافاً للأهمية التي حظيت بها الضفة الجنوبية من المتوسط (بلاد المغرب أساساً)، فإن ثمة عناصر قوية تدلّ على وعي ابن خلدون التغير المتنامي لصالح شمال المتوسط على

(٨) يكمن مصدر نقد ابن خلدون للتأليف التاريخي السائد في زمنه في ضعف أصحابه وتقهقر قدراتهم في هذا المجال، فمنذ عهد الطبري والمسعودي، أي القرن الرابع الهجري، وحتّى عصره (ق. ٨هـ) لم يعد للمؤرخين القدرة على الاجتهاد في نمط الكتابة التي دأبوا عليها، بل أصبحوا يستنسخون الوقائع والروايات على نفس المنوال.

(٩) نفكر أساساً في علاقته بأبي عنان المريني وأمير بجاية «أبو عبد الله محمّد بن أبي زكريا الحفصي»، إضافة إلى وجوده إلى جانب السلطان ابن الأحمر في الأندلس وتقلده مهمة عقد الصلح بين هذا الأخير وملك قشتالة الإسباني.

(١٠) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: وهو تاريخ وحيد عصره عبد الرحمن ابن خلدون** (بيروت: [دار الكتاب اللبناني]، ١٩٧١)، ج ١: **تاريخ ابن خلدون**، المقدمة، ص ٢٧.

جنوبه، وقد أشارت إليه **المقدمة** في أكثر من مقام، عند الحديث عن التفوق البحري والقدرة القيادية لأساطيل الشمال نظير جهل البدو للبحر وما يرتبط به، وتواضع الكفاءة البحرية للعرب والمسلمين، وفقدانهم العديد من الجيوب والمرافئ، كما حصل في القرن الحادي عشر الميلادي حين تخلى المسلمون عن كريت وصقلية ومالطة (١٠٩١م)، ونزل المسيحيون في سواحل سوريا وتمكنوا من السيطرة على طرابلس وعسقلان وتير (Tyr) وأكر (Acre)، وأخضعوا القدس[١١].

نحن إذاً أمام جدلية مهمة وخطيرة رسم ابن خلدون معالمها بدقة بالنسبة إلى جنوب المتوسط، وأشار بحِسٍّ استشرافي إلى عناصر قوتها في الجناح الشمالي للضفة. ويبدو أن قيمة المنظومة المعرفية الخلدونية تكمن في تفسير اتجاه طبيعة هذه الجدلية وتوجس اتجاهها البعيد، دون أن تتوفر لصاحبه وقتئذ شروط استعمال مفهوم التأخر التاريخي، كما أصبح متداولاً في العلوم الاجتماعية لاحقاً.

ـ ٢ ـ

يقود الفهم الظاهري لمفهوم التأخر التاريخي إلى الاعتقاد بأن المقصود به توقف في وتائر النمو، سبق حصوله في تاريخ المغرب خلال حقبة محددة، وأن الطريق إلى تجاوزه يتوقف على استدراك ما لم يتم إنجازه وتحقيقه. إن الأمر أكثر من أن يكون مجرد استدراك لما غدا عصيّاً إدراكه، فالتأخر حالة تاريخية عميقة ومركبة، يتقاطع في ترتيبها الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة.

لقد شكلت نصوص ابن خلدون شهادة تاريخية على هذا الوضع المحجوز، وإن حكم تحليلاته الطابع المعياري الأخلاقي[١٢] عوض المنهجية الممسكة بمصادر التأخر التاريخي، كما شرعت في التبلور يومئذ.

ثلاثة مؤشرات يمكن الوقوف عندها لملامسة هذا الوضع في مقدمة ابن خلدون: إحساسه العميق بتبدل أحوال الناس وأفول عمرانهم: «فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدلت بالجملة». يضيف: «فخربت الأمصار والمصانع، ودُرسَت السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن، وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب (...) وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادَرَ بالإجابة»[١٣].

---

(١١) انظر: عبد السلام الشدادي، **ابن خلدون من منظور آخر**، ترجمة محمد الهلالي وبشرى الفكيكي (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٦٦.

(١٢) قارن: Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, textes à l'appui (Paris: Maspéro, 1970), tome 1, p. 202.

(١٣) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

وضمن منطلق الانهيار يتحدث ابن خلدون عن أخلاق الناس وقيمهم الجديدة، فيقول: «... وأهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها، وقد تلوثت أنفسهم بكثير من مذمومات الخلق والشر وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكه، بقدر ما حصل لهم من ذلك حتّى لقد ذهبت عنهم مذاهب الحشمة في أحوالهم، فتجد الكثير منهم يقذعون في أقوال الفحشاء في مجالسهم وبين كبرائهم وأهل محارمهم، لا يصدهم عنه وازع الحشمة، لما أخذتهم به عوائد السوء في التظاهر بالفواحش قولاً وعملاً ...»[١٤].

فهكذا، نقرأ إحساسه بتوقف التطور وتكلس عمرانه، في تقديره ثقل قوى الإنتاج من فلاحة وتجارة إذ يقول: «وأما فوائد العقار والضياع فهي غير كافية لمالكها في حاجات معاشه، إذ هي لا تفي بعوائد الترف وأسبابه، وإنما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش. والذي سمعناه من مشيخة البلدان أن القصد باقتناء الملك من العقار والشياع إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشوءهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب، فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم»[١٥].

وضمن السياق نفسه يقارن حالة المغرب بوضعية الدول المجاورة له في جنوب أوروبا والشرق العربي، فيقول: «وأما المغرب، فانتقل إليه منذ دولة الموحّدين من الأندلس حظّ كبير من الحضارة، واستحكمت به عوائدها، بما كان لدولتهم (...) من اتساع النطاق ما علمت، فكان حظٌّ صالحٌ من الحضارة واستحكامِها، ومعظمها من أهل الأندلس، ثمّ انتقل أهل شرق الأندلس عند جالية النصارى إلى أفريقية فأبقوا فيها وبأمصارها من الحضارة آثاراً، ومعظمها بتونس، امتزجت بحضارة مصر وما ينقله المسافرون من عوائدها، فكان بذلك للمغرب وأفريقية حظّ صالح من الحضارة عَفِيَ عليه الخلاء، ورجع إلى أعقابه، وعاد البربر بالمغرب إلى أديانهم من البداوة والخشونة. وعلى كلّ حال فآثار الحضارة بأفريقية أكثر منها بالمغرب... ولقرب عوائدهم من عوائد أهل مصر بكثرة المترددين بينهم»[١٦].

هكذا توجس عبد الرحمن بن خلدون نهاية عظمة تاريخ المنطقة[١٧]، وهو الذي عايش، على مضض، أفول الإرث الموحّدي على يد ثلاث حركات «انشقاقية»: المرينيين

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

(١٧) انظر نقاشاً حول الإحساس والتنبؤ في كتابات ابن خلدون لدى: عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

بالمغرب الأقصى، وبني عبد الواد بالمغرب الأوسط، والحفصيين بإفريقية[١٨]، وفي وقوفه عند مصادر الجرح في تاريخ المغرب ما يدلّ على تاريخية فكره وأصالته، فهل تشكل النصوص المكوِّنة لمنظومته الفكرية، مرجعيّة كاملة لتحليل ومناقشة منطلقات التأخر التاريخي في مسيرة المغرب الوسيط؟[١٩].

نعتقد أن البعد الذي يفصلنا عن عصر ابن خلدون ــ وهو زمن يفترض أن تقاس عظمته بتطور العلوم والمناهج والذهنيات ــ يقتضي منا، كي لا نحرف مقاصد هذا المفكر الفذ، أن نعتبر ما تضمنته نصوصه مجرد مؤشرات لوضع محجوز، وليس تحليلاً أو تأويلاً لمصادر تأخره وإخفاقاته. وفي ذلك توافق حتّى مع أغراضه من كتابة **المقدمة**، أوَلم يقل هو نفسه إن هدفه من كتابة **المقدمة** هو «تحديد قواعد تساعد المؤرخ على نقد وفرز الأخبار المروية»[٢٠]؟

سأناقش مفهوم التأخر التاريخي بالاعتماد على حقيقتين اعتبرهما أساسيتين لفهم دائرية تاريخ المغرب الوسيط ودرجة انطوائيته وانغلاقه:

الأولى تتعلق بالتجارة بعيدة المدى، من حيث أهميتُها كمصدر لتكوُّن فائض القيمة وتراكم رأس المال، وحدودُ دورها في مجال تأسيس دولة الوحدة القادرة على صياغة مشروع مجتمعي واضح من حيث أسس مشروعيته السياسية وعلاقاته الاجتماعية والثقافية، وهي نقطة، فيما نعتقد، غير بارزة بالشكل المطلوب في نصوص ابن خلدون.

الثانية، وهي في الواقع مرتبطة بالأولى، إن لم تكن نتيجة منطقية لها، فتنحصر في التساؤل عن محددات إخفاق مشاريع الوحدة الوسيطية.

---

(١٨) نستعمل مصطلح «انشقاق»، للدلالة على أن الولايات التي تأسست على أنقاض دولة الموحّدين لم ترتق إلى مستوى تكوين كيانات مستقلة تمام الاستقلال، بل ظلت تنمو ضمن منطلق الوحدة السائد سلفاً، بدليل أن المرينيين بذلوا محاولات جدية لإنقاذ تراث الوحدة وتجديده، في ظرفية كان من العسير على مشروعهم أن يطلع بمهمة التواصل والاستمرارية.

(١٩) من الملاحظ أن تراث ابن خلدون، بقدر ما شكل موضوع إجماع من حيث أهميته وقيمته الفكرية في تفسير التاريخ العربي الإسلامي على امتداد سبعة قرون (من السابع وحتّى الرابع عشر)، مثَّل مصدر تباين وتناقض من حيث استغلال وتأويل معطياته، ففي حين اعتمدت الأسطوغرافيات الاستعمارية قاعدة الصراع بين البدو والحضر منطلقاً للحكم بالجمود على تاريخ المغرب، والجزم باستحالة تكوين دولة قوية وموحّدة. لم يتجاوز التأليف التاريخي العربي بمختلف تياراته مستوى «تقديس» ما كتبه ابن خلدون وفكَّر فيه، اللهم إلا إذا استثنينا بعض الدراسات التي أصبحت تدعو إلى ضرورة تجديد التفكير في تراث ابن خلدون على مستوى إشكاليته ومفاهيمه ومنهجه. من هؤلاء يمكن مراجعة أعمال كلّ من: العروي، المصدر نفسه، الفصل ٢: «منهج التاريخ»، والفصل ٣: «ابن خلدون وميكيافللي»؛ علي أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)؛ محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ دار الثقافة، ١٩٨١)، وط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ عزيز العظمة، **ابن خلدون وتاريخيته**، ترجمة عبد الكريم ناصيف (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، و Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse.*

(٢٠) العروي، المصدر نفسه، ص ٣٩.

تعطي المقدمة وصفاً دقيقاً وعميقاً لمختلف أصناف الحِرَف التي شكلت مصادر رزق المغاربة وأسس ثراء القائمين على أمرهم، على امتداد الحقبة التي أرخ لها ابن خلدون، من تجارة، وفلاحة، وصناعات (البناء، النجارة، الحياكة، التوليد، الطب، الخط والكتابة، الوراقة، الغناء...)[٢١]. وهو في بحثه هذا الموضوع يدقق في القيم والقواعد التي تحكم الحرفة وتنظمها[٢٢]، كما يميز بين المتعاطين والمحترفين لها، دون أن تستأثر باهتمامه قيمة التجارة بعيدة المدى ومكانة دورها في نهوض الدول وسقوطها، اللهم إلا إذا استثنينا بعض الإشارات التي وردت ضمن الحديث عن حرفة التجارة بصفة عامة. لذلك، حين يحلل ابن خلدون عوامل «خراب العمران»، يعزو ذلك إلى تراجع مصادر الرزق والكسب، ونضوب عوائد الجبايات، وقلما يربط هرم الدولة وشيخوختها بفقر تجارتها البعيدة المدى وضعف فائضها، فنراه يقول: «فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وابذعرّ الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حالة الدولة والسلطان لما أنّها صورة للعمران»[٢٣]. إن شحوب دور التجارة بعيد المدى، كمحدد في تشخيص جانب من أزمة المغرب الوسيط ضمن فكر ابن خلدون[٢٤]، يمكن تفسيره بالمكانة التي حظيت بها فرضيات صراع البدو والحضر[٢٥]، وقدوم بني هلال، ومعقل، ضمن المنطق العام الذي أطَّر فكر ابن خلدون، وهو يؤرخ لظاهرة المُلْك والسلطة والعمران بالمغرب، والعالم العربي الإسلامي على حدّ سواء.

فبالعودة إلى كتابَيّ **العبر** و**المقدمة**، نقف في أكثر من مقام عند الفرضيات القاضية **بمسؤولية العرب البدو الوافدين من مُضَر واليمن** في تكييف تاريخ المغرب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل في التعجيل بانهيار عمران دوله واستنزاف قوة

(٢١) انظر: ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ٣٩٤ ــ ٤٣٠.

(٢٢) للتدقيق في أوصاف التاجر كما حددها ابن خلدون، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٢٤) الملاحظة نفسها أثارها «إيف لاكوست»، وهو واحد من الأجانب الذين كان لهم الفضل في التعريف بالقيمة العلمية التاريخية لأعمال ابن خلدون، حيث قال: «السلطة الملكية تستند إلى حدّ كبير على الأرباح التي تجنيها من التجارة الكبرى التي تجري بين السودان والشرق وأوروبا. إن انهيار التجارة الصحراوية قد وجد تعبيراً له في انحطاط سجلماسة. والواقع المميز أن هذه المدينة التي كانت أهم موانئ الصحراء، والتي حدد امتلاكها قوة السلالات المتعاقبة على مراكش، قد أصبحت، ابتداء من القرن الرابع عشر، خارجة تدريجياً عن منطقة نفوذ ملوك فاس. وهذا ما يفسر الوهن النسبي لسلطتهم، وفي الصحراء المغربية أخذت القبائل تقوم بعمليات النهب وكانت حتّى تلك الفترة قد أسهمت بتجارة القوافل، لكن انخفاض التجارة دفعها إلى البحث عن موارد أخرى.» انظر: إيف لاكوست، **العلامة ابن خلدون**، ترجمة ميشال سليمان (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٣)، ص ١٠١ ــ ١٠٢.

(٢٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، «في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه فصول وتمهيدات،» في: ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ١٢٠ ــ ١٥٣.

أمصاره. لذلك، يشرح ابن خلدون ظروف قدومهم إلى المغرب: «فبعث المستنصر وزيره إلى هؤلاء الأحياء (...) وأباح لهم إجازة النيل، وقال لهم: قد أعطيتكم المغرب (...) فطمعت العرب إذ ذاك وأجازوا النيل إلى برقة، ونزلوا بها وافتتحوا أمصارها واستباحوها وكتبوا لإخوانهم بشرقي النيل يرغّبونهم في البلاد، فأجازو إليهم، بعد أن أعطوا لِكُلّ رأس دينارين (...) وتقارعوا على البلاد: فحصل لسليم الشرق ولهلال الغرب، وخرجوا المدينة الحمراء.. **وسارت قبائل دياب وزغبة وجميع بطون هلال إلى أفريقية كالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه...**»[٢٦].

وفي **المقدمة** يفسر كيف أن «العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك»، فيقول: «والسبب في ذلك أنهم أكثر بداوة وأبعد مجالاً في القفر وأغنى عن حاجات التلول وحبوبها، لاعتيادهم الشظف وخشونة العيش (...) وأيضاً، فإن من طبيعتهم كما قدمناه أخذ ما في أيدي الناس خاصة والتجافي عما سوى ذلك من الأحكام بينهم ودفاع بعضهم عن بعض، فإذا ملكوا أمة من الأمم جعلوا غاية ملكهم الانتفاع بأخذ ما في أيديهم وتركوا ما سوى ذلك من الأحكام بينهم، وربما جعلوا العقوبات على المفاسد في الأموال حرصاً على تكثير الجبايات وتحصيل الفوائد (...) فتنمو المفاسد بذلك ويقع تخريب العمران فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى، مستطيلةً أيدي بعضِها على بعض، فلا يستقيم لها عمران وتخرب سريعاً، شأن **الفوضى كما قدمنا (...) فبعدت طباع العرب لذلك عن سياسة الملك...**»[٢٧].

هكذا يقرأ ابن خلدون تاريخ المغرب من خلال صراع البدو والحضر، وبالنظرة ذاتها يفسر هرم الدولة وتمزق أمصارها. فهل من الضروري على البحث التاريخي الاجتماعي المعاصر أن يبقى سجين فرضيات ابن خلدون؟ أم مطلوب منه أن يقدم نتائج هذا المفكر العظيم ويطورها في اتجاه فكّ عقدة المغرب الوسيط وحل أسراره[٢٨]، بل

(٢٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ٧ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩)، ج ٦، ص ٤٠. (التشديد من الكاتب).

(٢٧) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ١٥١ ـ ١٥٢ (التشديد من المؤلّف).

(٢٨) قد يكون ألبير عيّاش واحداً من الأوائل الذين أمسكوا بالقوى المفسرة لتاريخ مغرب العصر الوسيط، إذ بانتقاده المؤرخين الذين اعتمدوا مقولة صراع البدو والحضر كما صاغتها كتابات ابن خلدون، حاول تفسير تطورات هذه الحقبة استناداً إلى المحددات الاقتصادية والاجتماعية. لذا نقرأ له قوله: «واعتماداً على تقييم ابن خلدون، اعتبر المؤرخون والجغرافيون التقليديون أن المصيبة الكبرى التي لحقت بشمال أفريقيا تمثلت في قبائل بني هلال وبني معقل الرحل. فأسباب الانحطاط هي إذاً من نوع آخر، وهي كثيرة ومعقدة، ولا يجوز أن نعطي جواباً عن مشكل انحطاط العالم الإسلامي. على أن الذي يلفت انتباهنا على الصعيد المغربي، هو الضعف الذي لحق بالبرجوازية التجارية الغنية والقوية التي لم تتمكن من استكمال عملية التوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد بعد أن ظهر أنّها على وشك تحقيقها في عهد الموحّدين». انظر: ألبير عياش، **المغرب والاستعمار: «حصيلة السيطرة الفرنسية،»** ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

وإحداث قطيعة مع تراث ما زال يضغط بِكُلّ ثقله على قضايا الحاضر وإشكالياته؟[٢٩].

ـ ٣ ـ

شدد عبد الله العروي، في أكثر من مقام[٣٠]، على ضرورة مساءلة فكر ابن خلدون ونقد جهازه المفاهيمي، دون الحكم عليه بالضعف أو السلبية في تفسير تاريخ المغرب، وهو ما أكد عليه في مناقشته موضوع منهج التاريخ: «لو قلنا من الآن إن التعليل الخلدوني صالح أو فاسد لارتكبنا الخطأ الذي نؤاخذ عليه، لأن ذلك التعليل قد يطابق حالة أو ظاهرة خاصة حتّى خارج نطاقه الأصلي، أي العهد المريني. هدفنا هو أن نلفت النظر إلى الحقيقة التالية: من لجأ إلى النمط التعليلي الخلدوني لتفسير كلّ حادثة من تاريخ المغرب، فإنه يتولى بالتبعية الفكرة القائلة إن المغرب يجد نفسه باستمرار على الخط الفاصل بين التاريخ واللاتاريخ، وإن دراسة المجتمع المغربي هي في العمق دراسة أنثروبولوجية. **إنّه ينبغي مسبقاً أن تكون للمغاربة إرادة جماعية، هدف جماعي، سياسة واعية، ومن ينفي هذا ينفي بالضرورة قيام دولة وبزوغ تاريخ بالمعنى المحدد...**»[٣١].

بهذا المعنى، نعتبر العامل الاقتصادي (= التجارة بعيدة المدى) محدداً على قدر كبير من الأهمية في تفسير مكانة المغرب ضمن دار الإسلام منذ القرن الثامن الميلادي، بل قاعدة مادية ضرورية لإرساء فكرة الإمبراطورية وتطوير أسسها لا سيما ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، وتلك سمة تشترك فيها مجمل بلدان الوطن العربي باستثناء مصر[٣٢].

فمن أجل تأكيد أهمية التجارة بعيدة المدى، ننطلق من فرضيات سمير أمين، لاعتقادنا بوجهاتها العلمية والمعرفية، فهو حين يقارن بين المغرب والمشرق وبلاد النيل، يقرّ بوجود تماثل مغاربي مشرقي على مستوى البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية، ويباين بين هذا والتطور الحاصل في مصر، ليخلص بعدها إلى نتيجة أساسية: تطور

---

(٢٩) تساؤلات من هذا الحجم وغيره، شكلت موضوع مناظرة، سبق لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أن عقدتها تكريماً لهذا المفكر ولقيمة أعماله. من أجل الاطلاع أكثر، انظر: **ندوة ابن خلدون ١٤ ـ ١٧ فيفري ١٩٧٩** ([الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية]؛ الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩).

(٣٠) وبخاصة في المؤلّفات التالية: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*;

وعبد الله العروي: **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٣)؛ **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، و**الأيديولوجية العربية المعاصرة**، قدم له مكسيم رودنسون؛ نقله إلى العربية محمد عيتاني، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٩).

(٣١) العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، ص ٤١. (التشديد من الكاتب).

(٣٢) حول دور التجارة في بناء إمبراطوريات الوطن العربي وإرساء معالم حضارته، انظر: منير شفيق، «عقدة التجارة الدولية منذ فجر التاريخ،» في: منير شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٧ ـ ٤١.

مغربي مشرقي على قاعدة التجارة الكبرى البعيدة، وتكوّن تاريخي وحضاري لمصر حيث مثلت الزراعة دوراً رائداً»[٣٣].

صحيح أن أسس الاقتصاد المغربي ومصادر ثروته لم تنحصر في التجارة بعيدة المدى ولا في عائداتها المالية فقط[٣٤]، وقد يكون صحيحاً أيضاً ألا يعزى التأخر التاريخي وانكسار خطّ التطور في المغرب، إلى انحسار تجارة القوافل ونضوب مصادرها وحدها دون سواها[٣٥]، لكن الثابت أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي كان له الدور المقرر في الدفع بديناميات بناء الدولة وتأسيس الإمبراطوريات، وإلا بماذا يمكن تفسير الحقائق التالية:

ــ إنشاء مجمل المدن ما بين أواخر القرن السابع ونهاية القرن الحادي عشر (= القيروان سنة ٦٧٠م، مراكش سنة ١٠٧٧م)[٣٦].

ــ تراجع مكانة إفريقية والمغرب الأوسط لحظة استقرار قبائل العرب (= بنو هلال ومعقل) الوافدة من المشرق وإحكام سيطرتها على الطرق الجنوبية، وبالمقابل بروز دول المغرب الأقصى في قيادة مشروع بناء المغرب العربي وتمتين وحدته، كما حصل لتجربتي المرابطين والموحّدين[٣٧].

ــ وجود تلازم موجب وسالب، بين التجارة والدولة والمجتمع. فبالفائض المستخلص

(٣٣) للتدقيق في مبررات استثناء مصر من هذا التماثل في البنى الاقتصادية بين المغرب والمشرق، انظر: سمير أمين، **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ٢٧.

(٣٤) توفرت للمغرب العربي مصادر أخرى للثروة، كالصناعات المحلية والزراعة، فلو أخذنا حالة المغرب الأقصى مثلاً، للاحظنا وجود حركة اقتصادية مهمة خلال الحقبة التي نتحدث عنها، ففي مذكراته حول وصف أفريقيا، يذهب الحسن بن محمّد الوزان، الملقب «ليون الأفريقي»، إلى أن «فاس كانت تتوفر على ٥٢٠ داراً للنسيج، وهي دور كبيرة تضم عدة طوابق وقاعات واسعة كالقصور، وبكُلّ قاعة عدد كبير من العمال. وصل عددهم إلى عشرين ألفاً». انظر: Jean-Lion l'Africain, *Description de l'Afrique*, 2 vols. (Paris: Adrien Maisonneuve, 1956), vol. 1, p. 203.

(٣٥) M. Ennaji, «L'Expansion européenne et le Maroc du XVI au XVIIIs,» (Mémoire de DES en Sciences économiques, Rabat, Faculté de droit), pp. 21 et 34.

(٣٦) ولو أن أبعاد «الأسلمة» وترسيخ مبادئ الدين الجديد بالمغرب واردة أثناء الإنشاء، يلاحظ ذلك في الدوافع التي قدمها عقبة بن نافع أثناء دعوته إلى القيروان: «إن أفريقيا إذا دخلها إمام تحوّم أهلها بالإسلام فإذا خرج منها رجع من كان أسلم بها وارتد إلى الكفر، وأرى لكم يا معشر المسلمين أن تتخذوا بها مدينة نجعل فيها معسكراً وتكون عزّ الإسلام إلى آخر الدهر». انظر: عبد الوهاب بن منصور، **قبائل المغرب** (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٦٨)، ص ٣٧٣.

(٣٧) بصدد المضاعفات الناجمة عن سيطرة القبائل العربية على الطرق التجارية، وإشاعة الرعب فيها، استشهد محمّد القبلي بعدة وثائق تاريخية، للتدقيق انظر: محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط)، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ١٦ ــ ١٧.

من التجارة برزت الدولة كقوة قادرة على إنجاز متطلبات هذه الحرفة وتوفير شروط نموها، من شقّ الطرق، وحفر الآبار، وضمان الأمن[٣٨]، وعبرها تحقق التلاحم والاندماج بين الأمصار والسكان، وبفعل هذا التلازم تفككت الدولة وضعفت مقومات المجتمع، لحظة نضوب التجارة بعيدة المدى، وفتور قيمتها، فاستبدلت الصحراء بالبحر، والجمل بالأساطيل»[٣٩].

ثلاث حقائق نعتبرها أساسية في تقديم تفسير جزئي لدور التجارة في استمرار مفهوم المغرب العربي الموحّد وتقرير تأخره التاريخي معاً، وهي على رجاحة صحتها لا تقدّم إلا صورة نسبية عن واقع المغرب ودائرية تاريخه يومئذ. ليس استطراداً إذا جددنا التأكيد على أن كلّ مشروع مجتمعي يقتضي كشرط لتحققه وجود القوى القادرة على إنجازه، وليس بديهياً إن جزمنا بأن كلّ دولة أو إمبراطورية لن تستطيع كسب رهان الاستمرارية والتطور دون إرساء الأسس السياسية والاجتماعية والثقافية الضرورية لذلك. فهل في انغلاق تاريخ المغرب الوسيط وتكلسه ما يؤكّد غياب مثل هذه الشروط؟

لقد تخللت دراسات بعض الباحثين فرضية[٤٠] غياب بورجوازية عضوية[٤١]، قادرة على تحقيق بناء الدولة وضمان وحدة نسيجها الاجتماعي، وحتّى الفئات التي اعتمدت التجارة عبر الصحراء مصدراً لتكوين رأس المال، لم تتمثل تاريخياً قيمة هذا الفائض في مضمار إحداث التراكم المطلوب لتطوير قوى الإنتاج. لهذا نقرأ عند إيف لاكوست قوله: «حقاً أن سكان الحضر، بحكم أنهم لم يكونوا بورجوازية، يظهرون لنا «كمسؤولين» عن توقف الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط. طبعاً لم يستطع ابن خلدون الرجوع إلى مفهوم بورجوازية لإبراز السمات الاقتصادية لجماعة الحضريين»[٤٢].

بهذا المعنى إذاً، نفهم لماذا كان دور التجارة الصحراوية شاحباً، بالمقارنة مع ما قام به التيار المركانتيلي في أوروبا، ولو أن الفضاءين المتحدث عنهما مختلفان من حيث الزمان

---

(٣٨) لمزيد من الاطلاع، انظر: ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر خلافة أبي العباس المنصور** (الرباط: الخزانة العامة، [د. ت])، ص ٩٥. وهي محفوظة بالخزانة العامة، تحت رقم ١٠٥٩ م. ج.

(٣٩) من الآراء التي تناولت موضوع انعكاس تراجع التجارة على قوة الدولة وتلاحم المجتمع، قول سمير أمين، «ما كان يوحد العالم العربي كان يسبب كذلك سرعة عطبه: يكفي أن تنهار التجارة حتّى تزول الدول والمدن التي كانت ترتكز إليها ولكي يعطي بؤس عالم البدو والرحل والطوائف الفلاحية المعزولة الصغيرة صورة الانحطاط»، انظر: أمين، **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**. وحول آراء أخرى، انظر: Germain Ayache, «Sur la formation du peuple marocain,» dans: Germain Ayache, *Etudes d'histoire marocaine* (Rabat: Societe Marocaine des Editeurs Reunis, 1979); Henri Terrasse, *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français*, 2 tomes (Casablanca: Atlantides, 1949-1950), et J. Brignon [et el.], *Histoire du Maroc* (Casablanca: Hatier, 1967).

(٤٠) من هؤلاء يمكن الإحالة على: أمين، المصدر نفسه، ولاكوست، **العلامة ابن خلدون**.

(٤١) حول مدى إمكانية توظيف مفهوم «البورجوازية»، انظر: بنسالم حميش، **في نقد الحاجة إلى ماركس** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٣)، ص ٦٩ ـ ٧٢.

(٤٢) انظر: لاكوست، المصدر نفسه، ص ٧٥، نقلاً عن: حميش، المصدر نفسه، ص ٦٩.

والمكان[٤٣]. فعدم تكون الطبقة القادرة على رفع مشروع بناء الدولة والمجتمع بناء متماسكاً وواضحاً، أفقد المغرب العربي حظوظ التطور التاريخي الضامن وحدته وقوته، الصائن استمرارية مقومات شخصيته، لذلك كان عجز الفئة المتمكنة من مصادر الثروة من استثمار الفائض وتوظيفه بشكل منتج[٤٤]، عاملاً مفسراً لاستحالة قيامها بوظيفة التوازن بين السلطان والارستقراطية القبلية[٤٥]، ذلك التوازن الذي اعتمده ابن خلدون مؤشراً مؤذناً بخراب العمران: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها (...) وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب (...) فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وابذعرّ الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حالة الدولة والسلطان». ليضيف «ولا تحسبنّ الظلم هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكلّ من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حقّ أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظَلَمَة، والمعتدون عليها ظَلَمَة، والمنتهبون لها ظَلَمَة، والمانعون لحقوق الناس ظَلَمَة، وخُصَّاب الأملاك على العموم ظَلَمَة، ووبال ذلك كلّه عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها»[٤٦].

نقرأ في النصّ وعياً عميقاً بمصادر سقوط الدول وخراب العمران، وابن خلدون حين يجعل من العلاقة بين الظلم وزوال السلطان علاقة سبب بنتيجة يكون قد قدَّم إلى الفكر العربي الإسلامي إشكالية أصيلة كان من المعتذر طرحها بالتسمية والمفاهيم يومئذ[٤٧]، إنّها إشكالية الدولة والمجتمع المدني وطبيعة العلاقة بينهما[٤٨].

لقد شكلت علاقة القطيعة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني الأطروحة المركزية التي على قاعدتها فسر ابن خلدون التاريخ العربي الإسلامي منذ القرن السابع الميلادي

---

(٤٣) لم يكن بإمكان الدول الأوروبية أن تتطور وتنمو على قاعدة الحداثة والعقلانية لو لم تؤسس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الضرورية التي تحققت بفعل الاستثمار المنتج للفوائض المستخلصة من مصادر التجارة بعيدة المدى. انظر: Bernard Guenee, *L'Occident aux XIVe et XVe siecles: Les Etats* (Paris: Presses universitaire de France (PUF), 1971).

(٤٤) تعرض ابن خلدون في أكثر من نصّ، إلى مجموعة من القيم المبرزة للاستثمار غير المنتج لمصادر الثروة، للتدقيق انظر: ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ١٦٧ وما بعدها.

(٤٥) حميش، **في نقد الحاجة إلى ماركس**، ص ٧٠.

(٤٦) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ــ ٢٨٨.

(٤٧) المفهوم الأساسي الذي نرمز له هنا، هو «المجتمع المدني»، وهو مفهوم لم يظهر إلا على يد الإنكليز والفرنسيين، وبخاصة مع هيغل خلال القرن التاسع عشر.

(٤٨) إن الذي يؤكّد أصالة وعمق هذه الإشكالية، هو أنّها ما زالت حتّى اليوم في صلب النقاشات الدائرة حول حاضر المغرب العربي ومستقبله، بل ربما هي التي ستحدد المكانة الفعلية للمنطقة مستقبلاً.

وحتّى لحظة وجوده، أي القرن الرابع عشر، والقطيعة وإن كانت مفهوماً مركزياً، بل ضرورياً للإمساك بمصادر الإخفاق والتأخر التاريخي، فإنها شكلت موضوع استفهام حول قدرتها على صياغة رؤية على درجة كافية من الوضوح والشمولية لفهم دائرية التاريخ الوسيط.

صحيح أن ابن خلدون أمسك بمصادر الجرح في تاريخ المغرب، لحظة تخلف هذا الأخير عن ركب الحضارة، ومن المؤكّد أن فكره لا يزال يشكل المعبر الطبيعي لفهم تاريخ المغرب، على الأقل خلال الحقبة التي أرخ لأحداثها، لكن الراجح، فيما نعتقد، أن هناك عناصر في درجة الثوابت لم تحظ بقيمة التأصيل في فكره على الرغم من أهميتها في مضمار تمثل منعطفات المغرب الوسيط. فابن خلدون لم يعط التجارة عبر الصحراء، كما تعرضنا سلفاً، بُعْدَها الحقيقي في حقل نهوض الدولة وسقوطها، كما لم يعمق نظره في مدى مسؤولية هذا النوع من «نمط الإنتاج» في تقرير وضعية التأخر، علاوة على كونه، كما يؤكّد محمّد القبلي، لم يلتفت إلى «إهمال الدولة المغربية المتاجرة للأسطول التجاري»[٤٩].

لذلك، يذهب عبد الله العروي إلى أن نظرة ابن خلدون لم تكن سوى عرض عقلاني للمحاولات الإمبراطورية الثلاث، وليس تفسيراً للتاريخ السابق للقرن الحادي عشر. فباعتقاده بانقراض الجنس العربي، وضعف الجنس البربري وصل إلى نتيجة مفادها: نهاية كلّ حضارة وكل تاريخ للمغرب العربي، فالقصور النظري ــ يضيف العروي ــ للطرح الخلدوني في تفسير هذه الحقبة من تاريخ المغرب العربي (=أواسط القرن الرابع عشر) المتميزة بالانفصام الجلي للسلطة السياسية عن المجتمع المدني، راجع إلى كون ابن خلدون كان يجهل تاريخ الشعوب الأخرى لدول البحر الأبيض المتوسط[٥٠]، في حين لا يمكن فهم الانفصام الذي شكل واقعاً موضوعياً مرئياً إلا بطرحه في إطار صنفين من الأسباب: داخلية وخارجية، **فالأولى** ليست هي النزاعات مع البدو، وإنما تكمن في محددات أخرى: الوضع الديمغرافي، الزراعي، والتجارة عبر الصحراء. أما **الثانية** فيمكن فهمها من خلال الكشف عن موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الفاصلة بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر، وهي تحديداً: ضعف الجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط (=بيزنطة والعالم الإسلامي)، مقابل تنامي وتصاعد أوروبا الغربية[٥١].

---

(٤٩) ما لم يرد في كتابات ابن خلدون، انظر: القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ٧٠.

(٥٠) وإن كان محمد القبلي بمقالته السابقة، يستعيد مثل هذا الاحتمال (= جهل معرفة تاريخ الشعوب المجاورة للمغرب يومئذ)، مستشهداً بما ورد في: ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ٣٢ ــ ٣٣. انظر: القبلي، المصدر نفسه، ص ٦٣، الهامش رقم ٢١.

(٥١) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 1, p. 202.

بقراءته لما لم يرد في كتابات ابن خلدون، حصر عبد الله العروي، محددات انفصام السلطة السياسية عن المجتمع المدني، في عاملين ذاتيين اثنين هما: أزمة التنظيم السياسي ومسألة الجيش. فالمظهر الأول المفسر للقطيعة يطرح بالأساس مشروعية النظام السياسي، ذلك أن حتّى الفقهاء في تلك الفترة لم يتورعوا في تبرير مقولة ثنائية الحكم: خلافة نظرية (= ما هو وارد في الشرع)، وسلطة تستمد قانونيتها وشرعيتها من حجم قوتها الدفاعية، وهو واقع يسهل معاينته لدى الدول التي تعاقبت على الحكم خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، حيث لم تعد تبرر نفسها إلا بنفسها: بميول طبيعية سيكولوجية واجتماعية(٥٢).

بجانب هذا العامل هناك محدد آخر، ذلك أن فشل التنظيم العسكري الوطني للدولة الموحّدية، أثَّر في تطورات الأحداث في ما بعد، حيث لم تستطع الدول اللاحقة تنظيم قوة عسكرية دفاعية مستمرة، الأمر الذي أدى إلى الاستنجاد بالمرتزقة والقراصنة، وفي مقدمتهم العرب الهلاليون وغيرهم من الأجانب، خصوصاً المحصل عليهم من طرف ملك قشتالة(٥٣).

إذاً، الفشل في الميدان العسكري الدفاعي، اقترن بشكل التنظيم السياسي المتجسد في أزمة الشرعية، ليشكلا جوهر ما رمز إليه ابن خلدون، أي «انفصام السلطة السياسية عن المجتمع المدني»، وهو انفصام يصلح مؤشراً لتفسير تأخر المغرب وانسداد تاريخه ■

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٥٣) المصدر نفسه.

القانـون الدولـي واللجـوء إلى التحكيـم

وليم نصار

كاتب فلسطيني.

مقدمة: معنى تسوية النزاعات

عندما كانت الدول تعيش في صراع عام من أجل البقاء في التاريخ القديم، كانت الحلول السلمية مستبعدة، فإما الخضوع والفناء، وإما الانتصار على الأعداء. ورغم ذلك كنا نرى أحياناً بعض الاتفاقيات لتنظيم العلاقات بين الدول القديمة، لتجنب الحروب والصراعات المسلحة. كما عرفنا العديد من المعاهدات والتحالفات لخوض المعارك والحروب بشكل مشترك. وعندما بدأت تبرز ضرورة التقيد بقوانين عامة للصراعات والتسويات السلمية بين الدول، نشأ القانون الدولي بشكل متفرق تنظّم العلاقات بين الدول. واعتُبر قيام مجموعة من الأعراف والقوانين التي تنظّم العلاقات الدولية السياسية والتجارية ما بعد قيام الدولة القومية في القرن السابع عشر الميلادي، من أهم الخطوات الحضارية التي خطاها الإنسان نحو إقامة علاقات دولية متوازنة خالية من العنف. ومن ضمن هذه الأعراف والقوانين نشأت الدبلوماسية الحديثة في محاولة لإيجاد الحلول السلمية للمنازعات الدولية. وتطورت الدبلوماسية والقوانين والأعراف الدولية الناظمة للعلاقات الدولية لتصبح جسداً قانونياً مترابطاً يعرف بالقانون الدولي العام المعاصر، والذي بموجبه «يعتبر الحل السلمي للخلافات الدولية أحد المبادئ الهامة الأساسية لهذا القانون، وهو يشكل في نهاية المطاف جزءاً لا يتجزأ من أسس التعايش السلمي والتعاون بين الدول على اختلاف أنظمتها السياسية [...] فخلال العلاقات بين الدول يمكن أن تنشأ خلافات معينة وحتى مشاكل تستوجب حلها ومعالجتها»[١].

ولحل الخلافات بين الدول، تقوم الوسائل السلمية المتاحة بمحاولة لإيجاد الحلول قبل تفاقم الأوضاع وتفجرها في حروب مدمرة، أو توترات تزيد من تفاقم الأوضاع. وتعرف الخلافات بين الدول بالنزاعات الدولية؛ والنزاعات الدولية تكون قانونية أو سياسية، ولكل

(١) ديب عكاوي، **القانون الدولي العام** (عكا: مؤسسة الأسوار، ٢٠٠٢)، ص ٣٥٣.

منها وسائل حلها، وهي قد تكون بين طرفين أو أكثر[٢]. ويعرَّف النزاع الدولي بأنه «الادعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين أو أكثر تتطلب تسويتها بموجب قواعد القانون الدولي». ويتضح من التعريف المذكور أنه يشترط في النزاع الدولي [...] ١ ـ أن يكون النزاع ـ كقاعدة عامة ـ بين شخصين قانونيين دوليين، كالمنازعات الناشئة بين الدول، أو بين دولة ومنظمة دولية، أو بين دولة وحركة تحرر وطني معترف بها. ٢ ـ أن يكون هناك ادعاءات سياسية أو قانونية متناقضة بين الأشخاص القانونيين تستوجب تسويتها [...] ٣ ـ أن تكون الادعاءات المتناقضة مستمرة [...] ٤ ـ أن يكون النزاع صالحاً للتسوية طبقاً لقواعد تسوية المنازعات الدولية»[٣].

وقد اختلف الفقهاء في القانون الدولي في تصنيف وسائل التسويات السلمية، كما اختلفوا في تسمياتها وأنواعها؛ فمنهم من «قسمها إلى أربعة أنواع: الوسائل الدبلوماسية والسياسية والتحكيمية والقضائية. ويشمل النوع الأول المفاوضات الدبلوماسية والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق. وتتمثل الوسائل السياسية في التسويات التي تتولاها أجهزة المنظمات الدولية، كتلك التي قامت بها عصبة الأمم والتي تقوم بها حالياً مختلف أجهزة الأمم المتحدة. ويتعلق النوع الثالث بالتحكيم الدولي، أما النوع الرابع فيشمل التسويات التي تتولاها محاكم العدل الدولية [...] وهناك من قسمها إلى قسمين: التسويات التي تتم بواسطة المنظمات الدولية، وبقية الوسائل التي أطلق عليها «التقنيات التقليدية». إلا أن التقسيم الشائع هو ذلك الذي يقسم التسويات السلمية إلى الوسائل القضائية أو «القانونية» من جهة، والوسائل «السياسية» أو «الدبلوماسية» من جهة أخرى[٤]. وفي هذا المجال اعتبر بعض فقهاء القانون الدولي أن النزاعات الدولية السياسية تخرج من اختصاص المحاكم الدولية، بينما اعتبر البعض الآخر أن اللجوء إلى المحاكم الدولية يتوقف على ماهية النزاع، فالنزاع على أي من الحقوق هو نزاع قانوني، بينما النزاع على المصالح الخاصة يعتبر نزاعاً سياسياً. ويحدد بعض الفقهاء النزاعات القانونية حصراً بتفسير المعاهدات، أو بالنزاعات المتعلقة بأي من موضوعات القانون الدولي، أو بخرق التعهدات الدولية، أو بتحديد مقدار التعويضات، إذا كان الأمر يتعلق بمطالبات مالية[٥].

وتختلف الحلول لكل من النزاعات القانونية والسياسية طبقاً لطبيعة كل منهما، «فالنزاعات القانونية تسوى بطريقة التحكيم أو القضاء، استناداً لقواعد القانون الدولي، في

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، **المنازعات الدولية: دراسة في قواعد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستخدام القوة العسكرية في ضوء أحكام القانون الدولي وتطبيقاتها العلمية في النزاع العراقي ـ الإيراني**، السلسلة القانونية؛ ١١ (بغداد: دار القادسية، ١٩٨٦)، ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤) الخير قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية (الوسائل القانونية وغير القانونية) لتسوية المنازعات الدولية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٠ ـ ١١.

(٥) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

حين يتعذر حل النزاعات السياسية إلا بالطرق الدبلوماسية»[٦]. ولذا يكون من الأفضل إعادة تسمية تصنيف هذه الوسائل، بحيث «يكون تصنيف وسائل التسوية إلى وسائل «تحاكمية» و«غير تحاكمية» أكثر دقة من تصنيفها إلى وسائل «سياسية» أو «دبلوماسية» من جهة ووسائل «قانونية» أو «قضائية» من جهة أخرى»[٧]. وضمن هذا التصنيف تشمل الوسائل غير التحاكمية: المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق والتسوية بواسطة المنظمات والوكالات الدولية[٨]. بينما تكون الوسائل التحاكمية هي ما يتم على أساس القانون الدولي وتكون قراراتها غير قابلة للاستئناف، وملزمة لأطراف النزاع. وهي تشمل التحكيم والقضاء الدوليين. ولا تبدأ إجراءات أي منهما إلا بعد اتفاق أطراف النزاع على المراد من القضاء أو التحكيم، إما سابقاً لبدء النزاع كشرط تعاقدي، تحسباً لنشوء نزاع مستقبلاً، وإما بعد نشوء النزاع كضرورة للوصول إلى حل قانوني[٩].

أولاً: التسويات والتحكيم

يعتبر التحكيم الدولي من أهم أنواع ووسائل التسويات للنزاعات الدولية، وهو يستعمل دولياً ليس لحل النزاعات القانونية ذات الطابع السياسي فحسب، وإنما أيضاً لحل النزاعات التجارية الدولية. و«يعد التحكيم من الوسائل القديمة لتسوية المنازعات الدولية»[١٠]. وقد استعمل على مر التاريخ الوسيط والمعاصر، وإن اختلفت معاييره وقواعده وأعرافه من زمن إلى آخر. وربما يكون التحكيم الدولي قد استعمل أيضاً خلال التاريخ القديم، ولكننا لا نعرف عن قواعده أو أعرافه القديمة سوى القليل جداً المتعلق بتسوية المنازعات المتعلقة بقانون البحار والتجارة الدولية القديمة حتى منذ زمن الفينيقيين. وفي أوروبا التاريخ الوسيط، كانت الكنيسة (والبابا على وجه الخصوص) من يقوم بمقام التحكيم الدولي بين دول وإمارات ومقاطعات أوروبا المسيحية، وكان حكم البابا والكنيسة مطلقاً لا يجرؤ أحد على الاعتراض عليه. «وبعد أن تحررت الدول الأوروبية من سيطرة الكنيسة، كاد التحكيم أن يختفي تماماً، كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، وحلت الوساطة محله بسبب زوال السلطة العامة الدولية السياسية أو الأدبية الممثلة بالبابا الذي كان يقوم بدور المحكم لتسوية المنازعات الدولية الناشئة بين الأمراء، وضعف القانون الدولي بسبب فكرة السيادة المطلقة للأمراء والملوك، بعد تحررهم من سيطرة الكنيسة»[١١]. ولكن التقدم في الاستكشافات والتجارة البحرية أديا إلى نزاعات بحرية ونزاعات حول الأراضي الجديدة المكتشفة، مما تطلب العودة إلى التحكيم، ولكن على أسس جديدة، ومن خلال أطر جديدة، فنشأ التحكيم الحديث كوسيلة

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.
(٧) قشي، المصدر نفسه، ص ١٢.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ٣٠.
(٩) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(١٠) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

من وسائل التقاضي لحل النزاعات الدولية وغير الدولية، بعيداً عن سلطة الكنيسة.

ولا يختلف التحكيم كثيراً عن القضاء، وخاصة في المجال الدولي، «فكلاهما طريقة قانونية لتسوية المنازعات الدولية، وكلاهما يستند إلى القانون في تسوية المنازعات الدولية [...] الفرق الوحيد بين التحكيم والقضاء في القانون الدولي، هو في الواقع فرق شكلي يرجع إلى أن التحكيم طريق قضائي يعتمد في وجوده وفي تشكيل الهيئة التحكيمية التي تفصل في النزاع على إرادة الأطراف المتنازعة، فهم الذين يختارون [المحكمين] الذين يفصلون في النزاع، وذلك بمقتضى اتفاق خاص لتسوية نزاع معين دون سواه. إلا أن طريق القضاء الدولي ــ وإن اعتمد على إرادة الدول الأطراف في النزاع من حيث ولاية القاضي ــ يتولى تشكيل المحكمة وتحديد الإجراءات التي تقتضيها قبل نشوء النزاع وقبل اتفاق أطرافها على عرضها على المحكمة الدولية»(١٢). فنظام المحكمة الدولية مُقَرّ ومعروف ولا تستطيع أطراف النزاع تغييره، بينما تستطيع التحكم في إجراءات التحكيم وقواعده، ولذا نرى أن كثيراً ما تلجأ الدول إليه كشرط مسبق لحل النزاعات ضمن الاتفاقيات الدولية والثنائية. وأهم أسس التحكيم أن تفشل الجهود الدبلوماسية في حل النزاعات والقضايا ذات الطابع القانوني، كتفسير المعاهدات أو أي من قواعد القانون الدولي وتطبيقاتها(١٣). ويعتبر التحكيم الدولي أحد أهم الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، «ويتم اللجوء إليه على أساس مبدأ الطوعية، أي بموافقة الأطراف المعنية فقط، ويجري تنظيم التحكيم الدولي بناءً على اتفاقية خاصة، تتضمن شروط تأسيسه ونظام عمله. والأطراف المتنازعة هي التي تحدد صلاحياته. ويجري تحديد هذه الصلاحيات بناءً على موضوع الخلاف المعروض للتسوية وحيثياته وتعقيداته. وتعتبر القرارات الصادرة عن التحكيم ملزمة للأطراف المتنازعة»(١٤). ولأن هذه القرارات ملزمة لأطراف النزاع، نجد أن الدول تتجنب اللجوء إلى التحكيم في النزاعات الدولية وتحاول اللجوء إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية، أولاً لأن قدرة المناورة والمساومة لديها تكون أوسع، إذ «تخشى الدول الحلول الصارمة التي تفرضها الوسائل التحاكمية، حيث تتوج هذه الوسائل بحكم أو قرار ملزم تنفرد المحكمة باتخاذه، يتمتع بنفوذ واعتبار يفرضان ضغوطاً على الطرف الخاسر للقضية ويعرقلان من قدرته على المساومة من خلال الوسائل غير التحاكمية [...] ولذلك فإن الدولة عادة ما تحاول الإبقاء على الأوضاع مائعة ومرنة وخاضعة لرقابتها المستمرة وتفضل اللجوء إلى الوسائل غير التحاكمية التي توفر لها ذلك لأنها تقترح أو توصي بتسويات يحتفظ الأطراف بحرية كاملة لقبولها أو رفضها»(١٥).

(١٢) عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ٤ ج (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(١٣) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(١٤) عكاوي، **القانون الدولي العام**، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(١٥) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية (الوسائل القانونية وغير القانونية) لتسوية المنازعات الدولية**، ص ٨٢.

ثانياً: التحكيم في القانون الدولي

١ ـ لمحة تاريخية

قبل أن نتحدث عن معنى التحكيم ومفهومه واستعماله في القانون الدولي، علينا أن نلقي نظرة تاريخية قصيرة على تطور استعمال التحكيم كوسيلة من وسائل حل النزاعات الدولية. ويبدو أن التحكيم استعمل دولياً في البداية لحل النزاعات التجارية بين تجار من دول مختلفة، ومن ثم تطور استعماله إلى النزاعات السياسية بين الدول؛ فقد «بدأ استعمال التحكيم في الغرب بصورة متزايدة في المنازعات المدنية، وخاصة المنازعات الناشئة بين التجار، إلا أنه لم يظهر في العلاقات الدولية حتى سنة ١٧٩٤، عندما نصت معاهدة (Jay) على استخدام التحكيم لتسوية المنازعات بين الولايات المتحدة وبريطانيا»[١٦]. ومنذ ذلك الوقت بدأ التحكيم الدولي لحل نزاعات الدول يتطور في قواعده وإجراءاته حتى أصبحت أسسه عرفاً دولياً في حل النزاعات. «ويتضمن القانون الدولي المعاصر ليس مبدأ الحل للخلافات بالطرق السلمية فحسب، بل وقواعد تعاقدية وعرفية تحدد وسائل المعالجة السلمية للمسائل الدولية المستعصية [...]. لقد نشأت الوسائل القانونية لتسوية الخلافات الدولية في القانون الدولي ليس دفعة واحدة، فخلال مسيرة التطور التاريخي تغيرت وتبدلت وتبلورت هذه الوسائل وتعمق مفهومها الديمقراطي وجوهرها التقدمي»[١٧]. وشمل هذا التطور التحكيم أيضاً.

ومع التطور في مفهوم التحكيم الدولي، وتطور قواعده وإجراءاته، كان لا بد من وضع هذا التطور ضمن إطار وثائقي عالمي معترف به، فجاء هذا بشكل الاتفاقات الدولية التي جمعت وسائل حل النزاعات الدولية، وأقرتها كاتفاقية دولية. وقد «تحقق قبول التحكيم [...] في مؤتمر لاهاي للسلام سنة ١٨٩٩ [...] وأنشأت له محكمة التحكيم الدائمة والمكتب الدولي الملحق بها. كما جمعت المبادئ المتعلقة به. وفي مؤتمر لاهاي الثاني ١٩٠٧ أقرت الدول هذا النظام بعد أن أدخلت عليه بعض التحسينات»[١٨]. وفيما بعد أدخل التحكيم ضمن مبادئ وأسس حل النزاعات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى. وقد نصت المادة ١٣ من ميثاق عصبة الأمم على ضرورة فض الخلافات بين الدول الأعضاء في العصبة، بواسطة القضاء أو التحكيم إذا فشلت التسويات السلمية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤ أقرت الجمعية العامة لعصبة الأمم بروتوكول جنيف الذي حرّم على الدول الأعضاء حل النزاعات بواسطة الحرب، فارضاً اللجوء إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي وقبول تخصصها في المنازعات الواردة في المادة ٣٦ من نظام المحكمة. أما باقي المنازعات فتقرر فتح المجال

---

(١٦) الفتلاوي، **المنازعات الدولية: دراسة في قواعد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستخدام القوة العسكرية في ضوء أحكام القانون الدولي وتطبيقاتها العلمية في النزاع العراقي ـ الإيراني**، ص ١٤٠.

(١٧) عكاوي، **القانون الدولي العام**، ص ٣٥٤.

(١٨) علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ص ٢٠٤.

لعرضها على التحكيم أو على مجلس العصبة مباشرة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨ أقرت الجمعية العامة لعصبة الأمم ميثاق جنيف العام لتوطيد السلام الدولي، وفيه أقرت الجمعية ثلاثة نظم لتسوية المنازعات، وهي التوفيق أو القضاء أو التحكيم. وظل التحكيم من أهم وسائل تسوية النزاعات الدولية، حتى عاد التوتر الدولي بصعود النازية إلى الحكم في ألمانيا في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين.

٢ ـ قوانين التحكيم

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أعيد النظر في أسس حل الخلافات الدولية، وكان لا بد من مراجعة شاملة لهذه الأسس التي كانت قد وردت في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، فتشكلت لجنة لدراسة مبادئ القانون الدولي وجمعه لإقراره مجدداً من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. «واختارت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها الأول في سنة ١٩٤٩ الإجراءات التحكيمية كواحدة من المواضيع التي يجب جمعها في قانون. وقد أقرت اللجنة في سنة ١٩٥٢ مسودة حول الإجراءات التحكيمية وبعثت بها إلى أعضاء الأمم المتحدة [...]. ودرست الجمعية العامة مسودة معدلة في سنة ١٩٥٥ وكانت هذه المسودة موضع نقد كبير. فقد تركزت [...] على توصية اللجنة بوجوب عقد ميثاق التحكيم. وقد عارضت دول عديدة هذا المبدأ على أساس أن المسودة تربك إجراءات التحكيم التقليدية وتجعلها شبه إجراءات قضائية إجبارية [...]. وفي شهر تموز [يوليو] ١٩٥٨ تم وضع مجموعة مفصلة من القواعد النموذجية للإجراءات التحكيمية. وأوصت اللجنة بأن تتبنى الجمعية العامة تقريرها بموجب قرار [...]. وتعرضت إعادة الصياغة التي تمت سنة ١٩٥٨ لانتقاد كبير، وفي النهاية اكتفت الجمعية العامة في ١٤ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٥٨ بأخذ العلم بتقرير اللجنة ووزعت المسودة على الأعضاء للاستعانة بها إذا شاءت»[١٩].

وهكذا تم تجميد التطوير لأسس التحكيم، وظلت اتفاقية لاهاي مرجعية للتحكيم؛ فقد كانت مسوَّدة التعديل «موضوع انتقاد شديد من قبل الدول، على أساس أن المسوَّدة أضفت على التحكيم الصفة الإجبارية»[٢٠]، مما يعني أن تنتج عنه حلول ملزمة. لقد «كان الهدف من وضع اتفاقية دولية للتحكيم هو استبدال اتفاقية لاهاي للتسويات السلمية لسنة ١٩٠٧، وجاء رفض الدول لمسودة الاتفاقية الجديدة لأن الاتفاقية المقترحة نصت أساساً على التحكيم الإجباري، بينما اعتادت الدول على إحالة القضايا المتنازع عليها إلى التحكيم بموافقة أطراف النزاع، ولذا تعثرت الجهود لوضع اتفاقية جديدة»[٢١]. وإذا كانت اتفاقية لاهاي لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧هي بداية الاتفاقيات الدولية حول التحكيم، فإن المسودات التي وضعتها اللجنة

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢١٠ ـ ٢١١، والفتلاوي، **المنازعات الدولية: دراسة في قواعد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستخدام القوة العسكرية في ضوء أحكام القانون الدولي وتطبيقاتها العلمية في النزاع العراقي ـ الإيراني**، ص ١٤٢.

(٢٠) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

القانونية للأمم المتحدة، وإن لم يؤخذ بها كقرار، وضعت التصور العام للتحكيم الدولي المعاصر. وتفوق التحكيم الدولي على القضاء الدولي في حل النزاعات، «وتشير المعطيات إلى أنه خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة تم معالجة بواسطة التحكيم الدولي أكثر من ٣٠٠ خلاف في كافة المجالات»[(٢٢)]. «وإضافة إلى ذلك أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة عدة قرارات في هذا المجال، أهمها إعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للخلافات الدولية لعام ١٩٨٢. هذا ويوجد اليوم عدد هائل من الوثائق الإقليمية التي تعالج هذه المسألة»[(٢٣)].

٣ ـ معنى التحكيم

بعد هذا الموجز التاريخي لتطور التحكيم وجمع أسسه العرفية في قانون متعارف عليه دولياً، وحتى نفهم ماذا نعني بالتحكيم، من الضروري هنا أن نقدم تعريفاً مختصراً له. فالتحكيم «هو النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع. والتحكيم يكون إجبارياً إذا كان الاتفاق على التحكيم سابقاً على نشوء النزاع، ويكون اختيارياً إذا كان الاتفاق لاحقاً للنزاع ونتيجة له»[(٢٤)]. فالتحكيم يعني حرية الأطراف المتنازعة على كيفية تشكيل هيئة التحكيم عند الاتفاق على ضرورته، قبل أو بعد نشوء النزاع، وكذلك الاتفاق على إجراءات التحكيم الملزمة ليس فقط لأطراف النزاع بل أيضاً لهيئة التحكيم نفسها، وهذا يشمل أيضاً الاتفاق على قواعد التحكيم واختصاص هيئة التحكيم (أو ما يسمى أحياناً محكمة التحكيم)[(٢٥)].

وإضافة إلى التعريف السابق، يعرف ريتشارد هيل التحكيم بما يلي: «التحكيم هو شكل من أشكال حل النزاعات توافق فيه الأطراف على عرض النزاع على شخص (أو هيئة من عدة أشخاص) والذي يطبق نفس القوانين التي كان يمكن تطبيقها في المحاكم. ولكن المحكمين يستطيعون تسهيل الإجراءات [... و] باللغة التي تختارها الأطراف، وليس من الضروري أن يكونوا قضاة أو حتى محامين»[(٢٦)]. وبهذا يشمل التحكيم موافقة أطراف النزاع وتحديد إجراءاته وقواعده بشكل مسبق.

والتحكيم يختلف بالتأكيد عن الوسائل غير التحاكمية، من وسائل دبلوماسية أو سياسية، مثل الوساطة والمفاوضات والتوفيق والتحقيق واللجوء إلى المنظمات الدولية، ولكن التحكيم يختلف أيضاً عن القضاء الدولي، وإن بدت إجراءاته أحياناً مشابهة لإجراءات القضاء، أو حتى لو سميت هيئة التحكيم أحياناً بمحكمة التحكيم. «والتحكيم يتميز عن الوساطة

(٢٢) عكاوي، **القانون الدولي العام**، ص ٣٦٠.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.
(٢٤) علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ص ٢٠٢.
(٢٥) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية (الوسائل القانونية وغير القانونية) لتسوية المنازعات الدولية**، ص ٢٧ ـ ٣٨.
(٢٦) Richard Hill, «Primer on International Arbitration,» Geneva, 1995, <http://www.batnet.com/oikoumene/arbprim.html>.

والتوفيق، فسلطة الوسيط أو لجنة التوفيق [...] تقف عند حد العرض والاقتراح، بينما سلطة الحَكَم، كسلطة القاضي، وقراره بمثابة حكم قضائي له صفة الإلزام»[٢٧]. أما في «المفاوضات والوساطة يمكن للأطراف التوصل إلى أية اتفاقية شريطة عدم تناقضها والمبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر وقواعده»[٢٨]، بينما في التحكيم تتم تسوية الخلافات طبقاً للأطر المقرة مسبقاً من قبل أطراف النزاع، ويكون قرار التحكيم فيها إجابة لمن له الحق في النزاع القائم، وعلى أطراف النزاع الالتزام بقرار التحكيم هذا؛ «أي أن قرار التحكيم يجيب فقط على السؤال الذي يوضع مسبقاً، وقرار التحكيم يرتكز عل القانون الدولي المعاصر أو على مبدأ العدالة (ex aequo et bono)، ويعتمد اختيار هذا أو ذاك على وجهة نظر الأطراف ونوعية الأدلة والبيانات القانونية في الخلاف. ولا يملك التحكيم الحق بالخروج عن أطر الصلاحيات التي أقرت له، وإلا يعتبر قراره لاغياً [... ويعتبر] القرار الصادر عن هيئة التحكيم ملزماً ويسجل هذا عادة في الاتفاقيات التي تبرمها الأطراف»[٢٩].

ثالثاً: مبادئ التحكيم

١ ـ اختيار التحكيم

«منح ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٣٣ حرية كاملة للدول أطراف النزاع في اختيار الوسيلة الملائمة لتسوية منازعاتها [...] وأكدت الدول في العديد من المناسبات على تمسكها بمبدأ الاختيار الحر لوسائل التسوية السلمية»[٣٠]. وعند الاتفاق على التحكيم كوسيلة حل النزاع، لا يعني هذا فقط الاتفاق الحر على اختيار هذه الوسيلة، بل أيضاً الاتفاق الحر على كيفية إجراء التحكيم؛ ويشمل هذا الاختيار الحر لقواعد التحكيم وإجراءاته، ولكن بالدرجة الأولى اختيار المحكمين. ولكن قبل البدء بالحديث عن كيفية ترتيب إجراء التحكيم واختيار المحكمين، لا بد من الإشارة إلى أن التحكيم يكون إلزامياً أحياناً، وذلك عندما يتم الاتفاق عليه قبل نشوء النزاع. فالتحكيم نوعان: التحكيم الاختياري الذي يتم الاتفاق عليه وعلى أسسه باتفاق أطراف النزاع باللجوء إلى التحكيم بعد نشوء النزاع، والتحكيم الإلزامي الذي يرد نصه في المعاهدات والاتفاقيات كشرط مسبق، أو ملحق لاتفاقية ما، وينص على التزام الطرفين باللجوء إلى التحكيم إذا حصل خلاف، وهنا يكون التحكيم إلزامياً، لأن أطراف النزاع اتفقت على ضرورة اللجوء إليه حتى قبل وجود نزاع[٣١]. وعند نشوء نزاع لم يكن

(٢٧) علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ص ٢٠٢.

(٢٨) عكاوي، **القانون الدولي العام**، ص ٣٥٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(٣٠) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية (الوسائل القانونية وغير القانونية) لتسوية المنازعات الدولية**، ص ٤٠.

(٣١) الفتلاوي، **المنازعات الدولية: دراسة في قواعد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستخدام القوة العسكرية في ضوء أحكام القانون الدولي وتطبيقاتها العلمية في النزاع العراقي ـ الإيراني**، ص ١٤٥.

متوقع ولم يكن هنالك اتفاق مسبق بين طرفي النزاع على كيفية التسوية السلمية، يمكن لطرفي النزاع أن يتفقا على اللجوء إلى التحكيم، وعندها «تبرم الدولتان المتنازعتان ما يسمى باتفاقية الإحالة إلى التحكيم، وفيها تنص الدولتان المتنازعتان على أوجه النزاع المراد الفصل فيها وأسماء القضاة المختارين، والإجراءات التي تتبع في النظر في النزاع، والقواعد القانونية التي تطبق»(٣٢).

وقد يكون التحكيم الإلزامي ملزماً من حيث المبدأ، بحيث يتم الاتفاق على تفاصيله، من اختيار المحكمين والاتفاق على قواعد وإجراءات التحكيم لاحقاً بعد نشوء النزاع، ولكنه قد يكون أيضاً ملزماً من كافة النواحي بورود تفاصيل قواعد التحكيم وأسسه في النص الخاص الملزم للجوء إلى التحكيم في الاتفاقية، وهذا يشمل كل التفاصيل، من الاتفاق المسبق على المحكمين وإجراءات التحكيم وقواعده الكاملة. والتحكيم الإلزامي نوعان أو صورتان: «الأولى ـ أن يضاف نص خاص إلى المعاهدة يقضي بالتزام الدول الأطراف في المعاهدة بأن تعرض على التحكيم كل نزاع ينشأ بينها بخصوص تفسير أو تطبيق المعاهدة، إذا لم تفلح الطرق الدبلوماسية في حل النزاع [...] الثانية ـ أن توقع الدول فيما بينها معاهدة تحكيم ينص فيها على قبول الدول المتعاقدة مقدماً عرض كافة المنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها على التحكيم»(٣٣).

ولأن التحكيم يتم الاتفاق عليه وعلى أسسه قبل أو بعد النزاع، فإن أطراف النزاع هي التي تحدد شكله، ورغم أنه «يجري تأسيسه في كل مرة بموجب اتفاقية خاصة بالأمر، إلا أنه توجد صفات عامة مشتركة يمتاز بها التحكيم في أن الأطراف تعين عدداً متساوياً من الحكام «بالفرد أو الزوجي» والذين بدورهم يختارون ممثلاً إضافياً من تعداد مواطني دولة ثالثة، وعلى هذا الأساس تكون معادلة التحكيم كالآتي ١+١+١ أو ٢+٢+١»(٣٤). وليس من الضروري أن تختار أطراف النزاع المحكمين الذين يمثلونها من بين مواطنيها، بل قد تختارهم من بين مواطني دولة أخرى تثق بحكمتهم ومقدرتهم على الحفاظ على مصالحها. وعندما يجتمع المحكمون المنتدبون من قبل أطراف النزاع، وقد يكونون اثنين (بواقع واحد من كل طرف) أو أربعة (بواقع اثنين من كل طرف) فإنهم يختارون المحكم الثالث (أو الخامس) من دولة محايدة لا علاقة لها بأطراف النزاع، ويكون هو رئيس الهيئة. وبهذا يكون صوته هو المرجح، بمعنى أن القرار النهائي يكون له وحده.

وعند عدم الاتفاق على هذا الرئيس، يتم اختيار دولة أخرى للمشاركة مع طرفي النزاع في اختيار رئيس الهيئة. «فإذا اختلفتا على تعيين هذه الدولة الثالثة اختارت كل منهما دولة أخرى ثم يعين الحكم الخامس [أو رئيس هيئة التحكيم] بمعرفة هاتين الدولتين»(٣٥). وإذا

(٣٢) علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ص ٢٠٥.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٣٤) عكاوي، **القانون الدولي العام**، ص ٣٥٩.

(٣٥) علوان، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

لم تنجح هذه الطريقة واستمر الخلاف حول تعيين «رئيس هيئة التحكيم، عندها يتم تعيين رئيس محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة أو السكرتير العام للأمم المتحدة لهذه المهمة»(٣٦). ولاحقاً أضيف رئيس محكمة العدل الأوروبية كاختيار محتمل في حالة عدم التوصل إلى اتفاق لاختيار رئيس الهيئة. وقد لا تكون هنالك هيئة تحكيم بتاتاً، إذ قد تتفق أطراف النزاع على التحكيم من خلال محكم واحد تتفق عليه، وقد يكون هذا رئيس دولة أو شخصية دولية أو قاضياً من دولة محايدة له مكانته وسمعته الدولية(٣٧)، ويقوم هو بالتحكيم بشكل منفرد من دون وجود هيئة للتحكيم، ومع اتباع الإجراءات نفسها المتفق عليها في اتفاقية التحكيم، كما لو كان هو هيئة تحكيم كاملة.

٢ ـ حياد قواعد التحكيم

يفترض في التحكيم أن يكون حيادياً، ولذا تلجأ إليه الدول لحل نزاعاتها. ولكن «تكليف طرف ثالث بقرار نهائي وملزم ينطوي باستمرار على نوع من المجازفة. فمهما كان حذر الأطراف في اختيار المحكم أو القاضي، ومهما كانت سمعة هذا الأخير، فإن احتمال عجزه عن فهم الموضوع أو ميله اللاشعوري أو محاولته تفادي المسؤولية أو النقد، ومن ثم محاولته البحث عن حل توفيقي، أو احتمال التوصل إلى قرار خاطئ نتيجة عدم الاختصاص أو القدرة، أمر وارد [...] لأن القرار النهائي يكون بيد شخص واحد نتيجة إلغاء أصوات المحكمين المختارين من طرفي النزاع لبعضهم البعض»(٣٨). ولكن ضمن الانطلاق من حسن النوايا، تختار أطراف النزاع التحكيم أكثر من اختيارها للقضاء، وهي تتوقع دائماً حياد التحكيم، حيث «تتوج الوسائل التحكيمية بأحكام يصدرها طرف ثالث حيادي وعادل في أغلب الحالات لا علاقة له بأطراف النزاع، حراً من تأثيراتهم وقوتهم المتبادلة. ورغم أن محكمة التحكيم عادة ما يشكلها أطراف النزاع إلا أن هذا التشكيل يتم بطريقة تضمن الحياد، لأن سلطة القرار تبقى في النهاية بيد الأشخاص أو الشخص الحيادي الذي يتولى رئاسة الجهاز»(٣٩).

وحياد التحكيم لا ينطبق فقط على الإجراءات التحكيمية المتفق عليها مسبقاً، بل على قواعد القانون الدولي عموماً. «وتطبق المحاكم الدولية قواعد القانون الدولي ومبادئه العامة وكذلك القواعد الخاصة التي يُتفق عليها في حالة التحكيم. وفي الحالتين يصدر الحكم استناداً إلى قواعد حيادية يُفترض فيها الموضوعية والإنصاف، وليس استناداً إلى هوى أو نزوات تحكيمية»(٤٠). كما إن مقدرة الأطراف المتنازعة على الاعتماد على أفضل

---

(٣٦) عكاوي، المصدر نفسه، ص ٣٥٩، والفتلاوي، **المنازعات الدولية: دراسة في قواعد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستخدام القوة العسكرية في ضوء أحكام القانون الدولي وتطبيقاتها العلمية في النزاع العراقي ـ الإيراني**، ص ١٤٨.

(٣٧) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٣٨) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية (الوسائل القانونية وغير القانونية) لتسوية المنازعات الدولية**، ص ٩٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

الخبرات القضائية، باعتبار أن ما تملكه الدول من إمكانيات أكثر مما يملكه الأفراد، يضاف إلى حياد التحكيم. «وتتيح الوسائل القضائية إمكانية دراسة النزاع دراسة معمقة من مختلف جوانبه القانونية نظراً للآلية التي يستخدمها كل طرف لمحاولة إثبات شرعية موقفه. فعادة ما يلجأ كل طرف إلى التعاقد مع أحسن رجال القانون الدولي للعمل كمحامين أو مستشارين أو وكلاء في القضية المعروضة على المحكمة الدولية إضافة إلى اختيار أفضل الخبراء لإبداء آرائهم حول المسائل الفنية أو المتخصصة»[٤١].

٣ ـ إجراءات التحكيم

تتناول إجراءات التحكيم الاتفاق بين أطراف النزاع على موضوع النزاع المطلوب طرحه على التحكيم، والمدة المطلوبة لاختيار المحكمين والصلاحيات المناطة بالمحكمين، وطريقة اختيارهم، ومكان انعقاد التحكيم ولغة التحكيم، وأية شروط أخرى يوردها طرفا النزاع في اتفاقية التحكيم[٤٢]. ويمكن حصر إجراءات التحكيم بأربعة أبواب: الاتفاق على التحكيم، اختيار هيئة التحكيم، إجراءات المرافعة أمام هيئة التحكيم، وقرار التحكيم الملزم للطرفين[٤٣]. وقد تحدثنا عن الاتفاق على التحكيم وعن اختيار هيئة التحكيم، وسنتحدث الآن عن إجراءات المرافعة. تشمل إجراءات المرافعة في التحكيم عدة أمور، أهمها الاتفاق على مكان التحكيم، وإذا اختلفوا على المكان تكون لاهاي. وقد يكون الاتفاق على محكمة التحكيم في لاهاي بشكل مسبق كما أوضحنا آنفاً، أو قد يكون أي مكان آخر حسب اتفاق أطراف النزاع[٤٤]. وفي التحكيم التجاري الدولي يكون تحديد مكان التحكيم مهماً جداً، لعلاقة ذلك بوجود قوانين محلية تسمح بالتحكيم ولا تترك مجالاً للسلطات المحلية للتدخل في إجراءات التحكيم التجاري الدولي؛ وسنتحدث عن ذلك لاحقاً.

ومن إجراءات المرافعة التي يُتفق عليها مسبقاً، الاتفاق على لغة التحكيم، وهي اللغة الملزمة بإجراء المرافعة وتقديم البينات وحتى صدور القرار[٤٥]. ومن الإجراءات المتعارف عليها في التحكيم أيضاً، لجعله حيادياً: حضور وكلاء أطراف النزاع و/أو محامين عن كل من طرفي النزاع جلسات التحكيم، مع قيامهم بتقديم لوائح عرض القضية حسب وجهات نظرهم المختلفة، مع إمكانية العرض الشفهي أحياناً، أو الإضافة الشفهية لما جاء في لوائح العرض. كما يمكن توجيه الاعتراض في أثناء الجلسات، وقد تكون هذه الاعتراضات مكتوبة أو شفهية[٤٦]. ومن ضمن تقديم البينات واللوائح، من حق هيئة التحكيم رفض قبول

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٧.
(٤٢) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ١٤٧.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٥١.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٠.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٥١.

البينات التي تصل متأخرة، كما يحق لها طلب المزيد من المعلومات والوثائق والبينات من أي من الطرفين أو من كليهما. وأخيراً، تعتبر السرية من إجراءات المرافعة كما هو متبع ضمن العرف، ولكن يحق لهيئة التحكيم أن تجري المرافعة بشكل علني إذا لم يُنَص على عكس ذلك في اتفاقية التحكيم[٤٧]. «إن السرية المتاحة في إطار محكمة التحكيم هي أكبر من تلك التي يوفرها النظام الأساسي لمحكمة العدل حتى ولو سمح لمسجل المحكمة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع النشر السابق لأوانه لوثائق القضية»[٤٨].

ومهما كان شكل هيئة التحكيم أو عددها، من محكم واحد أو ثلاثة محكمين أو خمسة محكمين، فإن باستطاعتها أن تعتمد على طاقم إداري يتولى تسجيل وقائع التحكيم ويحتفظ بالسجلات والمحاضر، ويشكل هؤلاء سكرتاريا التحكيم، ومنهم المسجل والذين يتم اختيارهم من قبل رئيس الهيئة[٤٩]. ويتولى الطاقم الإداري في المكتب الملحق بمحكمة التحكيم القائمة في لاهاي الأمور الإدارية إذا جرى التحكيم هناك، فجلسات التحكيم الدولي تجري عادة في مقر محكمة التحكيم الدولية في لاهاي منذ تأسيسها طبقاً لاتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، إذا اتفقت أطراف النزاع على ذلك. وهذه المحكمة ملحق بها مكتب إداري متفرغ، وهي تختص بالنظر في المنازعات بين الدول الموقعة على الاتفاقية، ولكنها قد تنظر أيضاً في النزاعات بين دول موقعة ودولة غير موقعة على الاتفاقية، إذا تم ذلك ضمن شروط اتفاق التحكيم[٥٠]. وفي كل الحالات تظل محكمة التحكيم في لاهاي وإمكانياتها متاحة لأطراف النزاع الدولية. أما التحكيم التجاري فله مقاره ومحاكمه الخاصة أيضاً. وفي التحكيم الدولي تكون الإجراءات بطيئة وتأخذ وقتاً طويلاً، ولكن يمكن طلب التحكيم العاجل إذا كان النزاع سيؤدي إلى ضرر لأحد الطرفين، أو إلى نشوء نزاع مسلح. وعندها يختار كل طرف محكماً واحداً، ويقوم هذان المحكمان باختيار حكم يرأس هيئة التحكيم، وتباشر هيئة التحكيم أعمالها فور تشكيلها، بحيث يقدم وكيل كل طرف بيناته مكتوبة، مع حق الهيئة في الاستماع إلى توضيحات شفهية[٥١].

٤ ـ قبول قرار التحكيم

وبعد الانتهاء من المرافعة تتم المداولات داخل هيئة التحكيم بشكل سري، وبناء على هذه المداولات تتخذ الهيئة القرارات بالأغلبية[٥٢]. ولكن كما قلنا، بما أن كل دولة لها عدد متساوٍ من الأعضاء في اللجنة، يكون صوت رئيس هيئة التحكيم غير التابع لأي منهما هو المرجح في اتخاذ القرار، ولذا ينظر إلى القرار عادة وكأنه قرار رئيس لجنة

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٤٨) قشي، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤٩) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٥٠) علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، ص ٢٠٥.

(٥١) الفتلاوي، المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٥١.

التحكيم وحده. وعند صدور القرار، على الهيئة تعليل أسباب اتخاذ هذا القرار، إذ لا تكفي الإجابة المحددة على السؤال أو الأسئلة المحددة موضوع النزاع وإعطاء الحق لطرف دون آخر، بل يجب أن يكون القرار معلَّلاً بالأسباب التي جعلت الهيئة (أو بالأحرى رئيس الهيئة) تتخذ مثل هذا القرار. وقد يكون القرار مجرد تسوية توفيقية إذا كان اتفاق التحكيم ينص أساساً على عدم ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي المحددة في موضوع النزاع، بل ترك الأمر للتحكيم للنظر في القضية على أساس الإنصاف، وفي هذه الحالة يعني الإنصاف أن يكون المحكم واعياً لماهية النزاع، ويعطي قراره بما يسمح بإنهاء النزاع، أي أن يكون قراره مرضياً للطرفين.

وبعد صدور قرار التحكيم يتم تبليغه لطرفي النزاع، ثم يتلى علناً. وإذا اختلف الطرفان على تفسير القرارات يعودان إلى هيئة التحكيم للتوضيح. وتعتبر القرارات الصادرة عن هيئات التحكيم الدولية قاطعة غير قابلة للاستئناف أو التمييز، إلا إذا اتفق طرفا النزاع على عكس ذلك، أو إذا شكك أحد الطرفين بخروج التحكيم عن القواعد والإجراءات المتفق عليها مسبقاً. وإذا لم يتفق الطرفان على الاستئناف، تكون القرارات ملزمة لكل الأطراف، باعتبار أن هذا يكون شرطاً مسبقاً للتحكيم، ويرد أساساً في اتفاقية التحكيم قبل البدء بالإجراءات[٥٣]. وعادة تلتزم أطراف النزاع بقرارات التحكيم وتنفذها. «وأكدت الدراسات الخاصة بالتحكيم تنفيذ الدول لأغلب أحكام محاكم التحكيم طواعية واختياراً. فقد أكد بوشارد (Bochard) في دراسته المعمقة للموضوع عجزه عن العثور على أكثر من ستة أحكام من بين آلاف الأحكام التي أصدرتها محاكم التحكيم رفض فيها الطرف الخاسر للقضية تنفيذ الحكم. بينما أشار هامبرو (Hambro) إلى وجود ٢٠ حالة لم ينفذ فيها حكم التحكيم. أما ستوت (Stuyt) فأحصى ثلاث حالات فقط لم تنفذ فيها أحكام محاكم التحكيم خلال الفترة من ١٧٩٤ إلى ١٩٧٠، إلا أنه أشار إلى عدم تمكنه من الحصول على معلومات تعلقت بـ ٢٢٦ من أصل ٤٤٣ حالة»[٥٤]. وكل هذه الأرقام تشمل كما يبدو قرارات التحكيم التجاري أيضاً.

رابعاً: القانون الدولي والتحكيم التجاري

١ ـ مجال وضرورة التحكيم التجاري الدولي

التحكيم التجاري الدولي جزء من الممارسة الدولية للقانون الدولي يختص بالقضايا التجارية والمالية؛ ورغم أن معظم قواعده تتوافق مع التحكيم الدولي العام، إلا أن هنالك بعض الاختلاف في هذه القواعد. والتحكيم التجاري الدولي سبق التحكيم العام الدولي في

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٥٤) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية (الوسائل القانونية وغير القانونية) لتسوية المنازعات الدولية**، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

الممارسة وإيجاد الحلول، فهو معروف منذ أقدم العصور، ولكن جمع أعرافه وإجراءاته في قوانين مختصة بالأمر بدأ في القرن التاسع عشر، وتطورت منذ ذلك الحين. «وأصبح التحكيم في الوقت الحاضر أهم وسيلة يرغب المتعاملون في التجارة الدولية اللجوء إليها لحسم خلافاتهم الناتجة عن تعاملهم، فلا يكاد يخلو عقد من عقود التجارة الدولية، من شرط يصار بموجبه إلى اتباع التحكيم عند حدوث نزاع أو خلاف يتعلق بتفسير أو تنفيذ العقد المذكور، لأن العقود الدولية تختلف عن العقود الخاصة بالتعامل الداخلي، حيث إن هذه الأخيرة تحكمها قواعد القانون الداخلي، أما العقود الدولية تكون في الغالب بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، وتختلف قوانين تلك الدول في معالجة القضايا التي تطرح نتيجة الخلاف بين الأطراف، في الوقت الذي نجد على الصعيد الدولي قواعد للتحكيم أصبحت معروفة من قبل التجار»[٥٥].

واللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، مثله مثل التحكيم الدولي العام، يتطلب موافقة طرفي النزاع، وهذه الموافقة تكون عادة مشمولة بالعقود التجارية وعندها يكون التحكيم إلزامياً، ولكن الاتفاق على التحكيم قد يأتي لاحقاً للخلاف، من دون أن يرد ذكره في الاتفاق التجاري أصلاً. «فالتحكيم الآن هو الخيار الأول كنهج ملزم لحل الخلافات في أوسع نطاق ضمن العقود التجارية الدولية. وهو إجراء خاص يتطلب موافقة الأطراف، وهذا يتم عادة من خلال فقرة تحكيمية ترد في العقد، ولكن التحكيم يمكن اللجوء إليه أيضاً حال حدوث نزاع»[٥٦]. وهكذا أصبح ورود فقرة التحكيم في العقود التجارية الدولية لازمة ضرورية لتجنب الحيرة حول كيفية الوصول إلى تسوية إذا حصل نزاع في المستقبل. «لقد أصبح التحكيم الدولي (وخصوصاً في ظل العولمة المتفاقمة) حقيقة وضرورة من الضرورات الحضارية للتعامل بين الشعوب وأداة لا بد منها للتنمية والازدهار، بل إن ممارسته بالطريقة الحضارية المتطورة قد باتت أسلوباً من أساليب صيانة السيادة الوطنية من خلال تأمين مصالحها الاقتصادية والتنموية»[٥٧].

ونتيجة الاشتراط المتزايد على التحكيم في العقود التجارية الدولية «أصبح التحكيم التجاري الدولي مفتاحاً رئيسياً لنمو التحكيم منذ سنوات الستين. وهذا النمو يعكس النمو المتوازي للتجارة الدولية وسهولة تنفيذ قرار التحكيم في معظم الدول بالمقارنة مع الصعوبة

(٥٥) فوزي محمد سامي، **شرح القانون التجاري**، ٥ ج (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١١.

(٥٦) «Arbitration,» in: London Court of International Arbitration, <http://www.lcia-arbitration.com>.

(٥٧) إقبال الفلوجي، «على عتبة العولمة والقرن المقبل: من أجل مصداقية التحكيم العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٥٨.

التي يمكن أن تبرز عند محاولة تنفيذ حكم محكمة (وقرارات التحكيم تنفذ بناء على معاهدة نيويورك لسنة ١٩٥٨)»[٥٨]. ففي الماضي كانت المعاملات التجارية تتم غالباً بين التجار من دول مختلفة، ولكن مع دخول الدول مباشرة في العقود التجارية الدولية، أصبح التحكيم التجاري مهماً لارتباطه أحياناً بالسياسة، ومع ذلك لم يكن ممكناً حل خلافاته بواسطة التحكيم الدولي العام. «فقد شهد القرن العشرون تفاعلاً أكثر لكل الدول، بغض النظر عن قناعاتها السياسية، في النشاطات الاقتصادية اليومية لبلدانها. وشهد النصف الثاني للقرن العشرين بشكل خاص حالات عديدة قامت بها مؤسسات من بلدان غنية بالسعي للاستثمار في بلدان أخرى، وتقوم بذلك غالباً من خلال التعاقد مع مؤسسات مملوكة للدولة أو مؤسسات شبه حكومية؛ وهكذا، عندما تنشأ خلافات قد تكون «خلافات بين طرفين أحدهما دولة»»[٥٩].

وفي الغالب يرغب كل طرف في العقود الدولية أن يتم التقاضي أمام محاكمه الوطنية، «فالأطراف المتعاقدة من بلدان مختلفة ترغب عادة بأن يتم التقاضي ضمن موطنها»[٦٠]. ولا يتخلى أي طرف عن هذا الأمر لمصلحة الطرف الآخر في أثناء المفاوضات، إذ إن «أطراف الاتفاقات الدولية تكون قلقة من أن المحاكم الوطنية للطرف الذي تتعاقد معه، قد تكون غريزياً أو حتى بشكل معلن، متحيزة للطرف الذي هو من نفس جنسيتها. وبغض النظر إن كان هذا القلق صحيحاً أم لا، فإن التحكيم يبدو وكأنه يعرض حياداً أكثر من المحاكم»[٦١]. وتتنازل الأطراف عن اللجوء إلى محاكمها الوطنية لصالح التحكيم التجاري الدولي الذي هو محايد ولا علاقة له بطرف دون آخر، وهذا الحياد يضمن حقوق الطرفين، كما يضمن توقيع العقد التجاري المطلوب، من دون خوف المستثمر الأجنبي من المحاكم المحلية، وبالتالي هروبه من الاستثمار. «إن التحكيم هو وسيلة حماية وصيانة للمصالح الوطنية من شأنه فسح المجال أمام التنافس الدولي الصحي ـ ثم إن اختيار التحكيم الدولي ليس بتنازل محض لطرف أجنبي، إذ طالما يخص طرفين فهو عبارة عن قرار توفيقي مشترك يشكل الخط الوقائي الأول عن طريق تجنب المشاكل أولاً وإيجاد الحلول ثانياً. ويتنازل فيه الطرفان عن الموقف الأحادي الجانب من أجل حل توفيقي يتشاطران فيه مسؤولية اختيار الاختصاص القضائي ويبني مقدماً جواً من الثقة وحسن النية»[٦٢].

وأمام رفض الطرف الخارجي عادة التقاضي أمام المحاكم الوطنية، وإصراره على التحكيم الدولي، أصبح التحكيم التجاري الدولي من الشروط الأساسية في العقود الدولية.

---

(٥٨) «Arbitration,» in: World Wide Web Virtual Library, <http://interarb.com/vl/vocab.htm>.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) Roger Hopkins, «The Role of International Arbitration in World Trade,» Faegre and Benson LLP., <http://www.faegre.com/articles/articles_print.asp?id=634>.

(٦١) London Court of International Arbitration, p. 4.

(٦٢) الفلوجي، «على عتبة العولمة والقرن المقبل: من أجل مصداقية التحكيم العربي،» ص ٥٨.

«فالأمر الذي جعل الإقبال شديداً على حسم المنازعات بالتحكيم، هو تجنب المتعاقدين عرض خلافاتهما لحسمها من قبل محاكم دولة الطرف الآخر [...] ولهذا السبب نجد أن الطرفين يتذرعان بعدم معرفتهما للنظام القانوني والقضائي لدولة الطرف الآخر، لكي يستبعدا عرض النزاع على القضاء الوطني، والسبب الحقيقي في الغالب هو عدم الثقة بالنظام القضائي لدولة الطرف الآخر في العقد»(٦٣). ولكن «حينما يصر الطرف الوطني على اختصاص المحاكم الوطنية فإنه بشكل تلقائي يقلل من فرص التنافس الدولي من أجل إبرام العقود. ومن الطبيعي أن تنسحب أو تتغيب المؤسسات الأجنبية الجدية لأنها لا تتساهل عادة في موضوع اشتراط التحكيم الدولي [...] وكثيراً ما تتصدى بعض المؤسسات غير المعروفة أو حتى المحتالة لتغري الطرف الوطني بقبولها لاختصاص المحاكم الوطنية من أجل اقتناص العقود وما يترتب على ذلك من أضرار بالغة نتيجة الاحتيال والابتزاز»(٦٤). وحتى يظل الوضع القانوني صحياً، يكون التحكيم التجاري الدولي هو الحل للنزاعات بين الأطراف التجارية.

٢ ـ اتفاقيات وبروتوكولات التحكيم التجاري الدولي

عندما أصبح التحكيم التجاري ضرورة ملحة وشرطاً لازماً في العقود التجارية الدولية، كان لا بد من تطوير قواعد التحكيم التجاري، ونتيجه لأهمية الموضوع «وضعت لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة، قواعد خاصة بالتحكيم سميت بقواعد التحكيم النموذجي، يمكن للدول أن تتخذها مصدراً ودليلاً لتطوير قوانينها الخاصة بالتحكيم»(٦٥). وعرفت هذه القواعد باسم قواعد اليونسترال (UNCITRAL). «وقواعد اليونسترال تفرض توازناً جيداً بين السماح بحرية الاختيار للأطراف وبين إعطائهم الإرشاد المناسب المتعلق باختيار المحكمين والقيام بالإجراءات»(٦٦). وحتى تكون العقود التجارية جيدة يشترط بها اللجوء إلى التحكيم طبقاً لهذه القواعد، التي لا تعتبر وحيدة في هذا المجال، بل هي الإطار الحاكم ربما لمجموعة من الأعراف حول التحكيم التجاري الدولي. «وهناك نظم وقواعد تنظيمية تحكيمية توثقت وتثبت عبر ممارسات واتفاقيات دولية وإقليمية معروفة لتشكيل الإطار القانوني للنظام التحكيمي العالمي (وتتوجها قواعد اليونسترال)»(٦٧)، كما «افتتحت المنظمة الدولية للمُلكية العالمية (WIPO) في جنيف في سويسرا مؤخراً مركز

(٦٣) سامي، **شرح القانون التجاري**، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١١.

(٦٤) الفلوجي، المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٦٥) سامي، المصدر نفسه، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١٢.

(٦٦) Hill, «Primer on International Arbitration,» p. 6.

(٦٧) الفلوجي، «على عتبة العولمة والقرن المقبل: من أجل مصداقية التحكيم العربي،» ص ٥٩.

تحكيم تكون خدماته موضع اهتمام في محيط النزاعات الناشئة عن الإنترنت»[٦٨].

وقد بدأت محاولات وضع أسس متعارف عليها للتحكيم التجاري الدولي منذ أوائل القرن العشرين، إذ صاغت عصبة الأمم «البروتوكول المتعلق بشروط التحكيم» في جنيف سنة ١٩٢٣، وتبعته لاحقاً «اتفاقية تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية» في جنيف سنة ١٩٢٧[٦٩]. ولضرورة تطوير التعاقد الدولي «أوكلت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة أهمية خاصة للتحكيم التجاري الدولي، حيث وضعت عام ١٩٧٦ قواعد التحكيم المعروفة باسمها. كما إن اللجنة المذكورة أعدت [قانوناً] نموذجياً للتحكيم التجاري الدولي، وقد اعتمدته بصيغته النهائية في ٢١ حزيران [يونيو] ١٩٨٥ بعد أن كانت قد بدأت بإعداده منذ عام ١٩٨١»[٧٠]. واليوم يقاس مدى قابلية التحكيم في دولة ما بتطبيقها لقواعد اليونسترال، إذ إن «أهلية قواعد التحكيم في بلد ما محكومة غالباً بالنظر إذا كان هذا البلد قد تبنى قانون اليونسترال النموذجي حول التحكيم، أو ما يشابها. إن قانون اليونسترال النموذجي يضمن بأن تجري قضايا التحكيم ضمن استقلالية واسعة: وبكلمات أخرى، تستطيع محاكم البلد المعني أن تتدخل فقط ضمن ظروف محدودة جداً، ولا تستخدم كوسيلة لإحباط أو تأخير التحكيم»[٧١].

وهنالك فرق بين وضع قواعد للتحكيم التجاري الدولي من قبل مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، وبين تنفيذ قرارات التحكيم الدولي. وإذا كانت قواعد اليونسترال قد حلت محل بروتوكول جنيف لشروط التحكيم التجاري لسنة ١٩٢٣، فإن الضرورة كانت تحتم استبدال اتفاق جنيف لتنفيذ أحكام التنفيذ لسنة ١٩٢٧، وهذا حصل بالواقع قبل وضع قواعد اليونسترال، «فمن أجل إيجاد قواعد جديدة للاعتراف ولتسهيل تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية أعدت الغرفة التجارية الدولية (ICC)، مشروعاً أقرته في مؤتمرها الرابع عشر الذي عقد في فيينا. وتبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة طرح هذا المشروع للمناقشة، كما أعدت لجنة مكونة من ثماني دول مشروعاً آخر مقابلاً لمشروع الغرفة التجارية الدولية. وفي عام ١٩٥٦ قرر المجلس المذكور عقد مؤتمر دولي للنظر في إقرار اتفاقية جديدة حول الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم. انعقد المؤتمر في ٢٠ آذار [مارس] في نيويورك، ولهذا نجد أن هذه الاتفاقية تسمى باتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨»[٧٢].

---

(٦٨) Hill, Ibid., p. 6.

(٦٩) سامي، **شرح القانون التجاري**، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ٣٢.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧١) Hopkins, «The Role of International Arbitration in World Trade,» p. 3.

(٧٢) سامي، المصدر نفسه، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ٣٦.

وهذه الاتفاقية (أو الميثاق Convention) تعتبر أهم ما يمكن الاعتماد عليه لتنفيذ قرارات التحكيم، «ونادراً ما تنشأ مشاكل تنفيذ في التحكيم الدولي كنتيجة لميثاق ١٩٥٨ حول الاعتراف والتنفيذ لقرارات التحكيم الأجنبية (المعروف باسم «ميثاق نيويورك»). وقد صادقت على ميثاق نيويورك حتى الآن لا أقل من ١٢٦ دولة»(٧٣). وهذا يجعله مفضلاً للعقود التجارية الدولية، كشرط مسبق في هذه العقود للوصول إلى حلول حول النزاعات المحتملة. «وميثاق نيويورك هو اتفاقية بين الدول تؤمّن تنفيذ القرارات التحكيمية الصادرة في الخارج، وتحدد رفض التنفيذ للأحكام فقط على أساس سوء تصرف المحكمين والنقص في الإجراء المتبع وما شابه من الإخفاقات العدلية الكبرى»(٧٤). والدول الموقعة ميثاق نيويورك ملزمة بالتنفيذ على أراضيها، حتى لو لم يكن النزاع على أراضيها أساساً. إذ إن «قرار تحكيم صادر في دولة موقعة على ميثاق نيويورك قابل للتنفيذ في أية دولة أخرى من دول ميثاق نيويورك، وكأنه قرار تحكيم محلي للبلد المطلوب التنفيذ بها. وميثاق نيويورك أصبح المحرك الذي يسير نحو التحكيم الدولي أكثر من أي وقت مضى»(٧٥)، فهو «اصطلاح عام يشير إلى ميثاق الاعتراف والتنفيذ للقرارات التحكيمية الأجنبية، والذي يزود الدول الموقعة عليه بمجموعة من القواعد المنتظمة للاعتراف والتنفيذ للقرارات التحكيمية الصادرة عن صلاحيات قضائية أجنبية»(٧٦).

ومع ترسخ قواعد التحكيم التجاري من خلال توثيقه وتصديقه من قبل معظم دول العالم، «وبانتشار التحكيم في مجال التجارة الدولي، وجدت مراكز التحكيم ومؤسسات متخصصة بالتحكيم، أصبح لها مكانة دولية ونشاط في تسوية مئات من القضايا التي تعرض للتحكيم سنوياً. وقد ساهمت هذه المنظمات الدولية، والمؤسسات المعنية بالتحكيم، بوضع قواعد خاصة بالإجراءات التي تتبع في سير عملية التحكيم، كما أصدرت دول عديدة قوانين حديثة تعالج مسائل التحكيم الدولي»(٧٧). وانتشرت هذه المراكز في العديد من دول العالم بما فيها بعض الدول العربية. «ونتيجة لهذا الإقبال اختصت العديد من الغرف التجارية في هذا المجال، وأنشأت فيها هيئات تحكيم، كما أُنشئت مراكز عديدة للتحكيم على الصعيدين الوطني والدولي وأهمها: محكمة التحكيم للغرف التجارية الدولية في باريس [ICC)...] محكمة التحكيم الدولي في لندن (LCIA) [...] جمعية التحكيم الأمريكية AAA في نيويورك [...] جمعية التحكيم الفرنسية في باريس [...] غرفة التحكيم

(٧٣) Hopkins, Ibid., p. 5.

(٧٤) Hill, «Primer on International Arbitration,» p. 5.

(٧٥) Hopkins, Ibid., p. 5.

(٧٦) Margaret Gatti and Associates, «FAQ: International Law,» (July 2000), <http://library.lb.findlaw.com/articles/files/articles/mmga>, p. 3.

(٧٧) سامي، **شرح القانون التجاري**، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١٢.

البحرية في باريس [...] المركز التحكيمي للغرفة التجارية الاقتصادية في فيينا»[٧٨].

وتعتبر محكمة التحكيم التابعة للغرفة التجارية الدولية أعرق هذه المحاكم، وربما أقدمها. وقد تأسست غرفة التجارة الدولية (ICC) سنة ١٩١٩، وأنشأت محكمتها للتحكيم في ١٩٢٣، ولها قواعد تحكيم خاصة بها. وهي تعتبر من أشهر مؤسسات التحكيم التجاري الدولي. وبغض النظر عن اسمها (محكمة التحكيم)، فهي لا تفصل في النزاع، بل تزود الخدمات المطلوبة للتحكيم عندما تحتاج أطراف النزاع إليه، وتشرف على التحكيم وتراقب إجراءاته، كما تقوم بتعيين المحكمين طبقاً لقواعدها، إلا إذا اتفقت أطراف النزاع على عكس ذلك[٧٩]. «وتدار الغالبية العظمى لقضايا التحكيم التجاري الدولي من قبل غرفة التجارة الدولية في باريس في فرنسا؛ على أي حال، لا تجري كل قضايا التحكيم بشكل فعلي في باريس؛ وبالواقع تعتبر لندن في المملكة المتحدة وجنيف في سويسرا من المراكز الشعبية لقضايا تحكيم غرفة التجارة الدولية»[٨٠]. وطبقاً للأرقام الإحصائية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية لسنة ٢٠٠١، تم تكليف الغرفة بإدارة ٥٦٦ قضية تحكيم تتعلق بـ ١٤٩٢ طرف نزاع من ١١٦ بلداً، تمثل المؤسسات شبه الحكومية فيها ما نسبته ٨,٦ بالمئة من أطراف النزاع. وقد تم تحديد مراكز التحكيم لهذه القضايا في ٤٢ بلداً مختلفاً في القارات كافة، وتم فيها تعيين محكمين من ٦١ جنسية مختلفة تنطبق عليها قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC). وقد أصدر هؤلاء المحكمين ٣٤١ قرار تحكيم[٨١]. «والقواعد الإجرائية لغرفة التجارة الدولية هي الآن أكثر القواعد الإجرائية استعمالاً في التحكيم في النزاعات بمجال الأعمال الدولية»[٨٢].

ورغم كل هذا النجاح في التحكيم التجاري الدولي ورسوخ قواعده ومؤسساته، نرى أن هنالك مطالبة بمزيد من تطوير قوانين التحكيم وقواعده وإجراءاته، «وبينما يستمر التطبيق الناجح لإجراءات التحكيم الحالية لغرفة التجارة الدولية، فقد تقرر إنشاء مجموعة لفحص المنظومة القائمة من القواعد، لتقترح التعديلات المطلوبة [...] والاقتراح الأول إلى مفوضية التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية قدمه أعضاء في محكمة التحكيم الدولية، وقد يأخذ شكل إضافات بسيطة للقواعد القائمة حالياً، من أجل حل عدد من المشاكل المحددة في الممارسة الحالية [...] وقد قررت مفوضية التحكيم في غرفة التجارة الدولية تشكيل مجموعة عمل لفحص كافة جوانب القواعد»[٨٣]. ومع مراجعة قواعد

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٨٠) Hill, «Primer on International Arbitration,» p. 5.

(٨١) International Court of Arbitration [ICC], «Facts and Figures on ICC Arbitration in 2001,» <http://www.Iccwbo.org/court/englidh/rifht_topics/shat_2001>.

(٨٢) Margaret Gatti and Associates, «FAQ: International Law,» p. 4.

(٨٣) Coudert Brothers, «ICC Arbitration Rules to be Revised,» (January 1997), <http://library.lb.findlaw.com/article/file>, pp. 1-2.

إجراءات التحكيم لغرفة التجارة الدولية، سيتم أيضاً مراجعة العديد من القواعد الأخرى؛ إذ إن «مجموعة العمل ستقوم بفحص قواعد تحكيم حديثة أخرى مثل قواعد اليونسترال (UNCITRAL)، وقواعد محكمة التحكيم الدولي في لندن (LCIA)، وقواعد المنظمة الدولية للملكية العالمية (WIPO)، وذلك من أجل تحديد إن كان ينبغي إضافة أي من الفقرات لقواعد التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية»(٨٤).

خامساً: إجراءات التحكيم والالتزام بالقرارات

تتشابه إجراءات وقواعد التحكيم التجاري الدولي في كثير من أوجهها مع إجراءات وقواعد التحكيم الدولي العام، وبالأساس من حيث حرية الأطراف في الاختيار؛ وحرية الاختيار تشمل أولاً حرية اختيار التحكيم لحل النزاعات أو غيره من الوسائل، إذ إن «هنالك ثلاث وسائل تسويات في النزاعات الأعمال الدولية: التقاضي والتحكيم والوساطة»(٨٥). وغالباً ما يتم الاتفاق على التحكيم، «فالتحكيم يقدم للأطراف المتعاقدة حرية اختيار أسلوب حل النزاع المفصل حسب حاجاتهم الدقيقة»(٨٦). وإذا تم الاتفاق على التحكيم تبدأ خطوات الإعداد له؛ «ويمكن أن نميز بين ثلاث مراحل في التحكيم، المرحلة الأولى تبدأ باتفاق التحكيم. والمرحلة الثانية هي مرحلة تشكيل هيئة التحكيم والسير في إجراءاته، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بقرار التحكيم وتنفيذه، وطرق الطعن به»(٨٧).

الخطوة الأولى في الاختيار إذاً هي وضع اتفاق التحكيم، وهذا قد يكون فقرة في العقد التجاري، أو ملحقاً حول التحكيم في العقد نفسه. «فوجود فقرة تحكيمية في العقد الأصلي الذي فيه اتفق الطرفان مسبقاً حول بروتوكول تسوية النزاعات، يمكن أن يوفر المصاريف والتردد المضيع للوقت»(٨٨). وقد لا يكون اتفاق على التحكيم أساساً، ولكن نشوء النزاع ألزم الأطراف باللجوء إلى التحكيم فقامت بوضع اتفاق تحكيم للوصول إلى تسوية. ومن الأفضل عند اختيار التحكيم أن يرد ذكره مسبقاً في العقد التجاري. «إن عقد التحكيم عقد رضائي ولذا يجب أن لا يشوب إرادة الطرفين أي عيب من عيوب الرضا، ولا بد من إيجاب وقبول تتطابق بموجبهما الإرادتان وتنصب على اللجوء إلى التحكيم لحسم النزاع الذي سينشأ أو الذي نشأ بينهما. فإذا كان الاتفاق على التحكيم يأخذ صفة العقد فإن المفاوضات بشأنه تتم عند مناقشة تفاصيل العقد، وبموجب الشرط يصار إلى فض المنازعات التي ستنشأ عن العقد المذكور مستقبلاً بالتحكيم، أي أن الرضا المتبادل من الطرفين يشمل العقد الأصلي

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(٨٥) Margaret Gatti and Associates, «FAQ: International Law,» p. 3.

(٨٦) London Court of International Arbitration, p. 2.

(٨٧) سامي، **شرح القانون التجاري**، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١١١.

(٨٨) Hopkins, «The Role of International Arbitration in World Trade,» p. 2.

وشرط التحكيم معاً [...،] أما إذا كان الاتفاق على التحكيم يتم وفقاً لاتفاق خاص بين الطرفين خارج العقد الذي أنشأ العلاقة القانونية الخاصة بتعاملهما التجاري، ففي هذه الحالة يصار إلى عقد اتفاق خاص بالتحكيم»(٨٩). وتشمل العقود التجارية الدولية عادة التحكيم كلازمة شرطية تحسباً لأي نزاع مستقبلي، «فالأعمال التي تبرم فيها العقود مع شركاء من بلدان أخرى يجب أن يفكروا مسبقاً في احتمال النزاعات، ويجب التأكد من تضمين فقرة في العقد حول التحكيم في مكان محايد»(٩٠)، إذ إن «الأطراف التي تبادر إلى إجراءات التحكيم تكون عادة متفقة أن تفعل ذلك ضمن العقد قبل نشوء أي نزاع [....] والعقد الجيد هو الذي يحدد فقرة تحكيمية تحدد ما يلي: ١ ـ القانون الذي يحكم العقد [...،] ٢ ـ مقر التحكيم (المكان) [...،] ٣ ـ اللغة التي ستجري بموجبها إجراءات التحكيم [...،] ٤ ـ عدد المحكمين [...،] ٥ ـ كيفية تعيين المحكمين»(٩١).

وبعد اختيار التحكيم تأتي الخطوة الثانية باختيار المحكمين. إذ «إن التحكيم يستند في الأساس إلى إرادة الطرفين، فهما يختاران الأشخاص الذين يتولون مهمة التحكيم من بين المعروفين لديهم، ومن المعروفين بحيادهم واستقلالهم. وللطرفين أيضاً حرية اختيار مكان التحكيم، والقواعد الواجبة التطبيق على سير إجراءات التحكيم، وعلى موضوع النزاع. كل هذه الأمور تجعل أطراف النزاع على ثقة من أن نزاعهما سوف تتم تسويته بشكل عادل وقانوني، الأمر الذي يجعل تنفيذ القرار التحكيمي يتم في الغالب بشكل طوعي»(٩٢). وهنالك عدة طرق لاختيار المحكمين وهذا يعتمد على نوع التحكيم أساساً؛ «فالتحكيم إما يكون تحكيماً خاصاً (Ad-Hoc Arbitration) وهو التحكيم الذي يتم من قبل محكم أو أكثر يتم تعيينهم وتحديد مهامهم، ومكان التحكيم والقانون الواجب اتباعه في الإجراءات، أو الواجب تطبيقه على الموضوع، وغير ذلك من الأمور الخاصة بعملية التحكيم من قبل الأطراف المتنازعة [...،] أو أن يكون التحكيم منظماً من قبل مؤسسة متخصصة في التحكيم ويسمى (Institutional Arbitration)، [...] وفي هذا النوع من التحكيم يتفق أطراف النزاع على أن التحكيم يجري من قِبَل مؤسسة معينة ووفقاً للقواعد الخاصة بتلك المؤسسة، أو وفقاً لقواعد يختارها أطراف النزاع، والمؤسسة المذكورة تقوم بعملية التنظيم والإشراف على سير التحكيم المذكور»(٩٣).

---

(٨٩) سامي، المصدر نفسه، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١٢٣.

(٩٠) Hopkins, Ibid., p. 5.

(٩١) Hill, «Primer on International Arbitration,» p. 3.

(٩٢) سامي، **شرح القانون التجاري**، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١١ ـ ١٢.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

وفي التحكيم الخاص يتم اختيار هيئة المحكمين بكاملها من قبل أطراف النزاع، «ففي هذه الحالة على الطرفين اختيار محكم واحد أو عدة محكمين، وفي أغلب الأحيان يتولى كل طرف في النزاع اختيار أو تعيين محكم واحد، ومن ثم يتولى المحكمان الاثنان تعيين محكم ثالث يسمى بالمحكم الرئيس أو المحكم المرجح أو الفيصل»(٩٤). وتقوم هذه الهيئة باتباع الإجراءات التي اتفق عليها أطراف النزاع. أما في التحكيم المنظم فإن إجراءات التحكيم تكون «أكثر وضوحاً منه في التحكيم الخاص، ذلك لأن أطراف النزاع عند اختيارهم لإحدى المؤسسات التحكيمية لكي يتم عن طريقها إجراء التحكيم إنما يختارون ضمناً القواعد التحكيمية الخاصة بتلك المؤسسة أو المتبعة من قبلها. ومن النادر جداً إن لم يكن معدوماً أن نجد حالة يختار فيها الطرفان مؤسسة تحكيمية ويختاران قواعد تحكيمية أخرى غير تلك التي تعود إلى المؤسسة المذكورة»(٩٥). ويتم اختيار المحكمين في هذه الحالة باختيارهم من ضمن قائمة تقدمها المؤسسة. «وغالباً تعد المؤسسة قائمة (Panel) تشتمل على أسماء أشخاص متخصصين لهم خبرة ومعرفة بالمعاملات والقوانين التجارية. وللأطراف المتنازعة أن تختار من تشاء من بين تلك الأسماء، ولها أيضاً أن تختار ذلك من خارج القائمة الخاصة بتلك المؤسسة، والأمر متروك لحرية الطرفين»(٩٦). ومن المهم معرفته، أن أطراف النزاع قد تلجأ إلى اختيار محكم واحد بدل هيئة تحكيم، وخاصة إذا كانت القضية المعروضة على التحكيم صغيرة.

وعند اختيار التحكيم المنظم «ليس من الضروري [...] أن يتفق الطرفان على كيفية اختيار المحكمين، ذلك لأن القواعد المتبعة من قبل تلك المؤسسة تعالج الأمر وفقاً لأهمية النزاع وطبيعته»(٩٧)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا يكون المحكمون من جنسية أيٍّ من طرفي النزاع، فالمهم هو ضمان حياد المحكمين؛ «وهنالك اتفاق على أن الشروط المطلوب توافرها هي لغرض ضمان حياد واستقلال المحكم كي يمكن الاطمئنان لقراره في حسم النزاع، وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذه المناسبة أن المحكم عند اختياره من أحد أطراف النزاع فإنه لا يعتبر وكيلاً عن ذلك الطرف ولا يعتبر بعبارة أخرى مدافعاً أو محامياً عن وجهة نظر الطرف الذي اختاره، وإنما يمكن القول أن الاختيار ما هو إلا تفويض من شخص لشخص آخر بأن يقوم هذا الأخير بحل النزاع وأن يقبل الأول بما يقرر المحكم»(٩٨). وهكذا يمكن القول إن اختيار المحكمين أو اختيار المؤسسة التي تزود المحكمين تجعل كل طرف على قناعة بالحياد المطلوب للتحكيم. «ويمكن لكل طرف أن يكون راضياً بأن المحكم الذي اختاره يملك الخبرة والمعرفة المطلوبتين في الحقل المتعلق بالنزاع الناشئ. ويمكن أن يتم تعيين محكم جراء علمه أو علمها بقانون وطني أو قانون دولة ما و/أو بلغة ذات علاقة بالنزاع.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣.
(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

وكذلك يمكن التعبير شرطاً أو الاتفاق بين الأطراف على أن لا يكون المحكمون من نفس جنسية الأطراف، و/أو إذا كان اثنان منهم كذلك، عندها لا يكون الرئيس منهم»[99].

وحق الاختيار يشمل الإجراءات أيضاً، «فالأطراف يمكن أن تتفق على مدى واسع من الأمور الإجرائية، بما في ذلك مسائل أساسية مثل عدد المحكمين ومؤهلاتهم، والمكان واللغة المستعملة للتحكيم والجدول الزمني والحاجة إلى المداولات الشفهية عند الضرورة»[100]. ومن الاختيار يتم الاتفاق على القوانين الحاكمة للعقد التجاري، أي القانون المدني والتجاري الذي يتم التقاضي بموجبه عند التحكيم، والقانون هذا يختلف عن قانون التحكيم أو إجراءات التحكيم؛ إنه عصب العملية القانونية في التقاضي. «وعلى المحاكم تطبيق أحكام القانون الذي اختاره أطراف النزاع، تطبيقاً لمبدأ احترام إرادة الأطراف في اختيار القانون أو القواعد القانونية التي يجب على المحكم اتباعها لحسم النزاع، وقد يكون القانون الذي اختارته الأطراف لا علاقة له بالعقد، فلا هو قانون مكان الانعقاد ولا هو قانون مكان التنفيذ. ذلك لأن الأطراف عندما يختارون قانوناً لبلد ما لا علاقة له بالعقد الذي نشأ عنه النزاع، فهم في الغالب يهدفون إلى اختيار قانون محايد أو قانون متطور في أحكامه»[101].

وحق الاختيار يشمل كذلك اختيار بلد أو مكان التحكيم، «فمن الأمور الهامة في التحكيم تحديد المكان الذي يجري فيه التحكيم ويصدر فيه قرار التحكيم، ومن المفضل أن يتولى أطراف النزاع تحديد هذا المكان»[102]. وهذه الأهمية تأتي لعدة اعتبارات أهمها أن تكون دولة التحكيم وصدور القرار موقعة ميثاق نيويورك، لتسهيل تنفيذ القرار. ولكن ليس هذا هو الاعتبار الوحيد: «إن اختيار البلد الذي يجري فيه التحكيم هو موضوع مهم. أولاً يجب أن يكون هذا في بلد محايد تشعر فيه كافة الأطراف بالراحة، ولديه وسائل سفر ومؤتمرات وخدمات فندقية كفؤة ومريحة. ثانياً يجب أن تكون قوانين التحكيم المستعملة لدى البلد ودية، لأن إجراءات التحكيم سوف تتقرر بناء على قانون البلد الذي سيجري به التحكيم»[103]. وفي الواقع قد يعين أطراف النزاع مكان التحكيم، كما يمكن أن تعينه المؤسسة. «إن قوانين المكان تتحكم بالتحكيم ويمكن أن يكون لها تأثير ملحوظ على تصرف الإجراءات. وفي الواقع إن تفاصيل ما هو قابل أو غير قابل للتحكيم، وشكل اتفاقيات التحكيم، وكيف يمكن أو لا يمكن للمحاكم الوطنية أن تتدخل بإجراءات التحكيم، وكذلك عدة تفاصيل هامة أخرى، تختلف بشكل واسع حسب الصلاحية القضائية»[104].

---

(٩٩) London Court of International Arbitration, p. 4.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٠١) سامي، المصدر نفسه، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ١٨٦.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(١٠٣) Hopkins, «The Role of International Arbitration in World Trade,» p. 3.

(١٠٤) Hill, «Primer on International Arbitration,» p. 2.

وبعد الاختيار تبدأ إجراءات التحكيم، التي تعني بدء النظر في قضية النزاع. ومن الأمور المهمة في هذه الإجراءات: السرية، «فإجراءات التحكيم تجري بشكل مغلق، وذلك كي تبقى هوية الأطراف وهيئة التحكيم وطبيعة النزاع سرية. وهذا قد يساعد بالحفاظ على أسرار التجارة، وفي بعض الحالات يمكن أن يعيد بناء العلاقات التجارية»(١٠٥). ومن ضمن إجراءات التحكيم: البدء بها، «وهذا يقتضي دعوة الخصوم لإبداء ادعاءاتهم ودفوعهم وتقديم مستنداتهم وأدلتهم الثبوتية»(١٠٦). ثم تبدأ هيئة التحكيم بدراسة ما هو مطروح. «وللمحكم أن يستدعي أطراف النزاع للمرافعة الشفوية أو لتقديم وثائق إضافية، وقد يطلب أحد الخصوم إجراء المرافعة لسماعه وسماع الطرف الآخر وسماع شهادة الشهود ومناقشتهم والاستماع إلى رأي الخبراء إذا استدعى الأمر ذلك»(١٠٧). وبعد انتهاء المرافعات يصدر قرار التحكيم؛ «فإذا كان المحكم واحداً يصدر قراره بعد إقفال باب المرافعة وبعد الانتهاء من تقديم الوثائق والمذكرات من الطرفين المتنازعين وبعد استنفاد كافة الفرص من قبلهما لإبداء طلبهما ودفوعهما [...] أما إذا كان التحكيم يجري من قبل عدة محكمين (هيئة تحكيم) ففي هذه الحالة لا بد من إجراء المداولة»(١٠٨). وبعد المداولة يصدر الحكم، إذ «تنتهي إجراءات التحكيم بإصدار الحكم وتبليغه للأطراف وعندئذ تتخذ الإجراءات الخاصة بتنفيذه [...] وسواء كانت النتيجة التي يتم التوصل إليها بعد انتهاء إجراءات التحكيم، والتي تكون أساساً لحل النزاع، يطلق عليها تسمية القرار أو الحكم، فلابد من صياغة تلك النتيجة في وثيقة من قبل المحكم أو المحكمين»(١٠٩). ويعتبر قرار التحكيم قاطعاً وملزماً ويجب تنفيذه. ومن السهل تنفيذه في الدول الموقعة ميثاق نيويورك، إذا كان للطرف الخاسر ملك أو استثمار في بلد التحكيم، أو في أي بلد عضو في ميثاق نيويورك.

خاتمـــة

ـ العرب والتحكيم التجاري

أمام هذا الزخم العالمي كله، والإقبال الكبير على التحكيم التجاري لحل المنازعات التجارية الدولية، يطرح السؤال: أين موقع العرب من هذا الأمر؟ «إن النظام التحكيمي العربي لا شك جديد وهش. وأغلب المراكز العربية ما زالت شابة تبذل الجهد قبل كل شيء للتعريف عن نفسها من خلال نشاط لا شك مفيد في العلاقات العامة ولكنه لا يكفي للإقرار

(١٠٥) London Court of International Arbitration, p. 5.

(١٠٦) سامي، **شرح القانون التجاري**، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ٢٥٩.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٣١١.

بالنجاح لحد الآن»(١١٠)؛ فالتحكيم العربي لا يزال مبتدئاً بالمقارنة مع ما هو موجود في الغرب، وخاصة في أوروبا. ومع هذا يمكن القول إن «لدينا نجاحات ملموسة لا يجوز التقليل من شأنها [...] كنموذج «مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي» وهو يعمل منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، ويخطو خطوات كبيرة من أجل بناء نظام تحكيمي عربي فعال. وعلى رغم الصعوبات، فقد أثبت أن النجاح وإن كان صعباً فإنه حتى في ظل العقبات الموجودة [...] بشكل عام نجح هذا المركز وتطور بحيث «قفز عدد قضايا التحكيم أمامه من ٤٥ قضية حتى ١٩٩٤ إلى ١٠٤ قضايا منذ ذلك الحين إلى حد الآن [...] تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات» [...] وقد حرص المركز على تطوير أنظمته وآلياته بالمرونة والتبسيط والتسريع مما يواكب مقتضيات العولمة في العصر الحديث»(١١١).

وليست مصر الدولة العربية الوحيدة التي فيها مركز للتحكيم التجاري الدولي، ولكن «لا بد لنمو وتطور التحكيم من بيئة ملائمة على الصعيد السياسي والاقتصادي والقانوني والقضائي. وكيف يمكن أن ينجح مركز تحكيمي في بلد ما إذا لم يكن في هذا البلد مثلاً نوع من الحرية والاستقرار الذي يشجع على الثقة بتحكيمه وقوانينه وبإمكانيات التعقيب والمتابعة والمخاصمة في ظل جو سليم يوحي بالطمأنينة وبالمصداقية والثقة؟»(١١٢) ويمكن القول إن توفر مثل هذه الأجواء قد يساعد على انتشار المزيد من مراكز التحكيم الدولي في الوطن العربي. «ففي لبنان هناك الآن جو مناسب لبناء نظام تحكيمي عربي يمكن أن ينشد المصداقية [...] وهذا الأمر ينطبق بالنسبة لدول المغرب العربي حيث هناك إمكانيات ونماذج. وفي بلدان الخليج العربي تكاثرت مراكز التحكيم خلال الفترة الأخيرة [...] وتحتاج لمزيد من الدعم من أجل مستقبلها ولمزيد من الجهد من أجل التنسيق ليس بينها فحسب بل وفي ظل تحكيم عربي متكامل وشامل في الاختصاص العام والقيم والأهداف»(١١٣).

وأمام فكرة التنسيق العربي بخصوص التحكيم «كان مجلس وزراء العدل قد وافق من حيث المبدأ على إنشاء هيئة عربية للتحكيم التجاري، وكلف الأمانة العامة للمجلس بإعداد دراسة لهذا الغرض [...]. عرض المشروع في الدورة الخامسة لمجلس وزراء العدل العربية والتي انعقدت في عمان للفترة ١١ ــ ١٤ نيسان [أبريل] ١٩٨٧. وقد تم إقرار الاتفاقية والتوقيع عليها في هذه الدورة»(١١٤). ولكن إقرار الاتفاقية أمر، واللجوء إلى المراكز العربية للتحكيم التجاري أمر آخر يحتاج إلى المزيد من الثقة والعمل الدؤوب من قبل هذه المراكز لإثبات مصداقيتها ومقدرتها. ولن نحصل على «الثقة بالاكتفاء بلوم الآخرين ومنهم

(١١٠) الفلوجي، «على عتبة العولمة والقرن المقبل: من أجل مصداقية التحكيم العربي،» ص ٦٠.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١١٤) سامي، **شرح القانون التجاري**، ج ٥: **التحكيم التجاري الدولي: دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي كما جاءت في القواعد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية مع إشارة إلى أحكام التحكيم في التشريعات العربية**، ص ٨٦.

الأطراف العربية وأن نذكي فيهم الشعور بالذنب لأنهم لا يختارون أجهزة التحكيم العربي،.. المصداقية لا تُفرض من عَلٍ وبطريقة فوقانية .. بل هي نبتة نزرعها نحن ونسقيها من جهدنا وعرق جبيننا لتدلل جذورها على صلابة عودها»(١١٥).

ـ التحكيم الدولي بين القانون والسياسة

بعد صدور قرار التحكيم في القضايا السياسية والخلافات بين الدول (أي خارج نطاق التحكيم التجاري)، «لا يحق للدول الاعتماد على مقدراتها لإلزام الطرف الآخر على التنفيذ، حتى لو رفض ذلك الطرف الآخر التقيد بالقرار، وهنا يستمر النزاع ويعود الأمر ثانية إلى مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة للتقدير ولوضع الخطوات الواجب اتخاذها، ولكن الصفة الأصلية للتقدير تكون لمجلس الأمن بموجب المادة ٩٤ الفقرة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، لطلب تدخله لتنفيذ الحكم»(١١٦). إن مجلس الأمن يتمتع بمقتضى المادة ٩٤ (٢) بسلطة تقديرية كاملة لإصدار توصيات أو قرارات أو الامتناع عن ذلك. وعلقت هذه الفقرة تدخل مجلس الأمن على قناعته هو بمدى ضرورة اتخاذ مثل هذا التصرف(١١٧). وهذا يعيد القضية من المستوى القانوني التحكيمي إلى المستوى السياسي. «وحتى ولو قرر مجلس الأمن التدخل لتنفيذ الحكم فإن سلطته التقديرية تبقى كاملة فيما يتعلق بالاختيار بين [...] إصدار توصيات أو تقرير التدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ الحكم»(١١٨).

إن تحويل القضية المتنازع فيها من المستوى القانوني إلى المستوى السياسي يفقدها الكثير من قدرة الاعتماد على مبادئ القانون الدولي وعدالة هذا القانون، إذ إن «امتناع أحد الطرفين عن تنفيذ الحكم ولجوء الطرف الثاني إلى المجلس لطلب التنفيذ يغير من طبيعة النزاع، إذ يتحول النزاع القانوني إلى سياسي. ويتصرف مجلس الأمن في هذه الحالة وكأن النزاع قد عرض عليه بصفة أصلية ولم يعرض على المحاكم إطلاقاً ويعني هذا أن المجلس غير ملزم في تقديم توصياته وفقاً للمادة ٩٤ (٢) من الميثاق بالامتثال لقرار المحكمة»(١١٩)، بل يعيد النظر بالقضية ككل على أساس أنها نزاع سياسي يعرض عليه طلباً للحل السلمي غير التحكيمي، فيصدر المجلس قراره بما يتلاءم مع القناعات السياسية للأعضاء، ووفقاً لطريقة اتباع القرار في مجلس الأمن ■

---

(١١٥) الفلوجي، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١١٦) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية (الوسائل القانونية وغير القانونية) لتسوية المنازعات الدولية**، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا: قراءة تحليلية نقدية

أيمن طلال يوسف

الجامعة العربية الأمريكية ـ جنين، فلسطين.

مقدمــة

اتسمت علاقة الغرب المسيحي بالشرق الإسلامي بالعداء والصراع المستميت عبر فترات طويلة من التاريخ، حيث وصل العداء إلى ذروته خلال فترة الحروب الصليبية في القرن الثاني عشر، لأن هذه الحروب مثلت محاولة أوروبية مسيحية لاستعادة الشرق العربي من النفوذ الإسلامي الذي كان في يوم من الأيام ضمن مناطق السيطرة الرومانية المسيحية. ورغم أن الأوروبيين دخلوا إبان مرحلة الاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، في علاقات صراعية وصدامية مع الشعوب والأمم في هذه المناطق، فقد كان صراعهم مع الشعوب والإمارات والدويلات الإسلامية دائماً يأخذ طابعاً مميزاً ومختلفاً عن أشكال الصراع الأخرى. والسبب في ذلك يعود إلى أن المسلمين عبر التاريخ ظلوا حاملين مشروعاً حضارياً إنسانياً ذا طابع كوني عالمي، يسعى لنشر رسالة الإسلام كديانة وحضارة في مشارق الأرض ومغاربها. وبما أن المسلمين دافعوا عن مشروعهم العالمي، فقد اصطدموا بمشروع عالمي آخر مثله، وهو مشروع الأوروبيين الذين نشروا نموذجهم الحياتي العام في أغلب مناطق العالم. الفرق بين المشروعين هو أن الانتشار الإسلامي كان لأسباب دينية وأهداف حضارية، لأن الإسلام دين عالمي، ويمثل نموذج حياة، لذلك تقع على المسلمين مهمة نشره بكل الطرق الممكنة، بما فيها الجهاد العنفي. أما التوسع الأوروبي، فلم يكن لنشر فلسفة دينية أو معتقد روحاني بقدر ما كان توسعاً إمبريالياً واستعمارياً، حيث إن التطورات الصناعية والرأسمالية والمادية في هذه المجتمعات، وخصوصاً بعد الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، قد أجبرت الدول الأوروبية الاستعمارية على استكشاف العالم الجديد، واحتلال العالم القديم بحثاً عن الأسواق والموارد والعمالة الرخيصة، ومن أجل تصدير الأزمات الداخلية والروحية التي عانتها المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة.

كان من نتائج ظهور المادية الاستهلاكية والرأسمالية المتوحشة والقوميات المتعصبة على الأرض الأوروبية، حربان عالميتان مدمرتان سببتا الويلات والدمار والخراب وملايين القتلى. وشهدت الحرب العالمية الأولى نهاية الدور الإسلامي العالمي بعد هزيمة الدولة العثمانية، وتفكك دولة الخلافة عام ١٩٢٤، حينما أعلن كمال أتاتورك استبدالها بدولة

وطنية علمانية قائمة على صبغة لغوية خاصة وتاريخية وثقافية ضيقة. من هنا يمكن القول إن الهجمة الغربية الإمبريالية والاستعمارية على بلاد العرب والمسلمين منذ القرن التاسع عشر، وتراجع دور المسلمين في العالم، إضافة إلى شيوع الفلسفات والأيدلوجيات المعاصرة، كالعلمانية والاشتراكية والديمقراطية، قد ساهمت في ظهور حركات الإسلام السياسي في الأقطار العربية ابتداء من عام ١٩٢٨، عندما نجح حسن البنا في تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر، وانتشارها لاحقاً في العديد من الأقطار العربية والإسلامية.

خبت حدّة الصراع الإسلامي ـ الغربي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وأصبح التناقض العالمي بين دول غربية، مثلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، محتدماً، حيث أخذ الصراع أبعاداً أيديولوجية، ولم يكن للدول الإسلامية دور فاعل في هذا الصراع المحتدم بين الرأسمالية والشيوعية بسبب عدم امتلاك إمكانات التأثير وقدراته في مجرى الأحداث الدولية، ولأن العديد من الدول الإسلامية انحازت إلى أحد طرفي الصراع، متحولة بذلك إلى أدوات مطواعة يستخدمها الأقوياء في عالم السياسة. إن الاستقطاب الأيديولوجي والعسكري والسياسي بين أمريكا وروسيا خلال فترة الحرب الباردة أثار ردود أفعال كثيرة في أوساط المسلمين المسيّسين، الذين رأوا في هذا الاستقطاب نوعاً من الامتهان لكرامة الأمة وسمعتها، لأنها لا تمتلك مشروعاً حضارياً ثقافياً عالمياً قادراً على منافسة المشروع الغربي الرأسمالي والمشروع السوفياتي الشيوعي. فهذا الضياع بين المشروعين ربما كان أحد أسباب تجذير القاعدة الشعبية وتعميقها للإسلاميين المعاصرين الذين اعتُبروا ـ في نظر الإنسان العربي والمسلم العادي ـ نموذجاً إسلامياً يهدف إلى إعادة تجديد أمجاد الإسلام الغابرة.

دخل الإسلام والحركات الإسلامية المعاصرة على خط العلاقة بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى بعد انهيار المنظومة الشيوعية العالمية التي مثلها الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، فظهر العديد من النظريات والمفاهيم التي حاولت الوقوف على طبيعة الاستقطاب في النظام الدولي، وهذا ما دفع إلى ظهور أطروحات فكرية وأيديولوجيات غربية اعتمدت على البعد الحضاري والديني كمتغير مهم في قولبة العلاقات بين الأمم والشعوب. فقد ظهرت كتابات براقة ولافتة للنظر في هذا الاتجاه، من أهمها كتاب صمويل هانتنغتون **صراع الحضارات** الذي يحاول أن يثبت فيه أن الأبعاد الحضارية والثقافية والمعتقدات الدينية هي العوامل المهمة المحركة للعلاقات بين الأمم والشعوب، وأن المصالح الوطنية الضيقة لدول اليوم باتت تحتل المركز الثاني. كما ظهرت أطروحة فرانسيس فوكوياما المسماة **نهاية التاريخ**، حيث يجادل بأن نهاية الحرب الباردة عنت باللغة الهيغيلية أن التاريخ قد انتهى، لأن الرأسمالية الغربية كأحد أقطاب النظام الدولي بقيت وحيدة في ميدان الصراع بعد اندثار الشيوعية السوفياتية. وفي أطروحته هذه ينصح فوكوياما لدول العالم الثالث الفقيرة بضرورة التحرك سريعاً لتقليد نموذج الغرب السياسي والاقتصادي والثقافي لأنه الحل لجميع المشاكل التي تعانيها دول العالم، بما فيها الأقطار العربية والدول الإسلامية ككل. يستشف الباحث من أطروحات هانتنغتون وفوكوياما رائحة

الاستعلائية الغربية والفوقية والعنصرية، حيث إن هناك تعصباً واضحاً للنموذج الغربي في التحديث والتنمية الشاملة، وتناسى تماماً أن العالم ليس واحداً، وأن هناك تعددية في الرؤى والنماذج ووجهات النظر، وأن الرؤية التي قدمها هانتنغتون وفوكوياما ما زالت مقصّرة عن على فهم العالم كما هو، وفيها الكثير من العنجهية والاستعلائية الغربية. كما أن هذه الرؤية تعكس المركزانية الأوروبية ــ الأمريكية التي سادت لفترة طويلة من عمر البشرية، خصوصاً منذ الاكتشافات الجغرافية، وتأسيس النزعة الاستعمارية التي تبعتها، وانطلاق مشروع الاستعمار الجديد وما ارتبط به من آليات هيمنة أكثر تقدماً وحداثة.

تولد عن هذا المفهوم العنصري القمعي للمركزية الأوروبية ــ الأمريكية مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأخرى، مثل «الأصولية» و«الإسلام السياسي» و«الإرهاب الإسلامي» والـ «إسلامو ــ فوبيا»، إضافة إلى «صراع الحضارات» وبعض العبارات الفاشستية التي تعكس عقلية متجددة تحاول استباحة كل شي حتى اللغة والمعاني وأدوات التخاطب والتحاور البشري. لقد تناسى أصحاب الأطروحات الغربية حول الإسلام والإسلاموية، التي وصمته بالأصولية والفوبيا والإرهاب، أن هذه الأطروحات نفسها تحولت إلى نوع جديد من الأصولية الفكرية والأيديولوجيا، كونها ارتكزت على فرضية أن انتصار الليبرالية الغربية قد صنع نهاية تطور الأيديولوجيا الإنسانية، خاصة أن الليبرالية الغربية تسلحت بأدوات العولمة، وهي في الحقيقة ناشرة لثقافة العولمة التي تنمي الأنا وتمجدها، في الوقت الذي تنفي فيه الآخر، وتصادر خصوصيته الثقافية والحضارية. إن تصاعد موجات الأصولية الإسلامية قد يكون موازياً لتصاعد أصولية العولمة ورد فعل عليها، خصوصاً من حيث كونها آخر مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي في أقصى صوره، لاسيما أن العولمة في كل صورها وأشكالها الإعلامية والثقافية والسياسية والاقتصادية لا تمنح شعوب العالم، بمن فيها المسلمون، فرصاً وخيارات.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في العلاقة التي يحاول الباحث جاهداً أن يبنيها بين ثلاث مراحل في الفكر الغربي تجاه الإسلام والمسلمين؛ ففي **المرحلة الأولى** كان هناك تنميط غربي للإسلام، وقد امتدت هذه الفترة منذ القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين، وبالتحديد نهاية الحرب العالمية الأولى. خلال هذه الفترة، كانت تصورات الغرب الاستعماري حول الإسلام تعكس الصور النمطية، والقوالب الذهنية الجاهزة التي أُسقطت على الإسلام والمسلمين، وصوّرتهم قوماً من الرعاع المتنقلين على الجمال في الصحاري العربية، والباحثين عن الماء والكلأ وعن النساء في إطار تعدد الزوجات. وفي **المرحلة الثانية** اتسمت النظرة الغربية تجاه الإسلام بالأصولية والتزمت الفكري، وقد جاء ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى بدايات الثمانينيات من القرن العشرين. وقام العديد من المفكرين والمستشرقين والخبراء الغربيين بإسقاط مفاهيم غربية، مثل الأصولية التي هي في الأساس نتاج البيئة الغربية والتجربة المسيحية، على الحركات الإسلامية التي ظهرت خاصة بعد عام ١٩٢٨، وهو العام نفسه الذي تأسست فيه حركة الأخوان المسلمين في مصر. وفي هذه المرحلة أيضاً بدأ الحديث يزداد عن الإسلام والإسلاموية والذي يمثل فعلاً مشروعاً فكرياً وحضارياً مضاداً

ومعارضاً ومتحدياً للنموذج الغربي. أما **المرحلة الثالثة**، فقد امتدت من عام ١٩٧٩ إلى هذه الأيام، حيث شهد عام ١٩٧٩ انطلاقة الثورة الإسلامية في إيران وانطلاق الجهاد الأفغاني ضد الشيوعية السوفياتية في أفغانستان. وفي هذه المرحلة تحول الإسلام إلى نوع من الفوبيا والخوف غير المبرر عند الإعلام ودور النشر ومراكز الأبحاث الغربية. وقد تعززت هذه الصورة بعد نهاية الحرب الباردة، وبداية البحث الأمريكي عن عدو جديد يُستغل كشمجب يعلق عليها جميع أسباب التدخلات الغربية والأمريكية في العالم الثالث. ولعل ظهور القاعدة ونموذج طالبان في أفغانستان عزز هذه الصورة المرعبة حول الإسلام، وقد تعمقت هذه الصورة في الإعلام الغربي وفي الوجدان والعقلية الغربية بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من خلال استعراض النقاط الآتية:

١ ــ فهم معنى مجموعة من المفاهيم ومضمون التصورات النظرية مثل: الأصولية والنمطية والتنميط والفوبيا، وذلك من خلال محاولة سبر أغوار الأدبيات الغربية الكثيرة التي تناولت مثل هذه المفاهيم والسياقات التاريخية والاجتماعية التي أنتجتها.

٢ ــ من أجل وضع السياسات الغربية عموماً، والأمريكية على وجه الخصوص، في سياق العملية التاريخية للعلاقات العربية الإسلامية من جهة والغربية الأمريكية من جهة أخرى، وتطور الموقف الأمريكي من القضايا العربية والإسلامية، الذي يبدو أنها متأثرة في بعض جوانبها بالعملية التاريخية التي صنعت هذا العداء بين الإسلام والغرب.

٣ ــ الاستفادة قدر الإمكان من المنهجية التاريخية التي تقوم على تفحص الأدبيات والمصادر الأولية والثانوية المتعددة والمتنوعة، وخاصة في سياق تناولها موضوعاً حساساً وشائكاً مثل العلاقة بين الغرب والإسلام اليوم، وما يشوبها من استفزازات فكرية وإعلامية وأيديولوجية أصبحت تلقي بظلال ثقيلة على علاقات التبادل والحوار بينهما.

٤ ــ المساعدة في فهم المواقف الغربية وتقديرها اليوم من قضايا العرب والمسلمين، والانطباعات العامة التي كونها الغربيون تجاه الإسلام والمسلمين، خاصة في سياق تصريحات الرسميين وغير الرسميين الغربيين التي تهاجم الإسلام كديانة وحضارة. لذلك يهدف هذا البحث لاستعراض تاريخ التصورات الغربية تجاه الإسلام من أجل وضع الانطباعات المعاصرة في سياق تاريخي صحيح.

٥ ــ دحض فكرة أن الإسلام المعاصر والحركات الإسلامية بدآ يشكلان تهديداً وتحدياً خطيراً للمشروع الغربي، وإثبات أن هذه الفكرة ما هي إلا فرضية خالية من أي مضمون، كون الدول والشعوب الإسلامية لا تمتلك أدوات التأثير والقوة التي تصنع التحديات، وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والإعلامية كافة.

٦ ــ من أجل إفهام المسلمين أن إقحام الإسلام في الصراعات الدولية كلها يمكن أن يكون ضاراً جداً بمكانتهم في العالم ومكانة الإسلام كديانة متسامحة ومتوازنة وقابلة

للتطور، لذلك فإن الترويج من بعض الدوائر الغربية من أن الإسلام هو التحدي القادم إنما يخدم الغرب ومشروعه، ويساهم هذا في بقاء العالم الغربي متماسكاً في وجه ما يسميه الخطر الإسلامي.

٧ ــ إن الإسلام اليوم هو من أكثر الديانات التي تنمو وتتوسع في العالم، وخصوصاً في الغرب، وبالتالي فإن الترويج لمثل هذه القوالب النمطية والأصولية السلبية عن الإسلام، والتي تحمل في بواطنها أن الإسلام دين جهاد وعنف ودم لا يخدم إلا أعداء المسلمين في هذه المرحلة الشائكة التي يمر بها المسلمون.

أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١ ــ التعرض بشيء من التحليل للأدبيات الغربية التي كتبت عن الإسلام، ولموضوع الحركات السياسية الإسلامية، ومعرفة السياقات التاريخية التي أنتجت الصورة النمطية السلبية عن الإسلام والمسلمين.

٢ ــ معرفة العوامل والأسباب والدوافع والمتغيرات التي غذت مثل هذه النظرة الغربية الضيقة، خاصة فيما يتصل بالأحداث الدولية التي عصفت بالعالم في آخر قرن، حيث كان هناك صعود إمبراطوريات وهبوط أخريات.

٣ ــ بيان القصور في النظرة الغربية والمصادر الغربية التي كتبت عن الإسلام، حيث إن هذه المصادر ساوت بين الإسلام كديانة وحضارة من جهة والحركات الإسلامية المعاصرة من جهة أخرى، وظلت في الإجمال تعطي الإسلام والمسلمين صورة نمطية سلبية وسوداوية.

٤ ــ لتوضيح أن المصادر الغربية لم تكن دقيقة في التفريق، ليس فقط بين الإسلام والحركات الإسلامية، وإنما أيضا التمييز بين الحركات الإسلامية نفسها، حيث يوجد فيها المعتدل والوسطي والراديكالي والسلفي والجهادي، أما أن توضع كلها في سلة بحثية وأكاديمية واحدة، فهذا يعكس نوعاً من القصور والنظرة الضيقة.

٥ ــ إن تنميط الإسلام وتحويله إلى فزاعة و«بعبع» خطير في العلاقات الدولية هو أيضاً ضار بالمصالح الغربية في المنطقة، خاصة البترول ومصادر الطاقة، لأن مثل هذه النظرة ستساهم في زيادة راديكالية الشعوب الإسلامية، وستوفر بيئة خصبة للحركات الإسلامية العنفية، لاستقطاب أعداد جديدة من أبناء هذه الشعوب، خاصة الفقيرة والمسحوقة في مجتمعاتها.

أما بالنسبة إلى المنهجية في هذا البحث، فهي تقوم على اتباع المنهجية التاريخية الوصفية التحليلية النقدية من خلال الولوج إلى المصادر الأولية والثانوية، التي تم تحصيلها بطرق مختلفة، وتعكس وجهات النظر الغربية حول الظاهرة الإسلامية المعاصرة. إن تحليل المحتوى والمضمون في هذه الأدبيات بطريقة نقدية فاحصة هدفت في النهاية إلى التعرف

إلى وجهات النظر الغربية بكل علمية وعقلانية وحياد، وبعيداً عن التحزبات الضيقة، والنظرة النمطية المكونة مسبقاً على شكل قوالب ذهنية وصور جاهزة. كانت مهمة الباحث ليس فقط استعراض الأدبيات وتحليلها، وإنما أيضاً التعقيب عليها نقدياً، والسعي الحثيث لتقديم إضافات بحثية جديدة. وقد تنوعت المصادر بين الوثائق والكتب والصحف والمجلات التي تم الحصول عليها من مصادر متعددة. وحاول البحث أيضاً طرح إضافات نظرية ومفاهيمية مهمة من خلال التطرق إلى معاني المصطلحات المستخدمة في البحث.

أسئلة البحث

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ ـ ما المواصفات والمحددات الأيديولوجية والفكرية للمركزانية الغربية؟

٢ ـ كيف انعكس المحتوى الأيديولوجي للمركزانية الغربية على فهم الإسلام؟

٣ ـ ما الدوافع والأسباب التي دفعت المستشرقين إلى تنميط الإسلام؟

٤ ـ ماهية العلاقة بين التنميط من جهة وهزيمة الخصم معنوياً ونفسياً من جهة أخرى؟

٥ ـ كيفية العلاقة بين المدارس الاستشراقية والاستعمار والإمبريالية؟

٦ ـ ما منطلقات ومحددات الغرب في إسقاط مفاهيم غربية على السياق العربي والإسلامي؟

٧ ـ ما أسباب صعود المد الأصولي الإسلامي من وجهة النظر الغربية؟

٨ ـ هل تعد الأصولية الإسلامية في أطروحاتها الإبستمولوجية والمعرفية تحدياً للغرب؟

٩ ـ لماذا ركز الغرب بمدارسه الفكرية وبنيته العقلية والمعرفية على القواطع والفواصل مع الحضارة الإسلامية؟

١٠ ـ لماذا تم تضخيم الخطر الإرهابي بهذا الشكل وإلصاقه بالإسلام والمسلمين؟

١١ ـ ما الأدوات والوسائل التي اعتمدها الغرب، وبالتحديد أمريكا، في الرد على أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟

١٢ ـ كيف أثرت أحداث أيلول/سبتمبر على صورة الإسلام والمسلمين في العالم؟

أولاً: الفكر الاستشراقي وتنميط الإسلام

في تحفته الفكرية، **الاستشراق**[١]، يجزم إدوارد سعيد بأن الاستشراق صناعة أوروبية واختراع أوروبي تبناه الأوروبيون، ولاسيما الفرنسيون والبريطانيون، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكأي مفكر ومثقف، وواعٍ، دأب إدوارد سعيد في تقديم كتابه في إعطاء

(١) Edward W. Said, *Orientalism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1978).

تعريفات نظرية ومفاهيمية محددة لمفهوم الاستشراق ووضعه في سياقه الصحيح، حيث نظر إلى الاستشراق على أساس انه حقل معرفي أكاديمي يخدم مجموعة من المؤسسات البحثية الأكاديمية التي تعنى بدراسة الشرق من وجهة نظر علماء الإنسان والاجتماع والنفس والسياسة والفن والأدب المقارن[٢]. إن الاستشراق منهجية فكرية قائمة على أساس التمييز المعرفي/الإبستمولوجي بين الشرق (Orient) والغرب (Occident)، هنا شكل التمييز بين عالمي الشرق والغرب نقطة البداية للكثير من العلماء والمفكرين والمثقفين والمهتمين الغربيين في حقول علمية ومعرفية، لتطوير أدائهم النظري وتجريب أبحاثهم الإمبريقية، خاصة تلك التي تعنى بالظواهر الاجتماعية والسياسية والتوصيفات التي تختص بالأدب والشعر والتراث وطريقة الحياة عموماً. أما أخيراً، فقد اعتُبِر الاستشراق أسلوباً غربياً ناعماً وخادعاً قائماً على منهجية تفكيك منظومة الآخر الفكرية والثقافية والسيطرة المباشرة عليه. ويرى سعيد أن بعض الجامعات الأوروبية والأمريكية خلقت برامج ودوائر علمية وأكاديمية تعنى باللغات والحضارات الشرقية، فهناك كلية الشرق في جامعة أكسفورد البريطانية، بينما عززت جامعة برنستون دائرة الدراسات الشرقية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٥٩، كلفت الحكومة البريطانية لجنة خاصة لإعادة تقييم التطورات والتغيرات في حقول الدراسات الشرقية والسلافية والأوروبية الشرقية والأفريقية[٣].

تقاطعت مجموعة من العوامل والأسباب التي ساهمت في صوغ الشرق والغرب وخلقهما كمفهومين متنافرين ومتناقضين في المصالح والرؤى والتصورات. فالعلاقة التاريخية والثقافية بين أوروبا الاستعمارية والشرق الفقير، والنظام التدريسي الغربي في القرن التاسع عشر (الذي عكف على دراسة مختلف الثقافات الشرقية، إضافة إلى الافتراضات والأطروحات الأيديولوجية والصور والأخيلة الغربية) صنعت صورة غربية عن الشرق أخذت مع الوقت صفة الديمومة والجمود. هذه الصورة المتخيلة نجدها أيضاً واضحة في آراء وكتابات مثقفين عرب آخرين، خاصة أولئك الذين بذلوا جهداً طيباً لمعرفة منشأ الآراء الأمريكية المتصلة بقضايا العرب والمسلمين والفلسطينيين، التي تشكلت بفعل الأدب الأمريكي والكتب المدرسية والصحافة والأفلام وبعض الكنائس[٤]. خطورة التصورات الغربية عن الشرق عموماً والعرب والمسلمين خصوصاً، أنها ضبابية ومضللة، لأنها تحاول تثبيت فكرة دونية الشرق وتفوق الغرب، وأنها تستغل العولمة بمظاهرها المختلفة، خاصة عولمة الاتصالات والإعلام، لتقول لنا جميعاً إن رقي الشرق يعتمد على قربه من الغرب[٥].

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٤) ميخائيل سليمان، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٩ ـ ٤٢.

(٥) Anthony Giddens, «From the Consequences of Modernity,» in: *Colonial Discourse and Post - Colonial Theory: A Reader,* edited and introduced by Patrick Williams and Laura Chrisman (New York: Columbia University Press, 1994), p. 185.

في **الثقافة والإمبريالية**، هناك محاولة جادة من إدوارد سعيد لوضع الاستشراق وقولبته بطريقة يُجيب من خلالها عن بعض التساؤلات والاستفسارات التي بقيت بلا إجابات في كتاب **الاستشراق**. في مرحلة تفكّك الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، يُظهر لنا إدوارد سعيد مجموعة من الأقلام العربية وغير العربية، القادمة من آسيا وأفريقيا، خلاّقة ومبدعة بشكل كافٍ، وتظهر في أدبياتها ومساهماتها العلمية الناقدة إعادة قراءة تاريخ الاستعمار، والتوسع الإمبريالي من خلال طرق المخطوطات والمحفوظات الغربية. ما يضع **الثقافة الإمبريالية** في قالب جديد هو القدرة العالية والخلاقة التي أظهرها إدوارد سعيد لرفض الفصل بين الأبيض وغير الأبيض عندما تتعلق القضية بالإبداع والابتكار والإنجاز والمساهمة في صناعة التاريخ والحضارة. فالعالم هو عالم من المشاركة والثقافات المتقاطعة والخطوط التراثية المتلاقية بحيث تساهم هذه في إثراء التاريخ الإنساني والحضارة البشرية(٦).

أما القيمة الفكرية التي جسّدها سعيد في **الثقافة والإمبريالية**، فهي وضع اللبنات والمداميك النظرية لثورة هائلة في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ فقد انطلق سعيد من معطيات ومنطلقات محورية تمثلت في فهم العلاقة المبطنة بين القوة والسلطة من جهة، والإنشاء والنصوص والسرديات من جهة أخرى، ومن ثم إسقاط ذلك على الثقافة والتاريخ والمجتمع والأدب والرواية. وتكمن خطورة السرديات، من وجهة نظر سعيد، في تشكل سرديات رسمية كبرى للتاريخ مرتبطة بالفكر والثقافة الإمبريالية، تكون أولويتها الأولى منع ظهور سرديات مغايرة ومختلفة عن سردية القوى الإمبريالية(٧). وتكتسب السردية الغربية عن الشرق وعن العرب خصوصاً خطورة مركَّبة عندما تتحالف السرديات والتصورات النظرية والسياسية مع وسائل الإعلام، وتقوم بإنتاج صورة «تقليصية وعرقية وعنصرية» عن العرب، مصورة العرب في التدفقات الإعلامية والعروض التلفازية والإذاعية، بأنهم راكبو جِمال، وأصحاب نفوس دنيئة، ومنتجو ومفرخو إرهابيين، وشيوخ أثرياء يبحثون بشغف وجنون عن النساء والمتع المؤقتة(٨).

وقع الإسلام بين مطرقة التغريب وسندان الاستعمار، وما بينهما من صورة نمطية خلطت الشرق بالإسلام، وعكست سلبيات الشرق كلها وكأنها الإسلام. وساهم التبشير المسيحي، الذي سبق الاستشراق الغربي وتداخل معه، في تأكيد هذه الصورة. فالمبشرون والمستشرقون كانت نظرتهم للإسلام دونية وعدوانية واستعمارية، وبرأيهم لا تتوفر فيه صفات الدين. لقد بقي الإسلام، وسيبقى موضوعاً يستقطب اهتمام البحث والفكر الغربيين، ولذلك يجد الباحث مفكراً مثل هيغل يتحدث عن الإسلام فيقول: إننا لا نجد فيه

---

(٦) إدوارد سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، نقله إلى العربية كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٤)، ص ١١.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

صفة التوكل على الحسية الأكثر عمقاً، وإنما السقوط في الانتقاء الخالص، أي التخلي عن كل محسوس[٩].

وقد قسم ديربليو، صاحب كتاب **المكتبة الشرقية**، التاريخ إلى مقدس، ويمثله المسيحيون واليهود، ودَنِس يمثله المسلمون، ومن ثم فالمسيحية واليهودية في نظره تنتميان إلى جغرافيا متطورة، بعكس الإسلام الذي ينتمي، في نظره، إلى جغرافيا متخلفة. أما غوستاف فون غرونباوم، فقد أنتج أعمالاً ضخمه حول الإسلام كرسها لإنكار انتماء الإسلام إلى أي حضارة أو دين، ففي رأيه أن الإسلام عاجز ومغلق وغير قابل للتطور. أما ماكس فيبر في كتابه **الإسلام والرأسمالية**، فقد اعتبر أن الإسلام لا يحتوي على أي أخلاق تتفق أو تتلاءم مع الروح الرأسمالية، أما المجتمع المسلم فهو مستبد ولاعقلاني. أما برنارد لويس في كتابه **عودة الإسلام**، فقد اعتبر أن الإسلام لا يتطور كما هو حال المسلمين، بل إن المسلمين خائفون ويجب وضعهم دائماً تحت الرقابة[١٠].

يعتبر الاستشراق أحد مظاهر عصر النهضة والتنوير والعقلانية في أوروبا، وأحد تفرعات الوضعية المادية والتاريخانية الأوروبية، التي ارتأت أن تنظر إلى الشرق ممثلاً بمنظومته الثقافية والتراثية والحضارية، والى ما وصل إليه من إنجازات في السياسة، والفن والمعمار والأدب[١١]. كانت دراسات استشراقية كثيرة قام بها مستشرقون غربيون ذات طبيعة إثنوغرافية وأنثروبولوجية، حيث قام آرنست غلنر بدراسة مجتمعات البداوة المغاربية التي اقترنت في ظلالها البنى السياسية والاجتماعية والثقافية والنظام الإيكولوجي مع الإسلام، لينتج في النهاية حياة صوفية تميل إلى التقشف والبساطة والنظام الاجتماعي المغلق[١٢]. هذا أيضاً ينطبق على مستشرقين آخرين قاموا بدراسة جغرافية شبه الجزيرة العربية كحاضنة طبيعية للإسلام، مركزين جهودهم كلها على افتراض أن البداوة والترحال واللااستقرار لا تساعد كثيراً في إنتاج الأمل الصافي والميثولوجيا والتفكير العميق والإحساس بالعمارة والإبداع والابتكار[١٣]. وهم عند تناولهم موضوع الحضارة العربية الإسلامية ينزعون عنها صفة الحضارة الشاملة لادعائهم أن الحضارة الإسلامية احتوت في باطنها على جوانب مثالية/طوباوية وروحانية جاءت على حساب العوامل المادية التطويرية، وبالتالي بقي تركيز هؤلاء المستشرقين على المظاهر

---

(٩) إبراهيم أبو الهيجاء، «الأسس الإسلامية للتنمية: الشورى كنموذج،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٤)، ص ٤٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١١) محمد أركون [وآخرون]، **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه**، [ترجمة هاشم صالح] (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ٢٠٠٠)، ص ٢١.

(١٢) عبد الله عبد الرحمن يتيم، «من المحراث إلى الكتاب: في حوارية آرنست غلنر مع العرب والإسلام،» مجلة **الاجتهاد**، السنة ٣، العدد ٥١ (٢٠٠١)، ص ١٢٦ ــ ١٢٧.

(١٣) محسن الموسوي، **الاستشراق في الفكر الغربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٦٩ ــ ١٧٨.

الاجتماعية والاقتصادية من دون الغوص في أصول العقيدة ومتطلبات الفقه[١٤].

يذهب غرونباوم في كتابه **الإسلام الحديث** إلى حد الادعاء أن الحضارة الإسلامية تقف قاصرة اليوم أمام المشروع العلمي الحداثي الذي يجسد العقل والتفكير والنزاهة العلمية والانفتاح على الآخر. إنه المشروع الذي يختزل في داخله كل شيء مفيد وقيم للمجتمع الإنساني ككل، مثل الرأسمالية واقتصاد السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم العلمي والتقني والعلمانية، وتقييد تدخل الدين في خصوصيات المجتمع والبناء المؤسساتي. في المقابل يقف المشروع الغربي الحضاري منتصباً، لأن المثقف الغربي يصارح نفسه ومجتمعه بما يتصل بالحقائق الكونية والوجودية التي يستطيع أن يتعامل معها بطريقة علمية ومحايدة، أما المثقف العربي والمسلم، بحسب ادعاء هذا المستشرق، من أمثال ساطع الحصري وطه حسين ومحمد حسين هيكل والعقاد، فهم جميعاً يضعون التاريخ والحوادث التاريخية المنتقاة بما يتلاءم مع الصورة التي شكلها المسلمون حول دينهم وذاتهم[١٥]. مرة أخرى يظهر غلنر ليعلن أن التدين الإسلامي مال بشكل مباشر إلى تمجيد الشخصية والكاريزما وتأليههما، حيث ركز، حسب ادعاءات غلنر، على الشعائر والطقوس والعبادات بعيداً عن النصوص العلمية والقانونية الوضعية التي تخاطب العقل. يتوغل غلنر في هجومه الناعم على الإسلام ليخرج في نهاية الأمر بنتيجة مفادها أن المجتمع الإسلامي الأول، أيام مكة والمدينة، جسد درجة كبيرة من الطهارة والرفعة والتقشف، وكان هناك شيوع للأدب التوحيدي الرصين الذي يتمحور حول الانتساب على آل البيت والإيمان بالغيبيات[١٦].

بالنظر إلى العقود الأخيرة المنصرمة، نجد أن الإسلام والمسلمين احتلوا حيزاً كبيراً في الإعلام الغربي، كما أن نظريات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ولدت وتأصلت في الغرب بقيت تعكس وحتى الآن الأنا الغربية الفوقية ودونية الآخر القادم من الشرق. هذه الأفكار انطلقت في مجملها من مناهج ومدارس نظرية مختلفة في الاستشراق وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية والدراسات الثقافية والتراثية والحضارية. وبالمحصلة النهائية أجمعت هذه العلوم والدراسات النظرية على أن حتمية التطور والتقدم والسير باتجاه التحضر والتمدن تمر من خلال المادية الغربية والمنهجية الغربية العقلانية. وعند الكثير من الغربيين، بمن فيهم المفكرين والإنتلجنسيا والسياسيين والباحثين والأكاديميين ورجال المال والإعلام، تختلط صورة الإسلام والمسلمين مع الشرق وسلبياته، وعدم قدرته على الإبداع والاختراع والتغيير. فالإسلام دين أصولي قائم على أساس التعبير الحرفي عن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، كما أن المسلمين مجموعة من الغوغاء والرعاع والمتخلفين الرجعيين الذين يعشقون الحروب ويميلون إلى الدموية وإلغاء الآخر.

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) أركون [وآخرون]، **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه**، ص ٢٣٧.

(١٦) سامي زبيدة، **أنثروبولوجيات الإسلام: مناقشة لأفكار آرنست غلنر** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧)، ص ١١.

اختلف هؤلاء المهتمون بهذه الظاهرة، فبعضهم نعت الإسلام بالأصولية (Fundamentalism) بينما استخدم آخرون مصطلحات أكثر حدة أو أكثر نعومة بناء على الموقف والسياق العام، كالإسلام السياسي (Political Islam)، والإحيائية الإسلامية (Islamic Revivalism) أو إعادة الانبعاث الإسلامي (Islamic Resurgence)[١٧].

جاء كتاب إدوارد سعيد **تغطية الإسلام** في وسائل الإعلام الغربية ليفضح القراءة الغربية للإسلام، وليسلط الضوء على قضايا في غاية الأهمية تواجه مستقبل العرب والمسلمين في هذا الزمن. في هذا الكتاب يورد سعيد أدلة وبراهين تظهر أن اهتمام الغرب عموماً بالإسلام والعروبة قد ازداد في أعقاب حدثين مهمين هما: الثورة الإسلامية في إيران وانطلاقة الإسلام الجهادي في أفغانستان في أعقاب دخول القوات السوفياتية إلى أفغانستان؛ كلا الحدثين وقع في العام ١٩٧٩. وجاء كتاب سعيد في سياق أحداث دولية وإقليمية مهمة بهدف وصف النظرة والتنميط الغربي السردي عن الإسلام، أي اعتماد النصوص الجاهزة التي زُرِعت وغُرِست في عقول ونفوس العديد من المفكرين والمستشرقين ورجال الإعلام الغربيين لوصف الظاهرة الإسلامية بعيداً عن الموضوعية والحياد والعقلانية. هذه الظاهرة وصفها سعيد بالنمطية (Stereotyping) السردية التي لا تبحث عن الحقيقة وإنما تنميط الآخر بهدف هزيمته معنوياً ونفسياً واغتيال شخصيته الأخلاقية[١٨].

دأب الغرب ــ أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب، على النظر إلى الشرق المتخلف والمتأخر وغير القابل للتطور ليس على أنه مرتبط بآسيا أو أفريقيا، لكنه مرتبط بالإسلام والعرب بدرجات أكبر. ومما زاد في عدائية الغرب للإسلام والمسلمين هو وقوف الدولة الإسلامية، خاصة أيام الدولة العثمانية، أمام المخططات الغربية الاستعمارية والإمبريالية التي كانت تستهدف استعمار الشعوب ونهب ثرواتها[١٩]. لقد ارتبط الإسلام في الفكر الغربي بجميع المفاهيم والمصطلحات الثابتة التي لا تعكس الحقيقة، وإنما فيها تحامل وتجنٍّ عظيمان، إذ دأب الإعلام الغربي على تصوير الإسلام بأنه «الدين الشيطاني» (Demonic Religion) لأنه يوفر بيئة خصبة لنشأة ونمو الحركات الأصولية المتطرفة كالجهاد الإسلامي وحزب الله وحركة حماس، هذه الحركات بالمنظور الغربي هي حركات إسلامية متزمتة تهدف إلى إقامة نظام إسلامي مغلق لا يعترف بالتعايش مع الغرب، وغير قادر على التعايش مع الأقليات الدينية والمذهبية واللغوية التي تعيش في المجتمعات الإسلامية[٢٠].

لقد ارتبط الإسلام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وارتأى البعض أن ينظر

---

(١٧) Bassam Tibi, *Islam Between Culture and Politics* (New York: Palgrave, 2001), pp. 84-86.

(١٨) إدوارد سعيد، أوسلو ٢: «سلام بلا أرض» (القاهرة: دار المستقبل، ١٩٩٥)، ص ١٠٠ ــ ١١٠.

(١٩) Edward Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World* ([n. p.]: Random House, 1981), [p. 1].

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

إلى المنطقة على أنها استثنائية غير قابلة للتجاوب مع موجات الدمقرطة واللبرلة والانفتاح، كما أن هذه المنطقة غير مرشحة لأن تكون مركزاً للإنجازات الثقافية والحضارية العظيمة. إن الإسلام في العقلية الغربية غير قابل للتطور أو التغيير، لأن روح الإسلام لا يمكن أن تلتقي مع روح وأخلاقيات النظام الرأسمالي، القائم على المنافسة والتعددية والعقلانية، أما المجتمع الإسلامي فهو مجتمع مغلق مستبد غير عقلاني، تذوب فيه النوازع الفردية ويكون الصوت النهائي المسموع فيه للقيم المجتمعية المتخلفة التي تعلي من شأن الطاعة والقبيلة والعشيرة والأصل المرابطي والتراتبية الاجتماعية، حتى أن برنارد لويس، المستشرق المعروف، ذهب إلى حد القول إن الإسلام لا يتطور، وإن المسلمين خائفون من أي عملية تغيير أو تطور، لأن المسلمين، مثلهم مثل الشعوب الشرقية الأخرى التي وقعت تحت الاستعمار، عاجزون عن قول الحقيقة ومواجهة الواقع، فهم مدمنون على الخرافات والأساطير والتاريخ الكاذب[(٢١)].

ليس غريباً أن يجد المرء في القاموس الغربي الذي يعتمد النمطية الوصفية كلمات ومصطلحات تنم عن العدائية، مثل الرعب والخوف من الإسلام (Islamic Phobia) أو الخطر الأخضر (Green Threat). فهذه المصطلحات تعكس عقلية النخبة السياسية والإعلامية الغربية، ولا تعبّر بالضرورة عن توجهات الشعوب الغربية في أوروبا وأمريكا، فهذه الشعوب تأخذ من الوجبات الإعلامية الغربية التي أنتجت بشكل منمق ومنسق لتعكس العلاقة التحالفية بين المال والسياسة والإعلام لتدجين الشعوب وتشويه الآخر.

لذا تكمن المعضلة الكبرى في حجم هذه العلاقة، وفي أحادية الأطروحات والرؤى الإعلامية التي تشن حرب مصطلحات ومفاهيم وصور وسرديات بحيث يتم تنميط الأحداث الصغيرة التي تحدث بشكل اعتيادي، وإعطاؤها صبغة الحدث العظيم أو الخطر الكبير، الذي يهدد مستقبل البشرية عموماً. لقد تمت «شيطنة» الإسلام في الإعلام الغربي، وفي كتابات المؤلفين وكتبة الأعمدة الصحفية، إلى درجة أن الإسلام يمثل اليوم علاقة العداء الرئيسية مع الغرب. هذه التعميمات والتوليفات الشيطانية أطلقت العنان لظهور مفاهيم جديدة استفادت من سياق الأحداث الذي يمر بها العالم، «كصدام الحضارات» «ونهاية التاريخ» «والخطر الأخضر» «والسلفية الجهادية» وغيرها الكثير[(٢٢)].

ثانياً: الأصولية الإسلامية وإشكالية المصطلح

الإسلام عقيدة وأيديولوجية معروفتان بشكل جيد، وهو دين عالمي يعتنقه أكثر من مليار وربع المليار مسلم ينتشرون في مناطق مختلفة حول العالم، ففي العالم المعاصر يشكل المسلمون أغلبية السكان في أكثر من ٤٥ دولة تمتد من أفريقيا والشرق الأوسط إلى جنوب

---

(٢١) سعيد، **أوسلو ٢: «سلام بلا أرض»**، ص ٣١٤ ــ ٣١٥.

(٢٢) Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World*, p. 103.

آسيا وأواسطها، إضافة إلى نمو أعداد المسلمين في الهند والصين وأوروبا وأمريكا(٢٣)، يتطلع الإسلام ويسعى إلى تطوير واستيعاب التركيبات الاجتماعية المتباينة لجموع المسلمين الذين يعيشون في مجتمعات متباعدة ومتباينة في مظاهر حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية والثقافية. وكما هو معروف، فإن الإسلام يهدف دائماً إلى بناء مجتمعات متعددة الجنسيات والثقافات تذوب فيها الولاءات الضيقة للعرق واللون واللغة والتاريخ وغير ذلك من مظاهر الاختلاف، بحيث تخضع هذه المجتمعات إلى إرادة الرسول الكريم (ﷺ) وتقبل به كموضح ومفسر للوحي.

ويعرّف ديني (Denny) الإسلام بأنه مزيج معقد وفعال من الشعوب والأجناس والحركات والأهداف، بحيث يعيش المسلمون في مجتمعات محلية، وبأنماط حياة مختلفة بعيداً عن سيطرة مركزية لدولة واحدة(٢٤)، فالتواصل الإنساني التضامني بين المسلمين أنفسهم يتم نتيجة لامتلاك المجتمع المسلم القدرة على حل التغيرات واستيعاب التطورات والأوضاع الجديدة والأمور المستجدة التي تواجه الأمة، من خلال تفعيل وتطبيق الاجتهاد والاستدلالات المنطقية لعلماء الأمة(٢٥). فبواسطة الاجتهاد يمتلك الإسلام كديانة وكفلسفة حياة القدرة المطلوبة واللازمة ليواجه ويستجيب للتغيير المجتمعي، محافظاً على تعاليم القرآن وأصول الفقه والتشريع الإسلامي المستمدة من أحاديث الرسول الكريم (ﷺ).

لهذا فإن مصطلح الأصولية، بأصوله ومنابعه غير الإسلامية والمتمثلة بالحركة البروتستانتية المسيحية في بداية القرن العشرين، ليس له أي مكان في المنهج والسياق الإسلاميين، وهذا ليس فقط بسبب الإرث المسيحي وطبيعة المصطلح، ولكن أيضاً بسبب الربط السلبي والناقص الذي توصف به الظاهرة الأصولية بشكل مسبق(٢٦)، فالكثيرون يعتقدون أن مصطلح «الأصولية الإسلامية» استخدم بشكل متعمد ومقصود وغير أمين ليحرف ويشوّه ويعكس صورة خاطئة عن الظاهرة الإسلامية المعاصرة. لقد حاول الغرب منذ فترة طويلة إلصاق هذه التهمة بالمسلمين، أي تصوير المسلمين بأنهم من محبي الإرهاب ومشجعي العنف، ولهم دور في اضطهاد الأديان، ومصادرة الآراء والحريات، وكبت حرية المرأة ومعاداة الحضارة الغربية(٢٧). ساعدت السيطرة الغربية الإعلامية على تعميم فكرة الإسلام الأصولي والمسلمين الأصوليين القائمين على إنشاء صرح من التطرف والتشدد والتزمت والتعصب، وقد فسر العديد من المراقبين الغربيين الإسلام على أساس

(٢٣) Ali Kettani, *Muslim Minorities in the World Today* (London: Mansell for Institute of Muslim Minority Affairs, 1986), p. 241.

(٢٤) Frederick Denny, *An Introduction to Islam* (New York: Macmillan, 1993).

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) محمد فاروق الزين، **المسيحية والإسلام والاستشراق** (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٨١.

(٢٧) المصدر نفسه.

أنه ديانة أيديولوجية أصولية تخفي في مكنونها مشروعاً أيديولوجياً عقائدياً معادياً للمشروع الغربي[(٢٨)].

في الثمانينيات من القرن العشرين، أصبح الإسلام السياسي الناشط أو الأصولية الإسلامية مرادفة، بالنسبة إلى المحللين الغربيين وصانعي القرارات والسياسات ووسائل الإعلام الغربية، للتطرف والإرهاب وأزمات الرهائن والتفجيرات الانتحارية وقتل السياح الأجانب[(٢٩)]. لذلك يقف فردريك ديني ضد استخدام مصطلح الأصولية، لأنه مصطلح خاضع للجدل والخلاف بسبب حقيقة أنه لا يمكن لإنسان أن يكون مسلماً إلا إذا تمسك بأصول الإسلام. فهو يقول في هذا الصدد: «استخدم مصطلح الأصولية بشكل واسع في السبعينيات، ليصف أشكالاً متعددة من الإحيائية الإسلامية. وتعود أصول هذا المصطلح إلى بداية القرن العشرين، حيث استُخدم لوصف المحافظين المتطرفين من المثقفين المسيحيين الذين طرحوا قائمة من الأصول التي يجب على المسيحيين الحقيقيين أن يتبعوها. وبسبب الأصول الأمريكية البروتستانتية للمصطلح، فإن الكثير من المراقبين المسلمين وغير المسلمين يعتقدون أنه يجب ألّا يستخدم هذا المصطلح لوصف ظاهرة الصحوة الإسلامية»[(٣٠)].

ويعتقد الخبير الأمريكي الرئيسي والمؤرخ لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ريتشارد ميتشل أيضاً أنه لا يوجد مصطلح مكافئ حقيقي لمصطلح الأصولية في اللغة العربية، ملمحاً إلى عدم شرعية استخدامه بالنسبة إلى الإسلام[(٣١)]. ويبحث متخصص آخر قضية هذا المصطلح ويناقش قائلاً: «ليس من الحكمة أن تجلب تصوراً مسبقاً لفئة معينة لتطبقه على ظاهرة الحركات الإسلامية، خاصة عندما تتفحص وتطلع على التقاليد الدينية غير الإسلامية»[(٣٢)].

ويقول العالم اللاهوتي الكبير جيمس بار إن الأصولية كلمة سيئة، والناس الذين تلتصق بهم لا يحبون أن يوصفوا بها، إنها غالباً ما تفهم على أنها كلمة عدائية شائنة توحي بالتحجر والتضييق والظلامية والتخلف والتزمت الطائفي[(٣٣)]. ويفضل روبن رايت استخدام مصطلح الإسلاميين والإسلاموية ككلمة أكثر دقة لوصف المحاولات التفسيرية الإبداعية

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) Robin Wight, «Islam New Political Face,» *Current History*, vol. 90, no. 552 (January 1991), p. 25.

(٣٠) Mohammed Choudhary and Michael Berdine, «Islamic Resurgence and Western Response,» *American Journal of Islamic Social Sciences*, vol. 11, no. 4 (Winter 1994), p. 549.

(٣١) Barbara Stowasser, ed., *The Islamic Impulse* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1987), p. 79.

(٣٢) Ninian Smart, «Three Forms of Religious Convergence,» in: Richard Antoun and Mary Hegland, eds., *Religious Resurgence: Contemporary Cases in Islam, Christianity and, Judaism* (New York: Syracuse University Press, 1987), p. 223.

(٣٣) Surendra Chopra, «Islamic Fundamentalism and Pakistan's Foreign Policy,» *India Quarterly*, vol. 49, no. 192 (January-June 1993), p. 3.

المتطلعة لبناء نظام اجتماعي اقتصادي ذي طبيعة إسلامية(٣٤). علاوة على ذلك، يفضل بعض الكتّاب المتخصصين بالشرق الأوسط وخبراء الشؤون الدينية استخدام المصطلحات «الإحيائية»، «الصحوة»، «النهضة» لوصف هذه الحركات الإسلامية التي تنادي بدور أكبر للإسلام السياسي، فهذه الجماعات حريصة على إحياء الإسلام وتجديده بشكله الأصلي الكامل وفقاً لتصوراتهم وفهمهم(٣٥).

أما الخبير بالشؤون الإيرانية إرفاند أبراهاميان، فهو في حيرة من أمره، إذ إنه ضد استخدام مصطلح «الأصولية» في العالم الإسلامي المعاصر، بسبب أصولها البروتستانتية الأمريكية، لكنه يتابع أن الخميني وأنصاره لم يستطيعوا إيجاد كلمة مرادفة في العربية أو الفارسية على كل حال، فصاغ أتباع الخميني وأنصارة كلمة جديدة هي « بونيادا غاريان» بمعنى الأصول(٣٦). ويعتبر الإسلاميون الإيرانيون أنفسهم ملتزمين ومتمسكين بأصول الإسلام، على عكس الآخرين الذين أضلتهم المفاهيم الأجنبية والتشويه التاريخي للقرآن والأحاديث النبوية والشريعة الإسلامية وتعاليم الإثني عشرية(٣٧).

لم يُستخدم مصطلح الأصولية لوصف الحركات الإسلامية المعاصرة فقط، وإنما تم تجييره لوصف دول معينة في الشرق الأوسط مثل ليبيا والسعودية وإيران؛ ففي ليبيا أعطى القذافي نفسه حق إعادة تفسير الإسلام، وشكك في السنّة النبوية، حيث إن خطبه وآراءه كلها موجودة في الكتاب الأخضر. أما في السعودية، فهناك تحالف بين العائلة المالكة وعلماء ورجال الدين من أجل استمالة المحافظين والمعتدلين المسلمين حتى يتم إعطاء غطاء من الشرعية على النظام الملكي المحافظ(٣٨). على كل حال لم تروّج السعودية لهذا النوع من الإسلام الأصولي المتشدد، لأنه من الممكن أن يتعارض ذلك مع علاقاتها الخارجية، ومع أسس تعاملها مع العالم الغربي، ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا. أما إيران فكانت في عهد الخميني شديدة النقد والإدانة للغرب، وتعد أمريكا في عيون الإيرانيين، وفي قلوبهم، العدو الأول للإسلام، وبسبب ذلك توصف إيران في الأدبيات ووسائل الإعلام الأمريكية والغربية بأنها أصولية إرهابية واقعة تحت تأثير مبادئ الخميني، وأفكاره الصدامية(٣٩).

---

(٣٤) Robin Wright, «Islam Democracy and the West,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 3 (1992), pp. 131-145.

(٣٥) Zohurul Bari, «Islamic Revival in the Gulf: An Overview,» *International Studies*, vol. 31, no. 1 (January-March 1994), p. 50.

(٣٦) Sadik Alazm, «Islamic Fundamentalism Reconsidered: A Critical Outline of Problems, Ideas and Approaches,» *South Asian Bulletin*, vol. 13, nos. 1-2 (1993), p. 94.

(٣٧) Ibn Warraq, «Yes! Islam Can Be Reformed,» *Free Inquiry*, vol. 24, no. 3 (April-May 2004), p. 28.

(٣٨) Riza Sihbudi, «Islamic Fundamentalism and Democratization in the Middle East,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 6, nos. 1-2 (1994), p. 120.

(٣٩) Shusha Guppy, «The Failure of Islamism,» *World and I*, vol. 17, no. 11 (November 2002), p. 225.

ثالثاً: أسباب صعود المد الأصولي الإسلامي

يُرجع بعض المصادر أسباب ظهور الإسلام السياسي والإحيائية الإسلامية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين ظهر العديد من المفكرين والمجددين الإسلاميين من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، حيث قام تيار الاجتهاد الإسلامي ليتعامل مع العالم المتطور المحيط بهم(٤٠). وقد اعتقد الإصلاحيون الإسلاميون أن الشعوب الإسلامية كانت تعيش في أوضاع بائسة جداً لأن حكوماتهم كانت ضعيفة وغير قادرة على حمايتهم من التدخلات الأجنبية. واعتقد هؤلاء أن الطريقة المثلى لمعالجة أوضاع البلاد الإسلامية إنما تكمن في الدمج العقلاني بين العلم والدين، وفي الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تقوم على وضع الدساتير العصرية والأصيلة، وفي تفعيل المؤسسات العلمية والتعليمية(٤١) إضافة إلى ذلك، ركّز الدارسون والباحثون الغربيون المتخصصون بالإسلام على مجموعة أخرى من العوامل والأسباب التي تقف وراء الظاهرة الإسلامية المعاصرة، ومن أهمها:

أ ـ أزمة الإسلام المعاصر التي تكمن في الربط بين الإسلام كديانة من جهة ونجاحه العالمي العظيم من جهة أخرى؛ ففي خلال قرن واحد بعد فتح مكة (٦٣٠م) امتد النفوذ الإسلامي إلى مساحات شاسعة امتدت بين المحيط الأطلسي غرباً والصين شرقاً. وعاش المسلمون حياة رفاهية وازدهار وقوة في وقت كانت فيه أوروبا تعيش في سبات عميق. هذه النعمة الربانية التي عاش في ظلها المسلمون بدأت تتغير منذ القرن الخامس عشر، إذ أخذت أوروبا في النهوض شيئاً فشيئاً ناشرة لأفكارها ومؤسساتها وانتصاراتها العسكرية والتكنولوجيا التي توصلت إليها في كل مكان، لذلك يعتبر البعض أن المد الإسلامي المعاصر ما هو إلا ردة فعل معنوي ونفسي على الغزو الأوروبي لمجتمعات المسلمين وللنكسة الحضارية الكبيرة التي تعانيها الدول والشعوب الإسلامية. فبعد أن كان المسلمون أسياد العالم وقادته أصبحوا اليوم من ضحايا التدخلات الخارجية الأمريكية والغربية(٤٢).

ب ـ من أسباب الصحوة الإسلامية المعاصرة الهزائم العسكرية المتتالية التي عانت منها الدول الإسلامية على يد الدول الغربية المسيحية منذ القرن التاسع عشر، وقد توجت هذه الفترة بتفكك الخلافة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. وأدى قيام الكيان اليهودي في فلسطين عام ١٩٤٨ إلى تأجيج عواطف المسلمين اتجاه أوروبا والغرب، فإسرائيل التي تُعتبر مشروعاً أوروبياً ـ أمريكياً في قلب العالم الإسلامي ساهمت مباشرة في انبعاث

---

(٤٠) Elie Kedourie, *Afghani and 'Abduh: An Essay on Religious Unbelief and Political Activism in Modern Islam* (London: Frank Cass, 1966), pp. 1-66.

(٤١) Aziz Al-Azmeh, «Islamist Revivalism and Western Ideologies,» *History Workshop Journal*, vol. 32 (Autumn 1991), pp. 45-53.

(٤٢) Daniel Pipes, «This World is Political, the Islamic Revival of the Seventies,» *Orbis*, vol. 24, no. 1 (Spring 1980), p. 19.

المشاعر الجماعية والتضامنية لدى المسلمين(٤٣) وسبق لنابليون بونابرت أن وجّه في أثناء حملته على الشرق عام ١٧٩٩ نداء إلى اليهود قال لهم فيه « أيها الإسرائيليون، أيها الشعب الفريد، إن فرنسا تقدم لكم يدها، حاملة إرث إسرائيل يا ورثة فلسطين الشرعيين»(٤٤) كما أن المسلمين لا ينسون أن الدول الأوروبية الاستعمارية، وبالتحديد بريطانيا وفرنسا، قامت بتقسيم المشرق العربي إلى دويلات صغيرة ومتناثرة في معاهدة سايكس ــ بيكو عام ١٩١٦.

يعد عام ١٩٦٧ عاماً كارثياً للعرب والمسلمين، ونقطة تحول مفصلية لتاريخ الصراع العربي ــ الإسرائيلي في المنطقة، إذ هزمت إسرائيل « أعداءها العرب» في حرب الستة أيام، واحتلت مرتفعات الجولان والضفة الغربية وغزة وشبه جزيرة سيناء(٤٥) وشكل احتلالها للقدس ضربة موجعة وقاسية ومدمرة للعزة والاحترام الذاتي العربي والإسلامي، حيث تحولت قضية فلسطين وتحرير القدس من قضية عربية إقليمية إلى قضية إسلامية عالمية تخص جميع مسلمي العالم(٤٦).

ج ــ جاءت الحركة الإحيائية الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات كرد فعل على فشل مجموعة من التجارب القومية والاشتراكية في العالم العربي في مرحلة ما بعد التحرر من الاستعمار الأجنبي، إذ فشلت الناصرية في مصر، والبعثية في سوريا والعراق، والاشتراكية الإسلامية في ليبيا والجزائر، والاشتراكية الماركسية في اليمن الجنوبي(٤٧)، وعلى المستوى السياسي فشلت التوليفة العلمانية المعاصرة في العالم الإسلامي، فلا القوميون الليبراليون ولا الاشتراكيين القوميون استطاعوا أن يفوا بوعودهم والتزاماتهم تجاه دولهم وشعوبهم. لم تكن الحكومات في الدول الإسلامية مهتمة بإيجاد شرعية سياسية لها، وكانت بدلاً من ذلك حكومات أبدية استبدادية واقعة تحت سيطرة الملوك والانقلابيين من العسكر والجيش. أما الأحزاب السياسية، فكانت محظورة أو محدودة النشاط، وكانت الانتخابات غير نزيهة أو شكلية، إضافة إلى شيوع ظواهر الفساد المالي والإداري، وسوء توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء. وقد رفضت الحركات الإسلامية تبني الماركسية والرأسمالية على اعتبار أن الماركسية اعتمدت على عقيدة مادية وإلحادية، فضلاً عن أن الرأسمالية أفرزت نخبة

---

(٤٣) Mona Abul-Fadel, «From Greed to Justice: American Policy in the Middle East Reflections from Muslim Perspective,» *American Journal of Islamic Social Sciences*, vol. 9, no. 1 (Spring 1992), pp. 91-94.

(٤٤) محمد عمارة، **الإسلام والآخر من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟** (القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، ص ١٢١.

(٤٥) Margot Patterson, «Islamic Fundamentalism Feared, Misunderstood,» *National Catholic Reporter*, vol. 40 (October 2004), p. 18.

(٤٦) Nazih Ayubi, *Political Islam, Religion and Politics in the Arab World* (London; New York: Routledge, 1993), p. 59.

(٤٧) Wolfgang Schwantiz, «Islamic Fundamentalism Since 1945,» *Middle East Policy*, vol. 12, no. 3 (October 2005), p. 157.

جديدة، ومجتمعاً استهلاكياً ومادياً(٤٨) لذلك نجح الإسلامويون في استقطاب الشارع العربي من خلال تركيزهم على قضايا البطالة والفقر والتوزيع غير العادل للثروة، وعلى الأنظمة السلطوية التسلطية(٤٩).

د ــ اكتشاف النفط بكميات تجارية ضخمة في منطقة الجزيرة العربية، الحاضنة الطبيعية للإسلام، حيث اعتبر بعض المسلمين أن النفط إشارة لعودة قوة الإسلام ليحتل مكانه بين أمم العالم كقوة مركزية في السياسة العالمية(٥٠) هنالك العديد من العوامل التي عززت الطبيعة الإسلامية لقوة النفط، لأن معظم الثروة النفطية هي في قلب العالم الإسلامي، حيث تلقى الرسول الكريم (ﷺ) وحي القرآن من الله، وأسس بذلك أول مجتمع إسلامي في جزيرة العرب. استخدمت عائدات النفط ــ ولو بطريقة جزئية ــ في دعم وتعزيز حضور المنظمات الإسلامية العالمية الداعية للإسلام، والقائمة على نشره في مختلف بقاع المعمورة، حيث ازدادت أعداد المنظمات الإسلامية والسلفية والدعوية التي أصبحت تجوب الأرض شمالاً وجنوباً، مبشرة بعودة قوة الإسلام، إضافة إلى بناء وتدشين عشرات بل مئات المساجد في كثير من بقاع الأرض، وبخاصة في آسيا الوسطى بعد انعتاقها من السطوة الروسية(٥١).

هـ ــ صدم الاستعمار الثقافي الجديد في القرن العشرين المسلمين من خلال تغلغل القيم والسلوكيات غير الإسلامية في مجتمعاتهم، وخلق هذا صدمة نفسية عميقة عندما اكتشف المسلمون أنهم غير قادرين على مواجهة التيار الفكري العولمي الجديد القادم من الغرب، والمسلح بالأقمار الاصطناعية والتلفاز والفضائيات والحاسوب والإنترنت والمواد الإعلامية المطبوعة. وقد أحدث ذلك نوعاً من الفراغ الأيديولوجي والانهيار العقائدي، خاصة في أوساط الفقراء في المدن(٥٢)، لذلك أوجدت الصحوة الإسلامية على المستوى الثقافي الديني، بصورة خاصة، صيغة جديدة في تأكيد الهوية الحضارية والتراثية الإسلامية، وزادت درجة الوعي الإسلامي في مواجهة الاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية والتدخل الثقافي وعملية غسل الدماغ الأيديولوجية(٥٣). إن انتشار قوى العولمة المختلفة المسلحة بالتقنية الحديثة قد خلق إشكاليات ثقافية للمسلمين، حيث بدأت عملية البحث عن الذات الدينية والحضارية في سياق التحرك ضد النموذج الغربي المعولم القائم على مصادرة الخصوصيات والهويات.

---

(٤٨) Hugsh Kennedy, *The Prophet and the Age of Caliphates* (London: Longman, 1986).

(٤٩) Richard Bulliet, «The Future of Islamic Movement,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 5 (November-December 1993), pp. 38-39.

(٥٠) Pipes, «This World is Political, the Islamic Revival of the Seventies,» pp. 20-22.

(٥١) Guppy, «The Failure of Islamism,» p. 226.

(٥٢) Michael Eminsalla, «Islamic Fundamentalism: Its Consequences for the West,» *Islam and the Modern Age* (New Delhi), vol. 22, no. 1 (February 1991), pp. 27-29.

(٥٣) Choudhary and Berdine, «Islamic Resurgence and Western Response,» pp. 553-554.

رابعاً: الغرب والأطروحات الفكرية للأصولية الإسلامية

إن ما يخيف الغرب اليوم هو أن المجددين الإسلاميين المعاصرين يطرحون أفكاراً وينادون بمبادئ وأيديولوجية تشكل تحدياً حقيقياً للغرب، وعلى مختلف المستويات. فصفة العالمية تلازم الإسلام الذي يرفض أن يميز بين البشر بحسب اللون والعرق واللغة وتباعد الجغرافيا[٥٤]. وتنسجم هذه العالمية مع شمولية الإسلام الذي ينظم شؤون الحياة الإنسانية وجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وعلى عكس الفكر الغربي المعاصر، الذي ينحصر في الفلسفة الوضعية، فإن الإسلام العقيدة هو معزز بمبدأ الحاكمية لله، والتي تعني تسليم أمور الحكم والتشريع المطلق لله وحده في الكون، فالكون حسب هذا التصور هو وحدة عضوية واحدة تعكس وحدانية الله المطلقة[٥٥]. إن النتاج المعرفي الإبستمولوجي الغربي الذي يتناول الإسلام وأطروحاته المعرفية كان دائماً يركز على الإنتاج الفكري والمعرفي للإسلاميين المعاصرين مثل حسن البنا وسيد قطب والمودودي، وكذلك المدراسي الذي ينتقد الغرب ومبادئه الوثنية وروحه المادية المبنية على الشهوة والرغبة في استخدام القوة لحل النزاعات، المفتقد للمعتقدات الدينية والرسائل الربانية[٥٦]. هذه «الجاهلية الجديدة»، التي يتصف بها الغرب أنتجت اضطراباً اجتماعياً وانحلالاً أخلاقياً وعدم مساواة اقتصادية وإفلاساً روحياً، إضافة إلى الدمار والتقسيم الطائفي والحروب الأهلية والتمييز العنصري[٥٧]. وذهب سيد قطب إلى حد القول إن الإسلام يمثل مشروعاً حضارياً في مواجهة مشروع جاهلي جديد يمثله الغرب صاحب القيم الصعلوكية والمادية، وإن الإسلام وحده هو القادر على تقديم حلول لجميع الضوائق والأزمات الاجتماعية والدينية في المجتمع الإنساني، لأن هدف الإسلام العام هو بناء مجتمع إسلامي حقيقي[٥٨].

هناك استهداف غربي لمفهوم الجهاد والثورة في الإسلام، على اعتبار أن الإسلام انتشر منذ القرن السابع حتى القرن الرابع عشر بطرق مختلفة، منها الجهاد بحد السيف. إن المفهوم القرآني للجهاد يعني النضال والكفاح ومجاهدة النفس في سبيل الله، وإن الهدف من الجهاد هو نشر الإسلام، وبناء مجتمع إسلامي على عكس المجتمعات الشيطانية الشريرة

---

(٥٤) Ibrahim Abu-Rabi, «Discourse, Power and Ideology in Modern Islamic Revivalist Thought: The Case of Sayyed Qutub,» *Islamic Culture* (Hyderabad), vol. 65, nos. 2-3 (April-July 1991), pp. 92-93.

(٥٥) Ahmed Mousalli, «The Views of Islamic Fundamentalism on Epistemological and Political Philosophy,» *Islamic Quarterly*, vol. 37, no. 3 (1993), p. 182.

(٥٦) أبو الحسن الندوي، **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**= *What the World lost by the Deterioration of the Muslims* (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤)، ص ٢٦٠ ــ ٢٦١.

(٥٧) Lawrence Davidson, «Historical Dictionary of Islamic Fundamentalism in the Arab World, Iran, and Turkey,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 2 (February 2000), p. 209.

(٥٨) Abu-Rabi, «Discourse, Power and Ideology in Modern Islamic Revivalist Thought: The Case of Sayyed Qutub,» p. 93.

التي تعلي من مكانة الفسق والمادية والخلاعة. والجهاد بالقلب واللسان واليد والسيف هو من هذه الأدوات لتحقيق هذا الهدف(٥٩).

بالنسبة إلى الإسلاميين، فإن التغير من الجاهلية الجديدة إلى الفضيلة الإسلامية يتطلب أداة استئصال الجاهلية الذي يمكن أن يتم من خلال ثورة عارمة تعتمد على الدعوة، خاصة أن الإسلام دين ثوري وتمردي في جميع مناحي الحياة. ينطلق الجهاد لتحقيق ألوهية الله وربانيته، لذا فإن أي شخص أو نظام يقف في وجه حكم الله هو طاغ تصبح إزالته واجبة، فوظيفة الثورة الإسلامية هي تحرير البشرية من الحكومات والأنظمة والمجتمعات المبنية على القوانين الوضعية(٦٠). وقد كانت الثورة الإسلامية التي انطلقت في إيران عام ١٩٧٩ ضد الفساد والنظام الدكتاتوري أحد الأمثلة على هدف الثورة في الإسلام(٦١). وما يخيف الغرب هو أن النظرية التشريعية في الإسلام تقسم العالم إلى قسمين: دار الحرب ودار السلام، حيث تشمل الثانية المسلمين وحلفاءهم من غير المسلمين الذين يفضلون أن يبقوا معتنقين دياناتهم وشرائعهم مقابل دفع الجزية، أما دار الحرب فيجب إخضاعها للمنظومة الإسلامية، حيث من الممكن أن يصبح الجهاد واجباً شرعياً(٦٢).

يناقش بعض المثقفين أن الإسلام كمنهج حياة سياسي يرفض بشكل واضح كل أشكال الديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية والشيوعية. وفي حين أن المرتكز الأساسي للديمقراطية الليبرالية هو حكم الأغلبية وسيادة الشعب، ومرتكز الشيوعية هو دكتاتورية الحزب الواحد، فإن الديمقراطية في الإسلام تعني إقامة حكم الله وتأكيد سيادة شرعه المطلقة، وتعد الشورى ميزة وصفة جوهرية في النظام السياسي الإسلامي لاختيار قائد الأمة والمجلس الاستشاري والقادة التنفيذيين في الدولة(٦٣).

بالعودة إلى الديمقراطية والإسلام، يناقش حامد عنايت ـــ وهو مثقف إيراني بارز ـــ أن الديمقراطية نظام سياسي تعددي عكس الدكتاتورية، لذلك فإن الإسلام متوافق مع الديمقراطية، لأنه لا يوجد مكان للحكومات الديكتاتورية في الإسلام. أما مبادئ السياسة الحكومية وبرنامجها السياسي، فمنبثقة من شريعة القرآن والحديث، لا من إرادة الفرد

---

(٥٩) John Esposito, *Islamic Threat: Myth or Reality* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 35.

(٦٠) Mousalli, «The Views of Islamic Fundamentalism on Epistemological and Political Philosophy,» p. 183.

(٦١) Pervez Hoodbhoy, «The United States and Islam: Toward Perpetual War,» *Social Research*, vol. 72, no. 4 (January 2005), p. 873.

(٦٢) Haris Proctor, «Islam and International Relations,» in: Majid Khadduri, ed., *The Islamic Theory of International Relations and Its Contemporary Relevance* (London: Pall Mall Press, 1965), pp. 28-29.

(٦٣) Ayatollah Khoimeini, *Islam and Revolution*, translated by Hamid Algar (Berkely, CA: Mizan Press, 1981), pp. 45-77.

الحاكم ورغباته(٦٤). وفي الوقت نفسه يقول أبو الأعلى المودودي إن الإسلام يستخدم مصطلح الخلافة بدلاً من السلطة لأن الإسلام هو التمسك والالتزام بسلطة الله وحكمه. وهناك مدرسة فكرية معينة تقول إن الإسلام يعني ضمناً أنه ديمقراطي ليس بسبب الشورى فقط وإنما بسبب الاجتهاد والإجماع أيضاً. أما محمد آزاد ــ وهو مفكر إسلامي معتدل ومعروف ــ فيضع الفكرة على نحو أن مجلس الشورى في الإسلام يجب أن يكون ممثلاً حقيقياً لكل الرجال والنساء في المجتمع، وصفة التمثيل هذه يمكن أن تتحقق من خلال الانتخابات العامة والحرة. حتى أن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والعديد من المفكرين الإسلاميين البارزين قالوا إن الإسلام مبني على مفهوم الإرادة الحرة للمجتمع(٦٥). وكانت دعواتهم صريحة باتجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في الأقطار العربية والإسلامية من أجل استيعاب منجزات الحضارة الغربية، خاصة المادية والدنيوية، لأن ذلك لا يتعارض مع مبادئ الإسلام الذي يقوم على التواصل مع إنجازات الحضارات الأخرى.

في سياق آخر، تطبق الدولة العلمانية الوطنية قوانينها الخاصة، وتعتبر الدين شأناً روحياً خاصاً، في المقابل يستنكر الإسلاميون المضامين الجاهلية للوطنية، ويحبون دائماً أن ينظروا إلى قوة الإسلام المتمثلة بعالميته. ترتكز وجهة نظرهم هذه على التقسيم الشرعي الوحيد بين مجتمعات العالم على أساس انقسام شعوب الأرض بين منتمين إلى حزب الله وآخرين منتمين إلى حزب الشيطان، لذلك لا يصبح الأفراد أعضاء مقبولين في المجتمع إلا كمؤمنين ومسلمين(٦٦). بالنسبة إلى أبي الأعلى المودودي، فإن مفهوم الوطنية عنده مفهوم قديم قِدم الحضارة الإنسانية نفسها، والقرآن لا يبرر ولا يُعطي أي شرعية لأي رابطة وطنية أو لغوية أو عرقية أو اقتصادية أو إقليمية على حساب الرابطة الدينية التضامنية. فقد حارب النبي الكريم (ﷺ) العصبية القومية للعرب، ليمهد الطريق لرسالة الإسلام العالمية، وإذا حدث أن وجد تمايز وتفاضل بين البشر، فإنه يدور حول التوحيد والشرك والإسلام والإيمان(٦٧). وقد رفض سيد قطب القومية العربية بسبب أسسها النظرية الضيقة، فبحسب رأيه أن الله اختار الجزيرة العربية مهداً لرسالته الأخيرة، وليس لذلك أي علاقة بالميزات القومية للمواطنين العرب في الجزيرة العربية، وإنما سبب الاختيار هذا مرتبط بغياب الدولة المركزية، والإكراه، والإلزام السياسي في الجزيرة العربية، حيث إن العوامل المناخية والإيكولوجية والطبيعة الصحراوية للجزيرة العربية ساعدت في انتشار القبلية والترحال

(٦٤) Hamid Enayat, *Modern Islamic Political Thought* (Austin, TX: University of Texas Press, 1982).

(٦٥) Alazm, «Islamic Fundamentalism Reconsidered: A Critical Outline of Problems, Ideas and Approaches,» p. 123.

(٦٦) سيد قطب، **في ظلال القرآن**= *Under the Aegis of the Quran* (بيروت: دار الشروق، ١٩٨١)، ص ١٨٦٦.

(٦٧) أبو الأعلى المودودي، **بين الدعوة القومية والرابطة الإسلامية** (القاهرة: [دار الأنصار]، ١٩٦٧)، ص ٩ ــ ٣٨.

والتنقل، ولإيصال رسالة واضحة للعالم أن محمداً (ﷺ) استطاع أن يبني دولة إسلامية قوية في قلب الصحراء غير معتمد على مصادرها ومواردها، وإنما على الرسالة الربانية التي أنزلت عليه(٦٨).

لا يرتاح الإسلاميون إلى موضوع الدولة الوطنية، ففي محاضرة ألقاها الدكتور كليم صدّيقي في المعهد الإسلامي في لندن، بيّن فيها أن إزالة «الدولة الوطنية» التي تقسم الأمة الإسلامية بأشكال متعددة يجب أن تكون الهدف النهائي والأساسي لجميع الحركات الإسلامية المعاصرة. وأصر صدّيقي على إعادة رسم خريطة العالم الإسلامي وتشكيلها كاملة، مقترحاً استبدال الدول الوطنية في العالم الإسلامي بأربع دول إسلامية إقليمية. **الدولة الأولى** تمتد في الشرق الأقصى، وتضم كلاً من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وأجزاء من تايلاند والفليبين وبنغلادش، أما **الدولة الإسلامية الثانية** فتوحد بين باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا والعراق والخليج وبلاد الشام وجمهوريات آسيا الوسطى، أما **الدولة الإسلامية الثالثة** فتضم كلاً من مصر والسودان وشمال أفريقيا، بينما تضم **الدولة الرابعة** تشاد والنيجر ونيجيريا ومالي ودول الساحل الأفريقي الغربي من السنغال حتى الغابون(٦٩).

خامساً: إسلامو ـ فوبيا في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

ساهمت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في تدشين مرحلة جديدة من مراحل النظام الدولي الذي بدأ يتبلور في فترة ما بعد الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي. يعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الشيوعية في أوروبا الشرقية، وانتصار الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة في إخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١ بمثابة الحدثين المهمين اللذين لعبا دوراً محورياً في بروز نظام أحادي القطبية، حيث السيطرة الأمريكية العسكرية والسياسية والاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية على مجمل النظام السياسي الدولي(٧٠). ورغم الشعارات العريضة والعناوين البراقة التي رفعتها إدارة بوش الأب، مثل: السعي نحو نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية السياسية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وحق تقرير المصير للشعوب المظلومة، فإن المراقب والمتتبع للأحداث يستشعران أن النظام العالمي الجديد بحلته الأمريكية يعني مزيداً من التفرد والأحادية والخطوات التدخلية(٧١). وفي هذه الأثناء وقعت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

(٦٨) قطب، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٦٩) Asghar Ali Engineer, «Religion and the Nation-State,» *Seminar* (New Delhi), no. 290 (October 1983), p. 31.

(٧٠) Ayman Yousef, «Palestine in U.S. Foreign Policy: Between Domestic Politics and Global Agenda,» *South Asian Journal of Socio-Political Studies*, vol. 6, no. 1 (December 2005), p. 13.

(٧١) المصدر نفسه.

التي نجحت القاعدة فيها، بقيادة أسامة بن لادن، في توجيه ضربه مؤثرة إلى أمريكا، ورغم أن هذه الضربة لم تكن قاسمة بالشكل الذي يهدد وجود الولايات المتحدة، ويؤثر سلباً على قيادتها للعالم، فإن ميزة أحداث أيلول أنها كانت أولى الضربات التي توجه إلى أمريكا في عقر دارها، لاسيما أن أمريكا كان ينظر إليها على أنها محمية أمنية، وقلعه منيعة يصعب اختراقها. وقد انغمس العديد من المفكرين والمحللين الاستراتيجيين والخبراء في مهمة تفسير ظاهرة الإرهاب الدولي في أعقاب صدمة أيلول/سبتمبر، وبدأوا يناقشون البدائل والخيارات المطروحة أمام صانع القرار الأمريكي في معالجته لمثل هذا التحدي الجديد.

نشطت النظريات والتحليلات المتعددة لتفسير ظاهرة الإرهاب، وبخاصة ما اصطلح عليه بـ «الإرهاب الإسلامي» الذي ضرب بقوة في أيلول/سبتمبر، فبعضهم أرجع العوامل والأسباب إلى أبعاد نفسية تعكس درجة الفجوة بين ما يعتقده «الإرهابي» أنه صحيح وذو قيمه من جهة، والقدرات والإمكانيات الذاتية والفعلية التي تؤهله لتحقيق ما يعتقد أنه صحيح ومقدس[(٧٢)]. أما القراءات الأخرى لهذه الظاهرة، فانصبت على تحليل دور الدين والمعتقدات الفلسفية في أدلجة عقول الناس، لاسيما الشباب منهم، وإقناعهم بضرورة تبني كل الطرق والوسائل من أجل تحقيق أهداف دينيه عقدية يعتمد عليها مصير الأمة. وترجع هذه المدرسة جذور «الإرهاب الإسلامي» المعاصر إلى عام ١٩٧٩، وهو تاريخ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وبدء الجهاد الأفغاني والإسلامي ضد الوجود السوفياتي الإلحادي في أفغانستان، ويعد صمويل هانتنغتون من أتباع هذه المدرسة، حيث اعتبر الدين والثقافة والمكنون الحضاري من العوامل التي تؤثر في تسيير أحداث السياسة الدولية، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة[(٧٣)].

انشغل الكثير من المختصين وغير المختصين بشؤون القاعدة والحركات الإسلامية بدراسة مختلف أدبيات القاعدة ومنشوراتها وبياناتها وأخبارها على شبكة الإنترنت، فقد قام كيبل على سبيل المثال بترجمة أجزاء مهمة من كتاب أيمن الظواهري **فرسان تحت راية الرسول**، الذي جاء فيه أن على القاعدة والمؤمنين المسلمين أن ينطلقوا في جهادهم من العدو الأقرب (الأنظمة العلمانية في الأقطار العربية والإسلامية) إلى العدو الأكبر والأبعد (أمريكا وأوروبا الغربية)[(٧٤)]. ومن أجل تحقيق ذلك، على الجهاديين الإسلاميين تبني أدوات ووسائل جديدة تتمثل في بروز قيادة جديدة تمتاز بالعقلانية والعلمية، وتمتلك قدرة المواجهة مع الغرب من خلال تجنيد وتحشيد الجماهير التواقة إلى العمل الجهادي

(٧٢) «But Who Are They: Chaos Theories,» *Los Angeles Times*, 12/12/2004, p. m1.

(٧٣) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New Delhi: Penguin Books, 1996), pp. 109-120.

(٧٤) نقلاً عن: Mohammed Madani, «Whither Political Islam, the War for Muslim Minds: Islam and the West,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 1 (January-February 2005), p. 336.

والنضالي. والأمر الخطير في هذه الأطروحات الغربية المنقولة على لسان الظواهري هو أن الجهاديين الإسلاميين أحلوا سفك دماء الغربيين، مدنيين وعسكريين، بذريعة أن هذه المجتمعات مجتمعات أنانية ومادية وكافرة، وأنها تدعم حكومات بلادها بتوجيه حرابها وجيوشها ضد الإسلام والمسلمين[٧٥].

انطلقت موجة من التهويل الغربي بخطر الأصولية الإسلامية أو إسلامو ــ فوبيا، في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر في أمريكا، حتى وصلت درجة أن بعض المثقفين والإعلاميين والخبراء الغربيين ادعوا أن بن لادن والقاعدة يسعيان لتأسيس إمبراطورية إسلامية مترامية الأطراف ممتدة من المغرب غرباً إلى إندونيسيا شرقاً، ومن آسيا الوسطى شمالاً إلى جنوب إفريقيا جنوباً، بحيث تقوم بتحقيق أهدافها ومبادئها بكل الطرق الممكنة، بما فيها العنف والجهاد. وإذا وضعت هذه الأطروحة الافتراضية في سياق نظري، فإنه يمكن القول إن الغربيين من إعلاميين وأكاديميين وصناع قرار ومراكز أبحاث يحاولون إيصال فكرة مفادها «أن العالمية الإسلامية القائمة على التطرف والإرهاب أصبحت الخطر القادم الذي استبدل الشيوعية، والذي بات من الضروري احتواؤه بكل الطرق، لأنه يشكل تهديداً مباشراً على المجتمعات المتمدنة والديمقراطيات الغربية»[٧٦]. وعندما يوضع الجهاد في سياق نظري مفاهيمي غربي، فإن الكثير من النظريات الغربية حاولت دائماً أن تثبت أن الجهاد عند المسلمين ما هو إلا ردود أفعال «ناقمة وحاقدة» على الحداثة الغربية التي تقودها أمريكا، وعلى الحضارة الغربية بمظاهرها المادية والمعنوية والإنسانية والأخلاقية[٧٧].

اتصفت آراء ووجهات نظر كثير من المختصين الغربيين بالإسلام والإسلاموية بالضيق والقصور العلمي والفكري، إذ اعتبروا منفذي أحداث أيلول/سبتمبر في واشنطن ونيويورك مؤدلجين ومصابين بحمى «الجهاد العنفي الدموي». فجون إسبستو على سبيل المثال يعد من أكثر من كتب عن الإسلام، وقام بتحرير العديد من المقالات والكتب والتحليلات حول الظاهرة الإسلامية المعاصرة، حيث قام بوضع أحداث أيلول/سبتمبر في سياق «العملية الدموية» الناتجة من أيديولوجية جهادية مقرونة بعقيدة الإسلام. وعندما يحلل شخصية بن لادن، يضعها في صفة الشخصية العربية التقليدية المملوء صدرها «بالحقد والكراهية على أمريكا»، والمشبعة بالمبادئ الجهادية التي نمت معه منذ صغره، لاسيما أنه نما وترعرع في بيئة صحراويه تسيطر فيها الأفكار الوهابية[٧٨]. لذلك تم تحميل الفلسفة الوهابية مسؤولية ما حدث في أمريكا، حيث ظهرت دعوات علنية وغير علنية من العديد من السياسيين وصناع

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) M. Barbara and R. Benjamin, «Beyond Jihad,» *Nation* (21 January 2002), p. 14.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٧٨) Ibrahim Abu-Rabi, «Unholy War: Terror in the Name of Islam,» *Muslim World*, vol. 92, nos. 3-4 (October 2002), p. 496.

القرار ومراكز الأبحاث في الغرب، وبخاصة في أمريكا، تطالب السعودية بـ «ضرب الإرهابيين وأوكارهم في المملكة» سواء كانوا منظّرين للعنف من شيوخ المساجد ومدرسي المناهج الدينية المتشددة التي «تشيطن» أمريكا والغرب، أم حاملين للسلاح من أنصار القاعدة الذين يعملون ويخططون في الظلام لضرب المصالح الغربية والأجنبية داخل السعودية وخارجها(٧٩).

شنت بعض دوائر القرار الأمريكي ومراكز الأبحاث المقربة من الإدارة الأمريكية حملة عشواء ضد السعودية وضد المؤسسات والجمعيات الخيرية الممولة من داخل المملكة وخارجها، على اعتبار أن النظام السعودي، بفكره الديني وتركيبته الاجتماعية، يساعد ــ بحسب الادعاءات الأمريكية ــ في إنتاج وتفريخ الإرهاب. من هنا تضاعفت الضغوط الأمريكية على السعوديين من أجل إصلاح نظام التدريس وطرائقه والمناهج المدرسية والخطب الدينية، لأن الأفكار الوهابية تلعب دوراً في إنتاجها وترسيخها لدى الشعب السعودي(٨٠)، وكتب مارتن إنديك، السفير الأمريكي لدى إسرائيل والمختص الأول بشؤون السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مقالاً تحليلياً مطولاً في **الواشنطن بوست** عقب أحداث أيلول/سبتمبر، حيث شدد فيه على الخطوات الاستراتيجية والتكتيكية الخاطئة التي تبنتها إدارة بوش، وفيها أيضاً تركيز الإدارة السابقة في زمن كلينتون على هدف تدعيم جهود السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من دون الاكتراث بالخطر الكامن «وراء الظلام وهو الإرهاب والقاعدة»(٨١). وقد وضع إنديك استراتيجية جديدة يمكن أن تفيد في خدمة الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة حيث تتشكل من ثلاثة محاور:

أ ــ تبنّي استراتيجية جديدة، ليس فقط لاحتواء إيران والعراق في المنطقة ومنعهما من امتلاك أسلحة دمار شامل، وإنما تبني سياسة جديدة أيضاً لمحاربة «الإرهاب والإرهابيين في منطقة الشرق الأوسط».

ب ــ بذل جهود وممارسة ضغوطات أكبر من قِبل الإدارة الأمريكية الحالية، «إدارة بوش»، على مصر والسعودية من أجل إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية داخل مجتمعيهما، وتوسيع دائرة الدمقرطة، على اعتبار أن ذلك يمكن أن يشكل سداً منيعاً ومانعاً لتفريخ الإرهابيين.

ج ــ تخفيف الضغوطات الأمريكية على إسرائيل في ما يتعلق بعملية السلام مع الفلسطينيين، بل وإعطاء إسرائيل اليد الطولي في محاربة «الإرهاب الفلسطيني» لما

(٧٩) Eric Rouleau, «Trouble in the Kingdom,» *Foreign Affairs*, vol. 81 (July-August 2002), pp. 75-89.

(٨٠) Glenn Simpson, «Suspect Lessons: Muslim School Used by Military has Troubling Ties, Saudi Institute that Preaches Strict form of Islam,» *Wall Street Journal*, 3/12/2003, p. A1.

(٨١) Martin Indyke, «These Silent Partners Must Speak,» *Washington Post*, 26/11/2001, p. A25.

لذلك من انعكاسات إيجابية على حرب أمريكا على الإرهاب الدولي[٨٢].

بيَّن بوش بوضوح، في خطاب ألقاه أمام الجمعية الوطنية الأمريكية للديموقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أن عدو أمريكا الأول هو الإرهاب الإسلامي الذي يغذيه بن لادن وتنظيم القاعدة. وأطلق بوش على هذه الظاهرة الإسلامية المعاصرة التي تدمج بين الفكر الإسلامي العقيدي والأدوات الجهادية اسم «الفاشية الإسلامية»، مشبهاً إياها بالأفكار الفاشية والنازية التي ظهرت في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين[٨٣]، والتي كانت مبرراً كافياً لدخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، وتوسيع دائرة نفوذها في الشؤون الدولية. إن الهدف من هذا التشبيه هو محاولة أمريكية لاغتيال الشخصية المعنوية والأخلاقية والإنسانية للإسلام والمسلمين حتى تسهل عملية الانقضاض على الإسلام السياسي من دون أن يكون هناك ردود فعل دولية أو إقليمية أو محلية، كون «العدو» يمثل أيديولوجية خطيرة تشكل تهديداً على الحضارة المعاصرة.

اتسم التحريض الغربي ضد الإسلام باستخدام أدوات ووسائل معاصرة ومتجددة، فبعض المصادر الغربية والإسلامية ترد «الإسلام الجهادي والراديكالي» في أصوله الفكرية ومنابعه العقائدية إلى فلسفة ابن تيمية والحركة السلفية الوهابية في شبه الجزيرة العربية، والى الآباء الروحيين لهذه الفلسفة الجهادية والعنفية في الوقت الحالي، من أمثال سيد قطب وأيمن الظواهري وعبد الله عزام وأسامة بن لادن[٨٤]. يضاف إلى ذلك تعدد التعريفات الغربية للظاهرة الإسلاموية، ومنها على سبيل المثال: أنها ظاهرة أيدلوجية شمولية تبحث في كيفية استخدام الإسلام كأداة للوصول إلى السلطة السياسية؛ و«أنها مبدأ عقائدي تتشكل من تصورات فاشستية شوفينية تقوم على أساس التفوق العرقي، وإخضاع الإنسان بالقوة لمفهوم الحاكمية لله، إضافة إلى قدراتها الرأسمالية والإدارية والتنظيمية»[٨٥].

شكلت أحداث أيلول/سبتمبر نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية، ومفصلاً مهماً من مفاصل النظام الدولي الذي تشكل في الفترة التي تلت تلك الأحداث. فقد تم استغلال هذه الحوادث لتهويل وتضخيم أحداث صغيرة وقضايا غير مرئية وخافتة وتحويلها إلى «بعبع» مخيف يحاول التهام العالم. وفي هذا الصدد نشطت الدعاية الأمريكية التي قادتها الصحف اليمينية ووكالات الأنباء والمحطات الفضائية المحسوبة على المحافظين الجدد في محاولة مكشوفة منها لتبرير السياسات التدخلية والإمبريالية التي تبنتها إدارة بوش، لا سيما دعمها استراتيجية الحرب الاستباقية، التي تضمنت التدخل في الشؤون

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) Norvell B. De Atkine, «Islam, Islamism and Terrorism,» *Army*, vol. 56, no. 1 (January 2006), pp. 55-56.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٧.

الداخلية في بعض الأقطار العربية والإسلامية. ولعل أفغانستان والعراق والضغوطات الأمريكية المتتالية على الأقطار العربية الأخرى لدفعها لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية هي أكبر دليل على ذلك[٨٦]. لقد أثبتت الأيام أن الادعاءات والحجج الأمريكية في امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، والتي جاءت كمبرر لغزوه، هي في الحقيقة باطلة وغير صحيحة، وإنما استخدمت كحجة واهية من أجل التدخل وتفكيك الدولة العراقية وتدمير نسيج الحياة الاجتماعية والطائفية والمذهبية في العراق[٨٧].

ومن أجل تحشيد الرأي العام الأمريكي وتجنيده وراء خطوات تدخلية وإجراءات غر مسبوقة، لاسيما على صعيد الحروب الاستباقية، لجأت الإدارة الحالية إلى التهويل بخطر القاعدة، ومدى مقدرتها على تهديد الأمن القومي الأمريكي. فقد ظهر جيل جديد من المحللين السياسيين والاستراتيجيين الذين انصبت مهمتهم على تخويف الرأي العام الغربي والعالمي من الإسلام، أو نشر إسلامو ــ فوبيا، بذريعة أن ضربات القاعدة التي تتم باسم الإسلام ستكون قاتلة ومدمرة وبخاصة في حال امتلاك القاعدة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها القنابل القذرة والأسلحة النووية[٨٨]. لذلك يجب أن تكون الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة، في أرض العدو، وهذا يتطلب زيادة الإنفاق على السلاح والتكنولوجيا العصرية الناعمة التي تستخدم «لمحاربة الإرهاب والإرهابيين المسلمين المسلحين بالقنابل القذرة والعقيدة الأصولية القاتلة»[٨٩].

وقد وقف دانيال بايبس، المستشرق الأمريكي المعروف والمختص بشؤون حركات الإسلام السياسي، ضد استخدام مصطلح «إسلامو ــ فوبيا» في الإعلام والصحافة والأدبيات الغربية المختلفة، لما لهذا المصطلح من عدم وضوح وغياب الدقة، خاصة أنه لا يميز بين الإسلام الراديكالي المُسيّس والإسلام كديانة سماوية متسامحة. يضاف إلى ذلك ارتفاع وتيرة الاضطهاد والمضايقات التي تواجه المسلمين في الغرب، وبالتحديد بعد أحداث نيويورك ومدريد ولندن، فضلاً عن أن شيوع هذا المصطلح في الأوساط الغربية والأكاديمية والبحثية والإعلامية يساهم بشكل مباشر في تهميش دور المسلمين المعتدلين، لاسيما النخب الفكرية والأكاديمية والسياسية التي تبذل جهدا كبيراً لإبراز الإسلام في صورة الدين المعتدل والمتسامح. ورغم ذلك، فإن بعض المقالات والتحليلات الصحفية التي كتبها بايبس لبعض الصحف والمواقع الإلكترونية كانت دائماً تقع تحت عناوين براقة تدين الإسلام والمسلمين، وتصفهم دائماً بالتطرف والإرهاب والأصولية[٩٠].

---

(٨٦) Norman Solomon, «Trust, War and Terrorism,» *Humanist*, vol. 63, no. 5 (September 2005), p. 34.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٨٨) Richard K. Betts, «How to Think about Terrorism,» *Wilson Quarterly*, vol. 30, no. 1 (January 2006), p. 46.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٩٠) Daniel Pipes, «Meet Islamophobia,» *Jerusalem Post*, 27/10/2005, p. 14.

خاتمة واستنتاجات

بالرجوع إلى مشكلة البحث والأسئلة الافتراضية التي أثارها الباحث في المقدمة، يمكن القول إن الاستعراض المطول والتحليل النقدي ومناقشة المعطيات جاءت بهدف الإجابة عن هذه التساؤلات والاستفسارات، واستجابة لمشكلة البحث المركّبة. وهكذا كانت الصورة الغربية عن الإسلام والمسلمين نمطية سلبية سيطرت عليها الاستعلائية والعنجهية والاستخفاف بالآخر. وقد سادت هذه القوالب الذهنية المنتقصة للآخر في فترة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث كان العرب والمسلمون يعيشون فترة من الانحطاط والتقليد الأعمى وظهور النزعات القومية بين الأتراك والعرب، مما قاد ذلك في النهاية إلى التسريع بنهاية الدولة العثمانية. وفي فترة الانسداد السياسي والاجتماعي عند العرب والمسلمين، كانت أوروبا تحقق إنجازات هائلة في ميادين العلم والتقنية والسياسة والاقتصاد والفكر بفعل الثورة الصناعية والتمدد الاستعماري والإمبريالي. إن علاقة القوة التي سيطرت على التفاعلات الغربية مع المسلمين قد عكست سيطرة الغرب على العلم والمعرفة، بينما كان العرب يعيشون عصوراً من التخلف والرجعية والانسدادات المجتمعية العامة. وقد تعززت هذه الصورة بفعل الحملات التبشيرية والرحالة والمستكشفين والمغامرين والمستشرقين الذين شمروا عن سواعدهم، كل لأسبابه، لاستكشاف الشرق واستنطاقه بما يتلاءم مع مصالحهم وتصوراتهم. وبما أن الاستشراق الغربي قد تحول إلى مدارس ذهنية وفكرية وأيديولوجية وأكاديمية، وتشكل ضمن إطارات بنيوية وهيكلية دمجت القوة مع المعرفة، فإن هذه الصورة النمطية السلبية لم تكن فقط محصورة بالعرب والمسلمين، وإنما عممت على الشرق كله حتى وصلت إلى الهند والصين واليابان.

في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، ظهرت مجموعة من العوامل والمتغيرات والمعطيات والمستجدات التي انعكست بدورها على علاقة الغرب مع المسلمين. ومن هذه العوامل تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨، وبداية اندثار الاستعمار الأوروبي، وظهور الدولة الوطنية. لقد كانت حركة الإخوان المسلمين امتداداً فكرياً لفكر عصر النهضة العربي، الذي بدأ في القرن التاسع عشر، وقاده الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، بحيث أخذ طابع الإصلاح، والموازنة بين الأصالة والمعاصرة.

ولعبت حركة الإخوان دوراً مهماً في تسييس الإسلام، وإقحامه في الحياة العامة في المجتمعات العربية الشرق أوسطية، من خلال التشديد على الطبيعة العالمية للمشروع الإسلامي، والذي تجسده الخلافة، أما الدولة الوطنية التي ظهرت عند العرب، فبقيت ناقصة السيادة والشرعية، بسبب هزائم العرب المتكررة أمام إسرائيل وضياع فلسطين. كما أن الطبيعة العلمانية للدولة القطرية العربية ساهمت في النهاية في تقوية المد الإسلامي، حيث فشلت الدولة القطرية في إحداث التنمية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فضخمت الأدبيات الغربية، إلى حد التهويل، قضية تسييس الإسلام وعالمية المشروع الإسلامي، من خلال التركيز الكبير على أداء الصلوات داخل المساجد

والالتزام الديني، وعلى الطبيعة العالمية للإسلام التي ترفض أن تتعايش مع المصالح والأهداف الغربية في المنطقة. هذا النموذج من الإسلام السياسي هو الذي تناولته الأدبيات الغربية، وروجت أيضاً لفكرة عدم تأقلم الحركات الإسلامية المعاصرة وعدم تكيفها مع نموذج الدولة الوطنية التي ظهرت في المنطقة العربية بعد الحرب الثانية على اعتبار أن هذه النماذج منقوصة وتمت هندسة حدودها في العواصم الغربية.

شكلت أحداث عام ١٩٧٩ نقطة تحول مهمة في التصورات والتنبؤات الغربية حول الظاهرة الإسلامية، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وتأسيس دولة إسلامية شيعية فيها بقيادة الملالي وآية الله الخميني. كما أن الغزو السوفياتي لأفغانستان في العام نفسه هيأ الظروف والأوضاع والأرضيات لانطلاق الجهاد الأفغاني، وبداية تدفق الجهاديين العرب لمحاربة الشيوعية والإلحاد على الأرض الأفغانية الإسلامية. نقطة التحول هذه حدثت حين انتقل فيها الإسلام من مرحلة التنظير السياسي والحضاري الداخلي ذات الطابع السلمي إلى مرحلة العمل الميداني الجهادي، أي الانتقال من مرحلة الكلام إلى الفعل الجهادي. وربما كانت هذه الفترة البدايات للترويج لفكرة إسلامو ــ فوبيا في الإعلام الغربي، وفي مراكز الأبحاث والدراسات، والدوائر المقربة من صنع القرار السياسي. لكن هذه الأصوات الغربية بقيت خافتة، ولم تصل إلى السطح بأبواق مدوية كون الغرب عموماً وأمريكا على وجه الخصوص كانا بحاجة إلى شن حرب شنيعة ضد السوفيات في أفغانستان، حيث استُغلت الجماعات الجهادية ضمن استراتيجية معينة للقيام بحرب بالإنابة عن الولايات المتحدة. وقد كانت هذه الاستراتيجية هي الأفضل في المنظور الأمريكي في أعقاب حرب فيتنام، لأن أي تدخل أمريكي في هذه الحرب بطريقة مباشرة كان يعني مواجهة نووية مع الاتحاد السوفياتي الذي كان يخوض حرباً في حديقته الخلفية.

اكتسب حدث انهيار الاتحاد السوفياتي أهمية خاصة في السياسة الدولية والسياسات الغربية لأن مثل هذا الحدث غيَّر من طبيعة التوازنات الدولية، ومن هيكلية النظام الدولي وتوزيع القوة فيه. وفي منصف التسعينيات من القرن الماضي بدأ الاهتمام الغربي بالقاعدة يزداد يوماً بعد يوم بسبب الانتصارات السريعة واللافتة، التي حققتها طالبان بمساعدة الجهاديين العرب في أفغانستان وبدعم باكستاني. لكن أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ شكلت المفصل الذي غيَّر من وجه السياسة الدولية، وكان لها تداعيات على السياسات الأمريكية خاصة تجاه المنطقة العربية والإسلامية. فإضافة إلى احتلال أمريكا لأفغانستان والعراق، اتسعت دائرة التعميمات والعموميات الأمريكية والغربية المغرضة التي سعت منذ البداية إلى ربط المسلمين بالإرهاب وبكل شيء مشين. واتسعت دائرة الهوس الأمني والإسلامو ــ فوبيا في الدوائر الغربية، وانعكس ذلك على سياسات الدول، وعلى سلوك الأفراد والجماعات. وقد استُغلت أحداث أيلول/سبتمبر لـ «شيطنة» المسلمين ولشن حرب إعلامية ونفسية ضدهم أفراداً وشعوباً، فتوسعت دائرة المضايقات الممارَسة ضد المسلمين، وخاصة في المجتمعات الغربية، وهو ما ساهم في تهجير العديد من الأسر العربية والمسلمة من هذه المجتمعات. وبالإضافة إلى الاحتلال العسكري المباشر والحرب

الإعلامية والنفسية والمضايقات، ظهرت حرب مفاهيم ومصطلحات، مثل «الإسلامو ــ فوبيا» و«الإرهاب الإسلامي» و«الفاشستية الإسلامية» وغيرها.

أما بالنسبة إلى استراتيجية الخروج من هذا المأزق، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات والاقتراحات، ومن أهمها ما يلي:

١ ــ تكثيف الجهد العلمي والبحثي والأكاديمي العربي والإسلامي من أجل الوقوف بطريقة نقدية على المصطلحات والمفاهيم الغربية التي أُسقطت على الإسلام والمسلمين، مثل الأصولية والإرهاب والفوبيا والفاشستية.

٢ ــ تفعيل دور المنظمات العربية والإسلامية الحكومية وغير الحكومية لتلعب دوراً في تحسين صورة العربي والمسلم من خلال الاستثمار الفاعل في الجهد والموارد والمصادر.

٣ ــ إقامة شراكات بحثية وأكاديمية بين المثقفين والأكاديميين العرب والمسلمين من جهة، ونظرائهم الغربيين من جهة أخرى، من أجل وضع أبحاث مشتركة تخص الجوانب الحضارية والتراثية للمجتمعات الإسلامية، فضلاً عن تفعيل أدوار الجامعات ومراكز البحث العلمي.

٤ ــ مضاعفة الجهود التي تقوم بها السفارات والقنصليات ومراكز الأبحاث العربية والإسلامية في الدول الغربية، وفي كل مناطق وجودها، حيث يجب أن يطلب من موظفيها والعاملين فيها ضرورة التقيد بالسلوك الجيد في أوساط المجتمعات الموفدين إليها.

٥ ــ إعادة تجديد النشاطات والأدوار والفعاليات التي تقوم بها المنظمات العربية والإسلامية المقيمة في الغرب ضمن استراتيجية مدروسة وشاملة وبطريقة شفافة وحضارية حتى يكون لها دور وقول في الرد على السياسات والإجراءات الغربية التي تستهدف الإسلام والمسلمين.

٦ ــ تفعيل عنصر الاجتهاد والإجماع بين علماء الأمة في الأمور والقضايا المختلف عليها، وتغليب الأصوات المعتدلة والوسطية عند المسلمين ■

العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي

عبد الله خليفة الشايجي

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت.

أولاً: تاريخ العلاقة الخليجية ـ العراقية

في تاريخ العلاقة الحديثة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست التي تجد نفسها في بيئة دائمة التوتر في منطقة شهدت ثلاث حروب خلال العقود الماضية، كان العراق على الدوام أحد الأطراف الأساسية لتلك الحروب، سواء في حربه ضدّ إيران، أو في حرب احتلال وتحرير الكويت، أو في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانتهت بإسقاط نظام صدام حسين والحرب المستمرة اليوم والتي دخلت عامها الخامس.

يؤكّد كاتب هذه السطور أن «العراق شكّل خلال العقود الماضية خطراً حقيقياً على منطقة الخليج العربي وخاصة شماله، وبالتحديد دولة الكويت والعربية السعودية، حيث مثّل العراق، حتّى قبل غزوه واحتلاله للكويت (١٩٩٠ ــ ١٩٩١)، نظراً للخلل في التوازن العسكري، هاجساً أمنياً هدد الوجود الكويتي ذاته. انعكس ذلك التهديد على منطقة الخليج العربي برمتها، من خلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وتداعياتها، من استنزاف دول الخليج وتعريض المصالح وناقلات النفط الكويتية والسعودية لهجمات انتقامية من إيران، ثم الحرب التي تسبب بها الاحتلال العراقي لدولة الكويت وتحريرها في عاصفة الصحراء، وما أعقب ذلك من محاولة النظام العراقي غزو الكويت ثانية في عام ١٩٩٤ والعقوبات الدولية والعمليات العسكرية المتكررة، وأبرزها عام ١٩٩٨ في عملية ثعلب الصحراء، انتهاء بغزو واحتلال العراق وتداعياته المستمرة إلى اليوم»[١].

يعلق الباحث عبد الجليل المرهون على العلاقة الملتبسة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بتأكيده «منذ تأسيس الدولة الحديثة في العراق في عشرينيات القرن الماضي، راهن

(١) عبد الله خليفة الشايجي، «الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج،» في: **الأمن الخليجي** (تحت الطبع) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

الناس في هذه المنطقة على علاقات خليجية ــ عراقية تشكل رافداً للاستقرار ومقوّماً للتنمية الإقليمية. لا يمكن إغفال الخطر الذي يمثله العراق الذي يمرّ بمرحلة انتقالية صعبة على أمن واستقرار المنطقة، وبخاصة في ظلّ ما يحمله الوضع في العراق من تصدع وتفكك وانقسامات وتحوله إلى مسرح تصفية للحسابات بين واشنطن وخصومها، المتمثلين تحديداً بكل من إيران وسوريا والقاعدة، وخصومها الآخرين. الخليج كان أكثر من دفع ثمن هذا الجموح الأيديولوجي، أو لنقل كانت العلاقات الخليجية ــ العراقية في طليعة ضحاياه. على صعيد ثالث، كان إصرار البعض في بغداد على إبقاء الموروث التاريخي حاضراً في علاقته بالخليجيين سبباً مباشراً لتسميم هذه العلاقات في العديد من مراحلها. والحقيقة أن الخليجيين، حالهم حال أشقائهم العراقيين، هم ضحايا موروث تاريخي ملتبس»[٢].

تغيرت العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي من جيواستراتيجية الهيمنة القديمة إلى جيواستراتيجية النفوذ والتمدد الجديدة. ولعب نظام صدام حسين السابق دوراً مؤثراً في تغير ديناميكية المنطقة ككل، فقد تزامن احتلاله للكويت مع تغير موازين القوى من جهة، ومع تغير قناعة دول الخليج الصغيرة التي شكلت مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ كرد فعل رئيسي على الحرب العراقية ــ الإيرانية التي بدأها صدام حسين عام ١٩٨٠.

ساهم الاحتلال العراقي للكويت بشكل واضح في إضعاف النظام العربي ككل، وأبرَزَ ضعف مفهوم التضامن والدفاع العربي المشترك، كما قوَّى النفوذ والهيمنة الأمريكيين، حيث بات الوجود الأمريكي الدائم أمراً واقعاً في منطقة الخليج العربي، بعد أنْ كان مرفوضاً، وخاصة من صقور دول الخليج وعلى رأسهم دولة الكويت، كما ساهم تراكم الأخطاء والحسابات الخاطئة في الاستراتيجية الأمريكية بتقوية النفوذ الإيراني في المنطقة لملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن إسقاط النظام العراقي السابق. لقد تغيرت القناعات القديمة، وأحدث الغزو تفكيراً استراتيجياً جديداً، بالاعتماد على الأمن الذي تؤمّنه الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد دون غيرها بطريقة غير مسبوقة في الشرق الأوسط بأسره[٣].

كما ساهم صدام حسين، بقراراته غير المدروسة وحساباته الخاطئة والغزو العراقي للكويت وما أعقبه من تغير في جيواستراتيجية المنطقة بشكل كلي، في كسر الكثير من المحرّمات، وكان المحرك لعملية السلام من مؤتمر مدريد وأوسلو ووادي عربة.

أدت سياسات صدام حسين طوال فترة حكمه إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الوطن العربي، من غزو وحرب ثمانية أعوام مع إيران، إلى غزو واحتلال دولة الكويت وحرب

(٢) عبد الجليل زيد المرهون، «الخليج والعراق: فرصة مؤاتية لمد الجسور،» **القوة الثالثة** (بغداد)، ١/٢/ ٢٠٠٨، ومتوفرة على الموقع: <http://www.thirdpower.org/show_art_main.cfm?id=13410>.

(٣) عبد الرضا علي أسيري، **النظام السياسي في الكويت: مبادئ.. وممارسات**، ط ٦ (الكويت: مطابع الوطن، ٢٠٠٤).

عاصفة الصحراء، وإلى معاداة سوريا وحزب البعث السوري، وإلى لعب دور محرض أثناء الحرب الأهلية على الساحة اللبنانية، حيث ساهم بإشعال أوارها وتسليح فئات فيها ضد سوريا، أبرزها ميشال عون، في تصفية للحسابات على أرض لبنان، وإلى إنشاء مجلس التعاون العربي مع مصر واليمن والأردن لمحاصرة السعودية ودول الخليج، وإلى التدخل ولعب دور في اليمن وموريتانيا، وشراء الأقلام والإعلام في بعض الدول العربية. وكذلك لعب صدام حسين الدور الأبرز في إقصاء مصر من الصف العربي بعد توقيع اتّفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، كي لا تنافسه على زعامة الوطن العربي. وتحول نظام صدام حسين إلى مصدر التهديد الرئيسي لكثير من الأنظمة العربية، سواء بسبب شعبيته في الشارع العربي أو بسب قوته العسكرية وعقلية الهيمنة لديه، خاصة بعدما قصف إسرائيل بصواريخ السكود دون فائدة استراتيجية إبان حرب تحرير الكويت.

عشية العام الخامس من الحرب على العراق تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على القراءة الإقليمية للمشهد العراقي من خلال واقع تلك العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وتطرح عدة أسئلة، مثل:

- هل لا يزال مخاض العراق وما يمكن أن يرسمه من واقع مستقبلي يؤثر على أمن واستقرار دول المنطقة؟

- هل لدى دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مشتركة لكيفية التعامل مع العراق؟

- ما هي انعكاسات التفاوض الأمريكي ــ الإيراني حول مصالحهما وأهدافهما، بالرغم من المواجهة والتحدي الظاهرين بينهما بسبب برنامج إيران النووي، من دون أن يعير أي من الطرفين الأمريكي والإيراني اهتماماً للموقف العراقي والعربي، الذي يبقى متابعاً ومتأثراً، دون أي تأثير يذكر على مسار الأحداث لصياغة عراق عربي يساهم في تحصين وحماية الأمن العربي بدلاً من أن يبقى مستنزفاً وعامل إضعاف وإرهاق لنفسه وللأمن الخليجي والعربي معاً؟

- هل طويت صفحة الماضي وبدأت حقبة ومرحلة جديدة، أم أن التاريخ سيعيد نفسه بطرق وبصور مختلفة؟

- كيف سيتم تبديد هواجس منظومة مجلس التعاون الخليجي من العراق الجديد؟

- لماذا انكفأت دول المنطقة، باستثناء إيران، عن ممارسة دور حواري مع واشنطن وحماية مصالحها، في التأثير على مجريات الأوضاع المرشحة نحو المزيد من التصعيد على خطوط وتضاريس مذهبية وطائفية، مع انعكاسات خطيرة أمنية وسياسية واجتماعية على نسيج وفسيفساء التركيبة المذهبية والدينية في دول المجلس، عبر لعب دور في العراق يحصّن أمن دول الخليج القومي بعيداً عن نصوص البيانات الختامية في القمم الخليجية المتعاقبة؟

وكمثال على الموقف الخليجي المشترك الغائب استراتيجياً ودبلوماسياً عن العراق، البيان الختامي الصادر عن القمة الخليجية الأخيرة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٧ في الدوحة: «أكد المجلس الأعلى على ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وأن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي يُعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار فيه. كما أعرب المجلس عن ارتياحه للتحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنية فيه، وأن هذا التحسن ينبغي أن يواكبه تحسن الجانب السياسي. وهذا الأمر يستدعي من الحكومة العراقية مضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية والعمل على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة وحل الميليشيات المسلحة، وإنهاء جميع المظاهر المسلحة غير القانونية. وعبَّر المجلس عن استعداد دوله للتعاون مع السلطات العراقية في التصدي للإرهاب ومكوناته»[٤].

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه: هل لدى دول مجلس التعاون الخليجي تأثير على استراتيجية واشنطن في العراق وتجاه إيران تساهم في حماية الأمن القومي الخليجي، خاصة مع تصاعد الدور الإيراني في العراق وتحوله مسرحاً للمواجهة الأمريكية ــ الإيرانية، عبر أوراق النفوذ والقوة والتأثير التي تملكها إيران للتأثير على الدور الأمريكي في العراق والمنطقة بأسرها مع ما يحمله ذلك من آثار وتحديات حقيقية على أمن واستقرار دول مجلس التعاون جميعها؟

لا يمكننا استيعاب استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في العراق دون ربطها عضوياً بالاستراتيجية الأمريكية الشاملة لـ «الشرق الأوسط الكبير»، الممتد من المغرب إلى باكستان، في مخيلة المحافظين الجدد، بحساباتهم الخاطئة ونتائجها الواضحة على الأرض، واقتناعهم بأن العراق سيشكل الرافعة لتمكين أمريكا من: التحكم بالمنطقة، والحفاظ على أمن مصادر الطاقة في الخليج، وحماية وتعويم إسرائيل، وترهيب حلفاء واشنطن بـ «دمقرطة» المنطقة و«محاربة الطغاة»[٥]، وتهديد ومحاصرة خصوم واشنطن، مثل إيران وسورية، ومنظمات مثل القاعدة وحزب الله وحماس في منطقة الشرق الأوسط الكبير، والتحكم عن قرب بالصراع العربي ــ الإسرائيلي وإيران، وتعزيز حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب والقاعدة.

إن علاقة واشنطن ودعمها لحركات «مجالس الصحوة»، التي يصفها وزير الداخلية العراقي بأنها «تساهم في تعزيز العملية السياسية»، وتسليحها لها لمواجهة القاعدة في المحافظات المضطربة، وخاصة الأنبار، جعلا قائد أكبر تجمع سياسي عراقي، عبد العزيز الحكيم، بعد أن وصل عدد أفراده إلى ٩٠ ألفاً، مع الشكّ في فاعليتها ونجاحها بعد استهداف العديد من قادتها، يرفض تحوُّلها تنظيماً عسكرياً ثالثاً يُضاف إلى الجيش والشرطة، كما رفض وزير الدفاع العراقي تحوُّل مجالس الصحوات إلى تنظيم قائم بذاته.

---

(٤) من البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية «الشأن العراقي،» الدوحة- قطر، ٢٣-٢٤ ذو القعدة ١٤٢٨هـ الموافق ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٥) Fouad Ajami, *The Foreigner's Gift* (New York: Free Press, 2006).

أسئلة عديدة تسعى هذه الدراسة إلى التصدي لها لفهم: هل بإمكان دول المجلس التعامل مع تداعيات المأزق العراقي بسبب تقلبات السياسة الأمريكية؟ وما هي الخيارات المتوفرة لدول المجلس؟ وهل يمكن أنْ تؤثر دول المجلس على الاستراتيجية الأمريكية في العراق؟ وهل لا يزال العراق يشكل خطراً استراتيجياً كدولة فاشلة على جميع دول المجلس؟ وأخيراً: كيف تغير التهديد العراقي من منظور دول مجلس التعاون الخليجي اليوم عما كان عليه في العقود السابقة؟[٦]. هذه الدراسة تسعى للتصدي لكل تلك الأسئلة والفرضيات.

ثانياً: تغيير طبيعة التهديد العراقي لدول مجلس التعاون الخليجي

يؤكّد باحث خليجي أن «القلق الخليجي من الوضع في العراق مشروع ومبرر، خاصة لجهة ضعف حضور الدولة في المناطق الجنوبية، ووهن حالة الأمن على الحدود، وعلى ضفاف الخليج وشط العرب، وهو الأمر الذي ما زال يحول حتّى اللحظة دون التطبيع الكامل لحركة الملاحة البرية والبحرية.

أضف إلى ذلك، أن مخاطر التسلل وتهريب السلاح ما برحت قائمة ومثيرة للكثير من الهواجس، إلى جانب بروز التجاذبات المذهبية العابرة للحدود، باعتبارها خطراً جسيماً على الأمن الإقليمي للمنطقة، وبالدرجة الأولى على مستقبل السلم الأهلي فيها[٧].

لم يعد العراق يمثل ذلك التهديد الذي ساد في ظلّ حكم صدام حسين، وبخاصة ضدّ جيرانه الأقرب، وبالأخص الكويت وإلى حدّ أقل العربية السعودية، فالخطر العراقي على المنطقة لم يعد ابتزازاً وتمدداً وتهديداً بغزو واحتلال وضم، ولكن طبيعة التهديد تغيرت اليوم في العراق، فهو يعيش دوامة من الفوضى والاقتتال المذهبي والطائفي، وهو أمر له انعكاساته ليس على الكيان العراقي ووحدته فحسب، ولكن على الأمن الخليجي عموماً، وبطرق مختلفة عما كان يمثله نظام صدام حسين من خطر وتهديد. وينبع التهديد الجديد الذي يمثله عراق ما بعد صدام حسين من أربعة مصادر:

المصدر الأول: تحول العراق إلى نموذج لمفهوم «الدولة الفاشلة»، ففي آخر دراسة لمجلة *(Foreign Policy)* في تقويم للدول الفاشلة حول العالم شمل ١٧٧ دولة في العالم، أتى العراق في المرتبة الثانية للدول الفاشلة، متخلفاً عن السودان، ومتقدماً على الصومال بالفشل. ونذكّر هنا بما أكد عليه وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في مؤتمر «حوار المنامة» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث كرر ما كان قد أعلنه قبل ذلك في القاهرة، بقوله: «بغض النظر عن خلافاتنا حول كيف وصلت الأوضاع في العراق إلى ما هي عليه،

(٦) عبد الله الشايجي «تقييم الاستراتيجية الأمريكية في العراق من منظار دول مجلس التعاون الخليجي،» في: **الكتاب السنوي، ٢٠٠٨** (دبي: مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٨).

(٧) المرهون، «الخليج والعراق: فرصة مؤاتية لمد الجسور».

فإن انعكاسات الفوضى لدولة فاشلة في العراق ستؤثر في الأمن والاستقرار والرخاء بالنسبة إلى كل دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج(٨). وحذر غيتس من خطر إيران، ومن انفجار الأوضاع في العراق، وأكد أن «تأثير الفشل في العراق بِكُلّ مضاعفاته الاقتصادية والدينية والأمنية والجيوسياسية سيتركز أولاً على العواصم والمدن الشرق الأوسطية قبل أن نشعر بذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بوقت طويل»(٩).

المصدر الثاني: التهديد الذي يمثله العراق على دول مجلس التعاون الخليجي هو تحول العراق إلى أرض خصبة جاذبة وملهمة ومدربة وحاضنة ومفرخة ومصدّرة للعناصر المتطرفة والإرهابيين، من عرب وعراقيين وخليجيين. وستنظر هذه العناصر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كأهداف مشروعة لعملياتها رداً على وقوف وتحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تصنف هذه الدول بدورها مع مصر والأردن ضمن «محور الاعتدال» العربي في مواجهة «محور التشدد» بزعامة إيران وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج(١٠). وحذر غيتس من خطر إيران، ومن انفجار الأوضاع في العراق، مؤكّداً أن «تأثير الفشل في العراق بِكُلّ مضاعفاته الاقتصادية والدينية والأمنية والجيوسياسية سيتركز أولاً على العواصم والمدن الشرق الأوسطية قبل أن نشعر بذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بوقت طويل»(١١).

المصدر الثالث: دور إيران المتنامي في العراق وما يتبعه من دور متنفذ في المنطقة من خلال مشروع إيراني طموح يتصدى ويشكل محور ممانعة مع حلفاء إيران ضدّ المحور الأمريكي ــ العربي المعتدل، الذي تشكل دول مجلس التعاون بالإضافة إلى مصر والأردن أضلاعه.

لقد تحول العراق وفلسطين ولبنان إلى مسرح لذلك الشد والجذب، وبات العراق مسرحاً لتصفية حساب إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية ولزيادة هامش قدراتها وانتشارها في المنطقة وللعبها دور المرجعيّة الرئيسيّة في المنطقة وإمساكها بأوراق القوة فيها، من غرب أفغانستان إلى جنوب العراق، ومن اليمن إلى الخليج العربي، ولإمساكها بأمن الطاقة.

تبرز إيران لاعباً رئيسياً في الصراع العربي ــ الإسرائيلي وفي فلسطين ولبنان عن طريق حليفيها حماس وحزب الله، تشهد بذلك التصريحات الأمريكية المتكررة من الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني وقائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال بترايوس، الذين يتهمون إيران بتزويد المليشيات العراقية بالسلاح والعبوات شديدة الانفجار المسؤولة عن مقتل ٧٠ بالمئة من الجنود الأمريكيين. وفي التقويم الفصلي لقائد القوات الأمريكية يُعزو

(٨) Robert Gates, «Manama Dialogue,» (Remarks, 8 December 2007), <http://www.defenselink.mil/speeches/speech.aspx?speechid=1201>.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

أحد الأسباب لتراجع العنف إلى وقف إيران تزويد «المتمردين» في العراق بالعبوات الناسفة[١٢]. كلّ هذا، بالإضافة إلى برنامج إيران النووي الطموح، يجعل إيران لاعباً مؤثراً ويعطيها القدرة على التأثير والتحكم بالعراق وامتداداته الإقليمية، وخاصة أن الفريق الحاكم في العراق حليف رئيسي لإيران، حيث إن رئيس الوزراء نوري المالكي والعديد من المسؤولين العراقيين كانوا قد لجأوا إلى إيران إبان حكم صدام حسين.

المصدر الرابع: هو فرع عن المصدر الثالث السابق ونتيجة له، حيث إن هناك مخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية من عراق يعطي الطائفة الشيعية وإيران ثقلاً سياسياً كبيراً، ومن خطر التمدد الشيعي في المنطقة[١٣]، بعد تصريحات الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن عن «هلال شيعي»، وتصريحات الرئيس المصري حسني مبارك التي شككت بولاء الشيعة في الدول العربية لدولهم، وبأن «ولاءهم ليس لأوطانهم بل لإيران». وعلى الرغم من التقارب المصري ــ الإيراني مؤخراً، وتخفيف المبالغات في وسائل الإعلام في التحدث عن ذلك، استمرت التغطية الإعلامية عبر الفضائيات للفرز والخلافات والاقتتال الطائفي في العراق ولبنان والبحرين، ما يبقي الانطباع لدى المشاهد باستمرار السعي لتقوية النفوذ الشيعي والمطالب الشيعية في دول الخليج.

إنه مما لا شك فيه أن تبدل الأوضاع في العراق نحو تمكين شيعته من ممارسة دور ربما يستحقونه وحُرموا منه لفترة طويلة بسبب القمع والتنكيل، يقوّي ويشد من أزر إخوانهم في الطائفة في دول الخليج بأشكال مختلفة. ولكن شيعة الخليج، الذين أثبتوا وبشكل كبير ولاءهم لأنظمتهم إبان الحرب العراقية ــ الإيرانية، سيخطئون كثيراً إذا ما سمحوا للجماعات المتشددة بينهم باستعادة تلك الظروف التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية قبل ربع قرن، ووصف بعض الأنظمة لهم بالطابور الخامس والشعور بالشك والريبة منهم. إن عليهم بدلاً من ذلك أنْ يكونوا جزءاً من النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وأمام ذلك امتحان طويل ومعقد. إن الشيعة الذين لا تتجاوز نسبتهم ١٢ بالمئة من نسبة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، عليهم قراءة التطورات بدقة، وعليهم ان يعوا مسؤولياتهم وواجباتهم، وأن تعي الأنظمة حقوقهم، وأن لا يختل ذلك التوازن المستمر[١٤].

وإلى هذه الحقائق، التي قد يكون لها دور يؤثر سلباً في أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً، وحتّى بعد نهاية أعمال العنف والعمليات العسكرية في العراق، يشير وزير الدفاع الأمريكي في خطابه الذي ألقاه في حوار المنامة «العراق ليس جزيرة، ومستقبله مرتبط سلباً أو إيجاباً ارتباطاً وثيقاً بمواقف وتصرفات جيرانه، وإن القوى المدمرة التي سيُطلقها فشل العراق، من عنف طائفي وتقوية لحركات متطرفة، بما تمتلكه

(١٢) «Tehran's Influence Grows As Iraqis See Advantages,» *Washington Post*, 26/1/2007.

(١٣) Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future* (New York: W. W. Norton, 2006).

(١٤) *Economist* (3 February 2005).

من قدرات وملاجئ وعناصر لا تعترف بالحدود الوطنية، ستستهدف أي حكومة يعتقدون أنّها تُعيق خططهم التوسعية»[١٥]، وهذه التحذيرات واضح وجلي أنها موجهة إلى دول المنطقة بالدرجة الأولى.

إنَّ المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول البرنامج النووي الإيراني وتصفية الحسابات في العراق تضع دول مجلس التعاون الخليجي في دائرة الخطر، وبخاصة في ظلّ تكرار التحذيرات التي تصدر من الجانب الأمريكي بأن هزيمة واشنطن في العراق ستنعكس سلباً على دول المنطقة التي تصنّفها واشنطن ضمن محور الاعتدال، كما إنَّ التحذيرات الإيرانية المتكررة الصادرة من قادتها السياسيين والعسكريين بالرد والاستهداف المباشر لدول المنطقة بما يشمل الأهداف العسكرية والاستراتيجية والنفطية، ترفع من مؤشر القلق والتوتر في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي التحليل الأخير، لا تطمئننا كثيراً نذر المواجهة المقبلة والحشد والتصعيد العسكري والسياسي والتقاذف الخطير بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول البرنامج النووي الإيراني، وبخاصة مع تحذيرات مرشد الثورة الإيرانية آية الله خامنئي من أن اصطفاف دول المجلس مع الأمريكيين لمناقشة برنامج إيران النووي «سيكون خطأً سياسياً من قِبَلهم»[١٦].

وفي ظلّ حرب مستمرة في العراق بِكُلّ انعكاساتها السلبية، وسط عجز دول مجلس التعاون عن التأثير في مسارها، ومخاوف وقلق من اندلاع حرب أخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تراجعت مؤخراً وسط خشية أن تكون بشكل مؤقت بسبب مواقف الرئيس بوش المتشددة وتحذيره من الخطر الإيراني أثناء زيارته للمنطقة مطلع العام الحالي، بالرغم من أن تقييماً للاستخبارات الأمريكية أكد و«بثقة كبيرة»، أن إيران أوقفت سعيها لامتلاك سلاح نووي منذ عام ٢٠٠٣[١٧].

وكانت دراسة رسمية صدرت عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية عام ٢٠٠٦ أكدت أن حرب أمريكا في العراق أدت إلى تنامي ظاهرتين: **الأولى** «وجود جيل جديد من الجهاديين» يسعى لمحاربة الولايات المتحدة الأمريكية. **والثانية** زيادة فرص العمليات الإرهابية ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نهاية عام ٢٠٠٧ صدرت دراسة من «ويست بوينت» (West Point)، الأكاديمية الأمريكية العريقة، أشارت إلى أن معظم مقاتلي القاعدة في العراق جاؤوا من السعودية وليبيا، وأن كثيراً منهم من طلاب الجامعات. وكشفت الدراسة عن وثائق للقاعدة تضم سجلات لـ ٦٠٦ من عناصرها في بلاد الرافدين دخلوا العراق من سوريا بين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وآب/أغسطس ٢٠٠٧، وأن ٤١ بالمئة من أولئك المقاتلين كانوا

(١٥) Gates, «Manama Dialogue».

(١٦) الشايجي «تقييم الاستراتيجية الأمريكية في العراق من منظار دول مجلس التعاون الخليجي».

(١٧) George Friedman, «The NIE Report: Solving a Geopolitical Problem with Iran,» Stratfor, 5 December 2007.

مواطنين سعوديين، وأن نصف السعوديين كانوا «مفجرين استشهاديين». كما كشفت الدراسة أن متوسط أعمار المقاتلين الستمائة والستة كانت تتراوح بين ٢٤ و٢٥ عاماً. ووصف الباحثون تلك الحقيقة بأنها «مزعجة»، وأن «تحريض جيل جديد من الجهاديين على الانضمام إلى القتال في العراق أو التخطيط لعمليات في أماكن أخرى هو أحد أكثر الجوانب المثيرة للإزعاج في القتال الجاري في العراق»[١٨].

إن التهديد العراقي الجيواستراتيجي الأبرز كان سابقاً لمنطقة الخليج، وخاصة الكويت والسعودية في شمال الخليج العربي، حيث أدى الاعتداء العراقي على دولة الكويت وما أعقبه من تغييرات في موازين القوى وجيواستراتيجية المنطقة، إلى تحالف سعودي ــ إيراني وكويتي ــ إيراني ضدّ العراق، لأن الاعتقاد كان راسخاً بأن التهديد الأساسي للأمن القومي للسعودية والكويت يأتي من العراق وليس من إيران، بخلاف دول الخليج الصغيرة الأخرى، كالبحرين والإمارات وقطر والى حدّ أقل عُمان، التي كانت ترى أن التهديد المباشر لأمنها يأتي من إيران وليس العراق، مما ساهم في إعاقة التنسيق الأمني الخليجي، بسبب غياب إجماع خليجي على مصدر الخطر على دول مجلس التعاون الخليجي[١٩].

وتأسيساً على ذلك كانت استراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد تحرير الكويت تتركز على ثلاثة أبعاد:

١ ــ تحسين العلاقة مع إيران (السعودية والكويت) لإيجاد توازن قوى مع العراق.

٢ ــ تقارب دول الخليج الصغيرة الأخرى مع العراق لإيجاد توازن مع إيران، ولتأمن جانب العراق من تهديد دولها الصغيرة مستقبلاً، لهذا السبب أعادت دول مجلس التعاون الخليجي العلاقة الدبلوماسية مع العراق باستثناء الكويت والعربية السعودية في السنوات الأخيرة لحكم نظام صدام حسين.

٣ ــ سعت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وعبر اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تعزيز العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية معها، وحماية وإبقاء الوجود الأمريكي في المنطقة لاحتواء إيران، مما أسهم في زيادة التنافر داخل مجلس التعاون من جهة، وتباين المواقف الخليجية تجاه العراق وإيران من جهة أخرى، والاعتماد أكثر فأكثر على الولايات المتحدة، وخاصة بعد سقوط استراتيجية أي دور عربي في الأمن الخليجي، بتحول إعلان دمشق حبراً على ورق[٢٠].

---

(١٨) «السعوديون أكبر مجموعة بين مقاتلي القاعدة في العراق،» **الوطن** (الكويت)، ٢٠٠٧/١٢/٢١.

(١٩) Abdullah K. AlShayji, «Mutual Realities, Perceptions and Implications between the GCC States and Iran,» in: Gary Sick and Larry Potter, eds., *Security in the Persian Gulf* (New York: [St. Martin's Press]; Palgrave, 2002).

(٢٠) عبد الله الشايجي، «نظرة استشرافية: رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية ــ العراقية،» مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١٢٩ (نيسان/أبريل ــ حزيران/يونيو ٢٠٠٨).

ثالثاً: سيناريوهات مستقبل العراق

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً حقيقياً من العراق، الذي يتشكل اليوم على وقع سيناريوهات أربعة:

الأول: من «دولة فاشلة» عاجزة، كما أوضحنا في هذه الدراسة، حيث تعجز الدولة المركزية الضعيفة والحكومة الهشة عن التحكم في مصيرها وقرارها، وفشل آخر قراراتها حول اعتماد علم جديد مؤقت لعام وتمرير قانون المساءلة والعدالة بديلاً عن قانون «اجتثاث البعث».

الثاني: سيناريو التقسيم، عن طريق قانون الفدرالية الذي يعطي الحق لثلاث محافظات بإقامة فدرالية، وهو ما يطالب به عبد العزيز الحكيم زعيم الائتلاف العراقي، أكبر كتلة شيعية في مجلس النواب العراقي(٢١).

وكان مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي كتب في مقال في صحيفة **الواشنطن بوست** الأمريكية بعنوان «الفدارلية وليس التقسيم»: «إن من المرجح أن تسمح الجغرافيا السياسية العراقية بإقامة خمسة أقاليم تُحكم على أساس فدرالي. هذه الأقاليم تتمثل في: **إقليم كردي**، يضم كردستان والمناطق المجاورة، وسيُمنح وضعاً دستورياً خاصاً بوصفه منطقة لها مجتمعها وثقافتها المتفردة، ويكون شبيهاً بإقليم كيبيك الكندي. وأشار إلى أن الدستور العراقي الحالي جرى التصديق عليه قبل أن تتوصل فئات العراق المختلفة إلى اتفاق حول العديد من القضايا الحيوية، كالسلطات الإقليمية على سبيل المثال. **وإقليم غربي**، يضم الموصل وأودية أعالي دجلة والفرات. **وإقليم الكوفة**، ويقام حول محافظات الفرات الأوسط. **وإقليم البصرة**، ويضم الأودية السفلى لدجلة والفرات. **وإقليم بغداد**، ويقام حول منطقة بغداد الكبرى، والتي يمكن أن تضم جزءاً من محافظتي ديالى وصلاح الدين»(٢٢).

أما الباحث والدبلوماسي الأمريكي السابق بيتر غالبريث، مستشار حكومة كردستان الإقليمية، فيؤيد قيام كيان كردي مستقل في كتابه دون أن يعطي تفسيراً منطقياً لانعكاسات مثل تلك الخطوة على مستقبل واستقرار العراق والمنطقة(٢٣).

وكان نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي أعلن في نهاية عام ٢٠٠٧ «أن المادة ١١٥ من الدستور العراقي الجديد جعلت الدستور في الإقليم يطغى على الدستور الاتحادي،

(٢١) «The Perils of Partitioning Iraq,» *Los Angeles Times*, 5/2/2007.

(٢٢) Mowaffak al-Rubaie, «Federalism, Not Partition: A System Devolving Power to the Regions is the Route to a Viable Iraq,» *Washington Post*, 18/1/2008, p. A19, and

«مستشار الأمن الوطني العراقي يدعو لإقامة خمسة أقاليم فدرالية،» **الخليج** (الشارقة)، ٢٠/١/٢٠٠٨.

(٢٣) Peter W. Galbraith, *The End of Iraq: How American Incompetence Created War Without End* (New York: Simon & Schuster, 2006).

وبالتالي إذا حدث هناك تداخل في الاختصاصات والصلاحيات، فالذي سيؤخذ به في نهاية المطاف هو دستور الإقليم وليس دستور الاتحاد. وأعتقد أن بقاء هذه المادة معلقة حتّى هذه اللحظة يثير مسألة قرار النفط والغاز والعقود التي وقعت في كردستان والتي ما زالت محل جدل داخل العراق،

فهذه العقود وقّعت على خلفية الدستور، وهناك مطالبة بتغيير الدستور، وبالتالي حدث هذا الافتراض في توصيف شرعية وقانونية هذه العقود.

وأكد نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، في تقييمه الوضع السياسي في العراق، أن القناعة القائمة الآن هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغات، وأن جبهة التوافق لم تحسم أمرها بعد بشأن العودة إلى الحكومة، و«القناعة القائمة الآن هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغات»، و«هناك مصلحة مشتركة في إخراج البلد من حالة الركود السياسي التي يمرّ بها، والهمّ الوطني والرغبة في الإصلاح هو أبرز ما يجمع جبهة التوافق العراقية والقائمة العراقية الوطنية»، وأنّه لا بدّ من مشاركة حقيقية في السلطة واتخاذ القرار، وأن ما حصل على مدى السنتين الماضيتين تجربة مُرّة أوصلت العملية السياسية إلى حالة ركود دفع ثمنها المواطن العراقي»[٢٤].

وهناك أيضاً ما أسماه رئيس لجنة الشيوخ الأمريكية جوزيف بايدن «التقسيم الناعم»، وهو تقسيم العراق على خطوط عرقية ومذهبية[٢٥].

الثالث: سيناريو الحرب الطائفية والأهلية، التي نشهد اليوم تراجعاً لها بشكل واضح منذ اندلاعها بشكل عنيف بعد تفجيرات ضريح الإمامين العسكريين وانزلاق العراق في حرب مذهبية تمثلت بالاعتداءات المتكررة على مساجد السنة وحسينيات الشيعة والقتل والإبادة وتطهير المناطق المختلطة على مدى عامين من تسعير الكراهية الطائفية بطريقة غير مسبوقة من العنف المذهبي، وسط مخاوف حقيقية من تمدد ذلك العنف إقليمياً.

ويبرز خطر التقسيم بشكل كبير في إقليم كردستان العراق الذي بقي يتمتع بحكم ذاتي منذ فرض مناطق حظر الطيران والمناطق الآمنة منذ نهاية حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، حيث اشتدت المعارضة في الآونة الأخيرة للعقود النفطية التي توقعها حكومة إقليم كردستان في شمال العراق دون الرجوع إلى وزارة النفط في بغداد ودون الارتكاز إلى خطّة تطوير وطنية لعموم العراق تأخذ بنظر الاعتبار الأسبقيات اللازمة للنهوض بعموم قطاع النفط بأقل كلفة ممكنة وأكبر عائد للحكومة، وعلى أنَّ يكون ذلك في إطار النهوض بالاقتصاد العراقي عموماً. ويؤكّد الخبير النفطي العراقي سعدالله الفتحي أن «هذه العقود بعددها وعديدها لا شرعية لها، كما يقول كلّ معارضيها، وكما يقول وزير النفط العراقي،

---

(٢٤) «الهاشمي: القناعة القائمة هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغ،» موقع دويتشه فيله، ٢/٧/٢٠٠٨، <http://www.dw-world.de>.

(٢٥) «Plan for Iraq: What It Is and-What It Is Not,» 19/10/2006, <http://www.biden.senate.gov>.

فإذا كان النفط والغاز ملكاً لِكُلّ الشعب العراقي، فعلى أي أساس يتصرف جزء من الشعب العراقي بهذه الثروة دون معرفة أو موافقة الأجزاء الأخرى؟». ويختم تساؤلاته بأن «القانون المشرَّع على وجه السرعة في إقليم كردستان يتلاءم كلّ ذلك ليقول بأن «النفط والغاز في منطقة كردستان مملوك من شعب كردستان» وبشكل متوافق مع الدستور، فأي ازدواجية هذه؟ وأي تقسيم فعلي للعراق؟»[٢٦].

إن عدم حلّ هذه المعضلات بالرغم من المصادقة على قانون العدالة والمساءلة كبديل عن اجتثاث البعث، لا يعني أنّ العراق تجاوز مرحلة الخطر الداخلي وتأثيرِ ذلك الخطر على إقليم الخليج أيضاً، كما إنَّ وجود تحديات لم تتم معالجتها بعد، مثل عدم النجاح بتغيير قانون النفط وتقاسم الثروات الطبيعية من نفط وغاز، وحل معضلة قانون الأقاليم، وإيجاد حلّ نهائي لوضع مدينة كركوك، هذه القنبلة الموقوتة، والتوصل إلى صيغة إدماج المكون السني في مصالحة سياسية طال انتظارها ولم تستفد من التراجع في عمليات العنف لتؤسس لمرحلة مصالحة وطنية، كل ذلك يُبقي العراق في وضع قابل للانفجار وخسارة المكاسب الأمنية التي تحققت، ولا يساعد على الانتقال إلى الخطوة التالية في عملية بناء الدولة والتواصل مع البُعد الخليجي وإقامة علاقات طبيعية ودبلوماسية وجذب رؤوس الأموال الخليجية التي تلعب دوراً أساسياً للاستثمار في أسواق مصر والأردن وتونس واليمن ولبنان والسودان.

خاتمة

في الوقت الذي يحظى الشأن العراقي باهتمام المرشحين الرئيسيين لانتخابات الرئاسة الأمريكية من الحزبين، مثل هيلاري كلينتون وباراك أوباما من الحزب الديمقراطي، بمطالباتهم بجدولة سحب القوات الأمريكية، مع التذكير بأن كلينتون كانت قد صوّتت في مجلس الشيوخ على قرار تفويض الرئيس بوش بشن الحرب ومعارضة أوباما لها، وفي الوقت الذي سيرث الرئيس الأمريكي القادم إرث العراق الثقيل من الرئيس بوش، ومع استمرار وزير الدفاع العراقي في المطالبة ببقاء القوات الأمريكية في العراق لعقد آخر، اعتبر المرشح جون ماكين الذي بات المرشح الوحيد في السباق للفوز بترشيح الحزب الجمهوري، أن على أمريكا البقاء لمدى طويل في العراق، متهماً خصومه الديمقراطيين باختيار الهزيمة. ورأى ماكين، الذي سبق وأعلن أن الانتشار الأمريكي في العراق قد يدوم «مائة سنة»، وأن الناخبين يفهمون أن «أمريكا القوة العالمية الكبرى يجب أن تمارس نفوذها عبر العالم»، رأى أن المرشحين الديمقراطيين هيلاري كلينتون وباراك أوباما، بدعوتهما إلى تحديد جدول زمني لسحب القوات الأمريكية من العراق يدلّان على حدّ قوله على «افتقارهما إلى الخبرة والتبصر في مشاكل الأمن الوطني»[٢٧].

---

(٢٦) سعد الله الفتحي، «عقود نفط كردستان أم تقسيم للعراق؟،» **القوة الثالثة**، ٢٠٠٨/٢/٥، <http:// www.thirdpower.org/show_art_main.cfm?id=13575>.

(٢٧) «ماكين يدعو لبقاء أميركا ١٠٠ سنة بالعراق،» **القوة الثالثة**، ٢٠٠٨/٢/٥، <http://www. thirdpower.org>.

في هذا الوقت نرى غياباً كاملاً للدور العربي ولدور جامعة الدول العربية أو الدول العربية منفردة، وخاصة دول الجوار الخليجية، مثل الكويت والسعودية، كما يستمرّ غياب دور الأمم المتحدة منذ تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في بداية الحرب ومقتل ممثل الأمين العام دي ميللو. وبالرغم من مطالبة بعض الباحثين بدور أكثر فاعلية للأمم المتحدة في الشأن العراقي، إلا أن دور المنظمة الدولية يبقى مخيباً للآمال ويُنظر إليه من قِبَل الكثير من العراقيين، وخاصة من ضحايا نظام صدام حسين، بالكثير من الريبة والشك[٢٨].

وسيبقى العراق مصدراً يقلق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الخليج طالما استمر على وضعه غير المستقر، بغض النظر عن أي من السيناريوهات سيصبغ مستقبل بلاد الرافدين. ويمكن تلخيص الموقف الخليجي من الوضع الأمريكي في العراق: «بأن دول مجلس التعاون الخليجي باتت في حالة «فقدان توازن»؛ فمن جهة لا تؤيد دول المجلس في المجمل الوجود الأمريكي في العراق، وفي الوقت نفسه تخشى هذه الدول من تداعيات الانسحاب الأمريكي العسكري المتسرع أو المجدول من العراق على أمنها واستقرارها. ويسود اعتقاد قوي تدعمه المعطيات على الأرض، مفاده أن تقسيم أو تجزئة العراق على خطوط طائفية ومذهبية وإثنية، سيكون شرارة إشعال المنطقة والنفخ في هذه الشرارة، وهو ما سيهدد الكيانات في المنطقة التي لديها تركيبات اجتماعية متعددة المذاهب[٢٩]. ونقل قادة دول المجلس للرئيس بوش أثناء زيارته للمنطقة مطلع العام الحالي هذه المخاوف وضرورة حلّ أزمة الملف النووي الإيراني سلمياً.

المعضلة الحقيقية في ما يمثله العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، هي أن دول المجلس تجد نفسها مرغمة على دعم الاستراتيجية الأمريكية في العراق، لأن البديل، وهو الانسحاب الأمريكي العسكري، سيزيد من الفوضى. في المقلب الآخر، لا تملك دول مجلس التعاون الخليجي أي قدر من التأثير في صياغتها وترشيدها بما يخدم مصالحها، كما لا تؤيد بالمطلق أي عمل عسكري ضدّ إيران، وهي تشدد على ضرورة حلّ النـزاعات بالطرق السلمية والتوصل إلى حلّ سلمي لأزمة الملف النووي الإيراني[٣٠]. لكن في الوقت نفسه لا تؤيد دول المجلس أي انفتاح أو صفقة كبرى بين واشنطن وطهران، لأن ذلك سيعني من منظار دول المجلس تقديم المزيد من التنازلات الأمريكية لطهران عبر «الصفقة المتكاملة» على حساب دول المنطقة[٣١]، وهو ما يعطي طهران هامشاً أكبر ويرفع الحصار عنها، مما

(٢٨) Larry Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq* (New York: Times Books, 2005).

(٢٩) الشايجي، «الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج»، و «Endgame: American Options in Iraq,» Stratfor, 27 August 2007.

(٣٠) من نصّ البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي، الدوحة، ٣ ـ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٣١) «A Grand Bargain,» The World in 2008 Print Edition, *Economist*, <http://www.theelectroniceconomist.com/theworldin/leaders/displayStory.cfm?story_id=10125769&d=2008>.

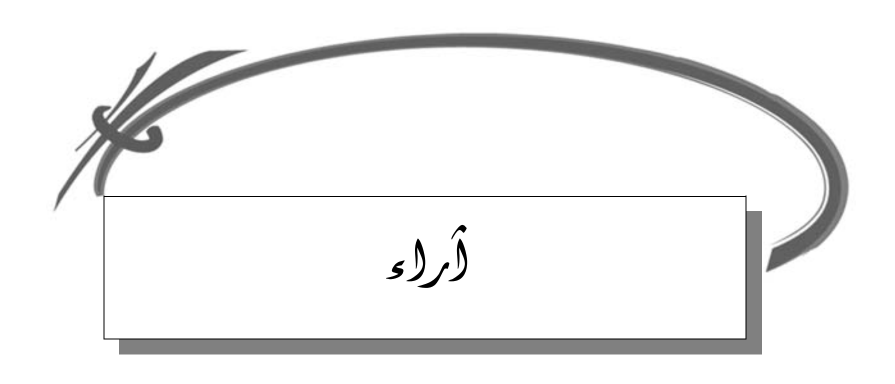
يكسبها المزيد من الثقة والجرأة على التدخل أكثر في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، وهذا بدوره سيؤثر سلباً في استقرار منطقة الخليج العربي.

يؤكّد الباحث البحريني عبد الجليل المرهون أن العلاقات الخليجية ــ العراقية، الحسنة والمتطوّرة، تمثل استجابة طبيعية لضرورات الجغرافيا والتاريخ، وهي في الوقت ذاته ضرورة راهنة للأمن والتنمية والاستقرار الإقليمي. ويمكن تطوير تلك العلاقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، مستفيدين من الطفرة المالية في حملة إعادة الإعمار والاستثمار، وفي المجال الثقافي أيضاً بين دول مجلس التعاون والعراق، وأمنياً، لأن حفظ أمن العراق واستقراره هو جزء من حفظ أمن دول الخليج واستقرارها، واستجابة طبيعية لضرورات الجغرافيا والتاريخ.

على المدى البعيد، فإن عواصم الخليج، كما بغداد نفسها، معنية بالدخول في إعادة إنتاج كلي للعلاقات الخليجية ــ العراقية، إعادة إنتاج قادرة على إزالة أو تحجيم التوترات الكامنة التي نشأت على خلفيات تاريخية وجيوسياسية، وتعززت لاحقاً بفعل مناخ حاد من التقاطب. ومتى حدث ذلك، فإن أمن الخليج يمكن له الدخول في إعادة بناء تاريخي تتلاشى فيه الكثير من مظاهر الوهن وغياب اليقين. إنّها مسؤولية تاريخية عالية وسامية، وعلى الجميع السعي، كلٌّ من موقعه، للنهوض بها، وإنها للحظة تاريخية علينا المبادرة لاستثمارها[٣٢].

التحدي الكبير هو: هل بالإمكان تحقيق تلك الرؤية في ظلّ الظروف والتحديات القائمة؟ وهل لدى العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المسؤولية والقدرة على ذلك في ظلّ الخلل في موازين القوى وتصارع المشروعين الأمريكي والإيراني على رقعة شطرنج إقليمنا وعلى حساب مصالحنا؟ وهل سيحفز ذلك العراق، الذي يتشكل اليوم أمام ناظرينا، ودولَ مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى على استنهاض الهمم معاً للتصدي الجماعي للمشروعين المتنافسين بمشروع عربي طال انتظاره، يحصن الأمن القومي في العراق وفي دول المجلس ومن خلالهما الأمن القومي العربي ككل؟ ■

(٣٢) المرهون، «الخليج والعراق: فرصة مؤاتية لمد الجسور».


آراء

بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن

محمد عبد الشفيع عيسى

معهد التخطيط القومي ـ القاهرة.

أولاً: الديمقراطية والحركة الوطنية

تواجه الحركة السياسية العربية بمختلف تياراتها الفاعلة في الآونة الراهنة معضلة ولغزاً. فأما المعضلة، فتتمثل في حالة الركود النسبي الذي أصاب العمل النضالي في المجالين الفكري والحركي، سواء على المستوى الشعبي العام أو على مستوى ما يسمي النخب السياسية، وذلك في أغلبية البلدان العربية، باستثناءات محدودة، ولا سيما في فلسطين وفي شطر من الحركة السياسية في العراق. وترجع هذه الحالة إلى أسباب متعددة ومترابطة ترابطاً وثيقاً، لعلنا نعود إليها فيما بعد.

وأما اللغز، فيتمثل في حدوث نوع من التوافق الظاهر، والمؤقت، بين الحركة السياسية العربية الساعية إلى تجاوز مأزقها الراهن وبين السياسة الأمريكية في جانب منها، والساعية إلى خلخلة القبضة القوية والمستتبة عبر الزمن لأنظمة الحكم ذات العصب الأمني ــ العسكري في (الدول الإقليمية) العربية عموماً.

ويكتسي التوجه الأمريكي الراهن رداء «ديمقراطياً» أو «ليبرالياً» قائماً على حزمة من الدعاوى السياسية، في مقدمتها: التعددية، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية. ويتجه الخطاب السياسي والدعائي الأمريكي إلى شرائح اجتماعية بعينها كالمرأة (والحركة النسوية) والمثقفين (وحركة المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الأهلية و«الجمعيات غير الحكومية»)، ودع عنك من يسمَّون رجال الأعمال(ومنظماتهم الضاغطة).

وتتصاعد نبرة الخطاب الأمريكي بالتركيز على شعارات معينة تدعو إلى هدف مثل : تداول السلطة، أو تدعو إلى آلية معينة كالانتخابات التمثيلية عموماً والبرلمانية خصوصاً.

وتكمن المفارقة في أن النظام السياسي الأمريكي الذي يتبنى الخطاب المذكور، هو النظام الذي يتمركز من حول تيار سياسي معين، يسمى في الكتابات الجارية المحافظين الجدد، وينعتهم البعض بالمحافظين الجدد المجانين (Crazy New Conservatives). ويرجع هذا

النعت إلى كون أعضاء هذا التيار يمثلون أكثر التيارات السياسية الأمريكية في الحقبة الراهنة رجعية وعنصرية وعدوانية، بالإضافة إلى نزعة التهور والمغامرة التي تجلت بأقوى مظاهرها في تنفيذ عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى ما سبقها من غزو أفغانستان، وما رافقها من الدعم غير المسبوق للتيار الليكودي في الكيان الصهيوني، وما لحقها من انتهاج سياسة «حافة الهاوية» في التعامل مع الأزمات الإقليمية في المنطقة العربية ــ الإسلامية والتي يسمونها الشرق الأوسط الكبير..! وهو ما يتضح من نمط التعامل الأمريكي الحالي مع كل من إيران وسوريا.

وهنا تلتقي المعضلة واللغز الكبير ؛ إذ تبدو القيادة السياسية الأمريكية ــ داعية الحرية على مستوى الخطاب، وراعية «الهيمنة المتهورة» على مستوى الفعل ــ وكأنها تلقي بقفاز النجاة إلى عدد من فصائل الحركة السياسية العربية. فهذه الفصائل التواقة إلى المشاركة في سلطة لم ترحمها قط، تجد أمامها يداً ممدودة على طولها، بيد أنها اليد الأمريكية.

إن المطلب الديمقراطي هنا يجد نفسه أمام تعارض محتمل مع المطلب الوطني بكل تأكيد. فالولايات المتحدة الأمريكية، التي كثيراً ما ساندت الأنظمة الاستبدادية في العالم الثالث السابق طوال حقبة القطبية الثنائية أو الحرب الباردة، بل أنشأتها إنشاءً في مواجهة مريرة مع حركات التحرر الوطني والاجتماعي، لدواعٍ متعددة كمواجهة المد السوفياتي والمد الصيني، تجد نفسها في الوقت الحالي في غير حاجةٍ ماسة إلى خدمات كثير من «زبائنها» السابقين، ضمن بيئة دولية مريحة لها وبغير كوابح على حركتها الحرة المهيمنة. ويضاف إلى ذلك تصور أمريكي بأن البنية الراهنة لبعض النظم الحاكمة تولد لوناً من التعصب الديني ومن ثم الميل المتأصل إلى ممارسة العنف المجسد تجاه الولايات المتحدة كما ظهر في أحداث أيلول/سبتمبر.

وفي الإطار الدولي الجديد رأت أمريكا، فيما يبدو، أنه ربما يكون من الأنسب لها أن تشجع على أن تخلق أنظمة سياسية أكثر انفتاحاً بما يسمح لها بالتوغل والاختراق المحلي، وبالوصول إلى، و(الحصول على) ما تحتاج إليه من موارد متنوعة، عبر إقامة شبكات للتحالف وللتآلف مع قطاعات اجتماعية عريضة نسبياً، بل من خلال تبني مطالب «شعبوية» ذات طابع فئوي في الغالب، وعلى قواعد الانتماءات الاجتماعية الصغرى : طائفية وقبلية وعرقية.. إلخ.

هنا تدخل الديمقراطية، كما قلنا، دائرة التعارض المحتمل مع الوطنية. فماذا نحن صانعون؟

إذا انحصرت المطالبة بالديمقراطية ضمن حيز الديمقراطية السياسية الشكلية و(الليبرالية)، فلن يكون هناك حل للعقدة، للمعضلة واللغز. فلسوف ينتهي المطلب الديمقراطي إلى مأزق خطير، يهزم نفسه بنفسه كما يقال، وقد ينزلق في لحظة معينة إلى أرضية التلاقي الموضوعي، وربما الذاتي أحياناً، مع القوى المهيمنة على ضفتي الأطلسي، وللأسف : أمريكا وأوروبا.

وإنما يكمن حل العقدة في ربط الديمقراطية بأضلاع المثلث العربي المتكامل والعتيد، وهي:

١ ــ القومية، ممثلة في العروبة السياسية، كنزوع إلى التحرر الناجز وإلى التوحد.

٢ ــ الاشتراكية، ممثلة في العمل من أجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي الوطني وتحقيق العدالة التوزيعية بأفق إنساني أصيل.

٣ ــ استئناف التطور الحضاري المستند إلى القاعدة الإسلامية المؤتلفة مع المسيحية الشرقية.

وإن ارتباط العمل الديمقراطي، على هذا النحو، بالعمل من أجل التحرر الوطني الوحدوي والاشتراكية واستئناف التطور الحضاري، هو الذي يعصم الديمقراطية من الوقوع في شراك التناقض المحتمل مع الموقف الوطني والحركة الوطنية. وبذلك يتوفر لدى القوى العربية التقدمية معيار وضابط لا يخطئ، من أجل التمييز بين الديمقراطية الحقيقية كعملية للكفاح الاجتماعي والتاريخي الطويل الأجل، والديمقراطية كقفزة في الفراغ طارئة أو هبّة عارضة سرعان ما تميل بها الرياح الجامحة.

وانطلاقاً من هذا المعيار المحدد يمكن الحكم على مظاهر الحركة الجارية تحت رايةٍ حمّالة الأوجه باسم الديمقراطية. وساعتها يتبين الفرق بين الخيط الأبيض والخيط الأسود ؛ بين نداء الحرية الوطنية والاجتماعية الحقيقي، وما يمكن اعتباره «الديمقراطية ــ أفيون الشعوب»..

ثانياً: الحراك والرومانسية الفكرية

انتشرت في السماء العربية، بسرعة البرق، «صرعة» الدعوة الديمقراطية في الأعوام القليلة الأخيرة، وخاصة بعد سقوط بغداد الثاني عام ٢٠٠٣، بعد سقوطها الأول على يد هولاكو عام ١٢٥٨م. وتدافعت حفنة من المثقفين العرب لا تلوي على شيء، تسابق البرق والريح في الدعوة على طريقة : الذئب! الذئب!. وامتلكت هذه الحفنة نواصي المنابر الإعلامية الذائعة الصيت هذه الأيام، على المستوى العربي، وشرعت تجأر بالصراخ المدوي، وتحول دون وصول الأصوات الأخرى إلى الجمهور العربي الكريم. وكم من صوت حاول النفاذ من بين الحناجر، فلم يقدر له ذلك، وبقي حبيس الصدور، أو حبيس الورق الصقيل.

لم نعد نسمع إذاً، أو لا نسمع إلا لماماً، عن التحرر الوطني والقومي، وعن الاستعمار والهيمنة الإمبريالية، ومقاومة الصهيونية، وعن التقدم العربي والتطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أما الحديث عن الوحدة العربية، وعن الاشتراكية، وعن «صراع الوجود لا صراع الحدود»، فقد أصبح من أصداء الماضي الذي يريدون له ألا يعود. وفي أفضل الأحوال، صارت هذه المفاهيم توضع بين قوسين، لسوء ما تبشر به، من وجهة نظرهم.

وفي المجال الداخلي أو المحلي، وبالتركيز على المجال الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت جمهرة المثقفين تتسابق في ترديد المقولات التي تتسارع وتيرة طرحها بين الفينة والأخرى، من قِبل الدوائر الفكرية الغربية، ومن قِبل المنظمات الدولية التي تدور كلها تقريباً في فلك النفوذ الفكري الأمريكي، إلا من رحم..

وهكذا لم نسمع منهم حديثاً عن العدل الاجتماعي والدور الرئيسي للدولة ووظيفتها الاجتماعية، وعن الدور القيادي لقطاع الملكية المجتمعي في قيادة قاطرة التنمية، أو عن القطاع العام، لا بل لم نعد نسمع عن العمال والفلاحين، الذين كنا نسمع عنهم الكثير. ولم نعد نسمع عن الرأسمالية الوطنية، وإنما غدونا نسمع الكثير عن رجال الأعمال وكفى!

لا بل لم تعد جمهرة الخبراء الاقتصاديين تتابع آخر ما يصدر عن الدوائر الفكرية الغربية والأمريكية نفسها من مراجعات، مثل التركيز على دور المؤسسات في تصحيح أداء الأسواق، أو مراجعة ما كان يسمى «إجماع واشنطن»، أو عن تيار «الكينزية» و«الكينزية» الجديدة والمدافع عن شيء من إعادة توزيع الدخول؛ وإنما يكررون على أسماعنا ما تكرر على أسماعهم من قِبَل أسوأ شرائح النخبة الثقافية الأمريكية من دعاة العولمة الرأسمالية وطغيان الشركات العابرة الجنسيات، وحرية الرأسمال المنفلتة، دعاة «الليبرالية الجديدة» (Neo-liberalism). فإذا قالوا لهم شعار مواجهة الفقر ثم التنمية البشرية، قالوا مواجهة الفقر، ثم قالوا التنمية البشرية..! وإذا قيل لهم بل التنمية المستدامة، قالوا التنمية المستدامة. وإذا قيل لهم الحكم الصالح والشفافية والإدارة الحسنة للشركات، قالوا الحكم الصالح والشفافية و(الحوكمة).! وإذا قالوا لهم بل الديمقراطية، قالوا الديمقراطية، الديمقراطية.!. وكذا الحال عن تداول السلطة والمجتمع المدني و(تمكين المرأة) والنزعة النسوية.

وإذا تحولت الجماعة الثقافية الغربية من القضاء على الفقر في البنك الدولي إلى ترشيد المعونة، وجدتهم يقولون ما يقال.

وأما التحولات الهيكلية ومقاومة التبعية والخضوع للهيمنة، فهي عندهم ليست من مقولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بل لم يعودوا يتحدثون عن التنمية ذاتها، ولكن عن النمو واقتصاد السوق و«تحرير » الأسعار وعن الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتثبيت، ودع عنك التكيف أو المواءمة.

وفي بلادنا العربية، لم يعد أولئك الخبراء والمثقفون يتحدثون عن القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمات المنتجة ورفع الإنتاجية الاجتماعية لقوة العمل المجتمعي، وإنما يقفزون إلى أحاديث طويلة عريضة عن تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة..! ولم يعودوا يتكلمون عن تثوير المجتمع وإعادة بناء قواه الحية القاعدية، وإنما يدبجون لنا مؤشرات كمية عن مدى الحرية.

ومن الحرية أخذ مثقفونا يذهبون إلى نوع غامض وغائم من الديمقراطية. فهي عندهم كقرص الشمس المغيّب عند الأفق القريب، يمدون إليه أياديهم على امتدادها فتأتي

إليهم طائعة أو كارهة. الديمقراطية لدى كثير من مثقفينا اليوم ترياق «موجود»، ودواء في أحد الأركان هناك، وبلسم سحري يتبسم ضاحكاً من قولنا ينتظر المجيء! وهذه هي بعض أعراض الظاهرة التي وصفت في وقت معين بالمراهقة الفكرية، والتي تشير إلى كثير مما تناولناه آنفاً من تقلب الموجات الفكرية للمثقفين والخبراء وفق الرياح الهائجة من الشمال. ولكنا ندعوها هنا الرومانسية الفكرية، التي لا تتعرف على حقيقة الحياة الاجتماعية ذات الطابع الصراعي، دولياً ومحلياً، وعلى المسار المتعرج (والحلزوني) للتاريخ، من دون إغفال الجوانب الإيجابية في الدعوات الفكرية الغربية، التي هي في النهاية انعكاس أمين للواقع القائم، لحقائق القوة الصلبة والقاسية في عالم الهيمنة الرأسمالية الكاملة بقيادة أمريكية طاغية على الصعيد العالمي.

بيد أن الحقيقة تفرض نفسها في الختام (ورمادية هي النظريات يا صديقي، ولكن شجرة الحياة خضراء دائماً).

فكيف نتعرف على شجرة الحياة، وكيف نعمل من أجلها؟ ومن أسف أن شجرة الحياة هذه ــ الحياة البشرية كما خبرها الإنسان ــ تحوطها أشواك سامة كثيرة، وهذه الأشواك تحرسها وحوش الغابة والثعابين. فإذا أراد جمهور الناس المنتجين الساعين بشوق إلى السعادة والعدالة، وإلى الحق والخير والجمال، كما في لغة فلسفة القيم التقليدية، فلا بد من بذل الدم وإراقة الدمع. وفي تعبير علمي فإن نيل الحرية للشعوب مرهون بعملية كفاحية طويلة الأجل، عملية للصراع الاجتماعي التاريخي.

والحرية بهذا المعنى، ولنستعر من ألفاظ «الميثاق الوطني» لعبد الناصر لعام ١٩٦٢: حرية الوطن وحرية المواطن. فأما حرية الوطن هذه الأيام فهي مغالبة ومعركة، وهي موجهة بصفة أساسية لانتزاع الحق المستقل في الحياة، من بين أنياب «إمبراطورية الشر» الأمريكية ــ الصهيونية التي تعمل على أن تمدّ أذرعها الأخطبوطية من المحيط إلى الخليج، كما كنا نقول ولم نزل!

وحرية المواطن مغالبة ومعركة أيضاً؛ فهي تعني انتزاع حق الحكم لأغلبية المجتمع في وجه مقاومة العُصَب السائدة تفرض دكتاتوريتها (أو ديمقراطيتها الخاصة) بالحديد والنار إذا اقتضى الأمر.

ولكن انتزاع الحق في الحكم الشعبي ليس من نوع المعارك التي تنال بضربة واحدة أو ضربات، وإنما هي كما قلنا عملية للكفاح الاجتماعي تستهدف تدريب الجماهير على المبادرة، والتعلم منها فن المبادأة على حافة الخطر، وتحسين ميزان القوى الطبقية والاجتماعية بصفة مستمرة، في ميادين التنظيم والحركة.

وبالتطبيق على التجربة المصرية الراهنة، فإن معركة الديمقراطية ــ حكم الشعب ــ لا تتحقق من فوق: سواء جاء هذا «الفوق» من السلطة القائمة أو من المعارضة القائمة أيضاً بالذات. فالسلطة ــ أي سلطة ــ لن تسلم مفاتيح القوة التي تقبض على أعنتها بفعل خالص من لدنها، على قمة الهرم الاجتماعي، أو بإرادتها الحرة. والمعارضة لن يكون في إمكانها

الفوز في معركة القوة الاجتماعية إذا هي ركزت على «المساهمة» في عملية الحكم من أعلى، أو حتى لو عملت علي مجرد تغيير بنية السلطة العليا، فذلك هو منهج «الانقلاب»، إذا صح التعبير، لا منهج «الثورة» كفعل شعبي ومجتمعي تاريخي.

وإنما يجب العمل علي بناء قوى المبادرة الشعبية المتنامية، بأفق سياسي واضح، ومن خلال صيغة جبهوية ناجعة. ومن هذا المدخل يجب فرض تغييرات متتالية، بجهد متصاعد (لا يكل ولا يمل) عبر الزمن، ومن الجذور الشعبية (Grass Roots) بالذات. ولقد جاء علينا حين من الدهر تمت فيه «حوكمة» المجال السياسي، أي جعله حكومياً، إذا صح هذا التعبير، وتم شلّ إمكانات الحركة المبادرة للقوى الاجتماعية جميعاً. ولذا لا بد من العمل على فك القيود لتحقيق الخلاص التاريخي من حالة الشلل المجتمعي. وأمامنا معارك فرعية كثيرة، داخل تلك المعركة العامة، ونذكر منها:

١ ــ معركة استعادة الدور المستقل للمنظمات المهنية والنقابية، من الاتحادات الطلابية إلى الجمعيات التعاونية الزراعية والفلاحية، ونقابات العمال، والنقابات المهنية، ابتداء من تغيير القوانين واللوائح والإجراءات المنظِّمة.

٢ ــ معركة منع التعذيب الجسدي والمعنوي (والرمزي) في نقاط وأقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز والسجون.

٣ ــ معركة إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية جميعاً، والنصوص المانعة للحركة المبادرة في منظومات القوانين الاعتيادية. ويرتبط بذلك إلغاء الاعتقال، والإفراج عن جميع المعتقلين.

٤ ــ استعادة الدور المبادر والمستقل للروابط والأشكال التنظيمية للقوى الاجتماعية وفئاتها المختلفة كأعضاء هيئات التدريس والقضاة.

٥ ــ معركة، أو معارك، منع الممارسات الهادفة إلى حجب الحق الطبيعي للجماهير في المشاركة السياسية عبر الاقتراع العام، بما في ذلك استغلال إمكانات الأجهزة الحكومية في التأثير على إرادة الناخبين (وإن حرية تذكرة الانتخاب لا تنفصل عن رغيف الخبز) كما أشارت أدبيات «الميثاق الوطني» في عهد ثورة تموز/يوليو، وانتهاء بمنع التزوير وما يرتبط به من إجراءات لائحية ومؤسسية.

٦ ــ إجراء التعديلات التشريعية والتنظيمية اللازمة لإقرار وممارسة حقوق التجمع والإضراب والاعتصام والتظاهر.

٧ ــ أخيراً وليس آخراً، إجراء تغيير دستوري يسمح بترجمة التغير في موازين القوى الاجتماعية على النحو السابق، ويعيد صياغة العلاقة التوازنية بين السلطات القائمة على عملية الحكم، وفق التغير المشار إليه.

... وهذه مجرد أمثلة لما ينبغي أن يفكر فيه المثقفون العرب، من واقع حالة معينة هي الحالة المصرية، في وقت معين هو اللحظة الراهنة، وفي موضوع واحد هو الديمقراطية. ولكن

الساحة العربية غنية ومتنوعة، بمعاركها، وأشواكها، ووحوشها، وثعابينها. فلتكن إذاً معركتنا العربية الشعبية على مستوى المواجهة حقاً، ومن خلال صوغ وتطبيق استراتيجيات فعالة للتحرر الوطني ــ القومي وللكفاح الاجتماعي والديمقرطي الشعبي، بعيداً ــ ما أمكن ــ عن أوهام «الرومانسية الفكرية».

ثالثاً: نظرية «الهبّة التاريخية» على المحك، أو الحركة الوطنية المصرية على المنعطف

على حين غرة، وكأنها من دون مقدمات، حدثت «يقظة» قوية ومتصاعدة، فيما يبدو، للحركة الوطنية المصرية تحت شعار الديمقراطية، في سياق عربي عام. ويعتبر ذلك في رأي البعض تأكيداً لمقولة «الهبّة التاريخية» ــ كخط ناظم للتطور السياسي المصري الحديث ــ التي أخذت خلال القرنين الماضيين شكل الانتفاضة الجماهيرية، على موجات متقطعة، تبدأ ويتصاعد مدّها حتى تحقق هدفها الظرفي أو المرحلي، في هذه الفترة التاريخية أو تلك. ويستدل أنصار هذه المقولة على صحتها بالشواهد التاريخية الماثلة، ابتداء من ثورتي القاهرة الأولى والثانية في مواجهة الغزوة ــ أو الحملة ــ الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت (١٧٩٨ ــ ١٨٠٣) وما تبعها من التفاف شعبي حول القيادة السياسية البازغة بعد هزيمة تلك الحملة من أجل تنصب محمد علي والياً على مصر وعزل الوالي التركي القديم(خورشيد باشا). وبعد حقبة طويلة من السكون والتقاط مصادر القوة الجديدة، جاءت الثورة العرابية(١٨٨١ ــ ١٨٨٢) بما سبقها ورافقها وأعقبها من نهوض وطني ــ ديمقراطي رفيع الشأن، بمقاييس العصر آنذاك. وقد هُزمت الثورة كفعل عسكري في نهاية المطاف واحتلت بريطانيا(الإمبراطورية الاستعمارية التي لم تكن تغرب عنها الشمس) مصر. وبعد أربعة عقود، انفجرت ثورة ١٩١٩ في مواجهة الاحتلال، طلباً للاستقلال عن بريطانيا حتى تكون «مصر للمصريين» ؛ و[ركب سعد زغلول قمة المد الثوري] ووصل به إلى ذرى عالية انتهت بالحصول على استقلال جزئي أو اسمي (١٩٢٢) تبعه صدور دستور ١٩٢٣ الذي أسس لملكية دستورية من حيث المظهر، تولى خلالها وفد سعد زغلول، كحزب لما سمي الأغلبية، القيادة (الرسمية) للحركة الوطنية المصرية. وقد انتهت ثورة ١٩١٩ إلى إقامة نظام سياسي يستند إلى الشعار الليبرالي المستعار من بعض تجارب أوروبا الغربية، ودخل حزب الوفد تجربة الحكم في ظل الملكية والاحتلال البريطاني، في تناوب قسري للسلطة مع أحزاب الأقلية، وعلى قاعدة نظام اقتصادي اجتماعي يسيطر عليه «أصحاب المصالح الحقيقية» من كبار ملاك الأراضي ورؤوس الأموال. وانتهت التجربة المسماة «الليبرالية» (١٩٢٢ ــ ١٩٥٢) إلى انفصام بين الشعب بقيادة حركته الوطنية التي تنامت خارج عباءة الأحزاب وخاصة في الأربعينيات، من جهة، والنظام السياسي كله، نظام الحكم الملكي والنظام الحزبي التعددي، من جهة أخرى. ودخلت مصر مع مفتتح الخمسينيات من القرن العشرين في جُبّ الفوضي والفساد المتعاظم (وخاصة مع حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير١٩٥٢)، ومُهد الطريق أمام انبثاق قيادة جديدة، طبقياً

وجيلياً ومؤسسياً، من أبناء الفئات الوسطى الشباب في المؤسسة العسكرية، فأطاحت النظام المتعفن في سلسلة من الضربات الماحقة، بقيادة الضابط الشاب جمال عبد الناصر.

وقد أدرك جمال عبد الناصر أن الفوضى والفساد نجما عن الهيكل الاقتصادي ــ الاجتماعي ــ السياسي في الأساس، والذي ترجم إلى الهزيمة في حرب فلسطين كتتويج ختامي لنظام محتضر.

ومن أجل ذلك قام عبد الناصر بتطوير حركته إلى ثورة ضد الهيكل (الكولونيالي) أو «شبه الإقطاعي ــ شبه الرأسمالي» في رأي البعض، وأقام مكانه هيكلاً جديداً: بواسطة الإصلاح الزراعي والتأميم والتصنيع والحد من التفاوت في توزيع الدخول في الأرياف والحضر. كما قام جمال عبد الناصر باستكشاف أكثر عمقاً لجذور النكبة بدءاً من الحقيقة التي خبرها بنفسه في أثناء حصار الفالوجة، كما أشار في **فلسفة الثورة**، وهي أن المعركة الحقيقية يجب أن تبدأ في القاهرة بالذات. ولذلك وصل معركته في سبيل التنمية والعدالة الاجتماعية بالمعركة العربية العامة من أجل التحرر من الاستعمار (مغرباً ــ كما في ثورة الجزائر ــ ومشرقا كما في موقعة حلف بغداد)، ومن أجل مشروع الوحدة العربية.

ولكن عبد الناصر، الذي كان يخوض معركته المعقدة تلك، ما كان يستند إلى حركة وطنية شعبية منظمة (لم يسعف التاريخ الاجتماعي مصر بها)، ولا هو بمستطيع آنذاك أن ينشىء الحركة الوطنية ــ القومية إنشاءً وهو في قمة السلطة، فحدث المأزق التاريخي للثورة مع الدولة، وتبلور نظام سياسي على قاعدة من الطبقة أو شبه الطبقة الجديدة ونخبتها الخاصة. ومع المأزق انفتح الباب أمام انزلاقات السلطة والقوة، داخل النظام وخارجه، فوقعت النكسة العسكرية عام ١٩٦٧. وقد قام عبد الناصر بنفسه بالكشف عن جوانب من هذه الحقيقة بعد النكسة (والتنحي) وفي غمار «إزالة آثار العدوان» وإعادة بناء القوات المسلحة وخوض حرب الاستنزاف.

لقد توقف قانون «الهبّة التاريخية» في انقطاع مؤقت كان ثمنه تحقيق إنجازات عظمى انطلاقاً من القاعدة المصرية وبالقيادة الناصرية، لفتح الباب الواسع لمعركة التحرر العربي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية ومواجهة الصهيونية، والمشاركة في قيادة الجبهة العالمية المناهضة للاستعمار الجديد على مستوى العالم كله، تحت راية عدم الانحياز.

ومع أفول المشروع الناصري، الاجتماعي والقومي، وخاصة بوفاة القائد المؤسس عام ١٩٧٠، لم يعد ثمة مبرر لتعطل مسار الانتفاض الشعبي، في وجه مشروع جديد للثورة المضادة الساداتية. وهنا حدثت الانتفاضة أو الهبّة الطلابية لعامي ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ طلباً لحرب التحرير. ولما أُجهضت نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، حدثت الانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ كانون الثاني/يناير١٩٧٧. وفي محاولة لاستيعاب أثر الصدمة، تمت زيارة الكيان الصهيوني في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وبعد ذلك بعدة أعوام حدث الاغتيال (١٩٨١) وما تبعه من فوضى أمنية.

وتوفر مُذ ذاك الظرف التاريخي لتوجيه مسار الحركة الشعبية باتجاه التعبئة الأمنية، ولو من خلال نموذج خاص للممارسة السياسية يقوم على التعددية الصورية و«التنفيس» الإعلامي. ومن حول هذا النموذج تم بناء ترسانة كاملة من التشريعات والمؤسسات، ومن الأفكار والممارسات، في محاولة لعلها لم تنجح تماماً، لترسيخ بناء نوع معين من «الدولة البوليسية الناعمة» ــ كنمط لدولة إقليمية معسكرة، على المستوى العربي العام.

وإن التغيرات الكمية تؤدي إلى تغير كيفي، كما يقولون. و«لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومضادّ له في الاتجاه»، كما يقولون كذلك. ولذلك، أدى تراكم الممارسات إلى تراكم مستبطن للغضب، فكان ما كان، بعد أكثر من عشرين عاماً، كفترة متطاولة للانقطاع في مسار الهبّة الشعبية، والتي نرجو لها أن تنظم وترشد لتتحول إلى فعل إيجابي مستمر تاريخياً، ومتكامل مضموناً. هذا من الناحية الذاتية، بلغة المصطلح الفلسفي. أما من الناحية الموضوعية، فلقد كان تدهور أداء الدول الإقليمية على المستوى العربي ــ بما فيها، بل في قلبها الحالة المصرية ــ يشكل «الأساس المادي» لهبّة الغضب القائمة أو المنتظرة. ويتمثل ذلك التدهور، كما أشرنا سابقاً، على الصعيد التنموي، وعلى صعيد العدالة الاجتماعية، وعلى مستوى العلاقة بالكيان الصهيوني وبتطلعات الهيمنة الأمريكية، وفي مجال الدور العربي لمصر ومكانتها القومية.

رابعاً: حساب الاحتمالات، والتغير السياسي

عندما نفكر في التغير السياسي علي ساحة جمهورية مصر العربية، يواجهنا ما يشبه حساب الاحتمالات في العلوم الرياضية. ويبحث هذا الفرع العلمي في الإمكانيات البديلة لسلوك متغير ما، ضمن بيئة يكتنفها عدم اليقين. والحق أن التغير الاجتماعي عموماً يتسم بقدر مرتفع من عدم التأكد، نظراً لتدخل عامل الإرادة الإنسانية ــ الاجتماعية في بناء التاريخ. وعادةً ما يقال إن التاريخ هو مَختبَر أو معمل التطور البشري، بكل ما يلفه من تناقض وصراع ناجمين عن اختلاف المصالح الاجتماعية والرؤى الفكرية المعبرة عنها والمشاعر المرتبطة بها. ولم تعد فكرة الحتمية مقبولة بصورتها التقليدية عموماً، بل لم يعد مفهوم الضرورة مقبولاً على علّاته في المجال الاجتماعي خاصةً ؛ ليس فقط لتدخل عامل الإرادة الإنسانية ذات المضمون التناقضي والصراعي كما أشرنا، وإنما أيضاً للتغير في نظريات العلم الطبيعي والرياضي التي أخذت تستكشف آفاقاً جديدة في الفيزياء وتبني أُطراً نظرية مبتكرة تتراوح بين مفهوم تعدد الاحتمالات ونظرية الفوضى (Chaos).

لا تثريب علينا إذاً، إن نحن ضربنا أخماساً في أسداس، كما يقولون، وإن نحن لم نقطع بالأمر اليقين فيما يحدث الآن في مصر وغيرها من أجزاء الوطن العربي الكبير، وخاصة في النقاط «الملتهبة»، كالعراق ولبنان وفلسطين.

ولنركز هنا على الحالة المصرية، ولنبدأ بالتعرف على الأطراف الرئيسية الفعالة في حركة الأحداث، وهي أطراف ثلاثة : الحركة الوطنية الناشئة، والنظام السياسي، والقوى الخارجية، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية.

وحركة الأحداث بدأت وتسارعت بصورة غير معهودة طوال الأعوام الأخيرة، ويبدو أنها لن تعود إلى سابق عهدها من الركود النسبي الملحوظ. لقد أخذ التطور السياسي شكل المعركة السجالية التي تدور بأسلوب «النقاط» لا بطريقة «الضربة القاضية»، إذا استخدمنا التعبيرات المستمدة من لعبة الملاكمة. ولم تتبلور الحركة السياسية الوطنية حتى الآن، من حيث قواها وتنظيمها ورؤيتها الفكرية ــ السياسية وأسلوب عملها، فهي لا تزال غضة طرية العود، تتلمس مواقع أقدامها ضمن بيئة سياسية خشنة قاسية الملامح ومراوِغة. وهي تواجه غرماء ــ شركاء ذوي خبرة طويلة عريضة، إذا صح هذا التعبير. فهي تواجه الغريم ــ الشريك الأمريكي، الذي ينتهج أكثر الطرق نجاعة في إدارة السياسة الخارجية في العالم المعاصر. فقد استطاع بأسلوب «الذئب» الوحشي أن يغالب ويتغلب على «الدب» الروسي، وهو يصارع «التنين» الصيني الآن ببراعة، ويتعامل مع «التمساح» الأوروبي بمزيج من الحزم والحصافة. فأين منه حركاتنا السياسية البازغة؟ ثم إن الحركة الوطنية المصرية تواجه نظاماً سياسياً راسخ القدم على أرضية الأمن الذاتي، وقد استطاع أن ينسج من خيوط العنكبوت شبكة قوية البنيان من المنافع والمكاسب والفوائد، لأفراد وفئات وقوى اجتماعية، تمتد بسطوة أجهزة الدولة والمال العام لتمثل ما يشبه «هيئة المنتفعين» الأخطبوطية الطابع، على الرقعة العريضة للأرياف والحضر والمدن الكبرى، والتي تتخذ لها مسمى وسَمّتَ الحزب السياسي. ثم إن هذا النظام السياسي يستفيد أيما استفادة من ثقل الأمر الواقع وقوته التي تبعث في نفوس العامة والنخبة روحاً من اليأس من التغيير أحياناً، أو حالة من اللامبالاة التي تشيع نوعاً من السلبية أحياناً أخرى، وفي نهاية الأمر تخلق ذلك المناخ الثقافي الممضّ الذي يعبر عنه الشعار التقليدي «ما نعرفه أفضل مما لا نعرفه». ويتم ذلك في ضوء ممارسة مصممة ــ بواسطة النظام الحاكم ــ طوال عقود لحجب إمكانية انبثاق المجال السياسي في الحياة الاجتماعية أصلاً، وهو المجال القائم بطبيعته على الصراع من حول السلطة والقوة الاجتماعية. فقد انعدمت، أو كادت، خبرة العمل السياسي بالمعنى الوطني ــ الاجتماعي، وليس على طريقة الإقطاع السياسي اللبناني مثلاً. وهكذا، فلم يتشكل بنيان متكامل لـ «القيادة السياسية» على مستوى المجتمع بذلك المعنى، وخاصة في ضوء الجمود المفرط في مضمار ما يسمى الخلافة السياسية وفي التغير «الجيلي» للكادر السياسي، طوال ربع قرن أو يزيد.

على هذه الخلفية المعقدة إذاً، ترسم لوحة التغير السياسي المصري الآن. يدخل حلبتها لأول مرة تقريباً تلامذة مدارس وطلاب جامعات، وأساتذة وأعضاء هيئات تدريس، ومحامون وقضاة، وصحافيون ومثقفون، ومهنيون وبعض العمال وموظفون، وربما فلاحون ومزارعون، بلا دون خبرة سابقة ومن دون تنظيم، اللهم إلا جماعة الإخوان المسلمين.

فكيف سيتصرف شركاء ــ غرماء اللعبة السياسية؟ وما هي محددات سلوك الأطراف في الفترة القادمة؟

ولنبدأ بأمريكا التي ستعمل على استخدام تفاعلات العملية السياسية لتحقيق مصلحتها بطبيعة الحال، عن طريق التعامل على قناتين: قناة النظام، وقناة الحركة الوطنية أو

(المعارضة). والمحدد الرئيسي لسلوكها هو العمل على ضبط معدل التغير السياسي وإيقاعه بحيث يضمن استفزاز النظام وابتزازه من ناحية، والحيلولة دون تطور مسار الأحداث إلى الحد الذي يهدد بوصول أو تبلور قوة سياسية يمكن أن تغير معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني ومعادلة التوازن القائم على الساحة السياسية العربية من ناحية أخرى. وفي جميع الأحوال، فإن الولايات المتحدة ستحاول السيطرة على اتجاه الحدث ــ كلما أمكنها ذلك ــ بحيث لا يقترب من «المحرمات». وهذه المحرمات هي: **أولاً** عتبة التطور الفكري أو العملي باتجاه الاشتراكية بما تعنيه من استعادة الدور التنموي والاجتماعي للدولة. و**ثانياً** التوجه نحو تأسيس صيغة سياسية تكفل الاقتراب من تجسيد إرادة الأغلبية الاجتماعية الحقيقية، في إطار الديمقراطية ــ الاشتراكية. و**أخيراً** ــ ولكن ليس آخراً بالطبع ــ بناء صيغة جديدة للتعامل مع الكيان الصهيوني على أساس الندية السياسية والتكافؤ العسكري والاقتصادي. هذه هي المحرمات من وجهة النظر الأمريكية، والتي ستعمل على عدم الاقتراب منها إيجاباً، أو مس الوضع القائم النقيض.

وليس معنى هذا أن ما تتمنى أمريكا ستدركه، فالعملاق الوطني ــ القومي إذا انطلق على السكة بالطريقة الصحيحة، فليس ثمة ما يضمن لها أن يسير على قضبان مصالحها كما تعرّفها لنفسها. ولربما تغازل المارد أو تضع له المغريات، وربما تضع العصي في العجلات، ولكن الحركة الوطنية المصرية، والحركة القومية العربية عموماً، ليست بالضرورة أسيرة التصور لخطوط الحركة التي تتحدد من الخارج، بل يفترض أن تبلور خطوطها الخاصة والموجهة قبل كل شيء إلى تحدي الهيمنة الأجنبية، وتجسيد مشروعها القومي للتطور الارتقائي.

وأما النظام السياسي، فسيحاول الاستفادة من ثقل الأمر الواقع، كما أشرنا، وسيعطي الأولوية لمحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، كما يقولون، وهماً منه بأن التاريخ يعيد نفسه، وأن الماضي يمتد تلقائياً في المستقبل، وهذا الأمر ينسحب على النظم العربية طراً؛ فإن لم يفلح هذا النظام السياسي في ذلك ــ ولن يفلح ــ فسيعمل على محاولة ضبط معدل التغير السياسي وإيقاعه ضمن الحدود التي تعرف في أدبيات علم التنمية السياسية الأمريكي بالتغير النظامي (Orderly Change) في إطار الوضع القائم أساساً، فلا يقترب من حدود الثورة كتغير جذري إيجابي شامل. وفي ذلك تلتقي مصلحة النظم ومصلحة أمريكا. ولكن هنا أيضاً يلتقي الجانبان مع العديد من القوى والأطراف المندرجة في سياق المعارضة الراهن، والتي قد لا تتعدى رؤيتها حدود التغير الشكلي في نوعية القابضين على أعنّة السلطة، ولو تحت الدعوى البراقة لتداول السلطة أو تناوبها. وهنا تكمن نقطة ضعف (وربما نقطة مقتل) الحركة الوطنية، إن لم تبلور استراتيجيتها الصحيحة للتغيير. ولربما يكون المدخل الملائم لذلك التبلور هو العمل على بناء جبهة وطنية عريضة، تتبنى القواسم المشتركة للعمل السياسي في إطاره العربي القومي وفي السياق الاجتماعي الحقيقي.

ولكن في أي اتجاه سوف تسير السفينة؟ وإلى أين يقودنا «حساب الاحتمالات» بالتطبيق على جمهورية مصر العربية؟

١ ــ هل ستتم إعادة إنتاج (أو استنساخ) ليبرالية فارغة من المضمون الاجتماعي، على غرار ما كان قائماً قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ مثلاً؟

٢ ــ أم سيقتصر الأمر على تنفيس الضغوط القائمة داخل «القدور الكاتمة» مع الإبقاء على الملامح الأساسية للنظام السياسي ــ الدستوري، ولو إلى حين؟

٣ ــ أم تقوم صيغة بائسة على النموذج اللبناني ــ العراقي الذي يطلق عليه البعض مسمى الديمقراطية الوفاقية أو التوافقية، رغم جوهره القائم على إهدار القاعدة الاجتماعية للديمقراطية الشعبية والوطنية واستبدالها بصيغ «ذرّية» لما أصبحوا يسمونه المحاصصة أو (المقاصة) الطائفية والعشائرية والجهوية؟

٤ ــ أم تقوم حالة «الفوضى الخلاقة» وفق التصور الأمريكي المستحدث؟

٥ ــ أم تقوم حالة من التغير «غير المسيطر عليه» مما يمهد لسيادة أو طغيان قوة سياسية معينة؟

٦ ــ أم تقوم جبهة وطنية حقيقية وتقود التغيير إلى برّ الأمان وطنياً وقومياً واجتماعياً؟ هذا ما نرجوه وما يجب أن نعمل من أجله جميعاً،، وأن نبني إرادة التغيير المجتمعي بأنفسنا لنحول الاحتمال إلى ضرورة إنسانية.

خامساً: تغيرآتٍ..
ربيعٌ أم شتاء في القاهرة؟

يثير التحرك السياسي الشعبي في جمهورية مصر العربية قلقاً عظيماً وتساؤلات. والقلق هذا يختلف باختلاف أصحابه. فأهل الحكم القدامى، ولا سيما المتنفذون منهم منذ عقود، يعيشون الآن في همّ مقيم، بل في كرب أيضاً؛ فكيف لهم أن يتصوروا فقدان الصولجان الذي أمسكوا به على حين غرة، واحتفظوا به عشرين عاماً، وفي بعض الأحيان ثلاثين عاماً، وفي حالة أخرى أربعين..؟! وقد أسسوا «دولة بوليسية»، إذا جاز هذا التعبير من الناحية العلمية، ومدّوا أركانها في كل صوب، بنعومة فائقة تارة، وخشونة فظّة تارة أخرى، فكيف لها أن تزول وهي تحرس ما تحرس منذ أمد طويل؟

وأهل الحكم (الجدد) يمسكون زماماً بأيدٍ مهتزة خشية الإفلات، ومعهم ومن حولهم شباب يافعون كُثر، بعضهم أسوأ من القدامى في نهجهم الطبقي ومراوغتهم السياسية داخلياً وعربياً وخارجياً. فهم قلقون خشية أن تضيع منهم فرصة أو فرص تحسبوا لها، على مقاعد السلطة وفي أروقة صنع الثروة، فماذا هم صانعون؟

والدوائر المشتبكة في العلاقات الدولية مع نظام الحكم، وفي مقدمها الأمريكيون، قلقة أيضاً، فهؤلاء نسجوا علاقة عضوية وثيقة من خيوط حديدية رقيقة، كأنها خيوط العنكبوت، ويخشون كل الخشية أن ينقضّ البناء الذي أقاموه وأن تأكل العنكبوت بيتها بنفسها ﴿**وإنّ**

أوهن البيوت لبيت العنكبوت﴾(*). وتمثل العلاقة التي بنوها مع الكيان الصهيوني مركز اهتمامهم العميق، فإنْ تعرضت لأي اهتزاز، فلن يأمن أحد ما يأتي من بعد. ولكن الأمريكيين يشعرون بأن هذه الأنظمة، التي كثيراً ما ساندوها وساندتهم، قد تتحول إلى عبء عليهم في نهاية الأمر. فمن فرط جمودها المطبق، وانحسار زاوية الرؤية لديها حتى أنوفها أو أدنى من ذلك، ومن ثم غياب أي رؤية اقتصادية واجتماعية ذات بعد مستقبلي حقيقي، كل ذلك يمكن أن يستثير غضب الشعوب عليها فيطيحها وأصدقاءها الأمريكيين ونسيج علاقاتها الممتدة مع الكيان الصهيوني في ضربة واحدة، ومن يدري؟

لذلك ترى الأمريكيين في حيرة من أمرهم، يقلبون ناظريهم ذات اليمين وذات الشمال، أملاً في مخرج من ورطة وقعوا فيها، أو أُوقعوا فيها. فهم يتمنون لو دامت لهم مصالحهم، وللكيان الصهيوني أيضاً، بيد أنهم لا يطمئنون غاية الاطمئنان إلى كفاءة أهل الحكم في الحفاظ على تلك المصالح من وجهة نظرهم، فتراهم يمدون رِجْلا واحدة إلى المعارضة ويؤخرون الثانية، فأين المفر؟

بل ليس الأمر مقتصراً على هذه الأطراف كلها، والتي يمكن جمعها في طرف واحد، في التحليل النهائي. فإن قوى المعارضة والحركة الشعبية المتنامية قلقة أشد القلق أيضاً، ومعها أنصارها المحبون والمتعاطفون معها في كل اتجاه. فإلى أين تسير؟ وقد عوّل البعض ــ القليل ــ منها، ربما، على ظهير يأتيها من الأمريكيين، فأخذ هؤلاء يقلبون لها ظهر المجنّ، كما كان يقال في اللغة العربية التقليدية، فشعر ذلك البعض بنوع من انعدام الوزن كما يقال، وعلى الأقل بنوع من الحيرة العميقة.

والحق أن هناك ما يدعو إلى القلق الممضّ من هذه الناحية. ذلك بأن الحركة الشعبية المعارِضة قد عاجلتها الأحداث، وقدمت لها فرصة للحركة السريعة في قفزات وثابة، قبل أن يتاح لها التكوّن السياسي ــ التنظيمي أصلاً، ودع عنك التبلور العقائدي ــ الحركي، ما عدا الإخوان المسلمين، ولهم موقعهم الخاص في التحليل. لا بل إن بعض فصائل الحركة الشعبية ظنت أن التغيير قاب قوسين أو أدنى، فلما لم يأتها طائعاً أو كارهاً، قال لسان حالها مع شاعرنا العربي الكبير صلاح عبد الصبور: «هذا زمان السأم..!» وأخذت تمارس طقوس الدعاء الشعبي على النظام الحاكم في رحاب مقامات الأولياء.

ألا ليست الديمقراطية (أو التحول الديمقراطي، كما يقولون هذه الأيام) هدفاً آنيّاً للعمل الشعبي. والديمقراطية ليست تغييراً لحاكم واحد أو لزمرته المقربين، وإنما هي عملية تاريخية كفاحية شديدة التعقيد، تستهدف إعادة بناء الحركة الوطنية ــ الاجتماعية نفسها، سعياً بالأغلبية الاجتماعية إلى فرض المزيد من قوتها في حلبة السلطة والثروة وتقرير المصير.

إن العمل من أجل الديمقراطية، أو قل الكفاح من أجل الديمقراطية، لا يستهدف الوصول إلى نقطة معينة يسمونها الليبرالية مثلاً، وإنما هي جزء من كفاح الشعب سعياً إلى

(*) **القرآن الكريم**، «سورة العنكبوت،» الآية ٤١.

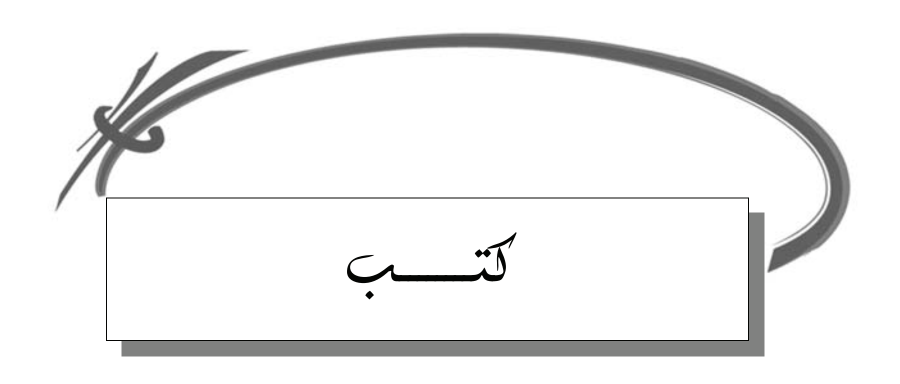
غاياته : حرية الوطن والمواطن، وبناء الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي قائم على العدالة والكفاءة والكفاية والتحرر الإنساني، في إطار من التبلور السياسي القومي الممثل ــ من وجهة نظرنا نحن القوميين ــ في الوحدة العربية.

ونحن إنما نستهدف الانتقال صعداً على خط متصل لولبي طويل، من ديمقراطية، أو دكتاتورية القلة، لا فرق، إلى ديمقراطية الشعب المنتج والمبدع، في الأجل البعيد. وسوف تتطابق حدود الديمقراطية مع حدود نهاية الدكتاتورية الاجتماعية حينما تنتهي النظم الاجتماعية ذات الطابع الانقسامي أو الصراعي، وبتعبير أدق: التناحري، وتقوم نظم اجتماعية ذات طابع إنساني حقاً، ومتحرر وإبداعي أيضاً. أفرأيتم كيف أن العمل الديمقراطي هو في حقيقته ضرب من ضروب الكفاح الاجتماعي ــ التاريخي، وأن كل ما تقوم به الحركة الشعبية هذه الأيام يجب أن ينظر إليه كنوع من التمارين أو التدريبات على كيفية رفع مقدرة الجماهير على أن تحرر نفسها من ربقة غاصبيها، اجتماعياً وسياسياً وإنسانياً؟ وإنما يجب أن يتجه الجهد إلى إكساب هذه الجماهير وعياً وتنظيماً ومؤسسات، لتعدّل ميزان القوى الاجتماعي المقلوب، في حلبة المعترك حول السلطة والثروة، فتنال حقوقها المهدورة، بانتظام عبر التاريخ..

أما أولئك الكتّاب الذين يتحدثون عن تقسيم ثلاثي للأنظمة السياسية إلى شمولية وتسلطية وليبرالية، فليتهم يرجعون إلى المنهجية النقدية في التحليل السياسي، ليتأكد لهم أن مرجعية التقسيم المذكور تستند إلى اعتبار الليبرالية معياراً للحكم على ما عداها، ومنطلقاً للقياس والمعايرة، فهي تمثل الحرية كقيمة عليا، في عرفهم، بالمقارنة مع نظم العالم الثالث التسلطية والأنظمة الشيوعية السابقة والنازية الشمولية.. فالليبرالية هنا تستعاد لها المكانة الوهمية التي خلعها عليها فوكوياما باعتبارها «نهاية التاريخ»، يقاس عليها ولا تقاس، ويتغير غيرها ولا تتغير، فهي الكل المطلق والأزلي، الذي يجب أن يسعى إلى معينها الغربي ــ الأمريكي والرأسمالي أولئك المتخلفون والشيوعيون السابقون.

ولكن ليس هذا ما نبتغيه. فالليبرالية الغربية تمر الآن بدورة انحدارها التاريخي،، كممثلة للنهج السياسي للرأسمالية الأوروبية، وقد وصلت في طورها الراهن (أي الليبرالية الجديدة) إلى كونها أيديولوجية تبريرية لنهج المحافظين الجدد في تقليص نطاق دولة الرعاية الاجتماعية وتصعيد الإنفاق العسكري والتدخل المسلح في شؤون الدول الأخرى أو غزوها، إن لزم الأمر، كما حدث في العراق. لا ليست هذه مَثلا أعلى نسعى إليه، بل نموذج نتجنبه، لنصنع ديمقراطيتنا العربية عبر عملية الكفاح العربي التاريخي المرتجى.

ولكن هل بدأنا طريقنا العربي الكفاحي حقاً؟ هنا تثور التساؤلات، لاحقة للقلق العظيم. إنه لطريق معقد حقاً، مليء بالأشواك، وبالمنحدرات الغائرة والمرتفعات الشاقة، فإلى أين تتجه حركاتنا الشعبية الغضة؟ وخاصة في مصر ــ القاهرة؟ أإلى ربيع يضاف إلى ربيع بودابست الجريح لعام ١٩٥٦، ونظائر أخرى له، أم إلى شتاء يزف إلينا بشرى المطر كما قال بدر شاكر السياب؟ فلننتظر لنرى، وسوف نرى خيراً إن شاء الله ■


كتــــب

أحمد إبراهيم محمود [وآخرون]

حال الأمة العربية ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧: أزمات الداخل وتحديات الخارج

تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧). ٢٤٠ ص.

جمال زهران

رئيس قسم العلوم السياسية ـ جامعة قناة السويس.

يعدّ الصدور المستمر لتقرير دوري يتضمن عرض وتحليل حال الأمة العربية على مدار عام كامل من العلامات الإيجابية التي تضيف رصيداً أكاديمياً يتسم بالرصانة ويهدف إلى تحقيق فائدة كبيرة للباحثين المهتمين بالشأن العربي، والمهمومين بقضايا أمتنا العربية. ويبقى دائماً الخلاف حول التفاصيل وبعض القضايا التي تضمنها التقرير أو أغفلها وفقاً لرؤية المكلفين بإعداده، والذين يستحقون الشكر والتقدير على جهودهم المتميزة التي أدت هدفها المتوافق مع عنوان التقرير وغايته.

وفي الواقع، فإن الأمة العربية في الإطار العام ليست نشازاً أو خارج السياق، فهي جزء من عالم يموج بالتحولات الكثيفة، وهي جزء مهم من خريطة العالم من حيث الموقع الاستراتيجي والثروات الأساسية، كما إنَّ تراثها التاريخي يكاد يميّزها ليس باعتبارها موئل حضارات العالم بأسره فحسب، بل منبت البشرية جمعاء. ولذلك، فإن اختيار الباحثين لإعداد التقرير، مدخل أزمات الداخل وتحديات الخارج، لوصف حال الأمة العربية من عام ٢٠٠٦ وإلى ربيع عام ٢٠٠٧، هو اختيار موفق لاعتبارات تتعلق بطبيعة الأحداث الداخلية التي تتعرض لها الأقطار العربية، أو جملة التحديات النابعة من البيئة الدولية التي تشكل عامل ضغط مستمراً على «أعصاب» الأنظمة الرسمية العربية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لإحداث تغييرات معينة قد تسهم في تسويق وتعزيز المصالح الأمريكية والغربية عموماً. فعلى مدار ٢٤٠ صفحة، جاء **تقرير حال الأمة العربية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧** الذي حرره د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد، وشارك فيه تسعة من رموز الفكر القومي من ذوي المدارس العلمية المتقاربة، كلٌّ في مجال اهتماماته

العلمية الرصينة، ليغطي جملة من الأحداث والتحولات التي تعكس واقع محاولات الهيمنة والسيطرة الأمريكية على هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وقد جاء التقرير ليتناول، بخلاف الخلاصة التنفيذية والتمهيد والخاتمة، تسع قضايا أساسية هي في مجملها تمثل العمود الفقري للتحولات والمتغيرات في واقع الأمة العربية، ولكنها تبقى عبر اختيارها تسجيداً لرؤية فريق عمل إعداد التقرير من منظور المنهج الانتقائي في التركيز على قضايا معينة دون غيرها. فعلى الرغم من اختيار قضايا محنة النظام العربي، ومعضلة الديمقراطية في الوطن العربي، وتطور القضية الفلسطينية، وقضية لبنان في سياق الحوار والحرب والاحتمالات المفتوحة، وقضية العراق بين النصر والهزيمة والوحدة والانقسام، وقضية السودان، ورهان الدولة الوطنية، وقضية تحولات المسألة الصومالية، ثمّ قضية أداء الاقتصادات العربية عام ٢٠٠٦، إلا أنّه لم يغب عن فريق إعداد التقرير أن مثل هذه القضايا لا يمكن النظر إليها على رغم إقليميتها في الأساس إلا في ظلّ تطورات البيئة الدولية المحيطة بالنظام العربي. ولذا يصبح من الخطأ النظر إلى تطورات النظام العربي ومعضلاته المختلفة خارج السياق العالمي أو بمعزل عنه، وهي رؤية منهاجية تمّ التأكيد على سلامتها وصدقيتها.

ومن هنا تبرز أهمية الجزء الأوّل من هذا التقرير بعنوان «السياق العالمي»، والذي يقع في نحو عشر صفحات مركزة وواضحة. وقد غطى هذا الجزء أربعة تطورات مهمة هي:

١ ــ حدوث ارتباك شديد في الممارسات الإمبراطورية للولايات المتحدة، كان أبرزها التورط في الحرب ضدّ العراق، والفشل في أفغانستان، الأمر الذي أعاق الاستمرار في تنفيذ الإدارة الأمريكية حملتها في تلك المناطق الحيوية من العالم، خاصة أن الشعب الأمريكي أصبح من الصعب تضليله وخداعه.

٢ ــ تجاوز الصين ما كان متوقعاً من حيث قدراتها العسكرية والاقتصادية، بعد أن كانت تتبع أسلوب الزحف الهادئ المتدرج والناعم والأخطبوطي. وقد شهد عام ٢٠٠٦ خروجاً عن ذلك بإطلاق صاروخ قادر على تدمير قمر صناعي في الفضاء، وهو ما يُعدّ رسالة إلى العالم بأسره بما في ذلك الولايات المتحدة.

٣ ــ تقديم الهند نموذجاً في مجال صنع شبكة علاقات دولية في عالم متغير، وفي التوازن، وبشكل خاص في إطار بناء علاقات واسعة مع الولايات المتحدة (عقد اتفاق شراكة نووية)، ومع الصين، ومع روسيا (اتفاق شراكة للتصنيع العسكري المشترك والمجال النووي)، حتّى أصبحت في صميم جهود بناء نظام جديد لتوازن القوى في آسيا.

٤ ــ بدء استعادة روسيا مكانتها بعد أن استطاعت قيادتها السياسية الراهنة في سنوات قليلة تجاوز التراجع الذي شهده عهد يلتسين، إذ ركزت روسيا على استعادة إرادتها في العمل الدولي كهدف محدّد، وهو ما ظهر خلال عام ٢٠٠٦، عندما

أعلنت عن استعدادها لمواجهة انفراد وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظلّ هذه التطورات في النظام الدولي، يأتي الحديث عن النظام العربي الذي يصعب أن يكون بمنأى عن هذه التحولات، ولكن على ما يبدو أن الأطراف الدولية الصاعدة غير مبالية بدرجة كبيرة للتدخل في الشرق الأوسط عموماً، وبمشاكل النظام العربي خصوصاً، إذ كانت كل محاولات الاقتراب أو الاهتمام مشوبة بالحذر، وخاصة أن الأقطار العربية تسلّم بعض إرادتها أو كاملها للدولة المهيمنة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عما يشهده هذا النظام من عجز متفاقم نتيجة التفكك الداخلي والاختراق الخارجي. وعلى الرغم من إنجازات قوى المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين، إلا أنّها لم تستطع حسم الصراع لصالحها.

ولعل من يقرأ هذا التقرير بعناية فائقة يشيد بتلك الانفراجة على رغم محدوديتها في التحول والتغيير في النظام العربي من خلال قضاياه المختلفة. فـ **الديمقراطية** تتحرك ولو بدرجة بطيئة مملّة، إذ تحاول قوى التغيير الضغط على الأنظمة الرسمية للاستجابة لتسريع التحول نحو الديمقراطية، والحراك والصراع قائمان، ولم يصلا بعد إلى المواجهة الحاسمة أو الانفجار. كما إنَّ **القضية الفلسطينية**، وإن شهدت ركوداً، إلا أن ظهور نجم حماس قد حرك المياه الراكدة، وأسهم في إعادة الاهتمام بالوضع الفلسطيني بشكل عام.

ويقدم لبنان نموذجاً في المقاومة والتصدّي للغطرسة الصهيونية، وجاءت أحداث صيف ٢٠٠٦ لتؤكد قدرة المقاومة العربية، إذا ما توافرت لها القيادة والفرصة التاريخية من تحقيق التفوق، الأمر الذي يفتح مجالاً لإعادة بناء الثقة بقدرة الشعوب على اختيار طريق حريتها وكرامتها.

كما إنَّ **صمود السودان** في مواجهة الهيمنة الأمريكية والحيلولة دون التدخل والاحتلال لإقليم دارفور تحت غطاء التدخل الإنساني من شأنه تعزيز إرادة النظام العربي، على رغم كلّ الإشكالات والتعقيدات والتدخل الخارجي في هذه المسألة.

وعلى **الصعيد الصومالي**، فإن ظهور المحاكم الصومالية على الساحة وسيطرتها على الأوضاع كان مؤشراً إيجابياً تعرض للاهتزاز المؤقت بالتدخلات الإثيوبية المدعومة عربياً، ولكن مصير ذلك إلى زوال في ظلّ تحولات ميزان القوى.

أما عن أداء **الاقتصادات العربية** عام ٢٠٠٦، فقد خصص التقرير حيّزاً للحديث عن الواقع العربي في هذا الإطار، إذ شهد الناتج العربي زيادة غير مسبوقة نتيجة زيادة أسعار النفط، إلا أن استمرار غياب اعتبارات العدالة في توزيع الموارد وتحقيق التنمية داخل الأقطار العربية يعكس جوانب من المحنة الدائمة للنظام في مواجهة وملاحقة التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم.

ولا شكّ في أن هذا التحليل الرصين والرصد الأمين لواقع حال الأمة العربية عام ٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٧ بين أزمات الداخل وتحديات الخارج، ومن واقع القضايا التي تناولها التقرير بالرصد والتحليل، يعكس المشهد العربي، وكأنه قد تركز داخل كادر (إرهاصات تحول)، كما ورد في عنوان الخلاصة التنفيذية في بداية التقرير. وربما تفضي هذه الإرهاصات إلى أعاصير التغيير المتوقعة، أو إلى سكون هيكلي مستمر، استمراراً لأوضاع عفّ عليها الزمن، وهو الأمر المكروه ■

عبد الحسين شعبان

جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في أفكار حسين جميل، هل انقطع نسل الليبرالية العراقية؟!

(بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٧). ٣٠٤ ص.

عماد الشيخ داود

باحث في العلوم السياسية.

ـ ١ ـ

يعد كتاب **جذور التيار الديمقراطي في العراق**، الذي يقع في ٣٠٤ صفحات، لمؤلفه الأكاديمي والحقوقي العراقي د. عبد الحسين شعبان تتمة لبرنامج تبناه الكاتب على مدى تاريخه السياسي والبحثي واتسم بالوسطية والاعتدال والحث على إشاعة قيم التسامح والمحبة، في ظل ظروف توالت فيها على الأمة الكثير من العوائق والنكبات ومثبطات أعمال تلك القيم السامية منذ نكبة فلسطين حتى حدوث الهزة الارتجاعية الأميركية على الوطن العربي والعالم الإسلامي في أعقاب أحداث ١١أيلول/سبتمبر، التي وردت تحت عنوان «خطة نشر الديمقراطية في العالم» بعد أن صنفت الإدارة الأميركية، التي يقودها الصقور من أنصار الليبرالية الجديدة، دول العالم إلى موالية ومارقة، كذريعة لاجتياح الأخيرة منها والعمل على تفكيك بناها عن طريق استخدام أسلوب «الصدمة العسكرية في إحداث التغيير»، لاسيما في الأنموذج العراقي الذي شهد إثر إعلان الحرب عليه في العام ٢٠٠٣ تفكيكاً شاملاً لمؤسساته وإعادة تشكيلها على أسس تفتيتية وانقسامية بشكل غير مسبوق، تزامن معها تصاعد وتائر حالات انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي مارستها بعض الجماعات المسلحة والمؤسسات الأمنية التي تعمل وفق آليات نظام المرتزقة، فضلا عن الأخطاء الجسيمة للقوات العسكرية النظامية، الأمر الذي ساهم في الابتعاد كلياً عن تحقيق مفهوم «**التمثل الاجتماعي**» (Social Assimilation)، الذي سعت تيارات الليبرالية الكلاسيكية وغيرها من التيارات الوطنية العراقية لتحقيقه منذ عشرينيات القرن المنصرم، ومنها التيار الذي ينتمي إليه المحامي والسياسي الراحل حسين جميل، الذي تناول الكاتب شخصيته المرموقة كأنموذج لتوصيف الدور الوطني الذي لعبته الليبرالية العراقية الكلاسيكية

منذ نشأتها. في مبادرة ذكية لتنشيط الذاكرة واستحضار مساهمات الرواد في تصحيح الأخطاء والسعي لبناء دولة «القانون والحريات العامة» الديمقراطية، كمحاولة من المؤلف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإعادة وضع العربة على السكة من جديد بعد أن تم إخراجها عنها عنوة، جزئياً بفعل السياسات غير المحسوبة للنظم السياسية التي توالت على حكم العراق من جهة، وجزئياً بفعل القوة الطاغية لآلة المحتل العسكرية من جهة ثانية. بالإضافة إلى الإخفاق الملموس للنخب السياسية الحالية التي لبست لبوس «الليبرالية الجديدة» في إدارة الحكم وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة من جديد، وهي الإشكالية التي حملت مؤلف الكتاب على السعي للإجابة عن التساؤل الآتي:

بعد ما حدث في العراق من زلزال بفعل الفاعل الأميركي وحلفائه، هل من الممكن أن نقارن بين دور «الليبرالية الجديدة» في العراق اليوم، والدور الريادي «الليبرالية الكلاسيكية» فيه التي استمدت أساسياتها من مبادئ الليبرالية الكلاسيكية العالمية، حين راهنت الأولى على أن «التغيير والإصلاح يمكن أن يأتيا من الخارج» حتى لو كان بفعل التدخل العسكري والاحتلال؟

لقد قسم الكاتب مؤلَّفه إلى **مقدمة وأربعة أقسام**، فضلاً **عن جزء أخير** تضمن كلمات قيلت في رثاء حسين جميل، حيث كتب الدكتور شعبان القسمين الأول والثاني منها، واستمد القسمين الثالث والرابع من كتابات لرواد من المدرسة الليبرالية الكلاسيكية في العراق وهم الجادرجي الابن (رفعت)، وحسين جميل، والجادرجي الكبير (كامل).

في **القسم الأول** يستعرض الكاتب أصل فكرة الليبرالية وبروزها كتقاليد سياسية أولاً وفلسفة اقتصادية ــ سياسية ثانياً، ونظرية عامة تقوم على منظومة قيميه أخلاقية ثالثاً وأخيراً، مع التركيز على مضامين التسامح والميل إلى الإصلاح التي تنطوي عليها الفكرة، لينتقل بعدها إلى الحديث عن مفهوم الليبرالية الجديدة من خلال مناقشته أفكار فوكوياما وحتميته بشأن نهاية التاريخ، وكذلك ما جاء به هانتنغتون من آراء، التي عدت أساساً لترويض الخيول الجامحة المتمثلة بالدول غير المطيعة أو المارقة (Rogue States) التي تحمل أنظمتها السياسية، طبقاً لرؤيتهم، بذور التطرف، والظلامية، والأصولية، وكأن المعسكر الذي ينتمي إليه أصحاب التنظيرات أعلاه لا علاقة له بإذكاء أركان ذلك المثلث حين قدم دعمه للنظم التوتاليتارية والسلطوية التي صادرت كل أشكال الحريات العامة والحقوق الإنسانية في العالم الثالث، ما دعا إلى إنبات تلك البذور.

وفي **القسم الثاني** من الكتاب، ينتقل المؤلف إلى استعراض سيرة حياة حسين جميل وتأثره مع رفاقه منذ عشرينيات القرن المنصرم بأفكار عصرهم التي كانت مزيجاً من التوجهات اليسارية، والاشتراكية، والماركسية، فضلاً عن المسارات الليبرالية في أوساط المثقفين، وكذلك تأثرهم بكتابات نيقولا حداد وسلامة موسى التي كانت تنادي بالديمقراطية، والعلمنة، وتحقيق العدالة

الاجتماعية، لتتم الإشارة إلى دور جميل في التأسيس للعديد من الجمعيات ومنها «الانتصار لحرية الفكر والبحث العلمي» و«جماعة الأهالي» و«جمعية الإصلاح الشعبي السرية» **التي أُجيزت في أعقاب انقلاب بكر صدقي ـ حكمت سليمان في العام ١٩٣٦**، وكذلك حصوله على إجازة تأسيس **جريدة الأهالي** التي نادت **بوثيقة الشعبية** التي كانت «شيئاً من الاشتراكية، وشيئاً من الليبرالية، وفيها ما يختلف عنهما، ليدور الحديث بعد ذلك عن انقلاب بكر صدقي وموقف عبد الفتاح إبراهيم، أحد أعضاء جمعية الإصلاح، المعارض منه، على الرغم من دعم جماعة الأهالي للانقلاب وانخراط أعضائها في حكومته **بذريعة أن آفاق التغيير السلمي وصلت إلى طريق مسدود**، ما دفع إبراهيم إلى كتابة مذكرته الشهيرة إلى جماعة الأهالي التي تضمنت العبارة التالية: «**إنكم حطمتم حركتنا عندما مكنتم الجيش من حيازة السلطة، ولسوف تدفعون ثمن ذلك**».

يشار إلى أن الذريعة أعلاه هي السابقة التاريخية التي تعكزت عليها فيما بعد الكثير من النخب السياسية العراقية وقادت إلى جملة من الانقلابات والدساتير المؤقتة وإلى حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم الإتيان بالاحتلال.

بعدها يستمر الكاتب في بيان الظروف التي دعت إلى تأسيس وإجازة **الحزب الوطني الديمقراطي** وانبثاقه عن جماعة الأهالي في أثناء فترة حكومة توفيق السويدي (٢٣شباط/ فبراير ١٩٤٦ ــ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٤٦) ودوره المميز في إدارة المعارضة البرلمانية حتى صبيحة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي مثلت التاريخ الفاصل لحدوث القطيعة بين «التيار الليبرالي» و«التيار اليساري» الذي شهد في داخله التناحر بين الخط القومي والحزب الشيوعي، كما وثق له في العديد من المؤلفات التي منها كتابات حنا بطاطو، وازدراء التيار الأخير الحديث عن البرلمانية ليتم استبدال مفهوم **الشرعية الدستورية بالشرعية الثورية**، الأمر الذي جعل مفهوم المعارضة السياسية التي كان أحد ابرز أقطابها الحزب الوطني الديمقراطي في العراق يتلاشى إلى غير عودة.

في **القسم الثالث** ينقلنا المؤلف إلى مراجعة شيقة لكتاب **جدار بين ظلمتين** لبلقيس شرارة ورفعت الجادرجي[(١)]، الذي كان بمثابة إعادة إحياء للفكرة الليبرالية من خلال التركيز على ضرورات احترام جمالية البشر وحقوقهم وخصوصيتهم الفكرية والشخصية على جميع المستويات، من خلال استعراض معاناة رفعت داخل جدار السجن (خلال سبعينيات القرن المنصرم) وزوجته بلقيس خارج تلك الأسوار. وما يرويه كل واحد منهم على انفراد من مكابدات جعلته يرزح تحت وطأة الظَلامات والظُلمات في آن واحد، جراء الاحتباس الذي وصلت إليه حرية الفكر والرأي، وكذلك الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة، من خلال

(١) بلقيس شرارة ورفعة الجادرجي، **جدار بين ظلمتين** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣).

سرد أحداث تعرّض الزوج للاعتقال ومن ثم الحكم عليه بالسجن المؤبد، وضغوط البيئة على الزوجة من وراء ذلك. ليجري الحديث من بعده عن الكيفية التي بموجبها تم رد الاعتبار إلى رفعت وإطلاق سراحه من المعتقل جراء حاجة النظام السياسي الماسة إلى **فكره وعلميته**، وهو ما يميط اللثام عن الواقع المؤلم لنمط الحريات الأكاديمية والفكرية في العراق منذ ابن حنبل إلى يومنا الحاضر. وهذا ما حمل د. شعبان على التساؤل في خاتمة القسم: عن السبيل الذي يمكن أن ينتشل الناس من المحنة التي طالت ظلمتها، لاسيما في أعقاب الاحتلال وما جاء به من تشظ وعنف منفلت ولهاث وراء المصالح الأنانية الضيقة، ليطرح في خاتمة المطاف نصيحته الحقوقية التي جاءت لتنبه الأذهان وتذكرها بضرورة العودة إلى التقيد بمبادئ الليبرالية السياسية.

وتحت عنوان «فصول من كتابات حسين جميل»، يأتي **القسم الرابع** من الكتاب بمثابة رسالة أخرى يذكّر بها الدكتور شعبان من يريد أن يتذكر، ويصحح مساراً خاطئاً آن له أن يصحح. فقد استل في **الفرع الأول** من القسم أعلاه مقدمة كتاب حسين جميل **الحياة النيابية في العراق**(٢) التي وثقت لتاريخ البرلمانية والحقوق في العراق، منذ برلمان سومر في الألف الثالث ق.م، مروراً بالعديد من حقب التاريخ ليتوقف كثيراً أمام فكر المعتزلة وقولهم «بالعدل» و«بحق الأمة في الرقابة على الإمام وخلعه». وكذلك عند فكر الحنفية وظهور مدرسة الرأي لديهم. فضلاً عن استعراض الأفكار التي قالت **بضرورة تقديم مصلحة الناس على جميع مصادر التشريع**. وهي جملة الأفكار والآراء التي دعت إلى **بروز حركة البحث والمناظرة العلمية** آنذاك.

وبالانتقال من تلك الحقب إلى عصر الدساتير، يتحدث حسين جميل عن المشاركة العراقية في كتابة وسن دستور ١٨٧٦ العثماني، وعن **القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ الذي اعتبره وثيقة «جديرة بالاعتبار»** على الرغم من بعض العيوب، التي كان في الإمكان تجاوزها بتطوير النص الدستوري وتحقيق التوازن بين السلطات **لولا تدخل المحتل البريطاني آنذاك وانحراف البرلمانية عن جادة الصواب** كما يذكر فائز عزيز أسعد في كتابه **انحراف النظام البرلماني في العراق**(٣).

وجرى في الفرع الثاني من القسم الرابع الحديث عن أساليب الحكم المتبعة في العالم، ورؤية جميل لنظام الحكم الديمقراطي الأفضل للبلدان العربية، وكذلك نظام الانتخاب الأمثل لتشكيل المجالس النيابية، مع التركيز على أهمية

(٢) حسين جميل، **الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦: موقف جماعة الأهالي منها** (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣).

(٣) فائز عزيز أسعد، **انحراف النظام البرلماني في العراق** ([بغداد]: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٧٥).

استقلال القضاء. وضرورة تمتع الأفراد بحق التقاضي، **والأسلوب القانوني النابع من سيادة الشعب لفرض حالات الطوارئ** التي باتت هماً يؤرق كل عربي. لينهي جميل بحثه بالدعوة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان من أجل إتمام الفكرة التي تؤسس لبناء نظام سياسي مماثل لما قال به فقهاء الليبرالية السياسية.

أما في **الجزء الثالث** الذي ورد تحت عنوان «في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان»، يتحدث جميل عن تجارب إنشاء محاكم لحقوق الإنسان في أوروبا وأمريكا، موضحاً بشكل مفصل آليات اللجوء إليها ومن هي الجهات التي يمكنها ذلك. ثم يرسم بالتفصيل ذاته صورة المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي يريد لها أن تنشأ، لما يجده فيها من خير كثير في مجال إقامة العدل وارتقاء دولة القانون وإعمال حقوق الإنسان العربي، وهو الحلم الذي راوده حتى وفاته عام ٢٠٠٢ من دون أن يكتمل أمامه.

وفي **الفرع الرابع** من القسم ذاته، يستعرض د. شعبان رسالة الجادرجي الكبير المنتقدة لسياسة «إسقاط الجنسية العراقية»، التي اتبعتها حكومة نوري باشا السعيد العاشرة (٢ آب/أغسطس ١٩٥٤ ــ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥) إزاء مجموعة من السياسيين المعارضين لها آنذاك، ما عده الجادرجي عملاً منافياً للقانون الأساسي لسنة ١٩٢٥الذي حرّم نفي العراقي إلى خارج البلاد، فضلاً عن كونه يتعارض كقرار مع المبادئ الحقوقية التي تعارف عليها رجال القانون في العالم.

أما في **القسم الأخير** من الكتاب فيوثق المؤلف لمجموعة من النصوص لشخصيات عربية وعراقية كتبت لرثاء حسين جميل في أثناء الحفل التأبيني الذي أقامته المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ لندن،التي وردت وفي رحمها الكثير من المعاني والدلالات القيمة ومن الواجب الاطلاع عليها والاستنارة بها بغية تحقيق أنموذج الحاكمية الرشيدة.

تجدر الإشارة إلى أن الدكتور شعبان جعل مؤلفه مفتوح النهايات من غير خاتمة أو خلاصة، تاركاً للقارئ استنباطها من بين السطور والصفحات، في رسالة صامتة استمدها المؤلف من شخصية الراحل حسين جميل، الذي آثر الصمت في نهايات حياته كرد فعل على كل ما أتت به الأيام من مآس وآلام وتبدد لفكرة دولة القانون، وإعمال حقوق الإنسان لِتُخلفَ الانقلابات استِئثارات، والاستئثارات احتلالات جرت معها الويلات والمعاناة.

ــ ٢ ــ

نتوصل عبر مراجعتنا لهذا الكتاب إلى أن:

● هذا المؤلف يعد واحداً من أهم المؤلفات التي أصَّلت لفكر حسين جميل والتيار الليبرالي الكلاسيكي العراقي، الذي ساهم، وبشكل فاعل، في التأسيس للديمقراطية منذ أكثر من ثمانية عقود في البلاد. وتأتي أهميته أيضاً من طريقة إعداده المميزة التي قدمت لنا أسلوب عمل منظم ومرتب ونابع من حقيقة الواقع العراقي، لتضعه أمام النخب السياسية

وأفراد الشعب اليوم كنصيحة مهمة لإصلاح ما يمكن إصلاحه بعد أن تعاظمت الزلات وكثرت الإسقاطات، وتراجعت الحقوق والحريات بشكل لا مثيل له. هذه دعوة مستوحاة من تجربة التيار المذكور لإصلاح ذات البين وعودة المياه إلى مجاريها، فضلاً عن كونه يأتي في مصاف مؤلفات مهمة وثَّقت لتاريخ العراق السياسي، كمؤلفات الحسني وبطاطو وليث الزبيدي وفائز أسعد وعبد الزهرة الجوراني.

● كما أنه دعوة لتفعيل العمل بالنصوص الدستورية، التي من الواجب على مدونيها، قبل أي فرد آخر، الالتزام بها والتقيد بمضامينها من خلال العمل الجاد لبناء الدولة وفق أساسيات الحكم الصالح ومعاييره.

● نلاحظ أيضاً أن هذا الكتاب ينطوي على دعوة غير معلنة لتفعيل مبادئ الحريات الأكاديمية والدفاع عن حرية الفكر والرأي وحرية البحث العلمي، انطلاقاً من رؤية ثاقبة أريد بها (**بتقديري**) تنبيه المتلقي إلى أن احتلال العراق مجدداً لم يتم ألا في عقد الألفية الثالثة الأول، الذي أطلقت عليه الولايات المتحدة في سياساتها العامة الداخلية تسمية عقد السلوك، الذي يجد في إطلاق أنماط الحريات أعلاه السبيل القويم لتعزيز قوة الدولة وقدراتها، وذلك ليبين لنا الكاتب مدى مساهمة الفجوة المعرفية العربية المتزامنة مع إغفال التمتع بالحريات، في تشتت الأمة وتشرذمها، وهي الفكرة ذاتها التي دافع عنها أحمد زويل، الحائز جائزة نوبل، في كتابه **عصر العلم** .

● الكتاب وثيقة مهمة لمن يريد أن يطلع على / أو يعالج مشكلات النفي والاستبعاد والتهميش وإسقاط الجنسية عن أبناء الشعب، وبخاصة في البيئات التي كثرت فيها الهجرات والتهجيرات. كما أنه محاولة ثانية من د. شعبان للتعريف بثقافة التسامح ونبذ العنف، وأهمية الوحدة الوطنية، بعد كتابه **فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي**.

● كما أنه نصيحة لإعادة تفعيل قراءة مبادئ «الشعبية» التي تبنتها جماعة الأهالي، وجعلها أساساً للعمل السياسي والمصالحة في العراق.

● ختاماً ينبغي القول إن هذا المؤلَّف هو عمل عامل أرّقه ما يجري في بلده، حتى بان عمق الجروح على صفحات الكتاب وما بين حروفه ■

André Chieng
La Pratique de la Chine
En compagnie de François Jullien
(Paris: Grasset, 2006). 288 p.

الممارسة الصينية

مسعود ضاهر

باحث وأستاذ في الجامعة اللبنانية.

ـ ١ ـ

هل صحيح أن الصينيين واليابانيين وباقي شعوب دول النمور الآسيوية هم في موقع المنفِّذ لمقولات الغرب ويضعون أنفسهم في خدمة رساميله التي توظَّف بكثافة في منطقة جنوب شرق آسيا؟

وكيف حققوا إذاً هذه النهضة السريعة، ومنهم من ينافس الغرب بأسلحته لا بل يتفوق عليه، على غرار تفوق اليابان في مجال صناعة الروبوت وبعض السلع الإلكترونية المتطورة؟ وهل الصناعات المتطورة وثورات العلوم والتكنولوجيا والبيولوجيا وغيرها هي الآن حكر على الغرب كما كانت حتّى أواسط القرن العشرين؟ على غرار الموقف في الغرب من النهضة اليابانية المستمرة منذ القرن التاسع عشر، يكرر غالبية المثقفين الأوروبيين والأمريكيين اليوم مواقف مشابهة تجاه حركة التحديث في الصين، ولا يرون فيها سوى تقليد لمقولات الغرب، واستناد إلى رساميله ومقولاته النظرية وتكنولوجيته المتطورة.

لكن، وبعد أن أصبحت اليابان والصين ودول آسيوية أخرى شريكاً للغرب في تلك الثورات، لم يعد بمقدور الباحثين الغربيين القول بأن تلك الدول هي مجرد ملحق اقتصادي للتوظيفات الغربية من جهة، ومقلِّد لمقولات التحديث الغربية من جهة أخرى. لذلك اتخذ الباحث أندريه تشانغ موقفاً عقلانياً من المقولات الأيديولوجية الغربية التي فندها بالتفصيل في كتابه الجديد **الممارسة الصينية** الذي شكّل نقطة تحول مهمة في الدراسات الغربية تجاه الصين بشكل خاص والدول الآسيوية بشكل عام، فهو باحث فرنسي من أصل صيني، على درجة عالية من الثقافة النظرية والخبرة الاقتصادية معاً، وهو يتقن اللغة الصينية إلى جانب الفرنسية والإنكليزية ولغات أخرى، ويقيم بين باريس وبكين، ويتولى إدارة مجموعة كبيرة من المؤسسات العاملة بين فرنسا والصين، ويقدم استشارات مهمة لشركات عالمية توظف مليارات الدولارات على الساحة الصينية. لم يكن هاجسه أيديولوجياً، لأنه ليس على قناعة بأولوية الغرب على الشرق في النظام العالمي الجديد، وقدَّم صيغاً عقلانية للتعاون تمهد الطريق لعلاقات طبيعية بين الجانبين

على أساس المصالح المشتركة ودون النظر إلى الشعارات الأيديولوجية السائدة.

بدأ المؤلّف كتابه بأسئلة منهجية بالغة الأهمية: هل الصينيون مشاركون فعلاً في بناء النهضة الصينية بمقولات صينية وأخرى مستفادة من تجارب التحديث الناجحة في العالم، أم أنهم في حالة تبعية ثقافية وتقنية ومالية للغرب؟ أليس لديهم نظام قِيَم مختلفاً وطريقة أخرى في التفكير والممارسة؟ وكيف بمقدور الغرب أن يقيم علاقات تعاون مع الصينيين إذا كانوا مقلدين له؟ وما هي أفضل الطرق للتخلص من تلك المقولات الأيديولوجية البالية ولبناء مؤسسات مشتركة بين الصينيين والغربيين على أساس الاحترام المتبادل؟

لقد تشوهت علاقات الغرب بالشرق الأقصى فعلاً بسبب رؤيتين خاطئتين: إعجاب الغرب الخادع بحكمة الشرق الخامل من جهة، والخوف المضمر الذي يُكِنُّه الغرب لنهضة الشعوب الآسيوية من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى عشرات الكتب والدراسات التي تظهر خوف الغرب من نهضة العرق الأصفر، والذي عبرت عنه مقولة تتكرر باستمرار: «إذا استيقظت الصين اهتز العالم». فالغرب يريد الشرق أن يبقى حكيماً ولكن فقيراً ومتخلفاً، يعتاش على فتات الرساميل الغربية، ويبقى في حالة استيراد دائم للتكنولوجيا الغربية. وحين تملّك الآسيويون التكنولوجيا وطوّروها، وغزت سلعهم الرخيصة الأسواق العالمية، واختل الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة بشكل حاد حتّى تجاوز المائتي مليار دولار في العام ٢٠٠٦، دب الذعر في صفوف عتاة الرأسمالية الغربية، فقد تحولت الصين بسرعة إلى دولة عملاقة ذات كثافة سكانية تزيد على المليار وثلاثمائة مليون نسمة، وتمتد أراضيها على تسعة ملايين وستمائة ألف كم[٢]، ولديها موارد اقتصادية وافرة، وتمتلك قوى بشرية هائلة وقادرة على المنافسة الجدية.

تملكت الصين التكنولوجيا المتطورة وفائضاً كبيراً من الرساميل، وأمدَّت أسواق العالم بسلع جميلة أسعدت الملايين من الناس على امتداد العالم كلّه، وبدأ يدور سجال حاد بين الاقتصاديين حول دور الرساميل الخارجية في إطلاق نهضة الصين، فمنهم من رأى أن وفرة إنتاج السلع في الصين يخدم أصحاب تلك الرساميل. وهي تقدّم سلعاً رخيصة تستفيد منها الطبقات الفقيرة والوسطى في دول الغرب أكثر مما يستفيد منها العامل الصيني الذي ينال فقط أجراً ضئيلاً. ولا تعود للصين سوى نسبة ضئيلة من الأرباح أو فائض القيمة من السلع المنتجة.

ـ ٢ ـ

تضمَّن الكتاب مقدمة وسبعة فصول هي: الحقيقة والمواربة، الإبداع والتحول، الفضيلة والتناقض، البطل والاستراتيجي، الفاعلية، التنظيم الاجتماعي، الاستدراك والعولمة. تبدو هذه العناوين ذات طابع شمولي تجمع بين الفلسفة، والتاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، وعلم الحضارات. فالكتاب بأكمله دراسة مستفيضة للمقارنة بين أبرز المقولات الغربية وما يماثلها في الصين، إذ ينظر الصينيون والغربيون إلى الموضوعات عينها من زوايا مختلفة تماماً، بسبب اختلاف مقولات التراث الثقافي لدى الجانبين، والتي

تسهل أو تعيق وضع المقولات النظرية في التطبيق العملي. ويصاب كثير من الباحثين الغربيين بالدهشة، وبالمرارة أحياناً، لتعثر مشاريعهم الاقتصادية في الصين لأسباب تبقى مجهولة لديهم، وفي طليعتها عدم معرفتهم بتراث الصينيين وميلهم إلى اتّخاذ القرارات بطريقة جماعية، وليس فردية على غرار ما هو سائد في المؤسسات الأوروبية والأمريكية. يضاف إلى ذلك أن لدى الصينيين حدس طبيعي بأن الغربيين يعملون على إفشال تجربتهم في التحديث، وعلى إدخال الصين في أزمات داخلية واجتماعية حادة يمكن أن تقود إلى تفكُّكها من الداخل، على غرار ما حلّ بالاتّحاد السوفياتي، وهم يُبدون حذراً شديداً، لا بل مبالغاً فيه، من المقولات الغربية التي تنصح الصينيين باعتماد طرق غربية، حتّى لو كانت ناجحة، في إدارة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية الصينية. ويرى بعضهم في المقولات الغربية، خاصة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، محاولة مكشوفة لاحتواء الصين وإدراجها قسراً في النظام العالمي الجديد من موقع التبعية لمقولات الحداثة الغربية دون سواها. بالمقابل، يجهد الصينيون في إعادة اكتشاف تراثهم الثقافي الخاص بهم، واستنباط طرائق للإصلاح والتحديث تنسجم مع تقاليد الصين وتراثها التقليدي. وليس صدفة أن تستعاد مقولات حكماء الصين القدامى ويعاد نشرها على نطاق واسع. يكفي التذكير بأن الصين فتحت قرابة مائتي معهد في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الماضية، حملت جميعها اسم كبير حكماء الصين كونفوشيوس، تدرس اللغة الصينية وآدابها، وتاريخ الصين وفلسفتها، والطب الصيني، والمطبخ الصيني، والموسيقى الصينية، وهاجسها إظهار دور الصينيين في الاكتشافات العلمية التي مهدت السبيل للنهضة الغربية المعاصرة، وأبرزها: اكتشاف البارود، والطباعة، والبوصلة، والورق وغيرها.

لقد بقيت الصين حتّى مطلع النهضة الأوروبية الحديثة في القرن السادس عشر ترى نفسها مركز العالم دون منازع، وكان لتلك النظرة الانطوائية الأثر السلبي في تخلف الصين عن ركب الحضارة الحديثة التي انطلقت من أوروبا وعمت العالم كلّه. واستمرّت ترفض كلّ ما هو غربي، حتّى تمّ إيقاف الثورة الثقافية فيها والتي جمدت الصين خلال سنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٧٦ وأرجعتها كثيراً إلى الوراء. بالمقابل، استفادت اليابان من نهضة الغرب طوال أكثر من قرن منذ بداية إصلاحات الإمبراطور المايجي في العام ١٨٦٨، قبل أن تتعرف إليها الصين المعاصرة بعد حركة الإصلاح والانفتاح التي قادها دينغ شياو بينغ في العام ١٩٧٨.

لقد عالج هذا الكتاب، وبقدرة بحثية فائقة، مكامن الخلل في العلاقات بين أوروبا والصين. وأبرز بوضوح كيف أن تفسير المفاهيم السائدة كالحقيقة، والفضيلة، والأخلاق، وغيرها من القيم الإنسانية يختلف جذرياً بين الصينيين والغربيين. يربط الصينيون أي مفهوم نظري بخدمة الناس، فهم أقرب إلى الممارسة التطبيقية الملموسة من التجريد النظري الذي برعت فيه الفلسفة الغربية، وهم يطبقون مبدأ الواقعية المتدرجة في مختلف المجالات، مع ميل واضح نحو الشمولية في معالجة القضايا بشكل تدريجي، وتجنب الحلول الجذرية

والسريعة. وهم يستندون في ذلك إلى حكمة صينية: «من أدرك الكثير لا يأبه لفقدان القليل».

يغوص المؤلّف في تحليل قضايا التحديث في الصين على خلفية مفاهيم التراث التقليدي الصيني في المعالجة الشمولية. وترتكز الفلسفة الصينية على مبدأ التوازن والانسجام بين الإنسان والعناصر الكونية الأربعة: البيئة، والماء، والموارد الطبيعية، والفضاء الكوني. وهي مستقاة من المكونات الخمسة في الفلسفة الصينية القديمة: التراب، والماء، والنار، والأخشاب، والمعادن. لذلك يواجه قادة الصين اليوم انتقادات لاذعة بسبب سياسة الاستنزاف التي يعتمدونها إلى جانب الدول الصناعية الكبرى في عصر العولمة، التي أدت إلى استنفاد حاد للموارد الطبيعية يهدد بتدمير البيئة الطبيعية والتصحر، وإلى بروز خلل واضح في التوازن بين عناصر البيئة الأرضية يقود لاحقاً إلى خلل مدمر في علاقة التوازن بين الأرض والفضاء الكوني المحيط بها. ويقدم الكتاب المتميز دراسة تحليلية معمّقة ومستقاة من دروس التاريخ لدى الصينيين والغربيين معاً، وهي دروس مفيدة جداً لقادة العولمة التي تشكل محطة بارزة في مسار التاريخ العالمي. فالثورات المتواصلة في المعلومات والتواصل والجينات والتكنولوجيا وغيرها أحدثت قفزات سريعة في المراحل التاريخية لم تكن ممكنة في العصور السابقة. وفي حين كانت الأديان والنظم الأخلاقية تحضُّ على الفضائل السلوكية لدى الأفراد والجماعات وتحتل مكانة بارزة في التاريخ العالمي، فإن عصر العولمة يشهد تراجعاً مريعاً في نظام القيم يهدد الانسجام والتوازن بين الناس من جهة، والبيئة من جهة أخرى. ولا بدّ من إبداع قواعد جديدة لضبط سلوك الأفراد والجماعات.

ـ ٣ ـ

استفاض المؤلّف في مناقشة مفهوم الإبداع الذي يركز على الطابع الفردي في الحضارة الغربية، والجماعي في الحضارة الصينية. وناقش مفهوم القيم المستندة إلى الحكمة لدى الصينيين، وإلى تعاليم الأديان السماوية لدى الغربيين. ولاحظ أن الصين التي تحتل مجالاً واسعاً في الأسواق العالمية ما زالت تفتقر إلى الماركات الخاصة بها، وإلى بروز أسماء صينية على المستوى العالمي في مختلف مجالات الإبداع. كما لاحظ أن مسألة «الملكية الفكرية» لا تحظى باهتمام كبير لدى الصينيين، بسبب غلبة العمل الجماعي على العمل الفردي. ولا تجد بعض المؤسسات الصينية حرجاً في تقليد الماركات العالمية وبيعها بأسعار زهيدة.

تعيش الصين مرحلة انتقالية لا يمكن تحديد آفاقها المستقبلية بدقة، وبما أنّها بلاد واسعة وكثيرة السكان، فَكُلّ ما يقال عنها يبدو صحيحاً من جانب، وصحيحاً أيضاً من الجانب الآخر. فهي بلد التبدلات المتسارعة، والتناقضات المتزايدة على مختلف الصعد، لأن الحركة بحدّ ذاتها مصدر تغيير، وبالتالي مولِّدة للتناقضات، حسب تعبير الرئيس الصيني السابق ماو تسي تونغ. وتبنى ورثته مقولة «التناقض الأساسي والتناقض الثانوي» التي اشتهرت بها أدبيات الفلسفة الماركسية، فهناك تحولات جذرية في الصين ترافقها تناقضات مستجدة على الدوام، وهي ليست شبيهة بالتحولات والتناقضات المنتشرة في باقي

المجتمعات. ولا يمكن الحديث على أي تغيير في البنى الاقتصادية لا يرافقه تغيير في البنى الاجتماعية والسياسية. ويتولى الحزب الشيوعي الصيني إدارة البلاد منفرداً حتّى الآن، لأسباب يعتبرها المؤلّف موضوعية وضرورية لحماية وحدة الصين من التفكك. وبرز اتّجاه واضح في مؤتمر الحزب الأخير لاعتماد المزيد من الليبرالية السياسية، سواء داخل صفوف الحزب أو على المستوى العام.

لقد برز خلل حاد بين المناطق الصينية، وزادت حدة التناقضات الاجتماعية بين طبقات الشعب الصيني، وبين المدن والأرياف. ويقدر الدخل الفردي في المدن الكبرى، كـ: بكين وشانغهاي وشينزن وغيرها بعدة أضعاف الدخل الفردي في المدن الصغرى وفي الأرياف البعيدة، وفي حين اقتربت معدلات الدخل في مناطق شرق الصين من النسب العالمية ما زالت مناطقها الغربية تعاني نقصاً حاداً في التوظيفات والاستثمارات الإنتاجية، وتأزماً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فالسياسة الاقتصادية التي اعتمدت حتّى الآن لم تكن متوازنة، بل أدت إلى نمو هائل في بعض المدن والمناطق، في حين بقيت مناطق أخرى تعاني الجوع والفقر وتدني الموارد المعيشية. ولدى الصين اليوم طاقات بشرية كبيرة مهمشة، رغم انقضاء ثلاثة عقود على بداية حركة التحديث. وأفضت أواليات اقتصاد السوق إلى مزيد من التناقضات الاقتصادية والاجتماعية، لكن وجود قوة مركزية كبيرة على رأس السلطة السياسية والجهاز الإداري شكَّلَ صمام أمان لحلّ عدد من المشكلات بصورة تدريجية، وما زالت قادرة على منع الاضطرابات الكبيرة التي تهدد مسيرة التحديث بكاملها.

لكن انتشار الفساد على نطاق واسع يحتاج إلى قوة مركزية نظيفة وسياسة شفافة لمحاكمة الفاسدين والمفسدين. وتشهد الصين حالياً موجة عارمة من المحاكمات التي أطاحت بقيادات كبيرة في الحزب الشيوعي، بسبب استغلال النفوذ، والرشوة، وتسويق سلع غذائية ومواد طبّية فاسدة.

اعتمدت الصين سياسة التحولات المتسارعة رغم علم قيادتها المسبق بالتناقضات الكبيرة التي ترافقها، لكن المواطن الصيني يتمتع بالصبر إلى أن يأتي دوره في عملية التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة التي تطول الإنسان والبيئة والمجتمع. وتبنت الصين مقولات المصلح دينغ شياو بينغ في «قطع الجسور على مراحل» بعد وضع ركائز ثابتة تصلح كنقاط ارتكاز لِكُلّ منها، فاستقطبت نسبة كبيرة من الرساميل الخارجية، خاصة اليابانية والأمريكية والأوروبية منها، فتجمعت لديها موارد مالية ضخمة، وتملكت نسبة كبيرة من سندات الخزانة الأمريكية، ولديها الآن مليارات الدولارات الجاهزة للتوظيف داخل الصين وفي مختلف أرجاء العالم.

تتعرض الصين اليوم لهجوم شرس من جانب الشركات الغربية بعد أن غزت السلع الصينية أسواق العالم، وباتت رساميلها الخارجية تشارك تدريجياً في السيطرة على أسواق النفط، وتنال حصة الأسد في مشاريع التنمية في كثير من دول العالم، وحصلت مؤخراً على حصة متزايدة من تجارة الأسلحة وغيرها. نتيجة لذلك لم تعد الصين توصف بالمستعمرة المفتوحة للرساميل الخارجية، كما كانت في السنوات الأولى لنهضتها، بل بات ميزانها التجاري مختلاً جداً لصالحها مع غالبية دول العالم. ويعزو

الاقتصاديون هذا الخلل إلى وفرة اليد العاملة الصينية الرخيصة، وتدني الأجور والخدمات الصحية والاجتماعية، وأسلوب العمل الجماعي، وكثرة ساعات وأيام العمل، وغيرها. وعلى عكس اليابان، التي أصيب اقتصادها بأمراض النظام الرأسمالي المتطور وبدأ يعاني أزمات حادة واضطراباً سياسياً مستمراً منذ العام ١٩٩٣، فإن اقتصاد الصين ما زال يعيش مرحلة نمو متصاعد وثابت بنسبة تتراوح ما بين ٧ ــ ٩ في المئة سنوياً. وليست هناك مؤشرات على تباطؤ تلك النسب في السنوات القليلة القادمة، كما إنَّ توقع اضطرابات عمالية أو فلاحية لا يبدو محتملاً في المرحلة الراهنة، لذلك يعيش الصينيون نشوة تحقيق المزيد من الانتصارات والتبدلات الإيجابية على مستوى الأفراد والجماعات والمناطق. لقد نجحت سياسة «المراحل الأربع» التي أطلقها رائد حركة التحديث في الصين، الرئيس دينغ شياو بينغ، فقد أقيمت على أولوية: التحديث التدريجي في الزراعة، ثمّ الصناعة، ثمّ العلوم، ثمّ التكنولوجيا. فالصين بلد زراعي بامتياز، ورغم التبدلات الإيجابية التي رافقت حركة التحديث خلال العقود الثلاثة الماضية فإن بعض الأرياف الصينية ما زالت تعاني مشكلات حادة، كالفقر، والبطالة، والأمية، والتصحر والأمراض، وهي مشكلات حقيقية لأنها تطول مئات ملايين الصينيين. مع ذلك، أعطت تلك الاستراتيجية ثماراً يانعة خلال الثلاثين سنة الماضية.

ونظراً لكثافتها السكانية واتساع أراضيها والخلل الكبير بين قومياتها ومناطقها، لا تستطيع الصين اجتياز النهر بقفزة واحدة، لذلك وضعت ركائز صلبة لعبور تدريجي من ضفة الفقر والتخلف الجماعي إلى ضفة البحبوحة واليسر والتقدّم الذي يطول جماعات متعاقبة من الصينيين. إنّها استراتيجية التطور الجماعي الذي يحتاج إلى جهود كبيرة لإيصال الصينيين، بجميع قومياتهم وطبقاتهم ومناطقهم، إلى التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. ورأى المؤلّف بحق، وهو أبعد الناس عن مبادئ الشيوعية، أن عملية التغيير الجذري والتحديث الدائم لم تكن ممكنة دون القيادة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، فهو يلعب دوراً أساسياً في عملية ضبط الأمن والاستقرار وحماية المكتسبات السابقة، فأفرد له صفحات واسعة من التحليل الموضوعي، دون السقوط في الأيديولوجيا المبتذلة، كوصفه ــ مثلاً ــ بالحزب الذي يعادي الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق التصنيف الغربي لهما.



ختاماً، تميَّزَ هذا الكتاب بالدقة والموضوعية، فمؤلّفه على دراية عميقة بتراث الصين ودورها التاريخي في الحضارة الإنسانية، وبأهمية تفاعلها مع الغرب بعد أن انفتحت بالكامل على كلّ ما هو إيجابي في الحضارة الغربية. وهو يدير شركات كثيرة تعمل بين الصين وفرنسا، وتتوزع إقامته بين باريس وبكين. وأبدى حرصاً ملحوظاً على استمرار حركة التحديث في الصين على قاعدة «الاشتراكية بخصائص صينية». وأكد على عدم وجود مصلحة للغرب في العداء للصين أو العمل على احتوائها أو تفكيكها أو قطع الطريق على حركة التحديث فيها. وأثبت هذا الكتاب، بأدلة قاطعة، أن الصين استيقظت دون أن يرتجف العالم، بل فرح كثيراً بيقظتها ■



نشاطـــات

آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام حول مدى مهنية قناة «الجزيرة»

إن أهمية قناة «الجزيرة» الفضائية كأبرز حدث إعلامي في الوطن العربي على مدى السنوات العشر الأخيرة، تقتضي تقييم مسيرتها المهنية من قبل أهم نخبة عربية متخصصة في مجاليّ الإعلام والعلوم السياسية. ومن هذا المنطلق قام «مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي» في الأردن بالتعاون مع «المركز العلمي للدراسات السياسية» في الأردن، بإجراء مشروع استطلاع «آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام في العالم العربي حول مدى مهنية قناة الجزيرة الإخبارية»، والذي عمل على إنجازه، وعلى مدى ما يزيد على أحد عشر شهراً، مع أهم نخبة عربية متخصصة في هذا المجال. وشارك في إنجاز هذا المشروع ٤٦ باحثاً ومشرفاً ومساعداً، منهم ٢٦ من أساتذة الجامعات (من حملة الدكتوراه) في محيط ١٩ قطراً عربياً.

ويعتبر هذا المشروع هو الأول من نوعه في الوطن العربي، وهو المشروع الأضخم عربياً في مجال استطلاعات الرأي من حيث حجم مشاركة أساتذة الجامعات العربية فيه، وتنفيذه من قبل جهة عربية. ونشير إلى أن نتائج هذا الاستطلاع وتقريره الأوّلي قد خضعا لورشة عمل خاصة بإشراف لجنة علمية من أساتذة وخبراء متخصصين في مجالات العلوم السياسية والإعلام والإحصاء، لدراسة هذا التقرير وتطويره، علماً أن هذا الاستطلاع خضع لأقصى الضوابط العلمية والمنهجية من قبل الخبراء والفريق الأكاديمي المشرف على إنجاز هذا الاستطلاع.

ومن الأهداف التي سعى إليها هذا الاستطلاع، معرفة آراء وتقييم هذه النخبة العربية حول مدى مهنية قناة «الجزيرة» الإخبارية، وكذلك معرفة مدى إقبال النخبة في الجامعات العربية على مشاهدتها، وأخيراً تحديد القناة العربية الإخبارية الأكثر مشاهدة لدى النخبة في الوطن العربي.

وتناول الاستطلاع مهنية قناة «الجزيرة» من خلال بعدين: أحدهما الموضوعية، والآخر المهنية أو الحرفية. فعلى صعيد الموضوعية، تمثلت مؤشراتها بقياس مدى «الحيادية»، و«المصداقية»، و«التوازن»، أما على صعيد المستوى الحرفي أو المهني فقد تركزت مؤشراتها على قياس مدى تطور الجانب الفني في تقديم المادة الإعلامية من خلال:

الترجمة الفورية، وسرعة الانتقال إلى مركز الحدث أو النقل المباشر، والمستوى العلمي للعاملين في تقديم البرامج أو تحضير المادة الإعلامية، وتحقيق السبق الإعلامي، والصور التي يلتقطها مصوّرو «الجزيرة» للأحداث، ومستوى اللغة المستخدمة، وطبيعة المفاهيم المستخدمة في توصيف بعض الوقائع.

شملت هذه الدراسة جغرافياً ١٩ قطراً عربياً، هي: الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، والكويت، والمغرب، واليمن، وتونس، وسورية، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، وموريتانيا. وقد استغرق العمل على هذا الاستطلاع الفترة الممتدة من ٢٠٠٧/٢/١ إلى ٢٠٠٨/١/٩.

المنهجية

العيّنة ومجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من أساتذة الجامعات في مجال العلوم السياسية والإعلام، من حملة شهادة الدكتوراه، والعاملين في الجامعات العربية، إذ بلغ العدد الكلي لمجتمع الدراسة من أساتذة الإعلام والعلوم السياسية ١٢٥١ أستاذاً جامعياً في ١٩ قطراً عربياً، منهم ٦١٦ أستاذاً جامعياً في تخصص الإعلام، و٦٣٥ أستاذاً جامعياً في تخصص العلوم السياسية.

وقد استخدم أسلوب المعاينة الطبقية المنتظمة، إذ جرى تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات بحسب التخصص والدولة.

حجم وتوزيع العيّنة بين الطبقات

بلغت عيّنة الدراسة ٦١١ أستاذاً جامعياً:

ـ ٢٩٨ أستاذاً جامعياً في تخصص الإعلام.

ـ ٣٠٧ أساتذة جامعيين في تخصص العلوم السياسية.

ـ ٦ أساتذة جامعيين لم يحدّد تخصصهم.

وبهذا بلغ حجم العيّنة ٤٨,٨٤ بالمئة للاستطلاع (ما يقارب الـ ٥٠ بالمئة)، أي ما نسبته ضعف العيّنة المطلوبة للاستطلاع. وهي عيّنة كبيرة جداً وممثلة بشكل دقيق لمجتمع الدراسة. وقد امتازت العيّنة بأنها عالية الموثوقية، ومتوازنة، وغير نمطية، وذات قدرة على التقييم. وبلغت نسبة الاستجابة ١٠٠ بالمئة من كامل العيّنة التي تمثل ٦١١ أستاذاً من أساتذة العلوم السياسية والإعلام، مع العلم أن خطأ المعاينة يقل عن ١ بالمئة للمتغيرات الرئيسية للاستطلاع.

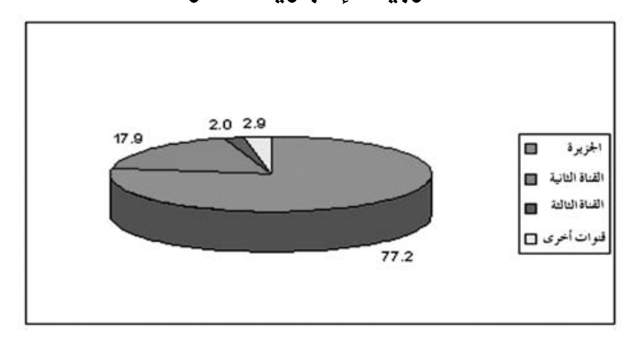
نتائج الاستطلاع

أظهرت النتائج تميزاً عالياً من حيث المهنية على مستوى الموضوعية والحرفية؛ فتبيّن من نتائج الاستطلاع على صعيد المؤشرات العامة أن ٩٨,٤ بالمئة من أساتذة الإعلام

والعلوم السياسية يشاهدون قناة «الجزيرة» الفضائية، وأن متوسط معدل المشاهدة اليومية لديهم تبلغ ٣,٢ ساعة يومياً (أي ما مجموعه ١١٦٨ ساعة سنوياً)، وأن هناك تنوعاً في مشاهدة برامج «الجزيرة» تجاوز العشرين برنامجاً، وإن كانت البرامج الإخبارية هي الأكثر متابعة لديهم، أي بنسبة ٢٢,٣ بالمئة، كما حصلت «الجزيرة» على المرتبة الأولى بين القنوات الإخبارية الأكثر مشاهدة بين أساتذة العلوم السياسية والإعلام؛ إذ اعتبرها ٧٧,٢ بالمئة من العيّنة القناة الإخبارية الأكثر مشاهدة كخيار أول، بفارق كبير يزيد على ثلاثة أضعاف عن القناة التي جاءت في المرتبة الثانية، أي بنسبة ١٧,٩ بالمئة، وحوالى ٢٨ ضعفاً مقارنة بالقناة التي حصلت على المرتبة الثالثة.

الشكل الرقم (١)

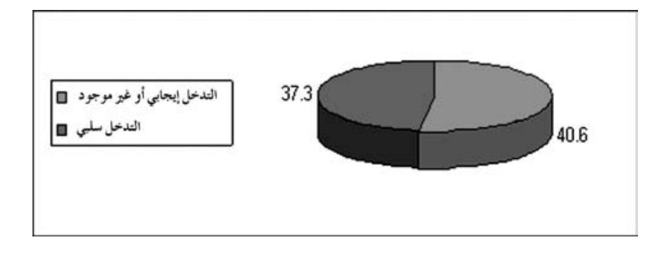
القناة العربية الإخبارية الأكثر مشاهدة



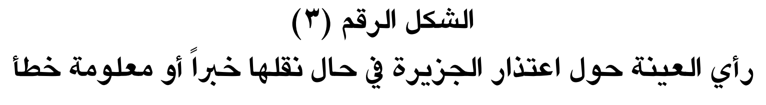
وعند السؤال عن بعض المؤشرات المهنية، رأى ٣٧,٣ بالمئة من العيّنة وجود جهات تؤثر بشكل سلبي في الأداء المهني، وإن كان ٤٠,٦ بالمئة رأوا أن هذا التدخل غير موجود، وإن كان موجوداً فهو تدخل إيجابي، وهذه النسبة تتقارب مع نسبة الذين يعتبرونه تدخلاً سلبياً.

الشكل الرقم (٢)

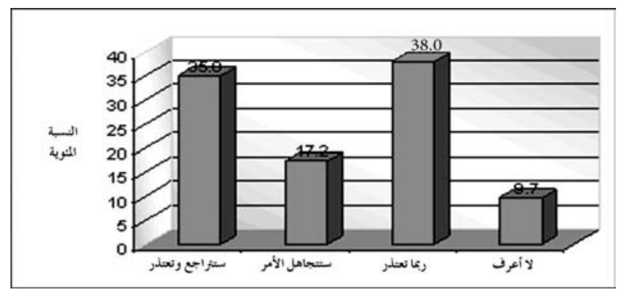
اعتقادات العينة حول وجود جهات تؤثر في الأداء المهني لقناة الجزيرة (نظرة إجمالية)



كما أظهرت النتائج أن ٧٣ بالمئة من العيّنة يعتقدون أن القناة «ستتراجع وتعتذر» أو «ربّما تعتذر» عن وجود خطأ في المعلومة، في حين نفى ذلك ما نسبته ١٧,٢ بالمئة.



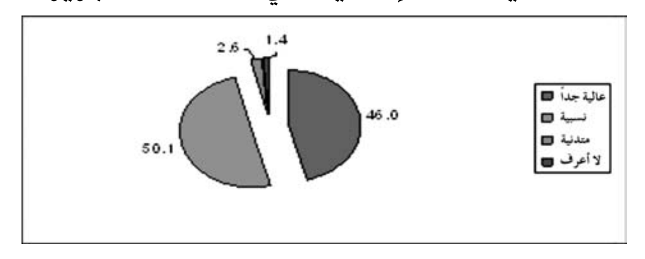
الشكل الرقم (٣)
رأي العينة حول اعتذار الجزيرة في حال نقلها خبراً أو معلومة خطأ



أمّا على صعيد المهارات المهنية والمستوى الحرفي للعاملين في القناة، فقد أظهرت النتائج أن هناك تقييماً عالياً من قبل أساتذة العلوم السياسية والإعلام في هذا الجانب بمتوسط مقداره ٧٥,٦ بالمئة، وبلغ هذا التقييم أعلاه على مستوى سرعة الانتقال إلى موقع الحدث، إذ وصل إلى ٩١,٣ بالمئة، وأدناه بنسبة ٥٥,١ بالمئة على مستوى الالتزام باللغة العربية الفصحى. بينما حصلت الترجمة الفورية على نسبة ٧٦,٩ بالمئة، والسبق الإعلامي على ٨٢,٥ بالمئة، والمستوى الفني للصورة على ٧٦,٥ بالمئة، والقدرة العلمية للمذيعين ومقدمي البرامج على نسبة ٧٢,٦ بالمئة، والقدرة الحوارية لمقدمي البرامج على ٧٤,٥ بالمئة. أما على صعيد المؤشرات الموضوعية للقناة، فكانت النتائج متباينة أكثر من مستوى الحرفية، ولدى السؤال عن المصداقية وصف ٤٦ بالمئة من أساتذة العلوم السياسية والإعلام مصداقية «الجزيرة» بأنها «عالية جداً»، بينما وصفها ٥٠,١ بالمئة بأنها «نسبية»، وفي المقابل اعتبر ٢,٦ بالمئة من العيّنة أن مصداقية «الجزيرة» «متدنية»، أي أن ٩٦,١ بالمئة من الأساتذة اعتبروا أن مصداقية «الجزيرة» تتراوح بين العالية جداً والنسبية.

ويلاحظ أن أعلى معدلات المصداقية التي حصلت عليها «الجزيرة» في إجابة «عالية جداً» كانت في الجنسيات الموريتانية والإماراتية والمصرية، وأعلى المعدلات في إجابة المصداقية «النسبية» كانت في الجنسيات العُمانية (١٠٠ بالمئة)، ثم السعودية (٨١,٨ بالمئة)، ثم في الكويتية (٧١,٤ بالمئة)، ضمن إجابة كل جنسية.

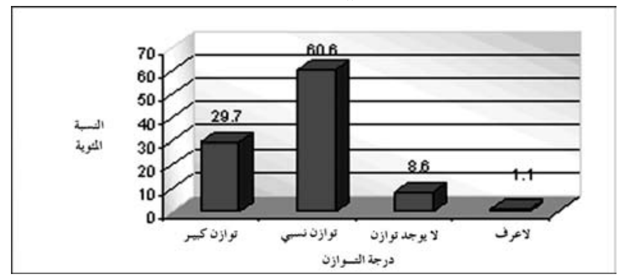
الشكل الرقم (٤)
مصداقية المادة الإعلامية التي تقدمها قناة الجزيرة



من ناحية أخرى، اعتبر ٢٩,٧ بالمئة من العيّنة أن توازن قناة «الجزيرة» في منح وجهات النظر المختلفة والحق في التعبير من ناحية، والزمن المتساوي من ناحية أخرى، تحققه القناة بشكل كبير، بينما اعتبر ٦٠,٦ بالمئة أن هذا التوازن نسبي.

الشكل الرقم (٥)

توازن قناة الجزيرة في طرح وجهات النظر المختلفة



وعند سؤال أفراد العيّنة حول مؤشر حذر «الجزيرة» في إثارة موضوع معيّن أو نقل خبر له حساسية كبيرة، اعتبر ١٨ بالمئة أن «الجزيرة» حذرة في هذا المجال، ونفى ٢٩,٧ بالمئة منهم هذا الحذر عن «الجزيرة»، بينما وصف ٥٠,٢ بالمئة من العيّنة أن «الجزيرة» حذرة «أحياناً».

يلاحظ أيضاً أن ٣٥,٢ بالمئة من العيّنة اعتبر قناة «الجزيرة» حيادية في استخدام المفاهيم بشكل كبير عند التعبير عن واقعة معيّنة، بينما اعتبر ٥٢,٩ بالمئة أنها حيادية «أحياناً»، واعتبر ١٠,٢ بالمئة أنها «غير حيادية»، في استخدام المفاهيم. ويلاحظ هنا أن عدم الحيادية أحياناً في التعامل مع بعض المفاهيم لا تعني أن الأمر سلبي من وجهة نظر البعض، مثل استخدام مصطلح «شهيد» بدلاً من «قتيل» في قناة «الجزيرة» لوصف الفلسطينيين الذين يقتلون من قبل الكيان الإسرائيلي.

أما على صعيد حيادية الصورة المستخدمة في تقارير وأخبار قناة «الجزيرة»، فقد اعتبر ٣٨,٥ بالمئة من العيّنة أن صور القناة حيادية بـ «شكل كبير»، و٤٧,٣ بالمئة اعتبرها حيادية «أحياناً»، بينما نفى عنها هذه الحيادية ما نسبتهم ١٢,٣ بالمئة، من أفراد العيّنة، وأيضاً فإن إشكالية حيادية الصورة تماثل إشكالية حيادية استخدام المفاهيم التي أشير إليها آنفاً.

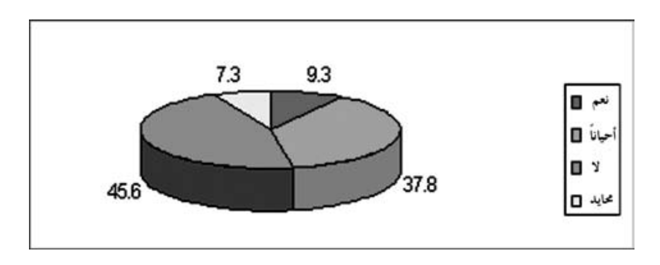
أما وجهة نظر أساتذة العلوم السياسية عن الاقطار العربية التي توليها «الجزيرة» عناية أكبر، فقد اعتبرت وجهة نظر العيّنة أن العراق يأتي في المرتبة الأولى، أي بنسبة ١٥,٩ بالمئة، تليه مصر، أي بنسبة ١٥,٦ بالمئة، وفلسطين في المرتبة الثالثة، أي بنسبة ١٤,٥ بالمئة، يليها لبنان، أي بنسبة ٩,٦ بالمئة. ومن الواضح أن هذه الأقطار هي مسرح لأحداث ساخنة ومتلاحقة تجعلها تتصدر اهتمامات وسائل الإعلام، كما أن الوزن السياسي والثقافي لمصر يجعلها أيضاً موضع عناية أكثر من غيرها. وهذه النتائج تعني أن قناة «الجزيرة» تولي عناية أكبر للأقطار والمناطق وفق معطيات أو أسباب موضوعية، ويؤكد ذلك أن الذين أجابوا بأن قناة «الجزيرة» تولي عناية أكثر لبعض الأقطار التي لا تجري

فيها أحداث ساخنة أو لا تملك وزناً مهماً كانت نسبتهم متدنية.

كما أن نسبة الذين اعتبروا أن قناة «الجزيرة» تولي الاتجاهات الدينية والإسلامية (بما فيها حركة حماس، والإخوان المسلمين، والقاعدة) عناية أكبر من غيرها، كانت ١٠,٨ بالمئة من العيّنة الإجمالية، مع العلم بأن الذين أجابوا عن هذا السؤال هم ٢٠٣ من الأساتذة الجامعيين فقط، أي ما نسبته ٣٣,٢ بالمئة من العيّنة الإجمالية والبالغ عددها ٦١١ أستاذاً جامعياً. من جانب آخر، دلت إجابات العيّنة أن الفترة التاريخية التي توليها «الجزيرة» عناية أكبر من غيرها هي الفترة (١٩٤٥ ــ ١٩٧٠)، أي بنسبة ٤٧,٤ بالمئة، بينما اعتبرت الفترة من عام ١٩٧٠ حتى الآن أنها تأتي في المرتبة الثانية في العناية، أي بنسبة ٣٣,٩ بالمئة من العيّنة. ومن الملاحظ في ضوء نتائج الاستطلاع أن فترة الحقبة الناصرية في التاريخ العربي المعاصر هي الأكثر عناية من قبل قناة «الجزيرة»، إذ أشار إلى ذلك ٤٧,٤ بالمئة، وعند مقارنة هذه النتيجة مع إجابات السؤال السابق حول اعتبار ١٠,٨ بالمئة من العيّنة أن «الجزيرة» تولي عناية أكبر للاتجاهات الدينية وللإسلام السياسي ــ مع الأخذ بعين الاعتبار حالة العداء التي كانت بين الحكم الناصري وحركة الإخوان المسلمين ــ فإن اهتمام القناة بالحقبة الناصرية فاق بشكل كبير جداً اهتمامها بالاتجاهات والحركات الإسلامية المختلفة (من وجهة نظر عيّنة الدراسة).

أخيراً، فقد رأى ٤٥,٦ بالمئة من أساتذة العلوم السياسية والإعلام أن قناة «الجزيرة» لا تقدم مواد إعلامية فيها تشويه وإساءة متعمدة، بينما رأى ٣٧,٨ بالمئة أنها تفعل ذلك «أحياناً». أمّا الذين يعتقدون بأن «الجزيرة» تقدم موادّ فيها تشويه وإساءة متعمدة، فكانت نسبتهم ٩,٣ بالمئة فقط، أي أن العيّنة تنقسم في تقييمها هذا الجانب.

الشكل الرقم (٦)
رأي العينة في المواد الإعلامية للجزيرة
وخروجها عن مبدأ حرية الرأي إلى التشويه والإساءة



وفي الختام، إن نتائج هذا الاستطلاع حول موضوعية قناة «الجزيرة» كانت مرتفعة وتراوحت بين العالية جداً والنسبية، وحول مهنية قناة «الجزيرة» تراوحت بين الممتازة والجيدة جداً. وكذلك، فقد كانت قناة «الجزيرة» لدى أهم نخبة متخصصة (أساتذة العلوم السياسية والإعلام) هي القناة الأكثر مشاهدة بفارق كبير عن بقية القنوات العربية الإخبارية. وتشكل نتائج هذا الاستطلاع إضافةً حقيقية لمسيرة قناة «الجزيرة» منذ تأسيسها حتى اليوم ■

يوميات عربية ودولية مختارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧

ــ سحبت الولايات المتحدة مشروع قرار قدمته إلى مجلس الأمن الدولي لدعم تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط التي أطلقت في مؤتمر أنابوليس، وذلك عقب أنباء عن رفض إسرائيلي للمشروع. (**الدايلي ستار**، بيروت، ١/١٢/ ٢٠٠٧).

ــ فاز الحزب الحاكم في الجزائر (جبهة التحرير الوطني)، كما كان متوقعاً، بغالبية مقاعد الانتخابات البلدية والولائية التي جرت أمس الأول في الجزائر. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/١٢/ ٢٠٠٧).

ــ أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى عن شكوكه في أن تتخذ الإدارة الأمريكية أو إسرائيل خطوات إضافية لدفع عملية السلام بعد مؤتمر أنابوليس، مشيراً إلى وجود شكوك في جدية الجانبين الأمريكي والإسرائيلي في هذا المجال. (**الحياة**، بيروت، ٢/١٢/٢٠٠٧) .

ــ أبلغ نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي أن حضور سوريا اجتماع أنابوليس لن يؤثر في العلاقات المتينة بين البلدين. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٣/ ١٢/٢٠٠٧).

ــ أفاد تقدير الاستخبارات الوطني الأمريكي ــ في تقرير له انعكاسه على العلاقات العربية الإيرانية ــ أن إيران أوقفت برنامجها الخاص بالأسلحة النووية عام ٢٠٠٣. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٤/١٢/٢٠٠٧).

ــ دعا الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قمة مجلس التعاون الخليج الــ ٢٨ في قطر إلى زيادة التعاون بين دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والأمنية. ورأى نجاد ــ وهو أول رئيس إيراني يدعى إلى حضور قمة لمجلس التعاون ــ أن أي مشكل أمني في أي دولة خليجية لا بد أن ينتقل إلى الدول المجاورة، مؤكداً استعداد إيران للتعاون الأمني من دون أي تدخل خارجي. ولم يتناول نجاد ملف إيران النووي في كلمته كما كان متوقعاً ــ بخاصة أن السعودية كانت قد تقدمت الشهر الماضي باقتراح لإنشاء هيئة دولية في بلد محايد كسويسرا لتزويد بلدان المنطقة باليورانيوم لأغراض سلمية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٤/١٢/ ٢٠٠٧).

ــ قررت الحكومة العراقية الطلب من الأمم المتحدة التمديد «للقوات المتعددة الجنسية» التي تقودها الولايات المتحدة في العراق لسنة إضافية ولمرة أخيرة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٥/١٢/٢٠٠٧).

ــ اختتم قادة بلدان مجلس التعاون الخليجي قمتهم الثامنة والعشرين في الدوحة بإصدار بيان ختامي أعلن قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد ناقش القادة مختلف القضايا المطروحة على الساحة العربية، فأكدوا نبذهم للإرهاب بمختلف أشكاله وصوره. وفي الجانب السياسي، جدد القادة دعمهم للإمارات العربية المتحدة في حقها لاستعادة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعوا إيران إلى الاستجابة إلى مساعي دولة الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وحول أزمة الملف النووي الإيراني، جدد القادة دعوتهم إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحثوا إيران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما طالبوا بضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي. وأكد قادة بلدان المجلس ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقرار العراق والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي. وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، عبر القادة عن تطلعهم في أن يحقق مؤتمر أنابوليس المزيد من الخطوات الإيجابية للسلام في الشرق الأوسط، في إطار أهدافه الرامية إلى تدشين مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية في النزاع، على أسس جادة وواضحة، تتناول القضايا الرئيسية في النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والمتعلقة بالحدود والمياه، والمستوطنات، واللاجئين، والقدس، والأمن وغيرها من القضايا للوصول إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة الأطراف والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار إقامة الدولتين المستقلتين. وأكدوا أهمية إزالة المستوطنات من الأراضي الفلسطينية، وإنهاء إجراءات الحصار على الشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية، إلى الخط القائم في الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٦. وبحث قادة المجلس الوضع الفلسطيني، ودعوا الفلسطينيين إلى نبذ الخلافات، من خلال الحوار والتفاوض والالتزام بما تم الاتفاق عليه في مكة المكرمة. وفي الشأن اللبناني، عبر القادة عن أملهم في تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف على انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، والاستجابة إلى المبادرات الرامية لتحقيق هذه الغاية في إطار الحفاظ على وحدة لبنان الوطنية واستقلاله وسيادته. وناقشوا الوضع في السودان والمعاناة الإنسانية في إقليم دارفور، فدعوا إلى مواصلة تعاون الحكومة السودانية مع المجتمع الدولي لحل مشكلة دارفور ورفع المعاناة عن سكانه. كما ناقشوا الشأن الصومالي، وأعربوا عن الأسف لاستمرار حالة التأزم والصراع الدائر في الصومال، وناشدوا الأطراف الصومالية وقف الاقتتال والإسراع في التنسيق بين الصومال والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية في سبيل بلورة تصور واضح لكيفية نشر قوات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأجنبية. (**الخليج**، الشارقة، ٢٠٠٧/١٢/٥).

ــ وجه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي قام بزيارة إلى الجزائر انتقادات إلى حقبة الاستعمار، واجتمع مع نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بهدف زيادة التعاون بين البلدين. وقد انتقد ساركوزي أيضاً تصريحاً لوزير المجاهدين الجزائري محمد شريف عباس أدلى به الشهر الماضي وقال فيه: إن نجاح ساركوزي ذي الأصول اليهودية في الانتخابات الرئاسية يعود إلى دعم اللوبي اليهودي. ووصف ساركوزي مثل هذه المواقف بأنها معادية للسامية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٢/٦).

ــ أعلن سيرج براميرتس رئيس لجنة التحقيق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في آخر ظهور له أمام مجلس الأمن أن اللجنة حققت تقدماً في التحقيق، لكنها لا يمكن أن تحدد موعداً لانتهاء التحقيق. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٢/٧).

ــ قام وليد المعلم وزير الخارجية السوري بزيارة إلى الأردن حيث اجتمع مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ونظيره الأردني صلاح البشير، مؤكداً اتجاه البلدين لتحسين وتطوير العلاقات الثنائية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٢/١٠).

ــ عيّن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز هيئة البيعة من أبناء وأحفاد مؤسس المملكة الملك سعود بن عبد العزيز لاختيار الملوك في إجراء لتأمين انتقال آمن للسلطة. (**النهار**، بيروت، ١١/ ٢٠٠٧/١٢).

ــ قام الزعيم الليبي معمر القذافي بزيارة إلى فرنسا هي الأولى له منذ نحو ثلاثة عقود اجتمع خلالها مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي صرح بأن فرنسا تعمل على تشجيع الدول التي شجبت الإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية. وقد شكلت الزيارة مناسبة لتوقيع البلدين عقوداً للتعاون في مجالات عديدة من بينها عقود تسلح وإقامة مفاعل نووي للأغراض السلمية في ليبيا. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٢/١١).

ــ قتل ٢٢ شخصاً على الأقل وأصيب نحو ١٧٧ بجروح في انفجار سيارتين مفخختين بالقرب من مبنى

حكومي ومكاتب تابعة للأمم المتحدة في العاصمة الجزائرية. وذكرت تقارير غير حكومية أن عدد القتلى تجاوز الـ ٦٠. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٧/١٢/١٢). وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن التفجيرين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٢/١٢).

ــ قتل أكثر من ٤٠ شخصاً وأصيب نحو ١٢٥ بجروح في تفجير ثلاث سيارات مفخخة في منطقة العمارة في محافظة ميسان في جنوب العراق. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/١٣).

ــ اغتيل قائد العمليات في الجيش اللبناني فرنسوا الحاج مع مرافقه بانفجار سيارة مفخخة استهدفته في منطقة بعبدا شرق بيروت. وكان الحاج الذي أدار العمليات ضد مقاتلي «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد الفلسطيني في شمال لبنان، من أبرز المرشحين لتسلم قيادة الجيش اللبناني خلفاً لقائد الجيش ميشال سليمان المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٧/١٢/١٣).

ــ سلمت القوات البريطانية مسؤولية الأمن في البصرة إلى القوات العراقية متخلية بذلك عن السيطرة على آخر المحافظات التي كانت تديرها في جنوب العراق. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٧/١٢/١٧).

ــ اتفقت مختلف القيادات العراقية على تأجيل الاستفتاء على مدينة كركوك ستة أشهر (حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٨). (**الزمان**، لندن، ١٨/ ٢٠٠٧/١٢).

ــ تعهدت الدول المانحة في مؤتمر عقد في باريس بتقديم ٧,٤ مليارات دولار إلى السلطة الفلسطينية. ووصفت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس المؤتمر بأنه «الأمل الأخير» للسلطة الفلسطينية لتفادي إفلاسها. وكانت السلطة الفلسطينية قد طالبت بمبلغ يصل إلى ٥,٦ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠ للمساعدة في تطوير اقتصاد فلسطيني قابل للاستمرارية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٢/١٨).

ــ وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش انتقادات حادة لسوريا، معلناً أن صبره نفد مع الرئيس السوري بشار الأسد. وعزا بوش نفاذ صبره «لاستضافة سوريا حركة حماس ومساندة حزب الله وتسلل الانتحاريين من الأراضي السورية إلى العراق وتهديد الاستقرار في لبنان». وقد دعا بوش «قوى ١٤ آذار» إلى انتخاب رئيس للبنان بالأغلبية البسيطة (٥٠ + ١) (وهو الأمر الذي تعتبره المعارضة خرقاً خطيراً للدستور). بدوره اتهم وزير الخارجية السوري وليد المعلم الإدارة الأمريكية بأنها عملت على قطع الطريق على الجهود السورية ــ الفرنسية الهادفة إلى المساعدة في إيجاد حل لأزمة الرئاسة في لبنان. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/٢١).

ــ أعربت الحكومة الصومالية المؤقتة عن استيائها من بيان للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، مفاده أن نحو ٦٠٠ ألف شخص فروا من مقديشو ومعاركها منذ بداية العام، ما رفع إلى مليون شخص عدد النازحين في الصومال. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/٢٤).

ــ أكد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك عقب لقاء له بالرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ أن إسرائيل ستواصل غاراتها على قطاع غزة في إطار ما وصفه بـ «محاربة الإرهاب». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/٢٧).

ــ فرضت السلطات الموريتانية إجراءات أمنية مشددة في مدن الشمال الموريتاني عقب هجوم نفذه مسلحون على وحدة الجيش بمنطقة الغلاوية على الحدود مع الجزائر، أسفر عن مقتل ٣ جنود. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/٢٩). وقد أعلن «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» مسؤوليته عن الهجوم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/٣٠).

ــ أعلنت في صنعاء رسمياً وفاة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني وزعيم حزب التجمع اليمني للإصلاح ثاني أكبر الأحزاب في اليمن، عن عمر يناهز ٨٤ عاماً نتيجة مرض عضال. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/٣٠/ ٢٠٠٧).

ــ طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، السلطة الفلسطينية، بمحاربة فاعلة لنشطاء الانتفاضة، بعد مقتل جنديين إسرائيليين في هجوم مسلح في «بيت كاحل» غرب مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، معتبراً ذلك شرطاً لا مساومة عليه لتخفيف إسرائيل من قبضتها على الضفة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/٣١/ ٢٠٠٧).

ــ عقدت اللجنة الأردنية ــ السورية العليا المشتركة اجتماعاتها في عمان برئاسة رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي ونظيره السوري محمد ناجي العطري، ووقع البلدان على ١٢ اتفاقية للتعاون في مختلف المجالات من بينها: الإسكان والزراعة والصناعة والبناء والمياه والتعاون العلمي والثقافي والمهني. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/٣١).

ــ دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إلى عقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب في السادس من الشهر المقبل بناء على طلب كل من مصر والعربية السعودية للبحث في الأزمة اللبنانية في ظل الفراغ الرئاسي الحالي، وتطورات ما بعد مؤتمر أنابوليس في ضوء استمرار عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١٢/٣١).

ــ أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن فرنسا ستقطع اتصالاتها مع سوريا بشأن لبنان حتى تظهر إرادة فعلية للمساعدة في إنهاء أزمة الرئاسة في لبنان. وأدلى ساركوزي بهذا الموقف أثناء لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة الذي طالب بدوره الرئيس السوري بشار الأسد باستخدام نفوذه في لبنان لتسوية أزمة الرئاسة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٢/٣١).

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨

ــ أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم وقف تعاون سوريا مع فرنسا بشأن تسوية الأزمة اللبنانية في رد على موقف مماثل أعلنه نيكولا ساركوزي، الرئيس الفرنسي، الشهر الماضي في القاهرة. وأشار المعلم إلى أن فرنسا أرادت أن تحمل سوريا مسؤولية فشلها في تسويق مبادرتها لدى الأطراف اللبنانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١/٣).

ــ أقر وزراء الخارجية العرب في اجتماع استثنائي في القاهرة خطة عمل لحل الأزمة اللبنانية من ثلاث نقاط تبدأ بانتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وفق الأصول الدستورية والاتفاق بين الفرقاء اللبنانيين على تشكيل حكومة وحدة وطنية، على ألا يتيح التشكيل قرار إسقاطها بواسطة أي طرف ويكون لرئيس الجمهورية كفة الترجيح، وأن يبدأ العمل على صياغة قانون جديد للانتخابات فور انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة. وكلف الوزراء الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بإجراء اتصالات فورية مع جميع الأطراف اللبنانية والعربية والإقليمية والدولية لتنفيذ هذه المبادرة على أن يتابع وزراء الخارجية العرب نتائج الاتصالات في اجتماع آخر يعقد في ٢٧ كانون الثاني/يناير الجاري. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/١/٧).

ــ بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش جولة في المنطقة بمحادثات مع المسؤولين الإسرائيليين جدد خلالها اعترافه بيهودية دولة إسرائيل. وقال إنه يرى فرصة تاريخية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وإنه يأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق ينهي عقوداً من النزاع الإسرائيلي ــ الفلسطيني قبل انتهاء رئاسته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١/١٠).

ــ اجتمع الرئيس الأمريكي جورج بوش في رام الله مع محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية وأعرب له عن تفاؤله بــ «رؤية دولة فلسطينية.. متواصلة جغرافياً».. واقترح بوش وضع آلية دولية لتقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١/١١).

ــ أنهى الرئيس الأمريكي جورج بوش زيارته لإسرائيل والأراضي الفلسطينية بعد أن فجرت تصريحاته بشأن مشكلة اللاجئين وحلها عبر التعويضات موجة من الاستياء والرفض على الصعيد الفلسطيني. وأجمع عدد من المسؤولين الفلسطينيين على اعتبار اقتراح بوش بوضع آلية لتعويض اللاجئين الفلسطينيين بوصفه حلاً لمشكلتهم، نسفاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. (أما بالنسبة إلى المسؤولين الإسرائيليين، فقد أبدوا تأييداً لمواقف بوش من التسوية مع الفلسطينيين وتركز اهتمامهم على البحث في الملف النووي الإيراني). (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١/١٢).

ــ واصل الرئيس الأمريكي جورج بوش جولته في المنطقة بمحادثات أجراها في الكويت مع أميرها الشيخ صباح الأحمد، تناولت عدداً من الملفات، منها الملف النووي الإيراني وعملية السلام والعلاقات الثنائية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١/١٢).

ــ حذر الرئيس المصري حسني مبارك من فشل المبادرة العربية في حل الأزمة اللبنانية، مشيراً إلى أنه في حال عدم إجراء انتخابات رئاسية في لبنان فإن الدول العربية ستنفض يدها من لبنان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١/١٣).

ــ انتقل الرئيس الأمريكي جورج بوش من الكويت إلى البحرين حيث التقى العاهل البحريني الملك حمد بن عيس آل خليفة قبل أن يصل إلى الإمارات العربية المتحدة حيث التقى رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، في إطار سعيه لكسب تأييد دول الخليج العربية للسياسة الأمريكية الهادفة إلى عزل إيران. وقد حذر بوش في الإمارات «من أن إيران تشكل تهديداً للعالم ويجب مواجهتها قبل فوات الأوان». (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٨/١/١٤).

ــ وصل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى السعودية في بداية جولة تشمل قطر والإمارات العربية المتحدة، مبدياً استعداد فرنسا لتقديم الخبرات الفرنسية لدول الخليج في مجال التكنولوجيا النووية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ١٤/ ٢٠٠٨/١). وقد أجرى ساركوزي محادثات مع العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز تناولت العلاقات الثنائية، والملف اللبناني، وأسعار النفط. وأبرم الجانبان الفرنسي والسعودي أربع اتفاقيات في مجالات السياسة، والطاقة، والتفاهم العلمي، والتبادل التقني. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١/١٤).

ــ واصل الرئيس الأمريكي جورج بوش جولته الخليجية في السعودية حيث التقى العاهل السعودي الملك عبد الله وسط أنباء عن صفقة سلاح أمريكية ضخمة للسعودية ودول مجلس التعاون تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار. وبحث الجانبان في عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بعد أنابوليس وفي الوضع في العراق ومكافحة الإرهاب وارتفاع أسعار النفط. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١/١٥).

ــ بحث الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الدوحة في تطوير العلاقات الثنائية. وتم خلال الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات لتطوير الطاقة الكهربائية في قطر وفي مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١/١٥).

ــ قتل ٣ أشخاص وأصيب نحو ٢٠ آخرين بجروح معظمهم من المارة في شرق بيروت في انفجار استهدف سيارة للسفارة الأمريكية. ورجحت الأنباء (أن يكون الانفجار استهدف موكباً للسفير الأمريكي في لبنان جفري فيلتمان). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١/١٦).

ــ لقي ١٩ فلسطينياً مصرعهم في توغل إسرائيلي في قطاع غزة، من بينهم حسن الزهار نجل القيادي في حركة حماس محمود الزهار. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١/١٦).

ــ أنهى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي جولته الخليجية في أبو ظبي حيث تم الاتفاق على إقامة أول قاعدة عسكرية دائمة لفرنسا في الإمارات العربية المتحدة والخليج. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/١/١٦). وستضم القاعدة العسكرية بين ٤٠٠ و٥٠٠ جندي فرنسي. وتم الاتفاق بين البلدين أيضاً على بناء مفاعلين للطاقة النووية السلمية في الإمارات. (**إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٨/١/١٧).

ــ اختتم جورج بوش الرئيس الأمريكي جولته العربية بمحادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ حيث أعرب الجانبان عن أملهما في أن يصل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاق سلام قبل نهاية ولاية بوش. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/١/١٧).

ــ رد وزير الإعلام السوري محسن بلال على مطالبة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل لسوريا باستخدام نفوذها في لبنان لدى حلفائها (المعارضة) لتسهيل الحل في لبنان بالإشارة إلى أن السعودية تؤدي دوراً مهماً في لبنان ولديها حلفاء أيضاً، معتبراً أن التعامل مع سوريا وكأنها لا تزال في لبنان أو كأن حلفاءها مجرد أدوات فيه إهانة لقسم كبير من الشعب اللبناني. ورأى الوزير السوري أن الوصول إلى توافق في لبنان مسؤولية عربية مشتركة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ١/١٧/ ٢٠٠٨).

ــ فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً على قطاع غزة وقطعت الإمدادات الأساسية إلى القطاع بما في ذلك المواد الغذائية والفيول اللازم للتيار الكهربائي. (وربطت سلطات الاحتلال الحصار باستمرار إطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة). (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/١/١٨).

ــ بحث عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق في الأزمة اللبنانية، وتحدث عن تقدم تدريجي في التعامل مع الأزمة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠/١/٢٠٠٨).

ــ واصل الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى محادثاته في بيروت بشأن الخطة العربية لتسوية الأزمة اللبنانية مع مختلف الأطراف اللبنانية من دون تقدم يذكر. وقد رفض موسى الإقرار بفشل المبادرة العربية وصرح لدى مغادرته بيروت بأن الوزراء العرب سيناقشون نتائج اتصالاته بشأن المبادرة كما هو مقرر، وشدّد على أن التفسير الوحيد لبند المبادرة المتعلق بتشكيل الحكومة يقوم على أساس عدم إعطاء الأكثرية (١٤ آذار) في الحكومة المقترحة النصف زائداً واحداً من الحقائب وعدم إعطاء المعارضة الثلث زائداً واحداً. (والجدير بالذكر أن المعارضة فسرت المبادرة العربية على أساس أن توزع حقائب الحكومة المقرر تشكيلها بالتساوي بينها وبين الأكثرية والرئيس المنتخب بحيث يحصل كل طرف على ١٠ حقائب، فيما اعتبرت الأكثرية أن المبادرة العربية تضمن لها ١٤ حقيبة وزارية ولرئيس الجمهورية ٦ حقائب وللمعارضة ١٠ حقائب فقط، الأمر الذي لا يتيح لها استخدام الفيتو. لذا اعتبرت المعارضة تفسير موسى للمبادرة انحيازاً إلى فريق «١٤ آذار»). (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٨).

ــ أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن لدى حزب الله بقايا لجنود إسرائيليين قتلوا في جنوب لبنان في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦. وقد أثار تصريح الأمين العام لحزب الله موجة غضب لدى الكثير من المسؤولين الإسرائيليين الذين جدد بعضهم الدعوة إلى اغتياله. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٨).

ــ أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تأجيل جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية للمرة الثالثة عشرة، وحدد تاريخ ١١ شباط/فبراير المقبل موعداً جديداً للانتخاب. وجاء تأجيل جلسة الانتخاب بانتظار استكمال الاتصالات العربية الهادفة إلى تطبيق المبادرة العربية. (**النهار**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٨).

ــ رأى محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية أن انسحاب الجانب الفلسطيني من المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لا يساعد على إنهاء الأزمة، معتبراً أن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المستوطنات الإسرائيلية «عمل عبثي». (**القدس العربي**، لندن، ٢٣/١/٢٠٠٨).

ــ أقر البرلمان العراقي تعديلات على العلم العراقي كانت شكلت مطلباً لدى القيادات الكردية التي تطالب بالقطع مع عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين. وبموجب التعديلات رفعت من العلم السابق النجوم الثلاث التي كانت تعني أهداف حزب البعث، الوحدة والحرية والاشتراكية، فيما تم الإبقاء على عبارة الله أكبر باللون الأخضر ولكن بالخط الكوفي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٣/١/٢٠٠٨).

ــ قرر أهالي غزة مواجهة الحصار الإسرائيلي بالاتجاه نحو مصر، إذ أقدم مسلحون على تفجير الجدار الحدودي بين قطاع غزة ومصر واندفع عشرات الآلاف من قطاع غزة إلى الأراضي المصرية للتزود بالمواد الغذائية والفيول. (**النهار**، بيروت، ٢٤/١/٢٠٠٨).

ــ اغتيل نقيب في قوى الأمن الداخلي(وسام محمود عيد) في انفجار سيارة مفخخة في شرق بيروت. وأدى الانفجار إلى مقتل ٤ أشخاص على الأقل. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٦/١/٢٠٠٨).

ــ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً ثانياً في القاهرة لمتابعة المبادرة العربية بشأن تسوية الأزمة اللبنانية، قرروا خلاله التمسك بالمبادرة لتسوية الأزمة في لبنان وانتخاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية على أن يتابع عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية محادثاته مع مختلف القيادات اللبنانية في محاولة للوصول إلى توافق على تنفيذ المبادرة وبخاصة توزيع الحقائب في الحكومة المقرر تشكيلها. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٨/١/٢٠٠٨).

ــ لقي ٩ أشخاص مصرعهم في ضاحية بيروت الجنوبية أثناء تظاهرة احتجاجية على انقطاع التيار الكهربائي، تدخل الجيش اللبناني لتفريقها. وقد طالبت حركة أمل وحزب الله قيادة الجيش اللبناني بفتح تحقيق في ملابسات إطلاق النار على المتظاهرين. (**السفير**، بيروت، ٢٨/١/٢٠٠٨). ووعد قائد الجيش ميشال سليمان بإجراء تحقيق جدي وفعال ومحاسبة المسؤولين على إطلاق النار. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٩/١/٢٠٠٨).

ـ تجددت الاتهامات المتبادلة بين السودان وتشاد بدعم المتمردين على جانبي الحدود، وذلك بعد يومين من إخفاق لقاء الرئيس السوداني عمر حسن البشير والرئيس التشادي إدريس ديبي في ليبيا في الوصول إلى اتفاق لإنهاء التوتر على الحدود بين البلدين. (**الحياة**، بيروت، ١/٣٠/ ٢٠٠٨).

ـ أحبطت الإدارة الأمريكية الجهود لاعتماد بيان رئاسي من مجلس الأمن تقدمت به ليبيا التي ترأس المجلس لهذا الشهر باسم المجموعة العربية، يدعو المجتمع الدولي إلى التعامل مع الوضع الإنساني في غزة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/ ٢٠٠٨/١).

ـ قال الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه الأخير الذي ألقاه عن حال الاتحاد إن الجنرال ديفيد بتريوس حذر من انسحاب أمريكي سريع من العراق لأنه سيؤدي إلى استعادة القاعدة للمواقع التي فقدتها وإلى زيادة العنف. وحذر بوش من أن القوات الأمريكية ستواجه «معركة قاسية»، معتبراً أن الأعداء في العراق تلقوا ضربات قوية، لكنهم لم يُهزَمُوا بعد. وتحدث عن «مجموعات الصحوة» التي تشكلت في العراق، وقال إن عدد قوات الصحوة وصل إلى ٨٠ ألف عراقي يقاتلون القاعدة، في حين ضمت الحكومة العراقية ١٠٠ ألف من الجنود للقوات المسلحة والشرطة خلال السنة الماضية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١/٣٠).

ـ جاء في استطلاع أجراه مركز «او ار بي» لاستطلاعات الرأي البريطاني أن أكثر من مليون عراقي قتلوا نتيجة الصراع في بلادهم منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١/٣١).

ـ وصف وزير الإعلام السوري محسن بلال علاقة دمشق مع قائد الجيش اللبناني المرشح للرئاسة ميشال سليمان بأنها «قديمة وأخوية». ورأى أن الوزراء العرب في اجتماعهم الأخير في القاهرة «ابتعدوا عن التفسير الرقمي للمبادرة العربية وأكدوا أن اللبنانيين وحدهم مخولون الأرقام وتوزيع النسب بناء على ما يتم التوافق عليه في ما بينهم .(**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١/٣١).

ـ نشرت لجنة فينوغراد الإسرائيلية تقريرها النهائي عن حرب لبنان الثانية بالإعلان أن الحرب كانت «خيبة كبيرة وخطيرة، يتحمل مسؤوليتها أساساً الجيش، ولكن شارك فيها أيضاً الضعف الذي أبداه المستوى السياسي». مع ذلك برأ التقرير إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي من شبهة الغرض الشخصي أو الحزبي في قرارات الحرب، الأمر الذي أثار ارتياحاً لدى المطالبين ببقائه في السلطة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١/٣١).

شباط (فبراير) ٢٠٠٨

ـ أقر وزراء الداخلية العرب في ختام اجتماعهم في تونس تعديل المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بهدف تشديد الإجراءات ضد الإرهاب بما في ذلك تجريم التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها أو نشر أي مطبوعات تشجع على الإرهاب. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٢/١).

ـ أطلق مسلحون مجهولون النار على السفارة الإسرائيلية في نواكشوط ما أدى إلى إصابة ٣ أشخاص بجروح بينهم إمرأة فرنسية صودف وجودها خارج ملهى قريب من السفارة. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٢/٢).

ـ قتل أكثر من ٦٤ شخصاً وأصيب أكثر من ١٠٧ بجروح في تفجيرين انتحاريين نفذتهما إمرأتان في شارعين شعبيين لبيع الحيوانات الأليفة في بغداد. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢).

ـ أغلقت مصر حدودها مع غزة، بعد ١٢ يوماً من تدفق سكان القطاع إلى أراضيها إثر تفجير السياج الحدودي عند معبر رفح، كسراً للحصار الإسرائيلي. وحذرت القاهرة من أنها «لن تسمح أبداً بتكرار ما حدث». (**السفير**، بيروت، ٢/٤/ ٢٠٠٨). وكان مسؤولون إسرائيليون قد أدلوا بتصريحات اعتبروا فيها أن أسلحة متطورة أدخلت إلى غزة عقب تفجير السياج الحدودي بين غزة ومصر. (**القدس العربي**، لندن، ٢/٤/ ٢٠٠٨).

ـ وجهت وزارة الخارجية الإيرانية انتقاداً إلى الاتفاق بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة الذي أبرم الشهر الماضي لإقامة قاعدة عسكرية فرنسية في الإمارات، واعتبرت أن إقامة هذه القاعدة عامل لانعدام الاستقرار في منطقة الخليج. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٢/٤).

ـ تبنت حركتا حماس والجهاد الإسلامي عملية تفجير استشهادية في ديمونة أدت إلى مقتل

إسرائيلية وإصابة تسعة آخرين بجروح. وقد دانت السلطة الفلسطينية العملية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٥).

ـ اعتبر رئيس الموساد الإسرائيلي مائير داغان أنّ سوريا سرعت مؤخراً من تسلحها العسكري، وأن «الحلف العسكري بين دمشق وطهران يسرع سباق التسلح في المنطقة». (**السفير**، بيروت، ٢/٥/ ٢٠٠٨).

ـ أقر مجلس الشورى المصري مشروع قانون يحظر التظاهر في المساجد والكنائس، تحت طائلة معاقبة المخالفين بالسجن والغرامة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٦).

ـ أكد وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في شهادة أمام الكونغرس أن واشنطن لن تقدم وعوداً بالدفاع عن العراق في أية اتفاقية مستقبلية بين البلدين. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢/٧/ ٢٠٠٨).

ـ سلم وزير الخارجية السوري وليد المعلم الرئيس المصري حسني مبارك دعوة من نظيره السوري بشار الأسد لحضور القمة العربية المقبلة المقرر عقدها في دمشق في أواخر شهر آذار/مارس المقبل. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٧). وقد تحدثت الأنباء عن موقف مصري يدعو إلى انتخاب رئيس للبنان قبل انعقاد القمة العربية، فيما نفى المعلم وجود شروط مصرية لحضور القمة، وشدد على أن « سوريا لا تستطيع وحدها أن تسهم في الحل في لبنان»، مشيراً إلى أهمية الدور السعودي في هذا المجال. (**السفير**، بيروت، ٢/٨/ ٢٠٠٨).

ـ رفضت الحكومة البريطانية إدخال تشريعات إسلامية في القانون البريطاني بعد أن أكد رئيس الكنيسة الأنغليكانية روان وليامز أن تبني بعض أحكام الشريعة الإسلامية في بريطانيا أمر لا مفر منه. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٢/٩).

ـ نشرت صحيفة **الحياة** بياناً حول المعتقلين العراقيين لدى القوات الأمريكية في معسكري كروبر القريب من مطار بغداد وبوكا القريب من البصرة يفيد أن عدد المعتقلين في المعسكرين يبلغ ٢٣٩٠٠ معتقل تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٨٠ سنة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/١١).

ـ تسلم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني دعوة من الرئيس السوري بشار الأسد للمشاركة في القمة العربية في دمشق. وقد أبدى العاهل الأردني حرصه على مشاركة الأردن في كل القمم العربية مع العمل على التحضير الجيد للقمة المقبلة للخروج بتوافق عربي يساعد على تفعيل العمل العربي المشترك. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/ ٢٠٠٨/٢).

ـ كشف وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك عن توجه الحكومية الإسرائيلية للإطاحة بحركة حماس من خلال عمليات واسعة النطاق في غزة. (**الجزيرة نت**، ٢٠٠٨/٢/١٢).

ـ انتخب البرلمان اليمني مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) يحيى علي الراعي رئيساً لمجلس النواب خلفاً لرئيسه المتوفى الشيخ عبد الله الأحمر. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/١٢/ ٢٠٠٨).

ـ قررت روسيا شطب ٩٣ في المئة من ديون العراق ما يعادل ١٢ مليار دولار تأكيداً لاتجاه البلدين نحو تنشيط التعاون بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والتجارية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/١٢).

ـ اعتمد وزراء الإعلام العرب في ختام اجتماع استثنائي في القاهرة وثيقة مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي والإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية. وتدعو الوثيقة هيئات البث ومقدمي هيئات البث وإعادة البث الفضائي إلى الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي والامتناع عن بث كل ما يتعارض مع السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية وإلى عدم تناول القادة أو الرموز الوطنية والعربية بالتجريح. وقد تحفظت قطر على الوثيقة وقررت عرضها على السلطات التشريعية لأسباب قانونية، فيما نفى وزير الإعلام المصري أنس الفقي أن تكون الوثيقة مقيدة لحرية الإعلام. (**الأهرام**، القاهرة، ١٣/ ٢٠٠٨/٢).

ـ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك سيلفا كير النائب الأول للرئيس السوداني وبحث معه في الجهود المصرية لتعزيز فرص السلام في السودان وإيجاد حل سلمي لأزمة دارفور. ورأى كير أن وحدة السودان تحتاج إلى عمل كبير ويهددها عدم تنفيذ «بروتوكول أبيي» الذي يدعو إلى ترسيم الحدود بين شمال السودان وجنوبه وإجراء تعداد للسكان وانتخابات عامة واستفتاء عام حول مستقبل جنوب السودان. (**الأهرام**، القاهرة، ١٤/ ٢٠٠٨/٢).

ــ أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش قراراً تنفيذياً بفرض عقوبات اقتصادية على مسؤولين سوريين لم يحددهم، معتبراً أن هؤلاء المسؤولين لهم علاقة بتهديد الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق وبعضم متورط في الفساد، متهماً سوريا أيضاً « بتقويض الديمقراطية في لبنان». (**بي بي سي نيوز**، ٢٠٠٨/٢/١٤).

ــ أعلن في بغداد عن إصدار جواز عراقي جديد يتضمن اللغة الكردية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٢/١٤).

ــ اتهم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إسرائيل بالوقوف وراء اغتيال القائد العسكري في المقاومة عماد مغنية في دمشق أمس الأول، وتوعدها بالرد على عملية الاغتيال، مؤكداً أن المقاومة على استعداد لتغيير قواعد الصراع، وإذا أرادت إسرائيل حرباً مفتوحة.. فإن المقاومة لها وبامتداد الدنيا. وقد أثار خطاب نصر الله قلقاً لدى الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية تمثل في الإجراءات الأمنية الأمريكية والإسرائيلية التي اتخذت في الداخل وفي السفارات والمصالح في الخارج. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/١٥).

ــ أجرى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل محادثات في واشنطن مع الرئيس الأمريكي جورج بوش بشأن الأزمة اللبنانية في ظل أجواء في الإدارة الأمريكية تتحدث عن اتجاه أمريكي ــ أوروبي لاتخاذ إجراءات مشددة ضد سوريا. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/١٦).

ــ استمرت الاضطرابات في الدانمارك لليلة السابعة على التوالي بسبب قرار الصحف في البلاد إعادة نشر رسوم كاريكاتورية مسيئة للنبي ومشاعر المسلمين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/١٨).

ــ نصحت وزارة الخارجية السعودية المواطنين السعوديين بعدم السفر إلى لبنان، في ظل الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة التي يمر بها لبنان حالياً، وذلك ضماناً لأمنهم وسلامتهم. (**الخليج**،الشارقة، ٢٠٠٨/٢/١٩).

ــ أنهى الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد بشأن «تفعيل التنسيق والتشاور» بين القيادات العربية قبل انعقاد القمة العربية في دمشق أواخر آذار/مارس المقبل. كما ناقش الجانبان آفاق التعاون بين البلدين في المجالات الاستثمارية والاقتصادية والتجارية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٠).

ــ دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى زيادة التعاون في قطاع الطاقة بين روسيا والجزائر المنتجتين للنفط والغاز، لدى استقباله نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في موسكو. وقال بوتين إن «الجزائر هي المصدر الرابع في العالم للغاز، وروسيا هي أحد أهم المنتجين، وتالياً فإن من الأهمية بمكان التواصل حيال مشاكل الطاقة..». وتحدث عن «مسائل مطروحة للمناقشة» في «المجال التجاري» و«المجال العسكري التقني». وتنوي الجزائر رد ١٥ طائرة مطاردة من طراز «ميغ ٢٩» إلى موسكو كانت تسلمتها عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بسبب نوعيتها التي جاءت أقل من التطلعات. واقترحت روسيا إبدالها بطائرات أحدث، غير أن كلفتها أكبر، هي «ميغ ٢٩ أم٢» أو «ميغ ٣٥». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٠).

ــ استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الدانماركي في القاهرة وأبلغت إليه احتجاجاً شديد اللهجة على تكرار الإعلام الدانماركي الإساءة إلى مشاعر المسلمين ومقدساتهم. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٠).

ــ قتل ثلاثة جنود من الجيش الأمريكي في انفجار عبوة استهدفتهم شمال غرب بغداد ليرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين في العراق منذ بدء الغزو في آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى ٣٩٦٦ قتيلاً بينهم ٢٢ قتلوا في شباط/فبراير الجاري. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٢/٢١).

ــ أعلن رئيس الوزراء المغربي عباس الفاسي حل حزب «البديل الحضاري» الإسلامي متهماً الحزب بالارتباط بشبكة إرهابية. (**السفير**، بيروت، ٢١/ ٢٠٠٨/٢)

ــ دعا وزراء الخارجية العرب ودول أمريكا الجنوبية في ختام اجتماعاتهم في بيونس أيرس مختلف الأحزاب السياسية في لبنان إلى استئناف الحوار والالتزام بالمبادرة العربية بهدف الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها وهويتها المستقلة. كما دعا الوزراء إلى «إعادة فتح المعابر فوراً بين غزة وإسرائيل لتسهيل حركة مرور السلع والخدمات الأساسية بما فيها الوقود». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢١).

ــ حذرت السفارة الكويتية من الوضع الأمني في

بيروت وتحدثت عن تهديدات بقصف السفارة بالصواريخ. (**القدس العربي**، لندن، ٢٢/٢/ ٢٠٠٨).

ــ مدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وقف إطلاق النار الذي يلتزم به جيش المهدي لستة أشهر أخرى. وأعربت القوات الأمريكية عن أملها في أن يؤدي تمديد الهدنة إلى الاستقرار في العراق. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢٣/٢/ ٢٠٠٨).

ــ بحث رئيس الوزراء السوري ناجي عطري مع وزير الطاقة والمياه اللبناني بالوكالة محمد الصفدي، ووزير الطاقة والثروات المعدنية الأردني خلدون قطيشات ووزير البترول المصري سامح فهمي ووزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي حلمي كولار، واقع العمل في مشروع خط نقل الغاز العربي ومراحل تنفيذه وإنجازه وأهميته في تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة. وأعلن وزير النفط والثروة المعدنية السوري سفيان علاو أنه تم الاتفاق على استخدام الغاز المصري بدءاً من ٢١ آذار/مارس المقبل، حيث سيتدفق الغاز المصري إلى محطة دير علي جنوب دمشق، مضيفاً أن متابعة نقله إلى لبنان ستتم بعد توقيع اتفاق بين مصر ولبنان. وقد بحث الصفدي ــ وهو أول وزير في حكومة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة يزور دمشق على الرغم من تردي العلاقات بين حكومة السنيورة والحكومة السورية ــ مع وزير الكهرباء السوري أحمد خالد العلي، في إمكانية نقل الكهرباء من دول مجاورة مثل الأردن ومصر باتجاه لبنان عبر شبكات الأردن وسوريا. (**السفير**، بيروت، ٢٥/٢/٢٠٠٨).

ــ كشف رئيس الجانب السعودي في مجلس الأعمال السعودي ــ اللبناني عبد المحسن الحكير عن انسحاب استثمارات سعودية تجاوزت قيمتها ١٨ مليار ريال (٤,٨ مليارات دولار) من لبنان خلال العامين الماضيين نتيجة تراجع الثقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني، بعد اشتداد حدة الأزمة السياسية في البلاد. (**السفير**، بيروت، ٢٥/٢/ ٢٠٠٨).

ــ باشرت مصر تسليم إسرائيل كمية من الغاز الطبيعي، وفقاً لاتفاق ثنائي وقع عام ٢٠٠٥. وذكر مصدر إسرائيلي أن الغاز المصري الذي يتم نقله عبر أنبوب تحت البحر يمتد من العريش شمال سيناء إلى مرفأ عسقلان قرب تل أبيب بدأ يصل إلى إسرائيل منذ الأسبوع الماضي، إلا أنه لم يدخل بعد في الشبكة الإسرائيلية لأسباب تقنية. (**السفير**، بيروت، ٢٦/٢/٢٠٠٨).

ــ اختتم الرئيس المصري حسني مبارك جولة محادثات في كل من السعودية والبحرين مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز والعاهل البحريني الملك حمد بن عيس آل خليفة. وقد تركزت المحادثات على الوضع اللبناني وضرورة انتخاب رئيس جديد للبنان قبيل عقد القمة العربية المقبلة في دمشق. ورأى مبارك أن نجاح القمة العربية يعتمد على حل المشكلة اللبنانية. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٦/٢/٢٠٠٨). ودعا الرئيس المصري سوريا إلى حل المشكلة في لبنان قبل موعد انعقاد القمة العربية، مشيراً إلى أن نجاح القمة مرهون بقدرة سوريا على القيام بدورها في إنهاء الأزمة، معتبراً أن دمشق «لها علاقة بمشكلة لبنان». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٢/٢٠٠٨).

ــ بدأت فرنسا والإمارات العربية المتحدة وقطر أولى تدريباتها العسكرية المشتركة في الخليج التي تستمر حتى الخامس من آذار/مارس المقبل، بمشاركة ١٥٠٠ جندي فرنسي و٢٥٠٠ إماراتي و١٣٠٠ قطري، وست سفن حربية و٤٠ طائرة وعشرات العربات المدرعة. وأعلن بيان صادر عن الجيش الفرنسي أن تدريبات «درع الخليج رقم واحد» ستجري في أراضي ومياه الإمارات، وفي المياه الدولية قرب ممرات الملاحة الرئيسية للنفط في مضيق هرمز. وذكر المقدم الفرنسي تيري فوسالبا أن المناورات مخطط لها منذ عام، ولا ترتبط بإيران. وكانت باريس وقعت اتفاقاً مع الإمارات في كانون الثاني/يناير الماضي، لبناء أول قاعدة عسكرية فرنسية في الخليج. (**السفير**، بيروت، ٢٦/٢/٢٠٠٨).

ــ ذكرت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية أن جندياً إسرائيلياً قتل بانفجار لغم في بغداد الأسبوع الماضي. وأوضحت الصحيفة أن الجندي عامي حاي بيتون تطوع للخدمة في صفوف القوات الأمريكية في العراق. (**السفير**، بيروت، ٢٦/٢/ ٢٠٠٨).

ــ أكدت السلطات السودانية أن عمليات القصف الجوي التي يقوم بها الجيش السوداني في منطقة جبل مون في غرب دارفور هي ضد المتمردين المدعومين من تشاد، وأعلنت في ردها على

الانتقادات التي توجه إلى عمليات القصف الجوي أن الجيش السوداني لن ينتظر إذناً من أحد في شأن وطني. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٢/٢٦).

ـ قرر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تأجيل جلسة انتخاب رئيس للجمهورية التي كانت مقررة في ٢٦ شباط/فبراير الجاري إلى يوم الثلثاء الواقع في ١١ آذار/مارس المقبل في ضوء تمسك كل من قوى «١٤ آذار» والمعارضة بالشروط التي رفعتها لتنفيذ المبادرة العربية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٦).

ـ أنهى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى جولة جديدة من المباحثات مع مختلف القيادات اللبنانية في الموالاة والمعارضة من دون التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ المبادرة العربية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٢/٢٦). وقد غادر موسى بيروت، معلناً أن تسوية الأزمة اللبنانية تتطلب وقتاً أطول، معرباً عن أمله في انتخاب رئيس للجمهورية قبل القمة العربية أواخر آذار/مارس المقبل في دمشق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٦). ورأى موسى أنه دفع بالزعماء في لبنان للقيام بأقصى ما يمكن أن يقوموا به، معتبراً أن مفاتيح الحل خارج لبنان. وأكد الأمين العام أن الجامعة العربية ستعمل على تأمين التواصل بين مختلف القيادات اللبنانية للحؤول دون تدهور الوضع. وأعلن أن القمة العربية في دمشق ستناقش الأزمة اللبنانية وأنه تلقى تعهدات من المسؤولين السوريين في شأن دعوة لبنان لحضور القمة. (**النهار**، بيروت، ٢٧/ ٢٠٠٨/٢).

ـ شكك رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في فرص حصول اتفاق سلام مع الفلسطينيين سنة ٢٠٠٨. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٧).

ـ طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فصائل المقاومة بوقف إطلاق الصواريخ على «إسرائيل» معتبراً أنها تستخدم ذلك «ذريعة» للإبقاء على حصار غزة (**الخليج**، الشارقة، ٢٠٠٨/٢/٢٧). وأعرب عباس عن اعتقاده بأن تنظيم القاعدة موجود في غزة « بمعرفة حركة حماس وبتسهيل منها». (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٧).

ـ خرج مئات آلاف السودانيين في الخرطوم في مسيرة حاشدة نددت بالهجمة الإعلامية الغربية على الرسول والمسلمين. وأعلنت وزارة الخارجية الدانماركية أن السودان أعلن وبشكل رسمي مقاطعته للبضائع الدانماركية على خلفية إعادة نشر الرسوم المسيئة للرسول في بعض الصحف الدانماركية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٢/٢٨).

ـ رفضت أنقرة تحديد جدول زمني لوقف عملياتها العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق استجابة لمطالب أمريكية. وقد أدت العمليات العسكرية المستمرة منذ أسبوع وفقاً لمصادر تركية إلى مقتل ٢٣٠ من عناصر حزب العمال و٢٧ من الجنود الأتراك. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٨).

ـ أعلن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني في طهران عن انسجام مواقف بلاده مع إيران حيال قضايا لبنان وسوريا وفلسطين والملف النووي الإيراني. وقال: إن المواقف السياسية التي يتبناها البلدان متطابقة تقريباً. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٢/٢٨).

ـ اتهم قادة الأخوان المسلمين السلطات المصرية بشن حملة توقيفات لكوادر الأخوان في مكاتب المحافظات، وربطت هذه الحملة بالانتخابات المحلية المقررة في ٨ نيسان/أبريل المقبل. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٨).

ـ ردت حركة حماس على الغارات الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة وخان يونس التي أدت إلى سقوط ١١ قتيلاً فلسطينياً، بقصف مدينة سديروت حيث قتل إسرائيلي. وقد توعد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت حماس بـ «حرب لن يسلم منها أحد». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٨). وشنت الطائرات الإسرائيلية غارات استهدفت المدارس والساحات العامة والورش الصناعية والأحياء السكنية في غزة ما أدى إلى سقوط ٣٠ قتيلاً فلسطينياً بينهم رضّع وصبية ونساء. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٩).

ـ أعلنت الولايات المتحدة أنها قررت إرسال المدمرة الأمريكية «يو اس اس كول» للعمل قبالة الشواطئ اللبنانية بسبب القلق الناتج من الأوضاع في لبنان ولإظهار التأييد للاستقرار الإقليمي. وذكرت الأنباء نقلاً عن مصادر أمريكية أن الولايات المتحدة قلقة من الوضع في لبنان في ظل التهديدات التي تصدر عن أعضاء في حزب الله وشعور عام بأن هذا الوضع لن يحسم. وأضافت الأنباء أن التحرك الأمريكي جزء من إشارة لإظهار القلق من السلوك السوري. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٢/٢٩).

ببليوغرافيـــا مختـــــارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

ابحيص، حسن ووائل سعد (معدّان). **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧**. تحرير محسن محمد صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. ١٤٥ ص. (ملف الأمن في السلطة الفلسطينية؛ ١)

إسماعيل، عادل. **الفتن الطائفية وحروبها في لبنان: أسبابها وآثارها**. بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ٢٠٠٧. ٣٤٤ ص.

الأشقر، جلبير وميخائيل فارشفسكي. **حرب الـ٣٣ يوماً: حرب إسرائيل على حزب الله ونتائجها**. ترجمة جمال سالم. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧. ١٤١ ص.

الببلاوي، حازم. **هموم سياسية**. القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠٠٧. ٣٦٦ ص.

التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧. ٤٩٧ ص.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٧. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية؛ فريق الترجمة عمر الأيوبي، حسن حسن وأمين الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ١٠٨٦ ص.

الحسن، بلال. **قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧. ٣١٧ ص.

حنفي، حسن. **نظرية الدوائر الثلاث: قراءة معاصرة بعد نصف قرن**. القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠٠٨. ٢ ج.

خليل، بكري. **الوعي الذاتي وهوية السودان الثقافية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨. ٢٨١ ص.

دايار، جوين. **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٧. ٢٢٢ ص.

الربيعي، صاحب. **سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور**. دمشق: صفحات للنشر، ٢٠٠٧. ١١٢ ص.

ريتر، سكوت. **إستهداف إيران**. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٧. ٢٩٥ ص.

سعد الدين، إبراهيم [وآخرون]. **حوارات اليسار المصري: من أجل نهوض جديد**. إعداد وتقديم عبد الغفار شكر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦. ٣٦٥ ص.

شمس الدين، محمد حسين. **قضية لبنان أمام مجلس الأمن**. بيروت: دار الجديد، ٢٠٠٧.

صايغ، أنيس (مشرف ومحرّر). **أوراق فلسطينية وعربية. تكريماً لرفعت صدقي النمر في**

الذكرى الأولى لرحيله. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٧. ٦٢٣ ص.

ضاهر، مسعود. **الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث العُمانية، ١٩٧٠-٢٠٠٥**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨. ٣٤٣ ص.

العبيدي، مصطفى علي. **صفحات احتلال العراق: مشاهدات صحفي من حرب لا تنتهي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧**. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٧. ٢١٦ ص.

عوض، محسن، ممدوح سالم وأحمد عبيد. **مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٣٥١ ص.

الفاسي، علال. **التيارات الايديولوجية في العالم العربي**. إعداد ومراجعة عبد العلي الودغيري. الدار البيضاء: مؤسسة علال الفاسي؛ مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٧. ١٧٢ ص.

القصاب، عبد الوهاب عبد الستار. **إحتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٣٦٠ ص.

اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC). **أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٢٥٦ ص.

مالكي، أمحمد [وآخرون]. **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٢٩٥ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

مبارك، زكي. **أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧. ٣٢١ ص.

محافظة، علي. **فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥-٢٠٠٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٤٧١ ص. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥)

محمود، خالد وليد. **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧. ٢١٦ ص.

نافع، بشير موسى. **المشروع الأمريكي في العراق: أربع سنوات من الاحتلال**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٧. ٤٧ ص.

نيوهاوس، جون. **أمريكا الإمبريالية: هجوم بوش على النظام العالمي**. ترجمة مصعب حمادي. دمشق: دار الرائي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧. ٢٧٧ ص.

والت، ستيفن وجون ميرشايمر. **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية**. ترجمة أنطون باسيل وفؤاد زعيتر. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع، ٢٠٠٧. ٦٩٤ ص.

دوريات

أتركين، محمد. «النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف: وهم «الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الأمل».» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥٥-٧٤.

الإدريسي، محمد المصطفى. «في الحاجة إلى الحكامة الجيدة.» **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ٩٣، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٢١-٢٤.

أندلسي، محمد. «تأملات أولية في المرجعية الفكرية لليسار المغربي الجديد.» **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ٩٣، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٩١-١٠٣.

برادة، يونس. «الإشكالية الانتخابية في المغرب: مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي.» **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ٩٣، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٤٥-٩٠.

بلقزيز، عبد الإله. «في وداع جوزف سماحة: ما أقسى هذا الرحيل.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٨، شباط/فبراير ٢٠٠٨. ص ١١٥-١٢٧.

بني سلامة، محمد ومحمد كنوش الشرعة. «أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٧٩-٩٥.

بوز، أحمد. «الأمين العام في الحياة الحزبية المغربية.» **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ٩٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٥-٢٠.

ــــــــ. «الانتخابات المغربية والإصلاح المطلوب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ٣٩-٥٤.

«البيان الختامي لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة الثامنة والعشرون، الدوحة، ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٢٠١-٢٠٩.

«تقرير عن: ملتقى القدس الدولي: «إعلان اسطنبول لنصرة القدس»، اسطنبول، ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٢١٠-٢١٣.

»تقرير: «الفشل مرتعه وخيم»: توصيات لإنجاح مؤتمر أنابوليس.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١١٦-١١٩.

التل، سفيان. «قناة البحرين: بين الاعتبارات الفنية والاعتبارات السياسية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٣٠-١٤٨.

ثابت، أحمد. «مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٨-٢١.

جاد، عماد. «إسرائيل ولقاء «أنابوليس».. العودة إلى خريطة الطريق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٠٤-١٠٧.

حبيب، كميل. «في مساوئ الفكر الطائفي وأخطاره على لبنان.» **الغدير**: العدد ٤٠، خريف ٢٠٠٧. ص ٦٨-١٠٣.

حرب، أسامة الغزالي. «الذكرى الثلاثون لزيارة القدس!» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٦-٧.

الحريري، جاسم. «تداعيات العلاقات الباكستانية-الإسرائيلية على الوطن العربي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٧، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٧. ص ١٤٣-١٦١.

حسيب، خير الدين. «بمناسبة الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسوريا: بارقة أمل من الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٨، شباط/فبراير ٢٠٠٨. ص ٦-١٢.

الحص، سليم. «افتتاحية العدد: لبنان على عتبة المجهول.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٦-٧.

حلواني، فادية المليح. «تقرير عن: الدورة السابعة للجمعية العربية للعلوم السياسية، صنعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢١٣-٢١٨.

حيدر، محمود. «التبصر الخلقي كمكون لميتا-ستراتيجيا المقاومة.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٧، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٧. ص ١١٧-١٢٩.

خليد، أخصاص. «السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ٧٥-٨٨.

الخوري، كابي. «الملف الإحصائي (١١٠): البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٨، شباط/فبراير ٢٠٠٨. ص ٢٠٨-٢٢٣.

الدخيل، خالد. «بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧. ص ٥-١٦.

دليو، فضيل. «الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٧١-١٨٤.

الدوري، عبد العزيز. «وحدة العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٢٠-١٢٢.

الدين، أحمد. «الديمقراطية والانتخابات في الكويت.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٩٦-١١٣.

راشد، سامح. «الخليج في البيئة الإقليمية.. التوجهات والسياسات.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٧٦-٨١.

الرزو، حسن مظفر. «تحليل محوسب لموقف الإدارة الأميركية إزاء مسألة الإرهاب.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٧، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٧. ص ١٦٣-١٧٦.

الرضواني، محمد. «تشكيل الحكومة في المغرب: المنهجية الديمقراطية والحسابات السياسية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٧-٣٨.

زريق، برهان. «هل يصلح النسق الديمقراطي الحر لتأسيس غدنا المنشود؟» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٨٧-٩٤.

الشرقاوي، يسرا. «تركيا-أمريكا.. سياسة خارجية بملامح جديدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٠٨-١١١.

طحان، محمد جمال. «وعي الكواكبي بين المرفوض والمرغوب.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٧٢-٨٦.

عبد الحليم، خالد عمر. «العراق والأكراد وتركيا.. علاقات متشابكة تنتظر الحسم.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١١٢-١١٥.

عبد الناصر، وليد محمود. «الحوار العربي-الياباني.. قراءة في البعد السياسي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٣٢-١٣٥.

عطوان، خضر عباس. «الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٥١-١٦٨.

عماد، عبد الغني. «تقرير عن: ندوة الحوار القومي-الإسلامي، الإسكندرية، ٩-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٩٨-٢٠٠.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٢٣-١٣٤.

العيسوي، أشرف سعد. «أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٧٠-٧٥.

غالي، إبراهيم. «الرئاسة اللبنانية.. أزمة جديدة في صراع ممتد.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٩٤-٩٧.

فيسير، ريدار. «الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق: وجهة نظر تاريخية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٣٦-٤٥.

كشك، أشرف محمد. «الخليج والمحيط الدولي.. البحث عن استراتيجية موحدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٨٢-٨٧.

كولفرني، محمد. «إشكالية تداول النخب السياسية المغربية.» **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ٩٣، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٥-٢٠.

ماردينى، نظام. «تركيا والأكراد بعد انتخابات ٢٠٠٧.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٧، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٠٨-٢١٩.

محسن، مصطفى. «المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ٩-٢٦.

مخادمة، ذياب. «التسوية الإسرائيلية: حالة اللاجئين الفلسطينيين.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٢٩-١٥٠.

المغلس، هاني عبادي. «المحددات القانونية والسياسية لحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ١١٣-١٢٨.

موسوي، سيد حسين. «الإزدواجية الأميركية حيال مسألة «الإرهاب».» **شؤون الأوسط**: السنة ١٧، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٧. ص ٤-٦.

المصري، هاني وخليل شاهين. «بعد ثمانية أعوام: انتفاضة الأقصى في طريقها إلى انتفاضة ثالثة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧. ص ٣٣-٤٣.

منصور، كميل. «السلاح النووي الإسرائيلي في ميزان

الردع والسلام.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧. ص ١٧-٢٥.

نوار، إبراهيم. «الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٢٢-٢٨.

ياسين، صباح. «صحوة العشائر العراقية، خلفيات المشهد: اغتيال الدولة وتغريب المجتمع.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٨، شباط/فبراير ٢٠٠٨. ص ١٠١-١١٤.

مراجعة كتب

آرنوف، أنتوني. «العراق: منطق الانسحاب.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٧١-١٧٤. (صباح ياسين)

أبو الريش، سعيد. «جمال عبد الناصر: آخر العرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٦٥-١٧٠. (وليد خالد أحمد حسن)

بشارة، عزمي. «في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧. ص ١٥٦-١٥٨. (سليمان تقي الدين)

الجاسور، ناظم عبد الواحد. «تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٩٧-١٩٨. (مي عبد الرحمن غيث)

رابكن، ياكوف م. «المناهضة اليهودية للصهيونية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٣٩-١٤٦. (فايز رشيد)

صالح، محسن (محرّر). «قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧. ص ١٦٢-١٦٨. (ماجد كيالي)

عاروري، نصير حسن. «أمريكا الخصم والحَكَم: دراسة توثيقية في «عملية السلام» ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٣٥-١٣٨. (رضوان زيادة)

______. «أمريكا الخصم والحَكَم: دراسة توثيقية في «عملية السلام» ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ١٩٥-١٩٧. (مروة سالم)

عطية، ممدوح حامد. «إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٨٧-١٩٢. (محمد صلاح غازي)

القصاب، عبد الوهاب عبد الستار. «إحتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٢٠٠-٢٠١. (شريف شعبان مبروك)

النجار، باقر سلمان. «الحركات الدينية في الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٥١-١٥٦. (عبد القادر عرابي)

Weapons of Mass Destruction Commission [WMDC]. «Weapons of Terror: Freeing the World of Nuclear, Biological and Chemical Arms.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٩٣-١٩٨. (عبد الوهاب القصاب)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Akbarzadeh, Shahram and Kylle Baxter. *US Foreign Policy in the Middle East: The Roots of Anti-Americanism*. London: Routledge, 2007. 224 p.

Alshami, Mansoor Jassem. *Islam and Political Reform in Saudi Arabia: The Quest*

for Political Change and Reform. London: Routledge, 2008. 288 p.

Autumn of Decisions: A Critical Moment for American Engagement in the Middle East, Proceedings of the 2007 Weinberg Founders Conference, October 19-21, 2007. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2008. xiv, 90 p.

Ayoob, Mohammed. *The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2007. 232 p.

Behrendt, Sven. *The Secret Israeli-Palestinian Negotiations in Oslo: Their Success and Why the Process Ultimately Failed*. New York; London: Routledge, 2007.

Bowker, Mike. *Russia, America and the Islamic World*. Aldershot, Eng.: Ashgate, 2007. x, 193 p.

Dyer, Gwynne. *After Iraq: Anarchy and Renewal in the Middle East*. New York: Thomas Dunne Books; St. Martin's Press, 2008. 267 p.

Habib, Randa. *Hussein, père et fils: Trente années qui ont changé le Moyen-Orient*. Paris: L'Archipel, 2007. 236 p.

Kreutz, Andrej. *Russia in the Middle East: Friend or Foe?* Westport, CT: Prager Security International, 2007. viii, 222 p.

Lagouranis, Tony and Allen Mikaelian. *Fear up Harsh: An Army Interrogator's Dark Journey through Iraq*. New York: NAL Caliber, 2007. viii, 254 p.

Moussalli, Ahmad S. *U.S. Foreign Policy and Islamist Politics*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 2008. 224 p.

Norton, Augustus Richard. *Hezbullah: A Short History*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007. vi, 187 p. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Oliker, Olga [et al.]. *U.S. Policy Options for Iraq: A Reassessment*. Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2007. xxi, 80 p.

Ottaway, Marina and Julia Choucair-Vizoso (eds.). *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008. 304 p.

Pratt, Nicola. *Democracy and Authoritarianism in the Arab World*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2007. xi, 236 p.

Scheuer, Michael. *Marching toward Hell: America and Islam after Iraq*. New York: Free Press, 2008. 384 p.

Schlumberger, Oliver (ed.). *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007. 360 p.

Tamimi, Azzam. *Hamas: Unwritten Chapters*. London: Hurst, 2007. 329 p.

Winkler, David F. *Amirs, Admirals, and Desert Sailors: Bahrain, the US Navy, and the Arabian Gulf*. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2007.

Zangana, Haifa. *City of Widows: An Iraqi Woman's Account of War and Resistance*. New York: Seven Stories Press, 2007. 169 p.

Zertal, Idith and Akiva Eldar (eds.). *Lords of the Land: The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007*. New York: Nation Books, 2007. 576 p.

Zoubir, Yahia H. and Haizam Amirah-Fernandez (eds.). *North Africa: Politics, Region, and the Limits of Transformation*. London: Routledge, 2008. 424 p.

Periodicals

Aarts, Paul. «Saudi Arabia Walks the Tightrope.» *International Spectator*: vol. 42, no. 4, December 2007. pp. 545-550.

El-Affendi, Abdelwahab. «Sudanese Futures: One Country or Many?» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 1, January 2008. pp. 61-70.

Altan-Olcay, Ozlem. «Defining «America» from a Distance: Local Strategies of the Global in the Middle East.» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 1, January 2008. pp. 29-52.

Ashour, Omar. «Lions Tamed? An Inquiry into the Causes of De-Radicalization of Armed Islamist Movements: The Case of the Egyptian Islamic Group.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 4, Autumn 2007. pp. 596-625.

Bar-Yaacov, Nomi and Gideon Lichfield. «Choosing Transformation over Crisis in the Levant.» *International Spectator*: vol. 42, no. 4, December 2007. pp. 525-535.

Baroudi, Sami E. «Countering US Hegemony: The Discourse of Salim al-Hoss and other Arab Intellectuals.» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 1, January 2008. pp. 105-129.

Belloncle, Edouard. «Les Evénements de Nahr el-Bared et la réforme de la sécurité au Liban.» *Maghreb-Machrek*: no. 193, automne 2007.

Betts, Richard K. «Two Faces of Intelligence Failure: September 11 and Iraq's Missing WMD.» *Political Science Quarterly*: vol. 122, no. 4, Winter 2007-08. pp. 585-606.

Biswas, Shampa. «Empire and Global Public Intellectuals: Reading Edward Said as an International Relations Theorist.» *Millennium*: vol. 36, no. 1, December 2007. pp. 117-133.

Braut-Hegghammer, Malfrid. «Libya's Nuclear Turnaround: Perspectives from Tripoli.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 1, Winter 2008. pp. 55-72.

Brown, Harold. «New Nuclear Realities.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 1, Winter 2007-08. pp. 7-22.

Calfano, Brian Robert and Emile Sahliyeh. «Transmitting Reform? Assessing New Media Influence on Political Rights in the Middle East.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 17, no. 1, March 2008. pp. 63-77.

Carpenter, Ted Galen and Malou Innocent. «The Iraq War and Iranian Power.» *Survival*: vol. 49, no. 4, Winter 2007-08. pp. 67-82.

Cavanough, Jeffrey M. «From the «Red Juggernaut» to Iraqi WMD: Threat Inflation and How it Succeeds in the United States.» *Political Science Quarterly*: vol. 122, no. 4, Winter 2007-08. pp. 555-584.

Chowdhry, Geeta. «Edward Said and Contrapuntal Reading: Implications for Critical Interventions in International Relations.» *Millennium*: vol. 36, no. 1, December 2007. pp. 101-116.

Daguzan, Jean-François. «Puissances «désorientées»: Les Nouvelles guerres du monde arabe.» *Maghreb-Machrek*: no. 193, automne 2007.

Al-Dakhil, Khaled. «L'Arabie Saoudite se positionne sur l'échiquier moyen-oriental.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 106, hiver 2008. pp. 21-31.

De Waal, Alex. «Darfur and the Failure of the Responsibility to Protect.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 6, November 2007. pp. 1039-1054.

Doumani, Beshara. «Palestine versus the Palestinians? The Iron Laws and Ironies of a People Denied.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 4 (144), Summer 2007. pp. 49-64.

Duvall, Raymond and Latha Varadarajan. «Travelling in Paradox: Edward Said and Critical International Relations.» *Millennium*: vol. 36, no. 1, December 2007. pp. 83-99.

Ehteshami, Anoush. «The Reform Agenda in the Arab World.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 1, January 2008. pp. 85-90.

____ and Steven Wright. «Political Change in the Arab Oil Monarchies: From Liberalization to Enfranchisement.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 5, September 2007. pp. 913-932.

Entelis, John P. «The Unchanging Politics of North Africa.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 23-41.

Faris, Hani A. «The Nexus between Palestine, Iraq and Lebanon.» *Contemporary*

Arab Affairs: vol. 1, no. 1, January 2008. pp. 3-14.

Fettweis, Christopher J. «Credibility and the War on Terror.» *Political Science Quarterly*: vol. 122, no. 4, Winter 2007-08. pp. 607-633.

____. «On the Consequences of Failure in Iraq.» *Survival*: vol. 49, no. 4, Winter 2007-08. pp. 83-98.

Fukuyama, Francis and Michael McFaul. «Should Democracy Be Promoted or Demoted?» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 1, Winter 2007-08. pp. 23-45.

Furtig, Henner. «Conflict and Cooperation in the Persian Gulf: The Interregional Order and US Policy.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 4, Autumn 2007. pp. 627-640.

Galbraith, Peter W. «After Iraq: Picking up the Pieces.» *Current History*: vol. 106, no. 704, December 2007. pp. 403-408.

Gordon, Philip H. «Winning the Right War.» *Survival*: vol. 49, no. 4, Winter 2007-08. pp. 17-45.

Halevi, Ilan. «Anatomie de la crise politique en Palestine.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 106, hiver 2008. pp. 3-12.

____. «Annapolis: La Montagne, une fois encore, accouche d'une souris.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 106, hiver 2008. pp. 90-92.

Hemmer, Christopher. «U.S. Policy towards North Africa: Three Overarching Themes.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 55-66.

Henry, Clement M. «The Dialectics of Political Islam in North Africa.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 84-98.

Hochman, Dafna. «Divergent Democratization: The Paths of Tunisia, Morocco and Mauritania.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 67-83.

Hoop Scheffer, Alexandra de. «L'Irak: Une Amérique en quête de sens.» *Maghreb-Machrek*: no. 193, automne 2007.

Huckabee, Michael D. «America's Priorities in the War on Terror: Islamists, Iraq, Iran, and Pakistan.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 1, January-February 2008. pp. 155-168.

Hunter, Shireen T. «The US Approach toward Islamic Militancy: Current Policies in Historical Perspective.» *International Spectator*: vol. 42, no. 4, December 2007. pp. 493-508.

Inbar, Efraim. «How Israel Bungled the Second Lebanon War.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 3, Summer 2007. pp. 57-65.

Ish-Shalom, Piki. «»The Civilization of Clashes»: Misapplying the Democratic Peace in the Middle East.» *Political Science Quarterly*: vol. 122, no. 4, Winter 2007-08. pp. 533-554.

Jarbawi, Ali and Wendy Pearlman. «Struggle in a Post-Charisma Transition: Rethinking Palestinian Politics after Arafat.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 4 (144), Summer 2007. pp. 6-21.

Jawad, Saad Naji. «The Kurdish Question in Iraq: Historical Background and Future Settlement.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 1, January 2008. pp. 25-41.

Johnson, Douglas H. «Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan's Comprehensive Peace Agreement?» *African Affairs*: vol. 107, no. 426, January 2008. pp. 1-19.

El-Kareh, Rudolf. «Méditerranée, Proche-Orient: Vers une aggravation du chaos.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 106, hiver 2008. pp. 32-37.

____. «Rice Annapolis Pudding.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 106, hiver 2008. pp. 93-96.

Katz, Mark N. «Russia and Algeria: Partners or Competitors?» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 152-157.

____. «Russia and Qatar.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 4, December 2007. pp. 1-6.

Levi, Michael. «Stopping Nuclear Terror-

ism: The Dangerous Allure of a Perfect Defense.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 1, January-February 2008. pp. 131-140.

Makki, Sami. «La Démocratie israélienne face à la guerre asymétrique.» *Maghreb-Machrek*: no. 193, automne 2007.

Malgas, Isaac, Katharine Nawaal Gratwick and Anton Eberhard. «Moroccan Independent Power Producers: African Pioneers.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 1, March 2008. pp. 15-36.

Maloney, Suzanne. «Perspective: The US and Iran: Back to Containment?» *Current History*: vol. 106, no. 704, December 2007. pp. 440-442.

Marchal, Roland. «Warlordism and Terrorism: How to Obscure an Already Confusing Crisis? The Case of Somalia.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 6, November 2007. pp. 1090-1106.

Mezran, Karim and Paola De Maio. «Between the Past and the Future: Has a Shift in Italian-Libyan Relations Occurred?» *Journal of North African Studies*: vol. 12, no. 4, December 2007. pp. 439-451.

Al-Masri, Hani et Khalil Chahine. «Vers une troisième Intifada.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 106, hiver 2008. pp. 13-20.

Nair, Sheila. «Edward W. Said and International Relations: Introduction.» *Millennium*: vol. 36, no. 1, December 2007. pp. 77-82.

Nasr, Vali and Ray Takeyh. «The Costs of Containing Iran: Washington's Misguided New Middle East Policy.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 1, January-February 2008. pp. 85-94.

Norton, Augustus Richard. «The Role of Hezbollah in Lebanese Domestic Politics.» *International Spectator*: vol. 42, no. 4, December 2007. pp. 475-491.

____. «The Shiite «Threat» Revisited.» *Current History*: vol. 106, no. 704, December 2007. pp. 434-439.

El-Oifi, Mohammed. «Faire de la politique par les médias dans le monde arabe.» *Maghreb-Machrek*: no. 193, automne 2007.

Qadir, Kamal Said. «Iraqi Kurdistan's Downward Spiral.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 3, Summer 2007. pp. 19-26.

Parsons, Laila. «Soldiering for Arab Nationalism: Fawzi Al-Qawuqji in Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 4 (144), Summer 2007. pp. 33-48.

Patten, David A. «Is Iraq in a Civil War?» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 3, Summer 2007. pp. 27-32.

Paul, Darel E. «The Siren Song of Geopolitics: Towards a Gramscian Account of the Iraq War.» *Millennium*: vol. 36, no. 1, December 2007. pp. 51-76.

Posh, Walter. «The European Union and Iran: What Next?» *International Spectator*: vol. 42, no. 4, December 2007. pp. 537-543.

Quinlan, Michael. «Abolishing Nuclear Armouries: Policy or Pipedream?» *Survival*: vol. 49, no. 4, Winter 2007-08. pp. 7-15.

Rafaat, Aram. «U.S.-Kurdish Relations in Post-Invasion Iraq.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 4, December 2007. pp. 79-89.

Richardson, Bill. «A New Realism: A Realistic and Principled Foreign Policy.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 1, January-February 2008. pp. 142-154.

Robinson, Glenn E. «The Fragmentation of Palestine.» *Current History*: vol. 106, no. 704, December 2007. pp. 421-426.

Rosen, Nir. «The Death of Iraq.» *Current History*: vol. 106, no. 704, December 2007. pp. 409-413.

Rubin, Barry. «Iran's Nuclear and Syria's Iraq Adventures.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 4, December 2007. pp. 58-71.

Salem, Paul. «The After-Effects of the 2006 Israel-Hezbollah War.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 1, January 2008. pp. 15-24.

Samii, Abbas William. «A Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran-Syria Relationship.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 1, Winter 2008. pp. 32-53.

St. John, Ronald Bruce. «Redefining the Libyan Revolution: The Changing Ideology of Muammar al-Qaddafi.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 1, March 2008. pp. 91-106.

Sorenson, David S. «Civil-Military Relations in North Africa.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 99-114.

Storm, Lise. «Testing Morocco: The Parliamentary Elections of September 2007.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 1, March 2008. pp. 37-54.

Takeyh, Ray. «Iran's New Iraq.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 1, Winter 2008. pp. 13-30.

Vernochet, Jean-Michel. «Le Darfur: De la crise politique au choc pétrolier.» *Maghreb-Machrek*: no. 193, automne 2007.

Walker, Joshua W. «Reexamining the U.S.-Turkish Alliance.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 1, Winter 2007-08. pp. 93-109.

Zartman, I. William. «Time for a Solution in the Western Sahara Conflict.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 178-183.

____ [et al.]. «North Africa: Reform, Development and Islamism.» Symposium. *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 1-22.

Zisenwine, Daniel. «Mauritania's Democratic Transition: A Regional Model for Political Reform?» *Journal of North African Studies*: vol. 12, no. 4, December 2007. pp. 481-499.

Zoubir, Yahia H. «Stalemate in Western Sahara: Ending International Legality.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 4, Winter 2007. pp. 158-177.

Book Reviews

Ayoob, Mohammed. «The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 1, January-February 2008. p. 193. (L. Carl Brown)

Blix, Hans. «Disarming Iraq.» *Journal of Conflict and Security Law*: vol. 12, no. 2, Spring 2007. pp. 332-334. (Caitlin May)

Brzezinski, Zbigniew. «Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower.» *Political Science Quarterly*: vol. 122, no. 4, Winter 2007-08. p. 658. (Steven R. David)

Carter, Jimmy. «Palestine: Peace Not Apartheid.» *Race and Class*: vol. 49, no. 3, January 2008. pp. 97-101. (Nancy Murray)

Cook, Steven A. «Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 6, November 2007. pp. 1221-1223. (Omar Ashour)

Cordesman, Anthony H. and Nawaf Obaid. «National Security in Saudi Arabia: Threats, Responses, and Challenges.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 1, February 2008. pp. 145-147. (Toby Craig Jones)

Dodge, Toby. «Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a Future Denied.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 1, February 2008. pp. 161-163. (Keith David Watenpaugh)

Gardner, Lloyd C. and Marilyn B. Young (eds.). «Iraq and the Lessons of Vietnam: Or How not to Learn from the Past.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 1, January 2008. p. 170. (David Ryan)

Karp, Candace. «Missed Opportunities: US

Diplomatic Failures and the Arab-Israeli Conflict, 1947-1967.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 4 (144), Summer 2007. pp. 112-113. (Lawrence Davidson)

Kreutz, Andrej. «Russia in the Middle East: Friend or Foe?» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 1, January 2008. pp. 157-163. (Rami Ginat)

Litwak, Robert S. «Regime Change: U.S. Strategy through the Prism of 9/11.» *Political Science Quarterly*: vol. 122, no. 4, Winter 2007-08. pp. 661-663. (Patrick M. Morgan)

Majali, Abdul Salam, Jawad A. Anani and Munther J. Haddadin. «Peacemaking: The Inside Story of the 1994 Jordanian-Israeli Treaty.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 4 (144), Summer 2007. pp. 114-116. (Marc Lynch)

Masalha, Nur (ed.). «Catastrophe Remembered: Palestine, Israel, and the Internal Refugees.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 4 (144), Summer 2007. pp. 108-109. (Marwan Dalal)

Mearsheimer, John J. and Stephen M. Walt. «The Israel Lobby and US Foreign Policy.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 1, January 2008. pp. 149-151. (Martin Walker)

Norton, Augustus Richard. «Hezbullah: A Short History.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 5, September 2007. p. 997. (Roger Mac Ginty)

Pratt, Nicola. «Democracy and Authoritarianism in the Arab World.» *Political Science Quarterly*: vol. 122, no. 4, Winter 2007-08. pp. 667-669. (Clovis Maksoud)

Roy, Sara. «Failing Peace: Gaza and the Palestinian-Israeli Conflict.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 5, September 2007. p. 998. (Ghada Karmi)

Solingen, Etel. «Nuclear Logics: Contrasting Paths in East Asia and the Middle East.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 1, January 2008. pp. 152-153. (Michael Vance)

Tamimi, Azzam. «Hamas: Unwritten Chapters.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 5, September 2007. pp. 999-1000. (Chris Macmillan)

Thakur, Ramesh and Waheguru Pal Singh Sidhu (eds.). «The Iraq Crisis and World Order: Structural, Institutional, and Normative Challenges.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 5, September 2007. pp. 998-999. (Aidan Hehir)

Woodward, Peter. «US Foreign Policy and the Horn of Africa.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 1, January 2008. pp. 176-177. (Paul D. Williams)

Zertal, Idith and Akiva Eldar (eds.). «Lords of the Land: The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 1, January-February 2008. pp. 191-192. (L. Carl Brown)

ديب، كمال. «أمراء الحرب وتجار الهيكل: السلطة والمال في لبنان.»
Contemporary Arab Affairs: vol. 1, no. 1, January 2008. pp. 91-96. (Massoud Daher)


منتديات الوحدة العربية
http://arab-unity.net/forums/index.php

المجلة العربية للعلوم السياسية





مجلة دورية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية

بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

العدد ٢٢ ربيع ٢٠٠٩ م

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

هاتف: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (١-٩٦١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (١-٩٦١+)

E-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٧٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات في أقطار الوطن العربي
- ٩٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي
- ٤٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أقطار الوطن العربي كافة
- ٦٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أوروبا
- ٧٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أمريكا وسائر الدول

الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٥٠٠ دولار أمريكي للأفراد
- ٧٥٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات

تدفع الاشتراكات مقدماً إما:

- بشيك مسحوب على أحد المصارف الأجنبية لأمر: «مركز دراسات الوحدة العربية» «Centre for Arab Unity Studies».
- أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية، رقم (073.02.252.070135.09) بالدولار الأمريكي رقم حساب البنك الدولي: 390.3800022.003، بنك بيبلوس ـ الحمراء ـ فرع السادات، سويفت كود: BYBALBBX، ص. ب: 5605-11/ بيروت ـ لبنان، تلكس: BYBANK 44078 - 41601 LE، تلفاكس: 801655 - 801623 (1-961 +)
- أو باستعمال بطاقة الائتمان (Credit Card) من خلال موقع المركز على الإنترنت (http://www.caus.org.lb).



الجمعية العربية للعلوم السياسية

المجلة العربية للعلوم السياسية العدد الثاني والعشرون ربيع ٢٠٠٩ م

المحتويات



مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس مجلس الإدارة: أحمد محمد الكبسي　　رئيس التحرير: عدنان السيد حسين

آراء

كتب

نشاطات

المدير المسؤول: ميرنا سركيس

العدالــة الدوليــة الملتبســة!

مما لا شك فيه أن العدالة الدولية، المستندة إلى القضاء الدولي، خطت خطوات متقدمة خلال قرن مضى. ولا يمكن القول إن هذه العدالة معدومة الفاعلية، على الرغم من مجمل الملاحظات السلبية عليها، وأهمها ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد القانون الدولي العام، ومنها على سبيل المثال ـ لا الحصر ـ ما يتعلق بالقضاء الدولي.

المدخل الموضوعي إلى فهم حدود العدالة الدولية يكمن في سيطرة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية على مجلس الأمن الدولي، من خلال العضوية الدائمة وحق النقض (الفيتو). فالمحكمة الجنائية الدولية، التي تأسست بموجب معاهدة روما الدولية عام ١٩٩٨، يمكن أن تقاضي قادة الدول الذين يرتكبون جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو إبادة جماعية، أو العدوان على دولة استناداً إلى ملف يرفعه مجلس الأمن بناء على قرار يتخذه. وإذا ما صدر القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يكون ملزماً للدول كافة.

بتعبير آخر، يمكن لإحدى الدول الكبرى ـ صاحبة العضوية الدائمة ـ أن تحيل ملفاً، وأن تجمّد غيره. وعليه تختلط السياسة الدولية بالقانون الدولي، وتطغى لغة المصالح الدولية على فكرة العدالة الدولية.

إلى ذلك، ربما يسأل الدارس أو المراقب عن مدى شمولية العدالة، أو عموميتها، طالما أن هناك دولاً لم تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية، ورغم ذلك تطالب بمقاضاة قادة الدول انطلاقاً من تناقض المصالح، أو من واقع التنازع الدولي!

الدافع إلى هذه الملاحظة ليس قرار المحكمة الجنائية الدولية بمقاضاة الرئيس السوداني وحسب، وإنما وجود جرائم موصوفة في دول عدة، اقترفها قادتها وما يزالون طلقاء!

على صعيد آخر، لا تستطيع محكمة العدل الدولية في لاهاي ــ وهي أعلى سلطة قضائية دولية ــ أن تتدخل للحكم في نزاع بين دولتين أو أكثر، إلا إذا ارتضى أطراف النزاع اللجوء إلى هذه المحكمة. وعليه فإن إسرائيل تبقى طليقة، وخارج العدالة الدولية، على الرغم من مجمل الجرائم التي ارتكبتها خلال أكثر من ستين عاماً، طالما هي لا تقبل التوجه إلى هذه المحكمة، ناهيك عن مساندتها في مجلس الأمن من خلال حق النقض الذي تمارسه الولايات المتحدة، أو غيرها، ضد أي قرار يدينها بارتكاب أي جريمة!

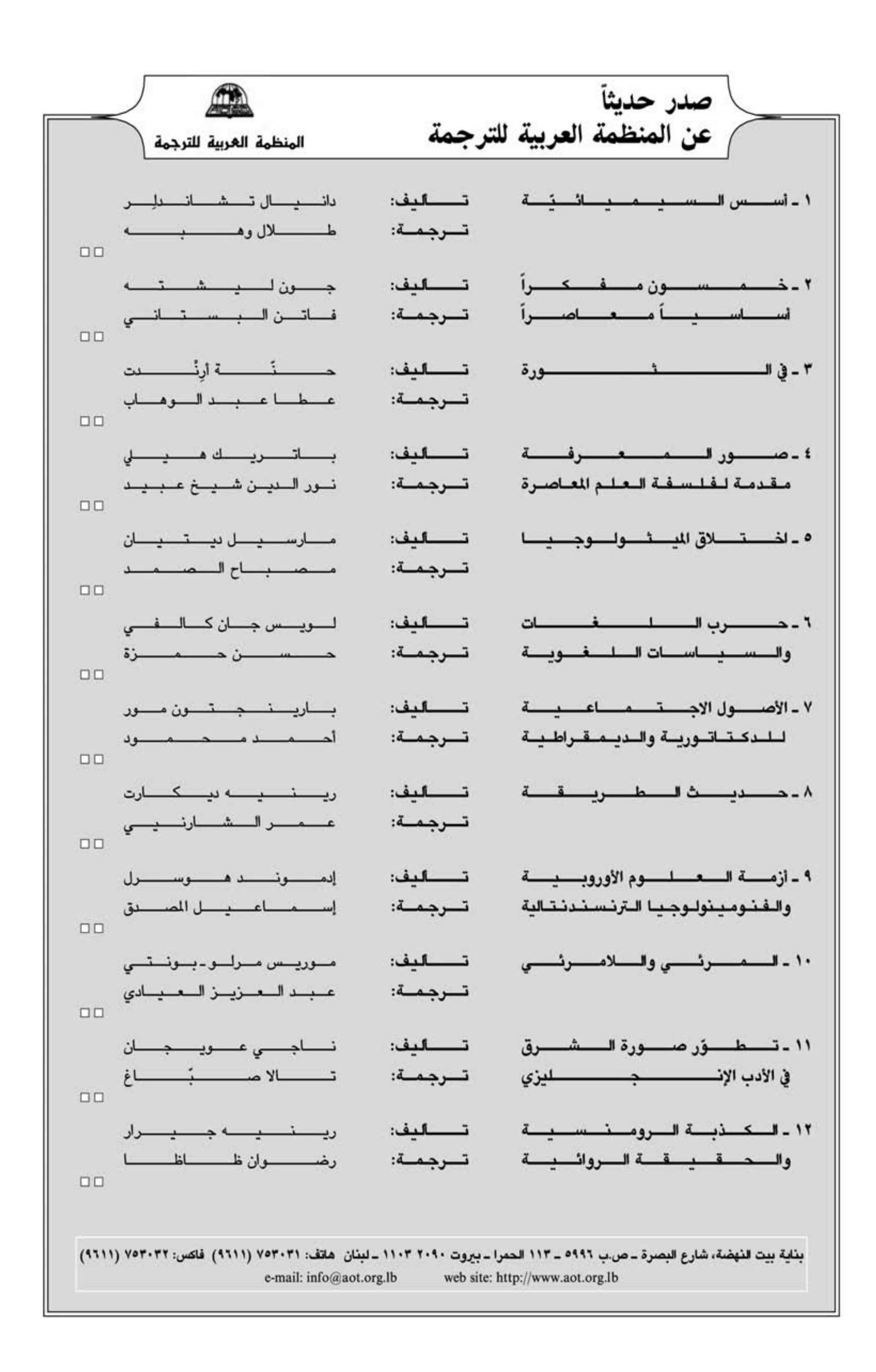
أما المحاكم الدولية الخاصة، فإنها صنيعة مجلس الأمن، من محاكمات نورنبرغ بُعَيّد الحرب العالمية الثانية، إلى محاكمات البوسنة والهرسك، ورواندا، وسيراليون... في الوقت الذي وقعت فيه جرائم عدّة في غير مكان من العالم، وطاولت جماعات وشعوباً ومرافق عامة وخاصة، وما تزال خارج دائرة العدالة الدولية..

هل يتمكن المجتمع الدولي من كبح جماح سياسة القوة، أو السياسة الدولية، المهيمنة على الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية؟

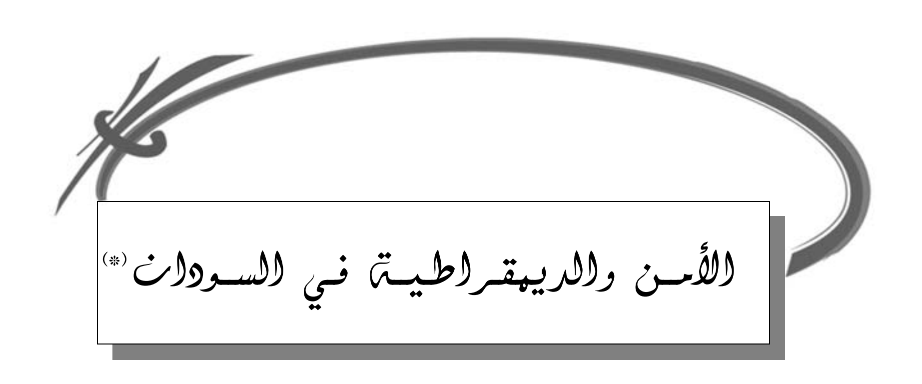


عدنان السيد حسين

رئيس التحرير



صدر حديثاً
عن المنظمة العربية للترجمة
المنظمة العربية للترجمة
١ ـ أسس السيميائيّة — تأليف: دانيال تشاندلر — ترجمة: طلال وهبه
٢ ـ خمسون مفكراً أساسياً معاصراً — تأليف: جون ليشته — ترجمة: فاتن البستاني
٣ ـ في الثورة — تأليف: حنّة أرنْدت — ترجمة: عطا عبد الوهاب
٤ ـ صور المعرفة مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة — تأليف: باتريك هيلي — ترجمة: نور الدين شيخ عبيد
٥ ـ اختلاق الميثولوجيا — تأليف: مارسيل ديتيان — ترجمة: مصباح الصمد
٦ ـ حرب اللغات والسياسات اللغوية — تأليف: لويس جان كالفي — ترجمة: حسن حمزة
٧ ـ الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية — تأليف: بارينجتون مور — ترجمة: أحمد محمود
٨ ـ حديث الطريقة — تأليف: رينيه ديكارت — ترجمة: عمر الشارني
٩ ـ أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا الترنسندنتالية — تأليف: إدموند هوسرل — ترجمة: إسماعيل المصدق
١٠ ـ المرئي واللامرئي — تأليف: موريس مرلو ـ بونتي — ترجمة: عبد العزيز العيادي
١١ ـ تطوّر صورة الشرق في الأدب الإنجليزي — تأليف: ناجي عويجان — ترجمة: تالا صبّاغ
١٢ ـ الكذبة الرومنسية والحقيقة الروائية — تأليف: رينيه جيرار — ترجمة: رضوان ظاظا
بناية بيت النهضة، شارع البصرة ـ ص.ب ٥٩٩٦ ـ ١١٣ الحمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان هاتف: ٧٥٣٠٣١ (٩٦١١) فاكس: ٧٥٣٠٣٢ (٩٦١١)
e-mail: info@aot.org.lb web site: http://www.aot.org.lb



الأمن والديمقراطية في السودان(*)

(*) في الأصل أوراق هذا المحور قدمت إلى: المؤتمر السنوي الأول الذي نظمته الجمعية السودانية للعلوم السياسية تحت عنوان: «مستقبل السودان في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة»، قاعة الصداقة، الخرطوم، ٢٦ ـ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية

حسن الحاج علي أحمد(*)

قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

مقدمة

ظل الأمن الوطني السوداني، منذ عقود خلت، مرتبطاً إلى درجة وثيقة بالأمن الإقليمي، وكان هذا الارتباط أكثر وضوحاً في تخوم البلاد وحدودها الشرقية، وكان محكم الصلة بتطورات الأمن العالمي. فقد كانت منطقة القرن الأفريقي مسرحاً لصراع الحرب الباردة، وارتبط أمن السودان بها سلباً وإيجاباً. وعلى الرغم من أن علاقة السودان مع تشاد قد شابها التوتر في فترة الرئيس الأسبق، النميري، إلا أن الحدود الغربية ظلت هادئة نسبياً. هذا الحال تغيّر في هذه الأيام، وحلّت تشاد محل أثيوبيا وأرتيريا، بل إن الأزمة في دارفور أضحت أكثر تعقيداً نتيجة ارتباطها الوثيق بالأمن الإقليمي. لهذه الأسباب، تتناول هذه الورقة موضوع الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، وتسعى إلى تحليل عناصره، والعوامل التي تؤثر فيه، كما تحلل تفاعلاته ومخرجاته. وتبدأ الورقة في جزئها الأول بتناول المداخل النظرية التي حاولت تفسير الأمن الإقليمي، ثم تعرّج بعد ذلك على تطبيق مدخل الأمن الإنساني، ومدخل تحليل الشبكات الاجتماعية، وبدرجة أساسية مجمع الأمن الإقليمي، على الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، ثم تعرض الورقة بعد ذلك نتائجها وخلاصاتها.

تعكس الأدبيات المتعلقة بالأمن الإقليمي نظريات عديدة تناولته من مداخل شتّى، إلا أن هذه الورقة تعرض للنظريات الرئيسية، خاصة تلك التي تراعي أوضاع أفريقيا. فالحدود بين عدد مقدر من الدول الأفريقية ربما عنت خطاً سياسياً فاصلاً بين نظامين سياسيين، لكنها، اجتماعياً واقتصادياً، لا تمثل حاجزاً أو مانعاً أمام التواصل الشعبي. ونتيجة ذلك، تعددت أشكال التفاعل عبر الحدود، كما تعددت التحديات العابرة للحدود، اللتان تنعكسان سلباً على الأمن الإقليمي. فالغزو العسكري والاختراق الحدودي، اللذان يُعدّان من أبرز مهددات الأمن الوطني لأي دولة، تقليدياً، يمثلان في الحالات الأفريقية شكلاً من أشكال التفاعل عبر الحدود. لكن هناك أشكالاً أخرى من الارتباط المعقّد تأخذ الأهمية نفسها

(*) البريد الإلكتروني: hhag2@yahoo.com.

بالنسبة إلى عدد من الدول الأفريقية، وهي تشمل: الحراك السكاني، وتضامن الهوية العابر للحدود، والتهريب، والتواصل السياسي. وتميّز هذه الارتباطات أعمال النزاع في تلك الدول، كما تعقّد مهام فضّ هذا النزاع.

أولاً: الأمن الإنساني

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإيفاء بحاجات الإنسان الأساسية وتشمل: توفير الغذاء والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية؛ وبمعنى آخر، تأمين الحرية من الخوف والحاجة، والحرية في مقدرة الإنسان على اتخاذ القرارات التي تهمه. وترى لجنة الأمن الإنساني، التي شكلتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، وقدّمت تقريرها في عام ٢٠٠٣، أن المفهوم لا يتضمن فقط حماية الإنسان، وإنما تنميته كذلك، وتربط بين توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة. كما يركّز مفهوم الأمن الإنساني على ثلاثة مستويات: الوطن والجماعة والفرد.

ذاع مفهوم الأمن الإنساني بعد صدور تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤، الذي رأى أن ما يهدد أمن الأفراد في العالم نابع من محاولات تحقيق حاجات الحياة اليومية، وليس من أحداث العالم الكبرى. ويذكر التقرير أن هناك أربع سمات رئيسية تميّز مفهوم الأمن الإنساني هي: البعد العالمي للاهتمامات، وارتباطه بالبشر في كل مكان نسبة إلى تركيزه على التهديدات المشتركة بينهم، والاعتماد المتبادل بين مكوناته وذلك لأن قضايا الأمن الإنساني لا تقف عند الحدود الوطنية، وإمكانية تحقيقه عند التعامل المبكر مع قضاياه. وقد ارتبطت أهداف الألفية التنموية، التي اعتمدتها الأمم المتحدة، بمفهوم الأمن الإنساني.

الأمن الإنساني والأمن القومي يكمّلان ويعضدان بعضهما البعض. وهناك حاجة إلى تقديم نظرية مختلفة للأمن، حيث إن المداخل التقليدية التي تركز على الحماية من المهددات الخارجية، ومن الاعتداء الخارجي لدولة أو دول أجنبية، لا تكفي في تفسير الصراعات الداخلية، خاصة في الدول النامية. وعلى الرغم من وجود اتفاق بين مدارس الأمن الإنساني حول التركيز على حماية الإنسان، إلا أن هناك اختلافاً حول مجال الحماية[١]. فهناك اتجاه يقوم على تعريف محدود للأمن الإنساني على أنه حماية الفرد من العنف الداخلي، بينما يرى اتجاه آخر أن التعريف أكثر اتساعاً من ذلك، ويشمل كذلك الحماية من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية. ويتبدى الاختلاف حول مجال الحماية، بشكل آخر، في دور الدولة، ويظهر في هذا الإطار تياران. **الأول**، ويمثّله باري بوزان، يرى أن الدولة تقوم بدور أساسي في تحقيق الأمن الإنساني، ولكنه ليس الدور الوحيد. لذا فإن أمن الدولة مهم، خاصة في الدول الضعيفة، لأن الدولة الآمنة بإمكانها توفير الأمن وضمانه لمواطنيها. ولهذا، وبحسبانها وسيلة لتحقيق هذا الأمن، فلا يمكن تجاهلها. وتُعرّف الدولة على أنها مكونة من حكومة وأرض وشعب؛ وهذا الكل ــ الدولة ــ يتفاعل مع مكوّناته، ولا

(١) *Human Security Report 2005: War and Peace in the 21st Century* (New York; Oxford: Oxford University Press, 2005), p. viii.

يمكن أن يكون آمناً إذا كان أحد هذه المكونات يعاني انعدام الأمن[٢]. أما التيار **الثاني**، ويمثله بوث فيري، فيرى أن ادعاء الدولة حماية مواطنيها ما هو إلا ستار تستخدمه لحجب الحقيقة، وهي تعزيز بقاء النظام الحاكم. فبدلاً من أن تكون الدولة حامية للمواطنين تصبح مصدراً لتهديد أمنهم؛ وهذا لا يعني تجاهل دور الدولة في تحقيق الأمن، ولكن الأمر يتعلق بإبعاد الحكومة التي تهدد شعبها.

١ ـ الحروب الجديدة

برز في أدبيات الصراع والعنف، منذ بداية التسعينيات، ما أطلقت عليه تسمية «الحروب الجديدة»، تمييزاً لها من الحرب التقليدية المعروفة. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن حروب ما بعد الحرب الباردة تتميز بأنها مرتبطة بفشل الدولة في التعامل مع التحولات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة، الأمر الذي أدى إلى قيام تنافس حاد حول الموارد، وظهور شبكات تجارة غير قانونية، وأمراء حروب ومغامرين ومرتزقة ومليشيات منظّمة وفق هويات محددة. والحروب الجديدة تنشأ في إطار ليبرالية العولمة الجامحة التي تزيد من وهن الدول الضعيفة مما يقود إلى انهيار هذه الدول. بمعنى آخر، إن عدم قدرة الدولة على المنافسة عالمياً يضعف اقتصاد الدولة ويحدّ من قدرتها على جلب الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة مناخ الفساد المنظّم، وانتشار الجريمة وخصخصة العنف[٣]. وتركز الفكرة الأساسية على أن العالم يمرّ الآن بما سماه زيغمان «الحداثة السائلة»، التي تقوم بخلق أشكال جديدة من عدم الأمن والخوف المتجاوز للحدود. هذه الحالة من انعدام الأمن لا يمكن حلّها أو احتواؤها داخل حدود الدولة القومية. فالفضاء الذي يشبّ فيه النزاع مفتوح وواسع، كما إن الأعداء في حالة دائمة من التنقّل والحركة، يضاف إلى ذلك أن التحالفات العسكرية هي آنية ومتغيرة[٤]. ومن سمات هذه الحروب أنها مرتبطة بنزاعات إثنية ودينية، كما إن هناك استهدافاً مقصوداً للمدنيين مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإصابات بينهم. وضمن تيار الحروب الجديدة هذا، يوجد مدخل الاقتصاد السياسي الذي يركز على أهمية العوامل الاقتصادية في تفسير تلك الحروب وبخاصة الحروب الأهلية، ويضفي أهمية خاصة على عوامل الجشع والكسب غير المشروع في إذكاء نار الحروب الأهلية واستمرارها.

تعرّض تحليل الحروب الجديدة لانتقاد يرى أن بعض السمات الرئيسية التي ربطها التحليل بالحروب الجديدة لا تقتصر عليها فقط، بل هي ملازمة للحروب التقليدية

(٢) Sagaren Naidoo, «A Theoretical Conceptualization of Human Security,» paper presented at: Peace, Human Security and Conflict Prevention in Africa: Proceedings of the UNESCO-ISS Expert Meeting Held in Pretoria, South Africa, 23-24 July 2001, p. 3.

(٣) Sinisa Malesevic, «The Sociology of New Wars?: Assessing the Causes and Objectives of Contemporary Violent Conflicts,» *International Political Sociology*, vol. 2, no. 2 (June 2008), p. 100.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.

أيضاً[٥]؛ فالفظائع التي تلازم الحروب، من قتل جماعي واغتصاب وترحيل قسري، ليست سمة خاصة بالحروب الجديدة، وإنما هي حاضرة في كل الحروب. وإذا كانت الدوافع الاقتصادية عاملاً مفسراً لاستمرار بعض الحروب الأهلية مثل الكونغو الديمقراطية وسيراليون، إلا أنها لا تصلح لتفسير كل الحروب الأهلية في القرن الحادي والعشرين. كما تعرّض مدخل الاقتصاد السياسي للانتقاد نظراً إلى تضخيمه دور العامل الاقتصادي على حساب البعد السياسي.

٢ ـ الأمن الإقليمي المعقّد (Regional Security Complex)

هو مستوى من التحليل يربط بين الأمن الوطني والعالمي. فالإقليم يشير إلى أن الدول أو الوحدات قد ترابطت إلى درجة عالية، الأمر الذي يجعل الفصل في قضايا الأمن بينها صعباً، بحيث تكون نقطة البداية من المصادر الاقتصادية والثقافية والتاريخية للإقليم؛ لهذا يجري نقاش الآن حول ما إذا كانت روسيا جزءاً من أوروبا أم لا. ويعتمد الأمن الإقليمي المعقّد على الاعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم، فهذه الأقاليم تعتمد في تكوينها على بعدين: مادي وتكوين اجتماعي. في البعد **المادي** يركز المدخل على توازن القوى الإقليمية. أما في **التكوين الاجتماعي** فيعتمد الإقليم على الممارسة العملية للفاعلين الآخرين، ويعتمد على ما ومن سيكون مجالاً أو قضية أمنية، وهنا يركز التحليل على الخطاب والممارسات الأمنية. فالأمن، بناء على نظرية بوزان وويفر، هو ما يعمد الفاعلون إلى جعله كذلك، وعلى المحلل أن يحدد هذه الممارسات. وتعتمد أنماط الصراع والتعاون في الإقليم على التفاعل القائم بين الوحدات وعلى كثافة هذا التفاعل. لذا، فإن الجوار الجغرافي وأنماط التعاون والصراع، هما المهمّان في الأمن الإقليمي. والأقاليم لديها قابلية للبقاء لكنها ليست دائمة. وكهيكل فرعي، تقوم بتأثير وسيط بين القوى الكبرى والدول المحلية في الإقليم[٦].

٣ ـ تشكّل النزاع الإقليمي (Regional Conflict Formation)

يشير مدخل تكوين النزاع الإقليمي إلى أن النزاعات في بعض المناطق عابرة للحدود بطبيعتها، وأن شبكات النزاع تجعلها مترابطة في إقليم جغرافي متجاوز للحدود السياسية؛ وهذه النزاعات يغذي بعضها البعض. ويقوم تكوين النزاع الإقليمي على أربعة محاور[٧]:

---

(٥) Edward Newman, «The «New Wars» Debate: A Historical Perspective is Needed,» *Security Dialogue*, vol. 35, no. 2 (2004), pp. 173-189.

(٦) Barry Buzan and Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge Studies in International Relations; 91 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 47-50.

(٧) «Regional Conflict Formation in the Great Lakes Region of Africa: Structure, Dynamics and Challenges for Policy,» Center on International Cooperation, New York University and the African Peace Forum, Nairobi, Kenya, 11-13 November 2001, p. 3, <http://www.cic.nyu.edu/peacebuilding/oldpdfs/RCF_NAIROBI.pdf>.

أ ــ النزاع المسلح ذو طابع إقليمي.

ب ــ يتميز النزاع الإقليمي بوجود شبكة إقليمية وعالمية سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية.

ج ــ تهتم استراتيجية إدارة النزاع الإقليمي بالجوانب الجغرافية والوظيفية لتكوين النزاع الإقليمي.

د ــ تشترك في النزاع دول إقليمية، أو من الإقليم الفرعي، ومنظمات دولية وشبكات من المجتمع المدني.

وبما أن استراتيجيات النزاع المستخدمة هنا هي ذات مستويات متعددة، يرى أنصار مدخل تكوين النزاع الإقليمي أن مدخلهم هذا ليس بديلاً لمستويات التحليل الأخرى، بل هو مكمّل لها.

٤ ـ تحليل الشبكات الاجتماعية (Social Networks Analysis)

يستخدم مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية، في تحليله النزاعات، مدرسة البناء الاجتماعي التي تستخدم في تحليلها بعدين: مادي واجتماعي؛ فالفاعلون (الوكلاء) الذين يعملون ضمن هيكل اجتماعي محدد يتأثرون بهذا الهيكل ويؤثرون فيه. ويرى أنصار البناء الاجتماعي أن هذا التيار يقدم طريقة أفضل لفهم وتفسير النزاعات. لذا، يقوم مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية على تحليل العلاقات الاجتماعية، والتفاعل الذي يحدث بين الفاعلين في الشبكة الاجتماعية. وهذه الأخيرة هي هيكل اجتماعي يربط فاعلين أو وكلاء معيّنين عبر التفاعل في ما بينهم، وهي وحدة التحليل الأساسية. ونتيجة ذلك، لا يعمل الفاعلون في معزل عن الآخرين، وإنما يتعاملون مع هؤلاء ضمن روابط معقّدة تؤثر في اتخاذ القرار. وهذا يعني وجود اعتماد متبادل بين الفاعلين، أي أن أيّ نشاط يقوم به فاعل داخل الشبكة أو ضمن شبكة منافسة ــ لكنها جزء من الشبكة الأكبر ــ قد يؤدي إلى إحداث تغيير في جزء آخر من الهيكل.

وفي إطار التحليل الشبكي، فإن هذه الروابط قد تكون واحدة من العلاقات القائمة بين الوحدات، كروابط القرابة أو التعاملات المادية أو تدفق الموارد والعون، أو التفاعل السلوكي. وهناك ثلاثة أنواع من النشاطات التي تحكم علاقات الروابط، وتشكّل المعاني المشتركة بين الفاعلين في روابط الحروب. الأول **سياسي**، ويشمل التحالفات والمفاوضات المتعلقة بإنهاء النزاع أو تحقيق المكاسب، ومحاولة الحصول على شرعية محلية أو دولية. الثاني **اقتصادي**، ويشمل تمويل الحرب عبر التجارة القانونية وغير القانونية، ونهب الموارد وفرض الأتاوات والعمالة القسرية. الثالث **عسكري**، ويشمل المحافظة على التحالف والاستيلاء على أراض جديدة والحصول على موارد ضرورية والسيطرة على المدنيين[٨]. وهناك نوعان من الشبكات

(٨) Tatiana Carayannis, «The Complex Wars of the Congo: Towards a New Analytic Approach,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 38, nos. 2-3 (2003), pp. 236-237.

العسكرية: شبكات السلاح وشبكات المرتزقة. فتوفر السلاح والمرتزقة يؤثر في فرص تكلفة النزاع، وكلما سهل الحصول على وسائل القتال، قلّت أعباء شنّ الحرب(٩). وهناك بعد آخر يزيد من دور الشبكات العابرة للحدود ويتمثل في أن عدم وجود تطابق بين الأمة والدولة قد أسهم في حدوث نزاعات إقليمية في عدد من مناطق العالم. وقد انتقد ميلر تركيز النظرية الواقعية على مستوى النظام وافتراضها أن الدولة وحدة واحدة متماسكة. فوجود تباين بين الدولة والأمة كان العامل الأهم في إذكاء النزاعات الإقليمية، وسيكون لهذا الوضع تأثيرات مباشرة على السياسة العالمية نسبة إلى محورية الطرفين: الدولة والأمة(١٠). وقد برز عدم التطابق هذا في صراع الهويات المحتدم، وكما يشير دينق فإن صراع الهويات لا يشمل فقط محاولة الاستحواذ على القوة والموارد المادية، وإنما كذلك التنافس على روح الأمة. وهنا يكون الانقسام بين الأطراف عميقاً الأمر الذي يجعل إدراك الصراع بينهم كأنه مباراة صفرية(١١)، وتعقّد روح الاستقطاب الحادة هذه محاولات فض النزاع وتسويته.

ما يلاحظ على هذه النزاعات أن شبكاتها الاجتماعية تشمل أنواعاً عديدة من الفاعلين المرتبطين بالنظام العالمي، وتعبر هذه الشبكات الحدود السياسية والمناطق المالية والتجارية، وترتبط بالجاليات المقيمة في الخارج وبتنظيمات غير حكومية وجماعات إثنية، ومنظمات دولية(١٢). يتضح من التحليل النظري لمدخل الشبكات الاجتماعية أنه من أنسب المداخل لتحليل قضية الأمن الإقليمي في منطقة الحزام السوداني وما جاورها، لأنه يعكس بدرجة كبيرة واقع الأمن الإقليمي في المنطقة، وخاصة في ما يتعلق بتفسير حركة الفاعلين وتفاعلهم واستراتيجياتهم.

ثانياً: السودان؛ تحديات الأمن والحدود

انطلاقاً من نموذج تحليل الشبكات الاجتماعية، ومن مدخل الأمن الإنساني، تأتي فرضية الورقة الرئيسية، وهي أن أمن السودان الإقليمي على حدوده الغربية معقّد، ولا تتمثل تحدياته في نزاع مسلّح في دارفور فقط، وإنما تتجلى تلك التحديات في وجود شبكات عديدة

(٩) Michael Pugh, Neil Cooper and Jonathan Goodhand, *War Economies in a Regional Context: Challenges of Transformation*, Project of the International Peace Academy (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2004), p. 26.

(١٠) Benjamin Miller, *States, Nations, and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace*, Cambridge Studies in International Relations; 104 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2007), pp. 4-5.

(١١) Francis M. Deng, «Divided Nations: The Paradox of National Protection,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, no. 603 (January 2006), p. 219.

(١٢) James J. Hentz, «Wars across States: Regional Conflict and State Collapse in Africa,» paper presented at: The Annual Meeting of the International Studies Association 48th Annual Convention, Hilton Chicago, Chicago, IL, USA, 28 February 2007, <http://www.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/1/8/0/9/7/pages180970/p180970-1.php>.

ذات أهداف مختلفة. تتكون هذه الشبكات من فاعلين ناشطين يشملون حكومات ومنظمات ومرتزقة وأمراء حرب ومليشيات وشركات ومغامرين. وتسعى كل شبكة إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وجيوسياسية واجتماعية، متباينة حيناً ومتقاطعة أحياناً أخرى. لذا فإن مساعي فضّ النزاع تتطلب مدخلاً شاملاً يعرض لواقع هذه الشبكات.

وتاريخ المنطقة وحاضرها يشيران إلى التداخل الحدودي بين السكان، الذين لا تشكّل الحدود السياسية عائقاً أمامهم، يحول دون التواصل. فعند الحدود السودانية الكنغولية، على سبيل المثال، «مثلما تتداخل الغابات عبر الحدود الوطنية، تتداخل كذلك الجماعات العرقية من الشرق إلى حافة الحدود الغربية، فهي تعيش على الجانبين، وتضم قبائل اللوجو والكواكا من إقليم آبا حتى فرادج، وقبائل الأزاندي التي تمتد من إقليم فرادج حتى شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظراً إلى أن هذه الجماعات تتقاسم تاريخاً طويلاً مشتركاً، فإن الكنغوليين والسودانيين يعبرون بسهولة ويعتمدون على معرفتهم المحلية لتسهيل التجارة عبر الحدود»(١٣).

١ ـ اعتماد التهديد العسكري المتبادل

أضحت منطقة غرب السودان متداخلة من حيث الأمن مع كل من تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى، منذ فترة الحرب الباردة. فالنزاع في تلك الفترة، يمكن تصنيفه، بدرجة كبيرة، على أنه حرب بالوكالة بين القوتين العظمتين. فقد أرسلت الولايات المتحدة طائرة إيواكس إلى السودان لرصد تحركات القوات المقاتلة في تشاد، بينما كانت ليبيا مدعومة من الاتحاد السوفياتي. ونُظِر إلى الأمر باعتباره صراع قوى تقليدياً. أما الصراع الدائر اليوم فإنه يمكن أن يفسر جزئياً بواسطة المدرسة الواقعية التي تهتم بالقوة، لكنها لا تصلح لتفسير تعقيدات الأمن الإقليمي في المنطقة. والتحديات والتهديدات التي تجابه دول المنطقة أصبحت أشد ارتباطاً مع بعضها البعض، وأكثر تعقيداً من قضايا الماضي القريب.

ويتبدى هذا الارتباط بقوة في الصراعات الدائرة الآن في السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى، حيث يوجد، أو وجد، إلى جانب جيوش ومليشيات من هذه الدول، قوات مسلحة من فرنسا وليبيا والاتحاد الأوروبي ومرتزقة من جنوب أفريقيا ومناطق أخرى تحت مسمّيات مختلفة. فقد تمكن فرانسوا بوزيزيه في آذار/مارس ٢٠٠٣ من إطاحة الرئيس فليكس باتاسيه في أفريقيا الوسطى بمساعدة من الرئيس التشادي. وكانت قوات بوزيزيه قد انسحبت إلى داخل تشاد في السابق، وبعد إعادة تنظيمها وتدريبها ودعمها بعناصر تشادية تمكنت من الاستيلاء على السلطة (١٤). وما يزال الرئيس بوزيزيه يحتفظ بقوة تشادية

(١٣) جوشوا ماركس، «حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديموقراطية والسودان،» مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة عمل رقم ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ١٤.

(١٤) «تقرير اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى،» مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، ورقة عمل رقم ٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ص ٣.

لتوفير الحماية الشخصية له، كما يقوم مرتزقة من جنوب أفريقيا بحراسة قصره. جاء هذا الترتيب جزءاً من صفقة عقدت بين جنوب أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى بلغت ٥٠ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات(١٥).

أما في الشمال الغربي من أفريقيا الوسطى فيوجد عدد من الحركات المسلّحة، التي تتركز في منطقة بوواو التي ينحدر منها الرئيس السابق باتاسيه. لهذا السبب، فإن الرئيس بوزيزيه ينظر إليها بعين الشكّ والريبة، الأمر الذي دفع الرئيس التشادي دبي، الداعم العسكري الرئيسي لبوزيزيه، إلى نشر قوات تشادية على الحدود مع منطقة بوواو في عام ٢٠٠٥، بغرض التعامل مع أي تمرد ينشب في تلك المنطقة، لكنه أضطر إلى سحبها والدفع بها إلى شرق تشاد لمواجهة هجوم المتمردين عليه.

أدى الانسحاب التشادي إلى خلق فراغ أمني في المنطقة، ونجم عن ذلك انتشار جماعات مسلّحة أخذت تهاجم المنطقة، ودار قتال بين هذه الجماعات والقوات الحكومية وتمدد ليشمل ممر كاغا باندورو ـ كابو. ويعتقد تقرير للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ أن هناك أربع جماعات مسلّحة في المنطقة في تلك الفترة، تدّعي ارتباطاً بالرئيس السابق باتاسيه. ونتيجة انتشار العنف تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى تشاد، قدّرتهم مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بنحو ٥٠٠٠٠، كما نزح نحو ١٥٠٠٠٠ إلى داخل أفريقيا الوسطى. بعد احتلال المتمردين لمنطقة بيراو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أرسلت فرنسا تعزيزات عسكرية لقواتها الموجودة في أفريقيا الوسطى، واشتركت بطائراتها وقواتها في القتال، مما أدى إلى دحر المتمردين واستعادة بيراو ومدن أخرى من المتمردين في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه(١٦).

٢ ـ شبكات نهب الموارد

على صعيد الشبكات التي تعمل في نهب الموارد، من معادن نفيسة مثل الذهب والألماس واليورانيوم، فهناك العديد من المجموعات والحكومات والشركات وأمراء الحرب الذين يعملون في هذا المجال. ففي الكونغو الديمقراطية توجد نحو ٢٣ مجموعة متمردة في الشرق، تعمل كلها في استخراج المعادن النفيسة، ومن هذه المجموعات العاملة في المنطقة «القوات الديمقراطية لتحرير رواندا» التي تتكون من مقاتلين من رواندا والكونغو (FDLR)، يعملون في استخراج كولتان وتانتلايت. كما يعمل أفراد من الجيش الكونغولي، إما في بيع المعادن أو فرض رسوم وأتاوات غير قانونية، خاصة أنهم لم يتسلموا رواتبهم منذ سنوات. وليس للجماعات المحاربة مصلحة في إنهاء النزاع، وذلك لأن التجارة في المعادن وما تدرّه من مال

(١٥) Marco Boggero, «Local Dynamics of Security in Africa: The Central African Republic and Private Security,» *African Security Review*, vol. 17, no. 2 (June 2008), p. 18.

(١٦) «تقرير اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى،» ص ٥.

أضحت غاية في ذاتها(١٧). ويشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن هناك شبكات تعمل على استغلال موارد الكونغو بطريقة غير شرعية، وتنطلق من يوغندا ورواندا والمناطق التي تعمل فيها قوات زيمبابوي. ويذكر التقرير أن شبكات النخبة التي تنطلق من يوغندا تختلف عن تلك التي تتحرك من رواندا. فالشبكة اليوغندية غير مركزية، وهياكلها تتميز بالسيولة، وتتكون من مجموعة أساسية تشمل عدداً من كبار ضباط الجيش ورجال الأعمال وبعض قادة الحركات المقاتلة. وتعمل الشبكة عبر واجهات تحمل أسماء شركات مثل مجموعة فيكتوريا وترنتي للاستثمار. وتقوم هذه الشبكات بتصدير المواد الأولية، والسيطرة على الواردات، كما تقوم بالسرقة والتهرّب الضريبي(١٨).

ثالثاً: شبكات المصالح المتناقضة

١ ـ المصالح الحكومية

أ ـ المصالح الفرنسية

لفرنسا مصالح كبيرة ووجود عسكري في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى، كما إن لها ارتباطات وثيقة بالكونغو الديمقراطية الفرانكوفونية. لذا، فإن تأثير فرنسا على الأمن الإقليمي للسودان ظاهر وبيّن، وهو ما يحتاج إلى تحليل ودراسة المصالح الفرنسية وتفسير تفاعلاتها الإقليمية. فالسياسة الأمنية الفرنسية تجاه أفريقيا، كما يعتقد شاربنو، تتأثر بعاملين: **الأول**، أن السياسة الأمنية هي فرانكو ـ أفريقية قبل أن تكون فرنسية، بمعنى آخر «السياسة» ليست سياسة ـ كما تفهم على أنها مجموعة من الأفعال والسلوكيات المتولدة من اتخاذ قرار عقلاني من الحكومة ـ لكنها نتيجة العلاقات القائمة بين النخب الفرنسية والأفريقية، ومصالحهم المشتركة، وهيمنتهم المتجاوزة للحدود على الأوضاع الاجتماعية وعلى الخطاب السياسي، وبالتالي نتيجة أهدافهم المشتركة في تكريس وإعادة إنتاج الأوضاع الراهنة. أما العامل **الثاني** فهو أن السياسة الفرنسية، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، هي جزء من الاستراتيجية الغربية الرامية إلى الهيمنة الوطنية والعالمية. لذا، فإن النظر إلى السياسة الأمنية الفرنسية تجاه أفريقيا بمعزل عن إطار بنية النظم الليبرالية العالمية الحاكمة، سيكون محدود الجدوى(١٩).

---

(١٧) Stephanie Nolen, «How Rebels Profit from Blood and Soil,» *Globe and Mail* (29 October 2008), <http://www.theglobeandmail.com/servlet/story/RTGAM.20081024.wcongo1025/BNStory/International/?page=rss&id=RTGAM.20081024.wcongo1025>.

(١٨) United Nations, «Final Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo,» 16 October 2002, <http://www.afrol.com/Countries/DRC/documents/un_resources_2002_uganda.htm>.

(١٩) Bruno Charbonneau, *France and the New Imperialism: Security Policy in Sub-Saharan Africa* (Aldershot Hants, England: Ashgate Pub., 2008), p. 3.

وفي ما يخص العامل الأول، نجد أن القوات الفرنسية الموجودة في عدد من الدول الأفريقية قد وطدت دعائم نخب محددة، بما يضمن المصالح المشتركة بين الطرفين. ففي حين تضمن النخب الأفريقية الاستمرار في السلطة وما يجلبه ذلك من مكاسب سياسية واقتصادية، فإن النخب الفرنسية تضمن مصالح الشركات الفرنسية العسكرية وغيرها، كما تضمن مصالح النخب الثقافية الفرنسية. وهو ما يجعل عدد من الدول الأوروبية تشتكي من صعوبة إيجاد موطئ قدم اقتصادي أو سياسي في أفريقيا الفرانكوفونية. وخير مثال هنا، وقوف القوات الفرنسية «تتفرج» على سقوط حسين هبري في تشاد، بينما عمدت إلى مساندة دبي عندما حاصرته قوات المعارضة وهو في قصره.

وفي أفريقيا الوسطى تدعم فرنسا حالياً الرئيس بوزيزيه وقمعت بقسوة التمرد الذي وقع في بيراو، وحولت قاعدتها العسكرية إلى هناك بعد تصفيتها في بانقي عام ١٩٩٦، وقد وُصِف تورط فرنسا العسكري في أفريقيا الوسطى بأنه حرب فرنسا السرية[٢٠]. ومن مظاهر النفوذ الفرنسي في أفريقيا الوسطى وجود الجنرال الفرنسي هنري جوليو مستشاراً عسكرياً للرئيس بوزيزيه مع ستين فرنسياً آخرين يعملون في الوزارت المختلفة في البلاد[٢١]. وتُعدّ أفريقيا الوسطى قاعدة لفرنسا تنطلق منها لجلب الموارد الأفريقية من الدول المجاورة، إلى جانب كون البلاد نفسها زاخرة بالموارد. فبينما يوجد اليورانيوم في البلاد، تعمد فرنسا الآن إلى استجلابه من النيجر، وتعتبر الكمية الموجودة في أفريقيا الوسطى بمثابة احتياطي يستخدم عند الحاجة، خاصة أن فرنسا تعتمد الآن على الطاقة النووية بشكل كبير. وعندما تعرضت مجموعة أريفا الفرنسية (AREVA)، التي تعمل في مجال الطاقة، لخطر ضياع عملها في النيجر، حيث يأتي ٤٣ بالمئة من احتياجات فرنسا من اليورانيوم من هناك، تطلب الأمر تدخل الرئيس الفرنسي ساركوزي، شخصياً، لتأمين مصالح الشركة الفرنسية[٢٢]. وتكمن أهمية أفريقيا الوسطى، كذلك، في أنها تُعدّ معبراً للشركات الفرنسية التي تعمل في نهب موارد الكونغو الديمقراطية. كما استخدمت القاعدة الفرنسية في بانقي لدعم الهوتو في رواندا في عام ١٩٩٤ في صراعهم ضد التوتسي[٢٣].

أما في ما يخص العامل الثاني، فنجد أن السياسة الأمنية في أفريقيا في تنسيق كبير، إن لم يكن متطابقاً، مع السياسة الأمنية الغربية وخاصة الأمريكية. فقد قامت القوات الفرنسية بإعادة تنظيم وانتشار في أفريقيا عقب نهاية الحرب الباردة، حيث تتمركز هذه القوات الآن في ثلاث قواعد رئيسية؛ في السنغال في غرب القارة، وفي الغابون في وسطها،

(٢٠) Johann Hari, «Inside France's Secret War,» *Independent*, 5/10/2007, <http://www.independent.co.uk/news/world/africa/inside-frances-secret-war-396062.html>.

(٢١) Vincent Munié, «Central African Republic and France's Long Hand,» *Pambazuka* (27 May 2008), <http://www.pambazuka.org/en/category/comment/48391>.

(٢٢) Andreas Mehler, «France in Search of a New Africa Policy,» *International Politik* (Spring 2008), p. 36.

(٢٣) المصدر نفسه.

وفي جيبوتي في شرقها. هذا عدا عن القوات الفرنسية الموجودة، ضمن ما أطلقت عليه تسمية عمليات، في ساحل العاج ــ ٣٠٠٠جندي ــ وتشاد ــ ١٢٠٠ جندي ــ وأفريقيا الوسطى ــ ٣٠٠ جندي ــ . وتركز القوات الفرنسية في أفريقيا مهامها، شأنها في ذلك شأن القوات الأمريكية، على التعامل مع أنماط الحروب والمعارك غير التقليدية(٢٤). وكانت القوات الفرنسية في فترة الحرب الباردة تهتم بالحروب التقليدية والحروب بالوكالة في إطار احتواء النفوذ السوفياتي. ولا ننسى هنا أن فرنسا هي المحرك الرئيسي وراء نشر قوات أوروبية في شرق الكونغو وقوات اليوفور في شرق تشاد، مستعينة في ذلك بالسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة، خاصة أن الاتحاد الأوروبي أضحت لديه الآن سياسة موحدة تجاه أفريقيا. وبسبب المصالح الفرنسية التي أوردتها الدراسة أعلاه، عمد وزير الخارجية الفرنسي كوشنير إلى تقديم مبادرة فرنسية لحل مشكلة دارفور، وانعقد اجتماع في باريس بهذا الصدد، لكن المبادرة لم تنجح لأن باريس لم تتشاور مع الاتحاد الأفريقي عندما طرحت المبادرة.

ب ـ المصالح الصينية

تنامى الوجود الصيني في أفريقيا باضطراد في السنوات الماضية، وغطت الشركات الصينية معظم أرجاء القارة. ومن المظاهر الواضحة لتنامي المصالح الصينية في أفريقيا إعلان الحكومة الصينية عام ٢٠٠٦ أنه عام أفريقيا؛ فقد قام مسؤولون كبار من الحكومة الصينية بزيارة ١٩ دولة أفريقية في النصف الأول من ذلك العام، والتوقيع على نحو ١٠٠ اتفاقية بين الصين وهذه الدول، كما يبرز هذا التنامي من خلال القمة الصينية الأفريقية التي تنعقد بشكل دوري، وكان آخر انعقاد لها في عام ٢٠٠٨، ومن نمو حجم التبادل التجاري بين القارة والصين ليقفز من ١٠,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٠ بليون في عام ٢٠٠٥، لتصبح الصين الشريك التجاري الثالث لأفريقيا في ذلك العام، بعد الولايات المتحدة وفرنسا(٢٥). وفي عام ٢٠٠٧ قفز الميزان التجاري ليصل إلى ٧٣ بليون دولار، لتحتل الصين بذلك المرتبة الثانية في الشراكة التجارية، متجاوزة فرنسا(٢٦). ومن المتوقع أن يصل التبادل التجاري بين الطرفين إلى ١٠٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، الأمر الذي سيجعل الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا(٢٧). وتشير دراسة بعنوان «التنافس

(٢٤) Henri Boré, «Cultural Awareness and Irregular Warfare: French Army Experience in Africa,» *Military Review*, vol. 86, no. 4 (July-August 2006), p. 109.

(٢٥) Geographical Dossier, «Special Report: The Hungry Dragon and the Black Continent,» December 2006, p. 55.

(٢٦) Esther Pan, «China, Africa and Oil,» Council on Foreign Relations (CFR), 12 January 2006, <http://www.cfr.org/publication/9557>.

(٢٧) Craig Simons, «China's Influence among African Nations Spurs Concerns,» *Atlanta Journal-Constitution*, 30/11/2008, <http://www.ajc.com/services/content/printedition/2008/11/30/chinaafrica.html>.

الاستراتيجي على قارة أفريقيا»، أُعدّت في كلية الحرب الأمريكية، إلى أن من تأثيرات الوجود الصيني في القارة، إلى جانب تأثيرات أخرى، إضعاف قدرة المجتمع الدولي على التأثير في بعض الدول الأفريقية، وذلك بسبب لجوء تلك الدول إلى الصين لتتلقى الدعمين المادي والسياسي[(٢٨)].

وبسبب حاجة الصين المتنامية إلى الطاقة والمواد الخام، فإن لها مصالح كبيرة في كل من السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية. ففي السودان، تُعدّ الصين المستثمر الأكبر في النفط السوداني حيث يُصدّر نحو ٥٠ بالمئة منه إلى الصين. كما إن ١٣ شركة من بين أكبر ١٥ شركة تعمل في السودان، في عام ٢٠٠٥، هي صينية[(٢٩)]. وفي عام ٢٠٠٦، كانت ٦٨ بالمئة من صادرات السودان و٢٨ بالمئة من صادرات الكونغو الديمقراطية تذهب إلى الصين[(٣٠)]. وتحصل الصين على القصدير من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى المانغنيز من الغابون، كما تحصل على الألماس الصناعي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام ٢٠٠٦، أعيدت العلاقات بين الصين وتشاد بعد قطيعة دامت تسع سنوات بسبب اعتراف تشاد بتايوان، وستقوم شركة (CNPC) الصينية ببناء مصفاة نفط في تشاد، كما ستقوم هذه الشركة باستثمار نحو ٥ بليون دولار لاستخراج النفط في النيجر المجاورة لتشاد، وبناء مصفاة بترول هناك، بعد توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع حكومة النيجر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على أن يبدأ الإنتاج بعد ثلاث سنوات[(٣١)].

ج ـ المصالح الأمريكية

أخذ الاهتمام بأفريقيا يتعاظم في الدوائر الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مؤخراً. وينبع هذا الاهتمام من الدور المتنامي الذي أضحت أفريقيا تقوم به من حيث تزويد الولايات المتحدة بالطاقة. ويعكس التقرير الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بعنوان «تجاوز البعد الإنساني: مدخل أمريكي استراتيجي تجاه أفريقيا»[(٣٢)]، في عام ٢٠٠٦، الأهمية الجديدة التي أضحت أفريقيا تنالها. فقد أشار التقرير، في عرضه للمبررات التي تستوجب الاهتمام بأفريقيا، إلى تنامي واردات الولايات المتحدة من النفط الأفريقي، وإلى الإرهاب، إضافة إلى دور أفريقيا في التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال،

---

(٢٨) Gregory C. Kane, «The Strategic Competition for the Continent of Africa,» U.S. Army War College: Carlisle Barracks, Pennsylvania, Strategy Research Project, 28 February 2006, p. 8.

(٢٩) Jean-Christophe Servant, «China's trade safari in Africa,» *Le Monde diplomatique* (May 2005), <http://mondediplo.com/2005/05/11chinafrica>.

(٣٠) Geographical Dossier, «Special Report: The Hungry Dragon and the Black Continent,» p. 60.

(٣١) Abdoulaye Massalatchi, «China Oil Co Breaks Ground on Chad, Niger Refineries,» Reuters, 29 October 2008, <http://www.reuters.com/article/naturalResources/idUSLS53354620081029>.

(٣٢) *More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach toward Africa: Report of an Independent Task Force*, Independent Task Force Report; no. 56 ([New York]: Council on Foreign Relations, 2006).

تشكل الدول الأفريقية نحو ثلث الأصوات في منظمة التجار العالمية، ما يجعلها مهمة في مؤازرة أمريكا في مفاوضات التجارة. ويُعدّ تكوين منتدى النفط والغاز الأفريقي مؤشراً آخر على هذا الاهتمام. وقد تحدث نيل دوفن، نائب رئيس شركة أكسون/موبيل في أفريقيا، في منتدى عام ٢٠٠٥، عن نشاط الشركة في القارة، ذاكراً أن الشركة تنتج نحو ٧٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من حقول أنغولا والكاميرون وتشاد وغينيا الاستوائية ونيجيريا، وأنها قد استثمرت نحو ١٢ بليون دولار خلال الخمس سنوات الماضية في هذا الصدد[٣٣]. مما يظهر، بشكل جلي، الاهتمام الكبير بأفريقيا، والدرجة المتقدمة التي أضحت تحتلها في أجندة الطاقة الأمريكية.

د ـ المصالح الليبية

تتمثّل المصالح الليبية في النزاع التاريخي حول المياه وشريط أوزو، ومسعى القيادة الليبية إلى توسيع نفوذها. وقد راجت أخبار عن دور ليبي في دعم الحركات المسلحة في دارفور بالعتاد والمال[٣٤]. كما إن القوات الليبية كانت ضمن قوة حفظ السلام في أفريقيا الوسطى دعماً للرئيس فيليكس باتاسيه. ومن أبرز مظاهر تمدد النفوذ الليبي منظمة الساحل والصحراء التي أنشأتها وموّلتها ليبيا، وقد قامت ليبيا بدرو مهم في التوسط في عدد من نزاعات المنطقة من بينها دارفور ومالي والنيجر. وتعتقد القيادة الليبية أن الاستقرار في منطقة الساحل يخدم المصالح الليبية، إذ إن عدم الاستقرار يؤدي إلى تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ومرورها بليبيا واستقرار بعضهم فيها[٣٥].

٢ ـ تنافس متعدد الأضلاع

المصالح الدولية المذكورة أعلاه تتفاعل في بيئة تنافسية الأمر الذي يجعل أجزاء من هذه المصالح تتصادم، فيبدو الحال وكأنه مباراة صفرية بين المتنافسين. فمن **جهة**، يتنافس على أرض أفريقيا، وعلى حدود السودان الغربية، ليس فقط الصين والولايات المتحدة، بل كذلك أوروبا والهند. ومن **جهة ثانية** تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة ومع دول أوروبا الغربية. وما اتهام فرنسا بالتورط في مذابح رواندا ووقوفها مع الهوتو إلا مؤشر على هذا التنافس، مما جعل حكومة رواندا التي يتزعمها التوتسي، تقرر التحول من الفرنسية إلى الإنكليزية والارتباط اقتصادياً وسياسياً بمجموعة شرق أفريقيا.

---

(٣٣) Charles W. Corey, «Africa Central to US Private Sector Oil and Gas Agenda,» States News Service, 30 November 2005, <http://news.findlaw.com/wash/s/20051130/20051130143432.html>.

(٣٤) Anne Bartlett, «Libya: An Honest Broker in Darfur?,» *Sudan Tribune*, 10/9/2007, <http://www.sudantribune.com/spip.php?article23683>.

(٣٥) Herman Cohen [et al.], «Panel III: Libyan Foreign Policy and African Conflicts,» paper presented at: Libya Africa and the West Conference Organized by the Middle East Institute, Washington, DC, 31 March 2008, <http://www.mideasti.org/conference/libya-africa-west>.

كما يبدو جلياً أن الصين تعمد في تغلغلها في أفريقيا إلى الاعتماد على ما أسماه دونافن شو «الحرب السياسية» (Political Warfare)[٣٦]، وهي آلية من الآليات الاستراتيجية الكبرى غير العنيفة، وتشتمل على نشاطات منسّقة ونتائج ملموسة في تحقيق الأهداف المرصودة. فعلى المستوى العملي، تشمل هذه الآلية تقديم العون الاقتصادي والتنموي، كما تتضمن تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلّحة والأجهزة الأمنية. ويُعدّ تبادل الزيارات وإعلان البيانات الرسمية وسائل حرب سياسية ثانوية تدعم السياسات الأساسية. وتمتاز الحرب السياسية مقارنة بوسائل تحقيق الاستراتيجيات الكبرى الأخرى، خاصة العسكرية، باهتمامها بالأبعاد الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها آلية مفضلة لبسط النفوذ. وتعمل الحرب السياسية على مدى أطول في تحقيق أهدافها. وقد قامت الصين، في هذا الصدد، بإعفاء ما قيمته ١٠ بليون دولار من الديون الأفريقية.

ويدعو تقرير مجلس العلاقات الخارجية حول أفريقيا الولايات المتحدة إلى الإقرار بأن هناك ساحة عمل جديدة في أفريقيا تتطلب موارد جديدة ودبلوماسية فعّالة. ويرى أن المنافسة الفعّالة مع الصين تتطلب أن تقوم الولايات المتحدة بالتالي: التركيز في العون المقدم لأفريقيا على قضايا الحكم الراشد وحقوق الإنسان وسياسات التنمية، وهو ما لا تفعله الصين. كما يرى أن هناك حاجة أمريكية للقيام بزيارة رئاسية إلى الاتحاد الأفريقي تركز على القضايا المذكورة، بالإضافة إلى أهمية تطوير شراكة عامة/خاصة. ويطلب التقرير الاتفاق مع الصين على قواعد اللعبة في أفريقيا، وكذلك إشراكها في برامج مشتركة مثل الصحة وحفظ السلام.

٣ ـ الشبكات السياسية العابرة للحدود

إن خير مثال على الشبكات المتجاوزة للحدود، على صعيد الفاعلين على المستوى العالمي، هو تحالف إنقاذ دارفور، الذي يتشكل من مجموعة من الشبكات المترابطة والمتداخلة. وتتبدى قوة التشابك هنا من خلال بعدين، **الأول**، الانتشار عبر المؤسسات والتنظيمات مثل المجلس الوطني للكنائس والخدمات العالمية لليهود الأمريكيين والفرنسيين العالمية. و**الثاني**، عبر شخصيات نافذة مثل ديفيد روبنشتاين، الرئيس السابق لتحالف إنقاذ دارفور، الذي يمثّل، عبر المناصب التي يشغلها، محور تشابك مهم. فقد أنشأ مجموعة كارلايل التي تمتلك United Defense Industries، أكبر متعهد في صناعة الدفاع في الولايات المتحدة. وكان مساعد الرئيس كارتر للسياسات الدخلية، وعمل مديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطون، ويعمل الآن مديراً لمعهد الاقتصاد الدولي. وهو عضو في Trilateral Commission التي تثير لغطاً كبيراً حول أهدافها، وعضو مجلس أمناء (Freedom House) وجامعة جونز هوبكنز، وجامعة ديوك، ومركز لينكون.

(٣٦) Donovan C. Chau, «Political Warfare in Sub-Saharan Africa: U.S. Capabilities and Chinese Operations in Ethiopia, Kenya, Nigeria, and South Africa,» Strategic Studies Institute, U.S. Army War College (March 2007), <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil>.

٤ ـ شبكة الحركات المسلّحة

برز في السنوات القليلة الماضية اهتمام واضح بمنطقة الساحل الأفريقي، وتمثّل هذا الاهتمام في البرامج والمناورات العسكرية المختلفة التي تقام في المنطقة. وينبع هذا الاهتمام من أن المنطقة، التي يضعف فيها الوجود الحكومي الرسمي، أضحت ملاذاً آمناً لعدد من الجماعات الجهادية الهاربة من الجزائر وشمال أفريقيا، كما أنها شهدت معارك بين حركات طوارق متمردة وحكومات مالي والنيجر. وصارت منطقة الساحل مجالاً لدراسات عديدة أنتجت كمّاً مقدّراً من المعلومات، بعد أن كانت المعلومات عن المنطقة شحيحة ومحدودة. وتفيد خلاصة هذه المعلومات أن منطقة الساحل تحولت إلى مكان لتفريخ الإرهاب.

لم تكن القوى التي تقف وراء هذا الاهتمام الجديد، تتمثل في البيروقراطيين والمصالح الأجنبية التي تأتي على رأسها القيادة الأوروبية ـ التابعة للجيش الأمريكي، وتقع جل منطقة الساحل ضمن مهامها ـ فقط، لكن ظهر عدد من الفاعلين الذين لا يمكن اختزال اهتمامهم بمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب وحده. وتبلور ما أسماه لاشر الاقتصاد السياسي للمخاطر حول إرهاب الساحل. ونشأ جدل حول تعريف المخاطر، وارتباطها بتسخير الموارد بغية بناء آليات تحقيق الأمن. غير أن ما يشاع حول التركيز على مكافحة الإرهاب في المنطقة لا يتسق مع المصالح المتعددة الموجودة هناك، كما أن الفاعلين المختلفين قد استخدموا التطورات التي حدثت، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصالحه، لتبرير اهتمامه بالمنطقة، وكانت نتيجة التفاعل في ما بينهم الاسهام في بناء اهتمام أمني حكومي (الأمننة) تجاه المنطقة(٣٧).

وقد برز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل بعد تواتر الأنباء بأن الجماعة السلفية للدعوة والجهاد قد نقلت جزءاً من نشاطها إلى منطقة الساحل. وأعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء «مبادرة الساحل الكبير» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لمساعدة تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا في مكافحة الإرهاب. أما الآن فقد حلت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي تشمل عشر دول أفريقية محل مبادرة الساحل الكبير. وتبلغ ميزانية مبادرة مكافحة الصحراء ٥٠٠ مليون دولار، وقد وجهت اتهامات إلى الوجود العسكري الأمريكي في الصحراء، وذلك لأن وجود القاعدة في هذه المنطقة ضعيف، الأمر الذي يعزز فرضية تعزيز الوجود العسكري بالقرب من مناطق إنتاج النفط الأفريقية(٣٨).

---

(٣٧) Wolfarm Lacher, «Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan Threat,» *Security Dialogue*, vol. 39, no. 4 (August 2008), p. 384.

يشير مصطلح الأمننة إلى تكثيف الخطاب السياسي الأمني حول قضية ما حتى تصبح موضوعاً أمنياً.

(٣٨) Conn Hallinan, «Desert Faux: The Sahara's Mirage of Terrorism,» *Foreign Policy in Focus* (2 March 2006), <http://www.fpif.org/fpiftxt/3136>.

رابعاً: النزاعات وانتقال الأمراض

أظهر عدد من الدراسات أن هناك ارتباطاً كبيراً بين النزاعات المسلحة وانتشار عدد من الأمراض في أفريقيا، وخاصة الإيدز(٣٩). فالنزاعات تؤدي إلى نزوح وهجرة الآلاف من منازلهم، وتؤدي إلى تفتت التماسك الاجتماعي، وتجعل العديد عرضة للاعتداءات الجنسية. ومن الصعب على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني أن تقدم الخدمات الأساسية وتوفر الإرشاد المطلوب. ويزداد الأمر سوءاً بانتشار الميليشيات المسلّحة وانعدام الأمن. وعلى الرغم من أن هذه الورقة لم تتمكن من الحصول على إحصائيات حول تأثير النزاع المسلح في دارفور على انتشار الإيدز، إلا أن هناك دراسات وثقت لهذه الزيادة في مناطق شمال يوغندا حيث يدور نزاع بين جيش الرب والحكومة اليوغندية(٤٠). وهناك عوامل دينية وثقافية قد تمنع من تطابق تجربة شمال يوغندا مع حالة غرب السودان وشرق تشاد، إلا أن حالتي الحرب والنزوح القسري قد تفرضان واقعاً مختلفاً.

١ ـ نزاعات الموارد

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بالجفاف وتتدرج من الصحراء القاحلة في الشمال إلى الأراضي الجافة، والسافنا الفقيرة جنوباً. نتيجة ذلك تشكّل الأراضي المزروعة نحو ٥ بالمئة فقط. وهذا الحال دفع المزارعين إلى التمدد في أراضي الرعي(٤١).

٢ ـ التغير في هيكل الأمن الأفريقي

عند دراستنا لموضوع الأمن الإقليمي الفرعي في أفريقيا نجد أن أول ما يجب تناوله بالتحليل هو ظهور هيكل أمني جديد لأفريقيا في مشارف الألفية الجديدة(٤٢). ويقوم هذا الهيكل على مؤسسات الاتحاد الأفريقي، خاصة تلك المتعلقة بالأمن، وعلى الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية الجديدة. كما يعتمد على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لأفريقيا، وخاصة المناطق المنتجة للمواد الخام مثل النفط وغيره. يضاف إلى ذلك ما تقوم به القوى الخارجية من إعادة النظر في وسائلها وخياراتها بناء على هذه المتغيرات. أخيراً أدى استخدام مداخل متعددة في صياغة سياسات تجمع بين الأمن والسياسة الخارجية والتنمية إلى ظهور تحديات أمام القوى الخارجية.

---

(٣٩) International Crisis Group [ICG], «HIV/AIDS as a Security Issue in Africa: Lessons from Uganda,» Issues Report, no. 3 (16 April 2004), p. 5.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤١) Anthony Nyong, «Climate-Related Conflicts in West Africa,» in: Woodrow Wilson Center, *Report from Africa: Population, Health, Environment, and Conflict*, ECSP Report, Issue no. 12, p. 37, <http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/Nyong12.pdf>.

(٤٢) Stephan Klingebiel, «Africa's New Peace and Security Architecture: Converging the Roles of External Actors and African Interests,» *African Security Review*, vol. 14, no. 2 (2005), p. 36.

إن خير مثال على التطورات الجديدة التي يشهدها هيكل الأمن الأفريقي هو تكوين هيئة عمليات عسكرية أمريكية جديدة معنية بأفريقيا، عدا مصر، بعد أن كان الاهتمام بها موزعاً بين عدد من القيادات العسكرية الأوروبية والباسيفيكية والمركزية. ومن بين الأسباب المذكورة لتبرير قيام القيادة الجديدة، أن التوزيع الجغرافي للمهام بين القيادات الثلاث أدى إلى مشاكل في التنسيق. فعلى سبيل المثال، يقع السودان ضمن اختصاصات القيادة المركزية، بينما يقع كل من تشاد وأفريقيا الوسطى ضمن مهام القيادة الأوروبية(٤٣).

كما أشار نائب القائد الأعلى لقوات الناتو، الأميرال فوربس، أن البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها الولايات المتحدة قد تغيرت، إذ لم يعد مصدر الخطر في القوى الكبرى وإنما في الدول الضعيفة والفاشلة، وفي امتلاك أقليات تقنية متطورة. كما إن حدود القارة المفتوحة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وعدم القدرة على السيطرة على تدفقات الأموال، ربما تجعل القارة مكاناً جذاباً للشبكات الإرهابية، وخاصة القاعدة، التي اتهمت بأنها تتاجر بالمعادن الأفريقية الثمينة(٤٤). لذا، برز الاهتمام الأمريكي بأفريقيا، وخاصة في عهد الرئيس بوش، بزيادة فرص التجارة وزيادة العون بمبلغ ٥ بليون دولار، وإنشاء حساب تحدي الألفية (Millennium Challenge Account)، ومساهمة الحكومة الأمريكية في صندوق مكافحة الإيدز(٤٥)، يضاف إلى هذا، التنافس القوي بين الولايات المتحدة والصين حول الموارد في أفريقيا. فالمنطقة الممتدة من دارفور إلى المحيط الأطلسي تمثل نشاطاً محموماً للشركات العالمية العاملة في استغلال الموارد، وتكاد هذه المنطقة، بأسرها، تكون إما مجالاً للاستخراج الفعلي للنفط والغاز أو مسرحاً لاستكشافهما.

لهذه الأسباب زادت الولايات المتحدة تعاونها العسكري مع عدد كبير من الدول الأفريقية، وأنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي.. وللولايات المتحدة الآن نحو عشرة برامج عسكرية تعمل في أفريقيا، خمسة برامج منها تهم السودان وبيئته الإقليمية، وهي(٤٦):

ـ برنامج أمن الساحل والحدود الأفريقية: يقدم هذا البرنامج آليات خاصة للدول الأفريقية لمساعدتها في حراسة موانئها وحدودها من تسلل الإرهابيين، كما يوفر التدريب اللازم للقيام بهذا الأمر.

ـ برنامج فائض الأسلحة.

(٤٣) Lauren Ploch, «Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa,» Council on Foreign Relations (CRS) (Updated 10 March 2008), p. 4.

(٤٤) Dustin Dehéz, «Washington's Africa Gambit: New Thinking in US Strategic Policy Prioritizes Africa,» *International Politik* (Spring 2008), p. 52.

(٤٥) Greg Mills, «Africa's New Strategic Significance,» in: John Davis, ed., *Africa and the War on Terrorism* (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate Pub., 2007), p. 18.

(٤٦) Daniel Volman, «Why America Wants Military HQ in Africa,» *New African*, no. 469 (January 2008), pp. 38-40.

ـ القوة المشتركة المدمجة ـ القرن الأفريقي: ومقرها جيبوتي، وقامت بدور رئيسي في دعم الغزو الأثيوبي للصومال في ٢٠٠٧. وقد استخدمت القوة مرافق عسكرية في جيبوتي وأثيوبيا وكينيا لتهاجم قوات المحاكم الإسلامية في الصومال.

ـ القوة المشتركة صمت الآزتيك. تأسست في عام ٢٠٠٣، بواسطة القيادة الأوروبية وتحت قيادة الأسطول السادس. ومهمتها محاربة الإرهاب في شمال وغرب أفريقيا. وقد قامت وحدة عسكرية تتبع للجيش المالي، درُّبت بواسطة القوة المشتركة، بملاحقة أعضاء الجماعة السلفية للدعوة والجهاد الجزائرية في شمال مالي في عام ٢٠٠٤. وضمن هذا البرنامج درّبت وحدات من جيوش مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا لمراقبة وحراسة الصحراء[٤٧].

ـ اتفاقيات استخدام مرافق عند الحاجة؛ وتشترك فيها مالي والجابون من وسط أفريقيا. كما قررت الولايات المتحدة إقامة قاعدة عسكرية في جزيرة ساو تومي وبرنسيب في خليج غينيا نسبة إلى تصاعد عمليات القرصنة والسطو وأعمال العنف الأخرى التي تعرقل تدفق النفط من المنطقة.

أما الاتحاد الأوروبي فقد قرر الوجود العسكري المباشر في المنطقة. ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ أقر إرسال قوة عسكرية إلى شرق تشاد وشمال شرق أفريقيا الوسطى، أطلق عليها اسم يوفور، بهدف حماية المدنيين من اللاجئين والنازحين، وتسهيل وصول إمدادات الإغاثة إلى المحتاجين، وحماية موظفي الإغاثة والأمم المتحدة. وما يعزز هذا الاعتقاد، أن قوات حفظ السلام في أفريقيا تعاني نقصاً كبيراً يصل إلى نحو ٢٠ ألفاً، حيث إن ما التُزِم به كان نحو ٨٥ ألفاً، وما أُسهِم به بالفعل هو ٦٥ ألفاً[٤٨]. وقد اكتمل وصول القوة العسكرية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وقوامها ٣٤٠٠ فرد من ٢٥ دولة من الاتحاد، وباشرت عملها فوراً[٤٩]. وتعمل القوة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٧٨، الذي أشار إلى أن ما يحدث في شرق تشاد وشمال شرق أفريقيا الوسطى يمثل تهديداً للأمن والسلم العالميين، وفوّض الاتحاد الأوروبي بتكوين تلك القوة لتمارس عملها لمدة عام. وتعتقد هذه الورقة أن حماية اللاجئين والنازحين ليست السبب الرئيسي لنشر قوات اليوفور، وإنما حماية النظام في تشاد من هجمات المتمردين الذين فاجأوا القوات الحكومية التشادية ذات مرة بالهجوم عليها انطلاقاً من السودان عبر أفريقيا الوسطى.

لم يقتصر الشأن العسكري في المنطقة على الأطراف المذكورة، بل انضمت إليها الأمم المتحدة. فقد أعلنت المنظمة الدولية أن الحكومة التشادية وافقت على وجود متعدد تحت

(٤٧) John Donnelly, «US-Trained Forces Scour Sahara for Terror Links,» *Boston Globe*, 12/12/2004.

(٤٨) Bjoern H. Seibert, «EUFOR TCHAD/RCA - a Cautionary Note,» *European Security Review*, no. 37 (March 2008), p. 5.

(٤٩) Council of the European Union, «EUFOR TCHAD/RCA,» <http://www.consilium. europa.eu/cms3_fo/showPage.asp?id=1366&lang=en>.

مظلة الأمم المتحدة في تشاد وأفريقيا الوسطى (MINURCAT) لتوفير الحماية للمدنيين، والإسهام في مراقبة وحماية وتطوير حقوق الإنسان[٥٠]. كما أعلنت الأمم المتحدة أنها دعمت كتيبة من البوليس التشادي، حيث قامت بتدريب ٢٣٠ شخصاً من أفراد الوحدة، وستقوم قريباً بتدريب ٥٠٠ آخرين، حسب اتفاق بين الطرفين. وستكون مهمة الكتيبة، كما تقول الأمم المتحدة، حماية اللاجئين والمشردين. وقد قام فيكتور أنجلو، رئيس بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، بزيارة معسكر اللاجئين في مدينة فرشانة، حيث يقيم نحو ٢٠٠ ألف سوداني وفدوا من إقليم دارفور. وذكر أنجلو أن الأمم المتحدة مهتمة بالأوضاع الإنسانية في شرق تشاد حيث يوجد نحو ٢٥٠ ألف لاجئ و١٨٠ ألف مشرد[٥١].

لعل واحداً من مظاهر تغير هيكل الأمن في القارة هو تنامي ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فقد أسهم ضعف الدولة وعدم قدرتها على توفير الأمن في انتشار الشركات الأمنية الخاصة. وقد تبدّى ضعف الدولة في عدم قدرتها على دفع مرتبات الجنود لفترة طويلة، الأمر الذي دفعهم إلى التمرد والعصيان في مرات عديدة، وعدم قدرتها على بسط نفوذها في مناطق التخوم والأطراف الأمر الذي أدى إلى وجود فراغ أمني سعت الشركات الخاصة إلى ملئه. وأدى انتشار الشركات الأجنبية التي جذبتها موارد المنطقة إلى استخدام شركات الأمن الخاصة في توفير الحراسة.

٣ ـ اللاجئون والنازحون

يشير تعاظم أعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة إلى تداخل النزاع وإلى آثاره الواضحة في قطاعات مقدّرة من شعوب المنطقة. ففي السودان، يوجد نحو ٦٦٢,٣٠٠ نازح[٥٢]. وكانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد أفادت بوصول أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كونغولي إلى جنوب السودان خلال الفترة الممتدة من الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر إلى نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بعد أن فرّوا من الاعتداءات الشرسة على أيدي جماعة «جيش الرب للمقاومة» الأوغندية. وقال السيد رون ردموند، المتحدث الرسمي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إن نحو ١٥٠ كونغولياً يعبرون يومياً إلى قرى ساكوري، وغانغورا، في منطقة يامبيو في جنوب السودان. وقالت السلطات المحلية في ساكوري إن لديها معلومات تفيد بأن قرية مورو، الواقعة على بعد نحو ٥٨ كيلومتراً داخل

---

(٥٠) لمزيد من التفاصيل حول دور الأمم المتحدة في تشاد وأفريقيا الوسطى، انظر: United Nations, «Implementation of the Recommendations Contained in the Report of the Secretary-General on the Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa: Progress Report of the Secretary-General,» <http://www.un.org/esa/africa/reports_2004/A_59_285_ eng.pdf>.

(٥١) **الرائد**، العدد ٤٠ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ٣.

(٥٢) United Nations Office of the Special Adviser on Africa [OSAA], «Human Security in Africa,» (December 2005), p. 11, <http://www.un.org/africa/osaa/reports/Human%20Security%20in%20Africa%20FINAL.pdf>.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد تعرضت للهجوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨[٥٣].

وعلى الرغم من أن اللاجئين والنازحين فرّوا من أماكن النزاع إلى ما يفترض أنه ملاذات آمنة، إلا أن المعسكرات التي يقيمون فيها أضحت أرضاً جديدة لأشكال مختلفة من الاعتداءات الجسدية والنفسية، ولصنوف متفاوتة من العنف تشمل القتل والاغتصاب والخطف والنهب المسلح. كما إن انتشار الأوبئة والأمراض يشكل تهديداً آخر يتجاوز مداه حدود المعسكر.

أظهر عدد من الدراسات أن اللاجئين ليسوا على شاكلة واحدة، لكن هناك أصنافاً متعددة من اللاجئين بسب الحروب الأهلية. فهناك الذين فروا من مناطقهم نتيجة حالة الحرب العامة التي أفرزت دماراً وجعلت البقاء غير آمن. وهناك من فرّ بسبب الاستهداف المباشر من تطهير عرقي وإيذاء جسماني. كما إن هناك «اللاجئين المقاتلين» الذين شكّلوا دولة في المهجر تحت قيادة المتمردين، وهم الذين فرّوا من الهزيمة في الحرب وتجمعوا في المخيمات في شكل لاجئين في انتظار معارك جديدة[٥٤].

وترى ليسشر أن الأسباب الاجتماعية الاقتصادية للاجئين ليست سبباً في انتشار العنف والحرب الأهلية، وأن المهم هنا هو الإطار السياسي للأزمة، فهو الذي يدفع اللاجئين إلى الانخراط في أعمال العنف إذا توافرت ثلاثة شروط هي: **أولاً**، أسباب الأزمة، وتتعلق بلماذا وكيف هرب اللاجئون؟ والعامل المهم هنا هو نوع اللاجئين وفقاً للتصنيف الوارد آنفاً. **ثانياً**، قدرة ورغبة الدولة المستضيفة، فهي التي تشكل درجة تأثير الفاعلين الدوليين في الأزمة، فالدولة القادرة أو الراغبة هي التي تنظم نشاط المانحين، وتؤثر في احتمالات التدخل الخارجي في الأزمة، وتحدد نشاط المنظمات الإنسانية، كما إنها تسعى إلى منع أو الحد من عسكرة اللاجئين. **ثالثاً**، التأثير العالمي، ويتحقق عبر الدعم السياسي والعسكري المباشر، ويأتي من حكومات أو فاعلين غير حكوميين[٥٥].

---

(٥٣) المركز السوداني للخدمات الصحفية، نقلاً عن: «وصول ٥٠٠,٠٠٠ كونغولي إلى السودان هرباً من اعتداءات جيش الرب،» وكالة السودان للأنباء (سونا)، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، <http://arabic.smc.sd/armain/artopic/?artID=46407>.

(٥٤) يرى فيرنر أن الظروف المحيطة بالحرب الباردة، التي جعلت اللاجئين جزءاً من الصراع المسلح، أدت إلى غياب موضوع نزع السلاح من المخيمات. ويعتقد أن الحديث عن أن المنظمات غير الحكومية ومفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كانت من آليات الحكومة الأمريكية وحلفائها في التعامل مع تبعات الأزمة الإنسانية للنزاعات العالمية، واقعي ولا مبالغة فيه. في هذا الصدد، انظر: Myron Weiner, «The Clash of Norms: Dilemmas in Refugee Policies,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 11, no. 4 (1998).

(٥٥) كما توصلت بيث إلى نتائج مماثلة في دراستها عن لاجئي وسط أفريقيا، تؤكد أهمية الإطار السياسي الذي يوجد فيه اللاجئين. انظر: Beth Elise Whitaker, «Refugees and the Spread of Conflict: Contrasting Cases in Central Africa,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 38, no. 211 (2003).
Sarah Kenyon Lischer, «Catalysts of Conflict: How Refugee Crises Lead to the Spread of Civil Wars,» (Ph. D Dissertation, Department of Political Science, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, MA, 2002), pp. 255-260.

ويبدو أن ما خلصت إليه دراسة ليسشر ينطبق بشكل كبير على اللاجئين الموجودين في السودان وفي دول الجوار الغربي وفي الكونغو الديمقراطية. فبسبب الحرب في جنوب السودان، وصل عدد اللاجئين السودانيين في أفريقيا الوسطى، في التسعينيات، إلى نحو ٣٦ ألفاً استقروا في منطقة إمبوكي، ويشير بعض التقارير إلى أن نصفهم كان من المقاتلين الذين حملوا معهم نحو خمسة آلاف قطعة سلاح، كما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يحتل مسافة تصل إلى نحو ٢٠٠ كيلومتر داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى[٥٦]. وكان ينطلق منها لمهاجمة الجيش السوداني، وكان هذا العمق يوفر للجيش الشعبي السند العسكري والدعم اللوجستي الضروريين.

يشير بعض الدراسات إلى أن قدرة الحركات المسلحة على التعبئة الخارجية، مع وجود لاجئين في دول الجوار، يضاف إليهما وجود دولة مجاورة ضعيفة أو منافسة، تسهم في انتشار الحرب الأهلية[٥٧].

خاتمــة

من تحليل أوضاع الأمن الإقليمي على حدود السودان الغربية، فإن الورقة تخلص إلى أن قضايا أمن دول المنطقة لا يمكن أن تُحَلّ أو يجري التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض. فقد تداخلت قضايا الأمن الإقليمي في المنطقة إلى درجة تجعل أمر التعامل مع أي قضية ما، بحصرها داخل حدود سياسية وطنية لدولة بعينها، أمراً متعذراً. ولتحقيق الأمن على الحدود بين دول المنطقة، لا بد من التعامل مع الشبكات المتعددة بطريقة كلية وتكاملية. وما يفيد في تحليل الشبكات الاجتماعية أنه يستخدم مدخل البناء الاجتماعي في تحليله. فالقضايا الأمنية والحراك المترتب عليها ليسا موجودين سلفاً، وإنما يتكونان وفقاً للتعامل الاجتماعي السائد. كما إن الورقة أشارت إلى أن قضايا الأمن الإقليمي ليست تقليدية ومحصورة في ما يسميه دارسو الواقعية قضايا الأمن العليا، لكنها متعددة تشمل التحديات الرئيسية التي تجابه الإنسان في توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة. وهنا يتضح إسهام مدخل الأمن الإنساني في تحليل جزء مهم من الدوافع التي تحرك بعض الشبكات العاملة في المنطقة ■

(٥٦) «تقرير اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى،» ص ١.

(٥٧) Dean Salehyan, «Transnational Rebels: Neighboring States as Sanctuary for Rebel Groups,» *World Politics*, voli. 59, no. 2 (January 2007).

قضيــة دارفــور: الأسبــاب والتداعيـات وسبـل المعالجـة

آدم محمد أحمد عبد الله

نائب عميد كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية،

جامعة الزعيم الأزهري ـ السودان.

مقدمة

ألقت مشكلة دارفور بظلالها القاتمة على الأوضاع في السودان وأمنه واستقراره، فلم يهنأ الشعب السوداني بانتهاء حرب الجنوب التي استمرت زهاء الخمسين عاماً، حتى انفجر الوضع في دارفور في أقصى غرب السودان بصورة أكثر سوءاً وإيلاماً. ففي عام ٢٠٠٣، برز إلى الوجود بعض الحركات الدارفورية المتمردة، التي رفعت السلاح في وجه المركز بدعاوى التهميش واستهداف القبائل الزنجية من قبل مليشيات عربية محلية مدعومة من الحكومة. ورغم أن الحكومة قد توصلت مبكراً مع الحركات المسلحة في مدينة أبشي التشادية إلى اتفاق ينهي الحرب، ويجرّد قوات الحركات المسلحة المحدودة العدد والمعزولة من السند الشعبي آنذاك من السلاح، ويدمج جزءاً منها في القوات المسلحة بعد تجميعها في معسكرات دون أي تدخل خارجي سوى الوساطة التشادية؛ رغم كل ذلك، فإن الحكومة، مدفوعةً بأصحاب الهوى والمصالح من أبناء دارفور، ظنّت أن الحركات المسلّحة قد انتهت وضعفت، وأن الأمر يمكن حسمه بالقوة العسكرية، فقامت بتجنيد واسع للقبائل في دارفور لبسط سيطرة الدولة وهيبتها، وسدّ الثُّغَر أمام أية مجموعات أخرى قد تلجأ إلى اعتماد القوة كوسيلة لاسترداد الحقوق. وقد انجرفت تلك المليشيات القبلية فحرقت القرى، وارتكبت جرائم حرب واسعة النطاق، ساهمت في نفخ الروح في جسد الحركات المسلّحة المتهالك، وذلك بوفود أعداد كبيرة من الشباب الناقمين إلى معسكرات التجنيد التي أعدتها تلك الحركات. وبذلك، أضاعت الحكومة فرصة سانحة لتحقيق السلام في دارفور، وانفتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الدولي باسم حماية النازحين واللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين، ومحاسبة الذين ارتكبوا في حقهم تلك الجرائم.

وقد أسهم أبناء دارفور أنفسهم في تصاعد وتيرة الأحداث هناك، حيث برزت فئة من سماسرة وأثرياء الحرب وطلاب السلطة، الذين تخصصوا في خداع الحكومة من أجل الثراء الحرام والمناصب الدستورية وغيرها، فساهموا في تأجيج نار الحرب، ذلك أن مصالحهم

المالية تقتضي استمرار الحرب في دارفور وبقاء الحال على ما هو عليه، ولا تهمهم في ذلك الأرواح البريئة التي تُزهَق ما دامت الحرب ستدر عليهم أموالاً، وقد بات الوضع في دارفور من أكبر المهددات لأمن السودان واستقراره بعد أن أصبحت ولايات دارفور جميعها تحت الوصاية الأجنبية والقوات الدولية.

وعليه، فقد طُرح العديد من التساؤلات حول حقيقة الأوضاع في دارفور، وما إذا كانت هذه الحرب صنيعة أجنبية من أجل استهداف الحكومة السودانية بسبب توجهها الإسلامي، أم أن الواقع هناك يبرر التدخل الأجنبي. وهل ما حدث في دارفور يعتبر فعلاً جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية تقتضي ملاحقة مرتكبيها دولياً ومحلياً. وإن كان كذلك فماذا فعلت الحكومة السودانية في محاسبة هؤلاء المجرمين على جرائم بهذه الحديّة؟ وما المخرَج من أزمة محكمة الجنايات الدولية؟ وما السبيل إلى تحقيق السلام في دارفور؟ وأخيراً ما هو دور أبناء دارفور سلباً أو إيجاباً في ما يحدث هناك؟ سنحاول قدر المستطاع الإجابة عن هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى في هذه الورقة.

أولاً: خلفية تعريفية بدارفور

١ ـ الموقع والمساحة

تقع ولايات دارفور الثلاث في غرب السودان، على الحدود مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا، ويسكنها حوالى ستة ملايين نسمة، يشكلون قبائل متعددة من أصول عربية وزنجية. تبلغ مساحة دارفور الكبرى حوالى ١٩٦,٤٠٤ أميال مربعة، وهي تساوي مساحة فرنسا تقريباً. انضم دارفور إلى السودان الحديث في عام ١٩١٧، عقب مقتل سلطان مملكة الفور، علي دينار، على يد الاستعمار الثنائي(١).

تعتبر دارفور الكبرى من أكثر الولايات إنتاجاً في السودان، حيث تمدّ البلاد بصادرات اللحوم والمنتجات الزراعية المختلفة، والمنتجات الغابية، والصمغ العربي والمعادن والبترول، وتكتنز أراضي دارفور الكثير من الثروات البترولية والمعدنية كاليورانيوم والنحاس في «حفرة النحاس»، كما تضم أفضل المواقع السياحية في السودان على الإطلاق وهي منطقة جبل مرة، التي تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وتضم المناظر الخلابة والشلالات المتدفقة والمنتجات الوفيرة(٢).

٢ ـ التعايش السلمي والتمازج في دارفور

برغم تعدد القبائل هناك، فقد عرف دارفور عقوداً من التعايش السلمي والتمازج بين قبائله المختلفة، التي انصهرت وتداخلت، وزاد رباط الإسلام من التمازج العرقي بينها، إذ

(١) زكي البحيري، **مشكلة دارفور: الجذور التاريخية ـ الأبعاد الاجتماعية ـ التطورات السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

تعتنق هذه القبائل الإسلام بنسبة ١٠٠ بالمئة[٣]. ورغم وجود بعض النزاعات بسبب المرعى والزراعة، فإن تلك النزاعات لم تأخذ طابعاً عرقياً حاداً، إذ دارت نزاعات بين بطون قبائل عربية وكذلك بين بطون قبائل زنجية، وقد توارث سكان دارفور عادات وتقاليد يتم من خلالها حلّ مثل هذه النزاعات العرقية[٤].

ونظراً إلى أن سكان دارفور ينقسمون إلى رعاة ومزارعين، وأن معظم الرعاة من القبائل العربية بينما المزارعون من القبائل الزنجية؛ فقد كان الاعتماد المتبادل سمة وطابع الحياة هناك، حيث برز نوع من الاقتصاد التكاملي التبادلي بين الطرفين[٥]؛ فيوفر الرعاة اللحوم ومنتجات الألبان، في حين يوفر المزارعون المنتجات الزراعية المختلفة، وانعكس كل ذلك رخاءً على أسواق دارفور التي تزدهر بوفود الرحّل وتخمد برحيلهم. ولا يعني هذا التخصص الدقيق للرعاة في الرعي والزرّاع في الزراعة على الإطلاق، فقد برز نوع من التعاون المشترك والتحالفات بين المزارعين والرعاة، حيث إن لكل راعٍ حليفاً من الزرّاع يزرع باسمه، ومن جانبه يودع هذا الراعي لديه ما يمتلكه المزارع من أنعام ليرعاها نيابة عنه[٦].

ثانياً: تدهور الأوضاع الأمنية

١ ـ أسباب تدهور الأوضاع في دارفور

هنالك عدة أسباب أدت إلى تدهور الأوضاع في دارفور، منها:

ـ موجة الجفاف والتصحّر التي ضربت أفريقيا في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، والتي أدت إلى موت الكثير من الثروة الحيوانية والزراعية، وتأثُّر السودان بها، خاصة دارفور، الأمر الذي سبب نزوحاً واسعاً إلى وسط السودان، كما أدى إلى لجوء عدد من سكان الدول المجاورة إلى السودان[٧].

ـ زيادة عدد السكان والحيوانات مقابل نسبة المساحة والموارد، وضيق الرقعة الزراعية والرعوية، الأمر الذي وضع الإقليم أمام وضع صعب؛ إما تقليل عدد السكان أو خفض أعداد الحيوانات.

---

(٣) موسى المبارك الحسن، **تاريخ دارفور السياسي، ١٨٨٢ ـ ١٨٩٨م** (الخرطوم: دار الطباعة بجامعة الخرطوم، [د. ت.])، ص ١٤.

(٤) التجاني مصطفى محمد صالح، **الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه** (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ١٩٩٩)، ص ٢٥.

(٥) موسى آدم عبد الجليل، «أنماط واتجاهات الهجرة في دارفور وعلاقتها بالتنمية،» في: **التنمية مفتاح السلام في دارفور** (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٣)، ص ١٧٣.

(٦) حسين محمد حامد النحلة، **هل دارفور مهمشة**، ص ٣٠.

(٧) محمد هاشم عوض، «مشكلة التنمية غير المتوازنة في السودان: بإشارة خاصة لدارفور،» في: **التنمية مفتاح السلام في دارفور**، ص ١٥٠.

ـ المشكلة التشادية وانتشار السلاح، فقد تميزت دولة تشاد منذ فجر تاريخها بالصراعات الدامية حول السلطة، وقد مثّل إقليم دارفور مسرحاً لمعظم تلك الصراعات(٨).

ـ التدخلات الأجنبية في دارفور، وخاصة من ليبيا وتشاد وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ـ سياسات الحكومات الوطنية وتسييس القبائل في السودان عامة، ودارفور خاصة.

٢ ـ مظاهر تدهور الأوضاع الأمنية في دارفور

أ ـ النهب المسلح

تعتبر «الهمبتة» عادة عربية قديمة يمارسها بعض القبائل، وترتبط بعاداتها وتقاليدها القاضية بضرورة إظهار الشاب قوته وقدرته على حماية الفتاة التي ينوي الزواج منها، وذلك بالقيام بعدد من المغامرات الفروسية، منها الخروج إلى القبائل الأخرى وسرقة ما تيسر له من أنعام، وقد ساند ذلك أدب غزير وشعر وغناء الحكامات اللائي تخصصن في الغناء للشجاعة والفروسية والإقدام(٩). وبعد الظروف الاقتصادية التي اجتاحت دارفور بسبب الجفاف والتصحر، ومع انتشار السلاح، وظهور جيل كبير من الشباب العاطل عن العمل من أنصاف المتعلمين الذين فشلوا في الوصول إلى مواقع وظيفية تلبّي طموحاتهم، تحولت ظاهرة «الهمبتة» إلى ما يعرف بالنهب المسلّح، وأصبحت وسيلة للثراء، وحصدت الكثير من الأرواح.

ب ـ الحروب القبلية

تقع الحروب القبلية بسبب الاحتكاكات التي تحدث بين الرعاة والمزارعين، وهي قديمة ولم تأخذ منحى إثنياً حاداً إلا بعد تسييس القبائل منذ الفترة الحزبية الثالثة(١٠).

ج ـ التمرد العسكري

نعني بالتمرد حمل السلاح في وجه الدولة، وهي ظاهرة جديدة بدأت في عهد حكومة الإنقاذ الوطني، وذلك حينما حمل السيد داؤد يحيى بولاد السلاح عام ١٩٩٢، في وجه الدولة، قادماً من الجنوب، وقاصداً منطقة جبل مرة، وقد تمت هزيمته وإعدامه بعد ذلك. وفي عام ٢٠٠٣، وقع التمرد الثاني في دارفور بقيادة حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان، حيث جابهت تلك الحركات القوات الحكومية في معارك شرسة أدت إلى الوضع الراهن في دارفور.

---

(٨) آدم الزين محمد، «نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور: المدخل التنموي،» في: المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٩) صالح، **الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه**، ص ١١٦.

(١٠) علي أحمد حقار، **البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور** (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

ثالثاً: التمرد وتسييس الوضع في دارفور

تم تسييس الوضع في دارفور من خلال محورين، الأول تسييس القبائل والثاني التمرد المسلح، وسنتناولهما في السياق التالي:

١ ـ تسييس القبائل

كما ذكرنا، عرفت ولايات دارفور الحروب القبلية قديماً، وقد كانت تلك الحروب بسبب الاحتكاكات التي تحدث حول الموارد المائية والزراعية، وتخصص أفراد معيّنون في دارفور، خاصة زعماء القبائل، في حل تلك المشاكل التي تقع من حين إلى آخر، منتهجين في ذلك الأعراف والتقاليد السائدة هناك؛ تلك الأعراف التي أصبحت بمثابة قانون يخضع له الجميع ويقدسه ويحترمه. ونسبة إلى ذلك لم تشكّل الحروب القبلية قديماً خطراً متعاظماً على أمن البلاد واستقرارها، ولم يهتم المركز كثيراً بالتدخل لمعالجة تلك المشاكل إلا في حالات نادرة. وقد بدأ تسييس القبائل في دارفور من خلال اتجاهين، هما:

أ ـ تسييس بتدخل أجنبي

وكان ذلك منذ العهد المايوي، وذلك بسبب الصراع الدولي آنذاك بين المعسكرين الشرقي والغربي. فقد كان الرئيسان النميري والسادات يؤيدان الغرب، في حين كان الرئيس القذافي يؤيد المعسكر الاشتراكي ويدور في فلكه، وقد دار الصراع بين الطرفين حول تشاد، ونجح السودان ومصر في إيصال حسين حبري إلى السلطة انطلاقاً من دارفور، حيث أطيح بحكومة جيكوني عوداي التابع لليبيا والمعسكر الاشتراكي[(١١)]. وحاول القذافي مقاومة الوضع هناك، فقام بتكوين مجموعات عسكرية أبرزها الفيلق الإسلامي بقيادة ابن عمر، الذي حارب الحكومة التشادية تنفيذاً لفكرة القذافي التي ترمي إلى إنشاء الحزام العربي مروراً بدارفور وتشاد.

بعد سقوط النميري ووصول الصادق المهدي إلى السلطة، طلب القذافي منه ـ كجزء من فاتورة مساندته له إبّان العهد المايوي ـ استضافة قوات ابن عمر في دارفور على الحدود مع تشاد وليبيا، وذلك بهدف مقاومة حكومة حسين حبري، فاستجاب الصادق المهدي لذلك[(١٢)].

ونسبة إلى أن هذه المجموعة هي المنوط بها تنفيذ فكرة الحزام العربي، فقد بدأت بمهاجمة بعض المجموعات غير العربية وعلى رأسها قبيلة الفور، أكبر قبائل دارفور وأكثرها جنوحاً إلى السلم، الأمر الذي أدى إلى نشوب أول حرب قبلية ذات طابع إثني في دارفور، وذلك في عام ١٩٨٧. تجدر الإشارة إلى أن هذه كانت أول مرة تدخل فيها قبيلة الفور في الصراعات القبلية هناك.

---

(١١) عبد الله حمدنا الله، «علاقات دارفور وتشاد: حسابات السالب والموجب،» في: **التنمية مفتاح السلام في دارفور**، ص ١٦٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

ب ـ تسييس بتدخل من الخرطوم

لعبت الحكومات الوطنية دوراً كبيراً في تسييس الوضع في دارفور وذلك منذ عهد مايو، فقد ناصبت حكومة مايو الإدارات الأهلية في دارفور العداء، بحسبانها تمثل دوائر للطائفية والتخلف معادية للنزعة الاشتراكية التقدمية التي كان النظام يعتنقها آنذاك، وقامت في عام ١٩٧٠ بإلغاء الإدارات الأهلية(١٣).

وفي الفترة الديمقراطية الثانية عملت الأحزاب الكبرى، وخاصة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، على استقطاب رجالات الإدارة الأهلية وحثّهم على استقطاب أبناء القبائل للانضمام إلى عضوية تلك الأحزاب، وقد ظهر ذلك جلياً خلال الانتخابات العامة التي أجريت بعد انتهاء الفترة الانتقالية؛ فقد كان الحزب الاتحادي يناصر القبائل الزنجية في حين كان حزب الأمة يناصر القبائل العربية، وقد انعكس ذلك على الحرب القبلية التي وقعت بين قبيلة الفور ونحو ثلاثين قبيلة عربية في عام ١٩٨٧، حيث تردد آنذاك أن الحزبين كانا يمدان القبائل المتنازعة بالسلاح مما زاد من أوار تلك الحرب التي أزهقت الكثير من الأرواح(١٤).

استفادت حكومة الإنقاذ الوطني من ذلك المناخ فقامت بعقد صلح قبلي بين العرب والفور، ووضعت حداً للصراع هناك، ثم تمّ تعيين العقيد الطبيب إبراهيم محمد خير والياً على دارفور الكبرى، الذي نجح في إنهاء الحرب بين العرب والفور، وبذل مجهودات ضخمة لحل المشكلة من كل الجوانب السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية.

اتبعت حكومة الإنقاذ الوطني عدة خطوات أدت إلى تسييس القبائل وتردي الوضع في السودان عامة، ودارفور خاصة، منها قيامها بتسييس جهاز الإدارة الأهلية بأكمله وذلك من خلال عقد مؤتمرات موجّهة إلى الإدارة الأهلية، وإقحام رجالها في العمل السياسي، وقيادة برنامج الدعوة الشاملة الذي تبشر به حكومة الإنقاذ الوطني(١٥)، حيث أصبح رجل الإدارة الأهلية أمام خيارين، إما إعلان ولائه السياسي وتبعيته لحكومة الإنقاذ وتنظيم المؤتمر الوطني وإما مواجهة العقاب من قبل الدولة، وربما العزل والاستعاضة عنه بخصمه الموالي. وهكذا الأمر مع أتباعهم الذين اتبعت الحكومة معهم سياسة العصا والجزرة، حيث تمنحهم أو تسلبهم الوظائف القيادية وفق إثبات الولاء السياسي من عدمه. وقد أجبرت القبائل على التدافع والتباري والتسابق نحو إظهار الولاء للإنقاذ، وأتبع ذلك بمبايعات علنية وحشد الجماهير من الخرطوم والولايات لحضور تلك المبايعات القبلية، التي يشاهدها كل الشعب السوداني عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. فما من قبيلة إلا وجاءت طوعاً، وربما كرهاً ورهبة، وأدت البيعة للرئيس البشير والترابي، وتقدمت بعد ذلك بقوائم طويلة من المطالب متمثلة في توظيف أبنائها وإتاحة فرص إضافية للقبيلة في الوظيفة العامة. وكثيراً ما تسبق تلك المبايعات إحصاءات يجريها المثقفون من أبناء تلك القبائل حول

(١٣) محمد، «نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور: المدخل التنموي،» ص ٤٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٩.

حظوظ أبنائهم في الوظائف العامة مقابل القبائل الأخرى، وكثيراً ما يكتشف هؤلاء، ولأول مرة، أنهم مظلومون، دون الرجوع إلى الأسباب الموضوعية وراء ذلك، مما زاد من حدّة النعرة العنصرية وسط القبائل.

وزاد من حدة السباق أن تلك القبائل، وفي كل أنحاء السودان، لم تكتف بالمبايعات القبلية لإظهار الولاء السياسي للإنقاذ، أو ربما أن تلك المبايعات الجماهيرية وحدها لم تلبّ طموحات الحكومة فعمدت إلى دفعها إلى إعلان الانضمام الجماعي إلى تنظيم المؤتمر الوطني. وإمعاناً في إيغار صدور القبائل الأخرى، ودفعها إلى سلوك المسلك نفسه، يتم كل ذلك عبر أجهزة الإعلام وفي نشرات الأخبار الرئيسية وبمقابلة مسؤول كبير في المؤتمر الوطني، وربما رئيس الجمهورية نفسه.

زاد الأمر سوءاً أن القبائل تبارت في إظهار ولائها للإنقاذ بشتّى السبل، منها عدد التجريدات لمناطق العمليات، وعدد الشهداء من أبناء القبيلة، وقد تصادف في هذا الصدد أن بعض القبائل لا يميل إلى الفروسية أو ممارسة الجندية، خاصة القبائل المستقرة مثل قبائل الفور، حيث يقل حتى عدد المنتسبين منها إلى المؤسسة العسكرية الرسمية، مما أدى إلى اعتبارها دوائر معادية للإنقاذ. فالفور، كالحسانية، لم تنضم كثيراً إلى ركب جهود حكومة الإنقاذ، ليس لعداء هاتين القبيلتين لها، ولكن لأنهما قبيلتان مستقرتان لا تميلان إلى الفروسية التي ترتبط على الدوام بالترحال والتنقل. ولكن حكومة الإنقاذ لم تعاملهما كما عامل المهدي قبائل الحسانية المستقرة على ضفاف النيل الأبيض، حينما مرّ بها وقواته ووجد أفراداً منها يتسابقون بالحمير، غير عابئين بالجهاد الذي انتظم في صفه معظم أبناء السودان، ولم يخرج المهدي وجيشه من تلك الواقعة بغير ذلك المثل والنكتة المتداولة: «الناس في شنو، والحسانية في شنو».

ونتيجة هذا التسييس المتواصل للكيانات القبيلة والإثنية، تلاشت كل سبل التعايش السلمي بين تلك الكيانات، وانقلب الأمر إلى ما يشبه المنافسة السياسية وتصنيف القبائل بين موالين للنظام ومعادين له، ولا شك أن المعادي للإنقاذ سيوصم بالكثير من الصفات والنعوت التي قد تؤدي إلى تكفيره واستباحة دمه ومجاهدته، ولا يخفى على أحد أن الذين اجتاحوا قرى وبوادي دارفور من كتائب الجنجويد كانوا يرفعون راية الجهاد في وجه من يعتقدونهم كفاراً في تلك القرى.

٢ ـ التمرد وحركات الاحتجاج السياسي

لم تكن حركات الاحتجاج السياسي في دارفور على المركز وليدة الإنقاذ، ولم تصل إلى مرحلة حمل السلاح في وجه الدولة إلا حديثاً. فمنذ الاستقلال، كان هنالك إحساس لدى غالبية أبناء دارفور أن نصيبهم من الثروة والسلطة ليس عادلاً، وقد ظهر هذا الإحساس بشكل علني عقب انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، حيث تم تكوين جبهة نهضة دارفور، بقيادة السيد أحمد إبراهيم دريج، وبعد ذلك تكونت منظمة سوني السرية التي كان قوامها عدداً من العسكريين المتقاعدين، وتم توزيع منشورات في إقليم دارفور وفي المركز تشير إلى

المفارقات في التنمية وتوزيع السلطة، وتنادي بضرورة التصدي لتلك المظالم[١٦].

وفي عام ١٩٨٠، احتج أبناء دارفور على قرار الرئيس النميري بدمج إقليمي دارفور وكردفان، وبعد تعيين الطيب المرضي حاكماً على دارفور، وهو من خارج الإقليم، قاد أبناء دارفور مظاهرات عنيفة استشهد فيها عدد كبير من أبناء الولاية، مما جعل النميري يعود عن قرار تعيين الطيب المرضي والاستعاضة عنه بالسيد أحمد إبراهيم دريج[١٧].

وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني برز العديد من مظاهر الاحتجاج على سياسات المركز تجاه الولاية، منها ما حدث في مؤتمر الأمن الشامل المعقود في نيالا عام ١٩٩٧، حيث تقدم البعض بمطلب تعيين أحد أبناء الإقليم نائباً لرئيس الجمهورية، وتكوين مجلس تنسيق لدارفور أسوة بجنوب السودان، ومراعاة العدالة في توزيع السلطة والثروة، كما برز ذلك الاتجاه في وقوف الكتلة البرلمانية لنواب دارفور مع مقترح انتخاب الوالي إبّان صراع الترابي ـ البشير، وبرز ذلك الاتجاه أيضاً في المؤتمر التفاكري الذي عقد في الفاشر عقب اجتياح التمرد المدينة في عام ٢٠٠٣.

أ ـ التمرد العسكري الأول عام ١٩٩٢

كل ذلك كان مظهراً من مظاهر الاحتجاج السياسي على سياسات المركز، ولم تنحرف تلك الاحتجاجات عن المسار السلمي وتجنح نحو حمل السلاح في مواجهة الدولة إلا في عام ١٩٩٢، حينما وقع التمرد الأول في دارفور بدعم من حركة قرنق وقيادة عضو الحركة الإسلامية داود يحيى بولاد. وقد استهدفت الحركة جبل مرة، إلا أنها لم تنجح في الوصول إلى هناك، إذ استنفرت الحكومة القبائل، بما فيها قبيلة الفور التي ينتمي إليها زعيم الحركة، ونجح بعض قادة الفور في استدراج زعيم التمرد والقبض عليه وتسليمه إلى الحكومة التي قامت بإعدامه معلنة انتهاء تمرده[١٨].

بعد الحرب قامت الحكومة بجمع السلاح، إلا أنها لم تطمئن إلى وضع وولاء القبائل الزنجية، فتركت جزءاً من السلاح في أيدي القبائل العربية، وصعب أخذه من بعضها، بسبب ترحالها الدائم. كما قامت بتوزيع عدد من نقاط الجيش في منطقة جبل مرة، وكان ذلك السبب المباشر في اندلاع التمرد الأخير.

ب ـ التمرد الثاني عام ٢٠٠٣

هناك عدة أسباب أدت إلى التمرد الأخير منها:

ـ لم يتم جمع السلاح بصورة دقيقة وشاملة، مما أدى إلى هجوم بعض المجموعات

(١٦) البحيري، **مشكلة دارفور: الجذور التاريخية ـ الأبعاد الاجتماعية ـ التطورات السياسية**، ص ٢١.

(١٧) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، **أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية** (الخرطوم: مطبعة جي تاون، ٢٠٠٦)، ص ٣٥.

(١٨) **دارفور الحقيقة الغائبة** (الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، ٢٠٠٤)، ص ٧٠.

العربية على قرى الفور وحرقها، وإجلاء مناطق غرب جبل مرة من سكانها، الأمر الذي جعل قبائل الفور تستنجد بقبيلة الزغاوة للتدرب على صدّ الهجوم، وتم تكوين مليشيات من الفور لهذا الغرض نجحت في حماية ما تبقّى من قرى، وقد شكّلت تلك الميليشيات لاحقاً نواة التمرد المسمّاة بحركة تحرير السودان(١٩).

ـ قام أفراد القوات المسلحة المتواجدة في نقاط في جبل مرة بارتكاب ممارسات وحشية، كالاعتداء على المواطنين والأفراد وحتى رجال الشرطة، وقد تم رفع الأمر إلى حكومة الولاية والحكومة المركزية مراراً، مدعماً بتقارير الأمن والشرطة، ولكن الحكومة لم تتحرك حيال ذلك، مما أدى إلى انتفاض المواطنين في بعض المواقع مثل طويلة وجاوة، واجتياح تلك المعسكرات وإجلائها بالقوة عقب بعض الأحداث الاستفزازية، وهو ما كسر الحاجز النفسي لدى قبيلة الفور، وأذكى روح التمرد عندها(٢٠).

ج ـ انشقاق الحركة الإسلامية

أدى انشقاق الحركة الإسلامية إلى ظهور **الكتاب الأسود** الذي يحوي إحصاءات دقيقة للمظالم التي حاقت بدارفور. وقد أخطأت حكومة الإنقاذ الوطني حينما قامت بفصل المنتسبين إلى المؤتمر الشعبي من الخدمة، ومعظمهم من أبناء دارفور الذين أفنوا زهرة شبابهم في نصرة الحركة الإسلامية، كما قامت الحكومة بملاحقة بعضهم وتلفيق التهم ضدهم واعتقالهم، الأمر الذي أدى إلى فرار قسم منهم، وتكوين حركة العدل والمساواة التي حملت السلاح ضد الحكومة المركزية بجانب حركة تحرير السودان(٢١).

د ـ التنمية وطريق الإنقاذ الغربي

لفت **الكتاب الأسود** أنظار أبناء دارفور إلى المظالم التي وقعت عليهم من المركز، في المجالات المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية والتوظيف والوعود التي افتقرت إلى المصداقية حول إنشاء طريق الإنقاذ الغربي، وقد أدى كل ذلك إلى شعور أبناء دارفور بالظلم والغبن مما مهّد لقبولهم فكرة التمرد(٢٢).

٣ ـ أسباب تفاقم التمرد في دارفور

هنالك عدة أسباب أدت إلى تفاقم التمرد، منها:

أ ـ تجاهل الحكومة المركزية مطالب تلك الحركات، وذلك بسبب المعلومات المضللة

---

(١٩) البحيري، **مشكلة دارفور: الجذور التاريخية ـ الأبعاد الاجتماعية ـ التطورات السياسية**، ص ١٢٤.

(٢٠) مضابط شرطة ولاية جنوب دارفور.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

التي ترد من هناك، والتي ساهم في تلفيقها أصحاب الهوى والمصالح والدوائر الأمنية الشعبية الموجهة قبلياً في دارفور.

ب ــ استخدام القوات غير النظامية مثل كتائب الجنجويد[٢٣]، وهذا الأمر وإن نجح في الجنوب وجنوب كردفان حسب رؤية البعض، فإن الوضع القبلي في دارفور مختلف، حيث اعتبرها البعض فرصة لتصفية الحسابات، مما أدى إلى اجتياح آلاف القرى وحرقها وتشريد ساكنيها، وقد تمرد معظم سكان تلك القرى بعد ذلك.

ج ــ أصبحت محاربة التمرد مورد رزق لساسة دارفور الذين اعتبروها فرصة للغنائم، فقاموا بخداع الحكومة المركزية وتضليلها، وابتزاز الأموال منها، وحثّها على رفض الحلول السلمية واعتماد الحل العسكري. وتفيد الإحصاءات بأن في الفترة ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٨، برز عدد كبير من أثرياء الحرب من أبناء دارفور، الذين امتهنوا خداع السلطة وتضليلها **تارة** بمقاتلة التمرد وابتزاز الأموال لذلك الهدف، وبمشاريع رتق النسيج الاجتماعي، والمصالحات القبلية الصورية، و**تارة أخرى** بالتجسس على حركات التمرد وخلق الانشقاقات داخلها، والإعفاءات القبلية الصورية لمرتكبي جرائم الحرب في دارفور... وهكذا. وقد تفنّن هؤلاء في ابتكار وسائل خداع السلطات ونهب أموال الدولة دونما وجل أو خجل، وتفنّنوا تبعاً لذلك في التطاول في البنيان في أحياء الخرطوم الفاخرة، ويتساوى في ذلك أبناء القبائل العربية والزنجية، فهم أمة واحدة، دينهم وقبيلتهم الهوى والمصلحة، ولو على حساب أرواح وأعراض البسطاء في دارفور.

د ــ الاعتقالات التعسفية لأبناء دارفور، حيث تم اقتياد أعداد كبيرة منهم إلى السجون في العاصمة والولايات، وتم تلفيق تهم في مواجهتهم، وتم معظم تلك الاعتقالات بتلفيق من أبناء دارفور أنفسهم، ومن الفئة السالفة الذكر لتصفية حسابات وخصومات شخصية، أو من أجل التقرب من السلطة طمعاً في مال أو منصب، وشعارهم المعلن هو أن لا يلج قضية دارفور مخلص أو صادق هدفه الحل السلمي لهذه المعضلة. فهم ضد الحل، إذ تُمثل الحرب مورد رزق بالنسبة إلى أمثالهم، وهو ما حدث في الجنوب فأطال أمد الحرب خمسين عاماً، حيث تمّ إيداع أعداد كبيرة من الأبرياء السجون، ولسنوات، دون توجيه تهمة إليهم مما أدى إلى خلق جيش جرار من الناقمين على حكومة الإنقاذ من هؤلاء ومن ذويهم، وكان ذلك كله في صالح حركات التمرد تأييداً وقوة بشرية.

هـ ــ التدويل الذي حدث لقضية دارفوار، حيث تداخلت مصالح أطراف أخرى، إقليمية ودولية، مع مصالح البلاد ومصالح أبناء دارفور، الأمر الذي عقّد المشكلة وصدّ الطريق أمام الجهود الداخلية والخارجية للحل السلمي.

---

(٢٣) سليمان حامد الحاج، **دارفور: وضع النقاط على الحروف** (الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٣٨.

٤ ـ مساعي الحلول وأسباب الفشل

بُذلت جهود كبيرة لوضع حل لمشكلة دارفور، إلا أنها جميعاً باءت بالفشل، بسبب تمترس الأطراف في مواقفها، واعتماد الحل العسكري، ورفض الجنوح إلى السلم، ورغبة البعض في استمرار الحرب لتحقيق مصالح اقتصادية ومواقع سلطوية.

وفي هذا الصدد عُقدت جولات عديدة من المفاوضات في أنجمينا وأبوجا، ولم تثمر سوى توقيع اتفاق أبوجا بين الحكومة وفصيل واحد من فصائل حركات دارفور، حيث رفضت الفصائل الأخرى التوقيع على الاتفاق على اعتبار أنه لا يلبّي طموحات أهل دارفور في حدّها الأدنى، وقد اعترف مني مناوي نفسه بذلك، وأفاد في مناسبات عديدة بأن هذا السلام ناقص وأن ضغوطات مُورست عليه ليقبل به من قبل الاتحاد الأفريقي والأطراف الدولية الأخرى. فقد أبدى الاتحاد الأفريقي تعاطفاً واضحاً مع حكومة السودان، فاجأ المراقبين، وجعلهم يطرحون الكثير من الأسئلة حول موقف الاتحاد المثير للشك والريبة، والقاضي بتمرير مشروع الحكومة للسلام، وفرضه على الحركات المسلحة، وتهديدها للتوقيع عليه قسراً.

أ ـ الوضع في دارفور بعد أبوجا

لم يتمخض اتفاق أبوجا عن سلام على الأرض في دارفور، بل على العكس من ذلك ازدادت الحرب اشتعالاً بظهور جبهة الخلاص الوطني، بقيادات جديدة ومقتدرة، أربكت حسابات الحكومة والمجتمع الدولي.

من جانبها وجدت الحكومة نفسها في موقف حرج، حيث إن اتفاق أبوجا لم يوقف الحرب بقدر ما فتح الباب أمام قرارات دولية صارمة بالتدخل الدولي في دارفور، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بصدور القرار الرقم ١٧٠٦ بعد أسبوع من توقيع الاتفاق[٢٤]، وقد جُوبه الاتفاق بالرفض التام من معظم أبناء دارفور الذين عبّروا عن هذا الرفض بشتّى السبل، فحاولت الحكومة تبعاً لذلك التلكؤ في تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي دفع زعيم الفصيل الموقِّع إلى التهديد بالعودة إلى «الغابة» وترك مكتبه في القصر الجمهوري، بعد أن عاد جزء كبير من قادته العسكريين وانضموا إلى جبهة الخلاص الوطني.

ب ـ تفتيت الحركات المسلحة

في أثناء مفاوضات أبوجا وبعدها، بذلت الحكومة مجهودات كبيرة لتفتيت الحركات المسلحة، مستغلة في ذلك التناقضات العرقية في دارفور، والعوز المالي والتطلعات السلطوية لدى بعض أفراد هذه الحركات، وقد تمخضت عن ذلك انشقاقات في معظم تلك الحركات. ويرى الكثير من المراقبين أن سبب تلك الانشقاقات هو الإغراء بالمال والمناصب وإذكاء النعرات العنصرية وسط الحركات، وأن هذه الانشقاقات جاءت في صالحها، وذلك بتنقيتها

---

(٢٤) عبد الله الأشعل، **أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية** (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٥٣.

من أصحاب الهوى والمصالح والنفوس الضعيفة والكثير من جواسيس الحكومة ومخبريها. وفي الكثير من الأحوال لجأت الحكومة إلى صنع قيادات وهمية من داخل تلك الحركات لا علاقة لها من قريب أو بعيد بميدان القتال، وقد جاء جميعها لابتزاز الأموال من الحكومة، وركوب السيارات الفاخرة، والإقامة في الفنادق الفخمة على حساب الدولة وأموال الشعب السوداني المغلوب على أمره. كما نجحت الحكومة في خلق الانشقاقات داخل حركة مناوي نفسها، حيث برزت إلى السطح موجة من الخلافات بين جناح مناوي وجناح آخر يقوده نائبه والأمين العام للحركة، يقال إنه جناح موالٍ للحكومة، وتؤكد ذلك مواقف وتصريحات وممارسات هذا الجناح المتطابقة مع مواقف المؤتمر الوطني.

ج ـ التدخل الدولي في دارفور

فتحت مشكلة دارفور الباب على مصراعيه أمام التدخل الدولي بسبب ما خلّفته الحرب من نزوح ولجوء وجرائم ضد الإنسانية، حيث صدرت قرارات كثيرة عن الأمم المتحدة تدين السودان، وترمي إلى تدخل عسكري أممي لحماية المدنيين ومحاكمة مجرمي الحرب الذين حددت بعثات التقصي الدولية قياداتهم، وعلى رأس هؤلاء الوزير أحمد هرون، وعلي كوشيب أحد قادة كتائب الجنجويد، وأخيراً البشير نفسه. وقد واجهت الحكومة السودانية كل ذلك بالرفض، إلا أنها رضخت في نهاية الأمر لدخول قوات الهجين مع توالي الضغوط الدولية[٢٥].

رابعاً: آثار الحرب في دارفور

١ ـ الآثارعلى مستوى الولاية

أ ـ تدمير البنية الاجتماعية

حيث أدت الحرب وأهوالها إلى تدمير كامل للبنية الاجتماعية هناك، وأسهمت في خلق العداء والكراهية بين القبائل بصورة غير مسبوقة في تاريخ دارفور، وأفرزت نزوحاً إلى المدن، ولجوءاً إلى دول الجوار، ساهمت كلها في خلخلة النسيج الاجتماعي، وزعزعة الروابط الاجتماعية والقيم التي يتميز بها إنسان دارفور.

ب ـ تدمير البنية الاقتصادية

فمن **ناحية**، أدت الحرب إلى خلق مواطنين غير منتجين، يعتمدون على الإغاثات، على غرار ما حدث في جنوب الوطن؛ والمعروف أن إنسان دارفور هو عماد الاقتصاد الوطني، في دارفور والولايات الأخرى، كما تلعب المرأة الدارفورية كذلك دوراً كبيراً في الإنتاج الزراعي والرعوي .وقد أدت الحرب وحرق القرى إلى هجر تلك المناطق ومواقع الإنتاج والنزوح نحو المعسكرات في المدن الكبرى أو الخرطوم، مما أوقف عجلة الإنتاج في

(٢٥) «السودان يرفض القرار ١٧٠٦ ويرحب بقرار الاتحاد الإفريقي: قراءة في ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية،» نشرة وكالة السودان للأنباء، الخرطوم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

دارفور تماماً، وخاصة الإنتاج الزراعي. والأدهى من ذلك، أن الزرّاع الذين دخلوا المعسكرات في المدن اكتشفوا فجأة أن أرزاقهم يمكن أن تأتيهم وهم في الظل، دونما حاجة إلى الكد والاجتهاد ومعاناة الزرع والضرع في الريف، إذ توفر لهم منظمات الإغاثة كل شيء. كما وجد الكثيرون منهم وسائل دخل سهلة في المدن، ومن ثم لا نستغرب رفض النازحين العودة إلى قراهم رغم الإغراءات التي تقدمها الحكومة لهم.

ومن **ناحية ثانية**، تمّ تدمير الثروة الحيوانية، ونهب آلاف الرؤوس منها، وتهريبها إلى دول الجوار والخرطوم، حتى أفرِغت دارفور من ثروتها الحيوانية. وقد حدث كل ذلك بتخطيط مُحكم من قبل بعض دول الجوار، وخاصة ليبيا وتشاد، حيث إن هذه الأخيرة كانت، ومنذ القدم، تشجع التهريب إليها باعتبار أن الثروة الحيوانية في دارفور إنما هي في الأصل ثروة تشادية، بعدما نزحت حوالى ٢٧ قبيلة عربية رعوية بكامل ثروتها الحيوانية، بسبب الحرب والجفاف والتصحر، من تشاد، واستقرت في دارفور في فترة الثمانينيات من القرن الماضي. أما ليبيا، فهي المستفيدة الأولى تقريباً من الثروة الحيوانية في دارفور في فترة السلم، إذ يُصدَّر أو يُهرَّب إليها الكثير من تلك الثروات، ولا بدّ من أن تكون هي المستفيدة الأولى في فترة الحرب كذلك، إلا أن المؤسف أن معظم ما تم تهريبه خلال فترة الحرب كان من إناث الإبل الممنوع تصديرها رسمياً من قبل الحكومة السودانية. كما تم تدمير الثروة الحيوانية كذلك بمنع القبائل الرعوية من دخول بعض المراعي الخصبة وخاصة حول جبل مرة.

ج ـ خلق جيش جرار من المنافقين والمفسدين والمتملقين

وقد ذكرنا ذلك في الفقرات السابقة، ونظن أن هذه هي أكبر معضلة ستواجه العمل السياسي في السودان ودارفور في المستقبل؛ فمعروف عن إنسان دارفور الصدق والأمانة والتفاني في العمل، ولكن الصورة أصبحت معكوسة تماماً في وقتنا الراهن، فمنذ أحداث عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، ظهرت على شاشة السياسة في دارفور تلك القبيلة الجديدة الغريبة المنبت، التي تضم، كما ذكرنا، كل أبناء القبائل، عرباً وزرقة، دينهم الثراء الحرام، ومطيتهم في ذلك السياسة وأبواب السلطان، ووسيلتهم إليها الكذب والنفاق والتملق، وهم معروفون بسيماهم لدى الجميع من أهل دارفور وحتى من السلطات في الخرطوم، التي لا ندري لماذا تحتفظ بأمثال هؤلاء المنافقين المنبوذين حتى من أهليهم، والمجردين من القواعد الشعبية، الذين هم سبب تطور مشكلة دارفور وتعقيدها. والغريب أن معظم هؤلاء هم من العنصريين المتطرفين المعادين لكل من سواهم حتى قبل تلك الأحداث، ومن ثم فإن من أسوأ آثار الحرب في دارفور ذهاب القيم الأخلاقية الفاضلة التي كانت تميز الإنسان هناك، وبروز قيم جديدة وغريبة حتى على المجتمع السوداني، وسيدفع السودان وإنسان دارفور الكثير لإعادة تلك القيم، وهيهات أن تعود، فالشاعر يقول:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

د ـ تدمير البنية التعليمية

حيث انهارت المؤسسات التعليمية في الولاية لخلوها إما من المعلمين الذين فروا من

ويلات الحرب، وإما من الطلاب الذين نزحوا إلى المعسكرات حول المدن الكبرى ودول الجوار، أو من المباني التي أُحرقت ودُمّرت ونُهبت.

٢ ـ الآثار على مستوى المركز

أ ـ تنازل الحكومة في نيفاشا: لعبت الحرب في دارفور الدور المحوري في التنازلات التي قدمتها حكومة الإنقاذ الوطني في اتفاق نيفاشا، فقد تم توقيع الاتفاقية في ظروف التهديد العسكري الكائن في دارفور، وتهديد جون قرنق بمحاربة الحكومة في ست جبهات إذا لم توقع اتفاق السلام معه، وفي ظل التهديد بقانون سلام دارفور الصادر عن الكونغرس الأمريكي، وفي جو التوتر ومحاولات التدخل الدولي في السودان بسبب النزوح واللجوء عقب أحداث الجنجويد.

ب ـ الصرف على الحرب: فقد كلفت الحرب الدولة أموالاً طائلة، وتفيد الإحصاءات بأن ما صرف على الحرب يمكن أن يرسي البنى التحتية للسودان، ناهيك عن دارفور، خاصة ما ذهب من أموال إلى جيوب المرتشين وسماسرة الحرب.

ج ـ زرع الكراهية والروح العنصرية والجهوية

وقد وضح ذلك جلياً في التعاطف الجمعي من قبل أبناء دارفور مع حركة التمرد، ومن قبل التأييد الجمعي لما ورد في **الكتاب الأسود**. والغريب في الأمر أن حكومة الإنقاذ الوطني قامت على دعم وسند أبناء دارفور، الذين انضم معظمهم إلى الحركة الإسلامية، خاصة في الجامعات، حيث كان الاتجاه الإسلامي في معظمها يفوز بأصوات أبناء دارفور. إلا أن الأمر انقلب بعد الأحداث الأخيرة فأصبح تجمع روابط دارفور العدو الأول لحكومة الإنقاذ، وقد فاز بالكثير من مقاعد اتحادات الجامعات كخصم لأنصار المؤتمر الوطني، وأصدر الكثير من البيانات المليئة بالكراهية والعداء لحكومة الإنقاذ الوطني. أضف إلى ذلك الشعور العام لدى أبناء دارفور بأن أبواب الخدمة المدنية قد أوصدت في وجوههم، وأن معظم العاملين في المجالات المختلفة تم استهدافهم وفصلهم، وأن الذين ما زالوا في الخدمة الوظيفية مستهدفون بالفصل والتشريد والنقل، وقد أذكى كل ذلك روح الكراهية لدى هؤلاء.

د ـ انحطاط سمعة البلاد ومكانتها الإقليمية والدولية

فقد تشوهت صورة البلاد في الخارج بسبب تلك الجرائم التي تفنّنت أجهزة الإعلام الدولية في نقلها إلى الرأي العام العالمي، وبات العالم لا يعرف السودان إلا من خلال جرائم الحرب في دارفور، مما انعكس بصورة جلية على النشاط الدبلوماسي السوداني، ومن آثاره فشل الرئيس البشير مرتين في تولي رئاسة الاتحاد الأفريقي رغم الصرف الباذخ في استضافة القمة الأولى في الخرطوم، والوعد القاطع من القادة الأفارقة بتولّي البشير الرئاسة في القمة التالية في أديس أبابا. وقد كانت الحرب في دارفور السبب في ذلك، بعد الحملة الشرسة التي قادها بعض منظمات حقوق الإنسان بعدم إسناد رئاسة المنظمة إلى رئيس متهم بجرائم حرب وإبادة لشعبه.

خامساً: الوضع الراهن في دارفور، المأزق وآفاق الحلول

لا شك في أن الوضع الراهن في دارفور لا يحسد عليه البلد من كل النواحي: نزوح ولجوء وإفراغ كامل للريف المنتِج من ساكنيه؛ معسكرات للنازحين ومنظمات أجنبية بأجندتها المعروفة؛ قوات دولية تسيطر وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة؛ حكومات محاصرة في عواصم الولايات، وتفتقد السيطرة حتى داخل تلك العواصم؛ استشراء عصابات النهب المسلح واستغلالها الوضع الراهن في تنفيذ عملياتها؛ انهيار كامل للبنية التحتية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وضرب لكل ممسكات النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي؛ انتشار السلاح؛ انحراف كامل لأبناء دارفور عن القيم الأصيلة التي فطروا عليها، بظهور أصحاب الهوى والمصالح الشخصية والمنافقين والمتكسّبين والمتاجرين بدماء البسطاء في دارفور؛ وظهور قطاع عريض من المثقفين المتفرجين على ما يحدث. إنه وضع صعب فما المخرج من هذا المأزق؟

يكمن المخرج من هذا الوضع، في الآتي:

ـ إيجاد مخرج سلمي للوضع الراهن بوقف نزيف الحرب بكافة السبل، عبر مفاوضات جادة وصادقة ترضي الجميع ولا تعزل أحداً، والكفّ عن هدر أموال الدولة في عقد المؤتمرات الوهمية والبرامج الصورية لرتق النسيج الاجتماعي، وشقّ الحركات المسلحة، التي لا تخدم البلاد فتيلاً بقدر ما تفتح الفرصة أمام المفسدين لمزيد من الثراء الحرام.

ـ التنمية مفتاح السلام؛ وفي هذا الصدد جدير بنا أن نشير إلى كتاب **التنمية مفتاح السلام في دارفور** الذي كتبه عدد من كبار الأكاديميين المتخصصين في العلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع أمثال د. آدم الزين، ود. عطا البطحاني، والبروفسور محمد هاشم عوض، والذي تمخض عن أوراق مؤتمر أقيم لهذا الغرض، وهو من أهم ما كُتب عن دارفور على الإطلاق، لشموله وحياديته وعلميته، فقد شارك فيه ١٢ أكاديمياً معظمهم بعيد عن هوى السياسة. وتوصل الدارسون إلى أن التنمية هي مفتاح السلام في دارفور، وقد اقترحوا وضع خريطة استثمارية لدارفور تنزع فتيل الصراع إلى الأبد. فتجارب الدول الأفريقية في هذا الإطار ماثلة أمامنا، مثل تجربة إقليم بيافرا في نيجيريا، والحكومات السودانية أهملت الجنوب فأنفقت على الحرب أضعاف ما كان بالإمكان إنفاقه على التنمية، وأضاعت الوطن ووحدته، ولا نريد أن يتكرر الأمر في دارفور، الذي لا تحتاج التنمية فيه إلى ذلك الحجم الكبير الذي يُعجز الحكومات في الخرطوم، فهو غني بالثروات بخلاف ولايات السودان الأخرى، فما هو نوع التنمية التي تحتاجها ولايات دارفور في هذا الصدد؟

١ ـ طريق الإنقاذ الغربي

كما ذكرنا فإن ولايات دارفور غنية بالثروات الزراعية والثروة الحيوانية والمعادن والبترول والثروة الغابية من صمغ عربي وغيرها من الثروات، وغنية بالإنسان العامل المجتهد الذي يستثمر هذه الثروات، ولكن المشكلة تكمن في كيفية نقل هذه الثروات إلى مواقع الاستهلاك داخل السودان وخارجه، وذلك لانعدام وسائل النقل السهلة وعدم وجود

طرق معبّدة؛ فإذا علمنا أن سعر الخروف في بعض أنحاء دارفور لا يتعدى ٢٠ ألف جنيه لأدركنا أهمية الطرق، إذ إن سعر الخروف في دارفور يعادل سعر كيلو ونصف من اللحمة في الخرطوم. ويجب أن نعلم أن إيجار الشاحنات مثل الـ زد واي (ZY)، سعة ٢٥ طناً، من الخرطوم إلى دارفور يعادل في الحد الأدنى ٢٥ مليون جنيه سوداني، وتستغرق الرحلة أسبوعاً كاملاً للوصول إلى الخرطوم مما يؤدي إلى فساد بعض السلع قبل وصولها؛ فالفواكه المتنوعة المتوفرة في جبل مرة، والرخيصة الثمن، والخالية من الأسمدة، لا يمكن نقلها إلى الخرطوم، مما يضطر السودان إلى استيراد البرتقال والتفاح والرمان وغيرها من الخارج وهي متوفرة عندنا في الداخل، كما أن الموارد السياحية النادرة في هذه المناطق وبسبب وعورة الطرق، أصبحت غير مستغلة.

إن التنمية في دارفور تحتاج فقط إلى إنشاء هذا الطريق، الذي لا يكلف شيئاً مما ينفق الآن على الحرب، وعلى البرامج الوهمية، والمؤتمرات الصورية التي تعقد بلا طائل ولا جدوى، ولا يساوي شيئاً مما ينهب من قبل المفسدين من أبناء دارفور وغيرهم باسم تلك البرامج التي تفننوا في ابتداعها وابتكارها في كل لحظة[٢٦]. إضافة إلى وجوب إعادة تأهيل قطاع سكة الحديد الذي توقف في عهد حكومة الإنقاذ الوطني.

٢ ـ تنفيذ الخريطة الاستثمارية في دارفور

تهدف هذه الخريطة إلى تنمية الموارد الرعوية والزراعية في دارفور على السواء، دون إهمال أي من القطاعين، ونظراً إلى أن الموارد الزراعية تعتمد أساساً على الأمطار، فإنها لا تحتاج كثيراً إلى الدعم.

إن ما يجب أن يتم وبسرعة هو توطين الرحّل بإنشاء المزارع الرعوية وتوفير المياه في المسارات، فلا يمكن لأحد أن يغفل ما وفره هؤلاء للبلاد من ثروة حيوانية ضخمة جعلت السودان في رأس قائمة الدول المنتجة والمصدرة لمنتجات هذه الثروة. وللأسف الشديد، فإن الرحّل لا يجدون الاهتمام من قبل الدولة، ولم يُنجز مشروع واحد في البلاد لصالحهم، بل تركوا لظروف الطبيعة الجائرة تنقلاً وترحالاً من أقاصي الشمال إلى الجنوب.

ففي عام ١٩٨٠، عُقد مؤتمر للرحّل في الفاشر، تمخض عن عدد من التوصيات أهمها توطين الرحّل في مناطق «الدمر» في شمال دارفور، وذلك بإنشاء المزارع الرعوية، وتوفير المياه في تلك الرقعة الأرضية، وقد بلغت تكلفة المشروع حوالى خمسة وأربعين مليون جنيه سوداني تكفل الأمير زايد بن سلطان بدفعها، إلا أن إهمال الدولة وصراعات القبائل عصفت بذلك المشروع الطموح. إن ما ندعو له الآن هو نفض الغبار عن ذلك المشروع الذي يمثل جزءاً من الخريطة الاستثمارية في دارفور، التي تهدف إلى المواءمة بين الأنشطة الزراعية والرعوية لتلعب ولايات دارفور دورها الإيجابي في تنمية البلاد وتقدمها إلى جانب رصيفاتها من ولايات السودان الأخرى بدلاً من الدور السالب الراهن.

---

(٢٦) آدم عبد المؤمن، «طريق الإنقاذ الغربي،» في: **التنمية مفتاح السلام في دارفور**، ص ٢٦٥.

٣ ـ التخلي عن تسييس القبائل

وقد شرحنا فيما سبق كيف أن تسييس القبائل والإدارة الأهلية قد أدى إلى الاحتراب الراهن في دارفور، ومن هنا ندعو حكومات السودان وأحزابه وجماعاته السياسية المختلفة إلى الابتعاد عن تسييس القبائل في السودان عامة ودارفور خاصة، وأن يكون معيار المشاركة السياسية بعيداً عن الانتماءات العرقية والجهوية التي نهى الإسلام عنها، فقد قال رسول الله (ﷺ) عن القبلية: «دعوها فإنها منتنة». يجب أن يكون دور رجل الإدارة الأهلية، كما كان في السابق، حفظ الأمن وسياسة القبيلة لتحقيق ذلك الهدف، وأن تكون أحزابنا كما كانت في السابق، ينتمي إليها الجميع دون النظر إلى الفوارق العرقية؛ فقد انتكس السودان في عصر العولمة حقباً إلى الوراء بسبب تلك السياسات المنتنة، ولا ندري كيف سيكون شكل الانتخابات القادمة بعد التباري والاستقطاب القبلي الحاد الذي نسمعه ونشاهده يومياً، وأحياناً على أجهزة الإعلام الرسمية.

٤ ـ نزع السلاح من رجال القبائل والمليشيات خارج القوات المسلحة

إذ إن القوات غير النظامية والمليشيات القبلية هي سبب ما تعيشه البلاد الآن من فرقة وشتات ومآس في الجنوب وكردفان ودارفور، ويجب أن تكون الحكومة شجاعة في إسناد أمر الدفاع عن البلد وسيادته إلى القوات المسلحة فحسب، وتقويتها من حيث العدة والعتاد والمخصصات بدلاً من هدر أموال البلاد بالصرف على مليشيات لا تخدم البلاد فتيلاً، كما يجب أن تكون شجاعة في إسناد حفظ الأمن داخلياً إلى الشرطة والأجهزة الأمنية الرسمية فحسب، وأن يتم تسريح كل التكوينات والمليشيات غير الرسمية من دفاع شعبي، وشرطة شعبية، وأمن شعبي، ومليشيات قبلية وحزبية وعرقية وجهوية نعلم جميعاً كيف ولماذا أنشئت، وما هي أهدافها ودوافعها.

٥ ـ محاسبة كل من ارتكب جريمة في السودان عامة ودارفور خاصة

إذ إن مبدأ المحاسبة مبدأ ديني وإسلامي أصيل، فقد شرّع الله الحدود لردع الناس في الدنيا عن ارتكاب الجرائم والمعاصي بحق العباد. إن المآسي التي حدثت في دارفور تدمي الأعين وتفطع القلوب من هولها، وإذا كان لا بد من عفو، فيجب أن يصدر عمن ارتُكبت في حقهم تلك الفظائع، وليس عن تجار وسماسرة السياسة الذين يُجرون أمام أجهزة الإعلام المصالحات الوهمية عبر مشاريع رتق النسيج الاجتماعي التي أصبحت وسيلة للثراء الحرام.

لا بد من أن يصدر العفو عن الضحايا، والشعب السوداني عفو حليم، أو محاسبة الذين ارتكبوا تلك الفظائع حتى تزول الأحقاد، وتطيب النفوس وتصفو القلوب، ويعيش الناس في سلام. إن محاولة دس الأمور وتغطية الحقائق بمحاكمات صورية لا تحل المشكلة بل تعقّدها، وتفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلاد، فلا يمكن المضي قدماً في خداع الشعب والمجتمع الدولي والمحلي بتلك المحاكمات التي لا تقنع حتى القائمين بها.

إن المحاكمات يجب أن تطال كلّ من ارتكب جريمة في حق هؤلاء البسطاء دون استثناء سواء كان من الشرطة أو الجيش أو رجالات ومليشيات القبائل أو مسؤولي الدولة أو زعماء وأفراد حركات التمرد الذين ارتكبوا بدورهم الكثير من الجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

ولا ندري لماذا ترفض الحكومة تطبيق شرع الله في جرائم واضحة، ويعلم الجميع الذين ارتكبوها، خاصة أنها تدّعي تحكيم الشريعة الإسلامية، فالله تعالى يقول: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**﴾(٢٧)، فلماذا إذاً ترفض ذلك وهي تعلم أن في القصاص حياة وأمناً وسلامة للمجتمع، يقول تعالى: ﴿**ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون**﴾(٢٨). والأدهى أن الحكومة لا ترفض محاسبة هؤلاء فحسب، وإنما تحاول وبكافة السبل إخفاءالحقائق وطمس البيّنات وحماية ومكافأة المجرمين، مخالفة بذلك كل الأعراف والقوانين والتشريعات، إذ يقول تعالى: ﴿**ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم**﴾ (٢٩)، ويقول: ﴿**لا تكتموا الحق وأنتم تعلمون**﴾(٣٠). ويقول الرسول (ﷺ): «الساكت عن الحق شيطان أخرس»، وقد قال (ﷺ) لمن حاول أن يشفع عن المرأة المخذومية التي سرقت: «أتشفع في حد من حدود الله، إنما هلك الذين من قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

إن محاولة الإفلات من العدالة والمحاسبة سوف تدخل السودان في نفق مظلم، ذلك أن الذين ارتُكبت في حقهم تلك الفظائع سيسعون إلى الانتقام متى سنحت لهم الفرصة، مما ينذر بالخطر مستقبلاً.

من جانب آخر فإن محاولة الإفلات ستؤدي إلى تدخل المجتمع الدولي لمحاسبة هؤلاء المجرمين، ذلك أن جرائم الحرب هي جرائم ضد الإنسانية، ولا تسقط بالتقادم كما يعتقد البعض، وهذه الجرائم الدولية تبيح للمجتمع الدولي التدخل للادعاء والتقاضي حولها، كما حدث في الكثير من الدول. وهذا ما تسير عليه الأحداث، بداية بتحويل مجلس الأمن ملف جرائم الحرب في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية بعد تلكؤ الحكومة عن ملاحقة الجناة ■

---

(٢٧) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ٤٤.

(٢٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٧٩.

(٢٩) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٣.

(٣٠) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٤٢.

دور الإعـلام في عمليـة التحـول الديمقراطـي في السـودان لمرحلـة ما بعد السـلام

مصعب عبد القادر وداعة الله[*]

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، الخرطوم ـ السودان.

مقدمة

تحاول هذه الدراسة استقصاء وقراءة ما هو مطلوب من الإعلام السوداني، بمؤسساته المختلفة، من دور، باتجاه تعزيز أركان السلام والاستقرار المجتمعي، في مرحلة دقيقة وحساسة، تمرّ بها تجربة الحراك السياسي في السودان. فنجاح هذه التجربة يحتاج إلى إعداد وصياغة منظومة العمل الإعلامي بكامل تفاصيلها، حتى يمكنها اجتياز هذا التحدي، والوصول إلى ما هو منشود، أسوة بكثير من المجتمعات التي عاشت وتعايش تحولات ما بعد الحرب واستشراف واقع استدامة السلام والاستقرار.

لذلك ليس غريباً أن نشير إلى أن دور مؤسسات الإعلام، أصبح على درجة من الفاعلية تفوق الوصف. فوسائل الإعلام لم تعد أدوات لنقل المعلومات فقط، وإنما أصبحت تمتلك القدرة على التأثير، حتى ولو بشكل غير مباشر، في توجّهات الأفراد والجماعات وفي تشكيل و«إعادة تشكيل» مواقفهم الفكرية والاجتماعية. وقد أشار كثير من الدراسات إلى أن ما يقرب من ٧٠ بالمئة من الصورة التي يكوّنها الإنسان عن عالمه مستمدة من مردود تلك الوسائل. ومما يعزز دور وسائل الإعلام في هذا المجال أنها تسهم بدور أساسي في خلق وتكوين ما يسمى ببيئة الرأي[(١)].

تناسقاً مع ذلك، يبدو من المهم التعريف، ولو بشكل موجز، بالإعلام نفسه. ما هو؟ ولماذا اكتسب هذه الأهمية المتصاعدة؟ ذلك أنه، كما يقول الألماني أوتوجروت، يلعب دوراً

(*) البريد الإلكتروني: musab642000@hotmail.com.

(١) عبد القادر طاش، **صورة الإسلام في الإعلام الغربي** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٣)، ص ٣٠. كما هو معلوم، فإنّ أنواع الرأي العام متعددة؛ منها: **أولاً**، الرأي العام المسيطر (رأى القادة أو الزعماء، ولهم أهداف معينة). **ثانياً**، الرأي العام المستنير (رأى الفئة المثقفة في الشعب)، **وأخيراً** الرأي العام المنقاد وهو رأي السواد الأعظم من الشعب من غير القادرين على مواصلة الاطلاع أو البحث ومتابعة الأحداث أو النظر في بواطن الأمور. انظر: عبد اللطيف حمزة، **الصحافة والمجتمع** (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٣)، ص ١٣.

موضوعياً في التعبير عن عقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها. كما ينظر إليه أيضاً باعتباره تزويداً للجمهور بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع ـ أو حدث من الأحداث ـ بحيث يعبّر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية تلك الجماهير واتجاهاتها وميولها(٢).

وفي أحيان كثيرة، تُطلَق لفظة «صحافة» بمعناها الواسع، للتدليل على المعنى العام لكل أدوات ووسائل الإعلام. فالصحافة بهذا التضمين تشمل جميع وسائل الإعلام الحديث، منها الصحيفة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والندوة والنشرة والمعرض والمنابر العامة، ونحو ذلك؛ أما الصحافة بمعناها الضيق فإنها تقتصر على الصحف والمجلات(٣). تنظر الدراسة إلى الإعلام من الزاوية الكلية باعتباره مجموعة وسائل، تستخدم بغية تحقيق جملة أهداف موجهة إلى المجتمع ككل، بعضها اجتماعي، والآخر سياسي، إلى غير ذلك. لكن بطبيعة الحال، إن تركيز الدراسة سيكون على مضمون الرسالة الإعلامية الموجّه لخدمة قضايا التحول الديمقراطي في السودان، في فترة ما بعد السلام.

إن العصر الذي نعيش فيه اليوم يتسم بغلبة المعلومات والاتصالات، حيث تضاعف الناتج الفكري إلى درجة أنه اصطلح على تسميته بعصر انفجار المعلومات، ذلك أن ثلاثة أرباع المعلومات المتاحة اليوم لم تكن معروفة حتى أربعينيات القرن العشرين. وأن المعلومات تنمو وتتضاعف في بعض المجالات كل خمسة عشر يوماً، حيث تزداد كمية المعلومات والبيانات، التي تبتكر وتحوّل وتعالج وتخزَّن وتستخدم، ازدياداً كبيراً نتيجة الانفجار الإعلامي(٤). فالطفرة الهائلة التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة في مجال تطبيقات تقنية الاتصال والمعلومات، صحبتها تداعيات كبيرة ومؤثرة في منظومات القيم والثقافات لكثير من أطراف ومناطق العالم.

فقد ترتّب على تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال عدة نتائج هامة على نطاق الكرة الأرضية، شمالها وجنوبها، شرقها وغربها، منها **أولاً**، ظهور ما يعرف بظاهرة التخطّي المعلوماتي للحدود القومية، وهي ظاهرة ينتج منها، ولكن بدرجات متفاوتة، تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية، مما يفضي إلى تهميش بعض الثقافات القومية، وظهور إشكاليات تتعلق بالذاتية الثقافية وكيفية المحافظة عليها في مواجهة الهيمنة الثقافية لدول الشمال. و**ثانياً**، حدوث تغييرات نوعية في أنماط ومستويات الخدمة الإخبارية التي تقدمها وسائل الاتصال، سواء منها المرئي أو المسموع أو المقروء(٥)، والدليل على ذلك الأدوار المتعددة الأبعاد

(٢) مصطفى الدميري، **الصحافة في ضوء الإسلام** (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٨)، ص ١٧.

(٣) حمزة، المصدر نفسه، ص ٧.

(٤) جاسم محمد جرجس وبديع القاسم، **مصادر المعلومات في مجال الإعلام والإتصال الجماهيري** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات، ١٩٩٨)، ص ٤.

(٥) عواطف عبد الرحمن، **قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن العشرين** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢١.

والاتجاهات التي تقوم بها وكالات الأنباء العالمية. فقد أضحت تلك الوكالات تتولى مهمة استقاء الأخبار من مصادرها الأساسية في مناطق متفرقة من العالم، وتوزيعها على الصحف والمجلات والإذاعات المرئية والمسموعة عبر وسائطها الخاصة، إذ تقدم هذه الوكالات إلى أجهزة الإعلام والصحف نحو ٨٠ بالمئة من الخدمات الإخبارية على وجه التقدير، علاوة على التحقيقات والتسجيلات السياسية والصور من مواقع الأحداث[٦].

كما يلاحظ، أيضاً، أن عدداً كبيراً من منظومات الإعلام في دول العالم النامي تتقزّم أدوارها في مواجهة تحديات مجتمعاتها، والإسهام في تطوير تجربة المشاركة السياسية ودعم قيم الحرية والمواطنة، مما أظهر تلك المنظومات في حالة من الضعف وعدم الفاعلية. هذا علاوة على السطوة المفروضة على إعلام تلك الدول من الخارج، سواء في مصادر المعلومات، أو في استراتيجياتها الموضوعة وأولويات مضامينها المنسجمة مع الخارج، وتجاوبها معها أكثر من تجاوبها مع تحديات الداخل.

لذلك تندرج أمثلة ونماذج من بلدان عديدة تدلّل على ضعف مساهمة الإعلام في التهيئة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي، قياساً على استمرار سيطرة الحكومات على هذه الوسائل. ففي بعض الدول، في أفريقيا وآسيا، التي تسير باتجاه التحول الديمقراطي، لا تكاد تُرصَد حالة ارتباط إيجابية بين انتشار التقنيات الاتصالية وتطور العملية الديمقراطية، أو اتساع قاعدة المشاركة السياسية، في ظل الهيمنة الحكومية المستمرة على هذه الوسائل[٧].

وهو ما يشير إلى أن مهمة الإعلام الخاصة بمتطلبات مجتمعه المحلية، لا يمكنها أن تتحقق بمعزل عن تحولات وظروف تشكّل منظومة نشاط الإعلام وأهدافه على المستوى العالمي، مما يفتح الباب أمام ضرورة الركون إلى سياسات تخطيط وإعداد برامج الإعلام، بما يمكّن الإعلام المحلي من التفاعل الإيجابي مع بيئة الإعلام العالمية الشديدة التنافس، ويدفع باتجاه تحقيق غايات الإعلام الخاصة بذاك المجتمع.

أما على مستوى السودان، فقد بات من الضروري صياغة برامج وسياسات إعلامية تتجاوب مع هذه التحديات، خصوصاً في ظل المهمة الكبرى التي تواجه إعلام السودان حيال تهيئة المناخ لتحول ديمقراطي حقيقي، يحافظ على مكتسبات السلام ويؤسس لاستقرار اجتماعي/سياسي مثمر وبنّاء.

ففي كثير من القضايا السياسية تستخدم أساليب إعلامية نظرية للتصدي لمعالجتها، من هذه النظريات نجد نظرية التسويق السياسي، نظرية الاعتماد المتبادل، ونظرية الهوية

(٦) وكالات الأنباء في العالم كله تتحدد في خمس وكالات عالمية هي أسوشيتدبرس، يونايتد برس، رويترز، تاس والأنباء الفرنسية، فهي تحتكر الخدمات الإعلامية في العالم كله. انظر: شفيق محمود عبد اللطيف، **وكالات الأنباء: رؤية جديدة** (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ص ١٠.

(٧) باسم الطويسي، «الإعلام والديمقراطية الساخنة،» **الغد**، ٢٠٠٦/١٠/٥، <http://www.alghad.jo/index.php?article=4807>.

الثقافية. حيث يتم تفكيك مثل هذه النظريات لخلق نماذج فكرية إعلامية يمكن توظيفها والاستفادة منها من خلال وسائل الإعلام(٨). لذلك تبرز أهمية خاصة لإجراء تطبيقات إعلامية على مختلف المسارات التي تهم المجتمع، منها على وجه الخصوص ما يتصل بتحديات التحول الديمقراطي في السودان.

هناك علاقة اعتماد متبادل بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي وهما يتساندان لترسيخ نمط اجتماعي يسود المجتمع، ويكون أحد مصادر التغير في ثقافة هذا المجتمع، كما إنه لا يسمح بأي تغيير إلا في ضوء ما يخدم العلاقة بين النظامين السياسي والاقتصادي. ووفقاً لهذا التصور، يمكن القول إن وسائل الإعلام ومؤسسات الثقافة، قد تقودان إلى استمرار النمط الاجتماعي المسيطر، وتظل هذه الوسائل غير قادرة على الفكاك من هيمنة القوى المسيطرة لأنها مصدر شرعيتها وحمايتها ودعمها الذي يوفر لها القدرة على الاستمرار(٩). من هنا تتضح أهمية الدور الموكل إلى مؤسسات الإعلام في إعادة ترتيب العلاقة بين النظامين السياسي والاقتصادي، بما يحقق الاستقرار المطلوب.

والتطور النوعي الذي شهدته صناعة الإعلام في السنوات الأخيرة، خلق منه قوة حية يمكن توظيفها في خدمة المشروعات القومية لمختلف المجتمعات. فالتحديات التي تواجه إنجاح التجربة الديمقراطية المرتقبة في السودان تحتاج إلى دعم الخبرات الإعلامية المتراكمة. مما يؤكد أن مسيرة التحول الديمقراطي، وتعزيز ثقافة السلام، والتداول السلمي للسلطة، تمثل أحد المخرجات الهامة لاستغلال قدرات المؤسسة الإعلامية في السودان، في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) بالذات. فالدراسة تحاول التحقق من مدى إمكانية تقاطع شروط المنظومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يفضي إلى خلق واقع إعلامي يستقطب قادة الرأي والمبدعين في مختلف المجالات، لخلق التعبئة اللازمة لإنجاح مشروع التحول الديمقراطي باعتباره خياراً قومياً منشوداً من كل قوى المجتمع.

فالإعلام يُعتبَر من القوى الاجتماعية المؤثرة، التي تضطلع بوظيفة على درجة عالية من الأهمية، في سياق التحول الديمقراطي المطلوب لمختلف المجتمعات. فعلى مستوى العالم المتقدم تتجه هذه الوظيفة إلى إنضاج التجربة، والتنبيه إلى أوجه الضعف والقصور، وتأكيد أدوار الرقابة والتوجيه، بينما في المجتمعات النامية تتعاظم أدوار الإعلام في سبيل مقاومة الاستبداد الحكومي، وتهيئة المجتمع للتفاعل مع قضاياه وتحدياته، والدفاع عن حقوق الأفراد ومكتسباتهم في الحرية والمشاركة وصيانة قيم المواطنة.

من هنا، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في استقصاء مؤشرات/موجهات

---

(٨) زينات محارب أبو شاويش، «دور وسائل وأساليب الإتصال في تشكيل اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الصراع العربي الإسرائيلي،» (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٨)، <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=278932>.

(٩) الطوسي، المصدر نفسه.

الدور الوطني المتعاظم للمؤسسة الإعلامية السودانية، باعتبارها أحد المنابر التي تعكس الرؤى الاجتماعية، وتعيد إنتاج واقع التسامح والتلاقح بين ثقافات المجموعات المختلفة، بحسبان أن تحديات التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد السلام تشكل محوراً هاماً لوضع استراتيجيات إعلامية تتناسب وتعقيدات المرحلة. فالدراسة تحاول أن تعكس الأهمية المتضاعفة لإعادة صياغة برامج واستراتيجيات الإعلام، المشفوعة بضمانات مهنية وقانونية، تجعل من الأداة الإعلامية وسيلة عملية في تهيئة المجتمع لتحول ديمقراطي بنّاء، يجعل قيم المواطنة والحرية والمساواة واحترام الحقوق والقانون ضمانة أولية لا نكوص عنها في سبيل التعايش والسلام.

والحكومات عموماً، من خلال ما تحمله من رؤية تجاه توظيف الإعلام، تستطيع أن تؤثر بدرجة كبيرة في إمكانية استغلاله، وتحدد مدى الاستفادة منه في دعم المشروعات الإصلاحية والتقويمية في مجال القيم والثقافات والتعايش. فهي ـ أي الحكومات ـ في كثير من الأحيان، تقوم بإعداد المعلومات وتمارس إنتاج المعرفة بوصفهما نتاجاً جانبياً للوظائف العديدة التي تتكفل بأدائها، وهما، في الوقت نفسه، تعكسان الوظائف التي تجري مباشرتها[١٠].

ويشير بعض النظريات إلى أن هناك مواقف أيديولوجية قد تدفع وسائل الإعلام إلى القيام بدور مساندة السلطة في المجتمع في فرض نفوذها والعمل على دعم الوضع القائم. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى دور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الجماهيرية التي تسهم في استمرار نفوذ الفئات المسيطرة في المجتمع[١١]، مما يفضي في الأخير إلى عرقلة انتشار روح التقارب بين الاجتماعي والسياسي، وينعكس سلباً على علاقة المجتمع بنظامه السياسي القائم، الأمر الذي يؤدي في خاتمة المطاف إلى حروب ونزاعات تغيّب، بالكامل، احتمالات تحقيق قدر معقول من سلام المجتمعات واستقرارها السياسي.

لذلك، تحاول الدراسة الكشف عن مدى إمكانية استخدام الآلة الإعلامية في خدمة المشروع القومي السوداني بأبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة. فقاعدة التنوع التي تشكل خصائص المجتمع السوداني، تتطلب وعياً حقيقياً بضرورة التقارب والاندماج بين كل شرائح المجتمع، حتى يتسنى رتق النسيج الاجتماعي، وبناء قاعدة توافقية بين مشتركات الوحدة والتكامل.

ومما لا شك فيه أن حرية التعبير، وصيانة الحقوق، المستندة إلى الدستور والتشريعات، هما البيئة المحركة للإعلام الواعي والمسؤول، القادر على الانفتاح بشفافية على قضايا السودان المفصلية. فالتحول الديمقراطي المنشود، ومجابهة تحديات مرحلة ما بعد السلام، لا يمكن التعاطي الإيجابي معهما في ظل واقع إعلامي مفرَّغ من الهدف ومعزول عن

(١٠) هربرت أ. شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٤١.

(١١) الطوسي، المصدر نفسه.

المجتمع، ومملوك كلياً من قبل الدولة. فالمرحلة تستدعي مؤسسات إعلامية لصيقة بمجتمعاتها، أكثر من كونها منظومات إعلامية تحركها دوافع خارجة عن الإرادة المجتمعية.

ومن الملاحظ أنه ومنذ تسعينيات القرن العشرين، برزت اتجاهات عديدة تدعو بكاملها إلى تثبيت فكرة وجود رابط قوي بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية، تحديداً في تلك المجتمعات التي تعايش مرحلة الانتقال السياسي من وضع إلى وضع آخر. وهذه الفكرة تنطلق من واقع أن المعلومات والأفكار والمقدرة على تفسير الوقائع والأحداث، تشكل جانباً أساسياً في المفهوم المعاصر للقوة(١٢). وليست هذه الحالة وضعية استثنائية، إذا ما تأملنا الواقع السياسي لكثير من دول المنطقة بما فيها السودان.

تحاول الدراسة جمع بيانات نوعية من مصادر متنوعة، عن تاريخ وواقع المؤسسات الإعلامية السودانية، مستعرضةً التطورات التي مرت بها التجربة الإعلامية في السودان، مع مقارنة مردود الإعلام السوداني بنماذج إعلامية تشابهه في الظروف، فضلاً عن توظيف المنهج التحليلي بغية الوصول إلى نتائج تتعلق بمدى إمكانية إعادة توظيف قدرات الإعلام السوداني، بطريقة تمكنّه من المساهمة الإيجابية في عمليات التحول الديمقراطي وتعزيز ثقافة السلام.

وهي تشتمل على خمسة محاور، حاولت من خلالها تحليل العلاقة التقاطعية بين توظيف قدرات الإعلام، وإنجاح مشروع الإصلاح والتحول الديمقراطي. يتناول المحور **الأول** الجوانب المفاهيمية المتصلة بدور وأهمية الإعلام في عملية التحول الديمقراطي. ثم تنتقل الدراسة في المحور **الثاني** إلى تحليل العلاقة التلازمية بين مخرجات الإعلام وتطبيقات الصيغة الديمقراطية في الحكم. أما المحور **الثالث** فقد أفرد بأكمله لتحليل مراحل تطور الإعلام السوداني، ثم ربط ذلك من خلال المحور **الرابع** بتأثير الإعلام السوداني في مستقبل السلام. بينما وظّف المحور **الخامس** والأخير للربط بين قدرات الإعلام وإمكانية مواجهة تحديات التحول الديمقراطي، باعتبار ذلك ضمانة أساسية لاستدامة السلام. كما تضمنت الدراسة خاتمة بأهم الاستنتاجات والخلاصة.

أولاً: مدخل نظري مفاهيمي

ليس خافياً على أحد أن المجتمع هو من أهم الوحدات المستهدفة بمعظم أوجه النشاط الإعلامي الصادر عن المؤسسات المتخصصة في مجال الاتصال والمعلومات. وكما هو معلوم، فإن المجتمع في أحد تعريفاته المبسّطة، هو كيان حي قادر على القيام بعمليات التجدد والتواصل، كما يقول كارل بوبر، وهذا ما يؤكد أن إمكانية التغيير، كاستجابة لاستحقاقات داخلية وخارجية، من غير الممكن استبعادها أو تجاوزها(١٣). وهذه الإمكانية، تظل قائمة

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) رضوان جودت زيادة، «عوائق التحول الديموقراطي في العالم العربي،» <http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID = 1351>.

وممكنة في حال تفعيل أدوار الإعلام وتنظيم عملها تناسقاً مع طبيعة التغيير المطلوب، وتماشياً مع مراحله المتتابعة.

ولا بد أيضاً من الإشارة إلى أن النظريات الاتصالية (Communication Theories) هي في واقع الأمر أشبه بالإطار السياسي الاجتماعي الشامل، الذي يعمل الاتصال في داخله بمفهومه الضيق (الإعلام)، وهي نظم حاسمة، بعضها عقائدي، وبعضها متسلط، وبعضها ليبرالي، وهكذا. هذا الوضع الاجتماعي السياسي يفرض على أجهزة الاتصال الجماهيرية أسلوباً لا تستطيع أن تتخطاه أو تشذّ عنه أو تعمل دون موافقة النظام الاجتماعي السياسي عليه(١٤).

على الصعيد ذاته، يثور جدل كثيف حول دور التكنولوجيا في التغيير الاجتماعي، وتأثيرها في وظائف الاتصال والإعلام في مجتمع المعلومات، حيث برز تياران؛ **أحدهما** يرى أن التقدم التكنولوجي يتحكم بصورة شبه مطلقة في حركة تطور المجتمعات، ويحدد، بالتالي، أدوار الاتصال وإن اختلفت مصالح المتحكمين في السياسة والاقتصاد والإعلام، ويتزعم هذا التيار عالِم الاتصال المعروف مارشال ماكلوهان. فيما يرى التيار **الثاني**، الذي يتزعمه المفكّر العربي سمير أمين، أن التحوّل في العلاقات الاجتماعية أو علاقات الإنتاج لا يرتبط بالضرورة بالتطوّرات التكنولوجية(١٥).

مهما يكن من أمر، فإن الدراسة ترى أن هناك حالة من التلازم بين الطفرات التقنية في مجال الإعلام والاتصال من جهة، والتحولات المطّردة في النظم الاجتماعية والعلاقات بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع من جهة أخرى، بما في ذلك التفاعلات السياسية. وهذا ما يمكن أن نستشفه من بعض الدلالات التي تحملها تفسيرات نظرية القابلية الاجتماعية الثقافية للنمو (Theory of Socio-Cultural Viability)، التي تقوم على العلاقة الترابطية بين قابلية نمط الحياة للنمو والتوافق والانسجام بين العلاقات الاجتماعية والتحيزات الثقافية، ولا يعني ذلك أن نمط الحياة واحد، بل تتعدد هذه الأنماط وتتنوع(١٦). يقودنا ذلك إلى طرح تساؤل محوري، حول الفلسفة التي تقف وراء تخطيط الإعلام لأي مجتمع من المجتمعات، ومدى القدرات المتوفرة للنشاط الإعلامي في هذا المجتمع، وأخيراً مدى قدرة هذا الإعلام على التقويم الذاتي ومواجهة تحديات مجتمعه المتجددة.

إن الاحتكام إلى منهج المقارنة يوصلنا إلى حقيقة أن صورة الإعلام في المجتمعات المتقدمة، تختلف كليةً عن صورته في مجتمعات البلدان النامية. وبالتالي، يمكن استنتاج

---

(١٤) علي محمد شمو، **الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، الإنترنت، القمر الصوتي الرقمي، الملتميديا** (القاهرة: الدار العربية للثقافة والنشر، ١٩٩٩)، ص ٥٤.

(١٥) عبد الرحمن، **قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن العشرين**، ص ١٥.

(١٦) **نظرية الثقافة**، ترجمة علي سيد الصاوي؛ مراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة؛ ٢٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧)، ص ١١.

اختلافات جوهرية في مخرجات الإعلام النهائية استناداً إلى المنهج ذاته، مما يفسر ضعف أو قوة تأثير الإعلام في مشروعات الإصلاح السياسي وتعزيز التجربة الديمقراطية. وبقراءتنا التاريخ، نجد، أيضاً أن للغرب الاستعماري مسؤولية كبرى في تخلّف البلدان التي وقعت تحت نير الاستعمار. صحيح أن للقيادات الوطنية التي حكمت هذه البلدان بعد استقلالها مسؤولية في الإبقاء على التخلف، لكن ينبغي أن نعترف أن النظام العالمي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية ـ كوريث للتجربة الاستعمارية ـ لم يقم على منطق التكافؤ(١٧) بالنسبة إلى دول الجنوب.

وهذه الحقيقة تستوجب أن نبحث في الأسباب الفعلية وراء حالة التخلّف التي يعيشها كثير من المجتمعات النامية، في مجال القدرات البشرية بالذات. فكثير من الدراسات أكدت أن هذا التخلّف ليس مرده قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، حيث توفرت الأموال لكثير من هذه البلدان، ولكن لم تحدث فيها تنمية أو نمو. فالسبب الرئيسي في نظر الكثيرين، يرجع إلى عوامل أخرى متباينة، من بينها طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول النامية، وما تتسم به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إضافة إلى طبيعة العلاقات الدولية التي تربط العالم الثالث بالبلدان المتقدمة التي تعمل على ابتزازه واستغلاله. وبمقتضى هذه العلاقة أصبحت الدول النامية تابعة(١٨)، وهو ما كانت محصلته حدوث خلل جوهري في مؤسسات الإعلام المختلفة، أضعف قدرته على أن يقوم بدوره الطليعي في تهيئة المجتمعات للتحولات الإيجابية.

فقد ارتبطت بدايات تجربة البلدان النامية في العمل الإعلامي، تاريخياً، بإرادة وتخطيط القوة الاستعمارية، وهذا ما دعا شعوب العالم الثالث إلى إجراء مراجعات لخطط الإعلام بشكل أكثر تعمقاً. فالعمل الإعلامي في بلدان العالم النامي لم يجذب في بداياته الكفاءات المقتدرة، كما إن ارتباط ظهور مؤسساته الإعلامية بالمستعمر الغربي شدّ نشاطه إلى الخارج، أكثر منه إلى الداخل، فضلاً عن أن اختيار العناصر التي تعمل في هذه المؤسسات كان يتاح لمن تثق فيهم الإدارات الاستعمارية. وحتى بعد رحيل المستعمر وفتح الباب أمام العناصر الوطنية، نجد أن حقل الاتصال أو الإعلام لم يكن من الحقول التي تجذب الكفاءات إلى العمل فيها(١٩).

أما عملياً، فإن واقع الحال يشير إلى أن الإعلام القومي لمجتمعات العالم النامي، يقع تحت ضغوط كثيفة مفروضة عليه من الخارج، مما يتوافق تماماً مع موجهات السياسة العالمية المعاصرة، خصوصاً في ظل النظام العالمي الجديد الذي يتكامل مع استراتيجية

---

(١٧) الصادق المهدي، **نداءات العصر** (الخرطوم: دار هايل للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٤٧.

(١٨) إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ١٧.

(١٩) هاشم الجاز، **الإعلام السوداني** (أم درمان: دار جامعة القرآن الكريم للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٤.

القطب الواحد. فالسياسة الدولية، بجوانبها المختلفة، تلعب دوراً رئيسياً في توجيه السياسات المحلية والوطنية داخل كل بلد، وعندما يتبنى المجتمع الدولي سياسة تعتمد على احترام حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ الشفافية ونشر الديمقراطية، تسعى الحكومات المحلية إلى التكيّف ـ ولو بشكل مصلحي ومؤقت ـ مع أجندته السياسية، مما يكون له دور فاعل في تقوية وتعضيد نشاط المجتمع المدني الذي يرتكز في مبادئه على هذه الشعارات ويستند إليها[٢٠].

ثانياً: الإعلام، الديمقراطية، والإصلاح

لعل البيئة السياسية، بما يميزها من حقوق ومشاركة، وكفالة للحريات، والتزام بالدستور، تجعل من حركة الإعلام ونشاطه طاقة فاعلة وإيجابية يمكن إعادة استثمارها وتوظيفها في مشروعات الإصلاح والتحول الديمقراطي. فسمات الدولة، وخصائصها الدقيقة، تحددان رؤيتها لوسائل الإعلام، وتفسران بدرجة كبيرة استغلالها ما أتيح لها من قدرات في هذا الجانب. لذلك تتباين الدول والمجتمعات في طبيعة نشاطها الإعلامي، وفي إمكانية توظيف مؤسساتها الإعلامية.

في هذا السياق، فإن مدى ظلم الدولة أو عدالتها، يقاس بجملة مؤشرات منها مؤشر الممارسة الديمقراطية، حرية الصحافة، الحقوق السياسية والمدنية، الشفافية، وغيرها. وإلى عهد قريب، كان ينظر إلى الفقر باعتباره «فقر الدخل»، لكنه أصبح الآن «فقر القدرة»، الذي يتضمن تدني مؤشرات التعليم والعلم والتكنولوجيا والصحة والرعاية الاجتماعية إلى جانب تراجع معدلات نمو الدخل وتدني مؤشرات الديمقراطية والشفافية والحقوق المدنية[٢١]. فالظروف الاقتصادية السيئة قد تستتبعها أزمات سياسية، حيث إن الأزمة الاقتصادية غالباً ما تتحالف مع الأزمة السياسية، فتشكلان معاً نفقاً صعباً لا يستطيع أي نظام أن يتجاوزه دون تقديم تنازلات حقيقية، تجعله يدخل في التفاوض مع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة[٢٢]. هذه الدرجة من التعقيد التي قد يصل المجتمع إليها، تتطلب بالضرورة التحول باتجاه نظام واسع للمشاركة، يتيح للجميع الإسهام والتفاعل، كل حسب قدراته، وهذا ما يفسر في الأخير التعبئة الذاتية للمجتمع باتجاه تطبيق صيغ الإصلاح والتحول الديمقراطي.

والتحول الديمقراطي المقصود يشار إليه من قبل كثير من الباحثين على أنه الانتقال من النظم ذات الطبيعة السلطوية/أو شبه السلطوية إلى النظم الديمقراطية. كما إن هناك سياسات أو شروطاً لازمة لإحداث هذا التحول من أهمها احترام سيادة الدستور والقانون،

(٢٠) زيادة، «عوائق التحول الديموقراطي في العالم العربي».

(٢١) محمد عبد السلام عويضة، **الطريق الثالث للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٢٧٧.

(٢٢) زيادة، المصدر نفسه.

ووجود جهاز تشريعي منتخب وقضاء مستقل، وحرية صحافة وإعلام، بالإضافة إلى التعددية السياسية والحزبية، واحترام حقوق الإنسان(٢٣).

فالديمقراطية ـ كمحصلة لهذا التحول ـ يجب أن ينظر إليها، كما عبّر أوبر فيدرين، وزير خارجية فرنسا الأسبق، على أنها الناتج النهائي لعمليات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متداخلة، وليس كنتيجة لتحوّل فوري. إذ إن التوجه نحو التحوّل الديمقراطي يشكل بداية تأسيس الوعي الديمقراطي، الذي هو الضامن الوحيد لأن تسير العملية الديمقراطية وفق خطها السليم(٢٤). لذلك، فإن كثيراً من الوسائل والأدوات يمكن الاستفادة منها في تحقيق هذا التحول، ويتصدر الإعلام، على سبيل المثال، تلك الوسائل نظراً إلى فاعليته وقدرته على توحيد الرؤى والمواقف حول الأهداف القومية.

إذن، ليس غريباً أن نؤكد أن هناك قناعة لدى عدد مقدَّر من الخبراء والباحثين، أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي. ومن هذا المنظور، تتجه الآراء إلى تأكيد الدور المقدر الذي تلعبه وسائل الإعلام في عمليات الدمقرطة وقضايا الإصلاح. حيث إن الإعلام هو سليل الديمقراطية، وانتشار الصحف ومحطات الإذاعة وقنوات التلفزيون تزامن بشكل ملحوظ مع تعميم وانتشار فكرة الديمقراطية نفسها(٢٥).

على الصعيد ذاته نجد أن مؤسسات الإعلام، على اختلاف مسمياتها، تقوم بدور حيوي وقيادي في كثير من الجوانب التي تمثل تحدياً إمام إجراء الإصلاحات السياسية المتوافقة مع القدرات الشعبية المتنامية باتجاه المشاركة في الحكم، وفي صياغة البرامج والسياسات واتخاذ القرار. ويقصد بالإصلاح كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة، التي

---

(٢٣) أهم شروط وسمات التحول الديمقراطي هي: التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، احترام الدستور وسيادة القانون، استقلال القضاء، احترام حقوق الإنسان، حرية الصحافة والإعلام. انظر: عادل عامر، «التحول الديمقراطي من خلال الحياة السياسية في مصر،» <http://aaa6666.jeeran.com/archive/2008/4/539485.html>.

(٢٤) زيادة، المصدر نفسه. هناك شروط ومهام عديدة، تقوم بها منظمات المجتمع المدني، لا بد من توافرها حتى تتمكن المجتمعات من إنجاح عمليات التحول الديمقراطي، هي: (١) الإرادة الوطنية المؤمنة بالمصلحة العليا والعاملة على تحقيقها. (٢) توافر الرغبة الحقيقية لدى القوى والأحزاب السياسية لإنجاح هذا التحول. (٣) صياغة برامج التحول نحو الديمقراطية. (٤) نشر الوعي بضرورة التحول الديمقراطي الذي هو في مصلحة الجميع. كما إن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تقوم بالأدوار التالية: أولاً، تعريف المجتمع بمزايا الخيار الديمقراطي وأهمية وسيادة القانون ودولة المؤسسات. ثانياً، الدفاع عن الديمقراطية. ثالثاً، التعريف بمبادئ حقوق الإنسان وضرورة احترامها والدفاع عنها. رابعاً، نشر ثقافة التنوع والحوار البنّاء وقبول الآخر. خامساً، نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الوطن. سادساً، فضح كافة أشكال الفساد المالي والإداري التي تعتري الدولة. انظر: <http://ammonnews.net/arabicDemo/article.php?issue=&articleID=25558>.

(٢٥) الطويسي، «الإعلام والديمقراطية الساخنة».

يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص على حد سواء، وذلك للسير بالمجتمعات والدول في طريق بناء النظم الديمقراطية. وكما هو معلوم، فإن بناء النظم الديمقراطية يتطلب كفالة حرية التعبير (الصحافة ووسائل الإعلام)، والاعتماد على الانتخابات الحرة لضمان تداول عادل للسلطة، وتحقيق أقصى قدر من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية، التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته(٢٦).

ولا يمكن الحديث عن أي إمكانية لإنجاح عمليات التحول الديمقراطي دون أن تتغلغل الثقافة الديمقراطية في منظومة القيم الاجتماعية، وتصبح جزءاً من ملامح المجتمع الرئيسية. وهذا ما يعزز من دور الإعلام، بمؤسساته وقدراته التأثيرية، باعتباره آلية فاعلة في اختراق المجتمع وتسهيل تهيئته الكاملة وإعادة صياغة منظوماته القيمية واتجاهاته الثقافية، بما يقرّب بينه وبين قبوله بمبدأ الثقافة الديمقراطية، وتهيئته لعمليات إصلاح وتحول ديمقراطي حقيقي. ويفترض بالإعلام أن يضطلع بمسؤوليات وأعباء جسيمة في سبيل تحقيق هذه الغاية.

فعلى سبيل المثال، هناك دور رقابي متعاظم يقوم به الإعلام في مجال عمل المؤسسة التشريعية. وهذا الدور يعكس مدى تمتع المجتمع الإعلامي بحرية الرأي والتعبير، مما قد يقود إلى تأكيد مبدأ المساءلة والمحاسبة متى دعت الضرورة إلى ذلك. وبالتالي، يصبح بإمكان الجمهور متابعة أدوار نواب الشعب وقياس مدى مساهماتهم في الرقابة والتشريعات ومحاربة الفساد، مما يشير إلى الدور الحقيقي الذي يلعبه المواطن في ما يتصل بمتابعة أداء السلطة التشريعية، والحكومة عموماً.

ولكي يقوم الإعلام بدوره المنشود في مشروع التحول الديمقراطي، يجب أن تتوفر جملة شروط، **أولها** الوقوف على قدرات وسائل الإعلام الحقيقية من ناحية ملكيتها ومواردها وتأهيلها، وكذلك سياساتها ومنهج عملها اللذين ينعكسان، ولا شك، بشكل جلي على مضمون رسالتها الإعلامية. و**ثانيها**، التعرف على طبيعة المجتمعات من حيث قواعد تفاعل أفرادها مع منظومتها القيمية وثقافتها؛ فأسس البناء الاجتماعي هي التي تحدد علاقات المجتمع الرأسية والأفقية، وتمكّن من معرفة مدى تعاطي ذلك المجتمع مع الشأن السياسي.

(٢٦) أهم رؤى الإصلاح السياسي تقوم على: أولاً، الإصلاح الدستوري والتشريعي، الذي يشمل: الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً - تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً طبقاً لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست دولة نوايا حسنة - إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفاً زمنياً لتولّي الحكم - إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي. ثانياً، إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية وتشمل: إطلاق الحريات ـ تحرير الصحافة ووسائل الإعلام ـ إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني. انظر: <http://www.arabreformforum.org/ar/document.html>.

ثالثاً: واقع الإعلام السوداني

علاقة الإعلام بالسلطة

ارتبطت نشأة الإعلام في السودان، في كل مراحلها، بالسلطة التنفيذية؛ فإما أن يكون جزءاً منها أو خاضعاً لرقابتها، وذلك منذ السلطنات السودانية (الفونج، تقلي، المسبعات، الفور) التي سادت في إطار السودان القديم، الذي امتد من البحر الأحمر شرقاً، إلى المحيط الأطلنطي غرباً، وحتى قيام الدولة السودانية الموحدة بانضمام إقليم دارفور. فالتطور التاريخي لأجهزة الخطاب الإعلامي في السودان يرتبط بجهاز الدولة، والمستفيد الأكبر من ذلك هو الصفوة، بحكم ارتباط نشأة الإعلام وتطوره المركزي بها(٢٧).

أما لاحقاً، فإن سمات العلاقة بين الصحافة والجهاز التنفيذي في ظل الحكومات الوطنية السودانية امتازت بالتوتر والملامة، إذ شابها في كثير من الفترات الحذر والشدّ والجذب، مما يؤثر سلباً في أداء الإعلام لأدواره الريادية. فالحكومات تعتقد أن الصحافة مقصّرة في الاعتناء بقضايا الوطن والمواطن الرئيسية، وأنها حتى عندما تتناول الشأن العام، يكون تناولها سطحياً، فلا يغوص في الأعماق، ولا يعبّر إلا عن رؤية الناشر، حزباً كان أم فرداً، وأن الكوادر الإعلامية ليست لديها الدراية الكافية، وهي بالتالي ليست مؤتمنة على أسرار القضايا الكبرى.

كما تعتقد الصحافة (كترميز لمؤسساتنا الإعلامية)، من جهتها، أن أغلبية حكوماتنا الوطنية هي حكومات قابضة من عدة نواحٍ: فهي قابضة للحريات لا تطلقها إلا لماماً ولمن وافق هواه هواها، وقابضة للمال لا تنفقه ولا تتركه يتدفق من تلقاء الآخرين، وقابضة للمعلومات لا تبوح بها إلا عند الضرورة. وفي وسط هذه الاتهامات المتبادلة يفوت على الوطن خير كثير ويضيع حق الناس في معرفة ما يدور حولهم وما يؤثر في مصائرهم، من خلال الصحافة والإعلام(٢٨). ولكن هذا لا ينفي أن تجربة الإعلام السوداني، هي تجربة ناضجة وذات أهداف حيوية تتجاوز حدود الدولة القومية، وهذا الأمر، وبرأي كثير من المؤرخين، يلازم الإعلام السوداني، تحديداً الصحافة، منذ نشأته الباكرة.

فنشأة الإعلام السوداني، بروافده المتعددة، قديمة، ترجع إلى العقود الأولى من الحقبة الاستعمارية، مما يشير إلى أن السودان، مقارنة بكثير من دول أفريقيا والوطن

(٢٧) عبد الله آدم خاطر، «أزمة دارفور نموذج للتناول الإعلامي،» ورقة قدمت إلى: ورشة نظمتها المنظمة السودانية للتنمية الشعبية ومجموعة إعلام المجتمع عن دور الإعلام في حل أزمة دارفور في الفترة من ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في قاعة محمد عبد الحي بطيبة برس، حيث قصد المنظمون للورشة مناقشة اتجاهات الإعلام في أزمة دارفور وآفاق الحلول الممكنة ودور الإعلام في التمهيد لحل الأزمة والخروج بوثيقة للسلم الأهلي في دارفور. انظر تقرير مريم عبد الرحمن تكس عن الورشة والمنشور على موقع صحيفة **الصحافة** السودانية: <http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147499073>.

(٢٨) العبيد أحمد مروح، «دعوة لإعمال النظر في العلاقة بين الصحافة والجهاز التنفيذي،» **الصحافة**، ٢٠٠٦/٩/٢٦، ص ١١.

العربي، يبدو عريقاً في تجربته الإعلامية، سواء على مستوى الإصدارات الإعلامية المتخصصة، أو النشاط الإعلامي التقليدي. فعلى سبيل المثال، كانت مجلة **بنت الوادي** أول مجلة نسائية سودانية تصدر في السودان وقد أصدرتها تكوى سركسيان (وهي سودانية من أصل أرمني) عام ١٩٤٦، كمجلة نسائية، أدبية، اجتماعية، شهرية، وكان لهذه المجلة دور كبير في تنشيط الأقلام النسائية للكتابة في الصحف[٢٩].

وفي هذا المجال تشير د. عواطف عبد الرحمن، وهي خبيرة إعلامية، إلى أن الاتجاه العام للصحافة السودانية، في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، كان الاهتمام بقضية المستعمرات ككل، ولكن من زاوية خبرية واعتماداً على مصادر خارجية. كما عكست الصحف السودانية في التعليقات والدراسات القليلة تعاطفاً وتأييداً لحركة الكفاح المسلح ضد الاستعمار في المستعمرات، كالمستعمرات البرتغالية على سبيل المثال، وأبرزت موقف السودان الرسمي في تأييده حركات التحرر وتقديم الحكومة السودانية أي دعم مادي أو سياسي[٣٠].

علاقة الإعلام بالجمهور

يبدو من المهم، أيضاً، عدم التقليل من أهمية عامل الجمهور في سياق تحليل الوظيفة الإعلامية، خصوصاً إذا ما تعلقت تلك الوظيفة بتحقيق مشروع اجتماعي/سياسي/ثقافي، يحمل في جوهره تحولاً ديمقراطياً حقيقياً يفتح الباب أمام الإسهام الاجتماعي في الانتخاب والمشاركة. فالبنى التقليدية العشائرية والقبلية، بما تحمله من قيم، ما تزال تؤثر بشكل ملحوظ في السلوك السياسي لجمهور الناخبين، مما يصرف تركيز الناخب عن الجدارة والكفاءة والمستوى العلمي. وفي هذه الحالة، تجري الانتخابات، على سبيل المثال، على أساس عشائري يغفل أخذ المعايير الموضوعية ولا يعيرها الاهتمام اللازم. ذلك أن الحالة الذهنية التقليدية هي أحد أهم محركات ـ أو بالأحرى موجّهات ـ السلوك السياسي، التي قد تلغي أو تؤثر في حرية الاختيار[٣١].

ودراسة واقع الانتخابات في السودان تتطلب معرفة ظروف الناخب السوداني، وبرامج الأحزاب السياسية وإمكانية تطوير هذه التجربة[٣٢]. فعلى سبيل المثال، إن تأثر الناخب

(٢٩) إسماعيل إبراهيم، **الصحافة النسائية في الوطن العربي** (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٣٩.

(٣٠) عواطف عبد الرحمن، **صورة أفريقيا في الصحافة العربية**، ط ٢ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٦٦.

(٣١) انظر حوار مع أمين المشاغبة على الموقع الإلكتروني لجريدة **العرب اليوم**، <http://www.alarabalyawm.net/pages.php?>.

(٣٢) أقر البرلمان السوداني قانوناً جديداً للانتخابات (تموز/يوليو ٢٠٠٨) في خطوة هامة نحو إجراء الانتخابات العامة بالبلاد والتحول نحو الديمقراطية كما تنص اتفاقية السلام الشامل. ولأول مرة يمنح القانون المرأة ٢ بالمئة من المقاعد في البرلمان، كما يدخل العمل بالتمثيل النسبي بضمانة نسب محددة للأحزاب السياسية. وبعد مداولات مطولة أصدر البرلمان القانون حيث صوت ٣٥٠ عضواً لصالحه مقابل ١٤، وامتناع اثنين عن =

السوداني بانقطاع الممارسة الديمقراطية عرقل من عملية تحول الديمقراطية إلى سلوك وثقافة. والآن، وبعد طول غياب عن هذه الممارسة، فإن الساحة السياسية لا تشهد فقط لاعبين جدداً في القوى السياسية، بل لاعبين جدداً على مستوى الناخبين، أيضاً(٣٣).

كل ذلك يشير إلى تصاعد المطلوبات التي يحفل بها الظرف السياسي في السودان، خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة، التي يستشرف السودان فيها واقعاً جديداً تتحدد فيه ملامح القادم سياسياً وجغرافياً. فالاستفتاء والانتخابات القادمة هما فعل سياسي مفصلي يتحتم التعامل معه بالمسؤولية والجدية المطلوبتين وصولاً إلى مرحلة متقدمة من قبول الآخر، والتهيئة لتجربة ديمقراطية مستدامة. وبالتالي، فإن أهم التحديات المجتمعية التي من الممكن أن يتصدى إليها الفعل الإعلامي هي بسط ثقافة السلام. فثقافة السلام، والتحول الديمقراطي، هما من أهم التحديات التي من المفترض أن تعيرها وسائل الإعلام الاهتمام اللازم، بما فيها الصحافة السودانية، مما يستوجب التركيز على تذليل كافة العقبات التي تعترض تطور عمل الصحافة السودانية مثل مظاهر تقييد حرية العمل الصحفي وفرض الرقابة عليه، أو بادرة اغتيال مندوبي الصحافة(٣٤).

خامساً: الإعلام السوداني ومستقبل السلام

يقع السودان في مساحة شاسعة ويتشارك حدودياً مع تسع دول مجاورة، ومعظم هذه الدول يوجد فيها تداخل قبلي مع القبائل السودانية التي تربو على الخمسمئة قبيلة، إضافة

= التصويت. وبموجب القانون الجديد ينتخب ٦٠ بالمئة من أعضاء البرلمان مباشرةً من قبل الناخبين في الدوائر المحلية، أما البقية فينتخبون وفقاً للتمثيل النسبي للأحزاب. وعين أعضاء البرلمان الحالي بموجب الدستور الانتقالي المعمول به في البلاد بعد توقيع اتفاقية السلام. وتضمن القوائم الانتخابية ١١٢ مقعداً للنساء، أي ربع مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٥٠ مقعداً. وتنص اتفاقية السلام الشامل الموقعة عام ٢٠٠٥، التي أنهت حرباً أهلية مريرة بين الشمال والجنوب في السودان، على إجراء انتخابات برلمانية في موعد لا يتعدى عام ٢٠٠٩، غير أن عراقيل كثيرة اعترضت الاتفاقية. ووفقاً لجدول الاتفاقية كان يجب إقرار القانون الانتخابي الجديد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومن المقرر تعيين لجنة انتخابية في غضون شهر من صدور القرار الانتخابي، إلا أنه لا يتوقع أن تتمكن البلاد من إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. ويحتل حزب المؤتمر الوطني ٥٢ بالمئة من مقاعد البرلمان، بينما تشغل الحركة الشعبية لتحرير السودان نسبة ٢٨ بالمئة منه، وتحتل الأحزاب الأخرى ما نسبته ٢٠ بالمئة.

(٣٣) «الناخبون الجدد وصناديق الاقتراع،» <http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147516063>.

(٣٤) ندوة جريدة **الصحافة** السودانية عن حرية الصحافة والتحول الديمقراطي التي عقدت في دولة قطر في مجلس المستشار القانوني أبو بكر القاضي في مدينة الريان ضمن نشاط المنتدى الثقافي الشهري، وشارك فيها كل من عبد الرحمن بركات، سانتوس أوريم، عثمان حماد، نعيم عبد الرحيم مهدي، علي القاضي، صديق محمد مصطفى، بابكر عثمان، هجو حسن الأقرع، الخليفة أحمد محجوب، فيصل كمبال، جوزيف براودي (صحافي أمريكي وباحث زائر بمركز الديمقراطية والمجتمع المدني في جامعة جورج تاون). انظر: <http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=238&msg=1189070246>.

إلى التوتر الأمني الذي يسود بعض هذه البلدان، لذلك فإن تناول الإعلام للأحداث والقضايا لا بد أن يستصحب هذا الواقع، باعتبار أن أساليب التغطية الإعلامية تلعب دوراً هاماً، وهي سلاح ذو حدين؛ فقد تخمد القضية أو المشكل المعين، وفي الوقت نفسه يمكن أن تؤدي إلى تأجيج الصراع(٣٥).

وفي هذه الفترة، تتوفر أرضية طيبة في السودان لتحقيق التحول الديمقراطي من خلال تنفيذ العديد من مواد الدستور الانتقالي، واتفاقية السلام الشامل (Comprehensive Peace Agreement)، واتفاقية سلام أبوجا، وسلام الشرق الذي يعرف باتفاق أسمرا(٣٦). وهو مكسب وطني حقيقي تم التوصل إليه بعد عناء متواصل وخسائر كبيرة في الأرواح والمال، لذلك يجب التأكيد أن حماية السلام، والمحافظة عليه، هما في مصاف المسؤوليات القومية الكبرى، التي يجب على الجميع، أفراداً وهيئات وجمعيات ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات إعلامية، المحافظة عليها، والقيام بها.

إن الحفاظ على اتفاق السلام الشامل الموقّع في التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لن يكون ممكناً دون التعامل مع جذور ومسببات الأزمة عبر عملية بناء السلام. ولن يتأتى ذلك دون وجود وسائل إعلام أمينة، تتيح للجميع فرص التعبير عن أفكارهم، وتبلور أدوارهم ومسؤولياتهم في عملية السلام، وتخلق التفهّم المنشود، والرؤية، والتسامح، والتعايش السلمي، والوحدة. إن إجراء المناظرات وإذكاء روح النقاش والحوار، أمران بالغا الأهمية، لا سيما في وجود قضايا تثير جدلاً، كالاستفتاء المرتقب ومسألة تقرير المصير، إلى جانب وضع المناطق الثلاث المتنازع عليها.

إن الديمقراطية، واللامركزية، والحكم الرشيد، تستدعي انهماك المجتمع المدني في عمليات التخطيط، ثم مراقبة توزيع الأداء الخدمي. هنا تكمن الأهمية المحورية للإعلام في إرساء التعليم المدني، والتوعية، والإرشاد إلى الديمقراطية، والمساهمة في الحكم، واحترام

(٣٥) معتصم بخيت أحمد الأمين، «الصحافة السودانية وتحديات السلام،» **الرأي العام**، ٢٠٠٤/٨/١، ص ٨.

(٣٦) الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥، وكذلك اتفاقيتا نيفاشا والقاهرة، اللتان أصبحتا جزءاً لا يتجزأ منه، كما هو منصوص عليه في مقدمة الدستور التي تقول: «والتزاماً منا بإقامة نظام لامركزي وديمقراطي تعددي للحكم فيه تداول السلطة سلمياً وبإعلاء قيم العدل والمساواة وحفظ كرامة الإنسان ومساواة الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، التزاماً منا بضرورة التوجه بالحكم في المرحلة المقبلة من مسيرتنا السياسية نحو تعزيز النمو الاقتصادي وتوطيد التوافق الاجتماعي وتعميق التسامح الديني وبناء الثقة بين أهل السودان جميعاً، والتزاماً بإتفاقية السلام الشامل الموقعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ واستهداءً بدستور السودان لعام ١٩٩٨ والتجارب الدستورية السابقة منذ الاستقلال والتجارب الأخرى ذات الصلة وتقديراً لمؤتمرات الحوار وبمبادرة الحوار الشعبي الشامل واتفاقيات السلام المنهية للنزاعات في البلاد.. نعلن بهذا اعتمادنا على الدستور قانوناً أعلى في جمهورية السودان خلال الفترة الانتقالية ونتعهد باحترامه وحمايته. وما جاء في الفصل الثاني من وثيقة الحقوق في المواد (١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٢٧) والمواد (٢٨)، (٢٩)، (٣٣) من ضمان لحرية التعبير، وكل الحقوق التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية التي السودان عضو فيها. انظر: <http://www.katib.org/node/3829>.

التنوع، وسيادة القانون. والدساتير الانتقالية في شمال السودان وجنوبه تكفل بوضوح حرية الصحافة في السودان(٣٧).

ولهذا، تتعاظم، يوماً بعد يوم، أعباء الإعلام في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، ودعم جهود الوفاق الأهلي لإخماد نيران الفتنة في دارفور. هذا في الوقت الذي يواجه فيه السودان ضغوطات دولية وحملات إعلام خارجية، قد تحول دون الوصول إلى مرحلة استقرار حقيقي. ففي ظل هذه الظروف، لا بد من إعداد إعلام ناضج يستطيع مواجهة تلك التحديات بما يلزم، وذلك بتوحيد الرؤى والأهداف حول المشروع الوطني الأساسي، وهو ترسيخ السلام وضمان عوامل استدامته، وتوفير الشروط اللازمة للتحول الديمقراطي المنتظر.

لذلك هناك ضرورة للاستجابة إلى الشروط التالية:

ـ الالتزام باستقاء الأخبار والمعلومات الأمنية والعسكرية من إدارات الإعلام في الأجهزة المختصة ومكاتب التصريح الرسمي، حتى لا نجعل الرأي العام عرضة للمعلومات غير الموثوقة.

ـ التعامل مع المصادر المسؤولة للتثبت والتأكد من صحة الخبر.

ـ الإصرار على تعميم التقنية المتطورة لرفع كفاءة الأداء.

ـ تكثيف الجُرع التدريبية للكوادر، ورفع مستوى الكفاءة المعلوماتية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية(٣٨).

ـ تنظيم أنشطة وحملات إعلامية مدروسة، وعلى أسس علمية، تتفاعل مع الواقع بكامل تحدياته، وتفضي في الأخير إلى الوصول إلى الأهداف المرصودة.

ولإنجاح الحملات الإعلامية باتجاه بسط ثقافة السلام، وما يصاحبها من زخم، لا بد من الاهتمام بالجوانب التالية:

ـ التركيز على وجود فكرة محورية وغاية واضحة المعالم مستمدة من تحديد محاور أساسية.

ـ التنوع في الأشكال والموضوعات، بما يضمن الوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع.

ـ الامتداد الزمني، بحيث تمتد الحملة إلى فترات تزيد على عام مما يضمن اهتمام الجمهور المستهدف بها.

ـ قياس فاعلية الحملة قبْل وأثناء وبعد القيام بها(٣٩).

---

(٣٧) موقع بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي بالسودان: <http://ec.europa.eu/delegations/delsdn>.

(٣٨) الأمين، «الصحافة السودانية وتحديات السلام،» ص ٨.

(٣٩) سامي عبد العزيز، في: <http://al7our.maktoobblog.com>.

سادساً: الإعلام وتحديات التحول الديمقراطي

إن من أوضح الشواهد التاريخية على سياق تعامل الحكومة الاستعمارية (البريطانية)، التضييق على شريحة المتعلمين السودانيين، وعدم السماح لهم بلعب أي دور وطني، إلا في حدود ما هو غير مهدد لسياسات المستعمر أو لوجوده. ويبدو ذلك طبيعياً إذا ما نظرنا إليه بمنطق القوة الاستعمارية التي تسعى إلى تحييد الموقف الوطني، واستغلال المستعمرات إلى أقصى درجة ممكنة. فقد كانت سياسة الحكومة الاستعمارية في أعقاب ثورة ١٩٢٤، تقوم على العداء السافر للطبقة السودانية المتعلمة، فكانت تحصر نشاطها وتضيّق عليها الخناق، في محاولة للحفاظ على الاستقرار السياسي[٤٠]. وبالمقابل، انعكس ذلك، على تعضيد نشاط الحركة الوطنية السودانية، وإنضاج مواقفها، وترسيخ قيم الوطنية في وجدان الأمة، وفي ثقافتها الشفاهية والمتداولة، حيث نتجت من ذلك بيئة محفزة للعمل الإعلامي رغم تواضعه وقتها. ولا يمكن قراءة تاريخ أنشطة المؤسسات الإعلامية، وتداعيات استقلال السودان دون الوقوف عند تلك البدايات.

فقد كتب أحد قادة جيل الاستقلال، أحمد خير، مخاطباً الأحزاب السياسية: «فعلى الأحزاب السودانية لكي تكتسب التأييد الشعبي ألا تكتفي بعنوان الدولة في المستقبل، بل عليها أن تبيّن ماذا سيكون نظام الحكم المركزي والمحلي، وماذا ستكون الأسس الاقتصادية في البلاد، وفي يد من تكون مصادر الثروة، وكيف تمحى الأمية، وما هي القيم الاجتماعية التي يجب أن تسود في السودان»[٤١].

فالسودان يعتبر نسبياً من أوائل الدول التي حققت استقلالها بين دول القارة الأفريقية. وبواقع حجمه الجغرافي وعدد سكانه، وتعدد ثقافاته، وتجربته الديمقراطية، يمكنه أن يلعب دوراً فعالاً في المحيطين الإقليمي والعالمي، خصوصاً في ما يتصل بدعم حركات التحرر الوطني الأفريقية، ودعوات الوحدة الأفريقية وربط الوطن العربي بالعالم الأفريقي. كما إنه مؤهل لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي الإقليمي. لكن فشل بناء تنمية اقتصادية حقيقية، والانتكاسات المتكررة لتجربته الديمقرطية، واستمرار حلقات الحروب الأهلية، جعلته منكفئاً على الداخل أكثر منه منفتحاً على الخارج[٤٢].

---

(٤٠) محجوب محمد صالح، **الصحافة السودانية في نصف قرن**، ط ٢ (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٦)، ج ١: **١٩٠٣ - ١٩٥٣**، ص ٧٨.

(٤١) كما إن هناك مقولة أخرى للأستاذ أحمد خير المحامي: «ليست الغاية من كفاح السودان ضد الاستعمار هي اختيار الاسم الذي يستطيع القادة أن يطلقوه على الدولة، بل ينبغي أن تكون غايتنا إقامة الأسس والضمانات التي تكفل للمواطن حقوقه فينالها في عزة واحترام، دون محاباة أو استثناء. غايتنا أن نغرس في نفس رجل الدولة، ذلك الاعتقاد الراسخ الذي يجعله يحس إحساساً كاملاً بأنه خادم المجتمع الذي تتوقف مكانته واحترامه على مقدار ما يؤديه للمجتمع من خدمات ويؤديه من جهد». انظر: عادل عبد العاطي، «الحصار المر،» <http://saf_pItripod.com/arabic/alsudan.htm>.

(٤٢) المصدر نفسه.

إقليمياً، يلاحظ على السياسات الإعلامية في الوطن العربي، على سبيل المثال، تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية، والتحرك في دائرة الحكام والزعماء، وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم، مما أدى إلى إهمال الوظائف الأخرى المتمثلة في التوعية القومية والاجتماعية وفي التثقيف[٤٣]. هذا ما يجب أن تعيه النخب الوطنية، والمجموعات المستنيرة وصنّاع الرأي والفكر عبر مختلف المنابر، خاصة منابر الإعلام. إذاً، المحك الحقيقي للنخب الوطنية هو مدى قدرتها على خلق بناء قومي تتكامل فيه عناصر الثقافة والقيم في نسيج وطني يجعل من الصورة القومية ضمانة، وقوة دفع لمستقبل السودان في ظل ما يواجهه من تحديات استدامة السلام وترسيخ تجربته الديمقراطية الرائدة على مستوى الإقليم.

فالصورة القومية المنشودة، كما عبّر عنها جان ميريل بقوله: «هي منظومة من الانطباعات والأفكار والآراء والاتجاهات التي تكوّن تمثيلاً عاماً أو سائداً. فهي عبارة عن وصف موجز أو تصوّر موحد لشعب دولة ما أو حكومته». كما يراها السيد يسن بأنها «السمات الشائعة الثابتة التي تسري على شعب ما والتي تأخذ شكل العقيدة العامة الجماعية»[٤٤]. لكن يبقى السؤال عن طبيعة تطورات تاريخ السودان في ظل سمات وخصائص مراحله المتتابعة.

عموماً، تاريخ السودان السياسي الحديث، هو تاريخ مليء بسلسلة من الانقلابات العسكرية المتكررة التي تفصل بينها فترات ديمقراطية قصيرة عادة. فالنقد الصريح الموجّه من قبل القوى الحديثة إلى الأحزاب الكبيرة، حول هذه الظاهرة، دار حول تقصيرها في إنجاح التجارب الديمقراطية، الذي يرجع في الأساس إلى عدم تركيز هذه الأحزاب على الديمقراطية الاجتماعية، على حساب الديمقراطية السياسية؛ مما يعني أيضاً أن الترويج للنماذج السلطوية التي تجسد هذا الفهم، أفضى في الأخير إلى تعطيل نمو الوعي الديمقراطي السياسي[٤٥]. فالتجربة الديمقراطية في السودان كثيراً ما تواضعت نتائجها جرّاء التعاطي السالب من قبل الأحزاب، مما يفوت فرص التحول السلس باتجاه تكثيف التجربة وتحقيق مراميها. فالتخطيط الحزبي، وصياغة البرامج، والوعي القومي المتسامي على المصالح الضيقة، هي أحد ضمانات النجاح المطلوبة مستقبلاً. فعلى سبيل المثال، هناك خمسة عناصر تحدد برامج الأحزاب، هي:

ـ القيم والمبادئ الأساسية للحزب كالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية.

ـ تحليل الشرائح الاجتماعية وتحديد أهداف الحزب في خدمة مصالحها.

---

(٤٣) عبد الرحمن، **قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن العشرين**، ص ٣٥.

(٤٤) طاش، **صورة الإسلام في الإعلام الغربي**، ص ٢٢.

(٤٥) عبد العزيز حسين الصاوي، «من التعليم إلى الديموقراطية: السودان نموذجاً،» **الحياة**، ٢٠٠٨/٣/١٣، <http://www.alhayat.com/opinion/03-2008/Item-20080312-a4691a58-c0a8-10ed-017c-4324cd0708cc/story.html>.

ـ إدراك طبيعة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي يحدد الحزب أهدافه فيها لخدمة الشرائح الاجتماعية المستهدفة من قاعدته الاجتماعية وناخبيه.

ـ تحديد الأهداف في القضايا التقاطعية كالعمل والبيئة والتكنولوجيا والسكان والثقافة، لخدمة الشرائح الاجتماعية فيها حسب توجه الحزب وقيمه ومبادئه الأساسية. وعموماً، إن المعادلة المهمة والأساسية في برامج الأحزاب هي العلاقة بين الدولة وآليات السوق والقطاع الخاص والمجتمع.

ـ تنزيل تلك المبادئ والقيم والأهداف والسياسات إلى أرض الواقع(٤٦).

لذلك، أصبح المجتمع بمنظومته السياسية والاجتماعية في مواجهة كثير من التحديات التي صنعتها تعقيدات الماضي، وتصاعد ضغوطات الحاضر على قدم سواء. ففي مثل هذه الوضعية، نجد المجتمع أحوج ما يكون إلى إعلام ناضج ومسؤول يذّلل العقبات، ويفتح الطريق للتعايش والسلام بين المجموعات، عبر مشروع سياسي إصلاحي يتبنّى صيغة تراضٍ ومشاركة مقبولة.

إذن، يبقى من المهم سرد بعض من تلك التحديات التي تواجه مؤسساتنا الإعلامية. فالناظر إلى الإعلام الرسمي يجد، **أولاً**، وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهده، أن مشواراً طويلاً ينتظره كي يقود تغييراً حقيقياً يعكس المرحلة الجديدة، ويستوعب التنوع والثراء اللذين يتميز بهما الوطن؛ فالإعلام القومي ما زال حبيساً في دهاليز النشاط الرسمي. **ثانياً**، هناك حاجة ملحّة إلى التنسيق بين الأجهزة الإعلامية القومية، وتلك التي في الولايات لعكس بعض البرامج الولائية في الإعلام القومي. **ثالثاً**، الإعلام هو السلاح الذي سيخوض به أهل السودان معركتهم ضد الجهل وخطر الإشاعات، ويراقبون به أداء جهازهم التنفيذي، ويرصدون تصرفات أحزابهم السياسية، ويطلّون عبره على الآخرين، خارج حدود الوطن، للتبشير بفرص التعايش والسلام وبناء المؤسسات الديمقراطية والتعريف بفرص الاستثمار(٤٧).

ونقطة البدء في ذلك هي إعادة ترتيب البيت من الداخل، وهذا يستلزم نضالاً وطنياً من أجل إعادة توزيع القوة السياسية في المجتمع، بما ينقل سلطة اتخاذ القرار إلى الطبقات والفئات صاحبة المصلحة، وبما يقيم نظماً للحكم تسمح بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة، أي أن نقطة الانطلاق إلى التنمية الوطنية، المستقلة والشاملة والمطّردة، هي نقطة نضالية سياسية وثقافية في آن واحد(٤٨). هذا على الصعيد الاجتماعي/الثقافي، أما على صعيد الإعلام والمعلومات، فلا بد من استنفار التطوير والتحديث، وتأهيل الكوادر العملية، حتى يتسنى للمجتمع الاستفادة القصوى والتوظيف الأمثل لقدراته الإعلامية.

---

(٤٦) «برامج الأحزاب... التغيير المجتمعي والبعد الاجتماعي،» <http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147498782>.

(٤٧) محمد يوسف حسن، «الإعلام.. من مرحلة الفطام إلى سن الرشد،» **الصحافة**، ٢٠٠٥/٨/٢١، ص ١٠.

(٤٨) العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ص ٩٨.

فليس هناك ما يمنع من أن نستهدف تأسيس نظام معلوماتي وإعلامي عصري يروّج للخيارات الوطنية، ويدفع باتجاه تعزيز قيم المشاركة الاجتماعية والتحول الديمقراطي، وتأمين مكتسبات السلام.

من المؤكد أن بناء نظام معلومات عصري بهذه الكيفية، وكما حققته الدول المتقدمة، لا بد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

ـ اعتبار المعلومات ومصادرها من الموارد الوطنية.

ـ أن يكون لجميع المواطنين حق الوصول والحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات.

ـ أن تكون كل مصادر المعلومات في البلد ملكاً للجميع، ولا بد من تنسيقها وتكاملها عن طريق شبكة معلومات وطنية شاملة تقدم خدماتها لكل مواطن، بغض النظر عن مكان وجوده داخل القطر.

ـ الاعتراف بحقوق الناشرين والمؤلفين.

ـ أن يأخذ نظام المعلومات الوطني وتشريعاته، أمن الأمة وسلامتها، بالحسبان[٤٩].

علاوة على ذلك، لا بد من توسيع دائرة الاهتمام، على المستويين الرسمي والشعبي، بثقافة التخطيط المرحلي والمستقبلي، الذي يلعب فيه الإعلام دوراً متعاظماً، سواء بتثبيت أركان هذه الثقافة في وجدان الأمة، أو بالترويج لفوائدها التي سيجنيها المجتمع بكامله، حاضراً ومستقبلاً.

فالتخطيط هو عملية ديناميكية تستند إلى العقلانية في التفكير والتدبير، وبعد الرؤيا، والتنبؤ بإحداث تغيير اجتماعي مقصود، لنقل المجتمع من صورته الراهنة إلى صورة مستقبلية، سبيله في ذلك اتخاذ مجموعة من القرارات التي تقود إلى وضع السياسة الملائمة موضع التنفيذ لتحقيق الأهداف. فالتخطيط المسبق، بالتحديد، يمكن استخدامه كمنهج للتنمية في جميع البلاد المتقدمة أو النامية، وكذا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة أو القصيرة المدى[٥٠].

خاتمة

أصبح الإعلام الآن قوة مجتمعية حية فاعلة ومؤثرة، تستوجب الاستفادة منها إلى أعلى درجة. ففي السودان بالذات، ونظراً إلى ما يمر به المجتمع من تجربة سياسية معقّدة، ومستقبل مفتوح على جملة من الاحتمالات، لا بد من توظيف الإعلام وتأهيله بما ينسجم

---

(٤٩) يونس عزيز، **نظم المعلومات الحديثة** (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٧)، ص ٢٨.

(٥٠) عبلة الأفندي، **نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية: دراسة ميدانية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٥)، ص ٣٢.

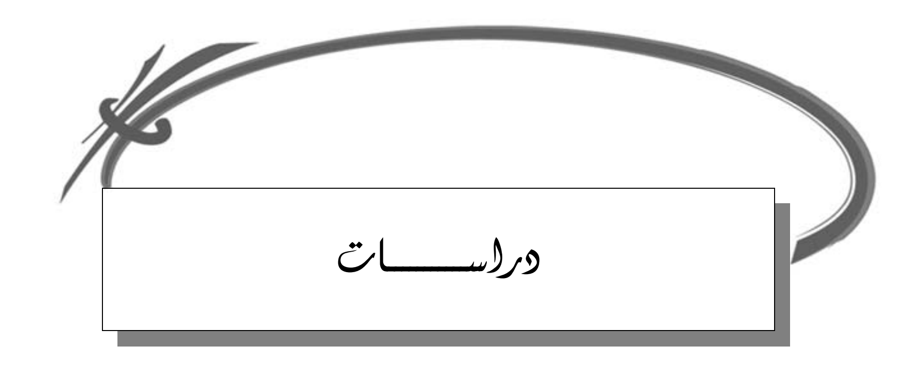
وقيامه بالريادة في خلق رأي عام متجانس ومتوافق، يتجاوب مع محاولات استدامة السلام، والإسهام في التحول الديمقراطي المنتظر.

فقد بات من الواضح، استشهاداً بالمنظور العملي، والتجربة المعاشة في كثير من المجتمعات، أن الإعلام بمؤسساته وبرامجه، أصبح، عبر آلياته المتعددة، من أهم أدوات تفعيل تجربة الإصلاح والتحول الديمقراطي. كما إن طبيعة مجتمعات البلدان النامية على وجه التحديد، بعلاقاتها المتقاطعة، ونظمها الاجتماعية التقليدية، تفرض على مؤسساتها الإعلامية مسؤولية أكبر وواجبات أكثر إلحاحاً، قياساً بما تواجهه هذه المجتمعات من تحديات. ربما تبدو هذه الصورة أكثر حضوراً في المجتمعات التي تعاني حروباً أهلية ونزاعات، مثلما شهدناه ــ ونشاهده ــ في واقع مجتمعنا السوداني.

فالإعلام السوداني يستشرف مرحلة توطين السلام واستدامته، كمكتسب قومي هام، ولهذا يقع على عاتقه تمهيد الظروف لتحقيق هذه الغاية. وهذا ما يستدعي إعادة هندسة أدوار المؤسسات الإعلامية السودانية بالعلم والمنهجية، وتوفير مطلوبات صناعة الخبر والمعلومة والمنتج الإعلامي، بما يجعل تلك المؤسسات قادرة على تحقيق تطلعات الأمة والإسهام الفعلي في المشروع القومي بأركانه المختلفة.

لذلك ليس بالإمكان الحديث عن مستقبل حقيقي ومشرّف للسلام في السودان، دون إعداد مؤسساتنا الإعلامية وتأهيلها على مستوى البرامج والكوادر، وترقية البنية التحتية لصناعة المعلومة وصياغة الخبر حتى يضطلع الإعلام بدور طليعي في تقريب وجهات النظر بين المجموعات المختلفة داخل الكيان القومي، ومن ثم ينفتح المجتمع على واقع متماسك ووضعية تعايشية، فيها قبول للآخر، أيّاً كان هذا الآخر، مما يقود إلى ديمقراطية حقيقية ومشاركة فعّالة ينتظم بهما المجتمع.

أخيراً، يبقى من المهم التأكيد أن التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في السودان تستوجب استنفار جلّ قدرات المجتمع، خصوصاً في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل. ومما لا شك فيه أن الدور المنتظر من الإعلام يتعاظم، تبعاً لهذه الغاية المهمة والحساسة، لذلك ينظر الجميع إلى مؤسسات الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بعين التفاؤل والانتظار، أملاً في أن تضع بصمتها الواضحة على حاضر ومستقبل تجربة السودان في السلام، بما يبلور التحول الديمقراطي القادم ■


دراســــات



الحصـار الإسرائيلـي لقطـاع غـزة
فـي ضوء قواعـد القانـون الدولـي الإنسانـي

محمود صدقي(*)

باحث في الشؤون العربية.

مقدمة

اتخذت إسرائيل عدة إجراءات تجاه قطاع غزة عقب الخلاف بين حركتي فتح وحماس في ٢٠٠٧/٦/١٤، الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة عقب أحداث دامية بين الطرفين. وقد بدأت إسرائيل هذه الإجراءات باعتبار قطاع غزة «كياناً معادياً» بموجب قرار إسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٩(١)، ثم فرضت حصاراً تدريجياً على قطاع غزة إلى أن أكملت وأتمّت هذا الحصار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وعاودت حصارها للقطاع خلال الأيام الخمسة عشر المنقضية من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وقد استندت إسرائيل في تبريرها هذا العمل إلى أنها غير مسؤولة عن قطاع غزة، فهي قد انسحبت منه وفق خطة الانفصال الأحادي الجانب في عام ٢٠٠٥، وبالتالي فهي لا تتحمل أية التزامات قانونية تجاهه، وأنها اتخذت قرار الحصار استناداً إلى مقتضيات ترتبط باعتبارات أمنية ناشئة عن استمرار الهجمات الصاروخية من القطاع، بل زعمت أنها لم تفرض حصاراً شاملاً على القطاع وأن حماس هي التي دبّرت هذا الأمر لكسب تعاطف الرأي العالمي معها. فقد ذكرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن «حماس استغلّت الإجراءات الوقائية التي اتخذتها إسرائيل بإغلاق المعابر الحدودية لمدة يومين (بسبب إقدام حماس على إطلاق قذائف صاروخية) بخلقها الانطباع وكأن قطاع غزة يشهد أزمة إنسانية. وحدّدت حماس وقت انقطاع التيار الكهربائي ليتزامن مع موعد بث نشرات الأخبار المسائية (وقامت حماس بنفسها بقطع التيار) ووزّعت الآلاف من الشموع على

(*) البريد الإلكتروني: maso_sedky@yahoo.com.

(١) انظر المرفق الرقم (١) حول قرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية يعلن أن قطاع غزة منطقة معادية، وهو قرار له مغزاه، إذ يتأسس على أن حركة حماس حركة إرهابية وهو ما يخرجها عن نطاق الفئات المشمولة بالحماية وفق قواعد القانون الدولي الإنساني.

سكان غزة لخلق فرصة لالتقاط صور يظهر فيها أطفال يجلسون في الظلام»(٢).

وقد بررت إسرائيل تشديد حصارها خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بحجة خرق الفلسطينيين اتفاق التهدئة الذي توصل إليه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي من عدة أشهر.

ونتيجة ما أدى إليه الحصار الإسرائيلي (براً وبحراً وجواً) لقطاع غزة من تداعيات إنسانية، وصفت من قبل المؤسسات الدولية المعنية بأنها أوضاع إنسانية مزرية وقاسية تؤدي إلى كارثة إنسانية نتيجة قيام إسرائيل بإغلاق كافة المعابر مع القطاع، وما تبعه من منع أو تقييد دخول الغذاء والدواء إلى سكان القطاع، ومنع إمدادات الوقود، فقد نزح مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى جمهورية مصر العربية عبر معبر رفح البري، مجبرين، نتيجة الحصار الإسرائيلي.

ولم تكتف إسرائيل بحصارها للقطاع، بل اقترن الحصار بإجراءات عسكرية شملت الاغتيالات والاجتياحات والعمليات العسكرية الجوية ضد أهداف في قطاع غزة، وبدا الأمر وكأن إسرائيل، وفق تصريحات مسؤوليها العسكريين، تنظّم محرقة للفلسطينيين، أو كما ذكر ماتان فيلناي، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، للإذاعة الإسرائيلية: «كلما اشتدت الهجمات بصواريخ القسام وزاد المدى الذي تصل إليه الصواريخ جلبوا **إلى أنفسهم محرقة أكبر**، لأننا سنستخدم كل قوتنا للدفاع عن أنفسنا»، ولذا، فقد أثير أن الإجراءات الإسرائيلية هي انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الحصار الإسرائلي لقطاع غزة يثير إشكاليات قانونية تتصل بقواعد القانون الدولي الإنساني، فقد أثارت مصادر رسمية وشعبية مساندة للقضية الفلسطينية أن الإجراءات الإسرائلية تمثل **جرائم حرب** و**جرائم ضد الإنسانية** بل هي **إبادة** لسكان قطاع غزة باعتبارهم من الأصوليين الإسلاميين أو إرهابيين وفق المنظور الإسرائيلي. بل ذكر البعض، في لغة مخففة، أن الإجراءات الإسرائيلية إنما هي انتهاك للقانون الإنساني من حيث إنها عقاب جماعي للشعب الفلسطيني يخرق مبادئ القانون الدولي الإنساني المتصلة بالحق في الحياة والأمن، وحظر أعمال الانتقام، وحق التنقل والحركة، وحق الفرد في تلقّي الرعاية الطبية، والحقوق الخاصة المكفولة للجرحى والمرضى والنساء والأطفال، وهي في مجملها ـ أي الإجراءات الإسرائيلية ـ تمثّل إخلالاً باتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والبروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وأن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني من الجانب الإسرائيلي تدخل في نطاق الجرائم التي هي من اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية.

(٢) «الإرهاب المنطلق من قطاع غزة بعد سيطرة حماس على القطاع بثمانية أشهر،» موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت: <http://www.altawasul.net>.

إن إشكالية الدراسة تتحدد في **التكييف القانوني** للحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ واكتملت حلقاته في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، وما أدى إليه من نتائج مسّت السكان المدنيين في القطاع وحقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي، مؤداه، هل يمثل الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني؟

من هنا، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية المنبثقة من التساؤل الرئيسي السالف الذكر، وهي:

ـ ما هي الدوافع الإسرائيلية في حصار قطاع غزة وفق المنظور الإسرائيلي؟

ـ هل قطاع غزة أرض محتلة؟

ـ ما هي واجبات والتزامات قوة الاحتلال تجاه المدنيين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني؟

ـ ما هو الإطار القانوني لوضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم؟

ـ هل انتهكت إسرائيل قواعد القانون الدولي الإنساني نتيجة حصارها قطاع غزة، وهل هو انتهاك جسيم يدخل في إطار الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؟

هل يمكن مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها لقواعد القانون الدولي الإنساني نتيجة سياسة الحصار المفروضة على قطاع غزة.. وكيف؟

أولاً: الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، الدوافع والمبررات الإسرائيلية

بررت إسرائيل حصارها لقطاع غزة بعدد من التفسيرات من خلال وزارة خارجيتها، وتتمثل تلك المبررات في النقاط الآتية:

١ ـ تزعم إسرائيل[٣] أن حماس في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قد استغلّت **الإجراءات الوقائية** التي اتخذتها إسرائيل بإغلاق المعابر الحدودية لمدة يومين (بسبب إقدام حماس على إطلاق قذائف صاروخية) لخلق الانطباع وكأن قطاع **غزة يشهد أزمة إنسانية**. وحدّدت حماس وقت انقطاع التيار الكهربائي ليتزامن مع موعد بث نشرات الأخبار المسائية (وقامت حماس بنفسها بقطع التيار)، ووزّعت الآلاف من الشموع على سكان غزة لخلق فرصة لالتقاط صور يظهر فيها أطفال يجلسون في الظلام ويصطفّون حول

(٣) المصدر نفسه.

الشموع. وقد تكلّلت هذه الخدعة بالنجاح، إذ بثّت وسائل الإعلام العالمية صورًا في مختلف أنحاء العالم ترافقها عناوين توجّه إصبع الاتهام إلى إسرائيل بطبيعة الحال.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أعلن في ١٧ كانون الثاني/يناير، في أعقاب هجوم مكثّف بالقذائف الصاروخية شنّته حماس على إسرائيل، عن إغلاق المعابر الحدودية بين إسرائيل وقطاع غزة بشكل مؤقت، وأنه لن يتم إدخال البضائع أو الوقود إلى القطاع. وتم إغلاق معظم المعابر في ٢٠ كانون الثاني/يناير وهي: معبر كارني (المخصّص لنقل البضائع)، ومعبر ناحال عوز (المخصّص لنقل الوقود)، ومعبرا صوفا وكرم أبو سالم. أما معبر إيرز فبقي مفتوحاً للحالات الإنسانية الاستثنائية.

وكان إغلاق المعابر الحدودية **نتيجة مباشرة لإطلاق حماس القذائف** الصاروخية (وفق الرؤية الإسرائيلية)، حيث سقط خلال أربعة أيام أكثر من ١٥٠ قذيفة صاروخية في سديروت والتجمّعات السكنية الأخرى في النقب الغربي. وقد أُغلِقت المعابر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ثم **أُعيد فتحها بشكل جزئي في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أي بعد ذلك** بيومين فقط، حيث سُمح بإدخال كميات محدودة من الإمدادات (مثل الديزل والوقود للطبخ والحليب والدقيق والأدوية).

٢ ـ وقال مسؤول أمني إسرائيلي كبير: «حتى بدون تزويدهم بكميات جديدة من الوقود، لديهم ما يكفي من الكهرباء لأكثر من خمسين بالمئة من غزة، إذ تقوم إسرائيل بإمداد المنطقة بـ ٧٠ بالمئة من حاجاتها في مجال الكهرباء». وصرّح رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، ليلة الاثنين (٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨): «لن نسمح بحدوث أزمة إنسانية، ولكننا لا ننوي التسهيل على حياتهم. فمن جانبي الشخصي، بإمكان سكان غزة المشي على الأقدام وأنهم لن يتلقّوا الوقود **لأنه يتزعّمهم نظام** إرهابي قاتل لا يفسح المجال لسكان جنوب إسرائيل للعيش بهدوء وأمان».

٣ ـ قرّرت المحكمة العليا الإسرائيلية، رداً على التماس قُدّم إليها على خلفية تقليص إمدادات الكهرباء والوقود إلى قطاع غزة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، **أن إسرائيل لم تعد تسيطر بشكل** فعال على قطاع غزة في أعقاب تنفيذ خطة الانفصال عنه. كما قال القضاة إن إسرائيل ليست ملتزمة بـ «التعامل مع رفاهية سكان قطاع غزة أو السماح بنقل كميات غير محدودة من البضائع والسلع إليه»، وإنما بضائع حيوية وإمدادات إنسانية فقط.

تحدد المبررات السابقة الأسانيد الإسرائيلية في حصارها لقطاع غزة، ولعل أهم تلك النقاط، التي تشكل نقطة انطلاق رئيسية للدراسة هي **أن إسرائيل غير مسؤولية عن قطاع غزة** عقب تنفيذ الانفصال الأحادي الجانب، فهي لم تعد قوة احتلال وفق الرؤية الإسرائيلية، وبالتالي، فهي غير ملزمة بالتزامات قوة الاحتلال. ورغم ذلك فقد **اتخذت تدابير مؤقتة رداً على الهجمات الصاروخية لحركة حماس، وأن هذه التدابير لم تؤدِّ إلى أزمة إنسانية.**

ثانياً: الاحتلال والقانون الدولي الإنساني

ما هو الاحتلال[٤]؟

يُعدّ تحديد الاحتلال وتعريفه وفق القواعد ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني مسألة مهمة، حيث إن تحديد الاحتلال يرتّب التزامات على المحتل، وهي الالتزامات التي تدّعي إسرائيل التنصل منها استناداً إلى انسحابها من قطاع غزة.

تنص **المادة ٤٢** من **لائحة لاهاي** لعام ١٩٠٧ على ما يلي: «تعتبر الأرض محتلة **حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو**. ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي أقيمت فيها مثل هذه السلطة ويمكن أن تمارس فيها». أما **المادة الثانية** المشتركة في **اتفاقيات جنيف الأربع** فتضيف أن الاتفاقية الرابعة تنطبق على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة.

ويمثل **الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة واقعة مادية تبرز استمرار سيطرتها وسلطتها الفعلية كقوة احتلال**، وفق المادة ٤٢ من لائحة لاهاي، حيث لم يُنهِ إخلاء المستوطنات والقواعد العسكرية من قطاع غزّة السيطرة الإسرائيلية على القطاع، فما زالت إسرائيل تسيطر عليه بواسطة (١) السيطرة على معابر العالم الخارجي في القطاع، والسيطرة على الأرض من خلال دخول القوات العسكرية إلى القطاع والخروج منه وخلق «مناطق عزل» يُمنع السكّان من دخولها أو التنقل داخلها؛ (٢) السيطرة الجوية التامة على قطاع غزّة؛ (٣) السيطرة التامة على المياه الإقليمية؛ (٤) السيطرة على السجل السكّاني الفلسطيني (بما في ذلك السيطرة على تعريف من هم «سكّان» غزّة»)؛ (٤) السيطرة على الضرائب وتحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية؛ (٥) السيطرة على الضفة الغربية التي تشكّل امتدادًا لقطاع غزّة، ويعتبران وحدة جغرافية واحدة.

وإذا كانت **المادة الثانية** من اتفاقية جنيف الرابعة لم تحدد بشكل محدد ماهية الاحتلال، واكتفت بالنص على أن الاتفاقية تنطبق في جميع حالات الاحتلال الجزئي والكلي لإقليم أحد الأطراف المتعاقدة، فإن بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، قد أضاف إلى المنازعات المسلحة الدولية «المنازعات المسلحة الدولية التي تناضل فيها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير...».

وتتبدى أهمية النص السابق الوارد في البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف كونه نصّ على حق الشعوب في تقرير المصير، الذي يرتبط، بلا شك، بوجود احتلال. ومن هنا يمكن التساؤل: هل اعترف القانون الدولي للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير

---

(٤) «الاحتلال والقانون الدولي الإنساني: أسئلة وأجوبة،» اللجنة الدولية للصليب الأحمر، <http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/634KFC>.

المصير، وهل تحقق هذا الأمر، أي حق تقرير المصير، حتى تدّعي إسرائيل أنها ليست محتلة لإقليم من أقاليم شعب ما زال يناضل من أجل إقامة دولته؟

لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات[٥] تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي عام ١٩٧٤، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني، إلى المشاركة، بصفة مراقب، في جلسات الجمعية العامة التي تعقدها لمناقشة القضية الفلسطينية. ولاحقاً، تمتعت منظمة التحرير بصفة المراقب الدائم.

ومن غير المفيد التعرض للجدل الفقهي حول مدلول الألفاظ الواردة في هاتين المادتين الواردتين في لائحة لاهاي بشأن تعريف الاحتلال في ضوء أنه ممارسة للسلطة أو سيطرة فعلية ــ رغم أننا أثبتنا ذلك ــ ، أو أنه السيطرة على جزء من أراض تابعة لدولة أخرى، أو جميعها، حيث إن النزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي يندرج في إطار النزاعات المسلّحة الدولية[٦] وهذا النزاع هو **واقع مادي**، كما إن الاحتلال هو ثمرة استخدام القوة المسلحة بين الدول، ناهيك عن أنه من خلال الجوانب السياسية والاتفاقية التي تحكم عملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة على المسار الفلسطيني، نخلص إلى أن الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة لم تتحقق بعد[٧].

ثالثاً: المبادئ المنظمة لمسؤوليات قوة الاحتلال تجاه المدنيين

إذا كانت إسرائيل ما زالت قوة احتلال، وفق ما تبين مما سبق، فما هي القواعد القانونية ــ وفق القانون الدولي الإنساني ــ المنظمة لمسؤوليات وواجبات سلطة الاحتلال تجاه

---

(٥) للمزيد حول حق تقرير المصير، انظر: سمعان بطرس فرج الله، «مدخل إلى دراسة القانون الدولي الإنساني،» (محاضرات ألقيت على طلبة تمهيدي دكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ٧٤- ٧٨، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتّحدة التالية: (١٥١٤، ٣٠٧٠، ٣١٠٣، ٣٢٤٦، ٣٣٢٨، ٣٤٢١، ٣٤٨١، ٣١/٩١، ٣٢/٤٢ و٣٢/١٥٤).

(٦) فرج الله، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٧) نصّ إطار السلام في الشرق الأوسط «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨ على إقامة الدولة الفلسطينية خلال خمس سنوات، أي في عام ١٩٨٣، وهو ما لم يتحقق، كما نصّ اتفاق أوسلو على الأمر ذاته، وعلى الوصول إلى حل نهائي لقضايا الوضع النهائي عام ١٩٩٩، ووفقاً لخارطة الطريق ٢٠٠٣ كان من المفترض الوصول إلى دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥، ثم وفقاً لاجتماع أنابوليس تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ من المفترض أن يتحقق ذلك عام ٢٠٠٩. وللمزيد حول هذا الشأن، انظر: أحمد يوسف أحمد، «قراءة في مؤتمر أنابوليس،» أوراق غير منشورة وزّعت على طلبة تمهيدي ماجستير/دكتوراه في إطار مادة الوطن العربي في السياسات العالمية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛ «التقرير النهائي حول السلام في الشرق الأوسط: الأسس، المسارات، التحديات،» (القاهرة: مجلس الشورى، لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي، دور الانعقاد العادي السادس عشر، ١٩٩٦)، ومحمد الحسامي، «سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط ١٩٩٠-١٩٩٩،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٤)، و «The Middle East Peace Process and the European Union,» European Parliament, Directorate General for Research (Working Paper), 1999.

المدنيين، وخاصة تلك المتصلة بموضوع الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال، نتناول في ما يلي بعض المسؤوليات التي رتبها القانون الدولي الإنساني على سلطة الاحتلال تجاه **السكان المدنيين**، مع التركيز على الحالة التي تناولتها الدراسة ــ الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة ــ بغية تحديد المسؤولية القانونية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي تجاه سكان القطاع (١,٥ مليون نسمة)، وما إذا كانت قد انتهكت تلك القواعد أم لا، وماهية هذا الانتهاك وتكييفه القانوني في ضوء تلك القواعد والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بمتابعة ومراقبة ونشر القانون الدولي الإنساني بل والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في ضوء التداخل بين هذين الفرعين المعنيين بالإنسان من القانون الدولي.

١ ـ حماية المدنيين في أثناء النزاع المسلح وتحت الاحتلال الحربي

أ ـ تعريف المدنيين

رغم التفرقة النظرية، بل والعملية في بعض الأحيان، بين حماية المدنيين في أثناء النزاع المسلح وحمايتهم في أثناء الاحتلال، فإن حالة النزاع، بل الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني، ما زال لها خصوصية، حيث إن النزاع المسلح يقترن ويرتبط بالاحتلال بمعنى أنه طالما هناك احتلال فهناك مقاومة له، ناهيك عن أن هذا الاحتلال يمارس عمليات عسكرية مستمرة يومية ضد الشعب المحتل بصورة يومية لمدة ناهزت ستين عاماً خلت.

وبالتالي، فإن المدنيين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي يتمتعون بحقوق والتزامات ترتبط بحالة النزاع المسلّح وحالة الاحتلال معاً.

وينصرف تعريف المدنيين[٨] وفق نصّ المادة (٤) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، إلى هؤلاء الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها. كما عرفت المادة ٥٠ من البروتوكول الأول المدني بأنه «شخص لا ينتمي إلى فئة من فئات الأشخاص المشار إليها في البند الأول والثاني والثالث والسادس من الفقرة (أ) من المادة الرابعة من الاتفاقية والمادة ٤٣ من هذا البروتوكول».

أي أن كلاً من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف والمادة (٥٠) من البروتوكول الإضافي الأول قد عرّفت المدنيين بشكل سلبي، باتباع أسلوب الاستبعاد. وبعبارة موجزة، فإن المدني

(٨) تطرقت الدراسة بشكل موجز إلى تلك الجزئية التى تحتاج إلى دراسة مفصلة وللمزيد حول تعريف المدنيين، انظر: فرج الله، المصدر نفسه، ص ٩٧-٩٨؛ اتفاقية جنيف الرابعة (مادة ٤ فقرة ١ و٤)، البروتوكول الإضافي الأول (المادة ٥٠)؛ عامر الزمالي، «الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني،» في: **دراسات في القانون الدولي الإنساني** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٣)، ص ١٢١ ــ ١٢٢، وأحمد أبو الوفا، «الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني» في: **القانون الدولي الإنساني: دليل للتطبيق على الصعيد الوطني** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٣)، ص ١٥٥ ــ ١٥٦.

هو كل شخص لا يقاتل، ولا يجرد السكان المدنيين من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين.

وتستند حماية المدنيين إلى عدد من مبادئ القانون الدولي الإنساني، ولهذه المبادئ قيمة تفسيرية هامة، كما يرجع إليها، بالاستقراء أو القياس لإقرار أحكام الحالات غير المذكورة صراحة في نصوص الوثائق، وبذلك فهي تسهم في سد فجوات القانون[٩].

٢ ـ مبادئ القانون الدولي الإنساني

تتمثل المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني في ثلاثة مبادئ هي: صيانة الحرمات الفردية، ومبدأ عدم التمييز، ومبدأ الأمن.

أ ـ مبدأ صيانة الحرمات الفردية

وتتفرع منه عدة مبادئ، أهمها:

ـ الحق في الحياة[١٠]: فلا يختلف اثنان على أن الحياة هي أغلى ما يملك الإنسان، وإذا لم يُمنَح الإنسان الحق في الحياة فكل الحقوق الأخرى تفقد مغزاها، وهذا الحق يرتبط بالمقاتلين وفق الضرورة العسكرية، فيتعين المحافظة على من يستسلم منهم، ويرتبط أيضاً بالمدنيين، وهو يمثل جوهر اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، فلا يجوز أن يقتل إلا الجندي القادر على القتال.

ـ حق الفرد في تلقّي الرعاية الطبية: فلا شك في أن تأمين الرعاية الطبية للفرد هو مطلب أساسي نصّ عليه القانون الدولي الإنساني في مواضع عدة، من خلال تأمين وصول بعثات الأدوية أو حماية المنشآت الطبية أو ضمان وصول الإمدادات الغذائية..

ـ حظر التعذيب: تحظر ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين، وجميع التدابير التي من شأنها أن تتسبب في معاناه بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها...[١١].

ـ مبدأ المساواة، وعدم التمييز: وهو من المبادئ الراسخة على الصعيدين الوطني والدولي، في إطار مبدأ المساواه أمام القانون دون تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو الجنسية، أو اللغة، أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية، ومع ذلك فقد كفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لبعض الفئات لا تتناقض مع مبدأ المساواة، كالأطفال والنساء والمسنين..

ـ مبدأ الأمن: ويتصل بهذا المبدأ تحريم أعمال الانتقام والعقوبات الجماعية، فالمسؤولية فردية وليست جماعية.

---

(٩) حول مبادئ القانون الدولي الإنساني وأهميتها انظر: فرج الله، المصدر نفسه، ص ٦٥، و«القانون الدولي الإنساني: تطوره ومبادئه،» في: **دراسات في القانون الدولي الإنساني**، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٠) المادة ٤٠ من البروتوكول الإضافي الأول.

(١١) اتفاقية جنيف الرابعة، المادتان: ٣١ و٣٢.

٢ ـ حماية المدنيين في ظل الاحتلال والنزاع المسلح

قررت اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي، عدة أحكام تتصل بالمدنيين في أثناء الحرب وتحت الاحتلال، ونشير إلى بعض تلك الأحكام الخاصة بالحالة الدراسية محل البحث.

قرر البروتوكول الإضافي[١٢] الأول مبدأً عاماً يتعلق بعدم حرمان الأشخاص المحميين الذين يوجدون في إقليم محتل من حقوقهم... بسبب أي اتفاق بين سلطات الإقليم المحتَل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضمّ كل أو جزء من الأراضي المحتلة، وبالتالي فإن أي اتفاق بين سلطة الاحتلال وسلطات الإقليم المحتل لا ينبغي أن يحرم السكان المحميين من حقوقهم، طالما أن الاحتلال ما زال مستمراً. وتبدو أهمية النص السابق في أنه يلقي الضوء على الانسحاب الإسرائيلي من داخل قطاع غزة، والتزامات إسرائيل في هذا الشأن، كما قرر البروتوكول ذاته حظر النقل الجبري[١٣] أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه، ومع ذلك يجوز لسلطة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلة معينة إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية..

كما حظرت قواعد القانون الدولي الإنساني على دولة الاحتلال القيام بتدمير أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة... إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير[١٤].

ويجب على دولة الاحتلال أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية... وللدولة الحامية أن تتحقق من ذلك إلا إذا **فُرضت قيود مؤقتة تستدعيها ضرورات حربية قهرية**[١٥]. ويتصل بذلك التزام دولة الاحتلال بالعمل على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات...، ويقع على عاتق سلطة الاحتلال السماح بعمليات الإغاثة لمصلحة سكان الأراضي المحتلة ممن تنقصهم المؤن الكافية.

وقد قرر بروتوكول جنيف حماية عامة للسكان من بعض عواقب الحرب في الباب الثاني منه، وهي تلك الأحكام التي قرر البروتوكول أنها تشمل مجموع سكان البلدان المشتركة في النزاع دون تمييز مجحف بسبب العنصر أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية.

وتشتمل تللك الحماية المقررة على عدة مبادئ ترتبط بضرورة عمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة.

كما تضمنت قواعد القانون الدولي حماية مماثلة للمدنيين في ظل الاحتلال بتلك

---

(١٢) البروتوكول الإضافي الأول: المادة ٤٧.

(١٣) المصدر نفسه، المادة ٤٨.

(١٤) المصدر نفسه، المادة ٥٣.

(١٥) المصدر نفسه، المادة ٦٩، انظر أيضاً: اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٥٥.

المرتبطة بحمايتهم في وقت الحرب؛ ففي **حالة الحرب** تلتزم الأطراف المتحاربة بكفالة مرور جميع بعثات الأدوية والمهمات الطبية.... إلى سكان الطرف الآخر، حتى ولو كان خصماً[١٦]، وقيام دولة الاحتلال بضمان استمرار تأمين الحاجات الطبية للسكان المدنيين في الأقاليم المحتلة على نحو كاف[١٧].

كما يحظّر **تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب**، وتحظّر مهاجمة أو تدمير أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية، ومرافق مياه الشرب وشبكاتها، وأشغال الريّ مهما كان الباعث عليها، سواء بقصد تجويع السكان أم لحملهم على النزوح، أو لأي باعث آخر. غير أن هذا الحظر لا يطبق إذا كانت الأعيان والمواد تُستخدم زاداً لأفراد القوات المسلحة للخصم، وحدهم، أو دعماً مباشراً لعمل عسكري، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى **تجويع السكان المدنيين أو نزوحهم**[١٨].

كما إنه لا تجوز معاقبة أي شخص محمي على مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، وبذلك فإن العقوبات الجماعية محظورة وفق قواعد القانون الدولي الإنساني[١٩].

٣ ـ المسؤولية عن انتهاك حقوق المدنيين

رتبت قواعد القانون الدولي الإنساني مسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لتلك القواعد، سواء من قبل الدول أو الأفراد. فمن المعلوم أن اتفاقيات جنيف قد أحدثت نقلة في القانون الدولي الإنساني من حيث الانتقال من فكرة التعاقد إلى فكرة التشريع، فالقانون الدولي الإنساني قد تجاوز الطابع التعاقدي وأخذ طابعاً تشريعياً واضحاً. فهو لا يقتصر على فرض التزامات متبادلة بين الدول الأطراف، ولكنه يقرر أيضاً حقوقاً مباشرة للأفراد والجماعات ويرتب عليهم التزامات مباشرة، وهذه الحقوق مستمدة من قواعد آمرة.

لذلك، فقد نصّت اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول على المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقواعد التي يتضمنانها، وقد حددت اتفاقية جنيف المخالفات الجسيمة بأنها تلك الأفعال المقترفة ضد الأشخاص المحميين أو الممتلكات المحمية بالاتفاقية وهي: القتل العمد، التعذيب والمعاملة اللاإنسانية...، والإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع... وألزمت الأطراف المتعاقدة اتخاذ أي إجراء تشريعي لازم لفرض عقوبات جزائية فعّالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى تلك المخالفات، من خلال ملاحقتهم وتقديمهم للمحاكمة أو تسليمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم[٢٠].

(١٦) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٢٣، ١٩٤٩.

(١٧) البروتوكول الإضافي الأول، المادة ١٤.

(١٨) المصدر نفسه، المادة ٥٤.

(١٩) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٣٣.

(٢٠) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ١٤٧.

وأضاف البروتوكول الثاني الإضافي إلى الانتهاكات الجسيمة، قيام دولة الاحتلال عن عمد بنقل بعض سكانها إلى الأراضي المحتلة، أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها[٢١].

ووفق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن هذه الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف تعد جرائم حرب تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية[٢٢]، وهي أفعال مجرَّمة وفق النظام الأساسي للمحكمة الذي يحدد اختصاص المحكمة في جرائم: إبادة الجنس، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، التي تشمل الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ مثل، **القتل العمد**، التعذيب، المعاملة اللاإنسانية، جريمتي الإبعاد والنقل غير المشروع، جرائم الحرب المتمثلة في **التجويع** كأسلوب من أساليب الحرب.

رابعاً: الحصار الإسرائيلي: جريمة حرب أم ضرورة عسكرية

يتعلق هذا المحور بتكييف الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وما إذا كان يعد جريمة حرب كونه أدى إلى قتل عمد للفلسطينيين المدنيين عبر سياسة التجويع أم هو عمل عسكري قهري اقتضته الظروف العسكرية القهرية الإسرائيلية؟

وللإجابة عن التساؤل السابق ينبغي أولاً التطرق إلى تعريف جرائم الحرب وطوائفها والاختصاص بقمعها ومحاكمة الفاعلين لها.

١ ـ جرائم الحرب: تعريفها وأنواعها

انتهت لجنة خبراء الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٧٨٠ لعام ١٩٩٢، إلى أن أي انتهاك جسيم لقوانين وأعراف الحرب يعتبر جريمة حرب[٢٣]. وخلصت الدائرة الاستئنافية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

(٢١) البروتوكول الإضافي الثاني، المادة ٨٥، الفقرة ٤ (أ).

(٢٢) حول المحكمة الجنائية الدولية واختصاصاتها، انظر: سمعان بطرس فرج الله، «الجرائم ضد الإنسانية: إبادة الجنس البشري، وجرائم الحرب وتطور مفاهيمها،» ص ٤٢١-٤٥٠، ومحمود شريف بسيوني، «النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،» ص ٤٥٠- ٤٥٩، في: **دراسات في القانون الدولي الإنساني**؛ أحمد أبو الوفا، «الملامح الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية؛» «تقرير اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية: الصيغة النهائية لمشروع نص أركان الجرائم،» في: **المحكمة الجنائية الدولية: المواءمات الدستورية والتشريعية**، إعداد شريف عتلم (القاهرة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٣)؛ «جرائم الحرب،» في: عبد الواحد محمد الفار، **الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٩٤-٢٧٢، وكنوت دورمان، «أركان جرائم الحرب،» ص ٤٨٩ ـ ٥٠٨، وصلاح الدين عامر، «اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة مجرمي الحرب،» ص ٤٤١ ـ ٤٨٨، في: **القانون الدولي الإنساني: دليل للتطبيق على الصعيد الوطني**.

(٢٣) عامر، المصدر نفسه، ص ٤٥٥.

السابقة في حكمها في قضية تاديتش (Tadic) إلى ضرورة توافر عدد من المحددات، كأن ينطوي الانتهاك على خرق قاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني، وأن تكون تلك القاعدة عرفية بطبيعتها، وأن يكون الانتهاك خطيراً بمعنى أنه يخرق قاعدة تحمي قيماً هامة، وأن يكون الانتهاك مؤدياً في ضوء القانون العرفي أو الاتفاقي، إلى ترتيب المسؤولية الجنائية الفردية للشخص المنسوب إليه الفعل(٢٤).

وقد عرفت المادة ٦/ب من لائحة نورمبرغ تلك الجرائم بأنها «الأعمال التي تشكل انتهاكاً لقوانين وأعراف الحرب» وكما عرّفها ممثلو الاتهام في تلك المحاكمات بأنها «الأفعال التي ارتكبها المتهمون بالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب، والاتفاقات الدولية والقوانين الجنائية الداخلية والمبادئ العامة للقانون الجنائي المعترف به في كل الدول المتمدينة»(٢٥).

وكما أشير من قبل، إن اتفاقيات جنيف، خاصة الاتفاقية الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، قد ميزت بين طائفتين من طوائف انتهاكاتها. فقد ميز هذان الأخيران بين الانتهاكات الجسيمة التي تلتزم الدولة بقمعها جنائياً، والانتهاكات التي تلتزم الدولة بوقفها فقط.

جاءت المادة الثامنة(٢٦) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لتحدد بشكل تفصيلي ومحدد جرائم الحرب، فقد ذكرت أن جرائم الحرب تعني من بين عدة أمور الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وبالتحديد واحداً من الأفعال التالية التي عددتها تلك المادة.

غير أننا نشير إلى بعض الافعال التي قررت تلك المادة أنها جرائم حرب وهي القتل العمد، والتجويع، وجرائم الحرب المتمثلة في الإبعاد أو النقل غير المشروع.

أ ـ القتل العمد

إذا كان تعريف القتل العمد مستقراً في القوانين الداخلية ومحدداً، فإنه في إطار القانون الدولي الإنساني يكاد يقترب من ذلك التوصيف في القوانين الداخلية، فيدخل في نطاق القتل العمد في إطار اتفاقيات جنيف، أي إجراء أو تصرف أو فعل أو امتناع يمكن أن يؤدي إلى إنهاء الحياة البشرية لأي شخص من الأشخاص المحميين بموجب هذه الاتفاقيات، ممن يكونون في حوزة أو تحت سيطرة إحدى الدول المتحاربة(٢٧). وقد نصت الاتفاقية الثالثة على أنه «يحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها...»(٢٨).

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٦ -٤٥٧.

(٢٥) الفار، **الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها**، ص ٢٠٦.

(٢٦) لمزيد من التفصيل حول مجمل الأفعال التي تمثل جرائم حرب، انظر: المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(٢٧) الفار، المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٢٨) اتفاقية جنيف الثالثة، المادة ١٣.

غير أن القتل العمد إذا كان في بعض الأحيان واضح المعالم فإنه من نواح أخرى يثير إشكاليات تتعلق بتحديد أركان جريمة القتل العمد، كإحدى جرائم الحرب. فقد نصت المادة ٣٠ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن أي شخص يصبح عرضة للمساءلة الجنائية والعقاب على جريمة ما من قبل المحكمة، وفي نطاق اختصاصها، ما دام قد ارتكب أركان الجريمة المادية عن علم وقصد، ويستدل على العلم والقصد من الوقائع والظروف ذات الصلة[٢٩].

وقد حددت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية في الصيغة النهائية لمشروع نص أركان الجرائم، أركان جريمة القتل العمد في أن يقتل مرتكب الجريمة شخصاً أو أكثر؛ وذكرت أن مصطلح «Killed» يرادف معنى عبارة يتسبب في موت (Caused death)، وأن يكون ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص ممن تشملهم بالحماية اتفاقية أو أكثر من اتفاقيات جنيف، وأن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت ذلك الوضع المحمي، وأن يصدر ذلك السلوك في سياق نزاع مسلح دولي ويكون مقترناً به[٣٠].

ب ـ التجويع

التجويع جريمة من جرائم الحرب التي وصفتها اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية في تقريرها بأنها تشتمل على عدة أركان تتمثل في أن يحرم مرتكب الجريمة الضحايا من مواد لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، وأن يتعمد مرتكب الجريمة تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وأن يصدر السلوك في سياق نزاع دولي ويكون مقترناً به[٣١].

وقد تمّ تضمين هذا المبدأ أيضاً في سياق تحديد أركان جريمة الإبادة من خلال حظر الإبادة الجماعية بفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمداً في إهلاك مادي، وحددت اللجنة التحضيرية أركان هذا الجرم في أن يفرض مرتكب الجريمة أحوالاً معيشية معينة على شخص أو أكثر، وأن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة، وأن ينوى مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية كلياً أو جزئياً بصفتها تلك، وحددت اللجنة التحضيرية مفهوم الأحوال المعيشية بأنها قد تتضمن على سبيل المثال لا الحصر، تعمد الحرمان من الموارد التي لا غنى عنها للبقاء مثل الأغذية أو الخدمات الطبية أو الطرد المنهجي من المنازل[٣٢].

(٢٩) دورمان، «أركان جرائم الحرب،» ص ٤٠٦.

(٣٠) «نص تقرير اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية حول الصيغة النهائية لمشروع نص أركان الجرائم،» في: **المحكمة الجنائية الدولية المواءمات الدستورية والتشريعية**، ص ٥٩٨، المادة ٨ (٢) (أ) (١).

(٣١) المصدر نفسه، المادة ٨ (٢) (ب)، ٢٥، ص ٦٢٠.

(٣٢) المصدر نفسه، المادة ٦ (ج)، ص ٥٨٥.

ج ـ جريمة الإبعاد أو النقل غير المشروع

يتأتى ذلك العمل من خلال قيام دولة الاحتلال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل بعض من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو بعضهم داخل هذه الأرض أو خارجها، وقد ذكرت اللجنة التحضيرية لتحديد أركان تلك الجريمة أن هناك حاجة لتفسير المصطلح «نقل» وفقاً للأحكام ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني.

خلاصة ما سبق، إن هناك أفعالاً باتت مجرَّمة وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي مقدمتها القتل العمد، التجويع، النقل والترحيل القسري.

ونحاول فيما يلي أن نضع العمل العسكري ونكيّفه وفق تلك الأطر القانونية للإجابة عن التساؤل الذي بدأ منه هذا المحور: هل يمثل الحصار الإسرائيلي جريمة من تلك الجرائم أم هو من التدابير العسكرية القهرية التي تبيحها الضرورات العسكرية؟

٢ ـ الضرورات العسكرية

يشكل القانون الدولي الإنساني وقواعده توازناً ما بين الاعتبارات الإنسانية والضرورة العسكرية شريطة أن لا تخرق الأخيرة **مبدأ الآلام التي لا مبرر لها**، الذي يرجع إلى إعلان سان بطرسبرغ لعام ١٨٦٨، ومشروع إعلان بروكسل لعام ١٨٧٤، والذي تمّ تضمينه في اللائحة المرفقة باتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٨٩٩، المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، وفي اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، كما تم تضمينه في البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ بالنص على أن «حق أطراف أي نزاع مسلّح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقاً لا تقيده قيود فيحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها»[٣٣].

وتشير عبارة «وسائل القتال» إلى كافة العوامل والأساليب التي من شأنها إحداث آلام لا مبرر لها أياً كان طابع تلك الوسائل[٣٤]، فالضرورات العسكرية كما حررها فرانسي لايبر (Francis Lieber) ووردت في تعليمات لأفراد الجيش الأمريكي لسنة ١٨٦٣، تتمثّل في ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق غايات الحرب شرط أن تكون وفقاً للقوانين والأعراف الحديثة للحرب.

وقد أوضح البروتوكول الإضافي الأول، في المادة ٥٢ فقرة ٢، بعض ملامح حالة الضرورة تلك من خلال نصّه على ضرورة اقتصار الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب؛ ورغم أنه لم يحدد وسائل الحرب، واقتصر على الأهداف، غير أنه ربط بشكل ضمني بين

(٣٣) البروتوكول الإضافي الأول، المادة ٣٥.

(٣٤) هنري ميرفيتز، «مبدأ الآلام التي لا مبرر لها،» في: **دراسات في القانون الدولي الإنساني**، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٧.

المبدأ العام الوارد في المادة ٣٥ منه، الذي يحظّر إحداث آلام لا مبرر لها، وقصر الهجمات على الأهداف العسكرية دون سواها؛ فالرابط بين إعلان سان بطرسبرغ والفقرة (٢) من المادة ٥٢ هو غايتهما المشتركة في الحرص على تخفيف حدة الآلام.

ويتعلق مبدأ عدم إحداث آلام لا مبرر لها بشكل وثيق بالحماية المكفولة للمدنيين في أثناء النزاع المسلح وفي ظل الاحتلال، فالضرورة العسكرية «لا تجيز بأي حال من الأحوال مهاجمة المستشفيات المدنية إلا إذا استخدمت خروجاً عن واجباتها الإنسانية للقيام بأعمال تضر العدو ولا يجوز وقف الحماية إلا بعد توجيه إنذار لها...»(٣٥).

كما تبدو ملامح تلك الضرورة العسكرية فيما قررته اتفاقية جنيف الرابعة من جواز قيام دولة الاحتلال بأن تقوم بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلة معينة، إذا اقتضى ذلك أمن السكان، أو لأسباب عسكرية قهرية، غير أنه لا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نزوح الأشخاص المحميين إلا في إطار حدود الأراضي المحتلة.... وعلى دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل أو الإخلاء هذه أن تتحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين، ومن أن الانتقالات تجري في ظروف مرضية من وجهة السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية وعدم تفريق العائلة الواحدة(٣٦).

كما تبدو تلك الضرورات الحربية القهرية في التزام دولة الاحتلال بتزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وقيام الدولة الحامية بالتحقق من حالة تلك الإمدادات، إلا إذا فرضت قيود مؤقتة تستدعيها ضرورات حربية قهرية(٣٧).

خامساً: مسؤولية إسرائيل وكيفية ملاحقة المسؤولين

من خلال ما سبق تبيانه عن المبررات الإسرائيلية للحصار، وفي ضوء التصريحات الإسرائيلية التي بررت وتبرر ذلك الحصار، ومن خلال الوضع الميداني على الأرض الذي بات جلياً من خلال التغطيات الإعلامية اليومية، يمكن أن نخلص إلى الآتي:

١ ـ أن المبرر الإسرائيلي بأن هذا الحصار هو عمل مؤقت استمر ليومين هو مبرر لا يستند إلى أي حصار؛ فصحيح أن الحصار الشامل استمر لبضعة أيام إلا أن الحصار مستمر منذ سيطرة حركة حماس على القطاع، وأن هذا الحصار يكاد يتيح بعض الاحتياجات للسكان الفلسطينيين، ولا يكفي لكافة احتياجات السكان، وهو الأمر الذي يتناقض مع قواعد القانون الدولي الإنساني السابقة الإشارة اليها، خاصة اتفاقية جنيف والبروتوكول الإضافي الأول اللذين يلزما سلطة الاحتلال بتوفير الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين.

---

(٣٥) اتفاقية جنيف الرابعة، المادتان ١٨ و١٩.

(٣٦) المصدر نفسه، المادة ٤٩.

(٣٧) المصدر نفسه، المادة ٥٥.

٢ ــ أن إسرائيل هي سلطة احتلال، ولذا فإن تذرعها بأنها انسحبت من قطاع غزة وهي غير مسؤولة عنه تبرير غير صحيح في ضوء القانون الدولي الإنساني. فما زالت إسرائيل مسيطرة على القطاع بكافة السبل، جواً وبحراً وبراً، وهذا ما كشف عنه الحصار الإسرائيلي للقطاع بشكل جليّ.

٣ ــ تبرير إسرائيل حصارها لقطاع غزة ومنعها الإمدادات الطبية والأغذية بزعم أن هذا رد على العمليات التي تقوم بها حركة حماس يتنافى مع الحظر الوارد في اتفاقية جنيف، المتعلق بحظر العقوبات الجماعية وأعمال الانتقام، ويمثل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالحق في الحياة.

٤ ــ الحصار الإسرائيلي للقطاع لم تقتضيه أي ضرورات عسكرية قهرية، فليس هناك ضرورات عسكرية كما ذكرنا تبيح عدم إمداد إسرائيل للقطاع بإمدادت الوقود والأغذية والأدوية وإغلاق المعابر التي يتم من خلالها انتقال الأفراد والبضائع، خاصة أن معظم تلك المعابر تشرف إسرائيل عليها وتديرها، ما عدا معبر رفح البري، وذلك أدى إلى آلام لا مبرر لها للسكان المدنيين خاصة المرضى والنساء والأطفال الذين يتمتعون بحماية خاصة وفق قواعد القانون الدولي الإنساني.

٥ ــ أن التصريحات الإسرائيلية التي هددت الفلسطينيين بمحرقة، وأن فلسطينيي القطاع يتزعّمهم نظام إرهابي، تعزز الدلائل والوقائع التي تؤكد أن إسرائيل، ووفق تصريح رئيس وزرائها السابق، تريد إلقاء غزة في البحر، أي تريد الخلاص منها ومن سكانها باعتبار أن غالبية سكان غزة من وجهة نظر الإسرائيليين هم من المتشددين الإسلاميين المنبثقين من حركة الإخوان المسلمين، وأن الحصار الإسرائيلي للقطاع هو قتل عمدي أو تسبب في قتل؛ والمصطلحان مترادفان وفق أعمال اللجنة التحضيرية لأركان الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهذا القتل يهدف إلى إبادة تلك الجماعة من البشر المخالفة لإسرائيل عقائدياً أو فكرياً.

٦ ــ مثّل الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة تعزيزاً لهدف إسرائيلي نفذته من قبل، ألا وهو تهجير السكان الفلسطينيين خارج فلسطين وتحويلهم إلى لاجئين؛ فقد أدى الحصار الإسرائيلي والضربات العسكرية الجوية التي طالت المدنيين إلى نزوح الآف من الفلسطينيين إلى داخل الحدود المصرية، ولولا الإجراءات المصرية التي خلصت لعودتهم مرة أخرى، لكان هناك مخيم آخر للآجئين الفلسطينيين في سيناء. وهو هدف لوحت به السياسة الإسرائيلية مراراً من خلال مقترحات توطين الفلسطينيين في سيناء.. وهذا النقل القسري يرتبط بجريمة الحرب التي نصّ عليها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بقيام سلطات الاحتلال بنقل السكان المدنيين خارج حدود الأراضي المحتلة.

إذن، بعض أو كل المخالفات السابقة التي ارتكبتها إسرائيل تدخل في إطار المخالفات الجسيمة التي أشارت إليها المادتان ١٦٤ و١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادتان ٨٥ و٨٦ من البروتوكول الإضافي الأول.

هذه المواد الأربع تحدد المخالفات الجسيمة[٣٨] التي يتعين على الأطراف المتعاقدة اتخاذ إجراءات تشريعية لازمة لفرض عقوبات جزائية فعّالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، التي حددتها اتفاقية جنيف في جملة من الأمور من بينها القتل العمد، والإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، ثم أضاف إليها البروتوكول الإضافي الأول حالات أخرى للانتهاكات.

كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكثر من مرّة، ومنذ أول دورة انعقاد لها في عام ١٩٤٦، الدول الأعضاء وغير الأعضاء بموجب قرراها رقم ٣، باتخاذ جميع الإجراءات لملاحقة المجرمين الذين اقترفوا جرائم حرب، وأكدت ذلك بموجب التوصية الرقم ٢٥٨٣/ ١٩٦٩ في الدورة ٢٤، داعية جميع الدول المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وذلك من خلال التعقّب والقبض على مرتكبي الجرائم ومحاكمتهم أو تسليمهم. وتمّ التشديد على التوصيات ذاتها بعد الانتهاكات غير الإنسانية التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة، بموجب توصية الجمعية العامة الرقم ١٩٥/٥٠ لعام ١٩٩٥، وتوصيتها الرقم ٢٠٠/٥٠ لعام ١٩٩٥، بشأن الوضع في رواندا[٣٩].

ووفقاً لما سبق، ينعقد اختصاص المحاكم الإسرائيلية في التحقيق في المخالفات الجسيمة التي حدثت نتيجة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وذلك من خلال التحقيق مع المسؤولين السياسيين والعسكريين عن اتخاذ تلك التدابير، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي انضمت إسرائيل إليها. وإذا كانت الدراسة لم تتوصل حتى الآن إلى قيام السلطات القضائية الإسرائيلية بالتحقيق في تلك الانتهاكات فإن التساؤل يثور حول دور واختصاص المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في تلك المخالفات أو الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول.

ووفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن اختصاصها الموضوعي يشمل الجرائم المتعلقة بإبادة الجنس، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. أما من حيث اختصاصها الزمني فهو يتعلق بممارسة المحكمة لاختصاصاتها تجاه تلك الجرائم المشار إليها، إذا ما كانت الجرائم المقترفة قد حدثت بعد سريان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٤٠]، وهو ما تحقق في الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢. أما إذا أصبحت دولة من الدول طرفاً في النظام الأساسي بعد بدء نفاذه فإنه لا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصاتها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام بالنسبة إلى تلك الدولة.

(٣٨) للمزيد حول الحالات التي تمثّل انتهاكاً جسيماً، انظر: اتفاقية جنيف الرابعة، المادتين: ١٤٧و١٦٤، والبروتوكول الإضافي الأول، المادتين ٨٥ و٨٦.

(٣٩) عامر، «اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة مجرمي الحرب،» ص ٤٥٧.

(٤٠) النظام الأساسي للمحكمة، المادة ١١.

وقد حدد النظام الأساسي[٤١] للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة المحكمة ولايتها، وذلك في الأحوال الآتية:

ـ بإحالة من إحدى الدول الأطراف في النظام الأساسي إلى المدعي العام.

ـ بإحالة من مجلس الأمن طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى المدعي العام.

ـ إذا فتح المدعي العام تحقيقاً من تلقاء نفسه نتيجة معلومات خاصة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة.

ومن المعلوم أن إسرائيل لم تنضم حتى الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية، غير أن ذلك لا يعيق إمكانية قيام ولاية المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للحالتين السابقتين اللتين يمكن من خلالهما تحريك الدعوى، وهي حالة قيام دولة طرف بالإحالة إلى المدعي العام أو قيام المدعي العام من تلقاء نفسه بالتحقيق، بناء على معلومات عن جرائم تدخل في نطاق اختصاصات المحكمة.

ولذا، فمن الأهمية بمكان انضمام الدول العربية إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حتى يتسنى لها، كإحدى الدول الأطراف، أن تحيل إلى المدعي العام بدء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ظل عدم عضوية إسرائيل، وأيضاً عدم عضوية غالبية الدول العربية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعدم نظر تلك الجرائم أمام المحكمة، فإن ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أشارت إلى أمر بالغ الأهمية، وهو تذكيرها بأنه من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية (Recalling that it is the duty of every State to exercise its criminal jurisdiction over those responsible for international crimes). وهكذا يمكن القول إن القانون الدولي يقرر اختصاصاً عالمياً بتعقب فاعلي تلك الجرائم أياً كانت جنسياتهم أو أماكن ارتكاب جرائمهم، وفق الاختصاص الجنائي العالمي للقوانين في بعض الدول التي تأخذ بعالمية القانون الجنائي ■

(٤١) النظام الأساسي للمحكمة، المواد ١٣ ـ ١٥.

الترتيبات الأمنية في غزة
في ضوء الأدوار العسكرية للمنظمات الدولية

أحمد علي سالم[*]

أستاذ مساعد، جامعة زايد ـ الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

مع بلوغ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مراحله الأخيرة ثم إعلان وقف إطلاق النار، بدأ الحديث عن ترتيبات أمنية في القطاع تشترك فيها دول خارج الإقليم، وخصوصاً الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. فأما الولايات المتحدة، فقد أبرمت اتفاقاً مع إسرائيل لهذا الغرض، أي التزمت بالتعامل مع هذا الأمر في إطار علاقاتهما الثنائية. وأما الدول الأوروبية، ولاسيما تلك التي ذهب قادتها فور وقف إطلاق النار إلى شرم الشيخ ثم تل أبيب، فمن المستبعد أن تتعامل مع مسألة الترتيبات الأمنية في إطار علاقاتها الثنائية مع إسرائيل، وإنما في إطار علاقاتها الجماعية معها. والإطار الأمني الأساسي الذي يجمعها مع إسرائيل هو حلف شمال الأطلسي الذي تتعاون معه هذه الأخيرة، ويوفر لتلك الدول مظلة للتدخل العسكري الجماعي في الصراعات المسلحة، كما في أفغانستان.

ويمكن لهذه الدول تبرير تدخل حلف الأطلسي في هذا الشأن من منطلق احتمال تأثر دول الحلف بالأوضاع في الشرق الأوسط عموماً وغزة خصوصاً، أو دخول المنطقة في المفهوم الموسع للنظام الدولي الفرعي أو الإقليمي الذي يعمل فيه الحلف. فرغم غلبة التعريفات الجغرافية التقليدية على مفهوم الإقليم في العلاقات الدولية، فإن العوامل الأخرى لا تقل أهمية عن الجغرافيا في تعريفه. فعلى سبيل المثال، يعرّف لويس كانتوري وستيفن سبيجل النظام الدولي الفرعي أو الإقليمي بعاملي القرب الجغرافي والتفاعل بين دول ذات روابط عرقية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية، وهو التفاعل الذي يعطيها إحساساً بهوية مشتركة تزيده أحياناً أفعال ومواقف دول خارج الإقليم. ولأن تعريف الإقليم على هذا النحو تعريف غير موضوعي إلى حد ما، فإن ما يهم في تحليل العلاقات الدولية هو إدراك الفاعلين الدوليين وجود إقليم ما ورؤيتهم له، وليس أساسه الجغرافي[١].

(*) البريد الإلكتروني: Ahmed.Salem@zu.ac.ae.

(١) Andrew Hurrell, «Regionalism in Theoretical Perspectives,» in: Louise Fawcett and Andrew =

ويؤكد ثومبسون أن النظام الدولي الفرعي ليس بالضرورة نظاماً إقليمياً بالمعنى الجغرافي، إذ تبنيه تفاعلات النخب الوطنية وليس الوجود المادي لوحداته السياسية[٢]، أي أن الإقليم هو بنية سياسية وليس ثابتاً جغرافياً. وحتى النظام الإقليمي، الذي يبدو للوهلة الأولى طبيعياً وغير قابل للتغيير، تشكل تاريخياً كبناء سياسي ويمكن أن تنجح محاولات إعادة بنائه[٣].

وبخلاف الولايات المتحدة التي لا تخفي تحيزها الكامل إلى إسرائيل، يسعى معظم حكومات الدول الأوروبية إلى الظهور بمظهر من يوازن بين ضرورات إسرائيل الأمنية والمعاناة الإنسانية التي تعرّض، ومازال يتعرّض، لها سكان غزة، خاصة تحت ضغط تحركات الشارع والمجتمع المدني والجماعات الحقوقية في تلك الدول. وهذا المظهر،الذي يراه معظم الأطراف العربية أخف الضررين، ربما يتعزز إذا شاركت تلك الدول في الترتيبات الأمنية التي يجري الحديث عنها من خلال حلف شمال الأطلسي، لأن المنظمات الدولية تطلق على عمليات تدخلها العسكري في الصراعات المسلحة أسماء وصفات لا تتفق بالضرورة مع أهدافها الحقيقية، مستغلة بذلك تنوع الأدوار العسكرية التي يمكن أن تقوم بها. وأحاول في هذه الدراسة بيان ذلك من خلال تعريف الأدوار العسكرية للمنظمات الدولية، والمعايير الشكلية الخادعة والجوهرية الكاشفة للتمييز بينها، مع تقديم مثال تفصيلي على ذلك، ثم تأكيد الفروق بين تلك الأدوار، قبل العودة إلى التطبيق على الوضع الحالي في غزة.

أولاً: تصنيف الأدوار العسكرية للمنظمات الدولية

تختلف الأدوار العسكرية للمنظمات الدولية باختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وأطراف الصراع المسلح الذي تتعامل معها. فمن ناحية أطراف الصراع المسلح، قد تقوم منظمة دولية بعمل عسكري للدفاع عن دولة عضو فيها ضد معتد من خارج المنظمة، ويسمّى هذا الدور الدفاع الجماعي. وقد تقوم بعمل عسكري للدفاع عن دولة عضو فيها ضد دولة معتدية عضو فيها أيضاً، أي تتدخل في صراع مسلح بين أعضائها، ويسمى هذا الدور الأمن الجماعي. وقد تتدخل المنظمة عسكرياً في حرب أهلية في إحدى الدول، سواء كانت عضواً فيها أم غير عضو، ويسمى هذا الدور حفظ السلام.

= Hurrell, eds., *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order* (New York: Oxford University Press, 1995), pp. 38 and 41.

(٢) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr., *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, 4th ed. (New York: Longman, 1997), pp. 128-129.

(٣) Christopher J. Hemmer and Peter Katzenstein, «Why is There no NATO in Asia? Collective Identity, Regionalism, and the Origins of Multilateralism,» *International Organization*, vol. 56, no. 3 (Summer 2002), p. 575.

ومن ناحية الأهداف، قد تتدخل منظمة دولية في أزمة دولية[٤] لردع معتد محتمل أو إلحاق الهزيمة بمعتد فعلي. ففي الحالة الأولى تقوم المنظمة بإرسال قوات إلى الدولة الواقعة تحت التهديد لتأكيد أن المنظمة سترد على أي هجوم بقوة أكبر منه لإلحاق الهزيمة بالمعتدي. ورغم قبول هذا النوع من التدخل بشكل عام، فإن قيام منظمة بإرسال قوات تحسباً لتصاعد حدة صراع ما أمر أقل احتمالاً من تدخلها عسكرياً لإلحاق الهزيمة بطرف قام باعتدائه بالفعل. فمعروف عن المنظمات الدولية أنها لا تتحرك غالباً إلا بعد وقوع الأزمة، ولا تسعى إلى حشد الدعم السياسي والموارد الضرورية لحل مشكلة ما إلا بعد أن تتفاقم وتصبح ظاهرة للعيان[٥]. أما تدخل المنظمة الدولية في حرب أهلية فقد يهدف فعلياً إلى دعم أحد الأطراف المتحاربة ضد طرف محلي آخر، أو لحماية السكان المدنيين، أو لتوفير الظروف المناسبة للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية للنزاع[٦]. وهذا الهدف الأخير هو جزء من عملية إدارة الصراع المسلح.

ويمكن بيان هذا التصنيف في الجدول التالي:

تصنيف الأدوار العسكرية للمنظمات الدولية

أهداف تدخل المنظمة الدولية عسكرياً			
إدارة الصراع	ردع عدوان أو صده		أطراف الصراع
	الدفاع الجماعي	عدوان دولة خارج المنظمة على دولة عضو فيها	
	الأمن الجماعي	عدوان دولة عضو في المنظمة على دولة عضو فيها	
حفظ السلام		حرب أهلية داخل دولة عضو في المنظمة	

وتغيب عن معظم أدبيات العلاقات الدولية حالة قيام المنظمة الدولية بعدوان عسكري على إحدى الدول، مثل غزو دولة لم تعتد على إحدى الدول الأعضاء في المنظمة أو تخطط

(٤) للأزمة الدولية تعريفان: **أحدهما** بنيوي على مستوى النظام الدولي و**الآخر** استراتيجي على مستوى صنع القرار السياسي. فالتعريف الأول يشير إلى مرحلة في تطور حدث ما يقود إلى تزايد المواقف الخطرة وحالة الصراع بين الدول، وقد يؤدي إلى استخدام القوة المسلحة. والتعريف الثاني يشير إلى موقف يشعر فيه صانع القرار السياسي بالقلق والتوتر وعدم اليقين وتهديد مصالحه الحيوية. لمزيد من التفاصيل، انظر: Kari Mottola, «Systemic Crisis: Lessons of Regional Détente,» paper presented at: *Managing International Crises*, edited by Daniel Frei, Advances in Political Science; 2 (Beverly Hills: Sage Publications, 1982), pp. 185-186.

(٥) Paul F. Diehl, «Forks in the Road: Theoretical and Policy Concerns for 21st Century Peace Keeping,» *Global Society*, vol. 14, no. 3 (2000), p. 343.

(٦) Paul F. Diehl, «Regional Conflict Management: Strategies, Necessary Conditions, and Comparative Effectiveness,» in: Paul Diehl and Joseph Lepgold, *Regional Conflict Management* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2003), p. 54.

لمثل هذا العدوان. وقد يقع هذا النوع من العدوان باسم منظمة دولية، ولكنها لا تسميه عدواناً ـ إذ يندر جداً أن تعترف منظمة دولية أو أي فاعل دولي بارتكاب عدوان عسكري ـ بل تضفي عليه نوعاً من الشرعية بوصفه عملاً من أعمال الدفاع الجماعي أو الأمن الجماعي، مستغلة غياب تعريفات متفق عليها وملزمة لمفاهيم العدوان والتهديد وانتهاك قواعد الأمن والسلم الدوليين(٧). فعلى سبيل المثال، رفض بعض الدول الكبرى مواد أساسية في وثيقة «تعريف العدوان» التي تبنتها الأمم المتحدة. وحتى لو أجيزت هذه الوثيقة، فإنها لا تحل تماماً مشاكل تعريف العدوان(٨).

وحين يرتكب العدوان باسم منظمة دولية ضد دولة ما ـ سواء كانت عضواً فيها أم لا ـ فإن تلك المنظمة تكون في الغالب قد استخدمت كأداة لخدمة مصالح الدولة المهيمنة عليها والتي غالباً ما تكون هي الجهة التي ارتكبت العدوان فعلياً. ومن أمثلة هذا النوع من العدوان الغزو السوفياتي للمجر عام ١٩٥٦ ولتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ باسم منظمة حلف وارسو، والغزو الأمريكي لجمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ باسم منظمة الدول الأمريكية، ولجزيرة غرينادا عام ١٩٨٣ باسم منظمة دول شرق الكاريبي. ومن الصعب الاستشهاد بمثال على منظمة قامت بعدوان في غياب دولة مهيمنة عليها. لذلك يتحفظ البعض على نسبة ارتكاب العدوان إلى المنظمة الدولية لأنها لا تقوم بالعدوان فعلياً، بل توافق عليه فقط.

فالدولة المهيمنة في إقليم ما عادة ما تستخدم ثقلها للتأثير في المنظمة التي تضم دول ذلك الإقليم(٩). وهذه وجهة نظر المدرسة الواقعية التي تعلي من أهمية دور القوة في العلاقات الدولية، وبعض المدارس النقدية والماركسية الجديدة التي ترى في المنظمات الدولية آليات للهيمنة تستخدمها دول تمثل طبقات أو نخب معينة للاستفادة من وضعها في النظام الرأسمالي العالمي على حساب دول أخرى(١٠). فعلى سبيل المثال، تؤكد سوسن سترنج أن علاقات المصلحة والقوة وحدها تقدم التفسير المباشر وغير المباشر للسلوك في النظام الدولي(١١)، ولا يمكن لأية ترتيبات دولية أن تصمد إذا تغير ميزان القوة التفاوضية بين الدول التي أقامتها، أو تغير إدراكها للمصلحة الوطنية، أو تغير الاثنان معاً. أما

---

(٧) Willard Newton Hogan, *International Conflict and Collective Security: The Principle of Concern in International Organization* (Lexington: University of Kentucky Press, 1955), p. 173.

(٨) Diehl, «Regional Conflict Management: Strategies, Necessary Conditions, and Comparative Effectiveness,» p. 44.

(٩) Connie Peck, «The Role of Regional Organizations in Preventing and Resolving Conflict,» in: Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson and Pamela Aall, eds., *Turbulent Peace: The Challenges of Managing International Conflict* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2001), p. 578.

(١٠) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism* (New York: Macmillan; London: Collier Macmillan, 1987), p. 9.

(١١) Stephen Krasner, «Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables,» in: Stephen D. Krasner, ed., *International Regimes*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), p. 6.

المنظمات الدولية فليست إلا أدوات في استراتيجية الدولة (أو الدول) المهيمنة، وسياستها الخارجية تسمح لها بادعاء الدفاع عن الحق والخير والجمال والمجتمع الدولي، بينما تفعل حكومتها ما تشاء بحرية في سعيها إلى تحقيق مصالحها الوطنية(١٢).

ثانياً: ملاحظات على تصنيف الأدوار العسكرية للمنظمات الدولية

ليس تصنيف الأدوار العسكرية للمنظمات الدولية على النحو السابق محل إجماع الباحثين؛ فبعضهم يطلق مسميات مختلفة على تلك الأدوار، والبعض يضم فئتين في فئة واحدة أو يقسم فئة واحدة إلى فئتين. فعلى سبيل المثال، يرى نادو أن الإجراءات الجماعية في الأمم المتحدة تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: الإجراءات العسكرية، والإجراءات الشرطية، وإجراءات حفظ السلام. ويقصد بالفئتين الأولى والثانية ما قصدته بالأمن الجماعي، وبالفئة الثالثة ما قصدته بحفظ السلام. وهو لا يشير إلى الدفاع الجماعي، ربما لأنه يركز على الأمم المتحدة، وهي منظمة يفترض أن تضم جميع دول العالم، فلا تتوقع أن يقع عدوان على إحدى دولها من دولة لا تنتمي إليها(١٣). أما ليبجولد فيصنف أنشطة إدارة الصراع إلى ثلاث مجموعات واسعة، وهي منع الصراع (من خلال العمل الدبلوماسي أو نشر قوات قبل اندلاع الصراع)، وحفظ السلام، وفرض أمر ملزم على كل الأطراف المتحاربة. وهذا التصنيف أيضاً لا يشير إلى الدفاع الجماعي لأنه لا يعتبر من أنشطة إدارة الصراع(١٤). وبالتالي فإن التصنيف المذكور في الجزء الأول من هذه الدراسة يتميز من هذين التصنيفين بأخذه في الاعتبار حالة الدفاع الجماعي. كما يتميز بتناوله للأمن الجماعي كأداة لتحقيق هدفين في حالتين مختلفتين، هما صد العدوان عند وقوعه، ومنعه قبل وقوعه.

لكن التصنيف المذكور يصعب استخدامه لوصف بعض حالات تدخل المنظمات الدولية عسكرياً في صراعات مسلحة، وهي الحالات التي تعبّر عنها الخانات الثلاث الفارغة في الجدول السابق ويتناولها التحليل التالي، أي حالة حفظ سلام مفترض (الحالة الأولى)، أو أمن جماعي مفترض (الحالة الثانية)، أو دفاع جماعي مفترض (الحالة الثالثة).

ففي الحالة **الأولى**، قد تهدف المنظمة من تدخلها في حرب أهلية إلى منع عدوان أحد الأطراف المتحاربة على طرف آخر، أو صده إذا كان العدوان قد وقع فعلاً. فقد تسعى

(١٢) Susan Strange, «Cave! Hic Dragones: A Critique of Regime Analysis,» in: Paul F. Diehl, ed., *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1997), pp. 45-48.

(١٣) Mumulla Venkat Naidu, *Collective Security and the United Nations: A Definition of the UN Security System* (Delhi: Macmillan Co. of India, 1974), p. 107.

(١٤) Joseph Lepgold, «Regionalism in the Post-Cold War Era: Incentives for Conflict Management,» in: Diehl and Lepgold, *Regional Conflict Management*, p. 10.

مثلاً إلى دعم حكومة دولة في وجه الثوار الزاحفين إلى عاصمتها، أو إلى منع استيلاء أحد الأطراف المتحاربة على مدينة أو موقع ما، أي أنها تقوم فعلياً بدور يشبه الدفاع أو الأمن الجماعي. ومع ذلك فإن من المحتمل أن تعيد المنظمة تعريف الموقف لكي تنفي عن جميع الأطراف صفة الطرف المعتدي، أي تنفي وقوع عدوان أصلاً، لكي تتمكن من التدخل عسكرياً في الصراع دون استعداء أي من أطرافه، خاصة إذا كان الطرف المطلوب منع عدوانه أو صده حكومة دولة عضو في المنظمة. فعادة ما تتجنب المنظمات الدولية التدخل في الشؤون الداخلية في دولها الأعضاء، وخصوصاً الأمور المتعلقة بالسيادة(١٥). والنتيجة هي إطلاق صفة حفظ السلام على عملية للدفاع أو الأمن الجماعي. ولأن هذه العملية في المحصلة النهائية تسعى إلى تثبيت الوضع القائم على الأرض، فمن المحتمل أن يرفضها الطرف المتضرر من ذلك الوضع، وهو غالباً ـ لكن ليس دائماً ـ الطرف الذي يسعى إلى إطاحة الحكومة القائمة أو اقتطاع إقليم ما من الدولة(١٦). ويمكن النظر إلى مهمة حفظ السلام التي قامت بها جامعة الدول العربية خلال المرحلة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي كمثال على هذه الحالة، على نحو ما سيأتي تفصيله لاحقاً.

أما الحالة **الثانية** التي يصعب استخدام التصنيف المذكور لوصفها، فهي امتناع المنظمة الدولية عن تطبيق نظام الأمن الجماعي لردع عدوان تخطط إحدى دولها للقيام به ضد دولة أخرى عضو فيها، أو لصد عدوان قامت به بالفعل دولة عضو ضد دولة أخرى عضو في المنظمة، وقيام المنظمة، بدلاً من ذلك، بتبنّي موقف محايد في الصراع بدعوى تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية له، أو نتيجة فشل دولها في الاتفاق على تعريف المعتدي والمعتدى عليه، وجواز تطبيق نظام الأمن الجماعي في هذا الصراع وآليات ذلك التطبيق. فإذا قررت المنظمة التدخل عسكرياً في هذا الصراع، فمن المحتمل أن تعيد تعريف الموقف لكي تنفي عن جميع الأطراف صفة الطرف المعتدي، أي تنفي وقوع عدوان أصلاً، ومن ثم تطلق على عمليتها صفة حفظ السلام. ومع ذلك يمكن للمنظمة في هذه الحالة أن توجه قواتها للعمل أساساً كقوة أمن جماعي لمنع أحد أطراف الصراع أو جميعها من مواصلة الأعمال العسكرية دون وصفها بالعدوان. ومن أمثلة هذه الحالة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان؛ فمن وجهة النظر العربية، تعمل هذه القوات على ردع أي عدوان إسرائيلي محتمل على لبنان. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، تعمل هذه القوات على ردع أي هجوم على إسرائيل ينطلق من الأراضي اللبنانية.

والحالة **الثالثة** قد تشبه الحالة الثانية إلا أن مصدر العدوان الواقع أو المحتمل هو

---

(١٥) Diehl, «Regional Conflict Management: Strategies, Necessary Conditions, and Comparative Effectiveness,» p. 45.

(١٦) Paul Diehl, «The Conditions for Success in Peacekeeping Operations,» in: Diehl, ed., *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World*, p. 168, and Diehl, «Forks in the Road: Theoretical and Policy Concerns for 21st Century Peace Keeping,» p. 356.

دولة لا تنتمي إلى المنظمة. فقد تتبنّى المنظمة موقفاً محايداً في الصراع، ومع ذلك تقرر التدخل عسكرياً فيه، فتطلق على عمليتها صفة حفظ السلام. ولكن يمكن تصور الحالة الثالثة بطريقة معاكسة تماماً، فقد تمتنع المنظمة عن اتخاذ موقف محايد في الصراع لكي لا تحبط الدولة العضو فيها والمنخرطة في ذلك الصراع والتي غالباً ما ستتوقع من المنظمة أن تقف إلى جانبها ضد الدولة الأخرى غير العضو فيها. فأية دولة عضو في منظمة ما تتوقع منها أن تعمل كحلف جماعي في مواجهة أية دولة غير عضو فيها إذا اندلع صراع بين الدولتين. فإذا قررت المنظمة التدخل عسكرياً في هذا الصراع، فقد تعيد تعريف الموقف لكي تضفي صفة العدوان على العمل الذي قامت به الدولة غير العضو فيها، ومن ثم تبرر لأعضائها تطبيق نظام الدفاع الجماعي في هذا الصراع. وهي بذلك تستغل ما ذكرناه آنفاً من غياب تعريفات متفق عليها وملزمة لمفاهيم العدوان والتهديد وانتهاك قواعد الأمن والسلم الدوليين.

والمخرج من غموض هذه الحالات هو عدم تصنيفها اعتماداً على الوصف الذي تطلقه المنظمة المعنية عليها دون الأخذ في الاعتبار التفويض الذي تكلف به المنظمة قواتها، وسلوك تلك القوات على الأرض. فتحليل ذلك التفويض وذلك السلوك يوضح ما إذا كانت العملية العسكرية ـ أياً كان وصفها ـ للدفاع الجماعي أو الأمن الجماعي أو لحفظ السلام. فبغض النظر عن الأوصاف التي تطلقها المنظمات الدولية على عمليات تدخلها العسكري في الصراعات المسلحة، تظل العمليات التي يثبت تفويضها وسلوك قواتها على الأرض عدم حيادها بين الأطراف المتقاتلة، وسعيها إلى ردع أو دحر عدوان طرف على طرف آخر، واستعدادها لاستخدام أساليب قسرية لتحقيق أهدافها، هي عمليات للدفاع الجماعي أو الأمن الجماعي، وتظل العمليات التي يثبت تفويضها وسلوك قواتها حيادها بين الأطراف المتقاتلة، وسعيها إلى تسهيل التسوية السلمية بين تلك الأطراف، وعدم استعدادها لاستخدام أساليب قسرية لتحقيق أهدافها، هي عمليات لحفظ السلام. أما الاعتماد فقط على وصف المنظمات لعملياتها فهو تبسيط مخل، وقد يقود إلى خطأ في التحليل. ولتوضيح ذلك نضرب مثالاً بقوات جامعة الدول العربية في لبنان في الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٢.

ثالثاً: مثال قوات جامعة الدول العربية في لبنان بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢

تدخلت جامعة الدول العربية عسكرياً في النزاع العراقي ـ الكويتي عام ١٩٦١ وفي المرحلة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية، وتحديداً بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢. أما الحالة الأولى فهي مثال واضح للأمن الجماعي، وقد تناولتها بالتفصيل في دراسة سابقة[١٧]. وأما

(١٧) Ahmed Ali Salem, *International Relations Theories and Organizations: Realism, Constructivism, and Collective Security in the League of Arab States* (Saarbrucken, [Germany]: Vdm Verlag, 2008), pp. 147-199.

الحالة الثانية فهي أقل وضوحاً كمثال آخر للأمن الجماعي، وهو ما سأحاول بيانه هنا، رغم أنها تبدو ظاهرياً حالة من حالات حفظ السلام.

فقد تعاملت جامعة الدول العربية مع الحرب الأهلية اللبنانية كنزاع داخلي في دولة عضو فيها، وليس كصراع مسلح بين عضوين في الجامعة؛ إذ تشير كافة وثائق الجامعة ذات الصلة بالحرب الأهلية اللبنانية إليها بهذه الصفة. وهذا أمر يمكن تبريره بالنظر إلى أن معظم أطراف هذه الحرب كانت لبنانية، وأن لبنان لم يتعرض لغزو خارجي أو تهديد بغزو خارجي حين قررت الجامعة إرسال قوات إليه. فبدت هذه القوات كقوات حفظ سلام، وهي صفة لازمتها في معظم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع[١٨]. لكن إمعان النظر في التفويض الذي عملت بموجبه هذه القوات وسلوكها الفعلي على الأرض يشير إلى أن هذه القوات كانت تعمل كقوات ردع، وهو الاسم الذي حملته صراحة في مرحلة لاحقة من عملها.

فقد أنشئت هذه القوات بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية في حزيران/يونيو ١٩٧٦ بعد أيام من دخول القوات السورية لبنان بناء على طلب حكومته، وهو ما أخلّ تماماً بتوازن القوى بين الأطراف المتحاربة لصالح القوات الموالية للحكومة اللبنانية. فكان الهدف من إنشاء هذه القوات هو حفظ الأمن والاستقرار في لبنان، كما جاء في قرار إنشائها. ونص القرار على تسميتها قوة الأمن العربية الرمزية، وأن تعمل تحت إشراف الأمين العام للجامعة، وأن تبدأ عملها فوراً لتحل محل القوات السورية. كما وازن القرار بين مصالح الأطراف المتحاربة، فبينما نص على أن قوة الأمن العربية الرمزية تعمل في إطار السيادة اللبنانية، وأنها ستنهي عملها إذا طلب الرئيس اللبناني المنتخب ذلك، فإنه نص أيضاً على أن يقوم الأمين العام للجامعة بتحديد حجم الوحدات المشاركة في تلك القوة بحسب ما يقتضيه الموقف، وبالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، أي الطرف الرئيسي المواجه للحكومة اللبنانية. فوفقاً لهذا القرار، كان من المفترض أن تعمل قوات الجامعة العربية كقوات حفظ سلام وفق التعريف السابق، أي بحياد بين الأطراف المتقاتلة، ولتسهيل التسوية السلمية بين تلك الأطراف، ودون استخدام أساليب قسرية لتحقيق أهدافها.

لذلك لم يكن مستغرباً أن يعارض الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، وهو ينتمي إلى أحد المعسكرين المتحاربين، نشر قوات جامعة الدول العربية، وأن يؤيد استمرار وجود القوات السورية. فأعلن في رسالة إلى الأمين العام للجامعة فور صدور قرار مجلس الجامعة أن ذلك القرار باطل وغير ملزم، ولن يتم تطبيقه على الأرض. وأبلغه أن استمرار وجود القوات السورية هو جزء من السيادة اللبنانية، وأنه ليس من اختصاص الجامعة قانونياً أن تنظر في العلاقات الثنائية بين لبنان وسورية. كما أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد أن قوات بلاده

---

(١٨) انظر، على سبيل المثال، المصدر الرئيسي في هذا التحليل: Istvan S. Pogany, *The Arab League and Peacekeeping in the Lebanon* (New York: St. Martin's Press, 1987).

لن تنسحب من لبنان إلا بطلب من الرئيس اللبناني. ولم يغير الرئيس اللبناني موقفه ويسمح بنشر قوات الجامعة إلا بعد تلقيه تأكيدات من أمينها العام أن نشرها سيتم بعد الاتفاق مع السلطات اللبنانية بشأن كافة التفاصيل، وأهمها حجم تلك القوات وجنسيات وحداتها. كما اشترط الرئيس اللبناني أن تنسق جامعة الدول العربية مع سورية التي قبل لبنان مبادرتها لدعم حكومته.

وكان قبول جامعة الدول العربية تلك الشروط بداية تغييرات جوهرية في التفويض الذي منحته لقواتها في لبنان. فقد انعقدت قمة عربية مصغرة في الرياض في تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحرب الأهلية اللبنانية، ثم قمة عربية شاملة في القاهرة في الشهر نفسه لإقرار ما توصلت إليه قمة الرياض التي اتخذت قرارات تصب في تحويل مهمة قوات جامعة الدول العربية في لبنان من مهمة حفظ السلام إلى مهمة ردع العدوان؛ إذ منحت قمة الرياض تلك القوات صلاحية استخدام القوة حسب متطلبات الأمن، وقررت زيادة عددها إلى ثلاثين ألف فرد، وهو عدد لا تبلغه عادة قوات حفظ السلام، ولا يبرره إلّا ما ذكره أمين عام الجامعة في مؤتمر صحفي بعد قمة القاهرة من أن تلك القوات أصبح لديها سلطة فرض السلام. وقررت القمة تغيير اسم تلك القوات إلى قوات الردع العربية، في تحديد واضح لمهمة هذه القوات بوقف أي عدوان. ورغم أن القرار لم يشر صراحة إلى مصدر العدوان وضحيته، فإن مواده أشارت إلى ذلك ضمنياً، إذ نصت على تخويل الرئيس اللبناني قيادة قوات الردع العربية، واحترام جميع الدول المشاركة في المؤتمر سيادة لبنان وأمنه وسلامته الإقليمية ووحدة شعبه. فبدا لبنان ضحية عدوان استهدف سيادته وأمنه وسلامته الإقليمية ووحدة شعبه. أما مصدر العدوان فهو، وفق مدلول القرار، منظمة التحرير الفلسطينية التي أكدت، وفق نص القرار، احترامها سيادة لبنان وأمنه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

ورغم أن القرار فوض قوات جامعة الدول العربية بالإشراف على تنفيذ اتفاق القاهرة الموقّع بين لبنان ومنظمة التحرير عام ١٩٦٩، وملحقاته التي وقعاها عام ١٩٧٣، كمهمة رئيسية لتلك القوات، فإنه تجاهل تماماً التعارض بين الاتفاق وملحقاته حول قضيتهما الرئيسية، وهي عمليات حرب العصابات التي كانت تقوم بها منظمة التحرير ضد إسرائيل انطلاقاً من جنوب لبنان. فاتفاق القاهرة يسمح ضمنياً بهذه العمليات، أما ملحقاته فتحرمها تحريماً قاطعاً. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا التجاهل متعمداً، لكن نتيجته ــ على أية حال ــ كانت ترك حسم هذا الخلاف لقيادة قوات جامعة الدول العربية، أي الرئيس اللبناني، الذي آلت إليه أيضاً مسألة تشكيل تلك القوات وحجم وحداتها بعد فشل المجتمعين في القاهرة في حسم خلافاتهم حول هذه المسألة. وكان منطقياً أن يحسم الرئيس اللبناني الجديد إلياس سركيس هذه المسألة وفق منظور الحكومة اللبنانية، فوافق على أن تساهم سورية بخمس وعشرين ألف جندي، أي نحو ثمانين بالمئة من حجم قوات الردع العربية، وهو ما عارضته منظمة التحرير لكن دون جدوى. وفشلت المنظمة في موازنة ذلك الثقل السوري الكبير عندما رفضت مصر ــ حليفتها العربية الأولى في ذلك الوقت ــ

المشاركة في تشكيل هذه القوات، ورفضت سورية مشاركة وحدات فلسطينية فيها.

ويمكن تصور سلوك هذه القوات على الأرض وفق هذا التشكيل وذاك التفويض. فقد تكرر لجوء تلك القوات إلى استخدام القوة المسلحة، بل القوة المفرطة أحياناً، خاصة من جانب الوحدات السورية فيها، على نحو لا ينسجم مع مفهوم حفظ السلام في القانون الدولي وميثاق جامعة الدول العربية. ورغم أن ذلك ساهم بدرجة ملحوظة في عودة السلم والأمن في لبنان لعدة أشهر، إلا أن ذلك كان لمصلحة طرف على حساب طرف آخر. إذ كانت قوات الردع العربية سنداً للقوات الموالية للحكومة، رغم احتفاظها نظرياً بموقف محايد بين الأطراف المتنازعة. وظلت الحكومة اللبنانية تدعو الجامعة العربية إلى تجديد تفويض تلك القوات كل ستة أشهر ــ وهي مدة عملها وفق قرار قمة الرياض ــ وظل مجلس الجامعة يوافق على ذلك الطلب. ولم ينته ذلك التفويض بأمر من مجلس الجامعة، بل نتيجة توقف الحكومة اللبنانية عن طلب تجديده عام ١٩٨٢. فانتهى التفويض في تموز/يوليو، وقررت الحكومة إنهاء عمل قوات الجامعة في الشهر التالي. فما كان من القمة العربية التي عقدت في أيلول/سبتمبر إلّا أن أصدرت قراراً غامضاً يشير إلى أنها قد أحيطت علماً بقرار الحكومة اللبنانية إنهاء عمل تلك القوات، ثم أصدر الرئيس اللبناني الجديد أمين الجميل قراراً يقضي بحل قيادة تلك القوات في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٣. فلا حجة إذن لمن يصر على إلصاق صفة حفظ السلام بعمل تلك القوات حتى بعد صدور قرارات قمتي الرياض والقاهرة وحلول قوات الردع العربية محل قوة الأمن العربية الرمزية.

رابعاً: هل اختفت الفروق بين إجراءات الأمن الجماعي وعمليات حفظ السلام؟

يلقي بعض عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة ظلالاً من الشك على التمييز النظري الجلي بين الدفاع والأمن الجماعي من جهة وحفظ السلام من جهة أخرى كهدفين متمايزين لتدخل المنظمات الدولية عسكرياً في الصراعات المسلحة. لكن الانسياق وراء المدلول الظاهر لهذه الحالات ليس إلّا نموذجاً لوقوع الباحثين في خطأ التسليم غير المنضبط نظرياً ومنهجياً بنتائج أبحاث استقراء الواقع (أو الأبحاث الإمبريقية)، وهو خطأ طالما حذّر منه المنظّرون وعلماء مناهج البحث في العلوم الاجتماعية[١٩]. كما إن الزعم بزوال الفرق بين هذين النوعين من العمليات يتجاهل الجدل الدائر منذ زمن بين دعاة اللجوء إلى أحدهما دون الآخر.

فأنصار تطبيق إجراءات الدفاع أو الأمن الجماعي يرون أن تغيير الأوضاع القائمة غير ممكن عملياً لأنه لا ينسجم مع مصالح القوى الكبرى والتحالفات التي تسعى إلى

(١٩) انظر على سبيل المثال النقد الشديد للانسياق وراء نتائج هذا النوع من الأبحاث، في: Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Boston, MA: McGraw-Hill; New York: Random House, 1979), p. 5.

الحفاظ على توازن القوى الدولي، وأن دعاة تغيير تلك الأوضاع لن يتمكنوا من تحقيق ذلك سلمياً وبشكل تدريجي، ولا بد لهم من اللجوء إلى استخدام القوة، وأن السبيل الوحيد لمنع ذلك هو تطبيق إجراءات الدفاع أو الأمن الجماعي. فتطبيقها هو السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام العالمي(٢٠). وحتى لو سلمنا بإمكانية تغيير الأوضاع القائمة سلمياً وتدريجياً في بعض الأحيان، فإن تطبيق إجراءات الدفاع والأمن الجماعي قد يكون السبيل الوحيد لتحقيق السلام العالمي في الأحيان الأخرى. فالشروع في تغيير الأوضاع القائمة سلمياً دون أن يصاحبه استعداد جاد للجوء إلى إجراءات الدفاع أو الأمن الجماعي قد لا يحقق أهدافه المرجوة(٢١). بل ذهب بعض المنظرين الغربيين إلى أبعد من ذلك في نشوة شعورهم بالانتصار بعد نهاية الحرب الباردة، فزعموا أن التغيير السلمي للأوضاع القائمة قد يتحقق من خلال تطبيق إجراءات الأمن الجماعي في الأمم المتحدة. فبدل تطبيق هذه الإجراءات فقط عندما يصبح العدوان أمراً وشيكاً أو واقعاً، يجب التوسع في تطبيقها لتغيير بعض الأوضاع القائمة سلمياً قبل أن تفكر الأطراف المتضررة من تلك الأوضاع في تغييرها بالقوة، رغم أن ذلك التوسع يجب ألا يقودنا إلى توقع اختفاء العدوان من الوجود(٢٢). ولا يخفى ما في هذه الدعوة من مثالية تتناقض مع القول بتعارض مصالح القوى الكبرى مع الرغبة في تغيير الأوضاع القائمة. أما إذا افترضنا سوء النية، فإن هذه الدعوة تضفي الشرعية على محاولات القوى المهيمنة على المنظمات الدولية لاستخدامها كأداة لتحقيق مصالحها على نحو ما ذكرنا سابقاً، وذلك بالعدوان على الدول الصغيرة والضعيفة باسم تغيير الأوضاع القائمة لمنع عدوان لم يفكر فيه أصحابه المحتملون بعد.

وإذا كان أنصار تطبيق إجراءات الأمن الجماعي يرون تغيير الأوضاع القائمة سلمياً غير ممكن عملياً، فإن دعاة التغيير السلمي يردون عليهم بأن شروط تطبيق إجراءات الأمن الجماعي هي أيضاً غير واقعية. فوفقاً لعالم العلاقات الدولية أورجانسكي، تشمل هذه الشروط ما يلي: (١) أن تتفق جميع الدول على ضرورة وقف أي العدوان بغض النظر عن الجهة التي ارتكبته، (٢) أن تتمتع جميع الدول بحرية العمل المشترك لردع المعتدي أو صده وبالقدرة على ذلك، (٣) أن تتفق جميع الدول على تحديد الطرف المعتدي في أي صراع مسلح، (٤) أن تفوق القوة الكلية لأعضاء المنظمة الدولية قوة المعتدي على نحو يمكنها من ردع عدوانه أو صده، (٥) أن يدرك الطرف المعتدي كل ما سبق فيضطر إلى وقف عدوانه أو ينهزم. فهذه الشروط تجعل نظرية الأمن الجماعي مثالية حتى في نظر بعض أنصارها.

---

(٢٠) Hogan, *International Conflict and Collective Security: The Principle of Concern in International Organization*, p. 182.

(٢١) Ernst B. Haas, *Collective Security and the Future International System* (Denver: University of Denver Press, 1968), p. 35.

(٢٢) Ernst Haas, «Collective Conflict Management: Evidence for a New World Order?,» in: Thomas G. Weiss, ed., *Collective Security in a Changing World*, World Peace Foundation Study Emerging Global Issues (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1993), pp. 91-92.

لذلك يطرحون رؤى بديلة لتطبيق إجراءات الأمن الجماعي. فيرى بعضهم، انسجاماً مع النظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، أن محاولات تطبيق إجراءات الأمن الجماعي هي دائماً جزء من عملية مساومة تشمل قضايا أخرى محل نظر الدول المعنية. بينما يرى آخرون أن إجماع الدول الكبرى هو الشرط الكافي لتطبيق هذه الإجراءات من خلال الأمم المتحدة، أما خلافات الدول الخمس الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن فيتوقع الجميع أن تجرى جهود تسويتها خارج إطار الأمم المتحدة. ورغم الزعم بأن تطبيق إجراءات الأمن الجماعي على هذا النحو سيصب في النهاية في مصلحة الدول الصغيرة المتنازعة(٢٣)، فإن هذه الرؤية تؤكد مخاوف المشككين في المنظمات الدولية كأدوات تستخدمها الدول الكبرى للهيمنة على الدول الصغيرة.

غير أن الفرق الرئيسي بين عمليات الأمن الجماعي وعمليات حفظ السلام على مستوى العلاقات بين الدول ـ تمييزاً له عن مستوى العلاقات داخل الدولة الواحدة ـ لا يكمن في مثالية الأساس النظري أو واقعيته لهذا الطرح أو ذاك، وإنما في طبيعة العلاقة بين الدول المتصارعة. فإذا لم يكن أحد الطرفين أو كلاهما يقبل التعايش السلمي مع الطرف الآخر، فأي سلام بينهما هذا الذي تسعى المنظمة الدولية إلى حفظه؟ فالقبول بالتعايش السلمي هو الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه أية عمليات جادة لحفظ السلام بين دولتين. وفي المقابل يصعب تصور تطبيق إجراءات الأمن الجماعي في المجتمع الذي اصطلح علماء السياسة على تسميته بمجتمع الأمن، وهو المجتمع الذي تبلغ فيه عدة الدول درجة من التكامل والاندماج يمكن معها تغيير الأوضاع القائمة بينها دون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويرى كارل دويتش، وهو من أوائل من طوروا مفهوم مجتمع الأمن، أن التغيير السلمي جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، حيث يصبح أعضاؤه متأكدين تماماً من أن أي منهم لن يلجأ إلى استخدام القوة المادية لتسوية نزاعاته وصراعاته مع الأعضاء الآخرين، بل سيلجأ لتسويتها بالطرق السلمية فقط(٢٤).

ويميز إيمانويل أدلر ومايكل بارنت، اللذان أعادا مؤخراً تقديم هذا المفهوم للجماعة العلمية في العلاقات الدولية، بين ثلاثة مستويات من الآليات والعمليات التي تقود مجموعة من الدول لتصبح مجتمعاً للأمن. وأحد الشروط الضرورية لبلوغ المستوى الثالث هو ثقة الدول أن الأوضاع القائمة بينها لن تتغير إلّا بطريقة سلمية. ويذهب بعض الدول في علاقاتها إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ تتراجع تدريجياً قضايا الأمن المشترك وتتقدم عليها قضايا أخرى(٢٥)، وتنتقل القضايا تدريجياً من أجندتها الأمنية لتعود إلى دائرة القضايا السياسية والنزاعات والتسويات السياسية الطبيعية. وربما تصل تلك الدول إلى حالة شبه

(٢٣) Haas, *Collective Security and the Future International System*, pp. 35-37.

(٢٤) Heikki Patomaki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)construction of World Politics*, Critical Realism-Interventions (London; New York: Routledge, 2002) p. 194.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٩٨ و٢٠٨

مثالية تصبح فيها جميع قضايا علاقاتها المشتركة سياسية لا أمنية، ويتضاءل بشدة أي احتمال لعودتها إلى دائرة القضايا الأمنية. ويشير وايفر إلى مجموعة دول شمال أوروبا كمثال على ذلك النوع من المجتمعات التي يمكن وصفها بمجتمعات ما بعد الأمن، تمييزاً لها من مجتمعات الأمن بالمفهوم المذكور آنفاً[(٢٦)].

خاتمة: أي دور عسكري للحلف الأطلسي في غزة؟

الفرق إذن بين الدفاع والأمن الجماعي من **جهة** وحفظ السلام من **جهة أخرى**، هو فرق جوهري؛ فالأول هو إجراءات لمنع عدوان أو صده، والثاني هو إجراءات لإدارة صراع مسلح تمهيداً لتسويته سلمياً. ولا يهم كثيراً ما تطلقه المنظمة الدولية على تدخلها العسكري من أسماء وصفات، فالعبرة بالتفويض الذي تمنحه لقواتها وسلوك تلك القوات على الأرض. فأي نوع من التدخل العسكري يحتمل أن يقوم به حلف شمال الأطلسي ضمن الترتيبات الأمنية التي يجري الحديث عنها في غزة؟

إن الشرط الضروري لعمليات حفظ السلام، وهو قبول الأطراف المتصارعة بالتعايش السلمي، غير متوفر في هذه الحالة. فلا تقبل الحكومات الصهيونية في إسرائيل هذا التعايش، كما لا تقبله حكومة حركة حماس الإسلامية في غزة. وهذا أمر يعلمه حلف شمال الأطلسي، لكنه قد يطلق على أية ترتيبات أمنية يشترك فيها صفة حفظ السلام لتمرير قبولها لدى الأطراف العربية، بينما يعطي قواته تفويضاً للدفاع عن إسرائيل ضد ما يعتبره عدواناً منطلقاً من قطاع غزة. وعندئذ قد نتوقع أن تشترك تلك القوات مع إسرائيل في تشديد الخناق على غزة بالإشراف على حصارها وغلق معابرها، وربما الاشتراك الفعلي في عمليات عسكرية محدودة ضد المقاومة فيها ■

(٢٦) Michael C. Williams, «Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics,» *International Studies Quarterly*, vol. 47, no. 4 (2003), p. 523.

تجربة الوحدة اليمنية
(دراسة تاريخية ـ سياسية)

سمير عبد الرسول العبيدي[*]

قسم الدراسات التاريخية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

أولاً: التطور السياسي (مراحل الانقسام)

اشتهر الشعب اليمني منذ القدم بمقاومته العنيدة والشجاعة لجميع أشكال التدخلات الخارجية، ويكفي أن نشير إلى تصديه للعثمانيين. فمنذ عام ١٥٣٨، حين احتل العثمانيون المنطقة الساحلية، استمرت المقاومة حتى عام ١٦٣٥، حيث أُجبروا على الانسحاب. لكن العثمانيين عادوا واحتلوا ميناء الحديدة عام ١٨٤٩. وفي عام ١٨٧٢ أرسلوا حملة كبيرة لاحتلال جميع أرجاء اليمن. وكان الدافع هو الاستفادة من تطور الحركة التجارية عقب فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، وطرد الإنكليز الذين احتلوا عدن في ١٨٣٩/١/١٩. لكن جهودهم أخفقت، الأمر الذي أجبرهم على عقد معاهدة مع الإمام يحيى حميد الدين (١٩٠٤ ـ ١٩٤٨)[1] في عام ١٩١١.

وعقب الحرب العالمية الأولى نشأت المملكة المتوكلية اليمنية (١٩١٨ ـ ١٩٦٢)، كدولة مستقلة. وفي ١٩٢٣/٧/٢٣، وبموجب معاهدة لوزان، اعترف العثمانيون باستقلالها، كما اعترفت بها عصبة الأمم، وهكذا انقسم اليمن إلى ثلاثة أجزاء، هي:

١ ـ المملكة المتوكلية اليمنية في الشطر الشمالي.

٢ ـ محمية عدن وتوابعها، وقد توصل البريطانيون إلى اتفاقية لترسيم الحدود مع العثمانيين في عام ١٩٠٤، لكنها لم تقر إلا في عام ١٩١٤.

(*) البريد الإلكتروني: hospitalliers1530@yahoo.com.

(١) الإمام يحيى بن حميد الدين (حزيران/يونيو ١٨٦٩ ـ ١٧ شباط/فبراير ١٩٤٨) هو إمام اليمن من عام ١٩٠٤م حتى عام ١٩٤٨، وهو الإمام المتوكل على الله يحيى بن الإمام المنصور بالله محمد حميد الدين، وخلفه ابنه أحمد بن يحيى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢)، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

٣ ـ إمارة الأدارسة (١٩٠٩ ـ ١٩٣٠)[٢] في تهامة وعسير وجيزان[٣].

ثانياً: مقدمات الوحدة (جهود الأئمة الزيديين، ١٩١٨ ـ ١٩٣٤)

يعود قيام نظام حكم الأئمة إلى عام ١٥١٠. وبرغم نجاحهم في الحفاظ على الوحدة اليمنية حتى عام ١٨٣٩، فإنهم كثيراً ما جوبهوا بالثورات المستمرة لزعماء القبائل الطامحين إلى تقوية نفوهم على حساب السلطة المركزية.

ومع إعلان الاستقلال في عام ١٩١٨، سارع الإمام يحيى إلى تحديث بعض تشكيلات الدولة، كما تم فتح بعض المدارس، وقسمت المملكة إلى أقسام إدارية، وأنشئت قوى الشرطة للمحافظة على الأمن وتأسيس الجيش النظامي[٤].

على الصعيد السياسي، أخالإمام يحيى يتطلع إلى اعادة السيطرة على المناطق التي أخلاها العثمانيون، بل سعى إلى طرد الإنكليز من جنوب اليمن، لكن الإنكليز استبقوا الأمر، وجرياً على سياسة «فرّق تسد» قاموا بتسليم منطقة تهامة التي أخلاها العثمانيون إلى حليفهم محمد الإدريسي عام ١٩٢١، وهكذا وجد الإمام يحيى نفسه محاطاً بالخصوم من الشمال والجنوب والغرب، ومحروماً من الموانئ. ومع وفاة محمد الإدريسي في عام ١٩٢٣، شرع الجيش اليمني في التقدم نحو مناطق الأدارسة. ولقد رفض الإمام يحيى الاعتراف بالإمارة الإدريسية مقابل الدخول في حمايته، ودفع هذا الموقف بالأدارسة إلى اللجوء إلى حماية ابن سعود، الذي عقد معاهدة معهم في ١٩٢٦/١٠/٢١، وهي المعاهدة التي لم يعترف بها الإمام يحيى. وفي ١٩٣٠/١١/٢٢ ضم ابن سعود إمارة الأدارسة عنوة إليه، واتخذ هذا الأمر صيغة رسمية مع إعلان قيام المملكة العربية السعودية في٢٢/٩/ ١٩٣٢[٥]، مما أدى إلى حدوث مناوشات بين الطرفين. وقد استعد ابن سعود، الذي عرف بتحالفه الوثيق مع البريطانيين، للحرب، إذ زودته الحكومة البريطانية لفترة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣ ـ نيسان/أبريل ١٩٣٤ بمليون طلقة، إضافة إلى سيارات مدرّعة وأسلحة أخرى

(٢) ينتسب الأدارسة إلى أحمد بن إدريس (ت ١٨٣٧)، وهو متصوف مغربي قدم إلى مكة ومكث بها مدة ٣٠ عاماً؛ ثم انتقل إلى صيبا شرق جيزان وأسس هناك طريقة دينية. وفي عام ١٨٧٦ولد له حفيد يدعى محمد علي الإدريسي وتلقى تعليمه في الأزهر، وعقب عودته نشط في الدعوة إلى طريقة جده، ونجح في تحويلها إلى حركة سياسية، وبسط سلطته على تهامة وعسير بدءاً من عام ١٩٠٩. وفي عام ١٩١٤ أعلن تحالفه مع بريطانيا، ولدى وفاته في عام ١٩٢٣نشب خلاف أسري بين الأدارسة، وهو ما سمح لابن سعود بالتدخل. وفي نهاية المطاف نجح في ضم إمارة الأدارسة إليه، انظر: <http://www.obaikan.net>.

(٣) منصور الراوي، **دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي** (بغداد: منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩١)، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٤) هادي رشيد الجاوشلي، **دول العالم: دراسة موجزة لسلطات الدولة الدستورية التنفيذية** (بغداد: دار الجاحظ، ١٩٨٦)، ص ٢٩٤.

(٥) انظر: <http://www.al-yemen.org>.

متطورة، في حين احتجزت شحنة سلاح إيطالية كانت قد وصلت إلى عدن في طريقها إلى الجيش اليمني، وضمت ٨٠٠٠ بندقية مع ذخيرتها، وكان هدفها دعم حليفها وإضعاف الجيش اليمني الذي كان ينقصه السلاح. وهكذا أعلن ابن سعود الحرب في ١٩٣٤/٣/٢٢، واستمرت حتى ١٩٣٤/٥/١٩ حيث وقّعت اتفاقية الطائف، إذ نصحت الحكومة البريطانية ابن سعود بأن ليس من مصلحته الدخول في حرب طويلة غير معروفة العواقب، في حيث أدرك الإمام يحيى عدم إمكانية تحقيق نصر عسكري حاسم في ظل التفوق العسكري لابن سعود المدعوم من قبل بريطانيا. فتم الاتفاق على انسحاب السعوديين من تهامة مقابل خروج القوات اليمنية من عسير وتسليم الأدارسة إلى ابن سعود. ولقد سجلت الاتفاقية هزيمة سياسية لليمنيين؛ إذ على الرغم من عدم تخليهم نهائياً عن جيزان وعسير، فإن الاتفاقية سمحت ببقائها تحت حكم ابن سعود لمدة ٢٠ عاماً على أن تتم قبل انقضائها بـ ٦ شهور مفاوضات أخرى لتعديلها، وهو ما لم يحدث إلى يومنا هذا[٦].

ولفهم حقيقة موقف البريطانيين، لا بد من القول إنهم حاولوا استخدام وسائل الترغيب مع الإمام يحيى للقبول بسيادتهم على عدن، ومنها الاعتراف بسيادته على لحج وحضرموت مقابل عدم التعامل مع أية قوة أجنبية، فأرسلوا بعثة إليه في عام ١٩١٩، برئاسة هارولد جاكوب (Harold Jocob) بنية التفاوض معه، لكنها أخفقت في مهمتها بسبب احتجازها من قبل أفراد قبيلة القحيمي المعارضة للحكم، ولم يتم الإفراج عن أفرادها إلّا بعد ٤ أشهر بشرط عدم مقابلة الإمام يحيى. وفي عام ١٩٢٦ أرسلوا بعثة أخرى برئاسة غلبرت كلايتون (Glbert Clayton)، وكل ذلك على أمل الوصول معه إلى اتفاق لإقرار السيادة البريطانية على عدن بالذات. ولم يؤد ذلك إلى نتيجة، إذ شرعت القوات اليمنية في استعادة بعض المناطق الجنوبية بمجرد جلاء العثمانيين، كما استمرت الاشتباكات والمناوشات بين قوات الطرفين منذ عام ١٩١٩، حتى بلغت ذروتها في عام ١٩٢٥ عندما استعادت القوات اليمنية الشعيب والعوالق والضالع ويافع. وزاد التوتر بين الجانبين مع عقد الإمام يحيى اتفاقية صداقة مع إيطاليا في عام ١٩٢٦، وشرعت روما في استقبال بعثات عسكرية من الضباط اليمنيين، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لتسهيل التبادل التجاري بين الجانبين. وقد أثار ذلك جزع البريطانيين لخشيتهم من إنشاء قاعدة إيطالية تهدد الطريق إلى الهند عند نشوب الحرب، وفي العام نفسه استقبلت صنعاء بعثة سوفياتية، وتوجت جهودها بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين الطرفين في ١٩٢٨/١١/١[٧].

كان رد فعل البريطانيين عنيفاً؛ إذ تخلوا عن العمل الدبلوماسي، وشرعت طائراتهم بدءاً من عام ١٩٢٨ في قصف القوات اليمنية، وأعقب ذلك قصف المدن الآمنة، مما ألحق

---

(٦) محمد علي الشهاري، **طريق الثورة والوحدة اليمنية**، كتاب الهلال؛ ١٨٨ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٦)، ص ٤٥ ـ ٤٦. للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة انظر: < http://www.yemen.nic.info >.

(٧) عبد العزيز محمد ناصر الكميم، **الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات** (صنعاء: جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

خسائر فادحة بالسكان العُزّل. وقد أسفرت المواجهات عن هزيمة الجيش اليمني، وإجبار الإمام يحيى على الدخول في مفاوضات مع بريطانيا انتهت بتوقيع اتفاقية في١١/٢/١٩٣٤، انسحب بموجبها الجيش اليمني من مناطق المحميات التي دخلها. ومع أن الإمام يحيى رفض الاعتراف بخط الحدود الذي رسمته الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية لعام ١٩١٤، فقد اضطر إلى التسليم بالاحتلال البريطاني في عدن لمدة ٤٠ عاماً قادماً، وهي مدة الاتفاقية، على أن يتم بحث موضوع الحدود قبل انتهاء مدة هذه الاتفاقية(٨).

كان عام ١٩٣٤ حداً فاصلاً في تاريخ حكم الأئمة الزيديين، إذ عبّرت كلتا المعاهدتين عن الاستسلام لمطالب بريطانيا في الجنوب، ولمطالب ابن سعود في الشمال. وكان عام ١٩٣٤ عام توقف حركة اليمن التاريخية من أجل وحدة الأراضي اليمنية، على الرغم من التضحيات التي قدمها الشعب اليمني بإمكانياته المتواضعة. وقد أدرك البعض أن سبب الإخفاق يعود إلى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة المرتكزة على الإقطاع والقبلية(٩). لذا كان لا بدّ من الإصلاح والتغيير الجذريين، فبدأت حالة من الحراك السياسي أفضت إلى اغتيال الإمام يحيى في ١٧/٤/١٩٤٨ في ما عرف بـ «حركة العام ١٩٤٨ الدستورية»، التي لم تستمر سوى شهر واحد، إذ نجح ولي العهد الإمام أحمد في استعادة الحكم في ١٥/٣/١٩٤٨، وقد استمر في السلطة حتى وفاته في ١٩/٩/١٩٦٢، فخلفه ابنه محمد البدر الذي أطاحه انقلاب عسكري في ٢٦/٩/١٩٦٢ بقيادة العقيد عبد الله السلال،(١٠) الذي أعلن في ٢٨/٩/١٩٦٢ إلغاء حكم الإمامة وقيام النظام الجمهوري في اليمن الشمالي(١١).

ثالثاً: مراحل الوحدة

المرحلة الأولى (١٩٦٧ ـ ١٩٧٢)

شكّل قيام الوحدة اليمنية مطلباً شعبياً في كلا شطري اليمن، إلا أنه كان من الواجب القيام ببعض المهمات لانطلاق مسيرة الوحدة بصيغتها الرسمية، وتمثل ذلك بوجوب الانتهاء من تركة الماضي الثقيلة، والتي تتمثل بالحرب الأهلية التي نشبت بين الملكيين

---

(٨) انظر: <http://www.al-yemen.org>.

(٩) عن تركيبة المجتمع اليمني، انظر: الراوي، **دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي**، ص ٤١١ ـ ٤١٨.

(١٠) ولد في مديرية سفان (محافظة صنعاء) عام ١٩١٧، سافر إلى العراق في بعثةٍ عسكريةٍ في عام ١٩٣٦ وتخرج برتبة ملازم ثانٍ، اختاره تنظيم الضباط الأحرار قائداً لثورة ٢٦/٩/١٩٦٢، أُطيح في: ٥/١١/١٩٦٧، توفي في: ٥/٣/١٩٩٤، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

(١١) الشهاري، **طريق الثورة والوحدة اليمنية**، ص ٤١ ـ ٤٣. لمزيد من التفاصيل، انظر: **ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر**، إعداد وتوثيق مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط ٢ بيروت: دار العودة، ١٩٨٦)، ص ١٧ ـ ٥٩.

والجمهوريين في الشطر الشمالي في الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠[(١٢)]، في حين سعى الشطر الجنوبي إلى تحقيق الاستقلال عن بريطانيا، وهو ما بدأ بثورة ١٤/١٠/١٩٦٣ وتم تتويجه بإعلان الاستقلال في ٣٠/١١/١٩٦٧، ثم تلت ذلك مرحلة من عدم الاستقرار بسبب الصراعات الداخلية في عدن، كما كان للحرب الأهلية في الشطر الشمالي انعكاساتها على الأوضاع في الشطر الجنوبي[(١٣)]، ومع انتهاء عقد الستينيات بدا كأن الأمور أخذت تميل إلى الاستقرار، وهو ما سمح بالانطلاق الرسمي للوحدة اليمنية[(١٤)].

يمكن القول إن شطري اليمن ورثا ظروفاً سياسية وفكرية واجتماعية مختلفة، بل متباينة إلى حد كبير؛ فقد خلّف النضال المسلح في الشطر الجنوبي بيئة سياسية وحركية أكثر نضوجاً مما خلّفه عصر الإمامة المنغلق، ومجتمع يهيمن عليه حزب ماركسي جيد التنظيم. وانعكس هذا على المواقف السياسية لشطري اليمن وتحالفاتهما الدولية وتقييم المشكلات وأسلوب معالجتها في كلا الشطرين. ثم أضيف إلى ذلك كله، عقب الاستقلال، خلافات الحدود بين البلدين ورغبة كل منهما في أن يعطي لنفسه دوراً أساسياً في منطقة يزداد الصراع الدولي حولها نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية[(١٥)].

وهكذا، ونتيجة ما تقدم، تبنّى كل طرف القوى المعارضة لنظام الطرف الآخر، وسمح لها بالقيام بعمليات مسلحة انطلاقاً من أراضيه، مما أدى إلى خلق مناخ عدائي بين النخبتين الحاكمتين، الأمر الذي انعكس على رؤية كل منهما لمفهوم وأسلوب الوحدة في تلك المرحلة. فجاء طرح الشطر الشمالي على أنه «يجب تحقيق الوحدة الفورية دون قيد أو شرط استناداً إلى أن استقلال الجنوب وسيطرة الجبهة القومية على مقدراته ليس عملاً شرعياً وأن الشرعي هو مدّ السلطة من الشمال إلى الجنوب».

في حين اعتبرت الجبهة القومية هذه الرؤية نوعاً من سياسات الضم والإلحاق (المرفوضة)، وجاءت رؤيتها مشروطة بإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في

---

(١٢) تقسم الحرب الأهلية إلى ٣ مراحل؛ **أولها** (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) وتمثلت بتدخل السعودية لدعم الملكيين في مواجهة القوات الحكومية التي حظيت بدعم مصر والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، في حين تميزت المرحلة **الثانية** (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) بالركود العسكري وبالمفاوضات ما بين المصريين والسعوديين، وانتهت الحرب في مرحلتها **الثالثة** (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) بتوقيع اتفاقية صنعاء في حزيران/يونيو ١٩٧٠. للتفاصيل انظر: **ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر**، ص ٧٣ ـ ٩٢.

(١٣) انظر: محمد عمر الحبشي، **اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية**، ترجمة الياس فرح وخليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

(١٤) عبد العزيز محمد الشعيبي، «الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة،» <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9126C282-CD9D-47A0-80A6-2AFE71 E13979.htm>.

(١٥) خالد بن محمد القاسمي، **طريق الثورة والوحدة اليمنية** (الشارقة: دار الثقافة العربية؛ بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧)، ص ٨٦ ـ ٨٧، وشاكر الجوهري، **الصراع في عدن** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ٩٩ ـ ١٨٦.

الشمال مماثلة لما حدث في الجنوب، وعبر وجود «التنظيم السياسي الثوري»[١٦].

أدت الخلافات بين الجانبين إلى نشوب الحرب في شباط/فبراير ١٩٧٢، واستمرت المعارك حتى أيلول/سبتمبر من العام نفسه، حيث نجحت لجنة المصالحة المشكّلة بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية الرقم ٢٩٦١ في عقد اجتماع في القاهرة، وهو ما مهد للتوصل إلى اتفاقية القاهرة في ١٩٧٢/٩/١٣، التي شكلت الانطلاقة الرسمية لمسيرة الوحدة اليمنية[١٧].

المرحلة الثانية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٩)

اجتمع وفدا الشطرين في القاهرة برئاسة كل من علي ناصر محمد[١٨]، رئيس وزراء الشطر الجنوبي، ومحسن أحمد العيني[١٩]، رئيس وزراء الشطر الشمالي، وقبل التطرق إلى اتفاقية القاهرة، نشير بإيجاز، إلى المشاريع التي تقدم بها كل طرف على حدة. فالمشروع المقدم من اليمن الجنوبي **أكد وحدة الشعب والأرض، واعتبر فتح الحدود، ووقف الأعمال العسكرية والحملات الإعلامية، وإيجاد أرضية مشتركة للتعاون، ومقدمات أولية لتهيئة الظروف الملائمة لبناء دولة الوحدة، وتشكيل مجلس يمني أعلى يضم قادة الشطرين من أجل توحيد السياسات، وإنشاء لجان فنية لوضع آليات دستورية مشتركة. في حين طالب الشطر الشمالي بالإعلان الفوري للوحدة، وتشكيل لجان لدمج المؤسسات، وإعداد مسودة دستور مشترك لتصادق عليه السلطتان التشريعيتان، ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام**[٢٠].

ومن خلال هذه المشاريع نلاحظ أنه على الرغم من تأكيد الجانبين وحدة الشعب والأرض، وإيمانهما بضرورة قيام الوحدة، فقد تقدما بمنهجين متعارضين تبعاً لأيديولوجية كل منهما السياسية؛ ففي الوقت الذي عد فيه المشروع المقدم من الجنوب لتهيئة الظروف المناسبة لقيام دولة الوحدة إجراءً أساسياً، لا يمكن دونه أن تكون الوحدة سوى ضرب من الخيال، تمسك الشطر الشمالي بمنظور مثالي للوحدة، متجاوزاً التركة الثقيلة التي خلفها النظام الاستعماري، والحكم الإمامي، في الشطر الشمالي، ومتجاهلاً التعارض الأيديولوجي بين النظامين، رافعاً شعار الوحدة الفورية والشاملة، التي يجب انجازها خلال شهرين. لكن هذا التباين العميق لم يمنع الطرفين من التوصل إلى عقد اتفاقية القاهرة في ٢٨/١٠/

---

(١٦) الكميم، **الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات**، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١٧) انظر: <http://www.dn-it.com>.

(١٨) ولد في ١٩٣٩/١٢/٣١ في أبين، وانضم إلى حركة القوميين العرب، وتولى منصب أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ومنصب رئيس مجلس الشعب الأعلى، وتخلى عن منصب رئاسة الوزراء في ١٩٨٥/٢/١٤، أُطيح عقب أحداث ١٩٨٦/١/١٣، ويتخذ حالياً من دمشق مقراً له.

(١٩) ولد في ١٩٣٢/١٠/٣٠ في صنعاء، شغل منصب وزير الخارجية في عام ١٩٦٥ ثم أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٧، وجمع بين المنصبين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، وشغل منصب نائب رئيس المجلس الاستشاري بدءاً من عام ١٩٩٧، انظر: <http://www.al-yemen.org>.

(٢٠) الكميم، **الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات**، ص ٦٩ ـ ٧٠.

١٩٧٢، التي أنهت حالة الحرب، على الرغم من تجاوزها للواقع الموضوعي، وطبيعة الأنظمة القائمة في شطري اليمن[٢١].

تألفت الاتفاقية من ١٥ مادة، ونصت على قيام دولة وحكومة واحدة، يكون لها عَلَم وشعار واحد وعاصمة واحدة مع دمج السلطات الثلاث في كلا الشطرين، وأوكل إلى اللجنة الدستورية مهمة إعداد الدستور الموحد خلال عام واحد، ليتم طرحه على المؤسسات التشريعية لإقراره، ثم يطرح للاستفتاء العام خلال ٦ أشهر، وفي حالة موافقة الشعب يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور المقترح[٢٢].

نصت المادة الرابعة على ضرورة اجتماع رئيسي الشطرين بعد شهرين من توقيع الاتفاقية، وعليه اجتمع القاضي عبد الرحمن الأرياني[٢٣]، وسالم ربيع علي[٢٤]، بحضور الزعيم معمر القذافي، في طرابلس، من ٢١ إلى ١٩٧٢/١١/٢٨، لمناقشة الأوضاع اليمنية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ اتفاقية القاهرة، وانتهى اللقاء بصدور بيان طرابلس، في ١٩٧٢/١١/٢٨، الذي أقر الأسس العامة التي ستقوم عليها الدولة الموحدة، وهي:

١ ـ يقيم الشعب اليمني دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

٢ ـ مدينة صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية.

٣ ـ الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٤ ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

٥ ـ تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية، مستلهمة من التراث الإسلامي وقيمه الإنسانية، وظروف المجتمع اليمني.

٦ ـ الملكية الخاصة مصونة، لا تنتزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

٧ ـ نظام الحكم في الجمهورية وطني ديمقراطي.

٨ ـ ينشأ تنظيم سياسي موحد، يضم جميع فئات الشعب المنتجة وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي لهذا التنظيم[٢٥].

---

(٢١) انظر: <http://www.al-yemen.org>.

(٢٢) صالح حسين الحاذق، **الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية الشاملة** (عدن: [د. ن.]، ١٩٩٢)، ص ١٠٢ ـ ١٠٧.

(٢٣) ولد في حصن أريان بمدينة بريم عام ١٩١٠ وتلقى تعليمه فيها، وأصبح رئيساً للجمهورية إثر الانقلاب على عبد الله السلال في ١٩٦٧/١١/٥. ساهم في جهود الوحدة، واستقال في ١٩٧٤/٦/١٣ ورحل إلى دمشق. توفي في دمشق بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤ ونقل جثمانه إلى صنعاء حيث وري الثرى، انظر: <http://www.al-yemen.org>.

(٢٤) وشهرته «سالمين»، ولد في عام ١٩٣٥ في أبين، وأصبح رئيساً لمجلس الرئاسة بدءاً من عام ١٩٦٩. اتهم في عام ١٩٧٨ بتدبير انقلاب عسكري وأُعدم. انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

(٢٥) **اليمن الواحد**، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية؛ ٣ (صنعاء: رئاسة الجمهورية، مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٩)، ص ٣٩ ـ ٤٤.

احتوى البيان على العديد من العبارات الفضفافة، لذلك تقدم كلا الجانبين بمقترحات تتلاءم وقناعاته؛ فسالم ربيع علي انطلق من أيديولوجية الحزب الحاكم الشيوعية، والقاضي الأرياني اعتمد على الدبلوماسية، ورفع شعار الوحدة الإسلامية، واستطاعت لغة الأخير الرصينة أن تفرض نفسها عند إعلان البيان الختامي. كما وردت مفردة الاشتراكية على الرغم من أن النظام في الشمال لم يكن يؤمن بها، وأن النظام في الجنوب لا يؤمن إلّا بـ «الاشتراكية العملية»، هذا ناهيك عن نقاط خلافية أخرى تم التغاضي عنها، وهكذا استمرت اتفاقية الوحدة، حبراً على ورق، كما كان متوقعاً لها. ولعل التصريح الذي أدلى به الأمين العام للتنظيم السياسي «الجبهة القومية» عبد الفتاح إسماعيل(٢٦)، يقدم الدليل الواضح على مثالية هذه الاتفاقية، وابتعادها عن الواقع العملي، حيث قال: «**إن الوحدة اليمنية ليست شعاراً للاستهلاك الداخلي، بل ضرورة تفرضها الأحداث، التي مر بها شعبنا اليمني، لكن مفهومنا للوحدة يختلف عن مفاهيم الأنظمة الرجعية العربية التي لا تأخذ في الحسبان مصالح شعوبها...**»(٢٧).

ولكن برغم ذلك تواصلت اللقاءات بين الجانبين. وفي ١٩٧٣/٩/٤ التقى رئيسا الشطرين في الجزائر بهدف إعطاء مزيد من الدفع لمسار الوحدة، أعقبها قيام سالم ربيع علي بزيارة صنعاء في ١٩٧٣/١١/١٢، حيث تمت مناقشة آخر المستجدات وسبل تفعيل عمل اللجان المشتركة التي عقدت دورتها الأولى في صنعاء من ٢١ إلى ١٩٧٢/١٢/٢٣، وعقدت دورتها الثانية في عدن من ٢٠ إلى ١٩٧٣/١١/٢٢، أما الدورة الرابعة والأخيرة فتمت في صنعاء أيضاً من ١٤ إلى ١٩٧٣/٣/١٦، وقد تقرر في ختامها أن تعقد الدورة الخامسة في صنعاء خلال أيلول/سبتمبر من العام نفسه، إلّا أن ذلك لم يحدث بسبب التغيرات السياسية في الشطر الشمالي والخلافات بين الجانبين(٢٨).

وفي آذار/مارس ١٩٧٥ تزايدت أعمال التسلل والتخريب في مناطق الحدود بين البلدين. وفي ١٩٧٧/٢/١٥ عقد رئيسا الشطرين المقدم إبراهيم الحمدي(٢٩) وسالم ربيع علي اجتماعاً في مطار قطعبة الحدودي لبحث موضوع الوحدة، وتوصلا إلى صيغة اتفاق لم يتم توقيعه نظراً إلى اغتيال الحمدي في ١٩٧٧/١٠/١١ قبل يوم واحد من توجهه إلى عدن.

---

(٢٦) ولد في عام ١٩٣٩، وهو رئيس الشطر الجنوبي في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، ومنظّر الحزب الاشتراكي الذي حكم في عدن في الفترة ١٩٧٨-١٩٩٤، استقال من جميع مناصبه في نيسان/أبريل ١٩٨٠ لأسباب صحية، وعاش في المنفى ثم عاد إلى عدن لتندلع أحداث ١٩٨٦/١/١٣ حيث اغتيل في أثنائها، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

(٢٧) <http://www.al-yemen.org>.

(٢٨) الكميم، **الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات**، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٢٩) ولد في عام ١٩٣٤، وهو الرئيس الثالث للشطر الشمالي بعد عام ١٩٦٢، تولى الحكم إثر انقلاب أبيض أطاح القاضي عبد الرحمن الأرياني في ١٩٧٤/٦/١٣حيث كان يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، اغتيل في ١٩٧٧/١١/١١، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

وفي فترة تولي المقدم حسين الغشمي[٣٠] رئاسة الشطر الشمالي بدأت العلاقات في التحسن لكنه اغتيل في ١٩٧٨/٦/٢٤ بواسطة حقيبة مفخخة كان يحملها مبعوث يمني جنوبي، وأعقبت ذلك إطاحة الرئيس سالم ربيع علي في ١٩٧٨/٧/٢٥، وتردد أن من أسباب ذلك ميله إلى توثيق العلاقات مع الشطر الشمالي والدول الخليجية. واستمرت العلاقات في حالة توتر شديد حتى بدأت الحرب الثانية بين الطرفين في شباط/فبراير ١٩٧٩[٣١].

المرحلة الثالثة (١٩٧٩ ـ ١٩٩٠)

رافقت حالة الفوضى التي شهدتها العلاقات بين الشطرين نقلة نوعية تمثلت في تولي المقدم علي عبد الله صالح[٣٢] رئاسة الجمهورية في الشطر الشمالي بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧، فسعى إلى توحيد الجبهة الداخلية عبر إقامة حوار مع العناصر المعارضة لدمجها في العملية السياسية بغية تحقيق قدر معقول من الاستقرار، مما يتيح المزيد من فرص التنمية وإنماء البنى الاقتصادية للمجتمع اليمني[٣٣].

وفي ما يخص موضوع الوحدة، فقد نجحت جامعة الدول العربية في احتواء الخلاف بين الطرفين، وعقد دورة استثنائية في الكويت من ٤ إلى ١٩٧٩/٣/٦، وتم خلالها التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأعمال الحربية، وسحب القوات، ووقف الحملات الدعائية، وإعادة فتح الحدود أمام حركة الأفراد والبضائع، كما أوصت بعقد قمة بين رئيسي الشطرين لتنقية الأجواء[٣٤].

وفي المدة ٢٨ ـ ١٩٧٩/٣/٣٠ عقدت قمة الكويت بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، وفي ختام القمة صدر بيان نص على أن تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال مدة ٤ أشهر، ثم تقر الصيغة النهائية من قبل رئيسي الشطرين، فيتم الاستفتاء العام عليه، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة خلال مدة ٦ أشهر، واختتم البيان بالتزام الطرفين بكافة الاتفاقيات السابقة المعقودة بينهما[٣٥].

---

(٣٠) ولد في ضواحي صنعاء عام ١٩٤١، التحق بالجيش عقب ثورة ١٩٦٢/٩/٢٦، وسرعان ما رقّي في المناصب لكفاءته؛ ساهم في دور رئيسي في حركة ١٩٧٤/٦/١٣، وعينه الرئيس إبراهيم الحمدي رئيساً للأركان ثم نائباً له، ليخلفه في منصبه، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

(٣١) القاسمي، **طريق الثورة والوحدة اليمنية**، ص ٨٨، للمزيد من التفاصيل عن الخلافات في عدن انظر: علوي عبد الله طاهر، **عدن في التاريخ** (عدن: جامعة عدن، كلية التربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٨ ـ ١٧٩.

(٣٢) ولد في ١٩٤٢/٣/٢١ في أسرة بسيطة والتحق بالجيش وعمره ١٦ عاماً، أصبح في العام ١٩٧٥ قائداً لسلاح المدرعات، وتولى الحكم عقب اغتيال الرئيس حسين الغشمي، انظر: <http://www.al-yemen.org>.

(٣٣) نزار خضير العبادي وعلي عبد الله صالح، «تجارب السياسة وفلسفة الحكم،» مقتطفات منشورة على موقع صحيفة **٢٢ مايو**، انظر: <http://www.22maynews.net>.
انظر أيضاً: خالد المداح، «المؤتمر الشعبي العام نقطة التحولات التاريخية،» ٢٠٠٧/٨/٢٥، <http://www.almotamar.net>.

(٣٤) **اليمن الواحد**، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٣٥) الحاذق، **الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية الشاملة**، ص ١١٥-١١٧.

كان هذا البيان بداية العمل الجاد نحو إنجاز الخطوات المؤدية إلى تحقيق الوحدة، وقد استمر عقبه عقد اللقاءات بين المسؤولين في الشطرين وعلى مختلف المستويات، كما استمرت أعمال اللجان المشتركة[٣٦]. وفي ١٩٨١/١٢/٢ تم تشكيل المجلس اليمني الأعلى واللجنة الدستورية المشتركة، وقد ضم المجلس في عضويته كلاً من رئيسي البلدين، وأعلن خلال زيارة علي عبد الله صالح إلى عدن، وأعقب ذلك الاتفاق المبدئي على تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية، وإزالة المواقع العسكرية الحدودية، وإنشاء عدد من المشاريع المشتركة في مجالات السياحة والمواصلات والصناعة وغير ذلك[٣٧].

وضعت اللجنة الدستورية المشتركة مسودة الدستور في ١٩٨١/١٢/٣٠، وتكون من ٦ أبواب ضمت ١٣٦ مادة، وحمل الباب الأول عنوان «أسس الدولة» ويشمل الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع الوطني (المواد ١ ــ ٢٥)، وحمل الباب الثاني عنوان «حقوق المواطن وواجبات المواطنين الأساسية» (المواد ٢٦ ــ ٣٩)، أما الباب الثالث، «تنظيم سلطة الدولة»، فتطرق إلى هيكلية وصلاحيات مجلس الرئاسة والنواب والوزراء وأجهزة السلطة المحلية (المواد ٤٠ ــ ١١٩)، وهو من أكبر الأبواب كونه يتطرق إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد تم إلحاقه بالباب الرابع «القضاء والادعاء العام والنيابة العامة»، أي كل ما يخص السلطة القضائية (المواد ١٢٠ ــ ١٢٥)، وحدد الباب الخامس شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني (المواد ١٢٦ ــ ١٢٨)، وأخيراً حدد الباب السادس قواعد سريان الدستور وأصول تعديله وأحكام عامة انتقالية[٣٨].

استمر المجلس اليمني الأعلى في أنشطته حتى جاءت أحداث ١٩٨٦/١/١٣ في عدن، وخروج الرئيس علي ناصر محمد[٣٩] من الشطر الجنوبي ومعه عدد كبير من قيادات الحزب والدولة، وكان تصرف علي عبد الله صالح حكيماً بالتزامه الحياد ودعوته إلى حل الخلاف ودياً بين رفاق الأمس[٤٠]، وهو ما انعكس على تهيئة مناخات من الثقة ساهمت بإعادة الحوار مع الجناح الذي تولى الحكم في عدن بقيادة علي سالم البيض[٤١] من أجل إتمام اللمسات النهائية للوحدة اليمنية[٤٢].

رغب كلا الطرفين في إعطاء دفعة جديدة لمسار الوحدة، فتم عقد قمة بين رئيس

(٣٦) لمزيد من التفاصيل انظر: **اليمن الواحد**، ص ٧٠ ــ ١١٤.

(٣٧) القاسمي، **طريق الثورة والوحدة اليمنية**، ص ١٧٧ ــ ٢١٠.

(٣٨) **اليمن الواحد**، ص ٢٥٢-٢٨٢.

(٣٩) انظر: الجوهري، **الصراع في عدن**، ص ٣٣٨ ــ ٣٥٤.

(٤٠) العبادي وصالح، «تجارب السياسة وفلسفة الحكم».

(٤١) ولد عام ١٩٣٩ في حضرموت، وقد نجا من الموت في أحداث ١٩٨٦/١/١٣، وتولى منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي، وعقب الوحدة أصبح نائباً لرئيس الدولة، وفي أثناء حرب الانفصال أعلن نفسه رئيساً لجمهورية اليمن الديمقراطية (١٩٩٤/٥/٢١ ــ ١٩٩٤/٧/٧)، وعقب الهزيمة لجأ إلى سلطنة عمان، انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

(٤٢) انظر: <http://www.al-yemen.org>.

الشطرين في تعز في الفترة ١٦ ـ ١٩٨٨/٤/١٧، حيث تم تأكيد الالتزام بما توصل إليه الجانبان قبل أحداث ١٩٨٦/١/١٣ في كافة المجالات، والعمل على تنشيط عمل اللجان القائمة، وتكليف المجلس اليمني الأعلى بإعداد برنامج زمني لمشروع دستور الوحدة لإحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين، ومن ثم عرضه للاستفتاء العام كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس. ومن أهم ما اتفق عليه تأكيد أهمية قيام مشاريع مشتركة لاستثمار الثروات الطبيعية[٤٣].

بدأت الخطوات العملية المبشرة بإعادة تحقيق الوحدة في ١٩٨٨/٥/٤ عندما تم عقد اتفاق بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين بواسطة الهوية الشخصية، وإلغاء النقاط العسكرية على الحدود المشتركة، وهو ما دخل حيز التنفيذ بدءاً من ١٩٨٨/٧/١. وكانت تلك مساهمة فعالة وخطوة واثقة على طريق إعادة تحقيق الوحدة من خلال ما أزالته من تعبئة نفسية وإعلامية خاطئة لدى أبناء الوطن الواحد في الشطرين[٤٤].

تواكب ذلك كله مع تغيرات دولية أتت بأوضاع مختلفة جرياً عن السابق في سياسة الاتحاد السوفياتي ومن ثم العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية وانعكاساتها على الأوضاع في بلدان العالم المختلفة، وكان لهذا كله تأثيره في شطري اليمن[٤٥]، ونجحت قيادتا الشطرين في التحرك السليم في هذا الإطار الدولي الجديد لجعل مردوده إيجابياً بالنسبة إلى الوحدة اليمنية[٤٦].

ومن هنا جاء اتفاق عدن التاريخي في ١٩٨٩/١١/٣٠ بين قيادتي الشطرين، حيث تم التصديق على مشروع دستور الوحدة الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة عام ١٩٨١، وقد نص الاتفاق على إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشعب والشورى للموافقة عليه خلال ٦ أشهر، ومن ثم إجراء استفتاء عام عليه، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد، وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على هذه الإجراءات، ودعوة جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في اللجنة. وبهذا تكون قمة عدن قد تجاوزت الطروحات الكونفدرالية أو الصيغ الانتقالية الأخرى التي كانت تنحصر في المؤسسات التنفيذية وأجهزة الإدارة. ويمكن القول إن قمة عدن وما نتج منها، قد حققا الأساس العملي والتنفيذي لمشروع دولة الوحدة اليمنية، في الوقت الي حققت اتفاقية القاهرة ١٩٧٢ الأساس القانوني لهذه الدولة، مع إحداث بعض التعديلات التي اقتضتها طبيعة المرحلة[٤٧].

وفي الاجتماع الثاني للجنة التنظيم السياسي الموحد التي عقدت في عدن يوم ١٠/١/

---

(٤٣) **اليمن الواحد**، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧.

(٤٤) للاطلاع على نصوص الاتفاقيات، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٤-٢٣٧، و <http://www.al-yemen.org>.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل انظر: القاسمي، **طريق الثورة والوحدة اليمنية**.

(٤٦) الشعيبي، «الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة».

(٤٧) الكميم، **الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات**، ص ٨٦ ـ ٨٧.

١٩٩٠، تم إقرار مبدأ التعددية السياسية من خلال الموافقة على البديل الثاني الذي ينص على احتفاظ الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما، وحق القوى السياسية في ممارسة نشاطها بكل حرية وفقاً للدستور في ظل اليمن الواحد. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في صنعاء من ٢٠ إلى ١٩٩٠/١/٢٢، صدر عدد من القرارات في الجوانب الاقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والتربوية والتشريعية القضائية والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتصورات المطروحة بشأن دمج الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات[٤٨].

وفي يوم ١٩٩٠/٥/٢٢ تم توقيع اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية من قبل زعيمي الشطرين، وفي ما يلي نص الاتفاق:

تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من [أيار] مايو عام ١٩٩٠ م الموافق ٢٧ شوال ١٤١١ﻫ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة،بعد نفاذ هذا الاتفاق يكوّن مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية ويتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس، ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر، ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور

يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (٤٥) عضواً، وتحدد مهام المجلس في نفس القرار،

يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير وبناء على هذا الاتفاق، تم إعادة تحقيق الوحدة وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في الموعد المحدد، وتم اختيار الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة في الجمهورية اليمنية»[٤٩] ■

---

(٤٨) الشعيبي، المصدر نفسه.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحاذق، **الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية الشاملة**، ص ١٧٩ ـ ١٨٤، و <http://www.al-yemen.org>.

الديمقراطيــة النيابيــة
والتمثيـل النسائـي فـي الـدول العربيـة

هنا صوفي عبد الحي(*)

أستاذة العلوم السياسية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية.

مقدمة

يعتبر موضوع الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي من الموضوعات السياسية الهامة التي تزايد الاهتمام بشأنها، منذ أواخر القرن الماضي، وشغلت أذهان العديد من الباحثين والمشرّعين والسياسيين المهتمين بمسألة المشاركة السياسية للمرأة. حتى إن أية دراسة مهتمة بإصلاح النظم والتشريعات الانتخابية، اليوم، لا تخلو من طرح هذه المسألة على بساط البحث الجدّي. فأغلبية المجتمعات اليوم، تقرّ وتعترف للمرأة بحقها في التمثيل النيابي؛ ومع ذلك، فإن حجم تمثيلها يبدو ضعيفاً، بالإجمال، في مختلف برلمانات العالم. بيد أن الفرق شاسع بين الدول المتقدمة والأخرى المتخلفة، لناحية انخفاض النسب إجمالاً في الأخيرة أكثر منها في الأولى. ويلاحظ أن حجم التمثيل النسائي في مختلف برلمانات الدول العربية، من أدنى النسب في العالم كله. لذا تتعالى اليوم، أصوات الكثير من النساء وبعض الرجال من النخب الواعية، منادين جميعهم بالعمل على كسر جمود هذا الواقع وتغييره وحثّ المجتمع على فعل النمو والتطوّر، كي تنال المرأة عملياً، كامل حقوقها المدنية والسياسية، وتصل إلى المجالس التشريعية، كما التنفيذية أيضاً. فقد بات الكثيرون مدركين أن صلاح المجتمع وتقدّمه، لا يمكن أن يتمّا بشكلهما الصحيح، في ظل غياب أو تغييب ما يقارب نصف المجتمع، أي النساء، عن المشاركة في الحياة السياسية؛ حتى إن هذه المشاركة باتت تعتبَر، في أكثر الأحيان، من المعايير التي تشير إلى رقيّ المجتمع ودرجة وعيه، وإلى مدى ديمقراطية النظام السياسي المتّبع. ولذلك، لم يعد ممكناً، اليوم، الاعتداد بتبنّي النظام الديمقراطي في البلدان النامية على وجه الخصوص، دون حل مسألة ضعف التمثيل النيابي النسائي أو غيابه بالكامل أحياناً.

فكيف تطوّر التمثيل الديمقراطي النيابي، في الأساس، من الاقتراع العام وصولاً إلى

(*) البريد الإلكتروني: abdulhay@cyberia.net.lb.

نيل المرأة حقها في التصويت والترشّح، من الناحية الفعلية؟ وما هو واقع التمثيل النسائي في البلاد العربية مقارنةً ببعض بلدان العالم؟ وما هي الأسباب والمعوقات الكامنة وراء التأخّر المذهل في حجم تمثيل المرأة في برلمانات الدول المتخلفة، لا سيما العربية منها. هذا ما سوف نحاول البحث فيه تباعاً، وبطريقة موجزة، تحت العناوين الأربعة الآتية: أولاً ـ تطوّر التمثيل النيابي الديمقراطي؛ ثانياً ـ واقع التمثيل النسائي؛ ثالثاً ـ دور الموروثات الثقافية؛ رابعاً ـ الأسباب السياسية والمعوقات الخاصة بالمرأة.

أولاً: تطوّر التمثيل النيابي الديمقراطي

يعتبر التمثيل النيابي الديمقراطي الذي يتبّع نمط الاقتراع العام المتساوي بين جميع المواطنين، والقائم على أساس الفكر الليبرالي الحر وتجاربه، المدماك الأساسي في بناء هيكلية الحكم الديمقراطي غير المباشر. وهو الحكم الأمثل الذي يتوافق وطبيعة الدولة الحديثة، غير القادرة على تطبيق الديمقراطية المباشرة، مثلما كانت مطبّقة في زمن الأثينيين، أو كما هي مطبقّة الآن، مع شيء من التعديل، في بعض المقاطعات السويسرية. ومن الجدير الذكر، أن المجتمعات السياسية لم تتوصل إلى استنباط هذا النظام الديمقراطي دفعة واحدة؛ بل تطوّر مع وعي الشعوب التي ناضلت ضد ظلم الحكام وجبروتهم. وتنوعت النظم السياسية، بالاتجاه تدريجياً نحو الأخذ بالمزيد من الأساليب الديمقراطية في تنظيم المجتمع وتحديد آلية الحكم. وحصل ذلك كله بالتأكيد، نتيجة تضافر ظروف مناسبة ناجمة، في الأساس، عن تفاعل جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية... وغيرها من العوامل الأخرى التي تحدّد، عادةً، بنية المجتمع، وترسم نمط العلاقات المجتمعية والسياسية، وتؤثر في تحديد نوعية النظام السياسي.

١ ـ الاقتراع العام الشامل

أتى نظام التمثيل الديمقراطي النيابي، السائد حالياً في أكثر دول العالم، ثمرة جهود طويلة وصراعات مضنية مرّت ببعض الشعوب، الأوروبية تحديداً، التي وعت قبل غيرها من الشعوب الأخرى، وبدفع من حيوية حركية مجتمعاتها المنفتحة على التغيير والتحديث، أن لها حقوقاً مقدسة، منبعها الطبيعة، ينبغي على الحاكم احترامها وعدم المساس بها. وعلى أساسه، أخذت تسعى من أجل انتزاع هذه الحقوق من الملوك، بطريقة تدريجية. وقد انطلقت البوادر الأولى لهذه المساعي من إنكلترا، في عام ١٢١٥، مع صدور الوثيقة الوضعية المعروفة باسم «الماغناكارتا» أي «العهد الأعظم». ومن خلال هذه الوثيقة، توصّل الإنكليز إلى إجبار ملكهم، على ألا يفرض عليهم أية ضريبة، دون موافقة ممثليهم. ثم بعد ذلك، تفاقمت الصراعات بين الملوك والنبلاء والبورجوازيين، وتجذّر الصراع بين مختلف الأفرقاء المساهمين في بناء الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ وحدث بنتيجته ذلك الانتقال التدريجي من الحكم المطلق للملوك، إلى الحكم المقيّد بقوانين تحدد صلاحيات الحاكم، وتبيّن أطر النظام السياسي الذي يلبّي طموحات الشعب وآماله في الحرية والكرامة والعيش بأمن وسلام.

على هذا النحو، نشأ النظام البرلماني في إنكلترا، حيث أصبح الملك الإنكليزي يملك ولا يحكم؛ في حين تركّز الحكم الفعلي في يد البرلمان، المكوّن من ممثّلي الشعب، والحكومة المنبثقة عنه. ومن إنكلترا، انتقل النظام الديمقراطي البرلماني إلى العديد من الدول الأوروبية التي تأثرت بالتجربة السياسية الغنية الرائدة وبإبداعات الفكر السياسي المتطوّر لدى الإنكليز. وأخذت القوانين الانتخابية، أينما وجدت، تتطوّر مع تبدل الأزمان وتغيّر الظروف. وكان كلما تقدّم الوعي السياسي لدى الشعوب، نتيجة تكوّن صيرورة مجتمعية جديدة، كّلما ارتقت الأساليب المعتمدة في انتقاء ممثلي الشعب، لتصبح أكثر ديمقراطية. وهكذا تطور التمثيل السياسي تدريجياً، وتبدّلت طرق الوصول إلى الندوة النيابية، من التعيين من قبل الملك إلى الاقتراع بواسطة الشعب.

كان الاقتراع في بداياته في القرن التاسع عشر، في بعض المجتمعات المتقدمة حينها، حقاً محصوراً بفئة معينة من المواطنين ممن ينعمون بقسط محدد من المال أو الملكية، أو بالانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة، وعرف ذلك بالاقتراع المقيّد؛ ثم تحوّل بعد ذلك ليصبح اقتراعاً عاماً مساوياً بين الجميع. وهذا يعني أن الاقتراع بات يشمل جميع المواطنين بالتساوي في ما بينهم، كحق من حقوقهم السياسية، ولكنه في الحقيقة لم يكن كذلك!

فالعمومية أو المساواة لم تكن مستوفاة بالتمام والكمال، طالما أن النظام الانتخابي كان يستثني فئة النساء وكذلك الخدم والعبيد، من ممارسة حقهم الانتخابي. لأن جميع هؤلاء لم يكونوا بعد، بحسب الذهنية السائدة يومها في ذلك الزمان، قد ارتقوا إلى مرتبة المواطنين. ولم يصبح الاقتراع العام حقاً مساوياً بين الجميع، قولاً وفعلاً، إلا بعدما مارس جميع الأفراد، بمن فيهم النساء، حريتهم في التصويت الفعلي؛ وهو ما تحقق على نحو تطوري تدريجي. ولو عدنا تاريخياً إلى الوراء، إلى زمن المجتمعات القديمة، لوجدنا أن موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية لم يكن مطروحاً، حتى في ظل الديمقراطية الأثينية المباشرة، حيث كانت المرأة مستثناة، أيضاً، كما العبيد والتجار الغرباء، من صفة المواطنية الحرة. صحيح أنه كان للمرأة الدور الكبير، في المجتمعات البدائية البسيطة، بحسب ما تذكره الدراسات التاريخية والأنتروبولوجية؛ لكنها في العصور القديمة والوسطى وحتى في بدايات العصور الحديثة، بدت بعيدة تماماً عن المشاركة في الحياة العامة. وظلت، منذ العهود الإغريقية والرومانية وحتى بدايات القرن الماضي، معزولةً نهائياً عن التعاطي بالشأن العام. وبقيت مهامها محصورة، بصورة عامة، في العناية بشؤون البيت والاهتمام بالرجل والأولاد.

مهما يكن الأمر، يشهد التاريخ القديم، على أن بعض النساء قد تبوّأن سدة الحكم في بلادهن وكنّ ممن أظهرن الكثير من الحكمة والحزم والشجاعة في حكمهن. ولم يتورّعن حتى عن إرسال الجيوش إلى الحروب عند الحاجة، نذكر منهن على سبيل المثال: كليوباترا الملكة الفرعونية، وزنوبيا ملكة تدمر، وبلقيس ملكة سبأ في اليمن، التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وغيرهن الكثيرات. فضلاً عن ذلك، يحدثنا التاريخ أيضاً، عن العديد من النساء اللواتي لعبن، من وراء الكواليس، أدواراً هامة في السياسة، وتركن أثرهن في قرارات العديد من المشاهير من الزعماء والقادة السياسيين في العالم، وكنّ إما أمهات لهؤلاء

الأخيرين أو أخوات أو زوجات أو حتى عشيقات، مثال جوزفين التي كان لها التأثير القوي في نابليون بونابرت الذي غزا الغرب والشرق.

لا شك في أن الحركة المجتمعية الدائمة وانتشار التعليم وتبدّل الكثير من القيم واستتباب الوعي بين الشعوب، كانت كفيلة بإزالة مظاهر التمييز بين البشر. فانكسر طوق العبودية في العصور الحديثة، وخرجت المرأة من عزلتها إلى العمل خارج البيت، مثبتةً جدارتها في العديد من الحقول التي لم تكن في السابق، تتجرأ على دخولها، مخافة إثارة غضب المجتمع من جرّاء تخطيها التقاليد الاجتماعية الضاغطة في هذا المجال؛ حتى إنها وصلت في بعض الدول المعاصرة، إلى المشاركة في القوى العسكرية والأمنية. ولم تتمكن المرأة من التعاطي في الشأن السياسي وأخذ حقها في التصويت في معظم الدول، المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء، إلا بعد نضالات طويلة، أثمرت نتائجها في بدايات وأواسط القرن الماضي وفي تواريخ متباينة بحسب البلدان.

٢ ـ حصول المرأة على حقها في التصويت والترشّح

ابتدأت انطلاقة المرأة التمهيدية نحو المشاركة السياسية، بفضل تمكّنها من ترك منزلها إلى العمل خارجه، إثر نموّ المجتمعات مع تطوّر ظروفها الاقتصادية على وجه الخصوص. وكان عملها هذا، في البداية، لا يتعدّى نطاق التعليم الابتدائي أو التمريض أو الخياطة... وما شاكل ذلك. واستمرت في ممارستها هذه الشؤون المحدّدة، خاضعةً للنظرة الدونية للرجل الذي لا يثق بقدراتها ويقلّل من أهمية تعاطيها في الشؤون العامة للمجتمع، وبالأخص السياسية منها. ولعل المفارقة الملفتة حقاً للنظر، هي أن الرجل الذي لا يثق بقدرات المرأة، يترك لها، هو نفسه، مهمة على قدر كبير من الأهمية والمسؤولية، أي تربية الأولاد؛ وهي التربية نفسها التي أدّت إلى ما وصل إليه حالها. فكانت الفكرة السائدة في المجتمع تعتبر أن التربية، من المهام الحصرية للمرأة فقط، مغفلةً تماماً دور الرجل التكاملي معها في تربية الأجيال، بناة المستقبل.

عندما أدركت المرأة واقعها، لم تعد تقبل بهذه النظرة المجتمعية المتخلفة والظالمة بحقها، التي تستهين بقدراتها الإنسانية المساوية للرجل. فأخذت تناضل بعزم وثبات، إلى أن تمكنت، في ظل تحولات ظروف مجتمعية مناسبة، من الخروج من قوقعتها الخاصة، والعمل جنباً إلى جنب مع الرجل في ميادين شتّى، أثبتت فيها كفاءتها. ثم راحت تطالب بحقوقها السياسية، بكل إصرار وعناد، لا سيما، بدايةً، في إنكلترا، حيث تعرضت في هذا السبيل، إلى شتّى أنواع العذابات والتضحيات. ولا نستطيع في هذا المجال، أن ننكر دور بعض الرجال النيّرين، ممن آزروا النساء في نضالاتهم هذه، ونخصّ بالذكر منهم، على سبيل المثال، أحد رواد الفلسفة الليبرالية في أواسط القرن التاسع عشر، السياسي الإنكليزي المعروف «جون ستيوارت مل».

كان لا بد لنضالات المرأة في المجتمعات الإنكلو ـ ساكسونية والأوروبية، من أن تثمر بالنتيجة، لا سيما إثر نمو الوعي العام لدى مجموعة كبيرة من النساء والرجال على حد

سواء، ممن ساهموا في خلق ثقافة ديمقراطية دعت إلى ضرورة تغيير النظرة المجحفة بحق المرأة. وكان أول من سجل سبق إعطاء المرأة حقها في التصويت، ولاية ويومينغ الأمريكية في عام ١٨٦٩[١] تلتها نيوزيلاندا (١٨٩٣)، أستراليا (١٩٠١)، فنلندا (١٩٠٦)، الدانمارك والنرويج وبريطانيا (١٩٢٠)، ألمانيا والولايات المتحدة (١٩٢٠)، النمسا (١٩٢٠)، بولونيا (١٩٢١)، تشيكوسلوفاكيا (١٩٢١)، هنغاريا (١٩٢٢)، السويد (١٩٢٩)، تركيا (١٩٣٠)، إسبانيا (١٩٣١)، فرنسا (١٩٤٤)، إيطاليا (١٩٤٥)، بلجيكا (١٩٤٨)، سويسرا على المستوى الفدرالي (١٩٧١). وفي عام ١٩٩٠، صدر قرار عن المحكمة الفدرالية في سويسرا، يحظّر على أية مقاطعة من المقاطعات السويسرية، منع النساء من ممارسة حقهن الانتخابي[٢].

بهذا الشكل، أصبح من المسلّم به، في دول الغرب قاطبة، قيام المرأة بدورها، تماماً كما الرجل، في المشاركة السياسية، انطلاقاً من الاعتراف بها كإنسانة ومواطنة مدركة وفاعلة في المجتمع. وبعدها، تعمّم هذا الحق في سائر البلدان في العالم، بما فيها معظم البلدان العربية، في فترات متباعدة أحياناً عن بعضها البعض. وكانت الدولة اللبنانية، أول دولة عربية تشرّع حق المرأة في التصويت والترشّح في عام ١٩٥٢، تلتها سورية (١٩٥٣)، مصر (١٩٥٦)، تونس (١٩٥٩)، موريتانيا (١٩٦١)، الجزائر (١٩٦٢)، المغرب (١٩٦٣)، السودان وليبيا (١٩٦٤)، اليمن (١٩٦٧)، الأردن (١٩٧٤)، العراق (١٩٨٠)، جيبوتي (١٩٨٦)، قطر (١٩٩٨)، عمان (١٩٩٤)، البحرين (٢٠٠٢)، الكويت (٢٠٠٥)، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٦).

إذن، لم يعد هناك أي قيد قانوني يحول دون إمكانية وصول المرأة إلى سدة السلطة، في أغلب دول العالم، لمشاركة الرجل في اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية في المجتمع، بعدما بات الجميع يسلّم بحق المساواة بين البشر، رجالاً ونساءً على حد سواء. إلا أنه شتّان ما بين النصوص الدستورية المنصفة للمرأة والواقع الفعلي المجحف بحقها، لا سيما في التمثيل النيابي. إذ بالرغم من شرعنة حق المرأة القانوني في المشاركة السياسية، إلا أنها على صعيد الواقع الفعلي، لم تنل حظها في التمثيل النيابي على نحو مرضٍ يتوافق ومبدأ العدالة بين المواطنين، المنصوص عنه في معظم الدساتير الحديثة. ومن المؤسف حقاً، أن حجم تمثيلها في الدول العربية تحديداً، يأتي حالياً، في أدنى المستويات بين جميع دول العالم.

ثانياً ـ واقع التمثيل النيابي النسائي

يشدّد كل الدراسات العلمية الحديثة بصورة قطعية، على عدم وجود أي فارق يذكر، ما بين الرجل والمرأة، في القدرات الذهنية والمؤهلات اللازمة لتحمّل المسؤولية في أي ميدان كان، بما فيه الميدان السياسي. وينص معظم القوانين والدساتير الحديثة، على احترام

(١) Philippe Ardant, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, manuel, 11ème ed. (Paris: LGDJ, 1999), p. 159.

(٢) المصدر نفسه.

مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، والتمسك بمبادىء العدالة والمساواة في ما بينهم، فتقرّ وتعترف للمرأة بحقها القانوني في التمثيل النيابي. بيد أن التقاليد والذهنيات السائدة المتمسكة بالأفكار النمطية المقيّدة للتطوّر والتحديث، غالباً ما تتحكم في مفاعيل القوانين العصرية، وتحيد بها عن الغاية التي وضعت من أجلها. وهذا ما تتجلى نتائجه بأبهى صورها في غالبية البرلمانات في العالم، التي تملأ مقاعدها أعداد من الرجال تفوق، في كثرتها، أعداد النساء بفوارق فاضحة أحياناً كثيرة؛ علماً أن أعداد النساء في معظم الدول، تساوي أعداد الرجال، لا بل تزيد عليها في أكثر الأحيان.

ولعل نظرة سريعة إلى بعض المسوحات والدراسات، تبيّن بالأرقام مدى اتساع الهوّة في حجم التمثيل النيابي بين الجنسين، وبما لا يدع شكاً للقول بحصول التمييز المجحف بحق المرأة أينما كان في برلمانات العالم، وإن بنسب متفاوتة.

١ ـ التمثيل النسائي في بعض دول العالم

أظهرت دراسة أعدّتها، في العام ٢٠٠٠، اللجنة المختصة بمتابعة قضايا المرأة، التي أنشأها البرلمان البريطاني في عام ١٩٧٦، تحت اسم لجنة «الفرص المتساوية» (EOC Equal Opportunities Commission)، أن المتوسط العالمي لحجم التمثيل النسائي في برلمانات العالم بلغ (عام ٢٠٠٠) ما نسبته ١٥,٦ بالمئة[٣].

وتبيّن دراسة أخرى صدرت عن الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٠٨، ضمن سلسلته الدراسية «النساء في البرلمانات الوطنية»، أن المتوسط العالمي لهذا التمثيل قد بلغ ١٨,٤ بالمئة. مما يعني حصول تقدّم في حجم التمثيل النسائي، مقارنةً بدراسة لجنة «الفرص المتساوية» (المذكورة أعلاه)؛ ولكنه تقدّم بطيء جداً، بدليل أنه لم يتجاوز في الثماني سنوات الأخيرة حدود ٣ بالمئة، وهذه الزيادة الطفيفة عائدة في الأساس، إلى اعتماد بعض الدول على نظام الكوتا. كما تضمّنت دراسة الاتحاد البرلماني نفسها، جدولاً بتصنيف ١٨٨ دولة تراتبياً، تبعاً لمعدّل مشاركة المرأة في برلماناتها، استناداً إلى تقارير أودعتها الاتحاد برلمانات هذه الدول لغاية ٢٠٠٨/١٠/٣١[٤]. ولقد أظهر هذا الجدول، مقارنة بجدول آخر أصدره الاتحاد في مرحلة سابقة، في ٢٠٠٣/٩/٣٠، أن رواندا، الدولة الأفريقية النامية، ما زالت منذ عام ٢٠٠٣ (تاريخ تطبيقها نظام الكوتا للمرة الأولى) وحتى التصنيف الأخير لعام ٢٠٠٨، تتصدّر المرتبة الأولى عالمياً، وبنسبة تمثيل نسائي (في المجلس الأدنى أي مجلس الشعب) ارتفعت من ٤٨,٨ بالمئة (عام ٢٠٠٣) إلى ٥٦,٣٠ بالمئة (عام ٢٠٠٨)؛ متقدّمةً في ذلك على السويد، الدولة المتقدمة، التي جاءت بعدها في المرتبة الثانية، وفق التصنيف الأخير لعام ٢٠٠٨، وبنسبة تمثيل ٤٧ بالمئة. في حين احتلت كوبا في السنة نفسها، المرتبة الثالثة،

---

(٣) انظر: فريدة غلام، **الحوار المتمدن**، ٢٠٠٤/١٢/١١، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27923>.

(٤) يمكن الاطلاع على الجدول والتصنيف الصادر في عام ٢٠٠٨، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ipu.org/wmn-f/word.htmf>.

وبنسبة تمثيل ٤٣,٢٠ بالمئة؛ تلتها فنلندا في المرتبة الرابعة وبنسبة تمثيل ٤١,٥٠ بالمئة(٥).

ولو تابعنا جولتنا السريعة على جدول العام ٢٠٠٨، للاطلاع على نسب التمثيل الشعبي النسائي في بعض الدول الأوروبية المتقدّمة، لوجدنا أن نسب التمثيل غير مرضية بالإجمال، وإن كان بعضها يتعدّى أو يلامس أحياناً عتبة الـ ٣٠ بالمئة، التي يسعى اليوم العديد من الدول إلى بلوغها عن طريق فرض نظام الكوتا مرحلياً (تنفيذاً لما ورد في مؤتمر بيجنغ لعام ١٩٩٥ الداعي إلى رفع الغبن اللاحق بالمرأة)، مثال إسبانيا التي بلغت لديها نسبة التمثيل النسائي ٣٦,٣ بالمئة (المرتبة العاشرة عالمياً)؛ وألمانيا ٣١,٦ بالمئة (المرتبة ٢٠). أما سويسرا التي تأخرت كثيراً في إعطاء المرأة حقها في التصويت والترشيح (كما رأينا آنفاً)، فقد بلغت هذه النسبة لديها ٢٨,٥ بالمئة (المرتبة ٢٦)، في حين بلغت النسبة في إيطاليا (المتعادلة مع الصين) ٢١,٣ بالمئة (المرتبة ٥٢)، ووصلت في المملكة المتحدة إلى ١٩,٥ بالمئة (المرتبة ٦٠). أما فرنسا، وبالرغم من تطبيقها نظام المحاصصة بالمناصفة (Loi de parité) الذي أصدرته في عام ٢٠٠٠، فإن النسبة لديها لم تتعدَّ ١٨,٢ بالمئة (وحلّت في المرتبة ٦٥ عالمياً).

وبعيداً عن أوروبا، وصل معدّل التمثيل النسائي في أستراليا، وفق الجدول نفسه (لعام ٢٠٠٨)، إلى ٢٦,٧ بالمئة (المرتبة ٣٢)، وفي اليابان ٩,٤ بالمئة (المرتبة ١٠٧). أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت النسبة ١٦,٨ بالمئة (المرتبة ٧١)، وهي نسبة هزيلة جداً، خاصة إذا ما جرت مقارنتها بدولة في طور النمو، مثال الدولة الأفريقية موزانبيق (الآخذة بنظام الكوتا) حيث بلغت النسبة لديها ٣٤,٨ بالمئة (المرتبة ١٣). في أفريقيا عموماً، تفاوتت نسب التمثيل بين الدول، حيث بلغت، مثلاً، في دولة جنوب أفريقيا ٣٣ بالمئة (المرتبة ١٧ عالمياً)؛ فيما انخفضت في كينيا إلى ٩,٨٠ بالمئة (المرتبة ١٠٦)، وفي الكونغو إلى ٧,٣ بالمئة (المرتبة ١١٧).

أما في آسيا، فقد جاءت النيبال، الآخذة بنظام الكوتا، في المرتبة الأولى آسيوياً (المرتبة ١٥ عالمياً)، وبنسبة تمثيل ٣٣,٢٠ بالمئة؛ متفوّقة في ذلك على الهند ــ التي لا تطبق نظام الكوتا على صعيد تشكيل برلمانها المركزي، الأمر الذي يفسّر الفرق الحاصل بين الدولتين ــ حيث بلغت النسبة لديها ٩,١ بالمئة (المرتبة ١٠٨). وبلغت النسبة في تيمور الشرقية (أيضاً من دون الأخذ بنظام الكوتا) ٢٩,٢ بالمئة (المرتبة ٢٤).

أما أمريكا اللاتينية، فقد شرّعت فيها عدة بلدان مؤخراً، تطبيق الكوتا، ضمن استراتيجيتها الهادفة إلى الوصول بالتمثيل النسائي إلى نسبة ٣٠ بالمئة من إجمالي التمثيل البرلماني. ولذلك، تبدو نسب التمثيل النسائي لديها، متفاوتة بين دولة وأخرى. إذ بلغت في فنزويلا، مثلاً، الآخذة بالكوتا، ١٨,٦ بالمئة (المرتبة ٦٣)؛ بينما انخفضت إلى ١٥ بالمئة (المرتبة ٧٩) في تشيلي الرافضة لهذا النظام، لأسباب مبدئية تتعلق بالتمسك بالأساليب الديمقراطية الداعمة للمساواة بين المواطنين أمام القانون؛ علماً بأن رئاسة الجمهورية في

---

(٥) يمكن الاطلاع على جميع تصنيفات وجداول الاتحاد البرلماني الصادرة منذ عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٨، على الموقع التالي: <http://www.ipu.org/wmn-f/classif-arc.htm>.

تشيلي اليوم، تتولاها امرأة وهي «ميشال أشلي»، التي فازت في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦.

٢ ـ التمثيل النسائي في الدول العربية

أما بخصوص الدول العربية، فقد بدت نسب التمثيل النسائي لديها (دائماً ضمن تصنيف العام ٢٠٠٨ نفسه) في أدنى المستويات في العالم. غير أن العراق (إثر إقراره نظام الكوتا القاضي بجعل ربع البرلمان من النساء) أتى في مقدمة الدول العربية وبنسبة تمثيل برلماني نسائي بلغت ٢٥,٥ بالمئة (المرتبة ٣٥ عالمياً)؛ تلته تونس بنسبة ٢٢,٨٠ (المرتبة ٤٤)، ثم الإمارات العربية المتحدة ٢٢,٥ بالمئة (المرتبة ٤٥)، حيث نالت النساء، من أصل ٤٠ مقعداً نيابياً، ٩ مقاعد، ثمانية منها بالتعيين ومقعد واحد فقط بواسطة الاقتراع. ثم جاءت بعدها السودان الآخذة بالكوتا، بنسبة ١٨,١ بالمئة (المرتبة ٦٦)، جيبوتي ١٣,٨ بالمئة (المرتبة ٨٥)، سورية ١٢,٤ بالمئة (المرتبة ٩١)، المغرب الآخذ بالكوتا ١٠,٥ بالمئة (المرتبة ١٠٣)، الجزائر ٧,٧ بالمئة (المرتبة ١١٦)، الأردن الآخذة بالكوتا ٦,٤ بالمئة (المرتبة ١٢١)، لبنان ٤,٧ بالمئة (المرتبة ١٢٥)، الكويت(*) ٣,١ بالمئة (المرتبة ١٣٠)، البحرين ٢,٥ بالمئة (المرتبة ١٣٣)، مصر ١,٨ بالمئة (المرتبة ١٣٤)، اليمن ٠,٣ بالمئة (المرتبة ١٣٦)، حيث لم تفز سوى امرأة واحدة من أصل ٣٠١ نائب. أما عمان وقطر والسعودية، فلا يوجد لديها تمثيل نيابي نسائي (ولا حتى ذكوري أساساً، لعدم وجود برلمان منتخب لديها).

خلاصة القول، إن هذه المسوحات والأرقام التي تشير إلى تدنّي نسب المشاركة السياسية للمرأة في العالم، تبيِّن في الواقع، أن هذه المسألة لا تنحصر بالمجتمعات المتخلفة وحدها، بل تطال أيضاً المجتمعات المتقدمة، ولو بنسب أقل. ولا ريب في أن خلف كل رقم من الأرقام الواردة في «التصنيف العالمي»، تراكمات مزمنة لجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة والمتشابكة مع بعضها البعض، والمتفاعلة مع عوامل أخرى إقليمية ودولية، والمكوِّنة بالتالي، للصيرورة الثقافية والتاريخية الخاصة بكل بلد من البلدان. وهذا ما يشير في الواقع، إلى دقة مسألة التمثيل النسائي وصعوبة دراستها ومعالجتها بكل جدية، من خلال البحث عن أسبابها ومسبباتها، أملاً في الوصول إلى وضع الحلول المناسبة لها؛ وذلك من أجل تفادي الإمعان في هدر الطاقات المكبوتة لدى المرأة والمفيدة في دفع المجتمع إلى الأمام على طريق النمو والازدهار. ويلاحظ، لدى البحث في هذه الأسباب والمعوقات، أن معظمها يبدو مشتركاً بين كل المجتمعات في العالم؛ وإن يكن تأثيرها أقوى في المجتمعات المتخلفة منها في الأخرى المتقدمة. فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تتحكم في دينامية حركيته وقولبة عاداته وتقاليده وتحديد ثقافته العامة ونمط حكمه

(*) في الكويت لم تفز المرأة حتى الآن بأي مقعد لها في مجلس الأمة الكويتي عن طريق الانتخاب، ولكن بما أن الوزراء، بحسب الدستور، يدخلون في عداد أعضاء هذا المجلس، فإن تعيين وزيرتين جعل مجلس الأمة المكوّن من ٦٥ عضواً ـ بمن فيهم الوزراء ـ يضم امرأتين (بحسب آخر انتخابات جرت في أيار/مايو ٢٠٠٨).

وسياسته. مهما يكن الأمر، فإن بعض الموروثات الثقافية التاريخية، مضافة إلى بعض الأسباب الأخرى السياسية والمجتمعية والاقتصادية، هي التي تعيق المرأة بشكل أساسي، وتمنعها من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

ثالثاً: دور الموروثات الثقافية

لدى البحث في أسباب تدنّي نسب التمثيل النسائي في برلمان أي دولة كانت، تأتي في مقدمة هذه الأسباب، جملة من الموروثات الثقافية المتراكمة عبر التاريخ، والتي جاءت في أساسها، حصيلة تفاعل الأفراد مع مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية ودينية تولدّت عنها ذهنية عامة، وصفت بالذكورية، هيمنت على الفكر والفعل في المجتمعات كافة، وإن بنسب متفاوتة. لكن من المؤكد أن الهيمنة الذكورية تبرز اليوم بأوضح صورها في المجتمعات المتخلفة، وخصوصاً العربية منها. إذ يبدو المجتمع العربي اليوم، أسير معتقدات ثابتة يصعب تجاوزها، من دون تبدّل الظروف التي أملت هذه الذهنية في الأساس، بشكل عفوي أو إرادي، ومن دون نمو الوعي بأهمية التخلص من هذه الموروثات أو تحديثها بما يتناسب وروح العصر.

ولا يكتمل البحث في الهيمنة الذكورية من دون العودة، بدايةً، إلى الظروف التي أملت انطلاقتها الأولى في التاريخ القديم، حتى نمت في عقول البشر وتحوّلت، عبر العصور، إلى تقليد استقر في أذهان العديد من الرجال كما النساء. ومن ثم، يمكن البحث تالياً، في ما آلت إليه حال هذه الذهنية في العصور الحديثة والمعاصرة، في البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

١ ـ نشأة الهيمنة الذكورية في المجتمعات القديمة

إن للهيمنة الذكورية جذورها الضاربة في عمق التاريخ البشري. ولعل ملامحها الأولى قد ابتدأت في التكوّن، مع تبدّل النظرة العامة إلى مكانة المرأة في المجتمع، وذلك بتأثير الظروف التاريخية التي مرّت بها المجتمعات البدائية، منذ القدم، ومنذ تحوّلها في عيشها من الاعتماد على الصيد إلى الاعتماد على الزراعة. إذ يرجّح العديد من الكتاب أن الإنسان، في مراحل ما قبل التاريخ، قد عاش لفترات طويلة من الزمن، في ظل مجتمعات عرفت بـ «المجتمعات الأمومية»[٦]. إذ لعبت المرأة الدور الهام الذي آل بالجماعات نحو

(٦) يعتقد البعض، خلافاً لما يعتقده الكثيرون غيرهم، أنه ليس هناك ما يؤكد حقيقة وجود حقبة أمومية، في التاريخ القديم؛ مستشهدين ببعض الدراسات الإغريقية التي أكدت ذلك، واعترفت «فقط، بوجود بعض السمات الدالة على أن المرأة كانت تمثل نوعاً من المركزية الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى هيمنة نسوية على غرار الهيمنة الذكورية التي عرفها العالم منذ أمد طويل». لذا يرى بعضهم في النظام الأمومي، مصطلحاً أو مفهوماً أنتجه أنتروبولوجيو القرن العشرين، أكثر منه حقيقة ثابتة. في هذا الصدد، انظر: لطيفة الأخضر، «نشوء عدم المساواة بين النوعين في المنظور التاريخي المقارن بالتركيز على الحالة العربية،» <http://www.arab-hdr.org/publications/hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/lakhdar.pdf>.

العيش ضمن مستقرات زراعية، آمنة إلى حدٍ ما. فإليها، نُسِب الفضل في إحراز معظم التقدّم الاقتصادي، حيث تولت مهام القطاف وجمع الثمار وعملت على تطوير الزراعة؛ في حين استمر الرجل، لفترة طويلة، منهمكاً بالصيد بحثاً عن الغذاء. ولعل المرأة، كما يعتقد الكثيرون، هي التي اكتشفت بعض أسرار الظواهر النباتية التي أنارت لها سبل بذر الحبوب الغذائية، ومن ثم تشتيل وزراعة النباتات الليفية من الكتان والقطن والقنّب وغيرها. وأخذت بالتالي، تغزل الخيوط وتنسج الأقمشة وتحيك الثياب؛ عوضاً عن الرجل الذي كان، قبلها، هو الذي يصنع الثياب من جلود الحيوانات التي يصطادها. ولقد أتقنت فنون الحياكة وصناعة الخزف وأشغال الخشب والبناء، وهي التي كانت تمارس التجارة في أكثر الأحيان(٧).

لذلك، كانت المرأة في المجتمعات الزراعية الأولى، تتمتّع بمكانة مميزة جداً، بلغت حدّ القداسة. فالإنسان القديم الذي لم يكن يدرك بعد سر الحياة، كان ينظر إلى المرأة والأرض معاً، نظرة مقدّسة، انطلاقاً من فكرة التشابه أو الربط ما بين الاثنتين؛ باعتبار أن المرأة تهب الحياة من أحشائها، والأرض تمنح عناصر الحياة من ماء وغذاء، من باطنها. لذا فقد أجلّ الأقدمون، بدايةً، الأرض وعبدوها؛ قبل أن يتوجهوا، في خشوعهم، ناحية المرأة، التي باتت في بعض المراحل الغابرة من عمر المجتمعات البدائية الأولى، محاطة بالكثير من مظاهر التبجيل والقداسة. وتحمّلت لفترة طويلة، أعباء الكثير من الأعمال الزراعية الشاقة (التي ما زال بعضها حتى اليوم، من مهام المرأة في بعض الأرياف).

ومع تطوّر الزراعة والتوصل إلى اختراع المحراث الزراعي، تولّت المرأة قيادة حيوان الحرث، في حين أخذ الرجل يكتفي بمهمة توجيه السكة. وهذه الفكرة انطلقت من تشبيه الأقدمين خط المحراث بفعل الإخصاب الذكوري من ضمن تصوّرهم الشامل للأرض ـ المرأة. ولما كانت الزراعة، في نظرهم، شكلاً من أشكال الدين، فقد كانوا يؤدون لها القرابين البشرية من النساء، في ظل طقوس وشعوذات سحرية، تنم عن خوف ورهبة من المرأة التي كانوا يقدّرون أن لها قدرات ماورائية يجهلونها بالكامل. وبما أنهم كانوا يعتقدون بأن الدم مركز الحياة، فقد كانوا يضحون بإحداهن على خط المحراث، مترجّين الأرض أن تزوّدهم بالحصاد الجيد الوفير(٨).

ثم ما لبثت ديانة الأرض ـ الأم هذه، أن اندثرت تدريجياً لصالح آلهة أكثر شخصانية وإنسانية. وكان على هذا الأساس، تبدّل النظرة إلى المرأة لدى غالبية الشعوب القديمة. ومع قيامها بالأعمال الزراعية الشاقة، تحوّلت لتصبح كاهنة في عبادة الخصب. وكان لها نشاطاتها الكهنوتية الاحتفالية، بما فيها تلك التي اتخذت شكل البغاء

(٧) ول ديورانت، **قصة الحضارة**، ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران، ٦ ج في ١٦، ط ٣ (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥)، ج ١: **نشأة الحضارة**، ص ٦١.

(٨) مونيك بييتر، **المرأة عبر التاريخ: تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا**، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١ ـ ١٤.

ذي الصفة القدسية، رمزاً للعلاقة ما بين الخلود والألوهية[٩].

مع تطوّر المجتمعات الزراعية، بدأ الرجل يحلّ تدريجياً مكان المرأة في الإشراف على زراعة الأرض، ويستولي على زمام الأمور شيئاً فشيئاً؛ لا سيما إثر استبدال المحراث بـ «المعزقة» التي تتطلب قوة بدنية فائقة[١٠]. وهكذا أخذ الرجل يتمايز من المرأة، من خلال تلك الأعمال الشاقة والهادفة إلى تأمين مستلزمات العيش الأساسية، بالإضافة إلى مهامه الجديدة التي تجلّت في حفظ الأمن والدفاع عن الرزق والمجتمع. وبما أن السلطة، كي تحكم سيطرتها على المجتمع، لا بدّ لها من اللجوء إلى القوة القهرية، أو العنف، في فرض النظام وحفظ الأمن، فقد تولى الرجل، بحكم تفوّقه على المرأة في القوة البدنية، سلطة الأمر والنهي في المجتمع. وراح ينتزع من المرأة زعامتها الاقتصادية التي توفّرت لها لفترات طويلة من الزمن، بفضل تمرّسها في شؤون الزراعة. ولما أخذت الجذور البعيدة لمفهوم العوامل البيولوجية عند المرأة تتوضح، بالتزامن مع تراخي فكرة الأمومة، ابتدأت النظرة إلى المرأة تتبدل، من واهبة للحياة، إلى حاضنة للبذرة المزروعة فيها. وبات المنجب الأساسي، برأي الأقدمين، المخصب، أي الذكر وليس الأنثى. وترافق تطور مفهوم الدور الذكوري مع اندثار الاعتقاد بفكرة الأرض ـ الأنثى، التي حلّت مكانها فكرة الكائن السماوي أو الإله الذكر الأعظم؛ باعتبار أن الأرض لا تستطيع فعل أي شيء من دون خيرات السماء من شمس ومطر[١١].

وخضعت المرأة للرجل خضوعاً تاماً، بحيث صارت في الكثير من المجتمعات القديمة جزءاً من أملاكه التي يتصرف بها على هواه. فتباع وتشرى، وحتى تورّث للأبناء. وفي بعض المجتمعات الهندية، كانت (وحتى القرن السابع عشر) تدفن حية مع زوجها المتوفى. وانقلبت الآلهة إلى آلهة ذكور، بعد أن كانت قبلها، في غالبيتها من النساء.

وبهذا الشكل، تأكدت سيطرة الرجل على المرأة، واعترف للرجل بالأبوة في الأسرة، وصارت الملكية تنتقل بالوراثة عن طريق الرجل. وبعبارة أخرى، اندثر حق الأمومة أمام الأبوة، وباتت الوحدة الاقتصادية والشرعية والسياسية والخلقية في المجتمع، ممثلة بالأسرة الأبوية، ويكون على رأسها أكبر رجالها سناً[١٢].

وهكذا إذن، تأرجحت مكانة المرأة في المجتمعات البدائية، ما بين القدسية والعبودية. فكانت المرأة بدايةً، هي الأم التي تثير حولها هالة من العاطفة، وهي المالكة لقوى غامضة

---

(٩) حول البغاء المقدس في الحضارات القديمة، انظر: إبراهيم الحيدري، **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

(١٠) يذكر وول ديورانت بشأن القوة البدنية للمرأة في المجتمعات البدائية «أن ما تراه بين الرجال والنساء اليوم من تفاوت في قوة البدن، لم يكن له وجود فيما مضى، وهو الآن نتيجة البيئة وحدها أكثر منه أصيلاً في طبيعة المرأة والرجل... كانت لها القدرة على المقاتلة حتى الموت في سبيل أبنائها وعشيرتها...». ولعل في ذلك شيئاً من الحقيقة التي توضحها، في عصرنا الحالي، ملاحظة اختلاف القوة البدنية بين نساء الريف والمدن، انظر: ديورانت، **قصة الحضارة**، ص ٦٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

وغير منظورة، ينبغي وضعها في خدمة الجماعة؛ ومن ثم، تمّ الانتقال من المجتمعات الأمومية إلى الأبوية.

وتجلّت النظرة السلبية تجاه المرأة في أذهان الفلاسفة والأنتروبولوجيين القدماء، من أمثال أرسطو الذي اعتبر الذكر نموذجاً إنسانياً كاملاً، بينما وجد في ولادة الأنثى بدل الذكر، انحرافاً للطبيعة عن النموذج النوعي، ورأى فيها مسخاً و«ضرورة عرضية». ويبدو أن القديس توما الأكويني، في العصور الوسطى، قد استلهم هذه الفكرة منه، عندما سمى المرأة بـ «الذكر العرضي» أو «الناقص»(١٣). وتحدثت الأديان السماوية الثلاثة عن الخطيئة الأولى، انطلاقاً من دور حواء التي أغوت آدم في أكل التفاحة. ولذلك حمّلت الديانتان اليهودية والمسيحية حواء وزر هذه الخطيئة. وبالتالي، اعتبرت اليهودية المرأة لعنة من السماء؛ مما كان يبيح للرجل اليهودي في المجتمعات القديمة، أن يبيع ابنته القاصر. وفي القرون الميلادية الأولى، ظهرت الفكرة التي تقول إن المرأة ستكتسب جنساً ذكورياً في ملكوت السماء(١٤). أما الديانة الإسلامية(١٥)، فقد حمّلت مسؤولية الخطيئة إلى حواء وآدم معاً على قدم المساواة(١٦). ومع ذلك، لم تسلم المرأة من النظرة الدونية بحقها، من قبل بعض المسلمين الذين ما فتئوا ينقّبون عن تفسيرات دينية خاطئة، تحطّ من قدر المرأة، على نحو يناقض فحوى الدين الإسلامي الحنيف.

٢ ـ الهيمنة الذكورية في المجتمعات الحديثة

مع تحوّل المجتمعات من الزراعة إلى الحرف، فالصناعة، في العصور الحديثة، استمر التقليد سيّد الموقف. فالمرأة تتولى الشؤون المنزلية الخاصة، في حين تمتد اهتمامات الرجل إلى المجال الأرحب خارج المنزل. وبهذا الشكل، تكرّس اقتسام المهام بين الأفراد على أساس الجنس، على الصعيدين العام والخاص، حتى صار من غير اللائق تعاطي المرأة في الشؤون السياسية، إذ بات يعتبر «استرجالاً».

غير أن المجتمعات المتقدّمة، مع تبدّل مجمل ظروفها إثر نجاحها في بناء دولها على

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٤) تذكر رواية غنوصية من القرن الثالث لإنجيل توما، الحوار الآتي: «قال بطرس: «لتخرج مريم من بينكم، لأن النساء غير جديرات بالحياة». فقال يسوع: «أنا هنا، فتأتِ إليّ لأجعلها ذكراً... فكل امرأة تصير ذكراً، ستدخل إلى ملكوت السماوات»»، نقلاً عن: بييتر، **المرأة عبر التاريخ: تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة الى يومنا هذا، ص** ١٩. وقد كان للفكر الكنسي التيولوجي دوره في نمو الثقافة الذكورية التي استمرت في تصلّبها، في أوروبا، من القرون الوسطى وحتى بزوغ الفكر التغييري مع لوك ومونتسكيو وفولتير وروسو..

(١٥) جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى. فأكلا منها فبدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى**﴾. [**القرآن الكريم**، «سورة طه،» الآيتان ١٢٠ ـ ١٢١].

(١٦) عبد المتعال محمد الجبري، **المرأة في التصور الإسلامي**، ط ٣ (بيروت: مكتبة وهبة، [د. ت.])، ص ١٥٤.

أساس الأمة الجامعة للمواطنين، أخذت تتحرّر شيئاً فشيئاً من المعتقدات المتحيّزة ضد المرأة. هذا في الوقت الذي راحت فيه المرأة تعمل وتناضل من أجل انتزاع حقها في المساواة مع الرجل في ميادين شتّى، لا سيما منها الاقتصادية والسياسية. ومع تطوّر الفكر السياسي ونظام التمثيل الديمقراطي النيابي على أساس الاقتراع العام الشامل لجميع المواطنين، ذكوراً ونساءً، نمت النظم السياسية الحديثة في البلدان المتقدّمة. وعليه، أقرّت الدساتير الحديثة حقوق المواطنين من كلا الجنسين، بالعدل والإنصاف. فأخذت العلاقات القانونية تربط المواطن بالدولة التي تابعت تطورّها مع تطوّر الظروف المجتمعية العامة، وباتت تعرف باسم دولة القانون والمؤسسات، تمييزاً لها من الدولة الاستبدادية الخاضعة لمزاجية الحاكم الذي يمثل القانون بشخصه.

وعلى هذا الأساس، كان من أهم ما حدث من مستجدّات في المجتمعات المتقدّمة، تبدّل حال الأفراد من مجرد رعايا في حمى الحاكم ـ الذي كان يستبدّ بهم كيفما يشاء، وقد يمنح بعضهم المكاسب والامتيازات، أو ينزعها عنهم متى يريد ـ إلى مواطنين في حمى القانون. وبذلك، لم تعد علاقة الأفراد بمجتمعهم السياسي، علاقة قائمة على أساس الخضوع والتبعية للحاكم، وإنما أصبحت علاقة قانونية مبنية على أساس المواطنة، ومنبثقة عن التشريع الذي يتولاه الشعب عن طريق ممثليه في البرلمان. وبالتالي، أصبح المسؤولون والمواطنون يخضعون سواسية للقانون الذي يمنحهم الحقوق ويحمّلهم الواجبات. وهذا هو فحوى كلمة مواطن في الدولة الحديثة. وهذه الكلمة لا تعني الذكور فقط من دون الإناث، بل هم جميعهم مسؤولون، بالتساوي، عن بناء المجتمع وتطويره وإنمائه.

على هذا النحو، توصلت المجتمعات الديمقراطية الحديثة في البلدان المتقدمة، إلى نبذ الأفكار النمطية التقليدية، وساوت في نظرتها بين الرجال والنساء. ولكن ذلك لا يعني أن هذه المجتمعات قد تحرّرت نهائياً من الهيمنة الذكورية، وإنما لم تعد الأخيرة بتلك الحدّية الظاهرة بقوة في بلداننا العربية. فالمجتمع العربي الزاخر بالموروثات التاريخية والثقافية، يبدو اليوم، مثقلاً بتبعات الذهنية الذكورية التي عملت، في ظل النظام الأبوي السائد، على تقوية الروابط القبلية والعشائرية على حساب العلاقات السياسية الوطنية[(١٧)]. وكان من نتيجة ذلك كله، تكريس جملة من الأسباب التي ساهمت في إضعاف دور المرأة السياسي في مختلف الدول العربية.

ومن المفارقات الملفتة للنظر في عالمنا المعاصر، أن المرأة العربية، رغم ولوجها ميدان العمل خارج المنزل وإثبات جدارتها فيه، ورغم اعتراف الدساتير لها بحقوقها السياسية، ما زالت تعاني انتقاصاً في حقوقها المدنية، وما زالت حظوظها في التمثيل السياسي إما قليلة أو حتى معدومة بالكامل. والمجتمع، من ناحيته، لا يوفر لها الفرصة، لكي تساهم بفعالية في الميدان السياسي. فهو مجتمع تقليدي في غالبيته، قائم على أساس سيطرة الرجل واحتكاره

---

(١٧) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧١ ـ ٧٩.

مسؤولية أخذ القرارات الهامة في المسائل العامة والخاصة. وتبقى المرأة، بنظر بعض المتمسكين بالتقاليد، من الرجال والنساء على حد سواء، تمثل العنصر اللطيف أو بالأحرى الضعيف الذي لم يخلق للعمل السياسي الخشن، وإنما للاهتمام فقط بالرجل والأولاد والمنزل. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المناهج التعليمية والأساليب التربوية ووسائل الإعلام بشكل عام، من حيث تدري أو لا تدري أحياناً، على تكريس التقاليد التي تفرز صوراً نمطية لمهام المرأة والرجل، وتعيد إنتاجها في المجتمع على الدوام. ويبرّر البعض قناعتهم الراسخة بضعف المرأة وعدم جواز تولّيها المناصب السياسية أو حتى القضائية، بالاعتماد على أحاديث وتفسيرات دينية ضيقة، مثال تمسكهم بما ورد في أحد الأحاديث النبوية الشريفة (بمناسبة تولي «بوران» حكم فارس كوريثة لأبيها كسرى «أبرويز»)[18]: «لن يصلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»؛ مغلّبين، في استشهادهم بهذا القول، الخاص على العام. ولعلّه غاب عن بال هؤلاء أن الإسلام، ومنذ انطلاقته الأولى، قد شكل ثورة اجتماعية رفعت من شأن المرأة، وساوت بينها وبين الرجل في العبادات والتكاليف، وفي الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية، حتى السياسية منها؛ وتناسوا كلامه عزّ وجلّ: ﴿**والمؤمنون والمؤمنات، بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر...**﴾[19].

وفقاً لهذا المنظور نفسه، أكد التقرير السنوي للتنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، أن لا علاقة للدين بأي من الممارسات الخاطئة ضد المرأة، واصفاً حال مجتمعاتنا العربية، بأنها «تغلب العادة على العبادة وتؤسس لمسلّمات ليس لها أصل لا في القرآن الكريم ولا في الأحاديث الصحيحة»[20]. ورأى معدّو التقرير أن إصلاح الأطر الثقافية «يستهدف، على نحو خاص، تحديث التفسير الديني والفقهي والتبنّي الواسع لاستقراءات الاجتهاد المستنيرة». وشجّعوا على أن يصبح ذلك «حقاً واجباً على كل مسلم عالم وقادر على التفقّه في شؤون دينه، سواء كان امرأةً أو رجلاً». ونبّهوا إلى أنه «فيما يحتاج العالم إلى بناء جميع القدرات وإطلاقها لدى المواطنين كافة، يظل نصف هذه الطاقات البشرية عرضة للكبح والإهمال في أكثر الأحيان»[21]. أما عن وضع المرأة بالنسبة إلى القوانين، فقد رأوا أن الثقافة العربية القبلية، التي تكرّس التمييز ضد النساء، تلقي «بظلالها على التفسيرات الفقهية التي تكرّس دونية المرأة بالنسبة إلى الرجل». ورأوا، بعبارة أخرى، أن «البعد الثقافي

(١٨) للاطلاع على السياق التاريخي لهذا الحديث «من رواه وأين ومتى ولمن ولماذا؟»، انظر: فاطمة المرنيسي، **الحريم السياسي: النبي والنساء**، ترجمة عبد الهادي عباس، ط ٢ (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٣)، ص ٦٥ ـ ٧٧.

(١٩) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٧١. بخصوص ما أحدثه الإسلام من ثورة فعلية في المجتمع وتعزيز مكانة المرأة، انظر: صبار خديجة، **الإسلام والمرأة** (الدار البيضاء؛ بيروت: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩)، ص ٤٤ ـ ٤٧، والحيدري، **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب**، ص ٢٥٠ ـ ٢٦٦.

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦)، <http://www.pogar.org/publications/other/ahdr/ahdr2005a.pdf>.

(٢١) المصدر نفسه.

الذكوري كان عاملاً حاسماً في توجيه التفسيرات الفقهية وإكسابها طابعاً دينياً مقدساً». وفي حين تنص دساتير أغلب الدول العربية على حماية حقوق المرأة واحترام مبدأ المساواة بينها وبين الرجل، فإن عدة قوانين في البلدان العربية تنطوي، برأيهم، على تمييز ضد المرأة. وفي ضوئه، استعرضوا في تقريرهم، جملة من الأحكام والممارسات التي تكشف تحيّز المشرّع العربي ضد المرأة. فذكروا مثلاً، قانون الجنسية الذي يجعل أبناء الرجل الوطني المتزوج بأجنبية يحملون جنسية والدهم تلقائياً، بينما يحرم من الجنسية أبناء الأم الوطنية المتزوجة بأجنبي، إلا إذا كان الأب مجهولاً أو لا جنسية له. واعتبروا، في ختام تقريرهم، أن «نهوض المرأة شرط ضروري لازم للنهضة العربية»، وأنه «يرتبط ارتباطاً سببياً وثيقاً لا تنفصل عراه بمصير العالم العربي وتحقيق التنمية الإنسانية فيه». وتوصلوا بالنتيجة، إلى أن «اعتماد الدعم التفضيلي المؤقت، أو التمييز الإيجابي، في إطار زمني محدد، هو من أوجب الواجبات المشروعة في المدى القصير، لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في مختلف مجالات النشاط البشري، ولإزالة التمييز الذي عانته النساء لعدة قرون». بيد أن ذلك يستوجب، برأيهم، حدوث «تحول تاريخي ينضوي تحت لوائه المجتمع العربي بأسره، ويستهدف ضمان حقوق المواطنة للعرب كافة نساءاً ورجالاً على حد سواء»(٢٢).

خلاصة القول، لقد ساهمت عوامل تاريخية شتّى، إضافة إلى بعض التفسيرات الدينية الضيّقة، في فرض الهيمنة الذكورية التي ترسخت في عقول البشر. وأخذت هذه الهيمنة تتكرَّس في الواقع الاجتماعي والسياسي، مع تطور المدن وقيام الممالك والإمبراطوريات الكبرى في العصور القديمة والوسطى والحديثة؛ لا سيما بعدما تعمّم النظام الأبوي على نحو شبه عالمي. وفي حين استطاعت المجتمعات المتقدمة في المرحلة المعاصرة، التغلّب على الموروثات السلبية السابقة، حتى نالت المرأة حقها في المساواة مع الرجل على المستوى الفكري والقانوني والعملي العام، فإن المجتمع العربي عامة، ما زال في هذا المضمار، على حاله من السكون والرتابة. وبات معلوماً لدى الكثير من المفكرين أن من غير الممكن تبدّل نظرة المجتمع إلى المرأة في العمق، ما لم يتحرّر الأفراد من العلاقات المجتمعية الضيقة القائمة على أساس العشائرية والعائلية والمذهبية، واستبدالها بأخرى تقوم على أساس المواطنية الحقة التي لا تميّز بين فرد وآخر بسبب الجنس أو غيره. فالروابط المجتمعية الضيقة تميل دائماً ناحية التحجر في الرؤى والمواقف، وتضفي على العلاقات الاجتماعية والسياسية طابعاً تسلطياً أبوياً بطريركياً. فيجد المرء نفسه مكبلاً بالعادات والتقاليد والقيود الفكرية التي تعيق حركته الطبيعية وتعطّل إبداعاته.

رابعاً: الأسباب السياسية والمعوقات الخاصة بالمرأة

تشكل النظم والأحزاب السياسية المتبعة في البلاد العربية، عاملاً هاماً من عوامل ضعف المشاركة السياسية للمرأة. ومن الملاحظ أن هذا العامل لا ينفصل، في الواقع، عن

(٢٢) المصدر نفسه.

عامل الذهنية الذكورية المهيمنة في المجتمع. فالذهنية الثقافية السائدة تقولب النظم السياسية وفق مفاهيمها، وتتداخل حتى في تشكيل وعمل الأحزاب السياسية. ومعلوم أن الحياة السياسية هي نتاج تفاعل ظروف داخلية مختلفة (من اقتصادية وتاريخية وثقافية ومجتمعية عامة) مع أخرى خارجية، تمر بها البلاد في بعض الفترات من تاريخها.

١ ـ الأسباب السياسية

من المؤكد أن النظم السياسية المطبّقة عموماً في الدول العربية (بنوعيها التوتاليتاري والديمقراطي الليبرالي) قد ساهمت في تهيئة الظروف المؤاتية لنمو الأسباب المعيقة لتفعيل دور المرأة السياسي. فالحكم التوتاليتاري، الاستبدادي بطبيعته، لا يسمح عملياً للمواطنين بالانخراط الحرّ في العمل السياسي، طالما أنه يعتمد على الأجهزة المخابراتية التي تنشر الرعب في النفوس، وتسيطر على الحياة السياسية، وتحصر السلطة بيد الحاكم الفرد، ملكاً كان أم سلطاناً أم أميراً أم رئيساً دكتاتوراً. وفي الحالة الأخيرة، يأخذ النظام شكل حكم جمهوري خاضع لسيطرة حزب أو ديكتاتور يعتلي سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري أو ثورة مسلّحة، ويجعل من الحزب الواحد، مظهراً ديمقراطياً لنظام حكمه المطلق. فلا يسمح قطعياً بالتعددية الحزبية، ولا يتقبل فكرة وجود أي شكل من أشكال المعارضة السياسية له ولحكمه. وبالنسبة إلى البلدان المتخلفة التي تزعم الأخذ بالنظم الديمقراطية الليبرالية ــ ومنها بعض البلدان العربية ــ فهي، في حقيقتها الفعلية، تتبع أنماط حكم يصح وصفها بشبه الديمقراطية. إذ تنعدم لديها التقاليد الديمقراطية الصحيحة؛ سيما وأنها تفتقر أساساً، في أكثريتها الساحقة، إلى البيئة المناسبة لتفتّح الديمقراطية. الأمر الذي يولّد، لدى مواطنيها، شعوراً بالإحباط، ويجعلهم يفكرون بعبثية المشاركة في الحياة السياسية. حتى أنهم غالباً ما يُعرِضون، في أكثريتهم، عن ممارسة حقهم وواجبهم في الانتخابات النيابية، لأنهم يدركون أن نتيجة الانتخاب تبقى محسومة سلفاً لصالح أصحاب النفوذ المعروفين، ممن يتوارثون السلطة والمناصب القيادية في الدولة، جيلاً بعد جيل. فيصيبهم اليأس من عدم قدرة صوتهم على التغيير، وبالأخص لدى رؤيتهم بعض المحظيين بالسلطة، يعيثون فساداً في العملية الانتخابية، بمساعدة القوانين الانتخابية التي تفضي إلى الفساد وشراء الأصوات وتسخير السلطة المركزية والمحلية والإعلان والإعلام الانتخابيين لصالحهم. هذا في الوقت الذي يحيط به الفاسدون أنفسهم ببعض المتعلمين والمثقفين الذين تحوّلوا إلى مبرّرين ومنظّرين لحكمهم ومصفقين مرتشين لاهثين وراء مصالحهم الخاصة الآنية، على حساب المصالح الوطنية الجامعة.

ويلاحظ أن غالبية المواطنين في العديد من الدول العربية، رجالاً ونساءاً، تنأى بنفسها عن المساهمة في الحياة السياسية. ولكن يؤمن بعض المدركين تماماً حقيقة ما يجري، أن لا سبيل إلى تطوّر النظم والمجتمعات العربية على حد سواء، سوى بالتعويل على المواطنين الواعين بأهمية العمل الجاد، وبالمثابرة على النضال من أجل نبذ العادات السيّئة

المتأصّلة في المجتمع وتغييرها نحو الأفضل. غير أن هذا لا يتم إطلاقاً، وبعُرف الجميع، عن طريق العمل الفردي، وإنما يستوجب وجود أحزاب تأخذ على عاتقها السير، بحسب استراتيجيات مرسومة، وفق عقائد وأيديولوجيات ثابتة، على طريق ترقية الأفراد، وكذلك المجتمع، ودفعهما نحو التطور والازدهار. وهذه الأحزاب موجودة عموماً في المجتمعات المتخلفة بما فيها العربية، وبعضها اقتبس عقائد وأيديولوجيات بعض أحزاب البلدان المتقدمة؛ ولكن شتّان ما بين ممارسات القيادات الحزبية في البلدان المتقدمة وممارسات الأخرى في البلدان المتخلفة!

وبالرغم من ازدياد القناعة، يوماً بعد يوم، بفكرة أن عصر الأيديولوجيات قد اندحر اليوم، أمام انتصار منطق القوة والمصلحة وانتشار مبادىء الواقعية والبراغماتية السياسية، إلا أنه يبقى للأحزاب، وتحديداً في البلدان المتخلفة، دور أساسي ومفصلي تلعبه، لجهة توعية المواطنين إلى حقوقهم وحرياتهم وتثقيفهم من أجل تفهم المعاني الصحيحة للديمقراطية والمساواة والمواطنية. خاصة، أن كلمة ديمقراطية أصبحت تثير الاشمئزاز لدى الكثيرين، لكثرة ما استهلك استعمالها في غير موضعها السليم.

أما بالنسبة إلى المرأة تحديداً، فأغلب الأحزاب العربية تبدو، في نهجها العام، مقصّرة بحق المرأة؛ كما إن تعاطيها في المسائل السياسية لا ينمّ عن رغبة صادقة في مساعدة المرأة على تفعيل دورها السياسي. إذ غالباً ما يظهر مثلاً، أن هاجس الأحزاب الأول الذي تسعى من أجله، هو الربح في الانتخابات وإيصال بعض محازبيها إلى أعلى مراكز السلطة والقرار في الدولة. ولهذا السبب، فإنها لا تخاطر بترشيح امرأة في مجتمع ذكوري يضمن الفوز للرجل؛ هذا فضلاً عن أن غالبية الأحزاب تضم في عضويتها أغلبية من الرجال، ورؤساؤها أيضاً من الرجال.

بالإضافة إلى ذلك، إن الأحزاب في المجتمعات المتخلفة على وجه الخصوص، تأخذ طابع المجتمع المحلي المناطقي، لجهة ارتكازها على العلاقات المجتمعية الضيقة والمبنية على أساس القبلية أو العشائرية أو العائلية أو حتى الطائفية والمذهبية. فالمرشح في هذه المجتمعات لا يظهر في حقيقة أمره، كمواطن يسعى إلى الفوز مدعوماً من حزبه الوطني، ليصبح ممثلاً عن الأمة التي ينتمي إليها، وإنما يبدو ممثلاً عن الوحدة المجتمعية التي يرتبط بها برباط القبلية أو العشائرية... أو غيرها من الصلات المجتمعية الضيقة التي تفتت الوطن وتعيق سبل توحدّه وصلابته. وتنغمس الأحزاب، تبعاً لذلك، في معترك السياسات الفئوية الضيقة، مهيئةً الفرص السهلة أمام محازبيها، كي تتغلغل في ما بينهم الحساسيات الغرائزية المهيمنة على المجتمع. وهنا، تكون الأحزاب قد انحدرت بهذا الشكل، إلى مستوى محازبيها من الجهلة، بدل أن ترتقي بهم إلى مستوى العقائد والمثل العليا التي آمنت بها وقامت على أساسها، ومن المفترض أن تعمل على تعميمها داخل المجتمع!

خلاصة القول، إن النظم والأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة، تتحمّلان قسطاً وافراً من المسؤولية في عدم إفساح المجال أمام المرأة، لتعزيز مشاركتها السياسية.

٢ ـ المعوقات الخاصة بالمرأة

إذا كان من غير الممكن فصل الأسباب السياسية عن تلك العائدة إلى المجتمع ككل، فإنه من غير الممكن بالمثل أيضاً فصل الأسباب الخاصة بالمرأة عن الأخرى السياسية. فكل الأسباب مترابطة ومتشابكة ببعضها البعض بطريقة جدلية، بحيث تبدو كل واحدة منها سبباً ونتاجاً للأخرى؛ وهذا ما يجعل من هذه الأسباب جميعها كتلة متراصة من التعقيدات. فالمرأة، بصورة عامة، تتحمّل جزءاً هاماً من مسؤولية عدم إرساء دورها في المشاركة السياسية على نحو فعّال. وتتعاظم نسبة هذه المسؤولية أو تقلّ بحسب المجتمعات ودرجة تقدّمها أو تخلّفها.

بصورة أولية، هناك معوقات ذاتية تنبع من طبيعة دور المرأة التقليدي ضمن حياتها الخاصة. فهي، كأم وزوجة، ترتّبت عليها مسؤوليات ومهام خاصة، تتولاها بمفردها في معظم الأحيان، دون أي مساعدة من الرجل. فاختصاصها الطبيعي الوحيد، بعُرف المجتمع الذكوري، يتلخص في قيامها بالمهام المنزلية والاهتمام بالرجل وتربية الأولاد (وكأن التربية ليست مهمة مشتركة بين الزوجين لمصلحة الأولاد أنفسهم!). لذلك تجد المرأة نفسها، في خضم المشاغل البيتية التي تثقل كاهلها، دون مساعدة الزوج أو الأهل في أغلب الأحيان، أو في غياب المؤسسات الخاصة الداعمة لها، بعيدة عن الاهتمام بالشؤون السياسية أو حتى عن التفكير بما هو خارج إطار اهتماماتها العائلية والشخصية. حتى إذا ما فرغ بعضهن من مشاغلهن البيتية، عمدن إلى التقوقع ضمن مجتمعات أنثوية مغلقة (كتلك مثلاً المعروفة محلياً في لبنان باسم «الصبحيات»)؛ الأمر الذي يؤدّي إلى ضيق أفق تفكيرهن، وتسطيح عقولهن، وعدم تحمّلهن الاختلاط بالرجال من أجل التعاطي بقضايا مشتركة بين بعضهم البعض في المجتمع الواحد. ونتيجة ذلك، تبعد المسافة الفكرية بينهن وبين أزواجهن (هذا إذا كانوا هم، أساساً، ممن يهتمون بالشأن العام) ويصبحن عاجزات فعلياً، عن التفكير الجدّي بأي أمر مجتمعي. وهذا ما يجعل البعض يستخف بالمرأة ويستهزىء، أو ربما يبتسم أو حتى يضحك بسخرية، لمجرد التفكير بإقدامها على التعاطي بالشؤون السياسية، معللاً السبب بطبيعتها البيولوجية، التي تملي عليها، برأيه، أداء وظيفتها التقليدية، بعيداً عن السياسة وهمومها التي تدخل في صلب اختصاص الرجل حصرياً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الرجال قد لا يختلفون عن مثال أولئك النسوة، لجهة عجزهم الفكري الخاص عن فهم الشأن السياسي، ولكن يبقى ذلك من حقهم. وإذا أخطأ الرجل في الشأن السياسي، فلا تكون ردة فعل المجتمع مماثلة في عنفها النقدي لخطأ المرأة في الميدان نفسه.

في المحصلة النهائية، لقد أثرت التراكمات المزمنة للتقاليد الجامدة، وما خلّفته من نظرة استخفاف مجحفة بحق المرأة، في طبائع بعض النساء؛ بحيث ترك بعضهن بالإجمال، أسير وضع نفسي، تسبّب في إعاقتهن عملياً عن التفاعل الإيجابي في الحياة العامة. وأصبحن في وضع نفسي، فقدن معه الثقة بأنفسهن وبقدرتهن على التعاطي في الشؤون السياسية، ولذلك آثرن الابتعاد عن المشاغل السياسية وفضّلن عدم الخروج إلى الحياة العامة، وتحمّل المسؤولية السياسية واحتمال الفشل فيها. ومع ابتعادهن المزمن عن التعاطي في الشؤون

العامة، أصبح لديهن نقص في الخبرة اللازمة لفهم العمل السياسي ومزاولته. وهنا لا بد من التنويه إلى أنه لا يجوز تعميم هذا الوضع النفسي على جميع النساء؛ بل إن الكثيرات منهن استطعن تكييف واقعهن بطريقة متوازنة بين عملهن على الصعيد الخاص والعام. وها هي المرأة في المجتمعات المتقدمة، قد تمكنت عملياً، في ظل نظم ديمقراطية حرة، من تخطي العديد من المعوقات المذكورة سابقاً، وأصبحت في بعض الدول المتقدمة قاب قوسين أو أدنى من تحقيق التعادل في التمثيل النيابي بين الجنسين، كما يحصل مثلاً حالياً في السويد (٤٧ بالمئة) أو فنلندا (٤١,٥ بالمئة).

أما في بلدان العالم الثالث، فصحيح أن بعض النساء قد حقق النجاحات في مجال العلم والعمل، وخاض التجارب الرائدة في الميادين الاجتماعية والسياسية، ولكن الغالبية، ما زال ينقصها الوعي اللازم للاطلاع والتعرّف على حقوقها المشروعة قانوناً. ومعلوم أن هذه البلدان تعاني عموماً الفقر والمرض والجهل وارتفاع نسب الأمية، وللنساء من ذلك كله النصيب الأكبر[٢٣]. وفي ظل ظروف كهذه، مضافة إلى الذهنية الذكورية المهيمنة على عقل المجتمع وفكره، يبدو عدم المساواة في التمثيل النيابي بين الجنسين، النتيجة الحتمية لهذا الواقع. وإذا ما تمكن بعض النساء من تجاوز هذه الظروف الصعبة، بفضل وعيهن وذكائهن إثر تبدّل بعض الذهنيات والظروف العامة، والإقدام على الترشّح لمقعد نيابي؛ فإنهن غالباً ما يواجَهن بحملات عنصرية ضدهن، إضافة إلى ما يلاقين من صعوبات مادية أثناء المنافسة في المعركة الانتخابية. والدولة من جهتها، تبدو مقصّرة في أغلب الأوقات، لا سيما

(٢٣) نبّه التقرير السنوي الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» في عام ٢٠٠٦، من تدهور وضع المرأة في البلدان العربية، حيث جاءت في المراتب الأخيرة ضمن قائمته التي شملت بدراستها ١٢٨ دولة. وأوضح أن نسبة الأمية في الوطن العربي قد بلغت حد ٥٠ بالمئة بين النساء و٣٠ بالمئة بين الرجال. وهذه النسبة، عدَّت من أعلى النسب في العالم (إذ بلغت نسبة الأميّة بين الفتيات في مصر معدل ٥٢ بالمئة، في حين بلغت حد الصفر في كوبا وقريباً منها في الفيلبين وسريلانكا). هذا ولم يغفل التقرير وجود فوارق في هذا الصدد بين الدول العربية، عندما أوضح أن نسبة البنات اللواتي يرتدن المدارس في كل من تونس والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية، أعلى من نسبة الذكور لديها. أما بالنسبة إلى مشاركة المرأة العربية في الميدان الاقتصادي، فقد ذكر أنها الأضعف بين نساء العالم؛ كما إن نسبة البطالة لديها مقارنة بالرجل، هي الأعلى، وتتراوح ما بين الضعفين والخمسة أضعاف. وفي السياق ذاته، ذكرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» (التابعة للجامعة العربية والمقيمة في تونس)، في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٦، أن عدد الأميين العرب ناهز ٧٠ مليون شخص، وأن هذا العدد في تزايد مستمر؛ وهو ما بدا جلياً بالفعل، في تقريرها الصادر مؤخراً في عام ٢٠٠٨، الذي أشار إلى وصول الأميين العرب إلى قرابة ١٠٠ مليون نسمة (من أصل ٣٥٥ مليوناً)؛ وتتراوح أعمار ٧٥ مليوناً منهم، بين ١٥ و٤٥ عاماً، نصفهم من النساء. وعليه، أكدت «الألكسو» أن هذه المعدلات المرتفعة للأمية في البلدان العربية «تعبّر عن فجوة تنموية عميقة تؤثر على تطوّر المجتمع العربي... كما تترتب عنها نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة». ولأجله، تعمل المنظمة على تقديم الخطط والآليات والنصائح والدراسات. ومع ذلك، يبقى هذا المعدل يفوق المتوسط العالمي بمرتين! هذا مع الإشارة إلى أن بعض دول العالم أصبحت، اليوم، تعرّف الأمي بأنه الشخص الذي لا يستطيع التعامل مع الحاسوب، انظر: <http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?Art ID = 17946>.

لجهة عدم الاهتمام بتعديل التشريعات الانتخابية، بما يتيح توفير العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين جميعهم. فضلاً عن ذلك كله، هناك عوامل أخرى لا تشجع المرأة كثيراً على التوجه ناحية العمل السياسي، وهي تتجلى في ضعف الحياة الحزبية في البلدان المتخلفة، وعجز الأحزاب عن تقديم الدعم اللازم لتمكين المرأة من العمل السياسي، إن من ناحية إعدادها للترشيح النيابي، أو لجهة مساندتها في ذلك معنوياً أو حتى مادياً.

ولدى التدقيق ملياً في دراسة أوضاع المرأة في المجتمع العربي، يتبيّن أنها في أغلب الدول العربية، قد نالت حقوقها السياسية بالمساواة مع الرجل منذ أواسط القرن الماضي، وذلك من الناحية الدستورية على وجه الخصوص. واستطاعت، في معظم الأحيان، أن تتخطى الحواجز التي كانت تحول بينها وبين العمل خارج المنزل، وبدأت تتوجه نحو شق طريقها ناحية المشاركة السياسية. غير أنها في الواقع الفعلي، لم تستطع ممارسة حقوقها كاملةً، وفق ما نصت عليه الدساتير والشرع والمواثيق الدولية، ولم تحظ بفرصتها لإظهار مدى كفاءتها في المجال السياسي. هذا ما يوضحه مختلف التقارير السنوية الصادرة عن الأمم المتحدة حول «التنمية البشرية»، مثال ما ورد ضمن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، لناحية أن المرأة العربية بوجه عام، قد أحرزت مكاسب هامة، إلا أنها لم تتوصل بعد إلى الاستفادة الكاملة من إمكاناتها. كما أشار إلى ذلك أيضاً، المنتدى الاقتصادي العالمي، في بيانه الصادر عام ٢٠٠٦، حيث ذكر أن مستوى التقدّم البشري لدى النساء العربيات يبقى ضعيفاً وإمكانات تطويره غير مستغَلّة، وذلك رغم استفادة الكثيرات من تحسين استقلالهن المالي. وقد أعرب معدّو هذا التقرير الأخير عن أسفهم إزاء وضع المرأة العربية، لإيمانهم الشديد بأن تحسين أوضاع البلد ككل مرتبط بالضرورة بتحسين أحوال المرأة. هذا ما أكده أيضاً، معظم التقارير والبيانات الأخرى الحديثة، ومنها «المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧»، الصادر أيضاً عن المنتدى الاقتصادي العالمي نفسه؛ حيث أشار إلى أن الدول العربية ما تزال في أدنى المستويات مقارنة بدول العالم الأخرى، رغم تقدّمها البطيء جداً، على صعيد المعدل العالمي في مجالات المشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي[٢٤].

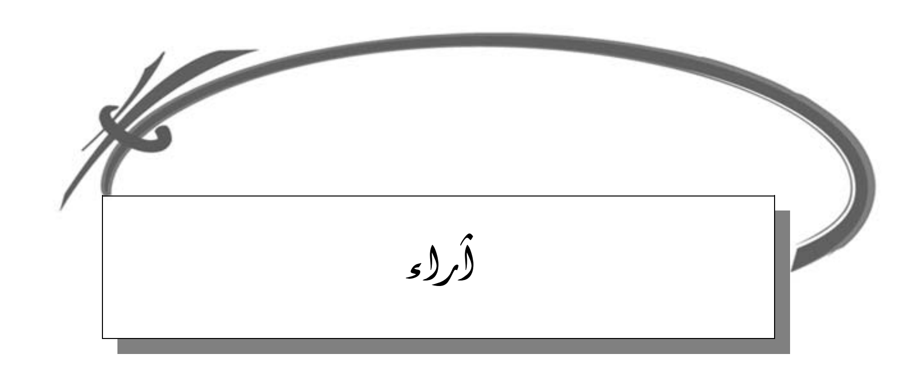
خاتمــة

يبدو من الواضح جلياً، بعد البحث والتدقيق، أن المرأة العربية عموماً، ما زالت تعيش الغبن والتمييز بينها وبين الرجل بمختلف أشكاله، إن من ناحية التمتع بالحقوق المدنية، أو من ناحية التوظيف وتوابعه من أجور وترقية وغيرها. وما يزال حقها في التعلّم مهدوراً في أكثرية البلدان العربية، وما يزال أغلب الرجال يرفضون فكرة مشاركتها لهم في الحياة السياسية؛ لأن جهلهم أو أنانيتهم، أو ربما تسليمهم بالأمر الواقع، يدفعهم إلى النظر إليها

(٢٤) انظر: <http://www.weforum.org>.

وفق النظرة التقليدية التي تناسبهم. فلا يعيرون اهتماماً لما ترغبه هي، ولما لديها من كفاءات وقدرات مناسبة للعمل العام، وربما بشكل أفضل منهم أحياناً. غير أن هذا لا ينفي بالطبع، وجود رجال آخرين متنوّرين، لا يرون أية مشكلة في تقبّل فكرة وجود المرأة إلى جانبهم في المجالس التمثيلية والوزارية؛ ما بل إنهم في الغالب يحبّذون ذلك ويعملون على تحقيقه، إدراكاً منهم جدوى تفعيل دورها في استنهاض المجتمع في شتّى ميادينه. ولكن يلاحظ أحياناً، أن بعض هؤلاء الرجال الواعين لأهمية دور المرأة في بناء المجتمع، يظهر منتهى القسوة لحظة اختيار إحداهن لتولّي منصب رسمي أو ملء مقعد نيابي؛ فتراهم إذ ذاك، وكأنهم يضعونها تحت المجهر، للتحرّي عن شروط صعبة لديها، تقارب حدّ الكمال، في حين أنهم لا يأخذون بهذه الشروط الدقيقة ذاتها عند اختيارهم رجلاً للمهمة ذاتها. وكأن المطلوب من المرأة دوماً، أن تكون مثالية في كل ما تقوم به من عمل داخل البيت أو خارجه، وإلا فلن يكون حضورها مقبولاً إلى جانب الرجل، في أي مجلس تشريعي أو في أي منصب سياسي. وهنا لا بد من التشديد، على أنه ليس المقصود بتاتاً، جواز الإتيان بأي امرأة كانت، إلى أي منصب نيابي أو سياسي، لمجرد كونها امرأة، ولو أنها لا تملك الأهلية والكفاءة المطلوبتين؛ لا بل ينبغي اختيار المرشحات الملمّات بقضايا المجتمع واحتياجات المواطنين، وممن لديهن الهمّة والحماسة للتعاطي بالشؤون العامة. إذ لا يفترض في النائبة أن تكون على دراية بكل موضوع يطرح أمامها للتشريع فيه؛ تماماً كما ليس ذلك مطلوباً من النائب الذكر أيضاً. لأن باستطاعة النائب دوماً، أن يحيط نفسه بفريق عمل متخصص، ويستعين بلجان فنية وتقنية تدعمه وتنير له سبل عمله التشريعي. وبإمكانه أيضاً، حضور بعض النشاطات والمحاضرات والدورات التدريبية، التي توفر له الفرص من أجل الاستزادة بالمعرفة، بما يفيد تحسين عمله التشريعي والسياسي(٢٥). فالتخصص في العلوم السياسة، مثلاً، على أهميته، ليس شرطاً من شروط العضوية في المجالس النيابية؛ وإنما يكفي النائب (خاصة في البلدان النامية) التزوّد بشيء من العلم والثقافة العامة، والتحلّي بحسّ المسؤولية والنزاهة والقدرة على تحسّس مشاكل الوطن والمواطنين، والتمتع بروح العطاء في سبيل الخدمة العامة. وهذه كلها صفات تنبع من شخصية الإنسان ــ رجلاً كان أو امرأة ــ وتؤهّله ليكون أهلاً لحمل لقب نائب عن الشعب الذي يعطيه ثقته. ولا شك في أن انتماء النائب إلى أحزاب عقائدية، إذا ما وجدت، يساعده بشكل كبير على حل الكثير من العقبات المتعلقة بجهله أحياناً بعض الاختصاصات المختلفة الخاصة بالعملين السياسي والتشريعي ■

(٢٥) انظر: بلقيس بدري، «الحصص الانتخابية للمرأة في قانون الانتخابات المرتقب في السودان،» مؤسسة فريدريتش ايبيرت (٢٠٠٧)، <http://www.fessudan.org/arabicsite/publications&documents. php>.



آراء



علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية، الحالة التونسية، ١٩٨١ ـ ١٩٩١

عبد الحكيم أبو اللوز(*)

باحث في علم السياسة ـ المغرب.

مقدمة

تندرج هذه المساهمة في إطار إغناء النقاش حول تجربة الحركات الإسلامية سواء من حيث السلوك السياسي، أو من حيث التنظير الفكري. وقد قمنا باختيار القطر التونسي، كمجال للدراسة، لاعتبارات موضوعية وعلمية. فمن ناحية، يتبين أن التيار الإسلامي التونسي دخل المجال السياسي بشكل مبكر، فأقدميته بالنسبة إلى نظرائه في المغرب العربي تماثل أقدمية التيارات المصرية بالنسبة إلى الحركات الإسلامية في البلدان العربية ككل. ومن ناحية أخرى، يرى دارسو هذا التيار بأنه مثّل حالة نموذجية في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٩١، لكونه كان سباقاً إلى تجاوز العديد من المراحل التي كانت التيارات الأخرى تجهلها إلى عهد قريب، بل إنه تيار غير مسبوق من حيث الطفرة التي حققها على مستوى الممارسة السياسية والخطاب الفكري الذي أبان عن فاعلية كبيرة في التكيّف مع الحقائق المحلية(١). لذلك فإن مهمة هذه الدراسة هي تتبع مظاهر هذا التميز من خلال تقييم العلاقات التي جمعت الحركة الإسلامية، متمثلة في حركة النهضة والنظام السياسي التونسي.

فقد كان عقد السبعينيات مرحلة استغرقتها عملية البناء الداخلي للحركة الإسلامية بتونس سواء على الصعيد التنظيمي ـ من خلال التفاعلات التي شهدتها بُناها الداخلية وعمليات الانشقاق والتحالف التي جرت بين مختلف مكوّناتها الفكرية ـ ، أو على صعيد الخطاب الفكري والسياسي ـ من خلال تفاعل الأفكار داخل الحركة ـ ، الشيء الذي ساعدها على بناء خطاب متميز وشديد التأثر بالظروف المحلية.

أما في مرحلة الثمانينيات، فقد أرادت الحركة ولوج المجال السياسي، فعلاوة على

(*) البريد الإلكتروني: aboullouz41@yahoo.fr.

(١) فرانسوا بورجا، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب**، ترجمة لورين زكري؛ مراجعة وتقديم نصر حامد أبو زيد (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ١٩٩٤)، ص ١٥٧-٢٤٥.

استفادتها من ظروف التقاطب الحاد بين النظام السياسي والاتحاد العام التونسي للشغل، فإن التفاعلات المتلاحقة للنسق السياسي في هذه المرحلة، ستدفع خطاب الحركة إلى إبداء مزيد من الرغبة في الانفتاح على المجال السياسي والتوافق مع مكوناته، خصوصاً أمام ما أبداه النظام من مبادرات عديدة ومؤشرات على بداية انفراج سياسي تخفف من حدة مركزيته وسلطويته.

ففي محاولتنا لكشف وتحليل الأشكال التي استقبل بها الخطاب الإسلامي مبادرات النظام المتكررة إلى فتح باب المشاركة السياسية، التي عرفتها الفترة الممتدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١، وموقفه من المصير الذي انتهت إليه هذه المبادرات، سيكون الإشكال الذي سيشغلنا هو معرفة ما إذا كانت استراتيجية التوافق التي عبّر عنها الخطاب في هذه المرحلة مجرد مناورة من أجل تجنيد الرأي العام لكسب الاعتراف القانوني بالحركة كحزب سياسي، تمهيداً لتحقيق غايتها الكبرى (إقامة الدولة الإسلامية)، أم كان اختياراً مبدئياً يهدف بالفعل إلى إقرار مصالحة وطنية شاملة، والمساهمة في إنجاح محاولات الانتقال الديمقراطي في عقد الثمانينيات؟

ففي سعيه إلى التخفيف من مركزيته واحتكاره السلطة، كان النظام التونسي طيلة عقد الثمانينيات يعلن عن رغباته المتكررة في فتح باب التعددية السياسية والسماح بتشكيل أحزاب منافسة للحزب الحاكم.

وهكذا يمكن تقسيم مسلسل الانفراجات التي عرفها هذا العقد إلى ثلاث مراحل، امتدت المرحلة **الأولى** منها من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤، فيما شملت المرحلة **الثانية** الفترة الفاصلة بين ١٩٨٤ و١٩٨٧، حيث ساهم التغيير الذي حدث على مستوى السلطة في بداية فترة انفراج **ثالثة** امتدت إلى غاية ١٩٩١.

المرحلة الأولى، ١٩٨١ ـ ١٩٨٤

طبقاً لتوصيات المؤتمر الطارئ للحزب الدستوري الليبرالي المنعقد في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١، أعلن بورقيبة عن عدم معارضته إنشاء أحزاب سياسية، رابطاً السماح للهيئات السياسية بالعمل القانوني بعدة شروط، أهمها أن تعلن صراحة عن نبذها للجمود والتعصب المذهبي والديني، ثم عدم التبعية، أيديولوجياً أو مادياً، لأية جهة أجنبية.

ومباشرة بعد هذا الإعلان، بدأت الحركة الإسلامية تهيئ نفسها للدخول إلى المعترك السياسي، بإصدار مجموعة من البيانات تعلن فيها عن مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تكييف الحركة مع شروط النظام، وإعلان قبولها قواعد اللعب المحددة من طرفه.

يتضح من خلال الموضوعات التي اهتمت بها بيانات الحركة أن خطاب الحركة كان في مجمله عبارة عن ردود تجاه مبادرة السلطة، واستجابة لشروطها الخاصة بفتح باب التعددية السياسية. ففي مقابل شرط نبذ العنف، جاء الخطاب مخصصاً حيزاً هاماً لهذه النقطة، وكان أبرز ما جاء في هذا الاتجاه، هو ما نص عليه البيان التأسيسي للحركة من أن

هذه الأخيرة «ترفض العنف كأداة للتغيير»(٢)، وتنادي بالمقابل بـ «تركيز الصراع على أسس شورية تكون هي الأسلوب الحاسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة»(٣).

بالموازاة مع ذلك، اهتمت مواقف الغنوشي كثيراً بموضوع العنف وموقف الحركة الإسلامية منه. ففي تفسيره معنى الجهاد، اعتبر الغنوشي أنه «لا يزيد عن مجموعة من الأعمال السلمية التي يقوم بها الدعاة من أجل تحقيق الإسلام في أنفسهم، وتربية الجماهير بحقائقه وتنفيرهم من ألوان الظلم والاستغلال، وتجميع صفوف المؤمنين وتربيتهم على التحرر عن طريق عبادة الله وحده. وليس من عمل الدعاة هنا إقامة الحدود، وحمل الناس على قوانين الإسلام...» (٤).

فالتناقض بين المنهج الحركي الذي يؤمن به الاتجاه الإسلامي والعنف، حسب الغنوشي، ليس «تناقضاً ظرفياً ومصلحياً فحسب، بل هو تناقض مبدئي، فضلاً عن مردوده السيىء على الحركة، وتوفيره الفرصة لأعدائها لتلويث المناخ السياسي والاجتماعي المهيأ لطرح مقولاتها ومبادئها في محاولة لإجهاض تطلعات الجماهير»(٥).

وانسجاماً مع شرط عدم التعصب الديني، جاءت بيانات الحركة مركّزة على الطبيعة الحزبية للتنظيم، ومن أهم تأكيدات ذلك ما جاء في البيان التأسيسي من أن «الحركة لا تقدم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام في تونس.. فهي مع إقرارها بحق جميع التونسيين في التعامل الصادق والمسؤول مع الدين، ترى من حقها تبنّي تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي ينبثق منها مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هوية الحركة، وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواجهتها الظرفية»(٦).

فمن مظاهر اهتمام الخطاب بتأكيد الطبيعة السياسية وليس الدينية للحركة، أن المهام المحددة في البيان التأسيسي ومسائل تنفيذ هذه المهام جاءت معبراً عنها في صيغ تجعل الحركة مجرد مساهم في عملية النهوض بالمكونات الحضارية للأمة التونسية، التي تتطلب في نظر الحركة القيام بـ:

ـ بعث الشخصية الإسلامية لتونس ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب.

ـ تجديد الفكر الإسلامي في ضوء أصول الإسلام الثابتة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط.

ـ المساهمة في الكيان السياسي والحضاري للإسلام.

---

(٢) انظر: البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) راشد الغنوشي، «الإسلام والعنف،» **الإصلاح**، ١٩٨٨/٥/٢٠، نقلاً عن: **المستقبل** (تونس) (آذار/مارس ١٩٨١).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر: البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي.

ـ إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للعبادة والتعبئة الجماهيرية.

ـ تنشيط الحركة الثقافية.

ـ دعم العمل النقابي.

ـ بلورة الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي...[٧]

فالملاحظ من خلال هذه الصيغ التي تحدد الحركة فيها دورها في إنجاز هذه المهام (دعم ـ تنشيط ـ مساهمة..)، أنها حريصة على أن تقدم نفسها كطرف مشارك في تحقيقها، خصوصاً أن العديد منها كان يتصل بمسائل دينية يمكن تكييفها في إطار المسائل التي اشترط النظام عدم التعصب المذهبي والديني بصددها.

فمن خلال الإشارات العديدة التي احتوتها بيانات الحركة، على الخصوص بيانها التأسيسي، اعترفت الحركة بتعددية الإسلام المعيش[٨]، وأبقت الباب مفتوحاً في وجه كل طرف يريد أن يساهم في إنجاز المهام الكبرى التي نص عليها (الإسلام)، وإن كانت له نظرة مختلفة بصدد هذه المهام.

وعلى الرغم من تأكيد الحركة طبيعتها الحزبية وعدم احتكار الإسلام، فإن النقاش السياسي الذي دار في هذه المرحلة يبيّن أن الإسلاميين قد أدخلوا فعلاً البعد الإسلامي في الحوار السياسي، ذلك أن بيانات الحركة وكتابات قيادتها كانت الوحيدة التي جاءت مركّزة على إعادة الاعتبار إلى الهوية الإسلامية لتونس وبعث الكيان الحضاري للأمة، في حين غابت هذه الموضوعات عن خطابات باقي الفاعلين السياسيين[٩].

فإذا كانت الدولة قد استمرت في الإحالة على مرجعيتها الأصلية، أي على مشروعها التحديثي بحلقاته الأساسية (المركزية ـ العقلانية ـ العلمنة)، مع محاولة إدخال إصلاحات سياسية ـ في اتجاه التخفيف من احتكار الحزب الحاكم للسلطة والسماح للهيئات السياسية بالمشاركة في الهيئات التمثيلية ـ ، فإن الأحزاب السياسية الأخرى كانت على العموم تابعة للنظام تنظيمياً أو أيديولوجياً.

فقد استمر حزب الحركة الشعبية في مناداته بتدخل الدولة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق خطاب شعبوي (Populiste) هدفه إقناع الجماهير دون الاستناد إلى أي تحليل واقعي.

وعلى الرغم من خروجها من رحم الحزب الحاكم، فإن حركة الديمقراطيين

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) A. Zghal, «Islam les janissaires et le desteur,» dans: Michel Camau [et al.], *Tunisie au présent: Une Modernité au dessus de tout soupçon?*, connaissance du monde arabe (Paris: Edition du centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1987), p. 382.

(٩) Michel Camau, *La Tunisie*, que sais-je?; 318 (Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 1989), p. 115.

الاشتراكيين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان لم تحسما أبداً التوافق مع منظومة القيم والمعايير التي يتبناها الحزب الدستوري، فالحزبان يؤمنان ـ شأن بورقيبة ـ بعلمنة المجتمع وتكوين مجتمع صناعي متطور، ولكنهما يطالبان ـ وهذه هي نقطة اختلافهما ـ بمبدأ انتقالية المجتمع المدني وإرساء التعددية السياسية، ثم السماح بالوجود الشرعي للمجموعات(١٠).

أما بالنسبة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، فقد أُنهكت قواه بفعل المواجهات الحادة مع الحزب الحاكم في نهاية السبعينيات، حيث استعملت السلطة كل الوسائل، من طرد واعتقال تعسفي وقمع، حتى نجحت في النهاية في إحداث انشقاق في صفوف قيادته عملت على إثره على تكوين قيادة موالية لها، تجلت تبعيتها الواضحة في تحالفها مع النظام بمناسبة الانتخابات التي جرت في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١(١١).

فبالنظر إلى تشكيلات المجال السياسي بتونس، اتضح عدم وجود قوة سياسية قادرة على منافسة السلطة أيديولوجياً وتنظيمياً، ذلك أن العلاقات التي كانت تربط مختلف الأحزاب بالحزب الحاكم شككت ـ وما تزال ـ في إمكانية تصنيفها في إطار معارضة سياسية منظمة ومهيكلة بطريقة موازية للسلطة، ذات برنامج مغاير للخطاب الرسمي، بحيث لم تتمكن من كسب هوية مستقلة وإشعاع قاعدي(١٢)، في حين كان الأمر مختلفاً مع حركة الاتجاه الإسلامي، حيث أن خطابها كان متميزاً مقارنة بالنظام أو بالتشكيلات السياسية الأخرى بفعل اهتمامه الكبير بمفهوم الهوية وتحديده المغاير لمفهوم الثقافة، حيث اعتبر الإسلاميون أنه لا يمكن مجابهة مشاكل المجتمع للتجرد من التراث الحضاري والثقافي والديني، كما لا يمكن حل أزمة المشاركة بمجرد إبداء الرغبة في الانفتاح السياسي، وبعيداً عن تأكيد الهوية في وجه الغزو الثقافي(١٣).

وعلى عكس خطابات الأحزاب المعارضة، لم يكن خطاب الحركة الإسلامية وليد لحظة الإعلان عن فتح باب التعددية، بل حمل معه تجربة عقد من الزمن تميزت ـ في مرحلة أولى ـ بالانحصار في المساجد والدور الثقافية، و ـ في مرحلة ثانية ـ بالمشاركة في الصراع السياسي والتوسع في الجامعات والنقابات، مما مكّن الحركة من اكتساب قاعدة اجتماعية وتطوير خطابها الفكري في اتجاه امتلاك التنظيم والمفاهيم الحديثة التي كانت من احتكار اليسار(١٤)، فصارت انتقاداتها للنظام في بداية الثمانينيات غير مقتصرة على إثارة قضية

(١٠) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٣.

(١١) K. Zamiti, «La Question syndicale, contradiction sociale et manipulation politique,» dans: Camau [et al.], *Tunisie au présent: Une Modernité au dessus de tout soupçon?*, p. 255.

(١٢) محمد العايدي، «دور رئيس الدولة في حل الأزمات السياسية،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، مراكش، ١٩٩٦)، ص ١١٧.

(١٣) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١١٤.

(١٤) A. Hermassi, «L'Etat Tunisien et le mouvement islamiste,» dans: *L'Annuaire de l'Afrique Nord* (Paris: Edition du centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1989), p. 297.

عدم انسجام توجهاته مع مقتضيات الأخلاق الإسلامية، ومن ثم مطالبته بإعادة الاعتبار إلى الإسلام كمكوّن أساسي للشخصية التونسية، بل أصبح ينتقده انطلاقاً من داخل مشروعه التحديثي نفسه، أي على خلفية تنكره لمبادئه وأهدافه العامة وغايته في إقامة مجتمع المساواة وبناء المواطن(١٥).

وبعد المجهود المبذول من أجل وضع الحركة في وضعية قانونية إزاء شروط النظام الخاصة بالسماح بتأسيس الأحزاب السياسية، وكنتيجة أجواء الانفراج التي خلقتها مبادرة ١٩٨١، تقدمت الحركة بطلب ترخيص قانوني لإنشاء «الاتجاه الإسلامي» كحزب سياسي. والملاحظ أنه لم تتردد هذه المطالبة كثيراً في البيانات، ولعل الحركة كانت تتوقع ألا تثير مسألة الترخيص أي إشكال، خصوصاً أنها تمتعت بإمكانية عمل شبه رسمية في الفترة الماضية، لكن رد فعل السلطة كان عكس ما توقعته الحركة، حيث شنّت حملة اعتقالات واسعة في صفوف أشخاص يفترض أنهم أعضاء في الحركة بتهمة الانتماء إلى جمعية غير معترف بها، كما حكم على زعيمها بالسجن لمدة ١١ عاماً، مما يؤكد أن إعلان النظام فتح باب التعددية لم يكن معبِّراً عن رغبة في خلق منافسة سياسية حقيقية، فانفتاح النظام لا يمكن اعتباره إلا قبولاً شكلياً بوجود أطراف جديدة على الساحة السياسية وليس في السلطة، مع ما يتطلبه ذلك من إقصاء أي خصم سياسي قادر على المنافسة الأيديولوجية والانتشار التعبوي(١٦).

أما بالنسبة إلى الحركة، فبالرغم من أن بياناتها تشدد على التوافق كخيار يندرج في سياق رد إيجابي على مبادرة النظام بالسماح بالتعددية، فإن بعض الكتابات الأخرى يؤكد أن غاية التوافق لم تكن تتوقف عند حدود إنجاح التجربة، ولكن في استراتيجية عامة للحركة من أجل التغيير الإسلامي وإقامة الدولة الإسلامية، حيث نجد عند زعيم الحركة تمييزاً بين مرحلتين، **مرحلة بناء المجتمع المسلم**، «ومنهاج الدعوة في هذه المرحلة يتلخص في البلاغ المبين والصبر الجميل كما أوضحته الآيات القرآنية، و**المرحلة المكيّة من السيرة النبوية**، حيث كان النبي (ﷺ) يصدع الحق في إبطال العقائد والمفاهيم الخاطئة وما ارتبط بها من مظالم اجتماعية ومفاسد خلقية واستبداد سياسي.. محتملاً بكل صبر ما يتلقاه من اضطهاد من القوى المضادة لحركة التغيير... فالتوجيهات النبوية لنبذ العنف مع الحرص على الصدع بكلمة الحق تجد تفسيرها لا على أنها دعوة إلى الاستكانة، وإنما دعوة إلى تصحيح المفاهيم وتقويم الموازين مع التسلح بسلاح الصبر الجميل، فإن أثمر عمل التوعية الإسلامية واستجابت الجماهير في قطاعها العريض هذه الدعوة، قامت للإسلام دولته، وكان على تلك الدولة أن تنفذ حكم الله وتمارس مهامه في نشر العدالة ومنع الظلم بين الناس»(١٧). فالمناداة بالتوافق الديمقراطي، حسب المقولة السابقة، هو خيار فرضته

---

(١٥) Camau, *La Tunisie*, p. 116.

(١٦) العايدي، «دور رئيس الدولة في حل الأزمات السياسية،» ص ١٦٩.

(١٧) الغنوشي، «الإسلام والعنف».

ظروف الثمانينيات، أي مرحلة بناء المجتمع المسلم، مما جعل منطق الحركة مجرد مطلب مرحلي يهدف إلى تغيير موازين القوى الحالية لفائدة الحركة، ثم التأسيس للدولة الإسلامية فيما بعد(١٨).

ولما كان هدف إقامة الدولة الإسلامية مطمحاً يتجاوز الحدود القومية، فقد جاء هذا الهدف في الخطاب مقروناً بدعوة إلى إقامة جبهة توافقية أخرى تجمع هذه المرة الحركات الإسلامية ومختلف العاملين على الدعوة. فحسب الغنوشي، «لا مناص لرواد الحركة الإسلامية إذا أرادوا وضع حد للحرب الدائرة بينهم إلا توفير مناخ من التعايش السلمي يندرج نحو التعاون فيما بينهم فيما هو مشترك يطمح إلى الوحدة والاندماج»(١٩)، كما يدعو الحركات الإسلامية إلى القيام بمناصرة بعضها البعض كما يقتضي الواجب الإسلامي ذلك، بقطع النظر عن الروابط الإدارية(٢٠).

فهناك إذن نزعة أممية إنسانية شاملة، تضع على عاتق الحركة مهام شمولية وكونية أكبر من حجمها التنظيمي، وتمثّل إعادة صياغة مفهوم الوحدة الإسلامية العابر للقوميات، دون الوقوع في ثنائيات دار الإسلام ودار الحرب التقليدية التي تسود الخطاب الإخواني في المشرق، مما يعكس تأثراً بمفاهيم الثورة الإيرانية.

هكذا كانت إقامة الدولة الإسلامية والأممية الإسلامية، كمرحلة لبناء تلك الدولة، غايات دينية سعت الحركة إلى تحقيقها بواسطة ممارسة سياسية توافقية، وهذا يعني أن الديني كان متحكماً في السياسي في الخطاب خلال هذه الفترة. فعلى الرغم من النزعة التجديدية التي تميزت بها بيانات الحركة وتصريحات قيادتها، إلا أنها كانت، وبفعل الانغماس في العمل السياسي، نزعة مبشرة وعامة وما زالت في طور البناء والتأسيس. فطابعها الرسالي التبشيري جعلها مفتقدة لثرات نظري مفصّل يشتمل على تنظير لعموميات الخطاب وتوجهاته الكبرى.

المرحلة الثانية، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧

إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها تونس بسبب قرار الحكومة زيادة أسعار الخبز عام ١٩٨٤، حاول النظام التونسي تلطيف الأجواء بإعلانه فتح باب التعددية السياسية من جديد، وتحقيق انفراج سياسي كانت من أبرز معالمه إطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين.

---

(١٨) من السياقات الأكثر دلالة على هذا التوجه، «سينتقل الإسلام خلال هذا القرن من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم، وسيحصل على مواقع جديدة، سيكون هذا القرن قرن الدولة الإسلامية» تصريح للغنوشي عام ١٩٧٩. نقلاً عن: بورجا، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب**، ص ٣٥٨.

(١٩) راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس: بحوث في معالم الحركة مع نقد ذاتي** (الخرطوم: دار القلم، ١٩٩١)، ص ٧٩.

(٢٠) انظر حوار راشد الغنوشي، في: **الإصلاح**، ١٩٨١/١٢/١٥.

وفي سياق التجاوب مع هذه الخطوة، أعلنت الحركة عن رغبتها في إنجاح التجربة الجديدة ونيتها في المشاركة السياسية. وقد عبّر الغنوشي عن هذه الرغبة في البرنامج السياسي الذي نشره بمناسبة الذكرى الثالثة لنشأة الحركة قائلا: «إنها فرصة فريدة من نوعها في تونس إذ قامت الحركة ـ لأول مرة في تاريخها ـ بالتعبير عن تأييدها بدون تحفظ لمبدأ الديمقراطية، فهي تتعهد بالاعتراف بحكومة نابعة من الانتخابات حتى ولو كانت شيوعية»(٢١).

من الناحية التنظيمية بدأ يلاحظ الطابع اللامركزي الذي أصبح يطبع الهيكل التنظيمي للحركة بشكل يجعلها بعيدة عن صرامة التنظيم الحزبي، كما لوحظت لامركزيتها على مستوى التخصص من خلال توزيع المهام بين الأعضاء داخل الحركة، فلامركزية الحركة وعدم تخصصها هما نتيجة مباشرة لفكرة الفصل المنهجي، لا الفلسفي، بين الدين والسياسة، التي توجب توزيع النشاط وعدم حصرها في مستويات محددة وجامدة. وبهذا التنظيم تتخذ الحركة وضعية نسق فرعي (Sous systéme) داخل المجتمع، مما يجعلها قادرة على مواجهة متطلبات المرحلة واحتمالات وجود مواجهة قادمة مع النظام(٢٢).

كما أثرت أجواء التوافق الجديد في خطاب الحركة، فعلى إثر حملات التشكيك في نوايا الحركة لقبول العمل الشرعي والقبول بالتعددية التي قادها النظام في الفترة السابقة، وارتكازه على هذه الشكوك لعدم الترخيص لها، جاء خطاب الحركة في هذه الفترة في صيغة ردود على هذه الاتهامات، مركزة هذه المرة على مسألة الاعتراف القانوني والمطالبة به، انطلاقاً من تأكيد دعم الحركة التام للحرية العامة وقبولها العمل على احترام القوانين الجمهورية، بالإضافة إلى مطالبتها المتكررة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

بالمقابل، تراجع الحديث عن الثقافة الإسلامية ومسألة الهوية، فانخراط الحركة في المجال السياسي ومراوحة وضعية قيادتها بين إطلاق السراح والسجن لم يوفرا لها وقتاً للاهتمام بالمسائل النظرية والأيديولوجية، بالإضافة إلى أن الاهتمام بالثقافة الإسلامية في هذه الفترة لم يعد حكراً على الحركة، بل أصبح يردده معظم التشكيلات السياسية، بما في ذلك الحزب الحاكم(٢٣).

كما لم تعد الإشارة إلى الدولة الإسلامية كأولوية من أولويات الحركة تتردد كثيراً، مما يمكن معه من اعتبار سنة ١٩٨٤ بمثابة السنة التي سجل فيها الخطاب الإسلامي التونسي قطيعة مع المرجعية الإخوانية ومع مفاهيم الثورة الإيرانية، ليصل إلى درجة عالية

(٢١) بورجا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، ص ١٩٢.

(٢٢) Souhaur Belhassen, «L'Islam contestataire en Tunisie,» *Jeune afrique* (14 mars 1979), p. 82.

(٢٣) A. Zghal, «Le Retour du sacré et la nouvelle demande idéologique des jeunes scolarisés: Le Cas de la Tunisie,» dans: *L'Annuaire de l'Afrique Nord* (Paris: Edition du centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1979), vol. 18, p. 57.

من التكيف مع الخصوصيات المحلية، حيث يمكن الحديث في هذه الفترة عن نسخة تونسية حقيقية للحركة(٢٤).

وفي مقابل تراجع الكتابات الأيديولوجية، اكتفت الحركة بإصدار العديد من البيانات المؤكدة تجاوبها مع رغبة النظام في الانفتاح على التنظيمات السياسية، وقبولها الصريح للديمقراطية وحق التعبير والتنظيم لجميع الأحزاب، رغم ما قد يكون بينها وبين الحركة من خلافات أيديولوجية.

من الناحية العملية، بدت مؤشرات التوافق واضحة عندما استقبل محمد مزالي، الوزير الأول السابق، قيادة الحركة، وظهر أن فرص إعطاء هذه الأخيرة الترخيص القانوني أصبحت كبيرة. فالنظام اعترف بالقوة الفريدة المتوفرة لدى الحركة والقدرة على المقاومة، وبأن وجودها أصبح واقعاً لا مفر منه، على عكس الموقف السابق الذي لم يكن يرى في الحركة إلا «عنصراً هامشياً في الاضطرابات الاجتماعية». فالحركة أصبحت ـ رغم جميع أشكال القمع ـ تياراً سياسياً لا يمكن تجاهله، كما ازداد اقتناع النظام بأن الاستمرار في طريق المواجهة إنما يقوم بدفع المناضلين إلى قدر أكبر من الراديكالية، ويزيد من قدرة هذا النشاط على إثارة القلق(٢٥).

لكن النخب استمرت في تقديم الاتجاه الإسلامي في صورة الخطر الأول للنظام، مما دفع هذا الأخير، إلى رفض طلب ترخيصها، معتبراً أن «هناك حزباً (يقصد حزب التجمع الدستوري) له شرعيته وتاريخه، فإذا أراد الإسلاميون المساهمة فيه فهناك وسائل للتوصل إلى ذلك، أما إذا أرادوا أن يحلوا محله، فلن يحدث ذلك في القريب العاجل»(٢٦).

ورغم هذا الرفض الضمني لطلب الترخيص، استمرت الحركة في العمل السياسي بشكل غير رسمي، كما استمرت بياناتها في الصدور دون أن تواجه باعتقالات من طرف النظام، الشيء الذي وفّر للحركة فرصة لتحقيق طفرات في مجالي الاستراتيجيا والتكتيك، فالحرية النسبية التي تمتعت بها سمحت لها باختبار مسلّماتها وخياراتها العملية لمواجهة متطلبات النشاط الشرعي الذي ظلّ محتملاً طيلة الفترة الممتدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧.

فمن بين أوجه العمل السياسي الذي قامت به الحركة، نذكر المظاهر التالية:

ـ مفاوضات مع النظام حول إمكانيات العمل السياسي وحول إطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين.

ـ عقد العديد من المؤتمرات الخاصة بالحركة.

ـ المطالبة بإجراء حوار قومي حول قانون الأحوال الشخصية.

---

(٢٤) Hermassi, «L'Etat Tunisien et le mouvement islamiste,» p. 228.

(٢٥) بورجا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، ص ١٩٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

ـ تحالفات مع المعارضة الشرعية، كان أبرز معالمها إعلان المقاطعة الجماعية للانتخابات التشريعية التي جرت في سنة ١٩٨٦.

وقد أبدت الحركة طيلة هذه المرحلة مرونة كبيرة إزاء المماطلة التي أبداها النظام بخصوص الاعتراف الرسمي بها، فرغم ما حققته الحركة من نجاحات على مستوى امتدادها الاجتماعي، فإن قيادتها أبدت تقديرات معقولة للوضع السياسي القائم، خصوصاً في ما يتعلق بعلاقة الحركة بالسلطة السياسية والنخب المرتبطة بها، حيث حذّر الغنوشي من التقدير الخاطئ لقوة النظام وقدرته على المواجهة قائلاً: «لا بد أن يدرك الإسلاميون أنه رغم ما حققته الحركة الإسلامية من نجاحات، فإن موازين القوى ليست لصالحهم، بل هي لصالح النظام والقوى العلمانية، وهنا ينبغي الوعي بأن الانفراد بالحكم قد لا يكون للحركة الإسلامية طائلة به، وقد يكون الأمثل، طالما ظلت موازين القوى على ما هي عليه، المشاركة في الحكم والسعي إلى المحافظة على المواقع التي وصلت إليها الحركة...»[٢٧]. ويمكن القول إنه رغم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية واتساع وتيرة المظاهرات الاحتجاجية، فإن الحركة كانت واعية بأن أي نزوع نحو استغلال جو الانفراج لتعميق هذا الوضع قد يكون بالنسبة إليها «هدية مسمومة».

من جهة أخرى، ونظراً إلى انخراط الحركة بقوة في العمل السياسي، وتأثرها بالتفاعلات السريعة التي شهدها المجال السياسي التونسي، فإن قيادة الحركة لم تعط اهتماماً كبيراً لتأسيس مبادراتها للتوافق مع النظام على قاعدة نظرية، فالتوافق مع قوى تعتبر في منطق الخطاب الإسلامي «علمانية ودنيوية»، كان شيئاً جديداً على الساحة الإسلامية. واعتباراً للعداء الأيديولوجي الذي اتسمت به العلاقة بين الاتجاهات الإسلامية والتيارات العلمانية، كان على الخطاب الإسلامي التونسي ـ وهو يعبّر عن رغبته في الانفتاح على هذه القوى ـ أن يجد للتوافق تبريراً نظرياً من داخل مرجعياته الإسلامية، أي أن يؤسسه على قاعدة دينية، وهو ما لم يتحقق إلى حدود هذه الفترة.

هكذا ظلّ جميع التعبيرات عن ضرورة المصالحة الوطنية والقبول بالتدرج الديمقراطي في هذه الفترة مجرد إعلانات سياسية وبيانات وتصريحات صحفية يعوزها التأسيس النظري والتبرير الأيديولوجي، مما ينبئ أن الرغبة في التوافق لم تكن إلا مبادرة مؤقتة هدفت من خلالها الحركة إلى بناء جبهة وطنية قادرة على منافسة النظام وتكريس عزلته[٢٨]، مما يسمح بالقول إن قيادة الحركة تبنت مفهوماً للتوافق يكوّن معه هذا الأخير نمطاً مرناً يقوم على المصالحة بين الآراء على اختلافها، في محاولة لكسب المواقع والانتشار الأيديولوجي.

هذا الموقف من التوافق حكم أيضاً مبادرات النظام، ذلك أن الإعلان عن فتح باب

---

(٢٧) انظر: راشد الغنوشي في: **الشعب**، ١٩٨٥/٧/٨.

(٢٨) Hermassi, «L'Etat Tunisien et le mouvement islamiste,» p. 300.

التعددية لم يكن يعبر عن إرادة للسير بخيار التوافق إلى حدوده المنطقية، وإنما السماح فقط بهامش من المشاركة في المؤسسات التمثيلية للأحزاب المعترف به، وتوفير هامش من العمل السياسي بالنسبة إلى الحركة الإسلامية يسمح للنظام بمتابعة تطورها عن قرب، وتمنحه فرصة لتقييم النتائج التي قد تترتب عن إضفاء طابع الشرعية عليها(٢٩).

وبعد ثلاث سنوات من الانفراج، الذي خلقته مبادرة النظام في سنة ١٩٨٤، وعلى إثر أعمال عنف شهدتها البلاد، قامت السلطة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة، حكم على إثرها على قادة الاتجاه الإسلامي بالإعدام، فكان ذلك نهاية المرحلة الثانية من التوافق، وبداية تقاطب حاد بين الحركة والنظام السياسي(٣٠).

المرحلة الثالثة، ١٩٨٨ ـ ١٩٩١

بدأت المرحلة الثالثة من التوافق بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي بعد التغيير الذي طرأ على مستوى هرم السلطة، بإعفاء بورقيبة من مهامه كرئيس للجمهورية، وتولّي زين العابدين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

فبعد تسلمه السلطة، أصدر الرئيس الجديد مجموعة من البيانات أعلن من خلالها رغبته في إقرار مصالحة جديدة مع مختلف الهيئات السياسية، وعلى الخصوص مع الحركة الإسلامية، حيث كانت مبادرته تهدف إلى تخفيف التقاطب بينه وبين الحركة عبر مجموعة من الإجراءات منها:

ـ معاودة الارتباط بالمجال الدلالي التقليدي بطريقة ترضي الإسلام السياسي(٣١).

ـ تعديلات دستورية تسير في اتجاه إعلاء سيادة القانون وإقرار تعدد الأحزاب ومشروعيتها التي لا تقبل المناقشة.

ـ إطلاق سراح حوالى ٦٠٠ سجين عضو في حركة الاتجاه الإسلامي.

ـ إصدار ميثاق وطني، باشتراك مختلف الفاعلين، ينص على دعم الديمقراطية

---

(٢٩) رغم أن حركة الاتجاه الإسلامي لم تحصل على التأشيرة القانونية، فقد نجحت في عقد ٧٠ إلى ٨٠ تجمعاً سياسياً ما بين ١٩٨٤ و١٩٨٧.

(٣٠) من أخطر هذه الأحداث التفجيرات التي تعرضت لها فنادق في سوسة والمنستير، وقد شمل حكم الإعدام كلاً من راشد الغنوشي، علي العريض، فاضل البلدي ومحمد الطرابلسي.

(٣١) A. Larif Béatrix, «Changements dans la symbolique du pouvoir en Tunisie,» dans: *L'Annuaire de l'Afrique Nord* (1989), pp. 141-151.

وقد صرح بن علي في هذا الاتجاه: «إن ما نحتاج إليه هو التوفيق في آن واحد بين مجتمعنا وهويتنا الثقافية والثقافة الجغرافية والسياسية لبلادنا، ما زالت الديموقراطية التي تظهر كممر ضروري لانبثاق نخبة جديدة مكرّسة لخدمة قضية التقدم، وقادرة على القيام بواجباتها بكفاءة وإتقان، شرطاً للتوافق الوطني، وهذا مشروع يستلزم أيضاً إعادة بناء نظام من القيم لا نستطيع دونه أن نثبت وجودنا وتطورنا في عالم اليوم والمستقبل». مقتطف من حديث الرئيس التونسي أمام مؤتمر الإنقاذ الخاص، نقلاً عن: الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١٤٠.

وهوية تونس العربية والإسلامية، ويعتبر التعريب مطلباً حضارياً، ويلزم الدولة باحترام القيم الإسلامية(٣٢).

وعلى الرغم من أن الاتجاه الإسلامي لم يكن طرفاً في إعداد الميثاق، فقد جاءت بياناته مؤكدة تضامنه المطلق ومساندته لمحتوياته، كما تعهدت قيادته بالعمل من أجل إقرار «المصالحة الوطنية عبر وفاق يحدده الميثاق الوطني، من أجل تعميق الهوية العربية الإسلامية والتعددية الديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الإنسان»(٣٣). وفي بيان آخر، أعلنت الحركة عن «استعدادها للإسهام في كل خطوة تقدم المبادئ والأهداف المحققة للوفاق الوطني»(٣٤).

ورداً على البيان الذي أصدره رئيس الجمهورية بعد تسلمه السلطة، اعتبر زعيم الحركة أن تغيير ٧ تشرين الثاني/نوفمبر «وفّر لتونس فرصة لأن تتحول من حكم مهترئ طاغوتي إلى حكم يبشر بالديمقراطية، ذلك أن الإعلان تضمّن جملة من القيم والأهداف التي ناضلت من أجلها الحركة الوطنية بمختلف مكوناتها... فمهمتنا إذن في هذه الفترة هي دعم التحول، وتحويل الشعارات المعلنة إلى واقع معيش، وهذا الأمر يحتاج إلى نضال وتفاعل رشيد حتى لا ينعكس الوضع، ونجد أنفسنا أمام وضع كالذي عشناه في السنوات المنصرمة»(٣٥)، فعلى الحركة الإسلامية إذن «أن تعترف بهذه الحكومة، وأن تعترف الحكومة بالحركات الأخرى المخالفة لها حتى ينتهي نفي الآخر، لأن نفي الآخرين هو نفي للذات، ثم نفي للوطن في النهاية»(٣٦).

ودائماً في سياق التجاوب مع النظام السياسي، أعلن الغنوشي امتناع حركته عن المشاركة في الحكم حتى ولو استطاعت الحصول على الأغلبية في الانتخابات المقبلة، حتى لا يعيق مجهود بن علي في إنجاح عملية الاندماج، ذلك أن «الانتقال من مجتمع استبدادي انفرادي إلى مجتمع ديموقراطي شوري بمضمون إسلامي ليس عملية سهلة، وإنما عملية تحتاج إلى نضال ناصب ومجاهدات كبيرة ولا شك»(٣٧).

---

(٣٢) لا يكتسي هذا الميثاق أية صبغة قانونية، بل هو مجرد عمل سياسي تقدمت به الحكومة من أجل تجسيد الوفاق الوطني لإقناع الأحزاب السياسية بالمصادقة عليه، وقد نص على أن الهدف الأساسي من العمل السياسي هو تدعيم الدولة كأداة لتحقيق طموحات الشعب التونسي الوطنية والقومية والإسلامية، كما أكد الميثاق ضمان الدولة للحريات الأساسية وكذا قيام الديمقراطية على التعددية في الرأي وفي التنظيم، وتهيئ متطلبات التنافس على الحكم والتقيد بإرادة الشعب التي يعبَّر عنها في انتخابات نزيهة، الميثاق الوطني. انظر: **مجموعة النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي والحريات العامة**، ط ٣ (تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٩٢).

(٣٣) انظر: البيان الصادر عن حركة الاتجاه الإسلامي بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨.

(٣٤) انظر بيان حركة الاتجاه الإسلامي بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٨.

(٣٥) انظر راشد الغنوشي، في: **الإصلاح**، ١٩٨٩/٣/٣.

(٣٦) انظر راشد الغنوشي، في: **العالم اليوم**، ١٩٩٢/٩/١٣.

(٣٧) المصدر نفسه.

فبعد الأجواء المشحونة التي خلقتها اعتقالات ١٩٨٧، وبفعل تفاعلها مع الأحداث اللاحقة، أخذت الحركة تغيّر استراتيجيتها من جديد، فإذا كان التوافق المعبَّر عنه سابقاً يهدف إلى جمع شروط الاستعصاء وتكريس عزلة النظام، فإن الخطة الجديدة أخذت طابعاً إيجابياً، حيث استبدل شعار الاستعصاء بشعار جديد هو «استجماع الشروط من أجل فرض الحريات»(٣٨)، وذلك عن طريق استعمال مختلف الإمكانيات التي وفرها التغيير في هرم السلطة، واستغلال الهامش من الحرية الذي توفَّر من أجل مواصلة الانتشار الأيديولوجي والتعبئة الجماهيرية.

وفي إطار التكيّف مع المناخ الجديد ومع الشروط القانونية التي تطلبها النظام من أجل السماح للأحزاب بالعمل القانوني(٣٩) ـ خصوصاً ما يتعلق بعدم الاستناد إلى الدين باعتباره من مكونات الهوية الوطنية ـ ، أقدمت الحركة على تغيير اسمها، فأصبحت تحمل اسم «النهضة الإسلامية»(٤٠)، لتأكيد أنها امتداد للتقليد الإصلاحي الذي عرفته تونس مع خير الدين التونسي والثعالبي والطاهر الحداد.. وهي الأصول نفسها التي يحيل عليها النظام السياسي. كما أعلن البيان الصادر بهذه المناسبة عن دعم حركة النهضة النظام الجمهوري وأسسه، وصيانتها المجتمع المدني تحقيقاً لسيادة الشعب وتكريساً لمبدأ الشورى.

بتتبع النقاش السياسي الذي دار في هذه الفترة، كان موضوع المرأة أحد أبرز محاور هذا النقاش، حيث أعلن الرئيس الجديد تبنيه لمجلة الأحوال الشخصية التي كان معمولاً بها من قبل، وقد صرّح بهذا الخصوص: «لن نعيد النظر فيما حققته تونس لصالح المرأة ولن نتخلى عنه، إن قانون الأحوال الشخصية إنجاز نرى ضرورة التمسك به والالتزام به، إننا نفخر به ونستمد منه زهواً حقيقياً»(٤١). ولم يتأخر رد الحركة على هذا الخطاب، حيث أعلنت على لسان زعيمها: «أن المدوّنة تشكل بشكل عام إطاراً ملائماً لتنظيم العلاقات العائلية»(٤٢).

---

(٣٨) البيان الذي أصدرته حركة الاتجاه الإسلامي بمناسبة الذكرى ١٥ لتأسيسها، انظر: **الراية**، الأعداد ٢١١ ـ ٢١٣ و٢٤١ (١٩٩٧).

(٣٩) انظر: **القانون الأساسي لحركة النهضة** الصادر في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨. (انظر الملاحق).

(٤٠) وردت هذه الشروط في قانون الأحزاب الذي صدر بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٨٨ لتنظيم التعددية الحزبية، وتتعلق بوجوب الاعتراف بالنظام الجمهوري، والعمل في إطار الشرعية الدستورية والقانونية ونبذ العنف والتطرف، كما اشترط القانون عدم اعتماد الأحزاب السياسية في مبادئها أو نشاطها أو برامجها على الدين أو العنصر أو الجنس أو اللغة أو الجهة. وسعياً إلى تجنب مساوئ التعددية المفرطة، نص القانون على أنه لا يجوز تكوين أي حزب سياسي إلا إذا كان في مبادئه وبرامجه يختلف عن مبادئ واختيارات الأحزاب الأخرى المعترف بها قانوناً. انظر: **مجموعة النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي والحريات العامة**.

(٤١) بورجا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، ص ٢٣١.

(٤٢) لم يكن موقف راشد الغنوشي واضحاً بالشكل الكافي في هذه النقطة، بحيث تراوحت آراؤه بين قبول المدوّنة واعتبارها مندرجة في سياق تأويل مشروع للنصوص الدينية، واعتبار القانون غير مستهدف من قبل النهضة، بدعوى أن المشاكل التي تتعرض لها الأسرة في تونس أكبر من أن تحل بمجرد قانون، وإنما بتغيير عقليات وثقافات وقيم. حول هذا الموقف الأخير، انظر راشد الغنوشي، في: **الإصلاح**، ١٩٨٩/١٢/١٥.

وهنا نلمس انعطافاً حاداً للخطاب الإسلامي بشأن هذه المسألة، فقد غيَّر الغنوشي رأيه بشأن القانون المحجر لتعدد الزوجات تغييراً بيّناً، فبعد أن كان يدعو إلى إجراء حوار قومي بصدد المدوّنة، مما كان ينمّ عن معارضته لفلسفتها العامة وبالتالي لمضامينها القانونية، أصبح يعتبرها تأويلاً ممكناً للنصوص القرآنية. وإذا أضفنا إلى هذا العامل اعتبار أن الغنوشي وإلى حدود سنة ١٩٩١ لم يوضح على أية قاعدة نظرية مارس من خلالها هذا التأويل، فإن ذلك يدفعنا إلى الاستنتاج بأن التأويل الجديد ما هو إلا حصيلة التغيير السياسي للسابع من تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتالي فهو موقف ينطوي على إخضاع ما هو ديني لما هو سياسي، في غياب أي تأصيل نظري لم تتوفر للقيادة فرصة القيام به، نظراً إلى انخراطها الكبير في الممارسة السياسية(٤٣).

من الناحية العملية، فإنه على الرغم من البيانات المتكررة التي هدفت من خلالها الحركة إلى وضع نفسها في وضع شرعي إزاء القوانين المنظمة للتعددية، فقد أقصيت من حركة الاعتراف بالأحزاب التي شهدتها هذه الفترة، الشيء الذي دفعها إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت سنة ١٩٨٩ بمرشحَيْن مستقلَّيْن، حيث أظهرت النتائج الرسمية أن الحركة هي القوة الثانية بعد حزب الرئيس(٤٤).

لقد كانت نتائج الانتخابات مفاجئة بالنسبة إلى السلطة وأحزاب اليسار؛ فعلى عكس أجواء التوافق التي سادت فترة ما قبل الإنتخابات، أصبحت العلاقة بين الحركة الإسلامية والفاعلين السياسيين تتجه شيئاً فشيئاً نحو التقاطب. بل حتى قبل إجراء الانتخابات وخلف الإعلانات الصادرة، كانت هناك حرب بين الاتجاهات.

فبالنسبة إلى أحزاب اليسار، التي كانت دائماً تشكك في نوايا النهضة، وتجتهد في إخراج تناقضات خطاب قيادتها، لم يكن القبول بالتعددية وشعارات المصالحة التي أطلقتها الحركة، بالنسبة إليها، سوى نوايا تكتيكية، فاليسار كان دائماً ينظر إلى الإسلاميين ليس فقط كخطاب معارض، وإنما كقوة يمكن أن تحصد نتائج سنوات كثيرة من النضال خاضها اليسار ضد السلطوية البورقيبية، وهو الشيء الذي ترجمه عملياً تراجعهم أمام الإسلاميين في الجامعات والنقابات(٤٥).

---

(٤٣) ومن بين المواقف المشابهة، إعلان عبد الفتاح مورو، أحد قياديي النهضة، أن الحركة لا ترى مانعاً من أن يوزَّع كتاب **آيات شيطانية** توزيعاً حراً في تونس، في وقت كان فيه الكتاب ممنوعاً في تونس، انظر، عبد القادر الزغل، «الاستراتيجيات الجديدة لحركة الاتجاه الإسلامي: مناورة أم تعبير عن الثقافة السياسية التونسية؟،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٤٢.

(٤٤) حسب النتائج الرسمية حصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على ٨٠ بالمئة من المقاعد، وحصلت القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة على ١٧ بالمئة، كما حصلت بقية أحزاب المعارضة على ٣ بالمئة، وقد طعنت الحركة الإسلامية في هذه النتائج بدعوى التزييف. انظر: «تونس على طريق التغيير»، مذكرة أصدرتها حركة النهضة بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

(٤٥) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٨٨.

أما بالنسبة إلى السلطة، فقد رفضت الاعتراف بالنهضة كحزب سياسي بحجة أن زعماءها ما زالوا تحت طائلة الأحكام التي أصدرتها في حقهم محكمة أمن الدولة سنة ١٩٨٧، وبحجة خلو مشروعهم من أي توضيح بشأن العديد من المسائل الحضارية الأساسية، وعدم تعهدهم باحترام مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات(٤٦)...

وباستناده إلى هذه المبررات في رفض طلب الترخيص القانوني الذي تقدمت به حركة النهضة، يكون النظام قد اقتنع بمخاوف كلا الاتجاهين الليبرالي واليساري، وبدا بعد كل أشكال التنازلات وأشكال التكيّف السياسي على مدى عقد الثمانينيات، أن النسق السياسي عاجز عن خلق قاعدة من الإجماع والفاعلية. فقد ظلّ الفارق محسوساً بين خطاب سياسي منفتح نسبياً، وهياكل النظام السياسي الذي استمر في تبنّي النموذج الاحتكاري للحكم، مما يدل على أن ساعة المشاركة السياسية لم تحِن بعد(٤٧).

خاتمـة

في نهاية هذا البحث، نخلص إلى أن مسار الخطاب السياسي للحركة وقيادتها، طيلة الفترة الممتدة بين ١٩٨١و ١٩٩١، لم يكن مساراً تصاعدياً يخضع لقناعات ثابتة تُدعَم وتُطوَّر في كل فترة، وإنما كان متأرجحاً وخاضعاً لتكوين العناصر العليا والتحولات السياسية التي يعيشها التيار في علاقته مع النظام السياسي، مما أدى إلى تخبط البعد السياسي للخطاب من خلال:

ـ سيطرة لغة البيانات والتصريحات الصحفية الصادرة من القيادة على حساب الكتابات الأيديولوجية.

ـ الغايات التي كان يطمح الخطاب إلى تحقيقها كانت ذات طبيعة سياسية (المطالبة بالاعتراف ـ دعم الحريات العامة ـ إنجاح الانتقال الديمقراطي...)، على حساب الانحصار التدريجي للغايات الدينية (إقامة الدولة الإسلامية ـ الأممية الإسلامية ـ مسألة الهوية...).

تأسيساً على الملاحظة الأخيرة، وفي ما يخص تفاعل السياسي بالديني في متن الخطاب الإسلامي التونسي، نلاحظ الاتساع التدريجي للنزعة البراغماتية في أفكار قيادة الحركة. فسابقاً كانت تنتقد النظام على خلفية استيراد النموذج الغربي في الحكم، الذي يفصل في نظرها بين الدين والسياسة، وتنادي في المقابل بإدخال البعد الإسلامي، والاعتراف به كمكوّن من مكوّنات الهوية الوطنية. وفي مرحلة تالية، وبعد انخراط الحركة في الممارسة السياسية وقبولها شروط النظام السياسي، أصبحت تناور بالأدوات التنظيمية

(٤٦) بورجا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب**، ص ٢٣٧.

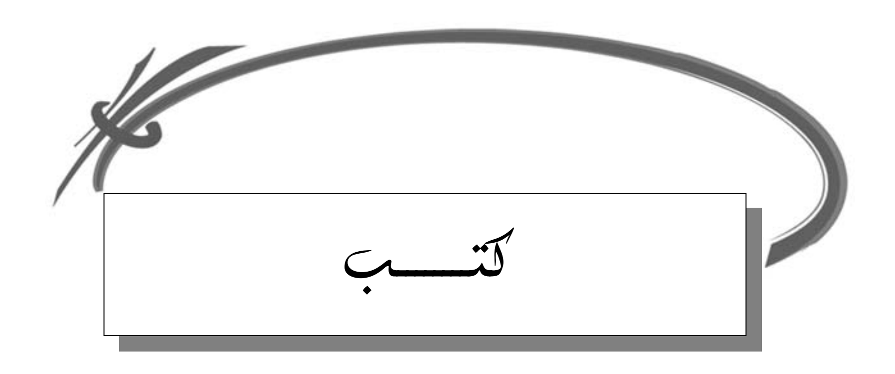
(٤٧) Camau, *La Tunisie*, p. 118.

والمفاهيم الحديثة التي كانت من احتكار النظام والأحزاب اليسارية. فقبول الحركة بهذه الأرضية، وغياب محاولة تنظيرية للتأسيس عليها انطلاقاً من الأسس العقائدية والأصولية للحركة، إنما هو قبول بوجود مجال سياسي مختلف في مكوناته ومفاهيمه عن مجال الدين، بل الأكثر من ذلك، فإن المناورة في بعض الشؤون المتصلة بالقضايا العقدية (مدوّنة الأحوال الشخصية مثلاً) في الممارسة السياسية، إنما هو إخضاع ما هو ديني لما هو سياسي.

هذه الخلاصة تؤكد الملاحظة التي سبق أن خرج بها الباحث أوليفيه روي (Olivier Roy) في دراسة حول أفغانستان، حيث خلص إلى أنه «رغم رفض المفاهيم الأساسية الغربية عبر رفض التوفيقية التي ميّزت بعض إصلاحيي القرن الماضي، فالرجوع إلى هذه المفاهيم يخلق فضاء سياسياً جديداً ومستقلاً، وعلينا أن نتذكر أن مساهمة الفكر الغربي لم تكن مفاهيمية، بقدر ما كانت في وضع فضاء جديد للسياسي يكون فيه مستقلاً عن جميع المجالات الاجتماعية الأخرى»[(٤٨)].

وبعيداً عن تفسير انعطافات الخطاب واختلاف علاقة السياسي بالديني داخله بكونها مناورة، نقول: إن الشروط السياسية التي حكمت الحركة الإسلامية بغيرها من الفاعلين السياسيين في هذه المرحلة هي التي تفسر ورود الخطاب بالشكل الذي أوضحناه، فخطاب الحركة بكل متناقضاته، ما هو إلا نتاج لتناقضات واستراتيجيات باقي الفاعلين داخل الحقل السياسي التونسي ■

(٤٨) Olivier Roy, *L'Afghanistan: Islam et modernité politique*, collection esprit (Paris: Seuil, 1985), p. 106.


كتـــب



حسين سعد

الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ٥٢٧ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٢)

وليد خالد أحمد حسن(*)

كاتب وباحث عراقي.

ـ ١ ـ

موضوع الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته، هو دراسة تحليلية نقدية للفكر الأصولي الإسلامي العربي المعاصر في مسألتَيَ الأمة والدولة والمجتمع والعدالة الاجتماعية. وقد حُدِّد نقد هذا الفكر، من الناحية المكانية، في مصر، حيث نشأ وقوِيَ واشتدَّ عوده وتوسع. وقد اكتفى الكتاب بدراسة مستفيضة حول فكر مؤسس الأصولية الإسلامية السُنيَّة المعاصرة، حسن البنا (١٩٠٦ ـ ١٩٤٩)، ثم تابع التحولات في العقل الأصولي السُنّي عند سيد قطب (١٩٠٦ ـ ١٩٦٦). ولأن الأصولية الإسلامية العربية لم تكن محصورة في الوطن العربي السُنّي فقط، بل تعدته إلى المسلمين الشيعة أنفسهم، فصار لزاماً أن يشمل الكتاب هذه الأصولية في موطن نشأتها الأول ـ العراق ـ وعلى يد مؤسسها السيد محمد باقر الصدر (١٩٣٥ ـ ١٩٨٠).

انصبَّ موضوع الكتاب أساساً على المفكرين المسلمين العرب المعاصرين المؤسسين للحركات الأصولية الراهنة ـ البنا، قطب، الصدر ـ ذلك لأن تلك الحركات، فكرياً وتنظيمياً، استندت إلى المبادئ النظرية الأولى التي وضعها مفكرو الأصولية في مرحلة التأسيس، فأصبحت، بحد ذاتها، أصلاً، ومعيناً ينتهل منه الأصوليون اللاحقون.

ولم يشأ الكتاب الخوض في مسائل تتصل بالعقائد الإيمانية التي تناولتها الأصولية، حيث إن ما اهتم به محصور في مسائل تتصل بالتقدم وبناء المجتمع العادل، والدولة العادلة من وجهة نظر الإسلام كما قدمها الأصوليون أنفسهم، دون أن يفوته النظر النقدي في مناهج استيحاء الإسلام عند البنا وقطب والصدر.

بهذا المعنى، ليس غرض الكتاب

(*) البريد الإلكتروني: waleedkaisi@yahoo.com.

الحكم على الإسلام سلباً أو إيجاباً، ولا الحكم للأصولية أو عليها، ولا هو دراسة تأريخية تبحث في نشأة الحركات الأصولية ميدانياً، وتغوص في كشف سريّة عملها وتنظيمها. بل رام إلى اكتشاف كنه العقل الأصولي الذي يبتني، على تصورات مقررة على نحو نهائي، تصورات أوضاع قائمة تمتاز باللانهائية، إذ هي تتجدد وتتغير وفقاً لعوامل ونواميس تخضع لها المجتمعات نشأة وتطوراً.

ـ ٢ ـ

ولأن الأصولية تقدم مشروعها السياسي والفكري في إطار تحقيق التقدم الذي لا يعني مجاراة الأمم في ما بلغته من أنماط في تنظيم المجتمع، ووسائل إدارته، وما نجم عنها من سلوكيات وأخلاق، بل ترى التقدم في بعث الإسلام في المجتمعات العربية، لذا حصر الكتاب موضوعه في تحليل عناصر الاجتماع بالمفهوم الأصولي، وعرض أفكار العدالة، وتحليل مفهوم الدولة، وعرض نظرية الحكم الإسلامية التي تدعو الأصولية إليها، ليدرس الإشكاليات من زاوية النقد الإيجابي وبالتالي استكشاف الأساليب التي يلجأ إليها الأصوليون المسلمون العرب على الصعيد الفكري لتجاوز المأزق الكبير المترتب على البعد بين النصوص الثابتة وقوانين العلم الجديدة والمتغيرة.

وعليه، فالباعث الأول لموضوع الكتاب، رغبة معرفية في تتبّع الإشكاليات المتمحورة حول السؤال التالي: كيف حاول العقل الأصولي أن ينتج نظريات من القرآن الذي هو ليس كتاب نظريات، وكيف استطاع الفكر الأصولي بناء على أقوال النبي (ﷺ) مقاربة أيديولوجيات سياسية واجتماعية معاصرة؟

لذا، تقصّى الكتاب إلى أي حد تمكّن المفكرون الأصوليون من بناء نظرية إسلامية عربية معاصرة في الاجتماع والسياسة، وإلى أي حد أيضاً لم تُفقِد المعاصرة الإسلام الأصولي أصالته.

ـ ٣ ـ

إن الغاية المعرفية كانت باعثاً أساسياً على التصدي لإشكاليات العقل الأصولي الإسلامي العربي المعاصر، من زاوية النقد العقلي المعتمد على المنطق، وعلى الفلسفة بتياراتها المختلفة، ومن وجهة نظر مفكرين إسلاميين أيضاً، من العصور الوسطى إلى عصرنا هذا. لذا، تناول الكتاب العقل والفكر الأصوليين لإنتاج تصور متكامل حولهما، منهجاً وموضوعات، وطمح إلى أن يبيّن قدرة أو عجز الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة إزاء تقديم نظرية شاملة في إنارة الطريق أمام المجتمعات العربية لمواكبة روح العصر، دون الاصطدام غير المسوغ مع إنجازات البشر في بناء الحياة المعاصرة، والفحص عن تهافت الأطروحات الأصولية بتبيان خروج الفرع عن الأصل، وإظهار أن هذه الأطروحات لا تعدو كونها فكراً وضعياً بشرياً، وإن ارتكزت في استنباط أحكامها إلى القرآن والسُنّة والإمامة، وهي الأصول الثابتة في الإسلام بشقّيه السُنّي والشيعي، أو تأثّرت بأصوليين سابقين أيقظوا العقل الإسلامي على الأصولية، وجاءت كتاباتهم نصوصاً

متغيرة مع أنها استندت إلى الأصول الثابتة المشار إليها.

وتنبع أهمية دراسة الأصولية العربية المعاصرة لا من كونها فقط امتداداً تاريخياً وطبيعياً للسلفية الإسلامية، بل نظراً إلى أنها تشكّل ظاهرة في واقع الحياة العامة على مستوى المسلمين **أولاً**، ولأنها، **ثانياً**، تقدم نفسها كطرف يمثّل مشروعية العمل بموازاة التيارات الفكرية والسياسية السائدة.

ـ ٤ ـ

خرج مفكرو الأصولية الإسلامية المعاصرة ـ البنا وقطب والصدر ـ إلى معترك الحياة مع نهاية الثلث الأول من القرن العشرين. وانبرى هؤلاء على مدى نصف قرن ونيف (١٩٢٨ ـ ١٩٨٠) للتصدي لأصعب المسائل وأعقدها، لا سيما منها تلك التي شغلت مفكري وأيديولوجيي الثورات المعاصرة، من برجوازية وليبرالية واشتراكية، في أوروبا والعالم، بحثاً عن نظام سياسي أكثر عدلاً وأقل استبداداً يوفر المساواة في الحقوق والفرص والأفراد، وينأى عن التعسف الاجتماعي في النظرة إلى المجتمع، وتحقيق العدالة بين الناس، وتوزيع الثروة بينهم، بحيث لا تعظم الهوة بين الأغنياء والفقراء.

جمع الأعلام الثلاثة بين الفكر والممارسة، فلم يكتفوا بالدعوة إلى إحياء الإسلام كطريق إلى خلاص الفرد العربي المسلم، فضلاً عن الوطن والأمة، من ربقة الظلم والتخلف، بل راحوا يبحثون عن الأطر السياسية الكفيلة بالوصول إلى هذه الغاية، فجاءت أفكارهم لترسم معالم نظرية إسلامية في السياسة والاجتماع، وشكّلت تنظيماتهم التي أنشأوها وطوروها ميداناً جديداً للعمل الإسلامي الحزبي المنظم، الذي يماثل في التنظيم والانضباط والطاعة التنظيمات والأحزاب ذات المنشأ الغربي من شيوعية وفاشية، بما في ذلك الأجهزة العسكرية المستعدة للموت دفاعاً عن العقيدة.

إن الإسلام لم يعد اليوم ديناً مفصولاً عن الحياة، بل صار هو الحياة. فقد ولد الإسلام النضالي على يد هؤلاء الأقطاب الثلاثة، الذين لم يمنعهم شيء من مواصلة جهادهم سوى الموت، إذ إنهم جميعهم دفعوا أرواحهم ثمن مواقفهم السياسية المناوئة للأنظمة التي اغتالتهم، واعتبروها خارجة عن الإسلام، ووصفوها بالجاهلية الجديدة.

عالج الكتاب مسألة من المسائل الشائكة والمثيرة في هذا العصر؛ فهي شائكة لأنها تقارب الأصول التي ارتكزت إليها الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة في استخراج حلول لما هو راهن من القضايا؛ ومثيرة لأن ملامسة الأصول قد تؤدي إلى قراءة جديدة لها تبعاً لاحتمالين: **الأول**، من جهة وضعيتها، باعتبارها جاءت استجابة لوقائع ومعطيات ملائمة لعصرها. **والثاني**، عجز القدسي عن تقديم الإجابات بشكل ثابت عن الوقائع اللامتناهية مما يستلزم وجوباً تأويلاً للآيات القرآنية.

ويبقى ما تلخص إليه هذه التأويلات موضع أخذ ورد، لأنها فهم بشري لنص ديني، وهذا هو معنى الإشكال المعرفي الذي تقصّى الكتاب مكامنه في

الأطروحات والنظريات التي قدّمها الأصوليون المسلمون الثلاثة ـ البنا وقطب والصدر ـ إزاء مسائل إعادة بناء المجتمع الإسلامي وإقامة العدالة الاجتماعية فيه، والدولة الإسلامية ونظام الحكم العادل فيها، والمسائل المتفرعة منها كالزكاة والضرائب والشورى وسلطة الأمة والحاكمية وولاية الفقيه، وما إليها من مسائل متفرعة التي منها تستمد الحركات الأصولية اليوم أفكارها وبرامجها العقائدية والانقلابية، إذا صحّ القول.

ـ ٥ ـ

إن الأصولية الإسلامية ـ وفق أطروحة الكتاب ـ هي حركة عقائدية سياسية غايتها إخضاع المجتمعات العربية للإسلام، وطريقها تأصيل التعاليم واستنباط الأحكام الموافقة للشريعة والحلول الكفيلة بمعالجة معضلات الإنسان والمجتمع والدولة. لذا اقتضى منهج التأصيل الذي اعتمده الأصوليون المعاصرون الثلاثة ـ البنّا وقطب والصدر ـ عودة مباشرة إلى الآيات البيّنات في القرآن الكريم. فمن إعادة فهم الآيات تفسيراً وتأويلاً، إلى استنباط المعاني واستقراء الأحكام لاستخلاص القواعد العامة، سار منهج التأصيل مستعيناً بسُنّة النبي (ﷺ)، والأئمة، والتراث والسلف الصالح.

إن قراءة الآيات القرآنية عند الأصوليين قراءة جديدة، سمحت باستخراج نظريات إسلامية قادرة على التصدي للنظريات الليبرالية والرأسمالية والماركسية حول الثورة والتغيير الاجتماعي.

إن مهمة إعادة أسلمة المجتمعات العربية بدت بحاجة إلى إعادة تأهيل المفاهيم القرآنية لتأخذ مكان المفاهيم الوضعية المعاصرة. لذا، فإن إشكاليات الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة على المستوى النظري، تتسم بكل ما تتسم به كل مثالية مطلقة، وهو سعيها إلى إنشاء مجتمع على صورتها. فقد عادت الأصولية إلى النص القرآني تستوحي منه فكراً وطريقاً لبناء دولة الإسلام في هذا العصر؛ فإذا لم يَكْفِ، استعانت بسُنّة النبي وسُنّة الأئمة عند الشيعة. فإذا لم تَكْفِ، كان تراث السلف الصالح معيناً منها. فهي حركية نصية، مسنّنة، أي غير مبتدعة، سلفية مجددة، تنطلق دائماً من نص ثابت، مصدره الله، ومن تطبيق سُنّة رسول الله (ﷺ)، وتدل على قدرة الإسلام على التكيف مع أحوال الأزمنة والأمكنة ومتغيراتها، أي الإسلام التاريخي.

لقد اختارت الأصولية الإسلامية المعاصرة، إيثاراً، عقل النص، ووضعت عقل الإنسان في خدمته، فالعقل الأصولي هو نصّي وفيه تكمن الصعوبات والالتباسات، قبل أن تظهر على مستوى أخر هو مستوى المقابلة أو التضايق مع تصورات العقل البشري الوضعي غير المحكوم أصلاً بالنص.

إن الأصولية الإسلامية على مستوى الفكر، وبالرغم من نهجها المتحسّن، ابتدعت أيديولوجية وضعية في النظرة إلى الإنسان والمجتمع ولم تفلح في إيجاد المثال/الأنموذج على الأرض. وحفرت في عمق المجتمعات العربية والإسلامية انقسامات حتى على المستوى الديني نفسه،

فكانت النتائج حروباً تبدأ ولا تنتهي، وتدميراً للقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في إحراز التقدم الاجتماعي.

والخلاصة، إن العقل الأصولي ملتبس ماهيةً وتشكلاً وعملاً وتنظيراً، تماماً كما هي حال العقل الذي يستمد من الميتافيزيقيا، فلسفية كانت أم دينية، ضوابطه ومشروعية أحكامه، دون أن يكترث بالتجربة التي تحكم للشيء أو عليه.

ـ ٦ ـ

احتوى الكتاب على **مقدمة** تركّز البحث فيها على تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيه، ولم يشأ أن يحدد التعريفات تحديداً أيديولوجياً. وللتحرر من الوقوع في هذا المنزلق الخطر، تتبع الكاتب أصل اللفظة في اللغة والمعاجم، وعند الكتَّاب المعاصرين، ما أمكن الوصول إلى صيغة تعريفات مقبولة تراعي العناصر الأساسية للمفاهيم مثل: إشكال، أصولية، نص ثابت، متغير، واقع؛ وهي التعابير التي تشكل عنوان الكتاب.

إن اعتماد تعاريف جامعة شاملة متحررة من التحيز لم يكن أمراً هيّناً بالنسبة إلى الكتاب. فصعوبته تأتي من اختلاط اللفظ بالأبعاد الدينية والأيديولوجية والسياسية، مما أوجب الموازنة بين تعريفات شتّى، واعتماد الأقرب مما تمت معالجته من موضوعات تتصل بالأصولية الإسلامية. وعليه، خصص **القسم الأول** من الكتاب لدراسة مصادر الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين نصوصها الثابتة والمتغيرة، لأن هذه المصادر من قرآن وسُنَّة وإمامة وحركة تأصيل تاريخي للإسلام في حقباته المختلفة، شكلت ينابيع نهل منها البنا وقطب والصدر في سعيهم إلى تجديد الإسلام، وإعادة بعثه من جديد ليقود الحياة في هذا العصر. وعلى هذا الأساس تعيّن على الكتاب التمييز ما بين هذه المصادر.. لأن منها ماهو ثابت وقدسي إلهي (القرآن)، ومنها ما هو بشري (السُنَّة)، ومنها ما يدخل في باب الإمامة عند الشيعة (نهج البلاغة).

ولأن البحث في الأصولية انطلق من زاوية تاريخية، كان لا بد من تعيين مواقع الحركة السُنيَّة، وإبراز أعلامها الذين اعتبرتهم سلفيين أصوليين، لأنهم شكّلوا في عصورهم حركة انبعاث وتصحيح وتأصيل للإسلام، مثل الغزالي وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب ورشيد رضا والمودودي، وذلك في الحقبات الزمنية الماضية المختلفة. والأمر عينه حصل مع الحركة الشيعية، إذ تناول هذا القسم ظهور فكرة الإمامة عند الشيعة، واختلافها عن الخلافة عند السُنَّة، وحق الولاية للأئمة الاثني عشر المعصومين، ومبدأ العصمة. ثم تناول ظاهرة نظرية المرجعية وولاية الفقيه، التي رأت النور مع الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران.

في **القسم الثاني**، عرض الكتاب إشكاليات الأصولية العربية السُنَّية لدى تنظيم الإخوان المسلمين، باعتباره أساس الحركات الأصولية المعاصرة، فقدم الإشكاليات عند حسن البنا من زاوية مقاربة العقل الديني الإلهي من العقل الوضعي البشري. وعرض كذلك

الإشكاليات عند سيد قطب من زاوية مفارقة الإلهي الوضعي. وتمحور هذا القسم، فكراً وإشكاليات، حول ثلاثة موضوعات: منهج استحياء الإسلام، الأمة والدولة، المجتمع والعدالة الاجتماعية.

وخصص الكتاب **القسم الثالث** لدراسة إشكاليات الأصولية الشيعية العربية من خلال مؤسس حزب الدعوة في العراق محمد باقر الصدر. فتناول فيه إشكاليات المنهج الصدري في النظر إلى الكون والإنسان، واستيحاء الإسلام لمعالجة مسائل العصر المطروحة. ثم درس نظرية المجتمع والعدالة الاجتماعية، والأمة والدولة، ونظام الحكم في الإسلام عند الصدر، وذلك لضمان وحدة المباحث الرئيسية المشتركة بين البنا وقطب والصدر.

أما **القسم الرابع** من الكتاب، فقد غلب عليه التركيب لأن لا معرفة جديدة من دون أحكام تركيبية، منهجها الاستقراء وربط الأشياء بعضها ببعض لإنتاج أحكام جديدة تتصل بطبيعة المعرفة حول العقل الأصولي الملتبس بجملته، فكانت نظرة نقدية في إشكاليات الأصولية بين الماضي والحاضر.

لقد اعتبر الكتاب أن الأصولية حركة تجديد في الفكر الإسلامي تحاول أن تضفي على مناحي الحياة المختلفة طابع الشرعية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وليس من أية وجهة أخرى. على أن هذا التحديد لم يمنع الكتاب من تقصّي مدلولاته في مجمل المناهج الإسلامية الاستشراقية التي تناولت البحث عن مدلولات لفظة «أصولية» وأبعادها الفكرية والأيديولوجية. فقد استقر الرأي على أن النص الثابت الأصلي للأصوليات الإسلامية العربية المعاصرة هو القرآن الكريم، وهو واحد لامتكثّر، ثابت لا يتغير، إنه كلام الله الذي يتمتع بصفات مطلقة، تليه السُنّة النبوية والإمامية اللتان تحتلان الموقع الثاني في عرف الأصوليين، ونظام استنباطهم العقلي.

وخلاصة ما انتهى إليه الكتاب في تحديد المفاهيم الضابطة لمجمل أطروحاته، أن النص الأصولي الإسلامي العربي المعاصر يتمتع بسلطة معرفية مستمدة من القرآن والسُنّة النبوية والإمامية، علماً أن الثابت هو كل نص دُوِّنَ وانتهى، وتغيّره لا يتوقف على ألفاظه بل على دلالاتها وتأويلاتها تبعاً لمتغيرات الواقعات والأحداث لتستوعبها، أو ليضفي النص الثابت على الواقع المتغير شرعية دينية أو فقهية ■

أحمد قريع (أبو علاء)

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق، ج ١: مفاوضات أوسلو ١٩٩٣

(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٦). ٢ ج.

رضوان زيادة(*)
كاتب وباحث سوري.

ـ ١ ـ

يُعدّ كتاب أحمد قريع (أبو علاء) **مفاوضات أوسلو** واحداً من الكتب التي تستحق اهتماماً خاصاً من قبل الباحثين والمؤرخين، سيما المختصين منهم بمسار المفاوضات الفلسطينية ــ الإسرائيلية، ذلك أنه يقدم الرواية الفلسطينية من داخلها، ومن قبل أحد صنّاعها.

وكتاب قريع لا يُعدّ الأول في هذا المجال، فقد سبقه ــ كما ذكر هو نفسه في مقدمته ــ ثلاثة كتب على غاية من الأهمية؛ **الأول** للصحفية البريطانية جين كوربين **غزة أولاً... لقاءات النروج السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية**، الصادر في لندن عام ١٩٩٤، **والثاني** للرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس وقد كان حينها أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عن «مفاوضات أوسلو» الصادر عام ١٩٩٤ أيضاً، والثالث لأوري سافير الذي شغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية عام ١٩٩٣، وعمل رئيساً للفريق الإسرائيلي المفاوض في قناة أوسلو، وبذلك نكون أمام رواية داخلية كاملة بتفاصيلها ومحاضرها وأزماتها.

ـ ٢ ـ

لقد ضمّ الوفد الفلسطيني المفاوض في قناة أوسلو إلى جانب أبي علاء كلاً من حسن عصفور، وكان حينها عضواً فاعلاً في دائرة العلاقات الوطنية والقومية في منظمة التحرير الفلسطينية، ود. ماهر الكرد الذي كان مختصاً بالقضايا الاقتصادية، ود. محمد أبو كوش الذي عمل مديراً للشؤون الدولية في الدائرة الاقتصادية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد كان أبو علاء على اتصال مباشر مع حلقة ضيقة جداً، كانت تشرف على سير

(*) البريد الإلكتروني: radwan@almultaka.net.

العملية التفاوضية في قناة أوسلو، وتضم كلاً من الرئيس ياسر عرفات ومحمود عباس (أبو مازن) وياسر عبد ربه، وبشكل غير مباشر كلاً من محمد غنيم (أبو ماهر) وفاروق القدومي (أبو اللطف) كما يؤكد ذلك أبو علاء في أكثر من مرة في كتابه، وكأنه يغمز من موقف القدومي الرافض لاتفاق أوسلو رغم أنه كان مطّلعاً عليه منذ البداية. ويضيف أبو علاء أنه قال للأخ أبو عمار: «إذا لم يكن الأخ أبو اللطف على اطلاع تام وتفصيلي وموافقاً على هذا العمل وتفصيلاته، فإنني سأعتذر عن مواصلة هذه المهمة»، فرد الأخ أبو عمار حينها: «الأخ أبو اللطف على اطلاع تام وهو موافق، وآخر نسخة من الاتفاق سلمتها له لإبداء الرأي وقد وافق عليها، وقال: «جيد أن يكون هذا صحيحاً»».

ـ ٣ ـ

يبتدىء الكتاب بذكريات دافئة يحملها أبو علاء عن مسقط رأسه في قرية أبو ديس في القدس، معرجاً في الوقت نفسه على شيء مما دار في الحوارات والنقاشات السياسية داخل إطار القيادة الفلسطينية العليا، بشأن مسألة عودة القيادة إلى الداخل، موضحاً موقفه ـ الذي يدافع عنه بحرارة ـ والقائل بضرورة عودة القيادة في أسرع وقت ممكن، وذلك خشية حدوث تطورات غير محسوبة لدى الجانب الإسرائيلي في المستقبل غير المنظور، تؤدي إلى تبدل المعطيات القائمة، وتغير الموقف الإسرائيلي من القبول إلى الرفض. ومن الواضح، كما يضيف أبو علاء، أن هذا الاستعجال لاغتنام الفرصة السانحة «يبرز جانباً من جبل الشكوك التاريخية العميقة التي تسكن العقل السياسي الفلسطيني إزاء أي اتفاق يتم إبرامه مع إسرائيل القوية العنيدة المتجبرة».

إلا أن ما قاله أبو علاء يكشف لنا أيضاً نمط الاستعجال الذي حكم مفاوضات أوسلو من الجانب الفلسطيني، للوصول إلى اتفاق بأسرع وقت. فالمفاوضات استغرقت فقط اثنتي عشرة جلسة تفاوضية، وما تم التوصل إليه في اتفاق أوسلو ليس سوى اتفاق جزئي جداً، حيث تم تأجيل الكثير من الأمور المصيرية من مثل قضية القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود وغيرها إلى مفاوضات المرحلة النهائية التي لم تأت قط.

لكن ملاحظتي تلك لا تعني بأي حال من الأحوال رفض اتفاق أوسلو، وإنما القول إنه كان يمكن الوصول إلى «اتفاق أوسلو» أفضل لولا التعجل في ضرورة الوصول إلى اتفاق بأي ثمن، دون حد أدنى من التكتيك السياسي الإقليمي والدولي، والنظر إلى أوسلو فقط بوصفها «فرصة» علينا اغتنامها بأسرع وقت مع إهمال تام ومطلق للوفد الذي كان يفاوض باسم الفلسطينيين في واشنطن وفق إطار مؤتمر مدريد للسلام، بل إن الكتاب ذاته لم يحاول أن يطرح على نفسه السؤال التالي: هل كان من الصعب الوصول إلى اتفاق شبيه باتفاق أوسلو، وبالمفردات ذاتها، داخل إطار مفاوضات واشنطن؟

نترك هذا السؤال بلا إجابة، حيث نعود إلى رؤية أبي علاء التي تقدم لنا عدداً من التواريخ الهامة، التي تظهر مدى شعور الوفد الفلسطيني بصراعه مع الزمن الذي

يسير في غير صالحه، إذ بعد التوصل إلى اتفاق أولي كان من الضروري موافقة المجلس المركزي الفلسطيني عليه، وقد وافق هذا الأخير عليه، بعد نهاية مناقشات مستفيضة، بتصويت ٦٣ عضواً لصالحه؛ بينما عارضه ٨، وامتنع عن التصويت ٩ أعضاء، وذلك يومي ١١ و١٢/١٠/١٩٩٣، أي قبل يوم واحد فقط من الموعد النهائي للتصديق على الاتفاق من الجهات التشريعية لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ـ ٤ ـ

يمهد أبو علاء لما يعتبره فشل مفاوضات واشنطن، لاسيما عدم تمثيل الفلسطينيين كوفد مستقل، وإنما تحت مظلة الوفد الأردني. كما إن مفاوضات واشنطن الماراتونية كانت تواجه طريقاً مسدوداً، مما جعل تحقيق أي تقدم على المسار السياسي الفلسطيني معدوماً تماماً، وهو ما ولّد مزيداً من الإحباط لدى الشارع الفلسطيني، ولذلك بدت الطريق إلى أوسلو بحسب تعبير أبو علاء بمثابة «ممر إجباري» على الجانب الفلسطيني عبوره.

ويضيف أبو علاء أنه يفضل أن يُسمي عملية أوسلو بقناة الصدفة الموضوعية البحتة، إذ يؤكد أنها لم تكن قناة معدة سلفاً، ولا مخططاً لها ولا مبرمجة. ويستعرض بداياتها عندما كان في زيارة إلى النرويج في شباط/فبراير ١٩٩٢ في مهمة اقتصادية، وقابل حينها نائب وزير الخارجية النرويجي جان إيغلاند، الذي كانت ترافقه منى جول، التي عرفته على زوجها تيري رود لارسن، وقد كان حينها مديراً لمؤسسة فافو، وهي منظمة غير حكومية مهتمة بأحوال العالم الثالث وتعمل في مجال الأبحاث الاجتماعية التطبيقية، وكان مهتماً بدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة.

وكانت البداية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عندما طُلِب من أبي علاء الاجتماع بإسرائيليَيْن مهتمَّيْن بدعم السلام، هما البروفسور يائير هيرشفيلد ومساعده رون بوندك، بعد تزكية من فيصل الحسيني وحنان عشراوي. وعندما كان في لندن للمشاركة في إحدى اللجان المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اتصل بالبروفسور هيرشفيلد والتقيا لفترة قصيرة قبل أن يتفقا على استكمال الحوار في اليوم التالي، حيث عرض عليه هيرشفيلد الاجتماع به في أوسلو، وبعد أن رفع أبو علاء تقريره الإيجابي إلى أبي عمار بدأت أول فصول المفاوضات التي ستثمر اتفاق أوسلو، الذي كان حاسماً ومصيرياً لجهة خيار الشعب الفلسطيني وتاريخه. فقد زار لارسن تونس، والتقى ياسر عرفات، وعرض على أبي علاء السفر إلى أوسلو لمناقشة تقرير فافو مخبراً إياه بحضور هيرشفيلد ورون بوندك؛ وفعلاً وافق أبو عمار على ذهاب أبي علاء إلى أوسلو واستكمال اللقاء مع الوفد الإسرائيلي.

كان لدى الأطراف كلها تصور أن هذه القناة ربما ترفد وتساعد مفاوضات واشنطن، لكن لم يكن أحد يتخيل أنها ستكون بديلاً منها، أو أنها يمكن أن تنتهي إلى اتفاق كالذي انتهت إليه في اتفاق أوسلو. وذهب الوفد الفلسطيني في سرية مطلقة لم تخل من بعض المواقف المفاجئة.

ـ ٥ ـ

كان أبو علاء متسلحاً بعشرة مبادئ توجيهية تم وضعها في تونس مع أبي مازن إلى جانب اللجنة العليا للمفاوضات التي كان أبو مازن نفسه يرأسها، وقد أرسلت هي ذاتها إلى الفريق المفاوض في واشنطن، وتنص على مبادئ عامة من مثل الاستناد إلى قرارَيْ مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وتأكيد أن نطاق السلطة الانتقالية الفلسطينية هو الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والاتفاق على جهة دولية لفض النزاعات بعد انتقال السلطة وغيرها.

بيد أنه يظهر بوضوح من قراءة هذه النقاط التوجيهية غياب أي نوع من التفكير ـ ولو في حده الأدنى ـ بمفهوم التنسيق العربي المشترك بين كافة الأطراف العربية المفاوضة في واشنطن في تلك الفترة، وهي الأطراف السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية، التي اتفقت على التنسيق فيما بينها وعدم الوصول إلى اتفاق منفرد بمعزل عن الأطراف الأخرى.

على أية حال، فإن الجولة الأولى من اللقاءات بدأت في ٢٠ و٢١ كانون الثاني/ يناير١٩٩٣، وتركزت على محاولة الطرف الفلسطيني معرفة ماهية المرجعية السياسية للمفاوضَيْن هيرشفيلد وبوندك، والرهانات التي يمكن تعليقها على مثل هذه اللقاءات في حال استمرارها.

ربما يبدو السؤال مشروعاً هنا، عن الأوراق التفاوضية التي اتكأ عليها الطرف الفلسطيني لتقويه موقعه التفاوضي في ظل غياب دعم دولي حقيقي لقضيته، وفي ظل فقدانه لأي وجود فعلي على الأرض، هذا فضلاً عن حالة العزلة والقطيعة العربية التي حلّت بالقضية الفلسطينية بعد حرب الخليج الأولى، وموقف منظمة التحرير الفلسطينية من الرئيس العراقي صدام حسين حينها.

يؤكد قريع أن الطرف الفلسطيني كان يتكئ على أوراق في غاية الأهمية برأيه، وتتعلق بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وهي نقطة بحاجة إلى كثير من البحث، لا سيما مع استغراق التفاوض حولها ومن أجلها العديد من الجلسات التفاوضية، ثم حساسية إسرائيل المفرطة في قضايا الأمن. أما الورقة التفاوضية البالغة الأهمية حسب تعبير قريع فهي جدية التوجه الفلسطيني نحو تحقيق السلام، والبحث عن سبيل تفاوضي لاستعادة الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

واضحٌ إذاً أن ما سمّاه قريع أوراقاً تفاوضية لا تعدو كونها تحليلات سياسية للوضع الإقليمي، والإسرائيلي تحديداً، بحيث يبدو جلياً أن الطرف الفلسطيني دخل مفاوضات أوسلو دون أن تكون لديه أية رؤية تفاوضية جليّة أو واضحة. إنه يفاوض من أجل الحد الأدنى، ويفاوض لأن الزمن عدوه، ويفاوض لأن الوضع الدولي والعربي لغير صالحه، فعلينا إذاً أن نعذر حقيقةً ـ وبصدق ـ أية اتفاقات يمكن أن يصل إليها هذا الوفد الفلسطيني المفاوض.

لكن قريع يصر على أن الوفد كان يمتلك فلسفة تفاوضية تقوم على التدرج والمراحل المترابطة، «وهو ما ساعد وبوقت مبكر نسبياً الوصول إلى أول وثيقة مشتركة سمّيت باسم «مسودة بنود اتفاق إعلان

مبادئ غير نهائية» وذلك في ١١و١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣. وقد نقلت هذه الوثيقة، كما يذكر قريع، «المفاوضات السرية من فضاءات الإطار النظري الأكاديمي إلى أرض يمكن الوقوف على أديمها»، لا سيما أن الوثيقة «انطوت على سلسلة من الإجراءات العملية الملموسة التي من شأنها أن تعزز الثقة بإمكان توصل هذين الفريقين إلى اتفاق».

بيد أنه يبدو أن هذه الوثيقة، ومن اسمها «المضطرب»، كانت عامة وغير معنية بالتفاصيل التي يمكن أن تحددها وتضع معالمها، ولذلك جاءت رغبة قريع نفسه في رمي ما أسماه طعم الانسحاب من غزة في محاولة لاستجلاء الرد الإسرائيلي وخلق دينامية جديدة لانسحاب متدرج أوسع من بقية الأراضي المحتلة، وهو ما فتح المجال للوصول إلى ورقة أخرى أكثر تحديداً تحت مسمّى «مسودة إعلان مبادئ مطروحة للنقاش»، كان للطرف النرويجي فضل كبير في الوصول إليها.

لكن ما ينبغي ذكره هنا أنه في الوقت الذي تبدو فيه قناة أوسلو مفعمة بالحيوية، ويبدو الطرف الفلسطيني جاداً في دعمها، فإنه لم يجر أي نوع من تقديم بعض الطروحات التي عُرضت في أوسلو في مفاوضات واشنطن، بل نلحظ أن لا وجود لأي تنسيق بين وفدي أوسلو وواشنطن. وبالرغم من أن أبا علاء لم يذكر لنا ما الذي كان يجري طرحه في واشنطن على الطرف الفلسطيني في تلك الفترة، فإنه يبدو واضحاً أن تركيز القيادة الفلسطينية كان على أوسلو فقط، وأن قناة واشنطن أصبحت تُدار لوحدها.

ـ ٦ ـ

في الجولة الثالثة التي عقدت في سارسبوغ يوم ١٩٩٣/٣/٢٠ كان النقاش مركّزاً، بحيث جرى الوصول إلى صيغة معدلة عن الوثيقة السابقة في بعض الجوانب، وحصل الجانب الفلسطيني على إشارات واضحة لجهة دعم إسحق رابين لهذه القناة، وعلى مباركة الولايات المتحدة لها، هذا على الرغم من أن مذكرات كلينتون، وما كتبه دنيس روس في كتابه **السلام المفقود**، يكشفان عن أن الإدارة الأمريكية كانت تتوقع أن هذه القناة ليست سوى قناة دعم لمفاوضات واشنطن، وليست بديلاً منها، ولذلك لم تعرها الكثير من الاهتمام، لكنها فوجئت في ما بعد بوصول الطرفين إلى اتفاق نهائي بينهما. ثم طُلِبَ من الراعي الأمريكي في ما بعد، وعن طريق وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر، مباركته.

لكن الطريف في الأمر حقاً هو أن قريع يذكر أن هناك ثلاث قنوات سرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي هي، بالإضافة إلى قناة أوسلو، قناة سرية نسبية مع كاتس أوز، وقناة فيصل الحسيني مع بيريس. وكان الجانب الإسرائيلي قد اعتمد سياسة تكتيكية تقوم على فتح أكثر من قناة، ثم النظر في إمكانية اختراق أي منها مبكراً، وبأقل التكاليف.

ولذلك بدا أبو علاء في ما بعد مصراً على إضفاء الطابع الرسمي على قناته من الجانب الإسرائيلي، عبر إشراك مسؤول إسرائيلي رسمي رفيع المستوى يعطي لهذه المفاوضات شرعيتها الحقيقية. وهو ما حصل عليه الفلسطينيون بانضمام يوسي

بيلين إلى الوفد الإسرائيلي المفاوض، وهو ما دفع ياسر عرفات إلى إيلاء اهتمام أكبر بهذه القناة، وحمايتها، عبر صرف نظر الإعلام عن هذه الاتصالات ونفيها نفياً قاطعاً.

وبعد موافقة الطرف الفلسطيني على تأجيل البحث في مستقبل القدس إلى المرحلة النهائية، بعد إصرار إسرائيلي عنيد، وافق الطرف الإسرائيلي على الانسحاب من أريحا إلى جانب الانسحاب من غزة، بعد تمسك القيادة الفلسطينية بهذا الأمر خشية أن تتحول غزة أولاً، إلى غزة أولاً وأخيراً.

ومع انتهاء الجولة الخامسة في ٢٢/ ١٩٩٣/٥ كان قد تأكد للجانب الفلسطيني شرعية هذه القناة بصفة كلية ونهائية، وأن القيادة الإسرائيلية تتابع بمراتبها العليا سير أعمال قناة أوسلو ونتائجها، ولذلك ومع بدء الجولة السادسة في ١٩٩٣/٦/١٣، وانضمام المحامي القانوني يوئيل سينغر إلى الطرف الإسرائيلي، كانت عملية الوصول إلى اتفاق تتسارع، بالرغم من العقبات التي وضعها هذا المحامي، ومن مراحل الشد والجذب التي مرت بها المفاوضات الرئيسية، التي يعلّق عليها الفلسطينيون والإسرائيليون والأمريكيون جلّ آمالهم، في حين أصبحت قناة واشنطن العلنية بمثابة ستار كثيف يحجب الأبصار عما يجري في أوسلو، وذلك بموافقة جميع الأطراف واتفاقهم على منح القناة السرية الاهتمام الذي تستحقه.

ـ ٧ ـ

لقد ركزت الجولة السادسة على ما يسمى المصالحة التاريخية والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، اللذين استغرقا وقتاً طويلاً حتى جرى الوصول إلى صيغة مقبولة قائمة على توجيه الرسائل المتبادلة بين الأطراف كافة، بما فيها الطرفان النرويجي والأمريكي مما يُعد التفافاً على مبدأ المخاطبة المباشرة.

ومع الجولة الثامنة كان الوفد الإسرائيلي يحمل مسودة رسمية مكتوبة لإعلان المبادئ، تنص على إقامة حكم ذاتي في غزة وأريحا، يليه إبرام اتفاقية تسوية مرحلية تنتهي بتطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية.

ثم تجري بعد ذلك المفاوضات المتعلقة بقضايا المرحلة النهائية. لكن الجانب الفلسطيني أصرَّ على ضرورة النص في وثيقة إعلان المبادئ على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والحرص على الربط بين المرحلة الانتقالية المؤقتة والمرحلة النهائية، ثم تحديد واضح لموضوعات المرحلة الانتقالية المؤقتة، ومشاركة أهل القدس في الانتخابات، وعلى اعتبار اتفاق غزة ـ أريحا جزءاً من اتفاق إعلان المبادئ، وليس اتفاقاً منفصلاً عنه، ثم تسليم قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى منظمة التحرير الفلسطينية، عندما يتم الاعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل. ومع التفاوض بين الطرفين للوصول إلى تسوية مقبولة كانت القضايا العالقة قد انحصرت في ثلاث قضايا ذوات بعد أمني، هي: أمن المستوطنات، وحدود المناطق التي سيتم الانسحاب منها، وأمن الإسرائيليين الذين ينتقلون بين المستوطنات في الأراضي

الفلسطينية/مما دفع الوفد الفلسطيني إلى التشدد في إضافة تعديلات جوهرية على الورقة الإسرائيلية.

وأمام وصول الفريقين إلى طريق مسدود لعب المضيفون النرويجيون دوراً تاريخياً في نقل الرسائل التطمينية والتوضيحات المتعددة، ما ساعد في تسريع العملية التفاوضية والوصول بها إلى وضع الأسس الثابتة للاتفاق القادم، حيث أصر الفلسطينيون فيه على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي شريك في المفاوضات، وعلى انسحاب إسرائيلي من غزة خلال ثلاثة أشهر، وإجراء مفاوضات لتحديد حجم كل انسحاب إسرائيلي لاحق، وسيطرة فلسطينية على المعابر الحدودية، وإنشاء قوة بوليس فلسطيني مكوّنة من عشرة آلاف شرطي في غزة وأريحا. لكن الجانب الفلسطيني وافق على ذلك شرط أن تشمل مفاوضات الوضع النهائي القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وأية قضايا أخرى ذات فوائد مشتركة.

وهكذا، فإن كل القضايا الجوهرية جرى تأجيلها إلى المفاوضات النهائية، بحيث يبدو وكأن اتفاق أوسلو كان يهدف بشكل رئيسي إلى إنجاز الانسحاب من غزة وأريحا، وتحقيق الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وما عدا ذلك فإن كل شيء يؤجل إلى ما بعد.

ـ ٨ ـ

يذكر أبو علاء في ما بعد أنه كانت هناك خشية فلسطينية من الوصول إلى اتفاق سوري ـ إسرائيلي يكون على حساب الفلسطينيين، سيما أن هذه كانت رغبة كلينتون، وكان يشاطره فيها إسحق رابين الذي كان يرى أن التفاوض على المسار السوري أسهل بكثير من المسار الفلسطيني، كما أن قدرة الرئيس السوري حافظ الأسد على الالتزام بالاتفاق هي أكبر من قدرة ياسر عرفات، الذي ما زال لدى الجانب الإسرائيلي شكوك كبيرة حول سيطرته على القرار الفلسطيني.

لكن ما يغيب عن ذهن أبي علاء، وعن كتابه في الوقت نفسه، أن التعثر أو الأزمة التي حصلت في المسار السوري كانت بعد الرد السلبي من قبل الأسد على عرض رابين في ما عرف بـ «وديعة رابين»، الذي أعطى الضوء الأخضر لقناة أوسلو كي تصل إلى نهاياتها وبإشراف رابين نفسه، الذي طلب من بيريس حل القضايا العالقة بشأن الاتفاق بغية توقيعه بشكل أولي في ١٩آب/أغسطس ١٩٩٣.

وفعلاً اجتمع بيريس مع وزير الخارجية النرويجي سراً في السويد، وفتحا خطاً هاتفياً مع ياسر عرفات في تونس استمر ست ساعات حيث كان على الجانب الإسرائيلي من تل أبيب إسحق رابين، ومن القدس أوري سافير، بينما كان أبو علاء وأبو مازن وحسن عصفور وياسر عبد ربه ومحسن إبراهيم على الخط الآخر من الجانب الفلسطيني، وتمكنت هذه المكالمة الماراتونية من حل كل الخلافات العالقة، بما فيها الاتفاق على قضايا المرحلة النهائية، والسقف الزمني لمدة المفاوضات، والتوافق على النص المتعلق بالوجود الدولي في ما يتعلق بالجانب الفلسطيني، وتم

التوصل إلى تسوية أيضاً في ما يتعلق بقضايا الأمن الخارجي وأمن المستوطنات والمستوطنين، وهي القضايا التي كان الجانب الإسرائيلي يركز عليها.

وجرى توقيع الاتفاق في مكتب ذي تاريخ خاص في النرويج، حيث شهد حفل توقيع استقلال النرويج عن السويد عام ١٩٠٥، وذلك بعد ١٢ جولة تفاوضية وخمسة وثلاثين تعديلاً على النص الأول للوثيقة، وجرى الاتفاق على العنوان النهائي كالتالي «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت»، وكان مكوناً من ٢٣ صفحة هي عبارة عن اتفاق من تسع صفحات، وأربعة ملاحق تم صوغها جميعاً باللغة الإنكليزية.

بعد ذلك قام بيريس بزيارة إلى الولايات المتحدة لمباركته من قبل الرئيس كلينتون، ووزير خارجيته كريستوفر، اللذين فوجئا بالاتفاق، لكنهما عبّرا عن دعمهما له، وهو ما تم الاتفاق على إخراجه في حفل يجري في البيت الأبيض في ١٩٩٣/٩/١٣.

❊ ❊ ❊

كتاب أبي علاء هو كتاب مثير بلا شك لأنه يكشف لنا الرواية من داخلها، غير أنه أطنب في اللغة الأدبية والشاعرية على حساب تحليل الموقف السياسي والتفاوضي، وكشف في الوقت نفسه النزاعات الشخصية الحادة داخل منظمة التحرير بين ياسر عرفات ومحمود عباس وفاروق القدومي وأحمد قريع وغيرهم، كما كشف، أيضاً، هنات لا تُغتفر من مثل أن الوفد الفلسطيني المفاوض لم يكن يمتلك قوائم بالمبعدين والمعتقلين، حتى أنه عندما طلب بيريس هذه القائمة في محاولة منه لتخفيف الاحتقان، وعده أبو علاء بإرسالها إليه في أسرع وقت ممكن (ص٢٦٣)، هذا يعني أن ملف المبعدين والمعتقلين لم يجر التفاوض حوله وبشأنه مع أنه ورقة تفاوضية يمكن الاستفادة منها واستثمارها بأحسن ما يمكن.

لقد كان اتفاق أوسلو بكل تأكيد علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني، لكن، يبقى السؤال مفتوحاً ومشرعاً بقوة، سيما بعد قراءة الكتاب، ألم يكن بالإمكان الوصول إلى أوسلو أفضل! ■

يوميـات عربيـة ودوليـة مختـارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨

ـ اقترح غلام حسين آغا زاده رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية إنشاء كونسورتيوم إقليمي لبناء مفاعلات نووية في المنطقة دون أن يوضح إذا ما كان هذا الاقتراح سيعني تخلي طهران عن تخصيب اليورانيوم على أراضيها أم لا. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/١٢/٢٠٠٨).

ـ أقرّ الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن «أشد ما يؤسفه» في فترة رئاسته هو معلومات الاستخبارات الخاطئة عن أن العراق كان يمتلك أسلحة دمار شامل. (**النهار**، بيروت، ٢/١٢/٢٠٠٨).

ـ أجاز مجلس الأمن الدولي في قرار صدر بإجماع أعضاء المجلس، يحمل الرقم ١٨٥٣، إعادة إنشاء مجموعة مراقبة حظر الأسلحة في الصومال لمدة سنة واحدة، وذلك بناء على مشروع قرار تقدمت به بريطانيا. وبموجب القرار الجديد، الذي صدر في إطارالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ستواصل مجموعة المراقبة التحقيق في كل النشاطات، بما فيها المالية، الملاحية، وأي قطاعات أخرى يتنج منها عائدات تستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر الأسلحة. وستواصل أيضاً التحقيق في أي وسائل نقل وطرق وموانىء ومطارات ومنشآت أخرى تستخدم في تلك الانتهاكات. (**النهار**، بيروت، ٢/١٢/٢٠٠٨).

ـ قدم القاضي الكندي دانيال بلمار رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تقريراً جديداً إلى مجلس الأمن ذكر فيه أن تقدماً قد تم إحرازه في التحقيق باغتيال الحريري، وهناك معلومات جديدة قد تسمح للجنة التحقيق بربط أفراد إضافيين بالشبكة التي اغتالت الحريري والتعرف إلى الأصل الجغرافي للانتحاري الذي فجر نفسه في عملية الاغتيال. وطلب بلمار تمديد عمل اللجنة شهرين، واستبعد كشف أسماء أو إقفال التحقيق مع بدء المحكمة الدولية في آذار/مارس المقبل. (**الحياة**، بيروت، ٣/١٢/٢٠٠٨).

ـ أكد تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في العراق وتعذيب في السجون على يد قوات الأمن العراقية. (**الحياة**، بيروت، ٣/١٢/٢٠٠٨).

ـ استقبلت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل الرئيس اللبناني ميشال سليمان الذي قام بزيارة إلى ألمانيا وأبدت استعدادها لتقديم المساعدة إلى لبنان لتحسين أمن الحدود بين لبنان وسورية في إطار تنفيذ القرار ١٧٠١. (**النهار**، بيروت، ٤/١٢/٢٠٠٨).

ـ صادق مجلس الرئاسة العراقي على الاتفاقية

الأمنية مع الولايات المتحدة التي أقرّها البرلمان الشهر الماضي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/٥). وبمصادقة مجلس الرئاسة يبدأ العمل رسمياً بتنفيذ الاتفاقية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/٦).

ــ أنهت الإدارة الأمريكية الجدل مع بلدان المغرب العربي بشأن نقل مقر القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لأفريقيا (الأفريكوم) من شتوتغارت الألمانية إلى إحدى دول المغرب العربي، بعدما وافقت إيطاليا على استضافة قوات الأفريكوم التي ستعمل في إطار حلف الناتو. وكانت بلدان المغرب العربي ــ خاصة المغرب والجزائر ــ أبدت تردداً في استضافة قوات الأفريكوم في منتصف العام الجاري لمواجهة ما يصفه الجانب الأمريكي بـ «التهديد الإرهابي» في منطقة المغرب العربي. (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ٢٠٠٨/١٢/٦).

ــ أطلق الاتحاد الأوروبي أول عملية بحرية لمطاردة القراصنة الصوماليين في القرن الأفريقي. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/٧).

ــ أعلنت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية «أن هدف إسرائيل الاستراتيجي يجب أن يتركز على منع قيام أي حكم إسلامي متطرف في غزة». (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/١٠). وفي محاضرة أمام طلاب إحدى مدارس تل أبيب، أعلنت ليفني أن على العرب في إسرائيل أن يتركوها لاحقاً للإقامة في الدولة الفلسطينية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/١٢).

ــ قتل أكثر من ٥٥ شخصاً وأصيب حوالى المئة بتفجير انتحاري استهدف مطعماً، شمال كركوك. وجاء التفجير، وهو الأعنف في العراق منذ ٦ أشهر، على الرغم من اتخاذ القوات الأمنية إجراءات أمنية مشددة تحسباً لزيارة كانت مقررة لجلال الطالباني الرئيس العراقي إلى المنطقة التي استهدفها الانفجار. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٢).

ــ ذكر تقرير صادر عن «مؤسسة أمريكا الجديدة» أن تجارة الأسلحة الأمريكية تتصاعد بشكل صاروخي، وقد ارتفعت من ٢٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، وأن أكثر من نصف الصفقات تمت مع دول «غير ديمقراطية» أو أنظمة تتهمها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بالتورط في انتهاك حقوق الإنسان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٢).

ــ قام وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بزيارة مفاجئة إلى أفغانستان تعهد خلالها بنشر تعزيزات أمريكية في مواجهة حركة طالبان، لكنه ذكر بأن ١٢٠ ألف جندي سوفياتي لم ينتصروا هناك، داعياً إلى إشراك الأفغان بشكل أكبر في مواجهة طالبان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٢).

ــ انعقدت في المنامة فعاليات مؤتمر «الأمن في الخليج» الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن بالتعاون مع البحرين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٣). وقد تغيبت إيران عن المنتدى على الرغم من دعوتها إلى المشاركة. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/١٢/١٤). وألقيت كلمات خلال المؤتمر، أبرزها كلمة وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس التي حذر فيها خصوم الولايات المتحدة من اختبار الإدارة الأمريكية الجديدة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة لا تستهدف النظام في إيران. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/١٤). وظهر تباين أمريكي خليجي حول العراق وإيران، إذ دعا غيتس إلى ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، ورد أمين عام المجلس عبد الرحمن العطية بأن هذه الدعوة تدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المجلس، كما رفض التصريحات الأمريكية التي تشير إلى تهديدات إيرانية لدول المنطقة، مؤكداً رفض دول المجلس توريط المنطقة في حرب جديدة. (**الخليج**، الشارقة، ٢٠٠٨/١٢/١٤).

ــ أعلن قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال رايموند أوديرنو أن بعض القوات الأمريكية سيبقى في المدن العراقية بعد حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ موعد انسحاب القوات الأمريكية من المدن بموجب الاتفاقية الأمنية بين العراق

والولايات المتحدة، وذلك لتقديم الدعم والتدريب للقوات العراقية. كما أكد أن الموعد النهائي لانسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١ قابل للتغيير ويتوقف على الظروف الأمنية، مؤكداً أن الاتفاقية الأمنية تسمح بتغيير موعد انسحاب القوات الأمريكية بالتفاوض مع الحكومة العراقية إذا ما اقتضت الضرورة. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ١٤/ ٢٠٠٨/١٢).

ـ تعرض الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال زيارته الوداعية إلى بغداد لموقف محرج إثر قيام مراسل قناة البغدادية، الصحافي منتظر الزيدي، بقذفه بحذائه أثناء مؤتمر صحافي عقده مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. وسارعت عناصر الأمن الأمريكي والعراقي إلى اعتقال الزيدي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٢٠٠٨/١٢). وقد نعت الزيدي بوش بأنه «كلب». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٥).

ـ أفاد تقرير للحكومة الأمريكية أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق أدت إلى إهدار مئة مليار دولار. وجاء في التقرير أن البنتاغون بدأ بتضخيم الأرقام عندما بدأ برنامج إعادة الإعمار يعاني صعوبات، لتغطية الفشل. ويفيد التقرير أنه حتى منتصف عام ٢٠٠٨ أنفق ١١٧ مليار دولار لإعادة إعمار العراق بينها ٥٠ مليار دولار من أموال دافع الضريبة الأمريكي، وأن جهود إعادة الإعمار أدت فقط إلى إزالة الدمار الذي خلفه الاجتياح وتعويض عمليات النهب التي تلته، بالإضافة إلى أن الكثير من الأموال المخصصة لهذا المشاريع وزعت بين زعماء عشائر وسياسيين في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/١٥).

ـ طويت أزمة استجواب رئيس الحكومة الكويتية الشيخ ناصر المحمد من قبل البرلمان بقبول أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد استقالة الحكومة، تمهيداً لتشكيل حكومة جديدة. (**الجريدة**، الكويت، ٢٠٠٨/١٢/١٥).

ـ بلغت كلفة العمليات العسكرية الأمريكية بما فيها الحروب في أفغانستان والعراق ٩٠٤ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠١. وأفاد تقرير نشرته صحيفة **واشنطن تايمز** أن الكلفة قد تصل إلى نحو ١,٧ تريليون دولار عام ٢٠١٨. (**واشنطن تايمز**، واشنطن، ٢٠٠٨/١٢/١٦).

ـ أطلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سراح ٢٢٤ معتقلاً فلسطينياً مقربين من السلطة الفلسطينية، فيما حشدت مزيداً من قواتها على حدود قطاع غزة. (**السفير**، بيروت، ١٦/ ٢٠٠٨/١٢).

ـ قررت روسيا تقديم ١٠ طائرات حربية إلى لبنان من طراز ميغ ـ ٢٩ في خطوة تدفع تسليح الجيش اللبناني إلى مرتبة لا سابق لها. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٧).

ـ أغلقت قطر والسعودية ملف ترسيم الحدود بين البلدين ووقعتا على كافة الخرائط الحدودية البرية والبحرية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/١٧).

ـ أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم ١٨٥٠ اقترحته الولايات المتحدة، يشدّد على أنه لا رجعة عن مسيرة المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني التي بدأت في أنابوليس العام الماضي من أجل تنفيذ خارطة الطريق وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٧). وقد وجهت مصر انتقادات إلى قرار مجلس الأمن لعدم إشارته إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/١٢/١٨).

ـ انتهى سريان التهدئة في قطاع غزة التي تم التوصل إليها برعاية مصرية في ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧. واتفقت الفصائل الفلسطينية في غزة (حماس والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية) على رفض التمديد للتهدئة القائمة والتنسيق ميدانياً لمواجهة احتمال قيام العدو بعملية عسكرية ضد القطاع، خاصة، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تحترم شروط التهدئة، لا بل واصلت اعتداءاتها على القطاع وشدّدت الحصار بدلاً من فتح المعابر. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/١٩).

ـ أعلن البيت الأبيض تلقيه «ضمانات» من الحكومة العراقية بأنها لن تقدم على طرد عناصر «مجاهدي خلق»، المعارضة المسلحة لنظام الحكم في إيران، من العراق إلى بلد يتعرضون فيه للخطر. وكانت الحكومة العراقية أعلنت أنها ستغلق «معسكر أشرف» شمال بغداد الذي يتجمع فيه عناصر مجاهدي خلق. وتتهم إيران الولايات المتحدة بالتعامل مع منظمة «مجاهدي خلق» بازدواجية، إذ توفر الحماية لهذه المنظمة على رغم إدراجها على لائحة المنظمات الإرهابية. (**الحياة**، بيروت، ٢٤/ ٢٠٠٨/١٢).

ـ صادق البرلمان العراقي على قرار يخول الحكومة عقد اتفاقات مع دول تنشر قوات في العراق لتنظيم وجودها حتى منتصف عام ٢٠٠٩، عدا الولايات المتحدة، بعد موعد انتهاء التفويض الدولي في ٣١ كانون الأول /ديسمبر الجاري. ولا تزال خمس دول تنشر قوات لها في العراق، أبرزها بريطانيا التي تنشر نحو ٤ آلاف جندي، إضافة إلى السلفادور ورومانيا وأستراليا وأستونيا التي تنشر أعداداً قليلة من القوات. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/٢٤).

ـ قتل خمسة من ناشطي «كتائب عز الدين القسّام» الجناح العسكري لحركة حماس في غارة إسرائيلية على قطاع غزة، وردّت كتائب القسام بقصف مواقع إسرائيلية محاذية لقطاع غزة، لم يوقع إصابات. (**النهار**، بيروت، ٢٥/ ٢٠٠٨/١٢).

ـ توعدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بعد لقاء مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة بتغيير الوضع القائم في قطاع غزة، فيما دعا نظيرها المصري أحمد أبو الغيط إلى ضبط النفس، مشيراً إلى أن مصر ستواصل جهودها للتهدئة في غزة. وتحدثت الأنباء عن اتصالات مصرية بحركة حماس لتجنّب عملية عسكرية إسرائيلية واسعة ضد القطاع. (**الحياة**، بيروت، ١٢/٢٦/ ٢٠٠٨).

ـ أعلنت إسرائيل (في عملية أطلقت عليها اسم الرصاص المصبوب) الحرب على قطاع غزة وشنّت طائراتها سلسلة غارات مفاجئة على القطاع أودت بحياة أكثر من ٢٢٥ فلسطينياً ونحو ٧٠٠ جريح. وتركزت الغارات على مجمّعات كانت حركة حماس تقيم فيها حفل تخريج لعناصر الشرطة. وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بأن إسرائيل «تعمل على توجيه ضربة مؤلمة لحركة حماس لتغيير الوضع في قطاع غزة وقلبه رأساً على عقب ووقف إطلاق الصواريخ من القطاع». وقد سارعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، إلى تحميل حماس مسؤولية العنف وانتهاك التهدئة في غزة، فيما دان أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري الهجوم الإسرائيلي، لكنه اعتبر أن إطلاق الصواريخ من غزة أفشل الجهود المصرية لمنع الهجوم. من جهة ثانية، تعهد إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية «المقالة» بأن غزة لن تستسلم لإسرائيل أيّاً كانت القوة التي تستخدمها ضد القطاع، وأن الفلسطينيين لن يتركوا أرضهم ولن يركعوا إلا لله. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/٢٨).

ـ تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وسط انقسامات عربية مع توجيه سهام النقد إلى مصر لعدم فتحها معبر رفح لتخفيف معاناة الفلسطينيين، وأعلنت سورية تعليق المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل احتجاجاً على العدوان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/١٢/٢٩).

ـ تسلّم عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، طلبين مقدمين من سورية وقطر لعقد قمة عربية طارئة (في الدوحة) للبحث في وقف العدوان الإسرائيلي عل قطاع غزة. وصرح موسى بأنه على الدول العربية أن تبلغ الجامعة موافقاتها على عقد القمة خطياً. وقد سارعت مصر إلى إعلان رفضها للقمة، وصرح وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، بأن القمة تحتاج إلى إعداد جيد، والأولوية الآن هي لوقف إطلاق النار. (**النهار**، بيروت، ١٢/٢٩/ ٢٠٠٨).

ـ بدأت إسرائيل وحركة حماس في اليوم الثالث

من العدوان الإسرائيلي على غزة بطرح الشروط والشروط المضادة لوقف إطلاق النار، فأكدت الحركة أن لا وقف للقتال ما لم توقف إسرائيل عدوانها وتفك الحصار عن غزة، في حين أعلنت إسرائيل أن وقف عمليتها مرهون بوقف إطلاق الصواريخ وتوجيه ضربة قوية لحماس. وقد عقدت القيادة الإسرائيلية جلسة مشاورات للبت في شن عملية برية واسعة ضد غزة. ودخلت الولايات المتحدة على الخط داعية حماس إلى وقف إطلاق الصواريخ بشكل نهائي والقبول بوقف إطلاق نار دائم من أجل وقف العملية الإسرائيلية، فيما قدمت مصر خطة من أربع نقاط، أيدتها تركيا، وتهدف إلى التوصل إلى اتفاق لوقف العمليات الإسرائيلية، والعودة إلى التهدئة، وفتح المعابر لرفع الحصار، وإيجاد ضمانات إقليمية أو دولية لبقاء المعابر مفتوحة. وإذ ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين إلى ٣٥٠ شهيداً و١٦٠٠ جريح في أقل من ثلاثة أيام، اعتبرت الإدارة الأمريكية أن إسرائيل تتصرف في إطار «الدفاع عن النفس». (**الحياة**، بيروت، ٣٠/١٢/٢٠٠٨).

ـ تواصلت الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة لليوم الرابع على التوالي ليرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين إلى ٣٨٤ والجرحى إلى أكثر من ١٧٥٠، وسط دعوات أوروبية ودولية لوقف إطلاق النار، من بينها دعوة فرنسية ـ لم تثمر ـ لوقف إطلاق النار في غزة مدة ٤٨ ساعة لأسباب إنسانية. (**النهار**، بيروت، ٣١/١٢/٢٠٠٨).

ـ أعرب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن أسفه لاقتحام مبنى القنصلية المصرية في عدن (احتجاجاً على الموقف المصري الرافض لفتح معبر رفح). من ناحية ثانية، وجه أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري انتقادات إلى تصريحات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله التي طالب فيها بخروج مظاهرات في مصر لتغيير موقف القيادة السياسية إزاء التطورات في غزة. (**الأهرام**، القاهرة، ٣١/١٢/٢٠٠٨).

ـ ندد الرئيس المصري حسني مبارك بالعدوان الوحشي الإسرائيلي على غزة وطالب بوقفه، لكنه اعتبر أن الوضع القائم في غزة منذ صيف العام الماضي يفتح الباب أمام إسرائيل للمضي في مخططها لفصل الضفة عن قطاع غزة، وأن مصر لن تسهم في تكريس هذا الانفصال بفتح معبر رفح في غياب السلطة الفلسطينية ومراقبي الاتحاد الأوروبي، ومخالفة اتفاق عام ٢٠٠٥. (**الأهرام**، القاهرة، ٣١/١٢/٢٠٠٨).

ـ قدم الرئيس الصومالي عبد الله يوسف استقالته (أمس الأول)، مؤكداً أن معظم أراضي الصومال لا تخضع لسلطته الانتقالية التي لا تتعدى بعض الأحياء في مقديشو ومدينة بيداوة، فيما أعلنت إثيوبيا أن قواتها ستنسحب من الصومال كما هو مخطط لها على الرغم من استقالة يوسف، وسط أنباء عن تحرك القوى الإسلامية المسلحة ـ التي باتت تنتشر على معظم الأراضي الصومالية ـ للسيطرة على الحكم. (وكان الرئيس الصومالي أقال رئيس حكومته الانتقالية نور حسن حسين ـ المقرب من إثيوبيا ـ منتصف الشهر الجاري. وعين بعد يومين محمد محمود غوليد رئيساً للحكومة الانتقالية خلفاً لنور حسن حسين. لكن البرلمان رفض تعيين غوليد، الأمر الذي دفع بالرئيس عبد الله يوسف إلى الاستقالة). (**الحياة**، بيروت، ٣١/١٢/٢٠٠٨).

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

ـ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة بحثوا خلاله في إنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد ندّد الوزراء بالعدوان الإسرائيلي، وطالبوا حركتي حماس وفتح بعقد اجتماع حاسم وتشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة العدوان. لكن الوزراء أعلنوا تأجيل موضوع عقد قمة عربية طارئة (طالبت بعقدها كل من قطر وسورية) وقرروا تشكيل وفد وزاري للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي بهدف إصدار قرار بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ورفع الحصار عن القطاع وفتح

المعابر المؤدية إليه. (**الأهرام**، القاهرة، ١/١/ ٢٠٠٩). وقد تقدم الوزراء العرب بمشروعهم لوقف إطلاق النار، ورفضته الإدارة الأمريكية، معتبرة أنه غير متوازن؛ لا يدين إطلاق الصواريخ من قطاع غزة. (**القدس العربي**، لندن، ٢/١/٢٠٠٩).

ـ أعلنت حركة حماس استشهاد أحد قيادييها الشيخ نزار ريان في قصف جوي استهدف منزله شمال غزة. (**الأهرام**، القاهرة، ٢/١/ ٢٠٠٩).

ـ بدأت القوات الإسرائيلية هجوماً برياً واسعاً على قطاع غزة بعد ٨ أيام مِنْ الهجمات الجوية المتواصلة أخفقت خلالها في إيقاف إطلاق الصواريخ من القطاع. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٤/١/٢٠٠٩).

ـ شهد محيط مدينة غزة والمناطق الحضرية الأخرى في قطاع غزة اشتباكات عنيفة بين القوات الإسرائيلية ومقاتلي حماس، بعدما قررت قوات الاحتلال التقدم في عمق القطاع. وقد اجتمع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في رام الله مع رئيس السّلطة الفلسطينيّة محمود عباس ودعا إلى وقف العنف. لكنه وجه انتقادات إلى حماس، معتبراً أنه كان عليها ألّا ترد بالصواريخ على الهجمات الإسرائيلية. أما رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي يقوم بجولة في المنطقة، فقد حمّل إسرائيل المسؤولية بشكل أساسي عما آلت إليه الأمور في غزة، موضحاً أن حماس كانت قد وافقت على التهدئة المصرية وأوقفت إطلاق الصواريخ على أن يرفع الحصار عن غزة. لكن بدلاً من ذلك شددت إسرائيل حصارها الخانق وأمعنت في خرق شروط التهدئة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٦/١/٢٠٠٩).

ـ ارتفعت الخسائر في الأرواح المدنية في غزة بشكل مثير مع استهداف العدوان الإسرائيلي المستشفيات ومدارس الأمم المتحدة التي لجأ إليها مئات المدنيين الفلسطينيين. وقد سقط أكثر من مئة مدني بينهم ٤٢ على الأقل استشهدوا بالقصف الإسرائيلي الذي استهدف ٣ مدارس تابعة للأمم المتحدة وأصيب العشرات بجروح. (**الحياة**، بيروت، ٧/١/ ٢٠٠٩).

ـ اجتمع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق، داعياً إلى ممارسة الضغوط على حماس، فيما أكد الرئيس السوري أن الأزمة في غزة ناجمة عن العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق المفروض على غزة. (**الحياة**، بيروت، ٧/١/٢٠٠٩).

ـ ساد التوتر في الجنوب اللبناني عقب إطلاق ٣ صواريخ من الجنوب باتجاه المستوطنات الإسرائيلية. ورد الجانب الإسرائيلي بقذائف معدودة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ، فيما بدأت السلطات اللبنانية التحري حول الحادث. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٩/١/٢٠٠٩).

ـ أصدر مجلس الأمن الدولي بإجماع ١٤ صوتاً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت قراراً يحمل الرقم ١٨٦٠ يدعو إلى وقف فوري وثابت لإطلاق النار في قطاع غزة، يؤدي إلى انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من القطاع، وإمداد السكان بالتجهيزات والمساعدات الإنسانية. كما يدعو إلى إجراء مصالحة بين الفلسطينيين، ويطالب الدول الأعضاء ببذل الجهود لتوفير الترتيبات والضمانات لمنع تهريب السلاح وضمان إعادة فتح المعابر إلى غزة على أساس اتفاقية عام ٢٠٠٥، مرحباً بالجهود المصرية في هذا المجال. وقد صدر القرار بعد مفاوضات صعبة لوزراء الخارجية العرب مع أعضاء مجلس الأمن. (**السفير**، بيروت، ٩/١/ ٢٠٠٩).

ـ قرر الرئيس الفنزويلي هيغو شافيز قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها الإرهابي على قطاع غزة، وطلب من السفير الإسرائيلي مغادرة كراكاس. (**السفير**، بيروت، ٩/١/٢٠٠٩).

ـ تجاهلت إسرائيل قرار مجلس الأمن الرقم ١٨٦٠ الداعي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة. كذلك رفضت حماس تبنّي القرار

باعتباره لا يخدم سوى المصالح الإسرائيلية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٠).

ـ حذر حزب الله إسرائيل من مغبة استخدام ذريعة إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان على إسرائيل لشن عدوان على لبنان. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٢).

ـ جدّدت قطر مطالبتها بعقد قمة عربية طارئة في الدوحة لمناقشة رفض إسرائيل الالتزام بقرار مجلس الأمن الرقم ١٨٦٠ الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٣). وقد واجهت الدعوة القطرية من جديد معارضة مصرية وسعودية باعتبار أن القمة العربية الاقتصادية ستعقد في الكويت الأسبوع المقبل، ويمكن مناقشة العدوان الإسرائيلي على جانب هذه القمة. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٩/١/١٣).

ـ توعد إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بضرب حماس بـ « قبضة حديدية»، فيما أكد إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية (المقالة) أن غزة لن تسقط. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٣). وجاءت تهديدات أولمرت وسط تقارير تؤكد أن القوات الإسرائيلية المندفعة في مدينة غزة فشلت في إنجاز تقدم يذكر داخل المدينة. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٩/١/١٣).

ـ حذت بوليفيا حذو فنزولا وقررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها الوحشي على غزة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٥).

ـ أطلقت بضعة صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل للمرة الثانية في خلال أسبوع. واعتبرت الحكومة اللبنانية أن هذه المحاولات تهدف إلى دفع لبنان إلى مواجهة جديدة (مع إسرائيل). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٥).

ـ اشتدت التجاذبات العربية مع قرار العربية السعودية ـ التي رفضت عقد القمة العربية الطارئة في قطر ـ دعوة قادة مجلس التعاون الخليجي لعقد قمة خليجية طارئة في الرياض للبحث في العدوان الإسرائيلي على غزة، فيما أعلن عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن النصاب المطلوب لعقد القمة العربية التي دعت إليها قطر (١٥ بلداً) لم يكتمل. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٥).

ـ اتفق قادة دول مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية الطارئة التي عقدت في الرياض بدعوة من السعودية على تفادي الانشقاق خلال القمة الاقتصادية المقرر انعقادها في الكويت وعلى دعم المبادرة المصرية الهادفة إلى وقف إطلاق النار في غزة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٩/١/١٦).

ـ اغتيل وزير الداخلية الفلسطيني في حكومة حماس سعيد صيام مع أفراد من عائلته بغارة جوية إسرائيلية بينما كان متواجداً في منزل شقيقه في مخيم جباليا للاجئين في غزة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٩/١/١٦).

ـ وقّعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني اتفاقية تقوم الولايات المتحدة بموجبها باتخاذ إجراءات لمنع تدفق الأسلحة إلى حماس عن طريق الأنفاق المتصلة بشبه صحراء سيناء المصرية. وستقدم الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية مساعدات تقنية وتقوم بمهمة مراقبة حركة تهريب الأسلحة. وصرحت رايس بأن وقف تهريب السلاح من دول مثل إيران كان أحد شروط وقف إطلاق النار في غزة وأن الدول الأوروبية الحليفة، ومن ضمنها بريطانيا وألمانيا وفرنسا، من المحتمل أن تنضم إلى القوات المكلفة بالرقابة. وسيعمل الجانبان الأمريكي والإسرائيلي على وضع التفاصيل لتشكيل قوة مراقبة الأسلحة. (**إنترناشيونال هيرالد تريبيون** ، باريس، ٢٠٠٩/١/١٧).

ـ انعقدت في الدوحة قمة عربية طارئة للبحث في العدوان الإسرائيلي على غزة، بعد أن أصرت قطر على عقدها بمن حضر، وهم إلى جانب أمير قطر، صاحب الدعوة، رؤساء سورية، الجزائر، لبنان، موريتانيا، السودان وجزر القمر، إضافة إلى ممثلين عن المغرب وجيبوتي والعراق وليبيا. وشارك في جانب من القمة

الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وموفد لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ومثّل الجانب الفلسطيني خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بعدما اعتذر محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، عن الحضور. وأكدت كل من قطر وموريتانيا خلال القمة تعليق علاقتهما مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها على غزة. وقد دعت القمة إلى تعليق المبادرة العربية للسلام، وإنهاء كل أشكال التطبيع مع إسرائيل ووضع حد لعدوانها على قطاع غزة والانسحاب منه وفتح كل المعابر المؤدية إليه لتأمين دخول المساعدات الإنسانية. كما دعت إلى المصالحة بين الفلسطينيين وتأسيس صندوق خاص لإعادة الإعمار في قطاع غزة. وتعهد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تخصيص ٢٥٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة. وكان خالد مشعل أكد خلال جلسة الافتتاح أن حماس لن تقبل بشروط إسرائيل لوقف إطلاق النار على الرغم من كل الدمار في قطاع غزة. وشدّد الرئيس السوري بشار الأسد على أن المبادرة العربية للسلام في «حكم الميتة» وأن إسرائيل كيان إرهابي لا يتكلم سوى بلغة الدم. (**أخبار الخليج**، المنامة، ١٧/١/ ٢٠٠٩). وأعلن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية، أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبلغه بعدم حضوره القمة نتيجة الضغوط الهائلة التي مورست عليه، فيما اعترف عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية الذي قاطع قمة الدوحة أيضاً بأن الوضع العربي يعيش حالة من الفوضى الكبرى. (**القدس العربي**، لندن، ١٧/١/٢٠٠٩).

ـ أكد الرئيس المصري حسني مبارك، في إشارة إلى الترتيبات التي يجري الحديث عنها لمنع تهريب الأسلحة على طول حدود مصر ـ غزة، أن مصر ترفض أي تواجد للقوات الأجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة أو ظرف. (**الأهرام**، القاهرة، ١٨/١/٢٠٠٩).

ـ أعلنت إسرائيل وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد في قطاع غزة منهية عدوانها على القطاع الذي استمر ٢٢ يوماً. بدورها أعلنت حركة حماس وفصائل فلسطينية من دمشق وقفاً للنار، بعد ساعات من الإعلان الإسرائيلي، وطالبت بسحب القوات الإسرائيلية من القطاع في غضون أسبوع. وتحدثت مصادر أمنية فلسطينية عن استشهاد أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني وإصابة أكثر من ٥٣٠٠ آخرين في العدوان الإسرائيلي. وأكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة أن ٦٥ بالمئة من الشهداء هم من المدنيين. وقال ناطق عسكري إسرائيلي إن عشرة جنود قتلوا وإن ٢٠٧ آخرين جرحوا في الحرب. (**النهار**، بيروت، ١٩/١/ ٢٠٠٩). وأكد مسؤولون طبيون في غزة استشهاد أكثر من ٤١٠ أطفال و١٠٨ نساء في العدوان على غزة. (**القدس العربي**، لندن، ١٩/١/٢٠٠٩).

ـ عقد اجتماع دولي حول غزة في شرم الشيخ، أعرب خلاله المشاركون عن تأييدهم الرئيس المصري حسني مبارك في جهوده من أجل تثبيت وقف إطلاق النار في غزة. وشارك في الاجتماع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس التركي عبدالله غول، بالإضافة إلى رؤساء حكومات بريطانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وعمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية. (**الأهرام**، القاهرة، ١٩/١/ ٢٠٠٩).

ـ أعلن غوردن براون رئيس الوزراء البريطاني أن نحو ٤٠٠ جندي بريطاني فقط سيبقون في العراق بعد نهاية تموز/ يوليو المقبل للمساهمة في تدريب القوات العراقية. (**الدالي ستار**، بيروت، ١٩/١/٢٠٠٩).

ـ أفادت تقارير المراقبين أن الجانب الإسرائيلي تحدث عن تدمير مؤسسات حركة حماس، فيما استمر مقاتلو حماس في إطلاق الصواريخ، الأمر الذي يشير إلى أن مكاسب إسرائيل في حرب غزة غير أكيدة. (**إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠/١/٢٠٠٩).

ـ ذكر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن أكثر من ٢٢ ألف مبنى إما دمرت أو لحقت بها أضرار، وقدر إجمالي قيمة الخسائر في غزة بما لا يقل عن ١,٩ مليار دولار. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠/١/٢٠٠٩).

ـ أعلنت منظمة العفو الدولية أن استخدام الجيش الإسرائيلي للقنابل الفسفورية في قطاع غزة «'واضح وأكيد»، وذلك بعد أن زار فريق للمنظمة غزة واتهم إسرائيل بارتكاب جريمة حرب. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠/١/٢٠٠٩).

ـ افتتحت في الكويت اجتماعات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية تحت عنوان « قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة» بحضور ١٧ من الملوك والرؤساء والأمراء العرب. وعكست الجلسة الافتتاحية للقمة الانقسامات العربية، مع إعلان مصر والسلطة الفلسطينية والكويت والسعودية تمسكها بمبادرة السلام العربية، واعتبار سورية هذه المبادرة «في حكم الميتة» ودعوتها العرب إلى دعم المقاومة الفلسطينية وعدم التشكيك في صدقيتها. لكن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز قرر تجاوز الخلافات العربية والتقى الرئيس السوري بشار الأسد في إطار قمة مصغرة للمصالحة جمعت أيضاً أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والرئيس المصري حسني مبارك، وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح و العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة و العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني. وفي موقف يهدف إلى ردم الهوة بين المطالبين بتعليق مبادرة السلام العربية والمطالبين بالتمسك بها، أكد العاهل السعودي أن على إسرائيل أن تدرك أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت، وأن مبادرة السلام العربية المطروحة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد. وحيّا شهداء غزة وأبطالها وصمودهم وكل من بذل جهده وفكره لوقف النزف خاصة الأشقاء في مصر. وحذر من خطورة استمرار الانشقاق الفلسطيني وانعكاسه على القضية الفلسطينية، داعياً إلى الوحدة التي تؤدي إلى النصر. وقال متوجهاً إلى القادة العرب من أجل المصالحة العربية «... يجب أن أكون صريحاً صادقاً مع نفسي ومعكم فأقول إن خلافاتنا السياسية أدت إلى فرقتنا وانقسامنا وشتات أمرنا، وكانت هذه الخلافات ولا تزال عوناً للعدو الإسرائيلي الغادر، ولكل من يريد شق الصف العربي لتحقيق أهدافه الإقليمية على حساب وحدتنا وعزتنا وآمالنا... إننا قادة الأمة العربية مسؤولون جميعاً عن الوهن الذي أصاب وحدة موقفنا وعن الضعف الذي هدد تضامننا ... ومن هنا اسمحوا لي أن أعلن باسمنا جميعاً أننا تجاوزنا مرحلة الخلاف وفتحنا باب الأخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ ...». وأعلن العاهل السعودي تقديم مليار دولار مساهمة في البرنامج المقترح من هذه القمة لإعادة إعمار غزة. (**النهار**، بيروت، ٢٠/١/٢٠٠٩). وقد اختتمت القمة بإصدار إعلان اقتصادي تضمن سلسلة قرارات تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خصوصاً من خلال السعي إلى تحقيق الاتحاد الجمركي وإطلاق صندوق بملياري دولار لدعم المشاريع العربية الصغرى والمتوسطة، وقد قدمت الكويت ربع هذا المبلغ. (**النهار**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٩). كما أصدرت القمة بياناً بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، توجه فيه القادة العرب بتحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم، وندّدوا بهذا العدوان الهمجي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى، وأحدث دماراً هائلاً. وطالب القادة العرب بوقف العدوان الإسرائيلي والانسحاب فوراً من قطاع غزة وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، وحمّلوا إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب، مع اتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. كما أكدوا عزمهم على تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، ورحبوا بالمساهمات التي تمّ الإعلان عنها في هذا

الاجتماع. وكلف القادة وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة العربية بمتابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتنقية الأجواء العربية بالبناء على مبادرة العاهل السعودي وما تم تحقيقه في قمة الكويت في هذا المجال. (**السفير**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٩).

ـ دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي ـ مون الذي زار قطاع غزة إلى محاسبة المسؤولين عن قصف مبان ومدارس تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة. (**القدس العربي**، لندن، ٢١/١/٢٠٠٩).

ـ تسلم الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما مهامه بوصفه الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة في احتفال حضره أكثر من مليوني مواطن. وقد ألقى خطاباً بالمناسبة أكد فيه أن عهده سوف يكون بممارساته ومسلماته قطيعة واضحة مع إرث سلفه جورج بوش وسياساته داخلياً وخارجياً. ودحض السياسات الاقتصادية والسياسية لبوش، بدءاً من الرأسمالية غير الملجومة، وانتهاء برموز «الحرب على الارهاب» و«الحرب الاستباقية»، مؤكداً أن أمريكا في عهده ستستعيد مركزها القيادي ليس بالقوة العسكرية، بل بالتحالفات والقيم. وقال: «أما بالنسبة إلى دفاعنا المشترك، فإننا نرفض الخيار بين أمننا ومثلنا. وتذكروا أن أجيالاً سابقة واجهت الفاشية والشيوعية ليس بالصواريخ والدبابات فحسب، إنما بالتحالفات القوية والاقتناعات الثابتة. لقد فهموا أن قوتنا وحدها لا تستطيع حمايتنا، كما لا تخولنا أن نفعل ما يحلو لنا». وأعلن عن فتح صفحة جديدة مع العالم كله، مؤكداً مد يده إلى العالم الإسلامي، وقال: «ولكل الشعوب والحكومات الأخرى التي تشاهدنا اليوم، من أكبر العواصم إلى القرية الصغيرة التي ولد فيها أبي، إعرفوا أن أمريكا صديقة لكل أمة ولكل رجل وامرأة وولد يسعى إلى مستقبل قوامه السلام والكرامة، وأننا جاهزون كي نقود من جديد»... «وللعالم الاسلامي نقول، نريد طريقاً جديداً إلى الأمام بالاستناد إلى المصالح المشتركة والاحترام المتبادل»،... «ولأولئك القادة في العالم الذين يسعون إلى ذر النزاعات أو تحميل الغرب المسؤولية عن أمراض مجتمعاتهم، يجب أن تعرفوا أن شعوبكم سوف تحكم عليكم استناداً إلى ما ستبنونه، لا إلى ما تدمرونه». وأكد «أن العالم تغير ويجب أن نتغير معه»، وتحدث عن المبادئ والمسلمات والقيم التي سينطلق منها لمعالجة الأزمة الاقتصادية وتحديات حربي العراق وافغانستان، ومعالجة القضايا الدولية الاخرى التي ورثها عن بوش. وعن العراق وأفغانسان، قال: «سنباشر بترك العراق لأهله بطريقه مسؤولة، ونرسي سلاماً مكتسباً بجهد في أفغانستان» وفي إشارة إلى البرنامج النووي الإيراني، قال: «سنعمل مع الأصدقاء القدامى والأعداء السابقين بلا كلل لخفض التهديد النووي..». (**النهار**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٩).

ـ أجرى الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اليوم الأول لولايته اتصالات بعدد من المسؤولين العرب والإسرائيليين وتعهد لهم بالعمل «بصورة فعالة» من أجل السلام في المنطقة. وقد اتصل هاتفياً بالرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله. (**القدس العربي**، لندن، ٢٢/١/٢٠٠٩).

ـ وقّع الرئيس الأمريكي باراك أوباما مرسوماً تنفيذياً بإغلاق معتقل غوانتانامو (المخالف للقانون الدولي الإنساني في خطوة تهدف إلى تحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج). (**القدس العربي**، لندن، ٢٣/١/٢٠٠٩).

ـ أعرب ديمتري ميدفديف، الرئيس الروسي، عن استعداد روسيا للتعاون مع إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أفغانستان، بما في ذلك في مجال تأمين إمدادات قوات حلف شمال الأطلسي إلى كابول. (**القدس العربي**، لندن، ٢٤/١/٢٠٠٩).

ـ أعلن الجيش الإثيوبي أنه أنهى انسحابه الكامل من الصومال، لينهي بذلك تدخله العسكري في

الصومال الذي بدأ في نهاية ٢٠٠٦ لدعم الحكومة الصومالية ضد المحاكم الإسلامية. وقد قررت القوات الإثيوبية الانسحاب من الصومال بعد أن تحولت مقديشو وعدد متزايد من المناطق الصومالية ابتداء من مطلع عام ٢٠٠٧ إلى مسرح لحرب عصابات عنيفة تستهدف خصوصاً القوات الحكومية الصومالية والإثيوبية وتقودها حركة «الشباب» الإسلامية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٦) .

ـ قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى قائمة بالتعهدات المالية العربية لإعادة إعمار غزة، فأكد أن السعودية تعهّدت بتقديم مليار دولار، فيما تعهّدت قطر بتقديم ٢٥٠ مليون دولار والجزائر ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار تعهّدت بها هيئة خيرية قطرية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٧).

ـ عقدت جولة رابعة من الحوار بين القيادات اللبنانية المختلفة حول الاستراتيجية الدفاعية دون التوصل إلى نتيجة سوى التوافق على عقد جولة جديدة من الحوار في الثاني من آذار/ مارس المقبل. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٧).

ـ وافقت الحكومة السورية على تعيين ميشال خوري سفيراً للبنان في دمشق وأرجأت تعيين سفيرها في لبنان إلى وقت آخر. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٨).

ـ أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في مقابلة مع قناة «العربية» الاخبارية أن الولايات المتحدة مستعدة لمد يد السلام إلى إيران إذا «أرخت قبضتها»، ورأى أن الوقت مناسب كي يعاود الفلسطينيون وإسرائيل مفاوضات السلام. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٨).

ـ بدأ المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل جولته الأولى في المنطقة بمحادثات مع المسؤولين في القاهرة، من أجل تثبيت وقف النار في قطاع غزة والبحث في وسائل منع تهريب السلاح إلى القطاع. وتزامناً مع بدء ميتشل مهمته، اهتز وقف النار في غزة عقب تفجير عبوة ناسفة بسيارة جيب إسرائيلية مما أدى إلى مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين بجروح، وردت إسرائيل بغارة جوية وبتوغل للدبابات في القطاع (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٨). وانتقل ميتشل إلى إسرائيل آتياً من القاهرة، وصرح بأن «وقفاً طويل الأمد للنار في قطاع غزة يجب أن يستند إلى وقف عمليات تهريب الأسلحة إلى القطاع ووقف الأعمال العدائية وفتح المعابر الحدودية على أساس الاتفاق الموقّع عام ٢٠٠٥». والتقى ميتشل رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، مؤكداً أهمية تثبيت وقف النار. أما أولمرت، فجدد بعد اللقاء قوله بأن فتح المعابر في قطاع غزة يجب أن يكون مرتبطاً بتسوية قضية جلعاد شاليت، الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حركة حماس (**النهار**، بيروت، ١/٢٩/ ٢٠٠٩). والتقى ميتشل في رام الله رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وصرح بأن النجاح في وقف تهريب السلاح إلى غزة يتطلب إيجاد آلية تسمح بتدفق السلع المشروعة إلى غزة بمشاركة السلطة الفلسطينية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٩/١/٣٠).

ـ رفض رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل الشروط الإسرائيلية لفتح المعابر في مقابل إطلاق الجندي الأسير لدى الحركة جلعاد شاليت، ووعد بـ «مفاجأة» لبناء مرجعية جديدة بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٩). وقد ندّدت حركة فتح بتصريح مشعل. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٩/١/٣٠).

ـ عبّر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان عن استيائه من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث اتهم الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز على مرأى من العالم، بأنه «يعرف جيداً كيف يقتل الفلسطينيين» في غزة، وبادر إلى مغادرة الجلسة المشتركة معه، مستهجناً تصفيق المشاركين لكلمة بيريز في المنتدى. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/١/٣٠).

ـ انتخب في جيبوتي الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الجناح المعتدل للمحاكم الإسلامية رئيساً

جديداً للصومال، خلفاً للرئيس المستقيل عبد الله يوسف. وتعهد الشيخ شريف بتشكيل حكومة وطنية موسعة، داعياً كل الفصائل الصومالية المسلحة في البلاد، خاصة حركة الشباب الإسلامية المتشددة التي «تتوسع عسكرياً في البلاد» إلى الانضمام إلى اتفاقية المصالحة التي تم التوصل إليها في جيبوتي مع الحكومة الانتقالية السابقة برعاية الأمم المتحدة. (**ميدل إيست أون لاين**، ٣١/١/٢٠٠٩).

شباط (فبراير) ٢٠٠٩

ـ بدأت في أديس أبابا اجتماعات الاتحاد الأفريقي للبحث في مقترح ليبي بقيام اتحاد للولايات الأفريقية على غرار النموذج الأمريكي، وانتخب قادة الاتحاد معمر القذافي الزعيم الليبي رئيساً دورياً للاتحاد لمدة سنة. (**الحياة**، بيروت، ٣/٢/٢٠٠٩). وقد دعا قادة الاتحاد إلى قيام سوق أفريقية مشتركة وتعزيز التمثيل الأفريقي في المحافل الدولية. وقرروا تعزيز سلطة مفوضية الاتحاد (الهيئة التنفيذية للاتحاد) في هذه المرحلة بدلاً من التشكيل الفوري لحكومة الولايات الأفريقية التي اقترحها القذافي. (**الأهرام**، القاهرة، ٤/٢/٢٠٠٩).

ـ اتهم السودان التشاد بالمشاركة في مخطط تآمري إقليمي ودولي لإسقاط النظام في السودان وقطع المبادرات لحل أزمة دارفور. (**الأهرام**، القاهرة، ٤/٢/٢٠٠٩).

ـ اجتمع وزراء خارجية تسعة بلدان عربية في أبو ظبي (السعودية، مصر، الأردن، تونس، المغرب، اليمن، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وفلسطين)، وبحثوا في إنهاء الانقسام الفلسطيني ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية وحشد الدعم لمبادرة السلام العربية وتشكيل توافق عربي يضع حداً للتدخلات غير العربية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٤/٢/٢٠٠٩).

ـ دمرت مصر ٣ أنفاق على الحدود بين رفح وقطاع غزة، فيما أكد روبرت وود المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن مصر تتعاون مع الولايات المتحدة لضبط الحدود مع قطاع غزة ومنع تهريب الأسلحة (**الأهرام**، القاهرة، ٤/٢/٢٠٠٩). وقد أكد الرئيس المصري حسني مبارك أن مصر تسعى إلى تثبيت وقف إطلاق النار في غزة، لكنه قال إن الاتفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي لمراقبة تهريب السلاح لا يلزم مصر بشيء. (**الأهرام**، القاهرة، ٥/٢/٢٠٠٩).

ـ قتل ١٥ عراقياً في تفجير انتحاري داخل مطعم في خانقين التي يطالب الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان. (**السفير**، بيروت، ٦/٢/٢٠٠٩).

ـ أكدت الأنباء أن القوات الأمريكية في العراق انتهكت الاتفاقية الأمنية مع العراق مرتين خلال أسبوعين، وأقدمت على مهاجمة عراقيين مشتبهين دون تنسيق مع القوات العراقية. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٧/٢/٢٠٠٩).

ـ قررت الإمارات العربية المتحدة تقديم ١٠ طائرات هليكوبتر من طراز «بوما» إلى لبنان، وذلك خلال محادثات أجراها الرئيس اللبناني ميشال سليمان مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في أبو ظبي. (**الدايلي ستار**، بيروت، ١١/٢/٢٠٠٩).

ـ استقبل العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في الرياض الرئيس الصيني هو جينتاو وبحث معه في أهمية تحقيق السلام الشامل في المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية. وشهد الجانبان توقيع اتفاق تلزيم الشركة الصينية لسكك الحديد لتفيذ مشروع قطار المشاعر المقدسة من عرفات إلى مزدلفة فمنى، إضافة إلى مذكرات تعاون في مجالات النفط والغاز والمعادن والحجر الصحي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/٢/٢٠٠٩).

ـ أظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت (أمس الأول) فوز أحزاب اليمين على أشكالها في الانتخابات، لكن تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة سيواجه صعوبات، نظراً إلى عدم تحقيق أي حزب أغلبية مريحة، إذ حصل

حزب كاديما على ٢٨ مقعداً، والليكود على ٢٧ مقعداً، فيما تقدم حزب « إسرائيل بيتنا» المتطرف، على حزب العمل الذي أعلن البقاء في المعارضة. (**الحياة**، بيروت، ٢/١٢/ ٢٠٠٩).

ـ أفرغت السلطات القبرصية شحنة من الأسلحة التقليدية من سفينة احتجزتها الشهر الماضي بناء على طلب أمريكي (باعتبار أنها تحمل أسلحة إيرانية إلى سورية)، فيما ذكرت أنباء إسرائيلية أن شحنة الأسلحة مخصصة لحزب الله وحركة حماس. وقد نفت إيران أن تكون السفينة تحمل أسلحة إلى غزة (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/١٤).

ـ قتل أكثر من ٣٥ شخصاً وأصيب نحو ٨٤ بجروح في تفجير انتحاري نفذته امرأة وسط مسيرة راجلة لزوار شيعة جنوب بغداد إلى كربلاء لإحياء ذكرى أربعين الإمام الحسين (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/١٤).

ـ اختار الشيخ شريف شيخ أحمد، الرئيس الصومالي، أحمد عمر عبد الرشيد علي شارماركي (مقيم في الولايات المتحدة ويحمل الجنسية الكندية) لتولي منصب رئيس الوزراء في الصومال (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/١٤). وقد منح البرلمان الصومالي الثقة لرئيس الوزراء المعين (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٢٠٠٩/٢).

ـ أبرمت الحكومة العراقية صفقة سلاح مع الولايات المتحدة بقيمة ٥ مليارات دولار تتضمن مركبات وقطع غيار وبرامج تدريبية. وكانت الحكومة أبرمت مع الولايات المتحدة في آب/ أغسطس الماضي صفقة مماثلة بقيمة ٩ مليارات دولار تشمل خصوصاً مروحيات وعربات مصفحة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٩/٢/١٥).

ـ رأى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن المواجهات مع إسرائيل منذ عام ١٩٨٢ تشير إلى أنه لم يبق لدى الإسرائيليين سوى التفوق في سلاح الجو، وإذا تغيرت معادلة الجو تغيرت معادلة الصراع كله، مؤكداً أنه من حق المقاومة امتلاك أي سلاح ومن ضمنه سلاح الدفاع الجوي (**السفير**، بيروت، ١٧/ ٢٠٠٩/٢).

ـ أعلن عن توصل الحكومة السودانية وأحد فصائل العدل والمساواة المتمردة في دارفور إلى اتفاق لبناء الثقة بين الطرفين خلال اجتماعات عقدت في الدوحة برعاية قطرية. ويدعو الاتفاق إلى حل أزمة دارفور في موعد أقصاه ٣ أشهر وإلى تبادل الأسرى، لكنه لا ينص على وقف إطلاق النار. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٩/٢/١٨).

ـ استقبل الرئيس السوري بشار الأسد وفداً من الكونغرس الأمريكي برئاسة السناتور بنيامين كاردن عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في إطار الاتصالات الجارية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية. وصرح الرئيس السوري بأن لدى سورية انطباعاً بأن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مختلفة عن إدارة سلفه جورج بوش، لكنه على دمشق التريث ورؤية الواقع والنتائج. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/١٩).

ـ أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، تقريراً بشأن اتهام دمشق بالعمل لتطوير برنامج نووي «سري»، ذكر فيه أن تحليل العينات البيئية المأخوذة من موقع الكبر في دير الزور في سورية الذي قصفه الطيران الإسرائيلي عام ٢٠٠٧، يكشف عن «وجود عدد كبير من جسيمات اليورانيوم الطبيعي المنتج من طريق المعالجة الكيماوية». وأكد أن الوكالة طالبت دمشق بأن تتيح لها معاينة الموقع الذي يشمل محطة معالجة للمياه، إضافة إلى مواقع أخرى للتحقق من مصدر اليورانيوم. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٠).

ـ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية النتائج النهائية لانتخابات مجالس ١٤ محافظة عراقية، التي أظهرت تقدم اللوائح التي يدعمها رئيس الوزراء نوري المالكي في بغداد وتسع محافظات تسيطرعليها الأحزاب الشيعية منذ انتخابات عام ٢٠٠٥. وحصلت لائحة «ائتلاف دولة القانون»، بزعامة المالكي، على ٢٨ مقعداً في بغداد من أصل ٥٧، و٢٠ في

البصرة من أصل ٣٥، و٨ في بابل من أصل ٣٠، وخمسة في المثنى من أصل ٢٦، و٨ في ميسان من أصل ٢٧، و١٣ في ذي قار من أصل ٣١، و٩ في كربلاء من أصل ٢٧، و١١ في القادسية من أصل ٢٨، و١٣ في واسط من أصل ٢٨، و٧ في النجف من أصل ٢٨. وفي نينوى، التي تضم الموصل، تصدرت قائمة «الحدباء» المستقلة المعارضة لهيمنة الأكراد النتائج، حاصدة ١٩ مقعداً من أصل ٣٧، وجاءت بعدها قائمة «نينوى المتآخية» التابعة للأكراد، جامعة ١٢ مقعداً، وحصل «الحزب الإسلامي» على ثلاثة مقاعد وبقيت ثلاثة مقاعد لمكونات أخرى. وفي الأنبار، تصدرت قائمة «تحالف صحوة العراق» التي يتزعمها زعيم ميليشيات «صحوة الأنبار» أحمد أبو ريشة، وحصدت ٨ مقاعد من أصل ٢٩، فيما حصل «تجمع المشروع الوطني العراقي»، برئاسة رئيس «جبهة الحوار الوطني العراقية» النائب صالح المطلك، على ستة مقاعد، والقائمة التي يدعمها «الحزب الإسلامي» على ستة مقاعد. وتوزعت المقاعد الأخرى على أربعة كيانات سياسية. وفي صلاح الدين حصلت «جبهة التوافق» على خمسة مقاعد من أصل ٢٨، ومثلها «القائمة العراقية الوطنية» التابعة لرئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، تليهما كل من «جبهة المشروع الوطني» و«تجمع المشروع الوطني العراقي» اللذين حصل كل منهما على ثلاثة مقاعد، وتوزعت المقاعد الأخرى على خمسة كيانات سياسية. وجاءت قائمة «شهيد المحراب» التي يدعمها زعيم «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي» عبد العزيز الحكيم في المركز الثاني في سبع محافظات تسيطر عليها الأحزاب الشيعية. وحصدت ٣ مقاعد في بغداد و٥ في بابل و٥ في البصرة، و٥ في ذي قار، و٤ في كربلاء، و٨ في ميسان، و٥ في المثنى، و٧ في النجف. وحلت القائمة التي يدعمها التيار الصدري ثالثة في بغداد (خمسة مقاعد) وثالثة في ميسان (سبعة مقاعد) وثالثة في ذي قار (سبعة مقاعد). وحصدت ٣ مقاعد في بابل، و٢ في البصرة، و٤ في كربلاء، و٢ في المثنى، و٦ في النجف. وبالرغم من أن يوسف الحبوبي نال أعلى نسبة أصوات في كربلاء إلا أنه لم يحصل سوى على مقعد واحد لترشحه منفرداً. وحصلت «جبهة التوافق» في بغداد على سبعة مقاعد، وتصدرت في ديالى حيث حصلت على تسعة مقاعد من أصل ٢٩ مقعداً. (**السفير**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ أفرجت السلطات المصرية عن المعارض أيمن نور، أمس الأول «لأسباب صحية»، فيما ذكر مراقبون «أن الإفراج عن نور جاء في إطار تحسين العلاقات بين القاهرة وواشنطن التي تطالب بإطلاق سراح نور وإسقاط تهم العمالة عن أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية سعد الدين إبراهيم». (**السفير**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ شكك وزير الخارجية البريطانية ديفيد ميليباند، في إمكان أن يبصر حلاً لأزمة الشرق الأوسط أو قياماً لدولة فلسطينية «وهو حي». ورأى «أن القضية الفلسطينية تصبح أكثر صعوبة بعد كل عام، وصار من الواضح أن المشكلة هي أمن إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية كافة». أضاف «أنا شخصياً لست قادراً على الاعتراف لنفسي بأن إنشاء الدولة الفلسطينية لن يحدث، لكن ما أعرفه هو أن كل عام يمر يجعل هذا الحلّ أكثر صعوبة لأسباب ليس أقلها وقوع المزيد من حمامات الدم..». (**السفير**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ كشفت ألمانيا عن انقسامات بين دول حلف شمال الأطلسي حيال أفغانستان، مع إعلان رفضها لاقتراح أمريكي بزيادة عديد قوات الأطلسي هناك. وأعلن وزير الدفاع الألماني فرانس جوزيف يونغ أن بلاده تعارض اقتراح الولايات المتحدة استخدام «قوة الرد السريع» التابعة للحلف لتوفير أمن الانتخابات الرئاسية الأفغانية المزمعة في ٢٠ آب/أغسطس المقبل، مؤكداً أنه «يجب ألا ينظر لقوة الرد السريع على أنها قوة احتياط». وتقضي مهمة هذه القوة، التي تشكلت في العام ٢٠٠٢ وبدأت عملها منذ ثلاثة أعوام، بتأمين إمدادات عسكرية برية وجوية وبحرية للحلف، بسرعة لا تتجاوز الخمسة أيام، وفي أي مكان في العالم. وكان وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس

اقترح نشر «قوة الرد السريع» قبل الانتخابات الأفغانية، «لتقديم دعم مؤقت للحلف في مساندة الحكومة الأفغانية والانتخابات». كما طالب حلفاء واشنطن في حلف شمال الأطلسي بأن يقابلوا القرار الأمريكي الأخير بإرسال ١٧ ألف جندي إضافي إلى أفغانستان، «بمزيد من الخطوات» المماثلة. من جهة أخرى، دعا وزير الدفاع البريطاني جون هوتون، دول حلف الأطلسي إلى إنشاء قوة قوامها ثلاثة آلاف جندي، تلتزم الدفاع عن أراضي دول الحلف ضد الهجمات، وهو أمر من شأنه طمأنة حلفاء الحلف في شرق أوروبا، عقب الهجوم الروسي على جورجيا في آب/أغسطس الماضي، وتوفير موارد إضافية لأفغانستان في هذه الأثناء. (**السفير**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ أعلنت الوكالة اليهودية أن عشرة يهود يمنيين نقلوا جواً في عملية خاصة بعدما تلقوا تهديدات من تنظيم القاعدة. ولم تعلق الحكومة اليمنية رسمياً على الإعلان، لكن مصادر في صنعاء أعربت عن اعتقادها بأن هؤلاء انتقلوا بحراً إلى إحدى الجزر الأريترية، قبل نقلهم إلى إسرائيل. (**الحياة**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ أطلق صاروخان من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل التي ردت بإطلاق ٨ قذائف. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ. ورأى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أن إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان يهدد الاستقرار في المنطقة. (**النهار**، بيروت، ٢٢/٢/٢٠٠٩).

ـ تلقى أصحاب ٨٠ منزلاً في القدس يعيش فيها نحو ١٥٠٠ فلسطيني مقدسي، أوامر من بلدية القدس بإخلاء منازلهم في حي البستان جنوب المسجد الاقصى تمهيداً لهدمها بحجة عدم وجود تراخيص ببنائها. وأكد حاتم عبد القادر مستشار شؤون القدس في الحكومة الفلسطينية أن هذه الأوامر تعتبر ترانسفيراً جديداً تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تنفيذه ضد الفلسطينيين في المدينة المقدسة. (**النهار**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩).

ـ وجّه وزراء الخارجية والمال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ختام اجتماعهم في الرياض، انتقادات للادعاءات الإيرانية التي تمس سيادة واستقلال البحرين، على خلفية تصريح أحد مستشاري مرشد الجمهورية، علي أكبر ناطق نوري، أشار فيه إلى أن البحرين كانت تاريخياً تابعة لإيران. (**الحياة**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩). وقد سارعت إيران إلى معالجة الموضوع، وتلقى وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، رسالة من نظيره الإيراني منوشهر متكي، تتضمن «تأكيد التزام إيران بسيادة واستقلال البحرين». (**السفير**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩).

ـ قتل ٦ من قوات حفظ السلام الأفريقية، وأصيب ٢٠ بجروح في هجوم انتحاري بواسطة سيارة مفخخة استهدفت قاعدة لقوات حفظ السلام. وأعلنت حركة الشباب الإسلامية مسؤوليتها عن تنفيذ الهجوم. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩).

ـ أجرى الرئيسان المصري حسني مبارك والسوداني عمر البشير محادثات في القاهرة تركزت على تسريع تسوية أزمة دارفور وإمكان تعليق تحركات المحكمة الجنائية الدولية التي قد توجه إلى البشير اتهامات بجرائم ضد الإنسانية وتطلب توقيفه. (**الحياة**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩).

ـ أدى انفجار قنبلة في سوق سياحي في سوق الخليل في القاهرة إلى مقتل سائح فرنسي وإصابة ١٧ آخرين بجروح (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩). وذكرت أجهزة الأمن أن العملية فردية نفذتها وخططت لها مجموعة تتكون من ثلاثة أو أربعة أشخاص ممن يعتنقون أفكاراً متطرفة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

ـ أصدر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مرسوماً بإجراء تعديل على الحكومة الأردنية التي يرأسها نادر الذهبي. وخرج بموجب التعديل ٩ وزراء من الحكومة، أبرزهم وزير الخارجية صلاح الدين البشير الذي تسلم حقيبته ناصر جودة الذي يحظى بحضور واسع

في الأوساط البرلمانية والحزبية والإعلامية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٤).

ـ تقدم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المجلس الدستوري بترشيحه رسمياً للانتخابات الرئاسية المقررة في ٩ نيسان/ أبريل المقبل في ضوء التعديل الدستوري الذي أقرّ في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي وأتاح له الترشح لولاية ثالثة. (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٢٠٠٩/٢).

ـ أعلنت الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية المناوئة للانقلاب في موريتانيا، عن استعدادها للحوار (مع خصومها الحكام العسكريين) تحت إشراف الرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي العقيد معمر القذافي، الزعيم الليبي، شريطة أن لا يكون في ذلك تكريس للأمر الواقع الذي يسعى المجلس العسكري الحاكم إلى فرضه. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٩/٢/٢٤).

ـ فشل بنيامين نتنياهو رئيس حزب الليكود المكلف تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في إقناع كل من وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني رئيسة حزب كاديما وإيهود باراك وزير الدفاع ورئيس حزب العمل بالانضمام إلى حكومة ائتلافية برئاسته. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٤).

ـ قتل ثلاثة جنود أمريكيين ومترجم في اشتباك بمحافظة ديالى في شمال العراق، ليرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الغزو إلى ٢٢٥٠ قتيلاً. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٤).

ـ سقط ٢٣ قتيلاً و٩٠ جريحاً في اشتباكات عنيفة في مقديشو بين القوات الموالية للحكومة الصومالية ومسلحين إسلاميين متحالفين مع الشيخ حسن ظاهر عويس القيادي الاسلامي الصومالي المقيم في أريتريا. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٥).

ـ شدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء الياباني تارو آسو، في لقائهما أمس الأول في البيت الأبيض على التعاون بين البلدين من أجل تسوية مشكلة النشاطات الصاروخية لكوريا الشمالية ووضع حد لنشاطاتها النووية. (**النهار**، بيروت، ٢/٢٥/ ٢٠٠٩).

ـ تسلّم العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز من وزير الخارجية السوري وليد المعلم رسالة من الرئيس السوري بشار الأسد، تتعلق بالمصالحة العربية التي بادر اليها العاهل السعودي في قمة الكويت الاقتصادية والتنموية الاجتماعية التي انعقدت الشهر الماضي. وكان رئيس الاستخبارات العامة السعودي الأمير مقرن بن عبد العزيز زار أخيراً سورية ناقلاً إلى الأسد رسالة شفوية من الملك عبد الله. ورأى دبلوماسيون أن الجانبين يسعيان إلى تسوية خلافاتهما تمهيداً لزيارة الأسد الرياض قبل القمة العربية في الدوحة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٥) .

ـ أعلنت دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية أن الهجرة إلى الدولة العبرية تراجعت عام ٢٠٠٨ إلى أقصى حد لها منذ اغتصاب فلسطين، حيث تراجع عدد اليهود القادمين إلى إسرائيل، بنسبة ٢٥ بالمئة ليبلغ ١٣،٦٨١ مهاجراً فقط. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٦).

ـ جاء في التقرير السنوي لحقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة اللبنانية أخفقت في نزع سلاح حزب الله، على رغم القرارات الدولية التي تدعوها إلى ذلك. كما اتهم قوى الأمن الرسمية بممارسة اعتقالات «اعتباطية»، وممارسة التعذيب في السجون. وذكر التقرير أن الحكومة تعاني «الفساد وفقدان الشفافية»، وأشار إلى «تمييز منظم وواسع ضد اللاجئين الفلسطينيين». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٦).

ـ توصل الحزب الحاكم والمعارضة في اليمن إلى اتفاق ينص على تأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في ٢٧ نيسان/أبريل سنتين وإجراء تعديلات دستورية تعزز اللامركزية وتمنح البرلمان صلاحيات أوسع. ويتضمن الاتفاق تعديل قانون الانتخابات وتغيير النظام الانتخابي من الدائرة الفردية المغلقة إلى نظام القائمة مع الانتخاب النسبي. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٩/٢/٢٦).

ـ قرر قاضي التحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري إخلاء سبيل الأخوين محمود وأحمد عبد العال والسوري إبراهيم جرجورة، وذلك قبل أربعة أيام من موعد انطلاق عمل المحكمة الدولية، في لاهاي. وقد أثار قرار قاضي التحقيق تساؤلات حول اعتقال الأخوين عبد العال والتحقيق الدولي في مراحله الأولى. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٦).

ـ أعلن الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف موافقة بلاده على عبور الشحنات غير العسكرية إلى أفغانستان، بعدما أمهلت قرغيزستان واشنطن الأسبوع الماضي ستة أشهر لاقفال قاعدتها الجوية العسكرية على أراضيها، الأمر الذي يضيف مزيداً من التعقيد إلى خطط الولايات المتحدة لزيادة عديد قواتها في أفغانستان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٦).

ـ تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما إخراج الولايات المتحدة من «يوم الحساب العسير» الذي جلبته عليها الممارسات الاقتصادية غير المسؤولة في السنوات الأخيرة والتي أوصلتها إلى أسوأ أزمة اقتصادية منذ أكثر من ٦٠ سنة. وتطرق إلى موازنته التي سيعلنها قريباً، وقال: «موازنتي لا تعتزم حل كل مشكلة، وهي تعكس الواقع النافر الذي ورثناه: عجز في الموازنة بقيمة تريليون دولار، وأزمة اقتصادية وكساد مكلف». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٦).

ـ اجتمع المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشل، مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة، في مستهل جولة إقليمية للبحث في عملية السلام. وانتقل ميتشل إلى تل أبيب، في تحرك لإزالة الخلافات بين تركيا وإسرائيل التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد التقى بنيامين نتنياهو المكلف تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة وسائر المسؤولين الإسرائيليين. وذكرت الأنباء أن ميتشل يسعى في هذه المرحلة إلى الاطلاع على المواقف الإسرائيلية من عملية السلام. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٧).

ـ أعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح، من بغداد، خلال زيارة هي الأولى من نوعها منذ غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠، حرص البلدين على تطوير العلاقات الثنائية التي تشوبها ملفات عالقة. وكانت الكويت أعلنت مؤخراً أنها حصلت حتى الآن على ١٣،٣ مليار دولار من العراق(من أصل ٣٩ ملياراً) كتعويضات عن غزو الكويت، فيما يطالب العراق بشطب الديون المتوجبة عليه. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٧).

ـ انعقد في القاهرة مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس. وصدر عن المؤتمر إعلان اتفاق على تشكيل ست لجان للحوار تعمل بالتوازي لتقديم تقاريرها إلى «لجنة التوجيه العليا» التي تعد بمثابة المرجعية لكل لجان الحوار، قبل٢٠ آذار/ مارس المقبل. وتضم لجنة التوجيه ممثلي مصر وجامعة الدول العربية والأمناء العامين لمختلف المنظمات الفلسطينية. وقد تم الاتفاق على الإطلاق الفوري لجميع المعتقلين والموقوفين السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقف التحريض المتبادل والحملات الاعلامية. وسيعكف أعضاء اللجان على درس خمسة ملفات هي: تشكيل حكومة «توافق وطني»، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية «على أسس مهنية غير فصائلية»، وكذلك إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وبناء مؤسساتها بما يسمح بضمّ حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» إلى صفوفها، بالإضافة إلى البحث في ملف إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بما لا يتجاوز موعدها المحدد في القانون (٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، ووضع خطة لمصالحات وطنية عبر «ترسيخ التسامح والديموقراطية والاحترام المتبادل وتحريم الاقتتال الداخلي». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٧).

ـ رفض رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في الإقليم تحت إشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. (**الحياة**، بيروت، ٢٧/ ٢٠٠٩/٢).

ـ أعلنت السفارة الأمريكية في لبنان أن الولايات المتحدة ستقدم قريباً إلى الجيش اللبناني طائرات من دون طيار من أجل زيادة قدرته «على السيطرة على حدود لبنان ومكافحة الإرهاب في جميع أنحاء البلاد». (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٨).

ـ أفادت وسائل إعلام يمنية أن زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى روسيا (قبل ٣ أيام) أسفرت عن عقد صفقة بين اليمن وموسكو لشراء ما قيمته مليار دولار من الأسلحة الروسية شملت شراء مقاتلات ميغ ـ ٢٩ وطائرات هليكوبتر ودبابات من طراز تي ـ ٨٠ وت ـ ٧٢ وعربات مدرعة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٨).

ـ أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطاب بعنوان »مسؤولية إنهاء حرب العراق» ألقاه في قاعدة «كامب ليغون» في كارولينا الشمالية أنه سيسحب معظم القوات الأمريكية وينهي العمليات القتالية في العراق بحلول ٣١ آب/ أغسطس العام ٢٠١٠، ويبقي على ٥٠ ألف جندي حتى نهاية العام ٢٠١١. وقد توجه إلى العراقيين، قائلا «إن الولايات المتحدة ليس لها أي مطامع في أرضكم ولا في مواردكم... نحن نسعى لانتقال كامل لمسؤولية عراقية عن أمن بلدكم». ورأى أن الوقت قد حان للعراق أن يكون شريكاً كاملاً في حوار إقليمي، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستتبع نهجاً مبدئياً ومستداماً مع كافة بلدان المنطقة، وسيشمل ذلك إيران وسورية. وأوضح أن «هذا الأمر يعكس حقيقة أساسية: لا يمكننا بعد الآن مواجهة التحديات الإقليمية عبر العزل. نحتاج إلى مقاربة أذكى ودائمة بشكل أكثر وشاملة. ولهذا الأمر فإننا نجدد دبلوماسيتنا، فيما نخفف العبء عن جيشنا. ولهذا فإننا نركز على القاعدة في أفغانستان وباكستان، ونطور استراتيجية لاستخدام كل عناصر القوة الأمريكية من أجل منع إيران من تطوير سلاح نووي، والسعي بشكل حثيث إلى التوصل إلى سلام دائم بين إسرائيل والعالم العربي».. واعتبر أن القاعدة في العراق تعرضت إلى ضربة جدية... لكن العراق ليس آمناً بعد، وستكون هناك أيام صعبة إلى الأمام. وأشار أوباما إلى أن «القوات الانتقالية ستضطلع بتنفيذ ثلاث مهام واضحة: تدريب القوات العراقية وإعدادها وتقديم المشورة لها طالما تبقى غير طائفية، والقيام بمهام محددة لمكافحة الإرهاب. وبشكل أولي فإن هذه القوات ستتألف من ٣٥ ألف جندي إلى ٥٠ ألف جندي أمريكي». وتابع «بناء على المعاهدة الاستراتيجية الموقّعة مع الحكومة العراقية، فأنا أنوي سحب جميع القوات الأمريكية بحلول نهاية العام ٢٠١١». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٩/٢/٢٨).

ببليوغرافيـــا مختـــارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

أبو عامر، عدنان. **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. ٣٥٨ ص.

أميتاي، يوسي. **اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٤٧-١٩٧٨**. ترجمة عمرو زكريا وعبد الحميد عثمان. القاهرة: دار ابن لقمان، ٢٠٠٨. ٤٧٢ ص.

بوبوش، محمد. **قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨. ١٣٨ ص. (دراسات استراتيجية; ١٣٠)

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٨. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية؛ فريق الترجمة عمر الأيوبي، حسن حسن وأمين الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٩٤٢ ص.

جلود، ميثاق خير الله. **العلاقات الخليجية-التركية، ١٩٧٣-١٩٩٠ م**. الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٨. ٣١٤ ص.

الجنابي، باسم كريم سويدان. **مجلس الأمن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب**. عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨. ٣٩٩ ص.

حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٨. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨. ٢٣١ ص. (سلسلة قضايا الإصلاح؛ ٢٠)

الخشاب، ألفت أحمد. **تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وتأثيره على الأمن القومي المصري ١٨٩٢-١٩٨٨**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨. ٥٣٦ ص.

الدين، أحمد [وآخرون]. **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**. منسّق ومحرّر علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٣٠ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

سرحان، عبد رجا. **حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٦٩)**. دمشق: مركز الغد العربي، ٢٠٠٨. ٥٧٣ ص.

شعبان، عبد الحسين. **نوافذ وألغام: المجتمع المدني الوجه الآخر للسياسة**. عمّان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٣٨٤ ص.

عبد الفتاح، معتز بالله. **المسلمون والديمقراطية:**

دراسة ميدانية. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨. ٣٠١ ص.

عبد المجيد، أحمد. **إستمالة العاطفة: فيالق الدعاية الأمريكية التي مهدت لغزو العراق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨. ٢٣٠ ص.

العساف، سوسن. **استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨. ٤٦٢ ص.

العشّة، فرج. **نهاية الأصولية ومستقبل الإسلام السياسي**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٩. ٢١٩ ص.

العوضي، هشام. **صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٣٩٨ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٤)

الفيلالي، عبد اللطيف. **المغرب والعالم العربي**. تقديم هوبير فيدرين. الدار البيضاء: الدار المغربية، ٢٠٠٨. ٢٦٤ ص.

قزي، فايز. **من حسن نصر الله إلى ميشال عون: قراءة سياسية لحزب الله**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٩. ٢٣١ ص.

لبيض، سالم. **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٢٨٨ ص.

مروة، كريم. **الشيوعيون الأربعة الكبار في تاريخ لبنان الحديث: فؤاد الشمالي، فرج الله الحلو، نقولا شاوي، جورج حاوي**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩. ٢٢٢ ص.

______ . **في البحث عن المستقبل: حوار فكري وسياسي وشخصي أجرته الباحثة المغربية مريم سيدي حيدة**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩. ٢٣٨ ص.

المسيري، عبد الوهاب. **من هم اليهود؟ وما هي اليهودية؟ أسئلة الهوية وأزمة الدولة اليهودية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨. ٣٩٦ ص.

مشروع رؤية سياسية فلسطينية جديدة. تحرير مجموعة بادر. [د. م.]: منشورات أجراس العودة، ٢٠٠٨. ١٨٩ ص. (سلسلة أجراس العودة؛ الكتاب ٣)

منصور، واصف. **مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨. ٢٨٧ ص.

دوريات

أبو جابر، كامل صالح. «الحال العربي والغرب: وجهة نظر.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٣، صيف ٢٠٠٨. ص ١٥-٢٨.

أبو الرب، محمد. «محاكمة الإسرائيليين على حصار قطاع غزة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٥١-٦٦.

«اجتماع اللقاء الوطني العراقي للتحرير والديمقراطية، بيروت، ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢١٤-٢٢٣.

الأشقر، جلبير. «الدين والسياسة اليوم من منظور ماركسي.» **الآداب**: السنة ٥٦، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٥٩-٧٠.

البخيت، معروف. «النظام العربي: رؤية أردنية.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٣، صيف ٢٠٠٨. ص ٥-١٤.

البستاني، هشام. «نقد خطاب التحرر اليهودي: عن الصهيونية والمشروع الاستيطاني في فلسطين.» **الآداب**: السنة ٥٦، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٥٣-٥٨.

البطنيجي، عياد. «إيران في الشرق الأوسط، التحالف السوري-الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ٢٠-٣٠.

بولك، وليم. «التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٦-١٣.

بيبرس، سامية. «قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط: رؤية عربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٥٢-١٧٢.

بيومي، علاء. «نحن... وأوباما.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١١٩، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٤-٨.

توق، محي الدين. «الاتحاد من أجل المتوسط: من

فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٣، صيف ٢٠٠٨. ص ٢٩-٤٤.

جاسم، خيري عبد الرزاق. «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة أفريقية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ٨٨-١٠٩.

جحا، ميشال. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق (١٩٠٩-٢٠٠٠): سيرته وكتاباته.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١٢٢-١٣٤.

الجمال، أحمد مختار. «القاموس السياسي المعاصر (٦).» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٩٢-١٠١.

______. «القاموس السياسي المعاصر (٧).» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٨٨-٩٦.

______. «ماذا يعني أوباما للعالمين العربي والإسلامي؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٤٧-٥٥.

جوف، جوزيف. «الفترة من بول ولفوويتز إلى ريتشارد بيرل: هكذا يفسر مهندسو حرب العراق الأمريكيون فشلهم في الحرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٤٥-١٤٩.

حافظ، زياد. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق والفكر القومي: حداثة فكره.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٩٩-١١٢.

الحريري، جاسم يونس. «أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ١٩٧-٢١٧.

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: حول العدوان الإسرائيلي على غزة: «مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي».» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٦-٩.

______. «العراق... إلى أين؟» مقابلة مع قناة «المستقلة» بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧. **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٦-٢٩.

حلواني، أحمد. «تقرير عن: مؤتمر «تجديد الفكر القومي والمصير العربي»، دمشق، ١٥-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٩٥-٢٠٠.

الحمداني، قحطان أحمد سليمان. «الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٥-٤٧.

حنا، إلياس. «نظرة استراتيجية لأحداث القوقاز: نهاية الأيديولوجيا والعودة إلى الجغرافيا السياسية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٦٠-٧٧.

حنفي، ساري. «التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٦٧-٨٤.

حيدر، قادري أحمد. «ناجي العلي: الوطن والفن في الممارسة السياسية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٤٨-٦٦.

خاجادور، آرا. «كلمة بصدد «السياسة فن الممكن».» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٨٣-١٨٥.

خليفة، سامي ناصر وحسن عبد الله جوهر. «صنع القرار في دولة الكويت: جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ٣٣-٦١.

الداودي، محمد سليمان الدجاني. «القدس: السيادة في القانون الدولي.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٣، صيف ٢٠٠٨. ص ٦٩-٨٨.

رفعت، سعيد. «السياسات العربية: تحركات منفردة وإستراتيجية مفتقدة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٦-١٣.

______. «هل سقطت الأدوار الإقليمية من حساب السياسات العربية؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٦-١٢.

روبيتشو، دانييل وفيليبا وينكلر. «إيران في الشرق الأوسط، المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية حظر الانتشار

النووي؟» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ٩-١٩.

زيادة، رضوان جودت. «الإنتخابات الأمريكية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٣٨-٤٦.

الزيدي، عبد الهادي. «تقرير عن: ندوة «مستقبل المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومخطط «التطبيع»»، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ٢٠١-٢٠٧.

السعدي، ضياء. «مشروع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي، ومسؤولية المحامين العرب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ٧٧-٨٧.

شلبي، السيد أمين. «العرب ومستقبل القوة الأمريكية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ١٠٢-١٢١.

صالح، غانم محمد. «التطورات السياسية في العراق واحتمالات المستقبل.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٣، صيف ٢٠٠٨. ص ٨٩-١٠٤.

عبد المجيد، وحيد. «مأزق القاهرة والاعتدال العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١٥-٢١٧.

عزباوي، يسري أحمد. «العلاقات التركية-العربية: فرص للتقارب التركي-الخليجي.» **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٢٠٧-٢٤٥.

عسيلة، صبحي. «فرص التسوية السورية الإسرائيلية في ظل إدارة أوباما.» **القدس**: السنة ١١، العدد ١٢١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢١-٢٦.

عطوان، خضر عباس. «نحو نظام عربي فاعل.. منظور سياسي: هل يمكن تشكيل المستقبل العربي؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٤-٣٥.

العظمة، عزيز. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: استجلاء العلاقة بين الفكر القومي والسياسة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١١٣-١١٥.

«على خطى جنوب أفريقيا؟ مقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً واقتصادياً (٢).» ملف خاص من إعداد وتقديم عمر البرغوثي؛ نقل المقالات إلى العربية سماح إدريس. **الآداب**: السنة ٥٦، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٤-٣٥.

العمار، منعم صاحي حسين وخضر عباس عطوان. «الديمقراطية في العراق: المعضلات.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٨، صيف ٢٠٠٨. ص ١١٧-١٣٩.

العناني، خليل. «الآثار السياسية للأزمة المالية العالمية: العرب وأمريكا.. بين النموذج ونقيضه.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥٨-٦٨.

ـــــــ. «السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية المقبلة.. واقعية ذات خيارات محدودة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٤٢-٥٩.

عنتار، يوسف. «حاجة المغرب إلى مراكز الدراسات الاستراتيجية لتطوير أدائه في السياسة الخارجية: قراءة في الدواعي والعوائق.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٢٩-١٤٣.

العودات، حسين. «ممارسة الدور الإقليمي العربي بوجود المعتدلين والمتشددين.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٢-٣٠.

العوضي، هشام. «صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك (١٩٨٢-٢٠٠٧).» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٥٣-٢٦٧.

العيسوي، إبراهيم. «مأساة غزة: العار وردّ الاعتبار.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١١-٢١٤.

غالي، إبراهيم. «إسرائيل وإدارة أوباما.. إيران المتغير الحاسم.» **القدس**: السنة ١١، العدد ١٢١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢٧-٣٣.

قرم، جورج. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: هل تخطّى الزمن فكر قسطنطين زريق؟» **المستقبل العربي**:

السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٩٦-٩٨.

كوردسمان، أنتوني. «الحرب على غزة: انتصارات تكتيكية وهزيمة استراتيجية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١٨-٢٢١.

كيالي، ماجد. «القضايا الإستراتيجية العربية: تعارض في المصالح وتنافس في السياسات.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٤-٢٣.

اللاوندي، سعيد. «قضايا الحوار «والجوار» بين أوروبا والعرب.. الاتحاد من أجل المتوسط نموذجاً.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٧٨-٩٠.

اللباد، مصطفى. «هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٣١-٣٩.

لشقر، عبد القادر. «الانتخابات التشريعية المغربية لسنة ٢٠٠٧: أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٤٤-١٦٨.

ماضي، عبد الفتاح. «تقرير عن: اللقاء الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: «الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٨٣-١٩٣.

مالكي، أمحمد. «أهمية توطين مفهوم المساءلة في الثقافة السياسية العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ١٧٧-١٩٦.

المجالي، رضوان محمود. «الإصلاح السياسي في المنطقة العربية: ضرورة داخلية أم مطلب خارجي.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ١٦٠-١٧٦.

محمود، صدقي. «تركيا في السياق العالمي والأوروبي (دراسة تحليلية للتأثيرات العالمية والإقليمية).» **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٢٤٧-٢٧٩.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «التحركات العربية في بعض قضايا المنطقة... هل تمثل أدواراً إقليمية مؤثرة على ساحتها؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ١٣-٢١.

المصالحة، محمد. «التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ٦٢-٧٦.

المصري، شفيق. «ماذا بعد الحرب على غزة؟» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٣٨-٣٩.

مطر، جميل. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق: يضع شروط القضاء على التخلف.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١١٦-١٢١.

منظمة مراقبة حقوق الإنسان. «محرومون ومهدّدون بالخطر: الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٢٢-٢٢٧.

الموسى، محمد خليل. «الاغتيال والقتل المتعمّد: قراءة قانونية في أحكام المحكمة العليا الصهيونية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ١١٠-١٢٦.

نافع، بشير موسى. «حماس.. الطريق إلى غزة.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١٢٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٦-١١.

نافعة، حسن. «إسرائيل والمبادرة العربية.. حسابات اليوم التالي.» **القدس**: السنة ١١، العدد ١٢١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٦-٢٠.

هاشم، نوار جليل. «سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سدّ اليسو التركي على نهر دجلة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٣٠-٥٠.

يوسف، أيمن طلال. «روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠-٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٧٦-٩٠.

مراجعة كتب

بريمر، بول ومالكولم ماك كونل. «عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو.» **شؤون**

عربية: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٢٠-٢٢٧. (خضر عباس عطوان)

جعفر، جعفر ضياء ونعمان النعيمي. «الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٠-١٥٤. (وليد خالد أحمد حسن)

دايار، جوين. «الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٣٦-٢٤١. (محمد محمود سعيد)

الربيعي، فاضل. «ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٩٤-٢٠٠. (يوسف مكي)

ريتر، سكوت. «إستهداف إيران.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٣٠-٢٣٦. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

زلوم، عبد الرحمن يحيى. «أمريكا بعيون عربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٣٧-٢٤٢. (عصام تمام عثمان)

عدوان، ممدوح. «تهويد المعرفة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٩٠-١٩٣. (عادل الفريجات)

غالي، بطرس بطرس وشيمون بيريز. «ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط: شهادات للتاريخ.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٢٨-٢٣٥. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

قبيسي، هادي. «السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٤٢-٢٤٧. (عارف عادل مرشد)

قرم، جورج. «إنفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦-٢٠٠٦.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٧١-١٧٥. (جورج قرم)

مشتاق، حازم طالب. «الجمر والرماد: مشكلات أساسية في الفكر العربي المعاصر ومقالات أخرى في التاريخ الفكري والأدب السياسي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٠-١٦٥. (مفيد الزيدي)

ميلر، دايفيد. «أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٤٣-٢٤٧. (خالد محمد زغلول)

نوفل، أحمد سعيد. «دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي.» **حصاد الفكر**: العدد ٢٠٠، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٥٥-٦٠. (عبد الرحمن بدوي)

ـــــــ. «ـــــــ.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٧٦-١٨٤. (مسعود موسى الربضي)

Rose, Jacqueline. «The Question of Zion.»

مجلة الأردن للشؤون الدولية: السنة ١، العدد ٣، صيف ٢٠٠٨. ص ١٠٥-١١٤. (صلاح حزين)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Al-Barghouti, Tamim. *The Umma and the Dawla: The Nation State and the Arab Middle East*. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008. ix, 240 p.

Ashton, Nigel. *King Hussein of Jordan: A Political Life*. New Haven, CT: Yale University Press, 2008. 464 p.

Carter, Jimmy. *We Can Have Peace in the Holy Land: A Plan that Will Work*. New York: Simon & Schuster, 2009. 256 p.

Catignani, Sergio. *Israeli Counter-Insurgency and the Intifadas: Dilemmas of a Conventional Army*. London; New York: Routledge, 2008. 241 p.

Collins, Joseph J. *Choosing War: The Decision to Invade Iraq and its Aftermath*. Washington, CD: Institute for National Defense Strategic Studies, National Defense University Press, [2008]. x, 43 p. (Occasional Paper; 5)

Cordesman, Anthony H. *Arab-Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars*. Stanford, CA: Stanford Security Studies, 2008. xiv, 413 p.

Djerjian, Edward P. with William Martin. *Danger and Opportunity: An American Ambassador's Journey through the Middle East*. New York: Threshold Editions, 2008. xviii, 301 p.

Evans, William and Daniel J. Harris (eds.). *Politics and Economics of the Middle East*. New York: Nova Science Publishers, 2008. xiv, 230 p.

Gardner, Lloyd C. *The Long Road to Baghdad: A History of U.S. Foreign Policy from the 1970's to the Present*. New York: New Press, 2008. 310 p.

Haass, Richard N. *War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars*. New York: Simon & Schuster, 2009. 336 p.

_____ and Martin Indyk. *Restoring the Balance: A Middle East Strategy for the Next President*. Contributors, Stephen Biddle... [et al.]. Washington, DC: Brookings Institution Press; New York: Council on Foreign Relations, 2008. ix, 232 p.

Indyk, Martin. *Innocent Abroad: An Intimate History of American Peace Diplomacy in the Middle East*. New York: Simon and Schuster, 2009. 528 p.

Karpf, Anne [et al.] (eds.). *A Time to Speak Out: Independent Jewish Voices on Israel, Zionism and Jewish Identity*. London; New York: Verso, 2008. xi, 306 p.

King, Mary Elizabeth. *A Quiet Revolution: The First Palestinian Intifada and Nonviolent Resistance*. New York: Nation Books, 2007. xvi, 464 p.

Lentin, Ronit (ed.). *Thinking Palestine*. London; New York: Zed Books, 2008. vii, 264 p.

LeVine, Mark. *Impossible Peace: Israel/Palestine since 1989*. London: Zed Books, 2009. 240 p. (Global History of the Present)

Levitt, Matthew. *Negotiating under Fire: Preserving Peace Talks in the Face of Terror Attacks*. Lanham: Rowman & Littlefield, 2008. xv, 340 p.

Maddy-Weitzman, Bruce and Daniel Zisenwine (eds.). *The Maghrib in the New Century: Identity, Religion, and Politics*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 2007. xii, 278 p.

Mauer, Victor and Daniel Mockli (eds.). *European-American Relations and the Middle East: From Suez to Iraq*. London; New York: Routledge, 2008. 240 p.

Norton, Augustus Richard. *Hezbollah: A Short History*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007. vi, 187 p.

O'Leary, Brendan. *How to Get Out of Iraq with Integrity*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2009. 280 p.

Petras, James. *Zionism, Militarism, and the Decline of US Power*. Atlanta, GA: Clarity Press, 2008. 192 p.

Powers, Thomas. *The Military Error: Baghdad and Beyond in America's War of Choice*. New York: New York Review Books, 2008. xxi, 146 p.

Ricks, Thomas E. *The Gamble: General David Petraeus and the American Military Adventure in Iraq, 2006-2008*. New York: Penguin Press, 2009. 419 p.

Rubin, Barry (ed.). *Conflict and Insurgency in the Contemporary Middle East*. London; New York: Routledge, 2009. 304 p.

Seliktar, Ofira. *The Politics of Intelligence and American Wars with Iraq*. New York: Palgrave Macmillan, 2008. x, 214 p.

Stewart, Dona J. *The Middle East Today: Political, Geographical and Cultural Perspectives*. New York; London: Routledge, 2008. 232 p.

Traub, James. *The Freedom Agenda: Why America Must Spread Democracy (Just Not the Way George Bush Did)*. New York: Farrar, Starus & Giroux, 2008. 262 p.

Tyler, Patrick. *A World of Trouble: The White House and the Middle East, from the Cold War to the War on Terror*. New

York: Farrar, Straus & Giroux, 2008. 640 p.

West, Bing. *The Strongest Tribe: War, Politics, and the Endgame in Iraq*. New York: Random House, 2008. xix, 417 p.

Periodicals

Abu Jaber, Kamel Saleh. «The Arab Condition and the West.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 3, Summer 2008. pp. 9-20.

Abuza, Zachary. «Jemaah Islamiyah Adopts the Hezbollah Model: Assessing Hezbollah's Influence.» *Middle East Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 2009. pp. 15-26.

Azarva, Jeffrey. «Is U.S. Detention Policy in Iraq Working?» *Middle East Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 2009. pp. 5-14.

Al-Bakheet, Ma'rouf. «The Arab Order: A Jordanian Vision.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 3, Summer 2008. pp. 1-8.

Barbalat, Ari. «A Friend Like This: Re-evaluating Bush and Israel.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 4, Winter 2008. pp. 91-111.

Barkey, Henri J. «The Effect of US Policy in the Middle East on EU-Turkey Relations.» *International Spectator*: vol. 43, no. 4, December 2008. pp. 31-44.

Barzegar, Kayhan. «Iran's Foreign Policy in Post-Invasion Iraq.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 4, Winter 2008. pp. 47-58.

Benraad, Myriam. «De la tentation hégémonique au déclin de l'organisation d'Al-Qa'ida en Irak, miroir des métamorphoses d'une insurrection (2004-2008).» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 87-102.

Bernard-Maugiron, Nathalie. «The 2007 Constitutional Amendments in Egypt, and their Implications on the Balance of Power.» *Arab Law Quarterly*: vol. 22, no. 4, 2008. pp. 397-417.

Berwari, Azad and Thomas Ambrosio. «The Kurdistan Referendum Movement: Political Opportunity Structures and National Identity.» *Democratization*: vol. 15, no. 5, December 2008. pp. 891-908.

Bowman, Bradley L. «The «Demand-Side»: Avoiding a Nuclear-Armed Iran.» *Orbis*: vol. 52, no. 4, Fall 2008. pp. 627-642.

Brown, Nathan J. «Principled or Stubborn? Western Policy toward Hamas.» *International Spectator*: vol. 43, no. 4, December 2008. pp. 73-87.

Callies de Salies, Bruno. «Mohamed VI et la rénovation de champ politique.» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 103-114.

Carapico, Sheila. «What Does It Mean, «Promoting Democratization»?» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 7-9.

Carter, Ashton B. «Defense Management Challenges for the Next American President.» *Orbis*: vol. 53, no. 1, Winter 2009. pp. 41-53.

Chertoff, Michael. «The Responsibility to Contain: Protecting Sovereignty under International Law.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009. pp. 130-147.

Choueiri, Youssef M. «Pensée 2: Theorizing Arab Nationalism.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 13-15.

Cirincione, Joseph. «Perspective: A Mideast Nuclear Chain Reaction?» *Current History*: vol. 107, no. 713, December 2008. pp. 439-442.

Daalder, Ivo H. and I. M. Destler. «In the Shadow of the Oval Office: The Next National Security Adviser.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009. pp. 114-129.

Dobbins, James. «European and American Roles in Nation-Building.» *International Spectator*: vol. 43, no. 4, December 2008. pp. 123-136.

Dris-Ait Hamadouche, Louisa. «Les Incidences des politiques étrangères française et algérienne sur les relations bilatérales.» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 39-60.

Gates, Robert M. «A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009. pp. 28-40.

Gelvin, James L. «»Arab Nationalism»: Has a New Framework Emerged?» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 10-12.

Grimaud, Nicole. «Eléments pour l'interprétation des relations France-Algérie ou à chaque président son Algérie.» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 61-68.

Haass, Richard N. and Martin Indyk. «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009. pp. 41-58.

Halliday, Fred. «Pensée 3: The Modernity of the Arabs.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 16-18.

Al-Hamdani, Ra'd. «Aspects of Disintegration: The Reality of the New Iraqi Military, its Forces and Institutions and Prospects for Reform.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 134-142.

Hanafi, Sari. «Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 106-121.

Haseeb, Khair El-Din. «The Occupation of Iraq: An Exit Proposal.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 1-25.

Hollis, Rosemary. «Competing Agendas and European Dilemmas in the Middle East.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 3, Summer 2008. pp. 21-34.

Holmes, J. Anthony. «Where Are the Civilians? How to Rebuild the U.S. Foreign Service.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009. pp. 148-160.

Hroub, Khaled. «Palestinian Islamism: Conflating National Liberation and Socio-Political Change.» *International Spectator*: vol. 43, no. 4, December 2008. pp. 59-72.

Imad, Abdul Ghany. «A Topography of Sunni Islamic Organizations and Movements in Lebanon.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 143-161.

«Israel and the Obama Presidency: A Roundtable Discussion.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 4, December 2008. pp. 31-38.

Karasipahi, Sena. «Comparing Islamic Resurgence Movements in Turkey and Iran.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 1, Winter 2009. pp. 87-107.

Kassem, Hashim. «Lebanon's Ayatollah: An Interview with al-Sayyid Muhammad Husayn Fadlallah.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 26-37.

Katz, Mark N. «Implications of the Georgian Crisis for Israel, Iran, and the West.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 4, December 2008. pp. 51-61.

Kazemzadeh, Masoud. «Nukes, Options and Liberalism: US-Iran Confrontation.» *Middle Eastern Studies*: vol. 45, no. 1, January 2009. pp. 135-147.

Kechichian, Joseph A. «Perspectives on UAE Foreign Relations under Shaykh Zayed Bin Sultan: Ties with Saudi Arabia and the Sultanate of Oman.» *Journal of Social Affairs*: vol. 25, no. 98, Summer 2008. pp. 25-44.

_____. «A Vision of Oman: State of the Sultanate Speeches by Qaboos Bin Said, 1970-2006.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 4, Winter 2008. pp. 112-133.

Klein, Menachem. «One State in the Holy

Land: A Dream or a Nightmare?» *International Spectator*: vol. 43, no. 4, December 2008. pp. 89-101.

Koehler, Kevin. «Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms of Rule.» *Democratization*: vol. 15, no. 5, December 2008. pp. 974-990.

Kutler, Glenn. «U.S. Military Fatalities in Iraq: A Perspective on Year 5.» *Orbis*: vol. 52, no. 4, Fall 2008. pp. 643-656.

Lawson, Fred H. «Pensée 4: Out with the Old, In with the New.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 19-21.

Long, Mark. «Ribat, al-Qa'ida, and the Challenge for US Foreign Policy.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 1, Winter 2009. pp. 31-47.

Macgregor, Douglas [et al.]. «The «Global War on Terror»: What Has Been Learned?» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 4, Winter 2008. pp. 1-25.

McCabe, Thomas R. «The Information Confrontation with Radical Islam.» *Orbis*: vol. 53, no. 1, Winter 2009. pp. 99-121.

McCary, John A. «The Anbar Awakening: An Alliance of Incentives.» *Washington Quarterly*: vol. 32, no. 1, January 2009. pp. 43-59.

McDonough, David S. «Beyond Primacy: Hegemony and «Security Addiction» in U.S. Grand Strategy.» *Orbis*: vol. 53, no. 1, Winter 2009. pp. 6-22.

McMaster, H. R. «Learning from Contemporary Conflicts to Prepare for Future War.» *Orbis*: vol. 52, no. 4, Fall 2008. pp. 564-584.

Maitre, Benjamin R. «What Sustains «Internal Wars»? The Dynamics of Violent Conflict and State Weakness in Sudan.» *Third World Quarterly*: vol. 30, no. 1, February 2009. pp. 53-68.

Majid, Kamal. «An Assessment of Conditions in the Kurdish Region of Iraq.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 67-72.

Mead, Walter Russell. «Change they Can Believe in: To Make Israel Safe, Give Palestinians their Due.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009. pp. 59-76.

Mearsheimer, John J. and Stephen M. Walt. «The Israel Lobby in the United States.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 3, Summer 2008. pp. 35-44.

Milton-Edwards, Beverley. «The Ascendance of Political Islam: Hamas and Consolidation in the Gaza Strip.» *Third World Quarterly*: vol. 29, no. 8, December 2008. pp. 1585-1599.

Moaddel, Mansoor, Mark Tessler and Ronald Inglehart. «Foreign Occupation and National Pride: The Case of Iraq.» *Public Opinion Quarterly*: vol. 72, no. 4, Winter 2008. pp. 677-705.

_____. «Saddam Hussein and the Sunni Insurgency: Findings from Values Surveys.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 4, Winter 2008-09. pp. 623-644.

Nagl, John A. and Brian M. Burton. «Striking the Balance: The Way Forward in Iraq.» *World Policy Journal*: vol. 25, no. 4, Winter 2008-09. pp. 15-22.

Norton, Augustus Richard [et al.]. «Advice to President Obama: Dedicated to the Memory of Professor Louis J. Cantori.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 4, Winter 2008. pp. 134-156.

«An Obama Administration in the Middle East: A Symposium.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 4, December 2008. pp. 11-30.

Owens, Mackubin Thomas. «The Bush Doctrine: The Foreign Policy of Republican Empire.» *Orbis*: vol. 53, no. 1, Winter 2009. pp. 23-40.

Panter-Brick, Simone. «Gandhi's Views on the Resolution of the Conflict in Palestine: A Note.» *Middle Eastern Studies*: vol. 45, no. 1, January 2009. pp. 127-133.

Pischedda, Costantino. «Partition as a Solution to Ethnic Conflict.» *International Spectator*: vol. 43, no. 4, December 2008. pp. 103-122.

Pollack, Kenneth M. «Passing the Baton: An Obama Administration Takes on the Challenge of Iraq.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 4, December 2008. pp. 1-10.

Price, David. «Global Democracy Promotion: Seven Lessons for the New Administration.» *Washington Quarterly*: vol. 32, no. 1, January 2009. pp. 159-170.

Rachman, Gideon. «Democracy: The Case for Opportunistic Idealism.» *Washington Quarterly*: vol. 32, no. 1, January 2009. pp. 119-127.

Roald, Anne Sofie. «From Theocracy to Democracy? Towards Secularization and Individualization in the Policy of the Muslim Brotherhood in Jordan.» *Journal of Arabic and Islamic Studies*: vol. 8, 2008. pp. 84-107.

Shehata, Samer. «After Mubarak, Mubarak?» *Current History*: vol. 107, no. 713, December 2008. pp. 418-424.

Talhami, Ghada H. «Shared Destinies: Iraq and Palestine.» *Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 2, no. 2, October 2008. pp. 195-208.

Tunç, Hakan. «Reputation and U.S. Withdrawal from Iraq.» *Orbis*: vol. 52, no. 4, Fall 2008. pp. 657-669.

West, Bing. «Reflections on the Iraq War: Implications for U.S. Foreign Policy.» *Orbis*: vol. 53, no. 1, Winter 2009. pp. 54-64.

Yamani, May. «From Fragility to Stability: A Survival Strategy for the Saudi Monarchy.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 90-105.

Yaphe, Judith S. «Iraq: Are We There Yet?» *Current History*: vol. 107, no. 713, December 2008. pp. 403-409.

Zink, Valerie. «A Quiet Transfer: The Judaization of Jerusalem.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 122-133.

Zisser, Eyal. «Nasrallah's Defeat in the 2006 War: Assessing Hezbollah's Influence.» *Middle East Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 2009. pp. 27-36.

Zoubir, Yahia H. «Errements dans les relations France-Algérie: Un point de vue algérien.» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 31-38.

Zweiri, Mahjoob and Christoph Konig. «Are Shias Rising in the Western Part of the Arab World? The Case of Morocco.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 513-529.

Book Reviews

Al-Barghouti, Tamim. «The Umma and the Dawla: The Nation State and the Arab Middle East.» *Race & Class*: vol. 50, no. 3, January 2009. pp. 99-104. (Elaine C. Hagopian)

Catignani, Sergio. «Israeli Counter-Insurgency and the Intifadas: Dilemmas of a Conventional Army.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 4, Autumn 2008. pp. 714-716. (Jonathan Spyer)

Fattah, Moataz A. «Democratic Values in the Muslim World.» *Journal of Islamic Studies*: vol. 20, no. 1, January 2009. pp. 143-146. (Iftikhar H. Malik)

Fawn, Rick and Raymond Hinnesbusch (eds.). «The Iraq War: Causes and Consequences.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 152-153. (William E. Odom)

Indyk, Martin. «Innocent Abroad: An Intimate History of American Peace Diplomacy in the Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 1, January-February 2009. pp. 169-175. (L. Carl Brown)

King, Mary Elizabeth. «A Quiet Revolution: The First Palestinian Intifada and Nonviolent Resistance.» *Middle East*

Policy: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 149-152. (Maria J. Stephan)

Lesch, David W. «The Arab-Israeli Conflict: A History.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 146-149. (Clement M. Henry)

Maddy-Weitzman, Bruce and Daniel Zisenwine (eds.). «The Maghrib in the New Century: Identity, Religion, and Politics.» *Middle Eastern Studies*: vol. 45, no. 1, January 2009. pp. 155-158. (Mohamed Daadaoui)

Mattair, Thomas R. «The Three Occupied UAE Islands: The Tunbs and Abu Musa.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 158-159. (Christian Koch)

Mermier, Franck (sous la dir. de). «Liban: Espaces partagés et pratiques de rencontre.» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 130-131. (Daniel Meier)

Mervin, Sabrina (sous la dir. de). «Le Hezbollah état des lieux.» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 127-129. (Constance Arminjon)

Miller, Aaron David. «The Much Too Promised Land: America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 139-144. (Michael Rubner)

Muasher, Marwan. «The Arab Center: The Promise of Moderation.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 3, Summer 2008. pp. 55-58. (Sawsan W. Gharaibeh)

Muqtedar Khan, M. A. (ed.). «Islamic Democratic Discourse: Theory, Debates, and Philosophical Perspectives.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 146-147. (Michaelle Browers)

Murphy, Ray. «UN Peacekeeping in Lebanon, Somalia and Kosovo: Operational and Legal Issues in Practice.» *Journal of Conflict and Security Law*: vol. 13, no. 2, Summer 2008. pp. 293-298. (Shane Darcy)

Nevo, Joseph. «King Hussein and the Evolution of Jordan's Perception of a Political Settlement with Israel, 1967-1988.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 143-144. (Clea Lutz Bunch)

Norton, Augustus Richard. «Hezbollah: A Short History.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 148-149. (Sami Hermez)

_____. «____.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 152-155. (Kristian P. Alexander)

Stewart, Dona. «Good Neighbourly Relations: Jordan, Israel and the 1994-2004 Peace Process.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 142-143. (Daniel C. Kurtzer)

Tschirgi, Dan. «Turning Point: The Arab World's Marginalization and International Security after 9/11.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 4, Winter 2008-09. pp. 713-714. (Fred H. Lawson)

Visser, Reidar and Gareth Stansfield (eds.). «An Iraq of its Regions: Cornerstones of a Federal Democracy.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 160-163. (Wayne E. White)

Werenfels, Isabelle. «Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995.» *Maghreb-Machrek*: no. 197, automne 2008. pp. 133-134. (Jean-François Daguzan)

Wittes, Tamara Cofman. «Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 3, Fall 2008. pp. 157-160. (Robert Springborg)

Youngs, Richard. «Europe and the Middle East: In the Shadow of September 11.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 173-174. (Lars Erslev Andersen)

الجمعية العربية للعلوم السياسية



المجلة العربية للعلوم السياسية — العدد الحادي عشر — صيف ٢٠٠٦ م

المحتويات



مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس التحرير: أ. د. علي الدين هلال   مدير التحرير: أ. د. عدنان السيد حسين

آراء

كتـب

نشـاطـات

المدير المسؤول: ميرنا سركيس

■ ☆ □ افتتاحيـــــة ■ ☆ □

مع إصدار هذا العدد، تبدأ مرحلة جديدة من حياة المجلة العربية للعلوم السياسية، وربما أيضاً في حياة الجمعية التي تشرف على إصدارها، ذلك أن هذا العدد يمثل العدد الأول من إصدار المجلة بشكل دوري ومنتظم، والذي جاء ثمرة للتعاون بين الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومؤسسة الثقافة العربية ومركز دراسات الوحدة العربية. ويتحقق هذا الانتظام لأول مرة منذ إنشاء الجمعية قبل عشرين سنة.

إن المجلة العربية للعلوم السياسية، تعتبر الوحيدة من نوعها التي تركز على تخصص العلوم السياسية على المستوى العربي. ووجود مجلة عربية علمية محكّمة هو خطوة هامة سوف يكون من شأنها تشجيع أساتذة العلوم السياسية والباحثين في مراكز البحوث في البلاد العربية على القيام بالبحوث العلمية في مجال تخصصهم.

إننا نرجو أن تكون هذه المجلة أداة لتحقيق ثلاثة أهداف:

الأول، نشر بحوث ودراسات نظرية في مجال علم السياسة، والاتجاهات المعاصرة فيه، من حيث المضمون والمنهج.

والثاني، أن تكون المجلة ساحة حوار بين المدارس النظرية والفكرية المتنوعة، وأن تكون مجالاً لوجهات النظر والاجتهادات العلمية المختلفة في تحليل الظواهر السياسية.

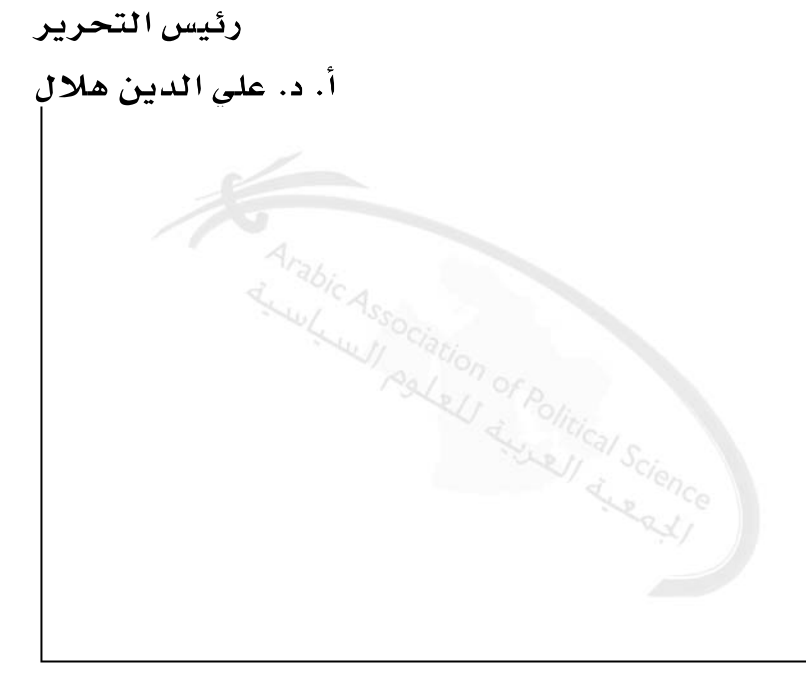
والثالث، أن تنشر المجلة دراسات تطبيقية ودراسات حالة تتعلق بالبلاد العربية، يتم فيها استخدام المفاهيم النظرية والمقتربات والمناهج البحثية، والتي يمكن أن تساعدنا على فهم أعمق للتغيرات والتحولات التي تشهدها النظم والمؤسسات والجماعات السياسية في الوطن العربي.

إننا ندعو الباحثين والدارسين إلى المساهمة في إغناء أبواب هذه المجلة المحكّمة وفق قواعد البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون. ونطمح إلى المقاربة العلمية في ضوء ما توصل اليه علم السياسة، مستفيدين من مختلف المناهج والمدارس العلمية والمعرفية.. إنها محاولة تستحق المشاركة الجدية.

وننتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الدكتور خير الدين حسيب، مدير مؤسسة الثقافة العربية والمدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، والذي لولا دعمه وتشجيعه ما كان لهذه المجلة أن ينتظم صدورها.

رئيس التحرير

أ. د. علي الدين هلال





يصــدر قريباً عــن

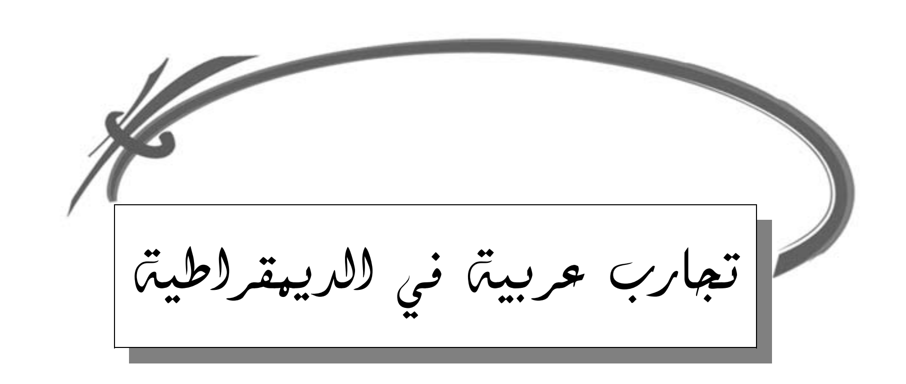
المنظّمة العربيـة للترجمـة

فنومينولوجيا الرّوح نصٌّ من بين أمّهات نصوص الثقافة الغربيّة الحديثة، لكنّه أيضاً متنٌ فلسفيٌّ فاردٌ بلغت فيه المثاليّة الألمانيّة قصارى ما استطاعت من تفكير فلسفيّ في جميع أشكال الوعي الإنسانيّ من سياسة وأخلاق وعلم وتاريخ ودين وأدب وفنّ وفلسفة. رُبّ نصّ هو حصيدُ تفكيرٍ في تاريخ الإنسانيّة نفسها!

لقد آثرنا في هذه الترجمة الكاملة لـ **فنومينولوجيا الرّوح** أن نقدّم إلى القارئ العربيّ نصَّ ١٨٠٧ على تحيُّرِه وتقلُّبِه وتصيُّرِه، وألّا نقطع أوصال الجملة الهيغليّة وإنْ تشعّبت، وأنْ نبسطَ حركةَ تفكير هيغل وإنْ كان لانْبساطها «ثقلٌ يُعْيي»؛ ففي **فنومينولوجيا الرّوح** شرَع هيغل لأوّل مرّة ـ إذ بدأ يتملّك ناصية نسقه في الفلسفة ـ في اتّباع التمشّي الديالكتيكي بما هو الآية على علميّة الفلسفة والحياة الخاصّة للرّوح نفسها. لذلك كلّه كانت **فنومينولوجيا الرّوح** في ذات الآن رأسَ النسق الهيغليّ وجزءَه الأوّل، بل بيانَه في جملته.

* **غِيُورغ فريدْريش فِلهلم هيغل** (١٧٧٠-١٨٣١) من أهمّ فلاسفة المثاليّة الألمانيّة. من آثاره **فنومينولجيا الرّوح** (١٨٠٧)، **علم المنطق** (١٨١٢-١٨١٦)، **موسوعة العلوم الفلسفيّة** (١٨١٧-١٨٢٧-١٨٣٠).

* **ناجي العونلّي** أستاذ فلسفة في الجامعة التونسيّة، متحصّل على الدكتوراه في **فلسفة هيغل**، له العديد من المقالات والدراسات التي تشتغل على تاريخ الفكر الألماني، وبخاصّة في لحظته الهيغليّة.



تجارب عربية في الديمقراطية

المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا
(الدروس المستفادة)

امحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية ـ كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش.

مقدمـــة

يستلزم موضوع «المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا» إبداء ثلاث ملاحظات، قبل الشروع في تحليل مقاطعه:

تتعلق الأولى بالاهتمام المتزايد منذ أكثر من ربع قرن بمفهوم الانتقال وما يرتبط به من قضايا وإشكاليات. وأستطيع القول إن النخب السياسية في العالم العربي، والمغرب العربي جزء منه، ما انفكت تتعاطى مع هذا الموضوع وتقاربه من زوايا متعددة، بدليل عشرات الندوات واللقاءات العلمية التي نظمت حول الموضوع، إضافة إلى الدراسات التي أنجزت لهذا الغرض. وقد يفسر ذلك بتخلف العالم العربي عن ركب الانتقالات التي تواترت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في كل من دول جنوب المتوسط، وشرق ووسط أوروبا، وبعض دول أمريكا الجنوبية.

في حين تخص الثانية الاهتمام بإسبانيا مساراً وتجربة، والحال أن عملية الانتقال التي أهّلت إسبانيا نوعياً خلال زمن قياسي لم تشكّل موضوع اهتمام النظم التي تعثّرت في تحقيق الانتقال نفسه، كما هو حال المغرب، بل استرعت انتباه المجتمعات التي راكمت رصيداً غنياً ومتقدماً في البناء الديمقراطي. فقد شكّلت إسبانيا بكل المقاييس «الثورة الجذرية الوحيدة في القرن العشرين التي تحققت دون إراقة دماء»، كما كان إيقاع الانتقال سريعاً ومتوازناً، شاركت في نسج خيوطه مجمل مكوّنات الحقل السياسي الإسباني.

نشير أيضاً، في ملاحظة ثالثة، إلى اهتمام النخبة الفكرية والسياسية المغربية بالتجربة الإسبانية، وانتباهها المتزايد بمسار هذه الأخيرة والنتائج التي آلت إليها. فالقرب الجغرافي والتفاعل الثقافي المتبادل في التاريخ، والمصالح الاستراتيجية المشتركة حتّمت حصول مثل هذا

الاهتمام. بيد أن سؤال البحث في أسس تحقق الانتقال والاستفادة من دروسه، لم يولد لدى المغاربة ميلاً إلى استنساخ التجربة، بقدر ما دفع بهم إلى فهم أسس نجاحها، واستشراف دروسها، بسبب اختلاف شروط البلدين من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

ثلاثة دروس نخالها مفاتيح لفهم «تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا»، وتمثّل مقوّمات نجاحها:

ـــ درس التفاوض المؤسس على الاعتدال الهادف إلى التوافق.

ـــ درس القطيعة مع الماضي وإعادة صياغة إرادة المستقبل.

ـــ درس بناء الشرعية الدستورية الناظمة والمؤطّرة للانتقال.

أولاً: التفاوض على قاعدة الاعتدال والتوافق

خلص العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا إلى أن مفتاح نجاحها يكمن في وسيلة «التفاوض» بشأن الأسس التي يجب أن تحكم الانتقال وتحدّد أبعاده، وهو تفاوض موسوم بالاعتدال الذي جعل الطبقة السياسية تعي أهميته التاريخية والاستراتيجية، وتسعى إلى البحث عن التوافقات الممكنة عبر التنازل المشترك والمتبادل بين مختلف مكوّنات الحقل السياسي الإسباني.

وكانت سبقت مرحلة التوافق الوطني أوضاع جعلت إسبانيا على عتبة الانهيار السياسي، حيث حاول فرانكو وطبقته الحاكمة إقامة نوع من الانفتاح المحدود والمراقب بين السلطة والمجتمع، إلا أنه لم يلق الاستجابة المرجوة، بل تمت مجابهته بالرفض وعدم الاكتراث، ما أدى إلى موجات العنف، والإجهاز على الحريات العامة، والمحاكمات غير العادلة، كما حصل صيف ١٩٧٥. ونتيجة ذلك، تولّد لدى التنظيمات السياسية، والقوى المناهضة لفرانكو وعي بضرورة التكاتف والتكتّل من أجل إنقاذ البلاد من خطورة الانهيار الشامل، مع العمل على قيادتها صوب الديمقراطية.

١ ـــ هكذا، ستسعى أحزاب اليسار والمنظّمات العمالية إلى تقريب تصوّراتها وصياغتها نظرياً وفكرياً، وقد تحقق ذلك بالتئام اجتماع باريس، والإعلان عن تأسيس «الكتلة الديمقراطية الإسبانية» بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٤، مؤلفة من: «الحزب الشيوعي الإسباني»، و«حزب العمل»، و«الحزب الاشتراكي الشعبي»، و«نقابة اللجان العمالية»، و«فدرالية الديمقراطيين المستقلين»، و«التحالف الاشتراكي للأندلس»[(١)]، وشخصيات محايدة، لها وزنها السياسي واحترامها الفكري. أما على صعيد المطالب، فقد تمكّن أعضاء

(١) انظر: محمد زين العابدين الحسيني، «التجربة الدستورية الإسبانية الجديدة، محاولة تقييم،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق الرباط، ١٩٩٠-١٩٩١ [غير منشورة])، ص ٦٨.

الكتلة من تحديد برنامج من اثنتيْ عشرة نقطة، شكّلت في مجملها ما سمّي أطروحة «القطيعة الديمقراطية» التي تعني جوهرياً «إقامة نظام سياسي على أساس التعدّدية، والاعتراف الفعلي بكل الحريات العامة»[٢]. إلا أن عدم اكتمال تكوين الكتلة الديمقراطية، وحاجتها إلى كل القوى والفعاليات القادرة على توجيه مرحلة الانتقال، والتقارب الحاصل بين الاشتراكيين والشيوعيين، دفع بقادتها إلى إعادة هيكلتها في صيغة جديدة، وفق تصوّرات متطورة. لذلك، استبدلت «الكتلة الديمقراطية» بـ «أرضية التوافق الديمقراطي»، اقتناعاً من اليسار بأن الواقع السياسي بلغ درجة من التعقيد والدقة والحساسية، ما يجعل مفهوم القطيعة موضوع مراجعة وإعادة نظر، كما أن موقع التنظيمات الاشتراكية والشيوعية، ومن يدور في فلكها، ضمن ميزان القوى الوطنية، لا يسعفها وحدها في إنجاز برنامج «القطيعة الديمقراطية». وذلك دليل أوّل على واقعية اليسار الإسباني ونضج وعيه السياسي، إذ هو يستعدّ للاندماج ضمن دينامية الانتقال الديمقراطي.

لقد تضمّنت أرضية التوافق الديمقراطي بقيادة زعيم الحزب الاشتراكي العمّالي السيد فليبي كونزاليس تصوّراتٍ ومطالبَ معتدلة، خلافاً لما ورد في برنامج التنظيمات والتيّارات السياسية المتشدّدة[٣]، يمكن حصرها في مجالات حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية، والتعددية السياسية، والشكل الفدرالي للدولة، مع منح الجهات والمناطق قدراً من الاستقلالية في تسيير شؤونها المحلية، والاعتراف بخصوصيّاتها الثقافية والعرقية والتاريخية.

٢ ــ يضاف إلى أحزاب اليسار والمنظّمات العمالية الجيش ورجال الدين، لأنه يتعذّر إغفال مكانة هؤلاء ودورهم في تاريخ إسبانيا الحديث عند محاولة فهم مقدّمات التوافق الوطني حول إقرار دستور ١٩٧٨ والدينامية السياسية التي أعقبته. فقد ذهب العديد من الدارسين إلى اعتبار الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية مديناً في جوانب كثيرة من نجاحه لدور المؤسّسة العسكرية وموقفها من عملية التوافق وتطوّراتها الدستورية والسياسية[٤]. ومن العناصر التي استندت إليها كتابات هؤلاء بقاءُ المؤسسة العسكرية الإسبانية خلال حكم الجنرال فرانكو (١٩٣٦ ــ ١٩٧٥) بعيدةً نسبياً عن التوتّرات التي

(٢) Raul Morodo, «Socialistes et communistes dans la transition,» *Revue pouvoirs* (L'Algerie), no. 8 (1978), p. 29.

(٣) من هذه التنظيمات الحزب الكارليستي (نسبة إلى حزب دون كارلوس شارل ده بوربون، المطالب بعرش إسبانيا في القرن التاسع عشر)، والحركة الشيوعية، والمنظمة الثورية للعمال، وهيئة اليسار الديمقراطي، والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الإسباني. وممّا جاء في برنامجها: إطلاق جميع المعتقلين السياسيين، ومنح الشرعية القانونية للأحزاب والنقابات، وإقرار حق الإضراب وضمان ممارسته، وتحييد المؤسسة العسكرية، والاعتراف بخصوصيّة المناطق والجهات، والفصل بين الكنيسة والدولة، والعمل على إدماج إسبانيا ضمن فضائها الأوروبي.

(٤) PERE Vilanova, «L'Armée dans la transition,» *Revue pouvoirs*, no. 8 (1978), p. 33.

طالت النظام السياسي ومكوّناته الاجتماعية(٥)، كما لم تحدّد مكانتها بالقدر الذي يجعل دورها واضحاً، ولا سيما أنها الوحيدة التي امتلكت، على امتداد هذه الحقبة، حق اللجوء إلى «العنف المشروع»(٦). إلا أن الأوضاع الصحية للجنرال فرانكو، وبداية النقاش حول موضوع الخلافة المرتقبة ابتداء من ١٩٧٥، وردود فعل المجتمع حيال الأحداث التي شهدتها البلاد سنتيّ ١٩٧٣و١٩٧٤ دفعت الجيش إلى التعاطي مع الإشكاليات السياسية التي أصبحت مطروحة على حاضر إسبانيا ومستقبلها، فتعمّق، في أعقاب ذلك، خلاف حاد برزت مؤشّراته منذ عام ١٩٧٠ بخصوص الموقف المطلوب من المؤسسة العسكرية، بين القوات الداعمة للفرانكوية، والعناصر المحترفة لقيادة الجنرال دياز أليغريا (Diez-Alegria)(٧). فقد ذهب هذا الأخير معزّزاً بأطر عسكرية مهمّة إلى الاعتقاد بعدم ديمومة نظام فرانكو، وأن ولاء الجيش يجب أن يكون «لنظام قادر على المحافظة على مشروعيته الخاصة، مؤهّل لأن يوفّر للمؤسسة العسكرية الوسائل الكفيلة بإقامة دفاع فعال»، وتكون مرجعيته في ذلك النظم العسكرية الحديثة في أوروبا الغربية(٨).

أولاً: لم تبق الكنسية وهيئات رجال الدين بمنأى عن دينامية التوافق الوطني التي قادت إسبانيا نحو البناء الديمقراطي مع إقرار دستور ١٩٧٨، والتطورات التي لحقت بصياغته. ومن دون الرجوع إلى تاريخ الكنيسة والدور الذي لعبته الكاثوليكية منذ قيام الدولة الإسبانية الحديثة، نشير إلى أن التباعد بين الدين والدولة بدا واضحاً خلال حكم ١٨ تموز/يوليو ١٩٣٦، وتأكّد أكثر مع بداية عقد السبعينيات. فحين توفي الجنرال فرانكو(١٩٧٥)، وجدت تيارات الأسقفية الإنجليكانية (L'Eglise Espiscopale) اللحظة سانحة للتعبير عن ذاتها إزاء ما يعتمل في الحياة السياسية الإسبانية. ففي الاجتماع العام لهيئة الأسقفية (Episcopat) (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧)، صدر عن أعمالها بلاغ تحت عنوان «القيم الروحية والدينية في الدستور»، نبّه إلى الطابع العلماني لمشروع الدستور، وحذّر من تداعياته على الكاثوليكية كدين للبلاد. إلا أن المؤتمر اللاحق للأسقفية الذي انعقد في آذار/مارس ١٩٧٨ التحق بمسيرة التوافق الوطني، وأعلن عن نزوعه إلى التراضي بخصوص الانتقال الديمقراطي في إسبانيا(٩).

ثانياً: لم يستند الانتقال الديمقراطي، في تحققه ونجاحه، إلى مواقف اليسار

---

(٥) من القضايا المؤدية إلى هذه التوترات، نذكر: يقظة الحركة العمالية المنظمة، والقوميات في مناطق الباسك، والمنظمات الطلابية، وكذلك المعارضة الديمقراطية الليبرالية.

(٦) ولا سيما عمليات القمع التي نفّذتها حتى سنة ١٩٦٣ في حق النخب السياسية، والقوى المناهضة لديكتاتورية فرانكو، علاوة على إعدامات صيف ١٩٧٤-١٩٧٥.

(٧) Vilanova, Ibid., p. 36.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٧.

(٩) Jean Becarud, «Eglise et politique dans l'après franquisme (1975-1978),» *Revue pouvoirs*, no. 8, 1978, p. 44.

الإسباني ـــ التي عبّرت عنها «الكتلة الديمقراطية»، و«أرضية التوافق الديمقراطي»، قبل أن تتوحّد تحت اسم «هيئة التنسيق الديمقراطي» ـــ بل اعتمد أيضاً على ليونة بعض قادة «الفرانكوية»، وفعالية الإرادة الملكية. فقد شكّل وجود شخصية من حجم كارلوس أرياس نافارو (Carlos Arias Navarro) على رأس الحكومة، وتسلمه وصية الجنرال فرانكو(١٠) عاملاً مقرراً في انطلاق دينامية الانتقال. وتأكد ذلك أكثر بعد تراجعه عن الاستقالة، والوصول إلى تسوية مع الأمير خوان كارلوس، صاحب الحق الشرعي في وراثة مؤسسة التاج (١١) بشأن الخلافات المستجدة في أعقاب وفاة الجنرال فرانكو. كما أن تسليم العرش إلى الأمير خوان كارلوس من لدن والده وتنصيبه ملكاً للبلاد دعما عملية التغيير، وساهما في تعميق مفهوم التوافق الوطني. بل أكثر من ذلك، شكّل التصريح الملكي المواكب لهذا التسليم إصراراً لا رجعة فيه بخصوص خيار الديمقراطية في إسبانيا.

فمما جاء فيه : «...إن دون خوان يعتبر نفسه كنجل لملك ألفونس الثالث عشر وريثه والمؤتمن على حقوق وكنوز وتراث العائلة المالكة، ويعتبر أن الملك لكي يكون نافعاً لإسبانيا يجب أن يكون دوره دور الحكم المحايد الذي سيعمل على تفادي حرب أهلية، وإقرار عدالة اجتماعية، من شأنها القضاء على الفساد، وكذا تأمين وتعضيد الديمقراطية التعددية، ثم بعد ذلك العمل على الاندماج الكامل بالمجموعة الأوروبية، وتطوّر الشعب الإسباني السلمي في اتجاه السيادة الوطنية من أجل أن تكتسب المؤسسات السياسية الموجودة اليوم، والمنبثقة عن الإدارة الفرنكوية، التمثيلية أو المصداقية الحقيقية.. كل هذه الأهداف يجب أن تكون أساسية وذات أسبقية بالنسبة الى نجله ووريثه دون خوان كارلوس دي بوربون، ملك إسبانيا..»(١٢).

وفعلاً، أكّد الملك الابن وصية أبيه حين صرح أمام الكونغرس الأمريكي في أعقاب أول زيارة للخارج بعد توليه الحكم (٢ تموز/ يوليو ١٩٧٦)، قائلاً: «... إن الملكية الإسبانية قد التزمت ـــ ومنذ اليوم الأول ـــ بأن تكون مؤسسة مفتوحة أمام المواطنين من دون استثناء، ومن دون أن تخضع لضغط أو تأثير أية جهة. سيضمن العرش لكل مواطن إسباني أحقية ممارسة الحريات العامة، وسيادة العدالة، كما سيعمل على ضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي، بناء على ما تقتضيه مبادئ الديمقراطية، كما سيسهر على ضمان احترام الوصول المنظم إلى سدة السلطة لمختلف البدائل المطروحة، تبعاً لرغبات الشعب الإسباني المعبّر عنها بحرية...»(١٣).

---

(١٠) نقصد هنا وصية ١٩٦٩، التي تعهد الجنرال فرانكو، بمقتضاها، بترتيب أمور الحكم وممارسة السلطة لخلفه.

(١١) تجلى مضمون التسوية في الوساطة التي قام بها ألفاريز ميراندا (Alvarez Miranda) بين رئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارا والأمير خوان نجل الفونس الثالث عشر، والد الملك خوان كارلوس، وتوجت بانتقال العرش الى هذا الأخير، والتوصل إلى حد أدنى من التراضي حول المستقبل الدستوري والسياسي لإسبانيا.

(١٢) نقلاً عن: محمد زين العابدين الحسيني، «التجربة الدستورية الإسبانية الجديدة، محاولة تقييم،» ص ٧٧.

(١٣) قارن:المصدر نفسه، ص ٨١.

ثانياً: القطيعة مع الإرث القديم

يكتسي مفهوم «القطيعة» معنى خاصاً في تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، إذ لا تعني القطيعة الانطلاق من الصفر أو اعتماد فلسفة الطاولة الجرداء (Table rase) بقدر ما ترمي إلى التغيير والتجديد دون فقدان خيط التواصل مع النقاط القوية في ماضي إسبانيا وتاريخها. وهذا ما يبرز مغزى التوافق السياسي الذي أطّر سلوك الفاعلين لحظة صياغة الدستور. ولقد صادقوا عليه بما يشبه الإجماع كوثيقة حاملة مؤشرات الانتقال صوب الديمقراطية من دون استنزاف الطاقات في مناقشة النصوص، والاستغراق في التفاصيل والجزئيات.

هكذا يمكن ملامسة القطيعة من خلال مظاهر متعددة في سلوك الفاعلين السياسيين وثقافتهم الجديدة.

١ ـ صحيح أن عهد الجنرال فرانكو هو الذي فكّر في إعادة الشرعية إلى المؤسسة الملكية ورتّب ظروف عودتها، وصحيح أيضاً أن الملك حين تم تنصيبه أقسم على تأمين استمرار مبادئ الحركة الفرنكوية؛ غير أن المؤسّسة الملكية، وهذا مظهر من القطيعة بالمعنى المشار إليه، سرعان ما استوعبت مركزية الانتقال وأهميته الاستراتيجية في إعادة صياغة مكانة إسبانيا دولة ومجتمعاً و«ثقافة». إذ إن الملك بحدسه التاريخي وحذاقته السياسية تمكّن من القيام بمبادرات سياسية وسنّ قوانين جديدة استناداً إلى شرعية القوانين التي وضعها فرانكو نفسه، حيث صدّق عليه ما قاله في حقه رئيس الكورتيس (البرلمان) حينئذ ومربيه فرناندو ألفاريز ميراندا: «إنه سهّل على تلميذه الذي وضعت الأقدار في يده فرصة التصرّف في مصير إسبانيا بأن أفتى له بأنه إذا كانت مبادئ «الموفيمنتو» قانوناً فإن القانون يتم تغييره بقانون غيره».

٢ ـ لم يتوقف منطق القطيعة عند حدود نزع الروح الفرانكوية وإعادة صياغتها وفق الاتجاه الجديد في تاريخ إسبانيا، بل تجاوز ذلك إلى صيانة مسار الديمقراطية والمحافظة على ديمومته. وهكذا، حين حاول الجيش إرجاع إسبانيا إلى ما كانت عليه قبل انطلاق دينامية الانتقال، سجّلت الملكية دوراً بارزاً في إيقاف نزعة التراجع ومنع استشراء حركة الردّة، كما نلمس في نص الخطاب الملكي الموجّه ليلة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٢:

«La couronne symbole de la permanence et de l'unité de la patrie ne peut tolérer d'aucune façon les actions et les attitudes des personnes qui prétendent interrompre par la force le processus démocratique que la constitution votée par le peuple espagnol a fixé en son temps au moyen du referendum»(*)

(*) وهو ما ترجمته: «لا يستطيع العرش، وهو رمز استمرارية الوطن ووحدته، أن يتسامح بأيّ شكل من الأشكال مع أفعال ومواقف الأشخاص الذين يزعمون اعتراض الآلية الديمقراطية بالقوة، هذه الآلية التي كرّسها الدستور الذي اقترع عليه الشعب الإسباني من خلال استفتاء جرى في حينه».

والحال أن مناصرة المسار الديمقراطي على خلفية القطيعة مع الإرث القديم، لم يكن خياراً ملكياً فحسب، بل كان عنواناً لإرادة أمة بكاملها. وكما في كل المنعطفات التاريخية النوعية تحصل مقاومات وردود فعل إزاء عملية التغيير بسبب تصادم المصالح وتنازع الاستراتيجيات. بيد أن الذي ضمن للانتقال الديمقراطي في إسبانيا حظوظ التصاعد والانتظام وحال دون كبوته التفاف مكوّنات النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حوله حيث سعى الجميع إلى درء مخاطر الانكفاء. وربما ظلّت صورة الحرب الأهلية وتداعياتها السياسية حاضرة في الخيال الجمعي للأمة الإسبانية، ما يفسّر طبيعة مواقف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ونوعية النقاشات التي طالت النخبة المثقّفة الإسبانية.

٣ ــ يستمدّ التشديد على درس «القطيعة مع الإرث القديم» في مسار التجربة الإسبانية أهميته الاستراتيجية والسياسية من مركزية الدور الذي قام به في دينامية الانتقال الديمقراطي، إذ إن اللافت للانتباه أن الإسبانيين تمكنوا إلى حد بعيد، وهم يؤسسون ديمقراطيتهم الحديثة، من تجاوز معضلة التجاذب بين منطق الولاء القديم وضرورة الاندفاع في تحديث الفكر والسياسة والثقافة، كما انتصروا على الحيرة التي غالباً ما تستبدّ بقطاعات واسعة من المجتمعات لحظة الإعداد لتخطي عسر الانتقال نحو الديمقراطية.

وعلى رغم وجود عناصر متباينة بين التجربتين الإسبانية والمغربية، يصلح النموذج الإسباني ــ من هذه الزاوية بالذات ــ لأن يكون حالة للتأمل والاستئناس، لا بغرض الاستنساخ لأن ذلك غير ممكن منطقياً، ولكن بهدف استنباط المقوّمات ذات الطبيعة العامة القادرة على الإضاءة بغضّ النظر عن مكان وزمان التجارب موضوع الدراسة والمقارنة.

لا يختلف اثنان في أن عقد التسعينيات في المغرب مثّل لحظة قوية في مجال الإصلاح الدستوري والسياسي، إذ أجريت خلاله ثلاث مراجعات دستورية (١٩٩٢ ــ ١٩٩٥ ــ ١٩٩٦) تراوحت بين التأكيد على الثوابت والتطلّع إلى إدخال تعديلات تروم تعزيز السلطتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية، وإعادة صياغة توازن جديد بينهما على صعيد الآليات والصلاحيات[١٤]. كما أن اللافت للانتباه خلال هذا العقد تشديد خطاب الفاعلين السياسيين على مركزية إحداث تغييرات كفيلة بفتح إمكانيات الانتقال إلى مرحلة جديدة في الحياة السياسية المغربية قوامها «الشفافية» واحترام المؤسسات وتكريس دور القانون، وصيانة الشرعية الدستورية. ولعل لجوء الحكومة والأحزاب السياسية لأول مرة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر إلى التوقيع على تصريح مشترك (٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧) تلتزم

---

(١٤) انظر: امحمد مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** (مراكش: المطبعة الوطنية، ٢٠٠١)، ص ٣٣٣-٣٨٤.

الأطراف بمقتضاه باحترام المسلسل الانتخابي والجهر بصحة نتائجه وسلامته(١٥)، ما يثبت مركزية شعار الإصلاح ومقصد الانتقال في عقد التسعينيات. بيد أن الممارسة السياسية للفاعلين ما انفكت تكشف عن حدود الخطاب وصعوبة مطابقته للأعمال والسلوكيات. و لم ينتصر أطراف اللعبة السياسية في المغرب، خلافاً لنظرائهم في إسبانيا، بما فيه الكفاية على منطق التجاذب بين الانشداد إلى الإرث القديم والاندفاع في المرحلة الجديدة التي رفعوا شعارها على امتداد عقد التسعينيات، إذ تمّ نكث الالتزامات المتضمّنة في التصريح المشترك المشار إليه أعلاه بعدم احترام إرادة الناخبين في اقتراع الغرفة الأولى (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) والمجلس الثاني (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ما دفع بعض الأحزاب التاريخية، كما هو حال حزب الاستقلال، إلى الاعتراض على شرعية النتائج الانتخابية، واعتبارها فاجعة سياسية(١٦).

ثالثاً: تكريس الشرعيــة الدستــورية

تميّزت التجربة الإسبانية، وهذا جانب ثالث من فرادتها بنجاحها بصياغة وثيقة دستورية (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨) موسومة بقدر كبير من الديمقراطية والتوازن. وعكس الدستور ـ باعتباره أسمى وثيقة في البلاد ـ فلسفة التوافق بين مكوّنات الحقل السياسي الإسباني، وهو توافق، كما تمّت الإشارة إليه سلفاً، حول أمريْن مرتبطيْن ومتكامليْن: الانخراط في الحداثة بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية، والالتحاق بركب الفضاء الأوروبي المشترك. ولعل عنوان الحداثة في هذا المضمار استبعاد الدستور مبدأ الجمهورية واستعادة الملكية على أسس برلمانية ديمقراطية، يحظى الملك في إطارها بمكانة تحكيمية تسمح له بالتدخل لإقامة التوازن بين الأطراف والفاعلين من دون أن يكتسح حضوره أطراف الجسم السياسي ويهيمن على نشاط وفعالية المؤسسات.

وهكذا تسعفنا قراءة الوثيقة في استنباط طابعها الديمقراطي ومستويات التوازن التي أقامتها بين المؤسسات والأجهزة المنوط بها دستورياً ممارسة السلطة.

أولاً: نلمس، عند قراءة وثيقة ١٩٧٨ استمرار الإرث الدستوري وتراكمات تجارب إسبانيا ما بين عامي ١٨٠٨ و ١٩٣١. وهي استمرارية نابعة من قناعة أطراف السلطة

---

(١٥) جاء في التصريح المشترك بين الحكومة والأحزاب السياسية ما يلي: «بأنها (أي الحكومة) تسهر على التطبيق السليم لجميع القوانين وكل القرارات والإجراءات المتفق عليها بالتراضي وأنها ستمنع بصرامة كل تدخل غير مشروع من أية إرادة بأية وسيلة كان هذا التدخل، وستمنع استعمال السلطة والنفوذ الذي يستهدف المساس بسلامة الانتخابات ونزاهتها، أو أموال الدولة أو استعمال المال غير المشروع في التأثير على سلامة الانتخابات ونزاهتها». انظر: **كل شيء عن الانتخابات التشريعية ٩٧**، سلسلة نصوص ووثائق؛ ١٨ (الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ١٩٩٨)، ص ٣٢٥.

(١٦) المصدر نفسه.

التأسيسية الأصلية بضرورة اعتماد التغيير والتجديد من دون فقدان خيط التواصل مع النقاط القوية في ماضي إسبانيا وتاريخها. وهذا ما يفسّر استبعاد منهجية القطيعة، أو فلسفة الطاولة الجرداء، ويبرز مغزى التوافق السياسي الذي أطّر سلوك الفاعلين لحظة صياغة الدستور، إذ حظي هذا الأخير بما يشبه الإجماع، لانطوائه على ما يسمح ويساعد على الانتقال صوب الديمقراطية، ويضمن استمراريّتها وانتظامها في الزمن.

ــ ففي مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، تبنّت وثيقة ١٩٧٨ ما سبق التنصيص عليه في دستور ١٨٧٦ و ١٩٣١، وعمّقت مضمونه، حين جعلت اختيار الحكم من لدن المحكومين قاعدة إجبارية، ووسعت حق الاقتراع، بإقرار سن الرشد الانتخابي في ثماني عشرة سنة، كما شدّدت على المراقبة الديمقراطية للسلطات العامة، علاوة على الحقوق الاجتماعية الواردة، على وجه التحديد، في دستور ١٩٣١، والآليات الحديثة الكفيلة بضمان احترام ممارستها.

ــ أما على صعيد المؤسّسات الدستورية، فتوخت وثيقة ١٩٧٨ الاقتباس من الإرث الدستوري الإسباني مع الانفتاح على التجديد المواكب للتطورات العميقة التي شهدتها «الدستورانية» الغربية في هذا المجال. لذلك، حافظ البرلمان على مكانته في مجالي التشريع ومراقبة الجهاز التنفيذي من دون أن يفقد رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة سلطتهم، وفي ذلك نوع من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، التي يظل الملك حكماً بينهما.

ــ في حين تتجلّى ثنائية الاستمرارية والتغيير في دستور ١٩٧٨، في مشروع الجهوية، حيث استطاع واضعو الوثيقة التوفيق بين النزعة المركزية للدولة، كما كان الأمر عليه في التجربة القديمة، وإرادة احترام «خصوصيات» المناطق ومميزاتها اللغوية والثقافية. فلم يتجاوز مبدأ «الاستقلال الذاتي» مستوى المطلب خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حيث تم الاعتراف بـ «القوميات» لأول مرة في مشروع دستور ١٨٧٣ وأعيد التنصيص عليه في وثيقة الجمهورية الثانية (١٩٣١). أما دستور ١٩٧٨، فقد تبنى مشروع الجهة كهيئة وسيطة، قادرة على خلق نوع من التوازن بين مؤسسات الدولة والبلديات، في أفق الانتقال إلى مرحلة الاستقلال الذاتي[١٧].

ــ أما في مجال الأحزاب والقوى السياسية، فقد ساعدت النقاشات التي سبقت وضع الدستور، والتفاعلات التي شهدتها الحياة السياسية، على تبلور نظام «الثنائية الحزبية المهيمنة» (Bipartisme hégémonique). كما حصل خلال انتخابات ١٥ حزيران/يونيو ١٩٧٧ بالنسبة الى كتلتيّ المعتدلين والاشتراكيين اللتين شكّلتا، بمضمون مغاير، استمراراً للثنائية

(١٧) Miguel Martinez Cuadrado, «Les Sources espagnoles de la constitution,» *Revue pouvoirs*, no. 8 (1978), p. 93.

الأوليغارشية ما بين ١٨٧٥ ــ ١٩٢٣، أو الثنائية غير المكتملة التي سادت سنوات ١٩٣٢ ــ ١٩٣٦[١٨].

ثانياً: إلى جانب المصدر الداخلي، المتمثّل في الإرث الدستوري الإسباني ما بين ١٨٠٨ و١٩٣١، أخذت وثيقة ١٩٧٨ ببعض الاقتباسات الأجنبية من دون أن تبلغ حد الاستنساخ أو المماهاة. فقد انفتح واضعو الدستور على التجارب الدستورية لعدد من الأقطار الأوروبية بهدف الاستئناس بمبادئها وقواعدها، والاستفادة من نجاحاتها، في حقل تطوير الحياة الدستورية والسياسية.

ــ وفي موضوع «القوميات» (Nationalité) بقي الدستور ١٩٧٨ مرتبطاً بإرثه التاريخي، من حيث المطالبة بالاعتراف بمميّزات المناطق ثقافياً ولغوياً، وفي الوقت ذاته سعى واضعو الوثيقة إلى الاستفادة من تجارب العديد من الأقطار كإيطاليا وألمانيا.

ــ أما الموضوع الثاني فيتعلق بالملكية البرلمانية (Monarchie parlementaire) التي شكّلت عنصر اتفاق بين جميع الأطراف والفاعلين السياسيين، بما في ذلك الأكثر تمسكاً بمبدأ الجمهورية كشكل للدولة. وإلى جانب اعتمادهم على الموروث التاريخي لمؤسسة التاج، أخذ واضعو الدستور مظاهر من الملكيات الأوروبية وعناصرها، وخصوصاً في ما يتعلق بالمكانة الدستورية للملكية وعلاقتها بالسلطات الأخرى (البرلمان والحكومة).

ثالثاً: يتضمّن دستور ١٩٧٨ ديباجة وفصلاً تمهيدياً وعشرة فصول، زيادة على المقتضيات الإضافية، وأخرى انتقالية، وثالثة استثنائية. أما الفصول مجتمعة فتتضمن ١٦٩ مادة موزّعة على عشرة أبواب، مرتّبة بحسب الموضوعات التي تروم تنظيمها من الناحية الدستورية[١٩]. فاقتصرت مقتضيات الفصل الثاني الذي يشمل عشر مواد (م. ٥٦/٦٥) على كل ما يتعلق بمؤسسة التاج والملكية في إسبانيا، في حين نظّم قسم من الفصل الرابع الحكومة، باعتبارها جزءاً مهماً ومكملاً للسلطة التنفيذية. أما السلطة التشريعية، فقد تكفّل بها الفصل الثالث الذي يبدأ من المادة السادسة والستين وينتهي بالمادة السادسة والتسعين. وكما هو واضح أفرد المشرّع الدستوري فصولاً كثيرة لمؤسسة البرلمان (الكورتيس) مقارنة مع باقي المؤسسات الدستورية، علماً أن إسبانيا تعتمد نظام الغرفتين (الكونغرس ومجلس الشيوخ) في تسيير حياتها النيابية.

يدفع التبويب المعتمد من قبل واضعي دستور ١٩٧٨ إلى تقديم عدد من الملاحظات

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) إضافة إلى الديباجة والفصل التمهيدي، نظم الدستور الموضوعات التالية: الحقوق والواجبات الأساسية (م.١٠/٥٥)، التاج أو العرش (م.٥٦/٦٥)، الكورتيس (م.٦٦-٩٦)، الحكومة والإدارة (م.٩٧/١٠٦)، العلاقة بين الحكومة والبرلمان (م.١٠٨/١١٦) السلطة القضائية (م.١١٧/١٢٧) الاقتصاد والمالية (م.١٢٨/١٣٦)، التنظيم الترابي للدولة (م.١٣٧/١٥٨)، المحكمة الدستورية (م.١٥٩/١٦٥)، المراجعة الدستورية (م.١٦٦/١٦٩).

الخاصة بالاعتبارات التي جعلت الوثيقة صادرة على المنوال الذي نحن بصدد قراءة مقتضياته وتحليل مراميه وأبعاده. إذ جاءت الديباجة واضحة على مستوى فلسفتها، مركزة على صعيد أبعادها، ومقتضبة من حيث لغة صياغتها، باعتبارها مقدمة لإعلان المبادئ الكبرى والقواعد الأساسية لنظام الحكم. ابتدأت الديباجة بالقول: «رغبة من الأمة الإسبانية في إقامة العدل، والحرية والأمن، وترقية خير كل الذين يؤلفونها، تعلن عن إرادتها على ضمان العيش المشترك في إطار الدستور والقوانين وبناء نظام اقتصادي واجتماعي عادل، وتقوية دولة القانون بغية ضمان سمو القانون كتعبير عن الإرادة الشعبية، وحماية جميع الإسبان وشعوب إسبانيا في مجال ممارسة حقوق الإنسان، بالنسبة الى ثقافتهم وتقاليدهم ولغاتهم ومؤسساتهم؛ وتنمية تقدم الثقافة والاقتصاد وضمان مستوى معيشي لائق ومشرف للجميع وإقامة أسس مجتمع ديمقراطي مع المساهمة في تمتين العلاقات السلمية، والتعاون الفعال لكل شعوب الأرض..»(٢٠).

لم يختلف الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ عن دساتير أقطار أوروبا الشمالية في تنظيمه مجالات السلطة التنفيذية وتأليفها. فقد جعل مؤسسة التاج في المرتبة الأولى بعد الفصل التمهيدي والفصل الخاص بالحقوق والحريات الأساسية، تقديراً من السلطة التأسيسية لمكانة الملكية في التطور الدستوري الجديد للأمة الإسبانية. فهي تعبير عن استمراريتها، ورمز لتاريخها وتراثها. كما لم تشذّ وثيقة ١٩٧٨ عن الملكيات الأوروبية التقليدية(٢١)، عند تحديدها اختصاصات المؤسسة الملكية ومكانتها الدستورية، إذ أقرت السمو النظري للمؤسسة الملكية في علاقتها بباقي السلطات الدستورية، علماً أن الدينامية السياسية التي أعقبت وضع الدستور والمصادقة عليه، كشفت الدور الفعلي المكتسب للملك في السهر على احترام وحدة البلاد وضمان نوع من التوازن بين المؤسسات الدستورية، بفعل حياده وقدرته على اللجوء إلى إعمال سلطة التحكيم.

مقابل ذلك ورد ترتيب الحكومة بعد الملكية والبرلمان، وقد ألحقت بها الإدارة كما هو مبيّن في الفصول الممتدّة من السابع والتسعين وحتى السادس بعد المائة. ويتبيّن من خلال قراءة المواد المنظّمة لها حضور روح البرلمانية الكلاسيكية المعروفة والمتداولة في تنظيم الحكومة وتأليفها وممارستها.

أ ــ حظيت الملكية بالمكانة الأولى من حيث ترتيب المؤسسات في دستور ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. وحاول واضعو الدستور منح مؤسسة التاج مركزاً دستورياً مختلفاً عن الملكيات البرلمانية السائدة خلال القرن التاسع عشر ساعين لأن تكون ملكية معبّرة عن

(٢٠) Francis Délperée, Karine Biver et Marc Verdussen, *Recueil des constitutions Européennes*, constitution Espagnole (Bruxelles: Bruylant, 1994), p. 154.

(٢١) قارن مع دساتير كل من بلجيكا (٧ شباط/فبراير ١٨٣١)، المعدل عدة مرات آخرها عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ والدانمارك (١٩٥٣) وهولندة (١٨١٤ كما عدل عام ١٩٨٣).

إسبانيا المعاصرة، ومواكبة لتوجّهاتها الجديدة(٢٢). لذلك جاء الفصل الثاني متضمّناً لشقّين من المقتضيات، يتعلّق الأول بالوضع الدستوري والقانوني لمؤسسة التاج [المادّة ٥٦ ــ ٦١]، في حين يخصّ الثاني سلطاتها واختصاصاتها [المادّة ٥٦ ــ ٦١]. بيد أنه لا بدّ أولاً من الإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين لأهميتها في إبراز مكانة المؤسسة الملكية وقيمتها الدستورية، فقد نصّت على أن: «الملك رئيس الدولة، ورمز وحدتها واستمراريتها، فهو الحكم ومنظّم السير العادي والمنتظم للمؤسسات، ويقوم بالتمثيل الأسمى للدولة الإسبانية في العلاقات الدولية، ولا سيّما مع أمم جماعتها التاريخية، كما يمارس الوظائف المخوّلة له صراحة من طرف الدستور والقوانين...»(٢٣).

يتبيّن من نصّ هذه المادة الوزن الذي أعطي للمؤسسة الملكية في المجالَيْن الرمزي والسياسي. فهي عنوان وحدة الإسبانيّين وضمان استمرارهم دولة وتاريخاً وتراثاً، كما أنها عامل استقرار في الحاضر والمستقبل. فالدستور جعل الملك فوق المؤسّسات والأحزاب والهيئات، حين أناط به وظيفة التحكيم. والحكم محايد ومستقلّ بطبيعته، كما اعتبره الساهر على انتظام المؤسسات الدستورية، واستقامة أدائها، حيث جعله ملطّفاً للحياة السياسية، ومساعداً على ترشيدها، إضافة إلى صفته كممثل أسمى للدولة على الصعيد الخارجي. وأقرت الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين إجمالاً المشروعية التاريخية للمؤسسة الملكية، كما أكدت مشروعيتها الدستورية، **وهما تعكسان معاً حاجة الشعب الإسباني سياسياً إلى ملكية قادرة على دعم دينامية الانتقال الديمقراطي، ورفع تحدياته، والمساهمة الفعالة في الارتقاء بالمصالحة الوطنية من طور المشروع إلى حالة الضرورة.**

(١) تضمّن الشق الخاص بالنظام الدستوري لمؤسسة التاج عناصر مرتبطة بتوارث العرش وحالات انتفاء أهلية ممارسة السلطة الملكية، ومسألة التنصيب.

ــ تنصّ الفقرة الثانية من المادة السادسة والخمسين على أن «الملك صفة ملك إسبانيا، كما يمكنه استعمال الألقاب الأخرى التي للتاج أو العرش». في حين قضت الفقرة الثالثة بأن «شخصية الملك غير قابلة للمس، والمساءلة، أما أعماله وتصرّفاته فتخضع، باستمرار، للتوقيع بالعطف، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الخامسة والستين»(٢٤).

ــ نظّمت المادة السابعة والخمسون موضوع توارث العرش، حيث قضت «بأن يكون التاج الإسباني متوارثاً من طرف خلفاء (الفروع) صاحب الجلالة خوان كارلوس الأوّل دي

---

(٢٢) انظر: «Le Monarque dans le nouveau régime politique espagnol, chroniques constitutionnelles et administratives étrangères,» RDP, tome 18, no. 1, p. 66.

(٢٣) Délperée, Biver et Verdussen, Ibid., p. 176.

(٢٤) يتعلق الأمر بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية الخاصة بالسكن الملكي (قصور ومنازل).

بوربون، الوريث الشرعي للسلالة التاريخية، في حين يستلزم التعاقب على العرش اتباع الترتيب العادي لنظام البكورية (Primogéniture) والتمثيلية، وتكون الأفضلية للخط السابق على اللاحق، وبالدرجة نفسها للرجل على المرأة، وفي داخل الجنس نفسه للذكر البكر على الأصغر سناً. كما يتمتع ولي العهد ــ منذ ولادته، أو حين حصوله على هذه الصفة ــ بالألقاب الخاصة بمؤسسة التاج»(٢٥). أما في حالة انقراض هذه الخطوط المنصوص عليها دستورياً، وتعذّر وجود وريث شرعي وفق المعايير المذكورة أعلاه، يتولى الكورتيس (البرلمان) تدبير هذا الأمر، بما يتلاءم جيداً مع مصالح إسبانيا».. كما أن «الأشخاص الذين من حقهم وراثة العرش، وحدث لهم أن أبرموا عقود زواج ضد إرادة الملك، وعدم قبول الكورتيس بها، يقصون وفروعهم عن وراثة العرش»(٢٦).

ــ خصص دستور ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ مادّتين لموضوع الوصاية، فالمادة التاسعة والخمسون نظّمت حالة عدم أهلية الملك بقولها: «إذا كان الملك قاصراً، يحقّ لوالده أو والدته، وفي حال عدم وجودهما، يمكن لقريبه الأكبر الأكثر قرباً، من ترتيب أصحاب الحق في الإرث، بحسب النظام المحدّد من طرف الدستور، ممارسة الوصاية إلى حين انتهاء مدّة قصور الملك». أما في حال عجز الملك عن ممارسة سلطته، وتبيّن للكورتيس حقيقة هذه الاستحالة، يمكن لولي العهد، إذا كان راشداً ممارسة الوصاية مباشرة. وإذا كان غير ذلك، يتم اللجوء إلى القاعدة المذكورة أعلاه، إلى حين اكتمال سن الرشد». وعندما لا ترجع «الوصاية لأي حد، يعيّن الكورتيس من يتولاها، فيكون العدد من ثلاثة إلى خمسة أشخاص»، على أساس أن تتوفّر فيهم صفتا الإسباني والراشد»، وأن «تتم الوصاية بتفويض دستوري، وتمارس باسم الملك»(٢٧).

ــ علاوة على ما سبق ذكره، يقوم الملك، عند إعلانه ملكاً من قبل الكورتيس، بأداء القسم بأن يزاول وظائفه بوفاء، وأن يحافظ ويسهر على احترام الدستور والقوانين، وصيانة حقوق المواطنين والجماعات المستقلة. و يقوم ولي العهد بالأمر نفسه إضافة إلى الوصي، أو الذين يتولون الوصاية، حين يشرعون في ممارسة مهامهم، كما يقسمون بأن يظلّوا أوفياء للملك(٢٨).

(٢) يمارس الملك، وفق دستور ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، مجموعة من

---

(٢٥) Délperée, Biver et Verdussen, Ibid., p. 76.

(٢٦) في حين تناولت الفقرة الخامسة من هذه المادة حالات العزل، والتنازل والتردد بخصوص وراثة العرش، سواء على صعيد الواقع أو على مستوى القانون. أما أمر تنظيمها وتحديدها، فقد تركت لقانون تنظيمي، في حين أن المادة الثامنة والخمسين استبعدت الملكة عن ممارسة الوظائف الدستورية عدا المقتضيات الخاصة بالوصاية.

(٢٧) علماً أن الفقرة الثانية من المادة الستين نصت على حالة التنافي بين ممارسة الوصاية وتحمل أية مسؤولية تمثيلية أو سياسية.

(٢٨) Délperée, Biver et Verdussen, Ibid., p. 178.

الاختصاصات حددتها الفصول الواردة ما بين الثاني والستين والخامس والستين.

ــ تضمّن الفصل الثاني والستون أكثر السلطات المنوطة بالمؤسسة الملكية. والملك يصادق على القوانين، ويصدر الأمر بتنفيذها، ويستدعي الكورتيس ويقوم بحلّه، ويدعو إلى الانتخابات وفق المقتضيات المنصوص عليها دستورياً، كما يحقّ له الدعوة إلى الاستفتاء، طبقاً لما هو وارد في نص الدستور، ويقترح المرشّح لرئاسة الحكومة، ويقيله عند الضرورة اعتماداً على مقتضيات الدستور، كما يعيّن أعضاء الحكومة ويعفيهم من مهامهم نزولاً عند اقتراح من رئيسهم. يضاف إلى كل ذلك سلطته في توقيع المراسيم المتّخذة في مجلس الوزراء والتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، إضافة إلى تخويل الرتب والتشريفات طبقاً للقانون، وحقه في أن يخبر بأحوال الدولة، رئاسة مجلس الوزراء عند الضرورة وبطلب من رئيس الحكومة. هذا علاوة على قيادته للقوات المسلحة، ورئاسته السامية للأكاديميات الملكية، وممارسته حق العفو، وفق ما هو وارد في القانون..»[٢٩].

ــ في حين نظّمت المادة الثالثة والستون السلطة الدبلوماسية للملك، ومجالات الحرب والسلم. وأناطه الدستور بمهمة اعتماد السفراء وباقي الدبلوماسيين. كما يعتمد الممثلون الأجانب في إسبانيا لديه، وإليه يرجع حق التعبير عن رضا الدولة بالانضمام إلى الالتزامات الدولية بواسطة المعاهدات طبقاً لما هو وارد في الدستور والقوانين. ومن حقه كذلك، بعد المصادقة المسبقة للكورتيس، الإعلان عن الحرب وتوقيع السلم[٣٠].

ــ تتعلّق المادة الرابعة والستون بأعمال الملك وتصرّفاته التي يجب أن توقع بالعطف من لدن رئيس الحكومة، أو عند الضرورة من طرف الوزراء المختصين، في حين توقع بالعطف التصرّفات الخاصة باقتراح رئيس الحكومة وتعيينه، والإعلان عن الحل الوارد في الفصل التاسع والتسعين من طرف «رئيس الكونغرس»، وقد أشارت الفقرة الثانية من المادة نفسها إلى أن الأشخاص الذين يوقعون بالعطف على أعمال الملك يتعرضون للمسؤولية[٣١].

ــ نظّمت المادة الخامسة والستون موضوع القائمة المدنية الملكية، ومبدأ صرفها. فقد نصّت في هذا الصدد على أن «الملك يتلقّى من ميزانية الدولة مبلغاً إجمالياً للإنفاق على عائلته وبيته، وله كامل الحرية في توزيعه. كما أن له الصلاحية غير المقيّدة في تعيين وعزل الأعضاء المدنيين والعسكريين التابعين لبيته»[٣٢].

ب ــ أفرد دستور ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ست مواد لمؤسسة الحكومة التي أتت مرتّبة بعد التاج والبرلمان، ومدرجة ضمن الإدارة، كما هو مبيّن في الفصل الرابع. فعند

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه،

(٣٢) المصدر نفسه.

قراءة مقتضيات هذا الأخير، **نلاحظ الطابع البرلماني لتنظيم مؤسسة الحكومة وتحديد مكانتها الدستورية، وخصوصاً في مجال انبثاقها عن البرلمان، وارتباطها بمصادقته على مستوى شروعها في أداء مهامها كما هو مبين في المادة التاسعة والتسعين.**

(١) تتكفّل الحكومة الإسبانية ــ كما هو حال نظيراتها في الأقطار الديمقراطية ــ بإدارة السياسة الداخلية والخارجية، والإدارة المدنية والعسكرية، وتتولّى مهمة الدفاع الوطني، كما تمارس الوظيفة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، بما يتوافق ومقتضيات الدستور والقوانين.

(٢) أما على مستوى التأليف، فلم تشذ عن باقي الحكومات، إذ تتكوّن من رئيس ونواب إذا اقتضى الأمر، والوزراء والأعضاء الآخرون محدّدون بقانون. ويتولّى الرئيس إدارة عمل الحكومة، والتنسيق بين أعضائها، دون أن يمسّ أو يلحق ضرراً باختصاص ومسؤولية أي واحد منهم أثناء ممارسته لإدارته، في حين حظّرت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين على أعضاء الحكومة القيام بأية وظيفة عامة أو نشاط مهني أو تجاري، غير تلك المرتبطة بانتدابهم البرلماني(٣٣).

(٣) تعتبر المادة التاسعة والتسعون أكثر المواد تدقيقاً وتفصيلاً، إذ نظّمت موضوعاً بالغ الأهمية في النظم السياسية المعاصرة، يتعلق الأمر بكيفية تشكيل الحكومة وتنصيبها. فالدستور الإسباني، وهذا جانب من خصوصياته، **جعل تعيين رئيس الحكومة عملاً مشتركاً بين الملك الذي يعود له حق التعيين دستورياً، ومجلس النواب الذي يشاركه في ذلك بواسطة الموافقة والتصديق على البرنامج الحكومي. والخطوتان معاً ضروريتان لجعل الحكومة شرعية من الناحية الدستورية.**

ــ وهكذا تنصّ الفقرة الأولى من المادة التاسعة والتسعين على أن «عند أي تجديد لمجلس النواب، وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذا الشأن في الدستور، يتولى الملك ــ بعد استشارة الممثلين المعنيين من لدن المجموعات البرلمانية التي لها تمثيلية برلمانية ــ اقتراح مرشح لرئاسة الحكومة، بواسطة رئيس مجلس النواب.

ــ وبناء على ما سلف ذكره يقدّم المرشح للرئاسة أمام مجلس النواب البرنامج السياسي الذي تنوي الحكومة تطبيقه ملتمساً ثقة الغرفة.

ــ إذا منح مجلس النواب الثقة للمرشّح المقترح بالأغلبية المطلقة لأعضائه، يعيّنه الملك؛ أما إذا لم يتحقّق ذلك، فإن الاقتراح نفسه يعاد طرحه من جديد على التصويت بعد ثمان وأربعين ساعة من تقديم الاقتراح الأول، وتمنح الثقة بمجرّد الحصول على الأغلبية البسيطة.

(٣٣) لعل قصد المشرع الدستوري الإسباني من هذا الحظر تجنيب أعضاء الحكومة أشكال الضغط التي قد يتعرضون لها، وجعلهم مستقلين في أداء مهامهم حرصاً على الحياد وتحديداً للمسؤولية.

ـــ وفي حالة عدم الحصول على ثقة بعد هذه المحاولات، تُتّبع في المقترحات اللاحقة الإجراءات نفسها المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

ـــ أما الفقرة الخامسة من المادة التاسعة والتسعين، فقد حسمت موضوع التنصيب بقولها: «إذا لم يحصل أي مرشح على ثقة الكونغرس، خلال أجل شهرين ابتداء من أول تصويت على الثقة، يلجأ الملك إلى حل الغرفتين والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، ويكون تصرّفه محل توقيع بالعطف من لدن رئيس مجلس النواب»(٣٤)، في حين يكون تعيين وإقالة أعضاء الحكومة بمبادرة من الملك، وباقتراح من رئيسهم، كما قضت بذلك المادة المائة.

(٤) نظّم الفصل الواحد بعد المائة حالات انتهاء ولاية الحكومة. فقد تتوقّف أشغالها عند إجراء الانتخابات العامة، أو في حال فقدانها الثقة البرلمانية، طبقاً للشروط الدستورية أو عند استقالتها أو موت رئيسها. وعندما يتعلّق الأمر بالاستقالة، تستمرّ الحكومة التي أقدمت على ذلك في أداء وظائفها إلى حين إقامة حكومة جديدة(٣٥).

(٥) تناولت المادة الثانية بعد المائة موضوع المسؤولية الجنائية لرئيس الحكومة والوزراء وحدود تدخل الملك في هذا المجال. فوفقاً لمقتضيات هذه المادة، يمكن مساءلة الرئيس وأعضاء الحكومة جنائياً أمام الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا. أما إذا تعلّق الأمر بالخيانة أو أي جرم يخصّ أمن الدولة وتم اقترافه أثناء ممارسة وظائفهم، فتقع المساءلة بمبادرة من ربع مجلس النواب ومصادقة الأغلبية المطلقة لأعضائه، في حين لا يسري العفو الملكي دستورياً على مثل هذه الحالات.

رابعاً: بالعودة إلى الحالة المغربية، يلاحظ أن الدستور المراجع بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ حظي ـــ خلافاً لكل الدساتير السابقة ـــ بما يشبه الإجماع، حيث صوّت عليه مختلف القوى والأحزاب السياسية، ما يعني قبول هذه الأخيرة بمقتضيات وطبيعة الإصلاحات التي انطوت عليها الوثيقة. بيد أن القراءة الفاحصة لنص الدستور لا تسمح بالإقرار بحصول تغيّر نوعي في بنية السلطة وآليات توزيعها، كما تم تكريسها في أول دستور للمغرب بعد الاستقلال (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢).

من الثابت أن التوزيع الذي رسمه الدستور الأول للبلاد (١٩٦٢) لم يتغير جوهرياً في أعقاب المراجعات الدستورية التي شهدها عقد التسعينيات حيث حافظت المؤسّسة على مكانتها المحورية في المنظومة الدستورية والسياسية، وأدخلت تحويرات على اختصاصات البرلمان والحكومة كما طالبت بذلك المذكّرات الثلاث المرفوعة إلى الملك (سنوات ١٩٩١ ـــ ١٩٩٢ ـــ ١٩٩٦) من طرف أحزاب الكتلة الديمقراطية.

كان وقوف مطالب الكتلة الديمقراطية عند حدود التعديلات الرامية إلى توسيع دائرة

(٣٤) Délperée, Biver et Verdussen, Ibid., p. 194.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٩٤-١٩٥.

اختصاص البرلمان وتعزيز مكانة الوزير الأول والحكومة مفهوماً في سياق التوافقات التي دأب الفاعلون السياسيون على إنضاج شروطها. فلم يكن وارداً في تصوّر المؤسّسة الملكية إدخال تعديلات عميقة على بنية السلطة وآليات توزيعها من شأنها خلق تراتبية جديدة في هرم المؤسسات الدستورية، كما أن أحزاب الكتلة الديمقراطية كانت واعية حدود الإصلاحات وسقف انخراطها فيها. لذلك، تم التوافق بين الطرفين على حصر نطاق الإصلاح في السلطتين السياسيتين التشريعية والحكومية ليس إلا.

خلاصــات

يسمح موضوع «المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا» بالعديد من الاستنتاجات ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية:

١ ــ تنطوي عملية الانتقال الديمقراطي على فكرة الاختيار الإرادي والواعي والحر، إذ أدركت النظم التي اختارت الانخراط في دينامية الدمقرطة قيمة الانتقال واستراتيجية نتائجه على السياسة والاقتصاد والمجتمع، بيد أن الانتقال يتحكّم في إنجازه عاملان مركزيان: الإرادة والواقع، والحال أن السياسة هي بالضرورة «فعل الممكن». فقد توفر لإسبانيا الشرطان معاً، الأمر الذي جعل انتقالها ممكناً ومحققاً.

لقد احتضنت المؤسسة الملكية مشروع الانتقال ووفّرت وسائل رعايته، كما تفاعلت معه بقوّة مكوّنات المجتمع الإسباني، فأصبحت الدمقرطة مطلب الأمة ورهانها الأكبر. وربما سهل الواقع الإسباني إمكانيات بلوغ هذا المسعى. فعلى رغم الملاحظات العديدة التي سجّلت على حقبة حكم الجنرال فرانكو في مجال المشاركة السياسية والحقوق والحريات، شهدت إسبانيا إصلاحات اقتصادية نوعية خلال عقد الستينيات سمحت بتطوير بناها التحتية، كما أتاحت ميلاد جيوب صناعية ساهمت في تنمية وعي المجتمع وبروز مفهوم المواطنة، وإدراك دلالاته الحقوقية والسياسية؛ الأمر الذي يفسّر لماذا لم تتردّد شرائح واسعة من المجتمع الإسباني في التجاوب مع مشروع الانتقال الديمقراطي، والحرص على استمراره، بما في ذلك فئة المثقفين والشخصيات الوطنية المستقلة الوازنة.

٢ ــ إذا كانت القطيعة مع اللحظات المعتمة في الإرث القديم ظاهرة ملحوظة في تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، فإن اللافت للانتباه توفق الإسبانيين في صياغة وثيقة دستورية (١٩٧٨) كرّست روح التوافق الحاصل حول قواعد نظامهم السياسي وآليات تسيير مؤسساتهم الدستورية. فبدل أن يحوّلوا الملكية إلى أريكة فارغة، أقرّوا توازناً بين مكانتها التاريخية والعصرية والسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما أوجدوا حلولاً دستورية مرضية لمشكلة التنوّع الجهوي، الثقافي والديني، عبر دسترة المناطق المستقلة ومنحها إطاراً دستورياً وسياسياً مكملاً للنسيج الوطني غير متناقض مع وحدته وانسجامه.

٣ ــ لم تنجز إرادة الإسبانيين وحدها مشروع الانتقال الديمقراطي، بل ساعدتها على ذلك بيئتها الإقليمية. صحيح أن الاختيار طبعته إرادة المجتمع الإسباني وحسمه أبناؤه، غير أن أوروبا كانت حاضرة في فكرة الانتقال وخطواته لاعتبارات خاصة باستكمال بناء الفضاء المشترك الذي دشّنته معاهدة روما (١٩٥٧) والتوسّعات التي طالت أطرافه لاحقاً. فقد أصبح مطروحاً على أولويات البناء الأوروبي المشترك حصول تغييرات نوعية عميقة في بعض دول جنوبه كما هو حال البرتغال، وإسبانيا واليونان، كي تتوسّع مؤسساته ويستقيم أداؤها. وربما كان أول دعم أوروبي لمشروع الانتقال في إسبانيا والسعي إلى إعادة رسم صورة إسبانيا في العالم دعمها ترشيح إسبانيا لاحتضان كأس العالم سنة ١٩٨٢، وهذا ما تحقق فعلاً ــ بكل ما لهذه التظاهرة من نتائج على الاقتصاد والمجتمع والإعلام ــ وذلك قبل أن يعمّق الإسبانيون هذا الإنجاز في مناسبتيّ معرض إشبيلية وتنظيم الألعاب الأولمبية ببرشلونة عام ١٩٩٢.

٤ ــ بموازاة ذلك، انطوت التجربة المغربية على العديد من العناصر القريبة من نظيرتها الإسبانية، كما انفردت ببعض المظاهر الخاصة بها. فقد توفق المغرب إلى حد بعيد في إدراك دقة أوضاعه الداخلية وما تقتضيه من إصلاح وتغيير ومستلزمات الوضع الدولي، ولا سيّما بعد موجات الدمقرطة التي طالت مناطق كثيرة في العالم، وتراجع حدة الصراع الإيديولوجي في أعقاب تفكّك المنظومة الاشتراكية. ولعل من عناوين هذا الوعي حصول اقتناع لدى المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية بضرورة البحث عن التوافقات الواقعية والممكنة لإعادة بناء الثقة والتراضي حول منهجية جديدة لتسيير الشأن العام، ورد الاعتبار الى المشاركة السياسية. وأسفر كل ذلك عن تكوين حكومة نعتت وقتئذ (١٩٩٨) بـ «حكومة التناوب التوافقي»، أنيطت بها مهمة توفير شروط الانتقال الديمقراطي عبر تصحيح التوازنات الاقتصادية وتخليق الحياة العامة والإعداد لانتخابات نيابية (٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) مختلفة نوعياً عن التجارب السابقة، من حيث حجم المشاركة والنزاهة والحياد. بيد أن إقامة تقابل بين الحالة المغربية والتجربة الإسبانية ــ من زاوية الانتقال الديمقراطي ــ تدفع إلى استنتاج وجود مفارقة على صعيد المقارنة بين البلدين. وبقدر ما نجحت إسبانيا في الاندفاع عميقاً في دينامية الدمقرطة وتحديث الاقتصاد والمجتمع والثقافة، غدا عصياً على المغرب إنجاز الاندفاع ذاته لاعتبارات متعدّدة قد ترتبط بقصر عمر التجربة، كما قد تتعلّق بدرجة نضج المشروع وانغراسه في وعي الفاعلين السياسيين وثقافتهم. ولا يترك المستقبل ــ إذ ينظر إليه من زاوية التغيرات الداخلية والاقليمية والدولية ــ للمغرب خياراً بديلاً من خيار الدمقرطة والتحديث ■

النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر(*)

محمد السيد سعيد

كاتب وصحافي في جريدة «الأهرام»

مقدمة

استقطبت قضية الديمقراطية اهتماماً مبكراً من جانب المصريين بمناسبة ارتباطها بقضية النضال الوطني. فساندت الطبقة الوسطى الريفية المشروع النهضوي الذي طرحه المفكّرون الإصلاحيّون منذ بداية عقد الستينيات من القرن التاسع عشر، وترجم هذا الدعم الاجتماعي في التصويت للعناصر التقدمية في انتخابات مجلس شورى القوانين أو مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ والانتخابات التالية. وترجم هذا الدعم أيضاً من قبل الطبقات الشعبية والوسطى المصرية على اتساع البلاد في الدعم الواسع الذي حظيت به الثورة العرابية ١٨٨١ ـ ١٨٨٢. وانهار هذا الدعم عندما وقع الاحتلال البريطاني، وانفجرت ثورة ١٩١٩ الوطنية. وبرز الشعب كأحد أطراف المعادلة السياسية في النظام الليبرالي الذي أسّسه دستور ١٩٢٣. ولم يقتصر الدعم الشعبي في هذه المرحلة الطويلة على الارتباط بالقضية الوطنية فحسب، بل شمل أيضاً اعتبار الحريات العامة قيمةً مستقلةً بذاتها.

فالوفد الذي كان حزب الأغلبية الشعبية لم يكن أكثر الأحزاب المصرية تشدّداً في ما يتعلق بالقضية الوطنية، بل كان موضع منازعة دائمة من جانب قوى أكثر تشدّداً مثل الحزب الوطني أو حركة مصر الفتاة، ولكنه امتاز عنها بتوفيره لقدر أكبر من الاستقامة الديمقراطية. ولم يظهر هذا الدعم في الانتخابات العامة وحدها ـ والتي كان يفوز فيها الوفد عادة عند توافر شروط النزاهة ـ وإنما انعكس أيضاً في أشكال المقاومة السياسية المختلفة مثل المظاهرات وحركات المقاطعة والحركات الاجتماعية الأخرى. لقد اكتسبت

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية تحت عنوان «نحو تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية» والذي عقد في جامعة أكسفورد بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٧.

الديمقراطية قيمة بذاتها، ليس فقط بالنسبة الى الطبقة الوسطى المدينية والطلاب والمثقفين، بل بالنسبة الى قطاع مهم من الريف وفقراء المدن أيضاً، وقطعاً بالنسبة الى الطبقة العاملة البازغة.

لا بدّ للمرء من أن يدرس أيضاً دينامية التفاعل الشعبي مع قضية الديمقراطية مقارنة بالقضايا الأخرى المدرجة ضمن قائمة الاهتمامات الوطنية. فقد ثارت الأغلبية الساحقة من المصريين للمطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش لثكناته في ما يعرف بأزمة آذار/مارس ١٩٥٤. ولكن الدعم الشعبي للديمقراطية انهار تماماً بعد ذلك بسبب هزيمة القوى الديمقراطية في الصراع السياسي داخل النخبة السياسية الجديدة من ناحية، إضافة إلى أن القضية الديمقراطية همّشت بسبب الطابع الضاغط للقضية الوطنية والقومية منذ قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ومن ثم الغزو الثلاثي لمصر من ناحية أخرى. وما إن كسب الرئيس ناصر المعركة الوطنية سياسياً حتى بدأ سلسلة أخرى من المعارك القومية التي ارتبطت بتفكيك الهيمنة الاستعمارية في المنطقة العربية وإفريقيا، والمعارك الاجتماعية التي تلازمت مع خطط طموحة للتحول الاقتصادي والتصنيع، حتى وقعت هزيمة عام ١٩٦٧.

لقد أعادت الهزيمة قضية الديمقراطية إلى الصدارة ـ على الأقل مؤقتاً ـ بالارتباط مع القضية الوطنية والصراع ضد إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية، وكقيمة مستقلة من ناحية أخرى. ووقعت أول معركة من أجل الديمقراطية بعد الهزيمة في مظاهرات العمال والطلاب في شهر شباط/فبراير عام ١٩٦٨، ما اضطر عبد الناصر الى القيام بتنازلات نحو هذه القضية سجّلها في **بيان ٣٠ مارس** في العام نفسه. إلا أن أقرب أجنحة السلطة إلى قيم الناصرية هزمت في المعركة مع السادات. وقد انتصر السادات جزئياً لأنه استند إلى الدعاية الديمقراطية التي كانت قد عادت لتكتسب قيمة بذاتها في نفوس المصريين. فالمزاج العام والسائد أيّد السادات لأنه وعد بالتخلص من أساليب الحكم القديمة، والتي اشتملت على انتهاكات خطيرة للحريات العامة، وحكم القانون. وخلال المرحلة الأولى من حكم السادات وضع دستور ١٩٧١ وهو أفضل من دستور عام ١٩٦٤ إلى حدّ بعيد، كما تحقّقت بعض المكاسب الديمقراطية.

كان الشارع بمعناه الواسع غائباً، بل إنه لم يعد أبداً إلى ساحة الفعل السياسي منذ آذار/مارس ١٩٥٤، ولكن النخبة السياسية والثقافية كانت لا تزال تتمتع بشيء من الحيوية. وانتقل زمام المبادرة من جديد إلى الطلاب والعمال الذين قاموا بسلسلة من المظاهرات والإضرابات السياسية، وبخاصة خلال عامي١٩٧١ و١٩٧٢. ولكن آخر اقتحام للجماهير للساحة العامة كان مظاهرات الخبز عام ١٩٧٧. ورغم الأهمية السياسية الكبيرة لهذه المظاهرات، فإنها لم تحمل وعياً سياسياً يذكر. لقد خرج الشعب ـ بالمعنى الواسع ـ تماماً من مجال السياسة ولم يعد إليه حتى الآن. فالتصويت في الانتخابات العامة نادراً ما يصدر عن موقف سياسي، والمعارضة السياسية المنظمة معزولة بصورة تامة تقريباً عن الجماهير.

أما الحكومة ذاتها فلا تنشئ سوى علاقة بيروقراطية مع الجماهير، ولم تعد تستطيع تعبئتها بالأساليب التقليدية بما فيها المال، حيث ينصرف الناس إلى حال سبيلهم بعدم اكتراث تام بالشأن السياسي، أو بالمعنى الأوسع، بالشأن العام كله.

تحدّد هذه الحقيقة حدود معضلة السياسة الكبرى والأهم في مصر وفحواها، بما فيها بالطبع معضلة التحوّل الديمقراطي. وبينما تلقي هذه الورقة بعض الضوء على حركات الإصلاح الديمقراطي غير الرسمية، فهي تحاول أن تلقي الضوء على أزمتها الأكبر، وهي فشلها حتى الآن في إعادة المجتمع إلى حلبة السياسة الديمقراطية .

أولاً: حركات الإصلاح الديمقراطي في مصر اليوم

ما توافر في مصر منذ عام ١٩٥٤ كان مزاجاً سياسياً كانت السلطة السياسية إما تهمله أو تحسب حسابه، ولكنه لم يتبلور أبداً في صورة رأي عام أو ما سمي شارعاً سياسياً: كان الشعب بعد هزيمة حركة الديمقراطية عام ١٩٥٤ قد خرج من فضاء السياسة ولم يعد إليه حتى الآن.

إلا أن **أقوى وأهم تطوّر** في حقل النضال الديمقراطي تمثّل في بروز حركة كفاية في آب/أغسطس عام ٢٠٠٤. وقد لجأت الحركة فور تأسيسها وإصدار بيانها الأول إلى تحدّي النظام السياسي القائم بالتظاهر رفضاً لتولي حسني مبارك من حيث المبدأ فترة ولاية خامسة، بعد أن قضى في الحكم أربع فترات رئاسية مدّة كل منها ستّ سنوات، أي ما مجموعه أربعة وعشرون عاماً، ورفض البديل الذي كانت الشائعات تركّز عليه وهو توريث الحكم لابنه. ورفعت كفاية شعار لا للتمديد ولا للتوريث، وأطلقت حملة شعبية من أجل التغيير بإصدار البيانات والقيام بالمظاهرات والمسيرات. وتواصل هذا التحدي بفعل يومي تقريباً طوال عام ٢٠٠٥ الذي شهد الانتخابات الرئاسية المباشرة والتنافسية الأولى في تاريخ البلاد.

لقد نجحت حركة كفاية في تكثيف الضغط على النظام السياسي لتقديم تنازلات مهمة من أجل الديمقراطية. ففي ٢٦ شباط/فبراير من عام ٢٠٠٥ فاجأ مبارك الجميع بإعلان اقتراحه تعديل المادة ٧٦ من الدستور. ومثّل هذا الإعلان استجابة لأحد مطالب حركة كفاية وهو انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً حرّاً مباشراً من بين أكثر من مرشح. ولكن مبارك تجاهل المطالب الأخرى لكفاية وللأطراف الأخرى لحركة الإصلاح الديمقراطي والدستوري، وبخاصة مطلب وضع حد أقصى لعدد فترات تولّي رئاسة الدولة والمناصب التنفيذية الأخرى حيث لا تزيد عن مدّتين دستوريّتين، وذلك لسبب واضح وهو تمسّكه بالحكم لفترات إضافية وحتى النهاية الطبيعية التي هي بيد الله وحده.

وكانت تلك الاستجابة مفاجأة لأن الأحزاب السياسية الشرعية كانت قد سلمت بطلب قيادات الحزب الوطني الحاكم بتأجيل مطالب الإصلاح الدستوري لما «بعد الاستفتاء على

رئاسة الجمهورية» المقرّرة في أيلول/سبتمبر. وكان مبارك نفسه قد صرّح علناً عدّة مرّات ــ وحتى قبل أيام قليلة من هذا الإعلان ــ برفض تعديل الدستور أو فتح أية قضية تتعلّق به، بل اتهام المطالبين بتعديل الدستور أو تغييره بالعمالة لدول أجنبية.

ويكشف الانقلاب في موقف مبارك في غضون عدّة أيام أو أسابيع، عن طبيعة الحضور والحجم القويّين لحركة كفاية في ذلك الوقت، إضافة إلى النمو الظاهر في حركة الإصلاح السياسي والدستوري. وما إن بدأت العملية الانتخابية بتقديم أوراق الترشّح لانتخابات الرئاسة، حتى اضطر مبارك لتقديم تنازلات كبيرة أخرى لحركة الإصلاح الديمقراطي. فوعد في خطاب الترشيح في ٢٨ تموز/يوليو، ثم في خطاب إعلان البرنامج في ١٦ آب/أغسطس الالتزام بوقف العمل بقانون الطوارئ، واستبداله بقانون لمكافحة الإرهاب، وزيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان، وبقانون جديد للحصانة القضائية. أما في ما يتعلق بالبنية الدستورية، فالتزم بزيادة سلطات مجلس الوزراء وتعزيز سلطات البرلمان وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وهي التزامات توجب تعديلات دستورية مهمة.

لقد مثّلت الفترة الفاصلة بين إعلان شباط/فبراير وإتمام الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر مرحلة مثيرة في تاريخ البلاد السياسي. فللمرّة الأولى منذ بداية السبعينيات تستلم قوى غير رسمية زمام المبادرة السياسية، وتواصل الضغط دون توقّف على النظام السياسي للقيام بإصلاحات جوهرية، وللمرّة الأولى تستمر هذه الضغوط العلنية لعدّة شهور دون توقّف، وللمرّة الأولى تشعر الأمة ككل بأن النظام التسلّطي بدأ يهتزّ أو على الأقل يتخبّط. ولا شك مطلقاً في أن الموقف الأمريكي كان له بعض التأثير من حيث تقييد الغريزة القمعية للنظام السياسي ورئيسه الذي لم يتورّع قط عن الزج بالآلاف في السجون لأسباب أقل بكثير من المواجهة العلنية التي قامت بها كفاية معه.

وقد اعتمد هذا التأثير على عوامل كثيرة. أول هذه العوامل في تقديري هو التهافت الأخلاقي والمعنوي لحجج أنصار الحكم الأبدي المطلق بمن فيهم أو على رأسهم رئيس الدولة. فلم يعد من الشائع في عصرنا، وحتى في دول عربية أن يواصل رئيس ما الحكم لمدة أربعة وعشرين عاماً متواصلة، بل لم يعد يوجد في العالم دستور يحدّد الولاية الرئاسية بست سنوات. ومثلت الرغبة غير الخفية للرئيس في تولية ابنه في لحظة ما من المستقبل رئيساً للدولة مصدراً لا شك فيه للانكشاف أو الحرج. وشكّل وضع حد أقصى لفترات تولي رئيس الدولة أحد الأحلام التي كانت تراود المصريين في عملية إطلاقهم حركة ما لتغيير الواقع السياسي، كما رأى فيها الجميع دليلاً حاسماً على نجاح الانتقال نحو نظام ديمقراطي. ولهذا السبب اضطر الرئيس الراحل السادات لوضع فترتين كحد أقصى لولاية الرئيس في دستور ١٩٧١ عندما كان لا يزال يغازل الأشواق الديمقراطية للمصريين. واللافت أنه أزال هذا القيد كأحد البنود في التعديلات الدستورية التي أجراها عبر استفتاء عام ١٩٨٠.

وكان قد ناور للحصول على هذا التعديل بالذات بأن وضع النص القائل بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ــ وهو نص يتمتع بشعبية غريزية ــ من أجل تمرير بقية التعديلات، ومنها إزالة القيد على فترات تولي رئاسة الدولة. كما أن مبارك نفسه كان قد تعهّد في أول خطاب يلقيه في البرلمان بعد انتخابه رئيساً عام ١٩٨١ بأن يحكم لفترة واحدة!

يكتسب الحرج أو الشؤون الرمزية أهمية ليس بالنسبة إلى العالم الخارجي فقط وإنما بالنسبة إلى الرأي العام أيضاً. ولهذا السبب نعتقد أنه تحتم على مبارك أن يتقدّم خطوات إضافية في مجال الإصلاح الدستوري، وهو ما يمكن أن ننسبه لأثر حركة كفاية وبروز حركات أخرى للإصلاح الديمقراطي.

فقد اكتسبت حركة كفاية زخماً نوعياً، أولاً من خلال الانتشار النسبي لحركات التغيير والإصلاح التي تحمل الاسم نفسه، وبخاصة في الجامعات. وثانياً من خلال تكوين عدد من التجمّعات والمنابر الأخرى المنادية بالديمقراطية وأبرزها «التحالف الوطني من أجل الإصلاح الديمقراطي» في صيف عام ٢٠٠٥. اشتملت هذه الحركة الأخيرة على عناصر معروفة من النخبة بما في ذلك رئيس الوزراء الأسبق عزيز صدقي وعدد من أهم وزراء السادات ومبارك، وعدد لا بأس به من رؤساء الشركات والقطاعات والهيئات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن شخصيات عامة كثيرة.

والواقع أن هذه الحركات الإصلاحية برزت كطفرة ضمن سلسلة من العمليات النضالية العضوية. ويهمّنا هنا أن نشير إلى أربع عمليات تراكميّة كبرى تطوّرت الأولى في حقل الحركة الحقوقية المصرية. فمنذ منتصف الثمانينيات بدأت حركة حقوق الإنسان تتحدّى في الواقع العملي البنية التشريعية للاستبداد. وهي لم تلجأ إلى إثارة الرأي العام ضد هذه التشريعات الاستثنائية فحسب، بل اعتبرتها انتهاكاً للمواثيق الدولية، ومن ثم اكتسبت تلك الحركة شرعيّتها من مفهوم الحق وليس من مفهوم الترخيص الذي يتمسّك به تشريع الجمعيات. وهو مفهوم لم يقتصر على منح الدولة مجرّد اختصاص حجب الشرعية عن الجمعيات، بل أكسبها سيطرة فعلية وقانونية على جميع أوجه فضاء الجمعيات إضافة إلى شروط حياة وموت الجمعيات.

وقرّرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تفرض وجودها الفعلي من دون حاجة إلى ترخيص بل من دون اللجوء إلى القضاء للحصول على ترخيص وفقاً للقانون المعمول به وقت نشأتها وحتى عام ١٩٩٧. وعندما بدأت الجمعيات والمراكز الحقوقية في الانتشار أخذت جميعها بهذا المفهوم، إذ يتطلّب أيضاً الدفاع عن حقوق الإنسان تشجيع مختلف القوى الشعبية والمجتمعية على ممارسة الحقوق إلى يحجبها عنها القانون. ومثّل ذلك في الواقع تطوراً ثورياً من الناحية الرمزية والفكرية، وبخاصة بعد أن تكيّفت الدولة فعلياً مع هذا الواقع بعد أن خسرت معركة شرسة عام ١٩٨٩ مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وانعكس هذا التطوّر بوضوح بالغ على نشأة حركة كفاية والحركات الإصلاحية الأخرى، إذ فرضت هذه الحركات وجودها بالفعل استناداً إلى مبدأ الحق وليس الترخيص أو طلب الشرعية القانونية. ولقد بدا الأمر مع كفاية وكأنه أمر منطقي للغاية حيث لا يمكن لحركة تتحدّى الاستبداد أن تطلب الشرعية من تشريعات استبدادية واستثنائية. غير أن من عاش العمل العام ومارسه في عقدي السبعينيات والثمانينيات يمكنه أن يدرك أن هذا الإنجاز لم يكن ممكناً من دون إقدام الحركة الحقوقية على تحدّي التشريعات الاستبدادية علناً وبشفافية ووضوح تام. وعلى سبيل المثال كان عدد من أبرز المفكرين المصريين، بمن فيهم شخصية شهيرة ووثيقة الصلة بالرئيس والسلطة السياسية مثل الراحل الكبير الأستاذ احمد بهاء الدين، قد طلب من الرئيس الإذن لتأسيس منبر فكري في بداية الثمانينيات، ورفض الرئيس هذا الطلب. واستمر هذا الواقع حتى قامت الحركة الحقوقية بتحدّيه كما ذكر آنفاً.

أما **التطور الثاني** فجاء في سياق عملية الاستنهاض التي شهدتها الحركة النقابية المهنية في الثمانينيات والتسعينيات. لقد كان هذا التطور بالغ التعقيد حيث بدأ يتبلور استقطاب حاد بين التيارات الفكرية والسياسية المدنية والإسلامية. وبدأت الأخيرة في اجتياح عدد من أهم النقابات المهنية وأضخمها وأكثرها نفوذاً، وبخاصة نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين. ومع ذلك، فإن أهم إنجاز تحقّق هو تمكّن القيادات المعتدلة من الطرفين من إدارة سلسلة من الحوارات بدأت في إطار عملية التنسيق بين النقابات المهنية ثم انتقلت إلى المستوى الحزبي. لقد أخفقت تلك العمليات في إصدار وثائق مبدئية أو برنامجية مشتركة كما كان مأمولاً، ومع ذلك فإن تجربة الحوار بذاتها بنت جسراً ظلّ صالحاً للعمل خلال السنوات التالية. وفي الحد الأدنى، لم تنجح رغبة الدولة البوليسية في استخدام المثقفين والأحزاب والتيارات العلمانية لضرب أو تطويق حركة الإخوان المسلمين بالذات. ورفضت تلك الفعاليات جميعاً التواطؤ مع الدولة لاستمرار حجب الشرعية أو اضطهاد التيار الإسلامي المعتدل على رغم التخوف الأصيل من هذا التيار لأسباب تاريخية وإيديولوجية وسياسية. وانطلاقاً من هذا الإنجاز الذي تم في حقل الحركة النقابية المهنية، نشأ توافق عام على القبول المتبادل والتعايش والعمل المشترك. وقد ترجمت كفاية هذا الإنجاز عملياً إذ ضمّت شخصيات من كافة التيارات الفكرية والسياسية، بما فيها تيار الإخوان المسلمين.

وبينما لا يزال هذا التعايش أو العمل المشترك مضطرباً ومشوشاً ومتذبذباً، فإنه يمثل خطوة متقدّمة بالمقارنة بميل التيار الإسلامي في عقد السبعينيات لاتهام القوى الأخرى، وبخاصة اليسار منها، بالشرّ، وميل الأخير الى التعاطي مع حركة الإخوان المسلمين وفقاً لتحليل يصفها بالفاشية والظلامية وشتى الصفات الأخرى الدالة على الذعر منها والتطير من نتائج ممارساتها على صعيد مستقبل الديمقراطية. لقد تحقّق هنا إنجاز مهم، وإن كان غير مكتمل بعد. ويظهر هذا الإنجاز بصورة أكبر في طرح الإخوان المسلمين (في مصر

وسوريا، وفي الأخيرة بدرجة أكثر تقدماً) برنامجاً سياسياً يقبل بالديمقراطية، وإن لم يكن متحرّراً من مفهوم الدولة الدينية أو على الأقل من مركزية مفهوم الشريعة في تصوّرات هذا التيار عن الدولة. وابتداءً من هذا المفهوم، طرح الإخوان المسلمون في مصر في بداية هذا الصيف شعار التحالف مع الديمقراطية، وهو أمر دالّ، وإن لم يتقدّم خطوات كثيرة إلى الأمام.

أما **التطوّر التراكمي الثالث** فتمّ في حقل النضال المدني والسياسي المصري من أجل القضايا القومية العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين والعراق. فمثّل تأسيس اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة عام ٢٠٠٠ فرصة مهمة **أولاً** لبناء تحالف من مختلف التيّارات السياسية وإن بصورة فردية، و**ثانياً** لعمل شعبي واسع وصل بالفعل إلى عمق المجتمع المصري، بما فيه المناطق الريفية الشديدة الفقر. لقد تمكّنت هذه اللجنة من جميع تبرعات إغاثة، وتسيير عدد كبير من قوافل الإغاثة للأراضي المحتلة. ومثّلت عملية جمع التبرعات الشعبية فرصة مثالية للعمل على المستوى القاعدي بين أفقر فئات المصريين. ولم تكن تجربة اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة هي التجربة الوحيدة للعمل على المستوى القاعدي. فالواقع أن ثمة تجاربَ أخرى ترتبط بالانتفاضة الفلسطينية الثانية ولا تقلّ إثارة عنها، وان كان الاختلاف في تقويمها منطقياً وطبيعياً مثل تجارب مقاطعة الشركات الأمريكية أو المتعاملة مع الأمريكيين. وقد أظهرت التجربة المخزون الهائل للتعاطف مع القضية الفلسطينية في مصر بعد عقديْن على الأقل من الانقطاع بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

ويمكننا مقارنة هذين الأسلوبين في العمل لدعم الانتفاضة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣. فأخذت الأولى بمفهوم الإغاثة في حين أخذت الثانية بمفهوم المقاطعة. واعتمدت الأولى على المخزون القومي، بينما اعتمدت الثانية على التحريض الديني. وأخيراً قامت الأولى على التواصل المباشر مع القواعد الشعبية، بينما نشأت الثانية على تقنيات ثورة الاتصالات من إنترنت وهواتف جوّالة، وغيرها. ومع ذلك، انعكست الخبرات المتراكمة في هاتين التجربتين على الحركات الإصلاحية الجديدة مثل كفاية و«التحالف الشعبي من أجل الديمقراطية» بطرق شتى، بل إن حركة كفاية تعدّ من عدّة زوايا وليدة المخاض الذي مرت به الحركة السياسية «الجماهيرية» المعادية للامبريالية والصهيونية منذ بداية الألفية الثالثة.

وسريعاً ما بدأ النشاط الشعبي يمتد إلى قضية أخرى وهي النضال من أجل قطع الطريق على الغزو الأمريكي للعراق. وقد نهضت هذه التجربة أساساً على التظاهرات الشعبية، وبخاصة في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، ولم تكن تلك التظاهرات كبيرة الحجم مقارنة بالمظاهرات والمسيرات العملاقة التي شهدتها العواصم العالمية والغربية الكبيرة للسبب ذاته. ومع ذلك، فقد كانت أولى التظاهرات الشعبية التي تتم من دون موافقة مسبقة، أو بتحدّ للحكومة في غالب الأحوال؛ بل إنها أجبرت الحكومة على تسيير مظاهراتها الخاصة بها في محاولة واضحة للظهور بصورة تتلاقى مع الحركة الشعبية أو

لقطع الطريق عليها وعدم السماح للقوى الأخرى بقيادتها. وامتازت هذه المظاهرات بأنها استمرت لفترة طويلة نسبياً وحتى سقوط بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. والواقع أن المظاهرات الشعبية لدعم العراق في مواجهة الغزو الأمريكي كانت البداية المباشرة لمظاهرات كفاية، كما كانت البداية الحقيقية لمولد جيل جديد من اليسار لأول مرة منذ نهاية عقد السبعينيات.

لقد ثارت تلك الموجة الجديدة من الحركة السياسية بفضل الأجندة والمشاعر القومية والمعادية للامبريالية. وربما كانت تلك الأجندة هي الوحيدة القادرة على تحريك الشارع حتى بالمقارنة بالهموم المباشرة لهذا «الشارع». وقد نلاحظ هنا أن تلك الفترة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٣ تعد أسوأ فترات التاريخ السياسي المصري من حيث انتهاكات حقوق الإنسان، وأصعب الفترات في التاريخ الاقتصادي المصري من حيث شدّة الركود وتراكم مشاكل البطالة. ومع ذلك لم نشهد موجة من الحركة المطلبية الاقتصادية لمواجهة هذه المشكلات، كما كانت الحركة السياسية قد خمدت بعد التجربة البوليسية الرهيبة مع انتخابات عام ٢٠٠٠ التي أثبتت إصرار النخبة الحاكمة على الاحتفاظ بالسلطة واحتكارها، حتى لو اضطرت إلى تزوير الانتخابات علناً وتحت عين العالم كله وسمعه. وفي هذا السياق قد نناقش بقدر من التفصيل في سياق آخر طبيعة الارتباط بين الحركة المدنية والسياسية في حقل الديمقراطية بالمقارنة بالقضايا الوطنية والقومية. ولا بد من الاعتراف بأن الأخيرة كانت، وقد تظل لفترة طويلة، هي الأكثر قدرة على تحريك الشارع.

ولا ينفصل **التطور التراكمي الرابع** عن هذه القضية الأخيرة، فالإحباط الهائل الذي مثله الغزو الأمريكي للعراق وربما تراجع (أو هزيمة) الانتفاضة الفلسطينية أدى إلى نشوء وعي «جديد» إلى حدّ ما يعيد التلازم بين القضيتين القومية (الوطنية) والديمقراطية. لقد شرحنا سلفاً الجدلية التاريخية التي تأسّس بها هذا التلازم في التاريخ السياسي لمصر، أو تفكّك فيه. ويبدو الآن الأمر كما يلي: أسقط الغزو الأمريكي للعراق آخر الحجج التي كان من الممكن من خلالها «إثبات» الحاجة إلى دولة تسلطية أو شعبوية باطشة. لم يعد هناك أي شيء على الإطلاق يبرّر القول بأن «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، ليس لأنه لم يعد هناك معركة بالأصل، بل لأن المعركة تغيرت طبيعتها وصارت النظم العربية حليفة للامبريالية ومتعايشة مع عودة الاستعمار. وهكذا صرنا نحتاج الى الديمقراطية من أجل استعادة حيوية النضال الوطني من أجل الاستقلال الثاني.

لقد بدت هذه الحاجة ماسّة وشديدة، ليس لأن النضال الوطني والقومي في مصر كان قوياً، بل لأنه في الواقع كان أضعف بكثير مما يجب. وقد لاحظ حتى أبسط الناس في البلاد الفارق الهائل بين مظاهرات مناهضة الحرب ضد العراق في أمريكا ذاتها وفي غيرها من دول العالم من ناحية، وما كان يجرى في مصر والبلدان العربية الأخرى من ناحية ثانية. وعزا الجميع تقريباً هذا الفارق الكبير إلى غياب الديمقراطية والحريات العامة. ولهذا السبب استأنفت قوى عديدة ــ بعد سقوط بغداد مباشرة ــ جهود الإصلاح الدستوري،

وبدأت موجة جديدة للإصلاح السياسي والدستوري، طرحت أهمية وضع دستور جديد للبلاد وإنهاء الدولة البوليسية، فضلاً عن النضال من أجل الاستنهاض الوطني والقومي. وبدأت تلك الحركة في وضع أفكار لتدشين عملية فعلية لوضع مسوّدة دستور جديد للبلاد من أجل تحفيز الوعي والنضال من أجل الإصلاح الدستوري والسياسي أولاً، ومن أجل التحضير لانتفاضة ديمقراطية يمكنها أن تعتمد على مسودّة لدستور ديمقراطي ثانياً.

بدأت هذه الجهود بمبادرة أطلقت على نفسها اسم «مبادرة تجديد المشروع الوطني» فعقدت مؤتمراً اعتبر كبيراً في ربيع عام ٢٠٠٣. إلا أن هذه المبادرة لم تكتمل ولم تتطور كثيراً، ربما لأنها ضمّت أساساً جيل اليسار الذي ارتبط بالحركة الطلابية في عقد السبعينيات. ومع ذلك مثّلت بداية جديدة لاستنهاض اليسار واستدعائه للقيام بدور جديد بعد أن استقال من الحياة السياسية، أو تم استيعابه في مؤسسات الدولة الثقافية. وقد انعكس هذا التطوّر على بروز أطروحة طموحة وهي «حفر طريق ثالث» بين التيار الديني الذي يناضل من أجل بناء دولة دينية، والتيار البيروقراطي البراغماتي الذي يساند الحكم المطلق والبوليسي. وقد ورثت «كفاية» والحركات الإصلاحية الأخرى هذا الجهد الذي بدأه اليسار الديمقراطي بقيادة المركز الديمقراطي الاجتماعي، والذي مثّل بؤرة مهمة لنضوج حركة اليسار الديمقراطي. وقامت كفاية على الأسس نفسها التي وضعتها مبادرة تجديد المشروع الوطني.

ركّز هذا التحليل على البعد غير الرسمي في النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر. ولن يكون أميناً أو سليماً ومتكاملاً إذا أهمل البعد الحزبي أو السياسي الرسمي أو المعترف به قانوناً. صحيح أن الأحزاب المصرية الرسمية «أخفقت» في الثورة أو التمرد على البنية الاستبدادية للدولة المصرية، ولكنها لم تتقاعس عن المطالبة بإصلاحات ديمقراطية كبرى. وقد أدّى إخفاقها في الضغط على الدولة بصورة قوية إلى بروز حركات الإصلاح غير الرسمية. ومع ذلك، لابد من الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي قامت بها هذه الأحزاب، وبخاصة تلك التي تملك قاعدة شعبية أو تعبر عن تيارات حقيقية في المجتمع، وبخاصة التجمّع والوفد. ولهذه المسألة قيمة نظرية وعملية كبيرة، حيث تسود الحركات الجديدة نزعة من التحقير، وربما من العزلة، تجاه الحركة السياسية الحزبية. وهي نزعة تبدأ من إشاعة الاعتقاد بأن الأحزاب الرسمية هي إما امتداد لجهاز الدولة التسلّطي أو بؤر لتسويق الصفقات السياسية التي قادت إلى تجذير التسلط وإرهاب الدولة.

والواقع أن الأحزاب السياسية لم يكن بيدها الكثير لتضغط به على جهاز دولة صلف وباطش سوى المطالبة عبر صحافتها بالحريات العامة ونزاهة الانتخابات. فالصحافة الحزبية، رغم حدودها، ظلت هي وسائل الإعلام الوحيدة المتاحة للمعارضة الديمقراطية وللحركات الاجتماعية طوال عقدين أو أكثر. وفي حين لم يكن بيد الأحزاب سوى سلاح المقاطعة في وجه انتخابات عامة مزورة، فإن الدولة لم تظهر اهتماماً كبيراً بالمقاطعة أو بالمشاركة الانتخابية، إذ زوّرت جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة من دون استثناء. وكان

لهذه الحقيقة أثر متناقض في القوى الشعبية. فمن ناحية، ثارت حركات احتجاج وتمرّد محدودة وذات نطاق إقليمي أو جهوي مضادّ للتزوير، ولكن الجماهير نفسها تعلّمت هذه العادة السيئة ودرجت هي ذاتها على ممارسة التزوير الانتخابي على مستوى القرى، وانطلاقاً عادة من عصبيات ضيّقة الأفق وبدائية على المستويين الأخلاقي والسياسي. وكان ينظر الى هذه العادة على أنها الطريقة الوحيدة لكسب الانتخابات في وجه التزوير المنظّم الذي يقوم به جهاز الدولة، وهكذا أفسدت الدولة الجماهير بدلاً من أن تثوّرها.

وهذا أحد الأسباب الذي لا بد الاعتراف به، والذي جعل النضال من أجل الديمقراطية يبقى في الجوهر نخبوياً، ولم تلتف الجماهير حول هذا النضال، كما لم تقم بدعمه أو تبنيه بصورة كبيرة أو ملحوظة. ويحتاج هذا الاعتراف إلى مزيد من الشرح والتحليل. والسؤال الذي نحاول الإجابة عنه في الفقرات التالية هو: لماذا لم يكتسب النضال من أجل الديمقراطية زخماً شعبياً في مصر حتى اليوم؟

ثانياً: أزمة النضال الديمقراطي في مصر

يواجه تفسير الافتقار إلى حضور جماهيري مؤثر ومساند للنضال الديمقراطي صعوبات شتى قد يكون في مقدّمتها الافتقار الى بيانات وإحصاءات مدقّقة أو مقبولة لاختبار تنوّع كبير من النظريات الشائعة حول القضية.

أكثر هذه النظريات شيوعاً ـ بين المثقفين والإعلاميين، بل الشارع نفسه ـ هو أن ما يهم المصريين الآن هو الشأن الاقتصادي الصرف. ومن هذا المنظور، عزل النضال من أجل الديمقراطية نفسه عن المطالب الجماهيرية المتعلّقة بالشروط الاقتصادية والاجتماعية للحياة اليومية. ويمارس قطاع كبير من الحركة الحقوقية والديمقراطية ضغطاً من أجل تبنّي قضايا الأسعار والأجور لضمان التفاف جماهيري أوسع حول الحركة. ولهذا اهتمت حركة «كفاية» بتسيير مظاهرات ومسيرات تتبنى القضايا الاقتصادية.

غير أن هذا التبني لم يميّز في مستوى الالتفاف الشعبي حول الحركة حتى عندما تبنّت أكثر المشكلات الشعبية إلحاحاً، ألا وهي مشكلة البطالة. وكان الناس ينظرون بدهشة إلى مظاهرات وقعت في مناطق شعبية فقيرة، واستاء كثير من العاطلين لأن المظاهرات هتفت بسقوط الرئيس مبارك! ومع ذلك لم تكفّ غالبية النشطاء في حركة كفاية والحركة الديمقراطية والحقوقية عن المناداة بطرح أجندة اقتصادية واجتماعية كمدخل للحصول على التفاف شعبي حول المطالب الديمقراطية.

وتفترض تلك النظرية أن الأجندة الاقتصادية وحدها هي التي تستطيع أن تحرّك الشارع، وأن الحركة الديمقراطية لا تلهم الجماهير التي لا تفهم الصلة بين النضال الديمقراطي والنضال من أجل نيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما تفترض هذه النظرية أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المصريون هي

السبب الرئيسي وراء تراجع النضال السياسي للمصريين، كما يشيع الاعتقاد بأن الناس تقضي وقتها كله بحثاً عن لقمة العيش، ولذلك فهي لا تعير القضايا الكلية ـ بما فيها قضية الديمقراطية ـ اهتماماً يذكر.

ومن الطريف أن هذا التفسير لا يخصّ المعارضة الديمقراطية وحدها، بل تشاركها فيه الدولة وقياداتها العليا أيضاً. ويصرّ مبارك على أن همّه الأول هو «إطعام المصريين» الذين يتكاثرون بصورة كبيرة بين يوم وآخر. وتزخر خطبه وخطب المسؤولين الكبار بالدولة بالوعود ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية. وفي برنامج مبارك لخوض الانتخابات الرئاسية الحالية، احتل الحديث عن المشكلات والقضايا والوعود الاقتصادية أكثر من ٩٠ بالمئة من مساحة الخطاب بدءاً من وعود زيادة الأجور ومروراً بقضايا التعليم والعلاج الصحي والإسكان ووصولاً إلى وعود التوظيف والقضاء على البطالة.

ويعكس هذا الخطاب انتصار تيار رئيسي داخل الحزب الوطني «الحاكم» يسخر من المثقفين الذين يرفعون لواء الإصلاح الديمقراطي على اعتبار أنهم جماعة معزولة لا تفهم الواقع المصري ولا الجماهير المصرية التي تريد لقمة الخبز لا الحديث «الأجوف» عن الحرية. هنا بكل أسف، يتّفق المعارضون والموالون، وأنصار ومعارضو الحكم المطلق والدولة البوليسية على تحقير العقل الشعبي المصري والنظر إليه باعتباره كياناً بدائياً لا يفهم ولا يهتم بغير لغة الحياة اليومية والتفاصيل المعيشية.

وجدير بالذكر أن الإصرار على أحادية الأجندة الشعبية مثّل الأساس النظري، بل الصفقة العملية للقضاء على الديمقراطية في مصر. وبوجه عام، يعتقد أن المبادلة بين الخبز والحرية هي الصفقة السياسية الجوهرية، وربما المعطى الأيديولوجي الأساسي الذي يساند الاستبداد بكل صوره التوتاليتارية والبوليسية. ومع ذلك، فإذا فهمنا لماذا تريد نظم الحكم الاستبدادية إعطاء الأولوية لهذه المبادلة، فهل يمكننا فهم قبول الشعب بها؟ قد تفيد الملاحظات التالية في وضع أجندة للبحث حول الموضوع.

١ ـ الدوافع الاقتصادية للجماهير

أ ـ الافتقار والسياسة

الواقع أن النظرية السابقة تخطئ تماماً في تفسير إشكالية الافتقار إلى الالتفاف الجماهيري حول قضية الديمقراطية والقضايا الخاصة بالسياسة والإصلاح السياسي والدستوري. فالقول بأن الصعوبات الاقتصادية تحول دون نشاط الجماهير السياسي يتعارض مع كمّ من النظريات الشائعة في علم الاجتماع والسياسة، والتي تنسب الجانب الأهم من الحركة السياسية للجماهير إلى الصعوبات الاقتصادية نفسها. وقد افترضت نظرية الصراع الطبقي أن الجماهير تتّجه في نهاية المطاف الى النضال السياسي كتعبير عن رفضها الاستغلال الاجتماعي.

وسواء لجأنا إلى مقولة الفقر بذاته أو إلى مفهوم الحرمان النسبي، فإن الاعتقاد الشائع في العلوم الاجتماعية هو أن الثورات وحركات التمرد والأشكال الأخرى للنضال السياسي ترتبط على نحو مباشر وغير مباشر وبصورة سببية بالصعوبات الاقتصادية. وليس هناك ما يمكن أن يقنعنا بأن السلوك السياسي للمصريين يختلف إلى حدّ التعارض مع الشعوب الأخرى التي اشتقّت تلك النظرية من تجاربها التاريخية.

ب ـ العمل المطلبي

إذا تركنا النظريات ولجأنا إلى ميدان الواقع، فالمفترض أن تؤدي الصعوبات الاقتصادية في المرحلة الأولى إلى حركة اقتصادية ومطلبية قبل أن تتبلور حركة سياسية. ويفترض أن تتبلور الحركة الاقتصادية في صورة إضرابات عمالية وأشكال أخرى من التمرّد الاجتماعي. والواقع أن النشاط المطلبي للمصريين لا يبدو وكأنه تضاعف في السنوات أو حتى العقود الأخيرة، بل يبدو من المشاهدة المباشرة أنه تدنّى بصورة واضحة ـ على الأقل بالمقارنة بالسبعينيات والثمانينيات.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن «الإصلاح الزراعي المضاد» الذي طبّقه نظام مبارك بتحويل عقود الإيجارات الزراعية إلى القانون المدني بعد أن كانت خاضعة لقانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ لم يؤد إلى الثورة الشعبية في الريف كما توقع اليسار.

وبينما تدفق النشطاء اليساريون من ماركسيين وناصريين لقيادة النضال الفلاحي ضد النكسة الاجتماعية التي جردت الفلاحين من حق أساسي من حقوق الإصلاح الزراعي الذي شكّل قاعدة مهمة لشرعية الناصرية، استسلم أغلبية فقراء الفلاحين من تلقاء أنفسهم لهذا التشريع باستثناءات محدودة للغاية. وهكذا فإن الركود لا يصيب فقط الحركة السياسية للمصريين وحدها، بل الحركة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، حتى في ما يتعلق بشروط مباشرة وجوهرية للحياة مثل عقود الأراضي الزراعية.

وبدأت منذ شهور قليلة حركات فلاحية صغيرة في قرى بعينها للتمرّد إما على حالات سرقة الأراضي المسجّلة بأسماء الفلاحين الفقراء أو على تحيز نظام القضاء والشرطة ضدهم في منازعات الملكية. ولكن من اللافت أن الفلاحين يعتقدون أن تضامن المثقفين القادمين من القاهرة معهم يؤدي إلى بطش بوليسي أسوأ. وربما يحتاج الأمر إلى فترة أطول حتى ينضج هذا التلاقي بين مناضلي اليسار الديمقراطي من ناحية، والطبقات الشعبية من ناحية أخرى.

ج ـ عزوف المصريين عن السياسة

وقد مثّلت هذه الحقيقة الأخيرة دليلاً لنظرية مناقضة تماماً يشيعها قطاع من الفكر البراغماتي المحافظ. فيرى بعض الكتاب أن السكون التام تقريباً في الحياة السياسية للجماهير هو نتيجة لتحسّن كبير ومطّرد في مستويات المعيشة، وفي الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية للأجيال الحالية للمصريين. فمتوسّط عمر المواطن المصري قفز من نحو ٤٩ عاماً في نهاية السبعينيات إلى أكثر من ٦٦ عاماً خلال الأعوام الأخيرة. كما تشير الإحصاءات إلى أن متوسّط دخل الفرد زاد من نحو ٦٠٠ دولار في العام بنهاية السبعينيات إلى نحو ١٢٠٠ دولار خلال الأعوام الأخيرة. وبوسع الكثيرين الإشارة إلى أوجه أخرى للتحسن في مستويات المعيشة لأسباب عديدة ربما يكون من بينها الهجرة الجماهيرية إلى الدول الغنية في المنطقة العربية وخارجها.

وليس همنا هنا أن نعرض الإحصاءات المتوافرة، ولكن يبدو أن هذه النظرية بدورها تخطئ كثيراً في تعليل الجفاف السياسي للمصريين الحاليين. فالقول بأن متوسّط مستوى المعيشة ارتفع لا يخفي الافتقار للعدالة في توزيع الدخل ومستويات المعيشة وحتى فرص الحياة. ومن المؤكد أن الفقر قد اتسع كثيراً أيضاً على الرغم من تحسّن مستويات الدخل الفردية المتوسّطة، بسبب عدم العدالة، كما تشير إحصاءات البنك الدولي.

وكان من المتوقع أن يؤدي تزايد عدم المساواة إلى تكثيف أو توسيع النضال الطبقي والاجتماعي سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد السياسي. وحتى لو صحت نظرية تحسّن مستويات المعيشة بين الأجيال الراهنة من المصريين، فإنها تصطدم بكمّ آخر من النظريات التي تتوقع زيادة الحركة مع تحسّن فرص الحياة والتعليم والثقافة، وبالارتباط مع الزيادة المطّردة في نسبة الشباب من السكان في مصر.

لدينا إذاً نظريتان متعارضتان تفسّران عزوف المصريين عن الممارسة السياسية عموماً بالإشارة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وتحسّنه في الوقت نفسه! وقد ينبهنا هذا التعارض إلى التردي الهائل في نوعية الإحصاءات المتاحة ودقتها وشمولها. كما ينبهنا هذا التعارض إلى الصعوبات الكبيرة المحيطة بفهم العزلة النسبية للحركة الديمقراطية والسياسية عموماً في مصر خلال العقدين الأخيرين. فهل يمكن تقديم تفسير ذي صدقية نظرية وميدانية؟

د ـ المزاج الجماهيري والحركات الطلابية

لنبدأ أولاً بتحديد دقيق لما نريد تفسيره. وأولى الملاحظات في هذا الشأن هو أننا لا نستطيع الحديث عن «انهيار مفاجئ» في مستوى الحركة السياسية للمصريين. فقد تطوّر الوضع تاريخياً حتى على المستوى السياسي البحت. فلم يحدث أن دخلت الطبقات الشعبية أو المواطنون المصريون بأنفسهم إلى ساحة الفعل السياسي وتحديداً إلى جانب المعارضة منذ هزيمة حركة الديمقراطية عام ١٩٥٤. وليس صحيحاً على الإطلاق ـ وهذه شهادتي الخاصة ـ أن أبدى المواطنون العاديون تعاطفاً حركياً حتى مع مظاهرات العمال والطلاب في شباط/فبراير عام ١٩٦٨ أو كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٢، وهي أهم موجات النضال الديمقراطي المتزج امتزاجاً عميقاً وعضوياً بالقضية الوطنية.

وكان ثمة مزاج مؤيد بصورة عامة لهذه الحركات الطلابية أساساً، ولكن المزاج الشعبي لم يخل أيضاً من نقد أو حتى معارضة للطلاب وللحركات الطلابية. وقد تغير الموقف إلى حد ما في الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ حيث تحول الموقف لصالح الحركة الطلابية، ووجد ترجمة حقيقية هذه المرة في مشاركة ولو جزئية للجماهير القاهرية في المظاهرات التي طافت لشهور شوارع القاهرة احتجاجاً أساساً على الموقف السلبي للنظام من المسألة الوطنية. ولهذا أجهضت الحركة الطلابية بسهولة تامة ما إن وقعت حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣.

أما المناسبة الكبرى الأخرى التي دخلت فيها الجماهير كفاعل في الساحة السياسية فكانت أحداث ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧. وكانت مشاركة الطبقات الشعبية إجماعية تقريباً، ويقدر عدد من شاركوا في المظاهرات والمسيرات في مصر كلها بما لا يقل عن ٧ ملايين مواطن. ولكن هذه الحركة لم تكن ذات شعارات سياسية إلا بالقدر التي رفع فيها اليسار هذه الشعارات، وإنما كانت مظاهرات متعلّقة بالخبز قبل كل شيء.

هـ ـ آثار انتفاضة الخبز

لنناقش ما حدث بعد انتفاضة الخبز لأنه أمر شديد الدلالة على العلاقة بين النضال الاقتصادي والأوضاع السياسية في مصر. فقد استنتج السادات أنه لو استمرت الأزمة الاقتصادية، فإنها قد تؤدي إلى هزّ إن لم يكن تقويض أساس النظام. ولهذا فهو لم يكتف بالتراجع عن القرارات التي أدّت إلى انتفاضة كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، بل إنه في الواقع توسّع في مدّ شبكة الرعاية الاجتماعية التي أسستها الناصرية وقرّر معاشاً خاصاً لفقراء الريف. وتعلّم نظام كل من السادات ومبارك أهمية «عدم المساس» (وهو مصطلح مستخدم بكثرة شديدة في الدعاية السياسية لنظام مبارك) بالإعانات الضخمة التي تضعها الموازنة العامة لتثبيت أسعار بعض السلع الرئيسية وعلى رأسها الخبز.

أما النتيجة الأهم فهي استنتاج السادات وتلميذه مبارك حتمية الإسراع بحل المسألة الوطنية عبر مصالحة دائمة وجوهرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فهذه المصالحة هي الضمانة الأهم للحيلولة دون تدهور الوضع الاقتصادي بما يقود إلى منازعة الشرعية السياسية للنظام الحاكم. ولهذا بقت الإيديولوجيا الاقتصاديوية أكثر من مجرّد «خديعة» للجماهير المستلبة، لأنها في الواقع الخطاب المحدّد للشرعية الأساسية للنظام، ومن ثم الأساس المحدّد لخياراته الأخرى في المجالات الخارجية والداخلية.

وقد يكون هذا السبب وراء عدم تكرار أحداث انتفاضة الخبز، حتى عندما تعرّضت الموازنة العامة لتعديلات جوهرية في بداية عقد التسعينيات.

ولا يمكننا أن نترك هذا الجانب من المسألة لشرح بعض تناقضات العلاقة بين الدوافع الاقتصادية والسلوك السياسي للمصريين الحاليين. لندع الآن جانباً نظرية الصراع الطبقي

والعلاقة بين «السياسي» و«الاقتصادي» في هذا الصراع، إذ إن المشكلة التي نتعرض إليها في هذه الفقرات هي: إلى أي حد تتدهور شروط حياة المصريين بما يقود إلى استنتاج حتمية تأجج الصراع الطبقي والاجتماعي؟



تدفعنا الرغبة في الاختصار إلى بيان الملاحظات التالية دون الدخول في التفاصيل، وبخاصة تفاصيل المادة الإحصائية التي اعتمدنا عليها في هذه الملاحظات:

١ ــ تحسّن مستوى معيشة المصريين ككل بصورة مؤكدة خلال ربع القرن الماضي، من دون أن يكون هذا التحسن راجعاً إلى الأداء الاقتصادي التنموي للدولة. والواقع أن العكس هو الصحيح، فالأداء الاقتصادي للدولة أهدر فرصاً استثنائية تاريخية للانطلاق التنموي. وبدلاً من ذلك، توسّعت الدولة في دعم الاستهلاك بصورة خارقة، الأمر الذي ساهم في الشعور بتحسّن عام في مستويات المعيشة تمّ تمويله من مصادر خارج الدورة الإنتاجية للمجتمع. والواقع أن الإحصاءات المتاحة لا تعكس هذه الحقيقة بالقدر الكافي لأن إحصاءات الدخل أقلّ بصورة ملموسة ــ في تقدير هذا الكاتب ــ من حقيقتها، بسبب الانتعاش المذهل للقطاع غير الرسمي (يقدر بما لا يقل عن نصف الاقتصاد الرسمي، وعدم تسجيل تدفق مداخيل خارجية كبيرة). كما تؤكد المشاهدة المباشرة للعين الخبيرة والموضوعية حقيقة التحسن الكبير في مستويات المعيشة بفضل تدفّقات كبيرة غير رسمية.

٢ ــ إن الأمر الأهم في هذه المشاهدة بالنسبة الى موضوعنا هو أن القوى القادرة على الفعل السياسي والتأثير الإيديولوجي قد أفادت كثيراً من الأوضاع والسياسات الاقتصادية للنظام الحاكم، بما فيها الطبقة الوسطى التي يزعم اختفاؤها، فالواقع أن الطبقة الوسطى الحديثة والتقليدية أفادت كثيراً بدرجات مختلفة، فازدهرت مشروعات «بير السلم» عموماً ووفّرت بديلاً لهبوط تنافسية قطاعات كاملة من الاقتصاد الرسمي، وأفادت المهن الحرة عموماً من السماح بتعدّد الوظائف والنظرة العامة إلى الوظيفة الرسمية وكأنها مجرد منصّة انطلاق للأنشطة الحقيقية المنتجة للمداخيل النقدية الأهم. كما أن الارتقاء من الفساد على المستوى الضيق إلى مستوى القانون أفاد الملايين من الموظفين الحكوميين بصور مختلفة. وخير دليل على ذلك الأوضاع الاقتصادية لغالبية الطبقة الوسطى والتي يشير إليها العدد الهائل من السيارات التي تجري في مدن مصر وأريافها، حيث أصبحت السيارة الخاصة سلعة استهلاك جماهيري رغم غلاء ثمنها مقارنة بالبلاد التي تنتجها.

٣ ــ إن تدهور توزيع الدخل صحيح إلى حد كبير، إذ ثمة درجة أكبر من الظلم في توزيع الدخل والثروة من أية فترة سابقة في تاريخ مصر. ولكن الطبقات الأشد فقراً تحصل على تحويلات غير محسوبة سواء بفضل دعم الموازنة العامة أو بفضل التحويلات الخاصة

التي صارت ملمحاً رئيسياً في خريطة توزيع الدخل في مصر. وعلى أية حال، لم تكن الفئات الأشد فقراً في مصر ناشطة سياسياً في أية فترة من تاريخها الحديث.

٤ ــ وهذه هي ملاحظتنا الأهم أن ربع القرن الماضي مثّل أفضل حقب التاريخ المصري من حيث مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي للبنية العائلية، وهي التي تتمحور حولها الثقافة المصرية بشكل أساسي أكثر من أية بنية أخرى. فهي فترة سلام خارجي مستمر مهما كان مؤلماً من حيث الجوانب الأخرى، بينما حرمت أجيال متعاقبة من المصريين من فرص الحياة الاعتيادية بسبب الحروب الخارجية المكلفة من الناحية الاجتماعية (حربان عالميتان خاضتهما مصر دون إرادتها، حروب ١٩٤٨ ــ ١٩٥٦، ثم حروب ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣). وفي الوقت نفسه حصل المصريون المعاصرون على مستويات من الخدمة الصحية أدت في ما أدّت إلى هبوط ملحوظ في معدّلات وفيات الأطفال والأمهات أثناء الحمل والولادة، وهو ما انعكس في ارتفاع ملحوظ في معدّلات نمو السكان. وتكتسب هذه المسألة أهمية كبيرة في مصر نظراً الى كون العائلة الفقيرة المصرية كانت حتى وقت قريب تتوقّع وفاة طفلين أو ثلاثة من بين كل خمسة أطفال قبل أن يبلغوا سن الخامسة. وبإيجاز يمكن القول بأن الأجيال الحالية من المصريين تمتّعت بقدر من الاستقرار لم تنعم به الأجيال السابقة قط، وأنها تقدّر هذا الاستقرار، لأن الأجيال الحالية من المصريين هي الوحيدة التي سنحت لها الفرصة لوضع استراتيجيات ما للحياة يمكن استكمالها من دون انقطاعات أو إحباطات شديدة من الأوضاع السياسية المحلية أو الدولية، وهو ما كان عليه الحال لمئات من السنين.

٢ ـ الدوافع السياسية

تقول أكثر النظريات شيوعاً في مصر ــ كما أشرنا ــ أن الجماهير لا تتفهم قضية الديمقراطية، وإنما تهتم بالشروط الأساسية للحياة. والواقع أن الجماهير هي صاحبة المصلحة الكبرى في الإصلاح الديمقراطي. وقد أحصيت بنفسي الملايين من المصريين الذين وقعوا ضحية الصور المتنوعة والبالغة القسوة من «العقاب الجماعي»، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان خلال ربع القرن الماضي. وقد انتعش العقاب الجماعي خلال هذه الفترة لأسباب شتى منها فرض قانون الطوارئ بصورة متواصلة، وتغيّر طبيعة الدولة إلى حدّ كبير بسبب سيادة أجهزتها البوليسية والقمعية على غيرها، وربما أساساً بسبب الانحطاط الأخلاقي والثقافي المذهل لنخبة الحكم البيروقراطية.

وفي الواقع، تقدّر الجماهير الديمقراطية وحكم القانون وتفهم أنه في مصلحتها، فخريطة الرأي العام كما تقدمها لنا الاستطلاعات المتاحة تشير إلى بعض النتائج المخالفة للنظريات الشائعة وذات الأهمية القصوى بالنسبة الى موضوعنا. وعلى سبيل المثال، يكشف عدد من الاستطلاعات التي أجراها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في **الأهرام** على عيّنة قومية أن أغلبية كبيرة من الجمهور تقدّر الديمقراطية والحرية تقديراً كبيراً، وتفضّلهما كنظام للحكم مقارنة بنظم الحكم الشمولية والتسلّطية. وتؤكد هذه الاستطلاعات

أن الرأي العام المصري لا يريد التضحية بالديمقراطية حتى لو كان البديل نظامَ حكم رشيد أو عادل ولكنه استبدادي.

على أن هذا التعلق بالمثل الديمقراطية لا يصاحبه اهتمام بالعمل السياسي. وتظهر فجوة كبيرة بين مستوى الاهتمام الذهني بالشؤون السياسية حتى في أعماق الريف من ناحية، ومستوى الفعل أو الممارسة السياسية أو حتى المدنية من ناحية أخرى. فمن يعرّفون أنفسهم كأعضاء في أحزاب سياسية لا يتجاوزون الـ٢ بالمئة، ومن يعرّفون أنفسهم كأعضاء في جمعيات لا يتجاوزون الـ ٧ بالمئة من السكان.

ومعنى ذلك أن المشكلة الحقيقية في النضال من أجل الديمقراطية لا تختلف كثيراً عن مشكلة النضال من أجل أي هدف أو غاية كبرى أخرى، وهي مشكلة الافتقار إلى الحضور الجماهيري في ساحة السياسة عموماً، أعني ساحة الفعل السياسي وليست ساحة الفهم أو الوعي، إذ إن الشعب يهتم بتحصيل معارف سياسية بدرجة اعتيادية، ويتحدث في الشؤون السياسية مثل معظم المجتمعات الأخرى، ولكنه يبدو غائباً عن ساحة الفعل السياسي باعتباره «سياسياً» أي ما يتعلّق فعلاً بقضية الدولة والسلطة. وهو لا يدرك نفسه باعتباره طرفاً أو فاعلاً حقيقياً ــ أو صاحب الحق الأصيل ــ في صياغة الدولة وتنظيمها وتعيين طبيعتها. وغالباً ما يدخل هذا المجتمع كطرف في مساومات كثيرة أو في صفقات عملية، وبخاصة بمناسبة الانتخابات العامة، ولكنها تبدو من نوع المساومات والصفقات التي تتم بين طرفين غريبين وليس بين صاحب السلطة الأصيل (مبدأ سيادة الشعب) ووكيل له أو نائب عنه (نظرية النيابة).

وبتعبير آخر فإن الشعب أو الجماعات المختلفة تبرم شتى أعمال التعاقد مع الدولة ولكنها عقود تبيح استمرار الأمر الواقع الذي يقوم في الجوهر على اغتصاب السلطة مقابل التزام غير مؤكد بتقديم خدمات معينة، وهي بهذا المعنى أقرب إلى العقود الاقتصادية منها إلى العقد السياسي الذي تحدّث عنه أنصار الديمقراطية والفكر الدستوري.

وفي الوقت نفسه، تمارس الجماهير عبر بناها العضوية الأهلية ــ وبخاصة البنية القروية وبدرجة أقل النقابية العمالية ــ تحرّكات وألاعيب السياسة ــ وبصورة خاصة السياسات الانتخابية ــ وإن بطريقتها وعبر إستراتيجية خاصة بمعطيات هذه المرحلة بالذات. إن استراتيجية الصفقات الملموسة والمنخفضة التي تحكم المبادلات بين مصالح فردية وجماعية، محدّدة على مستوى القرى والقوى الاجتماعية المختلفة من ناحية، والأصوات الانتخابية التي تحدّد اصطفاف المواقع في بنية الدولة التسلّطية من ناحية أخرى، تؤدي دوراً أساسياً في حياة الناس كبديل للنضال من أجل حكم القانون ونزاهة الانتخابات والتوق إلى دستور ديمقراطي يحمي الحريات العامة. ويصعب توقّع نهوض الحركة الديمقراطية بين الجماهير طالما أن هذه الاستراتيجية ما زالت تعمل بقدر من الفعالية.

وفضلاً عن ذلك كله، لم تشكّل الجماهير بذاتها العنصر المستمر في النضال الديمقراطي أو حتى السياسي في أي بلد من بلاد العالم إلا لفترات قصيرة تمّ فيها حسم الصراع حول قضية الديمقراطية أو قضية طبيعة وشكل الدولة. وبتعبير آخر فإن النضال السياسي يقوم في العادة على أكتاف نسبة صغيرة من السكان تعدّ نشطة سياسياً طوال الوقت حتى في المجتمعات الديمقراطية. ولا بدّ من استيعاب هذه الحقيقة لأن الماركسيين واليسار عموماً أشاعوا الاعتقاد بأن الجماهير قد تكون نشطة طوال الوقت، وهو أمر يقارب الأسطورة حتى في المجتمعات المتقدمة.

ولا يعني ذلك إطلاقاً أن الجماهير تعيش على الخبز وحده، فالمجتمعات هي كيانات مركبة ومتداخلة تعيش بصورة كلية في ميادين شتى ومختلطة في كل اللحظات. ولكن يمكن القول أيضاً إن الجماهير تختار استراتيجيات سياسية مختلفة في حقب أو فترات مختلفة بقدر ما تتوافر معطيات مناسبة أو غير مناسبة، وإن استراتيجية العمل أو النضال الانتفاضي هي الاستثناء في التاريخ السياسي والاجتماعي لأي شعب أو مجتمع بغض النظر عن مستوى تطوره السياسي والاجتماعي. يشير كل ما حدث في أقطارنا العربية، وعلى رأسها مصر، إلى أن الجزء الصغير نسبياً من النشطاء الدائمين ــ أو شبه المتفرغين ــ للنضال السياسي تحوّلوا خلال ربع القرن الماضي بصورة حاسمة عن اليوتوبيات العلمانية والتقدمية إلى يوتوبيات مضادّة. وبالتالي لا يكون السؤال السليم ميدانياً: لماذا لم تتدخل الجماهير في الصراع حول قضية الديمقراطية، بل متى تتدخل الجماهير ولصالح أي طرف؟

والواقع أننا قد نصل إلى نتيجة مختلفة لو وضعنا هذه الحقيقة في الاعتبار، لو نظرنا الى حركة الإسلام السياسي باعتبارها مناط الفعل ــ أو الحضور السياسي ــ الشعبي، كبديل للحركة الديمقراطية والقومية والوطنية التي سادت الساحة السياسية خلال أكثر من قرن. وتلاقي هذه الحركة دعماً واسعاً من الشارع المصري سواء من حيث اتساع العضوية فيها، أو الانضمام إلى أحد أنشطتها الجماهيرية أو الاستعداد لذلك. وقد يدهش المرء عندما يرى الحماس الكبير الذي تبديه سيدات في سن الشيخوخة نحو الواجبات والمسؤوليات التي تكلّفهن بها الحركات أو التيارات الإسلامية المختلفة مثل جمع الزكاة أو التبرعات الأخرى أو حتى تحمّل عبء الانتخابات العامة. ولا يمكن وصف ثقافة هؤلاء السيدات بالاهتمام بالسياسة، ولكن لا يمكن تجاهل الأهمية السياسية لما يقمن به، وهن على معرفة تامة بأنهن يتحدّين الدولة، وقد يتعرّضن لبطشها لقيامهن بهذا النشاط الذي لا يبدو بذاته سياسياً. ويمكننا ضرب مئات من الأمثلة على هذا النوع من الحركة. كل ما هناك أن الإيديولوجيا التي تحملت العبء الأكبر في المعارضة السياسية كانت هي ذاتها غير ديمقراطية وذات آفاق معادية للثقافة.

من ناحية أخرى لا يمكن تجاهل حقيقة أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهد مستويات عالية للغاية من الحركة السياسية تمثّل في ما كاد أن يكون حرباً أهلية بين الدولة والتيار المتشدّد والعنفي من الحركة الإسلامية.

وإذا تجاهلنا طبيعة تلك الحركة وتوقفنا عند مستواها الكمّي آخذين في الاعتبار طبيعة النظام السياسي البوليسي والباطش الذي تواجهه هذه الحركة، لتعين علينا استنتاج أن مصر ربما تكون أكثر حركة مثلاً من بلاد أكثر منها تقدماً من الناحية التعليمية والاقتصادية عندما كانت تعيش ظروفاً سياسية مشابهة على الأقل من حيث مستويات البطش مثل جميع دول أوروبا الشرقية أثناء الحكم الشيوعي.

قد تخدعنا هذه المقارنة إذ تجعلنا نظن أن تفسير الحالة المصرية أصبح قريب المنال. وهل هناك ما هو أسهل وأكثر إرضاءً للنفس من القول بأن الانخفاض النسبي في مستوى الحركة السياسية الديمقراطية يعزى إلى تعاظم مستويات القمع والبطش السياسي بصورة غير مسبوقة؟ ولكن يبدو هذا التفسير كما قلنا مخادعاً إلى حدّ كبير. فالبطش السياسي قد يحفّز ولا يقلّل من مستوى الحركة أو النضالية السياسية بين الجماهير. وقد رأينا ذلك في دروس التاريخ في عدد كبير من بلاد العالم. أما على المستوى الميداني فإن مصر قد أنتجت مستوى من الحركة أو المعارضة السياسية يضاهي، إن لم يتجاوز، غيرها من البلدان التي عرفت ظروفاً سياسية مشابهة.

لنذهب إذاً إلى استنتاجين أساسيين من هذه المناقشة:

أول هذه الاستنتاجات أن الشكل الرئيسي للمعارضة أو الحركة السياسية في مصر خلال ربع القرن الماضي هو الممارسة الإسلامية السياسية. ومعنى ذلك أن الشروط الموضوعية والذاتية للحركة الديمقراطية كانت ــ وقد تظل لفترة مقبلة ــ ثانوية بالمقارنة بهذا الشكل الخاص للحركة. وتشمل الظروف الموضوعية والذاتية الحالة النفسية والثقافية للجماهير، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأهم من ذلك كله السياقات التاريخية المحدّدة. ومن المحتمل أن تلحق تغيّرات معيّنة بهذا الميل العام وأن تبرز ظروف جديدة مؤاتية للنضال الديمقراطي، وإن بصورة تراكمية قد تغيّر في نهاية المطاف من المعطيات الكبرى للساحة السياسية، ما يفتح باب الأمل في صعود الحركة الديمقراطية على المستوى الشعبي.

أما الاستنتاج **الثاني** فهو أن الصعود الصاروخي لتيار الإسلام السياسي، وبخاصة منذ نهاية عقد السبعينيات دمّر بذاته الأجندة الديمقراطية عندما حرمها من الحيوية الخارقة لقطاع الشباب من المجتمع الذي استغرقته الإيديولوجيات والممارسات الدينية السياسية على حساب انكماش الاهتمام بالقيم ذات الصلة بنوعية الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. وبتعبير آخر فإن الحركة الإسلامية قدّمت أولويات معكوسة، ولكنها كانت متوافقة مع الظروف النفسية والسياسية وربما الاقتصادية والاجتماعية للعقود الثلاثة الأخيرة.

وهناك ما يعزّز هذا التفسير، فالنضال الديمقراطي في الشهور الأخيرة أفاد كثيراً من مناخ الاسترخاء النسبي في العلاقة بين الحركة الإسلامية، وبخاصة حركة الإخوان المسلمين من ناحية، والحركة الديمقراطية ممثلة في كفاية والأحزاب والحركات الديمقراطية

والإصلاحية الأخرى من ناحية أخرى. ولن يكون هناك ما يعادل القيمة والتأثير السياسي لتحول حركة مثل حركة الإخوان المسلمين بعيداً عن الصورة الشمولية المغلقة للمجتمع إلى تبني صورة ديمقراطية منفتحة ومعتدلة.

٣ ـ المنصات السياسية

ويدلنا هذا الواقع على حقل التفسير السليم لأزمة الديمقراطية، أو في الواقع أزمة السياسة بوجه عام. فالمجتمع المصري يبدو خارج السياسة، لأن البنية الأساسية للفعل السياسي تمّ تدميرها بصورة تامة تقريباً.

وتركّز معظم الدراسات السياسية في مصر على الجانب التشريعي، وتتوسّع في شرح القيود المفروضة على الممارسة السياسية أو على ممارسة أبسط حقوق الإنسان بما فيها حق التجمّع. ومن المؤكد أن ثمة فائضاً كبيراً في التشريعات التي تصادر الحريات والحقوق الأساسية أو تقيّدها، وثمة بنية تشريعية للاستبداد تبدو كمخزن كبير للأسلحة السياسية، بعضها متقادم وينتمي الى القرون الوسطى، وبعضها فائق الحداثة. وتحقق جميعها الغرض ذاته وهو قيام الدولة باغتصاب حق توليد السلطة من داخلها وبإرادتها المنفردة من دون المرور بالمجتمع، وذلك بعد التأكد من نزع أسلحة هذا المجتمع جميعها تقريباً. وهذا هو المعنى الدقيق لمصطلح النظم «التسلّطية».

إلا أن الجانب التشريعي لا يشكّل غير بعد واحد من الصورة. ولا شك في أن أهم نتائجه هو زرع ثقافة الخوف بقوة في السيكولوجيا العامة للمصريين، واستئصال فكرة المواطنة وحس امتلاك السلطة أو الأهلية الأصيلة للسلطة من المجتمع نفسه.

ويمثل التدمير أو التتبيع الاقتصادي أو الإداري أو السياسي لمؤسسات الفعل الجماعي، أهم وأخطر جوانب تهميش المجتمع وإضعافه وإخراجه بالقوة من الفضاء السياسي. ويمكن القول بكل ثقة إن الدولة المصرية الحديثة قد نجحت بالفعل في تدمير وتتبيع أهم هذه المؤسسات، بما فيها مؤسسات المجتمع القروي. وتكاد تنفرد مصر بأن الدولة تحتفظ بحق فرض من تشاء من أبسط الموظفين العموميين في القرى. فيتولى جهاز الأمن تعيين العمد ومشايخ الخفر بعد أن صادر حق انتخابهم شعبياً والذي مورس لفترة قصيرة في عقد الثمانينيات. أما في المدن، فالنقابات العمالية تعيش حياتها كلها تقريباً في كنف جهاز أمن الدولة. ويسيطر هذا الجهاز على جميع مستويات نشوء النقابات وعملها بدءاً من الاعتراض على ترشيح قيادات ما، وترشيح وضمان فوز من يراه هذا الجهاز من عملائه اليوميين. وحتى الأحزاب السياسية وقعت محاصرتها في مقارّها، وخضعت تماماً للصفقات التافهة نفسها التي فرضت بها الدولة سيطرتها التامة على البرلمان بمجلسيه.

وفي المدن والريف على السواء، تسيطر أجهزة الإدارة المحلية على الشروط المباشرة لحياة الناس. وعلى عكس النظم التوتاليتارية الأخرى ذات التوجهات الإيديولوجية، فإن

النظام السياسي في مصر لا يسمح بأي قدر من الحرية على المستوى المحلي، بل إن السيطرة على المستوى المحلي أكبر وأشد بكثير من السيطرة على شروط الحضور والفعل السياسي على المستوى المركزي، حيث تكاد السيطرة الأمنية والإدارية على شروط الحياة اليومية في الأقاليم أو على مستوى القرى والمدن الصغيرة تكون مطلقة. ولذلك اهتم نظام مبارك بحشد نظام الإدارة المحلية بضباط الجيش والشرطة المحالين على التقاعد. ولا يكاد يكون هناك حي مديني واحد لا يرأسه ضابط سابق. وتتيح السيطرة البيروقراطية والعسكرية على أبسط مستويات الحياة القاعدية في مصر لا سيطرة سياسية حديدية فحسب، بل سيطرة شديدة على مجال الأعمال والاقتصاد أيضاً، بما في ذلك الملكية المباشرة لأجهزة أمنية لقطاع أعمال كبير.

وفي سياق الدمار والتتبيع لمؤسسات المجتمع يتفكّك أيضاً النسيج الذي يربط القطاعات الأكثر حداثة، بل يتعرض المجتمع القروي نفسه لعملية تفكك واسعة للغاية. ولا تتوقف عملية التفكك هذه عند المستويات السياسية والإدارية للحياة، بل تمتد في الحقيقة إلى المستويات الاقتصادية الاجتماعية. فالتمايز الاجتماعي انطلق خلال العقود الثلاثة الأخيرة بصورة فوضوية إلى حد بعيد. وأدى مزيج من العوامل، وبخاصة الهجرة للعمل في الخارج، والفساد الكبير والصغير والتداخل بين الأمن والسياسة والتحول الواسع للرأسمالية في إنتاج خدمات أساسية في مجالات التعليم والصحة، بل الأمن إلى تصدّع كامل تقريباً للبنية الطبقية والاجتماعية التقليدية. ويمكن القول إن هذا التصدّع اتخذ شكلاً رأسياً، ورتّب نوعاً من التضامنيات الرأسية، حيث تتشكل شبكات المصالح السياسية والاقتصادية من عناصر تنتمي إلى مختلف طبقات المجتمع. وفي المقابل تصدّعت التضامنيات الأفقية التي تحدد الانتماء إلى طبقة أو فئة اجتماعية بسبب تسريع التمايزات بين قطاعات مختلفة داخلها نتيجة العوامل السابقة (هجرة ــ انتقال إلى اقتصاديات السوق ــ فساد ــ تحول القوى الأمنية إلى قوى اقتصادية ومؤثرة في مجال الاقتصاد، إلخ).

وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف الرغبة والمصلحة في الفعل السياسي أو الاجتماعي الجماعي من ناحية، وحرمان الجماعات المختلفة من مؤسسات الفعل الجماعي المستقلة من ناحية أخرى.

خاتمــة: نظرة إلى المستقبل

لقد حرمت الجماهير الشعبية في مصر ــ وهي التي نشير إليها عندما نتحدث عن الشارع ــ من فرصة التعبير المنظم عن ذاتها أو إنشاء حضور منظّم في الفضاء السياسي. وتظلّل هذه الحقيقة جميع معادلات السياسة في مصر. فالصراع السياسي يدور بين أقليات أو بين نخب صغيرة يسيطر بعضها على جهاز الدولة، ويمارس بعضها الآخر وظائف المعارضة.

وتبدو المعارضة الديمقراطية والتقدمية معزولة نسبياً عن الجماهير الواسعة، وهو

أمر يحرم النضال الديمقراطي من طاقة فعل ضرورية للفوز في الصراع. ولكن حتى النخبة الأمنية ـ البيروقراطية تشعر بالعزلة نفسها، على الرغم مما تتمتع به من سلطات مطلقة.

ففي الانتخابات الرئاسية الحالية والتي تجري وفقاً لشروط هذه النخبة وتحت سيطرتها التامة، لا يتوقع أن يقترع أكثر من نسبة ضئيلة من المواطنين. وعندما يفوز الرئيس الحالي بدورة رئاسية إضافية، لن يكون قد حصل سوى على موافقة أقلية ضئيلة للغاية من المصريين. فلم يذهب إلى استفتاءات رئاسية في الماضي ما يزيد كثيراً عن ٢ ـ ٥ بالمئة من المصريين. وحتى لو تصورنا أن نسبة التصويت وصلت في الانتخابات الحالية إلى ١٠ بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع، وأن ٨٠ بالمئة منهم أعطوا أصواتهم للرئيس مبارك، فلن يكون قد حصل على أكثر من ٦ بالمئة من أصوات المصريين.

ولا يعني ذلك أن الصراع يدور على قاعدة التكافؤ. فلا شك في أن المعارضة الديمقراطية باتت تملك المنصة الأخلاقية العليا، بينما تملك الأقلية الحاكمة السيطرة التامة على أجهزة القمع وأكبر آليات الإعلام. وكانت النخبة البيروقراطية الحاكمة قد درجت على توظيف دولابها القمعي والإعلامي والإيديولوجي من دون أي تحفظ. وقد وقع تغير مهم في هذه المعادلة مؤخراً عندما طرحت إدارة بوش مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط.

لم نتناول هذا المشروع في هذه الورقة نظراً الى أن موضوعها هو النضال الشعبي، وتأثير هذا المتغير حديث ويخص الشهور القليلة الماضية. ولا يمكن القول من ناحية ثانية بأنه أحدث توقفاً في التوظيف القمعي المنفلت لجهاز الدولة. كل ما يمكن قوله هو أنه أحدث تقييداً نسبياً للغريزة القمعية الباطشة للدولة، وهو الأمر الذي مكّن مناضلين شجعاناً من الاستمرار في القيام بالتظاهر السياسي لعدة شهور متتابعة من دون توقف، بينما كان يمكن للدولة في الماضي أن تلقي بهم في السجون لفترات طويلة، من دون نتائج تذكر.

ويمكننا أن نلخص الموقف الحالي في النقاط التالية:

١ ـ اضطرت الدولة الى القيام بتنازلات كبيرة إلى حد ما في ما يتعلق ببعض الحقوق السياسية الديمقراطية. وفضلاً عن التحوّل إلى انتخابات رئاسية مباشرة وتعدّدية، التزمت الدولة بإلغاء العمل بقانون الطوارئ، واستحداث تعديلات دستورية أخرى تغيّر إلى حد ما العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى تمثيل أقوى للمرأة وتشريع «أفضل» للإدارة المحلية.

٢ ـ ومن الممكن نظرياً في المستقبل القريب إجبار الدولة على التسليم بحتمية الإصلاح الدستوري، بما في ذلك وضع دستور جديد في البلاد. ويمثل ذلك مكسباً كبيراً على طريق الديمقراطية.

٣ ــ ومع ذلك فإن موازين القوى ما زالت مختلّة إلى حد كبير لصالح قوى التسلّط البوليسي. ولا يتوقع أن يتم تخفيض الاعتماد على البوليس مقابل مزيد من الاعتماد على الكوادر والأجهزة السياسية للنظام نظراً الى مدى الفساد الذي ألمّ بهذه الأجهزة. ومع ذلك من اللافت أن الدولة البوليسية بقيادة مبارك أظهرت قدراً كبيراً من الصلابة السياسية والصمود في وجه التحديات الداخلية والضغوط الدولية بهدف الإبقاء على الجانب الأكبر من وسائل البطش القانونية والفعلية .

٤ ــ كما تجدر الإشارة إلى أن القوى الديمقراطية رغم إظهارها قدراً كبيراً من الحيوية لم تستطع أن تحدث بعد اختراقاً في الموقف الشعبي أو حتى في مجال العلاقة بين قواها المختلفة. والواقع أن إمكانية إنجاز هذا الاختراق ضئيلة للغاية. والأرجح أن الشعب سيبقى خارج الساحة السياسية حتى تتم عملية تاريخية كبرى تستعيد النسيج الاجتماعي أو تنسجه بخامات جديدة وفي ضوء صورة جديدة.

ولهذا السبب فإن مستقبل الديمقراطية في مصر يجب أن يتحرّر من نموذج «انتظار الثورة الشعبية»، وهو من دون شك نموذج آسر للمثقف، ولكنه لا يبدو مفيداً. فقد ظلّ المثقفون ينتظرون ثورة ديمقراطية، وأحياناً يتعمّدون المبالغة في تقدير سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للجماهير حتى يقرّبوا لأنفسهم لحظة الثورة أو الانفجار الشعبي (**في انتظار غودو**). وقد دخل على هذا النموذج متغيّرات كبرى، أهمها أن الانفجار الشعبي ليس بالضرورة ثورة ذات مضمون سياسي، وإنما قد يكون مجرد عاصفة احتجاجية؛ كما أن التيارات الإسلامية المتشددة والبعيدة عن المثل الديمقراطية كانت أكثر استعداداً وقدرة على «توجيه» هذه العواصف لمصلحتها. وأخيراً ــ وهو الأكثر أهمية ــ فإن تلك الهبات أو العواصف الشعبية لم تحدث، وقد لا تحدث في الأمد القريب.

البديل لهذا النموذج هو معركة شجاعة ومتواصلة تخوضها نخبة مثقفة راغبة في الاضطلاع بمسؤولية الاشتباك في معركة متواصلة من أجل الديمقراطية، ومن أجل توجهات جديدة تعيد بناء مجتمع تمّ تخريبه بصورة منهجية وعشوائية في الوقت نفسه. ويقوم هذا النموذج على إدراك حقيقة أن التدمير الذي طال المجتمع يحصر الصراع الاجتماعي والسياسي بين أقليات نخبوية بطبيعتها، وأن المرحلة الحالية تقيد إمكانية القيام بعملية إبادة سياسية أو بدنية للمناضلين، وهو ما يسمح بمعركة «فكرية» وسياسية متواصلة يتمّ من خلالها ــ وعبر فسحة من الزمن ــ نداء فعاليات كامنة في الفضاء المشترك بين الدولة والمجتمع (الأحزاب، النقابات، الجمعيات الأهلية، الشخصيات العامة، الخ) لحسم الصراع لمصلحة نموذج فكري دون آخر. ومن هذا المنظور فإن الصراع سيدور، وقد يحسم على المستويين الأخلاقي والفكري السياسي، وليس على مستوى القوة .

ولهذا السبب يتوقّف مسار النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر على أربعة عوامل كبرى:

١ ـ **العامل الأول** هو العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي بوجه عام، والقوى التقدمية والديمقراطية بكل تياراتها. ومن المتوقع أن تحدث اصطفافات جديدة تتجاوز الخط التقليدي الفاصل بين «الديني و«العلماني»، وربما يتبلور حول اختيارات محدّدة في المستوى الرمزي وفي التوجهات والاختيارات الاقتصادية والسياسية (بما فيها السياسة الخارجية). وبإيجاز، فإنه لا بد من تسوية الصراع بين التيار الديمقراطي التقدمي من ناحية، والتيار الرئيسي في الحركة الإسلامية من ناحية أخرى، حتى يصير من الممكن تجاوز الدولة البوليسية وإنهاؤها.

٢ ـ يتعلّق **العامل الثاني** بمدى استمرار تماسك التحالف الحاكم. وهناك بالتأكيد خلافات وتناقضات كبيرة، ولكنها ليست في الوقت الحالي نشطة بسبب غياب البديل. ومن المعتقد أن نضوج الصراع السياسي وتبلور الاختيارات الفكرية سيكون أمراً كافياً لدفع التحالف الراهن نحو التصدّع، من خلال استقطاب القطاعات الأكثر تعلقاً بالعلم والمعرفة والاستقامة القانونية والأخلاقية.

٣ ـ **العامل الثالث** هو الموقف الشعبي. إن استبعادنا لأرجحية وقوع ثورات ديمقراطية شعبية لا يعني إطلاقاً التواطؤ لإبعاد الشعب عن العملية السياسية أو الصراع حول مصير الوطن، بل يجب أن يحثنا بقدر أكبر على الالتقاء بالفعاليات الشعبية على كل المستويات بغض النظر عن درجة نضوجها. وهناك فعاليات قديمة وأخرى مستجدة ويجب أن نكسبها لمصلحة النضال الديمقراطي .

٤ ـ أما **العامل الرابع** والأخير فهو الموقف الدولي والأمريكي تحديداً. ويحتاج هذا العامل لمعالجة مستقلّة نظراً الى تعقيده الشديد. كل ما يمكن قوله هنا هو أن نلفت النظر الى الحاجة إلى مدخل جديد يستجيب أكثر لمتغيرات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية. فلم نعد أمام تناقض واحد أصيل أو رئيسي، وإنما مصفوفة من التناقضات التي تتحرّك في مختلف الاتجاهات. ومن هنا فإن الموقف القومي والديمقراطي لم يعد بوسعه اتخاذ موقف بسيط من العامل الدولي، يكفينا أن المدخل لهذا الموقف يجب أن يكون وطنياً وقومياً، من دون أن يتنازل أبداً عن الحلم الديمقراطي ■

حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحوّل الديمقراطي

محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر(*)

بومدين بوزيد

أستاذ محاضر في قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ـ الجزائر(**).

تمهيد

أول ما يلفت الانتباه استخدام مفهوم «الشارع» (١) ضمن سياقات مفاهيم الحزب والمعارضة والانتخاب... إلخ. ونشير هنا إلى أنه قد يتعلّق هذا المفهوم بالمسيرات والانتفاضات، إلا أنه صار في الأدبيات السياسية والإعلامية مرتبطاً بالمعارضة حين تتّخذ طابعاً عنفياً في أشكاله الدنيا، لأن الشارع مساحة تنفّس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي في الشعارات المردّدة والمحمولة. وتصاحبه حالة من الهيجان والخوف والتردّد والحماس، ويكون قابلاً للتحوّل إلى العنف الدموي في المواجهات. وهو قوة شعبية تعبيرية تغييرية. ولعلّ قوته في سلميته التي تقلق السلطة، وتحاول جرّه إلى العنف كما يحدث في كثير من البلدان العربية. ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة، إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاماً ومنظّماً وله قوة الاستمرار والمقاومة.

ولذا نجد العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بانتفاضة تشرين

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية تحت عنوان «نحو تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية» والذي عقد في جامعة أكسفورد بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٧.

(**) يمكن الاتصال بالكاتب على هذا العنوان: boumediene@maktoob.com.

(١) كانت تدخلات الزملاء الحاضرين في ملتقى الخامس عشر بأكسفورد ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥ ممتعة وغنية حول مفهوم «الشارع»، ومنها التحديدات التي حاول أن يعطيها د. علي خليفة الكواري من كون الانترنت مثلاً أحد تجليات التعبير خارج الأطر والهوامش التي تبيحها أنظمة الحكم وتسمح بها القوانين المحلية المقيّدة للنشر.

الأول/أكتوبر ١٩٨٨ وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقاً.

إذاً يؤرخ للتجربة الديمقراطية بالشارع، بفضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة. وقد صار هذا الفضاء في ما بعد مجالاً لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير سواء الرمز التاريخي (الثورة والشهداء)، أو الرمز الديني، أو الرمز اللغوي ــ الثقافي. ومع بداية الألفية الجديدة كان للشارع الأمازيغي جولات ما زالت السلطة تعاني آثارها رغم الاعتراف بالأمازيغية، كما أن الاحتجاجات الاجتماعية المتعلّقة بأزمة السكن والخبز والعمل تستغلّ الشارع لتعبير هنا وهناك، ولذلك يطرح اليوم: هل الشارع دائماً مجال مضمون كقوة تغيير نحو الديمقراطية؟ وكيف يمكن تجاوز استغلال السلطة إياه في تغيير موازين القوى داخل أجنحتها؟ وما هي تجلّيات الشارع الجديدة؟ وهل فضاء المدينة العربية بالمعنى الجغرافي والثقافي والحضاري يمكن أن تشكّل فيه المسيرات ضغطاً على الحكومات ومسعىً حقيقياً نحو التحوّل الديمقراطي؟ وهل يمكن القول إن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والحريات بنفس بالمعجمية المفهومية نفسها، وبمنهجية إجرائية سادت في القرن الماضي إلى بداية سنوات هذه الألفية ناجعة في وصف التطورات الجديدة في الوطن العربي وتحليلها واستشرافها؟[٢]

وقبل كل هذا، أليس من الضروري استمرار طرح أم المسائل (وجود الدولة) بالمعنى الحقيقي ككيان يحفظ ما تقدّم ذكره؟ أليست السلطة اليوم في الوطن العربي جماعات وفرق أهواء وشهوات وتجمّعات كائنية عشائرية تتّسم أحياناً بالتشرذم، فهي الحاكمة النافذة القاهرة وليس الدولة؟ وما هي الرؤية الجديدة التي يمكن تقديمها حول الحراك الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان العربية؟ وما هي سبل تعزيز الديمقراطية في بعضها، إذا اتّفقنا على أن مسارها فعلاً هو سير نحو الممارسة الديمقراطية الحقيقية؟ وما هو مستقبل البلدان التي ما زالت تحت هيمنة الكاريزمة الفردانية والشرعية الماضوية، ويتم فيها السعي نحو الحريات وحقوق الإنسان ببطء شديد؟ وهي لا تختلف عن التجارب المتعثّرة في ممارسة الديمقراطية لبعض آخر، أو إن صح التعبير التراجع والتضييق على الحريات[٣].

---

(٢) هل نودّ القول إن ذلك يمكن تحقيقه عبر المراكز البحثية والدراسات الأكثر استقلالية، أو المنظمات والأحزاب ذات الأفق الاستراتيجي والمستقبلي في ممارسة الديمقراطية أو في سعيها للسلطة دون حسابات تقاسم الثروة كهمّ أساسي؟ أحسب أن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في أكسفورد الذي أقام خمسة عشر ملتقى حول الديمقراطية يستطيع ذلك لتجربته ورؤيته للوطن العربي كأقطار وكوطن في الوقت نفسه، ولتركيزه على الرؤية الاستشرافية في الإشكاليات التي يتناولها.

(٣) تم الاستئناس هنا ببعض ما نشره علي خليفة الكواري أو تحت إشرافه. انظر: علي خليفة الكواري: **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)؛ «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص٢٢-٤٧، و«مفهوم =

إن المعطيات الدولية اليوم متغيّرة، فهناك العولمة الجارفة التي تطرح مسألة الإصلاح، وتحاول إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق العربي لتطال حتى وجوده تاريخياً واجتماعياً، كما أن هناك حراكاً اجتماعياً وسياسياً في البلدان العربية له مميزاته التي يختلف فيها قليلاً عن الحراك في الثمانينيات أو التسعينيات، إضافة إلى مسألة ما يسمّى الإرهاب، وعامل العنصر الإثني ــ العرقي الذي أصبح يشكّل جزءاً من السلطة، وعامل حضور في ترتيب البيت العربي، وفي القرار السياسي، وفي التأسيس الدستوري لبعض البلدان العربية.

ونذكر هنا الشأن السوداني الذي كان لعامل العرق والجهة الحضور في إعادة تشكيل السلطة وتقاسمها، وكذلك العراق ذا الطابع العرقي ــ الجهوي الثلاثي. وحتى إعادة الانتخابات ــ في الأشهر القادمة ــ في منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر(٤) يرى فيها بعض السياسيين والمحلّلين أن ذلك تم بإيعاز أمريكي(٥)، كما تمّ الفصل بين سوريا ولبنان باسم الديمقراطية. وهنا نلحظ عودة النعرة العرقية في العراق، في حين أن هناك أنظمة ومجتمعات ما زال فيها التغيير والحراك الديمقراطي بطيئاً جداً مثل تونس والمغرب. وتوعز هذه المعطيات الجديدة والتطوّرات جميعها بمراجعة ما كتب ونُظّر له حول الديمقراطية والحريات والدولة والسلطة في الوطن العربي في السنوات الثلاثين الأخيرة، والسعي لمعالجة جديدة استشرافية في ضوء المتغيرات الجديدة التي قد تعرف سرعة نوعية في السنوات العشر القادمة، فنكون أمام معجم جديد في المفاهيم المتعلقة بذلك. وهناك حاجة ضرورية للتجديد في الطرح والمعالجة والرؤية، وهذا ليس معناه القطع مع ما كتب سابقاً، إذ تعتبر المساهمات التي أنجزت في الربع الأخير من القرن الماضي تراثاً أساسياً لنا في مواصلة الاجتهاد والإبداع في قضايا الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

وتسمح لنا التطورات التقانية والمعلوماتية وهوامش الحرية المتنامية في السنوات الأخيرة بتطوير الكتابة في هذا الشأن، على رغم ما يلاحظ من أن العملية الحراكية في

= الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٣ (تموز/يوليو)، ص ٥١ ــ ٦١، ورغيد الصلح [وآخرون]، **حوار من أجل الديمقراطية**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦). ويمكن العودة كذلك إلى: **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٤) صدر قرار حل ١٢٢ من المجالس المحلية بمرسوم رئاسي، وهو صكّ على بياض منح لعروش أبريكا من طرف الحكومة، وهناك احتجاج ضد هذا القرار من طرف الـ «إف.إف.إس.»(حزب جبهة القوى الاشتراكية) وحزب العمال، والـ «آر.سي.دي.».

(٥) بعد تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر توطدت العلاقات الجزائرية - الأمريكية، فتزايد التشاور والزيارات على أعلى مستويات لمحاربة الإرهاب، وجرت مؤخراً تدريبات عسكرية بين الجزائر وأمريكا في الصحراء.

الشارع العربي، والتغير الدولي أكثر سرعة وتغيراً وتطوراً من العملية التنظيرية والكتابة الآفاقية الاستشرافية، ولعل السبب ما يلي:

ـ صحيح أن الحركة على المستوى الاجتماعي والسياسي أسرع، إلا أنها تتمّ ضمن تصوّرات وقيم ملازمة علّة وغاية ولا تنفك عنها. من هنا لم يعد للفصل من قيمة، وتم تجاوز الحديث عن الفصل بين الحراكية العملية والحراكية النظرية. فالحركة واحدة متداخلة ومتقاطعة. ونشير هنا إلى الدور الذي لعبه العالم السوسيولوجي ماكس فيبر في كسر النظريات التقليدية في فهم هذه العلاقة بطرحه قضية الفهم والتغيير.

ـ إذا كان هناك من تفاوت يلحظ بين العمليّتين في الوصف الذي أبرزناه في السؤال، فهو حالة قد تفسّر بوضع المثقف العربي عندنا الذي يكون إما منخرطاً في السلطة، أو حزبياً بالشكل التقليدي، أو معارضاً يتصوّر التغيير من خلال العملية الانتخابية فقط، أو عبر إعلان مدوّنة حقوق للمرأة أو لطائفة ما، أو أنه قد يرى التغيير في التعدّد في الترشيحات الرئاسية. صحيح أنه قد يكون لكل دولة عربية ظرفها الخاص، ولكن الرؤية الاستشرافية المستقبلية تقتضي تناول ذلك ضمن كلّية حراكية للمنطقة العربية. وقد يكون هناك إما قصور في الرؤية واعتماد المرجعيات الغربية كنقل عنهم في رؤية الواقع العربي من جهة، أو ربما يكون ذلك عائداً ـ وهذه حالة تتضاءل تدريجياً ـ الى الذين بقوا ضمن التوصيفات التقليدية الجاهزة والذين هم عادة ضمن نسق إيديولوجي كلياني كرؤية الماركسيين وبعض القوميين التقليديين والإسلاميين لقضايا الديمقراطية، وما يتعلق بها.

ـ يتمتّع الحراك ـ مهما كانت علّته وغايته وشعاراته ـ بطبيعة تعقيدية يلتقي فيها الزمان والمكان، وتتداخل فيها الأحلام والتصورات والقيم. وهو ذو طابع صراعي حتى لو كان سلمياً ومنظّماً، فعنفيّته أحياناً من صلب صراعيّته الضدّية. وحين يواجه بالعنف والقمع يزداد أكثر. أما الأمر المضحك فكون هذا الحراك في الأصل نتاجاً للسلطة التي جارت المعارضة في الخروج الى الشارع. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العملية الحراكية بكل أنواعها هي تفكير أيضاً بطريقة أخرى ورؤية، هي خطاب بلغة تحليل للخطاب الجديد. خطاب يحتوي على الرموز والإشارات والتعبير، ويحتاج الى الفهم والتأويل. فلم يعد البيان والكتابة والجمال هي الخطاب، بل صارت كل علامة تحتاج إلى الفهم والتأويل، وتؤدي رسالة هي خطاب(٦).

(٦) يمكن العودة إلى الاستخدامات المنهجية الجديدة في الفكر الفلسفي والأخلاقي للنظرية التداولية وتقنيات تحليل الخطاب ونظرية التلقي، أذكر هنا مساهمات الفيلسوف الفرنسي بول ريكور (ت ٢٠٠٥) حول العدالة، انظر: Paul Ricœur, *Le Juste 2*, série philosophie (Paris: Editions esprit; Diffusion Le Seuill, 2001).

وكذا العالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر وحنا أرندت وليو شتراوس الأمريكيان من أصل ألماني.

المثقف العربي والمهمة الوجودية

يطرح وضعنا اليوم بما يشمله من طول عمر الاستبداد أو التجارب المتعثرة في العملية الديمقراطية، أو السعي نحو تعزيز الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني والبحث عن مساحات للتعبير ـ حتى لو كان ذلك يتّخذ أحياناً طابعاً عنفياً ـ أهمية مشاركة المثقف، وضرورة قيامه بمهمة عملية، وإن كان يرى طبيعته التنظير أو الإبداع. ولقد كان تنظير أرسطو واليونانيين الفلاسفة له علاقة مباشرة بالمدينة، عكس ما يتوهم البعض أن المهمة التنظيرية هي التحليق في المفاهيم وشرح طلسمات الفلاسفة والمفكرين الغربيين. وفي غير مناسبة كان يرد المفكّر العربي حسن حنفي على الذين يعارضونه القول بالفلسفة العملية المرتبطة بقضايا شعوبها: «كيف العمل والدار تحترق؟»[٧].

إن الهزّة الكونية المتمثلة في تنامي «**إمبراطورية العولمة**»[٨] وما يرافقها من بعض الإيجابيات كالضغط على الحكومات النامية لاحترام حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية، تواجه اليوم شرقاً آخر غير الشيوعي الكلياني، شرقاً قد نجاري في نعته بالإرهاب[٩]، إلا أنه رغم دمويته وعنفيّته فهو أيضاً أحد نتائج إمبراطورية العولمة والهيمنة الإسرائيلية، وكذا الاحتقان الداخلي.

---

(٧) انظر كتاب مناظرة بينه وبين أبي يعرب المرزوقي في: أبو يعرب المرزوقي وحسن حنفي، **النظر والعمل والمأزق الحضاري العربي والإسلامي الراهن**، سلسلة حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣).

(٨) يمكن العودة إلى كتاب: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

(٩) منذ أكثر من عشر سنوات كان الكثيرون من السياسيين العرب والمثقفين يستنكفون عن استخدام «مفهوم» الإرهاب، ويرون البديل منه العنف أو البحث عن تعبير آخر. ولوحظ بعد أحداث لندن الأخيرة مناقشة هذه المفاهيم وإعادة صياغة المفهوم. وبدلت عبارة «الحرب على الإرهاب» إلى الكفاح ضد العنف، ولكن ما زالت الرؤية الغربية للاستشهاد والعمليات العنفية غير مفهومة. على أن الخطوة الإيجابية سواء من المراكز البحثية والاستراتيجية أو الجماعات السياسية هي البحث في فهم الظاهرة عكس حكامنا العرب الذين يتجاهلون ذلك أو بعض المثقفين الذين يصرّون على البقاء عند تحليلات السبعينيات والثمانينيات. وأنا أقصد التحليلات العلمانية واليسارية لهذه الظاهرة، وأذكر هنا سجن المقولات السديمية الصدئة التي بقيت محصورة فيها النخب الفرنكفونية الجزائرية. وكان من الذين استهجنوا مفهوم الإرهاب في الجزائر السياسي رئيس حزب جبهة التحرير الوطني سابقاً ورئيس المؤتمر القومي - الإسلامي سابقاً عبد الحميد مهري منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ومن المفكرين الغربيين جاك دريدا. انظر الكتاب المشترك مع هابرماس تحرير جيوفاني بورادوري، انظر: Jacques Derrida et Jürgen Habermas, *Le «Concept»du 11 septembre. Dialogues à New York (octobre-décembre 2001)*, avec Giovanna Borradori, la philosophie en effet (Paris: Galilée, 2004).
وكان صدر في الأصل بالإنكليزية عام ٢٠٠٣ بأمريكا تحت عنوان: Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jurgen Habermas and Jacques Derrida, [Interviewed by] Giovanna Borradori (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2003).

في هذه الظروف العالمية الجديدة سنكون أمام نصوص جديدة. ونحن هنا نتحدث عن النصوص الإبداعية الإنسانية، وليس النصوص النضالية التي تتّخذ أشكالاً وعبارات جديدة، ولكنها تبقى ضمن سجن إقصاء المختلِف وذاتية التعالي: «أنا الحق معي وما سواي باطل» أو القول بـ «الفرقة الناجية»، فتختلط العبارات الناقدة للعولمة باللغة الدينية. كما أن نصوص الغرب المندمجة بالدعوة إلى تأديب الدول المارقة مصحوبة بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إنهم يمرجعون إرث خمسة قرون منذ بداية الثورة الفرنسية، وهو إرث انتقد وما زال يُنتقد، لأن أوروبا عاشت حربيْن عالميتيْن وظلماً ودماراً واحتلالاً للآخرين، وقامت فيها دول شمولية.

ويشعر المثقف العربي اليوم بضرورة أدائه مهمة تاريخية ـ إنسانية، وليس النضالية اليومية الالتزامية فقط. وهذه المهمة هي المساهمة في تحقيق إنجازين حضارييّن[١٠]: **الأولى** كونية، أي الاندماج في ما يسمى بثقافة وقيم التواصل والتخاطب من أجل حماية الأبعاد الإنسانية السلمية للفكر الأنواري بالنسبة إلى المثقف الغربي، وبالنسبة إلينا، يشمل التراث الإنساني مشاركة تراثنا الحضاري من خلال استمرار نصوص أجدادنا الذين استلهموا من القرآن الكريم أبعاده الإنسانية والتسامح والحوار وحفظ حقوق الفرد والجماعات.

هناك جيل من المثقفين الغربيين اليوم ينتقد الهيمنة الغربية المتغطرسة، ويرى فيها انحرافاً عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم إنسانية، ويرى ضرورة العودة إلى نصوص الأنواريين الحقيقيين ككانط وروسو وجون لوك، ومن بين هؤلاء صاحب «نظرية العدالة» جون راولس، وليو شتراوس.

أما المهمة **الثانية** فهي محلية، ونعني بها الارتباط بقضايانا القومية كالتخلّف والتعليم والمرأة والديمقراطية والسلم الاجتماعي والسياسي. وهي تشمل طبعاً الجانب النضالي، كما أنها حاجة تاريخية لا تعني بالضرورة الارتباط بالسلطة أو الارتهان إليها أو إلى الخطابات السياسية السائدة. ولكن المثقف يملك خطابه وأدواته ومفاهيمه المميّزة. وهي مهمّة تتقاطع مع المهمّة الأولى التي نشترك وننخرط فيها مع المثقفين الغربيّين. وهي مهمة تأخذ جهداً وطاقة من الكتابة كان من الممكن أن ندخرها لاستشرافات مستقبلية ومهام أخرى متقدّمة، ولكن الإخفاقات التاريخية المعاصرة لأمتنا العربية وأبرزها إخفاقنا في استرجاع أرضنا المسلوبة في فلسطين، ومحو الأمية والجوع في بلداننا، وجثوم سلط قمعية على صدورنا، هي التي تجعل التفكير مرتهناً لقضايا فصل غيرنا فيها منذ عقود من الزمن.

(١٠) من ورقة تفكيرية قدمناها إلى أمانة اتحاد الكتاب الجزائريين أثناء انعقاد مؤتمرهم في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

الكتابة بقلق عن هاتين المهمّتين تسمح لنا برسم الدائرة التي نستطيع الإبداع فيها من خلال علاقة العملية الإبداعية بها وبتحديد طبيعتها وهي «**دائرة وجودية**»: **السلطة، القوة، الآخر**.

فالسلطة بتعبير بعض المفكرين المعاصرين(١١) قوة عنفية متعدّدة، أعلاها ما هو شائع، أي السلطة السياسية، وقد استطاع الغرب تجاوز هيمنة الطابع التوتاليتاري العنفي للسلطة وطابعها الابتلاعي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تمّ ذلك أساساً على المستوى الإبداعي في العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية والأداتية (التكنولوجيا). ففي العلوم الإنسانية كان عصر الأنوار يشيد بالأنا المفكّر المتحرّر، وصارت حرّيته هي علامته، وانتقدت السلطة، وتمّ تقييدها واستبدالها بالسلطات الثلاث، وبمفهوم العقد الاجتماعي، وحرية رأس المال والرأي.

وما زال المثقف الغربي يفضح تضييقات السلطة ومحاولات قهرها للفرد. وهناك اليوم موجة من الفلاسفة والمثقفين يوجهون انتقاداً كبيراً لليبرالية باعتبارها انحرفت عن مهامها التاريخية الحضارية، وكون بعض الحكومات الغربية اتّخذت من العولمة والتحالفات الإقليمية والقارية مستنداً لقوتها وقهرها للفرد والجماعات(١٢).

ونحن اليوم في وطننا العربي أمام سلطة سياسية تتّخذ أردية جديدة رغم أنها استمرار لنمط السلطة التقليدية الموروثة عن النمط الكولونيالي أو العائلي ـ العشائري، ولكنها ترى أنه على المثقف أن يتخندق معها ضدّ الإرهاب أو التخلّف باعتبار أن المهمة العاجلة للمثقّف لا تختلف عمّا تسعى إليه السلطة القائمة حتى لو كان الاختلاف بيّناً واضحاً.

وقد كان قبلاً الانشغال بتحرير فلسطين والدفاع عن القيم الاجتماعية شعارات وهمية، إذ يقف الكاتب اليوم أمام تحدي السلطة التي ما زالت تقليدية رغم مظهرها الحداثي، وتحدي سلطة الإرهاب الذي يتّخذ من مرجعية الخيال الديني والجمعي مستنداً لتأويله وسلطته. وبالتالي فالعملية ليست معنية بالمعارضة العدمية السالبة، أو بالانخراط الكلي

---

(١١) يمكن العودة إلى أعمال الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في تحليل السلطة والخطاب وربطها بالعقاب والجنس، من أهمها: ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة مطاع صفدي [وآخرون] (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠).

(١٢) ما زلنا في الوطن العربي لم نستثمر ذلك على النحو الكافي في نقد الليبرالية الوحشية والعولمة المجحفة. يمكن ذكر هنا الأسماء التالية: جاك دريدا والفلاسفة الجدد الأخلاقيون الذين يدعون إلى استثمار الفكر الأنواري والعودة إليه بعد انحراف الليبرالية عن مهمتها الإنسانية والحضارية، وكذا هابرماس وزميله كارل أوتو آبل في دعوتهما الى أخلاق التخاطب والحوار، وإبداعهما في مزج الفلسفة التحليلية البيرسية (تشارلز بيرس) بفلسفة إيمانويل كانط، وقبلهما يشكل الفكر السياسي لحنا أرندت أهمية واضحة، انظر: Hannah Arendt: Les Origines du totalitarisme, 3 tomes ([Paris]: Seuil, 1951), et *La Condition de l'homme moderne* ([Paris: Calmann-Lévy]; Agora, 1983).

داخل السلطة، ولكن بالتموقع الإبداعي الذي يخلق لنا «سلطة المعرفة»، وهي سلطة ذات خصوصيات متميزة، إذ إنها ترتبط أساسًا بالحرية والأنا الفردية. ونعني بالخصوصية المميّزة حتى لو كان مثقفاً داخل أجهزة الحكم، فالإبداع هو الذي يحرّره ويميّزه ويجعله قادراً على النجاح في المهمّتين المشار إليهما سالفاً.

هذا التميز الإبداعي هو الذي يعطي قوة للمثقف، فقوته من إبداعه ومن مناخ قيم الحرية والإنسانية الذي يساهم فيه. وهي قوة قد تتجاوز القوة الحزبية وقوة السلطة، حيث إن قوّة المعرفة سلطة أخرى تتجلى قيماً وأداة، قيماً كالحرية والاحترام ..إلخ، وأداة من خلال الوسائل المادية التي تجسّد المعرفة العلمية التكنولوجية. وبالتالي نستطيع تجاوز المعرفة التقليدية التي تكون سنداً لسلطة متخلّفة أو جماعات تحاول هي أيضاً الاستيلاء على السلطة، وتجاوز كذلك المعرفة الأداتية «التكنولوجية» التي نستوردها ولا نساهم في إنجازها بل نصير تحت هيمنتها. ونعطي مثالاً هنا على العملية التعليمية التي تهمل تماماً العلوم الإنسانية.

وعلينا مواجهة قضية الهوية، إذ إنها تشكّل عندنا مصدراً للنزاع، وقد يكون إبداعياً إذا كان حضارياً وبوعي، ولكن حين يصير متكأً سياسياً أو لتحافظ به الجماعات والطوائف العرقية على بقائها المنعزل واستمرارها، فإنه ينتج الصدام والعنف والإقصاء والكراهية. ويتعزّز معطى «الرمز» ليعود بقوةّ ويشكّل الصراع والوعي بالآخر وتحديد العلاقات الدولية على أساسه. ويشتدّ الخلاف حول هذا الرمز حتى داخل الأمة الواحدة التي كانت تعرف انسجاماً داخلياً وتتمتع هويتها بقواسم مشتركة كالدين مثلاً الذي يعرف اليوم تأويلات أحدثت تشغيباً وفتنة ـ بحسب عبارة الفقهاء.

في الجزائر تزعزع التصوّر الوحدوي حول الإسلام، ولم يعد الاعتراف قائماً بالإيديولوجية الأشعرية المالكية، بل أصبحت المرجعية التيمية ـ القطبية هي مصدر المعنى والتأويل. وقد يعود هذا القطع مع التراث الأشعري ـ المالكي إما إلى جهل الأبناء لهذا التراث المغاربي، أو إلى ردّ فعل ضد تأويل للإسلام ظلّ محنّطاً ومرتبطاً بالسلطة منذ الاستقلال. فلم يعد هناك مكان للاجتهاد والتميز والاستقلال، وبقيت المذهبية الضيقة التي تلاءمت تاريخاً ودوراً مع وحدانية في العمل السياسي والفكر والتصوّر. ومن هنا، تتحوّل الكتابة إلى نص مفتوح أمام المذهبيات التأويلية المختلفة للإسلام، فنستطيع مثلاً تجاوز مسألة الخلاف حول الديمقراطية كروح وليس كمعارضة للشورى أو تجاوز الخلاف الضار حول قانون الأحوال الشخصية والمرأة ... الخ.

وهناك قضايا تتسع لها الكتابة وتضيق في الرؤية المذهبية والنصوص المغلقة. ولا نجد حرجاً أمام الآخر في تقديم ذاكرتنا والدفاع عنها من دون التقوقع داخلها. وتكون لغة التواصل والتقاطع والحوار والانخراط مع غيرنا في الحضور الذي هو ماضٍ ومستقبل، حضور فيه الإبداع، فيه كرامة الأنا والآخر، حريتهما والتزامهما بقيم الحرية كوجود.

لقد كانت بداية الاختراق للأنا وحدوث الشروخ منذ ذلك الحدث التاريخي الكولونيالي. وما يزال الآخر يخترقنا بأشكال مختلفة هي اليوم أكثر قوة وفعالية مع صدمة جديدة نعيشها اليوم هي «**صدمة العولمة**»، أو ما يشتهي البعض تسميته «**بما بعد الحداثة**». وكانت مواجهة الأنا للآخر بآلية الازدواجية التوفيقية، فالآخر اثنان (صورتان):

أ ـ صورة التقدم وحقوق الإنسان والنظام الجمهوري، ولكنه أيضاً الظلم والاستعمار، وهي طبعاً الصورة التي تشكّلت في خيال «خطاب النهضة العربية ـ الإسلامية».

ب ـ صورة مشوّشة تتعامل معه (أي الآخر) بازدواجية فيها المصلحية من جهة، وفيها الخوف من البقاء في التخلّف من جهة أخرى، ولا تزال هذه الصورة لها تأثيرها المنهجي والمعرفي في تفكيرنا المتردد التوفيقي إلى اليوم المتنقل بين حداثة عدمية وتقليدية انكفائية.

ولم يتم الإبداع والتحديث داخل هذه الهوية، بل تم السعي إلى تلقينها؛ وحتى عندما يتم الحديث عنها فمن أجل المزايدة، فاللغة العربية ـ في الجزائر مثلاً ـ تشكل اليوم حساسية سياسية وحضارية، لأن السلطة منذ السبعينيات عاشت على «مزايدة محاكاتية»، وما زالت تعتقد أن تطوير هويتنا يمر عبر مواد قانونية ومجالس عليا، ولا تلتفت إلى تطوير الوسائل التكنولوجية والاهتمام بالترجمة وصناعة الكتاب وتشجيع الباحثين في مثل هذه القضايا. وتتعولم مجتمعاتنا العربية اليوم تدريجياً. وقد تتم هذه العولمة في القرن الجديد بسرعة هائلة، وهي عولمة تعتمد خرق الهويات المحلية أساساً. فهل سيكون هذا الخرق إيجابياً أو سلبياً؟ أما الاحتلال والاغتصاب الأمريكي فهو المشين الذي لا يمكن أن يولد إلا سلطة هشة تابعة كما حدث سابقاً بعد خروج المستعمر التقليدي، أما الضغط بالمؤسسات المدنية وبخطاب قيم الحرية فهو الذي يكون مطلوباً الجدل معه والتنامي من خلاله استناداً الى الخصوصية الحضارية والاجتماعية، وإلا تصبح الكتابة سلفية أخرى بالنسبة إلى غيرنا.

الإصلاح السياسي: تغيير حقيقي أم بلاغة جديدة للاستبداد؟

يشيع في الصحافة العربية وفي الندوات الفكرية والثقافية وفي الأحاديث واللقاءات السياسية منذ سنتين تقريباً مفهوم الإصلاح(١٣) ليحلّ تدريجياً مكان مفاهيم الديمقراطية والتحديث والعصرنة. وهو مفهوم استخدم مع بروز الحركة الإصلاحية التجديدية عند الإصلاحيين الدينيين بدءاً من حمدان خوجة الجزائري ورفاعة الطهطاوي كمرحلة أولى،

(١٣) بدأت مجلة **حوار العرب** أولى ملفاتها عن الإصلاح، انظر: **حوار العرب**، العدد ١ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

ثم الأفغاني ومحمد عبده وابن باديس وعلال الفاسي كمرحلة ثانية، كما استخدم في الغرب في القرن السادس عشر، واستخدم في الإصلاحات العثمانية في نهاية تضعضع هذه الدولة، ثم اكتسح الساحة مفهوم الثورة مع تصاعد حركات التحرير من الاستعمار وبروز اليسار بمختلف توجهاته (القوميون، والشيوعيون، والاشتراكيون، والبعثيون، والناصريون). ويعادل اليوم في رؤية التغيير الجذري «الردكلة»[١٤] مفهوم الجهاد وإقامة الدولة الإسلامية، طبعاً مع خلاف في الأرضية الفلسفية والفكرية لكل منهما.

وأصبح مفهوم الإصلاح الأول «الإصلاح النهضوي» رغم مضمونه التحديثي والعقلي متجاوزاً ومنتقداً من قبل الرؤية اليسارية الثورية منذ انقلاب الضباط الأحرار وثورات التحرير، كالثورة الجزائرية. أما «إصلاح» اليوم فيطرح تغييراً يمسّ السلطة والتعليم والاقتصاد وبنية القيم. ويلاحظ أنه أصبح له حضور في المشرق العربي أكثر من المغرب العربي، إذ إنه برز أكثر إلى الوجود مع أحداث مانهاتن التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وبدأ الضغط الأمريكي والغربي من أجل إصلاح التعليم في بلدان الشرق العربي، وخصوصاً السعودية وباكستان ومراجعة برامج المدارس الدينية أو إغلاقها نهائياً. وفي العراق كان الاحتلال من أجل القضاء على أعداء التقدّم والديمقراطية كما يصور ذلك البنتاغون الأمريكي. وما زالت العملية الإصلاحية مستمرة سواء بالضغط أو اللجوء إلى الضربات العسكرية.

والسؤال المطروح هنا كيف تتلاقى الرغبة في القضاء على الإرهاب ومحاربته في مواطنه والإصلاح السياسي والتعليمي والاقتصادي؟ كيف نقيّم هذه العلاقة؟ أليس فرض الشيء من الخارج كالديمقراطية والحرية يتضمّن في حدّ ذاته القوة والاستبداد[١٥]؟

---

(١٤) الردكلة: هنا بتصريف عربي للفظ «Radicalisation»، إذ ترجمة تغيير جذري عادة ما تستعمل مقابل الراديكالية أو نبقي على اللفظ الأجنبي، في حين نلحظ باستمرار المضمون الحركي ـ الفعلي للمفهوم ومن هنا حين يترجم أحياناً يخفي مضمون الحركة والفعل، فإما أن نبحث عن معادل مناسب في لغة الأجداد، أو نبقي على اللفظ اللاتيني مع تغيير في بنية الكلمة وتصريفها.

(١٥) عن فكرة فرض الكلية أو أن الأصل هو الخلاف والتنازع، راجع الصراع بين الاتجاه الألماني الذي يمثله هابرماس، والاتجاه الفرنسي الذي يمثله فرانسوا ليوتار، والقاضي أن خطاب الألمان تهريجي ومثالي بقولهم دعوى خطاب فوق كلي فيه صلاحية الإجماع والتوافق، ويتخذ هذا الإجماع سمة «إرهابية»، وهو وصف يطلقه على التشكيلة الفلسفية الألمانية التي هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. بخصوص فرانسوا ليوتار انظر كتابيه: Jean-Francois Lyotard: *Le Differend*, collection «critique» (Paris: Editions de Minuit, 1983), et *La Condition postmoderne: Rapport sur le savoir*, collection «critique» (Paris: Editions de Minuit, 1979).

أما يورغن هابرماس فيعرف بنظرية «التداوليات الكلية» التي تقرّ بوجود دعاوى صلاحية قبلية تنظّم صيرورة الحوار سعياً وراء الإجماع، ويعتقد هابرماس بأن دعاوى الصلاحية، مثل الوضوح والجدية والمناسبة والصدق، دعاوى كلية تتحقّق في سائر المجتمعات على أنحاء متباينة. وهنا الخلاف مع فرانسوا ليوتار، هل التنازع هو الأصل كما يقول هذا الأخير أم الإجماع كما ترى المدرسة الألمانية التواصلية التي يمثلها هابرماس إلى جانب صديقه كارل أوـ آبل. انظر: بومدين بوزيد، «إيطيقا التواصل ونقد العقل =

صحيح أن قد ذلك يكون فاعلاً وله أثره الإيجابي في بلدان عربية تحكمها الجماعات الاستيلائية الاستبدادية وليس الدولة، ولكن حكام هذه المجموعات يتكيّفون مع هذا الوضع ويدعون الى الإصلاح ويصيرون أنبياءه والمبشرين به، بل يصبح جزءاً من بلاغتهم، فالبلاغة التبريرية الخداعية هي جزء من سلطتهم. ولا يقتصر أول عمل نحو التغيير فقط على كشف آليات الاستبداد في العالم العربي وتعرية جماعات السلطة ولا نقول الدولة، فالدولة تعني المواطنة والحريات وتداول السلطة وسريان العملية الديمقراطية في المؤسسات والفصل بين السلطات والحد من تدخّلات الزعامات والأفراد. فنحن في كنف السلطة وليس الدولة.

تكمن المهمة الأولى في كشف بلاغة المجموعات الحاكمة ـ والبلاغة هنا ليس إجادة الكلام وتحسينه، ولكنها الكشف عن الاستخدام لترسانة من المفاهيم البرّاقة التي تصوّر الانتقال إلى غد أفضل وأكثر ديمقراطية. وليلحظ معي القارئ كم هو غني هذا المعجم البلاغي البراق للسلطة، في حين أن كثيراً من القوانين وطبيعة سير المؤسسات السياسية عكس الديمقراطية والعدالة، وكما قيل «كل طاغية يحتاج إلى من يجيد البلاغة»، أي صناعة لغة سلطوية خادعة تخلو من قيمة الصدق، ومن هذه البلاغات التي تستغلها بعض الدوائر السلطوية في الوطن العربي.

أما مفهوم الإصلاح فهو في الأصل ضدّ هذه الأنظمة العربية التي كان يراهن عليها الغرب، ولكنها بالشكل الذي عليه الآن لم تعد قادرة على تلبية استراتيجيات القوى الكبرى في العالم. وكان الإشكال المطروح الذي لازم مفهوم الإصلاح: هل الإصلاح يكون من الخارج أم من الداخل؟ بمعنى هل الضغط الخارجي، ولا سيما الأمريكي، يمكنه أن يحدث إصلاحاً وديمقراطية في الوطن العربي أم أن ذلك يتم تدريجياً من الداخل؟

وقد حاول سواء من هم في سدّة الحكم أو من لاعلاقة لهم بالسلطة التأكيد على أن الإصلاح يتم تدريجياً ومن الداخل. والقول إذ يعود الى أصحاب الجالسين على رقاب العباد وخيرات البلاد مفهوم إذ هم يسعون لمدّ عمر هذا التسلّط. أما الذين يقولون ذلك إما لأن لا حظ لهم في السلطة أو من منطلق موضوعي واقتناعي، فربما الاحتلال الأمريكي هو الباعث النفسي على أن التدخل وفرض شيء من الخارج مهما كان عنيفاً أو سلمياً يحدث رجّات وهزات قد لا تكون في صالح الأهداف التي يسعى إليها الذين يرغبون في التغيير والإصلاح. أما الذين يدعون إلى الإصلاح بالضغط الخارجي فهم فئتان: فئة التجمّعات السياسية التي

= الأداتي،» ورقة قدمت إلى: **فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي: أعمال الندوة الفلسفية الخامسة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ومانفريد فرانك، **حدود التواصل: الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار**، ترجمة وتقديم وتعليق عز العرب لحكيم بناني (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٣).

ما زالت تلقى الحيف وعدم الاعتراف من قبل حكّامها، ولهم في ذلك مبرراتهم لأن هذه الأنظمة العربية تملك تكيّفاً وتجربة طويلة في مدّ حياتها والاستمرار بواسطة أكسجين ما زلنا لم نفكّكه ونكتشف سرّه. ولا عجب في أن يتحدث الانقلابيون عن الديمقراطية، أو عن الانقلابيين كما حدث في موريتانيا.

كما أن هناك فئة المثقفين والمنظّرين، لعل جزءاً منهم يُطلق عليهم اليوم صفة «الليبراليين الجدد»، علّهم شيوخ الإصلاح الجدد. والتسمية هنا ليست لمزاً، فالشيخ الداعي الى الإصلاح أو الثورة أو الجهاد يسكننا في مواجهة المستبد. وربما سنعيد إلى معجمنا السياسي اليوم مفهوم «المستبدّ العادل» في مواجهة الإصلاح الخارجي بالقوّة، فالآخر دائماً يكون مصدر تغيير بقدر ما يكون مصدر خوف وقلق، وهي إشكالية حضارية تستمر معنا منذ قرنين أو يزيد قليلاً.

ثلاثية التعثر ومساحات للصراع

إذا ما حاولنا رصد التفكير والكتابة حول الديمقراطية والإصلاح والتحديث في الوطن العربي، يمكن القول إننا اليوم في مرحلة قد لا تختلف عن سابقاتها، لكنها تتميز بمعطيات دولية جيّدة وبتغييرات بدأت تتم في بعض البلدان العربية. وللأسف قد يكون هذا التغيير أحياناً تقدماً نحو الوراء، ومن أجل تزيين واجهات السلطة وتجميلها. ولكننا نتعلّق بكل بادرة جديدة وما تحقّق من صراع نضالي مرير، وأذكر هنا الحرية الإعلامية والتجربة الصحفية في بعض البلدان العربية كالجزائر، أو تداول السلطة وتعدّدية الانتخابات الرئاسية، وهي مكاسب يصبح من المهم كيف نعزّزها ونحافظ عليها، وكيف نستثمر الحراك سواء المنظم أو العفوي للشارع العربي.

في ما يتعلق بالتجربة الديمقراطية المتعثرة في الجزائر وما يلازمها من خوف من تزايد الفقر والمشاكل الاجتماعية[١٦]، هي تجربة متعثرة أيضاً في مخطط الإنعاش الاقتصادي[١٧]، كما يلازمها أيضاً كطرف ثلاثي آخر، التدهور في المردودية التربوية

(١٦) مع تزايد نسبة الفقر وعودة ظهور الأمراض الوبائية القديمة التي ترتبط أساساً بالتخلف وقلة الدخل الفردي ونظافة المحيط كالتيفوئيد والطاعون والسل، وهي حالات اجتماعية تقف أمام انتشار الوعي بالديمقراطية والحرية والمطالبة بالحقوق والمواطنة.

(١٧) تكشف آخر الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء في دراسة خاصة بعنوان« النشاط الصناعي ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٤» أن الصناعة الجزائرية مريضة وتعاني الهشاشة منذ عام ١٩٨٩، على الرغم من التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها، والتي كلفت خلال الفترة ذاتها من ٢٠٠٠ مليار دينار، ويمكن تسجيل الأرقام التالية لسنة ٢٠٠٤: ١ ـ نسبة الإنتاجية خارج نطاق المحروقات ٤٦,٣ في المئة. ٢ ـ نسبة الإنتاجية في الصناعة التحويلية ٤٥,٨. ٣ ـ النسبة العامة للإنتاجية ٥٠,٥ في المئة، وحتى القطاع الخاص يعاني الركود بدليل أن نسب النمو أضحت متواضعة إذ لم تتعد ١,٥ في المئة عام ٢٠٠٤ مقابل ٠,٦ في المئة عام ٢٠٠٣ بينما كانت تتراوح ما بين ٦ و٦,٥ في المئة في ما سبق. انظر: **الخبر اليومية**، ٢٠٠٥/٨/١٥.

والتعليمية[١٨] وتعرض النسيج الاجتماعي للتفكك، وهي محصّلة غياب القيادة الرشيدة وحصيلة السنوات العشر المظلمة الدموية وميراث سنين الشرعية الثورية، وهي تعثرات وإخفاقات في ثلاثي في حال أصيب طرف منه بمرض، انتقلت عدواه إلى الطرفين الآخرين: الممارسة السياسية (سواء على مستوى السلطة أو الأحزاب السياسية)، والتسيير الاقتصادي، والعملية التربوية التعليمية، والعلاقة بينهما جدلية، فالممارسة السياسية الرشيدة الناجحة تتطلب تثقيفاً وتكويناً معرفياً يسمح بضمان سير المؤسسات، والارتفاع بمستوى الوعي بالحريات والمواطنة، كما أن العملية الاقتصادية الناجعة تتطلب الديمقراطية والتسيير العقلاني ــ العلمي التكنولوجي المتطوّر، والعملية التربوية تتأثر بالمردودية المالية والاقتصادية الناجحة، وكذا بالممارسة الديمقراطية.

وهناك سرطان ثلاثي آخر اليوم ينهك الثلاثي الأول ويشلّه، وهو البنوك المالية المتخلّفة التي تقف عثرة أمام تطوّر العملية والاقتصادية كالاستثمار، والإدارة البيروقراطية التي لا تزال تقليدية، إضافة إلى عامل لا يتجسّد مادياً، ولكنه يتوزّع على جسد الدولة ومؤسساتها، ويتمثّل في قيم النهب والرشوة والمحسوبية والجهوية. وهي قيم تترسخ بذلك وترسّخ هذا، قيم تجد لها أرضية ثقافية وأخلاقية تشجع بعض الأحزاب على تنشيطها وإعادة هيكلتها وترويجها في عبارات بلاغية، إذ للفساد لغة كما قيل.

وللردّ على هذا الوضع، نكون أمام مساحات ثلاث فيها التنازع والصراع، مساحات يتم ترويضها بفعل التحالفات السياسية حيناً، وتقاسم الريع والثروة حيناً آخر، ومساحات أخرى بسنّ قوانين وتشريعات مكبّلة، أو بفعل الإبقاء على حالة الطوارئ. هذه المساحات مساحات مكانية، ولكنها تتقاطع مع الزمن، لتشكّل ميلاد غايات جديدة لم يكن مخططاً لها أو غايات مسبقة كانت في الحسبان منذ البداية. فأمكنة البرلمان، والصحافة، والشارع، أزمنتها تملك خطابات تختلف طبيعتها ومراحلها وجهازها المفهومي أحياناً وتتقاطع مع بلاغة الخداع والمهارة السلطوية، وأحياناً أخرى تتعارض معها، وتتخّذ لنفسها صيغة جديدة.

ولكن هل هذه البلاغات تستطيع الوصول إلى الجماهير وإقناعهم؟ لغة البرلمان ابتلعت في لغة السلطة ولم يعد لها قوة ومعارضة ولم تستطع صنع شيء أمام بلاغة الأمريات

(١٨) سجلت بعض الولايات كمعسكر التي تبعد عن العاصمة حوالى ٥٠٠ كلم جنوب غرب تقريباً ١٠٠ في المئة رسوب (فشل) في امتحان شهادة التعليم الأساسي للمرور إلى مرحلة جديدة من التعليم المتوسط، كما نزلت نسبة البكالوريا في السنة ٢٠٠٥ من ١٧٠ ألف تلميذ إلى ٧٠ ألفاً، والشيء نفسه بالنسبة إلى المردودية في المؤسسات التعليمية والاقتصادية. وعلى خلفية النتائج السلبية المروعة في التنمية التي سجلها المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي (الكناس) وحدوث الخلاف بين مديرها والسلطة قدم صالح منتوري الوزير السابق استقالته من إدارة هذا المجلس احتجاجاً على الوضع المأساوي وكذلك رفضه لضغوط السلطة التي تحاول تقديم بلاغة «إننا بخير وعلى خير»، وهناك مراكز استبيان وإحصاءات رسمية تقدم هذا النوع من البلاغة للمواطن.

الرئاسية، وبلاغة الشارع الاحتجاجية التي يرافقها الإحباط أحياناً من السلطة فيتمّ اللعن والسب لهذه السلطة، وقد تطال القائد الأول في البلاد الذي كان محاطاً بداية بهالة احترام وتبجيل تاريخيين.

واستطاع خطاب الصحافة الثبات والمقاومة، إذ يعتمد الكشف والنقد بالكلمة أو الكاريكاتور، والزمن هنا الكلمات والعبارات، والخطابات مهما كان مستواها وطبيعتها وزمنيتها الرؤية المستقبلية للبلاد والتسيير والعملية الديمقراطية. وقد يلحظ البعض هنا إغفالًا لأجهزة الأمن والعسكر، وهو ليس إغفالاً، ولكنه تحصيل حاصل في البلدان العربية، فما زالت هذه المسألة ترهقنا وترهق العملية الديمقراطية في وطننا العربي. والثلاثي الذي تحدّثنا عنه سواء في التعثرات الثلاثية أو الأمراض السرطانية التي تصيب جسد الدولة وكيانها، أو في المساحات الثلاث، يتواجد فيها العسكري جدلياً ظهوراً وتستراً. ويكفي أن أذكر هنا أن في مستويات المسؤولية العلمية والجامعية، يخضع المرشح للمنصب الذي هو منصب علمي إلى مرور ملفّه على جهاز الأمن الاستخباراتي رغم خلو ملفه من السوابق العدلية.

أثناء الحديث عن المساحات الثلاث، نشير إلى علّتين في «الصراع على مساحة الشارع»: العلة الفاعلة السببية الأولى التي قد تختلف عن الغاية بعد تطور عملية الصراع على هيمنة مساحة المكان. ونحن لا نتحدث هنا عن فصل بين حراك فعلي نحو استخدام مساحة المكان بالمعنى المحدّد النضالي ــ الحزبي، قد يكون بترخيص أو من دونه، أو استخدام آخر قد يكون غير منظم وعفوي ويحمل مطالب اجتماعية، أو قد ينشب ذلك كردّ فعل تجاه خطأ أو تعمد في قتل من طرف الأمن أو من مسؤول إداري.

وبسبب طبيعة هذه الحركة، قد لا نتمكن من السيطرة عليها إذ إنها قد تتطور أو يتدخل المجتمع المدني لتنظيمها. والمهم أنها غالباً ما تنتهي إلى تغيير سياسي يمسّ بالدرجة الأولى التغيير الهيكلي الإداري من تغيير للوالي أو تجميد مجالس منتخبة. وتدرك السلطة جيداً أن الإدارة في مجتمعاتنا العربية هي الحزب اللاحزب، الحاكم الحقيقي الذي يتسم بالتخلف والبيروقراطية، والمتسبب عادة في فشل مشاريع اقتصادية وتنموية، والمتسبب بإرهاق المواطن والمسّ بحقوقه. وقد تُستغل هذه العملية من طرف السلطة في سنّ قوانين وتشريعات لم تكن الظروف مهيأة لها سابقاً لفعل ذلك.

وتعتبر مساحة المكان في ترسيخ وتأسيس العملية الديمقراطية عاملاً أساسياً في بلدان عربية ما زالت القبضة الأمنية والاستبداد فيها أكثر استفحالاً. ويعتبر تحرك الشارع بارقة أمل في التغيير، ولو كان هذا التحرك محدوداً وفي مناطق معينة، كما قد يكون مرتبطاً أحياناً بجهة معينة أو بكثافة عرقية ــ إثنية متميّزة في منطقة ما. ولكن في الجزائر أصبح يؤرخ للتغيير والاستبداد في الوقت نفسه بحادثتين: انتفاضة الغضب ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ التي أعقبتها استقالة الشاذلي بن جديد والدخول في المرحلة التعددية ومسيرات الله

التي قادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩١ وبعدها توقيف انتخابات ١٩٩٢.

وفي هاتين الحادثتين كان الشارع هو الفيصل بين مرحلتين[١٩]: في **الأولى** كان طابع العفوية هو الحاضر، ولو نسب ذلك الى الأمن السري في إخراج الناس من أجل التغيير الذي يخدم الجماعات الحاكمة. أما في الحالة **الثانية** فكانت أيضاً انتخابات فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال استخدامها مساحة المكان (الشارع) كمسيرات وتجمعات، ثم كان الاعتصام والعصيان المدني وأعقبه انقلاب عسكري. وبعد هذه الفترة كان الشارع محتلاً من هذا الطرف أو ذاك. وتمّت مسيرات مختلفة كانت شعاراتها أيضاً مختلفة، كما كان الصراع حول أماكن الجبل والطريق ومن يملكه. وكانت الغلبة طبعاً للسلطة الحاكمة بفضل قانون الطوارئ الذي لا يزال مستمراً إلى اليوم. ومنذ أحداث القبائل مع بداية الألفية الجديدة أصبح كل خروج إلى الشارع سواء للتعبير السياسي أو الاحتجاج على الوضع المعيشي، يقابل بالقمع واستخدام القوة، وقد يقع التجاوز.

ومن المساحات المتنازع حولها المساحة الإعلامية. فقد تم سنّ قوانين ردعية ومكمّمة للأفواه بالنسبة إلى الإعلام الحر، هذا فضلاً عن الإشهار الذي ما زال سلاحاً في يد الدولة، إذ إنها تحتكر المؤسسة الإشهارية وكذا المطابع. وعلى الرغم من أن بعض الجرائد المستقلة اشترت المطابع، ولها مدخولها الإشهاري الاستقلالي ـ ولكن لها قضايا في العدالة بالعشرات سواء ضدّ مسيّري هذه الجرائد أو ضدّ مراسيلهم عبر الولايات. واعتبرت الصحافة الحرة في معظمها «الحزب الوحيد» الذي كان ضد انتخاب بوتفليقة، بعدما أيدوه في العهدة الأولى، وقد دفع بعضهم ثمن ذلك. ولا ينبغي باسم الديمقراطية والدفاع عن الحريات أن ننظر إلى هذه الصحف ببراءة زائدة، فهناك ارتباطات ومصالح مالية لهذه

---

(١٩) يمكن ذكر كرونولوجيا الأحداث التالية التي أعقبت «انتفاضة الغضب»: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ قيام مظاهرات عنيفة دموية تمّ فيها إحراق مؤسسات الدولة وعدة وزارات وشركات ـ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ إعلان حالة الحصار ـ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، خطاب الشاذلي واعترافه بخروج الجيش إلى الشارع وفي اليوم نفسه تحدث مجزرة ضد إسلاميين كانوا متوجهين في مسيرة سلمية من بلكور إلى مسجد السنة بباب الوادي ـ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ رفع حالة الحصار والإعلان عن مقتل ١٦١ شخصاً بحسب المصادر الرسمية إضافة إلى آلاف المعتقلين ـ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ دستور جديد يسمح بإنشاء الأحزاب ـ آذار/مارس ١٩٨٩ ميلاد الفيس (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ـ أيار/مايو ١٩٩٠ شهر التجمعات والمسيرات الكبرى ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٠ أول انتخابات محلية في ظل التعددية فازت فيها الفيس بمجموع ٨٣٥ من بين ١٥٣٩ بلدية ـ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ الفيس تدعو إلى إضراب محدود يتحوّل إلى عصيان مدني تطالب فيه بإلغاء قوانين الانتخاب والتقسيم الإداري الجديد ـ ٤ حزيران/يونيو ١٩٩١ اشتباكات في الشارع بين مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش خلّف ستة قتلى والعديد من الجرحى. وهكذا كان الشارع بيد الإسلاميين، ثم بعد إلغاء الانتخابات كان الشارع مجالاً للمنافسة السياسية احتله مرات الديمقراطيون، ومرات أخرى الحركات البربرية والجمعيات النسوية. وتعتبر معظم السنوات الست الأولى من عشرية التسعينيات مسيرات متعددة الأطياف.

الجريدة أو تلك، كما أن بعض مسيّري الصحف لهم علاقات مع جماعات السلطة، وهي شائبة قد تؤثر في الصدقية الإعلامية لبعض الجرائد.

إن مساحة المؤسسات المنتخبة هي مساحة لم تحقق بعد الهدفين الغائيين، فعلى رغم كون هذه المساحة ليست مكانية فقط بل ذات طابع زمني وتاريخي فهي أولاً ليست مستقلة استقلالاً كاملاً، كما أن الحكومة لا تشكّلها الأغلبية البرلمانية، ولكن للرئيس الخيار في اختيار رئيس الحكومة، وذلك كما ينصّ الدستور، وهو ما يخلق تناقضاً فادحاً في عملية المحاسبة. والجهاز التنفيذي توليفة تحالفية يقف على رأسها من لا يشكل الأغلبية البرلمانية، ما يعطي الانطباع أن التحالف هو استراتيجي مصلحي لتقاسم المناصب والثروة، وإبعاد المعارضة أو ابتلاعها باسم الدفاع عن الأمن أو الوئام أو باسم التنمية والمصالحة. ونحن نعيش منذ سنوات عملية سياسية تراهن على الزعامة الفردية التي لا تسمح الظروف العالمية والمحلية بعودة بروزها. وهي وإن برزت، فنجاحها مرهون ببرامج تنموية إنعاشية واضحة وجديدة، وبقناعات ترسم قوانين تحفظ الحريات وحقوق المواطنين، وترسّخ العملية الديمقراطية.

مساحة المجالس المنتخبة بدءاً بالبرلمان تنتهك بالأمريات الرئاسية بين الدورتين، أو بقوانين قد تضيق من معارضة النواب للمشاريع المقدمة من طرف الحكومة. وهذا ينعكس حتى على المجالس المنتخبة في البلديات والولايات، إذ هناك صلاحيات للوالي، أي للإدارة المحلية في عزل رئيس بلدية منتخب. وهناك اليوم شلل حقيقي في تنمية بعض البلديات بسبب الصراع الداخلي بين المنتخبين. وغالباً ما يكون على أساس الريع والعشائرية والجهوية؛ أي أن عملية تغيير القوانين المسيرة للمجالس المنتخبة مع عمليات تأهيلية للمنتخبين البرلمانيين والبلديات في ممارسة الديمقراطية وفهم القوانين عملية ضرورية. ونشير هنا إلى أن غالبية المنتخبين تفتقد أبسط المقوّمات الثقافية والعلمية والسياسية.

هكذا نلحظ أن مساحة المجالس المنتخبة ضيّقة، وللإدارة السيطرة عليها بدءاً من هرم الرئاسة التي لها الحق في إصدار الأمريات[٢٠] بين الدورتين، أو تشكيل حكومة من

(٢٠) من الأمريات خارج المجلس أن الحكومة قررت أن تمرر قانون مالية تكميلياً عن طريق أمر يصدره رئيس الجمهورية، وحرمان النواب من حقهم وواجبهم في مناقشة القوانين وإثرائها وتعديلها، فللرئيس صلاحيات دستورية للتشريع بالأوامر ما بين دورتي البرلمان. ويرى بعض النواب أن الحكومة تحايلت على البرلمان والنواب، ولجأت إلى استعمال حق دستوري مخوّل لرئيس الجمهورية. ونشير الى قانون المالية الذي مرّ على البرلمان عام ٢٠٠٥ وترتبط به قضية تتعلق بمنع استيراد الخمور، وهو ما لم تستطع الحكومة إقناع النواب بالعدول عنه. وقد سجل بذلك التيار الإسلامي داخل البرلمان انتصاراً في حينه، ولكنه حين ألغي لم يكن هناك رد يذكر، كما أن التيار الإسلامي الموجود في السلطة لم يجد أمام إصرار رئيس الدولة إلغاء تخصّص الشريعة الإسلامية من التعليم الثانوي ـ العام ـ إلّا السكوت بعدما أزبد وأرغى باسم الحفاظ على الهوية، وربما يكون تقاسم الريع وراء ذلك.

أقلية في البرلمان إلى أصغر مسؤول في الإدارة، وهو الوالي الذي يتبع لوزارة الداخلية، وهي ذات طبيعة أمنية بالدرجة الأولى. وللوالي الحق في نزع رئيس البلدية وتجميد عضويته، ولكن شرط أن يسحب الثقة منه أغلبية أعضاء المجلس، وهنا تلعب المناورة دورها في ذلك. وكثيراً ما نلاحظ عملية الشدّ والربط الصراعي بين والٍ ورئيس بلدية، ولكن تكون الغلبة دائماً لوزارة الداخلية.

هناك مساحة أخرى فيها هامش من الحرية، ولكن هذا الهامش تملأه عادة إما تنظيمات طلابية متعددة لها ميول نحو هذا التيار السياسي أو ذاك، أو نقابات هي في جزء منها مشلولة. وقد لوحظ كيف أن بعض هذه النقابات لم يعط لها الاعتماد بعدما رُوّض نهائياً «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، وهو تنظيم نقابي جزء من السلطة، ويتقاسم معها النصيب الريعي. وهنا لا نتحدث عن المنظمات التي تحوّلت في الغالب إلى لجان مساندة للرئيس ثم للعفو، وهي في أغلبها ما زالت تعتمد الشرعية الثورية، وتغترف من ذاكرة الشهداء والمجاهدين.

هناك مراكز أيضاً للبحث العلمي، والقصد منها المراكز التي لها علاقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ اتخذ معظمها من بحوثه مهمة إرضائية لتوجّهات السلطة، أو هو مرتبط بالمراكز البحثية الفرنسية، ويكرّر ما تنتجه. ويغلب على من يسيّر هذه المراكز من إداريين وباحثين الفرنكوفونية اليسارية، وتتقاطع مصالح بعضهم مع المصالح السلطوية؛ كما أن مراكز استبيان صدقية الآراء ضعيفة لعدم حريتها وتبعيتها للدولة وللمجموعات الحاكمة، فنحن نحتاج إلى مراكز استبيان وبحوث استراتيجية قوية ومستقلة.

قد تعمل السلطة على الإيهام الديمقراطي وذلك من خلال ما يلي:

أ ـ حلّ المجالس البلدية والولائية المنتخبة في بلاد القبائل، والدعوة إلى إجراء انتخابات في مطلع سنة ٢٠٠٦، والنتيجة طبعاً هي فوز تيار أبريكا القائد الجماهيري لانتفاضة بلاد القبائل الذي استطاعت السلطة ترويضه وكسبه لضرب معارضة أخرى تعتمد أيضاً المخزون الأمازيغي والنضالي لبلاد القبائل.

ب ـ إصدار قوانين وجلب المواطنين للانتخاب حولها كما حدث سابقاً مع قانون الوئام. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ جرى استفتاء حول قانون «السلم والمصالحة الوطنية»[٢١]. وهنا نود الإشارة الى أن الغريب في الانتخابات الجزائرية أنه بدل أن يقع

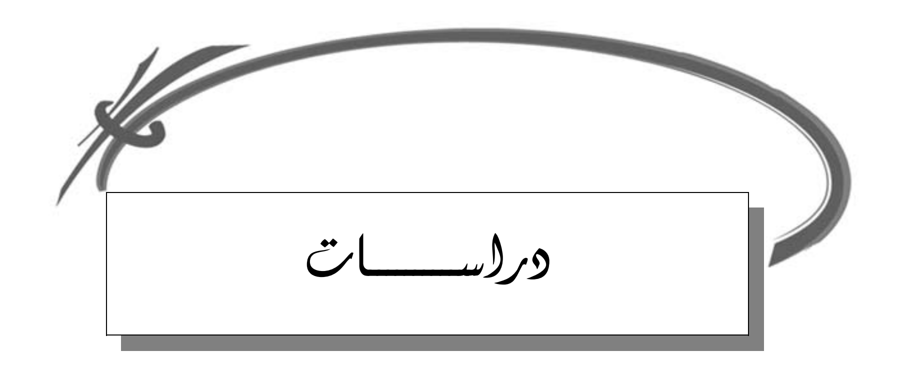
(٢١) بحسب «ميثاق السلم والمصالحة» المنشور في: **الجريدة الرسمية** (الجزائر) (١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥)، فإنه ينص على الخطوط التالية: ١ ـ إبطال المتابعة القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتباراً من ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني. ٢ ـ إبطال المتابعة القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفّون عن نشاطهم المسلح وسلموا ما لديهم من سلاح، ماعدا الذين ارتكبوا المجازر الجمعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية. ٣ ـ إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه ما عدا =

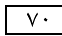
الانتخاب في القضايا الجوهرية الدستورية والتعددية ـ إذ إن الديمقراطية ليست انتخاباً فقط، بل هي فصل بين السلطات وتحقيق المواطنة والحريات واستقلال العدالة، أي تأسيس دولة بالمعنى المعاصر ـ توهم السلطة الناس بالانتخاب حول قضايا أخلاقية تتعلق بالذاكرة أو القيم الجمعية التي لا يمكن لأي مواطن أن يقف ضدها، لأنها تتعلق بالصلح والتعاون والمحبة، وبالإمكان ـ بحسب الصلاحيات المخولة دستورياً للرئيس ـ أن يتم إصدار العفو الرئاسي من دون المرور بالانتخاب. من هنا، يمكن القول إن الخطاب السياسي المتعلّق بالحوار والمصالحة يستخدم المخزون الشعبي للتعبئة في قضايا سياسية يراها هو استراتيجية وتكتيكية من جانبه، كما استخدم في مقاومته هذه الجماعات التي يريد التصالح معها اليوم في حربه مخزون الثورة والكفاح ضد الذين يريدون تفتيت الوحدة الوطنية، وقد كان جزءاً من المعركة الحديث على أن هؤلاء ضد الديمقراطية والإسلام والتاريخ.

نلاحظ هنا دائماً لجوء السلطة إلى المخزون الأخلاقي أو الرمزي المشترك. من هنا ضرورة فهم العلاقة بين الرمز والاستبداد، فالديمقراطية عند هذه السلطات العربية تعرف كيف تلبسها أكثر من لبوس، وتتباهى بقيم المواطنة والحرية، ولكن تبقى في الجوهر الداخلي كل التشريعات والقوانين ضد الديمقراطية، لا بل إنها تسعى إلى خنق المساعي التي تؤدي إلى الديمقراطية.

ج ـ هناك اليوم ما يسمى بالتطهير ـ ليس التطهير الاقتصادي، ولكنه التطهير من الفساد. فجلّ رؤساء البلديات متابع قضائياً، وكذا مسؤولو بعض البنوك والولاة. وقد تزامن هذا اللحاق القانوني في وقت سابق مع بدء الحملة الانتخابية الرئاسية الثانية، ومسّ ذلك بالخصوص الذين وقفوا مع بن فليس رئيس الحكومة وأمين عام حزب جبهة التحرير السابق ضدّ بوتفليقة. نجم عن ذلك سجن صحافيين باسم رفع دعاوى قضائية تخص الشأن العام. صحيح أن الفساد ينخر المؤسسات الحكومية وهي حملة من المفروض أن تستمر، ولكن في شفافية ووضوح، لأنها أحياناً ترتبط بتصفيات تناحرية مصلحية بين هذه الجماعة وتلك ■

= المستثنين سابقاً، كما تم التنصيص على عودة المفصولين من مناصبهم نتيجة مواقفهم السياسية، وكذا تعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية، وتعويض ضحايا المفقودين. كانت المواقف الأولى من هذا الميثاق متباينة بين أحزاب ساندت كلّها تقريباً هذا الميثاق وخيبة أمل عند أعضاء قياديين في الفيس سابقاً، حيث إن الميثاق يمنع عودة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى النشاط السياسي، كما أن أغلب جمعيات المفقودين أسفت لأن القانون لا يتحدث عن كشف حقيقة اختفاء الآلاف من الجزائريين.


دراســـــات



الأمــن الإنســانــي: عناصــر اســتراتيجيــة معاصــرة للتســامــح(*)

انطوان مسرّة

رئيس الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية.

تركّز معظم الدراسات والمؤتمرات والحوارات حول تفاعل الأديان والحضارات والثقافات على التسامح كقيمة إنسانية وتربوية وثقافية يقتضي العمل على تعميمها في سبيل السلام بين الشعوب، لكن يقتضي إدماج مفهوم التسامح في رؤية استراتيجية شمولية، لأن التسامح يتلازم مع عناصر أخرى تجسّده، وتحقق فاعليته.

لسنوات طويلة، تمت مقاربة الحرب في لبنان في الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٩) وكأنها معضلة وفاق داخلي وتسامح وقبول متبادل بين أديان ومذاهب. كما تطرح بعض الأوساط القضية الفلسطينية وأمن إسرائيل في المنطقة وكأنهما مرتبطان حصراً بالتفاعل بين أديان ومذاهب في منطقة عاشت قروناً هذا التفاعل، وهي نموذج يُحْتَذى به في عالم يتفاقم فيه صراع الهويات والإثنيات. وتنظّم مؤتمرات حول «ثقافة السلام» تجمّع شباباً من أديان مختلفة، وغالباً مع مشاركة يهودية أو إسرائيلية في سبيل إرساء السلام الاقليمي من خلال «تقبّل» المسلمين والمسيحيين العرب لـ «اليهود».

إنها مقاربة اختزالية للعلاقة الاستراتيجية بين التسامح والسلام الدولي، لأن مساهمة الأديان في السلام مرتبطة بثلاثة عوامل أساسية على الأقل:

١ ــ **التسامح كمجموعة قيم**، بحسب المفهوم الذي حددته منظمة الأونيسكو في الدورة ٢٨ في ١٩٩٥/١١/١٦.

(*) في الأصل ورقة قدمت تحت عنوان: «مفهوم التسامح: الأبعاد، الدلالات، الإشكاليات: عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح في سبيل الأمن الإنساني» إلى: مؤتمر قيم التسامح: نحو تحقيق الأمن الإنساني، عمّان، ٢٠-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢ ــ **الإدارة الديمقراطية للتنوع الديني والمذهبي** من خلال آليات مشاركة في القرار وفي الموارد العامة للمجموعات الدينيّة كافة كمواطنين متساويين وتجنباً للعزل.

٣ ــ **العدالة الدولية** بحسب مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها.

ولا تختزل صورة الآخر بنمط واحد، بل هي مركّبة بحسب الأوضاع. يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من صورة الآخر حيثُ لكُلّ نمط منهجيته في التحليل والمعالجة:

ــ **الآخر كمصدر تهديد سياسي**: يمكن إدراك الآخر من دين أو مذهب آخر كخطر ومصدر إيذاء، أو مصدر خوف على الهوية الشخصيّة والجماعية والمشاركة في الحكم. يرتبط هذا الإدراك بدرجة نمو دولة الحقّ والمواطنية والعدالة في العلاقات الدولية. وتكمن المعالجات في توفير ضمانات دستورية وتنمية ثقافة سياسية ميثاقية متجذّرة في التاريخ والذهنيات والسلوك وتحقيق العدالة في العلاقات الدولية.

ــ **الآخر المنافس**: هنا لا يهدّد الآخر الهوية الشخصيّة، بل هو منافس في الأعمال والحياة الفردية أو المهنية. تكمن المعالجات في التربية على التفاوض والوساطة والاحتواء السلمي للنزاعات.

ــ **الآخر في علاقة محبة أو عاطفة أو صداقة**: يشمل هذا الشكل علاقات الحب والعاطفة والصداقة، أو على العكس، الرفض لأسباب متعلّقة بالأمزجة. تكمن المعالجات هنا في التربية على العلاقة الغيرية خارج إشكاليات لعبة السلطة والتنافس المصلحي.

إن تطوّر الحروب اليوم، وتحوّلها من حروب تقليدية بين الدول إلى حروب داخلية أو أهلية مستدامة تستغلها قوى اقليمية ودولية وبأسلحة متطوّرة وعن بعد، يحمل على التركيز على الأمن الإنساني. ففي الحرب العالمية الأولى بلغت نسبة الضحايا المدنيين ١٠ في المئة، وفي الحرب العالمية الثانية نسبة الضحايا المدنيين ٥٠ في المئة، وفي حرب فييتنام نسبة الضحايا المدنيين ٨٠ في المئة، وفي حرب لبنان في الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٩) نسبة الضحايا المدنيين فاقت ٩٠ في المئة. وأصبح «استهداف ضحايا مدنيين» غالباً من طبيعة الحروب اليوم.

لكن المؤرخين يكتبون غالباً تاريخ الحكام والقيادات والزعامات والتاريخ الدبلوماسي، وينسون هؤلاء الضحايا. أليس هؤلاء الضحايا الذين كان يسميهم تقي الدين الصلح «المقتولين»، من التاريخ وفي التاريخ؟ ومثلما نحتاج إلى بلورة مفهوم الأمن الإنساني، نحتاج أيضاً إلى كتابة إنسانية للحرب على أساس أن التاريخ ليس من العلوم الإنسانية كمجرّد تصنيف علمي، بل يجب أن يكون إنسانياً في عدم تهميشه تاريخ الـ ٨٠ في المئة أو ٩٠ في المئة من الضحايا في حروب اليوم.

أولاً: مفهوم التسامح وخطورة اختزاله دينياً

إن «إعلان مبادئ بشأن التسامح» الذي وضعته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المجتمعة في باريس في الدورة ٢٨ للمؤتمر العام في الفترة من ٢٥ تشرين الأولى/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ يحدّد التسامح كما يلي:

المادة ١: «إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوّع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزّز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. إنّه الوئام في سياق الاختلاف. وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، إنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً. والتسامح هو الفضيلة التي تيسّر قيام السلام، وتسهم في إحلال ثقافة السلام محلّ ثقافة الحرب.

«إن التسامح لا يعني المساومة أو التنازل أو التساهل، بل التسامح هو قبل كُلّ شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحقّ الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول».

وتنص الماد ٢ على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسياسة تسامح:

المادة ٢: «إن التسامح على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية. وهو يقتضي أيضاً إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكُلّ شخص من دون أي تمييز. فكُلّ استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب (..).

«ومن الجوهري لتحقيق الوئام على المستوى الدولي أن يلقى التعدّد الثقافي الذي يميز الأسرة البشرية قبولاً واحتراماً من جانب الأفراد والجماعات والأمم. فمن دون التسامح لا يمكن أن يكون هناك سلام، ومن دون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو ديمقراطية.

«وقد يتجسد عدم التسامح في تهميش الفئات المستضعفة واستبعادها من المشاركة الاجتماعية والسياسية وممارسة العنف والتمييز ضدها (..)».

وتشدّد المادة ٤ على عامل **الخوف** وعلى تنمية الاستقلالية الفكرية لمقاومة تعبئة النزاعات باتجاه التعصب:

المادة ٤: (..) إن التعليم في مجال التسامح يجب أن يستهدف مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلى الخوف من الآخرين واستبعادهم، ومساعدة النشء على تنمية قدراتهم على استقلال الرأي والتفكير النقدي والتفكير الأخلاقي (..).

إن مفهوم التسامح لا يختزل تالياً ببعده الديني أو القيمي. يؤدي الاختزال إلى تحوير في المفهوم وإلى عدم فعالية في التحليل والمعالجات[1].

الجدول رقم (١)
مظاهر عدم التسامح والسلوك الإيجابي الموازي

مظاهر اللاتسامح	السلوك الإيجابي الموازي
١ ـ الخطاب: دونية ورفض الحقّ في التعبير	١ ـ خطاب محايد ودون أفكار مسبقة
٢ ـ صور منمّطة	٢ ـ مجال عام بالتساوي
٣ ـ سخرية	٣ ـ علاقات اجتماعية مبنية على الاحترام
٤ ـ أفكار مسبقة	٤ ـ سياق سياسي ديمقراطي
٥ ـ كبش محرقة	٥ ـ علاقة أكثرية ـ أقلية بروح مشاركة
٦ ـ تمييز	٦ ـ مظاهر مذهبية مشتركة
٧ ـ عزل	٧ ـ احترام التقاليد الثقافية الخاصة
٨ ـ مضايقات	٨ ـ ممارسات دينية حرّة
٩ ـ تدنيس وتدرّج وحرمان	٩ ـ تعاون بين المجموعات
١٠ ـ طرد	
١١ ـ عزل	
١٢ ـ انفصال عرقي	
١٣ ـ قمع	

المصدر بتصرف نقلاً عن: Betty A. Reardon, *La tolérance, porte ouverte sur la paix*, collection la bibliothèque de l'enseignant (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1994), tome 1: *Unité pour les formateurs d'enseignants.*

(١) كنموذج لمقاربة اختزالية للتسامح والحوار بين الأديان في المنطقة العربية والشرق الأوسط، انظر: Yehezkel Landau, *Healing the Holy Land: Interreligious Peacebuilding in Israel/Palestine*, Peaceworks; no. 51 (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2003).

ثانياً: مكوّنات سياسة التسامح

تشمل سياسة التسامح مستويات عدة، دولية ومؤسسية وثقافية واجتماعية ـ اقتصادية ودينية.

إن لبنان هو مثال ونموذج لتسامح متجذّر في التاريخ على الرغم من فترات في النزاع تمّ السعي فيها إلى ضربه من خلال إثنوستراتيجية دولية مع تقنيات في الميليشيات والمعابر والقنّاصين والاتفاقات التي تغذي النزاع والخضوع لأسياد خارجيين. مورست لعبة جهنمية في الميليشيات الخاضعة لتمويلها وتسليحها لأسياد خارجيين، وقنّاصين يراقبون المعابر ولعبة العبد والسيد، والمنتصر والمهزوم، والرفض والقبول، والاتفاقات الشاملة التي تعبئ المعارضين وتغذي النزاع، إلى أن تصل كُلّ هذه العوامل أحياناً إلى سلم الآخرين، وتنسف إرادة الشعوب في الديمقراطية والعيش معاً.

تشمل سياسة التسامح ستة مكوّنات رئيسة:

١ ـ **مستوى البحث العلمي**: تطمس العلموية في البحوث الاجتماعية والتاريخية والثقافية جانباً من الدبلوماسية الدولية والإقليمية التي تنجح بفضل طمس الوقائع من قبل وسائل الإعلام والدراسات المتخصصة. يقتضي التركيز أكثر على النواحي الدولية في النزاعات الإتنية اليوم.

٢ ـ **مستوى العلاقات الدولية**: تهدّد الاثنوستراتيجية التوازن الدولي والسلام العالمي. ويهدّد تعميم إيديولوجية الاندماج (Melting Pot) خصائص العديد من المجتمعات. تعتمد معظم الكتابات الأمريكية أو من كتّاب متأمركين حول لبنان عناوين مرعبة كالجمهورية المضعضعة، أو المجزأة أو المنقسمة أو اللامعقولة[٢].

٣ ـ **المستوى المؤسسي**: تفترض سياسة التسامح إدارة ديمقراطية للتنوع الدينيّ من خلال المشاركة في الحكم ودون اعتماد نظام مغلق للمذاهب إضافة إلى عنصريّن من الناحية الدينيّة:

---

(٢) انطوان مسرّة، «تنوع لبناني وبنية عقل أمريكي،» الحياة، ٥/٨/١٩٩٠؛ Leila M.T. Meo, *Lebanon, Improbable Nation; a Study in Political Development*, Indiana University, International Studies (Bloomington, MI: Indiana University Press [1965]); Michael C. Hudson, *The Precarious Republic; Political Modernization in Lebanon*, consulting editor Leonard Binder (New York: Random House, [1968]); Michael W. Suleiman, *Political Parties in Lebanon; the Challenge of a Fragmented Political*, (Ithaca, NY: Cornell University Press, [1967]); Enver M. Koury, *The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos*, Foreign Affairs Study; 38 (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976); David C. Gordon, *Lebanon, the Fragmented Nation*, Hoover Institution Press (London: Croom Helm; Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1980); John Bulloch, *Death of a Country: The Civil War in Lebanon* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1977).

ـ تقنين العلاقة بين الدين والسياسة تجنباً لتحوّل الدين إلى مجال سائب يخترقه سياسيون يسعون إلى اكتساب شرعية ذات مصدر ديني في التنافس على السلطة، ويخترقه كذلك رجال دين لأهداف سلطوية. تبرز الحاجة إلى إنشاء قطاع رابع مختص بالشؤون الدينيّة في إطار نظرية متجدّدة للفصل بين السلطات الثلاث.

ـ اعتماد نظام انتخابي في المجتمعات المتعدّدة الأديان والمذاهب يشجّع في آن على السلوك التنافسي والتعاوني بين الطوائف.

٤ ـ **المستوى الديني**: تفترض سياسة التسامح في مجتمع متعدّد الأديان سياقات في تنقية الإيمان من رواسبه العقائدية والانتمائية السياسية الاجتماعية. إن مسلمين ومسيحيين مؤمنين هم أكثر قابلية للتفاهم والإغناء المتبادل من أحزاب سياسية مسيحية أو إسلامية تسيّس الدين. وحين يشارك المواطنون فعلاً في الحياة الدينيّة، وحين لا يقتصر الدين على رجال دين، يكون الاستغلال للدين في التنافس السياسي أقل.

٥ ـ **المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي**: تقلّص سياسة تنمية متوازنة من التباينات المتراكمة وتجعل العامل الديني أقل استقطاباً وتنازعاً. وتساهم الجمعيات المهنية والعلمية في بروز ثقافة وطنية تتخطى الانتماءات الطائفية.

٦ ـ **المستوى التربوي**: تفترض سياسة تسامح في مجتمع متعدّد الأديان إدخال ثقافة دينية أصيلة في البرامج التعليمية لمواجهة الجهل المتبادل والصور الذهنية المشوّهة التي ينقلها المحيط الاجتماعي. وهي تفترض احترام القواعد الدستورية المتعلقة بالتربية. تنص المادة ٩ من الدستور اللبناني: «الدولة **تحترم** جميع الأديان والمذاهب. «وتربط المادة ١٠ بين «حرية التعليم» واحترام «كرامة الأديان». ليس الاحترام الطاعة بحسب الإدراك السائد، بل هو اعتبار الآخر حاملاً قيمة ذاتية وجديراً بالتقدير. أما الكرامة فهي تعني احتراماً نابعاً من جدارة وقيمة معترف بها. إن عبارة «احترام» الواردة في الدستور اللبناني لا مثيل لها في دساتير أخرى راقية في ديمقراطيتها. الاحترام هو أبعد من الاعتراف المتبادل والقبول بالاختلاف: إنّه الإقرار بقيمة ذاتية لدى الآخر.

ثالثاً: تصنيف النزاعات الدينيّة

يمكن تصنيف النزاعات الدينيّة أو التي تتّخذ طابعاً دينياً أو تستغل دينياً ضمن خمسة أنواع:

١ ـ **الفقه واللاهوت**: هناك خلافات وتباينات بين علماء اللاهوت والفقه وبين المؤمنين وغير المؤمنين مع ما يمكن أن تحمله هذه الخلافات والتباينات من عقائدية وتبشير وعزل وتكفير. إن اللاهوت والفقه إذا افتقرا إلى أبعادهما الروحانية يكونان مصدر عقائدية وتعصّب. وعندما تنحصر الخلافات اللاهوتية والفقهية بين الاختصاصيين تكون فقهيّة ولاهوتية، لكن الخطر يكمن في انتقال التباينات إلى المجال العام، وغالباً ما

تكون لاعتبارات غير لاهوتية وفقهية. وهكذا لا تكون الخلافات اللاهوتية لاهوتية فقط، فهي تستغلّ في لعبة السلطة وفي التنافس السياسي وتولّد تعصّباً عندما تدخل في المجال السياسي.

٢ ـ **علم النفس**: كيف تفهم الأديان وتعاش ويدركها الأفراد والجماعات؟ هناك صور منمّطة ومسبقة هي مصدر تعصب. الإيمان في مواجهته الوقائع اليومية قد يفقد صفاءه وهدفيته، ويتحول في المجتمعات المتنوّعة البنية إلى انتماء اجتماعي، مع صعوبة كبيرة في التمييز بين ذهنية طائفية بالمعنى الاجتماعي وذهنية إيمانية. إن جهل قواعد الدين وجهل دين الآخر هما مصدر منمّطات ومواقف رافضة أو استعلائية أو دونية.

٣ ـ **سلطة**: عندما تتداخل قضايا دينية في نزاعات سياسية تصبح هذه القضايا مولّدة للنزاع. يؤدي خرق الحريات الدينيّة والحق بالمشاركة في القرار وفي الموارد العامة إلى فقدان الأمان النفسي وتالياً إلى ردّات فعل دفاعية. عندما تشعر مجموعة دينية بأنها مهدّدة في كيانها أو في مشاركتها في السلطة وفي الموارد العامة، تحصل عندئذ تعبئة سياسية ودينية في آن، وتنمو ذهنية طائفية حتّى في أوساط غير المؤمنين، وغالباً ما تكون في تناقض مع القواعد الدينيّة. وقد ينهار تراث ضخم ومتراكم في التسامح والعيش المشترك.

٤ ـ **العلاقات الدولية**: تجري حروب صغيرة طويلة الأمد، وبحسب الطلب، بديلة عن الحروب التقليدية بين الدول، وبخاصة في المجتمعات المتنوعة البنية، وغالباً من خلال استغلال التباينات الدينيّة.

٥ ـ **المجتمع الأهلي**: تغذي ممارسة الهيئات الدينيّة سلطة ذات طابع سياسي نزاعاً معلناً أو خفياً مع المجتمع الأهلي. يمكن إعطاء مثال في النقاش الدائر في لبنان حول اعتماد نظام اختياري في الأحوال الشخصيّة حيثُ التباين هو بين المجتمع الأهلي والهيئات الدينيّة.

رابعاً: تقاليد الفدرالية الشخصيّة في إدارة التنوّع الديني في الشرق الأوسط وعصرنتها

مع انهيار الحدود، وبفعل عولمة وسائل التواصل وحرية انتقال الأشخاص والسكان، تُطرح بصورة متزايدة مشكلة حماية الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات على الصعيدين الجغرافي والشخصي. يقتضي بالنسبة الى المجتمعات المتنوّعة البنية البحث في كيفية توطيد فدرالية تنسجم مع المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان، ولا تكون حصيلة هندسة سكانية جراحية في تهجير أو إبادة أو تطهير إثني.

تجاهلت نظرية غربية حصرية للفدرالية إلى أي مدى قد يكون المجال الجغرافي

نزاعاً متفجراً في إفريقيا ويوغوسلافيا القديمة والاتحاد السوفياتي السابق وسري لانكا، ولبنان خلال حروب ١٩٧٥ ــ ١٩٨٩ حيثُ تعرّض المجال الجغرافي للعنف والمتاريس والمعابر في استراتيجيات لربط المكان بهويّات. إن إشكالية ربط الهوية بالجغرافيا، وإن تبدو طبيعية في إيديولوجية الدولة ــ الأمة فإنها قد تكون انتحارية ودموية، وبخاصة في زمن تواصل ضمن مجالات متحرّكة مادية ورمزية وحيث الأقليات غير متمركزة في مجال جغرافي محدّد.

بحسب المفكر اللبناني ميشال شيحا، يمكن تصنيف الفدرالية على أساس المبدأ الشخصي بأنها فدرالية «تشريعية». كتب شيحا في صحيفة **لو جور** اللبنانية في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٤٧: «يمثل مجلس النواب في لبنان، في الواقع، وجهاً أصيلاً للفدرالية. كما سويسرا لها كانتوناتها، كذلك توجد في لبنان طوائف. الأولى منظمة على قاعدة جغرافية، أما الثانية فهي قائمة فقط على قاعدة تشريعية، أي على أساس الانتماء إلى نظام للأحوال الشخصيّة».

تشتمل الفدرالية على أساس المبدأ الشخصي على العديد من الإيجابيات. إنها أقل كلفة على المستوى الإداري من الفدرالية الجغرافية التي ترغم على زيادة عدد الوحدات والتقسيمات المحلية. وتشجّع الفدرالية الشخصيّة على تنمية الشرائح الاجتماعية التي يمكن أن تعمل على التنمية من الداخل. ويسمح هذا النموذج من الفدرالية بخاصة بكبح الاستقطاب وحصره فقط في القضايا الأكثر نزاعية، بينما الفدرالية الجغرافية ترغم على زيادة مفرطة في التجزئة إلى حدّ قد تصبح فيه غير مجدية. وقد تكون الفدرالية الشخصيّة أيضاً عامل توحيد، لأنها لا تؤدي إلى انقطاع في العلاقات اليومية في نظام تستطيع فيه كُلّ الأقليات، وفقاً لقاعدة الكلفة والمنافع، تحقيق فائدة من الوحدة وبكلفة مقبولة. لكن المبدأ الشخصي يتطلب إدراكاً نفسياً واضحاً لحدود النظام واحترام تلك الحدود، كما في حالة ملكية الأبنية المشتركة، عملاً بالمبدأ الأساسي لنموذج المشاركة: «الحدود الجيدة هي التي تصنع حسن الجوار».

طرحت المفاضلة بين المبدأ الجغرافي والمبدأ الشخصي في النظام الدستوري بشكل حاد بعد القرار الذي اعتمد في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٨٤٢ بناء على اقتراح مترنيخ، مستشار النمسا، وقضى بتقسيم لبنان إلى قائمقاميتين. يختصر عادل إسماعيل مختلف المبرّرات التي أعطيت ويشرحها من خلال المفاهيم حول المبدأ الشخصي والمبدأ الجغرافي.

هل هذا التراث الدستوري القديم هو من الرواسب التاريخية التي تفترض مقتضيات التطوّر والعصرنة إلغاءها؟ يعني اعتماد هذه المقاربة تفضيل المبدأ الجغرافي، ونبذ أشكال أخرى من الإدارة الذاتية، مع ما يستتبع ذلك من مخاطر إنسانية في حالات عديدة في العالم، حيثُ الأقليات غير متمركزة في مجال جغرافي محدّد، وبالتالي نكران

حظوظ البناء القومي خارج منطق هندسة الشعوب أو التهجير أو الإبادة أو الصفاء الإثني.

١ ـ أحوال شخصية متساوية

يوفّر التاريخ الدستوري العثماني نموذجاً عن المبدأ الشخصي. منذُ الخمسينيات من القرن الماضي، ألغت عدة سلطات عربية الحقّ الممنوح للطوائف في إنشاء مدارسها الخاصة، إما عن طريق تأميم التعليم، أو عن طريق مراقبته بصورة مباشرة. لم يؤدِّ ذلك إلى اندماج ثقافي أكبر للأقليات. وكذلك ألغي تدريجياً التمثيل النسبي المضمون للطوائف في المجالس السياسية والإدارات العامة. أما في ما يتعلّق بنظام الأحوال الشخصيّة، فإنه لا يتمتع بالمساواة مع الشريعة الإسلامية، باستثناء حالة لبنان حيثُ لا تحظى أية طائفة بأي تفوق على طائفة أُخرى في ما يختص بنظام الأحوال الشخصيّة الخاص بها، الأمر الذي شجّع تراجع التحايل على القانون في الأحوال الشخصيّة لدى جميع الطوائف على السواء.

يمكن تصنيف الحلّ القائم على أساس المساواة في الأحوال الشخصيّة، أي حرية التعليم الخاص (المادة ١٠)، وما يتعلّق بالمشاركة في الحكم (المادة ٩٥)، بأنه يشكّل حلاً فدرالياً بالكامل وفقاً للمبدأ الشخصي. وأوجد النظام اللبناني، من حيثُ المبدأ، وسيلة عملية خلال الانتداب الفرنسي لتطبيق فدرالية شخصية منفتحة أو غير مغلقة عندما لحظ، بموجب القرار ٦٠ ل. ر. الصادر في ١٣ آذار/مارس ١٩٣٦ إنشاء طائفة الحقّ العام التي لا تعرف التشريعات العثمانية وجودها. فالذين لا ينتمون إلى طائفة، أو الذين يرغبون في التخلي عن انتمائهم الأصلي بالولادة، يمكنهم الانضمام إلى طائفة الحقّ العام التي هي طائفة غير مذهبية.

٢ ـ التلازم الصهيوني في الهوية والمكان

يدخل نشوء إسرائيل على أسس دينية، وتحويل الدين إلى قومية صهيونية تقسيماً جغرافياً وهندسة شعوب بمظاهر مختلفة، ويخلق مأزقاً داخل الدولة العبرية ذاتها كما في علاقاتها مع محيطها المباشر، في فلسطين المحتلة، وفي محيطها الإسلامي ـ المسيحي المجاور. وأعادت حروب لبنان في ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ إحياء مشاريع تقسيم جغرافي لما لا ينقسم في لبنان. وتحيي الحرب على العراق مخاوف من بلقنة المنطقة.

تطرح القضية الكردية اليوم بشمولية إشكالية الفدرالية وإشكال الإدارة الذاتية. يوجد حوالى ٣٠ مليون كردي في كردستان، بينهم ١٧ مليوناً في تركيا، و٧ ملايين في إيران، و ٦ ملايين في العراق، وحوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ في سوريا. هناك خوف من أن تؤدي الحرب على العراق إلى تنمية إرادة الفدرلة الجغرافية لدى الأكراد العراقيين الذين يتمتّعون بإدارة ذاتية واسعة ويستفيدون من منافعها. يسعى البعض إلى تحويل هذه الإدارة إلى فدرالية جغرافية ضمن العراق. ويولّد ذلك مخاوف في العراق وتركيا وإيران

وسوريا من بلقنة المنطقة، على نموذج البلقان حيثُ في كُلّ بلد أقلية لها امتدادات في بلد مجاور. طرحت تركيا «شروطاً» لمساندتها الحملة الأمريكية على العراق أهمها عدم نشوء كيان كردي مستقل في شمال العراق، وعدم تحوّل العراق إلى نظام فدرالي وفق خطوط تباين إثنية، وأن لا تكون مدينة كركوك ذات المنابع النفطية الكبرى تحت سيطرة كردية. لكن الهدف الأهم بالنسبة إلى تركيا: عدم نشوء دولة فدرالية في العراق بحسب خطوط تباين عرقية.

يرى البعض أن فدرلة العراق تحمي النظام، بينما يرى آخرون أن الفدرلة الجغرافية قد تكون بداية تفكك وعدوى إقليمية. يحمل كُلّ ذلك إلى العودة إلى روحية التنظيم الفدرالي وتنوّع أشكاله الجغرافية والشخصية، مع الاعتبار أن في المنطقة العربية تراثاً قديماً **وغير متخلّف** في الفدرالية الشخصيّة. أما إسرائيل فقد أدخلت إلى المنطقة نمطاً متفجراً في «هندسة الشعوب»، بحسب تعبير موشي شاريت. تظهر إيديولوجية «هندسة الشعوب» في مراسلات موشي شاريت وبن غوريون في الخمسينيات حول احتمالات إنشاء كيانات طائفية مناطقية في لبنان والمنطقة. أدخلت إسرائيل إلى المنطقة العربية نمطاً تفجيرياً في التلازم بين الهوية والجغرافية. قال أحد المفكرين اليهود (مارتان بوبر) إن إيديولوجية البناء القومي كانت «هدية مسمومة من الغرب في الفكر اليهودي».

٣ ـ عصرنة الفدرالية الشخصيّة

يقتضي اليوم العمل على عصرنة ودمقرطة أنظمة الأحوال الشخصيّة في لبنان والمنطقة العربية عامة في اتجاهين: نحو جعل هذه الأنظمة أكثر مساواة في الحالات التي تفتقر فيها هذه الأنظمة إلى المساواة، وجعلها منفتحة بشكل يحقّ فيه لكُلّ شخص الانتماء إلى نظام مدني اختياري في الأحوال شخصية.

ليس في الشرق الأوسط تراث في الفدرالية الجغرافية، بما في ذلك جزيرة قبرص. تعود أسباب ذلك ـ على الأرجح ـ إلى التفاعل الديني في المنطقة التي هي مهد الديانات السماوية الثلاث الكبرى، اليهودية والمسيحية والإسلام. وعرف هذا التعايش طرقاً عدة لتنظيمه على أسس سياسية وثقافية. وكانت الأقليات الدينيّة على تفاعل إلى حدّ لم تؤثر فيه مختلف النزاعات الطائفية ولا المداخلات في كسر نسيج العلاقات بين الطوائف.

أما الصعوبات والممانعة التي تواجه اعتماد نظام اختياري في الأحوال الشخصيّة في لبنان فهي بالغة الخطورة. وما يواجه اعتماد **المساواة** في أنظمة الأحوال الشخصيّة في دول عربية أخرى التي تغلّب التشريع الإسلامي في حال التنازع بين أنظمة الأحوال الشخصيّة هو أيضاً بالغ الخطورة. إنّه يناقض تراثاً عربياً عريقاً في فدرلة إنسانية، من دون «هندسة شعوب» أو تطهير إثني أو إبادة. وهذا التراث العريق، الإسلامي والمسيحي والعثماني

والعربي، هو نقيض الكيان الصهيوني الأحادي، شرط متابعة منطقه الديمقراطي **وعصرنته** من خلال **الانفتاح والمساواة**.

في عصر انتشار الحروب الأهلية أو الداخلية، يقتضي تعميق البحوث حول مختلف أشكال الفدرالية والإدارة الذاتية التي تحترم حقوق الأقليات، بروح من التسامح، بصورة رئيسة في افريقيا والشرقين الأدنى والأوسط. ومن دون أي شكّ، يطرح تمثيل الأقليات عبر الدوائر الانتخابية إشكاليات صعبة. وهذه الإشكاليات أكثر صعوبة في حالات التنظيم الفدرالي الجغرافي.

ولا يشكّل الاعتماد حصراً على مقاربة جغرافية للفدرالية مسألة بريئة، لأن هذه المقاربة تنشر ثقافة «هندسة شعوب»، وتطهير إثني، وإبادة جماعية، وتهجير سكاني أو، في أقل الاحتمالات سوءاً، تؤدي إلى الدمج القسري. وهذه المظاهر كلها هي نقيض التسامح.

خامساً: مؤشرات العيش المشترك

لا يصون التسامح مجرد التلاقي والوفاق والعناق، بل يتطلّب نهجاً على مستوى التحدّيات الداخلية والخارجية.

وأبرز الأسباب التي تحمّل على دراسة التسامح من منطلقات جديدة واستراتيجية هي التالية:

١ ـ العصرنة

اعتبر الباحثون سابقاً أن العصرنة تقضي على الولاءات الأولية. يدحض الواقع المعاش هذه المقاربة في العديد من المجتمعات اليوم. ليست الحضارة قالباً تجانسياً. تنمي الحضارة الشخصيّة الفردية والجمعية، وتوثّق العلاقات بين الأفراد والجماعات، وبالتالي تتعزّز احتمالات النزاع إذا لم تتوفر قنوات لاحتوائه وضبطه، كما تنمّي العصرنة في الوقت ذاته الحاجة إلى مزيد من التواصل والتضامن.

٢ ـ الإثنوستراتيجية

لا تندلع الحروب اليوم بين دول تمتلك أسلحة مدمرة مباشرة، بل تتم بالوكالة. وغالباً ما تندلع من خلال استغلال نزاعات الأقليات إقليمياً ودولياً. وكان لبنان الاختبار الأبرز في هذا النمط من الحروب الذي له سياقه وأدواته وتقنياته وعناصره البشرية.

٣ ـ الدمقرطة

الديمقراطية هي عامل تآلف ومشاركة، ولكنها أيضاً تزيد من حدّة التنافس السياسي، ومن هذه المطالبة بالمساواة والمشاركة، وتفتح المجال للعاملين في السياسة لاستعمال وسائل

التعبئة كلها، وأهمها استغلال الأديان والعصبية الدينيّة والتباينات بين الجماعات للوصول إلى السلطة.

٤ ـ تفاقم القضايا السكانية والاجتماعية والاقتصادية

في حال التفاوت في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الجماعات، تستقطب التباينات الأولية، الدينيّة والعرقية واللغوية، هذا التفاوت وتسيّسه بأشكال نزاعية بحسب مفهوميّ التباينات المتراكمة والحرمان النسبي.

أما الاحتمالات في المجتمع المتنوّع البنية كما تظهره الأحداث المعاصرة فهي ثلاثة:

أ ـ تغيير **الجغرافيا** بالتقسيم أو الضم أو الفرز.

ب ـ تغيير **الناس** بالإبادة أو الاندماج القسري.

ج ـ تغيير **البنية السياسية** باعتماد نظام قائم على المشاركة في الحكم بدلاً من النظام التنافسي المحض.

في حين أن الأنظمة القائمة على المشاركة تملك سياقها الذاتي في التغيير.

لا مجال للمفاضلة بين أنظمة المشاركة أو التوافقية أو الائتلافية (Consensual) والأنظمة التنافسية المحض (Majoritarian)، فالأنظمة الأولى هي ثمرة اختبار تاريخي وتوازن قوى داخلي أو خارجي حيثُ يستحيل الانتصار واعتماد مبدأ كُلّ شيء للرابح. هل يستمرّ فرقاء الداخل في القتال حتّى الإبادة أملاً بانتصار مستحيل أو مفخّخ أو مجيّر إلى الخارج أو باهظ الكلفة؟ أنظمة المشاركة أو التوافقية هي أنماط ديمقراطية تتنوع أشكالها، وتتطلب درجة عالية من الحكمة والعقلانية والواقعية.

إن اعتبار «إلغاء الطائفية السياسية» حلاً سحرياً لمعضلات الحياة المشتركة فيه اختزال للصعوبات الداخلية والخارجية. واعتبار «العلمنة» حلاً سحرياً آخر لا يقلّ اختزالاً. وربما تكون العبارات هذه، في اختزالها للواقع، استمراراً لحرب كلامية ونزاعية لا تدخل في عمق المشاكل وتفاصيلها.

ما هي مؤشرات العيش المشترك، أي مجموعة المعطيات الكمية والنوعية التي يمكن من خلالها رصد وتحديد مدى التراجع أو التقدّم، وقياس مناعة العيش المشترك في لبنان، وفي غيره من البلدان المتنوعة البنية، تجاه المخاطر الداخلية والخارجية؟

نورد في ما يلي مجموعة مؤشرات نعتبرها جوهرية، وتشكّل إطاراً للبحث والتحليل والاستشراف. ولا يعني عدم توفر بعض العناصر، أو توفرها بدرجات متدنية، أن العيش المشترك مستحيل ولا حظوظ له بالاستمرار. وللنزاعات أسباب داخلية وخارجية متشابكة. وقد تنشأ النزاعات في بلد صغير ومتنوع البنية وفي نظام إقليمي متزعزع نتيجة ضخّ أموال وأسلحة

لمجموعات داخلية صغيرة بحجم يتعدى القدرة الدفاعية الذاتية مهما كانت صلبة، لكن توفر المؤشرات بنسبة عالية، بالإضافة إلى الاستقرار والتوازن إقليمياً، يؤدي إلى مناعة قصوى.

في ما يلي ما مجموعه ٩٠ مؤشراً لدراسة مدى تقدّم أو استقرار أو تراجع التسامح أو قواعد العيش معاً.

أ ـ النظام الدستوري والمواثيق والحكم

النظام الدستوري

١ ـ إدراك طبيعة النظام الدستوري:

في التعليم الجامعي.

وفي الثقافة السياسية الشعبية (مدى الاغتراب ومدى الأصالة في الرؤية)

٢ ـ التوافق حول المبادئ العامة في مقدمة الدستور.

٣ ـ إدراك مفهوم **المساواة** في وثيقة الوفاق الوطني والدستور المعدل في الحالة اللبنانية (المطالبة بإحصاءات طائفية أو التخوف منها، والاستقواء والتذاكي بين الطوائف أو زعمائها وغيرها).

٤ ـ مدى شعور المواطنين بالتوازن وعدم الهيمنة أو الغبن (في إطار الشرعيّة بالمعنى الاجتماعي).

المواثيق

٥ ـ إدراك مفهوم **المواثيق** في التاريخ والتاريخ الدستوري.

٦ ـ احترام المواثيق (تكتيكية أم نهائية؟).

٧ ـ تطبيق مضمون المواثيق.

٨ ـ النظرة الإيجابية أو السلبية للتسوية التفاوضية (حلّ تفاوضي أقل كلفة من العنف).

٩ ـ احترام المواثيق داخل بنى الهيئات الوسيطة في المجتمع:

الأحزاب والقوى السياسية والتحالفات.

النقابات والهيئات المهنية.

القطاعات المهنية.

الجمعيات الثقافية.

التوازن الطوعي في الانتخابات البلدية.

١٠ ـ الشعور بالمساواة وعدم التمييز أمام الوظائف العامة.

القيادات السياسية

١١ ــ مواقف القيادات السياسية تجاه القضايا العامة:

احترام أم تحريض وتطييف.

لغة التخاطب السياسي.

١٢ ــ التقيد بالقواعد القانونية والإدارية والمهنية في التعيينات وتوزيع الأعباء والموارد العامة.

١٣ ــ الحدّ من الزبائنية والتبعية في العلاقات بين السياسيين والمواطنين وتنمية ثقافة استقلالية.

١٤ ــ النقاش العام على المستوى المحلي حول القضايا الحياتية المشتركة وخارج صراع النفوذ.

ب ـ التاريخ والذاكرة الجماعية

١٥ ــ الإدانة للحرب وللعنف.

١٦ ــ المشاركة في ذكرى شهداء الحرب من كُلّ الأديان والطوائف.

١٧ ــ حرص المؤرخين وقدرتهم على تغليب الوفاق مع التقيّد بالصدق والمنهجية التاريخية.

١٨ ــ رموز وطنية جامعة (في لبنان: شهداء ٦ أيار/مايو، والاستقلال، وقانا.. إلخ).

١٩ ــ نصب تذكارية جامعة تعبّر عن آلام اللبنانيين.

٢٠ ــ المشاركة في الأعياد الرسمية.

٢١ ــ زيارة مختلف الأماكن الأثرية والسياحية (فينيقية، ورومانية، وبيزنطية، وعربية.. إلخ).

ج ـ الدفاعات الوطنية والمجتمع المدني

السياسة الخارجية والخارج بعامة

٢٢ ــ وحدة الأهداف في السياسة الخارجية (مع إمكانية تعدّد الوسائل).

٢٣ ــ حدود التدخّل الخارجي في الشؤون الداخلية.

٢٤ ــ حدود العمالة الأجنبية.

٢٥ ــ حدود اكتساب الجنسية.

٢٦ ــ حدود تملّك الأجانب.

٢٧ ـ الشعور بخطر خارجي مشترك.

٢٨ ـ التضامن خلال الأزمات.

الجيش

٢٩ ـ حرص القيادات السياسية على معنويات الجيش.

٣٠ ـ حرص وسائل الإعلام على معنويات الجيش.

٣١ ـ العلاقة بين الجيش والمجتمع.

٣٢ ـ استفادة الشباب المجنّدين من الخدمة العسكرية.

دولة الحقّ

٣٣ ـ فاعلية المرجعية القانونية في حماية الحقوق: في الإدارات العامة، وفي العلاقات بين المواطنين والحكام.

٣٤ ـ استقلالية القضاء كمرجعية لضمان الحقوق.

المجال العام المشترك

٣٥ ـ علاقة تواصل وخدمة عامة بين الإدارة والمواطنين.

٣٦ ـ الخدمة الاجتماعية المشتركة في الحرب والسلم.

٣٧ ـ المشاركة في توقيع عرائض.

٣٨ ـ دفاع مواطنين من مذاهب محدّدة أو متنوّعة عن مواطنين من مذاهب أخرى.

٣٩ ـ وحدة السلوك تجاه قضايا لا تتعلّق مباشرة بالأديان والطوائف (أو على العكس تطييفها).

٤٠ ـ المشاركة في مظاهرات عامة، وبخاصة بين الشباب.

٤١ ـ إنجازات الحكومة في توسيع المجال العام المشترك (إدارة، وبلديات.. إلخ).

٤٢ ـ توافر مواقع بنيوية في المجال العام معزولة عن النزاع الطائفي ومواقعه: البنك المركزي، والقضاء، والجامعة الرسمية.. إلخ

المصالح الاجتماعية الاقتصادية

٤٣ ـ التوازن الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الثقافي بين المناطق وعدم تراكم التباينات مناطقياً ـ اقتصادياً ـ ثقافياً ـ طائفياً.

٤٤ ـ الشعور بالمساواة وبعدم الحرمان النسبي.

٤٥ ـ درجات العضويات المتداخلة (Overlapping Membership)، أي انتماء الفرد إلى عدة جمعيات وروابط ومصالح وغيرها.

الثقافة السياسية

٤٦ ـ الإيمان بمعنى الوطن ودوره عالمياً وعربياً، كتجربة معيارية لـ «وحدة في التنوع» في مطلع القرن الحادي والعشرين.

٤٧ ـ النكتة السياسية وقبولها في مختلف الأوساط.

٤٨ ـ القبول بالرأي الآخر المختلف من دون تخوين.

٤٩ ـ التقويم الإيجابي للآخر وصورته الإيجابية.

٥٠ ـ التمسك بالحريات العامة كعنصر جامع.

الأديان

٥١ ـ القمم الدينيّة المشتركة.

٥٢ ـ الاجتماعات ولقاءات الحوار بين الأديان.

٥٣ ـ مناقشة قضايا تتعلّق بالدين الآخر (مثلاً مناقشة الإرشاد الرسولي في لبنان في مختلف المناطق أو دعوة مؤسسة دينية لمسؤولين من دين آخر.. إلخ).

٥٤ ـ مشاركة الآخر في أعياده الدينيّة.

٥٥ ـ كيفية التعامل في المدارس مع العطل الدينيّة المسيحية والإسلامية.

٥٦ ـ التعليم الدينيّ في مختلف المدارس.

٥٧ ـ الاحترام بين رجال الدين من مذاهب مختلفة.

٥٨ ـ الاستشهاد بآيات إنجيلية وقرآنية.

٥٩ ـ المعرفة الصحيحة للدين الآخر من دون صور منمّطة مسبقة.

٦٠ ـ قرارات مجالس الملل.

٦١ ـ فكر ديني متميز في الواقع الوطني المعاش.

٦٢ ـ فكر ديني إسلامي في الواقع الوطني المعاش.

٦٣ ـ احترام الحريات الدينيّة.

٦٤ ـ عدم تسلط هيئات طوائف على الحرية الفردية والحريات الجماعية (مراقبة اجتماعية، وحظر، وحرية النقد الديني من دون المس بالنظام العام.. إلخ).

٦٥ ـ العقائدية أم الانفتاح في اللاهوت والفقه.

٦٦ ـ التمييز في الذهنيات والسلوك بين الطائفي (اجتماعياً) والإيماني.

نمط العيش وسلم القيم

٦٧ ـ نمط العيش (مأكل، ولباس، وسكن، وعادات).

٦٨ ـ توزيع نسبة الجنح والجرائم.

٦٩ ـ تعلّق برابط ثقافة مشتركة.

٧٠ ـ الانفتاح على الثقافات العالمية.

٧١ ـ وحدة الأغاني والفنون والآداب والمسرح.

المدارس والجامعات

٧٢ ـ الاختلاط في المدارس والجامعات بحسب تكوين المناطق.

٧٣ ـ الجامعات كمجال تعبير وتنوع الآراء والمواقف والحوار.

٧٤ ـ انتشار مدارس مسيحية و/أو إسلامية في أماكن ذات كثافة سكانية من دين آخر.

٧٥ ـ عدد التلامذة من دين آخر في مدارس مسيحية أو إسلامية.

٧٦ ـ المضمون القيمي للكتب المدرسية، وبخاصة في التربية الدينيّة والتاريخ والتربية المدنية (غيرية، وتسامح)، وكذلك المضمون القيمي في العلاقات التربوية في المدارس والجامعات.

٧٧ ـ استقلالية التنظيمات الطلابية عن القوى الحزبية التقليدية (على خطوط تباين محض طائفية).

٧٨ ـ استقلالية الإنتليجنسيا عن القوى الحزبية التقليدية (على خطوط تباين محض طائفية).

السكن والتنقل

٧٩ ـ الاختلاط في أماكن السكن.

٨٠ ـ الشعور بالأمان النفسي في السكن في مختلف المناطق.

٨١ ـ الاختلاط في السكن.

٨٢ ـ التنقل بين المناطق.

العائلة

٨٣ ـ النظرة الى المرأة لدى مختلف الطوائف.

٨٤ ـ تبادل الزيارات بين مختلف الطوائف.

٨٥ ـ المضمون القيمي في التربية العائلية.

٨٦ ـ التنوع في تسمية الأولاد.

٨٧ ـ وضع الزواج المختلط والتسهيلات القانونية في الزواج المختلط (إرث، وحقوق والأولاد، وحقوق المرأة.. إلخ).

الإعلام

٨٨ ـ القيم التي تنقلها وسائل الإعلام، وبخاصة في ما يتعلق بالتسامح وصورة الآخر والتضامن.

٨٩ ـ توفر قراء ومستمعين ومشاهدين لوسائل الإعلام بين مختلف الأديان والمذاهب.

٩٠ ـ توجه وسائل الإعلام نحو عدم تطييف القضايا الحياتية المشتركة وذات المصلحة العامة ■

هوامش مختارة

١ ـ بعض وثائق الأونيسكو

«إعلان مبادئ بشأن التسامح،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العام، الدورة ٢٨، الأونيسكو، ١٦/١١/١٩٩٥. (ترجمة رسمية).

الحوار بين الأديان التوحيدية الثلاث: من أجل ثقافة السلام (الرباط: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة؛ منشورات الاونيسكو، ١٩٩٨).

La Tolérance: Essai d'ontologie, textes réunis et présentés par Zaghloul Morsy (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1974).

٢ ـ التسامح بشكل عام والأديان

Roger Arnaldez, Trois messagers pour un seul Dieu (Paris: Albin Michel, 1983).

Henri de Lubac, *Le Drame de l'humanisme athée* (Paris: [s. n.], 1944).

La Tolérance aujourd'hui: Analyses philosophiques, textes réunis et présentés par Roger-Pol Droit (Paris: Unesco, 1993).

Herbert Marcuse [et al.], *Critique de la tolérance pure* (Paris: J. Didier, 1969).

La Toleìrance: Pour un humanisme heìreìtique, dirigeì par Claude Sahel, série morales; no. 5 (Paris: Autrement, 1991).

Dossiers de culture religieuse, rédaction René Berthier et M. H. Sigaut avec une équipe de professeurs de collège du diocèse d'Autun (Macon: Ed. Alcapré-Loché, [n. d.]).

Jean Vernette, *Dictionnaire des groupes religieux aujourd'hui: Religions, eìglises, sectes, nouveaux mouvements religieux, mouvements spiritualistes*, avec la collaboration de Claire Moncelon, politique d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1995).

Andreì Haynal, Miklos Molnar et Geìrard de PuymeÌge, *Le Fanatisme: Ses racines: Un Essai historique et psychanalytique* ([Paris]: Stock, 1988).

أندريه هانيال، ميكلوس مولنار، جيرار دي بوميج، **سيكولوجية التعصب**، ترجمة خليل أحمد خليل (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠).

محمد أركون، «التسامح واللاتسامح في التراث الإسلامي،» **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، السنة ٢، عدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥).

إبراهيم إعراب، «التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الطيب البكوش [وآخرون]، «التسامح بين المفاهيم والواقع (ندوة)،» **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، السنة ٢، عدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥).

ناجي البكوش، «التسامح عماد حقوق الإنسان،» في: ناجي البكوش، محمد الطالبي وعبد الفتاح عمر، دراسات في التسامح (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٥).

حريات، العدد ٨ (عدد خاص التسامح) (صيف ١٩٩٧).

سؤال التسامح: دراسة وحوار مع د. عبد المحسن شعبان، إعداد نظام عساف (عمّان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣).

«ندوة الأمن الإنساني وحقوق الإنسان،» **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد ١٠ (٢٠٠٣).

٣ ـ لبنان من منظور مقارن

Antoine N. Messarra, *La Gouvernance d'un système consensuel de gouvernement: Le Liban après les amendements constitutionnels de 1990* (Beyrouth: Librairie orientale, 2003).

________. *Théorie générale du système politique libanais* (Paris: Cariscript; Beyrouth: Librairie orientale, 1994).

_______. *La Religion dans une pédagogie interculturelle: Essai comparé sur le concept de laïcité en éducation et son application aux sociétés multicommunautaires* (Frankfurt: Deutsches Institut für Internationale Padagogische Forschung, 1988)

Religion between Violence and Reconciliation (Conference), edited by Thomas Scheffler Beiruter texte und studien (Beirut: Orient-Institut; WuErgon Verlag in Kommission, 2002).

John J. Donohue and Christian W. Troll, eds., *Faith, Power, and Violence: Muslims and Christians in a Plural Society, Past and Present*, Orientalia Christiana Analecta; 258 (Roma: Pontificio Istituto orientale, 1998).

Louise-Marie Chidiac, Abdo Kahi, et Antoine Messarra, dirs., *La Génération de la relève: Une Education nouvelle pour la jeunesse libanaise d'aujourd'hui*, 4 vols. (Beyrouth: Bureau pédagogique des Saints-Cœurs, 1990-1996).

التجدد التربوي في عالم متغير، إشراف رياض جرجور وانطوان مسرّة (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٥).

المصادر الدينيّة لحقوق الإنسان: إشكالية ونماذج في التكامل والانسجام، إشراف رياض جرجور وانطوان مسرّة وألكسا أبي حبيب (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١).

شربل عبد الله انطون، «التنشئة السياسية في لبنان، التربية على التسامح من خلال الكتب المدرسية: دراسة في تحليل المحتوى،» إشراف انطوان مسرّة (رسالة دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٩).

الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان، إشراف جورج عيراني ولوري كينغ (بيروت: الجامعة اللبنانية الأمريكية، ١٩٩٦).

قيم وحقوق الإنسان في الكتب المدرسية في لبنان، إشراف أنطوان مسرّة [وآخرون] (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٧).

أوغاريت يونان، **كيف نتربى على الطائفية** (بيروت، حركة حقوق الناس، ١٩٩٧).

أمثلة في التسامح:

طوني جورج عطالله، «الجندي خالد كحول: نموذج في التسامح،» في: **مواطن الغد: الحريات وحقوق الإنسان**، إشراف أنطوان مسرّه (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ المكتبة الشرقية، ١٩٩٧).

حليم عبد الله، **ما لم يكتب عن الحرب في لبنان**(بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٠).

الأهداف العامة والخاصة لمادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية والمحاور الأساسية المعتمدة لوضع المناهج: ابتدائي، متوسط، ثانوي (بيروت: وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٧)، المرسوم ١٠٢٢٧.

الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل(*)

عصام نعمة إسماعيل
وعلي مقلد

باحثان في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات.

تشكل هذه الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، فرصة هامة لتكريس الحق الفلسطيني في فتوى قضائية مفصَّلة، حتى لو لم تكن لهذه الفتوى بذاتها قوة الإلزام. فقد أسهبت محكمة العدل الدولية بعرض وقائع القضية، واعتبرتها حلقة ضمن مسلسل العدوان الإسرائيلي على فلسطين منذ العام ١٩٤٧، وحتى تاريخه، ثمَّ فنَّدت المحكمة المزاعم الإسرائيلية، وبيَّنت الخروقات المتتالية التي ما فتئت إسرائيل ترتكبها بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ووقفت في هذه الفتوى موقفاً يشرِّف قضاتها، وتطرَّقت إلى جملة ذرائع إسرائيل في إقامة الجدار داخل الأراضي الفلسطينية، وداخل القدس وحولها، بتفصيلٍ دقيق، وفندت هذه المزاعم بوضوحٍ وحسمٍ، مما يجعل المترددين تجاه مناصرة الشعب الفلسطيني في موقفٍ حرج.

فمحكمة العدل لم تترك جانباً من دون أن تعالجه بدقة سنداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان. وأهم ما في الحكم أنه كرَّس الدور الأساسي للجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، بصورة مستقلة عن مجلس الأمن والفيتو الدائم الذي تستعمله الولايات المتحدة لحماية التعدي الإسرائيلي الدائم على الحق العربي.

وسنحاول عرض أهم ما ورد في الفتوى من حيثيات، وفقاً للترتيب التالي:

(*) تنشر **المستقبل العربي** هذه الخلاصة للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية رقم ٢٠٠٤/٢، تاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، والمعروضة باسم قضية الجدار العازل، وقد أعدّ هذه الخلاصة بالعربية عصام نعمة إسماعيل وعلي مقلد في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات.

أولاً: الدفوع الشكلية

١ ـ طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الفتوى من المحكمة

بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٠ تقدَّمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، بواسطة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، حيث تبلَّغت المحكمة بصورة رسمية القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بطلب الفتوى المعلن عنها بموجب القرار رقم ES-10/14 والمعتمد في ٢٠٠٣/١٢/٨ أثناء انعقاد جلستها العاشرة الاستثنائية والطارئة. والقضية هي التالية:

«ما هي الآثار القانونية الناتجة من تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها،على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؟».

٢ ـ الفصل في مسألة اختصاص المحكمة بإعطاء الرأي الاستشاري في هذه القضية

قبل البدء في بحث القضية المطروحة، فإن المحكمة، عندما يعرض عليها طلب لأخذ الرأي الاستشاري، يتعين عليها في البداية أن تحدد ما إذا كانت مختصة لإعطاء الرأي المطلوب. وفي حال الإيجاب، ما إذا كان يوجد سبب ما، بالنسبة إليها، يوجب رفض ممارسة مثل هذا الاختصاص[١].

عكفت المحكمة في المقام الأول على النظر في معرفة ما إذا كانت مختصة لإعطاء الفتوى التي طلبتها الجمعية العامة، وتبين لها أولاً أن اختصاص المحكمة في المجال الاستشاري يستند إلى الفقرة ١ من المادة ٦٥ من نظام محكمة العدل الدولية التي تنص على أن: «للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناءً على طلب أية هيئة رخَّص لها ميثاق الأمم المتحدة باستفتائها، أو حصل الترخيص لها بذلك طبقاً لأحكام الميثاق». ورأت المحكمة أنه يحقُّ للجمعية العامة أن تطلب الرأي الاستشاري، وذلك سنداً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٩٦ من الميثاق التي تنص على أنه: «لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أية مسألة قانونية». وكان سبق للمحكمة أن أفتت بأن عضو الأمم المتحدة يمكنه أن يطلب من المحكمة إفتاءه، وعدا الجمعية العامة ومجلس

---

(١) انظر: الرأي الاستشاري للمحكمة في قضية مشروعية التهديد أو الاستعمال للأسلحة النووية: «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1996 (I)), p. 232, par. 10.

الأمن، فإن الفتوى التي يطلبها بقية الأعضاء، فإنما تنحصر في القضايا التي تتعلق بالأنشطة التي يمارسها طالب الفتوى(٢). فالجمعية العامة تستطيع طلب الفتوى من المحكمة في كل المواضيع القانونية، وسابقاً كانت المحكمة تعطي بعض الإشارات عن الصلة بين موضوع الفتوى ونشاط الجمعية العامة للأمم المتحدة(٣).

وقد لاحظت المحكمة في هذا الموضوع أن المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة قد أولت الجمعية العامة صلاحية تجاه «كل القضايا أو الشؤون» التي تدخل ضمن إطار الميثاق، حيث نصَّت هذه المادة على أن: «للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه...» .

وكذلك فإن الفقرة ٢ من المادة ١١ قد أعطتها بصورة خاصة الصلاحية في : «أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها إليها أي عضو من أعضاء «الأمم المتحدة» ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥...». وتستطيع الجمعية العامة أن تصدر توصيات ضمن بعض الشروط المقررة في هاتين المادتين.

ولاحظت المحكمة أن قضية بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة قد عرضت على الجمعية العامة من قبل عدد من الدول الأعضاء ضمن إطار جلستها العاشرة الاستثنائية والطارئة. وأنها دعيت للنظر في ما اعتبرته الجمعية العامة في قرارها ES-10/2 تاريخ ٢٥/ ١٩٩٧/٤، بأنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وبعد أن أدرجت تسلسل الأحداث التي أدت إلى تبني الجمعية العامة للقرار رقم ES-10/14 القاضي باستفتاء المحكمة حول مشروعية بناء الجدار، نظرت المحكمة في مسألة الصلاحية المثارة في هذه المراجعة. وقد أثارت إسرائيل أنه مع الأخذ بالاعتبار الدور الناشط الذي قام به مجلس الأمن تجاه الوضع في الشرق الأوسط، بما فيه القضية الفلسطينية، فإن الجمعية العامة قد تجاوزت صلاحيتها التي أعطاها إياها الميثاق، وأن طلب الرأي الاستشاري لم يكن منسجماً مع أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٢ من الميثاق التي تنص: «١. عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن».

---

(٢) «Demande de réformation du jugement n° 273 du Tribunal administratif des Nations Unies,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1982), pp. 333-334, par. 21.

(٣) انظر: «Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie,» *C.I.J. Recueil* (1950), p. 70;

وانظر أيضاً: «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» pp. 232-233, par. 11 et 12.

وقد أجابت المحكمة عن هذه الإشكالية بالقول بأن أي مراجعة لأخذ رأي استشاري لا يشكل توصية من الجمعية العامة حول «نزاع أو موقف»، كما عنته المادة ١٢، وهي، أي المحكمة لا ترى مانعاً من تبيان المعنى الذي يجدر إعطاؤه لهذه المادة، مع الأخذ في الاعتبار ما جرت عليه الممارسة في إطار الأمم المتحدة. وترى المحكمة أنه بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد: «عهدت... إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات. ويعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد «الأمم المتحدة» ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات المبيّنة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر...».

وقد رأت المحكمة بأن هذه المادة نصت على أن اختصاص مجلس الأمن في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين هو اختصاص أساسي، ولكنه ليس بالضرورة اختصاصاً حصرياً، فللجمعية العامة دور مهم يجد أساسه، على سبيل المثال، في المادة ١٤ من الميثاق، التي تنص على أنه مع مراعاة أحكام المادة ١٢، للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف، مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها». ولا يحدُّ من هذا الحق سوى حالة ما إذا كان مجلس الأمن يفصل في ذات القضية، ولم يطلب من الجمعية العامة التدخل[٤].

وكان مجلس الأمن والجمعية العامة في السابق يفسران ويطبقان، كل من جهته، الفقرة الأولى من المادة ١٢ باعتبارها مانعاً للجمعية العامة من إمكانية إصدار توصيات بشأن قضية متعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين[٥].

ولكن هذا التفسير للمادة ١٢ قد تغيَّر في ما بعد، فقد اتخذت الجمعية العامة توصيات في قضية الكونغو في العام ١٩٦١ (XV) 1955 و (XVI) 1600، وكذلك في قضية المستعمرات البرتغالية في العام ١٩٦٣ (XVIII) 1913، على رغم أن هذه القضايا كانت دائماً مسجلة على جداول الأعمال اليومية لمجلس الأمن. وجواباً عن سؤال طرحته البيرو في خلال الدوة العادية الثالثة والعشرين للجمعية العامة حول تفسير المادة ١٢، فقد رأى المستشار القانوني

(٤) «Certaines dépenses des Nations Unies (article 17, paragraphe 2 de la Charte),» avis consultatif du 20 juillet 1962, *C.I.J. Recueil* (1962), p. 163.

(٥) Documents officiels de la quatrième session de l'Assemblée générale, Commission politique spéciale, comptes rendus analytiques des séances 27 septembre-7 décembre 1949, 56e séance, 3 décembre 1949, p. 361, par. 118.

لمنظمة الأمم المتحدة بأنه عندما يباشر مجلس الأمن وظائفه، ففي هذا الوقت بالذات لا يحق للجمعية العامة التدخل(٦).

كما أن هناك تياراً متنامياً يرى بأن للجمعية العامة ولمجلس الأمن أن ينظرا في الوقت ذاته في القضية نفسها المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين. (راجع على سبيل المثال قضايا: جنوب أفريقيا، روديسيا الجنوبية، أنغولا، البوسنة والهرسك، الصومال) وترى المحكمة بالتالي أن الجمعية العامة حين أصدرت القرار ES-10/14 الرامي إلى أخذ رأي استشاري من المحكمة، فهي لم تخالف أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٢ من الميثاق. واستنتجت المحكمة أن الجمعية العامة حين تقدمت بطلب الفتوى من محكمة العدل الدولية، فإنها لم تتجاوز صلاحياتها.

٣ ـ دور الجمعية العامة في التصدي للمسائل المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين

وقد أثيرت أمام المحكمة مسألة أن طلب الفتوى لا يتوافق مع الشروط الأساسية الواردة في الفقرة (أ) من القرار رقم ٣٧٧ المتعلق بالاتحاد من أجل السلام، والذي على أساسه عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلستها العاشرة الاستثنائية والطارئة.

تنص الفقرة (أ) من القرار رقم ٣٧٧ تاريخ ١٩٥٠/١١/٢ المتعلق بالاتحاد من أجل السلام، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: «في حالة وجود تهديد للسلم أو خرق له أو وقوع عدوان، وعند فشل مجلس الأمن في القيام بمسؤوليته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، بسبب عدم توافر إجماع الأعضاء الدائمين فيه، على الجمعية العامة أن تجتمع فوراً وتبحث المسألة لتتقدم للأعضاء التوصيات اللازمة حول التدابير الجماعية التي يجب اتخاذها، ومن ضمنها استعمال القوة المسلحة، وذلك للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما».

وقد تولت المحكمة النظر في ما إذا كانت الشروط التي يستوجبها القرار ٣٧٧ متوافرة في أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة العاشرة الاستثنائية والطارئة والتي بخلالها قررت طلب الفتوى من المحكمة، تنفيذاً لدورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين. وهذه الشروط التي يستوجبها القرار هي:

١ ــ فشل مجلس الأمن في القيام بمسؤوليته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، بسبب عدم توافر إجماع الأعضاء الدائمين فيه.

٢ ــ وجود تهديد للسلم أو خرق له أو وقوع عدوان.

(٦) Assemblée générale, vingt-troisième session, Troisième Commission, 1637e séance, A/C.3/SR.1637, par. 9.

لاحظت المحكمة أنه بعد تقاعس مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته بسبب الموقف السلبي لأحد أعضائه الدائمين (الفيتو)، ردَّ المجلس مشروعي قرارين متعلقين ببناء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية، (انظر بصورة متتابعة: S/1997/199 و S/PV.3747 و S/1997/241 و S/PV.3756)، وقد أشارت الجمعية العامة في القرار ES-10/2 بوجود تهديد للسلم وللأمن الدوليين. وبتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١ تقدم أمين عام الجامعة العربية بطلبٍ إلى الجمعية العامة لكي تجتمع بدورة استثنائية طارئة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من القرار رقم ٣٧٧ المتعلق بالاتحاد من أجل السلام.

ولاحظت المحكمة أنه إضافةً إلى الجلسة العاشرة الاستثنائية والطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنها قد دعيت إلى جلسة جديدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٠، وأن الأخيرة قد ارتكزت إلى الأساس ذاته الذي ارتكزت إليه في العام ١٩٩٧، وذلك بعد أن رفض مجلس الأمن في ٢٠٠٣/١١/١٤ تبني مشروع قرار متعلق بإدانة بناء إسرائيل للجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجاء هذا الرفض بسبب التصويت السلبي (فيتو) الذي استخدمته مرة جديدة دولة من دول الأعضاء الدائمين.

وترى المحكمة أن مجلس الأمن قد تخلف مرة أخرى عن القيام بواجبه في حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما عنته الفقرة (أ) من القرار رقم ٣٧٧. ولا ترى المحكمة أن الوضع في هذا الشأن قد تغير بين٢٠٠٣/١١/٢٠ و٢٠٠٣/١٢/٨، وأن مجلس الأمن لم يناقش مسألة بناء الجدار ولا هو اتخذ مطلق قرارٍ حول هذه النقطة. وترى المحكمة بالتالي أن مجلس الأمن لم يتراجع في ٢٠٠٣/١٢/٨ عن التصويت السلبي (فيتو) المتخذ بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٤. وتستخلص المحكمة أنه في خلال هذه الحقبة أن الجلسة العاشرة الاستثنائية والطارئة كانت في محلها من جديد، وأنها عملاً بأحكام الفقرة (أ) من القرار رقم ٣٧٧ المتعلق بالاتحاد من أجل السلام، تستطيع أن تنظر بصورة قانونية في هذه القضية.

وترى المحكمة أيضاً أنه في خلال هذه الجلسة الاستثنائية والطارئة، فإن بإمكان الجمعية العامة أن تتخذ أي قرار له علاقة بالمسألة التي من أجلها دعي إلى الجلسة، وتدخل تبعاً لذلك ضمن صلاحية الجمعية العامة طلب الفتوى من المحكمة. وأما مسألة عدم طلب الفتوى بناءً على اقتراح مجلس الأمن فليس له أي أثر بهذا الشأن.

٤ ـ تعدد جلسات الجمعية العامة لا يؤثر في القرارات المتخذة

إن المحكمة وهي تفصل في ما أثير من نقاط تتعلق بمخالفات إجرائية تعتور الجلسة العاشرة الاستثنائية والطارئة، فهي لم ترَ في واقعة أن هذه الجلسة اتصفت بالاستمرار، بحكم أنها عقدت جلستها الأولى في نيسان/أبريل ١٩٩٧، ثمَّ تبعتها ١١ جلسة جديدة، فهذه الاستمرارية ليس لها أية صلة مهما كانت في ما يتعلق بصحة طلب الجمعية العامة. ونذكر كسابقة حالة انعقاد الدورة السابعة الاستثنائية والطارئة بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٢، وتبعها بعد

ذلك أربع اجتماعات في ٢٠/٤، و ٢٥/٦ و ١٦/٨ و٢٤/٩/١٩٨٢ وذلك من دون أن ينازع أحد في صحة القرارات المتخذة بخلالها.

٥ ـ في عدم وجود مانع من تزامن انعقاد الجمعية العامة بجلستين عادية واستثنائية

وجواباً عن الذريعة التي قدمتها إسرائيل بأن الدعوة الجديدة لانعقاد الجلسة العاشرة الاستثنائية والطارئة لم تكن في موقعها القانوني ومردودة، بسبب انعقاد الجمعية العامة بجلسة عادية أثناء ذلك، ردت المحكمة هذا الدفع، لأنه حتى ولو كان في الأصل من الممكن ألا يبدو مناسباً أن تعقد الجمعية العامة على التوالي جلسة استثنائية وطارئة وجلسة عادية، ولكن لا يوجد أي قاعدة تأسيسية في المنظمة قد جرى الإخلال بها في حال تزامن انعقاد هاتين الدورتين في الوقت ذاته، وبالتالي فليس من شأن هذا التزامن أن يجعل باطلاً القرار القاضي بتبني طلب الرأي الاستشاري في هذا الشأن.

وأخيراً تكشف المحكمة أن الجلسة العاشرة الاستثنائية والطارئة قد انعقدت وفقاً للفقرة ب من المادة ٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وأن الجلسات ذات العلاقة قد أقيمت وفقاً للقواعد المرعية الإجراء.

٦ ـ في أن موضوع الفتوى لا يتصل ببحث مسألة قانونية

عالجت المحكمة مسألة أخرى مثارة تتعلق بصلاحيتها، ومفادها أن طلب الفتوى الصادر عن الجمعية العامة لا يشكل قضية حقوقية، بمعنى الفقرة ١ من المادة ٩٦ من الميثاق، والفقرة ١ من المادة ٦٥ من نظام المحكمة الداخلي.

ففي الدرجة الأولى، إن السؤال الذي طرحته الجمعية العامة على المحكمة يفسَّر على أنه دعوة موجهة إلى المحكمة من أجل أن تتثبت من عدم مشروعية بناء الجدار، وبالتالي من أجل أن تعطي رأيها حول الآثار القانونية الناجمة عن عدم المشروعية. وبالتالي فإن المحكمة ترفض الاستجابة لهذا الدفع القائم على حجة عدم وضوح الطرح الموجه من الجمعية العامة.

في ما يتعلق بعدم وضوح العبارات المستخدمة في طلب الجمعية العامة وانعكاس هذا الغموض على الطبيعة القانونية للمسألة المعروضة على المحكمة. ترى أولاً: أن هذا الطلب يتناول معرفة الآثار القانونية لوضعٍ معينٍ قائم، مع الأخذ في الاعتبار قواعد ومبادئ القانون الدولي، وبصورة خاصة اتفاقيةٍ جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، والصادرة في ١٢/٨/١٩٤٩ : «وفي ما يلي المسماة اتفاقية جنيف الرابعة» وأيضاً قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وترى المحكمة أن هذه المسألة لها سمة حقوقية كاملة، فالسؤال المطروح من الجمعية العامة قد ارتكز إلى تعابير قانونية ويطرح إشكالية مرتبطة بالقانون الدولي، وهو يسترجع

عبارات سبق للمحكمة أن استخدمتها في الفتوى التي أصدرتها حول قضية الصحراء الغربية(٧).

وترى المحكمة أيضاً أن عدم وضوح الصياغة لا يمكن أن يحرم المحكمة من صلاحيتها، إذ يتعين عليها أن تعطي التفسير المناسب للمسألة المطروحة، وهذا ما فعلته، أي المحكمة، في كثيرٍ من الأحيان، كان فيها السؤال الموجه إلى المحكمة من أجل طلب الرأي الاستشاري غير واضح بصورةٍ كافية(٨)، أو لم يكن الطلب متلائماً مع حقيقة الإشكال القانوني المثار(٩)، بل لقد لاحظت المحكمة في قضية معروضة أمامها بأن السؤال الموجه إليها قد طرح بصورة سيئة ومبهمة(١٠).

وفي هذه القضية، لم تفعل المحكمة أكثر مما فعلته في الماضي، حيث عمدت إلى «تحديد المبادئ والقواعد القائمة، وفسَّرتها وطبقتها... مقدمةً بذلك للإشكالية المثارة، جواباً مرتكزاً على القانون»(١١).

وتشير المحكمة إلى أنه عندما تطلب منها الجمعية العامة للأمم المتحدة تبيان «ما هي من الناحية القانونية نتائج بناء الجدار»، فإن استعمال هذه العبارة، يقتضي بالضرورة تحديد ما إذا كان هذا البناء يخالف أو لا يخالف قواعد أو مبادئ في القانون الدولي العام.

ولذلك فإن الطبيعة المزعوم أنها مبهمة للإشكالية المطروحة ليست في نظر المحكمة سبباً لإثارة دفع عدم صلاحية المحكمة لإصدار الفتوى، فحتى في قضية مشروعية التهديد أو استعمال الأسلحة النووية فإن هذا الوجه قد أثير من زاوية الملاءمة القانونية أكثر مما أثير من زاوية الصلاحية. وتعلن المحكمة أن الزعم بأنها لا تستطيع النظر في مسألة مطروحة بعبارات تجريدية ليس إلا «دفعاً مفتقداً كل تبرير» وأنها أي المحكمة تستطيع إصدار رأي استشاري حول كل قضية حقوقية تجريدية أو غير تجريدية(١٢).

---

(٧) «Sahara occidental,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1975), p. 18, par. 15.

(٨) «Interprétation de l'accord gréco-turc du 1er décembre 1926 (protocole final, article IV),» avis consultatif, 1928, *C.P.J.I.* série B, nº 16 (I), pp. 14-16.

(٩) «Interprétation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1980), pp. 87-89, par. 34-36.

(١٠) «Demande de réformation du jugement nº 273 du Tribunal administratif des Nations Unies,» p. 348, par. 46

(١١) «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» p. 234, par. 13.

(١٢) Ibid, p. 236, par. 15; «Conditions de l'admission d'un Etat comme Membre des Nations Unies (article 4 de la Charte),» avis consultatif, 1948, *C.I.J. Recueil* (1947-1948), p. 61; «Effet de jugements du Tribunal administratif des Nations Unies accordant indemnité,« avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1954), p. 51; et «Conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du Sud en Namibie (Sud-Ouest africain) nonobstant la résolution 276 (1970) du Conseil de sécurité,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1971), p. 27, par. 40.

٧ ـ في عدم تأثير الصفة السياسية للقضية في صلاحية المحكمة

إن المحكمة لا ترى أنها تستطيع قبول وجهة النظر القائلة بأن المحكمة ليست مختصة، بسبب الصفة السياسية للقضية المعروضة. وهذا ما يتحصل من الاجتهاد الثابت للمحكمة بأنها واقعة كونها مسألة قانونية ترتدي أيضاً مظاهر سياسية «لا تكفي لحرمان القضية من صفتها القانونية، وبالتالي لا يمكن أن تؤدي إلى حرمان المحكمة من صلاحيةٍ معطاةٍ لها بشكلٍ واضحٍ في نظامها الداخلي»[(١٣)].

لذلك ومهما كانت الاعتبارات السياسية للقضية المطروحة، فإن المحكمة لا تستطيع رفض الصفة الحقوقية للمسألة، عندما تدعى المحكمة للإجابة عن تساؤلٍ قانوني أساساً، كحالة تقدير مشروعية السلوك المحتمل لدولة بالنظر إلى الموجبات التي يفرضها على عاتقها القانون الدولي العام[(١٤)].

وقد بيَّنت المحكمة أنه عندما تلعب الاعتبارات السياسية دوراً ساخناً، يمكن أن تشكِّل ضرورة خاصة لمنظمة دولية للحصول على فتوى من المحكمة حول المبادئ القانونية التي تطبق حول هذه النقطة محل المنازعة[(١٥)]. وفي حكمٍ آخر، رأت المحكمة أنه إذا كانت البواعث أو التحريضات السياسية هي التي دفعت إلى تقديم المراجعة، فإنها تبقى من دون أثر في اختصاص المحكمة بإعطاء هذه الفتوى[(١٦)].

لكل ذلك تقرر المحكمة أنها ذات صلاحية لإعطاء الرأي الاستشاري المطلوب بموجب القرار ES-10/14 الصادر عن الجمعية العامة.

٨ ـ السلطة الاستنسابية للمحكمة بممارسة اختصاصها

تشير المحكمة إلى أنه سبق وأثير دفعٌ يتعلق بوجوب رفضها ممارسة صلاحيتها نظراً إلى وجود عدد من العناصر في استدعاء الجمعية العامة، والتي تجعل ممارسة المحكمة لصلاحيتها واقعةً في غير محلها وغريبة عن وظيفتها الحقوقية.

وتبدأ المحكمة بالتذكير بأن الفقرة الأولى من المادة ٦٥ من نظامها الداخلي، تفسَّر

---

(١٣) «Demande de réformation du jugement nº 158 du Tribunal administratif des Nations Unies,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1973), p. 172, par. 14.

(١٤) انـــظـــر: «Conditions de l'admission d'un Etat comme Membre des Nations Unies (article 4 de la Charte),» pp. 61-62; «Compétence de l'Assemblée générale pour l'admission d'un Etat aux Nations Unies,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1950), pp. 6-7; «Certaines dépenses des Nations Unies (article 17, paragraphe 2, de la Charte),» p. 155; et «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» p. 234, par. 13.

(١٥) «Interprétation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte,» p. 87, par. 33.

(١٦) «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» p. 234, par. 13.

على أن تعترف للمحكمة بسلطتها الاستنسابية في رفض إعطاء مطلق رأي استشاري حتى ولو كانت شروط صلاحيتها متوفرة(١٧).

وهي تلفت الانتباه إلى أن جوابها عن مطلق طلب رأي استشاري، هو الوسيلة التي بموجبها تشارك في عمل منظمة الأمم المتحدة، ولذا من حيث المبدأ يجب ألا ترفض هذه المشاركة(١٨)، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار لمسؤولياتها كجهاز قضائي رئيسي في الأمم المتحدة(١٩)، ولذلك يتعين على المحكمة من حيث المبدأ ألا ترفض إعطاء رأي استشاري، إلا في حال وجود أسباب قاطعة تحملها على رفض إعطاء مثل هذا الرأي(٢٠).

٩ ـ في رد الدفع المتعلق بعدم قبول إسرائيل اختصاص المحكمة

بحسب الحجة المقدمة بهذا الشأن، والقاضية بأن محكمة العدل الدولية غير مختصة بالنظر في هذه القضية، لأنها تتعلق بخلاف بين إسرائيل وفلسطين، فإن إسرائيل لم تقبل بالاختصاص القضائي لهذه المحكمة، كما أن موضوع القضية المعروضة من قبل الأمم المتحدة «يشكِّل جزءاً أساسياً في النزاع العربي ـ الإسرائيلي الأكثر اتساعاً وعمومية والمتعلق بمسائل مرتبطة بالإرهاب والأمن والحدود والمستوطنات، في القدس وبمسائل أخرى ملحقة».

وتعلن المحكمة بهذا الشأن أن عدم الموافقة على اختصاصها القضائي، أو صلاحية المحكمة من قبل الدول المعنية هي من دون مفعول أو أثر في الصلاحية التي لها في إعطاء رأي استشاري، ولكنها تذكر باجتهادها القاضي بأن عدم موافقة دولة معنية يمكن أن يجعل من لفظ الفتوى متعارضاً مع الصفة القانونية للمحكمة. ويكون الحال على هذا المنوال إذا كان قبول الجواب له مفعول تعطيل المبدأ القاضي بأن مطلق دولة غير ملزمة بعرض مطلق خلاف على الحل القضائي إن لم توافق على هذا العرض.

---

(١٧) Ibid, pp. 234-235, par. 14.

(١٨) انظر: «Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie,» première phase, p. 71;

وانظر أيضاً على سبيل المثال: «Différend relatif à l'immunité de juridiction d'un rapporteur spécial de la Commission des droits de l'homme,» avis consultatif, *C.I.J. Recueil* (1999 (I)), pp. 78-79, par. 29.

(١٩) تنص المادة٩٢ من ميثاق الأمم المتحدة: «محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية «للأمم المتحدة»، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من الميثاق».

(٢٠) انظر: «Certaines dépenses des Nations Unies (article 17, paragraphe 2 de la Charte),» p. 155;

وانظر أيضاً: «Différend relatif à l'immunité de juridiction d'un rapporteur spécial de la Commission des droits de l'homme,» pp. 78-79, par. 29.

وفي فتوى استشارية للمحكمة صادرة في العام ١٩٥٠، فسَّرت أن رضى الدول الأطراف في النزاع يكون أساسياً لانعقاد الاختصاص القضائي للمحكمة في القضايا التنازعية، ولكن الأمر مختلف في القضايا الاستشارية، حتى ولو كان طلب الرأي يرتبط بمسألة قانونية معلَّقة حالياً بين الدول. وجواب المحكمة ليس له سوى الخاصية الاستشارية، وهو باعتباره استشارة فليس له أي صفة إجبارية[٢١].

وفي ما يتعلق بطلب الرأي الاستشاري الذي عرض على المحكمة، تأخذ هذه المحكمة علماً بواقعة أن إسرائيل وفلسطين قد عبرتا عن وجهات نظر متناقضة بصورة جذرية في ما يتعلق بالآثار القانونية لبناء إسرائيل للجدار، وأن المحكمة ستعلن الموقف القانوني من وجهات النظر هذه. وعلى كلٍ وكما سبق للمحكمة بالذات أن أشارت : «إن كل الإجراءات الاستشارية تقريباً كانت بسبب اختلاف وجهات النظر»[٢٢].

فضلاً عن ذلك لا ترى المحكمة أن المسألة التي هي موضوع هذا الاستدعاء من قبل الجمعية العامة يمكن أن تشكِّل فقط مسألةً ثنائية بين إسرائيل وفلسطين. فبموجب سلطات ومسؤوليات منظمة الأمم المتحدة تجاه المسائل المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ترى المحكمة أن بناء الجدار يجب أن ينظر إليه على أنه من المهمات المباشرة لمنظمة الأمم المتحدة عموماً والجمعية العامة بشكلٍ خاص. ومسؤولية المنظمة في هذا الشأن تجد أساسها في الانتداب وفي القرار المتعلق بخطة تقسيم فلسطين. وهذه المسؤولية قد وصفت من قبل الجمعية العامة على أنها مسؤولية دائمة يجب القيام بها في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية إلى أن تحل من جميع وجوهها بشكلٍ مرضٍ تماشياً وفرض احترام قواعد الشرعية الدولية[٢٣].

إن موضوع الدعوى المثارة أمام المحكمة هو أن يصدر عن المحكمة فتوى تعتبرها الجمعية العامة مفيدةً من أجل ممارسة وظائفها كما يجب. وهذه الفتوى مطلوبة بخصوص مسألة تهم بشكلٍ خاص الأمم المتحدة، وهي، أي الفتوى، تندرج في إطارٍ أوسع من إطار خلاف بين طرفين. وضمن هذه الشروط ترى المحكمة أن إصدار الفتوى ليس من شأنه مخالفة مبدأ الموافقة على الحل القضائي، وأن المحكمة لا تستطيع بناءً عليه وفي خلال ممارستها سلطتها الاستنسابية رفض إعطاء الفتوى لهذا السبب.

---

(٢١) انظر: «Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie,» première phase, p. 71;

وانظر أيضاً: «Sahara occidental,» p. 24, par. 31.

(٢٢) «Conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du Sud en Namibie (Sud-Ouest africain) nonobstant la résolution 276 (1970) du Conseil de sécurité,» p. 24, par. 34.

(٢٣) انظر: Résolution 57/107 de l'Assemblée générale, en date du 3 décembre 2002.

١٠ ـ في رد الدفع المتعلق بإعاقة الفتوى للعملية السلمية

تعالج المحكمة أيضاً حجةً أخرى مقدمة لدعم الطرح القائل إنه يتعين على المحكمة رد طلب إعطاء الفتوى: بموجب هذه الحجة إن الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة حول مشروعية الجدار والعواقب القانونية لبنائه يمكن أن تشكِّل عائقاً في وجه التسوية السياسية الجارية في ما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي ــ الفلسطيني. وبموجب هذا الطرح فإن مثل هذا الرأي يمكن أن يعطل «خريطة الطريق» التي توجب على إسرائيل وعلى فلسطين احترام عددٍ من الالتزامات خلال المراحل المختلفة المذكورة في هذه الخارطة.

وتشير المحكمة إلى أنها لا تجهل خارطة الطريق المصادق عليها من قبل مجلس الأمن بموجب قراره رقم ١٥١٥ تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩، والتي تشكل إطاراً تفاوضياً يهدف إلى تسوية الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني، ولكن تأثير ما يمكن أن يحدثه رأي المحكمة في هذه المفاوضات لا يبدو أكيداً بشكلٍ حاسم: إن الفرقاء المشاركين في الإجراءات الحاضرة، عبروا في هذا الشأن عن وجهات نظرٍ مختلفة. وتقدر المحكمة أنها لا تستطيع اعتبار هذا العامل كسببٍ لوجوب رفض ممارسة صلاحيتها.

وبعض الفرقاء أكدوا أمام المحكمة أن مسألة بناء الجدار ليست إلا وجهاً من وجوه الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني، وأن تفحص هذا الوجه بموجب الإجراء الحاضر لا يمكن أن يستخدم كإطار مناسب.

ردَّت المحكمة بأن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر رفضها الإجابة عن السؤال المطروح، والمحكمة تعي أن مسألة الجدار تشكِّل جزءاً من كل، وهي تأخذ في الاعتبار هذا الظرف. في الوقت ذاته إن مسألة أن تكون الجمعية العامة قد اختارت عرض الأمر عليها لإبداء الرأي، فهذا منحصر بتبيان الآثار القانونية لبناء الجدار، وأن المحكمة لن تأخذ في الاعتبار عناصر أخرى إلا بمقدار ما تكون هذه العناصر ضرورية لأهداف النظر في هذه المسألة.

١١ ـ في رد الدفع المتعلق بعدم توافر الأدلة الكافية

أثارت إسرائيل في هذه القضية مسألة أن على المحكمة أن ترفض ممارسة صلاحيتها لأنها لا تمتلك الوقائع والعناصر الإثباتية الضرورية لتمكينها من صياغة استنتاجاتها. وفي رأي إسرائيل إذا قررت المحكمة إبداء الرأي المطلوب، فإنها تقيم هذا الرأي على فرضيات تتناول وقائع جوهرية وعلى افتراضات مستندة إلى ذرائع قانونية .

ردَّت المحكمة أن السؤال يدور حول معرفة ما إذا كانت عناصر الإثبات المطروحة في القضية هي كافية من أجل إعطاء الفتوى(٢٤)، وهنا يعتبر أمراً حاسماً معرفة ما إذا كانت

(٢٤) «Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie,» p. 72.

المحكمة قد كوَّنت معلومات وعناصر إثبات كافية بالنسبة إليها من أجل أن تفصل في كل المسائل المتنازع حولها.

ورأت المحكمة أنه في القضية المعروضة يوجد لديها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، كما يوجد لديها ملف ضخم قدمه الأمين العام إلى المحكمة ويتضمن معلومات مفصلة لا تتعلق فقط بمسار الجدار، بل تتعلق أيضاً بالعواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الجدار على الشعب الفلسطيني. ويتضمن الملف العديد من التقارير مبنية على زيارات قام بها مراقبون متخصصون على الأرض، وكذلك المنظمات ذات الصلاحية التابعة للأمم المتحدة. وقدَّم العديد من المشاركين الآخرين إلى المحكمة بيانات مكتوبة تتضمن معلومات دامغة بالنسبة إلى الجواب عن المسألة المطروحة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتشير المحكمة بشكلٍ خاص إلى اللائحة المقدمة من إسرائيل وإن كان يقتصر فقط على مسائل الصلاحية ومسألة الملاءمة القضائية، فإنه يتضمن إشارات تتعلق بمواضيع أخرى من بينها اهتمامات إسرائيل في ما يتعلق بالأمن، وهو مقرون بملحقات تناسب الحال. وإن مستندات عديدة أخرى صادرة عن الحكومة الإسرائيلية تتعلق بهذه المواضيع بالذات.

وترى المحكمة بالتالي أنها تمتلك معلومات وعناصر إثباتية كافية لكي تتمكن من إعطاء الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة. فضلاً عن ذلك إن الظرف القاضي بأن آخرين يمكنهم أن يقيِّموا ويفسروا هذه الوقائع بشكل شخصي أو سياسي لا يمكن أن يشكل سبباً يمنع محكمة قضائية من القيام بمهمتها القضائية. وإذاً لا يوجد في القضية المعروضة عدم كفاية عناصر استعلامية تشكل سبباً قاطعاً يحمل المحكمة على رفض إعطاء الفتوى التي تلتمسها الجمعية العامة.

١٢ ـ رد الدفع المتعلق بانتفاء الفائدة من هذه الفتوى

أثير، فضلاً عن ذلك، أن على المحكمة أن ترفض إعطاء الرأي الاستشاري المطلوب حول الآثار القانونية لإقامة الجدار، لأن مثل هذا الرأي الاستشاري لا يكون له أي نفع: وذلك لأن الجمعية العامة ليست بحاجة إلى مثل هذا الرأي الصادر عن المحكمة، لأنه قد سبق لها أن صرَّحت أن بناء الجدار هو غير شرعي، وأنه سبق لها أن حددت النتائج الحقوقية لهذا البناء حين فرضت على إسرائيل التوقف عن البناء وأن تتراجع عن المشروع، كما أن الجمعية العامة لم يسبق لها أن بينت بوضوح ما هو قصدها من هذا الرأي المطلوب.

تشير المحكمة إلى أنه كما يتحصل من اجتهادها فإن الآراء الاستشارية تهدف إلى أن

تقدم إلى منظمة الأمم المتحدة الإيضاحات التي تطلبها، من أجل تبيان عناصر ذات صفة قضائية هي ضرورية لها ضمن إطار نشاطاتها[٢٥]، وتذكّر المحكمة بما سبق وأعلنته في رأيها الاستشاري حول مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية: «أدلت دول عديدة أن الجمعية العامة لم تشرح للمحكمة ما هي الأهداف المحددة التي ترغب بالتماسها من هذا الرأي الاستشاري (الفتوى)، ولكن ليس للمحكمة أن تقرر ما إذا كانت الجمعية العامة ليس لها حاجة في رأي استشاري لكي تقوم بوظائفها، فالجمعية العامة هي وحدها المخولة بأن تقرر فائدة هذه الفتوى وفقاً لتقديرها الخاص»[٢٦].

وينتج من ذلك أن المحكمة لا تستطيع رفض الإجابة من المسألة المطروحة بحجة أن رأيها لن يكون له أية فائدة. فالمحكمة لا تستطيع إحلال تقديرها مسألة جدوى الرأي المطلوب محل تقدير الجهة التي تطلبه. فمهمة المحكمة تقوم على تحديد مجمل الآثار القانونية لإقامة الجدار، في حين أنه يعود إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن استخلاص النتائج من قرارات المحكمة.

١٣ ـ رد الدفع المتعلق بعدم جواز استفادة فلسطين من عملها غير المشروع

أخيراً قدمت إسرائيل حجة أخرى تتعلق بجدوى إبداء رأي استشاري في هذه القضية، وبموجبه تقول إن فلسطين نظراً إلى مسؤوليتها عن الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل وضد شعب إسرائيل، والتي يهدف الجدار إلى التوقي منها، فإنها، أي فلسطين، لا تستطيع أن تطلب من المحكمة معالجة وضع ناتج من أعمالها هي بالذات غير المشروعة. وعليه تخلص إسرائيل إلى القول إن حسن النية ونظافة الكف يشكلان سبباً حاسماً يحمل المحكمة على رفض النظر في استدعاء الجمعية العامة.

ترى المحكمة أن هذه الحجة عارية عن الصحة وتشير المحكمة كما سبق وأشارت إلى ذلك بأن الجمعية العامة هي التي طلبت هذا الرأي الاستشاري، وأن مثل هذا الرأي سوف يعطى للجمعية العامة وليس لدولة فلسطين أو أي كيان آخر.

في ضوء ما تقدم تستخلص المحكمة أن لها صلاحية إعطاء رأي استشاري حول السؤال الذي طرحته عليها الجمعية العامة، وأنه لا يوجد أي سبب وجيه يمكن للمحكمة أن تستند إليه من أجل أن تستخدم سلطتها الاستنسابية وترد طلب الفتوى المقدَّم من الجمعية العامة.

---

(٢٥) انظر: «Avis sur les Réserves à la convention pour la prévention et la répression du crime de génocide,» C.I.J. Recueil (1951), p. 19.

(٢٦) «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» p. 237, par. 16.

ثانياً: الإجابة عن السؤال المطروح

بعد رد جميع الدفوع الشكلية التي أثارتها إسرائيل، انتقلت المحكمة إلى البحث في السؤال الموجه إليها من قبل الجمعية العامة بموجب القرار ES-10/14، وهو التالي: «ما هي الآثار القانونية الناتجة من تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؟».

١ ـ عرض الوقائع التاريخية

قبل عرض الوقائع، أثارت المحكمة نقطتين:

أ ـ اختارت المحكمة استخدام كلمة جدار (mur)، كما ورد من قبل الجمعية العامة، لأن العبارات الأخرى المستخدمة سور (clôture)، حاجز (barrière)، بحسب مفهومها المادي ليست صائبة.

ب ـ إن استدعاء الجمعية العامة له صلة بالآثار القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيه الداخل وفي محيط القدس الشرقية. وترى المحكمة أنه لم يطلب منها النظر في الآثار القانونية لبناء أقسام من الجدار الموجودة ضمن أراضي إسرائيل بالذات.

ومن أجل توضيح الآثار القانونية لإقامة الجدار ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتعين على المحكمة بدءاً أن تحدد ما إذا كانت إقامة هذا الجدار مخالفة أو غير مخالفة للقانون الدولي. ومن أجل هذه الغاية تقوم المحكمة بتحليلٍ تاريخيٍ مختصرٍ لوضع الأرض المبحوث بها، منذ الحقبة التي كانت فلسطين فيها جزءاً من الإمبرطورية العثمانية، ثم وضعت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب A المسند إلى بريطانيا العظمى من قبل عصبة الأمم[٢٧].

وبتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ المتعلق بالتوصية بخطة تقسيم فلسطين، والذي أوصى المملكة المتحدة بصفتها الدولة المنتدبة، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، بتبني وتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين...إلى دولتين مستقلتين: الأولى عربية، والأخرى يهودية، ووضع نظام حماية دولية خاص لمدينة القدس. وقد رفضت الشعوب العربية هذا القرار، وبعدها أعلنت إسرائيل استقلالها بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ سنداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونشب نزاع عسكري بين

(٢٧) تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.

إسرائيل وعدة دولٍ عربية، وهذا ما منع من حصول التقسيم المرسوم من قبل الجمعية العامة.

وبتاريخ ١٦/١١/ ١٩٤٨ صدر عن مجلس الأمن القرار الداعي إلى الهدنة في جميع الأراضي الفلسطينية، وحثَّ الأطراف المتدخلة مباشرةً في هذا الصراع إلى إبرام اتفاقيات لإنهائه. واستناداً إلى هذا القرار عقدت اتفاقيات عامة للهدنة في العام ١٩٤٩ بين إسرائيل والدول المجاورة بوساطة الأمم المتحدة. وأحد هذه الاتفاقات هو المعقود في رودس بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩ بين إسرائيل والأردن، وبموجب المادتين ٥ و٦ من هذا الاتفاق، تمَّ ترسيم خط الهدنة بين القوات العربية والقوات الإسرائيلية والذي عرف في ما بعد بالخط الأخضر. وتنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة لاتفاقية الهدنة على:

إن أي عناصر من القوة العسكرية أو شبه العسكرية.. من طرف أو آخر.. لا يمكنه أن يتجاوز لأي سببٍ كان خط الهدنة...

وفي خلال الحرب المسلحة التي وقعت في العام ١٩٦٧، فإن الجيوش الإسرائيلية احتلت كل الأراضي التي كانت تشكِّل دولة فلسطين أيام الانتداب البريطاني، بما فيها الأراضي المسماة الضفة الغربية الواقعة شرقي الخط الأخضر.

وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٧ صدر عن مجلس الأمن وبالإجماع القرار رقم ٢٤٢ الذي دعا إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، وطلب إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب. ومنذ العام ١٩٦٧ اتخذت إسرائيل العديد من الخطوات من أجل تغيير وضع مدينة القدس، وهذا ما حدا مجلس الأمن على إصدار قراره رقم ٢٩٨ تاريخ ٢٥/٩/١٩٧١ الذي أكَّد بعبارات واضحة أن جميع الأعمال التشريعية والإدارية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريع الذي يهدف إلى ضم القطاع المحتل، هي لاغية كلياً وكأنها لم تكن، ولا يمكنها أن تغير الوضع القانوني لمدينة القدس.

وبتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٠ أصدرت إسرائيل القانون الذي جعل من مدينة القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وهذا ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره رقم ٤٧٨ تاريخ ٢٠/ ٨/١٩٨٠، الذي دعا إلى عدم الاعتراف بهذا القانون المتعلق بالقدس، وأكد بأن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيَّرت أو تحاول أن تغير الوضع القانوني الخاص بمدينة القدس الشريف، وخصوصاً القانون الأخير المتعلق بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها.

ومنذ العام ١٩٩٣ جرت عدة اتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونشأ عن هذه الاتفاقيات موجبات عدة على عاتق الطرفين، وبموجب هذه الاتفاقات التزمت إسرائيل بأن تنقل إلى الفلسطينيين بعض السلطات والمسؤوليات التي كانت تمارسها السلطات العسكرية والإدارة المدنية.

وبنتيجة هذا التحليل خلصت المحكمة إلى أنه بموجب القانون الدولي العرفي هناك أرض محتلة تعتبر إسرائيل فيها قوة احتلال، والأحداث المستجدة بعد ذلك ضمن هذه الأراضي لن تغير شيئاً في الواقع، وتستخلص المحكمة أن مجمل هذه الأراضي بما فيها القدس الشرقية ما تزال تعتبر أراضيَ محتلة وأن إسرائيل هي هذه الدولة المحتلة.

٢ ـ وصف الجدار

وصفت المحكمة بعدها الأعمال التي تبنى والتي ما تزال تبنى على هذه الأرض على أساس المعلومات المدرجة في تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. وقد بدأت هذا الوصف بذكر قرار مجلس الوزراء تاريخ ١٤/٤/٢٠٠٢ الذي قضى بإنشاء بناء يشكِّل بالنسبة إلى إسرائيل سوراً أمنياً، ضمن ثلاثة قطاعات في الضفة الغربية. وتابعت المحكمة عرض القرارات المتتالية حول التعديلات المتلاحقة لمسار هذا الجدار داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية.

٣ ـ عرض الأحكام والمبادئ العامة في القانون الدولي التي تساعد في تقييم مشروعية بناء الجدار

انتقلت المحكمة إلى تحديد قواعد ومبادئ القانون الدولي الثابتة من أجل تقييم مشروعية التدابير التي تتخذها إسرائيل. ولاحظت المحكمة أن هذه القواعد والمبادئ مندرجة في ميثاق الأمم المتحدة وفي معاهدات أخرى ضمن القانون الدولي العرفي وفي القرارات الثابتة المتخذة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتبحث المحكمة في الشكوك التي أبدتها إسرائيل في ما يتعلق بمدى تطبيق هذه القواعد داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي قواعد القانون الدولي الإنسانية والاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتبدأ بعرض النصوص القانونية الواجبة التطبيق:

ـ الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة».

ـ القرار رقم ٢٦٣٥ الصادر عن الجمعية العامة تحت عنوان: التصريح المتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول، وبموجبه أشارت الجمعية العامة إلى أن أي احتلال للأراضي بالقوة أو بالتهديد باستخدام القوة لا يمكن اعتباره مشروعاً.

ـ قرار محكمة العدل الدولية في قضية النشاطات العسكرية أو شبه العسكرية في نيكاراغوا وضد نيكاراغوا (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة)[٢٨].

---

(٢٨) «L'affaire des Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci (Nicaragua c. Etats-Unis d'Amérique),» *C.I.J. Recueil* (1986), pp. 98-101, par. 187-190.

ـ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو المبدأ الذي كرَّسه ميثاق الأمم المتحدة وأكده القرار ٢٦٢٥ الصادر عن الجمعية العامة والذي سبق ذكره، وبموجبه على كل دولة أن تمتنع عن اللجوء إلى أي تدبير إكراهي من شأنه أن يحرم الشعوب من حقها في تقرير المصير.

ـ المادة الأولى من العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق السياسية تؤكدان على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وتوجبان على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، بتعزيز حق تقرير المصير وباحترام هذا الحق وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ـ الاجتهاد السابق لمحكمة العدل الدولية الذي استقر على اعتبار أن الاستقلال الذاتي هو مبدأ يطبق على كل الأراضي غير المستقلة استقلالاً ذاتياً مثلما أقره ميثاق الأمم المتحدة، وجعل من حق الشعوب في الحكم الذاتي، حقاً قائماً بذاته ويتمتع بمفعول مطلق وشامل تجاه الكافة[٢٩].

٢ ـ في إمكانية تطبيق اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧

تذكِّر المحكمة في المقام الأول أن إسرائيل ليست فريقاً في اتفاقية لاهاي المعقودة سنة ١٩٠٧، ولكن المحكمة تدرك أيضاً أن هذه الاتفاقية هي عبارة عن تدوين للقوانين والأعراف العامة التي كانت تطبق في حالة الحرب، وقد سبق لمحكمة نورمبرغ أن اعتبرت بأن القواعد المنصوص عنها في اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، والمسماة اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، هي من القواعد التي أقرتها جميع الأمم المتدينة، ولذا تعتبر هذه الاتفاقية بأنها عبارة عن صياغة للقوانين والأعراف المطبقة في حالة الحرب. ولهذا اكتسبت أحكام هذه الاتفاقية صفة العرف[٣٠]، وهذا ما تبنته محكمة العدل الدولية عند مراجعتها حقوق وواجبات المحاربين أثناء العمليات العسكرية[٣١]. وانتهت المحكمة إلى القول بأن الأحكام الواردة في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ قد اكتسبت صفة العرف الدولي، وهذا ما يدركه جيداً جميع الأطراف المشاركين في هذه القضية.

وتشير المحكمة فضلاً عن ذلك إلى أنه طبقاً للمادة ١٥٤ من اتفاقية جنيف الرابعة،

(٢٩) «Conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du Sud en Namibie (Sud-Ouest africain) nonobstant la résolution 276 (1970) du Conseil de sécurité,» pp. 31-32, par. 52-53; «Sahara occidental,» p. 68, par. 162 ; «Timor oriental (Portugal c. Australie), arrêt,» *C.I.J. Recueil* (1995), p. 102, par. 29.

(٣٠) «Jugement du Tribunal militaire international de Nuremberg du 30 septembre et 1er octobre 1946,» p. 65.

(٣١) «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» p. 256, par. 75.

فإن القسمين الثاني والثالث من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ قد جرى استكمالهما بموجب هذه الاتفاقية، يدور القسم الثاني حول الأعمال العدائية، والقسم الثالث حول السلطة العسكرية في أرض دولة العدو (وهذا الأخير، هو ذو صلة وثيقة بالقضية المعروضة).

٣ ـ في إمكانية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة

في ما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة، تأخذ المحكمة علماً بأن وجهات نظر مختلفة قد عرضت أمامها من قبل الفرقاء الحاضرين في هذه القضية، وبخلاف معظم المشاركين نازعت إسرائيل في مدى قابلية هذه الاتفاقية للتطبيق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتذكر المحكمة بأن اتفاقية جنيف الرابعة قد صادقت عليها إسرائيل في ١٩٥١/٧/٦ وأن إسرائيل فريق في هذه الاتفاقية، وأن الأردن فريق في هذه الاتفاقية أيضاً منذ ١٩٥١/٥/٢٩ وأن أياً من الدولتين لم تتحفظ على أي حكمٍ من أحكامها.

كما أن المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة قد حددت المجال الذي تُطبَّق فيه أحكام هذه الاتفاقية، عندما نصَّت على أنه: «علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب. وتنطبق الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفاً في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها.

وفضلاً عن ذلك، فإنه بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في العام ١٩٦٧، فإن السلطات الإسرائيلية قد أصدرت الأمر رقم ٣ الذي نص في مادته ٣٥ على أنه: «يجب على المحكمة العسكرية أن تطبِّق أحكام اتفاقية جنيف الصادرة بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٢ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وذلك في ما يتعلق بالإجراءات القضائية، وفي حالة عدم تلاؤم أحكام هذا الأمر التشريعي مع أحكام الاتفاقية، فإن هذه الأخيرة هي التي تسبق».

هذا وقد أعلنت السلطات الإسرائيلية عدة مرات أنها تطبق الأحكام الإنسانية الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة داخل الأراضي المحتلة، ولكنها تقول بأنها غير ملزمة قانوناً بتطبيقها داخل هذه الأراضي، إذ سنداً إلى الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية، فإنها تطبق فقط في حالة احتلال أراضٍ تابعة لسيادة دولة متعاقدة فريقٍ في نزاعٍ مسلح، وأن الأراضي المحتلة من قبلها على أثر حرب ١٩٦٧ لم تكن من قبل تابعة للسيادة الأردنية،

وينتج من ذلك أن هذه الاتفاقية لا يمكن أن تطبق حكماً في هذه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبالمقابل ردَّت غالبية الأطراف في هذه القضية على الحجة الإسرائيلية، معتبرة بأن هذه الاتفاقية تطبق في الأراضي الفلسطينية سنداً إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية (المذكورة أعلاه).

وتردُّ المحكمة أن الفقرة الأولى من المادة ٢ من اتفاقية جنيف الرابعة تطبق عند توفر شرطين: وجود صراع مسلح، (سواء اعترف بحالة الحرب أم لم يعترف) وأن تكون هذه الحرب قد وقعت بين فريقين متعاقدين. فإن اتفاقية جنيف الرابعة تطبق بشكلٍ خاص في كل أرضٍ محتلة أثناء تلك الحرب من قبل الدول المتعاقدة. كما أن الفقرة الثانية التي تشير إلى احتلال أرض من قبل فريق متعاقد سامي ليس من شأنها أن تضيق من مجال تطبيق الاتفاقية كما حددتها الفقرة الأولى، أي استبعاد الأراضي التي لا تعود إلى سيادة فريق من الفرقاء المتعاقدين من مجال تطبيقه، بل توضح هذه الفقرة أنه حتى لو كان الاحتلال الجاري خلال الحرب قد وقع دونما مقاومة عسكرية، فإن الاتفاقية تظل مطبقة.

وينسجم هذا التفسير مع رغبة واضعي اتفاقية جنيف الرابعة في حماية الأشخاص المدنيين الموجودين بشكلٍ أو بآخر تحت سلطة الدولة المحتلة بمعزلٍ عن الوضع القائم في الأراضي المحتلة. واعتمدت هذا التأويل اللجنة التحضيرية للاتفاقية، وأيضاً لجنة الخبراء الحقوقيين الذين دعتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مناقشة اتفاقيات فيينا(٣٢).

وتشير المحكمة أيضاً إلى أن الدول الفرقاء في اتفاقية جنيف الرابعة أثناء المؤتمر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٥، قد اعتمدت أيضاً التفسير القاضي بتطبيق الاتفاقية على جميع الأراضي المحتلة حتى ولو لم تكن طرفاً في الاتفاقية، بل أعلنت بصراحة بأن اتفاقية جنيف تطبَّق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعادت وأكدت مرة جديدة هذا الأمر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٥. وهذا هو أيضاً موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٦٠/٥٦ تاريخ ١٢/١٠/ ٢٠٠٣ والقرار رقم ٩٧/٥٨ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ حيث أكَّدت بأن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين تطبق في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفي كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧. وأيضاً فإن مجلس الأمن وبموجب قراره رقم ٦٨١ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠ قد دعا الحكومة الإسرائيلية إلى

(٣٢) «Rapport sur les travaux de la conférence d'experts gouvernementaux pour l'étude des conventions protégeant les victimes de la guerre,» Genève, 14-26 avril 1947, p. 8.

التطبيق الحكمي للاتفاقية على كل الأراضي التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧. ثم عاد وأكد هذا الالتزام بموجب قراره رقم ٧٩٩ تاريخ ١٩٩٢/١٢/١٨ والقرار رقم ٩٠٤ تاريخ ١٨/١٩٩٤/٣.

وإضافةً إلى المواقف الدولية، فإن المحكمة العليا في إسرائيل، وبموجب قرارها تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ قد حكمت بأن: «العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية في رفح، عندما تصيب بإجراءاتها المدنيين، فهي تكون خاضعة لاتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين أعراف الحرب البرية، ولاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب.

ونظراً إلى ما تقدم، فإن المحكمة تعتبر بأن اتفاقية جنيف الرابعة تطبق ضمن الأراضي الفلسطينية التي كانت قبل حرب ١٩٦٧ شرقي الخط الأخضر، والتي احتلت بمناسبة هذه الحرب من قبل إسرائيل دونما حاجة إلى البحث عن الوضع الدقيق الذي كانت عليه هذه الأراضي قبل الحرب.

٤ ـ في جواز تطبيق العهدين الدوليين المتعلقين بحقوق الإنسان

انقسم الفرقاء المشاركون في الدعوى أمام المحكمة، حول إمكانية تطبيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي كانت إسرائيل فريقاً فيها، ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد ورد في الملحق رقم ١ من تقرير الأمين العام ما يلي:

«تنازع إسرائيل في قابلية التطبيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة للشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، والشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي وقَّعت عليهما إسرائيل. وتؤكد إسرائيل أن الحق الإنساني هو نموذج الحماية التي يجدر تأمينه في صراعٍ مثل الحرب الموجودة في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة. وأما بالنسبة إلى العهود الدوليةً المتعلقة بحقوق الإنسان فهي تهدف إلى تأمين حماية المواطنين من حكومتهم بالذات زمن السلم».

بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣ وقعَّت إسرائيل على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٩، كما وقعت على الشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية في التاريخ ذاته. وكذلك انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل المؤرخة في ١٩٨٩/١١/٢٠، وأصبحت طرفاً في الاتفاقيات الثلاث.

ومن أجل معرفة ما إذا كانت هذه العهود تطبَّق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن على المحكمة أن تبحث في ما إذا كانت هذه العهود المتعلقة بحقوق الإنسان تلتزم الدول بتطبيقها خارج حدود إقليمها الوطني.

أخذت المحكمة تذكر بالخلاصة التي توصَّلت إليها في قضية سابقة وهي أن الحماية التي تقدمها الشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية لا تتوقف في زمن

الحرب[٣٣]، وبوجهٍ أعم ترى المحكمة أن الحماية التي تقدمها الاتفاقيات التي تحكم حقوق الإنسان لا تتوقف في حالة الحرب المسلحة ما لم تكن داخلة في إطار الاستثناءات الواردة في المادة ٤ من هذه الاتفاقية التي تجيز للدول الأطراف في هذا العهد في حالات الطوارىء الاستثنائية المعلن قيامها رسمياً والمنطوية على خطرٍ كبير يتهدد حياة الأمة، أن تقوم استثناء، ومن دون التقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب هذا العهد، باتخاذ التدابير اللازمة حقاً بمواجهة مقتضيات تلك الحالات ضمن الحدود اللازمة لذلك، شرط عدم منافاة التدابير المتخذة للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بموجب القانون الدولي...

يبقى على المحكمة أن تحدد ما إذا كانت الشرعتان الدوليتان والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، تطبق جميعاً، فقط ضمن أراضي الدول الفرقاء أو ما إذا كانت تطبق أيضاً خارج هذه الأراضي، وإذا كان التطبيق صحيحاً وواقعاً فما هي ظروف تطبيقه؟.

إن نطاق تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قد جرى تحديده في الفقرة الأولى من المادة الثانية التي تنص على أن: «تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبتأمينها لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، من دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

إن هذا النص يمكن أن يفهم منه على أنه يحمي فقط الأفراد الموجودين ضمن النطاق الإقليمي للدولة، كما يمكن أن يُفهم على أنه يحمي الأفراد الموجودين داخل إقليم الدولة، أو خارج هذا الإقليم إذا كان داخلاً ضمن اختصاصها. وتبحث المحكمة عن الاتجاه الذي يفسَّر فيه هذا النص.

وقد رأت المحكمة أنه إذا كان اختصاص الدولة هو من حيث المبدأ ضمن إقليمها، إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن تمارس اختصاصها خارج نطاق إقليمها الوطني. ويكون طبيعياً أن تلتزم الدول الأطراف في هذا الاتفاق باحترام أحكامه. وبالفعل فإن التطبيق العملي قد أثبت أن الاتفاق يطبَّق في الحالة التي تمارس فيها الدولة اختصاصها في أراضٍ أجنبية[٣٤].

أما بالنسبة إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه لا يحتوي نصاً يبين نطاق تطبيقه، وإذا كان المبدأ هو التطبيق الإقليمي، إلا أن ذلك لا يعني أن نستبعد تطبيقه على الأراضي الخاضعة لسيادة الدولة الطرف، أو حيث تمارس الدولة

---

(٣٣) «Licéité de la menace ou de l’emploi d’armes nucléaires,» p. 239, par. 24.

(٣٤) انظر: Affaire 52/79, Lopez Burgos c. Uruguay; affaire 56/79, Lilian Celiberti de Casariego c. Uruguay.

اختصاصها القضائي (وهذا ما يستفاد من المادة ١٤ من هذه الاتفاقية التي تنص: «كل دولة مشاركة في هذا العهد التي في لحظة مشاركتها فيه لم تستطع تأمين الطابع الإلزامي المجاني للتعليم الابتدائي في بلادها **أو في الأراضي الواقعة تحت حكمها**...»).

وقد تثبتت المحكمة من أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي خاضعة منذ أكثر من ٣٧ سنة للاختصاص القضائي المكاني لإسرائيل كسلطة محتلة. وبسبب هذا الاختصاص فإن إسرائيل ملزمة بأن تطبق فيها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكذلك بالنسبة إلى اتفاقية حقوق الطفل الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥/٤٤ تاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠ التي تنص في مادتها الثانية: «تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها». فتبعاً لهذا النص فإن هذه الاتفاقية تطبق في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبالنتيجة فإنه بعد تفحص الأحكام الواردة في الشرعتين الدوليتين، في ضوء الأعمال التمهيدية المتعلقة بها، وفي ضوء الموقف الذي اتخذته إسرائيل في علاقاتها مع لجنة حقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تستخلص المحكمة أن هذه الاتفاقات قابلة للتطبيق على أفعال دولة تعمل على ممارسة صلاحيتها خارج أرضها الخاصة.

وفي ما يتعلق بالشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن إسرائيل ملزمة أيضاً بعدم ممانعة تطبيق هذه القوانين ضمن المجالات التي نقلت صلاحيتها فيها إلى السلطات الفلسطينية. وتستخلص المحكمة فضلاً عن ذلك أن الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل هي أيضاً واجبة التطبيق ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثالثاً: البحث في ما إذا كان بناء الجدار يخالف الاتفاقات والقواعد السابقة

عمدت المحكمة في ما بعد إلى البحث، ما إذا كان بناء الجدار قد يمس بقواعد ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة.

١ ـ أثر بناء هذا الجدار في حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

تبين للمحكمة في هذا الشأن تأكيدات فلسطين وغيرها من الفرقاء التي بموجبها يعتبر بناء الجدار «محاولة ضم واستلحاق أراضٍ، مما يشكل خرقاً للقانون الدولي» و«يخالف المبدأ الذي يمنع الاستيلاء على أراضٍ باللجوء إلى القوة». وبموجبها يعتبر الاستيلاء الفعلي

على الأراضي يشكل تعدياً على السيادة الإقليمية، وبالنتيجة تعدياً على حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وتبين للمحكمة أيضاً أن إسرائيل من جهتها تعرض أن الجدار هدفه الوحيد التمكن من التصدي بفعالية للإرهاب الآتي من الضفة الغربية، وأنها أي إسرائيل قد صرَّحت عدة مرات أن إقامة الحاجز ذات طابع مؤقت.

وتذكر المحكمة أن كلاً من الجمعية العامة ومجلس الأمن قد عادا في ما خص فلسطين إلى القاعدة العرفية القائلة: «بعدم قبول الاستيلاء على الأرض بالحرب»، ولما كان الأمر يتعلق بحقوق الشعوب بتقرير مصيرها تلحظ المحكمة أن وجود شعب فلسطيني لم يعد قابلاً للنقاش، وأن هذا الوجود قد اعترفت به إسرائيل. وترى المحكمة أن من بين هذه الحقوق يقوم الحق في تقرير المصير، كما اعترفت بذلك الجمعية العامة في مناسباتٍ عدة، وما أقره مجلس الأمن في قراراتٍ عديدة، وبصورة خاصة القرار رقم ٢٤٢ تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ المتعلق بإقرار مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، والقرار رقم ٢٣٧ تاريخ ١٤ / ١٩٦٧/٦، المتعلق بدعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧، حيث نصَّت المادة الأولى من هذا القرار على «دعوة حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال».

وتلحظ المحكمة أن ترسيمة الجدار كما حددتها الحكومة الاسرائيلية تضم المنطقة المغلقة، أي القسم من الضفة الغربية الواقع بين الخط الأخضر والجدار، أي ما يقارب٨٠ في المئة من المستوطنات المشيدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن هذه الترسيمة قد حددت بحيث تضم في المنطقة القسم الأكبر من المستوطنات التي أقامتها إسرائيل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية).

إن المعلومات المقدمة إلى المحكمة تدل أنه بعد العام ١٩٧٧ اتبعت إسرائيل سياسة توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يخالف ما جاء في الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص على أنه «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». واعتبر مجلس الأمن أن هذه السياسة الإسرائيلية وهذه الممارسات باطلة وغير ذات قيمة حقوقية وأنها تشكل خرقاً فاضحاً للاتفاقية. واستخلصت المحكمة أن المستوطنات السكانية المقامة من قبل إسرائيل ضمن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد أقيمت خلافاً للقانون الدولي.

وكان مجلس الأمن قد اعتبر أن هذه السياسة وهذه الأعمال ليس لها أي صحة قانونية، وبموجب قراره رقم ٤٤٦ تاريخ١٩٧٩/٣/٢٢ طالب إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة باحترام اتفاقية جنيف الرابعة، وبإزالة الأعمال التي قد نفذتها، وبأن تمتنع عن القيام بكل ما من شأنه تغيير الوضع القانوني أو الخصائص الجغرافية للأراضي

العربية المحتلة، أو ترحيل السكان الفلسطينيين من هذه الأراضي العربية.

وبعد أن أخذت المحكمة علماً بالتأكيد الذي قدمته إسرائيل بأن الجدار لا يعني الاستيلاء أو ضم الأرض، وأن الجدار ذو طبيعة مؤقتة، ترى المحكمة أن بناء الجدار يخلق على الأرض أمراً واقعاً قد يتحول بسرعة إلى أمر دائم، وفي مثل هذه الحال وبصرف النظر عن الوصف الرسمي الذي تعطيه إسرائيل للجدار، فإن بناء هذا الجدار يعادل الاستيلاء الفعلي.

وترى المحكمة كذلك أن الترسيم المختار للجدار يكرس على الأرض التدابير غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل والتي شجبها مجلس الأمن في ما يتعلق بالقدس وبالمستوطنات. وكذلك يؤدي بناء الجدار إلى إحداث تعديلات جديدة في التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة وذلك بمقدار ما يسبب هذا البناء من اقتلاع للسكان الفلسطينيين من بعض المناطق. هذا البناء مضافاً إلى التدابير المتخذة سابقاً يشكل عائقاً خطيراً في وجه ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ويخرق من جراء هذا الواقع الموجب أو الالتزام المفروض على إسرائيل في احترام هذا الحق.

٢ ـ مخالفة بناء الجدار لأحكام اتفاقيات متعلقة بحقوق الإنسان

يتبين من المعلومات المقدمة إلى المحكمة، وبصورة خاصة من تقرير الأمين العام، أن بناء الجدار أدى إلى تدمير ومصادرة أملاك الفلسطينيين بصورة مخالفة لأحكام المادتين ٤٦ و٥٢ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، وللمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.

تذكر المحكمة بأن اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ قد نظَّمت في القسم الثاني منها العمليات العدائية، وفي القسم الثالث السلطات العسكرية في أرض العدو. وأما أهم المواد التي تطبق في هذه القضية فهي:

ـ المادة ٢٣ التي تنص على المحظورات التي يمنع على قوات الاحتلال القيام بها.

ـ المادة ٤٣ التي «توجب على قوات الاحتلال أن تسعى قدر الإمكان إلى توفير الأمن والنظام وضمانه، واحترام القوانين السارية في البلاد»

ـ المادة ٤٦ التي تنص على وجوب احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر. ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة.

ـ المادة ٥٢ التي تنص على أنه: «لا ينبغي إخضاع البلديات أو السكان إلى طلبات الدفع العينية أو تقديم الخدمات إلا في حالة تلبية حاجيات قوات الاحتلال، وينبغي أن تتناسب مع موارد البلاد وألا تكون على نحوٍ يدفع السكان إلى المشاركة في عمليات عسكرية ضد بلدهم... ينبغي الحرص قدر الإمكان على أن تدفع الضرائب العينية نقداً...».

ـ المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظّر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير.

وقد انتهت المحكمة إلى أن بناء الجدار يخالف النصوص القانونية المذكورة أعلاه، وأن هذا البناء وما ينشأ عنه من منطقة مغلقة بين الخط الأخضر والجدار، ومحاصرة أراضٍ فلسطينية بأرضٍ إسرائيلية، قد أحدثت تضييقات جسيمة في وجه حرية التجول لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة، (باستثناء المواطنين الإسرائيليين ومن هم في حكمهم). ونتج من ذلك أيضاً انعكاسات جدية على الإنتاج الزراعي، وأوجد بالنسبة إلى السكان المعنيين، مصاعب متنامية من أجل الوصول إلى الخدمات الصحية وإلى المنشآت المدرسية وإلى التزود بالماء.

كما ترى المحكمة أن بناء الجدار يحرم أيضاً عدداً لا بأس به من الفلسطينيين من حقهم في الاختيار الحر للإقامة. فضلاً عن ذلك فإن بناء هذا الجدار قد اضطر عدداً كبيراً من الفلسطينيين إلى ترك بعض المناطق، والعملية مستمرة مع استمرار بناء أقسام جديدة منه، فإن هذا البناء المقرون بإقامة مستوطنات جديدة يؤدي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي المحصلة، وفي رأي المحكمة، إن بناء الجدار يعوق حرية التجول بالنسبة إلى سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، (باستثناء المواطنين الإسرائيليين ومن هم في حكمهم). حريةً، ضمنتها الفقرة ١ من المادة ١٢ من الشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن يكون لكل إنسان موجود داخل إقليم أية دولة: بصورة قانونية حق التمتع فيه بحرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته.

وهو يعوق أيضاً ممارسة المعنيين لحريات العمل والصحة والتعلم والمستوى المعيشي الكافي كما نصت عليها الشرعة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكما نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل. وأخيراً يعتبر بناء الجدار والنظام المقرون به بما يسببانه من تغييرات ديمغرافية سبق ذكرها، مخالفين للفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

ونظرت المحكمة بعدها في بعض نصوص القانون الدولي الإنساني المطبقة، والتي تجيز في بعض الحالات مراعاة الضرورات العسكرية، وهي نصوص قد تثار في نظر المحكمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى بعد نهاية العمليات العسكرية التي أدت إلى احتلال هذه الأراضي.

تلحظ المحكمة على كل حال أن المادة ٥٣ وحدها من اتفاقية جنيف الرابعة تتضمن

نصاً من هذا النوع، وبالتالي وبالنظر إلى الملف، فإن المحكمة لم تقتنع بأن التدميرات المحدثة المخالفة للحظر الوارد في المادة ٥٣، قد شكلت ضرورات مطلقة بالنسبة إلى العمليات العسكرية. وفي مثل هذه الحالة تدخل في مجال هذا الاستثناء.

وبالطريقة ذاتها، فحصت المحكمة بعض النصوص المستخرجة من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تسمح بالخروج على الحقوق التي ضمنتها هذه الاتفاقية، ولكن المحكمة تستخلص، نظراً إلى المعلومات المتوفرة لديها، أن الشروط الموضوعة في هذه الأحكام غير متوفرة في القضية المعروضة.

وفي المحصلة، لم تقتنع المحكمة، سنداً إلى الملف، بأن حجة توفير الأمن التي قدمتها إسرائيل تقتضي تبني الترسيمة المختارة للجدار، فإن الجدار كما هو مرسوم، يحمل مساساً خطيراً بعددٍ كبيرٍ من حقوق الفلسطينيين القاطنين في الأرض المحتلة من قبل إسرائيل، دونما إمكان تبرير هذه الخروقات الناتجة من هذه الترسيمة بأي ضرورات عسكرية أو ضرورات الأمن الإسرائيلي أو النظام العام. إن بناء مثل هذا الجدار يشكل تبعاً لذلك خرقاً من قبل إسرائيل لموجباتٍ متنوعة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

٣ ـ في عدم توافر شروط الدفاع المشروع من أجل بناء الجدار

تذكر المحكمة أن في الملحق ١ من تقرير الأمين العام أوضحت إسرائيل أن «بناء الجدار يتلاءم مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ومع حقها الطبيعي في الدفاع المشروع عن النفس سنداً إلى قرارات مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨، والقرار رقم ١٣٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٢.

وقد نصت على حق الدفاع المشروع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلّغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في ما يخص المجلس، بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق».

وتلحظ المحكمة أن هذه المادة تعترف بوجود حق طبيعي في الدفاع المشروع عن النفس في حالة اعتداء مسلح من قبل دولة ضد دولة أخرى، والمفيد أن إسرائيل لا تدعي أن أعمال العنف التي هي ضحيتها هي من فعل دولة أجنبية.

وتلحظ المحكمة فضلاً عن ذلك أن إسرائيل تمارس سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن التهديد كما تشير بذلك إسرائيل بنفسها الذي تتذرع به لكي تبرر بناء الجدار

هو تهديد ناشئ من داخل هذه الأراضي وليس خارجها. وأن هذا الوضع مختلف عن الوضع المنصوص عليه بالقرارين الصادرين عن مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨، والقرار رقم ١٣٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٢.

ومن جراء هذه الواقعة لا تستطيع إسرائيل التذرع بهذين القرارين لدعم مزاعمها في أنها تمارس حق الدفاع المشروع عن النفس. وبالنتيجة تستخلص المحكمة أن المادة ٥١ من الميثاق غير ذات علاقة بهذه الحالة الخاصة.

٤ ـ في عدم توافر شروط حالة الضرورة من أجل بناء الجدار

وتتساءل المحكمة فضلاً عن ذلك: هل تستطيع إسرائيل التذرع بحالة الضرورة من أجل إضفاء الصفة الشرعية على بناء الجدار؟

في هذا الشأن تذكر المحكمة بقرارٍ لها سابق، والذي اعتبرت فيه أن حالة الضرورة تشكل سبباً يعترف به القانون الدولي العرفي، ولا يمكن التذرع به إلا استثناءً، وضمن بعض الشروط المحددة بصورة ضيقة والتي يجب توفرها جميعاً [٣٥].

ومن هذه الشروط هو أن يكون الفعل المجرَّم قد شكَّل بالنسبة إلى الدولة الوسيلة الوحيدة لحماية مصلحة أساسية في وجه خطر محدق وآني. وبالنظر إلى الملف لم تقتنع المحكمة بأن بناء الجدار وفقاً للترسيمة المعتمدة يشكل الوسيلة الوحيدة لحماية مصالح إسرائيل ضد الخطر الذي تزعمه لتبرر هذا البناء. وإذا كان يحق لإسرائيل وحتى يتوجب عليها أن ترد على أعمال العنف الكثيرة والمميتة التي تستهدف سكانها المدنيين وذلك بقصد حماية حياة مواطنيها، فإن التدابير المتخذة يجب أن تبقى ملتزمة ومتوافقة مع القانون الدولي المطبق.

وإسرائيل لا تستطيع التذرع بحق الدفاع المشروع عن النفس أو بحالة الضرورة، كمبررٍ يستبعد عدم مشروعية بناء الجدار. وبالتالي تحكم المحكمة بأن بناء الجدار والنظام المقرون به مخالفان للقانون الدولي.

٥ ـ الآثار القانونية لهذه المخالفات

نظرت المحكمة بعدها في نتائج الخروقات من قبل إسرائيل للموجبات الدولية التي تقع على عاتقها. وانتهت المحكمة إلى ترتب مسؤولية إسرائيل بحسب أحكام القانون الدولي. ورأت بأن الآثار القانونية الناتجة من هذه المخالفات تختلف بالنسبة إلى إسرائيل عنها بالنسبة إلى الدول الأخرى، وأيضاً بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة.

---

(٣٥) L'affaire: Hongrie/Slovaquie, *C.I.J. Recueil* (1997), p. 40, par. 51.

أ ـ بالنسبة إلى إسرائيل

تلحظ المحكمة أن إسرائيل ملزمة بادئ ذي بدء باحترام الموجبات الدولية التي خالفتها، بفعل بناء الجدار، ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالتالي يتعين على إسرائيل أن تلتزم بالموجب الذي يقع على عاتقها والقاضي باحترام حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبالالتزام بجميع الموجبات التي تقع على عاتقها سنداً للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان. كما يتوجَّب عليها أن تؤمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة التي أصبحت تحت سيطرتها على أثر حرب ١٩٦٧.

ولاحظت المحكمة أن إسرائيل ملزمة بأن تضع حداً لخروقاتها للموجبات الدولية، والناتجة من بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتعين بالتالي على إسرائيل أن تتوقف في الحال عن أعمال بناء الجدار الذي هي بصدد إقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، في داخل هذه الأرض وعلى أطراف القدس الشرقية. وترى المحكمة أن وجوب توقف إسرائيل عن خرق موجباتها الدولية يقتضي تفكيك أجزاء من هذا الجدار والواقعة ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة في الحال، بما فيه البناء داخل وعلى أطراف القدس الشرقية. إن مجمل هذه النصوص التشريعية والتنظيمية المعتمدة من أجل إقامة الجدار يجب إبطالها أو إبطال مفعولها، عدا عن المواد المتعلقة بموجب التعويض الذي يجب على إسرائيل أن تؤديه.

وتلحظ المحكمة فضلاً عن ذلك أن إسرائيل ملزمة بتعويض كل الأضرار المسببة لكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وتذكر المحكمة باجتهادها الثابت، والذي بموجبه أن المبدأ الأساسي الذي يتحصل من مفهوم الفعل غير المشروع بالذات، هو أن «التعويض يجب أن يمحو ما أمكن كل نتائج العمل غير المشروع، وأن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه فعلاً لو أن العمل غير المشروع لم يرتكب»، وبالتالي فإن إسرائيل ملزمة بأن تعيد كل الأراضي وكروم العنب والزيتون وغيرها من الأراضي المصادرة من كل شخص طبيعي أو معنوي من أجل إقامة هذا الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي حال أن هذه الإعادة بدت عملياً مستحيلة، تلتزم إسرائيل بالقيام بتعويض الأشخاص المعنيين عن الضرر الذي أصابهم. وفي رأي المحكمة تلتزم إسرائيل أيضاً بالتعويض وفقاً لقواعد القانون الدولي المطبقة في هذا الشأن، على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين أصيبوا بضررٍ مادي مهما كان نوعه من جراء بناء هذا الجدار.

ب ـ بالنسبة إلى الدول الأخرى

تلحظ المحكمة أنه من بين الالتزامات الدولية المخروقة من قبل إسرائيل هناك الالتزامات ذات المفعول المطلق تجاه الكافة، وأن مثل هذه الالتزامات وبطبيعتها بالذات تهم كل الدول، ونظراً إلى أهمية الحقوق الإنسانية الواجبة الحماية، فإن كل الدول

يمكن أن تعتبر ذات مصلحة قانونية في أن تحترم هذه الحقوق(٣٦).

إن الالتزامات ذات المفعول المطلق التي خرقتها إسرائيل هي موجب احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما بعض الموجبات التي تعود إليه سنداً إلى القانون الدولي الإنساني. وفي ما يتعلق بحق تقرير المصير تذكر المحكمة باستنتاجاتها في قضية تيمور الشرقية(٣٧)، وتذكر بأن عدداً كبيراً من قواعد القانون الإنساني تشكل مبادئ لا يمكن خرقها في القانون الدولي العرفي. وتلحظ المحكمة أن هذه المبادئ تتضمن موجبات ترتدي في جوهرها صفة الإلزام تجاه الكافة. وتشير المحكمة فضلاً عن ذلك إلى الموجب المفروض على الدول الأعضاء في اتفاقية جنيف الرابعة والقاضي بوجوب الالتزام بتطبيق نصوصه وأحكامه.

وأيضاً فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ تاريخ ١٩٧٠/١١/٢٤، قد نصَّ بأن على كل دولة واجب المساعدة، سواءً متحدةً مع دول أخرى أو منفصلة، «على تحقيق مبدأ المساواة بين الشعوب وحقها في الحكم الذاتي، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، وأن تساعد منظمة الأمم المتحدة في تحمل مسؤولياتها المنصوص عنها في الميثاق في سبيل تطبيق هذا المبدأ..».

وفي قرارٍ للمحكمة قضت فيه بأن هناك عدداً من قواعد القانون الدولي الإنساني تطبق في حالة النزاعات المسلحة، وتعتبر حقوقاً أساسية بالنسبة إلى الشخصية الإنسانية، وبالنسبة إلى مقتضيات الطبيعة الإنسانية، فهذه الحقوق، تفرض على جميع الدول واجب تأمين احترامها سواء أكانت هذه الدول طرفاً في الاتفاقيات الدولية أم لم تكن(٣٨).

وكذلك فإن المادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال. ويستنتج من كل ذلك أن هناك التزاماً على عاتق كل دولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة، سواء أكانت طرفاً في النزاع أم لم تكن، بأن تعمل على تأمين احترام الالتزامات التي نصت عليها هذه الاتفاقيات.

وبالنظر إلى طبيعة وأهمية الحقوق والموجبات المذكورة، ترى المحكمة أن كل الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي الناتج من بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيه داخل وعلى أطراف القدس الشرقية. وهذه الدول ملزمة أيضاً بعدم تقديم المساعدة والمعونة من أجل الحفاظ على الوضع الناتج من هذا البناء.

فضلاً عن ذلك يعود إلى كل الدول أن تسهر على احترام شرعة الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن تسهر على إنهاء هذه الخروقات الناتجة من بناء الجدار، وعلى

(٣٦) «Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, arrêt,» *C.I.J. Recueil* (1970), p. 32, par. 33.

(٣٧) «L'affaire du Timor oriental,» *C.I.J. Recueil* (1995), p. 102, par. 29.

(٣٨) «Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires,» p. 257, par. 79.

مساعدة الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه بتقرير مصيره. فضلاً عن ذلك، فإن كل الدول الفرقاء في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٩٤٩/٨/١٢، ملزمة، عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أن تحمل إسرائيل على احترام القانون الدولي الإنساني المتضمن في هذه الاتفاقية.

ج ـ في ما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة

ترى المحكمة أخيراً أن منظمة الأمم المتحدة، وبصورة خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، ملزمان بمراعاة هذه الفتوى وأن يدرسا ما هي التدابير الجديدة التي يجب اتخاذها من أجل وضع حدٍ للوضع غير الشرعي الناتج من بناء الجدار ومن النظام الملحق به.

وترى المحكمة أن بناء الجدار من قبل إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة مخالف للقانون الدولي، ويجب أن يوضع من جديد في سياقٍ أعم، فمنذ العام ١٩٤٧ وهي سنة تبني القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة وإنهاء الانتداب على فلسطين، تكاثرت فوق أراضي الانتداب القديم العمليات المسلحة وأعمال العنف وتدابير القمع من دون تمييز.

وتلحظ المحكمة أن إسرائيل وكذلك فلسطين ملزمتان باحترام دقيق للقانون الدولي الإنساني، الذي من أهدافه الرئيسية حماية حياة المدنيين. إن الأعمال غير الشرعية التي نفِّذت والقرارات الوحيدة الطرف التي اتخذت من قبل هذا الفريق أو ذاك، في حين أنه في رأي المحكمة أن التطبيق بحسن النية للقرارات الدائمة الصادرة عن مجلس الأمن وبصورة خاصة القرارات ١٩٦٧/٢٤٢ و١٩٧٣/٣٣٨، من شأنه أن يضع حداً للوضع المأساوي.

وإن خريطة الطريق المصادق عليها بالقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ١٥١٥/ ٢٠٠٣ تشكل الجهد الأكثر جدة الذي من شأنه أن يبعث المفاوضات في هذا الشأن. وترى المحكمة أن من واجبها لفت انتباه الجمعية العامة التي توجه إليها هذه الفتوى، إلى ضرورة تشجيع هذه الجهود من أجل الوصول بأسرع وقتٍ ممكن، وعلى أساس القانون الدولي، إلى حلٍّ تفاوضي للمشاكل العالقة، وإلى تأسيس دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين بما يؤمِّن للجميع في المنطقة السلم والأمن.

رابعاً: في واجب الدول بعدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة

بعد عرض أهم فقرات وحيثيات الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وفور اطلاع الجمعية العامة للأمم المتحدة على مضمونها، صوتت الدول الأعضاء بتاريخ ٢٠/٧/ ٢٠٠٤ بأغلبية ساحقة (بموافقة ١٥٠ دولة ومعارضة ٦ دول وامتناع ١٠ دول عن التصويت) على مطالبة إسرائيل بالإذعان إلى أمر محكمة العدل الدولية والذي أشار إلى عدم شرعية بناء الجدار العازل.

كما طلبت الجمعية من الدول الأعضاء الالتزام بالمعاهدات التي تتضمن واجب «عدم الاعتراف بالأوضاع غير الشرعية التي تسببها بناء الجدار حول الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها داخل وحول شرق القدس وعدم تقديم المساعدة أو العون لبقاء الوضع الذي تسببه هذا البناء».

ونختم بالقول بأن على عاتق الدول والمنظمات الدولية التزاماً مفروضاً بعدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية غير المشروعة، والناجمة عن بناء الجدار، لأن عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة هو جزء أساسي من النظام الدولي العام(٣٩)، فبناء الجدار العازل يتصف بعدم المشروعية لأنه يمثل خروجاً لمن أتاها على ثلاث قواعد أساسية في القانون الدولي هي:

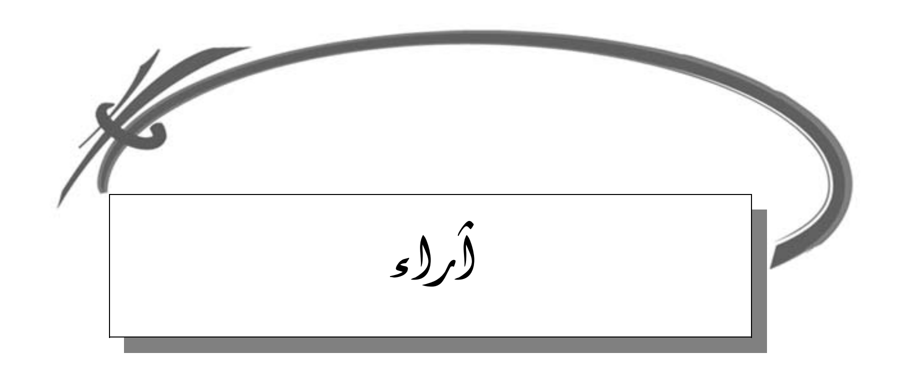
١ ـ إرادة المجتمع الدولي بعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في إطار العلاقات الدولية.

٢ ـ ضرورة احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

٣ ـ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ومن ثم فإن بناء الجدار العازل يعتبر تصرفاً غير مشروع، ومثل هذا التصرف، يعد مخالفاً للنظام العام الدولي. وطالما أنه غير مشروع يكون عدم الاعتراف جزاءً مباشراً لحالة عدم الشرعية التي تلحق بالتغيير الإقليمي المخالف للقانون الدولي، ومن شأنه أن يرتب عدة آثار تعطي لهذا الجزاء مضمونه المتميز ■

---

(٣٩) حول هذا الموضوع انظر: محمد سعيد الدقاق، **عدم الاعتراف بالأوضاع الاقليمية غير المشروعة: دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي** (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤).



آراء

التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية

هاني الدحلة

محام، ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن.

المقاومة هي عمل مشروع لتحرير الأرض والبلاد والسكان من الاحتلال، وهي أيضاً ما يمكن أن تقوم به الشعوب لتقرير المصير أو الاستقلال أو إزالة العدوان.

المقاومة بهذا الشكل أمر مشروع في جميع المواثيق والشرائع الإقليمية والدولية، لأن انتهاك حقوق الإنسان الذي تمارسه السلطات المحتلة يجعل المقاومة السلمية أو المقاومة المسلحة ضد هذه السلطات وسيلةً من وسائل العمل على إزالة الاحتلال، ووقف انتهاك حقوق الإنسان من قبل قواته، والتوصل إلى ردع العدوان، والعمل على تحرير الأرض وتقرير المصير.

أما الإرهاب فهو أعمال العنف التي تقع على المدنيين والممتلكات والمرافق العامة من قبل أناس يرغبون في إحداث خسائر في من يتصورون أنهم أعداؤهم تحت تأثير عقيدة أو ادعاء أو رغبة شخصية أو من قبل جماعة.

وقد اختلف الفقهاء والدول في تعريف الإرهاب، على أنني أعتقد أن تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب هو أقرب هذه التعريفات الى الواقع. لقد عرّفت الاتفاقية الإرهاب بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

وعرفت المادة المذكورة ـ في فقرتها الثالثة ـ الجريمة الإرهابية بقولها إنها: «أي جريمة ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أيّ من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها، ويعاقب عليها قانونها الداخلي».

وهكذا نجد أن هناك فرقاً واضحاً بين المقاومة والإرهاب، ومع ذلك فإن الدول المحتلة والاستعمارية والمستبدة تضع أعمال المقاومة تحت بند الإرهاب ـ كما نرى ذلك بوضوح في تصرفات الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية وحلفائهما في ما يتعلق بالمقاومة العراقية والفلسطينية واللبنانية. ويتبع ذلك مواقف هذه الدول لدى الأمم المتحدة في ما يتعلق بقراراتها التي تصدر في موضوعات لها علاقة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي، أو في أي موضوع يخص العرب والمسلمين.

إن قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تصدر لصالح الفلسطينيين والعرب يجري تجاهلها ولا تنفذ. والمذابح التي يتعرض إليها الشعب الفلسطيني يومياً، وهدم بيوته، وتخريب مزروعاته، واستخدام الطائرات والدبابات والصورايخ ضده كشعب أعزل لا تحرّك ساكناً، ولا تبرر اتخاذ قرار حتى بإدانة العدوان. لقد جعل الفيتو الأمريكي من الأمم المتحدة مهزلة لا تقوى على إنصاف شعب تنتهك حقوقه علناً كل يوم.

أما القرارات التي تصدر بحق العراق وسوريا فيجري تنفيذها بنصها وزيادة. إن العدوان الأمريكي وما يقوم به ضد شعب العراق، وما نتج منه من قتل المدنيين من شيوخ ونساء وأطفال، وهدم قرى ومدن على رؤوس سكانها، وتخريب البنية التحتية، وقطع المياه والكهرباء، وتخريب الطرق، وتسريح الموظفين ورجال الجيش والأمن، واستعمال الأسلحة الكيماوية والمحرمة دولياً.. ذلك كله أعاد العراق الى عهد ما قبل الحضارة. والضغوط التي تمارس على سوريا لصمودها ورفضها السير في ركاب الإمبريالية الأمريكية نوع واضح من الإرهاب الدولي وازدواج المعايير.

ذلك كلّه لا يعتبر إرهاباً، بل يسمى لدى بعض الدول والهيئات دفاعاً عن النفس، ودفاعاً عن الشرعية الدولية، ما يدلّل على المدى الذي وصلته الأمم المتحدة والعالم من الانحدار في المفاهيم أدى الى تفشي الإرهاب بدلاً من القضاء عليه.

وما التفجيرات التي حدثت في عمان ضد المدنيين الأبرياء سوى مظهر من مظاهر المفاهيم الإرهابية المنحرفة التي خلفها الإرهاب الدولي، مع أن الرد على الإرهاب الدولي والاحتلال يكون بالمقاومة المشروعة للاحتلال وضد قوات الاحتلال. والمقاومون الشرفاء ملتزمون بحصر الرد في قوات الاحتلال ومراكزه، والابتعاد عن الإضرار بالمدنيين. فالمدنيون لهم الحماية والأمن بموجب الشرائع والمعاهدات الدولية كافة.

إن المعايير المزدوجة التي تطبقّها الولايات المتحدة وحلفاؤها، والتي جرّت الأمم المتحدة وراءها في طريق تطبيقها ـ فأصبحت عنواناً سيئاً لهذه الفترة من تاريخ الأمم المتحدة ـ تعتبر انتهاكاً صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وبخاصة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن محاربة الإرهاب تتمّ بالقضاء على أسبابه، ومعالجة هذه الأسباب بروح من العدل

والمساواة، وإعطاء الحقوق لأصحابها ـ لا بالإصرار على إرهاب الشعوب وتدميرها لإذلالها وإخضاعها للمطالب الأمريكية والإسرائيلية بالقوة.

إننا من منطلق الحرص على الشفافية والنزاهة في تطبيق الاتفاقيات الدولية، والقوانين المرعية ذات العلاقة بالحريات ندعو الجميع شعوباً وحكوماتٍ إلى إعادة النظر في هذه المواقف والإجراءات، وإلى الالتزام بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى توصية المؤتمر القومي العربي لسنة ـ ٢٠٠٥ ـ والذي قرر وضع قائمة أولية للإرهاب ـ في مقدمتها:

ـ الإدارة الأمريكية.

ـ الحكومة البريطانية.

ـ الكيان الصهيوني العنصري.

ويكلف المؤتمر الهيئة التنفيذية باستكمال قائمة الدول الإرهابية، ووضع قائمة للإرهابيين من الأشخاص والمنظمات بناء على الضوابط والمعايير التي حددها، ومكاتبة المنظمات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة باعتماد القائمة الأولية والقائمة التي تليها، وباتخاذ الإجراءات القانونية التي يتطلبها ذلك، وتعميم هذه القوائم على المنظمات والشخصيات العربية والدولية من أجل اعتمادها.

وتعتبر هذه التوصية نقلة نوعية عربية في تحديد الإرهاب والإرهابيين. ونرجو أن تكتمل بوضع دول وأسماء أخرى من الإرهابيين العالميين.

ولإعطاء الموضوع بعداً تاريخياً لا بد من الإشارة إلى موقف دول العالم المختلفة من قضايا المقاومة والاحتلال، وكذلك موقف الفقه والقانون الدولي حول الموضوع نفسه. لقد أجمع الفقهاء وأساتذة القانون على أن مقاومة الاحتلال في جميع البلاد التي تعرضت للاحتلال هو عمل سياسي، واعتبرت بالتالي الجرائم الواقعة على القوات المحتلة أو على رعايا الدولة المحتلة جرائمَ سياسية، وبخاصة إذا لم يكن القصد منها الحصول على منفعة مادية، بل إضعاف العدو والانتقام منه أو إلحاق الضرر به أو بأفراده.

وعلى رغم وجود خلافات في الرأي حول كون الجرائم الواقعة على قوات العدو العسكرية أو السلطات المحتلة وحدها هي التي تعتبر جرائم سياسية، أما الجرائم الواقعة على المدنيين من أفراد العدو فلا تعتبر جرائم سياسية، فإن العديدين من شراح القانون الجزائي لم يفرقوا بين الاعتداء على أفراد السلطات المحتلة سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين. واعتبرت هذه الجرائم واقعةً على العدو لإلحاق الضرر به وإضعافه والانتقام من

أعماله، وبخاصة عندما يقوم جيش الاحتلال أو أفراده أو بعض المدنيين من رعايا الدولة المحتلة بقتل المدنيين واعتقالهم وهدم بيوتهم، والاعتداء على حقوقهم وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة.

وقد حكمت المحاكم الفرنسية والبلجيكية وغيرها من محاكم الدول الأوروبية التي احتلت أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل القوات الألمانية النازية بأن جرائم قتل رعايا دولة الاحتلال هي جرائم سياسية، وحكمت بعقوبات مخفّفة عليها بعد انتهاء الحرب. أما أثناء الاحتلال فكان المقاومون يحاكمون أمام المحاكم العسكرية الألمانية، وكانت تنزل بهم أقصى العقوبات، ومن جملتها أحكام الإعدام في قضايا القتل وتخريب المواصلات ونسف الجسور ـ وغير ذلك من الأمور. أما بعد التحرير فقد انقلبت المحاكمات لتعقد ضد المتعاونين مع جيش الاحتلال. ومع ذلك فقد حكمت بعض المحاكم بأن هذه الجرائم سياسية رغم أنها كانت تنعت بجرائم الخيانة. وحكم بعض المتعاونين بالموت، وأشهر هؤلاء الماريشال بيتان الذي عينه النازيون حاكماً لفرنسا، وتعاون معهم في حكم فرنسا أثناء الاحتلال.

ومن الطريف أن نذكر هنا أن المحاكم الإسرائيلية دأبت على اعتبار قيام الإسرائيليين بقتل المواطنين العرب عملاً سياسياً، وتعتبر هذه الجرائم سياسية، وتحكم فيها بأحكام مخففة، ولا يلبث أن يشملها العفو. وكمثال على ذلك فإن الصهيوني الذي قتل ستة عمال عرب كانوا ينتظرون على محطة الباصات للركوب قد حكم عليه بالاعتقال المخفف لمدة عشر سنوات، وتمّ الإفراج عنه قبل انتهاء المدة.. ومثل ذلك كثير من القضايا.

أما الذي أحرق المسجد الأقصى فقد اعتبر مختلاً عقلياً، ولم يحاكم، وأفرج عنه بعد قضاء عدة أشهر في مستشفى. وذلك ما حصل مع المستوطن الذي أطلق النار على ستة من سكان الخليل وأصابهم بجروح خطيرة، حيث أطلق سراحه لإصابته بمرض نفسي، كما ذكر عند إطلاق سراحه.. بل إن بعض الجنود الذين أطلقوا النار، وقتلوا النساء والأطفال حكم عليهم بالحبس يوماً واحداً أو شهراً، ما يدل على استهتار بالغ بحياة الفلسطينيين العرب مقابل حرص بالغ على حياة المستوطنين اليهود، بل إن اليهودي الذي يقتل عربياً أو أكثر يعتبر بطلاً، وتقام له حفلات التكريم ويطلق اسمه على الشوارع!

لقد سبق لأوروبا كما أشرنا أن قاست الأمرين من الاحتلال النازي أثناء فترة الحرب العالمية الثانية. وفي تلك المرحلة كانت المقاومة المسلحة مشروعة في أوروبا كلها، ولم يكن ينظر إليها على أنها إرهاب. وفي هذا السياق جرى تقنين حق الشعوب في المقاومة ومكافحة الاحتلال في ميثاق الأمم المتحدة، حتى أن الفرنسيين كانوا يعتبرون معيار المشاركة في الحياة السياسية بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥ مرتبطاً بالدور الذي لعبه

الأشخاص في مقاومة النازية، وكم نازياً قتلوا سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين.

وفي المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الاستقطاب بين معسكرين مختلفين، كان المعسكر الاشتراكي خلال هذه المرحلة يدافع عن حركات التحرر الوطني وحقها في الكفاح المسلح، في حين اعتبر المعسكر الغربي هذه الحركات أعمال إرهاب.

أما المرحلة الثالثة، وهي ما بعد سقوط الشيوعية وسيادة قيم الغرب، فقد أدين الكفاح المسلح، واعتبر من أعمال الإرهاب، ما يدل على أن مفهوم المقاومة أو الإرهاب هو مفهوم نسبي لا يرتبط بمعايير أخلاقية معينة، ويجري تفسيره من قبل الدول كل بحسب مصالحها.

وهكذا أضحت هناك ازدواجية في المفاهيم تسمح بالقتل إذا كان لمقاومة الاحتلال أو تدينه باعتباره عملَ إرهاب، لأنه يؤثر في الأمن والاستقرار في الأراضي المحتلة أو في الدولة المحتلة. وهكذا اختلطت الأمور، ولم يعد من السهل الوصول إلى تعريف جامع أو متفق عليه في هذا الشأن.

لقد أثار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين والجولان وسيناء وجنوب لبنان الكثير من القضايا المتعلقة بالمقاومة ــ كما نسمّيها ــ أو أعمال العنف والإرهاب كما تسميها إسرائيل. وقد أشار عدد كبير من المحامين ومنظمات حقوق الإنسان إلى الحالة في الأراضي المحتلة التي يتمّ فيها فرض نظام الحكم العسكري الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧، والعدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين الذين قدموا للمحاكمة أو اعتقلوا، وأعمال التعذيب، وهدم البيوت، وانتهاك حقوق الإنسان التي تمارسها سلطات الاحتلال بقسوة واستمرار.

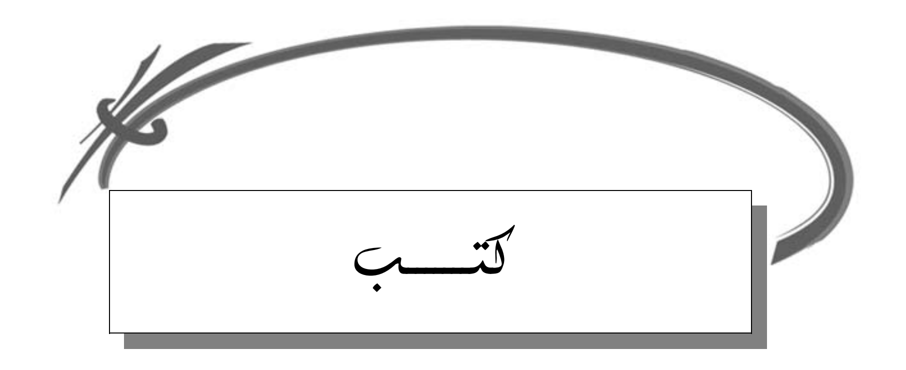
وقد أقرّ المجتمع الدولي من فترة طويلة بأن نظم لاهاي جزءٌ من القانون الدولي العرفي، كما إن المجتمع الدولي يعتبر أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق تمام الانطباق على الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وذلك بصفة أساسية، لأن الاتفاقية تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص الخاضعين لاحتلال عسكري بغض النظر عن ادعاءات السيادة. وأوضحت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي أن اتفاقية جنيف بكاملها تسري على الأراضي المحتلة. وكثيراً ما أدانت أعمالاً للسلطات الإسرائيلية باعتبارها خرقاً للاتفاقية.

ولئن كانت اتفاقية جنيف الرابعة تأذن بإنشاء محاكم عسكرية في الأراضي المحتلة لمحاكمة مرتكبي المخالفات الأمنية، فهي تحدّد كذلك معاييرَ دنيا معينة لعملها، منها أن تكفل منح المتهم حداً أدنى من الحقوق في كل المراحل منذ إلقاء القبض عليه حتى الحكم النهائي، وأن يمنح حق الاستئناف.

وذكرت أيضاً ضمانات تفصيلية للمحاكمة العادلة في عدد من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وهي تستقي مادتها من أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة، ومما يتصل بتلك المعايير المعترف بها دولياً المتضمنة معاهدات حقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦، والذي بدأ سريانه عام ١٩٧٦. وقد وقعت عليه إسرائيل في عام ١٩٦٦، لكنها لم تصدّق عليه. كما وقعت عليه الأردن عام ١٩٧٦ وصادقت عليه، ولكنها لم تنشره في الجريدة الرسمية.

ومع ذلك فبموجب القانون الدولي العرفي المقنن حديثاً في اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات، فإن الدول الموقعة عليه ملتزمة بالامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تعطل هدف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغايته، وبما هو ذو صلة كذلك مقتضيات مجموعة المبادئ الصادرة عن الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن، وهي مجموعة من المعايير المعترف بها دولياً أقرتها بإجماع الآراء الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٨/١٢/٩.

وأخيراً فإننا نعتقد أن المقاومة حقّ للشعوب تؤكده جميع الشرائع والمعاهدات الدولية، وأن لا علاقة لها بالإرهاب.. وأن مكافحة الإرهاب لا تتمّ بالوسائل الأمنية كما يتصور البعض، بل بالقضاء على أسباب الإرهاب، وبانتهاج سياسة العدل والديمقراطية والحرية وحق تقرير المصير.. وبالتكاتف والتعاون بين الدول والشعوب، لأن ذلك وحده يؤدي إلى بناء عالم يقوم على دعائم الحرية والعدل والمساواة والسلام ■



كتــــب

هانز بليكس

نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ٢٨٨ ص.

صباح ياسين

معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

ثمة حاجة ـ ابتداء ـ إلى وضع علامات فارقة تدل على المسافة بين فضيلة الاعتراف، ونقد الواقعة، إذ إن الشعور بالمرارة والحسرة إزاء ما حدث تجاه العراق منذُ عام ١٩٩١ ولغاية احتلاله عام ٢٠٠٣ لا يسدّ الثغرة، أو يبرر حيازة موقف الصمت.

فالكارثة تتعدى حدودها الأخلاقية والجغرافية، وتستدعي إخضاع الأفكار، ثُمّ الوقائع لمحاكمة عادلة، إذ إن انهيار سلطة الحقّ قد مهد لتلك الأفعال الشريرة التي بررت قتل وتدمير المدنية في بلاد الرافدين، بل في تسويغ امتياز القوة الغاشمة على قيم الحرية والعدالة.

وخطاب التوبة، إذا صحّ التعبير، الذي بدأ يعلو هنا وهناك، تجاه ما حصل ضدّ العراق خطاب متسلح في الوقت ذاته بالشجاعة ليؤسس مراجعة تاريخية وموثقة لتداعيات مسلسل الأحداث التي أوصلت الأوضاع إلى حافة الهاوية، حيثُ سوغت الولايات المتحدة عملها العسكري الواسع ضدّ العراق عام ٢٠٠٣ بحجة إزالة أسلحة الدمار الشامل. وهي تعرف قبل غيرها أن هذه القصة قد كتبت لها أكثر من خاتمة، بل إنها قصة قد تطلب الأمر أن تكتب لها خاتمة جديدة، خاتمة تسمى وببساطة: احتلال العراق وتدمير كيانه وتمزيق وحدته وإشاعة الفوضى فيه.

وفي هذا الإطار جاء كتاب **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش** لمؤلفه الدكتور هانز بليكس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للتحقيق والمراقبة والتفتيش (الأنموفيك) والذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية مؤخراً، ليكمل حلقات المشهد العراقي الذي كانت ذروته في احتلال بغداد عام ٢٠٠٣ وعلى الطريقة ذاتها التي دخل بها هولاكو إلى مدينة الرشيد عام ١٢٥٨، وليعاد مشهد تدمير الحضارة مرة أخرى،

وكان قدر بغداد هو أن تدفع ثمن بعثها المتجدد وامتيازها الفكري والحضاري.

وهذا الكتاب هو أكثر من شهادة شخصية يقدمها مسؤول أممي كلف من قبل المنظمة الدولية، الأمم المتحدة، ليقود فريق من الموظفين التنفيذيين لتطبيق جانب من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بشأن نزع سلاح العراق.

فقد قدم هانز بليكس وثيقة تاريخية بالغة الأهمية تكشف حزمة من الحقائق المذهلة عن طريقة إدارة الصراع داخل مجلس الأمن من قبل القوة الرئيسة المهيمنة، الولايات المتحدة الأمريكية، ثُمّ أسلوب استخدام سلطة مجلس الأمن لجلد دول العالم الخارجة عن الطاعة، طاعة السياسة الأمريكية، كذلك طرائق صناعة الأزمات وتدويلها وتسويقها، ثُمّ توظيفها لتحقيق أهداف مضمرة، هي في الغالب أهداف السياسة الأمريكية ذاتها تجاه العالم.

لحظة الحقيقة

في ثنايا هذا الكتاب «لحظات حقيقة» قدمها هانز بليكس في صياغة لغوية محايدة، ولكنها دقيقة وهادفة للتعبير عن سلسلة من الوقائع التي عاشها ميدانياً خلال عمله في العراق.

والكاتب لا يعرض تفصيلات الصراع الذي كان محتدماً بين العراقيين من جهة، وفي الجهة الأخرى الولايات المتحدة التي وجدت من القرارات الدولية حصاناً تمتطيه للوصول إلى غايات أبعد من مضمون القرارات ودلالاتها فحسب، وإنما قدم الرواية الصادقة عن رغبة الولايات المتحدة في تدمير العراق، وليس في نزع أسلحة الدمار الشامل التي يفترض أنها بحوزته.

هذا الكتاب، في الوقت الذي يعرض فيه تداعيات الأحداث منذُ تولي مؤلفه المسؤولية لقيادة فرق التفتيش، يتابع الوقائع ويحللها ويعرضها كشاهد أيضاً، وهو بذلك يوثق جوانب معركة محتدمة بين طرفين، ليس العنصر الحاسم فيها هو إظهار تفوق واقتدار هذا الطرف على خصمه، بل ما تحمله نيات طرف ضدّ الآخر. وهي النيات التي صاغت، بالإضافة إلى عوامل أخرى، المبررات لاتخاذ القرار بغزو العراق واحتلاله، وهي قصة قابلة للتكرار أيضاً في أكثر من مكان.

والعناصر الأساسية متوفرة وقابلة للاستخدام، إذ يكفي بضعة قرارات صادرة من مجلس الأمن، ومتسمة بالتداخل والتعقيد، ووجود سلطة مهيمنة فوق سلطة مجلس الأمن، وفي المقابل تفكك وانحسار في الرأي العام الدولي. كُلّ ذلك هو الطريق المعبدة والمفضية لصياغة واقعة جديدة مماثلة لما حدث للعراق، حتّى وإن اختلف التوقيت وطبيعة مسرح الأحداث وصياغة الخاتمة.

وكشاهد على ما حدث يبدأ الدكتور بليكس برواية ما حدث بعد ظهر يوم

الأحد ١٦ آذار/مارس من عام ٢٠٠٣، وليلخص ما آلت إليه السياسة الأمريكية تجاه العراق وعزمها على غزوه وإبطال كُلّ ما أنجزته اللجنة المختصة بالتفتيش. (وعلى الرغم من أن اللجنة المختصة بالتفتيش كانت تعمل بكامل فعالياتها، وعلى الرغم من تعاطي العراق المرن مع الوضع ونيته السماح لها بالوصول إلى المواقع المبتغاة بأقصى سرعة، إلا أن الولايات المتحدة بدت مصممة على استبدال لجنة التفتيش بجيش غاز)..

ولذلك يتوصل المؤلّف إلى الإجهار بالقناعة حول تصميم الولايات المتحدة على شنّ الحرب وغزو العراق: «أما استنتاجي الخاص، فتمثل ويتمثل دائماً بأن العمل المسلح الذي جرى كان متوقعاً، ولكنه لم يكن قدراً محتوماً لا يمكن الرجوع عنه».

مهمة مثيرة

وفي فصول الكتاب يروي بليكس تفاصيلَ عن خلفيات اختياره لرئاسة لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، ويوثق جولات الحوار التي أجراها مع ممثلي الحكومة العراقية. وعلى رغم التقدم الذي أحرزته تلك المباحثات، إلا أن المطبخ الأمريكي كان يعمل بشكل عاجل لإعداد خطط الحرب والغزو. ويشير المؤلّف إلى تسريب الصحافة الأمريكية لتفاصيل عن العمل العسكري المزمع في الوقت الذي تصعّد فيه السياسة الأمريكية من خطابها المتشدد تجاه العراق وتستعجل لجان التفتيش، وتتّهمها بمجاملة العراقيين. وفي الوقت ذاته تعمل في إطار مجلس الأمن على إصدار القرارات المتلاحقة التي تضيق الخناق على العراق، وتعقد مشكلة الوصول إلى اتفاقات مقبولة من جميع الأطراف.

ويحدد بليكس منتصف آب/أغسطس عام ٢٠٠٢ بداية لتصاعد المؤشرات عن إمكانية قيام عمل عسكري أمريكي – بريطاني ضدّ العراق. وفي شهر أيلول/سبتمبر تمّ نشر التقرير المثير للجدل المعروف باسم: «استراتيجية الأمن القومي»، والذي يخلص إلى مفهوم «التحرك العسكري الاستباقي». وهذه الإشارات التي تتكرر في مشاهدات المؤلّف عن تلك المرحلة تشكل محوراً يستحق الدراسة والبحث المعمقين، فالادّعاءات الأمريكية عن وجود أسلحة الدمار الشامل أو العلاقة مع تنظيم القاعدة، جميعها تمّ تفنيدها من قبل مسؤولي الإدارة الأمريكية ذاتهم، والأمر الذي تصمت حوله الإدارة هو قرارها بشأن احتلال العراق والأهداف المضمرة بشأنه.

وإن كُلّ التفاصيل المتعلقة بنزع أسلحة العراق ذات الكتلة التدميرية الشاملة، منذُ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، وما تبعه من قرارات ذات صلة بالموضوع ما هي إلا محاولة لتعبيد الطريق نحو تمكين أمريكا من الوصول إلى العراق عبر إسقاط نظامه الوطني واحتلاله. ومن

يعد قراءة القرار ٦٨٧ مجدداً يجد أن صياغته تمت بطريقة شديدة التعقيد والتداخل حيثُ تقود إلى بناء شبكة عنكبوتية معقدة تشل أي مشروع أممي أو إقليمي، أو حتّى أي قرار عراقيّ للخروج من الشبكة، وتبقيه في حالة من عدم الاستقرار والاختلال، والتي مهدت، مضافاً إليها سنوات الحصار القاسية على الاقتصاد العراقي وعلى كُلّ مرافق الحياة، للوصول إلى لحظة اقتحام القوات الأمريكية لسياج مدينة صفوان جنوب أم قصر، واندفاعها للوصول إلى بغداد، ومن ثُمّ احتلال العراق.

إن الفصول الستة الأولى من الكتاب تقدم تمهيداً لفكرة «حافة الهاوية» التي صممها الرئيس الأمريكي، ونفذ حلقاتها الأساسية في تحريض دول العالم على العراق، وبالتالي العمل على كسب الحلفاء للمشاركة معه في العمل العسكري متجاوزاً قصة التوجه نحو مجلس الأمن للحصول على قرار بشأن الحرب.

وحتى بريطانيا، الحليف الأساسي للولايات المتحدة في إطار ملف العراق، اختارت الانتظار والعمل من خلال لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، ولكن يبدو أن العمل المصمم للعراق هو استمرار إحراجه دولياً، وتبقيح قرارات قيادته، وتحويل التهمة المؤقتة بشأن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتي يفترض أن يتسلمها مجلس الأمن بتكليفه لجاناً متخصصة لإنجاز المهمة.. تحويل تلك التهمة إلى وسيلة إدانة تبرر الغزو.

وقد أثبتت الأيام اللاحقة أن كُلّ المشاكل التي أثيرت، والضغوط التي مورست كانت تستهدف ليس فقط الوصول إلى حافة الهاوية، بل دفع العراق إلى الهاوية، وهذا ما تحقق خلال الغزو والاحتلال والتدمير اللاحق للبنية التحتية وتمزيق العراق وتفكيكه.

قصص مزيفة

ربما لا يتوفر عند أي باحث يسعى لتوثيق الأسابيع التي سبقت تنفيذ قرار غزو العراق من وثائق ومعلومات أكثر مما توفر لدى الدكتور بليكس. فقد كان في قلب الأحداث، سواء بعلاقته بالأمين العام للأمم المتحدة أو بالجانب العراقي، كما أنّه كان موجوداً في وسط دائرة الأحداث والمناقشات ضمن مجلس الأمن. وكان عليه أن يواجه ضغوطات الولايات المتحدة وبريطانيا، وأن يقف بوجه موجة عاتية من المطالب شبه المستحيلة لتقديم إقرارات من لجنته تتوافق مع دعاوى أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية، وبشكل خاص حين يتبنى السياسيون المعلومات غير المؤكدة المقدمة من تلك الأجهزة.

ولقد أشار بليكس إلى ذلك بصراحة حين قال: لقد أدركت خطر أن تقوم وكالات الاستخبارات بالغوص في الأمور على نحو يفوق احتمالها، فإذا أخفقت في

التقرير عن أمر معين تبين لاحقاً أنّه يشكل خطراً أو يؤدي إلى كارثة، فإنها هي التي ستتحمل مسؤولية الخطأ.

وإذا بالغت، في المقابل، بالتقرير عنه، فهي لن تتعرض إلى الكثير من الانتقادات، لا بل يكمن الخطر في أن هذه التقارير المخابراتية لن تخضع إلى قراءة نقدية كافية من قبل صانعي القرار وواضعي السياسة، في حين أن المحكمة بحدّ ذاتها تنعم النظر في الأدلة التي يقدمها إليها المدعي، وذلك قبل الحكم على أحدهم بالسجن.

وحدث ما توقعه الدكتور بليكس، بل أكثر من ذلك حين ورّطت وكالة الاستخبارات المركزية وزير الخارجية كولن باول بحمل معلومات مضللة وكاذبة وليعلنها خلال خطابه في مجلس الأمن، وليرفع قنينة صغيرة مدعياً أنها تحتوي على مواد كيماوية يمتلكها العراق كافية لقتل سكان مدينة بحجم مدينة نيويورك، ثُمّ ليقدم أشرطة وصوراً مسجلة لمحادثات وتحركات لسيارات عراقية تحت دعوى أنها تقدم أدلة على مواصلة إخفاء العراقيين لمعدات ومواد محظورة.

وقد تأكد لاحقاً زيف كُلّ تلك الادعاءات، ما دفع وزير الخارجية السابق كولن باول إلى أن يصرح بعد مغادرته منصبه بأن وكالة الاستخبارات المركزية قد ضللته، وأنه يأسف لما ادعاه في مجلس الأمن، وأن ذلك وصمة عار في تاريخه الشخصي.

ولا شكّ في أن ما قدمه المؤلّف، كشاهد على الوقائع التي سبقت تنفيذ خطة غزو العراق، يتوافق مع ما عرضه في الوقت ذاته باعتباره مسؤولاً عن جانب من الإجراءات التنفيذية في إطار برنامج نزع أسلحة العراق. وهذه المهمة المزدوجة التي قام بها الدكتور هانز بليكس في كتابه **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش** تشكل قاعدة متينة من المعلومات والوثائق التي تمثل مرجعية ذات صدقية عالية لإعادة رسم وقائع الأحداث.

ولا بُدَّ من القول هنا إن المؤلّف كان حريصاً على التعبير عن مواقفه الشخصيّة بين السطور إزاء ما حدث، وكان منصفاً في تعامله مع الوقائع والأحداث. وربما سيكشف المستقبل أن كُلّ الحجج والذرائع التي وظفت من أجل تبرير غزو العراق وتدميره كانت تصمم على طريقة صناعة لعب الفيديو الالكترونية، وأن إخراجها تمّ هذه المرة في قاعتيَ الهيئة الدولية، الأمم المتحدة ومجلس الأمن.. القاعتان اللتان يفترض أن ترعيا السلام، وتحميا الشعوب، وتحققا العدالة.

في ختام الكتاب، وفي الفصل الذي يتحدث فيه المؤلّف عن «ما بعد الحرب: أسلحة اختفاء شامل»، يقول: ولكن وجود الأسلحة المحظورة التي تمّ تأكيد وجودها أمام العالم أجمع واعتبارها المبرر الأساسي للحرب لم يتأكد، إذ لم يتم العثور عليها بكل بساطة في أي مكان.

ولكن لدى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تفسيراً آخر يكشف في ثناياه عن الأهداف المضمرة ضدّ العراق، بعيداً عن قصص الأسلحة وغيرها، حين يقول جورج بوش في مقابلة تلفزيونية عام ٢٠٠٣: «ما من فرق حقيقي ما بين امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل، وما بين نيته المحتملة لاستحواذها، ففي كلتا الحالتين إن العالم في أفضل حال من دونه، وإنه كذلك بالفعل».

وأخيراً، فقد أدلى الدكتور هانز بليكس بروايته، وكشف فيها عن الكثير من الوقائع والحقائق. وفضح عجز المؤسسة الدولية ــ الأمم المتحدة ومجلس الأمن ــ عن مواجهة الهيمنة الأمريكية. وقال بصوت واضح، ومن دون لبس إن نيات ومصالح سياسية دولية، غير قصة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، هي التي كانت تقف وراء برنامج احتلال العراق. وإن الذين سعوا نحو إفشال عمل اللجنة هم الذين خططوا برنامج تداعي الأزمة وصولاً إلى نهايتها المأساوية بالغزو.

وحين يوضع هذا الكتاب القيم في المكتبة إلى جانب كتب أخرى تناولت قصة العراق، فإن فراغاً سينتظر كتباً أخرى على مؤلفيها أن ينظروا إلى شجاعة الدكتور هانز بليكس، وإلى استحقاق العدالة الذي لن يغيب طويلاً ■

Daniel Benjamin and Steven Simon
The Next Attack: The Failure of The War on Terror and a Strategy For Getting it Right
(New York : Times Books, 2005). xvii, 330 p.

الهجوم القادم: فشل الحرب على الإرهاب والاستراتيجية الفضلى

كميل حبيب

أستاذ العلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.

مع تصاعد الهجمات الإرهابية، لا بُدَّ من إعادة تقويم شاملة للحرب الأمريكية على الإرهاب الدولي. إذ تبدو الإدارة الأمريكية المقبلة بحاجة الى فهم طبيعة التحدي، كما أنها بحاجة الى استخلاص العبر من استراتيجية الرئيس بوش حتّى تتمكن من وضع خطة عقلانية وواقعية لتحقيق إنجازات أفضل. في هذا السياق، لا بُدَّ من طرح أسئلة أساسية: إلى أي مدى شكّلت الأحداث التي تلت ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حرباً بين واشنطن وخلايا الإرهاب الدولي؟ ما هي جدّية التحدّيات وما هي الخطة المعاكسة لدرئها؟ وكيف يمكن التنسيق بين المصالح الاقتصادية والعسكرية التي تضع خططها مراكز قوى متعدّدة داخل الولايات المتحدة؟

مما لا شكّ فيه أنّه ليس من السهل الاستفادة من تجربة إدارة الرئيس بوش في مكافحة الإرهاب الدولي. فنادراً ما أعلنت تلك الإدارة عن أخطاء ارتكبتها. فالتصريحات الصادرة عن البيت الأبيض بشأن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان قد زادت من شكوك الإعلاميين وصانعي الرأي العام في تقييمهم لأداء تلك الإدارة على الساحة الدولية.

أصدر دنيال بنيامين وستيفن سيمون عام ٢٠٠٢ كتاباً قيّماً تحت عنوان *The Age of Sacred Terror* أو **عصر الإرهاب المقدّس**، ويدور حول خطر الإرهاب الدولي وجهود إدارة الرئيس كلينتون في التعاطي مع ذلك الخطر. كما يتناول الكتاب بالتفصيل منظمة القاعدة والإسلام الراديكالي. حصل الكتاب المذكور على شهرة واسعة في الأوساط الفكرية المتابعة كون المؤلفين شغلا منصب العضوية في مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس كلينتون.

أما في كتابهما الجديد **الهجوم القادم**، فيعلن بنيامين وسيمون أن الولايات المتحدة تخسر الحرب على

الإرهاب بسبب الخلفية الإيديولوجية لإدارة الرئيس بوش. ويعتقد المؤلفان أن السياسة الأحادية الجانب، والتصاريح النارية، واحتلال العراق ساهمت في تصاعد شعبية الإسلام الراديكالي المعادي للسياسة الأمريكية.

ذلك أن تنظيم القاعدة لم يَعُدْ منظمة محصورة في جبال تورا بورا، بل أصبح حركة دولية لها آلتها الإعلامية التي تساعدها على توليد إرهابيين جدد. ومن دلالات إخفاق إدارة الرئيس بوش في مكافحة الإرهاب الدولي، يورد الكاتبان ما يلي:

١ ــ حيثيات الحرب على العراق لم تكن صادقة أو دقيقة في ما يخصّ امتلاك صدام حسين أسلحة الدمار الشامل.

٢ ــ لم تكن واشنطن مستعدة لمواجهة تحديات ما بعد الحرب في العراق كإعادة الإعمار والمقاومة والتحول السياسي نحو الديمقراطية.

٣ ــ تصاعد العداء للسياسة الأمريكية في العالم الإسلامي.

٤ ــ تزايد الانتقاد الدولي لكيفية معاملة واشنطن للأسرى «الإرهابيين».

وتقابل دلالات الإخفاق هذه طبعاً إشارات دامغة على نجاح إدارة الرئيس بوش في حربها على الإرهاب. يذكر الكتاب من تلك الإشارات ما يلي:

١ ــ قتل أو اعتقال معظم قادة القاعدة.

٢ ــ إلغاء نظام طالبان في أفغانستان.

٣ ــ ترافق سجن صدّام حسين وأعوانه في السجن مع نجاح واشنطن في تنظيم انتخابات حرة.

٤ ــ نجاح المملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب على أراضيها بعد أيار/مايو ٢٠٠٣، وتمّ تحقيق ذلك الإنجاز بمساعدة واشنطن.

٥ ــ تمكن أجهزة الأمن الباكستانية من مواجهة الإرهابيين.

لا بُدَّ للباحث من إجراء مقارنة بين الإنجازات والإخفاقات في عملية تقويمية لسياسة الرئيس بوش في مكافحة الإرهاب الدولي، غير أن بنيامين وسيمون يبتعدان عن كُلّ ذلك، ويحصران بحثهما في مناقشة تطور «الحالة الجهادية» بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبخاصة في ما يتعلّق ببروز إرهابيين جدد مسؤولين عن تفجيرات مدريد ولندن. ويتضمن الكتاب أيضاً مناقشة «الجهاد في عصر العولمة». فالحالة الجهادية، في رأي المؤلفين، قد تخطت الحدود الإثنية والوطنية للمسلمين في كُلّ أنحاء العالم الذين ينتابهم شعور «الخطر على المصير».

أما المسألة الأساسية التي قدمها المؤلفان فهي التالية: وفّر الاحتلال الأمريكي للعراق قاعدة جديدة لانطلاق الإرهابيين إلى دول مجاورة كما حصل في الأردن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد منح ذلك الاحتلال زخماً قوياً لتنظيم القاعدة، وأضعف من تأييد بعض دول العالم لسياسة واشنطن.

إن طروحات المؤلفين حول الإسلام الراديكالي ومستقبل العراق لا تناقض ولا تختلف عما قدّمه ريتشارد كلارك (Richard Clarke) في كتابه *Against All Enemies* (**ضدّ كُلّ الأعداء**) الذي صدر عام ٢٠٠٤، أو ما تضمّنه كتاب مارك سايجمان (Marc Sageman) وعنوانه *Understanding Terror Networks* (**فهم شبكات الإرهاب**). أضف إلى ذلك كُلّه أن التعميم لم يعدْ جائزاً في مناقشة الإسلام الراديكالي، وكأن الأمر يعني كُلّ مسلمي العالم. فالمسلمون بأكثريتهم الساحقة لا يؤيدون الإرهاب، ولا يثقون بأسامة بن لادن، ولا يعتقدون أن العمليات الانتحارية التي تستهدف مدنيين يمكن تبريرها كوسائل دفاع عن حقوق المسلمين. وفي رأينا أن المفكر الغربي مدعو لاستقاء معلوماته عن الإسلام من حكمائه ودارسيه. من جهة أخرى، لا بُدَّ للمفكرين المسلمين من ترجمة كتبهم إلى اللغات العالمية لإفهام الغربيين حقيقة الإسلام الذي يتعرّض اليوم الى أبشع أنواع التشويه. وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى كتاب الدكتور عدنان السيد حسين الصادر عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) في بيروت تحت عنوان: **العلاقات الدولية في الإسلام**.

يتضمن الكتاب المذكور شرحاً لمفاهيم العلاقات الدولية انطلاقاً من العقيدة الإسلامية، وأحكام الشريعة والاجتهادات الفقهيّة. ويعتمد منهج الدراسة المقارنة الذي يقابل بين أحكام فقهيّة وقواعد قانونية وضعية في إطار الدعوة إلى تجديد الفكر الإسلامي الملتزم بإنسانية الإنسان.

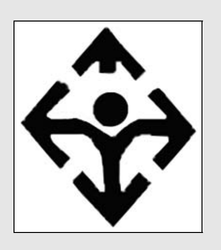
وبالعودة أخيراً إلى كتاب بنيامين وسيمون نلحظ أنّه من السهل على الحزب الديمقراطي توجيه النقد إلى إدارة الرئيس بوش، لكن النقد البناء هو مسألة أخرى، لأنه يوفر أرضية صالحة لتصميم استراتيجية أكثر فاعلية في محاربة الإرهاب الدولي. فهناك قضايا عديدة جوهرية لم يتناولها المؤلفان، وهي تتطلب إجابات محدّدة عن الأسئلة التالية:

١ ــ هل في نية واشنطن تحقيق أهدافها ضدّ الإرهاب الدولي بأي ثمن؟

٢ ــ هل واشنطن مستعدّة لزيادة عديد قواتها في العراق، المصدر الرئيس للإرهاب الدولي، للقضاء نهائياً على ذلك الإرهاب؟

٣ ــ هل من الممكن إيجاد حلّ لمعضلة الإرهاب الدولي من الزاوية الأمنية فقط؟

يفسّر عدم مناقشة بنيامين وسيمون لهذه المسائل الملحّة إخفاقهما في تحقيق الأهداف التي كتبا من أجلها كتابهما؛ أي وضع استراتيجية أكثر فاعلية في محاربة الإرهاب الدولي بناءً على رأيهما في إخفاق إدارة الرئيس بوش في هذا المجال ■



الجمعيّة العَربيّة
لعلم الاجتماع

الملتقى السادس عشر
لأجيال علماء الاجتماع العرب

تنظم الجمعية العربية لعلم الاجتماع، الملتقى السادس عشر لأجيال علماء الاجتماع العرب، في بيروت، من ١ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

ويمكن لطلبة الدراسات العليا (ماجستير ـ دكتوراه) تقديم ترشيحاتهم، مع تقرير عن بحوثهم قبل ٣٠/٦/٢٠٠٦.

للاتصال: المنظمة العربية للترجمة

هاتف: ٧٥٣٠٣١ ـ ١ ـ ٩٦١ **فاكس:** ٧٥٣٠٣٢ ـ ١ ـ ٩٦١

بريد الكتروني: info@aot.org.lb

بناية شاتيلا ـ شارع ليون ص.ب.: ٥٩٩٦ ـ ١١٣ الحمراء، بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ لبنان


نشـــاطـــات

تقرير عن:
ندوة «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق»

الشارقة، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

عقد مركز أبحاث الخليج (دبي) بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية (القاهرة) ندوة مشتركة عن **«دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق»** في فندق الميلنيوم ـ الشارقة، وذلك خلال يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥. حضر الندوة رئيس الجمعية ونائب الرئيس والأمين العام وأعضاء اللجنة التنفيذية والهيئة الإدارية وبعض من أعضاء الجمعية.

ـ ١ ـ

بدأت الندوة بكلمة لرئيس مركز أبحاث الخليج أ. **عبد العزيز بن صقر** أوضح فيها أهمية البحث العلمي كونه من المتطلبات الرئيسية لتحقيق النهضة والتقدم، ومقياساً لمدى تقدم أمة ما أو تأخرها، لكنَّه لا يأتي ضمن الأولويات في المنطقة العربية. ولذلك أصبحت أزمة البحث العلمي العربي من المظاهر الرئيسية للتخلف العربي، ومن عوامل استمراره الأساسية، ومظاهر مؤشراتها العديدة متجسدة في الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، وغلبة البيروقراطية على عمل كثير من المؤسسات البحثية، وضعف إسهام العرب في مجال النشر العالمي، ووجود فجوة بين مراكز الأبحاث والأجهزة التنفيذية، واتساع الفجوة الرقمية التي يعانيها البحث العلمي العربي قياساً بالعالمي.

وأكد في ختام كلمته أنَّ فكرة الندوة وأهميتها تجسدت في الفكرة الأساسية القائمة على كون مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي منشغلة بتنظيم المؤتمرات والندوات في كثير من الموضوعات، ولكنَّ هذه المراكز ـ وعلى الأقل في السنوات الأخيرة ـ لم تعقد ندوة علمية موسعة لمناقشة أحوالها وأوضاعها ومشكلاتها،

ومكانتها البحثية العلمية بين المراكز الأخرى الإقليمية والعالمية المتخصصة في الشؤون السياسية والإستراتيجية.

توزعت محاور هذه الندوة القيمة على خمس جلسات في يومي الندوة، ففي اليوم الأول ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، كان المحور الأول في الجلسة الأولى للأستاذ الدكتور **علي الدين هلال** (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية) فقدم بحثاً بعنوان: «دور مراكز البحوث في تدعيم عملية صنع القرار والسياسة العامة وخدمة المجتمع» مستعرضاً أهم الأفكار الواردة فيه، والتي بدأها بالإشارة إلى ازدياد أهمية دور مراكز البحوث والدراسات كونَها تعبيراً عن انتقال البحث العلمي من مرحلة الفرد الباحث إلى مرحلة الباحث المؤسسة، مصنفاً مراكز البحوث وفقاً لغير معيار (التوجه السياسي، مجال الاهتمام، التبعية التنظيمية، التمويل، أساليب العمل).

وتطرق أيضاً إلى أدوار مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية، وفي مقدمتها الإبداع، وتوليد الأفكار، والرؤى الجديدة، مع إسهامها في نشر الأفكار وترويجها لدى الرأي العام، إضافةً إلى ترشيد عمليتي اتخاذ القرار، وصنع السياسات العامة.. وركز د. هلال في طرحه على اختلاف العلاقة بين مراكز البحوث وكل من هيئات الدولة والمجتمع محدّداً ذلك وفقاً لطبيعة المركز، وشكل النظام الحاكم، ومدى ما يمنحه للمراكز البحثية من حرية واستقلال.. وحدد في ذلك القضية الرئيسية التي تجمع الاثنين، والتي يعتبرها المشكلة الأساسية التي تواجه مراكز البحوث في غالبية دول العالم، بما في ذلك الدول الديمقراطية المستقرة، وهي وجود فجوة بين مراكز البحوث، من ناحية، وصناع القرار، من ناحية أخرى.

وتنبع هذه الفجوة من اعتبارات موضوعية ترتبط باختلاف دور متخذ القرار عن الباحث، فالمسؤول الحكومي، أو متّخذ القرار عليه أن يتخذ القرار في وقت محدد، وتحت ضغط العجلة، وفي بعض الأحيان في غياب كل المعلومات الممكنة عن الموضوع، وبخاصة في ظروف الأزمات، وهو لا يتمتع برفاهية الباحث في الاستمرار في بحثه أو دراسته من دون شعور بضغط الوقت. هذا الفارق الموضوعي يمكن أن يؤدي مع عوامل أخرى إلى اتساع الفجوة. فكثير من متخذي القرار لديهم الاعتقاد بأن نتائج البحوث السياسية لا تفيدهم كثيراً، وأنه يغلب عليها الطابع النظري من دون أن يكون لها قيمة عملية واضحة، وأن موضوعاتها ليست هي القضايا الأكثر عجلةً أو إلحاحاً على صناع القرار.

وبعد أن أكمل د. علي الدين هلال طرح أفكاره، ذكَّر الحضور بأن القضايا المتعلقة بالصلة بين مراكز البحوث من ناحية، وهيئات الدولة والمجتمع من ناحية أخرى، يجب ألا ينسينا أن هذه العلاقة تتم في إطار سياق دولي جديد هو العولمة، وهو يطرح تحدياتٍ جديدةً تتعلق بتأثير

العولمة في جدول الأعمال والاهتمامات البحثية، وتأثيرها، بالتالي، في عملية تصميم البحوث وتنفيذها، ودور الجهات المانحة ومنظمات التمويل في ذلك.

ودارت مناقشات واسعة استغرقت ما يقارب الساعة ثم انتهت الجلسة الأولى باستراحة.

ـ ٢ ـ

وفي الجلسة الثانية الموسعة تمت مناقشة المحور الثاني «مشكلة التمويل في مراكز البحوث العربية». وتحدث فيها د. **مهدي عبد الهادي** (رئيس الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ــ فلسطين) عن مشاكل تمويل مراكز البحوث المتنوعة المشارب، ووفق ما طرحه من أفكار يمكننا أن نقسم تمويل المراكز إلى قسمين:

الأول: تمويل حكومي مباشر من قبل الدولة بحيث إن الباحثين هم موظفون في الدولة. ويتفرع عن هذا التمويل الحكومي مراكز البحوث القريبة والمرتبطة مباشرة بعملية صنع القرار ومؤسساته، ولكنَّ تمويلها عالي المستوى، يختلف عن بقية مراكز البحوث المرتبطة بالدولة، وإن كان الاثنان ينبعان ويصبان في المصدر نفسه (الدولة).

والثاني: تمويل غير حكومي (القطاع الخاص). وهنا المشكلة الرئيسية، حيث إن هذا القطاع يقوم بتمويل مراكز البحوث بأشكال مختلفة، منها تمويل معروف وذو شفافية، يسعى لزيادة البحث العلمي في بلده، وغالباً ما يقوم بذلك رجال الأعمال والأغنياء، وهذا التمويل لا يتدخل بتاتاً في توجهات المراكز وسياساتها العامة، وهو ما يؤكده النظام الداخلي لهذه المراكز. أما التمويل غير المعروف (الموجه) من قبل أشخاص معينين أو دول ــ تحت ستائر مختلفة تبحث عن مواضيع محددة ــ فإنه يجعل من المراكز أداة من أدوات سياسات هذه الدول واستراتيجياتها، فتخدم أهداف الممول، وتصبح ذات تبعية واضحة من حيث تدري أو لا تدري، وهذا أخطر ما يواجه البحث العلمي العربي.

وعرضت الباحثة **سهيلة عبد الأنيس** (من بيت الحكمة ــ العراق) بيت الحكمة نموذجاً لمؤسسة بحث علمي للدراسات السياسية والاستراتيجية العراقية، تمويلها الأساسي من الدول المرتبطة مباشرة بديوان الرئاسة للنظام السياسي السابق ما قبل الاحتلال الأمريكي.

واستطاعت هذه المؤسسة الفكرية والبحثية ذات الاختصاصات المختلفة أن تخدم عملية صنع القرار العراقي وتوجهاته ــ ولو بنسبة قليلة. وتميزت إصداراتها بمستوىً عالٍ من التقنيات الحديثة مع نشرها الواسع النطاق. علاوة على كل هذا وذاك، فإن المؤسسة الفكرية كانت تتمتع ببناية تليق فعلاً بتسميتها بيت الحكمة وإرثها التاريخي، أما بعد الاحتلال فتعرضت لهجوم مقصود الأبعاد.

ودللت الباحثة على هذا الشأن من خلال عرض صور لبيت الحكمة المتحطم والمسلوب الإرادة والعلم، وكانت إحدى الصور مؤثرةً للغاية، ومعبرةً عن كومة أوراق وأبنية متهدمة، ومؤلفات متناثرة هنا وهناك.. ثم أكدت الباحثة أن هذه البناية منذ سقوط النظام، وبوجود المستشار الأمريكي، لم تكن هناك نية مطلقاً للإسهام في استعادة عافية هذا الصرح العظيم للعلم والثقافة ومنتدى اللقاءات العربية والإقليمية والدولية، ولكن بمساعدة البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، والمنسق الثقافي لسلطة الاحتلال، وبعد العديد من المطالبات العراقية ـ وبخاصة من موظفي البيت وباحثيه وإدارته ـ تمّ اتخاذ إجراءات سريعة من أجل إعادة تأهيل البناية من قبل مكتب الإعمار في بغداد آنذاك.

وتمّ ترميم جزء بسيط للغاية وإعادة الباحثين والإدارة والموظفين الى العمل موقتاً إلى حين إعادة ترميم البناية كاملةً. وكان ذلك على حساب إلغاء القسم السياسي، وهو العمود الفقري لبيت الحكمة، وتحديد ندواته ومؤتمراته، لا بل حتى كلمات وآراء أقلامه... وعقدت أول ندوة في البيت للتدليل على ذلك، بعنوان «المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لعراق ما بعد الحرب»، وابتعدت الندوة عن أهم المتغيرات وهي: السياسية والأمنية والاستراتيجية، وكأنما أصبح بيت الحكمة ليس في العراق.

ودارت مناقشات في هذا المحور استغرقت ساعة، ثم تلتها دعوة إلى الغداء.

ـ ٣ ـ

أما الجلسة الثالثة فاستهل محورها الثالث وعنوانه «الإصدارات، تقنيات النشر الالكترونية» د.**خير الدين حسيب** مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، فاستعرض تجربة المركز الرائدة في الوطن العربي، وكيف استطاع القائمون عليه توفير هياكل العمل الفعلية ليصبح نموذجاً.

وتطرق إلى مصادر تمويل المركز، وبخاصة مصادر التمويل الذاتي الناجمة عن بيع إصدارات المركز التي حققت أعلى نسب بيع قياساً بإصدارات الوطن العربي الأخرى. وأكد وجود رجال أعمال وشخصيات أخرى تموّل المركز، وتحدث عنها بشفافية، بحيث يستنتج الفرد أن جميع مصادر تمويل مركز دراسات الوحدة العربية لم تؤثر على الإطلاق في استقلاليته، وسياسته، وتوجهاته التي تخدم الأمة العربية، وتعالج أساساً القضايا والمشكلات والأزمات التي تواجهها.

وإلى ذلك تحدث د.حسيب عن الكادر الكَفِيّ الذي بواسطته أصبح المركز في مصاف النماذج العالمية. وإصدارات المراكز من دوريات ونشريات ومجلات وكتب، والمحققة ما يقارب ٧٠ بالمئة من نفقات المركز، السبب الرئيس في إدامة

حيويته وفعاليته. وتطرق أخيراً إلى أسس التعاون والتنسيق التي يتبعها المركز مع المراكز والمؤسسات والجامعات الأخرى من خلال ما يزودهم به من إصداراته، سواءٌ أكان ذلك مجاناً أم بأسعار مخفضة ليظل الوطن العربي مواكباً الحدث والمتغيرات على الساحة السياسية العربية والإقليمية والدولية أولاً بأول، ومعالجتها بأسلوب علمي أكاديمي موضوعي.

ومن ثمّ تمّ طرح تساؤلاتٍ واستفساراتٍ حول مركز دراسات الوحدة العربية من قبل الحضور وأجاب عنها د.خير الدين حسيب. واستغرقت هذه المناقشات ما يقارب الساعة، ثم أعقبتها استراحة.

ـ ٤ ـ

وفي الجلسة الرابعة تحدث د. **عماد جفال** (مدير مخبر البحوث ودراسات العلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر ـ وهو نائب رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية) عن التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث السياسية من خلال بحثه «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق» راصداً مؤشرات واضحة لمستوى العلاقات بين مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية.

ولعل من بينها وصول عدد قليل من المراكز إلى مكانة إقليمية، وإقامة شبكة من العلاقات الثنائية مع مؤسسات أخرى مماثلة، مع استمرار العلاقات الفردية (تنقل الباحثين) تحتل الحيز الأكبر من أشكال التعاون، ثم يليها التنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات. وقد بذلت مراكز عربية جهداً واضحاً في إقامة علاقات ثنائية تعاقدية مستقرة مع مؤسسات بحثية مماثلة. وفي هذا السياق يشير د. جفال إلى توقيع مراكز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عشر اتفاقيات في ثلاث سنوات (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧).

وتطرق د. جفال إلى العديد من العوامل المعيقة لتطور التعاون والتنسيق بين المراكز المعنية، ولعل في مقدمتها طبيعة التخصص في الدراسات السياسية والإستراتيجية. ومسألة الاستقلالية التنظيمية والمالية والعلمية. ولم يغفل تغليب الاعتبارات السياسية، أو بالأحرى العامل السياسي في العلاقة البينية العربية، واعتباره عائقاً هائلاً أمام جميع أشكال التعاون والتنسيق. وأخيراً يربط كل المعوقات السابقة بحجم الاتفاق على البحث إذا كانت الدولة راغبة بشكل حقيقي، وبإرادة صادقة في النهوض بالبحث، وإنجاز البنى الأساسية الضرورية، وهذا يتطلب رصد ميزانيات قومية معتبرة.

وانتهى د. الجفال الى طرح مقترحات عملية لأسلوب التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي كإنجاز دليل لمراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية

لتسهيل التواصل الشخصي، والتعاون بين المعنيين بالبحث في هذا الميدان من أبناء الأمة العربية ومن خارجها.

وشارك في الجلسة نفسها د. **عبد الله محمد الصادق** نائب الأمين العام لمراكز البحرين للدراسات الاستراتيجية ـ البحرين ـ متحدثاً أيضاً عن سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربيز.

وشارك أيضاً أ. **شراف أحميمد** مستعرضاً من خلال بحثه «مراكز البحث وتأثير البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية في تنمية السياسات الحكومية: النظر في صندوق الحكامة للشرق الأوسط» وصنع الحكامة ودورها في دعم المشاريع البحثية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات السياسية في آليات اتخاذ القرار وتأثيرها في أصحاب القرار مدخلاً جميع هذه المؤثرات في سبل التنسيق والتعاون بين مراكز البحثية ومؤسساتها في الشرق الأوسط.

ودارت مناقشات حول ما طرح أيضاً استغرقت ساعة، وانتهت بعد ذلك أعمال اليوم الأول بمجمل جلساته الأربع من الندوة.

ـ ٥ ـ

وفي اليوم الثاني الخميس ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عالجت جلسات الندوة «مشكلة الكادر البحثي في مراكز الدراسات العربية». واستهل الجلسة د. **سعد ناجي جواد** أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد، والأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية.

وعرض من خلال بحثه «مشكلات الباحثين في مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية العربية» أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه الباحثين في مراكز البحوث والدراسات، وفي مقدمتها إحساس الكادر البحثي بمستوى أدنى من مستوى الأستاذ الجامعي الأكاديمي، ومشكلة المصادر والمعلومات وانتقائيتها، والتمويل والمخصصات البحثية، وكيفية الرقي بمستوى البحث العلمي.

وكذلك مشكلة التخطيط السياسي الحكومي لهذه المراكز.. متطرّقاً إلى مشكلات الباحثين في العراق. وعقد مقارنة بين المراكز البحثية العراقية في ما قبل الاحتلال وما بعده، ولاسيما في ظل تأثير البيروقراطية الحكومية في السابق فيها، وفقدان الأمن والأمان حالياً، علاوة على الاستمرار في إهمال الباحث العراقي ودوره في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي، زد على ذلك المحاولات الأمريكية إغلاق بعض المراكز البحثية التي قد تؤثر مباشرة في أهداف أمريكا وحلفائها.

ولعل مركز الدراسات الفلسطينية، ومركز دراسات الوطن العربي الذي اغتيل مديره على أيدي مجهولين دليلان على ذلك. وذكر أن الأوضاع أخذت بشكل عام تؤثر في التوجهات السياسية والأيديولوجية

للباحثين بسبب الخوف من الوصول بنتائج بحوثهم إلى حقائق البحث العلمي الأكاديمية والموضوعية البعيدة عن التحيز واللاموضوعية. ولم يغفل د.سعد ناجي جواد الحديث عن مراكز البحوث التي استحدثت بعد الاحتلال، والتي أخذت دوراً منافساً للمراكز الحكومية في مرحلة ما بعد الاحتلال، وبمختلف التوجهات، وإن كانت في الواقع لم تخرج عن معالجة مشكلات الديمقراطية وحرية المرأة، وحقوق الإنسان.

وتحدث عن محاولات الكثير من مراكز البحوث الأمريكية فرض تعاونها واتجاهاتها بشكل غير مباشر على الباحثين من خلال طرح صيغة البحوث المشتركة التي هي في حقيقتها نقل معلومات عن الواقع العراقي يتمّ توظيفها وفق ما يخدم البحوث الأمريكية، وبالتالي تخدم السياسة الاستراتيجية الأمريكية في العراق بخاصة، وفي الشرق الأوسط بعامة.

وفي الجلسة نفسها شارك أ .**فارس أبي صعب** (مدير التحرير والنشر في المركز اللبناني للدراسات) ببحثه «الباحثون الشباب في الوطن العربي: أزمة جيل أم أزمة مرحلة تاريخية؟ إشكاليات وأفكار للبحث» مشيراً إلى ثلاثة أجيال حكمت ببحوثها على مسيرة البحث العلمي العربي، ابتدأها جيل ما بعد نكبة ١٩٤٨، والجيل الثاني ما بعد هزيمة ١٩٦٧، ثم جيل ما بعد انهيار جدار برلين وحرب الخليج الثانية، وكل ما تحمله من معانٍ رمزية عبّر عنها تداعي النظام العربي، والتفوق التكنو ـ عسكري الأمريكي، وبداية مسيرة القطبية الأحادية، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية. مؤكداً أن كل جيل له مميزات وسمات في بحوثه عبرت عن المرحلة التي يمر بها الوطن العربي، وعن معالجة بعض القضايا ذات المساس بالأمة العربية.

أنهت الجلسة **سوسن إسماعيل عساف** الباحثة في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، وعضو الجمعية، ومعاونة الأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية، بعرض مشكلات الباحثين الشباب في مراكز البحوث والدراسات السياسية العربية من خلال بحثها «مشكلات الباحثين الشباب العرب: العراق أنموذجاً» مستعرضةً أهم المشكلات التي يعانيها الشباب العربي، والعراقي على وجه التحديد في هذه المراكز، سواء من ناحية المشكلات الشكلية أو الموضوعية. وعزتها الى ضعف المصادر وقلّتها، وانعدام المجلات المتخصصة ذات المستوى الجيد التي توفر للباحثين الجادين والمتميزين من الشباب فرص النشر، بالإضافة إلى الافتقار الى إطار إداري وتنظيمي وتشريعي للبحث، ما يؤدي إلى تهميشه وتجريده من قيمته الحقيقية، وهو السبب الرئيس لانعدام حرية الفكر والإبداع والتوجيه.

وأشارت الى أن البحث العلمي العراقي، وبخاصة في عهد النظام السابق، يعاني توجيه الخطاب السياسي، والخضوع

للبيروقراطية والسلطة. وقد تسببت هذه السياسة بهجرة العقول الشابة النيرة بسبب البطالة، وبخاصة في حقل العلوم السياسية.

وركزت الباحثة في طرحها على مشكلة المنهجية البحثية وأهميتها، ففرّقت بين البحث العلمي وورقة العمل في المراكز البحثية التي تحاول أن تسهم في صناعة القرار السياسي.

ومن ذلك استنتجت المشكلة الأخرى التي يعانيها الشباب في الوطن العربي، الانترنت وعملية ال «cut-paste» التي أبعدت البحث عن المصادر الأساسية، وعن تحديد صواب المعلومة من خطأها. وتحدثت في النهاية عن استقطاب مراكز البحوث غير الحكومية التي ظهرت بعد الاحتلال وغير المعروفة التمويل للشباب الذي ينساق الى العمل فيها خوفاً من بطالة في مستقبل مجهول.

وانتهت الجلسة الأولى بمناقشات متميزة نتيجة ما أثير من طروحات ومواضيع، واستغرق ذلك ما يقارب الساعة أعقبتها استراحة.

في الجلسة الثانية قدّم أ. **عبد العزيز بن صقر** (رئيس مركز أبحاث الخليج) شرحاً تفصيلياً عن عمل المركز ودراساته وأقسامه المتخصصة وأهدافه ومشاريعه وتمويله وإصداراته وموقعه على الانترنت والكادر الكَفِيّ الذي يضمه المركز وزمالاته البحثية ونتائجه وإصداراته وعلاقاته وندواته ومؤتمراته التي جعلته من نماذج مراكز البحوث في منطقة الخليج العربي.

ـ ٦ ـ

انتهت أعمال هذه الندوة بكلمة د. **علي الدين هلال** (رئيس الجمعية وأستاذ العلوم السياسية) معبراً عن شكره العميق لمركز أبحاث الخليج ولرئيسه الأستاذ عبد العزيز بن صقر على هذه الندوة المشتركة الهادفة إلى رقي مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية والبحث العلمي فيها إلى مستوى الإسهام، وبفاعلية، في صنع القرار السياسي العربي.

وقد عبّر في الختام جميعُ الحضور عن شكرهم وامتنانهم لمركز أبحاث الخليج على هذا التعاون البناء في خدمة الأمة العربية ومسيرتها العلمية البحثية وعملية صنع القرار السياسي فيها ■

□ ☆ ■ يوميات عربية ودولية مختارة ■ ☆ □

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦

ــ شهدت بغداد موجة سيارات مفخخة وعبوات ناسفة أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص. (**الشرق الأوسط**، لندن٢/١/ ٢٠٠٦).

ــ توالت ردود الفعل في دمشق على حديث نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام التلفزيوني، وتقرر فصله من حزب البعث واتهامه بالخيانة العظمى. (**السفير**، بيروت، ٢/١/٢٠٠٦).

ــ قتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً وأصيب أكثر من ١٠٠ آخرين في سلسلة من الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة داخل بغداد ومحيطها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/١/ ٢٠٠٦).

ــ بحث الرئيس المصري حسني مبارك مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في تطور الأوضاع في لبنان وسوريا، وذكرت الأنباء في باريس أن الجانبين تلاقيا حول ضرورة تنفيذ القرارات الدولية بشأن متابعة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. (**الأهرام**، القاهرة،٥/١/٢٠٠٦).

ــ أدى هجوم انتحاري في شارع مزدحم بمدينة كربلاء إلى مقتل ٥٠ شخصاً وإصابة ٦٩ آخرين بجروح، كما سقط أكثر من ٦٧ قتيلاً و١٠٠ جريح بتفجير انتحاري نفسه وسط مجموعة من مجندي الشرطة والجيش في مدينة الرمادي. (**الشرق الأوسط**، لندن،٦/١/٢٠٠٦).

ــ اختار المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن راشد المكتوم خلفاً لشقيقه الشيخ مكتوم بن راشد حاكم دبي الذي توفي في الرابع من الشهر الجاري. (**الخليج**، الشارقة، ٦/١/ ٢٠٠٦).

ــ أعلن الجيش الأمريكي مقتل ١٢ جندياً في تحطم مروحية عسكرية أمريكية في شمال العراق. كما أعلن عن مقتل ٥ آخرين من جنوده في هجمات خلال اليومين الماضيين. (**واشنطن بوست**، واشنطن،٩/١/٢٠٠٦).

ــ قتل ٢٨ شخصاً معظمهم من عناصر الشرطة وجرح ٢٥ آخرون في تفجيرين انتحاريين استهدفا وزارة الداخلية أثناء احتفال في الوزارة كان يحضره السفير الأمريكي في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٠/١/ ٢٠٠٦).

ــ لقي طياران أمريكيان مصرعهما بإسقاط مروحية عسكرية في شمال الموصل. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ١٤/١/ ٢٠٠٦).

ــ أعلن في السعودية أن جسر الجمرات في منى

شهد أمس الأول حادثة تدافع عنيف أدى إلى مقتل ٣٦٣ حاجاً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٤/١/ ٢٠٠٦).

ـ غيب الموت أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الذي وافته المنية عن عمر يناهز ٧٨ عاماً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١/١٥).

ـ نادى مجلس الوزراء الكويتي بولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح أميراً للبلاد خليفة لأمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١/١٦).

ـ تكبدت القوات الأمريكية ثالث مروحية لها في أقل من عشرة أيام،وأعلن الجيش الأمريكي مقتل طيارين اثر تحطم مروحية في بلدة الشاهدة شمال بغداد، بينما بثت منظمة عراقية (كتائب صلاح الدين) تصويراً بالفيديو لإسقاط المروحية بصاروخ. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/١/١٧) .

ـ اغتالت قوة إسرائيلية قائد كتائب عز الدين القسام ـ الجناح العسكري لحركة حماس في منطقة طولكرم، ثابت محمود عيادة صلاح الدين. وهددت كتائب القسام بالانتقام. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١/١٨).

ـ استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الذي وصل إلى الرياض قادماً من القاهرة حيث أجرى محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك تناولت ملفات لبنان وسوريا، وذكرت السفارة الأمريكية في الرياض أن تشيني والملك عبدالله بحثا في العلاقات الثنائية وقضايا ذات اهتمام مشترك، فيما أعلن في القاهرة أن المحادثات بين مبارك وتشيني لم «تخرج بحلول» للأزمة اللبنانية ـ السورية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٨/١/ ٢٠٠٦).

ـ أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن وجود خطة سعودية لتهدئة التوتر بين سوريا ولبنان مشيراً إلى أن السعودية تنتظر رداً على الخطة من البلدين.وأضاف الفيصل، في مقابلة مع صحيفة **فايننشال تايمز** البريطانية، أن السعودية لا تنوي، عبر هذه الخطة، عرقلة التحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وذكرت الصحيفة أن الخطة تتضمن دعوة لوقف الحملات الإعلامية بين البلدين وترسيم الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي وتنسيق السياسة الخارجية بينهما وإقامة تعاون أمني من خلال لجنة مشتركة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١/١٨).

ـ نفى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وجود ورقة أو مبادرة سعودية أو عربية لتهدئة التوتر بين سوريا ولبنان معتبراً أنها مجرد أفكار سورية لا تلبي الطموحات اللبنانية. (**السفير**، بيروت، ١٩/١/ ٢٠٠٦).

ـ عثر على ٣٦ جثة لمتطوعين في الشرطة العراقية في شمال بغداد. (**نيويورك تايمز**،نيويورك، ٢٠٠٦/١/١٩).

ـ أصيب ٣٠ شخصاً بجروح في عملية فدائية تبنتها حركة الجهاد الإسلامي في المحطة القديمة للحافلات في تل أبيب. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/١/٢٠).

ـ أعلن مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية ديفيد ولش (الذي قام بزيارة قصيرة إلى

بيروت منتصف الشهر الجاري) أن الحكومة اللبنانية ورئيسها أكدا للولايات المتحدة أن لبنان يحترم قرارات مجلس الأمن، واعتبر ولش أن حزب الله «منظمة إرهابية... ليس من المفترض أن يكون أصلاً في الحكومة اللبنانية». (**السفير**، بيروت، ٢٠/١/٢٠٠٦).

ـ أوصى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مجلس الأمن الدولي بتمديد عمل قوة الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب اللبناني (يونيفيل)، ٦ أشهر جديدة، وحذر من المواجهات على الخط الأزرق في الجنوب. (**السفير**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٦).

ـ اختتمت في دمشق اجتماعات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ونظيره السوري بشار الأسد،. وصدر بيان مشترك أدان محاولة «استغلال» جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري «لأغراض سياسية» تستهدف الضغط على سوريا، كما أعرب عن «قلقهما من استمرار التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة» وأكد حق إيران بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.وقد التقى نجاد في دمشق الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ورئيس المجلس النيابي نبيه بري وممثلي فصائل فلسطينية. وصرح قبيل مغادرته دمشق بأن جبهة جديدة تشكلت اليوم في وجه الاستكبار والتسلط. (**السفير**، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٦).

ـ وجه الرئيس السوري بشار الأسد انتقادات إلى القيادات اللبنانية التي نفت وجود مبادرة سعودية لتهدئة التوتر بين لبنان وسوريا، ورأى أن « بعض اللبنانيين يرفضون أفكاراً عبرت عن مواقفهم وأخذت بها المبادرة السعودية...». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٢/١/٢٠٠٦).

ـ وصف وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز أمس الأول القمة بين الرئيسين السوري بشار الأسد والإيراني محمود أحمدي نجاد في دمشق، بأنها «قمة محور الشر». (**السفير**، بيروت، ٢٣/١/٢٠٠٦).

ـ اختتم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز زيارة إلى الصين هي الأولى لملك سعودي منذ العام ١٩٩٠ بمحادثات أجراها مع الرئيس الصيني هو جينتاو لتطوير العلاقات الثنائية.وقد تم التوقيع على خمس اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز الطبيعي وقطاع التعدين وزيادة التبادل التجاري والاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/١/٢٠٠٦).

ـ صدر عن مجلس الأمن الدولي بيان أبدى فيه أسفه لكون بعض بنود القرار ١٥٥٩ لم تطبق حتى الآن، وتحديداً تفكيك سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وعدم إجراء انتخابات رئاسية « حرة ونزيهة». (**النهار**، بيروت، ٢٤/١/٢٠٠٦).

ـ انتهت أزمة الحكم في الكويت بإعفاء مجلس الأمة (البرلمان) بالإجماع الأمير الشيخ سعد بسبب ظروفه الصحية ونقل سلطاته الى مجلس الوزراء الذي زكى الشيخ صباح الأحمد الصباح أميراً للبلاد. (**الحياة**، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٦).

ـ أعلن عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية أن البلدان العربية على استعداد لمناقشة إرسال قوات إلى العراق للمساعدة في استقراره، على أن تطلب ذلك حكومة

عراقية ذات سيادة، ويتم الاتفاق على أن القوات العربية لن تخدم تحت قيادة أمريكية. (**الزمان**، لندن ٢٦/١/٢٠٠٦).

ـ وصل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى نيودلهي في أول زيارة لعاهل سعودي إلى الهند منذ العام ١٩٥٥. وتوجت محادثاته مع المسؤولين في نيودلهي بالتوقيع على أربع اتفاقيات بين البلدين في مجال مكافحة الجرائم، وتشجيع وحماية الاستثمارات وتفادي الازدواج الضريبي، والتعاون بين البلدين في مجال الشباب والرياضة وكذلك موافقة الحكومة السعودية على ٨٢ مشروعاً هندياً في السعودية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/١/٢٠٠٦).

ـ توجهت الأنظار العربية والدولية إلى الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة أمس الأول، وأثار فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالأغلبية المطلقة إرباكاً في إسرائيل والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إذ سارع الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الإعلان عن رفضه التعامل مع حركة حماس ما لم تتخلّ عن برنامجها السياسي لتدمير إسرائيل، كما أكد معظم القادة الإسرائيليين عدم التعامل مع الحركة إلا إذا اعترفت بإسرائيل ونزعت السلاح. وصدرت في العديد من العواصم الأوروبية مواقف مشابهة للموقفين الأمريكي والإسرائيلي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/١/٢٠٠٦).

ـ استقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش النائب في البرلمان اللبناني سعد الحريري. وذكر بوش خلال اللقاء أن واشنطن تتوقع أن يمضي التحقيق باغتيال الرئيس الحريري قدماً، وأنه يريد لبناناً ديمقراطياً بعيداً عن السيطرة السورية. (**السفير**، بيروت، ٢٨/١/٢٠٠٦).

ـ أكدت السلطات الإسرائيلية أنها ستوقف دفع الرسوم الجمركية التي تجبيها على البضائع المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة للسلطة الفلسطينية. (**السفير**، بيروت، ٣٠/١/٢٠٠٦).

ـ أعلن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان اوغلو أن «منظمة المؤتمر الإسلامي سترفع الحملات المسيئة للإسلام إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة لكي تصدر قراراً يمنع التطاول على الأديان. وجاء تصريح اوغلو رداً على الرسوم الكاريكاتورية التي أساءت إلى النبي والإسلام والتي نشرتها صحيفة **جيلاندز بوستن** الدانمركية في ٣٠ أيلول/ سبتمبر الماضي وأعادت نشرها صحيفة **مغازينات** النرويجية في ١٠ كانون الثاني/ يناير، متذرعة بـ«حرية التعبير». (**النهار**، بيروت، ٣٠/١/٢٠٠٦).

ـ اشترط بيان صادر عن اللجنة الرباعية بعد اجتماع ضم وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وممثلي السياسة الخارجية والمفوضية الأوروبية والأمين العام للأمم المتحدة أن تلتزم الحكومة الفلسطينية المقبلة برئاسة حماس بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات والالتزامات السابقة بما فيها خارطة الطريق كي لا تعيد الدول المانحة النظر في مساعداتها للفلسطينيين. (**النهار**، بيروت، ٣١/١/٢٠٠٦).

شباط (فبراير) ٢٠٠٦

ـ ندد مجلس وزراء الداخلية العرب في ختام اجتماع دورته ال ٢٣ في تونس بالإرهاب بجميع أساليبه وأشكاله، ودعا إلى تكثيف التعاون الأمني بين البلدان العربية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/١).

ـ اعترف روبرت ستاين الذي كان يتولى منصب أمين صندوق لدى السلطة الموقتة اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،أنه اختلس ٦٠٠ ألف دولار نقداً من الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق وأنه تلقى رشى تجاوزت مليون دولار نقداً، وعلى شكل سيارات ومجوهرات وأغراض قيمة أخرى، مقابل منح عقود لإعادة الإعمار. (**واشنطن بوست**،واشنطن،٢٠٠٦/٢/٢) .

ـ جدد الرئيس الأمريكي جورج بوش في الخطاب الرئاسي السنوي حول حال الاتحاد أمس الأول دعوته إلى إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط معتبراً أنه لا ينبغي تجاهل حرية الشعوب « في أماكن مثل سوريا وبورما وزيمبابوي وكوريا الشمالية وإيران»، ورأى أن القوات الأمريكية «في طريقها الى كسب الحرب في العراق مستبعداً انسحاباً سريعاً من العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن،٢٠٠٦/٢/٢).

ـ اختتم العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز جولة آسيوية في باكستان حيث أجرى محادثات مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف حول التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتم خلالها توقيع ٥ اتفاقيات تعاون في المجالات السياسية والعلمية والتقنية والضريبية. وكان العاهل السعودي زار ماليزيا مطلع الشهر الجاري وتم خلال زيارته التوقيع على اتفاقيات للتعاون في مجال التعليم العالي وزيادة الاستثمارات. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/ ٢٠٠٦/٢).

ـ أعدت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا، مشروع قرار يطلب من مجلس أمناء الوكالة الذرية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مع تفادي اتخاذ قرار نهائي بانتظار المفاوضات الإيرانية الروسية بشأن تخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا. (**السفير**،بيروت،٢/٣/ ٢٠٠٦).

ـ تصاعد الموقف العسكري في منطقة مزارع شبعا في الجنوب اللبناني وقصفت مجموعة من المقاومة موقع رويسة العلم رداً على مقتل أحد أبناء شبعا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٤).

ـ أعلن عن غرق العبارة (السلام ٩٨) المصرية في أكبر كارثة بحرية تشهدها مصر وهي في طريقها من ميناء ضبا السعودي إلى ميناء سفاجا المصري وعلى متنها ١٤١٥ شخصاً. (**الأهرام**، القاهرة،٢٠٠٦/٢/٤).

ـ تمكن ٢٣ مشتبهاً بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة من الفرار من سجنهم في صنعاء. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٤).

ـ دعا مجلس الأمن الدولي في بيان أصدره أمس الأول الحكومة الفلسطينية المقبلة الى احترام الاتفاقات والمبادئ، ومنها خريطة الطريق والحل التفاوضي للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٥).

ـ أقر وزراء الإعلام العرب خطة عمل يخصص لها ٢٢,٥ مليون دولار لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية من سوء فهم وتشويه حول العالم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/٥/ ٢٠٠٦).

ـ أشعل متظاهرون النار في مبنى يضم سفارتي الدنمارك والنرويج في دمشق احتجاجاً على الرسوم المسيئة للنبي والمسلمين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/٥/ ٢٠٠٦).

ـ استشهد ثلاثة فلسطينيين من كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح في غارات جوية إسرائيلية في غزة. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٦).

ـ أحرق متظاهرون مبنى القنصلية الدنمركية في منطقة الأشرفية في بيروت احتجاجاً على الرسوم المسيئة للمسلمين. وتخلل التظاهرة أعمال تخريب وتكسير طالت دور العبادة.وقد أجمع المسؤولون على التنديد بأعمال الشغب، ووضع وزير الداخلية حسن السبع استقالته بتصرف الحكومة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٦).

ـ توصل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ورئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب ميشال عون إلى وثيقة تفاهم حول موضوع المقاومة والعلاقة مع سوريا. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٧).

ـ عين أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح الشيخ نواف الأحمد الصباح ولياً للعهد، وكلف الشيخ ناصر المحمد الصباح تشكيل الحكومة الجديدة وترؤسها. (**الرأي العام**، الكويت، ٢٠٠٦/٢/٨).

ـ توصل الرئيس السوداني عمر البشير مع الرئيس التشادي إدريس ديبي خلال القمة الإفريقية المصغرة التي عقدت في ليبيا أمس الأول إلى اتفاق لاحتواء التوتر في العلاقات بين بلديهما من خلال التزامهما فوراً منع وجود وإقامة عناصر متمردة من كلا الطرفين علي أراضي كل منهما. (**الأهرام**، القاهرة، ٢/١٠/ ٢٠٠٦).

ـ صادقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على نتائج الانتخابات التشريعية في العراق.وبحسب النتائج النهائية احتلت لائحة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية المرتبة الأولى بحصولها على ١٢٨ مقعداً. وجاءت قائمة التحالف الكردستاني في المرتبة الثانية بحصولها على ٥٣ مقعداً، تليها جبهة التوافق العراقي السنية (بزعامة عدنان الدليمي) التي حصلت على ٤٤ مقعداً. ونالت القائمة العراقية الوطنية (بزعامة اياد علاوي) ٢٥ مقعداً، ثم الجبهة العراقية للحوار الوطني (بزعامة السني صالح المطلك) ١١ مقعداً. ونال الاتحاد الإسلامي الكردستاني ٥ مقاعد، وكتلة المصالحة والتحرير (بزعامة مشعان الجبوري) ٣ مقاعد، وحازت قائمة «رساليون» (المقربة من مقتدى الصدر) مقعدين. ونالت مقعداً واحداً كل من قائمة مثال الألوسي للأمة العراقية واليزيديين والتركمان والرافدين (مسيحية).وعلى ضوء هذه النتائج، لم تحقق لائحة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية الغالبية المطلقة لمقاعد مجلس النواب البالغة ٢٧٥ مقعداً. ولتأمين الغالبية المطلقة يجب الفوز بـ ١٣٨ مقعداً. وتشمل هذه النتائج توزيع مقاعد المحافظات (٢٣٠) والمقاعد التعويضية (٤٥) التي وزعتها المفوضية على القوائم

التي لم تنل أي مقعد وحققت نسبة معينة من الأصوات. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/١١).

ـ وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى انتقادات إلى تعاطي بعض الدوائر الأوروبية مع أزمة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للإسلام من منظور حرية التعبير مستغرباً هذا المنطق في أن «يكون العداء للسامية جريمة، بينما يكون العداء للإسلام حرية تعبير». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٣).

ـ نشرت صحيفة **نيوز أوف ذي وورلد** صوراً تظهر جنوداً بريطانيين يعاملون شباناً عراقيين عزل بوحشية. وصرح رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بأنه سيجري تحقيقاً في شأن هذه الصور. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٣).

ـ قررت الحكومة السورية اعتماد اليورو في تعاملات الدولة بدلاً من الدولار، وذلك كإجراء احترازي من أي عقوبات أمريكية على الحكومة السورية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٤).

ـ نظمت قوى ١٤ آذار /مارس في بيروت تظاهرة حاشدة شارك فيها مئات الآلاف وفاء لذكرى اغتيال الرئيس الحريري،تخللتها خطب دعت إلى إسقاط رئيس الجمهورية إميل لحود. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٥).

ـ أكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير أنه سيحترم خيار الجنوبيين عند التصويت على الاستفتاء بعد ٦ سنوات «إذا اختاروا الوحدة أو الانفصال». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/١٥).

ـ اعتبر شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي أن «سيطرة حماس على السلطة الفلسطينية يجعلها جزءاً من محور الشر الذي يبدأ في إيران ويمر بحزب الله في لبنان». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٦).

ـ بث التليفزيون الاسترالي العام(اي.بي.أس) صوراً لعمليات تعذيب وتجاوزات ضد المعتقلين في سجن أبوغريب من قبل جنود أمريكيين. ويظهر في إحدى الصور رجل جز عنقه. (**الأهرام**، القاهرة ٢٠٠٦/٢/١٦

ـ دعا مجلس الأمن الدولي المسؤولين السياسيين في العراق إلى تشكيل حكومة تمثيلية يشارك فيها الجميع. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/٢/١٦).

ـ طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من الكونغرس اعتماداً إضافياً قيمته ٧٢,٤ مليار دولار من أجل تمويل العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٧).

ـ أقدم متظاهرون على إحراق قسم من مبنى فيه القنصلية الإيطالية في مدينة بنغازي احتجاجاً على تصريح لوزير الإصلاح المؤسساتي الإيطالي روبرتو كالديرولي، كرر فيه انتقاداته العنيفة للإسلام. وقد قتل عدد من المتظاهرين في مواجهة مع الشرطة الليبية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٨).

ـ قتل ضابط في الجيش اليمني برتبة عقيد و٥ جنود إضافة الى ٩ عناصر من أتباع بدر الدين الحوثي في مواجهات بين الطرفين في محافظة صعدة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٨).

ـ طالب وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي الذي يقوم بزيارة لبيروت بريطانيا بسحب قواتها فوراً من البصرة مؤكداً أن وجودها في هذه المنطقة أدى إلى «زعزعة الوضع الأمني». وسارع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، إلى الرد على متكي معتبراً «أن على إيران عدم صرف الانتباه عن ملفها النووي». ورأى بلير إن «القوات البريطانية موجودة في العراق بتفويض من الأمم المتحدة وبموافقة الحكومة العراقية. (**السفير**، بيروت،١٨/ ٢٠٠٦/٢).

ـ بدأت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بتضييق الخناق على الفلسطينيين، بعدما طلبت من السلطة الفلسطينية رد ٥٠ مليون دولار من أموال المساعدات الأمريكية، وذلك بذريعة رفض وصولها الى حكومة بقيادة حركة حماس. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/١٨).

ـ كلف الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسمياً حركة حماس تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. وانتخب المجلس التشريعي بالتزكية عزيز الدويك مرشح حماس رئيساً له. وألقى عباس خطاباً شدد فيه على أن تلتزم السلطة الفلسطينية بعملية السلام وكل الاتفاقات بدءاً من أوسلو، وحتى خريطة الطريق، فيما أعلن إسماعيل هنية المرشح الأساسي لرئاسة الوزراء أن تباين المواقف بين حماس وعباس ستتم معالجته من خلال الحوار. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/١٩).

ـ اتهمت مصادر الرئيس اللبناني إميل لحود الرئيس الفرنسي جاك شيراك بالوقوف وراء خطة تهدف إلى إسقاط رئيس الجمهورية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/ ٢٠٠٦/٢).

ـ ذكرت الأنباء أن الحكومة العراقية المزمع تشكيلها ستسعى الى إنهاء ملف الحدود بين العراق والكويت بعدما اطلعت على ترسيم الحدود التي أعدتها مؤسسة المساحة السويدية بطريقة التيموغراف الفضائي عام ١٩٩٣ وصادقت عليها الأمم المتحدة.وقد رصدت الحكومة الكويتية مليوناً و١٢٥ ألف دولار لتعويض المزارعين العراقيين الذين صودرت أراضيهم في آب / أغسطس الماضي وسيوزع المبلغ عليهم في وقت لاحق. (**الحياة**، بيروت،٢٠٠٦/٢/٢٠).

-أعلنت وزارة النفط العراقية أن الهجمات التي استهدفت المنشآت والأنابيب النفطية أدت الى خسائر تجاوزت ستة مليارات دولار العام الماضي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٠).

ـ دعا السفير الأمريكي لدى العراق زلماي خليل الى إبعاد العناصر الطائفية أو المرتبطة بميليشيات عن وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية في الحكومة العراقية الجديدة المرتقب تشكيلها مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكية لن تنفق مزيداً من الأموال من أجل تدريب أجهزة أمنية فيها عناصر طائفية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢١).

ـ أكدت إيران دعمها لخالد مشعل القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذي يزور طهران،وحضت الدول الإسلامية على تقديم الدعم المالي للحكومة الفلسطينية المقبلة بقيادة حماس. (**الشرق الأوسط**، لندن،٢٠٠٦/٢/٢١).

ــ أعلن الموفد الخاص لجامعة الدول العربية إلى العراق مصطفى عثمان إسماعيل في ختام زيارة لبغداد أنه اتفق مع الأطراف العراقية على عقد مؤتمر الوفاق الوطني في بغداد مطلع حزيران /يونيو المقبل. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٢).

ــ شهد العراق أحداثاً طائفية و «حرب مساجد » اندلعت في أعقاب تفجير شحنات ناسفة داخل مرقد الإمامين الشيعيين علي الهادي وحسن العسكري في مدينة سامراء، وتمثلت بهجمات على المساجد طاولت أكثر من ٩٠ مسجداً للسنة في عموم أنحاء العراق. واتهمت الإدارة الأمريكية «الإرهابيين» بتفجير مرقد الإمامين في سامراء، فيما حملت إيران صراحة قوات الاحتلال الأمريكية تبعة هذا الاعتداء لتبرير بقاء قواتها في العراق(**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٢٣).وأجمعت الدعوات الصادرة عن المراجع الدينية والسياسية في العراق والدول العربية والإسلامية على التحذير من الانزلاق إلى فتنة طائفية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٢٣).

ــ أجرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك حول الوضع الفلسطيني والملف النووي الإيراني. وأكد مبارك خلال اللقاء ضرورة استمرار الدعم للرئيس الفلسطيني محمود عباس وتفادي كل ما يمكن أن يترجم على أنه عقاب جماعي للشعب الفلسطيني (بعد فوز حماس بالانتخابات). (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٦/٢/٢٣). وقد تابعت رايس جولتها في السعودية حيث بحثت مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز الأوضاع المستجدة على الساحتين الاقليمية والدولية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٣).

ــ تصاعدت أعمال العنف الطائفي في المدن العراقية، وبخاصة في بغداد والبصرة، على الرغم من الدعوات الى التزام الهدوء وعدم الانزلاق الى حرب أهلية. وتحدثت الأنباء عن مقتل أكثر من ١٣٠ شخصاً، فيما أعلنت الحكومة العراقية فرض حظر التجول في بغداد وثلاث محافظات (صلاح الدين وبابل وديالى) سعياً لوقف العنف. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٢٤).

ــ وصلت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى بيروت في زيارة قصيرة صرحت خلالها «أن القيادة اللبنانية تفهم مسؤولياتها لتطبيق القرار ١٥٥٩ وبينها نزع سلاح حزب الله». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٢٤)

ــ واصل الجيش الإسرئيلي عمليات التوغل في نابلس، وارتفع عدد ضحايا هذه العمليات الى تسعة شهداء فلسطينيين. واعتبرت حركة حماس أن الجرائم الإسرائيلية تستهدف تقويض جهودها لتشكيل حكومة جديدة وترتيب البيت الفلسطيني. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٢٤).

ــ اختتمت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية جولتها في ابو ظبي باجتماع مع وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي. وذكرت الأنباء أن وزراء خارجية مجلس التعاون أعربوا عن مخاوفهم إزاء انتشار التكنولوجيا النووية في المنطقة من دون الإشارة مباشرة الى إيران، لكنهم طالبوا الإدارة الأمريكية بإعطاء المساعي الدبلوماسية العربية والدولية الوقت الكافي

لإقناع حركة حماس. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٥).

ـ تواصلت الهجمات الهادفة الى الفتنة الطائفية، وبخاصة في جنوب بغداد حيث قتل ٢١ شخصاً وأصيب ٧٠ آخرون بجروح. (**الشرق الأوسط**،لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٧).

ـ رفض الرئيس السوداني عمر البشير، أمس الأول، اي تدخل عسكري أجنبي في دارفور في غرب السودان من دون موافقة الحكومة السودانية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٢٧).

ـ قتل جنديان أمريكيان في انفجار قنبلة في غرب بغداد، وقتل ثالث بالرصاص في العاصمة العراقية. وارتفع بذلك عدد العسكريين الأمريكيين الذين قتلوا منذ الغزو الأمريكي للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ الى ٢٢٩١ على الأقل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٢٥/٢٧).

ـ بدأت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني حملة تحريض ضد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، واعتبرت أنه «غير ذي شأن». (**السفير**، بيروت،٢٠٠٦/٢/٢٧).

ـ قرر الاتحاد الأوروبي صرف ١٢٠ مليون يورو لتسديد فواتير المحروقات الفلسطينية المستوردة من إسرائيل، ودعم نشاطات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتفادي أزمة مالية وشيكة مشترطاً عدم وصولها إلى الحكومة التي ستشكلها حركة حماس. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٢/٢٨).

ـ اعتبر آفي ديختر الرئيس السابق لجهاز الشاباك الإسرائيلي أن رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد اسماعيل هنية سيكون هدفاً مشروعاً للاغتيال او الاعتقال الإسرائيلي، وأن منصبه لا يعطيه حصانة. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٨).

ـ قام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بزيارة الى الكويت أجرى خلالها مباحثات مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح. وذكرت الأنباء أن الرئيس الإيراني أكد للشيخ صباح أن إيران لا تسعى إلى تهديد أي من جيرانها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٨).

ـ كشف عن تقرير سري أعدته القوات الأمريكية بعنوان كوبرا ٢: القصة الحقيقية لغزو واحتلال العراق، أن عملاء للمخابرات الألمانية في بغداد سربوا خطة الرئيس العراقي السابق صدام حسين للدفاع عن بغداد الى القادة الأمريكيين، وذلك قبل شهرين من إعلان غزو العراق. وذكر التقرير أن القوات الأمريكية في غزوها استخدمت قواعد عسكرية مصرية للتزود بالوقود كما استخدمت مطار عرعر في شمال السعودية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٨).

ـ حذرت» المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات» في تقرير بعنوان «الحرب القادمة في العراق؟ طائفية وحرب أهلية» من أن العراق لا يمكنه تجنب الانزلاق الى حرب أهلية طائفية ما لم تقدم الطبقة السياسية فيه على حل الميليشيات وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتعديل الدستور ووقف انتهاكات حقوق الإنسان. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٨) ■

□ ☆ ■ ببليوغرافيا مختارة ■ ☆ □

أولاً: المصادر العربية

كتب

١ ـ أبو فخر، صقر. **سورية وحطام المراكب المبعثرة: حوار مع نبيل الشويري: عفلق والبعث والمؤامرات والعسكر**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥. ٥٠٥ ص.

٢ ـ البدراني، فاضل محمد حسين. **الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. ٢٧٢ ص. (سلسلة اطروحات الدكتوراه؛ ٥٤)

٣ ـ بلقزيز، عبد الإله. **تكوين المجال السياسي الإسلامي: النبوّة والسياسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. ٢٢٠ ص.

٤ ـ الحسيني، موسى. **المقاومة العراقية والإرهاب الأمريكي المضاد**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٦. ١٤٩ ص.

٥ ـ سلامة، غسان. **أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها**. بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٥. ٤٨١ ص.

٦ ـ **العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار**. مجموعة من المؤلفين. القاهرة: مركز الخليج للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥.

٧ ـ العفيفي، فتحي. **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥. ٢٨٦ ص.

٨ ـ قريع، أحمد (أبو علاء). **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق. ١: مفاوضات أوسلو ١٩٩٣**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ٢٠٠٥. ٥٣١ ص.

٩ ـ مرهون، عبد الجليل زيد. **أمن الخليج بعد حرب العراق**. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥. ٩٥ ص. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١)

١٠ ـ منسى، بشارة. **العروبة حاضرنا ومستقبلنا**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦. ١٤٧ ص.

١١ ـ مهاجان، راهول. **السلطة المطلقة: الهيمنة الأميركية على العراق.. ماذا بعد؟** بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٦. ٢١٧ ص.

١٢ ـ هالبر، ستيفان وجوناثان كلارك. **التفرد الأميركي: المحافظون الجدد والنظام العالمي**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥. ٤٣١ ص.

١٣ ـ الهرماسي، محمد صالح. **العبور إلى المستقبل: في إعادة بناء الفكر القومي**. دمشق: المؤلف، ٢٠٠٥. ٢٤٢ ص.

دوريات

١٤ ـ أبو عامود، محمد سعد. «التنمية السياسية في الوطن العربي: القضايا والإشكاليات.» **مجلة الدراسات الاستراتيجية**: السنة ١، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. ص ٨-٣٠.

١٥ ـ أبو الهيجاء إبراهيم. «الدولة الفلسطينية..

رؤى مستقبلية: العرب والدولة الفلسطينية.. رؤى متباينة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٢٦ ــ ١٢٩.

١٦ ــ أحمد، عادل علي. ««خصخصة الحروب»... بين الفكر والممارسة.» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥. ص ١٥٤ ــ ١٦٢.

١٧ ــ أحمد، محمود. «التعايش المستحيل بين الفلسطينيين وإسرائيل.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٧، العدد ٨٣، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. ص ٢٦ ــ ٣٠.

١٨ ــ الأزعر، محمد خالد. «أفريقيا وتسوية الصراع الإسرائيلي العربي: من لجنة الحكماء إلى خلوة الكاب الغربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٤، شتاء ٢٠٠٥. ص ٢١٣ــ ٢٣٦.

١٩ ــ أميري، ناصر ثقافي. «العلاقات الأمنية بين الاتحاد الأوروبي وواشنطن: المفاهيم الضمنية للشرق الأوسط والخليج وإيران.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦. ص ٧١ ــ ٨٩.

٢٠ ــ أمين، حسين أحمد. «هل سقطت العروبة كقومية أم كهوية؟» **شؤون عربية**: العدد ١٢٤، شتاء ٢٠٠٥. ص ٤٦ ــ ٥٤.

٢١ ــ الأمين، حمزة. «العلاقات اللبنانية ــ الإيرانية.» **فصلية إيران والعرب**: السنة ٣، العدد ١٤، خريف ٢٠٠٥. ص ٣١ ــ ٣٥.

٢٢ ــ الأنصاري، محمد جابر. «موقع العروبة في الخريطة السياسية العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٤، شتاء ٢٠٠٥. ص ٢٦ ــ ٣٩.

٢٣ ــ بايلز، أليسون جي. كي. «الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ودروس العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢٩ ــ ٤٢.

٢٤ ــ بجك، باسيل يوسف. «قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٨٥ ــ ١٠٤.

٢٥ ــ بشارة، عزمي. «الانتخابات الفلسطينية: حماس، المقاومة في السلطة: وجهة نظر.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٦٩ ــ ١٧٥.

٢٦ ــ بلقزيز، عبد الإله. «الانتخابات الفلسطينية: «حماس» في مختبر السلطة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦. ص ٦ ــ ٢٢.

٢٧ ــ بن شماس، عبد الحكيم. «مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦. ص ٤٠ ــ ٥٥.

٢٨ ــ بويل، فرانسيس أ. «الولايات المتحدة كمحتل محارب: العراق وقوانين الحرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ١١ ــ ١٦.

٢٩ ــ بيتراس، جيمس. «موعد إسرائيل النهائي للحرب: إيران في بؤرة العاصفة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ١٤١ ــ ١٤٨.

٣٠ ــ الجاسور، ناظم عبد الواحد. «الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية: التطابق والتقاطع والآفاق المستقبلية لموقع العراق في هاتين الدائرتين.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ١، العدد ١، خريف ٢٠٠٥. ص ١ ــ ١٨.

٣١ ــ جمعة، محمد. «الدولة الفلسطينية.. رؤى مستقبلية: الفصائل الفلسطينية: جدل «الوطن» و«الدولة».» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٢٢ ــ ١٢٥.

٣٢ ــ حافظ، سمير فاروق. «الجامعة العربية وإحياء الدور العربي في العراق.» **شؤون خليجية**: السنة ٨، العدد ٤٤، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٦٣ ــ ١٦٧.

٣٣ ــ ______. «الجمعيات السياسية في البحرين في ضوء القانون الجديد.» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥. ص ٩٠ ــ ٩٨.

٣٤ ــ الحديثي، خليل إسماعيل. «ثقافة المقاومة (ملف): تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ١٠٦ ــ ١٣٠.

٣٥ ــ حرب، أسامة الغزالي. «رياح التغيير تهب على العالم العربي!» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٦ــ ٧.

٣٦ ـ الحريري، جاسم يونس محمد. «تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي.» **شؤون خليجية**: السنة ٨، العدد ٤٤، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٢٤ ــ ١٣٠.

٣٧ ـ حسن، عمار علي. «القوميون الجدد.. من أجل تيار «عروبي» آخر.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٤، شتاء ٢٠٠٥. ص ٤٠ ــ ٤٥.

٣٨ ـ الحسن، عمر. «القومية العربية.. تراجع أم احتضار؟!» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣ خريف ٢٠٠٥. ص ٦ ــ ٨.

٣٩ ـ حسيب، خير الدين. «مبادرة لتحرير العراق: مقابلة على فضائية anb تشرح «المبادرة».» أجرت المقابلة زينة فياض. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٠ ــ ٢٨.

٤٠ ـ الحص، سليم. «افتتاحية العدد: أي سلام..؟» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٦ ــ ٩.

٤١ ـ ______. «افتتاحية العدد: مرحى للثورة الفلسطينية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ٦ ــ ١٠.

٤٢ ـ «حلقة نقاش: الواقع الفلسطيني: تحديات وآفاق.» شارك في الحلقة أحمد سعيد نوفل؛ [وآخرون]؛ أدار الحلقة جواد الحمد. **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١٢٠، خريف ٢٠٠٥. ص ١٨٨ ــ ١٩٧.

٤٣ ـ حماد، كمال. «العولمة الأميريكة العسكرية من أفغانستان إلى العراق.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١٢٠، خريف ٢٠٠٥. ص ٤٥ــ ٧٠.

٤٤ ـ حنفي، حسن. «ثقافة المقاومة (ملف): ثقافة المقاومة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ٨٨ ــ ١٠٥.

٤٥ ـ الديدامونى، شيرين. «ندوة الدستور العراقي.. رؤية مستقبلية للتداعيات الداخلية والانعكاسات الإقليمية، القاهرة، ١٢ ــ ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢٢١ ــ ٢٢٢.

٤٦ ـ رسلان، هانيء. «مفاوضات أبوجا والانقسام في حركة تحرير السودان.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢٠٨ ــ ٢١١.

٤٧ ـ رفعت، سعيد. «الدول العربية بين الغياب والحركة في قضايا المنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٤، شتاء ٢٠٠٥. ص ٦ ــ ١٣.

٤٨ ـ زارج، محمد جواد آسايش. «سياسة إيران الخارجية حيال جيرانها: العلاقات مع سلطنة عُمان نموذجاً.» **فصلية إيران والعرب**: السنة ٣، العدد ١٤، خريف ٢٠٠٥. ص ٩ ــ ٢٩.

٤٩ ـ زرير، محمد مصطفى. «العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة.» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥. ص ١١٠ــ ١١٣.

٥٠ ـ زيادة، رضوان. «النظام السياسي العربي وأزمة التغيير.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١٢٠، خريف ٢٠٠٥. ص ١٥٤ ــ ١٦٣.

٥١ ـ السالم، أحمد مبارك. «الشورى والديموقراطية: التجانس الغائب.» **مجلة الدراسات الاستراتيجية**: السنة ١، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. ص ٦٢-٨٣.

٥٢ ـ السرجاني، خالد. «العلاقات المغربية ــ الجزائرية والمسألة الصحراوية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٧٠ ــ ١٧٣.

٥٣ ـ سريع القلم، محمود. «الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦. ص ٣٦ ــ ٤٧.

٥٤ ـ سليمان، منذر. «دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦. ص ٢٣ ــ ٣٩.

٥٥ ـ سمور، علي. «فلسطين تواصل صمودها بعد خمس سنوات على الانتفاضة: حماس في مواجهة شارون.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٥٢- ١٦٨.

٥٦ ـ سويد، ياسين. «المقاطعة والتطبيع: تجليات الإعاقة وإمكانات المقاومة.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٣٩ ــ ١٥١.

٥٧ ـ السيد فتوح، عطا. «الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني.» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥. ص ٩٩ ـ ١٠٢.

٥٨ ـ شافعي، بدر حسن. «تطبيع العلاقات السودانية ـ الإريترية.. لماذا الآن؟» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢١٦ ـ ٢٢٠.

٥٩ ـ شفيق، منير. «حول مسؤولية الأنظمة عن الهجمة الأميركية: شرط المطالبة بالديموقراطية.» **الآداب**: السنة ٥٣، العددان ١١ ـ ١٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. ص ٦ ـ ٨.

٦٠ ـ شلبي، السيد أمين. «تحولات وتحالفات في النظام الدولي الراهن.. ماذا تعني للعالم العربي؟» **شؤون عربية**: العدد ١٢٤، شتاء ٢٠٠٥. ص ١٤ ـ ٢٣.

٦١ ـ شيال، عزيز جبر. «معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها: العراق (أنموذجاً).» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ١، العدد ١، خريف ٢٠٠٥. ص ١٣٩ ـ ١٥٨.

٦٢ ـ الطويل، أماني. «الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢١٢ ـ ٢١٥.

٦٣ ـ العالم، محمود أمين. «محمود أمين العالم: تجربتي السياسية قدمت لي معنى آخر لوجودي.» أجرى الحوار عبد الإله بلقزيز. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٠٥ ـ ١٢٤.

٦٤ ـ العاني، كريم. «جامعة الدول العربية وحركة التحرر الوطني: صفحات مطوية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٤، شتاء ٢٠٠٥. ص ١٩٨ ـ ٢١٢.

٦٥ ـ عبد الرحمن، أسامة. «أسامة عبد الرحمن: حول قضية الإرهاب وتعليق الإصلاح.» مقابلة. حاوره متروك الفالح. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ٧٤ ـ ٨٧.

٦٦ ـ عبد الصادق، علي. «الناتو والشرق الأوسط الكبير.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٦٠ ـ ١٦٣.

٦٧ ـ عبده، محمد. «الحدود الكويتية ـ العراقية.. عقبة في تاريخ عودة العلاقات بين البلدين.» **شؤون خليجية**: السنة ٨، العدد ٤٤، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٣١ ـ ١٣٧.

٦٨ ـ عدوان، بيسان. «الدولة الفلسطينية.. رؤى مستقبلية: حزب شارون الجديد ومستقبل الدولة الفلسطينية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٣٤ ـ ١٣٧.

٦٩ ـ عطوان، خضر عباس. «العراق إلى أين؟ رؤية في ضوء العملية السياسية الجديدة.» **شؤون خليجية**: السنة ٨، العدد ٤٤، شتاء ٢٠٠٦. ص ٣٢ ـ ٥١.

٧٠ ـ ــــــــ. «مشروع الدستور العراقي ورهان الديمقراطية.» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥. ص ١٠ ـ ٢٤.

٧١ ـ العيسوي، أشرف سعد. «التطبيع الخليجي ـ الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٦٤ ـ ١٦٩.

٧٢ ـ غزال، خالد. «السياسة الامبريالية الأميركية: العدوانية الكاملة على شعوب العالم.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١٢٠، خريف ٢٠٠٥. ص ١٣٩ ـ ١٥٣.

٧٣ ـ كوردسمان، أنتوني. «حرب العراق ودروسها لتطوير القوات المحلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ١٧ ـ ٣٤.

٧٤ ـ لقوشه، رفعت ومشهور إبراهيم محمد. «في الذكرى الرابعة لأحداث ١١ سبتمبر والحروب الاستباقية: أمن الخليج إلى أين؟» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥. ص ٢٥ ـ ٣١.

٧٥ ـ محمد، ناصر صلاح الدين. «ثقافة المقاومة (ملف): التكنولوجيا كتحول نوعي في استراتيجية المقاومة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ١٣١ ـ ١٤٠.

٧٦ ـ محمود، أحمد إبراهيم. «العراق الجديد.. نحو مزيد من الواقعية: إشكالية الوجود العسكري الأجنبي في العراق.» **السياسة الدولية**:

السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١١٦ ــ ١٢١.

٧٧ ــ مطر، جميل. «تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٤٣ ــ ٥٦.

٧٨ ــ ______. «حوار الحضارات.. السياسي أولاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦. ص ٥٦ ــ ٦٣.

٧٩ ــ مظلوم، جمال. «حلف شمال الأطلنطي «الناتو» ودوره الجديد في المنطقة.» **شؤون خليجية**: السنة ٨، العدد ٤٤، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٧٤ ــ ١٨٠.

٨٠ ــ ______. «العلاقات الكويتية ــ العراقية ما بين التأزم والانفراج.» **شؤون خليجية**: السنة ٧، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥. ص ١٠٣ــ ١٠٥.

٨١ ــ الندواي، حميد نقل. «العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ١، العدد ١، خريف ٢٠٠٥. ص ١٠٣ ــ ١٢٠.

٨٢ ــ «ندوة العدد: التحولات الإقليمية: لبنان، العراق، فلسطين، إيران.» شارك في الندوة ياسين سويد، سمير كرم وغسان العزي؛ أدار الندوة محمد نور الدين. **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١٢٠، خريف ٢٠٠٥. ص ٩ــ ٣٤.

٨٣ ــ نصار، زينب. «المقاومة في العولمة.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٥، العدد ١٢٠، خريف ٢٠٠٥. ص ١٠٥ ــ ١٢٤.

٨٤ ــ النصراوي، صلاح. «العراق الجديد.. نحو مزيد من الواقعية: الانتخابات العراقية وتحديات بناء الدولة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١١٢ ــ ١١٥.

٨٥ ــ ياسين، عبير. «الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين الليبي والعراقي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ١٥٦ ــ ١٥٩.

مراجعة كتب

٨٦ ــ جعفر، جعفر ضياء ونعمان النعيمي. «الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ١٤٩ــ ١٥٩. (غازي عبد الوهاب درويش)

٨٧ ــ الربيعي، إسماعيل نوري [وآخرون]. «الإستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢٤٩ ــ ٢٥٠. (رشا غريب)

٨٨ ــ ______. «______.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. ص ١٣٥ ــ ١٤١. (صباح ياسين)

٨٩ ــ شعبان، عبد الحسين. «العراق: الدستور والدولة من الاحتلال إلى الاحتلال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. ص ١٤٢ ــ ١٤٧. (يوسف مكي)

٩٠ ــ الصلح، رغيد. «لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦. ص ١٨٢ ــ ١٨٨. (معن بشور)

٩١ ــ الصواني، يوسف. «القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٤، شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ص ١٦٠ ــ ١٦٣. (مفيد الزيدي)

٩٢ ــ «العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢٤٨. (علي عبد الفتاح الحاروني)

٩٣ ــ العفيفي، فتحي. «أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥. (محمد صادق إسماعيل)

٩٤ ــ كلارك، إيان. «العولمة والتفكك: العلاقات الدولية في القرن العشرين.» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**: السنة ٢٣، العدد ٩٢، خريف ٢٠٠٥. ص ١٢٧ ــ ١٤٠. (عبد الله محمد العجمي)

٩٥ ــ Bremer, L. Paul and Malcolm McConnell. «My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope.»

المستقبل العربي: السنة ٢٨، العدد ٣٢٥، آذار/ مارس ٢٠٠٦. ص ١٧٢ ــ ١٨١. (سمير كرم)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

1 - Beinin, Joel and Rebecca L. Stein (eds.). *The Struggle for Sovereignty: Palestine and Israel, 1993-2005*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2006. (Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures)

2 - Brandell, Inga (ed.). *State Frontiers: Borders and Boundaries in the Middle East*. London; New York: I. B. Tauris, 2006. 235 p. (Culture and Society in Western and Central Asia; 5)

3 - Byman, Daniel. *Deadly Connections: States that Sponsor Terrorism*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005. xi, 369 p.

4 - Chehab, Zaki. *Iraq Ablaze: Inside the Insurgency*. London; New York: I. B. Tauris, 2006. x, 277 p.

5 - Cottrell, Robert C. *The Green Line: The Division of Palestine*. Philadelphia: Chelsea House, 2005. x, 133 p.

6 - Cushman, Thomas (ed.). *A Matter of Principle: Humanitarian Arguments for War in Iraq*. Berkeley, CA: University of California Press, 2005. xii, 372 p.

7 - Daalder, Ivo H., Nicole Gnesotto and Philip H. Gordon (eds.). *Crescent of Crisis: U.S.-European Strategy for the Greater Middle East*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005.

8 - Faath, Sigrid (ed.). *Anti-Americanism in the Islamic World*. London: Hurst & Company, 2006. xii, 305 p.

9 - Filiu, Jean-Pierre. *Mittérand et la Palestine*. Paris: Fayard, 2005. 365 p.

10 - Fischbach, Michael. *The Peace Process and Palestinian Refugee Claims: Addressing Claims for Property Compensation and Restitution*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2006. 160 p.

11 - Fourmont-Dainville, Guillaume. *Géopolitique de l'Arabie Saoudite*. Paris: Ellipses, 2005. 171 p.

12 - Fukuyama, Francis. *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 2006. 240 p. (The Castle Lectures in Ethics, Politics, and Economics)

13 - Ginat, Rami. *Syria and the Doctrine of Arab Neutralism: From Independence to Dependence*. Portland, Or.: Sussex Academic Press, 2005. xix, 310 p.

14 - Gurtov, Mel. *Superpower on Crusade: The Bush Doctrine in US Foreign Policy*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2006.

15 - Hefner, Robert W. (ed.). *Remaking Muslim Politics: Pluralism, Contestation, Democratization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005. xii, 358 p. (Princeton Studies in Muslim Politics)

16 - Karpin, Michael. *The Bomb in the Basement: How Israel Went Nuclear and What That Means for the World*. New York: Simon and Schuster, 2006. 416 p.

17 - Knights, Michael Andrew. *Cradle of Conflict: Iraq and the Birth of Modern U.S. Military Power*. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2005. xxiii, 462 p.

18 - Lust-Okar, Ellen. *Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005. xvi, 279 p.

19 - Pape, Robert A. *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism*. New York: Random House, 2005. 335 p.

20 - Pozner, Neal J. (ed.). *How Should the United States Withdraw from Iraq?* San Diego, CA: Greenhaven Press, 2005. 80 p.

21 - Rugh, William A. *American Encounters with Arabs: «The soft Power» of U.S. Public Diplomacy in the Middle East*. Westport, Conn.: Praeger Security International, 2006. xvii, 220 p.

22 - Sharkansky, Ira. *Governing Israel: Chosen People, Promised Land and Prophetic Tradition*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2005. ix, 207 p.

23 - Tilley, Virginia. *The One-State Solution: A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2005. x, 276 p.

24 - Wood, Nicholas. *War Crime or Just War? The Iraq War 2003-2005: A Case for Indictment*. Edited by Anabella Pellens. London: South Hill Press, 2005. 264 p.

25 - Zeghal, Malika. *Les Islamistes marocains: Un défi à la monarchie*. Paris: La Découverte, 2005. 334 p.

Periodicals

26 - Adamson, Fiona B. «Global Liberalism versus Political Islam: Competing Ideological Frameworks in International Politics.» *International Studies Review*: vol. 7, no. 4, December 2005. pp. 547-570.

27 - Antil, Alain. «La Mauritanie après le putsh de 2005.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 4, hiver 2005-2006. pp. 809-819.

28 - Aronson, Geoffrey. «Issues Arising from the Implementation of Israel's Disengagement from the Gaza Strip.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 4 (136), Summer 2005. pp. 49-63.

29 - Avant, Deborah D. «The Privatization of Security: Lessons from Iraq.» *Orbis*: vol. 50, no. 2, Spring 2006. pp. 327-342.

30 - Bahgat, Gawdat. «Saddam Hussein's Legacy: A Preliminary Assessment and Future Implications.» *SAIS Review*: vol. 25, no. 2, Summer-Fall 2005. pp. 93-103.

31 - Barkey, Henri J. and Ellen Laipson. «Iraqi Kurds and Iraq's Future.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 66-76.

32 - Baumgarten, Helga. «The Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism, 1948-2005.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 4 (136), Summer 2005. pp. 25-48.

33 - Benjamin, Daniel and Steven Simon. «The War of Unintended Consequences: How (Not?) to Fight Terrorism.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, March-April 2006. pp. 179-186.

34 - Bensaad, Ali. «Le Sahara: Vecteur de mondialisation.» *Maghreb-Machrek*: no. 185, automne 2005. pp. 7-12.

35 - Biddle, Stephen. «Seeing Baghdad, Thinking Saigon.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, March-April 2006. pp. 2-14.

36 - Byman, Daniel. «Do Targeted Killings Work?» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, March-April 2006. pp. 95-111.

37 - Carothers, Thomas. «The Backlash against Democracy Promotion.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, March-April 2006. pp. 55-68.

38 - Cole, Juan. «A «Shiite Crescent»? The Regional Impact of the Iraq War.» *Current History*: vol. 105, no. 687, January 2006. pp. 20-26.

39 - ______ [et al.]. «Symposium: A Shia Crescent: What Fallout for the United States.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 1-27.

40 - Diamond, Lary. «Iraq and Democracy: The Lessons Learned.» *Current History*: vol. 105, no. 687, January 2006. pp. 34-39.

41 - Dorronsoro, Gilles et Peter Harling. «La Guerre américaine en Irak et en Afghanistan: Entre vision messianique et ajustements tactiques.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 4, hiver 2005-2006. pp. 857-866.

42 - Dueck, Colin. «Strategies for Managing Rogue States.» *Orbis*: vol. 50, no. 2, Spring 2006. pp. 223-241.

43 - Entelis, John P. «The Democratic Imperative vs. the Authoritarian Impulse: The Maghrib State between Transition and Terrorism.» *Middle East Journal*: vol. 59, no. 4, Autumn 2005. pp. 537-558.

44 - Grygiel, Jakub. «Imperial Allies.» *Orbis*: vol. 50, no. 2, Spring 2006. pp. 209-221.

45 - Hay, William Anthony. «What Is Democracy? Liberal Institutions and Stability in Changing Societies.» *Orbis*: vol. 50, no. 1, Winter 2006. pp. 133-151.

46 - Heard-Bey, Frauke. «Conflict Resolution and Regional Co-operation: The Role of the Gulf Co-operation Council, 1970-2002.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 2, March 2006. pp. 199-222.

47 - Herzog, Michael. «Can Hamas Be Tamed?» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, March-April 2006. pp. 83-94.

48 - Hopkins, A. G. «The «Victory» Strategy: Grand Bargain or Grand Illusion?» *Current History*: vol. 105, no. 687, January 2006. pp. 14-19.

49 - Hossein-Zadeh, Ismael. «The Muslim World and the West: The Roots of Conflict.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 27, no. 3, Summer 2005. pp. 1-20.

50 - Howe, Marvine. «Palestinians in Lebanon.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 145-155.

51 - Huntley, Wade L. «Threats All the Way Down: US Strategic Initiatives in a Unipolar World.» *Review of International Studies*: vol. 32, no. 1, January 2006. pp. 49-67.

52 - Karmon, Ely. «Al-Qa'ida and the War on Terror after the War in Iraq.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 10, no. 1, March 2006. pp. 1-22.

53 - Katz, Mark N. «Iran and America: Is Rapprochement Finally Possible?» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 58-65.

54 - ______. «Putin's Foreign Policy toward Syria.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 10, no. 1, March 2006. pp. 53-62.

55 - Khalil, Magdi. «Egypt's Muslim Brotherhood and Political Power: Would Democracy Survive?» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 10, no. 1, March 2006. pp. 44-52.

56 - Louër, Laurence. ««Changez ou vous serez changés»: Démocratization et consolidation de l'autoritarisme dans le Golfe.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 4, hiver 2005-2006. pp. 769-780.

57 - Manna, Haytham. «Bachar et les siens.» *Politique internationale*: no. 110, hiver 2005-2006. pp. 337-348.

58 - Marr, Phebe. «Democracy in the Rough.» *Current History*: vol. 105, no. 687, January 2006. pp. 27-33.

59 - Odom, William. «Withdraw Now.» *Current History*: vol. vol. 105, no. 687, January 2006. pp. 3-7.

60 - Pan, Zhongpi. «The New U.S. Middle East Strategy and its Inherent Dilemmas.» *Journal of Strategic Studies*: vol. 1, no. 2, December 2005. pp. 10-29.

61 - Perrin, Jean-Pierre. «Syrie: L'Heure de vérité.» *Politique internationale*: no. 110, hiver 2005-2006. pp. 313-335.

62 - Picard, Elizabeth. «Syrie: La Coalition autoritaire fait de la résistance.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 4, hiver 2005-2006. pp. 757-768.

63 - Pillar, Paul R. «Intelligence, Policy, and the War in Iraq.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, March-April 2006. pp. 15-27.

64 - Rayburn, Joel. «The Last Exit from Iraq.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 2, March-April 2006. pp. 29-40.

65 - Ronen, Yehudit. «Libya's Conflict with Britain: Analysis of a Diplomatic Rupture.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 2, March 2006. pp. 271-283.

66 - Rowayheb, Marwan George. «Lebanese Militias: A New Perspective.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 2, March 2006. pp. 303-318.

67 - Roy, Sara. «Praying with Their Eyes Closed: Reflections on the Disengagement from Gaza.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 4 (136), Summer 2005. pp. 64-74.

68 - Signoles, Aude. «Israël/ Palestine: La

Fin des fenêtres d'opportunité.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 4, hiver 2005-2006. pp. 781-791.

69 - Spyer, Jonathan. «The Impact of the Iraq War on Israel's National Security Conception.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 9, no. 4, December 2005. pp. 34-47.

70 - Staniland, Paul. «Defeating Transnational Insurgencies: The Best Offense Is a Good Fence.» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 1, Winter 2005-06. pp. 21-40.

71 - Stockton, Ronald. «The Presbyterian Diversiture Vote and the Jewish Response.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 98-117.

72 - Taremi, Kamran. «Iranian Foreign Policy towards Occupied Iraq, 2003-05.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 28-47.

73 - Waage, Hilde Henriksen. «Norway's Role in the Middle East Peace Talks: Between a Strong State and a Weak Belligerent.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 4 (136), Summer 2005. pp. 6-24.

74 - Wall, Melissa. «Blogging Gulf War II.» *Journalism Studies*: vol. 7, no. 1, February 2006. pp. 111-126.

75 - Xenias, Melissa. «Can a Global Peace Last Even If Achieved? Huntingon and the Democratic Peace.» *International Studies Review*: vol. 7, no. 4, December 2005. pp. 357-386.

76 - Yilmaz, Suhnaz. «Challenging the Stereotypes: Turkish-American Relations in the Inter-War Era.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 2, March 2006. pp. 223-237.

77 - Zebari, Hoshyar. «Irak: La Guerre civile n'aura pas lieu.» *Politique internationale*: no. 110, hiver 2005-2006. pp. 349-359.

78 - Zisser, Eyal. «Who's Afraid of Syrian Nationalism? National and State Identity in Syria.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 2, March 2006. pp. 179-198.

Book Reviews

79 - Agha, Hussein [et al.]. «Track-II Diplomacy: Lessons from the Middle East.» *Millennium*: vol. 34, no. 1, August 2005. pp. 292-293. (James Voorhees)

80 - Beilin, Yossi. «The Path to Geneva: The Quest for a Permanent Agreement, 1996-2004.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 178-184. (Michael Rubner)

81 - Blix, Hans. «Disarming Iraq: The Search for Weapons of Mass Destruction.» *Journal of Strategic Studies*: vol. 1, no. 2, December 2005. pp. 84-88. (Noura Assaf)

82 - Carothers, Thomas and Marina Ottaway (eds.). «Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 166-172. (Joseph Kechichian)

83 - Filiu, Jean-Pierre. «Mittérand et la Palestine.» *Politique internationale*: no. 110, hiver 2006. pp. 453-454. (Christian Chesnot)

84 - Keegan, John. «The Iraq War.» *Millennium*: vol. 34, no. 1, August 2005. pp. 288-289. (Frazer Egerton)

85 - Laskier, Michael M. «Israel and the Maghreb: From Statehood to Oslo.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 4 (136), Summer 2005. pp. 120-121. (John P. Entelis)

86 - Levin, Jerry. «West Bank Diary: Middle East Violence as Reported by a Former American Hostage.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 184-186. (Liza Elliott)

87 - Mahle, Melissa Boyle. «Denial and Deception: An Insider's View of the CIA from Iran-Contra to 9/11.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 164-166. (Robert Dreyfuss)

88 - Pape, Robert A. «Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism.» *Middle East Policy*: vol. 12, no. 4, Winter 2005. pp. 176-178. (Max Abrahms)

89 - Pollack, Kenneth M. «Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 4 (136), Summer 2005. pp. 119-120. (Donald Neff)

90 - Said, Edward W. «The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994.» *Alternatives*: vol. 30, no. 3, July-September 2005. pp. 251-273. (Claire Heristchi)

91 - Salamé, Ghassan. «Quand l'Amérique refait le monde.» *Politique étrangère*: vol. 70, no. 4, hiver 2005-2006. pp. 881-886.

92 - Zeghal, Malika. «Les Islamistes marocains: Un défi à la monarchie.» *Maghreb-Machrek*: no. 185, automne 2005. pp. 129-133. (Omar Saghi)

المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلة دورية محكمة



تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية



العدد ١٢ خريف ٢٠٠٦ م

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الجمعية العربية للعلوم السياسية



المجلة العربية للعلوم السياسية | العدد الثاني عشر | خريف ٢٠٠٦ م

المحتويات



مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس التحرير: علي الدين هلال
مدير التحرير: عدنان السيد حسين

آراء

كتب

نشاطات

■ افتتاحيـــــة ■ ☆ □

علم عربي للسياسة
أم مدرسة عربية في علم السياسة؟

شهدت الساحة الأكاديمية العربية في ربع القرن الفائت من الزمان مناقشات خصبة وحوارات ثرية حول موضوع: «علم عربي للسياسة أم مدرسة عربية في علم السياسة»؟ ويعكس هذا النقاش إشكاليةً أعمق ليس في علم السياسة فقط، بل في سائر العلوم الاجتماعية الخاصة بالعلاقة بين العالمية من ناحية، والخصوصيات الثقافية والحضارية من ناحية أخرى.

وبعبارة أخرى، فإن السؤال المنهجي هو، هل توجد عالمية للعلوم الاجتماعية مثل السياسة والنفس والاجتماع والأنثروبولوجيا، أم أن هذه العلوم تتنوع باختلاف الثقافات والحضارات فيكون هناك، على سبيل المثال، علم سياسة عربي، وآخر هندي، وثالث أوروبي، ورابع صيني أو ياباني أو أمريكي...

والذين يؤكدون وحدة العلم، ينطلقون من وحدة تعريف الظاهرة السياسية التي تشكل موضوع البحث الذي يركز عليه علم من العلوم. فأي علم يتمحور حول ظاهرة، ينكبُّ الباحثون على دراستها من كل جوانبها. ويتطور تعريف هذه الظاهرة بتقدم المعرفة العلمية. ففي مجال علم السياسة مثلاً، جرى تعريف الظاهرة السياسية، في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، بأنها ظاهرة الدولة، وفي الستينيات تطور المفهوم ليكون «ظاهرة السلطة»، وفي مرحلة لاحقة برز مفهوم التوزيع السلطوي للقيم النادرة في المجتمع.

ينطلق أنصار هذا الرأي من أن السمة العلمية التي يكتسبها مجال معرفي ما، إنما تُستمد من منهج البحث ومدى التزام الباحث قواعد المنهج العلمي في تحديد مشكلة البحث وإطارها النظري، وصياغة الفرضيات أو الأسئلة البحثية، واختيار الاقتراب البحثي، وأساليب جمع المعلومات ودقتها. ويضيفون إلى ذلك أن أي علم

يسعى إلى عقد المقارنات والمقاربات بين نتائج بحوثه عبر القارات والثقافات المختلفة. وأن المقترنة هي آلية الوصول إلى تعميمات وأنماط متكررة ثبتت من خلال البحث العلمي.

وإذا كان أنصار المدرسة السلوكية في شكلها المتعسف قد دعوا في الخمسينيات من القرن السابق إلى إنشاء «علم خال من القيم»، وأن على العالم الاجتماعي الابتعاد عن الانحيازات الفكرية والقيمية، فإن هذه الدعوة لم تلق قبولاً لدى جمهرة الباحثين في الدول النامية، ومنها المنطقة العربية، الذين رأوا في تلك الدعوة تخلياً من الباحث عن مسؤوليته الاجتماعية والسياسية. كما أدرك أساتذة العلوم السياسية في الغرب محدودية وقصور هذه الدعوة، ما حدا الأستاذ ديفيد إيستون رئيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة في الاجتماع السنوي للجمعية عام ١٩٧٣ إلى أن يتحدث عن مرحلة «ما بعد السلوكية» في علم السياسة. ما فتح الباب واسعاً لاجتهادات متعددة في مجال ما بعد الحداثة، وما بعد الوضعية.

الأمر المؤكد، أنه لا يمكن بأي حال فصل القيم في مجال البحث الاجتماعي، فاختيار الباحث موضوعاً ما هو تعبير عن أفضلية في ذهنه. كما إن تفسير النتائج يمكن أن يشمل عنصراً ذاتياً. وإذا كان على الباحث في العلوم الاجتماعية أن يسعى إلى الموضوعية، فمن الصعب، للغاية، زعم الحياد الأخلاقي أو القيمي.

والأمر المؤكد أيضاً، أن الثقافة الخاصة بكل مجتمع، وخصوصية التطور السياسي والاجتماعي فيه هما جزء لا يتجزأ من تطور علم السياسة، وعلى سبيل المثال، في المنطقة العربية، إن خصوصية الخبرة السياسية التاريخية منذ عصر الخلافة الراشدة وحتى الآن، وسمات الثقافة السياسية التي تطورت خلال مراحل التطور التاريخي المتعاقبة، وخصوصية التداخل بين عناصر السلطة والتغلب وبين التكوينات الاجتماعية الدينية والسلالية والإثنية، والشكل المتميز الذي أخذته العلاقة بين الداخل والخارج... كل هذه وغيرها عناصر ينبغي أن تطرح تأثيراتها على أولويات البحث في جامعاتنا ومراكز بحوثنا فتساعدنا على فهم العقبات والالتباسات التي ترافق عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي كما يعرضها الملف الذي تنشره المجلة عن هذا الموضوع. هذا فضلاً عن أن استيعاب هذه الخصوصيات والعمل على فهمها في إطار مقارن بمجتمعات وثقافات أخرى يساعدنا بالتأكيد على فهم أعمق لظاهرة السلطة والحكم في بلادنا، وعلاقة الدولة بالمجتمع، ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي بما يسمح للأساتذة والباحثين العرب أن يبلوروا مدرسة عربية متميزة في علم السياسة.

رئيس التحرير

علي الدين هلال





المنظّمة العربيـة للترجمـة

«مقالــة في الميتافيزيقــا»

صدر، أخيراً، عن المنظمة العربية للترجمة كتاب لايبنتز: «مقالة في الميتافيزيقا» ترجمة د. الطاهر بن قيزة.

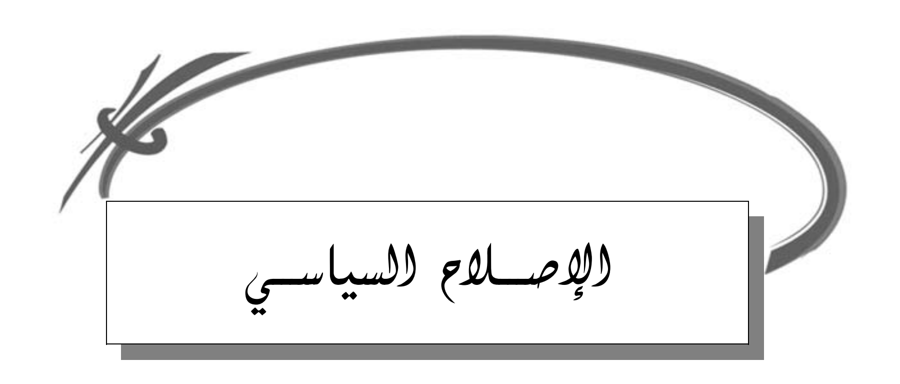
في **مقالة في الميتافيزيقا** عرضٌ شاملٌ ومكثّف، في آنٍ واحد، للمبادئ العامة للميتافيزيقا التي كانت لا تزال، قبل هذه «المقالة»، موضوعَ بحثٍ مشتّت في أعمال جزئية. إن فيها تأليفاً قوياً نعرف أن لايبنتز استوحى الكثيرَ منه في أعمالِ نضجه الكبرى التي اتسعت لمعارف متنوّعة، من الرياضيات والفيزياء إلى اللسانيات، مروراً بالميتافيزيقا واللاهوت، وجعلت منه فيلسوفاً «كونياً».

وهذه الترجمة هي نموذج لما يمكن أن يكون عليه نقل المعارف إلى اللغة العربية، لا من حيث الدقة العلمية في نقل المعاني والمصطلحات فحسب، وإنما أيضاً من حيث الجهد الذي يبذله المترجم في تقديم الكتاب تقديماً علمياً وفي إضافة التعليقات الواسعة المساعدة على فهم النص المترجم: إن ثلث الكتاب، تقريباً، مخصص للمقدمة وثلثه الثاني للحواشي وثبت المصطلحات بحيث لا يمثل نص لايبنتز المترجم أكثر من ثلث الكتاب.

إن هذا النوع من الترجمة التي تسعى المنظمة العربية للترجمة إلى ترسيخه وإلى نشر تقاليده هو مساهمة حقيقية في النهوض بالترجمة العربية، وهو لذلك يستحق المساندة والتنويه.

■ يقع الكتاب في ٢٤٤ صفحة **■ وثمنه ٨ دولارات أو ما يعادلها**

□ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية □



الإصــلاح السياســي

الإصلاح السياسي.. خبـرات عربية (مصر: دراسة حالة)

ثناء فؤاد عبد الله

مديرة التعليقات السياسية في قطاع الأخبار،
اتحاد الإذاعة والتلفزيون ـ القاهرة.

مقدمـــة

في أي نظام سياسي، يمكن أن يحدث التحول الديمقراطي نتيجة إدراك القيادة السياسية لأهمية أحداث الإصلاح السياسي واتّخاذ إجراءات للتحول الديمقراطي، أو نتيجة التوصل إلى صيغة توفيقية بين النخب السياسية والاجتماعية حول إجراء خطوات إصلاحية.

كما يمكن أن يحدث الإصلاح والتحول نتيجة تآكل النظام السلطوي نفسه، ما يحفز نخب المجتمع للضغط من أجل التحول الديمقراطي. والمهم في ذلك كُلّه، أن الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام التسلطي بحيث يبدو «التحول الديمقراطي» أحد أوجه الإصلاح الشامل.

كانت تجارب الإصلاح السياسي التي جرت بالفعل في بعض دول العالم الثالث قد تضمنت الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية، وتوفير ضمانات للحريات السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان، وإقرار دولة القانون، وإجراء الإصلاحات الدستورية لتحديد صلاحيات رئيس الدولة، والتوصل إلى صيغة لتداول السلطة، مع التوسع في إدخال قيم المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي.

وبالطبع، فإن أشكال وأنماط الإصلاح السياسي تختلف من حالة إلى أخرى، كما تختلف بين دولة وأخرى.

وقد يأتي هذا الاختلاف بسبب تباين مستويات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، كما يمكن أن يكون الاختلاف بين نمط الإصلاح السياسي في بلد ما وبلد آخر بسبب تعدد أشكال التأثر بنموذج الليبرالية الغربية التعددية.

أما عن مسيرة «الدمقرطة» على صعيد دول العالم، فإنها تراوحت دائماً بين الصعود والهبوط، ففي أواخر السبعينيات جاء الانتقال إلى الديمقراطية في إسبانيا والبرتغال، واستعادت الهند وجهها الديمقراطي، ثُمّ اجتاح المدّ الديمقراطي أمريكا اللاتينية، والفيليبين، وكوريا وتايوان، وباكستان، وسقطت في بعض دول العالم الثالث نماذج على شاكلة «الاشتراكية» الأفريقية، أو «الشمولية البيروقراطية»، وامتدّت رياح التغيير لأفريقيا والشرق الأوسط. وأغرت أحداث موسكو بكل ما انطوت عليه من مشاهد وأحداث درامية في عام ١٩٨٩، وعام ١٩٩١، الكثيرين للحديث عن «ثورات ديمقراطية» في العالم، ووصلت هذه الموجة إلى ذروتها في مقالة فرانسيس فوكوياما **نهاية التاريخ** مشيراً إلى آخر محطة في الثورة الأيديولوجية للبشر وهي «عالمية الديمقراطية الليبرالية» كآخر أشكال الحكومات الإنسانية.

وفي غمار «اللحظة الديمقراطية» التي يعيشها العالم، قيل إن ثمة قوة عظمى واحدة في العالم هي الولايات المتحدة، وهي القوة التي يرتبط بها مبدأ الشرعيّة السياسية الذي «أثبت انتصاره وتفوقه»، أي مبدأ الشرعيّة الديمقراطية.

وفي عصر التحولات الكونية الكبرى، والعولمة بكل تجلياتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وما أدت إليه من تدخلات الدول الكبرى، وصعود هيئات التمويل الدولية، وتأثير المنظمات غير الحكومية، فإن كُلّ ذلك جعل من غير الممكن أن تمارس «الحكومات» سياساتها المحلية بمعزل عن النظام العالمي.

وهنا فإن الإشكالية التي تطرح نفسها بالنسبة إلى قضايا الإصلاح السياسي والدمقرطة، هي مدى التشابك والتداخل بين الديناميات الداخلية لعملية الإصلاح السياسي، والمؤثرات الخارجية الدافعة إلى التغيير.

بيدّ أن مقولة «الثورة الديمقراطية» المشار إليها، تثار بشأنها تحفظات عديدة. من ذلك على سبيل المثال: أنّه بينما تمت عمليات الإصلاح السياسي والدمقرطة في نظم سلطوية معينة، فإنها لم تتم في نظم سلطوية أخرى بقيت على حالتها.

كذلك، فإنه في بعض الدول التي جرت فيها عمليات للإصلاح السياسي، لم تلبث أن انتكست وارتدت عن التحول الديمقراطي. ومن هنا، وربما من أجل ذلك، فإنه من الصعوبة بمكان صياغة نماذج واضحة ومفاهيم نظرية محددة لتفسير عمليات الإصلاح السياسي، أو التوصل إلى إجابات شافية حول ما تثيره من إشكاليات.

وإذا كان صحيحاً أنّه ليست هناك وصفة واحدة جاهزة لعملية الإصلاح السياسي، حيثُ تأخذ كُلّ حالة «طابعاً أيديولوجياً» يرتبط بطبيعة كُلّ مجتمع وتركيبته اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، إلا أن هناك «ملامح عامة» للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم، التي يمكن أن تنتج «حالة ديمقراطية».

القسم الأول
أولاً: المجال السياسي العام

إذا كان من المتفق عليه أن العولمة اتسعت وتعمقت وشملت كُلّ الأبعاد الحياتية اليومية، فهل يعنى ذلك أن تأثير العولمة في المجال السياسي امتد ليشمل السلوك والوعي والفكر والحدث والقرار السياسي؟

هل حقاً يعيش العالم عصر «العولمة السياسية» والتي تتناول معطيات أساسية مثل الدولة والسيادة والحكومات والقرارات ومدخلات ومخرجات النظام السياسي لتضفي عليها سمات جديدة؟

إن البعض قد ينظر إلى العولمة بوجه عام باعتبارها «حالة حضارية جديدة» في إشارة إلى حالة ما بعد الحداثة في المجتمعات المتقدمة. وقد يذهب آخرون إلى اعتبار العولمة نظاماً عالمياً جديداً لتشكيل أو إعادة تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والثقافات. وقد يذهب فريق ثالث إلى اعتبار العولمة مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد للجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني.

وفي حقيقة الأمر، فإننا نجد أن أهم ما يجمع بين هذه «القراءات» الثلاث للعولمة هو «بروز الكُلّ العالمي في الواقع وفي الوعي»، بحيث إنّه لم يعد من الممكن تجاهل هذا الكلّ العالمي أو التفكير من خارجه[1].

ومع أن التفكير من داخل «حركة عولمة السياسة» يجعلنا نتقبل ونصدق وقائع وظواهر من قبيل أن ظاهرة المجال السياسي العالمي أخذت تحل محل ظاهرة المجال السياسي المحلي، وظاهرة «أن السياسة في كُلّ أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كُلّ أرجاء العالم»[2]، وما يرتبط بالتدفق الحرّ وغير المقيد للسياسة، وتمدد السياسة خارج الإطار القومي، كُلّ ذلك مما يمكن تقبله باعتباره من الظواهر الأولية والواضحة للعولمة في المجال السياسي.

غير أن ما يثير التساؤل حقاً هو «الخطاب» الذي يعتبر أن المحصلة الطبيعية للتدفق الحرّ للسياسة جعل العالم يعيش حالة من «المزاج الليبرالي»، حيثُ تجد الدول والمجتمعات نفسها منجذبة إلى النموذج الليبرالي الذي يضع في صدر اهتماماته قضية حقوق الإنسان وحرياته، والذي يعطي الأولوية للحرية «وليس للعدالة التي فقدت بعضاً من بريقها السابق على الصعيد العالمي»[3].

---

(١) عبد الخالق عبد الله، «عولمة السياسة والعولمة السياسية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

وهذا «الخطاب» في امتداداته الفرعية المترابطة يصور البشرية على أنها تتجه إلى آفاق جديدة في المجال السياسي العام.

ليس ثمة سياسة محلية، فالسياسة بلا حدود، والعالم يتجه إلى مرحلة اللاحدود، وديمقراطية العالم أصبحت في المتناول، وفي غمار حركة العولمة يتحقق ارتقاء الوعي من «القبلي والمذهبي إلى الوطني والقومي ثُمّ إلى العالمي فالكوني»(٤).

أما حيثيات «المزاج الليبرالي» فتأتي من مصدرين اثنين.

أولهما، أن سقوط الاتحاد السوفياتي هو إعلان عن نهاية الأيديولوجيات الشمولية كنظام مغلق من الأفكار القطعية المغلقة على مستوى العالم. والسقوط هنا هو رمز لنهاية الدولة الشمولية «التي تجسد كُلّ شيء وترعى كُلّ شيء بدءاً من الفكرة وانتهاء بالسلوك الفردي البسيط». **وثانيهما**، أن الديمقراطية الليبرالية هي أفضل نظام سياسي ابتكرته البشرية عبر تاريخها. إن أشكال الحكم الأخرى تشوبها عيوب ونقائص، ولكن الديمقراطية الليبرالية خالية من التناقضات الأساسية(٥).

كذلك في إطار هذا الخطاب أنّه مع صعود النموذج الليبرالي، ودمقرطة العالم، ومع العولمة السياسية أو عولمة السياسة، تبرز المواطنة العالمية، وتنظر البشرية إلى ذاتها «ككتلة واحدة ذات مصير واحد». وفي ضوء «المحيط الإنساني» الغالب تستشعر البشرية حقيقة المخاطر التي تهددها من الداخل والخارج(٦).

أما حروب المستقبل، فلن تكون حروباً عسكرية بالمعنى التقليدي والشامل، بقدر ما ستكون حروباً محورها المعلومات وتقنية إنتاجها وتشكيلها، فالصراعات القادمة هي صراعات حول المعلومة «فهي المشكل الأكبر للقوة السياسية مستقبلاً والتي هي أساس السلطة السياسية». ولأن العالم مقبل على تقسيم طبقي جديد يقوم على ميزة امتلاك المعلومة، فإن «المعلومة» ستكون مرتكز مفهوم الأمن في العقود القادمة(٧).

وهنا نجد أن المتغير الأقوى تأثيراً، والأعمق تدخلاً، يتمثل في «تكنولوجياً المعلومات» باعتبارها المحرك الرئيس لعملية العولمة.

وفي هذا الإطار، فإن الاعتقاد السائد هو أن تكنولوجيا المعلومات وشفافية الرأي العام، ستعمل على توفير أفضل مناخ «للممارسات الديمقراطية».

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٥) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٩٣.

(٦) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٣٢ ــ ٣٣.

(٧) تركي الحمد، «هل من جديد في الفكر السياسي؟: الفكر السياسي ومتغيرات العصر،» **عالم الفكر**، السنة ٢٥، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ــ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ٢٥ ــ ٢٧.

ثُمّ رددت العديد من المصادر مفاهيم جديدة مثل «ديمقراطية الإنترنت»، أو «الميكروديمقراطية» والتي من شأنها إسقاط الحلقة الوسيطة للتمثيل النيابي الحالي التي تفصل بين الجماهير وأجهزة اتّخاذ القرار.

ولكن لأن كُلّ تكنولوجيا، بالإضافة إلى ميزاتها، لها مخاطرها التي يمكن أن تظهر ولو بعد حين، فإنه في هذا السياق وفي محاولة للردّ على الخطاب السابق الإشارة إليه، فقد طرحت بعض المصادر الآمال والمخاطر من منظور الرؤية المعلوماتية، وذلك في مجال «سلطة الدولة وسيادتها»، ما يخص قضية الديمقراطية على وجه الخصوص.

وفي ما يتعلق بالآمال التي تجسد الوجه الإيجابي فقد طرحت على الوجه التالي(٨).

١ ــ تقليص حجم الحكومات وأعبائها، والتخلص من سطوة البيروقراطية من خلال الحكومة الإلكترونية.

٢ ــ إقامة نظم حكم عالمية لزيادة التنسيق والتعاون الدولي وإشاعة نظم الحكم الصالح.

٣ ــ توفير مناخ أفضل لممارسة الديمقراطية والتصدي لسطوة النظم وسيطرة المنظمات.

أما في مجال المخاطر أو الوجه السلبي، فقد جاءت كالتالي(٩):

١ ــ عجز الحكومات عن خدمة مواطنيها، وظهور المزيد من المعلوقراطية لزيادة الاعتماد على نظم المعلومات.

٢ ــ انتهاك سيادة الدول واختراق الحدود باستخدام المعلوماتية.

٣ ــ استخدام نظم المعلومات كسلاح أيديولوجي، وكأداة للرقابة الإلكترونية على الأفراد والجماعات.

وفي حالة المضي قدماً في إضعاف «سلطة» الدولة تحت وطأة العولمة، فقد يصل الأمر إلى حدّ عجز الدولة عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه المواطنين، لنصل في نهاية الأمر إلى دولة لا تجد لها دوراً إلا القيام بوظيفة «حارس السوق»، بدلاً من دورها السابق كراعية لمصالح المواطنين.

على أن الجانب الآخر الذي طرحته بعمق إشكالية «العولمة» هو ما يتعلق بما يطلق

---

(٨) انظر: نبيل علي، «العولمة. والعولمة المضادة. رؤية معلوماتية،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٥١ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ٢٩.

(٩) المصدر نفسه.

عليه الديمقراطية العالمية (Global Democracy)، بمعنى تطوير مجتمع عالمي على أسس ديمقراطية(١٠).

وعلى الرغم من أن هذا الطرح يثير الاهتمام بمصطلحات عديدة منها الديمقراطية فوق القومية (Supernational)، والديمقراطية عبر القومية (Transnational)، والديمقراطية العالمية (Cosmopolitan)، إلا أن موضوعة الديمقراطية على الأساس القومي، تحظى باهتمام كبير أفضى إلى طرح سؤال محدد هو:

هل هناك حاجة أو أهمية إلى إعادة تعريف المفهوم التقليدي للديمقراطية؟

من هنا، فإنه إذا كان طرح موضوع الديمقراطية العالمية يقود إلى أفكار «مثالية» منها تحول العالم إلى كيان ديمقراطي واحد، بما في ذلك المعالجات التي تعطي وزناً لتطوير «المواطنة العالمية» والمجتمع المدني العالمي، والتوفيق بين العولمة من أعلى، والعولمة من أسفل، إلا أن ذلك كُلّه لم يغفل الفكرة الأساسية التي مؤداها أن الإصلاح السياسي الداخلي على المستوى القومي يحتل أهمية قصوى على طريق المشروع المطروح والذي أخذ عنوان «الديمقراطية العالمية».

ثانياً: مفاهيم التحديث والإصلاح ومتغيرات الواقع الجديد

يشير بعض الكتاب إلى مفهوم «التحديث السياسي» بما يقترب من معنى «التنمية السياسية» أو «التطور السياسي». ويلاحظ أنّه في السنوات الأخيرة فقد حلّ مفهوم «التحول الديمقراطي» محل مفهوم «التنمية السياسية».

وحتى خمسينيات القرن العشرين، ركز علم السياسة الحديث اهتمامه على النظم السياسية المستقرة، ودراسة التغيير المحدود الذي يتم في إطارها، في الأحزاب أو القيادات أو النخب، بحيث نظر إلى حالة التغيير السياسي الجذري باعتبارها حالة استثنائية.

ولكن مع تطور دراسات السياسة المقارنة، وبروز الفرق بين نظم سياسية حديثة وأخرى تقليدية، بدأ التركيز يتحول إلى دراسة «التنمية السياسية» ومنها إلى قضية «التغيير السياسي».

وفي سياق البحث التنموي السياسي، فقد تتابعت الرؤى والمساهمات التي قدمها كبار العلماء والمفكرين في العديد من القضايا الفرعية. من ذلك على سبيل المثال تركيز هانتنغتون على المؤسسية، وتوفلر (Toffler) على عصر المعرفة والمعلوماتية، ولوشيان باي

(١٠) Barry Holden, ed., *Global Democracy: Key Debates* (London; New York: Routledge, 2000).

وألموند (Almond) وفيربا (Verba) على محور الثقافة السياسية أو المدنية(١١). وقد اعتبرت التنمية السياسية أحد جوانب عملية التنمية بالمعنى الشامل والتي تتضمن إجراء تغييرات في الفكر والسلوك والثقافة والمؤسسات، شاملة عناصر التحضر والتصنيع والتعليم، أي باعتبارها عملية حضارية مجتمعية. ومع الترابط الوثيق بين وجوه التنمية الاجتماعية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، فإنه ليس من المقبول بحث التنمية السياسية بمعزل عن وجوه التنمية المجتمعية الأخرى.

في نطاق بحثنا المتعلق أساساً بموضوعة «الإصلاح السياسي»، واستلهاماً لبعض سمات ما يطلق عليه «النظم السياسية الحديثة» فقد سبق أن طرح روستو ووارد بعضاً من هذه السمات العامة والتي تمثلت في: فاعلية القرارات السياسية والإدارية، التمايز والتحديد الوظيفي للهيكل الحكومي، عقلانية صناعة القرارات السياسية، التكامل القومي والانتماء التاريخي وتبلور سمات الهوية لدى الشعب، درجة عالية من المشاركة الشعبية في فعاليات النظام السياسي، واستناد تحديد الأدوار السياسية لمعيار الكفاءة والإنجاز بدلاً من العلاقات الشخصيّة، وعلمانية النظام القانوني وعقلانية النظام السياسي بوجه عام(١٢).

وفي الوقت نفسه، أثار البعض اهتماماً واسعاً بعملية بناء المؤسسات وأبنية النظام، وهو ما أخذ عنواناً عاماً هو «الهندسة المؤسسية» كمحور أساسي في عملية «التنمية السياسية» مع ضرورة تحقيق التوازن بين مطالب الجماهير في المشاركة السياسية، ومدى قدرة المؤسسات على استيعاب هذه المطالب(١٣).

والآن يمكننا طرح السؤال التالي:

كيف يمكن النظر اليوم إلى اعتبارات الفعالية والكفاءة والمشاركة والمؤسسية، في عالم اختلفت ظروفه ومفرداته وأطرافه الفاعلة داخل الدولة وخارجها؟

فمثلاً، اعتبار فعالية قرارات الحكومة في دولة ما أصبح وثيق الارتباط بمدى توافر أدوات وتقنيات العلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وما يؤدي إليه ذلك من ضمان مستويات معيشية ذات طابع خاص ومزايا للمواطنين لن يتوافر مثلها لدولة أخرى تفتقر لمثل هذه الأدوات وهذه التقنية.

---

(١١) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), and Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

(١٢) *Political Modernization in Japan and Turkey [Papers]*, Edited by Robert E. Ward and Dankwart A. Rustow, Studies in Political Development; 3 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964), pp. 6-10.

(١٣) *Political and Administrative Development*, edited by Ralph Braibanti, Commonwealth-Studies Center, Publication; 36 (Durham, NC: Duke University Press, 1969).

كذلك، كيف يمكن تكييف مفهوم المشاركة والعدالة الاجتماعية في عالم تعددت فيه دوائر الانقسام بصورة حادة؟ فهناك الانقسام في دائرة الطبقة العاملة بين فئة كبيرة أصبحت تعاني من البطالة، وفئة أخرى أقل حجماً تتميز بملكيتها لأدوات المعرفة المتطورة.

كذلك الانقسام في دائرة من يملكون وسائل الإنتاج بين مالكي الأصول الرأسمالية التقليدية، ومن يملكون الأصول الرأسمالية الداخلة في إطار بنية الاقتصادات المحدثة.

إن هذه الاعتبارات الجديدة، بالإضافة إلى ظواهر أخرى في مقدمتها زوال الحدود بين السلع والخدمات والأفكار والمعلومات، وظهور أنساق فكرية وثقافية جديدة للعالم وللحياة، كُلّ ذلك أثر تأثيراً كبيراً في النظم السياسية المعاصرة ليس فقط في بنيتها المؤسسية، ولكن أيضاً في أساليب أدائها لوظائفها والفلسفة التي تحكم هذا الأداء.

والحقيقة أنّه في سياق الظواهر الجديدة التي أصبحت تعيش في ظلها النظم السياسية المعاصرة، فقد فرضت الأعباء الجديدة على هذه النظم ضرورة القيام بنوع من إعادة الهيكلة والإصلاح وإعادة التقويم، بما يتواءم مع مستجدات وظيفة التمثيل السياسي ومتطلبات إيجاد نظام ديمقراطي متوازن.

وإذا كان العديد من الدراسات المعمقة، ترى أن ظواهر العولمة، أياً كانت، لن تؤدي إلى اختفاء «الدولة القومية» كإطار لنشاط النظم السياسية، إلا أن الأمر الذي أصبح موضع إلحاح في هذا السياق هو الحاجة إلى إعادة هيكلة النظم السياسية من خلال التوصل إلى «بناء مؤسسي جديد يتكون من مستوى للتعامل مع الإطار الكوني، وآخر للتعامل مع الإطار الإقليمي، وثالث للتعامل مع الإطار المحلي، ورابع للربط بين هذه المؤسسات»[١٤]. إن البناء المؤسسي المستهدف يضم إلى جانب المؤسسات القومية، مؤسسات أخرى محلية، وثالثة فوق قومية، بما يتضمنه ذلك من تحديد للأدوار والعلاقات والوظائف، ومنظور موائم لحقوق وواجبات المواطنين في هذا البناء المؤسسي.

الجانب الآخر الذي أصبحت تفرضه عملية الإصلاح السياسي وإعادة الهيكلة، هو ضرورات التحول من المركزية السياسية إلى اللامركزية السياسية، بما يعني تعدد مراكز السلطة في الدولة دون تعارض مع قضية السيادة. وأياً كان نوع هذه النظم السياسية، فقد اعتبر أن التحول إلى اللامركزية السياسية هو الشرط الضروري لكفاءة وفعالية أداء هذه النظم، وصولاً إلى «نقطة توازن» بين مختلف مصالح القوى السياسية في المجتمع[١٥].

(١٤) محمد سعد أبو عامود، «النظم السياسية في ظلّ العولمة: الإشكاليات، أنماط الاستجابة، المستقبل،» **النهضة** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، العدد ٤ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٤٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

أما القضية التي أصبحت مطروحة بإلحاح على النظم السياسية المعاصرة، وبخاصة تلك التي تتلمس طريقها نحو التحول الديمقراطي، هي ما إذا كان قد تمّ التوصل إلى قنوات سياسية ملائمة تكفل التمثيل المناسب للقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.

ولحل هذه الإشكالية، فإنه بجانب المجالس النيابية التي تتشكل عن طريق الانتخاب، فإن المجال أصبح مفتوحاً لنمو «الاتحادات المصلحية» كتعبير أساسي عن المجتمع الأهلي، وهو ما يتعين أن تتوصل إليه، أو إلى شكل قريب منه، تلك النظم السياسية التي تسير في طريق الإصلاح.

وفي محاولة لرسم صورة عامة لهذه السمات الإصلاحية المستهدفة، يمكن القول إنها تبدأ بأن يمتلك النظام السياسي آليات التطوير الذاتي المستمر، بما يمكنه من رفع مستوى الكفاءة، واستيعاب القوى السياسية، وتحقيق الاستقرار المنشود، مع ملاحظة التوازن بين مطلب التغيير المستمر لملاحقة التغيرات في مجتمع اليوم وهدف الاستقرار[١٦].

علاوة على ذلك، فإنه ما لا شكّ فيه أن الإصلاح السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة في دعم الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي من ناحية، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من ناحية أخرى.

وإذا كانت الأدبيات المعاصرة قد اهتمت بضرورة وجود قيم أساسية تحفظ للنظام السياسي استقراره مثل: الوسطية والتسامح والتنافسية والمواءمة وخضوع السلطة للمساءلة، فإن الإشكالية الجديدة التي أصبحت تثير الاهتمام هي كيفية استجابة النظام لحركة التغيير المتسارعة التي يفرضها الواقع المعاصر وبخاصة إذا كانت حركة التغيير يمكن أن تنطوي على تفكيك رؤى فكرية سابقة ارتكز عليها النظام السياسي.

إن القائمين على النظم السياسية يمكن أن تكون خبراتهم قد تشكلت في ظلّ أنساق فكرية مغلقة تنطوي على خبرات وعادات مختلفة، وهنا فإن قضية «التغيير» بالنسبة إليهم ستمثل درجة عالية من المخاطرة، يقاومون احتمالاتها بشدة، وهو ما يجعل من إشكالية التغيير الفكري العقبة الأولى التي تواجهها النظم السياسية التي تتصدى لقضية الإصلاح السياسي.

والآن نتساءل: ما هي السمة الأساسية في ما نطلق عليه «عملية التحول الديمقراطي؟

إن البعض يعتبر أن التحول (Transition) يعني وجود مرحلة وسط بين نظامين، حيثُ

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٥ ــ ٤٦.

يعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية(١٧).

ولا شكّ أن الوصول إلى صورة الحكم الديمقراطي أو تدعيم الديمقراطية (Consolidation of Democracy)، تحتاج وقتاً طويلاً لأنها تشمل إجراء تغييرات عميقة في بنية النظام السياسي (تعديلات دستورية، مأسسة النظام، انتخابات نزيهة، تثبيت قيم الديمقراطية).

القسم الثاني
الإصلاح السياسي، خبرات عربية

أولاً: الإطار العام.. حدود الحركة واتجاهاتها

في الآونة الأخيرة تجري «خطوات» الإصلاح السياسي في الدول العربية في ظلّ ظروف دولية هي الأصعب من نوعها في تاريخ المنطقة بوجه عام.

وبدلاً من أن تجرى عملية الإصلاح السياسي وفقاً للتطور الطبيعي الداخلي، فإنها تجري بتأثير ظرف دولي ضاغط ومضلل في الوقت نفسه.

وبالطبع فإن هذا الظرف الدولي بلغ ذروته بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ممثلاً في ما أطلق عليه «مبادرة الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية»، والتي طرحها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول متضمنة «الخطوات التنفيذية لإجراء الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والتربوية في العالم العربي».

ووفقاً لبرنامج باول، فقد تمّ تصنيف النظم العربية إلى أربع مجموعات هي:

١ ــ مجموعة النظم المطالبة بأن تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها (مصر ــ السعودية).

٢ ــ مجموعة النظم التي يتم فيها فرض الإصلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الأمر (ليبيا ــ سوريا).

٣ ــ مجموعة النظم التي سيكتفي فيها بخبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير (البحرين ــ الكويت ــ المغرب).

(١٧) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MA; London: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 5-7.

٤ ــ مجموعة النظم التي في حالة شراكة مع الولايات المتحدة وتقبل ببرامج أمريكية محددة (قطر ــ الأردن ــ اليمن)[١٨].

وفي إطار هذا البرنامج، فإن وجهة النظر الأمريكية ارتكزت على ضرورة وجود تدخل أمريكي في بعض البرامج المطروحة، وفي حالة عدم قبول هذه البرامج من قبل الأنظمة، فإنها لا بُدَّ أن تقدم البديل المناسب، على أن يخضع هذا البديل للتقييم والمشاورات مع الجانب الأمريكي «لتحقيق الأغراض والأهداف التي يسعى البرنامج الأصلي المطروح إلى تحقيقها». كذلك وفقاً للبرنامج، فقد ذكر «أن المطلوب هو ممارسة قدر أكبر من الضغوط السياسية والاقتصادية والإقليمية والداخلية»، بالنسبة إلى بعض النظم حتّى تستجيب للإصلاحات السياسية المطلوبة.

ولم يقتصر أمر الاهتمام «بالإصلاح السياسي» في الدول العربية على طرح مقترحات أو مبادرات أمريكية الصنع، وإنَّما امتدت هذه المهمة لتقوم بها أطراف أخرى، ومن ذلك ما قاله شلومو بن عامي وزير خارجية إسرائيل الأسبق في مقالة بصحيفة **جيروزاليم بوست**، مشيراً إلى أن النموذج الملائم في العالم العربي هو نموذج «الدولة القوية» التي تسمح بهامشٍ للحريات العامة مع القدرة على التحكم في قوى الرفض الراديكالية وفكّ الارتباط بينها وبين الشارع. وهنا يلاحظ أن شلومو بن عامي انتقد الخطة الأمريكية المطروحة محذراً واشنطن من النتائج التي يمكن أن تترتب على تحقيق انفتاح سياسي وديمقراطي في العالم العربي، ومشيراً إلى أن ذلك لن يكون في مصلحة الجانبين الأمريكي والإسرائيلي.

وفي كتابه **مستقبل الحرية: الديمقراطية الغير ليبرالية**، يقول فريد زكريا في معرض حديثه عن إمكانيات الإصلاح الديمقراطي في الدول العربية، ومستلهماً تجارب أوروبا الشرقية: «إن التحول إلى الديمقراطية لا يمكن أن يكتمل إلا بعد أن تصبح البيئة الاجتماعية ليبرالية».

ويقول فريد زكريا موجهاً كلامه إلى الغرب: «على الغرب أن يفهم أنّه لا يسعى إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط إلا إذا سبقه وقبل كُلّ شيء السعي إلى الليبرالية الدستورية، وينبغي أن تسبق أي انتخابات قومية متعددة الأحزاب، فترة انتقالية للإصلاح السياسي وتنمية المؤسسات، فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات حرة». وهنا نجد أن فريد زكريا يركز حديثه على مصر قائــلاً «إذا كان لنا أن نختار مكاناً للضغط في سبيل إحداث إصلاحات فهو مصر.. صحيح أن الأردن به ملك قوى تقدمي، والسعودية أهم بترولياً، إلا أن مصر هي الروح الثقافي للعالم العربي. ولو أمكن أن تتقدم سياسياً واقتصادياً، فمن الممكن أن تبين بصورة أقوى أن الإسلام يمكنه التواؤم مع عالم اليوم، وسيكون نجاح مصر

(١٨) انظر تفصيلات المبادرة ومعلومات أخرى في: **الأسبوع**، ٢٠٠٢/١٢/٢٣، ص ٥.

كما كان نجاح اليابان، نموذجاً قوياً تتبعه الدول الأخرى حولها في المنطقة[١٩].

على صعيد آخر، نجد أن الصحافي توماس فريدمان، ركز اهتمامه على ما أطلق عليه «برامج الإصلاحات الداخلية» في مجالي «التعليم» و «الإصلاح الديمقراطي» في الدول العربية.

ومع تعدد الرؤى والخطط «صنع الخارج»، إلا أن المبادرة الأمريكية هي التي أثارت أقوى ردود الفعل في الجانب العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي.

ومع تبايـن المواقف بين «الإذعان» الشكلي من جانب النظم؛ و «النفور» و «الاستنكار» و «الرفض» و «التحفظ» من الجانب الشعبي (الصحافة ــ ردود فعل المثقفين)، فإن هناك اتجاهات رددت المقولات الأمريكية المرتبطة بالحرب على العراق، وإن إزاحة النظام العراقي جاءت بسبب ديكتاتوريته الداخلية وعدوانيته الإقليمية «تمهيداً لإقامة نظام بديل أكثر ديمقراطية في العراق يساهم في تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي ويمتنع عن تغذية عوامل التطرف السياسي ودعم التنظيمات المسلحة، وهي قضايا ترتبط كلها بشكل مباشر أو غير مباشر ــ بالديمقراطية»[٢٠]. ومع ذلك فإن هذا الاتجاه نفسه، عاد وتساءل: «هل يمكن أن تحل المعضلة بمجرد إقرار مجموعة من المبادئ والقواعد الدستورية والقانونية التي تكفل الإطار التشريعي» لدفع العملية الديمقراطية في العالم العربي؟ «أم أن المسألة تستلزم ما هو أبعد من ذلك»[٢١].

وإذا تجاوزنا ردود الفعل الأخرى على المبادرة الأمريكية لإجراء إصلاحات سياسية مفروضة في الدول العربية، وبخاصة ردود الفعل التي نحت إلى جانب الرفض والاستنكار، فإن المبادرة، أثارت نوعاً خاصاً من التساؤلات في الواقع العربي، لخصها فهمي هويدي بإشارته إلى أنّه إذا كان العالم العربي وإصلاحاته الداخلية أصبح موضوعاً أثيراً لكُلّ من يكتب عن المنطقة من المعلقين الغربيين، وأن هذه الإصلاحات أصبحت محل دراسة واهتمام من جانب العديد من المؤسسات والندوات التي تعقد في مراكز الأبحاث الغربية، هذا وذاك يطرح علينا سؤالاً كبيراً هو: ما تصورنا نحن للإصلاح في بلادنا؟... «إننا ما لم نسدّ الثغرة ونملأ الفراغ، فإنه سيفتح الأبواب للآخرين لكي يحاولوا النهوض بما تقاعسنا نحن عنه»[٢٢].

وهنا نجد أنّه من المناسب إرجاء البحث في مضمون هذا التساؤل والردّ عنه، وذلك لإتاحة الفرصة لسؤال آخر يفرض نفسه، ويتفق مع منطق الأحداث الراهنة، وهو: هل حقاً

---

(١٩) Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: W. W. Norton and Company, 2003).

(٢٠) هالة مصطفى، «الليبرالية المفتقدة عربياً،» **الديمقراطية**، السنة ٣، العدد ١٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢٢) فهمي هويدي، «المقال الممنوع. بحثاً عن الإجماع الوطني،» **الأسبوع**، ٢٠٠٣/٢/١٠، ص ٩.

أصبح الغرب، والولايات المتحدة تحديداً جادين للدفع وراء مشروع عربي لتحقيق الديمقراطية؟ إن مشروعية طرح هذا التساؤل تأتي من محاولة التحقق ما إذا كانت الولايات المتحدة ستسمح لمشروع ديمقراطي عربي ــ في حال تصور وجود مثل هذا المشروع ــ بالحركة والتمدد والإنجاز على أرض الواقع؟

ألا يتعارض ذلك ــ أي الدفع الأمريكي للديمقراطية عربياً ــ مع جوهر ومضمون وأهداف وأساليب السياسة الأمريكية في المرحلة الراهنة؟[٢٣].

وفي محاولة للفهم، نسلط الضوء على نوعية السياق الذي يتم في إطاره طرح أفكار «الإصلاح» من جانب الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية.

بداية، فإن قضية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية طرحتها الإدارة الأمريكية في المرحلة الراهنة في إطار ما سمي بالشراكة الحقيقة بين أمريكا والدول العربية «كجزء من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي».

(٢٣) في يوم ٢٠٠٢/٢/٦ تساءلت صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية: هل انتهى عهد حقوق الإنسان في الولايات المتحدة؟ وذكرت الصحيفة أن الولايات المتحدة بعد أن بدأت الحملات العسكرية لم تعد لديها الطاقة السياسية للعمل في مجال حقوق الإنسان، وأشارت إلى أن المناخ الفكري والسياسي الآن في أمريكا يشبه المناخ الذي كان سائداً أيام الحرب الباردة. والمعروف أنّه بعد ١١ أيلول/سبتمبر تمّ اعتقال أعداد كبيرة من الأجانب لعدة أشهر، وقام النائب العام بفرض إجراءات قمعية تحت قانون «الأدلة السرية» الذي لا يلزمه بتقديم أسباب لهذه الإجراءات. وفي ٢٠٠٣/٣/٥، جاء في صحيفة **هيرالد تريبيون** أن الرئيس الأمريكي جورج بوش يعتبر نفسه «المخلص المنتظر للعالم» وأنه جاء ليخلص العالم من الشرّ. وفي كلمته بمناسبة عيد الاستقلال الأمريكي في ٢٠٠٣/٧/٥، قال الرئيس بوش «إن شعوب العالم تحتاج إلى المجهودات الحربية الأمريكية». وفي إشارة إلى الأفكار المحورية الحاكمة للسياسة الأمريكية، جاء في كتاب سمير مرقص **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة. الدين. القوة** أن هذه المحاور هي: (١) عظمة الأمة الأمريكية وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها. (٢) تفوق الجنس الأبيض في التراتب العرقي. (٣) مواجهة أي تهديد للمصالح الأمريكية في أي مكان في العالم. وفي كتاب نعوم تشومسكي **١١ سبتمبر** قال «إن ثقافة الولايات المتحدة من أكثر الثقافات تطرفاً وتعصباً دينياً على المستوى الشعبي». وفي كتابه **رجال بيض أغبياء** كتب مايكل مور الكاتب الأمريكي «نحن أمة لا تقتصر فقط على تفريخ الأميين، بل تتعمد أيضاً أن تظل جاهلة وغبية، ولا ينبغي لمثل تلك الأمة أن تدير شؤون العالم». وفي النهاية، نتذكر تصورات أوسكار وايلد وبرنارد شو اللذين قدما صوراً هزلية للرأسمالية الأمريكية وسعيها وراء الربح والثروة. وكذلك ما قيل حول سرعة إيقاعات الحياة في أمريكا وإغفالها للقيم الإنسانية في سبيل التقدم المادي. وأخيراً نحيل إلى تقرير منظمة العفو الدولية عن معاملة الأمريكيين للأسرى العراقيين وما يتعرضون له من تعذيب ومعاملة مهينة وغير إنسانية ومحظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نحيل إلى ما يتعرض له أسرى غوانتانامو، وتنديد منظمة العفو الدولية بعقد محاكمة عسكرية أمريكية لبعض السجناء، ووصف المنظمة لذلك بأنَّه «ازدراء للعدالة وصورة زائفة لها» هذه هي الولايات المتحدة التي طرحت مبادرة لتحقيق الديمقراطية في الدول العربية. وفي هذا السياق، فقد تنبأ كاتب مرموق هو تزيفان تودروف (Tzvetan Todorov) في كتابه **الفوضى العالمية الجديدة** بأنَّه من ضمن النتائج السلبية الناجمة عن احتلال أمريكا للعراق هو إضعاف الديمقراطية حتّى على الأرض الأمريكية نفسها. انظر: Tzvetan Todorov, *Le Nouveau désordre mondial: Réflexions d'un Européen,* préface de Stanley Hoffmann (Paris: Laffont, 2003).

وهنا، نجد أن الأسلوب الأمريكي يمزج بين الوعد الأمريكي بإغراق المنطقة في أنهار العسل واللبن والخير الأمريكي الوفير، وبين سياسة العصا والتلويح بالدرس العراقي ما لم تتم الاستجابة للإصلاحات على النحو المنشود، وهو ما تبدى واضحاً في الاجتماعات السنوية غير العادية للمنتدى الاقتصادي العالمي على شاطئ البحر الميت على بعد أربعين كيلومتراً من العاصمة الأردنية عمان في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. وفي هذه الاجتماعات طرحت مبادرة الشراكة التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك لبحث تمويل البرامج التي تهدف إلى مساندة «إجراء إصلاحات في مجال مكافحة الأمية ودعم دور المرأة ومكافحة التطرف والإرهاب والإصلاح الديمقراطي»، وبحث مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة الأمريكية ــ العربية(٢٤). وكان الرئيس الأمريكي قد «تعهد» في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ في حديث له بجامعة جنوب كارولينا بالتزام الولايات المتحدة بتدعيم الإصلاح في الشرق الأوسط، عبر مبادرة المشاركة حيثُ أعلن أن الولايات المتحدة سوف توسع مساهماتها بالتعاون مع حكومات وشعوب منطقة الشرق الأوسط لدعم «النمو الاقتصادي والتعليم والحرية السياسية»(٢٥).

وفي إطار الأجندة الأمريكية، والتي تضمنت إقامة منطقة للتجارة الحرة في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٣، فإن الافتراض الطبيعي لهذه المنطقة أن تضم جميع الدول بما فيها إسرائيل(٢٦).

وإزاء ذلك كُلّه، فإنه يمكن التوصل إلى استنتاجات عامة نطرحها كما يلي:

١ ــ إن أفكار الإصلاح وبخاصة الإصلاح السياسي التي تطرحها الولايات المتحدة عبر مبادراتها، تفترض أن المنطقة العربية تبدأ من الصفر، مع تجاهل كُلّ خطوات الإصلاح التي تمت سابقاً. في الوقت نفسه، فإن هذه الأفكار تطرح في سياق مشحون بالعداء وسوء الظن. فهناك حالة عداء جماهيرية إسلامية وعربية تجاه الولايات المتحدة، كما إنَّ هناك حالة سوء ظن متفاقمة من جانب غالبية الأمريكيين تجاه الشعوب العربية.

٢ ــ إن أفكار الإصلاح المطروحة تجري في سياق خطاب أمريكي يستهدف إعادة تشكيل العالم الإسلامي أو إعادة ترسيم ملامح الثقافة الإسلامية، الأمر الذي يضع هذه الأفكار في صيغة خطاب إملائي، جبري، تدخلي، يمس الخصوصيات وقد يصل إلى حدّ التعسف.

٣ ــ إن الأفكار المطروحة لا تستهدف ولا تتركز حول أفكار التحديث السياسي، وهو

---

(٢٤) **الأهرام**، ٢٠٠٣/٦/٢٨، ص ١٦.

(٢٥) **الأهرام**، ٢٠٠٣/٦/٢٩، ص ١٦.

(٢٦) فهمي هويدي، في: **الأهرام**، ٢٠٠٣/٧/١، ص ١١.

أمر مرغوب عربياً، بقدر ما تستهدف ما يطلق عليه التحديث الديني(٢٧)، وهو ما يضيف المزيد من التعقيد على فكرة الإصلاح برمتها.

وحتى يمكن بلورة رؤية محددة حول حقيقة الإصلاحات المطروحة من الجانب الأمريكي، فإنه يمكن البدء بطرح السؤال التالي:

ما هي تفصيلات الرؤية الأمريكية بشأن مطالب التغيير في مجتمعات ونظم الدول العربية؟

وللرد على ذلك، نتناول ما طرحته ليز تشيني (Liz Cheney) نائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، في حديثها عن «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» التي أعلنها وزير الخارجية كولن باول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

تقول ليز تشيني:

«لدينا الآن ما يقرب من خمسين برنامجاً يجرى تمويلها من خلال التسعة وعشرين مليون دولار التي تمّ إقرارها في المرحلة الأولى من المبادرة. وهي برامج متنوعة تشمل تقريباً كُلّ الدول التي نستطيع العمل فيها. وهذه البرامج تشمل مجالات متنوعة مثل توفير التدريب للبرلمانات الجديدة والبرلمانيين، وكذلك المساعدة التقنية لعقد الانتخابات، وتوفير المساندة للمغرب مثلاً في مفاوضاتها لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة. كما أنّه يوجد لدينا (في المحل الأمريكي) مشروعان يركزان على طريقة ترتيب الفصول في المدارس، بحيث يصبح التركيز على الطفل بدلاً من عملية الحفظ والتلقين. كُلّ هذه المشاريع تقريباً هي بمنزلة نماذج نسعى إلى اختبارها وذلك لتصميم المزيد من البرامج في المستقبل بالعمل مع حكومات المنطقة والمنظمات غير الحكومية...».

وتضيف ليز تشيني:

«كُلّ ما نقوم به يتم بناء على التشاور مع المسؤولين والخبراء في المنطقة، والكثير من هذه المشاريع بصراحة يتم بناء على طلب من الحكومات».

وتركز تشيني على ما تسميه «قيمة التسامح» وأهمية وجودها في الكتب الدراسية لمنع التحريض على العنف والكراهية (ولم تشر تشيني من قريب أو بعيد إلى التحريض على العنف والكراهية في إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني).

وحول ما إذا كانت هناك شروط سياسية لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصر، كأن تتم مثلاً في إطار إقليمي معين قالت تشيني:

«الأمــور المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة اقتصادية وثنائية. وبالنسبة إلى مصر فهي

(٢٧) أنور الهواري، «أزمة الخطاب العربي،» **الأهرام**، ٢٠٠٣/٦/٢٩، ص ٧.

مؤهلة للاشتراك في شيء آخر هو المناطق الصناعية المميزة (Qualified Industrial Zones). وهذه التجربة كانت ناجحة للغاية مع الأردن وأدت إلى إيجاد نحو ٣٠ ألف وظيفة على مدى العامين الماضيين، ولكن الانضمام إلى هذه المناطق يشترط أن يكون هناك تعاون مع إسرائيل وأن تكون نسبة من المنتج النهائي مصنعة في إسرائيل..»[٢٨]!

٤ ــ إنَّه في إطار اهتمام الغرب بتحقيق الديمقراطية في دول العالم الثالث، قد يكون من المنطقي في هذا السياق إعطاء الأولوية للسؤال حول مدى المصلحة التي يرى البعض إمكان تحقيقها من إنجاز التحول الديمقراطي في الدول العربية. هنا، يرى هاس (Hass) أنّه من مصلحة الولايات المتحدة أن تتعامل مع دول ديمقراطية، لأن مثل هذه الدول تتيح مساحة أكبر للدبلوماسية، حتّى مع تصور عدم اختفاء الخلافات في العلاقات الدولية بصفة كلية.

ويذكر هاس أن الإدارة الأمريكية لم تعطِ في السابق اهتماماً كبيراً لمسألة التحول الديمقراطي في الدول العربية، لأن اهتمامها الرئيس كان منصباً على النفط، ومحاربة التوسع الشيوعي. ولكن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، اتضح أن هناك أهمية خاصة لا بُدَّ من إعطائها للتحول الديمقراطي لخدمة الهدف الأساس وهو مكافحة الإرهاب[٢٩].

ولكن السؤال هو: هل في إمكان الولايات المتحدة إحراز هذه المهمة؟

لننظر هنا إلى ما يقال في سياق الغرب ذاته.

يقول لاري دياموند مثلاً (Larry Diamond) إنَّه على المدى البعيد، فإن تغيير النظم إلى الديمقراطية قد يكون هدفاً صعباً ومعقداً، لإنه من الممكن قهر النظم الديكتاتورية لكن ليس من السهل تشجيع الشعوب على تغيير النظم السياسية.

المهم هنا، أن الولايات المتحدة والغرب يرون الآن أن هناك مصلحة أو مصالح حقيقية لهم تترتب على عملية إنجاز التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث.

والآن، ألا يذكرنا حديث الغرب بهذه الكثافة عن الديمقراطية في دول العالم الثالث، وما يحققه من «مصلحة» بهذا الشأن بما صاغه الغرب من نماذج وسياسات ونظريات حول «التنمية الاقتصادية» في البلاد الفقيرة، ولم يكن ذلك إلا بهدف تحقيق «مصلحة» تتمثل في الحصول على أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع المنتجة في البلاد المتقدمة؟

لقد تمّ تصوير معاناة الدول الفقيرة في ما أطلق عليه «ثورة الآمال الصاعدة» (Revolution of Rising Expectations)، وأن أقصى طموحات الدول المتخلفة هي اللحاق بمستوى المعيشة السائد في الدول الغنية، وكما يذكر جلال أمين، فلم يكن ذلك إلا تصويراً

---

(٢٨) انظر نصّ حديث تشيني في: **الأهرام**، ٢٠٠٣/٨/٢٠، ص ٧.

(٢٩) Richard Hass, «Toward Greater Democracy in the Muslim World,» *Washington Quarterly* (Summer 2003).

مزيفاً للواقع «إذ لم يكن إلا انعكاسات لبعض المصالح الخارجية المرتبطة بطموحات شرائح محدودة من سكان البلدان المتخلفة»(٣٠).

وبالمنظور العام، لا شكّ أننا نحن دول العالم الثالث ـــ ومنها الدول العربية ـــ نتشكك كثيراً في مدى صدقية توجه الغرب والولايات المتحدة لدفعنا نحو الديمقراطية، وما هي أهدافهم الحقيقية من وراء ذلك.

وهذا الشكّ لا يعود إلى أننا لا نريد الديمقراطية أو أن لدينا موانع ثقافية أو دينية أو نفسية لتقبل فكر وقيم الديمقراطية. ولكن الشكّ يعود أساساً إلى أن هذه الدول ـــ أي الدول الغربية كانت تقف وراء أنظمة الحكم التسلطي، وتدعمها وتحميها. فهل غيرت هذه الدول الآن توجهاتها الحقيقية حتّى ولو كان هذا الأمر يجري بدوافع مصلحية بحتة؟

إن الواقع قد يحمل لنا الكثير من التوقعات. ولكننا مع ذلك لا نستطيع تجنب ذكرياتنا المؤلمة(٣١).

إن تفصيلات التوجه الذي يحبذه البعض هناك الآن، هو أن تعظيم شأن الديمقراطية الليبرالية يمكن أن يتم بالقوة الجبرية كبديل وحل أساسي للتخلص من الأنظمة السياسية القديمة(٣٢).

إن الهدف الرئيس المعلن هو القضاء على معاقل السلطوية وتحويل الدول إلى «النموذج السياسي الديمقراطي».

ولأن الشرعيّة لا تتوافر إلا عبر نظام سياسي ديمقراطي، ولأنه أصبح في الإمكان تصور وجود الديمقراطية حتّى في الدول الفقيرة والتي لم تحقق خطوات متقدمة على طريق التنمية، فإن الاعتقاد الذي أخذ يفرض نفسه حالياً هو أن الديمقراطية ليست ترفاً وإنَّما هي احتياج حقيقي، «فالفقراء يحتاجون إلى المشاركة ولو بأصواتهم»!

وهنا يضرب المثل بدولة مثل مالي وهي تعاني من الفقر والأمية، وليس لديها مقومات التنمية البشرية، ولكن الدولة تمكنت من إحراز صيغة ديمقراطية مناسبة.

وهذا التوجه في بعض أفكاره يرى أنّه في الدول الإسلامية، قد لا يكون العائق أمام التحول الديمقراطي بسبب الدين، ولكن بسبب الثقافة الأبوية ونوع التعليم الذي يصب في مصلحة النظام السلطوي(٣٣).

---

(٣٠) للتوسع انظر: جلال أمين، **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٢).

(٣١) للاطلاع على أمثلة، انظر: أحمد حجاج، «الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في أفريقيا،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، ص ٥٠.

(٣٢) Larry Diamond, «Universal Democracy?,» *Policy Review*, no. 119 (June- July 2003).

(٣٣) المصدر نفسه.

ثانياً: الإصلاح السياسي.. خبرات عربية

في البداية

هناك من يرى أن الموجة الرابعة من الديمقراطية في العالم تشمل وصول المدّ الديمقراطي للدول الإسلامية[٣٤].

والحقيقة أنّه أياً كان «الإطار السياسي» لهذه المقولة، فإنه يمكن القول إن أقوى مظاهر «المدّ الديمقراطي» في الدول العربية والإسلامية الآن هو المتمثل في دور مراكز الأبحاث الجادة لنشر الفكر الديمقراطي، وفي مقدمتها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وإصداراته المتعددة ومنها مجلة **المستقبل العربي** ذات التأثير العميق في هذا المجال.

كذلك هناك مشروعات بحثية جادة ومؤثرة منها «مشروع مستقبل الديمقراطية في الدول العربية» ومقره أكسفورد بالمملكة المتحدة، ويرعاه أساتذة أجلاء يؤمنون بالفكر الإصلاحي الديمقراطي وممكناته في الواقع العربي.

وفي هذا السياق وصف كاتب عربي الموقف الحالي بأن العالم العربي يتعرض لهجوم غربي ديمقراطي، ورأى أن العرب لا يستطيعون ردّ هذا الهجوم عن منطقتهم برفع شعار الخصوصية وحده، ودعا إلى ما أسماه عدم إهمال الجانب الأخلاقي في الهجوم الغربي الديمقراطي، باعتبار أن «المعايير التي يطرحها دعاة حقوق الإنسان وحرية التعبير، هي في عمقها ضرورية ومفيدة للعرب سواء كانوا في سدة الحكم أو المعارضة». ومن هنا، وفي مواجهة الهجوم الديمقراطي الغربي، فقد دعا إلى «أن تطرح الدول العربية مشروعاً حضارياً شاملاً لمنطقتها يكون للإنسان العربي فيه الدور الذي يستحقه في مستقبل أفضل له ولمجتمعه الصغير ولأمته الكبرى»[٣٥].

والآن، وأياً كانت اتهاماتنا للولايات المتحدة، وإذا كنا نعيش «الزمن الأمريكي» بكل خصائصه، فهل ينفي ذلك أن قضية الإصلاح السياسي هي من أحرج القضايا التي تواجه الدول العربية في المرحلة الراهنة؟

«إن التخلف السياسي هو جوهر القضية، منه بدأت مآسينا وعنه انطلقت مشاكلنا، كذلك ارتبطت به نكباتنا ونكساتنا بل كوارثنا...»[٣٦].

---

(٣٤) Hass, «Toward Greater Democracy in the Muslim World».

(٣٥) فيصل جلول، «الخيار الديمقراطي في العالم العربي: مقاربة أولية،» **الديمقراطية**، السنة ٢، العدد ٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ١٥٤.

(٣٦) مصطفى الفقي، «أزمة النظم ومعاناة الشعوب في العالم العربي،» **الحياة**، ٢٠٠٣/٧/٨، ص ١١.

وفي إطار التشخيص الحديث لأزمة الإصلاح السياسي في الدول العربية، فقد طرحت الجوانب التالية[٣٧].

١ ــ غياب الإرادة السياسية من جانب أولئك الموجودين في السلطة.

٢ ــ وجود مقاومة ضدّ إدخال الإجراءات التي يمكن أن تبدو نزولاً عند الضغط الخارجي والتزاماً بجدول أعمال الدمقرطة الغربي.

٣ ــ الخوف من العواقب التي يمكن أن تكون «متصورة» لزعزعة الاستقرار عند تطبيق صيغة حقيقية للتعددية السياسية.

٤ ــ القصور والخمول من جانب أولئك الممسكين بالسلطة، وضعف وانقسام أحزاب المعارضة من دون قيادات كاريزمية.

٥ ــ غياب الضغط الشعبي مع ضآلة الوعي السياسي بين السكان.

٦ ــ ضعف منظمات المجتمع المدني العربي.

وتبرز إحدى الدراسات أثر العنصر الخارجي في الوضع السياسي في الدول العربية، مشيرة إلى أهمية هذا التأثير بسبب عدة عوامل منها: انخفاض مستوى المؤسسية السياسية، وعدم الاستقرار السياسي، ونوعية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي والتي تتسم بشبه اعتماد مطلق على الخارج[٣٨].

وهنا يمكن طرح افتراضات مبدئية هي:

١ ــ إذا كان من الممكن القول بإن العالم العربي يجمع حالياً على الخيار الديمقراطي، فإن الاستثناء الوحيد من هذا الإجماع يتمثل في بعض الجماعات الراديكالية[٣٩].

٢ ــ بالنسبة إلى توجهات النظم السياسية الحاكمة، فإن البادي حتّى الآن، رغم بعض خطوات الإصلاح السياسي التي تتخذ، أن هذه الخطوات تتم بصورة «انتقائية، وجزئية، وذرائعية»، لكسب التأييد أو المساندة أو المساعدة من الخارج»[٤٠].

٣ ــ بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي، فقد عجلت ظروف حرب الخليج في عام

---

(٣٧) ايزوبل جاك، «تقرير عن: مؤتمر ويلتون بارك: «الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي» ستايننغ، إقليم غرب ساسيكس (بريطانيا) ٣١ آذار/مارس ــ ٤ نيسان/أبريل٢٠٠٣،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، ص ١٨٢.

(٣٨) عبد العظيم محمود حنفي، «تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعيّة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢).

(٣٩) جلول، «الخيار الديمقراطي في العالم العربي: مقاربة أولية،» ص ١٤٧.

(٤٠) المصدر نفسه.

١٩٩١ بإدخال بعض الإصلاحات خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي. ومع أن مسألة الخلافة تظل من الشواغل الرئيسيّة في اهتمامات مواطني وحكام الخليج، إلا أن عملية الإصلاح السياسي تظل مفتوحة على احتمالات كثيرة مستقبلاً. وترى بعض التوجهات أنّه مع وجود عجز في ميزانيات بعض الدول الخليجية، والتفكير في تحميل المواطنين نفقات إضافية، فإنه إذا ما تمّ إدخال ضريبة الدخل، فإنه من المتوقع زيادة نزعة «المحاسبة» تجاه النظم السياسية وبخاصة مع وجود أجيال جديدة من المتعلمين تعليماً حديثاً[٤١].

وفي حدود الواقع الراهن، فإن درجة الانفتاح تختلف من بلد إلى آخر، وعلى سبيل المثال فقد قبلت قطر والبحرين وعمان والكويت حقّ النساء في الترشيح والاقتراع، وحُجب عنهن هذا الحقّ في والإمارات والسعودية.

كما تتفاوت درجة التمثيلية بين بلد وآخر، فتعتمد الكويت التمثيل البرلماني منذُ تأسيس الدولة، بينما دول أخرى تكتفي بمجالس للشورى محدودة الصلاحيات.

٤ ـــ على صعيد الواقع العربي، ربما أمكن القول إن مستوى إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تمّ اتّخاذها نزوعاً إلى تفضيل «الحرية الاقتصادية»، لم تعدّ تسمح باستمرار نمط الحكم السلطوي في الأنظمة العربية على ما هو عليه، ما يفرض توسيع هامش الممارسة الديمقراطية لتحقيق نوع من التجانس الضروري بين الليبرالية الاقتصادية والممارسة السياسية.

وتأتى أهمية ذلك تجنباً لما حذر منه ألفين توفلر في كتاب **تحول السلطة** من أنّه «إذا تنافر النظام السياسي مع النظام الاقتصادي، فسينتهي الأمر بأن يحطم أحدهما الآخر»[٤٢].

ويقدم النموذجان الروسي واليوغوسلافي السابق، صورة واضحة عن النتائج السلبية التي يمكن أن يتمخض عنها الصراع بين النظامين الاقتصادي والسياسي.

٥ ـــ بالنسبة إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني، فإن التاريخ المعاصر ينقل لنا تجربة واضحة لمدى الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في إنجاز التحول الديمقراطي.

ففي بولندا أدت هذا الدور نقابة تضامن وجماعات المثقفين والطلبة والفنانون.

---

(٤١) جاك، «تقرير عن: مؤتمر ويلتون بارك: «الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي» ستاينغ، إقليم غرب ساسيكس (بريطانيا) ٣١ آذار/مارس ـــ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،» ص ١٨٢ ـــ ١٨٣.

(٤٢) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ترجمة لبنى الريدي، سلسلة مكتبة الأسرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ١٠ ـــ ١٢.

كذلك يذكر في هذا السياق دور المنتدى المدني في تشيكوسلوفاكيا، والمنتدى الجديد في ألمانيا الشرقية والمنتدى الديمقراطي في المجر، فالمواطنون تحدوا النظم السلطوية «في حركات احتجاجية واسعة النطاق ليس بصفتهم أفراداً ولكن كأعضاء في حركات طلابية ونسوية ومنظمات مهنية ونقابات عمالية»[٤٣].

وفي هذا الإطار، نجد أن هناك حاجة للحديث عن مفهوم ليبرالي للمجتمع المدني ينصرف أساساً إلى اعتباره مجالاً للتفاعل الاجتماعي الليبرالي، وما يفترضه ذلك من قيم تقوم على أساس المساواة والمشاركة والتسامح[٤٤].

حول الإصلاح السياسي في مصر (دراسة حالة)

في مصر جمدت لجنة شؤون الأحزاب أنشطة حزب العمل في أيار/مايو ٢٠٠٠، كما اتخذت إجراءات تعسفية ضدّ نشطاء النقابات العمالية منها منعهم من المشاركة في الانتخابات النقابية، وتعرض «مركز الخدمات النقابية والعمالية» كمنظمة غير حكومية لرصد حقوق العمال والدفاع عنها لمحاولات للتضييق على نشاطه.

وأصدر مجلس الشعب قانوناً جديداً لتنظيم نشاط حوالى ١٦ ألف جمعية أهلية، وتضمّن القانون ما يسمح بنظر القضايا المتعلقة بالمنازعات بين المنظمات الأهلية والسلطات أمام المحكمة الإدارية، ولكن مع استمرار القيود المفروضة على أنشطة المنظمات غير الحكومية، ومن ذلك حقّ السلطة في حلّ الجمعيات الأهلية[٤٥].

وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ أرست المحكمة الدستورية العليا مبدأ دستورياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي أقامها أحد رؤساء أحزاب المعارضة طلباً للحكم بعدم دستورية قرار مجلس الشعب القاضي بترشيح رئيس الحزب الوطني الديمقراطي لرئاسة الجمهورية مدة تالية لمدّة رئاسته.

وبموازاة هذه القيود العامة، اتخذت خطوات جرى «إخراجها» على أنها خطوات إصلاحية.

فقد وافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية في أيار/مايو ٢٠٠٣ على مشروع قانون إلغاء القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، بإنشاء محاكم أمن الدولة وتعديل بعض مواد قانون العقوبات، بحيث يتم إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة لتحل محلها عقوبة السجن.

(٤٣) مصطفى كامل السيد، **مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٩٥ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٣.

(٤٤) هويدا عدلي، «المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي،» **الديمقراطية**، السنة ٢، العدد ٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ١٨٨.

(٤٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠١: تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٢)، ص ٣٣٨.

وأيضاً في أيار/مايو ٢٠٠٣ وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون بإنشاء «المجلس القومي لحقوق الإنسان»، على أن يتبع المجلس الجديد مجلس الشورى (وتتوافر لمجلس حقوق الإنسان شخصية اعتبارية لممارسة اختصاصاته)[٤٦].

وفي سياق المناخ الذي أثارته الخطوات السابقة، فقد عبر البعض عن دهشتهم إزاء «الأنباء» التي أكدت أن مصر أبرمت معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، تلتزم الدولتان بمقتضاها بعدم تسليم أي من رعاياهما للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية في حالة ارتكاب هؤلاء الرعايا جريمة من الجرائم ضدّ الإنسانية، أو جرائم الحرب التي تعاقب عليها هذه المحكمة.

ويقول محمّد نور فرحات إن الأمريكيين «في جهودهم نحو الإفلات من العدالة الجنائية الدولية، عقدوا اتفاقات ثنائية مع الدول تتعهد فيها الدولة الطرف بعدم تسليم العسكريين الأمريكيين إلى المحاكمة الدولية في حالة وجودهم على أرضها مقابل إغراءات اقتصادية أو سياسية تقدمها أمريكا، وهي الاتفاقية التي وقعت عليها مصر أخيراً». ويتساءل نور فرحات «هل حملتنا مراعاة الخاطر الأمريكي على أن نأخذ هذا الموقف من اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية حتّى وصل بنا الأمر إلى مساعدتهم على الإفلات منها؟»[٤٧].

وبالطبع فإن هذه الاتفاقية وقعت باسم المصريين، ولكن من دون مشاركة من البرلمانيين أو الأحزاب مسايرة لواقع «ينطوي على سلب الاختصاص التشريعي للبرلمان المنتخب، وإعطائه للسلطة التنفيذية ممثلة في أجهزة التوقيع على المعاهدات»[٤٨].

وفي غضون شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو عام ٢٠٠٣، شهدت مصر صيحات عالية للمطالبة بالإصلاح السياسي ربما كانت في حقيقتها الإرهاصات التي مهدت لأحداث كبرى شهدتها مصر في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

ففي أيار/مايو ٢٠٠٣ نادت صحيفة **الوفد** بفكرة الجبهة الوطنية، لتحديد برنامج مشترك يتفق عليه الجميع ويطرح على الشعب والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لإبداء الرأي. وجعلت **الوفد** عناوين دعوتها «الهيكل السياسي الحالي لا يعبر عن المجتمع،

---

(٤٦) أثار القرار بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان جدلاً واسعاً، وذكر البعض أن استبعاد أحزاب المعارضة والمثقفين والمعنيين في حقوق الإنسان من تأسيس وتشكيل هذا المجلس واقتصاره على بعض الوزارات يعني عملياً أنّه مجلس «حكومي» و«رسمي» لن يفيد في شيء إلا مجرد إعطاء انطباعات لمن يهمه الأمر بوجود هيئة رسمية تهتم بحقوق الإنسان. للتوسع انظر: عادل الجوجري، «مجلس قومي لحقوق الإنسان. لماذا؟،» **الأحرار**، ٢٠٠٣/٥/٢٥؛ محمد حامد الجمل، «المجلس القومي لحقوق الإنسان،» **الوفد**، ٢٠٠٣/٦/١٤، ومجدي سلامة، «فكرة إنشاء المجلس. ظروف غامضة ومخاوف كثيرة،» **الوفد**، ٢٠٠٣/٧/٣. انظر أيضاً: المناظرة التي نشرتها: **الأهرام**، ٢٠٠٣/٦/٧، ص ١٢.

(٤٧) محمد نور فرحات، «أمريكا فوق القانون. ولكن؟!،» **المصور** (١١ تموز/يوليو ٢٠٠٣)، ص ٢٩.

(٤٨) المصدر نفسه.

والسلبيون تركوا الساحة للمنتفعين» و «الإصلاح ضرورة حتمية ليجلس في أماكن السلطة القادرون على تحقيق المصالح»(٤٩).

وبمرور الوقت، اتضح آنذاك أن «الإصلاح» تتنازع دعوته جبهتان هما: أحزاب الوفد والعمل والتجمع والناصري من ناحية، ومبادرة حزب الجيل والتي تضم بقية الأحزاب والنقابات والشخصيات العامة من ناحية أخرى(٥٠).

هذا التوزع والاستقطاب تساءل عنه آنذاك فهمي هويدي قائلاً: لماذا لم ينجح المصريون في بلورة رؤية مشتركة؟ وفي معرض تفسيره لذلك، رأى أن «حدّة الاستقطاب في الساحة الفكرية والسياسية بين التيارين العلماني والإسلامي.... أدّى إلى تراجع فكرة البحث عن المشترك الذي يتجاوز مصالح الفصيل ويصب في مصلحة الوطن...»(٥١).

على كُلّ، تراوحت الإصلاحات المطلوبة في هذه الفترة بغض النظر عن تعدد جبهاتها بين النقاط التالية:

- انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع الحرّ المباشر.
- تقليص السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور.
- إلغاء المادة رقم ٧٤ من الدستور درءاً لإساءة استخدام السلطة المطلقة.
- إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين.
- توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب.
- رفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي بما في ذلك حقّ التظاهر والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات.
- كفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.
- إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام.
- إتاحة الفرصة للأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها وتوجهاتها في وسائل الإعلام(٥٢).

---

(٤٩) **الوفد**، ٢٠٠٣/٥/١٤.

(٥٠) **الأسبوع**، ٢٠٠٣/٥/٢٦.

(٥١) فهمي هويدي، في: **الأسبوع**، ٢٠٠٣/٢/١٠.

(٥٢) انظر: «نداء من أجل إصلاح سياسي ودستوري ديمقراطي،» **الأهالي**، ٢٠٠٣/٥/١٤، ص ٧.

أما على صعيد دور «المجتمع الثقافي» في مصر في إثارة الدعوة «للإصلاح السياسي»، فقد تمثلت مثلاً في نبيل عبد الفتاح الذي نجده يدقّ ناقوس الخطر بسبب «التآكل التدريجي للتقاليد والقيم والمؤسسات الحديثة، وتراكم الأزمات الممتدة وضعف مهارات عناصر غالبة في النخبة السياسية الحاكمة». ويرى أن ذلك هو السبب في «ما وصلنا إليه الآن»، ولذلك فهو يشدد على «التجديد السياسي والمؤسسي والجيلي، الذي يبدأ بإسناد ملفات إلى شخصيات بارزة بالفعل لا بالمواقع الرسميّة أو الإعلامية، وتجديد الدستور، وإعادة هيكلة النظام القانوني»... إلخ

ويرى أنّه لا مجال أمام مصر سوى التجديد السياسي[٥٣].

أما عبد المنعم سعيد فقد عرض برنامجاً للإصلاح السياسي المصري المطلوب من خلال مجموعة من المعادلات نلخصها في ما يلي[٥٤].

١ ــ الانتقال من الإصلاح الجزئي إلى الإصلاح الشامل،... «التغيير الكيفي للنظام السياسي» لنقل مصر إلى مصاف الدول الديمقراطية.

٢ ــ الانتقال من الإصلاح بالجرعات.. إلى عملية جراحية كاملة.

٣ ــ الانتقال من عدم التوازن إلى التوازن في النظام السياسي (حالات عدم التوازن في السلطات: تنفيذية، تشريعية، مركز النظام في القاهرة والسلطات المحلية في الأقاليم... إلخ).

٤ ــ الانتقال من الأوضاع غير العادية إلى الأوضاع العادية (إنهاء ما هو استثنائي وطارئ).

٥ ــ الانتقال من دولة تعبوية إلى دولة تنموية.

والحقيقة أن مثل هذه المطالبات الإصلاحية التي طرحتها «النخبة الثقافية» جرت في ظلّ مناخ «يلح» على الإصلاح ويجعل منه مفتاح الخروج من المأزق الحالي[٥٥].

ويلاحظ في هذا السياق أن قضية تعديل الدستور المصري احتلت مكاناً متقدماً في النقاش الدائر مجتمعياً. وعندما تساءل حازم الببلاوي «هل حان وقت تعديل الدستور؟» تعمد لفت الانتباه للفرق بين ضرورة عدم العبث بالدستور ــ أي دستور ــ بالتعديل والتغيير، وبين ضرورة عدم إضفاء الجمود على الدستور أو قدسية أحكامه، لإنه في هذه الحالة «يصبح الدستور عقبة في سبيل التقدم ويتحول من نعمة إلى نقمة»[٥٦].

---

(٥٣) نبيل عبد الفتاح، «التجديد السياسي المصري مدخلاً لإعادة التكيف،» **الأهرام**، ٢٠٠٣/٤/٢١، ص ٢٢.

(٥٤) عبد المنعم سعيد، «إشكاليات أخرى للإصلاح السياسي،» **الأهرام**، ٢٠٠٣/٦/١٦، ص ٢٢.

(٥٥) انظر على سبيل المثال: أحمد منيسي، «الديمقراطية الآن،» **الأهرام**، ٢٠٠٣/٤/١٨، ص ٣٢، وأحمد السيد النجار، «الديمقراطية الكاملة ضرورة حياة،» **الأهرام**، ٢٠٠٣/٥/١٩، ص ٢٠.

(٥٦) حازم الببلاوي، «هل حان وقت تعديل الدستور؟،» **الأهرام**، ٢٠٠٣/٥/٢٥، ص ١٠.

ومن ناحية أخرى نجد أن طارق البشري يتبنى موقفاً آخر مؤداه أنّه: «قبل أن نطالب بتعديل الدستور نطالب بتطبيقه»، ويفصل القضية بقوله «علينا أن نسعى أولاً لنحقق الحكم الدستوري بإلغاء حالة الطوارئ، وأن نسعى أولاً أيضاً إلى تحقيق التمثيل النيابي الحرّ النزيه لمجلس الشعب، وبعد أن نبلغ من ذلك ما ينفعنا، ننظر في وجوه تعديل الدستور»[٥٧].

وما يجدر ذكره في هذا السياق، أن صحيفة **الوفد** صعدت من حملتها من أجل الإصلاح السياسي، وطالبت بمراجعة وتغيير الهياكل السياسية والاقتصادية، وأن «يختفي من حياتنا السياسية نسبة الـ ٩٠ في المئة وما فوقها، وأن تنتهي حتمية الأغلبية الكاسحة للحزب الواحد الأوحد. وطالبت بأن تدعى الأمة إلى استفتاء لحل مجلس الشعب واستبداله بلجنة قومية من مائتي عضو يختارهم رئيس الجمهورية لمدّة سنتين للتشريع ولمراجعة الميزانية، وتكلف بالإصلاح التشريعي بما في ذلك إنجاز قانون جديد للانتخاب ولممارسة الحقوق السياسية[٥٨].

كانت هذه هي الإرهاصات التي مهدت لأحداث عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ والتي نجملها على الوجه التالي:

١ ــ دعوة الرئيس مبارك في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لتعديل المادة (٧٦) من الدستور التي تتعلق بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، وذلك بإلغاء طريقة الاستفتاء وتحويلها إلى الانتخاب المباشر بين عدة مرشحين. (وصدور قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية).

٢ ــ اتساع مساحة النقاش المجتمعي حول اختصاصات ومدد ولاية رئيس الدولة.

٣ ــ إجراء الانتخابات التشريعية في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في ظلّ مناخ سياسي غاية في التوتر، وفي ظلّ قانون الطوارئ. وواكب الانتخابات ممارسات سلبية، سواء من جانب أجهزة الأمن، أو من جانب بعض القوى السياسية.

٤ ــ استمرار فرض قانون الطوارئ بدعوى الإعداد لقانون جديد «لمكافحة الإرهاب».

ملاحظات أساسية بالنسبة إلى النظام السياسي في مصر

١ ــ على الرغم من مأسسة النظام السياسي المصري، إلا أن ذلك لا يقلل من سلطوية النظام، وهو ما يجسده استمرار اتساع سلطة الرئاسة وتعدد القيود على الحريات السياسية (مثل القيود على الصحافة ــ والنقابات المهنية ــ والجمعيات الأهلية، وتعيين العمد والعمداء والسيطرة على انتخابات المجالس الشعبية المحلية).

(٥٧) طارق البشري، «قبل أن نطالب بتعديل الدستور نطالب بتطبيقه،» **العربي**، ٢٠٠٣/٥/٤، ص ٣.
(٥٨) انظر: **الوفد**، ٢٠٠٣/٨/١٢.

٢ ــ للدولة ــ دستورياً ــ اليد العليا إزاء المجتمع المدني، هذا على الرغم من تمتع السلطة القضائية باستقلالية واضحة، وتمتع الصحافة بهامش حرية في نقد الحكومة(٥٩).

٣ ــ ومع ذلك، فإن الممارسات التي واكبت الانتخابات التشريعية دفعت قضاة مصر إلى خوض معركة شرسة مع السلطة من أجل قانون جديد يؤكّد استقلالية السلطة القضائية، ويحميها من تغول السلطة التنفيذية.

٤ ــ مع وجود بعض التقدم في أسلوب مراقبة الانتخابات، إلا أن العملية برمتها ما زالت تحت سيطرة النظام ومشيئته، ويدعم من هذا التوجه استمرار العمل بقانون الطوارئ.

٥ ــ تؤدى فاعلية المجتمع المدني «في بعض المناسبات» إلى اضطرار النظام لأخذ ردود أفعال هذا المجتمع في الاعتبار، ما يحد نسبياً من مظاهر سلطوية النظام. ومن المنظمات ذات النشاط الواضح تلك التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، والاقتصاد، والبحوث العلمية، والمنتديات الفكرية. ولكن ليس من السهل التأكيد على أنها تمارس نشاطها في مناخ يتسم بالحرية.

٦ ــ وفي الفترة من عام ٢٠٠٣ حتّى عام ٢٠٠٥، تبلورت في الشارع المصري عشرات من «الحركات الشعبية المنظمة» أهمها حركة «كفاية» (الحركة المصرية من أجل التغيير)، والتي تأسست في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، وغيرها من الحركات الأخرى، التي وإن أثارت الحيوية السياسية في المجتمع، إلا أنها لم تتفق بعد على رؤية محددة واضحة حول الإصلاح، ولم تستطع بعد مدّ جذور لها في صفوف القاعدة الشعبية الموسعة.

٧ ــ أدت فصول الصراع بين النظام والجماعات الإسلامية، وكذلك ظروف الأزمة الاقتصادية، إلى توفير فرصة ذهبية لاستمرار وطول مدة النظام الحاكم وبقاء الرئيس مبارك في الحكم. ولكن بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥، وحصول الإخوان المسلمين على ٨٨ مقعداً في مجلس الشعب، مثلت قوة الإخوان المسلمين المتصاعدة تحدياً حقيقياً لاستقرار النظام، بل واستمراره، وتبلور المشهد السياسي في استقطاب حاد بين قوتين رئيسيتين هما: الحزب الوطني والإخوان المسلمين، وبخاصة مع استمرار ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية، وعدم أو تأخر تبلور التيار الليبرالي في مصر.

٨ ــ يلاحظ أنّه من ضمن المؤثرات التي يتعرض لها النظام السياسي في مصر، هو دور المحكمة الدستورية العليا التي حكمت بعدم دستورية ما يقرب من ١٣٠ مشروع قانون،

(٥٩) Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London; New York: I. B. Tauris, 2001).

أصدرها مجلس الشعب بالمخالفة مع أحكام الدستور. وقد تضمن ذلك نوعاً من التصحيح لبعض الثغرات القانونية التي كان من شأنها المساس بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص. ومؤخراً، وبتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧، جاء قرار المحكمة الدستورية العليا بشأن مدى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب المتهربين من أداء الخدمة العسكرية، وذلك في معرض تفسير نصين في قانون مجلس الشعب رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢. وقد ترتب على ذلك أن ٢٢ نائباً من أعضاء المجلس «شاب تاريخهم نكوصهم عن تلبية نداء الوطن وأداء الخدمة العسكرية»، ومن ثُمّ كان في حكم المؤكد ــ مغادرتهم للمجلس ــ ما لم تتدخل ظروف أخرى في القضية[٦٠].

٩ ــ تموج بعض النقابات المصرية وبخاصة (نقابة الصحافيين ونقابة المحامين) بفاعلية سياسية تفوق فاعلية الوجود الحزبي. ومن الملاحظ أن انتخابات النقابات تقترن بنوع من الفرز السياسي ذي الدلالة على مشهد القوى السياسية وتوازناته في المجتمع المصري حالياً.

وعلى سبيل المثال يذكر معلق مصري تناول انتخابات نقابة الصحافيين التي جرت في أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٣، «أن أغلبية الصحافيين المصريين ليست إسلامية أو ناصرية، إلا أن تلك الغالبية انتخبت نقيباً وغالبية بمجلس النقابة من الإسلاميين والناصريين، كسلوك احتجاجي على أوضاع مزرية في الصحافة والجماعة الصحافية...».

ويضيف «إن خطورة ما حدث في نقابة الصحافيين، أنّه يمكن أن يكون» بروفة «لما يمكن أن يحدث في مصر على نطاق أوسع في ظروف أخرى»[٦١]. وتحققت نبوءته في عام ٢٠٠٥.

وفي هذا السياق يشار إلى حالة الاحتجاج العارمة التي تخللت صفوف الصحافيين في نقابتهم وعلى صفحات الصحف، احتجاجاً على مبدأ حبس الصحافيين في قضايا النشر، بتهمة السبّ والقذف بمناسبة حبس الأخوين مصطفى بكرى ومحمود بكري[٦٢].

١٠ ــ لم يتفق المجتمع المصري بعد على مفهوم التعددية السياسية الحقيقية وقبول مقتضياتها على غرار ما هو مطبق في نظم التعددية السياسية الحقيقية. ولعل النموذج الأكثر صدقية على ذلك، هو أن الحزب الوطني الديمقراطي «الحاكم»، يقيم دعايته على أنّه «حزب كُلّ المصريين»، وهو ما يكشف عن عقلية «الحزب الواحد» والتنظيم الأوحد في

(٦٠) انظر شرح محمد نور فرحات الموسع للموضوع في: **المصور** (٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣)، ص ٢١.

(٦١) رضا هلال، «انتخابات الصحافيين المصريين. تغيير ديمقراطي أم انتحار؟،» **الأهرام**، ٢٠٠٣/٨/٣، ص ١٢. وما يذكر أن كاتب هذه المقالة هو صحافي يشغل منصباً مهماً في **الأهرام**، قد اختفى في ظروف غامضة لم يتم تبينها حتّى الآن (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

(٦٢) رضا هلال، «عندما يرمي الصحفيون المصريون دارهم بحجارتهم،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٣/٦/٢٨، ص ٢١.

الحياة السياسية في مصر، فمن شعارات الحزب الوطني ما يطلق عليه «الفكر الجديد» من دون توضيح كنه ذلك الفكر وحقيقته وآلياته التنفيذية[٦٣].

وتبقى كلمة،

إن الإصلاح السياسي في مصر هو إصلاح «محتجز»، ففي الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ شهد المجتمع المصري حراكاً سياسياً، وحالة من النقد العام للنظام، ما ساهم في بلورة «مطالب عامة للإصلاح» وقفت وراءها أحزاب سياسية وقوى شعبية وجماعات احتجاجية، والإخوان المسلمون. وفي الآونة الأخيرة شارك القضاء المصري في الجدل القومي حول «الإصلاح السياسي».

ولكن ظلّ الخطاب السلطوي يرفض التنازل عن السلطان والمكاسب في ظلّ حماية أمنية وبيروقراطية من جانب جهاز الدولة وآلية الإعلام التعبوي.

وتظل هناك حاجة إلى:

ــ إصلاح الخلل في هيكل السلطة والقوة في النظام السياسي.

ــ الربط بين السلطة والمسؤولية، والفصل بين سلطة الحكم ورمز السيادة.

ــ إصلاح منظومة إدارة الحكم بما يسمح بالعدالة بين القوى السياسية والاجتماعية.

ــ إصلاح مسار وغايات التنمية على النحو الذي يضمن تعظيم الناتج وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على نحو عادل ■

---

(٦٣) انظر في ذلك: رجب البنا، في: **أكتوبر** (٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣)، ص ٧.

الإستعصـاء الليبرالـــي فـي الخليــج العربـــي

فتحـي العفيفـي

متخصص في العلاقات الخليجية الدولية، جامعة الزقازيق.

مقدمة

كانت الديمقراطية قد رأت النور أول مرة ـ في أثينا باليونان وفي رقعة لا تزيد مساحتها على ٢٥٠٠ كيلو متر مربع، ولم تُعمِّر أكثر من قرن واحد هو القرن الخامس قبل الميلاد، قبل أن تغيب في ليل الصمت الطويل، لتعاود انبعاثها من رمادها بعد اثنين وعشرين قرناً مع الثورتين الأمريكية ١٧٧٦م، والفرنسية عام ١٧٨٩م. وفي هذا القرن وعصر بيريكليس تحديداً تجردت السلطة لأول مرة في التاريخ من طابعها الديني، وغدا مصدرها الوحيد هو الشعب. وما أن استولت الأسرة المقدونية على الحكم في القرن الرابع (ق.م) وأقامت إمبراطورية شاسعة امتدت إلى مصر وتركيا وإيران والهند حتى أعادت خلع الطابع الثيوقراطي على السلطة. وقد سارت الإمبراطورية الرومانية على نهج الإمبراطورية المقدونية فأقامت ملكية الحق الإلهي، وألَّهت إمبراطور روما، وكف الشعب، بالتالي، عن أن يكون مصدر السلطة، ودخلت العصور الوسطى في جدلية معقدة من سطوة الكنيسة، وفي محاولات مضنية للسلطة الزمانية للتملص والتخلص من ربقة رجال الدين، ولم يحدث أن دانت الديمقراطية الحديثة بوجودها إلا للفعل الثوري الشعبوي الأمريكي والفرنسي، والذي كان بمثابة إعلان إن لم يكن عن غروب الآلهة، فعلى الأقل عن عدم أهليتها لأداء دور المرجع في بناء وعي مدني، ومن ثم، كان لابد من اختراع مذهب إنساني يكرس مرجعية الإنسان في ذاته، دونما اعتبار للفوارق الطبيعية أو الاجتماعية، فواكب اختراع الديمقراطية اختراع المدرسة العامة، فالمدرسة هي مكان كبير للتجريد ولاكتساب حس المساواة ووعي المواطنة. وإذا كان كوندورسيه أول من اقترح المجانية التامة للتعليم (١٧٤٣-١٧٩٤) شريطة تجريده من أي مذهب ديني، ثم كرس روبسبير هذا المعنى بتأكيد إلزاميته وعلمانيته من أجل تنمية التفكير العقلي والنقدي، وبدونهما لا تقوم للديمقراطية قائمة، فهي تتناف ومنطق القطيع. ومن هنا كان أخر مخاض للنظام الديمقراطي الحديث هو المجتمع المدني ووظيفته الأساسية

تكوين رأي مشترك مشروع ومقبول من الجميع كسلطة مقابلة للمجتمع السياسي الذي تمثله الدولة، وكقوة اجتماعية تحتية قادرة على التوازن مع القوة الفوقية للنخبة السياسية وأجهزة الدولة المركزية. وبعد قرنين من الزمان أي منذ أواخر القرن العشرين، اكتشف الغرب (أمريكا وأوروبا) أنه لا ضمانة ضد احتمال نكوص ديمقراطي، بل يمكن أن تؤدي الآلية الديمقراطية «الإنتخابات» إلى شمولية من نوع جديد مثلما فعل النازيون، ومثلما هي الخشية من الأصوليين في بلاد المسلمين، ومن ثم كانت الليبرالية هي آخر استدعاءات الأيديولوجيا للنزول من عليائها إلى ساحة المعترك السياسي بعد تطويرها وتحديثها وتجديدها. وتحاول هذه الدراسة البحثية إعادة النظر في مفهومنا عن الليبرالية الجديدة، وكيف كنا في الشرق مخطئين جميعاً في إستخدام الفكرة قبل إنضاجها، وكيف أن البعد عنها لم يكن تفويتاً لمغنم كما أن القرب منها أبعد ما يكون عن الفضيلة والمثالية، بل قد يصح أنها نهاية اليوتوبيا الممكنة، والارتطام المفزع بالواقع المتصدع والانكسار العظيم، هي إذاً فكرة عظمة الجنون، وجنون العظمة «بارانوي» العصر، المفضية حكماً إلى الانتحار الجماعي: وفق المحاور التالية:

أولاً: الأصول المانعة في منظومة القيم الخليجية[1]

مع التسليم سلفاً بأن جميع الشعوب والكيانات والدول في العالم لها خصائصها الذاتية وقيمها التي تميز هويتها الثقافية ــ الاجتماعية عن كل أصقاع المعمورة، إلا أن منطقة

(١) ثمة إشكالية مفاهيمية تعترض المشتغلون بالفكر السياسي في منطقة الخليج العربي لجهة اللغط السائد في تفسير وتحليل الآخر السياسي في الفترة ما بين (١٩٣٨-١٩٧١م) لاسيما التيارات المؤدلجة بالأفكار «اللادينية» واندفاع البعض نحو تأييد هذا الخروج اللافت إلى حد الإعجاب به ومكافأته بإلحاقه مباشرة بالعقيدة الليبرالية، ومن ذلك ما يطرحه الدكتور مفيد الزيدي ــ في كتابه الذي هو بالأصل أطروحته للدكتوراه تحت عنوان «التيار الليبرالي». انظر: مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ــ ١٩٧١**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٨٩ ــ ١٦٢. وفي واقع الأمر أنه قد يكون من الصعب العسير قبول هذا الرأى على علته لجهة أن المنطقة موضوع الدراسة كانت لا تزال وفق التاريخ المذكور قابعة تحت الحماية البريطانية عدا المملكة العربية السعودية والكويت، فيما انحصرت كافة التوجهات الراديكالية في ظل هذه الأوضاع في كيفية التخلص من رقبة الأجنبي والحصول على الإستقلال شأن الدول العربية الأخرى كافة عدا ثورة ظفار منذ العام ١٩٦٥ والتي التزمت بالاشتراكية العلمية، ولما كانت المفاهيم الجذروية والقبلية» لا تزال راسخة لجهة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والدينية في التعامل مع أولي الأمر فإن الخروج على إستحياء في بازغاتة الأولى لا يعدو أن تكون مطالبات خجولة بالمشاركة، والعدالة، والمساواه في إطار من القوانين والأنظمة الأساسية المعمول بها وكلها قيم للديمقراطية، فلا الحكومات ذات سيادة ولا الإستبداد قد اكتملت معالمه بعد، ومع تطور مفهومنا عن الليبرالية في سفور وفق متقضياتها ومغالاتها في أن ما تطرحه لا علاقه له بالديمقراطية، فالليبرالية تنطلق من الفرد لا من المجتمع، ولا يعنيها المجتمع من قريب أو بعيد، وتطلب للإنسان الفرد حقاً مطلقاً في التصرف دونما التفات إلى المصالح الوطنية أو العامة، ولم يكن قد توافرت للمنطقة بعد أفراداً أو جماعات أياً كان درجة اطلاعها على الغرب لديها ثقافة الليبرالية أو الميل والاستعداد للخروج على هذا النحو المارق ومن ثم فإن ما ورد في ثنايا هذا الفصل المذكور لا تعدو أن تكون مطالبات ببدايات للديمقراطية ولا يصح على الإطلاق إلحاقها بالليبرالية وفق =

الخليج العربي قد تكون استثناءً لجهة المغالاة الصارمة في هذه الخصائص وتلك الهوية، ومن ثم، فإن هذا الاصطدام المفاجئ والمباشر والعنيف بقيم من قبيل ووزن المذهب الليبرالي والذي يُعد النقيض والخصم اللدود والطارئ غير المرغوب فيه على الإطلاق من «القبلية الجزروية» أو «الخليجية» لهي إشكالية مغرية للبحث والاستقصاء، ومستفزة للفكر الإنساني، ومحرضة على سبر أغوار هذا التناقض والتضاد اللذين فرضت عليهما ظروف العولمة ومدخلات الكوزموبوليتانية محاولة التماهي والتعايش والانتقال من الاستعصاء التوليتاري إلى اليوتوبية واجبة التحقق في زمن الأداء الساخر للأفكار والسياسات.

إن البنية الثقافية ـ الاجتماعية في دول الخليج العربية ذات الإنتماء «القبلي الجزروي» تستقي من رافد واحد بالأساس والأصل على الرغم من المحاولات المضنية التي يبذلها أبناء المنطقة للتحايل في البحث عن روافد بديلة بداعي «التفرنج» من غلاة الحداثة وفقه بطلان الزمان من المتلبرلين الجدد، ومهما يكن من أمر فإن الثابت شبه الوحيد في ظل «الثورة الأيديولوجية» الشاخصة بإصرار، أن القيم القبلية بقدها وقضيضها لا تزال قادرة على تجديد مناعتها باضطراد ضد جميع الفرانس في هجمتها الشرسة على هذه المنطقة النحيلة لجهة بيئتها الأمنية الرخوة، وربما أن هذا الرافد هو كلمة السر السحرية في كل ذلك، وهي البداوة بخصائصها الثلاث (الغزو ـ العصبية ـ المروءة) فالغزو بمثابة صمام الأمان في الصحراء لتقليل الأفواه الآكلة فيها، والتغازي وسيلة الأقوياء الشجعان

= المراجعات الفكرية التي فصمت عرى الديقراطية عن الليبرالية في إطار من الخلط الذي ساد في الذهنيات لعقود طويلة واعتبارهما رتقين لتوجه سياسي واحد، ومن نافلة القول في هذا السياق أن الدكتور علي خليفة الكواري المهموم بمعضلات الفكر السياسي في الخليج العربي بوصفه من نبت هذه المنطقة ويحمل عبقها وأعبائها على كاهلة كان حريصاً في كل ما يطرحه على أن يسمي الأشياء بمسمياتها ولم يصدر عنه أنه اعتبر أن ثمة جذور ليبرالية في المنطقة، وقد أكد على هذا المنحى الدكتور يوسف الشويري ـ الأستاذ المشارك في مشروع دراسات الديمقراطية في مركز دراسات الوحدة العربية منذ إنشائه قبل أربعة عشر عاماً بأن «دول هذه المنطقة قد نأت بنفسها عن الليبرالية منذ استقلالها لأسباب دينية وقبلية وأسرية» فما بالنا بفترة ما قبل الإستقلال كما أن بومدين بوزيد لم يكن موفقاً في تعقيبه على د. الشويري (ص ٧٩) عندما اعتبر أن الليبرالية نمط اقتصادي من نتائجه المؤسسات الديمقراطية، في عالم اليوم» وأخيراً فإذا كانت الديمقراطية قوامها (دستور ـ قوانين ـ مؤسسات نيابية شعبوية ـ إنتخابات) تعنى «المشاركة»، والليبرالية المعولمة هي «التحررية» وقوامها (السوق الحرة ـ الإعلام ـ المافيا ـ الشركات ـ البحوث العلمية ـ المال ـ القوة) ولا تعترف بقوانين أو حكومات تحد من اندفاعات الفرد وراء غرائزه، فإن الفارق يصبح جوهري وعميق ومختلف، فالعالم العربي برمته إذاً لم يعرف شيئاً من الليبرالية بعد، والاستعصاء الذي نعنيه بهذه الدراسة هو عن الحال والمستقبل في ظل انسداد أفق الماضي العتيق. للمزيد من التفاصيل عن الفوارق الجوهرية بين الديمقراطية والليبرالية، انظر: **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٣٤؛ Shahid Qadir,Christopher Clapham and Barry Gills, «Sustainable Democracy: Formalism vs Substance,» *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3 (1993), p. 416, and Sabri Sayari, ed., *Democratization in the Middle East: Trends and Prospects: Summary of a Workshop* (Washington, DC: National Academy Press, 1993) pp. 2-3.

الذين يركزون رزقهم تحت ظلال رماحهم، فيما العصبية من العصب والعصبة، أي الالتفاف حول نسل أو دم. وكلما اتسعت دائرتها ومحيطها وقوي عضدها كانت محوراً لكيان اجتماعي كبير ضد كيانات أخرى مماثلة يمنعها من الصراع والمنازلة والانفلات الأخلاقي المروءة القائمة على الكرم والشهامة معاً. ويوصف الرجل في البادية بأنه «نهَّاب ــ وهَّاب» أي أنه شجاع قادر على الغزو لكسب الغنائم ليهبها لغيره من غير القادرين(٢).

البداوة في الجزيرة العربية لا يشغلها الصراع الداخلي الذي هي به أعرف وأقدر، وإنما كانت مهمومة تاريخياً بهذا الطوفان الجارف الذي يريد أن يلتهمها ويسحق هويتها، وهي الحضارة التي تتكئ على النقيض من البداوة، وتطرح نفسها بديلاً حتمياً في سبيل تطور البشرية ورقيها وتعد منطقة الخليج الجزروية مختبراً حقيقياً ونموذجاً محدداً ودقيقاً وفريداً لمشاهدة ومتابعة ورصد مثل هذه الإرهاصات المتضادة في تنازع البقاء العظيم، فيما يطلق الأنثروبولوجيون على محاولات التفلت والتحول هذه «ظاهرة التناشز الاجتماعي» حيث تبدو القيم البدوية في حالة استعصاء حقيقي على التغيير غير المستساغ، كما أن الأنفس البدوية تمتعض في استهجان لأن تتحول بيئتهم المرفأ والواحة إلى مجتمعات أراجوزية تحركها خيوط وآلات وأنماط لم يألفوها وما سمعوا بها.

إن قيم التنظيم الصارم والطاعة العمياء وأدوات القهر والتسلط لهي من قبيل إعلان الحرب على عرف الصحراء وقيم البداوة وعرف القبيلة، ومن ثم، فإن الحركة البطيئة المتثاقلة في التحول نحو «الدولنة» لا تزال مرئية وحاضرة في ما يشبه «الجرجرة» بالرغم من كل مظاهر التحضر والعصرنة التي تعم المنطقة. ولم يحدث أبداً أن صورة مجتمعية تتحرك في عمر زمني لا يقل عن نصف قرن من الزمان لديها رغبة التشبث والبقاء ولا تريد أن تبرح المكان، مثلما هو الحال بمنطقة الخليج الجزروية، فالقيم والطبائع في العصب والدم والجينات وأسفل الجلد يتوارثها النسل عنوة من دون إرادة الاختيار، وبالتالي فإن شعوب المنطقة مثقلون متعبون ومنهكون بسبب تعايش النفس الواحدة كل هذه الصراعات من الخلفيات والأيديولوجيات المزخومة، فالهجمة الاستعمارية (البرتغالية ــ العثمانية ــ البريطانية ــ الأمريكية) بمراحلها المختلفة قد طرقت بإضطراد التداعي على رأس المنطقة وذهنياتها بغية سحق الأدمغة وخلخلة القواعد وزلزلة المرتكزات الأصلية، ولم تفلح على الرغم من كل ذلك سوى في إحداث قشرة سطحية ضئيلة في كل هذه البنية الثقافية المجتمعية الخليجية الجزروية. إن ما يحدث في المنطقة المعنية منذ نصف قرن ليس إلا عملية تغريب موسعة ومنظمة تسير بإتجاه مجتمعي نحو الانحلال النسبي المتدرج للأسرة الكبيرة، والاضطراد المتغير لدورة المرأة، والتحفيز على السير وفق الطريقة العقلية العلمية

(٢) بهاء أبو لبن، «القيم والعادات والتقاليد وأزمة التطور الحضاري،» ورقة قدمت إلى: **أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت ما بين ٧ ـ ١٢ أبريل ١٩٧٤**، إعداد وإشراف شاكر مصطفى (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٥)، ص ٢٣٤.

«المتمدرنة» في الأنشطة الاجتماعية والإنحسار التدريجي للتوجهات التقليدية[٣].

في عمق المأزق الاستعصائي القيمي الخليجي ـ الجزري تأتي مسألة الدين والمعتقد ليس فقط لأن المنطقة «إسلامية» برمتها، وإنما لكونها الموطن الأول لنزول الوحي، وعلى أرضها مقدسات الدين الأخير وقبلة ذويه وأتباعه. وفي التحليل الأخير، فإن أبناءهم وحدهم المنوط بهم الدفاع عن هذه الأمكنة ضد الهجمات الشرسة والاستهدافات البغيضة. وقد تولدت مواجهات تاريخية بين الدين الرسمي المعتدل والإجتهادي «الراديكالي» وبين السلطة و«الفئات الضالة»، وبين القوة الخارجية (بريطانيا ثم أمريكا) والسلطة والدين معاً، أفتتحت فصولها بدحر الإخوان ١٩٣٩م على أيدى القوات البريطانية والسعودية وامتدت حتى غزوة منهاتن «اللادنية» في ١١أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م والتي هي ثورة دينية في عمق السياسي، وفي معركة العقلنة والتنوير والتغويل لا يتورع كل طرف عن اتهام الأخر بالعجز والتدني وأنه حامل للعنف مسكون بالإرهاب[٤]، ومن ثم فإن الدين قد لازمته منذ البداية معضلة العنف والاحتجاج والرفض الراديكالي ومحاولات التصحيح وإصلاح المفاهيم والمفاهيم المضادة. ومن هذا المغزى الدقيق تولد العديد من الأيديولوجيات والسياسات المتنافسة والمتزاحمة، وهي التفسخات التي أفسحت المجال أمام الآخر البعيد وتجرؤه على محاولات حقن المنطقة بمدخلات غربية مستغربة ليعمق من جراحات المنطقة في مشهد يجسد الفوضى المنظمة أو النظام الفوضوي، وفي عرف التفلسف المتربص وركوب الرأس «الديماغوجية» فإنه لا شئ يضيع في الأعماق[٥].

لم يعرف المجتمع الخليجي ـ الجزري ثقافة الأدوار الطبقية إلا مع الحقبة النفطية ودخول العائلات والأسر مجال الاستثمار. وبعد أن كان المجتمع يترأسه الحاكم «شيخ القبيلة» الذي عليه أن يشيع العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، وتقترب من مجلسه مجموعة من علماء الدين يعاونونه في مهامه ويدافعون عنه بالتذكير الدائم بواجب الطاعة لأولي الأمر، وأن «الخروج عن الجماعة هو كفر بواح»، مستنين بذلك سنَّة سيئة أشبه بالاجترار من كنسية العصور الوسطى، ضرورة عدم الخروج أصلاً ضماناً لعدم الانزلاق في الشبهات وهو ما كرس خضوعاً شعبوياً، ولدى شيخ القبيلة إحساس مفرط بالسلطة جعلته

---

(٣) فتحي العفيفي، «الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٩ (آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ٢٣، و Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), pp. 27-29.

(٤) إن التفسير الشعبوي المكتوم الموازي للراديكاليين الإسلاميين والذي له قدر من الوجاهة والملاحة أيضاً أن نظم الحكم الدينية في الخليج العربي تتناقض مع ذاتها عندما تخلع على نفسها مفاهيم «الملك»، و«الإمارة»، و«الجلالة» بوصفها صفات لله وحده، وأنها في غفوة وغي وبهتان عندما تنازعه «سبحانه» الملك على قطعة من الأرض، و«الأمر» الذي هو لله، و«الجلالة» والعظمة التي هي من أسماء الله الحسنى.

(٥) عن أثر «الديماغوجية» في بلبلة المجتمعات، انظر: Nancy Hammond, ed., *Social Science and the New Societies; Problems in Cross-cultural Research and Theory Building* (East Lansing: Michigan State University, Social Science Research Bureau, 1973), p. 46.

يتغول بالتالي وفي مرحلة تالية على علماء الدين أنفسهم ويذكرهم بما أخافوا به بني جلدتهم مراراً، فحدث الإنشقاق في صفوف العلماء بين مؤيد معتدل من دون أدنى تحفظات، وممتنع رافض إحتجاجي بكل التحفظات الراديكالية. وقد دخل على الخط القاعدي لهاتين الشريحتين الحكام ــ العلماء المستثمرون الجدد والذين عرفوا بالبرجوازيين التجار وهؤلاء ارتبطت مصالحهم بالخارج عن طريق الشركات الأجنبية وفي الداخل كان الاستزلام للسلطة أمراً لا مفر منه للضمانة الحمائية للمصالح المشتركة. وهكذا توارت طبقة العلماء وانحسرت مجهوداتهم في مجرد إصدار الفتاوى لمن يقبل تنفيذها، أي أنه لم يعد لديها ذلك الصوت المسموع الذي كان لها في السابق في مؤشر ودلالة على تراجع دور الدين في صناعة القرار السياسي في المنطقة المؤدلجة دينياً، وصارت جماعة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ينظر إليها على أنها شرطة الدين في المملكة العربية السعودية وأنها قرين الإكراه الذي لا أساس له في الدين، فالخروج عن الدين كان في الأساس من الدينيين أنفسهم ﴿**لا إكراه في الدين...**﴾[٦]، وهي الآية التي اتخذت كذريعة لليبراليين الجدد، بأن السلطة الدينية التي يتمتع بها الحاكم هي سلاح يمتشقه بإستمرار في سياق ممارسته للإستبداد إلى جانب سلاحين رئيسيين، هما: قوة العرش وقوة العسكر[٧].

بيد أن الثابت شبه الوحيد في كل ذلك أن السلطة لم تفلح في جر الشعوب نحو التغيير غير الواضح في ذهنياتها أصلاً، وتركت المجتمع عرضه للتلاقحات الفكرية دون أدنى محاولة لبلورة نموذج تغييري ذاتي له خصائص المنطقة، ومن ثم، ظلت الغالبية العظمى راسخة على ثوابتها القيمية والعقيدية وهي الإشكالية التي أفضت إلى هوة سحيقة بين الحكام والمحكومين، فيما لم تفلح جميع الإغراءات في جسر هذه الفجوة بالرغم من كل الأطر الذهنية التي حاولت فعل ذلك[٨]. وعليه فإن الاستزلام، بالتالي، للسلطة من قوى الصف الثاني «الإقتصادية» قد أفضى بدوره إلى خلو الساحة السياسية الخليجية ــ الجزرية من مؤسسات حقيقية للمجتمع المدني يمكن أن تتبنى أفكاراً للإصلاح أو التغيير، كما أن خاصية خلو المنطقة من المجتمع الزراعي وأصحاب الأراضي فضلاً عن الحِرَف والمهن والصناعات أي انعدام طبقة العمال البرولتياريا الذين ارتبطت بهم تاريخياً الثورات وحركات التغيير الكبرى وشيوع مجتمع الموظفين «القابضين من السلطة» وارتباط معايش الناس وأرزاقهم برضا الحكومة المباشر، كل هذه القيم المجتمعية محبطة ومعوقة ومكبلة

(٦) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(٧) جان دايه، **الإمام الكواكبي: فصل الدين عن الدولة**، [مقدمة بقلم سعد زغلول الكواكبي] (لندن: دار سوراقيا، ١٩٨٨)، ص ٥٣.

(٨) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة، ١٩٤٥-١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٨، و Bahgat Korany, «Defending the Faith: The Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, CO: Westview Press; [Cairo]: American University in Cairo Press, 1984), pp. 260-263.

لأي حراك اجتماعي باتجاه تبني أفكار هي في عرف الخليجيين من قبيل الترف الثقافي السياسي. هناك إذاً خصائص ذاتية وإجراءات سلطوية منظمة حالت دون رياح التغيير التي تعصف بها الثورة الديمقراطية في الجوار الإقليمي منذ عقود[٩].

الاحتكاك بالأجنبي والتيارات الفكرية الغربية عن طريق الهجرات الوافدة أو المضادة في ما يتصل بالبعثات التعليمية والتدريبية، والباحثين عن النفط ومديري المستعمرات والعمالة، وهي الحركة التي كان عليها الأمل الأخير في إحداث بوادر التغيير المطلوب في الذهنيات المحلية، كانت مجهوداتها بعكس ما كان يرتجى منها، بحيث صارت الدربة والخبرة باتجاه تقوية مناعة السلطة وتعريفها بأساليب القمع والسيطرة حفاظاً على المصالح الاستعمارية، لأن الخبراء حكماً لا يتعاملون إلا مع الحكومات، ومن ثم، كانت الحركات الراديكالية الراغبة في التغيير العنيف محكاً مروعاً للسحق السياسي، فضلاً عن أن الوافدين الجدد من البعثات التعليمية في الخارج قد تم استيعابهم «إغراؤهم» في المناصب القيادية والمرتبات الرافهة. وفي المجتمعات البكر فإن «البرستيج» والوجاهة يهزمان في ضراوة أية بطولة محتملة. إن البطء الشديد لحراك المجتمعات الخليجية لا يخضع على الإطلاق لثقافة التنميط العربية والشرق أوسيطة الأخرى لجهة التأثر، ومعضلات التحول بما يدور في الفضاء الإقليمي، هذه منطقة شديدة الخصوصية والوطأة في حرب الأيديولوجيات الكبرى[١٠].

هذا الاستعصاء القيمي المجتمعي المانع والمضاد وكذلك المحصن ضد جميع محاولات الإختراق الأيديولوجي قد تزامن معه أو سار في ركابه منذ أزمة النفط العالمية عام ١٩٧٣م نمط اقتصادي، أيضاً غريب وعجيب، لا يضاهيه أو يتماهى مع أي أنماط أخرى في العالم، تعويلاً على الخاصية الأحادية الجانب لهذا الاقتصاد القائم على ريع النفط إلى حد إختزاله في الاقتصاد الريعي.

ويمكن ملاحظة المقاربة ما بين الإصطلاح «رعوي» و«ريعي» أي أن المجتمعات

---

(٩) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٦؛ Henry Munson, Jr., *Islam and Revolution in the Middle East* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988), p. 28, and Shahram Chubin, Robert Litwak and Avi Plascov, *Security in the Gulf*, Adelphi Library; 7 (Aldershot, Hants, England: International Institute for Strategic Studies by Gower, 1982), pp. 5-8.

(١٠) عن تأثيرات هذا الرافد، انظر: محمد الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ٧٦؛ عبد المالك خلف التميمي، «الآثار السياسية للهجرة الأجنبية،» ورقة قدمت إلى: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، تحرير نادر فرجاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٨٧-٣٠٨، وعلي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٠.

الخليجية انتقلت فجأة ومن دون أن تمر بفترة تحول من الرعي وحليب الإبل إلى حليب الأرض والعيش من ريعها، وتحول الفرد من راعٍ إلى مرعي، ومن ثم فإن ثقافة المجالس والشيخ والمعزِّب لا تتحقق أو تستقيم إلا بانضواءٍ مجموعة من الرَبْع أو المرعيين تحت لوائه ليشيخ فيهم، فيما المجتمع بِرمته مرعيون مختلفو القامة تحت مظلة الراعي الأكبر ولي الأمر والاستزلام في الجانب الإجتماعي هو نفسه الانصياع والإذعان والاستتباع الاقتصادي[11]. وفي ظل هذا الإطار من الفهم والثقافة السائدة تختزل الدولة برمتها ومواردها في الأسرة الحاكمة والتي تختزل بدورها في شخص كبير الأسرة، الملك، أو الأمير، أو رئيس الدولة. أي أن منطق، شيخ القبيلة، لا يزال عالقاً ومتشبثاً بواقع المنطقة، ومن ثم فإن تبعية المجتمع للدولة الريعية يلزمه ويستتبعه تبعية الدولة نفسها والارتهان إلى الخارج في ظل عدم القدرة على المضي في أي أنشطة بديلة أو مشروعات تنموية مغايرة، والاكتفاء بنمط الاقتصاد الاستهلاكي الذي تذهب الغالبية العظمى منه باتجاه الهاجس الأمني، سواء لجهة شراء معدات وتكنولوجيا دفاعية متطورة، أو الإنفاق على الحروب الإقليمية المفتعلة، وفق أسلوب اقتصادي غربي يهدف إلى تدوير رأس المال الأجنبي، بحيث يعود إلى موطنه لتصبح شعوب المنطقة برمتها عدا العائلات المالكة والادخارية تقع تحت الصورة النمطية العتيقة لأقتصاد المقايضة الساذج، نفط مقابل إعاشة، لا غير[12].

إن مركزة الاقتصاد على هذا النحو وهو المرهون باستراتيجية المنح والمنع وفق مفهوم الولاء والإقرار بالشرعية الحاكمية باضطراد قد شكل بتداعياته ضاغطاً أكبر ومانعاً جوهرياً ضد جميع محاولات الاختراق الأيديولوجي.

إن جوهر فكرة الدول الحديثة لا يزال بعيداً عن واقع المنطقة، ولا تزال السلطة الفردية في اتخاذ القرار تُنحي المؤسسات في المجتمع المدني، ولم يتحول الناس بعد من رعايا إلى مواطنين، ولم تحل الحقوق محل العطايا، ولا يخضع الحاكم والمحكوم إلى السلطة الدستورية العليا المبنية على القانون[13].

(١١) تطلق الأدبيات الغربية على هذه الأنماط المعيشية «ثقافة القطيع»، انظر: Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia* (London: Ithaca Press, 1978), and Jacqueline S. Ismael, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective*, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1982), pp. 100-102.

(١٢) إياد حلمي الجصاني، **النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي** (الكويت: دار المعرفة، ١٩٨٢)، ص ٢٤؛ Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2 (London; New York: Croom Helm, 1987), and Mohamed G. Al-Rumaihi, «Factors of Social and Economic Development in the Gulf in the Eighties,» paper presented at: *Oil, the Middle East, North Africa, and the Industrial States: Developmental and International Dimensions* (conference), edited by Klaus Jurgen Gantzel, Helmut Mejcher, Internationale Gegenwart; Bd. 6 (Paderborn: F. Schoningh, 1984), pp. 207-213.

(١٣) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٦.

لا تزال البنية التسلطية هي مركز الثقل والجاذبية الممسكة بوثاق المجتمع برمته، في ظل غياب المشاركة الشعبية على إختلافها في صنع القرار، ولا وجود للأحزاب، والقنوات السياسية، والصحافة الحرة، والبرلمانات المنتخبة هذا فضلاً عن تقييد المناهج الدراسية، ومراقبة الأندية، والجمعيات الثقافية والدينية، واختراق المؤسسات المدنية التي تخضع جميعها للدولة المركزية[١٤]. وإذا أضفنا إلى ذلك كله كابحاً أعظم للقوى المجتمعية والسلطة معاً، يتمثل في دولة الحماية، بريطانيا، من خلال مستشاريها في جميع الهيئات والوزارات والذين هم التنفيذيون الفعليون تحت سلطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج حتى العام ١٩٧١م، ومن بعدهم النفوذ الأمريكي المنتهي باتفاقيات جديدة للحماية والعسكرة منذ العام ١٩٩١م وتباري دبلوماسيي المنطقة من وزراء الخارجية وموظفيهم في تقديم الخدمات السياسية إلى الخارجية الأمريكية حتى وإن وصمت بالاستخباراتية والتجسس، وهي اللعبة التي أعجبت الأمريكيين واستثمروا منها استخلاصاً يفضي إلى استبدال الحلفاء التاريخيين، السعودية، بالإستراتيجيين الجدد، قطر، وفي عصر الهوبرة الإمبريالية الأمريكية، من الصعب تصديق أن واشنطن تريد إعادة تأهيل المنطقة. وحديث الديمقراطية إذاً هو «الأذان» فيما الوصول إليها دونه طريق صعب، وربما فوضى كبيرة، فيما الليبرالية مؤجلة حكماً إلى أجل غير مسمى وفق هذه الأصول المانعة والكابحة في استعصاء مضني[*].

---

(١٤) Gilda Berger, *Kuwait and the Rim of Arabia: Kuwait, Bahrain, Qatar, Oman, United Arab Emirates, Yemen, People's Democratic Republic of Yemen*, First Book (New York: Watts, 1978), pp. 11-14.

(*) لا بد من التأكيد على أن ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق وما تروج له عن الديمقراطية الموعودة والانتخابات المدعاة لا يمكن أن ترتب نموذجاً انتقالياً إقليمياً نحو المشاركة وتغيير الطابع التسلطي للمنطقة، فالشعب العراقي لم يمارس الانتخابات من قبل ولا يمتلك ثقافة ديمقراطية، وقوانين ومفوضية انتخابات أقرها الاحتلال ولم تصدر عن الشعب، وشخصيات مشاركة في الإنتخابات جاءت مع الاحتلال وتعاونت معه ـ وجماهير أرغمت بالإكراه على التصويت أملاً في الخلاص من هذه الأوضاع المأساوية، وحكومة (منتخبة) أفرزتها التجربة مدينة سلفاً بوجودها لرضا الولايات المتحدة، ولا تملك من السيادة ـ فضلاً عن الشرعية المشوهة ـ ما يسوغ استقلالاً فعلياً، وما حدث هو استبدادية فوقية غير حزبية وإنما (إمبريالية)، ولا ريب في أن (زوال السلطة القاهرة ـ وتغير الظروف) كفيلان بحركة نكوص ديمقراطي في العراق وفق مضامين القانون الدولي والعرف السياسي أيضاً، أمريكا تدرك وتعرف أنه ليس هكذا تصنع الديمقراطية، وإنما تخيف بالديمقراطية الأنظمة غير الشرعية للحصول على مكاسب سياسية/اقتصادية، الليبرالية والعولمة إذاً هما عصا الإمبريالية الغليظة، من أجل الانتشار اللوجوستي، وبيع معدات عسكرية بالجملة دول الخليج ليست في حاجة إليها، وغيرها من روزنامة الاستحقاقات التي لا تنتهي. انظر: خير الدين حسيب، «الإنتخابات العراقية ومشاهد المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٦ وما بعدها. وعن علاقة الديني بالسياسي في خلق ديمقراطيات فوضوية مشوهة في بلاد المسلمين، انظر: Alexander T.J. Lennon and Camille Eiss, eds., *Reshaping Rogue States: Preemption, Regime Change, and U.S. Policy toward Iran, Iraq, and North Korea*, Washington Quarterly Reader (Cambridge, MA: MIT Press, 2004), and E. J. Dionne, Jr., Jean Bethke Elshtain and Kayla M. Drogosz, eds., *One Electorate under God?: A Dialogue on Religion and American Politics*, Pew Forum Dialogues on Religion and Public Life (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004).

وفي سياق المعنى والمفهوم والتحديد الإجرائي وفق الأصول المانعة لإستعمالات الليبرالية في المنطقة العربية «الخليجية» فإنه قد صار من الثابت بالدلالة واليقين مؤاخذة الإصلاحيين والنهضويين العرب لجهة تقصيرهم في تحديد موقف واضح ومتكامل من الحرية والليبرالية، فمن البداية عجزوا عن تأصيل هذه المعاني دينياً واكتفوا بالقول إنها لا تتعارض مع صحيح الدين، وهو الفراغ الأيديولوجي الذي أفسح المجال بعد الاستقلال عن الأجنبي أمام الحكام الجدد في الصراع من أجل تسلطية تقليدية لا تخطط للتنمية والإصلاح، وانحسار المؤسسات الحرة، وعدم الرغبة في إحداث تغيير جوهري، ومن ثم صادرت تطور المجتمع وعطلته على مدى نصف قرن، حتى إذا ما دق ناقوس الخطر بالليبرالية التي أبرزت إشكالية الشرعية والكفاءة والقدرة على الإنجاز، دخلت المنطقة في مفهوم جديد عوضاً عن الاستبداد الفج والصارخ نحو الأمنوقراطية وهي أن الأنظمة لن تغامر بتجريب الديمقراطية، ولكنها، سوف تجيد أدوات الضبط بحيث يبدو ظاهر الأشياء متجهاً نحو الحرية والديمقراطية والإنفتاح، بمعنى أن تظهر آثار القمع من دون أن تستطيع تحديد القمع نفسه، والمهم هو تعطيل الإرادة السياسية لدى المواطنين، وتعتيم وعي القضايا الوطنية وخلط المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع السخرية والفهلوة والضحك في مجتمعات هلامية، فيما ينطلق جهاز الأمن من مجرد دوره الوظيفي إلى تجفيف منابع التآمر الداخلي والخارجي، ويصبح شريكاً أصيلاً في وضع السياسات وتنفيذها، فيمسك بعصب الاقتصاد والاعلام والتعليم وكأنها ضمن حرية السوق، بينما هو يمتلك الحماية والانحياز والمعلومات. وستقود الأمنوقراطية الإصلاح المزعوم بإعتبارها نخبة بديلة تخلف مرحلة الاستبداد العسكري والملكي، حتى وإن كانت بمفاهيم ليبرالية تحت أقنعة، مختلفة وتستمر المناورة واللهو مع التاريخ[١٥].

ثانياً: معضلات الدمج في مفاهيم الليبرالية الجديدة

الليبرالية الجديدة هي النسخة المنقحة والمطورة من الليبرالية القديمة[١٦] المعروفة منذ عصر النهضة كأحد أهم النحل الفكرية التي أنتجها العقل البشري. وقد طرحت في العالم الغربي بديلاً عن الأديان الإلهية، فالفكرة أي فكرة غداة طرحها كأيديولوجيا تكون خجولة ومبسطة، وتقتحم عالم السياسة في ظل سباق وتزاحم الأيديولوجيات الأخرى في

(١٥) انظر: حيدر إبراهيم علي، «تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للأمنوقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٥٧ ـ ٨٠.

(١٦) الليبرالية الجديدة أو عقيدة الطغيان (السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي) هي عقيدة سياسية اقتصادية بالأساس اتخذها المحافظون الذين فازوا بالانتخابات في عام ١٩٧٩م في بريطانيا، وفي عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أول المنادين بها، ميلتون فريدمان مستشار الرئيس الأمريكي ريجان الاقتصادي، وفريدرش فونهايك مستشار رئيسة الوزراء البريطانية ثاتشر وقد ركزا منذ البداية على أن عصب المشروع الليبرالي الجديد هو التحرير، الخصخصة، والقوة العسكرية، انظر: Hans-Peter Martin und Harald Schumann, Die *Globalisierungsfalle: Der Angriff auf Demokratie und Wohlstand* ([Hamburg]: Rowohlt Verlag, 1996), pp. 116-128.

تؤدة وهون، ومن ثم، يكون اندفاعها مدروساً ومقنناً ومكبلاً أيضاً. ولكن عندما يُقيَّضُ لها البروز والتطبيق فضلاً عن السيادة الانفرادية، لا ريب في أنها، تفعل معطياتها ويرتفع منسوب زخمها إلى أعلى مراتبه، إلى حد التسلط والخيلاء، مثلما حدث مع الديمقراطية التي بزغت قرناً ثم توارت قروناً حتى قُيِّضَ لها الإستمرار، ولكي نفهم ذلك عملياً، ينبغي، أيضا أن نميز بالتبعية، بين مفهومين للإمبريالية، القديم منها وتلك التي نعايشها ونلامس خيوطها عن قرب وهي الإمبريالية الجديدة (The New Imperialism) والتي هي بمثابة الغطاء والحماية الوقائية لهذه الليبرالية الجديدة. وفي دراسات ما بعد الاستعمار أصبحت الجدلية السائدة في علاقات الشرق بالغرب، هو أن تقنع الآخر بالطريق الذي رسمته له، وهذا هو البعد العنصري في الإمبريالية الجديدة، فيما الليبرالية الجديدة هي هذا الطريق ولا ريب[١٧]. والسيطرة الإستراتيجية هي الهدف الأساسي الأمريكي من كل ما يحدث، وأن كل ذلك مدعوم بالقوة الغاشمة من أجل أن يُسلِّم الآخرون بما تريد سلفاً، وأن ثقافة الخوف هي الحرب السيكولوجية الفعلية وفي عقيدة الأمريكيين الحرب الوقائية لابد أن يقابلها استسلام وقائي، وربما هذا هو محور المعركة الدائرة في الشرق الأوسط، والليبرالية الجديدة هي المحرك لهذا الوطيس، ومن هذا المغزى الدقيق يمكن فهم الإنزال العسكري الضخم والمخزون التسليحي والقواعد العسكرية التي تحتل الخليج.

١ ـ المفاهيم السلبية لليبرالية الجديدة

رأس المال بحاجة دائمة إلى التوسع نحو العالم غير الرأسمالي وتحويل علاقات الإنتاج فيه إلى علاقات رأسمالية، وما الإمبريالية إلا التعبير السياسي عن هذا الصراع التنافسي الذي يخوضه رأس المال من أجل السيطرة على ما تبقى من بيئات خارجة عن سلطته. والأزمة الأساسية للنظام الرأسمالي تكمن في فائض التراكم الذي ينتج منه فائض من العمالة ومن رأس المال من دون القدرة على جمع هذين الفائضين في استثمارات مربحة. هذه الأزمة تحث الرأسمالية على البحث عن حلول عبر التمدد في الزمان والمكان، كاعتماد استثمارات طويلة الأمد، والإنفاق الاجتماعي، وإيجاد أسواق جديدة. ومع تفاقم أزمة فائض التراكم لأول مرة في السبعينيات هيمن لأول مرة أيضاً في التاريخ ما عرف بخطاب، النيوليبرالية، الذي يدعو إلى الحد من غلواء تدخل الدولة في الاقتصاد، وأنها يجب أن تقود عمليات التراكم بواسطة السلب. وما ازدهار الأسواق المالية إلا لتسهيل هذه العمليات، والإستراتيجيون الجدد المواكبون لليبرالية الجديدة يركزون في حل أزمة رأس المال على النفط الذي يمكنه أن يلعب دوراً مهماً، فالسيطرة عليه تعني السيطرة على الاقتصاد العالمي لعقود قادمة، فأوروبا والصين واليابان ودول شرق آسيا تعتمد كلها على نفط الخليج. وقد خسرت الولايات المتحدة مبكراً معركة الإنتاج لصالح دول أخرى، ونتيجة أن دورها يتراجع في عالم الأسواق المالية فإن الطريق الأمثل لإعادة تأكيد هيمنتها على

(١٧) David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2003), p. 26.

العالم هو اعتمادها على مصدر تفوقها الوحيد: القوة العسكرية، من أجل التحكم بمصدر الطاقة الأول. ثم طرحت خزانات التفكير في الولايات المتحدة مفهوماً جديداً عوضاً عن النظرة الضيقة القديمة والمتعجلة، كون الليبرالية مذهباً اقتصادياً يفضي إلى الديمقراطية. وكما أن مفهوم الإمبريالية قد تغير من كونها آخر مراحل الرأسمالية إلى أنها أولى مراحل حكم البرجوازية، وأنها لم تنشأ نتيجة قوانين اقتصادية حتمية كما كان مألوفًا عنها، بل نجمت عن رفض البورجوازيات التخلي عن بعض امتيازاتها وامتصاص الفائض عبر إجراءات وإصلاحات اجتماعية داخلية، ومن ثم، فإن الليبرالية قد دلفت بالمفهوم الجديد من باب المفهوم الجديد للإمبريالية. وهذا هو المغزى المفاهيمي في التعديل الإصطلاحي الذي جرى على المعنى والمغزى الليبرالي ليشمل، ليس فقط الإقتصادي ــ السياسي، وإنما مجالات أخرى عديدة ومتنوعة هي كل معطيات الحياة وإنسياح معناها اللاهث في ما يشبه الطوفان الجارف الذي يريد أن يلتهم كل الأمكنة والأزمنة. والليبرالية إذ تقرر الانفتاح الجرئ على كل شؤون المجتمع وكل المجتمعات فهي إذاً تطرح نفسها بوصفها العقيدة الأخيرة في حياة البشر(١٨).

والأغرب من كل ذلك أنها لا تحتشم عندما تؤكد ترك ضحايا عديدين حين تتحطم قيم ومعايير تعاونية قديمة. ومن الضروري أن يدرك الناس أن حياتهم الاجتماعية في تدهور، وأنهم ينجرفون إلى تصرفات وسلوكيات تحطم ذواتهم بفعل أيديولوجيات عتيقة أصبحت فقيرة وفي دورة من دورات التصدع، وأن الليبرالية هي دورة إعادة البناء الجديدة بعد أن تكون قد عمدت إلى حسر الجانب الديني وتعزيز الفردية والذاتية على حساب التزام المجتمع والمجموعة، وأن الديمقراطية لم تعد تصلح بوصفها النموذج الأمثل في ظل دولة الرفاهية وتنامي الثروات، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي أنها الديمقراطية الأولى في العالم، فإن رئيسها لديه من القوة والسلطة ما لم يحلم به أي دكتاتور لإذابة ومحو أجزاء كثيرة في العالم بالسلاح النووي. والسلطات الهرمية (المؤسسات ــ القوانين ــ الدساتير ــ المجالس النوعية) وكلها أدوات للديمقراطية قد أفرزت سلبيات لجهة شرعنة التسلط وتقنين الديكتاتورية(١٩).

الليبرالية الجديدة إذاً تطرح نفسها بديلاً مبرراً، بل وترتدي ثوب المعاداة لكل

(١٨) انظر المساجلات العديدة حول هذا المفهوم الجديد في: Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press; Maxwell Macmillan International; Toronto: Maxwell Macmillan Canada, 1992), pp. 36-45.

(١٩) Charles Lipson, *Reliable Partners: How Democracies have Made a Separate Peace* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003), p. 67.

وعن حرب المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني) على الديمقراطية وإفساح المجال أمام الليبراليين الجدد، انظر: Ann M. Florini, ed., *The Third Force: The Rise of Transnational Civil Society* (Tokyo: Japan Center for International Exchange, 2000), pp. 176-184.

الأيديولوجيات الأخرى، كونها تعد نوعاً خاصاً من التفكير السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وهي تطرح كذلك موضوع القيمة الوجودية المطلقة للفرد من دون أي مانع أو رادع. وبما أن الفرد حر فلا يمكنه الخضوع لقواعد لم يكن هو مبدعها، ومن ثم، لا يوجد في الليبرالية أي نوع من الثبات في الأخلاق والقيم الماورائية، ولا يمكن للشخص الليبرالي أن يتقيد بالعقائد أو النظم القيمية المتعالية، ولا يمكن لأي جهة خارجية كالدولة، والمجتمع، والدين، والأمور الغيبية، أن تمنع الفرد من الحركة في طريق النفع واللذة، وإذا كانت الليبرالية قد سقطت من عليائها إلى أرض الواقع، ومن مجرد كونها رؤية إصلاحية راديكالية في الذهن إلى واقع سياسي مع استقرار عصر النهضة، وحدوث الثورة الفرنسية ١٧٨٩م حيث حمل المشروع الديمقراطي بذوراً في ثناياه عن الليبرالية بوصفها النقطة الفاصلة والمحورية.

إن سقوط الاتحاد السوفياتي ودخول مفاهيم مغايرة على العالم هي أيضاً بمثابة قوة الدفع الثانية لليبرالية بعد تطويرها لتصبح ليبرالية جديدة والتحول من التبعات السيئة إلى مفاهيم عن العدالة، والمساواة، ورعاية الحقوق، فالليبرالية الجديدة بمثابة انقلاب السحر على الساحر فهي لا تدحض فقط جذورها، ولا تتناقض مع أصولها فحسب، وإنما تدمرها بحيث أضحت متهمةً بأنها انتهت إلى نوع من الفوضى المنظمة، والفلتان الأخلاقي ـ الإجتماعي من حيث العمل. ثم إن مشروعات الدمقرطة والإصلاح التي تروج لها الميديالوجيا الأمريكية ينظر إليها في منظور التجاذبات الثقافية على أنها معالجة الخلل الحقيقي في الداخل المجتمعي الأمريكي، وأن هذه اللوثة بسبب انحسار الديمقراطية التدريجي عن الرافد الأساسي لها، ومحاولات تصدير هذه الأزمات من تصارع الأيديولوجيات إلى الخارج في محاولات مضنية لمقاومة الانهيار. وهذه الاستفاقة كرستها وجسدتها معضلة أعمق تنسب هذا التفاوت الطبقي الحاد داخل الأجيال الغربية وغياب التوازن الاقتصادي الدولي إلى أوزار الليبرالية، وأن إستراتيجية الأسواق المالية والتنافسية الاحتكارية هي قيم ضد العدالة فضلاً عن أن الإنسانية ستعاود سيرتها الأولى حيث الإقطاع ومجتمعات السادة والعبيد وطغيان الظلم الاجتماعي وهي مدركات ستنقضُّ في الأخير على القيم الرأسمالية والحضارة الغربية الأنغلو ـ سكسونية بعد أن تكون قيم الإشتراكية قد اختمرت وتفاعلت من جديد على نحو يخولها الانقضاض. وقد يصح ما يقال: «بأن الاشتراكية لم تبدأ بعد» لأن الوعي بدأ يتفتق عن أن الليبرالية ما هي إلا وسيلة من وسائل التسلط، فالحكومات تدعي الليبرالية في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، والبورجوازيون من عرَّابي الليبرالية الموسومون بـ النخبة يؤكدون هذا المعنى والاستثماريون يكبرون يوماً بعد يوم، وأن الدولة تحميهم وتدافع عنهم تحت زعم أن السوق يُسيِّر نفسه، في حين أن هذا المثلث الطغمائي يستهدف بالأساس والجوهر الإنتاج القومي وحيوية الدولة في مواردها الطبيعية والبشرية وصار من أخطر ما تخلفه الليبرالية هو شيوع كل أنواع الفقر في ما دون الطبقة الرأسمالية، بنفس وضوح سلوك الدولة الرأسمالية (أمريكا) في

الدول الشرقية بحيث عم الظلم الليبرالي جميع أرجاء العالم[٢٠].

٢ ـ المفاهيم الإيجابية لليبرالية الجديدة

يطرح الفكر الغربي صورة ذهنية غاية في التوحش عن الليبرالية المنتمية إلى التحرر وحقوق الإنسان، تحاكي وتفسر هذه التدخلية الأمريكية الراهنة، فيعتبرونها مفاهيم إيجابية لهم وللمشروعات الاستعمارية المستقبلية، كما يدّعون بأنها إيجابية كذلك للدول العالمثالثية والمتخلفة التي لا تفهم كيف تخدم نفسها، وتخرج من أزماتها، وأن للغرب وفق هذا المعنى حق الوصاية والمصادرة للأفكار والسياسات في هذه المنطقة، فالتصور المكافلي للسياسة يرى ضرورة تأسيس واقع اجتماعي من دون اعتبارات أخلاقية أو مبررات لاهوتية، فالسياسة ممارسة واقعية، قوامها القوة وحماية السلطان باستعمال كل أساليب المخادعة، والمكر والدهاء غير أنه من الأفضل للأمير أن يكون مداهناً ومنافقاً كبيراً. كما أن التحرر عند ماركوز يقتضي أولاً التحرر من الآلة والتكنولوجيا والعلم ومن استخداماتها الواسعة، فالعلم والتكنولوجيا لكي يصبحا عاملين من عوامل التحرر ينبغي أن يعدلا عن اتجاههما وأهدافهما الحالية، وينبغي أن تعاد صياغتهما وفقاً لحساسية جديدة، ووفقاً لمقتضيات غرائز الحياة، وعندئذ فقط يمكن التحدث عن تكنولوجيا التحرر، وعن علم يحقق أشكال وجود إنساني ينتفي معه الكدح والاستغلال، ولعل ميكاود يفسر لنا المزيد من ملامح الوجه القبيح لليبرالية، التوحش، عندما يؤكد أن هناك حقوق إنسان وهناك حقوق القوات العظمى في النظر في شؤون الآخرين، وفي ما يجري في العالم، وتوجيه الشعوب بحسب ما يريد القوي ويرضاه، فـ «الفيتو» حق للبعض الأقوياء وحرمان للآخرين الضعفاء، إن هذه الصورة الذهنية لا تكتمل إلا بالأطروحة الفرويدية القائلة بأن أساس الحضارة إخضاع للدوافع وامتناع وقمع، ذلك أن التطور الحضاري اقتضى تشديد القمع وإلحاقه تدريجياً بأشكال السيطرة التكنولوجية واللاشخصية، ولئن تنوعت أشكال السيطرة، فإن ما لم يغب أبداً هو سيطرة الإنسان على الإنسان[٢١]، وهل بعد كل ذلك يمكن أن تجد هذه الليبرالية

---

(٢٠) عن تطور الفكر الليبرالي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وعلاقته بالتمدد الاستراتيجي، انظر: Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (February 1994), pp. 10-17; Gary Marks and Larry Jay Diamond, eds., *Reexamining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset* (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1992); Manus F. Midlarsky, «The Origins of Democracy in Agrarian Society,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 36, no. 3 (September 1992), pp. 31-35, and Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens and John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1992).

(٢١) انظر: محمد عزيز الجبالي، «المستقبلية والغدية،» ورقة قدمت إلى: **الفكر الفلسفي بالمغرب المعاصر: أعمال ندوة ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٣)، ص ١٨٩؛ عبد الرحمن التليلي، «الحق كإقصاء للعنف: دراسة في حقوق الإنسان،» **عالم الفكر**، السنة ٣١، العدد ٤ (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٣)، ص ٦٣ ـ ٨٩؛ N. Machiavel, *Le Prince*, Trad. J. Anglade (Paris: Livre de poche, 1983), p. 94, et H. Marcuse, *An Essay on Liberation* (Boston, MA: Beacon Press, 1971), p. 19.

الجديدة أسواقاً وأتباعاً لها في منطقة مزخومة بالقيم والدين.

هذه الليبرالية الجديدة إذاً أمريكية الهوى، تطالب العالم كله بأن يتخلى عن ثقافته وقيمه، ودينه وحقوقه وخصوصياته نحو مجتمع لا قيم فيه ورأسمالية متوحشة تسعى لاختراق اقتصاد الأمم وإباحة السلب، والقرصنة تحت ستار منظمة التجارة العالمية، وإزالة الحواجز الجمركية. ومن وجوه الليبرالية الأمريكية المتحركة باسم العولمة، استراتيجية الحروب الاستباقية، التي بررت الولايات المتحدة من خلالها لنفسها غزو الشعوب واحتلال البلدان، ونشر الرعب والقتل والدمار باسم مكافحة الإرهاب، بحسب ما تؤكده وزيرة الخارجية «رايس» «سنواصل حروبنا ضد عقيدة الكراهية والطغيان واليأس»(٢٢).

المعضلة المفاهيمية الأخرى للتطبيق الليبرالي «الجديد» في دول العالم الثالث لا يأخذ في الاعتبار على الإطلاق الظروف الموضوعية المعوقة في هذه البلدان، وإنما تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى حتمية إجراء تعديلات ليبرالية جديدة على اقتصادات هذه الدول من خلال الانفتاح من جانب واحد على التجارة الخارجية، وتحرير السلع والخدمات وأسواق العمل من القيود، وتحرير السوق الرأسمالية، وخصخصة شديدة لمشاريع الدولة، وتعديل مالي مرتكز على تقليص شديد للنفقات العامة، وإعادة تشكيل وتقليص مضطرد للبرامج الاجتماعية المدعومة، وإنهاء السياسة الصناعية وأي شكل آخر لرأسمالية الدولة، والتركيز على الإدارة الاقتصادية الضخمة.

لم ترتكب الليبرالية جرماً بحق الإنسانية أفدح من إهمالها جانب العدالة، وسخريتها من الحكام، ونعتهم بالالتزاميين السخفاء الذين يتسلطون على إجراءات إعادة التوزيع، والتعهد بالإنفاق على الخدمات التي ترضي البلهاء الضعفاء بأموال الضرائب من الأنقياء الأذكياء. وهذه النظرة الشوفينية العنصرية الضيقة علاوة على أنها تحريضية هي أيضاً تسفيه ممل لنظريات عتيقة ومهمة في التفكير السياسي المعاصر في السلسلة الأيديولوجية المتصلة مثل: الاشتراكية، والشيوعية، والمساواة في الحرية، فالهدف من الاشتراكية مثلاً: هو إمداد الأفراد كافة بكل الخدمات الاجتماعية التي يحتاجونها بشكل حقيقي، وإذا كانت آفة الليبرالية المبالغة في احترام الفردية، فإن الخلل القاتل في الاشتراكية هو في تركيزها على الإشباع المتساوي للحاجات، ومن ثم، قد يكون البديل الليبرالي المنقح للتفكير الشيوعي هو المخرج من هذه الديماغوجية والموسوم بالمساواتية بأنه ينبغي ترك الأفراد أحراراً في صنع خياراتهم شريطة ألا يحتمل أن يكون لقراراتهم تأثير سلبي على الاهتمامات الأساسية للآخرين(٢٣).

---

(٢٢) انظر: **الحياة**، ٢٠٠٥/٢/٣.

(٢٣) للمزيد من التفاصيل عن صراع المفاهيم والنظريات السياسية المعاصرة، انظر: Oliver Leaman, ed., *The Future of Philosophy: Towards the Twenty-first Century* (London; New York: Routledge, 1998).

تقدم الخبرة التاريخية ما صار يعرف باستعصاء التماهي الليبرالي تعويلاً على التجربة المريرة للولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك، عندما اندفعت واشنطن بليبراليتها وأحدثت في هذا البلد ما يشبه الكارثة الاقتصادية، وإندلاع أقوى ركود منذ ستين عاماً، وإفلاس ما يزيد على خمسة عشر ألف مشروع، وانخفاض القوة الشرائية لدى المواطنين بما لا يقل عن الثلث. وهكذا وبعد عشر سنوات من الإصلاحات الليبرالية، أضحت أمة المئة مليون مواطن في وضع أسوأ مما كانت عليه من قبل ووقفت البلاد على عتبة الفوضى والحرب الأهلية.

كما إن تركيا هي المكسيك الأوروبية، بمقتضى الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ منذ العام ١٩٩٦م مع الاتحاد الأوروبي بشأن الاتحاد الجمركي، فالليبراليون الجدد على ضفاف البوسفور قد أخطأوا النتائج، حيث أغرقت البضائع الأجنبية الزهيدة الثمن السوق المحلية وفي خلال نصف عام فقط عصف العجز بالميزان التجاري التركي. وعلى العكس من ذلك تماماً يقدم نموذج الرفض الآسيوى لليبرالية ومفاهيم العولمة الاقتصادية دليلاً مؤكداً على الاستعصاء بالمحاكاة حيث نجحت هذه الدول (ماليزيا ــ سنغافورة ــ أندونيسيا ــ كوريا الجنوبية) في التحول من دول نامية في غضون ربع قرن إلى دول متقدمة وناهضة، وذلك بفضل مهندسي التنمية الاقتصادية الآسيويين الذين لم يحذوا حذو المكسيك ويقدموا بلدانهم شياهاً تنحر في مجزرة المنافسة الدولية، وإنما طبقت البلدان الناهضة في الشرق الأقصى إستراتيجية مستهجنة على نحو شديد وهي أن تبقى الحكومات صاحبة السيادة على اقتصادها الوطني وتضمن أن الرأسمال الوطني والأجنبي ينفذان الأهداف المقررة من قبل السلطة السياسية، ومن لا يسير على هدى هذه الأهداف فإنه يبقى في الخارج. وهكذا أثبتت هذه البلدان بطلان نظرية اللبرلة «تراجع دور الدولة وإعطاء قوى السوق مجالاً واسعاً»(٢٤)، وكيف أن قادة المؤسسات أنفسهم الذين يرفضون في الولايات المتحدة وألمانيا كل أنواع التدخل الحكومي في قراراتهم الاستثمارية رفضاً قاطعاً يخضعون صاغرين في آسيا في استثمارات تبلغ المليارات للشروط التي يضعها البيروقراطيون الحكوميون، الذين لا يتهيبون من تسمية عملهم بالتخطيط الاقتصادي المركزي «كابح للبرلة» بيد أنه في النهاية فإن النتائج المذهلة والأرباح تلغي كل التحفظات الأيديولوجية، وإن كان لهذا النموذج من مساوئ لا تغتفر، كذلك إذا اقترن الازدهار الاقتصادي هناك بالرشى، والاضطهاد السياسي، والتدمير العظيم للبيئة، والاستغلال غير المحدود للعاملين المحرومين من الحقوق، وللنساء منهم على وجه الخصوص. إن البشر مجبرون على العمل كالماكينات، وكل ما يتعلق بحقوق الإنسان في هذه البلدان مؤجل بتشجيع من الدول العظمى مادام هذا التأجيل يخدم الاقتصاد العالمي وفي

(٢٤) هانس- بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ ٢٩٥، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٣)، ص ٢٣٥ وما بعدها.

تكريس لأن تكون الحكومات التسلطية شرطاً ضرورياً وذريعة للنجاح الاقتصادي(٢٥).

هذه الليبرالية الجديدة في ممارساتها الاقتصادية على هذا النحو المتقدم الفج والصارخ، والأساليب التي تتبعها في فرض هيمنتها والمحافظة على تفوقها وحصتها في السوق العالمية لا تقود إلى المزيد من الديمقراطية على مستوى العالم أو إلى المجتمع الكوزموبوليتاني العالمي، وإنما إلى مزيد من التحكم والسيطرة تحت تسميات متعددة سبق أن تم التخلي عنها. ولكنها تعود الآن لوصف حالة العالم في عصر العولمة مثل مفهوم كارل شميت عن الليبرالية التسلطية، وألكسندر زينوفييف عن الديمقراطية الاستبدادية، وجيمس سكوت عن الحداثة العليا التسلطية بحيث يتحول الحكام المناطقيون إلى مجموعة من الكومبرادور المشاركين في المصالح ولكن بطريقة غير متكافئة. وعدم التكافؤ هنا ليس في الموارد أو حيازة المال وإنما في القدرة على الحصول على المعلومات والمعرفة التقنية، وفي القدرة على تحويل هذه المعلومات والمعرفة التقنية إلى فائدة وسلع يمكن تسويقها عالمياً في السوق المعولمة وهي الآلية المحسومة سلفاً لصالح الطبقات الرأسمالية المهيمنة (الهجيمونية)(٢٦).

الليبرالية التسلطية الجديدة إذاً، تمارس هيمنتها وسطوتها بالتدخل المباشر للشركات التضامنية العابرة للحدود في الشؤون الداخلية للبلدان المضيفة من خلال الضغط باتجاه خصخصة القطاع الحكومي كشرط ضروري للاستثمار المعولم ضد مصالح قطاعات العاملين والمهنيين، ومن ثم إضعاف المهارات المحلية والضوابط والمعايير الوطنية (National Norms) وتغليب المعرفة التقنية المعلوماتية التي تولدها جهود البحث والتطوير، بما من شأنه تكريس التردي وتعميق التخلف واتساع هوة البطالة بلا رحمة ولا هوادة.

إن ما ينطوي عليه التقدم الاقتصادي من سلطة كونية لا مرد لها يؤدي حكماً إلى تصدع كبير في التماسك الاجتماعي الخليجي القائم من: هدم أسس الدولة الديمقراطية، وترنح ركن مهم من أركان الوطنية هو احتكار الدولة للسلطة. وإن ما هو في مصلحة التجارة الحرة هو في مصلحة مرتكبي الجرائم أيضاً، ومن ثم، فإن فوضوية الدولة في التعامل مع السوق العالمية تكاد تكون بلا نهاية، فمع أن تدفق السلع ورأس المال قد اتخذ أبعاداً عالمية إلا أن التوجيه والرقابة قد ظلا مهمة وطنية. لقد صار الاقتصاد هو المهيمن على السياسة، ومن ثم، فإن التصور القائل بأن تشابك الشركات العالمية ذاته هو القادر على النهوض بمهام الدولة لأمر محبط ومنفِّر من اللبرلة، فالضغط بإتجاه الخفض العام في الإدارة البيروقراطية، وتسهيلات الخوصصة والتملك، والتحكم في التشريعات الضريبية، وتحطيم البعد

---

(٢٥) انظر تقريراً مهماً عن شهادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتجربة بعض الدول الآسيوية في: *Global Monitoring Report: Policies and Actions for Achieving the Millenium Development Goals and Related Outcomes* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development; World Bank, 2004), pp. 169-182.

(٢٦) خلدون حسن النقيب، «واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١١٦.

الاجتماعي، كلها نتائج سيئة السمعة للعولمة والليبرالية معاً. وستفرض واقعاً مريراً في الخليج العربي على ما تبقّى من بقايا حكومات ستجد نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما مواجهة شعوبها، ويفلح من يسقط الآخر، أو مواجهة هذا الطارئ الذي أقض مضاجعهم، بيد أن هذا الأخير دونه سطوة إمبريالية مهوبرة من القوة العظمى، فالعولمة مسيرة حتمية لا يمكن مقارنتها إلا بالثورة الصناعية فقط[(٢٧)]، وبالتالي، فمن يعترضها سينهزم في نهاية المطاف، ولم يكن لأحد أن يدري أن تدور الدوائر على السلطة على هذا النحو المربك، ومن هذا المغزى الأكبر يتحدد حجم الاستعصاء الليبرالي في المنطقة.

يضج المشهد الراهن لليبرالية المعولمة بالثروة الشاملة والفقر المحلي، ومن الطبيعي عندئذ أن تتخذ قضايا العمل المتقطع والفقر والهجرة، والرعب والعنف، والكوارث الطبيعية، والإرهاب واللاجئين، والنزاعات بأشكالها بين الجماعات والدول .. ألخ، طابعاً معولماً. وعندما يتم شحن هذه المخاطر بالنزاعات العرقية والعصبية والدينية، نصبح أمام كوارث معولمة متنقلة، وتهتز حتماً أسس الدولة التقليدية أمام واحد من المنعطفات التاريخية لوجودها، وتتخبط معها الجماعات وتنكمش على نفسها وتدفع الفرد للبحث عن أقرب مكون قيمي للانتماء إليه. ولأنه يتوجب على الأوصياء تبرير أهليتهم لممارسة الحكم، فقد تم اجتذاب المثقفين لتبني وابتكار الصيغ البديلة لإجهاض التغيير، ومن ثم، قام التنويريون الجدد بتجويف الوسائل المعتمدة في الديمقراطيات الحديثة وملئها بالحزبية والشللية والمزيد من التسلطية حيث تساق الناس في الاتجاهات التي يقال لها أنها الصحيحة عبر منظومة علاقات يسكنها التوتر الدائم[(٢٨)]. إن الليبرالية الجديدة تدفع العالم دفعاً نحو الإنصهار في أتون العولمة البغيضة، وهي إذ تفعل ذلك إنما تصهر ذاتها أيضاً، لأن الحرية وقبل كل شئ هي حرية الآخر.

إن الشبح المستقبلي لليبرالية المعولمة المدموجة بالإمبريالية الجديدة مخيف ومرعب ومدمر أيضاً للدولة الراعية والمرعيين الدوليين في الوقت ذاته، إذ من الممكن أن تتحكم في إشعال الفتيل ولكن من الصعب عليك أن تسيطر على كل هذا الحريق، فالظهور شبه المؤكد لكل من الصين والهند كلاعبين عالميين رئيسيين على غرار بزوغ الولايات المتحدة في القرن العشرين سيحول المشهد الجيو- سياسي إلى احتمالات دراماتيكية قد تفضي إلى آسيا مستقلة بقيادة هاتين القوتين (الواصلتين) وبصورة متزايدة ستفقد التجمعات الجغرافية التقليدية مكانتها البارزة في العلاقات الدولية، وستهاجر الشركات عابرة القومية حكماً إلى حيث الربحية الأعلى، وتصبح أسيوية أكثر وغربية أقل (توطين الشركات). وإذا استمر الاقتصاد النشط والسريع فإن أسيا تبدو مهيأة لأن تحل محل البلدان الغربية كبؤرة للحركية

(٢٧) Heiner Flascbeek und Rudolf Dressler, *Globalisierung und nationale Sozialpolitik* (Berling; Bonn: [n. pb.], 1996), p. 68, und Ethan B. Kapstein, «Workers and the World Economy: Breaking the Postwar Bargain,» *Foreign Affairs* (May-June 1996), p. 23.

(٢٨) زينب نصار، «العولمة في معركتها الأولى: الممانعات الثقافية،» **الحياة**، ٢٠٠٥/٣/١٣، ص ١٥.

(الدينامية) الاقتصادية الدولية فيما الشرق الأوسط مرشح لأن تظل به جيوب فقر ضخمة حتى يحسم العالم أمره في صراع الكبار، وفي ذلك يبدو نزاع تقارب التقانات المستقبلية (Nano-Bio) في المعلومات والمواد على المحك، إذ فيما تخاطر أوروبا بالإنزلاق وراء أسيا في بعض هذه التقانات لا تزال الولايات المتحدة رابضة على قيادتها الكلية، ومع اصرار الليبرالية على النهش في السلطات الحكومية التقليدية وشل حركيتها والحد من فعاليتها بدواعي الحرية الفردية، فإن الحكم سيؤول حتماً إلى مجموعات فعلية من المصالح والقدرات المعقدة للدول، وستنطلق حركات التغيير الراديكالية من المحلية إلى العالمية. وكانت تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إيذاناً بهذا التحول الصارخ للإسلام السياسي الذي حجز مكاناً له في إرهاصات العولمة وأحد أهم مفاعيلها المستقبلية، وسيهز بعمق الواقع الإقليمي بمساندة مافياوية ذات مصالح ليفجر نوبات اقتصادية وثقافية وسياسية هائلة، وستدخل القدرات النووية المحدودة في عناد مع الولايات المتحدة التي تصر على حق الوصاية على العالم، والخشية من مواجهة إيران هو في سياق الرعب الاستباقي من استحقاقات الليبرالية المعولمة التي تكفل حق الرد العنيف على كل المصالح الأمريكية في أي مكان من العالم، ومن ثم يبدو أن انقسام الرأي العام وتحدي القيادة الأمريكية من شأنه تهيئة المناخات المجتمعية لاحتمال أفول العولمة (الأمركة Americanization) وبزوغ فجر آسيا الصاعدة[٢٩]، ومن ثم تعود هذه الدراسة لتؤكد أن الليبرالية تأكل نفسها.

ثالثاً: ديالكتيك النبذ الخليجي للحداثة الليبرالية

إن الدراسة المعمقة لأنتروبولوجيا المجتمع في منطقة الخليج العربي وتعويلاً على المفهوم الجديد الممنوح لـ «الليبرالية» في هذه الدراسة لابد أن تدرك بداهة وبادئ ذي بدء حجم ذلك الاستعصاء الذي يمكن أن تواجهه الليبرالية حال تجرؤها ومحاولتها اقتحام هذه المنطقة. ولابد أن تفيد هذه التجربة من واقع المنطقة المرير منذ عقود مع قيم وأيديولوجيات أقل خطورة من الليبرالية، إذ إن السلطة التي أجهدت نفسها في محاولة تقوية المناعة السياسية لمجتمعاتها ضد القيم والتيارات الداعية إلى الانعتاق من الديكتاتوريات على إختلافها، لم تفلح كلياً في هذا الإتجاه[٣٠]، وشهدت المنطقة اقتحامات خجولة لبعض الحداثة غير السياسية، وصارت هذه المجتمعات تميزها خاصية (البريزماتية) أي

(٢٩) انظر: مجلس المخابرات القومي [الأمريكي]، «رسم خريطة المستقبل العالمي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٤٣ ــ ٥٦.

(٣٠) بهاء أبو لبن، «صراع القيم في المجتمع العربي،» ورقة قدمت إلى: **أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت ما بين ٧-١٢ أبريل ١٩٧٤**، ص ٣٣٤ وما بعدها، وفتحي العفيفي، «الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر،» في: ابتسام الكتبي [وآخرون]، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٢٩.

«الانحشار» ما بين القديم والجديد، وبقيت معلقة تتلقى المدخلات العصرية وتخرجها في شكل حزم مختلفة ذات خصائص مشوهة، وأحياناً كثيرة وبدفع من السلطات التي استمرأت «القبلية» تعلو موجة الموروث من القيم لتعطي انطباعاً كاسحاً بأنه يسود حتماً ولا محالة على سائر الأيديولوجيات الأخرى، ومن ثم تعود من جديد موجة مضادة من الإحباط واليأس بأنه لا أمل في مجتمعات عادلة تأخذ من الديمقراطية أنظمتها ومن الليبرالية مسحة من روحها وقشرة من استحقاقاتها.

في الدين الإسلامي ــ المسيحي السلطة والدولة مسؤولتان عن مجتمع الوطن (رعاية، حماية، وقاية) رعاية في الشأن الاجتماعي وتأمين الاحتياجات، وحماية أمنية ضد الاختلال الداخلي والعدوان الخارجي، والوقاية من الرذائل والمفاسد لأن الأمم هي الأخلاق ومنظومة القيم، وكل أمة تختلف عن الأخرى بخصائص البنية الثقافية ــ الاجتماعية التي تميزها وهي العنصر الجيني بين حضارات الأمم، ومن ثم، فإن أعظم الأخطار وأصعبها على الإطلاق أمام الليبرالية في الخليج يقف الدين سداً منيعاً وحاجزاً يستحيل تجاوزه، أو غض الطرف عنه، بل إن كل القيم الليبرالية هي ضد كل القيم الدينية سواء لجهة القداسة لمعتقد ودين واحد بتعاليمه وأوامره ونواهيه دون سواه، والحد من غلواء تطرف الفرد وراء نزواته وشهواته، وأن الأنفس الحرة هي الأنفس الأمارة بالسوء وهي شر الأنفس وأن من سوَّاها هو الله سبحانه وتعالى قد ألهمها فجورها (إشباع الغرائز إلى حد التخمة) (ليبراليتها)، وتقواها (دينيتها) وأن التكافل الاجتماعي والمساواة هما قيمتان تضامنيتان تضافريتان من أجل أن يكون الكل في خدمة الكل، تتعارضان مع الليبرالية التي ترى في كل هذه القيم أنها تشجع الاتكالية وتدحض التنافسية والعمل مادام المجتمع يمثل ضمانة مؤكدة لعيش شرائحه المقعدة والكسولة وقليلي الذكاء العاطلين عن الابتكار، هذا فضلاً عن أن الوسطية وفق المفهوم الديني «الاعتدال» هي أيضاً معطلة ومعوقة ومكبلة لذوي القدرات الخلاقة ومحبطة لإبداعاتهم ما دامت تدرك أن الدولة ستتدخل في النهاية لتنقض على إنجازاتهم في شكل ضرائب أو رساميل ظالمة وغير عادلة. وقد تُقدم الليبرالية على الانتحار قبل أن تضع موطئ قدم في الخليج، إذا ما أيقنت أن فصل الدين عن الدولة بمثابة فصل الروح عن الجسد في بيئة دينية حتى النخاع[٣١].

في المرتبة الثانية من الدين يأتي الاقتصاد المعني مباشرة بتسيير شؤون الأفراد والمجتمعات. والاقتصاد الخليجي منذ بدء الحقبة النفطية المتزامنة مع بدء الليبرالية الجديدة وهو مطلع السبعينيات يقوم كما أسلفنا على نمط الاقتصاد الريعي ودولة الرفاه الاجتماعي، وتحول الفرد في هذه المنطقة من راعٍ إلى مَرعِّي، بيد أن مدخلات الليبرالية تضع حداً لدور الدولة المتدخلة، ومن ثم، تعطيل القوانين والأعراف الناظمة لمسارها، ومن

---

(٣١) أسعد السحمراني، «الليبرالية في ميزان الدين،» **المحجة** (معهد المعارف الحكمية، بيروت)، العدد ١ (خريف ٢٠٠٤)، ص ١٦٣ وما بعدها.

ثم، غياب العدل الاجتماعي سيكون محتملاً والذي هو أساس من أسس الشرعية العرفية للسلطة، وضياع العديد من الأملاك العمومية في مقابل إطلاق العنان أمام رجال المال والسلاح والنفط والصناعات الكبرى كي تستغل وتصادر كل هذه الأصول المجتمعية ـ الاقتصادية تحت زعم الخصخصة «الخوصصة»، بما يعني تخلي الدولة عن مسؤولياتها ودورها أمام طوفان الاحتكار الجارف.

هذا التناشز الاقتصادي في منطقة الخليج العربي يفضي حتماً ومباشرة إلى بزوغ ظاهرة ما يعرف بـ «الكوربوراتية» (Corporatism)، لجهة صعود قوة مؤسسات المجتمع المخوصص من رجال الأعمال والأزلام في مواجهة مؤسسات الدولة وهي مرحلة لاحقة على دولة الرفاهية. وفي إطار محاولة السلطة لتعظيم «إدماجية الدولة» (State Corporatism) ضد «الإدماجية الاجتماعية» (Social Corporatism) يحدث الانشطار الاجتماعي السياسي[٣٢]، لأن جماعات المصالح المنخرطين لاحقاً في تيارات سياسية، يطالبون حينئذ بالشراكة في الحكم تعويلاً على قبضهم على معظم اقتصاديات الدولة، ومن ثم فإن السلطة في المنطقة الخليجية وهروباً من هذا المأزق القاتل قد عمدت إلى ما صار يعرف بالظاهرة الخليجية وهي «رأسمالية الدولة» وهي الفئة (ومعظمها من موظفي السلطة) التي سيطرت على الاقتصاد بطرق قانونية، وظاهرة «التوكيلات الكبرى» المحسومة سلفاً لأبناء الحكام ورجالاتها أفضت إلى ظاهرة ثالثة خليجية أيضاً هي «الإقصاء الاجتماعي» بأسم العولمة وآليات السوق.

من مشكلات الليبرالية الجديدة في الخليج العربي أنها تهمل وبشكل فج وصارخ السياق التاريخي المبني على تطور غرس الخصائص والمفاهيم ذات الفعالية الاقتصادية في البنى الاجتماعية وفق العوامل السياسية والديموغرافية وأدوار الطبقات وشبكات العمل في قيادة الإستراتيجيات الجماعية، فالليبرالية الجديدة مؤسسة على تطور أنماط ومفاهيم في المجتمع الأمريكي ومراحل في السياسة والاقتصاد لم تمر بها المنطقة الخليجية ولم تعرف لها سبيلاً حتى الآن، والقول بالليبرالية الجديدة في الخليج العربي أمر مبالغ فيه وقفزة عملاقة على غير واقع، من شأنها أن تطيح التوازن الاقتصادي النسبي الذي منح المنطقة استقراراً حتى ما قبل غزو العراق الكويت ١٩٩٠م. ومن ثم ينظر إلى «ثورة الإقتراض»

---

(٣٢) للمزيد من التفاصيل عن الكوربوراتية، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٦٨٣ ـ ٧١٦؛ Leon P. Baradat, *Political Ideologies: Their Origins and Impact*, 5th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1994); Richard Bellamy, *Liberalism and Modern Society: A Historical Argument* (Cambridge, MA: Polity Press, 1993); Richard E. Flathman, *Willful Liberalism: Voluntarism and Individuality in Political Theory and Practice* (New York: Cornell University Press, 1994); F. Burns, *The Neo Keynesian Revolution of Our Time* (New York: Macmillan Press, 1993), and Ernest Gellner, «Civil Society in Historical Context,» *International Social Science Journal*, no. 129 (1991), pp. 495-505.

والإصطفاف أمام البنوك في بلد مثل قطر حديث العهد بسوق الأوراق المالية وثقافة الإكتتاب والتداول والرغبة في الثراء السريع على أنه من أفخاخ العولمة الذي سيؤول حتماً إلى تدمير البعد الاجتماعي من خلال إغراق ضغط الدين في الاقتصاد القطري من أجل النقلة السريعة وهو ما قد يفضي في المستقبل المنظور إلى ركود اقتصادي صعب، كما أن المشكلة ستكون أعمق وأخطر عندما يتضح التناقض بين أهداف سياسة الليبرالية الجديدة وأهداف الميثاق الاجتماعي في عموم شبه الجزيرة العربية القائم على أن «شرعية الأنظمة المكفولة بالرعاية» وأن إخراج الدولة «السلطة» من الاقتصاد من شأنه تفكيك جميع الروابط بينها وبين الشعوب وضمنها ضعف رابطة الولاء السياسي، وهو ما يفسره باليقين تنامي المعارضات للأنظمة وأساليب الرفض والاحتجاج والتطاول على الحكام عبر الفضائيات في السنوات الأخيرة بعد أن كان كل ذلك من المستحيلات القيمية في المنطقة[٣٣].

ثمة تخوف حقيقي في المنطقة من التجريب الاستراتيجي، لأنه مع سياسات التعديل الليبرالي الجديد تصبح العدالة الإجتماعية أيَّ شئ ماعدا أن تكون مؤكدة، إذ تحمل الخبرات الليبرالية الجديدة نتائج سيئة في دول مماثلة، إذ بعد خمسة عشر عاماً من سياسات التعديل البنيوي والترسيخ والاستقرار في أمريكا اللاتينية كانت الآثار الاجتماعية سلبية بلا جدال، ووصلت نسبة الأشخاص الذين هم تحت خط الفقر إلى ٥٩ في المئة من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠١م. وهذه النسبة لا ريب في أنها تزداد قياساً على كونها الفترة الأولية للتنمية المدعومة التي تزداد فيها اللامساواة كلما انعدم تنظيم السوق، هذا فضلاً عن أن التعديل الليبرالي يؤثر بإضطراد في ازدياد معدلات البطالة. ولم تتمكن دول الخليج العربية من إحداث امتصاص سريع للعمالة مع تحرر السوق، كما أن هناك نتيجة أكثر خبثاً لرفع الدولة حمايتها عن قوة العمل ولحلول الأسواق الحرة، وهي ظهور الممارسات الاستغلالية في مكان العمل، وفقدان الأمن الوظيفي، وتعرض الخريجين المتزايد للسلطة التعسفية بدعوى تحول الدولة إلى نمط اقتصاد غير الرسمي[٣٤].

(٣٣) عن إنعكاسات الليبرالية الجديدة على التنمية المجتمعية، انظر: J. Timmons Roberts and Amy Hite, ed., *From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change*, Blackwell Readers in Sociology; [1] (Oxford; Malden, MA: Blackwell, 2000), pp. 203-208.

(٣٤) إن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق والأبرز رفيق الحريري على هذا النحو البشع في حادث تفجير «مافياوي» مروع في ١٤شباط/فبراير ٢٠٠٥ (وسط بيروت وفي عمق الظهيرة معاً) بوصفه أحد رموز الليبرالية الجديدة ترتيباً على امتلاكه إثنتين من أهم قوى العولمة (المال ـ الإعلام) وفق مؤسسة معرفية ضخمة ومشروع ناهض للتعليم والتقانة، دلالة مؤكدة ودليل دامغ على أن هذه الليبرالية هي حديث الإفك في المنطقة، وبحسبان «المافيا» إحدى قوى العولمة أيضاً فإن الليبرالية تأكل أبناءها، وأنها لا تعدو أن تكون صيغة للاستغلال والسيطرة، وأن اتحاد السلطات الإقليمية مع سلطة العولمة في واشنطن لا يمكن أن يسمحا بتمرير مشروع هو في الأساس ضد القهر، كما أن انتفاضة الشعب اللبناني وإسقاطه الحكومة بعد أسبوعين من هذا الحادث في مظهر ثوراتي جرار على هذا النحو غير المسبوق في التاريخ المعاصر للعرب، هو أيضاً رمزية مؤكدة ثورة الجياع المرتقبة ضد قوى وأزلام العولمة، التي استهدفت كل كاريزما ممكنة في مستقبلهم، ونزع فتيل النخوة والحيوية من قيم مجتمعية وأصول دينية، وإفراغ الهوية من مضمونها =

الاستعصاء الليبرالي سينجم أيضاً عن صعوبة أن تتعايش الأنظمة السياسية في الخليج العربي طوال الوقت مع إستراتيجية تستهدفها بالأساس، فالحكومات حين تقدم على خصخصة قطاعات الدولة المختلفة ولاسيما الخدماتية منها مثل الكهرباء والمياه، والسكك الحديدية، والنقل الجوي، والاتصالات الهاتفية، وتفتح الباب على مصراعيه أمام المتاجرة الدولية بهذه الخدمات، وتمنح الأسواق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة وأصول الاستثمار، فإنها تتسبب في تعميق الأزمات التي بويعت (عوضاً عن الانتخابات) من أجل معالجتها، أو منحت شرعية الاستمرار أملاً في تجفيف مصادرها. إن الفزع من اللامساواة، واعتبار أن تحرير الأسواق هو جنون منظم أو طيش سياسي، وتأكيدات الليبراليين الجدد أنَّ خفض التكاليف سيمكن مشروعات التقنية العالية والخدمات من خلق فرص عمل جديدة وأكثر جدارة، لا يزال هو حديث الخرافة والمعجزة التي لم تتحقق أبداً. ولم تفلح حيال كل ذلك فلسفة توطين الوظائف أمام خدمات الربط الإلكتروني، فهي كلّها إذاً معضلات حقيقية شاخصة بإصرار في وجه الاستمرار الليبرالي الجديد حتى يأتي إلى نهايته[٣٥].

الاتفاقيات الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين وعلى الطريق دولة قطر «لإنشاء مناطق للتجارة الحرة»، وهي الإجراءات التي أثارت غضباً لدى المملكة العربية السعودية بوصفها سلوكاً منفرداً يناقض الأساس المعمول به في مجلس التعاون الخليجي من ضرورة التشاور والتنسيق قبل الدخول في إجراءات إقتصادية قد تضر بواقع المنطقة الإقليمي، بيد أن رغبة هذه الدول العالمثالثية الخليجية في التعاون الاقتصادي مع الدول الصناعية المتقدمة عن طريق إنشاء مناطق تجارية حرة، لن يكون بحسب الخبراء في مصلحتها بالمحصلة النهائية، وإنما هي عديمة النفع إذا تم هذا التكامل دونما حماية للاقتصاديات الوطنية لهذه البلدان من مغبة المنافسة الأجنبية التي هي بالأساس في الخليج العربي تحديداً كاسحة دونما ليبرالية أو عولمة، في ظل التدني المضطرد في القطاع الصناعي والإنتاجي والغياب شبه المطلق لنمط فاعل من أنماط التصدير السلعي (الاستهلاكي) عدا النفط. ومن ثم، قد ينظر إلى هذه الإجراءات في التحليل السيو ــ استراتيجي على أنها اتفاقيات (توتاليتارية) لمقايضة السياسي بما هو اقتصادي، بمعنى أن تكف الميديالوجيا الأمريكية عن حديث التغيير والثورة

= الأخلاقي، ويؤكد هذا المعنى بأسلوب مختلف اللبنانيين أنفسهم، عندما يعتبرون أن اغتيال رفيق الحريري شكّل فاصلاً بين مرحلتين في تاريخ لبنان والمنطقة، مرحلة وصاية الحكام على الشعوب العربية باسم أولوية المعركة القومية وبالتحديد الصراع ضد الاحتلالات الإسرائيلية، ومرحلة الوصاية الدولية على الشعوب والحكام في الآن نفسه تحت راية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفق تدرج يبدأ بالتنديد الإعلامي ثم العزل السياسي وصولاً إلى التهديد العسكري مروراً بقرارات المحاسبة وفرض العقوبات وهي الآلية التي أدت إلى خروج سوريا من لبنان في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. انظر: عبد الحسن الأمين، «ماء ودماء.. وفاصل بين مرحلتين،» **الحياة**، ٢٠٠٥/٣/٦، ص ١٠.

(٣٥) مارتين وشومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ٢٢٢ ــ ٢٢٧.

الديمقراطية والضغط المعنوي على حكام المنطقة، لقاء ترك الساحة الداخلية مفتوحة في اقتصادياتها أمام اللبرلة ومفعولاتها ويتصرف فيها الأمريكيون بمؤسساتهم وشركاتهم في عملية إنكشاف اقتصادي وأمني «استراتيجي» غير مسبوقة في الحقبة المعاصرة[٣٦]. ويعجب المرء كيف تتحرك نخوة الديمقراطية الأمريكية حيال السعودية تحديداً وتغض الطرف عن الجوار الإقليمي بمحيطه والذي لا يقل سلطوية أو حتى سلفية عن حكومة الرياض، فالمسألة إذاً هي بحجم الانكشاف الممنوح ومساحة التدخل من دون اعتبارات أخرى تلوح في هذا الخضم الأيديولوجي العنيف، وعلى صعيد الإشكالية التي نبحثها، هناك إذاً ظاهرتان لافتتان ودالتان في الوقت ذاته وهما: **أولاً** الاستعصاء الليبرالي التاريخي **ثانياً** الاستعصاء الليبرالي المستقبلي، أما استعصاء الراهن فهذا ما دونه خرط القتاد.

أولاً: الاستعصاء الليبرالي التاريخي: الخبرة الذهنية والمعرفية في المنطقة تشي بعدم ملاءمة المنطقة تاريخياً لتقبل مثل هذه الأفكار التحررية «الانفلاتية»، فلم يكن من الممكن اعتمادها قاعدة فعلية للنهضة العربية والخليجية نظراً إلى التناقض الجوهري بين واقع المنطقة ﴿**ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً**﴾[٣٧]... والنموذج الغربي، ما أضطر النخبة للاكتفاء بأنماط انتقالية للتنظيم الاجتماعي والسياسي. ومن ثم، فإن افتقار المنطقة إلى الاستناد إلى قاعدة التراكمات التاريخية للأفكار والمفاهيم التي تعود في مرجعيتها إلى عصر النهضة الأوروبية، والتحول في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية علاوة على أنه شئ مؤكد، فإنه يدحض في الوقت ذاته أي حديث عن الليبرالية «الجديدة» في السياق التاريخي والراهن كما أنه مستعصٍ إلى حد الإحباط في المستقبل المنظور، فالإصلاح المجتمعي كان يسير بإتجاه المطالبة بالعدالة والمساواة، والتحرر لم يعرف له سبيل سوى بإتجاه رفض السيطرة الأجنبية والحصول على الاستقلال[٣٨]،

(٣٦) أحمد الأصفر اللحام، «مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/أغسطس ١٩٩٥)، ص ٨ ـ ٩؛ أحمد صدقي الدجاني، «الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي،» ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩، وسعد الدين إبراهيم، «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر،» ص ٤٧٣-٥٢٤ ورقتان قدمتا إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥).

(٣٧) **القرآن الكريم**، «سورة الأنعام،» الآية ١٦١.

(٣٨) عن مخاضات التحول العسير في الاتجاهات الأيديولوجية السياسية العربية «الخليجية»، انظر: أديب نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام (١٨٥٠ ـ ١٩٤٨)،» في: **الفكر العربي في مائة سنة: بحوث مؤتمر هيئة الدراسات العربية المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦٦ في الجامعة الأميركية في بيروت**، أشرف على تحريره فؤاد صروف ونبيه أمين فارس، منشورات العيد المئوي (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٧)، ص ١٣٩، و Michael C. Hudson, «Democracy and Foreign Policy in the Arab World,» in: David Garnham and Mark Tessler, eds., *Democracy, War, and Peace in the Middle East*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomintong, IN: Indiana University Press, 1995), pp. 196-205.

والحرية الفردية أختزلت في حق التعليم والقضاء بالجهل والأمية ومحاربة البدع والخرافات واعتماد الإسلام بمنظور العصر، فيما كانت السلطة العائلية بعيدة كل البعد عن أي مماحكة أو حتى مجرد التشكيك في شرعيتها وأهليتها من قبل الخليجيين أنفسهم، وربما حتى اليوم بعد أن استوعبت الدولة العصرية جميع النخب بأدمغتها وأقلامها في مشروعات الدولة. وتحولوا هم بدورهم من موقع الهجوم إلى الدفاع عن كل ما تقرره الدولة «السلطة» (إذ في الخليج يصعب الفصل بين الوظيفتين وفق المفهوم الوظيفي القانوني) ومن ثم، فإن النخبة التي كان عليها عبئ التنوير والتحفيز نحو التغيير قد شكلت عامل إسناد وخط دفاع أول لصالح «البنية التسلطية» وضد الإرادة الشعبية، هذا فضلاً عن أن الاقتصاد لم يكن في هذه الحقبة التاريخية يخضع لأية معايير دولية معروفة وفق آليات السوق أو أية آليات أخرى، ومن ثم يقف التاريخ في الخليج من الليبرالية الجديدة موقف الرافض المستهجن غير المكترث(٣٩).

الحركات التاريخية التي شهدتها منطقة الخليج العربي من قبيل (المجلس التشريعي الكويتي ١٩٣٨م)، (الحركة الإصلاحية في البحرين ١٩٣٨م)، (حركة الإصلاح في دبي ١٩٣٨م) كما التنظيمات السياسية من قبيل (الحزب الوطني الديمقراطي، والعصبة الديمقراطية بالكويت)، (اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين)، (الأمراء الأحرار في السعودية)، (حركة التقدميين الديمقراطيين «جماعة الطليعة»)، (جبهة التحرير العربية السعودية) هذه المحاولات على اختلافها والمثقفون وغيرهم الذين بلوروا هكذا تجرؤات في بيئة قبلية لا تزال تراوغ في الإمساك شذراً بتلابيب المفاهيم الأولى والمطورة عن السياسة وتصريف شؤون الجماعة المنضوية في كيانات أقل شبهاً من الدولة بالمفهوم التقليدي الساذج (فضلاً عن مفاهيم العصرنه والحداثة بموجب القانون الدولي) لم تكن قد بزغ لديها بعد أو تبلور في ذهنياتها هذا المعنى الصارخ وذلك الخروج اللافت الذي يتطلبه الإنضاج

---

(٣٩) يؤكد هذا المنحى محمد جابر الأنصاري في مساءلته الهزيمة، وثقافة المراجعة في وجه التراجع، وعودة الأسئلة المؤجلة ١٩٦٧-٢٠٠٠، المؤسس على إخفاق الليبرالية في الشرق العربي الذي كانت أوضاعه السياسية أكثر تطوراً، وأكثر قابلية للاختراق الأيديولوجي بيد أن الليبرالية قد اصطدمت حتماً بمعضلتين حاسمتين هما العروبة والإسلام فما بالنا بالخليج ومن ثم لا يمكن أن ننسب أي شئ من فعل الحركات الوطنية على أنه إنجاز على طريق اللبرلة إذ في ظل قيم الاستعمار تتعطل حكماً كل قيم التحرر الفردي لصالح قيم التحرر المجتمعي برمته فالوضع في الخليج العربي حتى العام ١٩٧١ ينطبق عليه تشخيص معروف الرصافي الوضع في العراق ١٩٢٩ بقوله:

وإذا تسأل عما هو في بغداد كائن ... فهو حكم مشرقي الضرع غربي الملابن
وطني الإسم، لكن إنكليزي الشناشن ... قد ملكنا كل شئ نحن.. في الظاهر.. ولكن
نحن في الباطن لا نملك تحريكاً لساكن

انظر: محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة بمصر ومحيطها العربي: مخاضات العرب في القرن العشرين** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٧٦ ـ ٩٥.

الليبرالي، والانسلاخ الجذري عن قيم وعادات وتقاليد وأصول لا تزال تمسك بالعصب الحساس وأسفل الجلد لدى كل خليجي. كما أن هؤلاء الأفراد الإصلاحيين لم تكن ثقافاتهم ودرجة إلمامهم أيام كان مستوى احتكاكهم بالخارج لتتفتق عن هكذا مفاهيم مطورة في الممارسة الاقتصادية- السياسية والتي لا تزال في طور التجريب الإستراتيجي في مظانها «بلدانها»، ومن ثم كانت بدورها لا تزال خجولة ومنحّاة في ظل التنافس المحموم بين مفهومين لا ثالث لهما «الإشتراكية والرأسمالية»[40]، وإنشطار العالم برمته في لعبة الاستقطابات المضادة في زمن القطبية الثنائية والانخراط في الحرب الباردة الدولية والتي هي عقيدية بالأساس، هذا فضلاً عن أن الليبرالية الجديدة تلهث منفردة ودون مزاحمة من أفكار مناوشة أو مناوئة حيثما يوجد اقتصاد قوي قادر على تأجيج ثورة السوق ورأس المال والتحررية في آن معاً، فيما الاقتصاد كما أسلفنا في هذه المنطقة ذو خصوصية مانعة كابحة لمثل هكذا اندفاعة غير مبررة. وفي المجمل لا يمكن أبداً أن نعتبر المطالبات بالدساتير، والحد من الحكم المطلق للعائلات المالكة، والمشاركات السياسية عن طريق مجالس الشورى و«البرلمانية» والإصلاح الاجتماعي بمفهومه التكافلي، وقضايا مثل السفور والحجاب[41]، مطالبات ليبرالية حتى بالمعنى التقليدي القديم لليبرالية، بل العكس هو الصحيح إذ تنهض برمتها كمطالبات ضد التحررية والفردية «الليبرالية»، هي إذاً محاولات للإصلاح السياسي الاجتماعي وفق منظومة القيم الخاصة وحض السلطة على التحول من القبلية إلى الدولة التقليدية.

ثانياً: الإستعصاء الليبرالي المستقبلي: لا تستطيع الحكومات الخليجية ممالأة الغرب وأمريكا على نحو خاص إلى نهاية الطريق وتحديداً، فإن مقايضة الإصلاح السياسي بالإقتصادي وفتح الآفاق الإقليمية لرياح التغيير وفق آليات السوق لا يمكن أن يكون الحل الأخير والنهائي، فالعولمة الليبرالية الجديدة ليست مجرد شركات متعددة الجنسية، ولا هي

---

(٤٠) عن مخاضات التحول الاجتماعي/الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، انظر: عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥**، ص ٢١١، وبشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**، نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٤ ــ ٣٨. وحول الدول الريعية، انظر التفاصيل في: أسامة عبد الرحمن، **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربي ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٨٥ ــ ٨٦؛ Beblawi and Luciani, eds., *The Rentier State*, and Mohamed G. Al-Rumaihi, «The Mode of Production in the Arab Gulf before Discovery of Oil,» paper presented at: *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (conference), edited by Tim Niblock (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1980), pp. 46-60.

(٤١) انظر هذه التيارات والإشكاليات في: الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٨٩-١٦٣.

أسواق المال، بقدر ما هي تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة، وهو ما يفتقده واقع المنطقة، وعناصر جديدة تبحث لها عن أرضية مناسبة، وهو تفاعل مستمر ذو أبعاد متعددة في منظور التطور الاجتماعي التاريخي(٤٢)، وآليات العولمة هي الشركات الصناعية الكبرى ورجال الإعلام، ومراكز المال، ومراكز البحوث وشركات التسويق والإعلان، والمخابرات والمافيا. وكما كان لرجال الدين والكهنة دولتهم في المجتمعات البدائية كافة، ولرجال الحروب والفروسية دولتهم في العصور الوسطى، فإن للعالم الجديد رجاله وروادہ وهؤلاء هم الذين يسيطرون على مراكز القوة الجديدة، البحث العلمي والتكنولوجي، والشركات، والمال، والإعلام والمنظمات الدولية، مثل صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية ومافيا السلاح، وصناعة الأفكار، وهذه كلها مؤهلات تنتمي إلى خارج المنطقة الخليجية، والتي ليس لديها القدرة بعد على الانخراط في هكذا ديناميات مروعة ومفزعة، هذا فضلاً عن أن الشعوب والتي هي القيمة العليا والأساسية في البنية الثقافية الإجتماعية الدينية للمنطقة ليست رافداً على الإطلاق من روافد العولمة، والفرد في هذه اللعبة ليس سيد الموقف، والحكم النهائي بقدر ما هو دمية تسخرها هذه القوى لأهدافها، ومع احتمالية خضوعه لمختلف مظاهر التأثير يصبح الفرد عبداً استبدت فيه قوى تكنولوجية، واقتصادية، ومذهبية لا طاقة له بها(٤٣).

يجب النظر إلى الطفرة الاقتصادية والمشروعات العملاقة العالمية الطابع وسوق الأوراق المالية النشطة والمنتعشة في قطر ودبي والتي تأخذ بالألباب والتي قد تنسب خطأً إلى مساحيق العولمة على أنها خارج السياق النيو ـ ليبرالي، فدولة قطر على نحو خاص مجبولة على الانفتاح على الغرب وأمريكا على نحو خاص منذ الضمانة الممنوحة لها من الإدارة الأمريكية عشية التهديد بالإقصاء السلطوي والامتعاض الإقليمي من الانقلاب الأميري في منتصف التسعينيات، وما تفعله خزانات التفكير في قطر علاوة على أنه اختراق في جدار المنطقة الخليجية الذي كان محصناً حتى غزو العراق للكويت، فإنه لا يعدو أن يكون محاولة نمذجة أمريكية للدفع بالآخرين إلى أن تحذو حذو قطر، وهي مشروعات للإستثمار الحكومي بموارد الدولة، وهي إذاً مضاربة سلطوية مع قوى العولمة، ولما كانت هي مشروعات دولة فقد انتفت عنها الصفة الليبرالية والتي تشترط حكماً أن تغل الدولة يدها عن الاقتصاد، وما يحدث إذاً هو نوع من البريزماتية التي صارت خاصية تميز هذه المنطقة عن غيرها.

---

(٤٢) نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام (١٨٥٠ ـ ١٩٤٨)،» ص ١٣٩، وHudson, «Democracy and Foreign Policy in the Arab World,» pp. 197-206, and Albert Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press; London: Macmillan Press, 1981), pp. 186-190.

(٤٣) حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة؛ العدد ٢٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٩.

مع التسليم بحجم الإستعصاء النيوليبرالي الشاخص بإصرار والضارب بجذوره في عمق المنطقة إلا أنه قد صار من المؤكد أن كافة الأصول المانعة، قد أضحت محل جدل ونقاش ومماحكة من التلاقحات الفكرية الوافدة في ظل الثورة المعلوماتية والإعلامية، وضغوطات التغيير ومفاهيم الإصلاح القسري للأنظمة العربية، فالعقد الاجتماعي بين الراعي والرعية والذي من شروطه منافع مادية مقابل الولاء السياسي، وتقلص سياسة الإنفاق الاجتماعي واضمحلال نموذج دولة الرفاهية، وبداية فرض الضرائب والرسوم المالية، سيجعل هذه الأنظمة مباشرة أمام حتمية المساءلة والمطالبة وبفرض الرقابة الشعبية على سياساتها.

إن بدايات المشاركة (المدعوة) قد بدت في بذرة انتخابات المجالس البلدية التي هي أولى مراحل الطريق الطويل نحو الديمقراطية الحقة، والحكم الأوتوقراطي أو الشمولي المحتكر للسلطة قد أضحى على المحك بين متطلبات سرعة التحديث الاقتصادي ـــ الاجتماعي وحتمية الانعتاق من حقبة السلطان المطلق للحاكم الأبوي. وليس ببعيد عن هذه المناوشات الطَرّقُ العنيف للحركة الأصولية (المتطرفة) التي تهاجم الأنظمة الحاكمة باسم الإسلام، وتشكك في شرعية الحكام، وعدم أهلية علماء الدين الرسميين لأن يكونوا جميعاً أولي الأمر، وهم على مرمى حجر من التوزيع غير العادل للثروات، والفساد، والانحراف، وتقديم التسهيلات اللوجوستية للأمريكيين (الكفار) في حروبهم ضد المسلمين، ومن ثم فإن «الخلافة السياسية» قد أضحت على مقصلة صراع مفتوح داخل الأسر الحاكمة والقوى السياسية المحتملة التي يتم إنضاجها[٤٤].

هكذا إذاً يبقى الإستعصاء النيوليبرالي هو الثابت شبه الوحيد في واقع المنطقة الخليجية العربية، وأن البنية الثقافية، الاجتماعية،السياسية، الاقتصادية، ستبقى رهينة لعبة الدمج والنبذ بين قديم لا يريد أن يغادر وجديد عاجز عن الاقتحام، وبين قوى متميزة وقوى متمايزة، وبين نخب بريزماتية ونخب عولمة ونخب تقليدية، وبين تقاليد العائلة وقوانين توازن القوى والمصالح، وبين قوى الاختراق وقوى التصدي وجميعها عنيفة، وبين روابط تزداد قوة وأربطة تزداد رخاوة، وبين عناصر نفور مستنفرة وعناصر جذب كذلك مستنفرة،

(٤٤) لا يعترف الدكتور متروك الفالح بأن السياسات الأمنية الصارمة يمكن أن تقدم حلولاً علمية وعملية لمشكلة (العنف) الإرهاب من دون النظر إلى البيئة المولدة والداعمة له والتي في أعلاها الاستبداد والسياسات الحكومية المنغلقة في التعليم والدين والإعلام القائم على «الوهابية» وحسب، وأن المجتمع السعودي برمته أمام منهجية مبرمجة من عملية متواصلة للتجهيل، وأن الإرهاب هو محصلة منطقية لكل القيم الضد لليبرالية وفق معادلة ودائرة عبثية مقفلة على النحو التالي: الاستبداد = الجهل والتجهيل + الفقر والإفقار + القمع والكبت والإقصاء والتهميش = العنف/الإرهاب. انظر: متروك الفالح، «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٢١. وعن المشاكل السياسية المتعلقة بالشرعية الحاكمية الخليجية، انظر: محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٨.

في إطار دول مثقوبة ونظام إقليمي لديه عدم قابلية الاستيعاب الأيديولوجي[٤٥].

إن القول الفصل في الليبرالية المعولمة المتعضة في الخليج العربي هو أنها النظرية الناسفة في **كيمياء التفكيك المناطقي الإقليمي** وفق الدور الاستراتيجي الأمريكي الناخر في المنطقة العربية منذ نصف قرن من الزمان بوصفها بيئة غير مؤهلة بعد لتقبل مثل هذه الأفكار التحريضية التحررية من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وفقدانها البنى التطورية والمراحلية في الانتقال من حالة إلى أخرى، فالولايات المتحدة عندما اعتزمت أن تهبط بأقدامها العملاقة في الشرق الأوسط كانت قد عمدت إلى تأجيج مواطن الخلاف التاريخية والفكرية ودراسة تفاصيلها ثم استدعائها من الماضي لتشكل محفزات على الفعل العنيف ومن ثم الخصام والفرقة.

إن نزاع العروبة والإسلام في الخمسينيات والستينيات قد أفضى إلى المواجهة المصرية السعودية في اليمن، ومن ثم الضربة الإسرائيلية لمصر في ١٩٦٧ بالوكالة عن أمريكا لإخراج مصر من اليمن، وإن العقيدة الدفاعية الأمريكية الباحثة في نهم عن مركز القيادة الإقليمية للشرق الأوسط (للعرب ومنطقة الحزام الشمالي) هو ما عبرت عنه الاستراتيجية الجديدة المضمنة في الشرق الأوسط الكبير. وأفضت الأطماع العراقية التاريخية في الكويت إلى حرب الخليج الثانية ١٩٩١. أفرز نزاع القيادة والهيمنة التاريخي في منطقة الخليج أفرز محورين للشر انتهى بسحق العراق وملاحقة إيران، فيما كان النزاع العربي الفارسي حول هوية الخليج وإدارة شط العرب قد فجر حرب الخليج الأولى بدعوى لجم الاندفاعة الدينية لإيران. كما إن أزمة النفط العالمية وإعادة النظر بعقود الامتياز في نهاية السبعينيات قد أفرز استراتيجية السيطرة على منابع النفط وفق الحروب الخليجية الثلاث والإنكشاف الأمني وفضح ستر المنطقة. وأحد أهم الثوابت في السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية (الحفاظ على الأنظمة الوراثية والتقليدية) كان بهدف تعظيم وتغليظ البنية التسلطية ليسهل بعد ذلك فصلها عن محيطها المجتمعي بالثورة الديمقراطية[٤٦]. وفي كل ذلك تقف الليبرالية بوصفها الأيديولوجية الكاسحة والاستراتيجية الماحقة لكل هذا القديم، والدخول الأمريكي إلى عمق المستقبل من دون تعقيدات ذهنية أو معوقات مناطقية، كما أن الشعوب لن تنسى أبداً أن أمريكا هي سبب كل هذا البلاء ومن ثم يدركون حكماً أن الليبرالية هي حديث الإفك والخرافة في الراهن.

---

(٤٥) جودت بهجت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٣٦ ـ ٣٧، و: Giacomo Luciani, «The Oil Rent, the Fiscal Crisis of the State and Democratization,» in: Ghassan Salame, ed., *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London; New York: I. B. Tauris Publishers, 1994), pp. 130-156.

(٤٦) انظر: فتحي العفيفي، **الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣).

خاتمـــة

هناك إذاً معوقات جمة واستعصاء حقيقي أمام الليبرالية الجديدة التحررية في منطقة الخليج العربي، على الرغم من كل ما يقال في الفكر السياسي الديمقراطي المهووس بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان، بأنه فكر المرحلة وعقيدتها، تعويلاً على اتساع نطاق الحركة الثقافية، وانتشار الثورة الإعلامية المعاصرة، وكسر الاحتكار الرسمي للصورة والخبر والتعليق، والتجرؤ على هتك ستر الأنظمة والمجتمعات المحافظة والتقليدية. إلا أن منطق الرعية في هذه المنطقة الجُزرية لا يزال يخامر السلطة ويفرض على سلوكها السياسي تجاه المجتمع أن يتعاطى بالكيفيات نفسها التي درج عليها: من سوس الرعية بالإكراه، إلى حجب حقوقها البدائية عنها، إلى إعادة إنتاج نظام السلطة العقابي المادي والرمزي نفسه، وأن ما يمور به الإقليم من تناقضات اجتماعية متنوعة في مخيلة الحكام لا يعدو أن يكون سحابة صيف عابرة وتحديات زمانية سرعان ما تزول كسوابقها، وأنها مؤامرات حاقدة وحاسدة من الداخل والخارج دون التصديق أبداً أنها الوقائع الفارضة لأحكامها، فالحكومات لا تزال تراهن على أن الشعوب ستعود حتماً إلى بيت الطاعة الذي ألفته دون أن تكون لديها استعدادات للشروع على الفور والمباشرة في إصلاحات جذرية، وهي فرس الرهان الأخير في المقامرة على الليبرالية في المنطقة.

لم تكن اندفاعة السياسة الرسمية الخليجية تجاه «اقتصاد السوق» ظافرة. كما لم يكن تدمير دولة الرعاية معبراً نحو الرفاه كما خيل لتلك اللبرلة المهوبرة، وإنما أتيا معاً «الاندفاعية والتدمير» على النسق القيمي المجتمعي وإلحاق أبشع الضرر بالغالبية العظمى من فئات الشعب الذي بيعت موارده بالرغم منه، وتعاظم التهميش الاجتماعي فضخ في نطاقه الملايين من العاطلين الجدد، بعد أن انتهى دور الدولة كحاضنة لفئات المجتمع، واندثرت على نحو خاص في الركام الطبقة الوسطى التي قام على كاهلها عبء بناء الدولة والإدارة والاجتماع السياسي. إن تلصص العيون السلطوية في محاولاتها إستشرافاً لليبرالية المعولمة قد إرتأت عجباً موحشاً مقفراً كوحشة القبور من عاقبة الرهبة والخشية من سوء المنقلب فارتعدت الفرائص وتحجرت العيون ولف الصمت والترقب والحذر أرجاء المكان، فتوقف هذا المشروع البالغ التعقيد وشديد الحساسية «محشوراً» بين ماض لا يريد أن يبرح ومستقبل لا يجرؤ على الاندفاع، إذ كان من إشتراطات العولمة الليبرالية انكفاء الدولة وانسحابها الكامل من الميدان الاقتصادي بما يدمر معه (العقد الاجتماعي) المانح للشرعية السلطوية (الولاء = الرفاه). كما أن إطلاق قوى الجشع الوحشي الطفيلي من عقالها لتنهش في المقدرات، من شأنه مماحكة السلطة في المنظور القريب، ودخول قيم جديدة على الحكم لم تكن مألوفة من ذوي المال الذين أول ما يتطلعون إليه هو أعلى مراتب السيطرة للقبض على مقاليد الأمور، وتهيئة المناخات الملائمة لذويهم من قوى الطمع الخارجي، فالإمبريالية لعبة كبرى لها مفرداتها وصنائعها في الداخل والخارج. وكان نموذج صدام حسين في التأرجح بين العمالة والوطنية وإختلاف الناس بشأنه، المثال الأبرز في هذا السياق، ومن ثم

تعللت الحكومات الخليجية ــ سداً للذرائع ــ بأن إطلاق الليبرالية الاقتصادية غير ممكن من دون محاربة الفساد وإعادة تأهيل القطاع العام (المناطق الحيوية والعصب الحساس منه) والإداري، لأن فسادهما يفتح الباب أمام لون من الليبرالية الجشعة والمتوحشة على حساب حقوق المجتمع. إذاً، الحكومات والنخبة تشترط منطقاً معقولاً لإقصاء الليبرالية في الراهن لابد أن تنجز الدولة تشييد البنى التحتية وتأهيل أساسيات الانطلاقة الاقتصادية حتى يتسنى لها إعادة إنتاج عقد إجتماعي جديد مانح للشرعية أو يزيد في مدة صلاحيتها عمراً أطول.

من المؤكد أن هذه المنطقة الخليجية زاهدة في هكذا لبرلة إلى حد وصمها بـ «الكفر البواح» وتحاول عنوة الإلتفاف على استحقاقاتها، حينما تفضل الارتباط التبعي بالاقتصادات الرأسمالية الميتروبولية الكبرى، وكأن ليس في ذلك إهدار كامل للسيادة واستتباع صارخ يرقى إلى مرتبة الصلة الكولونيالية، على حساب الاندماج الاقتصادي الخليجي الذي هو من الأحكام التي رتبتها وتتطلبها العولمة، بسبب الخوف من أن يكون ذلك مقدمة لفقدان الدولة القطرية سيادتها، وهو ما عبَّر عنه عملياً رفض قطر دعوةً للوحدة مع البحرين في نهاية التسعينيات من القرن المنصرم، وتوبيخ الرياض العواصم الخليجية التي تسعى بشكل منفرد، بخلاف ما هو منصوص عليه في مجلس التعاون، للدخول في ترتيبات أسواق حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٤م. وربما تكون «الرياض» محقة في ذلك على الرغم من استهجان البعض، ذلك أن الإجرام والرأسمالية فقط هما المنظمان في أمريكا تنظيماً عابراً للحدود.

في الأخير: إذا كانت الرؤية المستقبلية تنظر إلى التعليم والبحث العلمي والتقني على أنهما من أهم قوى العولمة الملبرلة إن لم يكونا أهمها على الإطلاق، فإنه ينظر في المقابل إلى إصرار الحكومات على عدم إحداث نقلة نوعية واجبة وملحة في هذا المجال، والتحول من ملكات الحفظ والنمطية والتراثية إلى عمق التحليل والتركيب والإستنتاج والإستقراء والمقارنة، والإنتقال من حال التعفن الذي ينفصل فيه عن التنمية ولا يستجيب للتحديات المجتمعية والمعرفية المعاصرة، على أنه تسلط من الأنظمة ضد كل قيم التحرر وإنفصال كامل عن جميع الحقوق الإنسانية.

إن مشكلة القادة السياسيين الرئيسية في الخليج والمنطقة العربية وهم يصارعون طواحين الهواء في الراهن، أنهم لا يريدون تصديق الحقيقية المؤكدة بأنهم لم يعودوا يمتلكون الكثير من مجالات السيادة الفعلية التي تمكنهم من اتخاذ القرار، ولأنهم يصرون على البقاء في قمرتهم وعلى تصورهم العتيق بأنهم قادرون على حل كل شئ والنجاة من كل طوفان، وأن اللبرلة والعولمة مجرد مشكلة يمكن حلها في وقت لاحق، هؤلاء أيضاً لديهم القدرة الفذة على قلب الحقائق ومنطق العصر وفق الحكمة القائلة: «فكر عالمياً وتصرف محلياً» إلى «فكر محلياً وتصرف عالمياً» وتلك هي مشكلتهم الجوهرية مع شعوبهم ومع العالم.

في الليبرالية الجديدة ينساب رأس المال متدفقاً في واحدة من أسلس مراحل (الهدم الخلاق) جديدها يسابق حدود الجغرافيا للانزياح أمامه استقطاباً له، وبشروطه القصوى. إنها لحظة انكشاف العالم بعد نزع القدرة على الممانعة منصهراً ومنشطراً في العولمة، وإذا كان المعمول به في الحداثة الأولى للدولة الوطنية أنه لا يوجد في عالم اللاعبين الوطنيين سوى طريقين للاستقرار: إما التوازن (توازن الذعر) أو الهيمنة، فإن البديل في عصر العولمة يقول إما ضياع السيادة الوطنية، أو التعاون عبر الحدود، ليس هناك من مخرج وطني من العولمة، ولكن ثمة مخرج عبر الحدود.

إن كل مشروع سياسي لا يتضمن مشروع تنمية اقتصادية هو عبارة عن مشروع تهور وانتحار للمجتمع برمته. إن أزمة العرب، والخليجيين منهم في الراهن، إدارة الظهر لحركة التاريخ والهروب إلى الخلف والانحلال من العلاقة مع الآخرين. إنه اعتزال عن ممارسة السياسة، فمجرد ألا يكون هناك ميل طبيعي إلى التضامن من أجل المصالح المشتركة، تحل السياسة نفسها، تموت، وعندما ينتهي النقاش يموت المجتمع وهذه هي التراجيديا.

إن إطلاق رصاصة الرحمة على معضلة الإستعصاء الليبرالي في منطقة الخليج العربية، قد يكون على رأس الأنظمة ذاتها التي لا تزال تعتمد «الوراثية» «والملك العضوض» كآلية وحيدة وأخيرة للحكم لا فكاك عنها، وأن البرلمانيات البلدية الوليدة ذات المظهرية الكاريكاتورية هي مجرد ملهاة مجتمعية لإخراس الألسن، وعندما تقتلع البنية التسلطية من جذورها باقتلاع هذه الفكرة العتيقة، تكون المنطقة قد كتبت السطر الأول في كتاب مطول عن الليبرالية ويكون هذا البحث قد قال الكلمة الأخيرة في موضوعه ■

أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية

إسماعيل لعبادي

أستاذ مؤقت في قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر.

مقدمة

يعد النظام الانتخابي الوسيلة الديمقراطية الأساسية في إسناد السلطة، والذي بموجبه يختار الشعب ممثليه، سواء على المستوى الوطني أم على المستوى المحلي.

والمتتبع للمسار الانتخابي في الجزائر وبخاصة في ما يتعلق بالانتخابات المحلية، يجد أن النظام الانتخابي المتبع قد عرف تحولات عميقة منذ الانتقال والتحول إلى التعددية السياسية.

وبما أن المجالس المحلية المنتخبة تشكل التعبير عن ديمقراطية حوارية حقيقية، وحيث إنه يمكن الحكم عن بعد ولا يمكن التسيير إلا عن قرب، كان لا بد من دراسة مدى تأثير النظام الانتخابي في تشكيل هذه المجالس المحلية المنتخبة المتمثلة أساساً في كل من المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي، وذلك على ضوء تطور قانون الانتخابات منذ سنة ١٩٨٩ إلى غاية آخر تعديل سنة ٢٠٠٤.

وعليه سيكون محور هذه المداخلة منصباً على فترتين مهمتين من التجربة الجزائرية من خلال الخطة التالية.

أولاً: النظام الانتخابي للمجالس المحلية في ظل دستور ١٩٨٩

بعد المصادقة على دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، انطلقت مرحلة جديدة من العمل الدستوري في الجزائر، فالتغيير الذي أحدثه دستور عام ١٩٨٩ هدفه وضع أسس لنظام ديمقراطي يقوم على منح السيادة للشعب الذي يمارسها عن طريق منتخبيه الذين يختارهم بكل حرية في إطار التعددية السياسية.

وعلى هذا الأساس تم تكييف النظام الانتخابي وفقاً للمعطيات الجديدة، فصدر القانون ١٣/٨٩ الذي لم يسلم بدوره من التعديل بموجب قانون ٦/٩٠.

١ ـ النظام الانتخابي وقانون ٨٩/١٣

إن أهم ما ميز القانون ٨٩/١٣ هو صدوره في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ أي بعد ٦ أشهر من صدور دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ وهذا قبل نهاية عهدة المجالس المحلية في ١٢/ ١٩٨٩/١٢.

هذه المدة في اعتقادنا تعد فترة وجيزة وغير كافية لبعث قانون انتخابي يتحمل فيها عبء الانفتاح على التعددية، وإجراء أول انتخابات محلية تعددية تحت رعايته في ظل ظروف تميزت بحساسية خاصة. وبالفعل، سرعان ما تم تعديل هذا القانون في بعض النصوص بعد أن تم تأجيل الانتخابات المحلية من خلال تدخل رئيس الجمهورية الذي التزم العمل على ضمان تحقيق الإصلاحات التي جسدت في دستور ١٩٨٩، ومنح الفرصة للأحزاب الجديدة التي لم تعتمد ولم تعقد مؤتمراتها لترتيب وتنظيم برنامجها والاستعداد للدخول في أول منافسة سياسية تعددية ديمقراطية.

وعلى الرغم من كون موضوع تأجيل الانتخابات البلدية والولائية كان مثار جدل كبير في أوساط النواب، إلا أنه تمت الموافقة على التأجيل من قبل المجلس الشعبي الوطني في ٥/ ١٩٨٩/١٢[١]. لقد حدد قانون ٨٩/١٣ كيفية الترشح، فأوجب بالدرجة الأولى أن تتضمن قائمة المجالس الشعبية البلدية والولائية عدداً من المترشحين يساوي عدد المقاعد المطلوب شغلها، وعدداً من المستخلفين لا يقل عن نصف عدد المقاعد المطلوب شغلها. هذه القائمة يتم إيداعها لدى الولاية على شكل تصريح يقدم بصفة جماعية من قبل أحد المترشحين المسجلين في القائمة، ويتضمن هذا التصريح الموقع من طرف كل مرشح صراحة، ما يلي:

- اللقب، الاسم الإضافي وتاريخ ومكان الميلاد والوظيفة والعنوان الخاص لكل مترشح أو مستخلف.
- عنوان القائمة.
- الدائرة الانتخابية التي تطبق عليها.

وتتضمن القائمة في ملحقها البرنامج المقرر إعداده خلال الحملة الانتخابية ويسلم وصل إيداع للمصرح[٢].

إن هذه القوائم الانتخابية وفقاً للمادة رقم ٦٦ يجب أن تكون مقبولة صراحة من طرف جمعية أو عدة جمعيات ذات الطابع السياسي.

وفي حالة ما إذا لم تكن قائمة الترشيح تحت رعاية جمعية ذات طابع سياسي، ينبغي أن تدعم بتوقيع ١٠ في المئة على الأقل من ناخبي الدائرة الانتخابية، على ألا يقل العدد عن

(١) سعيد بو شعير، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر: دار الهدى، ١٩٩٠)، ص ٣١٩.
(٢) انظر المادة ٦٥ من القانون ٨٩/١٣.

٥٠ ناخباً أو يزيد عن ٥٠٠ ناخب، وتشمل التوقيعات جميع المترشحين الذين تحتويهم القائمة، وبالتالي عملية التمثيل وحرية الترشح أصبحت متاحة لكل ناخب، فله الحق أن يترشح ضمن قائمة حزبية، أو كمترشح حر ضمن قائمة أحرار.

ويعد غير قابلين للترشح للانتخابات بالنسبة إلى المجالس الشعبية البلدية خلال ممارسة وظائفهم ولمدة سنة بعد التوقف عن العمل في دائرة الاختصاص، حيث يمارسون أو سبق لهم أن مارسوا فيها وظائفهم:

- الولاة.
- رؤساء الدوائر.
- الكتاب العامون للولايات.
- أعضاء المجالس التنفيذية للولايات.
- القضاة.
- أعضاء الجيش الوطني الشعبي.
- موظفو أسلاك الأمن.
- محاسبو أموال البلدية.

وما يلاحظ في ما يخص هذه النقطة، أن المشرع أغفل ذكر غير القابلين للانتخاب بالنسبة إلى المجالس الشعبية الولائية.

وقد حدد القانون في المادة ٨١ و٨٣ عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، وأين اتخذ المشرّع معيار الكثافة السكانية في تحديد عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، وعليه فإن عدد أعضاء المجالس المحلية يتغير تبعاً لتغير عدد سكان الدائرة الانتخابية.

فبالنسبة إلى البلديات:

- ٧ أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة.
- ٩ أعضاء في البلديات التي يراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠١ و٢٠٠٠٠ نسمة.
- ١١ عضواً في البلديات التي يراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠١ و٥٠٠٠٠ نسمة.
- ١٥ عضواً في البلديات التي يراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠٠١ و١٠٠٠٠٠ نسمة.
- ٢٣ عضواً في البلديات التي يراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠٠١ و٢٠٠٠٠٠ نسمة.
- ٣٣ عضواً في البلديات التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠٠١ نسمة.

وما يمكن ملاحظته هو أن قانون الانتخابات ٨٩/١٣ كان قد قلص من عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية، عما كان معمولا به في قانون الانتخابات لسنة ١٩٨٠ في ظل

الأحادية الحزبية، إذ إن عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي كان يراوح بين ١١ عضواً في البلديات التي تضم أقل من ٥٠٠ نسمة؛ و٢٩ عضواً في البلديات التي يراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠١ و٤٠٠٠٠ نسمة؛ و٣٩ عضواً في البلديات التي يراوح عدد سكانها بين ٤٠٠٠١ و١٠٠٠٠٠ نسمة ؛ و٥١ عضواً في البلديات التي يراوح عدد سكانها ما بين ١٠٠٠٠١ و٢٠٠٠٠٠ نسمة . وفي ما يخص البلديات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٠٠٠٠٠ نسمة يزاد عدد أعضاء المجالس البلدية نائبين مقابل كل مجموعة إضافية تتألف من ٥٠٠٠٠ نسمة[٣].

أما بالنسبة إلى المجالس الشعبية الولائية، فإنه وفقاً للمادة ٨٣ من القانون ٨٩/١٣ يراوح عدد الأعضاء بين ٣٥ و٥٥.

- ٣٥ عضواً في الولايات التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠٠٠ نسمة.
- ٣٩ عضواً في الولايات التي يراوح عدد سكانها بين ٢٥٠٠٠٠ و٦٥٠٠٠٠ نسمة.
- ٤٣ عضواً في الولايات التي يراوح عدد سكانها بين ١٦٥٠٠٠ و٩٥٠٠٠٠ نسمة.
- ٤٧ عضواً في الولايات التي يراوح عدد سكانها بين ٩٥٠٠٠١ و١١٥٠٠٠٠ نسمة.
- ٥١ عضواً في الولايات التي يراوح عدد سكانها بين ١٥٥٠٠٠١ و١٢٥٠٠٠٠ نسمة.
- ٥٥ عضواً في الولايات التي يفوق عدد سكانها ١٢٥٠٠٠٠نسمة.

إلا أنه يجب أن تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو على الأقل.

وتنتخب المجالس الشعبية البلدية والولائية لمدة ٥ سنوات وذلك بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد[٤].

وعليه فإن الحزب الحائز الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها يفوز بجميع المقاعد، وإذا حاز الأغلبية البسيطة يحصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وإن بقي له كسر يضاف إليه مقعد آخر، وما تبقى من المقاعد يوزع بين الأحزاب التي حازت أكثر من ١٠ في المئة من الأصوات المعبر عنها، وبالتالي تقصى تماماً من عملية توزيع المقاعد.

وفكرة إقصاء الأحزاب التي لا تتحصل على نسبة ١٠ في المئة معمول بها في العديد من دول العالم وتسمى هذه النسبة بـ **نصاب الإبعاد**، وهو العتبة التي يقتضي أن تتجاوزها اللائحة من أجل أن تستحق التمثيل في المجالس المنتخبة، وهذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى، فنصاب الإبعاد في ألمانيا ونيوزيلندا حدد بـ: ١,٥ في المئة وكذلك روسيا، وفي هولندا حدد بـ ٠,٦٧ في المئة[٥].

---

(٣) صالح فؤاد، **مبادئ القانون الإداري الجزائري** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣)، ص ١٨٨.

(٤) انظر المادة ٦١ من القانون ٨٩/١٣.

(٥) عبدو سعد، علي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، **النظم الانتخابية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥)، ص ٢٣٤.

وبصفة عامة فإن طريقة الاقتراع التي تم اتباعها في قانون ٨٩/١٣ هي طريقة من صنع حزب في السلطة هدفه الأساسي مواصلة السيطرة والاحتفاظ بمكانته واستغلال فرصة حداثة عهد ونشأة الأحزاب الأخرى في ظل الاعتقاد الذي كان سائداً حول عدم تأجيل الانتخابات البلدية والولائية، على الرغم من مطالب الأحزاب الجديدة، وبالتالي سيضمن هذا الحزب لا محالة الفوز في الانتخابات المقبلة، ولكن تأجيل الانتخابات كان قد دفع بالإصلاحات إلى الأمام، ما يمكن القول إن حزب جبهة التحرير الوطني ساهم من دون أن يدرك أو يتنبأ لفكرة التأجيل في منح الفرصة التي ستكون متساوية نسبياً بين مختلف الأحزاب الأخرى للتنافس وكسب ثقة أغلبية الشعب.

وللإشارة فقط إلى عملية التصويت، حافظ قانون الانتخابات ٨٩/١٣ على فكرة التصويت بالوكالة، مثلما كان منصوصاً عليه في القانون السابق لسنة ١٩٨٠ وحدد في المادة رقم ٥٤ عدد الوكالات، كحد أقصى، بخمس وكالات تستعمل في الدائرة الانتخابية.

وكنتيجة لما سبق ذكره وما تم تحليله من خلال مختلف مواد قانون ٨٩/١٣ على الرغم من حداثته، إلا أنه تعرض إلى التعديل بموجب القانون ٩٠/٠٦ المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠، وعليه لم يكتب لهذا القانون أن يطبق تماماً وبخاصة في ما يتعلق بالأحكام الخاصة والمتعلقة بالمجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية ونظام التمثيل، بسبب الانتقادات التي تعرض لها من قبل التشكيلات السياسية وأجهزة الإعلام المستقلة[٦].

٢ ـ انعكاسات القانون ٩٠/٠٦ المعدل والمتمم للقانون ٨٩/١٣

لقد صدر القانون ٩٠/٠٦ المعدل والمتمم للقانون ٨٩/١٣ المتعلق بالانتخابات قبل ثلاثة أشهر فقط من إجراء أولى الانتخابات المحلية، وبالتالي فقد مست معظم التعديلات ما يتعلق بالانتخابات المحلية وبخاصة منها نظام التمثيل وتوزيع المقاعد.

لقد تضمن القانون ٩٠/٠٦، ١١ مادة منها ٣ مواد جديدة وباقي المواد كلها معدلة ومتممة، نذكر منها المادة رقم ٥٤ المتعلقة بالتصويت عن طريق الوكالة،أي تم إنقاص عدد الوكالات وخفض عددها من خمس وكالات وفقاً لقانون ٨٩/١٣ إلى ثلاث وكالات.

كما تدارك المشرع في المادة رقم ٨٣ مكرر، إغفال ذكر غير القابلين للانتخاب في المجالس الشعبية الولائية خلال ممارستهم وظائفهم مدة سنة بعد التوقف عن العمل في دائرة الاختصاص، وهم نفسهم المذكورون في المادة رقم ٨٢ بتغيير محاسبي أموال البلدية ومسؤولي المصالح البلدية، بمحاسبي أموال الولاية ومسؤولي المصالح الولائية.

والملاحظ أيضاً أن المشرع أضاف شرطاً آخر عند إيداع القائمة التي تتوافر فيها الشروط القانونية لدى الولاية الخاصة بالترشيح، وهو ضرورة ذكر المؤهلات العلمية لكل

---

(٦) عيسى تولموت، «النظام الانتخابي للمجالس الشعبية المحلية في الجزائر،» (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٠١-٢٠٠٢)، ص ٢٠.

مرشح أصلي ومستخلف في القائمة(٧). نأتي الآن إلى أهم نقطة جاء بها التعديل وهي طريقة الاقتراع ونظام التمثيل المختلط الذي يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي(٨).

ــ حيث إنه تتحصل القائمة التي فازت بالأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها على عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية للأصوات المحصل عليها المجيرة إلى العدد الصحيح الأعلى، خلافاً لما كان معتمداً من أن القائمة التي تحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تحوز جميع المقاعد وبذلك ــ كما ذكرت سابقاً ــ فإن هذه العملية تضع حداً لاحتمال احتكار كل المقاعد المطلوب شغلها من قبل حزب واحد.

ــ وفي حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تفوز القائمة التي تحوز على أعلى نسبة بما يلي:

● ٥٠ في المئة من عدد المقاعد المجير إلى العدد الصحيح الأعلى في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة فردياً.

● ٥٠ في المئة زائد واحد من المقاعد في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها زوجياً، وهنا نتساءل لماذا تطرق المشرع إلى فكرة عدد المقاعد الزوجية؟

لأنه وفقاً للأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية سواء البلدية أم الولائية فإن عدد المقاعد كلها فردية(٩).

وعلى العموم وفي كلتا الحالتين المذكورتين سابقاً، فإن القائمة التي تحوز الأغلبية غير المطلقة تفوز بالأغلبية المطلقة للمقاعد في المئة زائد ١، على الرغم من أنه قد يحدث أن تفرز النتائج قائمتين متقاربتين من حيث عدد الأصوات كأن تكون القائمة ــ أ ــ حصلت على ٣٠ في المئة،والقائمة ــ ب ــ حصلت على ٢٩ في المئة، وباقي القوائم حصلت على أقل من ٢٠ في المئة من الأصوات المعبر عنها، ففي هذه الحالة ووفقاً للتعديل الذي في ٩٠/٠٦، فإن القائمة ــ أ ــ تحصل على الأغلبية المطلقة، في حين تكتفي القائمة ــ ب ــ باقتسام المقاعد المتبقية مع القوائم الأخرى،وفي رأينا أن هذه العملية لا تخدم الديمقراطية أكثر مما تخدم حزباً واحداً وبالتالي نكون أمام واقع: الأقلية تحكم والأغلبية تعارض.

وبعدما تتم عملية توزيع المقاعد على القائمة التي نالت الأغلبية النسبية، توزع المقاعد المتبقية بشرط أن تكون هذه القوائم قد حصلت على الأقل على نسبة ٧ في المئة من الأصوات المعبر عنها، مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى حتى تنتهي المقاعد الواجب شغلها.

في هذه الحالة نلاحظ أن المشرع اعتمد على فكرة إقصاء الأحزاب التي لم تحصل على

(٧) انظر المادة ٦٥ من القانون ٩٠/٠٦.

(٨) لمين شريط، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (الجزائر: [د. ن.]، ١٩٩٥)، ص ٣٨٦.

(٩) انظر المادتان ٨١ و٨٣ من القانون ٨٩/١٣.

نسبة ٧ في المئة من الأصوات المعبر عنها منذ البداية، وهذا ما اعتمده في القانون ٨٩/١٣ ولكن بنسبة أعلى وهي ١٠ في المئة.

ــ وفي حالة بقاء مقاعد للتوزيع، توزع هذه المقاعد على كل القوائم بالتناسب بما فيها القائمة الفائزة التي أحرزت أعلى نسبة،وهنا منح المشرع الفرصة مرة أخرى للقائمة الفائزة بالأغلبية النسبية من السيطرة أكثر على عدد المقاعد المطلوب شغلها.

ــ وفي حالة عدم حصول أية قائمة متبقية على نسبة ٧ في المئة، تحصل القائمة الفائزة على جميع المقاعد، وفي حال لم تحرز أي قائمة على نسبة ٧ في المئة توزع المقاعد بحسب النسب مهما كانت مع إعطاء الأفضلية للقائمة الحائزة على أعلى نسبة.

ولقد تدارك القانون ٩٠/٠٦ حالة احتمال تساوي الأصوات التي لم يتنبه لها المشرع في قانون ٨٩/١٣، فقرر أنه في حالة تعادل الأصوات بين القوائم التي حازت على أعلى نسبة، فإن القائمة التي يكون معدل السن لمرشحيها الأصليين أقل ارتفاعاً، هي التي تفوز بالأغلبية، وفي حالة تعادل الأصوات بين القوائم التي لها الحق في اقتسام المقاعد المتبقية، فإن الأولوية للحصول على المقاعد تعطى للقائمة التي يكون معدل السن لمرشحيها الأصليين أقل ارتفاعاً. إن هذا الخيار في توزيع المقاعد عند تساوي الأصوات والاعتماد على معدل سن المترشحين الأصليين الأقل ارتفاعاً، يخالف تماماً مبدأ الديمقراطية والمساواة في الفوز بالمقاعد، لأن ما سيسفر عنه هو تمكين الأقلية من حكم الأغلبية، وإهدار أصوات الناخبين، وتقييد حرية تصويتهم، والمثال التالي لخير دليل على ذلك:

الجدول رقم (١)

توزيع المقاعد عند تساوي الأصوات (الأرقام في المئة)

عدد المقاعد المطلوب شغلها «٧»	نسبة الأصوات
القائمة ــ أ ــ	٢٠
القائمة ــ ب ــ	٢٠
القائمة ــ ج ــ	١٩
القائمة ــ د ــ	١٨
القائمة ــ هـ ــ	١٧
القائمة ــ و ــ	٠٦

في هذا المثال لدينا حالة تساوي الأصوات بين القائمة ــ أ ــ والقائمة ــ ب ــ وبالتالي يتم اللجوء إلى فكرة معدل السن للمترشحين الأصليين، وفرضاً أن القائمة ــ أ ــ هي التي تحمل أقل معدل سن، فإنها تفوز بأغلبية المقاعد أي ٤ مقاعد، وتوزع باقي المقاعد بحسب النسبة المئوية، وبالتالي تحصل القائمة ــ أ ــ على أغلبية المقاعد رغم كون القائمة ــ ب ــ تحصلت على النسبة نفسها، وفي الوقت نفسه تتمكن القائمة ــ أ ــ باعتبارها الأقلية بنسبة

٢٠ في المئة من حكم الأغلبية ٨٠ في المئة.

كانت هذه أهم النقاط المتعلقة بالقانون ٨٩/١٣ والتعديلات التي طرأت عليه وفقاً للقانون ٩٠/٠٦ وأهم الملاحظات والآراء حول نصوصها بصفة نظرية.

نمر الآن إلى الجانب التطبيقي، وهذا عبر أول انتخابات محلية تعددية تم إجراؤها في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٠، وما ميز هذه الانتخابات هو مشاركة ١١ تشكيلة سياسية من مجموع ٢٥ تشكيلة معتمدة آنذاك، ومن بين هذه التشكيلات، ٣ تشكيلات فقط تمكنت من المشاركة في ٤٨ ولاية وهي كل من[١٠]:

ــ حزب جبهة التحرير الوطني، الذي شارك في ٤٨ ولاية و١٥٢٠ بلدية.

ــ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي شارك في ٤٨ ولاية و١٢٦٥ بلدية.

ــ حزب التجديد، الذي شارك في ٤٨ ولاية و١٥٥ بلدية.

المشاركة الشعبية كانت نوعاً ما قوية، فقد وصلت نسبة التصويت إلى ٦٥,١٥ في المئة من مجموع المسجلين، وقد أسفرت النتائج على ما يلي:

ــ الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصلت على نسبة ٥٤,٢٥ في المئة من الأصوات وقد فازت بـ ٨٥٥ بلدية و٣٢ ولاية.

ــ جبهة التحرير الوطني حصلت على نسبة ٢٨,١٣ في المئة من الأصوات وقد فازت بـ ٤٨٧ بلدية و١٤ مجلساً ولائياً.

ــ الأحرار حصل على نسبة ١١,٦٦ في المئة وقد فاز بـ ٦٧ بلدية.

أما باقي الأحزاب فكانت النتائج كما يلي:

ــ الحزب الوطني للتضامن والتنمية، نسبة ١,٦٤ في المئة من عدد الأصوات الإجمالي للناخبين.

ــ الحزب الاجتماعي الديمقراطي، نسبة ١,٠٥ في المئة من عدد الأصوات الإجمالي للناخبين.

ــ حزب التجديد الجزائري، نسبة ٠,٢ في المئة من عدد الأصوات الإجمالي للناخبين.

ــ حزب الطليعة نسبة ٠,٣ في المئة من العدد الإجمالي للناخبين.

والملاحظ هنا هو مقاطعة حزب القوى الاشتراكية للانتخابات المحلية[١١].

---

(١٠) أحمد سويقات، «تطور الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة في النظام الجزائري،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠٠١-٢٠٠٢)، ص ١١٣.

(١١) عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف** (الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠١)، ص ٢٦ــ ٢٧.

إن الفوز الساحق الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة حالياً يمكن تفسيره بوجود عدد كبير من المواطنين قرروا الاحتجاج على النظام القديم وسحب ثقتهم منه، وفي الوقت نفسه تشجيع الآتي الجديد وإعطاؤهُ فرصة للتغيير(١٢).

وكنتيجة لما سبق، يمكن القول إن التعديلات التي جاء بها قانون ٩٠/٠٦ الذي كان يرمي إلى تكريس التعددية في الممارسة السياسية، أثبتت نتائجه عكس ذلك، وتميزت الأوضاع بعد ذلك بنوع من عدم الاستقرار السياسي، وبخاصة قبل تنظيم الانتخابات التشريعية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أي فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرة أخرى بأغلبية المقاعد في الدور الأول.

وبعد هذه النتائج، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتسمت بغياب المجالس المنتخبة وذلك بعد حل المجلس الشعبي الوطني واستقالة رئيس الجمهورية في ١١ كانون الثاني/يناير وإعلان إلغاء الدور الثاني وتنصيب المجلس الأعلى للدولة.

وفي هذه الفترة صدر مرسوم رئاسي ٩٢/٤٩ يتضمن إعلان حالة الطوارئ الذي مدد لأجل غير محدد بموجب المرسوم التشريعي ٩٣/٠٢.

وأهم ما ورد في هذا المرسوم أنه عندما يعطل العمل الشرعي للسلطات العمومية أو يعرقل بتصرفات عائقة مثبتة أو معارضة تعلنها مجالس محلية أو هيئات تنفيذية بلدية، تتخذ الحكومة عند الاقتضاء، التدابير التي من شأنها تعليق نشاطها أو حلها، وفي هذه الحالة تقوم السلطة الوصائية بتعيين مندوبيات تنفيذية على مستوى الجماعات الإقليمية المعنية إلى أن تجدد هذه الأخيرة عن طريق الانتخابات، وعلى أثر ذلك شرعت الحكومة في حل المجالس الشعبية المحلية بصفة تدريجية على مدى أربع سنوات تقريباً.

ولقد تميزت فترة المندوبيات الممتدة من سنة ١٩٩٢ إلى غاية سنة ١٩٩٧ بغياب كلي للتمثيل الشعبي وأصبحت كل صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية تؤدى من طرف الأجهزة المعينة فقط من دون مراقبة ممثلي الشعب إلى غاية التعديل الدستوري عام ١٩٩٦، وصدور القانون العضوي للانتخابات بموجب الأمر ٩٧/٧ وإجراء ثاني انتخابات محلية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ثانياً: النظام الانتخابي للمجالس المحلية في ظل دستور ١٩٩٦

بعدما دخلت الجزائر في مرحلة انتقالية، تم الوصول إلى اتفاق جرى طرحه في ندوة الوفاق الوطني. عرض مشروع التعديل الدستوري للاستفتاء في يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حيث نال ثقة أغلبية المصوتين.

---

(١٢) رياض الصيداوي، «الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر،» في: سليمان الرياشي [وآخرون]، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٥٣١.

ويمكن اعتبار هذا التعديل بمثابة دستور جديد نظراً إلى ما استحدثه من مؤسسات دستورية جديدة، كمجلس الأمة ومحكمة التنازع والعديد من الأحكام الأخرى التي لم يتطرق إليها دستور ١٩٨٩، وبخاصة منها ما يتعلق بالأحزاب السياسية حيث إن دستور ١٩٩٦ أقر صراحة إنشاء الأحزاب بدلاً من جمعيات سياسية كما هو الحال في دستور ١٩٨٩.

وتجسيداً لأحكام الدستور الجديد، صدر كل من الأمر ٩٧/٠٩ المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب، والأمر ٩٧/٠٧ المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات الذي تعرض بدوره إلى التعديل بموجب القانون العضوي ٠١/٠٤ قصد سد النقائص والثغر التي تميزت بها القوانين السابقة والآثار التي ترتبت على تطبيقها.

١ ـ الأمر ٩٧/٠٧ وأثره في تشكيل المجالس الشعبية المحلية

صدر هذا الأمر في تاريخ إجراء ثاني انتخابات محلية تعددية، بعد فشل الانتخابات الأولى في سنة ١٩٩٠ وحل المجالس الشعبية البلدية منها والولائية.

ما ميز هذا الأمر هو صدوره على شكل قانون عضوي، هذه الصيغة الجديدة التي تم إنشاؤها بموجب دستور ١٩٩٦، حيث إن هذا النوع من القوانين يعد أسمى من القوانين العادية، ويرجع هذا السمو إلى طبيعة المواضيع المخصصة له والإجراءات الخاصة بالمصادقة عليه[١٣].

إن المصادقة على القانون العضوي يتم بالأغلبية المطلقة لنواب المجلس الشعبي الوطني وبأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الأمة، زيادة على ضرورة خضوعه لمراقبة المجلس الدستوري قبل صدوره. وقد تم إسناد نظام الانتخابات إلى القانون العضوي قصد تجنيبه التعديلات المتكررة، وخلق نوع من الاستقرار القانوني والحد من تسيب العمل التشريعي، إضافة إلى الحد من صلاحيات البرلمان وتقييد عمل المشرع من خلال إقامة حواجز يصعب تجاوزها.

ولقد صدر القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ في عهد المجلس الوطني الانتقالي بموجب الأحكام الانتقالية الواردة في نص المادة رقم ١٧٩ من دستور ١٩٩٦، أي قبل تشكيل الهيئات الدستورية المخولة ذلك أصلاً، ويمكن اعتبار سن هذا القانون إبان هذا العهد مساهمة فعالة في إرساء مؤسسات الدولة وإرجاعها إلى الشرعية لممارسة الوظائف المنوطة بها[١٤].

وأهم ما جاء به القانون العضوي، هو اعتماده على نمط جديد في ما يخص نظام التمثيل، وطريقة توزيع المقاعد في الأحكام المتعلقة بالمجالس الشعبية البلدية والمجالس

(١٣) عبد المجيد جبار، «الرقابة الدستورية للقوانين العضوية ورأيا المجلس الدستوري المتعلقان بقانوني الأحزاب السياسية والانتخابات،» **الإدارة**، السنة ١٠، العدد ٢ (٢٠٠٠)، ص ٥١.

(١٤) محفوظ لعشب، **التجربة الدستورية في الجزائر** (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، ٢٠٠٠)، ص ١٩.

الشعبية الولائية. وقبل التعرض إلى هذه النقطة بنوع من التفصيل، لا بد من إلقاء الضوء على بعض التعديلات التي مست مختلف النصوص الواردة في قانون ١٣/٨٩ وكذلك القانون ٩٠/٠٦ المعدل والمتمم له.

وفي ما يخص عملية التصويت بالوكالة، فكما سبق الذكر، إنه لا يمكن للوكيل أن يستعمل أكثر من خمس وكالات، وتم تقليص العدد إلى ثلاث وكالات والآن بموجب المادة ٦٨ من الأمر ٩٧/٠٧ المتضمن القانون العضوي للانتخابات، فإنه أصبح لا يمكن للوكيل أن يحوز إلا وكالة واحدة، وفق إجراءات خاصة، فتحفظ الوكالة مدموغة بالختم الندي وتوضع ضمن الوثائق الملحقة في محضر الفرز.

وعن قوائم الترشح، فلقد أشارت المادة ٨٢ من الأمر ٩٧/٠٧ إلى أنه في حال لم تكن قائمة الترشح تحت رعاية حزب أو عدة أحزاب سياسية، ينبغي أن تدعم بتوقيع ٥ في المئة على الأقل من ناخبي الدائرة الانتخابية، على ألا يقل العدد عن ١٥٠ ناخباً وألا يزيد عن ١٠٠٠ ناخب بعد ما كانت هذه النسبة تقدر بـ ١٠ في المئة وألا يقل العدد عن ٥٠ ناخباً أو يزيد عن ٥٠٠ ناخب.

وفي الرجوع إلى نظام التمثيل المتبع وفقاً لهذا الأمر، فقد تم اعتماد طريقة التمثيل النسبي، لأول مرة، في انتخابات محلية تعددية.

ولقد عالج القانون العضوي ٩٧/٠٧ المتعلق بالانتخابات، كيفية توزيع المقاعد بعد انتهاء عملية التصويت وعملية فرز الأصوات، فلقد نصت المادة رقم ٧٦ على أن توزع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى، ولا تؤخذ في الحسبان عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تحصل على نسبة ٧ في المئة على الأقل من الأصوات المعبر عنها، وعليه فإن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، قد أخذ بنظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة، وهو النظام الذي يقضي بتوزيع المناصب الانتخابية بين مختلف قوائم المترشحين بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، ودرجة النسبة المئوية التي يمثلها هذا العدد من مجموع الأصوات المعبر عنها، وهذا خلافاً لنظام الانتخاب بالأغلبية الذي يسمح للقائمة التي تحصل على أغلبية الأصوات بالفوز بجميع المقاعد المتنافس عليها، وبذلك تحرُم الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية [(١٥)] ونظام تعدد التمثيل النسبي المعتمد في انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية، يتماشى ونظام تعدد الأحزاب، ويكون سبباً في تفكك المجالس المحلية بسبب النزاعات والخلافات التي قد تنشأ داخلها نتيجة تعدد الأحزاب وكثرة ممثليهم واختلافهم في الآراء. ولقد أقصى قانون الانتخابات القائمة التي لم تحصل على نسبة ٧ في المئة من الفوز

---

(١٥) إسماعيل لعبادي، «أثر التعددية الحزبية على البلدية،» (رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

بأي مقعد في المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية، وبالتالي فإن هذه النسبة المئوية الدنيا هي التي تفسح المجال للقوائم الانتخابية للظفر بأحد المقاعد على الأقل.

وقد نصت المادة رقم ٧٧ على المعامل الانتخابي الذي يؤخذ في الحسبان وهو الناتج من قسمة عدد الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد المطلوب شغلها، حيث تحصل كل قائمة على عدد المقاعد بقدر عدد المرات التي حصلت فيها على المعامل الانتخابي، وبعد توزيع المقاعد على القوائم التي حصلت على المعامل الانتخابي، ترتب الأصوات الباقية التي حصلت عليها القوائم الفائزة بمقاعد، والأصوات التي حصلت عليها القوائم غير الفائزة بمقاعد بحسب أكبر عدد الأصوات التي حصلت عليها كل منها، وتوزع باقي المقاعد بهذا الشكل. وعندما تتساوى الأصوات التي حصلت عليها قائمتان أو أكثر يمنح المقعد الأخير للمترشح الأصغر سناً، وهنا نتساءل عن المعيار المتبع لحل هذا الإشكال ولماذا تم اختيار المترشح الأصغر سناً وليس المترشح الأكبر سناً، كما تم ذلك عند اختيار وتعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي في حالة تساوي الأصوات وهذا وفقاً لتعليمة وزارة الداخلية.

وقد نصت الفقرة ٢ من نص المادة رقم ٧٧ على إمكانية إنقاص عدد الأصوات المعبر عنها التي تؤخذ في الحسبان ضمن كل دائرة انتخابية عند الاقتضاء، والأصوات التي حصلت عليها القوائم التي لم تحصل على نسبة ٧ في المئة على الأقل من الأصوات المعبر عنها، وسنوضح كل العمليات السابقة بهذا المثال الموافق لكل الاحتمالات.

لنفترض أنه لدينا ما يلي:

عدد الأصوات: ٥٠٠٠ صوت

عدد المقاعد المطلوب شغلها: ٧ مقاعد

عدد القوائم: ٥ قوائم.

أ	١٥٥٠ صوت
ب	١٥٥٠ صوت
ج	١٤١٥ صوت
د	٢٥٠ صوت
هـ	٢٣٥ صوت

أول عملية يتم القيام بها بعد فرز الأصوات هو حساب نسبة ٧ في المئة من الأصوات المعبر عنها حتى يتم التحقق من وجود أو عدم وجود قوائم انتخابية حصلت أم لم تحصل على هذه النسبة.

ويتم حساب نسبة ٧ في المئة بضرب عدد الأصوات في ٧ وقسمتها على ١٠٠ = ٣٥٠ صوتاً

وبالتالي إذا وجدت قوائم لم تحصل على ٣٥٠ صوتاً يتم إقصاؤها منذ البداية.

وفي المثال الذي لدينا هناك قائمتان لم تحصلا على نسبة ٧ في المئة وهما القائمتان (د) و(هـ):

قائمة (د) ٢٥٠ + قائمة (هـ) ٢٣٥ = ٤٨٥ صوتاً

نقوم بطرح عدد الأصوات هذه من عدد الأصوات الكلية:

٥٠٠٠ صوت ــ ٤٨٥ صوتاً = ٤٥١٥ صوتاً.

وبالتالي أصبح لدينا عدد أصوات معبر عنها هي ٤٥١٥ صوتاً.

الخطوة التالية هي حساب المعامل الانتخابي وهو عبارة عن قسمة عدد الأصوات المعبر عنها الأخيرة على عدد المقاعد المطلوب شغلها. ٤٥١٥÷ ٧ = ٦٤٥

بعدما تم الحصول على المعامل الانتخابي، نقوم بقسمة عدد أصوات كل قائمة على المعامل الانتخابي.

القوائم المعنية هي القوائم (أ)، (ب)،(ج) فقط، لأن القائمتان (د) و(هـ) تم إقصاؤهما من البداية لأنهما لم تحصلا على نسبة ٧ في المئة.

(أ): ١٥٥٠ ÷ ٦٤٥ = ٢ والباقي ٢٦٠ صوتاً

(ب): ١٥٥٠ ÷ ٦٤٥ = ٢ والباقي ٢٦٠ صوتاً

(ج): ١٤١٥ ÷ ٦٤٥ = ٢ والباقي ١٢٥ صوتاً

وبالتالي تحصل كل قائمة على مقعدين، ويبقى مقعد واحد شاغر، في هذه الحالة نطبق قاعدة الباقي الأقوى.

ونلاحظ أن القائمة (ج) غير معنية بالمقعد المتبقي كون باقي الأصوات لديها هو أقل من باقي أصوات القائمتين (أ) و(ب) المتساويين فنكون أمام حالة تساوي، نطبق من أجلها قاعدة المترشح الأصغر سناً.

وبالتالي فإن المترشح الثالث في القائمة لكل من القائمتين (أ) و(ب) يتنافسان من أجل الحصول على هذا المقعد ويفوز به الأصغر سناً منهما.

ولكن ماذا لو كان المترشحان الاثنان لهما تاريخ الميلاد نفسه؟

إن هذا الإشكال لم يتعرض له المشرّع الجزائري، وهي حالة يمكن حدوثها في أي مجلس محلي منتخب، هذه الحالة تبقى من دون حل في ظل عدم وجود نص ووجود فراغ قانوني، والمسألة غير متوقفة فقط على هذا الطرح، ولكن المثال السابق يعالج مسألة توزيع سبعة مقاعد وقد تم توزيع ٦ مقاعد بالتساوي والمقعد الأخير هو محل منافسة بين القائمة (أ) والقائمة (ب)، فحالة وجود مترشحين اثنين لهما تاريخ الميلاد نفسه هي مسألة في غاية الصعوبة، وما سينجر عنها من نتائج، تجعل المقعد الأخير هو الفيصل في تعيين رئيس

المجلس الشعبي البلدي، فمن سيؤول إليه المقعد الأخير ستكون له أغلبية المقاعد.

وقد تم تطبيق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٧ وأسفرت النتائج عما يلي:

أ ــ التجمع الوطني الديمقراطي حصل على أغلبية المقاعد بنسبة ٥٥,١٨ في المئة على مستوى البلديات، وبنسبة ٥٢,٤٤ في المئة على مستوى الولايات.

ب ــ حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة ٢١,٨٢ في المئة على مستوى البلديات، و١٩,٨٤ في المئة على مستوى الولايات.

ج ــ حركة مجتمع السلم بنسبة ٦,٦٨ في المئة على مستوى البلديات، و١٣,٨٣ في المئة على مستوى الولايات.

د ــ جبهة القوى الاشتراكية ٤,٩١ في المئة على مستوى البلديات، و٢,٩٢ في المئة على مستوى الولايات، وتأتي في المراتب الأخيرة حركة النهضة ويليها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وغيرها من الأحزاب التي حصلت على نسبٍ ضئيلة جداً.

وبالرغم مما شاب هذه الانتخابات من تجاوزات، حيث أجمعت الأحزاب على أن هذه الانتخابات مزورة، ونظمت عدة مسيرات شعبية، وتم تقديم ١١٦٠ طعناً على المستوى الوطني للمجلس الدستوري[١٦]، إلا أن ذلك لم يمنع من تنصيب هذه المجالس الشعبية المنتخبة التي ستفاجأ بمخلفات فترة المندوبيات.

وقد ظهر الأثر السلبي لهذا النظام الانتخابي الجديد في هذا التطبيق الأول له، حيث تعذر في الكثير من البلديات والولايات على أية قائمة انتخابية الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين التي تمكنها من الحصول على أغلبية المقاعد، وكانت النتيجة هي بروز الكثير من المجالس الفسيفسائية التي ينعدم فيها التجانس، فوجدت صعوبة في اختيار الرئيس، وهذا كما أوضحناه في المثال السابق، وكذلك في تشكيل اللجان وفي التصويت على المداولات، الأمر الذي حتّم تدخل وزارة الداخلية في الكثير من المرات لفض النزاعات التي تحدث بين أعضاء المجالس[١٧].

وقد تم إعادة سيناريو نتائج الانتخابات المحلية التعددية الثالثة من نوعها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من حيث عدم تجانس التشكيلات في المجالس المحلية، فلقد شارك ٢٤ حزباً سياسياً في هذه الانتخابات المحلية مع مشاركة أكثر من ٥٠ في المئة من الناخبين وأسفرت النتائج على ما يلي:

(١٦) سويقات، «تطور الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة في النظام الجزائري،» ص ١٣٥.

(١٧) نصر الدين بن طيفور، «أي استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية في ظل مشروعي جوان ١٩٩٩ لقانوني البلدية والولاية؟،» **الإدارة**، السنة ١١، العدد ٢٢ (٢٠٠١)، ص ٢٠.

حزب جبهة التحرير الوطني، حصل على ٤٨٧٨ مقعداً في ٧٣٠ بلدية

حزب التجمع الوطني الديمقراطي حصل على ٢٨٢٧ مقعداً في ٢٧٢ بلدية.

حركة الإصلاح حصلت على ١٢٣٧ مقعداً في ٦٨ بلدية.

حركة مجتمع السلم حصلت على ٩٨٩ مقعداً في ٤٥ بلدية.

أما المجالس الولائية، فقد كانت الأغلبية الساحقة من الولايات لصالح حزب جبهة التحرير الوطني، أي حصل على ٧٩٨ مقعداً في ٤٤ ولاية، وتليه حركة الإصلاح بـ ٣٧٤ مقعداً ثم التجمع الديمقراطي بـ ١٤٨ مقعداً.

وأهم ما ميز هذه الانتخابات هو صعوبة إجرائها في العديد من البلديات التي تنتمي إلى منطقة القبائل بسبب أوضاع العنف التي كانت سائدة، فكانت المشاركة محتشمة جداً وصلت إلى حد ١ في المئة، وبالرغم من هذه النسبة الضئيلة جداً إلا أنه تم اعتماد القوائم الفائزة وتنصيب هذه المجالس.

إلا أنه وفي ٢٠٠٥/٠٧/١٨ صدر الأمر ٠٥/٠٣ المتمم للقانون ٩٠/٠٨ المتعلق بالبلدية وكذلك الأمر ٠٥/٠٤ المتمم والمتعلق بالولاية، والمتعلقان بكيفية حل المجالس الشعبية البلدية والولائية، حيث تم إضافة شرط آخر في المادة رقم ٣٤ من قانون البلدية، حيث يقضي بحل وتجديد المجلس الشعبي البلدي بكامله عندما يكون الإبقاء على المجلس من شأنه أن يشكل مصدراً للاختلال في التسيير وفي الإدارة المحلية، أو يمس مصالح المواطن وسكينته، وكذلك التعديل نفسه طرأ على المادة رقم ٤٤ من قانون الولاية.

وعلى أثر هذا الأمر صدر المرسوم الرئاسي ٠٥/٢٥٤ في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥ المتضمن حل ٧٠ مجلساً شعبياً بلدياً في كل من الولايات: بجاية، تيزي وزو، بومرداس، البويرة، وكذلك المجلسان الولائيان بولايتي تيزي وزو وبجاية.

وتم تحديد موعد إجراء الانتخابات المحلية الجزئية في ٢٠٠٥/١١/٢٤ في ٧ ولايات. وعليه فقد تعرضت الجزائر في مسارها الانتخابي، وللمرة الثانية إلى تجربة حل المجالس المحلية، ولكن بناءً على أسباب تختلف عن الحالة الأولى التي تمت فيها هذه العملية.

وكتقييم لما عرفته النتائج السابقة من خلال اعتماد نظام التمثيل النسبي، يمكن القول إن هذا النظام التمثيلي كأي نظام آخر أو فكرة اجتماعية أخرى نجده يحظى بتأييد فئات، ومعارضة فئات أخرى.

إن النظام النسبي يمنح الأقلية حق التمثل في المجالس المحلية، ويقيد من قوة الأطراف الكبرى ويمنعها من حيازة كل المقاعد، وبذلك يحد من هيمنتها على القرار.

كما يقلل هذا النظام من الأصوات الضائعة وبخاصة إذا تجاوزت **نصاب الإبعاد**

والذي حدد وفق قانون الانتخابات الحالي بـ ٧ في المئة وبالتالي ستلقى هذه الأصوات حظها من التمثيل[١٨].

إلا أنه رغم هذه الإيجابيات فإن النظام النسبي لا يخلو من السلبيات، فالنقد الأساسي الموجه إلى طريقة التمثيل النسبي يتمثل في كونها تؤدي إلى نتائج انتخابية مشتتة، ولا تسمح عادة بحصول حزب واحد على الأغلبية بمفرده، ما قد يصعب من أداء المهام الانتخابية والاستقرار السياسي، والنموذج الإيطالي ومشاكله خير دليل على ذلك، كما إنه يميع مسؤولية المنتخبين كأفراد أمام منتخبيهم في مسؤولية حزبهم، لأن التصويت يتم على قائمة حزبية وليس على فرد بعينه[١٩].

وعلى الرغم من أن نظام التمثيل النسبي يساعد على إظهار كل الآراء، فهو يسمو بوظيفة المعارضة غير المطلقة وكذلك بالصفة التنافسية في المجتمعات السياسية، ما يؤدي إلى الضغط والمشاكسة في عملية اتخاذ القرار، الأمر الذي يؤدي إلى شله وتجميده والدخول في صراعات والوصول إلى انسدادات عملية يروح ضحيتها المواطن والمصلحة العامة، وهذا ما نلمسه في أغلبية البلديات التي لا تحوز على الأغلبية.

٢ ـ تعديلات القانون العضوي ٠٤/٠١ ودورها في تعزيز الديمقراطية

لقد صدرت تعديلات القانون العضوي ٠٤/٠١ في ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ وذلك قبل شهرين فقط من تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية، وجاء هذا التعديل من أجل ضبط النظام الانتخابي بصرامة أكبر ولتمتين أسس الديمقراطية، فشمل التعديل ٢٤ مادة من الأمر ٩٧/٠٧ حيث أصبح يحق لأفراد الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني والحماية المدنية ومستخدمي الجمارك الوطنية ومصالح السجون والحرس البلدي، التصويت مباشرة، كما لهم الحق في طلب تسجيلهم في القائمة الانتخابية.

كما يحق للممثلين المعتمدين قانوناً للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وللمترشحين الأحرار، الاطلاع على القائمة الانتخابية البلدية والحصول على نسخة منها.

كما منح أي طرف الحق في رفع طعن أمام الجهة القضائية الإدارية في حالة رفض الاعتراضات المقدمة أمام اللجنة الإدارية في ما يخص التسجيل أو الشطب من القوائم الانتخابية.

---

(١٨) سعد، مقلد، وإسماعيل، **النظم الانتخابية**، ص ٢٧٢.

(١٩) «البنى الراهنة والتحول الديمقراطي،» في: إسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مقدمة عامة برهان غليون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، القسم الثاني، ص ١٥٣.

كما إنه تم النص على ضرورة إيداع نسخ القوائم الانتخابية كتابة ضبط الجهة القضائية الإدارية المختصة بمقر الولاية، مع ضرورة تسليم ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة وكذا المترشحين الأحرار قائمة أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيين، وإذا كانت هذه القائمة محل اعتراض ولم يتم تعديلها، يبلّغ قرار الرفض إلى الأطراف المعنية خلال يومين كاملين ابتداء من تاريخ إيداع الاعتراض، ويكون هذا القرار قابلاً للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة خلال يومين كاملين ابتداء من تاريخ تبليغ القرار، وتفصل الجهة القضائية الإدارية المختصة في الطعن خلال خمسة أيام كاملة ابتداءً من تاريخ رفع الطعن.

ويبلغ القرار فور صدوره إلى الأطراف المعنية وإلى الوالي قصد تنفيذه، ويكون القرار غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

كما أقر التعديل ضرورة اللجوء إلى التوافق أو القرعة عند الاقتضاء لتعيين الممثلين الخمسة المؤهلين للحضور في مكتب التصويت في الحالات التي يودع فيها أكثر من خمس قوائم مترشحين قوائم الأشخاص المعنيين.

أما في ما يخص محضر فرز الأصوات، فإنه يجب تسليم نسخة من محضر فرز الأصوات مصادق على مطابقتها الأصل من قبل رئيس مكتب التصويت إلى الممثل المؤهل قانوناً لكل مترشح أو قائمة مترشحين، مقابل توقيع بالتسلم فور تحرير محضر الفرز وقبل مغادرة مكتب التصويت، وهذا ما ينطبق كذلك على محضر الإحصاء البلدي للأصوات الذي تسلم نسخة منه إلى الممثل المؤهل قانوناً لكل مترشح أو قائمة مترشحين مقابل توقيع بالتسلم فور تحرير محضر الإحصاء[٢٠].

ولتعزيز عملية مراقبة سير الانتخابات، يمكن تقديم قائمة إضافية بالشروط نفسها وبالآجال نفسها للتعويض في حالة غياب المراقبين في مكتب أو مركز التصويت[٢١].

وعن عملية التصويت بالوكالة، فقد تم إضافة فئة خامسة تمكّن الناخب المنتمي إليها من ممارسة حق التصويت بالوكالة بطلب منه، وهم أفراد الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني والحماية المدنية ومستخدمو الجمارك الوطنية ومصالح السجون والحرس البلدي الملازمون أماكن عملهم يوم الاقتراع، ويتم إعداد هذه الوكالات أمام قائد الوحدة.

وعن القوائم المترشحة للانتخابات المحلية البلدية والولائية، فإن قرار رفض الترشيح أو قائمة المترشحين يجب أن يكون معللاً تعليلاً كافياً وقانونياً، ويبلغ هذا القرار تحت طائلة البطلان خلال ١٠ أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح، ويكون قرار الرفض قابلاً للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة خلال يومين كاملين ابتداءً من تاريخ تبليغ قرار الرفض، وعلى هذه الأخيرة أن تفصل في الطعن خلال ٥ أيام من تاريخ

(٢٠) انظر المادة ٥٨ من الأمر ٩٧/٠٧ المعدلة بموجب القانون العضوي ٠٤/٠١.

(٢١) انظر المادة ٦١ من الأمر٩٧/٠٧ المعدلة بموجب القانون العضوي ٠٤/٠١.

الطعن، ولا يكون هذا القرار قابلاً لأي شكل من أشكال الطعن ويبلغ تلقائياً وفور صدوره إلى الأطراف المعنية وإلى الوالي قصد تنفيذه.

وعن اللجنة الانتخابية الولائية، فبعدما كانت تتألف من ٣ قضاة يعينهم وزير العدل(٢٢)، أصبحت تتألف من رئيس يعينه وزير العدل برتبة مستشار، ونائب رئيس ومساعدين اثنين يعينهم الوالي من بين ناخبي الولاية، ما عدا المترشحين والمنتمين إلى أحزابهم وأوليائهم وأصهارهم إلى غاية الدرجة الثانية. وتجتمع اللجنة الولائية بمقر الولاية، كما تعتبر أعمالها وقراراتها إدارية قابلة للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة.

كما منح التعديل ٠٤/٠١ لكل ناخب الحق في المنازعة في مشروعية عمليات التصويت أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة في أجل يومين كاملين ابتداءً من تاريخ إعلان اللجنة الولائية النتائج.

وتفصل الجهة القضائية الإدارية المختصة في الطعن في أجل أقصاه خمسة أيام كاملة ابتداءً من تاريخ رفع الدعوى.

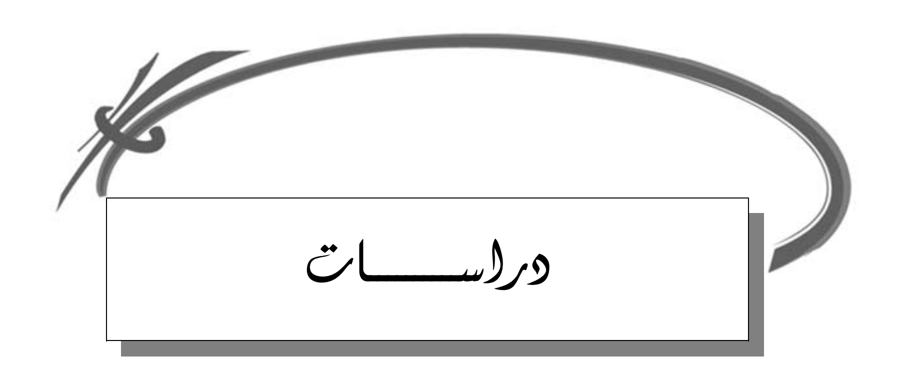
يكون القرار نهائياً وقابلاً للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة خلال ١٠ أيام كاملة من تاريخ التبليغ.

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول إن التجربة الجزائرية في مجال الانتخابات المحلية لا تزال فتية وفي بداية مرحلة تكوين منظومة قانونية تتسم بالشفافية وإجراءات مضبوطة وضمان حياد الإدارة، فالتطور الحاصل منذ إصدار أول قانون انتخابات في سنة ١٩٨٩ والذي تزامن مع انتقال الدولة الجزائرية من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، وكذا التعديل الذي طرأ على هذا القانون من خلال قانون ٩٠/٠٦ في ظل دستور ١٩٨٩، والتغيير الذي طرأ كذلك على هذا القانون في ظل دستور ١٩٩٦ بداية بالأمر ٩٧/٠٧ ثم التعديل الذي صدر بموجب القانون العضوي ٠٤/٠١، يؤكد فعلاً أن التحول الحاصل على مستوى هذه النصوص المختلفة ناتج من تأثر كبير بتطور النظام السياسي الجزائري.

كنتيجة لما تم توضيحه خلال هذا المسار الانتخابي للمجالس الانتخابية، فإن النظام الانتخابي ما زال بحاجة إلى تعديل يضمن حقيقة في المستقبل بروز مجالس محلية منتخبة تتميز بالاستقرار وبخاصة أن جزائر اليوم في حاجة إلى تجسيد الطموحات والمشاريع في مجال التنمية المحلية ■

(٢٢) انظر المادة ٧٢ من القانون ٨٩/١٣.



دراســــــات

الرؤيـة الأخلاقيـة الغربيـة لقضايـا النظـام العربـي الصـراع العربـي ـ الإسرائيلـي أنموذجاً

خضر عباس عطوان

قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية،

جامعة النهرين ـ بغداد.

يثير موضوع الترابط بين القيم الأخلاقية والمتغيرات الدولية مجموعة من الملاحظات، نتوخى الإشارة إليها قبل الانتقال إلى موضوعة تطبيقية يتاح لنا فيها إبراز أهم التناقضات الأخلاقية في طروحات الدول التي ارتضت أن تتحمل التزام (أخلاقي كدول راعية) التعاطي مع القضايا الخلافية التي تهم المنطقة العربية.

ـ للظواهر التي تعالجها السياسة خواص نوعية غريبة ومتباينة. وهذا بالذات ما يجعل صيغة النظرية السياسية تساعدنا على استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها، أمرٌ جد مستبعد.

ـ ومأساة التنظير في السياسة هي التعارضات المتعددة: التنافر بين المثل المجردة من أخلاق وقيم، وبين الحقائق المادية للحياة السياسية، مهما كان قالبها أو تكيفها. لهذا نرى السياسي يتصارع في بعض أحيان بين العقل وبين الدوافع والقوى الجامحة التي يحاول إخضاعها لمقولاته ومقاساته. ويبقى العنصران الأهم المتلازمان ألا وهما الثقة والشك، الذي على ضوئهما تبنى العلاقات أو تزدهر.

ـ هذا ما يدفعنا إلى الحديث ليس عن استباق معرفة للحوادث بل عن تخمين أو توقع، وحديث ليس عن مثل أو قيم بقدر ما نتحدث عن معطيات وقواعد واقعية للتعاطي مع الحدث في السياسة، وليس هناك مجال للحب او الكره المطلقين بل هناك حاجة للاعتراف بجميع المتغيرات ذات العلاقة، والبحث عن التوافقات، والأجدى الحديث والبحث عن خيارات.

ـ وإذا كان الأمر على الشاكلة أعلاه في السياسات الداخلية، فإن الأمر أكثر تعقيداً في السياسة الدولية، فأخلاقية الدولة ومثلها مختلفة بدرجة مهمة عن أخلاقية الفرد، وصفة المصالح المتقاطعة أو المتلاقية، الاستقرار السياسي من عدمه، تعدد الأطراف المؤثرة

أو المتأثرة، ودرجة ومستوى قوة كل طرف داخل في عملية التأثير والتأثر، كلها تزيد تعقيد الواقع السياسي الدولي وهي غير موجودة عند مستوى الفرد.

ــ تثار المسألة الأخلاقية في أحيان إزاء مسائل معقدة في السياسة الدولية، ومنها مثلاً قضية المجاعات، الإبادة البشرية على أسس فئوية، التهجير العرقي أو الديني، وذلك عندما تظهر ازدواجية في المعايير من قبل الدول الملتزمة بالتعامل مع تلك المسائل، والمؤثرة والقادرة على التعامل معها. إذ في الغالب يتم اللجوء إلى الوسائل ومن ثم يتم تبرير الغايات أو بالعكس، وتكاد أن تكون المسألة الأخلاقية غائبة.

ــ والسؤال الذي يطرح والمتعلق بقيمة الأشياء الأخلاقية هو هل هناك أشياء قيمة بحد ذاتها أي لها اعتبار أخلاقي أكبر؟ وما هي هذه الأشياء؟ إن الفعل النابع من الضمير هو فعل مسؤول له قيمة خاصة به، بعيداً عن المصالح الضيقة. ويلاحظ أن أغلب الأفعال التي يقوم بها الأفراد وليس الدول هي محايدة لا تتوخى تحقيق إيذاء للغير. وهذا ما يفيدنا أن قيمة الأعمال هي بمهماتها أي بالغايات والتصميم المرتبطة بها. بمعنى آخر مدى انتقال الغاية نوعياً من صفة أخلاقية إلى أخرى مناقضة لها، مع وجود التصميم والعزم. أما على صعيد الدول فالأفعال كلها ينبغي أن تكون واعية ومقصودة ولا مجال للتهاون أو الخطأ في التقدير، فالخطأ ينعكس على الأمة جميعاً، وبالتالي ما يعطى من مضمون أخلاقي في التفاعلات الدولية يكاد أن يكون محدوداً دون المستوى الذي يضر بالمصالح الوطنية.

أما الاختلاف عند مستوى الفرد، في القيم الأخلاقية الظاهرة تجاه ظاهرة أو موقف سياسي، فمرجعه التنافر والاختلاف في تفسير عناصر تلك الظاهرة أو ذالك الموقف. وكلاهما الإدراك الماضوي والتوقع المستقبلي خاضعان لتأثير التغييرات والتطورات المحيطة، بما يسهما فيه من بناء للمتراكم من التجربة وطرق التعاطي مع المواقف السياسية.

وننتقل إلى دراسة حالة تطبيقية ألا وهي التعاطي الغربي مع قضية الصراع العربي ــ الإسرائيلي. حدثان يستوجبان الحديث عن موضوع الترابط بين أخلاقية المنظومة الغربية والقضايا العربية،

ــ **أولهما**، ما طرحته وطرحته الإدارة الأمريكية من مشروعات تجاه المنطقة وكان آخرها مشروع للشرق الأوسط.

ــ **وثانيهما**، ما حصل في المنطقة والذي ابتدأ في فلسطين كأهم مشروع روجت له تلك المنظومة وعملت على تطبيقه في المنطقة، وانتهى خلال هذه المرحلة بالعراق كأول ميدان اختبار للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط.

ولكل من هذه الأحداث إفرازات أليمة على الساحة العربية، وتحديداً في ما يتعلق بدرجة إعاقة التنمية التي كان يمكن أن تحدث.

لقد طرحت الإدارة الأمريكية مشروعها للشرق الأوسط الكبير الذي يفيد بإحداث

تغييرات واسعة في دول المنطقة: سياسية (إصلاح نظم الحكم وتماشيها مع المعايير الدولية الجديدة)، واقتصادية (إدخال الخصخصة ونظام السوق)، وتعليمية (إصلاح نظم الحكم وتشذيبها من كل ما قد يثير العداء للعالم الغربي ومصالحه). وعلى صعيد حقوق الإنسان والحريات (تمكين المرأة وإعطاءها كافة الحقوق ومساواتها بالرجل في الفرص والاستحقاقات). ورصدت في سبيل ذلك الإمكانات والبرامج، لكن ما طرحته الإدارة الأمريكية قد جوبه بأول ميدان اختبار ألا وهو العراق، بمعنى أن العراق كان أول ميدان لاختبار سياسات الإصلاح من الخارج وليس بناء على دعوات وأعمال داخلية، وواجهتها عقبات جمة جعلت أمر الاستمرار بتنفيذ مشروعها أمراً مشكوكاً فيه نظراً إلى الكلفة العالية التي باتت تتحملها الولايات المتحدة. ويكاد هذا الحدث أن يكون أول صعوبة تواجه المشروع القيمي ــ الحضاري ــ الأخلاقي الغربي في المنطقة. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن مستلزمات تنفيذ المشروع الأمريكي يتطلب وجود قوى سياسية من البلد نفسه مؤمنة بالمشروع أو على الأقل متوافقة معه، إلا أن ما حصل أن الولايات المتحدة لم تجد في العراق قاعدة واسعة ومتنفذة للقوى المؤيدة والتابعة لها، إنما كان جل ما هو موجود يقع في التالي:

ــ جماعات تدين بالولاءات الإقليمية وباعتقادات طائفية ومذهبية ضيقة. ومن بين اعتباراتها أن الولايات المتحدة ليست دولة صديقة في أفضل الأحوال،

ــ جماعات تجعل من الجهاد ضد الأمريكيين فرض عين ما داموا في المنطقة.

ــ جماعات قبلية قليلة التعليم ومسيطر عليها فوقياً من قبل مرجعيات طائفية وقبلية، ولا تقيم وزناً لاعتبارات إقامة المجتمع المدني وفقاً للفهم الغربي ــ الأمريكي، يقابلها أخرى ترفض تداول للسلطة.

هذا ما وجدته الإدارة الأمريكية، فكان من ضمن معالجاتها إضفاء صفة اللاإنسانية على جميع التكوينات ذات الاعتقادات الدينية وتقوية التيارات العلمانية الموجودة، عبر إجراء/تسهيل إجراء تصفيات باسم تلك الجماعات وبموافقتها الضمنية أو الصريحة في أحيان ــ تحت اعتبار تصفية الخصوم والغرماء. لكن هذا الخيار لم يحقق لها النجاح، فرضيت (بالإضافة إلى الخيار السابق) بالتعامل وتحت شروط قاسية مع من ارتضى من ذوي الاعتقادات الدينية بالتعامل معها، وضرب من لا يرتضي ذلك. وحتى هذا الإجراء لم يحقق نجاحاً يذكر في التضييق على نجاح المشروع الأمريكي. هذا ما يدفعنا إلى تساؤلات أبعد من كلا الحالتين، هل المنطقة بشكل عام تتقبل المشروع الغربي ــ الأمريكي، بمعنى هل الاعتقادات التي تحملها ثقافة شعوب المنطقة، وأغلبها طائفية وقبلية، مهيأة للتعامل مع المبادئ الغربية: من تداول للسلطة، وقبول لحق الحرية، وحق المساواة، ومبدأ النسبية؟

هذه كلها من المسائل التي قد تعيق تطبيق المشروع الأمريكي في المنطقة، لذلك وجدت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس في جلسة استماع للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أن على

الولايات المتحدة عدم العبور فوق الحقائق الموجودة في المنطقة، وعليها في الوقت نفسه تشجيع القوى التي تؤمن بالتحول الديمقراطي ومبادئه[١].

الواضح إننا أمام مسألة معقدة، لذلك هناك حاجة إلى تناول وبشكل منفصل موضوع الاعتقادات الدينية وعلاقاتها بالفكرة الديمقراطية، وكل ذلك في إطار المنطقة العربية. لكن في هذه الدراسة سيكون جل تركيزنا على موضوعة ذات علاقة بالرؤية الغربية الأخلاقية لقضايا العرب المصيرية، والتي تؤطر المشاريع الغربية تجاه المنطقة، وتحديداً نحو قضية الصراع العربي ــ الإسرائيلي.

لقد قاد الضعف العربي إلى بروز تدخل للقوى الكبرى وقوى إقليمية عدة، في علاقات وقضايا العرب المصيرية. ووصل التدخل الدولي في النظام العربي في أحيان إلى درجة التحكم وتقرير شكل تلك العلاقات والقضايا. ومن بين النماذج الشاخصة أمامنا أنموذج الدور الذي تمارسه القوى الكبرى الغربية في تحديد مسارات الصراع العربي ــ الإسرائيلي، فكيف يجري تلمس هذا الدور وهل له منطلقات أخلاقية محددة؟

إن العلاقة العربية ــ الإسرائيلية ذات أبعاد متشعبة وكثيرة، فالصهيونية لم تسع إلى إقامة دولة فقط، بل سعت وبكل جهد لإلغاء شعب آخر (العرب). ولم تعتمد في ذلك على القوة العسكرية والاحتلال فحسب، بل انطلقت من مفاهيم وأيديولوجيات دينية عنصرية قيمية ــ حضارية ــ أخلاقية رأت بموجبها أنها صاحبة حق، وأنها دولة (الشعب المختار)[٢].

وتعرف قيادات هذا الكيان (إسرائيل) أنها موجودة وسط عالم عربي ــ مسلم. ويؤدي هذا الطوق التاريخي ــ الاستراتيجي الجغرافي، الديني والبشري دوراً مهماً في تحديد مستقبل الكيان ومصيره التاريخي. وهذا ما يجعل الإسرائيليون يحرصون على أمنهم كأهم قضية حياتية بالنسبة إليهم. أي انه لا يمكن ضمان وجود إسرائيل إلا على أساس تأمين هذا الطوق سواء عبر بناء سلام دائم وشامل مع الدول العربية المجاورة لها، أو اعتماد الخيار العسكري في تأكيد ضمان ذلك الوجود[٣]، وإن أدت التطورات الأخيرة في العراق إلى حدوث تحول في الفهم الاستراتيجي الإسرائيلي لمفهومي العدو والقدرات الدفاعية إذ قل شأن العدو المجاور للحدود نظراً لما أصاب الجبهة العربية على ضعفها من تفكك، ولبروز إيران كتحدي استراتيجي خطير قادر على ضرب إسرائيل[٤].

وإزاء الضعف العربي، وبشكل عام، التبعية للبيئة الدولية، لم يكن مستغرباً فشل العرب

(١) عرضت جلسة الاستماع إلى الوزيرة الأمريكية، على الفضائيات الساعة الرابعة بتوقيت غرينتش، يوم الأربعاء بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢) عمر حمدان الحضرمي، «المنافسة القيمية الحضارية: أنموذج العرب وإيران وتركيا وإسرائيل،» **دراسات دولية** (بغداد)، العدد ١٦ (٢٠٠٢)، ص ٦.

(٣) فيتالي ناؤومكين، «مستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي ــ الإسرائيلي (تعقيب)،» **الرسالة** (دمشق)، العدد ٧ (١٩٩٨)، ص ١٩.

(٤) «تقرير: تأثير الحرب الأمريكية في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،» **الحياة**، ٢٠٠٥/٤/٩، ص ٩.

في تقرير حسم عمليات المواجهة مع هذا الكيان منذ قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، لذلك بدأ التطور في الموقف الفلسطيني ــ العربي[٥] يميل إلى الابتعاد عن خيار الحرب بعد حرب حزيران/يونيو عام١٩٦٧. ووصل الموقف العربي إلى مرحلة خطيرة بتوقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، وبلغ التوجه الفلسطيني نحو استحالة الحسم العسكري للصراع ذروته في مبادرة المجلس الوطني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ في الجزائر، بقبول مبدأ قيام دولتين على أرض فلسطين كأساس لمفاوضات (من أجل سلام عادل)[٦]. وجاءت أحداث نهاية الحرب الباردة والحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ لتمهد بدء عمليات التسوية بين أطراف هذا الصراع.

لقد انطلق قطار التسوية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ودخلت الدول العربية عملية التسوية وهي تعاني من تفكك في نظامها الإقليمي جراء تتابع وتداعيات الحرب الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١. وكذلك غياب الدعم السوفياتي السابق، وتزايد الوزن والتأثير السلبي للبيئة الدولية، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة في إجمالي السياسات العربية. وبفعل إرادة الولايات المتحدة انتهت أطراف الصراع العربي ــ الإسرائيلي إلى إقرار (نسبي) بوجود حقوق متبادلة، ومنها حق الوجود والبقاء والأمن. وبعد جولات تفاوضية حول إقرار سلام في المنطقة والتعايش بين كياناتها المختلفة، (تعهدوا) بتنفيذ التزامات متبادلة إزاء تلك الحقوق.

وإذا ما وقفنا عند دور القوى الفاعلة في النظام الدولي في تفاعلات الصراع العربي ــ الإسرائيلي وعمليات التسوية المصاحبة له، سنجد التالي:

ــ وجود توجه قيمي ــ أخلاقي دولي كثيف نحو إدارة هذا الصراع.

ــ ضعف الدول العربية في إدارة مواردها الداخلية والدولية.

ــ قبول العرب بتدويل الصراع.

في ما يتعلق بالتوجه الدولي نحو إدارة الصراع، يلاحظ أن القوى الكبرى تتخوف من أي جهد عربي مشترك قد يؤدي تراكمه إلى نهوض مشروع عربي يمتلك الإمكانية والقدرة على أداء أدوار فاعلة ومستقلة نسبياً عن المنظومة الغربية، وهذا التخوف يرتبط بديمومة الصراع بين تلك القوى والعرب، ففي حالة ظهور العرب أو بعضهم كقوة كبرى، يترتب عليه الحيلولة دون تسهيل عملية استغلال الموارد العربية بواسطة القوى الكبرى، على الشكل القائم حالياً.

---

(٥) تمييزنا بين ما هو فلسطيني وما هو عربي لا يفيد بالتوكيد على ذلك التمييز، فالفلسطيني جزء من الكيان العربي، وجاء التمييز لأغراض التخصيص.

(٦) يلاحظ أن إسرائيل قد رفضت هذه المبادرة، في حين اعتبرتها الولايات المتحدة غير كافية من أجل «تحقيق السلام» المنشود. انظر: حيدر عبد الشافي، «مستقبل عملية السلام السلمية للصراع العربي الإسرائيلي،» **الرسالة**، العدد ٧ (١٩٩٨)، ص ٨.

وفي سبيل ضمان بقاء هذا الاستغلال، يذهب الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى أن الحال يتطلب ليس النفاذ إلى المنطقة فحسب، بل الهيمنة عليها، ومن خلالها يمكن التحكم بالقوى الدولية المعتمدة على تلك الموارد[٧]. ومن أبرز مسالك تلك الهيمنة اثنان هما:

ـ الوجود المباشر في أو بالقرب من المنطقة.

في سياق هذا التواجد، تسعى الولايات المتحدة في إطار مشروع نظام الدفاع الصاروخي إلى تنفيذ ذراع في النظام العربي. ومثل هذا الذراع يمكن أن يلبي مطالب الافتراض الآتي: إن حماية الأرض الأمريكية من هجمات دول معادية يتطلب توافر قواعد أرضية متقدمة لاكتشاف هكذا تهديد والتصدي له. بمعنى إن تفادي الهجوم على الأرض الأمريكية يتطلب أن تكون قواعد النظام الدفاعي بالقرب من مصادر التهديد المحتملة والممكنة. ووفقاً لهذا النظام ستكون هناك قاعدة متقدمة في صحراء النقب. وتأثيرات ذلك عربياً أن بناء هذه القاعدة سيؤمن تدفق التكنولوجيا المتقدمة إلى إسرائيل وسيؤمن للأخيرة استفادة مسبقة من هذا النظام، بحكم كونها قاعدة متقدمة لحماية الأرض الأمريكية، وبذلك سيسهم في زيادة حالة الاختلال الاستراتيجي بين القدرات العربية والقدرات الإسرائيلية،

ـ تنفيذ سياسات الهيمنة بواسطة القوى المحلية والإقليمية.

في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، دمر مقر منظمة التجارة العالمية ومبنى في وزارة الدفاع الأمريكية، وكان رد فعل الولايات المتحدة سريعاً، وأيدها حلفاؤها في ضرورة إنشاء تحالف دولي ضد (الإرهاب). إن مثل هذا التحالف سينذر باحتمالات عالية لإعادة صياغة الخارطة السياسية لبعض الأقاليم من حيث درجة الانضباط في تفاعلاتها وعدم إظهار سياسات معادية وصريحة للولايات المتحدة، وتعد المنطقة العربية من بين أهم هذه الأقاليم. وتشير معظم الدلائل اليوم إلى أن تلك الهجمات لم تكن بعيدة عن تداعيات الصراع العربي ــ الإسرائيلي، حيث تظهر فيه بوضوح الانحياز الأمريكي إلى الضد من المصالح العربية ــ الإسلامية. واستطاعت الولايات المتحدة احتساب هذا المتغير وحاولت التعاطي معه في سياساتها اللاحقة على الأحداث. هذا ما يربطنا بالمسلك الثاني لتصريف سياسات الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، أي النظر إلى القوى الإقليمية، وبخاصة إسرائيل بوصفها الضامن للمصالح الغربية ــ الأمريكية.

إن اشتداد حالة الصراع بين العرب والإسرائيليين لا تخدم مصالح الولايات المتحدة، فهي تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة. لذلك اتجهت نحو نزع فتيل العوامل التي قد ترفع من حدة الصراع وصولاً إلى دفع أطراف الصراع نحو خوض عملية تسوية بغية تحقيق

(٧) انظر: مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ٣٤ ــ ٩٤، وكمال خلف طويل، «أمريكا والعرب من منظور عربي ــ أمريكي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨١ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ١١٤.

ترتيبات إقليمية تلبي مصالحها وتوضح إعادة قراءة للمرجعيات التي وضعها مؤتمر مدريد لعمليات التسوية اللاحقة. إن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا صاحبتي السيادة الفعلية في وضع خطوطها العريضة.واليوم، تتفق أطراف الصراع على إعطاء الولايات المتحدة وزناً أكبر في عملية التسوية وتذييل أدوار القوى الأخرى وربما تغييبها، إذ يلاحظ أن روسيا والصين غائبتان عملياً عن ساحة الصراع/التسوية العربية ــ الإسرائيلية. ووضع أوروبا مثال على ذلك كما سنرى لاحقاً، إذ لا يزال يغلب على المواقف الأوروبية الازدواجية في التعامل مع قضايا/أطراف الصراع، (مع إعلان المواقف المؤيدة للحقوق العربية، والاستمرار في الوقت نفسه دعم كل ما من شأنه زيادة سطوة إسرائيل الإقليمية). ومثال ذلك موقف عموم الدول الأوروبية من فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات الفلسطينية، إذ هددت تلك الدول بوقف المساعدات إذا لم تعترف الحركة بإسرائيل وتلتزم بالاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية السابقة مع إسرائيل.

وهنا لا يسقط من الحساب أن أبرز القوى الدولية (الولايات المتحدة) تقدم دعماً لا محدود لإسرائيل، فأدوارها (الولايات المتحدة) لم تكن تتسم بالحيادية، رغم محاولتها عدم إظهار تغليب تعسفي أو دعم لأحد أطراف الصراع. وهذا بدوره يطرح تساؤلاً عن أسباب تجاهل مصالح الطرف العربي في صراعه مع إسرائيل.

لقد كانت إسرائيل وما تزال جزءاً من العالم الغربي، وتحمل إرثه القيمي ــ الأخلاقي أو هكذا تحاول أن تطرح نفسها على الأقل. وعلى الرغم من وجود أكثر من مصلحة دولية في توسيع وتوطيد القوى الكبرى للتعامل مع الدول العربية، فإن الضعف الذي تبديه هذه الدول جعل إمكانات اختراقها والهيمنة عليها عالية. هذا الأمر مهد للفكر الاستراتيجي الغربي لتجاوز العرب بوصفهم الطرف الأضعف في المعادلة السياسية للصراع، وفي الوقت نفسه ارتقت لديه مكانة إسرائيل بوصفها الضامن الأساس في تحقيق تلك المصالح مقابل دعمها وإطلاق يدها في المنطقة العربية، إذ يعتمد أمن (إسرائيل) في جانب أساس منه على دعم الغرب له في مواجهة أي سياسات عربية بالضد منه. ويعتبر الغرب (إسرائيل) تجليه في المنطقة، وبالتالي يجوز الخلاف مع بعض أوجه سياسات وممارسات هذا الكيان، لكن «لا يجوز تحويل النقد إلى إدانة، ولا يجوز للخلافات التي قد تنشأ أن تؤدي إلى التشكيك بشرعية قيامهم بها، ولا يجوز ممارسة أية ضغوط عليها كي تحدد ماهية حدودها، ولا يجوز إنزال أية عقوبات بها إلا إذا تمت برهنة (عدوانها وخرقها للشرعية الدولية)، بمعنى إحراج بعض حلفائها في الغرب مع بعض أصدقاء الغرب من العرب. عند ذلك تحدث تعبئة مكثفة لإقناعها بالكف عن مثل اعتداءاتها المحرجة»[(٨)].

---

(٨) كلوفيس مقصود، «الغرب والصراع العربي ــ الصهيوني،» ورقة قدمت إلى: **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢ ج (بيروت: المركز، ٢٠٠٠)، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ٩١.

أولاً: السياسات الأمريكية إزاء عملية التسوية

يتفق المحللون الأكاديميون والسياسيون على أن الولايات المتحدة تمارس أوسع الأدوار المؤثرة في المنطقة العربية وفي قضاياها المصيرية، ويزيد من ثقل هذا الدور وحساباته أن معظم الدول العربية مغيبة الإرادة عن تنفيذ سياسات هادفة إلى حماية مصالحها، أو التعبير عنها، والأكثر من ذلك عدم وجود إرادة دولية راغبة في منافسة الولايات المتحدة. والمثال على ذلك الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فلماذا هذا الحضور الأمريكي والرغبة في الاستحواذ على الأسبقية في قضايا المنطقة، بمعنى الرغبة بالتفرد في إدارة هذا الصراع؟

تاريخياً استطاعت الولايات المتحدة أن تؤسس لها مصالح حيوية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأشرت الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ على بدء مرحلة جديدة من علاقات الدول العربية البينية والدولية، مفادها عدم إمكانية استبعاد الولايات المتحدة أو تخطيها في هذه العلاقات، ولا سيما أن القيمة السياسية المترتبة على ذلك عالية، ويصعب تحمل أكلافها.

واليوم، ترتبط معظم الدول العربية وإسرائيل كذلك بمصالح سياسية واسعة مع الولايات المتحدة، سواء كانت الاقتصادية منها أو العسكرية أو حتى الثقافية. مثلاً بلغت قيمة التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وهذه الأطراف ما قيمته (٣٢,١٥ مليار دولار عام ١٩٩٧)[٩]، ناهيك بوجود استثمارات عربية فيها. كما ترسل معظم الدول العربية وإسرائيل الطلبة والباحثين للدراسة في الولايات المتحدة، وتقدم لها تسهيلات عسكرية وتواجد دائم في أغلب الأحيان.

وتسعى الولايات المتحدة إلى استمرار استثمارها لتلك الثروات والموارد والمزايا وحرمان القوى الأخرى منها. والمثال على ذلك هو موقف الولايات المتحدة من تدفق النفط أثناء أزمة (وحرب) دخول القوات العراقية إلى الكويت ١٩٩٠ـ١٩٩١، إذ جردت العرب من القدرة السياسية للتحكم بهذه المادة، كما ألزمت القوى الأخرى (اليابان وأوروبا) بالمشاركة في فعاليات إدارة الأزمة والحرب، فإذا ما أتيحت الفرصة للقوى الأخرى بامتلاك هذه الموارد والاستحواذ على هذه المزايا فإنها ستؤمن وجود إمكانات مضافة للارتقاء، ومنافسة الولايات المتحدة على الريادة والقيادة العالميتين.

ولقد أضفى وجود الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وحضورها في قضاياها المصيرية إلى إعطائها مركزاً دولياً، وسمعة وهيبة متميزين. ومن خلال هذا الموقع تتطلع الولايات المتحدة إلى ضبط سلوكيات القوة المستقبلية، أي أوروبا، والمنافس الجدي، أي اليابان. وكون المنطقة العربية ذات قيمة في اعتبارات القوتين الأخيرتين، وربما حتى في اعتبارات الصين في السنوات القادمة، نقول إن ذلك كان حافزاً لاستمرار الولايات المتحدة في احتكار النفوذ والهيمنة عليها، وتسيير معظم تفاعلاتها.

---

(٩) *Monthly Bulletin of Statistics*, vol. 6 (1998), p. 269.

وتجد الولايات المتحدة في إسرائيل أفضل حليف يمكن أن يضمن ضبط دائم للتفاعلات العربية والإقليمية[١٠]، طالما أن التقلبات الممكنة والمحتملة التي تتعرض لها الأنظمة العربية تجعل من الصعب عليها الركون إلى الدول العربية، أو أن ترتقي بالعلاقة معها إلى مستوى الحليف الاستراتيجي الدائم، فكان سقف دعمها لإسرائيل غير محدود، وغير مشروط.

أما إسرائيل، فإنها تدرك أنها لا تمثل قوة قادرة بشكل مستقل على مواجهة الدول العربية على المدى الزمني المتوسط والبعيد، فكيانها هش وفقاً لاعتبارات الجغرافيا والسكان، على الرغم من اتجاه القيادات الإسرائيلية نحو التكيف مع الظروف المحيطة وبما يتواءم وإمكاناتها. لهذا رأيناها قد انسحبت من قطاع غزة، وهناك تسريبات مستمرة لمعلومات تفيد باتجاه إسرائيلي نحو تنفيذ انسحاب محدود من الضفة الغربية، وبخاصة المستوطنات التي ارتفعت جداً كلفة حمايتها، بل وقد صرح زعيم حزب كاديما الإسرائيلي إيهود أولمرت يوم ٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ أنه سيعمل على تثبيت حدود إسرائيل إذا ما فاز بالانتخابات التشريعية، وهذا ما يفرض عليها السير المستمر باتجاهين:

أولهما، بناء مفردات القوة الذاتية والاستحواذ عليها، طالما أن فكرة تنفيذ اتفاقات سلام دائم مع العرب شبه مستحيلة، والتقلبات السياسية في المنطقة يمكن أن تجعلها مجرد حبراً على ورق. ناهيك عن كون اتفاقات كهذه غير مرغوبة إسرائيلياً في أغلب الأحيان، فتطبيع العلاقات مع الوطن العربي ليس بديلاً عن الإجراءات الأمنية، ولن يكون جزءاً من مكوناتها. يذهب إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، إلى القول «نحن لا نستطيع الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧... وسوف نصر على القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يحدث أبداً أن يجد اليهود أنفسهم منفيين ثانية من قلب تاريخنا ووطننا،... إذ يجب أن يكونوا المستفيدين من السلام وليس ضحاياه»[١١]. وهذه ترتيبات وقتية وعلاجات مرحلية ليس إلا.

وثانيهما، توفير متطلبات الأمن من الخارج، إذ تجد في اعتماد ثنائية الوكيل ــ الكفيل في توزيع الأدوار مع الولايات المتحدة ما يلبي تلك المتطلبات. لهذا فهي في وضع التلبية المستمرة لحماية مصالح الأخيرة في المنطقة العربية. بمعنى آخر إن إسرائيل تعوض عن حاجتها في البقاء والأمن عبر العمل على تنفيذ التزامات خارجية (الوكيل)، لصالح حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة[١٢].

---

(١٠) محمد ربيع، «سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية،» **مجلة السياسة الفلسطينية** (حيفا)، العددان ٣ ــ ٤ (٢٠٠٠).

(١١) نقلاً عن: عدنان كنفاني، «قضايا،» **الحياة**، ٢٠٠١/٧/١٢، ص ٨.

(١٢) انظر: دافيد رودمان، **ديناميات الوكيل ـ الكفيل: رسم خريطة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية**، ترجمة هالة أبو بكر سعودي، ترجمات استراتيجية؛ العدد ١٧ (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨).

وانتهت الولايات المتحدة وبمساعدة بعض الأنظمة العربية، إلى زيادة المتراكم من الإخفاقات العربية، والقيام بأوسع عمليات ترويض ممكنة، وأطولها زماناً لشعوب المنطقة، ولم تستطع الإرادة العربية، اتخاذ مواقف مستقلة عنها، أو أن تعبر عن رغبتها في كيفية ضمان مصالحها. وما تقدم، أعطى الولايات المتحدة مركزاً بارزاً في التفاعلات العربية ــ الإسرائيلية، وفي عملية التسوية الجارية على المسارات المختلفة لعلاقات الطرفين. ونتساءل، هل يمكن الاعتداد بالدور الأمريكي في عملية التسوية بوصفه خياراً نزيهاً محايداً وذي جدوى لأطراف الصراع العربي ــ الإسرائيلي كافة؟

الملاحظ، أنه طوال العقود السابقة قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتقديم الدعم المتواصل لـ (إسرائيل) في جميع مفاصل وحلقات صراعها مع العرب، وهي لم تخف ذلك بل أظهرته في سياساتها العملية. وقد يطرح رأي مفاده أن السياسة الأمريكية سعت إلى تحقيق السلام في المنطقة منذ تقديمها لمشروعها القاضي بضرورة عقد مفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، مروراً باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، التي أنهت صراعاً مسلحاً متواصلاً بين مصر وإسرائيل، وإنها عمدت إلى أن تكون الراعي لعملية التسوية. لكن إعادة القراءة التاريخية للدور الأمريكي تبين الحقائق التالية[١٣]:

ــ هدفت السياسات الأمريكية إلى إخماد الانتفاضة الفلسطينية للمحافظة على (استقرار) الوضع القائم في المنطقة ككل،

ــ إرضاء جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة عبر تقديم الدعم المتواصل لإسرائيل،

ــ تثبيت الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية.

وإذا ما راجعنا مرجعيات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، سنراها تشير إلى ضرورة تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي ــ الإسرائيلي. لكن المنهج الأمريكي في التعامل مع قضايا التسوية انتهى بتلك المرجعيات إلى أدنى المراتب من حيث تحقيق الأهداف، إذ حول الصراع إلى مجموعة صراعات جزئية: أزمة مصرية ــ إسرائيلية، مشاكل حدود لبنانية ــ إسرائيلية، نزاع حدودي سوري ــ إسرائيلي، علاقات أردنية ــ إسرائيلية غير مستقرة، وعنف وإرهاب في العلاقة الإسرائيلية ــ الفلسطينية. هذا الأمر أدى إلى عدم استقرار المنطقة برمتها، وأعطى لإسرائيل في الوقت نفسه مركزية عالية في التحكم بالتفاعلات الإقليمية والعربية، كما أعطاها القدرة على التسويق لبعض المصطلحات السياسية بغية اعتماد تداولها في المنطقة: الأرض مقابل السلام، الشرق أوسطية، بناء الثقة.. الخ.

---

(١٣) حسن حمدان العلكيم، «السلام بين العرب واسرائيل: دراسة استشرافية،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ٢٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٧٩ ــ ٨١.

وتاريخياً، شكل الصراع العربي ــ الإسرائيلي معضلة أخلاقية لعموم السياسات الغربية وللسياسات الأمريكية بخاصة، واختباراً دائماً لمدى صدقيتها في تنفيذ التزامات وإقرار حقوق متبادلة لأطرافه. وهذا ما يتضح عندما تظهر الدعم إلى إسرائيل على حساب العرب. واليوم لم تختف هذه السياسات، فــدينيس روس (Dennis Ross)، جورج تينيت (George Tenet)، أنتوني زيني (Anthony Zinni)، وجورج ميتشل (George Mitchell) أسماء شخصيات (أمريكية ــ رسمية) نفذت مهام أمريكية للوساطة بين العرب وضمنهم الفلسطينيين من جهة، وبين الإسرائيليين من جهة أخرى. وتظهر تجليات الأحداث أن تلك المهام لم تكن تتجاوز التكتيك بهدف امتصاص زخم النقمة والسخط العربيين نحو الإدارة الأمريكية ونحو إسرائيل، فهي لم تقدم شيئاً مضافاً أو جديداً عن طروحات الأخيرة وشروطها لاستمرار عملية التسوية: الأمن، وقف الانتفاضة الفلسطينية (حينذاك)، وقف أعمال العنف (الإرهاب الفلسطيني)، بناء الثقة ..الخ. نقول بهذا التحليل إن جميع تلك المهام لم تقدر على إعادة تأهيل مفاوضات التسوية، بل وأفرغت النتائج السابقة من مضمونها، وبخاصة اتفاقية اوسلو. وإذا نظرنا إلى خارطة الطريق(١٤) سنجد أنها قد حددت بوضوح هدف إنشاء دولة فلسطينية في نهاية عملية مؤلفة من ثلاث مراحل(١٥):

المرحلة الأولى، التزام الطرفين بإقامة أواصر الثقة، ويلتزم الطرف الفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود، وضبط الأمن في الأراضي الفلسطينية، وإجراء انتخابات حرة، بينما يلتزم الإسرائيليون بتجميد الاستيطان في الضفة وقطاع غزة وتفكيك المستوطنات التي شيدت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، وإيقاف تدمير المنازل الفلسطينية.

المرحلة الثانية، إنشاء دولة فلسطينية مع نهاية عام ٢٠٠٣ والاعتراف بها في الهيئات الدولية، وتعمل إسرائيل على زيادة المساحة المخصصة لهذه الدولة بما لا يتعارض مع أمن إسرائيل.

المرحلة الثالثة، عقد مؤتمر دولي لحل المواضيع الشائكة مع عام ٢٠٠٥: موضوع القدس، الحدود النهائية بين الدولتين، حق العودة والمستوطنات الإسرائيلية.

ولكن خارطة الطريق التي أريد بها إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وما انتهى إليه الموقف الأمريكي، على لسان الرئيس جورج بوش، من قبول لفكرة إنشاء دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل، نقول إنه لم يكن الأداء فيها بالمستوى المطلوب لمعالجة القضية الفلسطينية.

(١٤) الاسم الرسمي لها هو: رسم خارطة لطريق تؤدي الى إقامة دولتين دائمتين كحل للصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني. وقد أعلنت يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ووسطاءها أربعة: الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة.

(١٥) يمكن الرجوع إلى العديد من المصادر بشأن الدور الأمريكي، انظر على سبيل المثال: برادلي أ. تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص ٨٦ ــ ٩٣.

وهكذا فالقول بوجود صحوة في الموقف الأمريكي نحو تصحيح الوضع في علاقات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتطمين الجانب العربي حول مصالحه في هذا الصراع هو قول متفائل جداً، إذ تكاد مصالح الولايات المتحدة لدى الجانب العربي أن تكون مضمونة التحقق. ولا توجد أعمال قسرية تهدد بانتزاعها وإخراجها من المنطقة، كما أن جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة لا تجد ما يقابلها من الجانب العربي من حيث التأثير في السياسية الأمريكية، أو في الكونغرس الأمريكي، ناهيك عن ضعف التأثير في الرأي العام الأمريكي إزاء قضايا هذا الصراع.

ثانياً: المنظور الأوروبي للتسوية

قد يتساءل المرء هل يمكن الحديث عن دور أو حضور أوروبي فاعل في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

تقتضي الضرورة هنا التمييز أولاً بين الدور الأوروبي في التسوية وبين زيادة الوجود الأوروبي في المنطقة العربية، فالوجود الأوروبي حقيقة قائمة من خلال العلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية مع مختلف دول المنطقة. إذ بلغت التعاملات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية و(إسرائيل) نحو (١١٢,٩ مليار) دولار عام١٩٩٧[١٦].

الملاحظ، أن الموقف السياسي والأخلاقي الأوروبي لم يكن بمستوى يتوافق مع حجم مصالحه في المنطقة العربية. وحتى لم يحاول إظهار التزام واضح حول جدوى ممارسة دور فاعل في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وأسباب ذلك تكمن في طبيعة علاقته مع العرب والولايات المتحدة وإسرائيل.

تاريخياً،أسهمت أوروبا في إيجاد الكيان الإسرائيلي بغية معالجة مشاكلها الداخلية المترتبة عن وجود اليهود داخلها[١٧]. كما سعت من خلاله إلى وتطلعت نحو ضمان وجود ركيزة دائمة لها في المنطقة.

واليوم، لا نجد تحولاً واضحاً في المواقف الأوروبية التي دفعت إلى إيجاد الكيان اليهودي ودعمه، فقد صارت ترفده بمقومات البقاء والتطور عبر إقامة علاقات واسعة معه، ناهيك عن عدم إبداء مواقف معادية له. كما تسعى أوروبا الى استثمار العرض الإسرائيلي الدائم كون إسرائيل الأداة الوحيدة القادرة على التعامل الفاعل مع الدول العربية وتطويعها

(١٦) انظر: سمير صارم، **أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة** (دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠)، ص ١٨٨.

(١٧) R. Garaudy, *The Case of Israel: A Study of Political Zionism* (London: Shorouk International, 1983).

وحصر حالات عدم الاستقرار السائدة في المنطقة، وعدم السماح لها بالوصول إلى أوروبا. وقد لوحظ أن الموقف الأوروبي بعد حصول حركة حماس على الأغلبية في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ مارس ضغوطاً عبر إجراء مساومة: اعتراف الحركة بإسرائيل ونبذ الإرهاب (أعمال المقاومة ضد الوجود الإسرائيلي)، مقابل الاستمرار بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية.

وعندما بدأت عملية التسوية في مدريد عام ١٩٩١، لم تستطع أوروبا أن تنال أكثر من دور المراقب. وبقصد معالجة ذلك القصور، أخذ الأوروبيون لاحقاً بتحرك دبلوماسي نشط، فالعواصم الأوروبية أخذت تستقبل المسؤولين العرب والإسرائيليين الساعين إلى كسب الموقف الأوروبي لوجهات نظرهم، كما قام المسؤولون الرسميون الأوروبيون (الفرنسيون، الإيطاليون، الألمان... والترويكا الوزارية الأوروبية) بزيارات عديدة لأطراف الصراع. وحفز على تنشيط هذا الدور ظهور دعوات عربية لتفعيله إزاء القضايا العربية. وجاءت قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا في حزيران/يونيو عام ١٩٩٦ لتكون نقطة انطلاق لهذا الدور. ولقد ضم البيان الختامي لهذه القمة العناصر الأساسية التالية، كأساس للتحرك الأوروبي اللاحق:

١ ــ التأكيد على كون السلام بين العرب وإسرائيل يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي.

٢ ــ التنفيذ الفعلي لاتفاقات التسوية التي يتم التوصل إليها، والعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس المبادئ التي سبق وقبلها كل الأطراف في إطاري مدريد عام ١٩٩١، وأوسلو عام ١٩٩٣.

٣ ــ معالجة القضايا المعلقة والقضايا موضع الخلاف: القدس، اللاجئين الفلسطينيين، المستوطنات.

٤ ــ عدم تجاوز قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة ذات الأرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ الداعية إلى تسوية سلمية للصراع، واحترام مبدأي حق تقرير المصير للفلسطينيين، والأرض مقابل السلام.

٥ ــ دعم استئناف المفاوضات بين (إسرائيل) وكلاً من سوريا ولبنان[١٨].

وقد تم في اجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تعيين ميغيل أنخل موراتينوس (Miguel Angel Moratinos) بوصفه أول مبعوث أوروبي خاص لمتابعة عملية التسوية بين العرب والإسرائيليين.

---

(١٨) ناصيف حتي، «حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٥ ــ ٩.

وتظهر تجليات الأوضاع السياسية أن أوروبا لم تكن عاجزة بالمطلق عن التدخل في شؤون التسوية، فهي تملك الإمكانات لذلك، وفي هذا شيء من الإنصاف لحال الدور الأوروبي.

ومن جهتها، تفتقر الدول العربية إلى التوازن سواء في تعاملاتها البينية أو الدولية، فالسلوك العربي إزاء قضية الصراع مع إسرائيل شهد تحولاً في أنماطه من العداء الكامل إلى تسوية متفاوض عليها. وأزال معظم العرب الطابع الرمزي للقضية الفلسطينية في تفكيرهم وفي تعاملاتهم، وأسباب ذلك نجدها في اتجاه أغلب الدول العربية نحو التمسك بمصالح إقليمية محددة، بدلاً عن التمسك بسلوك عربي جماعي. وقد ضاعف من هذا الأثر توجه أغلب النظم العربية الحاكمة نحو الابتعاد عن الالتزامات النابعة من أيديولوجية قومية عربية وثقافية سياسية إسلامية. وبالتالي إزالة عبء الطابع الرمزي لهذه القضية عن كاهل هذه النظم.

ولقد أخذت عملية التسوية والأساليب المعتمدة فيها (الإطار الثنائي) عدة مزايا سياسية وأخلاقية من الدول العربية، إذ جعلت منها وحدات سياسية في إقليم جغرافي لا رابطة قيمية تجمعها، فضلاً عن تعميق فجوة اللاتكافؤ في الإمكانات بين طرفي الصراع العربي ــ الإسرائيلي.

والصورة المتقدمة تبين صعوبة الحديث عن علاقة أوروبية ــ عربية متوازنة، فالعرب لا يملكون الإمكانات المؤهلة (كوحدة سياسية واحدة) للتعامل مع أوروبا ومن ثم دفعها إلى اتخاذ مواقف إيجابية لصالحهم، في حين يظهر التنسيق واضحاً في علاقة دول الاتحاد الأوروبي مع القضايا العربية[١٩]. أما إسرائيل، فقد ارتبطت بمراكز القوى الفاعلة في السياسة الدولية؛ بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة. واليوم تتزايد الدعوات داخلها نحو تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وضمنها العلاقة مع الدول الأوروبية. وهذا ما يجعل الأخيرة تعطي تثمين عالٍ لمكانة إسرائيل الإقليمية في سياساتها الراهنة والمستقبلية.

وتدخّل أوروبا بعملية التسوية ما زال محدوداً، بيد أن ذلك لا ينفي امتلاكها لقدرة واضحة على قراءة الخارطة السياسية عند حدودها الجنوبية. بل إن مشروع الأورومتوسطية هو خطوة أوروبية متقدمة لأداء أدوار واعدة وتأمين مجالات النفوذ التابعة. وتبقى المسألة المثارة هي قدرة أوروبا أو رغبتها على ترجمة هذا الوجود عبر أدوار سياسية فاعلة في عملية التسوية. إذ لا تزال الدول الأوروبية متوقفة عند فرض مفاده أن تعزيز وجودها في المنطقة العربية كفيل بأن يهيئ الأرضية لممارسة سياسات خارجية ودفاعية فاعلة في مرحلة لاحقة، إذ يثير الصراع العربي ــ الإسرائيلي هاجساً أمنياً لدى أغلب الدول الأوروبية، ويشكل ضغطاً على سياساتها، ففشل عملية التسوية قد يحفز الاتجاهات الثورية في المنطقة العربية

(١٩) انظر: الشاذلي العياري، «الشراكة والاستراتيجيات الجديدة للتنمية،» **دراسات دولية** (تونس)، العدد ٧٥ (٢٠٠٠)، ص ٢٧ ــ ٢٨.

إلى دفع عجلة العنف نحو مختلف الحلقات المرتبطة بهذا الصراع، وضمنها أوروبا وهذا ما يلزمها بالتخطيط للتدخل الفاعل في قضايا هذا الصراع.

وهنا، علينا أن لا نتوقع الشيء الكثير من جراء الوجود الأوروبي في عملية التسوية، فهو لم يستطع أن يقوم مقام الدبلوماسية الأمريكية في هذه العملية، وهو غير راغب في هذا الإحلال في المستقبل القريب. وقد تبين ذلك إثر التوقيع على اتفاقية واي ريفر (Wye River) عام ٢٠٠٠، التي طلب خلالها الأوروبيون من الطرف الفلسطيني تقديم المزيد من التنازلات الجوهرية مقارنة بتلك المقدمة في أوسلو، وذلك استجابة لهواجس ورغبات إسرائيل الأمنية. وأسباب ذلك نجدها في التالي[٢٠]:

١ ــ عدم تبلور المبادرة الأوروبية إلا بعد أن يتم الإجماع عليها.وإزاء قضايا هذا الصراع تحديداً تتجاذب الاتحاد الأوروبي ثلاثة مواقف: **الأول**، تمثله فرنسا المتطلعة إلى مشاركة أوروبية فاعلة في عملية التسوية. و**الثاني** تمثله بريطانيا، وتبدي خلاله تحفظات على أي دور قد يقود إلى خلاف مع الولايات المتحدة. و**الأخير** تمثله كل من ألمانيا وبلجيكا اللتان تريان ضرورة تلافي تحميل (إسرائيل) أي مسؤولية في تردي عملية التسوية وتفضل المراهنة كلياً على الدور الأمريكي فيها.

٢ ــ وليس لدى الاتحاد الأوروبي كذلك منظور محدد لقواعد السياسة الواجب اعتمادها في المنطقة العربية. هل يتوقف تدخله عند مستوى إنقاذ عملية التسوية من الاختناقات التي تصيبها، أم أن عليه الولوج إلى ميادين بناءة أخرى.

٣ ــ استئثار الولايات المتحدة بموقع (العرّاب) لاتفاقات التسوية، وترحيب الاتحاد الأوروبي بهذا الدور.

ومهما كان حجم الدور الأوروبي في عملية التسوية، فإن الرد الإسرائيلي عليه جاء فاتراً، فهي ترى أن تطور هذا التوجه قد يدفع العرب إلى التصلب أمام الطروحات والسياسات الإسرائيلية المعتمدّة في إدارة الصراع/التسوية. يذهب آفي بريمور (Avi Primor) سفير إسرائيل لدى ألمانيا، إلى القول إن قضايا مفاوضات التسوية «شديدة التعقيد والترابط: الأمن، الحدود، اللاجئين، القدس... ويتطلب حلها التوصل إلى آليات لبناء الثقة. وهنا، تعدد الوسطاء وبخاصة أوروبا التي لا تملك سياسة خارجية واحدة، ولا نظرة متجانسة للصراع في المنطقة لن تنفع العملية التفاوضية... والأجدى أن تقوم أوروبا بدور توطيد الدعائم الاقتصادية للسلام في المنطقة»[٢١].

---

(٢٠) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٨٠.

(٢١) انظر: آفي بريمور، «عملية السلام في الشرق الأوسط والدور الأوروبي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

ويلاحظ أن العرب قد رحبوا بالتوجهات الأوروبية إزاء عملية التسوية بالرغم من أنهم لا يستحضرون دوراً أوروبياً في دفع عملية التسوية في العموم. وجاء ترحيبهم وارتياحهم لأجل الحصول على دعم مضاف. أما في اللحظات الحاسمة فهم لا يبدون ممانعة من التزام جانب اعتبارات السياسة الأمريكية (وهذه الاعتبارات تفضل التعامل الأمريكي المنفرد مع عملية التسوية، ومن ثم تجاوز أوروبا).

وتاريخياً، رأت الولايات المتحدة في محاولات أوروبا بلورة موقف لها في تسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي ما من شأنه إضعاف الموقف الغربي العام، ومن ثم هناك حدود لإظهاره. بمعنى أن لا يكون الموقف الأوروبي متعارضاً مع الموقف الأمريكي، بل عليه أن يساير الموقف الأخير، لذلك لم يبرز الموقف الأوروبي على نحو مستقل. أما اليوم، فإنها تعاملت مع التوجهات الأوروبية في إطار إتاحة أضيق حيز ممكن لها، فقد وضعتها في إطار المراقب فقط أثناء مؤتمر التسوية في مدريد. ونصيبها من أوسلو لم يكن بأحسن حال مما تقدم، كما حرمت أوروبا من المشاركة في العديد من مراحل مفاوضات التسوية. وتجليات هذا الموقف تظهر أن الولايات المتحدة لا ترغب بوجود منافسين لها وبخاصة في إدارة خيارات المنطقة العربية، ومستقبلها[٢٢]. وهذا ما يجعل أوروبا عاجزة عن تنفيذ دور البديل أو المنافس للولايات المتحدة في عملية التسوية، أو معالجة القضية الفلسطينية، حتى وإن كان دوراً لا يتعارض بالجملة مع التوجه العام للولايات المتحدة في دعم إسرائيل.

ونتساءل، لماذا تخصص الولايات المتحدة هذا الكم من الوقت والجهد لما يسمى بعملية السلام؟

يمكن تلمس الإجابة بالتالي:

ــ تكريس (شرعية) وجود إسرائيل ولا سيما إنها الوكيل الرئيس للسياسات الأمريكية في المنطقة.

ــ إحداث تحول في المناخ السياسي ــ النفسي العربي الرافض للسياسات الأمريكية ــ الإسرائيلية. بمعنى العمل على تهدئة التفاعلات الإقليمية (بواسطة طروحات التسوية السلمية للصراع)، ومن ثم تهيئة وقائع جديدة تحجم علاقات الصراع إلى أدنى مستوياته. وهذا ما صرنا نجده في الطروحات التي تقول إن الصراع هو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فهناك محاولات لتغييب الصراع عند المستوى العربي ــ الصهيوني، وتغييبه عند المستوى العربي ــ الإسرائيلي.

ــ إن ما يسمى بعملية السلام صممت لتشكل محور مكونات المواجهة ضد القوى الإسلامية المتشددة في المنطقة، اذ تهيء لإيجاد تسويات للصراع خارج دائرة العناصر

(٢٢) Philip H. Gordon, *No Way Out: The Essential U.S. Role in the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution, 2000), pp. 26 - 27, <http://www.brook.edu>.

الدينية والتاريخية المؤكدة على تعلية الحقوق العربية ــ الإسلامية، والتي تركز عليها القوى الإسلامية المتشددة لحسم الصراع مع الكيان الإسرائيلي، إذ ينظر صناع السياسات في الولايات المتحدة وفي إسرائيل إلى الإسلام والقوى الداعية إليه بأنه التحدي الأكبر لمصالحهم ومصالح حلفائهم في المنطقة. وأحد أسباب عدم ترويج مبكر لـ (الديمقراطية) في المنطقة إنما يعود بشكل رئيس إلى هذا القلق، فالاندفاع نحو الديمقراطية قد يؤدي (عربياً) إلى زعزعة استقرار حكومات ضعيفة أصلاً، وربما استبدالها بحكومات إسلامية متشددة، على اختلاف عقيدتها. وهذا ما بدأ تلمسه في فلسطين بفوز حماس، وفي مصر مع صعود الإخوان المسلمين، وفي العراق. لذلك مالت الولايات المتحدة، وحتى بداية الألفية الجديدة في العموم، إلى القبول بوجود أنظمة سياسية تسلطية(٢٣). ولكن في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، اتجهت الأخيرة نحو اعتماد مشروع للإصلاح في المنطقة، يتضمن إصلاح نظم الحكم وإصلاح نظام التعليم والعمل على تحرير المرأة، كخطوة مهمة للإصلاح في المنطقة.

ثالثاً: الإدارة العربية للصراع مع (إسرائيل)

يلاحظ أن الأطراف العربية دخلت عملية التسوية في لحظة ضعف وغياب التنسيق في علاقاتها مع بعضها البعض، في حين يرمي الراعي للعملية لا إلى تحقيق تسويات ثنائية جغرافية ــ دبلوماسية فحسب، بل إلى إنشاء نظام إقليمي جديد، فهذا النظام شرط التحول نحو (السلام)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهو من المبادئ الأساسية الحاكمة للتسوية، لا يعني أمريكيا ــ إسرائيلياً مقايضة الأرض بتحقيق السلام بمعنى عدم وجود حرب بين الأطراف المعنية، بل يعني تحقيق السلام المجتمعي ــ الإقليمي من خلال التعامل العربي مع الأخر الإسرائيلي، وبناء نظام إقليمي مفتوح، وليس قومياً.

ولجأت الولايات المتحدة الى إحداث ربط مزدوج وانتقائي في الوقت ذاته على مستويين(٢٤):

ــ مسارات عملية التسوية الثنائية والمتعددة الأطراف. لقد نجحت الولايات المتحدة في عدم تبني العرب لموقف موحد أو إنشاء ربط واضح بين التقدم في المسارات الثنائية من جهة، والانخراط في المفاوضات المتعددة الأطراف من جهة أخرى. ويعود أسباب ذلك النجاح إلى عامل غياب الثقة بين العرب أنفسهم، وتجاوب أكثرهم مع الطروحات الأمريكية

(٢٣) فؤاد مغربي، «الصراع العربي- الصهيوني في النظام العالمي،» ورقة قدمت إلى: **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ١١٣٧ ــ ١١٣٨.

(٢٤) ناصيف حتي، «الإدارة العربية للإمكانات الدولية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ١١٨٤-١١٨٥.

بدرجات مختلفة الحماس والمشاركة. وتعاطوا مع الفهم الأمريكي لإقامة نظام إقليمي جديد، على أمل تفعيل الوعود الأمريكية في المفاوضات الثنائية كسبيل للحصول على تنازلات إسرائيلية. وكان أحد أهم مظاهر هذا التعاطي هو التسابق على المشاركة في مؤتمرات القمة الاقتصادية (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، التي عقدت منها ثلاثة في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وفي عمان عام ١٩٩٥ وفي الدوحة عام ١٩٩٦، قبل أن تتوقف عملية التسوية رسمياً. وكان المراد من هذه المؤتمرات أن تكون آلية لإنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي لا قومي[٢٥].

ــ على مستوى العلاقات بين الدول العربية. في الماضي كانت السياسة الأمريكية تقوم على محاولة الفصل بين الإطار الخليجي والإطار المغربي من جهة، وبين إطار الصراع العربي ــ الإسرائيلي من جهة أخرى، ومنع وصول تداعيات هذا الصراع إلى الإطارين الأوليين. في عملية التسوية حصل العكس، إذ ضغطت الإدارة الأمريكية من أجل دفع هذه الأطراف إلى الانضمام لمشروع النظام (الشرق أوسطي)، بواسطة استخدام التبريرات الأمنية في دول الخليج العربية، واستثمار الحاجات والمطالب الاقتصادية في المغرب العربي، فحصل مثلاً تعليق خليجي للمقاطعة الاقتصادية غير المباشرة لإسرائيل، وكذلك الحال مع بعض دول المغرب العربي، فشكل ذلك ضغطاً مباشراً على الأطراف العربية المعنية في عملية التسوية. وتبلورت قناعة ساهمت في ازدياد الخلل في الموقف العربي، قوامها أن الطريق الأقصر والأوثق لصياغة علاقات ممتازة أو لتحسين الموقف الذاتي لدى الولايات المتحدة يمر عبر البدء بعلاقات مع إسرائيل أو تبادل الإشارات الإيجابية معها.

وإذا ما تناولنا الأداء العربي في مفاوضات التسوية مع إسرائيل سنجده قد توقف عند معادلة قوامها الخشية من استفزاز رد فعل الولايات المتحدة تجاه دعوة أي طرف دولي آخر لممارسة دور وسيط في عملية التسوية.

وفي إطار مفاوضات التسوية أدى ضعف الأداء العربي إلى ابتعاد الولايات المتحدة عن ممارسة دور الوسيط المحايد لعدم وجود حوافز لتأدية هذا الدور أو رادع لمنعه عن الانحياز، فاستحالة الصدام السياسي مع الولايات المتحدة واعتبارات ميزان القوى مع إسرائيل دفع المناخ التفاوضي العربي إلى التكيف التدريجي مع الشروط الإسرائيلية والأمريكية ــ يلاحظ أن العرب قد تعاملوا مع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، كإطار مرجعي قانوني ــ سياسي ــ أخلاقي دائم لعملية التسوية، في حين اعتبرته إسرائيل قاعدة انطلاق لعملية التسوية، وكمرجعية فهو ساقط من حساباتها. ولم تعد الولايات المتحدة الطرف المنشأ لها معنية بها كإطار مرجعي، وفي وضع انعدام التوازن بين الأطراف لم يعد العرب قادرين على حماية تلك المرجعية بالرغم من تمسكهم بها[٢٦].

---

(٢٥) حول هذا الموضوع، انظر: عبد المنعم المشاط، «قمة الدار البيضاء الاقتصادية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٢٢٧ ــ ٢٣٥.

(٢٦) انظر: حتي، المصدر نفسه، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ١٢٠٣ ــ ١٢٠٤.

وفي ما يتعلق بروسيا الاتحادية، يلاحظ أن أهمية المنطقة العربية قد تراجعت في سلم أولويات سياستها الخارجية. وأسباب ذلك يمكن إرجاعها إلى المصاعب والمشاكل الداخلية المتفاقمة التي أشغلت القادة الروس بمحاولة إيجاد حلول لها، واتجاه روسيا نحو الغرب ولاسيما الولايات المتحدة بغية الحصول على المساعدات المالية ــ التقنية اللازمة لاستمرار عملية الإصلاح الاقتصادي فيها .

وكان نتيجة الانشغال الروسي والضعف العربي، تبلور ظاهرة مثيرة في العلاقات العربية ــ الروسية مفادها أن كلاً من الطرفين اتجه بشكل متوازٍ ومتسارع في فترة ما بعد الحرب الباردة،نحو الاعتماد على الولايات المتحدة في تسوية المسائل الرئيسة والحيوية التي تهمه. وكانت سلوكية كل طرف بمثابة عامل مشجع أيضاً للآخر للاندفاع نحو واشنطن ولتجاهل الآخر غير الفاعل أو المؤثر في خدمة أولوياته، فالمنحنى الاستراتيجي السياسي لكل طرف من الطرفين أفقد الآخر خصوصيته التي قد تحمل عنصر جذب واهتمام. صحيح أن بعض العرب افتقد دور القوة الموازنة للولايات المتحدة عند انطلاق عملية التسوية، لكن المناخ السائد آنذاك في النظام العربي لم يكن ليهتم بهذا الغياب، لأنه لم يكن يبحث عن قوة موازنة للولايات المتحدة حين كان يراهن كلياً عليها. رغم ذلك يتنبأ بالفاعلية للدور الروسي عربياً، وربما يصل تبني روسيا لسلوكيات ومواقف مستقلة إلى درجة التقاطع مع السياسات الأمريكية، رغبة في استعادة أمجادها الإمبراطورية وزيادة هيبتها. ويذهب اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا السابق، إلى القول، «روسيا بوصفها قوة عظمى تتحمل مسؤولية عن الأمن في منطقة الخليج.. (وإن وراء امتعاض الغرب من الدور الروسي هذا) عدم استعداد للاعتراف بدور الغير (روسيا) في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية»...[٢٧]. ولوحظ أن روسيا حاولت أداء دور فاعل في قضيتين، **الأولى** التعامل مع البرنامج النووي الإيراني ومحاولة إقناع إيران بتخصيب كامل دورة الوقود النووي في روسيا في نهاية عام ٢٠٠٥ وبداية عام ٢٠٠٦، و**الثانية** دعوة حركة حماس الفلسطينية بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية إلى زيارة روسيا للفترة ٤ ــ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.

والمتغيرات التي قد تدفع روسيا نحو هذا التوجه هي ضغوط التيارات القومية والشيوعية الداعية إلى انتهاج سياسة مستقلة عن الغرب، ومستغلة تباطؤ الأخير في المساعدة الاقتصادية، وإصرار الولايات المتحدة على توسيع حلف الأطلسي شرقاً ما قد يعرض أمن روسيا للتهديد، علاوة على وجود رغبة روسية باستثمار الفرص الاقتصادية في المنطقة العربية.

عموماً، أنتجت الأوضاع العربية المتدهورة نهج التسوية في السياسات العربية تجاه

(٢٧) انظر: المصدر نفسه، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ١١٨٩ ــ ١١٩٠.

إسرائيل. وما المفاوضات إلا مؤشر على ذلك، إذ دخلها العرب وهم في أسوأ لحظة وأصعبها في العلاقات العربية ــ العربية.

إن المشكلة في علاقات التسوية المثلثية العربية ــ الفلسطينية ــ الإسرائيلية، تمثلت في كون الضلع الوحيد الذي لا وجود له في هذا المثلث كان ما بين الطرفين العربيين. وهذا ما يطرح قضية غياب التضامن العربي، والأكثر منه غياب التنسيق العربي كحد أدنى. وذلك راجع إلى عملية الشك المتبادلة بين الأنظمة العربية التي افتقدت الثقة في بعضها البعض، بل وأحياناً لا رغبة لديها في إقامة هذه العلاقة. لذلك يلاحظ تجلي ظاهرة التخلي عن الإطار العربي كإطار عام للتعاون، واللجوء إلى دعم أقلمة (أو تجزئة مستوى) التعاون العربي بوصفه الخيار الأكثر فاعلية، وفي ذلك تجاهل لحقيقة أن سبب فشل التعاون العربي ــ العربي يرجع إلى سلوكيات الدول العربية العام التي لا تستطيع ولا ترغب في إدارة مصادر الاضطراب السياسي العربي. وصارت تضخم في علاقات عدم التوازن الدولي إلى مستوى تفعيل الأدوار الدولية (تدويل القضايا العربية) على حساب النظام العربي. وهذا ما زاد من تأثير القوى الدولية الفاعلة فيه، وزاد من اختراقها له، ومن ثم زاد من قدرتها على إعادة صياغة دائمة للعلاقات العربية ــ العربية، وتوازناتها الإقليمية ما جعلها أكثر استجابة لمصالح تلك القوى.

ونتساءل هنا، هل يمكن أن يكون المستقبل معبراً عن حالة أفضل للعرب؟ وما مدى قدرة العرب على بلوغ مقاصد الفاعلية والتأثير الدوليين؟

إن العرب لم يصلوا إلى وضع من يمارس التأثير في الأطراف الأخرى. والمشكلة هنا ليست متعلقة بتوافر الإمكانات من عدمه، بقدر ما هي مرتبطة بتغييب الإرادة عن تأهيل الإمكانات لصالح القضايا العربية: مستقبل القضية الفلسطينية، احتمالات التسوية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، الوضع الدولي للعراق للفترة ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٣، وكذلك لما بعد الاحتلال الأمريكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ومشاكل التنمية. ويلاحظ أن بعض الرسميين العرب قد انكفأ على فرض مفاده تأمين بقائهم الحالي في الحكم عبر تأكيد التزاماتهم لصالح حماية مصالح القوى الكبرى في المنطقة. ومهما قيل حول جدوى هذا الفرض في تحقيق غايات أولئك في البقاء على سدة الحكم، وتمشية سياستهم الخارجية، فإنها قد تجاوزت جميع الاعتبارات القومية، وتمحورت حول نزعات قطرية ضيقة جداً ومتنافسة. وينتهي هذا الوضع إلى كون ما يصنعه العرب من مستقبلهم أقل مما يصنع لهم، فالعرب لم يستطيعوا مجاراة السياسة الدولية، ويعيش نظامهم الإقليمي درجة عالية من الاختراق من قبل القوى الكبرى والإقليمية.

وصار العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة العلاقات العربية ــ العربية والعربية ــ الدولية، فمعظم الدول العربية اليوم لا تعمد إلى تحرير أفعالها وإطلاقها ما لم يكن هناك تقبل دولي ــ أمريكي يرخص ممارسة هذا الفعل أو ذلك والأدوار المرتبطة

بها. ولننظر مثلاً إلى السياسات العربية إزاء العقوبات المفروضة على العراق طوال العقد الماضي، فهل كان العرب مهتمين بأخلاقيات دولية عانوا الكثير من جراء تطبيقها بصورة ازدواجية. ومن جراء التعسف في ممارسة حق (مقاضاة العراق عن دخوله إلى الكويت)، في حين لا تزال إسرائيل في حل منه (أي في حل من المقاضاة عن احتلالها لأراضي عربية)؟

استنتاجات

مما تقدم نصل إلى ما يلي:

١ ــ مأساة التنظير في السياسة هو التعارضات المتعددة: التنافر بين المثل المجردة من أخلاق وقيم، وبين الحقائق المادية للحياة السياسية، مهما كان قالبها أو تكيفها. لهذا نرى السياسي يتصارع في أحيان بين العقل وبين الدوافع والقوى الجامحة التي يحاول إخضاعها لمقولاته ومقاساته. هذا ما يدفعنا إلى الحديث ليس عن استباق معرفة للحوادث بل عن تخمين أو توقع، وليس عن مثل أو قيم بقدر ما نتحدث عن معطيات وقواعد واقعية للتعاطي مع الحدث في السياسة. وليس هناك مجال للحب أو الكره المطلقين، بل هناك حاجة للاعتراف بجميع المتغيرات ذات العلاقة، والبحث عن التوافقات، والأجدى الحديث والبحث عن خيارات. بل إن الأمر اكثر تعقيداً في السياسة الدولية، فأخلاقية الدولة ومُثلها مختلفة بدرجة مهمة عن أخلاقية الفرد، وصفة المصالح المتقاطعة أو المتلاقية، الاستقرار السياسي من عدمه، تعدد الأطراف المؤثرة أو المتأثرة، ودرجة ومستوى قوة كل طرف داخل في عملية التأثير والتأثر، كلها تزيد تعقيد الواقع السياسي الدولي، وهي غير موجودة عند مستوى أخلاقية الفرد. وأبرز ما تثار المسألة الأخلاقية عنده في أحيان إزاء مسائل معقدة في السياسة الدولية، ومنها مثلاً قضية المجاعات، والإبادة البشرية على أسس فئوية، والتهجير العرقي أو الديني، وذلك عندما تظهر ازدواجية في المعايير من قبل الدول الملتزمة بالتعامل مع تلك المسائل، والمؤثرة والقادرة على التعامل معها، أو أن تظهر استجابات وردود دون المستوى المطلوب. إذ في الغالب يتم اللجوء إلى الوسائل ومن ثم يتم تبرير الغايات أو بالعكس، وتكاد أن تكون المسألة الأخلاقية غائبة، أو جاري تجاهلها عن عمد.

٢ ــ والسؤال الذي يطرح المتعلق بقيمة الأشياء الأخلاقية هو لماذا نطرح الصراع العربي ــ الإسرائيلي كقضية أخلاقية؟ هل هناك أشياء لها اعتبار أخلاقي أكبر؟ وما هي هذه الأشياء؟ إن الفعل النابع من الضمير هو فعل مسؤول له قيمة خاصة به، ما عداها فهو فعل مدرك أو مخطط له يراعي المصالح الضيقة. ويلاحظ أن أغلب الأفعال التي يقوم بها الأفراد وليس الدول، هي محايدة لا تتوخى تحقيق إيذاء للغير، وهذا ما يفيدنا أن القيمة الأخلاقية للأعمال هي بمهماتها أي بالغايات والتصميم المرتبطة بها. بمعنى آخر مدى

انتقال الغاية نوعياً من صفة أخلاقية إلى أخرى مناقضة لها، مع وجود التصميم والعزم. أما على صعيد الدول فالأفعال كلها (ينبغي أن تكون) واعية ومقصودة ولا مجال للتهاون أو الخطأ في التقدير، فالخطأ ينعكس على الأمة جميعاً، وبالتالي ما يعطى من مضمون أخلاقي في التفاعلات الدولية يكاد يكون محدوداً دون المستوى الذي يضر بالمصالح الوطنية. أما في ما يخص هذا الصراع بالتحديد ففعل الإيذاء والتصميم والعزم أمور واضحة وأهمها ازدواجية المعايير، إذ جرى مساواة المقاومة والدفاع عن النفس بالإرهاب في فعل الفلسطيني وجرى تجاهل أن الطرف العربي ــ الفلسطيني شبه أعزل ويتعرض للتهجير والإبادة المستمرين، وعلى العربي والفلسطيني أن يدفع ببراءته من تهمة غير معرفة، وقسم البشر إلى أصناف العربي يمتهن، أما الإسرائيلي فيصان. والأكثر من ذلك جرى تجاهل أن إسرائيل كيان اصطنعه الغرب لنفسه على حساب شعب له مقوماته دون أي واعز أخلاقي أو محاولة إجراء تصحيح للوضع الذي أنشئ.

٣ ــ وتثير هذه المسالة وغيرها قضية مهمة ألا وهي أن أهم المسائل التي على المجتمع الدولي التصدي لها هي توليد الشخصية الإنسانية الدولية المسؤولة وتنميتها، لتعطي للبعد الأخلاقي أهميته في التصريفات السياسية، والتعاطي مع المواقف الدولية. وبالرغم من إنشاء محكمة الجنايات الدولية إلا أن المسألة الأهم هي توافر الإرادة لتفعيل الاعتبارات الأخلاقية في أعمال المجتمع الدولي.

٤ ــ وعلينا تذكر أن الاختلاف القيمي ــ الحضاري ــ الأخلاقي بين المنظومة الغربية والعرب، يفوق الاختلاف في المصالح بين الطرفين.

٥ ــ إن العالم يرتب نفسه على أساس حقائق علاقات القوة وليس وفقاً لمعطيات أخلاقية أو قانونية.

٦ ــ ما من طرف ضعيف ينجح في الضغط على طرف قوي إلّا إذا رافقه حقائق تسند مصالح الطرف القوي.

٧ ــ أسباب عجز العرب عن إدارة قضاياهم وعلاقاتهم مرجعه إلى أربعة أسباب: قبول مستمر للتنازل عن المصالح العربية، ادعائهم امتلاك حقوق، طلبهم الدائم من آخرين التدخل لحماية حقوقهم وتجاوز أو نسيان أو إهمال مسألة أن الآخرين ليسوا مؤسسات خيرية تقدم الخدمات مجاناً.

٨ ــ كانت إسرائيل ولا تزال، وعلى حد تعبير كلوفيس مقصود، جزءاً من العالم الغربي، وتحمل إرثه القيمي ــ الأخلاقي، أو هكذا تحاول أن تطرح نفسها على الأقل. وعلى الرغم من وجود أكثر من مصلحة دولية في توسيع وتوطيد القوى الكبرى للتعامل مع الدول العربية، فإن الضعف الذي تبديه هذه الدول جعل إمكانات اختراقها والهيمنة عليها عالية، وهذا الأمر قد مهد للفكر الاستراتيجي الغربي لتجاوز العرب بوصفهم الطرف الأضعف في المعادلة السياسية للصراع. وفي الوقت نفسه ارتقت لديه مكانة إسرائيل بوصفها الضامن

الأساس في تحقيق تلك المصالح مقابل دعمها وإطلاق يدها في المنطقة العربية. إذ يعتمد أمن إسرائيل في جانب أساس منه على دعم الغرب له في مواجهة أي سياسات عربية بالضد منه، فالغرب يعتبر إسرائيل تجليه في المنطقة، وبالتالي يجوز الخلاف مع بعض أوجه سياسات وممارسات هذا الكيان، لكن «لا يجوز تحويل النقد إلى إدانة، ولا يجوز للخلافات التي قد تنشأ أن تؤدي إلى التشكيك بشرعية قيامهم بها، ولا يجوز ممارسة أية ضغوط عليها كي تحدد ماهية حدودها، ولا يجوز إنزال أية عقوبات بها إلا إذا تمت برهنة (عدوانها وخرقها للشرعية الدولية)، بمعنى إحراج بعض حلفائها في الغرب مع بعض أصدقاء الغرب من العرب، عند ذلك تحدث تعبئة مكثفة لإقناعها بالكف عن مثل اعتداءاتها المحرجة».

٩ ــ لم يكن الأداء في الموقف الأمريكي بالمستوى الأخلاقي المطلوب لمعالجة القضية الفلسطينية. والقول بوجود صحوة في الموقف الأمريكي نحو تصحيح الوضع في علاقات الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وتطمين الجانب العربي حول مصالحه في هذا الصراع هو قول متفائل جداً، إذ تكاد مصالح الولايات المتحدة لدى الجانب العربي أن تكون مضمونة التحقق. ولا توجد أعمال قسرية تهدد بانتزاعها وإخراجها من المنطقة، كما أن جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة لا تجد ما يقابلها من الجانب العربي من حيث التأثير في السياسية الأمريكية أو في الكونغرس الأمريكي، ناهيك عن ضعف التأثير في الرأي العام الأمريكي إزاء قضايا هذا الصراع.

١٠ ــ تعمل الولايات المتحدة على إحداث تحول في المناخ السياسي ــ النفسي العربي الرافض للسياسات الأمريكية ــ الإسرائيلية. بمعنى العمل على تهدئة التفاعلات الإقليمية (بواسطة طروحات التسوية السلمية للصراع)، ومن ثم تهيئة وقائع جديدة تحجم علاقات الصراع إلى أدنى مستوياته. وهذا ما صرنا نجده في الطروحات والخطاب السياسي لمعظم الدول ودول المنطقة التي تقول إن الصراع هو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فهناك محاولات لتغييب الصراع عند المستوى العربي ــ الصهيوني، وتغييبه عند المستوى العربي ــ الإسرائيلي.

١١ ــ إن أسباب الضعف العربي العام، ومحاولة تمسك العرب بأخلاقيات دولية غير معمول بها هو اثنان:

السبب الأول، القصور العربي في الإيفاء بالالتزامات القومية، بمعنى غياب الحوافز. إذا ما نظرنا إلى الموقف العربي من أزمة الخليج في آب/أغسطس ١٩٩٠ ــ آذار/مارس ١٩٩١ وما تبعها، سنجد أن ضعفه قد قاد إلى تدويل الأزمة، ودعوة الولايات المتحدة لممارسة أدوار فاعلة في التعامل مع تداعياتها المختلفة، ولم يستطع العرب بلورة سياسات إيجابية تتوافق ومقتضيات المصلحة الكلية في احتواء الأزمة عربياً. ولا نريد تجاوز حقيقة كون العراق آنذاك قد تجاوز بسياسته معظم المواقف العربية المنقسمة والضعيفة، وفضل

الارتهان إلى متغيرين، الحقبة السوفياتية (المتضعضعة أصلاً آنذاك)، وإثارة الجماهير العربية ضد حكامها تحت دعاوى تتستر بالدين الإسلامي وطرد الوجود الأجنبي. وفي الوقت الذي تحركت فيه معظم القوى الدولية نحو العراق، وأظهرت التعاطف مع الوضع الإنساني لشعبه، وجدنا بطئاً في التحرك العربي المتأخر أصلاً، ولا نريد القول إنه قد جاء لاحقاً على تطبيع البعض لعلاقاته مع إسرائيل أو الولوج في عملية تسوية معها لإنهاء حالة الصراع. وبتصورنا فإن التوجه العربي العام إزاء العراق كان انعكاساً لغياب الحوافز أو قيامها في مدركات النظم الحاكمة، وبدلاً من ذلك إعطاء تثمين عالي للعناصر الخارجية في صياغة علاقاتهم البينية والدولية، كما أن العراق واجه الولايات المتحدة، والوقوف الرسمي إلى جانبه يعني عملياً مواجه العرب للأخيرة، وهذا الخيار لا يجد العرب الاستعداد أو الإرادة لتقبله، والأمر نفسه ينطبق على الصراع العربي ــ الإسرائيلي.

السبب الثاني، هناك ارتباك شبه دائم في مسار العلاقة العربية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى كون أغلب السياسات العربية يتم تصريفها بصورة شخصية ــ كيفية، ومثل هذا التسيير جعلها تتعرض للتقلب غير المسموغ عقلانياً، ناهيك عن تعرضها بشدة للتأثير الدولي، لغياب الأساس الموضوعي عند صنع أغلب تلك السياسات، فلا تولي هذه السياسات حصانة للمؤسسات وللمصالح العربية الكلية، طالما أن الشخص الحاكم يساوي المؤسسات القائمة ويعرف مصلحة الدولة ويحددها، بل ويعادل وجود الدولة نفسها، فمجلس التعاون العربي مثلاً، الذي ضم كل من مصر والعراق والأردن واليمن المنشأ عام ١٩٨٩، يفترض به أنه قد أقيم على حسابات دقيقة، وتلتزم الأطراف المعنية الأخذ بها، وعدم تساهل تجاوزها دون تحمل أكلاف غير مقبول. بيد أن النزعة الشخصية ــ الكيفية، ظهرت أثناء دخول القوات العراقية إلى الكويت عام ١٩٩٠ عندما تم تجاوز المجلس ومن ثم تجمده وانحلاله العملي. وهو ما بيّن ورقية معظم المؤسسات السياسية العربية القطرية منها والبينية، وأظهر أن الاعتبارات الشخصية هي فوق المصالح العربية العليا. أما الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي فيوصلنا إلى نقطة مسدودة تماماً في كيفية تعاطيهم مع المستقبل ■

التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس

إبراهيم أبراش

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر - غزة.

مقدمة

يشهد الحقل السياسي الفلسطيني هذه الأيام جدلاً وحواراً سياسياً غير معهود يمس قضايا استراتيجية تتعلق ببنية النظام السياسي الفلسطيني وآليات اشتغاله ومستقبله، وشكل الحكومة ومرجعيتها إلخ، وهي قضايا مقحمة على شعب يعيش تحت الاحتلال. والملاحظ أن هذه القضايا تتمحور حول طبيعة العلاقة ما بين مؤسسات رئيسية ثلاث، **الأولى** هي منظمة التحرير الفلسطينية والتي وطوال أكثر من أربعة قرون وهي تمثل الشعب الفلسطيني وتعتبر الإطار المُوحد للقوى السياسية الفلسطينية وبمثابة النظام السياسي الفلسطيني، و**الثانية** هي السلطة باعتبارها نظاماً فرعياً للمنظمة أسست بقرار منها ليجيب ويتعامل مع استحقاقات سياسية مرتبطة بالتسوية السياسية التي ألزمت المنظمة نفسها به، والطرف **الثالث** هي حركة حماس التي أصبحت الحكومة ومسيرة السلطة من باب الانتخابات، من دون أن تكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية.

هذه المكونات الثلاثة تعيش اليوم حالة من الجدل المحتدم لتحديد العلاقات بينها بما لا يخل بوحدة وشمولية النظام السياسي، وهو جدل وإن كان متواجداً قبل إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة، إلا أنه احتدم بعد إجراء هذه الانتخابات وفوز حركة حماس بالأغلبية. ولأنه جدل وصل إلى درجة تأزم النظام السياسي ووضع المواطن الفلسطيني في حالة ترقب وقلق على مستقبله، فإن الأمر يحتاج لمعالجة متأنية لسيرورة العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة حتّى نتلمس سبل الخروج من المأزق بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وخصوصاً أننا كنا نأمل أن تؤدي الانتخابات إلى إخراج النظام السياسي من أزمته بدلاً من تعميق هذه الأزمة.

منذ أن أصبحت الانتخابات استحقاق منصوص عليه باتفاق أوسلو وبخطة خارطة

الطريق، انتابنا توجس من حقيقة هذا الإصرار الأمريكي والأوروبي مع عدم الممانعة الإسرائيلية، فهل الأمريكيون حريصون بالفعل على أن نصبح مجتمعاً ديمقراطياً ونمارس حقنا بحرية التعبير والرأي وتجسيد مبادئ إرادة الأمة والسيادة وحق الشعب بتقرير مصيره؟ وهل الإسرائيليون الذين يحتلون الوطن ويستولون على الأرض ويقتلون البشر حريصون على الشعب الفلسطيني وحريته؟ هذا الإصرار الخارجي على الانتخابات دفعنا إلى الكتابة والحديث أكثر من مرة عن وجود مراهنتين على الانتخابات، مراهنة وطنية فلسطينية تريد أن توظف الانتخابات كآلية لإخراج النظام السياسي من مأزقه، وذلك بالتوصل إلى تشكيل حكومة ائتلافية عبر الانتخابات، حيثُ فشلت عشرات جولات الحوارات من التوصل إلى قيادة أو حكومة وحدة وطنية، وبالمقابل وجود مراهنة خارجية، أمريكية وإسرائيلية خصوصاً لجعل الانتخابات مصيدة للفلسطينيين تبعدهم عن مقارعة الاحتلال ليتصارعوا ويتنافسوا حول المناصب والمواقع، في سلطة هي سلطة حكم ذاتي هزيلة وتعيش على المساعدات والهبات الخارجية، وكنا نراهن على قدرة الفلسطينيين على كسب الرهان الوطني.

وحتى نكسب هذا التحدي الديمقراطي، طالبنا بضرورة مباشرة حوار وطني يسبق الانتخابات التشريعية، هدفه التقريب بين البرامج والمواقف والتوصل إلى مرجعيات وثوابت وطنية ويكون الاختلاف داخلها وليس عليها، من منطلق أن الانتخابات كآلية لتداول السلطة لن يكتب لها النجاح إن كانت تنافساً بين استراتيجيات متناقضة، لأن ذلك سيصعِّب من إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية، بل قد يؤدي لأن يثار الفائزون من المنهزمين وعدم اعتراف المنهزمون بالهزيمة وبالتالي الارتداد على العملية الديمقراطية برمتها، وللأسف جرت الانتخابات من دون الاتفاق على ثوابت ومرجعيات وطنية، وجرى ما نشاهده اليوم، المنهزم بالانتخابات مأزوم بهزيمته والمنتصر مأزوم بنصره.

أولاً: خصوصية التعددية الحزبية في النظام السياسي الفلسطيني

عن سبق فهم وإدراك أم نتيجة جهل، نلاحظ بأن الخطاب السياسي الفلسطيني يعج بمفاهيم ومصطلحات كالدولة والسلطة والمعارضة والمجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والتعددية الحزبية والانتخابات والمجتمع المدني إلخ، كوصف لمؤسسات قائمة وتشبيها بما هو عليه الحال في المجتمعات الأخرى المستقرة. لا شكّ أننا نأمل أن يكون واقع حال هذه المؤسسات عندنا شبيه بحالها بالدول الديمقراطية المستقرة، إلا أن وجود الاحتلال يُخرج هذه المؤسسات عن طبيعتها ويضعها في سياق مختلف ما يحتم على كُلّ باحث بالشأن السياسي الفلسطيني أخذ هذه الخصوصية بعين الاعتبار.

١ ـ خصوصية النظام السياسي في الحالة الفلسطينية

أ ـ تعريف النظام السياسي

التعريف التقليدي للنظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضدّ التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي. هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة، وهو تعريف مستمد أساساً من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة، إلا أن التطور الذي عرفه علم السياسة مع تطور وتعقّد الحياة السياسية وتجاوزها لحدود الدولة، دفع بعلماء السياسة إلى تعريف علم السياسة كعلم السلطة، وعليه، أصبح النظام السياسي يعرف كمفهوم تحليلي أكثر مما هو نظام مؤسساتي مضبوط كما توحي كلمة نظام، وضمن هذه الرؤية عرَّفت «موسوعة العلوم السياسية»، النظام السياسي أنه «مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (دايفد أستون)؛ أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي غابرييل الموند (Gabriel Almond)؛ أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم روبرت دولُ؛ أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية»[(١)].

وهذا يعني أن النظام السياسي قد يشمل الدولة ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة، وإما تتعدى حدود الدولة كظاهرة إرهاب الدولة أو العنف المتعدي القوميات أو حركات التحرر الوطني أو التداعيات السياسية للعولمة.

وفي جميع الحالات، فإن مؤشرات وجود الظاهرة أو التركيبة السياسية التي يمكن تسميتها بالنظام السياسي هي التالي: ١ ــ قيادة سياسية ذات سلطة إكراهية ــ بدرجة ما ــ. ٢ ــ مؤسسات سياسية شرعية. ٣ ــ هدف محل توافق وطني، ٤ ــ استراتيجية عمل وطنية ــ ثوابت قومية ــ .

ب ـ منظمة التحرير كنظام شمولي لكُلّ الشعب الفلسطيني

منذُ قيام منظمة التحرير عام ١٩٦٤، تمّ التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، من حيثُ وجود قيادة ومؤسسات: رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني والقضاء الثوري ومؤسسات أخرى أهمها القوات المسلحة. كما حدد الميثاق الوطني الاستراتيجية والهدف، فكانت بداية استراتيجية الكفاح المسلح ثُمّ بالتدريج ومن خلال صياغات تحويرية ومبطنة تمّ الانتقال من

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية**، ٢ مج (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ٥١٤.

الكفاح المسلح إلى العمل السياسي، هذا التحول بالإستراتيجية رافقه أو بالأدق كان نتيجة استعداد لتحوير الأهداف، من تحرير كُلّ فلسطين إلى القبول بدولة على أساس الشرعيّة الدولية(٢). كان النظام السياسي آنذاك هو نظام حركة تحرر وطني تناضل من خارج أراضيها، وهو ما جعل المحددات الخارجية تلعب دوراً خطيراً في قيام النظام السياسي ــ منظمة التحرير ــ بداية(٣). ثُمّ التأثير والتدخل الفج في رسم سياساته وحركاته السياسية لاحقاً، ولم يغيّر قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً، ولا إعلاء القيادة الفلسطينية لشعار استقلالية العمل الفلسطيني، من الأمر كثيراً ولكن مع تغير طبيعة القوى المتدخلة.

في تلك المرحلة كانت المنظمة بمثابة البيت لكُلّ الفلسطينيين، والنظام الذي يستوعب كُلّ الفصائل والأحزاب والجمعيات بغض النظر عن أيديولوجيتها وسياستها ما دامت تلتزم بالاستراتيجية الوطنية وهي استراتيجية المقاومة، وهذا ما نصت عليه المادة رقم ٨ من الميثاق الوطني حيثُ جاء فيها «المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي في ما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل منظماتٍ وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح».

ومن هذه الصفة التمثيلية لم تغلق المنظمة أبوابها أمام أي فلسطيني أو فصيل فلسطيني يسعى إلى النضال من أجل التحرير، بل ذهب ميثاق المنظمة أبعد من ذلك معتبراً أن أي فلسطيني هو تلقائياً عضو في المنظمة، وهو أمر قد يبدو متناقضاً مع مبدأ حرية الانتماء، ولكن يمكن تفهم هذا الأمر إذا عرفنا أن المنظمة لم تضع شروطاً للانتماء إليها، فنصت المادة رقم ٤ من الميثاق على أن «الفلسطينيين جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني، هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة».

وبهذه الصفة التمثيلية الشمولية ليس للأحزاب بل للشعب كُلّه أصبح المجلس الوطني الفلسطيني وكما جاء في النظام الأساسي للمنظمة «هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها والذي يعتبر حسب نصّ المادة رقم ٧ ــ أ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها.. ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكُلّ ما يتعلق بمصالحة الحيوية العليا».

---

(٢) انظر حول الموضوع: إبراهيم أبراش، **فلسطين في عالم متغير** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، ٢٠٠٣)، ص ٩٩.

(٣) من المعلوم أن منظمة التحرير نشأت بقرار من قمة عربية وكانت في بدايتها مسيّرة من الدول العربية.

وبهذه الصفة التمثيلية تمكنت المنظمة من الحصول على اعتراف عربي ودولي بها عام ١٩٧٤، فأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلاميّ وغيرها من المنظمات الإقليمية وعضوا مراقباً في هيئة الأمم المتحدة، وأصبح لها أكثر من مائة سفارة ومكتب تمثيل في العالم، بل إنّه على أثر الصدامات الدموية بين أهلنا في فلسطين المحتلة وقوات الاحتلال في يوم الأرض ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦، صدر بيان عن فلسطينيي الخطّ الأخضر يعلنون فيه أن المنظمة تمثلهم أيضاً.

وجاء إعلان الاستقلال في دورة المجلس الوطني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ليؤكد الصفة التمثيلية للمنظمة حيثُ ورد «وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعيّة الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر».

بقيت منظمة التحرير رائدة النضال الوطني وممثلة الشعب الفلسطيني، حتّى ظهور حماس كقوة شعبية جهادية أثبتت وجودها خلال الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧. ومع أنّه يمكن إرجاع الوجود السياسي الفاعل لحماس إلى سنة ١٩٧٩ حيثُ قررت إسرائيل السماح بترخيص (المجمع الإسلامي) الذي كان الواجهة التي تشتغل من خلفها الحركة، إلا أنّه تأكد حضورها كمنافس قوي وربما بديل عندما نشرت ميثاقها في آب/أغسطس ١٩٨٨ والذي تشابه كثيراً مع ميثاق منظمة التحرير مع إضفاء مسحة دينية عليه.

ج ـ حماس والمنظمة: بين الاعتراف المشروط والبديل المنتظر

لم يتبلور موقف واضح لحماس من المنظمة حيثُ تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض، وبينهما مواقف غامضة كانت تحدد حسب العلاقات بين الطرفين، فميثاق حماس أشار إلى المنظمة بصورة غامضة عندما قال «بإن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلاميّة، ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك». ولكن هذا القول المطمئن يتلاشى عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلاميّة فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية.. ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. وهكذا نلاحظ غياب الموقف الصريح من تمثيلية المنظمة للشعب الفلسطيني.

وبعد عام تقريباً على صدور ميثاق حماس وفي مقابلة صحافية مع مجلة **فلسطين** المسلمة، ورداً على سؤال حول اعتراف حماس بالمنظمة كممثلة للشعب الفلسطيني، كان الردّ

بالتمييز ما بين المنظمة كإطار وطني والمنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة، فالمنظمة كإطار وطني كما ورد في الميثاق من حيث الأهداف والتشكل مقبولة من حماس، أما المنظمة كتوجه سياسي حالي يعترف بإسرائيل وبقرارات الشرعيّة الدولية فهي مرفوضة.

في مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين في السجن قال: إن المنظمة تمثل فلسطينيي الخارج فقط ولا تمثل فلسطيني الداخل. وفي المقابلة نفسها قال «أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، السلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات»[٤]. ولكن في عام ١٩٩٠ تحدثت حماس بنغمة تصالحية وذلك على لسان محمود الزهار الذي قال: إن المنظمة تمثلنا جميعاً. وقامت حماس بتعيين ممثل غير رسمي لها في المجلس المركزي للمنظمة، ولكن عندما فكرت المنظمة بعقد اجتماع للمجلس الوطني في ربيع السنة نفسها طالبت حماس بـ ٤٠ في المئة من المقاعد، واشترطت إلغاء البرنامج السياسي ــ بيان إعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، وردت فتح بقوة بمقالة في مجلة **فلسطين الثورة** لشهر تموز/يوليو، جاء فيها أن المنظمة ليست حزباً من أحزاب الدولة وإنما هي الدولة.

في مذكرة وجهتها حماس للمجلس الوطني في نيسان/أبريل ١٩٩٠ حددت حركة حماس الشروط التي على أساسها يمكن الدخول بالمجلس الوطني الفلسطيني، وهي عشرة شروط، أهمها اعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر إلى النهر، والتأكيد على الكفاح المسلح وشروط أخرى منصوص عليها في الميثاق الوطني. وهذا موقف وسطي يستشف منه أنها ليست ضدّ المنظمة من حيثُ المبدأ ولكنها ضدّ الخروج عن ميثاق المنظمة. وأضافت شرطاً هو أن تُمثل بالمجلس بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المئة.

عندما تمّ إبعاد ٤٠٠ شخصية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ توترت العلاقة بين الطرفين مجدداً، وتوسطت السودان بين الطرفين وجرت مفاوضات في الخرطوم وطالبت حماس بنسبة ٤٥ في المئة من مقاعد المجلس، ما أدّى إلى انهيار الحوار. وحمَّل أبو عمّار المسؤولية لممثلي حماس بعمان، مشيراً إلى وجود تباين في المواقف بين جناح الداخل وجناح الخارج في الحركة، ما دفع بمحمد نزال أحد قادة حماس في الخارج للمطالبة باستقالة قيادة المنظمة. إلا أنّه في حزيران/يونيو تراجعت حماس عن موقفها المتشدد وأعلنت على لسان إبراهيم غوشة أن المنظمة هي الإطار السياسي لجميع أبناء الشعب.

مع مدريد تعمقت الخلافات بين الطرفين، وانتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، معتبرة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية تمثيل المنظمة وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ كما ذكرنا.

(٤) ذكر في: يزيد صايغ، «الكفاح المسلح والبحث عن الهوية،» **الحياة**، ١٩٨٩/٩/١٨.

ثانياً: السلطة بين المرجعية المؤسسة (منظمة التحرير الفلسطينية)، والمرجعيّة الانتخابية (حركة حماس)

١ ـ سلطة وطنية على أنقاض المنظمة أم لتطبيق برنامج المنظمة؟

أوجد اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير مع إسرائيل عام ١٩٩٣ انشقاقاً كبيراً بين الفلسطينيين، وخلخل مرتكزات النظام السياسي الذي أسست له منظمة التحرير طوال ثلاثة عقود. ويبدو أن الثوابت التي حافظ عليها النظام السياسي الفلسطيني هي أقل بكثير من المتغيرات التي طرأت عليه، فبعد قيام سلطة الحكم الذاتي، دخلت المنظمة بكل فصائلها قفص التسوية ـ مناطق السلطة في الضفة وغزة ـ مع تباين نسبي في الموقف من التسوية، وهو تباين حول الآليات وليس حول مبدأ التسوية أو الصفة التمثيلية للمنظمة، وتحول الثوار إلى موظفين أو رجال أمن بمهام غامضة.

كان تأسيس السلطة بقرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من ١٠ ــ ١٢/١٠/١٩٩٣ في تونس جاء فيه «**أولاً**، تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج. **ثانياً**، يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية». أيضاً فإن القانون الأساسي للسلطة أكد أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الوطنية حيثُ جاء فيه «أن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي في سياق الكفاح المرير والمستمر، الذي قدم خلاله الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والأسرى من خيرة أبنائه، لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حقّ العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد».

وحيثُ إن تأسيس السلطة جاء في إطار تسوية مرفوضة من طرف حركة حماس ــ والجهاد الإسلامي أيضاً ــ فقد رفضت حركة حماس الاعتراف بالسلطة بداية ثُمّ قبلت بها كأمر واقع دون أي تعاون يذكر، وهي أساساً لم تكن راغبة بالانضواء في النظام السياسي الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، بل وقفت موقفاً معادياً من السلطة وبذلت كُلّ ما من شأنه أن يعيق عملها أو يسيء لسمعتها. وسنلاحظ لاحقاً كيف غيرت حماس موقفها من المشاركة بالنظام السياسي وبالسلطة عندما دخلت الانتخابات التشريعية وأصبحت هي السلطة.

من جهة أخرى، فقد بات واضحاً بأن كُل مسعى للسلطة الوطنية لتعزيز نفوذها محلياً ودولياً كان أحياناً يصب في اتجاه معارض للمنظمة ومهمّش لها. ولا شكّ في أن تراجع المنظمة قد بدأ مع بدء الحوار مع أمريكا عام ١٩٨٨، ثُم مع حرب الخليج والأزمة المالية والسياسية المصاحبة لها، إلا أن أزمة المنظمة تكرَّست بعد تشكل السلطة، حيثُ إنّ البعض من نخبة المنظمة وعلى رأسهم البعض من قادة حركة فتح بدأوا يفكرون بالسلطة وامتيازاتها على

حساب التفكير بإحياء المنظمة. كانت السلطة بالنسبة إليهم فرصة للاغتناء المالي، وتعويضاً لسنوات الحرمان أكثر مما هي محطة نضالية لاستكمال مشروع التحرير. من هنا عم الفساد والفوضى الأمنية، وترهلت مؤسسات السلطة ومعها تمّ تشويه المنظمة وعمودها حركة فتح. ويبدو أن توجهاً مقصوداً تولد لدى بعض النافذين بالسلطة بأن يتم تهميش المنظمة، ذلك أنّه بالرغم من أن المنظمة هي المسؤولة عن ملف المفاوضات والعلاقات الخارجية، إلا أن دورها بدأ يتراجع، ونلمس ذلك من خلال عدة مؤشرات، منها أن خطة خارطة الطريق تمت على يدّ السلطة ممثلة برئيس الحكومة والوزراء، حيث سلمت اللجنة الرباعية ملف خطة خارطة الطريق لرئيس وزراء السلطة، أيضاً استُحدث في السلطة منصب وزاري جديد وهو منصب وزير شؤون المفاوضات، كما أن وجود منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلاً من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي، أدّى إلى تهميش الدائرة السياسية للمنظمة، وقد تجلى ذلك في الخلاف الذي احتدم بين نبيل شعت وأبو اللطف.

وهكذا أصبح النظام السياسي الفلسطيني في ظلّ سلطة الحكم الذاتي يعيش علاقة ملتبسة وشائكة ما بين المنظمة والسلطة، وتفاقمت هذه الإشكالية مع تعزيز نفوذ حركة حماس خلال سني الانتفاضة. ليس من المؤكد أن الانتفاضة أتت في إطار فعل موجه ومخطط له من قبل السلطة الفلسطينية أو المعارضة، وبالتالي أصبح من الصعب القول بإن الانتفاضة كفعل استند في استمراريته إلى وجود استراتيجية محددة من قبل النظام السياسي الفلسطيني سواء حول الهدف منها، أو ما يمكن أن تجنيه وتحققه لصالح القضية الفلسطينية، أو حول كيفية توجيه وتنظيم العمل الانتفاضي، لذلك اتسمت (الاستراتيجية الفلسطينية) بالعديد من التباين، اتضحت معالمه في الافتقار إلى رؤية موحدة في الهدف وغياب التوافق حول الوسيلة، وصار النظام السياسي الفلسطيني يعمل في ظلّ استراتيجيات بعدد الفصائل والأحزاب ــ فتعدد الاستراتيجيات لا يعني وجود استراتيجية عمل وطنية ــ فكيف يمكن القول بوجود هذه الإستراتيجية للنظام السياسي الفلسطيني مع وجود من ينادي بحرب تحرير شعبية هدفها تحرير كامل فلسطين؟ وأن تكون كُلّ فلسطين بما فيها أراضي عام ١٩٤٨ مسرحاً للنضال والعمل العسكري، واعتبار المدنيين الإسرائيليين أهدافاً مشروعة، وهناك من يُقصر الهدف الوطني على تطبيق الشرعيّة الدولية، وهناك مَن يتبنى خيار المقاومة ولكن لتحسين شروط المفاوضات إلخ، وكُلّ ذلك في غياب تنسيق بين هذه الاستراتيجيات، بل كانت كُلّ منهما تهدم ما تبنيه الأخرى.

٢ ـ الانتخابات التشريعية وإعادة خلط الأوراق

لم يكن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية مجرد فوز لحزب على بقية الأحزاب في انتخابات تشريعية تعرف مثيلاً لها غالبية دول العالم، بل يصحّ قول من وصف الأمر بالانقلاب أو الزلزال، ولكنه ليس زلزالاً من حيث اكتساح حركة حماس لغالبية مقاعد المجلس التشريعي، بل من حيث التداعيات القانونية والاستراتيجية لهذا الفوز على مجمل الصراع في المنطقة وعلى المرجعية القانونية والشرعية للشعب الفلسطيني، وهو الموضوع الذي لم يتطرق له المحللون بعد.

لو كان الفوز من نصيب حزب من أحزاب منظمة التحرير ما كان الأمر يثير إشكالات كثيرة، ولو فازت حماس وأخذت موقعها كحزب معارض بالمجلس التشريعي واستمرت السلطة بيد حركة فتح أو تحالف من فصائل منظمة التحرير أيضاً، لكان الأمر قابل للتعامل معه ضمن الثوابت والمرجعيات نفسها المؤسسة والمسيرة للنظام السياسي. ولكن مَن فاز هي حركة حماس التي هي خارج منظمة التحرير وخارج النظام السياسي ولها ميثاقها الخاص بها والذي يعتبر بديلاً لميثاق منظمة التحرير، ومن المعلوم أن كُلّ المحاولات التي جرت لإدماج حركة حماس في منظمة التحرير قد باءت بالفشل.

مفترض أن تكون الانتخابات مجرد انتخابات لمجلس تشريعي، لسلطة حكم ذاتي منبثقة عن اتفاقية أوسلو، وهذا يعني أن صلاحيات المجلس التشريعي والحكومة التي ستنبثق عنه لن تتعدى إدارة أمور الفلسطينيين داخل المناطق التي تسيطر عليها السلطة وإصلاح أوجه الخلل في أداء السلطة، وهو الخلل الذي بسببه انتخب الشعب حركة حماس. أما القضايا الاستراتيجية كالاعتراف بإسرائيل والمفاوضات والعلاقات الخارجية، فليست من اختصاص السلطة الوطنية، بل من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي بصفتها هذه وقعت الاتفاقات. فهل يمكن لمجلس منتخب من جزء من الشعب لممارسة حكم ذاتي على جزء من الوطن، أن يتحدث باسم كُلّ الشعب الفلسطيني ويطرح نفسه ممثلاً عنه مُغيباً الممثل الشرعي والوحيد ــ منظمة التحرير الفلسطينية ــ ؟

هذه التساؤلات تطرح نفسها بحدّة ونحن نرى حماس تتصرف وكأنها ممثلة لكُل الشعب الفلسطيني. ونسمع ونرى تسابق دول عربية وأجنبية للاتصال مع حركة حماس ودعوتها لزيارتها، وتعامل العديد من الدول مع حركة حماس وكأنها العنوان الرئيس للشعب الفلسطيني، ومطالبتها بأمور هي من اختصاص منظمة التحرير كالاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة معها وبقرارات الشرعيّة الدولية، بل واستعداد بعض الدول كتركيا أن تلعب دور الوسيط بين حركة حماس وإسرائيل للتفاهم على القضايا الاستراتيجية محل الخلاف، حتّى بالنسبة إلى الأطراف المعارضة والمتحفظة على فوز حماس، فإنها تتعامل مع حركة حماس وكأنها هي التي تمثل الشعب الفلسطيني، متناسين وعن قصد أن الانتخابات التي جرت هي لأقل من مليون نسمة من سكان الضفة وغزة، أي لعشر عدد الشعب الفلسطيني، فهل ولّى زمن منظمة التحرير كممثل لكُلّ الشعب الفلسطيني؟ وهل انفض حلفاء حركة فتح والمنظمة عنهما وحولوا الاتجاه نحو حركة حماس؟

ما يشرعن كُلّ هذه التساؤلات ويحفز العقل على تجاوز التفكير والتحليل السطحي لما يجري، هو ما طرأ على قانون الانتخابات من تغيير، فمن المعلوم أن مبرر المطالبة بتغيير قانون الانتخابات رقم ١٣/١٩٩٥ هو تغيير النظام الانتخابي ليصبح نظاماً مختلطاً. وكانت هذه هي نقطة جوهرية في حوار القاهرة بين الفصائل الفلسطينية الذي جرى في آذار/ مارس ٢٠٠٥ والذي بمقتضاه تمّ الاتفاق على التهدئة وعلى النظام الانتخابي المختلط. ولكن المثير أن التغير مس بنوداً في القانون الانتخابي على درجة من الأهمية والخطورة، ولم تكن مثار نقاش علني ما يدفع إلى التساؤل هل هو مجرد خلل تقني، أم مؤامرة من اللجنة

القانونية في المجلس التشريعي، أم الأمر يتعدى ذلك لتفاهمات ضمنية تتعدى الأطراف الفلسطينية وتشارك فيها حركة حماس، لأن حماس ترى أنّه ليس من الإنصاف أن يكون تمثيلها في المجلس الوطني بعدد مقاعدها بالمجلس التشريعي؟ والتغيير المقصود هو إسقاط الفقرتين الأولى من المادة ٣ والسابعة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥.

الفقرة الأولى من المادة ٣ تنص على:

«يكون أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك وفقاً للمادتين (٥) و(٦) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية».

أما الفقرة السابعة من المادة ١٢ تنص على:

«لا يجوز لعضو المجلس الوطني الفلسطيني أن يرشح نفسه لعضوية المجلس (التشريعي) إلا إذا قام بنقل قيده من دوائر الخارج بموجب كتاب مصدق من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني إلى إحدى الدوائر الستة عشر، وتسري بحقّه الأحكام الواردة في هذه المادة».

إضافة إلى التغيير الذي مس هاتين المادتين، فقد تجاهل القانون الانتخابي الجديد المذكرة الإيضاحية المرفقة بالقانون الانتخابي القديم والمكونة من صفحتين، والتي وضعت في القانون القديم لقطع الطريق على أية محاولة لتجاوز منظمة التحرير والتأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج، حيثُ جاء في هذه الفقرة ما يلي:

«إن إجراء الانتخابات لرئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني باعتبارهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، جاء مؤكداً على وحدة الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، الأمر الذي يشكل خطوة مهمة على طريق تحقيق حقوقه الوطنية ومطالبه العادلة، وبناء مستقبله ومؤسساته المسؤولة أمام الشعب صاحب السيادة».

إذا ربطنا ما بين التعديل الذي مس قانون الانتخابات، والاهتمام العالمي بفوز حماس والتعامل معها كممثلة للشعب الفلسطيني، وربطنا كُلّ ذلك بتهميش منظمة التحرير بميثاقها ومجلسها الوطني لمدّة عشر سنوات، ثُمّ الأزمات المتكررة للعمود الفقري لمنظمة التحرير حركة فتح وسقوطها المدوي في الانتخابات التشريعية والفشل الذريع لبقية فصائل منظمة التحرير، من كُل ذلك يمكن القول أنّه كانت هناك محاولات لتهميش منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية، وهذه المحاولة كان يقف وراءها أشخاص من المنظمة ومن حركة فتح وأطراف خارجية. ولكن عندما حدث ما لم يكن في الحسبان وفازت حماس بالأغلبية وأصبحت حزب السلطة ووجدتها فرصة لإطلاق رصاصة الرحمة على منظمة التحرير منافستها على تمثيل الشعب، استفاق «الفتحاويون» من غفوتهم واكتشفوا خطورة تغييب المنظمة لأنها في ظلّ فقدانهم السلطة تبقى بالنسبة إلى المخلصين منهم الأمل الأخير للحفاظ على المشروع الوطني، والإطار الذي يمكن من خلاله أن تستقوي به حركة فتح، وبالنسبة إلى المتطلعين للسلطة والمناصب تبقى المنظمة مصدر شرعية لامتيازاتهم وسيفاً

يمكن أن يحاربوا حماس به. كُلّ ذلك يفسر الوضع الصعب والمعقد لتشكيل حكومة «حمساوية» أشخاصاً وبرنامجاً، والمأزق الذي يواجهه النظام السياسي في عملية التوفيق ما بين المكونات الثلاثة: المنظمة والسلطة وحكومة حمساوية.

٣ ـ حكومة لا تحظى بقبول الممثل الشرعي للشعب فكيف ستمثل الشعب؟

حدث ما كنا نخشاه وازداد النظام السياسي تأزماً بعد رفض اللجنة التنفيذية بصفتها الأداة التنفيذية لمنظمة التحرير يوم ٢٠٠٦/٣/٢٣، برنامج الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء المكلف السيد إسماعيل هنية، وهو رفض متوقع لأنه لا يُعقل أن تعترف مرجعية أعلى بمرجعية أدنى لا تعترف بها ولا بالقانون الأساسي الذي شرّع الانتخابات، وبات للنظام السياسي ثلاثة رؤوس أساسية: منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد بمقتضى الميثاق الوطني وبمقتضى القانون الأساسي للسلطة وبمقتضى الاعتراف العربي والإسلامي والدولي، رئيس المنظمة والسلطة ثُمّ حكومة تترأسها أغلبية انتُخبت من جزء من الشعب على جزء من الأرض وببرنامج متعارض مع برنامج الممثل الشرعي لكُلّ الشعب.

لأول مرة في تاريخ الأنظمة السياسية الديمقراطية أو البرلمانية، تحدث انتخابات وتتقدم الأغلبية الفائزة ببرنامج حكومي يتعارض مع دستور الدولة. نعم يمكن أن تكون الأغلبية وحكومتها من لون سياسي والرئيس من لون آخر، ولكن أن تكون الحكومة وبرنامجها ضدّ دستور الدولة وقانونها الأساسي، فهذه سابقة ومعضلة تحتاج إلى عقول دستورية وسياسية جبارة لحلها.

إن تشكيل حكومة حمساوية بعيداً عن مشاركة القوى السياسية الأخرى والمستقلين، يضع النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني برمته موضع تساؤل، فكيف يمكن أن يقاد هذا المشروع بأكثر من رأس ومرجعية؟ وما فائدة الانتخابات إن لم تؤدِ لتشكيل حكومة إئتلافية؟ وما هو المشروع الوطني الذي تقوده حركة سياسية ــ حركة حماس ــ تقول إنها امتداد لحركة ــ جماعة الإخوان المسلمين ــ ليست فلسطينية المنشأ ولا القيادة ولا الاهتمامات؟

ومع كامل الاحترام والتقدير لحركة حماس كحزب انتخبه الشعب في الضفة وغزة وله تاريخه النضالي، ومع الإقرار بأن تهميش منظمة التحرير بدأ على يدّ أصحابها، وأن سلطة فتح فشلت ــ أو أفشلت ــ في الارتقاء لطموحات الشعب، إلا أن حماس بمشروعها الدينيّ الذي هو امتداد لقيادة خارجية ومشروع يتجاهل الهوية الوطنية والاستقلالية الوطنية، لا يمكنها أن تكون إطاراً مستوعباً وموحداً لكُلّ فئات الشعب وأحزابه السياسية، فيما منظمة التحرير يمكنها أن تكون كذلك، ولكن بطبيعة الحال بعد إنهاضها من كبوتها وبثّ الروح فيها واستيعابها لكُلّ القوى السياسية الجديدة وبخاصة حماس والجهاد الإسلامي. ونعتقد أن ميثاق المنظمة وقانونها الأساسي من المرونة والأريحية السياسية والعقائدية ما يسمح بأن تمثل كُلّ أطياف المشهد السياسي الفلسطيني.

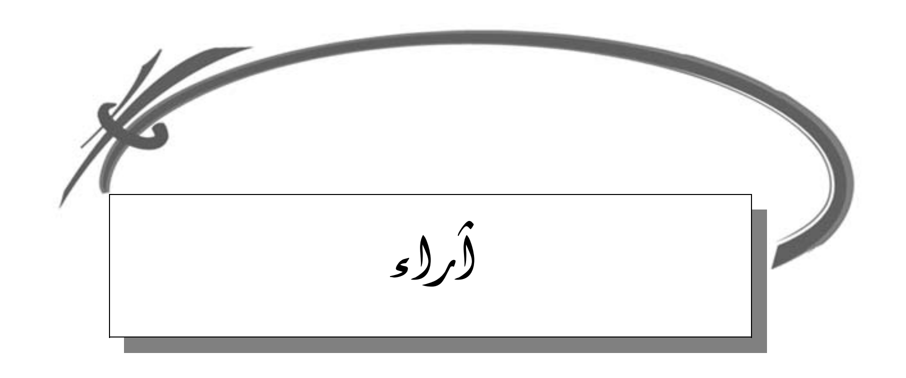
خلاصــة

لقد بات واضحاً أن للمأزق الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني جذوراً، وهذه الجذور ترجع إلى الحظة التي دخلنا فيها انتخابات تشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة، ذلك أنّه لا يمكن أن يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة. وقد نبهنا إلى هذه الحيثية في أكثر من مقالة وندوة سياسية ومقابلة تلفزيونية، ولكن يبدو أن غالبية الأطراف السياسية دخلت اللعبة الانتخابية والديمقراطية ليس بثقافة وعقلية ديمقراطية، بل بعقلية انقلابية وتحت ضغوط خارجية، ومن كان منها حسن النية حاصرته من جانب ثقافة شعبية مشبعة بالعواطف ومُقادة وراء الأقوى أو الأكثر ضجيجاً، ومن جانب أخر قوى التآمر والتخريب التي تسيرها أطراف خارجية. أيضاً، ترجع الجذور إلى بنية مؤسساتية تفتقر إلى الفكر والتفكير الاستراتيجي، ذلك أن وصول المشهد السياسي الفلسطيني إلى ما وصل إليه يُفسر بواحد من اثنين:

الأول، أن العملية الانتخابية برمتها هي صفقة دولية بمشاركة أطراف محلية تفتقر إلى الوطنية، هدفها وقف الانتفاضة وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني من خلال تدمير قواه الحية، حركة فتح وحركة حماس وفصائل منظمة التحرير بعد أن عملوا لسنوات على تدمير المنظمة وتحييد حركة الجهاد تمهيداً لتصفيتها.

الثاني، غياب المفكرين الاستراتيجيين في مراكز اتخاذ القرار عند السلطة والمعارضة معاً، إذ لم تتم قراءة خطة شارون للانفصال الأحادي الجانب قراءة استراتيجية، بحيث يتم الربط بينها وبين مأزق المفاوضات ومأزق النهج العسكري للفلسطينيين، ثُمّ التهدئة والإصرار الأمريكي على إجراء الانتخابات في موعدها بالرغم من وضوح التدهور المتزايد لحركة فتح وقوى اليسار، وعدم أخذ الحوار الوطني للتوصل إلى ثوابت ومرجعيات مشتركة مأخذ الجد.

ما الحل؟ الحل بسيط إذا غلَّبت القوى السياسية المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والشخصية، وإذا ما وضعنا نصب أعيننا أننا ما زلنا تحت الاحتلال، وإذا ما اعترفت حركة فتح بأن نهجها التفاوضي كان عقيماً وأدى بنا إلى التحول إلى شعب من الشحاذين كما قال أحد رموز السلطة الدكتور نبيل شعث، وأن تعترف حركة حماس ومن ينهج نهجها بأن الحسم العسكري لصالحنا غير ممكن في المدى المنظور، وأن العمليات الاستشهادية والتباهي بعدد الشهداء هو أيضاً نهجاً عقيماً وكان سبباً في أن حصاد الانتفاضة كان مراً وسلبياً. وإن لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى استراتيجية عمل وطني موحّد آنذاك سيتأكد الشعب أن نخبته السياسية فاشلة وليست أهلاً لأن تكون قيادة لهذا الشعب العظيم. المشكلة ليست مشكلة دستورية ولا مشكلة نصوص والتزامات، ولكنها مشكلة انعدام ثقة بين القوى السياسية ومشكلة مصالح ضيقة ■


آراء

الديمقراطيـة التنافسيـة والديمقراطيـة التوافقيـة (الحالـة اللبنانيـة)

هناء صوفي عبد الحي

أستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

تعتبر الديمقراطية، بمفهومها الفلسفي والسياسي والقانوني، الحل الأمثل لحسم مسألة الصراع ما بين الحاكم والمحكوم، من خلال ترك المحكوم يحكم نفسه بنفسه، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو نيابية؛ ما يساعد، في الحالتين، على إقامة التوازن السليم ما بين مصلحة الفرد الخاصة من جهة، ومصلحة المجتمع العامة من جهة أخرى.

هذا ما خبرته باكراً بعض المجتمعات الإغريقية القديمة، كما توصلت إليه بعض الشعوب الأوروبية المتقدمة في العصور الحديثة، إثر صراعها الطويل ضد أنظمة الحكم المطلق، مع نضج ظروفها الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها انتقلت إلى العديد من شعوب العالم التي أخذت في فترات تاريخية مختلفة، تناضل في سبيل إرساء دعائمها في مجتمعاتها، مقتنصة الظروف المناسبة لذلك، ومستفيدة على الدوام، من تجاربها وتجارب غيرها في هذا الميدان، ومستغلة قدرة العقل البشري على ابتكار الأساليب وابتداع الوسائل المفيدة في هذا السبيل. ولقد أدّى ذلك كله، إلى تباين صور الديمقراطية وأنماطها من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر؛ حتى اختلطت مفاهيمها ومضامينها في عقول الناس وأذهانهم، وبات من الصعب جداً، إيجاد تعريف موحدة للديمقراطية، لا يثير من حوله الآراء المتناقضة.

إذاً الديمقراطية تتعلق، دوماً، بالإطار المجتمعي الذي تنمو فيه وتتطور معه، فتتفاعل مع ظروفه بحيث تستقي من ثقافته وخصوصياته ونسق قيمه، صورتها وميزاتها وفضائلها. كما إن نجاح التجربة الديمقراطية أو تعثّرها أو فشلها، يرتبط بوعي الأفراد، وبظروف المجتمع العامة من شتى نواحيه؛ وبالأخص من الناحية الاقتصادية، ذات الدور الأساسي، عادةً، في عملية تشكل القوى السياسية المدافعة عن مصالح الطبقات المنتمية إليها، فالطبقة التجارية الناشطة والواعية لمصالحها، في بعض المجتمعات الإغريقية، كأثينا مثلاً، هي التي أرست دعائم الديمقراطية وانتزعت السلطة من الملوك والنبلاء. كما إن الطبقة البرجوازية

في أوروبا الغربية، في العصور الحديثة، هي التي فرضت الليبرالية وأقامت الديمقراطية بعد صراعها الطويل مع السلطة الملكية المدعومة من الطبقة الأرستقراطية، فوجود الديمقراطية رهن بظروف المجتمع الملائمة، وبوعي أفراده ومدى تمسكهم بقيم الديمقراطية ومبادئها، باعتبارها أرقى ما توصلت إليه تجارب المجتمعات وخلاصة الفكر البشري في مجال تنظيم المجتمعات السياسية، بهدف دفع الإنسان والمجتمع إلى برّ الأمان والاستقرار والسعادة والازدهار والتقدم.

وطالما أن النظام الديمقراطي يعتمد في مسيرته وصيرورته على إرادة الأفراد كمجتمع، والناجمة عن تفاعلهم، في مرحلة زمنية معينة، مع ظروف مجتمعهم من مختلف نواحيه؛ فإن من المستحيل، إذاً، التقاط صورة جامعة موحدة للديمقراطية، في ظل تباين ظروف المجتمعات وديناميتها المتغيرة دوماً.

وما دام الأمر كذلك، فسيبقى لكل نظام ديمقراطي في العالم، سماته الخاصة به وصورته المميزة له عن غيره من الأنظمة الأخرى، وستبقى للديمقراطية أشكالها المتعددة بتعدد المجتمعات التي تطبقها.

ولكن، مهما اختلفت النظم الديمقراطية من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، وتغيرت أساليبها ووسائلها، تبقى للديمقراطية مبادئها الأساسية الثابتة والمبنية على قاعدتي الحرية والمساواة بين الأفراد، ويبقى للديمقراطية معناها الأصلي، وهو حكم الأكثرية؛ وهذا ما عناه الزعيم الأثيني «بريكليس»، في القرن الخامس قبل الميلاد، عندما قال: «إن حكومتنا ديمقراطية لأنها ليست بيد القلة بل بيد الكثرة... فنحن نتمتع جميعاً بحق المساواة أمام القانون... ونبدي رأينا بحرية، ولا سيما في أمورنا العامة...».

وفي العصور الحديثة، انطلق الفكر الديمقراطي الليبرالي الحر، من فكرة أن للإنسان قيمة فردية بحد ذاته، وأن المجتمع ما خلق أساساً إلا لسعادته. وقد توصل هذا الفكر، مع تبنّيه مبادئ الحرية والمساواة، باعتبارها حقوقاً طبيعية لصيقة بالفرد، إلى القول بضرورة صون الحقوق والحريات الفردية والعامة للمواطنين، واحترام التعددية في الآراء، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات العامة الثلاث، والأخذ بمبدأ تداول السلطة دورياً وبطريقة سلمية، بواسطة الاقتراع العام السري والمباشر.

وهكذا، بفضل تطوّر المجتمعات وتقدّم الوعي الإنساني، تطورت الديمقراطية ولم تعد تعني فقط نظام الحكم المطبق، بل تعدّته حتى أصبحت طريقة حياة، ونهج تفكير، ومناخاً عاماً يبدأ من البيت، وينتشر في كل خلية مجتمعية صغيرة كانت أم كبيرة؛ وتعددت أساليبها في مجال الحكم عامةً، مع ازدياد تجارب الشعوب وتراكم خبراتها. لكن يلاحظ أن تطورها هذا، قد اقتصر في الغالب على الناحية الشكلية فقط، ولا سيما لجهة التقنيات والوسائل المستخدمة في تطبيقها العملاني. ولكن بعيداً عن الشكليات والتقنيات والوسائل التفصيلية اللازمة في التطبيق، فإن الديمقراطية أينما حلّت، استمرت تحتفظ

بجوهرها العام الذي لا يقبل بغير الشعب مصدراً للسلطة، وبالحرية والمساواة مبدءاً أساسياً في الحكم.

وفي ضوء هذا الواقع، تبنّت أكثرية النظم الديمقراطية في عالمنا اليوم، النمط الليبرالي الغربي الآخذ بمبدأ حكم الأكثرية، حتى بدا اسم الديمقراطية الليبرالية مرادفاً، في أذهان الكثيرين، لمعنى الديمقراطية التنافسية؛ علماً أن بعض المدارس السياسية الواقعية الحديثة ترفض تعميم فكرة الأكثرية العددية على سائر المجتمعات، فهي تعتقد أن هذه القاعدة لا تصلح سوى في المجمعات المتجانسة شعبياً؛ أما في المجتمعات الأخرى ذات الصفة التعددية أو المركبة، فترى أن من الأنسب لها اعتماد القاعدة التوافقية.

فهل صحيح أن «الديمقراطية التنافسية»(١) لا تصلح سوى للمجتمعات المتجانسة فقط، أم أنها تصلح أينما وجدت في أي مجتمع كان؟ وما هي الشروط الداعمة لنجاحها؟ هل تعتبر الديمقراطية التوافقية» حلاً ممكناً لإنهاء النزاعات بين الجماعات المتباينة ضمن المجتمع الواحد؟ وهل الديمقراطية التوافقية في لبنان، تضمن النهوض بالدولة، في ظل ما يعانيه المجتمع من انقسامات طائفية وفوضى سياسية وأزمات اجتماعية واقتصادية؟

أولاً: الديمقراطية التنافسية

لا بد من التأكيد بدايةً، على أن النظام الديمقراطي ومهما كانت صوره أو أشكاله، ليس نظاماً منصفاً بالمطلق، لكنه وباعتراف الجميع أعدل من أي نظام سياسي آخر عرفته البشرية، لأنه عبارة عن نظام حكم يؤمن بحق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها ولنفسها، ويرمي إلى احترام حقوق المواطنين وحرياتهم، ويسهم في نمو الحضارة الإنسانية. وقد تكون الديمقراطية التنافسية، في حقيقة أمرها، ديمقراطية الأكثرية دون الأقلية، في وقت من الأوقات، لكنها ديمقراطية بحد ذاتها، وأفضل بالتأكيد من حكم الفرد الواحد أو حكم الأقلية من الأفراد. والدليل على ذلك، تمسك أكثرية الشعوب بحقوقهم الفردية والعامة، ورفضهم قيام الأنظمة السلطوية، مهما تعدهم به فلسفتها، لجهة ادعائها إمكانية الوصول إلى مستقبل زاهر للمجتمع بصورته الشمولية، مقابل التضحية بحرياتهم الفردية.

ولعل من أصعب المشاكل التي واجهت المجتمعات في تدرجها على دروب الديمقراطية، كانت مسألة التعددية في الآراء، فالشعب ومهما بدا متجانساً في بنيته المجتمعية، من النادر أن يلتف دائماً، وبكامل أفراده، حول رأي جامع وموحد، إزاء أي

(١) الديمقراطية التنافسية تقوم على عدد الأصوات المتنافسة، وتُسمّى أحياناً الديمقراطية العددية.

قضية تطرح أمامه، فقد يتفق الجميع حول بعض الثوابت الوطنية، ولكنه لا يتفق بالضرورة حول كل الأمور الأخرى لأن الاختلاف في الرأي، من طبيعة البشر المختلفين أساساً، في الأشكال والطبائع والنفسيات والقدرات العقلية والذهنية وطرق التفكير... وفي المهن والمصالح... وغيرها. لذلك يتعذّر الإجماع الدائم حول أي أمر من الأمور، فهذا لا يحدث سوى في الأنظمة السلطوية أو أنظمة الحزب الواحد، حيث يفرض الحاكم، أو الحزب، رأيه على الشعب بطريقة استبدادية.

أما في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، فإن التعددية في الآراء، وبكل ما تحمله من معاني الاختلاف والتضاد في التوجهات الحزبية العقائدية والفلسفية، أو التنوع في الإرادات السياسية لأبناء المجتمع الواحد، تعتبر شرطاً لازماً لقيام الديمقراطية، فحرية التعبير المصونة في حمى القانون، والمكرسة بصورة حتمية، في قناعات الناس وفي خلفية أذهانهم، هي التي تفضي إلى هذه التعددية في الآراء المختلفة التي تغني الفكر وتوسّع آفاقه. ولا ريب في أن الديمقراطية التنافسية تقدّم لجميع القوى السياسية المتناقضة والمتنافسة مع بعضها البعض، حلاً مرضياً يتفادى العرقلة في مسيرة الحكم، عبر اقتناع الأقلية بالخضوع إلى رأي الأكثرية، رغم عدم اقتناعها به.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن رأي الأكثرية قد لا يكون بالضرورة هو الأصح دائماً، فالكل بشر، فلا الأكثرية ولا الأقلية معصومة عن الخطأ، غير أن عجلة الحكم ينبغي لها أن تدور وتنطلق باتجاه ما، ومن الطبيعي أن يكون ذلك باتجاه الأكثرية لا الأقلية، سواء أكانت الأكثرية من حزب واحد أو من تحالف أحزاب. ولعل الفكرة في أساسها، نبعت من الاعتقاد بأن من الصعب عادة على مجموعة قليلة من الناس أن تجابه مجموعة أخرى تفوقها عدداً. لذا فقد توصلت أكثرية المجتمعات في تجاربها وقناعاتها الفكرية السياسية، إلى ضرورة انطلاق العجلة باتجاه قوة الدفع الأكبر التي تمثلها الأكثرية.

ولكن ماذا يحل بالأقلية في تلك الأنظمة؟ إن الأقلية تشكل قوى معارضة تراقب عمل الأكثرية الحاكمة وتتربص بأخطائها. وهذا الدور الرقابي الذي تمارسه ضروري جداً ويعتبر صمام أمان حكم الأكثرية، لأنه كفيل بتصويب عمل الأخيرة، من خلال حثّها على التنبّه جيداً لأعمالها ومواقفها وتصرفاتها، مخافة فقدانها ثقة الشعب في الانتخابات اللاحقة، فقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، تفسح المجال أمام تبادل الأدوار بين الطرفين بطريقة سلمية أي عن طريق الانتخاب، بحيث يمكن الأقلية أن تصبح أكثرية، والأكثرية أقلية، كما يحصل دوماً، في الدول المتقدمة. ولا بد من العودة إلى الشعب؛ فهو الرقيب والحسيب الأول والأخير الذي يعطي ثقته يوم الانتخاب لمن يتوسم فيهم الخير له وللوطن ككل. ونتيجة تصويته ــ بغض النظر عن الطريقة المتبعة في فرز النتائج، أي سواء أكانت عن طريق اعتماد النظام الأكثري أو عن طريق التمثيل النسبي ــ هي التي تحدد الأكثرية النيابية التي تنبثق عنها الحكومة في الأنظمة البرلمانية.

في كل الأحوال، لقد أثبتت التجارب جدوى الديمقراطية التنافسية في أماكن كثيرة، ولا سيما في الاتحادات التي تقوم بين الدول على أساس فدرالي، حيث يتكون البرلمان الفدرالي عادةً من مجلسين: المجلس **الأول**، يضم ممثلين عن الدول الداخلة في الاتحاد الفدرالي، ويكون عددهم بالتساوي في ما بينهم، وذلك حتى لا يطغى رأي الدول الكبرى على الصغرى، في القرارات المهمة داخل الاتحاد، وفي ذلك ما يشبه التوافق في الحكم إلى حد ما (فالتوافق ليس كاملاً في غياب حق الفيتو في اتخاذ القرارات داخل المجلس). أما المجلس **الثاني**، فيضم ممثلين عن كل دولة، بحسب نسبة عدد سكانها، وذلك للحد من إمكانية لجوء الدول الصغرى إلى تعطيل مصالح الدول الكبرى، لو أرادت. وبهذه الوسيلة، حلّت الديمقراطية بطرقها المتعددة، مسألة التباين بين الإرادات السياسية المختلفة للدول الداخلة في عضوية الاتحاد الفدرالي، على مستوى البرلمان.

ومما لا شك فيه هو أن حكم الأكثرية لا يصلح في حقيقة أمره سوى في المجتمعات الواعية والمتقدمة التي تمرّست بالديمقراطية وأتقنت هذه اللعبة السياسية على امتداد سنوات طويلة، وفهمت قواعدها جيداً، وأدركت خلفياتها وأهدافها، فتكوّنت لديها أحزاب جسّدت سياساتها في برامج وتشريعات عادلة، فنجاح الديمقراطية يحتاج دوماً إلى شعوب واعية في الأساس، والشعوب الواعية هي التي تعرف مصلحتها جيداً، وتعرف بالتالي، كيف تحاسب حكامها، لأنها تكون قد توصلت في وعيها إلى تغليب عقلها على مشاعرها في المسائل السياسية. يكفي أن نذكر على سبيل المثال، كيف أن الشعب الفرنسي خذل قائده وزعيمه الوطني ديغول، عندما لم يتجاوب مع رغباته وسياساته، في استفتاء عام ١٩٦٩ بالرغم من كل الإجلال والمحبة التي يكنّها له.

الديمقراطية إذاً، ليست نمطاً جاهزاً ومعداً سلفاً لاستعماله بسهولة، متى قرّر الحاكم أو الشعب ذلك، في أي وقت من الأوقات، بل إنها مناخ يفرض نفسه تدريجياً وكأمر واقع لا محالة، مع نمو وعي الشعب وتطور استعداداته ليكون أهلاً لممارسة الديمقراطية الحقيقية.

وهكذا، ومع نمو المجتمعات الديمقراطية وتقدمها، تجمعت عناصر الثقافة الديمقراطية الصحيحة، فبدت مبنية على بعض القيم والفضائل الأساسية وأهمها: العقلانية، وتقبل الرأي الآخر، والتسامح والمرونة في التعاطي بين مختلف القوى والجماعات السياسية، مهما بلغت حدة الخلاف في ما بينها في الرأي أو التوجه السياسي أو العقائدي أو غيره. والتسامح أو المرونة لا يلغي التنافس المشروع بين القوى السياسية، كما لا يعني تخلي أي واحدة منها عن الثوابت الأساسية الداعمة لبقائها، فهذا جبن واستسلام مرفوض بالمطلق؛ بل يعني الحوار السلمي مع الآخر من خلال مقارعة الحجة بالحجة، والقبول بالتسوية التي تمكّن الواحد من الوصول إلى منتصف الطريق لملاقاة الآخر، الذي يكون قد قطع المسافة ذاتها. وبهذا الشكل، فإن من واجب القوى السياسية،

التحلّي الدائم بالروح الرياضية المتسامحة، فالتسامح والمرونة من فضائل الديمقراطية. أما عندما تسيء الأكثرية التصرف وتضطهد الأقلية، فإن هذه الأخيرة لا بد لها وأن تنتفض ضد ظلم الأكثرية التي تكون بذلك قد حادت عن قيم الديمقراطية الصحيحة، ودفعت بالبلاد إلى الفوضى وإلى ما لا يحمد عقباه، فالظلم يولد العنف، والعنف يؤدي إلى الثورة، والثورة تناقض الثقافة الديمقراطية الليبرالية التي لا تؤمن بغير الحوار العقلاني السلمي طريقاً إلى الحكم.

ثانياً: الديمقراطية التوافقية

الديمقراطية التوافقية هي شكل من أشكال الحكم المطبقة في بعض البلدان غير المتجانسة شعبياً (كالاتحاد الفدرالي البلجيكي أو بعض الدول الأفريقية)، وهي تقضي بإعطاء حق الحكم بالتوافق في ما يتعلق ببعض الأمور الأساسية، للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض، والمكونة في مجموعها شعب الدولة. والتمايز يكون سببه، عادةً، اختلافاً في الأصول الإثنية أو اللغوية. وقد تبيّن أن المجتمعات المتعددة الإثنيات أو اللغات تعاني في الغالب، من صعوبة صون وحدتها الوطنية، ولا سيما عندما تكون لدى كل جماعة من الجماعات المختلفة المكونة لمجتمع الدولة الواحد، هواجس معينة تجعلها خائفة دوماً من احتمال طمس هويتها من قبل الجماعات الأخرى، أو ذوبانها ضمن الأغلبية السكانية، أو الانتقاص من حقوق أفرادها الخاصة أو العامة، فيتماسك الأفراد داخل كل جماعة، مكونين بذلك قوة سياسية تتنافس مع غيرها من القوى الأخرى مثيلاتها. وقد يصل بهم الأمر إلى حد التعصّب لهويتهم الخاصة بهم، فيشعر المواطن بنتيجتها، أن له هويتين: هوية نابعة من انتمائه إلى جماعته، وأخرى نابعة من انتمائه السياسي إلى الوطن الذي يحمل جنسيته. وعندما تحتدم العصبيات بين الجماعات، يتنازع الفرد هاتين الهويتين، بحيث تطغى في الغالب هويته الخاصة ذات الطبيعة العنصرية الضيقة، على هويته الوطنية. وفي بعض حالات التشنج والتطرّف القصوى، قد تراوده نزعات انفصالية تحثّه على العمل، إما من أجل إقامة وطن مستقل بجماعته فقط، أو من أجل تشكيل كيان مستقل ذاتياً، من ضمن اتحاد فدرالي جامع للكيانات الأخرى مثيلاته. وحتى لا تحتدم الأمور وتصل إلى هذه الدرجة من التفكير العصبوي المتطرف الذي يخلخل ركائز الوطن ويهدد وجوده بالزوال، قد تنجح الديمقراطية التوافقية في تطمين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض وتبديد مخاوفها، عبر إعطائها حقوقاً متساوية في ما بينها، في اتخاذ القرارات في الحكم.

إذاً، إن الديمقراطية التوافقية تقوم على خلفية واقع التباين أو التجزئة بين أبناء الشعب الواحد، بحيث يتوزع هذا الشعب على قوى سياسية، لكل منها خلفياتها وخصوصياتها التي تجعلها مختلفة أو متمايزة عن غيرها. ويتم اللجوء إلى التوافق، في حال انعدمت الثقة

المتبادلة بين هذه القوى الخائفة من بعضها البعض، أو في حال عجزت هذه القوى المتنافسة عن تحديد الغايات والآمال المشتركة التي تكفل عادة جمع المواطنين وصهرهم، ضمن بوتقة وحدة وطنية صلبة ومتماسكة.

وكما يمكن تطبيق الديمقراطية التنافسية في الأنظمة الفدرالية، فإن الديمقراطية التوافقية تعتبر بمثابة نوع من الكونفدرالية، حيث تؤخذ الآراء بالإجماع، ويكون لكل جماعة حق الفيتو الذي يمنع صدور أي قرار من الأمور الحساسة المصيرية، من دون موافقتها.

وبالمقارنة ما بين الديمقراطية التنافسية والأخرى التوافقية، فإن الأولى هي التي تعبّر فعلياً عن منطق الحكم الديمقراطي السليم، ولكن الشرط الأساسي لنجاحها هو أن يكون الوطن متماسكاً، إما بفضل تلاحم شعبه المتجانس، أو بفضل وحدة الأعراف والمصالح والآمال، في ظل توافر الثقة والنوايا الطيبة بين مختلف القوى السياسية بمختلف فئاتها المتعددة.

أما في حال تفكك النسيج المجتمعي، وفقدان الثقة بين مختلف القوى والأطراف السياسية، فإن الأخذ بمبدأ الديمقراطية التوافقية يبدو منطقياً، على أن يتم بصورة مرحلية مؤقتة، من أجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية. يعني أن تكون التوافقية خطوة على طريق خلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانصهار الوطني، ويؤخذ بعدها بالتنافسية،فهل هذه الحالة تنطبق على واقعنا اللبناني، وأين نحن من الديمقراطية بوجهيها التنافسي والتوافقي؟

ثالثاً: الديمقراطية في لبنان

يعاني لبنان كما بات معلوماً لدى الجميع، من خلل بنيوي في تركيبة نظامه السياسي والدستوري القائم على القاعدة الطائفية. وقد تفاقمت هذه التركيبة الطائفية مع تأثر لبنان بواقعه الجغرافي ـ السياسي، ما جعله عرضة، على الدوام، لمختلف تجاذبات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولا نغالي القول إذا ما اعتبرنا إن أكثر ما نشهده اليوم من عجز وتهالك وفوضى في حياتنا السياسية، ناجم في الأساس، عن الواقع الطائفي الذي أنهش الوطن وفتك بقدرات المجتمع اللبناني على مختلف الصعد، فالطائفية السابقة في وجودها لوجود الكيان نفسه، رافقت مسيرة النظام السياسي في لبنان منذ انطلاقته الأولى في عام ١٩٢٠، واستمرت منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا تنخر في المجتمع اللبناني على امتداد تاريخه السياسي، فتراها تكبو وتستتر، أحياناً، مستظلّة في الاتفاق المزعوم بين بعض الزعامات الطائفية على تعزيز إرادة التعايش المشترك بين الطوائف، ثم تنتفض، أحياناً أخرى، لتظهر بصورة أشرس مما كانت عليه في السابق، متخذةً شكل مذهبيات سياسية ضيقة، تخيم على المجتمع وتتآكله.

وما زاد في تعقيد الأمور، تشابك وضع لبنان السياسي ــ المذهبي، مع وضعه الجغرافي السياسي الذي جعل منه محوراً أساسياً في قلب الصراع العربي ــ الإسرائيلي، ونقطة استقطاب وسطية لكل هزة أو اضطراب في أي توازن دولي له علاقة بمجريات هذا الصراع المزمن بين العرب والصهيونية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لا بد لكل هذه الأمور، من أن تترك آثارها السلبية على الوحدة الوطنية التي باتت في لبنان تعني الاصطفاف المذهبي في موطن العصبيات الطائفية، المتمسكة بأهداب الديمقراطية، بقدر ما تؤمنه لها من مكاسب في تقاسم المناصب والمنافع، فغياب الوعي المجتمعي العام، في ظل الأزمة المعيشية الخانقة، وشرذمة بعض الأحزاب السياسية العلمانية وتغييب بعضها الآخر، في فترة ما بعد الحرب، وكذلك إضعاف الحركات النقابية القادرة على النضال الطويل من أجل الحصول على مكاسب عامة غير آنية، كل ذلك أدّى إلى تفاقم العصبيات المذهبية وإفساد الحياة السياسية. وفي خضم تفاقم الخصومات التي تشهدها الساحة السياسية مؤخراً، تعالت الصيحات مطالبة بوضع حل جذري لكل ما يجري على الساحة الوطنية.

أين هو الحل؟ هل هو في الديمقراطية التوافقية؟ وهل الديمقراطية التوافقية قادرة على المساهمة الفعلية في الانصهار الوطني المطلوب؟ وهل يمكنها إنقاذ لبنان مما يتخبط فيه؟ هل يمكن أن نأمل منها خيراً في محو المذهبية، مثلاً، أو تراها عاملاً محصناً لعدم اقتلاعها من جذورها الضاربة في أعماق الكيان اللبناني منذ تأسيسه، والمكرسة في صلب نظامه السياسي والدستوري، والمتربعة في نفوس غالبية الشعب اللبناني؟

ما لا شك فيه، هو أن طريق الديمقراطية التوافقية في لبنان، اليوم محفوفة بالمخاطر، ولا سيما بفضل نقص الوعي في استيعاب مراميها الحقيقية وإدراك أهميتها كمرحلة مؤقتة على طريق بناء الوحدة الوطنية السليمة، فهي وسيلة قد تمكّن من تعزيز الانصهار الوطني بين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض. ولكن من أهم شروط نجاحها، هو النظر إليها على أنها نقطة البداية الآمنة لهذه الجماعات، كي تنطلق منها وتتجمع وتوحد جهودها لدعم مسيرة المجتمع نحو النمو والتقدم. ولا ينبغي النظر إليها على أنها نهاية المطاف أو قمة الانتصار لكل منها في مواجهة الأخرى، حتى لا يؤول الأمر بنتيجته، إلى طرح الفدرالية التي لا تناسب، طبعاً، الوضع اللبناني بثقافته العربية الواحدة، وبأقلياته المتعددة والمتخالطة في السكن والقربى والعمل... وغيره. كما ينبغي، من جهة أخرى، ومن باب الحفاظ على الديمقراطية نفسها، حصر التوافق في بعض المواضيع المهمة التي يجب تحديدها بطريقة حصرية حتى لا تخرج الديمقراطية عن مسارها الصحيح، وتتحوّل باتجاه التنازع على تقاسم الحصص والمكاسب بين الجماعات، ما يؤول حتماً إلى الفوضى وشل عمل الدولة وعدم التوافق إثرها على أي شأن كان، وضياع الديمقراطية من أساسها.

ولو استقرأنا تجربتنا السياسية بإيجاز تام بعد مرور ما يقارب القرن على ولادة دولتنا الفتية، علّنا نستفيد من عبر الماضي، لوجدنا أن مشاهد التنازع الطائفي أو المذهبي تتكرّر هي نفسها، تارةً بالحرب النارية بين مدّعي الدفاع عن الطوائف أو المذاهب، وتارةً أخرى بالصراع المكشوف في ما بينهم وأحياناً بالمستتر. والعلّة الدائمة تبقى هي نفسها، وتكمن في النفوس الطائفية، من ناحية، وفي نظامنا السياسي والدستوري المتناقض، من ناحية ثانية، فنظامنا يأخذ بمبادئ الديمقراطية التنافسية، كما يأخذ أيضاً بالتوافقية، جامعاً بين أسس النظام الديمقراطي البرلماني من جهة، والآخر الطائفي من جهة أخرى.

إن الدستور يعلن المساواة بين المواطنين أمام القانون، في المادة السابعة منه، فيما يفرّق بينهم على أساس انتماءاتهم المذهبية ـــ الطائفية في المادة رقم ٩٥ منه. والدستور ينص على أن الشعب مصدر السلطات والنائب يمثل الأمة جمعاء، فيما هو في الواقع العملي، يمثل أبناء مذهبه ومنطقته.

ومن ناحية أخرى، تنص الفقرة الخامسة من المادة رقم ٦٥منه، على أن قرارات مجلس الوزراء تؤخذ بالتوافق، وإن تعذّر ذلك فبالتصويت بالأكثرية. في حين أن لا مجال للتصويت عملياً، في حال قدّر لنتائجه أن تأتي مناقضة للفقرة الأخيرة من مقدمة الدستور، والتي تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». إذاً في حال عدم التوافق بين ممثلي المذاهب حول مسألة ما، يصبح من الممكن تعطيل مبدأ التصويت، فكيف تمضي عجلة الحكم في حال وصلت الأمور إلى الحائط المسدود؟ وكيف السبيل إلى حل هذه الإشكالية وقد رأينا شيئاً من هذا القبيل منذ شهور قليلة، عندما امتنع عدد من الوزراء عن الحضور إلى جلسات مجلس الوزراء، بحجة أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بالأكثرية، يناقض، برأيهم، ميثاق العيش المشترك فوقع الارتباك وشلت أعمال الحكومة؟ ويومها وجدنا البعض، ممن كانوا قبلها، من أشد المدافعين عن الديمقراطية التوافقية، يطالبون بالديمقراطية التنافسية، بعدما وجدوا أن القرار المتخذ بالأكثرية يتوافق مع رأيهم.

وهكذا فإن الديمقراطية التي تعني «حكم الشعب»، تحوّلت في لبنان، إلى «حكم المذاهب». لأن نظام الحكم بعد الطائف، بات أشبه ما يكون بكونفدرالية مذهبية، تملك فيها كل مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الوزراء، إمكانية شل عمل هذا المجلس طبقاً لما يماثل عادةً، حق الفيتو في أي كونفدرالية تجمع بين دول مستقلة في الأساس.

ولا ريب في أن هذه الإشكالية ليست في حقيقتها من طبيعة الديمقراطية وإنما هي نابعة من صميم نظامنا السياسي القائم على أساس البنية الطائفية، فالقيادات السياسية

والقوى المذهبية تتنازع السلطة في ما بينها، وتعمل على فرز أكثرية المواطنين ضمن أطر مذهبية ــ سياسية، تقف وسيطاً بينهم وبين انتمائهم الوطني. وبالنتيجة، تقضي الطائفية أو المذهبية على مفاهيم المواطنية وتسحق القيم الديمقراطية.

ماذا فعلت الديمقراطية التوافقية في لبنان بعد الطائف؟ لقد استطاعت في أحسن الأحوال أن تقود النظام إلى حكم الترويكا، المجافي لمعنى الحكم الديمقراطي في منطق النظام البرلماني القائم على أساس الفصل بين السلطات. ماذا ينتظر منها إذاً؟ إنها باختصار تام، لم تتمكن في الآونة الأخيرة من منع الشلل الحاصل في المجتمع اللبناني بمختلف أبعاده.

لقد حان الوقت كي نعي أن نظامنا السياسي سيبقى متعثراً في خطواته، ما استمرّ التمسّك بتركيبته الطائفية المذهبية، فتصوير التعايش، أو ــ عفواً ــ العيش بين الطوائف في لبنان، على أنه رسالة لبنان الحضارية، لا يكفي لبناء وطن على أسس متينة، فلا أحد ينكر أن التنوع المذهبي مصدر غنى وثراء للمجتمع اللبناني، ولكن العيش المشترك هو واقع حال لا ينبغي الاعتداد به كثيراً، لأنه شأن طبيعي في مجتمع متحضر، حيث لا حاجة للإنسان فيه إلى القيام بالغزوات المستمرة على جاره كي يؤمن استمرارية وجوده. والحالة البلجيكية ليست مماثلة للحالة اللبنانية كما يعتقد البعض، لأن الشعب البلجيكي مقسم إلى طوائف إثنية متمايزة ثقافياً ولغوياً، تقطن ضمن مناطق معزولة عن بعضها البعض، وهذا ما ساعدها على إقامة الإتحاد الفدرالي لديها في عام ١٩٧٧؛ في حين أن اللبنانيين بمختلف مذاهبهم ينهلون من ثقافة عربية واحدة.

إن الشعب اللبناني المثقل بهموم الأزمة المتفاقمة، يدور في حلقة مفرغة. لا نستطيع القول إن الوعي لدينا مفقود بالمطلق، والوعي شرط من شروط الديمقراطية، والديمقراطية ليست شعاراً مستجداً علينا، فهي مثبتة بصريح العبارة في مقدمة دستورنا وفي متنِه. إذاً ما هي المشكلة؟ المشكلة هي أن الشعب اللبناني في غالبيته لم يتمرّس بعد بالديمقراطية، بقدر ما تمرس بإطاعة الأوامر التي تدخل في أساس تربيتها البيتية التقليدية وتتناسب مع قيمنا الدينية والمجتمعية. ومن جهة أخرى، إن المسؤولين يقفون في غالبيتهم حجر عثرة أمام تفتح سبل الديمقراطية، فلا وجود حتى الآن لقانون انتخابي يؤمّن صحة التمثيل النيابي، ولا وجود لتشريعات عادلة تضع حداً للإنفاق على الحملات الانتخابية، أو تضع شروطاً للحملات الإعلامية التي غالباً ما تستغل مشاعر الناس وتلعب على التوتر الغرائزي.

وهكذا تبدو الديمقراطية مشوّهة لدينا. إذ لم يحصل في لبنان أن استقالت حكومة لأنها فقدت التجانس بين أعضائها، كما تقضي الأعراف الديمقراطية البرلمانية، كما لم يحدث في لبنان أن سحب المجلس ثقته من الحكومة. إن الحرص على بقاء الأشخاص في

أمكنتهم داخل المؤسسات، ينبع من الحرص على التوازن المذهبي المزعوم ولو أن في ذلك ما يلغي الديمقراطية من أساسها.

والأهم من هذا وذاك، لا يمكن الديمقراطية أن تثمر في ظل الأزمة المعيشية الخانقة التي تعيشها عامة الناس، فهل ننتظر من الجائع أن ينهم من قيم الديمقراطية وفضائلها؟ ولا عجب إن باع الفقير صوته في سوق النخاسة السياسية لمن يجود عليه أكثر، طالما أن بعض النخب من المثقفين، يدورون في فلك القوى السياسية التي تختصر المذاهب في أشخاصها، مقدمين زبدة أفكارهم التبريرية للدفاع عن هذه الزعامات، أملاً في العثور على مغانم ومكاسب شخصية، فأين نحن من الديمقراطية التي نتغنى بها على الدوام؟ وكيف يمكننا دمج الديمقراطية التي تنظر إلى الأفراد كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، مع المذهبية السياسية التي تنظر إليهم على أنهم رعايا من رعاياها.

إن طريق الديمقراطية في لبنان متعثر جداً، ومن أخطر ما يواجهه، هو مسألة انفتاح كل طائفة على طرف خارجي، إقليمي أو دولي، ما يجعل التوازن الداخلي المعقد بين القادة السياسيين الذي يدّعون احتكار تمثيل رعايا مذهبهم، مرتبطاً بالتوازن السياسي القائم ما بين القوى السياسية الإقليمية والدولية، وهذا ما يعمّق الهوّة أكثر وأكثر بين اللبنانيين من مختلف المذاهب، ويجعل الحسّ المذهبي يتقدّم على حساب الحسّ الوطني. وفي هذه الحالة المستعصية، فلا العرف في توزيع الرئاسات بين المذاهب ينفع، ولا تقاسم التمثيل النيابي المذهبي بقادر على حل الأزمة من جذورها؛ إنما هي مجرد ترميمات مساعدة إذا ما اعتبرت آنية، فلا أمل يرتجى من الديمقراطية في غياب المواطنين، ولا أمل في تحقيق المواطنية من دون نشأة قوى سياسية نضالية متجددة، تعي أن التوجهات الوفاقية المذهبية، هي ترميمات مرحلية تنفع بالتأكيد، إذا ما اقترنت بالتخطيط لما هو أبعد منها، أي بالتخطيط لمجتمع مدني لا يلغي المذاهب، بل يرفعها ويجلّها جلّ قدرها، ويجعلها بمنأى عن الصراعات السياسية الوخيمة.

في الختام لا يسعنا سوى القول، إن تصحيح المسار الديمقراطي بالطرق السلمية التي نؤمن بها جميعنا، يتطلب ورشة عمل كبرى، ينبغي أن يتجنّد لها الأفراد والجماعات. والمسؤولية في هذا المجال، تقع بشكل أوّلي، على عاتق المواطنين المثقفين الملتزمين بقضايا مجتمعهم وأمتهم، والواعين تماماً لمخاطر الطائفية المذهبية، فالمعركة التي ينبغي أن تجنّد لها كل الطاقات الواعية، هي معركة المواطنية في مواجهة عدوها الشرس، أي المذهبية. نحن نعلم حق العلم قدرة ومقدرة حماة المذهبية وندرك مصالحهم فيها، ولهذا السبب فإن الأمر يتطلّب نفساً طويلاً لعمل نضالي جماعي منظم، إن على صعيد الأحزاب أو النقابات أو النوادي والجمعيات، ومختلف هيئات المجتمع المدني. وبهذا الشكل، يمكن الضغط على المسؤولين من أجل تحسين الأحوال المعيشية والاقتصادية، علّ في ذلك ما يؤدّي إلى تكوين قوى سياسية جديدة، تقوم على

أساس طبقات أو فئات ذات مصالح مادية مشتركة، تقتنع بأن التغيير يصبّ في مصلحتها البعيدة وليست الآنية فقط، فتناضل في سبيل الحصول على أهدافها. إن من العبث التعويل فقط على صدقية نوايا المسؤولين في تنمية الديمقراطية، فهم في غالبيتهم، لن يقوموا بما من شأنه الانتقاص من زعاماتهم المذهبية. وبالنسبة إلى التوافق، الكل يرحب بما جاء في وثيقة الطائف لجهة التشديد على الروح الوفاقية بين مختلف فئات الشعب اللبناني. أما أن يتحوّل الوفاق إلى مبدأ دستوري جامد، وإذا ما فقد روحيته، يصبح قادراً على تعطيل المؤسسات، فهذا لن يجدي نفعاً، في غياب النوايا الحسنة لدى المذهبيين المتحكمين بلعبة التوازن المذهبي.

لن نفقد الأمل، رغم التعمية الحاصلة على واقعنا السياسي المهترئ، في ظل الصخب الإعلامي المرافق للتلاسن السياسي بخلفياته المذهبية ــ السياسية والذي يعمي الأبصار ويصم الآذان ويثبط الهمم. ولا بد ليوم آتٍ لا محالة، يقتنع فيه الجميع بمقولة إن «الدين لله والوطن للجميع» ■

مـدى إفادة المغرب مــن جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية

أخصـاص خليـد

أستاذ في كلية الحقوق، بسلا.

انطلقت أشغال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ بتاريخ ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بعد عشر سنوات من إنشاء المنظمة عام ١٩٩٥ بمراكش، والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لعام ١٩٤٧. ولعل الهدف الأساسي الذي ترمي إليه المنظمة هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة الدولية بحرية، وكلما تنازعت الدول الأعضاء تجارياً تلجأ إلى جهاز تسوية النزاعات الذي يمثل أهم الأنظمة القانونية الخاصة بتسوية النزاعات الدولية. ويضم هذا الجهاز القضائي جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية؛ ويعتبر المغرب أولى الدول العربية المنخرطة في هذه المنظمة، فإلى أي مدى استفاد المغرب من جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية؟

لإبراز ذلك سنتناول بالدراسة حصيلة تسوية النزاعات خلال الفترة الفاصلة ما بين إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ حتى حدود ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[١]، وقد اتسمت هذه الفترة بالتباين في استعمال جهاز تسوية النزاعات من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، حيث كانت الدول المتقدمة أكثر استعمالاً لهذا الجهاز، نظراً للعناية الخاصة التي توليها للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وهذا يطرح مسألة التوازن في القوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية في استعمال جهاز تسوية النزاعات، فما هي إذاً نتائج لجوء المغرب إلى هذا الجهاز؟ وما هي الأسباب التي حالت دون مشاركته في جهاز تسوية النزاعات؟ وعلى هذا الأساس سنتناول هذا الموضوع من خلال مبحثين:

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: <http://www.wto.org>.

أولاً: حصيلة لجوء المغرب إلى جهاز تسوية النزاعات

يعاني المغرب كباقي الدول النامية من عدة إكراهات تحول دون انخراطه الفعلي في جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية. الأمر الذي لم يتح للمغرب إدراج اسمه في لائحة النزاعات المعروضة على جهاز تسوية النزاعات؛ وقد كان له بالإمكان أن يستفيد من هذا الجهاز في ثلاثة نزاعات: تصدير الطماطم إلى الاتحاد الأوروبي، ثم في نزاع خاص بمجال الصيد، وأخيراً إغراق السوق المغربية بالمنتجات الهندية.

١ ـ نزاع تصدير الطماطم المغربية نحو الاتحاد الأوروبي

إن تصدير الطماطم المغربية نحو الاتحاد الأوروبي[٢] يلزم المغرب بعدم الزيادة في صادراته خلال مدة معينة وشروط محددة[٣]. وقد كان هدف المغرب من زيادة صادراته من الطماطم هو الاستفادة من الوضع التفضيلي للبلدان النامية التي لها رعاية خاصة في تشريعات منظمة التجارة العالمية؛ لكن الاتحاد الأوروبي رفض هذه الزيادة بحجة وجود اتفاق ثنائي بينه وبين المغرب. وأمام هذا الوضع، كان بإمكان المغرب اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات عن طريق تقديم شكوى ضد الاتحاد الأوروبي لخرقه الالتزامات الخاصة بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ الوضع التفضيلي للدول النامية؛ لكن المغرب فضل تسوية الأزمة عن طريق المفاوضات الثنائية، حفاظاً على مكاسبه الاقتصادية والسياسية والتقنية في علاقته مع الاتحاد الأوروبي.

٢ ـ نزاع مرتبط بمجال الصيد

يتعلق النزاع الثاني بمجال الصيد وبخاصة قضية «السردين»[٤]، حيث كان المغرب معني بهذا النزاع، الذي أثاره الاتحاد الأوروبي ضد البيرو حول التسمية التجارية «سردين المحيط الهادي»، التي تستعملها البيرو في المعلبات الموجهة إلى السوق الأوروبية. وقد نشأ هذا النزاع نتيجة تطبيق القانون الأوروبي المانع لاستعمال تسمية «سردين» في المعلبات البيروفية بحجة أن سردين المحيط الهادي ليس له المذاق ولا خصائص السردين المتوسطي والأطلسي نفسها. وفي ظل هذا النزاع الذي يعني المغرب بالدرجة الأولى، باعتباره أحد مصدري «السردين» إلى الخارج، وما يشكله قطاع الصيد من أهمية في الاقتصاد الوطني، فضَّل عدم اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات ونهج الحل الدبلوماسي للنزاع نظراً إلى ارتفاع تكاليف التقاضي .

---

(٢) الجدير بالإشارة أن أزمة الطماطم في العلاقات المغربية ـ الأوروبية تعود إلى سنة ١٩٩٤. انظر في هذا الإطار: *La Vie économique* (décembre 1994), et *L'Economiste*, 27/10/1994.

(٣) انظر الاتفاقية المغربية الأوروبية في مادتها الرابعة من الفصل الثاني، وكذلك الفصلين الثالث والرابع من البروتوكول رقم ١ حول النظام المطبق لاستيراد المواد الفلاحية ذات الأصل المغربي.

(٤) Centre marocain de conjoncture Maroc-OMC, «Enjeux des négociations,» *Bulletin*, no. 24 (mai 2002), pp. 70-71.

٣ ـ نزاع خاص بسياسة الإغراق[٥]

يتعلق هذا النزاع بإغراق[٦] السوق المغربية بالمنتجات الهندية مما ألحق أضراراً بالمنتجات المغربية. وعلى الرغم من ذلك فضل المغرب عدم تحريك إجراءات جهاز تسوية النزاعات، تفادياً لفقدان سوق مهمة للفوسفات المغربي ومشتقاته باعتبار الهند أول زبون مستورد لهذه المادة، ومن الدول التي سحبت اعترافها» بالبوليساريو». لذا كان المغرب مع الحل الودي الثنائي عوض اللجوء إلى التسوية القضائية للنزاع أمام جهاز تسوية النزاعات. غير أن سياسة الإغراق لا تقتصر على المنتجات الهندية، وإنما على المنتجات الصينية أيضاً التي تزايدت بشكل واسع والذي من شأنه أن يهدد الاقتصاد الوطني بسبب المنافسة غير المتكافئة، والتي تستدعي من الحكومة المغربية اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح بها قواعد تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية.

إذاً كان دور المغرب توفيقي، وتفضيله المسلك الدبلوماسي لتسوية خلافاته التجارية مع باقي أعضاء منظمة التجارة العالمية. إلا أن هناك إكراهات أخرى تحول دون استفادته من جهاز تسوية النزاعات، فإلى جانب المصالح السياسية والاقتصادية، هناك النقص في الموارد المالية والبشرية للانخراط الفعلي في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم في جهاز تسوية النزاعات.

ثانياً: أسباب عدم لجوء المغرب إلى جهاز تسوية النزاعات

على الرغم من الوجود العربي في منظمة التجارة العالمية[٧]، فقد غاب عنها الموقف والرؤية المشتركة لتبني المصالح التجارية العربية، كما مارست حالة الجمود في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية سواء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة

---

(٥) عبد الواحد الناصر، **التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية** (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٤)، ص ٩٦.

(٦) الجدير بالإشارة أن إغراق السوق يعني بيع سلعة في الأسواق الخارجية بثمن أقل من قيمتها الطبيعية. والثمن الطبيعي لسلعة ما هو الثمن الذي تبيع به المقاولة في السوق المحلية. للمزيد من التفاصيل حول الإغراق انظر: فؤاد بنصغير، **المصطلحات الاقتصادية: التجارة الدولية** (المحمدية: مطبعة فضالة، ٢٠٠٠)، ص ٤٥.

(٧) الجدير بالإشارة أن عدد الدول العربية المنخرطة في منظمة التجارة العالمية هو ١٢ دولة وهي: المغرب والكويت والبحرين (١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥) وموريتانيا (٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥) وتونس (٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥) وجيبوتي (٣١ أيار/مايو ١٩٩٥) ومصر (٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥) وقطر (١٣كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) والإمارات (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦) والأردن (١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) وسلطنة عمان (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) والسعودية (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، وتبقى دول الجزائر، لبنان، واليمن، كمراقبين في إطار مفاوضات الانضمام خلال خمس سنوات من تاريخ الاشتراك كمراقبين. انظر موقع منظمة التجارة العالمية: <http://www.wto.org>.

التجارة العالمية، أو من خلال الدعم المادي لكل طرف عربي عند بدء مسطرة تسوية النزاعات[^٨].

منذ قيام منظمة التجارة العالمية في مطلع عام ١٩٩٥إلى حد الآن، كانت استفادة غالبية الدول العربية من جهاز تسوية النزاعات ضعيفة وأحياناً منعدمة؛ حيث لم يقدم بلد عربي أية شكوى وذلك لاعتبارات اقتصادية ومالية حالت دون الاستفادة من آلية تسوية النزاعات[٩]. والمغرب كباقي الدول العربية وبعض الدول النامية، يعاني من عدة إكراهات تحول دون الاستفادة الفعلية من جهاز تسوية النزاعات، الأمر الذي دفعه إلى عدم إدراج اسمه ضمن لائحة النزاعات المعروضة على منظمة التجارة العالمية؛ ومن ثم لم يسبق له أن كان طرفاً مشتكياً ولا مشتكى عليه، شأنه شأن كل الدول العربية باستثناء مصر التي شاركت كطرف مدعى عليه مرتين، مما يعني أن لجوء المغرب وغيره من البلدان النامية والعربية كان نادراً بالرغم من وجود نزاعات تجارية، لأن الدول العربية تلتجئ إلى التحكيم التجاري[١٠] في العديد من الحالات، أو الحل الودي الثنائي كالمغرب لوجود مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة؛ إلا أن هناك العديد من الإكراهات تحول دون استفادة المغرب من جهاز تسوية النزاعات، ويتعلق الأمر بنقص الموارد المالية، وضعف الموارد البشرية.

١ ـ نقص الموارد المالية

إن استفادة المغرب من جهاز تسوية النزاعات يتطلب تخصيص ميزانية كافية لتغطية مصاريف التقاضي، في حين نجد المساهمة المالية للمغرب في رأسمال منظمة التجارة العالمية ضعيفة، والتي تتحدد على أساس نصيب كل دولة عضو في التجارة الدولية للسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فكانت مساهمته متذبذبة من سنة إلى أخرى، فلم تتعدى نسبة ١٥٦, ٠ في المئة عام ٢٠٠٣ أي ما يعادل ٩٢٨, ٢٣٩ ألف فرنك سويسري، مقابل مساهمة أكبر للدول المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية بـــ٨٩٩, ١٥ في المئة أي ما يعادل ٤٥٢,٦٦٢, ٢٤ مليون فرنك سويسري؛ وألمانيا٩٢٠, ٨ في المئة أي ما يعادل ١٣,٧١٨,٩٦٠ مليون فرنك سويسري[١١].

(٨) عبد الفتاح مراد، **شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية** (الإسكندرية: المؤلف، ١٩٩٦)، ص ٨١-٨٢.

(٩) صباح نعوش، «الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ١٢٠.

(١٠) عبد الحميد الأحدب، «قراءة نقدية لأهم القرارات التحكيمية الدولية التي كان أحد طرفيها عربي،» **منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة**، العدد ٤١ (٢٠٠٣)، ص ٨٧ و١٢٤.

(١١) Organisation mondiale du commerce [OMC], *Rapport annuel 2003* (Geneve: OMC, 2003), pp. 180-181.

إذاً أصبحت قيمة المساهمة ذات أهمية كبرى للتحكم في عملية اتخاذ القرارات داخل هيئات منظمة التجارة العالمية، أي أن علاقة المغرب بهذه المنظمة كدولة نامية مرتبط بمدى قوته الاقتصادية؛ ويبقى المغرب غير قادر على فرض مواقفه ومطالبه، مع العلم أن كل القوانين تدل على سيطرة الدول الصناعية الغنية على السوق العالمي سواء على مستوى النقد أو الاستثمار أو التجارة(١٢).

وبناء على ذلك، فضَّل المغرب عدم اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات لنقص في الموارد المالية الخاصة بتغطية تكاليف التقاضي التي قد تطول لتصل إلى سنتين حتى يصدر الحكم، وهذا يوضح أن المغرب كباقي الدول النامية الأطراف في أي نزاع مع دولة متقدمة، عليهم الانتظار فترة طويلة نسبياً حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم، ومن المعروف أن هشاشة وضعف اقتصاديات هذه الدول لا يحتمل الانتظار فترة أطول للحصول على الحقوق المقررة في كل نزاع تجاري تدخل طرفاً فيه(١٣).

والجدير بالذكر أن تكاليف التقاضي يقابلها كذلك الاستعانة بخبير دولي يتقاضى كأجر ٥٠٠ دولار للساعة، وهو مبلغ باهظ بالنسبة إلى المغرب وبخاصة أن مدة التقاضي قد تطول بحسب الإجراءات(١٤)؛ وفي هذا الإطار تم إنشاء مركز استشاري حول قانون منظمة التجارة العالمية(١٥)، لتمكين الدول النامية والأقل تقدماً من الاستشارات القانونية بأسعار معقولة حتى تستفيد أكثر من جهاز تسوية النزاعات.

٢ ـ نقص في المواد البشرية

يظهر من مساطر تسوية النزاعات أنها تتميز بالتعقيد، وهذا يستوجب درجة عالية من الخبرة القانونية حتى يمكن لأطراف النزاع اللجوء إلى جهاز تسوية النزاعات؛ وبما أن المغرب كباقي الدول النامية لا يتوافر على أطر متخصصة(١٦)، إلى درجة أن بعض هذه

---

(١٢) كريم الهردوز، «المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة، والموقف التفاوضي للمغرب،» (بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٢)، ص ٩٤.

(١٣) سامح فوزي، «الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٣٠٧.

(١٤) محمد المكليف، «المغرب ومنظمة التجارة العالمية، اتفاق الخدمات نموذجاً،» (أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٨.

(١٥) الجدير بالإشارة أن الافتتاح الرسمي للمركز الاستشاري لقانون منظمة التجارة العالمية، كان في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وهو جزء من عملية التنمية في مجال تسوية النزاعات المنعكسة في ازدياد عدد المؤسسات القضائية الدولية، حيث رسخ نفسه كمركز حقيقي لتقديم الخدمات القانونية داخل النظام القانوني الدولي. للمزيد من التفاصيل حول هذا المركز انظر: <http://www.wtoarab.com> et <http://www.wto.com.org>.

(١٦) وهذا ما عبر عنه أحد الأعضاء السابقين في اللجنة الدائمة لمنظمة التجارة العالمية، حيث كان المغرب يعاني من كثرة الاجتماعات اليومية، وبخاصة المفاوضات الدائمة عبر المجالس واللجان، بسبب قلة الأطر =

الدول «يجهلون ما يوقّعون عليه»، وهذا ما عبر عنه أحد الموظفين الساميين في منظمة التجارة العالمية[١٧]؛ اعتباراً لحجم اتفاقيات المنظمة الذي يتطلب توفير خبراء من مستوى عالٍ، وهذا ما تفتقده البعثات الدائمة للدول النامية والأقل تقدماً.

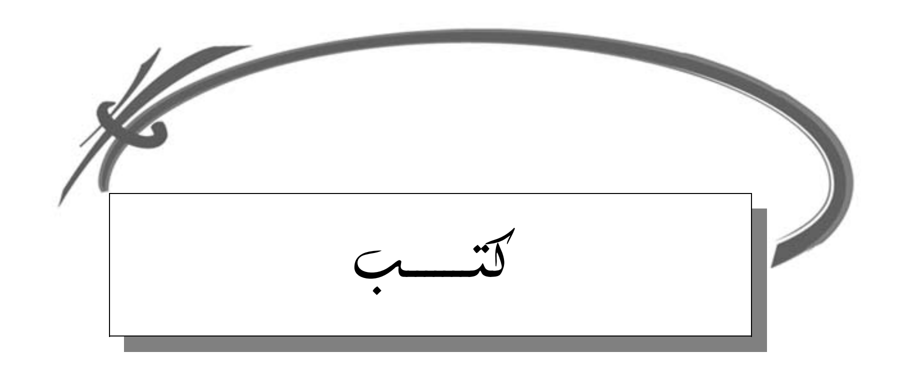
لذا فإن قلة الأطر والكفاءات المتخصصة، ينقص من حظوظ المغرب في الاستفادة من جهاز تسوية النزاعات. ونتيجة لهذا النقص، يدفع المغرب إلى العمل على إنشاء مراكز للدراسات والتكوين في مجال التجارة الدولية ومساطر تسوية النزاعات بالشراكة مع الوزارات المختصة والقطاع الخاص والمؤسسات الجامعية[١٨]، وذلك للرفع من كفاءات وخبرة الأطر المغربية. وقد شاركت هذه الأطر منذ الإعلان الوزاري للدوحة[١٩]، في ٣٧ دورة تكوينية خاصة بالمساعدة الفنية في السياسة التجارية، كما كان الهدف هو تنمية القدرات المحلية للتكوين في ما يخص أساتذة وجامعيين جهويين، مع العلم أن المغرب نظَّم أول هذه الأنشطة بالنسبة إلى الدول الأفريقية الفرانكفونية بالدار البيضاء خلال عام ٢٠٠٢، ونظم دروس أخرى للمرة الثانية بالرباط سنة٢٠٠٤. وبناء على ما تقدم، يبدو أن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الإكراهات المادية والبشرية، كانت عاملاً حاسماً في عدم مشاركة المغرب كباقي الدول النامية والأقل تقدماً في جهاز تسوية النزاعات. كما أن الاستفادة تختلف بحسب درجات التقدم الاقتصادي والسياسي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. لذا وجب على المغرب تقوية اقتصاده، وتعزيز ترسانته التشريعية، والاستثمار في مجال الموارد البشرية والمادية والفنية للرفع من مستوى تمثيله داخل هيئات منظمة التجارة العالمية، ومن ثم تحسين قدراته التفاوضية تمهيداً للاستفادة من جهاز تسوية النزاعات الذي يعتبر المحور الأساسي لحل النزاعات المتعددة الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية ■

= المغربية المتخصصة. وهذا يستوجب من المغرب ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية ولا سيما إذا تعلق الأمر بالمفاوضات الفنية كما عبر عن ذلك سفير المغرب السابق لدى منظمة التجارة العالمية حسن أبو أيوب. انظر: الناصر، **التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية**، ص ٩٦ وما بعدها.

(١٧) Jean Ziegler, Les Nouveaux maîtres du monde et ceux qui leur résistent (Paris: Fayard, 2002), p. 193.

(١٨) المكليف، «المغرب ومنظمة التجارة العالمية، اتفاق الخدمات نموذجاً،» ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩.

(١٩) انظر: Dg. Supachai Panitchpakdi, «Allocutions,» papier présenté à: «Ten Years After Marrakesh: The WTO and Developing Countries (conference),» (Marrakesh, Maroc, 9 juin 2004), <http://www.wto.org>.



كتـــب

الوطن العربي وأمريكا اللاتينية

بإشراف ماريا روزا دي مادارياغا

تقديم وترجمة عبد الواحد أكمير

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ٣٨٤ ص.

عبد الواحد أكمير

أستاذ في جامعة محمّد الخامس ـ الرباط.

يسمح لنا هذا الكتاب بأخذ فكرة شاملة عن الحضور العربي في أمريكا اللاتينية، منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى نهاية القرن العشرين، في أربعة عشر بلداً من بلدان القارة، استقر فيها أكبر عدد من العرب الذين هاجروا إلى النصف الجنوبي من العالم الجديد. وهذا ما جعل الدراسة، وهي تأليف جماعي شارك فيه باحثون عرب وأمريكيون لاتينيون، وصدر عن اليونسكو باللغة الإسبانية عام ١٩٩٧[١]، معبّرة بشكل كبير عن الحضور العربي في كل القارة، ذلك لأن هذا الحضور، إذا ما استثنينا بعض الخصوصيات المرتبطة بهذا البلد أو ذاك، يكاد لا يختلف في خطوطه العريضة، فأسباب الهجرة من الوطن الأم ومراحلها، ثم التوزيع الجغرافي والحضور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي في المهجر، خضع للآليات نفسها، وعرف التطور نفسه، كما نستنتج من الكتاب.

وبخصوص أسباب الهجرة، فقد بيّنت المقالات أنها استجابت لمعطيين أساسيين: **أولهما** الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزرية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، **وثانيهما** الرخاء الاقتصادي الذي كانت تعرفه أمريكا اللاتينية، والذي دفع بحكومات بلدانها الحديثة العهد بالاستقلال إلى إصدار قوانين مشجعة على الهجرة، كانت وراء جلب مهاجرين من مختلف أنحاء المعمور.

وإذا كانت الدوافع للهجرة هي نفسها، فإن أعداد المهاجرين تباينت من بلد إلى آخر، وهكذا بيّنت لنا مقالتا

(١) انظر: Lorenzo Agar Corbinos [et al.], *El Mundo arabe y América Latina*, memoria de los pueblos; 38 ([Madrid]: UNESCO; Liberatrias; Prodhufi, 1997).

الكتاب المخصصتان للهجرة إلى البرازيل والأرجنتين أن عدد من حلّ بهما من العرب يقدر بمئات الآلاف، بينما بيّنت لنا المقالات المخصصة لبلدان مثل الإكوادور وكوبا وكوستاريكا أن عدد العرب الذين هاجروا إليها لم يتجاوز بضعة آلاف. هذه البلدان الأخيرة، وعلى غرار المكسيك والهندوراس والسلفادور وبلدان أخرى، كان نزول العرب فيها اضطراراً، بعد أن تعذّر عليهم دخول الولايات المتحدة، نتيجة القوانين المعرقلة لدخول الأجانب اليها، والتي أصدرتها منذ بداية القرن العشرين.

وفي ما يتعلق بقوانين الهجرة التي صدرت في بلدان أمريكا اللاتينية، بيّنت لنا مقالات الكتاب أنها، وإن كانت مشجعة لدخول الأجانب، الا أنها ركزت بالخصوص على الهجرة الأوروبية، واستثنت الآسيويين، ومن بينهم العرب، الذين كانت هذه القوانين تصنفهم ضمن الجنس الأصفر على غرار الصينيين واليابانيين. وقد ازدادت حدّة العراقيل المفروضة على دخول العرب منذ عام ١٩٣٠، كما بيّنت لنا المقالات المخصصة للبرازيل والأرجنتين والمكسيك، وهذا ما جعل الهجرة العربية إلى مختلف بلدان القارة تتراجع منذ التاريخ المذكور، وبالتالي أصبح الثقل العددي العربي في أمريكا اللاتينية مشكلاً من المتحدرين، وليس من المهاجرين.

لقد سمحت الوثائق الرسمية، وكذا التحريات الميدانية التي أنجزها الباحثون المشاركون في هذا التأليف الجماعي، بتقديم صورة قريبة من الواقع عن التطور العددي للعرب في البلدان التي شملتها الدراسة، وعن الأسباب التي تقف وراء تمركزهم في مناطق بعينها، وعن الأصول الجغرافية للمهاجرين. وهنا تمّ تبيان لماذا كان معظم المهاجرين الذين استقروا في بلدان مثل المكسيك وكوستاريكا من اللبنانيين، ومعظم الذين استقروا في التشيلي من الفلسطينيين، ومعظم الذين استقروا في البرازيل والأرجنتين من السوريين واللبنانيين. ومع تحديد المقالات جنسية المهاجرين، كان لزاماً توضيح إشكال يتعلق بالصفة التي سجلوا بها في الوثائق الرسمية عند وصولهم إلى أمريكا اللاتينية، لأن هذه الوثائق تسميهم تارةً عرباً (من دون تحديد البلد)، وتارة سوريين، وتارة عثمانيين، وتارة أتراكاً (توركوس). هذه التسمية الأخيرة هي التي استعملها رجل الشارع في جلّ بلدان أمريكا اللاتينية إلى وقت قريب، على الرغم من أن انعتاق العرب عن حكم الأتراك تمّ مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى. ولا نسجل من استثناء، إلا في حالة كوبا، كما بيّنت المقالة المخصصة لهذا البلد، حيث أطلق عليهم كذلك اسم «موروس» (المسلمون)، وهو المصطلح الذي نقله معهم المعمّرون الإسبان إلى كوبا، وكانت آخر مستعمرة يفقدونها في العالم الجديد (تم ذلك بعد وصول المهاجرين العرب بعدة سنوات).

ومن المحاور الأخرى التي شملتها مقالات الكتاب ذاك المتعلق بالحضور الاقتصادي العربي في أمريكا اللاتينية، حيث خضع هذا الحضور لتطور لولبي

يبتدئ بممارسة حديثي العهد بالهجرة التجارة المتجولة قبل أن يفتحوا محلات تجارية صغيرة للبيع بالتقسيط. وقد سمح النجاح الذي حققه بعضهم بالانتقال إلى مرحلة أرقى هي تجارة الجملة، فالتصدير والاستيراد، كما نجحت نسبة قليلة من هؤلاء بالاستثمار في الصناعة، خصوصاً النسيج الذي سيطروا عليه في معظم بلدان القارة منذ أربعينيات القرن العشرين. ولم يتوقف الارتقاء الاقتصادي العربي عند هذا المستوى، بل تم الاستثمار في القطاع المالي، إذ نجحت بعض العائلات التي كوّنت ثروات كبيرة في تجارة الجملة والصناعة بإنشاء مصارف عائلية، مثلما حدث في البرازيل والمكسيك، كما تأسست في بلدان أخرى مثل الأرجنتين مصارف ساهم فيها التجار العرب بمختلف مستوياتهم الاقتصادية.

لقد تناولت المقالات بالدراسة كذلك الجانب الاجتماعي، إذ تحدث أغلبها في محور أول عن الصعوبات التي لقيها أوائل المهاجرين للاندماج في المجتمعات المضيفة الى درجة أخذ معها مصطلح «توركوس» الذي كانوا يعرفون به بعداً تحقيرياً، وهو ما ساهمت فيه، الى جانب عاداتهم الغريبة عن المجتمعات التي حلّوا فيها، ممارستهم التجارة المتجولة بدل النشاط الفلاحي الذي كانت حكومات البلدان المستقبلة تسعى لتوجيه المهاجرين إليه. وقد أوردت بعض مقالات الكتاب أمثلة من الحملات المعادية للعرب التي تراوحت بين مقالات صحافية تطالب بتشديد المراقبة على دخولهم البلاد كما كان الشأن في الأرجنتين، وتجمعات خطابية تطالب بطردهم منها كما كان الشأن في المكسيك بعد أن شاع أن ممارستهم التجارة يضرّ بمصالح التجار المكسيكيين.

وبخصوص الجانب الاجتماعي أيضاً تناولت مقالات الكتاب في محور ثان الكيفية التي مرّ بها حضور العرب في المجتمع المضيف من الرفض إلى القبول، وهو ما سجل في الدرجة الأولى مع المتحدرين. ساعد على ذلك الزواج المختلط الذي، وإن بدأ مع المهاجرين، فهو قد مرّ إلى مستوى أرقى مع أبناء الجيل الثاني، إذ أصبح ذلك الزواج ممكناً حتى مع البنات الأرستقراطيات في البلدان المضيفة.

وإلى جانب رصدها تطور الحضور الاجتماعي العربي في البلدان موضوع الدراسة، تحدثت المقالات جلّها عن إنشاء المؤسسات العربية في هذه البلدان، وهي مؤسسات كانت في البداية ذات توجه اجتماعي، بحيث احتاج المهاجرون، نتيجة رفضهم من طرف «مجتمع المقهى»، إلى نواد يلتقون بها وقت فراغهم. وتميّز الدراسات في هذا السياق بين نواد ضمت أفراد الجالية العربية بشكل عام، ونواد ضمت فقط من ينتمي الى بلد معين، كما ضمت أخرى من ينتمي الى مدينة أو قرية معينة، هذا إضافة إلى مؤسسات ضمت من ينتمي إلى طائفة دينية بعينها، وهذه لم تكن تعير أهمية كبيرة للانتماء الجغرافي لأفرادها.

ومن خلال تتبعها التطور التاريخي

لهذه المؤسسات، بيّنت مقالات الكتاب أن تلك التي أنشأها أوائل المهاجرين أصبحت متجاوزة في الوقت الحاضر، وخصوصاً أن الحاجة الى التكتل من أجل «مواجهة» مجتمع رافض لهم لم تعد مطروحة مع جيل المتحدرين الذين اندمجوا بشكل كامل في المجتمعات التي ولدوا فيها، والذين يفضلون من أجل شغل وقت فراغهم وسائل ترفيه مختلفة عن تلك التي كان يميل إليها الآباء، مؤسسو هذه النوادي. وكما بيّنت المقالات التي تعلّقت بالمكسيك وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى، اضطر عدد من هذه النوادي، من أجل جلب العرب وغيرهم، إلى حصر أنشطته في تقديم الأكل العربي، وإحياء حفلات للموسيقى والرقص الشرقيين.

وبخصوص الجانب السياسي، ناقش الكتاب التطور الحاصل في الممارسة السياسية للعرب في البلدان موضوع الدراسة، إذ مرّت هذه الممارسة من تولّي مناصب متواضعة مع المهاجرين، وذلك منذ عشرينيات القرن العشرين، إلى تولي مناصب على قدر من الأهمية منذ الأربعينيات مع أبناء الجيل الثاني. وقد ساعد هؤلاء على البروز تخرجهم في الجامعة، مستفيدين في ذلك من الإصلاحات الجامعية التي عرفتها معظم البلدان التي شملتها الدراسة. والواقع أنه، إذا ما استثنينا حالة الأرجنتين، حيث كان للعرب ميل خاص الى الانخراط في الحزب البيروني الذي تأسس في منتصف أربعينيات القرن العشرين، بسبب إقصائهم آنذاك من طرف الأحزاب التقليدية المحافظة، وبسبب ميل اليهود الى الانخراط في الحزب الراديكالي، فإن حضورهم السياسي في بقية البلدان شمل جلّ الاتجاهات الأيديولوجية، بدءاً باليمين المحافظ إلى اليسار الماركسي، بل نجد العرب أيضاً يتزعمون أحياناً الحركات الثورية، كما تبيّن لنا المقالات المخصصة للهجرة العربية إلى كوبا أو المكسيك أو نيكاراغوا.

إلا أن ما ينبغي التنبيه إليه، وكما أوضحت الدكتورة ماريا روزا دي مادارياغا في تقديمها الطبعة الإسبانية للكتاب، هو أن الاندماج الذي حققه العرب على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية، وهو ما بيّنته المقالات موضوع الدراسة، لم يكن يعني فقدان الارتباط العرقي بأرض الأجداد، فهذا الارتباط بقي متيناً حتى مع المتحدرين. وهو لا يقتصر على زيارة الأقارب خلال فترة الإجازة في المدينة أو القرية التي ينتمي إليها الآباء أو الأجداد المهاجرون، وإنما هو ارتباط قد يستجيب لأغراض تجارية أو مالية إذا كان المعني بالأمر من رجال الأعمال، وقد يستجيب لأغراض ثقافية إذا كان المعني كاتباً أو فناناً، وأخيراً قد يستجيب لأغراض سياسية إذا كان المعني من أيديولوجية الأحزاب أو التنظيمات السياسية نفسها الموجودة في الوطن الأصلي.

لقد انعكست الانقسامات العقدية والسياسية التي عرفها الوطن الأم، بحسب د. ماداriاغا، سلباً على التعايش بين مكوّنات الجالية العربية في أمريكا

اللاتينية، حيث خلقت بينها خلافات وانشقاقات ظهرت جلياً بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. ومن جهة أخرى، ساهمت القضية الفلسطينية في خلق انشقاق آخر داخل الجالية العربية بين المتعاطفين مع التيار القومي العربي والمدعمين لها، والداعين إلى نوع خاص من الوطنية اللبنانية، وهم عادة من الذين يتبنّون أيديولوجية حزب الكتائب. ويظهر أن القضية الفلسطينية التي عرف الاهتمام بها بعض التراجع خلال السنوات الأخيرة، عادت لتطفو من جديد على السطح، إذ خلقت انشقاقاً آخر في صفوف الجالية بين من يقبلون بإقامة السلم مع إسرائيل ومن يرفضونه. وهنا وجب التذكير أن وصول مجموعة من اللبنانيين من الطائفة الشيعية، وكذا مجموعة من الفلسطينيين إلى أمريكا اللاتينية، دعم وضعية الفئة التي ترفض إقامة السلم مع الدولة العبرية. ويعتبر العديد من هؤلاء أن العلاج الذي يحتاج اليه الوطن العربي لمواجهة ضربات الغرب وتحدياته يكمن في العودة إلى الإسلام الصحيح. هذا النوع من التفكير قد يؤدي، بحسب مادارياغا، إلى مدّ أصولي إسلامي داخل مجتمعات أمريكا اللاتينية، وهو ما يخلق قلقاً لبعض الحكومات الأمريكية اللاتينية التي تتخوف من أن تنضاف إلى المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بها مشاكل أخرى غريبة عنها، تهدّد التعايش الحاصل بين مختلف الجاليات والطوائف والأعراق المكوّنة لمجتمعاتها.

وإذا كنا لا نستطيع قياس درجة صدقية الكلام السالف الذكر الذي كتبته مادارياغا منذ ما يزيد على ثماني سنوات، فإن الذي يمكن أن نؤكده هو أن تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة التي سبقها تفجيران ضد مصالح إسرائيلية في الأرجنتين، استهدف الأول الذي وقع سنة ١٩٩٢ السفارة الإسرائيلية في بوينوس أيرس، واستهدف الثاني الذي وقع بعد ذلك بسنتين جمعية التعاضد الإسرائيلية في المدينة نفسها، مسّت بسمعة العرب في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، خصوصاً أولئك الذين تعود هجرتهم إلى المرحلة اللاحقة للحرب الأهلية اللبنانية. وقد اطلعتُ مؤخراً على دراسة للباحثة سيلفيا مونتينيغرو حول الهجرة العربية إلى البراغواي (وهي قيد الطبع)، تتحدث فيها، انطلاقاً من تحريات ميدانية، عن وضعية الإقصاء الذي أصبحت تعانيه الجالية العربية في منطقة الحدود الثلاثية (تقع بين الأرجنتين والبراغواي والبرازيل)، بسبب ما تروّجه الصحافة الدولية من أن هذه المنطقة تستقطب منتمين إلى التيارات الإسلامية المتطرفة، وتمّ في ضوء ذلك اعتقال عدد من أفراد الجالية العربية. وقد أفرج عن معظمهم بعدما تبيّن أن التهم التي ألصقت بهم لا تستند الى أي أساس.

وإلى جانب ثماني مقالات تناولت موضوع الجاليات العربية في أربعة عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية، كما سبق الذكر، يتضمن الكتاب ثلاث مقالات لها علاقة بطريقة أو بأخرى بهذه الجاليات:

اهتمت **الأولى** بموضوع الأدب المهجري وبالإنتاج الأدبي المتميز للشعراء والروائيين وكتّاب المقالة المتحدرين من أصول عربية، وهو ما أغنوا به الآداب الأمريكية اللاتينية.

واهتمت **الثانية** بالترجمات الأدبية من الإسبانية والبرتغالية إلى العربية، ومن هذه إليهما، وتخلص إلى أنه على رغم الروابط التاريخية بين العالم العربي والإسلامي وشبه الجزيرة الإيبيرية، وعلى رغم الدور الذي اضطلعت به هذه الأخيرة خلال القرون الوسطى، في ترجمة الأعمال العربية وانتشارها في أوروبا المسيحية، فإننا نسجل أن حصيلة ما ترجم في الوقت الحاضر من العربية إلى الإسبانية، ومن الإسبانية إلى العربية، يبقى متواضعاً جداً إذا ما قورن بما ترجم من هذه اللغة إلى الإنكليزية والفرنسية أو منهما إلى العربية. ومع ذلك، فإن الترجمة من العربية إلى الإسبانية بدأت تسجل بعض التزايد الكمي ـ وإن كان بإيقاع بطيء جداً ـ خلال السنوات الأخيرة. أما بخصوص البرتغالية، فيمكن القول إن الترجمة منها إلى العربية، ومن هذه إليها، هي شبه منعدمة.

إن التعرف على إصدارات كبار كتّاب أمريكا اللاتينية، بحسب هذه المقالة، يتم في الوطن العربي عبر باريس ولندن، لأن كبريات الصحف والمجلات الفرنسية والإنكليزية هي التي تنشر في ملحقاتها الأدبية الأخبار المتعلقة بما يصدره هؤلاء المبدعون، كما أن معظم ما ترجم إلى العربية من أعمال كتّاب أمريكا اللاتينية البارزين لم يتم انطلاقاً من لغته الأصلية، وإنما انطلاقاً من الفرنسية أوالإنكليزية.

أما المقالة **الثالثة**، فقد اهتمت بصورة العرب في أمريكا اللاتينية من خلال صحافة هذه القارة. وهنا، وانطلاقاً من حدث بعينه هو حرب الخليج الأولى، تم إبراز التباين الحاصل في هذه الصورة بين ما تشكل عنها في الذاكرة الجماعية الأمريكية اللاتينية من خلال التعايش مع الجاليات العربية، وما تروّجه وسائل الإعلام ضد العرب، وهو ما تصفه صاحبة المقالة بـ «غياب اللياقة» لدى مختلف مكوّنات المجتمعات الأمريكية اللاتينية التي عرفت بحسبها: «كيف تستقبل موجات المهاجرين العرب الذين وصلوا إليها منذ نهاية القرن التاسع عشر، وعرفت كيف تتعايش معهم من دون مشاكل، لكنها لم تعرف كيف تكون خطاباً خاصاً بها عن العروبة، ربما لأنها لم تطرح على نفسها أسئلة من قبيل: «كيف هو العربي الذي أعرفه؟ وكيف هي ثقافته؟، لأنها لو طرحت مثل هذه الأسئلة لحصلت على الجواب من واقعها المعيش، وهو جواب كان بإمكانها أن تواجه به الخطاب الصحافي المستورد، والمليء بالتشويش والتشويه» ■



نشـــاطـــات

نشاط الجمعية العربية للعلوم السياسية

(تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ــ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)

أولاً: اجتماعات اللجنة التنفيذية

في إطار التخطيط لأنشطة الجمعية ومتابعة تنفيذها، عقدت اللجنة التنفيذية للجمعية اجتماعين، **الأول** في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في إمارة الشارقة ــ دولة الإمارات العربية المتحدة، **والثاني** في مدينة القاهرة ــ جمهورية مصر العربية في تموز/يوليو ٢٠٠٦.

ثانياً: ندوات ومؤتمرات علمية

١ ــ ندوة «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق».

عقدت الندوة بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث (دبي) في إمارة الشارقة خلال الفترة ٢٣ ــ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

شارك فيها عدد من الباحثين يمثلون عدداً من المراكز البحثية في دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية والعراق ومصر وفلسطين ولبنان والسودان واليمن والجزائر، وحضر الندوة السيد رئيس الجمعية ونائب الرئيس والأمين العام وأعضاء اللجنة التنفيذية وبعض من أعضاء الجمعية.

٢ ــ ندوة «الدراسات الأوروبية المتوسطية» التي نظمتها الجمعية بالتعاون مع برنامج الدراسات الأوروبية المتوسطية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية خلال الفترة ٢٩ ــ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، بعنوان: «الدراسات الأوروبية: الواقع والآفاق». شارك في الندوة ممثلو الجامعات والمراكز البحثية من مصر والعراق ولبنان والجزائر واليمن.

٣ ــ مؤتمر «الباحثين الشباب العرب في مجال العلوم السياسية» الذي تم تنظيمه بدعم مالي من المؤسسة الثقافية العربية، وعقد في القاهرة خلال الفترة ١٠ ــ ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٦. شارك فيه ٢٥ باحثاً شاباً يمثلون مصر وفلسطين وسوريا ولبنان والكويت واليمن وليبيا والمغرب والجزائر، كما شارك عدد من

أساتذة العلوم السياسية في الجامعات العربية وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية في الجمعية(*).

ويجري الآن إعداد ندوتين في الجزائر والسودان إضافة إلى ندوة عالمية في ليبيا.

ثالثاً: النشرة الفصلية للجمعية

أصدر مكتب الأمين العام للجمعية نشرة فصلية عدد «٢» تضمنت أنشطة الجمعية ومحاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية، وأخبار أعضاء الجمعية. تم إرسالها إلى أعضاء اللجنة التنفيذية وممثلي الجمعية في البلاد العربية لتوزيعها على أعضاء الجمعية.

رابعاً: المجلة العربية للعلوم السياسية

تحقيقاً لهدف انتظام صدور المجلة في شكل دورية علمية محكمة، ولضمان توزيعها على جميع أعضاء الجمعية، تم الاتفاق مع المؤسسة الثقافية العربية على طباعة المجلة في لبنان وإرسالها بالبريد الدولي إلى جميع أعضاء الجمعية، وبالفعل صدر العدد الأول في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وتم إرساله إلى أعضاء الجمعية في البلاد العربية. وسوف ينتظم إصدار المجلة كل ثلاثة شهور.

خامساً: عضوية الجمعية

١ ـ وافقت اللجنة التنفيذية على طلبات العضوية لـ ٥٠ من أساتذة الجامعات والعاملين في المراكز البحثية في مجال العلوم السياسية.

٢ ـ تم مراجعة أسماء أعضاء الجمعية وضبط العناوين الخاصة بهم ويجري طبع قائمة العضوية في كتيّب.

٣ ـ **الكتاب التذكاري للجمعية:** احتفلت الجمعية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بمرور عشرين عاماً على تأسيس الجمعية. وفي هذه المناسبة تم إعداد كتاب تذكاري يتضمن توثيقاً لأنشطة الجمعية خلال هذه الفترة، كما يتضمن توثيقاً لنصوص محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية في السنوات الأولى لقيامها ونماذج للأعداد الأولى من النشرة الفصلية وما نشر في عدد من الصحف العربية في هذه المناسبة ■

(*) للمزيد من التفاصيل، انظر ص ١٥٧ من هذا العدد.

تقرير عن:
مؤتمر الباحثين الشباب العرب في مجال العلوم السياسية

القاهرة، ١٠ ــ ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٦

عقدت الجمعية العربية للعلوم السياسية مؤتمر الباحثين الشباب العرب في مجال العلوم السياسية خلال يومي ١٠ ــ ١١تموز/يوليو ٢٠٠٦، في مدينة القاهرة ــ جمهورية مصر العربية، بمشاركة ٢٥ باحثاً من الشباب العرب من عدد من الدول العربية هي: مصر وفلسطين وسوريا ولبنان والكويت واليمن وليبيا والمغرب والجزائر، وبحضور لفيف من أساتذة العلوم السياسية العرب.

وتركزت القضايا موضوع النقاش في المؤتمر على محاور أربعة، وهي على الترتيب: اتجاهات البحث والتدريس في مجال العلوم السياسية في الجامعات، ومراكز البحوث العربية، ومدى ارتباط مجالات البحث والتدريس بالقضايا والتحديات المطروحة على الواقع العربي، وقضايا الباحثين الشباب ومشاكلهم وسبل وآليات تفعيل دورهم، وأخيراً، أساليب تفعيل العلاقات بين أقسام العلوم السياسية ودور الجمعيات العلمية القطرية والعربية في تشجيع الباحثين الشباب.

شهدت الجلسة الافتتاحية كلمات كل من الأستاذة الدكتورة منى البرادعي، عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد، عميد معهد البحوث والدراسات العربية ــ جامعة الدول العربية، والأستاذ الدكتور محمد صفي الدين خربوش، رئيس المجلس القومي للشباب، والأستاذ الدكتور علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية. ودارت هذه الكلمات حول أهمية عقد هذا المؤتمر لما يتضمنه من معنى التواصل بين أجيال الباحثين، وتبادل الخبرات بينهم، وتشجيع الباحثين الشباب على المشاركة والتعبير عن رؤاهم ومشاكلهم.

وتضمن المؤتمر أربع جلسات وذلك على النحو التالي:

كان موضوع **الجلسة الأولى**: «اتجاهات التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية في الجامعات ومراكز البحوث العربية».

ترأس هذه الجلسة الدكتور معتز بالله عبد الفتاح مدرس العلوم السياسية في كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة، مع مشاركة الأستاذ الدكتور عدنان السيد حسين كمعقب. وعرضت أ.شيماء حطب (مصر) ملاحظات على نظام دراسة العلوم السياسية على مستوى الدراسات العليا، الاقتصاد والعلوم السياسية، في جامعة القاهرة مع التركيز على السنة التمهيدية للدكتوراه، وعرض أ. عبد الحي عبد القاسم (اليمن) اتجاهات التدريس والبحث في قسم العلوم السياسية في جامعة صنعاء، ثم تناول أمين شعبان (مصر) اتجاهات تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية وارتباطها بالتحديات المطروحة على الواقع العربي، مع التركيز على قسم العلوم السياسية في جامعة أسيوط في مصر نموذجاً. وأخيراً عرض أ. يوسف ورداني ورقة أ. سوسن اسماعيل عساف (العراق) حول واقع اتجاهات البحث والتدريس في العلوم السياسية في الجامعات العراقية مع التركيز على واقع الدراسات العليا من جهة، والخصائص الأساسية للسياق الذي يعمل في إطاره المدرسون الشباب في الجامعات العراقية.

وأثارت العروض المقدمة ملاحظات متعددة كان من أهمها:

ـ تأكيد ضرورة التوازن في النقد: حيث أشارت أ.د حورية مجاهد إلى ضرورة عدم الاكتفاء بتحليل الجوانب السلبية في برامج الدراسات العليا أو المؤسسات التعليمية، وقد اتفق معها الحاضرون، وإن أبدوا تفهمهم لتركيز الأوراق المقدمة على السلبيات بصورة أساسية، لأنها الجوانب التي تتطلب المعالجة، كما إن القدرة على تحديد هذه السلبيات وتحليلها واقتراح سبل معالجتها على النحو الذي ظهر في العروض المقدمة يكشف في حد ذاته عن ارتفاع مستوى خريجي أقسام العلوم السياسية، وهو المعنى الذي أكدته د. هيله المكيمي.

ـ اشتراك أقسام العلوم السياسية في الأقطار العربية في العديد من المشكلات المثارة في الأوراق كعرض لحالات معينة: حيث أشار أ. د. سعد ناجي إلى أن المشكلات المثارة في مرحلة الدراسات العليا في مصر، في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، هي ذاتها تقريباً الموجودة في جامعات العراق والعديد من الدول العربية الأخرى، وإن كان ذلك يثير التساؤل في ظل الخبرة الأطول لقسم العلوم السياسة في جامعة القاهرة.

ـ ضرورة عدم المبالغة في تضخيم مشكلات التدريس والبحث العلمي ودور الأجيال الأكبر سناً في تعميقها: حيث بين أ.د سعد ناجي أن أغلب المشاكل المشار إليها مشاكل طبيعية قد يتخيلها الباحث الشاب في بعض الأحيان، كما إنها متكررة تنتقل من جيل إلى آخر، فالباحث الشاب ذاته قد يتعرض مستقبلاً إلى الانتقادات نفسها من الأجيال اللاحقة حول طريقة التدريس، أو طبيعة المادة التي يدرسها، أو منهجيته البحثية وغيرها. ولا يرتبط ذلك في أن الباحث الشاب لم يبذل جهداً للتغلب على العقبات، بقدر ما يرتبط بميل نقدي طبيعي لدى الأجيال الأحدث. وقد وافقت الدكتورة المكيمي على وجود نزعة كبيرة

إلى نقد الجيل السابق كأنه السبب الوحيد للمشكلات، إلا أنها رفضت أن تعامل هذه المشكلات كمشكلات وهمية متصورة. وأكدت في الآن ذاته ضرورة تعامل الباحثين الشباب مع هذه المشاكل بروح ما هو سياسي، أي التعامل معها بموضوعية وإيجابية، وعبر توظيف مناهج علم السياسة لتشخيص الأزمات بشكل موضوعي والتعاون مع الأجيال الأكبر سناً لمعالجة هذه المشكلات.

- أهمية محاولة الباحثين الشباب مقاومة الضغوط والمشكلات: أشار علي شكر (لبنان) إلى أهمية عدم الاكتفاء بطرح المشكلات المشتركة وضرورة توضيح دور الشباب في مواجهة هذه المشكلات من خلال أدوارهم الأكاديمية. كما أكد د. سعد ناجي أن الباحث المتميز قادر على فرض نفسه على نحو يدفع أساتذته وجامعته إلى التحول إلى مصدر دعم له. ولعل مما يحفز الباحثين الشباب على التقليل من انتقاداتهم والسعي إلى التغلب عليها تقديرهم لصعوبة الظروف التي يعمل في إطارها باحثون آخرون في دول عربية مثل العراق.

- توضيح تجاوز مشكلات الباحثين في العراق نطاق المشكلات العادية لنظرائهم في الدول العربية: عقب د.سعد ناجي على ورقة أ. سوسن عساف بأن الأكاديميين في العراق يعانون من مخاطر القتل والتشريد والتهديد، إضافة إلى التدخل الأمريكي المستمر في عملهم في إطار مسؤولية بعض عناصر الجيش الأمريكي عن الإشراف على الجامعات العراقية حتى منتصف ٢٠٠٥، فضلاً عن عدم توفير أية مصادر جديدة في المكتبات والاعتماد في هذا الصدد على الجهود الفردية لأعضاء هيئات التدريس، وقصر البعثات والمنح على المتعاونين مع الاحتلال.

كما أبرز د. سعد ناجي تزايد الاعتماد المكثف في هذه الظروف على الشباب في مهام التدريس والأعباء الإدارية في الجامعات العراقية وهو ما يفرض مسؤوليات جديدة عليهم.

- ضرورة زيادة الاتصال بين بعض تجارب تدريس العلوم السياسية في الدول العربية والبعض الآخر من جهة، وربطها بالتجارب الدولية في هذا المجال من جهة أخرى،حيث أشارت شيماء حطب إلى أهمية الاستفادة من تجربة الجزائر مثلاً، في إجراء اختبارات لتحديد المرشحين للدراسات العليا في مجال العلوم السياسية حيث يتم اختيار ٢٠ طالباً من قرابة ألف متقدم، وذلك، وفقاً لاعتبارات موضوعية. كما أشار عبد الحي علي قاسم إلى دور القطاع الخاص في تشجيع الباحثين الشباب، مع توضيحه غياب هذا الدور أو ضعفه في السياق العربي على الرغم من وجود بوادر مشجعة لإمكانية تطويره، مثل تفعيل دوره في تمويل البعثات والمنح التعليمية في مصر، أوفي تخصيص جوائز معنوية لأفضل البحوث في مجال العلوم الإنسانية ونحوها.واقترح أمين شعبان إمكانية مراجعة التجربة الماليزية في اتباع منهج أسلمة المعرفة بما فيها العلوم السياسية، وهو ما قد يتطلب إدراج مقررات جديدة شرعية. وفي المقابل فقد أكد الدكتور معتز بالله عبد الفتاح أن

جوهر المشكلة لا يكمن في تأكيد الخصوصية من خلال «تلوين الواقع»، بل في العجز عن رصد الواقع كما هو وتحليله. حيث أشار إلى أن ما ينقص الباحثين السياسيين العرب هو إضافة إسهام جديد لتطوير علم السياسة والتحول عن الاكتفاء بتلقي الدراسات الغربية ونتائجها. ويتطلب ذلك إما تطوير مقولات نظرية جديدة من الواقع العربي، أو اختبار المقولات بشكل ميداني قائم على التعامل مع البيانات الكمية والكيفية، مع إمكانية ظهور البعد الأيديولوجي على مستوى الوصيات.

وأوصى الدكتور عدنان السيد حسين بالأخذ عن الجامعات الغربية حتى على مستوى الاهتمام بالمفكرين العرب والمسلمين من أمثال أبن خلدون، حيث يبرز التناقض بين عرضية الاهتمام العربي بمفكريهم مقارنة بالتعامل الغربي معهم.

أشار الدكتور حسين إلى أن التفاعل مع خبرات الجامعات الأخرى يقتضي الاهتمام بمعالجة مشكلة ضعف اللغات الأجنبية، بل والتعامل مع قضية ضعف اللغة العربية ذاتها في النشر والتدريس.

كما أبرز الدكتور حسين أهمية تفعيل التعاون بين الجامعات العربية بعضها مع بعض حيث يلاحظ ازدياد الاهتمام في الدول العربية مؤخراً بتفعيل التعاون مع الجامعات الأجنبية الفرنسية والأمريكية والألمانية وغيرها، من دون اهتمام مماثل بالتنسيق بين الجامعات العربية. وثمة بعد أخر للمشكلة ذاتها على مستوى المقررات الدراسية في مجال العلوم السياسية حيث يغيب الاهتمام بالحضارات الصينية والهندية واليابانية والأفريقية والدراسات عن أمريكا اللاتينية وغيرها من الحضارات بما فيها الحضارة الإسلامية، حيث لا يوجد اهتمام متعمق بدراسة فكرة الدولة عند إبن خلدون أو الماوردي مثلاً أو حتى لدى المفكرين المحدثين. جميع هذه المظاهر تعكس انقطاعاً يقتضي المعالجة في العلاقات بين الماضي والحاضر، وبين الدول العربية وبعضها، وبين العرب والمسلمين وسياقهم الحضاري.

ـ أولوية تنمية القيم المهنية والأعراف الأكاديمية: حيث أبرز الدكتور معتز أن العديد من المشكلات والسلبيات المثارة في الأوراق والمناقشات لا ترتبط بعلم السياسة في حد ذاته بقدر ما ترتبط بضعف الالتزام أو غيابه وهو ما يطرح مفهوم «الدول الرخوة» التي تضع الأهداف، لكن لا تلتزم في تنفيذها. واتفق معه د. عدنان السيد حسين في ذلك حيث أكد أهمية ورقة سوسن عساف من العراق في تركيزها على ضرورة تنمية القيم المهنية في تدريس العلوم السياسية واحترام التقاليد والأعراف الأكاديمية القائمة على أساس الالتزام والتقييم الموضوعي وعدم تدخل الوساطة في شغل المناصب.

ـ أهمية إدراك الطابع الخاص للتحليل في مجال العلوم السياسية ومشكلاته: أشار الدكتور حسين إلى أن المشكلة الأساسية في البحث والتدريس في مجال العلوم السياسية هي مشكلة منهجية أوسع نطاقاً من قضايا «المنهج» حيث تشمل طرق التفكير والتدريس والبحث ونشر المعارف والتواصل بين الباحثين والتنسيق بين الجامعات العربية، إضافة

إلى أزمة العلاقة بين المثقف وصانع القرار، والخلط بين الأيديولوجي والعلمي نتيجة الضعف المنهجي، والخلط بين دائرتي المطلق والنسبي التي تنتمي إليها العلوم السياسية بل والعلوم الطبيعية ذاتها، وغيرها من أبعاد التداخل.

ـ ضرورة الاهتمام بتطوير معايير موضوعية لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والباحثين في إطار القيم الجامعية انطلاقاً من رؤية لتطوير التعلّم والبحث العلمي بلا رؤية عقابية، من دون أن ينفي ذلك ضرورة وجود آليات للثواب والعقاب. وقد أشار الدكتور عدنان السيد حسين إلى تجربة الجامعات اللبنانية منذ السبعينيات في قيام جهات محايدة بتحليل استمارات التقييم التي يقدمها الطلبة، مع مطالبة أستاذ المادة باتخاذ التعديلات اللازمة خلال مهلة زمنية محددة وإلا يتعرض لعقوبات تصل إلى حد الفصل. وفي المقابل اقترح يوسف ورداني إمكانية أداء الجمعية العربية للعلوم السياسية دوراً في مجال تقييم أداء الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات العربية.

دارت **الجلسة الثانية** حول موضوع مجالات البحث والتدريس في العلوم السياسية وارتباطها بالقضايا والتحديات المطروحة على الواقع العربي.

ترأس الجلسة الدكتور محمد بشير صفار مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وشاركه الأستاذ الدكتور جمال زهران كمعقب. حيث عرض كل من عمراني كربوسة (الجزائر) ومنيرة بلعيد (الجزائر) ومحمد عبد العظيم (مصر) أوراقهم حول ارتباط الجهود البحثية والتدريسية في أقسام العلوم السياسة العربية بالقضايا والتحديات الأساسية التي تواجهها الدول العربية على المستويين القطري والقومي، وكيفية تفعيل هذه الارتباطية البحثية بالواقع.

وقد أثارت المناقشات عدة ملاحظات أهمها:

ـ وجود محاولات عربية مبكرة لاستيعاب العلوم السياسية في إطار محلي. أشار د. محمد بشير صفار إلى أن المنطقة العربية شهدت منذ أواخر القرن التاسع عشر دعوات متعددة لإعادة تفسير العلوم السياسية إذ نادى الشيخ محمد عبده بالبحث عن السنن في إطار الجمع بين علم الاجتماع والسياسة الدينية، ودعا عبد الرحمن الكواكبي إلى إعادة تأسيس علم سياسة عربي يكون أول مباحثه الاستبداد. وعلى الرغم من هذه المحاولات المبكرة، إلّا أن ثمة انفصالاً حدث مع إنشاء أقسام العلوم السياسية في الدول العربية، فلم تحمل الأقسام هذه الهموم ولم تتأثر بها في أجندتها البحثية.

ـ ضرورة عدم الانحصار داخل نطاق القضايا العربية بالنظر إلى صعوبة الفصل بين بعض القضايا العربية والعالمية. أشارت أ.سهير العايدي(فلسطين) إلى أن الاهتمام بدراسة القضايا العربية ينبغي ألا يقلل من أهمية دراسة قضايا غير عربية سواء كانت قضايا الأقليات غير العربية في المنطقة العربية كقضايا الأكراد وغيرهم،

أو قضايا أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة ونحوها. إذ إن الكثير من القضايا غير العربية هي بطبعها عالمية التأثير حتى وإن بدت غير ذلك. فالوطن العربي وأقطاره جزء من النظام العالمي الذي يتسم بتزايد الاعتماد المتبادل بين أجزائه.

ـ أهمية العمل على صياغة أجندات بحثية جماعية: ولو في إطار مدارس داخل أقسام العلوم السياسية وذلك للتغلب على الطابع الفردي السائد حالياً والذي يحجم من قدرة أقسام العلوم السياسية على التأثير في عملية صنع القرار والارتباط الفعال بقضايا مجتمعاتهم. وقد ثار نوع من الجدل حول تحديات خصائص هذه الأجندة، فأشار كل من محمد كمال (مصر) وأمين شعبان(مصر) إلى ضرورة الابتعاد عن الطموحات الزائدة وشعارات الرؤية والرسالة لصالح التركيز على التدرج في تناول القضايا بالبدء من تلك التي تقع في نطاق القدرات المتاحة فعلاً. كما أشار كل من عبد القادر عزوز (سوريا) وامين شعبان (مصر) إلى ضرورة ارتباط هذه الأجندة باحتياجات السوق أو المجتمع على المستوى الوطني، وذلك، في إطار استراتيجيات أوسع للمواءمة بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها وتفعيل دور الجامعة الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

وأكد أ. د جمال زهران أهمية مثل هذه الأجندات البحثية كجزء من الاهتمام بتطوير البيئة الأكاديمية من ناحية، والسعي إلى صياغة مشروع قومي جامع من ناحية أخرى.

وأبرز بعض القضايا التي ينبغي أن تشغل مكانة متقدمة في هذه الأجندة مثل: قضايا الحرية والديمقراطية في الدول العربية، وقضية العدالة التوزيعية بين الأقطار العربية وبعضها من جهة وداخل كل دولة من جهة أخرى، حيث توجد فئة صغيرة تملك، في مواجهة أغلبية لا تملك، وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي والعراق والسودان.

ولا يعني ذلك إغفال القضايا الأخرى كليةً بل إعطاء الأولوية لهذه القضايا، كما هو الحال في الولايات المتحدة حيث انصرف الاهتمام فترات طويلة فيها إلى كيفية التعامل مع الجماعات الإثنية كقضية محورية تكفل توفير التمويل للجامعات والمراكز البحثية من الجماعات المعنية. مثل هذا الترتيب للقضايا يحقق الطابع الكفاحي لعلم السياسة، وهو أمر صعب في ظل تضييع النخب الحاكمة نفسها القضايا المحورية، لكنه مسؤولية ضرورية ملقاة على عاتق الباحثين.

وأشارت د. جميلة الدليمي إلى ضرورة إدراج مسألة تفعيل دور الباحثين في التأثير في عملية صنع القرار كجزء من الأجندة البحثية المقترحة، وهو ما أكدته سهير العايدي حيث أبرزت أهمية تفعيل الدور التنموي لعلم السياسة والتركيز على اقتراح سياسات يمكن أن تأخذ بها مؤسسات صنع القرار.

ـ تفعيل الاهتمام بالقضايا على المستوى القومي العربي. لفتت أ.منيرة

بلعيد في عرضها الانتباه إلى تراجع الاهتمام في الدراسات المتعلقة بالأمن القومي العربي لصالح التركيز على قضايا الأمن لكل دولة عربية على حدة، وذلك، على النحو الملاحظ في الجزائر وغيرها. وعلى الرغم من اعتراض أ. طروب بحري على ذلك، إلَّا أن الحاضرين اتفقوا على غياب أجندة بحثية عربية جامعة على الرغم من توافر الأسباب والدوافع لوجودها من تحديات وتهديدات مشتركة. وطرح محمد عبد العظيم (مصر) فكرة إنشاء جامعة عربية على النحو المفصل في الورقة التي قدمها، وذلك على نحو يتجاوز تجربة معهد البحوث والدراسات العربية من حيث طبيعة أقسامه وتخصصاته، وجنسيات أعضاء هيئة التدريس وغيرها من الأبعاد.

ـ **ضرورة الاهتمام بتطوير قدرات الباحثين والمدرسين من خلال برامج منظمة**. ذلك أن مجرد وجود أجندة بحثية وصياغتها لا يعني معالجة القضايا الواردة فيها، إذ يقتضي ذلك جهود باحثين ذوي كفاية قادرين على التعامل مع مختلف القضايا والتحديات التي تواجهها الدول العربية والوطن العربي، وقد أكد د. جمال زهران أهمية الاهتمام بتطوير البيئة الأكاديمية والمهارات البحثية والاحتكاك بالخارج في إطار مناخ من الحرية الأكاديمية، وتأكيد التزام المشرفين المعايير المهنية، وذلك، لتأكيد جودة الباحثين الجدد، بحيث لا تعتمد جودة الباحث على جهوده الفردية الذاتية كما هو الوضع حالياً.

اشتملت **الجلسة الثالثة** على عروض الأوراق المقدمة من الباحثين الشباب في مجال مناقشة قضايا ومشاكل الباحثين الشباب وسبل وآليات تفعيل دورهم.

تمثلت القضايا والمشاكل التي يواجهها الباحثون الشباب في مجال العلوم السياسية، وذلك كما أثارها المشاركون في ما يلي:

ـ إن مراكز البحث في الدول العربية يغلب عليها صفتان إما أن تكون مراكز مستقلة وبالتالي تعاني مشكلة تمويل، أو مراكز ممولة من الحكومة ومتأثرة بأجندتها.

ـ معاناة الباحثين النظرة الدونية إليهم من جانب بعض فئات المجتمع التي ترى عدم وجود ارتباط طردي بين الإسهام العلمي للباحثين الشباب وأوضاعهم المادية. واسهامهم في هذه النظرة المعالجة الدرامية لشخصية الباحث العلمي.

ـ وجود عدد من المعوقات التي تحول دون قيام الباحثين بأعمالهم البحثية: كالتنافس غير الشريف من جانب عدد من الأساتذة، أو عدم توافر الوقت الكافي لدى الأساتذة لمتابعة الباحثين وتوجيههم، وذلك، لانشغالهم بالسفر وحضور المؤتمرات العلمية من دون وجود آلية مرجعية تنظم العلاقة بين الباحث والأستاذ في مسألة الإشراف.

ـ عدم إتاحة الفرصة الكافية أمام الباحثين الشباب للمشاركة في المؤتمرات العلمية التي تعقد على المستوى الدولي أو العربي، واقتصار ذلك على فئة محدودة

من الأساتذة «محترفي حضور المؤتمرات»

ــ وجود مشكلة لغة في العالم العربي حيث تطغى على دول المغرب العربي اللهجات المحلية واللغة الفرنسية. ويرتب ذلك بطبيعة الحال أموراً تتعلق بالخصوصية وصعوبات الترجمة وإمكانية تعميم النتائج.

ــ غلبة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية على عملية منح الدرجات العلمية بما يبعد العلم عن طابعه المجرد البعيد عن التحيز.

وقد أثار د. عليّ الدين هلال عدداً من النقاط المتعلقة بالمشاكل التي يعانيها الباحثون الشباب وأهمها:

ــ إن كثيراً من مشاكل الباحثين الشباب هي مشاكل الباحثين من الأساتذة وممن ارتقوا درجات السلم العلمي.

ــ إن عدم احترام قيمة العلم هي من مثالب النظم السياسية العربية، ويرجع الجزء الأكبر منها للتركيبة المجتمعية وليس إلى النظم الحاكمة وحدها. (احترام المجتمع لقيمة العلم هو قرار شعبي وليس حكومي)

ــ ارتباط معظم البحوث السياسية في الوطن العربي بقضايا الحرية والتطور الديمقراطي، الأمر الذي يفرض على الباحث العمل في إطار هامش وحيز الحرية المتاحين.

ــ غلبة الطابع الهيراركي على كل المؤسسات العربية بما فيها الجامعة، وإن اختلفت الدرجة.

وأوضح د. عدنان حسين عدم تحبيذه استخدام كلمة صراع في العلاقة بين الباحث والأستاذ، وأن هناك بالفعل عينة لا ينبغي المبالغة فيها قد وقعت في بعض الأخطاء البسيطة في التعامل مع طلابها والباحثين الشباب.

وأثارت الأستاذة حورية مجاهد توفيق مشكلة النقل والاقتباس من الأدبيات الغربية من دون أي استحداث أو إضافة، والتوسع في إقامة أقسام علوم سياسية باللغة الإنكليزية.

سبل وآليات تفعيل دور الباحثين الشباب، تمثلت أهم هذه السبل والآليات في:

ــ انفتاح الباحثين الشباب على العلوم الأخرى ذات الصلة.

ــ صقل قدرات الباحثين الشباب في مجال مهارات اللغات الأجنبية والحاسب الآلي.

ــ بحث سبل الاستفادة من خبرة الدول المتقدمة في مجال التعامل مع البحوث السياسية المقدمة إليها من الباحثين الشباب ومحاولة الوصول بملخص تنفيذي لهذه الدراسات إلي صناع القرار في الدول العربية عبر إطار مؤسسي منظم.

حث كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة على إعادة النظر في قرارها إلغاء المؤتمر السنوي للباحثين الشباب.

تركزت **الجلسة الرابعة** على موضوع أساليب تفعيل العلاقات بين أقسام العلوم السياسية، ودور الجمعيات العلمية القطرية والعربية في تشجيع الباحثين.

بينت أوراق العمل المقدمة في هذا المحور ماهية الجمعيات العلمية القطرية العربية، والدور الذي تقوم به، وعناصر القوة والقصور في عملها، والأدوار التي تقوم بها في دعم الباحثين الشباب، إضافة إلى كيفية تفعيل العلاقة بين أقسام العلوم السياسية. وكانت أهم التوصيات التي وردت بخصوص ذلك ما يلي:

ـ إجراء إحصاء للجمعيات المتخصصة في ميدان العلوم السياسية في الدول العربية لمعرفة ما إذا كانت موجودة أم لا، وكيفية تفعيل التعاون بينها.

ـ إقامة دليل لأقسام العلوم السياسة العربية يتم إعداده وتحديثه نهاية كل عام من قبل لجنة متخصصة تابعة للجمعية العربية للعلوم السياسية. يتضمن هذا الكتيب أسماء الجامعات العربية التي تتضمن أقسام علوم سياسية والدرجات العلمية التي تتيحها، وشرح البرامج العلمية وصحيفة التخرج لكل قسم على حدة، والسيرة الذاتية المختصرة لأعضاء هيئات التدريس فيها، والمجلات العلمية الصادرة عنها، وأهم الأنشطة والندوات التي تنفذها هذه الأقسام. هذا، مع بحث إمكانية تبادل الكتب الدراسية المقرر تدريسها للطلاب.

ـ قيام المراكز السياسية البحثية بتنظيم أنشطة مشتركة وبتمويل مشترك، ويتم التناوب بين الدول العربية في ذلك.

ـ إنشاء صندوق عربي بدعم من أقسام العلوم السياسية في الجامعات العربية وجمعيات العلوم السياسية يسهم في تغطية النشاطات المشتركة في مجال البحوث السياسية وتنظيم المؤتمرات العربية والدولية، والتكفل بنشر الأبحاث والدراسات التي يقوم بإعدادها الباحثون الشباب، وإتاحة المراجع العلمية اللازمة في هذا الخصوص.

ـ زيادة عدد المؤتمرات العلمية العربية التي تنظمها جمعيات العلوم السياسية.

ودارت معظم المناقشات والتعقيبات حول كيفية مواجهة الجمعيات العربية العاملة في مجال العلوم السياسية التحديات التي تواجهها، وأهمها: التسييس، والعلاقة مع صانع القرار وطبيعة المخرج البحثي، ومدى التوازن بين الأجندة البحثية الداخلية وأولويات المانحين، وكيفية التواصل مع الجمعيات العربية الصديقة، ودور هذه الجمعيات في استشراف المستقبل من خلال الدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

مقترحات الباحثين وتوصياتهم

تمثلت أبرز الاقتراحات التي تقدم بها المشاركون خلال اليوم الثاني في:

ـ بحث إقامة عضوية خاصة للشباب في الجمعية.

ـ إقامة موقع إلكتروني خاص في الجمعية يهدف إلى عرض أنشطة الجمعية على المستوى العربي، وعلى المستوى القطري. على أن يتيح هذا الموقع مخرجات العمل البحثي للباحثين الشباب.

ـ بحث إمكانية نشر مؤلفات مشتركة في حقل السياسة بين الباحثين الشباب وأساتذة العلوم السياسية.

ـ تخصيص جائزة سنوية لأفضل البحوث السياسية على مستوى الوطن العربي.

ـ وضع أجندة بحثية عربية يلتزمها الشباب الباحثون (ببليوغرافيا).

ـ أهمية توافق مخرجات العملية البحثية مع احتياجات سوق العمل، ومع الموضوعات التي تهم صانع القرار.

ـ قيام الجمعيات العلمية بحَثّ الحكومات العربية على تبني كادر أجور خاصة بالمدرس الجامعي، وزيادة ميزانية البحث العلمي بعامة، ومساعدة هؤلاء الباحثين في نشر الأبحاث والدراسات الخاصة بهم.

ـ بحث إمكانية معالجة الأزمة التوزيعية في مجال تبادل البحوث العلمية بعامة والسياسية بخاصة، حيث يلاحظ وجود بعض الدول التي لديها وفرة في البحوث على خلاف غيرها الذي يعاني ندرتها.

ـ أهمية النظر إلى الأوضاع الجامعة الداخلية سواء من الناحية الإدارية أو العلمية الأمر الذي يستلزم تحديداً دقيقاً لمهمة الجامعة والأساليب المتبعة من جانبها حالياً للتعامل مع الباحثين الشباب.

ـ تطوير مناهج الدراسات العليا في بعض البلاد العربية بما يتلاءم مع التقدم الحاصل على المستوى العالمي، وقد يتم ذلك من خلال إنشاء برامج دراسات عليا مشتركة مع عدد من الجهات الأجنبية.

ـ وضع معايير جادة للالتحاق بالدراسات العليا تعتمد على معايير الجودة والكفاءة وفق اشتراطات معينة، مع بحث إمكانية زيادة المكافآت المالية الخاصة بالمشرفين على رسائل الماجستير والدكتوراه.

ـ إنشاء نقابة أو جمعية منظمة في كل دولة عربية تختص برعاية خريجي العلوم السياسية.

ـ أهمية التركيز على قيمة «نبل العالم» في العلاقة بين الباحث والأستاذ.

وفي الختام عبر الباحثون الشباب عن استفادتهم من هذه التجربة التي وثّقت العلاقات العلمية والشخصية بينهم، وعبروا عن شكرهم للجمعية العربية للعلوم السياسية والمؤسسة الثقافية العربية على تبنيهما عقد هذا المؤتمر آملين أن ينعقد بصفة دورية ■

□ ☆ ■ يوميات عربية ودولية مختارة ■ ☆ □

آذار (مارس) ٢٠٠٦

ـ أعلن الرئيس المصري حسني مبارك أنه ناقش مع ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الذي زار مصر في كانون الثاني/يناير الماضي عواقب الهجوم الأمريكي على إيران، ونصح بتجنب مهاجمة إيران التي تملك إمكانية الرد في بلدان الخليج العربية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/٣/٢٠٠٦).

ـ استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي بدأ زيارة رسمية للسعودية. وبحث الجانبان في المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وسبل تعزيز التعاون بين البلدين في كافة المجالات. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/٣/٢٠٠٦).

ـ أكدت منظمة العفو الدولية أن القوات الأمريكية تواصل الانتهاكات وتعذيب المعتقلين لديها في العراق ولا تزال تحتجز آلاف المعتقلين من دون تهم أو محاكمة. (**نيويورك تايمز**، نيويورك،٧/٣/٢٠٠٦).

ـ قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة إلى الجزائر هي الأولى لزعيم روسي منذ نصف قرن. وقد أجرى بوتين محادثات مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة توجت بإلغاء موسكو الديون المترتبة على الجزائر، وقيمتها ٧،٤ مليارات دولار، وموافقة الجزائر على شراء طائرات مقاتلة متطورة وأنظمة للدفاع الجوي وأسلحة أخرى من روسيا، في صفقة بقيمة ٧،٥ مليار دولار. (**السفير**، بيروت، ١١/٣/٢٠٠٦).

ـ توصل المجتمعون في «مؤتمر الحوار الوطني» في بيروت إلى تفاهم على إقامة علاقات دبلوماسية ومميزة مع سوريا وتحديد الحدود بين البلدين ومعالجة مسألة السلاح الفلسطيني خلال ستة أشهر والعمل على تثبيت لبنانية مزارع شبعا قانونيا أمام الأمم المتحدة، وتقرر مواصلة البحث في البندين العالقين، رئاسة الجمهورية وسلاح المقاومة في جلسات مقبلة. (**النهار**، بيروت، ١٥/٣/٢٠٠٦).

ـ اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي سجن أريحا بالضفة الغربية واعتقلت أمين عام الجبهة الشعبية احمد سعدات وعددا من رفاقه ونقلتهم إلى سجن إسرائيلي، وذلك بعد انسحاب الحراس الأمريكيين والبريطانيين المكلفين حراسة السجن. (**القدس العربي**، لندن، ١٥/٣/٢٠٠٦). ونددت السلطة الفلسطينية باختطاف سعدات، فيما أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة إيهود اولمرت أن اقتحام السجن حظي «بدعم تام» من واشنطن ولندن. (**النهار**، بيروت، ١٦/٣/٢٠٠٦).

ـ اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد مرور ثلاث سنوات على غزو العراق «انه يتبع استراتيجية تقوده إلى النصر وتجعل العراق أكثر أمناً واستقرارا». (**الحياة**، بيروت، ٢٠/٣/٢٠٠٦).

ـ أجرى الرئيس المصري حسني مبارك محادثات في شرم الشيخ في لقاءين منفصلين مع كل من فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني وفاروق الشرع نائب الرئيس السوري، تناولت العلاقات اللبنانية ــ السورية. وصرح الشرع بأن سوريا

غير مسؤولة عن عرقلة الحوار الوطني اللبناني، وقد نفذت ما هو مطلوب منها بموجب القرار ١٥٥٩. وأضاف أن مزارع شبعا لبنانية واللبنانيون هم الذين يجب أن يتعاملوا مع هذا الموضوع. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/٣/٢٠٠٦).

ـ عقد على هامش القمة العربية في الخرطوم لقاء بين الرئيس السوري بشار الأسد ونظيره اللبناني إميل لحود. وصرح وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن مسألة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا «شأن يقرره البلدان وليس منصوصا عليه في القرار ١٥٥٩». (**السفير**، بيروت، ٢٨/٣/٢٠٠٦).

ـ نالت حكومة رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف، إسماعيل هنية، ثقة المجلس التشريعي بأغلبية ٧١ صوتاً مقابل معارضة ٣٦ صوتاً معظمهم من حركة فتح التي رفضت أساساً المشاركة في حكومة حماس. (**القدس العربي**، لندن، ٢٩/٣/٢٠٠٦).

ـ كلّف مجلس الأمن الدولي في قرار يحمل الرقم ١٦٦٤ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان التفاوض على اتفاق مع الحكومة اللبنانية بهدف إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة الذين سيتهمون في اغتيال الرئيس الحريري. (**السفير**، بيروت، ٣٠/٣/٢٠٠٦).

ـ اختتمت القمة العربية في الخرطوم أعمال دورتها العادية الثامنة عشرة بتأكيد التزام القادة العرب بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ ورفض الحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية الأحادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وحضت القمة على «سرعة تشكيل حكومة وحدة وطنية» في العراق «تمهد لخروج القوات الأجنبية». وأكدت القمة دعم لبنان في سعيه لاستعادة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة من إسرائيل مع التنويه بأن «المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن حق الشعب اللبناني في تحرير أرضه...». وأيدت القمة الحكومة السودانية في معارضتها نشر قوات دولية لحفظ السلام في إقليم دارفور المضطرب بغرب السودان، وقررت تخصيص ١٥٠ مليون دولار «مساهمة عربية في تمويل القوات الأفريقية العاملة في دارفور خلال الأشهر الستة المقبلة». وقد أقرت القمة «إعلان الخرطوم» الذي أشاد بالانتخابات الفلسطينية الأخيرة، داعيا المجتمع الدولي إلى احترام الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني». (**النهار**، بيروت، ٣٠/٣/٢٠٠٦). ويشدد الإعلان على وضع تعريف للارهاب وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب، والتمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال. وقد تقرر عقد القمة المقبلة في مصر بعدما اعتذرت السعودية عن استضافة الدورة المقبلة، مفضلة عقدها في القاهرة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/٣/٢٠٠٦).

نيسان (أبريل) ٢٠٠٦

ـ وصل وزيرا الخارجية الأمريكية والبريطانية كوندوليزا رايس وجاك سترو إلى بغداد والتقيا جلال طالباني الرئيس العراقي ورئيس الوزراء المنتهية ولايته إبراهيم الجعفري بهدف الإسراع بتشكيل حكومة عراقية جديدة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/٤/٢٠٠٦).

ـ عقد في الرباط أول اجتماع لمسؤولي الحلف الأطلسي في عاصمة عربية بحضور وفد إسرائيلي لمواجهة «التهديدات والتحديات المشتركة». وشهدت الرباط مظاهرة نظمتها أحزاب وجمعيات حقوقية أدانت حضور الوفد الإسرائيلي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٨/٤/٢٠٠٦). وقد شارك في الاجتماع إلى جانب المغرب وإسرائيل، الجزائر، تونس، موريتانيا، مصر والأردن. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٤/٢٠٠٦).

ـ اعتبر الرئيس المصري، حسني مبارك، في حديث لقناة العربية أن العراق يعيش حربا أهلية، وأن انسحاب القوات الأمريكية منه الآن سيشكل» مصيبة»، ويوسع دائرة العنف لتشمل المنطقة كلها. ورأى أن ولاء أغلب الشيعة في المنطقة هو «لإيران وليس لدولهم». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٤/٩). وقد أثارت تصريحات الرئيس المصري ردود فعل قوية وغاضبة داخل العراق وخارجه. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٠).

ـ انتقد تقرير أمريكي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (سي اس آي اس) في واشنطن استراتيجية البنتاغون في العراق، وحذر من أن العراق على أبواب «حرب أهلية واسعة النطاق» تشكل «خطراً متزايداً» على دول الخليج. وأضاف التقرير أن المقاومة طويلة المدى وان نهايتها غير معروفة وهذا لا يخدم المصالح الأمريكية في الخليج وفي بقية الشرق الأوسط. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٢).

ـ أعلن الرئيس التشادي إدريس ديبي قطع العلاقات الدبلوماسية بين بلاده والسودان، بسبب ما اعتبره هجوما مخططا من متمردي بلاده بمساندة من الخرطوم على العاصمة نجمينا. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٥).

ـ اختتم أمس الأول المؤتمر الدولي الثالث حول القدس ودعم حقوق الشعب الفلسطيني أعماله في طهران، بالدعوة إلى دعم الحكومة الفلسطينية الجديدة ومقاطعة إسرائيل، مؤكداً مساندته المقاومة اللبنانية وتضامنه مع سوريا في مواجهة الضغوط الدولية.وأعلن في طهران عن تقديم الحكومة الإيرانية مبلغ ٥٠ مليون دولار للشعب الفلسطيني الذي يتعرض للحصار. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٤/١٨).

ـ استقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، وأكد له دعم الإدارة الأمريكية للبنان لمواصلة التحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورؤية لبنان نموذجاً جيداً لما يمكن أن يكون عليه الشرق الأوسط الكبير. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٤/١٩).

ـ دعا المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتطبيق القرار ١٥٥٩ تيري رود ـ لارسن في تقريره السنوي الثالث عن تطبيق القرار، دمشق إلى التعاون مع بيروت لترسيم الحدود بين لبنان وسوريا وفتح سفارتين في البلدين، معتبرا أن مزارع شبعا تبقى أراضي سورية محتلة إلى أن تتفق الحكومتان اللبنانية والسورية على عكس ذلك. وطالب بنزع سلاح «حزب الله» ودمجه بالجيش اللبناني. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٤/٢٠).

ـ انعقدت في القاهرة قمة مصرية ـ فرنسية بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك ونظيره المصري حسني مبارك تركزت على تدعيم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات خاصة ما يتصل بالتبادل التجاري والتعاون في مجالات الاستثمار والصناعة والنفط والغاز. (**الأهرام**، القاهرة،٢٠٠٦/٤/٢٠).

ـ انتخبت الجمعية الوطنية العراقية(البرلمان) جلال طالباني رئيساً للجمهورية ونائبين له هما (عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي) كما انتخبت محمود المشهداني رئيساً للبرلمان. وكلف طالباني مرشح الائتلاف العراقي الموحد نوري المالكي بتشكيل حكومة جديدة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٤/٢٣).

ـ استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الرئيس الصيني هو جينتاو، وبحث الجانبان في التعاون بين البلدين في جميع المجالات.وتوج اللقاء بتوقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية والتجارية بين البلدين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٤/٢٣).

ـ أوصى كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بتمديد عمل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لغاية نهاية تشرين الأول/أكتوبر المقبل. (**العلم**، الرباط، ٢٠٠٦/٤/٢٤).

ـ اعتبر الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد انه « مع تشكيل حكومة مستقرة في العراق» لن تعود هناك حاجة لمحادثات إيرانية ـ أمريكية حول العراق». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ٢٠٠٦/٤).

ـ أعلنت السلطات الأردنية اعتقال مجموعة من حركة حماس تلقت تعليمات من «أحد المسؤولين العسكريين للحركة موجود في سوريا حاليا» لاستهداف مسؤولين أردنيين ومنشآت. ونفت كل من حماس وسوريا هذه الاتهامات. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٤/٢٦).

ـ عقد في دمشق اللقاء المرتقب بين الرئيس السوري بشار الأسد، ورئيس لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري سيرج برامرتز. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٤/٢٦).

ـ هز منتجع دهب السياحي المصري أمس الأول في سيناء ٣ انفجارات اسفرت عن مقتل ٢٣ شخصاً وإصابة ٨٥ آخرين بجروح. وذكرت مصادر أمنية أن ثلاثة انتحاريين من بدو سيناء نفذوا الهجمات. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٦/٤/٢٦).

ـ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بزيارة ثانية لبغداد، بعد أن وصل وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى العاصمة العراقية لدعم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. والبحث في وضع القوات الأمريكية في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٤/٢٧).

ـ أفادت دائرة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي أن تكاليف الحرب في العراق ستصل إلى ٣٢٠ مليار دولار بعد مصادقة مجلس الشيوخ المتوقعة على مشروع قانون الإنفاق الطارئ. وينتظر أن يتضاعف المبلغ قبل أن تضع الحرب أوزارها. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٤/٢٨).

أيار (مايو) ٢٠٠٦

ـ وافق مجلس الشعب المصري على مد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين أو لحين إعداد قانون جديد لمكافحة الإرهاب. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٦/٥/١). واعتبرت أحزاب المعارضة الحدث يوماً أسود في تاريخ مصر. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/١).

ـ أعلنت إدارة مشرحة بغداد أن المشرحة تتسلم كل يوم ما بين ٣٥ و٥٠ جثة غالبية أصحابها هم على الأرجح ضحايا عمليات قتل طائفية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/٥).

ـ منح الكنيست الإسرائيلي ثقته بحكومة إيهود اولمرت الائتلافية بأغلبية ٦٦ صوتاً من أصل ١٢٠ مجمل أصوات الكنيست. وحدد أولمرت برنامج حكومته بالتأكيد على رسم الحدود النهائية لإسرائيل على نحو أحادي الجانب إذا استدعى الأمر، في غضون ٤ سنوات. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/٥).

ـ وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان أكبر الفصائل المسلحة في دارفور بزعامة مني اركو ميناوي على اتفاقية لحل نزاع دارفور، لكن فصيلين اخرين هما العدل والمساواة وفصيل منشق عن حركة تحرير السودان رفضا التوقيع مما يثير شكوكا في ما إذا كان هذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أبوجا سينهي أزمة دارفور. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/٦).

ـ شهدت بيروت تظاهرة حاشدة شارك فيها أكثر من ربع مليون نسمة احتجاجاً على الورقة الإصلاحية التي تقدمت بها الحكومة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٥/١١).

ـ أبلغ عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن

الجامعة غير قادرة على تحويل الأموال التي تم جمعها إلى السلطة الفلسطينية لعدم قدرة البنوك على تحويلها بسبب الضغوط الأمريكية والدولية. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٦/٥/١٢).

ــ اعترف مسؤولون في الحكومة العراقية بوجود حوالى ١٥٠ الف عنصر مسلح ينتمون إلى قوات «امنية خاصة» ولا يخضعون لسيطرة القوات الحكومية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٥/١٢).

ــ أعلنت الولايات المتحدة إعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا، للمرة الأولى منذ ربع قرن، في خطوة رحبت بها طرابلس، معتبرة أنها «صفحة جديدة» في العلاقات. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٥/١٦).

ــ أعيد افتتاح مكتب ممثلية «منظمة التحرير الفلسطينية» في بيروت بعد ٢٤ عاما من الإقفال قسراً أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو من العام ١٩٨٢. (**اللواء**، بيروت، ٢٠٠٦/٥/١٦).

ــ انتخب الداعية الإسلامي احمد عبدالله سامبي رئيسا لجزر القمر. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٥/١٧).

ــ دعا مجلس الأمن الدولي في قرار يحمل الرقم ١٦٨٠ تقدمت به فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سوريا إلى الاستجابة بشكل إيجابي، للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بتحديد الحدود المشتركة بين البلدين وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسي بينهما. ورأت وزارة الخارجية السورية أن القرار (الذي امتنعت روسيا والصين عن التصويت عليه) يمثل استفزازاً وتدخلاً في الشؤون السيادية والعلاقات الثنائية للدول. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٥/١٨).

ــ دعت لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب الولايات المتحدة إلى «اتخاذ إجراءات حازمة لإزالة كل أنواع التعذيب»، التي تمارسها قواتها الأمنية في افغانستان والعراق، والكشف عن مراكز الاعتقال السرية التي تحتجز فيها مشتبهاً فيهم في قضايا إرهاب. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/٢٠).

ــ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مرسوماً أميرياً بحل مجلس الأمة الكويتي (البرلمان)، والدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة في ٢٩ حزيران/يونيو في أعقاب أزمة سياسية على خلفية مشروع قانون تعديل الدوائر الانتخابية. (**الأنباء**، الكويت، ٢٠٠٦/٥/٢٢).

ــ قام توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بزيارة مفاجئة إلى بغداد حيث اجتمع مع نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي. ورأى المالكي في مؤتمر صحافي مع بلير أن بقاء الميليشيات قد يقود إلى حرب أهلية في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/٢٣).

ــ اختتم «المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط ٢٠٠٦» (منتدى دافوس) أعماله في منتجع شرم الشيخ بإصدار بيان ختامي ذكر أن المنتدى ناقش التحديات التي تواجه العالم مثل الحرب الدائرة في العراق واستمرار الصراع العربي ــ الإسرائيلي، والتوتر المتصاعد بشأن الملف النووي الإيراني، والتأثيرات السلبية لارتفاع عائدات النفط. وتوصل المنتدى الى ضرورة إيجاد ٩٠ مليون فرصة عمل على مدى السنوات العشرين القادمة للحد من انتشار التطرف بين أجيال الشباب. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/٢٣).

ــ استقبل جورج بوش الرئيس الأمريكي رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود اولمرت في البيت الأبيض وبحث معه في الخطوات الإسرائيلية لترسيم حدود إسرائيل. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٥/٢٤). وقد تحدث أولمرت أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأميركي، فكرر انه «إذا تعذر وجود شريك فلسطيني حقيقي للسلام»، فإن حكومته «ستسعى إلى اعتماد بدائل أخرى» تشمل فرض إسرائيل حدودها

مع الأراضي الفلسطينية استناداً إلى ما يطلق عليه خطة «التجميع» أو «الانطواء». وأعلن أن القضية الأساسية الأخرى التي ناقشها مع الرئيس الأمريكي هي البرنامج النووي الإيراني الذي «لا يمكن أن تتحمل إسرائيل مخاطره». (**النهار**، بيروت، ٢٥/٥/٢٠٠٦).

ــ استقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وبحث معه في الوضع العراقي في ضوء تشكيل الحكومة العراقية. وقد أقر بوش بأن عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق أثار جدلاً حول قرار إسقاط نظام صدام حسين وأن فضيحة أبو غريب كانت أكبر خطأ ارتكبته الولايات المتحدة في العراق. من جهته، أقر بلير بالطريقة الخاطئة التي تم اتباعها لاجتثاث البعث. إلا أن الجانبين أصرا على صوابية قرار اسقاط النظام السابق، وأكدا رفضهما الالتزام بوضع جدول زمني للانسحاب من العراق قبل تمكن القوات العراقية من السيطرة على الوضع. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/٥/٢٠٠٦).

ــ قام وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي بزيارة إلى العراق أعلن خلالها أن إيران ترفض في الوقت الراهن اجراء مفاوضات مع واشنطن بشأن العراق. (**القدس العربي**، لندن، ٢٧/٥/٢٠٠٦).

ــ ندد وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز في ختام اجتماعاتهم في ماليزيا باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأيدوا حق إيران في برنامجها النووي للأغراض السلمية. (**النهار**، بيروت، ٣١/٥/ ٢٠٠٦).

حزيران (يونيو) ٢٠٠٦

ــ انعقدت في بكين الدورة الثانية للتعاون العربي ــ الصيني على مستوى وزراء الخارجية، وبحث الجانبان في زيادة حجم التبادل التجاري المخطط له أن يصل إلى ٧١ مليار دولار خلال العام الحالي. (**السفير**، بيروت، ١/٦/ ٢٠٠٦). كما تم الاتفاق على تنظيم أول لقاء بين الجانبين يخصص لقضايا النفط والطاقة بخاصة أن الصين باتت تغطي ٤٤ في المئة من حاجاتها النفطية من النفط العربي. (**الحياة**، بيروت، ٢/٦/٢٠٠٦).

ــ أدت الأحداث الطائفية في العراق إلى تهجير أكثر من مئة الف عراقي من السنة والشيعة. (**لوس انجلوس تايمز**، لوس انجلوس، ٢/٦/ ٢٠٠٦).

ــ تم في مدينة المكلا اليمنية التوقيع على الخرائط النهائية للحدود بين العربية السعودية واليمن. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/٦/٢٠٠٦).

ــ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك إيهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي وبحث معه في ضمان إيصال المساعدات الإنسانية والمالية للشعب الفلسطيني. (**الأهرام**، القاهرة، ٥/٦/ ٢٠٠٦).

ــ أعلنت القوات الأمريكية مقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين أبو مصعب الزرقاوي في غارة استهدفت موقعاً له في ريف بعقوبة بعدما قادت معلومات استخباراتية إلى موقعه. وذكر الأردن أنه شارك في العملية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٦/٢٠٠٦). واعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش مقتل الزرقاوي انتصاراً. (**القدس العربي**، لندن، ٩/٦/ ٢٠٠٦). لكنه أكد أن موت الزرقاوي لن ينهي الحرب. (**النهار**، بيروت، ١٠/٦/ ٢٠٠٦).

ــ قدم سيرج براميرتز رئيس لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري تقريره حول التحقيق إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. وذكر براميرتز في تقريره أنه أحرز تقدماً في التحقيق، ووصف

التعاون السوري مع لجنة التحقيق بـ «المرضي». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٦/١١).

ــ تم في المنامة التوقيع على اتفاقية إنشاء الجسر الذي سيربط بين البحرين وقطر والذي ستبلغ كلفة إنجازه ٣ مليارات دولار وينتهي العمل به في غضون ٥٠ شهراً. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٦/٦/١٢).

ــ أعلنت مخابرات الجيش اللبناني اكتشاف شبكة إرهابية تابعة للموساد الإسرائيلي تعمل في لبنان منذ العام ١٩٩٠. وقد اعترف أحد أفراد الشبكة محمود رافع (لبناني) بالمشاركة في تنفيذ عملية اغتيال محمود المجذوب القيادي في حركة الجهاد الإسلامي وشقيقه في مدينة صيدا في الجنوب اللبناني في السابع والعشرين من أيار/مايو الماضي. (**السفير**، بيروت، ١٢/ ٢٠٠٦/٦).

ــ أجرى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل محادثات في طهران مع نظيره الإيراني منوشهر متقي ومع أحمدي نجاد الرئيس الإيراني، أعلن خلالها أن السعودية تأمل بحل سلمي للملف النووي الإيراني. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٦/١٣).

ــ قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بزيارة مفاجئة إلى بغداد التقى خلالها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وأكد له وقوف الإدارة الأمريكية إلى جانب حكومته وعدم الانسحاب قبل التأكد من أن الحكومة الجديدة قادرة على الدفاع عن نفسها. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢٠٠٦/٦/١٤).

ــ مدد مجلس الأمن بالإجماع في قرار يحمل الرقم ١٦٨٦ تفويض لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري سنة إضافية حتى ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٦/١٦).

ــ وقّع وزيرا الدفاع الإيراني مصطفى محمد النجار والسوري حسن توركماني اتفاقا للتعاون العسكري بين البلدين ينص على تعزيز التعاون المتبادل وضرورة الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة. (**النهار**، بيروت، ١٦/ ٢٠٠٦/٦).

ــ صرح طوني سنو الناطق باسم الرئاسة الأمريكية بأن الرئيس جورج بوش حزين لمقتل ٢٥٠٠ جندي في العراق. وترافق هذا التصريح مع إقرار مجلس الشيوخ مشروع قانون لتمويل الحرب في العراق وأفغانستان قيمته ٦٥ مليار و٨٠٠ مليون دولار حتى أيلول/سبتمبر المقبل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٦/١٦).

ــ رفض مجلس الشيوخ الأمريكي مشروعاً ينص على انسحاب القوات الأمريكية من العراق(نهاية السنة الجارية) بشكل قسري. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٦/٦/١٧).

ــ أجريت مناورات عسكرية أمريكية ــ يمنية قبالة الساحل الصومالي. وذكرت الأنباء أن هذه التحركات مرتبطة بانهيار القوى الصومالية المدعومة من واشنطن أمام قوات المحاكم الإسلامية. (**النهار**، بيروت، ٦/١٨/ ٢٠٠٦).

ــ توصلت الحكومة السودانية مع متمردي الإقليم الشرقي في البلاد أمس الأول في أسمرة إلى اتفاق لإنهاء النزاع في الإقليم يضمن مشاركة القوى السياسية المعارضة في شرق البلاد في مؤسسات الحكم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٦/٢١).

ــ أعلن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في الخرطوم أن الحكومة الانتقالية الصومالية والمحاكم الشرعية وقعتا اتفاقا ينص على الاعتراف المتبادل وإنهاء أعمال العنف، تمهيداً للمفاوضات المباشرة بينهما بوساطة الجامعة العربية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٦/٢٣).

ــ انعقدت في القاهرة اجتماعات مصرية ــ سورية بحث خلالها الرئيس المصري حسني مبارك

مع الرئيس السوري بشار الأسد في العلاقات اللبنانية ـ السورية. وصرح وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن دمشق تعتبر أن الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان، مشدداً على ضرورة تحسين المناخ بين دمشق وبيروت. (**النهار**، بيروت، ٢٣/٦/٢٠٠٦).

ـ وافق مجلس النواب الأمريكي على قانون يحظر إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في العراق. (**الخليج**، الشارقة، ٢٣/٦/٢٠٠٦).

ـ قدم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، أمام الجمعية الوطنية، مبادرة للمصالحة الوطنية، فعرض العفو عن المسلحين الذين ينبذون العنف ولم يقتلوا أمريكيين أو عراقيين. ولم يتطرق الى جدول زمني لسحب القوات الأمريكية من العراق.وقد أيد رؤساء الكتل النيابية في البرلمان العراقي، مبادرة المصالحة فيما شدد عدد من النواب على الفصل بين حق المقاومة ضد قوات الاحتلال والعمليات الإرهابية. (**النهار**، بيروت، ٢٦/٦/٢٠٠٦).

ـ نفذت المقاومة الفلسطينية أكبر عملية نوعية منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في أيلول/ سبتمبر الماضي، اسفرت عن مقتل ضابط وجندي وخطف ثالث(يدعى جلعاد شافيت) وجرح ٥ آخرين، إضافة الى تدمير دبابة ومجنزرة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٦/٢٠٠٦). وقد أطلقت المقاومة على العملية اسم «الوهم المتبدد» فيما حشد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت القوات الإسرائيلية على حدود قطاع غزة، مشددا على عدم التفاوض مع الفلسطينيين لاسترداد الجندي المخطوف. (**النهار**، بيروت، ٢٧/٦/ ٢٠٠٦). وأعلن أولمرت عن عملية لاجتياح غزة أطلق عليها اسم «أمطار الصيف» بدأت بتوغل إسرائيلي في جنوب قطاع غزة وبغارات جوية أدت إلى تدمير ثلاثة جسور والمحطة الكهربائية في القطاع. (**السفير**، بيروت، ٢٨/ ٢٠٠٦/٦). وحملت حكومة أولمرت والإدارة الأمريكية دمشق ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل المسؤولية في محاولة لنقل الأزمة إلى خارج غزة، وذكرت الأنباء أن طائرات حربية إسرائيلية حلقت فوق القصر الرئاسي السوري في اللاذقية. (**السفير**، بيروت، ٢٩/٦/٢٠٠٦). وقد اختطفت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٦٢ شخصية قيادية في حركة حماس من بينهم ثلث أعضاء الحكومة (٨ وزراء) وحوالي ثلث أعضاء الحركة (٢٠ نائباً) في المجلس التشريعي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/٦/٢٠٠٦).

ـ صوت الموريتانيون لمصلحة التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس الموريتاني أعلي ولد محمد فأل ما يسمح بإجراء انتخابات محلية وتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. (**السفير**، بيروت، ٢٧/٦/٢٠٠٦).

ـ أعلنت حركتا حماس وفتح، بعد أكثر من شهرمن المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية أن جميع القوى الفلسطينية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، اتفقت على جميع بنود «وثيقة الأسرى». وحرصت حماس على التأكيد على أن الاتفاق لا يتضمّن الاعتراف بشرعية الاحتلال. (**السفير**، بيروت، ٢٨/٦/٢٠٠٦).

تموز (يوليو) ٢٠٠٦

ـ فازت المعارضة بقيادة الإصلاحيين والتيار الإسلامي بأكثر من ٣٣ مقعداً في انتخابات مجلس الأمة الكويتي وفشلت المرأة في الحصول على أي مقعد في أول انتخابات برلمانية تشارك فيها. (**أخبار الخليج**، المنامة، ١/٧/٢٠٠٦). وقد تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ ناصر المحمد. (**الرأي العام**، الكويت، ١٠/٧/ ٢٠٠٦). وأقرت الحكومة مشروع الدوائر الخمس فور أداء اليمين الدستورية لتنهي بذلك الأزمة مع مجلس الأمة. (**الأنباء**، الكويت، ١٢/٧/٢٠٠٦).

ــ ذكرت الأنباء أن خاطفي الجندي الإسرائيلي رفضوا اقتراحاً مصرياً يدعو إلى إطلاق الجندي مقابل تعهد شخصي من حسني مبارك الرئيس المصري بإفراج إسرائيل عن أسرى فلسطينيين وذلك لأن الاقتراح لا يحدد عدد الأسرى وموعد إطلاقهم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٧/٥).

ــ جدد الرئيس الأمريكي جورج بوش رفضه وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، معتبراً أن ذلك «يشكل إهانة لذكرى الجنود الذين قتلوا في العراق وتشجيعاً للإرهابيين». (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/٧/٥).

ــ قدم السفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زاد والقائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق جورج كايسي اعتذارهما على جريمة إقدام جنود أمريكيين على اغتصاب فتاة عراقية في المحمودية وقتلها مع أفراد عائلتها في آذار/ مارس الماضي. وجاء هذا الاعتذار بعدما أشار نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي إلى ضرورة إعادة النظر في الحصانة التي يتمتع بها الجنود الأجانب في العراق ومع تزايد الغضب لدى الرأي العام العراقي. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٦/٧/٧).

ــ عارضت الإدارة الأمريكية وفرنسا مشروع قرار عربي تقدمت به قطر إلى مجلس الأمن يدعو إلى وقف الهجوم الإسرائيلي على غزة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٧).

ــ أفادت دراسة صادرة عن وزارة التجارة الأمريكية أن القيمة الإجمالية للاستثمارات العربية في الولايات المتحدة بلغت مع نهاية العام ٢٠٠٥ حوالى ١٩٨ مليار دولار ٨٠ في المئة منها استثمارات خليجية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٨).

ــ صرح محمد الصباح وزير الخارجية الكويتي بأن الكويت تأمل أن يلتزم العراق بالقوانين الدولية، كما أن إعفاء العراق من ديونه مسألة يقررها مجلس الأمة الكويتي. وجاء تصريح الصباح تعليقاً على حديث لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي زار الكويت في الخامس من الشهر الجاري أشار فيه إلى وجوب حسم مسألة الحدود بين البلدين. (**الرأي العام**، الكويت، ٢٠٠٦/٧/٩).

ــ أكدت نائبة المفتش العام الأمريكي المختص بإعادة إعمار العراق جينجر كروز أن الفساد متفشي على كل المستويات في الحكومة العراقية. وتحدثت عن عمليات لتهريب النفط وعمولات ونهب كبدت الخزينة خسائر تصل إلى أكثر من ٤ مليارات دولار. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٠).

ــ اختتم وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق ومصر اجتماعاتهم في طهران بإصدار بيان ختامي طالب بنقل مسؤوليات الأمن والدفاع إلى القوات العراقية في أسرع وقت ممكن من دون الإشارة إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٠).

ــ وصل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي إلى العراق في زيارة مفاجئة واجتمع مع نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي في ضوء تصاعد أعمال العنف الطائفي. واعلن رامسفيلد تأييده لمبادرة المالكي «للمصالحة الوطنية» ومواجهة العنف. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٣).

ــ وجهت المقاومة في الجنوب اللبناني ضربة موجعة إلى القوات الإسرائيلية في عملية أطلقت عليها اسم «الوعد الصادق»، وتمكنت خلالها مجموعة من حزب الله من أسر جنديين إسرائيليين وقتل ٨ آخرين وتدمير دبابة وناقلة جند. وأعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن هدف العملية هو تبادل الأسرى من خلال التفاوض غير المباشر عن طريق طرف ثالث، مؤكداً أنه لا يريد التصعيد لكن المقاومة جاهزة للمواجهة إذا ما

أرادتها إسرائيل. كما دعا الداخل في لبنان إلى عدم التصرف بطريقة تشجع إسرائيل على العدوان. وقد سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى إعلان الحرب للقضاء على حزب الله وشنت الطائرات الإسرائيلية غارات واسعة استهدفت البنية التحتية والمدنيين ما أدى إلى تدمير ٩ جسور ومقتل ٥ لبنانيين وجرح ٣٦ آخرين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٣). وصرح رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بأن الحكومة لاعلم لها بعملية (المقاومة) ولا تتبناها. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٣). وسارعت الإدارة الأمريكية إلى تحميل إيران وسوريا المسؤولية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٧/١٣).

ـ سقط أكثر من ٥٠ شهيداً في العدوان الإسرائيلي على المدنيين والجسور في مختلف المناطق اللبنانية، كما أشعلت الغارات الإسرائيلية الحرائق في خزانات الوقود في مطار بيروت الذي توقفت فيه الملاحة. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها تريد تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٤). وقد ردت المقاومة بقصف المستعمرات الإسرائيلية بالصواريخ التي بلغت مدينة صفد، وذكرت الأنباء أن ٣ إسرائيليين قتلوا وأصيب العشرات بجروح. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٤).

ـ دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى محاسبة سوريا فيما حذر أحمدي نجاد الرئيس الإيراني إسرائيل من مهاجمة سوريا. (**اللواء**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٤).

ـ حمّلت السعودية بطريقة غير مباشرة حزب الله مسؤولية تدهور الأوضاع في لبنان واعتبرت (عملية المقاومة) من المغامرات «غير المحسوبة». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٤).

ـ تمكنت المقاومة من تدمير بارجة إسرائيلية قبالة ساحل بيروت، وتوعد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إسرائيل بالرد على قصف ضاحية بيروت الجنوبية بقصف حيفا، موضحاً أن إسرائيل أرادت الحرب مفتوحة وأن المقاومة مستعدة لها إلى حيفا وما بعد حيفا. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٥). وقد اعترفت إسرائيل بضرب البارجة (ساعر) وبمقتل ٤ من طاقمها. كما ذكرت الأنباء أن ٤ إسرائيليين قتلوا وتم نقل ٥٣ جريحاً إلى المستشفيات في قصف المقاومة الصاروخي للمستعمرات الإسرائيلية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٥).

ـ انضم العاهل الأردني الملك عبدالله والرئيس المصري حسني مبارك إلى السعودية في توجيه الانتقادات إلى عملية حزب الله، واعتبرا أنها «مغامرة» تجر المنطقة إلى أوضاع خطيرة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٥).

ـ تواصل العدوان الإسرائيلي على المدنيين اللبنانيين والمرافئ والجسور ومحطات الوقود. واستهدفت الغارات الإسرائيلية الأهالي النازحين من بلدة مروحين بعد أن أنذرتهم القوات الإسرائيلية بإخلاء البلدة ورفضت قوات اليونيفيل استقبالهم ما أدى إلى مجزرة ذهب ضحيتها ٢٣ مدنياً معظمهم من الأطفال. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٦).

ـ توصل وزراء الخارجية العرب في ختام دورة طارئة لمجلس الجامعة العربية في القاهرة للبحث في العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة إلى إصدار ثلاثة بيانات، يدين الأول العدوان الإسرائيلي على لبنان ويحمل إسرائيل مسؤولية التدمير ويدعم حق الدولة اللبنانية في بسط سيادتها على كامل أراضيها، ويدعو الثاني إلى إدانة المجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزة، ويعرب عن الأسف لاستخدام الإدارة الأمريكية الفيتو لمنع إصدار قرار عن مجلس الأمن يدعو إلى وقف العدوان الإسرائيلي على غزة. ويطالب البيان الثالث مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف العمليات العسكرية في لبنان وغزة وإلى

تبادل الأسرى بين الأطراف والنظر في النزاع العربي ــ الإسرائيلي بشكل جذري. وقد أعلن عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية أن القوى العظمى أو بعضها سلمت عملية السلام برمتها إلى إسرائيل وهي دولة محتلة ما أدى إلى دفن عملية السلام، وعلى هذا الأساس تقرر التوجه إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في مسار عملية السلام من أساسها.وقد دعا اليمن إلى عقد قمة عربية طارئة للبحث في العدوان المتواصل على لبنان وقطاع غزة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٦). وذكرت الأنباء أن ضغوطاً أمريكية مورست لوقف المساعي لعقد القمة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٤). وذكرت أنباء أخرى أن السعودية تحفظت على الدعوة اليمنية وطالبت مصر بالإعداد الجيد لها من خلال قمم عربية مصغرة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٥).

ــ أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستتوغل في البر لإقامة منطقة عازلة حتى نهر الليطاني في الجنوب اللبناني ودعت إلى استبدال قوات اليونيفيل الدولية بقوات أطلسية. وقد تبنت مجموعة الدول الثماني في مؤتمرها في سان بطرسبرغ الموقف الإسرائيلي الداعي إلى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين والجندي الإسرائيلي في غزة وصولاً إلى نزع سلاح حزب الله. من جهة ثانية، ضربت المقاومة حيفا بالصواريخ حيث قتل ٨ إسرائيليين رداً على الغارات الإسرائيلية المدمرة لضاحية بيروت الجنوبية، وأكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله استعداد المقاومة للمواجهة البرية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٧).

ــ رفض جورج بوش الرئيس الأمريكي دعوة كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في لبنان فيما دعا منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني الذي قام بزيارة إلى دمشق إلى وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/١٨).

ــ أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في مقابلة مع قناة الجزيرة انه لا مجال لإطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين دون مبادلة وان الحرب كانت توقفت خلال ساعات لولا بعض المواقف العربية. من جهة ثانية، أعلن ايهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه تلقى دعماً عربياً لضرب حزب الله، مشيراً إلى حاكم عربي معتدل لم يسمه اتصل به مشجعا. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢١).

ــ وقعت فرنسا والسعودية على اتفاقيتين عسكريتين في ختام زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي لباريس تتيح للسعودية الحصول على دبابات ومقاتلات فرنسية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٢).

ــ اعتبرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أن ما يجري في لبنان مخاض لولادة شرق أوسط جديد، رافضة الدعوات لوقف إطلاق نار لا يؤدي إلى تغيير في الوضع الذي كان قائما قبل الحرب. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٢).

ــ أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تستعجل تسليم سلاح الجو الإسرائيلي قنابل ذكية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٣).

ــ بحث الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي مع جورج بوش الرئيس الأمريكي في واشنطن في سبل وقف إطلاق النار في لبنان والخروج من الأزمة. وتم الاتفاق على أن تقوم كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارة إلى المنطقة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٤).

ــ قام نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي بزيارة إلى لندن بحث خلالها مع توني بلير في الأوضاع الأمنية في البصرة حيث تنتشر القوات البريطانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٥). وانتقل المالكي إلى واشنطن حيث بحث مع جورج بوش الرئيس الأمريكي في

تصاعد العنف في بغداد. ووعد بوش بتعزيز القوات الأمريكية في بغداد من خلال الاستعانة بقوات أمريكية من محافظات عراقية أخرى. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٦).

ـ وصلت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى بيروت واجتمعت مع كل من فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني ونبيه بري رئيس مجلس النواب وعرضت ما لديها من أفكار لإنهاء النزاع، وأبرزها : إقامة منطقة أمنية عازلة تمتد من الخط الأزرق حتى نهر الليطاني (في إشارة إلى دفع حزب الله إلى شمال الليطاني)، تعزيز القوة الدولية بعد زيادة عديدها خلال ٣ أشهر لتصبح قوة رادعة في المنطقة العازلة ثم عودة النازحين. ولم تذكر رايس موضوع تبادل الأسرى ولا مزارع شبعا. وقد أكد السنيورة تمسك لبنان بالثوابت الداعية إلى وقف النار وتبادل الأسرى تمهيدا لبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها فيما أكدت الأنباء أن بري رفض مقترحات رايس. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٥). وانتقلت رايس إلى القدس المحتلة واعتبرت خلال لقائها ايهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أن الوقت حان لشرق أوسط جديد.ورفضت «وقف إطلاق نار يؤدي إلى تجميد المشاكل»، فيما رأى شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي «أن الحرب في لبنان مسألة حياة أو موت». (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٦).

ـ قدمت العربية السعودية ٥٠٠ مليون دولار منحة إلى لبنان ووضعت وديعة لدى مصرف لبنان بقيمة مليار دولار وذلك كدعم للحكومة اللبنانية في ضوء العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان.كما قررت السعودية تقديم ٢٥٠ مليون دولار للشعب الفلسطيني. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٦).

ـ تبنى المؤتمر الدولي الذي انعقد في روما حول لبنان الموقف الأمريكي الداعي إلى ربط وقف إطلاق النار بحل دائم لإنهاء الحرب، فيما ألقى فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني خطابا عرض فيه ثوابتا للحل،هي: وقف إطلاق النار، تبادل الأسرى، انسحاب إسرائيل إلى خلف الخط الأزرق وعودة النازحين، وضع مزارع شبعا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى يتم ترسيم الحدود، بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وحصر السلاح بيد الدولة، تعزيز القوة الدولية (اليونيفيل) وتوسيع مهامها والالتزام باتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ مع الاستعداد للبحث في تطوير بنودها عند الضرورة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٧).

ـ أغارت الطائرات الإسرائيلية على قوات اليونيفيل في جنوب لبنان وقتلت ٤ من عناصرها وسط تنديد دولي باستثناء الإدارة الأمريكية التي اعتبرت الاعتداء غير متعمد. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٧).

ـ تبنت الحكومة اللبنانية خطاب فؤاد السنيورة رئيس الحكومة الذي ألقاه في مؤتمر روما والذي عرف» بالنقاط السبع» لإنهاء الحرب. (**اللواء**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٨).

ـ أعرب مجلس الأمن الدولي عن صدمته لمقتل ٤ عناصر من قوات اليونيفيل بالقصف الإسرائيلي وتجنب إدانة الاعتداء. (**اللواء**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٨).

ـ قصفت المقاومة عمق الأراضي المحتلة وطاولت الصواريخ من نوع (خيبر ـ ١) منطقة العفولة في مؤشر لوصول الحرب إلى مرحلة «ما بعد حيفا» في ما سقط ١٥ شهيداً من المدنيين اللبنانيين في العدوان الإسرائيلي المتواصل على المدنيين والبنية التحتية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٢٩).

ـ أعلنت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى القدس المحتلة أنها تأمل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإبعاد حزب الله إلى ما وراء الليطاني وتمكين الجيش

اللبناني من الانتشار على الحدود. وقد تواصلت الغارات الإسرائيلية على المعابر الحدودية بين لبنان وسوريا وسقط ١٣ شهيداً لبنانياً. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٣٠).

ـ ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجزرة جديدة في قانا ذهب ضحيتها ٦٠ مدنياً لبنانياً نصفهم من الأطفال أعادت بالذاكرة إلى مجزرة قانا التي ارتكبتها قوات الاحتلال عام ١٩٩٦. وقد قرر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة في بيان مشترك وقف أي محادثات قبل وقف النار غير المشروط، الأمر الذي ألغى زيارة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى بيروت. واقتحم متظاهرون في بيروت مبنى الاسكوا تعبيراً عن السخط إزاء صمت الأمم المتحدة على الجرائم الإسرائيلية وتم احتواء الموقف. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٣١).

ـ قصفت المقاومة بنحو ١٥٦ صاروخاً المستعمرات الإسرائيلية وتمكنت من قتل ٨ جنود إسرائيليين في مواجهات عنيفة في مشروع الطيبة على الحدود. (**السفير**، بيروت، ٣١/ ٢٠٠٦/٧).

ـ أعلن الجيش الأميركي مقتل ٤ من جنوده في محافظة الأنبار ليرتفع الى ٢٥٧٧ عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا منذ بداية الغزو. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٧/٣١).

آب (أغسطس) ٢٠٠٦

ـ قدمت الكويت ٣٠٠ مليون دولار هبة للبنان ووديعة في البنك المركزي بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار كانت قد خصصتها الأحد الماضي لدعم الإعمار في لبنان. (**وكالة الأنباء الكويتية** (كونا)، الكويت، ٢٠٠٦/٨/١).

ـ امتنع مجلس الأمن الدولي عن تحميل إسرائيل مسؤولية «مجزرة قانا» بفعل معارضة الإدارة الأمريكية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١).

ـ أعلنت المقاومة إصابة بارجة إسرائيلية قبالة ساحل صور. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١).

ـ أثار استخدام الطائرات العسكرية الأمريكية للمطارات المدنية البريطانية لنقل القنابل الذكية والأسلحة لإسرائيل موجة انتقادات واسعة لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢).

ـ أعلنت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أن وقف إطلاق النار يمكن التوصل إليه في غضون أيام لتعطي بذلك فرصة جديدة للهجوم الإسرائيلي على لبنان لإحداث تغيير على الأرض يمكن القوات الإسرائيلية من الوصول إلى نهر الليطاني. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢).

ـ تصد رجال المقاومة لعملية إنزال إسرائيلية في بعلبك بالقرب من مستشفى دار الصحة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢).وقد أسفر الإنزال عن مقتل وجرح ٢٠ مدنيا وخطف ٤ آخرين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٣).

ـ دعت منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماع طارئ في ماليزيا إلى وقف فوري لإطلاق النار في لبنان، وحملت إسرائيل مسؤولية انتهاك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في عدوانها على لبنان. (**النهار**، بيروت، ٨/٤/ ٢٠٠٦).

ـ تواصلت المواجهات البرية على طول الحدود الجنوبية بين الخيام والناقورة. وقد قتل ٤جنود إسرائيليين في المواجهات و٨ إسرائيليين في القصف الصاروخي للمقاومة الذي استهدف الجليل وعكا.وحذر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله من أن المقاومة ستقصف تل أبيب إذا ما قصفت بيروت. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٤).

ـ استهدفت الطائرات الإسرائيلية تجمعا للمزارعين في بلدة القاع في البقاع اللبناني مرتكبة مجزرة جديدة ذهب ضحيتها ٣٤ عاملاً. كما دمرت الغارات الإسرائيلية الجسور

في مناطق غزير في كسروان والمعاملتين والفيدار والمدفون لتفصل الشمال عن جبل لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٥).

ـ أفشل رجال المقاومة والجيش اللبناني إنزالا إسرائيلياً في أطراف مدينة صور واعترفت القوات الإسرائيلية بإصابة ٨ من عناصرها خلال الإنزال. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٦).

ـ توصلت الولايات المتحدة وفرنسا إلى مشروع أمريكي ـ فرنسي لإنهاء العمليات العسكرية في لبنان يقضي بإقامة منطقة عازلة تمتد من الخط الأزرق الحدودي حتى نهر الليطاني وتشكيل قوة دولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للإشراف على هذه المنطقة ومساعدة الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية. كما يقضي المشروع بإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين من دون شروط وفرض حظر دولي على بيع أو تزويد السلاح في ما يتعلق بلبنان باستثناء ما تسمح به الحكومة، ونزع سلاح كل الميليشيات بموجب اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩. وقد وصل ديفيد ولش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط إلى بيروت لتسويق المشروع واجتمع مع كل من فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني ونبيه بري رئيس مجلس النواب اللذين رفضا المشروع لعدم أخذه بالمطالب اللبنانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٦).

ـ أكد وليد المعلم وزير الخارجية السوري أن مزارع شبعا لبنانية ولدى الأمم المتحدة خرائط تثبت لبنانية المزارع. ورأى أن هذه المسألة تثار للوقيعة بين لبنان وسوريا. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٧).

ـ حمل رئيس الجمعية الوطنية العراقية محمود المشهداني الذي كان التقى الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق في الثالث من الشهر الجاري، وزارة الخارجية العراقية مسؤولية عرقلة العلاقات العراقية ـ السورية بهدف محاصرة دمشق إلى حين تنفيذ أجندة مخفية ضدها. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٧).

ـ اجتمع وزراء الخارجية العرب في بيروت لدعم الحكومة اللبنانية في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وأصدر الوزراء في ختام اجتماعهم الطارئ بياناً أكدوا فيه دعمهم لقرارات الحكومة اللبنانية المتمثلة في النقاط السبع، وقرروا تشكيل وفد عربي إلى مجلس الأمن لدعم الموقف اللبناني الهادف إلى إجراء تعديلات على المشروع الأمريكي ـ الفرنسي لوقف الأعمال العدائية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٨).

ـ سقط ٦٠ شهيداً وأكثر من ٢٠٠ جريح من المدنيين اللبنانيين في الغارات الإسرائيلية على الشياح في ضاحية بيروت الجنوبية ومناطق الغازية والغسانية في الجنوب. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٨).

ـ قرر مجلس الوزراء اللبناني بالإجماع نشر ١٥ الف جندي لبناني في الجنوب والاستعانة بقوة إضافية من اليونيفيل في محاولة لإدخال تعديلات على المشروع الأمريكي ـ الفرنسي. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٨).

ـ ارتكبت الطائرات الإسرائيلية مجزرة جديدة في بلدة الغازية حيث استهدفت المشيعين لشهداء المجزرة التي ارتكبتها أمس الأول في البلدة نفسها ليسقط ١٤ شهيداً جديداً من المشيعين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٩).

ـ عنفت المعارك في المناطق الحدودية اللبنانية في قرى عيتا الشعب ودبل والطيبة. واعترفت القوات الإسرائيلية بمقتل ١٤ من جنودها وإصابة ٣٠ آخرين بجروح. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٠).

ـ دخلت قوة إسرائيلية ثكنة مرجعيون من دون قتال واحتجزت عناصر القوة الأمنية المشتركة من الجيش اللبناني والأمن الداخلي(حوالى

٣٥٠ عنصراً). واستهدفت الطائرات الإسرائيلية عمق بيروت للمرة الأولى بقصفها برج سابق للإرسال في منطقة قريطم. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١١).

ــ أعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش في أعقاب إعلان السلطات الأمنية في لندن إحباط مخطط لتفجير الطائرات بين بريطانيا والولايات المتحدة أن واشنطن لا تزال في حال حرب مع «الفاشيين المسلمين». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١١).

ــ سقط ٣٥ قتيلاً و١٢٢ جريحاً في تفجير انتحاري قرب ضريح الإمام علي في مدينة النجف. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١١).

ــ اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع بعد شهر كامل من العدوان الإسرائيلي على لبنان وبعد مفاوضات مطولة قراراً يحمل الرقم ١٧٠١، يدعو إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل وحزب الله وإلى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين من دون شروط وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية إلى ما وراء الخط الأزرق بالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني من الخط الأزرق إلى نهر الليطاني بمساندة قوات اليونيفيل التي تقرر توسيع صلاحياتها وزيادة عديدها ليصل إلى ١٥ ألف جندي.وينص القرار على بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها ويخولها طلب المساندة من اليونيفيل لمراقبة حدودها لمنع وحظر السلاح بكل ما يتصل بلبنان ما عدا ما تجيزه الحكومة، كما يشدد على نزع سلاح كل المجموعات المسلحة في لبنان وفقاً لاتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠. ويدعو القرار إلى إعادة فتح المطارات والموانئ اللبنانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٢).

ــ دمرت الغارات الإسرائيلية ٥ مبان في حي ماضي بالضاحية الجنوبية لبيروت، وجسر الحيصة في عكار في شمال لبنان حيث سقط ١١ قتيلاً مدنياً و١٥ جريحاً. كما سقط ٦ قتلى و٤٠ جريحا في غارة إسرائيلية استهدفت قافلة للقوة الأمنية المشتركة المنسحبة مع النازحين من ثكنة مرجعيون على الرغم من اتفاق قوات «اليونيفيل» مع الجانب الإسرائيلي لتأمين انسحاب القافلة.من جهتها، أصابت المقاومة زورقاً إسرائيلياً قبالة المنصوري جنوب مدينة صور. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٢).

ــ صد رجال المقاومة في الجنوب اللبناني أكبر محاولة إنزال وتقدم إسرائيلية في اليوم الثاني والثلاثين من العدوان الإسرائيلي وتمكنوا من قتل أكثر من عشرين ضابطاً وجندياً إسرائيليا وجرح أكثر من ١٢٠ آخرين، فضلا عن إحراق وتدمير ٣٩ دبابة وجرافة إسرائيلية. وقد دارت أبرز المعارك في «وادي الحجير» حيث تم تدمير ٢٠ دبابة في أعقاب أكبر إنزال إسرائيلي شاركت فيه ٥٠ طائرة في منطقة «الغندورية» لحماية تقدم بري من القنطرة باتجاه الوادي والوصول إلى نهر الليطاني.كما نجحت المقاومة في إسقاط مروحية إسرائيلية وقتل من فيها غرب بلدة ياطر في قضاء صور. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٣).

ــ وافق مجلس الوزراء اللبناني بالإجماع على قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٣).

ــ حدد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يوم الاثنين في الرابع عشر من الشهر الجاري (الثامنة صباحاً بتوقيت بيروت) موعداً لوقف الأعمال العدائية في لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٣).

ــ أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض فريدريك جونز أن جورج بوش الرئيس الأمريكي تحدث الى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، وشدد على «الحاجة الى تفكيك دولة حزب الله داخل الدولة من اجل بناء ديموقراطية لبنانية». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٣).

ـ صادقت الحكومة الإسرائيلية على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١ واعتبرته جيداً و«يخلق الظروف الفعلية لتنفيذ القرار ١٥٥٩». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٤).

ـ دمرت الغارات الإسرائيلية ١١ عمارة في ضاحية بيروت الجنوبية وذلك قبل ساعات من سريان «قرار وقف العمليات الحربية» التي تواصلت على مدى ٣٣ يوماً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/١٤). بالمقابل، أسقطت المقاومة طائرة استطلاع من دون طيار وأطلقت أكثر من ٣٠٠ صاروخ على حيفا وعكا وصفد. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٤).

ـ أشارت إحصائية للأمم المتحدة أن الحرب على لبنان أودت حتى الآن بحياة ١٠٧١ شخصاً وجرحت ٣٦٢٨ آخرين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/١٤).

ـ وجه الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله رسالة متلفزة أعلن فيها «النصر الاستراتيجي والتاريخي» للبنان. وأعلن عن تأمين مبلغ مالي معقول(١٢ ألف دولار) لكل عائلة تهدم منزلها لشراء أثاث واستئجار منزل مدى سنة. (**النهار**، بيروت، ٨/١٥/ ٢٠٠٦).

ـ بلغت خسائر إسرائيل البشرية في حربها على لبنان ١٥٨ قتيلا، بينهم ١١٦ جنديا وضابطا، و٤٢ مدنيا. أما الجرحى فبلغ عددهم ٤١١٩ بينهم ٢٦٧٠ شخصاً يعتبرون مصابين بالصدمة النفسية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/١٥).

ـ ذكرت صحيفة **يديعوت احرونوت**،أن الحرب كلفت إسرائيل ٢٥ مليار شيكل (٥,٧ مليارات دولار) وأن الكلفة الإجمالية للحرب قد تصل الى سبعة مليارات دولار. وقدرت قيمة الخسائر الناجمة عن سقوط ٣٩٧٠ صاروخاً أطلقها حزب الله على شمالي إسرائيل بنحو ١,٣ مليار دولار. (**السفير**، بيروت، ٨/١٦/ ٢٠٠٦).

ـ صدر عن رئاسة دولة الإمارات قرارا يمهد لإجراء أول انتخابات برلمانية في البلاد على أساس أن يتم انتخاب نصف أعضاء النواب ويعين النصف الثاني من قبل حكام الإمارات. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/١٦).

ـ شنّ الرئيس السوري بشار الأسد هجوما عنيفا على «قوى ١٤ آذار» في لبنان، متهما إياها بالسعي إلى عقد «اتفاق ١٧ أيار» جديد في لبنان من خلال مطالبتها بنزع سلاح «حزب الله. وانتقد بعض مواقف القيادات العربية من المقاومة (في إشارة إلى السعودية ومصر والأردن). (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٦). وقد أثار خطاب الرئيس السوري في لبنان والبلدان العربية التي أشار إلى قياداتها ردود فعل اعتبرت الخطاب «تدخلاً في الشؤون الداخلية للبنان». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/١٧).

ـ وقعت السعودية وبريطانيا على اتفاقية عسكرية تشتري السعودية بموجبها ٧٢ طائرة حربية بريطانية من نوع «تايفون» في صفقة تصل قيمتها إلى أكثر من ستة مليارات جنيه إسترليني. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/١٨).

ـ رفض الرئيس الأمريكي جورج بوش بشدة أي دعوة لانسحاب مبكر للقوات الأمريكية من العراق، محذرا من أن خطوة من هذا النوع ستؤدي الى قيام «دولة إرهابية» تمتلك احتياطيا ضخما من النفط. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/١٨).

ـ أحبط مقاتلو حزب الله عملية إنزال نفذتها فرقة كومندوز إسرائيلية في محيط بلدة بوداي (غرب مدينة بعلبك). وأدت المواجهة الى مقتل ضابط إسرائيلي وجرح جنديين. وزعم الجيش الإسرائيلي أن الإنزال كان يهدف إلى «منع تزويد حزب الله بأسلحة من سوريا وإيران». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٨/٢٠/ ٢٠٠٦).

ــ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا في القاهرة أصدروا في ختامه بياناً رحبوا فيه بقرار الحكومة اللبنانية إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، ودعم مهمة هذا الجيش بحيث لا يكون إلا سلاح الشرعية في هذه المنطقة. ودعوا الدول الصديقة إلى الإسهام السريع في تعزيز قوات «اليونيفيل» كما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١. وحيا الوزراء صمود لبنان ومقاومته الباسلة للعدوان الإسرائيلي، وأكدوا استعدادهم للقيام بجهد عربي للمساهمة في إعادة إعمار لبنان وطلبوا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عقد دورة استثنائية لهذا الغرض في بيروت، في أسرع وقت ممكن. ودعا الوزراء في بيان آخر، مجلس الأمن الدولي للانعقاد على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر المقبل، للنظر في كيفية تسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وفقا لمرجعيات عملية السلام المتفق عليها ولقرارات المجلس ذات الصلة، وخاصة القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢١).

ــ أعلن رئيس مفوضية النزاهة العامة في العراق راضي الراضي أن حجم المبالغ التي تحقق فيها المفوضية بقضايا الفساد الإداري والمالي تجاوز ٧ مليارات و٥٠٠ مليون دولار. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٨/٢١).

ــ استقبل الرئيس اللبناني اميل لحود بحضور رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي وصل إلى بيروت قادما من دمشق في زيارة تضامنية مع شعب لبنان ومقاومته وتقديم الدعم في مجال إعادة الإعمار. ونقل الشيخ حمد من الرئيس السوري بشار الأسد دعوة للرئيس السنيورة لزيارة دمشق. وقام بجولة في ضاحية بيروت الجنوبية حيث عاين الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢٢).

ــ أعلن رئيس الوزراء الصومالي علي محمد جيدي عن تشكيل حكومة جديدة بعد أسبوعين من قرار الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أحمد حل الحكومة السابقة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/٢٢).

ــ تواصل الحصار الإسرائيلي على لبنان في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ مع السماح برحلات من والى مطار بيروت عبر مطار عمان فقط حيث يتم التدقيق في حمولة الطائرات وهويات ركابها بمعرفة الإسرائيليين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢٢).

ــ تصدر جنود احتياط إسرائيليون حملة لتحميل رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع عمير بيرتس والضباط الكبار في الجيش مسؤولية الإخفاق في الحرب على حزب الله. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢٢).

ــ هددت سوريا بإغلاق حدودها البرية مع لبنان في حال انتشار قوة دولية على طول الحدود اللبنانية ــ السورية. (**السفير**، بيروت، ٢٤/ ٢٠٠٦/٨).

ــ تعهد الاتحاد الأوروبي المساهمة بقوات اليونيفيل بنحو ٧ آلاف عنصر تساهم فيها ايطاليا بقوة يتراوح عديدها بين ألفين وثلاثة آلاف جندي (وفرنسا بألفي جندي). (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٨/٢٧).

ــ استبعد الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله جولة ثانية من الحرب مع إسرائيل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢٨). وفي جواب عن سؤال افتراضي حول رد الفعل الإسرائيلي على اسر الجنديين قال «إن قيادة الحزب لم تتوقع ولو واحداً بالمئة أن عملية الأسر ستؤدي بهذه السعة وبهذا الحجم لأنه بتاريخ الحروب هذا لم يحصل» و« لو علمت أن عملية الأسر كانت ستقود الى هذه النتيجة لما قمنا بها قطعاً». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٨/٢٨/ ٢٠٠٦).

ــ اتفق شيوخ العشائر العراقية على تأجيل العمل بنظام الفيدرالية، وأكدوا حرمة الدم العراقي والقتل على الهوية. (**النهار**، بيروت، ٢٨/٨/ ٢٠٠٦).

ــ دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان خلال محادثات مع المسؤولين اللبنانيين إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن لبنان وإلى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٢٩). وقد أكمل أنان محادثاته مع المسؤولين الإسرائيليين الذين ربطوا رفع الحصار بنشر قوات من اليونيفيل على الحدود اللبنانية ــ السورية وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين واستكمال نشر قوات اليونيفيل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٣١).

ــ أخفقت مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية جينداي فريزر في إقناع الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالموافقة على نشر قوات دولية في إقليم دارفور استجابة لرسالة من الرئيس الأمريكي جورج بوش نقلتها فريزر إلى الرئيس السوداني. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٣٠).

ــ واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجماتها على قطاع غزة وسقط تسعة فلسطينيين في توغل لقوات الاحتلال في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة ليصل عدد الفلسطينيين الذين قضوا في التوغلات الإسرائيلية في القطاع منذ السبت الماضي إلى ٢٠ شهيداً. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٣١).

ــ استقبلت دمشق بحفاوة الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الذي كان سحب سفير بلاده لدى إسرائيل في الرابع من الشهر الجاري احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على لبنان. وقد أشاد الرئيس السوري بشار الأسد بمواقف شافيز «العادلة»، ووقع الجانبان اتفاقيات للتشاور السياسي والتعاون في مجالي النقل البحري والبري، والبحوث والطاقة والبيئة والزراعة والإسكان والتعمير. (**السفير**، بيروت، ٣١/٨/ ٢٠٠٦).

ــ قتل جندي أمريكي في محافظة الأنبار ليرتفع بذلك عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الغزو عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦٢٣ استناداً إلى أرقام البنتاغون. (**القدس العربي**، لندن، ٣١/٨/ ٢٠٠٦). وقد ناشدت قوات المارينز بمكبرات الصوت في محافظة الأنبار السكان عدم استهدافها لأنها ستنسحب وتعود إلى بلادها. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/٨/٣١).

ــ نعى الرئيس المصري حسني مبارك الأديب الكبير نجيب محفوظ الذي وافته المنية عن عمر يناهز ٩٥ عاماً. (**الأهرام**، القاهرة، ٣١/ ٢٠٠٦/٨).

ــ أعلن رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة عن آلية المساعدات التي ستقدمها الحكومة الى المتضررين من العدوان الإسرائيلي، ورفض الدعوات الصادرة عن حزب الله والتيار الوطني الحر لتشكيل حكومة وحدة وطنية، معتبرا أن الحكومة الحالية باقية طالما أنها تتمتع بثقة مجلس النواب. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٨/٣١) ■

□ ☆ ■ ببليوغرافيا مختارة ■ ☆ □

أولاً: المصادر العربية

كتب

إبراهيم، صلاح الدين. **نحن وأمريكا بين الحضارة والهيمنة**. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦. ٢٣١ ص.

أحمد، أحمد يوسف [وآخرون]. **حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ١٤٣ ص.

بشارة، عزمي. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥.

تحديات اللامركزية والحكم المحلي في العالم العربي. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥. ٣٤٨ ص.

حمادي، سعدون. **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ١٧١ ص.

الخطيب، نادر زايد. **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**. عمّان: مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٥. ٢٣١ ص.

رابكن، ياكوف م. **المناهضة اليهودية للصهيونية**. ترجمة دعد قناب عائدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٣٥٢ ص.

راشد، سامح. **العلاقات الخليجية - العربية، ١٩٧٠-٢٠٠٠ (الأطر والاتجاهات)**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥. ٢٨٠ ص.

السيد سعيد، محمد. **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر**. القاهرة: دار ميريت للنشر، ٢٠٠٦.

الطناحي، محمد محمود. **الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي: دراسة تاريخية سياسية، ١٩٧١-١٩٩٠**. القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٥. ٣٤٧ ص.

عبد السلام، محمد. **المتاهة: مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥.

العجمي، ظافر محمد. **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٦٦٨ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٦)

عطية، ممدوح حامد. **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

العلوي، سعيد بنسعيد والسيد ولد أباه. **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦. ٢٣٩ ص. (حوارات لقرن جديد)

عيسى، محمد عبد الشفيع. **نحو نظرية للقومية العربية: محاولة في تجديد الفكر القومي**. بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة، ٢٠٠٦. ٢٥٠ ص.

قاسم، جميل. **العرب وما بعد الحداثة: نقد الفكر السياسي**. بيروت: دار النهضة العربية؛ دار الأنوار، ٢٠٠٦. ٢٠٢ ص.

المرسومي، نوري. **الانهيار: بداية.. وليست نهاية**. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٦. ٢٨٣ ص.

نافعة، حسن [وآخرون]. **الأقباط والصعود السياسي للإخوان: حلقة نقاشية**. القاهرة: مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، ٢٠٠٦.

دوريات

إبراهيم، حسنين توفيق وحامد عبد الماجد قويسي. «الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطية في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٤٨-٦٥.

أبو غزالة، بسام. «ماذا نريد من حماس؟ تمنيات ومخاوف بعد الزلزال الفلسطيني.» **الآداب**: السنة ٥٤، العددان ٣-٤، آذار/مارس-نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٢٠-٢٣.

أحمد، مشهور إبراهيم. «مستقبل النظام السوري في ظل تداعيات اغتيال «رفيق الحريري».» **شؤون خليجية**: السنة ٨، العدد ٤٤، شتاء ٢٠٠٦. ص ٥٢-٦٨.

إدريس، محمد السعيد. «تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٣٠-٤٧.

الأزعر، محمد خالد. «معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٤٤-٦٠.

إسماعيل، عصام نعمة وعلي مقلد. «الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٩١-١٢٢.

بدرخان، عبد الوهاب. «أصداء عربية للانتخابات التشريعية المصرية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٦١-٧٠.

بشارة، عزمي. «التغيرات في الخريطة الحزبية الإسرائيلية وأحوال عرب ٤٨ (حوار مع عزمي بشارة).» أجرى الحوار محمود سويد، أحمد خليفة وصقر أبو فخر. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٥، شتاء ٢٠٠٦. ص ٦-١٧.

ـــــــ . «مخاطر النظرة الأمريكية-الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٥، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٨-٢٤.

بشور، معن. «مستقبل المقاومة العراقية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٧، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ٥٩-٧٣.

بكة، سوسن. «دور الجامعة العربية ومسؤولياتها في حماية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية.» **الآداب**: السنة ٥٤، العددان ١-٢، كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير ٢٠٠٦. ص ٥٤-٥٨.

بوزيد، بومدين. «حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٥١-٦٨.

«البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن: المؤتمر العام الرابع للأحزاب العربية: «دورة نصرة سوريا ولبنان»، دمشق، ٤-٦ آذار/مارس ٢٠٠٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٧٩-١٨٩.

بيبرس، سامية. «قراءة في القمة السادسة للإتحاد الأفريقي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٧٦-١٧٩.

«تقرير عن: ندوة «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق»، الشارقة، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٤٥-١٥٢.

توفيق، صبحي ناظم. «الآفاق المحتملة لإرسال قوات عربية-إسلامية إلى العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٤٢-١٤٥.

ثابت، أحمد. «القضايا العربية-الأفريقية في الأمم المتحدة: دراسة في السلوك التصويتي للمجموعة الأفريقية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ١٨٦-٢٠٤.

جاد، عماد. «الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١١٦-١١٨.

جقمان، جورج. «الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٥، شتاء ٢٠٠٦. ص ٦٠-٦٨.

الحروب، خالد. «إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية؟» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ١٤-٢١.

حسيب، خير الدين. «خير الدين حسيب يحاضر في

واشنطن: العراق... إلى أين؟ العملية السياسية مآلها الفشل ولا مخرج لأمريكا إلا المبادرة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٧، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ٦-٢٦.

الحص، سليم. «افتتاحية العدد: العروبة والعولمة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٦-١٤.

الحوت، شفيق. «حوار العدد: شفيق الحوت: فلسطين، ذاكرة وحقب.» حاوره محمد نور الدين. **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦. ص ١١٥-١٣٧.

داغر، كميل. «لبنان في عنق الزجاجة، أو سياسة حافة الهاوية والمخاطر المحدقة.» **الآداب**: السنة ٥٤، العددان ١-٢، كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير ٢٠٠٦. ص ١٦-٢٣.

الدحلة، هاني. «التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٢٥-١٣٠.

الدسوقي، أبو بكر. «الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٢٠-١٢٥.

راشد، سامح. «العراق المحتل... تقويض الدولة والنظام.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٣٦-١٤٠.

الرباط، ناصر. «حق فلسطين في الوجود مقابل حق إسرائيل في الوجود؟» **الآداب**: السنة ٥٤، العددان ٣-٤، آذار/مارس-نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٤-١٩.

رفعت، سعيد. «توجهات أمريكية وتحولات أوروبية جديدة في المنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٥-١٢.

زيادة، رضوان. «العلاقات السورية-اللبنانية.. بين الماضي والحاضر.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٦٤-١٦٩.

سليمان، نيفين. «مستقبل العلاقة بين حكومة حماس ورئاسة أبو مازن.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٢٦-١٣٠.

سيجمان، هنري. «حماس: الفرصة الأخيرة.» ترجمة عادل فتحي. **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٨، العدد ٨٨، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ٦-١٠.

سيد، حسام الدين جابر. «مؤتمر «حوار الخليج».» **مجلة الدراسات الاستراتيجية**: السنة ١، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ص ٩٦-١٠٠.

السيد سعيد، محمد. «التيار الإسلامي ومستقبل السياسة العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٧١-٩٠.

ـــــــ. «النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٢٧-٥٠.

شافعي، بدر حسن. «أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٨٠-١٨٣.

الشميري، سمير عبد الرحمن هائل. «التحول الديمقراطي في اليمن: مؤشراته ومحدداته.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٢، العدد ٨٨، شتاء ٢٠٠٥. ص ٦٣-٩٩.

عبد الحليم، خالد عمر. «اتفاق نصر الله-عون.. إعادة تشكيل التوازنات السياسية في لبنان.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٥٨-١٦٣.

عبد الفتاح، عماد الدين حلمي. «مؤتمر العرب وإسرائيل عام ٢٠١٥.. السيناريوهات المحتملة، عمّان، الأردن: ٢٧-٢٩/١١/٢٠٠٥.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٢٢٨-٢٣٥.

عبد الفتاح، معتز بالله. «الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٥-٢٩.

عتريسي، طلال. «إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٣٤-٤١.

العكري، عبد النبي. «مؤتمر الناتو وأمن الخليج، ٣٠ نوفمبر - ١ ديسمبر ٢٠٠٥ م، الدوحة-دولة قطر.» **مجلة الدراسات الاستراتيجية**: السنة ١، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ص ٨٧-٩٥.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «نظرات تاريخية في الخبرة السياسية العربية-الإسلامية المقارنة [نحو مساهمة في النظرية السياسية].»

السياسة الدولية: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٢٦-٣١.

كشك، أشرف محمد. «أمن الخليج في السياسة الأمريكية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٧٠-١٧٤.

لكريني، إدريس. ««الديمقراطية» الأمريكية لمكافحة «الإرهاب» الدولي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ١٦٦-١٨٥.

مالكي، امحمد. «المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا (الدروس المستفادة).» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٩-٢٦.

مسرة، أنطوان. «الأمن الإنساني: عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٧١-٩٠.

مسعد، نيفين عبد المنعم. «الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٢٢-٣٣.

المسيري، عبد الوهاب. «عبد الوهاب المسيري: الإجماع الصهيوني حول الاستيطان آخذ بالتساقط.» مقابلة. حاورته نادية سعد الدين. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٧٥-٨٦.

مقتدر، رشيد. «الإرهاب والعنف السياسي: مقاربة مفاهيمية ونظرية.» **فكر ونقد**: السنة ٨، العدد ٧٧، آذار/مارس ٢٠٠٦. ص ١٧-٣٧.

منظمة العفو الدولية. «الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٨٧-١٣٣.

«المؤتمر العربي العام الرابع لدعم المقاومة «سلاح المقاومة شرف الأمة»، بيروت، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٧، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ٧٤-٩٣.

ميرزهايمر، جون وستيفن والت. «اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٧، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ٢٧-٥٨.

النداوي، حميد نفل. «العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ١، العدد ١، خريف ٢٠٠٥. ص ١٠٣-١٢٠.

النعامي، صالح محمد. «إسرائيل: خطة «الانطواء»!» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٨، العدد ٨٨، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ١٢-١٥.

نوفل، ميشال. «التقارب الأمريكي-الأوروبي: تقاطع طرفي على قضايا المنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦. ص ٩١-١٠٠.

مراجعة كتب

بليكس، هانز. «نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٣٣-١٣٨. (صباح ياسين)

الخضرا، بشير محمد. «النمط النبوي-الخليفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٧، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ١٥٩-١٦٨. (امحمد مالكي)

راشد، سامح. «العلاقات الخليجية-العربية، ١٩٧٠-٢٠٠٠ (الأطر والاتجاهات).» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٢٤١-٢٤٢. (أشرف سعد العيسوي)

عطية، ممدوح حامد. «إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ٢٣٩-٢٤١. (وليد عيسى سليمان)

Benjamin, Daniel and Steven Simon. «The Next Attack: The Failure of the War on Terror and a Strategy for Getting it Right.»

المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد ١١، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٣٩-١٤١. (كميل حبيب)

Faath, Sigrid (ed.). «Anti-Americanism in the Islamic World.»

المستقبل العربي: السنة ٢٩، العدد ٣٢٧، أيار/مايو ٢٠٠٦. ص ١٤٣-١٥٣. (سمير كرم)

Mouaqit, Mohamed. «Du Despotisme à la démocratie: Héritage et rupture dans la pensée politique arabo-musulmane.»

المستقبل العربي: السنة ٢٨، العدد ٣٢٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ص ١٤٨-١٥٨. (رشيد مقتدر)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Anderson, Betty S. *Nationalist Voices in Jordan: The Street and the State*. Austin, TX: University of Texas Press, 2005. x, 288 p.

Bahgat, Gawdat. *Israel and the Persian Gulf: Retrospect and Prospect*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 2006. viii, 187 p.

Ben-Ami, Schlomo. *Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy*. New York: Oxford University Press, 2006. 368 p.

Collins, John. *Occupied by Memory: The Intifada Generation and the Palestinian State of Emergency*. New York: New York University Press, 2004. xvi, 284 p.

Dreyfuss, Robert. *Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam*. New York: Metropolitan Books, 2005. 388 p. (American Empire Project)

Gordon, Michael R. and Bernard E. Trainor. *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq*. New York: Pantheon Books, 2006. xxxii, 603 p.

Haseeb, Khair El-Din (ed.). *Planning Iraq's Future: A Detailed Project to Rebuild Post-Liberation Iraq*. Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 2006. 247 p.

Hasso, Frances S. *Resistance, Repression, and Gender Politics in Occupied Palestine and Jordan*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2005. xxxii, 231 p. (Gender, Culture, and Politics in the Middle East)

Mardam-Bey, Farouk et Elias Sanbar. *Etre arabe*. Entretiens avec Christophe Kantcheff. Arles: Actes Sud-Sindbad, 2005. 306 p. (L'Actuel)

Pollack, Kenneth M. *A Switch in Time: A New Strategy for America in Iraq*. Washington, DC: Brookings Institution, Saban Center for Middle East Policy, 2006. 122 p. (Analysis Paper; no. 7)

Posner, Gerald. *Secrets of the Kingdom: The Inside Story of the Saudi-U.S. Connection*. New York: Random House, 2005. 254 p.

Serfaty, Simon. *The Vital Partnership: Power and Order, America and Europe beyond Iraq*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005. xiv, 187 p.

Periodicals

Adesnik, David and Michael McFaul. «Engaging Autocratic Allies to Promote Democracy.» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 2, Spring 2006. pp. 7-26.

Ansari, Ali M. «Iran and US in the Shadow of 9/11: Persia and the Persian Question Revisited.» *Iranian Studies*: vol. 39, no. 2, June 2006. pp. 155-170.

Aruri, Naseer H. «U.S. Policy and the Single State in Palestine/Israel.» *Arab World Geographer:* vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 133-139.

Atran, Scott. «The Moral Logic and Growth of Suicide Terrorism.» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 2, Spring 2006. pp. 127-147.

Barak, Oren. «Towards a Representative Military? The Transformation of the Lebanese Officer Corps since 1945.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 1, Winter 2006. pp. 75-93.

Carcano, Andrea. «End of the Occupation in 2004? The Status of the Multinational Force in Iraq after the Transfer of Sovereignty to the Interim Iraqi Government.» *Journal of Conflict and Security Law*: vol. 11, no. 1, Spring 2006. pp. 41-66.

Cecil, Charles O. «Oman's Progress toward Participatory Government.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 60-68.

Cordesman, Anthony H. «Saudi Arabia: Friend or Foe in the War on Terror?» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 28-41.

Davidson, Christopher M. «After Shaikh Zayed: The Politics of Succession in Abu Dhabi and the UAE.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 42-59.

De Nevers, Renée. «Modernizing the Geneva Conventions.» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 2, Spring 2006. pp. 99-113.

Dowty, Alan. «Despair Is Not Enough: Violence, Attitudinal Change, and «Ripeness» in the Israeli-Palestinian Conflict.» *Cooperation and Conflict*: vol. 41, no. 1, March 2006. pp. 5-29.

Falah, Ghazi-Walid. «Is a Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict Still Possible?» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 104-108.

Fisher, Louis. «The War in Iraq: Legal and Political Fallacies.» *Journal of Social Affairs*: vol. 19, no. 2, June 2006. pp. 13-61.

Flournoy, Michèle A. «Did the Pentagon Get the Quadrennial Defense Review Right?» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 2, Spring 2006. pp. 67-84.

Freedman, Lawrence D. «The Special Relationship, Then and Now.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 3, May-June 2006. pp. 61-73.

Halevi, Ilan. «Changement de régime en Palestine occupée?» *Revue d'études palestiniennes:* no. 99, printemps 2006. pp. 98-101.

Hassner, Ron E. «Fighting Insurgency on Sacred Ground.» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 2, Spring 2006. pp. 149-166.

Hegghammer, Thomas. «Global Jihadism after the Iraq War.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 1, Winter 2006. pp. 11-32.

Hill, Jonathan N. C. «Identity and Instability in Postcolonial Algeria.» *Journal of North African Studies*: vol. 11, no. 1, March 2006. pp. 1-16.

Jarbawi, Ali. «The Remaining Palestinian Options.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 118-121.

Kirstein, Jeffrey. «The Transatlantic Divide over Democracy Promotion.» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 2, Spring 2006. pp. 85-98.

Kraig, Michael Ryan. «Forging a New Security Order for the Persian Gulf.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 84-101.

Le Roy, Thierry. «Le Vote Hamas: Quoi de neuf?» *Revue d'études palestiniennes*: no. 99, printemps 2006. pp. 11-15.

Mattair, Thomas R. «Exiting Iraq: Competing Strategies.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 69-83.

Moughrabi, Fouad. «Waiting for the Barbarians: When Palestine Becomes Finland.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 130-132.

El-Musa, Sharif S. «Greater Palestine: Matching Demography, Geography, and Heart.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 156-160.

Newman, David. «There Is No Solution Other than a Two-State Solution.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 153-155.

Orakhelashvili, Alexander. «Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory: Opinion and Reaction.» *Journal of Conflict and Security Law*: vol. 11, no. 1, Spring 2006. pp. 119-139.

«Palestinian Strategic Options: An Attempt at Analysis to Inform Action.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 1, (137), Autumn 2005. pp. 91-102.

Patrick, Stewart. «Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 2, Spring 2006. pp. 27-53.

Ryan, Curtis R. «The Odd Couple: Ending the Jordanian-Syrian «Cold War».» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 1, Winter 2006. pp. 33-56.

Sayigh, Yezid. «Closing Window of Opportunity for the Two-State Solution?» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 122-124.

Schnell, Izhak. «A Route Leading to Se-

paration and Peace.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 147-152.

Segev, Tom. «A Bitter Prize: Israel and the Occupied Territories.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 3, May-June 2006. pp. 145-150.

Tessler, Mark. «The American Occupation of Iraq: American and Iraqi Perspectives.» *Journal of Social Affairs*: vol. 19, no. 2, June 2006. pp. 63-75.

Tilley, Virginia. «From «Jewish State and Arab State» to «Israel and Palestine»? International Norms, Ethnocracy, and the Two-State Solution.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 140-146.

Usher, Graham. «Unmaking Palestine: On Israel, the Palestinians, and the Wall.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 1 (137), Autumn 2005. pp. 25-43.

Woods, Kevin, James Lacey and William Murray. «Saddam's Delusions: The View from the Inside.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 3, May-June 2006. pp. 2-26.

Yavuz, M. Hakan and Nihat Ali Ozcan. «The Kurdish Question and Turkey's Justice and Development Party.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 102-119.

Yiftachel, Oren. «Neither Two States nor One: The Disengagement and «Creeping Apartheid» in Israel/Palestine.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, Fall 2005. pp. 125-129.

Zoubir, Yahia H. and Louisa Aït-Hamadouche. «Anti-Americanism in North Africa: Could State Relations Overcome Popular Resentment?» *Journal of North African Studies*: vol. 11, no. 1, March 2006. pp. 35-54.

Book Reviews

Agha, Hussein [et al.]. «Track-II Diplomacy: Lessons from the Middle East.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 1, (137), Autumn 2005. pp. 110-112. (Elia Zureik)

Bahgat, Gawdat. «Israel and the Persian Gulf: Retrospect and Prospect.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 15, no. 1, Spring 2006. pp. 90-92. (Mohammed M. Aman)

Ben-Ami, Schlomo. «Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 3, May-June 2006. pp. 169-170. (L. Carl Brown)

Bremer III, L. Paul with Malcolm McConnell. «My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 3, May-June 2006. pp. 168-169. (L. Carl Brown)

____. «____.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 146-148. (Robert Dreyfuss)

Citino, Nathan J. «From Arab Nationalism to OPEC: Eisenhower, King Sa'ud, and the Making of U.S.-Saudi Relations.» *Arab Studies Journal*: vol. 12, no. 1, Fall 2004-vol. 13, no. 2, Spring 2005. pp. 201-204. (Peter C. Valenti)

Collins, John. «Occupied by Memory: The Intifada Generation and the Palestinian State of Emergency.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 1 (137), Autumn 2005. pp. 108-109. (Penny Johnson)

Cordesman, Anthony H. and Nawaf Obaid. «National Security in Saudi Arabia: Threats, Responses, and Challenges.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 1, Winter 2006. pp. 175-176. (Thomas W. Lippman)

Diamond, Larry. «Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 136-140. (Michael Rubner)

Dreyfuss, Robert. «Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 140-144. (Philip Wilcox)

Gelvin, James L. «The Israeli-Palestine Conflict: One Hundred Years of War.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 3, May-June 2006. pp. 169-170. (L. Carl Brown)

Hadar, Leon. «Sandstorm: Policy Failure in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 132-135. (Martha Kessler)

Kedar, Mordechai. «Asad in Search of Legitimacy: Messages and Rhetoric in the Syrian Press, 1970-2000.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 15, no. 1, Spring 2006. pp. 80-81. (Yair Huri)

Klein, Menachem. «The Jerusalem Problem: The Struggle for Permanent Status.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 1 (137), Autumn 2005. pp. 109-110. (Mick Dumper)

Leverett, Flynt (ed.). «The Road Ahead: Middle East Policy in the Bush Administration's Second Term: Planning Papers.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, Spring 2006. pp. 144-145. (John W. Sutherlin)

Masalha, Nur. «The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem.» *Arab Studies Journal*: vol. 12, no. 1, Fall 2004-vol. 13, no. 2, Spring 2005. pp. 219-222. (Samuel Jacob Kuruvilla)

____ (ed.). «Catastrophe Remembered: Palestine, Israel, and the Internal Refugees: Papers in Memory of Edward W. Said, 1935-2003.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 19, no. 2, June 2006. pp. 267-268. (Stephanie Loddo)

Sadiki, Larbi. «The Search for Arab Democracy: Discourses and Counter-Discourses.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 38, no. 1, February 2006. pp. 134-136. (Roxanne L. Euben)

Serfaty, Simon. «The Vital Partnership: Power and Order, America and Europe beyond Iraq.» *Political Science Quarterly*: vol. 121, no. 1, Spring 2006. pp. 161-162. (Werner D. Lippert)

Sheehi, Stephen. «Foundations of Modern Arab Identity.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 38, no. 1, February 2006. pp. 132-134. (Lucia Volk)

Tilley, Virginia. «The One-State Solution: A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 1, Winter 2006. pp. 158-159. (Anat Biletsky)

Zertal, Idith. «Israel's Holocaust and the Politics of Nationhood.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 1, Winter 2006. pp. 167-168. (Donna Robinson Divine)



لمزيد من الكتب والموسوعات والدراسات :

http://arab-unity.net/forums/index.php

منتديات الوحدة العربية



المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلة دورية محكمة



تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية



العدد ١٣ شتاء ٢٠٠٧ م

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

E-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الجمعية العربية للعلوم السياسية



المجلة العربية للعلوم السياسية | العدد الثالث عشر | شتاء ٢٠٠٧ م

المحتويات

السياسة الخارجية

دراسات



مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس التحرير: علي الدين هلال   مدير التحرير: عدنان السيد حسين

آراء

كتب

نشاطات

المدير المسؤول: ميرنا سركيس

مـا هـي حـدود الخصوصيـة العربيـة؟

المتابع للحركة الفكرية والثقافية العربية يلحظ أننا نتحدث كثيراً عن الخصوصية العربية، وعن الرؤية العربية، وعن وجهة النظر العربية. وقليل مَنْ يتوقف أمام هذه الكلمات، ويفحصها من الناحية المنهجية لتحديد المقصود منها؟ وما هي حدود هذه الخصوصية؟ وهل تجعلنا هذه الخصوصية «استثناءً» من التطور التاريخي العام؟ أو إذا كانت هذه الخصوصية تجعل المجتمعات العربية «تنفرد» بسمات وخصائص لا تشاركها فيها أي ثقافات أو مجتمعات أخرى؟

وأخيراً، يثار السؤال حول ما إذا كانت هناك «رؤية» أو «وجهة نظر عربية»، أو «روئ ووجهات نظر عربية»؟

والأصل في الأمور أن هناك جانبين في حياة أي مجتمع يمكن التمييز بينهما تحليلياً. **الأول**، هو العالمي أو الكوني أو الإنساني والذي يعكس السمات المشتركة للإنسان باعتباره إنساناً، ويعكس ــ بالمنطق نفسه ــ وحدة الخلق والخالق؛ فجميع البشر يشتركون في عدد من الغرائز والحواس، وهناك متطلبات مادية ونفسية مشتركة يتحرك الجميع في إطارها. والجانب **الثاني**، خاص ومتغير يرتبط بالخصوصيات الدينية والثقافية، وبالهويات القومية والوطنية، وبالتاريخ السياسي والاجتماعي للبشر. كما يرتبط بالتغيير الذي يلحق

بهذه الخصوصيات عبر الزمن، كنتيجة للاحتكاك الثقافي وانتقال الأفكار ومبتكرات الحضارة، من مجتمع إلى آخر.

هناك عناصر مشتركة تجمع قطاعات واسعة ومختلفة بين المجتمعات مثل نظام التعليم ومؤسساته، والهيكل الإداري لجهاز الدولة، ونظام المصنع الحديث، وتنظيم المكتبات العامة والجامعية. وهذه النظم تتضمن قيماً تتعلق بالوقت، والتخصص، وتقسيم العمل، ونظم التشكّل القيادي أو التواصل الشبكي، وهي القيم التي لا ترتبط بخصوصيّة ثقافية ما، بقدر ارتباطها بقيم عامة، كالإنجاز والكفاءة في توظيف الوارد، وتحقيق الأهداف.

وفي هذا المجال، إن التطور الإنساني في مجال نظم الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، قد أفرز عدداً من القيم والممارسات التي تتصف بالعالمية، مثل أن الدولة الوطنية الحديثة تقوم على مبدأ المواطنة التي لا تميز بين المواطنين على أساس الدين أو العقيدة أو العرق أو النوع؛ وأن التعددية الحزبية هي الأسلوب الأفضل لتنظيم المواطنين لأنفسهم سياسياً من أجل التنافس على أصوات الناخبين في انتخابات حرة، فهل يجوز أن يدعو فريق سياسي أو اتجاه فكري إلى رفض هذه الأفكار من خلال القول بالخصوصية الثقافية؟ ثمّ ألا يتضمن ذلك تبريراً للأفكار التسلطية أو للاستبداد السياسي؟

إن الموقف الصحيح ــ في ما أعتقد ــ من قضية علاقة العالمية بالخصوصية ينطلق من ضرورة الاعتراف بهما، ومن أن الخصوصية يتم الإفصاح عنها في إطار سيادة إقليميٍّ وعالميٍّ أكبر، وأنّ الخصوصية لا تعني التفرّد أو الاستثناء. وكم من أمور يتصور أبناء مجتمع ما أنها لصيقة بهم وبخصوصيتهم الثقافية، ثم يتضح أن هناك ثقافات وشعوباً أخرى تشاركهم هذه الأمور، وهو ما تبيّنه النظرة المقارنة بجلاء؟

رئيس التحرير

علي الدين هلال



المنظّمة العربيـة للترجمـة

السيميائيّة وفلسفة اللغة

تأليف: أمبرتو إيكو

ترجمــة: أحمد الصمعي

منطـق البحث العلمي

تأليف: كارل بوبر

ترجمــة: محمّد البغدادي

ثــورة لــم تنتــهِ

تأليف: مايكل ديرتوزوس

ترجمــة: مصطفى إبراهيم فهمي

الــردّ بالكتابـــة

تأليف: بيل أشكروفت وغاريث غريفيث وهيلين تيفن

ترجمة: شهرت العالم

فنومينولوجيـا الــروح

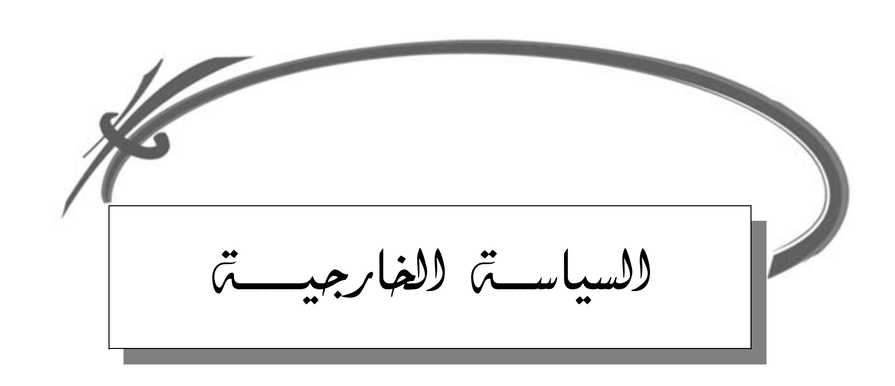
تأليف: هيغــل

ترجمــة: ناجي العونلّي

مقالات في الفردانيــة

تأليف: لويس دومون

ترجمــة: بدر الدين عرودكي


السياسة الخارجية

مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانيات التأثير والتأثر

أحمد سليم البرصان
رئيس قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية - جامعة الحسين بن طلال، الأردن.

إن احتلال الولايات المتحدة للعراق، وتأييدها المطلق لحكومة شارون ضد الفلسطينيين، والضغوط الأمريكية المستمرة على الحكومات العربية من أجل تغيير المناهج الدراسية، وطرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير للتطور الديمقراطي والتعددية السياسية[١]، كل ذلك، يطرح سؤالاً ملحاً، هل فقدت الحكومات العربية قدرة التأثير في الولايات المتحدة، وأصبحت متلقية للأوامر الأمريكية بشيء من الذهول والإحباط؟ هل أدى انقسام العرب وتفككهم وانهيار النظام الإقليمي العربي، إلى فقدان العرب قدرتهم على مواجهة السياسة الأمريكية التي أصبحت تهدد الأنظمة السياسية العربية نفسها، لأنها تفقدها الشرعية السياسية أمام شعوبها؟

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس الإسلامية وزعيمها الروحي بكل هذه الغطرسة، والتأييد الأمريكي لإسرائيل، وإحباط الولايات المتحدة إصدار مجلس الأمن الدولي قراراً بإدانة إسرائيل قد أثار حقيقة واقعة؛ أن الرضوخ إلى السياسة الأمريكية لن يؤدي إلا إلى المزيد من التدخل الأمريكي في الشؤون العربية الداخلية، وفرض إسرائيل قوة إقليمية عظمى[٢] تهدد المنطقة العربية وأنظمتها السياسية، بل أصبحت ازدواجية المعايير الأمريكية واضحة، حتى إنها أصبحت تتهم أصدقاءها ومقربيها من الأنظمة العربية بدعم الإرهاب وتمويله[٣]، ما يؤكد أنه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة في السياسة الدولية.

(١) جواد البشيتي، «بين مطرقة «خطة شارون» وسندان «الشرق الأوسط الكبير»!،» **القدس العربي**، ١٩/٣/٢٠٠٤، ص ١٨.

(٢) Shai Feldman, «A National Moment of Truth?,» *Strategic Assessment*, vol. 6, no. 4 (February 2004).

(٣) أحمد البرصان، «انعكاسات أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ على العلاقات الأميركية السعودية،» **مجلة دراسات الشرق أوسطية**، السنة ٧، العدد ٢١ (خريف ٢٠٠٢)، ص ١٥ ــ ٥٧.

لقد أثبتت عملية اغتيال الشيخ أحمد ياسين أن دبلوماسية الترضية التي تمارسها الدول العربية في التعامل مع إسرائيل لن تؤدي إلى السلام، بل إن إسرائيل أثبتت بكل صراحة أنها لا تريد السلام، وهذا ما عبر عنه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في مقابلة مع صحيفة **الحياة** بقوله: «أعتقد أن الإسرائيليين لا يريدون لهذه القمة أن تنجح، ولا يريدون للعرب إعادة طرح مبادرة السلام العربية، لأنهم لا يريدون السلام، ويريدون أن يحرجوا العرب جميعاً أمام العالم، ليقال إن العرب هم الذين لا يريدون السلام»[٤].

هدف الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تبين مكامن القوة العربية التي يمكن للعرب استخدامها للتأثير في الولايات المتحدة وإجبارها على تغيير سياستها، فكوريا الشمالية استطاعت أن تفرض على الولايات المتحدة التفاوض معها في قضية مفاعلها النووي، كما إن فرنسا وألمانيا، وقفت كل منهما ضد الغزو الأمريكي للعراق، ولذلك فإن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي لا تعني أنه لا يمكن التأثير في السياسة الأمريكية، وبخاصة الدول العربية وما تملك من موارد حيوية لها تأثيرها في الاقتصاد الأمريكي والدور الأمريكي في العالم.

المنهجية الدراسية

تقوم هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، واستعمال الأرقام التي تؤكد الموارد العربية، والتي يمكن استعمالها إضافة إلى مقارنة مصادر القوة العربية بغيرها من الدول الأخرى التي وقفت في وجه الضغط الأمريكي.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أن العالم العربي يملك من موارد القوة ما يمكنه من التأثير في الولايات المتحدة. ولكن هذه الموارد تحتاج إلى إرادة سياسية وأخرى إستراتيجية إضافة إلى إدراك صانع القرار العربي أن استعمال القوة لتحقيق المصالح أفضل من دبلوماسية الترضية التي أثبتت أنها لم تردع هتلر عن سياسته في أوروبا. إن القوة هي التي كانت الوسيلة لوقف الهيمنة الألمانية النازية. يقول هانز مورجنتاو عن سياسة رئيس الوزراء البريطاني الراحل نيفيل تشمبرلين أثناء الأزمة البريطانية مع هتلر قبيل الحرب العالمية الثانية «وكانت سياسات التهدئة التي اتبعها نيفيل صادرة كما نعتقد عن حوافز خيرة. وكان كما يبدو أقل تأثيراً في حوافز السلطان الشخصي واعتباراته من كثيرين غيره من رؤساء ووزراء بريطانيا، إذ أراد أن يحفظ السلام، وأن يضمن السعادة لجميع المعنيين. لكن سياساته أدت إلى حتمية الحرب العالمية الثانية، وإلى إنزال الشقاء الذي لا مثيل له بملايين الناس»[٥].

---

(٤) انظر المقابلة التي أجريت مع الملك عبد الله الثاني في: **الحياة**، ٢٠٠٤/٣/٢٨، ص ٤.

(٥) هانز مورجنتاو، **السياسة بين الأمم**، ترجمة خيري حماد (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥)، ج ١، ص ٢٧.

القوة: مفهومها وأشكالها

تتبنى الحكومات الأمريكية المتعاقبة وبخاصة الحكومات التي تنتمي إلى الحزب الجمهوري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي خلال حقبة الحرب الباردة وحتى الآن، مبادئ المدرسة الواقعية في السياسة الدولية التي تقوم على المصلحة والقوة، وينطلق رائد المدرسة الواقعية مورجنتاو الذي يهيمن تلامذته على الإدارة الأمريكية الحالية، إدارة جورج بوش الابن، من أن السياسة بحسب رأي المدرسة الواقعية، تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية. وفي هذا السياق يعتبر مورجنتاو أن الطبيعة البشرية تتسم بشغف متأصل بالقوة، يظهر في تصرفات الشخص في حياته اليومية وفي السلطة. ويعتبر مورجنتاو أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة وأن سلوكيات الدول تحركها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتسابق لزيادتها باللجوء إلى الوسائل المتاحة.

إن السياسة الدولية تختلف عن السياسة الوطنية في أن للأخيرة ضوابط وقيوداً كثيرة، منها وجود طرف محتكر للقوة الذي هو الدولة، ووجود قوانين وأعراف معمول بها، وكذلك وجود عادات وقيم مشتركة تؤثر إيجابياً في السياسة الداخلية، أما في النظام الدولي، فهناك غياب لطرف يحتكر القوة، وفرض تأثير كبير في اللعبة السياسية على غرار السياسة الوطنية. كما إن الضوابط سواءٌ في شكل أعراف وقوانين دولية على الرغم من وجودها، فإن باب الصراع من أجل القوة يبقى مفتوحاً على مصراعيه. إن عامل القوة بحسب مورجنتاو يحكم العلاقات الدولية منذ القدم، وإن العلاقات الدولية محكومة بعلاقات الصراع من أجل القوة[٦].

يعرِّف مورجنتاو (Morgenthau) القوة بأنها «سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم»[٧]. ويعرف ستيفن روزن (Rosen) القوة بأنها قابلية لاعب دولي لاستخدام المصادر، والموجودات الملموسة وغير الملموسة، بواسطة التأثير في مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام[٨]. ويؤشر روزن إلى خصائص مهمة في علاقات التأثير بين اللاعبين وهي:

١ ــ القوة هي الوسيلة التي يتعامل بها اللاعبون حقاً.

٢ ــ القوة ليست صفة سياسية طبيعية، ولكنها وليدة موارد مادية.

---

(٦) ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١١٦ ــ ١١٧.

(٧) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ١٩٩٩)، ص ١٩٤ ــ ١٩٥.

(٨) المصدر نفسه.

٣ ــ القوة وسيلة من أجل تحقيق التأثير في الآخرين.

٤ ــ إن استخدام القوة، عقلانياً، محاولة لأن تحقق مخرجات الأحداث الدولية أغراضاً خاصة، للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. وإن القوة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها(٩).

أما عن أشكال القوة، فإن إدوارد كار (Edward Hallett Carr) يرى أن القوة في جوهرها وحدة لا تتجزأ. وقسم القوة السياسية إلى ثلاثة أصناف متداخلة معاً هي: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، وقوة التحكم بالأفكار والآراء(١٠). إن السياسة الخارجية للدولة محددة بقوتها سواءٌ أكانت قوة عسكرية أم اقتصادية، أما قوة الآراء والأفكار، فإنها لا تخضع لقياس دقيق، بل إن الفكرة السائدة في الدول الديمقراطية الغربية أن الإعلام يلعب دوراً بارزاً في أحكام السيطرة على آراء الشعوب، وتسخيرها لخدمة سياسة الدولة واستراتيجيتها.

يؤكد برتراند راسل (Russell) قوة الفكرة، ويقول: إن المجتمع الذي يقف بحزم وراء عقيدته يتصف بالتعاون أكثر مما لو كان المجتمع غير متفق على عقيدة معينة. كما إن المجتمع الذي تتقارب أفكاره وتصوراته من الواقع أنجح من المجتمع الذي تكون هوة بين واقعه وأفكاره(١١). ويركز راسل على دور الثقافة والتعليم وإشراك الشعب في تصريف حياته السياسية. وإن الحكومات التي توجه آراء مواطنيها بعيداً عن الحقيقة، هي في واقع أمرها تضر بقوة وفعالية الرأي العام لديها، وعندها تكون وسائل الإعلام المعادية أكثر تأثيراً وفعالية منها(١٢).

أما عن عناصر القوة ومكوناتها، فيمكن أن نصنفها إلى قوة مادية، وأخرى غير مادية، ولكن بشكل عام، فإن معظم المفكرين السياسيين يتفقون على عناصر القوة الأولية، أو المباشرة، وأخرى غير مباشرة أو ثانوية(١٣).

وتشمل عوامل القوة الأولية جغرافية الدولة، والمواد الأولية والثقافية، والسكان من حيث الحجم والتركيب السكاني والاجتماعي، وكذلك بنية الاقتصاد الداخلي، ومعدل نموه، والنظام المالي والتجارة الخارجية، إضافة إلى القوة العسكرية.

أما عن العوامل الثانوية، أو غير المباشرة، فإنها تشمل الأوضاع السياسية من حيث استقرار النظام السياسي وشرعيته السياسية، إضافة إلى العاملين الأخلاقي والاجتماعي

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations* (New York: Harper Torchbooks, 1964), pp. 102-145.

(١١) كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٦٨ ــ ١٧٠.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

اللذين يضمان المعنويات الوطنية، والتماسك الاجتماعي، والإيمان بعدالة القضية التي يدافع عنها.

إن الشعوب لا يمكن أن تدافع عن شخص، أو نظام سياسي، لا تشعر بالولاء والانتماء إليه، ولا تثق فيه، وأنها تضحي بما تملك، وتتحمل التقشف إذا شعرت بأن النظام السياسي يعمل لمصلحتها ولأهدافها الوطنية والقومية والعقدية. ولذا، تبقى العلاقة بين الحاكم والمحكوم نقطة رئيسة في مواجهة الأنظمة، أو النظام السياسي للتحدي الخارجي. ولقد سقطت الأنظمة الاشتراكية القائمة على دكتاتورية الحزب الواحد في أوروبا الشرقية، لأنها فقدت الثقة فيها، فانهارت هذه الأنظمة في أول مواجهة مع شعوبها، وفي أول أزمة تواجهها.

أما عن طرق تقييم القوة وقياس تأثيرها، فإن هناك متغيرات خمسة يطرحها عالم السياسة الدولية هولستي (Holsti)، وهذه المتغيرات هي[١٤]: كمية ونوعية القدرات في حوزة الدولة. المهارة في تجنيد هذه القدرات من أجل تحقيق الأهداف، وقابلية التصديق للتمديد والمكافأة، وكذلك مستوى الاعتماد والاستقلال، ومدى تجاوب صناع القرار السياسي في الدول إلى التحديات أي الاستعداد النفسي ودور شخصية صانع القرار والظروف المحيطة به.

إن هناك عدة طرق لاستخدام القوة تجندها الدولة لخدمة مصالحها القومية، ولكن لا تلجأ إليها كلها في جميع الأحوال، إلا في حالات الخطر الداهم الذي يهدد مصير الأمة والدولة، ويمارس التأثير الذي هو قوة في حد ذاته عن طريق الإقناع والانتفاع والمكافأة، والإرغام والقهر بالقوة[١٥].

إن العالم العربي يملك عوامل القوة وعناصرها المادية والمعنوية، ويملك العقيدة التي يمكن أن تستفز قوة الأمة للدفاع عن نفسها ومصالحها، ولكن هذه القوة تحتاج إلى المهارة السياسية والإرادة من أجل تجنيدها لخدمة القضايا العربية، والأخطار التي تهدد النظام الإقليمي والدولة العربية نفسها، فقد تم احتلال العراق، وهناك التهديد لدول أخرى وكأننا أمام نظرية دومينو جديدة تهدف إلى استعمار جديد تحت ثوب ليبرالي[١٦] لا تكون الضحية فيها الشعوب وحدها بل الأنظمة السياسية نفسها. ولعل في العراق عبرة، فإن النظام السياسي العراقي السابق خدم المصالح الغربية في فترات تاريخية، كما حدث إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية وكذلك فتح قنوات اتصال مع إسرائيل في فترات تاريخية[١٧]

---

(١٤) K. J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis*, 6th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1992).

(١٥) نعمة، المصدر نفسه.

(١٦) David Rieff, «A New Age of Liberal Imperialism?,» *World Policy Journal*, vol. 16, no. 2 (Summer 1999), pp. 1-10.

(١٧) Michael Dobbs, «US - Iraq Ties in 1980s Illustrate Downside of American Foreign Policy,» *Dawn* (Karachi), 31/12/2002 (Internet ed.).

لكن ذلك لم يشفع له عندما تطلبت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للقرن الواحد والعشرين التخلص منه، لما يسمى بهندسة الشرق الأوسط الجديد ضمن سايكس ـ بيكو جديدة.

عناصر القوة العربية

إن الدول العربية تملك عناصر قوة تستطيع بها أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وعلى الولايات المتحدة، ونجد إسرائيل، وفي ظل المتغيرات الإقليمية بعد احتلال العراق وعلى الرغم من تفوقها الإقليمي الذي عبر عنه الاستراتيجي الإسرائيلي شاي فيلدمان، قوة إقليمية عظمى (Regional Superpower)، ولكنها لم تستطع بالرغم من ذلك أن تفرض شروطها للحل السلمي على الفلسطينيين.

«Israel's Inability to Use its Overall Strategic Superiority to of Impose of its Will over the Palestinian and in this Manner Bring an End to the on Going Conflict»[(١٨)].

وإذا كانت إسرائيل تعترف بعدم قدرتها، على الرغم من تفوقها، أن تفرض مطالبها على شعب أعزل، فإن العالم العربي، بدوله جميعها، يملك أكثر بكثير مما يملكه الفلسطينيون، غير أن الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال يملك الإرادة للمقاومة، على اعتبار أنها حياة أو موت، وإذا استطاعت الدول العربية أن تنظر إلى التحدي الأمريكي على أنه تهديد لأمنها القومي، بل لوجودها فإن عليها تسخير مواردها للمقاومة السياسية ضد الضغوط الأمريكية التي لا تريد إلا تحقيق مصالحها على حساب الأمن القومي العربي وعلى حساب شرعية الأنظمة العربية.

أولاً: الموقع الجغرافي والقوة العربية

يقع العالم العربي في قلب العالم القديم، ويطل على الممرات المائية من جبل طارق حتى الخليج العربي شرقاً، ثم مضيق باب المندب، حيث البوابة إلى المحيط الهندي وحيث الاتجاه إلى شرق أفريقية، أو التوجه إلى الهند شرقاً، وهناك مضيق هرمز في الخليج حيث تعبر ناقلات البترول.

تبلغ مساحة الوطن العربي ١٤ مليون كم[٢]؛أكبر من مساحة الولايات المتحدة (٩,٣٦ ملايين كم[٢]) وأكبر من الهند (٣,١ ملايين كم[٢]) وأكبر أيضاً من مساحة الدول الأوروبية، كلٌّ منفردة،

وأكبر مساحة أيضاً من الصين الشعبية، العملاق السكاني في القرن الواحد والعشرين التي تبلغ مساحتها ٩,٧٥ ملايين كم٢، كما إن عدد سكان العالم العربي تجاوز ٣٠٠ مليون

(١٨) Feldman, «A National Moment of Truth?».

نسمة في ما لم يتجاوز عدد سكان الولايات المتحدة ٢٩٠ مليون نسمة(١٩). وإذا نظرنا إلى العالم العربي من زاوية الأهمية الجيوستراتيجية نجد أنه يقع ضمن نظرية ستيلمان: «حافة اليابسة» التي تعتبرها المنطقة الجغرافية المحورية للسيطرة على آسيا، وبالتالي على العالم، كما إن العالم العربي يقع أيضاً ضمن الهلال الداخلي لجزيرة العالم وقريباً من قلب القابس حسب نظرية ماكندر التي تعتبر أن قلب اليابس منطقة محورية للسيطرة على جزيرة العالم، أي العالم القديم، وبالتالي للهيمنة العالمية، وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي والصواريخ العابرة القارات (ICBM) فإن الموقع الجغرافي نقطة حيوية للتجارة الدولية ومرور هذه التجارة عبر موانئه الحيوية الاستراتيجية(٢٠)، وإن استعمال هذه الموانئ مهم لتجارة الدول العظمى.

ولذلك نجد أنه بالرغم من تضليل بعض الكتاب حول تراجع الجغرافيا والموقع الاستراتيجي نجد أن هذه المنطقة الآن تنتشر فيها القواعد العسكرية من آسيا الوسطى إلى منطقة القرن الأفريقي وشمال أفريقيا، وهذه الحمى في انتشار القواعد ذات أهمية للهيمنة العالمية على الرغم من الطائرات والثورة التقنية، لذلك، إذا استخدم هذا الموقع الجغرافي، حتى على مستوى العمالة العربية التي تعمل في الموانئ العربية، والتهديد بعدم تفريغ السفن التي لا تنفق دولها على القضايا القومية، يمكن أن تشكل ورقة ضغط سياسية، ولقد هدد العمال العرب في حرب عام ١٩٦٧ في بعض الموانئ العربية بعدم تحميل، أو تفريغ الحمولات من السفن، وهناك قد لا تتدخل الدول العربية بشكل رسمي في هذه الحالة، بقدر ما تهدد نقابات العمال باستعمال هذه الورقة من الموقع الجغرافي، وبخاصة في الموانئ العربية، ثم إن القواعد العسكرية المنتشرة يجب أن ترتبط بمقابل سياسي لهذه الدول في دعم القضايا العربية، لا أن تكون قواعد مفروضة، قد تطرحها أمريكا لحماية أنظمة سياسية، علماً بأن حماية أي نظام سياسي لا يمكن حصولها إلا من خلال الشرعية السياسية، ومدى ترابط النظام مع القاعدة الشعبية أو الجماهيرية له.

ثانياً: الموارد الاقتصادية والطاقة: البترول والغاز الطبيعي

يعتبر المشرق العربي وبخاصة منطقة الخليج العربي مع إيران أكبر منطقة احتياطي بترول في العالم، حيث إن إيران والعراق والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية واليمن والإمارات العربية المتحدة تحتوي هذه الدول على ٦٥ في المئة من احتياطي العالم من البترول، وإن هذه الدول بحسب أرقام عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣، فإن إنتاجها من

(١٩) انظر: **أطلس الأردن والعالم** [عمان]: المركز الجغرافي الملكي الأردني، ٢٠٠٢).

(٢٠) Michael P. Gerace, «Between Mackinder and Spykman: Geopolitics, Containment, and After,» *Comparative Strategy*, vol. 10, no. 4 (October-December 1991), pp. 364-374.

البترول وصل إلى ٢٩ في المئة من الإنتاج العالمي، والتصدير من البترول وصل إلى ٥٧ في المئة من صادرات البترول العالمية (الجدول رقم (١))، وهذا يعني أن هذه المنطقة عدا ليبيا والجزائر في شمال أفريقيا تشكل المنطقة الأولى في العالم في احتياطي وإنتاج البترول.

الجدول رقم (١)
منطقة الخليج العربي وإنتاج وتصدير واحتياطي البترول

الدولــة	إنتاج البترول مليون برميل/اليوم	تصدير البترول مليون برميل/اليوم	احتياطي البترول مليون برميل/اليوم
إيران	٣,٥٦١	٢,٦	٩٠
العراق	٢٣١٩	٢,٠	١١٣
الكويت	١٩٤٣	١,٣	٩٧
سلطنة عمان	٨٧٤	٠,٩	٦
قطر	٧٠٤	٠,٧	١٥
السعودية	٨١٥٣	٧	٢٦٢
اليمن	٤٦٩	٠,٤	٤
الإمارات العربية	٢٠٦٤	٢,١	٩٨
مجموع دول الخليج العربي	**٢٠٠٨٧**	**١٧**	**٦٨٥**
العالم	**٦٨,٤٢٨**	**٣٠**	**١٠٤٦**
نسبة العالم (في المئة)	**٢٩**	**٥٧**	**٦٥**

المصدر: Energy Intelligent Estimates, OPEC Statistics, <http://www.energyintel.com>.

وإذا نظرنا إلى الدول التي تعتمد على بترول الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، فنجد أن الدول الآسيوية اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند ونيوزلندا واستراليا معها تستورد ٦٧ في المئة من بترول الخليج ٦ في المئة من بقية الشرق الأوسط أي أنها في المجموعة الآسيوية المذكورة مع استراليا ونيوزيلندا تستورد ٧٣ في المئة من حاجاتها إلى البترول من الشرق الأوسط. أما نسبة بترول الخليج العربي والشرق الأوسط من البترول المستورد للدول الأوروبية (عدا ليبيا والجزائر)، فنجد أن ٢٦ في المئة من استيرادها للبترول من منطقة الخليج العربي ٥ في المئة من دول شرق أوسطية أخرى، وتستورد ٢٤ في المئة من بترولها المستورد من أفريقيا، وهنا تدخل الجزائر وليبيا في هذه النسبة و ٣٦ في المئة من جمهوريات السوفيات السابقة أي من روسيا والدول الآسيوية السوفياتية السابقة، لذلك تأتي المنطقة العربية على قائمة الدول التي تحصل أوروبا على بترولها منها، إذا حسبنا أفريقيا والشرق الأوسط، ثم يأتي الاتحاد الروسي ثانياً لها، وهذا يعكس أهمية البترول العربي إلى أوروبا

وآسيا[٢١]، أما البترول الخام الذي تستورده الولايات المتحدة، فإننا نلاحظ أن بترول الخليج العربي يشكل ٢٥ في المئة من نسبة البترول الخام الذي تستورده الولايات المتحدة، و٣٥ في المئة من استيرادها يأتي من أمريكا الجنوبية، و١٤ في المئة من كندا، و٢ في المئة من أفريقيا، و ١١ في المئة من أوروبا و٣ في المئة من آسيا، ولذلك نجد أن بترول الخليج العربي يأتي في المرتبة الثانية في استيراد الولايات المتحدة للبترول[٢٢]. ولا يقتصر الأمر على البترول العربي، بل إن الغاز الطبيعي أيضاً يشكل أهمية كبرى للولايات المتحدة وأوروبا وبخاصة في الجزائر وقطر وغيرها مثل السعودية.

لذا، نلاحظ أن البترول العربي يبقى حيوياً واستراتيجياً للولايات المتحدة على المدى البعيد بسبب الاحتياطي العالمي المتوافر في المنطقة العربية، حيث إن المصادر تشير إلى أن آخر برميل بترول سيكون من المنطقة العربية وبخاصة السعودية، وهذا يفسر سر اهتمام الولايات المتحدة والقواعد العسكرية في المنطقة واحتلال العراق، وتشكل دول المنطقة العربية الدول المحورية في سياسة منظمة أوبك (OPEC) والتحكم في أسعار البترول من خلال التحكم في الإنتاج.

وإضافة إلى أن السعودية أكبر منتج وأكبر احتياطي للبترول في العالم، فإن تكاليف إنتاج البرميل الواحد من البترول العربي رخيصة جداً مقارنة بتكاليف البترول من المستوى العالمي، فإن كلفة استخراج برميل البترول السعودي الواحد دولار واحد ونصف الدولار، بينما على المستوى العالمي يكلف برميل البترول الواحد خمسة دولارات، كما إن اكتشاف البرميل الواحد يكلف السعودية أقل من (عُشر دولار أي عشرة سنتات)، بينما يكلف اكتشاف برميل الاحتياطي الواحد أربع دولارات على المستوى العالمي، وهذا يشكل مستوى ربح كبير جداً للشركات العالمية سواءٌ في إنتاج البترول، أو اكتشاف احتياطي البترول العربي[٢٣].

ولكن إذا كانت هذه أهمية البترول، هل يمكن استعمال البترول كسلاح سياسي وورقة ضغط على الولايات المتحدة؟ يمكن التأثير في الولايات المتحدة من خلال مصالح الشركات البترولية التي هي **اللوبي الرئيسي** في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تبحث عن الربح أولاً، ولذلك تضع مصالحها أولاً إذا وجدت تهديداً لهذه المصالح، حتى أن إدارة جورج بوش تُسمى «إدارة بترولية» لأن طاقمها قد جاء من خلفيات الشركات البترولية، ونلاحظ في الآونة الأخيرة مع ارتفاع أسعار البترول أن إدارة جورج بوش الابن انزعجت واتهمت السعودية بأنها وراء هذا الارتفاع، من خلال تخفيض إنتاج البترول، وبحسب المصادر الأمريكية، فإن الإدارة الأمريكية تشعر بما تسميه بصراع الأجنحة داخل السعودية، وهذا

(٢١) «Global Reliance on Mideast Gulf Oil,» (2002), <http://www.energyintel.com>.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Gawdat Bahgat, «Oil and Militant Islam: Strains on U.S.-Saudi Relations,» *World Affairs*, vol. 165, no. 3 (Winter 2003).

يعكس خشيتها من تقلص إنتاج البترول وتأثيره في الاقتصاد الأمريكي[٢٤]. ولعل تصريح نائب وزير الدفاع الأمريكي: إن أحد أسباب احتلال العراق هو إيجاد بديل تسيطر عليه الولايات المتحدة عن بترول السعودية في المستقبل خشية التيارات الإسلامية.

ولا يقتصر الأمر على استعمال البترول كوسيلة ضغط خاصة من خلال استعمال البترول في السياسة مع أوروبا وآسيا مثل: اليابان والصين، وحث هذه الدول للضغط على الولايات المتحدة في مجلس الأمن، والمحافل الدولية، ولكن هناك جانب مهم وهو عائدات البترول، واستعمالها «اليورو» بدلاً من الدولار، ولذلك تجد أن الولايات المتحدة انزعجت من النظام العراقي السابق بشكل كبير عندما استبدل أموال البترول العراقية من الدولار إلى اليورو وهو ما أطلق عليه بعض الكتاب الغربيين الدولاقراطية (Dollar Democracy)[٢٥] بدلاً من الدعاية الأمريكية بأنه هو الذي سيبقى سيد النظام النقدي.

وإن الدول البترولية العربية تستطيع كورقة حفظ تخفيض إنتاج البترول بالاتفاق مع الدول الأوروبية والآسيوية، وكذلك تستطيع الضغط من خلال تمويل عائدات البترول للبنوك الأوروبية والآسيوية واستعمال اليورو في عائدات البترول للضغط على الإدارة الأمريكية، ولكن ذلك يحتاج إلى الإرادة، ولعل في المستقبل يؤدي إلى هذه النتيجة وبخاصة ما تردد في بعض الأجنحة العربية من اقتناع بأن الصديق الأمريكي قد يهدد أنظمة الأصدقاء قبل الأعداء.

ثالثاً: الأموال العربية في الولايات المتحدة

إن الأموال العربية في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة تمثل قوة إلى الاقتصاد الأمريكي وأمراً سلبياً على العالم العربي، ولكن إذا تم استخدامها سياسياً يمكن أن تكون ذات فائدة للعرب، أو على الأقل استثمار بعض منها في العالم العربي، فإنه يخلص الاقتصاد العربي من أزمة البطالة والتبعية.

تختلف تقديرات حجم الأموال العربية في الغرب، فيقول د. أحمد جويلي وزير التموين المصري الأسبق إن حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج تصل إلى حوالى ٨٠٠ مليار دولار، وصرح د. نبيل حشاد في عام ٢٠٠١، أن الأموال العربية المهاجرة تصل إلى ٨٥٠ مليار دولار، ولكن د. خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعة العربية في الخارج يقول إنها وصلت إلى ٩٠٠ مليار دولار في الأسهم والبورصات العالمية وأكثرها في الولايات المتحدة[٢٦].

---

(٢٤) النشرة الاقتصادية لفضائية الجزيرة المسائية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٢٥) أحمد البرصان، «البترول والاحتلال الأمريكي للعراق،» **المستقبل الاقتصادي**، العدد ١ (تموز/يوليو ٢٠٠٣).

(٢٦) الهيثم زعفان، «غربة الأموال العربية ومهانتها،» **البيان**، السنة ١٨، العدد ١٨٥ (آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ٨٤ ـ ٨٩.

وقد قدرت لجنة أمنية أمريكية أوروبية مشتركة عام ٢٠٠١ أن حجم الأموال العربية في الخارج تجاوز ٩٠٠ مليار دولار. وهذا الرقم يمثل النقود السائلة، في حين هناك من الأموال كالعقارات والشركات والمؤسسات التي تخضع لملكية عربية[٢٧].

ولقد أكد د. عبد الله دحلان أمين عام الغرفة التجارية في السعودية أن حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج يقدر بـ ١٤٠٠ مليار دولار، وأن معظم هذه الاستثمارات تتمركز في الولايات المتحدة، حيث إنها تستوعب ٦٠ في المئة من الاستثمارات الخليجية[٢٨]. والحقيقة أن أرقام الأموال العربية المستثمرة في الخارج عالية بأي مقياس، ولكنها في الواقع لا تستخدم كورقة ضغط سياسي، بل نجد أن أمريكا تقوم بتجميد هذه الأموال، كما حصل مع إيران أثناء أزمة الرهائن، أو تجميد الأموال الليبية في البنوك الأمريكية خلال فترة الحصار، وكذلك نجد أموال الكويت جمدت عندما احتل النظام العراقي السابق الكويت، ولكنه تم الإفراج عنها، عندما قامت قوى التحالف عام ١٩٩١، للإنفاق على الحملة العسكرية ضد العراق، إذاً، الأموال نقطة ضعف، ولكن كيف يمكن أن تحقق نقطة ضغط سياسية إذا استثمرت في البلاد العربية، أو تم توزيع هذه الأرصدة في الاستثمارات الآسيوية والأوروبية، ما يشكل ضغطاً على الولايات المتحدة.

إن الديون على العالم العربي قد وصلت عام ٢٠٠٢ إلى ١٤٤ مليار دولار تستهلك هذه الديون فوائد عليها تصل أحياناً إلى ٧٥ في المئة من الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول، ويمكن حل أزمة الديون العربية من خلال الاستثمارات العربية في الخارج، ولكن لا يعني هذا أن تقدم مجاناً للدول المدينة، ولكنها يمكن أن تستثمر فيها، ومن فوائد الاستثمار يمكن الحصول على الديون، إن السودان يملك ٢٠٠ مليون فدان ذات جودة زراعية عالية، وإن الاستثمار فيها يمكن أن يشكل عائداً مهماً يوفر الغذاء لبعض الدول العربية بدلاً من القمح الأمريكي. وإن الاستثمار في المشاريع الإسكانية في مصر يشكل ربحاً مضموناً يصل إلى ٥٠ في المئة من رأس المال المستثمر، ويوفر عملاً للأيدي العاملة المصرية، ما يعزز الاقتصاد المصري ويبعده عن التبعية للمساعدات الأمريكية[٢٩].

ولكن حقيقة الأمر أنه في الوقت الذي تلتقي أمريكا مع أوروبا في حالة سحب الاستثمارات العربية من أمريكا، نجد أن التعاون الاقتصادي العربي يكاد يكون معدوماً، فلا يصل حجم التجارة العربية البينية إلى أكثر من ٩ في المئة من التجارة العربية.

إن الأموال العربية تتعرض للتصفية من خلال المصادرة بدعوى العلاقة مع منظمات إرهابية، وما تم تجميده تقريباً بعد عدة أشهر فقط من أحداث ١١ أيلول/

(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.

سبتمبر وصل إلى ٤٠٠ حساب شخصي ومؤسسي حتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١[٣٠]، ولقد تنبه بعض العرب لذلك، فقد أشارت مصادر مصرفية في السعودية إلى أن مصرفاً تجارياً واحداً بحسب أرقام كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠١ استطاع جذب ما يزيد على ٤,٢ مليارات دولار من مستثمرين سعوديين بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كانوا يستثمرون في الولايات المتحدة[٣١].

وباختصار فإن الأموال العربية ورقة سياسية إذا تم استخدامها، إما استثمارات في البلاد العربية وتعزيز الاقتصاد العربي وتشغيل اليد العاملة العربية في ربح مضمون بدلاً من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى إبعادها عن خطر المصادرة أو التجميد، أو التهديد باستعمالها في الأسواق الأوروبية كورقة ضغط على أمريكا بسبب سياستها في المنطقة العربية، ولكن يظهر أن السياسة العربية قد تسير في اتجاه معاكس لهذه السياسة، فيجعلها دائماً ضحية للضغوط الأمريكية وبأموالها التي تستفيد إسرائيل من أرباح الاستثمارات في الغرب.

رابعاً: الرأي العام العربي والأمريكي كأداة ضغط سياسية

يلعب الرأي العام دوراً حيوياً في الأنظمة الديمقراطية الغربية، ويمكن أن يتجه الإعلام العربي للرأي العام الأمريكي من أجل كسبه إلى جانب القضايا العربية، كما إن هناك أيضاً الرأي العام العربي الذي له تأثير أيضاً على تشكيل السياسة الخارجية العربية والأمريكية، والولايات المتحدة حساسة تجاه الرأي العام العربي، ونجد أن مراكز الأبحاث الأمريكية تنتقد جورج بوش الابن وإدارته بسبب سياستها التي أدت إلى إثارة الرأي العام العربي والإسلامي ضد الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، فإن استطلاع مركز بو للأبحاث أشار إلى أن نسبة التأييد الشعبي لأمريكا في تركيا حليفة الولايات المتحدة والعضو في حلف الناتو انخفض من ٥٢ في المئة قبل ثلاث سنوات إلى مجرد ١٥ في المئة فقط في العام ٢٠٠٣[٣٢]. إن مثل هذه التحولات مصدر تخوف كبير للإدارة الأمريكية. فالولايات المتحدة المقرونة بالحرية في عقودها الماضية أصبحت في نظر الرأي العام العربي والإسلامي مقرونة بالإرهاب الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي.

ومما يفسر تأثير الرأي العام العربي ورد فعله على السياسة الأمريكية، هو تغير موقف الإدارة الأمريكية من اغتيال الشهيد الشيخ أحمد ياسين، فلقد كان رد الفعل الشعبي

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) «عودة الأموال السعودية في أمريكا بعد ١١ سبتمبر،» **الاقتصاد الإسلامي**، العدد ٢٤٦ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٣٢) جورج باكر، «الإدارة الأمريكية وفكرة الحرب على الإرهاب،» **الرأي** (عمان)، ٢٠٠٤/٤/٣، ص ٢٦.

والإسلامي على جريمة الاغتيال محل إرباك للسياسة الأمريكية، ويصف أحد المسؤولين الأمريكيين فوضى رد الفعل الأمريكي على الجريمة الإسرائيلية بقوله «إنها أشبه بفوضى يوم الآخرة»[٣٣]، فلقد علقت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس على أن «الشيخ ياسين متورط في الإرهاب»[٣٤] ولكن بعد ساعات تغيرت اللهجة الأمريكية باسم الخارجية الأمريكية بإعلان الناطق الرسمي أن الولايات المتحدة انزعجت من أحداث غزة، وأنها تدعو كل الأطراف، بما في ذلك إسرائيل، إلى ممارسة أعلى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من أعمال العنف[٣٥].

وبحسب ما كتب في صحيفة **نيويورك تايمز**، فإن التغيير السريع في الموقف الأمريكي من التأييد لعملية الاغتيال، إلى ضبط النفس، جاء بسبب المواقف الأوروبية التي انتقدت وأدانت إسرائيل، وبفعل رد فعل الرأي العام العربي والإسلامي على عملية الاغتيال، حتى المظاهرات عمت مدينة بغداد التي تقع تحت الاحتلال، وهذا يعكس حساسية الإدارة الأمريكية للرأي العام العربي[٣٦].

وليعزز هذا الرأي تأسيس الولايات المتحدة إذاعة «سوا» التي تحاول تجميل صورة الولايات المتحدة، إضافة إلى إنشاء المحطة الفضائية «الحرة»، ولا شك في أنها تحاول غسل دماغ المواطن العربي، والتأثير في الرأي العام العربي الإسلامي، ولكن الدلائل التي تشير إليها هذه المحطات الإذاعية والفضائية أن العالم العربي لا يثق فيها.

لذلك، فإن الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع المدني يمكنها التركيز على استغلال الرأي العام العربي وحشده ضد الإدارة الأمريكية، ويمكن للحكومات العربية أن تسمح بتحرك النقابات والأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أن تمارس حريتها في انتقاد الولايات المتحدة، لأنها وسيلة ضغط مهمة على الإدارة الأمريكية التي تشعر بالقلق على تدهور سمعتها في المنطقة العربية من خلال قياسها للرأي العام العربي والإسلامي.

ولا يقتصر الأمر على الاستفادة من الرأي العام العربي للضغط على الإدارة الأمريكية والتأثير فيها، بل يمكن أيضاً التأثير في الرأي العام الأمريكي، ولذلك، نجد أن إسرائيل والولايات المتحدة قلقتان من تحول الرأي العام الأوروبي وحتى الشعب داخل الولايات المتحدة إلى إدانة السياسة الأمريكية وهذا يظهر من المظاهرات التي انتشرت في أوروبا والمدن الأمريكية مناهضة للحرب، وكذلك المظاهرات التي ظهرت في الذكرى الأولى لإعلان الحرب على العراق. بحسب استطلاعات الرأي في فرنسا وألمانيا فهي تعتقد أن الولايات المتحدة تتبع

---

(٣٣) سعد محيو، «اغتيال الشيخ ياسين يدشن مرحلة تقسيم التقسيم في فلسطين،» **الوسط** (ملحق **الحياة**) (٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ٦ ـ ٧.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

سياسة أحادية الجانب وتضلل الآخرين وهم يؤيدون الفلسطينيين ويعارضون إسرائيل(٣٧).

خامساً: الأقليات العربية في الولايات المتحدة وتأثيرها كوسيلة ضغط سياسي

يقدر عدد العرب الأمريكيين بحوالى ٣,٥ ملايين نسمة(٣٨)، ونلاحظ أن عدد اليهود في الولايات المتحدة لا يزيد عن هذا كثيراً، فقد يصل عددهم إلى حوالى ٦ ملايين نسمة، ولكن تأثير اللوبي الصهيوني أكثر فعالية، ولا يقارن بالأقلية العربية، لأن هذه الأقلية لا ترتبط بالعالم العربي بشكل وثيق، وانعكاس السياسة العربية، والخلافات العربية، وسياسة القمع لبعض الأنظمة العربية أثر في موقف المواطن العربي الأمريكي من القضايا العربية، و كذلك انتقال الخلافات العربية إلى داخل الأقلية العربية الأمريكية، ولكن مع ازدياد عددها وبداية تنظيم هذه الأقلية أخذت تقوم بدورها على الساحة السياسية الأمريكية من خلال المشاركة في انتخابات الرئاسة، أو انتخابات الكونجرس الأمريكي، وكذلك في داخل الولايات الأمريكية. فالأقلية العربية تسهم في تعريف المواطن الأمريكي بالقضايا العربية والتأثير في الرأي العام الأمريكي سواء من حيث عقد الندوات أو الظهور في وسائل الإعلام والصحافة. ولكن هذه الأقلية تحتاج إلى الدعم العربي وبخاصة من الحكومات العربية وتعزيز روابطها مع المواطن الأمريكي.

ونلاحظ تأثير هذه الجالية في إدارة جورج بوش الابن في بداية عهدها قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فقد أسهمت الجالية في الانتخابات الأمريكية وتشكلت عام ٢٠٠٠ «لجنة العمل السياسي العربي ــ الأمريكي»(٣٩) ولقد سعى بوش، وبصورة نشطة، إلى كسب العرب المسلمين إلى جانبه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، وقد وعدهم بإلغاء قانون الأدلة السرية وهو القانون المضاد للإرهاب في عام ١٩٩٦ والذي ينص على ترحيل الأجانب المتهمين بالضلوع في الأنشطة الإرهابية.

وبعد تعيين بوش الابن السناتور الأمريكي من أصل لبناني، سبنسر أبرهام وزيراً للطاقة، كما عين ميشل داينلز السوري الأصل مديراً لمكتب إدارة الميزانية(٤٠).

إن هذه الخطوات السابقة تعكس مدى فعالية الجالية العربية بالرغم من إمكانياتها المحدودة على عكس اللوبي اليهودي الذي استطاع اختطاف إدارة بوش بعد أحداث ١١ أيلول/

---

(٣٧) أمنون روبنشتاين، «بهذه الطريقة يكون هناك مقارنة بين الجدار الفاصل وغيتو وارسو واوشفيتس: وسائل الإعلام الأوروبية تقارن بين النازيين واليهود في الحرب العالمية الثانية وبين اليهود والفلسطينيين اليوم،» **القدس العربي**، ٢/٤/٢٠٠٤، ص ٩، نقلاً عن: **هآرتس**، ١/٤/٢٠٠٤.

(٣٨) روبرت براون، «كيف خذل بوش الناخبين العرب،» **الرأي**، ٣/٤/٢٠٠٤، ص ٢٦.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

سبتمبر لأن تصبح إدارة جورج بوش مؤيدة لإسرائيل بشكل مطلق وتتجاهل الحقوق العربية.

يقول روبرت براون «وبالرغم من قلة أعدادهم إلا أن أهمية الصوت العربي الأمريكي بدأت تتزايد خلال السنوات الماضية، ويتركز العرب في الولايات المتأرجحة، مثل: ميتشجان وأوهايو ولم يعد أحد يتجاهلهم»(٤١).

ولا يقتصر الأمر على الجالية العربية، بل على الأقلية المسلمة بما فيها العرب، ونجد أن الإدارة الأمريكية على الرغم من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ما زالت حساسة تجاه هؤلاء وارتباطهم بالعالم العربي والإسلامي، ورد فعل الشارع العربي والإسلامي على معاملة هذه الأقلية في الولايات المتحدة، ولهذا نجد الرئيس الأمريكي زار أحد المراكز الإسلامية، ودعا بعض قادة هذه الجالية في الأعياد الإسلامية، ما يعكس دور هذه الجالية وإمكانية تأثيرها في الولايات المتحدة وعند النخبة الحاكمة، والرأي العام الأمريكي، ولكنها تحتاج إلى الدعم الرسمي والشعبي العربي وأنها قوة مهمة للتأثير لصالح القضايا العربية.

سادساً: ازدواجية القيم والمبادئ الأمريكية والضغط السياسي

تتغنى الولايات المتحدة عبر تاريخها بتمثال الحرية والقيم والمبادئ الأمريكية، وبأنها واحة الديمقراطية في العالم وراعية حقوق الإنسان، ولكن هذه القيم والمبادئ أصبحت الآن محل استفهام بين شعوب العالم.

ولذلك، يمكن للمنظمات المدنية العربية أن تستغل نقطة الضعف التي تعانيها الازدواجية الأمريكية من أجل الضغط على السياسة الأمريكية في أنها لا تتمتع بالمصداقية على أرض الواقع.

وإذ تدعي الولايات المتحدة أنها راعية الديمقراطية وتحاول أن تنشرها، كما ادعت بأنها تريد جعل العراق واحة الديمقراطية بعد احتلاله، ولكنها في الواقع قد فشلت في ذلك وكشفت عن وجهها الاستعماري القبيح، وكذلك في تأييدها لشارون، وسياسة التصفية والإرهاب التي يمارسها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لذلك يمكن مهاجمة الولايات المتحدة في مبادئها، وفي قيمها التي تعتبرها عامل قوة لها على المستوى العالمي.

إن الولايات المتحدة قد استعملت حقوق الإنسان كورقة سياسية وإعلامية، لتشويه صورة الاتحاد السوفياتي السابق، واعتبار هذه الحقوق ورقة ضغط على السوفيات. ويمكن للمنظمات الشعبية العربية والحكومات أن تنتقد الازدواجية الأمريكية على اعتبار عدم مصداقيتها، وأنها لا تصلح لأن تكون مثالاً يقلده العالم العربي، لأنها ليست ذات مصداقية

(٤١) المصدر نفسه.

على أرض الواقع، وهذا يشكل نقطة قلق وضعف في السياسة الأمريكية ولسمعتها على المستوى العربي وحتى الأوروبي.

إن الدعوة إلى الإصلاح ونشر الديمقراطية والحرية، والدعوة إلى تغيير المناهج الدراسية، ما هي إلا محاولة لهندسة ثقافة جديدة تدخل ضمن ما يطلق عليه «الاستعمار الليبرالي» من خلال ثقافة أمريكية تحقق المصالح الأمريكية ضمن ما أطلق عليه هانس مورجنتاو بالاستعمار الثقافي الذي يراه أرخص أنواع الاستعمار، ولكن أكثرها خطورة وفعالية لتحقيق مصالح الدول الكبرى[٤٢].

ويعبر السنوسي بسيكري الباحث في مركز المنظور السياسي عن أهداف مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية بقوله «ولا يمكن الظن أن الضمير الأمريكي استيقظ بعد ستة عقود من الزمن، وانتبه لمعاناة شعوب العالم العربي والإسلامي المقهورة تحت سمع وبصر وعناية الأمريكان»[٤٣].

إن أهداف مبادرة الحرية والديمقراطية هي اختراق القاعدة الدينية والثقافة للأمة، كوسيلة للهيمنة على موارد المنطقة الاقتصادية، ومضاعفة الضغط على الأنظمة السياسية التي لم تتكيف مع المشروع الأمريكي[٤٤].

إننا أمام صراع يتمثل في انتصار مفاهيم وقيم تسعى إلى تغيير مفاهيم المقاومة، ورفض الاحتلال والأصالة بإيجاد مفاهيم تحقق السعي إلى الاستسلام والإيمان بالرضوخ ومصادرة الأراضي.

ولقد تنبه بعض الأمريكيين إلى «دبلوماسية الثقافة»[٤٥] لتحقيق المصالح الأمريكية من خلال الاتصال بمنظمات المجتمع المدني، ونشر الثقافة الأمريكية، ولقد أكدت الدبلوماسية الأمريكية هيلين فن (Helena Finn) ضرورة تغيير المناهج التدريسية في الدول العربية لما يتمشى مع القيم الأمريكية، وقالت يجب الاتصال بالأغلبية الصامتة في المنطقة العربية على حد قولها:

«The United States Must Begin Working Immediately to Establish Meaningful Contact with the Silent Majority in the Muslim World, in Ways other than through Military Force or Traditional Diplomacy»[٤٦].

---

(٤٢) Hans J. Morgenthau and Kenneth W. Thompson, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 6th ed. (New York: Knopf, 1985), pp. 73-77.

(٤٣) السنوسي بسيكري، «مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الإصلاح على الطريقة الأمريكية،» **القدس العربي**، ١٦/٣/٢٠٠٤، ص ١٨.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) Helena K. Finn, «The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 6 (November-December 2003), pp. 15-20.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

ونلاحظ أن الاتجاه الأمريكي يرى أن الوسائل العسكرية غير مجدية على المدى البعيد، لذلك يلجأ إلى وسائل الثقافة من أجل تغيير المفاهيم والإدراك، بعيداً عن الدبلوماسية التقليدية التي ترتبط بالدول ووزارة الخارجية في البلدان العربية.

ولقد ظهرت أهمية تغيير المفاهيم وغسل الدماغ في دراسة أعدت إلى الكونجرس الأمريكي أشرف عليها الدبلوماسي الأمريكي المخضرم إدوارد جيرجيان وقد جاءت الدراسة تحت عنوان مثير للاهتمام يعبر عن محتويات هذه الدراسة وخطورتها كما يلي «Changing Minds Winning Peace»(٤٧) أي تغيير الإدراك وعقول البشر يؤدي إلى السلام، ويضيف العنوان اتجاهات استراتيجية جديدة للدبلوماسية العامة الأمريكية من أجل العالم العربي والإسلامي، ولقد قدمت هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وهذا يؤكد، أيضاً، أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير تأتي ضمن خطة أمريكية تهدف إلى طمس معالم العالم العربي الفكرية والثقافية والحضارية لجيل لا يرتبط بماضيه، من أجل إدخال إسرائيل بعد فشل عمليات السلام في التطبيع، وفشل الهيمنة الإسرائيلية الاقتصادية والتقنية على العالم العربي ناهيك بالهيمنة العسكرية.

إن التغيير متطلب للأفضل، ولكن أن يتم التغيير بفرض من الخارج، وليهدف إلى تحقيق أهداف سياسية واستراتجيه على حساب المصالح العربية، فإن ذلك يتطلب الرفض والمقاومة، وأن يكون التغيير بإرادة داخلية تحقق المصالح الوطنية، وبما يتلاءم مع القيم الحضارية للأمة، ولذلك، فإن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام معنية بالهجوم الثقافي على الأطروحة الدعائية بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن يكون لهما مصداقية في داخل الولايات المتحدة نفسها، وأن تكون قوانين الحرية بعيدة عن العنصرية وبخاصة ما تم بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من التمييز ضد العرب والمسلمين إضافة إلى تأييد الإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وما يحدث من انهاء لحقوق الإنسان في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، وإننا في الواقع أمام حملة ترويج دعائية لمفاهيم وقيم يجب أن تظهر مصداقيتها في بلدها أولاً وأن تظهر أيضاً في سلوك البلد السياسي من تأييد حقوق الشعب الأخرى وحق تقرير مصيره.

إضافة إلى ذلك، فإن الحذر الذي ترفضه بعض الدول العربية على الجمعيات الخيرية والإنسانية تحت شعار مقاومة الإرهاب، إنما يخدم المصالح الأمريكية لأن أمريكا نفسها تنفق الملايين من أجل خدمة أغراضها تحت شعار المساعدات الإنسانية، وهي الإنفاق على التبشير، لذلك فإن الجمعيات الخيرية والإغاثة والطوعية تبقى ضرورية في ظل صراع الأفكار والمفاهيم، وبخاصة بعد أن لاحظنا تقارير ودراسات تظهر أن تغيير العقول يحقق الأهداف الاستراتيجية أكثر مما تحققه القوة العسكرية.

---

(٤٧) Edward Djerejian, «Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab and Muslim World,» (Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, 1 October 2003).

سابعاً: العلاقات التجارية كورقة ضغط سياسي

إن الولايات المتحدة دولة رأسمالية تؤدي فيها الشركات المتعددة الجنسية دوراً حيوياً في السياسة الخارجية، كما إنها دولة تهتم بالقضايا الاقتصادية وبخاصة التجارية منها، فنجد أنها مع بداية القرن العشرين، استعملت القوة العسكرية عام ١٩٠٣ لغرض سياسة الباب المفتوح على الصين من أجل فتح الأسواق الصينية للبضائع الأمريكية.

ويمكن تناول العلاقات التجارية من خلال بيع الأسلحة، حيث يؤدي اللوبي المرتبط بالصناعة العسكرية دوراً في سياسة الولايات المتحدة وتأثيراً في النخبة السياسة الأمريكية، فلقد قدرت قيمة الأسلحة التي تم بيعها لبعض الدول العربية خلال الفترة ما بين ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠، وهي مصر والسعودية والكويت والإمارات العربية والأردن والبحرين ولبنان وسلطنة عمان وقطر بـ ٥١,٦ مليار دولار[٤٨].

وهذه القيمة عالية لا تشمل دول المغرب العربي، ونستطيع القول إن الدول العربية يمكن أن تنوع مصادر أسلحتها كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة من خلال شركات بيع الأسلحة، ثم إن اعتماد المصادر العسكرية والتدريب على الأسلحة الأمريكية يضع هذه الدول تحت رحمة الولايات وأسلحتها، ولكن تنويع الأسلحة ومصادرها مع أوروبا يجعل الدول العربية في موقف المساومة مع الولايات المتحدة حول سياستها في المنطقة ثم إن سياسة التدريب على الأسلحة الأمريكية كدولة وحيدة للتدريب تسهل اختراق الأخيرة هذه الدول ومؤسساتها العسكرية، لذلك من مصلحة الدول العربية ولتحقيق مصالحها، يمكنها تنويع مصادر الأسلحة.

أما عن الجانب الآخر من التجارة، فهي التبادل الجاري سواء في مجال الاستيراد والتصدير، مثل: استيراد السيارات والأجهزة الإلكترونية وغيرها، إضافة إلى الأغذية من الولايات المتحدة مثل: المنتجات الزراعية. ولقد قدرت الإحصائيات الأمريكية استيراد مصر للأغذية من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ بحوالى ٨٢٥ مليون دولار، والمغرب يستورد منتجات غذائية أمريكية في العام نفسه بـ ١٣٣ مليون دولار، ولقد قدرت المصادر الأمريكية أن حجم التجارة البينية مع الشرق الأوسط في عام ٢٠٠١، بحوالى ٦٥ مليار دولار، بينما قدرت الصادرات الأمريكية إلى السعودية عام ١٩٩٨ بحوالى ١٠,٥ مليارات دولار وتراجعت عام ١٩٩٩ إلى ٨ مليارات دولار[٤٩].

ولقد انعكست أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وموقف الولايات المتحدة من الجاليات العربية والإسلامية وموقفها من الانتفاضة الفلسطينية والحرب على أفغانستان على تراجع حجم

---

(٤٨) «Defense Trade: Information on U.S. Weapons Deliveries to the Middle East,» (Report to the Honorable John Conyers, Jr., House of Representatives, United States General Accounting Office (GAO), Washington, DC, September 2001).

(٤٩) <http://www.Ita.doc.gov/td/industry/otea/usfh/geoarea/mideas.text>.

التجارة الأمريكية مع الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة بعد ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ بحوالى ٢٠ ــ ٢٦ في المئة [٥٠]، وهذا يعكس رد فعل الشارع العربي على المواقف الأمريكية ما أقلق الشركات الأمريكية إضافة إلى الحكومة الأمريكية نفسها، وقام بعض المسؤولين بزيارة المنطقة للتخفيض من حدة المقاطعة للسلع الأمريكية، ولقد ظهرت ظاهرة المقاطعة في دول مجلس الخليج العربي أكبر مستهلك ومستورد للبضائع الأمريكية.

وتستطيع الدول العربية أن تنوع مصادر استيرادها وربطها بالمواقف السياسية مع الدول الغربية وبخاصة الأعضاء في مجلس الأمن الدولي مثل فرنسا وروسيا. وكذلك مع بقية الدول الأوروبية التي تتفهم وتؤيد القضايا العربية، إضافة إلى فتح القنوات التجارية مع الصين الشعبية واليابان ودول جنوب شرق آسيا، ولا شك في أن التجارة كانت إحدى الوسائل الرئيسة في إقامة العلاقات السياسية عبر العصور التاريخية، ولقد نجحت الهند في استعمال المقاومة السلبية في مقاطعة البضائع البريطانية إبان حركة التحرر الهندي من أجل استقلال الهند التي قادها المهاتما غاندي.

ثامناً: وسائل الإعلام والضغط السياسي

عندما أطلق مارشال لوكان تعبير القرية الكونية في الستينيات بعد انتشار التلفزة، وقد دفعه إلى قول ذلك، نقل وسائل الإعلام مشاهد حرب فييتنام، حيث أن الولايات المتحدة انهزمت فيها إعلامياً وليس عسكرياً بفضل نقل الإعلام الأمريكي فظاعة الجرائم الأمريكية ضد الشعب الفيتنامي، فإننا اليوم في عصر الفضائيات وشبكات الإنترنت التي تنقل ما يحدث من انتهاك لحقوق الإنسان مباشرة[٥١].

ونلاحظ أن الولايات المتحدة استفادت من خطورة وسائل الإعلام على سياستها وإثارة الرأي العام الأمريكي، وحتى الرأي العام العالمي ضدها، لذلك فرضت قيوداً شديدة على نقل العمليات العسكرية وصور القتلى وانتهاك حقوق الإنسان في الصحافة الأمريكية المكتوبة والمسموعة والمرئية. وكذلك نجد أن الولايات المتحدة قد استهدفت مكتب الجزيرة في كل من أفغانستان وبغداد بسبب نقلها الأحداث مباشرة، ما أقلق الحكومة الأمريكية خوفاً من إثارة الرأي العام الأمريكي والعربي ضد السياسة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، وكذلك إظهار صور القتلى من الأمريكيين، وهذا ما لا تريده الحكومة الأمريكية التي شنت حربها على أفغانستان والعراق. ونجد إسرائيل أيضاً استهدفت قتل الصحافيين والمراسلين الأجانب بسبب تغطيتهم الإعلامية التي بينت أن إسرائيل دولة تسبب عدم الاستقرار في العالم،

---

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) فيليب تايلور، **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**، ترجمة سامي خشبة، عالم المعرفة؛ ٢٥٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ٣٥٦ ــ ٣٧٨.

بحسب استطلاعات الرأي العام الغربي، وقد عبر الصحافي الإسرائيلي آمنون روبنشتاين (Amnon Rubinstein) في صحيفة **هآرتس** عن تشبيه وسائل الإعلام الأوروبية أفعال اليهود في فلسطين بما عملته النازية باليهود ويقول: روبنشتاين: «لقد دخل إلى وسائل الإعلام جيل شاب من المثقفين ترعرع على النهج والتوجيه المناهض للاستعمار ويرى في ماضي القارة جملة من الجرائم المناهضة للآخرين من سكان العالم الثالث. إسرائيل التي تحتل المناطق منذ أربعين عاماً، أقامت خلالها مستوطنات ذات نظام قانوني منفصل، تبدو جزءاً من ذلك الماضي الكولونيالي الأوروبي المظلم. الولايات المتحدة تدخل في هذا المقياس التطبيقي بسبب احتلالها العراق»[٥٢].

ونجد أن الولايات المتحدة قد مارست ضغوطاً كبيرة على الحكومات العربية لمنع الفضائيات العربية من نقل صور الجرائم الإسرائيلية وحتى الأمريكية خوفاً من الرأي العام، لذلك، فإن الإعلام وسيلة حيوية للضغط على الولايات المتحدة، وذلك، بتشجيع الفضائيات العربية على نقل الحقيقة على أرض الواقع كما هي، ولقد حققت الجزيرة نقلة نوعية في إثارة الرأي العام العربي، وكذلك فضائيات: العربية وأبو ظبي وغيرها من الفضائيات العربية.

وإذا تم، أيضاً، تخصيص برامج بالإنكليزية على الفضائيات العربية وباللغات الغربية الحية، فإن ذلك يحقق وسيلة مهمة وحيوية لعزل الولايات المتحدة، وبيان الصورة الحقيقية لسياستها، ما قد يجعلها عرضة للإدانة من المنظمات الشعبية في العالم. وهذا ما لاحظناه في استطلاعات الرأي العام الأوروبي حول خطر إسرائيل على الأمن والسلام في العالم أجمع، وليس في الشرق الأوسط.

إن ما يقلق الحكومة الأمريكية تحولات الرأي العام بسبب ما تنقله الفضائيات، ولذلك، نجد معظم الدراسات تحذر الإدارة الأمريكية من مخاطر ذلك على الأمن القومي الأمريكي، وهذا يدفعنا لتأكيد أهمية تشجيع وسائل الإعلام، وبخاصة الفضائيات للضغوط على الولايات المتحدة من أجل تعديل سياستها الخارجية، وهذا ما عبر عنه ماير (Meyer).

«Negative Perceptions Harbored by Arabs toward US Foreign Policy Endanger US National Security Interests by Threatening Moderate Arab Government Allied with US and by Encouraging Extremism against America... The US must Pursue Proactive Initiatives Go Favorably Effect Arab Opinion»[٥٣].

---

(٥٢) روبنشتاين، «بهذه الطريقة يكون هناك مقارنة بين الجدار الفاصل وغيتو وارسو واوشفيتس: وسائل الإعلام الأوروبية تقارن بين النازيين واليهود في الحرب العالمية الثانية وبين اليهود والفلسطينيين اليوم،» ص ٩.

(٥٣) Michael Meyer, «Arab Perception Towards U.S. Foreign Policy: Why Perceptions Matter and What Can be Done to Improve America's Image in the Arab World,» (USAF Institute for National Security Studies, USAF Academy, Colorado, February 2003), p. 11.

إن ماير يطالب بمبادرات أمريكية لكسب الرأي العام العربي، خوفاً على المصالح الاستراتيجية الأمريكية وعلى أصدقاء الولايات الأمريكية من الحكومات العربية التي قد تودي السياسة الأمريكية نفسها إلى تشجيع التطرف في المنطقة العربية.

تاسعاً: إستراتيجية التحالفات الدولية

إن إحدى الوسائل السياسية لتحقيق المصالح القومية وإجبار القوى الأخرى على تقديم تنازلات سياسية، أو تغيير في سياستها، هو تبني استراتيجية التحالفات السياسية، فالمعروف في السياسة الدولية أنه لا صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة في العلاقات الدولية.

لقد كانت الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً لبعض الدول العربية إبان الحرب الباردة. كما إن بعض الدول العربية أقامت علاقات متينة مع الاتحاد السوفياتي السابق، ونلاحظ أن الولايات المتحدة، وبعد الحرب الباردة، تخلت عن باكستان بسبب تراجع أهميتها الاستراتيجية، ولكنها عادت إليها عندما شعرت بأهميتها الاستراتيجية في حربها على طالبان والقاعدة عام ٢٠٠١ وما بعدها. وتستطيع الدول العربية أن تستفيد من التحولات الدولية التي تقاوم الهيمنة الأمريكية، فقد وقفت فرنسا ضد الولايات المتحدة وعارضتها في مجلس الأمن الدولي في عدوانها على العراق، كذلك، نجد أن ألمانيا شكلت محوراً مع فرنسا لمواجهة السياسة الأمريكية ما دفع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى وصفها «بأوروبا القديمة».

وبدأ يتشكل أيضاً محور التقارب الروسي ـ الفرنسي ـ الألماني، وذلك من خلال الزيارات المتبادلة مع موسكو خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الماضي لإيجاد تكتل ضد الهيمنة الأمريكية التي تريد التحكم في البترول العربي وإقامة القواعد العسكرية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد المصالح الروسية والأوروبية.

هذا، وقد توجهت روسيا في السنوات الماضية بالدعوة إلى إقامة محور روسي ـ صيني ـ هندي في وجه الولايات المتحدة وهو المحور الذي دعا إليه رئيس الوزراء الروسي الأسبق يوجيني بريماكوف[٥٤].

إن مصالح كثير من الدول العربية مرتبطة بإقامة توازن القوى المبني على نظام التعددية القطبية، من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ونجد أن الموقف الأوروبي أكثر تفهماً للقضايا العربية، وخطورة احتلال العراق، وعدم حل القضية الفلسطينية، بسبب العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي من العالم العربي، بخاصة أنها مرتبطة بأمن مشترك، وهو أمن البحر المتوسط، وتخشى الانفجار السكاني، وعدم

(٥٤) Victor M. Gobarev, *India as a World Power: Changing Washington's Myopic Policy*, Policy Analysis; no. 381 (Washington, DC: CATO Institute, 2000).

الاستقرار السياسي في حوض البحر المتوسط الذي ينعكس على الأمن الأوروبي.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الصين الشعبية بحاجة في المستقبل إلى مورد للطاقة، كما هو حال الهند في ظل النمو الاقتصادي في البلدين، وتحتاج هذه إلى علاقات مع العالم العربي، وبإمكان الدول العربية أن تبني على هذه الحاجات لتوطيد العلاقات مع كل من الصين الشعبية والهند، أو احتواء الخطر الهندي من خلال إقامة تحالف هندي ـ إسرائيلي ـ أمريكي يُسخَّر ضد الدول العربية وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

الخاتمة

إن العرب حكوماتٍ وشعوباً يملكون مقومات القوة التي تحتاج إلى أيديولوجية وإرادة، وعلى الرغم من هذه المقومات فإن الانقسام العربي أجهض هذه القوة، فاتجهت الحكومات إلى السياسة القطرية، والواقع أن القطرية والانكفاء على الذات لن يحققا الأمن القومي. وفي بداية القرن العشرين وخلاله كان المد القومي وحركات التحرر بسبب الاستعمار والحماية والوصاية، ولكننا الآن في حالة تمزق، الأمر الذي سيجد الجميع أنفسهم في حاجة إلى التشكيل الإقليمي العربي والإسلامي من أجل استغلال هذه الموارد لحماية المصالح العربية. ويظهر أن المتغيرات المتسارعة والمفروضة على المنطقة العربية قد تدفع باتجاه تفعيل هذه القوة، ولكن على المدى البعيد، سوف تستعمل هذه القوة في سبيل تحقيق المصالح العليا للدول والشعوب العربية.

إن الفراغ السياسي الاستراتيجي على مستوى النظام الإقليمي العربي، إن وجد الآن، أو لم يوجد، سوف يدفع إلى تحولات جديدة. هل نحن الآن أمام حركة تحرر جديدة، كما كان ذلك مع بداية القرن الماضي، وقد تكون عقائدية بدلاً من قومية كما كانت في الماضي؟، إن ذلك متروك لتطور الأحداث المتسارعة، من فلسطين إلى العراق إلى السودان، ومن أفغانستان حتى المغرب في منطقة أطلق عليها بريجنسكي «قوس الأزمات».

إن التغيير في تاريخ الأمم لا يأتي إلا مع الأزمات، وعندها تفكر الأمة في مقومات قوتها ومواردها، لأنها تكون بحاجة ماسة إليها ■

مقاربــة أوليــة للاتجاهــات المستقبليــة في العلاقـات العربيـة ـ الأوروبيـة

محمد صالح المسفر

أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر.

مقدمـة

تتزايد على نحو متسارع مؤشرات عودة أوروبا طرفا فاعلاً في أحداث المنطقة العربية في الوقت الراهن. كان نمط التمايز الفرنسي عن الموقف الأمريكي إزاء القضية الفلسطينية، وكذلك نمط التمايز الألماني ــ الفرنسي ــ البلجيكي عن الموقف الأمريكي خلال العدوان العسكري على العراق (عام ٢٠٠٣)، ثم التعاون الأمريكي الفرنسي البريطاني في الضغط على لبنان وسوريا بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري (بوصفه موقفاً مختلفاً عن المواقف السابقة) ــ كل ذلك يتيح مؤشرات متعددة ومتنوعة على حضور هذا الدور الذي كان قد تراجع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الاحتلال الأوروبي للوطن العربي. لقد تعرضت أوروبا لخسائر كبيرة عسكرياً واقتصادياً وسكانياً واجتماعياً خلال الحرب، الأمر الذي أثر في قدراتها الاستراتيجية في مواصلة دورها الاستعماري القديم في مواجهة أقطاب دولية أخرى أصبحت هي القوة الأولى على حساب أوروبا، وباتت تحل محلها سواء في فرض نفوذها على مستعمراتها السابقة في المنطقة العربية، أو في مواجهة تصاعد المد القومي العربي بعد الاستقلال.

كان العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ خطوة مكملة ومعلنة في مسار التراجع الأوروبي في الوطن العربي (والعالم)، غير أن عدوان عام ١٩٦٧ على مصر كان خطأً فاصلاً في الصراع الدولي على المنطقة العربية، فقد كان إعلاناً بأن الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى فرض سيطرتها الكاملة على الوطن العربي ــ بديلاً من الاستعمار الأوروبي القديم ــ وأن الاتحاد السوفياتي ينازعها على النفوذ في المنطقة. في تلك المرحلة تراجعت استقلالية الموقف الأوروبي بشأن القضايا العربية تراجعاً كبيراً باعتبار أوروبا كانت بالأساس جزءاً من التحالف الغربي في الصراع مع الاتحاد السوفياتي.

ومع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، واستخدام الدول العربية سلاح النفط، شعرت

أوروبا بالخطر على مصالحها جراء تضاؤل نفوذها في المنطقة العربية، فاتجهت إلى الحوار مع الحكومات العربية والذي تجسد فعلياً ما سمي بـ الحوار العربي ــ الأوروبي في عام ١٩٧٥. لكن عوامل عديدة جعلت أوروبا تطرح صيغ أخرى لتفعيل علاقاتها مع الوطن العربي أعلى من فكرة الحوار، باعتبار أن مرحلة جديدة قد حلت لإعادة ترتيب النفوذ الدولي في هذه المنطقة. كما إن أوروبا قد استعادت «عافيتها الاستعمارية» التي كانت قد فقدتها بعد الحرب العالمية الثانية. ومن أبرز تلك العوامل:

ــ تراجع عوامل الوحدة والقوة العربية بسبب ضعف الحكومات والنظم العربية الوطنية المستقلة في السبعينيات

ــ انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد تزامن معه وقوع الاختراق الأمريكي الأهم في الوطن العربي والذي بدأ قبل أكثر من عقد بزيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧. وقد اتسع هذا الاختراق متمثلاً في انطلاق مشروع «الشرق أوسطية « في مؤتمريها الأول والثاني (الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وعمان عام ١٩٩٥) وفقاً لتصور أمريكي ــ إسرائيلي يستبعد مصالح أوروبا.

كان سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠عاملاً جوهرياً في الاندفاع الأوروبي نحو المنطقة، بعد ان أنهى الحاجة الأوروبية المفترضة للحماية الأمريكية من التهديد السوفياتي المزعوم. بدأت أوروبا بإطلاق رؤاها غير المتفقة مع مصالح أمريكا في المنطقة العربية، وتبلور ذلك في مباشرة الحوار الأورو/متوسطي بدءاً من مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٥ الذي كان أول مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية. كما أخذت أوروبا تحاول الولوج على نحو فاعل إلى خطوط الصراع في منطقة الخليج ولبنان وفلسطين مرة أخرى.

وخلال التحضير للعدوان العسكري على العراق في عام ٢٠٠٣، اتخذت فرنسا (وألمانيا وبلجيكا) موقفاً رافضاً لاستصدار أمريكا وبريطانيا قراراً من مجلس الأمن، وهددت باستخدام حق النقض (الفيتو)، في مؤشر جديد على دخول أوروبا حالة صراعية مع الولايات المتحدة وبريطانيا. إلا أن الدول الأوروبية (أو الاتحاد الأوروبي) لم تعترف بشرعية المقاومة العراقية في مواجهة الحرب التي وصفتها بأنها غير شرعية. كما تصرفت على نحو يوحي بعدم اعتراضها على الأقل على نتائج الغزو والاحتلال من خلال موافقتها على قرارات مجلس الأمن الدولي التي فرضتها الولايات المتحدة وشريكتها في العدوان بريطانيا للاعتراف بتلك النتائج والتعامل مع ما اتخذته سلطة الاحتلال من قرارات وإجراءات مناقضة للقانون الدولي. وكان هذا الموقف امتداداً لمواقف مماثلة حين رفضت الدول الأوربية الغربية الاعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية في فلسطين (واعتبار فصائلها حركات إرهابية) على الرغم من اعتراف أوروبا بأن الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في عام ١٩٦٧ أراضٍ محتلة.

لقد أوجد ذلك حالة من الالتباس والغموض وعدم الوضوح حول طبيعة السياسات

الأوروبية تجاه القضايا العربية، وبخاصة عندما انضمت فرنسا إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في الضغط على سوريا ولبنان والسودان والسلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية (عام ٢٠٠٦).

إن هذه الأوضاع تدفع إلى البحث في الثابت والمتغير في تلك السياسة تجاه القضايا العربية، وتطرح التساؤلات حول الطبيعة المستقبلية للعلاقات الأوروبية ــ العربية وبخاصة بعد ظهور قضايا جديدة في ملف العلاقات الأوروبية ــ العربية كما هو الحال في قضايا الهجرة غير الشرعية، وقضايا الجاليات العربية والمسلمة في أوروبا وغير ذلك.

دراسات سابقة

لا تزال المواقف الأوروبية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث على يد الباحثين العرب، فالدراسات ذات الصلة قليلة بالمقارنة مع ما نراه من تدفق في السنوات الأخيرة في الدراسات المتعلقة بالمواقف والاستراتيجيات الأمريكية باعتبارها الأكثر فعالية وضغطاً على المنطقة العربية. لقد تناقص الاهتمام بالسياسات الأوروبية تجاه البلدان العربية نظراً إلى تقديم أوروبا الجوانب الاقتصادية على السياسية لفترة طويلة. كما إن بعض الدراسات اهتمت بالتعامل مع الطرف الأوروبي من زاوية الحث على أداء دور سياسي في المنطقة لمواجهة الضغط الأمريكي، أكثر من البحث في طبيعة الدور الأوروبي وتأثيراته الراهنة والمستقبلية.

غير أن المواقف الأوروبية عادت لتصبح أكثر فاعلية من ذي قبل في المنطقة العربية، فظهور حركة التحرر العربية مجدداً ضمن إطار المقاومة بأشكالها المتنوعة ضد النفوذ الغربي، دفع أوروبا إلى تغيير الكثير من مواقفها تجاه القضايا العربية ما أظهر الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات.

ومن أهم الدراسات والأبحاث الصادرة في الآونة الأخيرة والتي سدت فراغاً كبيراً في المكتبة العربية تلك التي أصدرها مركز الدراسات العربي الأوروبي، وأهمها:

ــ دراسة **د. محمد رضا فودة** حول الدور الأوروبي، والتي تناولت موقف الدول الأوروبية من القضايا العربية ومدى تعبيره بالدرجة الأولى عن مساعيها للحفاظ على مصالحها الخاصة. وشددت الدراسة على محاولات أوروبا، في ظل النظام العالمي الجديد الجاري تشكيله بعد حرب الخليج الثانية، للظهور في صورة قوة لها ثقلها ووزنها وبخاصة من الناحية الاقتصادية، حتى لا تترك الساحة للولايات المتحدة الأمريكية[١].

ــ دراسة **الدكتورة ودودة بدران** حول العلاقات بين العالم العربي والمجموعة

(١) محمد رضا فودة، **الدور الأوروبي في حل المشاكل العربية** (باريس: منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، ٢٠٠٤).

الأوروبية في الوضع الراهن والتي قدمت خلالها تحليلاً للفرص المتاحة والقيود المعرقلة لإمكانية تحقيق أهداف كل من المجموعتين العربية والأوروبية في مجال التنمية وتسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي(٢).

ــ دراسة **طارق الغندور** حول الحوار العربي ــ الأوروبي خلال مسيرته الحالية، وقد تطرقت إلى نتائج هذا الحوار والعقبات التي حالت وتحول دون فاعليته وجدواه، كما بحثت في ما يريده العرب من أوروبا ومكانة الطرف العربي ضمن أولويات واهتمامات الطرف الأوروبي. وطرحت الدراسة المخاوف والإمكانيات المتاحة لتحقيق حوار عربي ــ أوروبي فعال(٣).

وأضيفت إلى المكتبة العربية دراسات منهجية حددت الأسس والأطر العامة للعوامل المؤثرة في تحديد السياسات الأوروبية في المنطقة العربية من دون الاقتصار على الحالة المتوسطية أو على الحالة الحوارية التي ركزت وتركز عليها دراسات المركز العربي الأوروبي، وأهمها :

ــ في إطار فهم سياسات الدول الأوروبية في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، قدم **د. علي الحاج** أطروحته للدكتوراه، فتناول فيها السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبخاصة تجاه البلدان العربية على المستويات السياسية والاقتصادية، ومن خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية. وقد عالج الباحث أثر التحولات الدولية في موازين القوى وحالة الاتحاد الأوروبي كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة، والأبعاد الاستراتيجية لسياسات دوله في المنطقة العربية. كما قدم تحليلاً لجوانبها الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية.واستخلص الباحث أن المشروع الأوروبي في المنطقة العربية أقل خطورة على المصالح العربية من المشروع الأمريكي، مشدداً على أهمية تفعيل المشاريع العربية على صعيد التكامل الاقتصادي لتقليل مخاطر المشروع الأوروبي(٤).

ــ وحول التنسيق والتعاون العربي في إطار الشراكة الأوروبية ــ المتوسطية، قدم د.مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم دراسة حول افتقار النظام الإقليمي العربي إلى مستوى فعال من التنسيق والتعاون تجاه قضايا الشراكة مع أوروبا مقدما إطاراً منهجياً لكيفية الارتقاء إلى مستوى التنسيق الأوروبي ــ الأوروبي المقاب. وخلصت الدراسة إلى أن التنسيق العربي ــ العربي ما لم يرق إلى مستوى التنسيق الأوروبي ــ الأوروبي، فإن

(٢) ودودة بدران، **العالم العربي والمجموعة الأوروبية: الفرص والقيود** (باريس: منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، ٢٠٠٤).

(٣) طارق الغندور، **الحوار العربي/الأوروبي: المخاوف والإمكانيات** (باريس: منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، ٢٠٠٤).

(٤) علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

الدول العربية لن تكون مؤثرة وفعالة في إطار عملية برشلونة[٥].

ــ وفي محاولة لتقديم رؤية لتشكل الوضع الدولي الجديد البديل للحرب الباردة، ولعلاقات وموازين القوى بين الدول الكبرى ودور النفط ومنطقة الخليج في هذه العملية، قدم كل من د.حسني عبد الله جوهر ود.عبد الله يوسف سهر محمد دراسة مشتركة حول الأهمية المتعاظمة لمنطقة الخليج استراتيجياً واقتصادياً في ظل الترتيبات الانتقالية في هيكل النظام العالمي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتجاه الأرجح لمسيرة العلاقات الدولية القادمة قريب من مفهوم نظام الشراكة بين الكبار لتحقيق مصالحهم المشتركة على المدى الطويل، وأن الولايات المتحدة تسعى إلى احتواء محاولات حلفائها الخاصة بإقامة شبكة علاقات قوية مع الدول غير المرغوب معها في منطقة الخليج. وتقدم الدراسة فهماً وتصوراً عاماً للسلوك والرؤية الأمريكية والأوروبية إزاء التفاعل مع قضايا المنطقة العربية[٦].

أهمية الدراسة ومبرراتها

تحاول الدراسة إمعان النظر في العلاقة بين أوروبا والوطن العربي على صعيد العلاقات والعوامل الحاكمة للتغيرات الراهنة والمستقبلية في ضوء المواقف الأوروبية الجديدة تجاه القضايا العربية المتفجرة، وتطرح على الباحثين ضرورة **تفحّص المتغيرات الجديدة على صعيد محددات** هذه العلاقات خلال المراحل السابقة والراهنة ومدى امتداد تأثيراتها في التغيرات المستقبلية.

ويقتضي ذلك النظر إلى هذه العلاقات عبر أربع مراحل :

المرحلة الأولى، التي شهدت الحالة الاستعمارية القديمة.

المرحلة الثانية، التي تراجع فيها الدور الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي.

المرحلة الثالثة، ما بعد انفراد أمريكا في السيطرة على العالم وبشكل خاص محاولتها السيطرة التامة على المنطقة العربية وعودة أوروبا إلى السعي مجدداً للتأثير في المنطقة العربية بحثاً عن مناطق النفوذ والسيطرة.

المرحلة الرابعة، التي بات فيها لأوروبا تحرك مختلف أو متميز عن التحركات الأمريكية ما أظهر حدود الاختلاف والاتفاق الأوروبية/الأمريكية وانعكاسها على القضايا العربية، في حين ظهرت مواقف أخرى مشتركة بين الطرفين الأمريكي والأوروبي تجاه

---

(٥) مصطفى عبد الله أبو هاشم خشيم، «التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية: دراسة تحليلية مقارنة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٨ ــ ٢٠.

(٦) حسين عبد الله جوهر وعبد الله يوسف سهر محمد، «الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٣ (حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص٢٠.

أطراف عربية، كما هي الحال في الموقف من سوريا بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، والموقف من السودان بعد تفجر قضية دارفور، والمواقف الأوروبية المتشددة المتصاعدة ضد المقاومة العربية الإسلامية.

كما يتطلّب هذا الاهتمام ملاحظة الباحثين **لمستجدات العلاقة** على ثلاثة مستويات مقابلة:

الأول، الحالة الصراعية التي جرت خلالها عمليات الغزو العسكري والاحتلال.

الثاني، حالة الصمت الأوروبي وجوهر المواقف الأوروبية بعد عدوان عام ١٩٥٦ على مصر.

الثالث، حالة الحوار الراهنة والمشروعات المطروحة كالمتوسطية وعلاقات الشراكة والمناطق الحرة وقضايا الهجرة غير الشرعية، وصلة كل ذلك بمشروع الشرق الأوسط الكبير وبالصراع الأمريكي الأوروبي على مناطق النفوذ في المنطقة، ومدى تأثر الخطط الأوروبية بعودة الولايات المتحدة إلى أسلوب الاستعمار القديم المتمثل باحتلال أفغانستان والعراق وظهور حالات المقاومة.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تتجسد الإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة في إشكالية العلاقة الجدلية بين أوروبا والعرب في مرحلة ما بعد انفراد الولايات المتحدة بالعالم، وما تعرض له المشروع القومي العربي من انتكاسة شديدة، ثم عودة حالات الاستعمار القديم في الوقت الراهن وظهور حركات مقاومة (العراق ــ فلسطين ــ لبنان ــ الصومال ــ والسودان) واحتمالات التطورات المستقبلية في العلاقات العربية ــ الأوروبية.

تسعى الدراسة إلى تفحص التغييرات في المواقف الأوروبية من القضايا العربية خلال المرحلة الراهنة والاحتمالات المستقبلية للعلاقات العربية ــ الأوروبية، في ضوء تصاعد حدة الصراع الدولي على النفوذ في المنطقة العربية.

وتسعى الدراسة أيضا إلى سبر أغوار المواقف الأوروبية الجديدة من العراق والقضية الفلسطينية وسوريا ولبنان والسودان والصومال في ضوء عودة المقاومة العربية المتصاعدة وما إذا كانت هذه المواقف تحمل تغييرات جوهرية في ثوابت السياسة الأوروبية، أم أنها تغييرات في الوسائل الرامية إلى تحقيق الأهداف القديمة ذاتها. كما إنها تسعى إلى فهم الاحتمالات المستقبلية بشأنها.

وفي هذا الإطار، تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الأربعة التالية:

١ ــ لماذا تحول الموقف الأوروبي من المشاركة في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق خلال عام ١٩٩١ إلى رفض العدوان على العراق عام ٢٠٠٣ الذي

قادته الولايات المتحدة، وإدانة مشاركة بعض الأطراف الأوروبية فيه؟

٢ ــ لماذا تحول الموقف الأوروبي من دعم إسرائيل دعماً كاملاً إلى ممارسة قدر من الضغط عليها لإنشاء دولة أو دويلة فلسطينية مع رفض وصول حركة حماس إلى إدارة السلطة الفلسطينية في الوقت نفسه على الرغم من نجاحها في انتخابات ديمقراطية جرت تحت إشراف ومراقبة أوروبية ودولية؟

٣ ــ ما هي القضايا المستحدثة في ملف العلاقات الأوروبية العربية ؟وما تأثيرها في ثوابت المواقف السابقة التي حكمت العلاقات بين الطرفين تاريخياً؟ وما علاقة هذه القضايا أساسا بالمشاريع الأوروبية المطروحة كالمتوسطية وغيرها ــ من جانب ــ والأعمال المنسوبة إلى تنظيم القاعدة على الأراضي الأوروبية من جانب أخر؟

٤ ــ في أي اتجاه تسير العلاقات العربية ــ الأوروبية في ضوء الهجمة والضغوط الغربية الراهنة على حركات المقاومة الناشطة في فلسطين والعراق ولبنان وعلى من يؤيدها من الأنظمة العربية، وصدور قرارات باعتبار حركات المقاومة العربية حركات إرهابية ؟

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

للإجابة عن الأسئلة الأربعة، تتبع الدراسة مجريات **المنهج التحليلي التاريخي المقارن**، بكل ما يقدمه هذا المنهج للباحث من عمق معرفي وفهم للمحاور الأساسية للدراسة.

إن هذا المنهج يتيح لنا **تشخيص** ظاهرة العلاقات العربية ــ الأوروبية من حيث هي **الآن** فضلاً عن تتبع **هذه العلاقات** عبر مراحلها **وتطوراتها** المختلفة لتحديد واستخلاص ثوابتها. كما يمكّن الباحث من الوقوف على **التأثيرات** الفعلية لمسيرة هذه العلاقات **وتحولاتها** الممكنة، واحتمالات تطورها المستقبلي في ضوء الأبعاد الراهنة والمتوقعة.

وستعامل الدراسة **الأسئلة الأربعة كوحدات تحليلية كبرى في إطارها التاريخي وتجسيداتها الواقعية** على صعيد القضايا العربية الرئيسة، وليس كأحداث تاريخية متناثرة أو وقائع منفصلة عن سياقها العربي/الأوروبي/العالمي، بثوابته ومتغيراته.

مصادر الدراسة

من أجل الحصول على المادة العلمية للدراسة، اهتم الباحث بكل مصادر المعرفة مع التقيد بالشروط العلمية. وإذ حصل على المادة البحثية من مراجع رصينة موثقة ومحكمة كالمجلات والدوريات العلمية والكتب والدراسات، فقد استعان أيضاً بمصادر الصحف الدورية الكبرى مع إسنادها إلى مراجع أخرى موثوقة علمياً، ذلك أن بعض جوانب الموضوع محل الدراسة لا تزال حدثاً جارياً في تفاعلاته.

أولاً: ثوابت الصراع وتأثيرات التغير في عوامل القوة

على مر التاريخ الإنساني، لم يكن البحر الأبيض المتوسط مجرد مانع مائي بين منطقتين جغرافيتين متجاورتين، بل كان دوماً منطقة فاصلة بين تكوينيتين حضاريتين متمايزتين ومختلفتين تجمع بينهما جدلية الصراع/الحوار.

«كان البحر المتوسط لقرون مضت حاجزاً منيعاً بين الشمال والجنوب تحت تأثير سياسة التفرقة البيزنطية التي طغت على سياسة روما التي كانت ترمي إلى الاندماج. وشهد هذا البحر حروباً متوالية عبر العصور بين اليونان والفرس، وبين الرومان وقرطاجنة، وبين بيزنطة والعرب، وبين الصليبيين والمسلمين، وبين إسبانيا والأتراك. وهكذا سيطرت على البحر المتوسط نظرة صراع ثنائي فصل بقوة بين الشمال والجنوب، وبين الغرب والشرق»[٧].

في أعقاب النهضة الصناعية في أوروبا، ومع حركة الكشوف الجغرافية والتحول إلى الظاهرة الاستعمارية، أعيد إنتاج حالة جديدة في العلاقات العربية ــ الأوروبية تغيرت أسبابها ووقائعها ووسائلها وطرق الصراع فيها، بين مرحلة تاريخية وأخرى وفق تغيرات عوامل القوة والقدرة بين طرفي المتوسط، فقد كانت المنطقة العربية الأقرب إلى أوروبا جغرافياً والأقرب إلى الذاكرة الثقافية على مستوى العلاقات التاريخية، كما كانت الممر الممكن ــ في حدود التطور في وسائل النقل والمواصلات ــ للوصول إلى كثير من المستعمرات الأخرى. وإذا كانت عوامل القوة لدى أوروبا والوطن العربي وكذلك الدول والأقطاب الدولية الأخرى المشاركة في صياغة الوضع الدولي، عوامل متعددة ومتغيرة وبخاصة في العصر الحديث، فإن امتلاكها يكفي أحياناً لتحقيق الأهداف السياسية من دون استخدام القوة العسكرية.

مرت العلاقات بين أوروبا والوطن العربي منذ انطلاق النهضة الصناعية الأوروبية وحتى الآن بثلاث مراحل أساسية هي:

١ ــ الصراع العسكري والاحتلال

لما كان «تاريخ العلاقات الدولية غير محكوم في المقام الأول بلزوميات منطقية وإنما بهيمنة الأقوى الذي يعترض بشكل أو بآخر كل من يناوئ نفوذه، حيث القوة وإن كانت التفسير الأكثر فجاجة لحركة التاريخ إلا أنها التفسير الأكثر واقعية»[٨]، فإن أوروبا ــ عقب ما حققته لها النهضة الصناعية من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والحضارية بشكل عام ــ شرعت في استخدام القوة العسكرية لاحتلال المنطقة العربية ونهب

(٧) **تاريخ الحضارات العام**، بإشراف موريس كروزيه، ٧ ج، ط ٣ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٩٣)، ج ١: **الشرق واليونان القديمة**، تأليف اندريه إيمار وجانين أوبوايه، ص ١٤٤ ــ ١٤٥ و٢١٤، وأحمد فتحي سرور، «الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الأورو متوسطية،» **الأهرام**، ١٤/٤/٢٠٠٤.

(٨) خالد عبد العظيم، «حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية ــ الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٢٥.

ثرواتها خدمة لنهضتها الصناعية، لتدخل العلاقات الأوروبية ــ العربية في جدلية كانت هي التجسيد الأوفى لاستخدام القوة العسكرية في الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية، إذ كانت القوة هي الأمر الحاسم والدائم في العلاقات الأوروبية مع المنطقة العربية خلال الحقبة الاستعمارية: الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ــ ١٩٠١)، واحتلال فرنسا للجزائر (عام ١٨٣٠)، واحتلال مصر والسودان بعدها (عام ١٨٨٢) وغيرها، ما جعل الكثير من الباحثين والمحللين والسياسيين ينظرون إلى وقائع تلك المرحلة كامتداد مباشر لحالة دامية من الصراع الذي استمر لعدة قرون خلال ما سمي بحروب الفرنجة أو الحروب الصليبية.

كانت أوروبا قد امتلكت وقتئذ شتى عوامل القوة العسكرية والاقتصادية ضمن نهضتها العلمية والصناعية والاقتصادية والسياسية بفعل الثورة الصناعية، في وقت كانت فيه المنطقة العربية ترزح تحت أمراض التخلف والانحطاط والصراعات بين المماليك والعثمانيين. ونتيجة عوامل جغرافية وثقافية وحضارية وتاريخية متعددة في سياق الظاهرة الاستعمارية أو الإمبريالية، حيث تمثل هذه المنطقة ممراً جغرافياً إلى المستعمرات الأخرى حول العالم (الهند مثلاً)، فقد كانت أولى المناطق التي حاولت دول أوروبا (وبخاصة فرنسا وبريطانيا) مد نفوذها إليها للحصول على الموارد الأولية ولتسويق فائض منتجاتها. كما شهدت الأرض العربية صراعات مسلحة بين الدول الأوروبية على مناطق النفوذ فيها، كما هو الحال في الصراع البريطاني ــ الفرنسي على مصر خلال الحملة الفرنسية التي كانت بداية انطلاق حالة الغزو العسكري للمنطقة العربية بعد النهضة الصناعية الأوروبية، وبداية الصراع بين الدول الأوروبية على النفوذ في المنطقة أيضاً.

في تلك الحقبة التي تواصلت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اتخذت الحضارة الأوروبية صيغة الهجوم على الحضارة العربية. وعبر سلسلة من الأعمال العسكرية تمكنت أوروبا ــ وبخاصة فرنسا وبريطانيا ــ من احتلال كل الولايات العثمانية في المنطقة العربية (الدول العربية). وإذا كانت فرنسا قد احتلت الجزائر في عام ١٨٣٠، واحتلت بريطانيا مصرَ في عام ١٨٨٢، فقد نجحت الدول الأوروبية في أثناء الحرب العالمية الأولى، في إنهاء الكيان الجامع للدول العربية في إطار حكم العثمانيين أو الإمبراطورية العثمانية، باستخدام القوة العسكرية، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤ تقرر مصير الإمبراطورية بصفة نهائية بعد الانحسار الكبير عن الرقعة العربية في فترة ما قبل الحرب والتي بدأت بالتخلي عن تونس عام ١٨٨١. وانتهى الوجود العثماني بشكله الفعلي في ليبيا عام ١٩١٢، وبشكله القانوني في عام ١٩١٤. وكانت الظروف السابقة للحرب قد مهدت ليس فقط للهزيمة العسكرية، بل ولأفول دولة الخلافة العثمانية»[٩]. كما احتلت فرنسا سوريا ولبنان واحتلت انكلترا العراق وفلسطين وغيرها.

---

(٩) محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ١٨٨.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت معظم الدول العربية قد سقطت بصفة رسمية تحت الاحتلال الأوروبي العسكري المباشر، وحولتها الدول الأوروبية إلى مناطق سيطرة واحتلال ونفوذ لها باستخدام القوة العسكرية وبالاتفاق في ما بينها. وقد استمر هذا النمط العسكري في جدلية العلاقة الأوروبية/العربية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث جرت المعارك العسكرية بين الدول الأوروبية (وغيرها) على الأراضي العربية وبخاصة في الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا. إلا أن نتائج هذه الحرب جاءت في محصلتها الاستراتيجية على حساب قوة أوروبا بصفة شاملة ــ على خلاف نتائج الحرب الأولى ــ إذ خرجت أوروبا من الصراع على المنطقة العربية (ومن الصراع الدولي) وحل محلها القطبان السوفياتي والأمريكي المتصارعان على خارطة الوضع الدولي. لقد انحسر المشروع الاستعماري الأوروبي في العالم بفعل الضعف الذي اعترى قوة الدول الأوروبية التي شكلت الظاهرة الاستعمارية لما يقارب القرنين، فلم تعد قادرة على ممارسة الصراع بالقوة العسكرية لإنقاذ هيمنتها وتحقيق مصالحها الاستعمارية. ساهم في ذلك ما جرى للقوة الأوروبية (العسكرية والاقتصادية) خلال هذه الحرب الطاحنة وما نتج منها من بروز قطبين متنافسين جديدين قويين في العالم، كما ساهم في ذلك حالة النهوض القومي العربي نحو الاستقلال. وهكذا بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عمليات استقلال الدول العربية عن الاستعمار الأوروبي القديم، لتتغير المعادلة العسكرية التي حكمت العلاقات العربية ــ الأوروبية.

٢ ـ الصراع العسكري غير المباشر

انحسر المشروع الاستعماري الأوروبي على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لكن أوروبا التي تعافت بعض الشيء من آثار تلك الحرب حاولت العودة في حرب السويس عام ١٩٥٦ لإنقاذ سياستها في المنطقة العربية بالأسلوب القديم ذاته (القوة العسكرية)، فارتكبت بذلك خطأً استراتيجياً كبيراً. وغالباً ما تقع الدول الكبرى في ذلك الخطأ، حيث يصعب عليها الاعتراف بما أصابها لعوامل ثقافية وسياسية.

ونتج من ذلك حدوث تحولات كبرى على صعيد الدور الأوروبي في المنطقة العربية. لقد جاءت هذه المحاولة من جانب الدول الأوروبية للعودة إلى مواقع سيطرتها القديمة في وقت كانت حالة النهوض العربي في أوج قدرتها، وفي وقت كان العالم يشهد صعوداً لنفوذ وتطلعات القطبين الجديدين (السوفياتي والأمريكي) بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى كل ذلك إلى حشد قوة عربية ودولية في مواجهتها ما قادها إلى خسارة سياسية قوية دفعت أوروبا إلى التخلي عن هذا الأسلوب، وإلى البحث في ما بعد عن استراتيجية جديدة لتحقيق مصالحها، ففي عام ١٩٥٦ شنت فرنسا وبريطانيا بالتحالف مع إسرائيل عدواناً على مصر (العدوان الثلاثي)، تحول إلى ذروة في الصراع العربي ــ الأوروبي، ووجد فيه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فرصة «تاريخية» لتوجيه ضربة استراتيجية قوية لإنهاء التطلعات الأوروبية للعودة إلى المنطقة. وانتهى الأمر إلى سحب القوات العسكرية للدول

الثلاث من الأراضي التي احتلتها تحت ضغط سياسي عربي ودولي وجماهيري، ما أنهى قدرة أوروبا على استخدام القوة العسكرية في الصراع مع المنطقة العربية. كان هذا العدوان هو خاتمة المحاولات العسكرية في العلاقة الجدلية بين أوروبا والعرب باستخدام الأسلوب الذي استمر لما يقرب من القرنين.

لكن محاولات أوروبا تحقيق سيطرتها وإنقاذ هيمنتها لم تتوقف بل واصلت استهداف المشروع القومي العربي، ولكن من خلال الدعم العسكري لإسرائيل التي سبق أن أوجدتها على الأرض العربية كبديل استراتيجي للدور العسكري الأوروبي المباشر على الأرض العربية في الصراع مع حالة الاستقلال والتوحد العربي، بما شكّل المعادلة الاستراتيجية التي لم يتمكن العرب من التغلب عليها حتى الآن.

إن بريطانيا هي من أنشأ الكيان الصهيوني ليس فقط من خلال «وعد بلفور»، وإنما أيضاً من خلال تمكينها تماماً من بناء ذلك الكيان تحت حماية قوتها العسكرية، فحين أعلنت بريطانيا قبولها قرار الأمم المتحدة بإنهاء الانتداب في فلسطين وأعلنت «أنها عازمة على إنهاء انتدابها وسحب قواتها وجهازها الإداري وأنها ستترك فلسطين لمن يقيم فيها، فإنها نفضت يدها من مسؤولية الانتداب الذي نفذته لصالح الصهيونية على مدى ثلاثين عاماً»[(١٠)].

كانت بريطانيا ــ لا أمريكا ــ هي من دعم الهجرة اليهودية في تلك المرحلة مدعية أنها ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين على الأقل من دون تشاور مع العرب[(١١)]. ولم يكن موقف بريطانيا إلا موقفاً أوروبياً عاماً، ثم أصبحت فرنسا تدعم إسرائيل عسكرياً «حيث أرست الجمهورية الرابعة في ظل حكم الاشتراكيين (جي موليه) علاقات وطيدة وحيوية مع الكيان الصهيوني ..فكانت فرنسا هي مصدر السلاح الأساسي لإسرائيل كما ساعدت بقوة برنامجها للأبحاث النووية حيث تم بناء أول مفاعل نووي في ديمونا في صحراء النقب بمساعدة فرنسية أساسية»[(١٢)].

غير أن الأهم هو أن أوروبا تركت العرب يشكلون الدولة القطرية ــ بعد انسحابها. وكان هذا محدداً لكل عوامل الضعف العربي، والأساس لهزيمة المشروع القومي في ما بعد.

---

(١٠) مصطفى الطحان، **فلسطين والمؤامرة الكبرى**، تقديم مصطفى مشهور (الكويت: المركز العالمي للكتاب الإسلامي، ١٩٩٤)، ص ٢٥٠.

(١١) محمد سيد أحمد، **سلام.. أم سراب** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص ٨، ومحمد حسنين هيكل، «حقائق القوة.. وسياسة الأوهام،» **الأسبوع** (القاهرة)، ٢٠٠٥/١٠/١٤.

(١٢) فؤاد جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل**، نقله إلى العربية زهدي جار الله (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٢٧ ــ ٣١ و٤٣ ــ ٥٢؛ أمين حامد هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٥ ــ ١١٦، وتوفيق المديني، «هل هناك سياسة عربية لفرنسا،» **شؤون الأوسط**، العدد ٩٥ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص ٨٨.

وإذا كانت بريطانيا لم تترك في آسيا وفي أفريقيا، أي خط حدود إلا وعليه منازعات»[١٣]، فإن الصراعات بين فرنسا وبريطانيا على مناطق النفوذ التي انتهت إلى اتفاق «سايكس بيكو» كانت هي ما قطع أوصال الوطن العربي وأوجد الدولة القطرية، وفق النموذج الأوروبي (الدولة /الأمة) وإن بشكل مشوه. ويمكن القول إن الدول العربية أمضت مرحلة ما بعد الاستقلال في مواجهة أثار ما خلفته أوروبا لها وبها، سواء على صعيد الحدود أو على صعيد استمرار دعم إسرائيل كثابت من ثوابتها الاستراتيجية في المنطقة، ما جعل حالة الصراع متواصلة بشكل غير مباشر من خلال دعم إسرائيل أو من خلال ما خلفته حقبة الاستعمار من أوضاع متشابكة أوجدت حالة من الفرقة والصراعات الدائمة.

٣ ـ شعارات أوروبية جديدة

بعد هزيمة العدوان الثلاثي، اختفى الوجود والتأثير الأوروبي المباشر من ساحة الأحداث في المنطقة العربية، وباتت المنطقة العربية مسرحاً لصراع أمريكي ــ سوفياتي. وفي تلك المرحلة كان خوف أوروبا من الاتحاد السوفياتي وحاجتها إلى التحالف مع الولايات المتحدة، هو ما جعل السياسة الأوروبية في المنطقة العربية في حالة أقرب إلى العمل تحت الحماية الأمريكية.

لم يأتِ غياب أوروبا عن ممارسة نفوذها في المنطقة في تلك المرحلة، تخلياً طوعياً، بل كان ناتجاً من ظروف استراتيجية خارجة عن إرادتها، ما دفعها إلى تغيير خططها ووسائلها ــ لممارسة هذا النفوذ ــ من العمل العسكري إلى العمل من خلال العلاقات الاقتصادية أو الثقافية أو العلمية.

غير أن الدور الأوروبي ــ وبخاصة دور فرنسا الأكثر استقلالاً في سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة ــ عاد بعد العدوان الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لفلسطين في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، إلى ممارسة النشاط المباشر لمواجهة الزحف الأمريكي على المنطقة العربية وفق طروحات سياسية جديدة مثلت انقلاباً على الشعارات التي سادت خلال المراحل السابقة، إذ بدأت فرنسا تقدم نفسها باعتبارها المدافعة عن استقلال الدول العربية وهي التي حاولت منع استقلالها بالقوة العسكرية من قبل !

لقد «أتاحت الحرب العربية ــ الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ فرصة تاريخية لفرنسا لكي تفصح السياسة الديغولية عن وجهها الجديد في المنطقة العربية لجهة تأكيد هدف أساسي لسياسة ديغول ألا وهو استقلالية تفكيره وقراره وسياسته العملية»[١٤]، فقد أكد ديغول

---

(١٣) أحمد حسن الرشيدي، **إحياء النظام الإقليمي العربي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١).

(١٤) محمد حسنين هيكل، **١٩٦٧: الانفجار**، حرب الثلاثين سنة، ط ٢ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٩١ ــ ٢٩٩، والمديني، المصدر نفسه، ص ٩٠.

«رغبة فرنسا في عودة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط وأن يكون مبنياً على الحق والعدل وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وليس الخضوع لما تفرضه القوة»[١٥].

وكانت فرنسا في تلك المرحلة «تتحرك بسرعة لشغل الفراغ الناشىء عن تدهور العلاقات العربية ــ الغربية، ولإنقاذ التوازن بين الشرق والغرب في الشرق الأوسط حتى لا ينفرد الاتحاد السوفياتي بدور القوة الوحيدة المؤيدة للعالم العربي وقضاياه. كما كان الوجود الفرنسي السياسي في المنطقة يمثل حاجزاً لمنع القوتين العظميين من تحقيق الوفاق بينهما على حساب أوروبا الغربية ومصالحها الحيوية»[١٦].

وهكذا توفرت ظروف سياسية جديدة لأوروبا بما أهلها إلى تشكيل استراتيجية جديدة في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وضعف وانهيار التجربة العربية في التحرر والاستقلال، قامت في مواجهتها.

ثانياً: قضايا جديدة واستراتيجية أوروبية جديدة

بعد انتهاء حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وما طرحته من مستجدات على صعيد الوضع العربي والدولي، وبعد أن تغيرت المعادلة الدولية والعربية التي استبعدت سيطرة أوروبا المباشرة على المنطقة خلال المرحلة السابقة، بدأت أوروبا العودة تدريجياً إلى ممارسة دور فاعل في المنطقة بحثاً عن مصالحها ومناطق نفوذها المفقودة في المنطقة العربية وفق استراتيجية جديدة. في تلك المرحلة لم يعد الصراع الاستراتيجي الدولي كما كان من قبل مع الاتحاد السوفياتي أو مع ظاهرة الوحدة والقومية العربية في المنطقة العربية، **بل بالدرجة الأولى مع ظهور قدرة الدول البترولية العربية على استخدام البترول سلاحاً** ــ ضمن أسلحة المواجهة مع الغرب ــ في مرحلة باتت الحضارة الغربية تعتمد البترول مصدراً رئيسياً للطاقة.

ومع تصاعد النفوذ والسيطرة الأمريكية عقب زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة، رأت أوروبا أن ترتيب مناطق النفوذ من جديد يتطلب عودتها بشكل فاعل إلى المنطقة لتحقيق مصالحها. ثم دخلت **المقاومة العربية والإسلامية** على خطوط الصراع في مرحلة لاحقة ــ حزب الله والمقاومة الإسلامية في فلسطين، والمقاومة الوطنية والإسلامية في العراق ــ ما ألقى عبئاً جديداً على الاستراتيجيات الأوروبية في المنطقة العربية وأثر في توجهاتها، وبخاصة مع تنامي قوة الجاليات العربية في المجتمعات الأوروبية، وتصاعد حالات الهجرة غير الشرعية إلى دولها.

---

(١٥) محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي في عصر التحديات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص ١٣٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

وقد تحددت الاستراتيجية الأوروبية الجديدة على اعتبار «أن أوروبا لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط... وأنها تعتمد على بترول الشرق الأوسط بنسبة تزيد على ٨٥ في المئة من استهلاكها، ومن الصعب عليها القبول باحتكار أمريكي للبترول ... وأن أوروبا قريبة العهد بالمجد الإمبراطوري ــ لم تنس مكانة سابقة عاشتها ثم تخلت عنها الحظوظ فأضاعتها/ومع أنها اعترفت للولايات المتحدة بحق القيادة فإنها غير مستعدة للاعتراف لها بحق التفرد[١٧].

قامت الاستراتيجية الأوروبية في المرحلة الأولى من هذه الحقبة الجديدة على العمل باتجاه الدول العربية المتوسطية ضمن إطار منظم من خلال إطار الشراكة المتوسطية الذي احتل مساحة كبيرة في الخطط الأوروبية باعتباره يضم دول الجوار من ناحية وبالنظر إلى انه يضم الدول المنغمسة في حالة الصراع المحورية في المنطقة العربية ــ أي القضية الفلسطينية وإسرائيل ــ من دون أن يعني ذلك أنها تلكأت أو تأخرت، أو أنها لم تعمل من أجل مد نفوذها إلى المناطق الأخرى في الوطن العربي (منطقة الخليج أو السودان)، أو أنها توقفت عن ممارسة الصراع على النفوذ في تلك المناطق، إذ شاركت العديد من الدول الأوروبية في الحرب على العراق عام ١٩٩١ ضمن قوات التحالف الذي قادته الولايات المتحدة، كما تدخلت في قضية التمرد في دارفور في غرب السودان بالتهديد بالعدوان العسكري أيضاً.

١ ـ المتوسطية والقضية الفلسطينية

لقد وضعت الدول الأوروبية استراتيجية جديدة لها في المنطقة العربية لمواجهة التهديدات التى تتعرض لها مصالحها ولتحقيق نفوذها بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة. وكان «أبرز ما طرحته الاستراتيجية الجديدة لمواجهه هذه التهديدات، أن يكون خط الدفاع الأول عن القارة الأوروبية خارج حدودها، وضرورة أن تكون منطقه جنوب المتوسط هدفاً استراتيجياً ثابتاً للاتحاد الأوروبي من خلال إعادة النظر في العلاقات مع هذه الدول بإعطاء الأولوية لحل الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة[١٨].

كان الإطار المؤسسي الذي طرحت من خلاله أوروبا رؤيتها واستراتيجيتها على صعيد العلاقة مع منطقة جنوب المتوسط (الدول العربية وإسرائيل) هو الشراكة الأورومتوسطية، التي كان مؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أول مسيرتها. وقد جاءت الشراكة الأورومتوسطية رداً مباشراً على استبعاد أمريكا أي دور أوروبي في عملية

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥؛ محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط ٣ (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي الدولي، ٢٠٠٤)، ص ٥٢ و١٥٩، و *Conference of Research Institutes in the Middle East: Proceedings of the Cairo Conference* (18-20 April 1993), edited by Chantal de Jonge Oudraat (New York; Geneva: United Nations, 1994), p. 2 (Document UNIDIR/ 94/16).

(١٨) نادر فرجاني، «احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، ص ١٩، وسرور، «الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الأورو متوسطية».

التسوية حول القضية الفلسطينية، وما تنطوي عليه تلك العملية من إعادة ترتيب لمعالم النفوذ والهيمنة في المنطقة العربية.

ونلاحظ هنا أنه «منذ انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١، استبعدت الولايات المتحدة كلياً إمكانية مساهمة أي دور أوروبي في عملية السلام التي تمخضت عن توقيع اتفاق أوسلو في ١٩٩٣/٨/٢٠، وواشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣، واتفاق القاهرة ووادي عربة عام ١٩٩٤، واتفاق طابا عام ١٩٩٥، ولم تتمكن المجموعة الأوروبية من القيام بأي دور على صعيد العملية السلمية»[١٩]، ما دفع أوروبا بالمقابل إلى استبعاد الولايات المتحدة من إطار الشراكة الأورومتوسطية، حيث لم تدخل الولايات المتحدة طرفاً في إعلان برشلونة تحت تأثير عوامل معينة، منها اعتراض بعض الدول الأوروبية التي لم توافق حتى على مجرد إعطاء الولايات المتحدة صفه مراقب في مؤتمر برشلونة»[٢٠].

ويؤكد هذا التصرف بوضوح ان التمايز في المصالح بين أوروبا والولايات المتحدة قد بلغ حد بناء هياكل لإنفاذ استراتيجيات مختلفة لكل منهما. كما يبرز التركيز الأوروبي والأمريكي على القضية الفلسطينية كقضية محورية في إعادة ترتيب مصالح كل منهما في المنطقة.

لقد «كان الهدف الرئيسي من عقد مؤتمر برشلونة أن يكون لأوروبا دور بارز في تقرير عملية السلام في الشرق الأوسط، وضرورة النهوض بدور يتناسب مع وزنها في المنطقة. وقد حدد إعلان برشلونة أهداف المشاركة الأوروبية المتوسطية إذ أوضح أنها تهدف إلى تنمية التعاون السياسي والاقتصادي والمالي، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وأكد على أهمية توطيد أركان السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط بكل الوسائل»[٢١].

لذلك «يعتقد مراقبون بأن خطة الشراكة صيغت على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط ككل، بعد اتفاقات أوسلو، لإيجاد إطار إقليمي واسع يدمج إسرائيل والبلدان العربية المجاورة والمطلة على مياه الحوض، وخلاله حلّت السياسة الإقليمية مكان الخطوات شبه الإقليمية التي كان الاتحاد الأوروبي أعدها لتعزيز التعاون مع منطقة المغرب العربي بشكل أولي لاعتبارات عناصر الأمن والهجرة وتعزيز الاستقرار السياسي[٢٢]. وذلك في

---

(١٩) حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومى العربي**، ص ١١٠.

(٢٠) سرور، المصدر نفسه.

(٢١) سامح غالي، «خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية: مؤتمر فاليتا،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٩ (تموز/يوليو ١٩٩٧).

(٢٢) سعيد عكاشة، «المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٨٠، و**الشراكة الأورو ـ متوسطية تراوح مكانها** (باريس: منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، ٢٠٠٥).

مواجهة نقل أمريكا انتصارها في الحرب على العراق في عام ١٩٩١ إلى نصر سياسي على صعيد القضية الفلسطينية، تمثل في اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة.

وتتمثل أهمية «عملية برشلونة وما تمخض عنها من إرساء شراكة أورو ــ متوسطية في كونها عملاً أوروبياً فريداً من نوعه، عكس بالأساس حجم الإسهام الأوروبي الذي يمكن للجانب الأوروبي تقديمه في ما يتعلق بتحقيق الاستقرار في المتوسط على وجه العموم، وما يتعلق بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، والتخفيف من حدة الهيمنة الأمريكية في إدارة عملية السلام في المنطقة»(٢٣). إلا أن هذه الخطة كانت جابهت العديد من الصعوبات والمشكلات والعراقيل بحكم أوضاع أوروبا ذاتها، وبالنظر إلى الموروث العربي الذي ينظر إلى أوروبا باعتبارها من «صنع « إسرائيل، وبسبب الخطط الأمريكية للهيمنة على المنطقة وما يتوافر لها من عوامل قدرة أعلى مما هو متوافر لأوروبا في الوقت الراهن.

كانت أوروبا في تلك المرحلة ما تزال في طور بناء وحدتها الداخلية، ولم تكن قد وحدت جيوشها،إذ كانت تنضوي عسكرياً في حلف الأطلسي تحت القيادة الأمريكية ــ ما يشل قدرتها على العمل العسكري المنفرد في الصراع على مناطق النفوذ.

لذلك اختارت أوروبا أسلوب العمل الاقتصادي والسياسي والأمني لإنفاذ مشروعها المتوسطي القائم على تقدير أوروبي لخطورة استمرار الحالة المتفجرة بين إسرائيل والدول العربية على أمن أوروبا واستقرارها، باعتبارها «دول جوار» ــ على خلاف حالة الولايات المتحدة ــ وعلى خطورة استمرار هذا التفجر على «وجود» إسرائيل نفسها، باعتبار أن العلاقات مع إسرائيل تمثل ثابتاً رئيساً واستراتيجياً. من هنا كان اختيار الاقتصاد والسياسة للمساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع من جديد في المنطقة العربية لتحقيق مصالحها في المنطقة.

كما واجهت «السياسة الأوروبية العديد من القيود التى تضعف احتمال بلورة سياسة ناشطة، إذ كان هناك حذر إسرائيلي مستمر من أي دور لأوروبا في «عملية التسوية» بسبب موازنة أوروبا بين مصالحها مع العرب ومع إسرائيل. كما إن الاتحاد مضطر للالتزام بسياسة الحد الأدنى لضعف حماسة الكثيرين من أعضائه للقيام بدور في المنطقة، إلى جانب عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في الاصطدام بالولايات المتحدة، وتأكيده دائماً أن دوره مكمل لواشنطن(٢٤).

(٢٣) سامية بيبرس، «الشراكة الأوروبية المتوسطة وحوار الثقافات،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ١٥٨.

(٢٤) جون ماركو، «أوروبا والشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٧٦، و«حال الأمة ١٩٩٨: تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر التاسع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ٩٧.

وقد عزز ذلك اختيار أوروبا خط التعاون والدعم الاقتصادي أسلوباً في إنفاذ استراتيجيتها مع المنطقة العربية وإسرائيل، إذ على «الرغم من تطور العلاقات العربية مع دول الاتحاد الأوروبي اقتصادياً وسياسياً، فإن هذه العلاقات ظلت في الأساس أسيرة الدائرة الاقتصادية»[٢٥]، حيث استهدفت «إقامة أكبر منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ ليبلغ عدد مواطني تلك المنطقة ٨٠٠ مليون مواطن»[٢٦] كما ركزت جهودها على تطوير العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل ومع الدول العربية في محيط المتوسط في آن واحد، وعلى الجانب الاقتصادي في دعم عملية التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حتى أصبحت هي الداعم الرئيس مالياً للسلطة الفلسطينية.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والعلمية والبحثية بين أوروبا وإسرائيل، حدثت دفعة كبيرة حيث «يشير جاي ليدو الخبير بإدراة المشرق وإسرائيل بالمفوضية الأوروبية، إلى أن أرقام التبادل التجاري بين الجانبين توضح حجم العلاقات، حيث يبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري حوالى عشرين مليار يورو من بينها ٧,٥ مليار يورو إجمالي صادرات إسرائيل لدول الاتحاد الأوروبي، وتشمل المنتجات الصناعية والزراعية، حيث لا تتجاوز نسبة المنتجات الزراعية أكثر من١٠ في المئة، بينما تبلغ نسبة المنتجات الصناعية بما فيها خام الألماس ٩٠ في المئة من صادرات إسرائيل للسوق الأوروبية. وعلى الجانب الآخر تستورد إسرائيل من دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته ١٢ بليون يورو، مشيراً إلى أن تلك الأرقام توضح مدى أهمية العلاقة التجارية بين الجانبين، حيث تستحوذ الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي على ما نسبته ٣٦ في المئة من صادرات جميع الدول المتوسطية للاتحاد، بينما تصل نسبة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل إلى ٣٣ في المئة من إجمالي صادراته إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط[٢٧].

وعلى صعيد العلاقات العربية، جرى توقيع اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع كل من تونس والمغرب والجزائر ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية ولبنان، كما جرى التوقيع مع كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب على اتفاقية التجارة الحرة العربية ــ المتوسطية (اتفاقية أغادير ٢٠٠٤)، كما أصبحت أوروبا الداعم الرئيس مالياً للسلطة الفلسطينية،

(٢٥) نبيه الأصفهانى، «الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي: كشف حساب ــ أول يناير ــ ٣٠ يونيو ٢٠٠٢،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٩ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ١٨٥، و**حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (أيار/مايو ٢٠٠١)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

(٢٦) رغيد الصلح، «الحالة العربية وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة،» **شؤون عربية**، العدد ١١٢ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٢١، وعائشة عبد الغفار، «مؤتمر نابولي للمشاركة الأورو ــ متوسطية،» **الأهرام**، ٢٩/١١/٢٠٠٥.

(٢٧) سامح عبد الله ومجدي الحسيني، «إسرائيل تستحوذ على ٣٦ في المئة من حجم التجارة الأورو ــ متوسطية،» **الأهرام**، ١٤/٢/٢٠٠١.

وقد بلغت مساهمتها في ميزانية السلطة نحو ٢٨٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٥[٢٨].

كما دعمت فرنسا لبنان اقتصادياً من خلال دعوتها للمؤتمر الاقتصادي حول لبنان(الأول والثاني برعاية فرنسا).

لكن أوروبا في كل ذلك لم تتخل عن الدعم العسكري لإسرائيل باعتباره ثابتاً من ثوابت «الحفاظ على استقرار الأوضاع « في المنطقة،كما إنها لم تغير موقفها من «المقاومة الفلسطينية» بل سعت في كل جهودها إلى تطويع إرادة الأخيرة لتصبح تطلعاتها في حدود «بناء دولة فلسطينية قابلة للعيش إلى جوار إسرائيل».

منذ أواسط القرن الماضي، كان ثمة اتفاق أوروبي مع الولايات المتحدة لحماية إسرائيل ودعمها عسكرياً ــ خارج كل أطر الخلاف حول النفوذ في المنطقة. وكان الشاهد الأول لهذا الاتفاق توقيع «فرنسا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على بيان ثلاثي في عام ١٩٥٠ تلتزم فيه الدول الثلاث بحماية أمن ووجود إسرائيل»[٢٩]. وعلى الرغم من استبعاد أمريكا لأوروبا من عملية التسوية والهواجس الإسرائيلية تجاه الدور الأوروبي في عملية التسوية، إلا أن أوروبا واصلت دعمها العسكري لإسرائيل وعلى نحو خاص في تطوير قدراتها الحربية الاستراتيجية. لقد مدت ألمانيا إسرائيل بالغواصات من طراز دولفين القادرة على حمل رؤوس نووية « وقد تحملت ألمانيا تكلفة هذه الغواصات التي يبلغ ثمن الواحدة منها حوالى ٣٥٠ مليون دولار كتعويض من الحكومة الألمانية لاستخدام العراق أسلحة ألمانية الصنع ضد إسرائيل في حرب الخليج، ليضاف كل ذلك إلى التطوير النووي الأمريكي للقدرات الإسرائيلية»[٣٠].

أما الطرف الفلسطيني، فلم يلقَ من أوروبا إلا الدعم الاقتصادي الذي يهدف إلى تسيير جوانب الحياة المعيشية (مد السلطة الفلسطينية بالمال لدفع رواتب الموظفين وسد الحاجات الإنسانية بالدرجة الأولى)، من دون أن يرقى إلى دعم تنموي للاقتصاد الفلسطيني. وإن كان ثمة دعم عسكري فهو لم يتعد تسليح الشرطة الفلسطينية لمواجهة المقاومة الرافضة لاتفاقات أوسلو، وكلاهما ظهر بجلاء من خلال وضع الأجنحة العسكرية لحركتي حماس والجهاد على لوائح الإرهاب، وفي ربط المساعدات المالية بمواقف السلطة الفلسطينية من «بقاء إسرائيل» حيث جرى وقف الدعم المالي بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية ومطالبتها بالاعتراف بإسرائيل، شرطاً لمواصلة الدعم المالي للسلطة الفلسطينية. وقد أثار ذلك تساؤلات جدية حول طبيعة الموقف والدور الأوروبي

---

(٢٨) أبو بكر الدسوقي، «الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ١٢١، و**المستقبل** (بيروت)، ٢٠٠٥/١١/١٤ (شؤون عربية ودولية).

(٢٩) المديني، «هل هناك سياسة عربية لفرنسا،» ص ٩٢.

(٣٠) محمود عزمي، **دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص١٤٠ ــ ١٤٣، و**البيان** (أبو ظبي)، ٢٠٠٠/٦/٢٥.

تجاه القضية الفلسطينية، حيث لم تتحرك أوروبا للضغط على إسرائيل خلال حصارها الرئيس عرفات ــ حتى اغتياله ــ بسبب رفضه التوقيع على اتفاقيات طرحت عليه خلال مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠.

٢ ـ المتوسطية وقضايا الجوار

ثمة جوانب أخرى في الاستراتيجية الأوروبية المطروحة من خلال الإطار الأورومتوسطي والمرتبطة بحالة الجوار العربي ــ الأوروبي، فرضت نفسها منذ البداية على مسيرة المتوسطية مثل قضية الهجرة وقضايا الجاليات العربية في الدول الأوروبية.

إن «قضية الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي من أهم القضايا التي تسعي دول الاتحاد لحلها في إطار التعاون الأوروبي المتوسطي المعروف بعمليه برشلونة والسبب الرئيسي وراء هذا التوجه هو خوف الأوروبيين من تفشي معدلات البطالة بين شعوبها نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين التي تدخل سوق العمل كل عام قانعة بمستويات أجور أقل من المتعارف عليه هناك»[٣١]، ولذلك استهدفت خطط العمل التي تشكل لب سياسة الاتحاد الأوروبي المساعدة على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي. وهذا طبيعي لان الهجرة أصبحت تحديا مشتركا للاتحاد الأوروبي وشركائه من دول البحر المتوسط. وحيث إن الشركاء من دول البحر المتوسط وبخاصة دول شمال أفريقيا قد أصبحوا دول «ترانزيت» للمهاجرين من دول إفريقيا من دون الصحراء ومن آسيا على حدود أوروبا، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي تحد مشترك للاتحاد الأوروبي وجيرانه»[٣٢].

وكما إن لأوروبا مصالح في تطوير العلاقات مع الدول الأصلية للمهاجرين العرب لديها، «فأوروبا المتاخمة للشرق الأوسط والتي يوجد بها عدد كبير ومتزايد من المسلمين، لها مصلحة حيوية ومباشرة في وجود شرق أوسط يسوده السلام والرخاء والديمقراطية أكثر من مصلحة الولايات المتحدة»[٣٣]، وهي قضية تزايد الاهتمام بها وتزايدت حاجة أوروبا إلى التعاون مع الطرف العربي بشأنها بعد عمليات التفجير في أسبانيا (تفجيرات قطار مدريد) وبريطانيا (تفجيرات مترو الإنفاق) التي اتهم فيها تنظيم القاعدة، وبسبب تصاعد دور الجاليات العربية والإسلامية في الدول الأوروبية.

---

(٣١) محمد نور الدين [وآخرون]، «المسلمون في فرنسا ومشكلة الاندماج،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٢١ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ٢٣ ومابعدها، وعبد الله والحسيني، «إسرائيل تستحوذ على ٣٦ في المئة من حجم التجارة الأورو ــ متوسطية».

(٣٢) الأصفهاني، «الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي: كشف حساب ــ أول يناير ــ ٣٠ يونيو ٢٠٠٢،» وفرانكو فراتيني، «الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي،» **الأهرام**، ٢٠٠٥/١١/١٩.

(٣٣) تيموثي غارتون آش، «لماذا يكره الأمريكيون أوروبا،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٥، العدد ٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٠٣).

٣ ـ أوروبا والخليج

إذا كانت المتوسطية هي الإطار الأوروبي أو المشروع الأوروبي الأبرز في التعامل مع المنطقة العربية الواقعة على شواطئ البحر المتوسط، فإن ذلك لا يعني أن أوروبا كانت غائبة عن مد نفوذها إلى المناطق العربية الأخرى. وقد جاء تركيز أوروبا على دول الجوار كحالة مرحلية بسبب ما عانته أوروبا من مصاعب كثيرة في محاولتها مد نفوذها إلى منطقة الخليج. ويعود بعض تلك المصاعب إلى أن الدولة الأوروبية الوحيدة التي كانت تتمتع بنفوذ تاريخي في منطقة الخليج ــ بريطانيا ــ كانت الأقرب إلى الولايات المتحدة والأكثر ارتباطاً بشراكة استراتيجية معها، ما اضعف قدرة الدول الأوروبية المكونة لقلب الاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا) على تأدية دور في الخليج. ويعود بعضها الآخر إلى استثمار الولايات المتحدة النصر على العراق في عام ١٩٩١ في إقامة قواعد عسكرية عديدة في أراضي دول المنطقة. لكن أوروبا، مع ذلك، لم تترك مجالاً أو قضية في منطقة الخليج إلا وحاولت الدخول فيها. وإذا كان الدور الأوروبي في توفير الحماية والرعاية لقادة الثورة الإيرانية (عاش الخميني في باريس حتى عاد إلى إيران بعد الثورة)، مؤشراً على نمط من الصراع بين فرنسا من جانب، والولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر، فإن الحرب على العراق بعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠ كانت المناسبة الأبرز لعودة النفوذ الأوروبي (الفرنسي بخاصة) إلى منطقة الخليج، إذ شاركت كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا في العمليات العسكرية ضد العراق عام ١٩٩١ تحت المظلة والقيادة الأمريكية، بهدف كسر الاحتكار الأمريكي للنفوذ في تلك المنطقة، حيث حاولت في ما بعد استثمار تلك المشاركة لمد نفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج.

وقد «سجلت فترة ما بعد حرب الخليج الثانية كثافة ملحوظة في حركة المسؤولين الفرنسيين على خط العواصم الخليجية، ففي عام ١٩٩١ زار الرئيس ميتران دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير وصل ميتران إلى مسقط في أول زيارة يقوم بها رئيس فرنسي إلى سلطنة عمان. وخلال عام ١٩٩٢ تردد على عواصم دول مجلس التعاون الخليجي كل من وزراء الدفاع والخارجية والاقتصاد في الحكومة الفرنسية، وكذلك رئيس وزرائها آنذاك بيريغوفو، إضافة إلى العديد من المسؤولين العسكريين والاقتصاديين ومسؤولي الشركات الخاصة. وقد بدا واضحاً أن باريس تسعى إلى استثمار ما يمكن استثماره من مشاركتها في «عاصفة الصحراء»، كما أصبحت باريس ذات الدور الحديث نسبياً تعد مصدراً مهماً للتسلح الخليجي»[٣٤].

وإذ جرت محاولات أمريكية وبريطانية لمنع الدول الأوروبية الأخرى من تحقيق

(٣٤) عبد الجليل مرهون، «الدبابة مالوكلير: دوافع العلاقات الإماراتية ــ الفرنسية،» **شؤون الأوسط**، العدد ٢١ (تموز/يوليو ــ آب/أغسطس ١٩٩٣)، ص ٨٢.

مكاسب في منطقة الخليج نتيجة لمشاركتها في حرب ١٩٩١،فقد بدا الحماس الأوروبي يفتر في مساندة مواقف الولايات المتحدة خلال العدوان الثاني على العراق في ما سمي بحملة «ثعلب الصحراء» (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، و«بدت المجموعة الأوروبية في هذه الأزمة على درجة واضحة من الانقسام، وتراوحت المواقف الأوروبية بين حدين، مثلت الأول بريطانيا، ومثلت الثاني إيطاليا، فقد شاركت الأولى في الهجمات الأمريكية على العراق، في حين نددت الثانية صراحة بهذه الهجمات معتبرة إياها خارجة عن الإطارين الأخلاقي والقانوني. وبين الموقفين البريطاني والإيطالي يأتي الموقف الفرنسي، الذي فضل الوقوف عند منتصف الطريق منتقدا ضمناً الهجمات الأمريكية ــ البريطانية، وملقياً في الوقت نفسه باللائمة على العراق في التسبب في الأزمة»[٣٥]. وهو موقف بات يتطور بالتوازي مع تغيرات استراتيجية شهدها العالم حتى وصل الأمر إلى تهديد فرنسا (بمساندة من ألمانيا وبلجيكا بخاصة) باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد قرار يسمح للولايات المتحدة بشن عمل عسكري ضد العراق في عام ٢٠٠٣.

لقد «شهد عام ٢٠٠٠ استمرار التحولات في مواقف القوى الرئيسة في النظام الدولي، وكذلك في التفاعلات في ما بينها على النحو الذي عزز من الرأي الذي يقول إن النظام الدولي آخذ في التحول إلى نظام متعدد الأقطاب، فالتحولات داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي توّجت بعودة الحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تسير في اتجاه يدفع شركاء المعسكر الرأسمالي، وتحديداً الاتحاد الأوروبي، إلى تبني سياسات خارجية وأمنية تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية عن النهج الأمريكي»[٣٦]. وهو ما كان أساساً للتحولات التي جرت في الموقف الأوروبي بشكل واضح في عام ٢٠٠٣، والتي ساهمت الجهود العراقية المخططة في إحداثها من خلال توسيع الشرخ في العلاقات بين الأقطاب الدولية في ما يتعلق بالتحالف المعادي للعراق بما غير بعض المواقف، إذ « استخدم صدام طعم الامتيازات التجارية بمهارة لإغراء حكومات معينة وذلك باستغلالها لصالحه مع بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فمنح روسيا وفرنسا عقودا للتنقيب عن النفط، وعقوداً تجارية أخرى فكسب بذلك تأييدها في مجلس الأمن»[٣٧].

وهكذا عندما جرت التحضيرات الأمريكية لغزو العراق واحتلاله، كان طبيعياً وبحكم

---

(٣٥) عبد الجليل زيد مرهون، ««ثعلب الصحراء» واتجاهات السياسة الأمريكية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٩).

(٣٦) عدنان الهياجنة، «الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي،» في: محمد الهزاط [وآخرون]، **احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٤٧، و**حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (أيار/مايو ٢٠٠١)**.

(٣٧) شريف بسيوني، «أمريكا والعراق: مشروعية استخدام القوة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ١٢.

المصلحة أن تقف فرنسا وروسيا وبعض دول أوروبا الأخرى ضد الغزو والاحتلال باعتباره متعارضاً مع مصالحها.

إن «الموقف الفرنسي في أروقة مجلس الأمن لم ينبع من فراغ، بل كان يستند إلى مصالح اقتصادية واضحة أكثر وليس إلى الرغبة في الدفاع عن العراق أو المنطقة العربية، فمن المعروف أن شركة توتال (Total) الفرنسية النفطية العملاقة، تمتلك مصالح كبيرة في العراق فضلاً عن أن هناك استثمارات حكومية نفطية لفرنسا في حقل مجنون ونهر عمر». ولذا فليس من قبيل الصدفة أن تتبنى فرنسا هذا الموقف المعارض لتوجيه أي ضربة عسكرية للعراق يترتب عليها الإضرار بالمصالح الفرنسية هناك»[38]، «وإذا كانت النخبة السياسية الأوروبية الحاكمة قد أبرزت عملياً اعتراضاها على السياسة الأمريكية، فإن ذلك في الواقع يعد تعبيراً عن اتفاقها مع اتجاهات الرؤى العام الأوروبي المعارض للسياسات الأمريكية»[39]، ذلك الاتفاق الذي جاء نتيجة لشعور الرأي العام بتصاعد قوة وقدرة أوروبا الاقتصادية والعسكرية نتيجة للتطورات الحادثة على صعيد الوحدة الأوروبية، «فالقوة الاقتصادية الأوروبية حتّمت على أوروبا نشر نفوذها على مجالات جديدة بحكم الجوار، وهذا ما يقلص الحضور الأمريكي في انتظار القضاء عليه نهائياً»[40] كما جاء في جانب آخر نتيجة لمحاولة استبعاد الولايات المتحدة للنفوذ الأوروبي عن منطقة الخليج والسودان وغيرها.

٤ ـ الموقف العربي: استدعاء دور أوروبا

مقابل المواقف الأوروبية، العسكرية منها أو الاقتصادية، كان الاتجاه الغالب في الوطن العربي هو الإلحاح على ضرورة حضور الدور الأوروبي، استثماراً للتناقض الأوروبي الأمريكي، أو تخفيفاً للضغط الأمريكي على الدول العربية.

رحبت الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بفكرة الإطار الأورومتوسطي، كما سعت دول الخليج إلى عقد اتفاق للتجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، «أكد مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت (٢٧ ــ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢) في البند التاسع عشر من بيانه الختامي، ضرورة مواصلة أوروبا الاضطلاع بدورها الفاعل إلى جانب جهود الدول الصديقة الأخرى. ورحب القادة بما صدر عن الاتحاد الأوروبي من مواقف ومبادرات تهدف إلى المساهمة في التوصل إلى حل سياسي

(٣٨) خليل العناني، «دور النفط في الأزمة الأمريكية العراقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣).

(٣٩) السيد يسين، **الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية**، الأعمال الفكرية؛ ١٠ (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤)، ص ١٩.

(٤٠) محمد الميلي، «الاندماج أو الانعتاق: أوروبا والإمبراطورية الأمريكية الجديدة،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٥، العدد ٥٠ (آذار/مارس ٢٠٠٣).

عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام»[٤١].

كما أعلنت أكثر من دولة وعلى رأسها مصر أنها «تتطلع إلى دور أوروبي أكبر لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة. كما شددت على أهمية التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربه الفقر[٤٢].

غير أن النتيجة السياسية المرجوة من المواقف الأوروبية لم تكن بحجم الجهود والتوقعات العربية، ما رجح التقدير أن ثمة مغالاة في حجم وتأثير أوروبا في الوضع الدولي، وفي مدى معارضتها للخطط الأمريكية ومدى اختلاف مصالحها مع المصالح الأمريكية. وكان الشاهد الأبرز على ذلك هو أن الزيارات شبه المكوكية التي قام بها إلى المنطقة بلا انقطاع ممثلا أوروبا البارزان ميغل موراتينوس، الموفد الأوروبي للشرق الأوسط (وسفير أسبانيا في إسرائيل سابقاً)، وخافيير سولانا، المنسق للسياستين الأمنية والخارجية، لم تأت بمبادرة أوروبية محدده المعالم لإنقاذ السلام الذي يترنح منذ سنوات ويكاد قلبه يتوقف عن الخفقان[٤٣].

كما إن تصاعد المواقف الأوروبية ضد المقاومة الفلسطينية، وبخاصة حركتي حماس والجهاد، وانضمام فرنسا إلى الولايات المتحدة في ضغوطها ضد سوريا خلال إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ القاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان ونزع سلاح حزب الله، ورفض أوروبا الاعتراف بشرعية المقاومة العراقية ومساندتها للعملية السياسية التي تحقق أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق والتهديد بغزو دارفور، شكّل مجموعة مواقف أظهرت طبيعة التوافق وحدود الخلاف الأمريكي/الأوروبي في مواجهة كل أشكال المقاومة العربية والإسلامية ضمن إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب. وقد كان أبرز ما رسخ الاعتقاد في أن استراتيجية أوروبا في معارضة الولايات المتحدة ومواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية قائمة على المصالح، وليس من أجل المبادئ الإنسانية العامة أو من أجل الحفاظ على مبادئ القانون الدولي، هو أن أوروبا لم ترفض حالات التدخل العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان على أساس المبدأ، بل اشترطت مراعاة مصالحها لكي توافق، ولم تعترض عليه إلا لإضراره بمصالحها. وباتت تدعو إلى التدخل العسكري في

(٤١) أحمد يوسف القرعي، «القمة العربية..وأولوية تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٩٠.

(٤٢) انظر: الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ص ١١٨ ـ ١١٩، وأسامة عبد العزيز حسين الزناتي، «ورقة عمل عربية تقدمها مصر أمام القمة الأورو ـ متوسطية في برشلونة،» **الأهرام**، ٢٠٠٥/١١/٢٦.

(٤٣) خالد عبد العظيم، «حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٢٥، وسعيد اللاوندي، «يوتوبيا السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط،» **الأهرام**، ٢٠٠٢/١٠/٢٦.

مشكلة دارفور في غرب السودان وتضع وحدات من جيوشها قرب الأراضي السودانية، حيث «وصلت وحدات فرنسية إلى الحدود السودانية التشادية المشتركة، وكانت تضم عناصر من القوات الخاصة والوحدات الإدارية الفرنسية إلى جانب عناصر استطلاع، لتتولى مراقبة قطاع كبير من الحدود وتشغيل معسكر للاجئين يضم ٤٠ ألف فرد على الجانب التشادي، وهي قوات وصلت إلى تشاد طبقاً لمعاهدة دفاعية تربط بين البلدين من دون تنسيق مسبق مع الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته أرسلت هولندا وحدة عسكرية صغيرة إلى إحدى الدول المجاورة للسودان استعداداً لنقلها مباشرة إلى دارفور عندما يحين وقت التدخل الأنكلو أمريكي. كما وضعت بريطانيا ٥ آلاف جندي على أهبة الاستعداد لنقلهم إلى دارفور منذ منتصف تموز/يوليو ٢٠٠٥، وجهزت أستراليا ١٠٠ ألف جندي للحاق بقوة الغزو[(٤٤)].

ثالثاً: اتجاه أوروبا إلى الصدام مع حركة التحرر العربية

لما كان الحاضر ابناً شرعياً للماضي، فإن المستقبل هو ابن شرعي للحاضر، وفي الحالتين فإن شرعية انتماء الحاضر للماضي والمستقبل للحاضر تأتي من تلمس الثوابت والاتجاهات العامة، باعتبار أن الأحداث والوقائع انعكاس للثوابت التي ترسخت خلال التاريخ في تفاعلها مع الحاضر ليعاد إنتاجها وفق الأحداث الجارية، وأن المستقبل ليس إلا علاقة بين الثوابت (التاريخية) في حالتها الجارية في صراعها مع تطورات الواقع الجديد بما يصنع مستقبلاً محدداً.

ولقد أظهرت التجارب التاريخية في العلاقات العربية ــ الأوروبية، أن المواقف الأوروبية بالإجمال ــ منذ النهضة الصناعية وحتى الآن ــ كانت محصلة لمحاولتها احتلال المنطقة أو تمكين نفوذها فيها لتحقيق أهدافها الاستعمارية، وأنها تأثرت في ذلك بالصراعات بين دولها وبعضها البعض، أو بينها ــ أو بعض منها ــ والقوى الدولية الأخرى الطامعة في المنطقة وثرواتها ومكانها الجيو ــ استراتيجي. إن العلاقات الأوروبية ــ العربية كانت أيضاً محصلة لحالة صراع دائمة بين أوروبا وحركة التحرر العربية وفق أشكال وأساليب متعددة بحسب معاملات قدرة كل طرف من الطرفين على صعدها المختلفة، وفي حدود طبيعة توازنات الأوضاع الدولية.

وفي ضوء الثوابت الماضية والمؤشرات الراهنة، يمكن القول إن محددات العلاقات الأوروبية ــ العربية **ستتأثر خلال المرحلة المقبلة بخلفيات الاتفاق والصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا** (والأقطاب الأخرى بطبيعة الحال) **على مناطق النفوذ** في المنطقة، حيث «إن الشرق الأوسط يمكن أن يكون هو الساحة التى يشعل فيها العداء

(٤٤) هاني رسلان، «أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٢٠٢، و«محاولات لجر السودان إلى مقبرة الاحتلال،» **العربي** (القاهرة)، ٨/١٥/٢٠٠٤.

الأوروبي الأمريكي الحقيقي أو المزعوم، عداء أمريكياً حقيقياً أو مزعوماً ضد أوروبا»(٤٥) وحيث ستسعى أوروبا إلى «فتح العديد من الثغرات في جدار التطويق الأمريكي،على الأقل من خلال بلدان شرق وجنوب شرق البحر المتوسط»(٤٦) كما **ستتأثر بالمواقف الأوروبية تجاه أنظمة الحكم العربية وأشكال المقاومة** المعرضتين للضغط الغربي المتصاعد.

على صعيد **الضغط على الحكومات**، إن العلاقات الأوروبية /العربية ستتأثر بمدى التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للمجتمعات العربية. حيث إن «اتفاقيات الانتساب والمعاملة التفضيلية الموقعة بين دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وبين الاتحاد الاوروبي في إطار عملية برشلونة، تسمح ضمناً لدول الاتحاد الأوروبي بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية»(٤٧) وهو ما سيوجد حالة من النزاع الدائم المستتر حيناً والمعلن حيناً آخر بين الدول العربية والأوروبية التى تمارس ضغوطاً متواصلة تحت شعارات حقوق الإنسان وإحلال الديمقراطية، وكذلك لمحاولة لجم الهجرة غير الشرعية إلى دولها.

وعلى صعيد **الموقف من المقاومة**، فإن العلاقات الأوروبية ــ العربية ستتأثر كثيراً بالموقف الأوروبي من المقاومة في المنطقة، باعتبارها النمط المعاصر لحركات التحرر الوطني في ظل النهوض الاسلامي الراهن، باستهداف تحقيق الاستقلال والنهضة، وهو ما أظهرته ردود الفعل الشعبية العربية والإسلامية خلال أزمة الرسوم الدانماركية المسيئة.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية الأوروبية، ومن خلال متابعة مؤشرات السياسة الأوروبية، فإن التطورات تسير نحو توافق أوروبي وأمريكي على تقسيم المصالح والنفوذ بين هاتين الكتلتين الدوليتين، في مواجهة تنامي حركة التحرير العربية، حيث التوافق الأمريكي ــ البريطاني ــ الفرنسي يتنامى حول الموقف ضد لبنان وسوريا والسودان، كما إن ثمة توافقا أمريكياً أوروبياً حول اعتبار حركات المقاومة العربية الإسلامية حركات إرهابية. وهناك أيضاً تقارب بين المواقف الأوروبية والأمريكية حول الموقف من إيران. وبالإجمال إن ثمة مؤشرات على التوصل إلى توافق حول المصالح في منطقة الشرق الأوسط ظهر في البداية من خلال وجود تحالف أمريكي وأوروبي حول دور الأطلسي في أفغانستان حالياً، وامتد إلى توافق حول «مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكلها مؤشرات تدل على أن أوروبا تسير نحو التوافق مع الولايات المتحدة في هذه المواجهة، ونحو الصدام مع حركة التحرر العربية الحديثة على الرغم من الخلافات حول المصالح ومناطق النفوذ في هذا البلد أو ذاك.

---

(٤٥) عبد القادر ياسين، «انتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ١٣١، وآش، «لماذا يكره الأمريكيون أوروبا».

(٤٦) حسين معلوم، «الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٩ (تموز/يوليو ١٩٩٧).

(٤٧) بيبرس، «الشراكة الأوروبية المتوسطة وحوار الثقافات،» ص ١٥٨.

١ ـ أوروبا ضد المقاومة

كان المؤتمر الأخير للشراكة الأورومتوسطية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) كاشفاً لما وصل إليه الحال على صعيد هذه الشراكة وعلى ما ستسير إليه الأمور مستقبلاً، «إذ غاب عن هذا الحدث ستة من بين ثمانية رؤساء دول كان مقرراً حضورهم القمة التي أعد لها منذ أكثر من عام كامل»[٤٨]، وهو ما اعتبره الكثيرون نتيجة للخلاف حول «الالتباس بين المقاومة والإرهاب»[٤٩]. وقد «فشلت القمة في الاتفاق على إعلان ختامي مشترك يتطرق إلى الإرهاب ويرضي إسرائيل والدول العربية في الوقت نفسه، مكتفية بإقرار مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب وخطة عمل خماسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتنمية السياسية والاقتصادية في دول حوض المتوسط، كما تم التخلي عن الإشارة إلى حق المقاومة الذي طالبت به الدول العربية»[٥٠].

وقد تصاعدت حالة من الاختلاف بسبب الموقف الأوروبي من حركة حماس، على الرغم من نجاحها في الحصول على ثقة الشعب الفلسطيني من خلال انتخابات أشرفت عليها ١٩ دولة وجهة دولية، ونظراً إلى تطور الموقف الأوروبي باتجاه اعتبار كل حركات المقاومة حركات إرهابية ــ حتى لو كان وصولها للسلطة بالأساليب الديمقراطية سواء في فلسطين أو العراق (أو أفغانستان) ــ ما يعمق عوامل الاختلاف والصراع والصدام المستقبلي بين الدول الأوروبية، وقوى المقاومة والتحرير في المنطقة العربية.

إن هذا الخلاف لم يكن إلا مظهراً لكوامن أساسية «وثوابت» في الخلافات الأوروبية ــ العربية. وإذا كان أحد هذه الكوامن هو الموقف الأوروبي من إسرائيل (الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي)، فإن قضية القدس التي تمثل جوهر الصراع حول فلسطين ورمزيته،إنما هي قنبلة موقوتة مؤجل انفجارها في نسيج العلاقات الأوروبية ــ العربية، حيث إن العرب وأوروبا على طرفي نقيض في شان الموقف منها. «كان الاتحاد قد اتخذ منذ آذار/مارس ١٩٩٩ موقفاً حاسماً عندما تلقت وزارة الخارجية الإسرائيلية رسالة سفراء الاتحاد الأوروبي في تل أبيب برفض دول الاتحاد الاعتراف بالقدس ــ بما في ذلك الشطر الغربي ــ من المدينة عاصمة لإسرائيل[٥١]، ما دفع باحتمال تقارب الموقفين العربي والأوروبي من قضية القدس.

غير أن هذا الموقف في حالته الحقيقية لم يتخط موقفاً مسيحياً تقليدياً، ولا يمثل

(٤٨) «قمة برشلونة: حضرت تركيا وغاب الشريك العربي،» **المستقبل**، ٢٨/١١/٢٠٠٥.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) أحمد جلال عز الدين، «التطور التاريخي للإرهاب ومشكلات التعريف،» **أوراق الشرق الأوسط** (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط) (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ــ آذار/مارس ١٩٩٥)، ص ١٠ ــ ١٢، و«الخلافات العربية ــ الإسرائيلية: تمنع إصدار بيان ختامي،» **المستقبل**، ٢٩/١١/٢٠٠٥.

(٥١) القرعي، «القمة العربية.. وأولوية تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة،» ص ٩٠.

انحيازاً إلى الموقف العربي، إذ أشارت رسالة السفراء إلى أنه «يجب تحقيق التكافؤ والتوازن بين حقوق الأطراف الدينية الثلاثة، وحماية هوية المدينة ومعالمها من النواحي التاريخية والدينية والثقافية، مع احترام حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية الحركة، وهو ما نصت عليه اتفاقية برلين عام ١٨٨٥ حول ضرورة التعايش بين الأماكن المقدسة»[٥٢]، وهو ما كشف موقفاً متطابقاً مع موقف الفاتيكان الداعي إلى أن تكون القدس منطقة عالمية مفتوحة للجميع، وهو أمر يختلف مع الثابت العربي الإسلامي حول القدس لاعتبارات عقائدية واستراتيجية. وبالنسبة إلى قضية العراق، كشفت الأحداث أن الدول الأوروبية التي عارضت العدوان على العراق سياسياً، قدمت مساعدات متنوعة لقوات الاحتلال خلال العدوان (كما هي الحال في ما كشف النقاب عنه من تعاون بين المخابرات الأمريكية والألمانية خلال الحرب). أما بالنسبة إلى قضية دارفور، فقد توحد الموقف الأوروبي والأمريكي ضد الحكم في السودان، وإن اختلف حول تقسيم المصالح في البداية.

٢ ـ الشراكة إلى ضعف

وعلى الصعيد الاقتصادي، وعلى الرغم من كل الاهتمام الذي أبدته أوروبا في هذا الجانب، واعتبارها له كمجال رئيس للعلاقات، فإن المحصلة العامة حتى الآن لا تزال تراوح مكانها، إذ لم يتوصل إلى اتفاقات دائمة بين الدول العربية والأوروبية، وإنما وقعت الاتفاقات بالأحرف الأولى، مقارنة بالنجاح الأمريكي في عقد اتفاقات نهائية، حيث وقعت الولايات المتحدة اتفاقات للتجارة الحرة دخلت حيز التنفيذ مع كل من الأردن في عام ٢٠٠٤ (كانت هي الرابعة بعد إسرائيل وكندا والمكسيك)، ومع البحرين في عام ٢٠٠٤، ومع سلطنة عمان في مطلع عام ٢٠٠٦، إضافة إلى مفاوضات تقترب من نهايتها والتوقيع عليها مع عدة دول عربية أخرى.

٣ ـ توافق أمريكي وأوروبي حول الشرق أوسطية

يلاحظ المتابع للعلاقات الأوروبية الأمريكية أن تسوية عامة موسعة قد جرت بين الطرفين (الأمريكي والأوروبي) على تقاسم النفوذ في المنطقة، وإن الخلافات والصراعات إن وجدت، فإنما تدور حول التفاصيل، وذلك بعد أن جرى الاتفاق على مشروع الشرق الأوسط الكبير، فعلى أثر الاختلافات والخلافات بين أوروبا وأمريكا حول المشروع، أعلن عن تسوية هذه الخلافات قبل عرض التسوية على اجتماع الدول الصناعية الثماني، حيث «أعلن قصر الإليزيه أن فرنسا ترى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة أن يتم اعتماده في قمة الثماني بات مقبولاً»[٥٣].

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٥٣) أحمد سليم البرصان، «مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد الاستراتيجية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٤٥، و«فرنسا: مشروع الشرق الأوسط بات مقبولاً،» **البيان**، ٢٠٠٤/٦/٥.

وهذا التوافق الفرنسي ــ الأمريكي انعكس بدوره على موقف فرنسا إزاء ما يجري في العراق، فقد «أعلنت فرنسا دعمها للنتائج النهائية للانتخابات العراقية العامة، ودعت مختلف القوى السياسية إلى نبذ العنف، مشيرة إلى أن من ينبذون العنف خلال خطوات إرساء الديمقراطية الكاملة في العراق يجب أن ينضموا للعملية السياسية». وهذا ما حدث خلال انتخابات الرئاسة الفلسطينية في عام ٢٠٠٣ وما تلاها[٥٤]، ما يعطي مؤشرات على تصاعد خطة التوافق الفرنسي الأمريكي على حساب قضايا المنطقة، وبخاصة في ضوء التحالف الفرنسي الأمريكي البريطاني في مجلس الأمن ضد سوريا، خلال فرض وإقرار القرار ١٥٥٩.

الاستنتاجــات

١ ــ إن أوروبا عادت إلى تفعيل سياستها والبحث عن مناطق نفوذها في الوطن العربي في ظل مستجدات دولية بعد انتهاء صراع الحرب الباردة وانهيار حركة التحرير العربية وتفكك الاتحاد السوفياتي.

٢ ــ إن أوروبا في صراعها على النفوذ مع الولايات المتحدة لم تتخل عن ثوابتها التى تأسست منذ بداية الحقبة الاستعمارية والمتمثلة في أن خصمها الرئيسي في المنطقة هو حركة التحرر العربية وليس القوى الدولية.

٣ ــ إن العلاقات بين أوروبا والدول العربية قد دخلت عليها خلال المرحلة الراهنة قضايا تتعلق بدول الجوار (الهجرة) والأقليات العربية داخل أوروبا، ما جعلها صاحبة مصالح مشتركة مع دول المرور إليها.

٤ ــ إن الاتجاهات المستقبلية تشير إلى تنامي التوافق بين أوروبا والولايات المتحدة على تقسيم النفوذ في المنطقة العربية وعلى مواجهة حركة التحرر العربي، من دون أن يعنى ذلك بالضرورة تطابق المواقف بينهما.

٥ ــ إن رصد المواقف الأوروبية يشير إلى أرجحية تنامي مواقف العداء الأوروبية تجاه حركات وثقافة المقاومة العربية وتجاه حركة التحرر العربية بصفة عامة ■

---

(٥٤) انظر: سعيد عكاشة، «مأزق الانتخابات الفلسطينية بين الداخل والخارج،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ١٢٦. انظر أيضاً: تقرير راديو سوا بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٣.

محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي

محمد بن هويدن

أستاذ العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

إن العوامل المحددة للسياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية منذ نشأتها في العام الأخير من عقد الأربعينيات وحتى يومنا هذا هي عوامل متعددة. بعضٌ من هذه العوامل داخلي، كالنظام السياسي والرغبة في تحقيق درجات عالية من التنمية الاقتصادية، والبعض الأخر خارجي، كشكل النظام الدولي الذي تُوجد من خلاله الصين الشعبية ومصادر التهديد لأمنها واستقرارها[١]. هذه العوامل المتنوعة الداخلية والخارجية تختلف من حيث وزن كل منها وقوّته في التأثير في سياستها الخارجية. وأن جميع تلك العوامل ذات تأثير في خط سير السياسة الخارجية الصينية، إلَّا أن بعضها يكون في بعض الفترات، ونتيجة بعض الظروف والعوامل، أكثر تأثيراً من غيرها في توجه الصين الخارجي. هذا الأمر يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى إطار نظري، أو نموذج واحد لتفسير ماضي وحاضر وتوقع مستقبل السلوك السياسي الصيني الخارجي. ذلك يعني أن السياسة الخارجية الصينية هي سياسة ديناميكية ومرنة وليست سياسة جامدة غير قابلة للتغيير؛ بل هناك درجة كبيرة من الاستمرارية فيها، ودرجة كبيرة من التغيير أيضا؛ وهذا هو حال السياسات الخارجية للدول الكبرى.

في مثل هذا الإطار جاءت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. وهذه الورقة تحاول فهمها بالعرض والتحليل، فالسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي لم تأتِ من فراغ، بل برزت كاستجابة لتأثيرات العوامل (المحددات) الخارجية والعوامل (المحددات) الداخلية التي كان لها شأن كبير في توجيه السلوك السياسي

(١) من بين أفضل ما كتب في تأثير العوامل الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الصينية يمكن النظر إلى:
Thomas W. Robinson and David Shambaugh, eds., *Chinese Foreign Policy: Theory and Practice*, Studies on Contemporary China (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1994).

الصيني الخارجي. وفي هذه الورقة أيضاً سننظر في تفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي إلى المحددين الخارجي والداخلي، ودرجة تأثيرهما في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي منذ نشأة الصين الشعبية وحتى اليوم.

أولاً: المحدد الخارجي

يتمثل المحدد الخارجي المؤثر في السياسة الخارجية الصينية في شكل النظام الدولي ومصادر التهديد لجمهورية الصين الشعبية. هذان العاملان كان لهما الدور الأبرز في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه العالم ومنطقة الخليج العربي، ولاسيما في عهد الرئيس الصيني ماو تسي تونغ. والمعروف أن الصين الشعبية ولدت في نظام دولي تغمره روح الحرب الباردة والمنافسة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وكانت الولايات المتحدة تحمل منذ هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في حزيران/ يونيو ١٩٥٠ راية المواجهة مع الصين الشعبية ونظامها الشيوعي، من خلال رفضها الاعتراف بها كممثل رسمي للصين وإصرارها على الاعتراف بحكومة «شان كاي شيك الوطنية» التي فرَّت إلى جزيرة تايوان وأسست جمهورية الصين باعتبارها الممثل الرسمي لكل الصين. لذلك، لم يتم ضم الصين الشعبية إلى منظمة الأمم المتحدة، بل أبقت على الحكومة الوطنية في مقعد الصين الدائم حتى بداية السبعينات، وكذلك ضغطت الولايات المتحدة، خلال تلك الفترة، على مختلف دول العالم لعدم الاعتراف بالحكومة الشيوعية في الصين، والتزمت حماية الصين الوطنية في تايوان من أي هجوم عسكري صيني شيوعي لضمها إلى الصين الأم من خلال إعطاء الأوامر للأسطول البحري الأمريكي السابع الموجود في شرق آسيا بالدفاع عنها، وتقوية القوة العسكرية التايوانية بأحدث الأسلحة[٢].

من هنا بدأ المحدد الخارجي يفرض نفسه على الصين الشعبية وضرورة اتخاذ سياسة خارجية لمواجهة هذه الضغوط المتمثلة في بروز الولايات المتحدة كخطر يهدد النظام السياسي الصيني ويمنع الصين الشعبية من تحقيق هدف أساسي من أهدافها الوطنية ألا وهو استعادة أراضيها الخارجة عن سيطرتها، والمقصود بها تايوان التي تقف معها الولايات المتحدة. فكانت النتيجة اتباع الصين الشعبية سياسة الميل إلى الاتحاد السوفياتي من أجل مواجهة ذلك الخطر. لذلك بدأت الصين الشعبية تعتمد بشكل شبه كامل على النموذج السوفياتي في تطوير نفسها صناعياً وزراعياً وإدارياً وتعليمياً وعسكرياً[٣]. وبدأت، نتيجة ذلك، أول مرحلة من مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية، وهي المرحلة القائمة على أساس التحالف مع موسكو والعداء لواشنطن؛ وفيها كانت السياسة الخارجية الصينية نسخة طبق الأصل من التوجه الخارجي السوفياتي.

---

(٢) انظر: Martin L. Lasater, *The Taiwan Issue in Sino-American Strategic Relations,* Westview Replica Edition (Boulder, CO: Westview Press, 1984).

(٣) Immanuel C. Y. Hsu, *The Rise of Modern China*, 6th ed. (New York: Oxford University Press, 2000), p. 661.

في هذه الأجواء، لم تنل منطقة الخليج العربي اهتماماً كبيراً من سياسة الصين الشعبية الخارجية، ويعود عدم الاهتمام هذا، إلى العناصر التالية:

١ ــ النظرة الصينية إلى دول المنطقة على أنها تقع إما تحت النفوذ الغربي، نظراً إلى وقوعها تحت سيطرة الاستعمار الغربي، أو أنها تتبع الغرب. وبناءً على هذه النظرة رأت الصين الشعبية أنها لن تكون قادرة على أن تتوغل في المنطقة لقوة تأثير الوجود الغربي فيها.

٢ ــ النظرة الخليجية، لم يكن للدول الخليجية المستقلة في تلك الفترة، الحافز للاعتراف بالصين الشعبية وإقامة تعاون معها نظراً إلى انتهاجها الخط الشيوعي الذي لم يكن مرغوباً من قبل قيادات الدول الخليجية التي كانت تنظر إليه على أنه نهج يعادي الدين[٤].

٣ ــ الانشغال الصيني في منطقة شرق آسيا وما يحدث فيها من تطورات كبيرة أبعدها عن الاهتمام بمنطقة الخليج العربي.

لذلك لم يكن هناك تواصل يستحق الاهتمام خلال تلك الفترة بين الصين الشعبية والدول الخليجية؛ فحتى التبادل التجاري بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٥ كان محدوداً بإجمالي يقدر بحوالى ١,٧ مليون دولار أمريكي فقط[٥]. وبالتالي فإنّ تأثير العامل الخارجي المتمثل في تحالف الصين الشعبية مع الاتحاد السوفياتي وفي عدائها للولايات المتحدة أبعد الصين الشعبية عن منطقة الخليج العربي في فترة ما قبل عام ١٩٥٥.

ولكنَّ تطوراً ملحوظاً حدث في علاقة الصين الشعبية بمنطقة الخليج العربي في النصف الثاني من عقد الخمسينيات ولاسيما مع انعقاد المؤتمر الأفرو ــ أسيوي في باندونغ في نيسان/ أبريل ١٩٥٥، فالقيادة السياسية في الصين الشعبية بزعامة الرئيس ماو تسي تونغ رأت في دول العالم الثالث أهمية لمستقبل الصراع بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة. واعتبرت القيادة الصينية أن العمل على جذب دول العالم الثالث بعيداً عن المعسكر الغربي وترغيبها بالتقارب مع المعسكر الشرقي، من خلال تعريفها بعدم عدوانية النهج الشيوعي الذي تسير عليه الصين الشعبية تجاه دول العالم الثالث، هو أمر ضروري كي يحقق المعسكر الشرقي مكسباً ضد المعسكر الغربي. وعليه فقد شاركت الصين الشعبية في المؤتمر بوفد رفيع المستوى يترأسه شو إن لاي رئيس وزراء الصين الشعبية واليد اليمنى للرئيس ماو تسي تونغ. شو إن لاي نجح من خلال هذا التجمع نجاحاً بارزاً في الترويج للصين الشعبية لدى الدول المشاركة في المؤتمر ومن ضمنها الدول الخليجية المشاركة في المؤتمر. ولقد كان من بين المشاركين في المؤتمر وفود تمثل ثلاث دول تقع في منطقة الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. وخلال هذا المؤتمر نجحت الصين الشعبية في خلق

---

(٤) Mohamed Bin Huwaidin, *China's Relations with Arabia and the Gulf, 1949-1999*, Durham Modern Middle East and Islamic World Studies; 3 (London; New York: Routledge Curzon, 2002), pp. 96-97.

(٥) *Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade, 1984* (Hong Kong: China Resource Trade Consultancy, 1984), pp. 817-871.

تقارب صيني ــ خليجي ثقافي ــ اقتصادي تمثل في إقناع الطرف الصيني الطرف السعودي بقبول دخول الحجاج الصينيين إلى السعودية لأداء فريضة الحج، وإرسال وفود ثقافية صينية إلى كلٍ من العراق والسعودية. ومع هذا التقارب الجديد ارتفع ميزان التبادل التجاري بين الطرفين الخليجي والصيني ليصل إلى ٣٤ مليون دولار أمريكي[٦]. إلّا أن تبادلاً دبلوماسياً بين الطرفين لم يحدث على الرغم من أن الصين الشعبية قد نجحت في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول عربية أخرى كمصر في أيار/مايو ١٩٥٦، وسوريا في تموز/يوليو من العام ذاته، وجمهورية اليمن العربية في آب/أغسطس من العام نفسه.

في النصف الثاني من عقد الخمسينيات بدأ التحالف الصيني ــ السوفياتي يتفكك نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها:

١ ــ تبني الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة وهو ما كان يخالف فكر مــاو تسي تونغ الداعي إلى المواجهة مع الولايات المتحدة[٧].

٢ ــ رفض موسكو تقديم التكنولوجيا النووية إلى الصين والتي كانت قد وعدتها بها في عهد الرئيس السوفياتي جوزيف ستالين[٨].

هذان الأمران أدّيا إلى ابتعاد الصين الشعبية عن الاعتماد على تحالفها مع الاتحاد السوفياتي والبدء في اتخاذ سياسة خارجية تهدف إلى منافسة الاتحاد السوفياتي على قيادة المنظومة الاشتراكية وتأثيره على بعض دول العالم الثالث إلى جانب استمرار الصين الشعبية في اتباع سياسة مواجهة الولايات المتحدة. وفي هذا السياق دخلت منطقة الخليج العربي في معترك السياسة الخارجية الصينية من خلال اعتبارها ساحة خصبة لنشر الأفكار الثورية الصينية. لذلك جاء الدعم الصيني للأنظمة الثورية وحركات التحرر الوطني في المنطقة الخليجية. وكان أول اختبار لهذه السياسة في منطقة الخليج العربي في العراق. حيث استطاعت الصين الشعبية أن تقيم علاقات دبلوماسية مع العراق بعد نجاح ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ ومجيء حكم عبد الكريم قاسم. وكانت بكين ترى في قاسم قائداً ثورياً لديه القدرة على قيادة توجه جديد في المنطقة يتحدى الوجود الأجنبي في منطقة الخليج ولاسيما بعد أن اتخذ خطوته الجريئة بسحبه عضوية العراق من حلف بغداد الذي كان أحد وسائل الولايات المتحدة والغرب في منع التوغل الشيوعي في المنطقة[٩]. ولكنْ بعد أن اتضح لبكين أن بغداد لا يمكن أن تؤدّي هذا الدور ولاسيما بعد أن أساء قاسم معاملة عناصر الحزب الشيوعي العراقي، توجهت الصين إلى دعم حركات التحرر والحركات

(٦) المصدر نفسه.

(٧) O. Edmund Clubb, *China and Russia; the «Great Game»*, Studies of the East Asian Institute (New York: Columbia University Press, 1971), pp. 438-450.

(٨) Donald S. Zagoria, *The Sino-Soviet Conflict, 1956-1961* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), pp. 160-165.

(٩) Bin Huwaidin, *China's Relations with Arabia and the Gulf, 1949-1999*, pp. 137-138.

الثورية في المنطقة عوضاً عن محاولاتها الانفتاح على بعض الأنظمة الحاكمة.

منطقة الخليج العربي نالت نصيباً من التوجه الصيني نحو حركات التحرر الوطني، تمثل، بشكل واضح، في دعم حكومة الصين الشعبية حركة التمرد اليسارية في ظفار. وقد تابع هاشم بهبهاني ذلك الاهتمام الصيني بتلك الحركة في كتابه: *China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-75*، فأوضح، من خلاله، الاهتمام والرعاية الصينيتن الكبيرتين بتلك الحركة منذ الخمسينيات، وارتفاع ذلك الاهتمام في عقد الستينيات، من خلال تقديم الصين الشعبية الدعم السياسي والمعنوي والعسكري والمادي لتلك الحركة في مواجهة قوات السلطان والقوات الأجنبية الداعمة له في المنطقة. واستمرت الصين الشعبية في تقديم دعمها للحركة بعد أن قامت الحركة بتوسيع نشاطها في نهاية الستينيات لتصبح حركة لتحرير عمان ومنطقة الخليج من الوجود الأجنبي والأنظمة الموالية للغرب. والهدف من وراء هذا الدعم الصيني للحركات الثورية في المنطقة منافسة الاتحاد السوفياتي على النفوذ في هذه المنطقة[١٠].

لكن هذا الدعم، وإن كان قد خلق نقطة نفوذ للصين الشعبية في منطقة الخليج العربي، إلَّا أن ذلك النفوذ بقي محدوداً بتلك الحركة (الثوار الظفاريون) نظراً إلى غياب مثل تلك الحركات الثورية عن دول منطقة الخليج العربي، باستثناء، ربما، اليمن الجنوبي الذي سعت الصين، من خلاله، إلى خلق نفوذ لها هناك. في هذا السياق لم تشهد علاقة الصين الشعبية بالأنظمة الحاكمة في المنطقة تطوراً إيجابياً نحو إنشاء قنوات اتصال رسمية بين الطرفين. حيث إن وقوف الصين الشعبية مع حركة التمرد في عمان والتي بدأت تعتبر جميع الدول الخليجية هدفاً لأفكارها الثورية، زاد من خوف وخشية حكومات دول منطقة الخليج العربي، ما جعلها تبتعد أكثر عن الصين وتتقرب من الولايات المتحدة والغرب. لذلك لم يخدم ذلك التحرك الصين الشعبية.

لكن تغيراً جديداً حدث في السياسة الخارجية الصينية في بداية السبعينيات، كان سببه خارجياً، أيضاً، هذه المرة، وهو التغير في علاقاتها بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والذي أدى بها إلى أن تغير من سياستها تجاه منطقة الخليج العربي،اجتاح هذه المرة، الاتحاد السوفياتي تشيكوسلوفاكيا، وأعلن مبدأ بريجنيف الذي يعطي موسكو الحق في التدخل في أية دولة من دول المنظومة الاشتراكية ترى موسكو أن نظامها الشيوعي في خطر. هذا الاجتياح وتعهد المبدأ، جعل الحكومة الصينية تخشى أن تكون هي الهدف القادم للاتحاد السوفياتي ولاسيما أن المناوشات العسكرية على الحدود بين الصين والاتحاد السوفياتي كانت في تزايد، وأن الصين باعتبارها ليست عضواً في الأمم المتحدة، ولا حليفاً للولايات المتحدة، ستكون هدفاً غير صعب على قوات الاتحاد السوفياتي لعدم وجود تحالف دولي يقف إلى جانبها في حالة قيام موسكو بتحرك ما ضدها[١١]. في هذا الإطار مالت

(١٠) انظر: Hashim S. H. Behbehani, *China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-75: Three Case Studies* (London; Boston, MA: Kegan Paul International, 1981).

(١١) Hsu, *The Rise of Modern China*, pp. 724-725.

الصين الشعبية، لأول مرة، نحو الولايات المتحدة، واستغلت الفرصة التي جاءتها، باتخاذ واشنطن الخطوة الجريئة بالتقرب من بكين عندما قام مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر بزيارة بكين سراً في عام ١٩٧١ ممهداً للزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين في شباط/ فبراير من العام التالي. تانك الزيارتان أضفتا بعداً جديداً على السياسة الخارجية الصينية. تمخض ذلك البعد في:

١ ــ بروز أول اعتراف رسمي أمريكي بجمهورية الصين الشعبية، وإن كانت العلاقات الدبلوماسية لم تنشأ إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨.

٢ ــ وكذلك، الاعتراف الأمريكي بأن جمهورية الصين الشعبية وليست جمهورية الصين في تايوان هي الممثل الرسمي للصين وصاحبة الحق في الحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن الذي كانت جمهورية الصين في تايوان تشغله منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩[١٢].

ذلك الموقف الأمريكي يعتبر توجهاً جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بكين بعد أن كانت واشنطن تتبع طوال الفترة السابقة من عمر جمهورية الصين الشعبية سياسة احتواء النفوذ الشيوعي الصيني ومواجهته في مختلف أنحاء العالم.

نستطيع القول، هنا، إن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي كانت انعكاساً واضحاً لتلك الصورة من التغير في السياسة الخارجية الصينية، وفي نظرتها وعلاقتها بكلٍ من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. لقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية الجديدة موجهة بشكل أساسي نحو تحقيق الهدفين التاليين:

١ ــ حماية الصين الشعبية مما يمكن أن يشكله الاتحاد السوفياتي من خطر على نظام الصين السياسي ومنع إمكانية تكرار سيناريو ما حدث لتشيكوسلوفاكيا من أن يحدث ضد نظام بكين.

٢ ــ العمل على منع توغل النفوذ السوفياتي في مناطق العالم الأخرى ولاسيما في مناطق العالم الثالث.

من أجل تحقيق ذينك الهدفين سعت الحكومة الصينية إلى التقرب من الولايات المتحدة. فجاءت السياسة الخارجية للصين الشعبية نحو منطقة الخليج العربي سياسة جديدة مختلفة عن السابق وقائمة على هدف منع النفوذ السوفياتي من أن يتوغل في دول منطقة الخليج العربي نظراً إلى أهميتها الجيوستراتيجية[١٣]. كان الخوف الصيني قائماً من إمكانية قيام الاتحاد السوفياتي باستغلال وضع الانسحاب البريطاني من المنطقة في

---

(١٢) John King Fairbank, *The United States and China*, American Foreign Policy Library, 3rd ed. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), pp. 422-427.

(١٣) John Calabrese, *China's Changing Relations with the Middle East* (London; New York: Pinter Publishers, 1991), pp. 83-85.

أواخر الستينيات والعمل على ملء الفراغ الناتج من ذلك الانسحاب، ولاسيما بعد نجاح الاتحاد السوفياتي في خلق وجود ونفوذ له في العراق مع توقيع موسكو على اتفاقية صداقة وتعاون مشتركة مع حكومة بغداد في نيسان/أبريل ١٩٧٢ ليدعم النفوذ السوفياتي القائم في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية في القسم الجنوبي من اليمن. لذلك، بدأت حكومة الصين باتباع سياستين رئيستين لمنع حدوث توغل سوفياتي في المنطقة لملء الفراغ وهما:

١ ــ الميل نحو قبول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي والقائمة على منع توغل الاتحاد السوفياتي فيها.

٢ ــ العمل على تكوين علاقات طيبة مع الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي.

هاتان السياستان كانتا تحولاً جذرياً في التوجه القديم للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة. فبعد أن كانت بكين ترفع لواء مواجهة الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في المنطقة، نجدها في هذه الفترة تدعم ذلك الوجود، وتدعو إلى تعزيزه، وتشجع الولايات المتحدة وتحثها على أن تتخذ مختلف الإجراءات اللازمة لمواجهة النفوذ السوفياتي في العالم بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص كما أوردته لنا الوثائق الصادرة عن هنري كيسنجر ذاته[١٤]. وبعد أن كانت تعمل على دعم حركة التحرر المناهضة للأنظمة الحاكمة في المنطقة، نجدها تغير من سياساتها نحو إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الأنظمة الحاكمة في دول منطقة الخليج العربي، وتبتعد عن دعم الثوار في المنطقة التي كان دعم الصين لهم يمثل عقبة أساسية تمنع تطوير دول منطقة الخليج العربي إلى علاقات طبيعية مع بكين. هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الصينية نحو المنطقة خلق جواً جديداً من العلاقات بين الصين وبعض دول المنطقة، وساعد على إقامة علاقات دبلوماسية مع كل من الكويت في آذار/مارس ١٩٧١ وإيران في آب/أغسطس من العام ذاته. التحرك الصيني نحو هاتين الدولتين بالذات كان بدافع الرغبة في خلق توازن ضد العراق والوجود السوفياتي فيه[١٥]. استمرت الحكومة الصينية في توجهها الخارجي هذا، تجاه المنطقة طوال فترة السبعينيات، ونجحت في كسب علاقات دبلوماسية جديدة مع سلطنة عمان في أيار/مايو ١٩٧٨. وكما كانت الصين ترغب في إقامة علاقات مع الكويت وإيران من أجل مواجهة توغل موسكو في منطقة الخليج العربي من خلال العراق، فإن رغبتها في إقامة علاقات مع سلطنة عمان كانت قائمة أيضاً على مواجهة إمكانية التوغل السوفياتي في المنطقة ولاسيما من خلال جنوب اليمن الذي كان يتمتع بعلاقات استراتيجية مع موسكو في تلك الفترة[١٦].

---

(١٤) انظر: William Burr, ed., *The Kissinger Transcripts: The Top Secret Talks with Beijing and Moscow* (New York: New Press, 1999), pp. 187-188.

(١٥) Yitzhak Shichor, *The Middle East in China's Foreign Policy, 1949-1977*, International Studies (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1979), pp. 171-172.

(١٦) Charles T. Creekman, Jr., «Sino-Soviet Competition in the Yemens,» *Naval War College Review*, vol. 32, no. 4 (1979), pp. 73-81.

ولكن ما إن تراجعت علاقة بغداد بموسكو في النصف الثاني من السبعينيات حتى بدأت بكين تميل أيضاً نحو إقامة علاقات دبلوماسية طيبة مع بغداد بهدف التأثير، قدر الإمكان، للتقليل من النفوذ والتأثير السوفياتيين في العراق[١٧]. ثم جاء التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان في عام ١٩٧٩ ليضيف اهتماماً أكبر للصين الشعبية في منطقة الخليج العربي. فوجود الاتحاد السوفياتي في أفغانستان إضافة إلى وجوده في اليمن الجنوبية يعني بحسب النظرة الصينية سهولة وصوله إلى المنطقة الخليجية. لذلك عززت الصين الشعبية من سياستها القائمة على دعم الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي وعلى زيادة قوة العلاقات بدول الخليج العربية، ولم تُعِد الصين الشعبية علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة بموسكو إلا في عام ١٩٨٩ عندما أزال الاتحاد السوفياتي آخر العقبات أمام إعادة العلاقات الدبلوماسية ألا وهي انسحابه من أفغانستان. وحتى مع قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام الحرب العراقية ـ الإيرانية فإن الصين عملت على أن لا تجعل تلك الدول المتحاربة تقع في يد النفوذ السوفياتي من خلال العمل على إقناع الولايات المتحدة بعدم معاداة تينك الدولتين بل العمل معهم بشكل مشترك. فأثناء أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران، حاولت بكين على الرغم من فشلها، حل الموضوع بشكل ودي بين الطرفين الأمريكي والإيراني حتى لا تتجه إيران نحو دائرة النفوذ السوفياتي[١٨].

وفي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت السياسة الصينية قائمة على منع موسكو من خلق نفوذ لها في المنطقة من خلال الدولتين المتحاربتين، أو من خلال إحداهما. لذلك، عملت بكين على أن تكون وسيطة بين الطرفين في السعي إلى حل الخلاف بينهما من جهة والعمل على تلبية، قدر ما تستطيع، من احتياجات الطرفين من السلاح كي لا يجبر طرف على الذهاب إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على الدعم العسكري. لذلك، فقد كانت مبيعات الصين من السلاح أثناء فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية تذهب في الأساس إلى كل من العراق وإيران حتى غدت هاتان الدولتان أكبر مستوردي السلاح الصيني في العالم في تلك الفترة. فقد كانت قيمة السلاح الذي باعته الصين إلى العراق في الفترة ما بين عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩١ حوالى خمسة آلاف مليون دولار أمريكي، وبلغت مبيعاتها إلى إيران حوالى ثلاثة آلاف وثمانمئة مليون دولار أمريكي[١٩]. فطوال فترة الثمانينيات ظلت الصين الشعبية، وعلى الرغم من تبنيها ما يسمى السياسة الخارجية المستقلة، تركز على إثارة موضوع ما يمكن أن يشكله الاتحاد السوفياتي من خطر على دول منطقة الخليج العربي ولاسيما مع بقائه في أفغانستان وعلى ضرورة مواجهته من قبل دول المنطقة ذاتها والولايات المتحدة.

---

(١٧) John Calabrese, «From Flyswatters to Silkworms: The Evolution of China's Role in West Asia,» *Asian Survey*, vol. 30, no. 9 (September 1990), p. 869.

(١٨) Bin Huwaidin, *China's Relations with Arabia and the Gulf, 1949-1999*, pp. 109-111.

(١٩) U.S. Arms Control and Disarmament Agency [ACDA]: *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, DC: The Agency, 1987), pp. 127-130, and *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, DC: The Agency, 1991-1992), pp. 130-134.

في هذه الفترة دخل أيضاً عامل خارجي آخر أثر في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي وهو موضوع تايوان. فالصين الشعبية كانت ومازالت تعتبر تايوان جزءاً لا يتجزأ منها، وأن جمهورية الصين الوطنية في تايوان يجب أن لا تعطى الفرصة للنجاح في الاستمرار في علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم ولاسيما الفاعلة منها، أو خلق علاقات دبلوماسية لها مع دول جديدة. لذلك عملت الصين الشعبية على الدخول بقوة لمنافسة تايوان في معركة التمثيل الدبلوماسي. في منطقة الخليج العربي كانت المملكة العربية السعودية في تلك الفترة واحدةً من أهم ثلاث دول في العالم كانت ومازالت تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان وترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية(٢٠). حكومة الصين الشعبية لم تتوانَ عن استغلال الفرصة عندما جاءتها لتفتح قناة اتصال رسمية مع حكومة المملكة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات. كانت البداية مع حاجة المملكة إلى شراء صواريخ باليستية من الصين الشعبية بهدف تعزيز قوتها العسكرية وتنويع مصادر حصولها على السلاح. وبخاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار أن دولاً أخرى منافسة للمملكة كإيران وإسرائيل، جميعها تمتلك مثل تلك الصواريخ، فالمملكة كانت بحاجة إلى مثل تلك الصواريخ لتعزيز قوتها العسكرية، ولمنع حدوث هجوم صاروخي باليستي عليها من قبل إيران التي كانت حرب الصواريخ محتدمة بينها وبين العراق في تلك الفترة(٢١). إضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تلبِ في تلك الفترة طلب المملكة الحصول على مقاتلات من طراز (F15) ومعدات عسكرية أخرى، الأمر الذي دفعها نحو البحث عن مصدر آخر للسلاح(٢٢).

حكومة الصين الشعبية بالطبع لم تتردد في استغلال هذه الفرصة فقامت بتلبية طلب المملكة في آذار/مارس ١٩٨٨. قدمت الصين سراً إلى المملكة عدداً غير محدد من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى يطلق عليها الصينيون صواريخ دونغ فينغ ــ ٣ أو رياح الشرق. الصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية و كيميائية وكذلك رؤوس تقليدية؛ وتوقعات البعض تضع كلفة تلك الصفقة ما بين ٣ إلى ٣,٥ مليار دولار أمريكي(٢٣). تلبية هذا الطلب العسكري من الجانب الصيني كان بدافع الرغبة في التأثير في حكومة المملكة لقطع علاقاتها الدبلوماسية التي كانت قائمة بجمهورية الصين في تايوان وإقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية من خلال إبراز أهمية الصين الشعبية للمملكة على أنها مصدر جديد يمكن أن تعتمد عليه للحصول على الأسلحة المتطورة التي لا يمكن للمملكة أن تحصل عليها من مصادر أخرى. وبخاصة إذا ما علمنا أن المملكة كانت في تلك الفترة الدولة الخليجية الوحيدة

(٢٠) الدولتان الأخريان في تلك الفترة كانتا: كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا، اللتين غيرتا في ما بعد وضعهما نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية بدلاً من البقاء مع تايوان.

(٢١) «Review and Outlook: East Winds in the Mideast,» *Wall Street Journal*, 22/3/1988, editorial, p. 1.

(٢٢) J. E. Yang and R. S. Greenberger, «U. S. Military Sale to Saudis Opposed by 58 Senators,» *Wall Street Journal*, 15/4/1988.

(٢٣) G. F. Seib, «Saudi Purchase of Long-range Missiles Rekindles Debate on U.S. Arms to Arabs,» *Wall Street Journal,* 4/4/1988, p. 1.

التي كانت تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع تايوان ولا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية. فهذا الدافع كان حافزاً قوياً نحو مضي الصين الشعبية في صفقتها العسكرية مع المملكة على الرغم من أن المملكة لم تقدم أي تعهد بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية. لكن هذه السياسة من الجانب الصيني أتت بنتائجها التي ترضي الصين الشعبية عندما أعلنت المملكة رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية معها وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الوطنية في تايوان، فأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تاريخ ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٠. وبذلك حققت الصين الشعبية هدفاً مهما من أهداف سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ألا وهو إنهاء التمثيل الدبلوماسي الرسمي بين حكومات دول المنطقة وجمهورية الصين في تايوان.

يضاف إلى ذلك أن حماس الصين الشعبية لعقد صفقة السلاح هذه مع المملكة كانت أيضاً بدافع من الصين الشعبية لدعم المملكة وجعلها تثبت على موقفها الرافض للوجود السوفياتي في كل من أفغانستان واليمن الجنوبية. فالصين وجدت في الموقف الرسمي السعودي موقفاً مماثلاً لموقفها الرسمي الرافض لتوغل الاتحاد السوفياتي في المنطقة. فكلا البلدين كانا يدعمان حركة المجاهدين الأفغان ضد الوجود العسكري السوفياتي هناك. فجاء دعم الصين الشعبية لذلك الموقف السعودي من خلال تكريمها المملكة بصفقة الصواريخ تلك. وهنا حققت أيضاً الصين هدفها بعد أن لم تتمكن موسكو من خلق نفوذ لها في المنطقة بعد خروجها من اليمن ومن أفغانستان. يذكر أن العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية ودولة الإمارات كادت أن تتراجع بشكل واضح عندما قامت الإمارات باستقبال الرئيس التايواني لي تينغ ــ هوي في نيسان/ أبريل ١٩٩٥. لكن تدارك حكومة الإمارات خطورة الموقف واتخاذها بعض التدابير الإجرائية أثناء زيارة الرئيس التايواني قوبل بالقبول من قبل الطرف الصيني الشعبي[٢٤].

من ذلك يتضح لنا أن المحدد الخارجي أدّى، كما شاهدنا، دوراً بارزاً في تحديد توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. فعلاقة الصين الشعبية بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ونظرتها لمكمن التهديد والخطر على أمنها وسلامتها حدد بشكل كبير وواضح خط سير السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. كما إن عامل تايوان وتمتعها بعلاقات دبلوماسية مع بعض دول المنطقة حدد أيضاً شكل توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه بعض دول منطقة الخليج العربي؛ حيث كانت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، طوال فترة الحرب الباردة، منذ نشأتها وحتى بداية عقد التسعينيات، موجهة بعاملي العلاقة مع الدولتين العظميين في النظام الدولي السابق من جهة والعمل على القضاء على الوجود الدبلوماسي التايواني في المنطقة من جهة أخرى.

---

(٢٤) Bin Huwaidin, *China's Relations with Arabia and the Gulf, 1949-1999*, pp. 246-249.

ثانياً: المحدد الداخلي

عند الحديث عن المحدد الداخلي فإننا بصدد مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤدي دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الصينية. فهناك عاملا التاريخ والتقاليد اللذان وجد البعض أن لهما تأثيراً في توجه الصين الشعبية الخارجي. فمثلاً وجد جون كرانمر ــ باينغ أن فكرة الصين التقليدية القائمة على أساس أنها تتمتع بتفوق وأنها الرائدة و«المملكة الوسطى» التي يدور من حولها الغير قد وجدت تطبيقها في عهد الصين الشعبية من خلال اتخاذها سياسات وطنية وأخرى ثورية تعطي المثل للغير بأنها يمكن أن تكون قائدة للآخرين في العالم ويمكن للعالم أن يتعلم منها[٢٥]. هناك عامل الأيديولوجيا الذي يعتبر العامل الحاسم في إدارة توجه السياسة الخارجية الصينية في عهد الرئيس ماو تسي تونغ. حيث كان الخط العام يتبع فكر الماركسية ــ اللينينية وفكر ماو تسي تونغ باعتباره الموجه للسياسة الخارجية الصينية. أصحاب هذا التوجه ينظرون إلى أن سياسة الصين الخارجية منذ ميلها إلى الاتحاد السوفياتي ومن ثم توجهها إلى دعم حركات التحرر حول العالم وتحولها في ما بعد نحو الولايات المتحدة، ليست إلا نتيجة طبيعية للفكر الأيديولوجي الذي كانت تقوم عليه الصين الشعبية. وبالتالي فإن نظرية ماو تسي تونغ في العدو ونظريته في التناقضات اللتان لقيتا تطبيقاً واقعياً في السياسة الخارجية الصينية كانتا نتاج الأيديولوجية القائمة على الفكر الماركسي ــ اللينيني وفكر ماو تسي تونغ[٢٦]. وهناك عاملا القيادة والنظام السياسي اللذان يرى البعض أنهما كانا فاعلين أساسيين في تحديد السياسة الخارجية للصين الشعبية. ديفيد باجمن يعتبر أن ماو تسي تونغ كان المسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية ولم يكن لديه من ينازعه[٢٧]؛ ودواك بارنيت اعتبر أن الرئيس دينغ تشاو بينغ كان يتخذ هو ذاته القرارات النهائية في السياسة الخارجية[٢٨]. كذلك هناك عامل التنمية الاقتصادية التي تبنتها القيادة الصينية في فترة حكم الرئيس دينغ تشاو بينغ في أواخر السبعينيات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تحقق النمو للصين في مختلف المجالات. سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الصين الشعبية منذ تلك الفترة، والتي تجني جزءاً من ثمارها اليوم، كانت تتطلب تغيراً في خط سير السياسة الخارجية الصينية كي تصبح أكثر تعاوناً وأقل صداما مع دول العالم الخارجي التي يمكن أن تسهم في إيصال الصين إلى هدفها نحو النمو

---

(٢٥) John Cranmer-Byng, «The Chinese View of their Place in the World: An Historical Perspective,» *China Quarterly*, no. 53 (January-March 1973), pp. 76-79.

(٢٦) من بين أفضل ما كتب في هذا المجال، انظر: Chieh James Hsiung, *Ideology and Practice; the Evolution of Chinese Communism* (London: Pall Mall Press, 1970).

(٢٧) David Bachman, «Structure and Process in the Making of Chinese Foreign Policy,» in: Samuel S. Kim, ed., *China and the World: Chinese Foreign Policy Faces the New Millennium*, 4th ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1998), pp. 37-41.

(٢٨) A. Doak Barnett, *The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process*, SAIS Papers in International Affairs; no. 9 (Boulder, CO: Westview Press; [Washington, DC]: Foreign Policy Institute, School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University, 1985), p. 12.

الاقتصادي. لذلك فالعديد من أفكار ماو تسي تونغ الثورية تم استبدالها بأفكار أخرى جديدة أكثر برغماتية من شأنها أن تسهم في نمو الصين.

نستطيع القول إن جميع تلك العوامل الداخلية كان لها دور في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ولكن بدرجات متفاوتة. إلا أن العامل الداخلي الأكثر وضوحاً في التأثير كان هو العامل المرتبط بالتنمية الاقتصادية التي تبنتها الصين في أواخر السبعينيات. ومع برنامج الاصلاحات الأربعة التي طرحها الرئيس دينغ تشاو بينغ بدأت الصين تنظر إلى المنطقة الخليجية نظرة اقتصادية أكثر من كونها مكاناً للتنافس والسيطرة مع قوى أخرى منافسة كما كان الحال سابقاً. فبرزت أهمية المنطقة بالنسبة إلى الصين في ثلاثة جوانب اقتصادية وهي:

١ ــ مصدر للحصول على النفط.

٢ ــ سوق للبضائع الصينية.

٣ ــ مصدر للحصول على استثمارات.

كان تأثير العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي واضحاً منذ فترة بداية التسعينيات عندما أصبحت الصين الشعبية لأول مرة دولة مستوردة للنفط، حيث أن إنتاجها المحلي من النفط لم يستطع تلبية احتياجات السوق المحلية ما جعلها تنظر إلى الخارج لاستيراد النفط. وباعتبار أن منطقة الخليج العربي هي من أكثر المناطق إنتاجاً للنفط حيث تنتج ثلاثين في المئة من الإنتاج العالمي وتتمتع بوجود أكبر مخزون نفطي يصل إلى حوالى ٦٥ في المئة من الاحتياطي العالمي المؤكد، فكان لا بد أن تنال المنطقة اهتمام حكومة الصين الشعبية الباحثة لنفسها عن مصادر نفط جديدة. معدل نمو الاقتصاد الصيني كان في فترة التسعينيات الأعلى ما بين دول آسيا حيث كان يراوح بين ٨ و٩ في المئة، ومتوقع له أن يكون من بين معدلات النمو العالية في العالم في الفترة القادمة. لذلك، فإن حاجة الصين الشعبية من النفط ستكون في تزايد مستمر. وهي اليوم تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٣ استهلكت الصين ٢٥٢,٣١ مليون طن من النفط، ونسبة استهلاكها من النفط العالمي في عام ٢٠٠٤ بلغت ٣١ في المئة من الاستهلاك العالمي. نسبة كبيرة من الاستهلاك الصيني للنفط في عام ٢٠٠٣ والتي تصل إلى حوالى ٥١ في المئة كانت تأتيها من منطقة الخليج العربي؛ وفي عام ٢٠٠٤ كانت نسبة ما استوردته الصين الشعبية من منطقة الخليج العربي يصل إلى ٤٥ في المئة. وتعتبر كل من المملكة العربية السعودية وعمان وإيران أهم مصدري النفط الخليجي للصين الشعبية(٢٩).

---

(٢٩) حسب أرقام عام ٢٠٠٤ تعتبر منطقة الخليج العربي هي المنطقة الأولى التي تعتمد عليها الصين في الحصول على النفط تليها أفريقيا فأوروبا والغرب ومن ثم جنوب شرق آسيا، انظر: David Zweig and Bi Jianhai, «China's Global Hunt for Energy,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 5 (September-October 2005), p. 28.

ويتوقع البعض أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل اعتماد الصين الشعبية على نفط منطقة الخليج العربي إلى تسعين في المئة من حاجة الصين من النفط[(٣٠)] نظراً إلى:

١ ــ تزايد واستمرار النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الصادرات الصينية.

٢ ــ تزايد رغبة الشعب الصيني في اقتناء السيارات.

٣ ــ تراجع نسبة المخزون النفطي الصيني[(٣١)].

٤ ــ نظرا إلى ما تتمتع به منطقة الخليج العربي من مخزون نفطي كبير.

٥ ــ نوعية نفط منطقة الخليج العربي وسهولة المواصلات وانخفاض تكاليف الاكتشاف.

نائب رئيس شركة البتروكيميائيات الصينية (سينوبيك)، المملوكة من الدولة والتي تعتبر واحدة من أكبر ثلاث شركات بترولية صينية، ثمَّن أهمية منطقة الخليج العربي للصين واعتبرها المصدر الأساسي لحصول الصين على النفط بعد أن تراجع اعتماد الصين على نفط منطقة جنوب شرق آسيا[(٣٢)]. كما إن حاجة الصين من الغاز ستزداد في السنوات المقبلة حيث إن التوقعات تضع حاجة الصين، من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٠، تصل إلى ٢٠٠٠ بليون متر مكعب تغطي الصين نسبة لا بأس بها منها من خلال الإنتاج المحلي، في حين أنها تحتاج إلى أن تستورد نسبة أخرى لتسد احتياجاتها المتزايدة من الغاز الطبيعي[(٣٣)]. والمعروف أن منطقة الخليج العربي تحتوي على حوالى أربعين في المئة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي بحسب تقديرات عام ٢٠٠٥.

في ظل هذه المعطيات برزت الأهمية الجديدة للمنطقة بالنسبة إلى الصين، فسعت الحكومة إلى عقد اتفاقيات لشراء النفط والاستثمار في هذا المجال مع الدول الخليجية المنتجة له. وعقدت شركات الطاقة الصينية مجموعة من الاتفاقيات مع الطرف السعودي كان من ضمن أخرها الاتفاقية التي عقدت في عام ٢٠٠٤ والتي حصلت من خلالها سينوبيك على حق الكشف عن الغاز الطبيعي في المملكة في أول مناقصة عامة تطرحها حكومة المملكة في قطاع الغاز الطبيعي[(٣٤)]. إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات معها لتطوير

---

(٣٠) Geoffrey Kemp, «The Persian Gulf Remains the Strategic Prize,» *Survival*, vol. 40, no. 4 (Winter 1998 - 1999), p. 138.

(٣١) حيث إن هذا المخزون تصل نسبته إلى ١,٨ في المئة من الاحتياطي العالمي من النفط، انظر: قوان تسيهواي، «صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج،» في: **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين** (عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٤.

(٣٢) Bin Huwaidin, *China's Relations with Arabia and the Gulf, 1949-1999*, p. 132.

(٣٣) Gaafar Karrar Ahmed, «The Sino-Arab Relations in the Gas Sector,» paper presented at: The International Energy Security and Cooperation Conference: «Towards a Sino-Arab Partnership in the Energy Sector: The Current Situation and Challenges», Shanghai, China, June 2004, p. 17.

(٣٤) Jia Hepeng, «FTA to Help Diversify China's Energy,» *China Daily*, 15/7/2004.

مصافي النفط الصينية من أجل زيادة قدرتها الاستيعابية من جهة، وجعلها مناسبة للنوعية الخفيفة من النفط الخام الذي يأتي من منطقة الخليج العربي(٣٥). ومع إيران عقدت الشركات الصينية مجموعة من الاتفاقيات كان أخرها اتفاقية الغاز والنفط التي وقعتها سينوبيك مع طهران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والمقدرة قيمتها بحوالى ٧٠ مليار دولار أمريكي، وهو أعلى عقد توقعه الصين مع أية دولة رئيسة من منتجي النفط في منظمة أوبك، ويقضي بتطوير الصين أحد الحقول النفطية الرئيسة في إيران، وشراء ٢٥٠ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال خلال الثلاثين سنة القادمة، وتزويد إيران الصين بـ ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً ولمدة خمس وعشرين سنة بسعر السوق(٣٦). وعقدت اتفاقية للبحث والتنقيب عن الغاز في بحر الصين الجنوبي مع شركة كويتية في عام ١٩٩٦؛ وقيام الشركات الصينية بالبحث والتنقيب عن الغاز في عمان(٣٧). وكذلك تسعى الحكومة الصينية إلى التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون تأخذ في الحسبان توسيع التعاون في قطاع النفط والغاز.

هذا الاهتمام المتزايد من قبل الصين الشعبية بمنطقة الخليج العربي هو جزء من معادلة أكبر تسعى لتحقيقها حكومة الصين الشعبية وتتمثل في السعي إلى الحصول على مصادر نفط للسوق الصيني العطش للنفط، بهدف استمرار النمو الاقتصادي، وبالتالي استمرار إحداث تطورات في المجتمع الصيني على مختلف المستويات من أجل تحقيق الهدف الأكبر المرتبط بفلسفة ما يعرف بـ «النهوض السلمي للصين» لوضع الدولة الكبرى. تلك الفلسفة التي وضعها الرئيس دينغ تشاو بينغ في أواخر السبعينات والتي بدأت تُؤتي أُكُلَهَا على مختلف المستويات. فمثلاً، كان اقتصاد الصين في عام ١٩٧٨ يشكل أقل من واحد في المئة من الاقتصاد العالمي، ومجموع قيمة تجارتها الخارجية كانت تقدر بـ ٢٠,٦ مليار دولار أمريكي، أما في عام ٢٠٠٤ فالاقتصاد الصيني أصبح يشكل أكثر من أربعة في المئة من الاقتصاد العالمي، وقيمة تجارته الخارجية تقدر، بحسب أرقام الأمم المتحدة، بأكثر من ١,١ ترليون دولار أمريكي، محتلة بذلك المرتبة الثالثة كأكبر شريك تجاري في العالم في ذلك العام(٣٨).

هذه الفلسفة مفادها أن الاهتمام بالاقتصاد بدلاً من الصراعات والصدامات المثيرة لحالة عدم الاستقرار وزعزعة الأمن هو السبيل الأساسي لتحقيق التقدم للصين، تماماً كما تحقق لليابان وألمانيا بعد فترة الحرب العالمية الثانية(٣٩). وإن على السياسة الخارجية

---

(٣٥) Kenneth B. Medlock III, Ronald Soligo and Amy Myers Jaffe, «The Present Status and Future Prospects of Energy in China,» in: *Asian Energy Markets, Dynamics and Trends* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2004), p. 307.

(٣٦) Zweig and Jianhai, «China's Global Hunt for Energy,» pp. 28-29.

(٣٧) Ahmed, «The Sino-Arab Relations in the Gas Sector,» p. 21.

(٣٨) حسب الأرقام الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، قسم الإحصاء.

(٣٩) انظر: Zheng Bijian, «China's «Peaceful Rise» to Great-Power Status,» *Foreign Affairs,* vol. 84, no. 5 (September-October 2005), pp. 18-24.

الصينية تسخير الدبلوماسية الصينية لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم التي يمكن أن تساعد الصين في نهوضها السلمي(٤٠). وفي قلب ذلك الاهتمام تأتي الحاجة إلى النفط والغاز وتأمين المصادر لتزويد تلك الحاجة باعتبارها جزءاً أساسياً من فلسفة النهوض السلمي(٤١)؛ فكما التقنية الغربية والاستثمارات الأجنبية ضرورية لنمو الصين، فإن سد حاجتها من الموارد الأساسية من أجل النمو هو أيضاً ضرورة غاية في الأهمية بالنسبة إلى الصين. لذلك جاءت الزيارات العالية المستوى لمسؤولين صينيين وعلى رأسهم الرئيس الصيني الحالي هوجينتاو وسلفه الرئيس جيانغ زيمين، في عهده، لدول مناطق مختلفة من العالم والاتفاقيات التي توقع معها بهدف الوصول إلى نفط تلك الدول والحصول على مواردها الأولية التي تحتاج إليها الصين؛ ومن هذه الدول دول أفريقيا: السودان والجزائر وليبيا ومصر والغابون ودول خليج غوينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو؛ ودول أمريكا اللاتينية: البرازيل وفنزويلا؛ ودول آسيا الوسطى وروسيا(٤٢)؛ والولايات المتحدة ذاتها من خلال محاولة الصين شراء شركة ينوكال الأمريكية للنفط(٤٣)؛ وكندا؛ وكذلك دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا واستراليا.

إن سياسة الصين الشعبية الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي تتمحور حول هذا الاهتمام. وتصرفاتها الخارجية بفضل مثل هذا الاهتمام ستحتم عليها أن تتخذ سياسات تحاول، إلى درجة ما، أن ترضي مثل تلك الدول النفطية. فعلى سبيل المثال هددت الصين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ باستخدام حق النقض إذا ما سعت الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على السودان بسبب ما يحدث في دارفور. هذا التهديد الصيني جاء لصالح دولة تعتمد الصين عليها لتزويدها بحوالى ٧ في المئة من حاجتها من النفط، وترتبط معها بعقود واتفاقيات في مثل هذا المجال(٤٤). هذا يعني أيضاً أن حكومة الصين الشعبية ستكون طرفاً مهماً في دعم موقف إيران في سعيها إلى امتلاك برنامج نووي والوقوف معها ضد محاولات فرض عقوبات دولية عليها، نظراً إلى أن إيران تعتبر مزوداً مهماً للصين بالنفط إذ وصلت نسبة مساهمة إيران في عام ٢٠٠٤ إلى حوالى ١١ في المئة من مجموع احتياجات الصين من النفط في ذلك العام(٤٥).

---

(٤٠) سونغ منغيانغ، «ورقة حول آفاق تطوير العلاقات العربية الصينية،» في: **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، ص ٥٤.

(٤١) انظر: Li Weijan, «Energy in the Middle East and the Peaceful Rise of China,» paper presented at: The International Energy Security and Cooperation Conference: «Towards a Sino-Arab Partnership in the Energy Sector: The Current Situation and Challenges», pp. 161-172.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤٣) Edward M. Graham and Michael Pettis, «Who's Afraid of Cnooc?,» *Far Eastern Economic Review*, vol. 168, no. 7 (July-August 2005), pp. 24-29.

(٤٤) Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), p. 409.

(٤٥) Zweig and Jianhai, «China's Global Hunt for Energy,» pp. 32-33.

لكن ذلك الدعم، وإن تزايد، فليس من المتوقع أن يذهب بعيداً ليثير غضب الولايات المتحدة، أو الدول الرئيسة المنتجة للنفط في منطقة الخليج والتي تعتمد عليها الصين في الحصول على النفط كالمملكة العربية السعودية. لأن ذلك لا يخدم فلسفة الصين القاضية بالنهوض السلمي لوضع الدولة الكبرى. تماماً كما حدث في عام ١٩٩٠ ــ ١٩٩١ عندما عبَّرت حكومة الصين الشعبية عن رفضها الشديد الموافقة على قرار في مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية لإخراجها من الكويت. لكن حكومة بكين لم تستخدم حق النقض كما هددت به بل غابت عن اجتماعات المجلس لتسهيل عملية تمرير القرار. العامل الحاسم في قرار الصين هذا، كان من جهة، رغبة منها في عدم الإساءة أكثر لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية بالولايات المتحدة والتي تأثرت بعد تحرك الحكومة الصينية المسلح لإخماد تجمع الطلبة المتظاهرين في ميدان تيانمين في عام ١٩٨٩ للمطالبة بإدخال إصلاحات سياسية على النظام السياسي في الصين، ومن جهة أخرى منع إحداث توتر في علاقتها بدول الخليج العربي الساعية نحو الحصول على قرار دولي لإخراج العراق من الكويت. بالطبع ذلك القرار اتخذ في وقت لم تكن الصين تعتمد كثيراً على نفط منطقة الخليج، بل كان إنتاجها المحلي يلبي النسبة الأكبر من متطلباتها من النفط، لكن بكين كانت مرتبطةأيضاً باتفاقيات تنقيب عن النفط في العراق وعقود تطوير بعض الحقول المهمة في ذلك البلد. لكن الصين فضلت الابتعاد عن التصادم مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية من أجل تعزيز فرص صعودها السلمي. فمصلحة الصين الشعبية تحتم عليها إبراز نفسها على أنها «ليست منافسة وإنما مساهمة في الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط» ولاسيما بعد أن غدت في حاجة ماسة إلى نفط المنطقة(٤٦).

إن النفط يعتبر نقطة ارتكاز مهمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. لكن نستطيع القول إن الصين الشعبية تسعى أيضاً، إلى جانب نقطة التركيز على النفط، إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة بهدف فتح أسواق المنطقة للبضائع الصينية. كانت البضائع العسكرية في فترة الثمانينيات والتسعينيات توفر للصين عملة صعبة تساعدها على دفع عملية نموها الاقتصادي. أما الآن فبدأت الصين تعمل جاهدة من أجل التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون لتكون بضائعها غير العسكرية مصدر دخل لشركاتها العاملة. أهداف الصين من وراء التوصل لهذه الاتفاقية هي:

١ ــ دخول البضائع الصينية إلى السوق الخليجية ذات الخمسة والثلاثين مليون مستهلك.

٢ ــ تسهيل عملية الحصول على فرص عقود للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

٣ ــ تشجيع الاستثمارات الخليجية في مجال النفط والغاز في الصين(٤٧).

---

(٤٦) Weijan, «Energy in the Middle East and the Peaceful Rise of China,» p. 170.

(٤٧) Yan Yang, «Nation Moves on Free Trade Negotiations,» *China Daily*, 8/3/2005.

بدأت المنطقة في هذا القرن تستحوذ على اهتمام البضائع الصينية بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، فقيمة إجمالي التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول الخليج العربي الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت في عام ١٩٧٨ تصل إلى حوالى ٢٧٠ مليون دولار أمريكي(٤٨)، في حين أن هذه القيمة وصلت في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٤,٢٣ مليار دولار أمريكي، وزادت إلى ما يقارب ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى ما يقرب من ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ مشكلةً حوالى ٢,٥ في المئة من تجارة الصين الخارجية مع العالم في ذلك العام(٤٩). هذه الزيادة في قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية من وإلى دول منطقة الخليج الست الأعضاء في مجلس التعاون والعالم يوضحه الجدول التالي من خلال النظر إلى السنوات التالية: ١٩٩٨، ٢٠٠١ و٢٠٠٤ بالدولار الأمريكي:

قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية من وإلى دول منطقة الخليج الست الأعضاء في مجلس التعاون والعالم

الدولة / السنوات	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٤
الإمارات	١,٤ مليار	٢,٨ مليارات	٨,١ مليار
السعودية	١,٧ مليار	٤ مليارات	١٠,٢ ملياراً
عمان	٧٤٥ مليوناً	١,٧ مليارات	٤,٤ مليارات
الكويت	٢٣٠ مليوناً	٦٤٢ مليوناً	١,٢ ملياراً
قطر	٦١ مليوناً	٤٠٨ ملايين	٤٣٧ مليوناً
البحرين	٥٧ مليوناً	١٣٠ مليوناً	٢١٣ مليوناً
العالم	**٣٢٤ ملياراً**	**٥١٠ مليارات**	**١٠٠١ مليار**

المصدر: قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة الإحصاء، انظر: <http://unstats.un.org>.

هذا التزايد المستمر في قيمة حجم التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول المنطقة يأتي تعبيراً عن عاملين أساسيين:

١ ــ ارتباطه بالاستمرار المتزايد في اعتماد الصين الشعبية على النفط وارتفاع نسبة استيرادها من نفط المنطقة.

(٤٨) *Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade* (Shanghai: Ministry of Commerce, 1984) (Editorial Board).

(٤٩) الأرقام جاءت بناءاً على الأرقام الصادرة من قبل قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة، وحدة الإحصاء، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني: <http://unstats.un.org>.

٢ ــ ارتباطهُ بالرغبة في استغلال المنطقة كمركز إعادة تصدير للمنتجات الصينية نحو مناطق أخرى في المنطقة وما حولها.

لذلك فإن السعي الصيني الدؤوب إلى التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول المنطقة يأتي من أجل تعزيز هذا الدور الاقتصادي المهم للمنطقة في التوجه الخارجي الصيني. لكن الحكومة الصينية تعلم أن سعيها هذا من الممكن أن يواجه بمعارضة من قبل الولايات المتحدة وشركاتها العاملة في المنطقة. وعليه نجد أن الحكومة الصينية قد تفهمت إلى الحاجة أن تكون علاقتها مع الولايات المتحدة علاقة تعاون في المنطقة وليست علاقة توتر؛ لذلك فهي لا تسبب مشاكل لواشنطن في العراق وإيران ولا تحاول التدخل في الشؤون السياسية والعسكرية للمنطقة. الحافز، بالطبع، الرغبة الشديدة في إبقاء المنطقة شريكاً اقتصادياً أساسياً مع الصين. وعليه نستطيع القول إن السياسة الخارجية الصينية نحو منطقة الخليج العربي قد انتقلت من التأثر بالعامل الخارجي إلى التأثر بالعامل الداخلي.

الخلاصة

يتضح لنا مما ذكر أن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي هي سياسة مرنة ومتغيرة التوجهات بحسب المصالح الصينية. وهي سياسة يتحكم فيها كل من المحدد الخارجي والمحدد الداخلي. فالمحدد الخارجي المتمثل في علاقة بكين بكل من موسكو وواشنطن ورؤيتها الخطر المهدد لمصالحها كان له بالغ الأثر على سير خط السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي

ولاسيما في العقود الثلاثة الأولى من عمر جمهورية الصين الشعبية. أما المحدد الداخلي وبخاصة المرتبط بالاقتصاد والرغبة في تحقيق درجات عالية من النمو، فقد بدأ يؤثر في التوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه منطقة الخليج منذ بداية التسعينيات، وأصبح أكثر تأثيراً منذ بداية القرن الحادي والعشرين. الحاجة إلى النفط أصبحت ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي التي جعلت الحكومة الصينية تغير الكثير من أفكارها الثورية إلى أفكار أكثر واقعية ومتماشية مع مصلحة الصين الجديدة. وهذا التوجه يبدو أنه سيكون هو المسيطر على سياسة الصين الخارجية المقبلة ولفترة ليست بقصيرة تجاه منطقة الخليج العربي كجزء أساسي من فلسفة النهوض السلمي التي تتبعها الصين ■

المساومـة في السياسـة الخارجيـة التركيـة

محمود سالم السامرائي

أستاذ مساعد، قسم العلاقات الدولية،

كلية العلوم السياسية ـ جامعة الموصل.

مقدمـة

يذكر أن الحكمة السياسية ما هي إلا نتيجة فن «المساومة» والتسوية عند الدول من خلال صانعي قراراتها، وعليه يحقّ للدول أن تلجأ إلى تبني «المساومة» بصفتها سلوكاً سياسياً بقصد تحقيق مصالحها، ولا سيّما أن السياسة الخارجية بكل أبعادها ــ من حيثُ الأهداف والوسائل ــ تقع ضمن دائرة هذا الفن، أي إنّها انتقاء للوسائل التي تحقق الدولة عن طريقها أهدافها في التعامل الدولي الخارجي.

يحاول هذا البحث إثبات أن لـ «المساومة» «وجهاً سلبياً» إذا جاءت تعبيراً عن موقف سياسي مرتبط بظرف زمني وبحالة تنتهي بانتهاء مسبباتها. ومن هنا، فإن استغلال الحالة والفترة الزمنية للتعبير عن الموقف بقصد تحقيق مصلحة، ربما يشكل سلوكاً قاصراً يحمل الدولة موقفاً سلبياً في علاقاتها، لأن الأصل في العلاقات بين الدول والشعوب هو الوئام القائم على التكافؤ والاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة، لا على اقتناص الفرص في ظلّ فترة زمنية غير طبيعية بقصد تحقيق منفعة على حساب الطرف الآخر.

ومن خلال هذا الافتراض نجد من المفيد بحث موضوع سمة «المساومة» في السلوك السياسي الخارجي لتركيا لتقديمه نموذجاً على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد تبنّت تركيا بتاريخها المعاصر منهجاً في سلوكها السياسي الخارجي يميل غالباً إلى «المساومة»، وهذه السياسة في الواقع الدولي والإقليمي تترك تأثيرها في الموقف السياسي التركي تجاه دول الإقليم أولاً، وفي الساحة الدولية ثانياً، وغالباً ما تدفع تركيا ثمنه.

والسؤال المطلوب الإجابة عنه هو: هل أن المساومات في سياسة تركيا الخارجية هي سياسة قصيرة النظر، تلقي بظلالها السلبية على علاقات تركيا الدولية والإقليمية، ومنها العربية؟

وعندما تكون «المساومة» إحدى أدوات الصراع شأنها في ذلك شأن أدوات الضغط والإكراه، فإنها لا تقيم نوعاً من العلاقة الودّية وحسن الجوار وتنمية المصالح. وعلى هذا، فإن العلاقة التركية ــ العربية على سبيل المثال، ينبغي أن تكون بعيدة عن أدوات الصراع تلك، لأنه ليس من الصحيح الاعتقاد بأن الطرف الأول يمكن أن يستخدم أدوات الصراع في ظلّ ظروف غير طبيعية من دون أن يدرك أن الطرف الثاني هو في المقابل قادر على استخدامها عندما تسنح الفرصة له.

ومن هنا، سوف نستعرض من خلال منهج بحث وصفي تحليلي السلوك السياسي الخارجي التركي للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يعكس فن «المساومة» لتحقيق المصالح القومية.

وفي ضوء ذلك، سوف نستعرض وقائع مادية ومعنوية في «المساومة» من جانب تركيا المعاصرة والتي لا تحتاج إلى رؤية تحليلية أو وضع افتراضات غيبية أو خيالية، فالبحث يتناول مجموعة من المحاور منذُ الحرب العالمية الثانية حتّى يومنا هذا.

أولاً: الحرب العالمية الثانية و«المساومة» التركية

لقد عكس الموقف التركي سلوكاً غير واضح المعالم في الحرب العالمية الثانية، ووقفت تركيا وأعلنت سياسة «الحياد»، وظلت تراقب الوضع الدولي ومجريات الحرب بين دول المحور والحلفاء بشكل عام، وتراقب الاتحاد السوفياتي بشكل خاص، لكي تعبّر عن موقفها السياسي، إلا أنها في واقع الأمر كانت تتأرجح في سلوكها السياسي و«تساوم» على القوة التي تكسب الحرب، وبقيت كذلك طوال فترة الحرب إلى أن عبّرت عن موقفها خلال الأشهر الأخيرة من الحرب، ثم أعلنت عن انضمامها إلى جانب الحلفاء بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٣. وهذا ما يعكس موقفاً سياسياً تطمح من ورائه تركيا إلى أن تحصل على مكاسب سياسية، وهي إلى جانب الحلفاء. وهذا السلوك السياسي الخارجي لتركيا كشفت عنه الوقائع السوفياتية كما يلي[١]:

ــ قدمت تركيا التسهيلات للسفن الألمانية والإيطالية وقت الحرب خلافاً لاتفاقية «مونترو» التي من بين بنودها: غلق المضائق ومنع خروج السفن من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط. كما قدمت تركيا لألمانيا مادة حربية (الكروميت) التي تدخل في الصناعات الحربية.

ــ كانت تركيا مستعدة على حدّ تعبير السوفيات إلى دخول الحرب عام ١٩٤٢ إلى جانب ألمانيا، وقد حشدت قواتها العسكرية على حدود القوقاز السوفياتية، حين نجح التقدم

(١) Akademia Vied sssp, *Hedzinaodnè vzthy Po druhey sveyouej Vojne 1945 -1949* ([Praha: s. n.], 1963), p. 275.

الألماني في الأراضي السوفياتية، على أمل أن تكسب غنائم الحرب وهي إلى جانب ألمانيا وتحصل على منطقة أذربيجان الغنية بالنفط، فضلاً عن تركمانستان وأوزبكستان(٢).

إن السلوك السياسي التركي إبان الحرب العالمية الثانية قاد إلى نتائج سلبية، ودفع تركيا إلى اللجوء والارتماء في الفلك الغربي والأمريكي، إذ واجهت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية موقفاً في غاية الخطورة من جانب الاتحاد السوفياتي الذي بات يمثل ثاني أكبر قوة على الساحة الدولية آنذاك.

ـ أقدم السوفيات على إلغاء معاهدة «مونترو» وطالب ستالين الرئيس السوفياتي آنذاك بإقامة قاعدة دائمة في الدردنيل، واستعادة المقاطعات القيصرية القديمة من تركيا، وهي: قارص، أردهان، وارتفين. واستمرت سياسة السوفيات الضاغطة على تركيا طوال الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)(٣).

جاء حديث ستالين واضحاً للسفير الأمريكي في نيسان/أبريل ١٩٤٦: «إن تركيا ضعيفة والاتحاد السوفياتي يدرك جيداً خطر السيطرة على المضائق، وليست لتركيا القوة بحيث تستطيع حمايتها، كما إنها مسألة تمسّ أمننا نحن...»(٤).

لذا كانت نتيجة السلوك السياسي التركي هي التوجه نحو الغرب توجهاً قوياً، وتحديداً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تقدمت بطلب في آذار/مارس ١٩٤٧ للمساعدة، متذرعة بحجة أن تركيا هي ضدّ الشيوعية(٥)، فضلاً عن كونها دولة تقع في منطقة على قدر كبير من الأهمية في الشرق الأوسط.

ـ في آب/أغسطس ١٩٥٠ تقدمت تركيا بطلب الانتماء إلى حلف الناتو (NATO)، إذ أعلن وزير خارجيتها آنذاك «سيكون امتحاناً حقيقياً لمصالح الولايات المتحدة في تركيا». ولتأكيد صدقية توجه تركيا الغربي ـ الأمريكي اندفع الرئيس التركي عدنان مندريس آنذاك بجيشه للقتال في كوريا، وأثبتت تركيا كفاءتها في الحرب الكورية وهي إلى جانب التحالف، ما عكس صدقيتها، وعليه حققت مكسباً سياسياً مهماً في قبولها في حلف شمال الأطلسي(٦)، وتم لها ذلك عام ١٩٥٢، فأصبحت عضواً في الحلف.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٣) Richard D. Robinson, *The First Turkish Republic; a Case Study in National Development*, Harvard Middle Eastern Studies; 9 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963), p. 178.

(٤) كولن باون وبيتر موني، **من الحرب الباردة حتّى الوفاق، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠**، ترجمة صادق إبراهيم عودة (عمان: دار الشروق، ١٩٨٤)، ص ٢٨.

(٥) *Dejiny Sveta 1945 - 1949* (Praha: Zaredakce Svoboda, 1988), p. 454.

(٦) بوسخفيريا، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة د. كومبرد (موسكو: نؤوكا، ١٩٧٦)،ص ٢٤٦.

ثانياً: الأزمة القبرصية

بدأت اليونان في الاستكشاف النفطي في بحر إيجه مع مطلع عام ١٩٦٣، الأمر الذي خلق أزمة تركية ــ يونانية، وعند محاولة تركيا استخدام قوتها العسكرية عام ١٩٦٤ جاء موقف حلفائها، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، على غير ما كانت ترغب فيه(٧)، فاكتشفت موقعها السياسي في عين الغرب. لقد كشفت أزمة قبرص لتركيا بأن ارتباطها بالغرب، بحلف الناتو غير كاف لأمنها الإقليمي ومصالحها الحيوية القومية.

وعلى هذا جاء موقف «المساومة» في سلوكها السياسي الخارجي، فقد أقدمت على تنمية علاقاتها بحسن الجوار مع الاتحاد السوفياتي (الخصم للغرب) آنذاك، ولا سيما أن السوفيات قد تخلوا عن مطالبهم بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣.

وكانت تنمية العلاقات التركية ــ السوفياتية عام ١٩٦٤ تحمل في طياتها مكاسب لتركيا تتمثّل في حصولها على الدعم السوفياتي بشأن قضية قبرص في المحافل الدولية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لفت انتباه الإدارة الأمريكية والغرب بقصد الحصول على المزيد من «المساومات» مقابل إرضائها.

أما في الأزمة الثانية لقبرص عام ١٩٧٤ التي أقدمت فيها تركيا على التدخل العسكري وسيطرت على نحو ٤٠ في المئة من الأراضي القبرصية، بعد محاولة الجانب اليوناني ضم الجزيرة إلى اليونان(٨)، فقد جاء الموقف الأمريكي والغربي سلبياً تجاه تركيا، الأمر الذي دفع تركيا إلى إقامة علاقة تركية ــ سوفياتية واسعة وكبيرة، وحصلت بذلك على مساعدة سوفياتية بقيمة ٦٥٠ مليون دولار للفترة (١٩٦٧ ــ ١٩٧٩)، فضلاً عن عقد الاتفاقيات الثنائية التي أغاظت الغرب، وبخاصة بناء مجمع البتروكيمياويات في الإسكندرونة ومصنع تكرير النفط في إزمير(٩).

إن سلوك «المساومة» من جانب تركيا دفع الولايات المتحدة الأمريكية هي الأُخرى إلى اللجوء إلى السلاح نفسه بجعلها من موضوع قبرص ورقة «المساومة» تجاه تركيا، فقد «رفض الكونغرس تقديم مساعدات إضافية، وأقر بتقليص المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا في ميزانية عام ١٩٨٨، ووضع القضية القبرصية كشرط لتقديم المساعدات»(١٠).

---

(٧) انظر رسالة الرئيس الأمريكي جونسون الذي يحذر فيها تركيا من استخدام القوة العسكرية، في: Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975* (London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs, 1977), p. 415.

(٨) «تركيا: صعوبات وآفاق،» **دراسات استراتيجية**، العدد ١٢ (آذار / مارس ١٩٨٠)، ص ٦١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٠) محمود سالم السامرائي، «استراتيجية تركيا السياسية وأثرها في سياستها الخارجية،» **أوراق تركية** (مركز الدراسات التركية) (١٩٨٩)، ص ٣.

وعلى الرغم من محاولات إعادة تطبيع العلاقات بين أهالي الجزيرة الواحدة، فإنها كانت تصطدم بموقف الحكومة التركية الرافض، ولم يتوصل الطرفان خلال المفاوضات التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ثُمّ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى نتيجة إيجابية بسبب تصلب مواقف الطرف التركي. ولعل المشكلة القبرصية (الأتراك القبارصة) كانت خير تعبير عن المساومات التركية منذُ الستينيات حتّى اليوم، والتي باتت تقف حاجزاً سياسياً كبيراً وأخيراً أمام مطلب المجموعة الأوروبية في ١٥/٢٠٠٥/٩ حين طالبت بضرورة الاعتراف التركي بجمهورية قبرص قبل بدء المفاوضات بشأن الانضمام إلى المجموعة الأوروبية[١١]، على الرغم من قبول تركيا، بل إذعانها، لجميع الشروط الأوروبية التي سبق أن قدمت.

ثالثاً: العلاقات التركية ـ العربية

إن أساس فهمنا العلاقات الدولية قائم على علاقات الوئام وليس الاختصام. ولنا مع الأتراك تاريخ طويل، ولا ننكر أن الأتراك حلقة من حلقات التاريخ الإسلامي، كما لا ينكر المعنيون من الأتراك إلى هذا اليوم وصفهم العرب بـ «الأمة النبيلة»[١٢]. تلك التسمية التي كانت تطلق أيام الدولة العثمانية، وما كانت عليه مكانة العرب باعتبارهم الأمة التي كلّفت بحمل راية الإسلام وكانوا أهلاً لها، فضلاً عن الذراع الطويلة للعرب ومشاركتهم في حرب البلقان والقوقاز وشمال أفريقيا، بل دفاعهم أيضاً عن الدولة العثمانية واستشهادهم من أجلها باعتبارها دولة إسلامية.

لقد تبنّت تركيا منذُ وقت مبكر السلوك السياسي القائم على أساس «المساومة»، وقبلت به في علاقاتها العربية. وخير مثال على ما جرى عام ١٩٣٩ حين ضمت لواء الإسكندرونة إليها بعد اقتطاعه من سوريا. وقد تمّ ذلك بين فرنسا وتركيا حين وافقت الأخيرة على الموقف الفرنسي ـ البريطاني، بعدم دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا في ما لو اندلعت[١٣]، ولغرض أن تثبت زعامتها في المنطقة الواسعة للإمبراطورية العثمانية السابقة. وقد شكل هذا الموقف سابقة سلبية في علاقة تركيا العربية.

لقد ارتبطت تركيا بالسلوك السياسي الغربي تجاه المنطقة العربية. وفي عام ١٩٤٧ جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وفي ١٩٤٨/٥/١٥ أعلن عن قيام

---

(١١) قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٥/٩/١٦.

(١٢) سيفي تاشان، **سياسة تركيا المعاصرة تجاه الشرق الأوسط**، ترجمة مركز الدراسات التركية ([الموصل]: جامعة الموصل، ١٩٨٥).

(١٣) انظر: محمود سالم السامرائي، «استراتيجية التحالف التركي الإسرائيلي المعاصرة،» ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية لمركز الدراسات التركية، ٢٠٠٢، و Philip Robins, *Turkey and the Middle East*, Chatham House Papers (London; New York: Council on Foreign Relations Press, 1991), p. 49.

دولة «إسرائيل»، فسارعت تركيا واعترفت بالكيان الصهيوني في آذار/مارس ١٩٤٩، وعمدت إلى إقامة علاقات تجارية معه، وسمحت بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، مبررة ذلك بالضغوط الأمريكية وشروط حلف الناتو[١٤].

إن هذا الموقف التركي السلبي جاء بدافع «المساومة» لكي تتولى فيه تركيا دوراً قيادياً في المنطقة العربية مكفولة بدعم الغرب ومساندته. وقد أوكلت مهمة تركيا في قيادة الشرق الأوسط من خلال مشروع قدم في ١٩٥١/١٠/١١ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا أطلق عليه حلف «قيادة الشرق الأوسط» الذي رفضته الدول العربية وما تلاه من مشاريع في عام ١٩٥٢، مثل مشروع «منظمة الشرق الأوسط للدفاع»[١٥]. وفي أيار/مايو ١٩٥٣ أعلن عن خطة «حلقة الدفاع الشمالي» التي توجت المساعي التركية في إقامة حلف بغداد عام ١٩٥٥.

وعليه، يتضح أن السلوك السياسي الخارجي التركي لتلك الفترة عبر تبني تركيا المشاريع الغربية كان سلبياً، وأن مصلحة تركيا كانت ترمي إلى زعامة الشرق الأوسط بدعم غربي أمريكي. وكانت تركيا تجد تبريراً لسلوكها السياسي الخارجي بكونها عضواً في حلف الناتو، وأنه ينبغي الالتزام بما يقرره الحلف[١٦]، بل إن الموقف التركي اتسم أيضاً بالدفاع عن «مبادئ العالم الغربي». لقد شجبت تركيا سياسة الحياد التي سادت لدى دول عالم الجنوب آنذاك[١٧]، وفي الوقت ذاته عكست فترة الخمسينيات العلاقة السلبية بين تركيا والدول العربية، وعمقت الفجوة. وقد وُصفت تركيا من قبل العرب بـ «العميلة»[١٨] للغرب والمنفذة لسياسته في المنطقة. ولعل الموقف التركي السلبي من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ومن ضرورة وضع القناة تحت الإشراف الدولي، يعبّر عن الموقف الأمريكي نفسه. والأهم من ذلك أن تصويت تركيا في الأمم المتحدة في عام ١٩٥٧ ضدّ استقلال الجزائر جاء تضامناً مع حلف الناتو[١٩].

وفي عام ١٩٥٨ جاء الموقف السلبي ضدّ قيام الوحدة بين مصر وسوريا، فقد خشيت تركيا من قيام دولة الوحدة التي قد تصبح أداة لتنفيذ المخططات الاستراتيجية الشيوعية، كما رأت[٢٠]، ولا سيّما أن علاقة الاتحاد السوفياتي بدولة الوحدة كانت استراتيجية، إذ

---

(١٤) السامرائي، «استراتيجية تركيا السياسية وأثرها في سياستها الخارجية».

(١٥) Jiri Filip, *Turecko - Institut - zahranicniho obchodu* (Praha: [s. n.], 1986), p. 67.

(١٦) سيم شكماك، «موقع تركيا في حلف الناتو،» ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول تركيا والعالم العربي، نظمها مركز الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة درهام بالتعاون مع مركز الدراسات العربية، ١٤ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، ص ١٥٢.

(١٧) نجدت فتحي صفوت، «موقف تركيا من قضية فلسطين،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٨) شكماك، المصدر نفسه،ص ١٠٢.

(١٩) M. S. Al Samarraie, *Politcka Strategie Na Blizkem Vychode* (Praha: [s. n.], 1993), p. 143.

(٢٠) David J. Dallin, *Soviet Foreign Policy after Stalin* (London: [n. pb.], 1962), p. 472.

قدم السوفيات دعمهم ببيان واضح أوقف إمكانية دخول تركيا عسكرياً بعد قيام الوحدة[٢١].

رابعاً: تركيا وأزمة الخليج

في أثناء أزمة الخليج (١٩٩٠ ــ ١٩٩١) جاء الموقف التركي منطلقاً من حسابات الربح والخسارة بـ «المساومة» الذي يحقق لتركيا مكاسب في الأراضي العراقية طالما اعتبرتها إرثاً عن الإمبراطورية العثمانية السابقة. وجاء الموقف التركي على لسان المتحدث لشؤون الخارجية (أن تركيا ستقوم بتنفيذ كُلّ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة)[٢٢]، علماً أن تركيا آنذاك ووفقاً للمصادر التركية يمكن أن تفقد عائدات مالية تصل إلى حوالى ٧ مليارات دولار سنوياً، إذ شكل العراق في علاقاته التجارية مع تركيا ثاني أكبر شريك بعد ألمانيا عام ١٩٨٩[٢٣].

لقد شرعت تركيا في تحشيد قطعاتها العسكرية، وجعلت أراضيها منطلقاً لطائرات التحالف الدولي لضرب العراق. والأكثر من ذلك جاء تصريح الرئيس التركي تورغت أوزال آنذاك بإثارته (قضية الموصل) التي اعتبرها موضوع خلاف بين بريطانيا وتركيا والعراق، وإثارته موضوع ملكية الآبار النفطية في شمال العراق[٢٤].

إن هذا الموقف أفقد تركيا خسارة سنوية تقدر بـ (٧) مليارات دولار، إضافة إلى ما تركه من جو بعدم الثقة في العلاقة التركية ــ العراقية.

ويمكن ملاحظة أن خسارة تركيا المستمرة في علاقاتها التجارية مع العراق كان من بين أسباب أزمتها الاقتصادية المتصاعدة منذُ عام ١٩٩٥ على الرغم من الجرعات التي قدمت لها كمساعدات من قبل الإدارة الأمريكية ودول الخليج العربي.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين جاء الموقف التركي بشأن موضوع المياه تجاه المنطقة بدلالة «المساومة» (المياه مقابل النفط) من خلال تقديمها مشروع «مياه السلام»، الذي درج الباحثون على تسميته «عقد المياه» والذي يشكل أزمة كامنة[٢٥].

كما بلغت موجة العداء التركي لدول الجوار العربية ذروتها، عندما طالب رئيس الوزراء آنذاك مسعود يلماز في شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٣ بقطع المياه عن سوريا والعراق

(٢١) بوسخفيريا، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، ص ٦٧.

(٢٢) **الثورة** (العراق)، ١١/٨/١٩٩٠.

(٢٣) *Book of Year 1991*, p. 717.

(٢٤) جون بولوك في: مجلة **الفرسان** (باريس)، العدد ٧١٥ (١٩٩١).

(٢٥) محمود سالم السامرائي، «المياه في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة،» **مجلة العلوم السياسية**، العدد ٢٦ (٢٠٠٢)،ص ٨٧.

في وقت ارتفعت الأصوات في البرلمان التركي لمهاجمة العراق، حيثُ طالب (ألب أصلان توركيش)[٢٦] بضرورة ضم الموصل ـ كركوك واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراب التركي بموجب الميثاق الوطني التركي الصادر عام ١٩٢٠.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٣ أيضاً، أفصحت الحكومة التركية عن النوايا السيئة إزاء مسألة المياه، حيثُ صرح وزير الدولة التركي بأن على سوريا والعراق كليهما أن يدفعا ثمن مياه نهر الفرات المتدفقة عبر أراضيهما. وأوضح الحجة بأن تركيا نفسها دفعت (٣٤) مليون دولار إلى الدولة البلغارية مقابل استخدامها لمياه نهر (ماريش) البلغاري المنبع[٢٧]. وزاد الرئيس سليمان ديميريل من لهجته في نيسان/أبريل عام ١٩٩٦ بقوله: «إن تركيا وهي دولة المنبع لها الحقّ في التحكم بأي قطرة مياه في أراضيها»[٢٨].

أما **المؤسسة السياسية** ما بعد الرئيس تورغت أوزال، فقد عكست مرحلة جديدة في التعامل السياسي الخارجي تجاه العراق والمنطقة من جهة، والحلفاء التقليديين وفي مقدمتهم الإدارة الأمريكية من جهة ثانية، حتّى إنَّ تركيا وجدت في العراق ورقة مساومة تجاه دول الغرب وتحديداً الإدارة الأمريكية ودول الخليج العربي، بقصد تحقيق صفقات شكلت جرعات مسكنة لما باتت تعانيه من أزمات اقتصادية وسياسية تعصف بالساحة التركية بفضل السلوك السياسي بـ «المساومة»، تلك التي امتدت إلى ما بعد عام ١٩٩٢، فقد احتلت الكويت موقع الصدارة في الدبلوماسية تجاه تركيا لتوثيق العلاقة بها ولتخفيف خسائرها وبقصد استمرار الحصارالمفروض على العراق. إلا أنَّ عام ١٩٩٢ كشف عن حجم معاناة تركيا إلى حدّ دفع رئيسة الوزراء آنذاك تانسو تشيلر إلى حمل حقيبة «المساومة» إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على زيارة تشيلر إلى الولايات المتحدة تأسيس صندوق خاص اعترافاً بموقف تركيا في التحالف الدولي ضدّ العراق، فقد حصلت على (١,٢) مليار دولار مكافأة على دورها في حرب الخليج، كما بلغ رأس المال الصندوق خلال خمس سنوات (٥,٣) مليار دولار، تقدم الكويت والمملكة العربية السعودية مليار دولار، كما تقدم كُلّ من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة (٥٠٠) مليون دولار[٢٩].

وإزاء انكماش المساعدات المقدمة إليها باستثناء ما قدمته كُلّ من الكويت والسعودية بهدف الإبقاء على الحصارالذي فرض على العراق واستمراره، أخذت تركيا تقدر موقفها باحتمال فقدانها (٧) مليارات من الدولارات في العام. ولكن هذه الخشية التركية التي عبرت عنها تمّ احتواؤها من خلال ما قدم إليها من جرعات ووعود خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥. وكانت بعض دول الخليج العربي هي التي تتحمل العبء الأكبر من هذه

(٢٦) **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨٠ (شباط/فبراير ١٩٩٣).
(٢٧) نقلاً عن: وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، ١٩٩٣/٨/١٣.
(٢٨) قناة دُبي الفضائية، ١٩٩٦/٦/٨.
(٢٩) **الشرق الأوسط**، ١٩٩٣/١٢/١٩.

الجرعات. إلا أن العام ١٩٩٥ شكل على ما يبدو الحدّ الفاصل في طبيعة العلاقات التركية الأمريكية والغربية معاً، فالخسارة المتراكمة التي لحقت بتركيا على مدى خمس سنوات (١٩٩١ ــ ١٩٩٥) شكلت أزمة خانقة، دفعت تركيا إلى تغطيتها بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الجنوب ضدّ حزب العمال الكردستاني، والتوغل في الأراضي العراقية أملاً في الحصول على موافقة حلفائها على أن يكون لها مواقع إقليمية في الأراضي العراقية، إلا أن جامعة الدول العربية والمجموعة الأوروبية أوقفت تلك التطلعات التركية.

وإذا ما حاولنا استعراض الفترة الزمنية ١٩٩١ ــ ١٩٩٥ نجد ملفات كبيرة عرضت من أعلى المستويات في الحكومة التركية ومن خلال زيارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد تورغت أوزال قام الرئيس التركي سليمان ديميريل، وتانسو تشيلر بمحاولات لقيام تركيا بدور إقليمي جديد، إلا أن السياسة الخارجية المضطربة وغير المتزنة لدى الإدارة الأمريكية تجاه العراق ظلت غير قادرة على إعطاء تركيا الدور الذي كانت تتطلع إليه، الأمر الذي انعكس إحباطاً عام ١٩٩٥ عبّر عنه الرئيس ديميريل، وجاء انعكاساً للإحباط الذي وصلت إليه تركيا، بل وعزلتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية معاً، إضافة إلى الوضع الداخلي التركي المشحون بالتوتر السياسي. وإزاء الوضع المضطرب في الجنوب من قبل «حزب العمال الكردستاني» الذي يسعى إلى إقامة دولته في جنوب الأناضول، إضافة إلى المشاعر المناهضة لأمريكا والدول الغربية، بل والعداء الفاضح الذي عبرت عنه الأوساط والحركات الإسلامية وفي مقدمتها «حزب الرفاه»، أطلق الرئيس ديميريل تصريحه في مقابلة تلفزيونية في ١٩٩٥/٥/١٠ بقوله «إن حرب الخليج سبب جميع المشاكل التركية». والأكثر من ذلك، فقد اتهم الغرب بالتآمر على تركيا والتخطيط لمؤامرة خطيرة تهدف إلى تمزيق وحدة الأراضي التركية وذلك بإقامة دولة كردية على أراضيها. وأضاف ديميريل أن الدول الأوروبية قضت على الدولة العثمانية ومزقت وحدة أراضيها باتفاقية (سيفر) عام ١٩٢٠ حيثُ أنشأت بعد ذلك التمزيق ٢٥ دولة[٣٠].

خامساً: موقف تركيا من الحرب على العراق (عام ٢٠٠٣)

لقد نشطت حركة المنظمات الحزبية والجماهيرية في تركيا ضدّ العدوان الأمريكي المحتمل على العراق، وشكلت الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية «مجلس التنسيق» ضدّ العدوان على العراق والذي يضم حوالى (١٤٠) منظمة تركية وعملت على مطالبة الحكومة الجديدة (العدالة والتنمية) بزعامة رجب طيب أردوغان، بعدم الانجرار وراء المواقف الأمريكية والمشاركة في الحرب إذا ما اندلعت ضدّ العراق[٣١].

وقال علي جانجي رئيس مجلس التنسيق: إن القضية لم تعدّ قضية إقليمية بل قضية

(٣٠) **القدس**، ١٩٩٤/٦/٢.
(٣١) **الثورة**، ٢٩ /٢٠٠٢/١١.

تهم جميع دول العالم. ووصف الحرب بـ «القذارة» التي تجلب البؤس والدمار للمنطقة.

لقد انطلقت المسيرات الجماهيرية في أنقرة واسطنبول مع مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وطالبت الحكومة والبرلمان بعدم الموافقة على استخدام الأراضي التركية منطلقاً للعدوان على العراق.

يعكس الموقف التركي موقفاً متزناً باتجاه علاقة حسن الجوار في ظاهره. ولكن سمة استراتيجية تركيا «المساومة» في السلوك السياسي الخارجي تبعث على الريبة والشكّ من حيثُ المصداقية. ويمكن ملاحظة تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن رفضهم لموضوع الحرب الأمريكية على العراق وما نجم عن موقف معاكس إثر الزيارات الأمريكية المتعددة لتركيا، الأمر الذي دفع الأتراك إلى الاصطفاف وقبول فكرة الاشتراك إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حال اندلاع حرب بعد «المساومة» من خلال المطالبة بدفع مبلغ ٢٥ مليار دولار، وهذا يعكس حجم الخسائر التي تتعرض لها تركيا في حال اندلاع الحرب. إن حجم الخسارة المقدرة تلك قاد زعيم حزب العدالة رجب طيب إلى زيارة واشنطن وهو يحمل ملفاً يحتوي على خسائر مالية تقدر بحوالى ٣٨ مليار دولار. وفي هذا الصدد، يقول وزير خارجية تركيا يشار ياكيش «إذا ما وقعت الحرب علينا أن نحمي مصالحنا من هذه الحرب...وأمريكا ستعوض الدول المتضررة؟ كيف؟ فإننا لا نعرف ولا نريد أن نعرف؟»[٣٢].

لم تنس تركيا تداعيات وآثار الحرب التي قادتها الإدارة الأمريكية عام ١٩٩١ وما تركته من آثار مريرة في الساحة التركية بسبب إهمال تركيا من الحليف (الإدارة الأمريكية) في تعويض خسارتها نتيجة للحرب والحصار[٣٣]. ومع تصاعد لهجة الحرب من قبل الإدارة الأمريكية ضدّ العراق عام ٢٠٠٣ ازدادت مخاوف تركيا من احتمالات تفاقم الأزمة المتردية أصلاً في البلاد، إذ توقعت أن اندلاع الحرب يعني خسارتها مليار دولار سنوياً من التجارة مع العراق والتي يمكن أن ترتفع إلى ثلاثة مليارات سنوياً.

وهذا ما يجعل تركيا غير مطمئنة إلى الوعود الأمريكية بشأن التعويضات التي تقدم لها في حالة اندلاع الحرب وتركياً إلى جانب الإدارة الأمريكية. وعليه فإن صانع القرار التركي يجد بلده بين المطرقة والسندان وذلك للأسباب الآتية:

ـ إن تركيا حليف للإدارة الأمريكية المانحة للمساعدات العينية والمالية السنوية لها.

ـ إن تركيا عضو في الحلف الأطلسي وهي تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

---

(٣٢) نقلاً عن قناة الجزيرة، ٢٠٠٣/٢/٢٥.

(٣٣) محمود سالم السامرائي، «قراءة في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة تجاه العراق،» **أوراق تركية** (٢٠٠١)، ص ٢٣.

ــ دور اليهود وتأثيرهم في العلاقة التركية الإسرائيلية و (إسرائيل بوابة تركيا مع واشنطن)[٣٤].

كُلّ هذه الأسباب تلقي بثقلها على صانع القرار السياسي التركي ولا نجد حرجاً إذا ما قلنا إن تركيا «المساومة» تصوغ موقفها في ظلّ هذه الرؤية، فإذا ما حصلت على مساعدات يمكنها أن تتجاوز أزمتها الاقتصادية التي تقدر بـ (٣٦) مليار دولار وفق ما نشر في الصحافة التركية، وتتمثل هذه المساعدات في:

ــ إسقاط الديون التركية البالغة (١١) مليار دولار لأمريكا.

ــ تسليح الجيش بالدعم الفني والمالي وتحديثه.

ــ الإبقاء على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بدعم من الإدارة الأمريكية البالغة ١٦ مليار دولار.

ــ دعم الاتحاد الأوروبي لتركيا.

وإن أفضل ما يمكن أن تحصل عليه تركيا جاء على لسان السناتور الأمريكي (جون ماكين) بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٥، بأن تمنح واشنطن أنقرة فرصة المشاركة في الترتيبات الإقليمية الخاصة بالمنطقة (في مرحلة) ما بعد الحرب على العراق.

في ضوء ما تقدم أين يقع الموقف التركي المتردد والمضطرب؟ لقد ظلّ الموقف التركي متأرجحاً بين الرفض للحرب مستنداً إلى الموقف الشعبي والمشاركة فيها وبين التأييد المشروط أو الموافقة على العمل العسكري من دون المشاركة. ويذهب المسؤولون الأتراك وفق تقديراتهم لتداعيات الحرب على المصالح التركية إلى الشك في مصداقية الوعود والتعهدات الأمريكية التي طالما قدمتها واشنطن إلى أنقرة.

ويحق لأنقرة أن تصعد من شكوكها في جدية الوعود الأمريكية وهي ترى الاتصالات المباشرة بين واشنطن والزعامات الكردية الذين منحتهم قدراً من الدعم في إطلاق تصريحاتهم عن (الاستقلال).

بقي الموقف التركي على الوتيرة نفسها منذُ تصريح رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد يوم ٢٠٠١/١١/٧ بأن تركيا لن تدعم أية حملة عسكرية ضدّ العراق، وتأكيده ذلك مرة أخرى في ٢٠٠٢/٧/٢١ وتحذيره الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة الدخول في حرب ضدّ العراق.

وفي السياق نفسه جاءت تصريحات رئيس وزراء تركيا بعد (أجاويد) عبد الله غول بعد صعود «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة في تركيا حول عدم مشاركة تركيا في الحرب

(٣٤) السامرائي، «استراتيجية التحالف التركي الإسرائيلي المعاصرة».

إلى جانب الإدارة الأمريكية ضدّ العراق، وما قام به من نشاط سياسي في الساحة الإقليمية العربية بعد زيارته لكُلّ من سوريا والأردن ومصر وتشديده على التسوية الدبلوماسية من خلال عقد اجتماع في أنقرة.

إلا أننا لا نثق بمصداقية تركيا وسلوكها السياسي المبني على «المساومة»، فقد أرادت أن تقول: إني بذلت ما بوسعي أكثر من العرب باتجاه الحلّ الدبلوماسي، وحين أخفق العرب، فإني لا أتحمل مسؤولية الأخذ بالموقف المنحاز إلى جانب الإدارة الأمريكية حفاظاً على مصالح تركيا العليا.

وهكذا تجد تركيا أمامها فرصة للمناورة السياسية مع الإدارة الأمريكية بالمشاركة إلى جانبها على الرغم من تعرض مصالحها الحيوية مع العراق للخسارة، لكنها تضحي بمصالحها على حساب علاقاتها الأمريكية، ولعلنا نشير بهذا الموقف إلى ما يقدمه مدير معهد السياسة الخارجية التركية / جامعة بلينكت سيفي تاشان بقوله، ستقدم تركيا مساندتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب الآتية:

ـ الضمانات الأمريكية بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق.

ـ استمرار المساعدات المالية الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتركيا التي تعهدت بها الإدارة الأمريكية. وعلى هذا، فإن تركيا لا تقوى على تعريض مصالحها بالوقوف ضد الرؤية الأمريكية واستراتيجيتها. ومن هنا استمرّت الاتصالات وإجراء المفاوضات الأمريكية التركية بشأن مشاركة تركيا في الحرب على العراق، ووفق ما ذكره وزير الخارجية يشار ياكيش[٣٥] فإن المفاوضات تجري في ثلاثة اتجاهات:

١ ـ تعاون عسكري. ٢ ـ تعاون سياسي. ٣ ـ تعاون أمني.

ويقول وزير الخارجية التركي في ٢٠٠٣/٢/٢٥: تمّ التوصل (إلى اتفاق) بين الإدارة الأمريكية وتركياً على الموضوعات كافة إلا موضوعاً أو اثنين. وقد ذهب أكثر في ما يخص كيفية الحفاظ على مصالح تركيا في حال اندلاع الحرب بالتشديد على موضوع مشاركة مسؤول عسكري أو مدني في الحكومة العراقية المؤقتة بالقول: من خلال قربنا من أهل المنطقة ودرايتنا بهم، (فإننا) أقدر من الأمريكيين على تحديد شكل النظام الأفضل للحكم... لأننا نعرف الجميع، الأكراد والتركمان والعرب.

في ضوء ما تقدم، يمكن ملاحظة الرؤية السياسية التركية، وعليه لا نجد غرابة في منهج «حزب العدالة والتنمية» في التعبير عن فن «المساومة»، كما كان حال الحكومات السابقة.

ـ لقد وافق البرلمان (التركي) على تمديد فترة استخدام قاعدة أنجرليك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

---

(٣٥) انظر لقاء مع وزير الخارجية التركي على قناة الجزيرة، ٢٠٠٣/٢/٢٥.

ـ وفي ٢٠٠٢/١٢/٢٧ لم يتوصل مجلس الأمن القومي التركي إلى قرار بشأن مشاركة تركيا في الحرب إلى جانب أمريكا أم لا، بانتظار الموقف المطلوب الذي يتمخض عن مجلس الأمن الدولي، وموقع قوة المساوم التركي من منطلق الربح والخسارة. وعلى هذا أقدمت (تركيا) على اتّخاذ مجموعة من الإجراءات منذُ الأول من آذار/مارس ٢٠٠٣ والتي نراها بمثابة المشاركة بالحرب قبل اندلاعها، وهي[٣٦]:

ـ إغلاق الحدود مع العراق.

ـ أوقفت وعرقلت وصول المواد الإنسانية المصدرة للعراق وفق مذكرة التفاهم.

ـ أوقفت من جانبها الاتفاقية التجارية المشتركة بشكل مخالف لقواعد حسن الجوار.

وقد اتخذت هذه الإجراءات، علماً أن «حكومة العدالة» ولخشيتها من خسائر تصل إلى ٣ مليارات دولار سنوياً في حالة قيام الحرب، هي التي سارعت إلى عقد اتفاقية استثمارية تجارية مع العراق، إضافة إلى زيارة وزير الاقتصاد التركي (إلى العراق) خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٠٠٣/١/١٢.

كما أتت الإجراءات على عكس موقف الشعب التركي الرافض للحرب والرافض لمشاركة تركيا فيها إلى جانب الإدارة الأمريكية.

وعند اندلاع الحرب في آذار/مارس عام ٢٠٠٣ وقفت تركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، وعبّر الموقف التركي عن «المساومة» بشكل مفضوح، فعلى الرغم من عدم حصول القادة الاتراك على منحهم المشاركة بالحرب إلى جانب الإدارة الأمريكية، حين فشل التصويت في البرلمان لنشر ٦٢ ألف جندي[٣٧]، ساومت المؤسسة العسكرية حين وافقت على انزال بعض القطعات العسكرية في ميناء الاسكندرون. وجاءت لغة المساومة حين وبخ الضابط المسؤول عن الميناء حول الإجراءات التي كان يجب اتّخاذها لتعطيل الموافقة على إنزال القطعات العسكرية، وذلك لرفع قيمة الفاتورة التركية التي ستحصل عليها، إلا أن رفض المواطن التركي وإثارة الراي العام قادا إلى انسحابها باتجاه الكويت. وينبغي عدم اغفال حقيقة موقف البرلمان التركي الذي رفض في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٣ موضوع عبور القوات العسكرية الأمريكية الأراضي التركية، مع أن المؤسسة العسكرية التركية من خلال مجلس الأمن القومي التركي تستطيع أن تتجاوز البرلمان في موضوعات تتعلق بالامن التركي، وبهذا تعدّ المشاركة التركية إلى جانب الإدارة الأمريكية من صلب الأمن القومي التركي بفضل وجود نحو ١٤ قاعدة أمريكية وأطلسية على الأراضي التركية.

لقد كانت الأطماع التركية في الأراضي العراقية واضحة ومعلنة على حدّ تعبير

(٣٦) انظر: متحدث باسم وزارة الخارجية، في: **الثورة**، ٢٠٠٣/٣/١٢.

(٣٧) ميدل ايست نيوز لاين، ٢٠٠٣/٣/٤.

الجنرال التركي تورغت سونالب بقوله «إذا طلبت أمريكا من تركيا القيام بهجوم على الموصل وكركوك فعلينا أن لا نتردد»[٣٨]. وقد كانت شروط تركيا لدخول الحرب إلى جانب التحالف الدولي ضدّ العراق بلغة «المساومة» كما يلي:

ــ التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق.

ــ يمكن لتركيا الدخول في الأراضي العراقية لمسافة ٧٥ كيلومتراً وأن تحصل على ١٠ في المئة من النفط العراقي.

ــ تبقى كُلّ من الموصل وكركوك خالية من أي قوات سوى عدد محدود من الأمريكيين[٣٩].

وبعد فرض الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣ واحتلال العراق، أُهملت تركيا تماماً من قبل الإدارة الأمريكية، إلا أن تركيا تمتلك ورقة المساومة بشأن موضوع الأكراد. وهذا ما دفعها لتتحمس لموضوع المشاركة في الترتيبات الأمنية، من خلال إرسال القوات العسكرية التركية إلى الأراضي العراقية، إلا أن «مجلس الحكم في العراق» أجمع على عدم السماح للقوات التركية بدخول العراق، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى إقصاء تركيا عن الترتيبات الأمنية على الساحة العراقية، إضافة إلى ما حصدته تركيا من جراء المساومات حين أعربت الخارجية التركية عن استيائها من المعلومات بشأن محاولة تسليم أمن مناطق شمال العراق للبشمركة وبحدود ١٠ آلاف على الحدود، بعد الاجتماع الثلاثي بين (الإدارة الأمريكية ــ الطالباني ــ البارزاني)[٤٠].

سادساً: صدقية حزب العدالة والتنمية

لا يجد «حزب العدالة والتنمية» تعارضاً بين الانتماء الإسلامي ومصالح تركيا التي تستدعي التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساومت تركيا الولايات المتحدة من أجل الحصول على مبلغ تعدى الـ ٣٠ مليار دولار، ووافقت الأخيرة على أن تقدم لها ٦ مليارات دولار كمنحة و ٢٠ ملياراً في صورة ضمانات قروض في مقابل نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية. وهكذا وجدت الحكومة التركية أزمة في موضوع الحرب على العراق، فمن ناحية تشعر بتهديد كردي دائم على حدودها وفي مناطقها الجنوبية الشرقية، وهو تهديد عجزت كُلّ الحكومات بما فيها الحكومة الأخيرة ذات الجذور الإسلاميّة عن حله، ومن ناحية أخرى ظلت مصالح الدولة القومية التركية هي المحرك الرئيس، وهو ما حدث مع حكومة عبد الله غول التي شكلت مساومتها المالية مع الولايات المتحدة عاملاً رئيساً في حساب

---

(٣٨) **الاتجاه الآخر**، ١٦/١٠/٢٠٠٤.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) انظر: < http://www.masrawy.com >, 31/10/2003.

مواقفها بصرف النظر عن أي روابط دينية أو ثقافية تربطها بالشعب العراقي.

إن قرار المشاركة الذي دعا إليه رجب طيب أردوغان بشكل متحمس، كان يرمي إلى الحصول على الثمن من المشاركة قبل بدء الحرب وإن كان مرتبطاً ببرنامج صندوق النقد الدولي.كما كان يهدف إلى تأدية دور مهم في العراق في المرحلة الإنتقالية بعد الإطاحة بالنظام السياسي، تحت ذريعة(حماية) «تركمان العراق» ومنع الأكراد من إقامة دولة مستقلة[٤١].

وفي إطار المساومة التركية على غنائم الحرب، خطفت تركيا الأضواء السياسية والإعلامية في تحرك إقليمي ودولي توجته بلقاء في اسطنبول لوزراء خارجية الدول الست (تركيا، إيران، سوريا، مصر، السعودية، الأردن). وكانت تهدف إلى تغطية انخراطها التدريجي والمنتظر في الحملة العسكرية الأمريكية القادمة على العراق، واستخدمت هذه التحركات ووظفتها في المفاوضات السرية والعلنية مقابل الموافقة على فتح الجبهة الشمالية أمام القوات الأمريكية. وبعد انتهاء المساعي الدبلوماسية التي نشطت للاستهلاك المحلي والاقليمي، وبات العمل العسكري واقعاً لا محال، تحدث رجب طيب أردوغان قائلاً: لا يمكن لتركيا أن تبقى خارج المعادلة، إذا بقينا خارج العملية يمكن أن يتعرض أمننا القومي للخطر، ويجب أن نفكر في مصالح بلدنا.

أما عبد الله غول رئيس الحكومة، فقد عبّر بقوله: «إننا نفضل صدور قرار عن مجلس الأمن لكن النظر إلى قرارات الأمم المتحدة على أنّها لوحدها مؤشر شرعية هي نظرة ضيقة»[٤٢].

سابعاً: تركيا وموضوع التركمان

عبرت السياسة الخارجية التركية في التاريخ المعاصر عن الموقف الداعم والمساند إزاء موضوع التركمان، سواء في سياستها الإقليمية أو الدولية. ويقدر عدد نفوس التركمان في العراق بحوالى ١,٧٥٠٠٠٠ بحسب المصادر التركمانية[٤٣].

وقد كثر الحديث عن العلاقة الخاصة بين تركمان العراق والدولة التركية إلى حدّ اتهام التركمان بـ «موالاة» تركيا. والحقيقة أن هناك شعوراً حول الانتماء القومي ومن الطبيعي أن يشعر التركمان تجاه تركيا بالود والمحبة والتواصل الثقافي والحضاري. وهذا لا يتعارض مع انتمائهم إلى وطنهم العراق وولائهم له[٤٤].

---

(٤١) عمر الشوبكي، «الحرب الأمريكية، ومصداقية حزب العدالة والتنمية،» <http://www.alitijahalakhar.com>.

(٤٢) منذر سليمان، «المساومة التركية على غنائم الحرب،» <http://www.alitijahalakhar.com>.

(٤٣) مجلة **قارداشلق**، العدد ١٧ (آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ٧٩.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٧.

وقد تزايد اهتمام تركيا بموضوع التركمان، الأمر الذي قررت فيه الحكومة التركية عام ١٩٨٨ إستحداث إدارة خاصة بوزارة الخارجية أطلقت عليها «إدارة الجاليات التركية في الخارج» ويرأسها نائب وزير ومهمتها ربط الاقليات التركية في العالم بالوطن ألام من البلقان إلى تركيا[(٤٥)]. وقد طرح موضوع «توحيد الأمة التركية» بشكل واضح في عام ١٩٩٠ في مؤتمر اسطنبول حين تحدث أحد الوزراء في الحكومة التركية عن «أذربيجان كبرى» ما يشير إلى اهتمام الإدارة التركية بما أطلق على تسميته «توحيد الأمة التركية»[(٤٦)].

وعادت إلى الظهور أطروحة «الحيز التركي» التي تتحدث عن مسؤولية أنقرة في حماية وحدة «الحيز التركي». وعليه تجد تركيا في موضوع الأتراك المنتشرين خارج حدودها الدولية موضوعاً لـ «مساومة» يشكل موقفاً وسلوكاً سياسياً لدى القادة الأتراك، فالأتراك منتشرون في دول الجوار، العراق، إيران، سوريا، قبرص، بلغارياً، بل وفي دول جمهوريات أسياً الوسطى تركمانستان، أوزبكستان وأذربيجان... والصين. والهند[(٤٧)]

لقد عبرت تركيا عن سياسة خارجية نشطة وتحديداً بعد قيام جمهوريات أسياً الوسطى وفي منطقة القوقاز عندما أطلقت عليه (عالم الأتراك) والذي يمتد من جزر البلقان إلى أسوار الصين ويشكل عددهم حوالى (١٨٠ ــ ٢٠٠) مليون نسمة[(٤٨)].

وفي ما يتعلق بالسياسة الإقليمية التركية، فقد وجدت تركيا مع دول الجوار العربية وغير العربية موضوعاً شكل تأزماً سلبياً في علاقة تركيا الإقليمية، وقد تبنت موضوع التركمان لـ «المساومة».

إن ديميردل (مشيراً) إلى (أن الحكومةالتركية) لا تستطيع أن تتجاهل أشياء تفيد أن العراق أعدم (١٧) شخصاً من زعماء التركمان... طلب من العراق تزويد تركيا بالمعلومات عن وضع التركمان في منطقة كركوك والذي تجاهلته السلطات العراقية[(٤٩)].

وفي عام ١٩٩٦ تعاملت السلطات التركية مع حزب العمال التركماني[(٥٠)] في شمال العراق لكونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا، ولا سيّما بعد أن أصبح يقوم

(٤٥) محمد خليفة، «الدور التركي في الشرق الأوسط والخليج العربي،» **المنبر** (باريس)، العدد ٥٨ (١٩٩٠)، ص ٤٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤٧) هيلين كارير دانكوس، **نهاية الإمبراطورية السوفياتية**، ترجمة إبراهيم العريس ([نيقوسيا]: دار قرطبة للنشر، ١٩٩١)،ص ٨٤.

(٤٨) Nadir Devlet, «Turkic World and Turkey (Perspectives-Realities),» in: *Turkish Views on Eurasia,* Puplication of Foundation for Middle East and Balkan Studies (Istanbul: [n. pb.], 2001), p. 81.

(٤٩) Al Samarraie, *Politcka Strategie Na Blizkem Vychode,* p. 49.

(٥٠) السامرائي، «قراءة في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة تجاه العراق،» ص ٢١.

بدور في منطقة كردستان العراق بين الفصائل الكردية، حتّى أصبح محوراً رئيسياً يعكس استراتيجية تركيا المرحلية آنذاك...وربما تجاه رؤية مستقبلية مع العراق. ومن هنا شكل تركمان العراق «موضوعاً للمساومة السياسية». ولكن جاءت النتيجة على غير الرغبة التركية وبخاصة بعد قيام النظام السياسي الجديد في العراق المرتبط بالادارة الأمريكية، فقد أهملت تركيا بكل تطلعاتها ورؤيتها الاستراتيجية تجاه العراق واتجاه مساومتها مع الإدارة الأمريكية أيضاً، ولعل خير تعبير عن ذلك وقوف (تركيا) متفرجة على ما يجري في مدينة كركوك من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥، ولم نسمع سوى عبارات خجولة حول عدم المساس بتركيبة سكان المدينة.

ثامناً: تركيا وموضوع «الإرهاب»

اندفعت تركيا تجاه الإدارة الأمريكية على أثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها على المستوى العالمي، لتدعم الموقف الأمريكي لمحاربة الإرهاب[٥١]، لأنها ترى أن العالم بات محكوماً إلى حدّ ما بالقوة المهيمنة على الساحة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن تركيا باتت مهملة من الإدارة الأمريكية وأوروبا الغربية، إذ فقدت دورها بعد توسع حلف شمال الأطلسي، وعدم رغبة المجموعة الأوروبية في قبول عضويتها الكاملة فضلاً عن أزماتها الداخلية.

وجاء الموقف التركي (المساوم) في الوقوف إلى جانب الإدارة الأمريكية والاندفاع في تقديم الدعوات للقيام بعمل تكلف به انطلاقاً من مسؤولياتها في مكافحة الإرهاب. واستخدمت فعلاً بعض وحداتها العسكرية في التحالف الدولي في أفغانستان، الأمر الذي نددت به حركة طالبان بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢[٥٢] واستمرت تركيا في قيادة قوة التدخل الدولي في أفغانستان (إيساف) فترة شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، مقابل حصولها على مساعدة إضافية بقيمة[٥٣] (٢٠) مليون دولار بعد أن اعتذرت كُلّ من ألمانيا وهولندا.

إن الموقف التركي جاء ليشد العلاقة التركية الأمريكية ويكسبها مزايا وفق حسابات الربح والخسارة، معيداً إلى الأذهان فترة الخمسينيات التي شاركت فيها تركيا عسكرياً بالحرب الكورية إلى جانب الإدارة الأمريكية بهدف قبولها بالحلف الأطلسي، في حين أن هذا الموقف يتناقض وأحد مبادئ السياسة الخارجية التركية بالوقوف على الحياد إزاء الأزمات. كما إنَّ هذا الموقف قد يؤدي إلى قيام أعمال إرهابية على الأراضي التركية من قبل أنصار القاعدة. وقد تعرضت تركيا فعلاً إلى سلسلة من التفجيرات عام ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٥

(٥١) **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٢٦٣.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
(٥٣) **الثورة**، ٢٠٠٢/١١/٢٩.

وأعلنت القاعدة مسؤوليتها عن ذلك، وربما هذا أول ما حصدته تركيا من جراء سلوكها السياسي بـ «المساومة».

تاسعاً: العلاقات التركية ومسألة الأرمن

في ٢٠/٧/١٩٨٣ بدأت أول محاولة لقيام منظمة تضم (٣) ملايين أرمني لتشكل أول خطوة باتجاه قيام جمهورية أرمينيا، حيثُ يوجد في مدينة بوسطن الأمريكية (مقر اللجنة الوطنية الأرمينية) وهو مركز لنشاط الأرمن واتصالاتهم. أما في فرنسا، فيوجد للأرمن مركز أخر مدعوم بالمساعدات المادية والمعنوية من الجانب الفرنسي[٥٤].

إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي، وقيام جمهورية أرمينيا المستقلة عجل في إحداث متغيرات ألقت بظلالها على الأرمن الموجودين في تركيا، ومن هنا باتت تركيا تواجه أزمة سياسية وبخاصة مع حلفائها وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهد شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ أزمة في العلاقات التركية ــ الأمريكية بسبب موضوع الأرمن، وقد عبر الموقف التركي إزاءها بسلوك سياسي بـ «المساومة».

لقد كان قرار مجلس النواب الأمريكي المتعلق بالأرمن سبباً في الأزمة، إذ سارعت تركيا بالرد السريع إذا ما أقدم الكونغرس على إقرار المشروع الذي تمت المصادقة عليه من قبل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الذي يحث الرئيس كلينتون على تصنيف الإجلاء الإجباري ومقتل أكثر من ١,٥ مليون أرميني بين عام ١٩١٥ وعام ١٩٢٣ على أنّه مجزرة جماعية. وأقدمت تركيا على «المساومة»، وفي عملية غير مسبوقة، **على إرسال طائرتين كسراً للحظر المفروض على العراق من قبل الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وأعلنت عن استعدادها لفتح خطوط سكك الحديد مع العراق، وتوسع الصادرات، ودعوة البرلمان لمناقشة موضوع استخدام قاعدة إنجرليك من قبل الإدارة الامريكة ضدّ العراق**، الأمر الذي أدى إلى تأجيل موضوع الأرمن من قبل الإدارة الأمريكية[٥٥]. لكن ذلك فتح أزمة مؤجلة إلى حين توافر الظروف لدى الإدارة الأمريكية باعتبارها ورقة ضغط حاضرة ضدّ تركيا. وفعلاً تمّ طرح الموضوع من جديد من قبل دول في المجموعة الأوروبية ومنها فرنسا في آذار/ مارس ٢٠٠٥. وفتح الموضوع مرة أخرى من قبل النمسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عشية الموافقة الأوروبية على بدء التفاوض لقبول تركيا في الاتحاد الاوروبي ما عرقل موضوع التفاوض الذي أقر بعد ذلك بتاريخ ٣/ ١٠/٢٠٠٥[٥٦].

(٥٤) **الوطن العربي**، العدد ٣١٢ (شباط/فبراير ١٩٨٣).

(٥٥) **بابل**، ١٦/١٠/٢٠٠٠.

(٥٦) وكالات الأنباء ومحطات التلفزة في ٣/١٠/٢٠٠٥.

عاشراً: المساومة السياسية ومبادئ أتاتورك

لقد شكلت المبادئ الأساسية السبعة(٥٧) الرؤية الاستراتيجية لتركيا المعاصرة، وبناء على ذلك فقد نجحت في تنمية علاقاتها مع دول (الشرق الأوسط) ومنها الدول العربية لعقدين من الزمن أي منذُ السبعينيات حتّى التسعينيات من القرن الماضي.

هذه المبادئ للسياسة الخارجية التركية تم تجاوزها مع العراق. وإذا ما تجاوز الرئيس التركي السابق تورغت اوزال **المبدأ الثاني** الذي ينصّ على عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة، و**السادس** الذي ينصّ على فصل (الشرق الأوسط) عن دور تركيا في التحالف الغربي، نجد أن حكومة سليمان ديميريل قد تجاوزت مبدأ أضافياً هو **المبدأ الأول** الذي ينصّ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.

إن تركيا عضو بالتحالف الدولي ضدّ العراق وهي عضو في حلف الناتو، وفتحت أراضيها لدول التحالف لضرب العراق، كما إنَّ تركيا طالبت بحماية التركمان في العراق على لسان تانسو تشيلر في ١٩٩٦/١١/١٥.

إن علاقة الجوار التركي ـ العراقي هي ليست علاقة طارئة، وإن صانع القرار السياسي ينبغي كما نراه أن يضع ذلك الإطار نصب عينيه، وبنظرة مستقبلية وليست آنية. من هنا نخلص إلى القول إن العراق (الكعكة) التي أريد بها تعويض المتضررين من الحرب لم تخبز، لأن العراق ثبت بأنَّه (لا يهضم) وهذه الحقيقة أربكت الكثير ومنهم تركيا التي وضعت نفسها في الصف الأمامي لاقتسام الكعكة العراقية.

ومع ذلك ما زال هناك متسع من الوقت لتنقية الأجواء على أسس مبنية على الثقة وحسن الجوار. والعراق يدرك جيداً من جهته أن تركيا تظل حليفاً استراتيجياً للغرب في منطقه حيوية من العالم، ولكن ينبغي أن تدرك أن ما تحصل عليه لم يعد يتناسب ودورها الإقليمي، فقد كانت بالأمس دولة تصادمية ـ الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو ـ أما الأن لقد انحسر هذا الدور بعد انكفاء الاتحاد السوفياتي من جهة، والتواجد الأمريكي والغربي في الخليج العربي والعراق الحيوي للعالم الغربي من جهة أخرى. ويبدو أن تركيا أخذت تدرك موقعها في ظلّ الاستراتيجية الكونية للإدارة الأمريكية وانطفاء بريق (التحالف السحري) الذي عبر عنه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في فترة الرئيس الأمريكي جورج بوش(الأب) حتّى بدأت تركيا تشعر أن سلوك «المساومة» جاء بنتائج مخيبة للآمال لا بل أدى إلى شعور بـ «الإذلال» من الطريقة التي تتصرف بها حليفتها القوية(٥٨)، وهذا ما دفع بخروج الرئيس سليمان ديميريل بحديثه عن التآمر الغربي على تركيا والتخطيط لتمزيق وحدة الأراضي التركية في ١٩٩٥/٥/١٠ والقول (إن حرب الخليج سبب

---

(٥٧) السامرائي، «استراتيجية تركيا السياسية وأثرها في سياستها الخارجية،» ص ٢١.

(٥٨) أمير طاهري في: **الشرق الأوسط**، ١٩٩٣/٨/٣٠.

جميع المشاكل التركية) ليلقي بالمسؤولية المباشرة على الإدارة الأمريكية والغرب معاً.

حادي عاشر: الأزمة التركية ـ السورية «أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨»

اندلعت «أزمة تشرين الأول/أكتوبر» مع سوريا عام ١٩٩٨ حين عبرت تركيا عن موقفها إزاء «حزب العمال الكردستاني» الذي يتخذ من الأراضي السورية قاعدة له، على حدّ تعبير الأتراك، الأمر الذي وضعت فيه سوريا أمام موقف سياسي لـ «المساومة»، إما بطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا، أو استخدام القوة العسكرية ضدها. وبالفعل باشرت تركيا في تحشيد قطعاتها العسكرية على الحدود السورية، وبدت عازمة على تنفيذ تهديدها وشعرت سوريا ودول عربية عديدة بمصداقية النوايا التركية، حتّى استجابت سوريا للمطالب التركية في إخراج زعيم الحزب عبد الله أوجلان وأغلقت بعض المعسكرات التي تقوم بإيواء عناصر من حزب العمال الكردستاني.

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أعلن مسعود يلمز رئيس الوزراء التركي أن عبد الله أوجلان لم يعد موجوداً في سوريا، و جاء هذا الإعلان نتيجة لحسابات «المساومة السياسية البارعة» من قبل تركيا.

لماذا أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لطرد عبد الله أوجلان...؟ إن الموقف التركي جاء ردّ فعل على السياسة الأمريكية، فقد بدت تركيا مستاءة من سياسة الإدارة الأمريكية نتيجة للمبادرة بالسماح بإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، أو بعبارة أخرى، إعلان الدولة الكردية الاتحادية في العراق بقيادة المجموعتين الكرديتين بدعم أمريكي، وهذا ما عكس موقفاً تركيا متحاملاً على واشنطن[٥٩] بل دفع تركيا إلى تفجير «أزمة أكتوبر ١٩٩٨» بهدف إثبات أن إهمال أمريكا لتركيا له ثمن يربك ويعرقل استراتيجية أمريكا إزاء مصالحها في المنطقة. وبالفعل جاء الموقف التركي واضحاً في إمكانية استخدام القوة العسكرية تجاه سوريا ما لم تلتزم بطرد زعيم حزب العمال عبد الله أوجلان وتغلق المعسكرات الخاصة وتوقف تقديم الدعم. وقد حصلت تركيا على «اتفاقية أدنه» مع سوريا ورضخت في طرد أوجلان. إن هذه الأزمة أظهرت أهمية تركيا الإقليمية[٦٠]:

ـ لقد نجحت في استغلال الزمن الأمثل لغرض (المساومة السياسية).

ـ باتت سوريا من دون غطاء عالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في ما لو اندلعت أزمة ساخنة، أي الحرب.

(٥٩) özden Okatav, «Turkish - Syrian Relation at the Crossroads,» *Turkish Review of Middle East Studies* (2000), p. 149.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

ــ الموقف العربي المنقسم هو الأخر لم يعط سوريا موقفاً متضامناً في ما لو اندلعت الحرب.

ــ التحالف التركي الإسرائيلي واتفاقية التعاون العسكري المشترك يعطي تركيا موقفاً عسكرياً صلباً.

وفي ضوء ذلك حققت تركيا مكسبها السياسي وحصدت ثمار سلوكها السياسي إزاء سوريا. وهذا السلوك جاء وفق حسابات الربح والخسارة التي طالما فتشت تركيا عنها. ولعل في حديث رئيسة وزراء تركيا السابقة تانسو تشيلر (فتش عن المصلحة) خير تعبير عن استمرار النهج السياسي التركي.

ثاني عشر: تركيا والعلاقة مع دول الخليج

توجد داخل تركيا ثمة تيارات تعارض الاستثمارات الخليجية، على اعتبارها توجه نحو المنطقة العربية، وهذا ما يؤثر في محاولة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.إن تركيا تساوم في موقفها لخشيتها على محاولاتها بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

وبالمقابل، ثمة ارتياب خليجي من العلاقات التركية الإسرائيلية التي بدأت في منتصف التسعينيات، حيثُ يخشى البعض أن تكون أنقرة هي المعبر الذي تمرّ منه إسرائيل اقتصادياً وسياسياً إلى منطقة الخليج، على الرغم من قبول بعض الإرادات العربية للعلاقة مع إسرائيل، إلا أن هناك خشية كبيرة من التيار الإسلاميّ. وهناك مخاوف خليجية من قضية أن تطرح تركيا نفسها كدولة مائية في مواجهة الدول النفطية الخليجية.

وفي سياق تعميق الروابط الاقتصادية بين تركيا والخليج وتجاوز معادلة النفط مقابل الماء، شهد العام ٢٠٠٥ تحركاً مكثفاً من قبل تركيا، فقد زار رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي منطقة الخليج، حيثُ عقد اتفاقيات ثنائية[٦١] في وقت ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد آنذاك، وبخاصة في ظلّ تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين وازدياد أهمية منطقة الشرق الأوسط والخليج.

أما على الجانب الخليجي، فثمة عوامل يختلط أيضاً فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت دول مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إضافة إلى أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع النفط خلال السنوات الثلاث الماضية فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة، وبخاصة تركيا التي تكتسب أهمية بسبب إمكانياتها الاقتصادية[٦٢].

(٦١) خالد حنفي علي، «تركيا والخليج: احتياج اقتصادي متبادل،» إسلام أونلاين.نت، ٢٠٠٥/١٢/٢٥.
<http://islamonline.net>.

(٦٢) محمد عبد القادر، على الموقع الإلكتروني إسلام أونلاين.نت، ٢٠٠٣/١/١٣.

من جهة أخرى، فقد ينظر إلى العلاقة الخليجية الاقتصادية مع تركيا على أنها قد تساهم في خلق توازن في السياسة الاقليمية وبخاصة مع إيران ذي الطموح النووي والاقتصادي، وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يمثل سابقاً بقدراته العسكرية والاقتصادية أحد عناصر التوازن مع طموحات إيران إزاء المنطقة.

خلاصة

يقدم السلوك السياسي الخارجي لتركيا بـ «المساومة» صورة واقعية للمهتمين الأكاديميين في الشؤون السياسية للمنطقة، بل للمتخصصين بالتحليل السياسي.

إن تركيا في سلوكها السياسي الخارجي ترتكز على مجموعة من «الثوابت» التي نعني بها «الأتاتوركية» تلك المبادئ التي رسمت استراتيجية تركيا في التعامل الداخلي والخارجي، وعليه نجد أن تجاوز تلك المبادئ في ظلّ المتغيرات الإقليمية والدولية من قبل صانع القرار التركي يهدف إلى تحقيق مصلحة تركيا القومية، الأمر الذي يعكس رغبة لدى تركيا في تحقيق مصالحها وهي تجد فيها المشروعية، إلا أننا نجد أن المساومة التركية بوصفها سلوكاً سياسياً قد سلب قرارها السياسي منذُ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ حتّى اليوم، ولم تحصد منه تركيا إلا القليل، فضلاً عن سياسية الإذعان وأحياناً الإهمال من قبل حلفائها وأصدقائها.

وفي ما يتعلق بالشؤون السياسية الإقليمية وبخاصة العربية منها، ونتيجة للمتغيرات الدولية تجد تركيا نفسها مشدودة إلى طرف دولي تجد فيه ما يحقق لها قيمة أمنية وتقنية. وحين تعكس موقفاً ينطلق من حسابات تحقيق مصلحة ظرفية بـ «المساومة السياسية» لم تحصد تركيا (ما تسعى إليه) من جراء سلوكها في القضية القبرصية مع المجموعة الأوروبية ولا مع دول الجوار الاقليمي، وبخاصة في علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، ولا مع أتراك دول آسيا الوسطى، في وقت تتناسى مصالحها الحيوية في محيطها الاقليمي العربي، الاستثمارية والتجارية بفضل الأسواق العربية الواسعة التي يمكن أن تجني منها تركيا ما هو أكثر بكثير بالمقارنة بإسرائيل. إن «المساومة» سلوك سياسي قصير النظر، وهذا ما لا نتمناه، فتركيا جزء من الامتداد الإقليمي الذي تتأثر به سلباً وإيجاباً وبكل المتغيرات التي تعصف بالمنطقة، إضافة إلى كونها امتداداً إسلامياً رغبت في ذلك أم لم ترغب، فالإسلام يضرب بجذورها متغلغلاً في أقصى مفاصلها الثقافية والاجتماعية، ولا نأمل من تركيا أن تكون سبباً في أن تضع مصالحها الآنية القصيرة من دون نظرة شمولية مستقبلية ■

العلاقـات العراقيــة الألمانيــة وآفـاق تطورهـا

خلود محمد خميس

باحثة في مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مقدمة

لا يمكن أن يشكل البعد الجغرافي بين دولتين عائقاً أمام إقامة علاقات بجوانبها المختلفة ولاسيما ونحن في ظل عالم التكنولوجيا والتطور العلمي، وهذا الحال ينطبق على العلاقات العراقية الألمانية مجال بحثنا. تاريخياً ترجع هذه العلاقات إلى نهاية القرن التاسع عشر من القرن المنصرم حيث اتسمت بالتعاون السياسي، الاقتصادي والعسكري وبنيت على أساس سلمي. وكما يقول المؤرخ العربي التونسي (هشام جعيط): ألمانيا لم تعتد على الإسلام في الماضي و لم تستعمر أرضاً عربية أسلامية، كانت عدوة أعدائنا وأخيراً حليفة تركيا التي بقيت تمثل شيئاً من الضمير العربي الإسلامي.

وحال العلاقات العراقية الألمانية كحال باقي علاقات أقطار الوطن العربي بها، فقد قامت على أساس التعاون الاقتصادي والعسكري، والأخير لا أقصد به جلب الجيوش وإنما إمداد الجيوش العربية بالأسلحة والمعدات الحربية.

وخلال استعراض بحثنا الموسوم «العلاقات العراقية الألمانية وآفاق تطورها» نناقش هذه العلاقات من خلال ثلاثة محاور، **الأول** مدخل في تاريخ العلاقات والذي يشمل الحقبة الممتدة إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى والتي تستمر لغاية انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويعالج هذا المحور جوانب التعاون في المجالات الثلاثة التي ذكرت سلفاً، فتناول سياسة صانع القرار الألماني الخارجي تجاه العراق في تلك الحقبة ولاسيما أن العراق كان خاضعاً للسيطرة البريطانية، فحاولت الحكومة الألمانية تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب العراقي، إذ وجدت حينذاك أن كفاح الشعب الألماني والعراقي هو واحد ويتجه نحو الدول الاستعمارية وإسرائيل.

أما **المحور الثاني** فتضمن واقع العلاقات خلال الحقبة التي جاءت مع بدء الحرب الباردة وانعزال ألمانيا عن العالم الخارجي بعد تقسيمها على يد بريطانيا والولايات المتحدة

الأمريكية، فشهدت العلاقات بعض الجمود بسبب انشغال ألمانيا بترتيب البيت في الداخل، وهذا الانعزال أتاح لها الفرصة لتراكم رأسمالها وإعادة هياكل صناعتها وإقامة بنية تحتية عسكرية لتصبح بعد حين من أولى الدول المصدرة في العالم.

ولقد امتدت هذه الحقبة حتى نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، ومنذ بدء حقبة التسعينيات شهدت العلاقات انتعاشاً حقيقياً بين البلدين (العراقي والألماني). وكانت ألمانيا منذ مطلع التسعينيات إلى جانب الأمن والسلام الدولي ورفضت الاشتراك عسكرياً في الحرب الثلاثينية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١، وخلال الحقبة التي تلت الحرب قدمت الحكومة الألمانية مساعدات مادية ومعنوية للشعب العراقي ولاسيما أنها كانت المسؤولة عن مراقبة لجنة الحصار والخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

أما **المحور الثالث** فقد ناقش مسألة العلاقات بعد احتلال القوات الأمريكية للأراضي العراقية في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وخلال هذه المحور وضعنا مشاهد لتصورات مستقبلية تؤطر من خلال التعاون الثنائي في المجالات التي ذكرت سلفاً، وكذلك السبيل لتطويرها نحو الأحسن وبالشكل الذي يخدم مصلحة الشعبين العراقي والألماني.

وقد بينا موقف ألمانيا من الحرب التي أكدت رفضها للهيمنة الأمريكية على العالم ولاسيما بعد أن أصبحت الوثائق الرسمية للمحافظين الجدد تتحدث عن هذه الهيمنة والتطلع إلى منع دول منافسة كألمانيا واليابان من الوصول إلى مستوى يهدد المصالح الأمريكية اقتصادياً، فوجهة النظر الألمانية انصبت في إطار أن التصعيد العسكري الأمريكي ضد العراق والذي شغل مساحة تقدر بحوالى (٤٣٨٤٤٦) كلم^{٢} وبعدد سكان لا يتجاوز الـ (٢٧) مليون نسمة لا يحمل في جوهرهِ وجهاً للعدالة، حيث عانى شعبه ويلات الحروب ثم الاحتلال.

وأخيراً تطرقنا إلى أهمية وجود الاستثمارات الأجنبية ولاسيما الألمانية داخل العراق لأنها ستساعد الاقتصاد العراقي على النهوض من جديد بعد أن أرهقته الديون التي وصلت إلى ٣٨٠ مليار دولار أمريكي من غير فوائدها السنوية المتراكمة، وأوضحنا مجالات الاستثمارات الألمانية في العراق والتي ستساعد على ترصين العلاقات الثنائية بشكل أوثق وأكبر.

أولاً: مدخل في تاريخ العلاقات

مما لا شك فيه أن دراسة تاريخ العلاقات الثنائية لبلدين لا يمثلان جواراً إقليمياً ويختلفان ثقافياً ودينياً وعرقياً لا بد أن يشمل هذا التاريخ جوانب أخرى من العلاقات، كالاقتصادية والعسكرية من دون الاقتصار على العلاقات السياسية (الدبلوماسية) والتي لاننكر فعلها التاريخي في تقريب ونسج وشاج العلاقات الخارجية بين الدول وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

وخلال معالجتنا لتاريخ العلاقة لابد أولاً من معرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الأولى والتي وضعت اللبنات الأولى لجذور هذه العلاقات وبنيت على أساسها بعد حين العلاقات السياسية ومن ثم العسكرية.

اقتصادياً، تشير العديد من الدراسات السياسية ذات البعد التاريخي إلى أن التوجه الألماني لمنطقة الشرق الأوسط ولاسيما العراق جاء متأخراً بعض الشيء، وتحديداً فقد نسب إلى مطلع القرن العشرين، فأرجع السبب إلى انشغال ألمانيا بترتيب أوضاعها الداخلية وتأخرها في مرحلة الثورة الصناعية، مقارنة ببريطانيا التي حاولت مدّ نفوذها إلى مناطق واسعة من العالم لتأمين احتياجاتها من الموارد الخام الأولية واليد العاملة(١) أي إتباعها سياسةً استعمارية مع باقي دول العالم عكس ألمانيا التي حاولت بناء علاقاتها على أساس استبعاد القوة العسكرية، فاستطاعت الحصول على امتيازات السكك الحديد في العراق والوطن العربي وجهة الشرق الأوسط عام ١٨٩٨. وأثار هذا الأمر ضجة كبيرة بين الدول الأوروبية، فتم تمويل المشروع باتفاق بين البنك الألماني (Deutche Bank) والبنك الإمبراطوري العثماني وشركة أزمير قصبة (Lacie-de Smyrne-Cassabe) الفرنسية فأبرم الاتفاق في ٦ آذار/مارس ١٨٩٩(٢).

وكانت الغاية الألمانية من وراء هذا المشروع تحقيق أهداف معينة منها:

أولاً: منح الحكومة الألمانية في ذلك الوقت القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى حدود الهند البريطانية.

ثانياً: قدر لهذا المشروع أنه سيساهم في توسيع رقعة النشاط التجاري الألماني خارج القارة الأوروبية، إذ إنه سيختصر الطريق من أوروبا إلى الهند بـ (٧٢) ساعة على الأقل مقارنةً بالطريق البحري المار بقناة السويس(٣).

وفي العام نفسه وصلت الباخرة الألمانية (أوكونا) إلى الخليج العربي والتي كانت حافزاً للتاجر الألماني الشهير روبرت فونكهاوس (R. Vonkhous) للعمل على إنشاء مخزن (لنجة) بالقرب من ميناء بندر عباس، لكنه سرعان ما اصطدم بالنفوذ البريطاني في

(١) غانم محمد صالح وخليل محمد الكبيسي، **الخليج العربي: دراسة في النظم السياسية** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٤)، ص ٤٥ ــ ٤٦.

(٢) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٢، وبورسي يوليف، «سكة حديد بغداد ــ برلين صراع النفوذ في الشرق الأوسط،» ترجمة سعد نفطجي، **آفاق عربية**، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٧١. وقد علق أحد المراقبين حينها بالقول «لقد نسق الرأسمالي الألماني والشركات الألمانية المصالح البريطانية والفرنسية وخلف ما يمكن تسميته الإمبراطورية الاقتصادية الألمانية في الشرق الأوسط».

(٣) ستار جبار الجابري، «العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينيات،» **دراسات دولية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ١٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ١٢٦.

المنطقة على أثر توقيع بريطانيا العديد من اتفاقيات الصداقة والحماية مع شيوخ مناطق الخليج العربي[٤].

وبعد الحرب العالمية الأولى وما شهدته ألمانيا من ركود اقتصادي ولاسيما عندما تسلمت حكومة (فايمار) السلطة في ١١ آب/أغسطس ١٩١٩، دفع الحكومة الجديدة إلى الاستدانة المستمرة حتى بلغت ديونها في نيسان/أبريل ١٩٢١ (١٣٨) مليوناً من الماركات الذهبية[٥]، إضافة إلى ذلك أدت نتائج معاهدة فرساي إلى توليد شعور قاسٍ لدى الألمان جعلهم يغيرون سياستهم الخارجية لإعادة النظر في معاهدة فرساي التي فرضت عليهم بالقوة في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩، فسعت (الجمهورية الديمقراطية بزعامة الحزب الاشتراكي الديمقراطي) إلى التحرر من قيود المعاهدة، لكن النتائج لم تكن مثمرة، إذ شلت هذه المعاهدة النشاط الألماني في عموم الوطن العربي، وبخاصة العراق. لقد شهدت تلك الحقبة الممتدة بين ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ مستوى ضعيفاً للتبادل التجاري العراقي الألماني ولم تصل نسبة واردات العراق من ألمانيا إلى أكثر من ٤ في المئة. أما الصادرات الألمانية فلم تتجاوز الـ ٤,٢ في المئة وخلال السنة اللاحقة ١٩٢٩ــ١٩٣٠ وصلت نسبة ما استورده العراق من ألمانيا إلى ٥,١ في المئة أي بتحسن قليل، لكن الصادرات العراقية إلى ألمانيا انخفضت إلى ١,٩ في المئة من المجموع العام[٦].

وبعد اكتشاف النفط في معظم البلدان العربية ازدادت الأهمية الاقتصادية للعراق، فاعتمدت حكومة (فايمار) على النفط العربي حيث حصلت ألمانيا حينذاك على نسبة ٨٠ في المئة من احتياجها النفطي من البلدان العربية. ومنذ مطلع الثلاثينيات من القرن المنصرم للألفية الثانية أقدمت الشركات الألمانية وبيوت المال على استثمار النفط في العراق حيث ساهمت شركة (British Oil Development (B.O.D)) بنسبة ١٢ في المئة من مجموع أسهمها فحصلت هذه الشركة على امتياز التنقيب عن النفط في العراق في المناطق الخارجة عن منطقة امتياز شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Co.) ولكن في ٢٤ آذار/مارس١٩٣١ انسحبت المؤسسات الألمانية من شركة (B.O.D)[٧].

إذاً خلال الحقبة التي ذكرت أن حجم التبادل التجاري لم يكن في مستوى يؤهله بآفاق أكثر تقدماً بسبب الوضع السياسي الذي كان سائداً في البلدين حيث الاستعمار البريطاني للعراق وانشغال حكومة (فايمار) الألمانية ومن بعدها حكومة (هتلر) بترتيب ألمانيا داخلياً

---

(٤) جواد محمد علي محمد رضا، «العلاقات العراقية الألمانية، ١٨٧١ ــ ١٩١٤،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الدولية، ١٩٨٢)، ص ٦٣ ــ ٦٤.

(٥) لوكاز هيرزويز، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٢٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٧) محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، ص ٣٢١.

وكذلك بسبب ظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية، فتحددت السياسة الاقتصادية لكلا البلدين في إطار موافقة دولة الانتداب البريطاني على العراق، وحينها أكد السفير الألماني ورئيس مصرف دريزدن (Dresdener Bank) في القاهرة لأكثر من مرة بأنه لا يمكن لأي صفقة كبيرة أن تتم إلا بموافقة إنكلترا(٨).

سياسياً: حينما أقرت معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦ بعد الحرب العالمية الأولى والتي قسمت على أساسها المنطقة العربية لم تتجه ألمانيا نحو السيطرة والاستحواذ على مناطق عربية وإنما اتجهت نحو تأكيد وجودها الاقتصادي من خلال مد سكك الحديد التي تطرقنا إليها.

لكن التقارب السياسي والذي تمثل في تشابه وجهات النظر العربية والألمانية بدأ يلوح في الأفق خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، فقد تأثر الكثير من العرب بالثقافة والفكر القومي الألماني، فكان أول حزب سياسي عربي قد تأثر بالوطنية الاشتراكية الألمانية هو (حزب جماعة الأهالي) العراقية التي تشكلت في بغداد عام ١٩٣١ على يد مجموعة من المثقفين ثقافة عسكرية(٩). وبدا التأثير واضحاً على الرغم من الفلسفة التي طرحها هتلر عام ١٩٣٣ حين وصل إلى قمة الهرم السياسي بعد سقوط حكومة (فايمار). ولكن بوادر التقارب بدأت بالتحسن بعد ذلك لأنها كانت موجودة لرغبة هتلر في مغازلة العرب والمسلمين(١٠). لكنه لم يكن يؤمن بتقديم مساعدات مادية إلى الحركات السياسية العربية خلال حقبة الثلاثينيات لاعتبارات سياسية، فقد كان هتلر يعتقد أن مستقبل الرايخ الألماني يقع في شرق أوروبا وأن البلاد الواقعة جنوب البحر المتوسط هي من نصيب حليفته إيطاليا، وهذا ما أكده لوزير خارجية إيطاليا الكونت (شيانو) في ١٩٣٦/١٠/٢٤ (ليس لألمانيا أطماع أرضية في إيطاليا وأن ألمانيا ستستمتع بحرية العمل في الشرق وفي بحر البلطيق فلن تتعارض المصالح الألمانية الإيطالية).

لكن الحركات السياسية العربية استمرت بإعجابها بالنموذج الألماني فاتخذته نموذجاً يحتذي به، فتكونت تلك الحركات على شكل منظمات شبابية شبه عسكرية ولاسيما الفتوة والجوالة في العراق حيث كانت وجهات نظرهم متقاربة ولاسيما تجاه قضية اليهود. وقد استندت هذه المنظمات إلى الموقف الألماني المعادي لليهود، فشعر العرب حينذاك أنهم يواجهون مع الألمان أعداء مشتركين هم الإنكليز والفرنسيون والصهاينة. إذاً جمعت الجانبين قضية فلسطين، وكان هناك تجاوب عراقي ألماني ولاسيما عندما طلب القائد العام

---

(٨) Lukasz Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East*, translated from Polish, Studies in Political History (London: Routledge and K. Paul; Toronto, Toronto U. P., 1960), p. 17.

(٩) فؤاد حسين الوكيل، **جماعة الأهالي في العراق، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٧**، ط ٢ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠)، نقلاً عن: محافظة، المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

(١٠) محافظة، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

للجيش العراقي من غروبا (الوزير المفوض الألماني في العراق) بتاريخ ١٩٣٧/٧/٢٠ أن يتعاون القنصل الألماني العام في جنيف مع المندوب العراقي من أجل التأثير في لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم لتأييد وجهة النظر العربية[١١].

وحين أعلنت الحرب العالمية الثانية لم تتردد معظم البلدان العربية الواقعة تحت النفوذ البريطاني ومن بينها العراق في قطع علاقاتها السياسية (الدبلوماسية) مع ألمانيا في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩. ولكن بعد انتصار ألمانيا في الحرب وميلان كفة الميزان لصالحها تغير الموقف السياسي ولاسيما العراقي، فاتجه معظم قادة الحكومات السياسية ولاسيما المجتمعة في العراق إلى تحاشي إغضاب ألمانيا، فوجد العديد من السياسيين العراقيين أن مصلحة العراق تقتضي التعاون مع ألمانيا. وبالمقابل بينت الحكومة الألمانية مدى توافقها مع البلدان العربية من خلال رسالة وزارة الخارجية الألمانية والتي تضمنت: «إن ألمانيا لم تحتل قط أرضا عربية، لاتستهدف الاستيلاء على أي جزء من البلاد العربية وهي ترى أن الشعب العربي، وهو شعب ذو ثقافة قديمة وقد برهن على لياقته الإدارية وفضائله العسكرية لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه، ولهذا فإن ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً ويحق للبلاد العربية التي لم تستقل حتى الآن أن تنال استقلالها التام»[١٢].

وخلال حقبة الأربعينيات وعندما اشتدت الحركة الوطنية في معظم الأقطار العربية ضد القوى الاستعمارية البريطانية ــ الفرنسية، استطاع الألمان أن يحركوا المشاعر الوطنية لدى القوميين العرب ضد السلطة البريطانية في العراق والسعودية وفلسطين، فاستطاعت حكومة هتلر تقوية نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق، إذ استطاع صانع القرار الألماني التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة حينها، وفسّر هذا الموقف على أساس التوجه الذي حمله التقارب الألماني تجاه العرب والذي حمل في جوهره التعاون المبني على إقامة علاقات دبلوماسية بعيدة عن أساليب الاحتلال واستخدام القوة والعنف المسلح.

وعقب قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ وبعد انهيار حكومة هتلر خلال الحرب العالمية الثانية سعت ألمانيا الجديدة بكل ثقلها إلى تطوير دبلوماسيتها في التعامل مع البلدان العربية. وقد أثمرت هذه الدبلوماسية الجديدة عن نتائج جيدة تجاه قضية فلسطين، ففي عام ١٩٥٣ ومن خلال الكلمة التي ألقاها أويجن جيرستنماير (Eugen Gerstenmaier) أمام البوندستاغ (مجلس الشعب الألماني الغربي) لمناقشة موضوع التعويضات الألمانية لإسرائيل، بين الموقف الألماني تجاه العرب بالقول «إننا حريصون على الصداقة القديمة لألمانيا مع الدول العربية وما يمكن أن نقوم به من جانبنا من أجل المساعدة المعنوية والسياسية للنشاطات المتعلقة باللاجئين العرب هو أمر يجب أن نقوم به ــ إننا

(١١) A A. PA. Pol. Abt. Po. SA. Palaestina, Bd., 1. (Weizsaecheron) Grobba, Berline, 20/7/1937.

(١٢) محافظة، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

نحيي جهود الحكومة الاتحادية لتوطيد الصداقة الحميمة بالدول العربية والعلاقات الاقتصادية المثمرة»(١٣).

عسكرياً: وخلال حقبة الاستعمار البريطاني للعراق قدمت الحكومة الألمانية مساعدات عسكرية كثيرة للتنظيمات والحركات السياسية العراقية، كما دعمت العراق مالياً عن طريق تسديد ثمن الأسلحة ولاسيما عام ١٩٤١ عندما نقلت الأسلحة الألمانية عن الطريق البري الوحيد المار بتركيا وأفغانستان.

وقد تضمن ما حصل عليه العراق من أسلحة الآتي(١٤):

١ ــ ١٥٠٠ بندقية.

٢ ــ أربعة مدافع عيار ٧٥ملم.

٣ ــ ثمانية مدافع عيار ١٥٥ملم.

٤ ــ ٢٠٠ مدفع رشاش.

٥ ــ ٣٥٤ مسدساً.

٦ ــ خمسة ملايين خرطوشة للبنادق والرشاشات.

٧ ــ ٦٥٧ حزام ذخيرة (يحتوي كل حزام ٢٤٢٧ خرطوشة).

٨ ــ ٩٩٩ قذيفة مدفع عيار ٧٥ملم.

٩ ــ ٦٠٠ قذيفة مدفع عيار ١٥٥ملم.

١٠ ــ ثلاثين ألف قنبلة يدوية.

١١ ــ ستة آلاف قذيفة.

١٢ ــ ٨٨٥٠ مخزن مسدس والعديد من الصواعق لتفجير الألغام.

١٣ ــ أربع سيارات ذخيرة.

١٤ ــ ٣٢ شاحنة.

١٥ ــ ١٥ جهاز هاتف وثلاثين كيلومتراً من الأسلاك.

١٦ ــ ثلاثين بطارية كهربائية.

---

(١٣) سامي مسلم، **صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥١.

(١٤) محافظة، المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

ويضاف إلى هذا الدعم العسكري دعمٌ آخر مادي ومعنوي، **الأول** تجسد في منح العراق ثلاثة ملايين دينار عراقي أي ما يعادل:

١ ــ عشرة آلاف جنيه ذهباً، وتعادل (٢٠٤٦٠٠) مارك ألماني.

٢ ــ أربعين ألف دولار ورقاً، تعادل (٦٦٦٦٧) مارك ألماني.

٣ ــ كما قدمت ألمانيا (٦٤٠) كيلوغراما من الذهب وأرسلته في ثلاث طائرات إلى العراق.

أما **الثاني** فهو معنوياً تجسد من خلال الدعم الذي منحته الإذاعة الألمانية في برلين للشعب العراقي موضحة قيمة الدور البطولي للشعب والجيش العراقي في دفاعهم عن استقلالهم الوطني.

ثانياً: واقع العلاقات الثنائية

خلال هذا المحور سنعالج هذا الموضوع ضمن الحقبة التي سبقت سقوط الحكومة العراقية والتي جاءت بعد عام ١٩٦٨ عقب انتهاء الانتداب البريطاني في العراق، فبعد أن بدأت الحرب الباردة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي (السابق) ارتأت حكومة ألمانيا الاتحادية الانعزال قليلاً عن العالم لترتيب البيت من الداخل وتنشيط اقتصادها الذي أرهقته وأضعفته الحربان العالميتان الأولى والثانية. وبعد هذه الحقبة وحتى مطلع عام ١٩٦٨ نالت معظم البلدان العربية استقلالها عن الاستعمارين البريطاني والفرنسي بما فيها العراق. وكما نوهنا في البداية، حتى هذا التاريخ لم تشهد السياسة الخارجية الألمانية أي اتجاه نحو الشرق الأوسط. وحتى الإعلان عن انتخابات عام ١٩٦٩ كانت القضايا الأساسية والتي تصدرت لائحة جدول أعمال المرشحين في هذه الانتخابات هي حول سياسة فيلي براندت ــ وزير الخارجية الألماني آنذاك والمستشار في ما بعد ــ والتي سميت بالانفتاح على الشرق والتي كان جوهرها تحسين العلاقات الألمانية الغربية مع الإتحاد السوفياتي وبقية دول أوروبا الشرقية ليسهل بالتالي تحسين العلاقات بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية وتهدئة المشاكل وبخاصة مشكلة برلين[١٥].

وبالنتيجة فإن هذه المرحلة لم تشهد ذلك التعاون الكبير بين الجانبين العراقي والألماني على الرغم من استمرار العمل ببعض الجوانب الاقتصادية خلال حقبة السبعينيات. ولكن نجد أن التعاون بدا ملحوظاً بعد مطلع الثمانينيات وحتى فرض الحصار الاقتصادي على العراق.

(١٥) عبد العظيم حماد، «قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الألمانية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ١٩٠.

العلاقة الاقتصادية شهدت نمواً ملحوظاً خلال حقبة الثمانينيات كما أوردنا وهذا ما أشارت إليه العديد من تقارير الصحف ووسائل الإعلام حينذاك، فقد كان الجانبان العراقي والألماني يشتركان ضمن اللجنة الاقتصادية المشتركة التي كانت تجتمع كل سنتين والتي كان لها الدور الكبير في تقليص العجز الاقتصادي العراقي أثناء قيام الحرب العراقية الإيرانية. لقد بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى العراق خلال عام ١٩٨٤ على سبيل المثال ما يعادل ٢,٤٥ مليون مارك أي ما يقدر بضعف الصادرات العراقية إلى ألمانيا الغربية. كما عملت الشركات الألمانية (بلغ عددها في ذلك الوقت ٦٤ شركة) على القيام بمشاريع داخل العراق بلغت قيمتها الإجمالية أربعة بلايين دولار أي ما يعادل ١٢,٢ بليون مارك ألماني[(١٦)] إضافة إلى ذلك فإن العراق كان من أكبر ممولي ألمانيا بالنفط.

ولكن في نظر العديد من المحللين الاقتصاديين فإن مطلع الثمانينيات وحتى عام ١٩٨٧ لم تشهد هذه الحقبة تطوراً كبيراً في حجم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لأنها ارتبطت بالجانب السياسي والتي بدأت عقب تصريح وزير الخارجية الألماني السابق غينشر الذي وجه اللوم إلى العراق بأنه بدأ الحرب. لكن العلاقات عادت مرة أخرى لتنمو عقب إعلان حكومة بون فتح صفحة جديدة للتعاون مع العراق، وتوج التعاون باستئناف التسهيلات الإئتمانية التي كانت تمنحها مؤسسة هيرميس الحكومية الألمانية للعراق في ذلك الوقت[(١٧)].

إذاً شهدت حقبة الثمانينيات تعاوناً اقتصادياً بين الطرفين، إذ سعت حكومة ألمانيا الاتحادية إلى تجاوز الأزمة النفطية التي وقعت فيها بين الأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩ وكذلك تجاوز التبعية النفطية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على ألمانيا الغربية وأغلبية دول أوربا الغربية، فقد بلغت واردات الدول الغربية خلال عام ١٩٨٠ ما نسبته ٧٠ إلى٨٠ في المئة من مجموع الواردات النفطية العراقية والعربية[(١٨)].

أما في حقبة التسعينيات من القرن الماضي فقد حظيت العلاقات الاقتصادية باهتمام من قبل الجانبين العراقي والألماني وقدمت الشركات الألمانية عروضاً لتوريد احتياجات العراق من المواد الصناعية وقطع غيار ومواد أولية في الصناعة ولاسيما الكهرباء بموجب مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة.

وقد توالت زيارات وفود الطرفين، وزار وفد عراقي ألمانيا في حزيران/يونيو ١٩٩٥ حيث التقى السيد فالو رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية، طالباً من ألمانيا

(١٦) **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٥/٦/٢٧، **والتضامن**، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥).

(١٧) انظر في ذلك: **السياسة**، ١٩٨٧/١١/٢٠، **وكل العرب** (بغداد)، العدد ٣٧٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩).

(١٨) إدموند روثر، **من يهدد منطقة الخليج العربي**، ترجمة محمد شوقي محمد خليفة، السلسلة الخاصة؛ ٧٤ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٣)، ص ٣٧.

كونها رئيساً لمجلس الأمن ورئيساً للجنة المقاطعة آنذاك اتخاذ ما يلزم لتطبيق الفقرة (٢٢) من القرار ٦٨٧ ورفع الحصار[١٩].

كما قام وفد الشركات الألمانية بزيارة بغداد صيف ١٩٩٨ لتنشيط التعاون التجاري والصناعي وعودة الشركات الألمانية للتعامل مع العراق، وشاركت ألمانيا في الدورة الثانية والثلاثين لمعرض بغداد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لتأكيد حرصها على عودة العلاقات الاقتصادية وعودة أعمال اللجنة العراقية الألمانية المشتركة[٢٠].

ولم تقف الزيارات عند حد معين بل تواصلت فتمثلت بزيارة وفد ألماني في أيار/مايو ٢٠٠٠ من ممثلي وزارة الاقتصاد ورجال الأعمال والشركات الألمانية والذي يعد أكبر وفد منذ عشر سنوات يزور العراق والذي كان يهدف من زيارته إلى توقيع اتفاقية تجارية واقتصادية مع إتحاد الصناعات العراقي. وقد عبر الدكتور كلود روبرت أيلز القائم بالأعمال الألماني في العراق عن اهتمام حكومته بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق[٢١].

وكان لألمانيا دور متميز خلال حقبة فرض الحصار على العراق لأنها كانت المسؤولة عن لجنة الحصار الخاصة بالعراق والتي من مهامها مراقبة العمليات التجارية مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء[٢٢]. وجاء دورها بهذا الشكل لأنها كانت الدولة الوحيدة بين الدول الأوروبية التي رفضت العدوان على العراق عام ١٩٩١ حيث سنأتي في ما بعد لمناقشة الدور الألماني السياسي.

العلاقة السياسية: لقد كان هناك إدراك ألماني لأهمية المتغيرات التي شهدتها ألمانيا وأوروبا والعالم بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. وهذا الأمر انعكس على الرؤية الألمانية لمركز ومجال عملها على الصعيد الدولي وعلى ترتيب أولويات السياسة الخارجية، فالوحدة الألمانية وما نجم عنها من تغيير في الإمكانات البشرية والجغرافية دفعت ألمانيا إلى الاقتناع بأن مستقبلها لا يعتمد على النهج السابق للجمهورية الفدرالية بل لابد من انتهاج سياسة تستجيب للتحولات الاجتماعية[٢٣].

لقد استطاعت ألمانيا أن تبني نفسها من جديد، فقد استفادت من الحرب الباردة من حيث ابتعادها عن الإنفاق العسكري واتجاهها نحو توظيف كل الأموال لتراكم قدرتها المالية والتجارية. واستطاعت دخول حلف (الناتو) وإعادة تسليحها وإحياء صناعتها العسكرية

---

(١٩) **الثورة** (بغداد)، ١٩٩٥/٦/٥.

(٢٠) مفيد الزيدي، «العلاقات الاقتصادية بين العرب وألمانيا وآفاقها المستقبلية،» **دراسات دولية**، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ١٢٧.

(٢١) **الاتحاد** (بغداد)، ٢٠٠٠/٥/٣٠.

(٢٢) «ألمانيا في مجلس الأمن الدولي: والدور الدولي المرغوب،» **الجمهورية** (بغداد)، ٢٠٠٢/١٠/٣.

(٢٣) Wolfgang Thierse, «We Can Look Forward to the Future with Optimism,» *Deutschland*, no. 6 (December-January 2000), p. 3.

والمدنية من خلال السماح لشركاتها الصناعية أن تعاود نشاطها في المجهود الحربي الأمريكي وحلف الناتو، فانطلقت لتؤكد حضورها الدولي في مجال صناعة الأسلحة، الأمر الذي منحها سمعة كبيرة في مختلف الأسواق ولاسيما أسواق الشرق الأوسط ووضعها في أقل من عقدين في المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للسلاح في العالم. ولكن وعلى الرغم من هذه القوة العسكرية إلا أنّها ترفض التدخل العسكري في أي نزاعات إقليمية أو دولية، فقد وظفت الحكومة الألمانية مادة قانونية في الدستور الألماني بهذا الخصوص «تمنع القوات الألمانية من المشاركة في القتال والمعارك التي تحدث خارج الحدود الألمانية»[٢٤].

وقد بقيت ألمانيا بعيدة عن التدخل العسكري في أي نزاع دولي أو إقليمي، إلا أنها دخلت حلبة السياسة المرتبطة بالجانب العسكري حين تدخلت في قضية العراق حينما نشب الخلاف بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠. وتأكد ذلك من خلال قيام المستشار الألماني الأسبق فيلي براندت في بغداد في ذلك العام بإقناع الحكومة العراقية السابقة بالإفراج عن مجموعة من الأوروبيين الذين كانوا قد احتجزوا لقضايا متعددة منهم ٤٠ ألمانياً[٢٥]. كما حاولت الحكومة الألمانية التدخل بعد ذلك لحل الخلاف القائم مطلع عام ١٩٩٠، فقد رحبت الحكومة الألمانية باقتراح جورج بوش الأب بعقد اجتماع عراقي أمريكي بين وزير الخارجية العراقي الأسبق طارق عزيز ووزير خارجية أمريكا الأسبق جيمس بيكر في سويسرا خلال الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير١٩٩١[٢٦].

والمبادرة الألمانية كانت دليلاً واضحاً على رفضها للسياسة الأمريكية، ففي ذلك الوقت عارضت الحكومة بزعامة يوشكا فيشر زعيم حزب الخضر حرب الخليج والذي قاد العديد من المظاهرات الاحتجاجية ضد الولايات المتحدة ودعا إلى عدم تورط ألمانيا في الحرب[٢٧].

إذاً اتسمت السياسة الألمانية بالعمل على سيادة الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي عموماً. وعلى الرغم من الشروط المفروضة عليها باعتبارها عضواً في حلف الناتو (الأطلسي) وكذلك مكانتها في الإتحاد الأوروبي، إذ تعد من الشركاء الرئيسيين ذات الثقل السياسي والاقتصادي، كما تشكل إحدى الدول الثماني الصناعية الكبرى، إلا أنّها رفضت الاشتراك عسكرياً في حرب الخليج الأولى واكتفت بدعم المجهود العسكري الأمريكي[٢٨].

---

(٢٤) ريتشارد نيكسون، **أمريكا والفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (عمان: [د. ن.]، ١٩٩٢)، ص ٢٢ ــ ٢٣.

(٢٥) **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، ص ٢١٦.

(٢٦) نبيهة الأصفهاني، «يوميات حرب الخليج،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٤ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ٨٢.

(٢٧) ناظم عبد الواحد الجاسور، **ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ العدد ٢٢ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٥٦.

(٢٨) محمود عليمات، «تحديات الوطن العربي في القرن الجديد،» **دراسات دولية**، العدد ١٢ (نيسان/ابريل ٢٠٠١).

لقد أجبرت الحكومة الألمانية حينذاك على تقديم الدعم المادي لقوات الحلفاء باعتبارها إحدى أعضاء حلف الناتو[٢٩]. إذاً سعى صانع القرار الخارجي الألماني إلى تأكيد مسألة مهمة وهي صياغة سياسته الخارجية بعيداً عن التكتلات والأحلاف والتي تعد ألمانيا عضواً فيها، ولأن ألمانيا تتطلع إلى الحفاظ على أمنها القومي بعيداً عن هيمنة حلف الناتو أو الإتحاد الأوروبي، ذلك يتأكد من خلال الاعتراف بأن لألمانيا مصالح لا تتطابق مع جيرانها الأوروبيين أو حلفائها[٣٠].

وتأكدت هذه السياسة من خلال رفض ألمانيا تزويد العراق بالأسلحة خلال حقبة التسعينيات بسبب ظروف الحصار الذي فرض عليه، على الرغم من تزويدها عدداً من دول الخليج العربي بأعدادٍ كبيرة من الأسلحة وذلك ما حصل مع دولة الإمارات العربية التي حصلت خلال عام ١٩٩٦ ــ ١٩٩٧ على ١٢ طائرة تدريب عسكرية من نوع (تي أيه ١١٥) والتي أكدت حجم تقنية الأسلحة الألمانية[٣١].

وسعت السياسة الخارجية الألمانية إلى إيجاد صوت سياسي يتلاءم مع وزنها الاقتصادي والعسكري وتأكدت هذه الحقيقة من خلال مطالبة مستشارها الحالي غيرهارد شرودر أثناء خطابه أمام قمة الألفية (لمجلس الأمن الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) بمقعد دائم في مجلس الأمن لتأكيد إستعداد ألمانيا لمزيد من المسؤوليات على الصعيد الدولي ولوجود القناعة بأن هذه الخطوة ستساهم في تحقيق السلام العالمي إذ يقول «إن إحتمالات تحقيق سلام عالمي لاتدعم إذا لم تشارك القوى السياسية والاقتصادية المهمة في صنع القرار في مجلس الأمن»[٣٢].

وتستند المطالبة الألمانية إلى عدد من الوقائع منها، أن ألمانيا تعد ثالث أكبر دولة مانحة للأمم المتحدة بعد الولايات المتحدة واليابان، ففي عام ٢٠٠١ قدمت برلين مساعدات للهيئة الدولية والمنظمات التابعة لها بلغت قيمتها ٦٥٠ مليون يورو، ويعمل ٧٦٠٠ جندي و٤٥٠ شرطياً وموظفون مدنيون ألمان في مهام تحت علم الأمم المتحدة[٣٣].

---

(٢٩) حميد سعيد، «الإستقلالية والنظام الجديد،» **آفاق عربية**، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ٢٤.

(٣٠) معتز محمد سلامة، «الدور الألماني في أوروبا،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٢ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ١٧٩.

(٣١) وائل بركات، «صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط، ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٦، العدد ١٤٠ (نيسان/ابريل ٢٠٠٠)، ص ٢٢٦.

(٣٢) **الصحافة** (تونس)، ٢٠٠٠/٩/٨. وهذه المطالبة مستندة على حقائق عديدة منها: ١ ــ تعد ألمانيا أكبر بلداً من ناحية السكان أوروبياً. ٢ ــ أقوى بلدان الاتحاد الأوروبي اقتصادياً إذ تغطي ثلث ميزانية الاتحاد الأوروبي. نقلاً عن: الجاسور، **ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر**، ص ٤٥.

(٣٣) **الجمهورية** (بغداد)، ٢٠٠٢/١٠/٣.

ولم تغب عن بال السياسة الداخلية والخارجية الألمانية قضية العراق، فقد تبوأت المكان الأول أثناء انتخابات ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ولاسيما في الحملات الانتخابية للحزبين الكبيرين: الاشتراكي الديمقراطي بزعامة شرودر والإتحاد المسيحي الديمقراطي بزعامة يوشكا فيشر، والشيء الذي رجح كفة شرودر على خصومه تركيزه على قضية العراق، إذ أعلن أن مبدأ التضامن من دون قيد أو شرط مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب التحالف الدولي ضد الإرهاب لايسري على الأزمة العراقية وإنه لا يوافق على قيام الولايات المتحدة من طرف واحد ومن دون التشاور مع بقية الحلفاء على تغيير أهداف المجتمع الدولي في العراق من نزع أسلحة الدمار الشامل إلى تغيير النظام ومن ثم فإن ألمانيا تعارض هذا التحول في الموقف الأمريكي وعليه فلن تشارك بقواتها في أية حرب محتملة ضد العراق(٣٤).

ولم يقتصر الموقف الإيجابي الألماني تجاه العراق على مسؤولي الحكومة الألمانية وإنما أمتد إلى أكثر من ٢٠٠ منظمة سياسية ومدنية والتي حشدت ما يقارب من مليوني متظاهر ضد جورج بوش بسبب نزعته العسكرية تجاه العالم، أثناء زيارته لألمانيا خلال الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٢. ويأتي هذا الرفض لما يحمله الشعب الألماني من حقد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لذا نجد أن ٧٤ في المئة من الشعب الألماني يرفض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم والعراق بشكل خاص، كما إن الاعتراض على الحرب جاء صريحاً حينما دخلت الانتخابات مرحلتها الحاسمة فأعلن شرودر أن ٨٠ في المئة من الألمان كانوا ضد الحرب. كما دعمت الحكومة الألمانية موقفها المناهض للإدارة الأمريكية بالقول إن الموقف في أفغانستان والبلقان ما زال مزعزعاً وربما تسبب الحرب ضد العراق قلاقل في الشرق الأوسط بكامله. كما شكا وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر من أن الولايات المتحدة تفتقر لرؤية واضحة لعراق ما بعد الحرب(٣٥).

وبالمحصلة فإن الموقف الألماني كان واضحاً تجاه العراق قبل قيام الحرب بحقبة زمنية ليست بالطويلة، ففي إحدى مؤتمرات شرودر الصحفية أجاب على أحد الأسئلة (هل باب الهجوم العسكري غير مقيد) بالقول «إن هدفنا الدائم مع الأمم المتحدة كان ممارسة ضغط سياسي واقتصادي وعسكري لحمل العراق على التنازل والسماح بعودة المفتشين. وأضاف أن التوجه العراقي الجديد يعني أيضاً فرصة لنظام جديد في الشرق الأوسط يقوم على التعاون وليس على المواجهة وعلينا اغتنام هذه الفرصة الآن»(٣٦).

---

(٣٤) حماد، «قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الألمانية،» ص ١٩١، و**بابل** (بغداد)، ٢٠٠٢/٩/٢١.

(٣٥) انظر: **الشعب**، ٢٠٠٢/١٢/١٦، ص ٢.

(٣٦) انظر: «شرويدر يجدد الدعوة لتحرير العراق من الداخل ـ المعارضة الألمانية تحذر من ضربة أمريكية منفردة،» **البيان**، ٢٠٠٢/٩/٢٠.

ثالثاً: مشاهد لمستقبل العلاقات الثنائية

خلال هذا المحور سنحاول رسم صورة لمستقبل التعاون العراقي الألماني وآفاق تطوره ولاسيما اقتصادياً في ظل الاستثمارات الألمانية الجديدة في العراق. وتأتي هذه المعالجة بعد أن نتطرق إلى الجانبين الآخرين من العلاقات ولاسيما السياسية والعسكرية واللذين لايقلان أهمية عن الجانب الأول. كما تأتي هذه المناقشة في إطار الحقبة التي عقبت احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي العراقية في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وإسقاط نظامه السياسي.

المشهد السياسي: إن ما يفسر الوضع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه العراق اليوم هو توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لنفوذها في مجلس الأمن وجعله يصدر ١٢ قراراً ضد العراق خلال أربعة أشهر وضمنها القرار ٦٨٧ والذي تضمن التخويل باستخدام القوة العسكرية ضد العراق(٣٧). يضاف إلى ذلك التجاوز القانوني ومخالفة ميثاق الأمم المتحدة ومضمون المادة ٢٤، فبحسب هذه المادة يعمل مجلس الأمن نائباً عن الدول الأعضاء ولا يجوز مطلقاً تخويل هذه النيابة للدول الأخرى(٣٨).

وقد استطاعت الولايات المتحدة تأمين وجودها في منطقة الخليج العربي عموماً منذ عام ١٩٨٠ وكذلك خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ حيث أصبح للوجود الأمريكي قواعد ثابتة. وساعدها على ذلك وجود معاهدات عسكرية ودفاعية مع قادة الأنظمة السياسية لدول الخليج العربي، حتى جاء احتلال العراق ليؤكد أهداف السياسة الأمريكية وتصريحات مسؤوليها ولاسيما ما أعلن عنه جورج بوش (الابن) في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ «إن التنويع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب بل للأمن القومي، إن الاعتماد الزائد على أي مصدر واحد للطاقة ولا سيّما مصدر أجنبي يجعلنا عرضة لصدمات في الأسعار ولانتكاسات في الكميات المعروضة وفي أسوأ الأحوال الابتزاز»(٣٩).

والسؤال الذي يطرح نفسه هل ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية الفائز الوحيد في المنطقة من دون منافس؟.

هناك إشارة من قبل آراء الباحثين وتحليلات الدراسات الإنسانية إلى ظهور أقطاب جديدة في المستقبل القريب ستحل منافسة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام العالمي

---

(٣٧) **سياسة العراق الخارجية بعد عام ١٩٩٠ وآفاق المستقبل: دراسة حالة البعد الإستراتيجي في العلاقات العراقية الأمريكية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ العدد ٥١ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣)، ص ١٣٠.

(٣٨) خلف عبد الجليل الداهري، «مجلس الأمن ومبدأ استخدام القوة في حالة العراق،» **مجلة أم المعارك**، العدد ٢٤ (٢٠٠٠)، ص ٤١.

(٣٩) عادل محمود مظهور، «النفط والحرب: أمريكا والمستطيل النفطي والعراق،» **متابعات دولية** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ١٠٣ (٢٠٠٣)، ص ٦.

الجديد وألمانيا ضمنها، فسيشهد القرن الواحد والعشرون تغيراً في موازين القوى السياسية، ومثلما كتبت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قواعد التبادل التجاري والمالي العالمي على الأرض الأوروبية فإن أوروبا الموحدة اليوم ستكتب قواعد اللعبة الاقتصادية بأصابع ألمانية وبشروط جديدة تحطم شروط مؤتمر بوستدام عام ١٩٤٥ (٤٠).

واليوم يشعر الألمان أنهم تخطوا الحدود القديمة والتي كانوا يقفون خلفها لمدة خمسين عاما، فقد صرح الرئيس الألماني جوهانيس راو عن هذا الواقع بالقول «يوجد الآن بعد تاريخي جديد بحق رغم أن القلق لايزال يساور الكثير من الألمان والمهم أنّنا نشهد واقعاً جديداً» (٤١).

إذاً ستفضل الحكومة الألمانية دبلوماسيتها وقوتها الاقتصادية وتطورها التكنولوجي في سبيل تأكيد دورها الإقليمي والعالمي الأكبر. وهذا الأمر بدا واضحاً من خلال موقفها الإيجابي تجاه أزمة أفغانستان ونزاع كشمير وآخرها الأزمة العراقية والتي تطرقنا إليها في المحور الثاني ونتواصل معها خلال المحور الثالث والذي نحن في صدد مناقشته ويتراءى أمامنا من خلاله عدد من العقبات التي ستقف عائقاً أمام تطور العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا والعراق. ومن بين هذه العقبات الانقسام الذي قد يحصل بين السياسيين الألمان أنفسهم والذين انقسموا منذ مطلع عام ٢٠٠٠ إلى فئتين، الأولى تدعو إلى عدم تورط ألمانيا في الصراعات الدولية بسبب نظرة الأوروبيين إلى ألمانيا على أنها دولة ليست طبيعية، لذا فإن الانفتاح على العالم واستعادة مكانة ألمانيا الدولية يثير هاجس الأوروبيين، أما الثانية فتجد ضرورة في الانفتاح على العالم الخارجي والتي تؤكد وجودها الواقعي من خلال المستشار الألماني شرودر (٤٢) الذي فاز بانتخابات ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إذ احتلت الأزمة العراقية مكانة الصدارة في حملته الانتخابية وما زال حتى الوقت الحاضر المدافع عن قضية العراق والتي أثارت جدلاً بين الحكومة الألمانية وإدارة واشنطن، فكانت نتائجها عدم تلقي شرودر التهنئة التقليدية من الرئيس الأمريكي بعد فوزه بالانتخابات (٤٣).

كما يرجع سبب الفتور في العلاقات إلى التصريح الذي أطلقته وزيرة العدل في الحكومة الألمانية (هيرتا دويبلر ــ جملين) والتي قارنت تكتيكات بوش في معالجته للأمور الداخلية بما كان يفعله هتلر، فكان الرد الأمريكي جافاً على السفير الألماني بيتر سترك أثناء لقائه مع وزير الدفاع الأمريكي الحالي دونالد رامسفيلد في اجتماع وارسو

---

(٤٠) الجاسور، **ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر**، ص ٦٧.

(٤١) ناظم عبد الواحد الجاسور، «الدور الألماني الجديد في السياسة الدولية،» **نشرة أوراق أوروبية** (مركز الدراسات الدولية)، السنة ٤، العدد ٩٢ (٢٠٠٢)، ص ٣.

(٤٢) خليل مخيف لفتة، «العلاقات الألمانية الإيرانية في عهد الإصلاحيين،» **دراسات دولية**، العدد ١٣ (تموز/يوليو ٢٠٠١).

(٤٣) انظر: «إتجاهات الحدث: ألمانيا في مجلس الأمن الدولي،» **الجمهورية**، ٢٠٠٢/١٠/٣؛ «باول وفيشر يفشلان بتسوية الأزمة الأمريكية ــ الألمانية،» **الأهرام**، ٢٠٠٢/١١/١، و**الشعب**، ٢٠٠٢/١٢/١٦.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مشيراً إليه في مؤتمره الصحفي.

وبما أن القضية العراقية قد نالت مركز الصدارة في شؤون السياسة الخارجية الألمانية لابد لنا من التعرف على الموقف الألماني بعد احتلال القوات الأمريكية للأراضي العراقية.

لقد كانت ألمانيا من بين الدول الأوروبية الداعية إلى التشكيل السريع للحكومة التي سقطت بعد الاحتلال الأمريكي استناداً إلى مفهوم الكيان السياسي ذي السيادة حيث تتولى هذه الحكومة العملية السياسية. كما دعت الحكومة الألمانية إلى دور فعال للأمم المتحدة في العراق لتحقيق الاستقرار ولنقل السيادة إلى الشعب العراقي.

كما سعت الحكومة الألمانية إلى إرسال وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب[٤٤] مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لحماية فريق من الخبراء الذين أرسلتهم ألمانيا لمساعدة العراقيين في بناء شبكة توزيع مياه الشرب. وبعد عام من الحرب دعا شرودر لمبادرة أطلسية ضخمة لتنمية الرفاه في الشرق الأوسط وكان العراق ضمن هذه المبادرة[٤٥].

أما داخل العراق فهناك تمثيل دبلوماسي ألماني بوجود سفارة ألمانية والتي باشرت عملها بعد حقبة قليلة من توقف العمليات العسكرية الأمريكية في العراق.

لكن في ظل الوضع الأمني الذي يعيشه المجتمع العراقي شهدت هذه العلاقات العراقية الألمانية بعض الفتور بسبب الاعتداءات التي وقعت على عدد من المواطنين الألمان داخل العراق، فهذه العمليات لا أعتقد أنها تنسب إلى أناس ذوي حس وطني، بل تنسب إلى أناس ذوي مصالح ذاتية، دخلاء، ولاسيما أن الحدود العراقية مفتوحة من جميع الجهات، خالية من المراقبة والسيطرة الحكومية.

وعلى المدى المستقبلي سؤال يطرح نفسه، هل يستطيع صانع القرار الألماني أن يؤثر في حركة السياسة الداخلية والخارجية في العراق، سواء في ظل الاحتلال الأمريكي ووجود مجلس حكم لا يمثل الشعب لأنه غير منتخب، أو بعد حين عندما يتم نقل السيادة إلى الشعب العراقي وانتخاب حكومة دائمة معترف بها دولياً وداخلياً؟.

بحسب اعتقادي الشخصي، يستطيع صانع القرار الألماني التأثير من خلال الوجود الدبلوماسي الفعلي في العراق لتقوية العلاقات الثنائية، وكذلك محاولة مساندة العراق في الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال التأكيد على الإسراع في عملية نقل السيادة إلى الشعب العراقي.

---

(٤٤) ويرجع تاريخ تكوين هذه الوحدة إلى عام ١٩٧٢ وتعرف بإسم «جي، أس، جي، و.» وتتكون من ٢٤٠ فرداً ولها مهمات عديدة قامت بها كحماية الأشخاص الألمان العاملين في دول أخرى فشارك أفراد هذه الوحدة في البحث عن سياح أوروبيين اختطفوا في الصحراء الجزائرية عام ٢٠٠٣. انظر: **الشرق الأوسط**، ٢/١١/٢٠٠٣.

(٤٥) انظر تقارير خاصة على موقع إذاعة العراق الحر بتاريخ ١١/٣/٢٠٠٤: <http://iraqhurr.org>.

المشهد العسكري: لقد ذكرنا سلفاً أن ألمانيا لم تشترك أثناء حرب الخليج الأولى ولا أثناء دخول القوات الأمريكية إلى الأراضي العراقية، وعلى ما أعتقد إن عدم المشاركة جاءت نتيجة قناعة الحكومة الألمانية الحالية من أن هذه المشاركة ستؤدي إلى دعم خطط الهيمنة الأمريكية ولاسيما بعد أن بينت الإدارة الأمريكية غاياتها أثناء انعقاد مؤتمر الأمن الدولي في ميونخ مطلع آذار/مارس ٢٠٠٢ عندما أعلن وفد البنتاغون « إن أمريكا لم تعد بحاجة إلى التقيد بحلف شمال الأطلسي وإنها ستعقد أحلافها على أساس القضية الموحدة التي تواجهها»[٤٦].

هذا التصريح كان إشارة واضحة لقلب المعادلة والعلاقة الغربية داخل الحلف الأطلسي والتي عني بها تحويل أوروبا إلى حالة التبعية الكاملة لأمريكا والعودة بدول العالم الثالث إلى مرحلة الاستعمار المباشر وبروسيا الإتحاد إلى حالة التهميش وبالصين إلى الحصار والاحتواء والتهديد.

أما بعد انتهاء العمليات العسكرية فقد تباينت وجهات النظر داخل ألمانيا حول مشاركة ألمانيا في نشر قواتها لحفظ السلام في العراق، فكانت هناك استطلاعات للرأي كشفت عن أن ٥٩ في المئة من الألمان يؤيدون قرار نشر قوات وطنية خارج البلاد، أما على مستوى الحكومة فأعلن وزير الدفاع الألماني (بيتر شتروك) مطلع آب/ أغسطس ٢٠٠٣ تأييده نشر قوات ألمانية داخل العراق في حالة صدور قرار من الأمم المتحدة وموافقة الحكومة الألمانية[٤٧].

وبقي الموقف الألماني ثابتاً في عدم وجود الرغبة في إرسال قوات ألمانية إلى العراق، وتأكد ذلك بشكل رسمي مطلع عام ٢٠٠٤ حين رفضت وزارة الدفاع الألمانية التعليق على توقعات (يوب دي هوب شيفر) الأمين العام الجديد لعام ٢٠٠٤ لحلف شمال الأطلسي حول مسألة مشاركة ألمانيا العسكرية داخل العراق، وفي الوقت نفسه أكد جنرال في حلف شمال الأطلسي استبعاد إرسال ألمانيا قوات حفظ سلام إلى العراق[٤٨].

أما موقف حكومة شرودر فإنها لم تنصاع للضغط الأمريكي ونداءات الاستغاثة الأمريكية لمشاركة ألمانيا بقوات لحفظ السلام على الرغم من كونها إحدى أعضاء حلف الناتو (الأطلسي) الـ (١٩) والملزمة بالتزامات عسكرية ومالية تجاه عضويتها.

إذاً، في مثل حالة العراق تتعارض السياسة الخارجية الألمانية مع التوقعات المستقبلية التي تشير إلى أن الجيش الألماني سيشهد مع مطلع القرن الواحد والعشرين مرحلة جديدة إذ سيصبح فيها الجيش الأوروبي الوحيد الذي يملك مجالاً جوياً ومنفذاً بحرياً واسعاً، إذ

---

(٤٦) <http://www.aljazeera.net/pointviews/2003/2/2-18-1html>.

(٤٧) **الزمان**، ١٢/٨/٢٠٠٣.

(٤٨) **الشرق الأوسط**، ٢٢/٢/٢٠٠٤.

يؤكد (الفن توفلر) أن الدولة الأكثر تأثيراً في القرن الجديد هي الدولة ألتي تتميز بالقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية(٤٩).

وعلى مستوى المنظور المستقبلي، فإن الحكومة الألمانية تستطيع دعم العراق عسكرياً عن طريق المساهمة بتدريب الجنود والشرطة والضباط في الجيش العراقي المرتقب، كما فعلت خلال حقبة الثمانينيات أثناء قيام الحرب العراقية الإيرانية(٥٠)، وهذه المساعدة الألمانية ستأتي لغرض إبعاد أفراد الجيش العراقي عن قواعد لعبة الاحتلال الأمريكي.

المشهد الاقتصادي: إن الحصار الذي فرض على العراق في ١٩٩٠/٨/٢ وبعد العدوان الأمريكي العسكري عام ١٩٩١ ومن ثم الاحتلال الأمريكي للأراضي العراقية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم يكن بمجمله ضرباً للأهداف العسكرية، بل جاء هدماً لجميع القطاعات الاقتصادية المادية والبشرية، فالاقتصاد العراقي ذو سمات معينة، منها انتماؤه إلى مجموعة الإقتصادات التي تستأثر الصناعات الاستخراجية بالنسبة الأعظم من دخله القومي، وتمتعه بالوفرة المادية والبشرية، أي بمعنى وجود الإمكانية لاستخدام الفوائد في تحقيق معدلات نمو عالية اقتصادياً وتسريع عملية التنمية. وبنظرة عامة إلى الاقتصاد العراقي نجد أن الزراعة تحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي، فلا تقتصر ثروات العراق على النفط الذي يقدر احتياطيه شبه الثابت بـ ٤٠ مليار برميل لغاية عام ٢٠٣٢(٥١). كما إن نفط العراق يقع ضمن المستطيل النفطي(٥٢)، الممتد من جنوب روسيا حتى جنوب الخليج العربي(٥٣). وهذا السبب هو الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي للسيطرة على العراق منطلقة من أن العراق من بين الدول الغنية بالنفط والغاز، لكنه لا يمتلك التكنولوجيا الكافية للتعامل معه، كما لاتوجد القدرة السياسية والاقتصادية للسيطرة على ثرواته.

أما الجانب الزراعي فيمتاز بالإيجاب لأن الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة تبلغ

---

(٤٩) فاطمة الزهراء عثمان، «مؤتمر الإستقرار في أوروبا: الدبلوماسية الوقائية،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٧ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٢٧٦.

(٥٠) ولقد كانت ألمانيا في مقدمة مصدري الأسلحة للعراق، فقد تمكن العراق عن طريقها من إقتناء تصنيع الأسلحة الكيميائية كما سمحت شركات ألمانية للعراق بتصنيع صواريخ سكود ـ ب والتي نالت من إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى، انظر: ميشال قيرية، «الدبلوماسية الألمانية تنشط في الشرق الأوسط،» (موقع على الانترنت).

(٥١) حميد فرج الأعظمي، «النموذج العراقي (الملف): واقع السياسة الاقتصادية ـ آفاقها،» **دراسات اقتصادية** (بيت الحكمة)، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٩٩)، ص ٨٣.

(٥٢) ويضم هذا المستطيل (بحر قزوين، العراق، إيران، دول الخليج العربي) كما يوجد في العراق غاز الترليون الذي تقدر نسبته بـ ٣٦ مليون قدم مكعب.

(٥٣) مظهور، «النفط والحرب: أمريكا والمستطيل النفطي والعراق،» ص ٥.

١,٢ هكتاراً للفرد الواحد، حيث تعتمد الزراعة على المياه التي يبلغ مستوى منسوبها في نهر دجلة ٣٨,٨ مليار م(٥٤).

بعد هذا العرض الموجز لواقع الاقتصاد العراقي والمتسم بالغنى، نجد من الضروري أن نناقش مسألة علاقة هذه الثروات العراقية بدولة الاحتلال والدول الراغبة بالاستثمار المستقبلي داخل العراق والتي تقف في مقدمتها ألمانيا التي رفضت الانجرار وراء الغايات الأمريكية، فالقادة الألمان، وكما نوهنا سابقاً، رفضوا ما تقوم به أمريكا من استخدام للقوة العسكرية، فأقروا بضرورة الوقاية من الأزمات من دون الاتجاه إلى استخدام الوسائل العسكرية لحل تلك الأزمات.

وبعد توقف العمليات العسكرية، وقبل عام بالتحديد، كان لابد للإدارة الأمريكية أن تفي ببعض الوعود التي قطعتها للشعب العراقي بأنها جاءت وبحسب إدعائها محررة لامحتلة، فأخذت تدعو الدول التي وقفت إلى جانبها أثناء شن عدوانها على الأراضي العراقية، لتكافئهم على مساندتهم لها عدا بعض الدول الأوروبية (كألمانيا، فرنسا، روسيا) التي رفضت المشاركة عسكرياً. وقد سعت ألمانيا إلى تقديم المساعدة إلى الشعب العراقي من دون انتظار الرد الأمريكي للسماح لها أو عدم السماح، واشترك أربعة خبراء ألمان في المنظمة الخيرية الهندسية الألمانية للطوارئ بتجهيز المختبر المركزي لتحليل مياه الشرب في إطار تعاون فني لتطوير شبكات مياه الشرب العراقية، فقدر المشروع الذي عمل به عام ٢٠٠٣ بمبلغ (٣) ملايين و٥٠٠ ألف دولار.

كما قدمت ألمانيا مساعدات فورية إلى العراق خلال العام نفسه قدرت بـ ٧٥ مليون يورو. وفي الوقت نفسه تشارك بمليارات الدولارات في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ العمل به عام ١٩٩٦ وما زالت مستمرة حتى كتابة البحث.

وبسبب عدم إدراك صانع القرار الأمريكي للسياسة التي سيتبعها مع المؤسسات السياسية والاقتصادية داخل العراق بعد الاحتلال، بدأ التخبط حتى طلبت الإدارة الأمريكية من الدول التي لم تشارك عسكرياً بالعمل على ضخ القروض والإعانات لمساعدة الاقتصاد العراقي على النهوض بعد أن خرج مثقلاً بديون تصل الى٣٨٠ مليار دولار، منها ١٢٠ مليار دولار كديون لدول، أما الباقي فهي تعويضات حروب.

كما تضمنت الدعوة الأمريكية إلى تخفيض ديون العراق من قبل الدول الدائنة، منها (١٩) دولة في «نادي باريس» الذي يضم الدول الغربية الكبرى وروسيا، وهو الأمر الذي دعا ألمانيا وباتفاق مع فرنسا إلى تخفيض نسبة الديون خلال اجتماع النادي في مدريد أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حيث تعهد الدائنون بتخفيض ديون العراق وتقديم معونة قدرت بـ (١٣) مليار دولار على شكل منح لتفادي تحميل البلاد المزيد من الديون. وتعد ألمانيا من

(٥٤) الأعظمي، المصدر نفسه، ص ٨.

أكبر الدائنين في نادي باريس والتي تبلغ نسبة ديون العراق لهم ٤٢ مليار دولار، ووافقت ألمانيا على تخفيض الديون إلى النصف والتي أشير إليها بأنها تصل إلى ٨٠ في المئة من نسبة الدين(٥٥).

وجاءت هذه المبادرة الدولية بعد التقرير الذي رفعه البنك الدولي إلى الأمم المتحدة والذي أوضح فيه أن إعادة بناء الاقتصاد العراقي يتطلب ٣٦ مليار دولار على مدى أربع سنوات، وأن نمو الاقتصاد العراقي سيرتفع إلى مستوى ٣٠ في المئة بعد أن كان ٢٢ في المئة، كما افترض أن إيرادات النفط العراقي ستصل إلى ١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤(٥٦).

وبعد مؤتمر مدريد ساد العلاقات الألمانية ـ العراقية بعض الانفتاح ولاسيما من خلال سعي الحكومة الألمانية إلى التعاطف مع العراق لتخفيض ديونه، وكذلك المشاركة في معرض إعادة الإعمار في العراق والذي أقيم في الكويت كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وحينها صرح (هيلمون جناديش) مندوب شركة ميرامار ومقرها في هامبورغ والذي يعد الممثل لشركة مان للشاحنات (بأنه جاء للحصول على طلبيات) وقد فازت هذه الشركة بالفعل بأربعة عقود والتي لديها مكتب في البصرة منذ عام ١٩٩٨.

كما وافقت ألمانيا خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤ على مشروع الشرق الأوسط الكبير بشرط أن يخدم السلام في العراق، كما ذكر شرودر خلال لقائه الرئيس بوش «أن بلاده ملتزمة إعادة بناء العراق»(٥٧).

وتشير العديد من آراء المحللين المستقبلية إلى أن هناك توقعات أنّ تنازل ألمانيا عن معظم ديون العراق والبالغة ٢,٤ مليار دولار، وكذلك التخلي عن الأرباح المترتبة على بقية الديون للسنوات القادمة والتي تقدر بـ ١,٦ مليار دولار منذ عام ١٩٩٠(٥٨). وبالطبع، ستحصل ألمانيا على عقود للتنقيب عن النفط والغاز داخل العراق.

إذاً، سعت الحكومة الألمانية لترصين علاقتها بعراق ما بعد الحرب، ولكن يتبادر أمامنا تساؤل مشروع، هل ستؤثر سلطة الاحتلال الأمريكي للعراق في مسألة الاستثمارات الأجنبية ولاسيما الألمانية داخل العراق؟ نستطيع القول إن حجم التأثير الأمريكي في مشاريع الاستثمار الداخلة إلى العراق وبحسب اعتقادي سيكون كبيراً، فما أشبه اليوم بالأمس، أيام الاحتلال البريطاني للعراق، فلم يتم توقيع أية اتفاقيات مع الحكومة العراقية إلا بموافقة المندوب السامي البريطاني في العراق، فالإدارة الأمريكية تحاول احتواء المنطقة والسيطرة على جميع عقود الاستثمار ألآنية والمستقبلية، فترتبط هذه الاستثمارات بموافقة

---

(٥٥) **الشرق الأوسط**: ٢٠٠٣/١٢/٢١، و٢٠٠٤/٣/٣٠.

(٥٦) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٣/١٠/١١.

(٥٧) انظر: **الزمان**، ٢٠٠٤/١/٢١، و**الشرق الأوسط**، ٢٠٠٤/٢/٢٩.

(٥٨) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٤/٣/٢٦.

الإدارة الأمريكية عليها من دون إعطاء أية أهمية لقرار مجلس الحكم المؤقت. إن آراء العديد من المحللين السياسيين تشير إلى أن عمليات المناقصات لعقود إعادة إعمار العراق قد جرت خلف أبواب مغلقة، ثم أعلنت عنها سلطة الاحتلال في العراق. وعلى سبيل المثال يعتقد رجل أعمال عراقي أن ثمة نقصاً أساسياً في الشفافية في ممارسة سلطة التحالف لإبرام العقود في الوقت الحاضر(٥٩).

كما إن نزعة الشك لدى الجماعة الدولية تجاه خطط إعادة الإعمار الأمريكية قد عجلت بالدعوات إلى عقد المؤتمر المقبل للمتبرعين الدوليين في مدريد لتوجيه المساهمات إلى صندوق نقد دولي منفصل لإعادة إعمار العراق. وكانت فرنسا وألمانيا تدفعان باتجاه إقامة مثل هذا الصندوق الذي يتعين أن تديره الأمم المتحدة والبنك الدولي، وهذا ما يؤكده الألماني (غونتر بلوغر) سفير ألمانيا في الأمم المتحدة «إننا نعتقد أن الدعم الضروري سيأتي قدماً فقط إذا ما تأكدت شفافية كاملة ومشاركة دولية في عملية صنع القرار، إن إنشاء صندوق دولي منفصل قد يزيل بعض القلق الذي يعبر عنه بعض أعضاء الأمم المتحدة في ما يتعلق بصندوق التنمية للعراق تحت السيطرة الأمريكية»(٦٠).

ولصياغة مشهد تعاون اقتصادي ألماني ــ عراقي مستقبلي لابد من القول:

ــ إن التعاون الثقافي يمكن أن يشهد نقاطاً إيجابية بسبب الثروات التي تحتويها الأراضي العراقية، ولا سيما بعد أن تنتقل السيادة لأبناء الشعب العراقي، إذ إن التعاون لم يكن وليد الساعة، وإنما يشهد له التاريخ السياسي لكلا البلدين، فألمانيا تستطيع إمداد العراق بالآلات الحديثة حيث إنها مختصة بالمعدات الكيماوية والصيدلانية والميكانيكية، فعلى سبيل المثال، قدمت شركات ألمانية عروضاً للمساهمة في الشركة العامة لصناعة الحديد والصلب العراقية، كما استطاعت شركة سيمنز (للتلفون النقال) أن تكون إحدى المساهمات في المشاريع المستقبلية.

ــ يمكن أن يكون التعاون في مجال الزراعة، إذ جرى اتفاق ثنائي خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على مبادرة تعاون لتطوير الزراعة في العراق من خلال توفير آليات زراعية وتوفير فرص تدريب لملاكات زراعية.

ولا ننسى جانب السياحة العراقي الذي بقي مهمشاً سنوات طويلة بسبب ظروف الحروب وسياسة النظام السياسي السابق، فهناك مناطق سياحية كثيرة في البلد منها دينية وغير دينية يمكن أن تؤطر بإهتمام يليق بالأغراض والجاذبيات السياحية التي تتمتع بها بلاد وادي الرافدين.

---

(٥٩) مشروع مراقبة إيرادات العراق، «الإحتفاظ بالأسرار: أمريكا والماليات العامة للعراق، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ١١٦.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

ويبقى المجال الأهم للتعاون هو الجانب الصحي الذي دمرته حرب عام ٢٠٠٣، فالخراب قد عم تركيبة العراق البنيوية منذ سنوات طويلة بسبب الحصار الاقتصادي الدولي والحروب السابقة والتي خلفت الفقر والمرض والبطالة وضعف العلاقات العائلية والتي أثرت جميعها في الصحة العامة لأبناء المجتمع العراقي، فالاستثمار يمكن أن يكون عن طريق بناء المستشفيات وإمداد البلد بالأدوات والأدوية الطبية الحديثة التي يحتاج إليها العاملون في مجال الصحة كما هو الحال في المستشفى السعودي الألماني الذي أقيم في العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية.

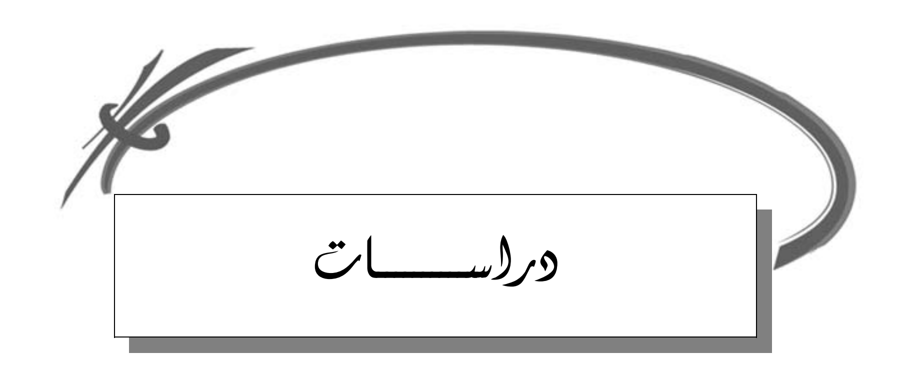
وأخيراً يبقى الجانب التعليمي الذي لم ينل ذلك الاهتمام الجاد والذي يمكن أن يكون جانباً مهماً للتعاون المستقبلي الثنائي وتطويره من خلال التبادل الثقافي والاستفادة من طاقات عراقية كامنة.

الخاتمة

في النهاية نستطيع القول إن المقومات التي يتمتع بها كلا البلدين يمكن توظيفها في علاقات متينة، فالقوة الاقتصادية التي تتمتع بها ألمانيا والثروات الطبيعية التي يتمتع بها العراق تشكلان الأساس لبناء هيكل تعاون اقتصادي. وما المبادرة التي تقدمت بها ألمانيا لتخفيض ديون العراق إلى النصف ومنحها مجلس الحكم المؤقت في العراق مهلة لتجميد الديون لنهاية عام ٢٠٠٤ إلا بوادر تعاون إيجابي ألماني ــ عراقي على المدى المستقبلي.

كما إن التوقعات المستقبلية تشير إلى تبوء ألمانيا مكانة مهمة دولياً، فستكون أحد الأقطاب الدولية الجديدة التي ستنافس الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيعطي دفعاً جديداً للعلاقات ولاسيما السياسية، فالعراق اليوم بحاجة شديدة إلى الدعم الدولي وهو يخوض تجربته الجديدة في إقامة دولة ذات سيادة وبحكومة منتخبة جماهيرياً والتخلص من المحتل الأمريكي.

خلاصة القول: إن بوادر التعاون العراقي ــ الألماني لها جذور قديمة وما زالت تنمو حتى الوقت الحاضر، والسبيل الوحيد لتطويرها هو المحافظة على إطار العلاقات بجوانبها الثلاثة، وهذا الأمر يقع ضمن مسؤولية النظام السياسي الذي سيتسلم السلطة في العراق بعد انتخابات ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ■


دراســــات

الإسلام في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي

عبد الرضا علي الأسيري

أستاذ مساعد، ورئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقات بين نصوص الشريعة الإسلامية ودساتير دول مجلس التعاون الخليجي. إلى أي حد تنص تلك الدساتير على الشريعة الإسلامية كأساس للتشريعات الوضعية في تلك الدول؟ وإلى أي حد تتفاوت أو تتشابه تلك الدساتير في النصوص الدينية؟ وإذا كان ثمة تفاوت، فما هي محدداته؟ وما هي الآثار التي ينتجها هذا التفاوت على التشريعات والقوانين، بل وعلى العمليات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

سنقسم البحث إلى خمسة أقسام. يتناول القسم الأول الأصول التاريخية المقارنة لقضية العلاقة بين الدساتير سواء في الدول الإسلامية أو الدول غير الإسلامية. ثم ينتقل القسم الثاني إلى الشريعة الإسلامية في دساتير دول مجلس التعاون. ويكمل القسم الثالث هذا الرصد بتوسيع نطاقه لكي يشمل الإشارات إلى الكلمات والمصطلحات ذات العلاقة بالإسلام في تلك الدساتير. أما القسم الرابع فيناقش تحليلاً كمياً للإشارات الإسلامية في دساتير دول المجلس. وأخيراً يقدم القسم الخامس تفسيراً للتفاوت بين دول مجلس التعاون الخليجي في تلك النصوص، ودلالات ذلك بالنسبة إلى العمليات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: الأصول التاريخية المقارنة لقضية الدين والدستور

يختلف دور الدين في الدساتير بحسب الدول؛ ففي الكثير من البلدان الإسلامية هناك حرص على تضمين الدساتير تعبيرات تشير إلى «الشريعة» أو «الإسلام» أو «الله»، بينما لا يوجد مثل هذا الحرص في الدول التي تدين بديانات غير إسلامية. ومنذ القرن السابع عشر لا تقبل الدولة في الغرب أن يحكم الدين المجتمع. ومنذ القرن العشرين على الأقل لم يعد المسيحيون ينظرون إلى «الديانة المسيحية» على أنها الوصية الوحيدة لله في هذا العالم[١].

(١) Philippe Malaurie, «Religion and the State Common and Divergent Issues in Britain and France,» Franco-British Council, London, 9 February 2005.

وفي تفسير هذا الاتجاه البعيد عن الدين في الحضارة الغربية، يؤرخ أحد الكتاب لانفصال الدولة عن الكنيسة بالقول، إنه: «في عام ١٧٧٦ سعى آباؤنا إلى إحالة الآلهة إلى التقاعد من السياسة، فأعلنوا أن تستمد الحكومات سلطتها من رضا المحكومين، وفي الواقع كان هذا إعلاناً باستقلال الأرض»(٢).

ولكن إيراد مضامين دينية في الدستور لا يقتصر على الدول الإسلامية؛ فحتى بعض الدول غير الإسلامية واجهت القضية نفسها عند وضع دساتيرها. وهناك العديد من الأمثلة على دساتير لدول غير إسلامية أوردت معاني دينية أو مذهبية؛ ففي المادة الأولى من دستور اليونان ورد أن: «المذهب الرسمي لأمة اليونان هو مذهب الكنيسة الأرثوذوكسية الشرقية»، وتنص المادة الأولى، البند الثالث من دستور الدانمارك: «إن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة المعترف بها في الدانمارك». وتنص في المادة السادسة من الدستور الإسباني: «على الدولة رسمياً حماية اعتناق وممارسة شعائر المذهب الكاثوليكي باعتباره المذهب الرسمي لها». وتنص في المادة الرابعة من الدستور السويدي: «يجب أن يكون الملك من أتباع المذهب الإنجيلي الخالص». وفيه: «يجب أن يكون أعضاء المجلس الوطني من أتباع المذهب الإنجيلي». وجاء في وثيقة الحقوق في إنكلترا المادة السابعة: «يسمح لرعايا الكنيسة البروتستانتية بحمل السلاح لحماية أرواحهم في حدود القانون»(٣).

وفي المقابل، هناك بعض الدساتير الغربية التي أبعدت الدين عن الدستور، أو كما قيل إنها أقامت جداراً عازلاً بين الكنيسة والدولة. ومن ذلك الدستور الأمريكي الذي ليس به أي ذكر لـ «الله» أو «المسيحية». وقد وردت في الدستور الأمريكي إشارة واحدة فقط على الدين بشكل مباشر وواضح، وإشارة أخرى بشكل غير صريح. الإشارة الأولى تظهر في المادة السادسة في نهاية الفقرة الثالثة: التي تنص على أنه « لا يجوز أبداً اشتراط امتحان ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الولايات المتحدة». أما الإشارة غير الصريحة، فيمكن الاستدلال عليها في القسم الرئاسي الذي يقول فيه الرئيس: «أقسم جازماً (أو أؤكد) بأنني سأقوم بإخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة». وقد وضع الدستور كلمة «أقسم» وبديلتها كلمة «أؤكد»، حيث إن النص بتلك الصيغة هو نص محايد بين الأديان، ويسمح للأشخاص الذين لا دين لهم، أو الذين يمنعهم دينهم من القسم أن ينطقوا القسم الدستوري بالصيغة نفسها(٤). وقد اعترض بعض الأمريكيين قبل نشأة العلمانية الحديثة على حقيقة أن لفظ الله ليس موجوداً في الدستور. وفي الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٣ كان هناك العديد من المنظمات التي حاربت من أجل إدخال إصلاح على

(٢) Robert G. Ingersoll, «God in the Constitution,» <http://www.infidels.org/library/historical/robert_ingersoll/god_in_constitution.html>.

(٣) «فلتحترموا الدستور الوطني!،» شبكة القلم الفكرية، <http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home.cat&categoryID=15>.

(٤) U.S. Constitution Online, <http://www.usconstitution.net/consttop_reli.html>.

الدستور[٥]. وكانت هناك محاولات لإضافة عبارة «الله القدير» و«المسيح يسوع» في مقدمة الدستور الأمريكي. ولكن هذه المحاولات لم تلقَ قبولاً كبيراً بين الجمهور. ومع ذلك تظهر كلمة «الله» في مقدمة دساتير ثماني ولايات أمريكية، وفي أربع ولايات يستخدم تعبير «رب الكون العظيم» بدلاً من كلمة الله. وأشهر إشارة مقدسة هي الإشارة إلى «الله القدير» ويظهر هذا في مقدمة دساتير ٣٠ ولاية أمريكية[٦].

ومن الأمثلة الحديثة على الجدل بشأن الدين في الدساتير، أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي في بروكسل، قد حذفوا كلمة الله من مشروع دستور الاتحاد الأوروبي، ولم تذكر كلمة الله في أي من أبواب الدستور، أو أية قيم دينية أو مسيحية صريحة يُفترض أن تدعم المشروع الأوروبي[٧]. وإن كانت هناك وجهة نظر أخرى تقودها ألمانيا تدافع بقوة عن تضمين الدستور الأوروبي نصاً يشير إلى المسيحية وذلك لإبعاد تركيا عن عضوية الاتحاد.

وتعود جذور الجدل حول دور الدين في دساتير الدول الإسلامية إلى التساؤلات التي طرحت حول طبيعة الدين الإسلامي، وهل هو دين فقط أم دين ودولة. وقد كانت هذه التساؤلات من القضايا الرئيسة التي طرحتها الجماعات الإسلامية التي نشأت في بلدان العالم الإسلامي وبخاصة في مطلع القرن العشرين، كما إنها كانت قضية فكرية تصدت لها الكثير من الكتابات الحديثة، وتكرّس الجدل حول هذه القضية منذ إلغاء الخلافة الإسلامية في الدولة العثمانية في سنة ١٩٢٤ والتوجه العلماني للدولة التركية الجديدة. وكان أبرز الكتابات تجسيداً لهذا الجدل كتاب الشيخ علي عبد الرازق **الإسلام وأصول الحكم**[٨]، فقد انتقد الكتاب اعتبار الإسلام ديناً ودولة، مؤكداً أن الخلافة كانت خياراً بشرياً لا إلهياً، وأن القرآن لم ينص على شكل معين من أشكال الحكم والسلطة السياسية. ولكن هذا الرأي برزت ضده آراء معارضة، وطرح بعض المعارضين مثل أبو الأعلى المودودي مفهوم الحاكمية.. ويعتقد معظم المفكرين الإسلاميين اليوم بأنه من الممكن تكييف الشريعة مع الأوضاع الحديثة من دون التخلي عن روح القانون الإسلامي أو أسسه الدينية»[٩].

---

(٥) Isaac Kramnick and R. Laurence Moore, *The Godless Constitution: The Case against Religious Correctness*, New ed. (New York: W. W. Norton and Company, 1997), and «Reviewer: Robert Derenthal «bucherwurm»,» (paperback) 16 February 1999, <http://www.amazon.com/Godless-Constitution-Against-Religious-Correctness/dp/039331524X>.

(٦) David W. New, Esq., «Where is God in the Constitution?,» <http://www.americanvision.org/articlearchive/05-02-05.asp>.

(٧) «God Missing from EU Constitution,» BBC News, 6/2/2003, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/2734345.stm>; «The New World Disorder: God Kept out of EU Constitution,» 13 June 2000, <http://www.worldnetdaily.com>, and «Do «God» and «Christianity» Have a Place in the European Union Constitution?,» 13 June 2006, <http://www.religioustolerance.org/const_eu.htm>.

(٨) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم** (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٤هـ/[١٩٢٥م]).

(٩) *Bill of Rights in Action* (Constitutional Rights Foundation), vol. 15, no. 1 (Winter 1998), <http://www.crf-usa.org/bria/bria15_1.html>.

ولقد عرفت الدساتير العربية (التي صدرت خلال الفترة ما بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٥٠) هذه الإشكالية أيضاً. ومن استقراء دساتير هذه المرحلة، يتضح اختلاف دساتير الدول العربية قبل عام ١٩٥٠ من حيث النص على دين الدولة فيها بحسب التركيبة الاجتماعية للدول وظروفها السياسية والوطنية. ويتجلى ذلك من مقارنة الفروقات بين هذه النصوص في دساتير كل من المملكة السورية عام ١٩٢٠، والدستور العراقي عام ١٩٢٥، والأردني عام ١٩٤٧، ودستور المملكة الليبية عام ١٩٥١، والدستور المصري عام ١٩٢٣، ودستور لبنان عام ١٩٢٦[١٠].

إذ تبين أنه حين ما كانت الدولة ذات أغلبية مسلمة ومع وجود أقليات غير مسلمة متعددة ولكنها قليلة العدد مثل الحالة السورية، اقتصر النص على أن الإسلام دين الملك أو الرئيس. هذا ما تضمنه الدستور السوري لعام ١٩٢٥ وحافظ عليه دستور عام ١٩٥٠ أيضاً، ما يعني أنه يشترط أن يكون الملك أو الرئيس مسلماً، دون أن يعني شيئاً بالنسبة إلى دين دولته. وحين ما تكون هناك أقليات متعادلة من حيث النفوذ السياسي والتمثيل الاجتماعي كالحالة اللبنانية، حيث غاب النص على دين الدولة في الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦. بينما نص دستور العراق عام ١٩٢٥ على أن «الإسلام دين الدولة الرسمي» ما يلائم التعددية الدينية مع وجود أغلبية مسلمة للشيعة والسنة والأكراد، في حين نص دستورا الأردن عام ١٩٤٧ وليبيا عام ١٩٥١ على أن «الإسلام دين الدولة»، وغاب النص على ذلك في الدستور المصري عام ١٩٢٣، ربما بسبب هيمنة القضية الوطنية والمطالبة بالاستقلال التي تطلبت الحفاظ على وحدة عنصري الأمة المسلمين والأقباط. أما الموجة الثانية من دساتير الدول الإسلامية فقد صدرت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع استقلال العديد من الدول الإسلامية، وقد ثار الجدل عند وضع تلك الدساتير حول شكل النص في الدستور على الإسلام، وفي هذا الصدد تفادت النصوص ما بين أن الإسلام مصدر للتشريع أو مصدر رئيس للتشريع، أو المصدر الوحيد للتشريع أو أساس التشريع، أو أحد مصادر التشريع.

ولم يكن الخلاف هنا خلافاً حول المصطلحات ولكنه، كان يعكس رؤية فكرية معينة، فمن يدافعون عن مصطلحات الإسلام على أنه المصدر الرئيس أو الوحيد أو الأساس للتشريع، إنما يرغبون في أن تكون القوانين الوضعية مستمدة بالأساس من الشريعة الإسلامية وحدها، وهو ما يعني استبعاد المصادر الأخرى كتشريعات الديانات الأخرى. بينما يرون أن الإسلام مصدر للتشريع أو أنه أحد مصادر التشريع يرون أنه هناك مصادر أخرى للقوانين الوضعية خارج نطاق الدين الإسلامي. وربما تكون المناقشات التي ثارت عند

(١٠) **دساتير البلاد العربية: نصوص جميع الدساتير التي صدرت في تواريخ مختلفة في كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر**، سلسلة الوثائق والنصوص؛ ١ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥).

وضع الدستور المصري في أواخر الستينيات من أهم الأمثلة والنماذج على ذلك، وفي هذه المداولات والنقاشات طغى النقاش حول مسألة هل يتم النص على الدين كمصدر رئيس للتشريع أو المصدر الرئيس للتشريع(١١)، ونظراً إلى أن عدداً من الفقهاء الدستوريين المصريين قد قاموا على/أو شاركوا في صياغة دساتير بعض البلدان العربية، وبخاصة بلدان دول مجلس التعاون، فمن المفترض أنه كانت في أذهانهم مدلولات المصطلحات والمفاهيم نفسها.

ثانياً: «الشريعة الإسلامية» في دساتير دول المجلس التعاون

قدمت النصوص الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي صياغات متعددة بشأن دور الشريعة الإسلامية في التشريع. كما اختلفت أيضاً في ترتيب موقع مواد هذه النصوص في الدستور؛ فبالنسبة إلى النظام الأساسي للعربية السعودية الصادر عام ١٩٩٢، فلم يترك أي تساؤل بشأن الحقيقة الإسلامية للدولة التي تسيطر على قلب وروح النظام الأساسي وتهيمن على مواده كافة. والحقيقة أنه من الأسهل تعقب المواد القليلة في النظام الأساسي السعودي التي لم تنطوِ على مضمون ديني أو لم تأتِ على إشارة ذات دلالة دينية؛ فالأغلبية الساحقة من مواد «النظام» تهيمن عليها المضامين الدينية كالنص على «الشريعة الإسلامية» أو «العقيدة الإسلامية» أو «الله» أو «الإسلام» أو «كتاب الله».

ولقد انفرد النظام الأساسي للمملكة بالنص (في المادة الأولى) على أن «دستورها كتاب الله وسنة رسوله(ﷺ)». وتنص (المادة الثامنة والأربعون): «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة». وهذه النصوص تنفرد بها السعودية بين دول المجلس، وهي أقوى النصوص وأكثرها دلالة من أي نص آخر على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، وليس فقط المصدر الرئيس.

وبخلاف النظام الأساسي السعودي الذي يوضع في مرتبة خاصة، فإن دساتير دول مجلس التعاون الخمسة الأخرى تذهب في ذلك ثلاثة مذاهب: ينص دستور عمان المادة الثانية على أن «الشريعة الإسلامية هي أساس التـشريع»؛ وينص دستور قطر المادة الأولى على أن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها»؛ وتنص دساتير الكويت المادة الثانية والبحرين المادة الثانية والإمارات المادة السابعة، على أن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع». ولا شك في أن الصياغات الثلاث تطرح للتساؤل الفارق بين كلمة «أساس» التي

(١١) حسن الشرقاوي، معد، **مناقشات الدستور**، تقديم محمد أبو نصير (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، [١٩٦٧])، ج ١: **النصوص الكاملة لمناقشات الدستور**، ص ١٧ ــ ٢٩.

وردت في الدستور العماني وعبارة «مصدر رئيس» التي وردت في دساتير كل من الكويت والبحرين والإمارات. ولا شك في أن كلمة «أساس التشريع» هي أكثر المعاني اقتراباً من معنى «المصدر الرئيس للتشريع» التي درجت عليها بعض الدساتير، وهي تعني اقتصار التشريع على الشريعة الإسلامية في ما فيه نص. أما كلمة «مصدر رئيسي»(منكّرة) فإنها تعني إمكان استعانة المشرع بمصادر أخرى للتشريع.

وعلى خلاف النظامين الأساسيين السعودي والعماني اللذين كانا محددين، فإن الاختلافات التي تثيرها النصوص الأخرى هي من قبيل التأويلات الفقهية. وقد كان هذا النص من أكثر النصوص إشكالية، وثارت بشأنه خلافات عديدة، وإلى اليوم يمكن تتبع صداها في مواقف التيارات الفكرية المختلفة، وبخاصة موقف التيارات الإسلامية المحافظة، ولكن الآراء الفقهية تذهب في ذلك مذاهب شتى:

١ ـ **المذهب الأول**، يرى أن النص على أن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع»، بعد النص على أن «دين الدولة الإسلام» هو من باب التزيد والحشو؛ لأن معنى «الدين» لغة هو الطاعة والخضوع والاعتقاد، وهو المذهب والطريقة التي يسير عليها المرء، ومعنى ذلك أن النص على أن «الإسلام دين الدولة» ليس مجرد تقرير للأمر الواقع بأن أغلبية أفراد الدولة يعتنقون الإسلام فقط، ولكن يقتضي التزام هؤلاء الأفراد أوامر الشريعة ونواهيها، بل إن هذا النص ــ طبقاً لأنصار هذا المذهب ــ يحتم بلا أدنى شك أو لبس، أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس لجميع التشريعات والقوانين واللوائح، بل أساساً للنظم الفكرية والاجتماعية بما تحويه من سياسة واقتصاد ونظام للحكم، أي أنه لا يجب أن تعرف الجماعة المسلمة طريقاً أو مذهباً أو نظاماً لحياتها في صغيرها وكبيرها غير الإسلام[١٢]. وضمن هذا السياق، فإن أي دولة نصت في دستورها على أن «دين الدولة الإسلام»، يجب أن تتوخى في تشريعاتها أن تكون مستمدة جميعها من الشريعة الإسلامية وألا تتعارض معها، وطبقاً لذلك فطالما أن دول الخليج الست قد أوردت أن دينها الإسلام، فإن عليها جميعاً أن توفق تشريعاتها مع الشريعة الإسلامية وحدها.

٢ ـ **المذهب الثاني**، لا يفرق بين إيرادها منكّرة «مصدر أساسي» أو معرّفة «المصدر الأساسي»، على أساس أنه طالما أن الدستور لم ينص على مصادر أخرى غير الشريعة الإسلامية، إذاً، فقد اعتبرها المصدر الأساسي للتشريع، وضمن هذا السياق لا يفرق أنصار هذا المذهب بين الاثنتين، ويؤكدون أنه لو أن واضعي الدستور قصدوا اعتبار الشريعة مصدراً متساوياً في التشريع مع المصادر الأخرى، لكانوا أوردوا النص على أن «الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع». وأما وقد نصت كل دساتير دول مجلس التعاون على صياغات تراوح بين «مصدر رئيس» أو «أساس التشريع»، فينبغي على تلك

---

(١٢) علي حسنين، **حتى لا تظل الشريعة نصاً شكلياً في الدستور**، ورقة ثقافية؛ ٣ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥)، ص ١٨ ــ ١٩.

الدول أن تخضع تشريعاتها جميعاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا المذهب يتفق مع المذهب السابق(١٣).

٣ ـ **المذهب الثالث**، يفرق بين «التشريع» و«القانون»، ويخلص إلى أن نص دساتير مجلس التعاون، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر أساسي لـ التشريع»، وليس مصدر أساسي أو المصدر الأساسي لـ «القانون» يرتب اختلافات مهمة؛ فيشير إلى أن «القانون» أوسع كثيراً من «التشريع»، على أساس أن عملية التشريع تشير إلى العملية التقنية والفنية الخاصة بصياغات مواد القانون، أما القانون فله مصادر عدة، بل إن التشريع نفسه هو من مصادر القانون (بمعناه العام الواسع) وهو أهم تلك المصادر، أما التشريع أو القانون بمعناه الخاص الضيق فهو ذلك الجزء من تلك القواعد (المشار إليها) التي تصدر من السلطة التشريعية العادية(١٤). وبمقتضى ذلك فإنه بما أن دول الخليج ـ باستثناء السعودية ـ قد نصت في دساتيرها على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع (الكويت والبحرين والإمارات)، أو مصدر رئيس لتشريعاتها (قطر)، أو أساس التشريع (سلطنة عمان)، فإنها قد حصرت نطاق تأثير الشريعة كمصدر رئيس في عملية التشريع التي هي أضيق كثيراً من مصادر القانون، الذي يتسع ليشمل كل المصادر الأخرى المتعارف عليها، وهذا المذهب على النقيض من المذهبين السابقين.

٤ ـ **المذهب الرابع**، يعتمد في تفسير هذه المادة على ما استقرت عليه غايات واضعي الدستور، وهي الغايات التي يمكن تبينها والكشف عنها من خلال إعادة فرز المناقشات التي دارت حولها عند بداية وضع الدستور. وضمن هذا السياق فقد سجلت أغلب المناقشات التي دارت عند وضع الدساتير في دول مجلس التعاون الخليجي الخلاف بين معنى («مصدر رئيس» و«المصدر الرئيس»)، واستقر تعريف محدد لكل منهما. وقد كانت هذه المعاني والفروقات بينها مستقرة في أذهان واضعي الدستور في دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك فإن دولة قطر التي نص نظامها الأساسي المؤقت المعدل لعام ١٩٧٢ على أن «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس لتشريعاتها»، غيّرت هذا النص حين اتجهت إلى إقرار دستورها الدائم عام ٢٠٠٣ إلى «مصدر رئيس لتشريعاتها». وفي الكويت جرت مناقشات مهمة في المجلس التأسيسي على ١٩٦١ و١٩٦٢ حول صياغة هذه المادة عند إعداد الدستور. فأراد البعض إدخال أداة التعريف فيكون النص «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس» فلا ينازعها والحالة كذلك أي مصدر آخر، فتكون باقي المصادر مصادر غير رئيسة، لا يرجع إليها إلا عندما لا يوجد الحكم في المصدر الرئيس وهو الشريعة الإسلامية. إلا أن المجلس

(١٣) محمد السيد سليم ومحمد أحمد المفتي، **الإسلام في دساتير الدول الإسلامية: دراسة مقارنة** (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، ١٤٠٨هـ/[١٩٨٧م])، ص ٤٦.

(١٤) عبد الحميد متولي، **الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور**، تقديم عبد الحليم محمود (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥)، ص ١٨.

التأسيسي أخذ بالرأي المعارض، حتى لا يكون في ذلك قيد على حرية المشرع في تنظيم أمور الدولة[١٥].

ويدل ذلك على إدراك واضعي الدساتير في دول المجلس بالفارق بين كل نص وآخر، وأن من وضعوا المصطلح **الأول** (مصدر رئيس) قصدوا المعنى الشائع والمستقر له، وهو أنه يعني أن هناك مصادر أخرى للتشريع بجانب الشريعة الإسلامية، وأنها لا تلزم المشرع البحث في الشريعة فقط عن أصول كل تشريع. كذلك فإن من أوردوا المعنى **الثاني** (المصدر الرئيس) قصدوا المعنى المستقر له، تماماً. وفي هذا السياق من المهم النظر إلى الاختلافات في الصياغات على أنها معان مقصودة ومحددة وأنها مستهدفة من قبل واضعي الدساتير. وتأكيدا لذلك ــ من دون ترك أي مجال للتأويل الفقهي ــ حرصت دولتان من دول مجلس التعاون على إرفاق دساتيرها بمذكرات تفسيرية، توضح فيها المقصود بالكلمات والجمل والمصطلحات والمواد، التي قد تثير اللبس والغموض في المستقبل، ما يفسح لها مجالاً للتأويل في مواد الدساتير المحددة والمحكمة الصياغة والتي لا تسمح بالاستطراد والسرد، وفي هذه الحالة فإن هذه المذكرة التفسيرية تكون المرجع الرئيس لما يبرز من اختلافات.

وضمن هذه القراءة يمكن الاستفادة من المذكرتين التفسيريتين اللتين أرفقتا بدستوري الكويت والبحرين في ما يتعلق بدستوري الدولتين وبالدساتير الخليجية الأخرى. ولقد أوردت المذكرتان التفسيريتان، ما يؤكد المعنى الشائع لعبارة «مصدر رئيس للتشريع»، ولم تنحز إلى تفسيرات فقهية أو تأويلات قانونية؛ فأوردت المذكرة التفسيرية لدستور الكويت في تفسير المادة الثانية التي تحدثت عن أن الشريعة الإسلامية «مصدر رئيس للتشريع» أنه:

«في وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة إسلامية أساسية من دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تمشياً مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن، بل إن في النص ما يسمح مثلاً بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية. وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قيل «والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع».

إذ مقتضى هذا النص «عدم جواز الأخذ عن مصدر آخر في أي أمر واجهته الشريعة بحكم». ولكن على الرغم من ذلك فقد أوردت المذكرة أنه:

«وقد قرر أن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع. إنما يحمل المشرع أمانة

(١٥) عثمان عبد الملك الصالح، **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت: دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي وفي إطاره النظري وفي واقعه العملي ووسائل إصلاحه** (الكويت: مطبعة كويت تايمز، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٤٢.

الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك. ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة. ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ، عاجلاً أو آجلاً، بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذا رأى المشرع ذلك».

ومن ثم جعلت المذكرة الكويتية انتحاء المشرع أي المنحيين الجزئي والكلي في مسألة التشريع مسألة مفتوحة على كل تطورات المستقبل. وفي هذا ما يضمن استمرار الدستور وبقائه مهما كانت تطورات السياسة والحكم وتدفق التيارات المختلفة في مجلس الأمة الكويتي، ومهما كانت الغلبة أو الفوز في الانتخابات لأي من التيارات المتنافسة على البرلمان، وذلك يمكّن من تطوير التشريعات بحسب إرادة المجتمع التي تنعكس من خلال نوابه في مجلس الأمة، وهذا يجعل نص المادة مطاطاً وقابلاً للتعايش مع الاحتمالات المختلفة. ولكن نظراً إلى أن دساتير دول مجلس التعاون الخليجي جميعاً قد صدرت بعد الدستور الكويتي فقد تأثر العديد منها بهذا الدستور، وبالتالي يمكن القول إن هذا التفسير ينسحب على تفسير هذا النص في الدستورين البحريني والإماراتي اللذين ورد بهما نص مماثل، وكذا على الدستور القطري الذي أورد نصاً مشابهاً.

وقد أضافت المذكرة التفسيرية للدستور البحريني عام ٢٠٠٢ أبعاداً أخرى في تفسير ما قصدته دساتير مجلس التعاون الخليجي الأخرى بهذا النص، وبينما استنسخت بالنص الفقرة **الثانية** التي وردت في المذكرة الكويتية، فإنها استبعدت الفقرة **الأولى**. ويمكن القول إن ما أسقطته المذكرة التفسيرية للدستور البحريني من المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي في ما يتعلق بتفسير هذا النص هو الجديد في هذا الشأن، وهو محل الاختلاف، وهو الذي لم يكن من الممكن إيراده في مذكرة تفسير الدستور البحريني خصوصاً مع توجه هذا الدستور وجهة إسلامية واضحة، وإعلانه ذلك صراحة. من ثم يتضح أن هناك تفاوتاً بين النصوص على الشريعة الإسلامية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، بينما يقتصر للنظر الأساسي السعودي على القرآن والسنة كالمصدر الوحيد للتشريع الذي لا توجد بجواره مصادر أخرى، فإن الدساتير الكويتية والبحرينية والإماراتية والقطرية، تنحو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس للتشريع، بما يوحي أن هناك مصادر رئيسة أخرى للتشريع. أما الدستور العُماني فإنه يتجه وسطياً بالنص على أن الشريعة الإسلامية أساس التشريع. وهي عبارة أقوى من النص أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس.

ثالثاً: الإشارات الإسلامية الأخرى في دساتير دول المجلس

إضافة إلى ما أوردته دساتير دول مجلس التعاون الخليجي من نصوص تتعلق بدور الشريعة الإسلامية في التشريع، وهو النص الذي يسهل التعرف على محتوى مادي محدد له من خلال التشريعات التي يتم استصدارها من البرلمانات، فقد احتوت دساتير هذه الدول العديد من الإشارات التي تنطوي على مضامين وقيم إسلامية خاصة. وفي هذا المبحث سوف

نتناول الإشارات والقيم التي تشير إلى خصوصية الإسلام في دساتير دول المجلس. ومن تلك الإشارات والقيم الخاصة ما يلي:

١ ـ الله في القسم

حرصت مختلف دساتير دول المجلس على أداء اليمين بالقسم بالله عند تولي الملك، أو الأمير، أو السلطان، أو الرئيس الحكم، وكذا لولي العهد عند توليه منصبه، وأعضاء المجالس النيابية عند بدء مباشرتهم عملهم. وتبدو أهمية هذا النص لما فيه من نزعة إيمانية بجعل الله الرقيب على ضمير المسؤول في ما يتعلق بالتزامه الدستور. وفي هذا الصدد نص دستور الكويت، المادة الستون، على أن: «يؤدي الأمير قبل ممارسة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الأمة اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم..»»، وكذا المادة الحادية والتسعون التي نصت على أنه قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس، أو لجانه، يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم..»». كما أكد ذلك أيضاً دستور عُمان المادة السابعة الخاصة بقسم السلطان، والمادة الخمسون الخاصة بقسم رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء. وورد القسم الخاص بالرئيس ونائبه في المادة الثانية والخمسين في دستور الإمارات، وكذا المادة السابعة والخمسون الخاصة بقسم رئيس مجلس الوزراء ونائبه والوزراء، والمادة الثالثة والسبعون بالنسبة إلى أعضاء المجلس الوطني. ونص على القسم في الدستور البحريني بالنسبة للملك، المادة الثالثة والثلاثون ــ «ل» وكذا لأعضاء مجلسي الشورى والنواب، المادة الثامنة والسبعون. ولقد تميز دستور قطر بالنص في المادة الخاصة بقسم الأمير على احترام الشريعة الإسلامية؛ إذ تنص المادة الرابعة والسبعون على أن: «يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الشورى اليمين التالية: أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون،...»، وتنص المادة العاشرة على القسم ذاته بالنسبة إلى ولي العهد. والمادة الثانية والتسعون على القسم نفسه بالنسبة إلى أعضاء مجلس الشورى. وأما النظام الأساسي للحكم في السعودية فلم يرد به مادة عن القسم الخاص بالملك أو ولي العهد أو أعضاء مجلس الشورى.

٢ ـ الإشارات القرآنية والنبوية

تضمنت دساتير دول المجلس نصوصاً تتشابه مع نصوص آيات من القرآن، أو مع أحاديث نبوية، أو مع قواعد شرعية تعارف عليها الفقه الإسلامي. ولا شك في أن تضمين الدساتير هذه النصوص ما يؤكد المصدر الديني الإسلامي والتأثر بلغة القرآن، أو بالأحاديث أو بالفقه الإسلامي، وتوظيف آيات وتعاليم القرآن والسنة في مواد الدستور ما يؤكد مصدرها الإسلامي. وفي هذا السياق، بدأت بعض الدساتير بالآية التي افتتحت بها كل سور القرآن الكريم، وهي «بسم الله الرحمن الرحيم». ومن الدساتير التي بدأت بذلك دساتير كل من السعودية وعمان والبحرين. كما تضمنت كل الدساتير النص على معاني

تشير إلى الآية الكريمة الخاصة بحرمة المساكن، حيث نصت الدساتير على أن «للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها». وتضمنت بعض الدساتير إشارات متفاوتة أخرى، فتضمن دستور البحرين في مادته الثامنة عشرة نصاً «أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية» وهو نص مشتق من الحديث النبوي القائل «إن الناس سواسية كأسنان المشط».

وتضمنت بعض الدساتير النص على مبدأ «التراحم» وهو مبدأ أصيل في الإسلام، وقد ورد ذلك في دستور عُمان المادة الثانية عشرة ودستور الإمارات المادة الرابعة عشرة أن: «التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين..». ودستور البحرين الذي أورد المادة الرابعة أن «التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». وتضمن الدستور السعودي إشارات أخرى خاصة بالنص القرآني. ومن ذلك تأكيده المادة الحادية عشرة على أن: «يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل في ما بينهم وعدم تفرقهم»، وهي مادة مستقاة من الآية الكريمة: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**﴾[١٦] وأيضا الآية: ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**﴾[١٧]. وورد مصطلح «ولي الأمر» أو «أولي الأمر» وهو مصطلح دارج في المفهوم الإسلامي والنص القرآني، ولقد ورد ذلك في دستورين اثنين فقط ولمرة واحدة؛ فقد ورد مصطلح «ولي الأمر» في الدستور البحريني، ومصطلح «أولي الأمر» في الدستور السعودي. وهي استنساخ لما ورد في القرآن الكريم: ﴿**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾[١٨]. ووردت بالدستور السعودي إشارات قرآنية خاصة؛ من ذلك ورود «الكلمة الطيبة» (المادة التاسعة والثلاثون) التي نصت على أن: «تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة»، وهي من نص الآية الكريمة ﴿**ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة**﴾[١٩]. كما أورد عدد من الدساتير الخليجية القاعدة المنسوبة إلى الفقه الإسلامي التي تقول أن «العدل أساس الملك/الحكم»، على غرار ما أوردته دساتير كل من الكويت المادة المئة واثنان وستون، والبحرين المادة الرابعة والمادة مئة وأربع والإمارات المادة الرابعة والتسعون.

٣ ـ الإسلام كهوية للدولة

حرصت كل دول مجلس التعاون الخليجي على النص في دساتيرها على الإسلام باعتباره هوية الدولة، ولكن بعض الدساتير أورد ــ من دون البعض الآخر ــ النص على أن الدولة «إسلامية» باعتبار الصفة الإسلامية تمثل هوية للدولة. وفي هذا الصدد، أوردت ثلاثة دساتير خليجية النص على الهوية الإسلامية للدولة بجانب الهوية العربية، وهي

(١٦) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٣.

(١٧) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٢.

(١٨) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

(١٩) المصدر نفسه، «سورة إبراهيم،» الآية ٢٤.

دساتير عمان والسعودية والبحرين، بينما اكتفت دساتير الدول الثلاث الأخرى بالنص على الهوية العربية فقط. فقد نص دستور سلطنة عمان على أن «سلطنة عمان دولة عربية إسلامية»، وأورد النظام الأساسي للسعودية أن «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية»، كما أورد ذلك أيضا دستور البحرين لعام ٢٠٠٢. أما دساتير الكويت والإمارات وقطر، فلم تنص على «إسلامية» الدولة كصفة للهوية بجانب الصفة العربية. فقد نص دستور الإمارات على أن «الاتحاد.. هو جزء من الأمة العربية». كما نص دستور قطر على أن «قطر دولة عربية»، وبالمثل أورد دستور الكويت. ولا شك في أن النص على «إسلامية» الدولة يضيف أبعاداً لا يضيفها الاكتفاء بالنص على أن «دين الدولة الإسلام». إذ يؤكد النص على «إسلامية» الدولة طابعها وشخصيتها وتراثها وانتمائها، وليس فقط الإقرار بالدين الذي تدين به، فالنص على «الإسلامية» يعطي هدفاً ووعاء وهوية متحركة، خلاف الإقرار بحقيقة أن دين الدولة الإسلام والذي قد يعني فقط أن الإسلام هو الدين الذي تعتنقه أغلبية السكان في الدولة. والنص على «الإسلامية» يعني أن العالم الإسلامي أحد الدوائر التي تنطلق فيها الدولة في سياستها الخارجية.

٤ ـ الإسلام كدين للدولة

تنص كل دساتير دول مجلس التعاون الخليجي على «الإسلام» في الدستور باعتباره دين الدولة، وإن اختلفت في بعض الصياغات الدالة وأيضاً في موقع النص على ذلك بين مواد الدستور؛ فقد أورد الدستوران السعودي والقطري عبارة «دينها الإسلام». فأورد الدستور السعودي (المادة الأولى) أن: «المملكة العربية السعودية.. دينها الإسلام». ونص دستور قطر (المادة الأولى) على أن: «قطر.. دينها الإسلام». أما دساتير الكويت وعمان والبحرين فقد نصت (في المادة الثانية لكل منها) على أن: «دين الدولة الإسلام». وانفرد دستور دولة الإمارات، بالنص (في المادة السابعة) على أن «الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد». وهكذا يتضح أن هناك اختلافاً بين الدساتير الخليجية في طريقة النص على دين الدولة، وأيضاً اختلافاً في موقع النص على ذلك بين مواد الدستور، ما قد يشير إلى ترتيب في الأهمية على نحو ما تدل عليه الصياغات المحكمة للدساتير، فلا شك في أن الصيغة الأولى التي تشير إلى «دينها الإسلام» أعم وأشمل من صيغة «دين الدولة الإسلام»، كما إن هذه الأخيرة هي أعم وأشمل من الصيغة التي أوردها الدستور الإماراتي من أن «الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد». وقد يعود سبب الاختلاف إلى حرص واضعي الدستورين السعودي والقطري على دمج النص على هوية الدولة مع النص على دينها باعتباره جزءاً من الهوية، وهو ما جعل واضع الدستور يدمج النصين، بدلاً من إفراد نص في مادة ثانية مستقلة تنص على أن «دين الدولة الإسلام». وأما النص الذي انفرد به دستور دولة الإمارات بأن «الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد»، فيفهم منه أنه ربما تكون هناك أديان أخرى غير رسمية في الاتحاد. وفي الحقيقة فإن فروقات النصوص

ليست مصادفة، إذا أخذ في الاعتبار أن كل نص في الدستور وكل كلمة وكل حرف تكون له معانيه التي يستهدفها واضعو الدستور.

٥ ـ الدولة كحارسة للعقيدة

تضمنت مختلف الدساتير الخليجية إشارات على قيام الدولة بدور ما في رعاية وحماية العقيدة الإسلامية. ويعتبر النظام الأساسي للحكم في العربية السعودية من أكثر الدساتير الخليجية التي تنص على دور الدولة في حماية العقيدة والشريعة. وقد انتهج الدستور البحريني الصادر عام ٢٠٠٢ النهج نفسه، ولكن من خلال التركيز على روح الإسلام وليس على الشريعة والحدود. وتضمنت باقي الدساتير الخليجية إشارات من أنواع مختلفة على ذلك، وإن لم تكن بالدرجة نفسها. فلم يترك النظام الأساسي للحكم في السعودية أي شك في تأكيد الوظيفة العقائدية للدولة في حماية الدين، ولعل أكثر مواد الدستور صراحة في ذلك هي (المادة الثالثة والعشرون) التي تنص على أن: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.. وتقوم بواجب الدعوة إلى الله». وعلاوة على ذلك، هناك العديد من المواد التي تعكس الدور الديني للدولة؛ فطبقاً لـ (المادة الثالثة) فإن علم الدولة «تتوسطه كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، تحتها سيف مسلول»، وهي إشارة على أن كيان الدولة كله مرتبط بالإسلام. وتنص (المادة الثالثة عشرة) على أن: «يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء». وتنص (المادة الثالثة والثلاثون): «تنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين». وتنص (المادة الرابعة والثلاثون) على أن: «الدفاع عن العقيدة الإسلامية.. واجب على كل مواطن».

ولقد اتجه الدستور البحريني الصادر عام ٢٠٠٢ نحو إعطاء الدين الإسلامي وضعاً أكبر في الدولة وإعطاء الملك دوراً في رعاية الدين وحراسة العقيدة، فأورد بعض النصوص التي لم تكن موجودة في دستور عام ١٩٧٣. فنصت المادة السادسة في دستور عام ٢٠٠٢ على أن: «تصون الدولة التراث العربي والإسلامي»، ونصت المادة الثالثة والعشرون على أن: «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة.. مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية». وكانت أهم المواد التي استحدثها الدستور البحريني عام ٢٠٠٢ ما نصت عليه المادة الثالثة والثلاثون ــ «أ»من أن: «الملك... هو الحامي الأمين للدين والوطن»، وقد جاء بالمذكرة التفسيرية في تفسير استحداث هذه المادة أنه: «حتى تكون مسؤولية حماية هذا الدين موكولة إلى رأس الدولة وأعلى سلطة فيها، مما يحقق حماية أكبر له».

ويبرز مجال حماية العقيدة في الدستور الكويتي في نص المادة الثامنة على أن: «تصون الدولة دعامات المجتمع». وكانت المادة السابقة عليها قد نصت على أن: «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع»، ما يعني أن الدولة تصون دعامات العدل والحرية والمساواة، وهي كلها قيم إسلامية. والمادة الثانية عشرة التي تنص على أن: «تصون الدولة التراث

الإسلامي». ومن بين المبادئ السياسية التي أوردها دستور عمان، المادة العاشرة، التي تنص على: «.. إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية». ونصت المادة الثانية عشرة ـ «أ» على أن: «العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين، دعامات للمجتمع تكفلها الدولة». والمادة الخامسة التي تشترط «فيمن يختار لولاية الحكم.. أن يكون مسلماً.. وابناً شرعياً لأبوين عمانيين مسلمين». وينص الدستور القطري المادة الرابعة والسبعون على أن: «يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الشورى اليمين التالية: «أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية..». ويقسم أعضاء مجلس الشورى بالقسم ذاته في المادة الثانية والتسعين. وتشترط المادة التاسعة «في ولي العهد أن يكون مسلماً من أم قطرية مسلمة». وأما دستور الإمارات، فتنص المادة الثانية عشرة على أن: «تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية...».

٦ ـ الشورى كمبدأ في الحكم

في كل الدول الخليجية توجد نصوص تؤكد على الشورى وضرورة الشورى كأساس في الحكم. وللشورى جذور مهمة في نظام الحكم في الإسلام، وفي القرآن الكريم آيات دالة على ذلك، حيث يقول الله عز وجل في قرآنه العزيز ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾[٢٠]، ويقول ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾[٢١]. ولم تقتصر دول مجلس التعاون الخليجي على النص على الشورى في دساتيرها كقيمة وكنظام لإدارة الحكم، وإنما أطلقت أربع دول منها على مجالسها التشريعية اسم «مجلس الشورى»، وفي اثنين منها (السعودية وقطر) يقوم مجلس الشورى منفرداً بمراجعة التشريعات أو استصدارها. وفي بعضها يتقاسم مجلس الشورى التشريع مع مجلس آخر أطلق عليه «مجلس النواب» (كما في البحرين)، أو «مجلس الدولة» (كما في عمان). أما في الكويت فيطلق على المجلس النيابي اسم «مجلس الأمة»، وفي الإمارات اسم «المجلس الوطني الاتحادي».

وهناك العديد من النصوص التي تنص على الشورى في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، فينص دستور المملكة العربية السعودية (المادة الثامنة) على أن: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية». وينص دستور قطر المادة الحادية والستون على أن: «السلطة التشريعية يتولاها مجلس الشورى على الوجه المبين في هذا الدستور». وينص دستور عمان، المادة الثامنة والخمسون على أن: «يتكوّن مجلس عمان من:

ـ مجلس الشورى.

(٢٠) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

(٢١) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

ــ مجلس الدولة...». ونص الدستور البحريني (في ديباجة الدستور) على أنه: «جاءت هذه التعديلات الدستورية ممثلة للفكر الحضاري المتطور لوطننا الغالي، فأقامت نظامنا السياسي على الملَكية الدستورية القائمة على الشورى التي هي المثل الأعلى للحكم في الإسلام». وقد ورد في المذكرة التفسيرية للدستور البحريني أن الأخذ بنظام مجلس الشورى إلى جوار مجلس النواب جاء تنفيذا لقوله تعالى ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾، ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾، وتأسيا بسنة رسول الله في المشورة والعدل». بل أفاضت المذكرة البحرينية في تفسير تأكيد الدستور على الاستفتاء الشعبي وأنه تأكيد لتراث ديني إسلامي.

٧ ــ العدالة الاجتماعية كغاية

تضمنت كل دساتير دول المجلس موادَّ تؤكد على العدالة الاجتماعية أو التكافل أو التضامن الاجتماعي. ولا شك في أن **العدالة الاجتماعية** تعد القيمة العليا في الإسلام؛ فإذا كانت **الحرية** القيمة العليا في المذهب الرأسمالي، و**المساواة** القيمة العليا في المذهب الاشتراكي، فإن العدالة القيمة العليا في الإسلام. وفي هذا الصدد يؤكد الدستور الكويتي المادة العشرون أن: «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية». وتنص المادة الثانية والعشرون على أن: «ينظم القانون على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية». وتنص المادة الرابعة والعشرون على أن: «العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة». أما دستور سلطنة عمان فقد تحدث عن «الضمان الاجتماعي» وعن «تضامن المجتمع»، وهو ما يحمل معاني التكافل الإسلامي، فجاء بالمادة الثانية عشرة ضمن المبادئ الاجتماعية أن: «أ ــ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة»، و«ب ــ التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين..». ونص دستور السعودية (المادة الحادية عشرة) على أن: «يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل في ما بينهم وعدم تفرقهم». ونص دستور قطر المادة الثامنة عشرة على أن: «يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق». وتضمنت المادة الثامنة والعشرون في النص على أن: «تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية». وأوردت المادة الثلاثون أن: «العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية». وأما دستور البحرين المادة الرابعة، فقد نص على أن: «العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة». بينما نص دستور الإمارات المادة الرابعة عشرة على أن: «المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم».

وتبين من استعراض الإشارات والدلالات ذات العلاقة بالشريعة الإسلامية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، أن تلك الدساتير زاخرة بنصوص تترجم المعنى العام الذي ورد في دساتير تلك الدول في ما يتعلق بالرابطة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. وهو ما يعكس حقيقة أن تلك النصوص الأخيرة ليست مجرد بند من بنود الدستور ولكنها تعكس توجهاً فكرياً عاماً للنخب الحاكمة التي وضعت تلك الدساتير.

رابعاً: تحليل كمي للإشارات الإسلامية في دساتير دول المجلس

يتضمن هذا المبحث رصداً لتكرار كلمات معينة لها مدلولات إسلامية في دساتير دول المجلس. ولا شك أن تكرار كلمات محددة في صلب الدستور، يشير إلى المعاني الكبرى والقيم العليا بالنسبة إلى المجتمعات والدول، ومن ثم حرصت على إيرادها في أسمى وثيقة قانونية تنظم شؤون ورصد تكرار تلك الكلمات، إنما يستند إلى افتراض أساس ثبتت صحته في العلوم الاجتماعية، وهو أن التكرار مؤشر قوي على عمق الارتباط بالمعنى الذي يتم تكراره.

ويتضمن الجدول رصداً تكرارياً للكلمات والرموز ذات الدلالة الإسلامية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي. وقد اقتصرنا على الكلمات والرموز التي تكررت في أكثر من دستور. أما تلك الكلمات والرموز التي اقتصرت على دستور واحد فإنها لم يتم تضمينها في هذا الجدول. وعلى سبيل المثال فإن مصطلحات مثل «الزكاة» و«المصارف الشرعية « و«العمرة» و«الحرمان الشريفان» و«تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر» و«سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وردت فقط في النظام الأساسي السعودي. ومن ثم لم ترد في الجدول.

وكان القصد من إعداد هذا الرصد الكمي عقد مقارنة بين دول مجلس التعاون من حيث نسبة وجود القيم والمصطلحات الدينية الإسلامية في دساتيرها، وتسليط الضوء على وجود المفهوم أو المصطلح الإسلامي في هذه الدساتير. وقد ركز الرصد على المفاهيم والكلمات التي لا تخفى دلالاتها الإسلامية؛ حيث إن هناك العديد من المفاهيم والكلمات التي يمكن أن يكون لها مدلولات إسلامية وأخرى إنسانية تم اشتقاقها من تجارب وخبرات جميع الحضارات ووردت في وثائق إنسانية عالمية عديدة، ومن ثم لا يمكن الفصل فيها بخصوص حجم تأثير كل من المرجعية الإسلامية أو المرجعية الإنسانية على واضعي الدساتير عند وضعها، ولذا، تم استبعاد القيم والمصطلحات التي تحمل معنى إسلامياً ومعنى إنسانياً مشتركاً، والاكتفاء بالمصطلحات والمفاهيم والكلمات التي ليس هناك أي شك في تأثرها بالمعنى الإسلامي الخالص.

جدول الدلالات الدينية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة المصطلح/ الكلمة	الله	الشريعة الإسلامية	الدين/ الأديان/ دينها	الإسلام/ إسلامية/ إسلامي/ مسلم	العقيدة الإسلامية/ العقيدة الدينية	التراث الإسلامي	القرآن/ كتاب الله/ الكتاب	حرمة المسكن/ دور العبادة/ الأموال العامة	التراحم	الشورى	العدالة الاجتماعية/ التكافل/الضمان الاجتماعي/ تضامن المجتمع	تكرار القيم			إجمالي
												العدالة/ العدل/عادل	المساواة/ متساوون/ سواسية/ سواء	الحرية/ حر/ حرة/ حريات	
الإمارات	٣	١	٤	٣	١			٢	١		٢	٩	٣	١٢	٤١
البحرين	٦	٤	٩	١٠	٤	١	١	٣	١	٥٩	٨	١٢	٦	١٤	١٣٨
السعودية	١٧	٩		١٨	٥	١	٧	٣		٥	١	٤	١	١	٧٢
عمان	٣	٣	٣	٧				٢	١	٣	٢	٩	٦	٨	٤٧
قطر	٤	٦	٣	٩				٢		٤٣	٣	٧	٣	١١	٩١
الكويت	٢	٢	٤	٥		١		٢	١		٤	١٠	٥	١٥	٥١
إجمالي	٣٥	٢٥	٢٣	٥٢	١٠	٣	٨	١٤	٤	١١٠	٢٠	٥١	٢٤	٦١	

المصدر:

دستور البحرين والمذكرة التفسيرية له <http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&ID=269>.

دستور الإمارات: <http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&id=378>.

دستور قطر: <http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&id=387>.

دستور المملكة العربية السعودية: <http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&id=384>.

دستور الكويت: <http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&id=376>.

دستور سلطنة عمان: <http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&id=382>.

من خلال الرصد الكمي الوارد في الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

١ ــ إن أكثر الإشارات والكلمات الإسلامية التي تكررت في دساتير الدول الإسلامية هي الإشارة إلى الشورى والتي وردت ١١٠ مرات، تركز معظمها في دستوري البحرين وقطر؛ فقد وردت الإشارة إلى الشورى في الدستور البحريني ٥٩ مرة وفي الدستور القطري ٤٣ مرة، وإن كان معظمها في سياق الحديث عن مجلس الشورى.

ويلي قيمة الشورى قيمة الحرية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي. إذ تكررت ٦١ مرة بشكل متكافئ نسبياً بين دساتير دول المجلس، عدا النظام الأساسي للحكم في السعودية التي وردت فيه تلك الإشارة مرة واحدة. ويلي ذلك قيمة الإسلام والعدالة، فقد تكررت القيمة الأولى ٥٢ مرة، والقيمة الثانية ٥١ مرة. بما يشير إلى عمق الارتباط بتلك القيم السياسية العليا. أما اقل الإشارات والكلمات الإسلامية تكراراً فهي كلمات التراث الإسلامي ٣ مرات، والتراحم ٤ مرات.

٢ ــ إن أكثر دساتير دول مجلس التعاون الخليجي في الإشارات التكرارية هو الدستور البحريني، إذ تضمن ١٣٨ إشارة إلى المصطلحات والقيم الإسلامية، يليه الدستور القطري ٩١ إشارة. وفي المرتبة الثالثة يأتي الدستور السعودي حيث جاءت به ٧٢ إشارة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن الإشارات إلى الشورى في الدستورين البحريني والقطري، إنما إشارات إلى مجلس الشورى وليس إلى قيمة الشورى. فلو استبعدنا الإشارات إلى مجلس الشورى في الدستورين لهبطت الإشارات في الدستورين هبوطاً كبيراً.

أما أقل الدول في تكرار تلك الإشارات فهي: الإمارات وعمان والكويت على التوالي (٤١ مرة، ٤٧ مرة، ٥١ مرة).

٣ ــ ويلاحظ أنه من حيث ترتيب القيم، فإن أربع دول بالمجلس فاق فيها عدد مرات تكرار قيمة «الحرية» ومشتقاتها قيمتي «العدالة» و«المساواة» ومشتقاتهما، بينما في الدولتين الأخريين تأخر فيهما عدد مرات تكرار قيمة الحرية على قيمة العدالة. فقد تكررت «الحرية» ومشتقاتها أكثر من قيمتي «العدالة» و«المساواة» ومشتقاتهما في دساتير كل من: الكويت، والبحرين، وقطر والإمارات. بينما تكررت قيمة العدالة أكثر من قيمتي الحرية والمساواة في دستور السعودية. وتكررت قيمة العدالة ومشتقاتها أكثر من تكرار قيمة الحرية ومشتقاتها، في الدستور العماني. لكن يلاحظ أن نسبة تقارب تكرار قيمة الحرية والعدالة هما أقرب إلى بعضهما في دستور البحرين من باقي دساتير الدول الثلاث الأخرى، حيث يزداد مدى الفارق بين مرات تكرار قيمة الحرية ومرات تكرار قيمة العدالة، ما يؤكد المعنى الحضاري التوازني في الدستور البحريني. ويشير انخفاض تكرار قيمة «المساواة» في كل دساتير دول المجلس إلى التوجهات الرأسمالية لهذه الدول وابتعادها عن المذهب الاشتراكي.

٤ ــ ويلاحظ أن دستوري البحرين والكويت هما من أكثر الدساتير التي تضمنت

إشارة إلى قيم «العدل» و«المساواة» و«الحرية» ومشتقاتهم فقد تضمن الدستور البحريني إشارة إلى القيم الثلاث ٣٢ مرة، وتضمن الدستور الكويتي إشارة إليها ٣٠ مرة، وتلا الدستور الإماراتي هذين الدستورين من حيث تكرار هذه القيم، حيث وردت به هذه الكلمات ٢٤ مرة. وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الدستورين البحريني والكويتي بالجوانب الحضارية للإسلام، ودلالة على الانفتاح على الآخرين، وما يؤكد ذلك أيضا أن الدستورين البحريني والكويتي هما أكثر دستورين تكررت بهما إشارات إلى العدالة الاجتماعية ومشتقاتها.

خامساً: محددات النص على الإسلام في دساتير دول المجلس

يلاحظ الاتفاق، في دساتير دول مجلس التعاون، على النص على دور الشريعة في التشريع على الرغم من اختلاف صيغ ودرجات النص. وفي البحث عن محددات كثافة الإشارات الإسلامية، وتفاوت النص الخاص بوضعية الشريعة في التشريع في دساتير دول المجلس، تتداخل مجموعة من العوامل والمحددات التي يتعلق بعضها بالدول الست جميعها، وبعضها يتعلق بكل منها على حدة. وأهم هذه المحددات ما يلي:

١ ـ **الإسلام كمصدر للشرعية**، فلقد كانت منطقة الجزيرة العربية هي المنطقة التي شهدت مهد ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، وهي المنطقة التي ارتبط تاريخها السياسي والاجتماعي بهذا الدين. ومن ثم يعتبر الإسلام أبرز عوامل التماسك في هذه المجتمعات، وهو الأيديولوجيا السياسية المركزية فيها. ولا يمكن تصور استمرار نظام سياسي في المنطقة يعادي الإسلام، أو لا يتخذ من الإسلام مصدراً للشرعية السياسية. وتندرج كل أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الأنظمة التقليدية القبلية، وفي هذه الدول يقوم الحاكم بدور سياسي وديني من خلال رعايته للدين وحراسته للعقيدة. ويكرس ذلك حقيقة وجود الأماكن المقدسة في السعودية التي تجعل من خدمتها وتهيئتها لزوار بيت الله الحرام قيمة كبرى في تكريس شرعية النظام السياسي، ويمثل الحج إليها من كل بقاع الأرض، أكبر ثرواتها الزعامية والروحية في العالم الإسلامي. ونظراً إلى علو شأن النص الديني على كل النصوص، فإن بعض هذه الدول أخذ وقتاً للاقتناع بأهمية الدستور أصلاً، لأن المؤسسة الدينية السلفية لم تكن مقتنعة بوثيقة أخرى يعتقد بأنها تعلو النص القرآني. لذلك اتجهت السعودية في نظامها الأساسي إلى التأكيد على أن الدستور هو: كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ).

ومن زاوية أخرى، فإن أغلب دساتير هذه الدول جاءت كمنحة من الحكام، ولم تأتِ من خلال مطالبات شعبية سياسية متدرجة في بلاد سادت فيها أعراف سياسية تاريخية تمنح الحاكم سلطات مطلقة. وما تم توارثه تقليدياً عن الفقه الإسلامي السني يصب في مصلحة

الحكم أكثر من مصلحة الرعية أو المواطنين، لذلك ففي الوقت الذي حرص فيه الحكام على توظيف الإسلام كمصدر للشرعية، فقد خضعت بعض هذه الأنظمة لمطالبات وتأثير التيارات السياسية المتعلمة، ومن ثم جاء النص في اثنين منها قاطعاً ومنحازاً للدور المطلق للشريعة الإسلامية في التشريع (السعودية وعمان)، وجاء في بعضها الآخر ليشرك مع الشريعة الإسلامية مصادر أخرى للتشريع. لكن دول المجلس جميعها وارتكاناً إلى الإسلام كمصدر للشرعية، لم تجد مفراً من النص على الشريعة الإسلامية في دساتيرها وإن بأشكال مختلفة.

٢ ـ **الغلبة السياسية والمذهبية الدينية**، يمكن أن نعزو سبب النص على الشريعة الإسلامية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي إلى عامل الغلبة السياسية. ويرتبط عامل الغلبة السياسية بالتركيبة السياسية للحكم، والأساس المذهبي لهذه التركيبة؛ ففي السعودية يقوم أساس النظام السياسي على التحالف الديني السياسي بين آل سعود وآل الشيخ؛ هذا التحالف الذي نشأ في القرن الثامن عشر، ونتج منه قيام الدولة السعودية على المذهب الوهابي الذي يعتبر عصب الأيديولوجيا الدينية للدولة، وهذا المذهب الذي ظهر في قلب شبه الجزيرة العربية، أصبح المذهب الرسمي الحاكم لكل أرجاء الدولة التي تأسست على أساس حكم آل سعود، بالتحالف مع المذهب الوهابي.

لقد نشأ المذهب الوهابي في إقليم نجد الذي كان بعيداً عن التأثير الغربي، وظل التاريخ السياسي لمنطقة نجد غير محدد منذ عصور الدول الإسلامية وحتى حملة إبراهيم باشا نجل محمد علي باشا الكبير والى مصر في عام ١٨١٩، القرن الثامن عشر الذي قضى على دولة آل سعود الأولى وتمكن من إسقاط عاصمتها الدرعية. ولقرون عدة ظلت نجد بعيدة عن مركز الحضارة الإسلامية، حيث سيطرت فيها تفسيرات منغلقة للشريعة، واقتصرت التفسيرات الدينية على المتوارث منها، ولم تتطور من خلال تلاقح الأفكار مع الخارج، وعلى الرغم من أن سكان المملكة مسلمون، إلا أن هناك اختلافاً بين أرجاء المملكة في المذهب الديني حيث يوجد المذهب الشيعي في الشرق، وتنتشر الصوفية في الحجاز غرباً، ومن ثم تختلف مناطق المملكة في درجة الانفتاح على الخارج وفي الخبرة التاريخية والسياسية والمذهبية. ويرى البعض أنه لو كانت نخبة الحكم في السعودية من المنطقة الشرقية أو من الحجاز في الغرب، لتغير النص الخاص بالشريعة الإسلامية في النظام الأساسي. لقد كان لب التحالف بين آل سعود وآل الشيخ هو المذهب الوهابي، ومن ثم لم يكن متصوراً صدور نظام أساسي ودستور لا ينص على الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع.

٣ ـ **نمط القيادة والخلافة السياسية**، فما يدعو إلى التساؤل أن البلدين الخليجيين اللذين شهدا تغييراً في القيادة السياسية، حلت على أثرها قيادتان شابتان في عقد التسعينيات من القرن الماضي (قطر والبحرين)، قد أصدرا دستورين دائمين أدخلا تغييرات جوهرية في الدستورين المؤقتين السابقين؛ وفي الأغلب فإن القيادات الجديدة تتجه إلى بسط نزعة إسلامية على الدساتير طلباً لمزيد من الشرعية. ولكن الاتجاه إلى تأكيد دور الإسلام في الدستورين القطري والبحريني لم يحل دون تأكيد القيم والآليات الغربية

الديمقراطية، وانصب على الأمور الأقل تحديداً أو الأمور التي يمكن أن تخضع لأكثر من تفسير أو تأويل، والتي يصعب التأكد من مدى الالتزام بها؛ ففي كلا الدستورين الجديدين أكد النص الخاص بالشريعة الإسلامية على أن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع» (البحرين)، أو «مصدر رئيس لتشريعاتها» (قطر)، بل إن دستور قطر عام ٢٠٠٣ تراجع عن النص الذي كان موجوداً في دستور عام ١٩٧٢ الذي كان ينص على أن «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس لتشريعاتها»، ولكنه بالمقابل أضاف جملة جديدة في القسم تؤكد احترام الأمير وولي عهده ونواب مجلس الشورى للشريعة الإسلامية، كما تراجع الدستور القطري عام ٢٠٠٣ عن الكثير من الملامح الإسلامية التي كانت موجودة في دستور عام ١٩٧٢، وكذلك فإن الدستور البحريني عام ٢٠٠٢، في الوقت الذي كثف من الجرعة الإسلامية الحضارية، فإنه لم يغير النص في دستور عام ١٩٧٣ الذي كان يشير إلى أن «الشريعة الإسلامية هي مصدر أساسي للتشريع» على الرغم من إضافة الكثير من المظاهر الإسلامية بدستور عام ٢٠٠٢.

ذلك يدل على أنه في الأمور التي تستوجب التزامات تشريعية محددة، يمكن المساءلة على مخالفتها (الخاصة بتنفيذ أحكام الشريعة) لم يكن هناك حسم فيها، لكن في الأمور التي تؤكد على المظاهر الإسلامية التي ليس لها معايير تطبيقية أو إلزامية محددة، كان هناك تأكيد عليها وتكثيف منها. ما يعني أنه بالنسبة إلى القيادات السياسية الشابة فإنها تكون لديها الرغبة في إدخال تغييرات تحقق قدراً من المطالب الاجتماعية والسياسية، وتجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين الديمقراطية والقيم الإسلامية، وبين التقليد والوافد، وتكون أكثر استجابة لروح العصر، ومع ذلك ففي الغالب فإن مثل تلك المبادرات تلقى بعض الرضا وتجابه بعض المعارضة. وعلى سبيل المثال، فلا زال الدستور البحريني ٢٠٠٢ على الرغم مما حمله من تغييرات حديثة وعصرية يثير بعض الإشكالات من قبل الرافضين له[٢٢].

وإذا أردنا التحديد أكثر، فإنه يمكن البحث في الخلفيات التعليمية لكل من ملك البحرين وأمير قطر الجديدين، فكل منهما حصل على قسط من التعليم في الخارج، كما إن أحدهما تولى الحكم بانقلاب عسكري على والده، وكان عنصر الدين مهماً في بسط صبغة دينية على الحاكم الجديد. أما في دول المجلس التي لم تشهد تغييراً دستورياً على الرغم من أنها شهدت تغييراً في عنصر القيادة والخلافة السياسية مؤخراً (الإمارات والسعودية). فقد تمت عملية الانتقال السياسي بشكل سلس يعكس استمرارية أكثر مما يعكس تغييراً، وكلا الحاكمين الجديدين في البلدين ليسا ذوي خلفية تعليمية غربية، لذلك فإن التغيير الذي

(٢٢) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/١١/٤. على سبيل المثال: أثار الشيخ عيسى القاسم رئيس المجلس العلمائي الأعلى في البحرين وهو أعلى مجلس للطائفة الشيعية بالمملكة ضجة حين قال إن النائب في البرلمان البحريني «غير ملزم بالالتزام بدستور ٢٠٠٢ وأن القسم لا يقيد النائب» معتبراً دستور ٢٠٠٢ «دستور باطل» وأن من حق جميع المواطنين الاعتراض عليه «باعتباره غير تعاقدي».

حدث في السعودية من خلال إصدار نظام هيئة البيعة الجديد الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ لم يعكس مصطلحات ومفاهيم غربية، بقدر ما عكس التطوير من داخل الأصول والمواريث الشرعية. أما في الإمارات فإن التغيير السياسي بحلول الشيخ خليفة بن زايد، لم ينعكس في شكل مطالبات بتغيير الدستور، ذلك أن دستور الاتحاد طغى عليه الجانب الاتحادي بالأساس، وتغييره يقتضي اتفاق الإمارات السبع. وربما البلدان الوحيدان اللذان لم يشهدا هذا القلق الدستوري هما عُمان والكويت، ربما لأن الدستور الكويتي حوى من عناصر التوازن الداخلي ما يساعد على استيعاب تقلبات الحياة السياسية الكويتية. أما بالنسبة إلى سلطنة عمان، فليس هناك مطالبات داخلية قوية بتغيير الدستور لضعف القوى السياسية المدنية والدور المركزي للسلطان في النظام السياسي.

٤ ـ **دور العامل الخارجي**، مما تكشف عنه دساتير دول مجلس التعاون ما يتعلق بدور العامل الخارجي والخضوع أو عدم الخضوع لاحتلال أجنبي في تأكيد وضعية الشريعة في الدستور. وفي هذا السياق يلاحظ أن النظامين الأساسيين السعودي والعماني، هما الوحيدان من بين دساتير دول مجلس التعاون اللذان أعطيا للشريعة مكانة شبه متفردة في التشريع على نحو ما أكد الدستور السعودي، وعلى نحو ما تفرد به دستور عمان بالنص على أن: «الشريعة الإسلامية أساس التشريع». ويعزو البعض ذلك إلى عدم خضوع البلدين للاستعمار البريطاني، وحجم الجزء من أراضي الدولتين الذي ظل بمنأى عن أن تطاله سيطرة دولة استعمارية، فيرى البعض أن أثر الاستعمار برز في الدساتير ودفع بهذه الدول التي خضعت لفترة احتلال، إلى عدم النص على اعتبار الشريعة «المصدر الأساسي» (معرّفة)، وجعلها تنحاز إلى النص على أنها «مصدر أساسي» (منكرة). ففترة الاحتلال كونت ثقافة سياسية مختلفة وخميرة من التيارات التي تتبنى أيديولوجيات وأفكاراً مستوردة غربية ليبرالية أو يسارية، كما ساهمت في بروز تيارات إسلامية منفتحة، ما خلق جواً لا يمكّن من إقرار نص دستوري يفرد الشريعة بعملية التشريع. وهنا يبرز تأثير الانغلاق على المذهب المحلي في إطار الدين الإسلامي (المذهبان الإباضي في عمان، والوهابي في السعودية).

وكلما كانت هناك ليبرالية وكان هناك تغلغل للفكر الليبرالي وانفتاح على الخارج، كلما اتخذ التعبير عن الإسلام في الدستور محتويات ومضامين حضارية، والعكس صحيح، فكلما ازدادت العزلة التي تعيشها جماعة أو مجتمع ما، كلما افتقرت الأفكار المحلية إلى التخصيب، وكلما أصبحت الأفكار حبيسة التفاعلات الذاتية، وفي السعودية، فإن قيادة التحالف الوهابي السعودي في نجْد، جعل من الفكر الوهابي الأساس في الحكم. ويفسر أحد البحوث الرائدة[٢٣] في هذا الصدد التأكيد على الصبغة الإسلامية للنظام الأساسي للحكم في السعودية بمحدودية التأثير الغربي على المملكة؛ فالنظام الدستوري يجري على أساس أن

(٢٣) السيد سليم والمفتي، **الإسلام في دساتير الدول الإسلامية: دراسة مقارنة.**

نصوص القرآن والسنة تسمو فوق النصوص الوضعية الأخرى، بمعنى أنه لا يجوز للدولة إصدار نظام يتعارض مع نصوص القرآن والسنة.

وفي المقابل رزحت مختلف بلدان ومشيخات الخليج للحكم البريطاني فترات طويلة من القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذه الدول التي خضعت للاحتلال، تكونت فيها بذور تيارات فكرية وسياسية وطنية حداثية، تفاعلت مع بيئاتها التقليدية، ولذلك انفتحت دساتيرها على بعض المذاهب الغربية وتفاعلت معها لتنتج تنويعات بحسب تركيباتها المذهبية والدينية الخاصة، على نحو ما يتضح في الكويت والبحرين بوجه خاص.

هذه التفسيرات المحتملة الأربعة تفسر في مجملها ــ وبالتفاعل في ما بينها ــ دوافع وأسباب تغليب نص دستوري على آخر، بخصوص وضعية الشريعة في هذا الدستور، أو ذاك في دول مجلس التعاون، فلا يمكن الارتكان إلى تفسير واحد من هذه التفسيرات الأربعة، أو حتى الارتكان إلى عدد منها في بلد ما من دون أخذ عملية التفاعل التي حدثت بينها جميعاً، والتي أدت إلى تغليب وجهة نظر على ما عداها عند وضع الدستور. وهذه العوامل جميعها هي مقتربات من بعيد حول أسباب تفاوت النصوص بشأن الشريعة الإسلامية، لكن هناك مقتربات قد تكون أكثر ملاءمة، وهي الخاصة بالأشخاص الذين ساهموا في وضع الدستور وكتابته، وشخصياتهم وخلفياتهم التعليمية وانتماءاتهم السياسية وعلاقاتهم بالحاكم؛ والهيئة التأسيسية وظروف وضع الدستور والنصوص اللغوية الملائمة واستنساخ النصوص من الدول الأسبق إلى الدساتير في المنطقة (على سبيل المثال، فإن العلامة الدكتور عبد الرزاق السنهوري الفقيه المصري الشهير، هو الذي قام إلى وضع الدستور الكويتي، فما هي حدود إسهام ودور شخص القائم على وضع الدستور وكتابة مواده في هذا الصدد؟)، لذلك فإن العوامل الأربعة السابقة هي عوامل مساعدة على التفسير وليست تفسيرات مكتملة أو جامعة.

خاتمــة

لم يستهدف هذا البحث الحكم على مدى دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، كما لا يمكن استنتاج معنى خيّر، أو غير خيّر من القول إن دستورا ما حوى أكثر الإشارات الإسلامية، وأن دستوراً آخر كان أقلها، فالأصل هو الممارسة وتطبيق هذه المعاني والمضامين الإسلامية. ويلاحظ أن دساتير دول المجلس تشهد اختلافات من حيث روح الدستور والمرحلة العمرية له، وهناك انعكاس للصراع والتنازع بين الحداثة والتقليدية والموروث والوافد، فكل الدساتير تتضمن معاني إسلامية ما يدل على توجه إسلامي. ولكنَّ هناك اختلافاً. لقد فرضت التقاليد الإسلامية الضاربة في أعماق المنطقة على دساتير دول مجلس التعاون مصطلحات ذات قيمة إسلامية، ولكنها في الممارسة تشير إلى معان أخرى تختلف عن المعنى النظري لهذه المصطلحات والمبادئ الإسلامية المهمة. ويمكن القول إن أغلب دساتير دول المجلس قد مزجت بين ثلاثة تيارات هي: التيار التغريبي التحديثي المتمثل في استعارة المفاهيم الغربية مثل مفهوم البرلمان والحريات والحقوق؛ وتيار ضارب في التقليدية والسلفية

انعكس على صياغات ومصطلحات إسلامية في الدساتير؛ وبين هذا وذاك هناك تيار تقليدي منفتح وتغريبي متأثر بالتقاليد. وضمن هذا السياق يمكن وضع الدستور السعودي عنواناً ونموذجاً للدستور الضارب في عمق التقليدية الأقل انفتاحاً؛ ويمكن تصنيف دستور الكويت على أنه الأكثر تغريبية وانفتاحاً؛ ويمكن تصنيف دستور البحرين عام ٢٠٠٢ على أنه مزيج بين التقليدية والحداثة.

ويؤكد الدستوران الدائمان لقطر عام ٢٠٠٣ والبحرين عام ٢٠٠٢، أنه يمكن التعرف على اتجاهين في الإصلاح الدستوري يتنازعان المنطقة؛ أحدهما يتجه نحو تخفيف الجرعة الإسلامية، بينما يتجه الآخر نحو تكثيفها ضمن مفهوم حضاري منفتح للإسلام، فبينما اتجه دستور البحرين الجديد إلى تأكيد وتكثيف الجرعة الإسلامية فقد مزجها بجرعة حضارية وإنسانية، وهو ما يتضح في مقدمة الدستور. وربما نحا الدستور البحريني ذلك مدفوعاً بالتعددية الطائفية داخل المملكة، ما جعل من الأصلح الاحتماء بالجانب الحضاري للإسلام الذي يؤكد توجه الدولة الإسلامي من دون مناصرة تعريف محدد لأحكام الشريعة التي هي محل اختلاف في الفقهين الإسلاميين السني والشيعي. وعلى خلاف ذلك فإن دستور قطر غير الدائم عام ١٩٧٢ الذي كان به جرعة إسلامية مكثفة، قد تم التخفيف منها في الدستور الدائم عام ٢٠٠٣، فقد حلت صيغة «الشريعة الإسلامية مصدر رئيس لتشريعاتها» التي وردت في دستور عام ٢٠٠٣، محل صيغة «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس لتشريعاتها» التي كان منصوصاً عليها في دستور عام ١٩٧٢. وأسقط الدستور القطري العديد من المواد الأخرى ذات الملمح الإسلامي التي كانت موجودة بدستور عام ١٩٧٢.

وقد رأينا أن هناك مجموعة من العوامل التي تفسر هذه التفاوتات في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، وجدنا من بينها العامل المتعلق بكون نشأة الإسلام في شبه الجزيرة العربية وبالتالي وجوده كمصدر رئيس لشرعية النظم السياسية السائدة في شبه الجزيرة العربية. هذا إضافة إلى المذاهب الإسلامية المسيطرة في بعض دول المجلس، كما هو الحال في السعودية حيث يسيطر المذهب الوهابي.

فضلاً عن أنه في باقي دول شبه الجزيرة العربية تتعدد المذاهب والطوائف الإسلامية ما يلقي بظلاله على النصوص المتعلقة في الإسلام في الدستور. وأخيراً فإن كون بعض أجزاء شبه الجزيرة العربية لم تتعرض للوجود الغربي المباشر، ولكن بانت آثاره في النظم السياسية التي نشأت في تلك البلدان وفي دساتيرها، كما رأينا في الحالتين السعودية والعمانية ■

العلاقـة بيـن الدولـة والمجتمـع في البـلاد العربيـة: المجـال العـام والمواطنـة

امحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش ـ المغرب.

تَستلزم دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية الوقوف عند بعض الأوليات اللازمة من الناحيتين المنهجية والموضوعية، فقد تبين، في ضوء التقدم الحاصل في العلوم الاجتماعية، أن من الصعوبة بمكان اعتماد إطار مرجعي واحد وموحد لفهم طبيعة الدولة ومقاربة علاقتها بالمجتمع، ليس على المستوى العمودي بين تجارب متباينة من حيث السيرورة التاريخية والثقافية، كما هو حال الدولة في الغرب ونظيرتها في البلاد العربية، بل حتى أفقياً داخل الغرب نفسه، فلكل دولة منطقها الخاص الذي يتحكم في علاقتها بالمجتمع ويرهن نتائجها.

هكذا، يتعذر حين مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع في البلاد العربية، تجاوز أو إغفال مكانة «الديني» (Le Religieux) في سيرورة تكّون الدولة وإرساء أسسها الفلسفية والقيمية. الديني حاضر في مورفولوجية الدولة وكنه وجودها، على الرغم من خطابات «العلمنة» التي واكبت سيرورات إعادة بناء الدولة الحديثة في بعض المناطق العربية، ففي المغرب الأقصى، على سبيل المثال، ظل «الديني» ملازماً للدولة حتى في ذروة إجهاز الاستعمار على الهوية وما يرمز إلى الشخصية المغربية، بل إن فكرة الوطنية وجدت في «الديني» (السلفية الوطنية) المهماز الذي أسعفها في تعبئة أيديولوجية المقاومة وشحذ إرادة المطالبة بالاستقلال، والحال أن حتى بعد خروج الاستعمار واسترداد السيادة، غدا «الديني» عنصراً مفصلياً في رسم صورة الدولة الجديدة، ولعل التجربة المغربية غنية في تأكيد صلاحية هذا المعطى التاريخي الذي كرّس جوهرية «الديني» في مسار الدولة والحياة العامة للمجتمع، وحّول الاعتراف به ثابتاً لا يقبل الاختلاف، أحد المداخل اللازمة لولوج دائرة العمل السياسي، فقد كان مصير التنظيمات السياسية التي توسلت تحييد الدين الإقصاء أو التهميش، كما كان لزاماً على بعضها الإقرار بـ «الديني» لضمان قدرتها على الاستمرار، كما حصل للحزب الشيوعي المغربي منذ أواخر الخمسينيات (عام ١٩٥٩).

يستوجب تحليل علاقة الدولة بالمجتمع في المجال العربي، التنبه إلى أولية صعوبة تعميم عناصر المقاربة واعتبار البلاد العربية إطاراً واحداً جديراً بأن تنطبق على وحداته الآليات والخلاصات نفسها، فإذا كانت البلاد العربية تنتسب إلى موروث تاريخي وثقافي مشترك، فإن ثمة تمايزات في موضوع الدولة وعلاقة هذه الأخيرة بالمجتمع. هل يمكن، على سبيل المثال، تعميم الحديث عن الدولة النهرية في مصر، أو نظيرتها في المغرب الأقصى، على باقي البلاد العربية، من دون الانتباه إلى السياقات المختلفة في طبيعة الوجود، ودرجة النمو والاستمرار والاستقرار؟ ولعل قيمة الإشارة إلى هذه الأولية تكمن في التماس قدر من الحذر المنهجي في فهم طبيعة العلاقة وتحديد مداخل إعادة بنائها في المجال العربي.

تنهض الورقة على فرضية أن هناك سعياً حثيثاً إلى دولنة المجتمع (Etatisation de la Societé)، وأن التجربة المعاصرة للبلاد العربية لم توفر شروط اكتساب المجتمع استقلاله ومناعته، فقد اكتسحت الدولة كل مفاصل المجتمع بشكل تعذر على مكونات هذا الأخير التمتع بالقدر المطلوب من الاستقلالية لترسيخ مناعته حيال اختراقات الدول وهيمنتها، الأمر الذي يفسر لماذا لم يتكوّن مجال عمومي وتكتمل شروط انبثاق المواطنة الكاملة في المجال العربي. بيد أن الورقة تلحظ وجود محاولة من طرف البلاد العربية، وإن بدرجات متفاوتة، خلال السنوات الأخيرة لتغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، بفعل عوامل داخلية وتأثيرات خارجية. ويبدو أن الأمر يحتاج إلى وقت ليس بيسير لصياغة عقد اجتماعي جديد يحفظ للدولة وجودها واستمرارها، ويضمن للمجتمع استقلاله بذاته.

أولاً: حول تمظهرات «دولنة» المجتمع

لعل من الصعوبة بمكان تحليل تمظهرات «دولنة» المجتمع خارج السياق التاريخي والثقافي للبلاد العربية، فمن الجدير بالملاحظة أن مشروع بناء الدولة أو استكمال بنائها، جاء في سياق التحرر من الاستعمار واسترداد السيادة الوطنية، وقد أسندت إلى الدولة الحديثة ــ باستثناء البلدان التي شهدت وجود دول ذات عمق تاريخي كما هو حال الدولة النهرية في مصر، أو نظيرتها في المغرب الأقصى ــ مهمة تكوين الأمة، خلافاً لما حصل في الغرب، حيث كانت سيرورة بناء الدولة ــ الأمة طبيعية ومنتظمة. بيد أن هناك عاملاً آخر جديراً بالاهتمام في تفسير تمظهرات «دولنة» المجتمع، يتعلق الأمر بدينامية البناء الوطني بعد الاستقلال، إذ من الملاحظ غياب مشروع ديمقراطي مواكب ومؤطر لعملية بناء الدولة أو استكمال بنائها، حيث ظلت الأسبقية في البلاد العربية، وإن بدرجات متفاوتة، لترسيخ الدولة الجديدة بغض النظر عن طبيعتها الديمقراطية، ما دفع إلى استبعاد مجموعة أسئلة من دائرة تفكير النخب القائدة، من قبيل الاتفاق حول طبيعة النظام السياسي، أي السلطة وما يرتبط بممارستها وتداولها، والحال إن هذا

المنطق ظل ناظماً لعلاقة الدولة والمجتمع في المجال العربي، ما تعذر معه ميلاد مجال عمومي، يسمح بالنقاش والتداول، ويتيح انبثاق مواطنة كاملة، تضمن للجميع قدراً من تكافؤ الفرص في العيش المشترك.

لن تعتمد الورقة التفصيل في إبراز مكامن التكلس التي طالت المجال السياسي والاجتماعي العربي جراء العلاقة غير الطبيعية التي حكمت الدولة بالمجتمع، بقدر ما تتوخى التركيز على القسمات الكبرى التي أطّرت صلة الدولة العربية بمجتمعاتها، ولا سيما في نقط مفصلية ثلاث:

النقطة **الأولى، الحرية**، بما هي الحلقة المركزية المفقودة والمطلوبة.

والنقطة **الثانية، العدالة الاجتماعية**، باعتبارها مفتاح اللحمة الاجتماعية والوطنية.

أما النقطة **الثالثة، الاستقلال الوطني**، بما هو القدرة على تجنيب السيادة من الاستباحة للخارج، والحال أنها العناوين الكبرى الغائبة في رصيد الدولة العربية الحديثة.

١ ــ عُسر استنبات قيمة الحرية

لم يكن نصيب العرب من الحرية أواخر القرن العشرين أوفر حظاً مما كان عليه الأمر في بدايته، فكما دشنوا القرن الماضي بأسئلة الحرية والنهضة والإصلاح، استهلوا الألفية الثالثة بالتطلعات نفسها، ولعل من الصدفة أم من مكر التاريخ أن تنعطف أكثر من أربعين دولة ــ ما بين ثورة القرنفل في البرتغال (عام ١٩٧٤)، وحتى أواسط تسعينيات القرن الماضي ــ نحو الديمقراطية من دون أن يرد اسم أي بلد عربي ضمن قائمة هذه الكوكبة. وحدهم ظل العرب يغرّدون خارج السرب.

ليس في إمكان الورقة تدقيق عناصر عُسر استنبات الحرية في المجال السياسي العربي، فقد أبرزت التقارير ذات الصلة (أساساً **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤**)، كيف شكّلت الحرية أحد النقائص الثلاث المفسرة لتأخر البلاد العربية، بيد أننا سنشير إلى مظان ضعف وجود الحرية أو غيابها بالكامل، لوعينا باستراتيجية هذه المجالات بالنسبة إلى استقلالية المجتمع وقدرته على تشكيل مجاله العام وكفاءة أبنائه على إدراك مطلب المواطنة الكاملة.

أ ــ باعتبار الحرية من «الطيبات الإنسانية»، فهي تحتاج، ضمن ما تحتاج إليه بالضرورة، إلى إطار دستوري يُقرها نصّاً، ويصون احترامها تطبيقاً. وحيث إن الدستور موسوم بطبيعته بالسمو والعُلوية، فقد نيطت به في كل التجارب الديمقراطية، وظيفة إخضاع الجميع، أفراداً وجماعات ومؤسسات، لأحكامه ومقتضياته. بيد أن الفكرة الدستورية ظلت في مجمل البلاد العربية بعيدة عن المعاني العميقة لمبدأ العُلوية، فمن جهة، لم تحظَ الدساتير التي وُضعت في سنوات متتالية بقدر معقول من المشاركة، وحتى تلك التي

شهدت نوعاً من المشاركة لم تكن إرادات المجتمعات حرة في المناقشة والتداول وإقرار الوثائق الدستورية؛ ومن جهة ثانية، لم تحترم الشرعية الدستورية على صعيد الممارسة، إذ ما أكثر ما تم خرق النصوص صراحة، أو تعرضت للمساس جراء التأويلات غير السليمة للسلطة التنفيذية، وفي منأى متعمد عن سلطة القضاء وحمايته.

ب ــ هكذا، استتبعت ضعف الفكرة الدستورية في المجال العربي محدودية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وصعوبة احترام المعترف بها دستورياً على صعيد الممارسة السياسية، لأسباب ذات صلة بشمولية السلطة ونزوعها التسلطي في مجمل النظم السياسية العربية، فقد ترتبت عن العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع، أن اكتسح سلطان السلطة كل مفاصل المجتمعات العربية، وحوّل هذه الأخيرة إلى مجرد قِطع عائمة في بحر امتدادات الدولة والسلطة، إنه لتشبيه دقيق أن يَسِم **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤** هذا الواقع بـ دولة «الثقب الأسود»، في إشارة إلى مركزية الدولة العربية الحديثة وصعوبة تمكّنها من بناء علاقة متوازنة مع ما يحيط بها من هيئات ومؤسسات. من ملامح مركزية الدولة تضخم اختصاصات السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، إذ تمّ توزيع السلطة بشكل جعل الجهاز التنفيذي (ولا سيما قمة هرمه السياسي) في موقع الصدارة على صعيد مفاتيح السلطة وآليات ممارستها، والحال أنها السمة العامة المشتركة لكل النظم السياسية العربية، بغض النظر عن تعدد وتنوع أشكالها (جمهوريات وملكيات)، فقد ساهم هذا الوضع في تركيز السلطة وشخصنتها، ما عرّض الحريات المتضمنة في الدساتير للاغتصاب بفعل تغوّل السلطة التنفيذية، لعل أهمها الحريات المدنية والسياسية، وقد ترتب عن ذلك، بالضرورة، إفقار الحياة السياسية، وإضعاف قدرات المجتمع المدني وإعاقته على اكتساب المناعة اللازمة لجعله مستقلاً، فعالاً، وفاعلاً في الشأن المدني والسياسي.

ج ــ يرتبط بأزمة الشرعية الدستورية وضعف تمتع الأفراد والجماعات بالحريات، عدم فعالية مؤسستي البرلمان والقضاء، فقد تمّ تحويل هذين الجهازين إلى مرفقي خدمة، عوض استمرارهما مؤسستين دستوريتين قادرتين على إنتاج السياسات العامة والإشراف على احترام تطبيقها. هكذا، تعذّر على المجالس النيابية ممارسة دورها الطبيعي في إصدار النصوص ذات الصلة بالحريات والحقوق الأساسية، كما تحول القضاء في عموم البلاد العربية إلى أداة لتنفيذ الأوامر (قضاء الهواتف)، بسبب ضعف استقلاليته أو انعدامها في أحيانٍ كثيرة.

٢ ـ فجوة غياب العدالة الاجتماعية

ينطوي سجل الدولة العربية الحديثة على عجز بيّن في قيمة الحرية لا يقل خطورة عن العجز الحاصل في قيمة العدل الاجتماعي. وحيث إن الحرية لا تعني فقط قدرة الناس على ممارسة اختياراتهم في مجالات الشأن السياسي، فإنها تمتد بالضرورة إلى مدى أحقيتهم في اكتساب إمكانيات العيش الكريم في التعليم والشغل والصحة والسكن، وما إلى ذلك من

مقومات الاجتماع البشري. **والحال أنه كما كانت قسمة السلطة غير سليمة ولا متوازنة، كانت قسمة الثروة على مثل منوالها.. فإشكالية الدولة العربية الحديثة تكمن في سوء توزيع السلطة والثروة.**

تدل العديد من المؤشرات على أن هناك نمواً مضطرداً للهوة الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في المعمار الاجتماعي العربي، ولا سيما في البلدان غير النفطية. وقد لوحظ أن هذه الأخيرة نفسها لم يسعفها الريع النفطي في تعميم عائدات خيراتها الطبيعية، بما يجعل المواطنة المؤسسة على العدالة الاجتماعية قيمة مشتركة، فمن الجدير بالملاحظة أن العلاقة بين السياسي (Le Politique)، والاجتماعي (Le Social) ظلت تلازمية، إذ بقدر ما اتسعت أشكال القهر السياسي، بالقدر نفسه امتدت دائرة القهر الاجتماعي لتشمل فئات اجتماعية ظلت في منأى عن الحرمان بما في ذلك الطبقات الوسطى، ويبدو من الواضح أن أفق الإصلاح السياسي مرتهن إلى حد بعيد بقدرة البلاد العربية على ردم الهوة الاجتماعية، أو في أدنى الحالات تقليص حجمها، بما يولد لدى الناس إحساساً بالجدية، ويحفزهم، بالضرورة، على التفاعل الإيجابي مع مشاريع الإصلاح.

أ ــ يُستنتج من متن العديد من الدراسات (ولا سيما تقارير مجموعة البنك الدولي) حصول توزيع غير سليم لمُقدرات البلاد العربية، المحتسبة ببلايين الدولارات، خلال النصف الأخير من القرن الماضي؛ فبينما تمّ استثمار ثلث هذه الثروة في ما نفع الناس بشكل عام (البنيات التحتية الأساسية)، صُرف ثلثها الآخر في التسلح والإنفاق العسكري، في حين وجد الثلث الأخير طريقه إلى الحسابات الخاصة للنخب المتنفذة في السلطة بشقيها المدني والعسكري، نتيجة الفساد المستشري في كل مفاصل جسم الدولة العربية، والذي تحّول ثقافة ناظمة لسلوك الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين. بهذا الشكل، دخلت البلاد العربية الألفية الثالثة وعُشر ساكنتها يعاني من الجوع، والمرض، والجهل، والفقر، بل إن النسبة وصلت في بعض الأقطار إلى قرابة ربع السكان[1]، فمن اللافت للانتباه أن على الرغم من النفقات المهمة المخصصة للتعليم في الموازنات العامة، لا زالت نسبة الجودة دون المبتغى في عموم البلاد العربية، ويبدو الأمر أكثر تدنياً في قطاعي الصحة والسكن، فكلها مؤشرات دالة عن عمق الهوة الاجتماعية المترتبة عن عُسر إدراك العدالة الاجتماعية في سجل الدولة العربية المعاصرة.

ب ــ تشكو البلاد العربية، بدرجات متفاوتة، من صعوبة صيرورة المواطنة الكاملة مبدأً قاراً في الثقافة السياسية للمجتمعات العربية، فعلى الرغم من انطواء العديد من الدساتير العربية على مقتضيات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤)، ص ٨٩.

وتشديدها على مبدأ المساواة بين المواطنين في التمتع بما تجيزه الدساتير والقوانين ذات العلاقة، ظلت الممارسة بعيدة عن النفاذ إلى روح المواطنة الكاملة، لاعتبارات خاصة بضعف قيمة العدالة الاجتماعية في المنظومة الفلسفية والسياسية للدولة العربية، ولافتقار الدساتير العربية نفسها للضمانات والآليات التي تجعل مبدأ المواطنة الكاملة ممكناً على صعيد التطبيق والممارسة. يُذكر أن دولاً مثل الخليج أخذت صراحة بمبدأ التمييز في المواطنة لأسباب خاصة بتركيبتها الديمغرافية والاجتماعية، كما نحت أخرى منحى التقليل من إعطاء الأقليات المكانة المطلوبة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣ ـ الانكشاف والاستباحة للخارج

ثمة أكثر من معطى يؤكد عجز الدولة العربية الحديثة عن توفير شروط التحرر وصيانة السيادة الوطنية، فكما تعثرت في جعل الحرية والعدالة قيمتين اجتماعيتين مشتركتين، فشلت في صدّ الاختراق الدولي وحماية التراب الوطني من التواجد الأجنبي المباشر وغير المباشر. ولست أدري هل صدفة أم من مكر التاريخ أن البلاد العربية التي اكتوت بنار الاستعمار مستهل القرن العشرين، تعيش الواقع نفسه في بداية الألفية الثالثة، بل تبدو أكثر الأراضي عرضة للاختراق الأجنبي في العالم؟

أ ـــ لم يكن نضال الحركات الوطنية العربية كافياً لإحداث قطيعة مع الاستعمار، بل حتى قبل أن يجّف حِبر الاستقلال شرع الاحتلال يتلمس طريقه إلى العودة تحت مسميات الترابط والتكافل (Interdependance) والمصالح المشتركة، وما نجم عنها من اتفاقيات وفّرت الشروط القانونية لهذه العودة، فقد تبين بعد مرور أكثر من أربعة عقود على استقلال جل البلاد العربية، أن مفهوم التحرير جاء ناقصاً، وأن استراتيجية المفاوضات من أجل الجلاء لم تكن واضحة بما يكفي لإعطاء الاستقلال دلالاته التاريخية العميقة، إذ توضح أن هناك دولاً رسم الاستعمار قسمات ميلادها، كما استمر مشرفاً على استكمال هذه القسمات، في حين عزّ على نخب دول أخرى، رغم ضراوة كفاحها الوطني، أن تجترح رؤية واضحة لمرحلة ما بعد الاستقلال، إذ باسم مقاومة الاستعمار عطّلت التفكير في أسئلة المستقبل، من قبيل التحرر والاستقلال والديمقراطية. ربما كان تقدير النخب الوطنية إعطاء الأسبقية لمقاومة المستعمِر ـــ باعتباره تناقضاً رئيساً على غيره من التناقضات ـــ مفهوماً ومقبولاً وقتئذٍ، غير أن التقدير ذاك ـــ بحسبه تأجيلاً لقضايا مفصلية ـــ شكّل أحد المصادر القوية في وهن وضعف الدولة العربية الحديثة، إذ تصدرت أسئلة التحرر، وطبيعة الاستقلال أولاً، ومقومات بناء الديمقراطية لاحقاً، جوهر الصراع الذي أعقب خروج الاستعمار، بين من اعتبر التحرر جهاداً أصغر يستوجب جهاداً أكبر في القطع مع الاختراق الأجنبي، وتقعيد أسس الدولة الديمقراطية، وإقرار العدالة الاجتماعية، وبين من وجد في جلاء الاستعمار فرصة للاستحكام في

الدولة سلطة ومؤسسات، باسم الشرعية النضالية والتاريخية، فهكذا، حملت إجراءات الاستقلال، التي نيطت بالدولة الحديثة مهمة بناء الأمة، بذور الفشل في صياغة متطلبات الاستقلال الوطني.

ب ــ يُذكر أن النصف الأخير من القرن العشرين وفّر بدوره مناخ انتعاش هذه البذور وديمومتها، فقد وجدت النظم السياسية العربية في الاصطفاف وراء المنظومتين الأيديولوجيتين المتعارضتين (الرأسمالية والاشتراكية)، ما سنح لها باستيلاد مسوغات الإجهاز على المجتمع، وشّل قدرات مكوناته في الدفاع عن قيم الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية، بل وجدت في الغرب خير سند للذهاب بعيداً في التنكيل بالقوى التي توسلت التخلص من هيمنتها المستدامة، وقد ساهم اكتشاف النفط ووفرة تدفقه، وزرع إسرائيل، في تعميق هذا المنحى وتعطيل إمكانات الانعطاف نحو الديمقراطية، التي بها ومعها يتحقق التحرر، فكما فتح النفط شهية منتجيه، أو نخب الدول المنتجة له على وجه التحديد، فتح بالقدر نفسه شهية القوى الكبرى المستهلكة له، فكان أن حصل توافق ضمني حول تبادل المنافع والمصالح بين الطرفين. والحال انه خُطِطَ لإسرائيل أن تكون خير ضامن لاستمرار يدِ القوى الكبرى طُولى في المنطقة، درءاً لكل ما من شأنه أن يُحوّل منابع النفط إلى مصادر حية ومتجددة لاكتساب القوة الجديرة بجعل إرادة التحرر والاستقلال ممكنة ومستمرة.

ثانياً: حول إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع

تُقدم الصورة المُستخلصة من تحليل سيرورة «دولنة» المجتمع (أولاً)، عناصر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجال العربي، فقد بدا واضحاً أكثر من ربع قرن فشل الدولة العربية في إنجاز متطلبات مشروع البناء الوطني، في مراكمة ثقافة المشاركة الحرة والنزيهة، وضمان مقومات العدالة الاجتماعية، وصيانة شروط السيادة الوطنية. وسيكون من غير الموضوعية التنكر للإنجازات التي حدثت هنا أو هناك في البلاد العربية، فذلك ما لا يختلف حوله اثنان. بيد أن الحصيلة الإجمالية كانت ضعيفة نظير الكُلفة التي أُهدِرَت قرابة نصف قرن، والحال أن الخاسر الأكبر كان المجتمع، الذي غدا عَصِياّ عليه امتلاك شجاعة تقرير مصيره حيال هيمنة الدولة وتَغوّل سلطانها. ومع ذلك، تُرجح الورقة صعوبة قدرة الدولة العربية على إعادة إنتاج ذاتها من دون السير على طريق الانفتاح، وإن بجُرعات محسوبة وموزونة، بل تذهب إلى أن هناك مؤشرات تحول سياسي في مناطق محدودة من الوطن العربي، من شأن استقرارها وتعميقها أن تفتح سيرورة البناء الديمقراطي على قاعدة عقد جديد بين الدولة والمجتمع، غير أنها تستبعد أن يحصُل التغيير على خط المُماثلة، فالبلاد العربية وإن اشتركت في العديد من القواسم، تظل متباينة بالنسبة إلى بعضها البعض من حيث نُضج شروط التحول ودرجة القابلية والجاهزية لإنجازه. لذلك، نُقدر أهمية أن تتحقق طَفرات نوعية في بعض

أجزائها لتغدوَ قاطِرات لاستكمال دينامية التغيير، مع وعينا خطورة العامل الخارجي في تحفيز التحول أو إعاقته.

ليس في إمكان الورقة تفصيل عناصر إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع، فذلك ما لا يسمح به الحيز المطلوب، غير أن من الأهمية بمكان الوقوف عند المداخل التي بدت لمُعِدها مفصليةً في إنجاز عملية إعادة البناء.

تحتاج الدولة العربية إلى عَقد اجتماعي جديد، ينزع عنها روح التسلط ويؤهلها لأن تصبح إطاراً مقبولاً وشرعياً للعيش المشترك، فشرعية الدولة تتأسس بالضرورة على عنصري الرضى والقبول الطوعي لها، والاستعداد الواعي والإرادي للمساهمة والمشاركة في مؤسساتها، والحال أن لفرط افتقاد الدولة العربية لهذين المقومين، استمرت في المخيال الجماعي (L'Imaginaire collectif) كياناً قهرياً ليس إلا. غير أن العقد الاجتماعي الجديد ـــ من حيث كوْنه مرحلة متقدمة في تصور الدولة، ووعي حدود العلاقة بينها وبين المجتمع ـــ يستلزم، بدوره، مجتمعاً متقدماً على صعيد ثقافته السياسية ومُدركاته لما له وما عليه، وهو ما لا نلمسه بالقدر الكافي والعميق في واقع المجتمعات العربية، لاعتبارات سبقت الإشارة إليها في العنصر الأول من هذه الورقة. لذلك، نتصور في الزمن المنظور صعوبة تأسيس العلاقة الجديدة على منطق القطيعة، إذ يحتاج الأمر إلى وقت ليس بيسير لإنضاج شروط وعي القطيعة في الدولة والمجتمع معاً. بيد أن هناك فرصا لتحويل ما يبدو مستحيلاً اليوم إلى ممكن غداً، وهذا يتطلب بدوره تصورات وآليات للفعل في اتجاه تحقيقه. نود الإشارة في هذا المقام إلى أن التمييز بين المشهدين في تصور إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، يجد مصدره في ضعف وعدم اكتمال عُودالدولة العربية الراهنة، كما يُردّ إلى افتقار المجتمع العربي إلى ما يكفي من مقومات الثقافة السياسية الديمقراطية الجديرة بتحويله طرفاً وندّاً في دينامية صياغة العقد الاجتماعي الجديد.

١ ـ ممكنات بناء التأييد حول الإصلاح

تنطلق الورقة من كون الإصلاح، الذي عَلَت نغمتُه منذ سنوات، ليس مطلباً جديداً ولا «وحياً» من القوى الكبرى، التي رأت في إصلاح البلاد العربية مفتاحاً لاستقرار السلم والأمن في العالم، إنه مطلب قديم متجدد، بل هو بمعنى من المعاني تُوقٌ إلى الحرية التي ظلت قيمة غائبة في المجال العربي، كما تستبعد أن يكون للنظم العربية موقف موحد وواحد من الإصلاح وما يتفرع عنه من قضايا وإشكاليات، فثمة من الدول من رأت فيه دعوة مستوردة تروم «تفكيك بنيانها السياسي والاجتماعي العام»، لذلك «حَقّ» في أنصاره من المصلحين أن يُزجّ بهم في السجون وتُكمّم أفواههم، بينما تعاطت بعضها مع فكرة الإصلاح على خلفية الاستجابة للضغوطات الداخلية والخارجية، من دون أن يكون وارداً في استراتيجيتها الاندفاع بعيداً في المشروع بُغية تحويله جِسراً للتغيير المنشود، أي بناء

الدولة الديمقراطية الحاضنة لقيم الحرية والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني، والمؤسسة على مبادئ الحكام الجيدة، أي التضمينية، والشفافية، والمساءلة. بيد أن قسمات الصورة أعلاه لا يتوزعها هذان اللونان فحسب، إذ هناك دول محدودة تسعى، في حدود الممكن، إلى توفير شروط زمن الإصلاح، وإن في مقدماته الأولى وبما لا يجعل وجودها مهدداً في المدى القريب والمتوسط، **فهل يمكن اعتبارها حلقة مفصلية ارتكازية لانطلاق دينامية بناء التأييد حول الإصلاح؟ وكيف، وهل هناك شركاء آخرون محتملون؟**

يمكن اعتبار سيرورة بناء التأييد حول الإصلاح **مرحلة انتقالية،تقتضي ثقافة تدبير الزمن الانتقالي من مفاوضات، وتنازلات، وتحالفات، والسعي الحثيث نحو توسيع دائرة شركاء الإصلاح، بما في ذلك النظم السياسية القائمة، إن هي قبلت نتائج المفاوضات والتزمت بتطبيقها**، فمن أوليّات الزمن الانتقالي، الموسوم بمنطق الإصلاح والداعم لثقافته، يمكن التشديد على التالي:

● الاستمرار في توسيع دائرة الحقوق والحريات، عبر تنقيتها وتنقيحها من الآليات السالبة لممارستها (حالات الطوارئ والقوانين الاستثنائية)؛ وانتزاع أخرى مُدعّمة لها، ولن يتأتى ذلك إلا عبر تقوية حركات الاحتجاج المدني والسياسي (المنظمات الحقوقية والجمعيات المدنية)، فقد كشفت خبرة العُشرية الأخيرة من القرن الماضي ومُستهل الألفية الجديدة، عن مدى قدرة النضال المدني السلمي على الضغط على الحكومات والمساهمة في إحداث التغيير المطلوب.

● توسيع دائرة التحالف لمناهضة الفساد بشقيه السياسي والمالي، ولا سيما وقد تأكد أن مكمن فشل الدولة العربية المعاصرة في بناء علاقة متوازنة مع المجتمع يجد مصدره في رعايتها للفساد وضمان ديمومته. لذلك، يُعتبر بناء التحالف واكتساب التأييد حول مقاومة هذه الآفة، مفتاحاً لإنجاح الإصلاح في الزمن الانتقالي، فلم يعد خافياً ضلوع قوى متنفذة في السلطة في التشجيع على ثقافة الفساد بهدر المال العام والإثراء من دون سبب، ويبدو أن خبرة دول كثيرة في أمريكا اللاتينية، أكدت العلاقة التلازمية بين التسلط السياسي والفساد المالي، وأن التخلص منهما معاً عملية مركّبة تقتضي النضال على واجهتين.

● بناء التأييد حول فكرة **المصالحة الوطنية** القادرة على إطلاق دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بما يساعد على تنقية مفاصل الدولة والسلطة من مظان التسلط والفساد، ويفتح إمكانات إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ونعتبر المصالحة المؤسسة على العدالة والنزاهة، والنابذة لروح الانتقام والضغينة، كفيلة بتعضيد مشروع الإصلاح وتدبير الزمن الانتقالي.

ومع ذلك، تعي الورقة كامل الوعي صعوبات الوضع الانتقالي وإكراهاته وتعقيداته. لذلك، بقدر ما تُشدد على قدرة كل دولة على الاجتهاد في تحديد آليات عملها، بالقدر نفسه تؤكد على استراتيجية استيلاد ثقافة تدبير الزمن الانتقالي على خلفية المقومات المومأ إليها أعلاه، والحال أن كل تقدم إيجابي يحصل في أي بلد عربي سينعكس بالنتيجة على البلدان الأخرى، بل تقتضي الحاجة الدفع في اتجاه بلورة أشكال التنسيق الأفقي بين البلاد العربية التي نضجت فيها فكرة الإصلاح، ونجحت في بناء التأييد حول ترتيبات إنجازها.

٢ ـ مداخل التغيير الديمقراطي

يُعتبر بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، الصيغة المُثلى في سيرورة الدولة العربية المعاصرة، فهي المشهد الأرقى في معمار مشاهد تطور الواقع العربي[٢]، وحيث إنه كذلك، فإن الطريق إلى تحقيقه يستلزم جملة مداخل، لا تلمَسُ الورقة اكتمال توافر قسماتها الآن، بل هي من قبيل ما يأمل الناس ويجهدون من أجل إدراكه. لذلك، يُشكل الإصلاح جسراً لازماً للانتقال إليها، فالعبور من مرحلة الإصلاح إلى التغيير، يَفترضُ إنجاز المعالم الكبرى لعملية الإصلاح، بما ذلك إطلاق الحريات العامة، وتنقية مفاصل الدولة والسلطة من مظان الفساد، وبناء التحالفات اللازمة بين الشركاء لإنجاح الإصلاح وضمان استقرار واستثمار نتائجه، وفي الظن أنها **مرحلة ستقصُر أو تطُول بحسب طبيعة الإرادات الرافعة لها**.

يَحكُم التغيير الديمقراطي منطق هو غير منطق الإصلاح، كما تنظمه أبعاد ومقاصد هي غير مرامي الإصلاح وأهدافه، فإذا كان منطق الإصلاح يروم إعداد الشروط اللازمة **لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع**، بما يجعل الطرفين يلتمسان طريق المصالحة الصريحة والمسؤولة، فإن منطق التغيير الديمقراطي يَقطع مع تسلط الدولة ويجعل المجتمع طرفاً مستقلاً وفاعلاً في الشأن المدني والمشاركة السياسية.

يُفترض في مرحة الإصلاح أن تُعبّد الطريق أمام **انبثاق ثقافة سياسية جديدة**، تنزع عن الدولة جوهرها التسلطي لتجعلها إطاراً للعيش المشترك، وتقوي في المجتمع روح الانتماء الجماعي، وتنمي شعوره بالمسؤولية والولاء للدولة ـ الأمة، باعتبارها شكلاً عصرياً من أشكال الانتماء إلى الجماعة.

● من مداخل إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، أن يكون الدستور نفسه ديمقراطياً، أي موسوماً بالمواصفات التي تجعله فعلاً وثيقة تأسيسية ديمقراطية، إذ من مقومات الدستور الديمقراطي أن تكون **السيادة فيه للشعب، وأن**

(٢) انظر سيناريو الازدهار، في: المصدر نفسه.

يُحترم فيه مبدأ فصل السلطات، وتُضمن الحقوق والحريات، ويتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأكثرية والمعارضة.

وما تجدر ملاحظته، ضمور فكرة الدستور الديمقراطي في سجل الدولة العربية الحديثة، بسبب ضعف التعاقد المُؤسِس لها.

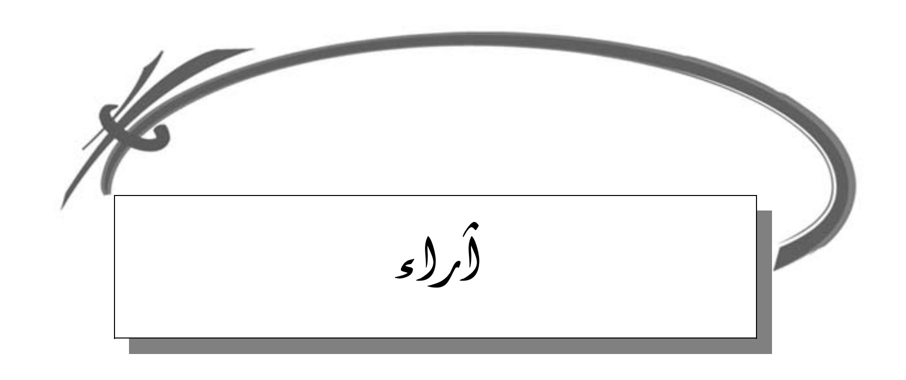
لذلك، يتحقق مقوم سيادة الشعب حين يصبح أفراده قادرين على تقرير مصيرهم بأنفسهم من دون شعور بالضغط أو الخوف، أو تقييد إراداتهم، فالشعب بهذا المعنى يكون مناط السلطات ومصدرها، حيث لا سلطة لفرد او قِلّة عليه، أو بتعبير عبد الحميد متولي: «لا سيادة لفرد أو قلة على الناس»[٣]. كما إن الحرية تتحقق حين يُضمَن مبدأ فصل السلطات ويُحترم على صعيد الممارسة، علماً أن ديمقراطية الدساتير لا تُقاس بمدى إقرارها للحقوق والحريات فحسب، بل تتحدد أيضاً بدرجة حرصها على تأكيد **الشرعية الدستورية**، أي جعل ما هو مُدرج في باب الحقوق والحريات، محترماً على صعيد التطبيق والممارسة. أما مُقوم التداول أو «التعاقب» على السلطة، فيحيل على تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقُب نظيره في المسؤولية، والإدارة، والقيادة، فمنطق التداول أو التعاقب ينبُذ الجمود، والديمومة على خط المماثلة، ويُحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات والسلوكات. لذلك، تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الظاهرة، واستقرت وانتظمت في التجربة، على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف، الذي يكفُله وجود أغلبية ومعارضة، ويضمنُه الحوار المتبادل، وتصونُه إرادة المواطن الحرة والمسؤولة في حسم اختياره والدفاع عن نتائجه، وتحمّل تبعاتِه؛ فبقدر ما للأغلبية من مشروعية التوجيه، والقيادة والإدارة، بالقدر نفسه للأقلية حق المساهمة في الملاحظة، والنقد والتعبير عن الرأي الحر، إن الذي أعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية الوجود، وحتمية التحقق والإنجاز، كون الحوار بين الأغلبية والمعارضة ظل موجوداً، ومطلوباً، ومستنداً إلى قواعد محددة، أدى التاريخ والتسويات والتوافق، دوراً مركزياً في إقرارها وتكريسها على صعيد الممارسة.

● تكمن أهمية الدستور الديمقراطي في كونه سيُشكل الإطار المرجعي الناظم لأداء الدولة ومؤسساتها، والحقوق والحريات والواجبات، إذ منه وعلى قاعدته ستَنتظم علاقة الدولة والمجتمع وفق قواعد قارة، واضحة، ومُلتزم بها، فهكذا، تتجسد قوة الدول التي صاغت علاقة تعاقدية ديمقراطية مع مجتمعاتها في كونها أنزلت الشرعية الدستورية (Legalité Constitutionnelle) ــ بما هي احترام مطلق للدستور والقوانين ذات الصلة ــ منزلة الواقع الذي لا مَراد لقضائه، فرسمت بذلك دائرة التنافس، والتدافع، والاختلاف، وقد نيط بالقضاء المستقل والنزيه سلطان حماية إطار الشرعية وقواعد اللعبة، ومن ثم غدا

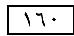
(٣) عبد الحميد متولي؛ سعد عصفور ومحسن خليل، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، [١٩٨٩])، ص ١٥٣.

عصيّاً اغتصاب الدستور، أو خرق القوانين، أو التلاعب بدولة المؤسسات. بيد أن انغراس روح الدستور الديمقراطي في أداء الدولة وسلوك المجتمع، يفترض بالضرورة اكتمال نضج الدولة واستقامة قوامها، كما يَشترط وجود مجتمع على قدر ملموس من الثقافة السياسية الديمقراطية، تسمح لأفراده وجماعاته وهيئاته، بوعي قيمة الديمقراطية في الفعل المدني والسياسي.

● يُفترض في تحقق الوعي أعلاه أن يكون الزمن الانتقالي (الإصلاح)، وفّر مناخ تمثّل روح الثقافة الديمقراطية في الدولة والمجتمع، بما يعني بناء نمط جديد من الولاء يضع مسافة إزاء أشكال الانتماء ما قبل الحديثة (العشيرة والقبيلة والأسرة)، وما فوق الوطنية (Supra-National) (الأمة بالمعنى العام)، ويُعمق التمايز بين المجال العام والمجال الخاص، ويذكي بالنتيجة روح المواطنة ويؤصل مفهومها. ليس ثمة شك في ضعف قِوام المجال العمومي (Espace publique) نتيجة السلطة القهرية للدولة العربية الحديثة، وبسبب الإخضاع المتواتر للمجتمع و«دولنته»، بيد أن هناك مؤشرات دالة عن بدايات تشكّل مجال عمومي في الفضاء السياسي العربي، فإذا كان المجال العمومي يحيل، بحسب يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) على النقاش الحر والتداول والاختلاف، فإن ثمة وعياً متنامياً بأهمية تطوير الحياة السياسية بما يسمح بتأصيل مفهوم المجال العام وتوسيع دائرته، وفي الظن أن ذلك ممكن إذا تكاتفت الجهود في اتجاه تقوية دور النخب ذات المنحى الإصلاحي، وتمتين مكانة الأحزاب السياسية وتعميق دمقرطتها الداخلية في ما بينها، وتعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية ومجتمعاتها ■



آراء



أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية

محمد محمود الإمام

وزير سابق، ومستشار اقتصادي ـ القاهرة.

مقدمة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين عدداً من التطورات بعيدة الأثر على الأصعدة المختلفة، تراجع بعضها مخلفا آثاراً ما زال بعضها يبدو جلياً في بداية عقد الألفية الثالثة الأول، وتنامى بعضها ليخلق واقعاً جديداً ما زال في طور التكوين، واعداً بمزيد من التطورات التي تخلق حالة من عدم التأكد تقضي اتباع منهج ترقبي للمبادرة بالاستفادة مما تخلقه من فرص والتأهب لمواجهة ما ينطوي عليه من تحديات، للتعرف على عناصر القوة والضعف في مواجهة الفرص والتهديدات SWOT. وعندما قام مركز دراسات الوحدة العربية بـ «استشراف مستقبل الوطن العربي» تحت عنوان: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات**[1]، استهدف ذلك المشروع تحديد الاختيارات والمسارات المستقبلية للوطن العربي، والوصول إلى منهجية عربية للاستشراف يمكن توظيفها وتطويرها مستقبلا، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات ومناهج وأساليب للتحليل والتقييم، وتوجيه الفكر العربي عامة إلى قضايا المستقبل، للتحرر من قيود فرضتها رؤية ماضوية حصرت التطلعات في استعادة أمجاد كانت للعرب في ما خلا من الزمان.

إلا أنه سرعان ما توالت الأحداث مسببة تغيرات بعضها جذري في فروض الرؤى التي تراوحت بين التجزئة/التنسيق والتعاون/الوحدة العربية. وغلب على السلوك العربي الانبهار ببعض التغيرات في البيئة العالمية والتخاذل أمام ما أفرزته من قوى، بعضها دولي والآخر إقليمي، ترعى مصالح لم يكن منها ما هو عربي، بل وتهدد صراحة الصالح العربي، سواء من مناظير قطرية محدودة أو من منظور عربي عام. والأدهى من ذلك أن بعض التهديدات أتت من تصرفات عربية، بعضها أساء عن قصد، والبعض الآخر استاء من غياب القصد. وأصبحت الأمة العربية اليوم تواجه واقعاً تتشابك حلقاته لتفرض عليها خيارين: فإما

(١) **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، المشرف ورئيس الفريق خير الدين حسيب، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

التخاذل والهوان، أو الاستنهاض وبناء الكيان القادر الفعال. ونعرض في ما يلي ما قد يكون له أثر في مستقبل الوطن العربي خلال النصف الأول من القرن الحالي من تغيرات دولية وإقليمية.

١ ـ انهيار المعسكر الاشتراكي

شهد المسرح الدولي وهو على مشارف العقد الأخير من القرن الماضي زلزالاً كان مستبعداً حدوثه، وهو انهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الذي تحولت محاولة إصلاحه (البريسترويكا) إلى تفكك الاتحاد سياسياً وتحوله من الاشتراكية التي حمل لواءها منذ ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ إلى عقيدة رأسمالية مضادة. وبينما فتح العمال في بولندا باب التغيير أزال الألمان حائط برلين ما فتح الحدود أمام وحدة حرص الألمان الغربيون على تحقيقها. وجاءت التداعيات مدوية:

● انتهاء الحرب الباردة التي كانت تتيح أمام دول العالم الثالث حرية أوسع للاختيار بين أطرافها، ومن ثم تصاعدت سطوة الطرف الرأسمالي الذي كان يحرص على تفادي تصاعد نفوذ الدول الاشتراكية وامتداد نطاق منظومتها. وفقدت دول عربية سنداً أدى أدواراً مختلفة الأهمية في معالجة قضاياها الأمنية والسياسية والاقتصادية. وفقدت الدول النامية تصيراً لقضاياها ومصدراً لمساعداتها وحافزاً للمعسكر الرأسمالي في خطب ودها.

● واعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي نصراً بلا عناء للولايات المتحدة الأمريكية أزاح عنها عبء الإعداد لحرب الكواكب وأطلق يدها في المحافل الدولية المختلفة، وراج الادعاء بأن العالم تحول من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية. وبادر الرئيس الأمريكي بإعلان مولد نظام عالمي جديد تهيمن عليه بلاده.

● وأطلق فوكوياما عام ١٩٨٩ دعوى «نهاية التاريخ» التي توهم بزوال الخيارات البديلة للنظم الاجتماعية الاقتصادية، وسيادة الرأسمالية الغربية. وهي دعوى شغلت المفكرين وقتاً قصيراً، ظهرت بعده فجاجة مبناها، واتضح أن هناك من الخيارات ما هو قائم بعد، وما يمكن أن تبدعه الإنسانية.

● وكان من الطبيعي أن يختفي حلف وارسو، ولكن بدلا من أن يتوارى حلف الأطلسي الذي استمد وجوده من التهديد الشيوعي للعالم الغربي، وبخاصة أوروبا الغربية، فقد اشتدت الدعوة إلى ضرورة بقائه بل وامتداده حتى لا يعود شرق أوروبا إلى تجمع جديد بقيادة روسية.

● وحتى لا تستغل ذريعة اختفاء المبرر العقائدي لقيام حلف الأطلسي ظهرت دعوى أخرى تحذر من أساس عقائدي ظل خافتاً أمام ضراوة الحرب الباردة، يقود إلى ما يسمى «صراع الحضارات». واختير الإسلام والعروبة بوجه خاص طرفين لهذا الصراع، بعد أن كانت العقيدة الإسلامية موضع ترحيب بدعوى أنها أداة تحصين للمؤمنين بها من الانزلاق إلى رحاب الشيوعية.

● وتبع ذلك خفوت دعوة عدم الانحياز التي حملت لواء مطالب العالم الثالث في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وحققت له مكاسب بارزة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وبخاصة التجارة الدولية والمعونات. وقامت دول نامية بإعادة حساباتها لكي تأمن تبعات انفراد المعسكر الرأسمالي بالساحة، وتخفف من معاداة قوى الاستعمار التي كانت ولا زالت تهدد مصالحها. وكان من أبرز صور هذا الضرب من التحولات، ما قام به النظام الليبي من تخلي عن الأعمال المعادية للغرب وبخاصة المملكة المتحدة التي تحولت بين يوم وليلة إلى صديق جدير بمودة العرب.

● وبعد أن كان النموذج الاشتراكي يفتح آفاقا رحبة لاختيارات بديلة لمسارات التنمية في العالم الثالث، ضاقت الإمكانات في وجه الدول النامية، وبخاصة مع تنامي دعاوى الليبرالية الاقتصادية. وتحول الأمر من اتباع منهج للتنمية إلى تعديل للنظام الاقتصادي وأسلوب إدارته وفق الأصول الرأسمالية، وما يستتبعه ذلك من تضييق حرية الدولة في تحديد الدور الذي تؤديه في التنمية، وظهور مقولة الحكم الرشيد بمواصفات ليبرالية.

● وقد وقعت الدول الاشتراكية السابقة في هذا الفخ، فأصبحت دولاً ذات اقتصاد بسبيل التحول، وتبارت هذه الدول ــ بما فيها الاتحاد السوفياتي ــ في الإسراع في تحولها إلى النظام الرأسمالي. وحتى لا تتراجع عن عزمها فتح لها المعسكر الغربي أبوابه على مصاريعها، فرشح بعضها لعضوية حلف الأطلسي، وضم العديد منها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وما زال الباقي ينتظر دوره. كما فتحت خزائن المساعدات التي كانت مخصصة أصلاً لدعم اقتصادات الدول النامية أمام تلك الدول لتغطية ما تتكبده من خسائر خلال عملية التحول، وضربت ألمانيا المثل في هذا الشأن. وتبع ذلك تقلص المساعدات الموجهة للدول النامية، كما تشددت الشروط التي تفرض عليها مقابل القليل الذي تحصل عليه، بالرغم من تكرار مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم المغالاة في فرض الشروط، وربط المساعدات بها، بما في ذلك إجبار الدول على الأخذ بنظم معينة.

٢ ـ ظهور التكنولية كمرحلة متقدمة للرأسمالية

تصاعدت وتيرة عمليات الإبداع في البحوث والتطوير لتشكل موجة ثالثة من التطور الذي بدأ بإطلاق قوى البخار والآلة التي حلت محل الجهد العضلي للإنسان وفاقته، ثم الموجة التي أطلقتها الطاقة الكهربائية التي أتاحت قدرات للتواصل عن بعد بواسطة أدوات لنقل الكلمة المسموعة والمكتوبة ثم الصورة. ويطلق على هذه الموجة أحيانا اسم «الثورة التكنولوجية» وتعتبر ثورة ثالثة بالمقارنة بالثورة الخضراء التي نقلت الإنسان من الرعي والبداوة إلى الزراعة والاستقرار، ثم الثورة الصناعية التي صحبها تحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية وهي المقصودة حينما يجري الحديث عن النظام الرأسمالي الذي يعتمد في حركته على التراكم الرأسمالي وفي بناء العلاقات الاجتماعية على إفساح المجال لعنصر رأس المال وما يرتبط به من حركة للأموال وتوزيع للدخول. وتفتح الثورة التكنولوجية الباب أمام نقلة كبيرة من هيمنة القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي

مع سيادة الإضافات الإبداعية المعرفية في ما يسمى مجتمع المعلومات الذي يتسع نطاقه نتيجة الثورة الهائلة في الاتصالات التي أحدثت تغييراً جذرياً في قواعد انتقال الخدمات وأطرافها. وترتب على ذلك تغيرات في هياكل الإنتاج والتوظيف، كما حدثت تغيرات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية بما في ذلك آليات الاستعمار مما يشير إلى الانتقال إلى نظام جديد يمثل طوراً جديداً للرأسمالية، يمكن أن نطلق عليها التكنولية (Technolism). وإذا كانت الرأسمالية الصناعية قد خلقت ظاهرة القومية (Nationalism) بحكم اتساع نطاق النشاط الصناعي وخروجه بالمجتمع من الإطار المحلي المبني على الالتصاق بمواقع الموارد الطبيعية، فإن المرحلة الجديد شكلت ما يمكن تسميته الكوكبة (Globalism) بفضل الروابط التي امتدت عبر حدود الدولة القومية منشئة ظواهر موضوعية لا يمكن تجاهلها. يقابل هذا سلوكيات سعت من خلالها قوى رأسمالية كبرى إلى التحكم في ظواهرها لتحقق منافع على حساب الآخرين، وهو ما يسمى العولمة (Globalization)، التي يطلق عليها أحيانا اسم الأمركة نسبة إلى التسلط الأمريكي في استخدام أدواتها، وأحياناً أخرى الهيمنة (Hegemony) في إشارة إلى محاولة إدارة شؤون الكوكب من موقع قيادي في مقر قومي معين. وكما حدث في مواجهة الرأسمالية التقليدية من محاولة لتضبيط (Regulate) دور رأس المال من خلال تغليب التنظيم المجتمعي الاجتماعي على البنيان الاقتصادي، فإن أي تعامل مع الكوكبة لا يقف عند رفض محاولات الهيمنة، بل لا بد من توظيف للفرص التي تتيحها والتصدي للتحديات التي تثيرها، آخذاً في الاعتبار أن كلاً من الكوكبة والعولمة لا تزال في دور التكوين.

ويشار في هذا الصدد إلى أن دول المعسكر الاشتراكي السابق شاركت بل وتميزت أحيانا في التطوير التكنولوجي. إلا أن تمسكها بديكتاتورية الطبقة العاملة جعلها لا تستوعب مضمونه الاجتماعي ولا تدرك أن العالم صار بصدد عنصر إنتاجي جديد هو المعرفة لصيق بالبشر عامة ويوجه رأس المال بمعناه التقليدي الذي انشغلت بالقضاء على تسلطه. يذكر في هذا الصدد أن الصين التي نحت منذ البداية منحى خاصاً في توجهها الاشتراكي، استوعبت الدرس، فاستبقت للدولة القومية سلطاتها ولكن في إطار يوظف المعارف المتجددة بأفضل استغلال. وهي حاليا تطرح بديلاً للنظام الغربي، قادراً على نقلها إلى مرحلة الدول العظمى في منتصف القرن الحالي. واستطاعت أن تفرض نفسها على المجتمع العالمي ومؤسساته الخاضعة لهيمنة قوى العولمة، وعلى أسواق العالم بدءاً بأسواق العالم النامي وانتهاء بالسوق الأمريكية.

٢ ـ معالم الكوكبة

أ ــ ديمومة الموارد: بدأ التساؤل يثور في السبعينيات، بفعل الدراسات التي أجراها نادي روما، حول إمكانية استمرار النمط الإنتاجي السائد في ظل تطورات الثورة الصناعية، وبخاصة من حيث تعرض بعض الموارد الطبيعية للنضوب، بما في ذلك مصادر الطاقة. واتجهت البحوث إلى إنتاج بدائل للموارد الأكثر ندرة باستخدام موارد أقل ندرة. ومع تكرر أزمات الطاقة بدأ

التفكير يتجه إلى أنواع جديدة من الطاقة، وبخاصة تلك التي يمكن أن يعاد تشكيلها بعد الاستخدام لتولد طاقات متجددة. وعزز هذا من الحاجة إلى البحث والتطوير الذي ظل مركزاً لوقت طويل في أيدي المنشآت والاقتصادات الأكثر تطوراً والأكبر حجماً.

ب ــ الاهتمام بنظافة البيئة: في مقابل الدعوات التي أثيرت في السبعينيات لزيادة نصيب الدول النامية (مؤتمر ليما) تصاعدت دعوات تحذر من تنامي النمط التصنيعي السائد نظراً لمخلفاته الملوثة للبيئة، من أخطرها الغازات المنبعثة التي تؤثر في طبقة الأوزون التي تحمي الغلاف الجوي. وسرعان ما اتضح أن المشكلة قد تنشأ في إطار محلي أو قطري، ولكنها تمتد لتجعل التلوث قضية تهم العالم بأسره، مجتازة الحدود السياسية والأيديولوجيات المختلفة، وبدأ الحديث عن «كوكب» (Globe) تتهدده المخاطر. وتم الاتفاق في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جنارو عام ١٩٩٤ على الأجندة ٢١ للقرن الحالي.

ج ــ خفض كثافة المواد الأولية: أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى تخفيض مكونات المنتجات النهائية من المواد الأولية، فنقصت نسبتها من ٢٣ في المئة عام ١٩٨٠ إلى ١١ في المئة عام ١٩٩٥. وانعكس هذا سلباً على صادرات الدول النامية من المواد الأولية ما زاد من مشاكلها الاقتصادية. وشهدت الطاقة انخفاضات مماثلة وبخاصة مع تزايد الجهود لترشيد استهلاكها، فتراجعت الأسعار النسبية للنفط. من جهة أخرى، أصبحت المنتجات كثيفة التكنولوجيا أكثر ديناميكية من غيرها، واستطاعت أن تقود التقدم في عدد من الدول المتطورة تكنولوجياً، ما أدى إلى إعادة النظر في مسارات التصنيع والصناعات القائدة له. وتبع ذلك انخفاض نسبة المنتجات القائمة على مواد أولية من إجمالي صادرات المنتجات الصناعية من ٢٤ في المئة عام ١٩٨٠ إلى ١٨ في المئة عام ١٩٩٥، بينما ارتفع نصيب المنتجات كثيفة التكنولوجيا كالإليكترونيات والسلع الكهربائية من حوالى ١٤ في المئة إلى ٢٣ في المئة على التوالي. واستطاعت بعض الدول النامية في شرق وجنوب شرق آسيا اكتساب تنافسية في تصدير التكنولوجيات الدقيقة.

د ــ مجتمع المعلومات: بدأ تبلور مجتمع المعلومات في الستينيات مع ظهور الرقائق الدقيقة، وأصبحت المعلومات والمعرفة أهم عنصر بين عوامل الإنتاج وفي المنتجات. وتجاوز تأثير تكنولوجيا المعلومات مجرد الاستثمار فيها أو التوسع في استخدامها إلى تحولات في الشؤون الاجتماعية والسياسية المرتبطة بتطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات الجديدة وما تقوم عليه من معرفة. وتشمل هذه التحولات عمليات مشتركة بين قدر كبير من الأنشطة الاقتصادية وتغيرات في طرق عمل الأشياء وإنشاء هياكل تنظيمية جديدة إلى جانب إنتاج أدوات وبرمجيات جديدة. وأصبحت جميع القطاعات مؤهلة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من دون أن تتحول إلى قطاعات معلومات، بفضل تطور الإليكترونيات الدقيقة التي تدخل في نطاق واسع من المنتجات التقليدية في مراحل التصميم والتصنيع والتبادل. وتعود هذه التغيرات إلى تفهم الإنسان لتكنولوجيا المعلومات واختياراته لتطبيقاتها، وقيام فاعلين اجتماعيين (أصحاب أعمال وقوى العمل وحكومات والمجتمع المدني) بوضع استراتيجيات

تغذى بالمعلومات بصورة مستمرة. واقتصرت التطبيقات في البداية على وحدات منعزلة عن بعضها وفقاً لطبيعة أدوات المعلومات والاتصالات، كالحواسيب الكبيرة والدوائر التليفزيونية والفاكس التي اقتصر على الشركات الكبرى. وخلال الثمانينيات ظهرت أدوات مختلفة الأحجام واستخدمت الأقمار الصناعية للإذاعة وحلت مراكز التحويل الرقمية في الهاتف محل الكهروميكانيكية وظهرت أجهزة جديدة كالفيديو وأجهزة الإجابة على الهاتف واستخدمت الأشعة الدقيقة الموجات في الأفران، وانتشرت الألعاب الإليكترونية ووجهت الحواسيب الشخصية للجماهير وللتعليم واستخدمت في معالجة النصوص والنشر المكتبي. وظلت الأدوات المستحدثة مرتبطة بموقعها مما كان يتطلب انتقال الإنسان إليها للاستفادة من خدماتها. وشهدت التسعينيات نمو ما سمي بالطرق السريعة للمعلومات للربط بين الأجهزة في المواقع المختلفة، وانتشار الأجهزة المحمولة وبخاصة الكمبيوتر المنقول والأجهزة الرقمية الشخصية والهواتف الرقمية المحمولة التي أضيفت إليها خدمة الرسالة القصيرة SMS. وانتشر استخدام الإنترنت وساهمت شبكات الاتصال في الفضاء السيبري (Cyberspace) في تغيير صورة العلاقات المجتمعية. وحاليا تتسارع الجهود لنشر أدوات الاتصال في كل شيء وكل مكان. وأخذت التجارة الإليكترونية تستحوذ على قدر كبير من المبادلات، وإن كان حوالى ٧٥ إلى٩٥ في المئة منها يتم بين وحدات قطاع الأعمال. وتحمل تكنولوجيا «النانو» إمكانيات بحدوث طفرة جديدة في التطور التكنولوجي.

من التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي

سمح التنظيم الهرمي بأن تقوم الوحدات المختلفة بتحديد علاقاتها الداخلية على أساس رأسي، بينما تتولى تنظيم علاقاتها الخارجية مع الوحدات الأخرى المماثلة أو المغايرة من خلال نقط محددة لاتخاذ القرار تنقل رغبات مفرداتها إلى نقط مناظرة في وحدات أخرى. وينطبق هذا على الأسرة ومنشآت الأعمال ووحدات المجتمع المدني والمنظمات السياسية المحلية والوطنية والمنظمات الدولية. ومع نمو مجتمع المعلومات والاتصالات بإقامة تنظيم شبكي، تستطيع فيه المفردات داخل كل وحدة والوحدات ذاتها إقامة علاقات رأسية وأفقية وقطرية مع مفردات أخرى مجتازة الضوابط التي تضعها كل وحدة على مفرداتها، ومعبرة عما بذاتها مهما اختلف مع رؤية المفردات الأخرى، مشكلة بذلك نسقاً قائماً بذاته متعدد الفعاليات. ويساعد هذا على مزيد من الاحتكاك بين الثقافات، ولكنه لا يقود بالضرورة إلى حضارة واحدة. وتتراجع سطوة التنظيمات السلطوية التي اقترنت بالتنظيم الهرمي، وتتسع آفاق نظرة المفردات عما يربطها بمفردات مماثلة، ومن ثم تشتد ظاهرة التعقد (Complexity)، ويؤدي تفاوت طرق التصرف إلى فوضى (Chaos) تختفي فيها قواعد السلوك النمطية، وقد يستقر الأمر عند قواعد جديدة، مفضياً إلى مجتمع جديد يستقر بمواصفات مغايرة للمجتمع السابق

هـ ــ الثورة البيولوجية: تفتح التطورات في الهندسة الحيوية وثورة الجينات آفاقاً جديدة ليس فقط في الجوانب المادية الملموسة التي تمس كيان الإنسان والحيوان والنبات، بل

المنظومة الإيكولوجية بأسرها، وتثير قضايا جدلية بين التقليدية والحداثة وما بعد الحداثة، وحول الطبيعة والحقيقة والواقع والإنسان. ويلزم للنجاح في تحقيق تقدم ملموس في بعض مجالات تكنولوجيا البيولوجية حدوث اختراقات في البيولوجيا الأساسية والكيمياء البيولوجية، ما يدعو إلى تحسين التناظر بين كل من البحث الأساسي والتطوير.

و ــ سرعة التغير وقصر دورة حياة المنتجات: تميز التطور التكنولوجي بسرعة تغير المنتجات وقصر دورة حياتها، فسعت الشركات إلى الإسراع في استرداد التكاليف الاستثمارية بما فيها تكاليف البحث والتطوير، وذلك بنشر المنتجات الجديدة في أسواق متعددة عبر الحدود، بحثا عن فئات دخل مرتفعة قادرة على تشكيل الحجم الكافي للطلب، وهو ما ناسب عابرات القوميات، ثم توطين الأنشطة الجديدة في أنسب موقع لتقليص التكاليف، بما فيها تكاليف النقل والحصول على المهارات المناسبة بأجور معقولة، الأمر الذي أوجد أساساً جديداً لتقسيم عمل كوكبي. وأضافت سرعة التغير عنصراً جديداً في اختيارات المستهلكين بحيث شاع التبادل للمنتجات المؤدية لنفس الغرض لمجرد تمايز مواصفاتها، داخل الاقتصادات وفي ما بينها، وأصبح نجاح الشركة متوقفاً على استشعار استجابة فئات بعينها لمنتجاتها في الأسواق المختلفة وسرعة التطوير والابتكار. كذلك أدى تطوير المكونات بالاعتماد على الإليكترونيات الدقيقة إلى تحول في الطلب على الكثير من الصناعات التقليدية التي قادت التقدم في الماضي كالسيارات والسلع المنزلية المعمرة.

ز ــ عولمة البحوث والتطوير: قامت الشركات القادرة بإجراء عمليات البحوث والتطوير بداخلها في بيئة مأمونة. غير أن سرعة التطور دفعت إلى إجرائها بالتعاون مع منظمات أخرى، سواء جامعات أو منشآت أخرى، يمكن أن تقع في خارج دولة مقر الشركة المعنية. وزاد الطلب على الأفراد المؤهلين للقيام بالبحث والتطوير فزادت ندرتهم في الدول الصناعية ما دفع إلى أحد أمرين أو كليهما. **الأول** إجراء جانب من البحث والتطوير في مواقع تنخفض فيها الرواتب، فانتقل جانب منه إلى الدول النامية حتى ولو لم تكن لديها خبرة صناعية وطيدة، نتيجة تقارب البحوث التطبيقية مع الأساسية. **الثاني** هو استنزاف العقول بإغراء الأفراد الأكفاء إلى الهجرة من مواطنهم إلى المواقع المختارة لإجراء البحوث. وتتعرض الدول النامية إلى خسارة مزدوجة، فهي من ناحية تفقد كفاءات جرى الاستثمار في إعدادها من دون أن يعود عليها عائد تنموي، عدا بعض التحويلات التي يقوم بها المغتربون. ومن ناحية أخرى، فإنها قد تصبح موطناً لتسويق نواتج التطوير متحملة تكاليفه التي تحصلها المواقع المختارة. وقد تتخذ منها العابرات موطناً لفروعها، فتنشأ داخل الدولة مواقع منعزلة يكون تشابكها أقوى مع الشركة الأم وفروعها الأخرى منه مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني. ومع تصاعد القواعد الدولية لحماية الملكية الفكرية، فإن حقوق ما يجري من بحوث وتطوير على أراضي الدول النامية وفي الفروع المنشأة فيها تذهب إلى الشركات عابرة القوميات في المراحل المختلفة لدورة حياة النظم التكنولوجية بدءاً من إدخالها إلى بلوغها مرحلة النضج.

ح ــ تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر: يتخذ الاستثمار المباشر شكل قيام رأسمال

مخاطر بإنشاء منشأة جديدة أو المشاركة في مشروع مشترك، أو إعادة شركة قائمة استثمار عائداتها في الدولة المضيفة كما قد يفد من خلال مؤسسة أعمال محلية باستخدام صافي اقتراض من شركة أم أو تابع لها. ويعزى إلى هذا الاستثمار المساهمة في خلق وظائف وزيادة الطلب على رأس المال العيني في شكل مصانع وآلات ومعدات، وفي نقل التكنولوجيا من مواطنها وتعزيز النمو الاقتصادي. وبينما اتخذت بعض الدول أو التجمعات الإقليمية كجماعة الأندية موقفاً معادياً لرأس المال الأجنبي في الستينيات والسبعينيات، فقد تراجعت هذه النزعة العدائية وأصبحت الدول تتبارى في اجتذابه وتتخذه مؤشراً على متانة اقتصاداتها، ما هيأ لإدراج العمل على تيسيره في اتفاقيات مراكش ١٩٩٤. وشهدت التسعينيات نمو الاستثمار الخارجي بمعدل بلغ ضعف معدل نمو رأس المال الثابت، ما زاد من تدويل عملية الإنتاج. ومع تسابق الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية سابقاً إلى خصخصة المنشآت العامة بمبالغ ضخمة، زاد طلبها على الاستثمار الخارجي المباشر، ولا سيما ما يساعد على الانتقال إلى تكنولوجيات حديثة لم تعهدها تلك الدول. وتسعى بعض الدول إلى توجيه هذا النوع من الاستثمار إلى مجالات نشاط مختارة أو إلى أقاليم معينة من خلال ما تمنحه من حوافز متفاوتة.

ط ــ من المنافسة إلى التنافسية: اهتمت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بقضية المنافسة، مستندة إلى أن التفاوت في التكاليف النسبية في الأسواق الداخلية والخارجية يعود إلى تفاوت في المزايا النسبية، وهو ما غلّب على الفكر الاقتصادي اعتبار تلك المزايا من قبيل الهبات المعطاة، واستغلال ذلك في تكريس تخصص الدول النامية في القطاعات الأولية، وإعطاء الدول المتقدمة سبقاً في القطاعات الثانوية والثالثية، مستفيدة من تنظيم العلاقات بين العناصر الثلاثة: الطبيعة والعمل ورأس المال. وأنذر هذا بأبدية التخصص وإغلاق الباب أمام الدول النامية في تغيير هياكلها الإنتاجية. إلا أن تحول المعرفة إلى عنصر مباشر وليس مجرد حالة خلفية، جعل اكتسابها وتوظيفها متاحاً لكل من يبذل الجهد المناسب. ومن هنا أصبحت قضية التنافسية، كما أوضح بورتر، قضية مسعى لا بد من اتخاذ خطوات متجددة فيه من دون توقف وإلا توارت خلف من يكتسبون تنافسية أكبر. وأعطى هذا أهمية لثالوث التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي باعتبارها متطلبات مجتمعية لا مجرد نواتج تخضع لقواعد العرض والطلب؛ فهي التي تعيد تشكيل قوى العرض والطلب. وارتبط بذلك ظاهرة عززتها الثورة التكنولوجية، هي التشابك بين التخصصات، والأثر الانسيابي (Spill-over) أي إمكان استفادة العلوم الأساسية من أساليب ونواتج بعضها البعض وتطبيق نتائج البحوث في مجالات معينة على أخرى.

ي ــ الاهتمام الدولي بالأبعاد الاجتماعية والإنسانية في التنمية: مع تزايد وزن هموم التنمية للدول التي حققت استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية، تزايدت جهود التعاون الدولي بتعزيز جهودها من أجل تحقيق تقدم اقتصادي، وتركز الأمر في البداية على المعونات المالية والفنية من الدول المتقدمة، ثم انتقل مع ظهور الأنكتاد إلى تيسير التصدير إلى الدول الصناعية وتحسين شروط التبادل الدولي. وتبع ذلك اتضاح عدم كفاية النمو

الاقتصادي الكمي والحاجة إلى تنمية ذات طبيعة كيفية، وإن ظلت غالباً مصبوغة بالصبغة الاقتصادية. وراجت دعاوى تنويع الاقتصادات والتصنيع لبدائل الواردات. وأدت تطورات السبعينيات والثمانينيات إلى توجيه المزيد من الاهتمام إلى القضايا التي تؤثر في حياة البشر وليس في هيكل الاقتصاد. واهتم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدراسة التنمية البشرية باعتبارها تنمية للإنسان وبالإنسان وللإنسان. ونظمت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات الدولية والقمم العالمية شملت مؤتمر البيئة والتنمية، ريو دي جنارو ١٩٩٢، ومؤتمر السكان والتنمية، القاهرة ١٩٩٤، وقمة التنمية الاجتماعية، كوبنهاغن ١٩٩٥، والمؤتمر الرابع للنساء، بيكين ١٩٩٥، ومؤتمر الاستيطان البشري/الموئل الثاني، اسطنبول ١٩٩٦. وعلى الرغم من المطالبة بعقد مؤتمر لتمويل التنمية عام ١٩٩٢ إلا أن تعنت الدول المانحة أرجأ انعقاده إلى عام ٢٠٠٢ في مونتيري، المكسيك. وأدى الربط بين التنمية والبيئة إلى تطوير مفهوم الاستدامة، وعقدت في هذا الشأن قمة التنمية المستدامة، جوهانسبرغ ٢٠٠٢. وبعد أن درج العمل منذ الستينيات حتى التسعينيات على رسم استراتيجيات لعقود تنمية دولية، عانت كلها من قصور في التنفيذ، تحول الأمر إلى إقرار أجندة للتنمية عام ١٩٩٧، والاتفاق في قمة عقدت عام ٢٠٠٠ على عدد من غايات وأهداف للتنمية حتى عام ٢٠١٥ في إعلان الألفية. وهكذا حدث التفاف حول قضية منهج التنمية إلى تجزئة لمعالم التنمية، مع تغليب قضية التسيير اليومي للاقتصاد.

ك ــ تنامي دور المجتمع المدني: تمحور الفكر العالمي أمداً طويلاً حول المقابلة بين القطاعين الخاص والعام، كانعكاس لثنائية النظم بين ليبرالية واشتراكية. وفي ذلك السياق كانت المنظمات غير الحكومية تمثل عملاً مجتمعياً محلياً يعالج ما يترتب على تركيز النظم على الجانبين السياسي والاقتصادي. ومع تصاعد دور القطاع الخاص وكعلاج لما يتسم به من قصور عن تلبية الحاجات المجتمعية التي تتولاها عادة الدولة في النظم الاشتراكية، بدأ الاهتمام يتزايد بدور تنظيمات المجتمع المدني الذي يضم القطاع الخاص إلى المنظمات غير الحكومية، مع الدعوة إلى شراكة بينه وبين القطاع العام كتنظيم مرن ستر عورات نظام السوق، مع إيكال دور اجتماعي للقطاع الخاص لا يتعارض مع منطلقاته الجوهرية. وفي مرحلة إعادة هيكلة المجتمعات بغرض التحول إلى نظام السوق وعدم توافر الموارد المادية البشرية والمالية والمعرفة الفنية لمنظمات المجتمع المدني، يسهل على القوى الخارجية أن تنفذ بدعوى تقديم المعونات اللازمة، وتجد في ذلك ثغرة لإعادة ترتيب الأولويات المحلية. من جهة أخرى، تتحول المعونات التي كانت تتلقاها الحكومات إلى منظمات غير حكومية بدعوى أن الأجهزة الحكومية تعاني من الفساد ما يضيع المنافع المرجوة، بينما تتحول آليات الإفساد التي كانت توجه إلى العاملين في القطاع العام إلى المسؤولين عن المجتمع المدني. على الجانب الآخر تتزايد الروابط بين المنظمات غير الحكومية عبر الحدود، منشئة تجمعات تعبّر أحياناً عن أصوات الشعوب في منتديات عالمية، بما فيها ما هو مكبوت منها داخلياً. وفي المجتمعات المتقدمة تؤدي الشراكات المحلية دوراً مهماً في بناء التجمعات الإقليمية إلى جانب الأجهزة الرسمية لتحقيق التكامل على نحو ما تشير إليه التجربة الأوروبية.

٣ ــ النظام الاقتصادي الدولي

أ ــ الركود التضخمي: شهدت بداية السبعينيات انهيار النظام النقدي الدولي القائم على ثبات أسعار الصرف الذي أقرته اتفاقية بريتون وودز. وانطلقت قوى التضخم مصحوبة بركود في النشاط الاقتصادي، ما أثر سلباً في الدول النامية وكذلك في مجموعة الدول الاشتراكية التي كانت تبني أسعار معاملاتها الخارجية على متوسط الأسعار العالمية للسنوات الخمس السابقة ما جعلها لا تلاحق التغيرات المتلاحقة في الأسعار العالمية. بالمقابل سعى المجتمع الدولي إلى الحد من تدهور البيئة الاقتصادية العالمية من دون أن يحقق نجاحاً تاماً.

ب ــ النظام الاقتصادي العالمي الجديد: خصصت الأمم المتحدة دورة استثنائية عام ١٩٧٤ لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وأشار إعلانه إلى استمرار الهيمنة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والتفرقة العنصرية والاستعمار الجديد بكل أشكاله ما يعوق تقدم الدول النامية وجميع الشعوب المعنية. كما إن منافع التقدم التكنولوجي لا يشارك فيها جميع أعضاء المجتمع الدولي. وبينما يقطن الدول النامية ٧٠ في المئة من سكان العالم فإنها لا تحصل سوى على ٣٠ في المئة من الدخل العالمي. ودعا إلى نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على التكافؤ والسيادة المتساوية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير وحظر استيلاء الأراضي بالقوة، ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويراعي الاعتماد المتبادل والصالح المشترك وإيجاد أوسع قدر من التعاون بين جميع الدول، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة جميع الدول على أساس متساوٍ وتام وفعال في حل المشاكل الاقتصادية العالمية لصالح الجميع، ويصحح التباينات ويقضي على المظالم القائمة ويساعد على إزالة الفجوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والنامية ويكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والمتسارعة والسلام والعدل للأجيال الحالية والمستقبلة، مع الاهتمام باتخاذ إجراءات خاصة لصالح الدول الأقل نمواً والدول الحبيسة والجزيرية وتلك الدول الأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. كذلك نص على حق كل دولة في اتباع النظام الاقتصادي والاجتماعي التي تراه صالحاً لتنميتها من دون أن تتعرض لتمييز من أي نوع، وعلى ضمان السيادة التامة لكل دولة على مواردها الطبيعية، بما في ذلك الحق في التأميم أو تحويل الملكية إلى مواطنيها، كما يجب ألا يفرض أي نوع من القهر للحد من الممارسة الحرة والكاملة لهذا الحق الذي لا يجب المساس به؛ وبالتالي الإشراف على الشركات العابرة للقوميات باتخاذ إجراءات لصالح الاقتصادات الوطنية للدول التي تعمل في أراضيها على أساس من السيادة الكاملة لها؛ وتحقيق علاقة عادلة بين أسعار ما تصدره الدول النامية من مواد أولية وسلع مصنعة ونصف مصنعة وأسعار ما تستورده من المواد الأولية والمصنوعات والسلع الرأسمالية والمعدات، من أجل تحقيق تحسين مستديم في نسب تبادلها التي لم تعد مقبولة وتوسيع الاقتصاد العالمي؛ وقيام المجتمع الدولي أجمع بتقديم المساعدة الفعالة للدول النامية خالصة من أي شروط سياسية أو عسكرية، والأخذ في الاعتبار عند إصلاح النظام النقدي الدولي هدف تعزيز نمو الدول النامية وتدفق قدر كاف من الموارد الحقيقية إليها، وتحسين تنافسية

المواد الأولية الطبيعية تجاه البدائل الاصطناعية؛ ومنح معاملة تفضيلية من دون اشتراط المعاملة بالمثل للدول النامية في جميع مجالات التعاون الاقتصادي الدولي حيثما أمكن؛ وضمان شروط مؤاتية لتحويل الموارد المالية إلى الدول النامية؛ وتيسير نفاذ الدول النامية إلى منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة وتعزيز نقل التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا وطنية لصالح الدول النامية بصور وإجراءات تناسب اقتصاداتها؛ ودعوة الدول للقضاء على فائض الموارد الأولية بما فيها المنتجات الغذائية؛ وتقوية التعاون المتبادل في الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية والفنية بين الدول النامية على أسس تفضيلية.

ج ــ أزمة المديونية: بالرغم من مساندة استراتيجية عقد الأمم المتحدة للتنمية لكل من السبعينيات والثمانينيات لغايات النظام الجديد، فإن الخلل الاقتصادي امتد من السبعينيات إلى الثمانينيات ليجعل منها عقداً مفقوداً للتنمية، وبخاصة مع تفجر أزمات مديونية الدول النامية التي ما زالت تلاحقها حتى الآن على الرغم من المبادرات التي اتخذتها أطراف متعددة، بما فيها البنك والصندوق الدوليين، لتخفيف المديونيات وبخاصة بالنسبة إلى الدول الفقيرة شديدة المديونية. وأضاع المجتمع الدولي ربع قرن في اللف والدوران حول القضية التي كان يجب معالجتها منذ البداية بشطب الديون التي ترتبت على موجات التضخم في الاقتصادات الرأسمالية وما صحبها من رفع لأسعار الفائدة على الدول التي تضررت من التضخم الذي تركز على المنتجات الصناعية وتدهورت فيه الأسعار النسبية للمواد الأولية التي تشكل النسبة الأكبر من صادرات الدول النامية، وبخاصة الأقل نمواً.

د ــ عقد الأزمات الجزئية: من جهة أخرى، شهدت التسعينيات أزمات مالية قطرية وإقليمية متعددة، بدءاً بتعثر آلية الصرف الأوروبية في ١٩٩٢/١٩٩٣ وأزمة أمريكا اللاتينية التي تلت تخفيض البيزو المكسيكي في ١٩٩٤/١٩٩٥، وأزمة شرق آسيا في ١٩٩٧ ــ ١٩٩٨، والأزمة الاقتصادية الروسية في ١٩٩٨. وفي بعض الأحوال تدخلت المؤسسات المالية الدولية لمساندة الدول المأزومة، أو قامت بذلك اقتصادات كبيرة تخشى تفاقم الأضرار ولحاقها بها، مثل مساندة الولايات المتحدة للمكسيك. وادعى البعض أن نموذج المكسيك يدعو إلى تحبيذ عقد ترتيبات تكاملية لدول نامية مع اقتصاد قوي قائد، بدعوى أن معالجة الأزمة تمت عقب انضمام المكسيك إلى النافتا، وهو أمر مشكوك فيه، لأن الولايات المتحدة كان لا بد أن تتدخل لحماية مصالحها.

هـ ــ الاستثمار الأجنبي قصير الأجل: ارتبط الكثير من الأزمات سالفة الذكر بتقلبات في الاستثمار الأجنبي في الحافظة وهو الذي يسعى إلى شراء أوراق مالية محلية لمجرد الحصول على عائد دون التملك أو السيطرة، وبخاصة في الأسواق المالية الناشئة. وتحسباً للخسائر الرأسمالية من تقلبات أسعار الصرف، يسارع هذا الاستثمار إلى النزوح فجأة إذا ما توقع تراجعاً في سعر عملة الدولة المضيفة، ما يستنزف مواردها من النقد الأجنبي ويزيد من تدهور سعر الصرف على النحو الذي ظهر في الأزمات المشار إليها، ولاسيما أزمة شرق آسيا. وتكون حركته أبطأ لو كانت عملة الدولة المضيفة مثبتة أو مربوطة بعملة مستقرة. وعلى

أي حال فإن حركته السريعة تتأثر باعتبارات لا علاقات لها بتنمية الاقتصادات المستضيفة، ولذلك يسمى بـ «الأموال الساخنة». وقد شهدت أسواق مالية عربية مؤخراً تراجعات مفاجئة ساهمت حركته في حدتها.

و ــ زيادة التفاوت بين الدول النامية: تهيأت ظروف داخلية وخارجية لبعض الدول في جنوب شرق آسيا لتحقق خطوات سريعة في التقدم الاقتصادي، ولو على حساب شيء من القهر الاجتماعي، وساهمت فيه حكومات اتبعت استراتيجية للنهوض بالبنيات الأساسية والموارد البشرية وإشاعة الانضباط الاقتصادي. وهكذا استطاعت تلك الدول أن تصبح دولاً حديثة التصنيع، وانشغل الفكر الاقتصادي بتجارب ما أطلق عليه «النمور الآسيوية». واستطاعت هذه الدول ملاحقة الثورة التكنولوجية ومن ثم تحقيق قدر من الانفتاح تناسب مع مراحل العولمة وتوطيد العلاقات مع الدول المتقدمة صناعياً، بدءاً بالولايات المتحدة واليابان ومؤخراً الصين. مقابل ذلك قامت الأمم المتحدة بتصنيف دول على أنها الأقل نمواً بين الدول النامية، إضافة إلى تلك التي تصادف صعوبات طبيعية نتيجة كونها حبيسة أو جزيرية. وشاع مؤخراً مصطلح الدول الفقيرة التي تتعرض لمشاكل عديدة منها الجوع والأمية وعدم توافر مقومات الحياة الكريمة، و بخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء.

٤ ـ تداعيات العولمة

أ ــ تنامي عابرات القوميات: لعل أهم الظواهر التي شهدتها الستينيات والسبعينيات النمو السريع في الشركات ذات النشاط الدولي والتي كانت تسمى أحيانا متعددة الجنسيات (Multinationals)، ولكنها اتخذت شكل شركات تنطلق من موقع في دولة صناعية كبيرة، وبخاصة الولايات المتحدة، لتعمل في مواقع عبر الحدود لتصبح عابرة للقوميات (Transnationals) أو ما يسميه البعض «متعدية الجنسيات». وقد ووجهت هذه العابرات بمعارضة شديدة دفعت هيئة الأمم المتحدة إلى تخصيص جهاز في أمانتها يتابع نشاطها ويصدر تقارير دورية حولها. غير أن المعركة حسمت لصالحها وتقرر الاستغناء عن الجهاز المذكور في التسعينيات وإيكال مهامه للأمانة العامة تتناولها ضمن أنشطتها العادية. وفي ما بين ١٩٧١ و١٩٩١ ارتفعت مبيعات أكبر ٥٠٠ شركة عابرة للقوميات من ٧٢١ بليون دولار إلى ٥,٢ تريليون أي سبعة أمثال.

ب ــ تغير منهج العابرات: اعتمدت العابرات في البداية أسلوباً متعدد المواطن (Multi-domestic) بإنشاء وحدات مماثلة للوحدة الواقعة في المقر الرئيسي تنتج نفس المنتجات بنطاقات تتفق والحجم الأمثل المناسب لكل موقع، مع تزويدها بالتكنولوجيا التي تطورها بعد تعديلها لتتفق والأوضاع المحلية. وتخضع جميع الفروع لسلطة مركزية. واتجهت حالياً إلى جعل كل فرع وحدة متخصصة في نشاط معين تحدده له وفق استراتيجية عامة. وسمح هذا بتعدد الأنشطة التي تتولاها الشركة العابرة وظهور روابط بين مقرها وفروعها والفروع وبعضها البعض. كما تقوم علاقات مع شركات أخرى. ومن ثم أصبح جزءاً مهماً من التجارة الدولية يتم بين وحدات الشركة الواحدة (Intra-firm)، وجزء آخر يتم بين الشركات (Inter-firm). هذه

الاستراتيجية تتطلب تنظيماً معقداً في إدارتها يتخذ شكل شبكة مترابطة تتدفق فيها المعلومات بالسرعة المناسبة، وهو ما ساعدت عليه ثورة المعلومات والاتصالات، كما تحتاج إلى تخطيط إستراتيجي مستمر وفقا لأولويات تحددها الشركة الأم. وابتداء من الثمانينيات زادت العلاقات بين المنشآت وأقامت عدة شركات تعاوناً استراتيجياً من خلال شبكة من الاتفاقيات التي يقوم فيها شريكان أو أكثر بالعمل على بلوغ هدف مشترك بتجميع مواردها معاً وتنسيق أنشطتها من خلال منح أو تبادل تراخيص أو إقامة مشروعات مشتركة أو مجمعات. وتتراوح العمليات بين التعاون السابق على المنافسة واتفاقيات البحث الأساسي وفي البحث والتطوير التنافسي والتعاون التكنولوجي وفي التصنيع والتسويق. وتحاول الشركات أن تستبقي الأنشطة الرئيسية في داخلها لتؤمّن قدرتها التنافسية، ولذلك تعمل على إنشاء فروع مملوكة لها بالكامل أو بالأغلبية، الأمر الذي عزز دعوات التحرير الاقتصادي وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بات يعتبر القناة الرئيسية لنقل التكنولوجيا، بدلاً من تصدير المشاريع ومنح التراخيص. غير أن هذا يتطلب تطويع البيئات الاقتصادية المحلية لتناسبه من حيث الاستقرار الاقتصادي والسياسات المالية والنظم الإدارية وكفاءة الأسواق. ومثل هذه الاعتبارات لا تتوافق بالضرورة مع متطلبات التشابك الهيكلي الداخلي لأنشطة الاقتصاد الوطني للدولة النامية، أو تكاملها الإنتاجي مع شريكاتها في تجمع إقليمي.

ج ــ عمليات الاندماج: تركز توسع العابرات في البداية على الاستحواذ على شركات أصغر وإنشاء فروع في مناطق ومجالات متعددة. ومكنها ذلك من أن تتوسع من دون أن تتجاوز الشروط التي فرضتها الدول المستضيفة لمقرها الرئيسي على الاحتكار المحلي. غير أن العقد الأخير شهد عدداً من الاندماجات التي حدثت بين شركات كبرى عبر الحدود، وبخاصة بين الشركات دولية النشاط كالبنوك وشركات الإعلام. وتحول الأمر إلى شركات عملاقة تستخدم إمكانات المعلومات والاتصالات في الإدارة المتواصلة وذات الكفاية لحجم متزايد من العمليات عبر الحدود، والسيطرة على أنواع مختلفة من النشاط مجتازة بذلك ما استقر العرف عليه لوقت طويل من ضرورة تركيز النشاط في مجال واحد لضمان توافر المعرفة اللازمة لحسن الإدارة.

د ــ دور العابرات في الاستثمار الأجنبي المباشر: كانت العابرات خلال الستينيات والسبعينيات تعمل على جذب أموال من جهات مختلفة، بما فيها الدول المضيفة لفروع نشاطها، وتلجأ إلى أساليب التراخيص والتعاقد من الباطن، فلم تكن تدير استثماراتها من أموالها كما كان يعتقد. وحدثت تحولات في الفترة بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠ في نمط الاستثمار الخارجي للعابرات نتيجة تغيرات في تنافسيتها وفي ما أصبحت تسعى إليه من الدول التي تنفذ إليها وبسبب تغير الطريقة التي تتحدد بها عمليات الإنتاج والأسواق المحلية. وزادت عمليات الاندماج من السعي إلى التملك المباشر للأصول عبر الحدود، مع تركيز الإدارة في دولة المقر.

هـ ــ اشتداد الدعوة إلى حرية التجارة متعددة الأطراف: بعد فشل محاولة إقامة منظمة دولية للتجارة عقب الحرب العالمية الثانية إلى جانب الصندوق والبنك الدوليين، قامت

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) على أساس تفاوض في دورات متتالية على تبادل تخفيضات بين الدول الأطراف فيها. واستمرت الجولة السابعة المعروفة بجولة طوكيو للفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩ بين ١٠٢ دولة، وأفضت إلى تخفيض التعريفات الجمركية وتقليل القيود غير التعريفية، إضافة إلى صياغة اتفاقيات إطارية. ومع ذلك فإن أزمة الركود التضخمي أدت إلى انتهاج الدول الصناعية منهج الحمائية ما انعكس سلباً على الدول النامية. وبدأت جولة ثامنة في الأوروغواي عام ١٩٨٦ بين ١١٧ دولة شملت مفاوضات من خلال ١٥ مجموعة تغطي جوانب مختلفة. ولأول مرة امتدت الاتفاقية إلى جوانب مكملة للتجارة الدولية بمعناها الضيق، لتشمل التجارة في الخدمات والإجراءات المتعلقة بنشاط الاستثمار الأجنبي والتي تتصل بمجال التجارة الخارجية، بينما ضيقت من مجالات التفضيلات المعممة، ودعت في مجال المنسوجات والملابس إلى الإلغاء التدريجي خلال عشر سنوات للحصص المقررة في نطاق ترتيب الألياف المتعددة، بحيث يتم إدماج تجارة المنسوجات والملابس في الإطار العام للغات أسوة بباقي السلع. وكان من أخطر ما تضمنته اتفاقيات هذه الجولة المعقودة في مراكش عام ١٩٩٤ حماية الملكية الفكرية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي تمتعت بسلطات رقابية تتجاوز ما جرى العرف على الأخذ به في الترتيبات الدولية فوق الوطنية. وأرجئت قضية المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة للزرّاع، والرسوم الجمركية التي تحمي بها الدول الأوروبية مزارعيها مما يؤثر سلباً في الدول النامية إلى جولة الدوحة عام ٢٠٠١ التي تواجه فيها الدول النامية بمطالبات بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من المصنوعات المنتجة في الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أنه كان مقرراً اختتامها في عام ٢٠٠٤ إلا أنها امتدت إلى آخر عام ٢٠٠٦ بين ١٤٩ دولة من دون أن تظهر بوادر بتنازل أي من الأطراف عن موقفه. والخاسر الأول من هذا هو الدول النامية.

و ــ التغير في هيكل التوظيف: شهدت الثمانينيات تفاقم مشكلة البطالة التي خلفتها أزمة السبعينيات في الدول المتقدمة وبروز ظاهرة «النمو دون توظيف» (Jobless Growth). وفي الوقت نفسه، أدت الثورة التكنولوجية إلى تغيرات في التوزيع القطاعي، حيث انخفض نصيب الزراعة من القوى العاملة للدول الصناعية من ١٥ في المئة عام ١٩٦٠ إلى ٤ في المئة عام ١٩٩٠، وانخفض نصيب الصناعة من ٣٩ في المئة إلى ٢٨ في المئة، بينما ارتفع نصيب الخدمات من ٤٦ في المئة إلى ٦٨ في المئة. واستمرت هذه الظاهرة حيث يتوقع أن تتراجع نسبة ذوي الياقات الزرقاء في الولايات المتحدة من ٢٠ في المئة عام ١٩٩٥ إلى أقل من ١٠ في المئة خلال العقد التالي، كما ينخفض نصيب غير المهنيين من ذوي الياقات البيضاء من ٤٠ في المئة إلى ما بين ٢٠ و ٣٠ في المئة بينما يكون الـ ٦٠ إلى ٧٠ في المئة الباقين من عمال المعرفة. ويصحب ذلك ارتفاع في الإنتاجية ومستويات المعيشة ونوعية الحياة إلى مستويات غير مسبوقة.

ز ــ هجرة الكفاءات العلمية: ظهر مصطلح استنزاف العقول (Brain Drain) في وثيقة بريطانية رصدت عام ١٩٦٣ هجرة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة حيث الأجور أعلى وظروف العمل أفضل، شملت علماء وأطباء ومهندسين وغيرهم. ومع توجه خريجي التعليم في الدول النامية إلى الدول المتقدمة للدراسات العليا على أمل أن يتم من خلالهم نقل

التكنولوجيا إليها، استقر كثير من الدارسين في الدول المتقدمة. وارتفع عددهم من ٢٤٥ ألفاً عام ١٩٦٠ إلى ١١٧٨ ألفاً عام ١٩٩٠، أي خمسة أمثال. وتباطأ هذا الاتجاه في «النمور الآسيوية» بسبب ما شهدته من نمو وتطور تكنولوجي. وفي الوقت نفسه تستقطب الشركات الكبرى المهارات من الدول النامية للعمل خارج أوطانها، أو في فروعها داخل تلك الدول.

ح ــ التغاضي عن التلوث البيئي: سادت بعض الوقت دعاوى تشير إلى محاولة دول صناعية التخلص من أعباء إزالة الأضرار العائدة إلى أنشطة ملوثة للبيئة بالتخلي عنها للدول النامية، ثم فرض شروط عليها لتحمل تلك الأعباء ما يضعف تنافسيتها. وعلى الرغم من توصل مؤتمر الدول الأطراف في مؤتمر الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ إلى اتفاقية كيوتو عام ١٩٩٦ لإيقاف الممارسات التي تؤدي إلى انبعاث الغازات الضارة إلى الغلاف الجوي، فإن الولايات المتحدة تصر على عدم الاستجابة حرصاً على المزايا التي تكتسبها منتجاتها على حساب نظافة كوكب الأرض. ويثير هذا احتمال حدوث ما يعتبر سباقاً نحو القاع في التلوث البيئي نتيجة الدخول في أنشطة تزيد منه تحقيقاً لمكاسب اقتصادية مؤقتة.

ط ــ احتلال الفقر مساحة أكبر من الفكر العالمي: شهد الربع الثالث من القرن الماضي اهتماماً بالقضاء على التخلف والدعوة إلى النمو ثم التنمية ما دفع إلى إحلال مصطلح الدول النامية محل مصطلح الدول المتخلفة منذ بداية الستينيات. غير أنه سرعان ما اتضح قصور جهود التنمية الرامية إلى الوصول إلى مستويات الدخل الأعلى التي بلغتها الدول الأغنى، وقاد مكنمارا في السبعينيات حملة للبنك الدولي تدعو إلى محاربة الفقر وبخاصة الفقر المدقع. وجاءت الثمانينيات مخيبة للآمال، فبدأت الدعوة لاستئصال الفقر تمضي قدماً بغض النظر عن التنمية، بحيث شملت دولاً بأسرها إلى جانب فئات اجتماعية في دول متفاوتة في التقدم. ومع ذلك لم ينل التساؤل عن جدارة النظم الاقتصادية التي تفرز الفقر حظه من الاهتمام، حيث غيب الغنى الفاحش للقلة اتهام تلك النظم بالقصور، وصيغت الدعوة لمواجهة الفقر كمرض بذاته وليس كعرَض لنظم عاجزة عن سد منابعه، بل وعاملة على تغذية استشرائه. وعلى الرغم من توقعات ارتفاع دخل الفرد مع استمرار التطور التكنولوجي فإنه يتوقع أن يزيد تباين توزيع الدخل داخل الدول وبينها.

ي ــ شيوع الشعارات المضللة: لا يعتبر الفقر نموذجاً وحيداً للشعارات المضللة التي صيغت في عصر العولمة والتي تبدو كما لو كانت حقاً يراد به باطل، فهناك الكثير من هذا القبيل مثل مقولة الليبرالية (Liberalism) التي تشتق من حرية الفكر والعمل وتنتهي إلى فرض نظم وتصرفات بعينها على جميع الأطراف. ويرتبط بها مصطلح تعددية الأطراف (Multilateralism) التي تتردد كثيراً في مجال حرية التجارة بوجه خاص. وتستخدم هذه العبارات للحد من التصرفات الانفرادية التي قد تتبناها استراتيجيات وطنية، أو من الترتيبات الإقليمية التي تضع لها حدود الحركة. ويصطحب بذلك في الترتيبات الدولية والإقليمية مصطلح الشراكة (Partnership) إذ الأصل فيها أن تكون الأطراف المعنية على قدم المساواة وإلا كانت تبعية مقنعة، فالدعوة إلى حرية التجارة متعددة الأطراف توهم بأن القواعد المتماثلة تعود بمنافع متناسبة على جميع الأطراف، والدعوة إلى الشراكة بين دول

متقدمة وأخرى متخلفة هي تغليف التبعية التي أتى بها الاستعمار الجديد، فالتعددية أو الشراكة لا تكون في عالم يسوده عدم التكافؤ. وتاريخ الدول الصناعية التي ظهرت بعد نشأة الثورة الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة وألمانيا، يشهد بأنها أخذت بالحماية والتحوط من رأس المال الأجنبي حتى وصلت إلى وضع أصبحت فيه طرفاً فاعلاً وشريكاً قوياً، وهو ما ينكر على الدول النامية حاليا.

ك ــ ذريعة الإرهاب وصراع الحضارات: استخدم مصطلح الإرهاب لكبت الحركات التحررية التي تلجأ إلى المقاومة المسلحة لمحاولات الهيمنة الأجنبية على الشعوب المستضعفة. ثم شاع المصطلح الذي صكه هنتنغتون باسم «صراع الحضارات» في سياق تأكيده تراجع دور الدولة القومية وسعيها الدائب إلى الصدام بين الدول، في محاولة فرز بين مجموعة الدول الغربية التي تنتمي إلى وعاء حضاري متقارب زاده توليها الموجة الحالية للتقدم تقارباً، وبين غيرها بدعوى أنها حضارات مجافية للتقدم ومن ثم معادية للأولى، واختير الإسلام نموذجاً لها. ومع تنامي الحركات الأصولية التي تستخدم أدوات عدوانية تتنافى مع الأصول التي تدعي الانتماء إليها، أصبحت صفة الإرهاب لصيقة بها. وامتد الاتهام ليس فقط إلى بلاد تدين بما يعتبر حضارة معادية بل إلى فئات اجتماعية اندمجت في المجتمعات الغربية وإن ظلت محافظة على تقاليدها الثقافية. وأتاحت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فرصة ذهبية لتجار الحروب لإعلان حرب باسم الإرهاب على مجتمعات تنتقى على أساس مواقعها الاستراتيجية أو ثرواتها الطبيعية وفي مقدمتها النفط. وأصبحت الحرب مع الإرهاب حقيقة لأن الطرف الموصوف بالإرهاب لم يجد أمامه سوى استخدام أسلوب العصابات، فاندست فيه عناصر لا تملك أهدافاً حميدة أو أساليب قويمة لتحيل الأمر إلى فوضى رحبت بها قوى العولمة المنادية بمحاربة الإرهاب، وأطلقت عليها صفة «المنظمة» لتوحي بأنها قوة قائمة ومهددة، وليست مجرد نوع من الجرائم الفردية.

ل ــ شيوع الفساد في العلاقات الدولية: لقد اهتم المجتمع الدولي بتفشي عمليات التهريب، بما فيها تهريب المخدرات، وغسيل الأموال، والدعارة والجريمة المنظمة. وأنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٣ مؤسسة للشفافية الدولية (Transparency International, [TI])، لها فروع في أكثر من ٧٠ دولة. وتسعى إلى تعزيز قيادة المجتمع المدني وإقامة تحالف بين الحكومات والأعمال والجهات الأكاديمية من أجل مكافحة الفساد، وعقد اتفاقية دولية لهذا الغرض. وتقوم تلك المؤسسة بتركيب مقياس دولي لتفشي الفساد.

م ــ تزايد سلطة المؤسسات الاقتصادية الدولية المدعومة بالقوى الكبرى: استطاع صندوق النقد الدولي أن يجتاز المحنة التي تسبب فيها انهيار النظام الاقتصادي العالمي، وتصاعد الأزمة الاقتصادية التي بدأت في الدول الصناعية في السبعينيات وانتقلت إلى الدول النامية في الثمانينيات. وبدلاً من أن يفرض على الدول الصناعية الكبرى شروطاً تكفل استقرار الاقتصاد العالمي الذي تسببت في اضطرابه، وجه سهامه إلى الدول النامية في مطالبات ببرامج للتثبيت والتكيف مع الاقتصاد العالمي المضطرب، وساعده البنك الدولي في فرض شروط تملي عليها نظماً اقتصادية اجتماعية تتفق ورؤى الدول الرأسمالية. وتصاعدت

هذه الدعوة مع دخول الدول الاشتراكية في ما يسمى عملية تحول إلى النظام الرأسمالي. وهيأ كل ذلك المسرح لانضمام عضو ثالث هو منظمة التجارة العالمية التي تجاوزت في سلطاتها الحدود التي كانت للبنك والصندوق. ولم تملك الدول التي ظلت خارج الغات، بما فيها الصين، إلا الانضمام إليها وإلا واجهت صعوبات لا سابق لها في المعاملات الدولية. من جهة أخرى، وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS عام ١٩٩٧ مبادئ من أجل ضمان فاعلية نظام الرقابة ونظم الترخيص ومتطلبات البيانات والقواعد المصرفية عبر الحدود. وامتدت عمليات التنميط إلى فرض دورات محددة للقواعد المحاسبية والإدارية تمنح بموجبها المنشآت شهادات عالمية للجودة (الأيزو). وفي مجال العمل، طالبت الدول الصناعية بفرض قيود على توظيف الأطفال، وأثارت قضايا اجتماعية بشأن مستويات العمل والأجور في الدول النامية في محاولة الالتفاف على ما يمثل مزايا نسبية لها.

ن ــ غياب التنظيم السياسي والتشريعي الدولي: تصاحب التقدم الاقتصادي والسياسي والتشريع في الدولة القومية التي ازدهرت مع ازدهار حركة التصنيع. واقتصرت أحكام القانون الدولي على الجوانب الخاصة بالعلاقات بين دول قومية أو بين أطراف ينتمون لأكثر من دولة، وعلى رعاية الاتفاقيات التي تعقدها تلك الدول معاً بمحض إرادتها وفي حدود ما تضمنه في تشريعاتها من نصوص تتوافق مع احتياجات الاستقرار في المجتمع العالمي ومتطلبات التعاون الدولي لتحقيق غايات وأهداف يتفق عليها لكونها تتواءم والغايات والأهداف القومية. غير أن ما تشهده العولمة من تصاعد في العلاقات الاقتصادية ومن شيوع في المعارف بأشكالها المختلفة، لم يصاحبه انتقال للسلطات السياسية والتشريعية إلى المستوى الكوكبي بالقدر نفسه. وفي هذا السياق نجد أن القوى التي تحقق قدراً أكبر من السيطرة على الشؤون الاقتصادية العالمية تسعى إلى الحصول على وضع متميز في الجوانب السياسية من دون أن تتحمل المسؤوليات التي تتناسب مع اتساع السلطات. ودفع هذا إلى مهاجمة الهيمنة الأمريكية التي تحتجز لنفسها وزناً في الإطار الدولي يجعلها تفرض شروطاً وإملاءات على الدول ومؤسساتها وعلى المؤسسات الدولية ومن خلالها. ويدعو البعض إلى بناء هياكل حكومية عالمية تضم كلاً من الشعوب والشركات والحركات الاجتماعية والأفراد، حتى تقوم بإدارة رأس المال الكوكبي مؤسسياً.

٥ ــ الإقليمية الجديدة (Neo-regionalism)

شهد العقد الثالث محاولات عديدة للتكامل الإقليمي في مواجهة غياب التكافؤ على المستوى الدولي. واتخذ في الغالب صيغة اقتصادية ترتكز على تحرير التبادل التجاري البيني، ومن ثم باقي التدفقات الاقتصادية، مع اعتبار التكامل الإقليمي السياسي غاية بعيدة المدى. وكانت الريادة في ذلك للجماعة الأوروبية التي بدأت بستة أعضاء ثم تزايدت عضويتها مع اتساع رقعة التكامل فيها. وبينما مالت الدول النامية في تجمعاتها إلى تغليب الاعتماد الجماعي على النفس بدءا من التجارة، فإنها لم تحرز تقدماً يذكر نحو الغايات المنشودة. وشهدت التسعينيات ما أصبح يعرف بـ «الإقليمية الجديدة» التي أريد بها مجاراة

الكوكبة. وتتميز هذه الإقليمية بأنها لا تستهدف التكامل الإقليمي بقدر تركيزها على الجوانب الثقافية والأمنية والسياسية مع مزيد من الانفتاح الاقتصادي، ما سهل إعادة تعريف الإقليم ليضم دولاً متقدمة إلى جانب النامية، وأعطى الدول المتقدمة لتفرض شروطها الأمنية والثقافية والسياسية، كما هو الحال في الشراكات العربية/الأوروبية والأمريكية. في الوقت نفسه ظهر ما يطلق عليه «إقليمية الاسباجيتي» الذي تتقاطع فيه عضوية الدولة الواحدة في ترتيبات إقليمية متعددة ذات أهداف متفاوتة.

٦ ـ التغيرات الإقليمية والقطرية

طرأ تغير على قضية الصراع العربي الصهيوني، إذ شهدت التسعينيات اتفاقيات أوسلو وطرح العرب مبادرات للسلام بل وبادرت بعض الدول العربية بإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني على الرغم من أنه يتمادى في تشريد وقتل الشعب الفلسطيني وتقطيع أوصال الأراضي التي يريد أن يقيم دولته عليها. وحتى إذا قامت مثل هذه الدولة فلن تكون قادرة على الانسلاخ عن الروابط المعقدة مع إسرائيل التي لم تعر اهتماما لدعاوى الشرق الأوسطية لإصرارها على إعادة رسم الخريطة الإقليمية من جانب واحد مستعينة بالولايات المتحدة. ولهذا الأمر أثره في مستقبل التكامل الاقتصادي العربي وفي مسعى الوحدة العربية، ومدى حرية الدول العربية في اختيار نظمها السياسية والاجتماعية. وما الشرق الأوسط الأكبر إلا إرهاصة تنذر بمبادرات أخرى، تفرضها الولايات المتحدة مستعينة بإسرائيل على العرب. من جهة أخرى فإن الشرق الأوسط يشهد تطوراً مستمراً في الوضع الدولي لإيران، فبينما نجحت الثورة الإسلامية في تثبيت أقدامها خلال حربها مع العراق في الثمانينيات، فإنها بدأت مؤخراً تدخل النادي النووي، فاتحة الباب أمام ذرائع للعدوان على المنطقة، ومن استقطاب دول عربية للقوى المهيمنة التي تريد بسط سلطانها على المشرق العربي وثرواته. وتظل الاحتمالات مبهمة أمام مستقبل المواجهة بين القوتين النوويتين فيه: إسرائيل وإيران. وإلى الشمال تحرص تركيا على تأكيد علمانيتها أملاً في حجز مقعد في القطار الأوروبي. ومقابل التدهور المتوقع في العلاقات الشرق أوسطية بسبب شحة المياه، هناك مخاطر متزايدة في الإطار الأفريقي لأسباب مماثلة.

وفي المشرق العربي أدى الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ إلى بدء عهد جديد من العدوان العربي على شعوب عربية، ما هز قواعد الحركة القومية العربية. وأدى اجتياح العراق باسم تحرير الكويت إلى شق الصف العربي وتمكين الولايات المتحدة من احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ليتحول إلى مسرح لصراعات تشارك فيها أطراف خارجية، وتصبح كل من سوريا وإيران مرشحة لعدوان مقبل. والخطير أن العراق اتجه إلى فقد عروبته، ولا يتوقع له العودة إلى دوره الرائد السابق في التكامل العربي، وهي تغيرات تصب كلها في مصلحة إسرائيل التي سعدت بإجبار سوريا على ترك مواقعها في لبنان الذي يمر بحالة من عدم الاستقرار. وعلى الرغم من ظهور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن الكويت كانت أول المنسحبين من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتليها الإمارات، ثم ليبيا التي طالما تحدّثت عن السوق

العربية المشتركة. ولم يكن المغرب العربي أسعد حالاً بمجلسه مع استمرار النزاع حول إقليم الصحراء، واشتداد وطأة الإرهاب في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي.

وفي النطاق الأفريقي سقط النظام العنصري في جنوب أفريقيا التي زالت عوائق انضمامها إلى باقي القارة، فظهرت بذلك قوة إقليمية جديدة مهيأة للالتحاق بقوى العولمة وقادرة على جذب أطراف عديدة من الدول الأفريقية المجاورة. على أن العديد من هذه الدول عانت الكثير من الحروب الأهلية والمجاعات وموجات الهجرة التي تأثرت بها دول عربية. وكان من أخطر هذه الحروب ما مزق أوصال الصومال الذي لم يتمكن من العودة إلى الاستقرار. كما إن الانشقاق في السودان الذي تفاقم بعد قيام نظام إسلامي في الشمال انتهى إلى اتفاق ما زال هشاً مع الانفصاليين في الجنوب لتليه أزمة في دارفور فتحت الباب لمحاولات تدخل أجنبية. من جهة أخرى، سعت منظمة الوحدة الأفريقية التي دعت إلى إقامة جماعة أفريقية في أوائل الربع الثاني للقرن الحالي، إلى نفض الغبار عنها بالتحول إلى اتحاد أفريقي بضغط الجماهيرية الليبية التي فضلت الانسلاخ عن المجموعة العربية لتبني جماعة اقتصادية أفريقية تفضي إلى كونفدرالية أفريقية. ويجري بناء الجماعة بضم تجمعات إقليمية أحدها يخص المغرب العربي، وآخر يضم دولاً عربية في الكوميسا التي تربط شرق وجنوب القارة. وفي نفس الوقت تتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العديد من دول القارة التي لم تفلح دعوى المساعدة التنموية الجديدة لها، النيباد. ولم يحدث توقف للمناقشة الجادة لجدوى الجماعة الأفريقية أو عواقب التداخل بين مراحل متقدمة من التكاملين العربي والأفريقي حتى وإن توقف عند اتحاد جمركي.

الإطار الثالث هو الأوروبي، الذي شهد في التسعينيات تطورات كبيرة قادت إلى إحلال الاتحاد الأوروبي محل السوق الأوروبية المشتركة وإقامة وحدة نقدية أوجدت عملة قادرة على منافسة الدولار، وامتد الاتحاد شرقاً ليستوعب أوروبا الوسطى والشرقية، بينما سعى إلى تأمين حدوده الجنوبية بإقامة شراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط العربية وإسرائيل وتركيا، وطالت مفاوضاته مع مجلس التعاون الخليجي لإقامة نوع من التكامل الاقتصادي. وحرص في سياسته المتوسطية على أن تقوم الاتفاقيات بين دول منفردة مفضية إلى مناطق تجارة حرة معه في نهاية العقد الحالي ومتضمنة عدداً من النصوص السياسية والاجتماعية التي يسعى من خلالها إلى إيقاف تيار الهجرة إليه، والحد من توسع الجاليات العربية والإسلامية في مجتمعاته.

٧ ـ الشرق الأوسط.. الكبير.. الجديد.. الذليل

انصبت آليات الاستعمار الحديث حتى تسعينيات القرن الماضي على الأدوات الاقتصادية واستقطاب النظم التي تعتبر موالية أو معتدلة، واستعدائها النظم الرافضة للتبعية. ومع التغيرات والأحداث التي شهدتها أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تعرض الوطن العربي إلى عمليتين متتاليتين. **الأولى** هي بسط النفوذ السياسي الاقتصادي من خلال التدخل الأمريكي المباشر والادعاء بإقامة نظام عالمي جديد، ومن خلال مراحل

متتالية للسياسة الأوروبية تجاه كل من الدول العربية المتوسطية والدول الخليجية. **الثانية** شهدت تسيداً أمريكياً لتعبئة العالم لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يتمم السيطرة الإسرائيلية على دول الإقليم بدعوى مكافحة الإرهاب في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت الخطوة الأولى احتلال العراق ومحاولة تجزئته بقوة السلاح ومن ثم إعلان البدء في مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، والكِبَر هنا يقصد به الامتداد شرقا حتى أفغانستان. وكان الشعار المرفوع هو إحلال الديمقراطية وفرضها على الشعوب لكي يجري تطويعها لأهداف الولايات المتحدة وحليفتها الأولى بريطانيا. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الخطوة الثانية بتدمير بلد كان يحسب حليفاً للعالم الغربي لتمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة عليه حتى لا ينافسها مستقبلاً سياسياً أو اقتصادياً. ومن ثم بدأت أمريكا تتحدث عن «شرق أوسط جديد». والمعنى الواضح أنه يجب أن يكون شرقاً أوسطاً ذليلاً خالياً من مقاومة العدوان ومن التصدي لتنامي الهيمنة الإسرائيلية. ومن ثم فإن أي تحرك عربي في المستقبل يجب أن يأخذ في الاعتبار النموذج اللبناني واحتمال تكراره بدءا بالجمهورية السورية، بعد احتواء الأردن ومصر، ومن ثم تضييق الخناق على إيران التي تجري محاولات تجنيد دول عربية مجاورة لها لحصارها. الدرس الآخر هو أن نموذج الدولة القائد أو الإقليم القاعدة هو الأقدر على الفعالية، فشتان بين موقف أوروبا من الدعوة الأمريكية في حرب العراق وفي حرب لبنان. وشتان بين قدرات الاتحاد الأوروبي بين جماعة الستة وجماعة الستة والعشرين. ويشير هذا إلى أن محاولة البدء من مجموع الإقليم العربي لن يكتب لها النجاح من دون حدوث تغير جذري في دولة مركزية تتوفر لها مقومات الاعتماد على النفس من دون تأثر بتوجهات كيانات ضعيفة أسلمت أمورها إلى القوة العالمية المستبدة، كما تتوافر لها إمكانيات بسط حمايتها لشعوب هذه الأخيرة لتحريرها من أحدث صرعات الاستعمار.

٨ ـ سيناريوهات المستقبل

ينشغل جانب من الفكر الإنساني باستطلاع مستقبل العالم وفق فروض تتفاوت بين الاطراد، أي استمرار النمو والحياة كالمعتاد في تراكم يستوعب التغيرات التي صنعت المجتمع العالمي الحالي وتلمس قوى التواصل والدفع مما يعتقد أنه أقدر على البقاء وأفسح للتطور؛ أو التوجه إلى مجتمع من نوع جديد تتزايد فيه عوالم الاصطناع، ويفسح المجال لتوجهات شتى لا يمكن الحكم مسبقاً على أيها تكتب له الغلبة؛ أو حدوث انهيار مجتمعي في ما يعتبر أوضاعاً كارثية يحل فيها الصراع محل الوئام وتغلب نزعات الفرقة والعزلة على التوافق والانسجام. ويفترض سيناريو التردي أن تتحول مجموعة من الدول إلى قلعة مغلقة تاركة باقي العالم يعاني من البؤس تتحكم فيه نخبة دولية ونخب محلية. وتقوم قوات شرطة وعسكرية بحماية الموارد الطبيعية الحيوية والسيطرة على الأغلبية المهمشة، وتسود النزعة الفردية. كما يضيق نطاق عمل الحكومة مع تصاعد قوى السوق المعولمة، وتنكمش مساعدات التنمية التي اصطلح العالم أن تقدمها الدول القادرة إلى الدول المحتاجة، وينتشر الفقر بانسحاب الحكومات من المجالات الاجتماعية بعيداً عن الالتزامات الجماعية. ويزداد تذمر الفئات المستبعدة اجتماعياً، وبخاصة من الشباب، من تصاعد الغنى الفاحش. وتتزايد موجات محاولة

الهجرة، وبخاصة غير الشرعية، إلى المناطق الحضرية والدول الغنية وتتعمق مشكلة الاستقطاب الاجتماعي. وهناك من البوادر ما يشير إلى ترجيح هذه الاحتمالات وتفاقمها.

أما السيناريو المرجعي التطوري، فيقوم على الفروض المعتادة عن الجوانب الديمغرافية والاقتصادية وعن التطور المألوف للتكنولوجيا واستمرار إدارة السياسات على حالها، وتعمل فيه الأسواق التنافسية والاستثمارات الخاصة كمحركات للنمو الاقتصادي ومحددات لتوزيع الثروة. وتعمل العولمة على تشجيع اتفاقيات التجارة الحرة وإزالة القيود عن رأس المال والتدفقات المالية والمعلومات والتكنولوجيا. وتؤدي العابرات دوراً أكثر هيمنة في اقتصاد تزول داخله الحدود وتنتشر قيم الإفراط في الاستهلاك والفردية النهمة. وتقترب المناطق النامية من أنماط الاستهلاك وممارسات الإنتاج السائدة في الدول الأغنى. وتستمر الدولة الوطنية مع انكماش قدرتها على السيطرة على الأمور بفعل قوى العولمة واختراقات نمط الحياة الغربي ومؤسساته. ومن الممكن أن تثور بعض النعرات التقليدية والأصولية في أماكن متفرقة، ولكن يجري احتواؤها. ويؤدي تغلغل نزعة الاستهلاك المفرط إلى تقليص التنوع الثقافي والتوجه نحو مجتمع عالمي أكثر تجانساً. وفي السيناريو المرجعي الاستطرادي تغيب الإرادة السياسية لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. أما السيناريو المرجعي الإصلاحي، فيميل إلى إتاحة مجال لعمل حكومي شامل ومنسق لإزالة الفقر وحماية البيئة. ويعني هذا عدم ترك الأمور للأسواق المتنافسة. ويقدر للسكان النمو من حوالى ٦ بليون إلى حوالى ٩ بليون في منتصف القرن وفق الإسقاطات المعيارية. ويتضاعف الاقتصاد العالمي أكثر من أربع مرات بحلول ٢٠٥٠ ويواصل النمو بعدها. ويتزايد نصيب الدول النامية منه، كما يتزايد تقارب دخل الفرد حيث يعادل دخل أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٥,٥ مرّات دخل الدول النامية بدلاً من ٦,٥. ويتحول هيكل النشاط الاقتصادي من الصناعة إلى الخدمات، وينقص نصيب الصناعات القائمة على المواد الأولية في كل مكان كما حدث في الدول الصناعية. ويؤدي انتشار التكنولوجيا الجديدة إلى استخدام أكفأ للطاقة والمياه، ونمو استخدام الطاقة المتجددة والأخذ بعمليات تصنيع أنظف.

وهناك إمكانية أن يسود نموذج جديد للاستدامة في ظل نظام حكم دولي جديد يسعى إلى تجنب انهيار النظم الإيكولوجية والاهتمام بالصحة والقيم الإنسانية. ويقوم على تقدير أن اعتبار ضعف الحكم والسوق الكوكبية الحرة محركين للنمو، أمر خطر على البيئة ومرتفع الكلفة الاجتماعية. وقد تزول الأوهام حول الاستهلاك المفرط، وبخاصة بين الشباب، ما يدفع إلى البحث عن نمط أصيل وأخلاقي للحياة. وتبدأ قيم البساطة والطمأنينة والجماعية في الحلول محل الاستهلاكية والمنافسة والأنانية. ويقوم الناس طوعاً بتخفيض ساعات العمل ليجدوا وقتاً للدراسة والفنون والهوايات. ويسعى الشباب من كل مكان إلى خلق مجتمع كوكبي. وتتولى الإنترنت توفير مستلزمات التوجه إلى حركة جماعية. وشيئاً فشيئاً تصبح العدالة والاستدامة ونوعية الحياة شروطاً لتحقيق التنمية بدلاً من المقاييس الكمية للنمو الاقتصادي. وتكون الأنماط الجديدة للحياة أبسط مادياً وأغنى نوعياً. وتنمو أخلاقيات جديدة للأعمال تقوم على الكفاية البيئية والعدالة الاجتماعية، وتتوالى التكنولوجيات

المستجيبة للاحتياجات الجديدة للاستدامة والكفاءة. ويتولى السياسيون المؤمنون بالمشاعر الجماهيرية المتنامية مقاليد الحكم، ويتم التوصل إلى اتفاقيات جديدة لإعادة توزيع الثروة والقيود البيئية القوية. وتربط المعونات إلى الدول النامية بخفضها الاختياري لحجم الأسرة. وتطبق سياسات ترمي إلى تقييد مستوى وهيكل النشاط الاقتصادي في الحدود المتفقة مع الغايات الاجتماعية والثقافية والبيئية ■

المراجع

الإمام، محمد محمود. **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

ـــــــ . **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي** المشترك. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣.

أندرسون، والتر تروت. **عصر الجينات والإلكترونات**. ترجمة محمد مستجير مصطفى. القاهرة: دار سطور، ١٩٩٧.

تشوسودوفيسكي، ميشيل. **عولمة الفقر**. ترجمة محمد مستجير مصطفى. القاهرة: دار سطور، ٢٠٠٠.

الزبري، إسماعيل، طاهر كنعان ونادر فرجاني (محررون). **آفاق التنمية في الوطن العربي**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

عبد الله، إسماعيل صبري. **توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة**. القاهرة: منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ١٩٩٩. (أوراق مصر ٢٠٢٠؛ العدد ٣)

العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة أمين الخولي. بيروت: المركز، ١٩٩٨.

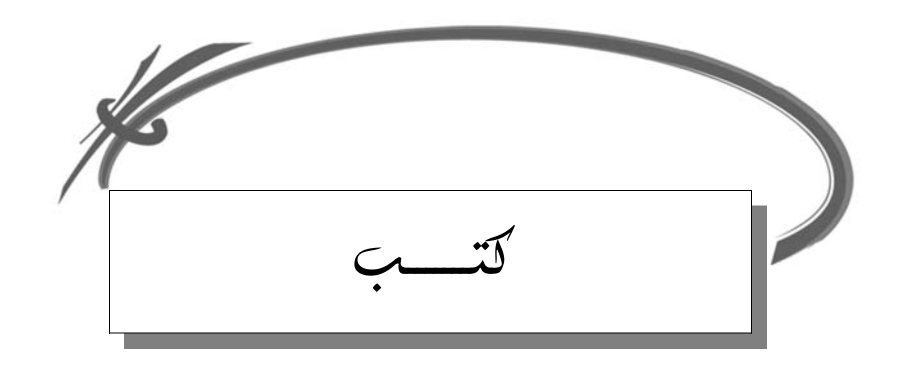
ندوة الدراسات المستقبلية العربية: نحو استراتيجية مشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٦ ابريل/نيسان ١٩٩٨. تحرير نيفين عبد المنعم مسعد. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨.

Anderson, Walter Truett. *Evolution Isn't What it Used to Be: The Augmented Animal and the Whole Wired World*. New York: W.H. Freeman, 1996.

Chossudovsky, Michel. *The Globalisation of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms*. London; Atlantic Highlands, NJ: Zed Books, 1997.

El-Imam, M. M. «Consequences of Global Change to Human Development.» in: *Encyclopedia of Life Support Systems [EOLSS]*. Oxford: EOLSS Publishers, 2002, <http://www.eolss.-net>.

Raskin, Paul D. «Future Development Scenarios.» in: *Encyclopedia of Life Support Systems*. Oxford: EOLSS Publishers, 2002.


كتـــب

Dennis Ross
The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace(*)
(New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004). xvi, 840 p.

Clayton E. Swisher
The Truth about Camp David: The Untold Story about the Collapse of the Middle East Peace Process
(New York: Nation Books, 2004). xxii, 455 p.

رضوان زيادة

كاتب وباحث سوري.

روايتان أمريكيتان مختلفتان عن المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية

بالرغم من اختلاف أولويات الإدارة الأمريكية الحالية، حيث أصبح تغيير منطقة الشرق الأوسط ونشر الديمقراطية في ربوعها هدفاً يحتل الأولوية، فإن الكتابات حول عملية سلام الشرق الأوسط لم تتوقف، وإن لم تكن بالزخم إياه أثناء إدارة كلينتون السابقة. يروي هنا دنيس روس أحد أعمدة إدارة كلينتون السياسية، في ما يتعلق بعملية السلام، روايته عن المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، وبمجرد صدورها فإنها لاقت اهتماماً وصدىً لافتين لا يفسرهما خفوت الحديث عن السلام عالمياً، وإنما يبررهما أهمية الكاتب وموقعه، وحجم الكتاب وما ينطق به، فبالنسبة إلى الكثيرين، لن يكون هناك شيء يمكن قوله حول المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية بعد كتاب دنيس روس، بيد أننا وبعد قراءة الكتاب تفصيلاً يمكن القول: إنه لا بد من قول الكثير .

أما الكتاب الآخر للباحث الأمريكي كلايتون سويشر، فإنه على الرغم من أنه يستند إلى كتاب روس ويناقشه في بعض القضايا الجزئية، لكنه يختلف معه بشكلٍ كامل في رؤيته الكلية للدور الأمريكي في عملية السلام، ما يدفعنا إلى القول إنه يقدم رواية أمريكية مضادة للرواية الأمريكية السائدة عن عملية سلام الشرق الأوسط، وسويشر في كتابه هذا يبدأ من سؤال، لماذا يكرهوننا؟ السؤال الذي طُرح بإلحاح في الأوساط السياسية والفكرية والصحافية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ويحاول سويشر الإجابة عنه في الغوص في السياسة غير المتوازنة التي اتبعتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفي انحيازها الدائم لإسرائيل، كما تجلى في

(*) انظر ترجمة الكتاب بالعربية: دنيس روس، **السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، ترجمة وتحقيق عمر الأيوبي وسامي كعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

موقف كلينتون خلال المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في كامب ديفيد ٢، والمفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في شبيردزتاون في عام ٢٠٠٠، حيث جرى تحميل الطرفين العربيين مسؤولية الإخفاق في المفاوضات، فعرفات رفض عرضاً سخياً قدمه إليه باراك؛ والأسد رفض عرضاً «تاريخياً» قدمه له كلينتون في اجتماعه معه في جنيف في آذار/مارس ٢٠٠٠. وهو لذلك يناقض هذه الرواية السائدة والمكرسة إعلامياً وسياسياً، بحيث دفعت العالم إلى تبرير الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، بحجة أن عرفات أضاع فرصته التاريخية.

أما روس فإنه على العكس من ذلك، إذ اختار أن يدمج انطباعاته مع روايته الرسمية للأحداث، وما ستحمله هذه الانطباعات من توزيع للمسؤولية على هذا الطرف أو ذاك، بما يكرس الرواية الأمريكية ويعززها بالشهود، لكن يمكن القول إن روايته للأحداث يمكن أن تكون حقيقية، لكنها بالتأكيد ليست الحقيقة كلها.

روس أدخل الحقيقة في نفق مظلم، ولن نستطيع العثور عليها إلا إذا سلطنا عليها مناظير الرؤية الليلية العربية والإسرائيلية، فروايته ليست هي الفصل، كما ألمحت إلى ذلك بعض المقالات والتعليقات في الصحف الغربية، فتحديداً وبالنسبة إلى المسار السوري ـ الإسرائيلي الذي سنركز النظر عليه في قراءة روس له، نجده يميل إلى الدقة في بعض الأحيان، ولكنه في أحايين أخرى ينحو نحو الإجمال والابتسار، وكأنه يرغب في إهمال روايات وإظهار أخرى بحسب أهميتها بالنسبة إليه.

ولما كان المسار السوري ـ الإسرائيلي مسار « الفرص الضائعة»، أو هكذا صار يُعرف في الأدبيات الغربية، كونه لم يصل إلى إنجازٍ واضح، كما إنه طال أكثر مما ينبغي بالرغم من وضوح صفقاته وخياراته، فإن روس يوجز هذه الفرص في أربع، **الأولى**، «بعد اغتيال رابين، كان هناك فرصة، لكن الأسد لم يكن يريد التحرك بسرعة»؛ **والأخرى**، عقب محادثات واي ريفر في عام ١٩٩٥، لكن « لولا تفجيرات حماس الأربعة في عام ١٩٩٦، لحدث اتفاق في سنة الانتخابات»؛ **والثالثة** خلال محادثات شبيردزتاون في عام ١٩٩٩، لكن «لولا خوف باراك لكان عقد اتفاق في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ **والأخيرة** عقب قمة جنيف بين الأسد وكلينتون في آذار/مارس ٢٠٠٠، لكن «لولا تغير أفكار الأسد بشأن متطلبات الخلافة» لحدث اتفاق في آذار/مارس أو نيسان/أبريل من العام نفسه .

وبالعودة إلى التفاصيل التي يوردها روس في ما يتعلق بكل مرحلة من مراحل المفاوضات. وتقييمه لنجاح الفرصة أو إخفاقها، لوجدناه مأسوراً في تحميل السوريين مسؤولية إخفاق المفاوضات باستمرار. يذكر روس بدقة تفاصيل تعهد رابين بشأن الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان، بدءاً من زيارته في تموز/ يوليو ١٩٩٣ وزيارة كريستوفر التاريخية في آب /أغسطس ١٩٩٣، وهو ما أصبح يعرف في ما بعد بـ «وديعة رابين». لكن روس يغمز من قناة الأسد، فيذكر أنه كان مستعداً للوصول إلى الاتفاقية الخاصة به بغض النظر عن الفلسطينيين. يقول إن الأسد «كان مهيأً للتفاوض على الاتفاق الخاص به منذ البداية، وما كان ليتردد في ترك الفلسطينيين إنما ليس اللبنانيين». كان ذلك في آب/أغسطس ١٩٩٣، أي قبل توقيع الفلسطينيين إتفاقية أوسلو، ويذكر روس أن

الأسـد عـنـدمـا تـلـقـى عـرض رابـين بـشـأن الانسحاب من الجولان مقابل تحقيق حاجات إسـرائـيـل الأمـنـيـة والمائية وتـنـفـيـذ الـجـدول الـزمـنـي لـلانـسـحـاب والـتـطـبـيـع، فـإن الأسـد «قَـبِـل بـألا يـكـون الاتـفـاق مـع سـوريـة رهـنـاً بالاتفاق النهائي مع الفلسطينيين».

في الحقيقة أن روس هنا يتناسى ذكر فقرة مهمة شدد عليها الأسد في لقائه مع كريستوفر سابق الذكر، وعلى الرغم من أن رابينوفيتش رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض قـد أوردهـا في كـتـابـه المـهـم **عـلـى حـافـة السلام**، فإن روس لا يوردها أبداً، أو يذكرها بالتباسٍ يهدف إلى التشكيك في صدقية الأسد في ما يتعلق بالتزامه المسار الفلسطيني، فالأسد اشترط حقيقةً للوصول إلى اتفاق سوري ــ إسرائيلي تحقيق تقدم مهم على المسار الفلسطيني. كما إنه أكد أنه لن يوقع اتفاقاً بمفرده، وإنما على الأطراف العربية جميعها أن توقع اتفاق سلام في اللحظة ذاتها.

مهما يكن، فإن روس وعند عرضه مسار المفاوضات السورية ــ الإسرائيلية خلال فترة رابين، فإنه لا يتوقف عند اجتماع رئيسي الأركان الشهابي وباراك، والذي كان « كارثياً » بسبب عدم جدية باراك وتحويله اللقاء إلى حديثٍ عن هواياته في الرسم، ولم يتقدم خطوة باتجاه بحث الترتيبات الأمنية بشكلٍ جدي، بالرغم من أن الشهابي خطا خطوة جبارة بحساب التقدم في المسار السوري ــ الإسرائيلي، عندما تنازل عن صيغة التساوي والتكافؤ والتماثل في الترتيبات الأمنية، والتي لطالما أصر عليها السوريون لحساب صيغة تقوم على أساس عشرة إلى ستة بالأخذ بالاعتبار عدم التناظر الجغرافي الموجود في الطرفين، وتعني أن كل عشرة كيلومترات تنسحب منها القوات السورية، فإن القوات الإسرائيلية عليها أن تنسحب ستة كيلومترات فقط في الطرف الآخر.

يمر روس عند هذا اللقاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مروراً عابراً ويذكّر فقط «بالهوة الواضحة بين طريقتي تفكير الطرفين». وعلى الرغم من أن روس لا يخفي تأكيده لحساسية الأسد تجاه مثل هذا النوع من اللقاءات ولا سيما، إذا لم تُسبق بتحضير وإعداد جيد على المستوى السياسي، وأن ثمنها سورياً سيكون غالياً، فإنه لا يذكر انعكاسات مثل هكذا لقاء على شعور السوريين بمدى جدية الطرف الإسرائيلي للوصول إلى اتفاق سلام. وزاد هذه الشكوك أنه بعد نجاح الطرفين السوري والإسرائيلي في الوصول إلى اتفاق حول أهداف ومبادئ «الترتيبات الأمنية»، وهو ما سمح للأسد أن يرسل الشهابي مرة أخرى للقاء أمنون شاحاك الذي أصبح رئيس الأركان الإسرائيلي بعد باراك.

كان السوريون قد اعتبروا أن الوصول إلى اتفاق حول « الترتيبات الأمنية»، أنهى جدلاً حاداً استمر أشهراً بين الطرفين، واحتاج إلى تدخلٍ مستمر من الرئيس كلينتون بشأن محطات الإنذار المبكر في الجولان، فالأسد رفض رفضاً قاطعاً وجود أي إسرائيلي في محطات الإنذار المبكر في الجولان لأنها ستكون عندئذ «رمزاً للاحتلال»، لكنه بدا منفتحاً تجاه البحث في الوسائل الأخرى التي من شأنها أن تؤمن الإنذار المبكر مثل المناطيد والبالونات الهوائية أو الأقمار الاصطناعية وغيرها.

لكن السوريين فوجئوا تماماً عندما أعاد شاحاك طرح قضية الوجود الإسرائيلي في محطات الإنذار المبكر في الجولان، ما أشعرهم بأن الإسرائيليين إنما يرغبون بالمراوحة في المكان، وعمل نشر تفاصيل

الترتيبات الأمنية في الصحافة الإسرائيلية في ما بعد على زعزعة الثقة بشكل تام بالإسرائيليين، لدى الوفد السوري وهو ما استنتجه الأسد، ودفعه إلى عدم الموافقة على لقاءات أخرى لرئيسي الأركان كما كان متفقاً عليه.

لكن روس يتجاهل ذلك تماماً ويتحدث عن ما يسميه « تبدل الجو لدى الأسد». هكذا فجأة ومن دون مقدمات، بالرغم من البيان الإيجابي الذي قدمه له خلال لقائه به عن اجتماعات رئيسي الأركان السوري والإسرائيلي. ويعتبر روس أن موقف الأسد كان مفاجئاً حتى لوزير خارجيته فاروق الشرع ورئيس وفده التفاوضي وليد المعلّم، ولما طلب روس لقاء الشهابي لاستيضاحه الأمر بعد اجتماعه مع الأسد، فإن ترتيب الاجتماع احتاج إلى ثماني ساعات كما قال «ما يشي بوجود تدافع واختلاط في الجانب السوري». لكن روس لا يتوقف ولو للحظة عند المشهد في الجانب الإسرائيلي، بمعنى آخر فإن الأسد الذي كان «فاتراً» في اللقاء معه، وجد أن الإسرائيليين يعيدون طرح القضايا المتفق عليها من جديد، لإطالة زمن المفاوضات وربح الأوراق على المسارات الأخرى، إذ علينا أن لا ننسى أن اتفاق أوسلو جرى التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، وكأنه كان عقاباً للأسد على رده السلبي على تعهد رابين بشأن الانسحاب من الجولان، والاتفاق الأردني ــ الإسرائيلي عام ١٩٩٤، جاء مرة أخرى من وراء ظهر الأسد، فالأسد كما أخبر روس بدا «الخاسر الوحيد ورابين هو الرابح من العملية «. مثل تلك التحليلات لا تحضر في ثنايا نص روس، لا لشيء، إلا لأنه ينقل انطباعاً غامضاً هو «تبدل مزاج الأسد» دفع المفاوضات إلى التوقف نهائياً والانتظار حتى اغتيال رابين واستئنافها مجدداً مع بيريس.

الانطباع وحده أيضاً هو ما يدفع روس لوصف الأسد بأنه أضاع فرصة حقيقة للتوصل إلى اتفاق مع بيريس، فبيريس الذي كان «مستعجلاً جداً» للوصول إلى اتفاق، لم يجد في الأسد ما يبادله الرغبة ذاتها، فالأسد مشهورٌ ببطئه، إنه يريد أن يعرف بالضبط أين سيضع قدمه في الخطوة التالية، ولذلك بدا حذراً من استعجال بيريس، لكنه ــ على الرغم من ذلك ــ أعطى ضوءاً أخضر لمفاوضيه في واي ريفر، أن يقيموا مع الإسرائيليين في المكان نفسه والسماح لهم لأول مرة بتناول الفطور والغداء معاً، وعقد اجتماعات غير رسمية ولكن بحضور الأمريكيين، وعلى حد تعبير المعلم «نستطيع أن نتبادل القبل ولكن عن طريق الأمريكيين أيضاً»، ودافع الأسد داخلياً بشده عن قراره ذاك، لرغبته في الوصول إلى اتفاق سلام.

وعلى حد تعبير أوري سافير رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض في تلك الفترة، فإن الطرفين أنجزا في أربعة أيام ما لم ينجزوه في سنوات، لكن السوريين فوجئوا مرة أخرى بدعوة بيريس المبكرة للانتخابات، بالرغم من أنه أرسل رسالة للأسد يخبره فيها أن « السلام بالنسبة إليه أهم من الانتخابات»، وهو ما دفع الأسد وشجعه ليسير بخطوتين بدلاً من الخطوة الواحدة التي اتبعها مع رابين. لكنه لما تلقى نبأ دعوة بيريس لانتخابات مبكرة، فوجئ وشعر أنه غُدِرَ به، إذ لم يستطع المعلم أن يخبر الأسد بذلك، وطلب من وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر أن يخبر الأسد بذلك بنفسه.

ومرة أخرى، لا ذكر لكل ذلك في تحليل روس، وإنما يحمّل السوريون مسؤولية إضاعة الفرصة لعدم إدانتهم للعمليات الانتحارية

التي جرت في القدس وتل أبيب، وبالرغم من أن الوفد السوري استنكر خلال المفاوضات عمليات التفجير، إلا أنه لم يدِنها، لكن السبب الحقيقي في فقدان فرصة التوصل إلى اتفاق لم تكن تلك العمليات الانتحارية، وإنما دعوة بيريس إلى انتخابات مبكرة فاجأت الأمريكيين والسوريين معاً. إذ كانت الأطراف الثلاثة على قناعة بأن عملية السلام عليها أن لا تتأثر بالرغم من الأجواء السلبية المحيطة بها إسرائيلياً وسورياً. بيد أن بيريس خالف وعوده وتوجه إلى انتخابات مبكرة، ودخلها بعملية «عناقيد الغضب» التي خلّفت مجزرة قانا، ما دفع الأسد إلى التشكيك في نيات بيريس الحقيقية في التوصل إلى اتفاق.

بدا الأسد بعد ذلك متلهفاً مع باراك لإنجاز اتفاق سلام طال انتظاره، وهو ما بدا من جدية وفده المفاوض في شبيردزتاون والذي رأسه لأول مرة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، أبدى الوفد السوري ليونة غير مألوفة في مناقشة جميع القضايا وتقديم تنازلات إجرائية في ما يتعلق بقضايا التطبيع والترتيبات الأمنية، لكن باراك راوغ بشكلٍ مؤسف في ما يتعلق بلجنة ترسيم الحدود، ما دفع أوري ساغي رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض إلى معارضة باراك واتهامه إياه بأنه يمارس الخداع، وانتهت مفاوضات شبيردزتاون بفشلٍ ذريع بالرغم من المرونة السورية الواضحة لدى الأسد، وكلينتون وأولبرايت وروس وكل منهم ذكر ذلك بالتفصيل في مذكراته.

لكن ما نقف عنده هنا هو قمة جنيف في آذار/مارس ٢٠٠٠، فكلينتون عرض على الأسد خريطة باراك التي رسم فيها خطاً يبعد ٤٠٠ متر عن الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، وكان الوفد السوري المفاوض قد رفضها بحزم، لكن كلينتون وبناءً على نصيحة روس أعاد عرضها على الأسد اقتناعاً منه بأن مرض الأسد ومسألة خلافته والوضع الاقتصادي السوري الصعب، سيدفعانه للقبول بما كان قد رفضه مسبقاً. لكن روس وانسجاماً مع نظريته الانطباعية تحدث عن أن الأسد بدا «غير مهتم»، وعدم اهتمام الأسد ذاك هو ما أفشل القمة، فالأسد لم يكن مستعداً حتى « لأن يطرح سؤالاً واحداً عن مقدار بعد الخط عن البحيرة «، ولذلك همس روس لأولبرايت بأنه من الأفضل عدم متابعة الاجتماع. وأنهى كلينتون الاجتماع رافضاً إصدار بيان مشترك كما كانت رغبة الشرع وذلك نزولاً تحت طلب باراك.

لا يتحدث روس مثلاً عن سيناريو كان معداً لإفشال مفاوضات شبيردزتاون التي يتحمل وزرها الإسرائيليون عبر إفشال قمة جنيف، لتنتقل الكرة إلى ملعب الأسد كما قال كلينتون في أحد حواراته الصحافية، فالسوريون مسؤولون عن فشل جنيف للتغطية على المسؤولية الإسرائيلية في إفشال شبيردزتاون، والأسد الذي بدا غير مهتم بالنسبة إلى روس، كان ذاهباً إلى القمة لتوقيع اتفاق، لكنه كان قد خشي من أن يعيد الأمريكيون طرح ما كان قد رفضه سابقاً. ورغم صحته المتدهورة إلا أنه ذهب إلى جنيف « لقطف ثمرة الاتفاق»، لكنه فوجئ منذ الدقائق الأولى بأن خريطة باراك التي رفضها الوفد السوري المفاوض قد وضعت أمامه للموافقة عليها بناء على اعتبارات وافتراضات أمريكية وإسرائيلية خاطئة تتعلق برغبة الأسد في الانتهاء من ملف السلام وعدم تركه لخليفته.

لكن الأسد وعلى الرغم من ذلك كان مصمماً على إنجاز اتفاق سلام يعيد الجولان إلى سوريا، لكن شرط أن يستجيب هذا السلام للشروط التي وضعها، وصحيح أن

الأسد في أيامه الأخيرة لم يكن مسيطراً تماماً على الوضع السياسي كما هي حاله خلال ثلاثين عاماً من حكمه، لدرجة أن أصوات « الحرس القديم» بدأت تتصاعد، وتتهم الشرع بأنه ورّط الأسد في مفاوضات شبيردزتاون، لأن الأسد لم يكن راغباً بها، لكن الأسد كان على قناعة أن فرصة التوصل إلى اتفاق قد حانت ويجب عدم إضاعتها، ولذلك أعطى إشارات داخلية حاسمة لكل من يعرقل مفاوضات السلام، وأدخل الشرع تحت حمايته وبخاصة بعد هجوم اتحاد الكتاب العرب عليه، واستياء الصحافة العربية من كلمته في استئناف المفاوضات في نهاية عام ١٩٩٩ في بليرهاوس.

رواية روس عن المفاوضات العربية ــ الإسرائيلية وتحديداً السورية ــ الإسرائيلية، يغيب عنها الدقة بالرغم من أنه انفرد بذكر أشياء لم تذكر سابقاً، لكنه في بعض الأحيان يضخم دوره على حساب وزير خارجيته كريستوفر أو أولبرايت، إذ لا يفرد لجولاتهما إلا بضع أسطر، لكنه يسهب في الحديث عن رحلاته المكوكية، كما إنه يوزع اتهامات «المسؤولية و« الاهتمام» أو «عدم الاهتمام» بشكل عشوائي، لكنه حافظ في صفاته السلبية على أن يضعها في سلة السوريين، وأن يلطّف نقده للإسرائيليين على الرغم من استيائه منهم في بعض المرات ولاسيما في شبيردزتاون. تبقى في النهاية رواية روس رواية مهمة لأنها تتكلم من داخل غرفة الاجتماعات. لكنها للأسف جعلتنا أكثر لهفة وانتظاراً لمحاضر هذه الاجتماعات الرسمية التي لا تتكلم عن الانطباعات بقدر ما تسرد تفصيلاً حقيقة مواقف الطرفين، وإذا كانت رواية روس قد جهدت من أجل الوصول إلى الحياد كما ذكر ذلك في مقدمته، إلا أنها للأسف ــ مرة أخرى ــ بدت الرواية الإسرائيلية كما ظهرت مع رابينوفيتش وساغي وسافير أكثر دقة، ونقلها لحقيقة الموقف السوري من رواية روس نفسها، وهو ما يدعونا إلى الجزم بأن رواية روس عليها أن تكون فاتحة الروايات السورية والإسرائيلية لا خاتمتها.

ومن هنا تأتي أهمية رواية كلايتون سويشر الذي هو بالأصل محقق أمريكي سابق، تحول إلى صحافي استقصائي في هذا الكتاب الذي يروي فيه القصة غير المروية للمفاوضات الفلسطينية ــ الإسرائيلية، والسورية ــ الإسرائيلية في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، أي في الفترة التي كان فيها إيهود باراك رئيساً للوزراء في إسرائيل، وخاض مع الطرفين السوري والفلسطيني مفاوضاتٍ تعتبر الأكثر جوهرية وتقدماً على المسارين. كما إنها، وفي الوقت نفسه، كانت الأكثر إثارة للجدل والروايات المتعاكسة والمتضادة حول حقيقة ما جرى.

يعتمد سويشر في كتابه على لقائة عدداً كبيراً من المسؤولين والدبلوماسيين الأمريكيين والإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين، وبعضهم يتحدث لأول مرة، ما يضفي على الكتاب أهمية خاصة ويعطيه حيوية في عرض مواقف الأطراف كافة. كما إن الكتاب ــ الذي هو بالأصل أطروحة جامعية ــ يأتي بعد صدور كتاب دنيس روس، المبعوث الأمريكي السابق لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، الشهير، **السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط.** لكن سويشر في الحقيقة لم يطلع على جميع فصول كتاب روس كما يظهر ذلك في ثنايا الكتاب.

كما إن كتاب سويشر يستند في الكثير من تحليلاته على كتاب الباحث والصحافي

الـفـرنـسـي الـيـهـودي شـارل أنـدرلايـن **الـحـلـم المحطم**، وعلى رواية بوب مالي وحسين آغا في **نـيـويـورك ريـفـيـو أوف بـوكـس** (*New York Review of Books*)، والتي ناقضا فيها الرواية الرسمية الأمريكية التي زعمت أن عرفات أضاع فرصة تاريخية للوصول إلى اتفاق سلام إسرائيلي ــ فلسطيني في كامب ديفيد ٢، عندما أعاد طرح قضية اللاجئين.

سويشر يروي أيضاً وبالكثير من التفصيل حقيقة ما جرى في مفاوضات شبيردزتاون بين الوفدين السوري والإسرائيلي في نهاية عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠، وحقيقة العرض النهائي الذي قدمه كلينتون في لقائه الأخير معه في جنيف في عام ٢٠٠٠.

الحقيقة أن الأسد كان جاداً تماماً في الوصول إلى اتفاق سلام، وهو ما ظهر في المرونة غير المعهودة للوفد السوري في مفاوضات شبيردزتاون، إذ كانوا على استعداد لبحث جميع القضايا العالقة «بعقلٍ مفتوح» حتى موضوع ترسيم الحدود، ولم يتصلب السوريون لدرجة تقديم خرائط جاهزة وناجزة، وطلبوا من الإسرائيليين الموافقة عليها بشكل أولي مسبق، وإنما قبلوا بأن خط حزيران/يونيو ليس حداً واضحاً، وإنما هو وضع يجري بحث ترسيمه بين الطرفين، بالاستناد إلى المواقع والشهادات التاريخية التي تُظهر موقع الطرفين عشية حرب حزيران/يونيو، وكان في ذلك منتهى المرونة لكن بالطبع من دون القبول بالتنازل عن ما حصّلوه سابقاً من السيادة السورية على مثلث الحمة وشاطئ شمال شرق بحيرة طبريا. لقد كانت رؤيتهم واضحة تماماً في ذلك، وبخاصة في ما يتعلق بالحدود والترتيبات الأمنية، وهو ما يعرفه الأمريكيون والإسرائيليون تماماً، لكن باراك قدم إلى شبيردزتاون وهو غير راغب في الوصول إلى اتفاق، كما كان قد أخبر مارتن إنديك بذلك، ولذلك لجأ إلى المماطلة عبر تأخير عقد اجتماع لجنتي الحدود والمياه، ما نزع الثقة به لدى الوفد السوري، وبدأت الشكوك تترسخ لديه يوماً بعد يوم في المفاوضات بأن باراك غير جاد في الوصول إلى اتفاق سلام، وكان بالمعنى نفسه، يستثمر خلافاته المتصاعدة مع حزب شاس وغيره من أعضاء ائتلافه الحاكم لابتزاز السوريين وإجبارهم على تقديم المزيد من التنازلات، وأيضاً لابتزاز الأمريكيين وتحريضهم على تقديم المزيد من المساعدات المالية والعسكرية.

يمكن القول إذاً إن باراك أضاع «فرصة حقيقية» ربما لن تتكرر للوصول إلى اتفاق خلال مفاوضات شبيردزتاون، إذ أتى إلى المفاوضات لا لكي يتوصل إلى اتفاق، وإنما ليعزز مواقفه السياسية والإعلامية بالاعتماد على الأمريكيين، وهو ما فعله تماماً مع الفلسطينيين في ما بعد في مفاوضات كامب ديفيد ٢، فقد كان باراك يكرس جهده لمهمة وحيدة وهي إظهار «الوجه الحقيقي» لعرفات، فلم يعد يفاوض كي يصل إلى نتيجة، بل لكي يبرهن أنه لا يمكن الوصول إلى نتيجة، وعلى حد تعبير المناضل القديم في سبيل السلام يوري أفنيري، فقد كان باراك «مجرم سلام» يُحب باستمرار تحميل الطرف الآخر مسؤولية الفشل، وهو ما كان الأمريكيون يساعدونه في ترويجه، ولو أن كلينتون كان يضيق ذرعاً بباراك في بعض الأحيان، حتى أنه أثناء قمة كامب ديفيد ٢ التي جمعته مع باراك وعرفات، وأمام ما شاهده من تناقض مواقف باراك وعدم قدرته على اتخاذ قرار، انفجر في وجهه قائلاً «لا أستطيع أن أقابل عرفات بمثل هذا التراجع!... هذا غير معقول... غير جدي. لقد ذهبت إلى شبيردزتاون (من أجل المفاوضات السورية ــ الإسرائيلية) ولم أسمع

منك شيئاً مفيداً طوال أربعة أيام، ذهبت إلى جنيف (من أجل لقاء الأسد)، ووجدت نفسي مثل دمية خشبية تحركها على هواك. لن أدع مثل هذا الأمر يحدث هنا»، وهو ما دفعه إلى وصفه في مذكراته في ما بعد «بعدم الخبرة» في العمل السياسي.

لم تقم قمة جنيف أيضاً بمعزل عن هذه الفصول الهزلية التي كان يديرها باراك، إذ راهن على مرض الأسد والأزمة الاقتصادية التي تمر بها سوريا، وانعكاسات ذلك على خلافة الأسد. وبكلمة، فإنه اعتبر أن ما سيفرضه السلام من تغيرات عميقة داخل النظام السياسي في سوريا، سيجبر الأسد على توقيع اتفاق سلام في زمنه لتكييف هذه التغيرات وإدخالها في نظامه، لأنه سيكون حتماً الأقدر على فعلها من خليفته بحكم موقعه الذي ترسخ عبر السنين، ولخبرته في التعامل بكفاءة مع الأزمات الإقليمية والدولية. كما إن باراك اعتبر أن استعداد كلينتون للقاء الأسد سيشكل عامل ضغط إضافياً على الأسد، يجبره على تقديم التنازلات لأنه يعلم عواقب فشل مثل هذا اللقاء عليه. لكن الأسد بدد كل حسابات باراك ولم يكن ليقبل غير ما هو مقتنع به وبخاصة في ما يتعلق بالسلام مع إسرائيل، وهو ما حمل فريق السلام الأمريكي مهمة التحضير الجيد للقمة، فالأسد كان سابقاً قد رفض فكرة التنازلات عن الأراضي المتبادلة وانتقد بشدة ما فعله الأردنيون عند التوقيع على اتفاق وادي عربة، فكيف له أن يقبل ما رفضه علناً مسبقاً؟ وهو لذلك خرج من لقائه مع كلينتون في جنيف أكثر قناعة بأن باراك غير معني بالوصول إلى اتفاق سلام يحقق التسوية للطرفين، بقدر ما يطمح إلى إنجاز اتفاق يحقق شروطه. وللأسف فإن كلينتون بالرغم من دوره الاستثنائي في إنجاح المفاوضات، اكتفى بدور الوسيط في لقاء جنيف، وهو ما أثار حفيظة الأسد عندما وجد الرئيس الأمريكي يقتصر على قراءة الأوراق التي بعثها له باراك، من دون محاولة صياغة اقتراح أمريكي يحقق التسوية للطرفين.

لذلك لم تكن قمة جنيف بالنسبة إلى الكثير من المسؤولين السوريين الرسميين سوى «خدعة» قصد منها تغيير الصورة الحقيقة عن باراك بوصفه متهرباً من السلام، كما ترسخت خلال مفاوضات شبيردزتاون. كما إنها كانت تغطية للانسحاب الإسرائيلي اللاحق بعد شهر من جنوب لبنان. والحقيقة التي لم يعد يختلف عليها أحدٌ من المراقبين والباحثين الغربيين والإسرائيليين، هي أن باراك أضاع فرصة حقيقية للوصول إلى السلام مع سوريا خلال مفاوضات شبيردزتاون. ويمكن مراجعة الحجم الكبير من المقابلات والحوارات والمقالات التي تثبت ذلك وترويه بالكثير من التفصيل، سواء ممن شارك في المباحثات من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، أو ممن راقبها وتابعها أو درسها من الغربيين والإسرائيليين. وكتاب سويشر هذا يعد وثيقة إضافية ■

خميس حزام والي

إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣). ٣٠٦ ص (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٤)

وليد خالد أحمد حسن

كاتب وباحث ـ بغداد.

ينصب اهتمام الكتاب الذي نحن بصدد عرضه، على إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. والإشكالية هنا يقصد بها وجود مسألة أو أزمة تجابه مجتمعاً معيناً أو نظاماً أو سلطة سياسية معينة، وكيفية تصورها وإيجاد الحلول لها. وفي كتابنا هذا يراد بهذه المسألة أو الأزمة الشرعية وإشكالياتها في السياسة العربية من خلال دولتها ونظامها وسلطتها، التي لم تعد تعرف على ما يبدو السبل إلى حياة الاستقرار والرفاهية والتطور. حيث لا يقر فيه للسلطة ولا للجماعة ولا للفرد أي قرار، فلم تعد السلطة أو نظامها يجدان مجالاً للاستقرار، ولم يعد المواطن يجد متسعاً من الراحة والطمأنينة والدعة في العيش. إنهما دوماً في شك وخوف متبادلين، وغير مطمئنين إلى ما قد يحمله المستقبل من مخاوف وأزمات، في زمن تتسابق مجتمعاته ودوله باتجاه التقدم العلمي والرفاهية بكل أشكالها. ولم تعد مجتمعاتنا تطمئن إلى أنها تمتلك القدرة على إيجاد الحلول للمشكلات التي تعترضها، كما لم تعد السلطة قادرة على تجاوز أنانيتها وذاتيتها لخلق وضع مقبول ومناسب لها ولمجتمعاتها.

إن إشكالية الأنظمة السياسية العربية هي في شرعيتها وأساليبها وأدوات حكمها التي لم تستطيع التطور وفق روح العصر وأساليبه، حيث فسدت المسالك وأغلقت الطرق بدعوى العلم والمعرفة بشؤون الدولة والحكم والإخلاص لها والحرص على مصالحها، وإنكار هذا الحق على الآخرين مهما كان إلمامهم بشؤون الدولة ومهما كانت أفكارهم حول تطويرها، فالسلطة الحقيقية ما زالت بيد حزب أو فرد سواء أكان ملكاً أم رئيساً. أما المؤسسات والهياكل البرلمانية فكلها مؤسسات شكلية، تضفي الشرعية على أعمال رأس الدولة وتباركها، الرئيس أو الملك أو الأمير مطلق الصلاحية بالدستور، معين مدى الحياة أو منتخب بوسيلة انتخاب على شخصه الوحيد. وهو الرقيب على أعمال المجالس والمؤسسات، والموجه للقوانين والسياسات والضامن للوحدة والحريات، له مطلق الصلاحية بحسب نصوص الدستور والقانون. وحين لا تسعفه هذه أو تلك، فقوانين الطوارئ هي البديل للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار، ولقمع من لهم رأي من الخارجين

عن إجماع الأمة وعن الشرعية والقانون كما يصفهم الحكام.

إن السلطات والأنظمة السياسية العربية قامت منذ البداية على فعل تعسفي، فقد مارست وتمارس القوة بكل أشكالها ورموزها العنيفة في السياسة والاجتماع، إذ واجهت منذ تكوّنها مشكلة الشرعية، فالشرعية التاريخية مفقودة منذ انهيار الخلافة العثمانية، وهذا الانهيار خلق فراغاً لم يملأ حتى الآن، وما زال يتسبب في كثير من الخلافات وممارسة القوة والقهر على مجتمعاتها، إلى جانب الافتقار إلى شرعية الوجود، أي الشرعية التاريخية، فكثير من الأنظمة تفتقر أيضاً إلى شرعية الإنجاز، وهذا ما جعلها على الدوام على قطيعة مع مجتمعاتها، على الرغم من سياساتها الإصلاحية الملموسة أحياناً. وإذا كان ذلك يحدث، فهو يحدث من باب خلق مصادر جديدة لشرعيتها وتثبيت كياناتها على حساب أهداف ومصالح مجتمعاتها.

لقد أخذت السلطات والأنظمة العربية بعد استمرارها في ممارسة القوة والعنف الذي حمل بين ثناياه عوامل التفجر والعنف والاضطهاد.. تفقد المبرر الأخلاقي والسياسي لوجودها، ليصبح مبرر وجودها الوحيد تأمين مصالح أصحاب السلطة والفئات الصغيرة من المنتفعين بها. وفي المقابل بدأ انحسار الولاء لها يتخذ شكل نفي سلطتها بشكل كامل في سبيل تأكيد سلطة إسلامية أو عربية أوسع دائرة، أو في سبيل الانكماش على دائرة العشيرة أو الطائفة أو الجماعة المحلية الضيقة.

إذا شئنا توصيف واقع الأنظمة السياسية العربية اليوم، لتوجب القول إن هذه الأنظمة السياسية تستند إلى اعتبارات القوة المجردة، أكثر من استنادها إلى اعتبارات الإدارة الحقيقية لمجتمعاتها.، فشرعيتها إذاً أياً كان المعنى الذي يأخذ به تعبير الشرعية، هي شرعية الأمر الواقع، فلا هي شرعية القانون ولا هي شرعية الظرف التاريخي، لأن أدوات صنع القانون في مجتمعاتنا تقبض عليها السلطة التنفيذية بإحكام، ولأنه لا مجال للحديث عن شرعية القانون ما لم تكن قاعدة القانون في صياغتها مستندة إلى قواعد وأسس ثابتة من البناء الديمقراطي والحرية الشعبية الحقيقية. ولا هي شرعية الظرف التاريخي الذي يبرر مؤقتاً التغاضي عن ضرورة كون السلطة السياسية مستندة إلى أسس حقيقية من رضاء المحكومين بها، ومن الإقرار بمبدأ تداول السلطة السياسية بين مختلف القوى والجماعات السياسية؛ فمن ناحية، إن الأساس الديني الذي تستند إليه بعض الأنظمة السياسية العربية في احتكارها لقاعدة الحكم بصورة دائمة، أصبح أساساً ضعيفاً وعرضة للتصدع والانهيار يوماً بعد آخر، في ظل تصاعد حركات الإسلام السياسي، وفي ظل شيوع مفاهيم دينية تحض على الثورة ومحاربة الظلم ومناوأة الحاكم الظالم. ومن ناحية ثانية، فإن التذرع بالتحديات الثورية التي تواجه الوطن العربي، ومواجهة ومقاومة بعض قوى الغرب تبرر ممارسة العنف وقهر المواطنين، وبأنه لا مجال للحديث عن الحريات وحقوق الإنسان في وقت يتهدد فيه الوجود العربي والحدود العربية، أصبح هذا الحديث أمراً مرفوضاً، في وقت عدلت فيه الكثير من الأنظمة مواقفها تجاه الكثير من القضايا الوطنية والقومية.

أي مبرر إذاً يمكن أن يقدم تبريراً لقهر المواطن وحرمانه من المشاركة السياسية ؟

وأي شرعية إذاً تستند إليها الأنظمة

السياسية العربية الحاكمة التي تفتقر إلى رضا وتأييد ومساندة مجتمعاتها ؟

إن الشرعية الديمقراطية السياسية هي اليوم الشرعية الوحيدة التي لا بديل منها، والشرعية الثورية التي نادت بتأجيل الديمقراطية السياسية بذريعة إعطاء الأسبقية لأهداف وطنية وقومية قد عجزت عن تحقيق أهدافها تلك، سواء أكان فشلها بسبب عوامل ذاتية داخلية أم بسبب تدخلات خارجية. وعليه إن النتيجة الوحيدة التي تفرض نفسها اليوم هي الحاجة إلى الديمقراطية بوصفها حقاً لا شيء يبرر تعليقه أو وضعه تحت الرقابة أو الوصاية من أي جهة كانت؛ أما الشرعية التاريخية أو العائلية التي قد يدّعيها هذا الحاكم أو ذاك، فأنها لم تعد قادرة على تبرير ذاتها بذاتها في الوقت الحاضر.

إن الشيء الوحيد الذي يعينها على تبرير نفسها هو دخولها تحت الشرعية الديمقراطية السياسية وتكيّفها مع أحكامها، لأن ذلك وحده هو الذي يمكن أن يعطيها معنىً في الحاضر، ويفتح أمامها باب الاستمرارية في المستقبل.

إذاً، لا يمكن معالجة إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية إلا من خلال المسألة الديمقراطية التي لا يمكن طرحها طرحاً جدياً وبنّاءاً خلال النظر إليها في ضوء الواقع العربي، كما هو في ضوء المحاولات والتجارب والمعطيات التي يزخر بها، فالمنظور الواقعي يستلهم الممارسة الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر. إنها نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان.

الركن الأول، دولة المؤسسات السياسية والمدنية التي تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

الركن الثاني، فاعلية الأنظمة السياسية المتطابقة مع مصالح المجتمع وما يتفرع عن ذلك من حقوق وحريات.

أما **الركن الثالث**، فهو تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية والاجتماعية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

على هذا الأساس، فإن مستقبل الشرعية في الأنظمة السياسية العربية يرتبط ويعتمد موضوعة الديمقراطية التي هي الأساس التي تستند إليها فكرة الشرعية.

إن الأزمات السياسية التي تعانيها الأنظمة العربية ليست وليدة الحاضر الراهن وحده، وليست نتاج لحظاتها الظرفية الآنية، وإنما هي أعراض لتراكم واقع موضوعي طويل الأمد تميز بالركود والتخلف، وتداخلت فيه عوامل متوارثة ومختلفة، وهي ممتدة إلى عمق الواقع الموضوعي المعاش في الوقت الحاضر وبمختلف مظاهره وأعراضه التي تعانيها المجتمعات العربية اليوم.

إن إشكالية الشرعية العربية هي واحدة من هذه الأزمات في امتدادها من الماضي إلى الحاضر، والكتاب ينصب على شرعية الأنظمة السياسية العربية الراهنة من دون الخوض في تفاصيل أوضاعها جميعاً. غير أن الحالة المشخصة لهذا الكتاب هي حصراً ستقع على الجزائر، لما في الحدث الجزائري من أهمية حاضرة، ولما فيه من تجسيد مهم لهذه الإشكالية، حيث النظام السياسي الجزائري في هذه المرحلة قد ضعفت شرعيته التي استند إليها وقام عليها طوال سنواته منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر.

ولم تعد تسعفه شرعيته التاريخية ولا

شرعيته الثورية ولا شرعيته الدستورية، أمام إخفاقاته في تحقيق الأهداف التي طرحها على المجتمع الجزائري التي كانت في بادئ الأمر مبعث ارتياح وقبول ورضا الشعب الجزائري. أما الآن، فإن النظام السياسي الجزائري أخذ يبحث عن شرعية جديدة تحوز على رضا واعتراف الشعب بها، أمام شرعيات بديلة أخذت تطرح نفسها في الحياة السياسية الجزائرية في الوقت الحاضر. وأهم هذه الشرعيات البديلة هي الشرعية الإسلامية التي تتقدمها الجماعات الإسلامية المختلفة، في مواجهة شرعية النظام القائم الذي بدا عليه التآكل والانحسار، إذا لم يسارع النظام إلى إنقاذ نفسه من خلال تقديمه شرعية جديدة ومقبولة، تعينه على الاستمرار والبقاء والحفاظ على وجوده.

إن البحث في إشكالية الشرعية الجزائرية، هو بحث في ظاهرة تحكم القوة في السياسة والمجتمع، وفي معارضة المجتمع المدني لهذا التحكم. وقد تجسدت هذه الظاهرة بثنائية طرفيها: **أولها**، تيار عربي إسلامي سياسي يدّعي أحقية في الحكم ويعلن عن امتلاكه إمكانات ووسائل تؤهله لقيادة المجتمع، **وثانيها**، تيار يعمل من أجل تمسكه بالسلطة، ويدّعي امتلاكه التجربة والأحقية التاريخية والثورية، التي تؤهله المحافظة على استمرارية الدولة ومؤسساتها، والنظام معاً.

هذا التصور الذي لا يزال يتحكم في الأزمة، يدفع بدوره إلى طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في أن المجتمع الجزائري المبني على تقاليد الثورة وعلى تاريخ لم يبلور لديه مفهوم المركزية والقانون، بدأ أمام وجود سلطة ضعيفة ضعفت شرعيتها، يسعى إلى التمرد من أجل التعبير عن ذاته، والانتقام من الرموز التي قادته إلى الأزمة، أحياناً بالانتخابات ضدها لصالح القوى الجديدة، ولا سيما ـــ الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـــ وأحياناً أخرى بالاحتجاج ضد النظام السياسي الذي يعمل على تجديد نفسه لكسب المجتمع لصالحه.

أمام هذا التقابل، عبرت تلك الثنائية ولأول مرة عن نفسها بأساليب استعمال العنف والعنف المضاد متجاوزة بذلك مصالح المجتمع الذي ما زال يبحث عن الأسلوب الأفضل من أجل التعبير الحقيقي عن ذاته.

إن ما يحصل في الجزائر من أوضاع وتطورات ليست مقصورة على الجزائر فقط، بل هي أوضاع عاشتها وتعيشها الأنظمة والسلطات التي تعاقبت على حكم المجتمع العربي لفترات تاريخية متباعدة ومتصلة على الدوام، وإن اختلفت في جدتها وطبيعتها من قطر إلى آخر. غير أن بحث المؤلف في التجربة الجزائرية الآن قد يوضح لنا عن قرب وبرؤية معاصرة، مدى عمق وخطورة هذه الإشكالية في الأنظمة السياسية العربية، من خلال الكشف عن أحد صورها العربية والمتمثلة بالجزائر على وجه الخصوص.

إن الحدث الجزائري تزامن في سياقه العام ـــ أو هكذا يبدو ـــ مع تزايد الدعوة إلى التعددية والديمقراطية، ما يعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية، حيث ترتبط عالمية هذا المفهوم بممارسات الديمقراطية الليبرالية على المستوى العالمي. وهو فضلاً عن ذلك يحاكي النسق الانتخابي الديمقراطي في صورته المتميزة، حيث اتخذ شكل انتخاباتٍ حرة. وهو بذلك تميز بمفرداته عن التجارب الانتخابية الأخرى في الوطن العربي أو على الأقل معظمها، وهي تجربة مازالت وقائعها تتصاعد وتتفاعل.

كما إن هذا الحدث يتعدى التأثير

جزائرياً إلى عموم الوطن العربي. وهو كذلك حدث تميز بالكثافة الزمنية، فعلى الرغم من مدته الزمنية المحدودة إلا أنه حمل ويحمل مجموعة من التطورات المهمة التي أشارت وتشير إلى العمقين التاريخي والسياسي لإشكالية الشرعية في الجزائر والوطن العربي، والتي تتسم بالمحتوى والعمق الإسلامي العربي ـ العلماني. وتعد كذلك مثالاً واضحاً للتباين بين المواقف للقوى السياسية الجزائرية وممارساتها الفعلية، إذ حرصت القوى السياسية بمختلف أشكالها في الجزائر على تأكيد قبولها مبدأ التعددية، في حين تعارضت ممارسات بعضها مع هذه المواقف. كما إنها تكشف لنا بوضوح الأوجه المختلفة للشرعيات البديلة؛ فالجزائر لم ترسِ حتى الوقت الحاضر على نموذج معين من الشرعية يقوم ويستند إليه النظام والدولة الجزائرية.

والنموذج الجزائري في التحليل الأخير كشف عن حقيقة العلاقة بين التيارات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، الدينية وغير الدينية، وموقفها من ظاهرة الديمقراطية والشرعية، والذي ربما يسهم على نحو منهجي بالكشف عن واقع إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

إن التعارض السياسي الذي يَسِمُ الواقع السياسي العربي، هو التعارض بين السلطة والمواطن، وبين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن الدولة العربية الحديثة بدأت تؤول إلى الكلّانية/ الشمولية، ونعني بها طغيان الدولة على الفرد والمجتمع، واشتمال السلطة على مختلف نشاطات الحياة ونفوذها، إلى أدنى العلاقات والتفاصيل الحياتية بأشكالها المتعددة. وفي مجال الممارسة السياسية ليس من الصعب أن يلاحظ المرء كيف أن العنف بأشكاله المختلفة يخيم حالياً على العلاقات بين سلطة الدولة وبين المجتمع المدني. هذه الدولة التي توصف أحياناً بالدولة المسخ التي ليست إسلامية أو قومية أو ليبرالية غربية، هي القوة المجردة التي تريد أن تفترس المجتمع المدني كله، أي مجتمعها هي، والمفروض أنها تحكمه لما فيه الخير والتقدم والصلاح المستقبلي.

على هذا الأساس تصبح إشكالية الشرعية السياسية هي مشكلة الحكم المركزية في الوطن العربي المعاصر، وغيابها وضعفها يفسران الطبيعة المتقلبة للسياسات العربية والطابع التسلطي القهري لأغلب السلطات العربية الراهنة، فانعدام الاستقرار والفاعلية والفساد والقمع، هي عناصر مقلقة في السياسة العربية اليوم، وما ذلك إلا نتيجة لضآلة الشرعية التي يمنحها الشعب للحكام، والبنى السياسية والأيديولوجية السائدة.

لذلك تصبح حالة الشك والخوف، هي التعبير الكئيب عن أهم الأزمات التي تواجه الأنظمة السياسية العربية، وهي أزمة الشرعية، أو بتعبير أدق تضاؤل الشرعية أو غيابها في أنظمة الحكم العربية الحالية.

إذاً، ما هو العلاج لحل إشكالية الشرعية العربية ؟ أي ما العلاج من أجل وجود سلطات وأنظمة سياسية تحظى برضا وثقة مجتمعاتها ؟ هل المشاركة السياسية والاجتماعية هي السبيل، أم الثورة هي الطريق الأسرع والأنفع للمجتمع؟

في واقع الحال لا يذهب المؤلف مذهب الثورة، لأن مقابلة القوة بالقوة يولد صراعاً وعنفاً، والنتيجة هي الدمار والخراب.

وهذا ما توصل إليه الكتاب من خلال دراسة حالة الجزائر، إذ لم يستطع أي من الأطراف المتعارضة والمتصارعة، لا النظام ولا القوى السياسية الفاعلة، على حسم الموقف

لصالح أي منهما. ويبدو أن عنف المجابهة قاد إلى عدم التوصل إلى حلٍ مرضٍ للطرفين، فالنظام انشغل بترتيب واستعادة شرعيته التي ضعفت وافتقدها منذ عام ١٩٨٩، وتخلل مسعاه صراع بين أركانه في التعامل مع المعارضة الإسلامية ممثلة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ في حين انشغلت المعارضة الإسلامية والعلمانية بالعمل على ديمومة نشاطها السياسي، مستخدمة السبل المختلفة لمواجهة عنف النظام وتصعيد معارضتها بشكل مستمر.

إن النظرة الموضوعية إلى طبيعة المشكلات الوطنية والقومية، هي أن تسعى السلطات العربية إلى إصلاح نظامها السياسي، وأن تتجه إلى الديمقراطية الحقيقية التي تستبعد وسائل القمع والإكراه، ذلك أن الديمقراطية عادت مطلباً يفوق كل المطالب ولا يحتمل التأجيل باسم أي فرضية مسبقة، ولا باسم أي معادلة في المستقبل يجب البحث عنها، وأن تعترف بحق القوى الاجتماعية والسياسية بالمشاركة في السلطة، وأن تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان، وأن تعترف بحق الأقليات والقوميات من أي نوع في التعبير عن ذاتها، وأن تطلق الحريات العامة في إطار منظم من القوانين والمؤسسات ... لأن في ذلك يكمن رضا وقبول المجتمعات العربية بسلطاتها وأنظمتها السياسية، ومن دون ذلك لا يكون لغير القوة والعنف من فاعلٍ في الحياة السياسية والاجتماعية العربية.

وعلى هذا الأساس تبقى الشرعية هي العنصر الحاسم والفاعل في وجود أنظمة سياسية عربية قادرة على النهوض بمجتمعاتها نحو التطور والرفاه.

احتوى الكتاب أربعة فصول مسبوقة بـ **مقدمة**، ومنتهية بـ **خاتمة**. كرس **الفصل الأول** منها، لدراسة الشرعية ذاتها من حيث مفهومها ومصادرها وأسبابها، وقد توزعت على ثلاثة أقسام جاءت تباعاً. كما عالج **الفصل الثاني**، طبيعة الأنظمة السياسية العربية ومصادر شرعيتها، من خلال البحث في شرعيات سلطاتها وبناها السياسية ومصادرها. أما **الفصل الثالث**، فقد جاء دراسة لحالة محددة وخاصة ونموذجية للتجربة الجزائرية متضمناً ثلاثة أقسام، هي: طبيعة النظام السياسي؛ والقوى السياسية؛ والبحث عن شرعية جزائرية جديدة. أما **الفصل الرابع**، فكان دراسة مستقبلية لهذه الإشكالية، وقد تضمنت رؤية المؤلف لمعالجتها من خلال ما يجب أن تكون عليه الدولة والنظام والسلطة العربية، كي تحصل على شرعية مقبولة ودائمة وذلك من خلال ثلاثة أقسام أيضاً ■



نشاطـــات



تقرير عن:
المؤتمر السنوي الخامس لأقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية

عمان، ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦

محمد القطاطشة

رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية الأردنية.

بمناسبة المؤتمر السنوي الخامس لأقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الذي نظمته الجمعية الأردنية للعلوم السياسية بالتعاون مع كلية الدراسات العليا/ الجامعة الأردنية صدر البيان الختامي والتوصيات على النحو التالي:

شهدت المنطقة العربية عقب الحرب العالمية الأولى بدايات التحرر السياسي، وقد واكب هذا التحرر الانخراط في عملية التنمية والتحديث لمختلف الأبنية المجتمعية سواء المادية أو المعنوية، غير أنه ينبغي عدم إغفال حقيقة أن نظم الحكم التي قادت تلك العملية اتسمت في بعضها بطابع المحافظة.

وفي العالم العربي ومع بدء التطور السياسي، وظهور الجامعات كأطر فكرية تساهم في بناء الدولة من خلال تخريج طاقات للعمل في جميع هياكل الدولة، بل إن الاهتمام بالدراسات السياسية لم يحظَ بذلك الدعم الذي حظيت به بعض الفروع الأخرى على الرغم من مقتضيات التطور، إن هذا الوضع للدراسات السياسية يستدرج السؤال التالي: لماذا لم تتطور الدراسات السياسية بالقدر نفسه الذي تطورت فيه العلوم الاجتماعية الأخرى؟ بمعنى آخر لا بد من وجود معوقات ومشكلات أمام عملية التطور حالت من دون حدوثها، فما هي تلك المعوقات؟

أولاً، معوقات سلطوية.

ثانياً، معوقات مجتمعية.

ثالثاً، معوقات في إطار العملية التعليمية.

رابعاً، معوقات مؤسسية

خامساً، معوقات الدراسات الميدانية.

جاءت هذه المعوقات في بالورقة التي قدمها قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة من قبل الباحثين، د. **محمد القطاطشة** ود. **فوزي تيم**.

وفي هذا المؤتمر السنوي الذي تعقده الجمعية الأردنية للعلوم السياسية وهو الخامس، كان العنوان الرئيس هو كيفية النهوض بعلم سياسة عربي؟ بمعنى آخر هو البحث عن مدرسة عربية متميزة في العلوم السياسية. وجاء المؤتمر برعاية كل من عميد كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية د. **هاني الضمور**؛ ود. محمد القطاطشة رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية؛ اللذان أكدا في كلمتي الافتتاح الحاجة الملحة لصناعة علم سياسة عربي يواكب التحديات التي تواجهها الأمة العربية، ويسعى إلى وضع الأطر المنهجية للوصول إلى ذلك.

تم مناقشة سبع أوراق قدمت من الجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة، وجامعة آل البيت، وجامعة الحسين بن طلال، وجامعة اليرموك. وقد كان الحوار كذلك حول إشكالية عدم وجود جامعة تمنح درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، ومحاولة البحث عن سبب ذلك، حيث توصل المؤتمر إلى ضرورة تعاون جدي بين أقسام العلوم السياسية، لوضع خطة لتوفير منح هذه الدرجة في الجامعات الأردنية الحكومية.

وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في ما يلي:

١ ــ تعميم الثقافة السياسية في المدارس والجامعات.

٢ ــ وضع خطة شاملة للنهوض بمجال الدراسات السياسية، وتتضمن:

ــ تحديد الأهداف والأولويات.

ــ توفير الدعم البشري والمادي .

ــ توفير جو من الاستقرار المادي والمعنوي لعضو هيئة التدريس والتعامل معه ضمن هذا المعيار، وليس ضمن معيار الموظف .

ــ توفير منافسة حرة وشفافة في عملية التعيين .

ــ تأسيس مراكز بحث فرعية ومركزية تنهض بعملية التأليف والنشر .

ــ الاهتمام بالدراسات المنطقية، مع التركيز على دراسة المجتمع والسياسة في المنطقة العربية .

ــ التركيز على استخدام التقنيات الحديثة في تدريس العلوم السياسية .

ــ التركيز على التخصص الدقيق لكل عضو أثناء عملية تدريس المساقات .

إن الجمعية الأردنية للعلوم السياسية إذ ينتهي مؤتمرها بهذا البيان، إنما تتوجه إلى كل الذين شاركوا في هذه المناسبة العلمية بالتحية والتقدير، وتتطلع إلى تواصل مستمر وتعارف أوثق.

كما وتمد الجمعية الأردنية للعلوم السياسية يدها إلى كل الباحثين والمثقفين على امتداد الوطن العربي، كي يشاركوا معها في المهمة الجليلة التي أخذتها على عاتقها من أجل بناء غدٍ أفضل لنا ولأجيالنا من بعدنا ■

□ ☆ ■ يوميات عربية ودولية مختارة ■ ☆ □

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦

ــ أقر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم ١٧٠٦ يدعو إلى تشكيل قوة دولية من ١٧٣٠٠ جندي لتحل محل القوة التابعة للإتحاد الأفريقي في دارفور غرب السودان. وتم تبني القرار على الرغم من معارضة السودان انتشار قوات دولية في دارفور. وقد امتنعت روسيا وقطر والصين عن التصويت، فيما اعتبرت الإدارة الأمريكية أن موافقة السودان على القرار «غير ضرورية». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/١).

ــ أقرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بأن نحو ٦٤ جندياً أمريكياً يقتلون شهريا في العراق. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/٩/٢).

ــ أعلن كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في ختام لقائه الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق أن سوريا ستتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ من خلال زيادة عدد الحرس على الحدود مع لبنان، مشيراً إلى اعتراض دمشق على نشر قوات أجنبية على الحدود اللبنانية - السورية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢).

ــ أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستعوض إسرائيل ما أنفقته في الحرب الأخيرة على لبنان والذي يقدر بحوالى ٣٠ مليار شيكل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢).

ــ أنزل العلم العراقي في إقليم كردستان العراق ورفع علم الإقليم بدلا منه بقرار من رئيس الإقليم مسعود البارزاني. (**الزمان**، لندن، ٢/ ٢٠٠٦/٩). وقد أكد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي رفضه هذا الإجراء، موضحاً أن علم العراق يجب أن يرفع على كل شبر من الأراضي العراقية، فيما رفض البارزاني لغة التهديد، وأعلن أنه سيعلن استقلال إقليم كردستان إذا قرر البرلمان الكردي ذلك. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٩/٤). وأيد جلال الطالباني الرئيس العراقي قرار البارزاني إنزال العلم العراقي في كردستان. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٩/٥). واعتبر ان العلم العراقي الحالي هو «علم الصداميين». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٦). وقد تصاعدت الدعوات إلى الطالباني للالتزام بيمينه الدستوري كرئيس للعراق وهدد شيوخ العشائر بإحراق أي علم عراقي جديد. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٩/٦).

ــ أجرى كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة محادثات مع المسؤولين الإيرانيين حول لبنان وقرار مجلس الأمن ١٧٠١. وصرح منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني بأن طهران ستتعاون لتنفيذ القرار. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٣).

ــ بدأت القوات الايطالية بالانتشار في جنوب لبنان في إطار قوات اليونيفيل (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٤).

ــ أعلن كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيتوسط بين حزب الله وإسرائيل في مسألة (تبادل) الأسرى. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٥).

ــ أعلنت قطر أنها ستشارك بنحو ٢٠٠ جندي في قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني لتأكيد الوجود العربي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٥).

ــ وافق البرلمان التركي على مشاركة قوات تركية في إطار اليونيفيل في جنوب لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٦).

ــ دعا مجلس جامعة الدول العربية في ختام أعمال دورته العادية الـ ١٢٦ على مستوى وزراء

الخارجية في القاهرة إلى وقف إطلاق نار ثابت ودائم في لبنان، وأكد ضرورة تحرك المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل سحب قواتها من المواقع التي لا زالت تحتلها في جنوب لبنان إلى ما وراء الخط الأزرق ووقف انتهاكاتها لسيادة لبنان. وقرر وزراء الخارجية دعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد أواخر الشهر الجاري للنظر في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفقا للقرارات الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.، وبحثوا في تقديم الدعم المالي لقوات الاتحاد الأفريقي في دارفور غرب السودان، والإسراع في فتح بعثات دبلوماسية عربية في بغداد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٩/٧).

ــ قررت الحكومة الإسرائيلية رفع الحصار الجوي عن لبنان بناء على اتفاق بين كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية وإيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي وكوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة. (**الأخبار**، بيروت، ٩/٧/ ٢٠٠٦).

ــ أفاد تقرير للجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين لم يكن على علاقة بتنظيم القاعدة، الأمر الذي يقوض أحد المبررات الرئيسة التي روجتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لغزو العراق. (**النهار**، بيروت، ٩/٩/ ٢٠٠٦).

ــ انتشرت سفن حربية فرنسية وإيطالية ويونانية في المياه الإقليمية اللبنانية، تمهيداً لوصول السفن الألمانية التي ستتولى مراقبة الشواطئ اللبنانية لمنع وصول أسلحة إلى لبنان بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١.وكانت الحكومة الإسرائيلية ربطت رفع حصارها البحري عن الشواطئ اللبنانية بوصول القوات الألمانية. (**النهار**، بيروت، ٩/٩/ ٢٠٠٦).

ــ اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش في ذكرى هجمات « ١١ سبتمبر» ٢٠٠١ أن الحرب ضد الإرهاب لم تنته وأن الولايات المتحدة تقاتل في الشرق الأوسط لإقامة مجتمعات حرة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/١٢).

ــ استقبل فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الذي قام بزيارة قصيرة إلى بيروت، وأعلن عن استعداد بريطانيا للمساهمة في إعادة بناء الجسور التي دمرها العدوان الإسرائيلي. وقد قوبلت الزيارة بتظاهرة شبابية وطلابية احتجاجاً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٩/١٢). كما ندد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بزيارة بلير « باعتباره مشاركاً في العدوان الإسرائيلي على لبنان. (**القدس العربي**، لندن، ٩/١٣/ ٢٠٠٦).

ــ أحبطت قوى الأمن السورية محاولة لتفجير السفارة الأمريكية في دمشق قتل فيها ٣ من المهاجمين «المتطرفين». (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/٩/١٣). وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس عن امتنانها لإفشال القوى الأمنية السورية محاولة التفجير. (**القدس العربي**، لندن، ٩/١٣/ ٢٠٠٦). لكن واشنطن طالبت سوريا بإغلاق مكاتب تنظيمات في دمشق تعتبرها « إرهابية». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/١٤).

ــ أبلغ المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن مشاكل إيران مع العراق ستحل بعد إنهاء الاحتلال (الأمريكي). وكان المالكي التقى أمس الأول في طهران الرئيس الإيراني أحمدي نجاد وتم الاتفاق على ترسيم حقول النفط المشتركة بين البلدين. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/٩/١٤).

ــ قدم الجنرال عودي أدم قائد الجبهة الشمالية الإسرائيلية استقالته رسميا في ضوء تصاعد الانتقادات الإسرائيلية لأداء القوات الإسرائيلية في الحرب على لبنان (**السفير**، بيروت، ٩/١٤/ ٢٠٠٦).

ــ أكدت الأنباء أن الطائرات الإسرائيلية أسقطت أكثر من مليون و ٢٠٠ ألف قنبلة عنقودية في جنوب لبنان (**القدس العربي**، لندن، ٩/١٤/ ٢٠٠٦).

ــ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وبحث معه في

الوضع اللبناني. وصرح السنيورة بأن الدعم المصري متواصل لتمكين الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على كامل أراضيها. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٦/٩/١٥).

ــ أكد الملك عبد الله الثاني العاهل الأردني أن العلاقات بين الأردن وسوريا متواصلة من خلال المؤسسات بين البلدين، لكن هذه العلاقات لا يمكن اعتبارها « ممتازة». (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/١٦).

ــ أشادت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أمس الأول بمهمة القوات الألمانية في إطار اليونيفيل، واعتبرت أن هذه المهمة ستسمح لها بحماية إسرائيل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/١٧).

ــ حذر حزب الله من تجاوز قوات اليونيفيل لمهامها التي ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، مؤكداً ضرورة أن تكون هذه القوات بإمرة الجيش اللبناني. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٨/ ٢٠٠٦/٩).

ــ قررت الصين المشاركة في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بنحو ألف جندي. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/١٩).

ــ تفقد مراقبون من قوات اليونيفيل المعابر بين لبنان وسوريا في إطار الاطلاع على الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة اللبنانية لضبط حدودها البرية وتحديد ما تحتاجه الحكومة من مساعدات تقنية لضبط الحدود (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/١٩).

ــ ربط الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة سوريا وإيران «بتمويل الإرهاب»، واعتبر أن الولايات المتحدة تساعد لبنان في مواجهة المتشددين الذين يقوضون الديمقراطية في لبنان من خلال إقامة «دولة داخل الدولة». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٠).

ــ أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في « مهرجان الانتصار» الحاشد الذي أقيم في ضاحية بيروت الجنوبية أن المقاومة تمكنت من تحقيق انتصار تاريخي واستراتيجي وهي الآن أقوى مما كانت عليه ولديها أكثر من ٢٠ ألف صاروخ. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٣)

ــ أيدت اللجنة الرباعية التي تضم ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، لكنها ربطت أي تقدم باتجاه معالجة الحصار المفروض على الفلسطينيين باعتراف الحكومة الفلسطينية المقبلة بالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وأعلن محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية أن أي حكومة مقبلة يجب أن تعترف بالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، فيما أكدت حركة حماس رفضها الاعتراف بإسرائيل. (**النهار**، بيروت، ٩/٢٤/ ٢٠٠٦).

ــ فاز علي عبد الله صالح الرئيس اليمني بولاية رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات بحصوله على ١٧،٧٧ في المئة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية التي أجريت أمس الأول. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٤).

ــ اعتبر إيهود أولمرت ان الظروف غير ناضجة للمفاوضات مع سوريا، مشيراً إلى رسائل أمريكية في هذا الشأن تتهم دمشق بنقل أسلحة إلى العراق ودعم حزب الله والتنظيمات الفلسطينية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٥).

ــ استنتج تقرير لوكالة الاستخبارات الأمريكية أن الحرب على العراق أدت إلى تفاقم الأخطار الإرهابية وأنتجت جيلاً جديداً من «المتطرفين الإسلاميين» والمجاهدين (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٩/٢٥).

ــ اجتمع بابا الفاتيكان بينيديكتوس السادس عشر مع سفراء الدول المسلمة المعتمدين في الفاتيكان، مؤكداً احترامه للمسلمين المؤمنين وللحوار بين الأديان. وجاء هذا اللقاء بعد ان عمت المسيرات معظم العواصم العربية والإسلامية احتجاجاً على ما أدلى به البابا من مقولات « تربط بين الإسلام والإرهاب» منتصف الشهر الجاري. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٦).

ــ قدم سيرج برامرتز رئيس لجنة التحقيق في

اغتيال الرئيس رفيق الحريري تقريره إلى كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة حول ما أحرزه من تقدم في التحقيق. ووصف برامرتز التعاون السوري مع لجنة التحقيق بأنه مرض. (**الأخبار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٦).

ــ شكلت الجمعية العمومية العراقية (البرلمان) لجنة لتعديل الدستور. (**النهار**، بيروت، ٢٦/٩/ ٢٠٠٦).

ــ أعلن جلال الطالباني الرئيس العراقي أنه يريد وجوداً عسكرياً أمريكياً طويل الأمد في العراق، معتبراً أن العراق سيحتاج إلى قاعدتين جويتين أمريكيتين لمنع التدخلات الأجنبية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٦).

ــ سيطرت المحاكم الإسلامية على مدينة كيسمايو ثالث أكبر المدن الصومالية « لمنع استخدامها كقاعدة لأي قوات حفظ سلام أجنبية». (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٦/٩/٢٦).

ــ وصلت إلى بيروت قوة بلجيكية للمشاركة في قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٨). كما انضمت كتيبة إسبانية إلى قوات اليونيفيل. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٢٩).

ــ أفاد تقرير صادر عن مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي أن الإدارة الأمريكية لم تحقق أهدافها في إعادة الإعمار في العراق، وأن إنتاج النفط العراقي لا يزال أقل مما كان عليه قبل الغزو، وتم تسجيل خسارة ١٦ مليار دولار من عائدات تصدير النفط خلال العامين الماضيين. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٣٠).

ــ سقط شابان فلسطينيان في قصف صاروخي إسرائيلي على قطاع غزة ليرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا نتيجة الهجمات الإسرائيلية على القطاع منذ نحو ثلاثة أشهر إلى ٢٢٠ نصفهم من المدنيين. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٩/٣٠).

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦

ــ جدد الرئيس الأمريكي جورج بوش رفضه سحب القوات الأمريكية من العراق، معتبراً أن مثل هذا الانسحاب يوفر» ملاذاً جديداً للإرهابيين» مع ثروات من عائدات النفط تمكنهم من تمويل مشاريعهم لشن هجمات مدمرة على الولايات المتحدة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/١).

ــ اعتبرت الحكومة الأردنية أن قطر خالفت الإجماع العربي بعدم تصويتها لمصلحة المرشح الأردني الأمير زيد بن رعد لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة خلفاً لـ كوفي أنان. (**النهار**،بيروت، ٢٠٠٦/١٠/١). وقد استدعت الحكومة الأردنية سفيرها من قطر احتجاجاً. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/١).

ــ تحولت الخلافات السياسية حول تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية إلى اشتباكات بين حركتي حماس وفتح ما أدى إلى مقتل ٨ فلسطينيين وإصابة مئة أخرين بجروح في خان يونس جنوب قطاع غزة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢).

ــ انتشر الجيش اللبناني على طول «الخط الأزرق» فيما انسحبت القوات الإسرائيلية من معظم المواقع التي احتلها في الجنوب اللبناني. وقد اقتطعت قوات الاحتلال جزءاً من قرية الغجر وواصلت خروقاتها الجوية والبحرية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢).

ــ أجرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية محادثات في العربية السعودية مع الملك عبد الله بن عبد العزيز العاهل السعودي تناولت الوضع في العراق ولبنان وعملية السلام والملف الإيراني النووي. وصرحت رايس بأن الولايات المتحدة تعول على « صياغة جديدة» لحلفائها العرب المعتدلين تجمع بلدان مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن لتقديم المساعدة للحكومتين العراقية واللبنانية وللسلطة الفلسطينية وإعادة إطلاق عملية السلام. وقد طلبت رايس من السعودية إقناع السنة في العراق بالانخراط في العملية السياسية في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٠/٣). وتناولت في محادثتها الملف النووي الإيراني والدور السوري في المنطقة. (**الحياة**، بيروت، ٣/ ٢٠٠٦/١٠). واجتمعت رايس مع وزراء خارجية

مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن في القاهرة في إطار «دعم المعتدلين في مواجهة المتطرفين» في المنطقة. (**النهار**، بيروت، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ استحدث في الجزائر هيئة لمكافحة الفساد تلزم رئيس البلاد وكبار الموظفين وزوجاتهم تقديم كشوف عن أموالهم. (**الزمان**، لندن، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ وضعت قوات اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان «قواعد اشتباك» من بينها استخدام القوة في حال مواجهتها اعتداء مسلح وفي حالة نقل سلاح في منطقة عملها أو إعاقة حرية حركتها. (**السفير**، بيروت، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ وصلت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى بغداد في زيارة غير معلنة واجتمعت مع نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية. وقد حثت رايس الحكومة العراقية على وضع حد للعنف الطائفي بعدما وصلت الأمور إلى نقطة حاسمة. (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٦). و انتقلت رايس إلى إقليم كردستان العراق حيث اجتمعت مع مسعود البارزاني رئيس الإقليم في أربيل وحثته على التعاون مع الحكومة في بغداد لتقاسم توزيع النفط. (**السفير**، بيروت، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦).وذكرت رايس أن مستقبل الأكراد هو مع العراقيين الآخرين في إطار عراق موحد. (**لوس أنجلوس تايمز**، لوس أنجلوس، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ أعرب الرئيس السوري بشار الأسد عن أمله في عودة الاجتماعات السورية- المصرية- السعودية، وأعلن أن سوريا لم تعد جزءاً من المعادلة اللبنانية بكل تفاصيلها. (**السفير**، بيروت، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ اصدر مجلس الأمن الدولي قراراً جديداً يحمل الرقم ١٧١٤ رحب فيه بتمديد مهمة قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور غرب السودان حتى نهاية السنة الجارية.واعتبرت الحكومة السودانية هذا القرار نصراً دبلوماسياً على الإدارة الأمريكية التي تستعجل إرسال قوات دولية إلى دارفور. (**النهار**، بيروت، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ كشفت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن ٤٥٠ جندياً أصبحوا ذوي عاهات مستديمة من جراء الحرب الأخيرة في لبنان. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ قام نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني بزيارة إلى السعودية حيث اجتمع مع الملك عبدالله بن عبد العزيز العاهل السعودي. وصرح بري بأنه شكر العاهل السعودي على ما قدمته السعودية من دعم إلى لبنان وعلى حرصه على وحدة لبنان بكل فئاته. واعتبر أن مواجهة الاستحقاقات تبدأ بتطبيع العلاقات بين سوريا والسعودية. (**الحياة**، بيروت، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ أفادت دراسة أمريكية -عراقية وضعها خبراء من الجانبين ونشرتها مجلة **لانسيت** الطبية البريطانية ان الغزو الأمريكي للعراق تسبب بمقتل حوالى ٦٥٥ ألف شخص في العراق منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ وفي أعمال العنف التي تلته. (**النهار**، بيروت، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ أظهرت أرقام وزارة العمل الأمريكية ان ٦٤٧ متعاقداً أمريكياً على الأقل قتلوا في العراق منذ بداية الغزو الأمريكي وحتى نهاية أيلول/سبتمبر الماضي (**النهار**، بيروت، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ أقرت الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان) قانون تشكيل الأقاليم (قانون الفدرالية) بأغلبية (بسيطة) ١٤٠ صوتاً من أصل ٢٧٥ وبغياب أحزاب وتيارات رئيسية في البلاد. (**النهار**، بيروت، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ أحالت السلطات المغربية ٥ نواب في البرلمان إلى المتابعة القضائية بتهمة رشوة الناخبين. (**الحياة**، بيروت، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ استشهد ١٣ فلسطينياً في قصف وغارات جوية إسرائيلية على قطاع غزة. (**القدس العربي**، لندن، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ تحدث إميل لحود الرئيس اللبناني عن مساعٍ فرنسية لتنظيم قواعد لإدارة المجال الجوي اللبناني، وأكد رفضه لهذه المساعي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦).

ــ أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي

انعقد في بيروت في دورة استثنائية على مستوى وزاري دعمه سعي الحكومة اللبنانية إلى عقد «مؤتمر باريس- ٣ » المقرر انعقاده منتصف كانون الثاني/يناير المقبل، ودعا البلدان العربية إلى إجراء اتصالات مع الدول المانحة لحثها على المشاركة في هذا المؤتمر. (**النهار**، بيروت، ١٨/ ٢٠٠٦/١٠).

ــ رفضت إسرائيل عرضاً أمريكياً ــ أوروبياً لتزويدها بصور للبنان عبر الأقمار الصناعية المخصصة للتجسس مقابل وقف تحليق طائراتها في الأجواء اللبنانية. (**السفير**، بيروت، ١٨/ ٢٠٠٦/١٠).

ــ صادقت الحكومة السودانية على اتفاق السلام الذي وقعته مع متمردي جبهة الشرق بمساعدة أريتريا في الرابع عشر من الشهر الجاري. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/١٩).

ــ أعلن إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي في ختام محادثات أجراها في موسكو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه أثار في موسكو موضوع السلاح الروسي الذي يصل إلى حزب الله عبر سوريا. وذكر أن روسيا تزود سوريا بسلاح دفاعي و ستبذل جهوداً ألا يصل إلى جهات أخرى. (**السفير**، بيروت، ١٠/٢٠/ ٢٠٠٦).

ــ وقعت ٢٤ شخصية سنية وشيعية في لقاء نظمته منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة وثيقة حرمت فيها الاقتتال المذهبي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢١).

ــ صدر في السعودية أمر ملكي بإنشاء «نظام هيئة البيعة» الذي يختص بمبايعة الملك واختيار ولي العهد في البلاد ويهدف إلى « سد الثغرات الدستورية وإلى تأمين الاستقرار لعقود مقبلة». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٠/٢١).

ــ أعلنت إثيوبيا أنها في حالة حرب مع المحاكم الإسلامية في الصومال، واعترفت بنشر قوات لها في الصومال فيما أبدى الاتحاد الأفريقي استعداده لمهمة سلام في الصومال. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/١٠/٢٥).

ــ حذرت وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكت من تفكيك العراق إلى ثلاث دول منفصلة، ورأت أن غزو العراق قد يتحول إلى كارثة في السياسة الخارجية البريطانية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢٥).

ــ قررت تونس إقفال سفارتها في الدوحة احتجاجاً على ما اعتبرته «حملة تشنها قناة الجزيرة تهدف إلى الإساءة إلى تونس». (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢٦).

ــ دعا نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني إلى «مؤتمر للتشاور» للبحث في تشكيل حكومة وحدة وطنية وقانون للانتخاب في ضوء مطالبة «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» بتغيير الحكومة ورفض « قوى ١٤ آذار» التغيير الحكومي وتهديد كل الأطراف بالنزول إلى الشارع. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢٦). وقد دخلت دعوة التشاور حول حكومة الوحدة الوطنية في سباق مع موضوع المحكمة الدولية التي تقرر في مجلس الأمن إرسال مسودتها إلى الجانب اللبناني للمصادقة عليها. (**النهار**، بيروت،١٠/٣٠/ ٢٠٠٦). وعرض الرئيس اللبناني إميل لحود ملاحظاته حول مسودة المحكمة، مؤكداً ضرورة موافقته الصريحة عليها للتمكن من عرضها على مجلس الأمن، فيما اتهمته « قوى ١٤ آذار» بالعرقلة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٣١).

ــ جدد مجلس الأمن الدولي مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لمدة ٦ أشهر تنتهي أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٧. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/١٠/٢٧).

ــ أعلنت القوات الأمريكية مقتل ٥ من جنودها في منطقة الرمادي. (**القدس العربي**، لندن، ٢٧/ ٢٠٠٦/١٠).وقد ارتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ بداية الشهر الجاري الذي اعتبر الأكثر دموية بالنسبة إلى القوات الأمريكية إلى ٩٦ قتيلاً، إضافة إلى مقتل ٣٠٠ من القوات الأمنية العراقية. (**النهار**، بيروت، ١٠/٢٧/ ٢٠٠٦).

ــ حذر تقرير صادر عن لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي من أن الأهداف

الأمريكية ستتضرر إذا استعاد حلفاء سوريا وإيران السيطرة في لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢٨).

ـ دعا وزراء خارجية ١١ دولة مطلة على البحر المتوسط (إسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا ومالطا والمغرب وتونس ومصر والجزائر والبرتغال وفرنسا) في إعلان أطلق عليه «إعلان الياكنتي» إلى مراجعة «خريطة الطريق» وعقد مؤتمر دولي لإنهاء الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٢٩).

ـ أكد خبراء بريطانيون من مختبر «هارويل» في «اوكسفورد شاير»، وهو مختبر متخصص في البيئة النووية معتمد لدى وزارة الدفاع البريطانية في أعقاب معاينتهم عينات في جنوب لبنان استخدام إسرائيل اليورانيوم في حربها الأخيرة على لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٣٠).

ـ انعقد في الدوحة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة بغياب وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني التي تراجعت عن قرار مشاركتها في اللحظة الأخيرة بسبب «حضور أعضاء من حماس». وتقررت المشاركة الإسرائيلية بوفد برئاسة مساعد المدير العام لإدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ياكوف هاداس. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٣٠).

ـ صدر بيان عن مجلس الأمن الدولي أشار إلى تقدم مهم على صعيد تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ لناحية نشر الجيش اللبناني في الجنوب، لكنه شدد على نزع سلاح الميليشيات وإجراء انتخابات رئاسية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٠/٣١).

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦

ـ طالب العراق اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي حول العراق التي عقدت اجتماعاتها في الكويت بإلغاء الديون المستحقة على العراق وتقديم منح قيمتها ١٠٠ مليار دولار لتمكينه من مواجهة التحديات. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/١).

ـ اعتبر مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق أن تقسيم العراق بات أمراً واقعاً وأن من حق الأكراد إعلان استقلال كردستان. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/١١/١).

ـ أقر الكسندر شو رئيس إحدى فرق التدريب الأمريكية في العراق أن الشرطة العراقية مخترقة من قبل الميليشيات بنسبة ٧٠ في المئة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/١).

ـ أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا حكماً بالإعدام على كل من الرئيس العراقي السابق صدام حسين ورئيس جهاز الاستخبارات السابق برزان التكريتي وعواد البندر رئيس محكمة الثورة السابق في «قضية الدجيل». وقد انقسم الشارع العراقي بين مؤيد ومعارض لهذا الحكم الذي اعتبره جورج بوش الرئيس الأمريكي «إنجازاً كبيراً». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٦).

ـ قام الرئيس المصري حسني مبارك على رأس وفد مصري بزيارة إلى الصين تم خلالها الاتفاق مع المسؤولين في بكين على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات النفط والغاز والطاقة والاتصالات والالكترونيات. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٦/١١/٧).

ـ وافقت اليابان على تقديم قرض إلى العراق قيمته ٥،٣ مليار دولار يصرف منه أكثر من مليار دولار لرفع طاقة إنتاج مصافي البصرة من المشتقات النفطية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٨).

ـ انسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي من بلدة «بيت حانون» شمال قطاع غزة بعد أكثر من أسبوع من اقتحام البلدة في عملية عسكرية أطلقت عليها اسم «غيوم الخريف»، مخلفة دماراً كبيراً في المنازل و٦٣ شهيداً فلسطينيا وأكثر من ٥٣ جريحاً. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٨). وقد أقدمت قوات الاحتلال على قصف البلدة مرتكبة مجزرة ذهب ضحيتها ١٨ مدنياً فلسطينياً. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٩). واعتبر إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي

أن ما حصل نجم عن « خطأ تقني»، فيما تقدمت المجموعة العربية في الأمم المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى إدانة المجزرة ووقف العدوان الإسرائيلي وإرسال قوة مراقبة دولية إلى قطاع غزة تشرف على وقفٍ لإطلاق النار. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٠). وقد أجهضت الإدارة الأمريكية مشروع القرار العربي باستخدام « حق النقض» الفيتو. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/١٢).

ــ انعكس الوضع في العراق سلباً على إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش والجمهوريين في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، وفاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات، داعياً إلى انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية من العراق. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٩). وقد قدم دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي استقالته في أعقاب نتائج الانتخابات، وقبل بوش استقالته في إطار توجه إدارته للتعاون مع الديمقراطيين في إيجاد قواسم مشتركة حول الحرب في العراق والشؤون الداخلية. (**نيويورك تايمز**، نيويورك،٢٠٠٦/١١/٩). واختار بوش روبرت غيتس وزيراً للدفاع خلفاً لرامسفيلد. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٦/١١/١٠). وقد أعترف رامسفيلد بإخفاق الجيش الأمريكي «في محاربة المسلحين على أرض العراق». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١١). لكن الرئيس الأمريكي جورج بوش رفض دعوات الديمقراطيين بالانسحاب من العراق خلال أشهر، معتبراً ان التغيير مطلوب في المسار وليس في الهدف. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٣).

ــ ذكرت وزارة الصحة العراقية أن حوالى ١٥٠ ألف مدني قتلوا في العراق منذ بداية الغزو في آذار/ مارس ٢٠٠٣. (**لوس أنجلوس تايمز**، لوس أنجلوس، ٢٠٠٦/١١/١٠).

ــ قدم وزراء حزب الله وحركة أمل استقالاتهم من الحكومة اللبنانية بعدما فشلت جلسات التشاور مع «قوى ١٤ آذار» في التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٢).

ــ ندد وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماع طارئ في القاهرة بالمجزرة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في «بيت حانون « في شمال قطاع غزة الأسبوع الماضي وذهب ضحيتها ١٨مدنياً فلسطينياً، وقرروا كسر الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية والدول الغربية على السلطة الفلسطينية منذ تأليف حركة حماس الحكومة الفلسطينية في آذار/مارس الماضي. كما استنكر الوزراء استخدام الإدارة الأمريكية «حق النقض» (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لمنع المجلس من إصدار قرار يندد بالمجزرة الإسرائيلية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٣).

- قتل أكثر من ٥٠ عراقياً في أعمال عنف طائفية، فيما أقدم مسلحون بلباس المغاوير على خطف أكثر من ١٠٠ موظف من وزارة التعليم في بغداد. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٥).

ــ أكد وزير الخارجية التركي عبد الله غول أن تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تقسيم العراق. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/١١/١٦)

ــ تعهد مؤتمر (لانكستر هاوس) في ختام أعماله في لندن بتقديم حوالى ٤ مليارات و٧٠٠ مليون دولار إلى اليمن خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ نصفها من دول مجلس التعاون الخليجي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/١٧).

ــ رفضت الحكومة الإسرائيلية مبادرة إسبانية - فرنسية ــ إيطالية طرحها خوسيه ثاباتيرو رئيس الوزراء الإسباني تدعو «إلى وقف متبادل للعنف» بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والإفراج عن الأسرى، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/١٧).

ــ أعلن كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة أن السودان وافق على مبدأ مشاركة قوات دولية إلى جانب قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور، فيما صدرت تصريحات لمسؤولين في الخرطوم نفت ذلك. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٨).

ــ أكدت أنباء أمريكية حصول اجتماعات أمريكية سورية شارك فيها جيمس بيكر وزير الخارجية

الأمريكي الأسبق ورئيس لجنة الكونغرس (لجنة بيكر – هاملتون) لتقييم الوضع في العراق ووزير الخارجية السوري وليد المعلم، وبحث خلالها في كيفية مساهمة سوريا في تحقيق الاستقرار في العراق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٩).

ـــ اعتبر الرئيس اللبناني إميل لحود أن حكومة فؤاد السنيورة «باتت فاقدة الشرعية» بعد استقالة وزراء حركة أمل وحزب الله من الحكومة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٩).

ـــ دانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة المجزرة الإسرائيلية في «بيت حانون» ودعت إلى إنشاء لجنة تحقيق في المجزرة. وكانت المجموعة العربية قدمت مشروعها إلى الجمعية العمومية لإدانة المجزرة الإسرائيلية بعد استخدام الولايات المتحدة الفيتو ضد المشروع في مجلس الأمن. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٩).

ـــ وصل وليد المعلم وزير الخارجية السوري إلى بغداد (في أول زيارة لمسؤول سوري إلى العاصمة العراقية منذ الغزو عام ٢٠٠٣). وصرح المعلم بأن سوريا تدعم الحكومة العراقية وتأمل في تحديد جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال (الأمريكي) من العراق. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٠). وقد أجرى الوزير السوري محادثات مع جلال الطالباني الرئيس العراقي ورئيس الحكومة نوري المالكي وسط أنباء تحدثت عن مطالبة المسؤولين العراقيين لسوريا بالعمل على تبادل المجرمين بين البلدين، و«عدم تسوية خلافاتها مع واشنطن أو أية دولة على حساب العراق». ورد المعلم بأنه ليس وسيطاً للولايات المتحدة الأمريكية ولم يأت إلى بغداد إرضاءً لأحد. (**النهار**، بيروت،٢٠٠٦/١١/٢١). واختتمت زيارة المعلم بإعلان الجانبين العراقي والسوري إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والتي قطعت عام ١٩٨٢ خلال الحرب العراقية ـــ الإيرانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٢).

ـــ فاز المستقلون وأحزاب المعارضة السابقة والإسلاميون في الانتخابات البرلمانية والبلدية في موريتانيا. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٣).

ـــ استقبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي، وذكرت الأنباء في باريس أن الزيارة على علاقة بتطورات الوضع اللبناني وبمبادرة سعودية مصرية لإخراجه من المأزق الراهن. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٣).

ـــ اغتيل وزير الصناعة اللبناني ببار الجميل في منطقة جديدة المتن شرقي بيروت. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٣).

ـــ سقط أكثر من ١٥٢ قتيلاً وأكثر من ٢٣٦ جريحاً في سلسلة تفجيرات في مدينة الصدر، ذات الغالبية الشيعية الواقعة شرق بغداد. (**الشرق الأوسط**، لندن،٢٠٠٦/١١/٢٤). وقد ارتفع إلى ٢٠٢ عدد قتلى الانفجارات التي أعقبها هجمات على مساجد سنية في العاصمة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٥). وفرض حظر التجول في بغداد مع تصاعد العنف الطائفي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٥).

ـــ أقر مجلس الأمن الدولي نظام المحكمة الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، فيما تصاعدت الاتهامات المتبادلة بين قوى المعارضة و «قوى ١٤ آذار» حول حكومة الوحدة الوطنية والمحكمة الدولية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٤). وقد فوضت قوى المعارضة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله تحديد «ساعة الصفر» للتحرك الشعبي لإسقاط الحكومة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٩).

ـــ هدد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الذي يزور القاهرة للبحث في موضوع الأسرى وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بإطلاق انتفاضة فلسطينية ثالثة، مانحاً المجتمع الدولي فرصة ٦ أشهر للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية على أساس دولة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٦).

ـــ أقر مجلس الوزراء اللبناني في غياب الوزراء المستقيلين نظام المحكمة الدولية في اغتيال رئيس

الوزراء الأسبق رفيق الحريري. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٦).

ــ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في الرياض، جملة من الأحداث والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الوضع في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٦).

ــ أعرب الملك عبد الله الثاني العاهل الأردني عن خشيته من حروب أهلية في العراق وفلسطين ولبنان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٧).

ــ حققت المعارضة البحرينية وفي معظمها من الإسلاميين فوزاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية والبلدية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٧).

ــ قتل ٣ جنود أمريكيين بنيران مسلحين في محافظتي الأنبار وديالى ليرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ بداية غزو العراق إلى ٢٨٧٣. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٢٧).

ــ نشرت الأجهزة الأمنية الفلسطينية حوالى ١٣ ألف عنصر من عناصرها في شمال قطاع غزة لتعزيز اتفاق لإطلاق النار جرى التوصل إليه بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٧). وقد وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بمفاوضات سلام وانسحاب من غالبية الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، مقابل التزام الجانب الفلسطيني بالاتفاقات السابقة مع إسرائيل ونبذ العنف و التنازل عن حق اللاجئين بالعودة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٨).

ــ أبلغ المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي إلى جلال الطالباني الرئيس العراقي الذي يزور طهران أن إيران على استعداد للمساعدة في إعادة الأمن إلى العراق إذا طلبت بغداد ذلك، ورأى أن الانسحاب الأمريكي من العراق خطوة أولى لإحلال الأمن في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٩).

ــ اعتبر جورج بوش الرئيس الأمريكي أن المتشددين في لبنان المدعومين من سوريا وإيران يقوضون حكومة فؤاد السنيورة، رافضاً إجراء حوار مباشر مع إيران قبل وقف تخصيب اليورانيم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١١/٢٩).ورأى بوش خلال لقائه العاهل الأردني في عمان أن الوقت حاليا ليس للحوار مع سوريا. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٣٠).

ــ استقبل الملك عبد الله الثاني العاهل الأردني نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الذي وصل إلى عمان للقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش، وبحث معه في سبل وقف التدهور في العراق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١١/٣٠) ■

□ ☆ ■ ببليوغرافيا مختارة ■ ☆ □

أولاً: المصادر العربية

كتب

الأحزاب السياسية في العالم العربي. عمل جماعي. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٦. ٣٠٣ ص.

بجك، باسيل يوسف [وآخرون]. **استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية-الهوية الوطنية-السياسات الاقتصادية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ١٦٦ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٩)

البحيري، زكي. **مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦. ٣٥٨ ص.

رشيد، عبد الوهاب حميد. **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٤٨٨ ص.

سالم، بول (معد). **دليل البرلمان العربي لضبط الفساد**. بيروت: منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، ٢٠٠٦.

سعدي، محمد. **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٤١٤ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٨)

سويشر، كلايتون. **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**. ترجمة رضوان السيد، صفوان عكاش ومحمد شحادة. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦. ٤٣٩ ص.

الشقيري، أحمد. **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**. تقديم أنيس صايغ؛ تحرير خيرية قاسمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٦ مج.

عايش، حسني. **أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦. ٣٢٥ ص.

عبد الرحيم، حافظ. **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٤٨٨ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٩)

غليون، برهان [وآخرون]. **معركة الإصلاح في سوريا**. تحرير رضوان زيادة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦.

قريع، أحمد (أبو علاء). **الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية: تجربتي في رئاسة أول مجلس تشريعي فلسطيني**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦. ٣٦٤ ص.

مامير، نويل وباتريك فاربياز. **خطورة أميركا: ملفات حربها المفتوحة في العراق**. ترجمة ميشال كرم. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤. ٢٧٠ ص.

متطلبات الإصلاح في العالم العربي. مجموعة من المؤلفين؛ مراجعة وتحرير طاهر حمدي كنعان. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٦. ٢٦٦ ص.

مسرة، أنطوان (مشرف). **مرصد التشريع في لبنان (القواعد الحقوقية في الصياغة والسياسات التشريعية)**. بيروت: المؤسسة

اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ توزيع المكتبة الشرقية، ٢٠٠٦. ج ٢٤، ٦٢٤ ص.

ـــــــــ وبول مرقص (معدّان). **مرصد القضاء في لبنان (دعم المجتمع المدني للأحكام والممارسات القضائية الجيدة)**. بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم؛ توزيع المكتبة الشرقية، ٢٠٠٦. ج ٣، ١٥٢ ص.

نافع، بشير موسى. **العراق: سياقات الوحدة والانقسام**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦. ٢٢٠ ص.

الهاشمي، محمد صادق. **الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير: تداعياته ونتائجه**. [د. م.]: مركز العراق للدراسات، [د. ت.]. ١٣٥ ص. (سلسلة كتب مركز العراق للدراسات؛ ١)

دوريات

أبراش، إبراهيم. «إلتباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ١١٣-١٢٤.

ـــــــــ . «الانتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦. ص ٤٣-٥٢.

ـــــــــ . «إنقاذ فتح.. ضرورة فلسطينية ملحة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٣٢-٣٧.

أبو عامود، محمد سعد. «السياسة الخارجية المصرية في الدائرة العربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٤٢-٤٣.

أبو غزالة، بسام. «أزمة العمل القومي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٩، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٧٥-١٨٠.

أبو الفضل، محمد. «إسرائيل وآليات إفشال حماس.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٢٨-١٣١.

أبو مرزوق، موسى. «حوار شامل مع د. موسى أبو مرزوق حول أسباب وتداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٩-٢٨.

إدريس، محمد السعيد. «الخليج والأزمة النووية الإيرانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٩٦-١٠٤.

الأزعر، محمد خالد. «صعود حماس ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ١٣٣-١٥٦.

أكمير، عبد الواحد. «الوطن العربي وأمريكا اللاتينية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ١٤٧-١٥٢.

بشارة، عزمي. «فلسطين.. إلى أين؟» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٩، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٦-١٨.

بلقزيز، عبد الإله. ««حماس» و«فتح» والرئاسة: لعبة الأخطاء القاتلة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٠، آب/أغسطس ٢٠٠٦. ص ٢٣-٣١.

ـــــــــ . «في «الليبرالية السياسية» العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ٦٥-٧٣.

«بيان إلى الأمة صادر عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة السابعة عشرة، الدار البيضاء، ٥-٨ أيار/مايو ٢٠٠٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٨، حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ص ٨٧-١١٠.

بيلز، أليسون ج. كي. «الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي: حالة اختبار إيران.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٨، حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ص ٢١-٣٦.

جاد، عماد. «التداعيات المتوقعة للانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية على القضية الفلسطينية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ١٢-٢٣.

الجرباوي، علي. «فلسطين والمرحلة الجديدة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦. ص ٧-٢٠.

الجمال، أحمد مختار. «استراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ٤٢-٦٤.

جمعة، محمد. «حماس وفتح واحتمالات الصراع المفتوح.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٢٤-١٢٧.

الحاج صالح، ياسين. «الليبرالية والديمقراطية والحداثة السياسية.» **الفكر العربي المعاصر**: السنة ٢٧، العددان ١٣٦-١٣٧، ربيع-صيف ٢٠٠٦. ص ٧٥-٨١.

حافظ، زكي جميل. «المشروع القومي العربي بين تشاؤم العقل وفضائل الإرادة.» **الحكمة** (بغداد): السنة ٩، العدد ٤١، ٢٠٠٦. ص ٦-٩.

حسن، عمار علي. «من تأليه الحكام إلى تكفيرهم: الدين والثقافة السياسية المصرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٠، آب/أغسطس ٢٠٠٦. ص ٥٢-٦٦.

حسني، سمير وزيد الصبان. «اتفاق دارفور للسلام ودور الجامعة العربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٥٠-١٥٧.

حليمة، صلاح. «الصومال في انتظار دور عربي جديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٣٨-٤١.

حمدان، يوسف. «المسار التفاوضي السوري-الإسرائيلي «ثوابته الوطنية ومتغيراته الظرفية».» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ١، العدد ٢، شتاء ٢٠٠٦. ص ١-٣٠.

حنا، الياس. «هل تساهم أحداث المنطقة في أفول الحلم الإمبراطوري الأمريكي؟» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ٢٤-٤١.

حوراني، فيصل. «مفاجأة الانتخابات الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦. ص ٢١-٢٨.

خليد، أخصاص. «مدى إفادة المغرب من جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ١٣٩-١٤٤.

الخيري، نوار محمد ربيع محمد نوري. «التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ١، العدد ٢، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٠٥-١٢٦.

الدسوقي، أبو بكر. «حماس والحصار الدولي.. بين التراجع والصمود.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٣٢-١٣٨.

راشد، سامح. «العرب و«نووية» إيران.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٢٠-١٢٣.

رفعت، سعيد. «الغياب العربي وانعكاساته الدولية والإقليمية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ٥-١٠.

الزعبي، الأرقم. «فوز حماس: تتويج لتضحيات الانتفاضة.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ١٢١-١٣٢.

شبيب، عبد الحسين. «السياسة الخارجية الإيرانية في عهد أحمدي نجاد: الموقف من إسرائيل والمحرقة نموذجاً.» **فصلية إيران والعرب**: السنة ٤، العددان ١٥-١٦، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ١٤٥-١٥٤.

الشريف، محمد رشاد. «حماس في السلطة ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٢١٣-٢٣١.

شكري، معتز. «المعضلة الأمنية في العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٤٤-١٤٧.

الشوبكي، بلال. «سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٤-٣٥، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٤٥-٧٠.

شوسودوفسكي، ميشيل. «أبو مصعب الزرقاوي... من كان؟ هل مصرعه جزء من حرب نفسية للبنتاغون؟» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٩، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٩-٤٠.

شومان، نعيمة. «الصهيونية والعولمة: حروب ضد الشعوب.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٢، ربيع ٢٠٠٦. ص ١٥١-١٦٣.

صابر، فوزية. «قراءة جيو-سياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٢، ربيع ٢٠٠٦. ص ١٠٦-١٢٤.

صايغ، خالد محمد. «قراءة أولية في وصول حركة

حماس إلى السلطة ومستقبل عملية التسوية.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ١٥٧-١٨٦.

عبد الله، ثناء فؤاد. «الإصلاح السياسي.. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة).» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ٩-٣٦.

ـــــــ . «ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٨، حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ص ٣٧-٥٩.

العبد الله، حميدي. «إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية: هل من أفق لبناء حركة وطنية جديدة.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٢٣٢-٢٤٢.

عبد الحي، هناء صوفي. «الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية).» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ١٢٧-١٣٨.

عبد الهادي، مها. «النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٤-٣٥، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٩٣-١٢٠.

«العدوان على لبنان: الأهداف، النتائج.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٠، آب/أغسطس ٢٠٠٦. ص ٦-١٠.

عطوان، خضر عباس. «الرؤية الأخلاقية الغربية لقضايا النظام العربي: الصراع العربي-الإسرائيلي أنموذجاً.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ٨٩-١١٢.

ـــــــ . «مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٠، آب/أغسطس ٢٠٠٦. ص ٣٢-٥١.

العفيفي، فتحي. «الإستعصاء الليبرالي في الخليج العربي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ٣٧-٦٨.

العناني، خليل. «النفوذ الإيراني في العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٠٦-١١١.

عيسى، حسن عبيد. «المرتزقة الجدد.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٨، حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ص ١٢٦-١٥٢.

فقيه، شادي. «امبراطورية القرن الجديد والهيمنات المتعددة.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٢، ربيع ٢٠٠٦. ص ١٧٥-١٨٣.

فوكوياما، فرانسيس. «ما بعد المحافظية الجديدة.» ترجمة إيلي شلهوب. **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٢، ربيع ٢٠٠٦. ص ١٦٤-١٧٤.

فياض، خالد. «السياسة الخارجية السعودية والتوجه شرقاً.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٦٦-١٦٧.

كشك، أشرف. «التحالفات الإقليمية لإيران.. السياسة تتجاوز الأيديولوجيا.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١١٦-١١٩.

كيالي، ماجد. «الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦. ص ٢٩-٤٢.

لعبادي، إسماعيل. «أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ٦٩-٨٦.

محمود، أحمد إبراهيم. «التحولات الاستراتيجية في الصراع الصومالي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٩، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٤١-٦٢.

ـــــــ . «المسألة الأمنية في مفاوضات دارفور.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٥٨-١٦١.

مركز دراسات الشرق الأوسط. «الديمقراطية الفلسطينية تؤسس لتداول السلطة السلمي في الوطن العربي.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٤-٣٥، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ١٢١-١٢٨.

ـــــــ . «ورشة «السياسات والبرامج اللازمة فلسطينياً وعربياً لتوجيه السيناريوهات المحتملة للصراع العربي-الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥».» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٤-٣٥، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ١٢٩-١٤١.

المرهون، عبد الجليل زيد. «أمن الخليج والمتغير الأمريكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٨، حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ص ٦-٢٠.

مساعد، كمال. «الأدلة السرية لقانون مكافحة الإرهاب وتبعاته السياسية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ٢٢٥-٢٣٢.

المسيري، عبد الوهاب. «المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل [تعليق على دراسة «لوبي إسرائيل والسياسة الخارجية الأمريكية»].» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٨٨-١٩٣.

ميرشايمر، جون وستيفن وولت. «اللوبي الإسرائيلي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ١٣٠-١٦٢.

«ندوة مركز باحث للدراسات حول أسباب وتداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية (٢/٢٥/ ٢٠٠٦).» شارك في الندوة وليد محمد علي [وآخرون]. **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٢٩-٧٥.

النصراوي، صلاح. «العراق.. حكومة جديدة ومهام ثقيلة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٤٠-١٤٢.

النعامي، صالح محمد. «فوز حماس... والتحرك الإسرائيلي المضاد.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٢٤٣-٢٦٤.

نعيرات، رائد. «القضية الفلسطينية بقيادة حماس: التغييرات وآفاق المستقبل.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٤-٣٥، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ٧١-٩٠.

نور الدين، محمد. «سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ٧٦-٨٣.

نوفل، أحمد سعيد. «فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني: الأسباب والتحديات.» **دراسات باحث**: السنة ٤، العددان ١٣-١٤، شتاء-ربيع ٢٠٠٦. ص ١٨٧-٢١١.

هلال، علي الدين. «افتتاحية: علم عربي للسياسة أم مدرسة عربية في علم السياسة؟» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦. ص ٤-٥.

مراجعة كتب

أحمد، أحمد يوسف [وآخرون]. «حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٠، آب/أغسطس ٢٠٠٦. ص ١١١-١٢٧. (عوني فرسخ)

بريمر، بول ومالكولم ماك كونل. «عام قضيته في العراق: النضال لبناء غير مرجو.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٩، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ١٥٦-١٧٤. (عبد الحسين شعبان)

زيادة، رضوان. «السلام الداني: المفاوضات السورية-الإسرائيلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦. ص ٢٢٣-٢٢٦. (فراس كيلاني)

الشويري، يوسف. «القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٠، آب/أغسطس ٢٠٠٦. ص ١٠٧-١١٠. (وليد خالد أحمد حسن)

عبد السلام، محمد. «المتاهة: مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٢٠١-٢٠٢. (يمنى عمران)

العجمي، ظافر محمد. «أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٥، تموز/يوليو ٢٠٠٦. ص ٢٠٤-٢٠٦. (محمد صادق)

قايالي، حسن. «الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨-١٩١٨).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٢٨، حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ص ١٦١-١٨١. (فاضل بيات)

قريع، أحمد (أبو علاء). «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق. ١: مفاوضات أوسلو ١٩٩٣.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦. ص ٢٤١-٢٤٧. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Arnove, Anthony. *Iraq: The Logic of Withdrawal*. New York: New Press, 2006. xxi, 184 p.

Ganji, Babak. *Politics of Confrontation: The Foreign Policy of the USA and Revolutionary Iran*. London; New York: Tauris Academic Studies, 2006. 320 p.

Gerges, Fawaz A. *The Far Enemy: Why Jihad Went Global*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005. xii, 345 p.

Halliday, Fred. *The Middle East in International Relations*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2005. xii, 374 p.

Kedar, Mordechai. *Asad in Search of Legitimacy: Message and Rhetoric in the Syrian Press under Hafiz and Bashar*. Brighton, UK: Sussex Academic Press, 2005. xvii, 302 p.

Nasser, Riad M. *Palestinian Identity in Jordan and Israel: The Necessary «other» in the Making of a Nation*. London; New York: Routledge, 2005. xi, 271 p. (Middle East Studies, History, Politics, and Law Series)

O'Huallachain, D. L. and J. Forrest Sharpe (eds.). *Neo-Conned! Again: Hypocrisy, Lawlessness, and the Rape of Iraq: The Illegality and the Injustice of the Second Gulf War*. Vienna, VA: Light in the Darkness Publications, 2005. 857 p.

Olson, Kimberly. *Iraq and Back: Inside the War to Win the Peace*. Annapolis, Md: Naval Institute Press, 2006.

Packer, George. *The Assassin's Gate: America in Iraq*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005. 467 p.

Rabil, Robert G. *Syria, the United States, and the War on Terror in the Middle East*. Foreword by Walid Phares. Westport, CT: Praeger Security International, 2006. xxvi, 289 p.

Reinhart, Tanya. *Israel/Palestine: How to End the War of 1948*. New York: Seven Stories Press, 2005. 279 p.

Rogers, Paul. *Iraq and the War on Terror: Twelve Months of Insurgency, 2004-2005*. London: I. B. Tauris, 2006. vii, 184p.

Sher, Gilead. *The Israeli-Palestinian Peace Negotiations, 1999-2004: Within Reach*. New York: Routledge, 2006.

Thakur, Ramesh and Waheguru Pal Singh Sidu (eds.). *The Iraq Crisis and World Order: Structural, Institutional and Normative Challenges*. New York: United Nations University, 2006.

Viorst, Milton. *Storm from the East: The Struggle between the Arab World and the Christian West*. New York: Modern Library, 2006. xiv, 195 p. (Modern Library Chronicle)

Waage, Hilde Henriksen. *Peacemaking Is a Risky Business: Norway's Role in the Peace Process in the Middle East*. Oslo: Peace Research Institute, 2005. vi, 257 p.

Woods, Kevin M. *The Iraqi Perspectives Report: Saddam's Senior Leadership on Operation Iraqi Freedom from the Official U.S. Joint Forces Command Report*. With Michael R. Pease [et al.]. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2006. xxi, 205 p.

Periodicals

Amuzegar, Jahangir. «Nuclear Iran: Perils and Prospects.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 90-112.

Ayoob, Mohammed. «The Middle East in 2025: Implications for U.S. Policy.» *Middle East Policy:* vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 148-160.

Bahgat, Gawdat. «Israel and Nuclear Proliferation in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 113-133.

___. «Nuclear Proliferation: The Case of Saudi Arabia.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 3, Summer 2006.

Barghouti, Omar. «Putting Palestine Back on the Map: Boycott as Civil Resistance.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 51-56.

Ben Porat, Guy. «Markets and Fences: Illusions of Peace.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 311-328.

Bishara, Azmi. «The Pitfalls of a U.S.-Israeli Vision of a Palestine State.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 2 (138), Winter 2006. pp. 56-63.

Bisharat, George and Beshara Doumani (eds.). «Open Forum: Strategizing Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 37-38.

Bisharat, Jaleh. «Palestine and Main Street, U.S.A.: Transforming American Public Opinion.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 72-77.

Chatelet, Francois. «Réflexions sur une hypothèse: La «Grande Palestine».» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 46-49.

Chemillier-Gendreau, Monique. «Israël-Palestine: La Guerre ou le retour au droit.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 161-164.

Collins-Kreiner, N., Y. Mansfeld and N. Kliot. «The Reflection of a Political Conflict in Mapping: The Case of Israel's Borders and Frontiers.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 3, May 2006. pp. 381-408.

Dajani, Omar M. «Preparing for the Inevitable Negotiation.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 39-44.

Davidson, Lawrence. «Privatizing Foreign Policy.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 134-147.

Dombrowski, Peter and Rodger A. Payne. «The Emerging Consensus for Preventive War.» *Survival*: vol. 48, no. 2, Summer 2006. pp. 115-136.

Gordon, Philip H. «The End of the Bush Revolution.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 4, July-August 2006. pp. 75-86.

Halper, Jeff. «A Strategy within a Non-Strategy: Sumud, Resistance, Attrition, and Advocacy.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 45-50.

Hentsch, Thierry. «Image occidentale de l'Orient et question palestinienne.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 57-66.

Hilal, Jamil. «Hamas's Rise as Charted in the Polls, 1994-2005.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 6-19.

Jamal, Amal. «The Arab Leadership in Israel: Ascendance and Fragmentation.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 2 (138), Winter 2006. pp. 6-22.

Jervis, Robert. «The Remaking of a Unipolar World.» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 3, Summer 2006. pp. 7-19.

Kagan, Frederick W. «The U.S. Military's Manpower Crisis.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 4, July-August 2006. pp. 97-110.

El-Kareh, Rudolf. «L'Imperium américain, le monde, le chaos.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 179-187.

Kennedy-Pipe, Caroline and Nicholas Rengger. «Apocalypse Now? Continuities or Disjunctions in World Politics after 9/11.» *International Affairs* (London): vol. 82, no. 3, May 2006. pp. 539-552.

Khalidi, Tarif. «La Palestine des siècles arabes classiques: L'Escape, le sacré et le temps.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 50-56.

La Pradelle, Géraud de. «Les Résolutions du Conseil de Sécurité sur la question des annexions.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 101-111.

Le Vine, Mark. «Chaos, Globalization, and the Public Sphere: Political Struggle in Iraq and Palestine.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 3, Summer 2006.

Lebow, Richard Ned. «Fear, Interest and Honour: Outlines of a Theory of International Relations.» *International Affairs* (London): vol. 82, no. 3, May 2006. pp. 431-448.

Li, Darryl. «The Gaza Strip as Laboratory: Notes in the Wake of Disengagement.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 2 (138), Winter 2006. pp. 38-55.

Mansour, Camille. «L'Impasse coloniale d'Israël.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 175-178.

Mattair, Thomas R. [et al.]. «Is There a Responsible Exit from the Strategic Ambush in Iraq? Symposium.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 1-22.

Mawby, Spencer. «Who's Sorry Now? Britain, the United States, and the Politics of the Middle East Status Quo, 1945-1967.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 3, Summer 2006.

McLean, Craig and Alan Patterson. «A Precautionary Approach to Foreign Policy? A Preliminary Analysis of Tony Blair's Speeches on Iraq.» *British Journal of Politics and International Relations*: vol. 8, no. 3, August 2006. pp. 351-367.

Meital, Yoram. «The Struggle over Political Order in Egypt: The 2005 Elections.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 257-279.

Nasr, Vali. «When the Shiites Rise.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 4, July-August 2006. pp. 58-74.

Neumann, Peter R. «Europe's Jihadist Dilemma.» *Survival*: vol. 48, no. 2, Summer 2006. pp. 71-84.

Nofal, Mamdouh. «Yasir Arafat, the Political Player: A Mixed Legacy.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 2 (138), Winter 2006. pp. 23-37.

Nye, Joseph S., Jr. «Transformational Leadership and U.S. Grand Strategy.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 4, July-August 2006. pp. 139-148.

Parsi, Trita. «Israel and the Origins of Iran's Arab Option: Dissection of a Strategy Misunderstood.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 3, Summer 2006.

Pluta, Anna M. and Peter D. Zimmerman. «Nuclear Terrorism: A Disheartening Dissent.» *Survival*: vol. 48, no. 2, Summer 2006. pp. 55-69.

Rabi, Uzi. «Britain's «Special Position» in the Gulf: Its Origins, Dynamics and Legacy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 3, May 2006. pp. 351-364.

Raz-Krakotzkin, Amnon. «Une paix sans histoire.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 112-118.

Rodinson, Maxime. «Quelques idées simples sur l'antisémitisme.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 6-16.

Rouhana, Nadim N. «»Jewish and Democratic»? The Price of a National Self-Deception.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 2 (138), Winter 2006. pp. 64-74.

Rubin, Barry. «Israel's New Strategy.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 4, July-August 2006. pp. 111-125.

Sabet, Amr G. E. «State-Building in Jordan.» *British Journal of Politics and International Relations*: vol. 8, no. 3, August 2006. pp. 67-74.

Sallenave, Danièle. «Israël-Palestine: Fin d'une intimidation.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 169-174.

Samii, Abbas William. «Shiites in Lebanon: The Key to Democracy.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 30-37.

Shahak, Israël. «L'Idée du «transfert» dans la doctrine sioniste.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 74-94.

Stevenson, Jonathan. «Demilitarising the

«War on Terror».» *Survival*: vol. 48, no. 2, Summer 2006. pp. 37-54.

Talhami, Ghada Hashem. «The Refugee Question.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 20-36.

Tamimi, Azzam. «Interview: Hamas in Power.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 23-29.

«The Terrorism Index.» *Foreign Policy*: no. 155, July-August 2006. pp. 49-55.

Usher, Graham. «The Democratis Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 20-36.

Vidal, Dominique. «La Paix ou massada.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 165-168.

«The War over Israel's Influence.» *Foreign Policy*: no. 155, July-August 2006. pp. 57-66.

«What to Do in Iraq: A Roundtable.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 4, July-August 2006. pp. 150-169.

Windsor, Jennifer. «Advancing the Freedom Agenda: Time for a Recalibration?» *Washington Quarterly*: vol. 29, no. 3, Summer 2006. pp. 21-34.

Zoubir, Yahia H. «The United States and Libya: From Confrontation to Normalization.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. pp. 48-70.

Zureik, Elia. «Les Réfugiés palestiniens et la paix.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 100, été 2006. pp. 140-149.

Book Reviews

Abu Khalil, As'ad. «The Battle for Saudi Arabia: Royalty, Fundamentalism, and Global Power.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 38, no. 3, August 2006. pp. 486-487. (Thomas W. Lippman)

Anderson, Betty S. «Nationalist Voices in Jordan: The Street and the State.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. p. 126. (Waleed Hazbun)

Anderson, Liam and Gareth Stansfield. «The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division?» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 38, no. 3, August 2006. pp. 484-485. (Abbas Kadhim)

Cordesman, Anthony H. and Nawaf Obaid. «National Security in Saudi Arabia: Threats, Responses, and Challenges.» *Survival*: vol. 48, no. 2, Summer 2006. pp. 147-155. (John E. Peterson)

Dawisha, Adeed. «Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 38, no. 3, August 2006. pp. 475-476. (Scott Morrison)

Gelvin, James L. «The Israel-Palestine Conflict: One Hundred Years of War.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 371-373. (Neil Caplan)

George, Alan. «Jordan: Living in the Crossfire.» *International Affairs* (London): vol. 82, no. 3, May 2006. pp. 602-603. (Nigel J. Ashton)

Ginat, Rami. «Syria and the Doctrine of Arab Neutralism: From Independence to Dependence.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 38, no. 3, August 2006. pp. 481-483. (James Jankowski)

Halliday, Fred. «The Middle East in International Relations.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 401-403. (Gerd Nonneman)

Kedar, Mordechai. «Asad in Search of Legitimacy: Message and Rhetoric in the Syrian Press under hafiz and Bashar.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 395-396. (Raymond Hinnebusch)

Meital, Yoram. «Peace in Tatters: Israel, Palestine and the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 374-376. (Philip C. Wilcox, Jr.)

Nasser, Riad M. «Palestinian Identity in

Jordan and Israel: The Necessary «Other» in the Making of a Nation.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 2 (138), Winter 2006. pp. 113-114. (Betty S. Anderson)

Natali, Denise. «The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 391-392. (Michael M. Gunter)

O'Huallachain, D. L. and J. Forrest Sharpe (eds.). «Neo-Conned! Again: Hypocrisy, Lawlessness, and the Rape of Iraq: The Illegality and the Injustice of the Second Gulf War.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 2, Summer 2006. (Jerry Pubantz)

Reinhart, Tanya. «Israel/Palestine: How to End the War of 1948.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. p. 119. (Eric Hooglund)

Rose, John. «The Myths of Zionism.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. pp. 124-125. (Oren Yiftachel)

Rosen, Gary (ed.). «The Right War: The Conservative Debate on Iraq.» *International Affairs* (London): vol. 82, no. 3, May 2006. pp. 578-579. (Cian O'Driscoll)

Sandercock, Josie [et al.] (eds.). «Peace under Fire: Israel/Palestine and the International Solidarity Movement.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. p. 118. (Zachary Wales)

Waage, Hilde Henriksen. «Peacemaking Is a Risky Business: Norway's Role in the Peace Process in the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, Spring 2006. pp. 373-374. (Tilde Rosmer)

Yaphe, Judith S. (ed.). «The Middle East in 2015: The Impact of Regional Trends on U.S. Strategic Planning.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 39, no. 2, December 2005. pp. 270-272. (Laurie A. Brand)

Zertal, Idith. «Israel's Holocaust and the Politics of Nationhood.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3 (139), Spring 2006. p. 123. (Mark Chmiel)

هنا يوجد إعلان مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (مرفق ربطاً فيلم)

المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلة دورية محكمة



تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية



العدد ١٤ ربيع ٢٠٠٧ م

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

E-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الجمعية العربية للعلوم السياسية



المجلة العربية للعلوم السياسية العدد الرابع عشر ربيع ٢٠٠٧ م

المحتويات



مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس التحرير: علي الدين هلال   مدير التحرير: عدنان السيد حسين

آراء

كتب

نشاطات

المدير المسؤول: ميرنا سركيس

■ افتتاحيـــــة ■ ☆ □

الديمقراطية.. والاقتصاد.. والسوق

يبدو في غمار الاهتمام بعملية الإصلاح السياسي أو تدعيم التطور الديمقراطي التي تشهدها أغلب النظم السياسية العربية بصورة أو بأخرى، وبدرجات مختلفة من السرعة، أن من الضروري بمكان وضع هذه العملية في إطارها المجتمعي، وفحص المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية لها بما يمكن أن يترتب عليها من آثار على التوازن السياسي والاستقرار الاجتماعي، ذلك أن النظام السياسي ليس مجرد قواعد دستورية وتنظيمات حكومية وإدارية ونظم حزبية وهيئات مجتمع مدني وحسب، بل إن هذا الإطار الدستوري والمؤسسي يسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ولتنفيذ السياسات العامة التي تعبر عن مصالح أغلبية المواطنين.

إن النظام السياسي ــ في جوهره ــ هو أداة لتوزيع الموارد، المادية وغير المادية، النادرة، والمتنافس عليها بين الطبقات الاجتماعية. وأحد التعريفات الأساسية لعلم السياسة، هو أنه علم توزيعي، أي أنه العلم الذي يدرس كيف يقوم نظام الحكم، من خلال قراراته وسياساته، بتوزيع الموارد النادرة، وأي الطبقات أو الشرائح الاجتماعية تستفيد، أو تخسر، نسبياً نتيجة تبني النظام لسياسة اقتصادية أو اجتماعية ما. ومن ثم، تعتبر الموازنة السنوية للدولة من أهم الوثائق السياسية، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، لأنها تعكس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للنخبة الحاكمة من خلال عملية تخصيص الموارد.

وتواجه النظم السياسية العربية هذه القضية من أكثر من زاوية:

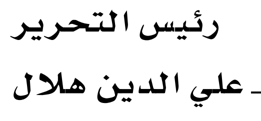
فمن ناحية **أولى**، هناك الضغوط والتوترات التي تتعرض لها الطبقة الوسطى ذات الدخول الثابتة مثل جهاز الخدمة المدنية، والتي مثلت العمود الفقري للنظم العربية، والتي يمثل التدهور النسبي والمتزايد لوضعها تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ومن ناحية **ثانية**، فإن الشرائح الرأسمالية الجديدة، التي يتزايد دورها الاقتصادي في المجتمعات العربية، تسعى إلى اكتساب مكانة سياسية موازية لزيادة وجودها الاقتصادي ودورها المتزايد في شؤون الاقتصاد. ويتضح ذلك في الدور المتزايد لنشاط جمعيات واتحادات رجال الأعمال، كما يتضح في زيادة عدد رجال الأعمال الذين يتقدمون بالترشيح في الانتخابات البرلمانية، وكذلك في زيادة دور رأس المال ــ وبأشكال مختلفة ــ في تحديد نتائج الانتخابات.

ومن ناحية **ثالثة**، تثور قضية حدود العلاقة بين جهاز الدولة والسوق، أي العلاقة بين من بيدهم اتخاذ القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، وبين المستفيدين من تلك القرارات، وبخاصة مع تولي عدد من رجال الأعمال مناصب وزارية في عدد من الدول العربية. ومن أجل حماية شاغلي مناصب الدولة العليا، ومن يعملون معهم من مغبة الانحراف أو سوء استخدام السلطة، أو تعارض المصالح، فإن الأمر يتطلب تحديداً دقيقاً للعلاقة بين الثروة والسلطة، وإقامة نظام قانوني مؤسسي للتعامل مع هذا الأمر.

وليس هناك من شك في وجود علاقة وثيقة بين تركز القوة السياسية وتركز القوة الاقتصادية. لذلك، ارتبط قيام الحزب الواحد في الغالبية الساحقة من الدول بسيطرة الدولة المباشرة على الاقتصاد، كما ارتبطت التعددية السياسية بأشكال مختلفة من تبني سياسات السوق والانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. مع ذلك، فإن الأخذ بهذه السياسات لا ينبغي أن يعني انسحاب الدولة أو الانتقاص من سلطاتها، ولكنه يتضمن إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والاقتصاد، وتغيير الأساليب والأدوات التي يستخدمها جهاز الحكم في تنظيم الحياة الاقتصادية.

فمن المؤكد، أنه بغض النظر عن شكل النظام الاقتصادي، فإن الدولة تبقى، في نهاية الأمر، المسؤولة عن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن، وعن توفير الخدمات الأساسية له، وحماية حقوق الفقراء ومحدودى الدخل. وبنفس المنطق، وبغض النظر عن شكل النظام الاقتصادي، سوف تظل الدولة هي المسؤولة عن مستوى صحة المواطنين، وعن مستوى التعليم الذي يتلقونه، وعن سعر صرف العملة، وعن معدل النمو الاقتصادي.



رئيس التحرير

علي الدين هلال

تصدر قريباً

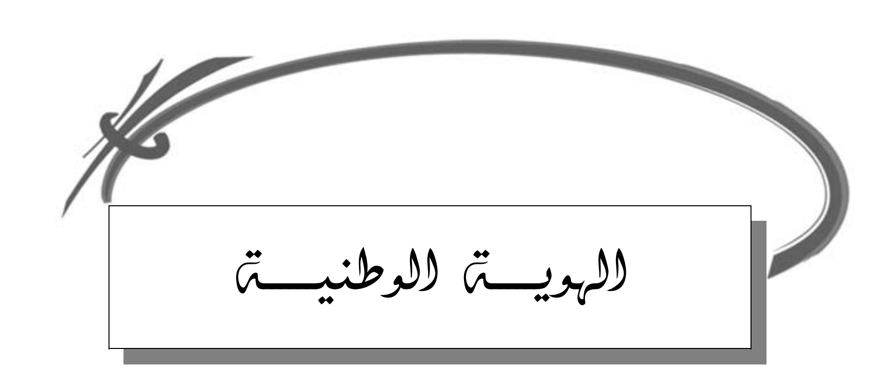
عن مركز دراسات الوحدة العربية

بالتعاون مع

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

مجلة

بحوث اقتصادية عربية


الهويـــة الوطنيـــة

أزمـة الهويـة العراقيـة فـي ظـل الاحتـلال(*)

رشيد عمارة ياس الزيدي

رئيس قسم الدراسات السياسية،

مركز الدراسات القانونية والسياسية ـ جامعة النهرين، بغداد.

مقدمة

تواجه العديد من الدول بعامة، ودول العالم الثالث بخاصة، مشاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدتها الوطنية بالتصدع والانهيار. ولعل من أخطر هذه الأزمات وأكثرها جدلاً هي أزمة الهوية الوطنية التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى.

ويعد العراق من بين الدول الرئيسة التي تعاني هذه الأزمة منذ أن تأسست الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ إلى وقتنا هذا وبدرجات مختلفة بين حقبة وأخرى.

وازداد الأمر سوءاً بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية والبريطانية التي لم تتوان عن إثارة المخاوف والشكوك لدى المكونات الأساسية للمجتمع العراقي التي تعاني إرهاصات كامنة وتراكمات نفسية واجتماعية وسياسية تم تفجيرها تحت عدة مسميات جعلت هذا البلد مهيأً لفقد أغلب الروابط والأواصر التي كانت تشد لحمته وتراصه.

إن نظرة متبصرة على الواقع السياسي والاجتماعي العراقي في مرحلة الاحتلال وما رافقها من تداعيات تكشف أنه يسير في منزلقات خطرة غير محمودة العواقب.

إن البلاد تمر بمرحلة انتقالية ظاهرها الحرية والديمقراطية وبناء عراق ديمقراطي جديد، وجوهرها ضرب إسفين داخل البنية الاجتماعية والسياسية العراقية تهدد بطمس الهوية الوطنية العراقية وتفكيك رموزها ومقترباتها، وبخاصة مقتربا العروبة والإسلام، إذ أضحى الأول تركة من تركات النظام السابق، والثاني ما عاد الحرام فيه حراماً الا في عقول المتعصبين، والحلال بات حلالاً مفقوداً وموصوماً بالإرهاب.

ومن أجل تسليط الضوء على هذه الإشكالية لا بد من دراستها من كل جوانبها

(*) نشرت هذه الدراسة في: باسيل يوسف بجك [وآخرون]، **استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٩ ــ ٧٤.

الداخلية والخارجية والبحث عن مخارج لها، منطلقين من فرضية مفادها أن «الاحتلال الأمريكي قد أسهم في تعميق أزمة الهوية العراقية من خلال تكريس الولاءات الفرعية على حساب الهوية العراقية».

وهنا تثار تساؤلات عدة:

ـ ما مفهوم الهوية الوطنية؟

ـ هل يعاني المجتمع العراقي أزمة هوية؟

ـ أسباب الأزمة، هل هي داخلية أم خارجية؟

ـ ما أثر الاحتلال في الهوية الوطنية العراقية؟

ـ كيف تعامل الدستور الجديد مع قضية الهوية الوطنية؟

ـ كيف يمكن معالجة مشاكل الهوية الوطنية؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي البحث في النقاط التالية:

أولاً: في مفهوم الهوية الوطنية

تزخر الكتابات العربية الأجنبية بالكثير من البحوث والدراسات التي تتناول موضوعة الهوية التي قد توقع الباحث في نوع من اللبس عند تناول الظاهرة بالبحث.

وتأتي صعوبة البحث في الموضوع من صعوبة إيجاد تعريف محدد لمفهوم الهوية، وذلك لتعدد المدارس التي تناولت الموضوع، فضلاً عن سعته وشموليته، إذ تتشارك في تكوينه عوامل ومتغيرات عدة ولا سيما المتغيرات المجتمعية التي تطرأ في حقب زمنية معينة والتي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزماني والمكاني.

ومن جانب آخر فإن مفهوم الهوية له ترميز اجتماعي لا يشترط الانتماء البيولوجي، بل تعبير عقيدي حسي وشعوري داخلي تختاره الذات الإنسانية تجاه الواقع الطبيعي أو الواقع الاجتماعي[١].

وهذا ما دفع لابلاتين (Laplatine) إلى أن يعترف بحقيقة ضبابية مفهوم الهوية بقوله «إنها من أكثر المفاهيم الفلسفية فقراً على المستوى الإبستيمولوجي، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية أيديولوجية كبرى»[٢].

إن هذه الحقيقة لا تعفي الباحث من إيجاد مقتربات لهذا المفهوم، قد لا تحظى بقبول الجميع، لكنها تقدم تصوراً لواقعة اجتماعية معينة.

(١) مظفر محمد، «إشارة أولية في طبيعة الهوية الكردية،» ٢٠٠٥/٧/٥.

(٢) عزيز مشواط، «إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: مآزق الأشكال وقلق المفهوم،» **الحوار المتمدن**، ١١/ ٢٠٠٥/٩، <http://www.rezgar.com>.

إن مفردة الهوية في اللغة العربية ترد بمعانٍ عدة، فهي تعني «هوي» أي سقوط من علو إلى الأسفل، وهَويّة جمعها هوايا، أي البئر البعيد القعر، والأهوى اسم تفضيل من هوي، فنقول هذا الشيء أهوى إليّ من كذا، أي أحب إليّ، وهوي يهوى هوى، أي أحبه واشتهاه فهو هوٍ(٣).

وبذلك فإن مفهوم الهوية ينطلق في ثقافتنا العربية من الآخر وليس من الأنا، فكلمة هوية مشتقة من «هو» الذي يعني الآخر بعكس معناه في اللغة اللاتينية، إذ اشتقت كلمة هوية (Identity) من الأنا والفرق هنا واضح، وله أبعاده الثقافية العميقة، إذ إن الإحساس بالذات في ثقافتنا العربية ينطلق من تحديد هوية الآخر سواء أكان في الداخل أم في الخارج(٤).

لذلك يذهب البعض إلى إسقاط ذلك على مكونات الشعب العراقي (شيعة وسنة وأكراداً) فإن كل واحد من هذه الأطراف يتحدد من خلال علاقته بالأطراف الأخرى، فعلى سبيل المثال يتحدد الأنا الشيعي من خلال الآخر السني أو العكس، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأنا الكردي الذي يتحدد من خلال الآخر العربي وهكذا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفهم للهوية لا يحظى باتفاق الجميع، فهناك من يرى في الهوية انسجاماً مع محتواها اللغوي، فهي تنطلق من الهوى الذي ينطق بالشعور في الإرادة الجماعية التي تبث الحياة في الأفراد والمجموعات، لذلك نرى وجود طوائف لغوية ودينية وثقافية ومهنية مختلفة، لكنها تؤكد أصالتها وتضامنها الداخلي.

ويبدو أن هذا التباين نابع من البعد المزدوج للهوية، ما بين المكون الفردي والمكون الجماعي، فالنظر إلى الهوية من خلال بعدها الفردي يقود إلى القول بوجود كائن مطلق غير متغير في الزمان مع ما يعنيه الموقف من ملابسات، أما في حالة النظر اليها من جهة دلالتها الاجتماعية فإن الإشكال يصبح على درجة أعقد، فمن المستحيل أن يكون أفراد مجموعة ما متماثلين كلياً ويتوفرون على الهوية نفسها(٥).

من هنا يكون من الأجدر أن نميز بين التماثل مع الذات والاختلاف عن الآخر، وأن تكون الأولوية في بناء الهوية الذاتية قبل التفكير بما نبنيه مع الآخر، وأمر كهذا يتطلب إعادة صياغة سؤال من نحن؟

إن الهوية التي نحن بحاجة إليها هي التعالي عن الطبقية والأخذ بالانفتاح والحركة لكي لا نقع في الانغلاق واستبعاد الآخر(٦)، ولكي نتفادى السقوط في الفولكلورية والثقافوية التي قد تؤدي إلى التمجيد والنرجسة الفارغة، أو إلى التعصب والعنصرية. إذ ستكون النتيجة في كلتا الحالتين هي التقهقر والتطرف اجتماعياً وفكرياً.

---

(٣) **المنجد في اللغة والأعلام** (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦)، ص ٨٧٨-٨٧٩.

(٤) مشاري عبد الله النعيم، «مسألة الهوية في الوطن،» **الرياض**، ٢٠٠٥/١/١٧.

(٥) مشواط، «إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: مآزق الأشكال وقلق المفهوم،» ص ٢ ــ ٣.

(٦) آمال موسى، «حصن الهوية ليس سبباً للانغلاق على الآخر،» (info@balaqh.com).

وتأسيساً على ما تقدم أضحى هناك مفهومان للهوية[٧]:

أحدهما (استبعادي) بمعنى الاختلاف عن الآخر بهدف الابتعاد عنه أو استبعاده، وهو يمثل هوية استبدادية، تعنى بتكريس مفهوم التفوق سواء أكان عرقياً أم دينياً، كما إنها لا تقبل الآخر بقدر ما تبحث عن تصنيف له بهدف تحجيمه أو تهميشه، وتكون أداة للكراهية لا للتواصل كما هو الحال مع الهوية التي ولدت عنصرية التفاوت وأفكار الشعب العضوي وعبء الرجل الأبيض والمجال الحيوي، وهي أفكار تسبغ القداسة على الإنسان الغربي وعلى تأريخه وحضارته، وتنزع عن الآخر قدسيته وحضارته[٨].

أما المفهوم **الثاني**.. فهو مفهوم الهوية التواصلية التي يمكن أن نفهمها من خلال فكرة التعارف التي أمدنا الله بها بقوله تعالى ﴿**إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٩].

وبعيداً عن صدقية هذه التقسيمات أو عدمها، فإن هناك تساؤلاً يدور حول إمكانية التمترس بالذاتية والهوية في عالم أصبح بفضل التطور التقني، والفيض المعرفي العلمي، متقارب الحدود ومتداخل العناصر والهويات، حتى أضحى التفاعل مع التغيرات المتسارعة في تقنية الاتصالات، وأجهزة الحاسوب مع التحرك نحو السوق العالمية بصورة متكاملة يؤدي إلى تغيير معاني القيم التقليدية والتغيرات الاجتماعية[١٠].

إن الهوية وعلى الرغم من جدية هذا التساؤل وصوابيته تبقى معياراً يقاس به سلوك المرء من حيث قربه من هويته أو ابتعاده عنها، إذ إن بامكانها أن تكون جسراً للتواصل والعبور نحو الآخرين لأنها فعل إرادي يهدف إلى تحقيق التمايز الإنساني على أساس تنويعات الانتماء.

وهذا الأمر دفع عالم النفس الاجتماعي بيير تاب إلى تعريف الهوية بأنها «الإحساس الذي يجعل شخصاً ما يشعر بكونه هو، ويبقى كذلك في الزمن، وبمعنى أكثر اتساعاً إنه نسق من الأحاسيس والتمثلات التي يستطيع بواسطتها فرد ما الاحساس بتميزه، وبهذا المعنى هويتي هي ما يجعلني مماثلاً لنفسي ومختلفاً عن الآخرين»[١١].

وفي السياق ذاته عرفها **معجم المفاهيم الفلسفية** «أنها ميزة ما هو متماثل سواء أتعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته أم مع جهة العلاقات

---

(٧) النعيم، «مسألة الهوية في الوطن،» ص ٣-٤.

(٨) موسى، المصدر نفسه، ص ٣.

(٩) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(١٠) النعيم، «مسألة الهوية في الوطن،» ص ٣ ــ ٤، وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الإنسانية سواء أكانت متقدمة أم متخلفة تشهد منذ النصف الثاني من القرن الماضي أزمات متعددة الأشكال مرتبطة بتمثيلها لذاتها، فضلاً عن المشاكل المرافقة للعولمة المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والثقافية وتجارة المخدرات والإرهاب ونقل المواد النووية وعولمة الإجرام وعولمة أنماط الحياة المختلفة في الأرباح. للمزيد انظر: موسى، المصدر نفسه، ص ٢.

(١١) نقلاً عن: مشواط، «إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: مآزق الأشكال وقلق المفهوم،» ص ٢.

التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها»[١٢].

يتضح مما تقدم أن هناك جملة مؤثرات تساهم في رسم معالم الهوية وتساعد على انكماشها أو انتشارها، ويبدو أن النظام السياسي يمارس دوراً جوهرياً في تحديد نمط الهوية السياسية للدولة، ولا سيما في ما يتعلق بالمواطنة بوصفها «ثابتاً» جوهرياً تتشكل على أساسه الدولة، فهي التي تبني الشعور بالذات وترسم القيم المرتبطة بها، وتجعل الإنسان يشعر أنه ذات، ينتمي إلى مجموعة لها قيمها وأعرافها.

إن المواطنة هي محتوى ثقافي واجتماعي وسياسي وقانوني يجعل الفرد يسمو على الوحدات الفرعية (المذهبية، والعشائرية... الخ). وإذا لم يرتق الشعور إلى هذا المستوى بحيث تكون الغلبة للقيم الفرعية على حساب المواطنة، فلن تكون هناك مقومات هوية وطنية للدولة أياً كانت.

ثانياً: مكوّنات الهوية الوطنية العراقية

إن الحديث عن بداية تشكيل الهوية العراقية أمر يكتنفه الغموض ويثير التساؤلات فهل هي امتداد للحضارة العراقية القديمة من سومريين وأكديين وآشوريين؟ أم هي امتداد للامبراطورية الفارسية التي سيطرت على العراق حقباً طويلة؟ أم هي امتداد للحضارة العربية الإسلامية، ولا سيما أن بغداد كانت عاصمة الخلافة والعراق حاضرة العالم الاسلامي؟ أم أنها تشكلت بفعل الصراع الصفوي ــ العثماني على أرض العراق[١٣]؟

يبدو أن كل هذه المعطيات وغيرها تفاعلت وساهمت في صوغ رموز الهوية العراقية التي اتخذت معالم أكثر وضوحاً مع بداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، فأصبح معها الحديث عن الوطن والوطنية والمواطنة، وإن كانت هذه المقولات كما يقول د. سليم علي الوردي «يصعب اخضاعها لتحديد دقيق، لأنها تعبر عن مجموعة متشابكة من المتغيرات، وما يبدو متفقاً عليه من مواصفات للوطنية والمواطنة، انما هو سهل اختراقه في ظروف معينة، وقد يتحول إلى نسيج هش وسياج منهار يسهل اختراقه في ظروف معينة، فيما يشكل في ظروف ومقومات أخرى سوراً حصيناً يتعذر اختراقه»[١٤].

الملاحظ أن هذا التكوين لم يرتق إلى مستوى تشكيل هوية وطنية مستقلة، فالشعب العراقي آنذاك لم تتوحد رموزه الثقافية بعد، وهو كان نتاج حالة التجزئة من الأقطار

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) سليم علي الوردي، **مقتربات إلى المشروع السياسي العراقي ١٩٢١ ـ ٢٠٠٣** (بغداد: [د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ١٩. ويذهب في الاتجاه ذاته د. علي الوردي بقوله: «لم يكن أهل العراق في ذلك الحين يعرفون شيئاً من المفاهيم السياسية الحديثة مثل الوطنية، بل كان جل ما يشغل بالهم الإحساس الديني المتمثل بقضايا التعصب المذهبي». للمزيد انظر: علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** (دمشق: دار الكتاب، ٢٠٠٥)، ص ١٥.

(١٤) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ص ١٥.

العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية والذي ظل سقوطها يمثل حدثاً بارزاً ونقطة تحول بالنسبة إلى الدول التي كانت تحكمها بصورة مباشرة والدول التي أثرت في طابع حياتها الفردية والجماعية على نحو غير مباشر.

وقد وضح طبيعة الهوية العراقية آنذاك الملك فيصل الأول بقوله: «أقول وقلبي ملآن أسى إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانقضاض على أية حكومة كانت، نحن نريد أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل»[١٥].

وبالفعل بذلت جهود قيمة لتشكيل شعور عراقي مشترك يمثل بواكير هوية وطنية، اتضحت معالمها في عهد الملك غازي (١٩٣٣ ــ ١٩٣٩) واستمرت في التطور لتأخذ أبعادها الوطنية الحقة[١٦].

وهنا تقتضي ضرورات البحث العلمي أن نتفحص أبرز رموز ومكونات الهوية العراقية التي يمكن أن نحددها في مكوّنين أساسيين هما:

١ ــ المكونات الثانوية

لا شك في أن كل مجتمع من المجتمعات وبغض النظر عن تطوره يتكون من مجموعة من الرموز الفرعية والثانوية التي ترسم ملامح المجتمع وأساسه الراسخ، والمجتمع العراقي لا يخرج عن هذا الاطار، ولعل من أبرز مكوناته الفرعية هي:

أ ــ القرابة (الأسرة والعشيرة)

تمارس الأسرة في المجتمع العراقي دوراً مهماً في صياغة رموز الهوية الوطنية من خلال القيم والأعراف والعادات والتقاليد التي تنقلها من جيل إلى آخر، وهي التي تنمي الأحاسيس، وتطبع الفرد بطباع من هو في رعايتهم، وغالباً ما يسعى أفراد الأسرة إلى نقل الثقافة التي يتلقونها عن أهلهم إلى أبنائهم منذ الصغر[١٧].

ولا ريب في أن العائلة العراقية شأنها شأن العائلة العربية التقليدية تشدد في تربيتها على العقاب الجسدي والترهيب والترغيب أكثر مما تشدد على الإقناع، الأمر الذي تنشأ منه

(١٥) انظر نص مذكرة الملك فيصل الأول بشأن الأصول السياسية والاجتماعية في العراق، بغداد ١٩٢٣ المنشورة في: **الملف العراقي**، العددان ١٤٤ ــ ١٤٥ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٦.

(١٦) حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية: الكتاب الأول**، ترجمة عفيف الرزاز، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٥.

(١٧) ابراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٩٢.

نزعة نحو الفردية والأنانية، وتأكيد «الأنا» دائماً أكثر من تأكيد «النحن»[١٨].

ومن جانب آخر إن العراقي شديد الارتباط بعائلته التي تتجاوز في بعض المناطق درجة القرابة الأولى لتشمل أطراً أخرى، فضلاً عن ذلك فإنه شديد الاهتمام والولاء لهذه الرابطة (العائلية) التي ترتبط بالأنا، ويتضح ذلك حتى في الأمثال الشعبية العراقية، فعلى سبيل المثال «أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب».

وهذا الشعور ينتقل من العائلة إلى مستوى العشيرة، والساحة العراقية تحفل بالمد العشائري وإن كان هذا المد متبايناً من فترة إلى أخرى. ويعود السبب في ذلك كما أشار اليه د. علي الوردي إلى «الصحراء التي تتاخم العراق والتي هي من اعظم منابع البداوة في العالم إن لم تكن أعظمها على الإطلاق، فليس هناك حاجز طبيعي يحجز بينها وبينه»[١٩].

ويبدو أن المد البدوي (العشائري) قد ارتفع منسوبه في العراق في عقد التسعينيات إبان فرض الحصار الاقتصادي عليه، عندما اضطر النظام السياسي إلى اللجوء إلى العشائر لمساعدته في توفير الأمن والحماية، فضلاً عن ضبط حركة المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تكريس العشائرية بصورة كبيرة لتصبح إطاراً مؤسسياً له كلمة الفصل في بعض المسائل حتى أضحى السلوك الاجتماعي والسياسي يعتمد على ذوي القربى بدلاً من الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة؟

وعلى العموم فإن القبيلة في المجتمعات العربية حاضرة في كل سلوك سياسي وتحتل مركزاً رئيساً، ليس على هامش الشعور بل في قلب الأمور، وهذا المضمون هو الذي أعطاه ابن خلدون لمفهوم العصبية[٢٠]، والذي اعتبره الكاتب العربي محمد عابد الجابري محدداً من محددات العقل السياسي العربي[٢١].

على الرغم من ذلك فإن العشائرية ما زالت تحظى باحترام كبير في المجتمع العراقي، وتشكل رافداً أساسياً من روافد القيم والتقاليد الأصيلة بغض النظر عن سلبياتها التي تعانيها إلى الدرجة التي لا يمكن تجاوزها عند دراسة الهوية الوطنية بوصفها أحد مكوناتها الفرعية الأساس.

ب ـ الإقليمية والطائفية

يتميز المجتمع العراقي بميزة التعددية القومية والدينية والمذهبية، ولكل من هذه

---

(١٨) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٢٠.

(١٩) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ص ١٩.

(٢٠) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** ([عمان]: دار الفكر للطباعة، [د. ت.])، ص ١٠١-١٠٣.

(٢١) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٧٩ ـ ٩٨.

التفريعات خصائصها المميزة، وغالباً ما يجد المرء التعددية أيضاً في الواحدة من هذه المكونات ولكل منها خصائصها المميزة أيضاً.

ويبدو من خلال ما تقدم أن التباينات الاقتصادية والثقافية والتعددية القومية والإقليمية وغيرها ليست عنصراً مولداً للنزاعات بحد ذاتها، فهناك مجتمعات عديدة فيها تفاوت اقتصادي وتعدد إثني كبير بينما هذه التجمعات في حالة استقرار.

إن إدراك التباينات وتسييسها هو العنصر المولد للنزاعات، وذلك من خلال تشويه الأطر الحديثة للحياة السياسية وتمزيق الهوية الوطنية(٢٢).

والملاحظ أن في العراق قد تتعايش أديان ومذاهب عدة متقاربة تارة ومتنافرة تارة أخرى، غير أن تقاربها وتنافرها لم يصل إلى حد الإلغاء سواء كان بالضم أو بالهجرة القسرية، فحافظ الجميع على وجودهم بقدر ما يسمح به التجاور على بقعة جغرافية واحدة «فالصابئة عاشوا مئات السنين بين المسلمين من دون أن يحاول المسلمون ضمهم بالقوة أو الغاء وجودهم»، وما عدا المدن المغلقة إلى حد ما على ديانة أو مذهب معين مثل النجف وكربلاء، فمعظم المدن العراقية الكبرى مختلفة الأديان والمذاهب وفي مقدمتها بغداد والموصل والبصرة(٢٣).

وكذلك الحال بالنسبة إلى الأكراد ومجاورتهم مع العرب، بيد أن هذا الموضوع يتمايز بعض الأحيان بسبب عدم نجاعة الحلول السياسية التي طرحتها الأنظمة السياسية لحل المشكلة الكردية في العراق، وظلت تشوبها الشكوك والنيات غير الحسنة، الأمر الذي عزز شعور الإقليمية الكردية على حساب الهوية الوطنية.

٢ ـ المكوّنات الرئيسة

يتوقف تماسك كل مجتمع إنساني على فهم أفراده قيمه وقواعده المشتركة، أي على كل ما تنطوي عليه فكرة «الثقافة» في الواقع، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الإنسان بالولادة، ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة التي تنطوي على الوسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المعرفة والمهارات، وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة كأعضاء فاعلين نوعاً ما في أنشطة الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل.

على الرغم من تميز العراق بالتعددية القومية والقبلية والدينية والمذهبية، فإن هناك سمات مشتركة تجمع أبناء الشعب العراقي بوطنهم، ولا يتناقض ذلك مع انتماءاتهم الفرعية المختلفة، فالجميع يشعر باحترام كل هذه الانتماءات بعيداً عن أية ردود فعل أو إساءات من جهة إلى أخرى.

---

(٢٢) انطوان مسرة، «في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم إنقسام؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/أغسطس ١٩٨٦)، ص ١٨.

(٢٣) رشيد الخيون، **الأديان والمذاهب بالعراق** (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٣)، ص ٥.

وقد شكل التراث العربي الاسلامي معيناً رئيساً لغالبية الشعب العراقي ممثلاً بالدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التأريخية، وهي وحدة يمتزج بها الوجدان الفطري بالوجدان العروبي بالوجدان الروحي، وعليه فقد ورثت الهوية العراقية هوية الحضارة العربية الإسلامية بكل مراحلها، وورثت محتواها وصمودها التأريخي كما ترث اليوم انكفاءها وتفككها[٢٤].

ولا شك أنه في زمن الأزمات حين تتعرض المجتمعات إلى كوارث وتهديدات (كما يشهد العراق اليوم)، فإن تفكيرها العام أو الجمعي ينسحب لمحاولة الإجابة عن أسئلة الهوية، ولتهيئة الفكرة الجامعة في مواجهة عواصف التغيرات، وأول الأدوات المختبرية للفكر وأكثرها قدماً وتأثيراً في الشعب العراقي بخاصة، والشعب العربي بعامة، هو الدين ولا سيما أن غالبية الشعب العراقي وبنسبة أكثر من ٩٠ في المئة ينتمون إلى الديانة الإسلامية[٢٥].

فضلاً عن ذلك، فإن العراقيين يفخرون بالتنوع الإثني والمذهبي وما يتحكم في هذا التنوع والتعدد من تعايش وتوافق في القيم والأعراف والتقاليد الوطنية الراسخة في ضمير الفرد العراقي، فيما كانت الطائفة مثل أية ظاهرة تخضع لقوانين خاصة بها ذات بعد سياسي نسبي، فلم يحدث أن اختلف المسلمون في ما بينهم أو بينهم وبين الأديان الأخرى على مسائل ذات أساس ديني مثل أصول الدين والاعتقاد، فالمسلمون الشيعة والسنة يعبدون إلهاً واحداً ويعتقدون بنبي واحد، وقرآن واحد، ولا يختلفون إلا في أمور فقهيه مثلما تختلف المذاهب السنية أو الشيعية في ما بينها[٢٦].

فضلاً عن ذلك، فقد تعززت روابط المجتمع العراقي وتوطدت صلاتهم من خلال صلات الرحم والتزاوج والصداقة والمحبة والمواطنة الصالحة بين القوميات والمذاهب جميعها[٢٧].

وتجدر الإشارة إلى أن المكون العربي يبقى هو العنصر الجمعي الثاني في العراق، إذ إن نسبة العرب تشكل أكثر من ٨٠ في المئة من الشعب العراقي من دون أن يعني ذلك أن هناك تمترساً عربياً ضد القوميات الأخرى، لأن العروبة في ضميرها تؤمن بالتسامح والتعايش السلمي مع القوميات الأخرى، واستطاعت على الرغم من كل التحديات التي مرت بها أن تحافظ على قيمها وموروثها الجمعي.

إن المكونات الرئيسة وعلى الرغم من استحضارها كل مقوماتها، نجد أنها تشهد في عراق اليوم مرحلة اختبار صعبة، وتواجه تحديات كبيرة قد تعرض نسيجها لمخاطر جمة إن لم يحسن التعامل معها، وربما يعرض عموم الهوية العراقية إلى التمزق والانقسام.

---

(٢٤) محمود أمين العالم، «المشهد الفكري والثقافي العربي عام ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٢٠ ــ ٢١.

(٢٥) محمد حسين، «الأزمات الضيقة في العراق،» شبكة المعلومات العراقية، ٢٠٠٣.

(٢٦) ابراهيم حيدر، «العراق والفتنة الطائفية،» <http://www.sotaliraq.com>.

(٢٧) عدنان جواد طعمة، «انتخابات رئيس أو رئيس الوزراء من الأكراد،» شبكة نبأ للمعلومات، ٢٠٠٥/٢/٢٥.

ثالثاً: مبررات أزمة الهوية العراقية

إن مبررات أزمة الهوية العراقية يمكن أن نعزوها إلى مجموعتين من العوامل: عوامل داخلية ترتبط بطبيعة المجتمع العراقي وخصوصياته، فضلاً عن السياسات التي اتبعت والتي تتبع معه، وعوامل خارجية تتعلق بالبعد الإقليمي للعراق وظروف الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني وما رافقهما من آثار وتداعيات سلبية وسيرجأ بحثها إلى المحور التالي.

١ ـ العوامل الداخلية

لا شك في أن أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار أفراد المجتمع كافة في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع، ويحدث ذلك عندما تشعر إحدى المجموعات المكونة للمجتمع بما يسمى بـ «الحرمان النسبي» أي شعورهم بحرمانهم من حقوق يتمتع بها أشخاص آخرون في المجتمع نفسه[٢٨].

ويبدو أن الهوية في العراق لم تتبلور بعد بشكل واضح، والاندماج الاجتماعي ما زال مطلباً أكثر مما هو واقع، إذ تتنازع الولاءات الفرعية الولاء للدولة، فعلاقة الدين بالدولة لم تحسم تماماً، والتعددية السياسية التي شهدتها الساحة العراقية لا تقوم على برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، بل تعددية طائفية وإثنية... الخ[٢٩].

واتخذت التعددية الحزبية العراقية منهج تسييس الرموز الفرعية في مناورة تهدف إلى استغلال القدرة الفرعية للسياسات بشأن الفروقات الأساسية في المجتمع، لا لمعالجة هذه الفروقات واحتوائها بل للتنافس السياسي بينها، وذلك بالتلاعب بواسطة الحيلة على جدلية الخاص والعام.

والملاحظ على الخطاب السياسي العراقي منذ الاحتلال الأمريكي أنه قد عمق من أزمة الهوية العراقية، إذ لم يستقر هذا الخطاب على مفهوم واضح يحدد خصوصيات المجتمع العراقي وانتماءاته، فهناك من يروج للهوية الإسلامية (كما هو حال الأحزاب الدينية شيعية أكانت أم سنية)، وهناك من يروج لمفهوم الأمة العراقية (مثل حزب الأمة العراقية)، وهناك من يتمسك بالهوية العربية (التيار القومي) وآخرون يتمسكون بالهوية الكردية (مثل الأحزاب الكردية).

إن هذا الإرباك للنخب السياسية جعلت المواطن العراقي لا يشعر بهويته العراقية الواحدة، فاضطر للرجوع إلى مكوناته الفرعية (الأسرة والقبيلة) ولا سيما أن تنشئته الاجتماعية تعطي أسبقية للولاء للأسرة والعشيرة على حساب الولاء للمجتمع والوطن، بل إن

---

(٢٨) أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٤.

(٢٩) أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ص ٢٣٠.

مفاهيم الوطن والأمة يكتنفها الكثير من الضبابية والغموض، إذ إن الولاء لهذه المفاهيم لا يتم الا من خلال الولاء للأسرة والعشيرة، أما شعارات الشرف والكرامة فهي لا ترتفع الا عندما تتعرض الأسرة أو العشيرة للخطر(٣٠).

وتحت وطأة السيول السياسية الجارفة انتعش الانتماء الطائفي والعشائري والمناطقي، وأصبحت لدينا هويات داخل الهوية العراقية، فانقسم السياسيون داخل الحكومة والبرلمان وأجهزة الدولة الأخرى تحت مسميات الطائفية والإثنية، ونزوع مثير نحو الانتماء العشائري وهم يقودون «دولة جمهورية اتحادية ديمقراطية».

إن رئيس الدولة هو الطالباني، ورئيس الوزراء هو الجعفري، ووزير الدفاع هو الدليمي، ووزير الداخلية هو الزبيدي... الخ(٣١). وأمر كهذا لا يعني الانتقاص من فخر الانتساب إلى العشيرة أو العائلة أو المنطقة، بيد أن التحدي الذي يواجه الهوية العراقية يجعل من هذه الظواهر انعكاسات مبالغاً فيها تجعل من العراقي يشعر بها ملاذاً وبديلاً حقيقياً من الهوية العراقية المحاصرة بقيم الكانتونات المعزولة وتفرعات الاندفاع الطائفي والقومي.

وبما أن الدولة بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة والجهاز الساهر على سلامتها ووحدتها وحماية مصالحها، فالملاحظ عليها هي الأخرى أنها بدأت تجسد رموز الطائفية أكثر من رموز الوحدة الوطنية، حتى غدت بعض مؤسسات الدولة العراقية الرسمية إن لم نقل كلها ترفع أعلاماً طائفية أو عرقية بدلاً من علم العراق.

وتجدر الإشارة إلى أن شكل النظام السياسي يمارس دوراً جوهرياً في تحديد نمط الهوية السياسية للدولة، وقد ساهم النظام السياسي السابق في هدم البناء الاجتماعي للشعب العراقي وخلق تركة ثقيلة من ظواهر الضعف في الوعي الوطني.

وربما يعود ذلك إلى محاولة النظام السياسي فرض رؤية سياسية معينة على الشعب بالقوة ولا سيما شعب يمتاز بالتعددية والتنوع مثل الشعب العراقي، وهو ما جعله عرضة للاستغلال من قوى أجنبية وأطراف محلية وأصحاب مصالح وضعاف النفوس، فضلاً عن جمهور التخلف وتوظيف كل ذلك لأغراض ضيقة لا لخدمة المصلحة الوطنية، الأمر الذي عرض منظومة القيم الوطنية للاهتزاز.

ويبدو أن التحول في النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال لم يتمكن من الخروج من هذه الدائرة، ولا سيما بعد أن تسلم السلطة عراقيو الخارج الذين توطنوا دولاً عديدة، واكتسبوا طبائعها وقيمها وعاداتها وتقاليدها ما خلق أزمة ثقافية بينهم وبين عموم الشعب العراقي، فضلاً عن إزدواجية ولائهم بين العراق والدول التي احتضنتهم إبان أزمتهم مع

---

(٣٠) محمد عباس نور الدين، **التمويه في المجتمع العربي السلطوي** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، ص ٩٢.

(٣١) طلال شاكر، «الهوية العراقية بين عسر التكوين وصراع البقاء،» **الحوار المتمدن**، ٢٠٠٥/٧/١٧، <http://www.rezgar.com>.

النظام السابق، وخير دليل على ذلك أن العديد من قادة العراق قد تركوا أسرهم في تلك الدول واحتفظوا بجنسياتهم وجاؤوا إلى العراق وعندما يخسر أحدهم منصبه يفضل العودة إلى البلد الذي جاء منه بدلاً من الاستقرار في العراق، بل الأكثر من ذلك، فقد اعتبر الكثير منهم المحتل محرراً، وهم يجعلون من يوم ٢٠٠٣/٤/٩ (وهو يوم الاحتلال) عيداً وطنياً وعطلة رسمية، الأمر الذي يدل على ضعف شعورهم الوطني إزاء العراق.

ويبدو أن أزمة الهوية العراقية لا تتعلق بالنخب السياسية وحسب، وإنما تعود في بعض جوانبها إلى مبررات اجتماعية، تتعلق بالمكونات الفرعية التي وجدت صداها في ضمير المجتمع العراقي، فما زال هناك من ينظر إلى العراقي بعين من التمييز، فيقول هذا «محافظات» في محاولة لتمييزه عن أهالي العاصمة بغداد، وحتى على صعيد المحافظات فهذا من الرمادي وذاك من العمارة... الخ، وتتم بصيغة لها انعكاساتها على الوحدة الوطنية.

والأكثر من ذلك أصبحت نظرة التمييز تطول شريحة أوسع من المحافظة عندما شملت المنطقة الشرقية عموماً، وأضحى هناك مصطلح «الشراقوة» أو الشرقيون، وهو اسم ازدراء أطلق على أهل جنوب العراق، ويرصد من خلاله لوثة اتجاهية مكثت في العقلية العراقية، وتوسعت لتفصل بين أبناء الشعب العراقي بما يسمى بـ «خط البرغل» وهذا الخط يمتد شمال بغداد ليميز بين من يأكل الرز ومن يأكل البرغل[٣٢].

والملاحظ مما تقدم أن الأمر لا يتعلق بالعرب فحسب، وانما يتناول حتى الأكراد الذين لا ينظرون إلى العراق كونه إقليمهم الوطني أو وطنهم الحقيقي، وانما ينظرون إلى كردستان الكبرى الموزعة بين دول عدة على أنها إقليمهم الوطني الحقيقي بغض النظر عن حدود هذا الإقليم، ولم يتردّدوا في السعي إلى إنشاء كيان سياسي في شمال العراق يمتلك كل مقومات الدولة ويمارس كل مهامها، وهم يحثون الخطى للحصول على الاعتراف الدولي به، فقد أفاد مصدر أردني «أن الأردن رفض طلباً تقدمت به حكومة إقليم كردستان العراق في أربيل لإقامة تمثيل دبلوماسي بين عمان وأربيل»[٣٣].

لا شك في أن المبررات السابقة تؤثر في الهوية الوطنية إلى الدرجة التي حدت ببعض الكتاب إلى إنكار وجود شعب عراقي واحد، إذ أشار الكاتب جواد السعيد إلى «أن دعوة الشعب العراقي هو شعب واحد هي أكذوبة، نحن كذبناها على أنفسنا وصدقناها»[٣٤].

---

(٣٢) علي ثويني، «فدرالية الجنوب.. حلم «دولة الشراقوة» أم فخ إيراني،» في: **موسوعة النهرين** على الموقع: <http://www.nahrain.com> . يعتبر جنوب العراق عموماً زارعاً ومستهلكاً للرز، بينما يعتبر النشاط الزراعي الأول في شمال العراق هو زراعة القمح والذي منه ظهرت أكلة «البرغل» المعروفة بين عرب شمال العراق، الأمر الذي رمز إلى التمايز بين الفريقين.

(٣٣) تقتضي الهوية الوطنية أن يتوصل الناس في الدولة إلى الإقرار بأن إقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي، كما يجب أن يشعروا باعتبارهم أفراداً بأن هويتهم الشخصية محددة بانتماءاتهم إلى بلدهم المحدد إقليمياً.

(٣٤) جواد السعيد، «فدرالية المحافظات الثلاث،» <http://www.sotaliraq.com> .

بيد أن هذا الشعور نابع من انتشار ظاهرة «الانفصام» الوطني بين العديد من العراقيين، ولا سيما في الآونة الأخيرة بعد أن تمكن المحتل من فك رموز وأواصر الوحدة الوطنية في محاولة لإعادة ترتيبها، فتعذر عليه ذلك بانفراط العقد الاجتماعي العراقي، وربما لا يتوقف الأمر عند العراق وحسب، وانما سيبلغ بلداناً أخرى بحكم الترابط الكبير بين العراق ومحيطه.

٢ ـ العامل الخارجي (دول الجوار)

يشكل العامل الخارجي (الدولي) أحد المبررات الأساس لأزمة الهوية العراقية، وفي مقدمة ذلك قوى الاحتلال ودورها في تمزيق الهوية العراقية التي سيرجأ بحثها إلى المحور التالي، وسيقتصر الحديث هنا عن دول الجوار الجغرافي.

إن العراق كما أسلفنا في المحاور السالفة مقسم من حيث البيئة الاجتماعية إلى ولاءات عشائرية بحسب الانتماء العربي أو غيره، وفيه تقسيمات دينية واضحة تعتمد على التعدد الإثني والديني والاجتماعي، وهو أمر ربما يشكل عنصراً إيجابياً يرفد الوحدة الوطنية، بيد أن هذا التنوع لم يوظف في المرحلة الحالية بالشكل الايجابي، وتم قلب المعادلة من الولاء الوطني إلى الولاءات الفرعية، ولا سيما الطائفية والعرقية. وما عزز من ذلك أن هذه التعددية في العراق لها مثيلاتها في الدول المجاورة إلى درجة أن الحدود المرسومة وأساليب القوة لا تستطيع أن تحول دون روابطها الطبيعية وبغض النظر عن عمق هذه الرابطة وشكلها وديمومتها(٣٥).

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث هنا ليس لغرض توجيه الاتهام إلى فئة دون أخرى، بل الغرض هو تلمس ملامح العلاقة بين المواطن والوطن وبين انتمائه السياسي والطائفي والإقليمي، أي بعبارة أخرى علاقة المواطنة العراقية ببعدها الإقليمي.

والملاحظ أن المواطنة العراقية أصابها الإحباط والقنوط،وهنا يمكن أن نتوقف عند الحالة الكردية، فهي الوحيدة التي خلقت للمواطن الكردي انتماء وطنياً، بيد أنه ليس عراقياً، وإنما انتماء وطني مرتبط بكردستان الكبرى،وقد عمقت هذا المفهوم داخل المواطن الكردي،وتجاهلت المفهوم الوطني العراقي، وأضحى الفرد الكردي يتطلع إلى مسافات أبعد من المحيط الوطني الحقيقي. ولم ينتبه القادة الأكراد إلى حقيقة التطورات الاجتماعية الكردية لدى المجتمعات المختلفة (تركيا، إيران، سوريا) في التفكير والأسلوب، بل ركزت على الحلم الأكبر فقط،الأمر الذي أضعف الشعور بالهوية العراقية لدى أكراد العراق. فضلاً عن ذلك، هناك احتمالات كبيرة في ظهور أفكار ومقالات سياسية كردية تحمل خصوصيات مجتمعاتها، وهنا قد تتحطم الخريطة السياسية التي رسمها قادة الأكراد العراقيين لشعوبهم.

أما الطائفة السنية فترى في بعض الجيران عمقاً دينياً واجتماعياً، الأمر الذي قد يدفع

(٣٥) المصدر نفسه.

البعض فيها إلى أن يرى في الانتماء الطائفي انتماء لصالح مصدر المذهب وهويته الوطنية كما هو الحال في ارتباطات البعض بالمذهب السلفي في السعودية أو المذهب السني في الأردن، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بضعف انتمائهم الوطني ويتوجهون إلى الانتماء الطائفي.

وعلى هؤلاء أن يدركوا أن هذه الدول وعلى الرغم من وحدة مذهبها، لا يمكن أن تعترف للمواطن العراقي بانتمائه الطائفي على حساب قوانينها ونظمها السياسية والاجتماعية، فلا يمكن أن ينكر عاقل أن هذه النظم هي التي أسهمت في فرض الحصار على العراقيين، وهي التي مهدت الطريق لاحتلال العراق وتدميره، ومن يسير وراء ذلك إنما يسير وراء سراب.

وهذا الأمر ينسحب بطبيعة الحال على الطائفة الشيعية ومن يسير منهم وراء انتمائه الطائفي إزاء إيران، ولا سيما أن المرجعية الشيعية في إيران تضرب على وتر الطائفية.

فضلاً عن ذلك، فقد ساهم النظام السابق من حيث يدري أو لا يدري في تعميق روح الانتماء الطائفي عندما أقدم على ترحيل آلاف العراقيين (التبعية الإيرانية)، ما أضعف لدى هؤلاء الشعور بالانتماء الوطني وحفز لديهم الانتماء الطائفي.

وتجدر الإشارة إلى أن العراقي الذي هُجر إلى إيران لم يقبل فيها على أنه إيراني أو له حقوق الإيراني، بل على العكس عانى الذل ولم يتمكن من الحصول على مستمسكات إيرانية حتى تلك التي تتعلق بالجوانب الإنسانية، لكنه لم يتخلّ عن انتمائه الطائفي بسبب الدعم الذي قدمته المرجعية الدينية، فضلاً عن الدعاية للمذهب ولتعميق مفهوم المظلومية لديهم.

في الإطار ذاته يندرج الانتماء التركماني وارتباطاته بتركيا، الأمر الذي يجعل منها في نظر البعض المنقذ أو الداعم لوجوده في العراق، وهو ما يؤثر سلباً في إحساسهم بالانتماء الوطني، فتركيا تحاول أن توظف الورقة التركمانية لصالح سياستها في العراق وفي المنطقة المحيطة بها، وهي لا تتخلى بالطبع عن مصالحها في سبيل مجموعة بشرية صغيرة، لكنها تدرك أن مصالحها تقتضي أن تستمر في ادعاء ذلك.

والأمر ينطبق أيضاً على بقية المكونات العراقية الأخرى، ولا سيما المسيحيون منهم، فإنهم يرون في العالم الغربي المنقذ أو الملاذ لهم، ولا سيما بعد انتشار وصعود نجم الحركات الإسلامية في العراق، الأمر الذي أضعف شعورهم الوطني إزاء العراق، خصوصاً بعد أن تعرض هؤلاء لحملات إعلامية واسعة ودعم مادي ونفسي من الكنائس الغربية، وأمر كهذا يمكن ملاحظته من خلال هجرة أغلب المسيحيين من العراق إلى أوروبا أو أمريكا.

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول بأن تدني مستوى الشعور بالمواطنة، ولا سيما في ظل غياب المشروع الوطني الواحد أو الرؤية الوطنية الواحدة، قد يؤدي إلى أن تتحول المواطنة إلى مجموعة ولاءات خارج الحدود الإقليمية للوطن.

رابعاً: أثر الاحتلال في الهوية الوطنية العراقية

يواجه العراق منذ احتلاله في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مشاكل وأزمات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية ألقت بظلالها على كل المستويات. ولعل من أخطر تلك المشاكل والأزمات وأكثرها حساسية تلك التي تتعلق بتكوين الهوية الوطنية العراقية.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وعموم العالم الغربي قد مهدا لتفكيك رموز الهوية العراقية قبل احتلال العراق، ولا سيما في حقبة التسعينيات عندما فرضت الأمم المتحدة حصاراً اقتصادياً على العراق ليس له نظير في التجارب العالمية، وضرب هذا الحصار في عمق النفس العراقية ومكوناتها الأساسية، فأصابها الوهن وإن لم تكشف عن محتواه، وسخر العالم الغربي ماكنته الاعلامية للتعميق من أزمته وتفكك رموزه عندما ركزت على قضيتي «اضطهاد الأكراد» و«مظلومية الشيعة» بغيه دق إسفين بين المكونات الاجتماعية العراقية على حساب الوحدة الوطنية.

ويبدو أنه قد تم إخضاع العقل الوطني العراقي لعملية تأهيل إجبارية الهدف منها استبدال الانتماء الوطني بالانتماءات الفرعية الاقليمية والطائفية، وبقيت خلايا العقل الاجتماعي في سياسته محملة برواسب وإرهاصات تاريخية واجتماعية، ومهيأة للحظة المناسبة التي حفزتها صحوة «الصدمة والترويع» والصاعقة التي حلت في عملية احتلال العراق،وإسقاط نظامه السياسي الذي لم يهتم بقضية المواطنة إلا في حدود خدمة مصالح سياسته الآنية.

وكانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة قبل محاربة مفاهيم استبداد النظام السابق، وتم الخلط بين قانون اجتثاث البعث وقانون تحرير العراق، وبين التنظيم الجديد للمجتمع العراقي وتقسيمه على أسس المحاصصة الطائفية.

والملاحظ أن أول من تبنى خطاب الانتقال من المفاهيم الوطنية إلى المفاهيم الطائفية هي إدارة الاحتلال الأمريكي ذاتها ليتبناها فيما بعد قادة العراق الجدد، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية. وقد تلا ذلك التركيز على مفردات: شيعي وسني وكردي... الخ التي لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي، بل كانت مستهجنة من أطياف المجتمع العراقي كافة، وحتى من الفرقاء السياسيين، إلى أن جاء بريمر (الحاكم المدني الأمريكي للعراق) وبدأ الحديث عن المثلث السني للمقاومة بوصفه حجر زاوية في التأسيس لهذا النوع من الخطاب. ثم أعقب ذلك عام ٢٠٠٤ تشكيل مجلس الحكم المؤقت في تموز/يوليو ٢٠٠٤ بصيغة المحاصصة الطائفية والعرقية بصورة رسمية[٣٦].

---

(٣٦) «ملخص إخباري، من هو العراق،» <http://www.Iraqrebori.com>.

ولم يقتصر الأمر على التعيينات الأمريكية وحسب، وإنما انتقل ذلك إلى العملية السياسية بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ وتشكيل الحكومة بعدما فرضت الولايات المتحدة أن يكون توزيع الوزارات على أساس المحاصصة وحتى عملية كتابة الدستور عندما تم إشراك (خارج العملية السياسية) مجموعة من السنة في لجنة كتابة الدستور.

لا شك في أن الهدف من ذلك كان تكريس المفاهيم والانتماءات الفرعية بدلاً من خلق شعور وطني واحد بين العراقيين، ومن ثم التمهيد لفرض فدراليات على أسس عرقية وطائفية تمهيداً لتكوين ثلاث دويلات (دولة كردية في شمال العراق، وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب). ويبدو أن هذا التوجه نابع من طبيعة العقلية الامبريالية المعولمة التي تسيطر عليها الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات التي ترى في الطابع الوطني عائقاً أمام امتداد نفوذها وتحجيماً لنشاطاتها، الأمر الذي يدعوها إلى تحجيم هذا الاتجاه وردعه عبر الوسائل المختلفة بما فيها الاحتلال المباشر[٣٧].

من هنا يأتي استخفاف فلاسفة العولمة بخصائص الهوية الوطنية، والترابط الاجتماعي العائلي والقومي وروابط الدم واللغة والأرض والدين بهدف تكبيل حركة الشعوب وتقدمها الاجتماعي.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد عرض الهوية الوطنية العراقية لأكبر أزمة في تاريخ العراق الحديث، وقد بلغ مستوى تمزيق الهوية إلى حد قبول البعض بتقسيم البلاد أو إشعال حرب أهلية، بل إن مجريات الحياة اليومية العراقية تفصح عن وجود الحرب الأهلية محلياً (وإن كانت خفية)، ويتضح ذلك من عدد القتلى العراقيين يومياً على أساس الهوية أو الانتماء[٣٨].

لا شك في أن المحتل يتحمل وزر ذلك، ليس لأنه محتل وعليه مسؤولية أمن وسلامة المواطنين في الدول المحتلة كما أقرتها القوانين والمواثيق الدولية وحسب، بل لأنه المسؤول الأول عن جلب قوى سياسية ذات ميليشيات عسكرية ومؤمنة بالانتماء الطائفي أكثر من إيمانها بالانتماء الوطني. وعلى الرغم من هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المحتل فإننا نلاحظ أن قادة الولايات المتحدة يعلنون أن القوات الأمريكية ستكون بمعزل ولن تتدخل في حالة حدوث حرب أهلية، كما أعلن عن ذلك وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بقوله: «لن نتدخل في حال اندلاع حرب أهلية».

ويبدو أن ذلك يشكل جزءاً من مخططهم الاستراتيجي للعراق الذي لم يتردد وزير خارجية أمريكا الأسبق هنري كيسنجر في الافصاح عنه عندما صرح بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨ لشبكة السي. إن. إن. (CNN) الأمريكية بقوله «إذا هيمن الشيعة على العراق لا مصلحة لنا

(٣٧) ماجد لفته العبيدي، «أزمة الهوية الوطنية العراقية في ظل الاحتلال والعولمة،» **الحوار المتمدن**، ١٣/ ٢٠٠٥/٣.

(٣٨) المصدر نفسه.

في إبقاء العراق متحداً، عندئذٍ ستتحرك كل مجموعة عراقية لتقيم حكومتها الخاصة بها بدلاً من قوة السلطة الدينية»[٣٩].

إن قراءة بسيطة في سنوات الاحتلال الأمريكي للعراق تؤكد أنه كان الأسوأ على وحدة وهوية العراق ويتمايز حتى عن الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ ــ ١٩٢١ الذي وحد ولايات ثلاثاً (الموصل، البصرة، بغداد) منسلخة عن الدولة العثمانية وجعل منها العراق، في حين يسعى الاحتلال الأمريكي إلى تفكيكها[٤٠].

ولا يقتصر الأمر على سياسة الاحتلال فقط، وإنما ينعكس أيضاً على صيغة تعامل القوى السياسية العراقية مع المحتل، إذ عبرت القوى السياسية العراقية عن تآلفها ضد الاحتلال البريطاني بتكريس مفهوم الوحدة الوطنية، في حين أكدت القوى السياسية العراقية اليوم تفضيلها التعامل مع المحتل على حساب الوحدة الوطنية إلى الدرجة التي عدّ فيها بعضهم الاحتلال تحريراً، ورأى في بقاء الاحتلال خياراً ضرورياً، في حين رأى آخرون ضرورة إخراج المحتل ولكن بهدف الانتقام من خصومهم، بينما بحث غيرهم عن أجنبي آخر لحمايته في حالة خروج المحتل[٤١].

وبذلك يمكن القول بأن احتلال العراق قد ساهم في تعميق أزمة الهوية التي يعانيها العراق منذ زمن بعيد من خلال مساهمته في تفكيك رموز الهوية الوطنية الرئيسية وتكريس مفاهيم الطائفية والعرقية إلى الدرجة التي يمكن أن نقول فيها بأن العراق يمر بمرحلة الهوية المفقودة.

خامساً: الدستور العراقي والهوية الوطنية العراقية

يعد الدستور المحدد القانوني للهوية الوطنية، وبعد مخاضٍ عسير، خرج الدستور العراقي إلى الوجود وتم الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ليعلن ولادة حالة من الضبابية وعدم الوضوح في تحديد الهوية الوطنية العراقية، ابتداء من الديباجة وانتهاء بالمواد القانونية المتعلقة بالموضوعة قيد الدراسة، والتي لم تتمكن من الإجابة على أسئلة مهمة مثل:

- من هو العراقي، ومن هو العراق؟
- هل هو عربي أم كردي؟
- هل هو إسلامي أم ليبرالي؟

---

(٣٩) نقلاً عن: سمير عبيد، «نتائج الانتخابات العراقية: تقسيم البلاد واستيلاء اسرائيل على نفط ومياه العراق!،» ٢٠٠٥/١/١١، <http://www.baghdadalrashid.com>.

(٤٠) غسان العطية، «من أجل التسامح والتعاون الوطني،» **أوراق عراقية** (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١١.

(٤١) المصدر نفسه.

من قراءة في مواد الدستور العراقي المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضية الهوية الوطنية، يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

١ ــ إن قراءة بسيطة في ديباجة الدستور العراقي توضح من دون عناء ضياع الهوية الوطنية وإفلاسها صيغة ومضموناً، إذ إنها ركزت على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسة التي كثيراً ما تشير إليها الدساتير في دول العالم جميعاً لتحقيق الوحدة الوطنية، فقد جاء في الديباجة «استجابةً لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسط مؤازرة عالمية من أصدقائنا ومحبينا زحفنا لأول مرة في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين»[٤٢]، ثم تضيف الديباجة «مستلهمين فجائع شهداء العراق، شيعة وسنة، عرباً وكرداً وتركماناً، ومن مكونات الشعب جميعاً»[٤٣].

يلاحظ من خلال النصين السالفين أن المشرعين أرادوا تغليب الجانب الديني على الجانب الوطني في إشارتهم إلى أسبقية القيادات الدينية على القيادات الوطنية، وبلغة تبعث على ريح الطائفية عندما أشار إلى ذهاب المواطن العراقي (زاحفاً) إلى صناديق الاقتراع، فضلاً عن تركيزه الواضح على تكريس المكونات الفرعية للمجتمع العراقي في ديباجة الدستور بالإشارة إلى الشيعة والسنة والعرب والأكراد (التركمان). وهذا ما لا نجده في كل دساتير العالم وحتى دستور جزر القمر إذ أشار إلى «يؤكد شعب جزر القمر» و«يعلن شعب جزر القمر»[٤٤]. وكان الأجدر التركيز على مفردات الوحدة العراقية والهوية الموحدة بعيداً عن الانتماءات الفرعية،كما عبر عن ذلك قانون إدارة الدولة العراقية الصادر عام ٢٠٠٤ عندما أشار في ديباجته إلى «أن الشعب العراقي...» و«هذا الشعب الرافض للعنف» الخ..[٤٥].

٢ ــ أن مواد الدستور العراقي لم تحدد هوية العراق على وجه الدقة وتركته في حالة من الضبابية وعدم الوضوح، فلم نجد في نصوصه إشارة إلى هوية محددة باستثناء إشارة بسيطة إلى الهوية الإسلامية، إذ أشارت (المادة الثانية/ثانياً). إلى أن هذا الدستور «يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي...»[٤٦]، وهذا النص يصطدم بطبيعة الحال بالتطبيقات العملية والممارسات التشريعية، ولا سيما في ظل غياب رؤية دينية (إسلامية) واحدة في البلاد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعميق حالة الانقسام الطائفي،ليس

(٤٢) انظر نص الديباجة في مسودة دستور جمهورية العراق، آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(٤٣) المصدر نفسه، تجدر الإشارة إلى أن كل الدساتير العالمية والعربية تؤكد وحدة شعوبها في الديباجة كما جاء في دستور الولايات المتحدة، وكذلك حال دستور جزر القمر، انظر: **الدساتير العربية: ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية** ([شيكاغو]: المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، جامعة دي بول، ٢٠٠٥).

(٤٤) انظر نص ديباجة دستور جزر القمر الصادر عام ٢٠٠٣ في: المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤٥) انظر ديباجة قانون إدارة الدولة العراقية الصادر عام ٢٠٠٤ على الرغم من أن كتابة هذه الديباجة لم تتم بأيدي عراقية.

(٤٦) انظر: **الدستور العراقي**، المادة ٢/ثانياً.

على أساس المذهب وحسب، وإنما حتى على أساس الاجتهاد داخل المذهب الواحد. وازداد الأمر تعقيداً في المادة ذاتها (أولاً) عندما أشارت إلى أن «الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع»، ثم أردفه المشرع في (أ، ب) بـ «لا يجوز سن قانون يتعارض مع قوانين أحكام الإسلام، أو سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية»(٤٧).

إن قراءة في نص هذه المادة تشير إلى تناقض المشرع وإرباكه في تحديد هوية العراق، ولا سيما في موضوعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، فلا شك في أن هناك تعارضاً في بعض المسائل بين الإسلام والديمقراطية،ولم يوضح كيفية معالجتها، فهل تكون الهيمنة للدين أم للديمقراطية؟

من جانب آخر إن المادة تشير إلى مفهوم «ثوابت أحكام الإسلام»، ولم تحدد الجهة التي تحدد هذه الثوابت، علماً أن هناك خلافاً حول بعض المسائل بين الفقهاء في قضايا مثل الربا، والحجاب، والخمس وغيرها، الأمر الذي سيقود بطبيعة الحال إلى الربع الأول من الخلاف المذهبي والفقهي.

ويبدو أن المشرع العراقي قد أغفل مراعاة الثابت في أحكام الإسلام في الدستور ذاته عندما أورد في نص المادة (٣٩) «العراقيون أحرار في التزام أحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون»(٤٨)، وترك بذلك فسحة للاختلاف حول الثابت في الأحوال الشخصية التي تشكل حيزاً كبيراً في حياة المجتمع.

وفي سياق تحديد هوية العراق قدم المشرع العراقي مفهوماً ضبابياً عندما أشار إلى أن «العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم ميثاقها»(٤٩).

الملاحظ على النص أنه أشار إلى أن العراق جزء من العالم الإسلامي، والأخير ليس فضاء محدداً، فهو يشمل تركيا وماليزيا وإيران كما يشمل الدول العربية، وبالتالي لايشكل هوية محددة،أما جامعة الدول العربية، فهي منظمة اقليمية لا تمتلك أية سلطات سياسية فعلية، والانضمام اليها أو الانسحاب منها لا يلغي عروبة الدولة كما لا يؤكدها،وهناك ثمة أمثلة على محاولة بعض الدول العربية الانسحاب من الجامعة من دون أن يلغي ذلك هويتها العربية، مثل محاولة الجماهيرية الليبية الانسحاب من الجامعة العربية، أو تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية عام ١٩٧٩ لم يلغ هويتها العربية، وبذلك فإن هذه الصياغة تعبر عن فقدان هوية شعب تقدر نسبة العرب فيه بنحو أكثر من ٨٠ في المئة من عموم الشعب العراقي.

٣ ــ ركز المشرع العراقي على تكريس مفردات الطائفية والعشائرية في مضامين

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه، المادة ٣٩.

(٤٩) المصدر نفسه، المادة ٣.

الدستور بدلاً عن مفردات الوحدة الوطنية، إذ أشارت المادة (٤١/أولاً) إلى أن «اتباع كل دين أو مذهب أحرار في (أ) ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية»[٥٠]، وكان من الأجدر أن يكتفي المشرع بالإشارة إلى حرية ممارسة الشعائر الدينية بعيداً عن الإشارات الطائفية. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على المادة الثانية/ثانياً.

وكذلك الحال بالنسبة إلى المادة (٤٣)/ثانياً، إذ أشارت إلى أن «الدولة تحرص على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها...»[٥١].

في الوقت الذي تسعى فيه الدساتير الحديثة إلى بناء دولة القانون بعيداً عن الانتماءات العشائرية الضيقة جاء الدستور العراقي ينظم ويراعي القيم والأعراف العشائرية التي لا تنسجم مع بناء دولة القانون مهما حسنت النيات والتوجهات.

٤ ــ الملاحظ أن مواد الدستور العراقي لم تحدد أطراً واضحة لقضية من هو العراقي، وهي قضية في غاية الأهمية وتتعلق بالمواطنة، إذ أشارت المادة ١٨/أولاً إلى أن «العراقي هو كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية»، وقد ترك بذلك الأبواب مشرعة لأناس لا يمتون للعراق بصلة أن يصبحوا عراقيين.

فضلاً عن ذلك، فقد أشارت المادة ١٨/رابعاً إلى أنه «يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون»[٥٢].

وفي واقع الحال، فإن أغلب إن لم نقل جل القيادات السياسية العراقية التي تتولى حالياً المناصب السيادية والحساسة في البلاد يمتلكون جنسيات أخرى، ولم يبادر أحد منهم إلى التنازل عن جنسيته المكتسبة، بل عندما يتعرض إلى أية مساءلة قانونية من جراء ممارساته الإدارية الخاطئة أو الفساد المالي والإداري، فإنه يلوذ طالباً حماية جنسيته الأجنبية.

٥ ــ القضية المهمة الأخيرة التي تتعلق بالهوية هي قضية اللغة الرسمية للبلاد، إذ أشارت المادة ٤١/أولاً، ثانياً، ثالثاً «إلى شراكة اللغة العربية واللغة الكردية بوصفهما لغتين رسميتين في المخاطبة والتعليم وإصدار الأوراق النقدية وجوازات السفر.. الخ» على قدم المساواة.

إن هذه الشراكة لم تحصل في أية دولة من دول العالم، إذ لا توجد أقلية لا تشكل سوى ١٥ ــ ١٧ في المئة من الشعب، تشارك أغلبية ٨٥ في المئة من الشعب على قدم المساواة. أمر

---

(٥٠) انظر: المصدر نفسه، المادة ٤١/أولاً.

(٥١) المصدر نفسه، المادة ٤٣/ثانياً.

(٥٢) انظر: المصدر نفسه، المادة ١٨/رابعاً. وتجدر الإشارة إلى أن جهات عديدة في العراق أبدت اعتراضها على هذه الفقرة، مثل هيئة علماء المسلمين، والحزب الإسلامي العراقي، وآية الله اليعقوبي، المرشد الأعلى لحزب الفضيلة الإسلامي.

كهذا لا بد من أن يضعف الهوية الوطنية مع ضرورة أهمية الاعتراف للأكراد وبحقهم في ممارسة لغتهم وثقافتهم داخل إقليم شمال العراق فقط.

يتضح مما تقدم أن الدستور العراقي لم ينجح في رسم معالم هوية عراقية محددة، بل إنه ساهم في إرباك هذه الهوية من خلال النصوص الدستورية السالفة التي أسهمت بالعمومية والضبابية وعدم الوضوح، ولم يتمكن من التمسك بالهوية الإسلامية وعمل على التفريط بالهوية العربية على الرغم من استحالة تملص العراقيين منهما، وبالتالي فإن الصياغات السالفة لم تتمكن من صياغة مفاهيم لهوية عراقية جديدة بعيدة عن موروثها الحضاري والثقافي، وبالتالي فقد كرس الدستور العراقي بصورة قانونية ضياع الهوية الوطنية العراقية.

سادساً: سبل معالجة أزمة الهوية العراقية

يتضح من المحاور السالفة أن العراق يمر بمرحلة انتقالية مهمة وعلى جميع المستويات، بيد أن هذه المرحلة تشهد غياب الرؤية الوطنية لهوية عراقية مشتركة.

وبعبارة أخرى يمر العراق بمرحلة أزمة هوية خانقة إلى الدرجة التي تساءل فيها العراقيون عن أي وطن يبحث العراقيون، وما هي شروط المواطنة العراقية؟

هذه الأسئلة ليست مجرد تعدد للرؤى حول مسألة الهوية أو الشعور بالانتماء، بل هي مسألة بحث عن حالة وجود تتعلق بتركيبة المجتمع العراقي وتكويناته المختلفة.

على الرغم من أن التعددية التي يتمتع بها العراق ليست حالة سلبية أو حالة فريدة بين دول العالم، فكل الدول لديها هذا النوع بما فيها الدول المتقدمة. بيد أن هذه الدول تخطت هذه المرحلة بفضل ما تحقق لها من تقدم اقتصادي وتماسك اجتماعي وثقافة وطنية عبر آليات تجعل من المجتمع يشعر بأنه ذو هوية وطنية مشتركة.

إن تحديد أفق الهوية العراقية ليس بالعملية الشاقة، وبغض النظر عن المشاكل والصعوبات، فإن المسألة بحاجة إلى إعادة نظر بترتيب مكونات الهوية الوطنية، وأمر كهذا لا يمكن الوصول اليه إلا من خلال الحوار الوطني بين المكونات الأساسية من أجل رفع هواجس الخوف والخشية وعدم الثقة التي تراكمت بسبب سياسات الأنظمة السياسية السابقة، على أن يكون الحوار في كل المواضيع بهدف الإصلاح الوطني من دون أن نلغي الآخر أو أن نمارس عليه قسراً معيناً.

إن الحوار الذي ندعو اليه يجب أن يتجه نحو الشعور بالذات بدلاً من نحن والآخر، ويقبل الآخر والاختلاف عنه، لذا فإن إشاعة الحوار بالتعرف على الآخر داخل الوطن هو بداية تشكيل الهوية الوطنية، إذ علينا أن نتعامل مع ذاتنا ونفهمها قبل أن تختلف مع الآخر الذي يجسد صورة الهوية في أوطاننا. وإذا كان هناك إصرار على أن لا جماعة بلا عقيدة ولا فرد بلا رأي، فإن الضرورة تقتضي أن يكون الوطن هو العقيدة التي تجمعنا

من دون أن يعني ذلك أن يكون هناك تعارض بين الدين والوطن.

فضلاً عن فتح جميع الآفاق والاختلاف في حدود المواطنة، أي أن تتعدد الرؤى، ولكن لا تتعدى سقف مصلحة الوطن والمحافظة عليه، ففي ظل هذا الوضع يقع على عاتق المكونات العراقية مهمة إعادة النظر في شكل الهوية العراقية على أسس الشراكة ونبذ المركز والأطراف أو حكم الأقلية والأغلبية، وإنهاء التميز غير العادل للثروات.

ومن أجل بناء هوية وطنية عراقية لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار المسائل التالية:

١ ــ قيام نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل أفراد الشعب من دون تمييز ويضمن مساهمتها في صنع القرار.

٢ ــ العمل على تجاوز سلبيات الماضي من خلال تعزيز ثقافة التسامح والابتعاد عن تصفية الحسابات.

٣ ــ نبذ العنصرية والطائفية ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية.

٤ ــ إقامة حوار وطني لبناء قواعد ثقة متبادلة بين المكونات الأساسية للشعب العراقي.

٥ ــ العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مناطق العراق جميعاً بما يعزز صهر المكونات الاجتماعية في بوتقة واحدة.

٦ ــ اتفاق العراقيين على آلية وجدولة لخروج قوات الاحتلال من العراق بما يضمن استقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

٧ ــ العمل على إعادة النظر في مسودة الدستور العراقي بما يعزز مفردات الوحدة الوطنية.

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول إن الهوية العراقية تمر اليوم بمرحلة انتقالية تشهد عملية صيرورة جديدة. بيد أن أطرافاً محلية وإقليمية ودولية قد ساهمت من خلال تدخلها في تعقيد هذه الهوية وزيادة إشكالياتها.

ولا بد للخروج من هذه الأزمة أن يكون هناك حوار صريح وهادف وجدي بين المكونات العراقية لإرساء أسس وطنية قادرة على إعادة الكلمة إلى الشعب العراقي على أن لا تبتعد هذه الأسس كثيراً عن موروث الشعب العراقي الثقافي والحضاري والتاريخي ■

صـــراع الهويـــات ومستقبـــل الســـلام في الســـودان
منظـور سوسيولوجـي لمسألـة الجنـوب

عبده مختار موسى

رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية ـ السودان.

مقدمـة

عند ذكر مسألة جنوب السودان ــ أو علاقات الجنوب بالشمال في السودان ــ يتبادر إلى الذهن مجتمع سوداني غير منسجم وفي غاية التعقيد والتعدد (Pluralistic). وعندما يتناول التعدد الجوانب الثقافية والدينية والعرقية، يكون الناتج في الغالب مجتمعاً غير متجانس (Heterogeneous). مجتمع بهذا التوصيف يحتاج إلى عملية (استجناس) أو «هرمنة» (Homogenization) لتحويل هذه الفسيفساء الثقافية الإثنية إلى تنوع يثري وحدة مستدامة يكون قِوامها بناءً اجتماعياً متماسكاً (Coherent). هذا هو دور الباحث والمثقف والنخبة ووسائل الإعلام أكثر من كونه مسؤولية السياسي.

ربما يصدق القول إن مشكلة جنوب السودان قد تفاقمت ــ ضمن عوامل أخرى ــ بسبب عجز النخبة السودانية عن تحقيق الانسجام بين مكونات المجتمع السوداني. ولأسباب تاريخية وعوامل موضوعية ــ يشير إليها هذا البحث بالتفصيل ــ ظهرت أزمة ثقة بين الطرفين ــ على مستوى النخبة السياسية.

ثمّ تفاقمت الأزمة، واستعصت المشكلة، بسبب نوع المنهج الذي اعتمدته النخبة السياسية (الشمالية) الحاكمة في حل هذه المسألة. هذا المنهج ارتبط بالعقلية التي تعاملت مع المشكلة منذ بدايات تمظهرها في شكل تمرد في خمسينيّات القرن العشرين. فركزت تلك العقلية على الحل العسكري في فترة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨ ــ ١٩٦٤). ثمّ انتقلت إلى الحل السياسي (فترة حكومة أيار/مايو ١٩٦٩ ــ ١٩٨٥) وفترة الإنقاذ منذ ١٩٨٩م وهو منهج أفضل، ولكنه أطال أمد الحرب، من هدنة إلى هدنة، ومن مفاوضات إلى أخرى. ولم تتمكن النخبة الشمالية من التوصل إلى اتفاق مع النخبة الجنوبية إلا بعد أن استوعبت أهمية الأبعاد الأخرى في المشكلة: البعد الاقتصادي ــ الاجتماعي وما يرتبط فيه من اعتراف بالظلم الاقتصادي والتهميش السياسي. ثمّ البعد الخاص ببناء الثقة ــ وهو الأصعب في مرحلة الانتقال، ويشكل أحد أهم العوامل في عملية تشكيل مستقبل السودان.

هذا البعد الأخير يرتبط فيه بعدٌ نفسي تشكل بتراكمات تاريخية، وتعزز بسياسات استعمارية، الأمر الذي أضفى على المشكلة ــ أو علاقة الجنوب بالشمال ــ المزيد من التعقيد والتأزيم.

مجمل هذه التطورات والتراكمات التاريخية والنفسية للمسألة، جعلت العقل الجنوبي يستبطن موقفاً مسبقاً تجاه الشمال ــ هو موقف عقلي ووجداني يصل إلى درجة الإقتناع الجازم (Dogma) بأن الشمال يقوم على هوية مختلفة جداً عن الجنوب. هذا الموقف أصبح واضحاً على مستوى المقولات وعلى مستوى الممارسات. يقوم الموقف الجنوبي على فكرة استعلاء الشمالي على الجنوبي. وعلى الرغم من أن الإنتلجنسيا الجنوبية تعترف بأن مصدر هذا الاستعلاء هو العروبة والإسلام باعتبارهما يشكلان ثقافة راقية، إلا أنها ترى «أن الوجه الآخر للعُملة هو تحقير الجنوبي»[١].

إذاً تبدو المسألة أكبر من النظر إليها بسطحية سياسية باعتبارها مسألة موارد وظلم اقتصادي وتهميش سياسي، بل تتجاوز كلّ ذلك إلى تباين ثقافي واختلاف عرقي فصراع في الهويات. وبهذا المنظور الشامل تتعامل هذه الدراسة مع مسألة جنوب السودان، وترى الدراسة أن المدخل السوسيولوجي والمنهج المتكامل هو الأنسب للمعالجة العلمية، وأن أسلوب التحليل الاستقرائي الذي يستند إلى بعض المحاولات الإمبيريقية هو الذي يمكننا من النظر بموضوعية إلى مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب في السودان واستخلاص مؤشرات يمكن أن نحكم من خلالها على إمكانية تحقيق وحدة بين الطرفين.

لذلك تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية ترى أنه من الصعب تحقيق وحدة مستدامة بين الشمال والجنوب من خلال تلك الأطروحة التقليدية التي تختزل المسألة في اختلافات سياسية، يمكن حلها بإعادة توزيع السلطة، أو تظلمات اقتصادية يمكن حسمها من خلال معادلة جديدة لتوزيع الثروة، أو من خلال ترتيبات إدارية تقوم على الفيدرالية. من خلال استقراء أحداث كثيرة يستخدمها الباحث بصفتها مؤشرات تتكامل في نسق نظري، ومقولات ترجح عدم إمكانية تحقيق التكامل الوطني، أو بناء سلام مستدام، وبالتالي، وحدة مستقرة بين شمال السودان وجنوبه ما لم يتم ذلك وفق منظور سوسيولوجي شامل، واندماج اجتماعي حقيقي يمهد لانصهار بين القوميات في هوية كبرى واحدة تتعايش في داخلها عناصر التنوع الثقافي في انسجام تلقائي.

بهذا المنظور السوسيولوجي الشامل يتناول البحث هذه المسألة في ثلاثة مباحث هي: الإثنية في السودان، صراع الهويات باعتباره مهدداً للوحدة، ثمّ مستقبل السلام في السودان، وعوامل الوحدة.

---

(١) فرانسيس دينغ، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن (القاهرة؛ الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩).

أولاً: تأثير الهوية في العلاقات الجنوبية ـ الشمالية

لقد كان الاعتقاد السائد وسط علماء الأنثروبولوجيا أن السودان دولة أفريقية ــ عربية. وقد ظلّ هذا الاعتقاد يشكل إحدى المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه السودان. وأضاف البعض كلمة إسلامي أو مسلم، فأصبح يُنظَر إلى السودان على أنه قطر عربي ــ أفريقي مسلم. غير أن هذا التوصيف الأخير غير مقبول لدى الجنوبيين في السودان الذين يرون أن كلمة «عربي ــ مسلم» هي شأن خاص بالشمال فقط. وحتّى بالنسبة إلى الشمال فإن الشماليين لديهم تحفظ، فحواه أن الشمال ليس كلّه مسلماً وليس كلّه عربياً، فهناك بعض المناطق في شمال السودان زنجية ومسيحية، مثل: قبائل النوبة في كردفان. كذلك هناك مجموعات كبيرة في الشمال اعتنقت الإسلام ولكنها ليست من أصول عربية مثل النوبيين في شمال السودان، والأنقسنا والفونج والفور، والزغاوة والمساليت والبرتي والتنجر والتامة والبرقو والبرنو والداجو والفلاتة وغيرها؛ ومعظمها تشير ملامحها إلى أصلها الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب. وقد قسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات إثنية، كلّ منها تشكل نسبة محددة كما يبين في الجدول.

نسبة المجموعات العرقية إلى إجمالي السكان

المجموعـة العرقيـة	نسبتها إلى إجمالي السكان (في المئة)
العرب	٣٩
الجنوبيون	٣٠
مجموعة الغرب (الأفارقة)	١٣
النوبة (جنوب كردفان)	٦
البجا (شرق السودان)	٦
النوبيون (أقصى شمال السودان)	٣
مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	٣
	١٠٠

المصدر: حيدر إبراهيم علي، «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان»، الخرطوم، ١٨ ــ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، ص ١٤٠.

لكن قد يصدق القول، أيضاً، إن التنوع اللغوي أو الديني أو العرقي أو القومي قد لا يشكل في حدّ ذاته خطراً على الاستقرار السياسي للدولة المعنية، إنما تسييس التنوع هو الذي يؤدي إلى ذلك. وهذا هو الطابع السائد في معظم دول العالم الثالث، والسودان ليس استثناءً.

من ناحية الأديان نجد أن الأغلبية مسلمة (٧٣ في المئة)، وتشكل الأديان المحلية ١٧ في المئة، والمسيحيون ٨ في المئة. اللغة العربية يتحدث بها ٥١ في المئة من السكان، واللغات

النيلية يتحدث بها ١٧,٧ في المئة من السكان، و١١ في المئة يتحدثون لغة الدينكا. ويتحدث ٢١,١ في المئة بلغات غير العربية في الشمال[٢].

إضافة إلى التكوين الأنثروبولوجي فإن مسألة الهوية في السودان قد تعقدت بالتنوع الديني. وعلى الرغم من سماحة الإسلام المعتدل ــ الإسلام الشعبي الصوفي ــ السائد في السودان وقدرته على التعايش السلمي مع المسيحية، إلا أن عملية تسييس الدين، باعتماده أحد التباينات التي تميز هوية الشمال عن الجنوب، زاد من تعقيد المسألة السودانية. وقد اهتمت الحركة الشعبية لتحرير السودان، في أدبياتها، بالبعد الديني حيث كانت تنظر إلى النخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم على أنها تقود حملة أيديولوجية جديدة.

يختزل الجنوبيون الهوية العربية الإسلامية في أقلية وافدة تمّ استيعابها في المجتمع السوداني التقليدي مع تمتعهم بمكانة متميزة واضحة. إن ذلك يمكن أن يُفسِّر وبوضوح حقيقة أنه بالرغم من التقدّم النشط في الاستعراب والأسلمة عند دخول الإسلام، إلا أن تلك المناطق ظلت في موقف حساس، بين تمسكها العاطفي بشخصيتها الأصلية بكبرياء، وتبنيها العملي للثقافة ووجهات النظر السياسية العربية»[٣]. ويرى فرانسيس دينغ مثلاً أنه حتّى المجموعات الشمالية التي كانت نتاجاً للاستعراب اكتسبت خصائص وسمات أفريقية بسبب تداخل الجنوب مع الأقاليم الشمالية، وعملية جلب الإماء (المسترقات) من الجنوب الذي تواصل من دون انقطاع قروناً، قدراً من التجانس المزيَّف غير الحقيقي بين كلّ أولئك النوبيين.

غير أن دينغ يعترف بتأثير الإسلام ودوره باعتباره عاملاً رئيسياً في تشكيل الهوية الحالية (لشمال السودان) وقد تفوق الإسلام على كلّ الحضارات التي سبقته. ضمت الإمبراطورية الإسلامية مصر أولاً، ثمّ أرسلت غزوات إلى السودان. وبالرغم من نجاح المقاومة السودانية في إيقاع خسائر عظيمة في العرب الغزاة إلَّا أنها في النهاية لم تتمكن من مقاومة القوة العربية الأكثر تقدّماً. بعدها سعى الطرفان (السودانيون والعرب المسلمون) إلى السلم، وعقدا اتفاقيات مع النوبيين (٦٥١ ــ ٦٥٢م) ثمّ مع البجا (٨٣١م). وتم عقد تلك الاتفاقية تحت ضغط القوة العسكرية المتقدمة للعرب ما حقق للعرب امتيازات على السودانيين[٤]. الملاحظ هنا أن فرانسيس دينغ يستخدم مفردة «العرب» للغزاة، و«السودانيين» للسكان الأصليين الذين هم أصلاً ليسوا بعرب بل «استعربوا» بفعل غزو العرب السودان ومصاهرتهم لهم.

ويستشهد الباحثون الجنوبيون بوقائع التاريخ ليستنبطوا منها مقولات محددة مثل

(٢) حيدر إبراهيم علي، «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان»، الخرطوم، ١٨ ــ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، ص ١٤٠.

(٣) عبد الله علي إبراهيم، **الماركسية ومسألة اللغة في السودان** (الخرطوم: دار عزة للنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٦

(٤) دينغ، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ٤٤.

قولهم: إن السودانيين اعتنقوا الإسلام مكرهين بسبب ضعفهم أمام قوة عربية متفوقة عسكرياً، إضافة إلى مركزهم الاقتصادي المرموق بسبب سيطرتهم على التجارة. كما إنَّ عملية مصاهرتهم المستمرة عبر الزمن من الأسر المرموقة واستفادتهم من نظام التسلسل عبر الأم (Maternal) استمرت في تدعيم عملية الروابط المتبادلة لصالح الاستيعاب العربي ــ الإسلامي. وبمرور الزمن ورث الأبناء المنحدرون من العرب المهاجرين مركز الزعامة التي عن طريقها تبنوا فيما بعد التسلسل على النظام الأبوي (Paternal) ما أدى إلى استمرارية الهوية العربية ــ الإسلامية. ويرى هؤلاء الباحثون الجنوبيون أن «التحول كان، حقيقة، نتيجة استغلال القوة، وأن تحول السودانيين الأوائل إلى العروبة والإسلام كان، فقط، تكتيكياً لحماية النفس من جانب أناس وجدوا أنفسهم محاصرين بالقوة»(٥). ويستغرب الباحثون الجنوبيون أن الشماليين يدَّعون نسبهم وارتباطهم بقبائل عربية مهيمنة في الحجاز (مثل قبيلة قريش) أو نسبهم إلى رسول الإسلام محمّد (ﷺ).

وفي سياق هذا التحول الجذري في الهوية المحلية، تطور الإسلام والعروبة بواسطة زعماء الصوفية الذين «كانوا انتقائيين في تعاملهم، ما أعطى العملية بعداً سودانياً مميزاً»(٦). نقل الدعاة المسلمون الوافدون إلى السودان من مصر والحجاز والمغرب الطرق الصوفية في القرن الثاني عشر والثالث عشر. مع مطلع القرن الثامن عشر كانت هذه الطرق قد توطدت وبعمق في البلاد، محققة بذلك أكثر أنواع التغلغل الديني والنفوذ السياسي عمقاً وانتشاراً(٧). وقد قامت الطرق الصوفية من أجل أن تواصل تعاليم الآباء المؤسسين أو الشيوخ. توسع نفوذ الطرق جزئياً، لأن طبقة التجار المتنامية رأت في الإسلام عاملاً يمكن استغلاله ضدّ النظام الإقطاعي التقليدي الذي كان يحد من نشاطها، كما توسعت الطرق الصوفية بسبب قبولها، وبسبب دعم السلاطين والملوك الذين تحولوا إلى الإسلام والطرق الصوفية بشكل واسع(٨).

وبمرور الزمن، اكتسب الصوفيون نفوذاً سياسياً عظيماً، بسبب أنهم كانوا يقومون بالتعليم، وأصبحوا الوسطاء بين الحكام والرعية. وبرز نظام اجتماعي جديد، وأصبح فيه الإلمام بالنصوص الدينية، والوعي الروحاني، الأساس لاكتساب الثروة والمكانة الاجتماعية.

---

(٥) Yusuf Fadle Hassan, *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh University Press, [1967]), p. 90.

(٦) L. A. Binagi, «The Genesis of Modern Sudan,» (Ph. D. Dissertation, Temple University Press, USA, 1981),

نقلاً عن: Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), p. 46.

(٧) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany, NY: State University of New York Press, 1987), pp. 161-162.

(٨) دينغ، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ٤٦.

وبدأت الزعامة الصوفية الطائفية تلعب دوراً أساسياً في التطور السياسي في السودان، وفي التسييس الديني للهوية الوطنية[٩]. ولاعترافه بالنظام التقليدي والبناء عليه أصبح الإسلام مرتبطاً بالمجتمع المحلي وفقد بسرعة غربته باعتباره وافداً جديداً. لكن يرى فرانسيس دينغ أن من الخطأ القول بتجانس الشمال عربياً وإسلامياً لأن بعض المناطق تقبلت الاستعراب بدرجة أكبر من الأخريات، وكمثال، ظلّ الفور في أقصى الغرب، أكثر زنجية في الشكل والثقافة من الشماليين الآخرين[١٠]، بينما لم يتأثر النوبة في كردفان، إلا في ما ندر، وحتّى الذين تأثروا احتفظوا بثقافتهم السابقة للإسلام، بدرجة أعمق من الآخرين[١١]. كذلك انطوت هذه الهوية الإسلامية العربية (في الشمال) على تفاوت طبقي عرقي، ثقافي وديني، على الرغم من أنها (أي عملية الأسلمة والاستعراب) قامت على القيم القديمة وعلى نظام مؤسسات علاقات النسب.

تجاوز المهدي حدود الوطنية السودانية، وطرح فكرة الأمة الموحَّدة عن طريق حشد الدعم المعادي للأتراك. لكن الملاحظ أن المهدي كان معادياً لزعماء الطرق الصوفية. فقد عمل على «تقويض نفوذهم السياسي والديني دافعاً عملية توسيع الهوية في اتجاه الخط الإسلامي»[١٢]. هذا الاتجاه ــ الإصلاح الإسلامي ــ قاومته الختمية وأدى ذلك إلى ظهور انقسام جديد بين الطرق الصوفية.

لم تساعد الظروف، الدولة المهدية في أن تحقق أهدافها، فقد توفي المهدي بعد بضعة أشهر من انتصار ثورته بقتل شارلس غوردون الحاكم البريطاني ــ وبطل الحرب الصينية سابقاً ــ ثمّ الخلافات في ظلّ الخليفة عبد الله التعايشي بين أبناء الغرب وأبناء البحر (الأشراف) و«تدهور القانون والنظام وانتشارالمجاعة الناتجة من الجفاف والحرب وعدم مقدرة الدولة مجابهة الطوارئ»[١٣]، كلها عوامل حالت دون استكمال مشروع الهوية الإسلامية الكبير للمهدوية السودانية.

جاء الحكم الثنائي في عام ١٨٩٩ وهو بريطاني في جوهره، وهو علماني. لذلك وجدت الإدارة البريطانية المقاومة الدينية في شكل المهدية الجديدة (Neo-Mahdism) بينما ظلت دارفور مستقلة وتقاوم حتّى عام ١٩١٦م. ولإكتساب الشرعية، حاولت الإدارة البريطانية إظهار احترامها للقيم الدينية المحلية ومؤسساتها والاعتراف بالهوية الإسلامية للشمال، وقرر البريطانيون أن البلاد مسلمة وجعلوا الجمعة يوم عطلة رسمية بدلاً من الأحد.

(٩) Mansour Khalid, *The Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution* (London; New York: Kegan Paul International, 1990), p. 4.

(١٠) دينغ، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١١) A. J. Arkell, «The History of Darfur, 1200-1700,» *Sudan Notes and Record,* vol. 32, (1951), p. 129

(١٢) R. C. Stevenson, «Some Aspects of Islam in the Nuba Mountains,» *Sudan Notes and Records,* vol. 44 (1963), pp. 9-20.

(١٣) Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (New York: Barnes and Noble Books, 1974), p. 16.

وأُبعدت الجمعيات المسيحية عن الشمال، لكن سُمح لها لاحقاً بممارسة نشاطها بصورة محدودة في بعض مدن الشمال. وفي مجال التعليم التزمت السياسة البريطانية بالطرح الإسلامي، بعدم فصل الدين عن الدولة، وتم تدريس الدين بصفته جزءاً من المنهج في المدارس الحكومية. واستطاع البريطانيون عبر سياساتهم واستغلال السلطة أن ينجحوا نسبياً وجزئياً في إعادة صياغة توجهات السودانيين نحو أنظمة حديثة من دون إبعادهم عن هويتهم العربية الإسلامية ما جعلهم أكثر مرونة وتقبلاً للاختلاف، وباحترامهم الإسلام تمكّن البريطانيون من التأثير التدريجي في السودانيين لتقبل فصل الدين عن الدولة(١٤).

عندما أدرك البريطانيون صعود المد الوطني العلماني وسط الشباب المتعلم الذين تأثروا، أولاً، بالاشتراكيين الفابيين للعمل من أجل نموذج سياسي واقتصادي تقدّمي، ثمّ تحولهم بشكل واضح نحو القوميين المصريين للتوجيه الاستراتيجي والتعاون، حينها قرر البريطانيون التوجه نحو قادة الطائفية، وبخاصة إلى أنصار المهدي المعادين للمصريين، ليصبحوا حلفاء سياسيين لهم. وعبر تخصيص الأراضي والسلفات الضخمة لتكون رأسمال استثماري، حازت عائلة المهدي على قاعدة اقتصادية هائلة. وتغير وضع السيد عبد الرحمن المهدي بشكل مذهل، وبسبب العداء التقليدي بين عائلة المهدي والمصريين، أصبح عبد الرحمن أقرب للبريطانيين.

يرى فرانسيس دينغ أن التمازج والوحدة في الشمال ناتج بدرجة كبيرة، فقط، بسبب المجابهة مع الجنوب. كما إنَّ الجنوب على النقيض من الشمال ظلّ أكثر المناطق عزلة في أفريقيا؛ فالحدود بين الشمال والجنوب تحصنت نتيجة تاريخ مرير من العداوات والاحتقار المتبادل. وبينما تمّ تخفيف وكسر حدة العداء بتدخل الاستعمار البريطاني، إلا أنه وبطريقة ما تعمق وتشذب وتواصل حتّى داخل الإطار الحالي لبناء الأمة(١٥).

استبطن البريطانيون والأوروبيون الذين عملوا في إدارتهم نزعة عنصرية في تعاملهم مع الجنوبيين حيث تحدثوا عنهم بوصفهم زنوجاً لا يستحقون المعاملة الإنسانية(١٦). وقد لعبت الإدارة البريطانية أدواراً سالبة، منها إحياؤها القصدي للعصبيات القبلية في مواجهة خصومها السياسيين، مثلما حدث في سياساتها تجاه القوى الحديثة بعد حركة ١٩٢٤. ومثلما حدث في محاربتها المهدية الجديدة وقائدها. إذ كان التحول لدعم الإدارات الأهلية في جوهره موجهاً ضدّ هذه الحركة. فقد نظرت الإدارة

(١٤) P. M. Holt, *The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898* (Oxford: Clarendon Press, 1958), and Muddathir Abd al-Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, Oxford Studies in African Affairs (Oxford: Clarendon Press, 1969).

(١٥) J. Spencer Trimingham, *The Christian Approach to Islam in the Sudan* (London; New York: Oxford University Press, 1948), p. 25.

(١٦) دينغ، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ٥٩.

البريطانية لحركة ١٩٢٤ باعتبارها حركة للمنبتين قبلياً (Detribalized) فحاولت إحياء القبلية، وحاربت كلّ ما من شأنه تفتيت الرابطة القبلية[١٧]. ومن هنا جاءت نظرتها للمهدية بوصفها حركة للمنبتين قبلياً. كذلك أقام الاستعمار منطقة عازلة على طول بحر العرب لمنع تداخل عربان دارفور وكردفان مع أهل الجنوب وأزيحت قبيلة الباندا دنقو ذات الاختلاط بأولئك العربان إلى مناطق في أعماق الجنوب، وأزيلت مدينة كافيكانجا التجارية الإدارية من الوجود لكونها نقطة التقاء للجنوبيين والشماليين. وقد سُوِّيت منازلها بالأرض حتّى لا يقطنها جنوبي[١٨].

أما الأنظمة الوطنية التالية للإدارة البريطانية فقد تأخرت في اكتشاف المظالم الثقافية والتنموية التي تسببت فيها السياسات المذكورة، وفي مسألة المشاركة العادلة في السلطة والثروة. فقيام السودنة على أسس الكفاءة المحضة كان خطأً فادحاً، وتبني ثقافة مركزية واحدة مهيمنة من دون النظر إلى الثقافات الأخرى والسير في السياسة الاقتصادية على خطى الإدارة البريطانية بمعايير الجدوى الاقتصادية من دون النظر إلى الأبعاد الاجتماعية وإلى مصالح المناطق المهمشة، كلها أخطاء تدفع البلاد ثمنها اليوم[١٩].

وفي جبال النوبة، مثلاً، أعادت الحكومة تقسيم الإدارات الأهلية بغرض الكسب السياسي، أو إضعاف الخصوم، ما انعكس سلباً على التعايش. ففي منطقة جبال النوبة حلت الهوية العرقية ــ في التقسيم الجديد ــ محل الهوية الإقليمية التي كانت سائدة في الماضي والتي كانت تستوعب الهويات العرقية على تعددها. كذلك في الأنظمة العسكرية، عند حظر الأحزاب أصبح الرجوع للقبيلة هو السبيل الوحيد المتاح للتعبير سياسياً. كما إنَّ انهيار الخدمات وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي والخدمي أيضاً ساهم في رجوع المواطنين للقبيلة باعتبارها مؤسسة ضمان اجتماعي.

على الرغم من النجاح النسبي لمؤسسات ونظم الحكم الاستعماري في تيسير التواصل بين أجزاء السودان وقومياته وخلق شعور عام بالانتماء لكيان واحد، فقد ظلت المؤسسات والنظم قاصرة عن تحقيق البناء القومي المطلوب. إن هذه الخلفية التاريخية تنتهي بنا إلى أن السودان غداة الاستقلال كان كياناً قابلاً للتطور في أي الاتجاهين: أما التكامل القومي والوحدة، أو التناقض والانقسام حسب المدخلات السياسية، الثقافية والاقتصادية. فالتفاعل التاريخي إلى ذلك الوقت أوجد أرضية معقولة كان يمكن أن يُؤسس عليها البناء القومي

(١٧) G. Ayoub Balamoan, *Peoples and Economics in the Sudan, 1884 to 1956*, edited by J. B. Wyon, History of Human Tragedies of the Nile, 1884-1984, 1st pt. rev. and extended (Cambridge, MA: Harvard University Center for Population Studies, 1981).

(١٨) يوشيكو كوريتا، **علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤**، ترجمة مجدي النعيم (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، [د. ت.])، ص ٥٠.

(١٩) إبراهيم، **الماركسية ومسألة اللغة في السودان**، ص ٢٦.

السليم، ولكنه مع ذلك كان قاصراً عن القضاء على التباينات الإثنية والثقافية، الدينية والاقتصادية التي يمكن أن تغذي الصراع والانقسام[٢٠].

إن الفوارق الإثنية في الحالة السودانية تحمل في ثناياها الفوارق الثقافية، الدينية والاقتصادية. فالعناصر الزنجية غير العربية هي التي يتركز فيها الوجود غير الإسلامي مسيحياً كان أو وثنياً. كما إنَّ هذه العناصر تحتل في غالبها هامش الحياة الاقتصادية، وهي كذلك ضحية التراتب الاجتماعي الذي أفرزته الظروف التاريخية بما في ذلك حركة الرق[٢١].

هذا يعني أن الإثنية في السودان تحمل في ثناياها الاختلافات الدينية والثقافية والاقتصادية. هذا إضافة إلى التعقيدات التاريخية التي اكتنفت العلاقات بين الإثنيات، وبخاصة في عصر الاسترقاق، ما جعل التناقض الإثني تناقضاً مزدوجاً يحمل في أحشائه أبعاداً كثيرة. وقد أفرز هذا الواقع أوضاعاً ومفاهيم جديدة مثل: «الاستعلاء الإثنى»، و«الطبقية العرقية» وما ارتبط بهما من تهميش وحرمان تنموي. كما إنَّ هذا الاستقطاب الإثني الثقافي الديني أفرز وعياً لدى قطاعات واسعة بحقيقة السودان التي حجبها الخطاب السياسي الثقافي العروبي ــ الإسلاموي.

ثانياً: صراع الهويات في السودان: منظور سوسيولوجي

١ ــ مدخل ديني

إن الفهم الصحيح للتوليفة التي يتكون منها النسيج الاجتماعي السوداني الراهن عند النظر إلى علاقة الشمال والجنوب ينبغي أن ينطلق من دراسة الصورة الذهنية التي يحملها الجنوبي عن الشمال: كيف تفسر النخبة الجنوبية طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب؟ وصفت نخبة الجنوب هذا الصراع بأنه حرب بين جنوب مسيحي ــ أفريقي وشمال مسلم ــ عربي. وقد نتج من ذلك الصراع خسائر في الأرواح واضطرابات اجتماعية وآثار نفسيةً سيئة مهدت لتغلغل المسيحية ــ باعتبارها إحدى آليات الخلاص بالنسبة للجنوبي. «فقد شهد السودان في العقود الأخيرة أكبر عملية اعتناق للمسيحية»[٢٢]. ويقول هؤلاء الصفوة إن انتشار الكنيسة في السودان يُعَد الأكبر والأسرع في أفريقيا قاطبة. ويشمل ذلك كلّ الجنوب ومنطقة جبال النوبة؛ وأنه حتّى الجنوبيون الذين نزحوا إلى الشمال شكلوا مجتمعات مسيحية (Christian Communities) ذات طابع خاص في الشمال.

(٢٠) حامد البشير ابراهيم، **محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميات الحرب والسلام في جبال النوبة**، ترجمة عائشة سليمان، ص ١٦٥

(٢١) مكي علي بلايل، «الديمقراطية والإثنية في السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة «التعدد الإثني والديمقراطية في السودان»، ص ٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

ويضفي الجنوبيون على هذا التحول (Conversion) إلى المسيحية بعداً سياسياً حيث يرون أن السياسات «التعسفية والإقصائية» التي تتسم بالتشدد والتطرف والتي انتهجتها حكومة الجبهة الإسلامية القومية هي التي دفعت بالجنوبيين إلى اعتناق المسيحية. ويأتي ذلك على أساس عاطفي حيث شكل الدين المسيحي الملجأ والملاذ والخلاص وتجسد في تعويذة دينية: «إن الله لم ينسنا» (God Has not Forgotten Us). هذا التفسير للدين بوصفه محركاً أساسياً وعنصراً ديناميكياً في فضاء الهوية السودانية ينطوي على إعادة تقسيم جوهري لتراث القوميات والهوية في سياق لاهوتي، روحي، وأخلاقي[٢٣]. وتعتقد النخبة الجنوبية أن تآكل البنية الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات المحلية أتاح للكنيسة فرصة أن تؤدي دوراً قيادياً روحياً في كلّ المجتمع المدني والحكومة المحلية في الجنوب. لذلك تبلورت الهوية في الجنوب على أساس ديني.

هذا التفسير يجب أن نأخذه في الاعتبار في سياق تعزيز التباينات الأخرى التي كانت أصلاً قائمة بين الشمال والجنوب مثل، العرقية والثقافة ما يعني أن الخط الفاصل بين الطرفين أصبح أكثر حدة ووضوحاً. هذا التحول لم يكن على مستوى المؤسسات في الجنوب بل في مستوى الأفراد وحركة المجتمع من القاعدة (Grass Roots Movement)[٢٤]. هذا في إشارة إلى عمق التحول وشموليته والحيوية العالية التي اتسم بها (Dynamism). وهذا أيضاً يعزز البُعد النفسي في تشكيل الهوية الجنوبية؛ لأن اعتناق مجموعات وثنية ولا دينية في الجنوب المسيحية جاء بدافع الخلاص والملاذ. وإذا كانت اللغة السائدة من خلال النشاط التبشيري هي الإنكليزية، مقرونة بعادات وتقاليد محلية متخلفة ومقرونة بأنثروبولوجيا وتراث وتاريخ مختلف، كلها تشكل عوامل لبلورة أركان هوية مختلفة عن هوية الشمال ــ على الرغم من التعدد في داخل الشمال، وكذلك التعدد في داخل الجنوب من النواحي الإثنوغرافية والثقافية. فالتعدد الثقافي (Multiculturalism) هو سمة القوميات السودانية، غير أن الهوية بصورة عامة في جنوب أفريقي غير مسلم وغير عربي ــ حيث لا يستطيع أحد أن يجزم بمسيحيته الكاملة؛ وشمال أغلبه مسلم، وفي غالبه مستعرب. لذلك فإن عوامل الانسجام متوافرة (نسبياً) بين قبائل الجنوب النيلية، مثلما هي متوافرة (أيضاً نسبياً) بين قبائل الشمال العربية ــ الأفريقية المسلمة.

كذلك ترى النخبة الجنوبية أن المسيحية التي كان يُنظَر إليها باعتبارها «صنيعة استعمارية أوروبية أصبحت الآن في السودان ظاهرة محلية عميقة، ضاربة الجذور في لغات وثقافات الشعب السوداني[٢٥]. هنا نلاحظ التعميم في عبارة «الشعب السوداني». ويرون أنه

(٢٣) Marc Nickel, «God Has Not Forgotten Us: Christian Identities and Ethnic Survival in Sudan,» paper presented at: Religion, Nationalism and Peace in Sudan, organized by the United States Institute of Peace (USIP), 16-17 September 1997.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

مع نهاية الحكم الثنائي ظهرت المسيحية قوة موحِّدة (Unifying Force) وسط النخبة الأقلية من الأفراد المتعلمين في المدارس الإرسالية لكن اليوم «انتشرت المسيحية ليس وسط النخبة المتعلمة، فقط، بل وسط المتعلمين الجدد، النازحين، والمتأثرين بالحرب في الريف والمدن. إن الهوية المسيحية يتم التعبير عنها اليوم بعدة طرق وسط هذه الجماعات»(٢٦). ويعترض هؤلاء على اعتبار المسيحية مجرد طارئ أجنبي: «إن ديناميكية وحيوية انتشار الكنيسة أمر واقع يجب أن يعترف به الجميع. وإزاء ما حققته الكنيسة من تكامل وتمازج ثقافي (Cultural Intermingling) والقوة العددية والمغزى الاجتماعي، فإن عملية تهميش الكنيسة يصبح أمراً مدمراً»(٢٧).

يذهب هؤلاء إلى أن تجاهل المشاعر الدينية لغير المسلمين إنما يكون على حساب تماسك الدولة. كما يعتقدون أن الجماعات السودانية التي تعرضت مرتكزاتها الثقافية للتدمير بسبب الحرب والتي نتج منها إبادة جماعية واسترقاق (Enslavement)، قد وجدت الخلاص في المسيحية. لذلك فإن عملية اعتناق المسيحية هنا لا تخضع لتفسير سوسيولوجي وسياسي بل لتفسير ثيولوجي (لاهوتي ــ ديني)، ومعنوي لإدراك أ ن هناك «هوية» تشكلت بقوة (Solidified) بسبب المعاناة. كما إنَّ الكنيسة قدمت نماذج وأُطراً بديلة للانهيار الثقافي حيث يجد الإنسان نفسه في كيان جديد ينتمي إليه يحقق له التجدد الاجتماعي(٢٨).

إذاً، أصبحت الهوية الجنوبية تتركز في البعد الأفريقي والدين المسيحي. والملاحظ أن الأنثروبولوجيين يصنفون السودان باعتباره جزءاً من التركيبة الأفريقية، بوصفه كياناً يضم ثلاثاً من أربع سلالات رئيسة تشكل سكان أفريقيا هي: الزنوج، البوشمين والقوقاز (Caucasian). وأن اللغات الأفريقية تصنف على هذا الخط؛ حيث تضم مجموعة اللغات الرئيسة الأفروآسيوية والنيلية الصحراوية، والنيجر ــ كردفانية، وخويسان (Khoisan)(٢٩) وكلها ــ عدا هذه الأخيرة ــ ممثلة في السودان. كذلك من ناحية لغوية يقع السودان في حزام التعدد اللغوي الكبير الذي يمتد من السنغال في غرب أفريقيا إلى إثيوبيا في الشرق. تعزَّز هذا التنوع العرقي ــ اللغوي بتنوع ثقافي واختلافات أخرى وبخاصة اللغة التي تُعتبر أهم باروميتر في مسألة الهوية(٣٠).

كما أشارت هذه الدراسة سابقاً إلى أن العرب ليسوا السكان الأصليين في السودان،

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٩) Sayyid Hamid Hurriez, «Ethnic Culture and National Identity in the Sudan,» in: *Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan* (Khartoum: Khartoum University, Institute of African and Asian Studies, 1989), p. 77.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

وكذلك اللغة العربية ــ مع أن الثقافة الإسلامية ــ العربية اكتسبت السيادة في ما بعد. وهذا يرجع إلى العصر الذي عاشت فيه ثلاث ممالك مسيحية في وادي النيل. تغذى سكان السودان بنفوذ ديني ولغوي واجتماعي سياسي متنوع من النوبيين، شمال أفريقيا والبحر المتوسط وشمال شرق أفريقيا وغرب آسيا. جاء أثر المسيحية القبطية واليهودية من مصر وإثيوبيا ودول البحر المتوسط. جاء التأثير اليوناني الروماني واللغة والثقافة السامية من إثيوبيا الأكسومية، وشبه الجزيرة العربية، تسربت لغات روما واليونان إلى الممالك السودانية المسيحية وتفاعلت مع الثقافات المحلية، انتشرت عبر الزمان. والمكان. وأخيراً ساهمت في تشكيل هذا النسيج الإثني المعقد[٣١].

استند المثقفون الجنوبيون إلى هذه الحقائق التاريخية في اعتقادهم بأن العرب «أقلية دخيلة». وأن السودان أصله أفريقي وليس عربياً. لكن الحقائق التاريخية التي استندوا إليها لم تكن ثابتة. بل كانت نسبية وتحرّكت تلك الحقائق عبر العصور. فكان الحراك الاجتماعي والتفاعل الثقافي والتداخل اللغوي والتواصل عبر السلالات المختلفة وتزاوجها عبر حزام بلاد السودان قد أعاد تشكيل السودان وغير البنية الاجتماعية والمنظومة الثقافية، على الأقل، في السودان الشمالي، بينما استمرت تلك الحقائق التاريخية ثابتة في الجنوب بسبب الظروف الطبيعية، ثمّ ــ في ما بعد ــ بسبب السياسات الاستعمارية. فليس من المنطق الآن أن يتحدث أي باحث عن واقع تاريخي لم يَعُد له وجود. أو يدعي ملكية هذه المنطقة لمَن لم يعد لهم وجود بعد أن ظهرت أجيال جديدة بفعل التزاوج، بل تغيرت ملامح بعضهم عن الأجداد، وبعضهم تعدلت سحناتهم بفعل هذا التزاوج (Intermarriage)، وتغيرت هويتهم ــ مثلاً: من هوية أفريقية بحتة إلى عربية إسلامية ــ في معظم شمال السودان.

هذه التغيرات التي تمت عبر التاريخ الطويل، وبخاصة في عصر الممالك والسلطنات الإسلامية، أنتجت نوعاً جديداً من السودانيين لهم هويتهم الدينية والإثنية والثقافية. هم الآن «أفارقة مسلمون. تمثَّلوا الإسلام لكن ليس العروبة. فهم ينتمون ثقافياً (دينياً ولغوياً) للمسلمين المستعربين في الجوار ــ في الشمال والشرق، وعرقياً ينتمون إلى الجيران الأفارقة غير المستعربين في الجنوب»[٣٢].

إذاً إن تغلغل واستيعاب المسلمين العرب في السودان نتج منه ــ إضافة إلى أشياء أخرى ــ تغيرات ثقافية كبيرة وبخاصة في اللغة والدين. لذلك يصحّ الافتراض أن السودان إذا لم يكن فيه هذا التفوق العربي (على اللغات والثقافات الأخرى) فإن هذه الدولة ربما صارت دولة ذات تعدد لغوي (Multi-lingual) وربما توحدت فقط بلغة المستعمر (اللغة الإنكليزية) ــ مثلها مثل أي مستعمرة بريطانية أخرى (نيجيريا، الهند).

وعلى الرغم من ظروف الهجرات والحراك الاجتماعي والتفاعل بين إثنيات مختلفة

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٠ ــ ٨١.

إلا أن ذلك لم يؤد إلى قطيعة ثقافية تؤثر بصورة جذرية في المجرى الرئيس (Mainstream) لهوية السودان الشمالي. ويعزو الباحثون عملية التواصل الثقافي (Cultural Continuity) إلى اللغة العربية باعتبارها لغة جامعة (Lingua Franca) والثقافة الإسلامية الرابطة بين الإثنيات، إضافة إلى التفاعل الاجتماعي والديني في إطار التعايش والتسامح المتبادل. وبذلك استطاع التواصل الثقافي أن يحفظ استدامة الهوية المشتركة. هذا التداخل (Interplay) بين هذه المجموعات العرقية المتعددة أعطت السودان خصوصية وصفة بوتقة الانصهار (Melting Pot). لكن بوتقة الانصهار هذه تعني أن النظام الاجتماعي الثقافي السوداني هو «مزيج فريد لمجموعات متعددة الأعراق تشكل بناءه»[٣٣]. غير أن هذا يعتمد على أي مدى نستطيع تنشيط عوامل الوحدة ــ مثل اللغة ــ لتساهم في عملية إيجاد التجانس (أو الهرمنة). مثل هذه العملية لا تتحقق ــ على نطاق السودان ــ إلا في المدى البعيد لأنها تحتاج إلى درجة عالية من عملية التمثل (Assimilation) لاستيعاب الجماعات المختلفة أو/و المهمشة في الثقافة السودانية الكلية. في ما يخص الشمال فقد حدث حراك اجتماعي مكثُّف ريفي ــ حضري قللَّ من هذا التمايز الحاد[٣٤]. لكن هذا يصدق أو ينطبق على الشمال فقط. أما في ما يخص الشمال مقابل الجنوب فمازال هذا التمايز حاداً جداً ويظهر دائماً على السطح كلّما تعرضت العلاقات بين جزءي الوطن إلى اختبار حقيقي مثلما وقع من أحداث دامية بين الطرفين في عامي ١٩٦٤ و٢٠٠٥.

باستقراء التاريخ نجد أن عملية التواصل الثقافي التي ساعدت على تماسك الجماعات السودانية في الماضي قد تعززت أيضاً بعدة عوامل أخرى في إطار السودان الحديث مثل: الإسلام الذي تمثل في المهدية ثمّ المهدية الجديدة[٣٥]، وبالاستعمار الذي شكل عدواً مشتركاً وحَّد كلّ الجماعات في السودان. كما إنَّ الإدارة المركزية التي أسستها القوى الاستعمارية قد عززت الوحدة الوطنية. هذا يفسر لماذا اندلعت المشكلات الإثنية بعد الاستقلال. السبب هو أن الجنوب لم يتم استيعابه، أو لم يتمثَّل الثقافة الأم أو المركزية (Core Culture). فقد بقي الجنوب محافظاً على تمايزه في اللغة والعادات والدين وشكل تحدياً لأطروحة «بوتقة الانصهار». ولذلك تنطبق هذه الأطروحة على الشمال فقط. يعتقد الباحثون أن عملية الانصهار تمت بنجاح في الشمال حيث «ذابت بعض المجموعات أو الثقافات في الثقافة الكلية»[٣٦] وبما أن هذه الجماعات المستوعَبة في الثقافة الرسمية قد شكلت ثقافاتها الفرعية إضافةً وإثراءً للثقافة الكلية، فإن ذلك يشكل دعماً إمبيريقياً لأطروحة بوتقة الانصهار ــ لكن في الشمال فقط.

إذاً، في السودان أخذ التغلغل العربي بعداً سلطوياً حاملاً قيماً ومعتقدات سادت على

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٣٤) Al-Fatiha Abdul-Salam, «Ethnic Politics in the Sudan,» in: Ibid., p. 33.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.

حساب الآخر. وتميز الوجود العربي بقوة الدفع التي تتمثل في النسق الحضاري المتكامل من لغة ودين وثقافة في اتساق مكنها من التجانس والقوة لتربط فسيفساء عالية التنوع. هذا التنوع الكثيف في الهويات (Multiplicity of Identities) تمازج في السودان عبر فترة زمنية طويلة فكان النتاج حالة فريدة من مركب الهويات والإثنيات (Ethnic Multiplicity) وضعت الدولة السودانية على مفترق الطرق: إما أن يتم نسجه إيجابياً من خلال عملية اندماج اجتماعي في بوتقة انصهار، وإلا فإن هذا التنوع الكبير في العرقيات والهويات والدين سوف يضعف الدولة ويهدد التماسك الوطني.

٢ ـ مدخل سوسيولوجي

يرى الباحث أن جذور المشكلة الحقيقية للمسألة الجنوبية ترجع في الأساس إلى الخلفيات الأنثروبولوجية التي تشكلت منها الدولة السودانية. إن التنوع في الهوية السودانية هو نتاج لعملية طويلة من التنشئة والتثاقف (Socialization and Acculturation) تطورت عبر تكيُّف تاريخي وسياسي واقتصادي واجتماعي[٣٧] الملاحظ أن هذا النسيج الاجتماعي ـ الثقافي للسودان نتج عن تعايش سلمي وتسامح ديني بين العرب المسلمين والمجموعات السودانية المحلية. شكلت هذه العملية الأساس والإطار الاجتماعي للثقافة السودانية والهوية لأنها «مكنت الجماعات المختلفة من الاختلاط والاندماج برغبة، فكونت جماعات أكبر (Wider Grouping)»[٣٨].

إن الهوية نفسها تقوم على عدة مكونات من أهمها الثقافة. والثقافة السودانية يمكن تتبُّع منابعها من العصور القديمة. هذه الثقافة السودانية (Sudanic Culture) ظهرت في الوجود في المنطقة بين أسوان والخرطوم. هذه المنطقة شكلت قلب الحضارة السودانية. وهي أيضاً مهد الحضارة الإنسانية. في هذه المنطقة تفاعلت الحضارة النوبية مع الحضارة المصرية منذ عهد النبي إبراهيم عليه السلام[٣٩]. قبل الهجرة العربية إلى السودان النيلي كان يسكن هذه المنطقة حاميون في الشمال وقبائل زنجية في الجنوب. أي أن المفاصلة كانت تاريخية وأنثروبولوجية. دخلت القبائل الرعوية هذه البلاد عبر القرون وتزاوجت بالجماعات السودانية الأصلية أو المحلية (Indigenous). هذه الجماعات (القبائل) المختلفة اعتنق معظم أعضائها الإسلام وتمثلت الثقافة العربية، وكذلك العادات واللغة العربية. إذاً، شهدت المنطقة تفاعلاً إثنياً بين العرب والحاميين والزنوج. صاحب ذلك تفاعل ثقافي بين الإسلام والمسيحية والوثنية[٤٠].

---

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) Abdu Mukhtar Musa, «The Impact of the State on the Press,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Khartoum, 2004).

(٣٩) Abdul-Salam, Ibid., p. 77, and Hurriez, «Ethnic Culture and National Identity in the Sudan».

(٤٠) حسن مكي، «الشخصية السودانية بين ضغوط الحداثة ومشاريع التجديد،» **دراسات أفريقية** (الخرطوم)، العدد ٣١ (حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ١٣.

اندلعت صراعات دينية بين تلك الجماعات فيما بعد. مثلاً: في القرن السادس عشر وقعت القبائل العربية التي كان شيخها عبد الله جماع شيخ العبدلاب اتفاقية مع الفونج في الجزيرة وسنار. هذا الحلف هاجم دويلات سوبا المسيحية وقضى عليها[٤١] وهذا أتاح الفرصة للعرب البدو الرحل للدخول إلى المنطقة عبر وادي النيل واستقروا في منطقة البطانة، بعضهم عبَر النيل إلى كردفان ودارفور. وفي عصر مملكة الفونج (١٥٠٤ ــ ١٨٢٠م) قاد زعماء الطرق الصوفية أكبر عملية أسلمة في السودان ساعدهم على ذلك تشجيع ملوك الفونج والعبدلاب. وقد جاء رجال الطرق الصوفية من مصر، والحجاز، واليمن، وفي ما بعد من المغرب. دولة الفونج المؤسلمة أعطت للدولة درجة من الوحدة والاستقرار السياسي ومهدت الطريق لعملية أسلمة متسقة ومستمرة[٤٢]. وقد قاد عملية الأسلمة ــ بجهد فردي ــ العلماء الذين نشروا التعليم الإسلامي والصوفية. هذه العملية وجدت المزيد من الدعم والدفع من التجار وحركة القبائل الرعوية.

أما فترة الحكم التركي ــ المصري فهي كانت بداية عملية التحديث في بلاد السودان الشرقي (جمهورية السودان الحالية) حيث شكلت النخبة التركية الحاكمة أداة استعمارية ليس في السودان فحسب، بل في كلّ أنحاء العالم الإسلامي. غير أن هذه المرحلة المبكرة لعملية التحديث انطوت على نشر الأسلوب الغربي، لكن من دون محتوىً روحي. وهي الظاهرة التي وصفها علي المزروعي في محاضرة له في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بأنها تغريب وليست تحديثاً (Westernization not Modernization). سعت عملية التحديث ــ أو التغريب تلك ــ «لإدماج السودان في نمط الحداثة الأوروبية (European Modernity) وفتحت الباب لتجارة الرقيق والتبشير المسيحي والحكم الأجنبي»[٤٣].

يرى بعض الباحثين أن عملية التحديث أعاقتها الثورة المهدية ــ مع افتراض الاستخدام المجازي هنا للتحديث بدلاً عن التغريب ــ حيث حاولت الثورة المهدية استعادة استمرارية إحياء البعد الإسلامي في تركيبة الهوية الثقافية للدولة. وقد فشل الاستعمار البريطاني في وقف تيار الثقافة العربية ــ الإسلامية في السودان. لكن نجح البريطانيون في منع هذا التيار من التغلغل في الجزء الجنوبي من السودان، وذلك بانتهاج سياسة المناطق المقفولة (Closed Districts).

وهكذا تشكل شطران في السودان: الشمال عربي (أو مستعرب) مسلم، والجنوب زنجي مسيحي؛ حيث عملت الإدارة البريطانية على تشجيع التبشير المسيحي. بل في مرحلة ما من

(٤١) Yusuf Fadl Hassan, «External Islamic Influence and the Progress of Islamization in the Eastern Sudan between the Fifteenth and the Nineteenth Centuries,» paper presented at: *Sudan in Africa: Studies Presented to the First International Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, 7-12 February, 1968*, edited with an introduction by Yusuf Fadl Hasan, Sudan Library Series; 2, 2nd ed. (Khartoum: Khartoum University Press, 1985), p. 75.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

النفوذ الأجنبي تقاسمت الجنوب ثلاث قوى غربية للتبشير المسيحي هي: الإرسالية الأمريكية التي كانت منطقة نفوذها في أعالي النيل، والإرسالية البريطانية في الاستوائية، والإرسالية الإيطالية في إقليم بحر الغزال. وحتّى اليوم تتحدث النخبة الجنوبية عن هويات مسيحية (Christian Identities) باعتبارها الركيزة الأساسية للهوية الجنوبية مقابل الهوية الإسلامية في الشمال. هذا التمييز ليس جغرافياً؛ فالهوية الجنوبية (الأفريقية) المسيحية توجد في الشمال أينما نزح ــ أو وُجد ــ الجنوبي. فهي ذاتية ثقافية لا يغيرها وجود الجنوبي في شمال السودان. الملاحظ أن الجنوبيين قد كسبوا كثيراً من الترويج لهذا البعد كأساس للصراع بين الشمال والجنوب (كما أشرنا في ذلك في المبحث السابق). وقد تعمق ذلك الفهم عند الجيل الحالي حيث تناقلت أجيالهم تلك الصورة الذهنية القديمة التي تصور الشمالي بأنه مصدر الغزو والاسترقاق. وقد استفادت النخبة الجنوبية من إعلام العولمة حيث بثوا أدبياتهم في الفضائيات وشبكة الإنترنيت لاستمالة الرأي العام العالمي واستدرار العطف الدولي. فلقد تكثف نشاط الجنوبيين مؤخراً في هذا الاتجاه على المستويين الإقليمي والدولي. ففي الفترة ما بين ١٩ ــ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٠م أقيمت في تنزانيا الدورة (١٤) لاتّحاد أساقفة شرق أفريقيا الكاثوليك وكان من بين أجندة المؤتمر:

أ ــ الأوضاع في السودان.

ب ــ خطّة التنصير في الإقليم في الألفية الثالثة (تحدي الاتّحاد)

تناول المؤتمر في البند **الأول** الأوضاع في السودان وأدان المؤتمرون حكومة السودان وكرروا ما ذكروه في مؤتمرهم السابق في نيروبي (آب/أغسطس ١٩٩٩) من انتهاكات لحقوق الإنسان. اتفق المؤتمرون على استراتيجيات وطرق ومناهج حديثة للأداء التنصيري في الإقليم (إقليم شرق أفريقيا الذي يضم جنوب السودان). وقد وجه المؤتمرون نداءً إلى سكان أسقفياتهم للقيام بمسؤولياتهم التنصيرية المقدسة والعمل على تنصير المجتمع. وإدخال المزيد إلى النصرانية[٤٤]. ثمّ انتقل النشاط التبشيري الإقليمي إلى مرحلة التدويل حيث تمّ عقد المؤتمر القومي للأساقفة الكاثوليك مؤتمره العام في واشنطن في ١٥/١١/٢٠٠٠ وقد جاء داعماً لتوجهات الاتّحاد الإقليمي للأساقفة، فوضع قضية السودان في قمة اهتماماته وأدان انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب.

وبمثل ما أصبح جنوب السودان مشدوداً للأفريقانية والدين المسيحي كذلك يتماسك الشمال بالدين الإسلامي والثقافة العربية. وإذا نظرنا إلى السودان من الناحية الأنثروبولوجية نجد أنه يضم ٥٦ مجموعة قبلية كبيرة تشمل أكثر من خمسمئة قبيلة تتحدث أكثر من مئة لغة. لكن اللغة العربية يتحدث فيها أغلبية السكان. ويدين ٧٠ في المئة من السكان بالإسلام، و٥ في المئة بالمسيحية، و٢٥ في المئة بديانات أفريقية مختلفة. هذه التعددية الإثنية (Multiplicity of Identities) التي تميز بها السودان دفعت بعض الباحثين إلى

(٤٤) مكي، المصدر نفسه، ص ١٢.

القول بأن الشمال نفسه متماسك أو مربوط (Hold Together) بعرى الإسلام والعروبة. ولولا الدين الإسلامي واللغة العربية لأصبح شمال السودان نفسه مجزأً إلى عدة دول، لأن الدين واللغة هما أقوى مكونات الهوية. لذلك نجد أن الشمال على اختلاف إثنياته تجمعه الهوية العربية الإسلامية بينما الجنوب ــ أيضاً، على اختلاف إثنياته ــ تربطه الهوية الأفريقية الزنجية المسيحية. لذلك فإن الجنوب توحده «الهوية الجنوبية» تجاه أو مقابل «الهوية الشمالية». ولذلك فإن الهوية هي المحرك الأساسي للصراع حول قسمة الثروة والسلطة. وإن معظم الصراعات في السودان هي صراعات هويات. هذا التحليل السوسيولوجي مهم لفهم المسألة السودانية فهماً صحيحاً ودقيقاً.

والهويات السودانية نفسها يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة. يمكن الحديث ــ مثلاً ــ عن «هويات صغرى» و«هويات كبرى». فالهوية الجنوبية والهوية الشمالية هي هويات كبرى. لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسياً وتتفاعل اجتماعياً وتتواصل ثقافياً. وفي ذلك إثراء للهوية الكبرى (السودانية الشمالية) وهي تقوم على دعائم الدين واللغة. والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية الكبرى التي قوامها الزنوجة والمسيحية؛ مع وجود بُعد نفسي أو عاطفي (Sentimental) للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية. هذا الجانب الوجداني تراكم عبر العصور باعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى ويضطهد الجنوب ويظلمه وأنه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة.

هذه الأطروحة تقودنا إلى تحليل الهويات الصغرى التي يتشكل منها السودان الشمالي. منطلق التحليل الذي تطرحه هذه الدراسة يختلف (جزئياً) عن ما يذهب إليه العديد من الباحثين في السودان الذين يتفق معظمهم على أن الصراع في السودان هو «صراع حول الموارد»[٤٥]. مع عدم إنكار دور الموارد كعامل مهم في الصراع، ترى هذه الدراسة أن الصراع في جوهره صراع هويات صغرى ومتوسطة وكبرى. تقصد الدراسة بهذا التقسيم أن الهويات الصغرى والمتوسطة في السودان الشمالي بين بطون القبائل أو بين قبيلة وأخرى. فالصراع حول المياه أو المشاجرات الفردية بين أفراد قبائل مختلفة (أحياناً حول امرأة أو أبقار أو مبايعة أو نحو ذلك) يختفي هذا الصراع في داخل بطون القبيلة الواحدة أو يتراجع لصالح القبيلة الأكبر أو ينتقل الصراع من كونه بين أفخاذ القبيلة الواحدة إلى الفرع الأكبر في القبيلة، أو إلى المجموعة القبلية الأكبر. مثلاً: الصراع بين قبائل المسيرية الحُمُر (فلايتة وعجايرة) يختفي لتتوحد قبيلة المسيرية الحُمُر ضدّ قبيلة أخرى من قبائل البقارة مثل المسيرية الزرق وهذه هويات صغرى. ثمّ تتوحد هذه القبائل ــ وتتجاوز خلافاتها ــ في مواجهة مجموعة قبلية أخرى خارج هذه المنظومة. وهكذا يختفي الصراع الداخلي في قبيلة واحدة ــ على مختلف مستويات تقسيماتها الداخلية ــ إذا كان الطرف الثاني في الصراع (حول الموارد مثلاً) هو قبيلة أخرى (الرزيقات مقابل المعاليا مثلاً) وهذه هويات متوسطة.

(٤٥) إبراهيم عكاشة علي، «الكنائس المحلية والسلام في السودان،» **دراسات أفريقية**، العدد ٣٣ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ١٥ ــ ١٦

وهكذا عندما ننتقل في دائرة الصراع حول الموارد إلى أعلى نجده بين هويات كبرى (الشمال والجنوب). فيتجلى هذا الصراع ــ في ظاهره ــ على أنه صراع موارد لكنه ينطوي أيضاً على صراع إثني وصراع بين الهويات. ذلك، لأنه إذا كانت هناك مجموعة عرقية في داخل إطار السودان الشمالي شعرت بالغبن والظلم فإن أقصى ما تطرحه هو حركة مطلبية وقد تتحول إلى تنظيم جهوي (مثل جبهة تطوير دارفور) أو حزب سياسي على أساس قبلي مثل جبال النوبة والبجا، ولا تثير هذه الجماعات موضوع السلطة أو الانفصال بل كان ما تطلبه العدالة والتنمية الشاملة. لذلك، ظهر مصطلح المناطق المهمشة (Marginalized Areas) وهو يعكس التعبير عن الظلم وينطوي على محاولة لفت انتباه الحكومة المركزية لضرورة معالجة الخلل في التخطيط والتنمية. الملاحظ أن هذا الخلل السياسي والاقتصادي يثير الهويات الصغرى، لذلك، تأتي هذه الصرخات والحركات المسلحة في الشرق وجبال النوبة ودارفور. وهي تؤكد على وحدة السودان وتطالب بالعدالة في توزيع الثروة والسلطة؛ بينما ينادي الصوت الجنوبي بالانفصال أو الكونفدرالية (Confederation). والكونفدرالية ما هي إلا مرحلة من مراحل ــ أو خطوة نحو ــ الانفصال. ولم تتنازل الحركة الشعبية لتحرير السودان ــ بقيادة الراحل العقيد جون قرنق في مرحلة المفاوضات مع الحكومة السودانية ــ إلا بعد أن ظهر في المفاوضات الخيار الأكبر وهو حقّ تقرير المصير الذي يتيح للجنوبيين كلّ الخيارات الأخرى سواء كان كونفدرالية أو انفصال.

أما المعادلة الاجتماعية الموجودة في أبيي (بين الدينكا باعتبارهم ممثلين للهوية الجنوبية، والمسيرية باعتبارهم ممثلين للهوية الشمالية) فهذه المعادلة تعبر عن واقع اجتماعي فرضته ظروف تاريخية موضوعية، نتج عن ذلك الواقع ظاهرة يمكن وصفها بأنها عملية تعايش سلمي (Peaceful Co-existence) وليست تكاملاً أو اندماجاً اجتماعياً (Social Integration). وهناك فرق كبير بين الاثنين. ولذلك عندما أثير موضوع قسمة السلطة والثروة ورسم الحدود بين الشمال والجنوب اندلعت الاختلافات بين المسيرية والدينكا. بمعنى أن موضوع الهوية ظهر إلى السطح كفاصل جوهري بين الطرفين. وهذا يؤكّد ما ذهبت إليه هذه الدراسة سابقاً من أن الصراع هو صراع هويات، لأن الطرفين كانا متعايشين في منظومة سلطة واحدة (الإدارة الأهلية) وكانا يشتركان في موارد واحدة. وهنا مثال حيّ للهويات الكبرى (شمال وجنوب).

في خلاصة هذا التحليل السوسيولوجي يمكن القول إن السودان الذي يشكل جزءاً كبيراً من بلاد السودان يتمتع بدينامية إثنية وتفاعل ثقافي واسع. إن هذا السودان هو نتاج لعملية تمازج بين النوبيين والعرب والبجا والزنوج السود. هذه الخصائص أهّلت السودان ليكون معبراً (Corridor) للثقافة الإسلامية ــ العربية لأفريقيا. كذلك أصبح بوتقة انصهار لإثنيات متعددة وثقافات متعددة من أصول عربية وأفريقية. كذلك يمكن القول إن صناعة الهوية السودانية الحديثة جاءت نتاجاً لعملية أسلمة وتعريب انتشرت سلمياً عبر الرُّحَل والصوفية والتجار والعلماء والتزاوج بين السكان المحليين والعناصر الحامية.

هذه التوليفة الإسلامية ــ العربية وجدت الاعتراف الواعي من النخبة الشمالية وقد

ظهرت في أدبيات المثقفين، منها جماعة الغابة والصحراء بوصفها رمزاً لهذا الانصهار بين العرب والأفارقة في البوتقة السودانية. غير أن هذا الاعتراف لم يجد طريقه إلى العقلية الجنوبية، بل لم يخترق الواقع الجنوبي.

من كلّ تلك المقدمات والمعطيات والتحليل السوسيولوجي (الدين والهوية والثقافة) يمكن أن نستخلص الحقائق التالية:

١ ــ إن الهويات الشمالية تشكل هويات صغرى تربطها الهوية الإسلامية في هوية كبرى واحدة برباط قوي، بينما ينتفي أو يضعف هذا الرابط بالنسبة إلى علاقة الشمال بالجنوب.

٢ ــ إن عملية السلام المستدام تحتاج إلى عملية دمج الهويات، وهذا يصعب الآن، وقد يحتاج الأمر إلى أجيال حتّى يتم تذويب الهويات الجنوبية في الهوية السودانية ــ وإن كانت هذه الدراسة تستبعد إمكانية ذلك، لأن الجنوبيين سوف يقاومون بشدة هذا الاتجاه. وهناك عوائق كبيرة من ضمنها انتشار المسيحية في العقل الجنوبي (وليس في الجغرافيا الجنوبية) بوصفها عقيدة وانتماء ثقافياً وحضارياً يشكل ركناً أساسياً للهوية الجنوبية.

٣ ــ إن التعايش السلمي قد يوقف الحرب ويخلق هدنة وسلاماً نسبياً ومؤقتاً، لكنه لا يحقق وحدة مستدامة ــ بمعنى وحدة تقوم على بناء اجتماعي متماسك في إطار هوية واحدة، لإيجاد الأمة السودانية التي تربطها روابط الدين الواحد واللغة الواحدة والثقافة الواحدة.

ثالثاً: مهددات الوحدة (مقاربة إمبيريقية)

هذا الجزء من هذه الدراسة عبارة عن تسجيل لمقولات ووقائع وأحداث تعبر عن الصورة الذهنية التي يحملها الجنوبي عن الشمال (أو الشمالي). هي ملاحظات ووقائع وأحداث تغطي فترة ربع قرن من الزمان. وهي، وإن كانت أمثلة محدودة، تخدم محاولة استقرائية بسيطة، يمكن أن تساعد على فهم واقع العلاقة بين الشمال والجنوب، والتنبوء بمآلاتها في المستقبل:

١ ــ عندما كنا طلبة في جامعة الخرطوم (١٩٧٨ ــ ١٩٨٢ م) وكانت الداخليات لِكُلّ الطلبة وبالمجان، وكذلك نظام الإعاشة، لاحظتُ أن الطلبة الجنوبيين يميلون للسكن بعضهم مع بعض في غرف الداخليات ــ أي نادراً ما يسكن طالب من جنوب السودان مع طلاب من الشمال في غرفة واحدة. كذلك في صالة الطعام (السفرة) يدخلون معاً ويجلسون على مائدة واحدة ــ غالباً ما يكون ذلك في أقصى ناصية في السفرة ــ ولا يشاركون الشماليين في المائدة. كذلك الحال في النشاط الطلابي وفي التنظيمات السياسية كانت لهم أحزابهم السياسية الخاصة بهم، مثل: حزب الجبهة الأفريقية الوطنية (The African National Front - ANF)، وهو حزب الطلبة الجنوبيين الذي كان يمارس نشاطه السياسي في داخل الحرم الجامعي فقط. إضافة إلى انتماء بقية الطلبة الجنوبيين ــ الناشطين سياسياً ــ إلى أحزاب جنوبية أخرى خارج الجامعة وكان أشهرها حزب (سانو: (The Sudan African National Union - SANU).

٢ ــ عندما كنت أحضّر لدرجة الدكتوراة في شعبة العلوم السياسية في جامعة الخرطوم في عام ٢٠٠٢ جاء إلى الشعبة مراسل قناة الجزيرة لإجراء استطلاع حول «العلاقات العربية ــ الأمريكية». طلب مراسل الجزيرة من اثنين من طلبة الدراسات العليا ــ في العلوم السياسية ــ أن يتحدثا في هذا الموضوع. وتصادف أنهما كانا من الجنوب (جنوبيين). فرفضا الحديث عن الموضوع بحجة أنهما ليسا من العرب؛ وبالتالي ليسا طرفاً في هذا الموضوع ليتحدثا فيه!.

٣ ــ عندما تنشب مشاجرة في وسائل النقل العام بين مواطن شمالي وآخر جنوبي عادة يتدخل أي جنوبي في تلك المركبة مدافعاً عن الطرف الجنوبي على الرغم من عدم وجود أي علاقة (أو حتّى قبيلة) تربطهما باستثناء الانتماء للإقليم الجنوبي. بينما يجد الشمالي نفسه وحيداً أمام مجموعة من الجنوبيين تستعد لضربه. مثل هذه المواقف تتكرر كثيراً وهو أمر معروف للمواطن الشمالي. وهذا يعني أن أبناء الجنوب ــ على اختلاف قبائلهم ــ تجمعهم الهوية الكبرى (الأفريقانية ــ الزنجية ــ المسيحية) إضافة إلى الإحساس المشترك بأن الشمالي يحتقر الجنوبي. أميز المفكرين الباحثين الجنوبيين (فرانسيس دينغ) يؤكّد هذه الرؤية عند حديثه حول الهوية الشمالية: «تغلغلت العروبة وانتشر الإسلام في الشمال حيث قام مجتمع على النظام الطبقي العرقي الذي مكّن للعرب وثقافتهم الراقية من الغلبة. تدعَّم وضع العرب في الشمال نتيجة الغزو الحربي المدعوم بالثراء المادي، والمكانة المرموقة لحضارة العروبة والإسلام التي رفعت من قدرهم. وخلافاً لذلك، أُعتبر الزنجي الأفريقي منحطاً، عبداً كان أو قابلاً للاسترقاق يرزح تحت القهر. تطور الانتماء عبر القرون انتقائياً، محتوياً العادات والطقوس المحلية التي صعب التخلص منها مع التمسك بأهمية المظلة العربية الإسلامية كمظهر لوحدة المجتمع. ومع ذلك استمرت الطبقية والتمييز لتحقير المواطنين من غير العرب وغير المسلمين[٤٦] فإذا كانت هذه هي الصورة التي تحملها النخبة الجنوبية فلا غرو أن يكون موقف وسلوك الجنوبي تجاه الشمال معبراً عن تلك الرؤية.

٤ ــ غياب الزواج بين شطري السودان إلا في حالات نادرة تنحصر في زواج بعض الشماليين من جنوبيات. وهؤلاء معظمهم من التجار الشماليين الذين يعملون في الجنوب وبحكم عملهم تكون إقامتهم في الجنوب أكثر من الشمال. بل انقطع بعضهم عن أسرهم في الشمال لفترة طويلة لذلك تضطره الظروف للزواج من جنوبية. في مقابل هذه الحالات القليلة جداً والمحدودة لا نجد شمالياً يوافق على زواج ابنته من جنوبي، وربما البنت نفسها لا تقبل بجنوبي. ولذلك ينعدم أهم عامل في الاندماج الاجتماعي التزاوج (Intermarriage) الذي ساهم على مرّ العصور في انصهار وتمازج الكثير من القبائل في الشمال. فتعززت الهوية الكبرى في الشمال التي تقوم على الدين الإسلامي والثقافة واللغة العربية.

(٤٦) من حديث حسن مكي للتلفزيون السوداني صباح الخميس في ٢٠٠٥/٩/٢٢.

٥ ــ ينظر الجنوبيون ــ وبخاصة المؤيّدون للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ــ للتعريب الذي تبنته حكومة الإنقاذ الوطني في بداية التسعينيّات من القرن العشرين بأنه وسيلة لاقصائهم وحرمانهم؛ وقال البعض «إن سبب دخولهم الغابة «أي تمردهم» هو سياسة التعريب»[٤٧].

٦ ــ بسبب الحرب ونزوح أكثر من ثلاثة ملايين جنوبي إلى الشمال نقلوا معهم عاداتهم وشيدوا الكنائس في الشمال. وارتفعت أصوات العديد من الأئمة في المساجد تندد بظهور الكنائس في الأحياء السكنية. بل ينظر الكثير من الشماليين إلى الجنوبيين بأنهم (نصارى). وهي كلمة لها مدلول سلبي جداً في ذهنية المواطن الشمالي المسلم. لذلك فإن هذا الوجدان الديني ــ المفعم بتلك النظرة والمشحون بكراهية الآخر بسبب اختلاف الدين ــ يجعل من العسير تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي بين الطرفين.

٧ ــ ترتبط بالنقطة السابقة عملية غياب أو اهتزاز الثقة بين الطرفين وقد نتج من هذا الأمر الكثير من المشكلات وأدى إلى تأخير الكثير من الاتفاقات، بل وأدى إلى فشل البعض الآخر. عدم الثقة بين الطرفين عبَّر عنه أحد السياسيين الجنوبيين هو (أبيل ألير) الذي عمل في مجال القضاء ونائباً لرئيس الجمهورية في عهد حكومة أيار/مايو التي وقعت مع الجنوبيين اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢. لخصّ أبيل ألير عدم الثقة (أو عدم ثقتهم في الشماليين) في كتاب تحت عنوان: **اتفاقيات كثيرة نُقِضت** *(Too Many Agreements Dishonoured)*. وكمثال آخر لعدم الثقة، فقد عقد سلفاكير النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة التمرد سابقاً ــ قبل اتفاقية نيفاشا بنيروبي للسلام في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) عقد مؤتمراً صحفياً في القصر الجمهوري في الخرطوم في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ انتقد فيه المؤتمر الوطني الذي تشاركه الحركة في الحكم، متهماً إياه بتهميش الحركة وتجاهلها في كثير من الأمور وأنهم لا يعرفون الأرقام الحقيقية لإنتاج النفط، وأنهم لم يتسلموا نصيبهم من عائدات تصدير النفط السوداني. كذلك عندما زارت ربيكا (زوجة الراحل قرنق) الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ ــ من دون علم سفارة السودان في واشنطن ــ حيث انتقدت المؤتمر الوطني ــ الشريك في الحكم بعد اتفاقية السلام ــ ووصفته بالمنافق، وأنه يخفي الإنتاج الحقيقي للنفط ويحجب عنهم (أي الحركة الشعبية) عائدات تصديره ونصيب الجنوب منه. وقالت إن المعلومات محجوبة عن الحركة الشعبية، وهذا أضعف الثقة بين الطرفين. وقالت إن بوادر الانفصال قد لاحت في الأفق. وطالبت منح حكومة الجنوب منصب سفير لجنوب السودان في كلّ من واشنطن ولندن[٤٨]. هذه كلها خطوات تؤكد نية الحركة العمل في اتجاه الانفصال.

---

(٤٧) Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*, p. 41.

(٤٨) **الرأي العام** (الخرطوم)، ١٨/٢/٢٠٠٦.

٨ ــ وفي مدن شمال السودان يلعب الأطفال لعبة اسمها «لعبة الحرب» حيث ينقسم التلاميذ إلى مجموعتين: مجموعة تمثل الشماليين وأخرى تمثل الجنوبيين! هذا يعني أنه قد ترسخت في عقول هؤلاء الأطفال صورة ذهنية محددة فحواها أن العلاقات بين الشمال والجنوب علاقات حرب وعداء دائم، وهذه الصورة الذهنية قد تعيش في أذهان الأطفال أجيالاً وربما لا تتغير أبداً مادامت متجذرة في شكل ثقافة وتاريخ وحالة نفسية، وأضحت سلوكاً متوارثاً في الشمال.

٩ ــ إن الجنوبيين في شمال السودان لم يندمجوا في مجتمع الشمال؛ فقد جاءوا بعاداتهم ونقلوا معهم كلّ طقوسهم. بصفتهم أفراداً يتعاملون مع المجتمع في الشمال بما تقتضيه ضرورات الحياة من العمل مع الشماليين والدراسة في مدارس واحدة معهم. بل هناك صداقات مع الشماليين لكنها محدودة، لكن على المستوى المجتمعي والعقل الجمعي يظل الإحساس بالاختلاف موجوداً. فالملاحظ أن الجنوبيين لا يشاركون الشماليين أعراسهم والعكس. كما إنَّ الجنوبيين يمارسون عاداتهم ولم يتخلوا عنها، سواء أكان في الأفراح أم المآتم. فهم يعيشون في الشمال كما لو كانوا جالية أجنبية.

١٠ ــ ورد في الأخبار (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) أنه قد جرت مسابقة اختيار ملكة جمال لجنوب السودان، لأول مرة في تاريخه، في العاصمة الكينية نيروبي الذي تنظمه جمعية فناني جنوب السودان بنيروبي بالتعاون مع شركة دلتا الكينية وبدعم من بعض المنظمات الدولية غير الحكومية. تشترك الفائزة ضمن عشر مشتركات تم اختيارهن من ٢٢ متسابقة ــ تشتركن في مسابقة إقليمية تقام في جنوب أفريقيا لاختيار واحدة من عديد من الدول الأفريقية المشاركة[٤٩]. بالطبع مثل هذا الموضوع لا يقره المجتمع الشمالي لأن من شروط المسابقة ــ كما هو معروف ــ أن ترتدي المتسابقة (البيكيت)، أي أنها تكون شبه عارية تماماً. كذلك هذا الحدث يدلّ على أن الجنوب يعبر بذلك عن ارتباطه ثقافياً بالقارة الأفريقية (بخاصة في دول مثل كينيا ويوغندا) أكثر من انتمائه لشمال السودان. وهذا أيضاً يعكس توجهاً ثقافياً أفريقياً ومفاصلةً مع التوجهات الثقافية في الشمال.

١١ ــ أصدر مجلس وزراء حكومة أعالي النيل (إحدى ولايات جنوب السودان) قراراً بمنع ارتداء الطالبات الحجاب والخمار داخل مدارس الولاية حيث بدأ تنفيذه في ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦. هذا يعني موقفاً واضحاً معادياً للإسلام وللشماليين المسلمين الأمر الذي لا يشجع على تعايش سلمي مستدام[٥٠]. في عام ٢٠٠٤ عندما تمّ اختيار الخرطوم عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٠٥ كتب صحافي جنوبي في صحيفة تصدر في الخرطوم باللغة الإنكليزية هي صحيفة **سودان فيجن** *(Sudan Vision)* ــ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ــ مستنكراً تسمية الخرطوم عاصمة عربية. واستنكر عملية استضافة الخرطوم الثقافة

(٤٩) **الرأي العام**، ١٠/١٠/٢٠٠٥.

(٥٠) **الصحافة** (الخرطوم)، ٣٠/٩/٢٠٠٥.

العربية وتساءل بشدة: من الذي قال لكم إن السودان دولة عربية؟ ولماذا تفرضون الثقافة العربية في دولة معظم سكانها من الأفارقة؟ وقال إن ثقافتنا أفريقية وليست عربية.

١٢ ــ في أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ نقلت صحيفة **خرطوم مونيتر** *(Khartoum Monitor)* نقلاً عن صحيفة **نيو فيجن** اليوغندية أن السودانيين في مدينة ياي (أي الجنوبيين) يرفضون الدينار لأنه عملة عربية وجزء من عملية الأسلمة[٥١].

١٣ ــ جامعة جوبا التي أسست في مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي في نهاية السبعينيّات من القرن الماضي تمّ نقلها إلى الشمال بسبب الحرب، شهدت عدة أحداث عنف طلابية، عدة مرات، كان آخرها في شباط/فبراير ٢٠٠٦ والتي بسببها تمّ إغلاق الجامعة إلى أجل غير مسمّى. وعلى الرغم من أن بعض مطالب الطلاب مشروعة ــ مثل المطالبة باتحاد للطلبة وتعديل الدستور، إلا أن الأحداث اتخذت منحىً تخريبياً وتم تصعيدها في اتجاه آخر حيث شملت المطالب: (أ) المطالبة بإرجاع الجامعة إلى مدينة جوبا؛ (ب) الاحتجاج على زراعة شجر النخيل بمباني الجامعة لأنه رمز للعروبة والإسلام، على أن يُزْرَع بدلاً منه التيك والمهوقني (أميز أشجار الجنوب)[٥٢].

١٤ ــ أنشأت الحركة فضائية خاصة بها بررت الحركة هذه الخطوة بأن قناتها الفضائية ضرورة فرضها «الإقصاء والتهميش» الذي يمارسه التلفزيون الحكومي والعقلية التي تسيطر عليه..»[٥٣].

١٥ ــ بعد توقيع اتفاقية نيفاشا تواترت أخبار بين نهاية العام ٢٠٠٥ وبداية العام ٢٠٠٦ من عدة مناطق في الجنوب ــ نقلتها صحف الخرطوم ــ تفيد أن الجنوبيين في بعض مدن الجنوب طلبوا من الشماليين، تجاراً وغيرهم، إبراز تأشيرة الدخول إلى الجنوب.

١٦ ــ وقعت حكومة الجنوب اتفاقيات مع شركة النيل الأبيض للنفط للتنقيب في الجنوب ما أثار جدلاً كما أثار حفيظة حكومة الخرطوم. كما وقعت حكومة الجنوب مع شركات لتشييد خطّ أنابيب ناقل لنفط الجنوب إلى كينيا ويوغندا وإنشاء مصفاة في كينيا لتكرير بترول الجنوب[٥٤]. وحتَى في مجال التدريب اتجهت حكومة الجنوب لتدريب كوادرها في دول أفريقية بدلاً من الخرطوم، مثل جنوب أفريقيا (التي أهدت حكومة الجنوب طائرة رئاسية) وكينيا (معهد موي) لتدريب الجنوبيين حول كيفية إدارة حكومتهم[٥٥]. كما تعاقدت الحركة الشعبية مع شركة أمنية أمريكية خاصة (في آب/أغسطس ٢٠٠٦) لتأهيل

(٥١) **الوطن** (الخرطوم) ٢٠٠٦/٧/٧.

(٥٢) **الرأي العام**، ٢٠٠٦/٤/٢٩، ص ٣.

(٥٣) *Khartoum Monitor*, 30/9/2005.

(٥٤) **الرأي العام**، ٢٠٠٦/٢/٢٠.

(٥٥) **السوداني** (الخرطوم)، ٢٠٠٦/٣/١٨.

جيش الحركة الشعبية ليصبح جيشاً احترافياً ابتداءً من العام ٢٠٠٧م. وقد حصلت الشركة الأمريكية (ديان كروب انترناشونال) على عقود من وزارة الخارجية الأمريكية تبلغ (٤٠) مليون دولار لتدريب عناصر جيش الحركة وتوفير الاتصالات اللاسلكية وبناء ثكن عسكرية في الجنوب بواقع ثكنة لِكُلّ ولاية تسع الواحدة بين ٣ إلى ٥ آلاف جندي محصنة ضدّ التفجيرات[٥٦].

١٧ ــ حديث الحركة الشعبية ــ قبل وفاة قائدها د. جون قرنق في حادث طائرة (٢٠٠٥/٣٠) ــ حول بنك مركزي في الجنوب وعُملة خاصة بالجنوب، وشيفرة (code) هاتف مختلفة عن شيفرة بقية السودان، كلها تشير إلى ترتيبات لدولة مستقلة.

١٨ ــ دعا رئيس الكنيسة الكاثوليكية في الجنوب إلى أن تعمل حكومة الجنوب على جعل الانفصال جاذباً. قال ذلك في منبر الكنيسة وصمتت حكومة الجنوب ولم تعلق على ذلك[٥٧]. كذلك في الشمال ظهر تيار يدعو إلى فصل الجنوب عن الشمال ومن أبرز قادة هذا التيار الطيب مصطفى (أحد أقرباء الرئيس السوداني)، وأصبح لهذا التيار منابر وصحيفة ناطقة بلسانه هي الانتباهة. وفي زيارةٍ له إلى عاصمة الجنوب، جوبا، (٢/١٤/ ٢٠٠٦) أعلن الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير وبالصوت العالي وهو يخاطب الجماهير بأن الحكومة ترحب بخيار شعب الجنوب بعد الفترة الانتقالية. فإذا اختار الجنوبيون الوحدة فمرحباً بها، وإذا اختاروا الانفصال فمرحباً به.

١٩ ــ عند وفاة جون قرنق لم يُلَفَّ صندوق جثمانه بعَلَم السودان المعروف بل بعلم الحركة الشعبية.

٢٠ ــ عند وفاة العقيد د. جون قرنق (النائب الأول لرئيس الجمهورية وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس حكومة الجنوب) في حادث سقوط الطائرة الرئاسية اليوغندية بالقرب من الحدود السودانية اليوغندية في طريق عودته من زيارة ليوغندا (٢٠٠٥/٧/٣٠) وعندما أعلنت الخرطوم رسمياً وفاته مساء اليوم التالي (٧/٣١)، اندلعت في صبيحة اليوم التالي (الاثنين ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥) أحداث عنف بادر إليها الجنوبيون في الخرطوم مات فيها أكثر من ١٣٠ مواطناً وجُرِح العشرات. وفي صبيحة اليوم التالي (الثلاثاء) كان هناك ردّ فعل من الشماليين؛ ومع ذلك مرت هذه الأحداث بأقل الخسائر بسبب الموقف الحكيم من السلطات الأمنية في الخرطوم حيثُ إنَّها لم تتدخل في الساعات الأولى التي اندلعت فيها أحداث العنف.

هذه الأحداث ــ التي عُرِفت بأحداث الاثنين ــ زادت من الفجوة بين الشمال والجنوب. هذه الأحداث لم تكن هي الأولى من نوعها فقد حدثت قبل أربعين عاماً أحداث مماثلة لها عُرفت بأحداث الأحد الدامي (في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤) حيث قام

(٥٦) **الرأي العام**، ٢٠٠٦/٢/٢٩.

(٥٧) **الرأي العام**، ٢٠٠٦/٨/١٣.

الجنوبيون في الخرطوم بأعمال عنف ضدّ الشماليين عندما تأخرت طائرة وزير الداخلية السوداني الذي كان من أبناء الجنوب (كلمنت امبورو) إذ راجت إشاعة بأن الشماليين قد اغتالوه. لكن الطائرة وصلت فيما بعد ووصل فيها الوزير سالماً.

هذه الأحداث (١٩٦٤ و٢٠٠٥) أكدت أن هناك حاجزاً نفسياً كبيراً بين الشماليين والجنوبيين. تلك الأحداث أثارت في عقول الشماليين سؤالاً ممزوجاً بالحيرة: ما هي علاقة المواطن الشمالي بوفاة جون قرنق في حادث طائرة يوغندية؟ لماذا يدفع المواطن الشمالي ثمناً لحادثة لم يشارك فيها، ويتعرض الشمالي للقتل والذبح والضرب وتدمير متجره وحرق سيارته وحتّى اغتصاب زوجته أو ابنته إضافة إلى الترويع الذي حدث؟

كان التفسير الوحيد المتفق عليه لدى الشماليين أن ذلك يعبر عن «حقد». لكن لماذا يحقد الجنوبي على الشمالي؟ ــ هل الشمالي تسبب في تخلّف الجنوب؟ إن الجنوب متخلف لأسباب تاريخية موضوعية، وزاد من تخلفه إغلاق الاستعمار البريطاني له فلم تنتقل التنمية من الشمال إلى الجنوب. كما إنَّ عدم الثقة كان وليد ظروف تاريخية ونفسية، منها تجارة الرقيق. ثمّ تعزز ذلك الجدار النفسي بتشكيل لجنة السودنة التي كان نصيب الجنوبيين فيها ثلاث وظائف من جملة ثمانمئة وظيفة، ثمّ كان التمرد الأول في رمبيك في عام ١٩٥٥. ومن حينها بدأت حرب أهلية طويلة لم تتوقف إلا عقداً من الزمان باتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢. ثمّ عادت الحرب الأهلية مرة أخرى بالتمرد الذي قاده ضباط من بينهم جون غارينغ الذي وقع اتفاقية سلام في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

الملاحظ أن هذه الأمثلة التي اختارتها هذه الدراسة بوصفها نماذج لتكشف بعضاً من أسباب توتر العلاقات بين الجنوب والشمال قد شملت جوانب سياسية وثقافية ونفسية واجتماعية واقتصادية ودينية. إن القراءة الموضوعية لهذه المقولات والوقائع والأحداث تعزز طرح هذه الدراسة الذي يركز على المدخل السوسيولوجي الشامل في محاولة لتقديم تفسير أكثر شمولاً وعمقاً لمشكلة العلاقات الجنوبية ــ الشمالية بِكُلّ تعقيداتها وتجلياتها.

إن الأمر ــ في تقدير هذه الدراسة ــ أكبر من اتفاقية سياسية بين طرفين (حزبين) ــ مع عدم اشتراك قوى سياسية أخرى في الشمال والجنوب. وكذلك أكبر من اختزاله في موضوع الثروة والسلطة. فالأمر يرتكز على نقطة أساسية هي: مسألة الهوية ــ بِكُلّ أبعادها التاريخية والنفسية والثقافية والاجتماعية.

خاتمــة

خلاصة هذا الطرح هو أن توقيع اتفاقية السلام الشامل في كينيا (٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م) تكمن قيمته في وقف الحرب. لكن لا يمكن الاعتماد عليه في تأسيس مجتمع سوداني متكامل (Integrated Society)؛ لأن التعويل على اتفاقية السلام باعتبارها حلاً جذرياً يعكس رؤية قاصرة وقد يثبت الواقع عدم صدقيتها. هناك فرق كبير بين الواقع الاجتماعي واطروحات السياسيين. وتمثل اتفاقية السلام أحد هذه الاطروحات. ذلك، لأن هذه

الاتفاقية تختزل مشكلة معقدة ــ مثل مشكلة الهوية ــ في معالجات سياسية ــ اقتصادية. لذلك تصرّ هذه الدراسة على المدخل السوسيولوجي لتوصيف جوهر العلاقة الجنوبية ــ الشمالية لأن جوهر العلاقات يكمن في البعد الاجتماعي وليس السياسي أو الاقتصادي.

دينياً وأيديولوجياً يبدو أن التصورات التي تحملها العقلية السياسية للنخبة الجنوبية قد تأسست على أن الحكومة المركزية في الشمال وبتوجهها الإسلامي تسعى إلى إقامة مجتمع إسلامي توحيدي متجانس (Monolithic and Homogeneous)(٥٨).

هذه الاتفاقية بالرغم من عظمتها وقيمتها في إيقاف الحرب إلا أنها، بطابعها السياسي والاقتصادي تظل قاصرة عن تحقيق الاندماج الكامل بين شعب الشمال وشعب الجنوب. فهي ــ سياسياً ــ تشرك الجنوبيين في مركز القرار، واقتصادياً تزيل الشعور بالظلم. غير أن كلّ ذلك يظل تدابير سياسية واقتصادية لا تمس جوهر البناء الاجتماعي، أو تغيِّر من طبيعة العلاقات الجنوبية الشمالية، ولا يمكنها تحقيق اندماج الهويات الشمالية الجنوبية بما يحقق الوحدة الوطنية الكاملة والمستديمة.

إن الأمر يحتاج إلى جهد كبير ودور فاعل من المفكرين والعلماء في صياغة برنامج وطني للاندماج، من خلال آليات محددة، مثل عملية تثاقف مستمرة ــ من خلال توظيف وسائل الإعلام هذا الهدف ــ وتوفير أطر التواصل الاجتماعي مثل انخراط الجنوبيين في منظمات المجتمع المدني والأهلي في الشمال وتشجيع التزاوج وتعزيز التعايش الديني وانتهاج خطاب ديني يزيل الهواجس والحواجز وتعديل القناعات القديمة التي ترى في الآخر ديناً مغايراً يقصي الطرف الثاني أو يرى فيه نقيضاً لدينه.

لكن كلّ ذلك يحتاج إلى وقت طويل بعد إزالة آثار الحرب وتجاوز مرارات الماضي. ولتحقيق عملية الاندماج الاجتماعي الشاملة والتكامل الوطني في المدى البعيد، وهي تعتمد على عملية (هرمنة) للهويات السودانية المتعددة بتفعيل تلك الآليات التي سبق الإشارة إليها. لكن تحتاج الحكومة إلى عدة تدابير للتمهيد لتلك العملية، منها:

● **أولاً**: إحداث تنمية شاملة وبخاصة في مجال مشاريع البنية الأساسية في الولايات الجنوبية وفي مجال الخدمات لوضع أول لبنة في أرضية بناء الثقة بين الطرفين.

● **ثانياً**: التمهيد لعملية الاندماج الاجتماعي والتواصل الثقافي عن طريق الحوار الفكري المتواصل بين النخبتين الشمالية والجنوبية لإزالة الحواجز وتعديل الصورة الذهنية النمطية التي تراكمت عبر التاريخ.

● **ثالثاً**: ألَّا يكون الاستفتاء حكراً على الجنوب، بل أن يتم استفتاء الشماليين، أيضاً، باعتباره ضماناً لعدم وجود تيار أو قوى شمالية رافضة للوحدة مع الجنوب فتهدد مستقبل الوحدة إذا ما تمت وفق موافقة الجنوبيين فقط.

---

(٥٨) **الرأي العام**، ٢٠٠٦/٢/٤.

إذاً، ينبغي أن يكون الاستفتاء للشماليين والجنوبيين للتأكد من القناعة الشعبية التامة والإجماع الجماهيري حول الوحدة. لكن من دون ذلك فليس هناك ما يضمن أن تتحقق الوحدة المفروضة رسمياً من جانب واحد هو الجنوب. مثل هذه الوحدة على الأرجح لن تكون مستدامة، وبخاصة بعد أن دخل النفط باعتباره عاملاً جديداً في معادلة قسمة الثروة وهو من المحتمل أن يكون عامل صراع داخلي، وعاملاً جاذباً أيضاً للتدخل الخارجي، لأن النفط أينما وُجِدَ غالباً ما يكون محركاً للأطماع الدولية، وبخاصة في الدول الصغيرة والضعيفة عسكرياً والمضطربة سياسياً.

إن الحل الشامل والجذري ينبغي أن ينطلق من هذه الرؤية المتكاملة للسلام، وإلا ربما يكون مصير اتفاقية نيفاشا (كينيا ٢٠٠٥) هو ذات مصير اتفاقية أديس أبابا (إثيوبياً ١٩٧٢) من حيث احتمال ظهور نخبة جنوبية جديدة تنتقدها وتنقضها وترفضها، وبالتالي، تنقلب عليها ويعود السودان مرة أخرى لدوامة التمرد والحرب الأهلية والتدخل الدولي، وكل ذلك يكون خصماً لاستقرار البلاد والتنمية ومستقبل الوحدة، ويدفع الشعب السوداني الثمن باستمرار من الأرواح والموارد. ومثل هذا السيناريو يمكن أن يتم بعناصر جنوبية جديدة لها طرح آخر، ربما من منطلق ديني، أو أيديولوجي، أو كليهما معاً وتدعو إلى الانفصال الكامل.

جانب آخر مهم حول ضمانات استدامة السلام هو أن تضع الحكومة السودانية في الاعتبار أن وفاة جون غارينغ لا يعني نهاية أيديولوجيا الحركة الشعبية. فالحركة الشعبية لها مبادؤها وأدبياتها التي ما تزال النخبة الجنوبية متمسكة بها. فرؤية الحركة المتمثلة في «السودان الجديد» تنطوي على خيارات أساسية، على رأسها إقامة سودان جنوبي مستقل، قوامه كونفدرالية (Confederacy) من النيليين والاستوائيين لتشكيل «جمهورية أزانيا» (Republic of Azania). فهل بتوقيع اتفاقية السلام تخلت الحركة الشعبية عن هذا الخيار؟ ربما يكون خيار السلام قد أصبح قوياً وواقعياً للحركة الشعبية بوصفه مرحلة انتقالية. بمعنى أنه لا يعني تخلي الحركة عن خياراتها الأخرى بقدر ما يعني تأجيلها وإعطاء فرصة للسلام الذي يمكن أن يحقق لها أهدافها الاستراتيجية بطريقة أفضل مما يمكن تحقيقه بالحرب ــ وبخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الضغوط الدولية على الطرفين تجاه الحل السلمي، إضافة إلى الجانب الإنساني حيث مات بالحرب أكثر من مليوني سوداني وشرِّد أكثر من ثلاثة ملايين من الجنوب الذين دُمِّرت فيه البنية التحتية وتوقفت التنمية إضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب(٥٩).

كذلك يجب أن نضع في الاعتبار أن الحركة الشعبية قد أسست منظومة من العلاقات الدولية وبرعت في العلاقات العامة بتسويق قضيتها عبر الإعلام الدولي فوجدت قضيتهم

(٥٩) Robert O. Collins, «Africans, Arabs and Islamists: From the Conference Tables to the Battlefields in the Sudan,» paper presented at: The Fourth Triennial Meeting of the International Sudanese Studies Association, 12- 14 June 1997.

تعاطفاً من المجتمع الدولي وبخاصة المنظمات الكنسية والحكومات الغربية التي دعمتها سياسياً ومادياً ودبلوماسياً وإعلامياً. ولكن بسبب أن الحرب لم تؤد إلى نتيجة واضحة ــ منتصر ومهزوم ــ وأمام المعاناة الإنسانية للمواطن الجنوبي، جاءت ضغوط الغرب في اتجاه السلام ليمهد لتقرير المصير؛ وفي ذلك ضمنياً دعم لخيارات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

كذلك ينبغي أن نستصحب في قراءتنا للواقع ــ ورؤيتنا للمستقبل ــ حقيقة مهمة وهي أن مناخ العلاقات الدولية الراهنة يقوم على نظام دولي أحادي ينطوي على أفكار أساسية تؤمن بصراع الحضارات. وهذا يعزز الخط الداعم لتأسيس دولة جنوبية مسيحية تشكل إضافة لمحور الغرب المسيحي في مواجهة الأيديولوجيا الإسلامية في سياق صراع الحضارات.

ولذلك يظل الطرح السوسيولوجي الذي تتبناه هذه الدراسة هو المدخل السليم ــ في اعتقاد الباحث ــ للتأسيس لحل جذري للمشكلة وفق خيارين: إما تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي بين الشعبين وهذا يحتاج ــ مع التدابير التي اقترحتها هذه الورقة ــ إلى أجيال وذلك في المدى البعيد؛ وإما أن نخضع للمعطيات الموضوعية ولحقائق الواقع الاجتماعي الحالي ونتبنى خيار الانفصال الآن. وهذا الخيار الأخير هو الذي تراه هذه الدراسة الأقرب إلى الواقع لأنه يتعذر تحقيق وحدة مستدامة بين الطرفين في غياب الاندماج الاجتماعي بين شعبين مختلفين في الخصائص الاجتماعية والهوية الثقافية ■

الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط
الحكم المركزي: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير(*)؟

حافظ أبو سعدة

الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

مقدمة

تتناول هذه الورقة موضوع الديمقراطية والمشاركة السياسية ما بين الديمقراطيات النخبوية والديمقراطيات الجماهيرية، فهي تقدّم تحليلاً للواقع العربي بشكل عام، وتركّز بصفة خاصة على الدول المركزية، والنموذج المصري سوف يكون أحد أهم النماذج التي سوف تتناولها الدراسة بشكل مفصّل أكثر، وذلك نتيجة كون هذا النظام من النظم المركزية تاريخياً في المنطقة، وسوف تقدّم توصيات في الخاتمة تتعلق بالحالة المصرية بشكل أساسي، وإن كان يمكن تطبيق هذه التوصيات باعتبارها خطة عمل لِكُلّ الأنظمة العربية المركزية وذلك للتشابه الكبير بين الأنظمة العربية.

إن الساحة السياسية العربية تشهد في الآونة الأخيرة مناقشات ومجادلات كبيرة حول أزمة غياب الديمقراطية في الوطن العربي، تلك الأزمة التي تجلت بصورة واضحة في الفترة الأخيرة، وذلك في أعقاب انهيار الكتلة الشرقية وهيمنة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، وتصاعد صيحات الإصلاح في العالم العربي على الصعيد الداخلي والخارجي؛ فعلى الصعيد الداخلي بدأت القوى السياسية غير المشاركة في الحكم ونشطاء المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في أغلب البلاد العربية تطالب بإحداث إصلاحات ديمقراطية لنظام الحكم، وإدخال تعديلات جوهرية على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، وكذلك الضغوط الخارجية سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، الذي طالب بإحداث إصلاحات سياسية على الأوضاع السائدة في العالم العربي، وبخاصة في القسم منه المطل على البحر المتوسط، وبذلك أصبح تحقيق الديمقراطية الذي يتمثل في وضع السلطة السياسية في أيدي الأكثرية، مع توفير القيود على السلطة الإكراهية

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: «الديمقراطية والإصلاح: نهج ثالث!: ندوة إقليمية عربية»، بيروت، ١٦ ــ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

للدولة، وبتأمين رقعة محمية من الحياة الخاصة للفرد من تدخل القانون والرأي العام على السواء[١]، مطلباً رفعته القوى السياسية في العالم العربي، وأصبح ضرورة أساسية وملحة تقتضيها مقتضيات الواقع وظروف العصر. وأمراً لا بدّ من تحقيقه في ضوء التطورات السياسية على الساحة الدولية.

وعلى الرغم من كون تحقيق الديمقراطية هو مطلب أساسي تسعى إليه جميع القوى السياسية في المنطقة، إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً حول مضمون الديمقراطية المزمع تحقيقها؛ فما تزال النخب العربية الحاكمة ترى أن الديمقراطية النخبوية هي أفضل أشكال الديمقراطيات، حيثُ إنَّ الدول العربية في هذه الفترة غير مهيأة لتحقيق الديمقراطية الجماهيرية، إذ إنَّ الجماهير لا تستطيع إبداء الرأي في المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث، الأمر الذي لا بدّ أن يقابله دور أكبر للنخبة واعتماد أكبر على حكمة أفرادها وحسن تقييمهم للأمور، وبخاصة أنها ترى أن النخبة تملك درجة عالية من الالتزام الفكري والقدرة التنظيمية والمهارات اللازمة للحكم[٢].

وبذلك فإن النخب العربية تحاول تبرير الواقع العربي تحت مسمّى الديمقراطية النخبوية، وتغفل جانباً أساسياً ألا وهو أن الديمقراطية النخبوية تعاني أساساً التناقض الأصيل بين التسليم بالنخبة باعتبارها حتمية اجتماعية وادعاء الطابع الديمقراطي لها، فالديمقراطية تتضمن مثلاً عليا ومضموناً قبل أن تكون مجرد وسيلة أو شكل.

ونجد أن العديد من دول العالم العربي قامت في أعقاب الاستقلال بالأخذ بنموذج الحكم المركزي على أساس أن الدولة تقوم بِكُلّ شيء، وهي مركز كلّ الأنشطة السياسية والاجتماعية والخدمية، وأن السلطة الحقيقية تكمن في يد رأس الدولة سواء أكان ملكاً أم رئيساً، ما أدى إلى تقليص دور المجتمع المدني لصالح الدولة، فبعد الاستقلال كانت معظم القوى السياسية تتطلع لكي تكون الدولة مركز الإدماج وتحقيق التنمية، وبالرغم من أن الدولة أخذت على عاتقها بالفعل عملية البناء وبعث التنمية، إلا أنه في ظلّ الأخذ بنظام الحكم المركزي الذي تتبناه بعض الدول العربية، أصبحت الدولة ليست بأي حال من الأحوال انعكاساً للقوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع وليست كياناً مستقلاً بذاته مفرزاً لتعدد المصالح، إنما أصبح الواقع العربي عبارة عن أنظمة على درجة عالية من السلطوية تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بواسطة بعض القوى الاجتماعية وعبر هياكل تنظيمية معينة.

إن النظم الأوتوقراطية في العالم العربي والتي تبنت مفهوم الحكم المركزي، استخدمت الدولة باعتبارها فاعلاً استراتيجياً (Strategic Actor) وباستخدام قدرة الدولة

---

(١) برهان غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

(٢) **موسوعة السياسة**، رئيس التحرير عبد الوهاب الكيالي؛ شارك في التحرير ماجد نعمة [وآخرون]، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠)، ج ٦، ص ٥٦٠ ـ ٥٦١.

على خلق مجموعات وهياكل التأطير إلى بناء نمط مشاركة محدودة ومراقبة[٣] وقامت الأنظمة بتعبئة الناس واستيعاب الصراعات وتحييد أغلب أشكال المعارضة، وأصبح الإطار الأساسي هو توجيه قائم على دعم الانتماء إلى الدولة «الأمة» على حساب الانتماءات الأخرى ما تحت وما فوق الدولوية، وقد استخدم علماء الاجتماع الإطار الوظيفي ونظرية التحديث لدراسة فعالية الدولة وصلابتها، مع إغفال الكلفة الاجتماعية والسياسية.

والواقع أن التركيز على فعالية النظام وقدراته سواء المؤسسية أو الإدماجية أو غيرها، أدى إلى اعتبار صلابة المؤسسات واستقرارها واستمراريتها معياراً لحسن الأداء، وهو ما أدى إلى إغفال الكلفة الاجتماعية والسياسية، وأدى كذلك إلى تراجع البعد الديمقراطي وتهميش المواطنة في الدول العربية تحت التعلل بأن الدولة ما زالت في طور التكوين وبحاجة إلى مزيد من التطور والنموذجية للتعددية العرقية والطائفية والقبلية التي لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة، وتأخر الإصلاح تحت دعاوى الأمن القومي وأن الأمن القومي أهم من حرية الفرد، وكل هذا كان مبرراً في كثير من الأحيان لحملات العنف وقمع الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان، بل واختلت العلاقة بين السلطة والجماهير، أما للرفض المبدئي من جانب القوى الشعبية في الممارسة السياسية الإيجابية، وإما عن قناعة بعدم مقدرة الجماهير على قيادة نفسها، ومن ثمّ فلا بدّ ممن ينوب عنها في إدارة شؤون الحكم، وإما عن خوف من القوى الشعبية التي قد تكون ذات اختيارات مغايرة إذا ما أتيحت لها الفرصة[٤]، الأمر الذي أدى إلى حدوث تخلف حقيقي في المسيرة السياسية، فقد تمّ القضاء عملياً على التعددية السياسية والمجتمع المدني الذي كان حياً وفاعلاً في عصر الاستعمار، كما قضى على كلّ مراكز اتخاذ القرار المستقل، وأممت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، وشلت حركة الطلبة في المدارس والجامعات، وقهر المثقفون وتراجع المفكرون الحقيقيون أو تمّ نفيهم إلى الخارج، أو انسحبوا طواعية ونفوا أنفسهم من الداخل خوفاً من البطش ويأساً من تحقيق الإصلاح وسيادة الديمقراطية الحقيقية[٥].

مظاهر أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط

تبدو المناطق الأخرى في العالم أكثر تقدّماً نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية من المنطقة العربية، فموجة الديمقراطية التي طورت الحكم في أمريكا اللاتينية وآسيا لم تصل بعد إلى البلدان العربية، فالدول العربية ما زالت تعاني من سلطوية الحكم المركزي، وهيمنة السلطات التنفيذية على مجريات العملية السياسية، وضعف السلطة التشريعية والقضائية، الأمر الذي يتنافى مع أهم مبادئ النظم الديمقراطية ألا وهو الفصل والتوازن

(٣) أحمد تهامي عبد الحي، «تجارب الليبرالية: دورات الظهور والانحسار،» **الديموقراطية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ١٠ (ربيع ٢٠٠٣)، ص ١١٦.

(٤) لطيفة إبراهيم، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٥.

(٥) عبد الحي، المصدر نفسه، ص ١١٧.

بين السلطات، وكذلك هناك تهميش كامل للمجتمع المدني بمختلف مؤسساته سواء النقابات أو الجمعيات الأهلية، وقد أدى هذا القصور إلى أزمات عديدة للشعوب العربية في مختلف المجالات ومن أهم مظاهر أزمة الديمقراطية ما يلي:

١ ـ اتساع صلاحيات السلطة التنفيذية

نجد أن هناك اتساعاً كبيراً في طبيعة السلطات الممنوحة للسلطة التنفيذية في جميع الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى هيمنة كبيرة لها على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وبذلك تفتقد النظم السياسية العربية لأهم مقومات الديمقراطية وهو تحقيق التوازن والفصل بين السلطات الثلاث.

نجد على سبيل المثال أن الدستور المصري لعام ١٩٧١م قد وسع بدرجة كبيرة من السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية، حتّى أصبح بشكل كبير مهيمناً على جميع السلطات في مصر وذلك على النحو التالي:

ــ رئيس الجمهورية هو الذي يتولى السلطة التنفيذية (مادة ١٣٧)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (مادة ١٠٥)، ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (مادة ١٧٣)، ورئيس مجلس الدفاع الوطني (١٨٢)، والرئيس الأعلى لهيئة الشرطة (مادة ١٨٤).

ــ لرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس الشعب فقط حقّ اقتراح القوانين (مادة ١٠٩)، وبالتالي فإن المواطنين ومختلف المؤسسات والجمعيات والنقابات محرومون بموجب هذا النصّ الدستوري من حقّ اقتراح القوانين التي تنظم شؤونهم وشؤون أعضائهم، ولرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات لها قوة القانون بتفويض من مجلس الشعب (مادة ١٠٨).

ــ لرئيس الجمهورية حقّ إصدار القوانين أو الاعتراض عليها (مادة ١١٢)، فإذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس لينظره مرة أخرى، أما إذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر.

ــ لرئيس الجمهورية حقّ إصدار قرارات تكون لها قوة القانون في حال غيبة مجلس الشعب (مادة ١٤٧)، ولرئيس الجمهورية حقّ العفو عن العقوبة أو تخفيفها (مادة ١٤٩)، وفي ما عدا معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة، والتي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة، والتي أوجب الدستور موافقة مجلس الشعب عليها، يكون لرئيس الجمهورية جميع السلطات والصلاحيات المطلقة في إبرام باقي المعاهدات، ولا يشترط الدستور في هذه الحالة سوى أن يبلغها لمجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة (مادة ١٥١)، لرئيس الجمهورية منفرداً طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، أما إذا كان طلب التعديل صادراً من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعاً من ثلث أعضاء المجلس على الأقل

(مادة ١٨٩) ومجلس الوزراء له الحق في إعداد مشروعات القوانين (مادة ١٥٦).

ــ لرئيس الجمهورية أن يرد تقرير مجلس الشعب عن مسؤولية رئيس مجلس الوزراء خلال عشرة أيام من رفعه إليه، فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد، جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي وتقف في هذه الحالة جلسات مجلس الشعب إلى حين ظهور نتيجة الاستفتاء، فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلاً (مادة ١٢٧)، وهذا النصّ الدستوري هو لترهيب المجلس التشريعي للحيلولة بينه وبين تقرير مسؤولية الحكومة في ظلّ سيطرة السلطة التنفيذية على العملية الانتخابية خشية من تعرضه للحل.

ــ يجوز لرئيس الجمهورية حلّ مجلس الشعب ووقف جلسات المجلس وإجراء استفتاء على هذا الحل خلال ثلاثين يوماً (مادة ١٣٦) وله حق حلّ مجلس الشورى ودعوة الناخبين لانتخابات جديدة خلال ستين يوماً (مادة ٢٠٤).

ــ لا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة العامة للدولة إلا بموافقة الحكومة (مادة ١١٥).

ــ أما مجلس الشورى فالدور الذي رسمه الدستور له يجعله مجلساً بلا اختصاصات ولا فاعلية في الحياة السياسية، فلا يختص مجلس الشورى إلا بالدراسة وإبداء الرأي في الموضوعات المنصوص عليها في المادة رقم ١٩٥، ورأيه غير ملزم لرئيس الجمهورية أو الحكومة أو مجلس الشعب، فرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسؤولين أمام مجلس الشورى (مادة ٢٠١)، ولا يجوز لأعضاء مجلس الشورى اقتراح القوانين، كما إنَّ طريقة تشكيل المجلس هي طريقة غير ديمقراطية حيث ينتخب ثلثا أعضائه فقط بالاقتراع السري المباشر العام، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي (مادة ١٩٦)[٦].

ونجد أن الحال في السلطة القضائية لا يختلف كثيراً عن الحال في السلطة التشريعية التي تعاني هي الأخرى من هيمنة السلطة التنفيذية عليها وعدم استقلالها، رغم نصّ الدستور المصري في مادتيه (١٦٥ و١٦٦) على استقلال السلطة القضائية، ولذلك فإن القانون رقم ٤٦ الصادر عام ١٩٧٢م المكمل للدستور وتعديله بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤م، أعطى السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة تقيد عملياً من استقلال القضاة والسلطة القضائية، فقد أعطى هذا القانون وزير العدل عدداً كبيراً من الصلاحيات أهمها حقّ ترشيح المستشارين للتعيين في محكمة النقض، وحق الندب المؤقت لمستشاري محكمة الاستئناف للعمل بمحكمة النقض أو للعمل بمحكمة استئنافية أخرى، وحق دعوة مجلس القضاءالأعلى والإشراف على جميع المحاكم والقضاة، وحق إقامة الدعاوى التأديبية الذي يحد من استقلال القضاة.

وعلى الرغم من تعديل هذا القانون في هذا العام، وصدور القانون رقم ١٤٢ لسنة

(٦) عبد الله خليل، **الحقوق المدنية والسياسية في التشريع المصري: من أين تبدأ المصادرة، وكيف نبدأ الإصلاح؟** (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤)، ص ٥٨٤ ــ ٥٨٦.

٢٠٠٦م، إلا أن هذا التعديل هو الآخر لم يعمل على تفعيل استقلال القضاة، وظلّ لوزير العدل ممثل السلطة التنفيذية حقّ الإشراف الإداري على المحاكم، وكذلك ظلّ العمل بنظام ندب القضاة للمصالح الحكومية وأمثالها من الوظائف.

ولا يختلف الحال كثيراً في سوريا عن الحال في مصر التي تعاني هي الأخرى من هيمنة كاملة من قبل السلطة التنفيذية على مجريات العملية السياسية. وفي هذا الإطار نصّ الدستور السوري لعام ١٩٧٣م على سلطات واسعة للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والقضائية كالتالي:

ــ يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ويلغيها على الوجه المبين في القانون (مادة ١٠١).

ــ يحقّ لرئيس الجمهورية إصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب، ويحقّ له الاعتراض على هذه القوانين بقرار معلل خلال شهر من تاريخ ورودها إلى رئاسة الجمهورية، فإذا أقرها المجلس ثانية بأكثرية ثلثي أعضائها أصدرها رئيس الجمهورية (مادة ٩٨).

ــ يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويلغيها وفقاً لأحكام الدستور (مادة ١٠٤).

ــ لرئيس الجمهورية أن يحلّ مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه وتجرى الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل، كما لا يجوز حلّ مجلس الشعب أكثر من مرة لسبب واحد (مادة ١٠٧).

ــ يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج دورات انعقاد مجلس الشعب، على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دورة انعقاد له، ويتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى المتعلّقة بمصالح البلاد القومية، أو بمقتضيات الأمن القومي، على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له. لمجلس الشعب الحق في إلغاء التشريعات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين أو تعديلها بقانون، وذلك بأكثرية ثلثي أعضائه المسجلين لحضور الجلسة، على ألا يقل ذلك عن أكثرية أعضائه المطلقة، من دون أن يكون لهذا التعديل أو الإلغاء أثر رجعي، وإذا لم يلغها المجلس أو يعدلها اعتبرت حكماً ولا حاجة لإجراء التصويت عليها، يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع في المدّة الفاصلة بين ولايتي مجلس الشعب، ولا تعرض هذه التشريعات على مجلس الشعب، ويكون حكمها في التعديل أو الإلغاء حكم القوانين النافذة (مادة ١١١).

ــ لرئيس الجمهورية إذا قام خطر جسيم، وحال يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة واستقلال أرض الوطن، أن يعوق مؤسسات الدولة عن مباشرة مهامها الدستورية وأن يتخذ الإجراءات السريعة التي تقتضيها هذه الظروف لمواجهة الخطر (مادة ١١٣).

وكالحال في الدستور المصري والسوري، يأتي الدستور الأردني الصادر عام ١٩٥٢م

على الاتجاه نفسه حيث هيمنة كاملة للسلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك على النحو التالي:

ــ ينصّ الدستور على أن نظام الحكم ملكي وراثي، وتتكون السلطة التنفيذية من الملك ومجلس الوزراء، ويعتبر الملك رأس الدولة وهو مصون من أية مسؤولية أو تبعية (المادة ٣٠) ولا يمكن محاكمته أو اعتقاله إلا في حالة الخيانة العظمى، ويقوم الملك بالتصديق على القوانين وإصدارها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها بشرط ألا تتضمن ما يخالف أحكامها (المادة ٣١)، والملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة البرية والبحرية والجوية (مادة ٣٢)، وهو الذي يعلن الحرب، ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات (مادة ٣٣)، وإذا ترتب على المعاهدات أو الاتفاقيات نفقات أو مساس بحق المواطنين يلزم موافقة السلطة التشريعية، كما يدعو الملك إلى إجراء الانتخابات وإلى اجتماع مجلس الأمة ويقوم بافتتاحه وله حقّ تأجيله وحله، وللملك حقّ تعيين مجلس الأعيان بما فيهم رئيس المجلس، وحل المجلس وإعفاء أحد أعضائه (المواد ٣٤ ــ ٣٦). ويعين الملك رئيس الوزراء ويقيله ويعين الوزراء بترشيح من رئيس الوزراء ويقيلهم (المادة ٣٥)، ومن ثمّ يتضح أن الملك يتمتع بسلطات واسعة،خصوصاً في ما يتعلق بعدم مسؤوليته حيث تقع المسؤولية على عاتق مجلس الوزراء.

ــ أما بالنسبة إلى مجلس الوزراء، فينص الدستور على أن مجلس الوزراء يتولى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون إلى أي شخص أو هيئة أخرى (مادة ١/٤٥). ويمكن تحديد أهم اختصاصات مجلس الوزراء في تقرير وتنفيذ السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والقيام بأعمال الإدارة العليا، وإسداء المشورة للملك وتحمّل المسؤولية عنه أمام البرلمان، واقتراح مشروعات القوانين والأنظمة في ما يتعلق بالصالح العام في إطار السياسة العامة المقررة، وإعداد الميزانية العامة للدولة، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، ومشاركة الملك في صنع السياسة العامة والإشراف على تنفيذها وفقاً للأنظمة والقوانين.

ــ وتتمتع السلطة التنفيذية بحق إصدار قوانين مؤقتة أثناء غياب مجلس الأمة أو في فترة حله (المادة ٩٤) وذلك في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير، شرط ألا تخالف الدستور وتعرض هذه القوانين على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده حيث يحقّ له قبولها أو رفضها، أو إدخال التعديلات عليها.

ــ كما تتمتع السلطة التنفيذية أيضاً بصلاحيات خاصة في حالة تعرض أمن وسلامة واستقرار المملكة للخطر، حيث لها حقّ في إعلان قانون الدفاع (المادة ١٢٤) وفي حالة إعلانه يمكن للسلطة التنفيذية إيقاف العمل بأي قانون يخالف أنظمة الدفاع من دون موافقة السلطة التشريعية. كما تتمتع السلطة التنفيذية بحق إعلان الأحكام العرفية (المادة ١٢٥) ولا يعني إعلان قانون الدفاع أو الأحكام العرفية بالضرورة حلّ مجلس الأمة.

ومن هنا نلاحظ أن هناك هيمنة كاملة من السلطة التنفيذية على مقاليد السلطة

التشريعية والقضائية في الدول المركزية، الأمر الذي يهمل قاعدة أساسية في نظرية النظم السياسية، ألا وهي الفصل والتوازن بين السلطات.

٢ ـ ضعف الأحزاب

ما زالت الأحزاب العربية والنظام الحزبي بصفة عامة يعاني الكثير من القيود، فلقد عمدت الأنظمة العربية المركزية على خلق قيود كبيرة على نظام الأحزاب، سواء من الناحية القانونية حيث تمّ وضع قوانين تحد من فاعلية الأحزاب، أو من نواحي إدارية وسياسية.

ففي البداية سعت بعض الدول العربية إلى عدم الأخذ بنظام الأحزاب باعتباره وسيلة للتفتت والتشتت وعدم الوحدة، ونادت بالديمقراطية في إطار الحزب الواحد، وهذا الأمر وهم من الأوهام الخانقة، فالحزب الواحد من دون شكّ هو سمة من سمات الديكتاتورية الحديثة، ولا فرق بين ديكتاتورية الفرد أو الحزب أو الجبهة الوطنية، حيثُ إنَّ نظام الحزب الواحد يلغي التعددية الفكرية والسياسية اللازمة لنمو الفكر والممارسة الديمقراطيين(٧). وثم لجأت الدول العربية بعد ذلك إلى السماح لتعدد الأحزاب، ليس إيماناً بالديمقراطية ووسيلة لرفع مستوى المشاركة السياسية وأساساً لترسيخ مفهوم تبادل السلطة بين القوى السياسية، بل كان الهدف من إفساح المجال لهذه الأحزاب هو إنشاء ديكور ظاهره ديمقراطي وباطنه عدائي للديمقراطية ومفهومها، لأن التشبث بالسلطة يتنافى مع أبسط المعايير الديمقراطية(٨)، وبالتالي فقد عمدت هذه الدول إلى وضع العديد من العراقيل أمام الأحزاب السياسية للحد من فاعليتها، وعلى سبيل المثال قانون الأحزاب المصري رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧م وتعديله في حزيران/يونيو ٢٠٠٥م والذي حدّ بشكل كبير من فاعلية الأحزاب كالتالي:

ــ وضع القانون قيداً يسمح بوقف نشاط الحزب أو بعض قراراته إذ خرجت قيادته أو أعضاؤه عن المبادئ المنصوص عليها في القانون في مادتيه ٣ و٤، والخاص بحماية القيم من العيب وضمان السلام الاجتماعي (مادة ١٧).

ــ يتم وقف الحزب من قبل لجنة الأحزاب إذا ثبت أن الحزب قد قبل أي شخص ممن تنطبق عليهم أحكام المواد ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أو ٦ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨، بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي.

ــ أجاز القانون للجنة الأحزاب أن تطلب من المحكمة حكماً بصفة مستعجلة بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها هذه الأموال في حالة عدم الحفاظ على شروط تأسيس الحزب (مادة ١٧).

ــ نصّ القانون على إعفاء المقار والمنشآت المملوكة للأحزاب وأموالها من الضرائب

(٧) غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، ص ١٧٨.

(٨) غالب الفريجات، «ضعف الأحزاب وعزوف الناس عن الحزبية،» <http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/arabic/0405/qalb2_090405.htm>.

والرسوم، كما نصّ على حض الأحزاب على إصدار الصحف للتعبير عن آرائها من دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في قانون تنظيم الصحافة، إلا أن القانون ــ أيضاً ــ يقرر حرمان الحزب من التمتع بهذه المزايا إذا لم تكن له عشرة مقاعد على الأقل في مجلس الشعب.

ــ على الرغم من أن الأصل في إنشاء الأحزاب هو حقّ سياسي ولا بدّ من أن يكون إنشاء الحزب مشروطاً فقط بحق الإخطار، إلا أن المشرّع خرج عن هذا الأصل وعلق إنشاء الأحزاب على الترخيص من قبل لجنة حكومية تسمى لجنة الأحزاب.

ــ تحكّم لجنة الأحزاب في علاقات الحزب الخارجة، حيث تضع لجنة شؤون الأحزاب القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأي حزب أو تنظيم سياسي أجنبي، وذلك بناءً على ما يقترحه رئيس هذه اللجنة، ولا يجوز لأي حزب التعاون أو التحالف مع أي حزب أو تنظيم سياسي أجنبي (مادة ٢١).

ولا يقتصر بطبيعة الحال الوضع على مصر، ولكن نجد أن الدول العربية الأخرى تعاني من المشكلة نفسها، ويتناول الجدول رقم (١) وضع الأحزاب في الوطن العربي بين الأحزاب المصرح بها والأحزاب الممنوعة[٩].

الجدول رقم (١)
وضع الأحزاب في الوطن العربي

البلد	عدد الأحزاب المصرح بها	عدد الأحزاب السياسية الحكومية	عدد الأحزاب الممنوعة
الأردن	٣٦	—	—
الجزائر	٣٧	٦	٤
السودان	١٥	١	٩ جماعات سرية
العراق	١	١	١٩
المغرب	٢٢	٧	١
اليمن	٥	٢	—
تونس	٧	١	٩
سوريا	٦	١	٦
فلسطين	٦	١	—
لبنان	١٨	—	—
ليبيا	—	—	١٠ جماعات مبعدة
مصر	١٦	١	١٠

(٩) عبد الحي، «تجارب الليبرالية: دورات الظهور والانحسار،» ص ١٢٦.

٣ ـ ضعف مؤسسات المجتمع المدني

إن أية ديمقراطية تريد الوقوف على قدميها، لا بدّ لها من الاهتمام والرعاية لمؤسسات المجتمع المدني من خلال توفير البيئة الصالحة والمناسبة لحشد الناس للعمل في هذه المؤسسات، إلا أن هذا الأمر لا يتوافر في البيئة العربية، حيثُ إنَّ الحكومات العربية تعمد إلى القضاء على فاعلية هذه المؤسسات، وفي الحقيقة فإن السلطة الحاكمة لم تنظر إلى المجتمع المدني بالرضا ولا بالقبول، ولم تكن تتعامل مع مؤسساته من جمعيات ومنظمات حقوقية بمنطق تصور الدولة لعلاقتها بالمجتمع، وهي تلك العلاقة المبنية على الإخضاع والتحكم واحتكار مصادر المبادرة، وكانت هناك خشية من تحالف بين مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب المعارضة. ومع مطلع التسعينيّات تغيرت استراتيجية الدولة من المواجهة والمنافسة في السبعينيّات والثمانينيّات، إلى محاولة احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعها في المجتمع المدني، وذلك بعد أن تميزت الثمانينيّات بهيمنة اليسار. ومن جراء هذا التطور أصبح المجتمع المدني حقلاً للصراع الأيديولوجي والسياسي بين القوى والتيارات الحزبية.

يُعد النمو المتزايد في عدد الحركات والمنظمات الاجتماعية، التي ترمي إلى توسيع نطاق الحريات والحقوق المدنية للجماهير العربية، ظاهرة آخذة في النمو منذ النصف الثاني من الثمانينيّات ويضم الوطن العربي بين جنباته قرابة ٧٠ ألف منظمة غير حكومية. ويمكن القول إن صعود المنظمات غير الحكومية في العالم العربي يمكن تقييمه باعتباره ردّ فعل منظماً للنخب الثقافية المعارضة لانسداد البدائل السياسية أمامها، ومسانداً للحركة العامة للمجتمع للتعرف على الخيارات والسبل المطروحة لتعزيز الديمقراطية في مواجهة أزمة تاريخية لهيمنة الفكر السلطوي على المسارات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والاجتماعية للمنطقة.

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية المنتشرة في ربوع العالم العربي لم تفلح بعد في التخلص من إطار الطابع العام للحياة السياسية السائدة، فلا شكّ أن حداثة التجربة تضع العديد من القيود على إصدار القول الفصل بشأنها، فلا تزال الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية في العالم العربي تمثل امتداداً أفقياً لأيديولوجية التيارات السياسية التي حرم بعضها (رسمياً) من حقّ التنظيم الحزبي؛ أو تعبيراً عن فشل العمل الحزبي في تحقيق عملية تغيير جذرية، وهو ما نلاحظه في انقسام هذه المنظمات إلى مجموعتين رئيسيتين: إحداهما تركز على الجوانب الاجتماعية والتربوية ويسيطر عليها بالأساس التيار الديني بتنوعاته المختلفة، والأخرى تركز على قضايا حقوق الإنسان والبحث الأكاديمي وتقع معظمها تحت سيطرة النخب الثقافية اليسارية والقومية. وباعتبار أغلب هذه المنظمات امتداداً لتيار سياسي أو آخر، فإنها حملت في أحشائها بذور القيم السياسية والاجتماعية السائدة لدى النخب الثقافية العربية، ومن بينها الانحصار في الذات ونفي الآخر، إضافة إلى القيود التي عمدت الأنظمة السياسية في الوطن العربي إلى فرضها عليها، وهي ما

تتمثل في القيود القانونية؛ فعلى الرغم من أن جميع الدول العربية التي لها دساتير مكتوبة، تنص على حقّ تكوين الجمعيات والحق في المشاركة والاجتماع السلمي لأهداف مشروعة وذلك اتساقاً مع المواثيق الدولية، غير أن التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني عبر التشريعات المنظمة لها كان متناقضاً مع المواثيق الدولية والدساتير المكتوبة، فقد اعتبرت معظم التشريعات العربية أن الأصل هو حظر تكوين الجمعيات والاستثناء هو منح هذا الحق بالقيود والإجراءات الصارمة التي يضعها القانون، وبالسلطات الواسعة الممنوحة للإدارة، فضلاً عن تحديد الدولة لمجالات عمل هذه المنظمات، وهذا معناه أن مبادرات الأفراد محدودة بتصورات الحكومة للأنشطة التي يجب أن تقوم بها هذه المنظمات؛ فعلى سبيل المثال نصّ الدستور المصري في المادة ٥٥ على أن «للمواطنين حقّ تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام التجمع أو سرياً ذا طابع عسكري». وبالرغم من ذلك قيدت الحكومة المصرية وجود نشاط مؤسسات ومنظمات العمل الأهلي من خلال التشريعات المختلفة التي وضعتها لتنظيم عمل هذا القطاع، ولعل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤م من أشهرها تقييداً للعمل الأهلي وهو ما جعله محلاً للانتقاد والهجوم من قبل منظمات ومؤسسات أهلية. وعندما شرعت الدولة في طرح مشروع قانون بديل، نجح نشطاء العمل الأهلي وحقوق الإنسان على وجه الخصوص في تشكيل حملة من النقاش والحوار حول القانون، وهو ما دفع الحكومة إلى إشراك بعض قيادات العمل الأهلي وحقوق الإنسان في لجنة صياغة القانون.

وبصدور القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، أعلنت الدولة مرة أخرى تمسكها الشديد باتجاه التقييد للعمل الأهلي، وضربت عرض الحائط بآراء نشطائه، بل وما انتهت إليه لجنة الصياغة للقانون ذات الأغلبية الحكومية، وسرعان ما سقط القانون سريعاً بعد أقل من عام لعدم دستوريته بناءً على حكم المحكمة الدستورية العليا في ٣ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠؛ فالسرعة التي اكتنفت عملية تمرير القانون في مجلس الشعب، والرغبة في تجنب المزيد من النقاش والجدل، لم تسفر فقط عن الوقوع في خطأ إجرائي يؤدي إلى عدم دستورية القانون فقط، بل دل أيضاً على أن الممارسات الفعلية للدولة غلبت عليها سمة التردد.

وجاء الرقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م بالصياغة والنصوص نفسيهما التي كان عليها القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، بل قوى من قبضة الجهات الإدارية على العمل الأهلي في مصر، حيث جاء حاملاً في جنباته العديد من الإجراءات أو الأدوات التي من شأنها أن تحفظ للجهة الإدارية قدرتها على الإشراف والتدخل في تحديد هامش الحركة الممنوح للجمعيات الأهلية، وهو ما تجلّى في تباين وجهتي نظر الجهة الإدارية، ونظر الرافضين للقانون حول المادة رقم (٤٢) الخاصة بإعطاء حقّ حلّ الجمعيات إلى الجهة الإدارية والمادة رقم (٢) التي تنص على اختصاص القضاء الإداري في نظر منازعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ فبموجب القانون تقوم الجهات الإدارية بالإشراف والتدخل في عمل، والغرض من قيامها وشروط عضويتها وانتخاب مجالس إدارتها، وانتهاء بفحص ومراقبة ممارستها وميزانياتها ومدى التزامها بميدان ومجال نشاطها وكيفية استغلال واستثمار أموالها.

ومن ناحية أخرى تعبر مواد القانون عن استراتيجية الدمج الوظيفي التي انتهجتها الدولة منذ أواخر الخمسينيّات؛ فالقانون الجديد يشجع ويعطي إعفاءات إلى ما يزيد عن ٩٩ في المئة من أعداد الجمعيات البالغ عددها ١٦,٠٠٠ جمعية ــ وهي من الجمعيات العاملة في مجال المساعدات الاجتماعية والتنمية المحلية. أما العدد الباقي من الجمعيات، فيتعلق بالجمعيات الدفاعية وبخاصة تلك المرتبطة بحقوق الإنسان التي قد لا تحظى بالقدر نفسه من الاهتمام، فبالرغم من صعوبة الفصل بين الأداء التنموي من جانب، والممارسة الديمقراطية والأداء السياسي من جانب آخر، فإن التباين بين أولويات الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ككل وليس الجمعيات الأهلية فقط قد فرض العديد من القيود والصعوبات على نشاط بعض أنواع الجمعيات، الأمر الذي يمكن تلمسه في غلبة الطابع الخدمي والخيري على دور الجمعيات الأهلية حتّى الآن.

أما بالنسبة إلى النقابات المهنية، فقد كفل الدستور المصري في مادته ٥٦ «حقّ إنشاء النقابات على أساس ديمقراطي»، إلا أن القانون المنظم لعمل النقابات في مصر وهو القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م والمسمّى بـ «قانون ضمانات ديمقراطية النقابات المهنية المعدل بالقانون ٥ عام ١٩٩٥م» عقبة رئيسيّة أمام تطور العمل النقابي في مصر حيثُ إنَّ هذا القانون قام بـ:

ــ إلغاء المواعيد المحددة والمقررة سلفاً في قوانين النقابات المهنية للانتخابات الدورية، وأوكل تحديد المواعيد إلى لجنة قضائية تقوم بمهام إدارية والتي لا تلتزم بأحكام القضاء الإداري النافذة بتحديد موعد الانتخابات، كما لا توجد أية آلية للرقابة على أعمالها، بحيث يمكن إجبارها على إجراء الانتخابات في موعدها الدوري، ما أدى إلى انتزاع سلطة مجالس النقابات المهنية في تحديد مواعيد انتخاباتها، وإعداد كشوفها، وتحديد طرق إجراء هذه الانتخابات وإعطائها إلى اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات النقابات المهنية، وكان من أثر ذلك تجميد الوضع في ١٢ نقابة مهنية، وقد بلغت مدّة بقاء المجالس في بعضها ١١ عاماً مثل نقابة الأطباء التي أجريت آخر انتخابات لها عام ١٩٩٢، ونقابة المهن الزراعية التي أجريت آخر انتخابات لها عام ١٩٩٤، ونقابة المعلمين التي أجريت آخر انتخابات لها عام ١٩٩٣، ثمّ نقابة الصيادلة التي أجريت آخر انتخابات لها عام ١٩٩٤، إلى جانب نقابات أخرى مثل نقابة أطباء الأسنان ونقابة الأطباء البيطريين ونقابة التجاريين ونقابة التطبيقيين. وبالرغم من انتهاء مدّة مجالس النقابات سابقة الذكر، فإنه مع ذلك لم تجر فيها انتخابات لاختيار مجالس جديدة، ويرجع ذلك إلى عدم قيام اللجنة المسؤولة عن النقابات بإرسال الكشوف والإعداد الجيد للانتخابات بالرغم من مخاطبتها من قبل اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات أكثر من مرة.

ــ عدم دستورية نصّ الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون في ما تضمنته هذه المادة من اشتراط تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية لصحة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة أو الفرعية، ومن اشتراط تصويت ثلث عدد

أعضاء الجمعية العمومية في حال عدم اكتمال نصاب النصف لمخالفتهما لنصوص المادتين ٥٦ و٦٢ من الدستور؛ فقد جاء هذا النصاب التحكمي ليطيح التسمية التي سمي بها هذا القانون ليصبح اسماً على غير مسمّى، فلا يضع ضمانات لديمقراطية التنظيمات المهنية، وإنما يضع عراقيل وعقبات أمام التشكيلات الديمقراطية بالنقابات المهنية. كما إن اشتراط تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية غير دستوري، وتنفرد به النقابات المهنية حيث لا يشترط أية نسبة في انتخابات مجلس الشعب ولا مجلس الشورى ولا المجالس المحلية ولا النقابات العمالية، وهي الأصل في العمل النقابي.

ـ عدم دستورية المادة الخامسة من القانون في ما نصت عليه بأن «يكون اجتماع أعضاء الجمعية العمومية لأغراض الانتخاب في غير أيام الجمع والعطلات الرسمية». وأعمال هذا النصّ من شأنه الحد من الإقبال على العملية الانتخابية، وإذا أضيف إلى ذلك النصاب المرتفع والتسويف في إجراء العملية الانتخابية من حيث المدّة التي استلزم المشرع الدعوة خلالها لعقد جمعية تالية، وهو ما يحيط هذا القانون بشبهة عدم مراعاة صالح النقابات المهنية وشبهة العمل على تعطيلها، وهو ما يعد إخلالاً بالمادة ٥٦ و٦٢ من الدستور.

ـ مخالفة القانون نصّ المادة ٥٦ من الدستور بشأن إنشاء النقابات على أساس ديمقراطي، حيث تنص المادة ٥٦ من الدستور على أن «إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حقّ يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي وحماية أموالها وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها».

ـ نصّ القانون في المادة الثامنة على أن «يحظر على مجالس النقابات العامة والفرعية وسائر التنظيمات النقابية والمهنية جمع أموال أو قبول هبات أو تبرعات لغير الأغراض التي تقوم عليها النقابة، أو تمارس أي نشاط يخالف أهدافها التي أنشئت من أجلها ولا يجوز لها أن توجه مواردها لغير الأغراض التي قامت عليها النقابة، ولكل عضو من أعضاء النقابة أن يطلب من محكمة القضاء الإداري وقف أي عمل أو إجراء يصدر بالمخالفة لحكم هذه المادة، وتتبع في ذلك القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة، وهذا النصّ يتضمن أمرين: الأول حصر دور النقابات على الدور المهني من دون الدورين الوطني والقومي، وتشجيع أعضاء النقابات على اللجوء إلى القضاء عند خروج النقابات عن الدور المهني، على الرغم من أن المادة ٥٦ من الدستور توجب على النقابات المشاركة في العملين الوطني والقومي، فهذه المادة تقضي بأن القانون ينظم مساهمة النقابات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية، ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها، وأنها ملزمة بالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها».

الجدول رقم (٢)
حرية مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

البلد	عدد الجمعيات الأهلية	عدد المنظمات المهنية	عدد النقابات	نسبة القادة المنتخبين
الأردن	٨٩٠	١٢	١٧	—
الإمارات	١١٣	١٠	غير مصرح بها	—
البحرين	٣٢١	١٠	—	—
السعودية	٢٣١	—	غير مصرح بها	—
السودان	٢٤٦	—	١٣	٧٧
الكويت	١٠٣	١٦	—	—
المغرب	٣٠,٠٠٠	—	—	٩٣,٤
اليمن	٢٧١٣	—	—	—
تونس	٧٥٦٠	—	—	٩١,٧
سوريا	٦٢٨	—	—	—
عمان	٤٠	—	غير مصرح بها	—
فلسطين	٤٤٤	—	—	٧١,٥
قطر	١٠	—	—	—
لبنان	٣٦٥٣	—	—	٦٦,٧
ليبيا	—	٣٤	—	—
مصر	١٦,٠٠٠	٢٣	٢٣	٩٣,٦
موريتانيا	٦٠٠	—	—	—

المصدر: **التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٢**، تحرير أماني قنديل (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣).

خاتمــــة

في ضوء الصراعات المطروحة في الوطن العربي بين الديمقراطية المزمع تحقيقها، وهل الديمقراطية النخبوية أم الديمقراطية الجماهيرية هي الأفضل؟ فإنني أؤكد أن الديمقراطية ليست نظاماً للحكم فقط، ولكنها في الوقت نفسه طريقة حياة؛ وحيثُ إنَّ هناك سمات أساسية لا بدّ من توافرها لجميع الأنظمة الديمقراطية، وهي الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن (السياسية منها والمدنية)، وحمايتها من اعتداءات السلطة الحاكمة، واعتبار السلطة الحاكمة ما هي إلا وسيلة لتنظيم علاقات الأفراد بالشكل الذي يخدم مصالحهم المشتركة ويحمي حقوقهم السابقة لقيام السلطة الحاكمة أو الدولة نفسها، وتداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية (الحرة

والسرية والعامة)؛ وكذلك الفصل بين السلطات الرئيسيّة وتحقيق نوع من التوازن بين السلطات مع ترسيخ مبدأ استقلال القضاء، والتأكيد على سيادة القانون والمساواة أمامه وطرق دعمه بأنظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة، وترسيخ المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع المهام والصلاحيات.

ونجد أن هذه الأسس غير متوفرة على الإطلاق في الدول العربية المركزية، ورأينا كما من الأزمات التي تواجه الدول العربية المركزية، وكما أدت هذه المركزية إلى انهيار دول وعلى رأسها العراق، فالسلطة المركزية المطلقة والحاكم الفرد وغياب المؤسسات، دفعت القيادة السياسية العراقية إلى قرارات سياسية خاطئة على مختلف المستويات، وأدخلت الدولة في دوامة من الأزمات على جميع الأصعدة، الأمر الذي أدى إلى انهيارها في النهاية.

ولذلك فإن أفضل أشكال الديمقراطية هي تلك التي تعتمد بشكل أو بآخر على الجماهير، من دون اقتصار الحكم فيها على رأي النخب المسيطرة فقط؛ فالديمقراطية الجماهيرية يجب أن تكون البديل الاستراتيجي الحالي للشعوب العربية حتّى تخرج الأنظمة العربية من كبوتها، وتستطيع الصمود في مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية ومواجهة آليات العولمة.

وفي هذا الإطار يجب على الحكومات العربية أن تعمد إلى إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية والقانونية بما يحقق هذه الديمقراطية. وعلى سبيل المثال في الحالة المصرية يجب على الحكومة أن تقوم بالتالي:

١ ــ إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على البلاد، وأن يتم قصر إعلان حالة الطوارئ في حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، ولفترة محدودة لا يتم تجديدها إلا بشروط دقيقة وتحت رقابة حقيقية وفعلية للسلطة التشريعية، والعودة إلى الشرعية الدستورية والقانون الطبيعي.

٢ ــ تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث من خلال الحد من هيمنة السلطة التنفيذية وتفعيل السلطة التشريعية، وذلك بتعديل بعض مواد الدستور مثل المادة ٧٧ من الدستور والتي تنص على «مدّة الرئاسة ست سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخاب غير رئيس الجمهورية لمدد أخرى». ولذلك لا بدّ من تعديل تلك المادة من خلال وضع حدّ أقصى لعدد مرات انتخاب رئيس الجمهورية بصور متصلة، وكذلك ضرورة تعديل المادة ١٣٩ من الدستور التي تنص على أن «لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً له أو أكثر، ويحدد اختصاصهم ويعفيهم من مناصبهم» والمفهوم من هذا النصّ أنها سلطة جوازية، بمعنى أنه لا إلزام عليه في ذلك، لذلك لا بدّ من تعديلها بما يؤكّد الطبيعة الإلزامية، أما بالنسبة إلى الصلاحيات، فمن تحليل الدستور نجد أن من مجموع ٥٥ مادة في الدستور تتضمن صلاحيات أو سلطات، اختص الرئيس بحوالى ٣٥

صلاحية، أي نسبة ٦٣ في المئة من إجمالي الصلاحيات والسلطات، بينما ترك للسلطة التشريعية بمجلسيها (الشعب والشورى) ١٤ صلاحية. ولذلك لا بدّ من إعادة النظر في حجم السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية، وتعديل المادة ٧٤ من الدستور والتي توسعت في تقدير السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، والمادة ٨٥ التي تقصر جواز محاكمة الرئيس في حالتين جنائيتين هما: الخيانة العظمى، أو ارتكاب جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بناءً على اقتراح يقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب، ويصدر قرار الاتهام بأغلبية ثلثي الأعضاء، وهي مسؤولية محدودة موضوعياً من ناحية، ويصعب وضعها موضع التنفيذ للظروف المتعلّقة بتشكيل مجلس الشعب من ناحية أخرى، وتعديل المادة ١١٥ من الدستور والتي تحرم مجلس الشعب من حقّه في إدخال تعديلات جزئية على مشروع الميزانية العامة للدولة عند مناقشتها إلا بموافقة الحكومة، بحيثُ إنَّ المجلس لا يملك إلا الموافقة على الميزانية ككل أو رفضها ككل، في حين أن هذه الصلاحية معترف بها للمجالس النيابية في جميع الدول الديمقراطية، وكذلك المادة ١٢٧ التي تنص على أنه في حالة سحب الثقة من الحكومة يعد مجلس الشعب تقريراً يرفع إلى رئيس الجمهورية الذي له أن يرد التقرير إلى المجلس خلال ١٠ أيام، فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد، جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء خلال ٣٠ يوماً، وتوقف خلالها جلسات المجلس؛ فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة، اعتبر المجلس منحلاً وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة»، وبالتالي فإن هذا النصّ حرم مجلس الشعب من حقّه في سحب الثقة من الحكومة، فيتعين عليها الاستقالة فوراً كجزاء رادع لفرض الإرادة الشعبية التي يمثلها على السلطة التنفيذية وإلا أصبحت وظيفته الرقابية عديمة الأثر.

٣ ــ أن يتم تعديل قانون السلطة القضائية بما يضمن استقلال القضاة استقلالاً حقيقياً عن نظيرتها التنفيذية، وهو ما يؤدي لضمان الاستقلال المالي والإداري لهذه السلطة، وضرورة أن يتولى المجلس الأعلى للقضاة سلطة الإشراف على السلطة القضائية بشكل كامل بدلاً من وزارة العدل، وبخاصة أن وزير العدل هو عضو في السلطة التنفيذية، وفي الأغلب ينتمي إلى الحزب الحاكم،وهو ما يحدث إشكالية في استقلال القضاء.

٤ ــ أن يتم تقنين مبدأ اللامركزية في الحكم المحلي من خلال إعطاء صلاحيات واسعة للسلطات والأجهزة المحلية في مختلف محافظات الجمهورية، على أن تكون اللامركزية شاملة ومتكاملة فهي ليست مجرد نقل للمسؤوليات، من دون سلطات، وليست سلطات من دون تمكين مالي.

٥ ــ أن يتم تعديل النظام الانتخابي في مصر بحيث يأخذ بنظام القائمة النسبية، وأن يكون هناك إشراف قضائي كامل على العملية الانتخابية، ووضع تشريع يكفل رقابة منظمات المجتمع المدني، وأن يتم توفير نسبة معينة من المقاعد للمرأة أو الأقباط.

٦ ــ أن يتم إلغاء قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، والذي يجعل الحق

في المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب لا أساس له من الناحية العملية، وبإلغاء هذا القانون يتم إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي ووفقاً لأحكام الدستور، وتنشأ الأحزاب بموجب الإخطار في إطار التعريف المحدد للحزب، وأن يتم إلغاء لجنة شؤون الأحزاب السياسية المشكلة بموجب القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٧٧م لإعاقتها الحياة الحزبية، فهي التي توافق على قيام أو إنشاء حزب أو تعترض على تأسيسه، ومن ناحية أخرى ينتمي غالبية أعضائها إلى الحزب الحاكم وهو ما يجعله الخصم والحكم في آنٍ واحد.

٧ ــ توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة، وتشكيل لجنة قضائية دائمة ومتفرعة ومستقلة تختارها الجمعية العمومية لمحكمة النقض وتنفرد بإدارة الانتخابات، وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول تتطابق مع السجل المدني، الأمر الذي يعمل على ترسيخ المشروعية الأساسية للسلطة التنفيذية من خلال صناديق الانتخابات بما يدعّم من عملية المشاركة السياسية.

٨ ــ سنّ قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية بدلاً من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦م وتعديلاته بالقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥م.

٩ ــ أن يتم صدور تشريع بديل للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م الخاص بالجمعيات الأهلية، لكونه يشكل عائقاً أمام عمل المنظمات غير الحكومية ويعوق تنمية وتطوير المجتمع المدني. على أن يراعي القانون الجديد أن يكون إنشاء الجمعيات الأهلية بنظام الإخطار بدلاً من نظام الترخيص المعمول به حالياً، وأن يحقّ للجمعيات تعديل أنظمتها بحرية بما في ذلك الأهداف ومجالات النشاط في أي وقت طبقاً لأنظمتها، ووفق الأصول ذاتها المطبقة في تأسيس الجمعيات من دون تدخل من الإدارة العامة، وأن تدار الجمعيات بواسطة هيئاتها المنصوص عليها في أنظمتها الخاصة، ولا يحقّ للإدارة العامة التدخل في عملية تسيير اجتماعاتها أو انتخاباتها أو نشاطاتها أو التأثير عليها.

١٠ ــ أن يتم إلغاء القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م المعروف بقانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية، وتطبيق قاعدة حقّ كلّ نقابة في وضع القانون الكفيل بتنظيم نشاطها، نظراً إلى ما يسببه هذا القانون في إصابة الحياة النقابية بالجمود والشلل، وأن تتولى كلّ نقابة إدارة شؤونها طبقاً لنظامها الأساسي مع تمكين النقابات من تعديل قوانينها بما يتماشى مع الواقع الحالي، وقصر دور القضاء على الإشراف على العملية الانتخابية للنقابات بشرط العودة إلى قانون كلّ نقابة في شأن الشروط اللازمة لإجراء العملية الانتخابية، مراعاة لتعدد النقابات واختلافها عن بعضها البعض، والعمل من أجل إنشاء اتحاد عام وفعال للنقابات المهنية.

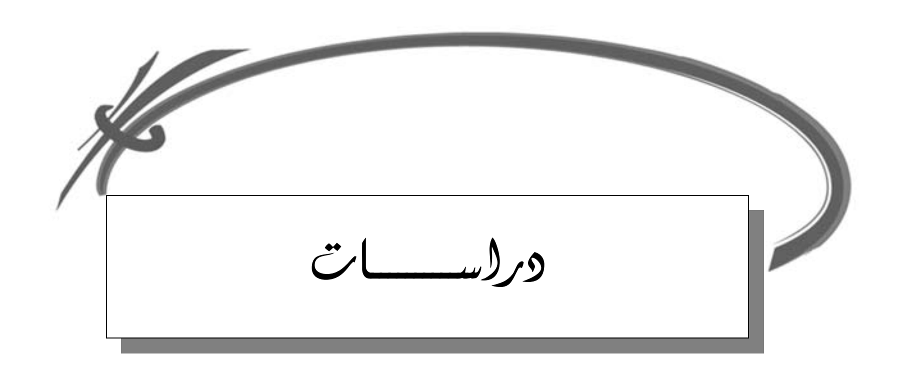
١١ ــ إلغاء قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦م نظراً إلى ما يفرضه من قيود تشريعية عديدة على الحرية النقابية وعلى حقّ العمال في تشكيل التنظيم النقابي، سواء حقها في وضع دساتيرها وأنظمتها وانتخاب ممثليها في حرية، أو الاستقلال في

تنظيم إدارتها وأوجه نشاطها وصياغة برامجها، أو حقها في تكوين اتحادات أو الانضمام إليها.

١٢ ــ إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام، وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، وإتاحة فرصة متكافئة للأحزاب والقوى السياسية ومختلف الاتجاهات والتيارات الديمقراطية في طرح آرائها وأفكارها في كلّ أجهزة الإعلام المملوكة للشعب، إلى حين تعديل قانون الإذاعة والتلفزيون، وتحقيق استقلالها عن السلطة التنفيذية.

١٣ ــ الالتزام بمبادئ الشفافية والحكم الصالح والمحاسبة في جميع ممارسات الحكومة على مستوياتها المختلفة، بدءاً من الحكومة وانتهاءً بالإدارات المحلية، واتخاذ إجراءات فورية للإصلاح الإداري والمالي ومقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام.

١٤ ــ أن يتم النصّ في الدستور على تحريم الفساد الاقتصادي بمختلف صوره ومصادره، وعقاب مرتكبيه سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو الإدارة المحلية، وفقاً لأحكام القانون وبواسطة المحاكم العادية أمام القاضي الطبيعي من دون تدخل أية محاكم استثنائية ■


دراســــات

المقاومة ومعادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي: أثر المقاومة اللبنانية والفلسطينية على الكيان الصهيوني

نادية سعد الدين

باحثة وصحافية من الأردن.

مقدمــة

لم يكن ثمة فصم علائقي صاحب مسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بين أبرز مفاصل تلك المسيرة الممتدة ما يزيد على النصف قرن من الزمن، والمقاومة، باعتبارها حركة تحرر ونضال وطني، بل إن الأخيرة بدت تأصيلاً لرد فعل طبيعي يُجابه أقانيم المحتل الاستيطانية التوسعية بشتى صنوف وأساليب المقاومة منذ وطأت أقدام المستعمِر أرض فلسطين وحتى اليوم.

بيد أن ثمة محاولات متواترة من قبل بعض الأطراف، وهي صهيونية في الأساس، دأبت، بجهد، على التقليل من قدرة المقاومة على إحداث تأثير ما في معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتشكيك بجدواها، مع طرح إشكالياتٍ «ضبابية» في أفق وهدف المقاومة، وإحاطتها بجملة تساؤلات تطال كنه مغزاها وماهية أغراضها عما إذا كانت تشكل أداة ضاغطة لتحسين الموقف والمطلب العربي، أم أنها مجرد وسيلة بديلة عن المفاوضات.

ويُلاحظ تساوق بروز نمط التشكيك والتهوين من أهمية المقاومة مع كل تجدد انبعاثة للنضال الوطني ضد المحتل الإسرائيلي واقترابه من إحراز انتصار ما عليه، كما حدث مع المقاومتين اللبنانية ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ والفلسطينية ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد بلغت هذه المحاولات مداها بالسعي إلى إجهاض المقاومة بعد استشعار خطورتها، كما حدث مع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ حينما وُئدت في مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ ومن ثم اتفاق أوسلو ١٩٩٣، مع الأخذ بالاعتبار هنا ظروف البيئة الخارجية وطبيعة النسقين الإقليمي والدولي القائمين آنذاك. كما تكررت المساعي ذاتها مجدداً مع انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من جراء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم المعارضة آنذاك أرييل شارون للحرم الشريف، وإن كانت أسبابها تعود أساساً إلى فشل مفاوضات السلام واستمرار سياسة الاستيطان والممارسات العدوانية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً، إضافة إلى المستوى المتدني للأداء الداخلي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والوضع المأزوم في الأراضي المحتلة.

وقد ذهب بعض أطراف الداخل الفلسطيني (كما اللبناني) إلى إطلاق دعوات

«استباقية» في إطار منح «الهبات» المجانية للجانب الإسرائيلي من دون مقابل، وذلك بمطالبتها «عدم عسكرة الانتفاضة» ونزع أسلحة كل الفصائل، بل وتحميل الأخيرة مسؤولية إخفاقات التوصل إلى تسوية سلمية وتبعات تصاعد وتيرة العدوان والعنف الإسرائيلي،.. وهم بذلك يرددون (سواء عن قصد أو من دونه) الخطاب الصهيوني ذاته، ويقفزون على حقائق إنجازات المقاومة والمكاسب التي حققتها (كما سنبين بعد قليل) مثلما يتجاوزون تبعة المطالبة بوقف المقاومة التي من شأنها أن تبعث، على سطح المساحة المتبقية من الأراضي الفلسطينية، الأطماع الصهيونية التوسعية التي لم تستكن يوماً.

إن محاولة إجراء مقاربة تشخيصية لدور المقاومة في التأثير في معادلة الصراع العربي ــ الإسرائيلي في ضوء معطيات وإفرازات المقاومة اللبنانية عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، يقتضي قبل كل شيء التوقف عند الملاحظات والمؤشرات التالية، ذات الصلة بالموضوع:

١ ــ تُظهر خبرات التحرر الوطني والنماذج التاريخية السابقة أن الخلل في التوازن القائم بين قوى الاستعمار وبين الشعوب المناضلة ضدها لصالح الأولى، لم يحلْ دون مآل المحصلة الاستراتيجية النهائية إلى صالح قوى الشعوب الساعية إلى التحرر وتقرير المصير. كما تبين الخبرات التاريخية ذاتها أن الجيوب الاستيطانية الإحلالية التي قُدر لها البقاء (مثل أمريكا الشمالية واستراليا) نجحت بعد إبادتها السكان الأصليين، فيما أخفقت تجربة نظيرات لها في تحقيق ذلك (مثل جنوب أفريقيا) بفعل المقاومة التي جوبهت بها، ما أدى إلى تصفيتها. ولا تُستثنى إسرائيل من هذه القاعدة التاريخية باعتبارها جيباً استيطانياً حلولياً. وقد تجلى ذلك بوضوح في بعض المفاصل التاريخية المهمة في تاريخ الصراع العربي ــ الإسرائيلي كحرب عام ١٩٧٣ حينما تمكن العرب من تحدي الخلل الفادح في التوازن السياسي والعسكري مع الجانب الإسرائيلي بمجابهة عربية مشتركة. كما برز عبر نجاح المقاومة اللبنانية في دحر الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان بانسحاب منفرد من دون قيد أو شرط في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، مثلما يتجسد راهناً في صمود المقاومة أمام ترسانة الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية منذ ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦. كما يتوضح على الجبهة الفلسطينية من خلال ما حققته انتفاضة الأقصى من انجازات لم تتمكن عملية السلام من إحرازها طوال مسيرتها التي ابتدأت في مؤتمر مدريد ١٩٩١، وأيضاً عبر نجاحها في حمْلِ المحتل الإسرائيلي على الانسحاب من قطاع غزة في آب / أغسطس ٢٠٠٥ على الرغم من أن الانسحاب كان صورياً حيث لا تزال سلطات الاحتلال تُحكم سيطرتها على القطاع، بل إنها أعادت احتلاله مجدداً، الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبار خطوة الانسحاب محاولة تكتيكية إسرائيلية بغية إحكام السيطرة على أراضي الضفة الغربية التي تشكل بالنسبة إليها أهمية تفوق بكثير تلك التي يحتلها القطاع، وذلك استناداً إلى معايير الأطر العسكرية وموازين القوى الدولية والمصالح المتأتية وحجم المقاومة، وليس إلى الاعتذاريات التوراتية. بيد أن ذلك كله من شأنه أن يدلل على حقيقة أن المقاومة التي ترفع رايات حق تقرير المصير، وتلجأ إلى صنوف مختلفة من النضال،

باستطاعتها أن تُوقعَ خسائر ضخمة في صفوف العدو وفي جيشه النظامي[1].

٢ ــ إلى جانب ما سبق؛ فإن النموذج العام لتطور حركات التحرر الوطني يؤشر على نجاح الأخيرة في تحقيق هدف الاستقلال السياسي من المستعمِر نتيجة نضالها، سواء أكان ذلك من خلال تسوية مع الدول المستعمِرة حينما تدرك الأخيرة تآكل مشروعها الاستعماري وعدم جدوى استمراريته بفعل الخسائر الفادحة التي يتكبدها من المقاومة، أم عن طريق الكفاح المسلح ضدها في أغلب الأحايين[2]. ويعتبر نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، في سبيل مزاولة حقها في تقرير المصير، نضالاً مشروعاً يتفق مع مباديء القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي من أبرزها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ والقرار ٢٦٢٥ الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤[3].

بيدَ أن إسرائيل تتجاهل حق تقرير المصير وحق المقاومة في النضال من أجل التحرر، مستندة في ذلك إلى إدعاءات تاريخية أسطورية ترتكز على ما يسمى «بالنزعة التاريخانية» القائمة على الزعم بحتمية حدوث إيقاعات ومراحل معينة، وبمسار محتوم للتاريخ، يمكن التنبؤ به مسبقاً وهي رؤية تندرج في المجتمع الإسرائيلي المغلق[4]. وُتواري إسرائيل نزعة إنكار حق أهل البلاد الأصليين في تقرير مصيرهم عن طريق تحويل نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر إلى مجرد صراع في الشرق الأوسط، لا يُحل عن طريق الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، بل من خلال الموافقة على شروط عملية السلام. وفي ظل غياب لغة العدل وسيادة المعايير المزدوجة، فإن إملاءات الطرف الأقوى هي التي تضبط ما يسمى بحل هذا الصراع، كما يغلب عنصر القوة في المفاوضات التي يكون هدفها في المحصلة كبت إرادة الأمة نحو التحرر من الاحتلال[5].

ومن هنا يتأتى نتاج الدعم الأمريكي المفتوح لسلطات الاحتلال الذي لم يتوقف البتة عند حدّ إعلان حرب مشتركة على لبنان، وإنما يأتي متماهياً في الأساس مع مواقف أغلب الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الصراع العربي ــ الإسرائيلي كخطٍ ثابت مشترك يتسم

---

(١) مصطفى علوي، «البعد الاستراتيجي للصراع العربي ــ الإسرائيلي،» في: جورج جبور [وآخرون]، **انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع**، مراجعة وتقديم حسن نافعة (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

(٢) أحمد يوسف، «الإنتفاضة الفلسطينية: قراءة أولية في دروس الخبرة المقارنة لحركات التحرر الوطني،» ورقة قدمت إلى: ندوة حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرير الأفريقية، القاهرة، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ص ٧٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول القرارات الصادرة بهذا الشأن، انظر: محمد علوان، «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير،» في: جبور [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٨٥ ــ ٨٦.

(٤) كارل بوبر، **أسطورة الإطار: دفاع عن العلم والعقلانية**، ترجمة يمنى طريف الخولي؛ عرض وتحليل جلال شمس الدين، عالم المعرفة؛ ٢٩٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٣)، ص ١٦.

(٥) عزمي بشارة، **لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الإنتفاضة الأولى** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٢)، ص ١٧٧.

بالانحياز إلى الكيان الصهيوني، مثلما يشكل جزءاً من نمط متكرر كامن في البنية الأمريكية وتاريخها. ومن دون الولوج في دهاليز حيثيات العلاقة الثنائية بين الجانبين، إذ تكفي هنا الإشارة إلى تاريخية الدعم الأمريكي لإسرائيل الذي يعود بحسب الكاتب الإسرائيلي نيكولاس جويات إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ عبر تمويل استيطان اليشوف الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة(٦)، إلى جانب الدعم اللوجستي والاقتصادي الذي قدّره الاقتصادي الأمريكي توماس ستوفر بزهاء ٣ آلاف مليار دولار منذ عام ١٩٤٩، فيما وصل الدعم السياسي إلى مداه باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أكثر من ٣٠ مرّة لصالح إسرائيل وضد الجانب العربي الفلسطيني.

٣ ــ ليس شرطاً أن تستمر المقاومة على ذات الوتيرة، فقد تخبو أحياناً وقد تنشط في أحايين كثيرة من دون أن يعني ذلك توقفها. مثلما ليس بالضرورة أن تلغي المقاومة مسار التفاوض، إذ لا ضير من الجمع بشكل متزامن بينهما وهو الأمر المعمول به في غالبية حركات التحرر الوطني حيث إن الخيار الأول يعزز الآخر ويدعمه. إن المفاضلة بين المسار السلمي والكفاح المسلح ليس خياراً مبدئياً في حركات التحرر الوطني بقدر ما هو تكتيكي، وبالتالي فإن الانتقال من أسلوبٍ بغية الأخذ بالآخر، أو محاولة المزاوجة بينهما، إنما يندرج في إطار المراوحة بين المبدئية والبراغماتية، وضمن حسابات العوائد المتأتية منهما والظروف المصاحبة لهما من دون أن يمثل ذلك بالضرورة تنازلاً أو تشدداً أو وسطية.

بيدَ أن الاستناد في مسألة المفاضلة بين أحد الخيارين إلى معيار التحسب لرد فعل المحتل إزاء الموقف النهائي حيالها إنما يعتبر ذريعة في حد ذاته، ذاك لأن خبرات التحرر الوطني تُظهر أن سلطات الاحتلال عاملت كلاً من المسار السلمي والكفاح المسلح بنفس العنف(٧).

٤ ــ لا نستطيع فهم محركات اللجوء إلى المقاومة والكفاح المسلح بمعزل عن سياق الصراع العربي ــ الإسرائيلي وفشل مسار التسوية في تحقيق أي إنجاز يذكر على أرض الواقع وتنامي نزعة التطرف والعنف اليميني الديني في إسرائيل. فقد أدت الممارسات العدوانية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً والتي تستند إلى مفاهيم القوة والعنف باعتبارها سبيلاً لفرض الأمر الواقع، إلى نسف عملية السلام التي تعاني أصلاً من وهن وهشاشة الركائز المستندة إليها، ما أسفر عن تعثر مسيرتها إلى حدّ الجمود على الصعيد الفلسطيني (اتفاق أوسلو ١٩٩٣)، بينما اقتصر تداول مصطلحاتها على المستوى الرسمي من دون القاعدي لدى الدول التي أبرمت معاهدات مع إسرائيل (مصر ١٩٧٨ والأردن ١٩٩٤).

---

(٦) نيكولاس جويات، **غياب السلام.. محاولة لفهم الصراع الاسرائيلي الفلسطيني**، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٢٢. ولمزيد من التفاصيل، انظر: برنارد رايك، «الولايات المتحدة وإسرائيل: طبيعة العلاقة الخاصة،» في: **الشرق الأوسط والولايات المتحدة: إعادة تقييم تاريخي وسياسي**، ترجمة أحمد محمود؛ تحرير ديفيد ليش، المشروع القومي للترجمة؛ ٨٠٨ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ٣٦٥.

(٧) يوسف، «الإنتفاضة الفلسطينية: قراءة أولية في دروس الخبرة المقارنة لحركات التحرر الوطني،» ص ٦٠ ــ ٦٢.

وبخلاف الإنجازات التي حققتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في حروبها الإقليمية أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ فإنها فشلت في تحقيق أي من أهدافها في التعامل مع لبنان وفلسطين أمام المقاومة.

٥ ــ لا يخرج عن ذات المسار مشروع الشرق الأوسط الجديد (القديم) بنسخته المستحدثة التي تصر الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل على الزج بصيغتها في المنطقة على الرغم من تواتر إخفاق محاولاتها السابقة والتي كان آخرها أطروحة الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنته خلال قمة الدول الثماني في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ بهدف تحقيق ثالوث الإصلاح: الديمقراطية والمعرفة والازدهار الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن أوضاع الأخيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة تشكل ــ وفقاً لمنظورهم ــ مرتعاً خصباً لنمو التطرف والإرهاب، وهو المسوغ الذي اتخذته واشنطن ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي كان من أبرز تجلياتها مرادفة المقاومة بالإرهاب. وقد عمدت الإدارة الأمريكية، بغرض تنفيذ مخططها في المنطقة، إلى الضغط على حكومات دولها لإحداث إصلاح في النظام التعليمي والسياسي لديها، بما يسهم في إشاعة مفاهيم الحريات والديمقراطية، ويفسح المجال أمام توسيع المشاركة السياسية فيها. ولعل هذا الطرح الأمريكي ينم أساساً عن وجه من وجوه ليبرالية الإمبريالية التي تنحو صوب إسباغ مفاهيم السلام والعدالة والديمقراطية على نزعة العدوان والهيمنة والمعايير المزدوجة[٨].

بيد أن عدم تقبل منظومة النسيج المجتمعي السياسي والمدني وتنبهها لمكامن ومقاصد هذا المشروع، ومن جراء الفشل الذريع للمشروع ألأمريكي في العراق، أدى إلى التسبب في عرقلة تنفيذه حتى الآن، ما دفع واشنطن إلى إعادة صوغ أطره مجدداً بما يتواكب مع مصلحتها في المنطقة، وبما يأخذ في الاعتبار مستجدات تطورات الأحداث الحاصلة، بهدف القضاء على البنية التحتية للمقاومة الإسلامية، وبالتالي، طمس مفاهيم الكفاح المسلح، واستئصال ثقافة المقاومة، وإقحام الجسم الإسرائيلي الغريب في هيكلية الدول العربية والإسلامية توطئة لتبوئه سدة الزعامة في المنطقة.

ولا يعتبر هذا المقصد الأمريكي بالجديد، إذ إنه يندرج في جزء منه ضمن إطار اهتمام مبكر بالحركات الإسلامية وبالمقاومة، تكثف منذ ما بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، حيث نشطت حينها مراكز الدراسات والأبحاث الغربية المرتبطة ببؤر صنع القرار هناك، لتشخيص ودراسة دوافع المقاومة والحركات الإسلامية وتطورها في المنطقة، وحجم قاعدتها الجماهيرية ومدى تأثيرها في وضعية المنظومة المجتمعية البنيوية المتكاملة، ومن بينها دراسة حديثة صدرت في منتصف العام الجاري عن مؤسسة «كارنيجي» البحثية التي خلصت إلى تنامي دور حركات المقاومة الإسلامية خلال السنوات العشر الأخيرة بحيث باتت

(٨) ديفيد هارفي، **الإمبريالية الجديدة**، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤)، ص ١٩٨.

تلعب دوراً سياسياً أساسياً ومهماً في المنطقة[٩]. في حين توقعت دراسات أخرى حدوث استقطاب ثنائي في حركة العلاقات الدولية وبخاصة على صعيد الساحة السياسية العربية بين الأنظمة والتيارات المختلفة للإسلام السياسي[١٠].

وقد نظرت الإدارة الأمريكية بعين القلق والتوجس إلى تنامي نفوذ التيار الإسلامي من خلال فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة، وحصول الإخوان المسلمين في مصر على ٨٨ مقعداً برلمانياً في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ بالرغم من محاولات التضييق وحملات الاعتقال التي استهدفت أعضاءها وكوادرها، عدا عن تصاعد دور حزب الله في لبنان والعجز الأمريكي الإسرائيلي عن إلحاق الهزيمة به، إضافة إلى العجز الأمريكي في العراق، حيث شكل كل ذلك محركاً مهماً من دوافع المساعي الأمريكية لضرب البنية التحتية للمقاومة وبخاصة في فلسطين ولبنان.

٦ ــ لئن كان ثمة من يتعاطى مع حدث بروز دور المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان في إطار نواتج مسار الصراع العربي ــ الإسرائيلي ككل، فإن هناك من ينظر إليه ضمن سياق تنامي تأثير الدين في حركة العلاقات الدولية ومنها في مسار الصراع نفسه، وذلك بالاستشهاد بصعود حركة حماس وحزب الله باعتبارهما مقاومتين إسلاميتين انبثقتا من رحم الشعبين الفلسطيني واللبناني[١١]، ومن خلال التدليل بالطابع الديني الذي يغلف جزءاً مهماً من الخطاب الصهيوني لتسويغ احتلال الأرض الفلسطينية، وأيضاً، غلبة ذلك الجانب على الخطاب الأمريكي من خلال المحافظين الجدد (أو ما يصنفهم البعض بالصهيونية المسيحية) الذين يؤطرون الدعم الأمريكي لإسرائيل في صيغ علائقية وشيجة منذ تبوئهم السلطة عام ٢٠٠٠ مصطحبين معهم خطة إستراتيجية تنطوي على انحياز مطلق لإسرائيل[١٢].

أولاً: المقاومة اللبنانية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦

لقد أفرزت الأحداث الأخيرة في الأراضي اللبنانية التي شهدت عدواناً إسرائيلياً متصاعداً في الثاني عشر من شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، ... تأصيلاً لمعطيات كانت قد ترسخت، قبلاً، بانسحاب إسرائيلي منفرد من جنوب البلاد من دون قيد أو شرط في ٢٥ أيار/مايو

(٩) Nathan J. Brown, Amr Hamzawy and Marina S. Ottaway, *Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones*, Carnegie Paper; no. 67 (Washington, DC: Carnegie Endowment, 2006), p. 5.

(١٠) Andrew Harvey, Ian Sullivan and Ralph Groves, «A Clash of Systems: An Analytical Framework to Demystify the Radical Islamist Threat,» *Parameters*, vol. 35, no. 3 (Winter 2005), p. 73.

(١١) أسامة الغزالي حرب، «فلسطين تحت حكم حماس،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٧.

(١٢) William N. Dale, «The Impact of Christian Zionism on American Policy,» *American Diplomacy* (22 April 2004).

٢٠٠٠ تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية، وبخاصة حزب الله، وبفعل تضامن والتفاف الشعب اللبناني بكل طوائفه وتياراته حول مشروع المقاومة، من دون أن يعني ذلك اقتصار النضال عند ذينك الحدثين بالرغم من أهميتهما، حيث إن العدوان الإسرائيلي ضد الشعب اللبناني متواصل ويعود تاريخياً إلى عام ١٩٤٨ حينما دمر الاحتلال عدداً من القرى اللبنانية بغية إقامة المستوطنات عليها(١٣)، مروراً باجتياحه العلني الواسع لبنان في إطار عملية الليطاني عام ١٩٧٨ ومن ثم احتلال بيروت ومناطق واسعة من لبنان في عملية أطلق عليها سلامة الجليل عام ١٩٨٢ بذريعة ضرب البنية التحتية للمقاومة. وقد اقترفت إسرائيل توليفة من العنف والمجازر والتنكيل في لبنان، من أبرزها مذبحة صيدا في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ التي ذهب ضحيتها زهاء ٨٠ مدنياً كانوا مختبئين في بعض الملاجيء، ومذبحة صبرا وشاتيلا ١٦ ــ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ والتي أسفرت عن ١٥٠٠ شهيد من الفلسطينيين واللبنانيين العزل جلهم من الأطفال والنساء، ومذبحة عين الحلوة التي أسفرت عن سقوط ١٥ فلسطينياً بين قتيل وجريح، فضلاً عن تدمير ١٤٠ منزلاً واعتقال ١٥٠ آخرين، ومذبحة سحمر في البقاع الغربي من لبنان في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ حينما داهمتها قوات الاحتلال وأطلقت النيران على سكانها فأوقعت ١٣ شهيداً و٤٠ جريحاً. وفي ٢٨ نيسان/ابريل من عام ١٩٩٦ وقعت مذبحة قانا التي كانت جزءاً من عملية كبيرة سميت بعناقيد الغضب حينما قامت قوات الاحتلال بضرب موقع قانا الذي كان يضم ٨٠٠ لبناني وأسفر ذلك عن مقتل ٢٥٠ لبنانياً منهم ١١٠ في قانا وحدها فيما بلغ الجرحى ٣٦٨ بينهم ٣٥٩ مدنياً(١٤). وقد أقدمت تلك القوات على عدوان مماثل طال المكان ذاته وأسفر عن استشهاد ٦٠ لبنانياً في إطار حرب إسرائيلية على لبنان استمرت قرابة الشهر.

ولئن نجحت إسرائيل بفعل آلتها الحربية في إخراج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، إلّا أن السيطرة الإسرائيلية على لبنان جوبهت بمقاومة وطنية عاتية ما أجبر إسرائيل على سحب جيوشها من بيروت ومن مناطق أخرى مجاورة والانكفاء إلى الشريط الجنوبي الذي انسحبت منه مجدداً عام ٢٠٠٠ باستثناء مزارع شبعا.

لقد شكل انتصار المقاومة الوطنية على الجيش الإسرائيلي نقطة تحول أساسية في تاريخ لبنان المعاصر، انعكست إيجابياً لجهة تصليب الموقف العربي المفاوض أمام المطالب الإسرائيلية المتواترة له بالتنازل، كما تحول الانتصار اللبناني إلى ورقة ضاغطة على مفاوضات السلام توَضحَ في مفاوضات كامب ديفيد الثانية (كما سنبين لاحقاً)، مثلما أثبتت المقاومة أن التمسك بخيار الكفاح المسلح يعتبر أسلوباً لمجابهة العدو الإسرائيلي، وأنها كانت الكفيلة بإجبار المحتل على الخروج من لبنان من دون قيد أو شرط. إن ما جرى في

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: مسعود ضاهر، «جنوب لبنان في الصراع العربي ــ الإسرائيلي،» في: جبور [وآخرون]، **انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع**، ص ٢٠٤.

(١٤) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ٢٩٠ ــ ٢٩٢.

لبنان يشكل تحولاً نوعياً في مسار الصراع العربي ــ الإسرائيلي، إذ للمرة الأولى تُجبَر إسرائيل كرهاً على الانسحاب من أرض عربية احتلتها من دون مفاوضات، ومن الطبيعي أن تشكل التجربة اللبنانية في المقاومة زاوية أساسية من زوايا النظر إلى الانتفاضة وقراءتها بسبب واقع التفاعل بين مقاومتين تتصديان لعدو محتل واحد. ولعل ذلك يبرهن على أن ثمة عوامل أخرى غير تقنية كمفهوم ميزان الإرادات تفسر ظاهرة انتصار القوى الأضعف في ميزان الصراع، وهي عوامل قد لا تكون دائماً مادية، فعوامل القوة المادية ليست دائماً مدخلاً ملائماً لفهم ظواهر من نوع نجاح بضعة آلاف من المقاتلين المسلحين في تمريغ هيبة أحد أكبر الجيوش في العالم عدداً وعدة[١٥].

وقد تكرست ذات المفاهيم مجدداً عام ٢٠٠٦ من خلال صمود مقاومة حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي المتصاعد على لبنان والذي طال الشعب والبنية التحتية معاً. وقد تجاوزت الحرب الإسرائيلية على لبنان قضية الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله منذ الثاني عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦ إلى تحقيق أهداف إسرائيلية أمريكية في الأساس تتمثل في القضاء على المقاومة واقتلاع بنيتها التحتية، إلى جانب ضرب أقانيم الحضارة والتقدم والثقافة فيها، وهو هدف ينبثق من مكامن نظرة صهيونية عنصرية تؤصل للنظرة نحو الذات وتجاه الآخر بما تنطوي عليه من اعتذاريات ومسوغات أطروحة الشعب المختار والتفوق اليهودي.

وأياً كانت الآراء حيال المخرج الدولي للأزمة الراهنة في لبنان والذي تمثل في قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ القاضي بوقف العمليات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله تمهيداً لوقف إطلاق النار، ورغم محاذير بنود القرار المتعلقة بتجريد السلاح، فإننا نستطيع القول هنا إن إسرائيل لم تخرج منتصرة من حربها على لبنان بالرغم مما تحاول قيادتها العسكرية تصويره وإشاعته داخل المجتمع الإسرائيلي، وهو لا يعكس بالضرورة رأي الداخل الإسرائيلي بشرائحه المختلفة (كما سنبين بعد قليل). بل إن ثمة دلائل ومؤشرات تظهر بأن حزب الله استطاع إلى جانب صموده وتصديه للعدوان الإسرائيلي أن يحقق إنجازات وانتصارات مهمة من شأنها أن تؤثر في الكيان الصهيوني. ويتمثل أبرزها في الآتي:

١ ــ التراجع التدريجي لأهداف إسرائيل من شن الحرب على لبنان. إذ بعد إعلان هدف التخلص من المقاومة وضرب بنيتها التحتية بات المغزى بعد ذلك يتحدد في الاستيلاء على الأراضي الواقعة حتى نهر الليطاني، إلى أن تقلص بعد ذلك في بعض المواقع والقرى القريبة من الحدود. وقد تزامن ذلك مع انتقادات وجهت من قبل عدد من الكتاب والمفكرين والمعلقين العسكريين الإسرائيليين الذين شككوا في مدى إمكانية تحقيق إسرائيل أهدافها من وراء تلك الحرب، ومنهم على سبيل المثال المعلق العسكري زئيف شيف حينما

(١٥) عبد الإله بلقزيز، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٠.

أشار في **هآرتس** إلى أن الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر من أقوى الجيوش في العالم وأعتاها بالأسلحة والذخيرة عاجز عن إخضاع حزب الله، ما يتطلب برأيه إعادة النظر في الكثير من النظريات الحربية التي يعتمدها.

٢ ــ عمليات التغيير الواسعة التي طالت قيادات الجيش الإسرائيلي والتي من أبرزها إقصاء قائد المنطقة العسكرية الشمالية الجنرال عودي آدم الذي قاتلت قواته في خطوط المواجهة الأمامية مع حزب الله، وتعيين نائب رئيس هيئة أركان الجيش موشيه كابلينسكي بدلاً منه. وقد اعتبر بعض الكتاب الإسرائيليين، ومنهم المعلق العسكري لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، إليكس فيشمان تلك الخطوة مؤشراً على «تخبط وعجز إسرائيليين ومحاولة يائسة لإنقاذ جيش الاحتلال من مأزقه في لبنان»(١٦)، فيما اعتبرها المحلل الأمني الإسرائيلي زئيف شيف دلالة على فشل عسكري إسرائيلي في لبنان ومؤشراً على انعطافة تشابه تلك التي حدثت في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣ حينما جيء برئيس متقاعد لهيئة الأركان ليحتل منصب قائد الجبهة الجنوبية المشرف على العمليات مع القوات المصرية آنذاك.

والانتقادات الموجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت ووزير دفاعه عمير بيرتس اللذين يعتقدان بأن الحرب ستسبغ عليهما هالة عسكرية يفتقدانها بسبب خلفيتهما المدنية، قد بلغت مداها حينما أشارت صحيفة **هآرتس** العبرية إلى أن رئيس الوزراء يعاني إحباطاً شديداً وخيبة أمل بسبب عملية تضليل تعرض لها، من قبل، قيادة الجيش عندما أخبرته أنها أحكمت السيطرة على بلدة بنت جبيل وقرى أخرى مجاورة ليتضح لاحقاً أن مقاومي حزب الله يكبدون الجيش عشرات القتلى والجرحى(١٧)، فيما اعتبر زئيف شيف أن قوة إسرائيل الرادعة قد تزعزعت في المعارك مع حزب الله.

٣ ــ لقد أحدثت المقاومة اللبنانية بصمودها وتصديها للعدوان الإسرائيلي، خللاً في نظرية الأمن الإسرائيلي، وألحقت هزيمة بالوعي العسكري لديه وتصدعاً جوهرياً في عنصر التفوق والردع داخل بنيته العسكرية تسببت في عجز، إن لم يكن في تآكل قوة الردع الإسرائيلية العسكرية، عدا اسقاط الهالة التي أحاط بها الجيش الإسرائيلي نفسه طوال ما يزيد عن نصف قرن من الزمن. وتعد نظرية الأمن الإسرائيلي مقوماً رئيسياً في الكيان الصهيوني يتجاوز البعد الزماني التاريخي ويركز على البعد الجغرافي المكاني، وهو الأمر الذي ينعكس بجلاء على المفهوم الإسرائيلي للأمن. وقد طرأ على تلك النظرية بعض التعديلات بسبب معطيات مستجدة، فانتقلت من مرحلة مفهوم الضربة المضادة الاستباقية الذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي لإسرائيل، إلى نظرية الحدود الآمنة التي تبلورت عام ١٩٦٧ والتي تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها من دون اللجوء إلى حرب وقائية. إلا أن حرب ١٩٧٣ أحدثت فشلاً في معظم نظريات الأمن الإسرائيلي ما استدعى

---

(١٦) **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٦/٨/٩.

(١٧) **هآرتس**، ٢٠٠٦/٨/١٠

تكوين نظرية أخرى تستند إلى ما يسمى بذريعة الحرب كمسوغ لشن حرب من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو أمنية مزدوجة المعايير، وتذهب هذه النظرية إلى أن إسرائيل لن تتمكن من الامتناع عن تبني استراتيجية الحرب الوقائية وتوجيه الضربات المسبقة في حال تعرضها لتهديد عربي. كما جرى في ذات الوقت تطوير استراتيجية الردع النووي(١٨).

وقد حوّلت المقاومة اللبنانية والفلسطينية الاهتمام عن مفهوم الحرب الخاطفة وطرح إمكانية حرب طويلة تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض، ومن هنا فقد نظرت إسرائيل إلى الانتفاضة باعتبارها حرب عصابات غير مسلحة ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل تستهدف وجودها.

لم تعد نظرية الأمن الإسرائيلي تختص بالأمن الخارجي وإنما بدأ يتبلور تهديد داخلي يضرب لأول مرة العمق الإسرائيلي من خلال قصف صواريخ حزب الله للمدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ كحيفا وعكا وغيرها، ما أدى إلى أن يقبع لأول مرة أغلبية المجتمع الإسرائيلي من اليهود في الملاجىء هرباً من صواريخ المقاومة، وبالتالي الانتقال من مقولة الدفاع عن إسرائيل من الخارج إلى ضرورة الدفاع عنها في الداخل.

وفي ذات السياق، فقد أثبتت المقاومة صحة مقولة أن هناك إمكانية لتجاوز خاصية التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي في ساحة المعركة وتحويلها من عنصر مساعد له إلى مصدر إرباك لحركته الميدانية. ومن ذلك فقد أثبتت المقاومة اللبنانية خطأ نظرية الإفراط في استخدام القوة العسكرية لحل القضايا المصيرية بين المحتل والشعوب الخاضعة للاحتلال.

٤ ــ لقد كبدّت المقاومة اللبنانية الجانب الإسرائيلي خسائر بشرية ومادية فادحة. إذ بلغ عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين حتى الآن ما يزيد على ١٣٠ جندياً، فيما قدر وزير المالية الإسرائيلي أفرايم هيرشون الخسائر الاقتصادية بنحو ١,٦ مليار دولار، عدا الأضرار العقارية من جراء هدم المباني التي ستكلف الخزينة حوالى ١٠١ بليون دولار إلى جانب ١١٠ ملايين دولار كلفة الأضرار الناجمة عن ضرب المواقع العسكرية والمعسكرات(١٩).

ثانياً: انتفاضة الأقصى

لقد كرست انتفاضة الأقصى التي اندلعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى جانب نجاح المقاومة الفلسطينية في دفع المحتل الإسرائيلي إلى الانسحاب من قطاع غزة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، حتى وإن كان لا يزال يحكم سيطرته عليه، الحقائق التالية:

١ ــ لقد جاءت الانتفاضة التي تساوقت لاحقاً مع تنامي المقاومة المسلحة، بوصفها نتاج فشل مسار التسوية السلمية الذي انطلق منذ مؤتمر مدريد وأُعقب باتفاق أوسلو (١٩٩٣) بين

---

(١٨) عبد الوهاب المسيري، في **الخطاب والمصطلح الصهيوني** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٨ ــ ٢٧٢.

(١٩) **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٦/٨/٩.

الجانبين الفلسطيني ــ الإسرائيلي، وعدم إحراز إنجاز يذكر بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت والموقف الفلسطيني الثابت حيال عدم الإقدام على أية تنازلات أخرى جديدة، وهو الأمر الذي تجسد جلياً في مفاوضات كامب ديفيد الثانية بالرغم من أن إسرائيل روجت لفكرة رفض الفلسطينيين «مقترحات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك السخية»، وهو الأمر الذي تكشف زيفه لاحقاً برفض إسرائيلي لحق عودة اللاجئين والتخلي عن مقولة القدس الموحدة[٢٠].

٢ ــ لقد جوبهت الانتفاضة الفلسطينية (تماماً كما المقاومة اللبنانية) بإجماع المجتمع الإسرائيلي على ضرورة قمعها والقضاء على البنية التحتية للمقاومة باعتبار أن الصراع مع الشعب الفلسطيني يندرج في إطار صراع الوجود[٢١]، وقد عزز ذلك من موقف الحكومة الرسمي وتشجيعها على ضرب المقاومة والانتفاضة بشتى صنوف التنكيل والعدوان، ما أسفر بحسب تقرير حديث لهيئة الاستعلامات العامة الفلسطينية عن استشهاد قرابة ٤٥٠٠ فلسطيني منهم ٧٩٧ شهيداً من الأطفال و٢٧٢ شهيدة فيما وصل عدد الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية إلى حوالى ١٠ آلاف أسير موزعين على ٢٨ معتقلاً ومركز توقيف، منهم ٥٨٠ أسيراً اعتقلوا قبل انتفاضة الأقصى.

وأشار التقرير الفلسطيني إلى ازدياد عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٥ على الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، إذ يبلغ أعدادهم في الضفة الغربية مع نهاية العام ٢٠٠٦ حوالى ٢٤٥ ألف مستوطن مقابل ٢٤٣٩٠ مستوطناً في نهاية ٢٠٠٤، فيما بلغ عدد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ١٢١ مستوطنة مقابل ١٤٦ مستوطنة في نهاية ٢٠٠٤ وهناك أكثر من ٢٠١ مستوطنة عشوائية موزعة في أرجاء الضفة الغربية وذلك بعد إجلاء ٢٥ مستوطنة في إطار خطة فك الارتباط.

كما جوبهت المقاومة والعمليات الاستشهادية بجدار الفصل العنصري الذي تواصل السلطات الإسرائيلية بناءه على الرغم من قرار محكمة العدل الدولية القاضي في السابع من تموز/يوليو ٢٠٠٤ بهدمه.

ولعل فشل المسار «التسووي» وتصعيد إسرائيل من عملياتها تجاه الشعب الفلسطيني أدى إلى تنامي دور المقاومة في الساحة الفلسطينية، وتزايد نفوذ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تشكل امتداداً لحركة الإخوان المسلمين. وقد تركز نشاط الحركة في المرحلة الأولى على بناء المجتمع الفلسطيني وتوسيع نطاق خدماتها الاجتماعية. غير أن اندلاع انتفاضة (١٩٨٧) أحيا دورها مجدداً في ما تكرس لاحقاً مع انتفاضة الأقصى، حيث صعدت الحركة من عمليات المقاومة وتنفيذ العمليات الاستشهادية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

---

(٢٠) سليم تماري وريما حمامي، «إنتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العددان ٤٥ ــ ٤٦ (شتاء ــ ربيع ٢٠٠١).

(٢١) ماجد كيالي، «إسرائيل في مواجهة الإنتفاضة: دمج الوسائل العسكرية بوسائل الاغتيال السياسي،» **شؤون عربية**، العدد ١١٠ (صيف ٢٠٠٢)، ص ٥٥.

رداً على عدوان قوات الاحتلال على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مستفيدة من حدوث تنسيق غير مسبوق مع منظمات فلسطينية أخرى، بما فيها كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح والجهاد الإسلامي[٢٢]. ولم تعزل الحركة نفسها عن المتغيرات الإقليمية والدولية، حيث برزت داخلها تيارات تطالب بالتعاطي مع واقع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية ومع اتباع منهجية التدرج المطلبي بوصفه أسلوباً براغماتياً في نيل الحقوق بما يتناسب مع المستجدات الحاصلة على الصعيد الدولي، وبما يتواءم مع التطورات الحاصلة في آليات الصراع العربي ــ الإسرائيلي، من دون أن يعكس تغيراً جذرياً في خطاب الحركة.

وقد شَخُص تنامي نفوذ حركة حماس في الساحة الفلسطينية من خلال فوز الحركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة، ما أحدث حراكاً أشبه بزلزال سياسي أصاب أركان النظام السياسي الفلسطيني وتوازناته التقليدية[٢٣]، بسبب فشل المسار «التسووي» وإخفاق السلطة الوطنية في تحمل ضغوط وتبعات الوضع المأزوم في الأراضي الفلسطينية والعجز عن الاستجابة لمطالب المجتمع الفلسطيني، وعن بناء مؤسسات شفافة تحظى بالحد الأدنى من المصداقية السياسية والوطنية ما كرس ظواهر الفساد والمحسوبية[٢٤]، إلى جانب الوضع الداخلي المتأزم لحركة فتح الذي ظهر على السطح بعد استشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وحدوث استقطابات داخل أطر الحركة وخلافات بين صفوفها. وقد زاد من أهمية المقاومة دفعها الاحتلال الإسرائيلي إلى الانسحاب من قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ على الرغم من أنها لا تزال تحكم السيطرة على منافذه فيما عمدت إلى إعادة احتلاله في إطار عدوانها المتصاعد على الأراضي الفلسطينية بذريعة البحث عن جندي إسرائيلي أسير لدى لجان المقاومة الفلسطينية في الوقت الذي يرزح فيه قرابة ١٠ آلاف أسير فلسطيني وعربي في المعتقلات الإسرائيلية.

وقد رفضت إسرائيل التعامل مع حركة حماس، ولحقت بها الولايات المتحدة ودول غربية عديدة على الرغم من أن الأخيرة كانت قد نظمت لقاءات مسبقة مع قيادات الحركة ما لبثت أن قامت بإلغائها تحت ضغط أمريكي إسرائيلي. وبالتالي، فإن إسرائيل ترفض العودة إلى طاولة التفاوض مع شريك فلسطيني تمثله حماس، وآثرت اعتماد الحلول الأحادية الجانب كما حدث في غزة وتعتزم تطبيقها مجدداً في الضفة الغربية. والرفض الإسرائيلي للتفاوض بذريعة استمرار ما تسميه العنف الفلسطيني لم ينبعث كرد فعل على فوز الحركة في

(٢٢) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **دليل الحركات الإسلامية في العالم** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٦)، ص ١٤٧ ــ ١٦٠.

(٢٣) عبد الإله بلقزيز، «الانتخابات الفلسطينية: «حماس» في مختبر السلطة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٥ (آذار/مارس ٢٠٠٦)، ص ١٠.

(٢٤) محمد الأزعر، «معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية»، **شؤون عربية**، العدد ١٢٥ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٤٧ ــ ٤٩.

الانتخابات التشريعية حيث إنه يعود إلى أيام الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ما ينم عن عدم رغبة إسرائيلية واضحة في التوصل إلى اتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني، عدا عن عدم امتلاكه رؤيةً شاملةً أو برنامجاً سياسياً لحل القضية الفلسطينية.

٣ ــ لقد طفت على سطح صمود المقاومة الفلسطينية أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية أطروحات متباينة انبثقت من داخل الكيان الإسرائيلي نفسه تقدم رؤىً تشخيصية متباينة حيال مستقبل الكيان الإسرائيلي وتعمد إلى تشخيص وضع محكوم بعوامل خارجية وأخرى داخلية مترابطة ومتداخلة قد تشكل مسوغات انهيار وزوال الصهيونية. وقد دارت هذه المقولات حول التشكيك في ماهية مستقبل الصهيونية ومدى قدرتها على الاستمرارية في ظل صمود المقاومة وغياب أي أفق للسلام والتعايش.

ولا تعد هذه المقولات جديدة، حيث سبق أن طرحت بعد انتفاضة الأقصى (١٩٨٧) على وقع بدايات عملية السلام، إلا أنها تكثفت خلال الفترة الأخيرة. ويتبين مأزق الصهيونية من خلال هذه الأطروحات، حيث يرى يعقوب شريت على سبيل المثال بأن إسرائيل تفتقر إلى ضمانات استمراريتها من جراء سياستها الخارجية الموسومة بالتطرف والرامية دوماً إلى التصعيد والاحتلال وشن الحروب[٢٥]، فيما يعتقد الكاتب دان بن عاموس أن التناقض المركزي داخل إسرائيل وعجزها عن مراجعة أساطيرها حال دون تحول اليهود إلى أمة طبيعية[٢٦]، بينما يرد آخرون كباري شميش سقوط وزوال الكيان الصهيوني إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتريه وإلى حالة الفساد الداخلي التي تصدع جوانبه. وهناك يهوشفاط هيركابي الذي وصف الفكر الصهيوني بأنه في حالة تضاد مع الرؤية العالمية وأنه يتجاوز التوجه الفكري الإنساني[٢٧]. وهي جميعها عوامل مساعدة قد تضاف إلى عوامل خارجية تشكل المقومات الحقيقية لانهيار الجيب الاستيطاني.

٤ ــ لقد استطاعت الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية تكبيد الكيان الإسرائيلي العديد من الخسائر التي كان لها أثر بالغ في الكيان الصهيوني. فقد حققت الانتفاضة العديد من الإنجازات التي لا يمكن التغافل عنها والتي يتمثل أبرزها في إثارة الرعب والقلق في الكيان الإسرائيلي المحتل، وسقوط نظرية الأمن الإسرائيلي تحت وطأة الانتفاضة الفلسطينية التي أكدت الاستخبارات الإسرائيلية أنها مرشحة للتواصل حتى ٢٠٠٦ بجانب تنظيمات مسلحة أخرى عدا اهتزاز صورة الجيش وتراجع مكانته. كما تتجلى تداعيات الانتفاضة في تنامي ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية وفي ما يسمى «الهجرة المعاكسة» التي من شأنها أن تطرح المعضلة الديمغرافية المقلقة بالنسبة إلى إسرائيل. وقد ارتفع عدد الفارين من الجيش

(٢٥) يعقوب شريت، **دولة إسرائيل زائلة** (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ١٣١.

(٢٦) باري شميش، **سقوط إسرائيل**، ترجمة عمار جولاق (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٣٩٢.

(٢٧) يهوشفاط هيركابي، **قرارات إسرائيل المصيرية**، ترجمة منية سمارة (عمان: دار الكرمل، ١٩٩٠)، ص ٢٣٨.

إلى ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٦. فيما تكبدت إسرائيل خسائر اقتصادية فادحة حيث قدرت خسائر قطاع البناء والعقارات لديها بحوالى ٦٠٠ مليون دولار وانخفضت مبيعات الوحدات الاستيطانية في المستعمرات بنسبة ٦٦ في المئة بينما وصلت خسائر شركة الطيران الإسرائيلي (العال) إلى ١٦٠ مليون دولار. وفي قطاع السياحة أغلقت ٢٥ شركة سياحية هذا العام، وبلغت الخسائر حوالى ٧,٣ مليارات شيكل، وتم الاستغناء عن حوالى ١٥ ألف عامل، فيما انخفض عدد السياح بعيد الانتفاضة وبسبب الأوضاع المتدهورة في المنطقة إلى أقل من ٨٧٠ ألف شخص بعد أن كان عددهم يقارب الـ ٧٠٠ مليون سائح، بل أنه حتى في الأماكن البعيدة مثل البحر الميت انخفضت نسبة حجوزات الفنادق ٦٦ في المئة عن عام ٢٠٠٠. فضلاً عن تخصيص ١٥ مليون دولار لتأمين وسائل النقل العام داخل الخط الأخضر والمستوطنات، وانخفاض الصادرات وبخاصة صادرات التكنولوجيا المتطورة والألماس المصقول والصادرات الزراعية. ويتجلى أحد مظاهر الأزمة الخطيرة في المجتمع الصهيوني التي أدت إليها الانتفاضة في تراجع الإجماع حول الاستيطان والنظر إلى المستوطنات والمستوطنين على أنهم باتوا يشكلون عبئاً مالياً وأمنياً وسياسياً على دولة إسرائيل[٢٨].

الخلاصــة

لن يُحسم الصراع العربي ــ الإسرائيلي عبر تسويات سياسية أو مشاريع مجتزأة، إذ إن حله يتطلب معالجة جذور إشكاليات مسبباته المتمثلة في استعادة الأرض العربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجّروا منها عام ١٩٤٨ وعودة القدس وتفكيك المستوطنات، ومن دون ذلك فإن المنطقة ستظل مرشحة لأن تكون موئلاً لعدم الاستقرار والافتقار إلى الأمن. وبما أنه لا يوجد أفق قريب لحل القضية الفلسطينية والعربية حلاً عادلاً وشاملاً ودائماً فإن ثمة حاجة لاستراتيجية عربية بديلة للتعامل مع تداعيات المعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب الإسرائيلية على لبنان، تأخذ بالاعتبار ضمان استمرارية النضال والمقاومة باعتبارها سبيلاً للتحرر وتقرير المصير مع إعادة البناء الداخلي. وإذا كانت إسرائيل تحظى بدعم أمريكي مفتوح باعتبارها تشكل صفقة استراتيجية تؤدي مهاماً وظيفية لها في المنطقة، فإن التركيز يجب أن ينصب في التوجه إلى دول أخرى ذات أهمية في النسق الدولي كالصين وبعض الدول الأوروبية من خلال تعزيز العلاقات معها وخلق مصالح مشتركة من شأنها أن تخدم القضايا العربية ■

(٢٨) انظر في ذلك: عبد الوهاب المسيري، **من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية: أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني** (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢).

مستقبل العلاقات العراقية ـ الأسيانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

جاسم يونس الحريري

باحث في الشؤون الدولية والاستراتيجية،
مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مقدمة

بين العراق وعواصم بعض دول جنوب شرق آسيا العشر المنضوية تحت رابطة اقتصادية تعرف برابطة «الأسيان» آلاف الكيلومترات، وعشرات البحار والسهول والوديان، إلا أن هذه المسافة البعيدة لم تمنع هذه الدول من أن تتواجد في الساحة العراقية بعد بدء الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

لقد تنوعت مجالات الوجود الأسياني في العراق، إذ إن هناك العديد من المعلومات تشير إلى وجود الكثير، لا بَل الآلاف من العمال الفيليبينيين يعملون لخدمة القواعد والمقرات العسكرية الأمريكية في العراق، في مجالات إعداد الأطعمة والخدمات وغسل الملابس وأعمال التنظيف وغيرها من الأعمال.

أما المعلومات الأخرى فتشير إلى تواجد أسياني من نوع آخر داخل العراق، تمثل بتواجد عناصر منضوية في كتائب، ووحدات عسكرية رمزية، تعمل بجانب قوات الاحتلال الأمريكي، إلا أن المعلومات الأوّلية المترشحة عن طبيعة أعمال هذه المجاميع العسكرية، تشير إلى أنها تنحصر في مساعدة العراق والعراقيين في مجالات مدنية منها: الجوانب الصحية، ودعم جهود الإعمار في قطاعات العقارات، وبناء منشآت النفط والكهرباء والمستشفيات ومياه الشرب والصرف الصحي، إلا أن هذا الوجود تعرّض إلى الكثير من الأحداث المهمة، لعل من أبرزها، خطف رعايا تلك الدول، وتعرضها للقتل، بسبب أن تلك العناصر الأسيانية تعمل مع قوات الاحتلال الأمريكي وكانت مستهدفة جراء ذلك، مما شكّل عنصر ضغط على بعض حكومات دول الأسيان التي لها وحدات عسكرية ورعايا في العراق، حيث سحبت وخفّفت من تواجد عناصرها في العراق، إلا أن بعض دول الأسيان حاولت أن تستبدل وجودها العسكري بالوجود الاقتصادي من خلال السماح للشركات، والمنشآت الاقتصادية بالعمل وإنجاز المشاريع لإعمار العراق، واستمرار تصدير بضائعها، ومنتجاتها الكهربائية، والمنزلية والاستهلاكية، والملابس والأحذية عن طريق تجار عراقيين وأسيانيين، لكن المشكلة الأهم في المشهد السياسي العراقي لم تنجلِ بعد، ألا وهي بقاء سيادة الانفلات الأمني،

وزيادة حالات العنف، وعدم الاستقرار، ما سيؤثر على مجالات تواجد بعض دول الأسيان في الساحة العراقية.

وبناء على ذلك، ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع، خصص هذا البحث للإجابة عن سلسلة من التساؤلات المهمة التي يمكن أن تشكل أبرز إشكاليات هذا البحث، ولعل من أبرزها:

● ما هي طبيعة العلاقات العراقية مع بعض دول الأسيان بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟ وهل سيؤثر الانفلات الأمني في العراق على العلاقات بين الطرفين؟ ثمّ ما هي الكوابح التي يمكن أن تشكل ضغوطاً على صيرورة العلاقات بين العراق وبعض دول الأسيان؟

وأخيراً يطرح تساؤل مهم ألا وهو:

● ما هو مستقبل العلاقات العراقية مع بعض دول الأسيان؟ وهل ستشهد نمواً للعلاقات أم جموداً بين الطرفين؟ كلّ هذه التساؤلات وغيرها سيحاول هذا البحث الإجابة عنها. وقد بني هذا البحث على فرضية مفادها «إمكانية نمو وتطور العلاقات العراقية مع دول الأسيان في المستقبل المنظور، وبخاصة في مجال المشاركة في إعمار العراق».

تتألف هيكيلة هذا البحث من مقدمة وخاتمة وثلاثة أقسام رئيسة، **الأوّل** سيتناول عرضاً لطبيعة العلاقات العراقية ــ الأسيانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؛ **والثاني** سيكشف المحددات المؤثرة على العلاقات العراقية ــ الأسيانية؛، أما القسم **الثالث** والأخير سيسلط الضوء على مستقبل العلاقات العراقية ــ الأسيانية.

أولاً: طبيعة العلاقات العراقية ـ الأسيانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

شهدت العلاقات العراقية مع بعض دول الأسيان تطوراً ملحوظاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تمثل بارتفاع إسهامات القوات العسكرية المرسلة من دول الأسيان في إعمار العراق، وارتفاع مجالات التعاون بين الشركات والمؤسسات الاستثمارية لدول الأسيان مع العراق للقيام بإعمار وإنجاز المشاريع في أغلب المحافظات العراقية.

وسيتم استعراض أطر هذه العلاقات في المجالات التالية:

١ ــ إرسال الوحدات العسكرية إلى العراق

أ ــ الوحدة التايلندية

أرسلت تايلند في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كتيبة عسكرية قوامها ٤٤٠ جندياً، ومهندساً، وعاملاً صحياً، وعنصر مراقبة، وحراسة، قالت إنها مخصصة لعمليات إنسانية، فضلاً عن إمكانية مشاركتها في عمليات إعمار العراق. وقد استقرت الكتيبة في مدينة كربلاء المقدّسة في وسط العراق.

وقد تعرضت هذه الكتيبة لعدة هجمات بقذائف الهاون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، ما جعل بانكوك تقلق على سلامة جنودها، ما حدا بها إلى التفكير بإرسال وفد عسكري إلى العراق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة ذاتها لتقييم الظروف الأمنية، إلا أنها قررت إرجاء إرسال البعثة إلى شهر كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها[١].

وأوضح نائب رئيس الوزراء التايلندي شافاليت يونغشايود (Chavalit Yongchaiyudh) أن الإرجاء عائد إلى الوضع الأمني، فضلاً عن أن رئيس الوزراء التايلندي تاكسن شيناواترا (Thaksin Shinawatra) قال «إن الولايات المتحدة أبلغت تايلند قلقها حيال سلامة الوفد المتوجه إلى العراق في طائرة تايلندية»[٢]. ورفض رئيس الوزراء طلباً من أعضاء في مجلس الشيوخ التايلندي بسحب الكتيبة التايلندية التي أرسلت إلى العراق[٣]. حيث طلب السيناتور المعارض كرايساك شونهافان (Craisak Chounhavan) الذي يرأس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، من الحكومة التايلندية النظر في سحب قوات بلاده من العراق بعد مقتل جنديين تايلنديين. وقال شونهافان لإذاعة محلية: «علينا أن نعرب مرة جديدة للحكومة عن مخاوفنا ونسألها: ألم يحن الوقت لسحب جنودنا؟ حان الوقت للنظر في هذا القرار»[٤].

وقال شونهافان «لسنا مستعدين لهذه الحرب»[٥]. إلا أن رئيس الوزراء التايلندي قال إن بلاده «لا تقدم على سحب وحداتها الطبّية، والهندسية العسكرية من العراق» بعد مقتل جنديين تايلنديين في هجمات وقعت عليها. وقال أيضاً «إن قوات تايلاند ستواصل عملها الإنساني فيما يقيّم الجيش الوضع الأمني»، وأضاف «ليس ثمة تغيير في ما يتعلق بتواجدنا هناك إذ ما زالت الروح المعنوية لقواتنا مرتفعة»[٦].

وقد تغيرت لهجة رئيس الوزراء بعد ازدياد استهداف الجنود التايلنديين بشأن مستقبل تواجد الوحدة التايلندية في العراق، حيث قال إنه «سيسحب الجنود التايلنديين الموجودين في العراق في حال أصبح الوضع هناك خطراً ولم يعودوا قادرين على القيام بمهمتهم»[٧].

وأضاف المسؤول التايلندي «أن سلامة الجنود التايلنديين في العراق تمثل أولوية بالنسبة إلينا، وتأتي قبل مهمتهم الإنسانية». وأكد قائلاً «لقد توجه جنودنا إلى هناك لمساعدة العراقيين، ألا أنه لا شيء يجبرهم على البقاء في حال تعرضهم للقتل»[٨]. وأوضح

---

(١) «بانكوك ترجىء زيارة لوفد عسكري إلى العراق بسبب الوضع الأمني،» **الزمان** (بغداد)، ٢٢/١١/٢٠٠٣، ص ٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) «المعارضة التايلندية تطلب بحث الانسحاب من العراق بعد مقتل جنديين،» **الزمان**، ٢٩/١٢/٢٠٠٣، ص ٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) «تايلند تسحب قواتها من العراق إذا أصبح الوضع خطراً،» **الشرق الأوسط**، ٢١/٤/٢٠٠٤، ص ٢.

(٨) المصدر نفسه.

رئيس وزراء تايلند «إذا كنا قادرين على تقديم خدمات طبّية أو المساعدة في إعادة إعمار العراق، سنبقي على وجود قواتنا هناك، إلا أنها ستغادر في حال أصبحت عاجزة عن القيام بواجباتها»(٩).

ب ـ الوحدة السنغافورية

ساندت سنغافورة الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى السياسي، وأسهمت فيه بتدخل عسكري محدود. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أعلنت حكومة سنغافورة انتهاء وجودها العسكري في العراق بعد عودة آخر جنودها في ختام مهمة استغرقت شهرين، حيث تمّ نشر ٣١ جندياً من جيش سنغافورة وطائرة نقل من نوع سي ١٣٠ (C130) في العراق في الرابع من شباط/فبراير ٢٠٠٤ لمساعدة قوات الاحتلال الأمريكي في إطار مهمات نقل المعدات والمساعدة الإنسانية»(١٠).

وقد تعرض الجنود السنغافوريون إلى عدة هجمات، ما دفع صحيفة **ستريت تايمز** *(Straits Times)* أن تقول «إن ــ الجنود الذين لم يتواجدوا سابقاً في ميدان معارك كانوا هدفاً لإطلاق نار خلال ربع الطلعات التي قاموا بها في العراق» وقال المسؤول عن الوحدة السنغافورية فرانسيس نغوي «لقد كانت المهمة الأخطر التي تقوم بها للمرة الأولى التي تعمل فيها في منطقة معارك»(١١).

ج ـ الوحدة الفيليبينية

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تواجد ٦٩ من الجنود، ورجال الشرطة، والمسؤولين الاجتماعيين، وموظفي الصحة الفيليبينيين في العراق. وبعد عشرة أشهر من بدء الاحتلال ذكرت معلومات أن الفيليبين في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ستحدد بقاء بعثتها من قوات حفظ السلام، وموظفي العمليات الإنسانية لستة أشهر أخرى، على الرغم من المشاكل المالية.

وقال رئيس العمليات في القوات المسلحة الفيليبينية الميجور جنرال هيرموجينز إيسبيرون (Hermogenes Esperon) إن هناك «طلباً متزايداً في العراق على قوات حفظ السلام، وموظفي العمليات الإنسانية الفيليبينيين»(١٢).

وأضاف «إننا نستعد لتمديد بقاء قواتنا في العراق لستة أشهر أخرى، فهناك طلب متزايد عليهم والعراقيون يحتاجونهم» وتابع «في الواقع فإن بلدان أخرى أعضاء في التحالف تطلب

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) «سنغافورة تعلن انتهاء وجودها العسكري بعد مهمة استمرت شهرين في العراق،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٤/٦، ص ٢.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) «قلة التمويل يعرقل خطة فليبينية لنشر مزيد من قوات حفظ السلام،» **الزمان**، ٢٠٠٤/١/٢٨، ص ٢.

دعمنا للذهاب إلى مناطق أخرى حتّى يتسنى لهم أيضاً أن يكونوا قريبين من العراقيين»[١٣].

وبالرغم من المشاكل المالية التي شكت منها الفيليبين لتغطية نفقات تواجد جنودها في العراق، إلا أن وزيرة الخارجية الفيليبينية ديليا ألبرت ترى أن نجاح مهمة بعثتها في العراق لمساعدة العراقيين في محنتهم هو الهدف الأسمى بالرغم من تلك الصعوبات، حيث قالت «إنه كان باستطاعتهم نشر المزيد من قوات حفظ السلام في البلد الذي تمزقه الصراعات، غير أن الافتقار إلى الموارد المالية عرقل الخطّة». وأضافت «المهم هو إننا نحقق اختلافاً في حياة الشعب في العراق، وأن أعضاء فرقتنا يجعلوننا نشعر بفخر، حيث إنهم يساعدون في معالجة الاحتياجات الإنسانية في العراق»[١٤].

د ـ وحدة كوريا الجنوبية

أرسلت كوريا الجنوبية بعد مرور شهر على بدء الاحتلال الأمريكي للعراق، أي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، ٦٧٥ جندياً تمركزوا قرب الناصرية. ولم يمضِ أكثر من ٨ أشهر على تواجد القوة الكورية، حتى أعلن في سيول أنه سيتم إرسال ٣٠٠٠ جندي كوري جنوبي إلى مدينة كركوك في شمال العراق للمساعدة في جهود إعمار العراق. حيث تتألف هذه القوة من فرق بناء، وجنود من الجيش لحمايتهم، وستنضم إلى ٦٧٥ فرداً من العاملين في مجالي الطب والهندسة موجودين بالفعل في العراق. أي أن إجمالي عدد الكوريين في العراق وصل إلى نحو ٣٧٠٠ جندي[١٥].

واتخذ قرار إرسال الجنود إلى العراق خلال اجتماع في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حضرته أعلى المستويات الكورية برئاسة الرئيس روه مووـ هيون (Roh Moo-hyun) ودعم الحزب الوطني الكبير الكوري المعارض ذو التوجهات المحافظة الذي يتمتع بالأغلبية في البرلمان قرار إرسال قوات إلى العراق[١٦].

وأثار قرار الرئيس روه مووـ هيون إرسال قوات إلى العراق احتجاجات هائلة في كوريا الجنوبية، وكان حزب يوري المنتمي إلى يسار الوسط وأقرب حزب إلى الرئيس، يعتبر من أشد المعارضين لإرسال قوات إلى العراق. ومن المفارقات الساخرة أن الذي يسيطر على البرلمان الكوري الحزب الوطني الكبير خصم روه اللدود، ألا إنَّه أيد خطط إرسال قوات إلى العراق[١٧].

وفي منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٤، أقامت القوة الكورية العاملة في الناصرية وقوامها ٣٠٠ جندي حفلاً، بالتعاون مع المديرية العامة لتربية ذي قار وفرع نقابة المعلمين، وزعت

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) «سيول ترسل ثلاثة آلاف جندي إلى العراق،» **الصباح** (بغداد)، ٢٠٠٣/١٢/٢٤، ص ٢.

(١٦) «كوريا الجنوبية واليابان ترسلان قوات إلى العراق،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٣/١٢/١٨، ص ٦.

(١٧) «سيول ترسل ٣٠٠٠ جندي إلى العراق،» **الزمان**، ٢٠٠٣/١٢/٢٤، ص ٥.

هدايا بين أطفال المحافظة المتميزين. وقد بادرت القوة الكورية التي عملت لمدّة ٨ أشهر، إلى إقامة مستشفى لتقديم الخدمات الطبّية لأبناء المدينة، إضافة إلى ورشة فنية لتدريب الشباب على المهن الميكانيكية[١٨].

وقد أوضح هونغ جاي أم سفير كوريا الجنوبية في بغداد، أن قوات بلاده ليست لديها واجبات قتالية في المنطقة، بل هدفها الأساس هو إعادة إعمار مدينة كركوك، وتقديم الخبرات لها في ما يتعلق بحفظ الأمن والنظام، والذي سيسهم في الإسراع في عملية إعمار العراق. موضحاً أنّه التقى بمحافظ وشيوخ عشائر منطقة كركوك لتوضيح المهمات الأساسية التي جاءت من أجلها القوات الكورية إلى العراق[١٩].

وقد أيد وزير الخارجية الكوري ما قاله السفير الكوري في بغداد حول مهمات قواتهم في العراق. وقال حول ذلك «إن القوات ستحمي نفسها إن هوجمت»، لكنه أكد أن مهمتها «تقتصر على إعادة البناء»، وأضاف «أن القوات الكورية في العراق لن تشارك في أي عمليات هجومية، لكنها ستركز على إعادة البناء الاقتصادي والنشاط الإنساني»[٢٠].

وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، ناقش حزب يوري الحاكم في كوريا الجنوبية، تقليص عدد القوات الكورية في العراق ابتداء من آب/أغسطس من السنة نفسها. وقد أوضح كيم سونغ هونغ المسؤول في الحزب أن «بعض أعضاء البرلمان يريدون تقليص حجم هذه القوات مع تحسن الأوضاع الأمنية في العراق»[٢١].

وقد نقلت صحيفة **جونج إيليو** الكورية الجنوبية عن مسؤول مهم في حزب يوري الحاكم في كوريا الجنوبية «أن عدداً من أعضاء الحزب ومسؤولي الحكومة، أثاروا مسألة تقليص حجم القوة الكورية في العراق تدريجياً»[٢٢].

ويبدو أن سبب هذه التطورات جاءت بعد تعرض الجنود الكوريين في العراق إلى هجمات مسلّحة أثناء عملهم في إعادة تأهيل الكهرباء في العراق، ما شكّل عامل ضغط على الحكومة الكورية، وبخاصة بعد مطالبة الرأي العام الشعبي الكوري بعودة الجنود إلى البلاد، ولا سيما في ظلّ تردي الوضع الأمني في العراق.

وفي إطار مساهمة القوات الكورية في مجال دعم النشاط الصحي والإنساني في العراق، قدمت قوات الزيتون الكورية الجنوبية شحنة من الأدوية والمستلزمات المختبرية لدائرة صحة محافظة دهوك في شمال العراق، ضمن حملة تقوم بها لمساعدة المؤسسات الحكومية

(١٨) باسم الركابي، «٣ آلاف جندي يصلون إلى العراق مطلع آذار،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٢/٢٣، ص ٢.

(١٩) أحمد هادي، «السفير الكوري في بغداد: لا واجبات قتالية لقواتنا في العراق ومهماتها تنحصر بإعادة الإعمار،» **الزمان**، ٢٠٠٤/١/١٩، ص ٣.

(٢٠) «وزير الخارجية الكوري يؤكد الالتزام بنشر قوات في العراق،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٤/١٣، ص ٢.

(٢١) عبد اللطيف الموسوي، «كوريا الجنوبية تبحث تقليص قواتها في العراق،» **الزمان**، ٢٠٠٥/٣/٢٧، ص ١.

(٢٢) المصدر نفسه.

في المحافظة. وقال مصدر مسؤول في محافظة دهوك «إن القوات الكورية الجنوبية قدمت شحنة بهذا الحجم لأوّل مرة إلى جانب قيامها بتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية في المحافظة وتقديم سيارات خدمية حديثة لمديرية أمن دهوك»(٢٣).

وذكر المصدر «أن مجموع مبالغ هذه الشحنة بلغت حوالى ٧٠ ألف دولار»، في وقت أكد الجانب الكوري استمراره في تقديم المساعدات للقطاع الصحي من خلال بناء عدد من المراكز الصحية لمناطق بحاجة إليها في المحافظة»(٢٤).

٢ ـ موقف دول الأسيان من الأوضاع السياسية في العراق

خرجت عدة مواقف متباينة من بعض دول الأسيان تجاه ما يجري في العراق من تطورات سياسية، واقتصادية، وأمنية، وبدت تلك المواقف كأنها تريد من القيادات العراقية الجديدة في العراق العمل سوية وبالتنسيق مع قوات الاحتلال الأمريكي، لغرض تغيير الأوضاع، وفرض سلطة الأمن وبسط الأوضاع المستقرة للعراق، بالرغم أن بعضها يدعو إلى تدخل الأمم المتحدة في العراق، لترتيب الأوضاع الداخلية، ورأب أي تصدعات سياسية وعرقية وطائفية، إلا أن كفة الموازنة بفعل السيطرة على واقع الأمور في العراق من قبل قوات الاحتلال لا تعطي فرصة مناسبة وواقعية لحضور أممي في الساحة العراقية.

ويبدو أن المواقف الأسيانية التي تدعو الجانب العراقي للتعامل مع قوات الاحتلال الأمريكي، ناتجة عن تأييدها الضمني أو العلني لغزو العراق، وما مشاركتها في قوات رمزية مع قوات الاحتلال إلا ترجمة أكيدة لتأييد حكومات تلك الدول للمشروع الأمريكي في العراق، ولو أن حضورها الرمزي هناك لا يتضمن القيام بعمليات عسكرية، إلا أن مصالحها الاقتصادية في العراق يتطلب تواجداً لها تمهيداً لحضور شركاتها إلى العراق للاستثمار لاحقاً بشكل أكبر.

ويمكن استقراء أبرز مواقف بعض دول الأسيان تجاه أبرز الملفات العراقية كما يلي:

أ ـ الموقف الماليزي

بعث عبد الله بدوي رئيس الوزراء الماليزي في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بعدة رسائل إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، وعدد من القادة البارزين في العالم. وأعرب بدوي في رسائله عن «قلقه بشأن تفاقم الأوضاع الأمنية في العراق»، وأعرب أيضاً عن «أمله في المضي قدماً في تنفيذ خطّة لإعادة السيادة الكاملة على البلاد إلى الشعب العراقي» من قبل قوات الاحتلال الأمريكي (سلطة الائتلاف)(٢٥).

(٢٣) خضر دوملي، «القوات الكورية الجنوبية تقدّم الأدوية لصحة دهوك،» **الصباح**، ٢٠٠٦/٧/١٠، ص ٦.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) «ماليزيا تخاطب قادة العالم حول الأوضاع المتردية في العراق والأراضي الفلسطينية،» **الرأي** (عمّان)، ٢٠٠٤/٤/١٨، ص ٢٥.

وأكد بدوي في رسائله بالقول «إن الوقت قد حان كي يدرس المجتمع الدولي بجدية السماح للأمم المتحدة بلعب دور محوري في العراق». وحث رئيس الوزراء الماليزي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن على بدء أو دعم مثل هذه الخطوة»[٢٦].

ب ـ الموقف الفيليبيني

أعربت الرئيس الفيليبينية غلوريا أرويو (Gloria Aroyo) في أيار/مايو ٢٠٠٦، عن بالغ حزنها لما آلت إليه الأوضاع في العراق، مؤكّدة أهمية عودة الأمن والسلام والاستقرار إلى العراق، ومطالبة بوحدة وسلامة واستقرار هذا البلد المهم[٢٧]. وقالت «إنه يجب على العراقيين العمل مع السلطات الأمريكية لحل الأزمات التي يشهدها العراق بأسرع وقت ممكن، والعمل على إعادة إعمار العراق، وتقوية العلاقات بين جميع مكونات وتيارات المجتمع العراقي، لكي يعود العراق عنصراً فاعلاً للمجتمع الدولي»[٢٨].

ج ـ موقف كوريا الجنوبية

كشف السفير الكوري الجنوبي في بغداد عن وجود ثلاث أولويات تحدد مجالات التعاون بين الحكومتين العراقية والكورية تتمثل في ما يلي[٢٩]:

(١) البرامج والخطط التنموية.

(٢) إعداد وتطوير الموارد البشرية وبخاصة في المجالات الاقتصادية.

(٣) تبادل الخبرات التقنية والمعلوماتية.

وجدد السفير دعم بلاده لحكومة المالكي معتبراً تشكيلها «إنجازاً تاريخياً»، مؤكّدا «أن موقف بلاده في دعم العراق لن يتغير، وأن حكومته صادقة وملتزمة بمساعدة أبناء الشعب العراقي لتحقيق تطلعاتهم في بلد ديمقراطي حرّ»[٣٠].

من جانبه أكد الدكتور عبد العزيز التميمي مدير مكتب رئيس الوزراء العراقي عن «شكر الحكومة والشعب العراقي لمواقف الحكومة الكورية الداعمة لحكومة وشعب العراق، والعمل على إرساء الأمن والاستقرار»، وأكد التميمي حرص الحكومة العراقية على تطوير العلاقات بين البلدين بما يخدم مصالح شعبيهما ويحقق لهما مستقبلاً مزدهراً»[٣١].

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) «رئيسة الفيليبين: تؤكد على أهمية عودة الأمن والاستقرار إلى العراق،» **الصباح الجديد** (بغداد)، ٢٠٠٦/٥/٨، ص ٢.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) خليل العطواني، «سفير كوريا يجدد دعم بلاده لحكومة المالكي،» **الصباح**، ٢٠٠٦/٥/٣٠، ص ٤.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

٣ ـ الاتصالات

أبدت شركات الاتصالات الكورية الجنوبية بعد مرور عشرة أشهر على الاحتلال الأمريكي للعراق، رغبتها للمشاركة في مشروعات إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب في العراق، وشجعتها في ما يبدو دلائل على ميل لدى سيول لنشر قوات هناك[٣٢].

وأبدى وزير المالية الكوري الجنوبي فائدة هذا التحرّك على الاقتصاد الكوري من خلال طمأنة المستثمرين بشأن قوة التحالف بين واشنطن وسيول. وإثر ذلك ظهرت شركة كاي. تي. إف (Korea Telecom Freetel (KTF)) ثاني أكبر شركة للهاتف الجوال في البلاد، ضمن أول شركات تزايد على مشروعات مربحة في الشرق الأوسط بفضل آمال متنامية بأن يساعد إرسال المزيد من القوات، الشركات الكورية الجنوبية على الفوز بعقود[٣٣].

وقال لي يونغ باي المتحدث باسم شركة كاي. تي. إف «نستعد لمزاد لمشروعات هاتف جوال ضخمة في العراق تجري اتّصالات مبدئية مع المسؤولين العراقيين»[٣٤]. ومن الشركات الأخرى التي يمكن أن تلعب دوراً في إعادة بناء العراق سامسونغ إلكترونيكس (Samsung Electronics) وهي ثالث أكبر شركة لأجهزة الهاتف الجوال في العالم. وقال جيمس تشونغ المتحدث باسم الشركة «أبدى المسؤولون العراقيون رغبتهم في زيارة مصانع سامسونغ، والشركة بدورها ستدرس إيجابياً أي طلب من العراق لإمداده بمعدات الاتصال»[٣٥].

٤ ـ المجال التقني

بحث سفير جمهورية كوريا الجنوبية في العراق كي هو جانغ في أواخر شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ مع رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني سبل التعاون بين البلدين. وأشار جانغ إلى حرص حكومة بلاده على دعم ومساعدة الشعب العراقي، مبيناً «استعداد بلاده لتوظيف ونقل الخبرات الكورية في المجال التقني إلى العراقيين، سواء عن طريق إقامة المشاريع الصناعية والاستثمارية، أو عن طريق تدريب الكوادر العراقية»[٣٦].

ومن جانبه أثنى رئيس البرلمان العراقي على مواقف حكومة وشعب كوريا المساندة والداعمة للشعب العراقي، مؤكداً «حرصه الشديد على تطوير وتعزيز العلاقات مع جمهورية كوريا الصديقة في مختلف الميادين ولاسيّما البرلمانية»[٣٧].

---

(٣٢) «كوريا الجنوبية تتطلع لإبرام صفقات مع العراق،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٣/١٠/٢، ص ٧.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) «في لقائه مع المشهداني: السفير الكوري يبدي استعداد بلاده لنقل الخبرات التقنية للعراقيين،» **العدالة** (بغداد)، ٢٠٠٦/٥/٢٥، ص ١.

(٣٧) المصدر نفسه.

٥ ـ الديون العراقية

أبرم العراق في شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ اتفاقية مع كوريا الجنوبية، بهدف تخفيض الديون العراقية بنسبة ٨٠ في المئة استناداً إلى اتفاق نادي باريس. وأوضحت وزارة الخارجية العراقية في بيان لها «أن الاتفاقية وقّعها عن الجانب العراقي سفير العراق في فرنسا موفق مهدي عبود؛ وعن الجانب الكوري سونغ ونغ كيم رئيس هيئة ضمان الصادرات الكورية». وقد أشاد السفير العراقي بالدعم الذي تقدّمه كوريا للعراق لتأمين الاستقرار فيه، وبناء مستقبله. من جانبه أعرب كيم عن أمل بلاده في أن يتمكن العراق من تجاوز الظروف الصعبة التي يمرّ بها الآن، وإعادة العلاقات التجارية بين البلدين»[٣٨].

وتعتبر كوريا الجنوبية الدولة الخامسة عشرة من أعضاء نادي باريس البالغ عددهم ١٨ دولة التي سيتم إنجاز مثل هذه الاتفاقية معها. ويبلغ مجموع الدين الكوري الحكومي على العراق نحو ٢١٢ مليون دولار أمريكي، وهناك ديون غير حكومية لشركات كورية تتم تسويتها عن طريق آليات أخرى[٣٩].

٦ ـ إرسال العمال إلى العراق

يوجد ستة آلاف عامل فيليبيني في العراق، معظمهم يعملون لدى شركات خاصة تقوم على خدمة المعسكرات الأمريكية هناك. وقد تعرض هؤلاء إلى حوادث مختلفة تستهدفهم، ما دفع حكومة الفيليبين إلى اتّخاذ قرار يحظر السفر إلى العراق في تموز/يوليو ٢٠٠٤، بعد اختطاف سائق شاحنة فيليبيني. وبعد إطلاق سراح السائق من دون أن يصاب بأذى، اضطرت الحكومة الفيليبينية إلى سحب قواتها الصغيرة التي كانت تقوم بمهام إنسانية في العراق، ما تسبب في تعرضها لانتقادات شديدة من الولايات المتحدة، وأستراليا وغيرهما[٤٠].

وقد كانت قد أمرت الرئيسة الفيليبينية غلوريا في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤ فريقاً خاصاً بمراجعة الموقف الأمني بالنسبة للفيليبينيين في العراق، وإبلاغ الشركات التي تعمل في مجال توظيف الفيليبينيين بمنع إرسالهم إلى مناطق الخطر[٤١].

وبالرغم من الحظر الحكومي، إلا أن السلطات الفيليبينية أعلنت أنها ستخفف استمرار إرسال عمال إلى العراق في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وذلك في أعقاب إصابة عاملين فيليبينيين في هجوم على أحد الطرق في بغداد[٤٢].

وقد برزت عدة معلومات مفادها «أن هناك بعض الشركات تنتهك حظر حكومة

(٣٨) علي خليل، «العراق يبرم اتفاقاً لخفض ديونه مع كوريا الجنوبية،» **الزمان**، ٢٠٠٦/٣/٩، ص ١.

(٣٩) «كوريا الجنوبية تخفيض ٨٠ في المئة من ديون العراق،» **الصباح**، ٢٠٠٦/٣/٩، ص ١.

(٤٠) «مانيلا تحقق في استمرار إرسال عمال فيليبنيين إلى العراق،» **الزمان**، ٢٠٠٥/٤/١٨، ص ٤.

(٤١) الفيليبين تحظر إرسال عمال إلى العراق،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٥/٥، ص ٨.

(٤٢) «مانيلا تحقق في استمرار إرسال عمال فلبينيين إلى العراق،» ص ٤.

الفيليبين بإرسال عمال إلى العراق، حيثُ إنَّ بعض العاملين قد يعملون في الدول المجاورة للعراق كمراكز خلفية لقوات الاحتلال الأمريكي للعراق والشركات التي توظفهم قد تنتهك الحظر»(٤٣).

٧ ـ الإسكان

بحث وفد من شركة ((Industrial Environmental Coalition UIENC) وأي. بي. سي. (ABC) الكورية الجنوبية في مدينة السليمانية في شمال العراق في نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، سبل المساهمة في تنفيذ مشاريع الإعمار والاستثمار مع المسؤولين هناك. حيث اجتمع الوفد الكوري بِكُلّ من رئيس الحكومة في السليمانية وكالة رشدي عزيز ووزير المالية بايز طالباني، ورئيس مؤسسة تشجيع الاستثمار عادل كريم، ورئيس بلدية السليمانية قادر حمة جان، وتباحث معهم حول كيفية مشاركتهم في عملية الإعمار في كردستان العراق، معرباً عن الاستعداد للمساعدة، والإسهام في تلك المشاريع، والاستثمار هناك، كما أعلن عن افتتاح مكتب للشركة في مدينة السليمانية(٤٤).

وفي بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استقبل الدكتور عمر الدملوجي وزير الإسكان والإعمار السابق، القائم بأعمال السفارة الفيليبينية في بغداد، وبحث معه العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، وأبدى القائم بالأعمال الفيليبيني استعداد بلاده للمساهمة في إعادة إعمار العراق من خلال شركاتها(٤٥).

ومن جانب آخر وصل إلى السليمانية في أوائل شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦ شبهوجانك سفير جمهورية كوريا الجنوبية في العراق، على رأس وفد ضمّ القنصل والملحقين العسكري والتجاري في السفارة الكورية في بغداد، ومسؤول مكتب كوريا الجنوبية في أربيل، للتباحث بشأن المشاركة في تطوير المدينة(٤٦).

وقد تمّ الاتفاق مع الوفد الكوري وعدة شركات كورية على المشاركة في تطوير السليمانية وإعادة إعمارها، والتبادل التجاري، وتوظيف رؤوس الأموال في المدينة بحسب ما قاله دانا أحمد مجيد محافظ السليمانية(٤٧).

٨ ـ الكهرباء

خلال زيارة الأمين العام لمؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي عمار الحكيم إلى جمهورية كوريا الجنوبية في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، بدعوة من البرلمان الكوري، جرت

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) سوران علي، «شركات كورية جنوبية تبحث مشاريع الإعمار في كردستان،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٥/٣١، ص ٢.

(٤٥) حسام مناف، «تعاون عراقي ــ فيليبيني في مجال الإسكان،» **الأفق** (بغداد)، ٢٠٠٤/١٠/١٠، ص ٣.

(٤٦) «كوريا الجنوبية تشارك في إعمار السليمانية والاستثمار فيها،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٦/٦، ص ٢٤.

(٤٧) المصدر نفسه.

مباحثات مع هان بينيك دو، رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان لتطوير التعاون المشترك وبخاصة في مجال إعمار منشآت توليد الطاقة الكهربائية في العراق. وتحدث السيد هان قائلاً في هذا المجال «إننا تعلمنا وعرفنا الكثير عن الواقع العراقي من خلال حديثكم، وإننا نرغب بالتعاون معكم في كلّ المجالات، حيث إننا كنا بلداً زراعياً والآن نستخدم التقنية بشكل واسع ونحن من الدول المتطورة جداً في مجال الكهرباء، والصناعة الكهربائية، وحيثُ إنَّ بلدكم يعاني من النقص في الكهرباء فإننا على استعداد لمساعدتكم في هذا المجال»[٤٨].

وأجابه الحكيم بالقول «نرحب بالمساعدة عبر التواصل مع وزير الكهرباء في الحكومة العراقية وهو عنصر كفوء، ونعلم إنّكم بارعون في مجال البناء والإعمار، وعليه نحن بحاجة إلى دعمكم في هذا المجال، كما إننا سوف نتعاون مع سفيركم في بغداد لترتيب لقاءات لوزرائنا والاختصاصين العاملين في مختلف المجالات في بلادنا مع الاختصاصيين منكم»[٤٩].

٩ ـ الصحة

أعلن الدكتور خضير فاضل عباس وزير الصحة العراقي السابق في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن الوزارة وقّعت اتفاقا مع كوريا الجنوبية لبناء مستشفى في بغداد. وأوضح أن الحكومة الكورية تبرعت بإنشاء هذا المستشفى الذي سيكون بسعة ٨٠ سريراً. وتعهدت الشركات الكورية بتجهيز هذا المستشفى بالمعدات والمستلزمات الطبّية[٥٠].

وقد تمّ تحديد المساحات غير المستغلة في مستشفى الكرامة التعليمي الواقعة في العاصمة العراقية بغداد، مكاناً لإنشاء هذا المستشفى الجراحي، حيث باشرت الكوادر الكورية مطلع عام ٢٠٠٤ بالعمل في المستشفى[٥١].

لكن مستشفى الكرامة التعليمي ذاته كان تحت أنظار الحكومة الكورية لمساعدته حيث خصصت مبلغ ٨ ملايين دولار أمريكي لإعادة تأهيل المستشفى لتحسين الوضع الصحي للشعب العراقي[٥٢].

ووقعت اتفاقية بهذا الصدد في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بين وكالة التعاون الدولية الكورية «كويكا» (Koyka) ووزارة الصحة العراقية، حيث تخطط «كويكا» وهي المنظمة التنفيذية لبرامج المساعدة التي تقدّمها الحكومة الكورية، وتابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة لبناء صالة للعمليات وصالة للطوارئ في مبنى المستشفى وتجهيزهما

---

(٤٨) قاسم عبد السادة، «خلال زيارة السيد عمار الحكيم: كوريا تعرض استعدادها للمساهمة في مشاريع الكهرباء وتشييد المجمعات السكنية،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٧/٨، ص ٣.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) «تعاون صحي بين العراق وكوريا الجنوبية،» **العدالة**، ٢٠٠٣/١٢/٢٥، ص ٢.

(٥١) مهند المحاويلي، «افتتاح مستشفى كوري جديد في بغداد،» **بغداد**، ٢٠٠٣/١٢/٣٠، ص ٤.

(٥٢) «كوريا الجنوبية تعيد تأهيل مستشفى الكرامة التعليمي،» **الاتحاد** (بغداد)، ٢٠٠٣/١٢/٣٠، ص ٢.

بالأجهزة الطبّية الحديثة، ونقل أحدث التقنيات الطبّية عن طريق تبادل الملاكات الطبّية بين البلدين[٥٣].

وحال انتهاء العمل، فإن بوسع المستشفى أن تقدّم خدمات طبّية بمستوى أفضل لأكثر من ٩٠٠ مريض يومياً وبإمكانها أيضاً إجراء ٢٥ عملية يومياً وبمستوى عالٍ[٥٤].

وفي تلك المناسبة عبّر السيد أيم هونغ حية السفير الكوري في العراق، عن عظيم أمله عبر كلمات التهنئة التي أبداها أثناء مراسيم توقيع الاتفاقية التي ستساهم في إعادة تأهيل جهود الشعب العراقي عن طريق المساعدة في تطوير العلاقات البشرية للشعب العراقي، ومشاركة خبرة التنمية الكورية للعراق. كما وعبر سعادته عن أمله في أن يصل العراق إلى المستوى الطبي العالي الذي كان يتمتع به في الثمانينيّات[٥٥].

وقد أعلنت القوات الكورية العاملة في العراق أن أكثر من ١٨ ألف مريض عراقي تمت معالجتهم في المستشفى الكوري في مدينة الناصرية، تتفاوت إصاباتهم بين الحروق، وإصابات بطلقات نارية، في الوقت الذي قدم فيه المستشفى معونات مختلفة عبر منظمات غير حكومية عراقية وطواقم من الأدوات الطبّية الخاصة بقسم الأسنان، وعجلات طبّية، وأدوية متنوعة للمركز الطبي في الناصرية[٥٦].

وقد اعتمدت ضوابط معينة لاستقبال المرضى في المستشفى الكوري الذي يضم ملاكات طبّية في اختصاصات مختلفة، منها: إجراء العمليات الكبرى، وأقسام للأسنان، والعيون، والباطنية، والعلاج النفسي والطبيعي، إضافة إلى ردهتين لرقود المرضى واحدة للرجال وأخرى للنساء[٥٧].

وفي الاتجاه نفسه، أهدت كوريا الجنوبية أجهزة طبّية حديثة بقيمة ٣ ملايين دولار أمريكي إلى مستشفيات مدينة النجف الأشرف في أيار/مايو ٢٠٠٦. وقال أحمد دعيبل مدير إعلام المحافظة «إن هذه الأجهزة سوف توزع بين مستشفى الفرات الأوسط والحكيم، وهي أجهزة مهمة جداً تفتقر إليها المحافظة»[٥٨]. وأضاف «إن دولة كوريا الجنوبية تعهدت بإنشاء مستشفى في المحافظة ولكن لعدم دقة الملاحظات المقدمة من دائرة الصحة والتي لم تضعها في خطّة عام ٢٠٠٦، تأخرت المباشرة بذلك المستشفى»[٥٩].

---

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه، و«كوريا تمول تأهيل مؤسسات صحية عراقية،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٢٠٠٣/١٢/٣١، ص ٢٤.

(٥٥) «كوريا الجنوبية تعيد تأهيل مستشفى الكرامة التعليمي».

(٥٦) «١٨ ألف مريض تلقوا العلاج في المستشفى الكوري في الناصرية،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٥/٣١، ص ٣.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) «كوريا تهدي أجهزة طبّية حديثة لمستشفيات النجف الأشرف،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٥/٣٠، ص ٣.

(٥٩) المصدر نفسه.

١٠ ـ التعليم العالي والبحث العلمي

أبدت القوات الكورية المتواجدة في مدينة الناصرية في أيار/مايو ٢٠٠٤، نيتها إنشاء ثلاثة مراكز للمعلومات داخل جامعة ذي قار، والمعهد الفني، ونقابة المعلمين. وأشار مصدر في تلك القوات إلى أنه تمّ تزويد المراكز الثلاثة بمئة وحدة من أجهزة الكومبيوتر والطابعة، إضافة إلى مكتبات، وكراسٍ. وقدمت القوات نفسها مساعدات لعدد من سكان المدينة، شملت أجهزة إلكترونية وأدوات مكتبية وطبّية ومكائن نجارة وخشب تقدر قيمتها بـ ١٤٨ ألف دولار أمريكي[٦٠].

وظهرت ظاهرة في الصحف العراقية في عام ٢٠٠٥، منها الإعلانات التي تشير إلى توافر فرص ذهبية، إلى جميع الطلبة الراغبين بالدراسة في ماليزيا في كلية كوليجيتي (Kolejiti) ومجموعة من الكليات، والجامعات الماليزية الخاصة بقبول الطلبة العراقيين من خريجي الدراسة الإعدادية، والمعاهد الفنية، والجامعات، للحصول على شهادات في الطب، والصيدلة، والهندسة، وعلوم الحاسبات، وإدارة الأعمال، والعلاقات العامة، واللغات، والفنون[٦١].

وفي شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أفاد مسؤول في محافظة النجف الأشرف عن وصول المنحة المقدمة من شركة «كويكا» الكورية الجنوبية وتشمل كمية من المستلزمات المكتبية، وأجهزة إلكترونية ضمت برنامج الدول المانحة. وقال مدير إعلام المحافظة «تسلمت الإدارة المدنية في محافظة النجف المنحة المقدمة من شركة كويكا في جمهورية كوريا الجنوبية ضمن برنامج الدول المانحة على أمل توزيعها بين دوائر المحافظة بحسب الاحتياج»[٦٢].

وأوضح المسؤول نفسه «أن المنحة عبارة عن مجموعة من المواد والمستلزمات المكتبية، والكومبيوترات، وأجهزة الاستنساخ، وأجهزة إلكترونية أخرى[٦٣].

وزار الدكتور عبد ذياب العجيلي وزير التعليم العالي والبحث العلمي في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، تايلند لحضور مؤتمر القمة العالمية للجامعات، حيث أجرى على هامش المؤتمر سلسلة لقاءات عمل مع عدد من وزراء التعليم العالي في دول جنوب شرق آسيا لتعزيز آفاق التعاون العلمي والبحثي، وبما يحقق المصالح المشتركة لِكُلّ من العراق وتلك الدول[٦٤].

١١ ـ النفط

عبّر السفير الكوري في العراق في شباط/فبراير ٢٠٠٤، عن عزم الشركات الكورية

---

(٦٠) «٣ مراكز للمعلومات تمّ تزويدها بـ كومبيوتر،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٥/٣١، ص ٣.

(٦١) لمزيد من المعلومات، انظر إعلان للدراسة في ماليزيا، في: **الصباح**، ٢٠٠٥/١٠/٢٧، ص ٧.

(٦٢) «محافظة النجف الأشرف: توزيع المنحة الكورية الطبّية بين الدوائر الصحية في المحافظة،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٦/٦، ص ٥.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) شاكر المياح، «التعليم العالي شاركت في القمة العالمية للجامعات،» **المدى**، ٢٠٠٦/٧/٢٦، ص ٤.

المساهمة الفاعلة في بناء وإعادة تأهيل المنشآت النفطية العراقية، وزيادة حجم التعاون بين البلدين. وأكد الدكتور إبراهيم بحر العلوم وزير النفط العراقي آنذاك على ضرورة زيادة حجم التعاون، ومساهمة الشركات الكورية في إعادة البنية التحتية للقطاع النفطي، والتي تمتلك خبرة واسعة في العراق لسنوات طويلة وقامت بتنفيذ مشاريع عملاقة في هذا المجال[٦٥].

١٢ ـ التنمية البشرية

أبدت بعض دول الأسيان استعدادها لرفع كفاءة وأداء الكوادر العراقية من مختلف المجالات لتطوير عملية التنمية والإعمار في العراق؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر زار ١٥ مسؤولاً عراقياً من قطاعات النقل، والاتصالات العاصمة الكورية الجنوبية سيول في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وزاروا شركات كورية متنوعة منها كي. تي. أف (Korean Mobile Operator (KTF)) و «كي. تي. كورب (KT CORP) أكبر شركة هواتف أرضية وهيونداي موتورز كورب (Hyundai Motors Corp) و«بوسكو» لصناعة الصلب. كما حضروا محاضرات خاصة بمد شبكات الاتصالات، وخدمة الإنترنت السريع[٦٦].

فضلاً عن ذلك أبدى السفير الكوري في بغداد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، استعداد الشركات الكورية لاستقبال الملاكات العراقية ومن مختلف الاختصاصات الفنية في القطاع النفطي وبأعداد كبيرة لإدخالهم في دورات تأهيلية، وبحث آخر التقنيات الحديثة في الصناعة النفطية[٦٧].

وأعلن السفير الكوري في بغداد في أيار/مايو ٢٠٠٦ أن كوريا الجنوبية استقبلت ٨٠٠ موظفٍ حكومي عراقي لتدريبهم وتطوير قدراتهم المعلوماتية والعملية، كما سيتم تدريب ٨٠٠ موظف آخر في عام ٢٠٠٧[٦٨].

١٣ ـ ملف المهجرين العراقيين إلى دول الأسيان

دعت وزارة المهجرين والمهاجرين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العراق إلى حث السلطات الإندونيسية على التعامل مع العراقيين بشكل إنساني يحفظ كرامتهم وينسجم مع المعايير الدولية[٦٩].

ويذكر أن الوزارة تلقت شكاوى عديدة من اللاجئين والمقيمين العراقيين في إندونيسيا،

---

(٦٥) لينا البيضاني، «بحر العلوم يرحب بدعوة كوريا لاستقبال الملاكات العراقية والمساهمة في إعادة إعمار المنشآت النفطية،» **الشراع** (بغداد)، ٢٠٠٤/٢/٢١، ص ٢.

(٦٦) «كوريا الجنوبية تتطلع لإبرام صفقات مع العراق».

(٦٧) البيضاني، المصدر نفسه، ص ٢.

(٦٨) «ثلاث أولويات في مجالات التعاون بين العراق وكوريا،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٥/٣١، ص ٢.

(٦٩) «المهجرين تطالب السلطات الإندونيسية بالتعامل إنسانياً مع اللاجئين العراقيين،» **الزمان**، ٢٠٠٤/٤/٢٤، ص ٣.

تشير إلى تعرضهم لمعاملة سيئة وقاسية بما فيها الاعتقال والتعذيب، وهو أمر منافٍ للمعايير والقوانين الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت جزءاً من العرف الدولي، وملزمة من قبل جميع الدول(٧٠).

وقال محمّد جاسم خضير وزير المهجرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في رسالة بعثها إلى المفوضية السامية «إن العراق يبذل جهوداً حثيثة من أجل إعادة الأمن، والاستقرار، وتوفير الظروف الملائمة لعودة العراقيين المهاجرين والمهجرين إلى بلدانهم، الذي هو بحاجة ماسة لخبراتهم وجهودهم من أجل إعادة صورة العراق المزدهر إلى الأذهان. الأمر الذي يتطلب من دول العالم منح اللاجئين لديها الفرصة، وعدم ممارسة الضغوط عليهم لإجبارهم على العودة إلى العراق(٧١).

ثانياً: المحددات المؤثرة على العلاقات العراقية ـ الأسيانية

في البيئة الدولية تتأثر أية علاقات بين طرفين دوليين بمجموعة من العناصر التي قد تكون داعمة لنموها وتطورها، أو قد تكون معرقلة لها، وهذا ناتج من عامل الحركة، والتغيير المستمر في كينونة أية علاقات دولية بين دولتين. ووفق هذا الاستنتاج يمكن أن تؤثر مجموعة من المحددات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات العراقية مع دول الأسيان. ويمكن استعراض ملامحها كما يلي:

١ ـ المحددات الداخلية

أ ـ انتعاش الحياة الاقتصادية الأسيانية

تشترك عدة عوامل داخلية في دول جنوب شرق آسيا يمكن أن تؤثر على توجهاتها وسياساتها الخارجية لإقامة علاقات مع دول أخرى وبخاصة الدول التي تريد تصريف بضائعها ومنتجاتها داخل تلك الدول. وهذا ينطبق على توجهات دول الأسيان تجاه العراق، حيث تنتعش الحياة الاقتصادية داخل تلك الدول مما أعطاها حرية، وحركة، واندفاع للبحث عن أسواق خارجية، بسبب انتعاش حركة التصدير الخارجية.

ويمكن رصد مؤشرات اقتصادية مختارة لبعض دول جنوب شرق آسيا للأعوام بين ٢٠٠١ ـــ ٢٠٠٤ وبخاصة في مجالات قيمة الناتج المحلي، وأسعار المستهلك، وميزان الحسابات الجارية، حيث تدلّ أغلب المؤشرات الاقتصادية على نمو مضطرد في معدلات تلك العناصر؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر نرى أنه في عام ٢٠٠٤ سجلت فييتنام أعلى معدل للناتج المحلي وبلغ ٧,٠ في المئة، ويأتي بعدها ماليزيا وبلغت النسبة ٥,٣ في المئة، وتلتها

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه.

تايلند حيث بلغت النسبة ١,٥ في المئة، وتأتي بعدها كوريا الجنوبية بنسبة ٤,٧ في المئة، أما سنغافورة فبلغت النسبة ٤,٢ في المئة، وإندونيسيا والفيليبين كانت نسبة الناتج المحلي لهما ٤,٠ في المئة، أما مجموع الناتج المحلي لدول الأسيان عموماً بلغ ٤,٤ في المئة قياساً إلى عام ٢٠٠١ الذي كان يبلغ ٢,٩ في المئة.

أما ميزان الحسابات الجارية فنلاحظ مثلاً ارتفاعاً متزايداً بين بعض دول الأسيان، وتتصدر القائمة سنغافورة، حيث بلغت نسبة الحسابات الجارية لعام ٢٠٠٤ نحو ٢٣,٠ في المئة، وتأتي بعدها ماليزيا حيث بلغت النسبة ٧,١ في المئة، أما تايلند فتأتي مباشرة بعدها حيث بلغت النسبة ٤,٨ في المئة. أما مجموع الحسابات الجارية لدول الأسيان فبلغت ٣,٦ في المئة قياساً إلى عام ٢٠٠١ الذي كان يبلغ ٥,٢ في المئة، حيث نرى تراجعاً إجمالياً لدول رابطة الأسيان بقيمة ١,٦ في المئة.

والجدول رقم (١) يحتوي على مؤشرات اقتصادية لبعض دول الأسيان بين الأعوام ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤.

الجدول رقم (١)
مؤشرات اقتصادية مختارة لبعض دول جنوب شرق آسيا «الأسيان» للأعوام ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤

الدول	إجمالي الناتج المحلي				أسعار المستهلك				ميزان الحسابات الجارية			
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
كوريا الجنوبية	٣,١	٦,٣	٢,٥	٤,٧	٤,١	٢,٨	٣,٣	٣,٠	١,٩	١,٦	١,٣	١,٨
سنغافورة	٢,٤	٢,٢	٠,٥	٤,٢	١,٠	ـ ٠,٤	٠,٦	١,٢	١٩,٠	٢٣,٧	٢١,٥	٢٣,٠
إندونيسيا	٣,٤	٣,٧	٣,٥	٤,٠	١١,٥	١١,٩	٦,٦	٥,٤	٤,٩	٢,٧	٤,٣	١,٩
ماليزيا	٠,٣	٤,١	٤,٢	٥,٣	١,٤	١,٨	١,٧	٢,٢	٨,٣	٨,٢	٧,٦	٧,١
الفيليبين	٤,٥	٤,٤	٤,٠	٤,٠	٦,١	٣,١	٣,٠	٣,٤	١,٨	٢,٦	٥,٤	١,٩
تايلند	١,٩	٥,٣	٥,٠	٥,١	١,٥	٠,٦	١,٤	٠,١	٥,٤	٥,٣	٦,٠	٤,٨
فييتنام	٥,٠	٥,٨	٦,٠	٧,٠	ـ ٠,٤	٤,٠	٤,٠	٣,٥	٢,٢	ـ ٣,٦	ـ ١,١	ـ ٣,٢
أسيان	٢,٩	٤,٣	٤,١	٤,٤	٦,٦	٥,٩	٣,٩	٣,٣	٥,٢	٤,٤	٥,٦	٣,٦

الجدول من إعداد جاسم يونس الحريري بالاستناد إلى: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣، نقلاً عن: عبير أبو شمالة، «آسيا: إنتعاش حركة التصدير والطلب المحلي وراء تحسن الأداء،» **الخليج** (أبو ظبي)، ٣٠/١٢/٢٠٠٣، ص ٨.

وترصد بعض الدراسات أسباب الانتعاش الاقتصادي لبعض دول جنوب شرق آسيا، حيث تؤشر بعضها أن سبب تقدّم جمهورية كوريا الجنوبية هو اعتمادها على التعليم، وثقافة

الانضباط، والإحساس بالالتزام، فضلاً عن تبني التقنية المتطورة والتصنيع بوصفهما مفتاحين لعصر جديد في بلد فقير جداً بالموارد الطبيعية[٧٢].

ويبدو أن التقدّم في التصنيع وفّر حجماً كبيراً من السلع والمنتجات الجاهزة للتصدير، حيث تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الصادرات الكورية بلغت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بليون دولار يومياً معظمها من السيارات، والآلات المصنعة، والتقنية[٧٣].

ورجّح تقرير للمعهد الكوري للاقتصادات الصناعية والتجارة، أن تصل صادرات كوريا من السيارات ٣,٢ مليون سيارة في عام ٢٠١٢ لتضيف إلى الاقتصاد نحو ٥٤,٨ بليون دولار. بينما ذكر تقرير لـ دوتش بنك (Deutsche Bank) أن اقتصاد كوريا سيحقق زيادة سنوية نسبتها ٣,٣ في المئة بين ٢٠٠٦ ــ ٢٠٢٠، وتوقع أن تمثل كوريا الجنوبية المركز الثامن عالمياً لجهة تطور النمو حتّى عام ٢٠٢٠، في حين توقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة النمو الاقتصادي الكوري في عام ٢٠٠٥ إلى ٤ في المئة، وأن يبلغ حجم الفائض في الحساب الجاري ٢٧,٨ بليون دولار[٧٤].

ويرى نائب رئيس شركة ل. جاي (L J) أن «كوريا تنبهت منذ السبعينيّات من القرن المنصرم، إلى أن التعليم هو مفتاح الانطلاق الاقتصادي والتنمية»، وأوضح أن الحكومة «أعادت صوغ المناهج التعليمية وركزت على العلوم والتقنية والبحث العلمي في المدارس والجامعات، كما بنت معاهد متخصصة في عدد من المجالات وبمشاركة رسمية وخاصة وخصصت لها جزءاً كبيراً من موازنتها السنوية[٧٥].

وفي مجال تقنية المعلومات تشير أكبر الدلائل إلى أن الشركات الكورية العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، تسعى إلى الاستقلال عن هيمنة الحكومة الكورية التي تعد أكبر مستثمر في هذا القطاع، بيد أن الحكومة في سيول قد منيت بالفشل الذريع في مجال التقنية الحيوية مؤخراً، والتي تمخضت عن فضيحة قومية بسبب تزوير البحوث في الخلايا الجذعية. غير أن الحكومة استطاعت أن تحقق أكبر نجاحاتها في مجال تقنية اللاسلكي والمعلومات تحت قيادة وزارة المعلومات والاتصالات التي لعبت دوراً مهماً بميزانية تبلغ نحو مليار دولار في تطوير التقنية الجديدة[٧٦].

وبالرغم من توجهات الشركات الكورية التي تعمل في مجال تقنية المعلومات لخصخصتها والانطلاق بحرية في السوق بعيداً عن سيطرة الدولة، إلا أن الحكومة الكورية

(٧٢) دلال أبو غزالة، «التعليم والتقنية والتصنيع وراء تقدّم كوريا الجنوبية،» **الحياة**، ٢٠٠٥/٨/٦، ص ١١.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) محمد عبد الرحيم، «الشركات الكورية تسعى إلى الخروج من عباءة الحكومة،» **الاتحاد**، ٢٠٠٦/١٢/٣، ص ١١.

تولي هذا القطاع جلّ اهتمامها، وتسخّر التطور في هذا المجال لصالح المواطن الكوري، وتدفع بالفائض من منتجات هذا القطاع إلى الخارج للتصدير.

وفي سبيل التذكير بإنجازات وزارة المعلومات والاتصالات الكورية، سبق أن أعلنت الوزارة في عام ٢٠٠٣ عن خطّة جديدة شاملة تستهدف وضع روبوت في كلّ منزل كوري، ودفع الدولة إلى موقع متقدم في تقنية الجيل المقبل، مثل بثّ البرامج التلفازية في الهواتف وفي مجال الموجة اللاسلكية العريضة. وشرعت الدولة أصلاً في الاستثمار بكثافة في بناء البنية التحتية بما في ذلك مشروع بالغ النجاح لتركيب اتّصالات الإنترنت العالية السرعة في كلّ منزل كوري تقريباً، قبل أن يبلغ إجمالي الصادرات الخاصة بتقنية المعلومات ٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، أي ثلث إجمالي صادرات الدولة كما يقول وزير المعلومات(٧٧).

ويرى بعض المحللين أن التدخل الحكومي في الاقتصاد ما زال أمراً يثير حساسية، خوفاً من إثارة غضب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر ثاني أكبر سوق للصادرات بعد الصين. وبدأت الحكومة تركز على بناء أول شبكة في العالم تمتد إلى كامل أنحاء الدولة، وهي توفر الدخول اللاسلكي إلى شبكة الإنترنت بالسرعة الحالية لارتباطات الموجة العريضة(٧٨).

وفي سباق مع الشركات الأخرى التي تحاول الإنجاز في هذا النوع من الأنظمة التي تعتمد جميعها على تقنية فايماكس (Wimax) التي طورتها مجموعة من الشركات بقيادة أنتل (Antel Corporation) مصنِّعة الرقائق الأمريكية، فقد عمل الكوريون بجد واجتهاد بالتعاون مع الوزارة وشركة سامسونغ اللتين أستثمر كلّ منهما مبلغ ١٥ مليون دولار للبدء في عملية التطوير، قبل أن يكتب النجاح أخيراً للنظام الجديد الذي أطلق عليه اسم وايبرو (Wibro) والذي أصبح من المقرر أن يتم نشره في كامل أنحاء كوريا الجنوبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقبل أن يجري تنفيذه من قبل جميع المنافسين في الدول الأخرى، على أن الحكومة ظلت تأمل في أن يؤدي هذا النجاح إلى نمو اقتصادي مستدام، ويوفر بالتالي المزيد من الوظائف في هذه الدولة التي يزورها ٤٨ مليون نسمة(٧٩).

وفي المقابل تصدرت سنغافورة قائمة الاقتصاديات في جنوب شرق آسيا التي حققت خطوات سريعة باتجاه الإصلاحات في القطاع المالي وتحريره خلال السنوات الأخيرة. وقال تان تهي جياب أحد الخبراء الاقتصاديين المشاركين في دراسة أجرتها جامعة تانيانج (Taniang) للتقنية التي ساهم في تمويلها إلى جانب الجامعة معهد دراسات جنوب شرق آسيا «إن الظهور القوي لسنغافورة المعروفة باسم المدينة الدولة يعكس الإجراءات التحررية التي اتخذتها السلطات المالية هناك(٨٠).

---

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) «سنغافورة وهونغ كونغ الأكثر تحرراً في اقتصادات آسيا،» **الاتحاد**، ٢٠٠٦/٣/١٢.

ب ـ التقدّم في الإصلاح السياسي الأسياني

بين سقوط فرديناند ماركوس في الفيليبين عام ١٩٨٦، وسقوط الرئيس الإندونيسي سوهارتو عام ١٩٩٨، عاشت ضمن بلدان آسيوية على الأقل حالات انتقال ديمقراطية ناجحة، لكن بعد مرور أربع سنوات على الانهيار المالي الإقليمي، عانت ديمقراطيات ما يسمى بالموجة الثالثة هذه ضغوطاً قوية وأزمات سياسية متعددة الأشكال، حتّى إنَّ بعضها تعثّر، تلك كانت حال إندونيسيا التي ضربتها النزاعات الطائفية وعانت من تداعي نظامها السياسي وتنامي الأصولية الإسلامية وشبح عودة العسكر إلى السلطة، وتلك هي أيضاً ولو بدرجة أقل حال الفيليبين، حيث أدى إقصاء جوزيف إسترادا الديماغوجي المتوقد على يد تحالف يدّعي التعبير عن سلطة الشعب إلى هيمنة النخبة الأوّليغارشية والعسكرية[٨١].

إلا أن هذه الحالة لم تدم طويلاً، وفي ظلّ تنامي فعالية المجتمع المدني والمستجدات الدولية المعاصرة، تعالت الأصوات المنادية بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في كثير من الدول الآسيوية[٨٢].

وترجّح إحدى الدراسات الأكاديمية أن أهم أسباب الإصلاح السياسي في آسيا عموماً وفي دول جنوب شرق آسيا خصوصاً، قد تمثلت في فشل التجارب السلطوية تحت الضغوط الشعبية، بما تسبب في أزمة شرعية حادة، وعلى هذا النحو شهدت ماليزيا نمو طبقة وسطى تنامت مطالبها السياسية في ظلّ نجاح عملية التحديث السياسي وحرص النظام على استيعاب هذه المدخلات في ظلّ حرصه على تجنب الصراع، وبخاصة مع النفوذ العرقي في البلاد[٨٣].

وفي الفيليبين مثلت هذه العوامل نفسها إحدى محفزات عملية الإصلاح السياسي، حيث أدى تصاعد المعارضة ومساندة الجيش إلى إقصاء نظام ماركوس السلطوي، وإن أدت المشاكل الاقتصادية في هذه الدولة إلى تعثر خطى هذا الإصلاح[٨٤].

وقد سادت موجة من الانتخابات المتتالية في آسيا عموماً ودول جنوب شرق آسيا خصوصاً في عام ٢٠٠٤، وهو نوع من التطور في العملية الديمقراطية في سياق طريق الإصلاح السياسي، حيث دعي أكثر من مليار ناخب إلى اختيار ممثليهم في حوالى ١٢ دولة آسيوية، ما يشكل مؤشراً على انفتاح متزايد على الديمقراطية في هذه القارة التي تضم أكبر عدد من السكان في العالم، حيث شارك حوالى ١٠ ملايين ناخب في ماليزيا في أول انتخابات تشريعية منذ مغادرة مهاتير محمّد السلطة بعد ٢٢ عاماً من الحكم. وقد قال

---

(٨١) فرانسوا غودمان، «مآزق سياسية وبراكين اجتماعية: الديمقراطيات المتعثرة في جنوب شرق آسيا،» **لوموند ديبلوماتيك**، نقلاً عن: **الرأي**، -/٧/٢٠٠١، ص ١.

(٨٢) هدى ميتكيس، «التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي، الجزء الأول،» **العدالة**، ٢٠٠٦/١/٢، ص ٨.

(٨٣) هدى ميتكيس، التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي، الجزء الأخير،» **العدالة**، ٢٠٠٦/١/٣، ص ٨.

(٨٤) المصدر نفسه.

خبراء ماليزيون في العلوم السياسية «إن الأمر يتعلق بعملية انتقال هادئة تؤكد أن خطوة أخرى إلى الأمام اتخذت باتجاه الديمقراطية»[٨٥].

وفي إندونيسيا شارك ١٤٧ مليون ناخب في ثلاث عمليات انتخابية. أولها في الخامس من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لاختيار المجلس التشريعي، بينما اختارت في دورتين وفي ٥ تموز/ يوليو و٢٠ أيلول/سبتمبر من العام نفسه رئيساً للبلاد[٨٦].

أما في الفيليبين فقد اختار حوالى ٣٨ مليون ناخب في ١٠ من أيار/مايو ٢٠٠٤ الرئيسة غلوريا أرويو[٨٧].

ويبدو أن هذه التطورات في الحياة السياسية الداخلية في دول جنوب شرق آسيا ستؤثر على استقرار الأوضاع الداخلية، ما سينتج حركة تصاعدية لإنتاج السلع والمنتجات داخل الشركات، واستثمار الموارد البشرية لدعم وإنعاش الاقتصاد، وهذا كلّه سينصب على زيادة نسبة الصادرات إلى الخارج، لكسب الأسواق القديمة في دول العالم ومنها العراق، وكسب أسواق جديدة في بقاع أخرى من العالم.

٢ ـ المحددات الإقليمية

أ ـ العلاقات بين دول الأسيان والصين

امتازت العلاقات بين الطرفين بالتعاون المستمر لخدمة مصالحهما المشتركة، فبينما حققت الصين فائضاً في ميزانها التجاري مع أمريكا الشمالية وأوروبا، حققت عجزاً مع دول جنوب شرق آسيا وهو ما جعلها تسعى إلى إيجاد منطقة حرة مع دول رابطة الأسيان العشر بزعامة صينية. وقد وقع الاتفاق بين هذه الدول في لاوس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، على أن تكتمل هذه المنطقة بين الرابطة بحلول عام ٢٠٢٠. وإذا استمر الاقتصاد الصيني في معدلات نمو متصاعدة، فسوف يكون أكبر الاقتصادات في العالم بحلول عام ٢٠٢٥ على الرغم من احتفاظها بنظامها الاقتصادي المزدوج الذي يجمع بين نظام القطاع العام والأيديولوجية الشمولية ونظام السوق الحرة[٨٨].

ومن جانب أخر تحاول الصين أن تمارس دور المنافس للبضائع والمنتجات لدول جنوب شرق آسيا التي تتداول في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث حرصت على التواجد ميدانياً بالقرب من السوق العراقية وداخل إحدى دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا ما

(٨٥) «انتخابات متتالية في الدول الآسيوية يشارك فيها أكثر من مليار شخص،» **الأنوار** (بيروت)، ١٧/٣/٢٠٠٤، ص ١٢.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) أميرة الشنواني، «التنين الأصفر: قوة عظمى قادمة،» **الأهرام**، نقلاً عن: **العدالة**، ٢٥/١/٢٠٠٦، ص ٧.

تمثل بافتتاح مركز التسوق الصيني المعروف باسم دراغون مارت (Dragon Mart) الذي افتتح في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٤، ليكون بوابة للبضائع الصينية تدخل منها إلى المنطقة التي تشهد ازدهاراً اقتصادياً[(٨٩)].

وهذا المجمع الذي بني على شكل تنين ويبلغ طوله ١,٢ كلم ومساحته مئة وخمسين ألف متر مربع، هو أكبر سوق تجاري صيني خارج الصين. وفي أروقة المركز المتشعّبة والمقسمة إلى أجنحة متخصصة، يمكن للزائر أن يطلع على كمية هائلة من المنتوجات التي صنعت في الصين من إبرة الخياطة الصغيرة، إلى الآلات الزراعية الكبيرة[(٩٠)].

وقال جيان شينغ نائب رئيس تشاينامكس مارت (Chinamexmart) «لقد اخترنا دبي بسبب موقعها الجغرافي واستقرارها الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى شفافية قوانينها». وأضاف «إن البضائع المصنوعة في الصين «ميد إن تشاينا» مطلوبة جداً، وكان هدفنا إيجاد مركز تسوق صيني في الشرق الأوسط لتلبية الطلب المتنامي على هذه البضائع»[(٩١)].

ويبدو أن الأسعار المتدنية في المركز الصيني تجتذب بشكل خاص الزبائن من الطبقات غير المتيسرة من الدول العربية ودول جنوب آسيا، وتبعاً إلى ذلك فإن هذا المشروع بمواصفاته النوعية يعكس الاهتمام المتنامي للصين بمنطقة الخليج العربي التي تستورد منها المزيد من النفط كلّ سنة[(٩٢)].

وأنهت دول مجلس التعاون الخليجي والصين في تموز/يوليو ٢٠٠٦ جولة مفاوضات جديدة من المحادثات بشأن اتفاقية للتجارة الحرة. وتسعى الصين من خلال التوصل إلى هذه الاتفاقية إلى تأمين احتياجاتها المتنامية من النفط لفترة طويلة. وجرت المحادثات في إقليم بشرق الصين[(٩٣)].

ويذكر أن بكين تستورد أكثر من ٤٠ في المئة من النفط من دول مجلس التعاون الست[(٩٤)].

ب ـ العلاقات بين دول الأسيان واليابان

حاولت اليابان إقامة علاقات متوازنة مع دول جنوب شرق آسيا بالرغم من ماضيها ذي اللون القاتم أثناء الحرب العالمية الثانية، وتعددت مبادرات اليابان لمد جسور التفاهم، وتحسين الأجواء مع دول الأسيان، وإذا نظرنا إلى زيارة رئيس وزراء اليابان جونيتشرو

(٨٩) لمياء راضي، «الصين تريد أن تجعل من دبي بوابة لإدخال بضائعها للأسواق المحيطة،» **القدس العربي**، ٢٨- ٢٩/١/٢٠٠٦، ص ١٤.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) «انتهاء جولة لمحادثات التجارة بين دول الخليج والصين،» **المدى**، ٢٦/٧/٢٠٠٦، ص ١٣.

(٩٤) المصدر نفسه.

كويزومي إلى كوريا الجنوبية في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ فإنها مثال واقعي على ذلك. إذ اجتمع مع الرئيس الكوري الجنوبي روة مووهيون في محاولة لإصلاح العلاقات المتوترة بين البلدين، لان سيول تشعر بغضب إزاء ما تعتبره رفض طوكيو الاعتراف بماضيها العسكري خلال الحرب العالمية الثانية، وهو ما ترمز إليه الزيارات السنوية التي يقوم بها كويزومي لنصب تذكاري لقتلى الحرب اليابانيين[٩٥].

وقد رجح المحللون أن تبقى العلاقات ضعيفة بين كوريا الجنوبية واليابان مع عدم إبداء رئيس الوزراء الياباني كويزومي أية إشارة تذكر على قبول طلب كوريا الجنوبية بأن يكفّ عن زيارة نصب باسوكوني في طوكيو، الذي يكرّم بعضاً ممن أدينوا بارتكاب جرائم حرب إلى جانب قتلى الحرب اليابانيين الآخرين[٩٦].

ويلاحظ أن ضعف وقوة العلاقات بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا يمكن أن تؤثر على العلاقات الأسيانية ــ العراقية من الجانب الاقتصادي، فعندما تزداد قوة أو تضعف علاقات اليابان ودول الأسيان سيزداد التنافس بين البضائع اليابانية والأسيانية المتداولة في العراق، وسيلجأ كل طرف إلى كسب السوق العراقية من خلال طرح أسعار مناسبة لزيادة الطلب عليها وتحييد الطرف الآخر.

ج ـ العلاقات بين دول الأسيان ودول مجلس التعاون الخليجي

تؤكد أغلب المؤشرات أن دول الأسيان تحاول أن تستقطب الأموال الخليجية لتوظفها لدعم اقتصادياتها وبخاصة في المجال المصرفي. وقال رضوان صالح مدير فرع ماي بنك البحرين لخدمة داو جونز «أنهم لا يطلبون من العرب التوقف عن الذهاب إلى لندن أو أمريكا، لكنهم يقدمون لهم بدائل استثمارات جذابة يمكن أن تتم في ماليزيا والشرق الأقصى»[٩٧].

بينما يقول تشيوسنغ كوك الشريك الإداري في شركة زيد إبراهيم وشركائه ومقرها ماليزيا «إن الرسالة التي يريد المصرفيون أن يوجهوها هي أن ماليزيا ليست فقط مقصداً سياحياً بل استثمارياً أيضاً»[٩٨].

أما بيرهاد الرئيس التنفيذي لتحالف ماليزيا التأميني، فإنه أكد أن «السياحة تجعل العرب أكثر تعرفاً على الإمكانات الاستثمارية في ماليزيا»، وأضاف «أن هناك تشابهاً في الثقافات بين ماليزيا ومنطقة الخليج، وأنهما جيران بالروح والعقيدة ولا بُدَّ أن يشجع ذلك الاستثمار»[٩٩].

---

(٩٥) «كويزومي يسعى إلى إصلاح العلاقات مع كوريا الجنوبية،» **الزمان**، ٢٠٠٥/٦/٢١، ص ٨.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) «دول جنوب شرق آسيا تحاول جذب استثمارات خليجية،» **العدالة**، ٢٠٠٦/١/٢، ص ٥.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

ويبدو أن الاندفاع من دول جنوب شرق آسيا يقابله في الضفة الأخرى اندفاع اقتصادي من نوع آخر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في دول الأسيان، ويمكن تأشير أبرز ملامح العلاقات بين بعض دول المجلس وبين بعض دول الأسيان كما يلي:

ــ **العربية السعودية**: قالت وزارة الطاقة في سيول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إن السعودية ستستثمر ما يصل إلى ٣,٥ مليار دولار في بناء منشأة في كوريا الجنوبية لمعالجة الوقود النظيف الأعلى أرباحاً. وقال ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، إنه أمر ببحث خطّة بناء وحدة تكسير زيت الوقود[١٠٠].

وتسعى شركة آس أويل لبناء مصفاة طاقتها ٤٤٠ ألف برميل يومياً بمنطقة سوسان في كوريا الجنوبية، إلى أن يرتفع إجمالي طاقة التكرير في الشركة بنسبة ٧٠ في المئة لتصبح ثاني أكبر شركة تكرير في كوريا. وأكد مصدر حكومي كوري أن المصفاة تأمل في الانتهاء من بناء الوحدتين بحلول عام ٢٠١٠، وتمتلك شركة أرامكو السعودية (Saudi Aramco) ٣٥ في المئة من المصفاة[١٠١].

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أعلن في الرياض أن الملك عبد الله سيبدأ جولة آسيوية يزور خلالها ماليزيا للتباحث في قضايا التعاون الاقتصادي بين العربية السعودية وماليزيا والدول الآسيوية الأخرى، خصوصاً في مجالات الاستثمار النفطي[١٠٢].

وأثناء زيارته لماليزيا اجتمع الملك السعودي عبد الله مع عبد الله بدوي رئيس الوزراء الماليزي للبحث بالجوانب التجارية والنفطية التي تجمع الطرفين، لتمتد إلى جوانب أكثر أهمية منها طرح سبل لإعادة تشكيل العالم الإسلامي، ولا سيّما أن بعض الدول الإسلامية تعاني على نحو متزايد من مشاكل الفقر والبطالة وانعدام الاستقرار الاقتصادي. وقال زين الدين مايدين نائب وزير الإعلام الماليزي «أرى أن هناك الكثير من التشابه في التفكير ولا سيّما في الاتجاهات لتطوير صورة الإسلام عن طريق الانفتاح والتنافس»[١٠٣].

وقال عبد الله أحمد بدوي رئيس وزراء ماليزيا في هذا المجال «إننا في ماليزيا نريد أن نبرهن بالمثال على أن الدولة الإسلامية يمكن أن تكون حديثة وديمقراطية ومتسامحة وقادرة على التنافس اقتصادياً، الإسلام لا يطلب منا أن ندير ظهورنا لبقية العالم»[١٠٤].

---

(١٠٠) «السعودية تتطلع لبناء منشأة للوقود النظيف في كوريا،» **الوطن** (بغداد)، ٢٠٠٥/١٢/١، ص ٤.

(١٠١) «أرامكو السعودية تستثمر ٣,٥ مليارات دولار بمصفاة في كوريا الجنوبية،» **البيان الاقتصادي** (أبو ظبي)، ٢٠٠٦/٣/١٤، ص ١٣.

(١٠٢) انظر: سليمان نمر، «يبدأ الأحد جولة آسيوية تشمل الصين وماليزيا وباكستان،» **الحياة**، ٢٠٠٦/١/١٨، ص ٦، و«العاهل السعودي يستهل جولة آسيوية بزيارة الصين،» **العدالة**، ٢٠٠٦/١/٣٢، ص ١.

(١٠٣) «القضايا الإسلامية تهيمن على زيارة العاهل السعودي لماليزيا،» **العدالة**، ــ /٢٠٠٦/٢، ص ١٠.

(١٠٤) المصدر نفسه.

وتمخضت زيارة الملك عبد الله إلى ماليزيا، عن الخروج بعقود استثمارية مشتركة وتوسيع رقعة التبادل التجاري والتواصل الاجتماعي المستقبلي عبر تكثيف الزيارات والوفود الثقافية والإعلامية والندوات المشتركة(١٠٥).

وقد أعلن في شباط/فبراير ٢٠٠٦ غسان السليمان رئيس مجلس الأعمال السعودي الماليزي، تفاصيل الاتفاقات الاستثمارية التي تتعلق بمجال الاستثمار في قطاعات السياحة، والتقنية والمدن بقيمة إجمالية تجاوزت ٢,٨ بليون دولار. ومن ضمن هذه الاتفاقات الستة، اتفاق وهو عبارة عن مذكرة تفاهم بين الجامعة العالمية الطبّية الماليزية وممثلها كمال صالح رئيس مجلس إدارة مجلس مجموعة ساسمي الاستشارية، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية، تهدف إلى إنشاء جامعة طبّية في المدينة المنورة(١٠٦).

فضلاً عن توقيع الطرفين اتفاقيتين تتضمنان إنشاء أكثر من استثمار، **الأول** بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في مشاريع استراتيجية مشتركة بين السعودية وماليزيا، أما الاتفاق **الثاني** فقد احتوى على استثمار رأسمال بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في مشاريع عقارية استراتيجية مشتركة بين السعودية وماليزيا. أما الاتفاق **الثالث** فقيمته تجاوزت ١٠٠ مليون دولار للتطوير التقني ومن ثمّ صناعة جوالات سعودية(١٠٧).

وفي منتصف شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ زار ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز سنغافورة. وقد أكد رئيس الوزراء لي هسين لونغ على الأهمية الاقتصادية لزيارة ولي العهد السعودي. وأشار إلى الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية، إضافة إلى وقوفها وسعيها مع المجتمع الدولي إلى الحفاظ على السلم العالمي، وإتاحتها الكثير من فرص التوازنات وتحجيم بؤر الخلاف من خلال سعيها الدؤوب إلى لم الشمل، وتسهيل التقارب بين الفرقاء(١٠٨).

ــ **مملكة البحرين**: وقعت شركة العرين القابضة التي تنفذ أحد أكبر المشاريع السياحية في مملكة البحرين، اتفاق شراكة مع شركة «بنيان تري» السنغافورية للفنادق والمنتجعات في أيار/مايو ٢٠٠٥، حيث تقوم الأخيرة بموجبه بتولي تطوير منتجع صحي سيشيد على مساحة ١٠٠ ألف م^{2}(١٠٩).

وأوضح عصام صناحي نائب رئيس مجلس إدارة العرين «أن مشروع العرين سيعزز زمن الجهود المبذولة لدعم السياحة العائلية والعلاجية في البحرين»، وأضاف «أن تكلفة

(١٠٥) جميل الذيابي، «الملك عبد الله يقرن الأقوال بالأفعال،» **الحياة**، ٢٠٠٦/١/٣٠، ص ٩.

(١٠٦) فيصل الحماش، «اتفاقات سعودية ــ ماليزية لإنشاء جامعة ومحافظ استثمارية،» **الحياة**، ٢٠٠٦/٢/٦.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) «مباحثات اقتصادية مهمة لولي العهد السعودي،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٤/١٢، ص ١٠.

(١٠٩) «العرين البحرينية و«بنيان تري» السنغافورية تطوران منتجعاً صحياً بكلفة ١٠٠ مليون دولار،» **الحياة**، ٢٠٠٥/٥/١، ص ١٢.

المنتجع الصحي الذي يعد جزءاً مهماً من مشروع العرين، يصل إلى نحو مليون دولار، وأن الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ نحو ٧٥٠ مليون دولار[١١٠].

ويبعد المشروع نحو ٣٥ دقيقة عن مطار البحرين الدولي، حيث يمكن أن يستقطب المنتجع الصحي قرابة ٩٠ ألف زائر سنوياً، ما يعزز القطاع السياحي في مملكة البحرين. ومن المؤمل أن ينتهي العمل في المنتجع الصحي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ وأن ينجز المشروع بمختلف مرافقه في عام ٢٠٠٨[١١١].

ـ **دولة الإمارات العربية المتحدة**: نظمت المنطقة الحرة لجبل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٦ منتدى تحت عنوان «الفرص اللوجيستية التي يوفرها ميناءا كلانغ وويست بورتس في ماليزيا»، وذلك بالتعاون مع المنطقة الحرة في ميناء كلانغ وميناء ويست بورتس في ماليزيا. وتهدف هذه الخطوة إلى تسهيل عملية التبادل التجاري بين دولة الإمارات وماليزيا[١١٢].

وشهد المنتدى حضور وزير النقل في ماليزيا ومجموعة من كبار الموظفين الحكوميين الماليزيين، إضافة إلى ممثلين عن ميناء كلانغ. إذ يهدف هذا المنتدى الذي استقطب حضور أكثر من ٤٠٠ متخصص في مجالي الشحن والملاحة، إلى استقطاب المزيد من المستثمرين والمصنعين وخطوط الشحن في الإمارات إلى المنطقة في ميناء كلانغ الذي تتولى المنطقة الحرة لجبل علي إدارته[١١٣].

٣ ـ المحددات الدولية

أ ـ العلاقات الأمريكية مع بعض دول الأسيان

تباينت العلاقات الأمريكية مع دول جنوب شرق آسيا، فبعضها امتاز بوجود روح التعاون المشترك، والبعض الأخر امتاز بالتوتر بين الطرفين؛ فمثلاً لو نرى العلاقات الأمريكية مع جمهورية كوريا الجنوبية، سنلاحظ أن هناك تياراً حكومياً داخل كوريا له موقف مؤيد للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية، ما انعكس على دور المؤسسات الحكومية الكورية في صنع السياسة الخارجية، وفي هذا الإطار قال بان كي موون وزير خارجية كوريا الجنوبية في أوائل عام ٢٠٠٤ «إنّه لن يغير سياسة وزارته، ولكنه يريد إزاحة بعض مسؤوليها الذين حمّلهم مسؤولية الخلاف بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية»[١١٤].

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) «ماليزيا تسعى إلى جذب الاستثمارات الإماراتية،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٦/١٧، ص ٥.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) «وزير خارجية كوريا الجنوبية: لا تغيير في السياسة نحو واشنطن،» **الزمان**، ٢٠٠٤/١/١٨، ص ٢.

وعين moوون وزيراً للخارجية في تلك الفترة، ليحلّ محل يوون يونغ كوان الذي استقال نتيجة خلاف بين مسؤولين مؤيّدين للولايات المتحدة الأمريكية في وزارته، ومستشارين للرئيس الذي يميل نحو اليسار بشأن السياسة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية[١١٥].

وقال يان في كلمته عقب أداء اليمين «من الخطأ تفسير تغيير وزير الخارجية على أنه تغيير في السياسة الخارجية». وتصريحاته تبدو الأحدث في إطار محاولة لتهدئة المخاوف من أن تكون استقالة سلفه المعتدل إشارة للتحول عن روح الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقال يان وهو دبلوماسي مخضرم «إنه سيغير بعض المسؤولين بالوزارة» وأردف قائلاً «أخشى إنّني سأغير مسؤولين كبار في الوزارة يتحملون مسؤولية الخلاف». إذ نشب الخلاف في أواخر عام ٢٠٠٣ ووصفته الصحف المحلية بأنه معركة «أنصار التحالف وأنصار الاستقلال»، وأكد يان «أنه هو الذي عمل مستشاراً للرئيس الكوري الجنوبي روه منذ تشكيل إدارته في عام ٢٠٠٣، وأنه ووزارته يجب أن يدينا بالولاء للرئيس»[١١٦].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقترب كثيراً من فعاليات واجتماعات رابطة الأسيان؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر زارت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ماليزيا نهاية شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، وحضرت منتدى رابطة الأسيان الإقليمي الذي عقد في الثامن والعشرين من الشهر ذاته في العاصمة الماليزية كوالالمبور، وهي الزيارة الأولى لها لماليزيا. وقد عقدت اجتماعات مهمة مع قادة دول الأسيان[١١٧].

وقد ساهمت هذه الزيارة في تعزيز الاتصال والتفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الأسيان، إلا أن بعض المراقبين لمحوا أن تلك الزيارة نتج عنها تدخل واضح من الولايات المتحدة الأمريكية في ملفات سياسية ساخنة داخل دول الأسيان، ومنها الضغط على ميانمار للإفراج عن زعيمة المعارضة المحتجزة، إضافة إلى ضغوط لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في تلك الدولة[١١٨].

ب ـ موقف دول الأسيان من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

أقامت الكنيسة الفيليبينية في منتصف شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ صلاة خاصة لصالح ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية. وصرح رينييل سيسجبيس نائب وزير الخارجية الفيليبيني «أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ غيرت العالم الذي نعرفه وأصبح خطر الإرهاب جزءاً من الواقع»[١١٩].

---

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) «رايس تزور ماليزيا نهاية الشهر الجاري وتحضر منتدى أسيان،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٧/٥، ص ٢٢.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) «الفيليبين تتعهد بعدم التردد في مكافحة الإرهاب،» **الزمان**، ٢٠٠٥/٩/١٢، ص ٨.

وقال «إن الإرهابيين لم يتوقفوا عند الهجوم على الولايات المتحدة وحدها، بل نشروا الحقد والكراهية في أركان العالم، ولكنهم إذا ظنوا أنهم سيخضعون العالم لإرادتهم فهم مخطئون». وأضاف «إن مراسيم اليوم لم تكن لإحياء ذكرى ضحايا أيلول/سبتمبر، ولكن أيضاً لنذكّر بالوحدة والقرار المشترك لِكُلّ دول العالم ضدّ الإرهاب». وتابع «في هذا اليوم نتعهد لِكُلّ الدول المحبة للسلام بأننا لن ننسى الدروس التي تعلمناها، ولن نتردد في مكافحة الإرهاب»(١٢٠).

ومن جانب أخر قال أخياسيوبونيي المتحدث باسم الرئاسة الفيليبينية «يتعين علينا حشد كلّ الأدوات لمحاربة الإرهاب. والتعاون الدولي للخروج بمشروع قانون قوي لمكافحة الإرهاب، سيسهل ضبط الخلايا الإرهابية والقبض على عناصرها ومنعهم من تنفيذ مهمتهم الشريرة»(١٢١).

ويذكر أن الفيليبين وقّعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية التي توفر التدريب والمعدات اللازمة لمساعدة الجنود الفيليبينيين في سعيهم إلى متابعة عناصر «أبو سياف» ومتشددي الجماعة الإسلامية(١٢٢).

ويبدو أن دول الأسيان تؤيد الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ما يسمّى بـ «الإرهاب الدولي» بوصفه نوعاً من إبداء الولاء للسياسة الخارجية الأمريكية من أجل الحصول على الدعم الأمريكي لمساعدة المؤسسات الأمنية في بلدانها لملاحقة العناصر المعارضة لها، وبخاصة العناصر الدينية ذات الاتجاهات المتشددة، ويمكن أن تؤثر المعطيات على العلاقات العراقية مع دول الأسيان من خلال التأثير الأمريكي في الساحة العراقية، ما ينتج عنه طلب تأييد أسياني له في العراق من خلال إرسال وحدات عسكرية رمزية أو السماح بالاستثمار الاقتصادي في العراق من خلال الشركات الأسيانية مكافأة لها جراء تأييدها للتواجد الأمريكي في العراق.

ج ـ العلاقات الفرنسية مع رابطة الأسيان

وقعت فرنسا اتفاقية للصداقة والتعاون مع دول رابطة الأسيان خلال اجتماع الدورة ٣٩ للاجتماع الوزاري للرابطة الذي عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور نهاية شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٦. وقد سبق أن بعثت فرنسا خطاباً إلى مجموعة الأسيان بخصوص استعدادها للمشاركة من خلال اتفاقية للتعاون. وفي هذا الاتجاه أشار مصدر مسؤول في الرابطة «أن رغبة فرنسا في التوقيع على هذه الاتفاقية تعتبر خطوة نافعة لضمان السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا»(١٢٣).

---

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) «أستراليا والفيليبين تبحثان تعزيز التعاون بشأن مكافحة الإرهاب،» **الزمان**، ٢٠٠٥/١٠/١٨، ص ٨.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) «تكهنات بانضمام فرنسا إلى رابطة دول «أسيان»،» **العدالة**، ٢٠٠٦/٧/٦، ص ٢٢.

وبموجب هذه الاتفاقية، تعتبر فرنسا أول دولة أوروبية تنضم إلى مجموعة دول أخرى وهي: أستراليا والهند وروسيا والصين واليابان ونيوزيلندا، التي أبرمت اتفاقيات تعاون مع الدول الأعضاء في مجموعة أسيان(١٢٤).

ويبدو أن التحرّك الفرنسي تجاه دول الأسيان ناتج عن عاملين: **الأوّل**، إدراك الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا أهمية هذه الرابطة مستقبلاً بوصفها قطباً آسيوياً يمكن أن يكون له شأن في القارة الآسيوية في المستقبل المنظور، ومن المفضل التحرّك لبناء علاقات صداقة وتعاون لجعله موطئ قدم فرنسي في المنطقة في إطار التوازنات الدولية. والعامل **الثاني**، جدية دول الأسيان لبناء تجربتها الاقتصادية التنموية، ما جعلها محط أنظار العالم. وتبعاً لذلك يمكن أن تؤثر هذه العلاقات على مستقبل العلاقات العراقية مع دول الأسيان من خلال استثمار علاقات دول الأسيان مع فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، لمساعدة العراق في نادي باريس، لإطفاء ديونه المتراكمة أو مساعدته أو إقراضه أو منحه منحاً مالية وعينية لبناء البنية التحتية العراقية.

ثالثاً: مستقبل العلاقات العراقية ـ الأسيانية

المراقب لتطورات العلاقات العراقية مع دول الأسيان، قد تبرز أمامه عدة سيناريوهات لمستقبل تلك العلاقات. لعل **أولها** ترجيح سيناريو نمو العلاقات في المستقبل المنظور، و**ثانيها** طرح سيناريو جمود العلاقات بموجب عدة أسباب سيتم تناولها تباعاً.

١ ـ سيناريو نمو العلاقات العراقية ـ الأسيانية

يتفق أغلب المحللين أن أطر العلاقات العراقية مع دول الأسيان يمكن أن تتطور وتنمو نحو الأمام لاقتناع العراق بإمكانية الاستفادة من التجارب الآسيوية في التنمية الاقتصادية وإعمار العراق. ولعل الأصوات التي تنادي بذلك تدخل في خانة الخبراء الاقتصاديين، حيث يدعو هؤلاء إلى «استلهام الدروس والعبر من أزمة الأسواق المالية التي اجتاحت معظم دول جنوب شرق آسيا بين عامي ١٩٩٧ ــ ١٩٩٨، في رسم أبعاد الاقتصاد العراقي، وإدارة أزمته المالية من خلال ضبط حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل المسماة بالأموال الساخنة، والانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي، والتريث من الانخراط المبكر في عمليات الخصخصة لبعض القطاعات الاقتصادية»(١٢٥).

وأكد أحد الخبراء العراقيين في هذا المجال «أن أزمة الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا شكّلت مفاجأة لعدد كبير من المراقبين ولجمهرة من الناس الذين طالما أعجبوا بما سمي بالمعجزة الآسيوية، بنمورها القدامى والجدد. وكان جوهر الأزمة يكمن في نوع من

(١٢٤) المصدر نفسه.

(١٢٥) خالد طالب، «خبراء يدعون للإفادة من الأزمة الآسيوية في رسم الاقتصاد العراقي،» **الزمان**، ١٠/ ٢٠٠٥/٧، ص ٣.

الخلل والانفصامية بين جودة أداء الاقتصاد العيني في مجالات الإنتاج والتصدير والتقدّم التقني من جهة، والانفلات والتوسع المفرط في نمو الاقتصاد المالي بما يشمله من أسواق للعملات والأسهم والصكوك من جهة أخرى، حيث إنَّ الأزمات المصرفية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي والباعث للكثير من الأزمات هو بالأساس متغير اقتصادي كلي، ويتزامن في الغالب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي السائل»[١٢٦]. وقال الخبير نفسه «إن الأزمات المالية تتضمن ثلاث أزمات تتعلق بالعملات والقطاعات المالية وقطاع الشركات، حيث كانت الدول الشرق آسيوية أكثر عرضة لتأثيرات الأزمة المالية بسبب الحركة المتزايدة بين تدفقات رأس المال والسياسات الكلية ومؤسسات القطاع المالي والشركات الضعيفة»[١٢٧] وأشار إلى أن «أهم العوامل التي تسببت في حدوث الأزمة هو الانفتاح المبكر للاقتصادات الآسيوية على أسواق المال، ودخولها في عمليات اندماج مالي من دون توافر الخبرة الطويلة المتاحة لبعض الدول الرأسمالية ذات الباع الطويل في هذا المجال، والانخراط المبكر في عمليات الخصخصة لبعض القطاعات الاقتصادية، واستشراء الفساد المالي من خلال منح القروض على سبيل المجاملة وامتداد المضاربات إلى القطاعات العقارية والمالية»[١٢٨].

ويرى الخبير نفسه «أهمية عدم الاعتماد على سعر الصرف الثابت للعملات، وتفعيل القدرة الرقابية للبنك المركزي العراقي في الإشراف والمتابعة على تدفق رأس المال، والإسهام وتعزيز الشفافية المصرفية وبالأخص ما يتعلق منها بتقديم التسهيلات الإئتمانية والتريث من الانخراط المبكر في عمليات الخصخصة والانتقال نحو آليات الاقتصاد الحر»[١٢٩].

ويعتقد خبير آخر أنه «لا بُدَّ من الاستفادة من أزمة النمور الآسيوية في توجيه الاقتصاد العراقي توجيهاً صحيحاً، وبالأخص ما يتعلق منه بالقطاعين المالي والمصرفي، واتّخاذ إجراءات أكثر حزماً لمواجهة الاختلالات الاقتصادية والتهيؤ للاندماج مع الاقتصاد العالمي وفق برامج وخطط فاعلة»[١٣٠].

ومن الجانب الأخر يبدو أن دول الأسيان لها رغبة في تطوير العلاقات مع العراق لإيمانها أن ما يمرّ به العراق من ويلات الحرب وتداعياتها، سبق وأن عانت منه بعض دول الأسيان كفييتنام، بالرغم من أن الموقف الرسمي لها يأمل في أن تنتقل العلاقات مع واشنطن إلى مستوى أرفع، يصاحبه مزيد من المساعدات والفرص التجارية التي باتت أكثر حذراً.

وتبدو ملامح هذا الحذر في عدة مؤشرات؛ فمثلاً يتساءل بام فوبانغج ٧٦ عاماً وهو

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) المصدر نفسه.

(١٣٠) «أصداء المشهد العراقي تدوي في جنبات فييتنام،» **المشرق** (بغداد)، ٢٠٠٥/٤/٢٨، ص ٢.

مرشد سياحي قاتل الأمريكيين منذ ١٩٦٦ ــ ١٩٦٨، ومن بينها المشاركة في الهجوم الذي وقع عام ١٩٦٨ على ما كانت تعرف حينذاك «سايغون» «ألم يتعلم الأمريكيون أي شي من فييتنام؟»[١٣١].

أما وزير الدفاع الفييتنامي، فإنه يتحدث كيفية انتصار فييتنام بالحرب وقال «إن الحركة الأمريكية المناهضة للحرب كانت أساسية في نصر فييتنام»، وأضاف «يجب أن ندرك أن الحرب في فييتنام كانت مختلفة عن الحروب في الدول الأخرى، البلاد حاربت على ثلاث جبهات، ألا وهي الجبهة العسكرية والجبهة السياسية وجبهة إقناع قوات العدو بالعدول عن موقفها»[١٣٢].

وهو يريد أن يقول إن العراقيين يجب أن يستفيدوا من هذه التجربة، بالتركيز على الشعب الأمريكي وإيصال صوتهم إليه لإقناع الإدارة الأمريكية بسحب قواتها من العراق وإنهاء احتلالها له، وتسليم السيادة الحقيقية إلى العراقيين.

٢ ـ سيناريو جمود العلاقات العراقية ـ الأسيانية

جمود أية علاقات بين دولتين لا يأتي من فراغ، وإنما هو نتيجة لتظافر عدة عوامل أوجدت بيئة مناسبة لجمود هذه العلاقات. وإذا عكسنا الأمر على العلاقات العراقية ــ الأسيانية، فالأمر له علاقة بالمشهد السياسي، فالمستقبل المنظور إذاً حمل مؤشرات سلبية منها استمرار الانفلات الأمني وازدياد العنف في العراق، فضلاً عن أن بقاء قوات الاحتلال الأمريكي في العراق سيزيد من تحجيم أي تواجد أسياني في العراق، فإذا كان التواجد على شكل قوات عسكرية رمزية فقد تتعرض هذه القوات إلى هجمات متكررة، أما إذا كان التواجد الأسياني على وتيرة أخرى كأن يتواجد العمال في مقرات قوات الاحتلال الأمريكي، فهؤلاء قد يتعرضون لهجمات بسبب تعاملهم مع قوات الاحتلال. المهم أن هذه العوامل ستزيد من الضغوط على الحكومات الأسيانية لتقليل وجود رعاياها أو سحبهم نهائياً من العراق، ناهيك من أن تواجد الشركات والخبراء من دول جنوب شرق آسيا وبخاصة في المناطق الساخنة قد يعرضهم إلى هجمات مباشرة بسبب ازدياد انعدام الأمن والاستقرار في العراق.

خاتمــة

تميزت العلاقات العراقية مع دول الأسيان بعد الاحتلال الأمريكي، بكونها كانت تحاول أن تخلق جسوراً متينة بين الطرفين تعبر من خلالها إسهامات تلك الدول في دعم العراق لبناء مرتكزاته الاقتصادية والتقنية، إلا أنها لم تكن بمستوى الطموح بسبب بروز بعض الكوابح التي قد يكون لها شأن في تقليل مستوى وفعالية العلاقات بينهم. منها أن تواجد بعض دول الأسيان في العراق كان ينظر له من قبل بعض الأطراف العراقية المعارضة

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) المصدر نفسه.

للوجود العسكري الأمريكي، على أنه شهادة اعتراف بالاحتلال، ومشاركة فعلية للسيطرة على الدولة التي تعرضت للاحتلال آلا وهي العراق، ما قد يقلل من صدقية دول الأسيان في مجال المشاركة في إعمار العراق من خلال تسخير عناصرها العسكرية في الجهود المدنية والإعمارية للعراق، وقد تعرضت تلك القوات إلى عمليات مسلّحة ضدها، ما دفع بعض حكومات الأسيان إلى سحب رعاياها من العراق بعد وقوع خسائر بشرية لها، ناهيك من أن بعض المواقف الرسمية لدول الأسيان كانت تدفع بالقيادات السياسية العراقية إلى التمسك بخيار بقاء قوات الاحتلال الأمريكي في العراق بحجة أن لها إمكانات عسكرية برية وجوية قد تساعد على بسط الأمن في العراق. والبعض الأخر كان يدعو بخجل من الأمم المتحدة إلى أن يكون له دور في الساحة العراقية بالرغم من إدراكه أن أغلب المحللين يتفقون على أن تصريف الأمور في العراق تتم بيد الاحتلال الأمريكي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد أدت المحددات المؤثرة على العلاقات بين العراق ودول الأسيان دوراً مهماً، حيث ساهمت العوامل المحلية في دفع دول الأسيان إلى إيجاد موطئ قدم لها في الأسواق العراقية لتصريف بضائعها ومنافسة البضائع الأخرى هناك، لأن تلك الدول أصبحت أوضاعها الاقتصادية والسياسية في موقع مؤهل لاستثمار مواردها البشرية والاقتصادية، ودفع عجلة الإنتاج بشكل عالي، ما سيوفر وفرة في الإنتاج يمكن تصديره إلى الخارج، ومن ضمن الدول التي يمكن أن تتواجد فيها بضائعها هو العراق.

أما العوامل الإقليمية فكان لها تأثير على سير العلاقات بينها وبين العراق من خلال ترتيب علاقاتها مع الصين واليابان ودول مجلس التعاون الخليجي، لغرض عدم الاحتكاك في المصالح في الساحة العراقية.

أما المحددات الدولية، فلا ينكر أي مراقب تأثيرها الواضح على السياسة الخارجية لدول الأسيان. ومن ضمن الدول التي تمارس هذا الدور الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تأثيرات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على مواقف دول الأسيان من القضايا الدولية، ناهيك من التطورات الجديدة لضم دول جديدة إلى رابطة الأسيان منها فرنسا، بوصفه تطوراً جديداً على متغيرات البيئة الدولية التي تحيط برابطة الأسيان وأهميتها بوصفها قوة اقتصادية ينتظر أن يكون لها شأن في المستقبل المنظور حتى عام ٢٠٢٠.

ولا شكّ أن قراءة مستقبل العلاقات بين العراق ودول الأسيان هو مشكلة بحدّ ذاتها، لأن المشهد السياسي العراقي في حالة حركة غير منضبطة؛ فهل ستكون العلاقات نامية حيثُ إنَّ الأمر يعود إلى الأوضاع الداخلية في العراق ومدى الأمن والأمان هناك، كونها عاملاً محركاً لنمو العلاقات بين الطرفين.أما إذا ظلت الأوضاع غير مستقرة في العراق فلا يمكن أن يكتب لتلك العلاقات التطور والنمو، لا بَلْ قد تصاب بالجمود والاحتضار ■

الدبلوماسية الوقائية
بين نصوص الميثاق وأجندة السلام

محمد الأخضر كرام

أستاذ القانون الدولي والقانون المقارن،
جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر.

مقدمة

لقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة لغرض تحقيق أهداف سامية ولخدمة البشرية جمعاء لكنها الآن صارت أداة طيعة في يدّ الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أهدافها على حساب باقي شعوب ودول العالم.

إن الهدف الأسمى الذي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقه هو حفظ السلم والأمن الدوليين لكن هذه الأخيرة عجزت عجزاً كبيراً عن تحقيقه بدليل الأعداد الهائلة من القتلى الذين سقطوا جراء النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ــ إن جاز استعمال هذا التعبير ــ إذ إن الكثير من فقهاء القانون الدولي وخبراء السياسة يرفضون هذه التسمية، لأن أعداد القتلى في فترة ما بعد الحرب قد فاقت أعدادهم أثناء الحرب، بل وصل الأمر ببعض كتاب القانون الدولي إلى أن يقولوا إن العالم لم ينعم بالسلام خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٥عام إلى عام١٩٩٠ إلا ثلاثة أسابيع منها بسبب النزاعات الدولية[١]. ما العمل إذاً؟ أو ما هي الوسيلة المثلى للحد من هذه النزاعات وتطويقها قبل أن تحصد أرواح الآلاف من الضحايا؟

لقد وضعت الأمم المتحدة مجموعة من الوسائل للوقاية من النزاعات الدولية منها ما جاء في الميثاق ومنها ما جاء في نصوص أخرى، غير أنها تشترك في الهدف والمفهوم العام فهي وسائل سياسية أو دبلوماسية هدفها الحد من النزاعات المسلحة، لذلك أصطلح على تسميتها بالدبلوماسية الوقائية. غير أن هذا المفهوم ليس واحداً لدى الجميع، فهناك من يرى أنها الحد من خطر النزاعات الدولية التي نشبت بين الدول والبحث لها عن تسويات من خلال الوسائل المنصوص عليها في الميثاق، وهناك من يرى أنها منع حدوث نزاعات

---

(١) ألفين توفلر وهايدي توفلر، **الحرب والحرب المضادة**، ترجمة صلاح عبد الله (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥)، ص ٢٣ ــ ٢٤.

دولية قبل أن تحدث، وهذا بالبحث في أسبابها بغرض القضاء عليها قبل أن تتصاعد وتتحول إلى حروب.

ولما كانت الدبلوماسية الوقائية واحدة من أهم الآليات التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة لخفض مستوى التوتر في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، فإن التأسيس القانوني للدبلوماسية الوقائية ينطلق من خلال ميثاق منظمة الأمم المتحدة (المبحث الأول) وأجندة السلام (المبحث الثاني) وعليه فإن تحليل هذين النصين هو السبيل الأمثل لإعطاء معنى واضح للدبلوماسية الوقائية وإبراز مدى فعاليتها في الحد من توتر العلاقات الدولية، ومعرفة مدى قدرة الدبلوماسية على منافسة القوة في حلّ النزاعات في ما بين الدول؟

المبحث الأول: الدبلوماسية الوقائية في ميثاق الأمم المتحدة

يرى بعض الفقهاء أن الدبلوماسية الوقائية ما هي إلا «التسوية السلمية» التي تتم بين الدول من أجل الحد من النزاعات ومنع نشوب الحروب، وهي بذلك في نظرهم مرادفة للفظ التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي ورد النصّ عليها في المادة الثالثة والثلاثين ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وقد قسم هؤلاء الفقهاء الدبلوماسية الوقائية إلى قسمين: الدبلوماسية الوقائية ذات الطابع الاختياري والمقصود منها الوسائل الدبلوماسية في حلّ النزاعات الدولية (المطلب الأول)، والدبلوماسية ذات النتائج الملزمة والمقصود منها الوسائل القضائية لحل النزاعات الدولية (المطلب الثاني)[٢].

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية ذات الطابع الاختياري

إن المقصود من هذا النوع من الدبلوماسية الوقائية هو الوسائل الدبلوماسية في حلّ النزاعات الدولية والتي تظهر في خمسة أوجه[٣]: **أولاً** المفاوضات و**ثانياً** المساعي الحميدة و**ثالثاً** الوساطة و**رابعاً** التحقيق و**خامساً** التوفيق.

أولاً: المفاوضات

هي الاتفاق المباشر بين طرفي النزاع حول تسويته سلمياً. وتعد المفاوضات أهم وأقدم وسائل حلّ النزاعات الدولية وهي الطريقة العادية، حيث يقوم بها رؤساء، أو وزراء الخارجية، أو وكلاؤهم مع نظرائهم في الدولة أو الدول المتنازع معها. ومنذ القديم كان القيام بالمفاوضات قاعدة من القواعد العرفية الدولية يجب القيام بها قبل اللجوء إلى

(٢) زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية** (بيروت: دار الجيل؛ [طرابلس، ليبيا]: دار الرواد، ١٩٩٩)، ص ١٢٦.

(٣) نوري مرزة جعفر، **المنازعات الإقليمية في القانون الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢)، ص ٨٩ ـ ١١٢.

القوة، ويعذر كلّ من أعلن الحرب بعد فشل المفاوضات، أما الآن صارت المفاوضات شرطاً لازماً قبل اللجوء إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية[٤].

إن المفاوضات عملية مباشرة لا يشارك فيها إلا الأطراف المعنية بالنزاع دون غيرهم من أطراف خارجية[٥]، وقد يكون هذا ما يميزها عن باقي الوسائل الأخرى، ونتيجة المفاوضات مرهونة بمركز كلّ طرف من أطراف النزاع، وكذا حجم النزاع وما ترتب عنه من آثار على الأطراف، وكلما زاد الوضع تأزماً زادت المفاوضات صعوبة، وكلما كان الطرف قوياً استوجب الأمر على باقي الأطراف تقديم تنازلات مخافة الدخول في مواجهة مباشرة معه.

ومن أجل أن تحقق المفاوضات ما يرجى منها من تقارب في الآراء والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، هنالك مجموعة من الشروط[٦]:

١ ــ هدوء الجو العام للمفاوضات من خلال الابتعاد عن المؤثرات الخارجية وكذلك الثقة المتبادلة وحسن النية.

٢ ــ احترام مبدأ المساواة بين الدول باعتبارها متساوية في السيادة.

٣ ــ مراعاة مصالح كلّ طرف من أطراف النزاع تحقيقاً للتعاون الدولي.

٤ ــ رغبة الأطراف في الوصول إلى حلّ أو تسوية للنزاع.

٥ ــ مواصلة الجهود مع المحافظة على النتائج المكتسبة واحترام ما تمّ الاتفاق عليه أثناء المفاوضات.

قد يحدث أن تعجز المفاوضات عن حلّ النزاع أو أنها متعذرة لتعنت الطرفين، عندها يبرز النوع الثاني من أنواع التسوية وهو ما يعرف بالمساعي الحميدة.

ثانياً: المساعي الحميدة

في حال تعذر المفاوضات أو فشلها في إيجاد حلّ للنزاع، تلجأ الدول المتنازعة إلى المساعي الحميدة[٧]، حيث يتدخل طرف آخر خارج عن النزاع قد يكون دولة أو منظمة إقليمية أو منظمة دولية بهدف التقريب بين الأطراف المتنازعة والعمل على تسهيل

---

(٤) شارل روسو، **القانون الدولي العام**، نقله إلى العربية شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد (بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٨٥.

(٥) عمر صدوق، **محاضرات في القانون الدولي العام** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥)، ص ٦٧.

(٦) الخير قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية النزاعات الدولية** (الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٩.

(٧) مصباح، **الدبلوماسية**، ص ١٢٨.

الطريق ووضع الأرضية للتسوية وإيجاد حلّ للنزاع القائم[٨]، وقد يكون الغرض من التدخل إما منع اندلاع الحرب بين الدولتين أو إيقافها إن كانت قائمة.

إن الطرف المتدخل يمكن أن يكون شخصاً طبيعياً كالأمين العام للمنظمة الدولية أو رئيس دولة سابق أو أي شخصية بارزة أخرى في المجال الدبلوماسي والسياسي...، وقد يكون شخصاً معنوياً كالدول أو المنظمات. وتنتهي مهمة القائم بالمساعي الحميدة بتحقيق التفاهم بين الأطراف المتنازعة[٩]، حيث تنحصر مهمته في دفع أطراف النزاع إلى التفاوض لحل النزاع وتهيئة الأجواء لذلك، من دون أن يشارك هذا المتدخل في المفاوضات ومن دون أن يقترح أي حلول للنزاع. ومن الأمثلة على المساعي الحميدة، المساعي المشتركة السورية المصرية في كانون الثاني/يناير من سنة ١٩٩٥ من أجل إعادة المفاوضات بين اليمن والسعودية إثر نشوب نزاع حول ترسيم الحدود بينهما في ١٠/١/١٩٩٥[١٠].

إن المساعي الحميدة بمفهومها هذا تتشابه مع وسيلة أخرى لحل النزاعات وهي الوساطة، هذه الطريقة التي يتمتع فيها الوسيط بصلاحيات أكبر من صلاحيات القائم بالمساعي الحميدة.

ثالثاً: الوساطة

هي مبادرة ودية تقوم بها دولة أو منظمة خارجة عن أطراف النزاع من أجل الوصول إلى تسوية نزاع ينشأ بين الدول[١١]، وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في أن دور المتدخل بالمساعي الحميدة ينحصر في تقريب وجهات النظر والتمهيد للمفاوضات من دون المشاركة فيها، بينما يقوم المتدخل بالوساطة (الوسيط) برعاية عملية التسوية من بداية التدخل حتّى التوقيع على الاتفاق، حتّى إنَّه يقترح الحلول التي يراها مناسبة ويشارك في عملية التفاوض، لكن قد تنتهي مهمته لو أبدى أحد أطراف النزاع عدم رغبته في هذا التدخل. ومن الأمثلة على الوساطة الدولية، الوساطة الجزائرية في النزاع الأمريكي الإيراني سنة ١٩٧٩[١٢]، وكذلك وساطة الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات المصرية الإسرائيلية (١٩٧٨ ــ ١٩٧٩) التي أسفرت عن معاهدة سلام بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ كانت قد دعت دول العالم إلى قبول كلّ من الوساطة والمساعي الحميدة كلّما عرضتها دولة أو دول عدة صديقة، وكذلك

---

(٨) روسو، **القانون الدولي العام**، ص ٢٨٥.

(٩) صدوق، **محاضرات في القانون الدولي العام**، ص ٦٩.

(١٠) مصباح، **الدبلوماسية**، ص ١٢٩.

(١١) روسو، **القانون الدولي العام**، ص ٢٨٦.

(١٢) يعود هذا النزاع إلى أن مجموعة من الطلبة الإيرانيين قاموا باحتلال مقر سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بإيران واحتجزوا ٥٢ أمريكياً، ورداً على ذلك جمدت الولايات المتحدة الأمريكية كلّ الأرصدة والحسابات الإيرانية لدى بنوكها وحاصرتها اقتصادياً.

إلى فهم هذه المبادرات فهما صحيحاً، حيثُ إنَّ حسن النية يقتضي التدخل للحد من النزاعات وإقرار السلم وليس مظهراً من مظاهر الاعتداء على السيادة أو التدخل في الشؤون الداخلية(١٣).

رابعاً: التحقيق

نشأت هذه الطريقة من خلال مؤتمر لاهاي لسنة ١٨٩٩، حيث أكدت الاتفاقية على وجوب استعمال لجان تحقيق لحل النزاعات الدولية(١٤)، والشيء نفسه أكدت عليه المادة التاسعة من اتفاقية لاهاي ١٩٠٧. ويتشابه هذا النصّ مع نصّ المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على أن: «لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر السلم والأمن الدولي» غير أن لجان الأخيرة هي من نوع خاص أي تابعة للمنظمة(١٥). ولعل أبرز مثال على هذه اللجان اليوم اللجنة التي شكلها مجلس الأمن بقراره رقم ١٥٩٥/٠٥ للتحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري(١٦)، وتكون مهمة لجان التحقيق القيام بالتحري والبحث عن الوقائع والتفاصيل حول النزاع وتقديم تقارير بشأنها، وعادة ما ترسل لجان التحقيق إلى النزاعات التي يكون محور الاختلاف والتنازع فيها وقائع يفسرها كلّ طرف من وجهة نظره، لذلك تكون مهمة اللجان تحديد الوقائع الصحيحة بوصفها محايدة(١٧).

رغم أن اللجان هي التي قامت بتحديد الوقائع الصحيحة للنزاع التي ستكون أرضية للنقاش والتفاوض من أجل تسوية النزاع، فإنها لا تملك أدنى حقّ في تقويم رأي أي طرف أو تحميله أي مسؤولية.

ويتم تعيين لجان التحقيق من قبل أطراف النزاع، فإن لم يضعوا شكلاً خاصاً للجنة كان على كلّ منها أن ينتخب عضوين ويختار المنتخبون عضواً آخر، وجلسات هذه اللجان غير علنية ومداولاتها سرية وتتخذ قراراتها عن طريق الأغلبية. لقد لاقت طريقة لجان التحقيق في حلّ النزاعات الدولية انتشاراً واسع النطاق نظراً إلى أن أغلب النزاعات الدولية تنشب بسبب وقائع وليس بسبب مسائل قانونية لأن هذه الأخيرة نادرة الحدوث(١٨).

خامساً: التوفيق

إن هذا الأسلوب حديث نوعاً ما مقارنة بباقي الأساليب، وهو غير بعيد عن التحقيق،

---

(١٣) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية النزاعات الدولية**، ص ٢٣.

(١٤) روسو، المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(١٥) عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ٧٣.

(١٦) مصباح، **الدبلوماسية**، ص ١٣٢.

(١٧) صدوق، **محاضرات في القانون الدولي العام**، ص ٧٢.

(١٨) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية النزاعات الدولية**، ص ٢٥.

لأنه أيضاً يتضمن قيام لجنة محايدة بدراسة النزاع وتحديد وقائعه الحقيقية، إذ تهدف لجان التحقيق إلى استنباط أسباب الخلاف بغية التوصل إلى صيغة حلّ له ترضي الطرفين[١٩]، والتوفيق يتضمن في إجراءاته أسلوب التحقيق.

ولجان التوفيق هي لجان مخصصة لهذا الغرض تنشئها الدول عند حدوث نزاع في ما بينها أو لحل النزاعات التي قد تحصل في ما بينها مستقبلاً في إطار معاهدة تسمى «معاهدة التوفيق»، وتقوم هذه اللجان بمهامها بصورة محايدة وتتخذ قرارها بالغالبية وبحضور جميع الأعضاء، وليس لقرار لجنة التوفيق أي إلزامية لأطراف النزاع، فلهذه الأخيرة الحرية في قبول أو رفض قرار لجنة التوفيق. والتوفيق بهذا المعنى يتشابه مع التحكيم غير أنّه يختلف عنه من حيث الطبيعة الإلزامية. إذاً فهو إجراء شبه قضائي يتوسط التحقيق والتحكيم[٢٠]، غير أن التوفيق ليس نوعاً واحداً، بل هو نوعان: التوفيق الاختياري والتوفيق الإجباري، فيكون اختيارياً إذا قامت الدول بإيجاد صيغة تسوية سلمية للنزاع الذي حصل بينها، ويكون إجبارياً إذا تمّ تطبيقاً لاتفاق سابق بين تلك الدول يشير إلى إجبارية اللجوء إلى التوفيق في حال التنازع، غير أن المقصود بالإجبارية هنا ليس إلزامية قرار اللجان، بل إلزامية اللجوء إليها[٢١].

المطلب الثاني: الدبلوماسية الوقائية ذات النتائج الملزمة

إن المقصود بهذا النوع من الدبلوماسية الوقائية هو الوسائل القضائية في حلّ النزاعات الدولية والتي تظهر في وجهين متميزين **أولاً** التحكيم الدولي و**ثانياً** التسوية القضائية من خلال محكمة العدل الدولية[٢٢]:

أولاً: التحكيم الدولي

هو أحد أهم الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية ويعرف بأنه: «النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع»[٢٣] غير أن التعريف الذي قدمته المادة ٣٧ من اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ يعد أوضح من التعريف السابق، حيث جاء فيها: «يهدف التحكيم الدولي إلى تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول عن طريق قضاة من اختيارها وعلى احترام القانون».

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا الفارق الجوهري بين التحكيم الدولي والقضاء الدولي، حيثُ يتطلب التحكيم الدولي أن يتفق المتنازعون على اختيار قضاة للحكم في القضية

(١٩) مصباح، **الدبلوماسية**، ص ١٣٣.

(٢٠) سعد الله، **حل النزاعات الدولية**، ص ٧٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٢٢) قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية النزاعات الدولية**، ص ٢٦.

(٢٣) مصباح، **الدبلوماسية**، ص ١٣٥.

أو النزاع، وتنتهي مهمتهم بإصدار الحكم والبت في القضية، أما القضاء الدولي فيسوده طابع الدوام، حيث يستمد القضاة فيه صفتهم من كونهم معينين بمقتضى القانون الدولي العام ومن وصفهم موظفين دوليين ومن اختصاصهم في الفصل في كلّ القضايا التي تطرح أمامهم، ويعد التحكيم من أقدم طرق حلّ النزاعات الدولية سلمياً، فمرجعه التاريخي يعود إلى الإغريق، حيث كان يعد وسيلة لحل النزاعات التي تحصل بين المدن الإغريقية.

ولقد مرّ التحكيم بأربعة مراحل متميزة:

١ ـ مرحلة تحكيم رئيس الدولة

حيث يتم تحكيم رئيس دولة خارجة عن النزاع بوصفه قاضياً وحيداً يكون رأيه ملزماً لِكُلّ الأطراف المتنازعة، وكان البابا أو الإمبراطور هو الذي يقوم بهذا الدور[٢٤]. ومما يعاب على هذا النوع من التحكيم هو أن دور المحكم فيه فني بحت ولا يهدف إلى وضع قواعد قانونية وتطويرها، بل إن هدفه الوحيد هو حلّ الخلاف الموضوعي المطروح أمامه تجنباً لقيام مواجهات مسلحة.

٢ ـ مرحلة تحكيم لجنة مختلطة

ويعود تاريخ هذه المرحلة إلى القرن الثامن عشر، حيث صار التحكيم آنذاك يتم عن طريق لجان مختلطة مشكلة من أعضاء دولتين، وقد بدأ هذا التطور بتحسن العلاقات الأمريكية ـ الإنجليزية، وتتشكل لجان التحكيم المختلطة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء.

٣ ـ مرحلة تحكيم محكمة مؤقتة

صار التحكيم يتم في هذه المرحلة عن طريق محكمة مؤقتة توكل لها مهمة الفصل في النزاع، وتتشكل هذه المحكمة من شخصيات حيادية غير متحيزة ولها دراية بالقانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية تؤهلهم ليصبحوا قضاة دوليين ولو بصفة مؤقتة ولعل قضية الألاباما[٢٥] هي أشهر قضية استعمل فيها التحكيم الدولي في هذه المرحلة.

٤ ـ مرحلة تحكيم محكمة دائمة

أنشأت عقب مؤتمر لاهاي ١٨٩٩ وتتألف من أشخاص معينين مسبقاً للقيام بعملية التحكيم متى وقع نزاع وكل دولة تقبل الاتفاق المنشئ للمحكمة عليها تعيين أربعة أعضاء منها لمدّة سبع سنوات في القائمة العامة التي ينتخب منها قضاة لأي نزاع يطرح، وقد فصلت المحكمة في عشرين قضية.

---

(٢٤) صدوق، **محاضرات في القانون الدولي العام**، ص ٨٩.

(٢٥) الألاباما هي سفينة إنكليزية أغرقت العديد من السفن الحربية الأمريكية خلال الحرب بين الشمال والجنوب في ٨ أيار/مايو ١٨٧١ فعرض النزاع على محكمة تحكيم لتحكم هذه الخيرة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتصف حكم هذه المحكمة بالخصائص الآتية(٢٦):

أ ــ قانونية مصدره وأساسه.

ب ــ نهائي وغير قابل للاستئناف.

ج ــ ملزم لأطراف النزاع القابلين به.

د ــ غير نافذ بالقوة.

أما عن الخصائص العامة لقرار التحكيم كلّه، فيمكن توضيحها بالخطوات الآتية(٢٧):

أ ــ قرار تحكيمي: أي يقرر حلّ النزاع من خلال تطبيق قواعد القانون الدولي العام.

ب ــ قرار ملزم: لأن لجوء أطراف النزاع إلى التحكيم بإرادتهم يعني موافقتهم وقبولهم المسبق بالحكم.

ج ــ هيئة التحكيم يختارها المتنازعون.

د ــ لا يشترط في الأسلوب التحكيمي حلّ كلّ جوانب النزاع، بل قد يتفق الأطراف على حلّ جانب معين منه فحسب.

ثانياً: التسوية القضائية

يتشابه أسلوب التسوية القضائية مع أسلوب التحكيم الدولي في عنصرين هما: اختيارية اللجوء إلى كلّ منهما وإلزامية القرارات الصادرة عن كليهما، وعلى الرغم من ذلك فهما مختلفان في نقاط عديدة لعل أهمها: اختلاف تركيبة الهيئة المعنية بالتسوية في كليهما، فهيئة التحكيم من اختيار الدول، أما الهيئة القضائية، فهي لا تخضع لاختيار الدول، بل للإجراءات المعمول بها داخل هذه اللجنة، وتعد محكمة العدل الدولية الهيئة الرائدة في هذا المجال على المستوى الدولي.

إن محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسة في منظمة الأمم المتحدة، حيثُ إنَّها تتكفل بحل جميع النزاعات الدولية، وتتكون هذه المحكمة من خمس عشرة قاضياً يمتازون بالكفاءة والمؤهلات العالية(٢٨)، وهم لا يشغلون أي وظيفة سياسية أو إدارية ولا يمثلون دولهم، إنما هم قضاة مستقلون. وينتخب هؤلاء القضاة عن طريق ترشيحهم من قبل الأمين العام لمدّة تسع سنوات قابلة للتجديد، ويتم التصويت عليهم من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن وعند ظهور النتيجة لا يمكن الاحتجاج بحق الفيتو،

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٧) مصباح، المصدر نفسه، ص ١٣٥ ــ ١٣٦.

(٢٨) محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسين، **المنظمات الدولية المعاصرة** ([القاهرة]: منشأة المعارف، [د. ت.])، ص ٢٠٨، وعبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية** (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٣)، ص ١٧٨.

وفي حال تساوي الأصوات يكون المنصب من حق القاضي الأكبر سناً[٢٩].

تختص محكمة العدل الدولية بالنزاعات الدولية أي لا تقبل الفصل إلا في الدعاوى التي ترفعها الدول، ولهذه المحكمة نوعان من الاختصاصات:

١ ـ الاختصاص الاستشاري

تقوم المحكمة بتقديم فتاوى وآراء استشارية بناء على طلب الجمعية العامة والمجلس، وباقي أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. والجدير بالذكر أن المحكمة كانت قد قدمت في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ رأياً استشارياً حول النزاع في منطقة الصحراء الغربية[٣٠].

٢ ـ الاختصاص القضائي

إضافة إلى الاختصاص الاستشاري، فإن للمحكمة إمكانية إصدار أحكام قضائية ذات قوة إلزامية، وهذه الإلزامية هي أهم عنصر يجعل من اللجوء إلى المحكمة ــ زيادة على حياد القضاة ــ يزيد في فعالية التسوية القضائية مقارنة بباقي الوسائل السلمية الأخرى.

إن المحكمة تستند عند النظر في المنازعات الدولية إلى مصادر عديدة نذكر منها:

١ ــ الاتفاقيات الدولية.

٢ ــ العرف الدولي.

٣ ــ المبادئ العامة للقانون.

٤ ــ أحكام المحاكم وآراء كبار المؤلّفين في القانون الدولي العام.

ويعتبر الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية حكماً نهائياً وغير قابل للاستئناف، وقد أصدرت المحكمة بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٨٠ أربعين حكماً وستة وعشرين رأياً استشارياً لتفصل بعدها في العديد من القضايا منها قضية الجرف القاري بين تونس وليبيا سنة ١٩٨٢.

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول بأن الدبلوماسية الوقائية في الميثاق وفي نظر بعض الفقهاء هي نفسها وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية، ففكرة الوقائية هنا يقصد منها محاولة حلّ النزاعات الدولية التي نشبت بين الدول بالطرق السلمية، هذه الفكرة تحولت وتغيرت بمرور الزمن ليصبح للدبلوماسية الوقائية معنى جديد خصوصاً بعد اعتلاء السيد بطرس بطرس غالي منصب الأمين العام للأمم المتحدة، حيث ضمن

---

(٢٩) سعيد محمد أحمد باناجة، **الوجيز في قانون المنظمات الدولية والإقليمية**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧)، ص ٩٦.

(٣٠) اسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥)، ص ١٠٩.

وثيقة أسماها «أجندة السلام» معنى جديد للدبلوماسية الوقائية وهو ما سيكون موضوعاً للمبحث الثاني.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الوقائية في «أجندة السلام»

لما ثبت عجز الوسائل السلمية عن حلّ النزاعات الدولية بشكل نهائي، حاول الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي بعث فكرة الدبلوماسية الوقائية لمنع حدوث النزاعات الدولية، وليس كما كان الحال عليه من قبل، حيث تكون المعالجة لاحقة على نشوب النزاع(٣١) وقد تقدّم الأمين العام بمشروعه هذا سنة ١٩٩٢ في وثيقة أطلق عليها اسم «أجندة السلام» يوضح فيها أبعاداً جديدة لاستتباب الأمن والسلم في العالم، ويرى فيها عدم جدوى اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية بعد اندلاع النزاع، بل لا بُدَّ من اللجوء إليها عند بروز أولى الأسباب المؤدية إليه. أما إن كان النزاع قد حصل فعلاً، فإننا نتحول إلى إجراء آخر هو صناعة السلام، أي استخدام الوسائل الواردة في المادة (٣٣) من الميثاق. أما إن لم تجد هذه الوسائل نفعاً وكان الوضع يسير نحو التأزم، فإننا ننتقل إلى إجراء جديد هو حفظ السلام بإرسال قوات أممية للحيلولة دون قيام النزاع أو توسعه، ولم يكتف المشروع بهذا بل أشار إلى ضرورة إيجاد حلول نهائية لِكُلِّ نزاع وليس الاكتفاء بالتسويات المؤقتة التي قد تجعل النزاع يعود للظهور مستقبلاً(٣٢) إضافة إلى هذا كلّه وضعت أجندة السلام أهداف وآليات عمل وبناء السلام (المطلب الأول)، وسيكون من المفيد التعرض لبعض تطبيقات الدبلوماسية الوقائية حتّى يمكن تقييم دورها والإجابة على إشكالية الدراسة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهداف وآليات عمل الدبلوماسية الوقائية

لقد جاءت أجندة السلام من أجل سدّ الثغرات التي كانت موجودة في الميثاق بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال نمط من الدبلوماسية الوقائية يختلف عن وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية في أهدافها (**أولاً**) وآليات عملها (**ثانياً**).

أولاً: أهداف الدبلوماسية الوقائية

يتبين من خلال تحليل أجندة السلام أن للدبلوماسية الوقائية جملة من الأهداف تتضافر كلها من أجل تحقيق السلام والحفاظ عليه والحد من النزاعات الدولية، ومن هذه الأهداف نذكر ما يأتي:

---

(٣١) نادية عبد السيد، «نشاط الأمم المتحدة (حفظ السلام الأبعاد التنموية والديمقراطية)،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٣)، ص ٣٢٣.

(٣٢) علاء حسين المؤمن، «الأمين العام للأمم المتحدة بين مبادئ القانون الدولي والتسويات السياسية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٦٠.

١ ــ اكتشاف النزاعات في وقت مبكر ومحاولة إزالة الخطر.

٢ ــ حلّ القضايا التي تؤدي إلى اندلاع النزاع من خلال المسارعة بالدخول في عملية السلام.

٣ ــ بناء السلام من خلال بذل الجهود في دعم وتوفير المساعدات الإنسانية.

٤ ــ حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجدده مستقبلاً.

ثانياً: آليات عمل الدبلوماسية الوقائية

أشارت أجندة السلام إلى جملة من الآليات التي تعتمدها الدبلوماسية الوقائية في سبيل تحقيق أهدافها مثل: بناء الثقة والإنذار المبكر وتقصي الحقائق والنشر الوقائي للقوات الأممية.

١ ـ بناء الثقة

إن الثقة المتبادلة بين الدول تؤدي إلى أن يعم السلام بينها، وكلما انعدمت الثقة في العلاقات الدولية ساد جو من التسابق نحو التسلح والتجسس والاغتيالات وغيرها من أشكال العنف. ولكي تسود الثقة تقوم كل دولة بإجراءات معينة تجاه الدول الأخرى للإعراب عن نواياها الطيبة وعن رغبتها في دعم علاقاتها، وتتجلى هذه الإجراءات أساساً في النقاط الآتية:

أ ــ تبادل الخبرات والبعثات العسكرية بصفة منتظمة.

ب ــ إنشاء مراكز إقليمية لتقليل مخاطر النزاعات.

ج ــ تبادل المعلومات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية.

د ــ إنشاء آليات رقابة على الاتفاقيات الثنائية المتعلّقة بحضر الأسلحة النووية.

هـ ــ دعم دور المنظمات الإقليمية في حلها للنزاعات الدولية[٣٣].

٢ ـ تقصي الحقائق

تقوم بهذه العملية لجان تهدف إلى الوصول إلى حقائق دقيقة، ومعرفة الأوضاع التي تهدد باندلاع العنف، وتتقدم بتقارير تتسم بالحياد حول كلّ ما يجري في منطقة النزاع، فهي تحاول تحديد الجذور والأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاع مما يساعد منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء الوضع وفض النزاع.

---

(٣٣) معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢)، ص ٧١.

٣ ـ الإنذار المبكر

لقد عرف العالم نظام الإنذار المبكر في مجال التنبؤ بالكوارث الطبيعية والأخطار البيئية والهجرة الجماعية والمجاعة وغيرها من خلال البحث عن أسباب هذه الظواهر والمؤشرات التي عادة ما تسبق ظهورها ليتسنى بعد ذلك الوقاية منها والتصدي لها[٣٤].

ويعرف نظام الإنذار المبكر في مجال النزاعات الدولية بأنه شبكة للمعلومات في جميع أنحاء العالم ترصد كلّ المؤشرات الدالة على حدوث نزاعات دولية أو إمكانية وقوعها لكي تبنى في ما بعد على أساسها الإجراءات اللازمة للوقاية من الآثار السلبية التي تنجم عنها، وتواجه الإنذار المبكر جملة من المشاكل لعل أهمها مشكلة الاستجابة[٣٥].

٤ ـ النشر الوقائي للقوات

عادة ما يتم نشر قوات حفظ السلام عقب حدوث الاضطرابات والحروب الأهلية ونزاعات الحدود الشيء الذي يجعلها ذات نفع قليل مقارنة بما لو أنها وضعت قبل اندلاع النزاع أصلاً، ولهذا اقترح الأمين العام الأممي في أجندة السلام أن ترسل قوات حفظ السلام الأممية عند ظهور المعالم الأولى لأسباب اندلاع النزاع، لا بعد اندلاعه، وهذا النشر لا يتم إلا عندما تطلبه دولة ما أو أطراف النزاع، ولهذه العملية جملة من النتائج الإيجابية نخص بالذكر منها ما يأتي:

أ ــ حماية دولة تواجه تهديد دولة أخرى.

ب ــ إعطاء إحساس بالأمان وتهيئة الظروف للتفاوض.

ج ــ في النزاعات الحدودية وجود القوة يبعد شبح الحرب والاعتداء.

د ــ تسهيل عملية نقل المساعدات وتوزيعها بعدالة ومن دون تحيز.

المطلب الثاني: بعض التطبيقات الدولية للدبلوماسية الوقائية

ليس الغرض من ذكر هذه التطبيقات سرد الوقائع التاريخية لبعض النزاعات الدولية ولكن الهدف من ذلك توضيح كيفية استخدام الدبلوماسية الوقائية في كلّ من حرب الخليج الأولى (**أولاً**) وكذلك الحرب في رواندا (**ثانياً**)[٣٦].

أولاً: حرب الخليج الأولى

هنالك مجموعة من المؤشرات على اقتراب اندلاع نزاع في المنطقة لكن القوى الفاعلة

---

(٣٤) المؤمن، المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٣٥) عبد الرحيم مصطفى المهدي، «مشكلة الإنذار ــ الاستجابة والفرص الضائعة في الدبلوماسية الوقائية،» <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ69.HTM>.

(٣٦) المصدر نفسه.

على الرغم من علمها بذلك لم تتحرك لأنها كانت تخطط للتدخل العسكري وليس لحل النزاع. وفيما يأتي بعض المؤشرات التي تنبئ باقتراب حصول النزاع:

١ ــ في منتصف شهر تموز/يوليو من سنة ١٩٩٠ رصدت المخابرات الأمريكية وجود ٣٥٠٠٠ جندي عراقي وثلاثمئة دبابة على الحدود مع الكويت.

٢ ــ اتهام العراق للكويت في الجامعة العربية بأنها قامت بخرق حصص الإنتاج التي حددتها «الأوبيك» وسرقة النفط من أراضي عراقية.

٣ ــ تهديد الرئيس العراقي السابق صدام حسين باتخاذ تدابير فعالة إذا لم تستجب الكويت لمطالبه.

٤ ــ في أواخر شهر تموز/يوليو ١٩٩٠ رصدت المخابرات الأمريكية تواجد ١٠٠٠٠٠ جندي عراقي على الحدود مع الكويت.

٥ ــ معرفة المخابرات الأمريكية ببرنامج التسلح العراقي.

رغم هذا كلّه لم تتحرك أي جهة للحيلولة دون قيام النزاع والتزم الجميع الصمت الأمر الذي شجع الرئيس العراقي السابق صدام حسين على اجتياح الكويت والتسبب باندلاع حرب الخليج الأولى.

ثانياً: الحرب في رواندا

إن الأمر الذي وقع في حرب الخليج وقع أيضاً في المأساة الرواندية، بحيث كانت هنالك فرصتان لاحتواء النزاع لكنهما لم تلقيا عناية من قبل المجتمع الدولي:

الفرصة الأولى: كانت قبل أشهر من بداية عمليات القتل الجماعي، حيث علم بعض القادة الأفارقة بوجود قوائم بأسماء أعداد كبيرة من التوتسي أعدتها فصائل الهوتو من أجل إبادتهم إبادة جماعية، هؤلاء القادة الأفارقة لم يتخذوا أي إجراء جاد، بل اكتفوا فقط بالتحذير من انفجار الوضع في المنطقة.

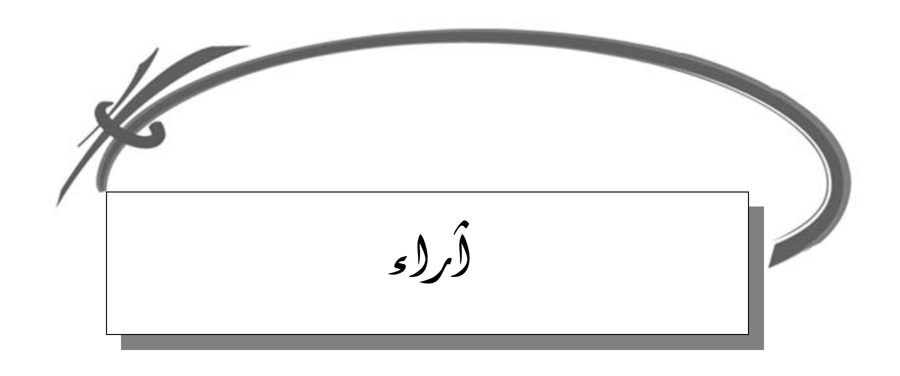
الفرصة الثانية: كانت عند انطلاق عمليات القتل الجماعي في العاصمة، فقد كان من الممكن آنذاك أن يتم احتواء النزاع قبل أن ينتشر ويتوسع ليشمل منطقة البحيرات الكبرى كلها.

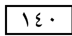
أخيراً يمكن القول إن الدبلوماسية الوقائية بما أنها تهدف إلى منع حدوث النزاعات الدولية أو الحد من الموجود منها كي لا يصل إلى مرحلة التصعيد ويتحول إلى نزاع مسلح، فهي تشكل أملاً في مستقبل خال من الحروب لِكُلّ شعوب العالم. وهي تعمل على صنع السلام والحفاظ عليه من خلال الآليات المتاحة لها، لكن هذه الآليات وعلى رأسها الإنذار المبكر تعاني من مشاكل عديدة تأتي في مقدمتها مشكلة الاستجابة من حيث نوعها ومدى سرعتها، وقد اتضح ذلك من خلال التطبيقات، حيث كانت المؤشرات وكان الإنذار باقتراب وقت

اندلاع النزاع لكن كلّ الأطراف الفاعلة دولياً لم تفعل شيئاً، ولما تدخلت كان تدخلها متأخراً جداً أو محدوداً وغير فعال.

غير إننا نفاجأ مؤخراً بشيء يهدم كلّ هذه الآمال والقواعد السلمية إنّها «الحرب الوقائية» التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الأخيرة على العراق، فهل نحن نتقدم إلى الأمام في مجال القانون الدولي وتحقيق السلام أم أننا نتقهقر إلى الخلف. لقد كان العالم يحسب أن زمن الحرب قد ولى مع انهيار النازية وانهزامها في الحرب العالمية، وربما تكون هذه مجرد خطوة أولى نحو العودة إلى النظام الاستعماري البائد[٣٧]، ولكن تبقى الدبلوماسية الوقائية هي الوسيلة الناجعة التي يمكنها الحد من انتشار النزاعات الدولية والتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عنها، وسواء أكانت دبلوماسية الميثاق أو دبلوماسية أجندة السلام، فإنها لن تستطيع أن تحقق غاياتها إلا بتبني الدول لها وتمتع كلّ أشخاص المجتمع الدولي بروح المسؤولية واستبعاد القوة والحرب في التعاملات الدولية، إن كنا نرغب في أن نكون أمماً متحضرة ■

(٣٧) عدنان أبو عودة، «إلى الحرب الوقائية،» **البيان** ([أبو ظبي])، ٢٠٠٣/٢/١٩، <http://albayan.co.ae>.


آراء



التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، والوثيقة الدستورية

محمد أتركين

أستاذ جامعي، المغرب.

ــ كيف تم توظيف قضية الصحراء وطنياً من قبل المؤسسة الملكية، وما هي انعكاسات حضور هذا المعطى الجديد في الحقل السياسي في المغرب؟

ــ وما هي إمكانيات استمرار الاشتغال وفق قاعدة حضور معطى الإجماع حول الصحراء في الحقل السياسي المغربي الذي عرف تغييرات جوهرية مست رأس التنظيم السياسي وأولويات الأجندة السياسية ومكانة الفاعلين؟

ــ ألا يحمل مقترح الحكم الذاتي كونه وصفة لحل مشكل الصحراء، نتائج تتجاوز عملية تدبير النزاع إلى التأثير في الفضاء الأيديولوجي وتركيبة شرعية الفاعلين ومستقبل نموذج الدولة الوطنية المنشأة في أعقاب الاستقلال؟

❋ ❋ ❋

امتدت قضية الصحراء لتشمل الواجهة الوطنية للحقل السياسي المغربي إلى جانب بعدها الدولي، وتمكنت المؤسسة الملكية من تمريرها إلى المشهد السياسي للحصول على مكاسب مكّنتها من الإنهاء العملي لحالة الاستثناء، وتجاوز أزمة اللاتوافق الدستوري وتأجيل المسلسل الديمقراطي وتجديد التواصل مع الفاعلين الحزبيين ومنح وظيفة جديدة للمؤسسة العسكرية.

إن اختفاء رأس التنظيم السياسي وازدياد المطالب المصاغة حول أولوية الديمقراطية وإكراه المحيط الدولي، تجعل إمكانية الاستمرار في العيش بمكتسبات الإجماع الوطني حول الصحراء تبدو هشّة، وفي المقابل يطرح على أجندة الفاعلين الرسميين سيناريو البحث عن آليات بديلة لحل النزاع من جهة، والتفكير في صيغ التراضي وقواعد بديلة لها تستبعد إمكانية توظيف فضائل الإجماع الوطني حول الصحراء من جهة أخرى.

أولاً: قضية الصحراء والمؤسسة الملكية: مكتسبات خطاب الإجماع الوطني

كيف وظفت المؤسسة الملكية قضية الصحراء لتجاوز آثار حالة الاستثناء وأزمة الحوار بينها وبين المعارضة السياسية آنذاك؟ وما هو مضمون القواعد الجديدة التي أطّرت المشهد السياسي المغربي؟ وما هي الوظائف التي أصبح يشغلها باقي الفاعلين في نسق سياسي تأبدت فيه قاعدة مركزية المؤسسة الملكية وأولوية تأويلها الدستوري؟

١ ـ القواعد الجديدة للحقل السياسي المغربي

أفرز التوظيف الداخلي لقضية الصحراء قواعد جديدة للفعل السياسي في المغرب، قواعد ضمنية واتفاقية بالنظر إلى قبول الأطراف السياسية الاشتغال في حقل سياسي مدار بها، فالمؤسسة الملكية قد وظفت قضية الصحراء لخلق سجل للتعبئة حول المقولات الوطنية، وتجاوزت نتائج حالة الاستثناء عبر عملية انفتاح مراقب ومحتشم لمجال المشاركة السياسية المؤطرة بمعطى تأجيل المسلسل الديمقراطي.

كما إن قضية الصحراء ستمكن من الدخول العملي للتأويلات التقليدانية ولأولوية إمارة المؤمنين وشرعية البيعة في نسق سياسي جرب فقط ـ إلى حدود لحظة المسيرة الخضراء ـ القواعد الحداثية المدارة حول الملك الدستوري.

أ ـ تكريس الشرعية الدينية

ستمنح المسيرة الخضراء رأس التنظيم السياسي فرصة للتعبئة ليس حول مفاهيم الديمقراطية والدستور، ولكن حول سجل للشرعية يستقي من الإسلام رموزه وصوره، ومن خلاله سيقارن الملك الراحل الحسن الثاني نفسه كصانع للحدث مع عودة النبي(ﷺ) من المدينة إلى مكة، فالمسيرة الخضراء قد جسدت العلاقة القائمة بين سجل السياسة والدين، وأعطت للمؤسسة الملكية فرصة تأدية أدوار الضامن للوحدة الترابية والممثل الأسمى للأمة.

إن توظيف المسيرة الخضراء كما يذهب إلى ذلك واتربيري (Waterbury) قد وحّدت الدولة العلوية مع التاريخ والأمة ومصادر الإسلام، وجعلت بالتالي المخيال السياسي للمواطن ينظر إلى قضية الصحراء كلحظة للتكثيف الرمزي للمقدس عبر تمثلات القرآن طقس الصلاة وأداء القسم.

إن قضية الصحراء ستمكن المؤسسة الملكية من الاكتشاف العملي لمزايا «إمارة المؤمنين»، بعدما أسس الاجتهاد القضائي من خلال حكم «مزرعة عبد العزيز» الأساس القانوني لأطروحة «التقليدانية»، فالشرعية الدينية قد استطاعت أن تحجب وطنياً مقتضيات اتفاق مدريد وتعيد تأويل مقررات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتسويق مقولات «الاستثناء» و«الخصوصية الثقافية» في مواجهة خطابات تدخل قضية الصحراء ضمن خانات تصفية الاستعمار، وحق الشعب في تقرير مصيره.

إن بروز السجل الديني كمبرر للفعل السياسي وكخطاب مشرعن سيتقوى مع نموذج «بيعة وادي الذهب» المصاغة وفق النموذج التقليدي للبيعة من خلال استحضارها لـ «بيعة الرضوان» وأيضاً محاولتها المزاوجة بين بيعات «الجهاد» و«الإمامة»، وتدوينها لالتزامات طرفي البيعة. إننا هنا أمام نموذج جديد للبيعات يتمثل في منح الشرعية على السيطرة على المجال الترابي وإن وظف خصائص بيعات مغايرة، إن مناسبة بيعة وادي الذهب قد سمحت للمؤسسة الملكية من تجريب فكرة التقليدانية التي حجبتها قاعدة ولاية العهد لحظة انتقال السلطة إلى الملك الراحل الحسن الثاني.

ب ـ احتكار التعبير عن الوطنية

أعادت قضية الصحراء طرفي الحقل السياسي المغربي المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية إلى جو بيان ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، وإلى الفكرة نفسها التي حركته وهي الاستقلال التي ستظهر تحت عنوان جديد هو «استكمال الوحدة الترابية»، فأحزاب الحركة الوطنية ستنقل منطق التنافس السياسي في مواجهة الملكية من حقل الديمقراطية إلى حقل الوحدة الترابية، الذي سيلج بدوره فضاء المذكرات المعتبرة صيغة للتواصل بين الطرفين، حيث سيقدم حزبا الاتحاد الاشتراكي والاستقلال في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ مذكرة إلى الملك الراحل الحسن الثاني يلتمسان من خلالها «اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة المشكلة، بالاعتماد على الطاقات الشعبية وإرادة القوى الوطنية للدخول في حرب تحررية ضد العدو».

إن الأطراف السياسية بحثت عن تجديد الشرعية التاريخية عبر «المزايدات الوطنية»، حيث تمكنت المؤسسة الملكية على قصر عملية استرجاع «الأراضي المحتلة» عليها، في حين أن أحزاب الحركة الوطنية وإن قبلت بهذه الوظيفة الجديدة للملك، فقد حاولت مزاحمته على مستوى الخطاطة الوطنية عبر الاعتراض على اتفاقية نيروبي التي اعتبرها حزب الاتحاد الاشتراكي آنذاك تفاوضاً من قبل المغرب على وحدته الترابية وحقوقه التاريخية وإجماع الإرادة الشعبية.

ومع ذلك، فالمؤسسة الملكية وعبر قضية الصحراء، ستتمكن من إنهاء مرحلة ثنائية التعبير عن الوطنية المغربية وفق مرجعية التعاقد التاريخي، وتدشن لمرحلة احتكار التعبير عنها عبر مسلسل قائم على الإشباع والمراقبة، انتهى بجعل مهمة الوحدة الترابية مهمة في المقام الأول للملك الحامل للقب «الموحد».

ج ـ تأجيل المسلسل الديمقراطي

ستتخلى أطراف الإجماع الوطني عن الربط بين الوحدة الترابية والمسلسل الديمقراطي لفائدة أولوية الأول على الثاني، ما أدى إلى تأزيم المنحى الديمقراطي للإجماع الوطني، والمتمثل في إقصاء المطالب الديمقراطية من المفكر فيه، وتعليق العمل بالدستور، ما خلق نوعاً من حالة «استثناء فعلية»، وأصبحت بالتالي فكرة المسلسل

الديمقراطي تغيب عن حقل تنافس الملكية والأحزاب الوطنية التي وجدت في الوحدة الترابية، تيمة جديدة لتأسيس تعاقدها السياسي وبناء شرعية غير مستندة إلى المعايير الديمقراطية أ، المقتضيات الدستورية.

وهذا ما جعل الحقل السياسي المغربي يستمد شرعيته من مقولات فوق مؤسساتية، إذ لم يعد للبرلمان ولا للتمثيل الدوري أية وظيفة، فوثيقة عام ١٩٧٢ لم تجد امتدادها المؤسساتي إلا في سنة ١٩٧٧، كما إن انتظامية الانتخابات لم تعد أمراً مقدساً في أجندة الأطراف السياسية التي أصبحت تقدم عنوان « القضية الوطنية» للتمديد في حياة البرلمان، على الوثيقة الدستورية التي حسمت في الزمن السياسي للتمثيل، فالإجماع الوطني قد جعل الفضاء السياسي المغربي خارج تأطير النص الدستوري الذي سيظهر أسيراً للتأويل السياسي للمؤسسة الملكية (التمديد سنتين لبرلمان ١٩٨٤) حيث مقولة سمو الدستور ستتوارى أمام غاية الوحدة الترابية، في وقت لم تستطع فيه أحزاب الحركة الوطنية أن تجعل المسلسل الديمقراطي مسلسلاً مستقلاً عن مسار قضية الصحراء.

إن المسلسل الديمقراطي سيصبح عملياً خارج دائرة التوافق/الإجماع، وسيظهر ومنذ أواسط سبعينيات القرن الماضي مسلسلاً مؤجلاً يفتقد للأولوية داخل تفكير الفرقاء السياسيين، حيث يلج الأجندة السياسية فقط لتأمين أرضية للتوافق قادرة على التعبئة، فالحياة الدستورية والبرلمانية الممتدة من سنة ١٩٧٧ حتى الآن، قد اصطبغت بالتوافق الضمني أو الصريح، على استبعاد إكراه الدمقرطة وتقديم قضية الصحراء مبرراً للتأجيل، بالرغم من التطورات التي عرفها ملف الصحراء والتي لم تقد إلى إعادة ترتيب تركيبة الإجماع الوطني ومنح الأولوية للمسلسل الديمقراطي وتقديمه مدخلاً للحل النهائي للموضوع.

٢ ـ الهندسة الجديدة لعلاقة المؤسسة الملكية بباقي الفاعلين

أفرزت طبيعة التوافق بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية المتميز بحضور ثابت، قضية الصحراء، هندسة وقواعد للاشتغال خارج ما هو منصوص عليه في الوثيقة الدستورية، فربط قضية الصحراء بالمؤسسة الملكية أدى إلى نهج سياسة الملف المغلوق وإبعاد المؤسسة التشريعية عنه، كما إن الرغبة في اكتساب شرعية وطنية متجددة، قادت المؤسسة الملكية إلى تحييد الفاعل الحزبي الذي قبل بوظائف جديدة من داخل فكرة الإجماع الوطني، كما مكّنت قضية الصحراء المؤسسة الملكية من لاتسييس محتكري العنف المشروع الذين حاولوا في مناسبتين الاستيلاء على السلطة.

أ ـ الاشتغال خارج المؤسسات التمثيلية

عملت المؤسسة الملكية من خلال عملية التأويل على إعطاء مضامين لنصوص اشتغال المؤسسات الدستورية بعيداً عن فكرة المأسسة، وتأسيساً على فرضية وجود فاعل وحيد في الحقل السياسي المغربي، فالبرلمان وفقاً لهذه القراءة، قد أفرغ من محتواه التمثيلي في

دلالاته السياسية وتحول إلى مجال لا يسمح بممارسة السلطة. إن هذا التأويل الملكي قد أصبح «قاعدة دستورية اتفاقية» بقبول الأحزاب الاشتغال في نسق مدار وفق التأويل الملكي للدستور عوض النص الدستوري، وهو طابع سيبصم علاقة المؤسسة التشريعية بقضية الصحراء التي كانت خارج دائرة أجندته وأعماله.

إن قضية الصحراء وبالنظر إلى ارتباطها برأس التنظيم السياسي، قد أبعدت عن دائرة النقاش العمومي الحر في الهيئات التمثيلية المفترض انتخابها ديمقراطياً، كما إن سلوك المراقبة من دون إثارة المسؤولية لم يمارسه البرلمان لتقييم أداء السياسة الخارجية المرتبطة أيضاً بالملك من خلال وزارة الخارجية كونها وزارة سيادية، فطابع الملف المغلوق قد جعل المؤسسة التشريعية الممارسة لوظيفة التمثيل الدوري للأمة خارج دائرة التأثير في موضوع يتم تسويقه وتقديمه باعتباره ثابتاً سياسياً.

إن غياب قضية الصحراء كونها موضوعاً بالنسبة إلى الحياة البرلمانية، يطرح أسئلة عديدة حول الأسباب التي جعلت المؤسسة الملكية ــ وهي الباحثة دائماً عن دعامات حزبية وسياسية لموقفها ــ تعمد إلى إبعاد مناقشة هذا الملف في مؤسسة دستورية مكبّلة ليس فقط بآليات العقلنة البرلمانية المنسوخة عن دستور الجمهورية الخامسة، بل أيضاً بالتأويلات الملكية للدستور والتي لا تسمح لها بالبروز كسلطة أو سلطة مضادة، وبالتالي ما هي المحاذير المستحضرة لإرساء هذا الحظر، في وقت كانت فيه المؤسسة التشريعية تشتغل في فضاء سياسي يحضر فيه التراضي وثوابت الملكية والدين الإسلامي ومغربية الصحراء بقوة؟

الإجابات المصاغة عادة تذهب إلى كون إبعاد المؤسسة التشريعية عن فضاء التأثير في قضية الصحراء، يعود إلى الرغبة في احتكار المؤسسة الملكية التعبير عن الوطنية التي أصبحت مصدراً أساسياً للشرعية، كما إن عملية تحييد الأحزاب السياسية ستقود في النهاية إلى تحييد المؤسسة البرلمانية. إن هذه المستويات من الإجابة تبدو منطقية خصوصاً إذا أضفنا إليها أننا بصدد نسق سياسي يتميز بقاعدة شخصانية السلطة وغياب آلية فصل السلط ليس على مستوى المؤسسة الملكية فقط، بل أيضاً في علاقتها بالمؤسستين التشريعية والتنفيذية، ما يجعلنا نطرح سؤالاً معكوساً عن ملامح سيناريو مغاير يتمثل في طبيعة المكاسب السياسية التي كان بإمكان المؤسسة الملكية أن تجنيها لو تم توظيف قناة البرلمان لغايات غير تلك التي أداها في موضوع الصحراء، وخصوصاً أن البرلمان كان بالإمكان أن يسمح بميلاد جبهة وطنية قوية تؤمن بأن الوصول إلى خلاصة «مغربية الصحراء» يكمن في مناقشتها بشكل حر وديمقراطي.

وبالتالي، ألم يكن إبعاد المؤسسة التشريعية عن الاهتمام بملف الصحراء هو الذي جعل الدبلوماسية المغربية دبلوماسية ضعيفة ومن دون سند سياسي في مواجهة الدبلوماسية الجزائرية مثلاً؟ وهل تحييد البرلمان يقود إلى القول إن «التقديس» المحاط بقضية الصحراء خاص فقط بمستوى المؤسسة الملكية؟ فالتغييب القسري للمؤسسة التشريعية عن الاهتمام بموضوع توافقت حوله الأطراف التي قبلت بصيغة المسلسل الديمقراطي المدشّن في

أواسط سبعينيات القرن الماضي، سيتم تأكيده عبر لحظات استثنائية اجتمع فيها البرلمان وبطريقة أداتية للرد على ما نعِت بـ « المناورات المناوئة للوحدة الترابية»، كما حدث مثلاً بعد زيارة عقيلة الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران إلى مخيمات تيندوف.

ب ـ تهميش الأحزاب السياسية

قادت عملية الخروج من مرحلة أزمة اشتغال المؤسسات الدستورية، إلى عدم إرساء توافق جديد على فكرة التنظيم التي حملها دستور ١٩٧٢ المتموضع بحسب أحزاب الحركة الوطنية بين دستوري عام ١٩٦٢ وعام ١٩٧٠، ومع ذلك فقد قبلت بالمشاركة داخل فضاء الشرعية الدستورية من خلال قناتي الحكومة والبرلمان، من دون أن يكون مطلب دمقرطة المؤسسات شرطاً محدداً للولوج إلى الحالة العادية للحياة السياسية في المغرب.

إن حالة الإجماع الوطني قد أدت إلى رسم قواعد جديدة للفاعل الحزبي تحكمت في هندستها المؤسسة الملكية الراغبة في الآن ذاته في احتكار ملف الصحراء وتحييد الأحزاب السياسية، وهذا ما يستشف من خلال إعادة ترتيب مكونات الأغلبية والمعارضة بالتحاق حزب الاستقلال بالفريق الحكومي، واحتفاظ حزب الاتحاد الاشتراكي بوظيفته حزباً معارضاً، ما عد نهاية للعمل التنسيقي بين التنظيمين داخل إطار الكتلة الوطنية التي اعتبرها الراحل علال الفاسي لحظة إنشائها بمثابة «زواج كاثوليكي».

إن الرغبة في إبعاد الأحزاب السياسية قد تم عبر توظيف عقلاني للرأسمال الرمزي الذي تتوافر عليه قيادتها، وفي هذا الإطار يمكن استيعاب المهمة التي أوكلت إلى زعامات الحركة الوطنية والمتمثلة في التعريف بحقوق المغرب التاريخية للأطراف الدولية، وأيضاً في ربط علاقة غير ممأسسة معها من خلال سلوك الاستشارة الذي جسدته مذكرات الأحزاب السياسية إلى المؤسسة الملكية.

هذا التوزيع الواضح للأدوار بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، حيث الغايات التي يتكامل فيها الوطني والدولي، وتصاغ وفقها أجندة الفعل السياسي على أساس أولوية قضية الصحراء، ستهتز حين سينتقل سلوك حزب الاتحاد الاشتراكي إلى مستوى معارضة مقررات نيروبي الحائزة على رضا المؤسسة الملكية التي بلورت رد فعل عنيف تجاه قيادته، فهذا السلوك المعبر عن حالة «سيبة» وخروج عن دائرة الإجماع الوطني، لا زالت تطرح الأسباب الذي جعلته خارج المبرر الرسمي المقدم، باعتبار أن اتفاقية نيروبي «تفاوض على وحدة المغرب التاريخية»، فهل هو الإحساس بتلاشي صفة الشريك وإدراك الطابع الاحتكاري للملف من قبل المؤسسة الملكية؟ أم الرغبة في إعادة صياغة توافق جديد يأخذ بعين الاعتبار مكانة الفاعل الحزبي؟

الأحداث التي تلت حالة الأزمة بين المعارضة والمؤسسة الملكية آنذاك، لا تقدم مؤشرات للإجابة في نسق سياسي يشتغل أكثر بالضمنية وبالممرات الغير الشكلانية، فحالة تحييد الأحزاب السياسية قد استمرت وتكرس ثابت «الملف المغلوق» بالنسبة إلى قضية الصحراء،

كما إن الأطراف مجتمعة قد استمرت بتوظيف مكتسبات ونتائج الإجماع الوطني، وتم الدخول في التجربة البرلمانية الثالثة من دون إكراهات للدمقرطة، وفي غياب توافق جديد ينهي سيادة الزوج : الصحراء والمسلسل الديمقراطي؛ وحالة التهميش السياسي للفاعل الحزبي.

ج ـ تحييد المؤسسة العسكرية

أدت قضية الصحراء إلى ميلاد إمكانية الحوار السياسي مع المعارضة ــ السابقة ــ في مقابل الاعتراف لها بمشاركة محدودة ومراقبة في المؤسسات الدستورية، فالتوافق الوطني الذي تحقق حول تيمة الصحراء سيمكّن الملك من تجاوز أزمة النسق السياسي المغربي الناتج من الإعلان عن «حالة الاستثناء»، ومواجهة جبهتين من المعارضة المتمثلة في الأحزاب الوطنية ومؤسسة الجيش، فعدو أطراف التوافق الوطني قد شخص في مؤسسة الجيش التي حاولت في مناسبتين الاستيلاء على السلطة.

إن التحالف مع أحزاب المعارضة ــ سابقاً ــ قد أعاد فكرة اشتغال النسق السياسي المغربي بالزوج ملك/الأحزاب، عوض ثنائية الملك/الجيش والذي أصبح مطلب تحييده وإبعاده عن مركز القرار السياسي مطلباً مشتركاً بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، فحرب الصحراء ستقود إلى تحييد مؤسسة الجيش وإبعاده عن الفضاء السياسي، وفي المقابل ستجعل المؤسسة العسكرية تكتشف وظيفة «الدفاع عن الوطن»، إلى جانب وظيفتي «الدفاع عن شخص الملك» و«الدفاع عن العائلة الملكية».

إن عملية التحييد السياسي لمحتكري العنف المشروع، قد أغلقت «مرحلة التناغم» بين الجيش والمؤسسة الملكية التي استمرت إلى حدود سنة ١٩٧٢ والتي عرفت اندماج الجيش في الحياة السياسية انطلاقاً من الحقائب الوزارية الموكولة إليه وإشرافه على البنيات تحت دولتية عبر مؤسسة العامل، ومع ذلك، فحرب الصحراء ستعيد وبشكل جذري رسم مكانة المؤسسة العسكرية داخل الفضاء السياسي المغربي، متجاوزة بذلك السقف الدستوري الذي يجعلها مرتبطة بشخص الملك الحامل للقب «القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية»، وأن تستشرف إمكانية الوصول إلى «تمثيل ذاتي» مبني على شرعية الفعالية والتمثيل الحقيقي للأمة.

ثانياً: تمثلات أزمة خطاب «الإجماع الوطني»، نهاية الربط بين المسلسل الديمقراطي وقضية للصحراء

كيف ساهمت تطورات الفضاء السياسي المغربي والتغيرات التي عرفها ملف الصحراء على المستوى الدولي في تأزيم القواعد السياسية لحالة الإجماع الوطني؟ وما هي حدود الاستمرارية وإمكانيات التغيير بالنسبة إلى نظام ما بعد الاستخلاف؟ وهل بالإمكان إعادة تمطيط القواعد التي أفرزها فضاء التراضي حول قضية الصحراء، أم أن المطالب الجديدة للحقل السياسي ستؤدي إلى تغييرها، ــ أي القواعد ــ بأخرى تمنح الأولوية للخيار الديمقراطي؟

١ ـ أزمة مكتسبات «الإجماع الوطني»

إن الاتفاق على القواعد الجديدة لحالة الإجماع الوطني المدارة حول أولوية التأويل التقليداني للقواعد الدستورية وتجديد الشرعية التاريخية والبعد الأمني والتسويقي للسياسة المتبعة، لم يجعل هذه القواعد تكتسب شرعية الفعالية، إذ إن عملية توظيفها قد اصطدمت بمجموعة من الصعوبات المتمثلة في مزاحمة القواعد الدولية للتأويل التقليداني، وعدم قدرة الشرعية التاريخية على امتصاص الاحتجاج المنطلق من مطالب المجال الخاص للمواطن المدارة حول الاقتصادي والاجتماعي، وكذا صعوبة تحقيق السياسات المتبعة لغايات الإدماج والاعتراف.

أ ـ تآكل الخطاب التقليداني في مواجهة القانون الدولي

فشل الخطاب التقليداني في تأسيس مقومات البرهنة على شرعية المطالب المغربية في الصحراء، ولم تستطع مبررات البيعة وإمارة المؤمنين من إقناع الأطراف الدولية المؤمنة أكثر بالثقافة الكونية للحقوق والحريات، فالخطاب التقليداني الذي دأب فقهاء القانون الدستوري وعلم السياسة على تأسيسه لأداء وظيفة شرعنة تدخلات المؤسسة الملكية، لم يمتد إلى فضاء دولي لا تحضر فيه الخصوصية إلا لإغناء المرجعية الوضعية للحقوق والحريات.

أول امتحان عرفه الخطاب التقليداني يكمن في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والتي لم تذهب إلى اعتبار آلية البيعة تؤسس لعلاقة سلطة رابطة بين الحاكم والمحكوم، وإنما هي سلطة روحية لا يمكن بأي حال أن تؤدي وظيفة السلطة السياسية، كما إن قرار مجلس الأمن بعد سيطرة القوات المسلحة الملكية على إقليم وادي الذهب بعد خروج موريتانيا منه، يقود إلى تبيان مدى هشاشة شرعية بيعة وادي الذهب وصعوبة تسويقها لغايات الاعتراف الدولي.

إن القبول بمسلسل للتسوية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي عبر قناة الاستفتاء أو عبر التفاوض للوصول إلى حل سياسي، يعني في نهاية المطاف انتصار أولوية القانون الدولي على الخطاب التقليداني الذي تم الإصرار على بقائه في تأطير ملف الصحراء بالرغم من انتكاساته المتكررة. وكمثال على ذلك ندوة «البيعة والخلافة في الإسلام» التي نظمتها وزارة الأوقاف بمدينة العيون والتي أتى في تقديمها الذي ألقاه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية آنذاك عبد الكريم العلوي المدغري ما يلي: «... ويسجل هذا الكتاب أيضاً شهادة أداها العلماء أمام الله تعالى، بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب وأن البيعة في عنق أبناء الصحراء لجلالة الملك، عهد لا يحل لمسلم نكثه أو نقضه،وأن المسألة مسألة دين قبل أن تكون مسألة أرض أو سياسة، وأن كل من ينازع المغرب في صحرائه أو يشكك في قيمة رابطة البيعة التي تربط الصحراء بعاهلها، إنما ينازع في شرع الله ويشكك في المبادئ الشرعية التي جاء بها الإسلام. إن مغربية الصحراء أمانة دينية في عنق الأمة الإسلامية بأسرها، وإن الدماء الزكية التي تدفقت على رمال الصحراء صيانة لهذا المبدأ هي دماء الشهادة في سبيل الله وحماية لدين الله».

وبالتالي، لماذا يتم الإصرار على الاستنجاد بالخطاب التقليداني بالرغم من عدم قدرته على مواجهة حجية القانون الدولي؟ ولماذا فشلت الدبلوماسية المغربية في إيجاد بديل وظيفي لخطاب بدأ في التآكل حتى على الواجهة الوطنية؟ إن الإصرار على الاستمرار في الاشتغال وفق مقاربة التقليدانية، يجد مبرره في كون الخطاب ذاته هو الذي يؤسس شرعية المؤسسة الملكية، وبالتالي لم يكن بالإمكان التخلي عنه واستبداله بخطاب حداثي يحاجج مقولة حق الشعب في تقرير مصيره؛ فالخطاب التقليداني فضلاً عن عدم قدرته على رأب الفجوة بين الفضاء القانوني الدولي والفضاء القانوني الدولتي، فإنه يعيش لحظة أزمة على مستوى المجال العمومي الوطني، حيث إن الحركة الحقوقية أصبحت تعترض على الخصوصية المعيقة أمام أولوية الحقوق، وتطرح المرجعية الدولية كبديل لمرجعية التقليدانية.

ب ـ نهاية وظيفية الشرعية التاريخية

هل يمكن للنظام السياسي المغربي أن يعيش بمكتسبات الشرعية التاريخية؟ وهل أحزاب الحركة الوطنية قادرة على الاستمرار في توظيف الخطاطة الوطنية والاحتجاج بها على مستوى الشرعية؟ إن طرفي التعاقد التاريخي: المؤسسة الملكية والحركة الوطنية، قد آمنا في جل لحظات توافقهما بإمكانية تمطيط الشرعية التاريخية والاستمرار في النظر إلى الحقل السياسي المغربي بمنظار وثيقة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤؛ فالنزاع حول الصحراء قد أعاد إحياء مقولات الوطنية التي لم تستطع مع ذلك أن تحتكر الفضاء الأيديولوجي بسبب اقترانها بمطلب الديمقراطية.

إن الصراع حول احتكار التعبير عن الوطنية المغربية بمناسبة قضية الصحراء، قد بقي صراعاً فوقياً بوجود قاعدة محكومة تعيش حالة انفصام مع الأحداث التاريخية ومع الإطار المرجعي لطرفي اللعبة السياسية، وتطالب من السياسات العمومية تقديم أجوبة عن حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، فقضية الصحراء وإن أعادت إلى المشهد السياسي تعابير : الوحدة الترابية، الاستقلال، استكمال السيادة، فإنها لم تستطع أن تحجب المطالب الجديدة الناتجة من أزمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ فمباشرة بعد بروز قضية الصحراء سيدخل المغرب مرحلة التقويم الهيكلي بانتفاضات اجتماعية جعلت المجال الخاص للمواطنين يحظى بالأولوية بعكس الخطاب الرسمي الذي يرتب قضية الصحراء على رأس أجندته.

إن أزمة الشرعية التاريخية والخطاب حول الوطنية لم يصمد فقط أمام اتساع دائرة السياسة لتشمل الحلقات الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضاً إلى التباعد الجيلي ببروز أجيال جديدة لم تعد تتمثل الأحداث التاريخية التي تؤسس عليها الأطراف السياسية شرعية وجودها، وهو ما جعل هذه الأخيرة تبحث عن البديل لهذه الشرعية، حيث تحضر أمثلة تغيير اسم «الكتلة الوطنية» بـ «الكتلة الديمقراطية»، وظهور تعبير الثقافة السياسية الجديدة القائم على توليفة مفاهيم من قبيل : دولة القانون، التراضي، والتناوب.

إن قضية الصحراء وإن أعادت النقاش حول «الوطنية المغربية»، فإن الأطراف السياسية قد فشلت في تمريرها على مستوى العلاقة بينها وبين المحكومين اعتباراً للسياق العام المتسم بمحاكمة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً بتنامي الرغبة في بناء إطارات سياسية بديلة لا تنهل من مرجعية الحركة الوطنية، وهو المبرر الذي ستعمل على تقديمه الأحزاب التي سترى النور منذ التجربة البرلمانية لسنة ١٩٧٧.

ج ـ فشل المقاربتين الأمنية والتسويقية

إلى جانب المقاربة القانونية، تميز تدبير ملف الصحراء بحضور نوعين من المقاربات: المقاربة الأمنية القائمة عبر حضور الهاجس الأمني في التدبير المدعم بخلق نخب غير طبيعية واقتصاد ريعي؛ ومقاربة تسويقية تؤمن بكون «مغربية الصحراء» تمر عبر التوظيف الرمزي لمجموعة من الأحداث للدلالة على السيادة على المجال، من أمثلة ذلك استضافة الأقاليم الصحراوية لـ «رالي باري داكار»، الاحتفال بعيد العرش بالعيون سنة ١٩٨٥، وزيارة شارل باسكوا إلى العيون سنة ١٩٩٤.

نتائج المقاربة الأمنية قد جعلت المحلي ينظر إلى المركز وفق خلفية «الجدار الأمني» الذي يحمي المثلث النافع المشكل من مناجم الفوسفات وأهم المدن، كما إن مسلسل المصالحة الوطنية وقبل ذلك لجنة التحكيم الملكين قد بينتا من خلال طبيعة الملفات المودعة لديها حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي عرفتها المنطقة منذ «المسيرة الخضراء»، فإقالة إدريس البصري التي لم تتم قراءتها خصوصا بعد توالي الاحتجاجات والتدخل الأمني لقمعها، إلا كنهاية مسار مهني لوزير وليس نهاية مرحلة أو نمط للتدبير.

إن أحداث العيون نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والتي أتت بعد أقل من ثلاثة أشهر على لحظة الاستخلاف، تبين الفشل الكبير للسياسات المتبعة والتي لم تستطع أن تصل إلى غايات «الإدماج» و«الاعتراف»، فالمطالب التي حملها المحتجون والتي تتميز ــ ظاهرياً ــ بطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية، لا تخفي دلالاتها السياسية المدارة حول تعبير «الاستقلال» و«الانفصال»، وهي دلالات لم يتم الانتباه إليها في صياغة رد الفعل الدولتي الذي حاول تأطير الأحداث بعناوين : الأزمة الاجتماعية، البطالة... توجت بإحداث «وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية».

كما إن المقاربة التسويقية التي تراهن على الاعتراف الضمني، لم تظهر كبديل وظيفي لأزمة «الاعتراف الدبلوماسي»، فاتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، ولحظات الانتخابات ومشاريع التنقيب على النفط والتظاهرات الرياضية، تصطدم دائماً بموجة للاحتجاج في الهيئات الدولية من قبل جبهة البوليساريو التي تمارس ضغطاً على المنتظم الدولي لكي ينظر إلى المنطقة كونها منطقة نزاع وليس مجالاً ترابياً تحت سيادة الدولة المغربية، وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استثناء إقليم «الصحراء الغربية» من نطاق تطبيق اتفاقية التبادل الحر التي تربطها بالمملكة المغربية.

٢ ـ الأسئلة الجديدة في أجندة المؤسسة الملكية

طرحت لحظة التغيير على مستوى رأس التنظيم السياسي في المغرب سؤالاً عن مدى قدرة نظام ما بعد الاستخلاف على العيش بمكتسبات الماضي، والاستمرار في الحكم من دون إحداث تغييرات جذرية فيها، وخصوصاً أن سجل الشرعية الموروث ارتبط بشخص الملك الراحل وليس بالمؤسسة الملكية. إن هذه القراءة وإن كانت تنتصر للمقاربة الشخصانية لقراءة النظام السياسي، فإنها تحمل العديد من أوجه الصحة خصوصاً في ما يتعلق بالفضاء الأيديولوجي للتوافق ومكانة الفاعلين، فالمؤسسة الملكية تواجه إكراه الدمقرطة ومطالبة بالتعجيل بمسلسل الانتقال الديمقراطي، ومن ثم صعوبة تمطيط قضايا أدت وظائف التأجيل في فترات تاريخية معينة. إن حضور قضية الصحراء في المشهد السياسي المغربي والتأثيرات التي أحدثها على مستوى العلاقات بين الفاعلين، تقود إلى سيناريو البديل الوظيفي خصوصاً مع التفكير في طي ملف الصحراء نهائياً.

أ ـ نتائج الاستخلاف

قبل لحظة الانتقال السلمي للسلطة، تأسست العديد من الأطروحات على فرضية أن الاستخلاف يمكن أن يكون محدداً في حل مشكل الصحراء، على اعتبار أن هذه القضية قد شكلت البعد الرئيس الذي من خلاله أسس الملك الراحل الحسن الثاني الوحدة الوطنية حول العرش، كما إن المسار الذي عرفه الموقف المغربي قد اصطبغ بحضوره المادي والرمزي على السواء، فسنة ١٩٩٩ ستعرف تغييرات جوهرية تتمثل في الغياب الطبيعي للملك الراحل الحسن الثاني، وإعفاء وزير الداخلية السابق إدريس البصري المشرف على ملف الصحراء، ومن ثم طرح سؤال، هل يمكن أن يكون لهذه التغييرات التي عرفها المشهد السياسي تأثيرها في حل الصراع؟

إن وصول محمد السادس إلى السلطة قد استتبع على مستوى قضية الصحراء بالاشتغال أكثر على مستوى الترميز منه على مستوى إحداث تغييرات جوهرية في آليات اشتغال النظام السياسي المغربي، فإقالة إدريس البصري وعودة أبراهام السرفاتي والإعلان في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن إحداث «لجنة ملكية لمتابعة الشؤون الصحراوية» ــ بقيت إلى حدود الآن في مستوى الاقتراح ــ ، يبين ليس فقط محدودية فرضية أن الاستخلاف يمكن أن يكون محدداً في حل مشكل الصحراء، بل أيضاً طبيعة الأوضاع التي يواجهها نظام الحكم في المغرب، حيث التنازلات أصبحت اليوم أكثر صعوبة والملك الجديد يظهر وكأنه يعالج في الآن ذاته الإرث الوطني للملك الراحل وذاكرته، إضافة إلى أن هامش التحرك يبقى ضيقاً في مقابل اتساع دائرة تعدد رهانات الصراع.

كما إن المؤسسة الملكية لم يعد بإمكانها تشغيل الخطاطة الوطنية في مقابل قدرة أحزاب الحركة الوطنية على إعادة توظيفها ليس فقط وفق منطق للمنافسة السياسية، بل أيضاً لإحياء التيمات التقليدية للوطنية، كالمطالبة بمدينتي سبتة ومليلة، أو تبني خطاب أكثر راديكالية من الملك حول المسار المستقبلي والحلول الممكن طرحها لحل مشكل الصحراء.

ومن ثم، فإن خيار الاستمرارية وعدم تغيير مقومات « السياسة الصحراوية» يبدو صعباً وغير عملي قياساً إلى طبيعة التوازنات الدولية والوطنية التي تجعل الأداتية الوطنية للصراع غير قادرة على تدبير المطالب الجديدة المدارة حول تيمات اقتصادية واجتماعية، في مقابل وجود حقل سياسي تغيرت الكثير من ملامحه بعد تجربة التناوب التوافقي.

ب ـ مطلب الدمقرطة

يتميز خطاب الفاعلين السياسيين والمدنيين اليوم بعدم الربط الأوتوماتيكي بين مقولة الوحدة الترابية والمسلسل الديمقراطي، فهذا الأخير استطاع أن يؤسس فضاءً خاصاً به، وإن كانت عملية ترسيمه مؤسساتياً لا تزال تختزل في ضمان نزاهة الانتخابات وتأهيل الأحزاب السياسية عوض التفكير في إعادة النظر في الوثيقة الدستورية المحددة لسقف قواعد اللعبة السياسية والمدسترة لآليات اشتغال النظام السياسي. إن هذه الجدة على مستوى الخطاب لا تعود فقط إلى التغيير الذي طال رأس التنظيم السياسي، بل أيضاً إلى حالة الإشباع والتآكل الناتجين عن التوظيف المكثف لتيمة الإجماع على الوحدة الترابية في إنتاج وإعادة إنتاج توافق سبعينيات القرن الماضي بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية.

إن استقلالية المطلب الديمقراطي عن موضوع الصحراء، يقود إلى التساؤل عن مدى قدرته لتشكيل مدخل لحل هذه القضية عوض أن يكون متغيراً تابعاً. إن انتقاد نتائج أسطورة الإجماع الوطني والإقرار بفشل السياسات المتبعة، قد أدى إلى إعادة تراتبية تيمات الإجماع، حيث أولوية المطلب الديمقراطي الذي تحول ليس فقط إلى فكرة لمشروع تنظيم سياسي وطني، بل أيضاً إلى آلية لتدبير ملف الصحراء من خلال تأويلات ثلاثة تتمثل في : إرساء ديمقراطية سياسية عبر قناة الجهوية، وتشكيل ديمقراطية اجتماعية عبر الاستجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية التي استطاعت أن تخلق قناة تواصل مباشرة مع المركز من دون وساطة النخب المحلية، والتأسيس لديمقراطية التمثيل الذاتي انطلاقاً من التفكير في خلق مؤسسات تشتغل إلى جانب مؤسسات الزمن السياسي الرسمي عبر نموذج تجديد وإعادة هيكلة المجلس الاستشاري لشؤون الصحراء. إن تنامي أولوية الدمقرطة كان نتاجاً طبيعياً لنهاية زمن الطابو في تناول موضوع الصحراء الذي أصبح مادة تتناول من قبل الصحافة المستقلة على الخصوص، وإن بحدود جديدة سمحت بالتشويش على مقولة احتكار التعبير عن الوطنية عبر قدرة الإعلام على تمرير هذا الموضوع إلى الساحة العمومية، وممارسة سياسة نقدية خارج ما تقدمه الصورة الرسمية، وضع تدّعم بتنامي اهتمام مكونات المجتمع المدني بهذا الموضوع وظهوره كمنافس للفاعل الحزبي.

ج ـ إعادة ترتيب مكانة الفاعلين

نقصد بإعادة ترتيب مكانة الفاعلين، السقف والوظيفة الجديدتين لكل من الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية، وخصوصاً أنهما ارتبطتا بقضية الصحراء، واشتغلتا خارج ما تقدمه النصوص الدستورية، فنهاية النزاع حول الصحراء تطرح فرضية عودة الاشتغال السياسي للجيش، وهي الوظيفة التي حجبتها سنوات الحرب والتي أظهرت بالمقابل أن

الجيش يراقب جزءاً غير هين من الاقتصاد مما يسمح له بالتخلي عن ميزانية الدولة، لكن أزمة نظام المكافآت سيعيد بالضرورة المطالب المادية للجيش إلى الموازنة الدولتية، وبالتالي خلق الصراع ما بين الاجتماعي والعسكري، كما إن تمثيلية العسكريين في اتخاذ القرار غير ممأسسة، إذ تغيب الشكلانية القانونية في العلاقات الوظيفية بين السياسيين والعسكريين، ويغيب تحديد العسكريين الذين يلجون يومياً إلى السياسة.

الزمن النقدي، قد أعاد النقاش حول المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالملكية من خلال طقس البيعة، وعلاقتها بأحزاب الحركة الوطنية التي استحضرت نخبة الجيش أثناء التحضير لعملية التناوب ــ اقتراح عبد الحق القادري لوزارة الداخلية عوض إدريس البصري ــ ، كما إن ظاهرة الاحتجاج قد امتدت لتشمل محتكري العنف المشروع الذين بلوروا خطاباً يدعو إلى التحديث والشفافية، وتحول الجيل الجديد من الضباط إلى رموز لرفض الأسس التي قامت عليها المؤسسة العسكرية في إطارها الباترمنيالي.

إن إعادة ترتيب مكانة الفاعل العسكري تمر ليس عبر خلق وظائف بديلة له من خلال عمليات «القبعات الزرق»، ولكن عبر دسترة إطار قانوني ومؤسساتي واضح يحدد العلاقات الأساسية بين الدولة والقوات المسلحة، وتقوية دور البرلمان ومنحه صلاحية التشريع في ميدان الدفاع والأمن، ورسم معالم السياسة الأمنية للدولة عبر الإشراف والمصادقة على الميزانية، إضافة إلى إحداث جهاز وزارة الدفاع لتقوية الطابع الانتخابي للمؤسسة.

كما إن الأحزاب السياسية مطالبة بالتحول من منفذ للمقترحات الملكية إلى قوة اقتراحية قادرة على صياغة تصورات وتسويقها وخلق تعبئة حولها. إن عدم قدرة المؤسسة الملكية على الاستمرار في نهج سياسة الملف المغلوق، وحاجتها إلى شركاء قادرين على خلق جبهة وطنية ليس حول فكرة الإجماع ولكن حول مقترح «الحكم الذاتي»، هو الذي سيؤدي إلى رسم الحدود الجديدة لدائرة اشتغال الفاعل الحزبي الذي يواجه أزمات الشرعية، الصدقية، التمثيل وغيرها.

إن التغيير في طبيعة الوظيفة الحزبية في علاقتها بقضية الصحراء يتم من دون إحداث تغييرات كبيرة في محددات التوافق بينها وبين المؤسسة الملكية، حيث استبعاد التغيير الدستوري لمكانة الفاعل الحزبي، وكذا عدم الرهان على فضائل الديمقراطية وتشكيلها لأرضية وحيدة للتوافق بين الفاعلين، ما يطرح إمكانية عودة المزايدات الوطنية بين الفاعلين.

ثالثاً: حدود إمكانية «الحل الوطني» في مواجهة مشروع قيام «دولة مستقلة»

لماذا بقي خيار الحكم الذاتي في مستوى الاقتراح؟ وهل بإمكان إعمال هذه القاعدة من دون بنيات استقبالية داعمة؟ وهل آلية الحكم الذاتي آلية تقنية أم هي قاعدة قانونية ناتجة من تسوية سياسية؟ وماهية الإكراهات التي يواجهها خيار الحكم الذاتي المرتبطة بفضاء تطبيقه وتجريبه؟

١ ـ غياب البنيات الاستقبالية لخيار «الحل الوطني»

يروم الحكم الذاتي إلى استبعاد خيار « الانفصال» بتأسيس آليات للتعايش بين أطراف حكمت علاقتها معطيات النزاع والصراع، فهو بالتالي يبقي على إمكانيات الحل الوطني القائم على اتفاق بين المركز والمحلي وتحييد مرجعية القانون الدولي. إن طبيعة هذا الحل تستوجب توفير بنيات استقبالية قادرة على الانتصار إليه بدءاً وتدعيمه انتهاءً، والحال أن الفضاءات المحيطة بتقديم مقترح الحكم الذاتي لا تقود إلى السيناريو الأول، حيث غياب نخبة عملية حاملة لمشروع وحدوي، واستمرار ظاهرة الانتفاضات الاجتماعية المنطلقة من خلفيات سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى عدم وضع خيار الحكم الذاتي ضمن إطار المشروع السياسي المتكامل بالنسبة إلى نظام أسس شرعيته على توظيف قضية الصحراء لغايات ذاتية.

أ ـ النخبة المحلية الوحدوية

نقصد بالنخبة المحلية الوحدوية تلك النخبة الطبيعية ذات الشرعية الاجتماعية والحاملة لمشروع يقصي فكرة الانفصال ويؤمن بإمكانية بناء أمة جديدة بعد أكثر من عشرين سنة من الصراع المسلح. إن الوعي بأهمية وجود هذه النخبة ودورها في إدارة الصراع قد غاب عن التفكير، بل إن الدولة المغربية قد أحدثت تغييرات جوهرية في بنية المجتمع الصحراوي، ليس عبر توسيع المجال الحضري ولكن عبر محاولة تهديم التراتبية القبلية وخلق نخبة بديلة للنخبة الطبيعية عبر مسلسلات الانتخابات الجماعية والبرلمانية، وعبر التوظيف في المناصب السامية المدنية والعسكرية.

إن هاجس خلق نخبة موالية أكثر من نخبة وحدوية مقتنعة بهذا الخيار، قد قاد إلى فجوة بينها وبين الجماهير التي لا ترى فيها سوى امتداداً للمركز في محيطها الجغرافي، مستفيدة من اقتصاد الريع ومن نمط المكافآت اللذين خلقا وضعاً طبقياً ضداً على فكرة التضامن المشكلة للحمة البنية القبلية. إن عدم الحفاظ على البنيات القائمة المشكّلة للإطار الاجتماعي والاقتصادي وأيضاً السياسي، لم يؤد إلى إحداث إطارات جديدة قادرة على التعبير عن الروح ذاتها، وإن بنفس حداثي، حيث استبعاد خيار تشكيل الأحزاب السياسية القادرة على التعبير عن مشاريع وأطروحات سياسية، بالرغم من أن هذه التجربة قد بدأت قبل المسيرة الخضراء وفي فترة الاحتلال الإسباني.

كما إن مستويات إدماج النخب الصحراوية قد بقي محدوداً، وباستثناء مرور «خلي هنا ولد الرشيد» بوزارة الشؤون الصحراوية، فإن المناصب الموكولة إليها كانت تستحضر محاذير تظهر في أحايين كثيرة متوهمة، حيث الاستغناء عنها في تدبير المجال الترابي الصحراوي حتى السنين الأخيرة، وأيضاً الإقصاء من مسلسل تدبير الملف في مستوياته الدولية إلى حدود أواخر تسعينيات القرن الماضي، كل ذلك يقود إلى طرح السؤال التالي، لماذا يتم تقديم نخبة على اعتبار أنها ممثلة للشعب الصحراوي من دون منحها أدوات الاشتغال والإشراف على مجال بالطبيعة تعرفه أكثر من تكنقراطيي وبرقراطيي وزارة

الداخلية؟ وماذا كانت تنتظر الدولة المغربية من مسلسل اصطناعي لخلق النخب، وما هي وظائف هذه الأخيرة فيه؟

إن القراءة التاريخية تمدنا بالخلاصات التالية :

ــ السياسة المغربية قد أدت إلى خلق نخب من دون امتداد طبيعي وفي بعض الأحيان تنتمي إلى قبائل لا تمتلك أي تأثير في المشهد الاجتماعي الصحراوي.

ــ إن هذه النخبة غير مطالبة لا بإيجاد تصور لتدبير الصراع ولا التفكير في آليات قادرة على ترسيخ فكرة المصالحة.

ــ تقديم هذه النخب كان لغايات تسويقية ولوظائف ضمنية غير معلن عنها، يؤكد ذلك إبعادها عن حقل التدبير ومجال التأثير.

انطلاقاً من هذه الخلاصات، هل يمكن الحديث عن إمكانية إرساء حكم ذاتي من دون نخب قادرة على الدفاع عنه في مواجهة أطروحة تشكيل دولة مستقلة؟ إن الإجابة لن تكون إلا بالسلب، ففكرة الحكم الذاتي تتأسس على وجود ممثلين ذاتيين ومعبرين عن مصالح معينة، ويتوافرون على شرعية التمثيل، وهو وضع لا يتوافر لا للنخب الموجودة حالياً، ولا للبيروقراطية المشرفة على هذا الملف، كما إن اللجوء إلى الدعامات الحزبية لن يقود إلى حل الإشكال التمثيلي في مواجهة جبهة منسجمة ومتمرسة وتعرف كيفية إدارة المفاوضات، خصوصاً أنها مسلحة بمرجعية حق الشعوب في تقرير مصيرها وبسابقات تاريخية وإن في سياقات متباينة.

ب ــ الانتفاضات الاجتماعية

لم يعد سلوك الاحتجاج سلوكاً استثنائياً، بل ملمحاً عادياً يؤثث الفضاء الصحراوي، كانت البداية في أواخر سنة ١٩٩٩ واستمر بوتيرة متسارعة وبأشكال متجددة. إن حالة الاحتجاج هذه والتي كانت مغلّفة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية، أصبح يمتد إليها أيضا السِمط السياسي وتمس جميع الفئات الاجتماعية، هذه الصورة التي أصبحت تمر ليس فقط عبر القنوات الأجنبية والمواقع الإلكترونية لجبهة البوليساريو، بل أيضاً عبر الصحافة المستقلة التي مررت صورة غير مألوفة للمواطن المغربي المعتاد على الجماهير الصحراوية وهي ترفع الأعلام المغربية وصور المؤسسة الملكية.

إن سلوك الاحتجاج يبدو وكأنه يحاكم السياسات المتبعة في المنطقة، ويعلن عن فشل الاختيارات القائمة، ويبرز النتائج التي آلت إليها الأوضاع ضداً على خطاب يقدم المنطقة كمجال للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وبقي موقف الدولة محكوماً بمنطق ردود الأفعال وتكررت الإجابات ذاتها من قبيل : حملة للتوظيفات، تغيير على مستوى العمال والولاة، إحداث وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، في وقت تجاوز فيه الاحتجاج الخطتين الاقتصادية والاجتماعية وأصبح يعلن وبشكل واضح عن اختيارات سياسية مؤطرة بمقولات ــ بعضها منسوخ عن التجربة الفلسطينية ــ نقرأ من بينها: «الانتفاضة»، «الاستقلال»، «الشعب

الصحراوي»، «الدولة الصحراوية»، فتغير الأوضاع والمطالب وانتقال الحقل المضاد من خارج الحزام الأمني إلى داخله، ومرور الأغلبية الصامتة إلى مستوى الفعل والتأثير، يبين عدم قدرة النخبة المشرفة على الزمن الدوري للتمثيل على أداء وظيفة التأطير والغياب الكلي للأحزاب السياسية التي تحولت إلى وكالات انتخابية، هذا الفراغ على مستويي التمثيل والتأطير قد أدى إلى ميلاد رموز جديدة للاحتجاج برأسمال رمزي غذته سنوات الاعتقال، إضافة إلى ضحايا المقاربة الأمنية المنعوتين بـ «الشهداء»، الذين تحولت لحظة جنازتهم إلى مناسبة للاحتجاج كما هو الشأن بالنسبة إلى حالة الراحل حمدي لمباركي الذي ووري التراب وهو مغطى بعلم جبهة البوليساريو.

هذا التشخيص يصعّب من إمكانية تدعيم خيار الحكم الذاتي، بل ويحمل ملامح تقويضه، فالأطراف المحتجة قد تجاوزت بسلوكها ومطالبها ما يقدمه الحكم الذاتي من فضائل، وبالتالي استحالة تطبيقه من دون وجود سلم اجتماعي ينهي حالة الاحتجاج من جهة، ومن جهة أخرى حالة من الاقتناع والرضى به كخيار، وهو سيناريو لا تدعمه الشواهد القائمة، فالدعوة إلى خيار الحكم الذاتي يبدو من دون امتداد اجتماعي ومن دون قواعد اجتماعية قادرة على تمثله وإعماله، ما سيجعله يولد ميتاً بحكم أن الانتصار إلى هذه الصيغة للحل كان يجب أن يسبقها تفكير على مستوى توفير الدعامات القادرة على إنجاحه، عوض تقديمه كوصفة لحالة عملياً واستراتيجياً تتجاوزه كفكرة وكآلية.

ج ـ المشروع السياسي المتكامل

تقدم وصفة الحكم الذاتي لحل مشكل الصحراء وفق منظور قطاعي ضيق، بعيداً عن التصور السياسي المتكامل، وخصوصاً أن قضية الصحراء قد ارتبطت بمستويات متعددة للفعل السياسي ولها تداعيات على حقول عديدة، فهي لصيقة بالشرعيات المكتسبة للمؤسسة الملكية في تمثلاتها الدينية والتاريخية، ومن خلالها يزاوج الملك بين نعوت الباني والموحد، كما إن حضورها القوي في نسج السلم السياسي والتقارب بين أطراف اللعبة السياسية، يجعل غيابها ومن دون إرادة حقيقية في تقوية الخيار الديمقراطي، يقود إلى حالة من الفراغ بالنسبة إلى الحقل الرسمي وإلى قواعد التراضي.

لذلك، يذهب العديد من الدراسات إلى أن قضية الصحراء لها ارتباطات بمستقبل الملكية في المغرب، وأيضاً بنموذج الدولة الوطنية الذي عمل على إرسائها منذ الاستقلال وكذا ما يسمى بـ «الجغرافية السياسية»، حيث سيظهر المغرب ومن خلال نموذج الحكم الذاتي بعيداً عن امتداده الأفريقي وبحدود ترجح إمكانية العزلة خصوصاً مع استمرار تأسيس الوطنية الجزائرية على محدد العداء المبني على تأويلات معينة للأحداث ولمسار العلاقات بين البلدين، كل ذلك مع استحضار عدم الاهتمام بكون خيار الحكم الذاتي يقوم على فكرة التعايش، ومن ثم هل يمكن تأسيس أمة جديدة بعد عقدين من الصراع وبذاكرة حبلى بالعداء المضمر والمعلن الناتج من خيارات سياسية أثبتت الممارسة فشلها في أداء وظيفة الإدماج؟

إن المشروع السياسي المتكامل هو الذي يضع خيار الحكم الذاتي في أبعاده الماكروسياسية، وينظر إليه ليس من زاوية التقنية ولكن من منظار التداعيات المستشرفة والمنظورة الناتجة من إعماله، ومن ثم البحث عن كيفية ترسيم نتائجه والاهتمام بالبديل الوظيفي الناتج من الحضور المكثف لقضية الإجماع الوطني في الحقل السياسي المغربي، فهل المؤسسة الملكية مستعدة للتخلي عن خطاطة الشرعيات المكتسبة لفائدة شرعيات جديدة هي في مرحلة التشكيل وفي حاجة إلى الانتقال من مستوى التأسيس إلى مستوى التدعيم؟ وهل أحزاب الحركة الوطنية تعي مستوى الرجة في بنائها النظري المسوق عبر تعبير «الدفاع عن المغرب في دائرة حدوده الحقة»؟ وكيف ينظر الفاعلين إلى إكراه الدمقرطة كبديل لانهيار أسطورة الإجماع الوطني مع كونهم لا يتصرفون كديمقراطيين، حيث بناء التسويات يتم وفق ثابت تأجيل وإبعاد خيار الديمقراطية؟

إن ارتباط هذه الأسئلة بجوهر اللعبة السياسية في المغرب وبمستقبل الأطراف والفاعلين ومجموع النسق السياسي المغربي، هو الذي جعل منها أسئلة ضمنية وغير مطروحة للتداول العمومي ليس بسبب عدم الوعي بها، بل لكون الأطراف المعنية تتجنب طرحها في غياب مشروع سياسي قادر على الإجابة عنها، ومن ثم توظيف ماكينة التدبير الزمني الذي يظهر وكأنه غير قادر على التغطية على ملحاحية تقديم إجابات واضحة بالنسبة إلى خيار كانت له نتائج عميقة في الأنساق السياسية والدستورية المقارنة التي تبنته، ومن ثم فهل صياغة قرار الانتصار لخيار الحكم الذاتي أملته إكراهات المحيط الدولي والرغبة في الحصول على مكاسب دبلوماسية وتجاوز حالة اللاحرب واللاسلم، وبالتالي تغييب القراءة الوطنية لهذا الخيار؟ تبدو هذه الفرضية قابلة للصمود لقراءة نسق سياسي غير مفتوح، ولكنها تبقى غير مبررة كأساس وحيد لقرار الحكم الذاتي الذي سيحمل تداعيات عميقة على الحقل السياسي الوطني والتي سيؤدي تغييبها إلى حالة للأزمة تمس الفاعلين وقواعد اللعب على حد السواء.

٢ ـ محدودية خيار الوثيقة الدستورية من دون عتبة سياسية

يطرح خيار الحكم الذاتي باعتباره وصفة للحل قادرة على إنهاء مشكل الصحراء، وتعيد الأطراف الرسمية إنتاج الخطاب ذاته من دون التوقف عند الصعوبات العملية لتطبيقه، وخصوصاً أن المقترح الذي يجب أن يكون نتاجاً أصبح مدخلاً، فالحكم الذاتي يطرح بصيغة مجردة وفي غياب للنموذج المرجعي القادر على منحه أدوات الاشتغال وحجية المقارنة، وباعتباره نتاج إرادة ملكية خالصة فإنه بقي خارج دائرة التوافق، سواء مع الأطراف المتواجدة بالحقل الرسمي أو تلك المعنية بالنزاع حول الصحراء في نفي للطابع السياسي للوثيقة الدستورية التي تقنن قواعد اللعب الناتجة من تسويات الأطراف، إضافة إلى عدم الحسم في المجال الترابي الذي سيعرف إعمال هذه القاعدة التي بقيت إلى حدود الآن مؤطرة بنعوت الوصفة والمقترح.

أ ـ الحكم الذاتي وغياب النموذج الدستوري المرجعي

مكّنت قاعدة الحكم الذاتي في العديد من التجارب الدستورية خصوصاً تلك المرتبطة بمسلسلات الانتقال الديمقراطي من تشكيل حدود وطنية متوافق عليها وأمة قائمة على أساس احترام معطى التعدد، وتجسيداً لفكرة الحل الوسط بين مطالب المركز والنزعات الاستقلالية للجماعات الترابية. إن هذه الخصائص والغايات المرتبطة بهذه القاعدة سيتم استحضارها في السياق المغربي، ليس لإعادة النظر في بنية المجال الترابي للدولة وتغيير أنماط التدبير السياسي والإداري المحلي، ولكن لحل مشكل الصحراء والاستجابة للدعوات الأممية التي تطلّب من أطراف النزاع تقديم مقترحات ملموسة أمام أزمة خيار التسوية والعبء المالي لتدبيره.

إن هذه الخصوصية المرتبطة بكيفية تسويق مقترح الحكم الذاتي، تطرح أسئلة قانونية تحيل في العمق إلى صعوبة إيجاد النموذج المرجعي القادر على تقديم أجوبة قانونية ودستورية للمقترح المغربي، فالدساتير المقارنة وإن أرست قاعدة الحكم الذاتي ضمن قواعد اللعب المتراضى حولها، فإنها وعلى عكس سياق مشكل الصحراء، فقد كانت نتاج حوار وطني أطّر بفكرة «الانتقال الديمقراطي»، ولم يتم تدويل الإشكال الترابي الذي بقيت أطرافه ومقترحاته وصيغ التفكير في حله خارج وصاية وإشراف المنتظم الدولي.

كما إن الترجمة الدستورية لقاعدة الحكم الذاتي في المغرب، تجعله مرتبطاً فقط بمنطقة الصحراء، والحال أنه ارتبط في السياقات الدستورية المقارنة بالفضاءات الجغرافية ذات الخصوصيات الثقافية والتاريخية، ما سيجعل النموذج المغربي قائماً على قاعدة لامركزية الدولة ونظام إداري خاص بإقليم «الصحراء الغربية»، وهو ما سيثير إشكال تصنيف الدولة المغربية من دولة بسيطة ذات نظام لامركزي، إلى دولة بسيطة بملامح «دولة الجهات»، إضافة إلى أن دسترة هذه القاعدة سيطرح سؤال مدى إمكانية تمديدها داخل المجال الترابي غير الخاضع لقواعدها، خصوصاً بوجود مناطق جغرافية حاملة لخصوصيات تاريخية وثقافية واقتصادية وذاكرة شعبية لا زالت تستحضر لحظات انفصالها وتمردها على المخزن المركزي.

إن مقترح الحكم الذاتي يبقى إلى حدود الآن في مستوى الخطاب ولم تقدم أية ترجمة تقنية ودستورية له، ويتم النظر إليه كمستوى للحل منفصل عن البناء الدستوري في عموميته، وهو ما يوضح ضعف الثقافة الدستورية للفاعلين في الحقل السياسي المغربي، فقاعدة الحكم الذاتي ترتبط وجوباً بأنساق دستورية مفتوحة تسمح بإمكانية بروز فاعلين متعددين، وفصلٍ للسلط على المستوى المحلي، وتواري الشرعيات التقليدية وبناء على أنقاضها لشرعية الشكلانية القانونية القائمة على الاحتكام المتبادل للمركز والمحلي للقواعد الدستورية المتراضى حولها.

ب ـ الحكم الذاتي من دون ميثاق سياسي قبلي

لماذا يتم اختزال حل مشكل الصحراء داخل مقاربة قانونية دستورية صرفة، والحال أنه إشكال سياسي يستوجب تراضياً بين الأطراف المعنية بالصراع؟ فمقترح الحكم الذاتي ليس مرتبطاً فقط بمستوى البحث عن القواعد الدستورية الكفيلة بتأطيره، بل أيضاً بمدى قدرته على إقناع أطراف النزاع واحتواء مطلب حق الشعب في تقرير مصيره، ومنح قواعد سلمية لاشتغال وحدتين سياسيتين متعارضتين، وبتشكيل حقل سياسي منسجم مبني على قبول الحدود المرسومة للاختصاص مابين الجهة والمركز، بانتقال نخبة الأولى من الاشتغال في الحقل السياسي المضاد للنظام السياسي المغربي إلى الممارسة داخل السقف المؤسساتي لتسوية المصالحة.

وبالتالي، لماذا تم تقديم مقترح الحكم الذاتي من دون العتبة السياسية سواء على المستوى الوطني أو في مواجهة باقي أطراف النزاع؟ إن الابتعاد عن هذا المنطق سيؤدي إلى القول إننا أمام تقديم مقترح خارج البحث عن سياقات لإنجاحه، فالإعلان عن الحكم الذاتي قد تم بإرادة منفردة وخارج إطار التفاوض، وكان بالإمكان تأجيل الإعلان عنه وخصوصاً أنه يمثل السقف السياسي للجانب المغربي والذي تم الكشف عنه من دون الحصول على المقابل السياسي.

إن فرضية الميثاق السياسي القبلي تتأسس على إمكانية الوصول إلى اتفاق بمقتضاه يتم تحييد قواعد القانون الدولي من تأطير النزاع واستبدالها بقواعد اتفاقية تضمن المصالح المتبادلة للطرفين، وفق ميثاق سياسي ينهي منطق الانتصار والانهزام النهائيين المضمنين ضمنياً في آليتي الاستفتاء و«خطة السلام لتقرير المصير».

إن الابتعاد عن هذه الفرضية لم يستتبع حتى بفرض ما يسمى بـ «الأمر الواقع»، فنظام الحكم الذاتي لم يشرع في تنفيذه ولو في مستوياته البدائية، حيث الإبقاء على تقسيم ترابي غير منسجم مع المجال الترابي لمنطقة النزاع بوجود ثلاث جهات: جهة العيون، جهة وادي الذهب وجهة كلميم السمارة، على الرغم من أن العديد من مكونات هذه الأخيرة توجد خارج دائرة «الصحراء الغربية»، وأن تجريب عملية التدبير المحلي المدار بواسطة نخب محلية لم يتم بسبب استمرار انتشار المركز على المحيط، والانفتاح المحتشم على الفعاليات المحلية.

إن العتبة السياسية تعد الشرطية الضرورية لنظام الحكم الذاتي، فالدستور ليس قواعد قانونية جامدة، بل مسلسل للترسيم النهائي للاتفاق السياسي القبلي، فنظام الحكم الذاتي كصيغة قانونية للحل في حاجة إلى تراضي سياسي وخصوصاً أن الأطراف المعنية بالنزاع متفقة على توصيف الإشكال بـ السياسي، وهو ما يجعل المقترحات الأحادية تولد ميتة بسبب افتقادها ليس للحجية القانونية، ولكن للشرعية السياسية القادرة لوحدها على ضمان الخروج من حالة اللاحرب واللاسلم.

ج ـ الحكم الذاتي وسؤال المجال الترابي

بالرغم من شحة ما يقدمه الخطاب الرسمي حول سيناريو الحكم الذاتي، فإنه يبدو مرتبطاً بإقليم «الصحراء الغربية» وقاصراً عليها، وبالتالي فإن الترجمة الدستورية ستنحو نحو خلق استثناء على مستوى تطبيق هذه القاعدة والإبقاء بالنسبة إلى باقي المجال الترابي على القواعد الإدارية القائمة والمتأرجحة بين الجهوية واللامركزية واللاتركيز، ولعل هذا المنحى تؤكده فقط الرغبة في ربط حل قضية الصحراء بهذه الآلية من دون استحضار مجال الصراع كونه قد امتد إلى المحيط الطبيعي لمركز النزاع، وأصبح الهامش الجغرافي في قلب النزاع نفسه ما دام معنياً بمستويات الحل الأممية وتشكّل ساكنته جزءاً من القاعدة الانتخابية لخيار الاستفتاء.

كما إن التقسيم الترابي الجهوي لم يتم وفق هذه القاعدة، عبر إلحاق مدن خارج دائرة تدويل النزاع بأقاليم تشكل الفضاء العميق لقضية الصحراء، حيث الربط مثلاً بين مدن السمارة وكلميم في جهة واحدة. إن هذا الربط الإداري والانتخابي مثلاً يصطدم بوجود تباين على المستوى التدبير الاقتصادي والجبائي، حيث إن تقاسم الانتماء إلى مجال جهوي واحد لا يلغي مثلاً عدم إدراج مدينة كلميم ضمن مجال الإعفاء الضريبي ولا إلى مناطق إعمال قاعدة الدعم الاقتصادي.

إن هذا التباين ــ الذي يمتد إلى مدن طانطان، أسا، طرفاية، سيدي إفني ــ سيتم تأكيده حين نستحضر معطيين : **الأول**، المحيل على وجود تقسيم طبيعي وتاريخي للصحراء، حيث التمييز بين «بلاد الساقية الحمراء ووادي الذهب»، ومنطقة «واد نون»،أو بين تكتلين قبليين كبيرين هما : قبائل «التكنة» القاطنة بمنطقة واد نون وقبائل منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهذا التقسيم يجعل منطقة واد نون خارج النزاع ما دامت لا تنتمي ترابياً إلى إقليم «الصحراء الغربية»، ولكن المعطى **الثاني**، يزعزع هذا البناء القبلي التاريخي للمجال، حيث إن قبائل منطقة واد نون هي جزء من مسلسل التسوية وأيضاً مكون من مكونات القاعدة الانتخابية، وأمام هذه المفارقة نطرح السؤال التالي: هل بالإمكان الآن الحديث عن حكم ذاتي خاص بإقليم «الصحراء الغربية» بوجود نخب أو بالأحرى قبائل مطالبة بالتعبير عن رأيها في حل لا يسري عليها فرضياً؟ وكيف يمكن لقبائل منطقة النزاع أن تقبل بأن يشاركها النظر في مستقبل مجالها الترابي قبائل لا تتقاسمها الانتماء إليه؟

إن غياب الانسجام في السياسات المتبعة الإدارية والاقتصادية، وكذا جهل المقررين لطبيعة البنية الاجتماعية بتفرعاتها القبلية، إذا أضفنا إليها امتداد سلوك الاحتجاج إلى المدن الصحراوية المتواجدة خارج منطقة النزاع، وبروز دعوات لمناصرة خيار الانفصال داخلها، سيصعب عملية الحسم في مجال رسم حدود الرقعة الجغرافية التي سيسري عليها مقترح الحكم الذاتي الذي يواجه إلى جانب مدى قدرته على إقناع جميع الفرقاء تداعيات وترسبات غياب رؤية واضحة لتدبير النزاع وتراكم سلبيات السياسات المتبعة.

وبالتالي، فإن تجنب تحديد منطقة تطبيق الحكم الذاتي إلى الآن، هي التي تفسر انتظارية النخب الصحراوية التي لم تتضح لها الرؤيا بعد، ولو بعد اقتراح الحكم الذاتي الذي تجنب النظام الدخول في تفاصيله وتفضيله سلك مسلسل ضمني للمشاورات مع الأحزاب السياسية التي عمدت إلى تقديم مذكراتها حول الموضوع، وهو خيار سيجنب الملكية ظاهرياً الحرج في الحسم النهائي للمجال الترابي الذي سيخرج من دائرة إشراف إمارة المؤمنين لفائدة مرجعية القانون الوضعي الإتفاقي، وسيظهر بالمقابل الخيار الذي سيتم تبنيه باعتباره نتاج اتفاق بين الفاعلين السياسيين وليس تفريطاً من جانب المؤسسة الملكية المطالبة دستوريا بـ «ضمان استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حقوقها الحقة».

استنتاجــات

أربع خلاصات مركزية في نهاية هذه الدراسة:

أولاً، إن قضية الصحراء لم تعد قادرة على تشكيل أرضية للتوافق على إبعاد إكراه الدمقرطة، دمقرطة القواعد والمؤسسات، بل تطرح الديمقراطية في معادلة جديدة قوامها الاستجابة للانتظارات الوطنية وتشكيل مدخل لحل نهائي لقضية ارتبطت منذ البداية بإشكالات قانونية وسياسية يحظر فيها معطى التدويل، ومن ثم يطرح مدى إمكانية وقوة المسلسل الديمقراطي الوطني على تحييد مرجعية القانون الدولي، وحجيته للوصول إلى تسوية ترسخ قواعد سلمية للمنافسة وترسم حدوداً للاختصاص بين المركز والمحلي في صك دستوري للمصالحة.

ثانياً، إن غياب ثابت الإجماع الوطني عن القواعد الصريحة والضمنية للحقل السياسي المغربي، يقود إلى التفكير في طبيعة الفضاء الأيديولوجي القادر على تأبيد معطى التوافق المميز لاشتغال النسق السياسي ومكانة الفاعلين الذين منحهم ظرف الصراع وظائف مميزة. إن مسلسل التغيير لا يمس فقط مضمون التوافق ووظائف الأطراف، بل أيضاً مستويات الشرعية الذاتية والمؤسساتية، فاستشراف حل نهائي لقضية الصحراء يعني إحداث زلزال في البناء السياسي المغربي الذي اشتغل لأكثر من ثلاثة عقود وفق معطى الحضور الدائم لها (أي لقضية الصحراء).

ثالثاً، إن انفتاح النسق السياسي المغربي ــ وإن بحدود جديدة ــ أدى إلى امتداد الزمن النقدي إلى قضية الصحراء التي أزيح عنها طابع الطابو والقداسة، ليتم اكتشاف صورة مغايرة لتلك المسوقة عبر الإعلام الرسمي، وليؤسس على أنقاضها لصورة بديلة مبنية على محددات القرب والحقيقة من خلال عمل الصحافة المستقلة التي ساهمت في محاكمة السياسات العمومية المتبعة، وتغطية ظاهرة الاحتجاج الجماعي الذي تحول من سلوك استثنائي إلى سلوك دوري ومنتظم امتدت تيماته لتشمل إلى جانب خانات الاقتصادي والاجتماعي،«خانة السياسي».

رابعاً، إن مقترح الحكم الذاتي كصيغة للحل النهائي لقضية الصحراء، يتم من دون استحضار البنيات القادرة على تدعيمه ومن دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يعرفها الملف وطنياً ودولياً، فالرغبة في تقديم مقترحات بديلة لأزمة الحل القانوني الدولي في صيغة الاستفتاء، يحجب الأسئلة الدستورية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بهذا الخيار، ومن ثم التساؤل عن حجم الزمن السياسي الذي سيفصل تقديم المقترح، والصياغة النهائية لوصفة الحل ■

المراجـــع

Addi, Lahouari. «Transitions maghrébine sous le regard des armées: Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat.» *Le Monde diplomatique*: décembre 1999.

Aguirre, Mariano. «Vers la fin du conflit au Sahara occidental: Espoirs de paix en Afrique du nord latine.» *Le Monde diplomatique*: novembre 1997.

Mohsen-Finan, Khadija. «Le Règlement du conflit du Sahara occidental à l'épreuve de la nouvelle donne régionale.» *Politique africaine*: décembre 1999.

_____. «Sahara occidental: Le Sens d'un référendum d'autodétermination.» *Annuaire de l'Afrique du nord*: tome 33, 1994.

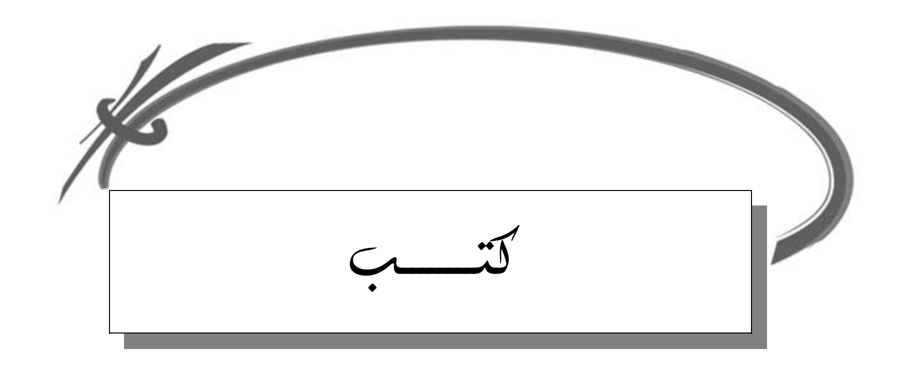
_____. *Sahara occidental: Les Enjeux d'un conflit regional*. Paris: Presses du CNRS, 1997.

_____. «Une lecture politico religieuse de la marche verte.»

_____ et Rémy Leveau. «L'Affaire du Sahara occidental.» *Etudes*: janvier 2000.

Rémy Leveau. «Esquisse d'un changement politique au Maghreb?.» *Politique étrangère*: vol. 65, no. 2, 2000.

Thomas, Maurice (Saint). *Aspects des relations internationales autour du Sahara Occidental de 1991 à la mort de Hassan II*. Paris: L'Harmattan, 1999. (L'Ouest saharien; vol. 2)


كتــــب

محمد حديد

مذكراتي: الصراع من أجل الديموقراطية في العراق

تحقيق نجدة فتحي صفوة
(لندن: دار الساقي، ٢٠٠٦). ٥٧٦ ص.

سمير عبد الرسول العبيدي

أستاذ في الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،
قسم الدراسات التاريخية ـ العراق.

شغلت مذكرات الساسة العراقيين حيزاً واسعاً للعراق المعاصر من المكتبة التاريخية التي وثّقت لتاريخ العراق المعاصر، ويعود ذلك إلى كونها تمثل شهادات حية لأشخاص عاصروا الأحداث، بل وربما أسهموا في كثير من الأحيان في صناعتها.

وإذا كان ذلك يحتسب لهذه النوعية من الكتب، فإنه يجب الالتزام بجملة من الأمور قبل الأخذ بما جاء فيها من حقائق باعتبارها مسلمات يجب الأخذ بها من دون بحث وتمحيص. ولعل أوّل ما يجب القيام به هو القراءة المتأنية للمقدمة سواء أكانت قد خطت من قبل أشخاص مقربين من صاحب المذكرات، أو من قبل المحقق إن وجد، وكلا الأمرين في النهاية سواء؛ فنحن نتحدث في النهاية عن أشخاص لهم رؤى واجتهادات شخصية أملتها الظروف المحيطة بهم والتي قد يجهلها القارئ، لكنها تحدد طبيعة ونوعية المعلومات التي يتم تدوينها.

وفي هذا السياق أورد فولاذ محمد حديد في **التمهيد** ما نصه «لقد طال انتظار مذكرات محمّد حديد قبل أن تصل إلى يدي القارئ... وأدرك أفراد الأسرة المقربون منه أن أعذاره لا تعكس الأسباب الحقيقية لموقفه، والتي تبين أنّه لا ينوي أن يكتب شيئاً ما دام النظام القائم موجوداً. وأضاف أن ليس بمقدوره أن يفي مذكراته حقها من دون الرجوع إلى مكتبته الخاصة وأوراقه في بغداد.».

والرأي السابق يعطينا وبوضوح وجهة نظر محمّد حديد الشخصية والظروف التي حالت دون تدوينه لمذكراته، وهو ما يعطي صورة متكاملة للقارئ تعزز من استيعابه لمادة المذكرات.

تكونت المذكرات من **تمهيد** تليه **مقدمة** بقلم نجدة فتحي صفوة (ص ١٥ ــ ٣١) تضمنت عرضاً وافياً لسيرة محمّد حديد بدءاً من ولادته في الموصل في ١٩٠٧/١٠/٢٨ إلى حين وفاته في لندن في ١٩٩٩/٨/٣. وهي تتضمن ٢٠

فصلاً مع فصل خاص ضمّ ٩ ملاحق، وتقسم إلى **قسمين** ضمّ الأوّل الفصول من (١ ــ ٧) «ص ٣٥ــ ٢٩٩» وهي تشمل مرحلة ما قبل ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، في حين تبحث بقية الفصول (٨ ــ٢٠) في المرحلة التاريخية والتي تنتهي بانقلاب ١٧ ــ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨.

ولد محمّد حديد في مدينة الموصل في ١٩٠٧/١٠/٢٨، لعائلة ثرية، إذ كان والده الحاج حسين حديد (١٨٦٣ ــ ١٩٥٨) من كبار تجار المدينة، وقد أتاح له ذلك الفرصة لإكمال دراسته الثانوية في كلية ملحقة بالجامعة الأميركية في بيروت، حيث دخلها في العام ١٩٢٤ ليتخرج منها بعد عامين، ويبدو أن طموحه العلمي قد تجاوز ما هو متاح له في العراق، فقرر أن يسافر إلى لندن لإكمال دراسته الجامعية، فانتسب إلى مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (London School of Economics and Political Science (LSE)) في عام ١٩٢٨، وهي إحدى كليات جامعة لندن العريقة، وفي حزيران/يونيو ١٩٣١ أنهى دراسته مع مرتبة الشرف، حيث تعين في أيلول/سبتمبر من العام نفسه في وزارة المالية بوظيفة مفتش مالي، ولدى استقراره في بغداد شرع بالاتصال بزملائه السابقين في الدراسة، ولعل من أبرزهم عبد الفتاح إبراهيم (١٩٠٦ ــ ٢٠٠٦).

وتم تداول الحديث عن استئناف نشاط «جمعية الشعبية» والتي شكلت في ما بعد نواة لجمعية «الأهالي»، وقد دون محمّد حديد وبإسهاب المراحل التي مرت بها الجماعة ومواقف الأعضاء المؤسسين والانشقاقات التي حدثت فيها وأسبابها، مع تقديم وجهة نظر الجماعة من الأحداث السياسية المختلفة، ولعل أبرزها اشتراك بعض الأعضاء في حكومة حكمت سليمان (١٩٣٦/١٠/٢٩ ــ ١٩٣٧/٨/١٧) والتي انتهت باستقالتهم في ١٩٣٧/٦/١٩ بسبب الخلاف مع رئيس الوزراء، والتي كان من أهم نتائجها اعتزال السياسي الوطني محمّد جعفر أبو التمن (١٨٨١ ــ ١٩٤٥) الحياة العامة. في حين قرر كامل الجادرجي (١٨٩٧ ــ ١٩٦٨) اعتزال المناصب الحكومية، وتشكل هذه الأحداث أهم مواد الفصلين **الثاني والثالث** (ص ١٠٥ ــ ١٧٨) واللذان ينتهيان بعودة الاحتلال البريطاني المباشر عقب هزيمة الجيش العراقي في أيار/مايو ١٩٤١.

وفي خضم انشغاله بالشأن السياسي، لم يهمل محمّد حديد الجانب الاقتصادي، فخصص الفصل **الرابع** لهذا الموضوع والمعنون «في المجال الصناعي»، تطرق فيه إلى إنشائه لمصنع الزيوت النباتية بالتعاون مع نخبة من التجار العراقيين منهم جعفر أبو التمن، وكامل الخضيري، وعبد الهادي الجلبي وغيرهم، ثمّ يستعرض ظروف التأسيس وحفل الافتتاح برعاية الوصي وبعض أعضاء الوزارة. ولقد ترأس محمّد حديد المصنع منذ تأسيسه وحتّى ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ باستثناء مدّة ٦ أسابيع شغل خلالها منصب وزير التموين في عام ١٩٤٦.

وإذا كانت الفصول السابقة تطرقت إلى جملة من الأمور وإن طغى عليها الشأن السياسي، فإن **المذكرات** تبدأ واعتباراً من الفصل **الخامس** توثق لمسيرة محمّد حديد السياسية، وفي واقع الأمر إن هذا ما يهم

المؤرخ والقارئ العادي أيضاً، ذلك أن شخصية كاتب **المذكرات** قد ارتبطت في أذهان العامة بوصفه سياسياً وعضواً مؤسساً في واحد من أهم الأحزاب السياسية العراقية وهو الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في نيسان/أبريل ١٩٤٦، وقد شرح محمد حديد وبإسهاب في الفصول (٥ ــ ٨) كلّ ما يتعلق بنشاطات الحزب للمدّة ١٩٤٦ ــ ١٩٥٤، وعلاقته بالسلطة وبأحزاب المعارضة الأخرى، وهي معلومات أراد بها الكاتب تبيان وجهة نظره الخاصة وعدم ترك فجوة تاريخية ضمن الإطار العام للمذكرات، إذ سبق أن تمّ التطرق إليها في عدد من مذكرات الساسة العراقيين منها **مذكرات كامل الجادرجي**، كما وقام عدد من الباحثين بدراستها أكاديمياً ومن أبرزهم د. فاضل حسين الذي كان أحد منتسبي الحزب، وهو ما يقودنا إلى السبب الثاني ومفاده أن محمّد حديد كان من ضمن نخبة من الساسة السابقين اهتمت وبشكل شخصي ومباشر بتقديم أرشيفها الخاص إلى الباحثين وطلبة الدراسات العليا.

لذا يندر أن نجد رسالة جامعية تمتّ كتابتها في عقدي السبعينيّات والثمانينيّات من القرن الماضي، تخلو من أسماء مثل محمد صديق شنشل، حسين جميل، خليل كنه، وغيرهم.

شهدت مسيرة التطور السياسي في العراق تغييراً مفاجئاً بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وهو ما دفع بمحمّد حديد إلى تخصيص الجزء الأكبر من كتابه لدراستها ضمن الفصول من (٨ ــ ١٨)، وبدأها بمعلومة مفادها أنّه التقى بعبد الكريم قاسم مرة واحدة في عام ١٩٥٦، ولم يتعدَ اللقاء حدود المجاملات، ولكن على الرغم من ذلك لم يفته الإشارة إلى الصفة التي اشتهر بها في ما بعد، وهي حذره المفرط وغموض شخصيته، ما انعكس بشكل مباشر على قراراته في ما بعد.

هكذا وكما هو معتاد في معظم الثورات، حاول القادة الجدد التعاون مع قيادات المعارضة السابقة، فتم استيزار بعضهم في أوّل وزارة للثورة، وشغل محمّد حديد منصب وزير المالية نظراً إلى خبراته السابقة. وعلى الرغم من أن هذه التجربة سرعان ما أصابها الإخفاق، نظراً إلى التباين الواسع في وجهات النظر إزاء القضايا التي واجهتها الثورة، فقدم «الوزراء القوميون» استقالاتهم الجماعية في شباط/فبراير ١٩٥٩، لكن محمّد حديد بقي في منصبه على الرغم من إلحاح كامل الجادرجي عليه بالاستقالة، وربما يعزى ذلك إلى قناعته الشخصية بوجوب منح مساحة أكبر للتغيير، ورغبته بوضع المبادئ التي اعتنقها موضع التنفيذ، خصوصاً وأن المرحلة كانت مرحلة بناء وتجديد بحسب وجهة نظره، لذا جاءت الفصول غنية بالأحداث والوقائع.

وسرعان ما انعكست هذه الخلافات على علاقة محمّد حديد بحزبه، إذ يورد في (ص ٤٥٢ ــ ٤٥٣) وجهة نظره الخاصة حول الموضوع في رده على مطالبة كامل الجادرجي المستمرة له بالاستقالة من الوزارة، فيذكر ما نصه «إن هذه الثورة إنّما وقعت بمبادرات منا، وحققت كثيراً من الأهداف التي كنا نتوخاها، وإن الاعتراض على بعض الأوضاع الاستثنائية

القائمة، وان كان محقاً فهو غير واقعي، بالنظر إلى ما أحاط الثورة من تآمر للإطاحة بها، ولذلك فإنّني أرى أن من الواجب الاستمرار في التعاون مع الحكومة.».

إثر ذلك قرر محمّد حديد ترك الحزب والاستقالة في ١٩٦٠/٥/٣، والبدء بتشكيل حزب سياسي جديد باسم الحزب الوطني التقدّمي الذي تمت إجازته في ١٩٦٠/٧/٣٠، وأعقب ذلك انتخاب اللجنة المركزية والمكونة من تسعة أعضاء، واختير محمّد حديد لمنصب رئيس الحزب، ومحمّد السعدون نائباً للرئيس، وخدوري خدوري سكرتيراً.

لم يكن لهذا الحراك السياسي نتائج تذكر بسبب حال الفلتان السياسي التي ميّزت تلك المرحلة من تاريخ العراق المعاصر، والتي اهتم محمّد حديد بتقويمها وخصص لها الفصل ١٨ (ص ٤٦٣ ــ ٤٦٩)؛ ولكن وعلى الرغم من موضوعية ما ورد فيه من آراء، إلا أنّها لم تكن بالجديدة، وبقيت ضمن نطاق العموميات من دون محاولة الخوض في التفاصيل، وهذا له ما يبرره، ذلك أن محمّد حديد بقي عقب استقالته خارج نطاق السلطة حوالى ٣ أعوام كانت هي في الواقع المراحل الأكثر أهمية من عمر النظام نفسه.

وعقب سقوط نظام عبد الكريم قاسم إثر انقلاب عبد السلام عارف في ١٩٦٣/٢/٨، تمّ اعتقال محمّد حديد بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٣، حيث بقي في السجن حتّى تشرين الأوّل/أكتوبر من العام نفسه، وتم إطلاق سراحه من دون توجيه أي اتهام إليه.

شكّل انقلاب عارف نهاية لمسيرة جيل بأكمله من الساسة العراقيين كان صاحب **المذكرات** من ضمنهم، فاعتزل العمل السياسي وتفرغ لإدارة أعماله التجارية، وفي عام ١٩٩١ سافر إلى لندن للعلاج ثمّ عاد بعد عامين، لكن تدهور حالته الصحية أجبره على المغادرة نهائياً في عام ١٩٩٥، ليستقر في لندن إلى حين وفاته في ١٩٩٩/٨/٣.

وفي الختام لا يسعنا إلا القول إنّ **مذكرات** محمّد حديد تشكّل إضافة متميزة لشخصية سياسية عراقية مارست العمل الوطني لما يقارب ثلاثة عقود، وتقلّبت في مناصب وزارية عدة ومهمة، اشتهر فيها محمد حديد بالتجرد ونزاهة ذات اليد ■

أحمد ثابت

الحصـاد المـر للتفـاوض: اختـزال قضيـة فلسطيـن

(عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣). ٢٨٠ ص.

خليل العناني

كاتب ومفكر مصري.

في ظلّ الظروف الصعبة الراهنة التي تمر بها القضية الفلسطينية وما آلت إليه من وضع متدهور نتيجة السياسات الإسرائيلية المتشددة التي دفعت بالقضية إلى طريق اللاعودة، يأتي هذا الكتاب كي يلقي الضوء على المأزق الراهن الذي تعيشه المنطقة العربية بسبب تعثر القضية الفلسطينية الناجم عن الجمود الذي اعترى المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين».

يتألف الكتاب (٢٨٠ صفحة) من مقدمة وأربعة فصول وقسم خاص بالملاحق والوثائق. وأول ما يلفت الانتباه هو عنوان الكتاب الذي يحمل رسالة الكاتب التي يرى فيها أن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لم ينجم عنها سوى ضياع الحقوق الفلسطينية ولم تكن إلا مجرد تضييع للوقت واستنزاف للقدرات والجهود الفلسطينية لإحلال السلام وبناء الدول المنتظرة.

وتخلص **مقدمة الكتاب** إلى أن أسلوب التفاوض الإسرائيلي ليس مجرد أسلوب فني أو شكلي، بل يمثل إستراتيجية متكاملة تقوم على رؤى وتصورات محددة وشاملة، وترتكز على تكتيكات تفاوضية وعلى أساليب الضغط والتأجيل والمناورة يتفق عليها كلا الاتجاهين سواء اليسار أو اليمين الإسرائيليين وإن اختلفا في بعض التفاصيل.

يتناول **الفصل الأول** من الكتاب قضية الأراضي ومسألة إعادة الانتشار، وفيه يشير الكاتب إلى أن أرض فلسطين كانت ولا تزال تمثل محور المزاعم والأساطير التي أطلقها قادة المشروع الصهيوني حول مقولة «أرض الميعاد»، وكان أخطر هذه المزاعم تلك التي رددها زائجفيل أحد قادة المشروع الصهيوني من الجناح المتطرف الذي أطلق عليه «الحركة التصحيحية»، وتقوم مقولته على أن إقامة كيان يهودي في فلسطين يعبر

عن «هجرة شعب بلا أرض» إلى «أرض من دون شعب»، وذلك في إشارة إلى تهجير وطرد الفلسطينيين من أرضهم. كما طرح بن غوريون أهمية التوظيف السياسي لمبدأ «أرض فلسطين المقدسة»، وذلك من أجل ضمان نوع من الإجماع بين مختلف الفصائل والتجمعات الصهيونية للدفاع عن هذا المبدأ.

ويرى الكاتب أنه تمّ تجسيد هذه الأفكار والمزاعم حول الأرض في عقيدة الأمن الإسرائيلي، حيث حرصت «إسرائيل» على عدم إلزام نفسها منذ البداية بالإعلان عن حدودها السياسية حتّى لا تضع قيوداً على تمتعها بالمناورة وحرية الحركة في هذا الصدد، وذلك انتظاراً للظروف الملائمة التي تمكنها من التوسع في فرض الأمر الواقع، ومن هذا المنطلق جاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧م التي تمكنت «إسرائيل» بعدها من توسيع حدودها وضم أراضٍ جديدة لها، وأكثر من ذلك اشترطت «إسرائيل» في عمليات التفاوض مع الأطراف العربية عدم العودة إلى حدود وأوضاع ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧م.

ويوضح الكاتب أيضاً أن الفكر السياسي والعسكري الرسمي في «إسرائيل» يقوم على عدم وصف الأراضي العربية بأنها «أراضٍ محتلة»، بل يرى أنها «أراضٍ مدارة» أو جزءاً لا يتجزأ من أرض «إسرائيل». كما يؤكّد الكاتب على أن الحكومات الإسرائيلية سواء يمينية أو يسارية تصرّ باستمرار على أمور عديدة تتعلق بموضوع الأرض وليس هناك مجال لمناقشتها وهي:

- «لا عودة عن حدود ١٩٦٧م.

- لا تقسيم للقدس، وبقاؤها عاصمة موحّدة أبدية لإسرائيل وإنهاء أي علاقة بين القدس العربية والكيان الفلسطيني.

- بقاء الجزء الأعظم من المستوطنات الصهيونية تحت السيطرة الإسرائيلية مما يعني عملياً اتفاق كل من الليكود والعمل على ضمّ الأراضي العربية في الجولان والضفة الغربية رغم التداخل الشديد بينها وبين المدن والقرى العربية.

- السيطرة التامة على مصادر المياه من أنهار وآبار وعيون وتحديد حصص المياه لسوريا والأردن وفلسطين وهو ما يعني في واقع الأمر بقاءها تحت سيادة دولة إسرائيل».

كما يتناول **الفصل الأول** أيضاً اتفاق أوسلو وما نتج عنه من تقسيم للضفة الغربية لثلاث مناطق (أ. ب. ج)، وهنا يؤكّد الكاتب أن الاتفاق قد وضع شروطاً غير عادلة على الجانب الفلسطيني، حيث أعطى الحرية لسكان «إسرائيل» في تملك الأراضي والاستيطان في غزة والضفة الغربية، إضافة إلى حقهم في الانتقال وممارسة النشاط الاقتصادي، فضلاً عن انفراد «إسرائيل» بالمسؤولية عن شؤون الأمن الخاص

بالإسرائيليين عموماً وبالمستوطنين بشكل خاص. كما لا يجوز للسلطة الفلسطينية أن تمنح تصاريح دخول وخروج للأفراد من الضفة الغربية وغزة وإليهما، كذلك لا يجوز لها إصدار عملة نقدية فلسطينية.

جاء **الفصل الثاني** تحت عنوان: «مخاطر الاحتكار النووي الإسرائيلي»، ركز فيه الكاتب على الفروق الواضحة بين العرب و«إسرائيل» في مجال التسلح سواء التقليدي أو النووي، وهنا يرى الكاتب أن قضايا التفوق النوعي الإسرائيلي في مجال التسلح يشكل أكبر عقبة أمام تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سواء في المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وذلك نظراً لهيمنة العقيدة الأمنية على الفكر الإسرائيلي إضافة إلى نظرية «القوة المطلقة» التي ترتكز عليها الأيديولوجية الإسرائيلية.

ويشير الكاتب إلى محاولات كلّ من تل أبيب وواشنطن تجنب قضية التسلح النووي الإسرائيلي في أي حديث عن المفاوضات، بخاصة في ظلّ عدم تطبيق إسرائيل للمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية أو إجراء التجارب النووية، وذلك في الوقت الذي يحظر فيه على العرب الحصول على أي صادرات متطورة للسلاح.

كما يتطرق الكاتب لعرض مراحل الامتلاك الإسرائيلي للسلاح النووي، وهنا يشير إلى أن ذلك قد تمّ بعد ثلاثة شهور فقط من قيام «إسرائيل»، حيث تمّ في آب/أغسطس ١٩٤٨م إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية، وذلك لاستكشاف مصادر اليورانيوم في صحراء النقب. ومع بدء البرنامج النووي الإسرائيلي بين عامي ١٩٥٣م و١٩٦٧م تمّ إعادة تنظيم تلك المؤسسة لتصبح بعد ذلك تابعة لرئيس الوزراء مباشرة.

وجاء الدعم الأكبر للبرنامج النووي الإسرائيلي حين قدمت فرنسا المساعدة لإسرائيل في إنشاء وتصميم مفاعل «دايمونا» بقوة ٢٦ ميغاوات.

ويشير الكاتب إلى أن «إسرائيل» تمثل المحتكر الوحيد للسلاح النووي في الشرق الأوسط، كما إنها تمتلك نظماً للصواريخ المضادة للصواريخ، وهو ما يترتب عليه تعثر المفاوضات الإقليمية حول الحد من التسلح بين بعض الأقطار العربية و«إسرائيل»، وبالفعل فقد تجمدت هذه المفاوضات منذ أواخر عام ١٩٩٤م وحتّى الآن. ويرى الكاتب أن الدعم الأمريكي الواضح للجانب الإسرائيلي، بخاصة في مجال التسلح النووي قد ترتب عليه الاستبعاد التام للحديث عن الملف النووي الإسرائيلي في أي مفاوضات، وهو ما جعل مفاوضات التسوية تعاني من مشاكل رئيسية منها:

- **الأولى**: مشكلة العلاقة بين السلاح النووي الإسرائيلي والموضوعات المدرجة على جدول المفاوضات خصوصاً في ميدان ضبط التسلح التقليدي والكيماوي.

● **الثانية**: مشكلة الغموض النووي الإسرائيلي والذي تتبعه «إسرائيل» لتحقيق أغراض سياسية معينة، حيث ترفض «إسرائيل» فتح التفاوض حول ملفها النووي إلا بعد الوصول إلى «السلام الحقيقي» على حدّ زعمها.

● **الثالثة**: المشكلة المتعلّقة بحدود وقدرة الأطراف العربية على فرض مطالبها في المساواة في منع الانتشار النووي الإسرائيلي.

أما عن الموقف العربي من معاهدة منع الانتشار النووي فيرى الكاتب أن الدول العربية اتفقت جميعاً على التصويت لصالح تمديد المعاهدة، وكان الموقفين المصري والسوري الأكثر بروزاً وأهمية، حيث انتقدا بشدة عدم توقيع «إسرائيل» على المعاهدة، بل عبّرا عن رغبتهما في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويخلص الكاتب إلى أن المواقف العربية قد أجمعت على معارضة التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة.

أما **الفصل الثالث**، فقد حمل عنوان «الحرب الدائمة والاستعلاء الصهيوني»، وفيه يشير الكاتب إلى حقيقة المشروع الصهيوني الذي قامت على أساسه دولة «إسرائيل»، وهنا يؤكّد على أن هذا المشروع كان ولا يزال مؤسساً على أساطير وأوهام أيديولوجية وليس له أي مقومات دينية أو تاريخية أو اجتماعية.

كما يرى الكاتب أن هذا المشروع يستند في جوهره إلى العنصرية المتطرفة تجاه العرب عموماً والفلسطينيين بوجه خاص، ويدلل الكاتب على ذلك بالمحاولات الإسرائيلية لاستفزاز العرب والدخول في مواجهات عسكرية مسلحة من منطلق فرض منطق القوة والتباهي بالقدرة العسكرية.

وفي موضع آخر من الفصل يشير الكاتب إلى القدرة الفائقة لليهود في خلق الإحساس بالذنب في نفوس الأوروبيين تجاه قضيتهم وإفهام الرأي العام الغربي والأمريكي أنها لا تريد الحرب ولكن العرب هم الذين يسعون إليها. وبات مفهوم «الأمن المطلق» يشكل عقيدة راسخة في عقول الساسة والعسكريين في «إسرائيل» ــ على حدّ قول الكاتب ــ ولعل ذلك كان الدافع وراء إطلاق شعار «الأمن مقابل السلام» بديلاً من شعار «الأرض مقابل السلام» في المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين.

ويؤكّد الكاتب أن «إسرائيل» حققت مكاسب كبيرة سواء عالمياً أو إقليمياً نتيجة المعاهدات مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقابل لم تجن الدول العربية إلا مجرد تهدئة الأوضاع وتخفيف حدة التوتر مع «إسرائيل». وهنا تحديداً يرى الكاتب أن ما حدث من سلام مصري أردني فلسطيني مع «إسرائيل»، يعد بمثابة قنبلة موقوتة قد تتعرض للانفجار في أي وقت لأن هذا السلام تأسس على إرادة طرف واحد وهو «إسرائيل» التي

فرضت شروطها بالكامل على حدّ وصف الكاتب.

ويرى الكاتب أن الإسرائيليين يميلون إلى التطرف بتأثير من العقد الأمنية والنفسية المبالغ فيها وغير المبررة ولا يؤمنون بالسلام خياراً استراتيجياً، على عكس الدول العربية التي تتمسك به وتنادي به باستمرار وتقوم التصورات في العقلية الإسرائيلية على أن «إسرائيل» تواجه الآن خطرين استراتيجيين هما:

- **الخطر الأول**: الإرهاب.

- **الخطر الثاني**: تسلح بعض الدول مثل إيران والعراق بصواريخ باليستية قادرة على حمل أسلحة غير تقليدية.

كما يشير الكتاب إلى أن حزبي الليكود والعمل يؤمنان بمقولة إسحق شامير «العرب هم العرب نفسهم، والبحر هو البحر نفسه» في إشارة إلى أن العرب لديهم الرغبة في تدمير «إسرائيل» ومحوها ولذا لن تفلح أي محاولات للعرب للمصالحة مع «إسرائيل»، ولعل ذلك هو الدافع وراء فشل أي محاولة لقيام دولة فلسطينية.

ويتناول الكاتب في **فصله الأخير** الذي جاء تحت عنوان «الفلسطينيون يعيشون في معازل» قضية الانحياز الأمريكي لإسرائيل ومحاولاتها المستمرة لإبعاد الأمم المتحدة عن القيام بأي دور جدي وفاعل لضمان الحقوق العربية والفلسطينية، والعمل على تفريغ غالبية قرارات الأمم المتحدة من مضمونها وليس أدل على ذلك من قرار الأمم المتحدة رقم ٢٥٢ الصادر في أيار/مايو ١٩٦٧م الذي استنكر قيام «إسرائيل» بضم القدس واحتلالها وتهجير أهلها، فضلاً عن قرار الكنيست باعتبار القدس هي العاصمة الوحيدة والأبدية لـ «إسرائيل»، وقد رفضت «إسرائيل» تنفيذ هذا القرار وساعدها على ذلك امتناع الولايات المتحدة عن التصويت عليه.

ويشير الكاتب إلى أن «إسرائيل» استطاعت أن تحول الضفة الغربية والقدس إلى مجرد «بانتوستنات» أو جيوب معزولة ضيقة وسط أغلبية الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، بحيث لا تزيد المساحة التي أخلتها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية عن ١٥ في المئة على الأكثر حتّى أواخر عام ٢٠٠٠م، في حين يصل حجم الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية المشتركة التي تقع فعلياً تحت السيطرة الإسرائيلية إلى نحو ٧٠ في المئة، وبالتالي يصل مجموع ما تسيطر عليه «إسرائيل» الآن إلى ٨٥ في المئة على الأقل في الضفة الغربية.

وفي نهاية الفصل يؤكّد الكاتب أن «إسرائيل» لا تعترف بقواعد القانون الدولي التقليدي أو العرفي وتتعامل معه من منطلق حقّ الدفاع عن النفس، ولكن

على الرغم من ذلك فقد وقعت «إسرائيل» تحت طائلة معاهدة جنيف الرابعة عام ١٩٤٩م لحرية المدنيين وقت الحرب، والتي تنص على قيام الدول الموقعة عليها بإلزام أي طرف محتل بكافة الوسائل بما فيها العقوبات على احترام حقوق الشعب الذي وقع عليه الاحتلال وهو ما ينطبق على وضع «إسرائيل» والفلسطينيين.

ويختتم الكاتب مؤلّفه بمجموعة من الملاحق الهامة التي تناولها في متن كتابه، ومنها النصّ الكامل لاتفاق «واي ريفر ــ ٢، مذكرة شرم الشيخ»، والنصّ الكامل لأفكار بل كلينتون حول الوضع النهائي.

وكذلك الوثيقة الخاصة بمؤامرة «جبل الهيكل» والتي قام بها مجموعة من المتطرفين اليهود لإقامة «حائط المبكى» تحقيقاً لتنبؤات الكتاب المقدس على حدّ زعمهم ■



نشاطـــــات

تقرير عن:
اجتماع الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية

طرابلس، لبنان، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧

استعادة سلطة المعايير

أعلنت الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية متابعة برنامجها لثلاث سنوات (٢٠٠٧ ــ ٢٠١٠) الذي يشتمل على عقد ندوات «لمرصد علم السياسة في لبنان: توجهات البحث وحاجات المجتمع اللبناني» ولبرنامج: «كيف يكون علم السياسة وتعليمه في لبنان تأهيلاً للشأن العام؟».

جاء عرض البرنامج خلال لقاءٍ عقدته الجمعية لأعضائها في لبنان الشمالي ولأصدقائها الذين جاؤوا من مختلف المناطق اللبنانية، في حضور أعضاء الهيئة الإدارية، وذلك في قاعة قصر الحلو، طرابلس، السبت ٢٤/٢/ ٢٠٠٧. شارك في اللقاء النائب جواد بولس، والوزير السابق عمر مسقاوي، ورئيس هيئة التفتيش القضائي سابقاً القاضي طارق زيادة، وخالد زيادة، ومدير بنك بيروت والبلاد العربية علي درويش والدكتور محمد المصري وجمع من المشاركين.

افتتح اللقاء بتوزيع وثائق وكتب على المشاركين، بينها كتاب أصدرته الجمعية حديثاً بعنوان: **مرصد علم السياسة في لبنان ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦: استعادة سلطة المعايير**[١]. ويتصدّر الكتاب مقالة للرئيس نجيب ميقاتي بعنوان: «علّمني لبنان». كما وزّع الجزء الأول من **مرصد علم السياسة في لبنان: توجهات البحث وحاجات المجتمع اللبناني**»[٢].

اللقاء هو الاجتماع العام الأول بعد

(١) **مرصد علم السياسة في لبنان، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦: استعادة سلطة المعايير** (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٧).

(٢) **مرصد علم السياسة في لبنان: توجهات البحث وحاجات المجتمع اللبناني**، إشراف أنطوان مسرة [وآخرون] (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٤).

انتخاب هيئة إدارية جديدة للجمعية تألفت من ثمانية أعضاء: أنطوان مسرّة (رئيساً)، بشير البيلاني (نائباً للرئيس)، شوقي عطيه (أميناً للسر)، طوني عطاالله (أميناً للصندوق)، مرغريت حلو، عدنان السيد حسين، مصطفى أديب، ندي تيّان (مستشارين). واعتبرت مهمة الهيئة إنقاذية نظراً لأنها تتابع عمل الهيئات الإدارية السابقة في الحفاظ على مصالح الجمعية وقضيتها القائمة لاسترداد مقر الجمعية المحتل ومحفوظاتها وممتلكاتها.

توصيف العمل السياسي وفقدان البوصلة

تحدث خلال اللقاء رئيس الجمعية الدكتور انطوان مسرّة قائلاً: «التلوث في المعايير أصبح معمماً على المجتمع. وهذا يُشكل الخطر الأكبر لأنه يُضعف مناعة المجتمع تجاه التعبئة النزاعية، وهي حال تتصف بها مجتمعات توتاليتارية. وتبرز ظاهرة جديدة تتمثل في الانتقال إلى قيم غريبة عن المجتمع اللبناني، على الأقل حول ثلاث قضايا هي:

«١ ــ زج الله في توصيف العمل السياسي.

٢ ــ تدني الاجتهاد الدستوري إلى مستوى شارعي.

٣ ــ الخروج عن المعايير في العلاقات الدولية من خلال وضع كل الخارج في سلة واحدة، والخلط في المفاهيم بدلاً من التمييز بين أربعة أمور: الاحتلال، التدخل، الدعم، القرارات الدولية».

ونبّه إلى مخاطر وجود «إرادة متعمّدة في لبنان للوصول إلى تفريغ دستوري متعمّد في بلد له دستور ناظم للحياة العامة». ولاحظ أن «من شأن هذا التفريغ الدستوري المقصود أن يجعل الناس يفقدون البوصلة والمعايير والقيم. لذلك كان عنوان المؤلف الجديد: استعادة سلطة المعايير».

وأعطى مسرّة مثال الانتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ التي حصل خلاف على نتائجها وعدد الأصوات، وتصاعد الجدل السياسي نحو ٤٠ يوماً وانتهى بإعلان المحكمة الدستورية العليا حكمها في القضية، والتزم جميع الأفرقاء احترام الحكم القضائي المبرم.

وتحدث في اللقاء الوزير عمر مسقاوي والنائب جواد بولس والقاضي طارق زيادة والدكتور طوني عطاالله ■

□ ☆ ■ يوميات عربية ودولية مختارة ■ ☆ □

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦

ـ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في ختام محادثات أجراها مع نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي في عمان أن الولايات المتحدة مصممة على مساعدة المالكي وتعزيز حكومته ومساندة جهوده في بناء عراق يمكن أن يحكم نفسه ويكون حليفاً في الحرب ضد الإرهاب. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/١).

ـ اعتمد مجلس السلم والأمن الأفريقي خطة لعملية مختلطة مع قوات دولية في دارفور بعد أن مدد التفويض لقوات الاتحاد الأفريقي العاملة في دارفور لستة أشهر تنتهي آخر حزيران/يونيو ٢٠٠٧. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٢).

ـ اندفع مئات الألاف من اللبنانيين إلى وسط بيروت في اعتصام مفتوح للمعارضة مطالبين بإسقاط حكومة فؤاد السنيورة وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن مشاركة المعارضة في القرار السياسي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٢/٢). وقد رفض السنيورة، تسانده «قوى ١٤ آذار» الاستقالة ما دامت حكومته تتمتع بدعم المجلس النيابي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٣). وتواصل اعتصام المعارضة في وسط بيروت مع فشل التسويات السياسية للخروج من الأزمة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٢/٢٩).

ـ انصبت انتخابات الإعادة التشريعية في البحرين لصالح الموالاة التي حصلت على ٩ مقاعد من أصل ١١ بعد أن كانت المعارضة حققت فوزاً كبيراً في المرحلة الأولى. وقد شككت المعارضة بانتخابات الإعادة التي ضمنت أغلبية بسيطة للموالاة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٤).

ـ أجرى وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتانماير محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد دعا خلالها سوريا إلى القيام بكل ما تستطيع لمنع زعزعة الوضع في لبنان. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٥).

ـ أكدت لجنة بيكر ـ هاملتون لدراسة العراق التي قدمت توصياتها إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، أن استراتيجية التزام المسار التي تتابعها الإدارة الأمريكية في العراق لم تعد قابلة للتنفيذ وأن تأثير الولايات المتحدة في الأحداث هناك يتضاءل. وحضت اللجنة على بدء سحب القوات الأمريكية الأساسية المقاتلة من العراق مع بداية عام ٢٠٠٨، مع زيادة آنية للقوات الموجودة حالياً لدعم وتدريب القوات العراقية قبل وضع خطط الانسحاب، وأوصت اللجنة بفتح مفاوضات مع سوريا وإيران حول مستقبل العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٧). وقد اشترط بوش الذي استقبل توني بلير رئيس الوزراء البريطاني للتعامل مع سوريا وإيران دعمهما للحكومة العراقية ووقف تمويل ما وصفه بـ «الإرهاب». (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٨)

ـ أنجزت رئاسة «المجلس الملكي لشؤون الصحراء المغربية» مقترح مشروع «الحكم الذاتي» الهادف إلى منح سكان المحافظات الصحراوية صلاحيات واسعة لتسيير شؤونهم بأنفسهم في ظل السيادة المغربية،وتجنيب منطقة المغرب العربي وجنوب الصحراء «عدم الاستقرار». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٧).

ـ أعلن الجيش الأمريكي مقتل ١١ من جنوده في هجمات متفرقة في العراق، خمسة منهم قتلوا في انفجار في كركوك . (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٨).

ـــ ذكرت صحيفة **تشرين** السورية أن إسرائيل تبني سداً في الجولان على خط وقف إطلاق النار لسرقة مياه «وادي الرقاد» ما يؤدي إلى منع المياه عن سوريا والأردن. (**النهار**، بيروت، ١٠/١٢/٢٠٠٦).

ـــ اختتم قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الرياض بإصدار بيان ختامي عبر عن الأسف لعدم إحراز أي تقدم في الاتصالات المباشرة والإقليمية والدولية التي تجرى مع إيران بشأن ملفها النووي، وطالب بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. وفي الشأن العراقي، أعرب المجلس عن رفضه دعاوى التجزئة والتقسيم، مؤكداً أهمية وقف أعمال العنف الطائفي والتهجير القسري الذي تشهده الساحة العراقية. ودعا المجلس إلى مؤتمر دولي لتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية. واستنكر مسلسل الاغتيالات السياسية في لبنان، وأكد دعم دول المجلس لـ «مؤتمر باريس ـــ ٣». وتناول الشأن السوداني، مؤكداً ضرورة إيجاد حل سلمي لأزمة دارفور. ودعا المجلس الأطراف الصومالية إلى إنهاء النزاعات المسلحة واللجوء إلى المفاوضات والحوار. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/١٢/٢٠٠٦).

ـــ قتل ٥ من موظفي شركة هليبورتون الأمريكية في هجوم على حافلة تابعة للشركة في الجزائر. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/١٢/٢٠٠٦).

ـــ أعلن إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية في ختام زيارة إلى طهران أن إيران وعدت بتقديم ٢٥٠ مليون دولار إلى الشعب الفلسطيني المحاصر. (**النهار**، بيروت، ١٢/١٢/٢٠٠٦).

ـــ أكدت فرنسا دعمها لحكومة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة. (**النهار**، بيروت، ١٢/١٢/٢٠٠٦). كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس تأييدها لحكومة السنيورة، وقالت: إن الأمن في العراق لا علاقة له بمستقبل لبنان غير المطروح للمساومة. (**السفير**، بيروت، ١٣/١٢/٢٠٠٦). وقد تواصل الدعم الدولي لحكومة السنيورة وصدر بيان رئاسي عن مجلس الأمن الدولي يدعم الحكومة من دون تحفظ. (**السفير**، بيروت، ١٣/١٢/٢٠٠٦).

ـــ قدم سيرج برامرتز رئيس لجنة التحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري تقريره الرابع إلى مجلس الأمن، معلناً أنه أحرز تقدماً في التحقيق الذي وصل إلى مرحلة «حرجة ومعقدة». (**السفير**، بيروت، ١٣/١٢/٢٠٠٦).

ـــ أجرى عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية والموفد الرئاسي السوداني مصطفى عثمان إسماعيل جولة من المحادثات مع المسؤولين والقيادات اللبنانية في الحكومة والمعارضة لإنهاء الأزمة الدستورية وتهدئة الشارع من خلال مبادرة عربية تدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ولجنة قانونية من المعارضة والحكومة للبحث في نظام المحكمة الدولية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري على أن يتابع الحوار لإقرار قانون للإنتخابات النيابية والاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية.وصرح موسى بأنه أحرز تقدماً في معالجة الأزمة لكن الثقة بين الأطراف اللبنانية مفقودة وتحتاج تسوية الأمور إلى مزيد من الاتصالات والحوار. (**النهار**، بيروت، ١٥/١٢/٢٠٠٦).وقد قام الأمين العام للجامعة العربية بزيارة إلى الرياض حيث أطلع الملك عبد الله العاهل السعودي على نتائج محادثاته في بيروت. (**النهار**، بيروت، ١٨/١٢/٢٠٠٦). واستكمل محادثاته بشأن الوضع اللبناني المتأزم في دمشق حيث اجتمع مع الرئيس السوري بشار الأسد الذي أعلن أن سوريا تدعم ما يتوافق عليه اللبنانيون من دون تدخل أجنبي. (**السفير**، بيروت، ٢٢/١٢/٢٠٠٦). وقد اختتم موسى اتصالاته في بيروت، وأعلن قبيل مغادرته والموفد السوداني إلى القاهرة أن الثقة لا تزال مفقودة بين الأطراف اللبنانيين وأن على القيادات اللبنانية أن تبت أمرها، مشيراً إلى أن عودته إلى بيروت سترتب في إطار وجهات

نظر معينة ينتظرها. (**النهار**، بيروت، ١٢/٢٤/ ٢٠٠٦).

ــ شهدت الامارات العربية المتحدة أول انتخابات في تاريخها لاختيار ٢٠ عضواً من أصل ٤٠ للمجلس الوطني الاتحادي. (**النهار**، بيروت، ١٢/١٧/ ٢٠٠٦).

ــ قام توني بليررئيس الوزراء البريطاني بزيارة إلى بغداد حيث التقى نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية وتعهد ببقاء القوات البريطانية في العراق حتى إكمال مهمتها. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٢/١٨).

ــ تم في دمشق التوقيع على اتفاقية للتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب بين سوريا والعراق. وتأتي هذه الخطوة استكمالاً لخطوات التقارب التي ترجمت بإعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات بين البلدين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٦/١٢/١٨).

ــ حذرت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير لها في بروكسل من تفكك العراق، ودعت الإدارة الأمريكية إلى فتح حوار مباشر مع سوريا وإيران بشأن العراق وإلى التخلي عن مشروعها بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بالقوة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٢/٢٠).

ــ قام روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي الجديد بزيارة إلى العراق حيث أعلن أن القوات الأمريكية ستبقى طويلاً في الخليج وعلى سوريا وطهران أن تفهما ذلك. (**السفير**، بيروت، ٢٢/ ٢٠٠٦/١٢).

ــ أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك أن الإدارة الأمريكية تدعم مجموعات سورية معارضة في إطار سياستها العامة لنشر الديمقراطية في العالم. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٦/١٢/٢٢).

ــ دعت جامعة الدول العربية إثيوبيا التي تواصل هجومها على مواقع المحاكم الإسلامية في مقديشو إلى سحب قواتها من الأراضي الصومالية. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٢٨).

ــ تراجعت ميليشيات تنظيم المحاكم الإسلامية أمام الهجوم الواسع التي تشنه القوات الإثيوبية في عمق الأراضي الصومالية بمشاركة قوات للحكومة الصومالية المؤقتة (منذ التاسع من الشهر الجاري بعد يومين موافقة مجلس الأمن الدولي ــ في السابع من الشهر الجاري ــ على قرار أمريكي يسمح بنشر قوات حفظ سلام إقليمية في الصومال). وقد اندفعت القوات الإثيوبية إلى العاصمة مقديشو. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/١٢/٢٨). وقررت المحاكم الإسلامية الانسحاب من العاصمة التي تعرضت لغارات جوية إثيوبية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٢٩).

ــ نشر الكاتب الإسرائيلي أوري دان المقرب من أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق كتاباً في باريس اتهم فيه شارون باغتيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بواسطة السم، مؤكداً أن صحة عرفات بدأت تتدهور في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤ عقب اتصال شارون مع جورج بوش الرئيس الأمريكي الذي أطلق يد شارون للتعامل مع عرفات. (**النهار**، بيروت، ١٢/٣٠/ ٢٠٠٦).

ــ نفذ حكم الإعدام بالرئيس العراقي السابق صدام حسين «في قضية الدجيل». واعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش أن إعدام الرئيس العراقي «خطوة مهمة» على طريق الديمقراطية في العراق، لكنه اعترف بأن ذلك لن يوقف مسلسل العنف الذي يشهده هذا البلد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/١٢/٣١).

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧

ــ اعتبرت الحكومة الأريترية رئيس الوزراء الإثيوبي ميلس زيناوي «مرتزقاً يعمل لحساب الولايات المتحدة»، وتوقعت «أن يصبح الصومال مستنقعاً لإثيوبيا»، فيما رأى مراقبون أمريكيون أن إثيوبيا بضربها المحاكم الإسلامية في الصومال حققت للإدارة الأمريكية هدفاً سياسياً من دون أن تضطر الولايات المتحدة إلى التدخل مباشرة لضرب المحاكم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٤).

ـــ قتل ٢٥ مسلحاً في اشتباك مع قوى الأمن التونسية في جنوب العاصمة. وتحدثت الأنباء عن مطاردة قوى الأمن لـ «مجموعات إرهابية» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٤).

ـــ أعلن الرئيس المصري حسني مبارك أنه يتفهم دواعي تدخل إثيوبيا في الصومال، ودعا إلى نشر قوة أفريقية في الصومال تنفيذاً لقرار صادر عن الاتحاد الأفريقي وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٢٥. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٥).

ـــ أجرى وفد من حزب الله قام بزيارة العربية السعودية محادثات مع الملك عبدالله العاهل السعودي حول الأزمة التي يعيشها لبنان، ونقل الحزب عن العاهل السعودي حرصه على تفاهم اللبنانيين للخروج من الأزمة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٥).

ـــ رفض مجلس الأمن الدولي اقتراحاً تقدمت به روسيا يدعو إلى كشف أسماء ١٠ دول ذكر سيرج براميرتز رئيس لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري أنها لم تتعاون مع لجنة التحقيق من دون أن يعلن عنها. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٧).

ـــ قصفت طائرات أمريكية مواقع في جنوب الصومال ما أدى إلى مقتل ٣١ مدنياً بينهم طفلان. وبررت الإدارة الأمريكية الغارات بأنها استهدفت مواقع يعتقد أنها تابعة لتنظيم القاعدة، فيما صدر في غير عاصمة أوروبية انتقادات إلى الغارات الأمريكية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/١٠).

ـــ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب ألقاه أمس الأول استراتجية إدارته الجديدة في العراق التي تتضمن زيادة عدد القوات الأمريكية بنحو ٢١,٥ ألف جندي للسيطرة على أمن بغداد وتخصيص مليار دولار من أجل خلق فرص عمل للعراقيين وإقرار قانون عراقي لمشاركة جميع العراقيين في عائدات النفط. وقد حذر الرئيس الأمريكي حكومة نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي من أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ليست التزاماً مفتوحاً، مشيراً إلى أنه في حال «لم تف الحكومة العراقية بما تعهدت به، فستفقد دعم الشعب الأمريكي لها». كما اعتبر بوش «أن دولاً مثل السعودية ومصر والأردن ودول الخليج يجب أن تدرك أن هزيمة الولايات المتحدة من شأنها إيجاد ملاذ آمن للمتطرفين في العراق وتهديد وجودها». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/١٢). وقد أظهر استطلاع للرأي أجري لحساب شبكة **أي.بي.سي**. الأمريكية أن ٦١ في المئة من الأمريكيين يعارضون استراتيجية بوش الجديدة إرسال مزيد من الجنود إلى العراق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٣).

ـــ أقرت الحكومة الصومالية المؤقتة التي تدعمها القوات الإثيوبية بوجود حرب عصابات تخوضها عناصر إسلامية تستهدف القوات الإثيوبية في مقديشو. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٤).

ـــ أجرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية محادثات مع المسؤولين الإسرائيليين حول عملية السلام. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/١٤). وقد التقت رايس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله، واقترحت إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة. كما أثارت رايس هذا الإقتراح في عمان مع الملك عبد الله الثاني العاهل الأردني، وذكرت الأنباء أن كلاً من عباس والعاهل الأردني طالب بحل نهائي واضح يستند إلى قرارات الشرعية الدولية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٥).

ـــ استقبل العاهل السعودي الملك عبدالله الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني وبحث معه في الوضع اللبناني. وصرح لاريجاني بأن طهران تدعم أي تسوية يتم التوصل إليها بين اللبنانيين. وجاء هذا اللقاء وسط أنباء عن اتجاه سعودي إيراني لإيجاد مخرج للأزمة في لبنان. (**السفير**، بيروت، ١٥/ ٢٠٠٧/١).

ـــ بدأ جلال الطالباني الرئيس العراقي زيارة إلى دمشق حيث استقبله الرئيس السوري بشار الأسد وبحث معه في الوضع العراقي. وذكرت الأنباء أن الرئيس السوري أكد للطالباني أن أمن العراق من أمن سوريا، فيما شكر الطالباني لسوريا رعايتها للمعارضة العراقية لسنوات طويلة.

(**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٥). وقد بحث الجانبان في تطوير العلاقات الثنائية ومسألة إعادة تشغيل أنبوب النفط بين البلدين. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٧). وأعلن الطالباني في ختام زيارته عن توقيع اتفاق أمني بين البلدين ينص على تبادل المطلوبين قضائياً، وقال: إنه سيطلب من الرئيس الأمريكي جورج بوش فتح حوار مع دمشق بشأن العراق. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٢١).

ــ نفذت السلطات العراقية حكم الإعدام شنقاً في كل من برزان التكريتي رئيس جهاز المخابرات السابق وعواد البندر رئيس محكمة الثورة سابقاً وسط جدل حول طريقة الإعدام التي أدت إلى انفصال رأس برزان عن جسده في حالة نادرة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٦). وقد نفت الحكومة العراقية حصول تجاوزات أو تمثيل بجثة برزان. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/١/١٦).

ــ حصلت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عقب جولتها في المنطقة على دعم ما تصفه بـ «الدول العربية المعتدلة» لاستراتيجية إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الجديدة في العراق، وصدر بيان عقب اجتماعها مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ومصر والأردن في الكويت أيد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق. ودعا البيان إلى تأييد الحكومة العراقية وإلى المصالحة الوطنية وإزالة التوتر الطائفي ونزع سلاح الميليشيات. (**السفير**، بيروت، ١٧/ ٢٠٠٧/١). وذكرت الأنباء أن رايس تسعى إلى حشد عربي وراء الاستراتيجية الأمريكية بما يؤمن تمويلها وتوفير الغطاء لها ورفدها بخدمات استخباراتية. (**القدس العربي**، لندن، ١/١٧/ ٢٠٠٧).

ــ أدى تفجير مزدوج استهدف جامعة المستنصرية في شمال بغداد إلى سقوط ٧٠ قتيلاً وأكثر من ١٦٩ جريحاً معظمهم من الطلاب والموظفين. وقد أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي) مقتل ٣٤٤٥٢ مدنياً في العراق في أعمال العنف خلال العام الماضي ٢٠٠٦ وحده. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/١٧/ ٢٠٠٧).

ــ قدم دان حلوتس رئيس الأركان الإسرائيلي استقالته ثمناً للإخفاق الإسرائيلي في العدوان على لبنان في تموز/يوليو الماضي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٧).

ــ حذرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية الرئيس اللبناني أميل لحود من «رد شديد من المجتمع الدولي» إذا قرر اعتبار حكومة فؤاد السنيورة مستقيلة وحثت على إقرار مشروع المحكمة الدولية من خلال النظام اللبناني. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٧).

ــ اعتبر روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي عقب جولة له شملت العربية السعودية وقطر «أن العراق سيكون سداً منيعاً في وجه التوسع الإيراني في الخليج». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١/١٩).

ــ اعتبر الرئيس المصري حسني مبارك أن التعديلات الدستورية التي اقترحها وأقرها البرلمان تعزز دور الأحزاب وتجعل مصير الرئيس والرئاسة بيد الشعب. (**الأهرام**، القاهرة،٢٠٠٧/١/٢٠).

ــ أسقطت المقاومة العراقية طائرة هليكوبتر أمريكية بالقرب من بغداد، وأعلنت القوات الأمريكية مقتل طاقمها وركابها الـ ١٣. (**الحياة**، بيروت،٢٠٠٧/١/٢١).

ــ سقط أكثر من ٢٥٦ قتيلا وجريحاً في انفجار سيارتين مفخختين في سوق الهرج الشعبي في بغداد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/٢٣/ ٢٠٠٧).

ــ ندّد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالحملة المتواصلة على الفلسطينيين في العراق واغتيال حوالى ٥٠٠ منهم حتى الآن. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/١/٢٤).

ــ نفذت قوى المعارضة في لبنان إضراباً واسعاً شمل معظم المناطق اللبنانية وتخلله حرق دواليب وقطع طرق وصدامات مع مناصري الحكومة من «قوى ١٤ آذار» سقط خلالها ٥ قتلى و١٣٣ جريحاً. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٢٤). وقد شهدت جامعة بيروت العربية صدامات عنيفة بين أنصار المعارضة والموالاة تخللها عمليات

قنص وأعمال شغب سقط خلالها ٤ قتلى و٦٥ جريحاً وكادت أن تؤدي إلى حرب أهلية، ما دفع الجيش اللبناني إلى فرض حظر التجول ليوم واحد عقب اتصالات مع قيادات المعارضة والموالاة التي دعت إلى التهدئة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٢٦).

ــ دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه السنوي لحالة الاتحاد الكونغرس الأمريكي إلى إعطاء استراتيجيته الجديدة في العراق فرصة جديدة لمنع كابوس الهزيمة، معتبراً أن النصر هو في نقل المعركة إلى العدو. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٢٥).

ــ قرر «مؤتمر باريس ــ ٣» في ختام أعماله في العاصمة الفرنسية تقديم دعم إلى لبنان مقداره ٧ مليارات و٦٠٠ مليون دولار، معظمها قروض ميسرة وأخرى تتعلق بتنفيذ الإصلاحات التي قررتها الحكومة اللبنانية. وقد رعى المؤتمر جاك شيراك الرئيس الفرنسي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٢٦).

ــ استدعي إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي للمثول أمام لجنة فينوغراد الإسرائيلية التي تحقق في أسباب الإخفاق الإسرائيلي في حرب تموز/يوليو الماضي في لبنان، في وقت أفاد استطلاع للرأي نشرته صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية أن شعبية أولمرت وحزبه كاديما تراجعت إلى نحو ٩ في المئة، في مقابل ٤٥ في المئة لحزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٢٧).

ــ ألقت طائرات إسرائيلية بالونات فوق الجنوب اللبناني تسببت بحالات تسمم بين عدد من المواطنين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٢٨).

ــ قتل أكثر من ٢٥٠ مسلحاً من عناصر ميليشيا «جند السماء» التابعة للمرجع الديني آية الله أحمد حسني الصرخي في اشتباكات عنيفة مع القوات الأمريكية والعراقية في مدينة النجف، حيث قتل خلال الاشتباكات أيضاً ١٠ جنود من الجيش العراقي واسقطت مروحية أمريكية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١/٢٩).

ــ نفذ شاب فلسطيني عملية تفجير في منتجع إيلات على البحر الأحمر أدت إلى مقتل ٣ إسرائيليين. وقد أثارت العملية إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي توعد بالرد. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/١/٣٠). وكشفت «سرايا القدس» أن منفذ العملية هو محمد فيصل السكسك، ٢١ عاماً من بلدة بيت لاهيا شمال غزة، تسلل إلى إيلات عبر الأردن. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٣٠).

ــ أدت اشتباكات دامية اندلعت بين حركتي حماس وفتح في قطاع غزة منذ ٤ أيام إلى سقوط ٣٣ قتيلاً وذلك بعدما تعثرت المفاوضات لتشكيل حكومة وحدة وطنية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٣٠).

ــ أعلن في الجزائر عن مقتل ٥ من الجيش و١٠ مسلحين من الجماعة السلفية (المرتبطة بتنظيم القاعدة) في اشتباكات في شرق البلاد. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/١/٣١).

ــ استقبل أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الدوحة نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، شيمعون بيريس وبحث معه في عملية السلام في الشرق الأوسط وسبل تحريكها. وكان بيريس وصل إلى الدوحة عن طريق عمان للمشاركة في مؤتمر للطلاب العرب في اختصاص العلوم السياسية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٣١).

ــ أعلن الجيش الأميريكي مقتل ٣ من جنوده في محافظة الانبار ليرتفع إلى ٣٠٧٥ عدد العسكريين الأمريكيين الذين قتلوا في العراق منذ بدء الغزو عام ٢٠٠٣. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١/٣١).

شباط (فبراير) ٢٠٠٧

ــ سقط ٥٧ قتيلاً في تفجيرين في الحلة جنوب بغداد. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٢).

ــ جددت اللجنة الرباعية الدولية في اجتماع عقدته في واشنطن شروطها السابقة لاستئناف المساعدات إلى الحكومة الفلسطينية، وهي: الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والتخلي عن

العنف. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٣).

ــ أكد الجيش الأمريكي مقتل ٨ من جنوده اثنان منهم في إسقاط مروحية بالقرب من منطقة التاجي شمال بغداد. (**السفير**، بيروت،٢٠٠٧/٢/٣).

ــ قتل أكثر من ١٧٥ شخصاً وأصيب أكثر من ٣٠٠ آخرين بجروح في سلسلة تفجيرات في العراق، سقط معظمهم في تفجير شاحنة في حي الصدرية في بغداد. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٤).

ــ تم تعيين ٨ نساء في أول مجلس وطني منتخب جزئياً في الإمارات العربية المتحدة. وكانت إمرأة واحدة فقط وصلت إلى المجلس عن طريق الانتخاب. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٥).

ــ تحدثت الأنباء عن استعدادات كردية لترحيل العرب من كركوك. (**القدس العربي**، لندن،٢٠٠٧/٢/٦). من جهة أخرى، حذر المؤتمر الرابع في كركوك الذي ضم ألف شخصية عراقية من قرار اللجنة الحكومية لتطبيع الأوضاع في كركوك القاضي بترحيل العائلات العربية قبل منصف الشهر المقبل، وأكد أن ذلك سيؤدي إلى لجوء العائلات إلى السلاح. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٦).

ــ طلبت السلطات المصرية من الإنتربول تسليمها ٣ إسرائيليين متهمين بتجنيد المصري محمد عصام العطار للعمل لحساب الموساد الإسرائيلي في كندا وتركيا. وقد أحالت السلطات العطار إلى القضاء. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٦).

ــ أعلنت أنغيلا ميركل المستشارة الألمانية عقب جولة (شملت القاهرة، الرياض، الإمارات العربية المتحدة والكويت) تناولت الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائية) أن أبواب المفاوضات مع إيران بشأن ملفها النووي ما زالت مفتوحة. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٧).

ــ بدأت الجرفات الإسرائيلية حفريات في باحة المسجد الأقصى وسط مظاهرات فلسطينية صاخبة احتجاجاً على الانتهاكات الإسرائيلية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٧). وقد أقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المسجد ووضعت جنازير على بواباته وسط مواجهات أسفرت عن إصابة ٢٠ فلسطينياً و١٥ شرطياً إسرائيلياً بجروح. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/٢/١٠).

ــ أجرى عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية محادثات في موسكو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أطلعه خلالها على الجهود العربية لمعالجة الأزمات في المنطقة. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٨).

ــ قررت الإدارة الأمريكية تجميد التعاملات التجارية والمصرفية مع السودان بهدف الضغط عليه لإنهاء أزمة دارفور. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٨).

ــ أعلن الجيش الأمريكي عن تحطم مروحية في محافظة الأنبار ومقتل ٧ من جنوده كانوا على متنها. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٨).

ــ تصدى الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني لمحاولة تقدم جرافات إسرائيلية نحو بلدة مارون الرأس. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٨).وأصدر مجلس الأمن بياناً دعا فيه كافة الأطراف في الجنوب اللبناني إلى ضبط النفس واحترام قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٩).

ــ أعلنت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أنها لا تمانع الاتصالات السعودية الإيرانية الجارية حول الأزمة في لبنان مع احترم موضوع تشكيل «المحكمة الدولية». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٩).

ــ توصل محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس برعاية العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى اتفاق أطلق عليه «اتفاق مكة»، يتضمن الخطوط العريضة للعلاقة المقبلة بين القوى الرئيسة على الساحة الفلسطينية من جهة، والتعاطي مع عملية السلام من جهة أخرى. ويحرم الاتفاق الدم الفلسطيني نتيجة الاقتتال الداخلي ويدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية برئاسة إسماعيل هنية على

قاعدة الشراكة السياسية وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية و«احترام الشرعية الدولية والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير وقرارات القمم العربية». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٩). وقد سارع إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى مطالبة الحكومة الفلسطينية التي ستتشكل بالاعتراف بإسرائيل وتلبية شروط اللجنة الرباعية، الأمر الذي جددت حركة حماس رفضها له . (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٢/١٢). واعتبر أولمرت أن «اتفاق مكة» لا يقل خطورة عن فوز حماس في الانتخابات (القدس العربي، لندن، ٢٠٠٧/٢/١٥). وقد أيدت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية موقف أولمرت بمقاطعة الحكومة الفلسطينية المتوقع تشكيلها ما لم تعترف بإسرائيل. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٩). وعقد اجتماع ثلاثي في القدس المحتلة ضم رايس وأولمرت وعباس دعا خلاله أولمرت عباس إلى عدم المشاركة في تشكيل حكومة فلسطينية جديدة لا تعترف بإسرائيل والعمل على إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شليط، فيما دعا عباس إلى وقف الاستيطان والانسحاب من المدن الفلسطينية والمباشرة بمفاوضات التسوية النهائية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٠).

ــ أكد الجيش الأمريكي إسقاط سادس هليكوبتر له في غضون شهر في العراق، وأعلن مقتل ٣ من جنوده في محافظة ديالى شرق بغداد. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١١).

ــ دعا مجلس جامعة الدول العربية (على مستوى المندوبين) مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد لوقف الحفريات والانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة في المسجد الأقصى. (**النهار**، بيروت،٢٠٠٧/٢/١١).

ــ بحث عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق في الأزمة اللبنانية والقمة العربية المقبلة في آذار/مارس المقبل في الرياض. وصرح موسى بأن الاتصالات حول الوضع اللبناني ستتواصل، مشيراً إلى تعقيدات تتطلب المزيد من الاتصالات مع كل الأطراف العربية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٣).

ــ اهتزت بغداد بسلسلة تفجيرات بسيارات مفخخة أسفرت عن مقتل ٨٨ شخصاً وإصابة أكثر من ١٦٥ آخرين بجروح. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٣).

ــ أصدرت المحكمة الجنائية العراقية حكماً بإعدام نائب الرئيس العراقي السابق طه ياسين رمضان في قضية الدجيل بعدما كانت حكمت عليه بالقضية نفسها بالسجن المؤبد. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/٢/١٣).

ــ أنهى فلاديمير بوتين الرئيس الروسي أول زيارة يقوم بها إلى العربية السعودية حيث أجرى محادثات مع العاهل السعودي الملك عبدالله حول سبل تطوير العلاقات الثنائية. وتوجت زيارة بوتين بتوقيع عدد من الاتفاقيات، شملت التعاون في المجالات الاقتصادية والنقل الجوي والإعلام. وذكرت الأنباء أن روسيا ستطلق ٦ أقمار اصطناعية سعودية هذا العام، وأن الرئيس الروسي عرض على المسؤولين السعوديين المساعدة في مجال الطاقة الذرية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/١٣).

ــ أعلن عن انطلاق الخطة الأمنية العراقية ــ الأمريكية في بغداد بإعلان حال الطوارئ وإغلاق الحدود مع سوريا وإيران (لمدة يومين). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٤). وقد دعت إسرائيل مواطنيها إلى الانسحاب فوراً من العراق (ما يؤكد صحة التقارير التي تتحدث عن تغلغل إسرائيلي في العراق). (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/٢/١٤).

ــ قتل ١٠ أشخاص معظمهم من عناصر الشرطة وأصيب ٣٠ بجروح في هجمات استهدفت مراكز للشرطة في شرق العاصمة. وأعلن «تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» مسؤوليته عن الهجمات. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٤).

ــ قتل ٣ أشخاص وجرح ٢٣ في تفجير حافلتي ركاب على طريق بكفيا ــ عين علق (شرق بيروت). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٤).

ــ أحييت «قوى ١٤ آذار» في بيروت ذكرى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في مهرجان حاشد، فيما واصلت المعارضة اعتصامها المفتوح وراوحت الأزمة الدستورية مكانها. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٥).

ــ بحث محمود المشهداني رئيس مجلس النواب العراقي في دمشق في الاجراءات التي اتخذتها سوريا لتنظيم وجود الوافدين العراقيين، وذكرت الأنباء أن المسؤولين السوريين أكدوا للمشهداني بأن هذه الاجراءات لا تهدف إلى إبعاد الوافدين بل إلى تنظيم أمور إقامتهم. (**السفير**، بيروت،٢٠٠٧/٢/١٥).

ــ أكدت السلطات الأمنية المصرية مواصلة حملة الاعتقالات في صفوف الإخوان المسلمين «نتيجة مخطط لهم للتظاهر بمبلابس شبه عسكرية وحض الناس على التظاهر والعصيان المدني». (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/٢/١٦)

ــ اعتبرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية لبنان متراساً أمامياً متقدماً للإدارة الأمريكية في معادلة الصراع المفتوح بين «قوى التطرف» و«الدول المسؤولة». ودعت إلى إقرار مشروع المحكمة الدولية في مجلس النواب اللبناني في أقرب وقت ممكن، ملمحة إلى خيارات دولية أخرى لإقرار المحكمة (في مجلس الأمن تحت البند السابع) في حال تعذر إقراره لبنانياً. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٧).

ــ دعت القمة الفرنسية الأفريقية الـ ٢٤ في ختام أعمالها في مدينة كان الفرنسية إلى التعاون لإنهاء االنزاعات التي تهدد استقرار القارة وبخاصة في دارفور غرب السودان وغينيا. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٧).

ــ قامت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارة مفاجئة إلى بغداد حيث طالبت نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي بالعمل على دفع المصالحة الوطنية بالتوازي مع الخطة الأمنية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢/١٨/ ٢٠٠٧).

ــ أجرى الرئيس السوري بشار الأسد محادثات في طهران مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد حول الأوضاع في العراق وفلسطين ولبنان ومخططات الإدارة الأمريكية لإثارة الفتنة المذهبية والمس بمبدأ المقاومة بعد هزيمة إسرائيل في لبنان وفشل الاحتلال الأمريكي في العراق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٨). وقد شكل الجانبان لجنة مشتركة للتعاون بين البلدين في ملفات المنطقة وتعزيز التعاون الاقتصادي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/١٨).

ــ تواصلت الاشتباكات بين الجيش اليمني وأتباع عبد الملك بدر الدين الحوثي على الرغم من عفو أصدره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن الحوثيين لإنهاء القتال المتواصل منذ أكثر من شهر في محافظة صعدة. وذكرت الأنباء أن أكثر من ٨٠ قتيلاً سقطوا من الجانبين في الاشتباكات. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٢١).

ــ أصدر مجلس الأمن الدولي أمس الأول قراراً يحمل الرقم ١٧٤٤ تقدمت به بريطانيا، يأذن للاتحاد الأفريقي بنشر قوات لحفظ السلام في الصومال قوامها حوالى ٨ آلاف جندي للمساهمة في توفير الأمن في البلاد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٢).

ــ أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن تخفيض لعدد القوات البريطانية في العراق بمقدار ١٦٠٠ فرد خلال الشهور المقبلة (من ٧١٠٠ فرد حالياً إلى نحو ٥٥٠٠). كما أعلنت كل من الدانمارك التي لديها ٤٦٠ جندياً في العراق وليتونيا (٥٣ جندياً) عن قرارهما سحب كامل قواتهما في آب/اغسطس المقبل. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٦/٢/٢٢)

ــ استبعدت أجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية حصول حرب على الجبهة السورية العام الجاري، لكنها حذرت من التسلح السوري وتسلح حزب الله في الجنوب اللبناني. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٤).

ــ قتل ٤ جنود أمريكيين في عمليات عسكرية في الأنبار غرب العراق ليصل عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الإعلان عن الخطة الأمنية لبغداد إلى ٥٢. (**القدس العربي**، لندن، ٢٤/ ٢٠٠٧/٢).

ــ أكد نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح أن العراق الجديد ملتزم بالقانون الدولي بالتعامل مع الكويت، ويتوقع منها الدعم والتفاهم للتغلب على مصاعبه. ومن بين الملفات العالقة بين العراق والكويت ملف الديون العراقية وتعويضات حرب ١٩٩١، إضافة إلى ملف المفقودين الكويتيين الذي لم يغلق بالكامل. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٦).

ــ تسلم الرئيس السوري بشار الأسد دعوة العاهل السعودي الملك عبد الله لحضور القمة العربية التي ستعقد في الرياض الشهر المقبل (في مؤشر إيجابي على إعادة الاتصالات المجمدة بين البلدين). وأكد الرئيس السوري حرصه على إنجاح القمة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٢/ ٢٠٠٧).

ــ دعا وزراء خارجية مصر والسعودية والأردن وأندونيسيا وماليزيا وتركيا في بيان مشترك صدر في ختام محادثاتهم في إسلام آباد إلى تسوية ملف برنامج إيران النووي من خلال الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى القوة والمواجهة في الخليج. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٦).

ــ لقي ٤٠ شخصاً معظمهم الطلاب والطالبات مصرعهم في تفجير انتحاري استهدف كلية الإدارة والاقتصاد، التابعة لجامعة المستنصرية في بغداد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٢/ ٢٠٠٧).

ــ أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلية احتلال البلدة القديمة في مدينة نابلس في عملية أطلقت عليها اسم «الشتاء الحار». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٦).وقد أقدمت قوة إسرائيلية على قتل فلسطيني في البلدة بزعم أنه خرق نظام حظر التجوال الذي فرضته على المدينة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٧).

ــ نجا نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي من انفجار قنبلة داخل قاعة اجتماعات بوزارة الاشغال والبلديات في بغداد أوقع ٣٦ قتيلاً وجريحا. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/٢/ ٢٠٠٧).

ــ لقي ثلاثة من المقيمين الفرنسيين في السعودية مصرعهم برصاص مسلحين شمال غرب المدينة المنورة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/٢/ ٢٠٠٧). وتعهد العاهل السعودي الملك عبد الله بملاحقة الفاعلين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٨).

ــ أكدت الحكومة السودانية رفضها محاكمة أي من مواطنيها خارج البلاد، وذلك رداً على المحكمة الجنائية الدولية التي اتهمت أحمد هارون، وزير الدولة للشؤون الانسانية الحالي بارتكاب جرائم حرب في اقليم دارفور. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٨).

ــ حذّر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية من خطورة إذكاء المذهبية والطائفية في العراق وعدد من الدول العربية الأخرى لخدمة أهداف مشبوهة لا تصب في المصلحة العربية. ونفى مزاعم الصحافة الإسرائيلية حول السماح (للولايات المتحدة) باستخدام ممرات جوية خليجية لتنفيذ ضربة محتملة ضد المنشآت النووية الإيرانية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٢/٢٨).

ــ أعلنت الإدارة الأمريكية في خطوة تمثل تغييراً في سياستها أنها ستشارك في اجتماع إقليمي منتصف الشهر المقبل تحضره سوريا وإيران في بغداد ويبحث في المصالحة الوطنية في العراق. وتأتي موافقة الإدارة الأمريكية على حضور الاجتماع منسجمة مع توصيات مجموعة الدراسات للعراق (مجموعة بيكر ــ هاميلتون) التي رفضتها في وقت سابق والتي تدعو إلى الحوار مع كل من دمشق وطهران. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٢/٢٨) ■

□ ☆ ■ ببليوغرافيا مختارة ■ ☆ □

أولاً: المصادر العربية

كتب

أحمد، حسن بكر. **إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦.

بلقزيز، عبد الإله. **حزب الله: من التحرير إلى الردع (١٩٨٢-٢٠٠٦)**. نسخة موسّعة لكتاب المقاومة وتحرير جنوب لبنان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ١١١ ص.

ثقافة المقاومة: أعمال الندوة الفلسفية السادسة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٤٣٢ ص.

الجاسور، ناظم عبد الواحد. **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٥٢٦ ص.

الجنابي، ميثم. **العراق ورهان المستقبل**. دمشق؛ بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٦. ٣٩٠ ص.

الحلو، كرم. **الفكر الليبرالي عند فرنسيس المرّاش: بنيته وأصوله وموقعه في الفكر العربي الحديث**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٢٨٦ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٠)

حمود، عبد الحليم. **إسرائيل وحزب الله: الحرب النفسية**. القاهرة: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٧. ٢٥٦ ص.

حوات، محمد علي. **العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦. ٢٧٢ ص.

رزق، يونان لبيب. **الأحزاب المصرية عبر مائة عام**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦. ٢٦٠ ص.

زهران، جمال. **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي-الإسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٢٤٠ ص.

سعد الله، صلاح. **المسألة الكردية في العراق**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦. ١٢٧ ص.

صبور، محمد صادق. **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦. ١٧٦ ص.

قرم، جورج. **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦-٢٠٠٦**. ترجمه عن الفرنسية محمد علي مقلد؛ حقّقه نسيب عون؛ راجعه المؤلف. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦. ٨٦٣ ص.

قريع، أحمد (أبو علاء). **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق. ٢: مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم) ١٩٩٥-٢٠٠٠**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦. ٥٠٥ ص.

ماكغفرن، جورج ووليام بولك. **الخروج من العراق: خطة عملية للإنسحاب الآن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ١٣٦ ص.

المديني، توفيق. **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**. دمشق: إتحاد الكتّاب العرب، ٢٠٠٦.

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري). **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٦**. فريق الترجمة حسن حسن... [وآخ]؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ١٢٤٨ ص.

المؤتمر الناصري العام: من أجل وحدة مستقبل الحركة الناصرية العربية. القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٦. ٦٤ ص. (دراسات ناصرية)

النقد والتجديد في الفكر الوحدوي العربي: دراسة في أهم إسهامات نديم البيطار. تحقيق منصور محمد ونيس. بيروت: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، ٢٠٠٦. ٢٤٨ ص.

دوريات

ابن هويدن، محمد. «السياسة الصينية تجاه العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٩٠-٩٣.

ـــــ . «محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ٥٩-٧٦.

أبو ضهير، فريد. «قراءة في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني: الكاسبون والخاسرون.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ٢١٩-٢٣٢.

أبو عيد، رائدة. «إسرائيل تغطي فشلها العسكري والأمني بارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ١٥٧-١٧٧.

الأزعر، محمد خالد. «الموقف العربي من حق العودة الفلسطيني.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٢٠٨-٢٢٨.

الأسمر، مروان. ««ما بعد حيفا» حرب المقاومة اللبنانية مع إسرائيل.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ٢١١-٢١٨.

الأسيري، عبد الرضا علي. «الإسلام في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٢٣-١٤٦.

الإمام، محمد محمود. «أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٦١-١٨٢.

البحيري، ولاء. «آفاق الاستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ١٣-٤٥.

البرصان، أحمد سليم. «مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانيات التأثير والتأثر.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ٩-٣٠.

البرغوثي، عمر. «مقاطعة إسرائيل: مقاومة مدنية فعالة آن الأوان لإطلاقها.» **الآداب**: السنة ٥٤، الأعداد ١٠-١٢، تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ص ١٠-١٨.

بغدادي، عبد السلام إبراهيم. «هل تنجح المحاكم الإسلامية الشرعية في إحكام سيطرتها على عموم الصومال؟» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ١٤٩-١٥٥.

بوزان، باري ر. «استراتيجية الخروج: كيف ننسحب من العراق خلال ١٨ شهراً.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ٤٧-٦١.

«البيان الختامي الصادر عن: «المؤتمر القومي-الإسلامي السادس»، الدوحة، ١-٢ ذو الحجة ١٤٢٧ هـ الموافق ٢١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ١٦٥-١٨١.

«التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٣٤-٤٧.

ثابت، أحمد محمد. «الهزيمة الميدانية لإسرائيل وعواقب تدهور الردع بعد العدوان على لبنان.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٤٣-٥٨.

الجرباوي، علي. «حول الأجندة الخارجية للـ «إصلاح»: الحالة الفلسطينية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٦٧-٨٨.

جقمان، جورج. ««حماس» و«فتح»: صراع برامج أم صراع على السلطة؟» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٥٤-٥٨.

الحروب، خالد. «هل يمكن إثارة اهتمام السياسات العربية بقضايا المنطقة؟» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٧٨-٨٧.

الحريري، جاسم يونس. «تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١٨٢-١٨٧.

حسيب، خير الدين. «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٦-٢٧.

الحص، سليم. «لبنان: الأزمة إلى أين؟» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٢٨-٣٨.

حنفي، ساري. «التطهير المكاني والبيوسياسة: المشروع الاستعماري الإسرائيلي من عام ١٩٤٧ إلى زمن بناء «الجدار».» **الآداب**: السنة ٥٤، الأعداد ١٠-١٢، تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ص ٥٣-٦١.

حوراني، فيصل. «ردة الفعل الفلسطينية تجاه الحرب على لبنان: اغتباط وهواجس.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٤٦-٥٣.

خشيم، مصطفى عبد الله. «التحليل الكمي-الكيفي لمضمون قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ لعام ٢٠٠٦.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ١٨٢-٢٠٧.

خليفة، عصام كمال. «مزارع شبعا وقرية النخيلة وتلال كفرشوبا: قوة الحق في مواجهة حق القوة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٢٧-٣٩.

خميس، خلود محمد. «العلاقات العراقية الألمانية وآفاق تطورها.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ٩٩-١٢٠.

راشد، سامح. «الصومال بين صعود المحاكم الإسلامية وحسابات واشنطن.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١٨٨-١٩٢.

رأفت، إجلال. «أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٩٦-١٠٨.

الرشدان، عبد الفتاح. «التحديات الخارجية التي تواجه الأردن.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ١٢١-١٢٨.

رفعت، سعيد. «المأزق الأمريكي: اختراق للسياسات العربية، وتعثر في القضايا الاستراتيجية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٥-١٣.

زحالقة، جمال. «الحالة الإسرائيلية بعد حرب لبنان الثانية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٤٠-٤٥.

السامرائي، محمود سالم. «المساومة في السياسة الخارجية التركية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ٧٧-٩٨.

شافعي، بدر حسن. «قراءة في اتفاق شرق السودان.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١٩٦-١٩٩.

شحادة، ميشال. «الكيان الصهيوني والولايات المتحدة: في نقد القيادات العربية-الأميركية.» **الآداب**: السنة ٥٤، الأعداد ١٠-١٢، تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ص ٣٨-٤٤.

شعبان، عبد الحسين. «الاحتلال الأمريكي للعراق: الحرب الأهلية: هل يصبح الأمر الواقع

واقعاً!؟» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٨٠-٩١.

عايد، خالد (معدّ). «الحرب على لبنان: آراء وتقويمات إسرائيلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٧٧-٩٦.

عبد العظيم، خالد. «انتخابات الكونغرس الأمريكي وسقوط مشروع المحافظين الجدد.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١٥٨-١٦٠.

عبد الفتاح، محمد. «حركة فتح والبوصلة الجديدة بعد خسارة السلطة.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ١٧٩-١٨٩.

عبد القوي، سامي صبري. «الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٢٠٠-٢٠٣.

عبد الوهاب، داليا عبد القادر. «البعد الثقافي-الحضاري للأمن القومي المصري.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٥٨-٦٢.

العناني، خليل. «تقرير بيكر-هاملتون.. رؤية واقعية ومستقبل مجهول.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١٤٨-١٥٣.

ـــــــ. «النظام العربي من البنيوية إلى التفكيك.. قراءة في انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٥٩-٧٠.

غالي، إبراهيم. «أزمة لبنان.. صراع الداخل وأجندات الخارج.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١٦٤-١٦٩.

قاسم، عبد الستار. «ماذا نريد من إيران؟» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٧٥-٧٩.

القطاطشة، محمد. «تقرير عن: المؤتمر السنوي الخامس لأقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، عمّان، ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ٢٠١-٢٠٢.

كوبان، هيلينا. «الخطوة التالية لحماس: إيجاد الطريق إلى فلسطين.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ٦٣-٨٦.

كيالي، ماجد. «الغزو الإسرائيلي للبنان: أبعاده وانعكاساته.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ١٦-٤٢.

اللباد، مصطفى. «العلاقات الإيرانية-التركية وانعكاساتها على المنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٨٨-٩٥.

مالكي، أمحمد. «العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٤٧-١٥٨.

محمد، زكريا وخالد فراج. «أثر الحرب على لبنان في الوضع الفلسطيني: آراء ومواقف القوى السياسية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٥٩-٧٠.

محمود، أحمد إبراهيم. «حرب الصومال بين الصراع الداخلي والاستقطاب الخارجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٣٩-٧٤.

محمود، أحمد إبراهيم. «المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ١٠٩-١٢١.

مسعد، نيفين. «إلى لبنان المقاوم... رسالة من محب.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ١٢٤-١٢٦.

مسعود، عادل. «الفشل الأمني في العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٢٠٨-٢١٠.

المسفر، محمد صالح. «مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية-الأوروبية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ٣١-٥٨.

مسلم، طلعت. «حوار استراتيجي بين يدي المواجهة: الأبعاد الاستراتيجية لبرنامج المقاومة في فلسطين ولبنان على الوضع الاستراتيجي

الإسرائيلي عسكرياً وأمنياً.» أجرى اللقاء جواد الحمد. **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ١١٣-١١٨.

«ندوة العدد: أوروبا والقضية الفلسطينية بين الموقف التاريخي المستقل والضغوط الأمريكية والإسرائيلية.» شارك في الندوة عبد الفتاح الرشدان [وآخرون]؛ أدار الحوار أحمد سعيد نوفل. **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ٨٩-١١١.

«ندوة لبنان والحرب الإسرائيلية: تحليل للمقدمات وتقويم للنتائج.» شارك في الندوة كمال حمدان [وآخرون]. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٥-٢٦.

النصراوي، صلاح. «العراق بين الفوضى وفرص «الحل» الإقليمي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١٥٤-١٥٧.

النقشبندي، إيهاب الدين. «التخبط الاستراتيجي الأمريكي واتجاهات الخروج من المستنقع العراقي.» **مجلة دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٠، العددان ٣٦-٣٧، صيف-خريف ٢٠٠٦. ص ١٣٩-١٤٨.

نورتون، أغسطس ريتشارد. «حزب الله عبر ضباب الحرب.» مقابلة. أجرت المقابلة ليندا بتلر؛ ترجمة حسني زينة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٨، خريف ٢٠٠٦. ص ٧١-٧٦.

ولد محمد، محمدو. «الانتخابات التشريعية والبلدية الأخيرة في موريتانيا: قراءة تحليلية في أهم الدلالات السياسية والاجتماعية لنتائجها.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٨٩-٩٨.

مراجعة كتب

حمادي، سعدون. «مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٢٤٣-٢٤٥. (محمد صادق إسماعيل)

حوات، محمد علي. «العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦. ص ٢٤٨-٢٥٤. (محمد سمير السيد)

العجمي، ظافر محمد. «أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٢٤٦-٢٤٨. (رشا شحاتة يوسف)

قرم، جورج. «إنفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦-٢٠٠٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ١٢٧-١٣٢. (مسعود ضاهر)

ماكغفرن، جورج ووليام بولك. «الخروج من العراق: خطة عملية للإنسحاب الآن.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ١١٦-١٢٠. (هادي حسن)

مريكب، خيري يوسف. «التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ص ٢٤٨-٢٤٩. (سمير زكي البسيوني)

والي، خميس حزام. «إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٩٣-١٩٨ (وليد خالد أحمد حسن)

ولد سيدي باب، محمد الأمين. «مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ١٣٣-١٣٩. (محمدو بن محمد بن محمد المختار)

Ross, Dennis. «The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace.»

المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٨٥-١٩٢. (رضوان زيادة)

Swisher, Clayton E. «The Truth about Camp David: The Untold Story about the Collapse of the Middle East.»

المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٨٥-١٩٢. (رضوان زيادة)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Alfonsi, Christian. *Circle in the Sand: Why We Went Back to Iraq*. New York: Doubleday, 2006. 466 p.

Burr, J. Millard and Robert O. Collins. *Darfur: The Long Road to Disaster*. Princeton, NJ: Markus Eiener, 2006. xvii, 340 p.

Carter, Jimmy. *Palestine: Peace Not Apartheid*. New York: Simon & Schuster, 2006. xiv, 264 p.

Chandrasekaran, Rajiv. *Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone*. New York: Knopf, 2006. x, 320 p.

Jones, Jeremy. *Negotiating Change: The New Politics of the Middle East*. London: I. B. Tauris, 2007. 282 p. (Library of Modern Middle East Studies; 58)

Khalidi, Rashid. *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Boston: Beacon Press, 2006. x1ii, 281 p.

Lieber, Robert J. *The American Era: Power and Strategy for the 21st Century*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005. x, 255 p.

Long, David E., Bernard Reich and Mark Gasiorowski (eds.). *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*. 5th ed. Boulder, CO: Westview Press, 2007.

Majali, Abdul Salam, Jawad A. Anani and Munther J. Haddadin. *Peacemaking: The Inside Story of the 1994 Jordanian-Israeli Treaty*. Norman: University of Oklahoma Press, 2006. xvii, 353 p. (International and Security Affairs Series; v. 4)

Sponeck, Hans C. von. *A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq*. New York: Berghahn Books, 2006. xiv, 322 p.

Thomas, Gordon. *Gideon's Spies: The Secret History of the Mossad*. Updated for 2007. New York: Thomas Dunne Books; St. Martin's Griffin, 2007. xxii, 616 p.

Periodicals

Abu-Zahra, Nadia L. «Nationalism for Security? Re-Examining Zionism.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 4, Winter 2005. pp. 220-247.

Aras, Bulent and Faith Ozbay. «Dances with Wolves: Russia, Iran and the Nuclear Issue.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 132-147.

Baker, Raymond W. «The Islamist Imaginary: Islam, Iraq, and the Projections of Empire.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 1, no. 1, January 2007. pp. 7-25.

Baktiari, Bahman. «Iran's Conservative Revival.» *Current History*: vol. 106, no. 696, January 2007. pp. 11-16.

Balch, Alex and Hakim Darbouche. «Europe and North Africa: Theoretical Research Challenges: Report.» *Mediterranean Politics*: vol. 11, no. 3, November 2006. pp. 447-451.

Baroudi, Sami E. «U.S.-Lebanese Relations in the 21st Century: A View from Beirut.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 4, Winter 2005. pp. 196-219.

Blair, Tony. «A Battle for Global Values.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 1, January-February 2007. pp. 79-90.

Brahimi, Lakhdar. «L'ONU survivra-t-elle en 2034?» *Politique étrangère*: vol. 71, no. 4, hiver 2006. pp. 771-783.

Carothers, Thomas. «How Democracies Emerge: The «Sequencing» Fallacy.» *Journal of Democracy*: vol. 18, no. 1, January 2007. pp. 12-27.

Cohen, Samy. «Politiques et militaires en Israël: Qui commande?» *Politique internationale*: no. 113, automne 2006. pp. 71-87.

Daughtry, Carla N. «Conflict Transformatiom in the Lebanese «Independence Intifada».» *Arab Studies Journal*: vol. 14, no. 2, Fall 2006. pp. 39-59.

Drevon, Jérôme. «Les Armes légères et l'insécurité en Palestine.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 102, hiver 2007. pp. 28-42.

Encel, Frédéric. «Israël-Iran: Un conflict annoncé.» *Politique internationale*: no. 113, automne 2006. pp. 21-34.

Falk, Richard. «Toward Regional War in the Middle East?» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 1, no. 1, January 2007. pp. 77-91.

Al-Faqih, Saad. «Quand l'Arabie Saoudite s'éveillera?» Entretien conduit par Louwa Al-Rachid. *Politique internationale*: no. 113, automne 2006. pp. 143-164.

Fitzsimmons, Michael. «The Problem of Uncertainty in Strategic Planning.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 131-146.

Freedman, Lawrence. «Iraq, Liberal Wars and Illiberal Containment.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 51-66.

Freeman, Chas W. «The GCC at 25: A Tour d'horizon.» Middle East Policy: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 148-153.

Garçon, José. «Algérie: Le Feu sous la cendre.» *Politique internationale*: no. 113, automne 2006. pp. 435-455.

Gat, Moshe. «Britain and the Occupied Territories after the 1967 War.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 68-80.

Geukjian, Ohannes. «The Policy of Positive Neutrality of the American Political Parties in Lebanon during the Civil War, 1975-90: A Critical Analysis.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 1, January 2007. pp. 65-74.

Gordon, Avery F. «Abu Gharib: Imprisonment and the War on Terror.» *Race & Class*: vol. 48, no. 1, July-September 2006. pp. 42-59.

Gordon, Michael R. «Break Point? Iraq and America's Military Forces.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 67-81.

Gunter, Michael M. «The Changing Dynamics in the Kurdistan Regional Government (KRG) of Iraq.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 1, Fall 2006. pp. 1-14.

Hadar, Leon. «Israel as a U.S. «Strategic Asset»: Myths and Realities.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 91-97.

Hajjar, Lisa. «International Humanitarian Law and «Wars on Terror»: A Comparative Analysis of Israeli and American Doctrines and Policies.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 1 (141), Autumn 2006. pp. 21-42.

Halevi, Ilan. «La «Feuille de route»-malgré tout.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 102, hiver 2007. pp. 43-54.

Halévy, Efraïm. «Négocier à tout prix.» Entretien conduit par Emmanuel Halperin. *Politique internationale*: no. 113, automne 2006. pp. 103-112.

Hamad, Ghazi. «Ayez pitié de Gaza!» *Revue d'études palestiniennes*: no. 102, hiver 2007. pp. 25-27.

____ . «A Plea for Palestinian Self-Criticism.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 98-101.

Hamlawi, Yasmina. «La Palestine, épicentre du «Nouveau Moyen-Orient».» *Revue d'études palestiniennes*: no. 102, hiver 2007. pp. 55-61.

Hashim, Ahmed S. «Iraq's Civil War.» *Current History*: vol. 106, no. 696, January 2007. pp. 3-10.

Haugbolle, Sune. «Spatial Transformations in the Lebanese «Independence Intifada».» *Arab Studies Journal*: vol. 14, no. 2, Fall 2006. pp. 60-77.

Hegghammer, Thomas. «Terrorist Recruitment and Radicalization in Saudi Ara-

bia.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 39-60.

Herman, Lior. «An Action Plan or a Plan for Action? Israel and the European Neighbourhood Policy.» *Mediterranean Politics*: vol. 11, no. 3, November 2006. pp. 371-394.

Howard, Michael. «A Long War?» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 7-14.

Hroub, Khaled. «Un Hamas nouveau?» *Revue d'études palestiniennes*: no. 102, hiver 2007. pp. 6-24.

Kapsis, James E. «The Failure of U.S.-Turkish Pre-Iraq War Negotiations: An Overconfident United States, Political Mismanagement, and a Conflicted Military.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 33-45.

Katz, Mark N. «Putin, Ahmadinejad and the Iranian Nuclear Crisis.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 125-131.

Kfir, Isaac. «British Middle East Policy: The Counterterrorism Dimention.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 41-67.

Kilcullen, David. «Counter-Insurgency Redux.» *Surviva*l: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 111-130.

Leslau, Ohad. «The New Middle East: From the Perspective of the Old Middle East.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 46-62.

Lochery, Neill. «The Politics and Economics of Israeli Disengagement, 1994-2006.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 1, January 2007. pp. 1-20.

Lustick, Ian [et al.]. «Are We Trapped in the War on Terror?» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 1-27.

Maddy-Weitzman, Bruce. «Maghreb Regime Scenarios.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 103-119.

Madi, Abdel. «L'Irak contre vents et marées.» Entretien conduit par Isabelle Lasserre. *Politique internationale*: no. 113, automne 2006. pp. 129-140.

Miller, Steven E. «The Iraq Experiment and US National Security.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 17-50.

Moïsi, Dominique. «The Clash of Emotions: Fear, Humiliation, Hope, and the New World Order.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 1, January-February 2007. pp. 8-12.

Moore, Wesley. «A War-Crimes Commission for the Hizbollah-Israel War?» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 61-90.

Al-Musfir, Muhammad Saleh. «The Concluding Statements of the Gulf Cooperation Council (GCC) Sessions 1981-2001: An Analytical Study of the Content.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 1, Fall 2006. pp. 58-76.

Mustafa, Hala and Augustus Richard Norton. «Stalled Reform: The Case of Egypt.» *Current History*: vol. 106, no. 696, January 2007. pp. 39-41.

Neumann, Peter R. «Negotiating with Terrorists.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 1, January-February 2007. pp. 128-138.

Al-O'ran, Mutayyam. «The First Decade of the Jordanian-Israeli Peace-Building Experience: A Story of Jordanian Challenges (1994-2003).» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 81-91.

Ottaway, Marina. «Perspective: What Should Be Done about Iraq?» *Current History*: vol. 106, no. 696, January 2007. pp. 42-43.

Perrin, Jean-Pierre. «Que veut le Hezbollah?» *Politique internationale*: no. 113, automne 2006. pp. 49-69.

Riche, Elodie. «A First Assessment of AMIS and AU-EU Cooperation in Darfur.» *Défense nationale et sécurité collective*: January 2007. pp. 39-46.

Ringmar, Erik. «Inter-Texual Relations: The Quarrel over the Iraq War as a Conflict between Narrative Types.» *Co-operation and Conflict*: vol. 41, no. 4, December 2006. pp. 403-421.

Rubin, Barry. «Iran: The Rise of a Regional Power.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 142-151.

____ . «Why Syria Matters.» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): vol. 10, no. 4, December 2006. pp. 21-40.

Schmid, Dorothée. «Palestine: La Problématique de l'aide.» *Politique étrangère*: vol. 71, no. 3, automne 2006.

Staszewski, Michel. «Antisionisme et antisémitisme ne sont pas des synonymes.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 102, hiver 2007. pp. 73-84.

Stetter, Stephan. «Of Separate and Joint Universes: National Parliamentary Elections in Israel and Palestine.» *Mediterranean Politics*: vol. 11, no. 3, November 2006. pp. 425-432.

Takeyh, Ray. «Iran, Israel and the Politics of Terrorism.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 83-96.

Telhami, Shibley. «Lebanese Identity and Israeli Security in the Shadows of the 2006 War.» *Current History*: vol. 106, no. 696, January 2007. pp. 21-26.

Van Evera, Stephen. «Bush Administration, Weak on Terror.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. pp. 28-38.

Yew, Lee Kuan. «The United States, Iraq, and the War on Terror: A Singaporean Perspective.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 1, January-February 2007. pp. 2-7.

Zunes, Stephen. «The United States in Iraq: The Consequences of Occupation.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 1, no. 1, January 2007. pp. 57-75.

Book Reviews

Boyle, Francis A. «Palestine, Palestinians and International Law.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 40, no. 1, June 2006. pp. 113-115. (Gad Barzilai)

Bremer III, L. Paul with Malcolm McConnell. «My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 157-171. (Toby Dodge)

Diamond, Larry. «Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 157-171. (Toby Dodge)

Etherington, Mark. «Revolt on the Tigris: The Al-Sadr Uprising and the Governing of Iraq.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 1, no. 1, January 2007. pp. 113-116. (Reidar Visser)

____ . «____ .» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 157-171. (Toby Dodge)

Feldman, Noah. «What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 157-171. (Toby Dodge)

Hashim, Ahmed S. «Insurgency and Counter-Insurgency in Iraq.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. (Jeffrey Record)

Lesch, David W. «The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. (John W. Sutherlin)

Leverett, Flynt (ed.). «The Road Ahead: Middle East Policy in the Bush Administration's Second Term: Planning Papers.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 40, no. 1, June 2006. pp. 119-120. (Harry Anastasiou)

Lust-Okar, Ellen. «Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. (Sarah Salwen)

Massad, Joseph A. «The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zio-

nism and the Palestinians.» *Arab Studies Journal*: vol. 14, no. 2, Fall 2006. pp. 181-184. (Laleh Khalili)

Mattair, Thomas R. «The Three Occupied UAE Islands: The Tunbs and Abu Musa.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. (William A. Rugh)

O'Leary, Brendan, John McGarry and Khaled Salih (eds.). «The Future of Kurdistan in Iraq.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. (Robert Brenton Betts)

Packer, George. «The Assassin's Gate: America in Iraq.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 157-171. (Toby Dodge)

Phillips, David L. «Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco.» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 157-171. (Toby Dodge)

Ricks, Thomas E. «Fiasco: The American Military Adventure in Iraq.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 4, Winter 2006. (W. Patrick Lang)

____ . «____ .» *Survival*: vol. 48, no. 4, Winter 2006-07. pp. 173-175. (Jeffrey Record)

Tilley, Virginia. «The One-State Solution: A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock.» *Arab Studies Journal*: vol. 14, no. 2, Fall 2006. pp. 195-198. (Issa Mikel)



لمزيد من الكتب والموسوعات والدراسات :

http://arab-unity.net/forums/index.php

منتديات الوحدة العربية



المجلة العربية للعلوم السياسية



مجلة دورية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية

بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية



العدد ١٥ صيف ٢٠٠٧ م

جميع المراسلات على عنوان:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

هاتف: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (١-٩٦١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (١-٩٦١+)

E-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٧٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات في أقطار الوطن العربي
- ٩٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي
- ٤٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أقطار الوطن العربي كافة
- ٦٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أوروبا
- ٧٠ دولاراً أمريكياً للأفراد في أمريكا وسائر الدول

الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

- ٥٠٠ دولار أمريكي للأفراد
- ٧٥٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات

تدفع الاشتراكات مقدماً إما:

- بشيك مسحوب على أحد المصارف الأجنبية لأمر: «مركز دراسات الوحدة العربية» «Centre for Arab Unity Studies».
- أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية، رقم (073.02.252.070135.09) بالدولار الأمريكي رقم حساب البنك الدولي: 390.3800022.003، بنك بيبلوس ـ الحمراء ـ فرع السادات، سويفت كود: BYBALBBX، ص. ب: 5605-11/ بيروت ـ لبنان، تلكس: BYBANK 44078 - 41601 LE، تلفاكس: 801655 - 801623 (1-961 +)
- أو باستعمال بطاقة الائتمان (Credit Card) من خلال موقع المركز على الإنترنت (http://www.caus.org.lb).

الجمعية العربية للعلوم السياسية



المجلة العربية للعلوم السياسية العدد الخامس عشر صيف ٢٠٠٧ م

المحـتويــات



مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس الـتـحـريـر: عـلـي الـديـن هـلال — مدير التحرير: عدنان السيد حسين

آراء

كتب

نشاطات

المدير المسؤول: ميرنا سركيس

■ افتتاحيـــــة ■ ☆ □

العلاقة بين الدولة والمجتمع في التحليل السياسي المعاصر

تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع إحدى القضايا المركزية في علم السياسة، وتمثل العلاقة بينهما محوراً أساسياً في النظريات والاتجاهات الفكرية كافة. والدولة هي أحد أهم مفاهيم علم السياسة، ولمدة طويلة عرف علم السياسة بأنه علم الدولة أو علم التخصيص السلطوي للقيم النادرة والمتنازع عليها. أما المجتمع فهو مجال التفاعل الإنساني بين الأفراد والجماعات (الإرثية والطوعية الإرادية).

وتثور الأسئلة حول ماهية العلاقة بين الدولة والمجتمع. ما هي علاقات التداخل والتأثير المتبادل بينهما؟ وهل يمكن التمييز بين متغير مستقل وآخر تابع؟ وهل تتغير هذه العلاقة بتغير مراحل التطور السياسي والاقتصادي، وبدرجة نضج النظم السياسية والاجتماعية، وبما إذا كانت ديمقراطية أو تسلطية؟ وحول الإجابة عن هذه الأسئلة، برزت في التحليل السياسي مدرستان رئيستان.

المدرسة الأولى انطلقت من مفهوم أولوية الدولة، لذلك أسماها بعض الباحثين العرب «الدولانية». وتقوم هذه المدرسة على اعتبار أن الدولة هي التعبير عن الصالح العام، وهي التي تحقق التوازن والانسجام بين فئاته وطبقاته، وهي «الحكم» العادل بين المطالب المختلفة لجماعات المصالح. ويؤكد أنصار هذه المدرسة أن الدولة هي الحامية للمجتمع، وهي التي تصون هويته واستقلاله.

وتقوم هذه المدرسة على افتراض استقلال الدولة النسبي عن المجتمع، بل وأنها الطرف القادر على تغيير المجتمع وتطويره وفقاً لتصورات النخب الحاكمة وأفكارها. وكان هذا هو الافتراض الذي انطلقت منه نظريات التنمية والتحديث في حقبتي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وهو الافتراض نفسه الذي تأسست عليه نظرية الدولة ودورها في النظرية الماركسية.

أما المدرسة الثانية، فإنها تنطلق من أولوية المجتمع وأن الدولة ليست مستقلة أو محايدة، وأنها امتداد للثقافات والمصالح والأفكار السائدة في مجتمعها. وأنه عندما تنفصل الدولة عن المجتمع تتحول إلى قوة إرغام لا تحظى بالشرعية أو القبول. ودعّم من حجة هذه المدرسة، ما أسفرت عنه نتائج العديد من البحوث، مثل أن فشل سياسات التنمية في العديد

من الدول يعود إلى نمط العلاقة الأبوية بين الدولة والمجتمع، أو أن فشلها يعود إلى انقسام الدولة ذاتها وما ارتبط بذلك من سقوط الدولة في قبضة إحدى الإثنيات، بحيث لم تعد حكماً، بل طرفاً يسعى لتحقيق مصلحة جماعة إثنية على حساب الآخرين. وإن الدولة في هذه البلاد لم تحقق الوحدة الوطنية، بل أدت سياساتها إلى تعميق العوامل الانقسامية في المجتمع، وإلى بروز مختلف مظاهر العنف الإثني والديني والطائفي.

لقد أسفر البحث العلمي عن سذاجة العبارات التي شاعت لفترة من الزمن. مثل القول «مجتمعات متقدمة ودول متراجعة»، ذلك أن العلاقة بين الدولة والمجتمع ليست علاقة صفرية، وإنما تنشأ بينهما شبكة من العلاقات المعقدة. فالدولة تتبنى اختيارات وسياسات بهدف إرضاء المواطنين، وهي قد تتبع سياسات يكون من شأنها تغيير هيكل الفرص السياسية للجماعات، وقد تستخدم سلطاتها لتطوير علاقة «الزبانة أو الزبانية السياسية»، وبعض شاغلي السلطة قد يقومون بممارسة سلطاتهم بما يحقق مصالح اقتصادية خاصة من خلال العلاقة مع السوق وجماعات رجال الأعمال. ومن ناحية أخرى فإن الثقافة السائدة في المجتمع وتوقعات المواطنين من الدولة يمثل عنصر دعم أو تعويق لسياساتها.

وارتبط كل ما تقدم بالموقف الحرج الذي وجدت الدولة نفسها فيه بحيث أصبحت في بعض الحالات «تحت الحصار». فهي من ناحية، محاصرة من الخارج بفعل تأثيرات العولمة، والتدخل المؤسسي والقانوني للعوامل الخارجية في شؤونها الداخلية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وهي محاصرة في الداخل بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتخليها عن سياسات الرفاهة الاجتماعية، وتصاعد دور جماعات رجال الأعمال والمجتمع المدني.

لقد أدى ما تقدم إلى اجتهادات متعددة بشأن إعادة تعريف الدولة ولعلاقتها بمجتمعها. وازداد الإدراك بحدود سلطة الدولة، وبعدم قدرتها على تجاوز حدود وقيود مجتمعية. وأنه ينبغي النظر إليها كساحة للتفاعل ومجال للتعاون أو المنافسة والصراع بين الجماعات. وأن الدولة لا يمكن، مهما بدت متسلطة،أن تستقل عن مجتمعها، وأن جهاز الدولة ذاته ليس كياناً مصمتاً، إنما يعكس اجتهادات وأولويات متنوعة. وارتبط بذلك بروز أفكار عن «السيادة المقيدة» للدولة والقيود المتزايدة التي تفرضها العولمة في مجالات الاقتصاد والتشريع واحترام حقوق الإنسان.

وأدى ذلك إلى إعادة النظر في مفهوم قوة الدولة وأنها لا تنبع من قدرتها العسكرية أو القمعية، ولكن أساساً من قدرتها على تنفيذ السياسات العامة التي توفر الخدمات الأساسية للمواطنين، وقدرتها على توزيع الأدوار مع الجماعات بما يزيد المشاركة ويحقق التعاون بينها.

فالدولة القوية تستند إلى مجتمع قوي، والمجتمع القوي وحده هو الذي يفرز دولة قوية.

رئيس التحرير

علي الدين هلال

مجلة المنظمة العربية للترجمة

ــ تستعد المنظمة العربية للترجمة لإصدار مجلة علمية محكّمة تتناول المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالترجمة وتقويم واقع الترجمة والمترجم في الوطن العربي وسبل الارتقاء بهما.

ــ من المنتظر صدور العدد الأول والثاني خلال سنة ٢٠٠٨. ومن المنتظر كذلك أن يضم العددان محورين من المحاور التالية، بحسب توفّر الكتابة فيهما:

١ ـ واقع الترجمة في الوطن العربي: مقاربات نقدية

٢ ـ علم الترجمة: النظرية والتطبيق

٣ ـ مهنة المترجم في الوطن العربي

٤ ـ الترجمة الآلية

٥ ـ الترجمة المتخصصة

ــ تدعو المنظمة الزملاء المترجمين والباحثين للمساهمة ببحوثهم العلمية في هذه المجلة، كما تدعو أقسام الترجمة ومعاهدها ومؤسساتها المختلفة، وكذلك دور النشر إلى تزويدها بأخبار الرسائل والأطروحات الجامعية والدراسات الأكاديمية والكتب الصادرة عنها لنشرها في أبواب المجلة الثابتة. هذا مع العلم بأن لغة المجلة هي اللغة العربية.

للاتصال أو المراسلة

المنظمة العربية للترجمة

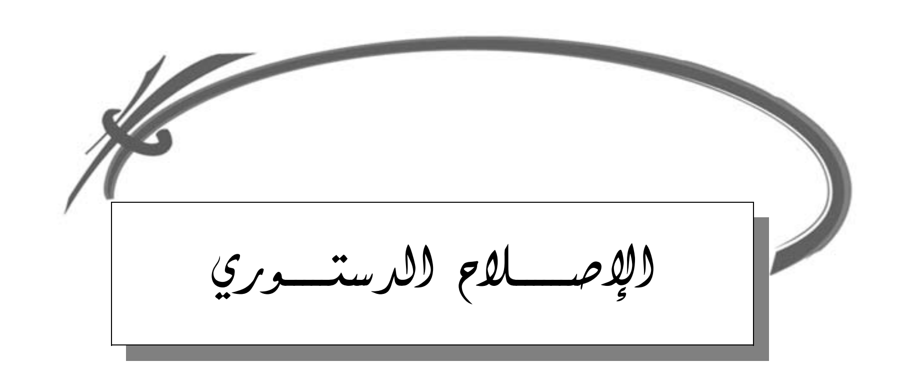
بناية «بيت النهضة» ـ شارع البصرة ـ الحمرا

ص.ب.: ٥٩٩٦ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ لبنان

هاتف: ٧٥٣٠٣١ ١ ٩٦١

فاكس: ٧٥٣٠٣٢ ١ ٩٦١

بريد إلكتروني: info@aot.org.lb


الإصـــلاح الدستـــوري

الخليــج العربــي: الكونفدراليــة وهيكلــة السياســات الراديكاليــة دراسة في التاريخية البنائية

فتحي العفيفي

متخصص في الفكر الاستراتيجي، جامعة الزقازيق.

أولاً: صراع النخب وفشل التنظير الكونفدرالي

ثمة نواقص عديدة وقصور أشد في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، لم تفلح السنوات العجاف التي مر بها في سد ثغراته أو معالجته، كما كانت إسهامات النخب أشبه بالإسقاطات العلوية والنظرة الفوقية في اصطفافه تعمق من الفجوة، وتكرس الانشقاق، وتشرعن الاختلاف، وتسوغ للعنف والاقتتال في تيارات متناحرة ما بين قومية وإسلاموية وراديكالية، وليبرالية معولمة، وإمبريالية بغيضة، وقد شحذ كل طرف أقلامه بألسنة حداد، في مشكلات وقضايا متعارضة ومتناقضة بحيث يمكن القول باطمئنان إن الكونفدرالية الخليجية تئن من أوجاع الأيديولوجيات والسياسات الراديكالية العنيفة، بمعنى أن الحصاد المر قد جعل كل التيارات راديكالية بما فيها الرسمية وغير الرسمية، المشروعة وغير المشروعة، المقبولة والمستبعدة، المعتمدة والمنحاة، الكل يتهم الكل بالعنف والانفلات، ومن ثم يثور مثل هذا التساؤل بإلحاح، هل فشلت كل النخب في تطوير نظرية حداثية عن الكونفدرالية الخليجية؟ وبالتالي: هل خسر الحكم الصالح معركته الأخيرة أمام تفشي ظاهرة الفساد والاستبداد؟ بمعنى هل نجحت الفوضى في معركتها ضد النظام قطرياً كان أم إقليمياً[١]؟

---

(١) البنائية التاريخية في دراسة الكونفدرالية الخليجية وانعكاسات السياسات الراديكالية عليهما، جاءت كخطوة بحثية ذاتية ضرورية ولازمة لمحاولة تطوير المنهج البنائي (الاستدلالي) المؤسسي Constructivist (Institutionalist، ضمن سياق محاولات عديدة جرت لتفسير إخفاقات التكامل الإقليمي العربي، وكان من محصلة هذا التطوير التأكيد على ظهور مداخل تحليلية جديدة مثل الكونفدرالية (التنسيق الواسع في كل المجالات مع الاحتفاظ بالاستقلال والسيادة كما يجسدها تنظيم مجلس التعاون الخليجي) ونظرية العمل الوطني المتوازن (قيام كل دولة على حدة بتحقيق التنمية القطرية مع إيجاد درجة معينة من التنسيق في السياسات الاقتصادية كخطوة لتحقيق التكامل الشامل أو الوحدة) وفكرة التنظيم الإقليمي الفرعي (بدء العمل التكاملي بتجمعات إقليمية محدودة ذات أوضاع متشابهة أو متجانسة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً كخطوة نحو الدخول في تجمعات أوسع نطاقاً)، والوظيفية الجديدة (الربط بين السياسة والاقتصاد) ولم تفلح كل هذه المفاهيم التي استخدمتها النخب على اختلافها في رأب الصدع بين مؤسسة السيادة ومؤسسة التجمع (طريق الوحدة) وهو الصراع الذي انتهى لصالح السيادة التي وقفت عقبه كأداء =

إن مثل هذه التساؤلات كانت ولا تزال محور الجدل البيزنطي العقيم، والمعقد حول جدوى مجلس التعاون الخليجي، وكيف يمكن تعظيم الفائدة منه، وقد بدا صراع النخب بلا نهاية في معركة الغواية والتضليل ومشاهد من الأيديولوجيا المنظمة في محاولات مضنية لمأسسة النظم، بدا أيضاً من المحصلة النهائية أن كل طرف يتهم الآخر بأنه حامل للعنف مسكون بالإرهاب، ومن ثم فإن الإمساك بتلابيب خيوط هذه الأزمة/المأزق يبدأ من تأطير وهيكلة مثل هذه الظاهرة الكلامية في مشكلة الكونفدرالية الخليجية من حيث الشكل والمضمون على النحو التالي:

١ ـ الاختلاف المفاهيمي

حاولت النخب من خلال المقاربات المنهجية المختلفة، التعرف إلى الشكل الذي يمكن أن تطلقه على التجمع الخليجي في بازغاته الأولى، وفي ذلك بدا الانقسام واضحاً بين مجموعة من النخب الخليجية تركز على الشبكة العنكبوتية العوائلية والقبلية، حيث الصلة الأوثق من الدم والعصبية، والعادات والتقاليد ذات الجذر الواحد التي تسهل من مهمة الائتلاف، وتجعله لين العريكة[٢]، ومجموعة أخرى من النخب العربية غير الخليجية، لا ترى في ذلك كله مبرراً كافياً للتعامل مع السياسة باحترافية ومهنية يلزمها المنهجية الصارمة والقوالب النظرية الملائمة، كما إن التناقضات التي يغص فيها الإقليم تفوق كثيراً في تأثيراتها وتداعياتها مثل هذه الحوارات العاطفية عن الشبكة العنكبوتية القبلية الهشة بدليل تعرض بلدانه للعديد من الأزمات البينية وصلت إلى حد القطيعة والحروب والمحاكم الدولية. بيد أن هذا التوجه عابه كثيراً عدم القدرة على تقديم بدائل وحلول، وإنما اكتفى بالاجترار الفادح من الفكر السياسي الغربي للأطر والهياكل الجاهزة[٣]. وهناك مدرسة ثالثة أتت من بعيد لتحاول إفهام الجميع أن لا هذا ولا ذاك ينهضان أدلة دامغة على أن

= أمام الاندماج والوحدة، ومن ثم تلوح تساؤلات واستفهامات عديدة: كيف يمكن أن ينجح التاريخ في ما أخفقت فيه السياسة؟ بمعنى آخر، كيف يمكن البناء على التاريخ؟، وكيف نجعل التاريخ حيٌّ بيننا؟، كيف نجعله مستقبلاً تاريخياً؟. انظر: David E. Long, *Confrontation and Cooperation in the Gulf*, Middle East Problem Paper; no. 10 (Washington, DC: Middle East Institute, [1974]), and نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٧ ـ ٢٤.

(٢) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، وتوفيق نجم الأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» (رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، بغداد، ١٩٨٨)، ص ٤٥٨.

(٣) غسان سلامة، «تأثير العلاقات العربية والدولية على الاتحاد،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ٣٢٣ ـ ٣٦٠؛ محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٥ ـ ٣٧، وجميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٨٣)، ص ١٢٠ ـ ١٢٤.

هذه المنطقة القبلية الصحراوية قد دخلت بالفعل إلى عالم الحداثة، فضلاً عن ما بعد الحداثة وأنها تفتقد إلى البنائية الوظيفية اللازمة للتعامل معها وفق القياسات العلمية المعولمة، وأن مرحلة التحول ومأسسة الدولة لا تزال تعاني مخاضاً عسيراً وتخوض عملياً معركتها الأخيرة نحو الدمقرطة فضلاً عن اللبرلة، وبالتالي دأب الغرب «الأوربيون، والأمريكيون» على النظر إلى دول مجلس التعاون بوصفها مناطق الوصاية الدولية، أو البطن اللينة في منظومة الأمن الإقليمي الرخو، وما كان تعبير الرئيس الأمريكي الابن جورج بوش «إن هذه المجتمعات الخليجية تفرز إرهابيين باضطراد لأنها تخضع لأنظمة غير ديمقراطية وأبوية أكثر مما ينبغي» إلا دليلاً دامغاً على أن أكثر من ثلثي الأقلمة في هذه المنطقة في نظر العولمة لا تزال قاصرة وغير مكتملة الأهلية [٤].

٢ ـ نزاع الإطار والهيكل

لا يزال العديد من النخب يلح في طلب استخدام مناهج قديمة لم تعد قادرة على تفسير المعطيات الجديدة في النظام الدولي، ومن ثم لا يبدو أنها تختلف في ما بينها كثيراً في اعتمادها الرأي الذي يقول إن مجلس التعاون الخليجي يعد تكتلاً إقليمياً وليس نظاماً لأنه لا يشمل دولتين رئيسيتين وفاعلتين في الإقليم وهما إيران والعراق، وهو بذلك يعد نظاماً فرعياً لنظامين إقليميين أعم وأشمل وهما: «النظام الإقليمي العربي» و«النظام الإقليمي الشرق أوسطي». وإن الاستقطاب الذي تشكله تجاذبات التعاطي حيال قضاياهما الجوهرية تجعل من هذا التجمع في كثير من الأحيان مركزاً للثقل مثلما هي الحالة التي كان عليها النسق الدولي في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، إذ احتاج النظام الدولي إلى الدعم اللوجستي والإسناد، فضلاً عن التمويل والإنفاق، بيد أنه سرعان ما يتحول إلى أطراف مثلما هو الوضع في دوره من الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وفي أحيان أخرى لا ترى لهذا التجمع دوراً في المركز أو الأطراف تحت وطأة التهميش أو التجاهل أو الإهمال أو مصادرة قراره، بداعي أنه نظام إقليمي مكفول أمريكياً، وذلك عند الحديث عن الاحتلال الأمريكي للعراق منذ العام ٢٠٠٣، والدور الإيراني في العراق والتصعيد النووي الإقليمي وقضايا الإصلاح والديمقراطية، والشركات الدولية النشاط، والحركات الثورية عبر القومية (Transnational) وكلها تحمل سياسات راديكالية متعدية الإقليمية [٥].

---

(٤) Liesl Graz, *The Turbulent Gulf* (London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990); M. S. Agwani, *Politics in the Gulf* (New Delhi: Vikas Pub. House, 1978), and M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond*, foreword by Janos Radvanyi (New York: St. Martin's Press, 1989).

(٥) عن تجاذبات الاستقطاب والاصطفافات الإقليمية على هذا النحو، انظر: فتحي العفيفي، «الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو ــ استراتيجية: الخليج العربي في العام ٢٠٠٦،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ٩٧، ومحمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).

بيد أن الأمر اللافت للانتباه أن الاتجاهات الحديثة في علم السياسة قد طورت من المفاهيم إلى حد تغييرها، إذ سرعان ما ثبت عملياً أن طغيان الجوانب النظرية والإسراف في توصيف الهيكل إنما يأتي على حساب الجوانب العملياتية البرغماتية، ومن ثم فشلت الإقليمية دائماً في معالجة تناقضاتها، ويمكن ملاحظة أكثر من خروج عليها مثلما فعلته قطر داخل منظومة مجلس التعاون من عام ١٩٩٦إلى عام ٢٠٠٣، وحالة النزاعات الحدودية التي تبين أنها نتيجة للخلافات العميقة وليست سبباً فيها، وأن الإقليمية في الليبرالية الجديدة (Neoliberalism) أخذت منحى جديداً يدور حول مفهوم المصلحة ولا يعترف بالإطار المكاني أو الامتداد الجغرافي، وأن كسر الحواجز العتيقة على هذا النحو قد أفرز أنواعاً جديدة من الأقلمة الموسومة بـ «الجيو ــ استراتيجي» والتحول من منظومات القيم إلى موجبات التقييم من خلال التحليل النظامي والواقعية الجديدة (Power- based Theories, Neorealism) والتحريض على أن تتصرف الدول بوحي من مصالحها الخاصة في بيئة فوضوية تفتقر إلى سلطة مركزية عليا[٦]، وهذا ما يفسر سقوط نظرية الاستقرار المرتبط بوجود قوة مسيطرة (Hegemonic Stability)، وبالتالي لم يعد الأساس الذي قام عليه المجلس (دعم السعودية في منظومة الأمن الجزيري) يمثل حافزاً أو مبرراً للاستمرار في هكذا تجمع بعد أن بلغ التفكيك مبلغه من مستوى القوة في صلب النظام بحجة توزيع موارد القوة بين الدول الأطراف لتحقيق نوع من التكافؤ المتوازن، ويمكن في ذلك ملاحظة انتقال قطاعات كبيرة من الوجود العسكري الأمريكي من السعودية إلى قطر وإنشاء مقر للقيادة المركزية الوسطى في قاعدة السيلية القطرية، ودعم توجهات الإمارات والبحرين لإنشاء مناطق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة بعيداً عن التنسيق الخليجي «السعودي».

ثمة تغيير جذري أيضاً بفعل الثورة التكنولوجية الإعلامية الجديدة في إحدى أهم ركائز السيادات الوطنية وهي التحكم في أراضي وأجواء التراب الوطني والمجال الحيوي مع غزو الأقمار الاصطناعية من كل اتجاه، فالشبكة الإلكترونية العالمية قد أعطت لمناطق الزمان (Times Zones) أهمية أكثر من الحدود، ومن ثم برز ما يسمى بـ «الدولة الافتراضية» (Virtual State) التي تركز على إدارة التدفقات لتحقيق نسبة كبيرة من الناتج العالمي أكثر مما تركز ــ كما كان في الماضي ــ على حيازة كميات من الإقليم والموارد الطبيعية والسكان والإنتاج داخل حدودها[٧]، وبالتالي، فإن فقدان الجغرافيا العديد من مقوماتها وانحسارها التدريجي قد عزز من الاتجاه إلى الإعلان أن الإقليمية بمسافاتها

---

(٦) أحمد عبد الونيس شتا، «الاتجاهات الحديثة في دراسة التنظيم الإقليمي،» في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل، محرران، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩)، ص ٤٧١ ــ ٤٩٩. وعن مشكلات الليبرالية الجديدة في الخليج العربي، انظر: فتحي العفيفي، «الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٢ (خريف ٢٠٠٦)، ص ٣٧.

(٧) سعيد الصديقي، «الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ١٢٠.

والأماكن والحدود قد أصبحت شيئاً مهجوراً، وبالتالي تتراجع كثيراً جداً قيمة الآراء التي بالغت إلى حد الإغراق في تفاصيل ممجوجة عن الإطار والهيكل في الإقليمية الخليجية.

٣ ـ الاختلال الأيديولوجي

لم تكن الأيديولوجيا بأسعد حالاً من الجغرافيا، وربما كانت معاناتها أشد، ولم تفلح الخيارات المنهجية المسهبة، وتعدد النظريات الجامدة في رأب الصدع النخبوي على صعيد الأيديولوجيا البتة، وقد حال مثل هذا الاختلال دون بلورة توافقات استراتيجية مستقبلية (اقتصادية ــ عسكرية ــ دينية) حتى داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي الذي كان واضحاً منذ البداية في مسألة التخفيف من الأعباء الأيديولوجية قدر المستطاع باستبعاد العراق البعثي وإيران الثيوقراطية، واليمن في بعده الجزيري لتناقضاته الشمالية/الجنوبية. ولأن الأيديولوجيا هي لعبة النخب بامتياز في حقبة «البترودولار» فقد كان من الصعب العسير أن تجد جهداً مخلصاً ينصب على العمليتين المتكاملتين في مجمل العلوم الإنسانية، **الأولى**، في تحديد العناصر المؤثرة في الوضع المدروس، و**الثانية** في اقتراح سلسلة هرمية لها من حيث أهميتها، من دون إضفاء الطابع المطلق على أي من القوانين المستخلصة، لكن المراقب يجد أن خواص الحزم/والجزم واليقين قد رافقت كل استخلاصات النخب في الموضوعات المبحوثة أيديولوجياً بما يغذي نعرة التعصب والتشدد، نظراً إلى غياب المدرسة الذاتية وتأخر ظهور النخب الخليجية من ناحية، وإصرار نخب الهيمنة (عرب ــ أجانب ــ منتفعين) على فكرة أن المنطقة قاصر أيديولوجياً وسياسياً[(٨)] من ناحية أخرى.

على أية حال، فإن المماحكات الأيديولوجية كانت سمة شبه ثابتة في طبيعة العلاقات البينية الإقليمية، لا بل إن حرباً شرسة للأفكار والقيم يمكن رصدها بدقة وتحليل أغوارها على غير صعيد في منطقة هشة تعاني الرخاوة الأمنية، والضعف السياسي، ولديها قابلية فجة وصارخة للاختراق الأيديولوجي إلى أقصى مدى ممكن في إطار دينامي وحالة من الغليان المحركة للعنف والتوجهات الراديكالية في اتجاهات متوازية ومتنافسة ومتصادمة أحياناً كثيرة، وفي ذلك يمكن تحديد ثلاثة تيارات رئيسية :الاتجاه الإسلامي السني وتمثله السعودية ومجموعة الدول العربية في مجلس التعاون، الاتجاه الإسلامي الشيعي وتمثله إيران الثيوقراطية، والاتجاه البعثي العربي «القومي» ويمثله العراق الراديكالي الرافض

(٨) الروايات الشفاهية مصدر هام من مصادر المسكوت عنه في التاريخ، والخليجيون يجمعون على أن المجلس ما هو إلا تجمع للوصاية السلطوية على الشعوب، ومن ثم لم يعد يكترث أحد لاجتماع القادة السنوي ولا يعولون عليه في شئ، عن مقاومة السلطة، بالنكتة، والحكاية، والأدب الرمزي، انظر: محمد طه بدوي، «حق مقاومة الحكومات الجائزة في المسيحية والإسلام،» في: **الفلسفة السياسية والقانون الوضعي** (الإسكندرية: المؤلف، ١٩٥٠)، وجيمس سكوت، **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم**، ترجمة ابراهيم العريس ومخايل خوري (لندن: دار الساقي، ١٩٩٥)، وهو ترجمة: James C. Scott, *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven, CT: Yale University Press, 1990).

للاتجاهين السابقين، فضلاً عن بعض الحركات الفرعية المناوئة (القومية ــ الماركسية ــ الديمقراطية ــ الإسلاموية) التي حاولت الدخول على خطوط التماس الأيديولوجية الرئيسية إما لتحقيق مصالح ومكتسبات ذاتية، أو المطالبة بعدالة اجتماعية، أو كسر حالة الجمود والتسلط التي طال أمدها، أو ممارسة أنواع من التخريب الداخلي بدفع وتحريض من قوى مناوئة، أو الرغبة في التبشير بالحداثة والعصرنة على الطريقة الغربية. وكان من نتيجة ذلك كله أن تولدت في غضون عقدين من الزمان ثلاث حروب إقليمية التهمت المقدرات الاقتصادية كافة، وتعرضت المنطقة لحالة انكشاف أمني غير مسبوقة، الحرب العراقية ــ الإيرانية، الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠، وحرب تحرير الكويت ١٩٩٢، ثم حرب رابعة دولية مع بداية العقد الجديد من الألفية الثالثة بدعوى تحرير العراق من الديكتاتورية وأسلحة التدمير الشامل في آن معاً. وفي كل ذلك كانت الأيديولوجيا زاداً ووقوداً للنار المشتعلة في الإقليم من دون هوادة، لتبرير الحرب وتسويغ الهيمنة[٩].

بعيداً عن صراع الأقطاب الأيديولوجي يعاني النظام الإقليمي الخليجي (الكونفدرالية وجوارها) من تصدعات حقيقية ساهمت بقوة في الطرق والطرد بعيداً عن المركز وتكريس القطرية الضيقة لكل الدول الأطراف التي رفعت شعار «السيادة للشعب والولاء للدولة كمفهوم تجريدي»، ولم يسبق للشعب العربي أن استقطب ولاؤه إلى الأمة إلا في الأيام الذهبية لقيادة مصر (جمال عبد الناصر)، ومن ثم تفقد الإقليمية معولاً آخر من معاولها المنهجية، وهو المنهج المنظومي (System Approach) الذي يفترض أن كل دولة في النظام تتمتع بالخواص نفسها التي تتمتع بها كل دولة أخرى، وهو كنموذج (Model) يبني فرضياته على نظام الدولة القومية الحديثة (Modern National State System)، وفي الحالتين كان التحقق شبه مستحيل[١٠]، بل على العكس من ذلك قادت محاولات التكافؤ هذه إلى مبالغات مفرطة في المواجهات البينية: تدعيم النزعة الإسلاموية في مواجهة القومية العربية على الطريقة الناصرية التي كان من نتاجها حرب اليمن في ستينيات القرن الماضي وانزلاق مصر والسعودية للتنفيس عن الاحتقان الأيديولوجي.

كما إن نزاعات الاستتباع الديني الاستراتيجي التي من أشكالها التهديد بالضم للحصول على التبعية في مواجهة محاولات التشديد على السيادة قد أفرزت الاحتقان السعودي ــ القطري منذ الاشتباك الحدودي في موقع الخفوس في العام ١٩٩٢، وذهاب قطر

(٩) عن تاريخية التنوع الأيديولوجي، انظر: مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، وصالح المانع، «البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية ــ الإيرانية،» في: جمال سند السويدي، معد، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢٢٣. وعن حروب الخليج وصلتها الذرائعية بالأيديولوجيا، انظر: فتحي العفيفي، **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥).

(١٠) انظر تعقيب عدنان البكري على بحث: سلامة، «تأثير العلاقات العربية والدولية على الاتحاد،» ص ٣٧٥.

في نزاعها مع البحرين إلى محكمة العدل الدولية رافضة الوصاية (الوساطة) السعودية بعد أن رفعت المنامة سقف مطالباتها بتبعية قطر التاريخية للبحرين، وصدور الحكم في ١٩٩٩، ورفض الإمارات العربية المتحدة للتسويات الحدودية التاريخية مع الرياض بموجب اتفاقية عام ١٩٧٤، مروراً بالانقلاب السلطوي في قطر ١٩٩٥ وامتناع دول الخليج عن تأييده، واتهام الدوحة لأطراف من دول المجلس بتدبير المؤامرات ضدها، ما دفعها إلى تسريع الخطى في بناء تحالفات استراتيجية قوية مع الولايات المتحدة واستضافة مقر القيادة المركزية الوسطى في قاعدتي السيلية والعديد، كل ذلك لم يخدم بأي حال من الأحوال فكرة الاندماج على صعيد دول مجلس التعاون ذاته، وإنما سيقت هذه الدول التي تبدو في الظاهر أنها متكتلة إلى التناقضات الإقليمية محملة ومعبأة أيديولوجياً وسياسياً بتناقضاتها البينية العميقة. ولعل أبرز هذه المشكلات على الإطلاق هو السلوك المعاكس الذي انتهجته الرياض في موقفها من مشروع الكونفدرالية التساعية في عام ١٩٦٨ (قطر والبحرين ومشيخات دولة الإمارات المتحدة في ما بعد)، فبينما أعلن الملك فيصل تأييده لهذا الاتحاد طالما يحظى بدعم الولايات المتحدة وجيرانه، كانت دبلوماسيته نشطة في تحريض كل من الدوحة والمنامة على سلوك مغاير بغية استئثار إحداهما بالرئاسة والمقر، وكان هذا الموقف يتماشى مع قوانين النظم الفرعية الهرمية، حيث معارضة الدولة المهيمنة لمشاريع التقارب التي تكون هي مقصية عنها، فضلاً عن أن التأييد في العلن كان يهدف إلى إقصاء إيران كوارث محتمل للوجود البريطاني المنسحب بحلول عام ١٩٧١، ودرءاً للفراغ الاستراتيجي المزعوم في معادلة التوازن الإقليمي(١١).

ثانياً: السياسات الراديكالية المتعدية الإقليمية

الراديكالية بمعناها السياسي هي الرغبة في الانفلات من أسر قبضة الماضي، وكان معنى أن يكون المرء راديكالياً أن تتوافر لديه رؤية معينة عن الإمكانات الكامنة في التاريخ، ولأنهم يستعجلون فعل ذلك على عين حياتهم فإن بعض الراديكاليين ثوريون، إذ يذهبون إلى الثورة تحت زعم قدرتها وحدها على الانفصال عن كل ما جرى في السابق، ثم تطور المفهوم ليشي بأن النزعة الراديكالية تهدف إلى إحداث تغيير ما ثم ضبطه والتحكم فيه قدر المستطاع، وأن النزعة المحافظة التي تسود العالم حتى لا يحتضر التقليد (Tradition) عندهم قد أصبحت راديكالية، فيما تحول اليسار إلى محافظين من أجل الدفاع عن دولة الرفاه في «عالم منفلت» تتغذى فيه الأصولية (Fundamentalism) على العنف، وهي ليست سوى التقليد الذي يجري الدفاع عنه بأسلوب تقليدي، والنزعات الأصولية ليست دينية

(١١) عن دور المقاربات الأيديولوجية النخبوية في صنع التنافس الإقليمي، انظر: G. Rentz, «Wahabism and Saudi Arabia,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies on Modern Asia and Africa; no. 8 (London: Allen and Unwin, 1972) pp. 64-68, and R. K. Ramazani, «Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy,» *Orbis*, vol. 18, no. 2 (Winter 1975), pp. 1042-1069.

فقط، بل من الممكن أن تكون عرقية، وأيديولوجية تحملها جماعة من الناس تتوحد في شكل حركات اجتماعية تضج بالشكوى من الآليات السياسية التقليدية، وتطالب بمحاربة الفساد، وإعادة الهيكلة للقضاء على أنواع التمييز كافة، وبسط العدالة والمساواة. ولأن كلاً يناور بطريقته، فإن الليبرالية الجديدة أيضاً امتشقت سيف الراديكالية، وأمعنت في الاستسلام لقوى السوق وآلياته التي هي متغيرة ومتجددة وثائرة باستمرار، وتحمل مضامين عنيفة للردكلة القانونية المشروعة طالما حظيت بالقبول من الداخلين فيها سلفاً رافعة شعار «إن الضحية تستحق مصيرها»[١٢].

إن الأزمة الأيكولوجية ذات بعد دلالي هام في هذا البحث لأن جميع السياسات الراديكالية التي جاءت كتعبيرات عن حداثة، انبرت حين تعولمت وارتدت على نفسها لمناهضة حدودها الذاتية بسبب من نزعاتها التوسعية الجامحة وحافزها إلى التحكم والهيمنة، ومن ثم صارت بالضرورة وحكماً «بعد إقليمية» أو «متعدية»، وبالتالي يمكن إعادة النظر جذرياً في ما حاول الغرب تكريسه في الذهنية العربية والطرق عليه باضطراد من أن مجموعة الشركات الاقتصادية المرتبطة مباشرة بقوى العولمة هي وحدها الدولية النشاط والمتعدية لحدودها الإقليمية، ومن ثم فإن بناء فضاءاتنا الإبستمولوجية على هذا النحو من الفهم الموسع سوف يتيح لنا آليات جديدة وفرص أفضل للتعامل مع معضلاتنا المزمنة بحلول أوفق، في زمن فرضت فيه المواطنة العالمية (الكوزموبوليتانية) نفسها بديلاً عن العزل الجغرافي الذي لم يعد متاحاً أصلاً للكيانات الاجتماعية الكبيرة، ومن ثم يمكن رصد مجموعة من السياسات الراديكالية الطارئة التي دهمت المنطقة على النحو التالي:

١ ـ عولمة الإسلام السياسي الراديكالي «من القواعد إلى الشبكات»

يطرح الإسلام السياسي الراديكالي منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى غزوات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أربعة نماذج رئيسية رغبت جميعها في إحداث تغييرات عنيفة في محيطها الجغرافي كخطوة أولى نحو النشاط الراديكالي المعولم. وكان لافتاً منذ البداية أن تفتتح مثل هذه المشروعات بشعار راديكالي بامتياز «الدم بالدم والهدم بالهدم» الذي التف حوله محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب في ما اصطلح على تسميته بـ «السلفية الجهادية». وبالرغم من الردكلة ورغبة التغيير العنيفة التي اصطبغ بها المشروع السياسي لدولة آل سعود بمراحلها المختلفة ورغبة الخروج من النفق الضيق المظلم (نجد وملحقاتها) إلى التوسع في شرق الجزيرة العربية، وغربها، والإغارة في الشمال وضم أجزاء من الجنوب، إلا أن الدولة المزخومة بالدين لم تستطع الانصياع لمقتضياته إلى نهاية الطريق، وقررت بنفسها الانفصال عن الشرعية الدينية برفع شعار «الحق التاريخي» «ملك الآباء والأجداد» ثم قطع الذراع الطويلة للإسلام

(١٢) Anthony Giddens, *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics* (Stanford, CA: Stanford University Press; [Cambridge, MA]: Polity Press, 1994), pp. 5-6.

السياسي الذي قامت عليه أسس الدولة، حينما قرر الملك عبد العزيز التخلص من الإخوان «حربة ابن سعود» (١٩١٢ ــ ١٩٢٩) عندما قرروا مماحكته في الحكم، وانتقدوا سياسته الوثيقة ببريطانيا باعتبار أن الدولة الإسلامية لا ينبغي لها أن تقيم علاقات مع الغرب بداعي الحداثة والعصرنة التي تعتبر قيماً ومقومات تتناقض بالكلية مع الإسلام الذي يطرح بدوره مشروعاً سياسياً يدافع أولاً عن بلاد المسلمين ضد كافة أشكال الهيمنة، ويحاول ثانياً أن ينتشر برسالته خارج نطاق بلدانه بالحكمة والموعظة الحسنة أو الجزية أو الحرب، وفق عقيدة الجهاد الملازمة لكل هذه المراحل. وقد مثلت هذه المرحلة «القاعدة» لكل التيارات السلفية التي خرجت من جزيرة العرب لتنطلق على فترات تاريخية متباعدة في شبكة معقدة من التنظيمات التي تلتقي جميعها على هدف واحد هو الجهاد ضد المشروعات السياسية الكبرى التي تستهدف الإسلام بما في ذلك الأنظمة التي تدور في فلكها وتروج لها[(١٣)].

يلتقي إخوان جزيرة العرب مع «الإخوان المسلمين في مصر» منذ العام ١٩٢٧ في التطوير الذي أحدثته الأخيرة في سياسة الردكلة بأن مؤسسها يعتبر حركته دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية. وإلى الإخوانية تنتمي مجموعة من التنظيمات الجهادية التي رفضت العمل السياسي طويل الأمد، متدرجة من قوة العقيدة والإيمان إلى قوة الوحدة والارتباط، ثم قوة الساعد والسلاح، ومهاجمة الديمقراطية بوصفها بدعة غربية، والدفاع عن الشورى والخلافة، وذم القيم الليبرالية، والهجوم المركز على العلمانية، ومعاداة الغرب ومخططاته الصليبية وعملائه من الجواسيس العرب، لينفرد «سيد قطب» بعد ذلك بتأويل خاص لـ «آيات السيف»، والجديد عنده هو «الأمر بقتال أهل الكتاب» «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»[(١٤)].

وفي الحالتين السعودية والمصرية يعتمد المد الأصولي على التغلغل التدريجي في عمق المجتمعات العربية بدرجات مختلفة، وتمدد متزايد في مساحات واسعة، وقد حقق مثل هذا المنهج الحركي الهادئ تراكماً جعل هذه الحركات هي الأقوى بحكم الأمر الواقع، كما اعتمدت هذه الجماعات آلية المواجهة المحسوبة مع مواصلة التغلغل وتوسيع مساحات النفوذ عبر شبكات النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تنفذ إلى قلب نسيج المجتمع وتتيح للناشطين الإسلاميين تماساً مباشراً مع الناس، والعمل ضد الحكومة وأجهزتها

(١٣) تركي الحمد، «توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ــ الاقتصادية المعيقة للوحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٣٣ ــ ٣٤؛ أيمن الياسيني، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، نقله إلى العربية كمال اليازجي (بيروت؛ لندن: دار الساقي، [١٩٨٧])، ص ٦٦، و John S. Habib, *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom, 1910-1930*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 27 (Leiden: Brill, 1978).

(١٤) سيد قطب، **في ظلال القرآن** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٥)، ج ٣، ص ١٦٢.

وهيئاتها البيروقراطية، ولم تتخل مع ذلك عن الميل إلى المواجهة والصدام كخطط استراتيجي لا بديل عنه(١٥).

لم يتعولم الإسلام السياسي الراديكالي ضد الآخرين فحسب، وإنما ضد ذاته أيضاً بحيث بدا التنافس واضحاً منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ التي لم يكن من أهدافها تغيير الداخل الإيراني فقط، وإنما الثأر من المذهب السني الذي انتكس بفعله المشروع الشيعي الصفوي على يد الخلافة العثمانية، ومن ثم أعلن الخمينيون في غلواء عن دعمهم لكافة البؤر الشيعية في الخليج العربي وعموم الدول الإسلامية الراغبة في الاستقطاب للدولة المركز، معلنة بدورها الخروج من القاعدة إلى الشبكة: من طهران إلى حزب الله في لبنان إلى البحرين ثم المنطقة الشرقية من السعودية وصولاً إلى أعلى مراتب الردكلة على نحو ما وصل إليه المشروع الشيعي في العراق والتصفية الممنهجة للعرب السنة في هذا البلد المثخن على ناصية الخليج. بيد أن النظرية «الشيعالمية» قد أحدثت طفرة راديكالية غير مسبوقة في مشروعات الإسلام السياسي، من خلال تدجين وتفخيخ هذا المشروع بالسلاح النووي حتى يصعب الاقتراب منه، وممارسة الاستباق على الطريقة الأمريكية بافتعال أحد أذرعه الطويلة (حزب الله) حرباً على الأطراف مع إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في دلالة مؤكدة على أن الأيديولوجية الخمينية عابرة للحدود، ودولية النشاط، من خلال تعمد تعطيل الإجراءات الأمريكية في مجلس الأمن ضد البرنامج النووي الإيراني من ناحية، ودق ناقوس الخطر ضد التيار السني في لبنان والسعودية ومنطقة الخليج العربي من ناحية أخرى. بيد أن الرياض بدلاً من أن تواجه الردكلة الإيرانية من داخل مجلس التعاون «السني»، شرعت في التعاطي حيالها من خلال رؤية استراتيجية تهدف إلى بلورة حلف أو محور مصنوع أمريكياً (القاهرة ــ الرياض ــ عمان) تعاني دوله من مشكلات حقيقية مع تيارات سلفية عنيفة بما يعني أن التوافق الأيديولوجي لا يتوافر البتة لهكذا تحرك(١٦).

٢ ــ سياسات التكيف وإعادة الهيكلة الاقتصادية

كانت **سياسات الردكلة الإسلاموية** في المراحل التاريخية المخلتفة تمثل في جانب كبير منها تصعيداً متعمداً ضد مختلف محاولات الهيمنة الغربية والتي بلغت ذروتها

(١٥) نزيه نصيف الأيوبي، «الإسلامية الراديكالية والمجتمع الأهلي في الشرق الأوسط،» **أبعاد**، العدد ٥ (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ١٧٦ ــ ١٩٢؛ Abdel Salam Sidahmed and Anoushiravan Ehteshami, eds., *Islamic Fundamentalism* (Boulder, CO: Westview Press, 1996), p. 17, and G. H. Jansen, *Militant Islam*, Pan World Affairs (New York: Harper and Row; London: Pan Books, 1979), pp. 32-46.

(١٦) M. E. Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» in: M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond*, foreword by Janos Radvanyi (New York: St. Martin's Press, 1989), p. 10, and Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, Adelphi Paper; 304 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 15-16.

بالغزوة الاقتصادية التي قوامها آليات السوق وخطط التكيف وإعادة الهيكلة، وكلها ممارسات عابرة للحدود، عبر القوانين والتشريعات المعولمة التي يصدرها صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية «اتفاقية الغات» لحماية نشاطات الشركات عابرة القومية التي هي النتاج التنظيمي للتطور الرأسمالي في حقبته الراهنة[١٧]، ومن ثم تبدو المفارقة التاريخية أن الوطن العربي أصبح أمام ظاهرتين مفارقتين «مؤسسات للعنف» و«شركات إفقار منظمة». وبينما انصرف رجالات الشرق وذووهم نحو شبكات الموت، راحت النخب السياسية والإدارية الغربية تكرس من مفهوم ممثلي «الاقتصاد المترابط» دافوس مان (Davos Man)، وبدلاً من أن تنصرف الدول الخليجية نحو تحرير الأسواق وخصخصة الأصول ومواجهة انتهاء عصر الرفاهية الاجتماعية وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (الإستثمار الأجنبى المباشر) تعاني من معارك جانبية لتحرير العقل، وخصخصة الدين وجعله احتكارياً بحيث تدعي كل طائفة أنها الدين الصحيح، وإعادة إنتاج للعنف وتصديره، والاستثمار المباشر للتخلف، في ظاهرة عبثية عربية بامتياز.

على أية حال، فإنه على الرغم من أن الأدبيات التي تحدثت عن طغيان الاتجاهات الليبرالية الراديكالية ضد الدول «العالمثالثية» قد استفاضت في هذا الموضوع، إلا أن الخصوصية التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي في عقدها الاجتماعي «الولاء السياسي مقابل الرفاه الإجتماعي» قد أضحت على المحك، وتعاني مفترق طرق حقيقياً، من تحول جذري في دور دولة الرعاية (السياسات الحكومية التي تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات والضمان الاجتماعي، تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية) إلى نكوص حاد في دور الدولة الريعية (كافة الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة) وتأرجح ظاهرة (الدولة النفطية)، بين هذا وذاك قد سمح لدول مجلس التعاون بتأجيل استحقاقات التصحيحات الهيكلية، ومواصلة برامج الرعاية الاجتماعية حتى تحركت قوى العولمة (الشركات ــ المافيا ــ الإعلام ــ مراكز الأبحاث ــ السلاح) باتجاه بلورة العديد من الأزمات التي تظهر حكومات هذه الدول بمظهر العاجز «الدولة الفاشلة» (Failed State) وفق المفهوم الأمريكي الذي يسوغ التدخل الخارجي بداعي الإصلاح، والتحول بها من حالة الامتعاض إلى الانخراط، بدفع مستتر من الردكلة الليبرالية عن طريق التوسع الدؤوب للأسواق من دون توقف، ومن ثم فإن هذا الواقع الضاغط قد أفرز مجموعة من المداخل المشروعة التي تبرر سياسات وتوجهات راديكالية مضادة عندما تتهيأ المناخات الملائمة لتحركات المجتمع المدني، والنخب اليسارية، لإنقاذ ما تبقى من دولة الرفاه، ومن هذه المداخل ثلاثة محاور رئيسية هي:

(١) عدم قدرة الدولة في الخليج على توليد نمو معزز ودائم في ظل عدم تنوع القاعدة الإنتاجية وضعف القطاع الخاص، وغياب المؤسسات التي تدعم البيئة التجارية التنافسية.

---

(١٧) محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، عالم المعرفة؛ ١٠٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٩.

(٢) التحديات المتعلقة بالمالية العامة وارتباطها الوثيق بالتطورات في أسواق النفط.

(٣) المشكلات المرتبطة بأسواق العمل والتحول الديمغرافي التي تضع ضغوطاً على توفير البنية الأساسية، والخدمات العامة، ونظم التأمين الاجتماعي، وسياسات التقشف الحكومية في مواجهة الزيادة الكبيرة للداخلين إلى سوق العمل [١٨].

إن الضغوطات الاقتصادية آنفة الذكر ستحول حركة المجتمع إلى تكتلات إثنية/مذهبية/أيديولوجية. وأمام استشراء ظواهر الفساد وعجز الأنظمة عن الانتقال السلمي الهادئ وغياب الخطط والبرامج، فإن ردكلة التصورات المستقبلية تصبح مشكلة وعقبة كأداء أمام الدولة القطرية، والكونفدرالية الخليجية على حد سواء، ويتقلص تباعاً حجم أهدافهما لينحصر في مجرد التحكم بوسائل العنف، والتسليم بأن التحول وعدم السماح به يلازمه حكماً الصدام العنيف بين الأصوليات، وبالتالي فإن الاقتصاد يمثل عصب ومحور سياسات الردكلة، ما بين أصوليات دينية إسلاموية ترفض هيمنة القيم الأمريكية الغربية على غرار نظام الكثلكة الديني، ومرحلة الحوار والاختلاف وحتمية اعتماد الديمقراطية وسيلة لخلق مضمار عام يمكن فيه حسم القضايا الخلافية، من دون أن تتحول هذه الوسلية نفسها إلى مزيد من صور الدمقرطة الراديكالية[١٩].

٣ ـ الدمقرطة والإصلاح والحركات الضد سلطوية

من الأمور اللافتة أن كل السياسات الراديكالية المتعدية الإقليمية التي نعرض لها هنا (التشظي الديني العنيف ــ الردكلة الاقتصادية ــ سياسات الدمقرطة) هي معضلات حديثة ومستجدة، ولم تعالج أساساً في نظام عمل مجلس التعاون. كما إن البيانات الختامية

---

(١٨) عبد الرزاق فارس الفارس، «العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٣٠٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ٦٨؛ World Bank, *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*, Orientations in Development (Washington, DC: The Bank, 2002), p. 18, and P. Bowles, «Globalization and the Welfare State: Four Hypotheses and Some Empirical Evidence,» *Eastern Economic Journal*, vol. 23, no. 3 (Summer 1997), p. 316.

(١٩) هناك العديد من التنظيمات المعارضة في الخليج والتي تحمل بتوجهاتها خمائر للردكلة من بينها: ١ ــ **جمعية الوفاق الوطني الإسلامي في البحرين**: تأسست عام ٢٠٠١ من ائتلاف يضم «حركة أحرار البحرين الإسلامية» و«الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين» و«حزب الله في البحرين،» ٢ ــ **لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية**: شكلت في السعودية عام ١٩٩٣ ومن رموزها محمد المسعري وسعد الفقيه، ٣ ــ **لجنة النصيحة والإصلاح**: وهي من الحركات المرتبطة بـ «القاعدة» وهي مظلة لجماعات إسلامية عنفية تعارض التحالف السعودي ــ الأمريكي، ٤ ــ **تنظيمات القاعدة في السعودية**: وتضم «تنظيم الموحدين» و«المجاهدون في الجزيرة» و«كتائب الحرمين»، فضلاً عن العديد من التنظيمات الشيعية واليسارية والقومية. انظر: مفيد الزيدي، «المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٥٨، وعبد النبي العكري، **التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٣)، ص ٥٧.

الدورية قد خلت جميعها من الإشارة إلى الأوضاع الداخلية وضرورة التدرج في الانتقال نحو الديمقراطية، فضلاً عن أن هذه القرارات في عمومها لا تترجم في الغالب إلى آليات عمل، إذ سرعان ما تنصرف كل دولة، وتتصرف وفق توجهاتها المستقلة، وقد يكون من المستحيل/ المستبعد أن تستطيع هذه الدولة أو تلك مواجهة القيم الليبرالية المعولمة وانعكاساتها بشكل منفرد، في زمن أصبح فيه كل شيء عابراً للحدود ومتجاوزاً للإقليمية بما في ذلك مسؤوليات المواطنة نفسها التي أضحت تنتمي إلى نطاق أوسع، ولذلك فإن نظرية الدمقرطة تجسد بشكل عملي وواقعي طوباوية السلوك السياسي للأنظمة الخليجية في سعيها نحو الديمقراطية، ولم تفلح النخب بعد في بلورة رؤية واقعية لهذا التحول المشوب بالحذر والأخطار بحجة أن كل دولة لها ظروفها وتناقضاتها الذاتية، وهنا تكمن المشكلة، حيث تكريس ثقافة الاختلاف والتشكيك والبروباغندا المغرضة والمنحازة، وأن الآخر بالضرورة لا يعرف.

إن الدمقرطة يمكنها أن تعالج هذا الخلل بسهولة ويسر لأنها تدعو إلى **ديمقراطية المداولة حول الديمقراطية**، وألا تنفرد فئة دون غيرها (حزب سياسي ــ جماعة دينية ــ نظام حاكم) بطروحات الانتقال وآلياته، وأن تعديل الدساتير مهمة مجتمعية تشترك فيها الأطياف المختلفة من دون تمييز، أو إقصاء، أو مغالبة حتى تكون النتائج منطقية ومقبولة وملزمة، ومن ثم يلوح أن التجربة مع الإصلاح كانت مريرة، وقد أتت بمحصلة عكسية، حيث تكاثرت الحركات الضد سلطوية التي استشعرت بأنها ضحية مؤامرة وتسويف تم ممارسته في مقايضات وحسابات استراتيجية بين أمريكا والأنظمة الحاكمة، وأنهما معاً لم يكونا جادين في الإصلاح، ومن ثم كان من المفارقات أن التأثير العابر للحدود قد صبغ ثقافة التغيير بديكتاتورية الديمقراطية، وردكلة الإصلاح وحالة انحشار لا مثيل لها بين ماض لا يريد أن يبرح مكانه، ومستقبل لا يجرؤ على الاقتحام، وتحولت أعمال العنف المحدودة إلى حروب مذهبية وطائفية وحركات ضد سلطوية لا تريد أن تبرح الشارع إلا على أعتاب تسوية حقيقية تنهي حالة «الصراع الاجتماعي المفتوح»، وفي كل ذلك يقف التراث الديني الكلاسيكي عقبة كأداء أمام الدمقرطة والانفتاح على الليبرالية الغربية والحريات الفردية المتطرفة، وأن الغلو لا يفله إلا غلو مثله، وأن الجميع بات يؤمن بأن تفكيك البنى التقليدية يستوجب قرقعة مشهدية عالية الوطيس لا محالة[٢٠].

في معركة الإصلاح والدمقرطة لا يتورع كل طرف عن اتهام الآخر بالتخلف وأنه حامل للعنف ومسكون بالإرهاب، وهكذا تم اختزال كل الطائفة الشيعية في الخمينية «حزب

(٢٠) عن التجارب الخليجية في محاولات الدمقرطة والإصلاح، انظر: متروك الفالح، «العنف والإصلاح الدستوري في السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٦، وباقر النجار، «الطائفة والمواطنة والإسلام السياسي في البحرين،» **حوار العرب** (مؤسسة الفكر العربي)، العدد ١٤ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ٨.

الدعوة»، و«حزب الله»، و«الشيرازية»، و«المهديين»، و«الصدريين» وغيرهم. كما تم اختزال كل الطائفة السنية في «حركة الإخوان»، و«السلف»، و«الجهاد الإسلامي»، و«الحزب الإسلامي»، و«حزب التحرير»، فالإسلام السياسي بضفتيه السنية والشيعية في الخليج ليس أكثر من تنظيمات سياسية توظف الدين في العنف السياسي [٢١].

وللدمقرطة أصول ومقومات إن فقدت الدولة الخليجية إحداها انحرفت تدريجياً بمقدار هذا الانحراف نحو التسلطية، بما يستوجب مقداراً مساوياً له من الردكلة ومضاد له في الاتجاه، ومن ذلك: ضرورة أن يكون حق التصويت مكفولاً للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين وهو شرط الشمول حتى لا تصبح ديمقراطية انتقائية، وأن تكون المنافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، وأن تلتزم بالنهج الليبرالي وذلك باحترام الحقوق المدنية، وتعدد مراكز صنع القرار بمسؤوليات متوازنة حتى يتسنى توافر حق المساءلة، وأن تمنح الشرعية عن طريق أصوات الناخبين الحرة، حتى لا تتحول عملية الدمقرطة في جانب كبير منها إلى ديمقراطية نخبوية [٢٢].

ثالثاً: هيكلة الردكلة في الكونفدرالية الجديدة[٢٣]

لابد إذاً من تغيير المسار! لقد آن الآوان لأن نوقف كافة الترهات النظرية من

(٢١) انفجر الصراع المكتوم بين المذهبين في أعلى مستوياته النخبوية في «مؤتمر الدوحة لحوار المذاهب الإسلامية» عندما انتقد الشيخ يوسف القرضاوي ما أسماه: «محاولات التشييع الإيرانية في دولة عربية سنية» وأن ذلك من شأنه إحداث فتن كبرى لن يسلم منها السني ولا الشيعي على حد سواء، موجهاً كلامه مباشرة إلى آية الله محمد علي تسخيري الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب في إيران، انظر في ذلك: **الحياة**، ٢٠٠٧/١/٢١، ص ١ و٦.

(٢٢) معتز بالله عبد الفتاح، «الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ١٩، وعن مكشلات التحول الديمقراطي في الخليج، انظر: علي خليفة الكواري، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ٧.

(٢٣) «إنما نشق الطريق بالمشي فيه» هذه المقولة تجسد عملياً كيف أن المشروعات الكبرى تبدأ بخطوة ثم تتبعها خطوات، مثلما هو حال الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بفكرة عبقرية بلورها الفرنسي جون مونيه وتبناها وزير خارجيته روبرت شومان، يتم بموجبها وضع قطاع الفحم والصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة في محاولة لبدء عملية تكاملية تدريجية تبدأ بقطاع صناعي قوي مرتبط بقطاعات أخرى صناعية قوية، بحيث يؤدي النجاح فيه إلى جرّ القطاعات الأخرى المرتبطة به إلى نطاق هذه العملية التكاملية، وبالتالي تزويدها بديناميكية مستقلة تجعلها غير قابلة للنكوص والارتداد، وامتدت التجربة إلى المجالات التجارية والاقتصادية الشاملة منذ معاهدة روما ١٩٥٧، لتأتي بعد ذلك خطوات الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، فالسوق الموحدة، فالعملة الموحدة حتى توقيع المعاهدة المنشئة لدستور الاتحاد الأوروبي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وهي خطوات جادة وبراغماتية تحتاجها الكونفدرالية الخليجية. انظر: حسن نافعة، «أوروبا تحتفل بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهدد بالخروج من التاريخ،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٠ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١٠.

السفسطة الكلامية عن التنسيق والتعاون والتشاور والتكامل في زمن برغماتي التفكير لا يعترف بكل ذلك، وأن نفعّل نص الوحدة في أساسيات عمل المجلس، وعدم الإنجرار إلى تهووسات النخب عن الإقليمية والنظم الفرعية والأطر الأيديولوجية الفضفاضة التي أضاعت الوقت والجهد وصرفت الأذهان إلى ما لا طائل من ورائه، لأن المنطقة العربية الخليجية تتعرض منذ ما يزيد على الربع قرن لمجموعة ضخمة من هجمات السياسات الراديكالية العنيفة المتعدية الإقليمية، وأن يكون الاتحاد الخليجي منصرفاً بالكلية إلى تراتبية هيراركية بنائية على أساس من تاريخ القيم والتماثل الاجتماعي/الثقافي، وأن تأخذ النخب الرسمية بعين الاعتبار التجارب الوحدوية الفاشلة لتتجنب السلبيات التي أفشلتها، والناجحة للإمساك بالإيجابيات التي أنجحتها، وفي ذلك يمكن دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي وآلياته وديناميات العمل فيه، وبالتالي يمكن للاستراتيجي أن يقدم لنا تصوراً للكونفدرالية الخليجية الجديدة المرتجاة واستيعابها للسياسات الراديكالية المتعدية الإقليمية وهيكلتهما معاً على النحو التالي:

١ ــ السوق الخليجية المشتركة.

٢ ــ المجلس الخليجي للعمل والخدمة المدنية.

٣ ــ الإدارة العسكرية للدفاع والأمن.

٤ ــ وحدة العلاقات الخارجية المشتركة.

هذا إلى جانب العديد من الوحدات الفرعية المهمة واللازمة في مجالات الإعلام والدعاية ومراكز البحوث المستقبلية لأجل صناعة الأفكار وطرق ترجمتها إلى واقع، وكذا آليات لفض المنازعات البينية، والخارجية، وهو ما حاولت كلّ القمم السابقة على العام ٢٠٠٦ بلورته من دون جدوى، لأن السيادات الوطنية كانت تعلو وتطغى على قرارات المجلس، ومن ثم ينبغي توافر رغبة حقيقية في التعاون على أساس اتحاد كونفدرالي فاعل وملزم لكافة أطرافه.

السوق الخليجية المشتركة إذاً قد أصبحت ضرورة لا مفر منها في ظل السياسات الاقتصادية القائمة على مبادئ الحرية والمنافسة الدولية، وتعدد الداخلين في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بغرض تكريس حرية النفاذ إلى الأسواق، ومن ضمنها دول الخليج العربية وآخرها المملكة العربية السعودية في العام ٢٠٠٦، وأن اتفاقية الغات لا تمنع قيام التكتلات الاقتصادية، بل على العكس فإن هذه التكتلات تتمتع بمزايا لا تتمتع بها الدول الأعضاء في الغات منفردة، وأن السوق الخليجية المشتركة، حال إقرارها، من شأنها أن تتيح لدول المجموعة تشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتفاقية، والحصول على إستثناءات من المبادئ الخاصة بالغات مثل إعفاء الدول المتقدمة من شرط الدولة الأولى بالرعاية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى تكتل اقتصادي معين، وبالتالي التخلص التدريجي من القيود الجمركية وغير الجمركية ورسوم الاستهلاك على

صادرات النفط إلى الدول الصناعية[٢٤]، وأن ذلك كان مرده إلى غياب التكتل أولاً، ثم الغياب الطويل عن الغات ثانياً، هذا فضلاً عن أن التكتل سوف يتيح قيام شركات «كونسرتيوم» خليجي لمنافسة الشركات العابرة للحدود في مجالات كانت حكراً عليها مثل المصارف وشركات التأمين العملاقة، حيث لم تفلح مجهودات الدول النامية «والخليجية منها» في استثناء قطاع الخدمات من اختصاص منظمة التجارة العالمية، وتدعيم القوة التفاوضية في مجال صناعة البتروكيماويات، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والتخفيف من الارتفاع الحاد في أسعار بعض السلع الغذائية الرئيسية من خلال تحسين البنية التسويقية، وجذب الاستثمارات الخاصة لهذا المجال من خلال الدعم المسموح به في القطاع الزراعي، كما توفر السوق المزمعة تنسيقاً أعلى لإيجاد سوق نقدية خليجية لتيسير حركة الأموال والقروض والتسويات المتعلقة بالديون، وتطوير أسواق المال كخطوة نحو إنشاء سوق مالية موحدة.

لا ريب في أن دول الخليج العربية تتنازعها رغبتان بنفس درجة القوة والتصميم: (السيادة القطرية ـــ الوحدة الكونفدرالية) ومن ثم تتوجس دائماً من الالتزام بسياسات صارمة تحد من استقلالها الذاتي، أو أن تصبح المعلومات وحسابات الدخل والإنفاق متاحة بشكل أفضل، وبالتالي يجر ذلك أساليب مراقبة وممارسة تخشاها الأنظمة التي درجت على أن تعتبر ذلك مسائل غاية في السرية، لكن ذلك يجلب من المتاعب الشيء الكثير بعد أن أصبحت المعلومات متاحة بطرق بديلة، وبالتالي لم يعد يجدي التعتيم والتكتم والتذرع بأن هناك أموراً تعتبر شأناً داخلياً، ولذلك لم تعد السيادة القطرية كما كانت في السابق تمثل حصانة ووقاية للحكومات الشمولية، بما يفسح المجال أمام تعزيز فرص التوجهات الكونفدرالية، فعلى سبيل المثال فإن الاتحاد النقدي المزمع إنجازه، ووجود عملة خليجية مشتركة ستحقق كفاءة متزايدة في إجراء الحسابات والتحويلات، وذلك بسبب إمكان أداء المدفوعات في مختلف دول الاتحاد بالنقد المستعمل في الدولة المدين بسهولة ويسر، هذا فضلاً عن إزالة مخاطر أسعار الصرف، حيث سيتم الإزالة الكلية للمشكلات النقدية لميزان المدفوعات من خلال حركة رؤوس الأموال المتزايدة بين دول الاتحاد، كما إن ما يحققه الاتحاد من حرية الانتقال للأشخاص ورؤوس الأموال من شأنه أن يعيد توزيع موارد الاستثمار بشكل أكثر كفاءة، وهذا من شأنه توحيد الأسواق وتقوية الروابط الاقتصادية وتشجيع التخصص في عمليات الإنتاج واستغلال الموارد ما يعطي دفعة قوية للوحدة الاقتصادية، وأن كل ذلك مشروط سلفاً بالتنازل عن معضلة الاستقلال والسيادة في كل هذه القطاعات أو بعضها بالتدريج حتى يتم التعود في

---

(٢٤) Rosemary Hollis, ed., *Managing New Developments in the Gulf* (London: Royal Institute of International Affairs, Middle East Programme, 2000), pp. 27-36; Merih Celasun, ed., *State-owned Enterprises in the Middle East and North Africa: Privatization, Performance and Reform*, Routledge Studies in Development Economics; 10 (London; New York: Routledge; Cairo: American University of Cairo (AUC), 2001), and

الفارس، «العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون،» ص ٥٥ وما بعدها.

مقابل الجني التدريجي للنتائج المصاحبة للتقلبات الهيكلية المتحولة[٢٥].

المجلس الخليجي للعمل والخدمة المدنية هو الهيئة المنوطة بإعادة النظر في العمل والعمال وآليات السوق في هذا المجال، والتوفيق بينها وبين الخصوصية المجتمعية الخليجية، وهو من الآليات المهمة لعدم ترك الشباب العاطلين عن العمل عرضة لتلاقحات الأفكار المردكلة (الإسلاموية واليسارية) وغيرها من التوجهات العنفية التي تأخذ زمام المبادرة بأساليب احتيالية في اجتذابهم نحو تكفير السلطة والدولة والمجتمع ومن وراءهم من العملاء والإمبريالية، والدأب على ممارسة التحريض بداعي إحداث الفوضى وتفكيك البنى الاجتماعية، وهي سياسات تلجأ إليها الإمبريالية العالمية أيضاً في مراحل الاختراق وعمق الأزمات تحت ذريعة الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان في تحقيق العدالة والمساواة، ومن ثم يثور منذ نصف عقد من الزمان الجدل البيزنطي العقيم حول إشكالية إصلاح الداخل أم الخارج؟ وأيهما أسبق؟ وهل يكون سياسياً أم اقتصادياً؟ ومن ثم فإن هيكلة كل هذه الردكلة وفق هذا المحور سوف يجعل الجميع ينصرف إلى التوافقات الاجتماعية، والدفاع عن كياناته ضد كل الهيمنات الوافدة، كما إن على الأنظمة التي وثقت بها شعوبها أو (انتزعت منها مثل هذه الثقة) أن توفر البدائل لسياسات التقشف في مجالات العمل والعمال الناجمة عن الخصخصة واللبرلة الاقتصادية.

لابد للكونفدرالية إذاً من الاستفادة من التطورات في أسواق العمل في دول المجلس، بخاصة في بعض الدول التي يظهر لديها فائض في العرض من العمالة المحلية، وذلك عن طريق تعزيز جهود فتح هذه الأسواق، وتسهيل حركة الأيدي العاملة والخبرات الوطنية بين دول المجموعة بما من شأنه تقليل الطلب على العمالة الوافدة، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة المحلية الناجمة عن المنافسة، لأن المورد البشري هو في النهاية يمثل أداة السياسات الاقتصادية وهدفها، وينبغي كذلك معالجة الخلل في التركيبة السكانية الخليجية الناجم عن شق صفوف وهيراركية هذه المجتمعات بواسطة الطبقة الوسطى متعدية الجنسية التي هي التجسيد الاجتماعي للعولمة الرأسمالية وهي الفئات التي أتت خلف الشركات المعولمة وسيطرت على الاقتصاد بطرق قانونية، وشكلت حالة استزلام واضحة متبلورة وبازغة[٢٦]، وهي من الخطورة بحيث إنها تعمل في مجالات العصب الحساس من المجتمع، وتتحكم في الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي في الغالب غير وطنية (عابرة للحدود) وتعمل في مؤسسات وأنشطة متعدية الجنسية: (شركات عالمية، تجارية، صناعية، خدمية، منظمات المجتمع المدني غير الحكومية ذات الأجندة العالمية)، شركات السياحة الكبرى،

(٢٥) عبد الكريم حمد قسام، «التنسيق الاقتصادي بين أقطار الخليج العربي في إطار التكامل الاقتصادي العربي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٠)، ص ٢٥٦.

(٢٦) محمد عبد المنعم شلبي، «العولمة والطبقة الوسطى متعدية الجنسية في مصر،» **كراسات استراتيجية**، السنة ١٦، العدد ١٦٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، ص١٢ ـ ١٣.

شركات البرمجيات العالمية، وهؤلاء يتمتعون بميزات تنافسية هائلة مثل: الاستقلال النسبي في اتخاذ القرار، الهيمنة على القرارات/التوجهات، الوعي بالاستراتيجية، التواصل عالمياً عبر وسائط متعددة أهمها اللغات الأجنبية وشبكات الإنترنت، وكل هذه التحولات تستدعي حكماً التطوير في التعليم ومجالات التدريب، وتوفير الخبرات الكفوءة لاقتحام أسواق العمل وفق آلياتها في ظل تقلص فرص التوظيف، ومن ثم يمكن الحد التدريجي من الضغوطات السياسية والاجتماعية الناجمة عن البطالة، وعدم وجود آليات حقيقية للتعاون الخليجي في مجالات العمل والخدمة المدنية (٢٧).

تتجه الكونفدرالية الجديدة في سعيها إلى هيكلة الردكلة المجتمعية، وامتصاص الغضبة الجماهيرية إلى البحث عن معادل موضوعي لمعضلة القوة الغاشمة للسلطة والتي تعبر عنها الأجهزة الأمنية «العصا الغليظة» في تصرفات ممجوجة بداعي الحفاظ على الأمن وبسط هيبة الدولة على الطريقة المكارثية، في مقابل عجز مطلق في الاستخباراتية والأمن القومي المستباح والمنكشف على مصراعيه أمام الاستهدافات الإمبريالية والإقليمية ذات الطابع العدائي، وفرط القوة عادة من فرط الجهل وغياب المنطق، والمنظومة الشرطية التي هي تكئة الأنظمة لا تنشغل بالتفكير بل تجفف منابعه، ومن ثم تجهل الكثير من مفاهيم الحداثة، والليبرالية، وتحركات المجتمع المدني، وترى في الأخيرة على نحو خاص تهديداً مباشراً للمكتسبات التي حصلت عليها بعد كفاح تاريخي بمعية أنظمة قلقة وتعاني من أزمة شرعية باستمرار، وإذا كانت المجتمعات الخليجية تدور فلك رباعية: العائلي، والديني (وهما إنتماء أولي موروث) ثم المدني والعسكري، وبينما الأولى تعني التمدن والتعايش مع التنوع الاجتماعي والإنساني من خلال شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط واستقلال نسبي عن الدولة، فإن العسكري يقوم على التماثل والانضباط، ويعتمد القوة والعقاب والتهديد بهما لحسم الخلافات والصراعات(٢٨)، بيد أن الإشكال الطارئ، هو دخول حركات الإسلام الراديكالي على خط تحركات المجتمع المدني، وتيارات يسارية مغبونة وليبرالية طامحة، ولأن الأجهزة الأمنية لا تميز بين هذا وذاك ولا تريد فعل ذلك، وتعتمد الشك منهجاً وأسلوباً إلى أن يثبت العكس، فإنها تصادر كل الحراك الاجتماعي، وهذه مشكلتها هي وليست أبداً مشكلة مجتمع ينمو ويتطور ويعاني من إرهاصات تحول قسري عنيف.

ردكلة بردكلة هذا هو الجواب الوحيد الذي تفهمه هذه الأجهزة الأمنية غير المتطورة والحركات الإسلامية المغالية على حد سواء، ومن ثم يحدث الصدام والانسداد في الأفق

(٢٧) محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٣٧.

(٢٨) سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني في دول الخليج العربية،» في: جمال سند السويدي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٢٤٣.

على النحو الذي يشل حركة المجتمع وتتيبس مفاصله، وتسود كذلك حالة من الاحتقان المكتوم والمرير الذي من شأنه تكريس مفهوم أن قوة الدولة وهيبتها لا تظهر إلا في مواجهة شعوبها، وهذا هو المغزى الذي يفسر السر في تعاطف شرائح من المجتمعات الخليجية ونخب أيضاً مع أعمال العنف المنسوبة للراديكاليين من الإسلاميين، الذين يستقبلون بدورهم العديد من الداخلين الجدد على خط الردكلة[٢٩]، ومن ثم فإن المطلوب هنا ليس دوراً أمنياً يسعى إلى تصفية الحركات الراديكالية وتعقبها وأخذ العاطل في الباطل، وعدم ترك الأمور للاحتمالات، وإنما الارتقاء بهذا الجهاز الحساس الذي هو سيف العدالة الاجتماعية، وأن يدرك أولاً أنه حقيقة في خدمة المجتمع وليس فئة بعينها حتى وإن كانت الحاكمة ضد كل فئاته المختلفة[٣٠]، لابد من إعتماد آليات للتثقيف والتدريب والإعداد، والبرامج التوعوية، بعد أن ولى زمن الرفاه الاجتماعي، وحل محله زمن الحقوق السياسية وتحركات شعبية تقودها نخب أو تحركها عن بعد، بما ينتقص من شرعية السلطة الحاكمة ويتهدد الاستقرار الداخلي. لقد آن الأوان لأن تتحول أجهزة مكافحة الإرهاب إلى معالجة أسبابه من خلال مراكز الأبحاث المتطورة، والمعاهد العلمية التي تبحث في الظاهرة من جوانبها كافة، واحترام آراء النخب ووضعها موضع التقدير، وأن يثق الأمن بتصورات المختصين من أهل الفكر كما يثق بتقرير مخبر لا يعرف من القراءة والكتابة إلا صف الحروف والاشتباه فيها بعد ذلك.

من المشكلات الحقيقة ـ إذاً ـ التي تقف حجر عثرة أمام حركة الوحدة الخليجية، التفوق الساحق للدولة الذي جرى تعزيزه بكل منجزات التقانة الحديثة، ولا سيما في مجالات الأمن والإعلام، مع عدم تكامل نمو المجتمع المدني، وأن الدولة الإمبريالية السلطانية، القائمة عموماً فوق الجماعات المدنية، لا تحتاج إلى سلطة سياسية مندمجة وإلى مجتمع سياسي يشارك فيها بنشاط، إنها على العكس تستبعد السياسة تماماً كنشاط عمومي، وتقلص دورها إلى مستويات الإدارة المدنية والعسكرية، وبالمقابل لا يمكن نشوء دولة قوية. إن الدولة القومية (الوحدة النوعية) تتناقض مع وجود سلطة ذات طابع استبدادي أو تمييزي بين الأفراد، مهما كانت أشكال هذا الاستبداد أو التمييز أو الاستبعاد، لابد من أن

(٢٩) Sigrid Faath ed., *Anti-Americanism in the Islamic World* (London: Hurst; Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2006), p. 136.

كما يعزز الإخفاق الأمريكي ـ البريطاني في العراق وأفغانستان من عولمة العنف (الإرهاب)، وإضفاء الشرعية من جديد على الأيديولوجيات التي كانت تدعم تحركات الإسلام السياسي الراديكالي ضد الأنظمة التي سمحت بشن حروب استباقية على بلاد المسلمين، انظر: Graeme P. Herd, «The Causes and Consequences of Strategic Failure in Afghanistan and Iraq,» (Conflict Studies Research Center, Defense Academy, UK, Special Series 04/22, August 2004, updated 12 January 2006).

(٣٠) إن الحديث عن عودة العسكر ترتبط بالانعكاسات السلبية للعولمة على سيادة الدولة وحاجتها إلى تأكيد قوتها عن طريق تنشيط الجيش. انظر: فؤاد إسحق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٠)، وجميل مطر، «العولمة والدولة ـ العسكر عائدون (٢)،» **الحياة**، ٢/١١/ ١٩٩٩.

تتطور داخل الشعب والجماعة علاقات جديدة تتيح مساواة كل فرد بالآخر، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية على قاعدة متكافئة، وهذا هو مصدر التضامن والعصبية القومية النامية بين صفوفهم، والمفضية إلى الوحدة في نهاية المطاف [٣١].

تحتاج العقيدة الدفاعية كذلك إلى تطوير جذري، يبدأ من تحديد مصادر التهديد الحقيقية، هل هي إسرائيل أم إيران أم الولايات المتحدة، أو الثلاث معاً؟ وما هو نوع التهديد الذي تمثله كل منها؟ والحد من السلطات الواسعة التي يتمتع بها الحاكم ونخبه المحيطة في صنع القرار الدفاعي وتفعيل مؤسسات للرقابة والشفافية، فرض التجنيد الإجباري عوضاً عن التطوع نظراً إلى حاجة دول الكونفدرالية الجديدة إلى جيش حقيقي يتراوح حجمه بين ١٠٠ و١٥٠ ألف جندي للدفاع عن أي دولة تتعرض للخطر العسكري وأن يكون بقيادة خليجية مشتركة، كما ينبغي الحد من صفقات الأسلحة المتطورة عالية التعقيد في ظل عدم توفير الأطقم اللازمة لإدارتها، مثلما عانت الكويت من توفير القيادة لـ ٤٠ طائرة من طراز «هورنيت» اشترتها من الولايات المتحدة [٣٢].

يتطلب التغيير كذلك إنشاء مؤسسات تدريب وطنية، وكليات عسكرية لمختلف التخصصات، والبدء بإقامة صناعة عسكرية خليجية مشتركة، والحد من الاستيراد (الابتزاز/الاستنزاف)، لابد أن تبدي هذه المجموعة من الهِّمة والقوة واستعراض الإرادة المشتركة من خلال المناورات والتدريبات التي تعكس قدراً سياسياً واحداً، والحد التدريجي من الضمانة الأمريكية التي ثبت فوضويتها في التعاطي حيال القضايا الاستراتيجية العربية، وأنها على استعداد لأن تضحي بالأنظمة إذا كانت تسلطيتها تهدد الحصول على النفط بأسعار مقبولة، أو يكسر نفوذها التفوق الإسرائيلي، فضلاً عن أنه خيار ملغوم ومفخخ عندما يرفع الراديكاليون الإسلاميون شعار «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» ويؤكدون أن إرهابهم مبرر، وذو عقيدة دينية مقدسة [٣٣]، ومع إقصاء الضمانة العربية لأسباب تاريخية عديدة فإن التعاون العسكري في إطار الكونفدرالية الجديدة مع إعادة هيكلة لكل هذه السياسات الراديكالية يعد الخيار الأمثل في ظل المبادئ الاستراتيجية العامة التي تحكمها.

كل هذه التداعيات/الأخطار تعزز من الاتجاه نحو تطوير سياسة خارجية موحدة تكون لديها قدرة تكاملية أعمق وأوسع مدى لدراسة وتحديد مجالات الصراع وأفق التعاون،

---

(٣١) مجدي حماد، **جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل**، عالم المعرفة؛ ٢٩٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص ٣١٠.

(٣٢) محمد أحمد علي عدوي، «انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ٢٢١.

(٣٣) جيمس بيكاتوري، **الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج**، تعريب أحمد مبارك البغدادي (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٢)، ص ٩٧، و Emmanuel Sivan, *Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1985), pp. 17-26.

والتفلت التدريجي من الهيمنات الأجنبية الإمبريالية من العثمانيين (١٧١٦ ـ ١٩١٤) إلى البريطانيين (١٨٨٢ ـ ١٩٤٥) ثم الأمريكيين منذ مباحثات البنتاغون عام ١٩٤٧ وحتى الآن، حيث لا يزال الأخيران يعتمدان أساليب تقليدية في التفريق بين الفرقاء أصلاً، وممارسة عقيدة التفكيك بـ «الفوضى البناءة»، وهي لا تعرف بعد ذلك كيف يكون البناء، كما تجسده الحالة في العراق[٣٤]، ولا تصلح «الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون» بديلاً عن **وحدة العلاقات الخارجية المشتركة** التي ينبغي أن تأتي تتويجاً لإعادة الهيكلة في الكونفدرالية الجديدة، وأن يكون لها صفة الإلزام للجم الاندفاعة لدى بعض الدول التي يحلو لها أحياناً التغريد خارج السرب، وأن موضوع (البرلمان الخليجي) أيضاً لا يفيد طالما بقيت تصوراته استشارية ولا تتمتع بصلاحيات الرقابة السياسية والمساءلة، لم تعد تصلح كذلك الاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية الخليجيين لاستيفاء الشكل من دون العناية أو الالتفات إلى المضمون. لم تعد هناك فرص لإضاعة المزيد من الوقت، لابد من الاستناد إلى تكئة ضخمة من مراكز الأبحاث المتطورة والمتخصصة في مجالات صنع السياسة الخارجية وقراراتها، ولا تكتفي فقط بالدبلوماسية واستراتيجيات الخروج «الهروب» من الأزمة، بل الإدارة الحقيقية الدؤوبة لها وللمصالح على قاعدة: «لا يوجد صراع دائم ولا تعاون دائم، وإنما توجد مصالح دائمة».

خاتمـــــة

على دول الخليج العربية «الجزيرية» ألا تستسلم لمقولة أن الحدود والحواجز قد ذهبت إلى غير رجعة في ظل العولمة بعد أن أصبحت الآفاق مفتوحة على مصراعيها، بل على العكس فإن هذه الدراسة تثبت بما لا يدع مجالاً للتردد أن الحذر والجسارة يتطلبان تفكيراً استراتيجياً على نحو مختلف. وقديماً قالوا: «في الاتحاد قوة» وحيَّا الله ذلك الرجل من تراثنا العربي العريق الذي أخذ يعطي أحد أبنائه أمام إخوته ليحثهم على العصبة، عوداً من الحطب فكسره بسهولة، فلما أعطاه حزمة منها استعصت على الكسر، بل كان رد فعلها عنيفاً على الضارب محدثة ألماً ويقيناً بعدم المعاودة لفعل ذلك، والقرآن الكريم يؤكد ذلك «.... ﴿**قالوا لئن أكله الذئب ونحن عُصبة إنا إذاً لخاسرون**﴾[٣٥]

(٣٤) تحول العراق ليس إلى ساحة مواجهة بين الراديكاليين من الإسلاميين والقوات الأمريكية الغازية فقط، وإنما إلى فضاء استراتيجي مستباح لممارسة معركة تكسير العظام بين الولايات المتحدة وإيران، عن الخيارات الممكن اتباعها بشأن تصفية الوجود الإيراني في العراق ومشكلات برنامجها النووي، انظر في ذلـك: Sam Gardiner, «The End of the «Summer of Diplomacy»: Assesing U.S. Military Options on Iran,» (Report, The Century Foundation, 18 September 2006); Phyllis Bennis and Erik Leaver, «Can't Stay the Course, Can't End the War, but We'll Call it Bipartisan,» (Baker-Hamilton Iraq Study Group (1SG) Report, Foreign Policy in Focus (FPIF), 7 December 2006), and Kenneth M. Pollack, *The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and American* (New York: Random House, 2004), p. 162.

(٣٥) **القرآن الكريم**، «سورة يوسف،» الآية ١٤.

﴿**ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم...**﴾[٣٦] ومن ثم أكدت الدراسة في جوانبها المختلفة أن صيغة «مجلس التعاون» لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بل على العكس توسعت الفجوة وتعمقت الهوة بين الدول الأعضاء من ناحية، وتفاقمت التحديات الإقليمية أضعاف ما كان يخشى منه، فضلاً عن عدم قدرته على التعاطي حيال كافة السياسات الراديكالية العابرة للحدود، وذلك بسبب من تعظيم دور الدولة القطرية والتشبث بالسيادة، والرغبة الجامحة في تبادل الأدوار التاريخية، كل ذلك على حساب مشروع التكامل والاندماج، وعدم توافر الرغبة في تطوير صيغة المجلس من تجمع تقليدي ومنتدى سياسي بروتوكولي مظهري إلى صيغة أرقى وعملياتية تقترب من شكل الصيغة الكونفدرالية الحقيقية.

لا يزال الأمل قائماً وملحاً في اتحاد خليجي جزيري برئيس يتحدث باسمه، ووزير خارجية يعبر عن سياساته، واستثمار كل ما مضى باعتبارها مراحل للتنشئة والبناء عليها مع ضرورة تحييد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها المحتملة في العملية الاندماجية، والشروع على الفور في بناء مؤسسات فعَّالة قادرة على إدارة العملية التكاملية على النحو الوارد في ثنايا هذه الدراسة أو تطوير هذا المقترح ليستوعب امتصاص الغضبات المشروعة وغير المشروعة، والدفع بهذا النموذج إلى الأمام والحرص على استمراره والحيلولة دون التفافه حول نفسه.

ألمحت الدراسة وأكدت ضرورة تغيير المسارات المعمول بها في نظم الحكم، والدخول الفوري في إجراءات حقيقية ومنهجية للديمقراطية، لأن المسعى نحو الكونفدرالية الوظيفية هو عملية تدريجية ومرحلية ومؤسسية تحتاج إلى استفتاءات المواطنين، وأن يذهبوا إليها مفعمين بالمعرفة الديمقراطية ومبادئها الواضحة: الفصل والتوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات والشفافية والمحاسبية... الخ، والاستفادة من التراث القبلي وعصرنته، أو حقنه بمدخلات جديدة دستورية وقانونية قادرة باطراد على تغذية فكرة الكونفدرالية القادرة على تحمل الصدمات العنيفة للسياسات الراديكالية وهجماتها الشرسة، في عملية بناء تاريخي، وتاريخي بنائي لا تخلو من التعقيد والمخاطر ■

(٣٦) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٤٦.

هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟

عدنان محمد الهياجنة

أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الهاشمية ـ الزرقاء، الأردن.

مقدمة

تطرح هذه الدراسة سؤالاً غاية في الأهمية مفاده هل للديمقراطية مستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى اليمن؟ وتنبع هذه الأهمية من دور المنطقة في الإقليم المشتعل والقابل لمزيد من الاشتعال في وقت قريب، ولأهمية دول الخليج العربي في النظام العربي والنظام الدولي. ولا مجال هنا لتعداد مزايا وأهمية هذه الدول وبخاصة الاستراتيجي منها، فقد شهدت حروباً دولية وتدخلات أجنبية على مرّ العقود الثلاثة الماضية ترافقت مع عملية إنشائها وبناء مؤسساتها، كما إنَّ المخزون النفطي لهذه الدول من الأهمية بمكان لتأثيره ليس فقط في مستقبل هذه الدول، بل في مستقبل الاقتصاد الدولي أيضاً والعلاقات والتوازنات الدولية بشكل خاص. إن المراقب للتحرّكات السعودية منذ بداية الحكم الجديد للملك عبد الله يرى أهمية هذا الحراك الاستراتيجي في العلاقات الدولية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر. وعلى الرغم من التقدّم الملموس الذي شهدته الدول الخليجية في المجال الاقتصادي وبخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية التي زادت من عائداتها، إلا أن هذه الدول، من خلال المؤشرات السياسية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تبقى في نهاية ركب تقدّم الأمم والدول.

ولا تغفل هذه الدراسة الدور المتنامي الذي تبديه بعض الدول مثل البحرين والكويت وقطر والسعودية في مجال إجراء إصلاحات قد تؤدي في النهاية وبعد أمد طويل بالطبع إلى الوصول إلى مرحلة مقبولة من الانفتاح السياسي الذي يمكن أن يحقق ويحافظ على الحريات الفردية وصولاً إلى الديمقراطية، لذا تحاول بشكل علمي النظر في مستقبل الديمقراطية في هذه الدول وفي ما إذا كان ممكناً بناءً على المؤشرات والأفعال الحقيقية والحراك السياسي المتباين ما بين دول وأخرى أن تكون الديمقراطية هدفاً يمكن أن يتحقق في هذه الدول. وللنظر في هذا التساؤل الجوهري لا بدّ من الإجابة عن عدة أسئلة فرعية تتضمن الآتي:

ـ هل هناك إرث إصلاحي في المجال السياسي؟

ـ ما هي أهم التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في هذه الدول؟

ـ ما هي محددات مستقبل الديمقراطية والإصلاح السياسي في هذه الدول؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة قد تحدد إلى أي مدى يمكن للباحث أن يقول إن هناك مستقبلاً أو لا للديمقراطية في دول الخليج العربي. وستحاول الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال المحاور التالية:

أولاً: تحليل حالة الدول والتقدّم في مجال الديمقراطية والإصلاح السياسي: الإرث الإصلاحي.

ثانياً: تحليل تحديات الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: مناقشة مستقبل الإصلاح السياسي والديمقراطية في دول الخليج العربي.

رابعاً: خاتمة تتناول استشراف المستقبل.

أولاً: تحليل حالة الدول والتقدّم في مجال الديمقراطية والإصلاح السياسي: الإرث الإصلاحي

في هذا المحور مراجعة لواقع الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى اليمن، ويتضمن أهم المحطات الإصلاحية في المجال السياسي والإجراءات التي تمّ اتخاذها على المستويين الحكومي والشعبي والتي تعتبر بمثابة مؤشر على مدى جدية الإصلاح وتساعد المحلل على قراءة المستقبل في هذا المجال(١).

الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول الخليجية التي تمكنت من صياغة دستور مؤقت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ لكنه لم يتحول إلى دستور دائم إلا في ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٦. وبموجب هذا الدستور تأسس المجلس الوطني الاتحادي عام ١٩٧١، وهو يتألف من ٤٠ عضواً يتم تعيينهم وليس انتخابهم من قبل حكام الإمارات السبع لمدّة سنتين، حيث تعين كلّ من أبو ظبي ودبي ٨ أعضاء في المجلس، بينما تعين كلّ من الشارقة ورأس الخيمة ٦ أعضاء وتعين كلّ من عجمان وأم القيوين والفجيرة ٤ أعضاء. ومن الجدير بالذكر أن السلطة التشريعية في الإمارات العربية المتحدة تتكون من مجلس واحد فقط هو المجلس الاتحادي الوطني الذي لا يتمتع بأية صلاحيات تشريعية، وإنما يقتصر دوره على الناحية الاستشارية فقط(٢).

(١) اعتمدت الدراسة على البيانات الخام الواردة في هذا التحليل من عدة مصادر علمية، انظر: UNDP-Programme on Governance in the Arab Region (POGAR), Democratic Governance (2005), <http://www.pogar.org>.

كما اعتمدت الدراسة على ملاحق الأحداث الواردة في **التقرير السنوي لمركز الخليج للأبحاث** «الخليج في عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥»، وعلى عدد من المصادر العلمية والدراسات الواردة في مراجع الدراسة.

(٢) Frauke Heard-Bey, «The United Arab Emirates: Statehood and Nation-building in a Traditional Society,» *Middle East Journal*, vol. 59, no. 3 (Summer 2005).

أما طبيعة الحياة التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة، فإن تكوين الجمعيات الأهلية يخضع لموافقة الحكومة، حيثُ إنَّ كل الجمعيات الخاصة يجب أن تحصل على ترخيص من السلطات المحلية مع وجود بعض التسهيلات في ما يتعلق بتطبيق هذا الشرط في بعض الإمارات. أما بالنسبة إلى الحياة الحزبية، فإن الأحزاب السياسية محظورة في الإمارات العربية المتحدة. وتظهر جميع التطورات في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنه من الصعب الحديث عن وجود تطور ديمقراطي فيها خلال السنوات الأخيرة، حيث تمّ إعادة انتخاب الشيخ زايد آل نهيان لولاية جديدة مدتها ٥ سنوات من قبل المجلس الأعلى في عام ٢٠٠٠، كما إنه في أعقاب أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبخاصة في عام ٢٠٠٣ حدثت حالات اعتقال سياسي تضمنت إساءة معاملة لمعتقلين كان من بينهم بعض أفراد الشرطة وبعض المتعلمين. وفي العام نفسه تمّ تصنيف الإمارات في المرتبة ٢٩ في تقرير الشفافية الدولية.

كما إنَّ معظم التعديلات والانتخابات كانت تقتصر على أعضاء الأسرة الحاكمة، ففي عام ٢٠٠٤ تمّ انتخاب الشيخ خليفة آل نهيان أميراً لدولة الإمارات من قبل المجلس الأعلى، كما حدث تعديل حكومي يقضي بتعيين الشيخة لبنى القاسم وزيرة للاقتصاد والتخطيط. وفي العام نفسه تمّ تعديل المادة ١٢١ من الدستور إتاحةً في المجال أمام انتقال السلطة التشريعية بالاتحاد المناطة بالمؤسسات الاتحادية بخاصة سوق دبي المالي الدولي. ويشكل هذا التعديل سابقة في مجال توسيع السلطة الاتحادية. وفي عام ٢٠٠٤ تمّ تحقيق فائض في الميزانية بلغ ١٧,٢ مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط في حين بلغ مجموع عائدات النفط ٣٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٣٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤، الأمر الذي شكل دفعاً للاقتصاد الريعي وبالتالي أثر سلباً في نواحي التنمية السياسية[٣].

البحرين

على الرغم من أن الدستور أصبح نافذ المفعول في ٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧١ إلا أنه عُلّق عام ١٩٧٥، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السلطة التشريعية، حيث تمّ إنشاء مجلس وطني في حزيران/يونيو عام ١٩٧٢، ثمّ جرى حله في آب/أغسطس عام ١٩٧٥ وتولى حينها مجلس الوزراء السلطات التشريعية إلى أن تمّ تأسيس مجلس شورى في ٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢ مكون من ٤٠ عضواً يتم اختيارهم بالتعيين وليس بالانتخاب، ويتمتع بحق اقتراح التشريعات. ومع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم عام ١٩٩٩ أعطيت المرأة حقّ التشريع والانتخاب في المجالس النيابية. كما اتجه نظام الحكم إلى اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى التمهيد لعودة الحياة البرلمانية في البحرين، ومنها:

١ ــ تمّ تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني وأقر الميثاق في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ في استفتاء شعبي بنسبة مشاركة مرتفعة وصلت إلى ٩٠ في المئة ممن يحقّ لهم الاقتراع. ولعل أهم ما جاء في الميثاق، التعديلات التي طرحها الدستور الأول

(٣) المصدر نفسه.

مثل تلك التعديلات المتعلّقة بتغيير البرلمان من مجلس واحد منتخب إلى مجلسين، أحدهما منتخب والآخر معين، والتعديلات المتعلّقة بمسمّى البحرين من دولة البحرين إلى مملكة البحرين.

٢ ــ إصدار عفو عام عن جميع السجناء والسياسيين الموقوفين بشأن الاضطرابات المدنية التي وقعت في عقد التسعينيات.

٣ ــ إلغاء الأمير القانون الخاص بإجراءات أمن الدولة لعام ١٩٧٤ الذي خول وزير الداخلية اعتقال الأفراد من دون تهمة أو محاكمة لمدّة تصل إلى ٣ سنوات.

٤ ــ تمّ الترخيص لإحدى عشرة جمعية سياسية جديدة سنة ٢٠٠١ مع أن تأسيس الأحزاب السياسية أمر غير قانوني.

٥ ــ تمّ تعديل الدستور الأول في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢ ليشمل تأسيس هيئة تشريعية مؤلّفة من مجلسين، حيث يتألف كلّ مجلس من ٤٠ عضواً عوضاً عن مجلس واحد، أحدهما مجلس الشورى المعين مع إعطائه صلاحيات تشريعية موسعة.

وفي أيار/مايو عام ٢٠٠٢ أجريت انتخابات المجالس البلدية لأول مرة منذ عام ١٩٧٣، وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه أجريت انتخابات مجلس النواب لأول مرة منذ ٢٧ عاماً وهي أول انتخابات حصلت فيها المرأة البحرينية على حقّ التصويت والترشيح للمجالس النيابية، ولقد اتخذت بعض الجمعيات خلال هذه الانتخابات قراراً بعدم المشاركة، مثل:

١ ــ جمعيتا «الوفاق الوطني الإسلامية والعمل الإسلامي» وهما تمثلان تيار ديني شيعي.

٢ ــ العمل الوطني الديمقراطي (يساريون، قوميون، مستقلون).

٣ ــ جمعية التجمع الديمقراطي (قوميون وبعثيون).

ومع أن نظام الحكم قد اتّخذ إجراءات جديدة في اتجاه الإصلاح عام ٢٠٠٤ من خلال اتخاذ خطوات إصلاحية في النظام القضائي من خلال تعيين قضاة جدد ونواب وتسريع إجراءات المحاكم، إلا إنه في الوقت نفسه اتبع بعض السلوكيات التي تشكل عائقاً أمام الإصلاح، مثل قيامه باعتقال عشرين فرداً لقيامهم بجمع تواقيع على عريضة سياسية تسعى إلى إعطاء صلاحيات تشريعية أكبر إلى مجلس المملكة المنتخب. ولكن في عام ٢٠٠٥ وافق مجلس الوزراء على تقدّم البحرين إلى هيئة الأمم المتحدة للانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الدولية والى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أصدر ملك البحرين في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥ قانوناً لإنشاء الجمعيات السياسية يحظر تأسيسها على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو مهني، كما ينصّ على ألّا تهدف إلى أية تشكيلات عسكرية أو ترتبط أو تتعاون مع أية تشكيلات عسكرية أو تتعاون مع أية أحزاب أو تنظيمات أو أفراد أو قوى سياسية.

المملكة العربية السعودية

لقد ظلت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها حتّى عام ١٩٩٢ من دون قانون أساسي، ففي هذا العام أجاز الملك فهد القانون الأساسي (النظام الأساسي) الذي يبين واجبات الحكومة ومسؤولياتها ولم يبدأ العمل به إلا في عام ١٩٩٣. وبخصوص السلطة التشريعية، فإن مجلس الشورى يمثل السلطة التشريعية في السعودية وهو ليس منتخباً، بل يعيّن أعضاؤه الـ ٩٠ لولاية مدتها ٤ سنوات من دون أن يتمتع هذا المجلس بأي سلطة تشريعية، إذ يقتصر دوره على الناحية الاستشارية فقط. وفي عام ١٩٩٩ أعيد تشكيل اللجان المتخصصة في مجلس شورى والتي تتشكل من أعضائه. وتتولى اللجان المختصة الشؤون الثقافية والإعلامية والصحية والاجتماعية، كما تتولى الشؤون الخارجية والأمنية وشؤون التنظيم والإدارة والشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون الخدمات والمرافق العامة. وفي عام ٢٠٠٢ درست الحكومة السعودية توسيع صلاحيات مجلس الشورى ليقوم بدور أكبر من مجرد تقديم المشورة للحكومة.

وفي عام ٢٠٠٣ وجه أكثر من ١٠٠ مثقف سعودي عريضة إلى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز آنذاك طالبوا فيها بالإصلاح وبفصل السلطات وبإنشاء مجلس منتخب. وفي محاولة للتجاوب مع ذلك فقد أعلن الملك في أوائل سنة ٢٠٠٣ عن إنشاء منظمة مستقلة للصحافيين، إلا أن هذه الجمعية الجديدة تعرضت للانتقاد لأن وثائقها التأسيسية صدرت عن الحكومة في معظم النواحي، ودورها المرسوم يقضي بتمثيل مصالح الصحافيين لدى الحكومة السعودية. كما تمّ الإعلان منتصف العام نفسه عن تشكيل منظمة مستقلة لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، فلقد منح مجلس الشورى صلاحية مناقشة التشريعات والسياسات تلقائياً ومن دون مبادرة أو طلب من الملك، كما أقر الملك إجراء نصّ على تشكيل مجلس لِكُلّ بلدية مؤلّف من ١٤ عضواً ينتخب نصفهم عن طريق الانتخاب المباشر.

وعلى الرغم من أن الحكومة أعلنت في عام ٢٠٠٤ إنشاء «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان» التي تتألف في أغلبها من مسؤولين حكوميين، إلا أنّها اعتقلت إصلاحيين سعوديين بتهمة الإدلاء بتصريحات لا تخدم الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي من وجهة النظر الرسمية. وأعلن أن الحكومة تعتزم إنفاذ القوانين القائمة التي تحظر على جميع الموظفين العموميين المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعلان أية وثيقة، خطاب أو عريضة أو إجراء حوار مع وسائل الإعلام المحلية والأجنبية أو المشاركة في أية اجتماعات تهدف إلى معارضة سياسات الدولة، وكان موظفون حكوميون من بينهم أساتذة جامعيون من بين مقاطعي التماسات الإصلاح الأخيرة.

ويمكن اعتبار السعودية من الدول المغلقة سياسياً، ذلك لأن الأحزاب السياسية محظورة داخل المملكة، فلا توجد حركات معارضة داخل المملكة وإنما هنالك حركتا معارضة سياسية بارزتان تنشطان من خارج المملكة حيث يترأس أستاذ الفيزياء الدكتور محمّد المسعري «لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة» والدكتور سعد الفقيه أستاذ الجراحة في

جامعة الملك سعود لغاية آذار/مارس ١٩٩٤ «حركة الإصلاح الإسلامي» التي تواصل ما بدأته الحركة الأولى، وتوصف هذه الحركة بأنها حركة إسلامية متطرفة وهي تنشط من لندن. وفي عام ٢٠٠٥ حاولت الحكومة تحسين وضع الحريات السياسية من خلال إجراء أول انتخابات بلدية في تاريخ البلاد على مستوى المحافظات، وقد فاز أصحاب التوجه الإسلامي بأغلبية المقاعد البلدية، كما قام الملك عبد الله بالعفو عن نشطاء بارزين كانوا قد سجنوا بسبب انتقادهم للبيئة الدينية المتشددة وبطء حركة الإصلاح الديمقراطي.

عُمان

صدر القانون الأساسي في عُمان في ١٩٩٦/١١/٦ بمرسوم سلطاني رقم ١٠١ ونصّ على تأسيس برلمان من مجلسين، أحدهما معين من السلطات ويتكون من ٤٨ عضواً ويسمّى «مجلس الدولة»، والآخر ينتخب انتخاباً ويسمّى «مجلس الشورى»، ويبلغ عدد أعضائه ٨٢ عضواً لولاية مدتها ٣ سنوات، لكن السلطان يحتفظ بالسلطة النهائية في العملية الانتخابية، ويمكنه فضلاً عن قيامه بالاختيار النهائي لأعضاء المجلس إلغاء نتائج الانتخابات. ومن الجدير بالذكر أن الهيئات البرلمانية في عُمان لا تعمل إلا بصفة استشارية، ولكن لبعضها صلاحية اقتراح التشريعات. وقد أجريت أول انتخابات لمجلس الشورى عام ٢٠٠٠ وتم خلالها تخفيض سنّ الناخبين إلى ٢١ سنة بعد أن كان السن الأدنى للذين يحقّ لهم التصويت في الانتخابات العامة ٣٠ سنة، كما جرت آخر انتخابات في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، حيث تمّ خلالها منح حقّ التصويت العام للرجال والنساء، ولقد كانت هذه الانتخابات هي أول انتخابات لمجلس الشورى بالاقتراع المباشر، وأول انتخابات تعطى للمرأة فيها حقّ الانتخاب، حيث تمّ تعيين سيدة بدرجة وزير في سلطنة عُمان للمرة الأولى في عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي. وبالنسبة إلى طبيعة الحياة الحزبية في عُمان، فعلى الرغم من أن المادتين ٣٢ و٣٣ من القانون الأساسي لعام ١٩٩٦ ضمنت حقّ تأسيس الجمعيات الأهلية وحق الاجتماع، إلا أن الأحزاب السياسية محظورة، ولتحقيق التواصل مع المواطنين يتجول السلطان سنوياً بصحبة كبار وزرائه من مكان لآخر في أنحاء البلاد ليعقد اجتماعات عامة مع المواطنين يستمع خلالها إلى مطالبهم الشخصية. وفي عام ٢٠٠٥ تمّ اعتقال عدد كبير من المتهمين بتشكيل تنظيم سري يهدد أمن الدولة ومحاكمتهم[٤].

قطر

وهي تشبه معظم الدول الخليجية، حيثُ إنَّ السلطة التشريعية تناط بمجلس الشورى المؤلّف من ٣٠ عضواً منتخباً و١٥ آخرين يتم تعيينهم من قبل الأمير، وهو لا يتمتع بصلاحيات واسعة في مجالات التشريع ومساءلة الوزراء وحجب الثقة عنهم.

في عام ١٩٩٩ أجريت انتخابات المجلس البلدي المركزي لأول مرة وبمشاركة النساء

(٤) Jeremy Jones and Nicholas Ridout, «Democratic Development in Oman,» *Middle East Journal*, vol. 59, no. 3 (Summer 2005).

فيهـا للمـرة الأولـى(٥)، كمـا جـرت انتخـابات للمجلس البلدي في ٢٠٠٣/٤/٧. وتم إعداد دستور دائم للبلاد تمهيداً لإجراء أول انتخابات نيابية عامة لاختيار أعضاء أول مجلس تشريعي في تاريخ البلاد، وأقر الدستور القطري الجديد في استفتاء شعبي يوم ٢٠٠٣/٤/٢٩ بنسبة ٩٧ في المئة من المشاركين، الأمر الذي أعطى البرلمان صلاحيات تشريعية محددة. وعينت في العام نفسه أول وزيرة في تاريخ قطر ودول الخليج العربي.

وفي عام ٢٠٠٤ نشر الدستور في الجريدة الرسمية بعد سنة من صدوره، وصدرت قوانين في العام نفسه تسمح بتشكيل الجمعيات المهنية لأول مرة في تاريخ قطر، وتمنح لأول مرة العمال الحق في تكوين تنظيمات عمالية، كما تجيز عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات بترخيص مسبق. وفي عام ٢٠٠٥ دخل أول قانون دائم في قطر حيز التنفيذ، أهم بنوده تشكيل مجلس شورى بصلاحيات تشريعية واسعة، كما أعلن مشروع قانون الانتخابات الخاص بمجلس الشورى تمهيداً لأول انتخابات برلمانية في تاريخ قطر.

الكويت

أقر الدستور في الكويت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، كما تأسس مجلس الأمة الذي يمثل الهيئة التشريعية الكويتية سنة ١٩٦٣، وهو يتألف من ٥٠ عضواً، حيث يكون هنالك ممثلان عن كلّ دائرة من الـ ٢٥ دائرة انتخابية، والمرشحان اللذان يحصلان على أعلى نسبة من الأصوات يفوزان بالمقعد النيابي حتّى ولو لم يحصلا على غالبية الأصوات. وينتخبون الأعضاء الـ ٥٠ بالأغلبية لفترة ٤ سنوات. ويتألف المجلس إضافة إلى أعضائه الـ ٥٠ من ١٥ وزيراً غير منتخبين لكنهم يشاركون في أعمال المجلس بحكم وظيفتهم. ومن الجدير بالذكر أنه قد تمّ تعليق أو تعطيل مجلس الأمة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨١، وفي أعقاب الانتخابات عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ حلّ مجلس الأمة مرة ثانية ونظم الأمير انتخابات جديدة لمجلس الأمة عام ١٩٩٢. وتكرر حلّ البرلمان في عام ٢٠٠٦ وأجريت الانتخابات في صيف عام ٢٠٠٦ بفوز واضح للتوجهات الإسلامية والإصلاحية بعد مواجهة تمحورت حول تقسيم الدوائر في الكويت حيث كان البعض يشكو من سيطرة المال السياسي، وقد تمّ تعديل الدوائر الانتخابية إلى خمس في أول جلسة للبرلمان المنتخب في صيف عام ٢٠٠٦.

تدار البلديات في الكويت غالباً من قبل مجالس بلدية، ويتألف كلّ مجلس بلدي من ١٦ عضواً، ١٠ منهم ينتخبون و٦ يعينهم الأمير. وقد جرت آخر انتخابات بلدية في حزيران/يونيو عام ١٩٩٩ وكانت هذه ثالث انتخابات بلدية منذ الغزو العراقي للكويت، وثامن انتخابات في تاريخ الدولة. وفي العام نفسه أصدر الأمير مرسوماً يمنح فيه النساء حقّ التصويت، بعد أن كان التصويت حكراً على الذكور الكويتيين وعلى الذين تزيد أعمارهم

(٥) Louay Bahry, «Elections in Qatar: A Window of Democracy Opens in the Gulf,» *Middle East Policy Council Journal*, vol. 6, no. 4 (June 1999), <http://www.mepc.org/journal_vol6/9906_bahry.asp>.

على ٢١ سنة ومضى على تجنسهم ٣٠ سنة على الأقل. وقد قام بعض أعضاء البرلمان بممارسة بعض صلاحياتهم على صعيد مساءلة الحكومة في عام ٢٠٠٢، حيث اتهم أعضاء في البرلمان وزير التعليم بعدم تطبيق قانون ينصّ على الفصل بين الجنسين في الجامعات بالشكل المطلوب، وكان المجلس يصوت بعدم الثقة بفارق ضئيل من الأصوات.

وفي عام ٢٠٠٤ حدث تحسن ملموس على مستوى الدخل في الكويت حيث بلغ معدل دخل الكويت من عائدات النفط ١٤,٧ مليار دولار ليصبح بذلك أعلى معدل دخل منذ ثلاثة عقود. وفي ما يتعلق بالانفتاح السياسي في الكويت، فإنه لا توجد أحزاب رسمية في الكويت، بل تنظيمات لجماعات من العشائر والتجار وللناشطين والمعتدلين من السنة والشيعة، والليبراليين والعلمانيين والقوميين؛ ويتألف المجتمع المدني الكويتي من جمعيات النفع العام والنقابات العمالية والجماعات غير الرسمية مثل الجمعيات التعاونية، لكن في عام ٢٠٠٤ ظهرت على الساحة السياسية الكويتية حركة جديدة تحت اسم «حركة العدالة والتنمية»، أسستها مجموعة من الاقتصاديين والإعلاميين والأكاديميين الشبان، وطالبت هذه الحركة بإعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني وإعطائها الدور الرئيسي، كما دعت إلى التعددية السياسية وتداول السلطة.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أعلن إسلاميون عن تشكيل «حزب الأمة» بوصفه أول حزب سياسي في دولة الكويت والخليج العربي بالرغم من عدم اعتراف السلطات الحكومية في الكويت بالأحزاب السياسية وعدم وجود قانون لها في الكويت. ورفضت الحكومة الكويتية الترخيص لهذا الحزب، واستدعت مؤسسيه للتحقيق ثمّ أطلقت سراحهم، ولم يكتسب الحزب الشرعية أو الحق في ممارسة النشاط السياسي. وفي العام نفسه (٢٠٠٥) عينت إمرأتان في المجلس البلدي، كما عينت أول وزيرة في تاريخ الكويت وهي أكاديمية شيعية ليبرالية[٦].

اليمن

أقر الدستور اليمني في ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ وتم تعديله مرتين، الأولى في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ والثانية في شباط/فبراير ٢٠٠١. تناط السلطة التشريعية بمجلس النواب، حيث يتألف البرلمان من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس الشورى. ويتمتع مجلس النواب بسلطات تشريعية، بينما يقوم مجلس الشورى بدور استشاري فقط.

وفي ما يتعلق بولاية رئيس الجمهورية ومنصب رئاسة الجمهورية بشكل عام، فإن ولاية الرئيس تصل إلى سبع سنوات ولا يجوز تولي المنصب لأكثر من دورتين أو ولايتين، وعادة يعتبر مرشحاً لرئاسة الجمهورية من يحصل على تزكية ١٠ في المئة على الأقل من أعضاء مجلس النواب، وعلى مجلس النواب أن يزكي شخصين على الأقل لمنصب رئيس الجمهورية، تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب لانتخاب أحدهما، وإذا لم يحصل أي مرشح على

(٦) Michael Herb, «Democratization in the Arab World?: Emirs and Parliaments in the Gulf,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 4 (October 2002), <http://muse.jhu.edu>.

أكثرية الأصوات في الانتخابات الرئاسية، تعقد جولة انتخابية رئاسية، في ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩ كانت أول مرة تحدث فيها انتخابات رئاسية تنافسية حيث تقدّم للترشيح ٢٤ مواطناً يمثلون مختلف فئات المجتمع، منهم الحزبيون ومنهم المستقلون. وفي العام نفسه وتحديداً في آذار/مارس ١٩٩٩ نصّ قانون السلطة المحلية على الانتخابات البلدية، حيث جرت آخر انتخابات محلية في شباط/فبراير ٢٠٠١ وكانت مخصصة لاختيار ٤١٨ عضواً للمجالس البلدية في المحافظات والمديريات. كما تمّ في عام ٢٠٠١ تعديل الدستور للمرة الثانية، وتضمن ذلك التعديل تغييرات في صلاحيات مجلس النواب لتصبح السلطة التشريعية مكونة من مجلس الشورى ومجلس نواب، حيث أصبح مجلس الشورى منذ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١ مؤلّفا من ١١١ عضواً يعينهم رئيس الجمهورية، ويتألف مجلس النواب من ٣٠١ عضو ينتخبون بالاقتراع السري العام والمباشر لمدّة ست سنوات، علماً أن حقّ الاقتراع في اليمن عام للمواطنين اليمنيين الذين لا يقل سنهم عن ١٨ سنة.

وفي عام ٢٠٠٣ أجريت انتخابات برلمانية ثالثة، حيث كانت الانتخابات الأخيرة عام ١٩٩٧، وتدنى عدد النساء المرشحات خلال هذه الانتخابات من اثنتين في الانتخابات السابقة إلى امرأة واحدة. وتم انتخاب أعضاء المجلس الـ ٣٠١ من دوائر انتخابية عن كلّ دائرة عضو واحد، وعادة فإن مدّة ولاية أعضاء مجلس النواب ست سنوات.

وحاول نظام الحكم اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها تحسين وضع الحريات السياسية في اليمن، حيث أصدر الرئيس علي عبد الله صالح قراراً بالعفو عن ١٦ قيادياً من الحزب الاشتراكي المحكوم عليهم بقرارات تتراوح بين السجن ١٠ سنوات والإعدام بعد الحرب الأهلية عام ١٩٩٤. وفي عام ٢٠٠٤ أثار النائب البرلماني السابق حسين الحوثي ثورة عسكرية مسلحة ضدّ الحكومة في محافظة صعدة الشمالية، حيث استقطب الحوثي دعماً شعبياً أثار أعصاب الحكومة، واستمرت الحرب ثلاثة شهور، واستؤنفت في آذار/مارس عام ٢٠٠٥، حيث أثار الحوثي انتقادات حادة لأمريكا وإسرائيل والحكومة اليمنية لسياستها الموالية لأمريكا، وقمعتها الحكومة بالقوة العسكرية.

وفي عام ٢٠٠٤ صنّف تقرير الشفافية الدولية، في تقييمه للفساد، اليمن في المرتبة الـ ١١٢ من بين ١٤٦ دولة وهو ما يعد انحداراً شديداً لليمن التي كانت في المرتبة الـ ٨٨ قبل عام واحد فقط. وبالنسبة إلى طبيعة الحياة الحزبية في اليمن، فإن الأحزاب السياسية في اليمن تخضع للقانون رقم ٦٦ لعام ١٩٩١ وهو يمنع قيام الأحزاب على أسس جهوية أو دينية أو مهنية أو قبلية أو طائفية أو عرقية أو على أساس النوع أو الجنس (الجندر). وفي عام ٢٠٠٥ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي يحكم اليمن منذ ٢٧ عاماً أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية أخرى في أيلول/سبتمبر، وبيّن صالح أنه أراد بهذا القرار تعبيد الطريق أمام الأحزاب للمشاركة السياسية في حكم البلاد وإرساء أسس الديمقراطية في المجتمع اليمني، إلا أن الرئيس كان قد أصدر إعلاناً مماثلاً قبيل انتخابات ١٩٩٩ التي شارك فيها وفاز بنسبة ٩٦,٣ في المئة. ويذكر أن الرئيس صالح قد عاد مرة ثانية عن قرار عدم الترشيح بعد ضغوط شعبية! وكان متوقعاً أن يفوز لمرة أخرى، وقد حصل ذلك بالفعل

لكن بعد تنافس شديد. وأخيراً تحسنت قيمة حصة الحكومة اليمنية من صادرات النفط الخام لتصل إلى ١٠٧٩ مليون دولار، بعد أن كانت ٧٩٣ مليون دولار وكل ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ما شكل دفعاً اقتصادياً للنظام الحاكم.

يظهر التقييم المعرفي عن حالة الوضع السياسي في دول الخليج العربي أن هناك مؤشرات واضحة لعملية إصلاح بدأت بالتطور في هذه الدول من دون ضمان نظري أو حقيقي بأنها ستؤدي حتماً إلى ديمقراطية في المستقبل المنظور. ويمكن القول إن معظم دول الخليج العربي لديها إرث إصلاحي في المجال السياسي وإن كانت درجات هذا الإرث تتفاوت من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال نجد دولة الكويت من أوائل الدول التي بدأت خطوات عملية مستمرة من أجل الإصلاح السياسي[٧]. كما إن البحرين قامت بعدة إصلاحات سياسية خصوصاً في السنوات الماضية وإن شهدت بعض التراجع. كما إن عُمان قامت بإصدار القانون الأساسي في عام ١٩٩٦، وتم في قطر إجراء بعض الإصلاحات السياسية ومؤخراً بدأت العربية السعودية بالتفكير الجدي في مجال الإصلاحات السياسية. كذلك إن معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت نوعاً من الانتخابات سواء على مستوى مجلس النواب أو على مستوى الانتخابات البلدية. وتشهد هذه الدول نوعاً من الحراك المتراكم من قوى إصلاحية في مجال التحديث السياسي. ويتفاوت هذا الإرث الإصلاحي من دولة إلى أخرى إلا أنّه يمكن القول إنّه موجود من حيث بعض مؤشرات الديمقراطية. وعليه يمكن القول إن الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي أصبح موجوداً على الأجندة السياسية لمعظم دول الخليج العربي، لكن لا أحد يعرف منزلته من حيث الأولوية على أجندة هذه الدول، إلا أنه بالتأكيد لا يقع على درجة متقدمة في هذه الدول.

ثانياً: تحديات الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي

يعاني مستقبل الديمقراطية والإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من عدد كبير من التحديات التي ستؤخر هذا التطور والإصلاح المطلوب ــ والذي لا يمكن التأخير فيه لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة ــ تشمل تحديات محلية وإقليمية ودولية[٨]:

١ ــ توجه عملية الإصلاح السياسي في الاتجاه الخاطئ

إشارة إلى لوسياني (G. Luciani) (٢٠٠٥) يمكن لعملية الإصلاح السياسي أن تذهب في

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر كلمات المشاركين (مارينا أوتاواي [وآخرون] (Marina Ottaway [et al.]) المقدمة إلى: «Democracy: Rising Tide or Mirage?, Thirty-ninth in the Capitol Hill Conference Series on U.S. Middle East Policy,» Middle East Policy Council Forum (2005), <http://www.mepc.org/forums_chcs/39.asp>, and Abdulaziz Sager, *Political Reform Measures from a Domestic GCC Perspective*, Research Papers (Dubai: Gulf Research Center, 2005).

الاتجاه الخاطئ من حيث وجود التشريعات الخاطئة مثل قانون انتخاب غير جيد؛ لذا فإن القضايا الدستورية غاية في الأهمية قبل الانطلاق أو الاستمرار في عملية الإصلاح السياسي.

كما إنَّ عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي هي عملية تتم عن طريق النخبة، وعملية الإصلاح هي عملية مفتوحة النهاية ويجب أن لا تكون كذلك. هل نهتم فعلاً بالعمليات (Process) من دون النهايات أو الأهداف الحقيقية لهذا الإصلاح؟ عمليات الإصلاح مستمرة من دون نتيجة لأن العمليات السيئة تقود بالتأكيد إلى نتائج سيئة.

إن عملية الإصلاح تخضع للمزاج العام والشخصي للقيادات السياسية وهذا غاية في التعقيد على مستقبل أية عملية سياسية في المنطقة ككل. إن كلّ الإصلاح المزعوم ليس في النخب الحاكمة فهي فوق عملية الإصلاح، إذ ماذا تصلِح؟ هو السؤال. ألم تقد هذه النخب الحاكمة دولها إلى ما هي عليه؟ هل نريد إصلاحاً من دون هدف محدد وغايات نبيلة نسعى إلى تحقيقها؟

٢ ـ التحدي النفطي

إن المعضلة الهامة التي تواجه دول مجلس التعاون هو عدم تحول عوائد النفط إلى تنمية اقتصادية حقيقية. لقد تم التعامل مع عامل النفط بوصفه عاملاً مستمراً ثابتاً وتأثيره محدود في مستقبل الإصلاح السياسي. وتؤدي التنمية الاقتصادية دوراً هاماً في عملية الإصلاح السياسي خصوصاً أن هذا الدور يمكن أن يكون سلبياً في التجربة العربية، فكلما زادت التنمية الاقتصادية أدى ذلك إلى زيادة فعالية الأنظمة السياسية، وبدأ الناس بالتفكير بالحصول على مكاسب اقتصادية متعددة وتركوا أمر المشاركة السياسية وموضوع الشرعية السياسية، بخاصة أن موضوع الشرعية السياسية في دول الخليج العربي قد تمّ تحقيقه من خلال التعديلات الدستورية وضمان استمرار الحكم؛ لذا يمكن النظر إلى مسألة عوائد النفط بوصفها عاملاً يبطئ عملية المشاركة السياسية[٩].

٣ ـ المطالبة الشعبية

تؤدي المطالبة الشعبية دوراً هاماً في مصير الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن مدى المطالبة الشعبية بخاصة التي تتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات الفاعلة تقوم بدور فاعل في تقدّم الإصلاح وفي مزيد من التراكم الديمقراطي الذي تحتاجه هذه الدول. وتشير الدراسات العلمية إلى أنه من دون وجود أحزاب سياسية قوية، فإن الإصلاح السياسي للوصول إلى الديمقراطية هو أمر صعب[١٠]، حيث إن التجارب العربية التي سبقت أو ترافقت مع

---

(٩) Andrew Rathmell, «Slow Pace of Reform Allows Gulf Dicontent to Simmer [1],» *Jane's Intelligence Review*, vol. 10, no. 5 (May 1998).

(١٠) Martin Walker, «The Democratic Mosaic,» *Wilson Quarterly*, vol. 28, no. 2 (Spring 2004).

تجارب بعض دول الخليج لم تحقق إنجازات تذكر في مجال الإصلاح السياسي.

ويلاحظ في دول مجلس التعاون الخليجي تفاوت المطالبة الشعبية بالإصلاح السياسي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن دولة الإمارات العربية المتحدة لا يتواجد فيها مطالبة شعبية بالإصلاح السياسي وهي حالة فريدة في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما في الدول الأخرى، فإن مستويات المطالبة تأتي في أوجها في دولة الكويت تليها دولة البحرين، وهذا بالطبع نتيجة تجربتها الديمقراطية التي تعتبر متقدمة على بقية الدول. وقد شهدت غير دولة في مجلس التعاون وخصوصاً السعودية مطالبة شعبية من قبل بعض المثقفين السعوديين بمزيد من الإصلاح السياسي، إلا أن المطالبة الشعبية في بقية الدول تعتبر متناثرة ومتدنية جداً. كما يلاحظ في دول مجلس التعاون الخليجي غياب الأحزاب السياسية نتيجة منعها من قبل الأنظمة السياسية، وهذا سيكون له تأثير سلبي في عملية الإصلاح السياسي، كما إن منظمات المجتمع المدني لا زالت في طور البناء وبخاصة السياسية منها؛ لذا لا بدّ من تنظيم التحرّك الشعبي في هذه الدول من خلال مؤسسات سياسية مدنية تطالب بالإصلاح بشكل حضاري من أجل سماع صوتها من قبل الحكومات(١١). والمعضلة التي تطرح نفسها هي لماذا غياب المطالبة الشعبية؟ قد يكون التفسير في غياب حرية الرأي والتعبير من جهة، والرفاه الاقتصادي في بعض الدول من جهة أخرى. إن الديمقراطية في أبسط تعريفاتها هي صيغة للعلاقة بين الشعب والحكومة ينتخب فيها الشعب حكامه، ولديه القدرة على تغييرهم، فإذا ما ثبت أن هذه الشعوب راضية عن الوضع السياسي القائم، فالسؤال لماذا الإصلاح؟ وهو غير ذي جدوى في حالة قبول هذه الشعوب للواقع والآليات السياسية الحالية.

٤ ـ الرغبة الحكومية

لا يمكن التعميم على حكومات مجلس التعاون الخليجي بأن لديها رغبة حقيقية في الإصلاح السياسي، فلو كانت الرغبة موجودة لكانت هناك المبادرات، فالتجارب الخليجية تقول إن هناك اهتماماً بالعملية الاقتصادية والاجتماعية ــ الاقتصادية وتبادر هذه الحكومات إلى كثير من المشاريع الاقتصادية ونجح بعضها إلى حدّ كبير. لكن هذه الدول لم تبد اهتماماً في مسألة الإصلاح السياسي إلا من باب ــ كما أطلق عليها بعض الباحثين ــ «الديمقراطية الإجرائية»، أي إنها تقوم بإجراء الحد الأدنى من الإصلاحات السياسية التي تؤدي الغرض الآني لهذه الحكومات نتيجة الضغوط المحلية التي سبق الإشارة إليها ونتيجة الضغوط المحلية والدولية التي سيتم مناقشتها لاحقاً.

إن التغيرات السياسية إذا ما تمت فإنها ستؤثر في مصالح الأنظمة السياسية بخاصة مع المزيد من الشفافية والمحاسبية، كما ستتأثر النخب الاقتصادية المستفيدة من الوضع

(١١) مبارك مبارك أحمد، «القيادات الخليجية الجديدة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني،» آراء (مركز الخليج للأبحاث)، العدد ١٨ (آذار/مارس ٢٠٠٦). وهو متوفر أيضاً على الموقع: <http:// www.gulfinthemedia.com/gulf_media/view_editorial_ar.php?id=1746>.

الحالي. إلا إن المراقب لتجارب الدول العريقة في مجال الديمقراطية يرى فيها الضمانة الحقيقية لاستقرار الدول وتقدّمها، وعليه فإن المصلحة الوطنية لهذه الدول هو مزيد من الانفتاح والشفافية السياسية ومزيد من الحريات التي يجب أن لا تشكل عائقاً بل دفعاً لعملية التقدّم السياسي.

وتُعتبر السعودية الدولة الأهم في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة عوامل اقتصادية وجغرافية وأمنية. وهي تهيمن بشكل كبير على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي[(١٢)]، فهل تريد السعودية فعلاً إصلاحاً سياسياً؟ هل تسمح بإصلاح سياسي في دول مجلس التعاون؟ هذه أسئلة الإجابة عنها غاية في الأهمية.

٥ ـ الضغوط الإقليمية

تؤدي الضغوط الإقليمية دوراً هاماً في مستقبل الديمقراطية في دول مجلس التعاون، حيث إن هذه الدول محاطة من إيران التي شهدت عبر العقود الماضية تقدّماً إصلاحياً في المجال الديمقراطي بخاصة من حيث إنّها بالاعتماد على معايير الديمقراطية تشكل نموذجاً متقدماً في المنطقة. كما إنَّ الانتخابات في العراق قد تؤثر في مستقبل الديمقراطية في دول مجلس التعاون، حيث إن نجاح الديمقراطية في العراق ــ والذي يشكك فيه الكثير بخاصة في ظلّ الاحتلال الأمريكي ــ قد يؤدي دوراً سلبياً في عملية الإصلاح في هذه الدول. ولا يمكن لهذه الدول أن تبقى بمعزل عن الإصلاح السياسي لفترة طويلة في ضوء العمليات الإصلاحية في المجال السياسي التي تشهدها معظم دول العالم وبخاصة الجار الإيراني[(١٣)].

٦ ـ الضغوط الدولية

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق نوعاً من الضغوط الإصلاحية على دول الخليج العربي وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على السعودية تحديداً[(١٤)]. إلا أن الملاحظ يجد أن بعض الدول العربية لم تتلق أية ضغوطات أو دعوات من أجل الإصلاح السياسي مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي لم تذكر في أي خطاب للرئيس الأمريكي على سبيل المثال لا الحصر. كما إن دعوات الإصلاح التي تلقتها غير دولة

(١٢) عدنان محمد الهياجنة، «محددات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي،» آراء، العدد ١٨ (آذار/مارس ٢٠٠٦).

(١٣) انـظـر: Madeleine K. Albright, Vin Weber and Steven A. Cook, *In Support of Arab Democracy: Why and How?*, Task Force Report; no. 54 ([New York]; Washington, DC: Council on Foreign Relations Press, 2005), <http://www.cfr.org>; Steven A. Cook, «The Right Way to Promote Arab Reform,» *Foreign Affairs* (March-April 2005), and Gwenn Okruhlik, «Saudi Arabian-Iranian Relations: External Rapprochement and Internal Consolidation,» *Middle East Policy*, vol. 10, no. 2 (June 2003).

(١٤) Hassan M. Fattah: «Arab Democracy, a U.S. Goal, Falters,» *New York Times*, 10/4/2006, and «Drive for Democracy Stalls in Arab World Amid Rise of Islamists and Iraq Chaos, Rulers Delay Reforms Despite U.S. Hopes,» *International Herald Tribune*, 10/4/2006, p. 1.

لم يلق بعضها استجابة، إلا في مجال إتاحة بعض المساحة للتعبير عن الرأي من دون أي فعل ملموس. كذلك إن الدعوات الأمريكية بدأت بالتراجع منذ وقت نتيجة الفشل الأمريكي الذريع في العراق وغياب أي رؤية إصلاحية له في منطقة الخليج العربي والتي تعتبر دولها حليفة للولايات المتحدة. كما يمكن القول إن التدخل الأمريكي قد أصبح عاملاً سلبياً في أي عملية إصلاح سياسي، وإن مزيداً من التدخلات الأمريكية سيعيق عملية الإصلاح[١٥].

إن معظم هذه الدول (الخليجية) ليس بحاجة إلى العالم من الناحية الاقتصادية وبخاصة أنها لا تعتمد على المعونات والمساعدات الأجنبية في ميزانياتها، بل إن العالم هو الذي يحتاج إلى ثروتها النفطية وفي مجال الاستثمار الكبير فيها، إلا أن هذه الدول بحاجة ضرورية من ناحية إعلامية إلى أن تظهر احتراماً لحقوق الإنسان والعمال.. الخ أمام الرأي العام العالمي الذي أصبح يعتبر هذه المزايا جزءاً من القرار الدولي لحكوماته.

وتشكل السياسات الأمريكية العملية واللفظية تحدياً أساسياً ومعيقاً رئيسياً للتحول الديمقراطي في منطقة الخليج العربي. ويعود ذلك إلى أسباب أبرزها: التجربة العقيمة للولايات المتحدة الأمريكية في بناء الديمقراطيات تاريخياً وبشكل معاصر بخاصة في التجربة العراقية[١٦].

ويتضمن المعيق الأمريكي تصريحات متكررة لدعم الديمقراطية مع وجود سلوكيات حقيقية أدت إلى نضوب أفكار التوجه الليبرالي في الوطن العربي ومساءلة هذا التناقض الأمريكي بين الخطاب المعلن والممارسة العملية وبخاصة بالنسبة إلى التوجهات الديمقراطية في الوطن العربي، ففوز حماس ديمقراطياً لم يكن مقبولاً أمريكياً، وفوز الإخوان المسلمين في الانتخابات بشكل واضح للعيان في مصر لم يكن مقبولاً أمريكياً. إن هذه السلوكيات الفعلية إضافة إلى الفشل الأمريكي في العراق وعدم الثقة الشعبية العربية بأمريكا يجعل منها تحدياً أساسياً لأي تطور وإصلاح ديمقراطي في المنطقة. وهذا يقود إلى الشك في ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد فعلاً إصلاحاً سياسياً وتطوراً ديمقراطياً في منطقة الخليج العربي. إن الإجابة عن هذا التساؤل بالاعتماد على السلوكيات الموجودة والعملية في الواقع، تشير إلى الإجابة السلبية؛ لذا فإن أي محاولة إصلاح سياسي في الخليج العربي يجب أن تتم بمعزل عن الدور الأمريكي وإذا كان ذلك من الصعوبة بمكان؛ نظراً إلى العلاقات

(١٥) Alan Richards, «Democracy in the Arab Region: Getting There from Here,» *Middle East Policy Council Journal*, vol. 12, no. 2 (Summer 2005), <http://www.mepc.org/journal_vol12/0506_richards.asp>, and Brian Cloughley, «Democracy, Bush-style, in the Gulf,» *Counterpunch* (4 December 2004), <http://www.counterpunch.org/cloughley12042004.html>.

(١٦) Cloughley, Ibid; Adnan M. Hayajneh, «The U.S. Strategy: Democracy and Internal Stability in the Arab World,» *Alternatives* (Turkish Journal of International Relations), vol. 3, nos. 2-3 (Summer-Fall 2004), and «U.S. Challenges and Choices in the Gulf: Political Liberalization,» (Congressional Staff Briefing, Policy Brief no. 8, 2002), <http://www.mepc.org/forums_briefs/11-22-02.asp>.

الاستراتيجية الأمنية الوثيقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت هذه العلاقات في تراجع مستمر نظراً إلى قيام العربية السعودية بالبحث عن بدائل استراتيجية أمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجد مبتغاها في الصين والهند وكثيراً من الدول التي لا تمارس ضغوطاً سياسية وثقافية كتلك التي تمارسها الولايات المتحدة.

ويشير غانم النجار إلى الدور السلبي للولايات المتحدة الأمريكية في عملية الإصلاح السياسي في منطقة الخليج وبخاصة إلى عدم امتلاكها رؤية واضحة للإصلاح والتحديث السياسيين في المنطقة. ويقول: «نرى الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن الإصلاح لكنها تفعل شيئاً مغايراً»[١٧].

ثالثاً: مستقبل الإصلاح السياسي والديمقراطية في دول الخليج العربي

يعتقد عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث بأن الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي أصبح شيئاً بدأ الناس يفهمونه وبدأت الحكومات في الخليج العربي بوضعه على الأجندة من أجل صالح الشعوب والحكومات[١٨]. كما يعتقد صقر بأن الإصلاح مسألة قديمة في المنطقة وليست جديدة كما يعتقد البعض، بينما ترى الباحثة في معهد كارنيغي مارينا أوتاواي أن عملية الإصلاح السياسي في الخليج العربي في مرحلة مبكرة[١٩]. وعندما نتكلم عن الإصلاح السياسي فنحن نتحدث عن تغيير العلاقات بين الشعوب والحكومات، وفي ما إذا كانت هذه العلاقات في حاجة إلى تغيير؛ فإذا كانت الإجابة بنعم، فنحن في حاجة إلى إصلاح هذه العلاقات السياسية والتي تستدعي إصلاحاً سياسياً من أجل تصحيح وتعديل وابتكار آليات جديدة في العلاقات بين الحكام وشعوبهم أو بين الشعوب وحكامهم. وإذا نظرنا إلى دول الخليج وإلى العلاقة بين الشعوب والحكام، هل هي علاقة من طرف واحد وتبعية من الشعوب؟ من الذي يؤثر في هذه العلاقة؟ وهل هذه العلاقة موثقة دستورياً أم في حاجة إلى التوثيق؟ وهل الشعوب وافقت على هذه العلاقة بمحض إرادتها؟ أسئلة غاية في الأهمية. وسيناقش هذا المحور مستقبل الإصلاح السياسي والديمقراطية في ضوء التحليل العلمي لواقع الديمقراطية في هذه الدول والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي[٢٠].

---

(١٧) انظر مداخلة غانم النجار في: «The Experience of Political Reform in the GCC States: Evaluation and Analysis,» (Workshop, Organized by Carnegie Endowment for International Peace and the Gulf Research Center, Dubai, UAE, 16-17 November 2005).

(١٨) انظر: مداخلة عبد العزيز صقر في: المصدر نفسه، و Sager, *Political Reform Measures from a Domestic GCC Perspective*.

(١٩) انظر كلمة أوتاواي (Ottaway) المقدمة إلى: «Democracy: Rising Tide or Mirage?, Thirty-ninth in the Capitol Hill Conference Series on U.S. Middle East Policy».

(٢٠) Hayajneh, «The U.S. Strategy: Democracy and Internal Stability in the Arab World».

١ ــ مستقبل الإصلاح السياسي في الإمارات العربية المتحدة

إن المستقبل بحصول إصلاح سياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة غير مبشر بحسب رأي أستاذ العلوم السياسية عبد الخالق عبد الله[٢١]، حيث يشير إلى الملاحظات الآتية:

أ ــ غياب أي خطوة تجاه الإصلاح السياسي.

ب ــ غياب الطلب الشعبي للإصلاح السياسي.

ج ــ عدم وجود خطّة لدى الحكومة وعدم معرفة الحكومات بالمطلوب.

د ــ إن الإصلاح السياسي مطلوب فقط من أجل صورة الدولة أمام العالم.

ويطرح عبد الله سؤالاً غاية في الأهمية:

لماذا تقوم دول المنطقة الأخرى باتخاذ خطوات في الطريق إلى الإصلاح السياسي بينما الإمارات لا توجد لديها مبادرة من أجل ذلك وفي الوقت نفسه تقوم دولة الإمارات بخطوات هامة في مجال التحديث الاقتصادي والاجتماعي.

وما يدعو إلى الاستغراب والاستهجان هو أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها إرث كبير في عملية الإصلاح السياسي لكنها بدلاً من أن تبني عليه وتتقدم فهي تتراجع إلى الوراء، فقد كان المجلس الوطني فاعلاً في أيام استقلال الإمارات، لكنه لم ينعقد منذ أكثر من عامين (٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٦) وهو المجلس الوحيد المعين في دول المجلس بينما بعض المجالس الأخرى منتخبة. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تقع في آخر سلم التحديث السياسي مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي التي يأتي على رأس القائمة فيها الكويت ومن ثمّ البحرين. حتّى إنَّ السعودية متقدمة على دولة الإمارات في مجال الإصلاح السياسي[٢٢].

إن الإمارات تمر في مرحلة ما قبل الإصلاح السياسي، لا توجد انتخابات، لا حقوق سياسية للمرأة، لا شفافية، لا يوجد أي مبادرات إصلاحية على الإطلاق ولا دعوات شعبية أو حكومية من أجل الإصلاح السياسي ولا توجد قضية إصلاح سياسي على الأجندة الحكومية. توجد بعض الدعوات من بعض النخب الاجتماعية المثقفة والتي لا يسمع أو يكترث لها أحد. إن الإصلاح السياسي يجب أن يأتي من مركز القوة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو «أبو ظبي» مركز النفط والسلطة السياسية. ويشير البعض إلى أن احترام الشعب للشيخ زايد منع حدوث أي محاولة شعبية للمطالبة بالإصلاح السياسي، وذلك نتيجة لقيام الشيخ زايد بتوفير كلّ مطالب الشعب وللعلاقات العشائرية التي كانت متوافرة وما زالت. إن البعض يثير

---

(٢١) انظر مداخلة عبد الخالق عبد الله في: «The Experience of Political Reform in the GCC States: Evaluation and Analysis».

(٢٢) Heard-Bey, «The United Arab Emirates: Statehood and Nation-building in a Traditional Society».

مسألة أن الإمارات شهدت تزايداً في الحريات الاجتماعية والاقتصادية ولكن ليس في مجال الحريات السياسية[٢٣].

إن مشكلة العشائرية والأسر الحاكمة من التحديات الأخرى للإصلاح السياسي في الإمارات، حيثُ إنَّ الإمارات لديها ٧ أسر حاكمة بينما توجد أسرة حاكمة واحدة في كل من بقية دول الخليج العربي. والسؤال كيف يمكن التعامل مع رغبات ٧ أسر حاكمة[٢٤]؟

ويمكن القول إن الإمارات العربية المتحدة ما زالت تعيش مرحلة «الجاهلية» السياسية. وما يثير الاستغراب ليس فقط عدم وجود دعوات حكومية أو شعبية داخلية للإصلاح السياسي، بل هو غياب الدعوات الخارجية ـ ولو على سبيل المساواة مع الدول الأخرى ـ لضرورة العمل من أجل الإصلاح السياسي. ما الذي يمنع ذلك؟ هل تمت الإشارة في أي خطاب رسمي للولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة؟ ولماذا لم يتم ذلك[٢٥]؟

٢ ـ مستقبل الإصلاح السياسي في البحرين

بحسب تحليل أستاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين وعضو مجلس النواب السابق في البحرين باقر النجار فإن الحالة البحرينية تمثل ثورة من الأعلى، حيث فاجأ الملك البحريني الجميع بعملية الإصلاح السياسي، وإن ما حدث في البحرين هو نتيجة عوامل داخلية[٢٦]. ويعتبر الإصلاح السياسي الذي حصل في البحرين منذ عام ٢٠٠١ نوعياً ومهماً وبخاصة تطور حقوق الإنسان والحريات مقارنة بالسنوات التي سبقت عام ٢٠٠١[٢٧].

إن العامل السكاني الشيعي ـ السني يؤدي دوراً هاماً في الإصلاح السياسي، فمجلس الشورى والمكون من ٤٠ عضواً حصل فيه السنة على ٢١ مقعداً مقابل ١٩ مقعداً للشيعة. ويسيطر الإسلاميون بشكل كبير على مجلس النواب البحريني. ويُعتبر الشيعة العامل الأساسي في المعارضة السياسية في البحرين، ويعتقد باقر النجار أنه لن تكون هنالك عملية إصلاح سياسي في البحرين وتطور في الحريات من دون دعم حكومي. وتعتقد عضو مجلس الشورى في البحرين بهية الجشي[٢٨]، أن مؤسسات المجتمع المدني قد أدت دوراً هاماً في الإصلاح السياسي في البحرين.

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) J. E. Peterson, «Succession in the States of the Gulf Cooperation Council,» *Washington Quarterly*, vol. 24, no. 4 (Autumn 2001).

(٢٥) Terence P. Jeffrey, «Why UAE Isn't United Arab Democracies,» *Human Events* (6 March 2006).

(٢٦) انظر مداخلة باقر النجار في: «The Experience of Political Reform in the GCC States: Evaluation and Analysis».

(٢٧) Mina Khalifa, «Reform! Reform! Buzzing Bahrain,» Middle East News Online, 5/6/2001.

(٢٨) انظر مداخلة بهية الجشي في: «The Experience of Political Reform in the GCC States: Evaluation and Analysis».

إن انتخابات المجلس النيابي في البحرين عام ٢٠٠٦ ستشكل مفصلاً أساسياً في الإصلاح الديمقراطي، حيثُ إنَّ البعض يعتقد بأنه لا بدّ من وجود توازن قوى بين مجلس الشورى ومجلس النواب، بحيث يكون أحدهما للمعارضة والآخر يمثل الحكومة حتّى نستطيع الحكم بأن هنالك بداية لممارسة ديمقراطية حقيقية. وبالرغم من الإصلاحات السياسية التي حدثت في البحرين في نصف العقد الماضي إلا أن الدكتورة ابتسام الكتبي تعتقد بأن الشعب غير راضٍ عن ما يحصل في البحرين وبخاصة في ما يتعلق بالمشكلات العالقة مثل الفساد وهيمنة الأسرة الحاكمة على العملية السياسية في البحرين(٢٩).

٣ ـ مستقبل الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية

لا يمكن الجزم بأن الديمقراطية هي في مستقبل السعودية على المدى المنظور نتيجة غياب الرغبة الحكومية والتطورات الإقليمية والدولية التي مهما حاول البعض التخفيف منها تبقي السعودية الدولة المهيمنة على أسواق النفط العالمية والتي ترتبط بعلاقات استراتيجية أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة التي تحاول أن تكون المهيمنة على شؤون الشرق الأوسط والوطن العربي والعالم الإسلامي من خلال قوتها الاقتصادية في مواجهة الخطر الإيراني كما يدعي أصحاب هذه النظرية. إن سيطرة الأسرة الحاكمة على مكونات الدولة السعودية وتأمين دعم المؤسسة الدينية التي ترعاها الدولة السعودية تجعل من القوى الإصلاحية التي تعيش في معظمها في الخارج قوى لا أمل لها في الحصول على حقوق سياسية تؤهل السعودية بأن يكون لها مستقبل في مجال الإصلاح السياسي، إضافة إلى فهم الأسرة الحاكمة لأهميتها النفطية بالنسبة إلى أمريكا والعالم وإلى الدور السعودي في توازن القوى الديني في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط. وهذا يفسر فتور الحماس الأمريكي من ناحية(٣٠) والفتور الداخلي من ناحية أخرى(٣١).

٤ ـ مستقبل الإصلاح السياسي في عُمان

من العوامل العديدة التي تؤدي دوراً في مستقبل الإصلاح السياسي ما يلي:

أ ـ طبيعة المجتمع العُماني الذي تصعب دراسته نتيجة تعدد الثقافات المحلية في عُمان.

ب ـ آلية انتقال الحكم في عُمان بعد السلطان قابوس، حيثُ إنَّ ذلك يبقي جميع الاحتمالات مفتوحة حول الشخص الذي سيتولى السلطة في غياب أي إجراءات دستورية تبين ذلك.

(٢٩) انظر مداخلة ابتسام الكتبي في: المصدر نفسه.

(٣٠) انظر: Chris Zambelis, «The Strategic Implications of Political Liberalization and Democratization in the Middle East,» *Parameters*, vol. 35, no. 3 (Autumn 2005), and Delinda C. Hanley, «Municipal Election Results Surprise Saudi Arabian Voters,» *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 24, no. 3 (April 2005).

(٣١) Dilip Hiro, «Allah and Democracy Can Get along Fine [Op-Ed],» *New York Times*, 1/3/2005.

ج ــ عُمان من دون النفط، حيثُ إنَّ التقديرات تشير إلى نفاذ النفط العُماني. فما هو مستقبل الاقتصاد العُماني في ظلّ هذا العامل الهام، وما هو مستقبل التنمية الاقتصادية في عُمان.

د ــ آلية إدارة الحكم في عُمان من خلال التعامل معها كقبيلة لم تعد ذات جدوى في ظلّ التطورات السكانية والعلمية والمعلوماتية.

وتشير المؤشرات في عُمان إلى غياب مطالب إصلاحية سياسية في عُمان من قبل الشعب، وعليه فإن أي إصلاح سياسي في السلطنة يجب أن يكون من القمة «قمة الهرم»، لذلك قد نكون بانتظار تراجعات اقتصادية كبيرة مثل الإقدام على خطوات سياسية انفتاحية لسد العجز في التراجع الاقتصادي(٣٢). ويلاحظ غياب أي مظاهر ديمقراطية مثل الانتخابات ما عدا غرفة التجارة. كما إن عامل النفط وعامل الغاز سيؤديان دوراً هاماً في الإصلاح السياسي(٣٣).

وقد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة إلى عُمان لكن بالنظر إلى الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، نجد أن هذه العوامل ستحد من أي عملية إصلاح سياسي وديمقراطي في هذه الدول. وبحسب تعبير أحد الباحثين فإن الشعب السعودي على سبيل المثال مهتم «بحقوق الأكل» أكثر من الحقوق السياسية. وهذا ينطبق على عُمان التي ستعاني من مشكلات اقتصادية في ظلّ تراجع احتياطات النفط وتراجع واردات الدولة.

٥ ـ مستقبل الإصلاح السياسي في قطر

يمكن القول إن مستقبل الإصلاح السياسي في قطر يبشر بأنها تسعى إلى خلق صورة سياسية دولية بأنها دولة عصرية، حيث شهد عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٦ عدداً كبيراً من المؤتمرات الدولية التي حضرها رئيس الدولة ووزير الخارجية تدعو إلى الإصلاح السياسي في الوطن العربي. بالرغم من ذلك، فان الخطوات العلمية التي قامت بها قطر تبقى شكلية في مجال الإصلاح السياسي الحقيقي(٣٤). وبالرغم من وجود «قناة الجزيرة» التي ترعاها الدولة القطرية إلا أن السلوكيات القطرية بقيت بعيدة عن النقد السياسي من قبلها، ويمكن القول إن قطر قد أخذت خطوات سياسية تعتبر متقدمة مقارنة بالسعودية أو عمان على سبيل المثال لا الحصر، إلا أن المعضلة التي تعاني منها قطر هي التنافس مع الدور السعودي في المنطقة ومحاولة اتباع سياسة وضع قطر على الخارطة قد يجعلها تتخذ خطوات أكثر إصلاحية من غيرها من أجل تبرير وجود أكبر القواعد العسكرية الأمريكية فيها

(٣٢) Jones and Ridout, «Democratic Development in Oman».

(٣٣) انظر مداخلة عبد الله باعبود في: «The Experience of Political Reform in the GCC States: Evaluation and Analysis».

(٣٤) «Qatari Foreign Minister Discusses Democratic Moves, Saudi Ties,» BBC Monitoring Middle East, 24/6/2005.

واعتمادها الكبير على النفط وعلى الحماية الأمريكية[٣٥]. إلا أن قطر قد تجد نفسها أمام المحددات الإقليمية نتيجة لبعض السلوكيات خاصة التصريحات الرسمية المتعلّقة بالحرب الإسرائيلية على لبنان.

٦ ـ مستقبل الإصلاح السياسي في الكويت

بحسب رأي غانم النجار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، بدأت عملية الإصلاح بعد الغزو العراقي للكويت، وأن عملية الإصلاح السياسي تطورت بالبعدين الإيجابي والسلبي عبر السنوات الماضية، لكنها تعتمد بشكل كبير على العوامل الداخلية وليس على العوامل الخارجية. ويعتقد النجار أن العوامل الداخلية هي ذات العلاقة الوطيدة بالإصلاح السياسي على الأقل في الكويت[٣٦]. ويضيف أنه على الرغم من حساسية الكويت للمطالب الأمريكية وبخاصة في مجال التشريعات المتعلّقة بمكافحة الإرهاب والرغبات الأمريكية الأخرى في المنطقة، إلا أن الكويت لن تشهد إصلاحاً سياسياً حقيقياً نظراً إلى الدور الأمريكي السلبي كما تقدّم وعدم قدرة العوامل الداخلية بشكل كبير على فرض الإصلاح.

ويمكن القول إن الإصلاح السياسي في الكويت كان نتيجة ظروف التفاعلات المحلية بعد الغزو العراقي وضرورة التكاتف المحلي لمواجهة الغزو، وبالتالي إعطاء تنازلات من الأسرة الحاكمة للشعب الكويتي. وبغير ذلك لم يكن ليتم الإصلاح السياسي والذي مشواره مازال طويلاً.

ويعتقد آخرون أن المعيق الأساسي للإصلاح السياسي والإصلاح بشكل عام في الكويت هو مجلس النواب الكويتي، حيثُ إنَّ المجلس ضدّ (الإصلاح الاقتصادي/التخاصية) والإصلاح الاجتماعي ومشاركة المرأة في العمل السياسي، وستبقى مسألة الإصلاح السياسي في الكويت رهن العائلة الحاكمة. كما يعتقد البعض الآخر أنه لن يكون هنالك إصلاح سياسي فعلي وجدّي ما لم يسبق ذلك دمقرطة العائلة الحاكمة وإعادة توزيع الثروات.

٧ ـ مستقبل الإصلاح السياسي في اليمن

يمكن القول إن سيطرة الحزب الواحد على جميع الشؤون السياسية وعدم قدرة القوى الشعبية المعارضة على الحصول على دور سياسي فاعل نتيجة هيمنة الحزب الحاكم القائمة سيبقي عملية الإصلاح السياسي أسيرة للحزب الحاكم. إلا أن حرية التعبير والمشاركة النسبية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي يبقيها في مستوى متقدم عن دول مثل العربية السعودية وعمان وغيرها. مع ذلك فإن استمرار الحزب الحاكم في الهيمنة على الواقع

(٣٥) Mary Anne Weaver, «Revolution from the Top Down,» *National Geographic*, vol. 203, no. 3 (2003).

(٣٦) انظر مداخلة غانم النجار في: «The Experience of Political Reform in the GCC States: Evaluation and Analysis».

السياسي لا يتيح المجال أمام قوى سياسية أخرى ويجعل منها جمهورية ملكية أو مشيخة وراثية كبقية دول الخليج العربي الأخرى[٣٧].

خاتمـة

إن الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تسليط بعض الضوء عليها لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة نستطيع من خلالها الجزم بمستقبل الديمقراطية في دول الخليج العربي. إلا أن هذا السؤال في حاجة إلى مزيد من التمحيص العلمي من خلال بناء مؤشرات علمية لقياس المفاهيم التي تمّت مناقشتها وتحليلها بشكل كمي خلال السنوات الخمس الماضية من أجل قراءة المنهج الإصلاحي في هذه الدول وبالتحديد التراكمات الإصلاحية في المجال السياسي. ولا بدّ من التأكيد أنَّ عملية الإصلاح هي في بدايتها في كثير من دول الخليج العربي، ومن الصعب الحكم عليها إلا من خلال التأكد من أن عملية الإصلاح السياسي تسير في الطريق الصحيح لأن ليس كلّ عملية إصلاح سياسي قد تقود إلى بناء ديمقراطية. كما لا بدّ من التأكيد أن الخيار السياسي الداخلي لشعوب وأنظمة هذه الدول هو الذي سيحدد الإجابة عن سؤال هذه المقالة لأن عملية الإصلاح لا بدّ أن تكون من داخل هذه الدول ولأجل الداخل.

وتبقى الحالة الكويتية والحالة البحرينية على قمة القائمة من حيث الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي تليهما قطر[٣٨]. لكن عملية المقارنة في حاجة إلى مؤشرات من أجل التعرف وبشكل علمي على مدى جدية التطور والتحديث السياسي في دول الخليج العربي. هل يمكن لدول الخليج الأخرى أن تتبع ما حصل في البحرين من إصلاح سياسي وبخاصة في الدول التي ما زالت تفكّر في عملية إصلاح من دون إجراءات حقيقية؟ حيث إن الإصلاحات السياسية حصلت بعد أزمات كبرى، فعلى سبيل المثال حصل الإصلاح السياسي في الكويت بعد أزمة الخليج، فهل ننتظر أزمات سياسية وعسكرية من أجل البدء بعملية الإصلاح السياسي في بقية الدول؟ كما إنَّ قادة دول الخليج العربي مدعوون إلى إعادة التفكير بالحالة السياسية في دولهم بشكل عام ووضع مسألة الإصلاح السياسي على مستوى متقدم من أولويات هذه الأنظمة، فلم يعد بالإمكان الإبقاء على الوضع الكائن من إيجاد متنفسات مؤقتة لمعالجة تحدٍ كبير مثل الديمقراطية[٣٩].

ولا بدّ من ملاحظة ما يلي عند التفكير بعملية الإصلاح السياسي:

● هنالك تباين كبير بين دول مجلس التعاون الخليجي في عملية الإصلاح السياسي وعليه سيكون هنالك تباين في عملية الإصلاح السياسي وسيخلق ذلك مشكلات للدول التي

(٣٧) Aaron David Miller, «It May Take Decades to Loosen the Rulers' Iron Grip,» *International Herald Tribune*, 25/3/2005, p. 6.

(٣٨) Peterson, «Succession in the States of the Gulf Cooperation Council».

(٣٩) Martin Asser, «World: Middle East Analysis: Gulf Democracy Gets Boost,» BBC News, 9/3/1999, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/292792.stm>.

وصلت إلى مستوى متقدم من الإصلاح مقارنة بالدول الأخرى التي ما زالت متعثرة.

● سيطرة الأسر الحاكمة على القوة السياسية من خلال تحصين أنفسها اقتصادياً ودستورياً بدساتير تضمن لها الاستمرار بالحكم وهذا مخالف لأبسط تعريفات الديمقراطية «حكم الشعب للشعب»؛ لذا لن نرى حكومات حزبية أو انتقالاً سلمياً للسلطة في هذه الدول، وما يمكن أن يحصل في أحسن الأحوال هو انفتاح للتعبير بشكل محدود وبحيث لا يساعد على محاربة الفساد وتغيير آلية الحكم في هذه الدول[٤٠].

● تبعية الشعوب للأنظمة الحاكمة في دول مجلس التعاون، حيث إن غالبية شعوب دول مجلس التعاون الخليجي تعمل لدى الحكومة ولا تدفع أي ضريبة. ومن وجهة نظر اقتصادية، فإن ذلك في مصلحتها من أجل الاستمرار والحصول على المنافع الاقتصادية.

● إن الضغوط الدولية لا يمكن أن تؤدي إلى إصلاح سياسي، بل يمكن أن تهيئ فرصاً من أجل البدء بعملية الإصلاح السياسي[٤١].

وقد ناقشت هذه الدراسة السؤال الهام: هل الديمقراطية في مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي؟ وبعد مراجعة وتحليل الخطوات التي قامت باتخاذها كلّ دولة ومناقشة مدى قابلية هذه الدول للإصلاح السياسي، خلُصت الدراسة إلى النتائج التالية وهي مجرد تكهنات علمية تقع في مجال قراءة المستقبل:

● إن الإصلاح السياسي لم يؤد بالضرورة ــ إذا كان موجوداً فعلاً في دول مجلس التعاون الخليجي ــ إلى الديمقراطية والحرية المنشودتين وبخاصة في وجود أجندة لإصلاح في أقصاها تدعو إلى حريات من دون تغيير في الأنظمة السياسية وبالتالي الإبقاء على العلاقة الحالية مع إدماج بعض التعديلات الطفيفة بين الشعوب والحكام.

● يمكن أن يُطلق على الإصلاح السياسي كما يعتبر أمين سيكال «إصلاح إجرائي» من أجل الاستمرار في الوضع الكائن من دون تغيير أو وجود هدف معين ومحدد.

● إن مستقبل الديمقراطية في دول الخليج العربي غير واعد نتيجة غياب الأسس والقواعد لبناء عملية تنمية سياسية منها على سبيل المثال لا الحصر غياب قوى المجتمع المدني الفاعلة، وهيمنة الأسر الحاكمة على جميع شؤون دولها وبخاصة سيطرتها الاقتصادية على شعوبها، وعدم وجود الرغبة الدولية في إصلاح هذه الدول، والقمع السياسي الموجود في الدول الخليجية الكبرى[٤٢] ■

(٤٠) Lisa Blaydes, «Repression, Reform, and Civil Society: Modeling Political Liberalization in the Middle East,» paper presented at: The Annual Meeting of the American Political Science Association, Philadelphia, PA, 28-31 August 2003.

(٤١) Fareed Zakaria, «Islam, Democracy and Constitutional Liberalism,» *Political Science Quarterly*, vol. 119, no. 1 (Spring 2004).

(٤٢) Blaydes, Ibid.

الوحـــدة اليمنيـــة وتحديـــات النشـــوء

مهيوب غالب أحمد

أكاديمي وأستاذ مشارك، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة ذمار ـ اليمن.

مدخـــل

«أرابيا فلاكس» (Arabia Flex). أطلق هذه العبارة «التسمية» بعض الكتاب الكلاسيكيين؛ على الجزء الجنوبي من بلاد العرب الجنوبية، بعد أن قسموا شبه الجزيرة العربية إلى ثلاثة أقاليم (إقليم الشمال، إقليم الوسط وإقليم الجنوب). وهي تعني أنه توافرت في هذا الجزء ظروف طبو ـ ديموغرافية، ساعدت على بناء حضارة راقية في التاريخ القديم. وإن هذه الحضارة قد أدت أدواراً مهمة في التاريخ العام للحضارة العالمية. وفي غمرة التطور الحضاري اليمني القديم، تقاربت الأقاليم اليمنية المختلفة، وشكلت دولة يمنية واحدة شملت منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية كلها (منطقة الوديان الشرقية كاملة والمرتفعات الغربية والسهل الساحلي الغربي)، بل وامتدت إلى المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية. وبذلك خلع ملوك حمير على أنفسهم؛ لقب ملوك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنة وأعرابهم طوداً وتهامة. وسموهم بالإخباريين تبابعة اليمن (أي التبع اليمانيّ). استمرت هذه الدولة أكثر من مئتي سنة. إلا أن القرون الوسطى قد شهدت في فترات تاريخية معينة تمزق هذا الكيان، ولم يصب اليمانيّون بالإحباط أو اليأس من جراء ذلك التمزق، بل ظلوا يحلمون بإعادة اللحمة إلى مجتمعهم ويتوحدون من جديد. ومع بزوغ فجر ثورتي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر في مطلع ستينيات القرن الماضي، عادت الوحدة اليمنية حلماً يتردد على كلّ الشفاه وتنبض به القلوب. «إن هذه النقلات النوعية في مدارج الزمن لا يمكن أن تكون كلمة السر فيها إلا الوحدة اليمنية»[1]. فاليمن السعيد هو اليمن الواحد الموحّد. حيث حققت اليمن إنجازات حضارية راقية، في ظلّ الدولة الموحّدة. وكانت تتدهور تلك الحضارة كلّما ساد التشطير.

(١) خالد بن محمد القاسمي، **الوحدة اليمنية: إرادة شعب ـ بين تحديات الماضي وطموح المستقبل** (الشارقة: دار الشباب للنشر، ١٩٨٧)، ص ١١.

لهذا رأى اليمنيون أن استعادة مجدهم الغابر لمواجهة مشكلات العصر الحاضر لا يمكن أن تتم إلا بالوحدة، فهي ملاذهم ودرب خلاصهم. وهذا ما عمل من أجله أبناء شعبنا منذ بداية ستينيّات القرن الماضي. وكان عقدا السبعينيّات والثمانينيّات، الأكثر نشاطاً وحركة من أجل تحقيق الوحدة، وإن اتسما أحياناً بدورات من العنف. إلا أن ذلك كان، كما يبدو، ضريبة المخاض الضرورية، لكي تتم المحافظة على المولود «الوحدة» في ما بعد.

لذلك فقد اختلطت عمليات تطبيق مسيرة الوحدة اليمنية بالتغيرات الرئيسيّة التي عاشها كلّ شطر من شطري اليمن؛ سواء على صعيد تحولاته الاقتصادية والاجتماعية الكبرى أو على صعيد «صراع نخبه الحاكمة وانقساماتها. وأخيراً على مدى تماسكها وقدراتها على إشاعة المؤسسية والشرعية القانونية»[٢]. على أن تلك العناصر مجتمعة، قد تفاعلت سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، خلال العقدين السابقين للوحدة، وشكلت ما اعتبره المتابعون لمسيرة الوحدة اليمنية؛ المحطات الرئيسيّة لها. وهي التي تراكمت فوق بعضها البعض لتؤلف في ما بعد نسيج خبرة عملية الوحدة، إلى أن تمّ إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠. على أنه لا يمكن اعتبار ما حدث في ذلك التاريخ ليس له جذوره التاريخية والعملية، أو أنه منقطع الصلة بتلك الجهود المثابرة الناجحة أحياناً والمتعثرة أحياناً أخرى التي بذلت خلال عقدي السبعينيّات والثمانينيّات من القرن العشرين، السابقين لقيام الوحدة. ونحن هنا سوف نحاول تتبع تلك المحطات (وبتركيز شديد) التي بدأت خطواتها العملية منذ عقد الستينيات، وحتّى قيام الوحدة المباركة في أيار/مايو ١٩٩٠. بمعنى إننا في دراستنا هذه سنكتفي بتناول مسيرة الوحدة اليمنية، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بصورة مختصرة، وحتّى قيام الوحدة. فضلاً عن ذلك سوف أضع بعض المشكلات التي يواجهها شعبنا في الوقت الحاضر على شكل أسئلة أو نقاط مختصرة، باعتبارها خارجة عن الإطار الزمني لموضوع الدراسة.

مشروع الوحدة اليمنية ـ البداية الصعبة

كان تأسيس مشروع وحدة بلدنا وتقنينه قد برز في أمرين؛ **الأول**، التوصل إلى صياغة وثائق طموحة وحدوية، وبالذات بعد أزمة ١٩٧٢. **والثاني** إعطاء تلك الوثائق والأفكار (سواء السياسية منها أو العسكرية) الفرصة لكي تعبر عن نفسها وعن مدى مصداقيتها في مسار تحقيق الوحدة اليمنية. ومع ذلك استمر شعار الوحدة اليمنية مرفوعاً من قبل النظامين في الشمال والجنوب. لكنه كان موجهاً بشكل عام للإعلام والاستهلاك المحلي، طيلة الفترة التي أعقبت قيام ثورتي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/

(٢) حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٢٣.

أكتوبر في مطلع ستينيات القرن الماضي. بمعنى أنه لم تتخذ قيادتا الشطرين أي خطوات جادة على طريق تحقيق الوحدة اليمنية، إلا بعد صراع دام بدأ في مطلع العقد التالي لقيام الثورة اليمنية.

لـذلـك مـن الـضـروري إيـجـاز تـلـك المسـيـرة الـوحـدويـة، خـلال عـقـدي الـسـبـعـينـيّـات والثمانينيّات من القرن الماضي على النحو الآتي:

أولاً: عقد السبعينيّات

كان عقد السبعينيات الأكثر تعقيداً وتوتراً في العلاقة بين شطري اليمن، بل كان أكثر دموية، إن جاز التعبير في تلك العلاقة، بل وفي العلاقة على المستوى الداخلي لِكُلّ شطر. وهنا سوف أجمل أبرز محطاته في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٧٢، على التوالي. ثمّ في اتفاقية الكويت في آذار/مارس من سنة ١٩٧٩.

لذلك تُعدّ اتفاقية القاهرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، هي التي أرست أسس مسيرة الوحدة اليمنية، تلك الاتفاقية التي تمّ توقيعها، كنتيجة مباشرة للمساعي العربية (عن طريق الجامعة العربية) التي بذلت آنذاك لاحتواء المواجهة المسلحة التي شهدتها حدود شطري الوطن في شباط/فبراير، وآذار/مارس وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

لقد كانت حرب ١٩٧٢، بمثابة علامة بارزة وتعبير عن مدى التباين في توجهات النظاميين الحاكمين في الشطرين وفي تلك المرحلة المبكرة، وبالتالي عن مدى التباين في رؤاهما إزاء قضية الوحدة، وآليتها وسبل تحقيقها، وأخيراً مضمونها السياسي والاجتماعي. ومن ثمّ فإن تلك الحرب قد ساهمت في بلورة الاختلاف حول طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرّ بها كلّ شطر على حدة. وقد تمثلت تلك التحولات بما يلي:

١ ـ التحولات على الصعيد السياسي في الجنوب

انتهج النظام في الجنوب سياسة راديكالية، تمثلت بتبني الحزب الحاكم نظرية الماركسية ــ اللينينية كدليل لمجمل توجهات النظام السياسية الداخلية والخارجية، الأمر الذي استتبعته تطورات بنيوية شاملة في المجتمع والدولة على السواء، نتجت عنها مواقف داخلية معادية للشرائح الاجتماعية العليا في المجتمع، حيث أممت كلّ الممتلكات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها. وأصبحت الدولة بعدها ممسكة بمفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية[٣].

(٣) لمزيد من التفصيل، انظر: فيتالي ناعومكين، **الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤).

وعلى المستوى الخارجي اتبعت الدولة سياسة محورية تمثلت في التحالف مع المنظومة الاشتراكية العالمية، الأمر الذي أدى إلى انعزال ــ أو عزل ــ النظام عن محيطه الإقليمي والدولي. وبالتالي نجم عن مجمل تلك السياسات صراعات مختلفة بين صفوف الحزب والمجتمع، كانت في أحيان كثيرة دموية.

٢ ـ التحولات السياسية في الشمال

حدثت خلال الزمن الموازي، في الشمال تحولات سياسية مغايرة لما حدث في الجنوب. ففي مطلع سبعينيّات القرن الماضي انتهت الحرب الجمهورية ــ الملكية، على أثر المصالحة التي تمت بين المعسكرين المتحاربين. الأمر الذي وفر مناخاً ملائماً لإجراء تحولات سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة في البلد. غير أنه لم يتبلور تنظيم سياسي محدد يقود تجربة الحكم، وإن كان بعض من أقطاب النظام حينذاك، وعلى رأسهم القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري وأحمد محمّد نعمان وآخرون؛ قد حاولوا إحياء تجربة الاتّحاد اليمني الذي ظهر في مطلع الخمسينيّات، إلا أن تكرار تلك التجربة لم ينجح، بسبب اختلاف الظروف التي كانت مساعدة لتشكيله في تلك الفترة. ولذلك فشلت عملية تكرار تلك التجربة، ثمّ نتج عن ذلك وجود فراغ سياسي، أحدث إشكالية كبيرة تمثلت في عدم استقرار النظام وسلطته السياسية على وجه التحديد، وبالتالي حدثت عدة هزات في قمته، كان البعض منها دموياً، إلى أن استقر الوضع في مطلع الثمانينيّات، بعد أن تولى السلطة الرئيس علي عبد الله صالح.

٣ ـ العلاقات بين الشطرين

كان لاختلاف التطورات؛ السياسية والاقتصادية التي حدثت في كلا شطري الوطن، أن عمقت الهوة بين قيادتيهما. الأمر الذي أوجد حالة شكّ، عمقتها الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، ودفع كلاً منهما إلى الاعتقاد بأنهما يتآمران على بعضهما البعض. ثمّ ازدادت الأمور تعقيداً بسبب تلك الصيغة الراديكالية التي اتسم بها النظام في الجنوب، ونجم عنها توافر مناخ عدائي بين النظامين في الشمال وفي الجنوب. هذا إلى جانب استغلال بعض القوى المحلية في الشمال لما حدث في الجنوب، ومن ثمّ تصعيد الموقف العدائي بين أبناء الشعب الواحد، وبصورة مريبة.

وما زاد من حساسية الموقف، أن لجأت ــ في ظلّ ذلك المناخ ــ بعض القوى الداخلية في كلا الشطرين، إلى الشطر الآخر. الأمر الذي وفر ورقة سياسية لِكُلّ منهما من أجل توظيفها في الصراع مع قيادات النظام الآخر. وكانت أبرز تجليات ذلك الصراع، حرب ١٩٧٢. ونتيجة لكون الحرب قد قامت تحت مبرر الوحدة، ومن أجل تحقيقها، فإن العوامل المحلية والإقليمية والدولية لم تسمح بأن تحسم لصالح أحد الطرفين (حينها كان الطرف الأقوى النظام في الشمال). لذلك تبلورت طروحات مختلفة إزاء مفهوم الوحدة اليمنية وطريقة تحقيقها. أي إنه تبلور حينذاك مفهومان حول الوحدة.

أ ــ مثل وجهة نظر النظام في الشمال الذي طالب بتحقيق الوحدة الفورية من دون شروط[٤].

ب ــ مثل وجهة نظر النظام الحاكم في الجنوب الذي طالب بتوفير شروط ضرورية للوحدة، أكثرها تعقيداً كان مطلب توفير المحتوى التقدّمي للوحدة[٥]. الأمر الذي يعني إحداث؛ أولاً، تحولات بنيوية في الشمال مماثلة لما تمّ في الجنوب، وهو ما اعتبره الشمال من جانبه مدخلاً لإشاعة الشيوعية في البلاد. وبالتالي فقد أدت تلك التباينات في التجربتين الداخليتين والتوجه الخارجي «الإقليمي والعربي والدولي» فضلاً عن تلازمها مع تحرّكات قوى معينة في كلا الشطرين إلى مواجهة الشطر الآخر، وهو ما شكل الأساس الموضوعي لقيام حرب ١٩٧٢. تلك الحرب التي انتهت، بعد تدخل إقليمي ودولي. وكانت الجامعة العربية أحد الأطراف الفاعلة في ذلك. وقد ترافق ذلك مع توقيع اتفاقية القاهرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، ومع إعلان نهاية العمليات العسكرية بين الشطرين. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ تمّ التوقيع على بيان طرابلس[٦] من أجل تحقيق الوحدة.

شكلت تينك الاتفاقيتان مدخلاً لتسوية بعض المشكلات التي نجمت عن مواجهة عام ٧٢ المسلحة، كان من ضمنها إعادة القوات المسلحة إلى مناطق تمركزها التي كانت فيها قبل الحرب، ومحاولة تسوية مشكلات النازحين في كلا الشطرين. وقد توالت لقاءات مسؤولي حكومتي الشطرين بعد ذلك من أجل الاتفاق على تنفيذ ما تمّ توقيعه من بنود في كلّ من القاهرة وطرابلس. ومن تلك اللقاءات: لقاء الرئيسين القاضي عبد الرحمن الإرياني وسالم ربيع في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، ولقاء تعز/الحديدة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. حيث تمّ الاتفاق في ذينك اللقاءين على تمديد المدّة الزمنية التي كانت قد حددتها اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس. باعتبار أن المدّة الزمنية التي حددت في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس؛ غير كافية لإنجاز وثائق الوحدة وخطواتها التنفيذية. ومن ثمّ لن تتمكن اللجان الفرعية المختصة من إنجاز عملها في تلك الفترة الوجيزة[٧]. كما تمّ الاتفاق على وقف الحملات الإعلامية وأعمال التخريب بين الشطرين، فضلاً عن توفير مناخ ملائم لعمل اللجان المشتركة ولبناء الثقة بين النظامين.

غير أن مناخ عدم الثقة بينهما ظلّ مخيماً على مدى النصف الأول من السبعينيات. وبعد حركة ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٤ حدثت انفراجة معينة بين صنعاء وعدن. الأمر الذي

(٤) أبو طالب، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٥) عبد الواسع قاسم، «الوحدة بين التناقض والتماثل،» **قضايا العصر**، السنة ٩، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

(٦) أبو طالب، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: **كتاب الجمهورية اليمنية: اليمن الواحد**، سلسلة وثائقية؛ رقم ٤ (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٩٠)، ص ٤٤.

هيأ الفرصة للقاء رئيسي الشطرين سنة ١٩٧٧، في منطقة قعطبة، تمخض عنهُ ما سمي حينذاك بـ «اتفاقية قعطبة». وقد تضمنت تلك الاتفاقية ما يلي:

(١) ــ تشكيل مجلس يتكون من رئيسي الشطرين يضم إلى جانبهما؛ مسؤولي الدفاع والاقتصاد والتخطيط والخارجية. على أن يجتمع مّرة كلّ ستة أشهر، وبالتناوب في كلّ من صنعاء وعدن.

(٢) ــ أن يكون هدف اللقاءات الدورية تلك، بحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة.

(٣) ــ تشكيل لجنة فرعية من وزراء الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية المشتركة.

(٤) ــ أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلد أو البلدان التي لا توجد له فيها سفارة.

(٥) ــ أن يعقد أول اجتماع للمجلس يوم ١٥ تموز/يوليو من سنة ١٩٧٧[٨]. أي أن اتفاق قعطبة بصفته ــ تلك ــ كان مرتبطاً بالاتفاقات السابقة حول الوحدة وبالتالي مكملاً لها ومنفذاً لبنودها. غير أن التطورات اللاحقة التي حدثت في كلّ من صنعاء وعدن عامي ٧٧ و١٩٧٨، لم تتح الفرصة لذلك الاتفاق أن يرى النور. ومن جديد فقد توترت العلاقات بين الشطرين حتّى وصلت إلى نقطة الانفجار العسكري بينهما في مطلع عام ١٩٧٩.

الأمر الذي استدعى من جديد، تدخل الجانب العربي والدولي لاحتواء الموقف، ما نتج عنه ترتيب لقاء قمة بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل في الكويت في ٣٠ آذار/مارس من العام نفسه. وصدر عنه ما عرف باتفاق الكويت. وكانت أهم بنوده:

أ ــ أن تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر وبمتابعة من الرئيسين.

ب ــ بعد الانتهاء من عمل اللجنة الدستورية يلتقي الرئيسان في صنعاء، لإقرار الصيغة النهائية له تمهيداً لعرضه على مجلسي البرلمان في كلّ من صنعاء وعدن من أجل إقراره.

ج ــ يشكل الرئيسان لجنة وزارية للإشراف على الاستفتاء العام على الدستور.

د ــ أقر الرئيسان التزامهما باتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ١٩٧٢ وتقيدهما الصارم بما جاء فيهما[٩].

ويمكن القول إن مضمون اتفاق الكويت وحدوده وجدوله الزمني قد شكل نقلة نوعية في

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٩) انظر نص اتفاق الكويت وحدوده في: المصدر نفسه، ص ٧٢ ــ ٧٣.

مسيرة العمل الوحدوي بين شطري الوطن اليمني. كما نلمس من خلال بنوده، رغبة صادقة في نقل تلك المسيرة وتطبيقاتها إلى داخل الوطن. كي تبقى مشكلات التنفيذ في أيدي القيادات في كلا الشطرين. بمعنى آخر، تبدو من خلال نصّ الاتفاق، القناعة اليمنية، واضحة بنقل حلول مشاكلنا إلى داخل الوطن.

تلك كانت باختصار، الخطوات والعثرات التي رافقت مسيرة العمل الوحدوي خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي.

ثانياً: الخطوات الوحدوية في عقد الثمانينيّات من القرن الماضي

كانت أبرز سمات الثمانينيّات بالنسبة إلى القيادة اليمنية على مستوى الشمال والجنوب هي: القناعة الكاملة بأن خيار تطبيق الوحدة بالأسلوب العسكري غير ممكن، وبالتالي يبقى أسلوب الحوار السلمي هو المتاح في تلك المرحلة. كما أصبحت القناعة راسخة لدى القيادتين بأن ترسيخ النظامين من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، سيساعد على إجراء حوار بناء من أجل تنفيذ الاتفاقات الوحدوية الموقعة. على أن مسيرة العمل الوحدوي في سنوات ذلك العقد السابق لقيام دولة الوحدة اليمنية، قد واجهت هي الأخرى خطوات إجرائية وتنظيمية كثيرة، اتسمت بروح الحذر أحياناً وبالتردد أحياناً أخرى. غير أنها كانت ــ كما يبدو ــ ضرورية بهدف التخلص من ميراث الحقبة الماضية، مع ترسيخ الإصرار على عدم الوقوع في أخطاء جوهرية تطال تلك الخطوات برمتها[١٠].

وقبل استعراض ما آلت إليه مسيرة الوحدة، نرى أنه من الضروري أن نوجز بعض التحولات الرئيسة التي حدثت في شطري بلادنا، وذلك على النحو التالي:

١ ـ التحولات التي حدثت في الشطر الشمالي

اتسم المناخ السياسي في شمال الوطن في الثمانينيّات بقدر أكبر من الاستقرار، عقب تولي الرئيس علي عبد الله صالح رئاسة الدولة، وساعدت في ذلك جملة من الإجراءات والمتغيرات، بعضها نجم عن علاقاته العربية وبالذات الخليجية والبعض الآخر نتج عن جملة من الخطوات استهدفت تغيير البنية السياسية الداخلية وعلاقات مختلف القوى في الشمال. ومن تلك الخطوات كان العمل على إيجاد إطار سياسي يسمح لمختلف القوى السياسية بالعمل داخله. لذلك نشأ المؤتمر الشعبي العام في آب/أغسطس ١٩٨٢، كإطار مؤسسي للعمل السياسي لِكُلّ القوى والاتجاهات داخل الشطر الشمالي من الوطن. واعتبر ذلك بمثابة تعويض لها عن حظر العمل السياسي والحزبي، بحسب دستور الدولة حينذاك.

---

(١٠) أبو طالب، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

على أن حظر العمل الحزبي لم يمنع، عملياً من وجود قوى سياسية حزبية تعمل بصورة سرية، في شمال الوطن. وقد اعتبر الكثير من المهتمين بالشأن اليمني أن صيغة إنشاء المؤتمر الشعبي العام كانت تستهدف الرد على تلك الانتقادات التي كانت توجه إلى النظام السياسي في صنعاء، حول غياب أداة للمشاركة السياسية، وعدم القدرة على الاستفادة من طاقات الجماهير على اختلاف مشاربها وتوجهاتها الفكرية. فضلاً عن غياب الأداة الشعبية التي تسمح بالحوار السياسي والجماهيري لموازاة المؤسسات المناظرة لها في الجنوب. كما كان لإنشاء المؤتمر الشعبي العام جوانب إيجابية تمثلت؛ في استيعاب الصراعات السياسية في إطار تنظيم سياسي معترف به، واحتواء القوى القبلية وإيجاد صيغة بديلة لصراع تلك القوى مع الدولة ونظام الحكم مباشرةً من خلال تحويله إلى صراع تنظيمي وحزبي. فضلاً عن ذلك فقد ساهم وجود المؤتمر الشعبي العام في ترسيخ فكرة الحوار السلمي في الحياة السياسية[١١]. وكان أبرز وثائق المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، ميثاق العمل الوطني، المعروف باسم «الميثاق الوطني» الذي جاء تتويجاً لسلسة من الحوارات بين مختلف القوى الفاعلة في البلد، بدأت في أيار/مايو ١٩٨٠[١٢]، ثمّ البيان الختامي الصادر عن المؤتمر. وقد حصلت الدولة على موارد مالية إضافية، على أثره، ساعدت في تعزيز الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة، الأمر الذي مكن الحكومة من إنجاز العديد من المشروعات التنموية والخطط الاقتصادية. وقد توافرت تلك الموارد من خلال:

أ ــ تدفق المعونات الاقتصادية الخليجية؛ فقد رأت بعض القوى الإقليمية ــ حينها ــ إن تقوية النظام في اليمن الشمالي وتجربته السياسية والاقتصادية سوف يعمل على ترسيخه في مواجهة النظام في الجنوب.

ب ــ عوائد العمالة اليمنية المهاجرة إلى دول الخليج. وفي هذا الصدد أشارت وثائق الإحصاء الرسمي ــ حينها ــ إلى أن برنامج الإنماء الثلاثي (٧٣ ــ ٧٦) قد اعتمد في تمويله على ٧٥ بالمئة من المصادر الخارجية، ثمّ انخفضت تلك الاعتمادات خلال تنفيذ الخطّة الخمسية الأولى (٧٦ ــ ٨١) لتستقر عند حدّ ٤١,٤ بالمئة[١٣]. وبحسب تقدير البنك المركزي اليمني، فإن الاقتصاد الوطني عند مطلع الثمانينيّات قد اعتمد بصورة شبه كاملة على تحويلات العمالة اليمنية من الخارج، فبلغت نسبة التمويل الخارجي حوالى ٥١,٢ بالمئة. «وكانت تلك التحويلات ثابتة عند مستوى ١٢٠٠ مليون دولار سنوياً في

---

(١١) في هذا الشأن، انظر: «برنامج العمل السياسي والنظم واللوائح،» اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، أمانة السر، صنعاء ١٩٨٤، ومحمد إبراهيم الحلوة، «التحديث السياسي في اليمن الشمالي،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٩، العدد ٣٥ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ١٦١ و١٦٥.

(١٢) انظر: وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول، صنعاء ١٩٨٣، ص ٢٥١ و٢٦١.

(١٣) انظر: أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**، ص ١٤٨، ومحمد أحمد الزعبي، «ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من ١٩٦٢ ــ ١٩٨٦،» **دراسات يمنية**، العدد ٣٩ (كانون الثاني/يناير ــ آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ١٩٨.

المتوسط، أي خلال فترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣»[١٤]. وقد غطت تلك التحويلات حوالي ٩٠ بالمئة من حجم عجز الموارد المحلية بالنسبة إلى الخطّة الخمسية الأولى، ثمّ انخفضت إلى نسبة ٧٣ بالمئة في الخطّة الثانية. على أن النتيجة الناجمة عن الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل المشروعات العامة كانت قد أوجدت مشكلات عديدة أمام اقتصاد الشطر الشمالي من الوطن؛ كالمشكلة الغذائية ومشكلة التضخم. على أثر ذلك اتجهت الدولة في النصف الثاني من الثمانينيّات إلى تشجيع المنتجات المحلية. لكن هذا تركز أساساً على الجانب الزراعي وبعض الصناعات التحويلية. ومع ذلك فإن التحويلات القادمة من العاملين في الخارج قد ساهمت في ضخّ الموارد النقدية الأجنبية الضرورية للاقتصاد الوطني، إلا أنها أدت إلى شيوع أنماط مظهرية وسلوكيات ترف خُصصت للاستهلاك والاستثمارات العقارية، إضافة إلى تأثيرات سلبية أخرى على الصعيد الاجتماعي[١٥]. وبالرغم من ذلك فإن العوائد المالية التي حولت من العمالة اليمنية في الخارج قد ساهمت إلى جانب المعونات الاقتصادية الخارجية في إحداث قدر معين من الاستقرار الاقتصادي في شمال الوطن. وعلى الرغم من إسهام الحكومة في منهج التخطيط، المتمثل في وضع الخطط الاقتصادية، فإن ذلك لم يكن يعني زيادة دور الدولة في المجال الاقتصادي على حساب القطاع الخاص، كما كان الحال في بعض البلدان الأجنبية في ذلك الوقت، بل على العكس كانت تجربة التخطيط التي قامت بها الدولة تهدف إلى إفساح المجال وتهيئة الشروط الضرورية لنمو الاقتصاد الحر[١٦].

٢ ــ التحولات التي جرت في الشطر الجنوبي

اختلفت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب عنها في الشمال والتي يمكن إجمالها في وجود حزب سياسي راديكالي، يقود مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١٧]. الأمر الذي كان يعني أخيراً تحييد كلّ الصراعات والتعارضات السياسية والاجتماعية المختلفة في الحزب والدولة والقفز فوقها، وإن بصورة مؤقتة. وبالتالي أوجد ذلك الوضع بذور الانقسامات والصراعات الدورية منذ فترة مبكرة، في بنية الحزب والدولة ذاتهما. وكان أبرز تلك الصراعات إبعاد عبد الفتاح إسماعيل أولاً في نيسان/

(١٤) الزعبي، المصدر نفسه، ص ١٩٨ ــ ١٩٩.

(١٥) محمد أحمد المخلافي، «الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الجمهورية العربية اليمنية،» **دراسات يمنية**، العدد ٣٩ (كانون الثاني/يناير ــ آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ٢٥٦، ونادر فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٨٨ ــ ١٠٦.

(١٦) أحمد سلطان، «التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية: المسارات، والسياسات والآفاق،» **دراسات يمنية**، العدد ٢٩ (حزيران/يونيو ــ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

(١٧) انظر في هذا الصدد: محمد أحمد جرهوم، «الاتجاهات الأساسية في تطور النظام السياسي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» **قضايا العصر**، السنة ٨، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٨٨)، ص ١٥٤ ــ ١٦٩.

أبريل ١٩٨٠، ومن ثمّ تبعه إبعاد أبرز القادة في ما بعد. ثمّ أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ التي أدت بدورها إلى إبعاد علي ناصر محمّد الذي كان قد أدى دوراً في إبعاد الأول، وهكذا...

لقد تطرقت الوثيقة النقدية التحليلية التي أقرها الحزب الاشتراكي في نهاية الثمانينيّات[١٨]، إلى مجمل تلك الصراعات التي دارت حول دور الحزب القيادي في المجتمع ومكانة بعض المؤسسات العسكرية بالنسبة إليه، وحول سياسية الدولة والحزب الاقتصادية وعلاقتهما بالقوى الأخرى في المجتمع، وأخيراً حول سياسة الحزب والدولة في المجال الخارجي، على المستويين الإقليمي والدولي. والاستنتاجات التي يمكن تدوينها حول تلك الوثيقة تتمثل في ما يلي:

أ ــ أعدت الوثيقة من الفريق الذي وقف ضدّ علي ناصر محمّد وجماعته. ومن ثمّ ربما كان لها نوع من المصداقية في بعض ما جاءت به.

ب ــ كشفت الوثيقة مدى التباين والانقسام الذي عاشه الحزب الاشتراكي اليمني خلال تلك المرحلة (منذ تكوينه وحتّى سنة ١٩٨٦)، الأمر الذي أدى إلى المواجهة الدموية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وبالتالي حدوث انشقاق شامل من قمة المجتمع حتّى قاعدته في الداخل والخارج.

ج ــ واجه النظام في الجنوب تحديات ومشاكل كبرى نتيجة لذلك التباين في الرؤى والحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وعدم القدرة على استنباط الحلول المناسبة لها، وبالتالي لم تجد تلك المشكلات مجالاً للتعبير عن نفسها بصورة سلمية وحلها بالطرق السلمية وبالحوار. لذلك توصل عدد كبير من كوادر الحزب والدولة، إلى قناعة بأن الإسراع في عملية تحقيق الوحدة، كان هو الحل لتجنب ما قد يحدث مستقبلاً من مشكلات على شاكلة أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، أو غيرها.

في الجانب الاقتصادي فإننا نجد بعض التشابه في الوسائل المطبقة في الشطر الجنوبي لما حدث في الشطر الشمالي، وهو التشابه المتمثل في اعتماد مبدأ التخطيط المركزي، ووضع الخطط والبرامج الإنمائية المحددة (ثلاثية وخماسية). إلا أن ذلك التشابه لم يستتبعه تطابق في الهدف والفلسفة من وراء تلك الخطط. فقد كانت الخطط في الشطر الشمالي ــ كما سبقت الإشارة ــ تهدف إلى تهيئة المناخ الاقتصادي لنمو علاقات إنتاج رأسمالية محلية وبالتالي الارتباط بالسوق العالمية. بينما في الجنوب كان الهدف من الخطط هو تعزيز دور قطاع الدولة. لذلك خُصصت له كلّ الموارد اللازمة.

وبالرغم من اعتماد الشطر الجنوبي على المُدخلات الخارجية في التمويل سواء من

(١٨) انظر: **الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦** (عدن: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ص ٣٢ ــ ٤٠ وبعدها.

المهاجرين أم من البلدان الأجنبية وبالذات من البلدان الاشتراكية، فإنه قد بقي محدوداً، بسبب التأثيرات الطاردة للأموال المحلية والأجنبية. وتوضح الأرقام التالية نسب المساهمات في قيمة الإنتاج الاجتماعي الكلي:

كانت مساهمة الدولة منذ ١٩٧٨ وحتّى ١٩٨٧ تساوي ٥١ بالمئة، بينما المساهمات التي قدمها القطاع الخاص في المدّة الزمنية نفسها كانت تساوي ٣٥ بالمئة، أما البقية فكانت مساهمة القطاع المختلط والتعاوني[١٩].

أي إن قطاع الدولة في الشطر الجنوبي شمل كل الأنشطة الاقتصادية تقريباً، مثل: المصارف وشركات الطيران والتأمين والتوكيلات الملاحية والتجارة الخارجية، وتجارة الجملة الداخلية والمواصلات السلكية واللاسلكية والسياحة والفندقة ودور العرض. فضلاً عن دوره في قطاع الصناعات التحويلية وصيد الأسماك وصناعته والنقل والشحن والمقاولات ومزارع الدولة ومحطات ورش تأجير الآلات الزراعية[٢٠].

إذاً الفروقات كانت واضحة جداً بين تجربتي الشطرين في كل المجالات تقريباً. وهذا ما عكس نفسه بالتالي على مجمل الرؤى السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية في كلا النظامين.

ثالثاً: البيئة العربية والدولية لتلك المرحلة

تجلت في بلادنا مختلف التناقضات العربية والدولية وساعدها على ذلك التخلف الذي كان يلفّ مجتمعنا من النواحي كافة؛ الأمر الذي أفسح في المجال لتلك التناقضات أن تُمرر عبر المساعدات المادية والفنية، وهو ما تنبه له اليمنيون، لكن في وقت متأخر نسبياً. وقد تميزت البنية العربية والدولية خلال عقد الثمانينيّات من القرن الماضي بالانقسامات والتمايزات والاصطفافات المختلفة، عكست نفسها بصورة أو بأخرى في الأوضاع الداخلية في كلا شطري بلادنا. على أن مصادر التوتر ــ تلك ــ التي كانت تدفع إلى المواجهة السياسية والعسكرية معاً، لم تمنع عملية الوحدة اليمنية في تلك المرحلة من أن توجد لنفسها قوة دفع خاصة بها. ربما كان ذلك مثاراً للدهشة والاستغراب، وربما كان وراءه عامل نفسي أفرزته الخبرة المريرة الناجمة عن المواجهتين العسكريتين اللتين انزلق إليهما شطرا الوطن في السبعينيّات من القرن الماضي. الأمر الذي بدا معه ذلك تناقضاً، ولو ظاهرياً، مع عناصر البيئة العربية والدولية.

---

(١٩) انظر: **ملامح التطور في اليمن الديمقراطي خلال عشرين عاماً، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧** (عدن: وزارة الإعلام، دائرة الإعلام المحلي، [د. ت.])، وأبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**، ص ١٥٤.

(٢٠) عبد الملك محمد علي، «الدور القيادي للحزب الاشتراكي كقانونية أساسية للتطور في اتجاه اشتراكي،» **قضايا العصر**، السنة ٨، العدد ٧ (١٩٨٨)، ص ت.

إن استحالة تحقيق الوحدة اليمنية بالحرب قد وفر لدى قيادتي الشطرين ــ كما سبقت الإشارة ــ قناعة مهمة تمثلت في أن البديل الوحيد المتاح حينذاك هو أسلوب التطور السلمي، لعملية الوحدة. لذلك فقد مثل عقد الثمانينيّات من القرن الماضي منعطفاً حاسماً في مسيرة الوحدة نحو نهايتها المنطقية وغايتها المنشودة. فعلى صعيد الخطوات العملية والتطبيقية، نشير إلى ما يلي:

١ ــ على مستوى لقاءات القمة:

أ ــ لقاء قمة التأم في صنعاء في حزيران/يونيو ١٩٨٠، وقد اتفق فيه الطرفان على تنفيذ الخطوات الآتية:

(١) ــ التعاون في توطيد الأمن والاستقرار على مستوى الشطرين، ومنع أي نشاط يهدف إلى الإخلال بهذا الاتفاق (سياسياً أو عسكرياً).

(٢) ــ إزالة المواقع العسكرية من مناطق الأطراف على أن تحل محلّها قوات عادية أو قوات رمزية يحدد مواقعها وزيرا الدفاع في الشطرين.

(٣) ــ الاتفاق على وضع خطّة للدفاع عن الأراضي اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنية.

(٤) ــ كما اتفقا على أن يتم اللقاء دورياً، كلّ أربعة أشهر بين الرئيسين لمتابعة تنفيذ الاتفاقات السابقة[(٢١)].

ب ــ لقاء تعز في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، وكان أبرز نقاطه؛ الاتفاق على تشكيل لجنة لتنفيذ المادة ٩ من بيان طرابلس ١٩٧٢ التي تتعلق بتشكيل التنظيم السياسي الموحّد، على أن تقدّم نتائج أعمالها، بحد أقصى، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١[(٢٢)].

ج ــ لقاء عدن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وفيه تمّ الاتفاق على تطوير التنسيق والتعاون على الأصعدة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وتنقل المواطنين بين الشطرين. وكذلك التنسيق والتعاون في المجالات التربوية والثقافية والإعلامية. وكان الاتفاق الأهم، في هذا اللقاء، تشكيل المجلس اليمني الأعلى من رئيسي الشطرين، ومهمته متابعة سير تنفيذ اتفاق الوحدة، والإشراف على أعمال لجان الوحدة المتخصصة[(٢٣)].

د ــ لقاء تعز في أيار/مايو ١٩٨٢، الذي يبدو من خلال بنوده أنه كرّس لبحث بعض المواجهات العسكرية التي كانت لا تزال مستمرة في بعض مناطق الأطراف من شمال الوطن (أي بين السلطة والمعارضة ممثلة بالـ «جبهة الوطنية الديمقراطية» التي كانت القوات

(٢١) نشر نص الاتفاق في: **كتاب الجمهورية اليمنية: اليمن الواحد**، ص ٨١ ــ ٨٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ــ ١٣٣.

المشتركة فيها، بدأت تضعف بصورة ملحوظة. لذلك تمّ الاتفاق على أنه لا يحقّ لأي شطر التدخل في شؤون الشطر الآخر. وكان واضحاً أن المقصود بهذه الفقرة (العبارة) هو النظام في الجنوب الذي كان يوفر لعناصر الجبهة الدعم اللوجستي، كي تتحرك ضدّ الشمال. وقد بدا هنا الرئيس علي ناصر، بحسب ما جرى في اللقاء وكأنه يمارس دور الوساطة بين السلطة والمعارضة في الشمال. ونتيجة لأن لقاء تعز ذاك لم ينجز مهامه كاملة فقد استكمل في لقاء آخر عقد في كلّ من عدن وتعز في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥[٢٤]. غير أنه رغم مرور حوالى ثلاث سنوات على لقاء تعز فقد تخللت هذا اللقاء ثلاث دورات لانعقاد المجلس الأعلى. كانت كلها بروتوكولية ــ تقريباً ــ استهدفت تسهيل تنقل المواطنين بين الشطرين... إلخ[٢٥]. كما أقرت التنسيق في ميدان الدراسات العلمية والتقنية، وبالذات في مجال استخراج الثروات المعدنية من الإقليم كلّه[٢٦]. فضلاً عن تأكيد استكمال تشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحّد[٢٧].

وبالنسبة إلى اللجان الوزارية المشتركة فقد عقدت أيضاً ثلاث دورات خلال الفترة الزمنية الموازية. وكان من أهم النتائج التي خرجت بها تلك اللقاءات ما يلي:

(١) ــ وضع تشريع موحّد ينظم أعمال الشركة اليمنية المشتركة للخدمات التي ضمت شركة للسياحة وأخرى للنقل البحري وثالثة للنقل البري.

(٢) ــ في المجال التجاري، تمّ تسهيل التبادل التجاري بين الشطرين في حدود معينة، وقد اتخذت الإجراءات الكفيلة بتذليل العقبات التي تواجه أو يمكن أن تواجه العمل في هذا المجال.

إجراءات أخرى تمّ الاتفاق عليها، إلا أن معظمها لم ينفذ إلا بعد قيام الوحدة. مثل رصف الطرقات ومشروع الربط الكهربائي وغيره[٢٨]. وفي تلك الفترة كانت أهم خطوة في ميدان التكامل الاقتصادي والتنموي الاتفاقات التي وقعها شطرا الوطن مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. كانت تهدف إلى تنفيذ مشروعات مشتركة وطموحة، ومنها إجراء دراسات ميدانية واستكشافات للموارد الطبيعية في كلا الشطرين[٢٩]. وهكذا شهدت حقبة الثمانينيّات لقاءات قمة عديدة بين القيادتين السياسيتين، كسرت الحاجز النفسي بين القيادتين. وكان للاتصال المباشر بينهما من أجل السير في طريق الوحدة اليمنية، أن نجم عنه معاداة بعض القوى الإقليمية والدولية لقيام الوحدة اليمنية.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦١ ــ ١٦٤.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٧١ ــ ١٧٤.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٩٤ ــ ١٩٧.
(٢٨) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٥ ــ ٢٢٣.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٩٧، ١٠٦ ــ ١٠٧ و١١٢.

رابعاً: تسريع خطوات الوحدة ثمّ إعلان قيامها في ١٩٩٠/٥/٢٢

شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيّات تحولات دولية كبرى، عكست نفسها على الوضع الإقليمي اليمني بقوة، وكان ذلك التأثير واضحاً بشكل خاص على الشطر الجنوبي من الوطن الذي حدد مستقبله السياسي في تلك الفترة عاملان إثنان هما:

١ ــ أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الدموية التي هزت المجتمع اليمني ليس فقط في جنوب الوطن ولكن على مستوى علاقاته الخارجية الإقليمية والدولية أيضاً.

٢ ــ التحولات التي جرت في بلدان المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص.

لذلك كان لا بدّ أن يبدأ الحزب الاشتراكي، عملية مراجعة شاملة لتجربته السابقة في الحكم. وفي سنة ١٩٨٧، أقرت الوثيقة النقدية التحليلية في مؤتمر حزبي، تمّ خلاله تقييم التجربة السياسية للنظام في اليمن الديمقراطي على مدى عشرين عاماً ــ وقد سبقت الإشارة إلى هذه الوثيقة ــ وبالنتيجة تمّ إقرار ضرورة تعديل مجمل الرؤى السياسية والفلسفية للنظام، ومن ثمّ كان لا بدّ من إتاحة الفرصة أمام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى لكي تمارس حقها السياسي والمدني ضمن المنظومة الاجتماعية للبلد[(٣٠)].

وفي سنة ١٩٨٩، وقعت الحكومة في الشطر الجنوبي وثيقة أخرى حملت عنوان «مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح الشامل»، وأقرت بصورة نهائية في شباط/فبراير ١٩٩٠، وحملت عنوان «الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل». وقد صدرت في عدن.

كان الهدف، على ما يبدو، من كلّ تلك المراجعات والتقييمات لتجربة النظام في الجنوب تهيئة أرضية ملائمة لبناء نظام جديد على أنقاض النظاميين في الشمال والجنوب يستفيد من كلّ أخطاء الماضي، وبالتالي يعمل على تجاوزها.

في هذه الأثناء لم يكن الشطر الشمالي بمنأى عن المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي حدثت في تلك المرحلة التاريخية حيث جرت عدة مراجعات للسياسات والمواقف السابقة، وتم إعادة تقييم مجمل الرؤى السياسية للنظام في صنعاء. وتحت ضغط الأحداث الداخلية التي كانت تجري في عدن على المستوى الإقليمي العربي وعلى المستوى الدولي. لذلك جرت في الشمال إرهاصات شبيهة بما حدث في الجنوب مع فارق واحد هو

(٣٠) نشرت تلك الوثيقة في عدن سنة ١٩٨٩.

اشتراط النظام في صنعاء تحقيق الديمقراطية والتعددية السياسية بعد قيام الجمهورية اليمنية، وليس قبلها(٣١).

لقد قادت التحولات الجذرية في الجنوب والسير في خطوات جادة على طريق الوحدة مع قيادة الشمال إلى ردود فعل متباينة في أوساط القوى السياسية على مستوى الإقليم اليمني كلّه. فقد أيد البعض الخطوات الوحدوية وقيام الجمهورية اليمنية، وساورت البعض الآخر الشكوك في جدوى تلك العملية برمتها وفي قيام الدولة الموحّدة ونجاحها في تجاوز مشكلاتها. لكن ذلك كان أيضاً جزءاً من الإشكالات السياسية والعملية في إتمام الوحدة التي باتت مواجهتها مهمة ضرورية تحتم على كلّ القوى السياسية الفاعلة في الساحة تشكيل رديف إضافي للخطوات التي يقوم بها التنظيمان الحاكمان في كلّ من صنعاء وعدن، والوصول بمسيرة الوحدة إلى نهايتها المنطقية ممثلة في قيام الجمهورية اليمنية.

على أن تلك الإشكالات كانت طبيعية، بحيث يغدو حلها حلاً لإشكاليات مختلفة على صعيد العلاقة مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى غير المؤتلفة في نظام ما بعد قيام الدولة الموحّدة، كإشكالية العلاقة بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والعلاقة بين الحزبين الحاكمين... الخ.

وبالرغم من ذلك، وبالرغم من قصر الفترة الزمنية، فقد توافرت فرصة تاريخية لتوحيد شطري البلد. وهذا ما أثبتته قيادتا الشطرين، حيث أظهرتا مهارة جيدة في اقتناص هذه الفرصة، ومن ثمّ عقدتا لقاء عدن التاريخي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية للاستقلال، ليتم فيه التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة، وعلى تحديد جدول زمني مدته عام، يتم فيه، استكمال ما تبقى من وثائق دولة الوحدة واستكمال بقية إجراءات دمج النظامين في نظام واحد. وقد مثل هذا اللقاء الخطوة المهمة التي مهدت لقيام الوحدة في العام التالي.

على أن تلك المدّة قد تمّ اختصارها بستة أشهر. وخلال الأشهر الستة تلك تمّ إنجاز ما تبقى من وثائق الوحدة وتنفيذ بقية الخطوات الإجرائية لقيام دولة الوحدة اليمنية. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، ارتفع في عدن وفي صنعاء وبقية المدن اليمنية علم دولة الجمهورية اليمنية، وسط دموع الفرح وزغاريد المواطنين وبهجة اليمنيين داخل الوطن وخارجه. وقد بدأت الوحدة في خطواتها الأولى سلمياً، لكنها ما لبثت أن واجهت صعوبات مختلفة أدت إلى نشوب حرب عام ١٩٩٤. ويقولون إن التاريخ يعيد نفسه، ففي نهاية القرن الثالث الميلادي توحد اليمن من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن مناطق السهل الساحلي الغربي في تهامة وحتّى المهرة. لكن ذلك الحدث لم يتم دون معوقات. فلقد حدث قبل قيام وحدة الدولة العربية في جنوب بلاد العرب (اليمن القديم)، أن تحاربت حمير وسبأ لمدّة ثلاثة

(٣١) انظر: أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**، ص ٢٠٨.

قرون من أجل السيطرة على حكم البلد كلها. وقد اتحدت مختلف القوى التي تضررت مصالحها حينها من أعراب المناطق الداخلية لشبه الجزيرة العربية، ومن أعراب المناطق الشرقية من اليمن القديم، وحاربت التبع اليمانيّ شمر يهرعش، وحاربت مشروعه الوحدوي، لكن ذلك المشروع انتصر أخيراً. وهذا بالضبط ما حدث سنة ١٩٩٤، فقد انتصرت الوحدة، ومشروعها الوحدوي أيضاً في هذه المرة كما انتصرت في القرن الثالث الميلادي، وانتصر معها الوحدويون بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح.

لقد توحدت اليمن في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، واتجهت دولة الوحدة إلى بناء الإنسان كأحد أهم عوامل التنمية، كما وجهت كلّ الطاقات لإحداث تغييرات في البنية التحتية للمجتمع التي توفر الخدمات الضرورية لأبناء الشعب. وأصبحت اليمن بعد الوحدة؛ دولة تحظى باحترام وتقدير الأشقاء والأصدقاء. إذ باتت تشكل عامل استقرار في المنطقة، وتؤدي أدواراً إيجابية في المحيطين الإقليمي والدولي، وتساهم في حلّ الكثير من المشكلات التي تواجه جيراننا؛ سواء في القرن الأفريقي أو في المحيط العربي بشكل عام. وسنورد بعض ما أنجز خلال الفترة الماضية من عمر الوحدة في الجانب التعليمي، وتحديداً من بعد حرب ١٩٩٤.

أ ـ في المجال التعليمي

اتجهت الدولة بعد تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠ إلى العناية بالتعليم. وانعقد أول مؤتمر وطني لمراجعة أوضاع التعليم الفني والتدريب المهني في صنعاء، خلال الفترة الممتدة من ٢٣ حتى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، بإشراف وزارة العمل والتدريب المهني. «وتم توحيد التعليم بين شطري اليمن واتسعت رقعة الفرص المتكاملة في التعليم وأصبحت سنوات سنّ التعليم الإلزامي تسع سنوات (من ٦ ــ ١٥)»[٣٢]. وقد ازداد عدد المدارس في التعليم الأساسي والثانوي حتّى العام الدراسي ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤ إلى ١٢٥٢٨، كمدارس قائمة، إضافة إلى ٥٠٩ مبانٍ يتم فيها التدريس ولكن بصورة مؤقتة. ووصل عدد التلاميذ الملتحقين بالمرحلة الأساسية في نفس العام الدراسي؛ إلى ٣٩٥٥٧٥١ تلميذاً وتلميذة[٣٣]، بينما كان عددهم في العام الدراسي ١٩٩٨ ــ ١٩٩٩ ٢٩٥١٣٣٤، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمرحلة الثانوية في العام الدراسي نفسه ٣٧٦٠٨٠ طالباً وطالبة[٣٤]. بينما بلغ عددهم في العام ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤، ٥٨٨٩٩٥ طالباً وطالبة[٣٥]. وترافقت الزيادة في عدد التلاميذ والطلاب في المرحلتين الأساسية والثانوية بزيادة عدد المعلمين. إذ ارتفع هذا العدد حتّى العام

(٣٢) بدر سعيد الأغبري، «التعليم الجامعي الأهلي في اليمن بين التأييد والمعارضة،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر التعليم العالي الأهلي، صنعاء، ٣٠ أيار/مايو ــ ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، ص ٧٣.

(٣٣) هذه البيانات مأخوذة من: **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله، أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤** (صنعاء: المجلس الأعلى للتعليم العالي، ٢٠٠٥)، ص ٩٦.

(٣٤) الأغبري، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٥) **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله، أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤**، ص ٩٣.

الدراسي ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤ إلى ٩٨١٩٤ منهم ٢٠٣٢٦ من الإناث، في التعليم الأساسي، أما في التعليم الأساسي/الثانوي المختلط؛ فبلغ عدد المعلمين حتّى ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤، ٦٩٦٦٦ معلماً منهم ١٦٠٢٤ أنثى، وفي التعليم الثانوي بلغ عدد المعلمين، حتّى العام الدراسي ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤، ٦٤٠٨ معلمين منهم ١٣٧١ أنثى. وازداد عدد الجامعات الحكومية من اثنتين إلى ثماني جامعات في العام الجامعي ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤، وبلغ عدد الجامعات الأهلية ثماني جامعات. أما عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية، في العام نفسه فقد بلغ ٥٢٨٦٦ طالباً وطالبة منهم ١٢٥٩٥ طالبة. وكان نصيب الإنسانيات من هذا المجموع ٣٧٠٨٣ طالباً وطالبة منهم ٨٢٠٥ طالبة[٣٦]. ولم تشمل هذه المعلومات الطلاب الملتحقين بالجامعات الأهلية التي تأسست خلال العقد الأخير. وكذلك الطلاب الملتحقين بالمعاهد المتوسطة ما بعد التعليم الأساسي والتعليم الثانوي (معاهد مهنية مختلفة) وكذلك الطلاب الوافدين إلى الدراسات العليا (بكالوريوس، ماجستير ودكتوراه) في الخارج. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس اليمنيين من حملة الدكتوراه (أستاذ، أستاذ مشارك وأستاذ مساعد) في الجامعات الحكومية حتّى العام الجامعي ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٥، ٢٢٤٤ أستاذاً[٣٧]. هذا عدا أعضاء هيئة التدريس من غير اليمنيين وكذلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية والمعاهد الفنية والتقنية المختلفة التي أصبحت تؤدي دوراً كبيراً في إعداد وتأهيل اختصاصيين من مختلف المجالات. وتحاول اليمن من خلال المؤتمرات الدولية للدول المانحة التي انعقدت في الأشهر الأخيرة، الحصول على المساعدات المالية والاقتصادية من أجل التغلب على مشكلات الفقر والبطالة في البلد. فضلاً عن إحداث نهضة تنموية شاملة في مختلف نواحي الحياة.

وفي مجال السياسة الخارجية عملت اليمن على حلّ المشاكل التي كانت متعلّقة بالحدود مع جيرانها بالطرق الودية والدبلوماسية. ولعبت اليمن ولا تزال أدواراً مهمة في الميدانين العربي والدولي، وفي مناصرة قضايا الشعوب من أجل تقرير مصيرها (الشعب الفلسطيني والعراقي)، واستعادة حقوق الشعبين اللبناني والسوري المغتصبة.

واليوم وبعد مرور سبع عشرة سنة على قيام الوحدة اليمنية المباركة لا تزال تنتصب أمام دولة الوحدة مشكلات جمة وتحديات كثيرة، لعل أبرزها:

ب ـ في الجانب السياسي والاقتصادي

تعميق الديمقراطية، والتعددية السياسية، واحترام الحريات السياسية والمدنية للأفراد والجماعات، ورعاية مناخ حرية الرأي والتعبير وتعميقهما كي يتهيأ المناخ الصحي

(٣٦) تمّ أخذ البيانات من: المصدر نفسه، ص ٩٤ ــ ٩٥، ١٣٧ و٢١٥.

(٣٧) تمّ أخذ البيانات حول عدد أعضاء هيئة التدريس اليمنيين من: **أعضاء هيئة التدريس اليمنيين ومساعديهم في الجامعات الحكومية لعام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (صنعاء: المجلس الأعلى للتعليم العالي، ٢٠٠٥)، ص ١٩.

والملائم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتعميق روح المواطنة الواحدة، واعتبار أن المواطنين جميعاً متساوون أمام القانون، ومحاربة الفساد المستشري في أوصال المجتمع والدولة على السواء. وتحسين أداء أجهزة الدولة الأمنية والقضائية وتعديل القوانين المعيقة للاستثمارات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وهذا ما أكده مشروع برنامج العمل السياسي المقدم للمؤتمر الشعبي العام الذي انعقد في عدن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ج ـ في الجانب الاجتماعي والثقافي

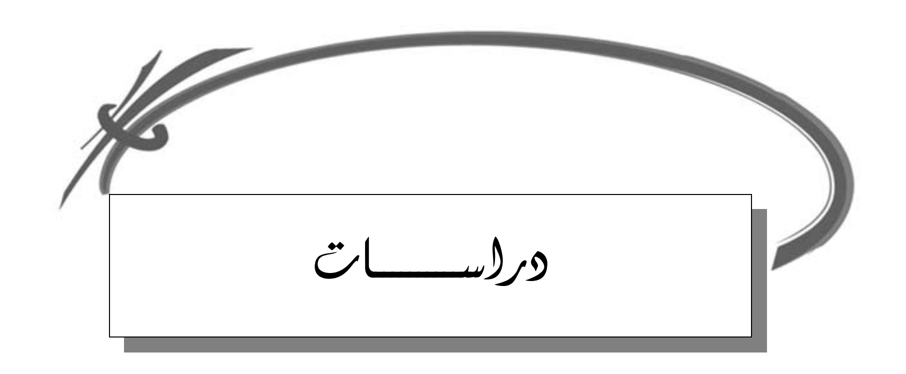
تشجيع المبادرات التي تهدف إلى تشكيل منظمات المجتمع المدني، وتعميق دمقرطة الاتحادات المهنية لكافة الفئات والشرائح الاجتماعية (المعلمين والأطباء والمهندسين والعمال وأساتذة الجامعات وغيرهم). واحترام حرية ورأي الآخر وتشجيع ورعاية حرية الصحافة، وتسخير وسائل الإعلام العامة والخاصة من أجل نشر ثقافة التسامح والحوار الديمقراطي. وتفعيل قوانين منع حيازة السلاح ومصادرة المتوافر منه في الأسواق وتحديد كيفية حيازة ما لدى المواطنين من السلاح، وذلك من أجل خلق الطمأنينة لدى فئات الشعب كافة، وخلق بيئة آمنة ومستقرة تساعد في تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وما محاولة زعزعة استقرار بعض مناطق البلد من قبل بعض العناصر المتخلفة، إلا نتيجة لانتشار السلاح في أيدي المواطنين، والحصول عليه بسهولة[٣٨].

إذن فالمهمة أمام دولة الوحدة كبيرة والمشكلات كثيرة وشعبنا ينتظر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعمل على الحد من البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطن، كي يتمكن شعبنا من الاندماج في محيطه الإقليمي والعربي، ويستطيع أن يصمد أمام تيار العولمة.

إن العالم يسير بخطى بطيئة ولكنها ثابتة نحو العولمة التي لن ترحم أحداً إذا لم يكن قادراً على الفعل المؤثر والإيجابي في ظلها، وعلى المساهمة المادية والثقافية في العلاقات الدولية ■

---

(٣٨) انظر: «مشروع برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام،» المقدم إلى: المؤتمر العام السابع، الدورة الأولى، عدن ٢٠٠٥، ص ٤ ـ ٥.


دراســـــات

التعاون العربي الأفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة(*)

حلمي شعراوي

مدير مركز البحوث العربية والأفريقية ـ القاهرة.

مقدمـــة

يبدو التعاون العربي الأفريقي في شكله الجماعي المؤسسي الحاليّ ــ وهو متوقف في الواقع ــ ظاهرة حديثة في الحياة السياسية الأفريقية والعربية، ولذا فإنه لا بُدَّ أن يقرن بالحديث عن التطور التاريخيّ الطويل للعلاقات بين الجماعة العربية والشعوب الأفريقية. ولسنا هنا في صدد تحليل هذا النسيج التاريخيّ المحمل بعوامل الالتقاء والخلاف الممتدة في التكوين الثقافي والاجتماعي للمجموعتين. وقد شغل الدارسون كثيراً ولفترة طويلة أيضاً بالتركيز على هذه العوامل بسبب الأهمية العالمية للعلاقات الثنائية والإقليمية في ما بعد موجة الاستقلال السياسي أو تكوين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. أما وقد اكتسحت آليات العولمة ساحات العالم الثالث بعد الاستقطاب الأحادي للنظام الدولي، فإن الحديث بات حتمياً عن مكانة المجموعات المختلفة في العالم الثالث أو تجمعات بلدان الجنوب، تحت مظلة مناهج وآليات العولمة.

لذلك ستحاول هذه الورقة تحليل إرهاصات المجموعتين العربية والأفريقية للالتقاء منتصف القرن العشرين، والمعوقات التي قامت في مرحلة التقائهما القريب، وإمكانياتهما للبقاء والتطور في ظروف العولمة، سواء عبر عملية مأسسة جديدة لأجهزة التعاون وتجاوز المشكلات الثنائية والإقليمية أو بالاندماج الجاد وبروح استقلالية في تكتلات بلدان الجنوب الصاعدة. وتتضمن محاولتنا معالجة الآتي:

أولاً: بناء الاستقلال الوطني ودور الإرادة السياسية

دعونا نقول إن موجة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، وطبيعة هذا الاستقلال نفسه قد بلورت طبيعة الشكل الجماعي المنفصل الذي قام في المنطقتين، ثمّ روح التحرر الوطني التي جمعت بينهما. ولنبدأ بكشف طبيعة الحركتين:

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي لمركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٠-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

إن حركة الجامعة الأفريقية (Pan Africanism) ولدت في الدياسبورا، ولم يكن «الآخر» بالنسبة إليها هو الاستعمار مباشرة، وإنما «القاهر» و«المستغل» ولذا سهل بروز تيارات متنوعة داخلها ليست لها صلة بالتحرر من الكولونيالية مباشرة، لا عند غارفي (Garvey) ولا بلايدن (Blyden) ولا عند زعماء الزنوجة (Negritude) والفرنكفونية. لم يحدث ذلك إلا عندما تطور الموقف في موجة التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن ديبوا (Du Bois) أو جيمس (R. James) كانا الأوضح من قبل ضدّ الإمبريالية، فإنّهما لم يكونا الأعلى صوتاً ــ حتّى الآن للأسف بين جماعة الأفريقانية السوداء. وقد يكون ذلك أضعف مركزها بين شعوب القارة وأخَّر أفريقيتها بشكل ملحوظ. وللصراحة نقول إن هذا العنصر في وقف الحركة الأفريقية المناهضة للاستعمار والإمبريالية في مراحل نشأتها أضعف من صلتها وشعبيتها على المستوى العربي أيضاً؛ وهو المشحون مبكراً بالعداء للاستعمار.

على الجانب الآخر كانت حركة الجامعة العربية تتشكل عملياً أوائل القرن العشرين مثل الحركة الأفريقية، وكان لها ظروف النشأة نفسها على يدّ جماعات مسيحية مسيسة معادية «للاستعمار العثماني» واستبداده. ومثلما كانت الحركة الأفريقية أساساً في «الدياسبورا» فقد كانت بدايات الحركة العربية مشرقية من ناحية، لبنان وسوريا والعراق، ومحدودة القاعدة لكونها مسيحية في عالم إسلامي من ناحية أخرى، وافتقدت ثقل القاهرة ومثقفيها في البداية من ناحية ثالثة، كما افتقدت المغرب الثائر إسلامياً ضدّ الفرنسيين الذين ركزوا اضطهادهم على المسلمين وبخاصة في الجزائر. لذلك لم تكن حركة الجامعة العربية بدورها ذات شعبية كبيرة إلا عقب الحرب الثانية. ويشير تحليل معمق لهذه الأبعاد إلى أن «التحرر الوطني» يظل المركز الحاكم في انبعاث، وتدهور الحركتين، بل وعلاقاتهما معاً في الوقت نفسه.

وللاختصار نقول إن الزخم السياسي للحركتين هو الذي دفع بأدوار زعاماتهما الكاريزمية في فترة ما بعد الاستقلال، لتصبح الكونغو قلب مسألة التحرر العربي الأفريقي ــ قبل تحرير عدن مثلاً وأثناء تحرير الجزائر ــ كما ظلت قضية الاستعمار الاستيطاني «الأبارتهيد» في القلب عند المجموعتين وقامت «مجموعة الدار البيضاء» ١٩٦١ جامعة لثلاث دول من شمال القارة «العربي» وثلاث أخرى من «جنوب الصحراء» دون أي معنى لهذه التقسيمات التي نضعها بالطبع بين قوسين كبيرين؛ لأنه في هذه المجموعة تأسست وحدات البريد والجمرك مثلما تأسست اللجان الوزارية وقامت بعدها بسرعة ملفتة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وفي مقدمتها العمل الباهر لـ «لجنة تنسيق تحرير المستعمرات» من دار السلام، مع أدوار بارزة لمصر والجزائر. لم يكن خطاب «مطامح العروبة» أو الحديث عن تجارة الرقيق يصدر إلا عن «قوى رجعية» مكشوفة كما كنا نسميها ببساطة، وليس صدفة أنها كانت دائماً تأتي من قيادات «الزنوجية» ومن عواصم مثل أبيدجان وداكار ونيروبي، وهي عواصم الوفاق (Entente) والحوار (Dialogue) المعروفة بموقفها في ذلك الوقت مع القوى الاستعمارية، وكان ذلك طبيعياً ومتوقعاً، لأن مراجعة، أو إعادة قراءة التاريخ، هي

دائماً عملية أيديولوجية بقدر ما هي فكرية أو ثقافية، ولكني أشير إلى أن نغمة التحرر الوطني المشترك كانت أعلى بكثير وأكثر مصداقية من الدعاوى «العرقية» أو التاريخية الخاصة بعلاقة «العرب وأفريقيا». وأكرر أن ذلك يتضمن خطأ منهجياً في قراءات التاريخ الاجتماعي جديراً دائماً بالنظر.

من التحرر إلى التضامن، ثمّ إلى التعاون: هذه هي عناوين ما بعد الستينيات حتى أوائل التسعينيات، حيث تكاد عجلة التفاعل تصاب بالشلل، فمع أواخر الستينيات كانت رموز التحرر الوطني قد ضربت جميعاً ــ تقريباً ــ نتيجة الانقلابات تارة والعدوان الإمبريالي الصهيوني على مصر تارة أخرى، وبدأ «الصوت السياسي» القائد في بداية السبعينيات يتعرض للقهر على الرغم من ارتفاع حرارة الكفاح المسلح في أفريقيا وفلسطين تأكيداً لاستمرار «الجدل الفاعل» في حياة شعوبنا. وكانت «حرب ١٩٧٣» في إطار الصراع العربي ــ الصهيوني محاولة لاسترداد الأنفاس، كما كانت متعددة الأوجه، أظهرت التضامن العربي والأفريقي مع مصر وسوريا وفلسطين من ناحية، وعقدت مشكلة زيادة أسعار البترول خطط الشعوب المحررة في التنمية من ناحية أخرى. وفي الوقت نفسه كانت الآلة الإمبريالية آخذة في التصعيد ضدّ إمكانيات التحرر السياسي والاقتصادي بما بدأت تفرضه من سياسات وبرامج اقتصادية جديدة باسم الإصلاح الاقتصادي، والخصخصة وسحب دور الدولة وفرض التكيف الهيكلي مع النظام الرأسمالي العالمي وشل محاولات تجمعات العالم الثالث (أنكتاد ــ عدم الانحياز) ومحاولات طرح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

دعونا نسجل أنه في شمال القارة بدأت الجزائر ــ ثمّ ليبيا ــ تحتل دور مصر السابق تدريجياً، فتطورت اجتماعات دول مجموعة الـ ٧٧ التي بدأها عبد الناصر إلى مؤتمرات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحركة «أنكتاد» عموماً. ومن قلب القارة نشطت حركة الكفاح المسلح في غينيا وأنغولا وموزمبيق ومناهضة نظام الأبارتهيد، ونَّشط ذلك علاقة الدول الاشتراكية بحركة التحرر الأفريقية أو قل أبقت على زخمها على الرغم من انحسار موجة التحرر الأساسية. وقد شهدت الفترة تألقاً عربياً وأفريقيا مشتركاً منذ اعتراف الأمم المتحدة «بالحق في الكفاح ضدّ الاستعمار بِكُلّ الوسائل»، إشارة إلى الكفاح المسلح. كما كان قطع مجمل الدول للعلاقات السياسية الجماعية مع إسرائيل شاهداً آخر على استمرار الزخم التحرري في العلاقات بين شعوب ما زال «التحرر» شاغلها الأساسي. وفي إطار عملية التضامن التحرري هذه دخلت ليبيا ساحة مساعدة حركات التحرر الأفريقية بدورها لتواصل تعويض الدور المصري الناصري، وكان النظام السوداني قد وقع اتفاق المصالحة التاريخية في أديس أبابا ١٩٧٢ مع الجنوبيين كما كانت المغرب قد اعترفت بموريتانيا ما أتاح في مجمله أن تضطرد أشكال التضامن لا من جانب أفريقيا غير العربية مع القضايا العربية فقط، ولكن باستجابة عربية جماعية للمشكلات الأفريقية الناتجة من ارتفاع أسعار البترول. وكان قرار وزراء المالية العرب في الجزائر بتنظيم تعويض البلدان الأفريقية عن أية خسائر تلحق بهم نتيجة رفع الأسعار نموذجاً لهذا الموقف، كما عقدت القمة العربية في

الجزائر أيضاً بعد ذلك لتؤكد الموقف نفسه وتقرر إنشاء المصرف العربي و«الصندوق الخاص» عربياً لهذا الغرض.

لا نستطيع أن نتجاهل أن خفوت موجة «التحرر المشترك» لصالح خطاب «التضامن» في أزمة ذات طابع اقتصادي، بل ومالي، جعل الخطاب يبدو وكأنه فقط من جانب أصحاب المال نحو الفقراء. وقد أسمى الكثيرون ذلك «خطاب الثروة» بعد خطاب الثورة، ولم تعد القضية هي **المشاركة** بقدر ما أصبحت **المقايضة**، وبعد أن كانت هماً أصبحت في باب أداء الواجب. وقد فتح ذلك الباب واسعاً لتسلل حلول «الوفاق» مع النظم العنصرية سواء في ما وقّع بعد ذلك من اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٩ أو اتفاقية «كوماتي» بين موزمبيق وجنوب أفريقيا عام ١٩٨٤ ليصيب ذلك كلّ عملية التضامن نفسها بمقتل.

وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف عجلة العلاقات بين المجموعتين مع تطور سياسات النظام العالمي في الاحتواء وتصفية الكتل الاستقلالية التي انتهت بتصفية المعسكر الاشتراكي نفسه بوصفه نقيضاً رئيسياً لمعسكر الرأسمالية والإمبريالية. وليس هنا مجال لعرض الشكل المؤسسي للتعاون العربي الأفريقي كدليل على قدرة المجموعتين على استمرار التفاعل حتّى في هذه الظروف الصعبة، ما يعني أنها قدرة بنيوية بقدر ما هي وظيفية لو استمر الوعي بذلك، وما لم تتوصل آليات العولمة إلى تصفية هذه الروح عموماً على مختلف الجبهات وليس بين العرب والأفارقة وحدهم. وفي القلب من آلياته الجديدة بدءاً من الاستثمار المباشر لِكُلّ الرأسمال البترولي العربي في البنوك الأوروبية والأمريكية، والتطبيق على نطاق واسع لسياسات صندوق النقد الدولي ووصفاته لعزل دور الدولة وإقصاء أقسام واسعة من الجماهير عن العملية الاقتصادية أو الإنتاجية العالمية في أفريقيا والوطن العربي، وقد وضع ذلك حاجزاً كبيراً على مدى قرنين تاليين بين الرغبة والقدرة في مجال التعاون العربي الأفريقي.

ثانياً: نهوض وتعثر التعاون العربي الأفريقي

عندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأفريقي في القاهرة في آذار/مارس ١٩٧٧، بحضور ٦٢ دولة عربية وأفريقية كان ذلك نتاجاً لفورة الإحساس العالي بالحضور السياسي والاقتصادي على الجانبين، إحساس على الجانب العربي نتيجة انتصار «تاريخيّ» في الصراع الرئيسي لصالحهم هو الصراع العربي الإسرائيلي ـ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ـ وقدر من التفوق الاقتصادي توفره ثروة، أو فورة الثروة البترولية الجديدة بعد تلك الحرب، وتأكد هذا الإحساس بالارتياح ـ على مستوى الإقليم العربي ـ من تجاوب المنطقة الأفريقية مع هذا الإحساس إزاء موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبدء حضور تمثيل منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعات القمة العربية (الجزائر) بل والتحام العمل العربي بالعمل الإسلامي؛ ليصبح هذا التلاحم بدوائره السياسية والاقتصادية أوسع تجمع من الأطراف الأفريقية والعربية من دون معوقات

تذكر. وإن كان العامل الاقتصادي، ودبلوماسية المقايضة دائماً في أفق هذه العلاقات، إلا أن الدبلوماسية العربية أو الأفريقية إلى جانب الانبهار الإعلامي بالظاهرة وتطوراتها، أدت الدور الأكبر في جعل الحاجة ملحة إلى مأسسة هذه العلاقة وتحويلها إلى اتفاقيات وإجراءات ملموسة. وكان هذا نتيجة ما يطلق عليه توافر الإرادة السياسية وراء الظاهرة ومؤسساتها في تلك الفترة.

وقد توافرت على الجانب الأفريقي أيضاً ظروف نضج واضحة لقاعدة العمل السياسي المشترك مع الجانب العربي، في سنوات السبعينيات قبل قمة ١٩٧٧، وهي استقلال غينيا بيساو وأنغولا وموزمبيق، وتقدّم الكفاح المسلح والسياسي في ناميبيا، وتزايد الحصار حول نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا بفضل عون أفريقي عربي مشترك لحركات تحرير هذه الأقاليم، وتساوق ذلك مع بروز مماثل لوضع منظمة التحرير الفلسطينية في مقدمة القضايا العربية بدعم أفريقي ملموس مثّله صدور قرار تشبيه الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥.

من هنا جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة مشترك بين الرؤساء العرب والأفارقة ممثلة لإرادة سياسية حقيقية إلى حدّ كبير نتيجة التمهيد العملي والفعال لفرص إنجاح هدفها في مؤسسة العمل العربي الأفريقي. وتتطلب العودة إلى طرح ضرورة عقد مثل هذا اللقاء توافر عناصر فعالة مثل تلك التي كانت في السبعينيات، أو درجة وعي ومدركات حقيقية للضرورة الملحة بصرف النظر عن توافر الظروف المادية لذلك، فالإرادة السياسية تخلق متطلبات تحققها دائماً، ومن قبل ألح كوامي نكروما على البحث عن «المملكة السياسية» أولاً وهو يفكر في سجنه بشأن مشروع الدولة الأفريقية نفسها.

وقد دفعت الثقة بالنفس وبالإمكانيات الذاتية اجتماع القمة العربية الأفريقية الأول لوضع أطر سياسية واقتصادية طموحة، وإن عبرت عن روح إيجابية وقتها إلا أن تعددها وتعقد متطلبات إنجاحها لم يساعد على تحقيق النجاح الذي توقعه المجتمعون. وقد نلحظ ذلك من قراءة بنية أجهزة التعاون التى تمّ التصديق عليها أو التوصية بإنشائها ممثلة في:

- دورية انعقاد القمة العربية الأفريقية كلّ ثلاث سنوات.
- انعقاد المجلس الوزاري العربي الأفريقي كلّ ١٨ شهراً.
- اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي من ٢٤ وزيراً، تنعقد كلّ ستة شهور.
- لجنة تنسيق التعاون العربي الأفريقي: من رؤساء الجانبين والأمينين العامين للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.
- التوصية بإقامة المحكمة العربية الأفريقية: لم تقم بعد.
- اتفاقية إقامة المعهد الثقافي العربي الأفريقي: بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٣.

● المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) أقامه الطرف العربي في الخرطوم.

● الصندوق العربي للمعونة الفنية لأفريقيا: أقامه الطرف العربي في القاهرة.

● المعرض التجاري العربي الأفريقي: تجري إقامته بشكل غير منتظم، ويمكن ملاحظة أن الأجهزة الرئيسيّة (القمة ــ المجلس الوزاري) لم تدع أبداً للاجتماع ثانية، بينما كان آخر اجتماع للجنة الدائمة عام ١٩٩٩، وقام المعهد الثقافي العربي الأفريقي في باماكو عام ٢٠٠٢ فقط.

والسؤال الآن أمام واضعي استراتيجية نهوض جديدة للتعاون العربي الأفريقي هو: هل تتوافر الإرادة السياسية الكافية في مطلع القرن الواحد والعشرين، لمثل هذا الذي حققه نصف قرن كامل من القرن العشرين؟ وهل تتحقق الإرادة السياسية بمجرد صدور قرار سياسي من هذه المنظمة أو تلك، دون بعث كلّ عوامل النهوض المعنوية والمادية على جانبي النهر، ليصبح النهر مصدر خير لأهله على الجانبين بدلاً من أن يصبح عازلاً، أو موضوعاً للتصارع مثلما يحدث بين أيّ قريتين أو دولتين؟ ولنا في مجموعتي حوض نهر النيل والسنغال أمثلة على كلّ ما نحن في صدده.

١ ــ معوقات تطور استراتيجي جديد

أ ــ كانت الظروف التي سبقت ولحقت نسبياً بتوافق قمة ١٩٧٧ تتيح قدراً من التوحد على مستوى المنطقتين في إطار الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، سواء بسبب الالتفاف النسبي حول قضية فلسطين برؤى متقاربة حول حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أو العمل الجماعي في منظمة الوحدة الأفريقية لاستكمال تحرير المستعمرات وتصفية النظام العنصري في جنوبي أفريقيا. أما الآن فإنه بينما اطمأن الجانب الأفريقي إلى تحرير مختلف المستعمرات الأفريقية بما فيها النظام العنصري، فإن الجانب العربي يمرّ بمعاناة الواقع في فلسطين والعراق والصومال، بل والاختلافات شبه الجذرية حول المعالجات المطروحة لتلك الأزمات. وفي الوقت الذي لا تتجه فيه المجموعة العربية إلى تجمعات بلدان العالم الثالث مكتفية بالحوار العسير مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإننا لا نجد رغبة عميقة على الجانب الأفريقي نفسه لتأدية دور في مثل هذه القضايا العربية التى تبدو شائكة. ويؤدي تطور «العمل الإقليمي» في المجال السياسي والاقتصادي معاً، بل والمنافسة أحياناً مع أطراف عربية إلى عزلة الموقف الأفريقي عن المشاركة الإيجابية في القضايا العربية.

ب ــ تتطلب الرؤية الاستراتيجية للعلاقات العربية الأفريقية والتعاون بين المجموعتين أن تنطلق من تحليل صحيح للنظام العالمي المحيط بالمجموعتين أو بالأحرى الذي يستوعب جزءاً كبيراً أو صغيراً من دول المجموعتين. وقد كانت الظروف المحيطة بقمة ١٩٧٧ مختلفة إلى حدّ كبير عما يحيط بالوضع الراهن للمجموعتين، سواء بالنسبة

إلى نمط الاستقطاب على الصعيد العالمي بين المعسكر الغربي الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، أو بالنسبة إلى الصراع العربي الصهيوني، أو طبيعة الصراع مع النظام العنصري في الجنوب الأفريقي.

ومن دون الدخول في تفاصيل معروفة، فإن الاستقطاب الحاليّ ينحصر في عمليات تنافس معروفة داخل معسكر واحد تحكمه قواعد الهيمنة الصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلى حدّ عسكرة الصراعات على نطاق واسع، يعكس نفسه في المناطق كافة ويطالب الآخرين بالتعاون مع القطب الأوحد أو الصمت على ما يجري حوله، ويؤدي هذا بدوره إلى صعوبات التعاون الفعال بين أية مجموعتين لهما مصالح مختلفة مع هذا القطب أو ذاك الطرف، ففي إطار العولمة الحاليّ، يتم التمركز والتفتت وفق قوانين خارجة عن إطار المجموعات الإقليمية إلى حدّ كبير، وتختصر السياسات الإقليمية الإرادات السياسية المحلية على مدى التنسيق مع هذه الأقطاب ذات الطابع الواحد (أمريكية أو أوروبية أو حتى آسيوية). ومن هنا كان الانجذاب للتفاعل مع قمم أخرى بدت أكثر فائدة كالقمة الفرنسية الأفريقية، أو الصين واليابان.

وفي هذا الصدد يمكن للباحثين أن يسجلوا تفاعلاً أفريقياً أكثر حيوية مع هذه المغريات الجديدة نفسها، فضلاً عن تفاعل المجموعات الفرعية في ما بينها من جهة شرق وجنوب مثلاً أو بين مجموعات أفريقية مع أطراف آسيوية أو من أمريكا الجنوبية، أيّ في إطار حركة جنوب/جنوب بينما يسجل الغياب الملحوظ لمثل هذا التفاعل على المستوى العربي، سواء بين المشرق والخليج والمغرب، أو بين المجموعة العربية وتجمعات الجنوب عموماً آسيوية أو أمريكية جنوبية (الغياب عن التجمع حول باندونغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أو الاجتماع مع أمريكا الجنوبية في أبوجا ٢٠٠٦). وانطلاقاً من مثل هذا الواقع يصعب تمثل الإرادات السياسية لوضع التعاون العربي الأفريقي بوصفها كتلة في هذه التفاعلات.

ج ــ ثمة تأثير مباشر في حركة التعاون العربي الأفريقي، ينتج أساساً من غياب الممارسة، أيّ عدم تفعيل آلياته لفترة طويلة، واستبدالها ــ كما رأينا وسنرى ــ بتفعيل آليات أخرى بدت للبعض أكثر جدوى. ويمكن أن نذكر في عجالة أسباباً مباشرة أو غير مباشرة مرتبطة بهذا العامل:

(١) الانقسام العربي الجذري حول وضع مصر عقب توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ١٩٧٩. لقد انتقلت الجامعة العربية من مصر عقاباً لها على صلحها المنفرد وعزلت من الجامعة، مع تأييد البعض لها ورفض الآخرين أيّ مشاركة مصرية في أجهزة التعاون.

(٢) نشاط منظمة المؤتمر الإسلامي مدعوماً من دول الخليج، وبرؤية إسلامية تتجاوز العروبة والأفريقية، وتوجه مساعداتها إلى الدول الموالية لهذا الاتجاه أكثر من غيرها بما انعكس على كافة أشكال التعاون الاقتصادي والثقافي كافة، في الوقت الذي تملك دول الخليج دفة تمويل التعاون عموماً، سواء عربياً أو إسلامياً.

(٣) تدافع العمل المنفرد لعدد من الدول ذات الوزن في العلاقات العربية الأفريقية، فقد اندفعت مصر منفردة لتعويض عزلتها، واندفعت ليبيا بشكل آخر نتيجة تغيير التوجهات الحاكمة لسياستها الخارجية والقومية، كما جاء وزن جنوب أفريقيا بعد تحررها في غير الاتجاه لمثل هذه الأشكال في العمل الإقليمي مفضلة التوجه مباشرة نحو دول آسيوية أو أمريكية جنوبية، فضلاً عن تركيزها على الجنوب الأفريقي تارة أو اختيارها الاقتصادي الذي تمركز أخيراً في «النيباد» على مستوى القارة.

(٤) تقوم أية رؤية استراتيجية عادة على معرفة معمقة بالواقع، وشفافية الحوار حول البدائل والحلول، وفي حالات وجود أكثر من طرف في أطر سياسية مشتركة، فإنه يلزم أيضاً تبادل الدراسات حول خطّة كلّ طرف، من أجل أكبر قدر من التنسيق لإنجاح الاستراتيجية المطلوبة للتعاون. وقد تعرض هذا المطلب لكثير من المعوقات على المستوى العربي والأفريقي من أكثر من زاوية:

● غياب دور المثقفين والباحثين لتقديم المعرفة ومناقشة المعوقات بعد الفترة الأولى من انطلاق موجة التعاون في السبعينيات، وقد شهدت السنوات الأولى حتّى أوائل الثمانينيات عقد عشرات الاجتماعات والندوات، وصدور عشرات الكتب، ثمّ انطفأ لهب هذه الحماسة بينما كان التعاون العربي الأفريقي يتعرض لصعوبات حقيقية نتيجة توجهات سبقت الإشارة إليها. والأمثلة على ذلك متعددة، حيث انطلقت صياغة الاستراتيجيات الأفريقية والعربية (عمان ــ لاغوس) منفصلة ومن دون الإشارة إلى وضع التعاون العربي الأفريقي ضمن إطار أيّ منها، وتمت مواجهة سياسات التكيف الهيكلي برؤى قطرية مختلفة، بل أصبحت أجندة مساعدات دول البترول الغنية في أحضان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتم فرض الأجندة الغربية إقليمياً عبر صياغات في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) أو في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإيسكوا) ثمّ انطلقت «النيباد» على المستوى الأفريقي، في لحظة تحرّك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في حدود الدول العربية، حتّى مع تركيزه على دول الشمال الأفريقي العربي.

● معنى ذلك هو الافتقاد الملحوظ إلى الشفافية في العلاقة بين المجموعتين، ولذا لاحظنا حشد المثقفين والباحثين على مستوى المجموعتين في انفصال ملحوظ أيضاً، بين مؤتمرات للمثقفين الأفارقة في داكار بغياب ملحوظ حتّى لأبناء شمال القارة من العرب، ومؤتمرات في مكتبة الإسكندرية للمثقفين العرب دون غيرهم. أما التنسيق بين مراكز البحوث في دول المجموعتين، فلم يحظ بأي جهد حتّى في إطار العناية باجتماعات لعناصر المجتمع المدني الذي يبقى مفهومه في الاتحاد الأفريقي أو الجامعة العربية مركزاً على رجال الأعمال أو تنمية دور المرأة.. من دون أن يعنى بتنمية دور الباحثين وطرح الرؤى الاستراتيجية على أوسع نطاق رسمي وشعبي ممكن.

● وهناك عنصر استراتيجي أكثر خطورة من مجرد نقص أشكال التعاون وهو عدم توجيه الاستثمار المشترك للثروة في مشاريع إقليمية أو قطرية كبيرة أو استراتيجية، أو تنسيق خطط التنمية في حالة المشروعات الصغيرة وبخاصة من الدول الغنية في المجموعتين (نيجيريا ــ جنوب أفريقيا ــ الخليج) بل إن أموال التعاون فترة الفورة البترولية التي بلغت أكثر من عشرين مليار دولار اتجهت بمعظمها إلى شركات الطرف الثالث الأوروبي أو الأمريكي من دون أن تساعد على تنمية مؤسسات اقتصادية عربية أفريقية مرموقة.

٢ ــ غياب روح التعاون العربي الأفريقي في الاستراتيجيات القائمة للمنطقتين

على الرغم من أن القمة العربية الأفريقية الأولى ١٩٧٧ كانت تعبيراً سياسياً عالياً عن رغبة الطرفين في بناء حقائق جديدة في العلاقات بينهما على أعلى مستوى وفي كل الاتجاهات، إلا أن المسارعة بتكثيف المؤسسات البيروقراطية، وغلبة الاعتبارات الاقتصادية عقب القمة مباشرة، جعلت بنية التعاون تصاب بالشلل مباشرة عند أولى العقبات أمامه، مثل أزمة مصر مع الجامعة العربية، أو الأزمة التشادية ــ الليبية أو أزمة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية. وقد كشف ذلك بالطبع عن هشاشة العمق الاستراتيجي للبناء الجديد، وعدم تفعيل علاقة عضوية تعبر عن «الأخوة» المفترضة.

وقد يظل التعقيد في بنية مؤسسات التعاون في بعده البيروقراطي وراء تعطيل الرؤية الاستراتيجية؛ لأن عشرات الأجهزة من المجالس واللجان الدائمة، بأعداد كبيرة في العضوية المشتركة أحياناً أو بناء بعضها بعضوية جانب واحد مثل المصرف والصندوق، جعلها بعيدة عن المخططات الاستراتيجية التي تصاغ لمستقبل المجموعتين منفصلة؛ ولا يحتاج الأمر إلا لإلقاء نظرة سريعة على ما صدر عن الجانبين من وثائق أساسية في أعقاب القمة العربية الأفريقية الأولى هذه، ليرى كيف غاب «البعد الأخوي» عن تصورات مستقبلية لخطط استراتيجية على النحو التالي:

أ ــ **على الجانب العربي**: صدرت خطّة عمان ١٩٨٠ في إطار الجامعة العربية بعيدةً إلى حدّ كبير عن معاهدات الوحدة الاقتصادية السابقة عليها، مكتفيةً بإبراز أبعاد العمل العربي المشترك، بحيث لم تعد في الواقع المباشر مرجعاً أساسياً لمؤسسات الوحدة الاقتصادية العربية نفسها، ناهيك بأنها لم تذكر في أيّ جزء منها مدى التقائها مع المناطق المجاورة مثل المنطقة الأفريقية. لذلك فقد جاءت الاستراتيجيات التي وضعتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد انتقالها إلى تونس (١٩٨٠) وخلال عشر سنوات تالية لذلك، خالية من تأكيد هذه العلاقة العضوية، وقد صدرت استراتيجيات العمل الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، بجهد فكري ملحوظ، أخذ في حسابه تنامي قوة المال الإسلامي، أو الثقافة الإسلامية الصاعدة بأكثر من أن يضع في اعتباره وزن مناطق الجوار في أية تنمية استراتيجية عربية.

وما إن عادت الروح نسبياً إلى أجهزة العمل العربي سواء بعودة مصر إلى الجامعة العربية (١٩٨٩) أو بنفس جديد للأمناء العامين للجامعة، ومجلس الوحدة الاقتصادية حتّى نشطت بعض وثائق «العمل المشترك»، مع غلبة التطلع إلى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن آليات الاقتصاد العالمي الجديدة. وفي أحدث استراتيجيات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، فإن الإشارة قد تقتصر على تنمية التجارة الخارجية العربية مع مجموعات إقليمية محدودة مثل «الكوميسا» إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

ب ــ **على الجانب الأفريقي**: لم تكن قواعد العمل الجماعي على المستوى الأفريقي أسعد حالاً في اتجاه دعم «استراتيجيات الأخوة المشتركة» في ما وضعته من وثائق وخطط أفريقية والتي تزامنت مع أحداث مشابهة على الجانب العربي، فهنا صدرت أيضاً خطّة لاغوس عام ١٩٨١ مؤكّدة أجواء الإصلاح الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي. وكان تدهور الأوضاع الاقتصادية وعنف الصراعات العرقية والاضطرابات المسلحة وراء عدم الالتزام بالحد الأدنى لهذه الخطط في إطارها الأفريقي ناهيك بالإطار الأفريقي العربي المشترك. ومع ذلك فإن المجموعة الأفريقية، وقد أحست بضغط المؤثرات الاقتصادية الخارجية (اتفاقات لومي والتجارة الدولية. الخ) عادت إلى محاولة الاتفاق على خطط تقارب أكثر فعالية وذات طابع مستقبلي بارز، فتم توقيع «معاهدة أبوجا» للوحدة الاقتصادية، في منتصف التسعينيات ونسقت خطوات هذا التوحيد للأسواق والعملات والبنوك، وحركة رأس المال والعمالة، إلا أن عناصر المعاهدة بدت أكثر تعاملاً مع السوق الأوروبية أو العالمية من تخصيصها لأي جانب للتعامل مع الاقتصاد العربي نفسه. وقد يكون وجود «نصف العالم العربي» على الأرض الأفريقية عاملاً وراء عدم ضرورة ذكره بالتخصيص، لكن ذلك يمكن من الناحية الاستراتيجية أن يكون فعالاً لو أن التجارة البينية والمشروعات المشتركة مسألة مقررة سلفاً، وهذا غير قائم بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي العربي من ناحية، وتوجه مختلف دول الشمال الأفريقي العربي إلى السوق الشمالي قبل أيّ سوق آخر أفريقي أو آسيوي من ناحية أخرى. ولا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن الاقتصادات القوية لبلدان عربية أفريقية مثل ليبيا والجزائر كانت مرهونة بعمليات الحصار أو الاضطرابات الداخلية مما لم يجعلها من عوامل التقارب أو إنجاح الاتفاقات المطروحة مثل معاهدة أبوجا.

وفي قفزة تالية بدت وثائق **الرؤية** (The Vision) الصادرة عن أمانة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٣ أكثر تفاؤلاً تجاه «الأخوة العربية» ودورها في تنمية العلاقات الخارجية للاتحاد، ويبدو أنها كانت تثق بالظروف الإيجابية لنشأة الاتحاد الأفريقي نفسه، مع النفس القوي من الجانب الليبي. لكن أمانة الاتحاد فاتها أن ذلك الموقف الليبي كانت تتم صياغته الأفريقية القوية بعيداً عن الارتباط بقضايا الوطن العربي ومنها التعاون العربي الأفريقي. ولذا أصبح هذا الموقف بدوره مثار «تأمل إيجابي» في زاوية وموقف سلبي نسبياً

على الجانب الآخر. من هنا، فإن مكانة **الرؤية** التي صاغتها مفوضية الاتحاد تظل مثالية لبعض الوقت.

قد تكون صيغة «النيباد» التي أعقبت قيام الاتحاد الأفريقي قناة إيجابية عملية لدفع استراتيجية التعاون العربي الأفريقي. وعلى الرغم من أنها قد صيغت، لتجذب انتباه «المعسكر الرأسمالي العالمي» مباشرة بهدف تنمية البنية التحتية التي قد تخدم مصالحه إلى جانب خدمة التنمية الأفريقية، إلا أن نصوصها تذهب إلى اعتبار الوطن العربي ــ مرة أخرى ــ مصدر تمويل وليس للمشاركة العضوية في البناء المشترك. وهنا لا بُدَّ من النظر مرة أخرى إلى مشكلة كون «مؤسسة النيباد» ما زالت خارجة على إطار «الاتحاد» من جهة، إلا أنها ــ بحكم تأسيسها ــ تجعل دول الشمال العربي الأفريقي جزءاً أساسياً في تكوينها ما قد يساعد على شراكة عربية أفريقية فعلية، وإن بمعنى اقتصادي بحت أيضاً لا ينجز الالتحام الاجتماعي الثقافي الذى ننشده.

هناك عدة اعتبارات مشتركة تؤثر في أية رؤى مستقبلية للتعاون العربي الأفريقي يمكن أن يتعمق بحثها بدراسات مستقلة:

(١) انسحاب دور الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقتين بما لا يجعل عملية التخطيط أو وضع الاستراتيجيات ذات تأثير كبير في تطوير العلاقات. ويعمق هذا الاستنتاج ما نراه خلافاً لذلك وهو أن النموذج الأوروبي نفسه الذي تتطلع إليه معظم نظم الحكم الأفريقية والعربية لا يتخلى عن دور الدولة بهذا الشكل في رسم مستقبلياته، ويشار هنا إلى قوة معاملات الاتحاد الأوروبي وبرلمانه مع العالم الخارجي.

(٢) ثمة تأثير سلبي قوي للتوجه في معظم أنحاء أفريقيا والوطن العربي إلى بناء التنظيمات الإقليمية الفرعية منفصلة استراتيجياً عن البناء الإقليمي الشامل للجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي. ولا نحتاج أن نشرح القوة الانعزالية لمجلس التعاون الخليجي، أو الاتحاد المغربي من جهة أو تنظيمات الإيكواس (ECOWAS) والسادك والكوميسا... إلخ من ناحية أخرى، وهي فضلاً عن تأثيرها المباشر في تعطيل استراتيجية العمل المشترك في إقليمها العربي أو الأفريقي فإنها ولا شكّ تعوق أيّ تفكير استراتيجي للأخوة الأفريقية العربية.

ثالثاً: مشكلات التعاون في قضايا السلام والأمن والتنمية

من اليسير ملاحظة أنه في الوقت الذي دخلت فيه العلاقات العربية الأفريقية مرحلة المأسسة مع أوائل السبعينيات، تزايدت موجات التوتر والصراع في أنحاء القارة نتيجة الأجواء العالمية الجديدة من جهة، وتفاعل آثار الموروث من التعقيدات في العلاقات التاريخية العربية الأفريقية من جهة أخرى. ولذلك تعقدت الأمور أمام مؤسسات التعاون العربي الأفريقي كجزء من تعقدها أمام مؤسسات المنظمات الإقليمية الرئيسيّة (الجامعة ــ

منظمة الوحدة) أو الإقليمية الفرعية (Sub Regional). ويمكننا أن نلاحظ هنا المفارقة بين أجواء تفتت وصراع، وضرورات البحث عن سياسات استراتيجية مشتركة، وهي مفارقة جعلت صراعات أو نزاعات محدودة تطفو بحدة على سطح العلاقات العربية الأفريقية بما لم يكن لأكبر منها وأشد حدة من قبل مثل هذا الأثر (سنقارن لاحقاً بين مشكلة زنجبار من قبل ودارفور من بعد!). لذلك يتوجب الحال أن نعتمد الإجابة عن بعض الأسئلة الهامة في هذا الصدد، ومن زاوية عربية أولاً، لنرى كيف تتوالى الأسئلة الهامة والحرجة الأخرى في مجال السعي إلى بناء استراتيجية مشتركة، استراتيجية مواجهة قضايا السلام والأمن أولاً، وأثر غيابها في تعثر التنمية ثانياً. وفي الإطار نفسه لا بُدَّ من محاولة التفكير في إمكانيات وضع استراتيجيات مستقلة في ظروف زحف العولمة واستقطابها.

١ ـ أثر الموروث التاريخيّ في التصارع

ورثت أفريقيا شمالاً وجنوباً تقسيمات استعمارية ليست ذات طابع جغرافي أو سياسي فقط، ولكنها ذات طابع ثقافي واجتماعي أيضاً؛ امتد من الدين (إسلام/ مسيحية) إلى الأعراق (عرب وأفارقة) بل امتد إلى تصنيفات عازلة بطبعها مثل الحديث عن تاريخ الحركة العربية الجامعة (Pan Arabism) والحركة الأفريقية المماثلة، ومن خلال ذلك ظهرت ـ مبكراً ـ توترات حادة لا تنكر وذات طابع سياسي وثقافي محورها العروبة والأفريقية بشأن موريتانيا، وزنجبار، وأريتريا وجنوب السودان والصومال وتشاد بل وفي نيجيريا وأثيوبيا، فضلاً عن صراعات كبرى أخرى مثل تلك التي وقعت في الكونغو. ومع ذلك كانت صراعات الحدود الاستعمارية هي أساس اللجوء إلى الحرب أو مختلف أشكال العنف المسلح أو العنف الدبلوماسي إن جاز التعبير في العقد الأول من الاستقلال؛ مثلما حدث بين الجزائر والمغرب، أو بين الصومال وأثيوبيا، وحتّى بين السودان ومصر أو بين غانا وبعض دول غرب أفريقيا. وإذا كانت اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨ لم تحقق السلام واستقرار «الدولة الوطنية الأوروبية إلا بعد حروب استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً، فإن قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ أيّ بعد أقل من عقد من موجة الاستقلال الأفريقية في الخمسينيات قد حسمت كثيراً من الصراعات بين الدول الأفريقية بشأن الحدود بإقرارها الأوضاع القائمة عند الاستقلال. هنا يتوجب علينا أن نرجع هذا الاستقرار الواقعي (De facto) إلى طبيعة الإرادة السياسية التي وقفت خلفه، وهي إرادة سياسية حكمتها قوة وزن زعامات بحجم عبد الناصر، وبن بلا، ونكروما ونيريري وهيلا سلاسي، وغيرهم من ذوي الوزن المعروفين في علاقات الوحدة الأفريقية. وبهذه الروح التي تأسست في أجواء التحرر الوطني استقرت أوضاع لم تعالج مثلها مرحلة «المأسسة» التشريعية (De jure) بعد ذلك إلى حدّ كبير، (دور مجموعة الدار البيضاء، والتدخل القوي في قضية الكونغو وروديسيا هو أثقل بالتأكيد من دور البعض في تجنب تأثير كامب ديفيد أو دارفور مثلاً!). ولذا بقيت بعض آثار هذه الموروثات الاستعمارية أو الثقافية حتّى ظهرت بأشكال أخرى بحدة بعد ذلك في غياب إرادة سياسية مماثلة لما سبقتها.

ويلفت النظر أن باحثين مرموقين مثل علي مزروعي أو أوسيتا أغبو (Osita Agbu) لم

يذكرا بين النزاعات الحادة وحالات الاحتراب التي وقعت في أنحاء القارة على مدى العقود الثلاث الأخيرة صراعاً عربياً أفريقياً ملحوظاً قبل موجة الحروب الإعلامية الأخيرة عن الصراع العربي الأفريقي تحت ضغط العولمة مثلما في السودان أو غيره بحجة تفجر العامل الثقافي أو العرقي بين الطرفين مع تجاهل العنصر الخارجي الذي حسم أمره في الستينيات.

هنا لا بُدَّ أن يظل السؤال عما إذا كان «الصراع التاريخيّ بين العرب والأفارقة» هو العنصر الحاسم والاستراتيجي في ما وقع ــ بهذا العدد ــ من صراعات، على الرغم من شهادات الباحثين المذكورة. أم أن علينا أن نتأمل كيف تمّ استيعاب بعضها من ذات الأصل العربي الأفريقي نتيجة التطور السياسي الاجتماعي إلى الدرجة التي تبتعد مواقعها الحالية عن صلتها بثنائية العروبة والأفريقية. أو قل بعيداً عن أن تكون صراع هوية عربية/ أفريقية أو صراع عربي أفريقي. ويمكننا الرجوع إلى حالة الصراع أو شبه الصراع الذي يقع الآن في زنجبار، أو بين أثيوبيا وأريتريا، أو تشاد، أو الصومال وحتّى الصحراء الغربية. إننا لا نجد هنا أية آثار لكونها صراعات ذات طابع عربي أفريقي؛ أو أن الأصابع العربية هناك على نحو ما كان يقال من قبل. إذاً، فإنه يمكن الرجوع إلى مؤشر الأوضاع السياسية الداخلية، والاقتصادية الاجتماعية البنيوية، أو التدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر والذي يؤدي الدور الرئيسي في استمرار بعض مظاهر هذا الصراع، ومن ثمّ يمكن سحب هذا المعيار بدرجة أو أخرى على ما تبقى من أشكال الصراع التي تقترب من الحساسيات العربية الأفريقية في ما يحدث في السودان أو موريتانيا حالياً. هذه الأسئلة المحورية في البداية هي التي يمكن أن تؤدي إجاباتها الموضوعية إلى الانتقال بالبحث في قضايا السلام والأمن والتنمية في أفريقيا إلى آفاق أخرى ذات أبعاد استراتيجية جذرية أكبر، مع عدم تجاهلنا في الوقت نفسه أية اعتبارات ثقافية أو معايير خاصة ببعد الهوية في بعض مظاهر الصراع التي ما زالت تثير الحساسية العربية الأفريقية.

٢ ــ الثوابت والمتغيرات

لا تساعد مرجعيّة «الثوابت» في العلاقات العربية والأفريقية، في مواجهة كثير من مشاكل السلم والأمن والتنمية في المنطقتين لذلك لا بُدَّ من بحث طبيعة «المتغيرات» بين فترة وأخرى في واقع ومستقبل هذه العلاقات، وتوجيه مؤسسات التعاون العربي الأفريقي في هذا الاتجاه.

أ ــ لقد كنا نظن أن ثوابت «التحرر الوطني»، و«بناء الدولة الوطنية»، ستظل فاعلاً رئيسياً في بناء التعاون لإنجاز تنمية مستقلة «بروح التحرر» أو مستدامة «بأموال البترول» على الجانبين؛ وإذ بمتغير السياسات الاقتصادية الجديدة (التكيف الهيكلي) وانسحاب دور الدولة وانخفاض أسعار البترول يؤدي إلى القلاقل والتبعية والمديونية الدائمة والإفقار الشديد، ومن ثمّ تنهار الأماني والتطلعات، وتتراوح النظم السياسية بين الاستبداد أو التساقط أمام حركات شعبية من دون برنامج تحويلي بارز؛ ومن هنا بدت الموارد الكبرى

مثل البترول والماس والمعادن الاستراتيجية مجالاً لصراعات داخلية وخارجية (نيجيريا ــ أنغولا ــ سيراليون ــ الكونغو ــ السودان ــ موريتانيا) دونها التفكير على مستوى الدولة في أيّ تعاون إقليمي أو نزوع استقلالي أو تنموي.

وانسحب هنا مطلب الهوية المحلية أو العامة (National Identity or Pan Movement) لتقع مجمل الدول العربية والأفريقية في براثن المؤسسات الدولية وتحت مقصلة العولمة.

ب ــ لا شكّ في أن كثيراً من دول العالم الثالث ومن بينها معظم الدول العربية والأفريقية قد أقامت سياساتها الوطنية بل والتنموية لعدة عقود خلت على ثوابت «النظام العالمي» القائم على الاستقطاب الثنائي، وأحياناً الثلاثي مع تصاعد قوة الصين الشعبية. وفي هذا الإطار قامت «هوامش» هذا النظام بعمليات تجمع تحت مسميات «عدم الانحياز» أو «الدول النامية» أو «العالم الثالث»، كما أكد بعضها هويات جامعة إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن هنا بدا التعاون بين بعض هذه التجمعات ممكناً مثلما أتاحت العلاقات العربية الأفريقية التفكير في مأسسة هذه العلاقات. لكن ظروف عولمة النظام الرأسمالي ودحره للنظام الاشتراكي المقابل، وارتباط ذلك باختراقات كبرى للنظم الإقليمية نفسها على نحو ما حدث لنظم حركات التحرير الجديدة (أنغولا/ موزمبيق) أو جر مصر إلى عالم كامب ديفيد والشرق أوسطية، والحلول التفاوضية في جنوب أفريقيا وزيمبابوي وفلسطين، كلّ ذلك نقل النظام الدولي إلى حالة «القطب الواحد» والهيمنة المطلقة لسياسات النيوليبرالية القائمة على التفتيت واحتكار القرار الدولي، وإعادة صياغة الشرعية الدولية، ومعنى الديمقراطية والسيادة الوطنية، ومن ثمّ جرى إزاحة الهويات الكبرى في أفريقيا والوطن العربي لتحل محلّها هويات القبلية والطائفية والعرقية على نحو يكاد يكون أسوأ من الفترة الاستعمارية التقليدية. من هنا لم تعد تتوافر قضايا كبرى جامعة مثل الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، أو فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، أو بناء المنظمات الجامعة، فلم تعد من «ثوابت المرحلة» بقدر ما أصبح الاختلاف هو الشائع حول مصير العراق في ظلّ الهجمة الأمريكية. ومواجهة الصراعات العرقية والقبلية في سيراليون وليبيريا والكونغو، وانبعاث أدوار المجتمع المدني والمنظمات الشعبية بحثاً عن المشاركة المحدودة في السلطة إزاء الديكتاتوريات العسكرية أو غيرها، كما أصبح الجري وراء الحلول الجزئية في فلسطين من دون احتياج لدعم أفريقي عربي بهدف التحرر الفلسطيني الأكبر. أصبح ذلك هو شاغل شعوب المنطقتين وقد تمثل ذلك بشكل واضح في غياب أيّ دور عربي أفريقي مشترك، أو أيّ دور جامع في كلّ من المنطقتين في مشاكل كبرى مثل صراعات منطقة البحيرات الكبرى أو منطقة الخليج والعراق، على الرغم من معرفة المنطقتين بالأسباب المادية والخارجية والداخلية وراء هذه الصراعات، بل ومعرفتهما باندفاع بعض أطراف هذه المنطقة أو تلك مع التدخل الأجنبي لتأكيد الحلول الفردية، وتعميق عوامل الانقسام.

في أجواء التفتت هذه وفقدان السيادة وتعمق الإفقار، بدأت النزاعات السلفية تستحضر ثوابت الماضي لا الحداثة والتقدّم، وبدأ بعضها ممعناً في أممية دينية إقصائية لِكُلّ

الحركات الجامعة الإقليمية (الإسلامية ضدّ القوميات) أو ممعنة في التجزئة الإقصائية بدورها (العرقيات في وسط وغرب أفريقيا)، وبعد أن كانت الجهادية الإسلامية مقاتلة (حركات المهدية والفودية) (dan Fodio) وحتّى الوهابيّة ضدّ الاستعمار راحت بروحها الانعزالية الجديدة تتعاون تارة مع القطب الدولي في أفغانستان ضدّ الشيوعية ثمّ مقاتلته تارة أخرى باسم الصليبية (أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، فأيّ عالم من الثوابت والمتغيرات تعبر عنه هذه التطورات؟

٣ ـ الحالة العربية في حركة بلدان الجنوب

إزاء «الاستقطاب الكبير» بعد نهاية الحرب الباردة، وجدت الكتل السابق قيامها بين بلدان الجنوب، نفسها في حالة تفتت، ورغبة كلّ جماعة منها أن تلحق بالقطب الجديد. واقتصر «التنوع» في أحسن حالاته على كتل الشمال، مثل محاولة الاتحاد الأوروبي أو اليابان، أو تشكيلات مثل الفرنكفونية والكومنولث، للوجود إلى جانب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية. وبهذا المعنى فإن تعبير «الفوضى البناءة» لا يعتبر جديداً كما بدا في تصريحات كوندوليزا رايس أواخر عام ٢٠٠٦ بشأن الشرق الأوسط أو غيرها، وإنما كان التعبير هناك مع بداية تشكيلات العولمة الجديدة عقب سقوط الاتحاد السوفياتي واختفاء مظاهر الحرب الباردة نسبياً، ففي إطار «الفوضى البناءة» على مستوى عالمي، اخترقت الولايات المتحدة معظم «مناطق النفوذ» والتكتلات، ومنها منطقة الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وكادت الروح «الجماعية» تختفي نهائياً وفق منهجية ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة، وتفوق الرأسمالية المالية على غيرها من أشكال العلاقات الرأسمالية القديمة المتنوعة بأسواقها، اختفت الهويات (الأيديولوجيات) الكبرى، والمتوسطة (القوميات الإقليمية) وتهدد الموقف الهويات الصغرى نفسها (الوطنية).

ونستطيع أن نرصد هنا بعض المظاهر الهامة «للمتغيرات» على المستوى العربي الأفريقي:

أ ــ لم تعد مصر قائدة في حركة قومية عربية أو عربية أفريقية مثلها في الحالة الناصرية، كما لم تعد قوة إقليمية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من زعم بعض الدوائر الثقافية ببروز «التوجه المصري» منفرداً؛ فإن ذلك لم يتمظهر في أيّ توجه فعلي في الداخل أو الخارج، ومن ثمّ ينتفي الإحساس به؛ ويصعب الاعتماد على اتجاه مصر الحاليّ لبناء تكتل أو آخر سلمياً أو إيجابياً داخل كتلة الجنوب.

ب ــ لم يصبح لأثيوبيا تلك «الهيمنة التقليدية» أو «الثورية» التي ميزتها لبعض الوقت حتّى خارج إطار الأفريقانية ــ وهي لم تكن داخل الحركة في أيّ وقت إلا بثقلها التاريخيّ. ولذا لم تشكل حماية قوية لمبدأ الوحدة الأفريقية التي تستضيفها. وحتّى تحرّكها الأخير تجاه الصومال يجئ في إطار عولمة النفوذ الأمريكي ومحاربة الإرهاب أكثر منه تحرّكاً أفريقياً.

ج ـ لم تمثل حالة جنوب أفريقيا منذ تحررها (١٩٩١ ـ ١٩٩٤) إضافة إلى حركة الجامعة الأفريقية، ولم تتح لها ظروف تحررها مع نهاية الحرب الباردة وضعف «الجماعة الأفريقية» في التسعينيات، أن يؤدي «النظام الجديد» فيها ـ ما بعد الأبارتهيد ـ دوراً في صالح دعم الهوية الأفريقية، ولا تفرغت لوضع إمكاناتها في دعم «النهضة الأفريقية» (A. Renaissance) التي روج لها النظام بعض الوقت، وإنما راحت تبحث عن مصالحها في اتجاه آسيا أو أمريكا اللاتينية، أو تضع ثقلها للبعد الاقتصادي في العمل الأفريقي (النيباد) وليس حركة الوحدة الأفريقية.

د ـ نستطيع تصور مسعى عدد آخر من دول الشمال الأفريقي أو غرب أفريقيا وشرقها نحو تأكيد بعض «الوجود الإقليمي» أو الدفاع عن المصالح لكن ذلك جاء في حدود قطرية محدودة وليس في بعدها الإقليمي ومثالها «المملكة الإسلامية» في المغرب أو عالمثالثة الجزائر، أو النفوذ العسكري الإقليمي لنيجيريا، أو «قوة التوسط» في كينيا، أو تمثيل ظاهرة «القيادات الشابة» الجديدة في أوغندا، ذلك أنه لم يكن من ضمن سياسات أو مشاكل هذه العناصر الالتقاء الثنائي بين المجموعة العربية والأفريقية في اتجاه دعم «التعاون العربي الأفريقي» كاستراتيجية محددة، بحثاً عن مكانة ما في عالم ما بعد الحرب الباردة أو العولمة الجديدة. من هنا لم نر ضمن ترتيب الأوضاع الجديدة حالة توتر أو جدل ناشئ عن صدام الهويات أو الثقافات عربية أو أفريقية، حيث لم يسمع الرأي العام الأفريقي بذلك إلا مع موجات مواجهة الإرهاب وتغلغل النفوذ الأجنبي في القارة، وهي الحالة التي أسلفنا القول إنها دعمت الأيديولوجيات الدينية والقبلية والعرقية، عالمياً ووطنياً.

هـ ـ لم تلتفت الكتلة العربية أو الأفريقية وقد وجدت نفسها في هذا الوضع إلى أنه ليس الوضع النهائي «لصيغة العالم» ولا نحن في «نهاية التاريخ» كما روج البعض لأن دروس التاريخ لا يتم استيعابها جيداً في عالمنا العربي والأفريقي. لقد سبق أن مضى عقدان على نهاية الحرب العالمية (١٩٤٥) في ضوء رؤية دول العالم الثالث باعتبارها مجرد مستعمرات أو دولاً متخلفة بالكاد تبحث عن «استقلالها السياسي»، أو تؤكد بعض ملامح هويات إقليمية مثل «العروبة والأفريقانية»... إلخ، وإذ بها خلال عقدين من الزمان تشكل كتلاً هامة باسم «دول التحرر الوطني» و«عدم الانحياز» ومجموعة «الدول النامية»، أو «ذات التوجه الاشتراكي» محدثة أكبر قلق للمراكز الاستعمارية الكبرى، وحتّى للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها بديل القوى الاستعمارية القديمة. قد يكون هذا الدرس مفيداً لقيادات «بلدان الجنوب» مرة أخرى بعد مرور هذه الفترة على الاستقطاب الأكبر عقب نهاية الحرب الباردة. والواقع القائم في عالم اليوم يوحي ببعض التمردات الجديدة على النظام العالمي أحادي القطبية وآليات تحرّكه في إطار الفوضى البناءة، بما يوحي للكثيرين بإمكانية إعادة النظر في أوضاعهم وبخاصة بين هؤلاء العرب والأفارقة. ومن المؤشرات الموحية بذلك:

ــ بروز الصين والاتحاد الأوروبي في سياسة متطلعة إلى كسر حدة الاستقطاب واختراق فضاء الفوضى البناءة نفسه (ولا مجال هنا لتكرار المكتوب عن ذلك عند سمير أمين وغيره..).

ــ محاولات التكتل ولو المحدود من قبل بعض دول بلدان الجنوب ولو في الإطار الاقتصادي أو ببعض النفس التحرري (البرازيل ــ فنزويلا ــ جنوب أفريقيا ــ الهند ــ ماليزيا)، مع محاولة إبعاد أنفسهم عن أطر هذه الفوضى.

ــ اضطراب الموقف الدائم في منطقة الشرق الأوسط أمام القوى المتحكمة فيه كمؤشر سلبي على تفرد قوى الاستقطاب بالقرار، واحتمال بعث روح جديدة مقاومة لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

ــ اتجاه دول الاستقطاب وبخاصة الولايات المتحدة لنقل مركز مصالحها (البترول ــ المعادن) إلى أفريقيا، غرباً ووسطا ــ بديلاً لمنطقة الشرق الأوسط وبترولها المهدد.

ــ عدم نجاح «الأممية الإسلامية» كأيديولوجيا أممية بديلة أمام حركة الجماهير التي ساعدت في ظهورها لأكثر من عقدين، على الرغم من استمرار بعض قواها في المواجهة ضمن تبادل الإرهاب مع القوى الإمبريالية. ويرجع الكثيرون ذلك إلى مشاركة الأممية الإسلامية للنظام الرأسمالي العالمي في سياساته الاقتصادية ووجود بعض أطرافها في حوار دائم معه.

ــ هناك بعض الفضاء الممكن لبروز قيمة حركات «الهوية» الجامعة بدرجة أو أخرى، شرط عدم تصادمها كما يمكن أن تجسدها حركة التعاون العربي الأفريقي، لكن ذلك مشروط باستعادة التوجه الاستقلالي لمشروعات الدول الوطنية أو إحياء دورها في البناء الوطني على الرغم من الحصار العالمي لدور الدولة في العالم الثالث.

٤ ــ قضايا المواجهة المشتركة

ترتبط مشروعات «الاستراتيجية المشتركة» بنوع وحجم القضايا المشتركة التى تواجهها المجموعتان العربية والأفريقية. ولا نستطيع هنا الانطلاق بالطبع من أن المواجهة بالأساس «داخلية» بين المجموعتين من نوع المواجهة في مناطق التماس (Borderlands)، أو المواجهة بين توجهات «قومية» (Nation Building) أو حركات جامعة (Pan Arabism, vis a vis Africansim)، فعلى الرغم من وجود آثار لهذه المواجهات والحساسيات في بعض المواقع إلا أنه لا بُدَّ من اعتبارها من آثار الماضي التى لم يعد لها مكان في الصراعات الإقليمية والعالمية الدائرة اليوم، ومن ثمّ لا بُدَّ من افتراض إننا ننطلق من أننا نبحث معاً عن مكان بين كتلة بلدان الجنوب المتحركة من شرقنا وغربنا في آسيا وأمريكا الجنوبية. وفي بحثنا هذا فإننا لا بُدَّ أن نكون صرحاء في تفهم أبعاد الوضع في هذه المشكلة أو تلك؛ لأن التكتلات الإقليمية الآن لا تقوم على «النزوع القومي» ذي الروحية الخاصة (مثل الحركات القومية السابقة على العولمة الحديثة) كما إنها لم تعد قابلة للتحدد فقط بأنها «أفريقية» أو «عربية» أو

بأنها في إطار ثقافي أو حضاري خاص، فهذا لا ينطبق على كلّ التكتلات الكبرى القائمة (الاتحاد الأوروبي يمتد شرقاً خارج هذه القاعدة، والبرازيل وفنزويلا تمتد أفريقياً وآسيوياً، وجنوب أفريقيا تمتد خارج الثقافة الأفريقية التقليدية، ومعظم البلدان العربية تبحث عن وضعها في البحر المتوسط أو الشرق أوسطية). من هنا يتوجب علينا أن نبحث عن الاستراتيجية المناسبة بفهم جديد لحركة العالم وحركة بلدان الجنوب من دون أية حساسيات معوقة.

وسنورد هنا بعض إشكاليات الاستراتيجية المقترحة أو قل المشكلات التي تواجهها المجموعتان الأفريقية والعربية من دون تفاصيل اعتماداً على الأدبيات المعروفة في هذا الإطار.

أ ــ **قضية مواجهة «الإرهاب»**: لا بُدَّ من بحثها بين دول المجموعتين في إطار الإجابة أولاً عن أسئلة مثل: هل صحيح أن الإرهاب ــ وبخاصة الدولي منه ــ ظاهرة إسلامية بحتة؟ بمعنى هل تصدر عن «الإسلام»؟ ومن طبيعة هذه الديانة ومعتقدات شعوبها بوجه خاص، ومن المنطقة والثقافة العربية بشكل أخصّ؟ والإجابة هنا مهمة لأنه سبق أن كان الإرهاب في السبعينيّات «يسارياً»؟ ومن داخل أوروبا نفسها، وكذا اليابان والوطن العربي نفسه، وما لم نتجاوز هويته الثابتة كظاهرة إسلامية فسوف يفرض ذلك تعقيداً في العلاقة الجديرة بالنظر.

ب ــ **الصراعات الدموية**: هل حالة دارفور أو موريتانيا متميزة كحالة مواجهة خاصة بين العرب والأفارقة؟ وما هي السمة التى تطلق إذاً على حالة ليبيريا وحالة السنغال، وحالة منطقة البحيرات العظمى، والحالة الصومالية، بل والإثيوبية الأريترية؟ هل هذه كلها صراعات الهوية العربية والأفريقية، أم أن هناك أوضاعاً اقتصادية اجتماعية ذات تاريخ اجتماعي، وسياسات غير ديمقراطية تمتد إلى كلّ هؤلاء وغيرهم سواء في مصر (النوبة ــ الأقباط) وفي الجزائر والمغرب (الأمازيغ) بل وفي كينيا (الساحل) قادمة من الخليج إلى شرق أفريقيا، وقد تتحدد صورها في جنوب أفريقيا بما تصبح معه قضية التنمية والديمقراطية ــ وليست قضايا الهوية أو الثقافة ــ في موقع الصدارة؟

ج ــ **النظام العالمي**: لا بُدَّ أن تراجع المجموعتان وضعهما في النظام الدولي سواء الاقتصادي وآلياته (منظمة التجارة ــ الصندوق والبنك) أو النظام التشريعي (الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان) أو حالة الاستقطاب نفسها في النظام العالمي. وهنا يجدر أن تدرس المجموعتان وضع الدول أو التكتلات الصاعدة في النظام القائم وتوجهاتها الفكرية والسياسية على السواء مثل حالة الصين واليابان وفرنسا أو التكتلات التي يمكن أن تصعد بجوارها مثل أمريكا الجنوبية. وفي الوقت نفسه لا بُدَّ من دراسة تيارات العزلة أو الإقصاء داخل المجموعة العربية والأفريقية (حالة بلدان الخليج ــ

جنوب أفريقيا) كما يتوجب النظر إلى قضايا فلسطين والعراق في إطار النظام الدولي وأدواته المحلية بأكثر من كونها صراعات محلية في الإقليم العربي.

د ــ **قضية «التغلغل الإسرائيلي»**: لا يمكن استمرار النظر إلى إسرائيل بوصفها مجرد دولة «متسللة» هنا وهنالك، ونواصل الإلحاح الإعلامي حول مسائل محدودة، بقدر ما يجب أن تكشف دراستنا عن طبيعة حضور إسرائيل واللوبي الصهيوني في آليات العولمة الكبرى (مؤسسات صندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية والرأسمالية الأمريكية العالمية) ومن هنا تتم المواجهة على الأسس الوطنية للنظم والتجمعات أمام تحدي الإمبريالية العالمية.

هــ **القضايا الاجتماعية**: لا يمكن أن ينظر المسؤولون والمثقفون إلى كثير من القضايا الاجتماعية القائمة على الساحتين، باعتبارها قضايا محلية أو تنظر إليها كلّ مجموعة على حدة. والدراسات كثيرة، أو واجبة، حول مسائل باتت ملحة وضاغطة على السياسات العامة (الإقليمية والقومية)، ومن ذلك:

(١) **الهجرة**: بطابعها العربي الأفريقي الأوروبي والآسيوي أيضاً، سواء ظروف المهاجرين القائمة (فرنسا ــ أسبانيا) أو ظروف حركتهم وشبكات التهريب القائمة (مشاكل المغرب ــ غرب ووسط أفريقيا). وهنا يمكن أيضاً معالجة وضع الجاليات المهاجرة (اللبنانيين) أو الدياسبورا الأفريقية والتحالفات الممكنة لصالح القضايا العربية الأفريقية.

(٢) **اللاجئون**: هذه مشكلة معقدة باتت مقلقة للجانب الأفريقي والعربي على حدّ سواء من العراق حتّى المغرب والصحراء الكبرى وخليج غينيا ومنطقة البحيرات العظمى. ومن ثمّ فإن وضعها في أية استراتيجية عربية أفريقية لم يعد في حاجة إلى إلحاح، وبخاصة أنها بدورها مثل الهجرة باتت ترتبط بالصراع والهجرة والتنمية معاً بما يفرضها كقضية واجبة الاعتبار من أجهزة التعاون العربي الأفريقي.

(٣) **المرأة ــ الطفولة**: تعاني المرأة ــ مثل الأطفال وحالة الأسرة ــ من أوضاع الصراعات مثلما في حالة الاستقرار، تعزلهما الثقافة المستقرة (دينية أو تقليدية) عربية وأفريقية كما تعزلهما حالة الحرب (منطقة البحيرات ــ فلسطين ــ العراق) بل إن مناطق كثيرة عرفت المرأة المقاتلة والطفل حامل السلاح ومن ثمّ لا يكفي إزاء ذلك خطاب التنمية والجندر.. إلخ، وإنما يتطلب الأمر تحولا ثقافياً وتعليمياً جذرياً، كما يتطلب سياسة اجتماعية جديدة في مواثيق عملية جديدة في المجموعتين.

(٤) **الثقافة والتعليم**: يعاني هذا المجال، ليس من مجرد ضعف نصيبه في الميزانيات الوطنية أو ضآلة الإنفاق الدولي في شكل المساعدات الثقافية أو التعاون الدولي، وإنما من التوجهات التي تحكمه، فثمة ضعف في مكون الثقافة السياسية عموماً وفي الإنتاج الفكري وبرامج التعليم، وثمة صور متبادلة لا يجري التعامل معها بالتغيير، وثمة بنية

استبدادية كامنة في برامج التعليم أو نظام القيم المتضمنة في الإعلام أو ما يسمّى «الإرشاد الوطني» ومن المؤسف أن تسيطر البيروقراطية أو ضآلة الميزانيات على المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا المجال.

وقد أدى ذلك إلى رواج الثقافة السلفية الشعبية، ويؤدي المال الإسلامي نفسه دوراً في نشر الثقافة المحافظة بترويجها في أكبر مؤسسات الإعلام والتثقيف. كما يقوم كثير من المثقفين بدور آخر إما بالتبعية لمصادر التمويل هذه أو مصادر الغرب التي تلعب على مقولات الصراع الحضاري والثقافي، أو بالتمترس في سلفية شعبوية تحاصر نفسها في المقولات القبلية والعرقية.

وقد يكون من المفيد طرح القضية الثقافية في ضوء المتغيرات التي جعلت «التنوع الثقافي» قضية أبرز من ثنائية الثقافة هنا وهنالك، فثمة فرق بين الحديث عن عرب وأفارقة أو ثقافة ثنائية على هذا الأساس وبين دراسة التنوع الثقافي في بلد باتساع السودان أو نيجيريا أو جنوب أفريقيا... إلخ.

٥ ـ آليات حلّ الصراع

أصبحت آليات المحافظة على السلام، آليات عالمية بامتياز، برزت في الشرق الأوسط والبلقان وأخيراً في بعض أنحاء أفريقيا. وهي تبدأ بلجان الوساطة والمصالحة، أو مؤتمرات التفاوض الإقليمية (الإيغاد في شرق أفريقيا ــ الشرق أوسطية... إلخ) أو بقوات حفظ السلام من قبل الأمم المتحدة أو تحالف دولي (الولايات المتحدة والحلف الأطلسي). ويمكننا أن نلاحظ أن دور تنظيمات مثل الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي، لم يبرز كثيراً بين أدوار حفظ السلام إلا بقدر تحالفها مع عناصر دولية أو عناصر العولمة العسكرية الأخرى. وهو أمر قد يكون محل دراسة للجانب الإيجابي والسلبي فيه، ولكنه بوجه عام محكوم بقيم سياسية دولية جديدة تبدأ بعالمية «حقوق الإنسان» والدفاعات عنها مروراً «بالتدخلية» «والسيادة المحدودة» والحد من دور الدولة الوطنية... إلخ، وتفرض آليات العولمة الأمريكية أو عبر الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي تعاملات خاصة في هذه المجالات، تجعل التنظيم الإقليمي الفرعي (Sub Region) ذا أولوية أحياناً كثيرة على التنظيم الإقليمي الأم (الجامعة ــ الاتحاد) وذلك خوفاً ــ قائماً في دوائر العولمة ــ من ارتباط الإقليمي بالنزعات القومية أو الجامعة.

وهذه الاعتبارات جميعاً تجعلنا نضع ضمن استراتيجية حلّ المنازعات على المستوى العربي الأفريقي المشترك بعض العوامل الخاصة، يمكن إجمالها للباحثين في الآتي:

أ ــ بحث المتغيرات والتنويعات الثقافية في البلدان الأفريقية والعربية وذلك عند تحليل صراع أو آخر (خريطة الشرق الأوسط الطائفية ــ الخريطة الاجتماعية النيجيرية أو العاجية أو الليبيرية).

ب ــ النظر إلى الصراع بوصفه قضية شاملة وبالتالي النظر إلى الحلول باعتبارها قضية متكاملة تشمل النظر إلى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي قبل النظر إلى مجرد الأعمال العدوانية مثل حالة دارفور.

ج ــ النظر إلى «الآلية» بوصفها جهازاً لإدارة أشكال التعاون الإقليمي والدولي وليس جهازاً دولياً في ذاته تثير تكاليفه عدم الرغبة في إقامته وذلك اعتباراً لما ذكرناه عن تعدد أشكال التدخل الدولية التي تفرض نفسها على أيّ صراع.

د ــ اعتبار «مجلس الأمن والسلام» الأفريقي، قاعدة التنسيق الأساسية للعمل الأفريقي للاستقرار والتنمية بحيث قد ينظر في نقل دورية القمة إلى هذا المجلس بدل التصميم على «القمم» نصف السنوية والسنوية من دون فعالية، فإذا نظرنا إلى المجلس بهذه الأهمية فإنه يمكن تطويره ليصبح في وضع «مجلس الأمن القومي» لبعض الدول، كما تتوسع مهامه في النظر إلى القضايا الاستراتيجية (اقتصاد ــ علاقات دولية) وعندئذ تصبح العلاقات العربية الأفريقية واستراتيجية تفعيلها ضمن مهام هذا المجلس وليست القمم الشكلية.

خلاصــــة

لو أن المنطقتين العربية والأفريقية أرادتا أن تعاودا السعي إلى إحياء تعاون عربي أفريقي فعال، فإنّهما لا بُدَّ أن تقررا وضع خطوط استراتيجية جديدة، قد تساعد مؤسسة علمية مشتركة في تقديم الدراسات الأساسية لها. وفي هذا الصدد فإنها سوف تعالج المسائل التالية:

١ ــ المتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تتطلب تجاوز الحساسيات الناشئة من الهويات القديمة، (الكبرى والمحلية) لمواجهة الآثار الناتجة من الوزن الجديد للأقلمة في مواجهة العولمة، بل واعتبارات توجه البعض إلى خارج الإقليم العربي أو الأفريقي نفسه سعياً وراء المصالح القطرية أو الطبقية.

٢ ــ إن دراسة معظم الصراعات الكبرى في القارة في العقود الأخيرة لا تثبت وزناً يذكر لمشكلات التداخل أو النزاعات العربية الأفريقية بقدر ما تتصل بمدى التدهور في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وشكل الحكم، ثمّ الأثر الأكبر للمؤثرات الخارجية والمصالح العالمية الجديدة.

٣ ــ يمكن أن نستخلص من حالات الصراع القائمة والرغبة في المنطقتين لتحقيق السلام والتنمية أن يعاد النظر في حجم وتعقد مؤسسات التعاون العربي الأفريقي، وأن ندرس بجدية أشكال التعاون الأخرى القائمة بين بلدان الجنوب لمحاولة توسيع دائرة التعاون في محاولة لاختراق النظام العالمي بشكل مناسب (تجارب الصين واليابان). وهنا يتطلب

الأمر دراسة وضع المنظمات الإقليمية القائمة في القارة والحد من تأثيرها في التنظيمات الجامعة ولا بُدَّ من وضع أجندة موسعة من قبل قيادة الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية لمؤسسات تعرف بمجلس الأمن القومي المشترك، واعتبار مثل هذا التشكيل مهمة شاملة ومتكاملة ليس لإجراءات التداخل وآلياته فقط ولكن للعمل في مجال دعم «الأمن القومي» في المجموعتين بمفهومه الشامل وليس العسكري (متابعة للمشاكل الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ العسكرية ــ السياسية) ■

المراجع

١ ــ العربية

ألفريد نهيما. **قضايا السلم المنشود في أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة**. ترجمة مصطفى مجدي الجمال. [القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية]، ٢٠٠٥.

حلمي شعراوي. **أفارقة وعرب في مهب الريح**. القاهرة: دار الأمين، [٢٠٠٥].

سمير حسني. «تقرير عن اجتماع خبراء التعاون العربي الأفريقي.» (الجامعة العربية؛ الاتحاد الأفريقي، القاهرة، ٢٠٠٤).

عبد الملك عودة. «التعاون العربي الأفريقي في العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخي.» في: إجلال رأفت (محرر). **العلاقات العربية الأفريقية**. القاهرة: جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٢ ــ الأجنبية

African Union. «Africa, Our Common Destiny: Guideline Document.» (Prepared by the Commission of the African Union, Addis Ababa, May 2004).

Ali Mazrui. «Conflict in Africa: An Overview Background Paper.» (Council for the Development of Social Science Research in *Africa* (Codesria), Dakar, 2004).

Mohamed Omer Beshir. *Terramedia, Themes in Afro-Arab Relations*. London: Ithaca Press; Khartoum: Institue of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1982.

الصـراع على مـوارد الطاقــة:
دراســة لمقومـات القـوة في السلـوك الدولـي للصيــن

عبد الصمد سعدون عبد الله

مدرس في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية،
كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

مقدمــــة

في ضوء الترتيبات الإقليمية والدولية التي تشهدها المناطق الغنية بالطاقة الناضبة، وبخاصة الموارد النفطية والغاز الطبيعي، سيبرز على أثرها سلوك إقليمي ودولي جديد وقوة اقتصادية عملاقة تتمثل بالتنين الصيني، في إطار رؤية سياسية وأمنية جديدتين لعالم ما بعد الحداثة، حين يفرض المتغير الطاقوي ـ نظراً إلى تصاعد أهميته النسبية في المنظور العالمي ـ إسقاطاته على أرض الواقع ضمن نسق قيمي وحضاري، لا يستثني تنامي القدرات التي تتوافر عليها الصين، بعد أن غدت القدرة الاقتصادية الأكثر نمواً ضمن الاتجاهات والتقديرات الإحصائية الحديثة في مقابل القدرات المتوافرة لدى أقطاب اقتصادية عظمى تنتمي إلى المنظومة الرأسمالية العالمية، كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتّحاد النقدي الأوروبي، واليابان على وجه الخصوص.

لقد باتت الصين عملاقاً آسيوياً في ما تملكه من مقومات القوة والقدرة البشرية والمادية على حدٍ سواء، ولها من الفعل والتأثير الدينامي والسلوكي على النطاقين الإقليمي والدولي ما يمنحها الدور البارز والريادي في تحديد معالم ومسارات الصراع المحموم على الموارد الطاقوية الناضبة.

من خلال ما تقدّم، يمكن استشراف فرضية الدراسة، على أنها نواة لعلاقة جدلية ما بين القدرة الاقتصادية والأمنية المتوافرة لدى التنين الصيني، ومدى إمكانية توظيفها لتحقيق المكاسب الإقليمية والدولية ضمن مرحلة جديدة تدخل في إطار الفعل ورد الفعل لصراع إمبريالي طويل الأمد على موارد الطاقة. ومفاد هذه الفرضية «**أنّه كلّما تصاعد نطاق الأهمية المكتسبة والحاجة المتنامية إلى الطاقة على المدى المنظور، كلّما أضحى هذا المتغير (أي الطاقة) أكثر تأثيراً في تحفيز القدرة الصينية على مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية المحتملة، وبخاصة تلك التي تخضع لظروف أمن الطاقة (ولا سيّما النفط) وإمداداتها المستقبلية**».

وفي ضوء هذه الفرضية يمكن صياغة هيكلية للإجابة عن تساؤلاتها التي تنحصر في جملة من النقاط:

١ ــ ما هي المكانة الإقليمية والدولية التي يمكن أن تتوافر عليها الصين في ميزان الصراع على موارد الطاقة الناضبة؟

٢ ــ هل تُعد الصين البديل القادم في الصراع الأيديولوجي أمام الولايات المتحدة وضمن المرحلة الجديدة من إمبريالية الحروب على الموارد.

٣ ــ في ظلّ تخلخل التوازنات الدولية والإقليمية إثر هذا الصراع ماذا يعني ذلك للتنين الصيني؟ وما هو خيار الصين في المواجهة المحتملة؟

٤ ــ ماذا يعني السلوك الإمبريالي الأمريكي تجاه موارد الطاقة الناضبة بالنسبة إلى السلوك الصيني في ظلّ تناقص مخزونها الاحتياطي من تلك الموارد؟

ومن خلال هذه التساؤلات تتمحور هيكلية الدراسة حول ثلاثة محاور أساسية: يتضمن **المحور الأول** الواقع السياسي والاقتصادي للصين ومقومات القوة والقدرة، ويتناول **المحور الثاني** أهمية موارد الطاقة الناضبة ضمن السلوك الإقليمي للصين، بينما يبحث **المحور الثالث** في السلوك الإقليمي والدولي للصين في الصراع على موارد الطاقة الناضبة.

لقد تضمنت هذه الدراسة المنهج الاستنتاجي لنموذج دراسي تمثل في السلوك الصيني في ظلّ الصراع على الموارد الطاقوية، ضمن الإطار الخاص نحو التعميم، وتتطرق الدراسة إلى واقع الصين السياسي والاقتصادي ضمن تحولات النظام الدولي الجديد، على أن الأثر الجوهري في تحليل هذا الواقع مستمد من التغييرات التي طرأت على ميزان القوى والمصالح والمشروع أحادي القطب نحو بناء الترتيبات الاستراتيجية لمرحلة ما بعد الإمبريالية للموارد الطبيعية ومنها موارد الطاقة الناضبة. وفي هذا الصدد توافرت دراسة الموضوع على بعض الأساليب المنهجية كالأسلوب المنهجي المقارن، على أن الأسلوب النظمي قد تمّ التعويل عليه في تناول الخواص العامة لتحليل مدخلات الدراسة، ومن ثمّ بلوغ النتائج المرجوة في إطار ما هو متاح من المصادر والمراجع، لدعم محاولات الموضوع ضمن محاوره الثلاث، وكمخرجات عامة للإجابة عن بعض من تساؤلات الفرضية موضوع الدراسة والبحث.

أولاً: الواقع السياسي والاقتصادي للصين ومقومات القوة والقدرة

إن الإسقاطات الجديدة التي أفرزتها المرحلة الراهنة والتي تضمنت متغيرات شتى، قد فرضها الواقع الراهن منذ نهاية الحرب الباردة، في ظلّ تسارع موجة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاقتصادية، وقد بلورتها ظاهرة العولمة في ظلّ نزوح وتحول العالم إلى نظام أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة بالأهداف والاستراتيجيات. وقد أسبغت السمة المعولمة معظم الخواص الوظيفية للمؤسسات الدولية السياسية منها والاقتصادية إن لم يكن جميعها، حين

جعلتها مجرد أدوات ترنو نحو تحقيق مكاسب إمبريالية تفرض النهج الواقعي (البرغماتي) للقطب المهيمن وترمي بِكُلّ ثقله كواقع حال، بل ومقبول لدى الأطراف الدولية.

لقد حكمَت تلك المؤسسات الدولية وبهذا النهج الإمبريالي مسارات القوة والقدرة ضمن نسق من التحديات السلوكية والدينامية، حين أدُخِل العالم حقبة زمنية جديدة تختلف مضامينها وأهدافها حين تتجاوز الخطوط الحمراء للصراع الجيو ــ استراتيجي والذي أساسه الجوهري الحرب على الموارد الطاقوية الناضبة وبخاصة النفط.

إن نظرة فاحصة لسجل العلاقات الاقتصادية الدولية بين دول الشمال المتقدم والجنوب النامي من جانب، وبين القوى الاقتصادية الدولية في ما بينها من جانب آخر وخلال المرحلة الراهنة من القرن الواحد والعشرين، يمكن أن يعطينا مؤشراً على أن تلك العلاقات وفي إطارها العام، لم تكن في أفضل حال، وذلك لاعتبارات عديدة منها اعتبارات أيديولوجية، سلوكية، طموحات إمبريالية، ومصالح اقتصادية عليا متغيرة. ولعل موضوع الطموحات الإمبريالية له من الخصوصيات ما يجعل كلّ طرف من الأطراف الدولية يتصف بمقومات من القوة والقدرة ما يميز بعد حين في الدوافع الإمبريالية لأي طرف عن الآخر له طموحاته نحو تحقيق المكاسب الإقليمية والدولية، وبخاصة في ما يتعلق بموضوع الهيمنة على الموارد الطبيعية، ومنها الموارد الطاقوية (قدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة).

وحين يدور الكلام عن متغيرات تدخل في تكوين القوة والقدرة لعملاق اقتصادي ما بعد الحداثة كالصين، فإن الأمر يتطلب جانباً حيوياً من التحليل لمدخلات الموضوع وبناءً على ما يتوافر لهذا البلد من إمكانات وعناصر القوة والقدرة ضمن مرحلة تاريخية، تُعد من أصعب مراحل التاريخ الحديث، في إطار واقع متغير من التحديات المعاصرة، ولا سيّما في مجال الاقتصاد السياسي للطاقة.

١ ــ الواقع السياسي والاقتصادي للصين

تمكنت الصين من تحقيق ذاتها السياسي وبناء قاعدتها الاقتصادية منذ أمد ليس ببعيد، وذلك خلال سنوات الحرب الباردة، حين بدأت خطواتها الأولى نحو تثبيت سلطتها الثورية، وإقامة نظامها الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ وقادة آخرين تعاقبوا في تحديث واستكمال البناء الحضاري للصين وسورها العظيم، فقد ارتفع شعار التحرير المتدرج ضمن كتابات ماو والقادة الصينيين اللاحقين، ومن ثمّ عودة المناطق الساحلية إلى المحيط الهادي ممثلة بتايوان، وهونغ كونغ، ومضيق مكاو[١].

(١) لقد مثلت هذه المناطق الثلاث أحد المفاتيح الأساسية لتكييف أطر العلاقات الاقتصادية الدولية بين الصين والغرب، وتحديداً مع الولايات المتحدة. للمزيد، انظر: عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، «نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية ــ الأمريكية،» **قضايا سياسية** (جامعة النهرين، بغداد)، العددان ٣ ــ ٤ (شتاء ٢٠٠٠)، ص ٥١ ــ ٥٢.

ولقد حصلت الصين على استقلال مزدوج منذ تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٤٩، ما بين الأيديولوجية الشيوعية في البر الصيني والسلطة المركزية وبين الرأسمالية وبعض من رموز السلطة السابقة ضمن المناطق الساحلية، وبخاصة الجزيرة التايوانية. كما إنَّ هذا الاستقلال وعلى الرغم من قصر مدته التي تزيد على النصف قرن بقليل، فقد أعطى مؤشرات للدفع السياسي بوصفه أحد العناصر الأساسية للقوة في الصين قيادة وشعباً ومن خلال جانبين:

أولهما؛ تماسك الجانب الأيديولوجي في تحديد مسارات النموذج التنموي الصيني ومن خلال استيعاب النظام السياسي لقدرة شعبه وتوظيفه ذاتياً عبر الصمود والتحدي في استخدام كلّ ما هو متاح من موارد بشرية وإمكانات ذاتية خلاقة من الإبداع وعلى مختلف المستويات وتحت مسمّى (جمهورية الصين الشعبية)، هذا فضلاً عن الإمكانات الجغرافية والطبيعية المتنوعة لرفد التنمية الزراعية للداخل الصيني وضمن أولويات سياستها الاقتصادية.

ثانيهما؛ تماسك الجانب الأمني الذي يتضمن ضرورة المحافظة على الاستقلال الصيني وقدرات شعبه. وهذا ما آلت إليه طبيعة التعاون الاستراتيجي التي ربطت الصين بالاتّحاد السوفياتي السابق لمواجهة عدو مشترك وهو الرأسمالية والغرب الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة[٢]. إن عناصر القوة في الصين الشعبية على الرغم من حداثتها في عالم التصنيع والتكنولوجيا، كانت ولا تزال تستمد ديمومتها من انتصار الثورة الشيوعية للصين وتوغل لبنة أفكارها ضمن أجواء الإقليم الآسيوي الجنوبي، ولا سيّما في فييتنام وكوريا (قبل الحرب والانفصال إلى شطرين)، وهو ما أعطى حافزاً للولايات المتحدة في شنّ حربها على فييتنام، كونها تشكل نقاط التماس في احتواء المعسكر الشيوعي الذي تقوده الصين ضمن هضبة التبت وبعض المناطق المحيطة بها.

لقد أعطت الحرب الباردة تفويضاً غربياً للولايات المتحدة، في أن تفرض أجندتها في العديد من الاتجاهات السياسية والاقتصادية للحد من قدرات الشعب الصيني، واحتواء نظامه السياسي وعزله عن المنظومة الدولية، فهنالك من المحللين من يرى أن معدل النمو الاقتصادي الكبير للصين من الممكن أن يجعل منها قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة بعد خمسة عشر عاماً على أقل تقدير، وهو ما يطرح سيناريو لحرب باردة جديدة طرفها الصين، وأن هذا الاعتقاد دفع بالسياسة الأمريكية إلى التركيز على استراتيجيتين لعرقلة التنمية والنمو في الصين **أولهما**؛ الاستفزاز المستمر في ممر تايوان وفي بحر الصين، **وثانيهما**؛ إحياء برنامج الدرع الدفاعي الأمريكي الذي يمكن أن يضغط على القيادة

(٢) لقد ترجم حينها التعاون الاستراتيجي بين الصين والسوفيات عبر توقيع معاهدة التحالف الاستراتيجي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٠. انظر: هارسون سالزبري، **الصين والاتحاد السوفييتي: الحرب المحتومة** (بيروت: دار الفكر الحر، [د. ت.])، ص ١١٢ ــ ١١٣.

الصينية ويجرها نحو سياسة رفع الإنفاق العسكري على حساب رفع وتيرة الاستثمار في حقول التنمية وهذا سيؤدي حتماً إلى انهيار الاقتصاد الصيني على غرار ما حدث للاتّحاد السوفياتي السابق[٣].

لقد آثرت السياسة الصينية كرد فعل على السياسات الغربية تجاهها اعتماد القدرات الذاتية لتعزيز قوتها في التأثير الأيديولوجي في جيرانها الآسيويين وتشكيل مناطق نفوذ إقليمي اقتصادي وسياسي واسع، شكل في ما بعد مساراً واضح المعالم وسالك الاتجاه من دون أن تعتمد بكين أي أسلوب استفزازي أو عمل آني لتحقيق غاية كتلك التي تتضمن مطالب صينية سواء في عودة هونغ كونغ إلى الصف الصيني، أو إثارة موضوع مضيق مكاو، أو تلك التي تتعلق بإلحاق تايوان ضمن الحدود الساحلية الصينية للمحيط الهادي، إلا بعد سنوات طوال من عمر التجربة الأيديولوجية الصينية والوقوف على ساقيها والثبوت أمام المد الهائج للتحديات الغربية[٤].

كما إنَّ الصين لم تلهث وراء المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي خلال الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي، إلا بعد أن تحقق الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل المجتمع الدولي والعربي، إذ مارست الصين موقفاً حيادياً ومتوازناً حيال القضية العربية ــ الإسرائيلية، وهو ما أعطاها ثقلاً سياسياً أكبر في البيئة السياسية الدولية للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن عام ١٩٧١[٥].

وفي إطار الكومبيون الصيني شهدت الصين تطوراً صناعياً إلى جانب التنمية الزراعية ضمن خطط تنموية اعتمدت على قدرة العنصر البشري المؤهل علمياً وتقنياً كميزة نسبية في العملية الإنتاجية. ومنذ عقد الخمسينيّات والستينيّات آثرت الصين بناء قاعدتها التي توافقت مع طبيعتها الجغرافية وواقع حال المهارات الخلاقة والجهود الشاقة التي بذلها مجتمع هضبة التبت، وذلك من خلال تنمية الطاقات عبر البعثات الدراسية واستخدام مبدأ الهندسة العكسية في رفد خطوط التنمية الصناعية وتطوير مسار القطاع الزراعي.

وبمعنى آخر لم يكن دوماً من أهداف السياسة الصينية الدخول في معترك التحدي لمرحلة الحرب الباردة، ولم يكن حتّى عاملاً محفزاً لتصعيد الصراع ما بين الأيديولوجيتين

(٣) انظر: فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، «جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من «الجزيرة العالمية» إلى «أمريكا الكبرى»،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٠١ ــ ١٠٢.

(٤) محمد حسنين هيكل، **أحاديث في آسيا: موعد مع الشمس** (بيروت: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ١٣٥ ــ ١٣٦.

(٥) ومع أول زيارة رسمية قام بها مستشار الأمن القومي الأمريكي حينذاك هنري كيسنجر إلى بكين، قد فتحت آفاق جديدة من العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بعد قطيعة ومحاولات عدة لعزل الصين دولياً. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٦.

الشيوعية والرأسمالية، القائمة على توازن الرعب النووي حينذاك، بل أن جم تركيزها قد انحصر ذاتياً على الداخل كأولوية قصوى لبلوغ أهدافها التنموية، لا التركيز على القضايا الخارجية[٦].

٢ ـ مقومات القوة والقدرة

وأما عن مقومات القوة والقدرة للتنين الصيني ضمن الجانب الإقليمي، فلم يشكل هذا الجانب أي أولويات للسياسة الصينية في توجهاتها الإقليمية (كتحديات) تجاه دول الإقليم، ولا سيّما إزاء الملف الياباني وأمن المحيط الهادي، وحتّى في توزيع الموارد الطاقوية جغرافياً، إذ انحصر التركيز الصيني على قدراتها الطاقوية المخزونة ضمن بحر الصين الجنوبي ومنطقة زنجنغهاي. وفي هذا الخصوص فإنه على الرغم من التحديات التي تندرج ضمن الإرث التاريخي في سجل العلاقات مع اليابان، لم تدخل الصين في مواجهة أو تحدٍ يذكر، إذ لم تكن على عُجالة من أمرها أن تفتح مثل هذه الملفات، في زحمة تصاعد وتيرة التنمية من خلال تعزيز السياسة الاقتصادية للقدرات الداخلية للمجتمع ودعمها في مختلف المستويات[٧].

إن السياسة الاقتصادية الصينية استطاعت أن تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية على الرغم مما أحاط بها من قيود ومحددات، حاولت الإبطاء من دينامية الفعل الأيديولوجي في البحث عن نموذج تنموي مستقل. وما فرضته الأجندة الأمريكية حينذاك من سياسات استقطاب دولي وإقليمي، قد تمثل في حث سياسة سباق التسلح النووي وجر الاتّحاد السوفياتي إلى مسار اقتصادي مكلف سواء في الجهد الشاق أو الإنفاق المسرف، أدى إلى استنزاف القدرات المالية وتشويه السياسة الاقتصادية السوفياتية، بعد أن أوهن نشاط قطاعاتها، الأمر الذي وضع حداً للمساعدات السوفياتية للصين التي كانت بأمس الحاجة إليها خلال مرحلة التنمية والبناء.

وهكذا، تعلمت الصين درساً كبيراً في تعزيز قدرتها بعد أن استفادت من فشل تجربة السوفيات في «البيريسترويكا» «والغلاسنوست»، فضلاً عن التحول الاقتصادي المفاجئ لأوروبا الشرقية بعد انهيار منظمة الكوميكون الاقتصادية[٨]، لتخوض الصين بعد ذلك تجربة الاعتماد على الذات تحت مظلة النموذج التنموي على ساقين ما بين مركزية السلطة التنموية في الداخل وتطبيق اقتصادات السوق والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية في المناطق الساحلية.

أما على نطاق القدرة العسكرية، فقد تقدمت الصين في صناعة السلاح وتطويره

(٦) النعيمي، «نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية ــ الأمريكية،» ص ٥٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٥.

تقنياً، فضلاً عن قدرتها على امتلاك العديد من المفاعل النووية، إلا أن هذه القدرة لا زالت تصطدم بقدرات تفوقها تقنياً، كما هي حال القدرة العسكرية الأمريكية التي تمتد ضمن أجزاء واسعة ومتفرقة من العالم، وهو ما جعل الصين لا ترتقي إلى مستوى الفاعلية والتأثير في مجلس الأمن وخارجه تجاه قضايا العالم، إنما على الدوام كانت تتخذ موقف الحياد سواء من التفاعلات والقضايا الإقليمية، أو الدولية. إلا أن هذا الموقف الصيني لا يعكس حقيقة إحصاءات القدرة العسكرية لديها، فمنذ التنافس العسكري المحموم بالسلاح النووي بين الهند وباكستان وتبلور الحديث حول توازن نووي إقليمي، أخذت الصين ترتب أمنها الداخلي والإقليمي واستعدادها في تطوير قدرتها النووية لمواجهة كلّ التطورات والاحتمالات ضمن هذا المسار[٩].

كما حافظت الصين منذ أواخر التسعينيّات ومطلع القرن الواحد والعشرين على توازنها الإقليمي، فضلاً عن رفع معدلات الإنفاق العسكري لمواجهة التطورات الأمنية الراهنة لعالم ما بعد الحرب الباردة. لقد بلغت معدلات الإنفاق العسكري الصيني منذ عام ١٩٩٨ وحتّى عام ٢٠٠١ نحو ٧٧ ــ ١٠٠ مليار دولار أمريكي، لتحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في معدلات الإنفاق على السلاح وتكنولوجيا المفاعل النووي[١٠] (انظر الجدول رقم (١)).

الجدول رقم (١)
معدلات الإنفاق العسكري للصين وقوى رئيسية في العالم
(بالمليار دولار أمريكي) لعام ١٩٩٥

الدولة	الصين	اليابان	أوروبا	الولايات المتحدة	نسبة الإنفاق الصيني إلى العالمي (في المئة)
معدل الإنفاق العسكري	٧٥ ــ ١٠٠	٤٥ ــ ٥٠	٢٥ ــ ٤٥	٢٧٥ ــ ٣٠٠	١٦,٥

المصدر: جمعت الإحصاءات من: «تقرير حول الإنفاق العسكري وتحول الأسلحة في العالم عام ١٩٩٨،» **نشرة واشنطن العربية** (وزارة الخارجية الأمريكية)، ٢١ ــ ٢٢/٨/٢٠٠٠، وبالاعتماد على: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**، و**تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**.

---

(٩) وهو المسار الذي عدل من طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية باتجاه تطويرها منذ عام ١٩٩٧ (ضمن برنامج استيراد الصين لتكنولوجيا المفاعلات النووية من الولايات المتحدة)، وقد أفصحت هذه الترتيبات عن مسارات جديدة تجاوزت اتفاق عام ١٩٩٤، حول مسألة الحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية إلى دول آسيا وبوجه خاص إيران. انظر: عبد الله صالح، «التقارب الصيني ــ الأمريكي وآفاق المستقبل،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٢ (نيسان/أبريل [١٩٩٩])، ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨.

(١٠) انظر: «تقرير حول الإنفاق العسكري وتحول الأسلحة في العالم عام ١٩٩٨،» **نشرة واشنطن العربية** (وزارة الخارجية الأمريكية)، ٢١ ــ ٢٢/٨/٢٠٠٠.

وفي إطار التطورات التي شهدها عالم ما بعد الحداثة من خلال مظاهر العولمة الاقتصادية والإقليمية الجديدة واتساع الأفق المكاني للشفافية النيوليبرلية على المستوى الإقليمي والدولي، لم تنجذب الصين نحو فضاءات إقليمية لاعتبارات أيديولوجية تنصب ضمن قدراتها الذاتية والمستقلة.

وفضلاً عن ذلك حاولت الصين التناغم مع البعد الأيديولوجي الغربي من خلال إقناع تايوان بعدم التهديد والوعيد، مقابل تخلي أمريكي عن دعمها الاعتباري والمعنوي لتايوان حيال الصين، وأن هذا المسار حدده اتجاهين:

١ ــ قدرة الصين التجارية وما توفره من أسواق استهلاكية، بما فيه رفد الأسواق السلعية الأمريكية[١١]، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي أمام الصين نحو ٨٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ من مجموع عجز تجاري أمريكي تجاه العالم الخارجي تجاوز الـ ٤٥٠ مليار دولار.

٢ ــ قدرة اللوبي الصيني على التأثير في الكونغرس الأمريكي حول مزيد من التطبيع مع الصين كونها قدرة مستقبلية، يمكن أن يزيد من دور انفتاحها على العالم الرأسمالي. وهذا الجانب يرسمه مساران:

أ ــ النموذج الرأسمالي الذي تقدّمه الصين في المناطق الساحلية، ممثلة بهونغ كونغ، لكونها مركز تجاري عالمي لم يتأثر قط بعملية التحول من الكومنولث البريطاني إلى الأجواء الصينية، ومنذ عام ١٩٩٧ كواجهة اقتصادية للصين أمام العالم الرأسمالي.

ب ــ كما إنَّ قدرة تايوان لا يمكن أن تقاس بقدرة الصين جيواقتصادياً وسياسياً في الأمد المنظور، وهو ما أعطى دوراً برغماتياً كبيراً للولايات المتحدة في التعامل مع الحالة الصينية، على أنها واقع مفروض في المجتمع الدولي.

ويُعلق كينيث وودورد في مقالته في مجلة **نيوزويك** الأمريكية إزاء القضية التايوانية من أنها لا تشكل في الخطاب السياسي الصيني أي مرونة، بل هنالك المزيد من التشدد، على أن احتمالات توافر القناعة الأمريكية[١٢] سيعطيها مؤشر على عدم جدوى المراهنة على تايوان مستقبلاً.

كما وتضاف إلى القدرات الصينية المساهمة الكبيرة في حركة التجارة الدولية، إذ بلغت قيمة متوسط صادراتها لعام ١٩٩٧ نحو ٢٠٠ مليار دولار من الاقتصاد العالمي، وهو ما يُعادل ١٦ في المئة من قيمة متوسط صادرات الولايات المتحدة المدّة نفسها. (انظر الجدول رقم (٢)).

---

(١١) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html#2000>.

(١٢) Kenneth L. Woodward, «A Lama to the Globe,» *Newsweek* (16 August 1999), pp. 20-21.

الجدول رقم (٢)
متوسط حجم الصادرات السلعية للصين
وبعض القوى الاقتصادية لعام ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ (بالمليار دولار أمريكي)

الدولة	الصين	بريطانيا	ألمانيا	اليابان	أمريكا
متوسط قيم الصادرات	٢٠٠٠٠٠	٣٩٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	٤٤٥٠٠٠	٨٤٠٠٠٠

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي، ٢٠٠٠)، ص ٥٦ ــ ٥٧.

أما في ما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، فإن الصين تُعد الأكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي من بين العديد من القوى الاقتصادية في العالم. لقد بلغ معدل نموها الاقتصادي خلال منتصف التسعينيّات أعلى مستوى حين تجاوز الـ ١١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ حينذاك نحو ٤٦٥ مليار دولار، مقارنة بمعدلات نمو اقتصادي لقوى اقتصادية ضمن المنظومة الرأسمالية والتي لن يتجاوز متوسط معدل النمو فيها الـ ٣,٥ في المئة فقط من الناتج القومي الإجمالي (GNP) البالغ نحو ٢٣ تريليون دولار[١٣]. (انظر الجدول رقم (٣)).

إن الصين فضلاً عن توافرها على القدرات المادية، فإنها تتوافر على الموروث الحضاري والثقافي الكونفوشيوسي ذي التأثير الإقليمي لجنوب وجنوب شرقي آسيا، فعلى الرغم من تأثير العولمة الثقافية الواسع النطاق ومن خلال ثقافة السوق الليبرالية، إلا أن الخصوصية الثقافية هي التي تحكم السلوك المجتمعي في المنطقة والإقليم. كما إنَّ اشتراك الغرب في ثقافة اقتصادية واحدة، لا يعني أن هنالك تشابهاً في الخصوصيات الثقافية الأخرى، فما يميز ثقافة غرب أوروبا عن شرقها وعن ثقافة أمريكا، هو أمر واضح ولا يقبل الجدل.

إن غرب أوروبا يجمع ما بين التراث اللاتيني والتراث الأنكلوسكسوني، في حين نجد أن الدائرة الثقافية الآسيوية، على الرغم مما يتخللها من قواسم ثقافية مشتركة، فإن هناك من الخصوصيات ما يميز ثقافة اليابان عن ثقافة الصين، أو كوريا أو ماليزيا أو أندونيسيا... إلخ[١٤] وبسبب تنوع العادات والدين واللغة والتاريخ، على الرغم من أن الإقليم الذي يجمع دول الدائرة الآسيوية هو أكثر تجانساً مما تخلفه ثقافة العولمة اليوم والتي على حدّ قول فيردمان «قد أخذ بريقها ينحو بالتجانس العالمي من

(١٣) انظر: نايف علي عبيد، **العولمة: مشاهد وتساؤلات** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٢٧ ــ ٢٨.

(١٤) توماس ل. فريدمان، **السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة**، ترجمة ليلى زيدان؛ مراجعة فايزة حكيم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)،ص ٣٠ ــ ٣١.

خلال انتشار الوظيفة الثقافية التي تعبر في جوهرها عن الأمركة»[١٥].

ثانياً: الأهمية النسبية لموارد الطاقة الناضبة ضمن السلوك الإقليمي للصين

يتضمن هذا المحور مبحثين أولهما يتناول الحاجة المتنامية للطاقة وبخاصة النفط (بوصفه مكوناً رئيسياً من مكوناتها)، في حين يسلط المبحث الثاني الضوء على السلوك الإقليمي للصين تجاه تنامي أهمية الطاقة الناضبة.

الجدول رقم (٣)
نسبة معدل النمو الاقتصادي الصيني إلى النمو العالمي لعام (١٩٩٤ ــ ١٩٩٥)

الدولة	الصين	أوروبا	اليابان	أمريكا	العالم	نسبة معدل النمو الصيني إلى العالمي (في المئة)
معدل النمو الاقتصادي	١١	٢,٥	٤,٣	٣	٣,٥	٣,٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ٥٧ ــ ٥٨.

١ ــ الحاجة المتنامية للطاقة، وبخاصة المتغير النفطي

يُعد المتغير الطاقوي، وبخاصة النفط بوصفه مكوناً رئيسياً من مكونات الطاقة الناضبة من المتغيرات الديناميكية المؤثرة في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، كما وتأتي أهمية الحاجة المتنامية لهذا المتغير في طليعة المصادر الطاقوية الناضبة منها وغير الناضبة (الفحم، الغاز الطبيعي، الطاقة النووية، الطاقة الشمسية، الطاقة الكهرومائية... إلخ)، وذلك لكون الموارد النفطية قليلة المرونة أو معدومة في الأجل القصير والمتوسط، لعدم وجود البدائل الملائمة في المواصفات كتلك المتوافرة في النفط والتي يمكن أن تلبي الحاجات المتعددة ضمن اقتصادات الطاقة.

إن التغيرات في الإنتاج النفطي، وتقلبات الأسعار خلال المرحلة الراهنة، تشكل تساؤلات حول أسبابها، هل أن هناك قصوراً في الإنتاج، أم أن هناك زيادة في الطلب لا يقابله عرض متكافئ، فضلاً عن أسباب جيوسياسية وأزمات اقتصادية للطاقة، تتعلق باختلال معدلات النمو الاقتصادي أو اختلال آلية العرض والطلب في السوق العالمية للنفط؟ إن جميع هذه الاحتمالات تضع بصماتها على مسار تلك الأسباب الآنفة الذكر.

ومن الأسباب التي قد تثير القلق حول مدى إمكانية حصول عجز في احتياطيات العالم

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

النفطية في الأمد المنظور، تلك الأزمات الطاقوية في السوق العالمية على غرار ما حدث في منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي، حين خفضت الأوبك (OPEC) إنتاج نفطها إلى نحو (١٥ ــ ١٨) مليون ب/ي، نظراً إلى انخفاض الأسعار حينذاك إلى مستوى متدنٍ، وهو ما انعكس في ما بعد على ظهور اختلال عام ضمن آلية العرض والطلب العالمي على هذا المورد الناضب[١٦].

وقد تكون أزمات الطاقة بشكلٍ معكوس، إذ ترتفع مستويات الأسعار مع تدهور نسبي في الإنتاج لصالح ارتفاع الطلب، بسبب ضيق القدرة الإنتاجية كنتيجة لنقص العنصر التقني اللازم لتطوير الاستثمارات وتوسيع مستوى الطاقة الاستيعابية لمواجهة أي ارتفاع في الطلب.

إن بعض دول الإنتاج النفطي تكون غير مستعدة لمواجهة أي زيادة محتملة في الطلب العالمي على النفط، على الرغم من توافر الأموال اللازمة لتحقيق هذا الغرض، ولطالما أن العنصر التقني حكر على الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي، كما في دول الخليج النفطية، فإنَّ الأسباب تأتي غالباً من خلال قصور في أداء الشركات الأجنبية وتحكمها في سقوف الإنتاج النفطي ضمن النمط التبعي لتطوير الصناعة النفطية. كما إنَّ الفوائض المالية المتحققة من هذا القطاع توظف في مجالات استثمارية غير منتجة (كأسواق المال والخدمات المصرفية ضمن قطاع بورصات الأسهم والسندات) بدلاً من استثمارها في تحقيق طاقات استيعابية إضافية[١٧].

كما وتدخل أهمية بدائل النفط سواء من الطاقة الناضبة أوغير الناضبة في التقليل من أهمية النفط، ولا سيّما في الأجل الطويل، إذا ما توافرت الطاقات البديلة على مواصفات تفوق خواص الموارد النفطية، وعلى وجه الخصوص الطاقة النووية على الرغم من أنها دخلت بوصفها برنامجاً منافساً للنفط منذ مطلع الثمانينيّات، حين أنشئ فيض من المُفاعلات في دول أوروبا وأمريكا والصين واليابان[١٨]، إضافة إلى استغلال طاقات الرياح وأمواج المحيطات، إلا أنها جميعها قد باءت بالفشل، إذ تبين أن تكاليفها باهظة جداً، علاوة عن أنها غير مأمونة كما بالنسبة إلى الطاقة النووية ومخلفاتها (الخبث النووي)، إذ عُدت عاملاً مُدمراً للبيئة، في حين اعتبر الفحم غير ملائم لا تقنياً ولا بيئياً مع تطور نمط الصناعة في عصر العولمة والمظاهر المتقدمة للموجة الثالثة.

ومن العوامل الأخرى التي تُعزز من أهمية وتنامي الحاجة النفطية، هو تزايد الطلب

(١٦) حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٢٣.

(١٧) حسين عبد الله، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق**، دراسات استراتيجية؛ العدد ١٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣٩.

(١٨) انظر: محمد محروس إسماعيل، **الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٨٣ ــ ٢٠١.

على النفط في الدول التي لا تحقق نمواً اقتصادياً، وهو ما يعكس حالة عدم إمكانية التنبؤ في تفسير العلاقة الجدلية ما بين النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة عموماً، فمنذ المرحلة التي أعقبت ارتفاع الأسعار عام ١٩٨٠، نجد أن مُعاملات الارتباط في الاستهلاك النفطي قد أخذت بالانخفاض تدريجياً من نحو ٠,٥١ عام ١٩٨٠ إلى نحو ٠,٣٢ عام ٢٠٠٠، وهو ما يعني انفصال تلك العلاقة ما بين معدلات النمو الاقتصادي والطلب على النفط، وأن محصلة هذا الانفصال هو انخفاض معامل كثافة الاستهلاك النفطي لصالح معامل الارتباط لمصادر الطاقة البديلة تحت وطأة انخفاض الإنتاج الصناعي وضغط الطلب الاستهلاكي، فضلاً عن أن سياسة الترشيد التي تتبعها دول الغرب الصناعي والولايات المتحدة تحديداً (مع وجود المخزون الاستراتيجي)[19] إلى جانب السياسات التي تتبعها الصين وبعض دول جنوب وشرق آسيا لمواجهة أي ارتفاع في الأسعار بين الحين والآخر، هو ما يساهم في تعزيز مسار تلك العلاقة.

إن هذا السلوك الإقليمي والدولي تجاه متغير الطاقة، سيخلق حتماً حالة من عدم اليقين أو التأكد مما يجري للصناعة النفطية في الأمد المنظور بسبب الأزمات التي تصيب هذا المتغير سواء في إطار الاقتصاد الجزئي أم السياسي للطاقة.

٢ ـ السلوك الإقليمي للصين تجاه الأهمية المتنامية للطاقة الناضبة

كما إن للطاقة الناضبة أهميتها بالنسبة إلى الدول المنتجة لها، كذلك هي بالنسبة إلى الدول المستهلكة، وبخاصة الدول الصناعية والمتقدمة منها والتي تعاني من نقص كبير في موارد الطاقة، إذ تتنامى هذه الحاجة مع تنامي اقتصادياتها، حين تدخل هذه الأهمية في تأثيرها في السلوك السياسي والأمني، حين تتعرض مصالحها الطاقوية إلى الخطر، ولا سيّما في المناطق الغنية بهذه الموارد.

إن الصين من الدول التي بلغت من القدرة الاقتصادية ما يميزها عن القوى الاقتصادية في العالم، وهو ما يجعلها تنظر بعين الاعتبار إلى أهمية الطاقة الناضبة ولا سيّما النفط والغاز الطبيعي، خصوصاً وإنها تنتمي إلى إقليم له مقومات من القدرة الطاقوية الهائلة، حيث يتمركز في المحيط الهادي ذلك الموقع الاقتصادي والاستراتيجي الحيوي عند بحر الصين الجنوبي الغني بمخزونات الطاقة، وهذا الموقع يُعد أحد محاور الطاقة الرئيسية إلى جانب منطقة الخليج العربي (المنطقة الأغنى في الشرق الأوسط) ومنطقة بحر قزوين (المنطقة الأغنى في أوراسيا) بل ويشكل الثالوث الجيوستراتيجي لموارد الطاقة في العالم.

(١٩) جان فرانسوا جيانسيني، «بانوراما الطاقة ٢٠٠٠،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٢٦، العدد ٩٣ (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، ص ١٤٣.

كما إنَّ منطقة بحر الصين الجنوبي وسلسلة الجزر التابعة لها والغنية بالطاقة، تتشابه مع منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين في جانبين أساسيين[٢٠]:

أ ــ وفرة الموارد الطاقوية، النفط والغاز الطبيعي تحديداً والتي تتواجد في أعماق مختلفة من البحر وضمن مياه إقليمية مشتركة، تحده من الشمال تايوان والصين ومن الشرق جزر الفيليبين ومن الجنوب أندونيسيا وماليزيا، ومن الغرب فييتنام، وإن هذه الكتل الإقليمية دينامية في مسعاها نحو تحقيق تواجدها الإقليمي الدائم ضمن المنطقة، كونها تتوافر على عناصر القوة والقدرة، تسندها في ذلك التحالفات الأمنية الدولية المعقودة مع الغرب الأمريكي، وعلى أساس من المصالح المشتركة التي تعكسها الأهمية الجيوستراتيجية للنفط المتمركز في هذا القطاع.

ب ــ إن تركز الطاقة في هذه المنطقة من آسيا يخلق ادّعاءات متشابكة ومتنافسة بين دول الإقليم البحري الآسيوي، إذ إنَّ الدول الداخلة في مثل هذا التنافس المحموم، ستكون مستعدة لاستخدام وسائل القدرة العسكرية للتصادم مع أي طرف دفاعاً عما تعتبره بمثابة حقّ شرعي يتضمن مصالحها الحيوية والقومية.

وتُعد منطقة بحر الصين الجنوبي الدينامو المحرك لاقتصاديات أنحاء شرق وجنوب آسيا للقرن الواحد والعشرين، فضلاً عما يشكله هذا الموقع من دعم طاقوي للاقتصاد العالمي، وهو ما يُدخلها حتماً دوامة الصراع على موارد الطاقة الناضبة مستقبلاً (قدر تعلق الأمر بتنامي أهمية النفط والغاز الطبيعي)، ومدى تأثير مثل هذا الصراع في اقتصاديات الإقليم الآسيوي وسلوك قوى اقتصادية عالمية ذات مصالح مشتركة في إطار من الطموحات الإمبريالية.

إن بعض الدراسات الطاقوية قد أشارت إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد المنظور إلى الضعف، حين يرتفع الاستهلاك الفعلي من نحو ٤,٢ مليون ب/ي من النفط المكافئ عام ١٩٩٧ إلى نحو ٩,٥ مليون ب/ي في عام ٢٠٢٠[٢١] مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في احتياطاتها المحلية من الطاقة، وهو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي. كما إنَّ اليابان تعاني هي الأخرى من نقص كبير في إمدادات موارد الطاقة، إذ تعوّل في الحصول عليها

(٢٠) ولعل ما يدفع بهذا الاتجاه من الصراعات، هو ما توافرت عليه دول آسيا في المحيط الهادي بما فيه اليابان على نمو اقتصادي استثنائي تجاوز في بعض الحالات ١١ في المئة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كما في حالة الصين. للمزيد من التفاصيل، انظر: مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ١٢٤ ــ ١٢٥.

(٢١) U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «South China Sea Region,» January 2000, <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/schinafull.html>, 31 January 2000.

بنسبة ٧٥ في المئة من منطقة الخليج العربي، وهذه النسبة المئوية يتوقع لها أن ترتفع في المستقبل عندما تبدأ المصادر الأخرى للنفط بالنضوب[٢٢]، حيث ينتقل كلّ هذا النفط عن طريق ناقلات النفط عبر المحيط الهندي ومن خلال مضيق ملقا الذي يفصل بين ماليزيا وأندونيسيا ويمر قطرياً عبر بحر الصين الجنوبي.

إن الحاجة المتنامية للنفط والغاز الطبيعي سيجعل اليابان تفكّر بسياسة أمنية مشددة حيال منطقة بحر الصين الجنوبي لمواجهة أي احتمالات لتهديد صيني محاولاً الاستحواذ على هذه المنطقة الحيوية، في خضم النقص الطاقوي والحاجة المتنامية للنفط والاعتماد عليه بشكلٍ كبير من مصادره الخارجية. (انظر الجدول رقم (٤)). وبالمقابل تبدو الصين أنها ستضاعف من استخدامها للطاقة خلال المدّة ما بين (٢٠٠٠ ــ ٢٠٢٠) في ظلّ النمو الاقتصادي المرتفع وفاعلية الحركة الاستثمارية وتزايد معدلات نمو السكان، ولذلك من المتوقع أن يرتفع هذا الاستخدام من نحو ٤٤ إلى نحو ٩٧ كوادريليون (وحدة طاقة بريطانية) (BTU)، لتشكل الصين مع اليابان في استهلاكهما للطاقة ما يُعادل خمس استهلاك الطاقة العالمي خلال عام ٢٠٢٠[٢٣].

كما تستهلك الصين من الفحم ما يُغطي بعض احتياجاتها من الطاقة، معتمدة بذلك على مخزونها من هذا المورد الوفير، إذ تقدر شركة (BP Amoco) الأمريكية أن احتياجات الصين من الفحم لأجل تعويض احتياجاتها المتنامية من النفط يبلغ نحو ١١٤,٥ مليار طن متري أو حوالي ١٢ في المئة من إجمالي المخزون العالمي للفحم[٢٤]. إلا أن هذا الاعتماد الكبير على الفحم على الرغم من مزاياه الاقتصادية، فإن هنالك من الأضرار البيئية الهائلة في الأمد الطويل ما يُعكر صفو هذا الاستهلاك، فالحرق الكثيف للفحم لتوليد الطاقة الكهربائية للعديد من مدن الصين يسبب مشاكل بيئية وصحية حادة ومكلفة، فضلاً عن أن هذا التلوث سيزيد من مساهمة الصين في زيادة الغازات الدفيئة (الحابسة للحرارة) والذي يشكل حالياً ما نسبته ١٣ في المئة من انبعاث الكربون العالمي ويتوقع له أن يرتفع عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢١ في المئة متجاوزاً حصة الولايات المتحدة من هذا الانبعاث والمتوقع له نحو ٢٠ في المئة وهذا سينعكس حتماً على تنفيذ بنود الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ حول التغييرات المناخية الناجمة عن الانحباس الحراري[٢٥].

---

(٢٢) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/japan.html>, and U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «Persian Gulf Oil Export Fact Sheet,» June 2000, pp. 6-7.

(٢٣) نقلاً عن: كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ص ١٢٨ ــ ١٢٩.

(٢٤) BP Amoco, «BP Amoco Statistical Review of World Energy 2000,» (Technical Report, Washington, DC 2000), p. 30.

(٢٥) للمزيد من التفاصيل عن استهلاك الصين للفحم، انظر: U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «China-Country Analysis Brief,» 13 June 1999, p. 13, <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html>.

الجدول رقم (٤)
استهلاك الطاقة (النفط، الغاز الطبيعي) المتوقع في الصين، كوريا الجنوبية واليابان ما بين عام ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠ (م ب ي ـ ت ق م)(*)

البلد	نوع الطاقة	التوقعات			التوقعات في متوسط نسبة التغير السنوي/٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠ (في المئة)
		٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	
الصين	النفط	٧,١	٨,٨	٩,٥	٤,١
	الغاز الطبيعي	٣,٩	٥,٨	٨,٦	١١,٢
اليابان	النفط	٦,٠٠	٦,٢	٦,٣	٠,٣٥
	الغاز الطبيعي	٣,٢	٣,٤	٣,٧	٢,١
كوريا الجنوبية	النفط	٣,١	٣,٤	٦,٣	٢,١
	الغاز الطبيعي	١,١	١,٥	٢,٤	٧

(*) م ب ي: مليون برميل يومياً.
ت ق م: تريليون قدم مكعب.

المصدر: U S. Department of Energy, Energy Information Administration, «International Energy Outlook, 2000,» (Report, Washington, DC, March 2000).

لقد أخذت الصين في الآونة الأخيرة بالتقليل من اعتمادها على الطاقة المستوردة على أمل أن ترفع من مستوى إنتاجها المحلي (النفط والغاز الطبيعي) والحصول على إمدادات إضافية من النفط من مكامنها المحلية التي يُستنزف منها الكثير وتحفها المخاطر كما في حوض تاريم في الصين الغربية، على الرغم من أن التوقعات حول الإنتاج النفطي في هذه المنطقة اليابسة والنائية لا تتطابق مع الواقع(٢٦)، لذلك لم تكن قادرة على توفير إمدادات إضافية مستقبلاً، وهذا ما دفع الصين في المرحلة الراهنة إلى العمل نحو تطوير المصادر الطاقوية في أعالي البحار والاهتمام المتزايد بإمكانيات الاستخراج النفطي ولا سيّما من المصادر الكامنة في بحري الصين الشرقي والجنوبي.

إن منطقة بحر الصين الجنوبي تُعد شرياناً هاماً سواء بوصفها مخزوناً اقتصادياً للطاقة، أم مكوناً استراتيجياً، أم ممراً حيوياً لإمدادات الطاقة إلى أغلب دول الإقليم وآسيا والباسفيك. لقد ذكرت وزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية الصينية أن بحر الصين الجنوبي يضم ما يقرب نحو ١٣٠ مليار برميل من النفط كمخزون، وهو ما يزيد على مخزونات النفط مجتمعة في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية(٢٧). إن هذا المسح الجيولوجي كفيل في

---

(٢٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٣٥.

أن يحفز الدول الإقليمية في بحر الصين الجنوبي على أن ترمي بادّعاءاتها حول أحقيتها بثروات هذه المنطقة. وفي المحصلة، فإن ذلك يوحي بأن وضعاً جيوستراتيجياً جديداً، يمكن أن يطرأ على هذا الإقليم ويدفع باتجاه سيناريوهات عديدة من الصراعات المحتملة على موارد الطاقة مستقبلاً.

ثالثاً: السلوك الإقليمي والدولي للصين في الصراع على موارد الطاقة الناضبة

إن العوامل الجيوسياسية للطاقة الناضبة في ظلّ الأهمية المتنامية لموارد النفط والغاز الطبيعي هي التي تفرض إسقاطاتها على نمط العلاقات الإقليمية الآسيوية، خصوصاً في إقليم يتوافر على مخزونات هائلة من هذه الموارد كمنطقة بحر الصين الجنوبي، فبقدر تعلق الأمر بالحاجة المتزايدة لموارد الطاقة التي لا تتوقف عند حدود الإمدادات المستوردة، يكون ذلك ضرورياً لدينامية الاقتصاديات الآسيوية، بل إن الاستمرار في الطلب على الطاقة وبوتيرة مرتفعة، يجعل من المخزونات المحلية في قيود المنافسة الحادة، إمدادات إضافية وليس بديلاً من الإمدادات المستوردة، وهو ما يشكل عمقاً من التحدي بين الأطراف الإقليمية، وبخاصة في ما يتعلق بالمتغير الأمني بهدف تأمين كلّ طرف من الأطراف الإقليمية الموارد التي يحتاجها، وهذا السلوك سينعكس حتماً على طبيعة العلاقات الإقليمية بخاصة والدولية عموماً.

وفي حالة الصين واليابان باعتبارهما الدولتين الأكثر استهلاكاً لموارد الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي، وإذ يأمل كلّ منهما في أن يحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً خلال القرن الواحد والعشرين، فإن هذا الوضع سيفرض عليهما توجهات أمنية جديدة لتأمين الإمدادات الإضافية للطاقة اللازمة لهما[٢٨].

لقد تركزت معظم عمليات التنقيب الصيني عن الطاقة في عرض وأعماق المياه الإقليمية، وبخاصة في خليج تشيهلي على الشاطئ الشمالي الشرقي للصين، على أن الصين جم اهتمامها المتزايد قد بدأ منذ عام ١٩٩٢ من خلال تركيزها على المياه الأكثر عمقاً كما في جزر أرخبيل سبراتلي (Spratly)[*] كونه ممراً مائياً يخترق بحر الصين الجنوبي، ما خلق حالة من القلق بين الأطراف الإقليمية ساهم في تحفيز حالة من التأهب لصراع تنافسي على هذه المنطقة (الصين، ماليزيا، الفيليبين، تايوان، فييتنام)[٢٩] فضلاً عن اهتمامها

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(*) وهي سلسلة من الأرصفة البحرية والمياه الضحلة، والجزر الممتدة لمئات الأميال عبر السواحل الآسيوية للمحيط الهادي، إذ يعد امتلاك هذه الجزر هو بمثابة إضفاء لحالة الشرعية عليها من خلال الادعاءات بالحق في المياه الإقليمية المحيطة بها وبالموارد في باطنها. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

بجزر باراسل المتاخمة لبحر الصين الجنوبي، وهو ما جعل حكومة بكين تمنح المناطق الساحلية قبالة السواحل الفييتنامية) امتيازات للتنقيب عن الطاقة لعدد من الشركات الغربية، وأن مردود هذا الوضع الطاقوي الإقليمي، قد انعكس على سلوكها الأمني في ظلّ تعزيز وتوسيع وجودها العسكري هناك.

كما إن تلك الإجراءات الأمنية الصينية تجاه المناطق الغنية بالطاقة، قد حفزت أطراف إقليمية على أن تمهد هي الأخرى لإقامة قواعد عسكرية ومخافر بحرية للحراسة المشددة، بل إن البعض منها أخذ يشاطر التوجهات الأمنية الصينية إلى درجة الاعتداء المباشر سواء على الصين أو طرف إقليمي آخر، وقد تبين ذلك من خلال أكثر من ١٣ حادثاً قد تكرر بعضها ما بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٩[٣٠]. (انظر الجدول رقم (٥)).

الجدول رقم (٥)
الصراعات الإقليمية بين الصين وبعض الأطراف الآسيوية ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩

البلد المتصارع	السنة	نوع العمل العسكري
الصين ـ فييتنام	١٩٨٨ ١٩٩٢ ١٩٩٤	البحريتان الصينية والفييتنامية اصطدمتا في رصيف جونسون ضمن جزر سبراتلي، وقد أغرقت على أثرها بعض الزوارق الفييتنامية وقتل ٧٢ بحاراً. وقد تكرر الصدام في مناطق أخرى من الجزر ضمن بحر الصين الجنوبي، وذلك في سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٤.
الصين ـ الفيليبين	١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩	كنتيجة لتدخل سفن فيليبينية في رصيف حيوي وقيام السفن الصينية بطردها حدثت صدامات مسلحة بين الطرفين. وقد تكرر الحادث عام ١٩٩٦ في معركة بالمدافع استمر ٩٠ دقيقة قرب جزيرة كاسيونس. وفي عام ١٩٩٨ حدث اصطدام بين سفن صينية وقارب صيد فيليبيني قرب رصيف تيننت (الحمام). وفي عام ١٩٩٩ هاجمت سفينة فيليبينية ثلاثة قوارب صيد صينية قرب سكاربورو الضحلة، إذ تمّ قصف أحدها وأغرق الآخر، وتم إنقاذ الصياديين، وقامت بكين بتسليم سفيرها في مانيلا احتجاجاً غاضباً إلى حكومة الفيليبين.
الصين ـ ماليزيا	١٩٩٥	زوارق ماليزية تطلق النار على سفينة صيد صينية قبالة سواحل ساراواك، ما يؤدي إلى جرح أربعة من طاقمها.

المصدر: U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «South China Sea Region,» January 2000.

وكنتيجة لهذه الصدامات الإقليمية المقلقة للأمن الآسيوي، وفضلاً عن تمسك بعض

(٣٠) للمزيد من التفاصيل حول طبيعة الصراع في إقليم بحر الصين الجنوبي، انظر: U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «South China Sea Region,» 11 January 2000.

أطراف النزاع بحقها، ولا سيّما في سواحل أرخبيل سبراتلي الغني بالطاقة، أخذت بعض الدول بتوسيع نطاق اتفاقياتها الأمنية وتفعيلها مع الولايات المتحدة، وبخاصة الفيليبين وتايوان، وهما اللتان عقدتا منذ عام ١٩٩٩ أكثر من اتفاقية لدفاع مشترك معها، لمواجهة أي تهديد أو اعتداء محتمل من الصين[(٣١)].

أما عن الانعكاس الأمني للسلوك الإقليمي الصيني على السلوك الدولي، فإن هذا المسار تحفزهُ الصدامات المسلحة في إقليم بحر الصين الجنوبي والتي استمرت منذ عام ١٩٨٨، ولا تزال عملية المطاردة لبعض سفن الصيد من قبل أطراف النزاع قائمة، خصوصاً في المناطق المحيطة بجزر سبراتلي، وحيث الادّعاءات الفييتنامية في حقها بتلك الجزر. وفي هذا الجانب، فقد سيطرت الصين خلال تلك المرحلة على أكثر من ست جزر في قطاع بحر الصين الجنوبي، وسلسلة جزر سبراتلي، ووضعت قطع بحرية لأغراض المراقبة، بل وعززت من وجودها العسكري هناك لمواجهة أي احتمال لتدخل عسكري فييتنامي ضمن هذا القطاع[(٣٢)].

إن تصاعد التوتر الأمني واحتمالات المواجهة، وانعكاسه على سلوكيات أطراف إقليمية أخرى وبخاصة الفيليبين، ومن خلال حادثة ما يُعرف بـ «رصيف الأذى» (Mischief Reef)[(٣٣)] ضمن جزر سبراتلي، فالفيليبين لم تكن تمتلك القدرة على مواجهة الصين وطردها من هذا الموقع، فبادرت نحو التماس دعم دولي في إطار اتفاقية دفاع أمني مشترك معقود مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥١، وقد رفضت الولايات المتحدة حينها تقديم الدعم العسكري، على اعتبار أن جزيرة سبراتلي تقع خارج إطار المعاهدة الأمنية، وبادرت إلى تقديم دعم إضافي فقط لمواجهة الموقف المتأزم، فضلاً عن إرسالها مذكرة تنديد إلى بكين تحتج فيها على تدخل صيني سافر في المنطقة[(٣٤)].

لقد تعمقت الرغبة الصينية أمام هذا السلوك الأمني الإقليمي والدولي الخطير على مستقبل المنطقة. وهذه الرغبة قد عكستها سياسة الصين الإقليمية تجاه هذا

---

(٣١) كلير، المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣٢) انظر: Mark J. Valencia, «Troubled Waters,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (January-February 1997), pp. 29-30.

(٣٣) انفجر هذا الحادث في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، حين اتهمت الفيليبين الحكومة الصينية ببناء منشآت عسكرية في جزيرة معزولة تبعُد نحو ١٥٠ ميلاً شمال شرقي جزيرة «بالا وان» وضمن النطاق الإقليمي الحصري الذي تدعيه الفيليبين، وقد طالبت الفيليبين بانسحاب القوات الصينية من الجزيرة، إلا أن الصين قد دعت هي الأخرى على أن تلك المنشآت موجودة على رصيف الأذى كمجرد ملاجئ للصيادين، وقد تطور الوضع إلى أزمة، بادرت خلالها الفيليبين بإرسال مجموعة سفن حربية فطردتها السفن البحرية الصينية بعد اصطدام استغرق عدة ساعات. للمزيد من التفاصيل حول حادث رصيف الأذى. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٤) انظر: William Branigin, «China Takes over Philippine-Claimed Area of Disputed Island Groups,» *Washington Post*, 11/2/1995, p. 4.

المتغير، حين بادرت إلى رفع مستوى الإنفاق العسكري إلى نحو ٣٠ في المئة خلال عامي ١٩٩٥ ــ ١٩٩٧ لتعزيز قوتها البحرية والقيام بدور إقليمي واسع النطاق تجاه هذه المنطقة الحيوية(٣٥).

إن سيناريوهات من هذا النوع من الصدامات والنزاعات ضمن إقليم يحوي مخزوناً هائلاً من الطاقة الناضبة، يمكن أن يوسع من معوقات الأمن الإقليمي، فحين تقطع على سبيل المثال إمدادات الطاقة عبر جزر بحر الصين الجنوبي، كتلك التي تزّود بها اليابان وكوريا الجنوبية، ما قد يُنذر بوقوع تدخل مسلح واسع من قبل اليابان أو حليفتها الولايات المتحدة بعد أن تدّول الأزمة وتخرج عن طابعها الإقليمي، حينئذ تضع الصين والمنطقة برمتها تحت استعداد تام في مواجهة كلّ الاحتمالات التي تدخل في إطار تلك الأزمة.

ــ على النطاق الدولي، لا تزال الصين خارج منظومة التحالف الأمريكي ضمن إقليم شرق وجنوب شرق آسيا والباسفيك والتي تشكل اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة.

ــ إن تصاعد التحديات في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا ما بين موالٍ لأمريكا ومناهض يكسب المنطقة نوعاً من المُغامرة الكبرى، إذا ما تدخلت الإدارة الأمريكية لبسط نفوذها ضمن المنطق الإقليمي للقوة، وعلى أساس أن هذا الاتجاه سيواجه معارضة من حلفائها الغربيين في حلف الناتو، ونخص بالذكر الاتّحاد الأوروبي الذي لا يُعطي أية إشارة إلى أن هنالك محاولة لخلق هيكل رسمي لوجود قوة عسكرية أو سياسية، يمكن أن تمارس ضغطها على دول الإقليم الآسيوي، باستثناء ما يتعلق بالملف النووي لـ بيونغ يانغ التي لا تزال تُبحث في إطار وكالة الطاقة الذرية مع تأثير دبلوماسي إقليمي لحل الأزمة سلمياً.

إن علاقات الإقليم الآسيوي تنصب ضمن شبكة واحدة من المصالح والمصير المشترك، فهي ليست علاقات منهجية، كونها رأسمالية المنطق وليست إقليمية المنطق، على الرغم من أن هناك مستوى معين من النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي يمارس على حكومات اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان، وهو ما يُصّعب أي تحرّك سياسي مستقل لهذه البلدان باتجاه وضع الحلول المنهجية(٣٦).

إن الصين ليست خاضعة للتأثير الأمريكي كحال اليابان اليوم، فضلاً عن أن الصين

---

(٣٥) لقد ارتفع الإنفاق العسكري من نحو ٢٨,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى نحو ٣٦,٥ ملياراً عام ١٩٩٧. للمزيد من التفاصيل، انظر: Michael D. Swaine, «Chinese Military Modernization and Asia-pacific Security,» paper presented at: *Congressional Program on U. S. China Relations, 2nd Conference, March 30-April 4, 1999* (Washington, DC: Aspen Institute, 1999), pp. 35-40.

(٣٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2003), p. 89.

لها رغبة في دور قيادي وإقليمي في تلك المنطقة، وهو ما يحفز صانع القرار الأمريكي في التفكير في احتواء الصين مستقبلاً، للمحافظة على الإمبريالية الأمريكية[٣٧].

إن تدويل أزمات إقليمية ضمن منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، لا ينحصر في قطاع بحر الصين الجنوبي فحسب، بل يشمل منطقة التوتر القائمة أساساً بين الصين واليابان حول جزر دياويو سنكاكو اليابانية[٣٨]، إذ إنَّ هذه الجزر كانت في السنوات الماضية موقعاً مفتوحاً لصدامات جوية وبحرية وهي مرشحة كذلك في المستقبل بأن تكون سيناريو لمنطقة ساخنة وتدخل دولي تدعمها سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الأمنية المشتركة والمعقودة بين اليابان والولايات المتحدة[٣٩].

إن السعي الأمريكي المحموم إلى السيطرة على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي بوجه خاص، أو حتّى رسم خارطة جديدة لهذه المناطق، إنما يدخل في إطار كبح طموحات الصين الجيوسياسية إذا ما اتجهت الحاجة الصينية الملحة للحصول على النفط من الشرق الأوسط والخليج خاصة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن ديفيد هارفي في كتابه **الإمبريالية الجديدة** يرى أن هناك ميزاناً دقيقاً في التعامل مع الإقليم الآسيوي، حين تحاول الولايات المتحدة الإبقاء على الوضع في هذا الإقليم ثابتاً ومستقراً نسبياً، كي لا يسمح بظهور تحدٍ كبير قد يهدد إمبريالية الولايات المتحدة على النطاقين السياسي والعسكري مستقبلاً[٤٠].

أما إذا ما أخذت الولايات المتحدة بنظر الاعتبار أن طبيعة التحالفات الدولية سريعة التبدل بين الحين والآخر تبعاً لمتغيرات البيئة السياسية والأمنية، فإن الأمر سيختلف تماماً، ولعل في ذلك تلك الملامح الناجمة عن المعارضة التي شكلتها قوى أوروبية ضمت فرنسا، ألمانيا وروسيا، مع تأييد صيني لها، حين احتلت أمريكا العراق عام ٢٠٠٣، فضلاً عن ظهور ملامح جديدة لتكتل قوى أوروبية آسيوية، يمكن أن تعوق أي مشروع أمريكي في المستقبل.

ولذلك فإن أي سيناريو لصراع على موارد الطاقة في إقليم آسيا الباسفيك يمكن أن يُعد احتمالاً وارداً، وهو بالضرورة سيدخل ضمن توجهات الصين ضمن نطاق الأمن الإقليمي، إلا أن الاحتمال الأكبر يبقى يدور في فلك منطقة بحر الصين الجنوبي وعند جزر زنجنغهاي، المنطقة الأغنى بمخزونات الطاقة الناضبة وغير المستخرجة من النفط والغاز الطبيعي، إذ تبرز ثلاث قوى ضمن هذا الصراع المحتمل وهي الصين، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فلكل منها مقوماته وقدراته في هذا الإقليم، وقدر تعلق الأمر سواء

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٨) مجموعة من الأرصفة والجزر تقع ضمن المنطقة الشرقية لبحر الصين، وتُعد من المناطق المائية المسطحة والغنية بمكامن الغاز الطبيعي. انظر: Nicholas D. Kristof, «Asian Tension Rise over Seas Wealth,» *New York Times*, 19/5/1996, p. 3.

(٣٩) Harvey, Ibid., p. 3.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٠.

بالمصالح الحيوية للطاقة أم بالطموحات الإمبريالية وإلى ما أبعد من ذلك، وهو ما يدفع بمختلف الأطراف نحو احتمالات المواجهة العسكرية دفاعاً عن تلك التوجهات.

وهكذا.. تتعدد سيناريوهات الصراع على موارد الطاقة في هذا الإقليم الآسيوي، ومنها سيناريو قد يبدأ بمشهد من التوتر في السلوك الأمني والمتكرر من قبل الصين بدافع حماية المخافر الساحلية وتعزيز أمنها، ما قد يدفع بالأطراف المتحالفة مع الولايات المتحدة نحو المبادأة العسكرية كتهديد أو اعتداء ما، ليواجهها ردّ فعل صيني عنيف يستوجب التدخل الأمريكي عندئذ بهدف وضع حدّ لهذا الصراع، إلا أن الأمر قد يجري بما يُعقد تلك الأزمة، ولا سيّما إذا ما رفضت الصين التفاوض ما يجر المنطقة وأطراف الصراع إلى صراع أوسع، ولا سيّما بين الولايات المتحدة والصين، وعندها سيخضع مثل هذا السيناريو إلى احتمالات عديدة، تعتمد أساساً في محصلتها على مقومات القوة والقدرة لفرقاء النزاع.

خلاصـــة

من خلال ما تمّ التطرق إليه في هذه الدراسة يتبين أن الصراع على موارد الطاقة الناضبة ــ بحكم محدودية عمرها الزمني وأهميتها المتنامية في الاقتصاد العالمي ــ له انعكاساته على سلوك الكثير من القوى الاقتصادية التي تسعى دوماً إلى تأمين احتياجاتها الطاقوية في ظلّ عاملي الندرة والمنفعة.

إن وفرة موارد الطاقة الناضبة وتركزها في بعض الأقاليم التي تجعل من أطرافها مكتفية محلياً، فضلاً عن حصولها على فائض من الريع لتلك الموارد من قبل الأطراف المستهلكة للطاقة كما هو الحال في منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، لا يخلق مشاكل إقليمية بين أطرافه بالمعنى التقليدي سوى ما يتعلق بحماية إمدادات تلك الطاقة من منابعها حتّى مناطق استهلاكها، إلا أن هذه القاعدة قد تشذ أحياناً عند بعض الأقاليم الغنية بموارد الطاقة الناضبة كما هي الحال في إقليم بحر الصين الجنوبي كأحد الركائز الرئيسية في المثلث الاستراتيجي للطاقة العالمي (موضوع البحث والدراسة)، وذلك لأن أطراف هذا القطاع الحيوي كلّ منها يبحث عن طموحاته في الحصول على موارده الطاقوية على أساس أنّه حقّ من حقوقه الشرعية ضمن المياه الإقليمية المشتركة، فعلى الرغم من توافر المستوردات الخارجية للطاقة كما هي الحال بالنسبة إلى الصين بوصفها أكبر مستهلك في هذا القطاع، إلا أنها أخذت تنظر بعين الاعتبار إلى منطقة زنجنغهاي على أنها الملاذ الآمن لتوفير البدائل الإضافية المحلية من الطاقة ولا سيّما النفط والغاز الطبيعي بدلاً من الاعتماد الكلي على مستورداتها الخارجية.

إن هذا الاهتمام الصيني بإقليم بحر الصين الجنوبي قد ولد لديها سلوكاً أمنياً من خلال المبادرة في تعزيز أمن الطاقة وبناء قواعد للمراقبة ومخافر الحراسة المشددة في العديد من جزر هذا القطاع، وهو ما انعكس على سلوك الأطراف الأخرى في تبني خطوات

مماثلة تجاوزت الخطوط الحمراء إقليمياً إلى حدّ وقوع الاصطدامات المسلحة، وهذا ما يؤدي في ما بعد إلى تدويل الأزمة الإقليمية في ظلّ تدخل أجنبي أمريكي مترجماً باتفاقيات أمنية مشتركة مع أطراف إقليمية.

إن تطور هذا التقاطع في السلوك الأمني قد ينبئ بتطور حالة الصراع على موارد الطاقة، ليشكل في المستقبل المنظور سيناريو متعدد الاحتمالات تعكسه طبيعة المصالح الحيوية ونزعة الطموحات الإمبريالية، وتفسره برغماتياً مقومات القوة والقدرة المتوافرة لدى الفرقاء، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن القدرات الصينية تتكافأ مع مقوماتها في القوة، في حين أن القوة التي تتوافر عليها الولايات المتحدة هي أكبر بكثير من قدراتها، ولسبب بسيط هو التزاماتها العسكرية والسياسية تجاه العالم الخارجي سواء على النطاق الإقليمي أم الدولي سعياً وراء طموحاتها الإمبريالية ■

جيوبوليتيكـــا الأمـــن القومـــي العربـــي

أحمد سليم البرصان

أستاذ العلاقات الدولية المشارك،

جامعة الحسين بن طلال، معان ـ الأردن.

مقدمـــة

يحتل الوطن العربي موقعاً جغرافياً متميزاً، وكان هذا الموقع الجيوـ استراتيجي نقطة جذب للإمبراطوريات للسيطرة عليه للتحكم في العالم. إن الوطن العربي يتوسط العالم القديم، كما إنه مع اكتشاف العالم الجديد حافظ على أهميته الاستراتيجية. وكما وصف جمال حمدان مصر بـ «عبقرية الزمان والمكان»، فإن هذا الوصف قد ينطبق على مجمل الوطن العربي، كونه وحدةً جغرافية وسياسية متكاملة من المغرب إلى المشرق. وحتّى في ظلّ الإمبراطوريات الحديثة، كانت السيطرة على الوطن العربي وسيلة لتعزيز قوة الإمبراطوريات المتنافسة، فعندما أراد نابليون بونابرت إضعاف الإمبراطورية البريطانية، توجه إلى المنطقة العربية بحملته المشهورة على مصر والشام. وعندما وقفت روسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية ضده، كان بسبب مصالحهما لأنهما ضدّ سيطرته على منطقة جغرافية مهمة استراتيجياً.

ونلاحظ في الوقت نفسه أن هذه المنطقة، عندما كانت موحّدة سياسياً شكلت قوة عالمية وإقليمية، جعلت الدول الغربية تعمل على أن لا تعود هذه المنطقة العربية موحّدة سياسياً، وإنما كانتونات سياسية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى أن تنظر إلى الأمن القومي العربي من جانب الجيوبوليتيكا والنظريات الجيوبوليتيكية، وفي ضوء التطورات السياسية في المنطقة، والاستفادة من البعد الجيوبوليتيكي عندما قاومت الحملات الاستعمارية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الجيوبوليتيكي في تفسير الاستراتيجية الغربية نحو الوطن العربي، ومحاولة السيطرة عليه، وتستفيد من المنهج التاريخي في فهم كيفية التعامل العربي مع هذه الهجمات الاستعمارية الغربية، وكيفية هزيمة هذه الحملات الغربية الإمبريالية.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أن هناك منطقة ارتكاز جغرافي في المنطقة العربية، وإن تراجع هذه النقطة أو السيطرة عليها أو تحييدها من قبل القوى الاستعمارية يضعف الوطن العربي ويهدد أمنه القومي، وإن نهوض الارتكاز الجغرافي العربي، وما يسمّى بـ «القلب العربي»، في كتلة سياسية كانت السبيل لنجاح المقاومة للمشروع الاستعماري الغربي، والارتكاز الجغرافي العربي، هو مصر والقلب هو العراق. ومن خلال المقاربة التاريخية يمكن فهم محاولات السيطرة على الارتكاز والقلب.

أولاً: الشرق الأوسط والسيطرة على أوروبا

قال رينهولد نيبور (Reinhold Niebuhr) (١٨٩٢ ــ ١٩٧١) أحد أشهر رواد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن العشرين: «إن الذي يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا» (Who Ever Controls the Middle East also Controls Europe)[١].

ونقل الكاتب الفرنسي ماريوس بلتييه (Marius Peltier) عن زعيم الثورة البلشفية فلاديمير لينين قوله «إن الطريق إلى باريس تمر عبر المغرب» (The Road to Paris Goes through the Maghreb)[٢]، ويقصد المغرب العربي، ويظهر أن قول لينين قد ارتبط بثورة الريف التي قادها عبد الكريم الخطابي ضدّ الإسبان في منطقة الريف، وأهمية المغرب العربي الاستراتيجية في التنافس بين القوى الأوروبية وضد الاستعمار الفرنسي التي يعتبرها أستاذ الجيوبوليتيكا الأمريكي المعاصر، سول كوهن (Saul Cohn)[٣] البوابة الخلفية لأوروبا وهذا يفسر القلق الأوروبي من التطورات السياسية على بوابته الخلفية.

إن مفهوم الشرق الأوسط في الدوائر الغربية سواء في بريطانيا أو الولايات المتحدة في ما بعد، ارتبط بآسيا العربية ومصر وليبيا، إضافة إلى بلاد فارس، إيران حالياً وإلى حدّ ما في بعض الأحيان تركيا عندما يراد لتركيا أن تؤدي دوراً في الشرق الأوسط كما هي حال حلف بغداد.

ويذكرنا الآن أستاذ النزاعات الدولية الأمريكي مايكل كلير (Michael Klaire) في مقالة له بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق «أن الحرب أوضحت أن نقطة الارتكاز المركزية للتنافس الدولي هي منطقة جنوب ووسط آسيا، أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية

(١) Reinhold Niebuhr, «Power and Ideology in National and International,» in: William Fox, ed., *Theoretical Aspects of International Affairs* (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1959), p. 116.

(٢) Marius Peltier, «The Suez Canal and the Indian Ocean in Africa and Defence of the West,» *Le Monde moderne* (Paris) (1975).

(٣) Saul Bernard Cohen, *Geopolitics of the World System*, Regional Geographies for a New Era (Lanham: Rowman and Littlefield Publishers, 2003), pp. 149-183.

الإسلامية حتّى العراق»[٤] الذي اعتبره وليم هاملتون أستاذ التاريخ الأمريكي «قلب الشرق الأوسط» (The Heart Land of the Middle East)[٥].

ويتساءل هاملتون «هل احتلال هذا القلب هو السبب الاستراتيجي الرئيسي للغزو؟» ويجيب عن تساؤله بنفسه، إن احتلال العراق يمثل أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة.

ثانياً: هالفورد ماكندر ونقطة الارتكاز الجغرافي

يعتبر الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر (Halford Mackinder) أوّل من نبه إلى أهمية نقطة الارتكاز الجغرافي (The Geographical Pivot of History) في محاضرته في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في كانون الثاني/يناير ١٩٠٤[٦]. لقد وضع إصبعه على شرق أوروبا نقطة الارتكاز الجغرافي والتي أطلق عليها عام ١٩١٩ قلب اليابس في أوراسيا التي كان الاتحاد السوفياتي يسيطر عليها، وطرح نظريته المشهورة التي أثرت في الفكر الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتّى الآن «من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ومن يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم»[٧]ويقصد ماكندر بجزيرة العالم القديم آسيا وأوروبا وأفريقيا، ولقد فهم نابليون أهمية قلب اليابس قبل ماكندر عندما توجه إلى روسيا وكذلك تأثر قيصر ألمانيا وليم الثاني وهتلر وموسليني بأهمية قلب اليابس للسيطرة على أوروبا والعالم.

وقد طرح نيقولاي سبيكمان نظرية حافة اليابسة (Rimland) والتي اعتبر من يسيطر عليها يسيطر على أوراسيا وبالتالي يسيطر على العالم، ونلاحظ أن حافة اليابس هي الهلال الداخلي عند ماكندر وهي الهلال أو قوس الأزمات عند بريجنسكي وهي العالم العربي الإسلامي. وتسمية الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير الذي لا يزال يشكل السيطرة علية نقطة السيطرة على العالم كما يؤكّد الاستراتيجيون الغربيون من ماكندر حتّى بريجنسكي مستشار كارتر للأمن القومي الأمريكي، وبول وولفويتز مهندس احتلال العراق ونائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ومدير البنك الدولي الحالي.

(٤) Michael Klare «The New Geopolitics,» *Nation* (19 June 2003), p. 51.

(٥) William Hamilton, «The Importance of Being There,» Central View (31 May 2004), <http:// www.central-view.com/past.asp?number = 1160>.

(٦) Halford J. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction*, [edited by and] with a new introduction by Stephen V. Mladineo (Washington, DC: National Defense University Press, [1996]), pp. 175-193.

(٧) Christopher J. Fettweis, «Sir Halford Mackinder, Geopolitics, and Policymaking in the 21st Century,» *Parameters* (Summer 2000), pp. 58-71.

ثالثاً: العراق نقطة الارتكاز الجغرافي أم قلب اليابس؟

يقول وليم هاملتون أن الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي الأمريكي، قد تأثروا بنظرية ماكندر، فالعراق عندهم قلب المنطقة العربية الأسيوية[٨]، وبحسب رأيه يعني احتلال العراق: السيطرة على البترول، وأن تعين أي حكومة تريدها لتتحكم في خطوط المواصلات الاستراتيجية وتطل على الخليج العربي وتتحكم في الهلال الخصيب، وتصبح المنطقة بحسب رأي هاملتون تحت الهيمنة الأمريكية من القاهرة حتّى إسلام آباد، أي أن تكون المنطقة تحت مظلة السلام الأمريكي (Pax Americana).

رابعاً: مصر والهلال الخصيب (نقطة الارتكاز وقلب اليابس)

إن احتلال العراق لا يخرج عن نطاق قول نيبور، إن من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا، ولكن من الناحية التاريخية إن نقطة الارتكاز الجغرافي العربي إذا أخذنا مفهوم ماكندر هي مصر في الشرق الأوسط، ولذلك كان يتردد في الدوائر الأمريكية، لا حرب من دون مصر، في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك كان الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي عند مناحيم بيغن في كامب ديفيد هو إخراج مصر من معادلة الصراع العسكري بين العرب وإسرائيل في الشرق الأوسط. ولقد أخطأ العرب آنذاك في عزل مصر لأنهم وقعوا في الفخ الإسرائيلي.

وإذا أخذنا التاريخ الحديث والمعاصر فإن نابليون عندما قام بحملة على مصر والشام ١٧٩٨ ــ ١٨٠١ كان يريد إضعاف الإمبراطورية البريطانية من خلال قطع اتصالها مع الهند درة التاج البريطاني وكانت عبقرية المكان المصري في ذهن نابليون، وبعدها تنبهت بريطانيا إلى أهمية مصر الاستراتيجية للسيطرة على الشرق الأوسط[٩].

ونجد أن محمد علي باشا في مصر تنبه إلى أهمية جيوبوليتيكا نقطة الارتكاز الجغرافي (Pivot Area) من خلال حملته على الجزيرة العربية (١٨١١ ــ ١٨١٨) وحملته على اليمن ١٨١٩ والسودان ١٨٢٠ ثمّ دوره في إخماد الثورة اليونانية ضدّ الدولة العثمانية عام ١٨٢٤ ومساندته السلطان العثماني، فقد كانت مصر نقطة الارتكاز الجغرافي للدولة العثمانية في ما يسمّى بـ «الشرق الأوسط حالياً»[١٠].

إن زحف محمد علي باشا من نقطة الارتكاز الجغرافي إلى قلب الشرق الأوسط،

---

(٨) Hamilton, «The Importance of Being There».

(٩) ياسين سويد، «البعد الاستراتيجي لحملة محمد علي على بلاد الشام،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ١، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٢٢٧ ــ ٢٤١.

(١٠) المصدر نفسه.

الهلال الخصيب، أقلق الدول الأوروبية التي وقفت ضده عندما زحف على الأستانة، لأن الزحف المصري من الشام يعني تهديد أوروبا إذا سيطر على آسيا الصغرى، تركيا. ولقد استطاعت الدولة العثمانية في فترات ازدهارها أن تسيطر على ثلث القارة الأوروبية، ولم تصل إلى هذا الغزو الكبير إلا بعد أن سيطرت على الهلال الخصيب ومصر.

إن فرض معاهدة لندن (تموز/يوليو ١٨٤٠) على محمد علي باشا وإنهاء الدور المصري في بلاد الشام يؤكّد النظرة الاستراتيجية الغربية لأهمية ارتباط نقطة الارتكاز الجغرافي مع قلب الشرق الأوسط الذي يهدد أوروبا.

ولبيان أهمية العلاقة بين مصر «الارتكاز الجغرافي العربي» والعراق «قلب اليابس» العربي الآسيوي، فإن صلاح الدين الأيوبي قد خرج من العراق ولكنه انطلق لتحرير المقدسات من مصر عندما استطاع فهم الأهمية الاستراتيجية لنقطة الارتكاز، فتحرّك لتوحيد القلب والشام والعراق ثمّ اتجه نحو الجزيرة العربية ونسج خيوط العلاقات التاريخية مع المغرب العربي.

قد تكون رؤية صلاح الدين الأيوبي لنقطة الارتكاز الجغرافي ولقلب الشرق الأوسط ماثلة في الأذهان الأوروبية وبخاصة لدى صانعي القرار في السياسية الخارجية الغربية، ولأهمية خطر نقطة الارتكاز الجغرافي. ومن هنا نجد أن رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون يكتب في مذكرة له إلى سفيره في الآستانة عام ١٨٤٠ يشرح أهمية وجود اليهود في فلسطين من أجل احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي مصر «محمد علي» من خلال دورها في الهلال الخصيب: «إن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته يشكل سداً ذريعاً في وجه مخططات شريرة يعدها محمد علي أو من يخلفه»[(١١)].

إن رسالة بالمرستون إلى السفير البريطاني في القسطنطينية تدخل في باب الاستراتيجية البعيدة المدى (Grand Strategy Planning)، نظرة بعيدة المدى إلى المستقبل، وكيف يمكن أن تشكل القوة العقائدية لنقطة الارتكاز الجغرافي إذا تحرّكت خطراً على المصالح البريطانية التي أخفاها تحت ستار خطر الارتكاز الجغرافي على الآستانة.

إن محمد علي باشا كان مسلماً ألبانياً وكان في مصر والياً عثمانياً له طموحاته عندما بنى مصر سواء من خلال تحديد رؤية إسلامية أو قومية. ونلاحظ أن البارون اليهودي روتشيلد يكتب في عام ١٨٤٠ في خطابه إلى رئيس الوزراء البريطاني السابق الذكر يبين خطر نقطة الارتكاز الجغرافي ويربطها بالبعد القومي العربي ويبين أهمية وجود دولة يهودية من أجل احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي العربي على أوروبا والغرب، فيقول «إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليسا كافيين لأن هناك قوة جذب بين العرب. وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهون بإمكانيات اتصالهم واتحادهم، إننا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض، فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين

(١١) المصدر نفسه.

مصر والعرب في آسيا، وكانت فلسطين دائماً بوابة الشرق، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة، لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه، وإن الهجرة اليهودية إلى فلسطين تستطيع أن تقوم بهذا الدور، وليست تلك خدمة لليهود يعودون بها إلى أرض الميعاد مصداقاً للعهد القديم ولكنها أيضاً خدمة للإمبراطورية البريطانية ومخططاتها، فليس مما يخدم الإمبراطورية أن تتكرر تجربة محمد علي سواء بقيام دولة قوية في مصر أو بقيام الاتصال بين مصر والعرب الآخرين»[(١٢)].

إن قول روتشيلد قبل قرن تقريباً من قيام إسرائيل ينم عن وعي استراتيجي بالمنطقة العربية وبدور مصر والعرب في آسيا أي الهلال الخصيب والجزيرة العربية، فهو يطرح خطر قوة مصر سواء أكانت قوة عقدية أم قوة مادية ثمّ خطر الاتصال المصري مع الهلال الخصيب وكأنه يعيدنا إلى قراءة صلاح الدين الأيوبي واستراتيجية جمع مصر والشام والجزيرة أو يعيدنا إلى السلطان المملوكي قطز في معركة عين جالوت لذا يرى روتشيلد أن ما تحقق في ما بعد ولا يزال مستمراً هو عزل نقطة الارتكاز الجغرافي العربي عن القلب العربي الآسيوي.

خامساً: نقطة الارتكاز الجغرافي والقلب والأيديولوجيا

إن دور نقطة الارتكاز مع قلب الشرق الأوسط ارتبط بالأيديولوجيا، فقد كانت الفكرة الرابطة من صلاح الدين أو قطز رابطة دينية وكذلك كانت في عهد محمد علي باشا رابطة توحيد أيديولوجي قومي أو ديني، ولكن نلاحظ أيضاً أن نقطة الارتكاز الجغرافي كانت لها أهمية ودور مؤثر في القرن العشرين، دور عدم الانحياز ودعم حركات التحرر الأفريقية ثمّ القومية العربية؛ كانت مصر نقطة ارتكاز جغرافي أعطتها دوراً رائداً على مستوى العالم الثالث، وأحد أعمدة دول عدم الانحياز التي أكسبتها أهمية استراتيجية في نظر القوى العظمى، وكانت حملة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر من خلال رؤية خطر دور نقطة الارتكاز الجغرافي في الجزائر ودعم الثورة الجزائرية أو الوقوف ضدّ مخططات بريطانيا في منطقة قلب الشرق الأوسط، حلف بغداد، ودعم حركات التحرر في منطقة الجزيرة العربية وأفريقيا. وعندما قامت الوحدة بين مصر والشام (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) استنفرت القوى الغربية الأوروبية والأمريكية وإسرائيل لمواجهة خطر هذه الوحدة بخاصة لارتباطها بالمد القومي وهي تدلّ على وعي استراتيجي قد يكون أكثر من وعي النخبة السياسة العربية ومبنياً على التجربة الألمانية والإيطالية عندما قامت الوحدة في كليهما وهددت ألمانيا أوروبا بالسيطرة عليها بعد أن كانت الولايات الجرمانية ممزقة، فقادت بروسيا حملة الوحدة الألمانية.

وإذا نظرنا إلى حرب ١٩٦٧ وبغض النظر عما قيل حولها، فهي تخطيط استراتيجي

(١٢) المصدر نفسه.

لإحباط دور نقطة الارتكاز الجغرافي العربي لإضعافه وإبعاده عن نطاقه العربي الآسيوي أو الجناح الغربي الأفريقي(١٣).

سادساً: هنري كيسنجر ونقطة الارتكاز الجغرافي العربي وإيران

أعاد هنري كيسنجر الاعتبار للجيوبوليتيكا الألمانية بعد أن حلت عليها النقمة بأنها سبب الحرب العالمية الثانية، ويعتبر كيسنجر بحق الجنرال هوسهوفر الأمريكي وكان متأثراً بمترنيخ النمسا وزير خارجية النمسا وسياسته في مؤتمر فيينا ١٨١٥ وسياسة توازن القوى، ولذا عندما تولى منصب مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي في عهد نيكسون ثمّ وزيراً للخارجية الأمريكية، وضع نصب عينه إخراج الولايات المتحدة من مستنقع فييتنام ثمّ فتح قنوات دبلوماسية مع الصين الشعبية والتركيز على استراتيجية توازن القوى لمواجهة الاتحاد السوفياتي.

وكان نيكسون وبإيعاز من هنري كيسنجر قد تبنى استراتيجية للحرب بالوكالة (Proxy Forces). وبحسب مبدأ نيكسون وفي الشرق الأوسط اعتبر إيران شرطي الخليج العربي في عهد الشاه(١٤)، ولكن بحسه الجيوبوليتيكي كان ينظر إلى نقطة الارتكاز الجغرافي العربي «أرض الكنانة»، فقد كانت سياسة مصر قائمة على عدم الانحياز وأقرب إلى الاتحاد السوفياتي في التعاون السياسي وبخاصة بعد حرب ١٩٦٧، ولذلك كان الهدف الاستراتيجي لكيسنجر إبعاد نقطة الارتكاز عن الاتحاد السوفياتي ثمّ جرها إلى الجانب الغربي، فكانت سياسة الخطوة خطوة وخروج السوفيات قبيل حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ نقطة البداية في الاستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية في احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي على إسرائيل باعتبارها أكبر قوة عربية ــ وتاريخها في جميع الفترات التاريخية يثبت ذلك ــ وهذا ما تحقق في ما بعد. تراجع الدور العربي بعد مصر دولياً وإقليمياً وفي عدم الانحياز وفي منظمة الوحدة الأفريقية بعد أن كانت مركز ثقل عدم الانحياز وأفريقيا.

أما بالنسبة إلى القلب العربي ــ كما سماه هاملتون كما ذكرنا سابقاً ــ فإن القلب العربي الآسيوي كان قد وقف ضدّ اجتياح الثورة الإيرانية منطقة الخليج العربي، فقد استطاع العراق سواء بقرار سياسي داخلي مستقل أم بإيعاز من إدارة كارتر أن يدخل الحرب لاحتواء الثورة الإيرانية وتأثيراتها. وعلى الرغم من الإنفاق العسكري للدول البترولية فإنها لولا قوة القلب لم تستطع أن توقف الزحف الثوري الذي كان في عنفوانه، ولكن بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٨ كان هو الخطر المتمثل الذي سوف يهدد

---

(١٣) أحمد البرصان، **اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧**، دراسات استراتيجية؛ ٤٠ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

(١٤) Charles A. Kupchan, *The Persian Gulf and the West: The Dilemmas of Security* (Boston, MA: Allen and Unwin, 1987), pp. 31-40.

المصالح الإسرائيلية والأمريكية وهذا ما صدر في تقرير عن مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية قبيل غزو الكويت بعنوان «Iraqi Power and U. S. Security in the Middle East» وكان لا بدّ من القفز إلى القلب بعد احتواء نقطة الارتكاز الجغرافي، ونشهد الآن تفتيت القلب وإنهاء فكرة القومية من القاموس السياسي العربي بحل حزب البعث والجيش العراقيين وطمس الهوية العربية وهذا تماماً ما اتفق عليه في استراتيجية إسرائيل في الثمانينيّات ١٩٨٢ ثمّ التقرير الاستراتيجي الذي تمّ تقديمه عام ١٩٩٦ إلى نتنياهو تحت عنوان «استراتيجية إسرائيل عام ٢٠٠٠»[(١٥)].

إن التقرير الأول حول استراتيجية إسرائيل ١٩٨٢ يؤكّد طرحه تقسيم المنطقة العربية إلى كانتونات سياسية وعلى رأسها العراق إلى ثلاث دويلات، أما تقرير ١٩٩٦ فإنه يؤكّد صراحة إنهاء فكرة القومية العربية باعتبارها خطراً على التوازن الإقليمي وعلى مستقبل إسرائيل، وكما كانت فكرة القومية قوة وراء بروز عبد الناصر وشعبيته في الوطن العربي والدور القيادي لنقطة الارتكاز الجغرافي فانه لا بدّ من الانتهاء كلياً من هذه الفكرة في منطقة القلب العربي الإسلامي.

سابعاً: مستقبل النظام العربي

شهدت المنطقة العربية تراجع التيار القومي وتأكيد دور القطرية، فالدولة التي تعاني من الشرعية السياسية بسبب عدم وجود جذور تاريخية تعطيها الشرعية السياسية حاولت الأنظمة أن تجعل من القطرية وسيلة لشرعية النظام الحاكم بعد غياب دور الارتكاز الجغرافي.

والمشكلة الرئيسة أن القطرية لم تحقق الأمن القومي العربي ولا حتّى الأمن للدولة القطرية نفسها، بل إن بعض الدول القطرية الصغيرة وجدت في التحالف مع القوى الغربية وسيلة من أجل حماية نفسها في ظلّ غياب الشرعية والتهديد الداخلي والإقليمي لها، ولكن هذا التحالف أدى إلى حالة الابتزاز للدولة القطرية الصغيرة فأصبحت القطرية والتحالف مع القوى الكبرى مكلفة اقتصادياً وسياسياً وحتّى استراتيجياً للدولة القطرية، وهي تواجه الآن أزمة شرعية داخلية وتحدي الأنظمة الحاكمة في وقت كانت هذه الدول متحالفة في السابق مع الأصولية الإسلامية.

ونلاحظ في ظلّ المد القومي أن الدول القطرية البترولية تحالفت مع التيارات الإسلامية للوقوف ضدّ دولة الارتكاز الجغرافي وأيديولوجيتها القومية وتهدد الدول القطرية التي تحالف قوى الاستعمار؛ كان خطاب عبد الناصر يثير الشارع العربي وترتجف زعامات

(١٥) أحمد سليم البرصان، «اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٦٠ ـ ٦٩، و Stephen C. Pelletiere, Douglas V. Johnson II and Leif R. Rosenberger, *Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1990).

قطرية منه، وحتّى في غياب القومية وفشل القطرية والتحالف مع القوى الاستعمارية، نلاحظ انفصام السلام بين الأنظمة الحاكمة في الدول القطرية البترولية والأصولية والإسلامية.

إن مستقبل النظام الإقليمي العربي وأمنه ودوره العالمي مرتبط بالأمور التالية:

١ ــ إن الوطن العربي يملك طاقات بشرية وموارد اقتصادية وموقعاً استراتيجياً تجعله يؤدي دوراً فعالاً في النظام الدولي في حال استغلال هذه الطاقات والموارد.

٢ ــ أهمية أن تعي دولة الارتكاز الجغرافي دورها القومي، وإنها بالأيدلوجية القومية والدينية تستطيع أن تستقطب الجماهير العربية في كلّ مكان كما كانت في فترات تاريخية سابقة.

٣ ــ أن تعي دولة الارتكاز الجغرافي أن استراتيجية إسرائيل الإقليمية والدول الكبرى تعي خطورة عبقرية المكان وتحاول احتواء دوره، وكما قال الأستاذ محمد حسنين هيكل: «إن إسرائيل بما تقوم به في المنطقة وعلى نطاقها المباشر أو الأوسع لم تعد بعيدة عن ذلك الحلم الذي تصوره مؤسس دولتها ديفيد بن غوريون وهو حلم يسعى إلى حصر مصر وراء حدودها مع إطلاق يدّ إسرائيل في الشرق العربي»(١٦).

٤ ــ أن تعي الدولة القطرية الصغيرة وبخاصة البترولية منها خطورة القوى الأجنبية على وجودها على المدى المتوسط والبعيد وأن ارتباطها بالارتكاز الجغرافي هو الذي يمكن أن تحقق من خلاله أمنها وهويتها وأن الاعتماد على دولة قطرية إقليمية تربطها بها عوامل الدين واللغة والتاريخ أفضل من القوى الأجنبية التي لها تطلعاتها الحضارية والسياسية والاستراتيجية.

٥ ــ تأكيد أهمية وحدة دولة القلب وهي العراق وعروبتها وإسلامها وخروج المحتل منها.

٦ ــ لا بدّ أن تقدّم الدول البترولية الدعم والمساعدة إلى دولة الارتكاز الجغرافي والقلب الأسيوي؛ إن محور الارتكاز الجغرافي والقلب هو الذي أعاد الاعتبار لهذه المنطقة عبر التاريخ والذي هزم القوى الأجنبية الطامعة من الغزو الصليبي والمغولي. إن عائدات الدول البترولية العربية لعام ٢٠٠٥ بلغت ٥٠٠ مليار دولار، عائدات المملكة العربية السعودية للعام نفسه ١٠٠ مليار دولار، وإن حجم الودائع العربية في سويسرا ونيويورك تريليون دولار كما أوردته صحيفة **الحياة** عن رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد(١٧).

٧ ــ إن الولايات المتحدة متورطة في أكثر من بقعة على نطاق العالم وليست مستعدة للتورط في القلب كما تؤكد الدراسات الاستراتيجية الأمريكية إذا تفاقمت الأوضاع أو

---

(١٦) انظر محاضرة محمد حسنين هيكل، «المستقبل الآن،» التي ألقيت في الجامعة الأمريكية في القاهرة بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ونشرت في: **العربي**، ٢٠/١٠/٢٠٠٢.

(١٧) **الحياة**، ٢٥/٦/٢٠٠٤.

استمرت على نطاقها الحالي، مع انحدار شعبية الرئيس بوش لأقل مستوى خلال رئاسته بسبب تفاقم الخسائر في العراق والأزمات الداخلية والفشل في مواجهة الكوارث الطبيعية مثل إعصار كاترينا وفضيحة رئيس طاقم موظفي نائب الرئيس ديك تشيني، لويس سكوتر ليبي والتي تشبه فضيحة ووترغيت(١٨). إن الولايات المتحدة تبحث عن وسيلة للخروج من المستنقع العراقي تحت شعار التصويت على الدستور والمصالحة وتحرّك الجامعة العربية، وقد تنسحب وتترك القوى القطرية تواجه التحديات الداخلية وقد تتخلى عنها وتفاوض قوى المعارضة، وهذا ما حدث فعلاً في حوار بين بعض التيارات الإسلامية مع بعض المسؤولين السابقين من الأمريكيين والبريطانيين تحت غطاء أكاديمي أشرف عليه منتدى حلّ الصراعات الذي أسسه ويديره رجل الاستخبارات البريطاني السابق أليستير كروك بالتعاون مع الدكتور بيفرلي ميلتون أدواردز من جامعة كوينز في بلفاست، وقد علق مسؤول أمريكي سابق مشارك في الحوار «كم من إرهابي سابق وطأت قدماه البيت الأبيض»(١٩).

لقد علمنا تاريخ أوروبا قول تشرشل في الحرب العالمية الثانية عندما تحالف مع ستالين ضدّ هتلر: «إنّني أتحالف مع الشيطان ضدّ هتلر». وفي حالة التهديد المستمر للمصالح الأمريكية والغربية فقد يصل الغرب إلى نتيجة تتفق مع السياق التاريخي عبر العصور وهو التحالف مع الطرف القوي الذي يثبت قدرته على التحدي والوجود حتى وإن اختلف معه.

والخلاصة، إن إعادة فعالية النظام العربي المتدهور وأمنه في النظام الدولي مرتبطة باستقراء التاريخ، وكما ذكرنا ماكيندر في أوروبا وجزيرة العالم، فالوطن العربي قد يكون قوة محركة للتاريخ إذا أخذنا قراءة التاريخ، بأن الارتكاز الجغرافي والقلب الأسيوي العربي هما مفتاح السيطرة على الشرق الأوسط ومن يسيطر عليهما يستطيع أن يتحكم في الشرق الأوسط الكبير وبالتالي يسيطر على جزيرة العالم، العالم القديم، وبالتالي يفرض وجوده على النظام الدولي ■

---

(١٨) Anthony H. Cordesman, *The Developing Iraqi Insurgency: Status at End-2004* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2004).

(١٩) «شخصيات أمريكية مقربة من دوائر صنع القرار تلتقي حماس في بيروت،» **القدس العربي**، ٢٤/٣/٢٠٠٥، ص ٥.

لبنـــان المجتمـــــع والهويـــــة

عاطف عطية

مدير معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

ـ ١ ـ

من المهم التأكيد، أولاً، أن دراسة المظاهر السياسية في أي مجتمع تقود إلى فهم هذا المجتمع في حياته اليومية وفي تفاعلاته ومشكلاته. والشأن السياسي يعمل دائماً على واقع دينامي تتحرك من خلاله المجتمعات. والتحليل المنطقي للمواقف على الصعيد المجتمعي العام يترافق دائماً مع التحليل المنطقي للتعارضات، ويكشف عن علاقة محتومة بين هذين النوعين من التحليل.

في لبنان، المجتمع والدولة، تؤدي المجموعات الاجتماعية، على امتداد تاريخه القريب والبعيد، أدوارها في حقل سياسي يتميز برماله المتحركة، وبؤر توتره الدائمة، وخطوط تماسه الساخنة في أزمنة متلاحقة، والخاضع في كلّ الأوقات لأهواء الأفراد وطموحات الجماعات وتناقض المعارضات طبقاً لتناقض المصالح والغايات. والحقل السياسي هذا، يمثل المسرح ــ النموذج لعرض التناقضات والتوترات والخلافات من أي مصدر أتت؛ الملازمة جميعها لأي مجتمع، وتظهره على أنه يمارس لعبة التوازن المتأرجح، أو «رقّاص الساعة»[١].

تبقى الثنائية المبنية على التناقض الأداة المعرفية الفضلى لدراسة أوجه الصراع ومرتكزاته وتجلياته على أي مستوى كان، وبخاصة المستوى السياسي. والثنائية هنا، لا تعني اختزال أوجه التفاعل والصراع بين قوى المجتمعات وأوجه نشاطاته المتعددة إلى وجهين إثنين، بل تعني بروز الأولويات المؤهلة للصراع المعلن حيناً، والمضمر في أكثر الأحيان. لذلك نجد من المفيد استعمالها أداةً أساسية لتحليل ووعي أوجه الصراع على اختلافها في لبنان، المجتمع والدولة.

وإذا كانت الثنائية أداة سوسيولوجية مفيدة للتحليل ومهيأة لكشف الوقائع بِكُلّ أشكالها وتلاوينها، فهي، في الوقت نفسه، أداة للتضليل، وحرف الحقائق الاجتماعية، وقلب الوقائع

(١) انظر في هذا الخصوص: جورج بالانديه، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة جورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦)، ص ١٤٤- ١٥٤.

بما يتناسب مع الخلفيات الثقافية والمنطلقات الفكرية. وكما يمكن أن توظف الثنائية في تحليل الانقسامات السياسية والمناطقية والاجتماعية، باعتبارها انقسامات أفقية؛ يمكن، أيضاً، توظيفها (الثنائية) لتظهر وكأنها تمثل شرخاً عمودياً في المجتمع، وذلك من خلال استغلال إشكالية العلاقة بين عناصر ثقافية أساسية كالدين والسياسة، وفي علاقتهما بالثقافة من أجل ترسيخ فكرة التعددية الثقافية لمجرد وجود تعددية دينية[٢].

إن الغاية الأيديولوجية التي يخدمها تقسيم المجتمع ثقافياً لا تعني من يحاول دراسة المجتمع وتحليل أوجه نشاطاته المتعددة من خلال تقسيمه سياسياً بتوسّل الجغرافيا السياسية، باعتبار أن الانقسام السياسي مسألة بديهية تعبر عن دينامية المجتمع في تنوعه الثقافي ضمن إطار الوحدة. وهو انقسام مختلف، بعمق، عن ذلك الذي تفصح عنه الثنائية الثقافية: انقسام في المجتمع يقابله انقسام المجتمع نفسه. وبحكم المنطق الذي يحكم الانقسام الأخير، فهو لا يكتفي بالثنائية على المستوى الثقافي المؤسس على الثنائية الدينية، بل يمضي قدماً ليصل إلى ثلاثية ورباعية... وعلى قدر الطوائف والمذاهب الدينية.

من هنا، يمكن القول إن المعني بدراسة المجتمع سياسياً، يمكن أن يتوسل طرقاً ومسائل شتى منها مثلاً الجغرافيا السياسية التي تنبني على ثنائية الريف/المدينة باعتبارها وسيلةً للصراع السياسي بين المنتمين إلى المجتمع الواحد بثقافتهم المتنوعة في إطار الوحدة الاجتماعية؛ ومنها أيضاً استعمال التناقض بين التقليد والحداثة بوصفها ثنائية متصارعة في الإطار الثقافي العام المتشكل من سيرورة المجتمع ومن ديناميته المستمرة؛ كذلك تحليل التناقض السياسي بين الدولة والطائفة وبين العلمنة والطائفية، أو بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني[٣].

ـ ٢ ـ

إن تعاقب الأحداث اللبنانية وتسلسلها، والوجهات التي أخذتها وتأخذها، تعيدنا إلى البحث في العناصر التي تتكون منها المعطيات الداخلية اللبنانية التي تظهر وكأنها مبنية جميعاً على الأساس الديني. إلا أن النظر إلى الشأن السياسي اللبناني القائم على التعارضات

---

(٢) انظر على سبيل المثال نموذجاً لهذه الدراسات في: وليد فارس، **التعددية في لبنان** (الكسليك، لبنان: [د. ن.]، ١٩٧٩)، و Marie-Ange Abou Saleh Prince, *Dualité des rôles dans le passage d'une culture à l'autre: Le Cas du Liban*, publications de l'Université libanaise, section des études philosophiques et sociales; 11 (Beyrouth: Université libanaise, 1982).

وللتفصيل حول هذه المسألة، انظر: عاطف عطية، **المجتمع، الدين والتقاليد: بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة** (طرابلس، لبنان: جروس برس، ١٩٩٢)، ص ٣٦ ــ ٨٥.

(٣) انظر في هذا الخصوص، بالإضافة إلى كتابات جورج قرم وأحمد بيضون وعاطف عطية في ما يتعلق بالنظرية الجيوسياسية والصراع بين التقليد والحداثة والعلاقة بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني: ساسين عساف، **مأزق الفكر السياسي في لبنان: مسألة العيش المشترك** (بيروت: دار مختارات، ١٩٨٨)، وخصوصاً في ما يتعلق بالدولة والطائفة والعلمنة والطائفية.

المذكورة آنفاً تبقى أصح بما لا يقاس من التحليلات التي تفترض وجود صراع بين المسيحية والإسلام. وخطورة البحث في هذه المسألة تكمن في صعوبة التعمق في التاريخ الاجتماعي للبنان، يقابلها من الناحية الأخرى نظرة مبسطة إلى هذا التاريخ وتبقيه ضمن إطار التاريخ الطائفي أو تاريخ الطوائف في لبنان؛ ذلك أن تعدد الطوائف فيه، والأساس العشائري للطوائف نفسها، يسمحان لِكُلّ طائفة، أو عشيرة، أو منطقة، أن تنظر إلى هذا التاريخ نظرة أسطورية نابعة من مخيلة كلّ منها. وهي نظرة أهم من أي واقع موضوعي تشكلت من ضيق الأرض وانغلاق الطوائف على ذاتها إبان تعرض المجتمع لتبدلات سريعة، أو عندما تشعر الجماعات الطائفية والعائلية أنها مهددة بفقدان هويتها، وهي الهوية الدينية في الأساس.

ـ ٣ ـ

إن البحث في هوية المجتمع اللبناني ينطلق من السؤال التالي: هل ثمة هوية لبنانية مخصوصة، أم هويات متناقضة تجعل الحياة المشتركة بين اللبنانيين مستحيلة؟

والسؤال نفسه يدفعنا إلى النظر في الهوية بوصفها مفهوماً ومن ثمّ العمل على تحديد الهوية اللبنانية.

ضمن إطار هذا البحث، لا يسعنا التفصيل في هذا المفهوم، إن كان في تشكله أو تبلوره أو في نظرة الباحثين إليه على اختلاف توجهاتهم الفكرية. ونكتفي بالقول إن الهوية، قبل أي شيء، هي الشعور بالانتماء إلى الذات، وصولاً إلى الانتماء الإنساني الشامل. ووعي هذا الانتماء، والسلوك بمقتضاه، يفرّقان الناس ويعطيان لِكُلّ منهم قيمته الذاتية، أولاً، ومن ثمّ قيمته بوصفه كائناً اجتماعياً. ولتعدد الانتماءات وتراتبها مبرر وجود يفرضه تعدد المواقع التي يشغلها الإنسان ابتداء من اعتباره إنساناً على مستوى النوع، إلى اعتباره منتمياً إلى هذه العائلة أو العنصر، وإلى هذه الطائفة أو الدين؛ وإلى هذا المجتمع أو ذاك، بصرف النظر عن الانتماءات الأولية المذكورة آنفاً. والشعور بهذه الانتماءات جميعها، أو وعي أهميتها، والقدرة على الفصل في ما بينها، وتحديد أولوياتها وتراتبها بحسب ما تقتضيه ضرورات الحياة العملية، إن كانت سلوكاً عصبوياً تفرضه اعتبارات المصلحة القرابية الأهلية على أي وجه كانت، أو سلوكاً مدنياً مبنياً على مرتكزات الحس المدني والمواطنية؛ هما اللذان (الشعور والوعي) يميزان وعي الهوية عند إنسان عن إنسان آخر.

إذا كان هذا شأن الهوية على مستوى الفرد والجماعة الأولية، فكيف يكون الأمر على مستوى المجتمع؟ وخصوصاً المجتمع اللبناني؟

لا شكّ في أن ثمة صعوبة في تحديد الهوية اللبنانية، كما أية هوية أخرى، لتغيرها المستمر تبعاً للتحولات الطارئة والتغيرات في بنية المجتمع الداخلية، وفي علاقاته مع الخارج، وما يستتبع ذلك من أزمات وصدمات تؤدي إلى اللجوء لهويات جديدة، قطرية، عرقية أو دينية. والهوية على المستويين الفردي والمجتمعي عرضة للتغير، فالعصر الراهن هو عصر التحولات العنيفة في هوية الأفراد والفئات الاجتماعية، وحتّى في هويات الشعوب بكاملها، أو بأقسام منها.

إلا أن ثمة فرقاً في أنواع الهوية يمنعنا من وضعها جميعاً في سلة واحدة. وهي تخضع لأولويات في الاعتبار تجعل من بعضها أثبت نسبياً من بعضها الآخر، فالهوية السياسية، والاجتماعية، والدينية، الخ... فروع لأصل واحد، الهوية الثقافية. والهوية الثقافية صنو الهوية القومية. وصار من الواضح إجرائياً أن العولمة تعمل على وضع الهويات المتنوعة في السلة الواحدة عبر تهميش الهوية القومية ليس من خلال اعتبارها صنو الهويات الفرعية، بل أكثر من ذلك من خلال تبعيتها للهوية السياسية والاجتماعية؛ علماً أن الهوية الأخيرة لا تؤثر في الهوية الأولى إلا من حيث تبعيتها للنظام الإمبراطوري الجديد العابر للقوميات والعامل على احتواء الهويات من أي نوع كانت تحت عناوين جديدة فرضها المنطق المعولم على المجتمعات الإنسانية باسم النظام العالمي الجديد من السياسة إلى الاقتصاد، ومن التكنولوجيا الإعلامية إلى تعميم الثقافة الاستهلاكية.

إلا أن هذا التوجه المعولم لا يزال يصطدم بعقبات الهوية القومية، وإلا كيف نفسر بثّ المواد السينمائية والتلفزيونية الأمريكية باللغات القومية من دون اللجوء إلى الترجمة المكتوبة؟ وكيف يمكن تفسير ومقاومة أنظمة التجارة العالمية وفتح الحدود وتحريرها؟ وماذا عن أنظمة الأمن الثقافي، والمحافظة على الارث الثقافي للمجتمعات الإنسانية الدال على خصوصياتها ومميزاتها من ضمن التراث الإنساني الشامل؟ وضمن المجتمع الواحد، هل يمكن تخيل ما يحصل في حال التعارض بين اليمين واليسار في النظر إلى هوية فرنسا القومية؟ وهل يمكن أن يتخلى الفرنسيون عن هويتهم القومية وإن انضووا تحت لواء الاتحاد الأوروبي؟ وبالتالي ما هو الفرق بين أن يكون الفرنسي أوروبياً وبين أن يكون الأوروبي فرنسياً؟ هذا على مستوى الإقليم؛ وما هو الفرق بين أن يكون الكاثوليكي فرنسياً وبين أن يكون الفرنسي كاثوليكياً؟ وهذا على صعيد الدين. الفرق هنا، هو النظر إلى الثقافة بمعناها الشامل ــ ومنها الديني ــ وبين الثقافة الدينية، ومنها الانتماء إلى مجتمع ما، مع كلّ التغيرات التي أصابت، وتصيب، هذا المصطلح الأخير.

من هنا حاز مفهوم الهوية على ديناميته وعلى تكيّفه مع الوقائع المستجدة، فالكلام في الهوية لا يجوز أن يتخذ شكله النهائي لأنه غير قابل للثبات بحكم منطق تشكّله من ناحية؛ وبحكم خضوعه للتبدل الدائم والمستمر بتأثير أجهزة الاعلام وصانعي الرأي العام، والأحداث المستجدة من ناحية ثانية.

ــ ٤ ــ

التاريخ اللبناني يقوم على ثقافة الطوائف، وبالتالي الهوية اللبنانية إنتاج ثقافة الطوائف. والثقافة هذه، بمجملها، مأخوذة من مصدرها الغربي ومنتقاة من المسيحيين بحكم انتمائهم الديني، ولسهولة الملاءمة والمواءمة بين ثقافتهم المحلية وما اعتمدوه من الغرب الذي صنّف الطوائف على أنها مجتمعات لها هويات متماثلة مع الهوية الدينية؛ وهو تصنيف ما كان غريباً عن النظرة المحلية للملل والنحل. ومن هذا التوجه انبثق التاريخ اللبناني في الجبل من ثقافة الموارنة ومن البروز السياسي والعسكري للدروز. ومع لبنان

الكبير انضافت إلى هذه الثنائية في الحكم عوامل أخرى أبرزت الوجه المتجدد للبنان، حيث اندغمت الهوية المارونية في الهوية اللبنانية وأعطت وجهه للعرب، وأشركت في الحكم جماعات ما كان لها وزن سياسي يذكر إبان حكم الجبل، وأصبح لها بعد الضم والإلحاق مكانة سياسية وعددية أشركتها في حكم لبنان الكبير، ومن ثمّ الجمهورية، وفي توزيع المناصب. وركزت وضعها في المواقع المتقابلة، واتكأت في توجهها السياسي على عمقها الديني إن كان في دمشق والقاهرة بالنسبة إلى السنّة، وبغداد وطهران بالنسبة إلى الشيعة، مع حرمان الأرثوذكس سندهم الروسي بعد تحوله إلى البلشفية، فاستوت بذلك العلاقات على أساس من التوازن المتأرجح شكّل الموارنة الطرف المسيحي بعمقه الاستراتيجي الغربي.

كان يعكر هذا التوازن عقدة التفوق عند بعض المسيحيين تجاه الآخرين، وجلهم من المسلمين، وشعور بعض المسلمين بأن بعض الموارنة يمارسون هيمنة لا تطاق، إضافة إلى الشعور المزمن بالحاجة إلى الانعزال. وما يزيد من تأرجح هذا التوازن عمق الثقافات التاريخي ومضمونها المختلف باختلاف مصادر غذائها. أما الانفتاح الحديث على الثقافة الغربية فمبعثه الحاجة، ويتخذ في كلّ الأحوال طابعاً نزاعياً يقوم على الانجذاب والرفض معاً(٤). والتوازن المتأرجح القائم على النزاع والمحكوم بالتسوية يبقى العنوان الأساسي للسلوك الاجتماعي والسياسي في لبنان. وهو سيبقى في المستقبل مثلما كان في الماضي لأن قدر لبنان أن يبقى محكوماً به طالما لا تستطيع أية طائفة فرض هيمنتها عليه، وبالتالي فرض رؤيتها التاريخية الخاصة على المجتمع ككل؛ إضافة، طبعاً، إلى تعاون الدولة التي لا تزال تختار بقاءها، أو مجبرة على اختيار بقائها، في حكم الدولة المؤجلة، وإبقائها الجزء الأكبر من القطاع التعليمي بأيدي مؤسسات وإرساليات تربوية وثقافية طائفية. وهذا كلّه يمنع بروز رؤية تاريخية مشتركة بين جميع اللبنانيين تكون أساساً لعلم التاريخ اللبناني(٥).

لم تصمد المحاولات الخجولة في كتابة التاريخ اللبناني أمام تاريخ الطوائف في لبنان. وكانت أحداث ١٨٦٠، وما بعد، الضربة القاضية لإمكانية كتابة تاريخ جامع للبنان. وساهم في ترسيخ اختلاف النظرة إلى الماضي موقف الفرنسيين من لبنان واللبنانيين، وخصوصاً لحظة إعلان لبنان الكبير، والحكومة العربية، فكانت نظرة المسيحيين ــ والموارنة منهم على الخصوص ــ هي نظرة الصديق، مقابل نظرة المسلمين العدائية للدور الفرنسي ذاته. وبقي الأمر على تأرجحه في الأيام العادية. أما في الأزمات والاضطرابات، فكان لا يزال من السهل جداً أن يتنحى تاريخ العيش المشترك بين اللبنانيين ليحلّ محلّه تاريخ الطوائف مع ما يحمله من بذور ثقافة الإلغاء للآخر.

(٤) نور الدين طوالبي، **الدين والطقوس والتغيرات**، ترجمة وجيه البعيني (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٨)، ص ١٧٧ ــ ١٨٢.

(٥) حول كل هذه المسائل، انظر للتفصيل: Georges Corm, *Géopolitique du conflit libanais: Etude historique*, cahiers libres (Paris: La Découverte, 1986), p. 68.

ـ ٥ ـ

يعتبر جورج قرم أن إدراك تاريخ لبنان من منظور غير طائفي يصطدم بوجود «مجتمعين» مختلفين: المجتمع الجبلي، أو الكيان التاريخي لجبل لبنان مع كلّ مميزاته وخصوصياته؛ والمجتمع المديني، الجزء الذي لا يتجزأ من السلطنة العثمانية. وتوتر العلاقة بين هذين المجتمعين يمكن أن يكون منطلقاً لدراسة أحداث لبنان الراهنة. وبتجاوز هذه الظاهرة لا يمكن أن تنتج ثنائية الريف/المدينة كلاماً عن وجود مجتمعين مميزين على رقعة ضيقة من الأرض وتحظى بإجماع اللبنانيين[٦].

إن التوجه الثقافي واهتماماته في المدن يختلف تاريخياً عن ذلك التوجه الذي سيطر على الجبل، فالروابط العائلية التي كانت سائدة في الجبل تختلف عن السلطة في المدن التي كانت تابعة مباشرة للسلطنة العثمانية. وفي كلّ من المجتمعين كانت تسود غالبية من الطوائف: الموارنة والدروز والشيعة في الجبل؛ السنة والأرثوذكس في المدن. الجبل يحاول التحرر من سلطة المدينة الممثلة للسلطنة، والمدينة تحاول الدفاع عن مصالح الدولة العثمانية ضدّ محاولات الجبل الاستقلالية. وبدأت هذه الطوائف بالاختلاط الفعلي مع نشوء لبنان الكبير. وبنتيجة هذا الاختلاط ظهرت صلة عضوية بينها، وإن كان تعددها بقي مصدراً أساسياً للتوترات والنزاعات.

أظهرت القراءة المتأنية التي قام بها قرم لتاريخ جبل لبنان الصراع على السلطة والتدخل المباشر للدول الأوروبية في تحريض الطوائف اللبنانية ضدّ بعضها بعضاً. كما بينت الفترة التي تحولت فيها الطائفية من «نعرة على ذوي القربى» وعصبية سياسية قائمة على الانتماء الديني والمذهبي إلى نظام رسمي سياسي ـ اجتماعي مع المتصرفية، بالإضافة إلى تحول عائلات الجبل الإقطاعية إلى رجال إداريين للنظام الجديد بحسب الحصص الطائفية، مع ما يجرّ ذلك من تبعيات ورشاوى واستزلام، وغير ذلك؛ وهو النظام الذي لا يزال سائداً إلى اليوم. وليس من الصعب الاستنتاج، بعد ذلك، إلى أي مدى تحكمت عقدة الطائفية بذهنيات المسيحيين والمسلمين على حدّ سواء[٧]. من المهم التأكيد هنا، وانطلاقاً مما توصل إليه قرم، أن هذا الوضع السياسي ـ الطائفي أنتج الهشاشة في بنية الدولة، والضعف في مرتكزاتها الأساسية، وساهم في تجذرهما نظام المحاصصة المنتج بطبيعة تشكّله للعصبية الطائفية، ونظام التربية والتعليم المبني على توجه الطوائف وأيديولوجياتها، والمنتج بدوره للثقافة الطائفية.

يدعم قرم توجهه النظري الجدير بالتأمل والمدعوم مما ينتجه الواقع بالجواب عن تساؤل في غاية الأهمية: هل تشكل الطوائف في لبنان إثنيات مختلفة؟ ويجيب عن هذا السؤال بالقول: لا إثنيات مختلفة في لبنان باستثناء الأرمن والأكراد (٧ ـ ٨ في المئة و٢ ـ ٣ في المئة على التوالي). لذلك فإن مقولة التعددية الثقافية القائمة على تعدد الشعوب

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

والإثنيات، وبالتالي الطوائف، ساقطة، لأن الهوية الدينية لمجموعة ما لا تعبر عن الهوية الثقافية، بل هي جزء منها، وإن كان يمكن أن تحظى بالأولوية.

من هذا المنطلق، يواجه قرم الذين يقولون باستحالة وجود دولة عادية في لبنان، ومجتمع يعمه الاستقرار. ويحاججهم في مقولتهم التالية: انقسام السكان المنتسبين إلى إثنيات مختلفة تتجابه بسبب تعارض القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي لا يمكن أن تجد أساساً للتوافق، لذلك يصبح الصراع اللبناني (الطائفي) طبيعياً، ولا يمكن إيقافه إلا بفصل الجماعات الاثنية. وركزت محاججة قرم على ثلاث نقاط أساسية:

١ ــ لا انقسامات إثنية في لبنان، بل ثمة مجموعات دينية تعود إلى القرون الأولى للمسيحية. وثمة فرعان للإسلام، السنة والشيعة، مع فرع ثالث مختلف هم الدروز.

٢ ــ الوحدة في اللغة والثقافة والتقاليد، ومنها الملبس والموسيقى والطعام. والإرث الثقافي للجميع موروث من الآراميين، وهو الأقرب إلى الإرث العربي باعتبارهما من أرومة واحدة بدآ بالتفاعل المباشر منذ القرن السابع للميلاد.

٣ ــ المختلف من الإثنيات اثنتان: الأرمن والأكراد، ووجودهما لا يشكل عائقاً أمام الاندماج الاجتماعي في لبنان في حال إزالة العوائق الأخرى[٨].

نخلص من هذا الكلام للتأكيد أن الانقسامات الاجتماعية ــ السياسية موجودة في كلّ مجتمع. ويمكن أن تتمظهر في ثنائية الريف/المدينة كما عالجها جورج قرم، أو في ثنائية التقليد والحداثة، كما سيأتي.

ــ ٦ ــ

من نافل القول التأكيد أن المجتمع في حركيته الدائمة معرّض للتغيير في بناه التقليدية مهما كان هذا التغير طفيفاً. وبما أن الدينامية مستمرة، والتفاعل موجود، فإن مقاومة التغيير والخلاف معه لا بدّ حاصلان أيضاً. وإذا كان التغيير ملازماً للحداثة، ومقاومة التغيير ملازمة للتقليد والمحافظة على ما هو مناسب وموجود، فكيف تكون العلاقة بينهما؟

يحاول أحمد بيضون، سوسيولوجياً، أن يبلور منهجاً للبحث في إشكالية العلاقة بين التقليد والحداثة ليتوصل إلى نتيجة مفادها أن موجة التحديث هي وحدها الكفيلة بإزالة التناقضات بين أعضاء المجتمع الواحد. وهي وحدها السبيل للانتقال من مجتمع الطوائف إلى مجتمع لبناني واحد[٩].

(٨) في هذا الخصوص، انظر: جورج قرم، «حقائق وأساطير النزاع اللبناني،» **السفير**، ١٩٨٧/١٢/٣.

(٩) انظر في هذا الخصوص: أحمد بيضون، «دين الحداثة ودين التقليد: دلو لبنانية في بئر أسنة،» ورقة قدمت إلى: **الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان** (إنطلياس، لبنان: الحركة الثقافية، ١٩٨٥)، ص ٢٥ ــ ٤٠.

يعتبر بيضون أن للتعدد الديني شأناً في تكوين الثقافة اللبنانية، ولكنه ليس بالخطير. ويحدد مسار بحثه في هذه المسألة بالقول إن الثقافة اللبنانية تنتمي إلى هذا الفضاء المتأزم بين الحداثة وتراث الإسلام. وبالتالي أصبح من الضروري البحث في إشكالية هذه العلاقة انطلاقاً من هذا الفضاء المتأزم بالذات[١٠].

بعد أن يحدد بيضون مسلك الحداثة في المجتمع، يلحظ العلاقة غير المقطوعة بين التحديثيين والأصوليين. كما يلحظ محاولات الأصوليين التوفيق بين الأحكام القرآنية وأقل قيم الحداثة إثارة للجدل. وكذلك محاولات الانتقائيين الذين يقرّون بتفوق الغرب، ويقولون بالنسج على منواله لإنماء المعارف والتطوير الاقتصادي والقوة العسكرية من دون التنكر للحقيقة العميقة: الإسلام وتقاليده. إلا أن الإجماع لرسم الحدود في ما يجب أن يستعار لا يقوم بينهم. ومع ذلك فإن الطريق سالكة بدأت بالتشريعات المدنية والسياسية والاقتصادية. والمسيرة لا تزال مستمرة[١١].

في معرض حديثه عن فعل الحداثة في مجتمعنا، يؤكّد بيضون تفاوت التأثير بفعل نشاط التقليد ووطأة تأثيره المضاد في توجهات التحديث التي وضعت الإنسان ــ الفرد أمام خيارات مصيرية منها: الشعور بفرديته، والتصرف على أساس حريته في اختيار مجال عمله، وعملية زواجه، وحقه في الانخراط في الحزب الذي يختاره أو في التجمع النقابي. ولكن في الأخير، لا بدّ من التوصل إلى غاية محددة وهي أن الحداثة عندما تفعل فعلها في المواطن الفرد، تمكننا من البحث عن صيغة لوطن يجمع اللبنانيين كافة تحت نظام سياسي واحد، ذلك أن العمل على موجة الحداثة يخرج المواطن من التبعية التقليدية: العائلة والطائفة والمنطقة، إلى التبعية للدولة.

لم تصل الحداثة، بحسب بيضون، إلى أن تفعل فعلها في المجتمع اللبناني. وتوصلت إلى النتيجة نفسها التي توصل إليها المفكر العربي هشام شرابي في دراسته عن البنية المستحدثة للنظام الأبوي العربي[١٢]. ويرى أن الحداثة أعادت إنتاج البنى التقليدية وأنماط السلوك القديمة بقالب جديد، على المستوى اللبناني، كما على المستوى العربي عند شرابي. أما على المستوى الثقافي العام، فلم تختط لنفسها طريقاً مؤسساً على الذات، ولم تستطع القطع مع التقليد.

يدعو بيضون، نتيجة ما توصل إليه، إلى إعلان الهدنة بين الطرفين، يتخللها بذل الجهد في محاولة ترسيخ الوعي المتبادل للأساس الذي ينهض عليه كلّ منهما من أجل تخفيف حدة المواجهة وما ينتج منها من توترات واضطهادات. والتوتر يكشف النقاب عن وجهه اليوم ليظهر على صورة التنافر والتباغض والتعصب، ذلك أن كلّ طرف يدّعي

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٢) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط ٤ (بيروت: دار نلسن، ٢٠٠٠).

الشمولية ويرفض على الآخر وجوده. إلا أن كلاً منهما لا يستطيع امتلاك الساحة، ولا إخلاءها تماماً، وإن اقتسماها.

ويخلص بيضون إلى القول إن نشاط كلّ منهما في أوجه الآن. ولا يعترف أي منهما بوجود الآخر، علماً أن كلاً منهما مخترق من الطرف المقابل لأن الحداثة تقبل التعدد وتحترم التقاليد، والخلق الإسلامي المرتكز على التقوى موجود أيضاً. والتقوى ما هي إلا مخافة الشرع الالهي وعدم إيذاء الغير. وهي نقيضة الجموح، وتناسب المتواضعين والعباد، ولا تستوي معياراً للإسلام السياسي(١٣).

ـ ٧ ـ

إن البحث في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان يقتضي العمل على ثنائية مغايرة من أجل فهم الأسباب التي أبقت الدولة في حال عدم الإنجاز أو التأجيل المتكرر في الإنجاز، إما قصداً، وإما بحكم القصور أو عدم القدرة، أو فقدان الأسس للإنجاز لتبقى في حكم «الدولة المؤجلة»(١٤).

اقترحنا للثنائية الجديدة مصطلحي المجتمع الأهلي/المجتمع المدني من دون أن يعني ذلك اقتصار الأمر عليهما، فالمرحلة الانتقالية، على الأقل في المجتمع اللبناني، أمر حاصل تأخذ من مواصفات المجتمعين ما يتناسب مع واقع الحال، وما يلبي حاجات العصر ومستلزماته.

وفي كلّ الأحوال، تبقى الثنائية المقترحة أداة بحث للنظر في خصائص المجتمع اللبناني، وفي تفسير هشاشة بنيانه الداخلي، وفي الخلل البنيوي للنظام السياسي الاجتماعي القائم على المحاصصة الطائفية المنتجة بذاتها للعمل السياسي العصبوي المتمفصل على الانتماء الديني والطائفي. وهو العمل الذي يعيد إنتاج الشعور الطائفي ويرسخه في النفوس على أثبت ما هو في النصوص؛ ويقوّي، في الوقت نفسه، أسس النظام ليبقى عصياً على التغيير.

من المهم القول إن البحث في إشكالية العلاقة بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، والعوامل المؤثرة في تحول المجتمع الأهلي إلى مجتمع مدني يتطلب، أولاً، البحث في مسألة الانتماء. وهي المسألة التي لا يمكن النظر إليها، بوصفها شعوراً وممارسة، إلا من خلال الإحساس الطبيعي بالانتماء إلى الجماعة الأولية، ابتداء من الأسرة، مروراً بالأقربين، وصولاً إلى الجماعة التي تشاركه إيمانه الديني، وانتهاء بمنطقة وجوده التي تعطي لهذا الانتماء معناه الأهلي ووعياً لهذا الانتماء الذي لا يخرج عن كونه انتماء أهلياً إلا بقدر ما

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Corm, *Géopolitique du conflit libanais: Etude historique*, pp. 39-40.

(١٤) في هذا الخصوص، انظر: عاطف عطية، **الدولة المؤجلة: دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان** (بيروت: دار بيسان، ٢٠٠٠).

يمكن أن تضفيه مؤسسات المجتمع الأهلي نفسه التي لا تبتعد كثيراً عن العناصر الأولية في العلاقات الاجتماعية الطبيعية.

المجتمع الأهلي له مقوماته وخصائصه ومكونات وجوده وآليات الدفاع عن هذا الوجود وعن كلّ ما يعوّق تدبر أموره. ويعمل على إقصاء ما يعطل توجههه، ويستعمل في عملية الإقصاء هذه، شتى أنواع العنف وصولاً إلى القتل الرمزي بهدر الدم.

إلا أن هذا المجتمع لم يعد قائماً بخصائصه الناصعة ومقومات وجوده المعزولة عن منطق العصر وموجبات العصرنة. لقد انضاف إلى هذه الخصائص والمميزات عناصر حديثة تسببت بها الحداثة المنتجة في الغرب، وتداعيات الثورة الصناعية التي أصابنا إنتاجها، فكنا لها مستهلكين، وبأفكارها، فكنا بها متأثرين لدرجة تطبيقها ببناء صروحها المادية على أسس محفورة في الذاكرة عندنا، وفي التاريخ، فكان الأساس لغير بناء، والبناء لغير أساس، فوقعنا بما وقعنا فيه من التخبط والبلبلة.

المجتمع الأهلي، بذلك، لم يعد مجتمعاً أهلياً، لأن مقوماته لم تعد قادرة على الثبات في وجه رياح التغيير، ولا على تلبية متطلبات الحياة الحديثة، ولم يتحول في الوقت نفسه إلى مجتمع مدني بخصائصه ومتطلباته وعناصر وجوده.

خسر المجتمع الأهلي نفسه، ولم يحظ بانتمائه المدني، ذلك أن المجتمع المدني بوصفه مفهوماً، ينهض على عناصر أساسية، **أولها** الشعور والوعي بالانتماء إلى المجتمع والدولة بوصفهما دائماً في طور التشكل من الوجهة المعيارية؛ و**ثانيها** المراقبة والمساءلة بما تتيحه الديمقراطية، باعتبارها نظام حكم ومنهج سلوك، لإبقاء الممارسة العملية في ما هو متشكل فعلاً وواقعاً على طريق التوجه المعياري، وفي ما يمكن أن يكون، والعمل بموجب هذا التوجه في الممارسة العملية الفردية بما يعني الحقوق والواجبات، والعمل بموجبهما بحسب ما تقتضيه المواطنية، ويفرضه الحس المدني، في العلاقة مع الذات ومع الآخر.

بهذا المعنى، المجتمع الأهلي طبيعي باعتباره حصيلة الانتماءات الأوّلية للإنسان. والمجتمع المدني مصنوع باعتباره حصيلة ما يقوم به الإنسان نفسه، بالوعي والادراك والتنظيم الاجتماعي، باعتبارها جميعاً، عوامل أساسية في تحول المجتمع من طبيعته الأهلية إلى حالته المدنية. وأولى هذه التحولات نقل مسألة الانتماء من حالته القرابية والعصبية القائمة على هذا الانتماء الطبيعي، إن كان على مستوى الأسرة أو العائلة، وهو الانتماء المخفَّف والبديل عن العشيرة والقبيلة ـــ المرتكز الأساسي للانتماء العربي؛ أو على مستوى الانتماء الديني ومتفرعاته المذهبية والطائفية ـــ المرتكز الرديف للانتماء ذاته؛ إلى حالته المدنية القائمة على الانتماء المشترك للناس جميعاً على اختلاف انتماءاتهم الفرعية. انتماء المواطنية الذي يتصدر الانتماءات جميعاً من دون أن يلغيها. من هنا القول إن هذا الانتماء صناعة تنهض على التنشئة الاجتماعية والتربية المدنية بالقول والممارسة لإعادة ترتيب الأولويات ولجعل الانتماء الوطني والقومي الموجِّه لهذه الانتماءات والعامل على احتوائها.

وإذا كان المجتمع المدني صناعة، فمن هو الصانع؟

في كلّ الظروف والأحوال لا بديل عن الدولة، فهي صانعة المجتمع المدني بامتياز بوصفها دولة منوط بها تنظيم أحوال المجتمع في شتى المجالات. إلا أنها بسلطتها القائمة على احتكار العنف من جهة؛ وعملها على استمرار ما هو قائم،من جهة ثانية؛ تصوغ المجتمع على صورتها ومثالها. ولا يتغير ما هو قائم إلا من ضمن آليات اشتغال الدولة ذاتها باعتبارها في طور التشكل بما يمكن أنْ تكون. وبإبداعها للمؤسسات المانعة للطغيان، والكابحة للأيديولوجيا الفردانية المطلقة، أوجدت ما يمكن أن يسمّى بتداول السلطة بلحظها إمكانيات المعارضة والمساءلة والمراقبة والانتخاب من ضمن منطق الدولة نفسها، أو بما يمكن أن تساهم به المؤسسات المدنية في المجتمع الأهلي، وبما لديها من إمكانيات، لنقله إلى حالته المدنية.

في المجتمع الذي لا يزال في مرحلته الانتقالية من مجتمع أهلي إلى مجتمع مدني تتداول النشاطَ فيه مؤسساتٌ رسمية ومدنية وأهلية تعمل إما على إبقاء المجتمع في حالته التي تتناسب مع توجه الدولة وأيديولوجيتها، فتعمل المؤسسات الرسمية، تربوية كانت، أو سياسية، اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، على ترسيخ هذا التوجه؛ أو على استكمال نقل المجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنية بالعمل على نقل الفرد من تبعيته لروابطه الأهلية إلى الانخراط، بالإرادة والوعي، في روابط مجتمعية مدنية من خلال العمل على إنشاء الوعي بالذات، ووعي الانخراط في مجموع تتأمن فيه مصلحته، ويحس فيه بحرارة الانتماء المتولدة من الإحساس بالإرادة الواحدة والمصير المشترك الواحد المتناسبين بدورهما مع توسيع مساحة المصلحة العامة. وهذه جميعاً لا يمكن إنتاجها إلا من قبل المؤسسات المدنية في المجتمع مهما كانت هويته: أهلية أو مدنية أو في مرحلة انتقالية بين هذه وتلك. أما مؤسسات المجتمع الأهلي، فهي تعمل، وبأكثر الوسائل تحديثاً، على ترسيخ روابط المجتمع الأهلي بانتماءاته الأولية القائمة على العصبية القرابية مهما كانت تفريعاتها، والانطلاق منها كأولوية انتماء إلى بناء علاقاتها مع الخارج، إن كان هذا الخارج على حدود الولاءات الفردية التي تتحكم فيها اعتبارات القرابة والمكان، أو على حدود الطائفة التي تتحكم فيها اعتبارات الولاء الطائفي تجاه بقية الطوائف، أو على حدود الدين التي تتحكم بها اعتبارات الولاء للدين الواحد تجاه بقية الأديان.

في هذا المناخ العام تقوم مؤسسات المجتمع بنشاطاتها على الصعد كافة؛ فكيف يمكن، والحال هذه، الإفادة من هذه النشاطات في ترسيخ عناصر المجتمع المدني، إن كان على مستوى الممارسة اليومية بما تتيحه الديمقراطية في النظر إلى الذات وإلى الآخر، وفي قبول حقّ الاختلاف تحت سلطة القانون وحكم المؤسسات ومنطق المساواة كما تقررها العدالة الاجتماعية، أو كان على مستوى صوغ ما يمكن أن يحوّل الفرد إلى مواطن يدرك تماماً ما تعنيه المواطنية، وما يفرضه الحس المدني في الوعي والممارسة؟

هنا تظهر الحاجة الماسة إلى المؤسسات التي تعمل على ما يمكن أن يقوي عناصر المجتمع المدني. ومن هذه المؤسسات: الأحزاب والنقابات والمنظمات الثقافية والروابط والاتحادات المدنية التي تأخذ من الإنسان وحدة اهتمامها مهما كان توجهه، وتنصرف إليه

من أجل تعزيز موقعه كونه صاحب مصلحة في التغيير إلى ما هو أفضل لمصلحته ولمستقبله باعتباره مواطناً في النظر إلى ذاته، وفي نظر الآخرين إليه، وفي نظرته إلى الآخرين من دون مفاضلة لأحد على آخر إلا بما يتيحه موقعه ودوره في المجتمع، وبموجب هذه الاعتبارات بالذات.

ـ ٨ ـ

إذا كان هذا ما على المؤسسات أن تقوم به من أجل العمل لنقل المجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنية، فما هو واقع الحال في لبنان المجتمع والدولة؟

في لبنان تعمل المؤسسات، أحزاباً كانت أو نقابات أو روابط واتحادات بما يوحي به النظام السياسي الاجتماعي في لبنان أو يدعو إليه من جهة؛ أو بما تنفرد هي به في علاقتها معه، إن كان علاقة مواجهة، أو مهادنة بانتظار الفرصة المناسبة من جهة أخرى. والفرصة هذه، لا تتعدى الاشتراك في لعبة الحكم، أو المناورة على أمل الدخول فيها، إن كان على مستوى الأحزاب من داخل منطق اللعبة السياسية التقليدية اللبنانية؛ أو من خارج منطقها الطائفي، فيختلط هنا المنطق اللاطائفي بالمنطق الطائفي، ويقدم التوجه المغاير دعماً جديداً للنظام الطائفي القادر بذاته على إعادة إنتاج منطقه السياسي الاجتماعي بمعزل عن منطق التغييريين واللاطائفيين والعلمانيين، فكيف بمشاركتهم؟

هذا طبعاً على المستوى السياسي، أما على المستويات الأخرى من اجتماعية وثقافية ومعرفية بشكل عام، فإن طغيان الشأن السياسي، وخصوصاً ما يتعلق منه بشؤون الحكم وتقاسم النفوذ والسلطة، قد قضى على أي إمكانية للتغيير في عناصر هذه المستويات أو في ترتيب أولوياتها. وجاءت الأولوية السياسية والطغيان السياسي متمفصلين على انتماءات أهلية أقل ما يقال فيها إنها طائفية ودينية، فكيف، والحال هذه، يمكن أن تكون قابلة للتغيير؟

إن الروابط والجمعيات والنقابات والاتحادات المدنية تعمل على موجات أخرى في لبنان، ولكنها تصب أخيراً في مصلحة أيديولوجيا النظام، وتعمل على تجديد الدم في شرايينه، إن كان بالنسبة إلى اقتسام المناصب أو توزيع المهام على الأساس الطائفي، بشكل ظاهر أو مضمر، أو كان على مستوى المداورة في الترشح والانتخاب للنقابات ذات الرفعة، أو ما دون ذلك. ونبقى في إطار إعادة إنتاج المجتمع الأهلي بأدوات ووسائل مدنية.

ـ ٩ ـ

في هذه الحالات جميعاً، كيف يمكن أن تتلاءم الديمقراطية مع واقع الحال، وهو الواقع الذي لا يزال خاضعاً بكليته للمنطق الأهلي وللزعامات التقليدية التي ينتجها المنطق الأهلي؟ وهذا المنطق بطبيعته منطق ذاتي لأنه مبني على المنطق الطائفي الذي يمثل

التجليات العملية لذهنية ذاتية تجد أساسها في الانتماء الديني أولاً، والمذهبي الطائفي ثانياً. ولأن الانتماء الديني، وبالتالي الطائفي، انتماء طبيعي كما اجتماعية الإنسان، وكما جنسه وانتماؤه العائلي أيضاً، فإن تجليات هذه الانتماءات لا يمكن إلا أن تكون ذاتية، وإن أرادت الموضوعية في مواقعها ومواقفها، وفي آرائها وسلوكها في شتى مناحي الحياة، وليس المنحى السياسي فحسب. وعليه، فإن النهج الموضوعي الذي يتخذ من الواقع أدوات تحليله من أجل فهم هذا الواقع بآليات حركته، وديناميـة متغيراته، ليس من تجليات الطائفية والفكر الطائفي. طبعاً هذا لا يعني أن الطائفية والفكر الطائفي لا يقيمان وزناً للموضوعية في النظر إلى الأمور والأشياء، وإلى السياسة منها، بوجه خاص، بل لأن الطائفية والفكر الطائفي، بحكم موقعهما من الموضوعية والوعي الموضوعي، لا تعني الموضوعية لهما شيئاً إلا بقدر خدمتها للذاتية وللمنطق الذاتي.

إذا كان المنطق الطائفي ذاتياً، وهو كذلك، بحكم تأسيسه على الانتماء الطبيعي للإنسان باجتماعيته الأهلية التي لا ترى وعياً خارج قرابة الأهل وانتمائهم الطبيعي إلى العائلة، والعشيرة، ومن ثمّ الطائفة والدين، فإن المنطق الموضوعي لا يمكن أن يتأسس إلا على انتماء «مصنوع» بالتربية والتعليم والتدريب للانتماء إلى موقع جامع ومانع، جامع لمختلف الانتماءات الأهلية، ولما تفصح عنه هذه الانتماءات من تناقضات، ومانع لاحتمال تفجرّها، يحتويها جميعاً، ويعبّر عنها بتوجه مؤتلف ونظرة إلى شؤون الحياة بمختلف تجلياتها، فيها من عناصر الانسجام أكثر مما فيها من عناصر الاختلاف والتشرذم. وهي نظرة لا يمكن أن تنشأ إلا بوعي أهمية العمل لخلق وحدة الإرادة ووحدة المصير، وإدراك مدى الحاجة إلى المصلحة المشتركة التي يجمع عليها أكثرية اللبنانيين من دون أن يعني ذلك إلغاء الانتماء الديني أو الطائفي، ومن دون أن تعني الأكثرية إلغاء الآخر، أو مصادرة رأيه، أو إلغاء الانتماء المناطقي، القرابي والعائلي.

«الصناعة» هذه، إنتاج واع ومدرك لما يجب أن يكون عليه المنتمي إلى الطائفة والمذهب والعائلة والعشيرة. صناعة تحويل المنتمي بالفطرة والولادة إلى منتمٍ من نوع جديد لا تنتجه أنماط التربية الأهلية. هو المواطن المدرك لحقوقه والواعي لواجباتّه، والعالم لما يصيبه في حال التلكؤ والمخالفة. ولا يخفى أن هذه العناصر تشكّل النواة في الحس الديمقراطي.

وإذا فشل النظام السياسي اللبناني في الملاءمة بين الديمقراطية وذهنيات ومسالك مجتمعنا الأهلي، فكيف يمكن، والحال هذه، المطالبة بإلغاء الطائفية، والطائفية السياسية على الخصوص؟ وكيف يمكن المطالبة بإلغاء تجليات السياسة في الطائفية، والابقاء على ما عدا ذلك من تجليات؟ وإذا ألغيت طائفية السياسة، هل تلغى طائفية التوجه السياسي لدى أصحاب الحل والعقد، ولدى «المواطن» العادي؟

أين موقع رجال الدين والقيمين على الشؤون الدينية في حال إلغاء طائفية السياسة؟ ألا يحقّ لهم من بعد، التعاطي في أمورها؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فبأي صفة يتعاطونها، هل بصفتهم أناساً عاديين أم بصفتهم رجال دين؟ وكيف يمكن الفصل بين

الإنسان بصفته الوظيفية وصفته الإنسانية «المواطنية»؟ وفي هذه الحالة، كيف يمكن الفصل بين الذاتية والموضوعية؟

وإذا كان الجواب بالنفي، ما هي الآلية التي تمنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة؟ وماذا عن التدخل في الشؤون الأخرى.

والإنسان العادي، كيف يمكن أن يتخلص من طائفية السياسة، ويبقى على طائفية التوجه والسلوك والانتماء، والنظرة إلى الآخر في الوقت نفسه؟ وكيف يمكن أن يكون موضوعياً في مجال «السياسي» وفي الشأن السياسي، ويبقى ذاتياً في شتى أمور الحياة الأخرى؟

هل تعني هذه الجملة من التساؤلات أن نصرف النظر عن إلغاء الطائفية السياسية من باب «إما كلّ شيء أو لا شيء»؟ أو تذرعاً بالقول الذي أصبح مأثوراً «إزالة الطائفية من النفوس قبل النصوص» لنبقى كما نحن عليه، أو أن نطالب بإلغاء الطائفية، ونحن في الوقت نفسه، لا نفعل شيئاً، لا من حيث تعديل النصوص، ولا من حيث تطوير النفوس لتصبح أكثر تقبلاً لروح الديمقراطية، ولمفهوم المواطنية، وأكثر استعداداً لتنمية الحس المدني على حساب الحس الطائفي. ولا ننسَ أن رياض الصلح قال، ولا نزال في إطار الأقوال، إن إلغاء الطائفية سيكون ساعة مباركة في تاريخ لبنان(١٥)، ولم يقصد، فقط إلغاء الطائفية السياسية. والأمرّ من ذلك، إننا لم نبقَ في إطار الأقوال، بل أصابتنا الردة إلى ما هو أدهى؛ تراجعنا إلى موقع المقاومة لِكُلّ قرار، أو تشريع، يمكن أن يساهم في كسر حدة الطائفية متسلحين بذرائع شتى متناسبة مع تفسير وتحليل الأسباب المضمرة خلف هذه القرارات أو التشريعات. حتّى على مستوى اتفاق الطائف، لم يظهر منه حتّى الآن ما يمكن أن يخفف من حدة التوجه الطائفي، بل نجزم أن العكس هو الصحيح(١٦).

لا شكّ في أن إمكان الحل متوافر في ما يمكن أن تقوم به القوى الضاغطة في المجتمع من مؤسسات مدنية ونقابات وهيئات اجتماعية وثقافية وأحزاب سياسية. ويتعين على هذه القوى أن تعمل على جبهتين: الجبهة الممتدة داخل هذه الهيئات من أجل استصدار القوانين المنظمة لنشاطاتها، والمانعة بشكل عام وحازم لأي توجه طائفي مهما كان شأنه من أجل تنمية التوجه المواطني السليم بحس مدني واع ومدرك، مهما كانت التضحيات والأثمان المدفوعة، والجبهة الممتدة خارج كلّ من هذه الهيئات من أجل التعاون والتنسيق

---

(١٥) جان ملحة، **الوزارات اللبنانية وبياناتها، ١٩٤٣ ـ ١٩٨١** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨١)، ص ١٧. يقول رياض الصلح في البيان الوزاري الذي ألقاه أمام مجلس النواب سنة ١٩٤٣: «إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله».

(١٦) للتفصيل حول ما طبق من اتفاق الطائف وما بقي حبراً على ورق تحت عنوان الطائف بين التصحيح والتصفيح، انظر: عطية، المصدر نفسه، ص ١٥٥ ــ ١٦٤.

والتعامل في ما بينها كمؤسسات من جهة؛ ومع الدولة من جهة ثانية، عن طريق الضغط، وبكُلّ الوسائل الديمقراطية المتاحة لاستصدار القوانين التي يمكن أن تدفع بهذا الاتجاه. ويترافق ذلك مع المطالبة الدائمة والمستمرة، والنضال لصوغ النظام التربوي والتعليمي والسياسي التدريجي ــ ولكن بخطى ثابتة وواثقة ــ من أجل إقامة دولة القانون والمؤسسات التي تسودها الحرية والعدالة والمساواة، كما تقتضيها الديمقراطية خارج إطار المنطق الطائفي.

ـ ١٠ ـ

لا بدّ من التأكيد أخيراً، أن الطائفية والنظام الطائفي قاما بدور المعرقل للتوجه الديمقراطي في لبنان والمانع لبلورته حساً سليماً ومنهج حياة في المجتمع اللبناني. والطائفية، بهذه الوظيفة، لم تبق ظاهرة اجتماعية سياسية، بل تعدّت ذلك، بالإهمال والمراوغة والمماطلة والتمويه، إلى حالة مرضية عمّت مظاهر الحياة في لبنان كافة، وكادت أن تصل إلى أبعد الناس عن مخاطرها. وبحكم منطق توجهها وسيطرتها، أدخلت الجميع في شراك لعبتها السياسية، أولاً، ولا تزال تعمل على إدخال الجميع في توجهها الشمولي. والحالة المرضية هذه، أقرب ما تكون من الانفصام. وتتوغل إلى ما يشبه الإدمان. نعرف مخاطرها وندرك ضررها، ونمارسها في حياتنا العملية، بعد أن استولت على بنيتنا الذهنية، بشكل مضمر حيناً، ومعلن أحياناً أخرى. ويجدد الحياة في شرايينها من يحس خفوتاً في نبضها لأن في استمرارها استمراره، وفي حياتها حياته.

إن البحث في الممارسة الديمقراطية في لبنان يقتضي أولاً، وبطريقة بعيدة عن الخلفيات الأيديولوجية الجاهزة، البحث في ظاهرة الطائفية وفي ما تفعله في لبنان، المجتمع والدولة، لنتأكد من بعد، إذا كنا في حاجة فعلاً إلى ترسيخ الديمقراطية أو إلى إلغاء الطائفية.

أنا على يقين أن لا ديمقراطية في ظلّ الطائفية. علّني على خطأ ■

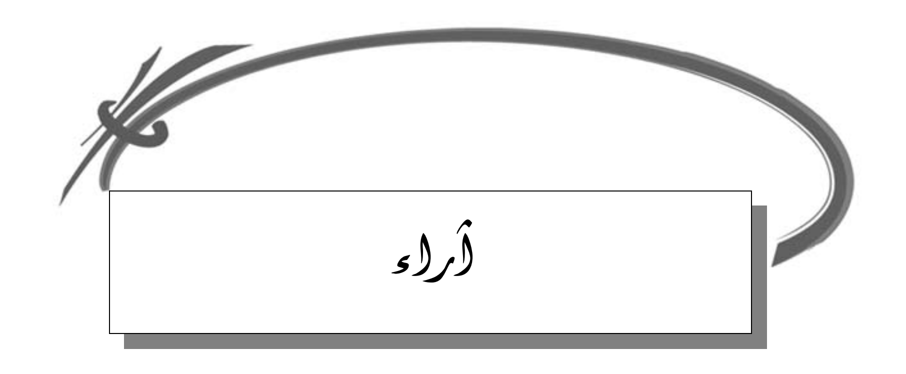
صدر حديثاً
عن المنظمة العربية للترجمة



العنوان		
١ ـ في نظرية الترجمة: إتجاهات معاصرة	تأليف:	إدوين غينتسلر
	ترجمة:	د. سعد مصلوح
٢ ـ دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها	تأليف:	جورج كانغيلام
	ترجمة:	د. محمد بن ساسي
٣ ـ تحقيقات فلسفية	تأليف:	فتغنشتاين
	ترجمة:	د. عبد الرزّاق بنور
٤ ـ مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية	تأليف:	دونيس كوش
	ترجمة:	د. منير السعيداني
٥ ـ الله والإنسان في القرآن	تأليف:	توشيهيكو إيزوتسو
	ترجمة:	د. هلال الجهاد
٦ ـ عصر الثورة ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨	تأليف:	إيريك هوبزباوم
	ترجمة:	د. فايز الصُّيّاغ
٧ ـ في سبيل منطق للمعنى	تأليف:	روبير مارتان
	ترجمة:	الطّيّب البكّوش، صالح الماجري
٨ ـ فنومينولوجيا الروح	تأليف:	هيغل
	ترجمة:	د. ناجي العونلّي
٩ ـ الذات عينها كآخر	تأليف:	بول ريكور
	ترجمة:	د. جورج زيناتي
١٠ ـ علم الاجتماع	تأليف:	أنتوني غدنز
	ترجمة:	د. فايز الصُّيّاغ
١١ ـ تاريخ نظريات الاتصال	تأليف:	أرمان وميشال ماتلار
	ترجمة:	د. نصر الدين لعياضي د. الصادق رابح
١٢ ـ مقالة في الميتافيزيقا	تأليف:	لايبنتز
	ترجمة:	د. الطاهر بن قيزة

بناية بيت النهضة، شارع البصرة ـ ص.ب ٥٩٩٦ ـ ١١٣ الحمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان هاتف: ٧٥٣٠٣١ (٩٦١١) فاكس: ٧٥٣٠٣٢ (٩٦١١)

e-mail: info@aot.org.lb web site: http://www.aot.org.lb


آراء

السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟

سعيد الصديقي

دكتور في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة ـ المغرب.

مقدمة

تضاربت آراء الباحثين في العلاقات الدولية بين مؤيد ومعارض لاعتماد الآليات الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية، ويستند كل طرف في استنتاجه إلى تقييمه الخاص لمدى فعالية أو عدم فعالية الأنظمة الديمقراطية في المجال الدولي، فبالنسبة إلى التيار المعارض لاعتماد الآليات الديمقراطية فإن استعمال الأساليب الديمقراطية أقل فاعلية من الأساليب التسلطية. ويوجد على رأس هؤلاء المفكر الفرنسي الشهير ألكسيس دي توكفيل (A. de Tocqueville) صاحب كتاب **الديمقراطية في أمريكا** الذي ربط فعالية إدارة الشؤون الخارجية بالسرية والتخطيط والمثابرة التي لا تتوافر إلا في النظم التسلطية، ومن ثم فقد دعا إلى ضرورة إدارة السياسة الخارجية بعيداً عن التأثير المباشر والإعلامي للشعب[١]. ومن جهته انتقد والتر ليبمان (W. Lippmann) العملية الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية بحجة أن الجماهير تفتقد للدراية الكافية بشؤون السياسة الخارجية، وتفضل دائماً الطرق السهلة للتخلص من الأوضاع التي تتطلب تفكيراً وتصرفاً حاسمين[٢].

يستند منتقدو انتهاج الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية إلى ما تتمتع به الأنظمة التي لا تتبع هذا الأسلوب من حرية التصرف وتحررها من الاستجابة لمطالب الشعب وجماعات الضغط، وقدرتها على اتخاذ قرارات سريعة مع قابليتها للتكيف بحيث تستجيب للأوضاع المتغيرة. كما إن غياب المعلومات المرتبطة بالشؤون الخارجية تجعل الرأي العام نادراً ما يملك القدرة على استباق الأمور، ويكتفي في معظم الأحيان بالرد على الضربة بعد وقوعها ولاسيما تجاه أحداث جرت آنفاً[٣].

---

(١) Alexis de Tocqueville, *De la démocratie en Amérique* (Paris: Flammarion, 1981), 2ème partie, p. 316.

(٢) Walter Lippmann, *The Public Philosophy* (New York: Mentor, 1956), pp. 23-24.

(٣) Marcel Merle, *La Politique étrangère*, perspectives internationals (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1984), p. 97.

أما المثقفون المدافعون عن دمقرطة السياسة الخارجية، فيعتمدون على ما تتيحه الديمقراطية من روح المبادرة وكثرة البدائل وتنوعها وإتاحة الفرصة لاستكشاف الأفكار الجديدة والحصول على معلومات جديدة، كما إن النقد والتقويم والتصحيح الذي تسمح به الديمقراطية يقلل من الأخطاء الدبلوماسية التي قد تهدد مصير الدولة واستقرارها. ويثق المفكرون الديمقراطيون إلى حد كبير بأهلية الشعب في تقرير أهداف السياسة العامة للدولة. عن هذه الثقة يعبر جيمس روزنو (J. Rosenau) في الكتابات التي صدرت عنه في الوقت الذي كانت نظريات ولسن الشعبية في أوج ازدهارها، ويقدم الأدلة على أن الدول الديمقراطية أظهرت من الحكمة في اعتماد أهدافها الخارجية أكثر مما أظهرت الدول الاستبدادية. ومع ذلك فإن المفكرين الديمقراطيين يسلمون بأن الشعب أقل وعياً وعصمة في الشؤون الخارجية منه في الشؤون الداخلية(٤).

ويذهب جيمس روزنو نفسه إلى هذا الرأي إذ يقول: «إن من أقوى الحجج التي يتذرع بها في الدفاع عن الديمقراطية هي أن جماهير الشعب قد لا تعرف الشيء الكثير، ولكنها تعرف على اليقين موضع الألم الذي تتوجع منه، ولذلك تظل أولى من غيرها بتقرير الإصلاحات التي تحتاج إليها، ولكن هذا لا ينطبق على السياسة الخارجية»(٥)ويرى الأستاذ داريو باتستيلا (Dario Battistella) أنه إذا كانت هناك مسألة واحدة تستطيع أن تدحض حجة مناصري احتكار السلطة التنفيذية للمجال الدبلوماسي والاستراتيجي باسم الجهل المزعوم للشعب العريض، فهي أن مشاركة الشعب لا تجعل إدارة السياسة الخارجية أكثر أو أقل حكمة أو فعالية من إدارتها فقط من قبل الحاكمين، بل إن هذه المشاركة بكل بساطة تجعل إدارة الإمبيريقية من الأنظمة الديمقراطية أكثر كفاءة وفعالية في مجال البيانات التي جمعت بواسطة مشروع «كريون» في جامعة «أوهايو» الأمريكية والتي شملت ما يقارب اثنتين وثلاثين دولة خلال الفترة من عام ١٩٥٩إلى عام ١٩٦٨، تبين أن النظم الديمقراطية قد أظهرت اتساقاً أكبر في سياستها الخارجية، كما إنها كانت أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة في النسق الدولي من النظم التسلطية؛ وقد توصلت دراسة أخرى في إطار مشروع «كريون» إلى نتائج مماثلة، إذ تبين أن القيود التشريعية على النظام السياسي تفسر إلى حد بعيد حركته في المجال الدولي واتباعه سياسة خارجية حذرة، أقل توسعاً وأقل فجائية من النظم التي لا تخضع لتلك القيود(٦).

لدراسة مدى تقاطع أو تعارض الديمقراطية مع السياسة الخارجية، فإننا سنتناول هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور: **أولاً**، مدى تعارض الديمقراطية مع خصائص

---

(٤) **مناهج السياسة الخارجية**، بإشراف روي مكرديس، ترجمة حسن صعب، ط ٢ (بيروت؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٥٤- ٥٥.

(٥) James Bryce, *Modern Democracies*, 2 vols. (New York: Macmillan Company, 1921), p. 370.

(٦) Dario Battistella, «De la démocratie en politique extérieure: Après-guerre froide et domaine reserve,» *Le Débat*, no. 88 (janvier-février 1996), p. 133.

السياسة الخارجية، **ثانياً**، هل الأنظمة الديمقراطية تمارس بالضرورة سياسة خارجية سلمية وعادلة؟، و**ثالثاً**، الأبعاد الديمقراطية في الدبلوماسية الجديدة.

أولاً: هل تتعارض الديمقراطية مع خصائص السياسة الخارجية؟

على الرغم من اختلاف الباحثين حول مدى فعالية الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية، إلا أنهم يسلمون بوجود تعارض بينهما في العديد من المستويات، الأمر الذي يستلزم من الدولة إدارة المجال الخارجي وفق آليات خاصة تتناسب وخصوصية السياسة الخارجية هذه. وقد لخص مورو دي فارج (Ph. Moreau-Defarges) التعارضات في ثلاثة مستويات أساسية[٧]:

١ ـ المساطر والشرعية (Prodédure, Légalité)

تقوم الديمقراطية وبخاصة الليبرالية على المراقبة البرلمانية اليومية للحكومة، وعلى مجموعة من المساطر والإجراءات التي تهدف من خلالها إلى إنتاج قرارات عقلانية تحترم اختصاصات وحقوق كل طرف؛ إلا أن تطبيق هذه الآليات في مجال السياسة الخارجية قد يعطل الكثير من مصالح الدولة وقد يسبب نوعاً من الاضطراب في سير دبلوماسية الدولة. نأخذ على سبيل المثال ما يتميز به العمل الدبلوماسي من سرعة الانجاز والتنفيذ، ذلك أن هذا العمل من نشاط الحكومة لا يتحمل البطء والانتظار عكس العمل البرلماني الذي يتصف بالبطء التشريعي لما تفرضه ضرورة الدراسة المتأنية للمشاريع والمقترحات القانونية، وهذا البطء هو الذي جعل أليوت ماري (M. Alliot-Marie)[٨] تلاحظ أن القرار يفلت يوماً بعد يوم من أيدي النواب لأن وظيفة الدولة تستوجب اتخاذ القرارات بصورة مستعجلة، وتتطلب تنفيذاً آنياً، وبطء البرلمان وغيره من الأجهزة الديمقراطية يجعلها غير قادرة على القيام بهذا العمل اليومي. وإذا أضفنا إلى ما سبق الدينامية الجديدة للعلاقات الدولية التي يطغى عليها التلاحق السريع للأحداث، يمكن لنا أن نتنبأ بحجم التعقيدات التي تقف في وجه إشراك ومساهمة البرلمان والمؤسسات الشعبية في تدبر الشأن الخارجي.

ويظهر جدوى هذه السرعة في مجال القضايا الخارجية بشكل أوضح في المفاوضات الدولية، حيث تكون الوفود المتفاوضة في اتصال دائم بالجهاز أو الشخص المعني داخل الحكومة والذي يمكن أن يقرر في أي مستجد بسرعة فائقة عبر وسائل الاتصال، ما يوفر في النهاية الكثير من الوقت والجهد؛ أما لو كان الوفد المفاوض يحتاج إلى موافقة البرلمان على كل طارئ في جدول أعمال المفاوضات، فإن هذه الأخيرة ستحتاج إلى

---

(٧) نقلاً عن: لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، ص ١٢٨- ١٢٩.

(٨) Philippe Moreau-Defarges, *La Politique internationale* (Paris: Hachette, 1990), pp. 178-180.

أسابيع بل إلى شهور لتسفر في نهاية المطاف عن اتفاق ما يرضي الأطراف المتفاوضة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي يملك فيها الكونغرس اختصاصات واسعة في ميدان الشؤون الخارجية ولاسيما ما يتعلق بسلطته الحاسمة في إعلان الحرب، إلا أن التجربة أثبتت أن الرؤساء الأمريكيين يتجاوزون باستمرار سلطة الموافقة القبلية (المسبقة) للبرلمانيين على التدخلات العسكرية للحكومة الأمريكية؛ فمثلاً لم يهتم بيل كلينتون (B. Clinton) في قراراته بقصف العراق باستشارة الكونغرس ولا بالتماس رأي مواطني بلاده، بل تبع في ذلك نموذج هاري ترومان (Harry Truman) الذي أشرك قواته الأمريكية في كوريا من دون إذن مسبق من النواب الأمريكيين، والشيء نفسه في الهند الصينية، وكذا فعل رونالد ريغان (R. Regan) ونكسون (Nixon) في أمريكا الوسطى؛ وتكرر المشهد نفسه بشكل واضح خلال حرب الخليج الثانية، فبعد أيام قليلة من اجتياح العراق للكويت أرسل جورج بوش الأب (G. Bush) فرقاً من الجيش الأمريكي إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من دول المنطقة من دون إذن مسبق من الكونغرس ومن دون نقاش حول هذه القضية(٩).

عموماً تعد هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية من الثوابت الأساسية في جميع الأنظمة السياسية، سواء أكانت برلمانية أو رئاسية، ديمقراطية أو استبدادية أو غيرها. ويعود منح هذه المركزية في صنع السياسة الخارجية للسلطة التنفيذية لما تتمتع به من مرونة كبيرة في التصرف، وما تتوافر عليه من إمكانات مادية وبشرية مقارنة بباقي المؤسسات الدستورية والسياسية، كما إن مناخ الأزمات الدولية الدائم زاد من الحاجة إلى مركزية إعداد السياسة الخارجية.

٢ ـ التراضي (Consentement)

من الأمور المسلم بها في الديمقراطية أنه من الصعب جداً على الدول الديمقراطية مباشرة عمل خارجي يتطلب تضحيات من دون دعم المواطنين ومساندتهم، وهذا ما يفسر سعي رؤساء الدول والحكومات الغربية إلى الحصول على رضى الرأي العام الداخلي قبل الإقدام على قرارات خارجية استراتيجية.

ويمكن تحديد مفهوم التراضي «كاتفاق شبه كامل لأعضاء جماعة حول مقترحات وأوضاع تستلزم قراراً جماعياً»(١٠)؛ وفي ميدان السياسة الخارجية نكون في حالة تراض «عندما تعبر الجماعة الوطنية بشكل شبه كامل وبحرية عن اتفاقها على أهداف السياسة الخارجية وتساهم في صياغتها»(١١)، ويعكس التعريف الذي قدمه جيمس روزنو للسياسة

(٩) Michèle Alliot-Marie, *La Décision politique: Attention! une république peut en cacher une autre,* politique d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1983), p. 23.

(١٠) Eric Alterman, «Diplomatie américaine, un domaine réservé,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1999), p. 15.

(١١) Henri Mendras, *Eléments de sociologie* (Paris: A. Colin, 1971), p. 243.

الخارجية بشكل واضح بعد التراضي في هذه السياسة التي يعرفها بأنها «مجهود مجتمع وطني لمراقبة بيئته الخارجية عبر الحفاظ على الأوضاع الملائمة وتغيير الأوضاع غير الملائمة»(١٢).

إن حرص الدول على تحقيق الإجماع على سياستها الخارجية والظهور بمظهر الوحدة الوطنية(١٣)، لا يترك هوامش كبيرة للاختلاف وتعدد الآراء، وبالتالي نقض أحد أهم عناصر الديمقراطية.

٣ ـ الشفافية (Transparence)

تقتضي الديمقراطية وجود فضاءات واسعة للنقاش العلني وتبادل الآراء وتواجه الأفكار والتصورات المختلفة، كما تقتضي أيضاً أن يكون المواطن الراشد ملماً بالمشاريع المطروحة وقادراً على الاختيار. وأهم تجسيد لهذه القيم الديمقراطية هو توسيع السلطات الرقابية والتشريعية للبرلمانات، وفسح المجال للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في نقاش السياسات العامة، وهذا يتعارض مع أحد أهم خصائص السياسة الخارجية وهي السرية، فالدول سواء أكانت شريكة أو خصمة، حليفة أو منافسة، لا تكون أبداً شفافة وواضحة في أهدافها وخياراتها الخارجية، فإذا أخذنا مثلاً آليات اشتغال البرلمانات، نجد أنها تتعارض مع ما ينبغي أن تحاط به ملفات السياسة الخارجية من سرية وتكتم.

ويحمل مفهوم سرية العمل الدبلوماسي في هذا الصدد معنيين، **الأول** هو أن العمل الدبلوماسي يفرض غالباً معالجة سرية لملفات السياسة الخارجية نظراً لحساسيتها وخطورتها على أمن الدولة واستقرارها، ما يمنع إشراك البرلمانات في مناقشة هذا الجانب من السياسة العامة للدول بسبب ما يتصف به العمل البرلماني أصلاً من علانية المناقشات والمداولات. أما المعنى **الثاني** لهذه السرية، فهو أنها تؤدي في نهاية المطاف إلى حرمان البرلمانيين والفاعلين غير الحكوميين من المعلومات الضرورية التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة والإيجابية في تدبير الشأن الخارجي للدولة.

إن ما ينبغي تأكيده في هذا الصدد، أن نوعية المعلومات التي نقصدها هنا هي تلك التي ترتبط بالقضايا الحساسة والاستراتيجية التي تحظى بسرية كبيرة من قبل القادة، بحيث تظل رهينة دائرة ضيقة من النخبة السياسية في الدولة، وهي رغم قلتها فإنها حاسمة وأساسية للمساهمة في بلورة الموقف السليم من القضايا المطروحة. أما باقي قضايا السياسة الخارجية فإن جل، إن لم نقل كل المعلومات والمعطيات التي ترتبط بها أصبحت متاحة

---

(١٢) Said Ihrai, «Le Consensus sur la politique étrangère,» dans: Georges Vedel, ed., *Edification d'un état moderne* (Paris: Albin Michel, 1986), p. 453.

(١٣) James N. Roseneau, ed., *Linkage Politics; Essays on the Convergence of National and International Systems* (New York: Free Press, [1969]),

نقلاً عن: Charles Zorgbibe, *Introduction aux relations internationales*, mémentos thémis (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1977), p. 115.

للجميع بفضل التقدم المذهل الذي شهدته وسائل الإعلام والتواصل، بحيث لم تعد تكمن المشاكل الأساسية في قلة المعلومات أو وفرتها، بل في كيفية توظيف المتاح منها بأساليب علمية، سواء من جانب الدولة أو الفاعلين غير الحكوميين، ولعل ما يؤكد هذا الافتراض هي المقولة المأثورة عن الرئيس الأمريكي الأسبق «جون كينيدي»، وذلك بعد أن قضى ثلاث سنوات على قمة السلطة في أقوى بلد في العالم، حيث قال: «لقد اكتشفت بعد تجربة طويلة هنا في البيت الأبيض أن كل ما كنا نتصوره عن كهنوت إصدار القرارات خرافة لا أساس لها. إن كل ما أصدرت من قرارات كان مستنداً إلى معلومات متاحة لكل من يقرأ ويتابع ما يجري من حوله، وأستطيع أن أحدد النسبة من المعلومات التي أثرت في ما أصدرت من قرارات: كان ٩٣ في المئة من هذه المعلومات، معلومات متاحة وعلنية وتحت تصرف الناس، وكان٧ في المئة فقط من هذه المعلومات يجيئني من مصادر سرية...»[١٤]. وما يعزز أكثر هذا الاستنتاج أن التطور المذهل في عالم الاتصال أضعف إلى حد كبير من أهمية العنصر المرتبط بسرية العمل الدبلوماسي، بحيث أصبحت هذه السرية لا تمارس بقوة إلا في الملفات الدبلوماسية الحساسة والشائكة التي تتطلب تنازلات وأخذاً وعطاءً، ولاسيما أثناء المفاوضات حول هذه القضايا التي تحاط دوماً بالتكتم والسرية.

في ختام هذا المحور الخاص بمدى تعارض مقتضيات الديمقراطية مع خصائص عملية صنع السياسة الخارجية وإدارتها، تجدر الإشارة إلى أنه مع التحولات الدولية العميقة التي شهدتها البشرية في مختلف الميادين وما نجم عنها من تحديات حضارية واقتصادية وسياسية وبيئية، يتطلب تجاوز بعض المفاهيم التقليدية أو على الأقل تليينها لتتكيف مع التطلعات الجماهيرية (مثل: المجالات المحفوظة أو الخاصة، ومجالات السيادة...)، وضرورة تجسيد ديمقراطية تمثيلية حقيقية، فمثلاً، الاستفتاء على معاهدة ماسترخت (Mastricht) يمثل استحقاقاً دولياً رائعاً، إضافة إلى أنه يقدم دليلاً على قدرة المواطن في استخدام رأيه بشكل عقلاني وواع، ومشاركة فعالة للتقرير في موضوع يخص الشؤون الخارجية التي ظلت تقليدياً مجالاً محفوظاً لنخبة معينة. كما إن انتخاب أعضاء البرلمان عبر الاقتراع العام المباشر هو مؤشر على هذه الرغبة في توسيع الديمقراطية لتشمل مختلف مجالات السياسة العامة للدولة.

ثانياً: هل الأنظمة الديمقراطية تمارس بالضرورة سياسة خارجية سلمية وعادلة؟

أثير جدل كبير، وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين ولا يزال، بين المختصين في العلاقات الدولية حول العلاقة بين طبيعة النظام السياسي ونوعية السياسة الخارجية المنتهجة وخصوصاً في قضيتي السلم والحرب. وقد انقسم النقاش إلى رأيين

(١٤) مثلاً صرح الناطق الرسمي باسم «الإليزيه» في عهد «فرنسوا ميتران» أن «فرنسا في الشؤون الخارجية تتكلم دائماً بصوت واحد، وفي الملتقيات الدولية لا يكون هناك إلا رئيس واحد».

متعارضين: **الأول**، يرى أن النظم التسلطية أكثر نزوعاً إلى الحرب والعدوان وأنها تستطيع مباشرة ذلك من دون موافقة الشعب، أما الرأي **الثاني**، فيضفي على الدول الديمقراطية صفات السلم وتجنب افتعال الصراعات الخارجية.

وكما تضاربت آراء الكتاب والباحثين حول العلاقة بين طبيعة النظام السياسي ــ ديمقراطي أو تسلطي ــ وقضية الصراع الخارجي، فإن نتائج الدراسات الإمبيرقية تباينت أيضاً حول هذه الإشكالية.

من دراسته للحرب ــ التي شملت القرون الست الماضية ــ فقد خلص كوينسي رايت (Q. Wright) إلى أن النظم الديمقراطية أكثر تردداً في دخول الحرب، ولكن بمجرد أن تدخل حرباً فإنها تقاتل بشراسة تعادل أو تزيد على شراسة النظم التسلطية[١٥]؛ ومن جهته قام الزوجين سلمور (Salamore) بدراستين شملتا تحليل بيانات عن عدد من الدول تغطي الفترة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٦٠، وتوصلا إلى أن النظم الديمقراطية أكثر تعاوناً وأقل نشاطاً في المجال الخارجي من النظم غير الديمقراطية[١٦].

ومن ناحية أخرى، استنتجت دراسة أجريت لسبع وسبعين دولة في الفترة ما بين ١٩٥٥ و١٩٧٥، أنه ليس هناك علاقة بين درجة الشمولية والسلوك الخارجي[١٧]. وقد اكتشف كلّا من روزنو وغاري هوجارد (Gary Hoggard)، باستخدام بيانات جمعت من جريدة **نيويورك تايمز** للفترة من ١٩٦٦إلى ١٩٦٩، أن هناك علاقة ايجابية بين الهياكل الديمقراطية والسلوك الصراعي[١٨]. كما وجدت دراستان استخدمتا بيانات عن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أن الديمقراطيات لم تكن أكثر ميلاً للسلم أو أكثر ميلاً للحرب من الدول الأوتوقراطية[١٩].

والحقيقة أن هذه الإشكالية مرتبطة بشكل عميق بـ «نظرية السلام الديمقراطي» (Democratic Peace) التي تعود إلى كتاب **السلام الدائم**[٢٠] لـ إيمانويل كانط (E. Kant) الذي نشر عام ١٧٩٥ قبل أن تؤكدها البحوث الإمبريقية. وتعني نظرية «السلام الديمقراطي» أن الأنظمة الديمقراطية لا تتحارب في ما بينها. وقد تم إحياء الجدل حول هذه النظرية من قبل ثلة من الباحثين نتيجة للحرب العالمية الأولى وما خلفته من مآسي وأهوال، حيث دافعوا بحماس كبير عن هذه النظرية على اعتبار أن التوافق بين

(١٥) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، **الحل والحرب** (بيروت: شركة التوزيع والنشر، ١٩٨١)، ص ١٤.

(١٦) Quincy Wright, *A Study of War*, 2nd ed. (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1965), p. 842.

(١٧) نقلاً عن: جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ص ١٣١.

(١٨) Emmanuel Kant, *Vers la paix perpétuelle que signifie s'orienter dans la pensée? qu'est-ce que les lumières? et autres texts* (Paris: Flammarion, 1991).

(١٩) Bruce Russet, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*, with the collaboration of William Antholis... [et al.] (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

(٢٠) Rudolph J. Rummel, «Democracies don't Fight Democracies,» *Peace Magazine* (May-June 1999).

الديمقراطية والسلام يشكل قاعدة في العلاقات الدولية[٢١]، وأن ما يسجل على الديمقراطيات من حروب دموية في ما بينها أو ضد شعوب أخرى يعتبر في نظرهم استثناءات من القاعدة[٢٢].

ويستلزم قيام نظام دولي ديمقراطي مجموعة من الشروط، وقد حددها مورو دفارج[٢٣] في أربعة عناصر، هي:

١ ـ **وجود دول لها أنظمة سياسية متشابهة**: من أجل أن يسير هذا النظام بشكل عادي يجب أن تتشابه الدول بالقدر الكافي من أجل أن تتعارف بحسن نية، كما يتطلب هذا النظام الدولي نوعاً محدداً من الدولة، تدار بقواعد ثابتة، وتتخذ قراراتها بحسب الطرق الواضحة، وتخضع لدرجة عالية من المراقبة (قضاء، رأي عام، باقي الدول، تنظيمات دولية...).

٢ ـ **وجود تفاوتات وتباينات محدودة ومسيطر عليها**: يعد التحكم في التباينات والاختلافات بين الفاعلين الذين يتشكل منهم النظام الدولي الديمقراطي أهم عوامل استمراره. وعندما يتسع التباين بين هؤلاء الفاعلين ويستحيل تقليصه، فإن الموجودين في وضعية جيدة سيشعرون بالفخر والاعتزاز، وسيحاولون سحق الخاسرين الذين لن يبقى لهم إلا ملاذاً وحيداً وهو العنف وتدمير النظام القائم. وعليه فإن أي نظام لن يستمر ما لم يقتنع الشركاء فيه بالقدرة على التحكم في الاختلاف والتفاوت القائم بينهم.

٣ ـ **توافر آليات لإدارة النزاعات وحلها عند الاقتضاء**: لا يطمح النظام الديمقراطي إلى إزالة الاختلافات والقضاء على التباينات التي تظل لصيقة بالطبيعة البشرية الفردية والجماعية، إلا أن النظام الديمقراطي يقوم على مجموعة من القواعد والإجراءات والنصوص لإدارة النزاعات وحلها؛ وهذه الآليات يفرضها الفاعلون على أنفسهم، وقد أكدت التجربة أن الفاعلين بالرغم من قبولهم بهذه الآليات إلا أنهم يعمدون إلى التلاعب بها باستمرار بناء على حسابات الربح والخسارة لكل طرف.

٤ ـ **اللجوء إلى القوة عند الضرورة**: بالرغم من أن هذا النظام الديمقراطي يعلي من شأن القانون على آليات الإكراه والضغط، إلا أنه لا يهمل مسألة القوة التي لن يوجد القانون من دونها ومن دون آليات الإكراه القادرة على إعادة من يخرقها إلى جادة الصواب.

ومن الحالات التي يمكن من خلالها رصد مستوى نضج النظام الديمقراطي، ما يسمى

---

(٢١) Philippe Moreau-Defarges, *L'Ordre mondiale*, 2ème éd. (Paris: Armond Colin; Dalloz, 2000), pp. 23-25.

(٢٢) السيد أمين شلبي، «بين الدبلوماسية القديمة والحديثة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، ص ٦٦.

(٢٣) المصدر نفسه.

بـ «الدبلوماسية الجماعية أو «المتعددة» التي تجسد وعي المجموعة الدولية بضرورة إدارة مصير البشرية بشكل جماعي. وقد ازدادت الحاجة إلى «دبلوماسية دولية متعددة» بعد الانهيار الدراماتيكي للعوامل الأيديولوجية في العلاقات الدولية، وتفكك المعسكر الاشتراكي الذي أذن بنهاية الحرب الباردة التي عمرت ما يقارب أربعة عقود، كل هذا أعطى دفعة قوية لشعور المجموعة الدولية المتزايد بضرورة تعزيز التوجه نحو التعددية (The Multilateralism) التي ستصير من دون شك في المستقبل القريب الشكل المهيمن في العلاقات الدولية. ولن تكون لهذه الدبلوماسية فاعلية ما لم يتم إعادة النظر في وظيفة وتنظيم منظمة الأمم المتحدة وباقي المنظمات المتعددة (Multilateral Institutions) في العلاقات الدولية، بشكل يحفظ حقوق جميع الفاعلين، بما في ذلك تجاوز «حق النقض» (Right of Veto) الذي تستأثر به الدول الكبرى كما هو الشأن بالنسبة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

وتمارس الدبلوماسية الجماعية الآن بشكل متزايد في مجال البحث عن حلول للصراعات (Conflict Resolution) وبخاصة بعد ما تعقدت هذه الصراعات وتعمقت بدخول عوامل عرقية ودينية، وبعد أن بات من الصعب على دولة واحدة، حتى وإن كانت قوة كبرى، أن تحقق بمفردها حلولاً لمثل هذه الصراعات[٢٤]. وعموماً يمكن القول بأن الدبلوماسية الجماعية أصبحت تتجذر أكثر فأكثر كأداة لمعالجة القضايا الدولية الكبرى، وذلك لحاجة الدول إلى نوع من التراضي الدولي أو الإقليمي على الحلول المطروحة.

وبالرغم من الأهمية التي أصبحت للدبلوماسية المتعددة في القضايا العالمية وبخاصة ما يتعلق بدورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، فإن التجربة أثبتت أن فعالية هذه الدبلوماسية في تحقيق الحلول لهذه الصراعات تعترضها صعوبات وقيود كثيرة تكبل مساهمتها في هذا المجال، وبخاصة مع إصرار الدول والأطراف المتنازعة على حل مشاكلها بالوسائل العسكرية. ولا تبدأ الدبلوماسية المتعددة في ممارسة دور فعال إلا بعد أن تستنفد أطراف الصراع جهودها العسكرية وتصل المواجهة إلى مرحلة الجمود (Dead Lock)[٢٥].

ومن جهة أخرى يلاحظ على هذا النوع من الدبلوماسية أنها تتخذ في الواقع بعداً أحادياً، حيث تملي فيها القوى الكبرى اقتراحاتها وشروطها التي غالباً ما تجد آذاناً صاغية من قبل باقي حكومات العالم ولاسيما دول العالم الثالث، وهذا يدفعنا إلى طرح أكثر من استفهام عن جدوى هذه الدبلوماسية، وما إذا كانت تمثل بالفعل اتجاهاً نحو دمقرطة العلاقات الدولية، أم أنها لا تمثل سوى وسيلة لشرعنة قرارات الدول الكبرى

(٢٤) Hans N. Tuch, *Communicating with the World: U. S. Public Diplomacy Overseas*, foreword by Marvin Kalb (New York: St. Martin's Press, 1990).

(٢٥) حيدر بدوي صادق، **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي**، دراسات استراتيجية؛ ٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣١.

وسياساتها. وتزخر العلاقات الدولية المعاصرة بالمؤتمرات والمنظمات والمنتديات الدولية التي بقدر ما تعكس الهيمنة السياسية للقوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تكشف بكل جلاء مدى الضعف والهشاشة التي تعتري باقي التكتلات الدولية والجهوية الأخرى.

ثالثاً: الأبعاد الديمقراطية والجهوية الأخرى

إن أهم ما أصبح يميز العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، هو الأبعاد الشعبية والديمقراطية التي اتخذتها الدبلوماسية الجديدة. وتعد الثورة الإعلامية وتصاعد أهمية الفاعلين غير المنتمين للدول أبرز العوامل التي أضفت على العلاقات الدولية المعاصرة هذه الأبعاد. والوقوف على هذه الأبعاد الديمقراطية والشعبية في العلاقات الدولية المعاصرة، سنتناول على التوالي هذه الأشكال الجديدة من الدبلوماسية وهي: الدبلوماسية البرلمانية، والدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية الموازية.

١ ـ الدبلوماسية البرلمانية

شهدت مساهمة البرلمانات الوطنية في مختلف الأنظمة السياسية ــ ولاسيما الديمقراطية ــ في تدبير الشأن الدولي تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، بحيث أصبحنا أمام نوع جديد للدبلوماسية يعرف بـ «الدبلوماسية البرلمانية» (Parliamentary Diplomacy)، وذلك نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب في مختلف المجالات الإنسانية، وتضاعف التحديات التي باتت تواجهها البشرية في هذا العصر.

وتتخذ «الدبلوماسية البرلمانية» شكلين أساسيين، يتمثل **الأول** في دبلوماسية برلمانية ثنائية وتتجسد في تبادل الزيارات والبعثات الثنائية بين مختلف برلمانات العالم التي لا تقتصر مهمتها على لقاء البرلمانيين بل تلتقي أيضاً مع المسؤولين الحكوميين وأحياناً مع الفاعلين المدنيين. أما النوع **الثاني** فيأخذ طابع دبلوماسية برلمانية جماعية تمارس على صعيد المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والجهوية التي تشكل أهم قنوات تفعيل الدبلوماسية البرلمانية. ويعتبر الاتحاد البرلماني الدولي أهم هذه الهيئات إلى جانب البرلمانات الجهوية كالاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية...، غير أن البرلمان الأوروبي يقدم نموذجاً فريداً في هذا الجانب لما يتمتع به من سلطات سياسية واسعة ولطبيعة انتخاب أعضائه الذي يتم بالاقتراع العام المباشر في جميع دول الاتحاد، الأمر الذي يؤشر على دور رائد لهذا البرلمان الأوروبي في الدبلوماسية العالمية.

وتتمثل أهم وظائف الدبلوماسية البرلمانية في ربط التعاون بين البرلمانات الوطنية لحل بعض القضايا الدولية، والمساهمة في حل النزاعات الدولية عبر تشكيل لجان للوساطة وتقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة، ودفاع البرلمانات الوطنية عن قضايا بلدانها وشرح مواقف حكوماتها من القضايا المطروحة.

إلا أنه بالرغم من هذه الأهمية التي صارت تكتسبها الدبلوماسية البرلمانية في

تنمية التعاون الدولي، فإن عقلنة العمل البرلماني في مختلف الأنظمة السياسية قيد إلى حد كبير من المساهمة الفاعلة للدبلوماسية البرلمانية في إدارة العلاقات الدولية المعاصرة. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمارس «الكونغرس» ولاسيما مجلس الشيوخ سلطات واسعة واختصاصات هامة في مجال الشؤون الخارجية، فإن أغلب البرلمانات في العالم يعتريها ضعف كبير إزاء الصلاحيات الواسعة التي تحظى بها السلطة التنفيذية، وبخاصة في ما يخص التشريع في المجال الدبلوماسي ومراقبة النشاطات الدولية للحكومة، ونادراً ما تكون قضايا السياسة الخارجية سبباً لمساءلة الحكومة قصد سحب الثقة منها، وحتى وإن كانت هناك رقابة برلمانية أحياناً في هذا المجال فإنها تكون لاحقة تنصب على الفعل بعد اتخاذه.

ومما يعيق أيضاً مساهمة البرلمانات في المجال الدبلوماسي سيادة مفهوم «المجال المحفوظ» لرئيس الحكومة في مجال الشؤون الخارجية والدبلوماسية، وهيمنة السلطة التنفيذية على إدارة هذا المجال من السياسة العامة للدولة وتنفيذه.

إضافة إلى ما سبق، تعتبر خصوصيات السياسة الخارجية من العوامل التي تحد من مساهمة البرلمانات في القضايا الدبلوماسية، فمن المعلوم أن العمل الدبلوماسي يمتاز بالسرعة والاستجابة الفورية وبخاصة في ظل الدينامية الجديدة للعلاقات الدولية التي يطغى عليها التلاحق المتسارع للأحداث؛ كما إن خاصية السرية التي كانت وما تزال تكتنف العمل الدبلوماسي في كثير من جوانبه، تحرم البرلمانات من احتلال موقع مؤثر في إدارة بعض القضايا الدولية الحساسة.

إن كل هذه القيود التي ترد على سلطات البرلمانات الوطنية في الميدان الدبلوماسي، تنعكس بشكل مباشر على الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية التي تفتقد بدورها لسلطة تقريرية تسمح لها بإصدار قرارات ملزمة للدول، ما يجعل في الأخير الدبلوماسية البرلمانية مجرد أداة للتواصل والتعارف بين الأمم والشعوب، ومنتديات لتبادل الآراء ووجهات النظر، وفي أحسن الأحوال توجيه توصيات غير ملزمة إلى القادة والحكومات.

٢ ـ الدبلوماسية الشعبية أو العامة

تم التمييز منذ مدة طويلة بين الدبلوماسية الشعبية أو العامة (Public Diplomacy) والدبلوماسية السرية (Secret Diplomacy)، فالأولى تمارس بشكل مفتوح وعلني وإن كانت الاجتماعات التي تتم في المكاتب وقاعات المؤتمرات لا تحضرها العامة من الناس ووسائل الإعلام. أما الدبلوماسية السرية فالمفروض أن تمارس من دون أي علم من أفراد الشعب والصحافة، فالدبلوماسيون يسافرون خفية إلى أماكن سرية حيث يلتقون من دون علم غير المعنيين. وقد صار هذا النوع من السرية في العلم الدبلوماسي سلوكاً مهجوراً باستثناء بعض القضايا الحساسة وهي محدودة كما هو الشأن في ما يسمى بمسيرة «التسوية السلمية» لـ «الصراع العربي الإسرائيلي».

ويمكن تعريف الدبلوماسية الشعبية بأنها تلك الدبلوماسية التي تهدف إلى تنمية المصلحة الوطنية عبر إقناع وإخبار والتأثير في المستمعين في البلدان الأخرى، عبر استعمال الإذاعة والصورة المتحركة والتبادل الثقافي والراديو والتلفاز وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة. ويعرف هانس توش (Hans N. Tuch) صاحب كتاب **التواصل مع العالم** الدبلوماسية الشعبية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الجهود الحكومية الرسمية لتكييف الاتصالات مع البيئة الخارجية التي تنشط فيها السياسة الخارجية الأمريكية من أجل تخفيض درجة سوء إدراك وسوء فهم العلاقات المعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم[٢٦].

إن ممارسة الدبلوماسية الشعبية بشكل مفتوح وعلني لا يعني أنها لا تحتاج إلى قدر من السرية والتحفظ، إذ أن مباشرة المفاوضات في مجال عام يجعلها قابلة للفشل ما دام أن الحاضرين سيحاولون التأثير من دون شك في المشاركين في المفاوضات، كما إن الأفراد الذين يدافعون بشدة عن المصالح الوطنية لن يقبلوا تنازلات معيبة.

وتجدر الإشارة إلى أن ظهور هذا النوع من الدبلوماسية ارتبط بالثورة في مجالي الإعلام والاتصال وتصاعد أهمية الرأي العام، الأمر الذي ضيق من نسبة القرارات الحكومية الخارجية المتخذة وراء الأبواب المغلقة. وهذا هو أهم ما يميز الدبلوماسية الشعبية عن الدبلوماسية التقليدية، ذلك أن الأولى لا تقتصر ممارستها فقط على الحكومات، بل وتباشرها بالدرجة الأولى المنظمات غير الحكومية والأفراد غير الرسميين، عكس الدبلوماسية التقليدية التي لا تمارس إلا بين الحكومات.

ومن أبرز أشكال الدبلوماسية الشعبية، استعمال القادة لوسائل الإعلام لمخاطبة القادة والشعوب الأجنبية. نذكر مثلاً نموذجياً الرئيس الإيراني محمد خاتمي الذي خاطب الشعب الأمريكي مباشرة على شبكة الأخبار الأمريكية .C.N.N، والأمر نفسه سبق أن نهجه كل من الرئيس العراقي صدام حسين تجاه الشعب الأمريكي، والرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب إزاء الشعب العراقي خلال أزمة الخليج الثانية. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة نفسها توظيف هذه الدبلوماسية لخدمة الدبلوماسية الرسمية في مخاطبتها للرأي العام المحلي والعالمي، مستفيدة في ذلك من التأهيل المعلوماتي العالي لجهازها وكوادرها، وبفضل الجاهزية العالية لوسائل الإعلام الأمريكية[٢٧].

وسيكون للدبلوماسية الشعبية من دون شك مكانة متميزة وهامة في السياسة الخارجية لعالم اليوم، كما يستحسن في ظل الدبلوماسية الجديدة قيام التمثيليات الدبلوماسية في الخارج سواء أكانت سفارات أو قنصليات أو غيرها بممارسة دبلوماسية شعبية في البلد

---

(٢٦) «La Diplomatie américaine non-gouvernementale,» <http://www.news4war.com/amerique-nord/diplomatieUSAnongouv1.htm>.

(٢٧) المصدر نفسه.

المضيف عبر وسائل الإعلام المحلية، ذلك أن هذا الأسلوب أكثر نجاعة من الأعمال الصادرة من دولة الإيفاد.

٣ ـ الدبلوماسية الموازية

فرض تعقد العلاقات الدولية المعاصرة وتنوع مجالاتها البحث عن مسارات دبلوماسية جديدة لتعويض النقص أو أحياناً العجز الذي تعاني منه بعض الآليات الدبلوماسية التقليدية التي لم تعد تتلاءم مع التحولات الهائلة في مجال الاتصال والإعلام. وهكذا فقد انضافت إلى الدبلوماسية العلنية الرسمية، دبلوماسية أخرى خفية وغير معلنة تقوم بها أجهزة رسمية موازية أو منظمات غير حكومية، وهو ما يسمى بـ «الدبلوماسية الموازية» (Parallel Diplomacy). وقد استعملت هذه الكلمة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١ من قبل الدبلوماسي الأمريكي جوزف مونتفيل (Joseph Montville) الذي اقترح تعبير الطريق الدبلوماسي الثاني (Track Two Diplomacy) أو الدبلوماسية الموازية من أجل تحديد عمل المتخصصين غير الحكوميين في حل النزاعات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ولمواجهة ضعف وعدم كفاءة الدبلوماسية الأمريكية في معالجة النزاعات الدولية، فإن هؤلاء المتخصصين يضمون بصفة غير رسمية شخصيات مختلفة (جامعيين، دبلوماسيين، رجال أعمال...) من أجل إقامة نماذج جديدة في حل النزاعات. وهذا الطريق الدبلوماسي الثاني يتكامل مع مبادرات الدبلوماسية الرسمية أو الطريق الدبلوماسي الأول (Track One Diplomacy) المنبثقة من البيت الأبيض الذي يوظف هذه الدبلوماسية الموازية لإنجاز أهداف السياسة الخارجية من دون التدخل بشكل مباشر في بعض القضايا والأزمات الدولية.

ويلاحظ خلال السنوات الأخيرة كثرة المبادرات والتدخلات شبه الرسمية من قبل المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تسهيل حل النزاعات الدولية، حتى صارت في الواقع أكثر تنوعاً وتعقيداً يصعب تعريفها بالمعنى البسيط للدبلوماسية الموازية. وهذا ما دعا لويز دياموند (Louise Diamond) إلى الدعوة لاستعمال تعبير دبلوماسية متعددة المسارات (Multi-Track Diplomacy). يتميز هذا الشكل من العمل الدبلوماسي بحسب دياموند بتنوع حكومي كبير في عملية تسوية النزاعات، وذلك بمشاركة فاعلين متعددي الاختصاصات (عالم الأعمال، الخواص، مراكز البحث والتعليم، جماعات الضغط، المؤسسات الدينية، المنظمات الإنسانية، وسائل الإعلام وغيرها). وتعتبر البعثات البرلمانية من القنوات التي أصبحت تباشر الدبلوماسية الموازية، حيث أضحت تؤدي دوراً كبيراً وفعالاً في الدبلوماسية الحديثة سواء عبر الملتقيات والمؤتمرات البرلمانية الدولية والجهوية أو عبر الزيارات المتبادلة بين مختلف البرلمانات في العالم، ويعرف هذا الشكل من الدبلوماسية بالدبلوماسية البرلمانية.

وتمارس الدبلوماسية متعددة المسارات بشكل كبير في الدول الغربية عبر مئات المنظمات والجمعيات والمؤسسات ومراكز البحث المتخصصة في إدارة الأزمات الدولية وغيرها من مجالات التدخل الإنساني. وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال

نموذجاً ناجحاً في استعمال هذه المؤسسات لتحقيق، بأقل كلفة وجهد، أهداف السياسة الخارجية المصاغة من قبل البيت الأبيض. أما دول العالم الثالث فلا تزال تستنكف من إشراك مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الفاعلين الخواص في دعم دبلوماسيتها، وتيسير عملية التواصل مع الرأي العام العالمي في مجال تخصصاتها، والأدهى من هذا أن الرأي العام الوطني في هذه البلدان يفتقد إلى المعطيات الأساسية المتعلقة بدبلوماسية حكوماتها التي تظل أسيرة الصالونات المغلقة للنخبة الحاكمة، وغالباً ما يستقيها الرأي العام الوطني من المصادر الإعلامية الأجنبية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى ازدواجية المعايير التي تتعامل بها الدول الغربية في سياستها الخارجية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في العالم، إذ تلقي بكل ثقلها لمساندة عمليات الدمقرطة في بلدان العالم الثالث عندما تكون هذه العملية في صالحها، بينما تمارس مختلف الضغوط وتستعمل كل الوسائل غير المشروعة لإعاقة التحولات الديمقراطية عندما لا تخدم مصالحها أو عندما تسفر عن نجاح نخب وتيارات لا تتبنى خيارات هذه الدول الغربية نفسها، بل وتقوم أحياناً بدعم انقلابات عسكرية دموية والتحالف مع أنظمة استبدادية موالية لها، والشواهد على هذا في مختلف القارات، وبخاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، لا تكاد تحصى. وتعتبر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال نموذجاً صارخاً للتناقض بين الخطاب السياسي الرسمي وبين السياسات العملية، نظراً لتعاملها مع قضية الديمقراطية في العالم بنوع من البرغماتية والانتهازية، بما يعني أنها لا تتبنى هذه القضية إلى جانب قضية حقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها أداة لخدمة مصالحها وأهداف سياستها الخارجية، ما يبقي على تساؤل مشروع طالما أثير في أوساط الباحثين والساسة على السواء حول مدى صدق الدول الغربية في دعواها إلى توسيع فضاء الديمقراطية في العالم ■

الإســــلام في السياســــة الدوليـــــة
حـــوار الحضــارات والإرهـــاب الدولـــي!

عبد الحسين شعبان

مفكر وباحث عراقي في القضايا الاستراتيجية العربية والدولية، وخبير في ميدان حقوق الإنسان.

مقدمـــة

شهد العالم خلال العامين ٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٦ سلسلة من الأحداث والقضايا التي أثرت في ميدان العلاقات الدولية خصوصاً لجهة ارتباطها بموضوع الإسلام والإرهاب الدولي، وعلاقة ذلك بالنبرة المرتفعة بخصوص صدام الحضارات واستخدام القوة، والسعي لإملاء الإرادة بدلاً من نهج «التعايش والوفاق» والتواصل الثقافي والتفاعل الحضاري. وقد أفرزت هذه الفترة طائفة من الاستقطابات والاصطفافات من خلال أحداث وقضايا وتداعيات خطيرة أهمها:

١ ــ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق **رفيق الحريري**، وما تبعه من تداعيات على الصعيد اللبناني ــ السوري والإقليمي والدولي، وبخاصة لجهة تطبيق القرار الدولي ١٥٥٩، وما ترتب على ذلك من انسحاب القوات السورية من لبنان، ودخول القضية اللبنانية في إطار دولي جديد، خصوصاً لجهة الضغوط الأمريكية والفرنسية، ومحاولات استثمار تقريري المفتشين الدوليين **ميليس وبرامرتس** وما تبع ذلك من احتدام الصراع الداخلي بين الموالاة والمعارضة، رغم أن الحوار لم ينقطع بينهما، قبيل العدوان الإسرائيلي من ١٢ تموز/يوليو ولغاية ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢ ــ استمرار **ظاهرة الإرهاب والعنف** المنفلت من عقاله في العراق، وبخاصة حوادث التفجيرات والسيارات المفخخة وقطع الرقاب وجزّ الأعناق، واستفحال الفتنة الطائفية والإثنية وتواصل العقاب الجماعي واغتيال العلماء والأكاديميين واستهداف الصحفيين والإعلاميين وتفشي موجات التكفير والتأثيم والتطهير المذهبي والديني والعرقي الذي طال فئات واسعة في ظلّ حرب أهلية متصاعدة واستمرار الاحتلال وعدم تحديد سقف زمني للانسحاب.

٣ ــ انكشاف **فضائح عديدة منها: سجن أبو غريب وسجن غوانتانامو والسجون السرية الطائرة في أوروبا** وبخاصة في بولونيا ورومانيا، مما أثار تداعيات خطيرة على صعيد الرأي العام الأوروبي والأمريكي، وانخفاض شعبية الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى ٣١ في المئة وكذلك رئيس الوزراء البريطاني توني بلير إلى ٢٧ في المئة،

وأثارت هذه الفضائح أسئلة حادة أمام الضمير العالمي والعدالة الدولية، خصوصاً لجهة مشروعية مقاومة الاحتلال وإدانة أعماله اللاأخلاقية المنافية لكامل منظومة حقوق الإنسان.

٤ ــ شنّت إسرائيل **حرباً مفتوحة وشاملة** ضدّ لبنان، بذريعة قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين، وقامت بتدبير وتحضير مسبقين، بتدمير وتخريب بنيته التحتية والهياكل الارتكازية، بما فيها الطرق والجسور وقتل المدنيين وقصف المناطق السكانية، متجاوزةً القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقاتها.

٥ ــ محاولة **دمغ الإسلام كلّه بالإرهاب** والتصيّد بالماء العكر لأخذه بجريرة بعض الأعمال الإرهابية، وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الإجرامية التي حصلت في الولايات المتحدة. وهذا الأمر أخذ يتردد بنزعة عدائية على لسان مسؤولين ومفكرين وإعلاميين ورجال دين في الغرب، بل هناك بعض الإساءات شملت حتّى رسولهم **النبي محمّد** (ﷺ)، لعل آخرها كان ما أطلقه **البابا بنديكتوس السادس عشر**، في محاضرة بجامعة ريغينسبورغ من توصيفات على لسان الإمبراطور اليوناني **مانويل الثاني** في القرن الرابع عشر، «باتهام الإسلام بالعنف».

ولعل مثل هذه الاتهامات والتعميمات لا يجمعها جامع مع المشترك الإنساني والديني، ناهيكم بالوقائع التاريخية، خصوصاً أنها تصدر من أعلى مرجع في الكنيسة. كلّ ذلك يحدث، ولم تكن قد انتهت تداعيات نشر **صحيفة دانماركية** صوراً مسيئة إلى النبي محمّد (ﷺ)، وما سببته من تصدع في العلاقات المسيحية ــ الإسلامية، ليس على صعيد الحاضر فحسب، بل على صعيد المستقبل أيضاً.

ولعل ما ورد على لسان الرئيس الأمريكي بوش في آب/أغسطس ٢٠٠٦ وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان حول «**الفاشية الإسلامية**» وقبلها الإشارة إلى «**الحرب الصليبية**» في ما يتعلق بحملة مكافحة الإرهاب الدولي، إنّما يصّب في هذا الاتجاه العدائي، خصوصاً أنّه قسّم العالم إلى قسمين «إما معنا. أو مع الإرهاب» أي مع «معسكر الخير والنور» أو «معسكر الشر والظلام»، وهو الوجه الآخر لما ذهب إليه **أسامة بن لادن** حين قسّم العالم إلى فسطاطين.

٦ ــ تفاقم النتائج السلبية الخطيرة **للسياسة الازدواجية** التي تمارسها الولايات المتحدة، ومواقفها الانتقائية إزاء القضايا العربية والإسلامية، خصوصاً لجهة الادعاءات بشأن **ربيع الديمقراطية ونعيم الحرية** الذي لا ينتظر العراق وحده بل دول المنطقة. ففي حين أبدت الولايات المتحدة ارتياحها لنتائج «الانتخابات» التشريعية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في العراق رغم استمرار الانفلات الأمني والتقاسم الوظيفي المذهبي والإثني، ولكنها في الوقت نفسه تستمر في وضع حزب الله اللبناني في خانة الإرهاب الدولي، والأكثر من ذلك حين وقفت على نحو سلبي، بل يمكن اعتبارها شريكاً فعلياً، خلال فترة الـ ٣٣ يوماً من العدوان الإسرائيلي على لبنان، خصوصاً رفضها وقف إطلاق النار الذي يعدّ أحد واجباتها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً وهي عضو دائم العضوية في مجلس

الأمن، كما تستمر في وضع منظمات فلسطينية عديدة في الإطار ذاته، ناهيكم بمحاولاتها التشكيك بقدرة **حركة حماس** الفائزة في الانتخابات الفلسطينية (مطلع العام ٢٠٠٦)، على إدارة شؤون السلطة من دون تخليّها عن برامجها والاعتراف بإسرائيل، وإلا فإن العقوبات ستنتظرها في محاولة لتأليب الشارع الفلسطيني، وكانت أزمة الطحين التي فرضتها إسرائيل عبارة عن مجسّ أول لاختبار نتائج العقوبات الاقتصادية، مضافاً إليها قطع الكهرباء عن نحو ثلاثة أرباع مليون فلسطيني. وبذريعة أسر جندي إسرائيلي، قامت إسرائيل باختطاف نحو ٢٨ عضواً من البرلمان الفلسطيني إضافة إلى ١٢ وزيراً.

٧ ــ انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية وصدور عدد من القوانين بشأن مكافحة الإرهاب، وانعكاسات ذلك التضييق على الحريات العامة والخاصة ومسألة حقوق الإنسان وقضية إنفاذ العدالة. ويمكن متابعة ذلك من خلال:

أ ــ انعقاد **مؤتمر لمكافحة الإرهاب** في المملكة العربية السعودية، ضمّ ٤٩ دولة و٨ منظمات دولية ونحو ٢٨٥ وزيراً وخبيراً، برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية. وذكّر المؤتمر بأحداث جرت قبل أكثر من ربع قرن، حين هاجم مسلحون سعوديون الحرم الشريف في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ المصادف الأوّل من محرّم ١٤٠٠هـ، وقد حدث ذلك بعد ٣ أسابيع من غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، وبعد أشهر قليلة من انتصار الثورة الإيرانية في شباط/فبراير ١٩٧٩، وانعكست تلك الأحداث لاحقاً على إرسال متطوعين «إسلاميين» عُرفوا في ما بعد، وبخاصة بعد انتهاء الاحتلال السوفياتي بـ «**الأفغان العرب**».

ب ــ انعقاد **مؤتمر لمكافحة الإرهاب البيولوجي** في مدينة **ليون** الفرنسية بحضور ١٥٥ دولة وبدعوة من الأنتربول، ويستهدف المؤتمر تعزيز سبل التعاون الدولي، للوقاية من استخدام المواد الكيمياوية والبيولوجية من جانب جماعات إرهابية.

ج ــ إعلان **مجلس العموم البريطاني** مشروع قانون (بأغلبية ضئيلة) لمكافحة الإرهاب، سيؤدي إلى التأثير في الحريات الفردية التي تعرف بها بريطانيا، والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظامها السياسي، وسيفرض القانون رقابة مشددة على الأجانب الذين يشتبه بعلاقتهم أو تورطهم بالإرهاب. هذا القانون والتعديلات التي أدخلت عليه خصوصاً لجهة تعزيز دور القضاء على حساب دور الوزير، سيحل محل القانون النافذ الذي صدر عام ٢٠٠١ والذي انتهى العمل به يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥. ولعل حصول التفجيرات في لندن في عدد من محطات المترو في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ كان قد دفع الأمور لإقرار هذا القانون المتشدد وغيره من الإجراءات ذات الطابع المتشدد.

هذه المعطيات التي تمت خلال العامين الماضيين، تعكس مدى القلق العالمي من ظاهرة الإرهاب الدولي وتباعد النظر إزاء مسألة حوار أم صدام الحضارات، خصوصاً وأن هناك جهات متنفذة في العلاقات الدولية، تريد أن تتهم الإسلام والمسلمين بالإرهاب، باعتباره ديناً يحضّ على ممارسة العنف، وعدم توصل العالم إلى وضع حدّ له أو التقليل من تأثيراته الخطيرة، ما يتطلب بحثاً مستمراً في معناه وتطوره والقوانين والأنظمة الدولية لمكافحته

وقرارات مجلس الأمن واستخداماتها من جانب القوى المتنفذة، وهو ما سنتوقف عنده، في بحثنا الخاص بالعلاقات الدولية الراهنة بالارتباط مع مسألة حوار الحضارات.



نحاول هنا أن نعيد طرح بعض الأسئلة بخصوص علاقة «الإسلام بالسياسة الدولية» من خلال مقاربة موضوع حوار الحضارات وعلاقته بالإرهاب الدولي، خصوصاً أن السنوات الخمس الماضية، شهدت حديثاً متواصلاً، لم ينقطع للحظة واحدة، عن موضوع الإرهاب الدولي، وحروباً مستمرة وعمليات إرهابية جماعية وفردية، وتبريرات كثيرة ومتلاحقة بخصوص تلك الأسئلة الشائكة والملحة... هل يبرر وجود عمليات إرهابية هدر حقوق الإنسان؟ وما هي علاقة الأمن بالكرامة؟ والأمن بالحرية؟ وهل ثمة من وسيلة ناجعة لتحقيق العدالة؟ ومن هي الجهة المخوّلة والمفوّضة إحقاق العدالة الدولية وإنفاذ قواعد القانون الدولي بعد أنّ ساد منطق القوة؟

هذه الأسئلة وغيرها هي التي تواجه الباحثين والمتابعين للشأن الدولي السياسي والقانوني، وقد لا يكون الجواب جامعاً ومانعاً من دون إثارة أسئلة أخرى جديدة، ومن خلالها البحث في حيثيات وتفصيلات بما له علاقة بقضايا حقوق الإنسان. وقد حاولت في كتابي الذي صدر قبل نحو ثلاثة أعوام ونيف بعنوان **الإسلام والإرهاب الدولي ـ ثلاثية الثلاثاء الدامي: القانون، الدين، السياسة** أن أتعرّض إلى بعض الإجابات أو أسلّط الضوء على بعضها، خصوصاً بعد صدور قرارات مجلس الأمن الدولي الثلاثة الخطيرة[1]، وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، لكن قراءة بعض الأحداث تجعل الباحث يدقق بمدى صحة استنتاجاته واجتهاداته، وقد حاولت خلال الأعوام الثلاثة الماضية رصد بعض الأسئلة الجديدة والبحث في الأسئلة المعتّقة والقديمة، بخصوص حوار الحضارات والإرهاب الدولي والتطور الذي حصل في ميدان العلاقات الدولية.

اطلعت مؤخراً على أربعة كتب جديدة، **الأوّل** بعنوان **أسامة** وقد كتبه الباحث المعروف جوناثان راندل، وهو يتحدث عن أسامة بن لادن والإرهاب الدولي[2]، **الثاني** كتبه أندرياس فون بيلوف وهو مدير للاستخبارات الألمانيّة، وعنوان الكتاب **CIA ودورها في أحداث ١١/٩**[3] **والثالث** كتاب الدكتور خالد عبيدات وهو دبلوماسي أردني بعنوان: **الإرهاب يسيطر على العالم** ويتحدث عن الإرهاب ودوافعه وسبل مكافحته ويتناول

---

(١) عبد الحسين شعبان، **الإسلام والارهاب الدولي: ثلاثية الثلاثاء الدامي: الدين ـ القانون ـ السياسة** (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٢).

(٢) جوناثان راندل، **أسامة: السبيل إلى الإرهاب**، نقله عن الانكليزية شكري رحيم (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٤).

(٣) أندرياس فون بيلوف، **CIA ودورها في أحداث ١١/٩: الإرهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات**، ترجمة سيد حسان أحمد (القاهرة: منشأة المعارف، ٢٠٠٤).

الأسس القانونية لتعريف الإرهاب والاتفاقيات الدولية[٤] و**الرابع** هو كتاب بوب وودورد الموسوم **خطّة الهجوم** الذي يتحدث عن الهجوم على العراق[٥].

هذه القراءة الجديدة لموضوعات الإرهاب، جعلتني أعيد طرح الأسئلة القديمة ــ الجديدة على بساط البحث، خصوصاً بعد تطورات مهمة، وحروب واجتياحات حصلت في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان، وأعمال إرهابية حصلت في المملكة العربية السعودية والمغرب والسودان ومصر وسوريا ولبنان وروسيا والشيشان وأوكرانيا وإندونيسيا وأسبانيا وألمانيا وبريطانيا وغيرها.

هل يكفي تعليق كلّ ذلك على **أسامة بن لادن أو أبي مصعب الزرقاوي** (الذي قضى نحبه في العراق، لكن الإرهاب تعاظم بعد غيابه) وإن كان لهما دور في ذلك، ولكن أعمال إرهاب الدولة والإرهاب الجماعي والعقوبات والاجتياحات والاعتداءات والحصارات والاحتلالات، كلها تظل أسئلة مفتوحة: هل يكفي القول إن الهدف هو اصطياد السمكة الخبيثة حتّى لو أدى ذلك إلى تجفيف البحيرة؟ لندقق في هذا المنطق ولنبدأ أولاً من بعض المقاربات، وليكن مدخلنا **مؤتمر ديربن!** حول «العنصرية» الذي أنهى أعماله عشية أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى نحو مفاجئ وغير متوقع جرى نسف برجي التجارة العالمية في نيويورك ونسف البنتاغون في واشنطن في عمل إرهابي وغير مسبوق، وفي ظلّ ذهول عالمي وحزن كبير، خصوصاً لما أصاب السكان المدنيين الأبرياء العزل، ما أدى إلى سرقة الأضواء من ذلك المؤتمر الدولي المهم.

حيثيات ومقاربات: عالم على الحافة!

كان المنفّذون في هذه العمليات الإرهابية أشخاصاً قليلين وبأسلحة بسيطة وبوسائل جديدة (طائرات ركاب مدنية)، واقترب الأمر من حالة الحرب وألحق دماراً هائلاً بشرياً ومادياً ونفسياً، لم تكن الدولة أو الدول هي المنفذة هذه المرة، كما في الحروب، وإنما جماعات غامضة ولم تعلن عن نفسها وقامت بالعمل سراً، لكن ما يجمعها بالحرب هو العنف وحجم الضحايا والعدوان.

لقد ألحقت الأعمال الإجرامية التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر، وهي مدانة بِكُلّ المعايير الإنسانية والحقوقية والأخلاقية والدينية وغيرها، اهتزازاً مدوياً بنظرية الأمن الاستراتيجي القومي الأمريكي، وانعكس ذلك بالتهديدات وردود الفعل الاستراتيجية على المستوى الخارجي التي رافقتها وأعقبتها، بما فيها الجوانب الأمنية وانعكاسات ذلك على تحرّكات الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني، وكذلك في النظر إلى الإسلام والمسلمين.

أما تأثيراتها على المستوى الداخلي والمجتمع المدني الأمريكي والأوروبي، وبخاصة

(٤) خالد عبيدات، **الإرهاب يسيطر على العالم!!** (عمّان: [د. ن.]، ٢٠٠٤).

(٥) بوب ودورد، **خطة الهجوم**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤).

انعكاساتها على الأجانب أو غير الأوروبيين والأمريكيين، فقد ساهمت في تضييق الحريات لدرجة ذكّرت **بعهد المكارثية** في الخمسينيّات، حيث تمّ اعتقال الآلاف من أبناء الجاليات العربية والمسلمة. وبالطبع فإن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تلحق الضرر بقضية حقوق الإنسان داخلياً على المستوى الأمريكي والأوروبي، وانعكس ذلك أيضاً على أحكام الطوارئ أو الاحكام العرفية على المستوى الخارجي وعسكرة العالم وبخاصة بعد الحملة الأمريكية الدولية ضدّ أفغانستان وتنظيم القاعدة وحكومة طالبان، وكذلك بعد الحرب على العراق وما تلاها من تداعيات دولية، فقهيّة وسياسية وإنسانية خصوصاً لجهة ادّعاء احتكار العدالة والتصرف بمنطق القوة وفقاً لذلك، سواء حدث ذلك بغطاء دبلوماسي أو من دونه.

ولم تتورع الولايات المتحدة، وبنوع من الابتزاز السياسي الذي شمل حتّى الأمم المتحدة التي لم ترخّص لها بشن الحرب على العراق، فاختارت التصرف على نحو انفرادي مع بعض حلفائها وخصوصاً بريطانيا استناداً إلى **القرار ١٤٤١** الذي أمهل العراق وهدد باستخدام شتى الوسائل لإرغامه على الامتثال في حال عدم استجابته لقرارات مجلس الأمن الدولي، لكنه لم يفوّض الولايات المتحدة وبريطانيا بشن الحرب التي تعتبر من وجهة نظر القانون الدولي والشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة غير شرعية وغير قانونية، بل حرباً عدوانية بِكُلّ معنى الكلمة.

وهكذا ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب مع بعض حلفائها خارج «الشرعية الدولية»، وحشدت كلّ طاقتها في ما يتعلق بالتعاون الاستخباراتي والأمني والتسهيلات اللوجستية، تلك التي حاولت أن تضفي عليها نوعاً من التقنين بعد الحرب بالاعتراف باحتلالها للعراق **بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣** في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وكان الرئيس بوش واضحاً عندما صنّف العالم (**إما معنا أو مع الإرهاب**) مثل **رودي جولياني**، عمدة نيويورك الذي قال: (**لا مجال للحياد**) وصاحب تلك التصريحات التي افترضت نوعاً من الوصاية على المجتمع الدولي، ادعاءات (**التفوق**) التي تحدث عنها **بيرلوسكوني**، في إطار مفاضلة بين الإسلام والمسيحية، ما أثار ضجة وردود فعل صارخة في إيطاليا وخارجها، فضلاً عن العالمين العربي والإسلامي، وهي الضجة التي أثارتها تصريحات بوش قبل ذلك عندما قال عن الحملة الدولية ضدّ الإرهاب، إنّها **حرب صليبية**.

في ظلّ أجواء مكفهرة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر طرح المفكر الأمريكي صموئيل هانتنغتون وجهة نظره مجدداً عندما دعا إلى تأصيل فكرة «**صدام الحضارات**» باعتبار ما جرى في نيويورك وواشنطن وفي أعقاب مؤتمر ديربن حول العنصرية، يؤكّد نظريته التي تضمنها كتابه **صدام الحضارات**[٦]، وحسب وجهة النظر هذه، فإن «صراع الثقافات» أمر محتوم، خصوصاً أن الإسلام، بقيمه وتراثه، يعتبر العدو الجاهز الذي يقف بوجه انتصار الليبرالية على المستوى السياسي والاقتصادي، مثلما هي

(٦) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

الديانة البوذية والكونفوشيوسية التي تواجه الحضارة المسيحية ــ اليهودية الغربية.

وهو ما دعا إليه أيضاً المفكر الأمريكي المعروف الياباني الأصل **فرانسيس فوكوياما** الذي اشتهر بنظريته حول **نهاية التاريخ** منذ العام ١٩٨٩، حين اعتبر ما حدث في العالم يوم ١١ أيلول/سبتمبر هو تأكيد لما ذهب إليه سابقاً، إذ لا بدّ من تشديد الصراع لإحراز النصر النهائي وتحقيق (**العالم الما بعد تاريخي**)، وإعلان انتصار الليبرالية كنظام سياسي واقتصادي على المستوى العالمي.

وضع المفكران **هانتغتون وفوكوياما** الإسلام كعائق أمام تقدّم البشرية، متهمين إياه «بالإرهاب»، ما يتطلب شحذ جميع الأسلحة العسكرية والفكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية لمقاومته، لأنه حسب وجهتي نظرهما، مصدر الإرهاب، والبيئة المشجعة على إنتاجه وتعميمه. وهو ما سار عليه **بيان المثقفين الأمريكيين الستين** بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الذي كان أقرب إلى البلاغ الحربي منه إلى البيان الثقافي أو السياسي رغم أنّه دعا إلى الحوار، لكنه افترض عدداً من الاستنتاجات والأحكام المسبقة.

انعكاسات واستهدافات

هكذا كانت محطة ١١ أيلول/سبتمبر مناسبة جديدة في «صناعة الإرهاب» بعد صناعة فكرة «الهولوكوست» بعد الحرب العالمية الثانية التي خططت لها ونفذتها «النازية»، وهي المسؤولة عنها وكان اليهود من ضحاياها في حين دفع العرب ثمنها باهظاً. وكان العرب والمسلمون بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هم الأكثر استهدافاً، واستغلت الأجواء للتغطية على الإرهاب الصهيوني ضدّ الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته السلمية المندلعة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ خصوصاً بعد وصول مشروع التسوية إلى طريق مسدود وهو ما يحمّل الجانب الإسرائيلي المسؤولية عما آلت إليه الأمور، وكذلك بسبب تعنته في الاستجابة لقرارات ما سمي «بالشرعية الدولية».

وبسبب ذلك اتُخذت الإجراءات واقتُرحت بعض المشاريع التي تعتبر تهديداً للحريات في الغرب وبخاصة ضدّ الأجانب، حيث نوقش مشروع قانون بريطاني (الحق في احتجازهم وترحيلهم) بمجرد الشبهات ودون الرجوع إلى قرار قضائي صادر عن محكمة مختصة. وقد اعتمد هذا القانون الذي صدر بعنوان «قانون الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب» في أواخر العام ٢٠٠١ حيث أعطي للشرطة المدنية صلاحيات واسعة في التحري والاستجواب والاحتجاز والإبعاد، ما يعتبر تجاوزاً للتقاليد الديمقراطية البريطانية العريقة، خصوصاً ما يتمتع به الفرد البريطاني تاريخياً من حريات، كما تمّ اعتماد سياسة متشددة إزاء هجرة طالبي اللجوء، ما يعطل منظومة حقوق الإنسان الدولية.

وأجاز الرئيس بوش استخدام جميع الوسائل لمكافحة الإرهاب بما فيها استخدام بعض الوسائل غير القانونية مثل التنصت وغيره، وانعكس ذلك على المهاجرين وطالبي اللجوء والأجانب بشكل عام الذين تعرضوا لاعتداءات كانت، في الأيام الأولى وحدها، بلغت نسبة كبيرة، حيث شملت ٥٤٠ حادث اعتداء ضدّ العرب في الولايات المتحدة و٢٠٠ حادث اعتداء

ضدّ السيخ، لاعتقادهم بأنهم عرب أو مسلمون أو غير أمريكيين، وما زال يقبع في السجون الأمريكية بضع مئات، لم تكشف نتائج التحقيقات بشأنهم لحد الآن من له علاقة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ما يثير الكثير من المخاوف وعلامات الاستفهام.

هكذا أصبح بلد العسل والحليب والحريات قريباً من **نظام الطوارئ** أو **الأحكام العرفية** وكأن **انقلاباً عسكرياً** قد حدث مثلما يجري في بلدان العالم الثالث التي تعاني من الاستبداد المزمن وأوضاع الطوارئ، ويذهب البعض إلى أن قوانين الطوارئ الحالية المعلنة منها وغير المعلنة (أي بعض الإجراءات المشددة) قد تعيش طويلاً، ليس على الصعيد الداخلي، بل على الصعيدين الخارجي والدولي، مما اضطر **نقابة القضاة الفرنسية** إلى الاحتجاج، ووقع نحو ٣٠٠ شخصية مذكرة تدعو إلى الإقلاع عن الإجراءات الاستثنائية.

الحملة ضدّ العرب والمسلمين شملت إضافة إلى الولايات المتحدة، بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية. باختصار إن الإجراءات تلك عطلت أو أضعفت منظومة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي في كلّ بلد، وعلى المستوى الدولي. **وكان النظام العربي الرسمي وفي العالم الثالث**، قد استثمر تلك الأوضاع ليشدد من قبضته بمواجهة حركة المجتمع المدني والحريات العامة وحقوق الإنسان، في محاولة لإثبات حسن النية إزاء الولايات المتحدة من جهة وفي تقديم كشف حساب لها بخصوص الإرهابيين ونشاطاتهم وشبكاتهم التي لم تتورع الولايات المتحدة عن القول إن حملتها قد تستمر زمناً طويلاً. وتشمل مسألة مكافحة الإرهاب **نحو ٤٠ بلداً وحوالي ٦٠ منظمة وحركة وتياراً**.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى بعض التصريحات التي وردت على لسان بعض المسؤولين الأمريكيين باحتمال **استمرار المعركة ١٠ سنوات**، ووضع قائمة بالبلدان التي ستطالها وفي مقدمتها العراق الذي تمّ احتلاله في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ما أدى إلى انفجار العنف والإرهاب وردود الأفعال على نحو لا يمكن حسابه.

ولعل بعض الأعمال الإرهابية يراد لها ان تختلط بعمليات المقاومة المشروعة التي يجيزها القانون الدولي للتصدي للاحتلال لكي تبرر القوى المتنفذة والمتسيّدة في العلاقات الدولية نهجها العدواني وسياساتها الاستعلائية الإمبراطورية. ويتردد اسم **سوريا وإيران والصومال والسودان ولبنان** وبشكل خاص **حزب الله** باعتبارها مرتعاً للإرهاب الذي لا بدّ من القضاء عليه، ولعلّ تعطيل **فضائية المنار** في فرنسا هو جزء من الحملة الأيديولوجية والإعلامية التي ترفع لافتة «مكافحة الإرهاب الدولي». وانتقلت العدوى إلى الولايات المتحدة التي عطّلت يوم ٢٠٠٦/٣/٢٤ فضائية المنار أيضاً.

وكان العدوان الإسرائيلي إحدى الحلقات المهمة في استراتيجية واشنطن التي بشرت بها **كوندوليزا رايس** عندما تحدثت عن «**مشروع الشرق الأوسط الجديد**» الذي سيولد بعد آلام مخاض شديدة، لكن انتهاء الحرب وصدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ الذي قضى بالانسحاب الإسرائيلي، وعدم تمكن إسرائيل، رغم تدميرها للبنية التحتية للبنان، من فرض مشروعها السياسي، بعد أن فشلت في تحقيقه عبر الحل العسكري، قد دفع

الأمر إلى إعادة النظر بالاستراتيجية الأمريكية ــ الإسرائيلية وبخاصة بعد مأزق العراق. كما إنَّ الضغوط على سوريا سواء بصدور قرار من الكونغرس الأمريكي بمحاسبتها أو بإثبات «تورطها» في دعم المقاومة العراقية، هي إحدى محاولات إملاء الإرادة لإدامة الاحتلال، وتشمل هذه حملة الاتهامات ضد إيران أيضاً والضغوط إزاء ملفها النووي.

وشمل الأمر السلطة الفلسطينية بهدف المزيد من التنازلات لترويضها، وبعض المنظمات الفلسطينية كحماس والجهاد والجبهة الشعبية والقيادة العامة وغيرها والتي تُدرج أسماؤها منذ سنوات في خانة الإرهاب الدولي. وتعاظم الأمر بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

كما انكشفت على نحو سافر الادعاءات التي تعكزت عليها الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق، سواء امتلاكه أسلحة الدمار الشامل أو علاقته بالإرهاب الدولي. ورغم مضي ما يزيد على ثلاث سنوات ونصف لاحتلال العراق، فلم يثبت حتّى هذه اللحظة صحة الادعاءات التي افتضح زيفها ودفع العراق والمنطقة ثمناً باهظاً جراء ذلك، ما يتطلب تحميل الولايات المتحدة وبريطانيا المسؤولية القانونية والأخلاقية عن الحرب، وطلب تعويض العراق مادياً إزاء ما لحقه من أضرار ودمار وتخريب وتحملهما والمجتمع الدولي مسؤولية إعادة إعماره خصوصاً بفرض الانسحاب الكامل وفق جدول زمني وبإشراف دولي.

الأمم المتحدة والتكييف القانوني: التبرير والتفسير

في هذه الأجواء التي أعقبت مؤتمر ديربن حول العنصرية الذي أحرز نصف نجاح لصالح العرب والمسلمين وألحق نصف هزيمة بإسرائيل والولايات المتحدة، حدث العمل الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر الذي غيّر ميزان القوى على نحو سريع وصاخب، وبودي أن أقول هنا أن الإرهاب بالأساس كان قد خرج من عباءة العنصرية، إذ إنَّ العنصرية وبما تفرضه من «تفوق» و«استعلاء» و«إرهاب» واستخدام «القوة» لتحقيق سيادتها، أدت وتؤدي وظيفة زرع الإرهاب في المجتمع داخلياً ودولياً، ونجم وينجم عنها ردود فعل وأعمال مقاومة وعنف، وهو أمر طبيعي، إذ لا يوجد **إرهاب أشرار وإرهاب أخيار وإرهاب أقوياء وإرهاب ضعفاء وإرهاب فقراء وإرهاب أغنياء** فالأساس في الإرهاب واحد ولا جنسية أو وطن أو دين للإرهاب، وهو ما يدعو للتفريق بين الإرهاب والمقاومة.

في هذه الأجواء أيضاً انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الـ ٥٦) وهي دورة لا تشبه غيرها لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون، ورغم أنها عهدت إلى لجنة قانونية للتحضير لتعريف الإرهاب، لكنها هي الأخرى فشلت في التوصل إلى مشتركات بهذا الخصوص، وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر ثلاثة قرارات عقب الأعمال الإرهابية التي راح ضحيتها حوالي ٣ آلاف مواطن أمريكي، برقم ١٣٦٨ و١٣٧٣ و١٣٩٠.

وأكد القرار ١٣٧٣ أهمية تعاون الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها في أراضيها بجميع الوسائل القانونية، وهو ما مهّد للقرار ١٣٩٠ الذي شدد على مسألة التعاون والمسؤولية في إطار مكافحة الإرهاب، وكانت الحملة الأمريكية قد بدأت ضدّ

أفغانستان من دون توافر معلومات كافية إزاء المتورطين في أحداث أيلول/سبتمبر ومن دون كشف نتائج التحقيقات أو إطلاع دول التحالف عليها، بما فيها الدول الإقليمية التي يطلب منها تقديم التسهيلات لاجتثاث الإرهاب وتجفيف منابعه والقضاء عليه.

ورغم صدور أكثر من ١٢ قراراً دولياً بخصوص الإرهاب منذ العام ١٩٦٣، بعد انطلاق النقاش حوله في العام ١٩٣٧، إلا أن التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد ماهيته وتعريفه بقيت مسألة مستعصية منذ تأسيس الأمم المتحدة وقبلها وحتّى الوقت الحاضر، بسبب محاولة القوى المتنفذة وبخاصة الولايات المتحدة التي حاولت وبشكل خاص بعد أحداث أيلول/سبتمبر الماضي السعي إلى **احتكار العدالة** وفرض نهجها بخصوص الإرهاب رافضة كلّ محاولة للتفريق بين الإرهاب والمقاومة قافزة فوق «الشرعية الدولية».

وفي الوقت الذي أبدت العديد من الدول استعدادها للمشاركة في حملة مكافحة الإرهاب، إلا أنها اشترطت أن يكون ذلك في إطار الأمم المتحدة وآلياتها وفي إطار الشرعية الدولية وفي تحديد واضح «بأن الاحتلال والاستيطان يساوي الإرهاب» كما إنَّ حقّ المقاومة أمر مشروع طبقاً لقواعد القانون الدولي، وهو ما حاول مؤتمر الدوحة الإسلامي أن يوّجه الأنظار إليه، كما ذهبت إلى ذلك جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي وعدد من البلدان النامية التي عانت من الإرهاب والتطرف والغلو، لكنها لا تريد الخضوع لمنطق الهيمنة والابتزاز.

وكان مجلس الأمن الدولي قد أكد في القرار ١١٨٩ الصادر في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، **إثر أحداث أوكلاهوما الإرهابية** في العام ١٩٩٥، واجب كلّ دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دول أخرى أو التحريض عليه أو المساعدة أو المشاركة فيه أو قبول أنشطة منظمة على أراضيها بهدف ارتكاب هذه الأعمال.

إن أخطر ما ورد في القرار ١٣٧٣ هو صدوره ضمن **الفصل السابع الخاص بالعقوبات**. وإن حجته القانونية تفترض من جميع الدول الأعضاء الالتزام به، وإلا فإن مجلس الأمن بإمكانه تطبيق المادة ٤١ من هذا الفصل الخاص باتخاذ إجراءات كالحصار الاقتصادي وقطع العلاقات الدبلوماسية وغيرها وإن لم تطبق الدولة المعترضة هذه الإجراءات فبإمكان مجلس الأمن تطبيق المادة ٤٢ التي تذهب إلى اتخاذ جميع الإجراءات بما فيها المسلحة، إذا لم تمتثل الدولة المعنية لقرارات مجلس الأمن.

الشيء الجديد الذي تضمنه القرار ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وفي ما بعد القرار رقم ١٣٩٠ في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ هو إعطاء الحق للدولة وبخاصة المتنفذة وبالتطبيق الحالي (الولايات المتحدة) في إعلان الحرب ساعة تشاء وضد من تشاء، إذا تأكدت أو اشتبهت أن عدوها (دولة أو جماعة) تقوم بعمل إرهابي، وذلك من دون اعتماد مرجعيّة دولية كمجلس الأمن مثلاً، وبتعبير أدق فإن ميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى الحق للدولة في استخدام القوة العسكرية للدفاع عن النفس حسب المادة ٥١، قد قلص هذا الحق بدعوة مجلس الأمن للاجتماع لمعالجة الأمر وإعادة السلم والأمن إلى نصابهما.

لكن القرار ١٣٧٣ أعطى للدولة حقّ «إعلان الحرب» أو كما تُعرف باسم «**الحرب**

الاستباقية» ضدّ من تعتقد أنّه يمارس عملاً إرهابياً من دون الرجوع إلى المرجعيّة الدولية التي يقررها ميثاق الأمم المتحدة، ومن دون الالتزام بالآليات التي حددها الميثاق وهو ما حصل في أفغانستان والعراق، ما يعتبر تراجعاً عن القانون الدولي التقليدي الذي حرّم «حقّ الفتح»، ومنع «الحق» في التمتع بمكاسب سياسية جراء شنّ الحرب.

الحق والقوة: القاعدة في العدالة

إن التوّجه الذي يسعى لاحتكار العدالة والتصرف من موقع السيد والمتنفذ باعتباره القاضي الدولي المخوّل حتّى من دون محكمة ومن دون محاكمة، وبالطبع من دون تفويض، إنما يتصرف وفقاً لمصالحه الأنانية الضيقة بعيداً عن القواعد السائدة والمعترف بها في العلاقات الدولية وفي القانون الدولي المعاصر، فالانتقام والثأر والكيد هو الذي يحكم علاقة الولايات المتحدة بغيرها وخصوصاً بالإسلام والمسلمين وهو الأساس الذي تعتمده في علاقاتها الدولية «الخاصة» وليس العلاقات الدولية التي تؤكدها «الشرعة الدولية»، ما يثير أسئلة خطيرة حول مستقبل الأمم المتحدة ومبادئها.

وبالطبع فإن الانتقام والثأر والكيد ليس بقاعدة في العلاقة الدولية إذ إنَّ استمرارها سيؤدي إلى تقويض أسس وقواعد القانون الدولي المعاصر التي توطدت على مدى حقبة زمنية طويلة نسبياً، ويجعل من منطق الغاب هو الناظم للعلاقات الدولية وليس التكافؤ بين الدول والشعوب، وهذا يؤدي إلى هيمنة الفوضى والعنف والإرهاب والقوة، بدلاً من مبادئ الحق والعدل والإنصاف وحقوق الإنسان واحترام حقّ الدول والشعوب وخياراتها الحرة في تقرير مصيرها.

إن منطق تسوية الحسابات السياسية يثير قلقاً مشروعاً حتّى بين أوساط مؤيدة لمواقف وسياسات الولايات المتحدة، خصوصاً أن الأهداف الأمريكية ظلت زئبقية وغير محددة بسقف زمني، ناهيكم بأن نتائج التحقيقات بخصوص المتهمين بممارسة الإرهاب الدولي على مستوى الدول أو الجماعات أو الأفراد لم تنشر ولم يطلع عليها حتّى حلفاؤها في «حملة التحالف الدولي»، فكيف إذاً ستتم مواصلة حملة غير محددة الأهداف ومبهمة الأدلة وربما ملتبسة، ولعل النموذج العراقي كان مثالاً صارخاً لزيف الادعاءات وبطلان الدعاوى. وقد لا يكون بعيداً عن استهداف أطراف أخرى بعيدة كلّ البعد عن منطق الإرهاب إلا أنها لا تؤيد نهج الولايات المتحدة وبخاصة إزاء القضايا العربية والإسلامية وقضايا التحرر بشكل عام.

إن الحرب الطويلة الأمد التي أرادتها الولايات المتحدة، هي ليست ضدّ أسامة بن لادن ومعاقل طالبان وتنظيم القاعدة (المتهمين بالإرهاب وبالتفجيرات الإجرامية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر) وضد العراق الذي احتلت أراضيه، وضد لبنان بحجة وجود حزب الله، بل إنّها يمكن أنْ تشمل كلّ أعداء الولايات المتحدة أو من لا تروق لها سياستهم ونهجهم، وإلا فإن مكافحة الإرهاب واقتلاعه من جذوره، وتعقّب المرتكبين وبخاصة المسؤولين عن الحوادث الإجرامية وتفجيرات سبتمبر، أمرٌ لا يمكن الوقوف ضده خصوصاً إذا كان ضمن إطار الشرعية الدولية، وسيكون من واجب الدول ومسؤوليتها المشاركة فيه بشكل جدي.

وإذا كان من حقّ الولايات المتحدة الدفاع عن النفس بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تعقّب المرتكبين وإلقاء القبض عليهم وإحالتهم إلى القضاء وإنزال العقاب بهم، فإن توسيع دائرة الاتهام وقبل استكمال التحقيقات الدقيقة لمعرفة الفاعلين أثار الكثير من الأسئلة حول ما تقصده الولايات المتحدة بالإرهاب أولاً، إذ يمكن إدراج الكثير تحت هذه الخانة، بما فيها أعمال المقاومة ضدّ الاحتلال والاستيطان والاستيلاء على الأراضي والأوطان فهل من حقّ الولايات المتحدة رغم وقوع العدوان عليها احتكار العدالة بعيداً عن الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي؟

إن تحديد المتهمين وتسميتهم بالاسم أفراداً أو جماعات أو دولاً، واستكمال التحقيقات وفي إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية التي يمكن أن تقدّم رأياً استشارياً، يضع حداً للتفسيرات والرغبات، كما أنه يحشّد الطاقات جميعها كي ينال المرتكبون الجزاء العادل الذي يستحقونه.

إن إقدام الولايات المتحدة على الرد المنفرد حتّى وإن حظيت بدعم وتعاون دوليين محدودين (التحالف)، إلا أنّها لم تحصل على تفويض دولي، لم يكن يستهدف ردع العدوان بقدر ما كان للانتقام وفرض الهيمنة، وذلك أمر لا يقره القانون الدولي كما هو معروف. وهو ما حصل في العراق من جانب الولايات المتحدة وكذلك في لبنان من جانب إسرائيل.

مساءلات من منطق حقوق الإنسان

لكي لا يتم خلط الأوراق، فلا بدّ من التمييز بين الإرهاب والمقاومة وهو المطلب الذي يتمسك به العرب والمسلمون وينبغي أن يتمسكوا به إلى النهاية، لأنه مشروع وعادل وقانوني، ولذلك سارعت إسرائيل، في ظلّ الأجواء التي خيّمت على العالم بعد أحداث أيلول/سبتمبر المأسوية، إلى تصعيد إرهابها ضدّ المقاومة الفلسطينية، واصفة أعمالها بالإرهاب، بعد أن فشلت في المرحلة السابقة في القضاء عليها، ناهيكم بتبرير إجراءاتها التعسفية بحقها بعد إدانة العالم بما فيه تقرير المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان السيدة **ماري روبنسون** في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وكذلك تقرير **ميشيل وتنيت** اللذان حاولا أن يوازنا بين العنف والعنف المضاد، لكنهما لم يستطيعا أن ينكرا حقيقة استمرار الاحتلال والاستيطان الصهيوني.

ولكي لا يكون العرب والمسلمون ضحية «**الإرهاب ضدّ الإرهاب**» بحيث تنتهك أبسط حقوقهم، فلا بدّ من التوقف إزاء صيحات كثيرة، غاضبة وانتقامية في ردود أفعال غير عقلانية حصلت بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في بعض الأوساط الدنيا العربية والإسلامية التي شهدت رغم محدوديتها مظاهر ابتهاج غير إنسانية ولا يجمعها جامع مع المهمة النبيلة والمشرفة للمقاومة العادلة والمشروعة والساعية حالياً إلى توفير حماية دولية للفلسطينيين الذين هم ضحايا الإرهاب الإسرائيلي من أجل حقهم في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

ومثل هذه الدعوات والأعمال الانتقامية ضدّ المدنيين قد برزت بعد احتلال العراق

خصوصاً القتل والذبح وأخذ الرهائن وقطع الرؤوس أمام عدسات التلفاز التي شملت الصحفيين الأجانب وبعض العاملين في المؤسسات الإنسانية والخيريّة. ومثل هذه الأعمال خصوصاً التي تؤدي إلى ترويع المدنيين لا يجمعها جامع مع حقّ المقاومة المشروع لإنهاء الاحتلال، وهو حقّ يقرّه القانون الدولي وجميع الشرائع والأعراف الدولية والإنسانية والدينية.

وإذا كانت الدعوة اليوم تنطلق عالياً ضدّ الإرهاب فإن نكوص المجتمع الدولي في إيجاد تعريف للإرهاب سيساهم في المزيد من الالتباس والإبهام خصوصاً في هذه الظروف الدقيقة وسياسات الكيل بمكيالين والازدواجية في التعامل والانتقائية والتجزيئية التي تريدها الولايات المتحدة، ما يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان ناهيكم بجهد دبلوماسي في المحافل الدولية من أجل إيجاد تعريف، يتم التوافق عليه، للإرهاب الدولي لا يتعارض مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، وإلا لماذا يصبح العربي والمسلم وأبناء الجنوب بشكل عام **إرهابيين** في حين تمارس إسرائيل سياسة عنصرية إجلائية استيطانية منذ قيامها وحتّى الوقت الحاضر، وتشنّ حروباً وأعمال إرهاب سافر ضدّ السكان المدنيين العرب بما يخالف اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الأوّل الملحق بها لعام ١٩٧٧ (ستة حروب) وتُعفى من المساءلة والعقاب عن عدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً القرار ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥؟

ولا بدّ هنا من لفت الانتباه إلى أن البعض يتجه لإدانة **الإرهاب الفردي** ولكنه يحاول تبرير **إرهاب الدولة**، وفي الوقت نفسه يريد **النيل من المقاومة الوطنية** التي تستهدف طرد المحتل والدفاع عن الوطن واصفاً أعمالها بالإرهاب وممارسة العنف، فإنه يتناسى إرهاب الدولة أو الحكومة ضدّ شعب بكامه.

وفي الوقت الذي يدين القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، الإرهاب الفردي والجماعي للجماعات والدول فإنه يقف إلى جانب المقاومة وحقها المشروع في استخدام جميع الوسائل بما فيها المسلحة **دفاعاً عن الوطن** المغتصب والأرض المحتلة والاستيطان غير المشروع.

إن أحداث أيلول/سبتمبر كانت اختباراً تاريخياً حقيقياً لمدى الإيمان والتمسك باحترام حقوق الإنسان، ومهما تكن حجة مكافحة الإرهاب، وهي مبرر مشروع أحياناً، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز حقوق الإنسان ومبادئه الأساسية، إذ أنّه لا يمكن المساس بها في كلّ الأوقات سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب وليس هناك أي مبرر لتجاوزها، ولا يمكن بحجة حماية الأمن قبول تجاوز الكرامة أو الحرية. إن معادلة الأمن ينبغي أن تكون متوازية مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعاصر ومبادئ العلاقات الدولية.

العولمة والإرهاب!

بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وتفكك المنظومة السوفياتية، بدأت الولايات المتحدة تفتش عن عدو جديد ليحلّ محل الاتحاد السوفياتي، وهذا العدو تركّز في **الإسلام أوّلاً**

وبشكل خاص ما يسمّى بـ **الأصولية الإسلامية**» **وثانياً** ما يسمّى بـ «**الإرهاب الدولي**» بما فيه **أعمال المقاومة**، في محاولة لخلق نوع من الإبهام والغموض والالتباس بين الإرهاب والمقاومة **وثالثاً السلاح التدميري الشامل**، الذي تمتلكه دول ليست صديقة للولايات المتحدة أو تعتبر عدواً لها، مثل: **إيران والعراق وكوريا الشمالية وليبيا وكوبا**، وهي دول الشر بحسب المنطوق الأمريكي، وتعتمد على ممارسة الإرهاب الدولي.

إن هذا التصنيف ارتبط بقدرة هذه البلدان على إنتاج وتصنيع الأسلحة، كما دخل في مفهوم الإرهاب خطف الطائرات والأشخاص، إضافة إلى المافيات الخاصة بالمخدرات وغسل الأموال وغيرها.

ورداً على سؤال حول سقوط الأعداء التاريخيين وفي ما إذا كان التاريخ لا يستطيع أن يسير إلا بوجود أعداء، طبقاً للقائد العسكري «سلا» في قرطاجة، أجاب هانتنغتون: **إذا لم نجد أعداء فعلينا ان نلفقهم أو نخترعهم!**

لقد استفردت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بما سمي بالشرعية الدولية، وانطلاقاً من ذلك وبالارتباط مع التطور الدولي وانهيار أنظمة أوروبا الشرقية الشمولية وصعود نجم الأفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان، حاولت الولايات المتحدة أن تضع في سلّم أولوياتها وكجزء من الشرعية الدولية، مجموعة أهداف تسعى لتحقيقها، تقوم على منع انتشار الأسلحة التدميرية في جميع أنحاء العالم، باستثناء إسرائيل وتأكيد حرية السوق وتبني الاقتصاد الحر في إطار العولمة وتكييف مبادئ الشفافية والتعددية وحقوق الإنسان، بما يخدم أهدافها وسياساتها وبما يساعد في مكافحة الإرهاب وعمليات غسل الأموال وغيرها.

ويسمي د. **جورج ديب** الخبير القانوني والمستشار الرئاسي اللبناني هذه الأجندة الأمريكية بالدستور العالمي الجديد، بحيث يعطى للولايات المتحدة «**حقّ التدخل**» مثلما حدث في هايتي عام ١٩٩٤ وقبلها في الصومال عامي ٩٢ ــ ٩٣ والعراق بسبب غزو الكويت عامي ٩٠ ــ ١٩٩١، وفي ما بعد باستمرار الحصار الدولي الجائر (الذي دام ١٣ عاماً) ومناطق الحظر الجوي، والملاذ الأمني في شمال وجنوب العراق (وفي ما بعد شنّ الحرب على العراق واحتلاله ٢٠٠٣) أو في كوسوفو، ما وسع في محاولات استخدام القوة ليس لإعادة السلام والأمن إلى نصابهما، بل لفرض النموذج الذي تريده الولايات المتحدة مثلما توّجت هذه النظرية على نحو صارخ في أفغانستان والعراق، ويراد تطبيقها في مناطق أخرى.

بهذا المعنى استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية قبل استخدام السياسة، وتم ذلك على نحو صارخ خلال العمليات الحربية في أفغانستان والعراق، ونقل عشرات الأسرى إلى جزيرة غوانتانامو أو إخفاء سجناء قسراً في سجون سرية في أوروبا (بولونيا ورومانيا) ونقلهم المستمر بالطائرات عبر أراضي بلدان أوروبية بإجراءات حاطة بالكرامة تخالف اتفاقيات العام ١٩٤٩، كما حدث خلال أعمال قصف عشوائي لسكان مدنيين من دون مبرر على الإطلاق، بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي، وكذلك ما حصل لسجناء أبو غريب في العراق وبقية السجون في العراق ناهيكم **باجتياح مدن عراقية** وأحياء سكنية بكاملها

واستخدام سياسة الأرض المحروقة والعقوبات الجماعية، مثلما جرى في **الفلوجة والنجف والرمادي وسامراء والموصل ومدينة الثورة (الصدر) وديالى وأحياء الأعظمية والشعلة** في بغداد وغيرها.

الإرهاب والمقاومة في القانون الدولي

أعطى القانون الدولي المعاصر للمقاومة **الحق في الدفاع عن النفس**، سواء حدث العدوان أو الاحتلال أو الاستيطان، وقد كانت وثائق مؤتمري لاهاي لعام ١٨٩٩ و١٩٠٧ تؤكد **الحق في المقاومة** وهو ما أكده ميثاق الأمم المتحدة الذي أبرم في **سان فرانسيسكو** عام ١٩٤٥، حيث حرّم استخدام الحرب واستخدام القوة وسيلة لحل المنازعات الدولية، في حين كان عهد عصبة الأمم قد قيّد استخدام القوة، وحرّم **ميثاق باريس** (ميثاق بريان كيلوك لعام ١٩٢٨) الحرب العدوانية.

لقد أقصر **ميثاق الأمم المتحدة**، حقّ استخدام القوة على الدفاع عن النفس وحق تحرير الأرض المحتلة، أي لحركات المقاومة الشعبية التي هي نموذج للانتفاضات الفلسطينية، وكان ذلك اعترافاً بواقع حصل إبان الحرب العالمية الثانية، حيث هبّت شعوب أوروبا لمقارعة المعتدي النازي.

ولعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ اللذين دخلا حيّز التنفيذ عام ١٩٧٦ وكذلك المؤتمرين الدوليين في طهران عام ١٩٦٨ وفيينا عام ١٩٩٣ حول حقوق الإنسان، قد تجاوبت مع تطلعات الشعوب بخصوص حقها في **المقاومة والتحرير**، وهو الذي اعتبر قاعدة في القانون الدولي، خصوصاً بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ الذي أعاد وجوب تجنّب الحروب العدوانية والنزاعات المسلحة وتأكيد حقّ المساهمة في حركات المقاومة من أجل الحرية، ومعاملة المقاومين أو المنتفضين ضدّ الاحتلال كأسرى حرب عند إلقاء القبض عليهم، وهو ما أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ عام ١٩٧٠ المعروف بقرار التعايش السلمي.

لقد أكدت مجموعة من القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، **حقّ الشعوب في استخدام جميع الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح للحصول على الاستقلال والتحرير من ربقة الاستعمار والاحتلال.**

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى **البروتوكول الدولي** الملحق باتفاقيات جنيف الصادر عن المؤتمر الدبلوماسي عام ١٩٧٧ بعنوان «**حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة**» والذي يعتبر تطويراً للقانون الدولي الإنساني لجهة **الحق في المقاومة**، لكن استيلاء وهيمنة قطب واحد على العلاقات الدولية وضع المجتمع الدولي أمام اختبار جديد حول صدقية الشعارات المرفوعة، خصوصاً تلك التي تتبجح بقضايا حقوق الإنسان، من جانب القوى المتنفذة رغم أنّها أصبحت جزءاً من مسار كوني ولا يمكن كبحه.

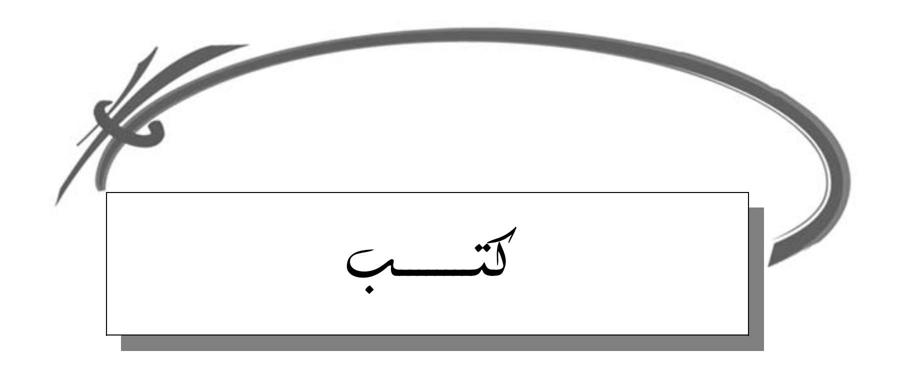
وإذا كان الصراع الأيديولوجي في فترة **الحرب الباردة** قد دفع إلى استخدام حقّ الفيتو بين عامي ١٩٤٥ و١٩٨٨، ٢٧٤ مرة، فإنه لم يُستخدم سوى ست مرات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبخاصة من سنة ١٩٨٨ حتى سنة ١٩٩٤، وذلك بعد هيمنة الولايات المتحدة على القرار الدولي، وسعيها لتبرير إرهاب رئيس الوزراء الإسرائيلي، **أرئيل شارون الذي تعتبره رجل سلام**، ضدّ الشعب العربي الفلسطيني، بل والأخطر من ذلك حين شقت الولايات المتحدة عرى الشرعية الدولية، يوم ذهبت إلى الحرب على العراق بمعارضة **فرنسا وروسيا** عضوا مجلس الأمن الدائمين وتحفظ **الصين** عضو مجلس الأمن الدائم **واحتجاج ألمانيا** وعدد من دول حلف شمال الأطلسي والعديد من بلدان العالم في جميع القارات.

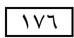
والأكثر من ذلك هو استخفافها بالرأي العام العالمي ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان التي نظمت تظاهرات شملت عشرات الملايين في أكثر من ٤٠٠ مدينة أساسية في العالم احتجاجاً على شنّ الحرب على العراق.

إن حوار الحضارات وبخاصة في ظلّ العلاقات الدولية الراهنة، يطرح أسئلة ملّحة وراهنة بشأن الموقف من الإرهاب الدولي الذي، هو الآخر، يثير أسئلة كثيرة بحاجة إلى إجابات معمقة انطلاقاً من الموقف إزاء قضايا حقوق الإنسان والعدالة والحق في المقاومة، وانعكاساتها على نطاق كلّ بلد من جهة، وعلى النطاق العالمي من جهة أخرى، وفي ذلك إحدى تحديات العدالة الدولية واحترام الإنسان كقيمة عليا بعيداً عن المصالح الأنانية الضيقة.

لقد سكتت الولايات المتحدة عن أنظمة صديقة أو ساومتها، حين شعرت في لعبة التوازنات الدولية أنها تخدم، من حيث تريد أو لا تريد، استراتيجياتها، وإلا لماذا تحرّكت قضية حقوق الإنسان في العراق بعد غزو النظام العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ولم تحرك ساكناً أمام قضية ملتهبة وساخنة منذ أكثر من عقدين من الزمن قبل هذا التاريخ، خصوصاً لجهة استهداف الفعاليات الثقافية والفكرية والدينية وما قيل من قصف حلبجة بالسلاح الكيماوي وحملة الأنفال ضدّ الأكراد وحملة تهجير، شملت نحو نصف مليون عراقي، إلى إيران بحجة التبعية الإيرانية، وغيرها من أعمال القمع والتعذيب والإرهاب الداخلي؟

إن هذا يثير الكثير من الأسئلة المشروعة ويلقي ظلال الشك حالياً حول ادعاءات واشنطن بالإصلاح والدمقرطة ليس في العراق حيث أخذ الناس يتندرون ويتفجعون في الآن ذاته لحقيقة ما يحصل على الأرض من استباحات ومحق وهدر سافر وإذلال للكرامة فحسب، بل على الصعيد العربي والإقليمي وربما العالمي الذي ينتظر نتائج ما سيتمخض عنه الوضع العراقي حيث يستمرّ نزيف الدم ما يزيد على ثلاثة أعوام! وكذلك في استحقاقات الوضع اللبناني بعد عدوان ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦. فهل حقاً أن ذلك من قبيل صدام الحضارات أم استهداف الإسلام كدين من جانب جماعات متطرفة ومنغلقة أم هو حوار على الطريقة الأمريكية؟ ■


كتـــب



عمار علي حسن

الصوفيــة والسياســة في مصــر

ط ٢. (القاهرة: دار شرقيات للطباعة والنشر، ٢٠٠٧). ٢٢٠ ص.

محمد حلمي عبد الوهاب

باحث سياسي ـ مصر.

يغالي الكثيرون في وصم المتصوفة بالسلبية والبعد عن الواقع السياسي بصفة خاصة، مؤكّدين أن الفهم الإسلامي انحصر بين طرفين متناقضين، **الأول**: ثوري خروجي، و**الآخر**: صوفي انكفائي، مع ما يبدو للعيان من تجذر الديني في السياسي وبالعكس، فالدين، حتّى في جانبه التعبدي البحت، يشكل في الإنسان مجموعة من القيم التي يتشربها عقله ونفسه وتصبح جزءاً من ذاته وتصيغ إدراكه وتصوراته عن الواقع الاجتماعي بشتى مكوناته، وعلى هذا الأساس يصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه بين ما هو ديني وما هو سياسي، فيما يتهم البعض التصوف بالانهزامية والانسحاب من الواقع، وبحسبهم، فإن الإنسان يتصوف حين ينهزم، لأنه حين يفقد سنده في عالم المادة يذهب فيلتمس الغوث في عالم الروح. ونسي هؤلاء وأولئك أن الحقائق التاريخية تثبت أن نشأة الزهد والتصوف كانت سياسية من ناحية ما، كما إنَّ التصوف كاتجاه ديني يفرز ــ على الأقل ــ معطيات معرفية وقيماً أخلاقية لا يمكن إنكار انعكاساتها على حقل السياسة بصفة خاصة من ناحية ثانية.

في كتابه **الصوفية والسياسة في مصر** يؤكّد الدكتور عمار علي حسن، أنه بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأ الأمريكيون، في ثنايا حملتهم الشاملة على **الإرهاب**، يدرسون إمكانية تعميم **الصوفية** لتصبح الشكل المستقبلي للإسلام، أو على الأقل تقوية شوكتها وشد ساعدها على الساحة الإسلامية، لتخصم من رصيد الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي ترفع الإسلام شعاراً سياسياً لها والتي أنتج بعضها **تنظيم القاعدة** وما على شاكلته، إذ يراهن الكثيرون حالياً على قدرة المتصوفة في التعبير عن الشكل المستقبلي للإسلام، وهذا الرهان وتلك الرؤية الاستراتيجية لا تنبع من فراغ، بل تتأسس على جدل طويل دائر حول ما إذا

كان التصوف الإسلامي ينطوي على حلول للأزمات السياسية المعاصرة أم لا، وما إن كان فيه ما يقرّب بين الإسلام والليبرالية، وما إذا كانت قيمه تساهم في التواصل الحضاري ونبذ العنف والتطرف والإرهاب. وبغض النظر عن الأيديولوجيا التي تحرّك هؤلاء، فإن التصوف يعد بحق بمثابة قلب الإسلام ما دام تحقيقاً للعقيدة الإسلامية الحقة الجامعة بين العقل والروح/السياسية والدين/الحق والخلق، بل نجد أحد أهم المختصين بالتصوف الإسلامي بجامعة لوكسمبورغ، وهو إريك جيوفري يؤكّد أن مستقبل العالم الإسلامي سيكون حتماً للتيار الصوفي، وإذا كانت مرجعيّة السلفي المعاصر في تبني موقف ما إزاء الأحداث الجارية هي فعل السلف الصالح، فعلى المتصوف المعاصر أن يستلهم دور مرجعيته الصوفية في اتخاذ موقف معارض ومقاطع ومناهض لكافة أشكال الظلم والتسلط والاستبداد، بدل أن يتماهى مع السلطة القائمة وينسحب من خضم الحراك السياسي، مستبدلاً مرجعيته الأولى بمشيخة طرق لا تنهض بدورها في مقاومة الاستبداد والتسلط. ويعول الأمريكيون في تصورهم هذا على ما جادت به تجربة النقشبندية في تركيا، حيث استوعب المتصوفة قيم العلمانية، وطوروا رؤيتهم الدينية لتواكب العصر، وتتماشى مع النهج الديمقراطي على مستوى القيم والإجراءات.

كما إنَّ هناك من بين فقهاء المسلمين أنفسهم من يؤكّد أن حلّ مشاكلنا الحياتية المعاصرة في يدّ التصوف، وهنا يقول الداعية اليمني علي زين العابدين بن عبد الرحمن الجفري الملقب بالحبيب علي: «الحقيقة إنّني أرى أن لب القضية التي تعيشها الأمة ومصيبتها الكبرى يرجع إلى حبّ الدنيا وكراهية الموت. والذي يعالج هاتين الخصلتين هو علم التصوف بمعناه الراقي وليس التصوف الهزلي الذي يمارسه البعض اليوم.

فالتصوف الراقي هو الذي يعتني بتطهير القلوب وصفاتها ويخلصها من حبّ الدنيا وكراهية الموت ويربطها بالله عزّ وجل، فالتصوف بهذا المعنى هو القادر على حلّ جميع مشكلاتنا وأزماتنا الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية لأن هذا المعنى من التصوف هو الذي أخرج لنا صلاح الدين الأيوبي، ونور الدين زنكي، والذي يقرأ تاريخ الاثنين يجدهما نتاج مدرسة التصوف»؛ فيما يقرر محمّد يتيم ما هو أبعد من ذلك حين يرى أن التصوف هو الذي يقي السياسة من الفساد، حين يوفر لها ثوابت نقية، ويسمح بالجمع بين **معانقة الحق ومخالطة الخلق**، أو الرباط الروحي والممارسة السياسية، وينطلق من هذا التصور ليرد على من ينادون بفصل الدين عن السياسة، فيقول: «إن فساد السياسة راجع إلى فساد في **التجربة الصوفية** ونقصد بذلك إخفاقاً في حمل النفس على مراد الله وفشلاً في تجربة التخلية والتحلية إما بسبب راجع إلى السالك نفسه أو إلى النهج أو الطريقة التي اختارها. وأساس الفساد في التجربة السياسية أيضاً هو أن تكون مقطوعة الصلة بتجربة صوفية من الأساس أو

مقطوعة عنها بعد وصل كان في البداية، إذ يقل رجوع السياسي لذاته من حين لآخر لتعهدها والرجوع بها إلى العهد الأول أي إلى عهد الترويض. إن التجارب القريبة والبعيدة تدلّ على أن فساد السياسة والبنيات الحزبية لم ينتج من نقص في البرامج والمؤسسات والقوانين فقط، بل إنّه راجع في الجزء الأعظم منه إلى فساد السياسيين وافتقارهم إلى تجربة صوفية حقيقية سابقة أو توقفهم عن ترويض النفس ومجاهدتها حتّى لا تقع في أمراض السياسة والتي على رأسها هوى متبع وإعجاب بالرأي ودنيا مؤثرة، وسقوط في المفسدات الكبرى للسياسة وعلى رأسها حبّ الجاه والتسلط».

لكن هذه التصورات، تتعامل مع التصوف في بعده الحركي على أساس أما أنه نمط واحد إيجابي يمكن تعميمه، أو أنه حالة جوانية فريدة تعلي من تقدير طوية الإنسان وحريته، وتزيد من تسامحه في التعامل مع الآخرين، وإيمانه بحقوق الإنسان، وبذلك يمكن استخدامه في محاربة التطرف، واستخدامه على أنه الإطار الديني لثقافة سياسية إسلامية ذات سمت ديمقراطي.

إلا أن التصوف، في حقيقة الأمر لم يعد حالة من الزهد والتعبد الفردي كما بدأ، فقد صار مؤسسات ضخمة لها امتداد عابر للقارات كافة، بعضها يجتهد في أن يؤدي دوراً تنموياً وسياسياً واجتماعياً، وبعضها تماهى في الفولكلور وتم اختزاله إلى ظاهرة احتفالية، بعضها متسامح في التعامل مع الآخرين، بما في ذلك أتباع الطرق الصوفية المنافسة، وبعضها يدخل في تناحر مع الآخر ويعاديه، بعضها تعاون مع الاستعمار ــ وربما هذا ما تريده الولايات المتحدة في الوقت الراهن ــ لكن أغلبها حارب المستعمر بضراوة، وجزء منها ساهم في التنمية بأبعادها الشاملة، وجزء كان عالة على المجتمع.

بيد أن الصوفية المصرية، وإن كانت قد أفرزت في عصورها الغابرة، ولمرات قليلة، شيوخاً ناطحوا السلاطين باستنادهم إلى التفاف جماهيري منقطع النظير ينساق حول أعمال باراسيكولوجية وأسطورية ومنافع مادية، إلا أنها تحولت في الوقت المعاصر إلى مجرد خادم للحكام، وهي مسألة لا تخطئها عين من يتابع الاحتفالات الصوفية ولا يهملها عقل من يفكر في خطاب المتصوفة تجاه النظام من جهة، والحبل السري الذي يربط تنظيمهم بشقيه الإداري والروحي بجهاز الدولة الأمني والديني من جهة ثانية.

وفي تركيا، على سبيل المثال، وبدءاً من نجم الدين أربكان زعيم حزب **الرفاه** وأحد رموز الطريقة النقشبندية وصولاً إلى أحد مريديه، وهو رجب طيب أردوغان زعيم حزب **العدالة والتنمية**، تغالب الطرق الصوفية تقليديتها وتستغل الفضاء الواسع الذي يتيحه الفكر الصوفي من تسامح واعتراف بالآخر في وضع أطر ووسائط سياسية تجعلها متناغمة مع الحياة الديمقراطية التي تعتمد على التعددية، كما تستخدم ما في الصوفية من

حض على التراحم والتماسك والصبر على المكاره في سبيل تعزيز ثقافة الإيجابية والإنجاز، ومن ثمّ السير قدماً على درب التنمية، فمحض النظرة المتيقظة تنبئ صاحبها بأهمية الدور السياسي للطرق الصوفية، سواء كان محدوداً خافتاً، مثل ما عليه الحال في مصر، أو متسعاً ظاهراً، مثل ما قامت به المهدية في السودان، والسنوسية والقادرية والتيجانية والميريدية في وسط وغرب أفريقيا والنقشبندية والمولوية في آسيا الوسطى والقوقاز وشبه القارة الهندية وغيرها.

وفي الواقع، إن تناول دور الطرق الصوفية في إحداث **النمو الاقتصادي** على مستوى العالم الإسلامي برمته، أو حتّى داخل كلّ دولة على حدة، لا يبدو عملاً يسيراً بأي حال من الأحوال، لأنه إما دور ضئيل غامض لا يشار إليه بالبنان ولا يذكر في بعض الدول، أو غير مباشر يصعب تتبعه أو التيقن من حجمه في دول أخرى، وحتّى لو كانت الصوفية تحكم من خلال حزب، مثلما هو الحال في تركيا، فإنها لا تعدو هنا كونها عنصراً من عناصر عديدة تسهم في النمو الاقتصادي من الصعب استخلاصه وتحديد معالمه، لأنه ذائب في الجهود الأخرى التي تجد على هذا الدرب.

إن الإشكالية الرئيسة التي يعالجها هذا الكتاب تكمن في محاولة تحليل الدور الذي تلعبه الطرق الصوفية في تشكيل الثقافة السياسية المصرية، وذلك بتناول أساليب التنشئة السياسية لديها باعتبارها أداة نقل وخلق وعامل تغيير للثقافة السياسية وكونها ضرورة لِكُلّ عضو في المجتمع كي يستطيع أن يتكيف مع البيئة السياسية التي تحيط به، الأمر الذي يتطلب فحص جملة **القيم** و**المعارف** التي تغرسها الطرق الصوفية في نفوس وعقول أتباعها لمعرفة ما إذا كانت تدعو إلى الانخراط والمشاركة أم السلبية والانسحاب، وما إذا كانت تقود بالفعل إلى التغيير أم تركن إلى تكريس الوضع القائم، وما نوع الحكم الذي تُفضي إليه حال وصولها إلى السلطة: هل هو **ديمقراطي**، أم **استبدادي**؟ وما مدى ترسيخها لقيم عامة لها دلالاتها السياسية من مثل: **العدالة الاجتماعية** و**الحرية** و**المساواة** وما إلى ذلك، وما هو تصور المتصوفة عن **الصديق** و**العدو** داخلياً وخارجياً، وما هي علاقة الطرق الصوفية المباشرة وغير المباشرة بالنظام السياسي القائم، باعتبار أن كلّ نظام سياسي يحتاج إلى ثقافة سياسية معينة تغذيه وتحافظ عليه وتضمن استقراره.

إن الحكم الفردي تلائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها حول الخوف من السلطة وطاعتها مع ضعف الميل للمشاركة السياسية وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان وعدم السماح بمعارضته، وفي المقابل فإن الحكم الديمقراطي يتطلب ثقافة ديمقراطية تشدّد على حرية الفرد وذاتيته وكرامته وصيانة حقوقه حتّى لا تنال من سلطة الحاكم. فضلاً عن الشعور بالثقة والاقتدار السياسي لدى الأفراد.

إن التساؤل يصبح مبرراً في نظر

الباحث حول إمكانية مساهمة التصوف في الحقل السياسي في إطار المشروع النهضوي المتواصل، فهل يمكن تحويل أيديولوجيا الصراع الداخلي **التصوف** إلى أيديولوجيا للمقاومة الخارجية؟ وهل يمكن الانتقال من الفرد إلى المجتمع ومن النفس إلى العالم؟ وإذا كان التصوف طريقاً يمرّ بمراحل ثلاثة: **أخلاقية** و**نفسية** و**ميتافيزيقية**، فهل يمكن إعادة بناء كلّ مرحلة لتنمية ثقافة سياسية أكثر فاعلية؟ أم من المجدي استبعاد **الطرح الصوفي** تماماً؟ وما مدى صدق وواقعية **الرؤى** التي ترى في الصوفية معادلاً دينياً للديمقراطية السياسية بما تحض عليه من تسامح وتحرر وانفتاح؟ وما هو الدور الذي قامت به الصوفية بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني في مصر؟ وهل يساعد هذا على خلق ثقافة سياسية مستقلة عن السلطة أم لا؟

لقد راهن عديدون على تراجع الطرق الصوفية أو اندثارها في المستقبل مستندين في ذلك إلى عوامل ثلاثة: **أولها**، موجة التحديث التي تتسرب رويداً رويداً إلى عقل المجتمع المصري التي من شأنها أن تضع ظاهرة تقليدية مثل **الطرقية** في موقف حرج، و**ثانيها**، ظهور وترعرع أشكال أخرى للتدين تتمثل في جماعات شتى تستتر في خريطة مصر وتزاحم الصوفية، وتنتقدها أحياناً وتجلدها أحياناً أخرى وتضربها في مقتل اعتقادها الخاص بكرامات الأولياء والتضرع للأضرحة، و**ثالثها**، غياب الهدف السياسي الواضح للصوفية بينما تمتلكه القوى الإسلامية الأخرى. إن مثل هذا الانسحاب من الواقع السياسي قد يؤدي إلى انصراف الناس عن الطرق الصوفية بقدر انصرافها عن قضية تمس حياة كلّ إنسان، وهي السياسة. مع ذلك، سارت الصوفية المصرية في اتجاه مخالف للرسم البياني الذي بشر به هؤلاء، واستطاعت أن تضم بين مريديها من ينتسبون إلى أشد الفئات حداثة. كما إنَّ النظام الحاكم أيقن أن من مصلحته دائماً أن تكون الصوفية واقفة إلى جانبه في مواجهة القوى الإسلامية المناوئة له، ولذا عمل طوال الوقت على إلهاب وقودها ليظل مشتعلاً، ثمّ دخل الأمريكيون على الخط فزادوا هذا التوجه عمقاً، وأعطوه بعداً دولياً واستراتيجياً كبيراً.

لكن، بغض النظر عن استراتيجية النظام ورؤية الأمريكيين، يبقى التساؤل مشروعاً وقائماً حول الموقف العام من **الطرقية**، فهل من الصواب هدم هذه التجمعات والمؤسسات التقليدية وتقويضها بحجة أنها تقف عائقاً أمام موجة التحديث؟ أم أن الأصح هو تطويرها من الداخل بحيث تستطيع أن تجاري المعطيات الحداثية؟ وما حجم الصعوبات المتوقعة إزاء هذه الرغبة؟ وهل سيستمر، في المستقبل المنظور، مسلسل اتكاء النظام على الصوفية لكسب الشرعية؟ أم سيعمد إلى القيام بعملية جراحية شاملة للطرقية بحيث يتلافى المجتمع عيوبها ويستفيد من إيجابيتها؟. وبالطبع، فإن هذه التساؤلات وغيرها ستبقى محل نقاش مستمر ومطروح في المستقبل القريب، مع الإقرار بأن أية

عملية تنمية للمجتمع المصري، بخاصة على المستويين السياسي والاقتصادي، ستظل ناقصة حال تجاهلها الطرح الصوفي والذي بمقدوره أن يشكل، على الأقل، إطاراً عاماً لمشروع سياسي ناجع لمعظم أدواء السياسة، بتقاطعه وملأه الفراغ الكائن ما بين الجسد والروح وتهذيب النفس والحد من غلوائها وأطماعها، وإن كان على المتصوفة أن يستلهموا العبر من مواقف أسلافهم، وبخاصة ما يتعلق بالموقف من السلطة ومجابهتها، وأن يبتعدوا عن التماهي المطلق مع السلطة الزمنية القائمة، بدل أن ينضووا تحت لواء مشيخة طرق لا تنهض بدورها السياسي ■

المغـرب في التقاريـر التنمويــة

عبد الواحد بلقصري

باحث في علم السياسة، جامعة محمد الخامس،

أكدال، الرباط ـ المغرب.

أولاً: المغرب في «تقارير التنمية الإنسانية العربية» ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥

تعتبر **تقارير التنمية الإنسانية العربية**، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أولى التقارير، التي تعبر عن المفهوم الجديد للتنمية الإنسانية. وقد لقيت هذه التقارير اهتماماً كبيراً من لدن المحللين السياسيين والإعلاميين الأجانب والعرب على حد سواء. وإذا كانت التقارير السابقة تركز على أطروحة التنمية البشرية ومؤشراتها عبر توسيع خيارات الناس عن طريق مؤشرات تجمع بين مؤشر التعليم المتمثل في القراءة والكتابة، ومؤشر العمر المتوقع عند الميلاد ومؤشر الدخل؛ فإن أطروحة التنمية الإنسانية التي تعتبر الناس هم ثروتها الحقيقية تركز على توسيع خيارات الناس.

إن هذه الخيارات هي خيارات واسعة ومتعددة، منها ما هو اقتصادي، كمؤشر الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي. ومنها ما هو اجتماعي متعلق بالصحة ومجالاتها المتعددة، والتعليم ومؤشراته المختلفة كاكتساب المعرفة وتقانات البحث والتطوير والمعلومات.

إن ما يجعل سياق التنمية الإنسانية سياقاً واسعاً هو المؤشرات السياسية التي أتت بها، والمتمثلة في الحريات السياسية والحكم الصالح. وقد ربطت هذه التقارير المؤشرات بالوضع العربي، وقدمت لنا عبر هذه المؤشرات القياسية نتائج هذا الوضع.

وعلى الرغم من أن خطابات هذه التقارير تدخل في مجال الفكر التنموي لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أنها خطابات غير بريئة، فإنها على الأقل خلقت نقاشات حادة في أحيان كثيرة. كما إنها بالرغم من حوافزها السياسية تعتبر علماً اجتماعياً ناقداً كما أكد رئيس الفريق الرئاسي نادر الفرجاني، وتحمل في طياتها

ثقافة أكاديمية عبر استخدامها لمناهج ومؤشرات إجرائية مهمة ومعاصرة. ويتضح هذا من خلال المنظمات الراعية للتقرير، حيث نجد مثلاً في التقرير الأول أن منظمة بيت الحرية (Freedom House)، وهي منظمة غير حكومية أمريكية، استطاعت أن تعطي لنا مؤشرات قياسية يمكن بواسطتها تحديد الدول شبه الحرة والحرة، والدول التي تنعدم فيها الحرية، أما مؤسسة كوفمان (Kaufman) التي درست ما يقارب ١٧٧ نظاماً سياسياً عبر مؤشر المساءلة والتمثيل، فقد قدمت لنا تصنيفاً لهذه النظم السياسية.

لقد حققت هذه التقارير تراكماً بالنسبة إلى المنظمة العربية، على الرغم من اختلاف المواضيع التي ناقشها كلّ تقرير، حيث نجد أن التقرير الأول لسنة ٢٠٠٢ قد رصد محصلة التنمية الإنسانية في العالم العربي عبر اعتماده على سبعة مؤشرات، وأكد أن العالم العربي يعاني من نواقص ثلاث: نقص الحرية، ونقص المعرفة، ونقص تمكين النوع. وما أثار جدلاً في هذا التقرير هو الأطروحة النظرية.

لقد عالج التقرير موضوعة الحرية التي اعتبرها الغاية الأساسية للتنمية الإنسانية، وأكد أن الهدف المتوخى من الحرية هو القضاء على انعدام الحريات. والحرية كمفهوم واسع كما جاء في التقرير يمكن تعريفها على جميع المستويات:

ـ **على المستوى السياسي**: الحرية السياسية هي مختلف الفرص والقدرات وإعطاء الناس[1] الحرية لكي يقرروا مصير من يحكمهم والمبادئ التي يحكمهم بها. أما القدرات فهي إعطاء القدرة للناس لكي يراقبوا السلطات ومنحهم حرية التعبير وخلق صحافة حرة.

ـ **على المستوى الاقتصادي**: هي مختلف الطرق التي توفر للناس توزيعاً عادلاً للثروة والدخل، وبالتالي إعطاء الفرد الحرية ليعيش حياة أفضل.

ـ **على المستوى الاجتماعي**: هي مختلف الأساليب التي يضعها المجتمع لخلق تعليم قوي ورعاية صحية جيدة إضافة إلى ضمان الشفافية والأمن الحمائي المتمثل في مختلف التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد. إضافة إلى حماية الناس بواسطة شبكات الأمن الاجتماعي.

أما التقرير الثاني فتحدث بالتفصيل عن المعرفة وأكد أن الفريضة الغائبة في العالم العربي هي فريضة المعرفة، كما أكد التقرير أطروحته هذه بمقاييس ومؤشرات جديدة هي أحدث ما أنتج في هذا الشأن. هذا الإنتاج الذي شارك فيه خبراء إلى جانب الكثير من المفكرين والأكاديميين العرب الذين يثق الرأي العام العربي بمصداقيتهم. وأكد أن العالم العربي له إمكانيات هائلة لتطوير مقدراته في المجال المعرفي لكنها لم تستغل بعد.

(١) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، التعريف والسياق، ص ١٦.

أما التقرير الثالث، فهو الذي جاء في سياق دولي معقد وقد تحدث عن قضية الحرية والحكم الصالح، وحاول خلق نقاش حاد تحفيزي، إذ أكد أنه مع تزايد المناداة بالإصلاح ساعدت هذه الوتيرة من خلال بيان سيرة التطوير والتحديث الذي صدر عن القمة العربية في أيار/مايو ٢٠٠٤. ودعا إلى تعميق الديمقراطية والشورى في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة. كما تحدث التقرير عن الاحتلال الإسرائيلي، وأشار إلى عدة نقاط، لعل أهمها وضعية الحريات في العالم العربي، والبنى المعوقة للحرية التي تعتبر جوهر الحكم الصالح، بالإضافة إلى العوامل الأساسية التي أدت إلى إخفاق عملية التحول الديمقراطي.

أما **التقرير الرابع**، فقد تحدث عن واقع المرأة في العالم العربي.

مما سبق يمكن القول إن الإلمام بالخطوط العريضة لفلسفة التقارير الأربعة غاية في الصعوبة، لكن ما يهمنا منها هو وصف حالة المغرب ومعرفة الترتيب الذي يحتله في هذه التقارير.

١ ـ المغرب في تقرير ٢٠٠٢ للتنمية الإنسانية العربية

وفقاً للمؤشرات الاجتماعية، وبدءاً بمؤشر السكان ومعدل النمو السكاني في المنطقة العربية حسب تقديرات سنة ٢٠٠٠م، نجد أن المغرب يتوافر على معدل سكاني منخفض يقدر بأقل من ٢ في المئة، مقارنة مع العديد من الدول العربية كفلسطين والسعودية والإمارات العربية المتحدة[٢]، وهو معدل منخفض جداً. أما بالنسبة إلى مؤشر الصحة ومؤشر العمر المتوقع عند الميلاد، فإن معدل العمر في المغرب لا يتجاوز الـ ٦٥ سنة، وهو مؤشر متوسط[٣] مقارنة مثلاً بدولة فلسطين المحتلة (٧١ سنة، والإمارات العربية المتحدة ٧٣ سنة، والسعودية ٧١ سنة، وسوريا ٦٦ سنة). ونجد الأمر نفسه ينطبق على معدل وفيات الأمهات ونسبة الأطفال الذين تبلغ أعمارهم عاماً واحداً[٤].

أما بالنسبة إلى المؤشرات الاقتصادية المحددة بالمساحة المزروعة لكل فرد سنة[٥] ١٩٩٨م، فإن المغرب يتوافر على نسبة لا بأس بها من الأراضي المزروعة تقدر بـ ٩٩٧٦ (في الألف هكتار) وهي نسبة تفوق مثيلاتها في كثير من الدول الخليجية. وحتّى الدول المغاربية كتونس ٤٩٠٠ (في الألف هكتار). وبالنسبة إلى مؤشر التشغيل والإنتاجية والبطالة السافرة، فإن نسبة البطالة في المغرب، بحسب إحصائيات عام ١٩٩٧، بلغت نحو ١٥ في المئة، وهي نسبة مرتفعة جداً.

أما بالنسبة إلى المؤشرات السياسية، فإن مؤشر الأحزاب السياسية يظهر أن المغرب يعد من بين الدول التي يوجد فيها

(٢) انظر: المصدر نفسه، ملحق المؤشرات الاجتماعية، مؤشر السكان، الجدول رقم ١.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ملحق المؤشرات الاجتماعية، مؤشر الصحة، الجدولان رقما ٣ و٤.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ملحق المؤشرات الاجتماعية، مؤشر الصحة، الجدول رقم ٥.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ملحق المؤشرات الاقتصادية، الجدول رقم ١١.

٢٠ حزباً فما فوق[٦]، وأما بالنسبة إلى عدد الأحزاب السياسية الحكومية، فالمغرب يصنف ضمن البلدان التي تتوافر على عدد مرتفع من الأحزاب (٦ فما فوق)، وبالنسبة إلى عدد الأحزاب الممنوعة فإن المغرب أحسن حالاً من العديد من الدول (التي فيها عدد منخفض).

ونجد الأمر نفسه بالنسبة إلى عدد الجمعيات ونسبة القادة المنتخبين حيث يعد المغرب من بين الدول التي تتوافر على نسبة مرتفعة منها[٧].

مما سبق نستنتج أن المغرب بالنسبة إلى المؤشرات السياسية يعد أحسن حالاً من العديد من الدول العربية. لكنه يبقى ضعيفاً في ما يخص المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

٢ ـ المغرب في تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٣ «نحو إقامة مجتمع المعرفة»

اعتمد هذا التقرير على ١٣ جدولاً إحصائياً، تضم العديد من المؤشرات القياسية[٨] لعل أهمها معدلات الالتحاق الصافية. في المستوى الأول وقبل الأول من التعليم حسب النوع، نجد أن المغرب يحتل المرتبة الخامسة بنسبة ٤٦,٨٧ في المئة[٩]، وتأتي إسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة ٩٧,٧٥ في المئة، بينما تأتي الكويت ثانية. بالإضافة إلى ذلك نجد في المستوى الأول أن فلسطين تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٩٩,١٤ في المئة وهذا إن دل على شيء فإنما يدلّ على أن إرادة الإنسان الفلسطيني أقوى من الاحتلال. وبالنسبة إلى المستوى الثاني، فإن المغرب يأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة ٩,٣٤ في المئة[١٠].

٣ ـ المغرب في تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٤ «الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي»

إذا كان تقريرا التنمية الإنسانية العربية السابقين للعام ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م، قد شكلا حدثاً دولياً وعربياً بارزاً باعتبارهما التقريرين اللذين تحدثا عن وضع التنمية الإنسانية ومآلها إذ تطرقا إلى أم القضايا المثيرة التي تزعج الأنظمة

(٦) انظر: المصدر نفسه، ملحق المؤشرات السياسية، مؤشر عدد الأحزاب السياسية الأساسية والممنوعة، الجدول رقم ١٤.

(٧) انظر: المصدر نفسه، ملحق المؤشرات السياسية، مؤشر العمل الأهلي ونسبة القادة المنتخبين، الجدول رقم ١٥.

(٨) انظر ملحق الجداول الإحصائية عن المعرفة في البلدان العربية في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٣)، ص ١٨٧.

(٩) انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم ٢، «معدلات الالتحاق الصافية، المستوى الأول من التعليم حسب النوع، البلدان العربية وبلدان مقارنة، ١٩٩٩/٢٠٠٠»، ص ١٨٨.

(١٠) انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم ٣، «معدلات الالتحاق الصافية، المستوى الثاني من التعليم حسب النوع، البلدان العربية وبلدان مقارنة، ١٩٩٩/٢٠٠٠»، ص ١٨٩.

التسلطية في الوطن العربي: وهي قضية الحرية، فإنَّ تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٤م قد تحدث بجرأة عن الاحتلال الإسرائيلي، حيث أكد أنه يخنق التقدّم ويعيق التنمية الإنسانية، وأشار التقرير إلى عدة نقاط لعل أهمها وضعية الحريات في العالم العربي، والبنى المعوقة للحرية التي تعتبر جوهر الحكم الصالح، بالإضافة إلى عدة مسائل لعل أهمها العوامل الأساسية التي تقف وراء إخفاق عملية التحول الديمقراطي من خلال بدائل استراتيجية لمستقبل الحرية والحكم.

بالنسبة إلى مؤشر عدد التلاميذ لكل مدرس نجد أن المغرب يأتي قبل المستوى الأول[١١] بـ ١٨,٢٦ في المئة والمستوى الثاني بـ ١٦,٩٧ في المئة، ومقارنة بدول المغرب العربي يأتي المغرب في مرتبة متأخرة بعد الجزائر وتونس، أما مقارنة بدول ككوريا الجنوبية والصين فالفرق شاسع. وبالنسبة إلى معدل الإنفاق نجد أن المغرب يأتي في مراتب متوسطة[١٢] (٥,١٩ في المئة). وبالنسبة إلى التوزيع العالي لطلبة التعليم العالي للعام الدراسي ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠، سجل المغرب ما نسبته (٢٨,٨٠ في المئة) بالنسبة إلى أقل من الدرجة الجامعية الأولى و(٤,٩٧)، بالنسبة إلى الدرجة الجامعية الأولى وهي نسب[١٣] ضعيفة جداً وبخاصة في ما يتعلق بالدرجة الجامعية الأولى. أما بالنسبة إلى الإناث فنجد أن المغرب يسجل نسبة تصل إلى أقل من ٥٠ في المئة في جميع الدرجات، حيث نجد السعودية أحسن حالاً من المغرب.

لقد ضم هذا التقرير عدداً من المؤشرات الجديدة، بالإضافة إلى المؤشرات التي اعتمد[١٤] عليها التقريران السابقان، كمؤشر فقر الدخل واللامساواة في الاقتصاد. لكن التقرير ركز بشكل[١٥] كبير على المؤشرات السياسية، كمؤشر المشاركة السياسية للمرأة.

إن المغرب يحرز[١٦] مراتب مهمة مقارنة مع العديد من الدول العربية، فبالنسبة إلى مشاركة المرأة في مجلس النواب سجل المغرب نسبة ١٠,٨، كما أكد

---

(١١) انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم ٥، «عدد التلاميذ للمدرس، حسب المستوى التعليمي، البلدان العربية وبلدان مقارنة، ١٩٩٩/٢٠٠٠»، ص ١٩٠.

(١٢) انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم ٦، «الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، البلدان العربية وبلدان مقارنة، ١٩٩٩/٢٠٠٠»، ص ١٩٠.

(١٣) انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم ٧، «التوزيع النسبي لطلبة التعليم العالي، حسب التصنيف الدولي لمستويات التعليم العالي، البلدان العربية وبلدان مقارنة، ١٩٩٩/٢٠٠٠»، ص ١٩١.

(١٤) انظر ملحق جداول إحصائية عن التنمية البشرية في البلدان العربية في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٩.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) انظر الجدول المخصص للمشاركة السياسية للمرأة في مجلس النواب أو المجلس الموحّد، في: المصدر نفسه، الجدول رقم ٢٠، ص ٢٤١.

التقرير أن المنطقة العربية عبارة عن سجن كبير للصحافيين، كما أشارت إلى ذلك **منظمة مراسلون بلا حدود**. والمغرب يعاني وضعاً خطيراً بالنسبة إلى حرية الصحافة. بالإضافة إلى ذلك[١٧] أكد التقرير أن الحرية مفهوم واسع وتشمل التحرر من الاحتلال وحرية الفكر وحرية الرأي والتعبير والتحرر من الجهل وحرية الزواج ومكافحة الإرهاب وحرية العقيدة. والمغرب يبقى وضعه حرجاً في العديد من الحريات.

٤ ـ المغرب في تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٥ «نحو نهوض واقع المرأة في العالم العربي»

أكد هذا التقرير أن البلدان العربية قد تمكنت من تحقيق إنجازات مشهودة على مستوى النهوض بالمرأة، ولكن ما تزال أمامنا أشواط لبلوغ الغايات النهائية المرغوبة وفق تصور تقرير التنمية الإنسانية لنهوض المرأة في العالم العربي[١٨].

إن الإصلاح المجتمعي الهادف إلى تمكين النساء من النهوض هو أحد جناحي طائر نهوض المرأة في الوطن العربي شريطة الحرص التام على أن تعنى جميع برامج الإصلاح بضمان حقوق النساء وفق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة[١٩].

يدعو التقرير على وجه الخصوص إلى اعتماد مبدأ الدعم التفصيلي المؤقت أو التمييز الإيجابي في كلّ مجتمع عربي بحسب ظروفه الخاصة لتوسيع نطاق مشاركة النساء في مختلف مجالات النشاط البشري، وهذا التقرير يمثل الحلقة الرابعة من سلسلة رباعية أسهمت إسهاماً كبيراً في النقاش الدائر حول تحديات التنمية التي تواجه العالم العربي.

ويطرح هذا التقرير منظومة شاملة من الأولويات للتعجيل بنهوض المرأة، فمتطلبات النساء من منظور التنمية الإنسانية لا تقتصر على الوصول إلى أدوات التنمية بهدف مساعدة المجتمع نفسه، بل أنّها بشر يمثل الطرف الذي يتولى عملية التنمية هذه[٢٠].

بالنسبة إلى مرتبة المغرب بالنسبة إلى مؤشرات التنمية الإنسانية فهي لا تختلف عن مثيلاتها في التقارير السابقة، أما بالنسبة إلى بعض المؤشرات المتعلّقة بالمرأة فنجد مثلاً مقياس تمكين الجنوسية. المغرب يحتل الرتبة الرابعة، حيث مثلاً بالنسبة إلى المقاعد النيابية التي تشغلها النساء من مجموع المقاعد: يشغل المرأة ٦,٤٥ في المئة من هذه المقاعد، وبالنسبة

---

(١٧) انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم ٢٣، «الصحافة ووسائل الاتصال»، ص ٢٤٣.

(١٨) انظر الكلمة الموجودة في آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض واقع المرأة العربية في العالم العربي** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥).

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) انظركلمة أمة العليم السوسوة، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في المقدمة في: المصدر نفسه.

إلى مؤشر اللامساواة[٢١] الجنوسية في التعليم نجد أنها تبلغ نحو ٠,٨٤ في المئة وهي نسبة منخفضة، أما بالنسبة إلى المشاركة السياسية للنساء، فالمغرب يأتي في مراتب[٢٢] متقدمة، إذ تحتل المرأة ما نسبته ١٠,٨٠ في المئة من مقاعد مجلس النواب.

باختصار شديد تبقى مرتبة المغرب في هذا التقرير منخفضة باعتباره يأتي ضمن الدول التي تتوافر على مرتبة منخفضة في دليل التنمية البشرية.

فهل الأمر كذلك حتّى بالنسبة إلى تقرير التنمية البشرية؟

ثانياً: المغرب في تقارير التنمية البشرية

تناولت تقارير التنمية البشرية، كمواضيع لها، أكثر من ١٢ سلسلة من القضايا الرئيسيّة، وقد كان لهذه التقارير وتحليلاتها وبياناتها ومناقشة السياسات تأثيرات هامة على فكر التنمية وتطبيقاته، وأثارت نقاشاً وحواراً على المستوى الوطني بل ودفعت صانعي القرار إلى وضع استراتيجيات جديدة لسياساتهم، كما شجعت[٢٣] على تجزئة مؤشرات التنمية البشرية المتنوعة على أساس نوع الجنس والمجموعات العرقية.

لقد أوضحت هذه البيانات أوجه التفاوت والتباين داخل البلد الواحد وأعانت الحكومات على توجيه الموارد الضرورية لصياغة السياسات المطلوبة، وقد استخدم المطالبون بالتنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني هذه التقارير كوثائق لدعم مطالبهم.

وقد ترتب على نشر تقارير التنمية البشرية إصدار أكثر من ٢٦ تقريراً وطنياً للتنمية البشرية في أكثر من ١٢٠ بلداً،استخدمت كمراجع في الجامعات والمعاهد العلمية.

بالنسبة إلى ترتيب المغرب في هذه التقارير، فإن هذا الأمر يتطلب بحوثاً عديدة بالنظر إلى كثرة هذه التقارير وكثافة بياناتها والحلقات النقاشية التي باشرتها بعد صدورها. وسوف أقدم عرضاً سريعاً للتقارير الثلاث الأخيرة. حيث نجد أن ترتيب المغرب يتراوح بين ١٢٤ و١٢٥ بحسب كلّ من تقرير ٢٠٠٤ **التنوع الثقافي في عالمنا المتنوع**، وتقرير ٢٠٠٥ حول التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، وتقرير ٢٠٠٦ حول أزمة المياه. ويصنف المغرب في المجاميع العالمية الرئيسيّة

(٢١) انظر الجدول رقم (٤ ــ ٢١)، «مؤشر اللامساواة الجنسية في التعليم» في: المصدر نفسه.

(٢٢) انظر الجدول الملحق المخصص للمشاركة السياسية للنساء، في: المصدر نفسه.

(٢٣) انظر الإطار ١ ــ ٣، «تأثير تقارير التنمية البشرية» في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**، ص ١٤.

للبلدان النامية، كما يصنف حسب مجاميع الدخل ضمن البلدان[٢٤] التي تتوافر على مجاميع دخل متوسط، وحسب دليل التنمية البشرية يصنف حسب مجاميع تنمية بشرية متوسطة.

خلاصــة

يمكن القول، في النهاية، إن تقارير التنمية الإنسانية العربية وتقارير التنمية البشرية أصبحت محفزات للاستراتيجيات والسياسات الوطنية، كما أصبحت مستودعات للبيانات المبتكرة وأدوات لمناصرة قضايا التنمية وهي بمثابة آليات لتشخيص الوضع في العالم العربي (تقارير التنمية الإنسانية العربية) أو الوضع في العالم (تقارير التنمية البشرية) بحسب نوع المواضيع التي تصدر بشأنها، لكن ما يعاب عليها أنها لا تحمل النبرة الاستشرافية والرؤية الاستراتيجية، التي يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بتجلياتها. حيث نجد، في جرد لمختلف هذه التقارير، أن القوة التحليلية والتشخيصية للواقع هي الحاضرة باستثناء بعض التقارير، كتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: **الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي** الذي تضمن بعض الرؤى الاستراتيجية تحت عنوان «رؤية استراتيجية لبدائل مستقبل الحرية والحكم الصالح».

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه التقارير قد فتحت نقاشات مختلفة، على الأقل يجب استثمارها لأن الأهم من كلّ ما سبق هو خلق منابر إعلامية وفكرية عربية من أجل التأسيس لفضاء عمومي يسوده التفكير والاندماج.

وتبقى دراسة وضعية المغرب في هذه التقارير غاية في الأهمية، حيثُ تطرح في المغرب اليوم ورش عديدة للإصلاح (ميثاق التربية والتكوين، استقلالية الجامعة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إصلاح القوانين الانتخابية، الإصلاح الدستوري، العدالة الانتقالية، الانتقال الديمقراطي)، كلّ هذه الورش تتطلب بالإضافة إلى الإرادة الحقيقية ثقافة أكاديمية يجب احترام مناهجها. دون أن ننسى أن مسألة الالتزام الضمني والصريح لدى الباحث الأكاديمي مسألة أساسية، وهذه التقارير تأتي في هذا السياق ■

---

(٢٤) انظر الملحق الإحصائي لدليل التنمية البشرية «ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية» لِكُلّ من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: التنوع الثقافي في عالمنا المتنوع** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤)؛ **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق الطرق المعونة والتجارة في عالم غير متساوٍ** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥)، و**تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦: حول أزمة المياه** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦).

يوميـات عربيـة ودوليـة مختـارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

آذار (مارس) ٢٠٠٧

ـ صرح وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بأنه لا يستبعد وجوداً عسكرياً أمريكياً طويلاً في العراق على غرار القواعد الأمريكية في ألمانيا وكوريا الجنوبية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/١/ ٢٠٠٧).

ـ وقع الأردن والاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم يقدم الاتحاد الأوروبي بموجبها منحاً إلى الأردن قيمتها ٢٦٥ مليون يورو. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٢).

ـ دعا شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى ممارسة ضغوط دولية على روسيا لتكف عن إمداد سوريا بصواريخ متطورة مضادة للدبابات. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/٣/٣).

ـ أكد محمد بجاوي وزير الخارجية الجزائري أن الجزائر تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في «الحرب على الإرهاب»، لكنها لن توافق على استضافة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها ولن تكون بالتالي مشمولة بالقيادة الإقليمية للمغرب العربي والساحل التي تنوي الولايات المتحدة إقامتها جنوب الصحراء لـ «مكافحة الإرهاب». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٤).

ـ قام أحمدي نجاد الرئيس الإيراني بزيارة إلى السعودية، حيث استقبله الملك عبد الله العاهل السعودي وبحث معه في تطور الأوضاع في المنطقة. وقد اتفق الجانبان على العمل لنزع فتيل أي صراع طائفي في المنطقة والعمل على تسوية الوضع المتأزم في لبنان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٤).

ـ قتل ٨٣ شخصاً بينهم ٣٠ في انفجار سيارة مفخخة في شارع المتنبي شمال بغداد. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٦).

ـ قتل ٧ عناصر من القوى الأمنية في شرق الجزائر في هجوم تبنته عناصر من «تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي». (**الحياة**، بيروت، ٣/٦/ ٢٠٠٧).

ـ لقي ٩٠ عراقياً مصرعهم وأصيب نحو ٢٠٠ آخرين بجروح في هجومين انتحاريين في منطقة الحلة جنوب بغداد استهدفا زواراً شيعة كانوا متوجهين إلى كربلاء في أربعينية الإمام الحسين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٧).

ـ استقبل جورج بوش الرئيس الأمريكي الملك عبد الله الثاني العاهل الأردني الذي ألقى كلمة أمام الكونغرس الأمريكي لتحريك المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وذكرت الأنباء أن العاهل الأردني بحث مع بوش في «دور إيران في الصراعات في المنطقة». (**الحياة**، بيروت، ٨/ ٢٠٠٧/٣).

ـ انعقد في بغداد المؤتمر الدولي حول العراق بحضور دول الجوار الجغرافي والولايات المتحدة وسط أنباء عن حوار أمريكي مع كل من إيران وسوريا بشأن الوضع العراقي. وقد انبثق عن المؤتمر ٣ لجان على مستوى الخبراء للتعاون والتنسيق الأمني للمساعدة في مكافحة الإرهاب وضبط الحدود ومنع التسلل ومعالجة شؤون النازحين العراقيين إلى دول الجوار وبخاصة إلى سوريا والأردن وتوريد الوقود التي يحتاجها

العراق. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٣/١١/ ٢٠٠٧).

ــ أعرب إيهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أمله في أن تسقط القمة العربية أواخر الشهر الجاري حق العودة من مبادرة السلام العربية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٣/١٢).

ــ حملت البعثة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الحكومة السودانية مسؤولية العنف السائد في إقليم دارفور بالتنسيق مع ميليشيات الجنجويد، فيما تواصلت الدعوات إلى الحكومة السودانية للقبول بنشر قوات دولية لحفظ السلام في دارفور. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/٣/١٣).

ــ أقدم انتحاري على تفجير نفسه في مقهى للإنترنت في الدار البيضاء ما أدى إلى مقتل شخص وجرح أربعة آخرين. (**الشرق الأوسط**، لندن،٢٠٠٧/٣/١٣).

ــ طالب وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إسرائيل بتعويضات قدرها ١٠ مليارات دولار عن ٢٥٠ أسيراً مصرياً قتلتهم القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧. (وكانت الحكومة الإسرائيلية نفت في وقت سابق ما تردد في وسائل الإعلام الإسرائيلية بشأن قتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧). (**الزمان** ، لندن، ٢٠٠٧/٣/١٤).

ــ أجرى فاروق الشرع نائب الرئيس السوري محادثات في القاهرة مع الرئيس المصري حسني مبارك حول الوضع في لبنان، أعلن في ختامها أن سوريا مع التهدئة على الساحة اللبنانية، لكنها ترفض تسييس المحكمة الدولية وهي تتعاون مع التحقيق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/١٤).

ــ أجرى خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي محادثات في الرياض مع العاهل السعودي الملك عبدالله أكد خلالها دعمه للجهود السعودية لتسوية الأزمة اللبنانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/١٤). وقد انتقل سولانا إلى دمشق، حيث بحث مع الرئيس السوري بشار الأسد في المساعي الهادفة إلى تهدئة الوضع في لبنان وفي العلاقات السورية مع الاتحاد الأوروبي. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/١٥).

ــ قدم الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون تقريراً حول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ في جنوب لبنان، اعتبر فيه أن الوضع مستقر، لكنه رأى أن الأزمة السياسية في لبنان أثرت في قدرة الجيش اللبناني على تنفيذ مهماته. وأشار التقرير إلى الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للأجواء اللبنانية وإلى معلومات إسرائيلية عن تهريب أسلحة إلى لبنان عبر سوريا. وقد طالب التقرير بإعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله وإيجاد حل للمحتجزين اللبنانيين في إسرائيل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/١٥).

ــ أعلن إسماعيل هنية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، مؤكداً برنامجها لإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال والتمسك بحق العودة وتحرير الأسرى واعتبار المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية. وقد سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى رفض التعامل مع الحكومة الجديدة ما لم تلتزم بشروط اللجنة الرباعية الدولية وأبرزها: الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن العنف والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الجانب الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/١٦).

ــ تحدثت الأنباء عن وصول ٦٠٠ ألف كردي إلى مدينة كركوك العراقية من تركيا وسوريا وإيران بهدف تغيير تركيبتها الديمغرافية. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٣/١٩).

ــ أجريت مناورات عسكرية أمريكية ــ إسرائيلية في إسرائيل، ذكرت الأنباء أنها تهدف إلى الحماية من صواريخ سورية وإيرانية تحمل رؤوساً غير تقليدية. (**الحياة**، بيروت، ٣/١٩/ ٢٠٠٧).

ــ دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الشعب الأمريكي في الذكرى الرابعة لاحتلال العراق إلى الصبر، معتبراً أن الانسحاب الأمريكي من العراق سيكون له انعكاسات مدمرة على الأمن الأمريكي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٠).

ــ نفذ حكم الاعدام بنائب الرئيس العراقي السابق

طه ياسين رمضان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢١).

ــ أفادت الأنباء أن حكومات دول الخليج العربية تخطط لبناء خطين من أنابيب النفط لتجنب مضيق هرمز وتأمين النفط مع احتمال اغلاق المضيق في حال هاجمت القوات الأمريكية إيران. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢١).

ــ أقر جون بولتون المندوب الأمريكي السابق في الأمم المتحدة بأن الإدارة الأمريكية قاومت الدعوات لوقف إطلاق النار في «حرب تموز» لإعطاء القوات الإسرائيلية الوقت الكافي للقضاء على حزب الله، وأضاف بأن الولايات المتحدة قررت الانضمام إلى جهود وقف الحرب بعدما تبين لها صعوبة التخلص من تهديد حزب الله. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٣).

ــ عقدت كوندوليزا رايس اجتماعاً مع وزراء خارجية مصر والأردن والسعودية والامارات العربية المتحدة في مدينة أسوان المصرية دعت خلاله إلى تحريك المفاضات الفلسطينية الإسرائيلية وفقاً لاقتراحات وحلول وسط. وذكرت أنها لم تطلب تعديل مبادرة السلام العربية لكنها تأمل في أن تطرح المبادرة بطريقة تكفل متابعة نشيطة لبنودها الأساسية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٥). وقد التقت رايس كلاً من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وإيهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، حيث بحثت معهما في وضع أجندة مشتركة بين الجانبين لمتابعة المفاوضات. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٦). ودعت رايس العرب إلى الانفتاح على إسرائيل، معتبرة أن الوقت غير مؤات للمفاوضات النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول القدس واللاجئين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٨).

ــ شكلت حكومة كويتية جديدة برئاسة ناصر المحمد الصباح بعد ثلاثة أسابيع من المشاورات عقب استقالة الحكومة السابقة مع إصرار مجلس الأمة على استجواب وزير الصحة. وتميزت الحكومة الجديدة بزيادة حصة الإسلاميين والليبراليين من دون تغيير في المناصب الأساسية. (**الشرق الأوسط**، لندن،٢٠٠٧/٣/٢٦).

ــ فاز المرشح المدعوم من الأكثرية الرئاسية السابقة سيدي ولد الشيخ عبد الله في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في موريتانيا بحصوله على ٥٢,٨٥ في المئة، فيما حصل منافسه أحمد ولد داداه على ٤٧,١٥ في المئة من الأصوات. وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع ٦٧ في المئة. وبهذه الانتخابات أعيدت السلطة إلى المدنيين والتي كان الجيش انتزعها في انقلاب آب/أغسطس ٢٠٠٥. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٢٧).

ــ قتل ٧٨ شخصاً في تفجيرات انتحارية في تلعفر والرمادي وفي بعقوبة وحي الدورة في بغداد. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٨).

ــ أجري الاستفتاء على تعديل ٣٤ مادة من الدستور المصري، وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات أن نسبة ٢٧,١ في المئة من عدد الناخبين البالغ ٣٥ مليوناً و٨٦٥ ألفاً و٦٦٠ مواطناً وافقوا على التعديلات. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/٣/٢٨). من جهة أخرى، أعلنت ١٣ منظمة حقوقية أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة ولم تتجاوز ٥ في المئة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٨).

ــ مدد مجلس الأمن مهمة سيرج برامرتس رئيس لجنة التحقيق الدولية باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري لغاية حزيران/يونيو ٢٠٠٨، وذلك (بعد نحو أسبوعين من تقديم برامرتس تقريره السابع بشأن التحقيق والذي أشار فيه إلى عوامل سياسية يمكن أن تكون وراء عملية الاغتيال، إضافة إلى عوامل أخرى). (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٨).

ــ افتتحت في الرياض اجتماعات القمة العربية التاسعة عشرة بحضور معظم القادة العرب وغياب ليبيا التي قررت عدم المشاركة. وقد ألقى العاهل السعودي الملك عبد الله كلمة الافتتاح بعد أن تسلم رئاسة القمة من الرئيس السوداني عمر حسن البشير، فوصف العراق بأنه بلد مقيد بـ «احتلال أجنبي غير مشروع» ومهدد بحرب أهلية بسبب الطائفية البغيضة. ووجه انتقادات إلى ما يجري في لبنان، محذراً من فتنة « تكشر

عن أنيابها» في هذا البلد. ودعا إلى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني للتمكن من تحريك عملية السلام بعيداً عن القهر والإكراه. كما ألقى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى كلمة شدد فيها على التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرت في مؤتمر القمة في بيروت عام ٢٠٠٢، وحذر من حريق الفتنة الطائفية في العراق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٩). وقد شكلت القمة مناسبة للبحث في العلاقات السورية السعودية، إذ اتفق الرئيس السوري بشار الأسد في اجتماع مع الملك عبد الله العاهل السعودي على إعادة العلاقات إلى طبيعتها بعدما اتسمت هذه العلاقات بالتباعد بسبب الانتقادات المتبادلة خلال وعقب الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٢٩). كما التقى الرئيس السوري على هامش القمة الرئيس المصري حسني مبارك ووصف اللقاء بأنه كان ممتازاً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٣٠).

ــ طالبت وزارة الخارجية الأمريكية السعودية بتقديم توضيح حول كلمة العاهل السعودي الملك عبد الله في افتتاح القمة العربية التي أعلن فيها أن العراق بلد مقيد بـ «احتلال أجنبي غير مشروع» (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٢٩). وذكر مصدر سعودي أن كلمة الملك عبد الله تعبر عن الواقع ولا تشكل تغيراً في موقف السعودية من الوضع في العراق. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٣٠).

ــ سقط أكثر من ١٥٠ شخصاً في ثلاث تفجيرات شمال شرقي بغداد. (**السفير**، بيروت، ٣/٣٠/ ٢٠٠٧).

ــ ارتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين في العراق منذ بدء الغزو عام ٢٠٠٣ إلى ٣٢٤٣. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٣١).

ــ أسقطت مروحية إثيوبية وقتل نحو ٤٦ شخصاً بينهم ٧ جنود إثيوبيين في أعنف اشتباكات تشهدها مقديشو منذ اجتياح القوات الإثيوبية للعاصمة الصومالية ودخول القوات الحكومية إليها منذ ثلاثة أشهر. وذكرت الأنباء أن الوضع في الصومال يتصف بعدم الاستقرار في ضوء تصاعد العمليات ضد القوات الإثيوبية والحكومية من قبل العناصر الإسلامية والقبلية ونزوح أكثر من ٤٠٠ ألف صومالي إلى دول الجوار. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٣/٣١).

ــ تراجعت احتمالات إنهاء الأزمة السياسية في لبنان بين المعارضة والغالبية النيابية الممثلة بـ «قوى ١٤ آذار» بعدما اعتبر ممثل الغالبية النائب سعد الدين الحريري في الحوار مع نبيه بري رئيس مجلس النواب وممثل المعارضة، أن إعطاء الثلث الضامن للمعارضة في الحكومة «انتحاراً سياسياً»، فيما أكد بري رفضه استلام نظام المحكمة الدولية من «حكومة السنيورة المطعون بشرعيتها» ودعوة مجلس النواب إلى الانعقاد لاقرار نظام المحكمة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٣١).

ــ اختتمت القمة العربية أعمال دورتها التاسعة عشرة في الرياض بإصدار عدة قرارات، من أبرزها: تأكيد تمسك الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ لإنهاء النزاع العربي ــ الإسرائيلي، رفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وإدانة أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره. وأكدت القمة دعمها ومساندتها لحق سوريا في استعادة كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ووجهت تحية إلى صمود لبنان ومقاومته الباسلة للعدوان الاسرائيلي الغاشم وحملت إسرائيل المسؤولية الكاملة عن العدوان ومواصلة الانتهاكات لقرار مجلس الامن رقم ١٧٠١/ ٢٠٠٦، وأكدت دعمها السياسي والاقتصادي للبنان وللحكومة اللبنانية، ورحبت بخطة النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية ومبدأ إقامة المحكمة ذات الطابع الدولي في إطار التوافق اللبناني. وفي ما يتعلق بالعراق، جددت القمة احترام الدول العربية لوحدة وسيادة واستقلال العراق ورفض أي دعاوى لتقسيمه والعمل على توسيع العملية السياسية بما يحقق مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي

ومواجهة النعرات الطائفية ومراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية وقيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق. وأكدت القمة حق الإمارات العربية المتحدة في السيادة الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. ونوهت بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة دارفور. كما أكدت دعمها لعملية الحوار الوطني في الصومال وحل الخلافات بالطرق السلمية. ونددت القمة بالإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفضت الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف. كما صدر عن القمة «إعلان الرياض» الذي أكد أهمية تطوير العمل العربي المشترك وتطوير مناهج التعليم ونشر ثقافة الاعتدال والحوار وأهمية خلو المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل بعيداً عن ازدواجية المعايير وانتقائيتها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣١/٣/٢٠٠٧).

نيسان (أبريل) ٢٠٠٧

ــ أعلن الناطق باسم هيئة النزاهة الوطنية في العراق علي الشبوط أن الهيئة تحقق في أكثر من ٢٥٠٠ قضية فساد متورط فيها ٤٤ وزيراً ومسؤولاً وأدت إلى إهدار نحو ٨٠ مليار دولار منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. (**الحياة**، بيروت، ٥/٤/٢٠٠٧).

ــ أجرت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد تناولت الأوضاع في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية والحوار الأمريكي السوري. وقد نقلت بيلوسي عن إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه مستعد لاستئناف مفاوضات السلام مع سوريا، فيما أكد الجانب السوري أن سوريا مع السلام الشامل وفق المبادرة العربية ومع الحوار لمعالجة الخلافات مع الجانب الأمريكي بشأن الأوضاع في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية. (**الحياة**، بيروت، ٥/٤/٢٠٠٧).

ــ تم تشكيل حكومة يمنية جديدة برئاسة علي محمد مجور خلفاً لحكومة عبد القادر باجمال. وتضم الحكومة الجديدة ٣٣ وزيراً احتفظ فيها أبو بكر القربى بحقيبة الخارجية. (**النهار**، بيروت، ٦/٤/٢٠٠٧).

ــ نفذ الجيش التركي عملية توغل في شمال العراق لمطاردة مسلحي حزب العمال الكردستاني المناهض للسلطات التركية. (**الزمان**، لندن، ٩/٤/٢٠٠٧). وكان مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق هدد قبل أيام بالتدخل في مسألة الأقلية الكردية في تركيا في حال واصلت تركيا معارضتها لضم مدينة كركوك العراقية إلى إقليم كردستان. واعتبر رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية أن البارزاني « تخطى الحدود» ما دفع بالرئيس العراقي جلال الطالباني إلى الاتصال بأردوغان للإعراب عن الأسف عما صدر عن البارزاني. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/٤/٢٠٠٧).

ــ ذكرت **وكالة أسوشيتد برس** أن السعودية طلبت من المسؤولين في دمشق اتخاذ خطوات «حسن نوايا» في لبنان لتحسين العلاقات السعودية ــ السورية. (**السفير**، بيروت، ١١/٤/٢٠٠٧).

ــ اعتبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن بقاء القوات الأمريكية في العراق ضروري إلى أن تصبح القوات العراقية قادرة على القيام بمهامها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/٤/٢٠٠٧).

ــ فجر ٣ انتحاريين أنفسهم وقتل رابع عندما حاولت الشرطة اعتقالهم في الدار البيضاء على خلفية الاشتباه بتورطهم في تفجير مقهى الانترنت الشهر الماضي. (**السفير**، بيروت، ١١/٤/٢٠٠٧).

ــ قررت «قوى ١٤ آذار» نقل موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي إلى مجلس الأمن الدولي، وسلم فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني غير بيدرسون الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة مذكرة موقعة من ٧٠ نائباً يمثلون « قوى ١٤ آذار» تطالب الأمين العام للامم المتحدة باتخاذ الاجراءات لقيام المحكمة في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. (**السفير**، بيروت، ١١/٤/٢٠٠٧). وقد أجرى نائب وزير

الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف، ثم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية نيكولا ميشال في بيروت محادثات مع القيادات اللبنانية في «قوى ١٤ آذار» والمعارضة بشأن إمكانية إقرار المحكمة في إطار المؤسسات الدستورية اللبنانية، فأكدت المعارضة ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية لإقرار المحكمة في إطار الوفاق الوطني، فيما اعتبرت «قوى ١٤ آذار» أن الأبواب الداخلية أقفلت في وجه المحكمة. وأشار سلطانوف إلى تحفظ موسكو على إقرار المحكمة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في غياب التوافق اللبناني، فيما أشار نيكولا ميشال إلى أولوية الحل اللبناني قبل التوجه إلى مجلس الأمن. (**السفير**، بيروت، ١٨/٤/٢٠٠٧).

ــ سقط ٢٤ قتيلاً ونحو ٢٢٢ جريحاً في سلسلة تفجيرات استهدفت مقر رئاسة الحكومة الجزائرية في العاصمة ومركز للشرطة ومحطة للكهرباء. وأعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب مسؤوليته عن تنفيذ التفجيرات. (**السفير**، بيروت، ١٢/٤/٢٠٠٧).

ــ فجر انتحاري نفسه داخل البرلمان العراقي موقعاً ٨ قتلى و٢٣ جريحاً غالبيتهم من النواب. كما انهار أقدم جسور بغداد تحت وقع هجوم انتحاري بشاحنة مفخخة ما خلف عشرات القتلى والجرحى انتشلت جثثهم من نهر دجلة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٣/٤/٢٠٠٧).

ــ تقرر إجراء انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري في حزيران/ يونيو المقبل. وصدر قرار جمهوري يحظر استخدام الشعارات الدينية في الدعاية للمرشحين. (**الأهرام**، القاهرة، ١٤/٤/٢٠٠٧). وقد اعتبر د.حمدي حسن، المتحدث باسم كتلة نواب جماعة الإخوان في البرلمان، أن حظر الشعارات الدينية يستهدف حرمان جماعة الإخوان من رفع شعارها التقليدي في الانتخابات النيابية المعروف باسم «الإسلام هو الحل». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/٤/٢٠٠٧).

ــ قرر التيار الصدري سحب وزرائه الستة من الحكومة العراقية احتجاجاً على عدم تلبية الحكومة طلبه جدولة الانسحاب الأمريكي من العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٧/٤/٢٠٠٧).

ــ أعلن المستشار عبد المجيد محمود النائب العام المصري عن اكتشاف أخطر شبكة تجسس على مصر لصالح إسرائيل، تضم مهندساً مصرياً يعمل بمفاعل أنشاص النووي وإيرلندياً ويابانياً، موضحاً أن المتهم المصري، محمد سيد صابر باع معلومات سرية شديدة الأهمية تتعلق بالأبحاث النووية المصرية. وقد اعتقل محمد سيد صابر فيما فر براين بيتر (الإيرلندي)، وشيزو إيزو (الياباني). (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٨/٤/٢٠٠٧).

ــ أكد وزراء الخارجية العرب الأعضاء في لجنة مبادرة السلام العربية رفضهم التطبيع مع إسرائيل من دون موافقتها على المبادرة العربية كما هي. وتقرر في اجتماع عقده الوزراء في القاهرة، تشكيل فرق عمل يقوم بالاتصال باللجنة الرباعية الدولية والأمم المتحدة، على أن يقوم كل من الجانب المصري والأردني والفلسطيني بالاتصال بإسرائيل. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/٤/٢٠٠٧).

ــ هزت بغداد سلسلة تفجيرات أودت بحياة ما لا يقل عن ١٦٠ شخصاً وإصابة المئات بجروح. وقد سقط معظم القتلى في سوق الصدرية وسط بغداد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/٤/٢٠٠٧).

ــ أقام الجيش الأمريكي أول جدار لتقسيم بغداد طائفياً. ويهدف الجدار إلى عزل منطقة الأعظمية عن محيطها في بغداد. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/٤/٢٠٠٧).

ــ دعت الجزائر كلاً من فرنسا والولايات المتحدة إلى عدم الانحياز إلى الطرح المغربي حول نزاع الصحراء الغربية والتمسك بتوصيات تقرير بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، وخصوصاً التوصية رقم ٤٧ التي تدعو إلى «مفاوضات غير مشروطة بين المغرب وجبهة البوليساريو من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم يقبله الطرفان والذي يسمح بضمان تقرير مصير شعب

الصحراء الغربية». (**الشرق الأوسط** ، لندن، ٢٣/٤/٢٠٠٧).

ــ بحث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مع الرئيس السوري بشار الاسد في دمشق في عملية السلام والاوضاع في العراق وفلسطين ولبنان. وصرح الأمين العام بأنه بحث مع الرئيس السوري في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ وأهمية منع تهريب الأسلحة إلى لبنان. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/٤/٢٠٠٧).

ــ أتهمت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق حكومة نوري المالكي بإخفاء الحقائق وعدم التعاون في كشف الإحصاءات حول أعداد القتلى والمفقودين والمعتقلين والنازحين. وذكر تقرير للبعثة أن العنف الطائفي لذي اندلع عقب تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في شباط / فبراير ٢٠٠٦ أسفر عن تهجير نحو ٧٣٠ الف نسمة وأن ٣٤٤٥٢ مدنياً قتلوا وأصيب أكثر من ٣٦ ألفاً بجروح عام ٢٠٠٦. (**الحياة**، بيروت، ٢٦/٤/٢٠٠٧).

ــ عبّرت السعودية عن موقفها من الحكومة العراقية، وذكرت الأنباء أنه على الرغم من موافقة السعودية المبدئية على تخفيض الديون العراقية المستحقة للرياض، فإنها « اعتذرت عن استقبال نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي بسبب انحيازه ضد العرب السنة في العراق ولتعزيزه الدور الإيراني». (**القدس العربي**، لندن، ٢٦/٤/٢٠٠٧). من ناحية ثانية، أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي استقبل المالكي أن مسألة ديون العراق للكويت يجب أن تمر من خلال مجلس الأمة الكويتي وأن تعويضات الحرب التي أقرتها الأمم المتحدة للكويت لا تسقط. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/٤/٢٠٠٧).

ــ فازت الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا في الانتخابات التشريعية بغالبية مقاعد مجلس الشعب (١٧٢ مقعداً من أصل ٢٥٠). (**النهار**، بيروت،٢٧/٤/٢٠٠٧).

ــ كشفت وزارة الداخلية السعودية عن ضبط ٧ خلايا إرهابية يبلغ مجموع أفرادها ١٧٢ شخصاً كانوا يخططون لشن هجمات على منشآت نفطية وقواعد عسكرية واستهداف شخصيات عامة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/٤/٢٠٠٧)

ــ أعلن الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أن المعارك االكبرى مع المسلحين الإسلاميين والقبائل التي دارت في الأسابيع الأخيرة انتهت (لصالح القوات الحكومية). من جهة أخرى، اتهم الشيخ حسن طاهر أويس رئيس تنظيم المحاكم الإسلامية القوات الأمريكية بالمشاركة في العمليات الحربية التي خاضتها القوات الصومالية والإثيوبية ضدّ «عناصر المقاومة الشعبية الرافضة لأي تواجد أجنبي على الأراضي الصومالية». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/٤/٢٠٠٧).

ــ تم تشكيل حكومة موريتانية جديدة برئاسة زين ولد زيدان تضم ٣٠ وزيراً غالبيتهم من التكنوقراط واسندت حقيبة الخارجية إلى محمد السالك ولد محمد الأمين السفير الموريتاني في جنيف. (**النهار**، بيروت، ٢٩/٤/٢٠٠٧).

ــ سقط ٦٠ قتيلاً في تفجير انتحاري في كربلاء، فيما أعلن الجيش الأمريكي مقتل ٩ من جنوده في الأنبار (**النهار**، بيروت، ٢٩/٤/٢٠٠٧). وقد ارتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الغزو إلى ٣٣٤٦. (**القدس العربي**، لندن، ٣٠/٤/٢٠٠٧).

ــ اعتبر وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن المحكمة الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري بنظامها الراهن «غير مسبوقة في العالم كلّه...» وتخول المدعي العام «أن يصبح حاكماً سامياً ليس في لبنان بل في كلّ المنطقة...». وجدد المعلم رفض سوريا نشر قوات دولية بين لبنان وسوريا، معتبراً ذلك خطوة غير مسبوقة في تاريخ الدول العربية وستدفع بسوريا إلى إغلاق الحدود مع لبنان. (**السفير**، بيروت، ٣٠/٤/٢٠٠٧).

أيار (مايو) ٢٠٠٧

ــ حمّل تقرير لجنة تحقيق فينوغراد الإسرائيلية في الحرب على لبنان إيهود أولمرت رئيس الوزراء

الإسرائيلي ووزير دفاعه عمير بيريتس ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق دان حالوتس مسؤولية الإخفاق في إدارتهم لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على لبنان. (**الحياة** ، بيروت، ٢٠٠٧/٥/١). وقد أحدث التقرير انقسامات في الحكومة الإسرائيلية، إذ دعت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية أولمرت إلى الاستقالة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣). وشهدت تل أبيب تظاهرة حاشدة طالبت برحيل أولمرت الذي رفض الاستقالة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٤).

ــ انعقد مؤتمر العهد الدولي للعراق في شرم الشيخ بحضور ممثلي ٤٩ دولة ومنظمات إقليمية ودولية تقدمتها الأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام بان كي مون. وقد أقر المؤتمر «وثيقة العهد الدولي مع العراق» التي تنص على تقديم مساعدات مالية واقتصادية إلى العراق لدعم استقراره الأمني والسياسي مقابل التزام قطعته الحكومة العراقية بتوسيع المشاركة السياسية لتشمل مكونات كل المجتمع العراقي ومحاربة الطائفية وإنهاء تغلغلها في مؤسسات الدولة وحل الميليشيات المسلحة وتوزيع العائدات النفطية بشكل عادل من دون تمييز طائفي أو عرقي. وقد وعد المشاركون في المؤتمر بتقديم مساعدات إلى العراق تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار تشمل إسقاط ديون مترتبة على العراق. وقد شكل المؤتمر مناسبة للبحث في العلاقات الأمريكية السورية والوضع في العراق. واجتمعت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية على هامش المؤتمر مع وليد المعلم وزير الخارجية السوري، وبحثت معه في الوضع في العراق. وصرحت رايس بأن قيام سوريا بإجراءات لمنع تسلل مقاتلين أجانب إلى العراق يمكن أن يساعد على استقرار هذا البلد ويؤسس لعلاقة أفضل بين واشنطن ودمشق. (**النهار**، بيروت،٤/ ٢٠٠٧/٥). وأعتبرت أن مستقبل العلاقات بين البلدين يتوقف على سلوك سوريا في العراق ولبنان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٩).

ــ رعى الملك عبد الله العاهل السعودي في الرياض اتفاق مصالحة بين السودان وتشاد وقعه الرئيس السوداني عمر حسن البشير وإدريس ديبي الرئيس التشادي لإنهاء النزاع القائم بين البلدين منذ ٣ سنوات. وينص الاتفاق على عدم إيواء حركات مسلحة يستخدمها أي طرف ضد الطرف الآخر واحترام سيادة كل بلد للبلد الآخر. (**الشرق الأوسط** ، لندن، ٢٠٠٧/٥/٤). وقد وجه الزعيم الليبي معمر القذافي انتقاداً إلى اتفاق المصالحة السودانية التشادية في الرياض، مشيراً إلى أن ليبيا سبق لها أن رعت اتفاقاً مماثلاً بين تشاد والسودان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٩).

ــ قتل ١١ جندياً أمريكياً في تفجير عبوة ناسفة في محافظة ديالى وهجمات متفرقة، فيما سقط أكثر من مئة قتيل وعشرات الجرحى في سلسلة تفجيرات ضربت بغداد. وقد طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش الكونغرس الأمريكي بالتصويت على قانون معدل لتمويل الحرب في العراق، مشدداً على أن المتشددين سيسيطرون على العراق إذا انسحبت القوات الأمريكية مهزومة من العراق. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٧).

ــ وافق مجلس الشعب المصري بشكل نهائي على مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يحظر استعمال الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية ويقلص من الإشراف القضائي على الانتخابات. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١٠).

ــ أجرت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني مباحثات في القاهرة مع مجموعة الاتصال العربية المكونة من مصر والأردن ومثلهما وزيرا خارجية البلدين أحمد أبوالغيط وعبد الإله الخطيب، في أول اتصال من نوعه بين العرب وإسرائيل حول مبادرة السلام العربية منذ إعلانها عام ٢٠٠٢. وقد أشادت ليفني باللقاء، وصرحت بأن اجتماعاً مماثلاً « سيعقد في وقت لاحق في إسرائيل كجزء من هذه العملية بين إسرائيل والجامعة العربية». والتقت ليفني الرئيس المصري حسني مبارك. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١١).

ــ حث محمّد صبيح الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين في جامعة الدول العربية الدول الأعضاء

في الجامعة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه السلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات التي أقرتها قمة الرياض والقمم السابقة، مشيراً إلى أن هناك متأخرات من قمة بيروت ٢٠٠٢ تبلغ قيمتها نحو مليار و٤٠٠ مليون دولار، موضحاً «أن تسديد هذه المتأخرات كفيل بحل جزء كبير من الأزمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١٢).

ــ اعتمد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي تقريراً حول «ملف الإصلاحات في العالم العربي» طلب من الاتحاد الأوروبي المساهمة في تسهيل التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدان العربية، وإلغاء الصعوبات والخلافات بين عدد من أقطار الوطن العربي، على ألاّ تعطي المجموعة الأوروبية الموحّدة أي انطباع للطرف العربي بوجود شعور أوروبي بالتفوق أو انطباع بأن الأوروبيين يعطون لهم دروساً، بل يجب أن يكون هناك حوار حقيقي بين الطرفين. وأكد التقرير أهمية التعاون مع العالم العربي في مجال مكافحة الإرهاب، وإقامة علاقات بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية تؤمن الحد الأدنى المطلوب من الفاعلية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١٢).

ــ أعلن الجيش الأمريكي مقتل ٥ من جنوده واختطاف ٣ آخرين في هجوم استهدف موقعهم قرب بلدة المحمودية جنوب بغداد. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/١٣).

ــ استدعت الحكومة اليمنية سفيريها في طرابلس وطهران على خلفية الاتهامات اليمنية لليبيا وإيران بدعم الحوثيين في الحرب الدائرة في محافظة صعدة شمال صنعاء، فيما نفت كل من إيران وليبيا «هذه المزاعم». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١٣).

ــ أجرى نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني محادثات في تبوك مع الملك عبد الله العاهل السعودي تناولت الوضع في المنطقة والعلاقات بين البلدين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١٣). وقد انتقل تشيني إلى القاهرة حيث بحث مع الرئيس المصري حسني مبارك في مجمل الأوضاع في المنطقة، وصرح بانه عقد «اجتماعاً جيداً جداً» مع الرئيس مبارك، مضيفاً، أن الإدارة الأمريكية عملت كثيراً مع الرئيس المصري خلال حرب الخليج ١٩٩١. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١٤). كذلك التقى تشيني العاهل الأردني الملك عبد الله في مدينة العقبة الساحلية. وبحسب **وكالة رويترز** طالب المسؤولون العرب تشيني بأن تضغط واشنطن أكثر على حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حتّى يزيد تمثيل السنة في قوات الأمن العراقية لأنه من الصعب دعم أهداف الولايات المتحدة للحد من تهديد إيران النووي ما دامت سياستها تشوبها أخطاء في العراق و«فشلت في استدراك عدم التوازن السياسي في العراق الذي يميل في مصلحة إيران». (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٢٠٠٧/٥).

ــ اختتم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد زيارة للإمارات العربية المتحدة بحث خلالها مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات في الوضع في الخليج والعلاقات الثنائية. وقد هدد نجاد برد إيراني شديد في حال تعرضت إيران لأي هجوم من جانب الولايات المتحدة في إطار المواجهة على خلفية برنامج طهران النووي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/١٥).

ــ دعا قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام أعمال قمتهم التشاورية التاسعة في الرياض القيادات الفلسطينية إلى الالتزام باتفاق مكة المكرمة الموقع في شباط/فبراير الماضي ووقف الاقتتال ومحاسبة المتسببين في حالة الفوضى. وأعرب القادة الخليجيون عن أسفهم لعدم إحراز تقدم لإنهاء الأزمة السياسية في لبنان، واستمرار تدهور الأوضاع في العراق في ظل غياب المصالحة الوطنية وعدم حل الميليشيات. وقد استعرضوا جهود لجنة الجامعة العربية المعنية بمتابعة مبادرة السلام العربية، وبحثوا في ملفات الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، والربط المائي بين دول المجلس. وجدد المجتمعون دعوتهم إلى الحل السلمي في معالجة الملف النووي الإيراني. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٦/ ٢٠٠٧/٥).

ــ قام ديفيد والش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارة إلى لبنان جدد خلالها دعم الإدارة الأمريكية لحكومة فؤاد السنيورة وإقرار المحكمة الدولية في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري والعمل على إنجاز الاستحقاق الرئاسي وتطبيق قراري مجلس الأمن رقمي ١٥٥٩ و١٧٠١. من ناحية أخرى، وصل إلى بيروت الكسندر تورشين نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي وأبلغ المسؤولين اللبنانيين رفض بلاده التدخل الأمريكي في الشؤون اللبنانية. (**السفير**، بيروت،١٧/٥/٢٠٠٧).

ــ اتسعت دائرة الاشتباكات في قطاع غزة بين حركتي حماس وفتح التي اندلعت منذ ٤ أيام وتحولت إلى حرب شوارع ليرتفع عدد القتلى من الطرفين إلى ٣٧ والجرحى إلى أكثر من مئة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٧/٥/٢٠٠٧). وقد توصلت حركتا فتح وحماس برعاية مصرية، إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/٥/٢٠٠٧).

ــ أكد وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في ختام أعمال دورتهم الـ ٣٤ في إسلام أباد تأييدهم للمبادرة العربية للسلام وضرورة التزام الدول الأعضاء بالتصويت لمصلحة القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية (**الحياة**، بيروت، ١٨/٥/٢٠٠٧).

ــ أجريت الانتخابات التشريعية في الجزائر، وأعلنت وزارة الداخلية النتائج الرسمية بفوز التحالف الرئاسي (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم الإسلامية) بـ ٢٤٩ مقعداً في المجلس الشعبي الوطني من أصل ٣٨٩. ولم تتعد نسبة المشاركة ٣٥,٥ في المئة. وتميزت بتعزيز أحزاب التحالف لمقاعدها في البرلمان باستثناء جبهة التحرير الوطني التي حصلت على ١٣٦ مقعداً بالمقارنة بـ ١٩٩ مقعداً حصلت عليها في انتخابات عام ٢٠٠٢. كما تراجع بشكل كبير أول حزب معارض في البرلمان السابق «حركة الإصلاح الوطني» الذي حصل على ٣ مقاعد فقط بعد أن كان يتمتع بـ ٤٣ مقعداً في البرلمان السابق. (**الحياة**، بيروت، ١٩/٥/٢٠٠٧).

ــ دعا توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الذي يقوم بآخر زيارة إلى العراق بوصفه رئيساً للحكومة البريطانية الحكومة العراقية إلى إدخال المرتبطين بالبعث في العملية السياسية. (**نيويورك دايلي نيوز**، نيويورك، ١٩/٥/٢٠٠٧).

ــ أجرى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز محادثات في مدينة فاس المغربية مع العاهل المغربي الملك محمّد السادس تناولت الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائية. (**الحياة**، بيروت، ١٩/٥/٢٠٠٧). وقد قدم العاهل السعودي إلى المغرب هبة مالية قدرها ٥٠ مليون دولار لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأكد موقف العربية السعودية الداعم لمبادرة العاهل المغربي بشأن نظام الحكم الذاتي في الصحراء في إطار السيادة المغربية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/٥/٢٠٠٧).

ــ أعلن الشيخ محمّد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) الذي انعقد في الأردن ــ البحر الميت ــ عن إنشاء «مؤسسة محمّد بن راشد آل مكتوم» يخصص لها ١٠ مليارات دولار لإطلاق جهود التنمية العربية الإقليمية وتنفيذ برامج لإعداد أجيال مؤهلة من القيادات في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/٥/٢٠٠٧).

ــ اهتز الوضع الامني في لبنان بصورة خطيرة، إذ دارت اشتباكات عنيفة بين قوى الجيش ومسلحين تابعين لتنظيم «فتح الإسلام» الذي يتخذ من مخيم نهر البارد الفلسطيني في شمال لبنان معقلاً له، وذلك عقب مطاردة قوى الأمن لعناصر مسلحة في مدينة طرابلس سطوا على أحد البنوك. وقد أدت الاشتباكات إلى سقوط ٢٣ قتيلاً في صفوف الجيش اللبناني و١٥ قتيلاً من عناصر «فتح الإسلام». (**النهار**، بيروت، ٢١/٥/٢٠٠٧). وقد أحكم الجيش الطوق على مخيم البارد بعد مواجهات عنيفة، داعياً إلى تسليم العناصر التي اعتدت على الجيش. (**النهار**، بيروت،٢٢/٥/٢٠٠٥). وتواصلت المعارك بين

الجيش وفتح الإسلام وفشلت الوساطات اللبنانية والفلسطينية لإنهاء الأزمة وسط دعوات للحوار لتشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة الموقف في مخيم البارد ترافقت مع إقرار المحكمة الدولية في مجلس الأمن ودعوة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة إلى عدم اعتبار إقرار المحكمة انتصاراً لفريق لبناني على آخر. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣١).

ـــ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عشية العيد الوطني الـ ١٧ للوحدة اليمنية عن استعداده لإجراء تعديلات دستورية تتطلبها المرحلة الراهنة تلحظ توسيع صلاحيات السلطة المحلية. واتهم الحوثيين بالتمرد ومحاولة الانقلاب على النظام الجمهوري والعودة بالوطن إلى العهد الإمامي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٢٢).

ـــ أعلنت الإدارة الأمريكية دعمها للحكومة اللبنانية في المعارك بين الجيش اللبناني ومنظمة «فتح الإسلام» في مخيم البارد الفلسطيني في شمال لبنان وتقديم مساعدة عسكرية عاجلة إلى الجيش استجابة لطلب من الحكومة اللبنانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٢٣).

ـــ دعت المحاكم الإسلامية الشعب الصومالي إلى عدم المشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في مقديشو الشهر المقبل قبل انسحاب القوات الإثيوبية المحتلة التي تدعم القوات الحكومية الموقتة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٢٥).

ـــ أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على اعتقال العشرات من القيادات السياسية لحركة حماس في الضفة الغربية من بينهم وزير التعليم العالي ناصر الدين الشاعر و٣ نواب ورؤساء وأعضاء بلديات في حماس، وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الوزاري الإسرائيلي الهادف إلى تضييق الخناق على حماس واستهداف قياداتها بمن فيهم رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية ما لم يتوقف قصف المستوطنات الإسرائيلية بالصواريخ. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/٢٥). وهددت حماس بأن اغتيال هنية سيقابله اغتيال إيهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزرائه. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٥/٢٨). وقد أسفرت الغارات الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ منتصف الشهر الجاري إلى سقوط ٤٦ فلسطينياً فيما أدى قصف المستوطنات بالصواريخ إلى مقتل إسرائيليين. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٦/٥/٢٩). وقد دعا بيان غير ملزم صدر عن مجلس الأمن الدولي إلى تهدئة الموقف في قطاع غزة، فيما أكدت السلطات الإسرائيلية أنها ستواصل الاغتيالات والغارات الجوية على القطاع. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣١).

ـــ دعا عمر حسن البشير الرئيس السوداني بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة إلى زيارة دارفور للوقوف ميدانياً على الأوضاع هناك بدلاً من الاعتماد على التقارير المغلوطة. وذكرت الأنباء أن الحكومة السودانية ستدرس خطة الأمم المتحدة لنشر قوات مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقدر بنحو ٢٣ ألفاً لحفظ السلام في دارفور. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٢٧).

ـــ نفى وليد المعلم وزير الخارجية السوري أي علاقة لـ سوريا بتنظيم «فتح الإسلام»، مشدداً على أن هذا التنظيم «إرهابي مطلوب في سوريا». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/٢٨). واعتبر أن سوريا ليست معنية بالمحكمة الدولية بشأن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري ولم تكن طرفاً في نظامها ولا في الاتفاق الذي أبرم بين لبنان والأمم المتحدة. ورأى أن لبنان قرر أن يتنازل عن سيادته لهذه المحكمة، أما سوريا فقرارها ألاّ تتنازل عن سيادتها إلى أي جهة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٢٨). (وكان المعلم وصف المحكمة الدولية في الثامن عشر من الشهر الجاري بأنها محكمة سياسية ومحاولة أمريكية للهيمنة على المنطقة)، فيما اعتبر فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني أن إقرار المحكمة الدولية في مجلس الأمن ليس موجهاً بالتحديد ضدّ سوريا. والجدير بالذكر (أن العلاقات اللبنانية السورية حملت في طياتها عدة عناصر للتوتر بين البلدين من بينها صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في التاسع من الشهر الجاري الذي أشار فيه إلى معلومات عن تهريب

أسلحة إلى لبنان عبر الحدود السورية، وحديث السنيورة في السابع والعشرين من الشهر الجاري عن روابط بين «فتح الإسلام» والاستخبارات السورية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣١).

ــ أنهى مجلس الأمة الكويتي الجدل الذي ساد الشارع السياسي طوال الشهر الماضي، وقرر تشكيل لجنة تحقيق للنظر في قانونية ودستورية عدد من المشاريع التي تدور حولها شبهات بما في ذلك التحقيق في اختلاسات في شركة ناقلات النفط الكويتية والهيئة العامة للاستثمار. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/٢٩).

ــ عقد في بغداد الاجتماع المرتقب بين الجانبين الأمريكي والإيراني حول العراق على مستوى السفراء. وأعلن السفير الأمريكي لدى العراق رايان كروكر الذي ترأس الجانب الأمريكي أن المحادثات كانت إيجابية، لكنه رفض اقتراحاً إيرانياً بإنشاء لجنة أمنية ثلاثية تضم ممثلين عراقيين وأمريكيين وإيرانيين. واتهم كروكر إيران بمساندة الميليشيات التي تقاتل القوات العراقية والامريكية. من جهته، قال السفير الإيراني في بغداد حسن كاظمي قمي، إن الاجتماع «خطوة أولى» تسبق مفاوضات أخرى، وعرض تدريب وتسليح قوات الأمن العراقية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٥/٢٩). وقد وجه الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي عاد إلى الظهور انتقادات إلى الحوار الإيراني الأمريكي، معرباً عن أسفه لعدم مطالبة الجانب الإيراني المحتل الأمريكي بالخروج من العراق. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣٠).

ــ أكد الجيش الأمريكي مقتل اثنين من جنوده إثر إسقاط مروحيتهما في محافظة ديالى شمال شرقي بغداد، إضافة إلى ٦ جنود آخرين قتلوا بعبوات ناسفة. وبسقوط هؤلاء العسكريين يرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الغزو عام ٢٠٠٣ إلى ٣٤٦٣. واعتبر شهر أيار/ مايو الحالي الأسوأ للقوات الأمريكية في العراق منذ تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٤ عندما قتل ١٣٧ جندياً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/٣٠/ ٢٠٠٧).

ــ قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش فرض عقوبات جديدة على السودان يحظر بموجبها على الأمريكيين التعامل مع ٣١ شركة سودانية. واعتبر بوش أن الرئيس السوداني عمر حسن البشير يعرقل الجهود الدولية لحل الأزمة في دارفور، مؤكداً أنه سيعمل على فرض عقوبات على السودان بقرار من مجلس الأمن الدولي تشمل حظر بيع أسلحة إلى السودان وحظر الطيران السوداني فوق دارفور. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣٠).

ــ أعلن في دمشق عن فوز الرئيس السوري بشار الأسد بأصوات ٩٧,٦٢ في المئة من الناخبين في استفتاء شعبي لولاية حكم ثانية مدتها سبع سنوات. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣٠).

ــ وقع الجانبان الفرنسي والقطري اتفاقية لتزويد الخطوط الجوية القطرية بـ ٨٠ طائرة إيرباص ــ أي ٣٥٠ ــ قيمتها ١٦ مليار دولار. وقد استقبل الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي بالمناسبة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي وصل إلى باريس، مؤكّداً متانة العلاقات بين البلدين. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/ ٥/٣١).

ــ صوت مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق (الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا). وقد أقر القرار بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع روسيا، الصين، جنوب أفريقيا، أندونيسيا وقطر عن التصويت. وسيدخل هذا القرار الذي أقر تحت الفصل السابع وحمل الرقم ١٧٥٧ حيز التنفيذ يوم العاشر من حزيران / يونيو ٢٠٠٧. وقد عبّر مندوبو الدول الذين امتنعوا عن التصويت عن خشيتهم من تداعيات القرار على الوضع اللبناني في ظل غياب الإجماع اللبناني على نظام المحكمة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٥/٣١) ■

ببليوغرافيـــا مختـــارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

آغا، حسين وأحمد سامح الخالدي. **الأمن القومي الفلسطيني**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦. ١٢٩ ص.

الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا: دراسات وبحوث الندوة الفكرية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، مراكش، ١٦-١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٦. المشاركون إبراهيم أبراش... [وآخ.]؛ تنسيق أمحمد مالكي. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٦. ٤٢٨ ص.

جيرارد، رينو. **حرب إسرائيل الضائعة ضد حزب الله**. ترجمة وسام الأمير. القاهرة: دار الخيّال، ٢٠٠٧. ١٥٩ ص.

الحرب على العراق: يوميات-وثائق-تقارير، ١٩٩٠-٢٠٠٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ١٦١٦ ص.

حطيط، أمين محمد. **الاستراتيجية الدفاعية: مبادئ عامة و...تطبيق في لبنان لمواجهة إسرائيل... قوى نظامية ومقاومة وطنية**. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦. ٣١٢ ص.

حلاق، حسان. **قضايا العالم العربي**. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧. ٤٦٦ ص.

الدسوقي، محمد إبراهيم. **اليابان في المستنقع العراقي**. القاهرة: دار ميريث للنشر، ٢٠٠٦. ١٦١ ص.

دلول، محسن. **لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧. ٢٨٦ ص.

الراوي، رياض. **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**. دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦. ٣٥٢ ص.

الربيعي، فاضل. **ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٣٠٤ ص.

زيادة، رضوان. **صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧. ٥٨ ص. (كرّاسات استراتيجية؛ العدد ١٧٤)

سيد أحمد، رفعت. **على مذبح الاحتلال في العراق: دراسة وثائقية في ملفات الإسلام، المقاومة، الاحتلال**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧. ٢٢٢ ص.

صالح، محسن محمد (محرّر). **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**. المشاركون أحمد سعيد نوفل... [وآخ]. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧. ٢٣٣ ص.

طويل، عبد السلام. **الدولة العربية في مهب الريح: دراسة في الفكر السياسي عند

برهان غليون. تقديم نيفين مسعد. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦.

العبدلي، سمير. **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٣٠٣ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٢)

غالبريث، بيتر و. **نهاية العراق: كيف تسبب القصور الأميركي في إشعال حرب لا نهاية لها**. ترجمة أياد أحمد. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٧. ٢٧٨ ص.

فيسك، روبرت. **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦. ٣ مج.

مالكي، أمحمد. **أسئلة المغرب المعاصر**. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧. ١٩٠ ص.

محمود، أحمد إبراهيم [وآخرون]. **حال الأمة العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧: أزمات الداخل وتحديات الخارج**. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٢٤٠ ص.

نعمان، عصام. **أميركا والإسلام والسلاح النووي: حاضر الصراع ومستقبله في دنيا العرب والعجم**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦. ٣٥٨ ص.

النمنم، حلمي. **المفكرون العرب والصهيونية وفلسطين**. القاهرة: رؤية للنشر، ٢٠٠٧. ٢٠٤ ص.

دوريات

«الآراء الفلسطينية فيما يتعلق بالسلام والصراع، والشؤون الداخلية، والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٦.» **دراسات باحث**: السنة ٥، العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٧. ص ١١٩-١٦٢.

أبراش، إبراهيم. «في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة: العرب وتحديات عصر العولمة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٦-٢٨.

إبراهيم، باقر. «العراق بعد خطة بوش الجديدة (ملف): نداء العقل وهوس العاطفة: قراءة في بعض المواقف من العلاقات العربية-الإيرانية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٢٩-١٣٧.

ابن محمد، محمدو. «موريتانيا ومساعي التأسيس لعهد جديد.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ٦١-٧٥.

أبو رمان، محمد. «"الفاعلون الجدد".. وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٨٤-٨٩.

أبو سعدة، حافظ. «الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الحكم المركزي: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير؟» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ٥٩-٧٦.

أبو طالب، حسن. «الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٠٤-١٠٩.

أبو عامر، عدنان. «مستقبل المقاومة في حالتي إجراء الانتخابات المبكرة وعدمها.» **دراسات باحث**: السنة ٥، العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٠١-١١٧.

أبو عامود، محمد سعد. «الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي-الإيراني.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٩٤-١٠١.

أتركين، محمد. «التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، والوثيقة الدستورية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٤١-١٦٢.

الأزعر، محمد خالد. «خيار الانتخابات الفلسطينية المبكرة: الخلفيات والآفاق.» **دراسات باحث**: السنة ٥، العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٧. ص ٦٠-٧٤.

أوتاواي، مارينا. «سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط أمام مأزق متعددة الأبعاد والمكونات.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٣٦-٤٣.

بشور، معن. «العراق بعد خطة بوش الجديدة (ملف): السنوات الأربع التي أسقطت المشروع

الإمبراطوري الأمريكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١١٤-١٢٨.

بلقزيز، عبد الإله. «الثقافي والحضاري في الصراع العربي-الإسرائيلي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٧٨-٩٢.

بني سلامة، محمد. «حقوق الإنسان في الأردن: الواقع والمأمول: قراءة في تقرير المركز الوطني الأردني لأوضاع حقوق الإنسان في الأردن عام ٢٠٠٥.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ١٢٩-١٤٤.

بيبرس، سامية. «مسيرة الإصلاح والتطوير في الوطن العربي: نموذج المغرب.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٩٥-٢١٤.

«تقدير مخابرات أمريكية قومية: احتمالات استقرار العراق، طريق التحديات الآتي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ١٠٨-١١١.

«تقرير عن: «اجتماع الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية»، طرابلس، لبنان، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٧٧-١٧٨.

«تقرير عن: ندوة مستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين»، بيروت، ١٠-١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٢١٥-٢٢٧.

تقيه، راي. «فهم الأزمة الإيرانية.» وثيقة. **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٩٩-١٠٧.

جاد، عماد. «مدى نجاح سياسة تطوير العلاقات مع إسرائيل منفذاً للتأثير في السياسات الأمريكية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٤١-٥٠.

جمعة، محمد. «اتفاق مكة.. قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٥٨-١٦٣.

الحاج صالح، ياسين وسماح إدريس (معدّان). «الطائفية في الوطن العربي (٢).» **الآداب**: السنة ٥٥، العددان ١-٢، كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٣٧-٨٨.

الحامد، رائد. «العراق بعد خطة بوش الجديدة (ملف): المرتزقة في العراق.. ميليشيات وفرق موت.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٩١-١١٣.

حجاج، أحمد. «المواقف الدولية من أزمة دارفور.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٩٤-١٩٧.

حرب، أسامة الغزالي. «أين الشرق الأوسط الجديد؟!» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٨-٩.

الحريري، جاسم يونس. «مستقبل العلاقات العراقية-الأسبانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ٩٣-١٢٤.

الحص، سليم. «الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٨-١٧.

«حلقة نقاش حول النزاع الفلسطيني الداخلي.» **دراسات باحث**: السنة ٥، العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٧. ص ٧-٤٤.

«حلقة نقاشية: قمة الرياض: تساءلات واجبة.» شارك في الحلقة إبراهيم نصر الدين [وآخرون]؛ أعدّها وحرّرها أحمد يوسف أحمد ونيفين عبد المنعم مسعد. **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ١٠٦-١٢٨.

الحموري، محمد. «المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ٦-٢٠.

حنا، إلياس. «هل حقاً تستغل أمريكا الفروقات بين العرب وإيران؟» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٢٩-٤٠.

حيدر، محمود. «اللحظة النووية بين إيران وأميركا: احتدام الميتا-استراتيجيا.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٤، خريف ٢٠٠٦-شتاء ٢٠٠٧. ص ١١١-١٢٦.

خلف، محمود. «الاستراتيجية الأمريكية لـ «قيادة إفريقيا» العسكرية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٩٠١٩١.

خميس، خلود محمد. «الخلفيات التاريخية للدور

الإثيوبي في الصومال.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٨٠-١٨٣.

راشد، سامح. «لبنان.. أزمة التشابك بين الداخل والخارج.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١١٤-١١٨.

الربيعي، علي حسن. «تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٧٨-٩٨.

الرحمون، أحمد عوض. «مشروع كيان عربي وحدوي نهضوي حضاري، ذو أبعاد إنسانية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٤٧-٦٣.

رفعت، سعيد. «التناقضات العربية وتداعياتها على القضايا الاستراتيجية بالمنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٥-١٢.

روي، سارا. «إسرائيل: شعب لا شعوري.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ٥٠-٦٠.

الزعفوري، عمر. «إخفاقات الدمقرطة في المجتمعات العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٨٠-١٩٤.

زغلول، خالد سعد. «سياسة فرنسا الإيرانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٢٥٣-٢٥٦.

الزيات، صفوت. «تقييم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٤٦-١٤٩.

زيادة، رضوان. «ضعف الدولة العربية.. صراع الأدوار بين الداخل والخارج.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٨٠-٨٣.

الزيدي، رشيد عمارة ياس. «أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ٩-٣٠.

زين الدين، محمد. «مستقبل الدولة الوطنية في زمن العولمة.» **فكر ونقد**: السنة ٩، العدد ٨٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٢٠٠٧. ص ٥-١٤.

سايمون، ستيفن ن. «العراق بعد خطة بوش الجديدة (ملف): ما بعد التعزيز العسكري الأمريكي في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٨٠-٩٠.

سعد الدين، نادية. «المقاومة ومعادلة الصراع العربي-الإسرائيلي: أثر المقاومة اللبنانية والفلسطينية على الكيان الصهيوني.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ٧٩-٩٢.

السيد سعيد، محمد. «الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٦٨-٧٧.

شلبي، السيد أمين. «العرب والمشهد الدولي القادم.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٦٢-٧٧.

صالح، غانم محمد. «الفيدرالية وقرار تطبيقها في العراق.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٢١٥-٢٣٥.

طاهر، سمير. «اليسار العربي والتنمية: العثور على متهم ليس الهدف!» **الآداب**: السنة ٥٥، العددان ١-٢، كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٤-٧.

العبد الله، حميدي. «سيناريوهات ما بعد اتفاق مكة.» **دراسات باحث**: السنة ٥، العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٧. ص ٤٥-٥٩.

عبد السلام، محمد. «مشكلات الدفاع عن «الدول الصغيرة» في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٩٠-٩٣.

عبد القوي، سامي صبري. «مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٩٨-٢٠١.

«العراق بعد خطة بوش الجديدة (ملف): بيان صادر عن مجموعة من الشخصيات الوطنية العراقية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٣٥-١٤٠.

علام، دعاء حسين. «استهداف الأقصى.. استكمال حلقات تهدويد القدس.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٦٤-١٧١.

العناني، خليل. «مأساة العراق.. عدوى التفكك في

الجوار العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١١٠-١١٣.

العيلة، رياض علي. «دعوة الرئيس محمود عباس للانتخابات المبكرة في إطار تنازع الصلاحيات مع حكومة حماس.» **دراسات باحث**: السنة ٥، العدد ١٧، شتاء ٢٠٠٧. ص ٧٥-١٠٠.

العيوطي، ياسين. «عن الصراع بين مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٥٠-٥٣.

فتيحة، ليتيم. «مجلس الأمن.. ضرورات الإصلاح في عالم متغير.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٥٤-٦١.

قرم، جورج. «شرق-غرب: فراغ القوة، حوار.» حاوره محمد نور الدين وعفيف عثمان. **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٤، خريف ٢٠٠٦-شتاء ٢٠٠٧. ص ٨٨-١٠٧.

قهوجي، رياض. «الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية-الإيرانية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٢٠-١٢٣.

كرام، محمد الأخضر. «الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٢٥-١٣٨.

كشك، أشرف محمد. «إسرائيل والناتو.. من التعاون إلى الشراكة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٢٤٩-٢٥٢.

الكواري، علي خليفة. «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٤٤-٥٩.

كوردسمان، أنتوني. «تحليل استراتيجي: غارات إسرائيلية وأمريكية على إيران: تحليل تأملي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ٢٨-٤٨.

ـــــــ . «العراق بعد خطة بوش الجديدة (ملف): تحليل استراتيجي: الاستراتيجية الجديدة في العراق: تقدّم غير مؤكد نحو هدف مجهول.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٧٢-٧٩.

الكيلاني، مصطفى. «عولمة الاختلاف أو الإمكان الصعب: نحن والعالم الجديد.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٢٩-٤٦.

كيوان، مأمون. «الفلسطينيون في العراق بين التوطين والتنكيل والطرد.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٤، خريف ٢٠٠٦-شتاء ٢٠٠٧. ص ١٢٧-١٥٥.

مالكي، أمحمد. «هل انحسر الإنتماء الوطني والقومي لصالح الإنتماء الديني؟ تأملات في ترتيب أولويات الإنتماء.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٥١-٦١.

المجموعة الدولية للأزمات. «تقرير: فلسطين... مابعد اتفاق مكة.. إشراك حماس.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٤١-١٥٧.

محمد، كولفرني. «الوطنية المغربية وإشكالية الاستمرارية التاريخية.» **فكر ونقد**: السنة ٩، العدد ٨٦، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٥-١٢.

محمود، أحمد إبراهيم. «الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٧٢-١٧٩.

ـــــــ . «إثيوبيا والمسألة الصومالية: من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ٨٨-١٠٥.

مخيمر، أسامة. «المواجهة الأمريكية-الإيرانية.. تصعيد أم تهدئة؟» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٣٨-١٤١.

المرزوقي، منصف وعبد الوهاب معطر. «الانتخابات الرئاسية الموريتانية في تقييم اللجنة العربية لحقوق الإنسان.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ٧٦-٨٧.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «الحدث اللبناني وتقويم تداعيات التباينات المذهبية السنيّة-الشيعية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ١٤-٢٨.

المرهون، عبد الجليل زيد. «الخليج ونذر الحرب

الرابعة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٨-٣٥.

موسوي، سيد حسين. «الاستراتيجية الأميركية الجديدة في العراق.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٤، خريف ٢٠٠٦-شتاء ٢٠٠٧. ص ٤-٦.

موسى، عبده مختار. «صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان: منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ٣١-٥٨.

«ندوة: السياسة الأميركية في ضوء تقرير بايكر-هاملتون.» شارك في الندوة جورج حجار [وآخرون]؛ أدارها محمد نور الدين. **شؤون الأوسط**: السنة ١٦، العدد ١٢٤، خريف ٢٠٠٦-شتاء ٢٠٠٧. ص ٩-٢٠.

النصراوي، صلاح. «مؤتمر «بغداد».. اختبار للنيات دون حسم!!» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ١٤٢-١٤٥.

نعمان، عصام. «مواجهة الهجوم الأمريكي الصهيوني في سياق مشروع نهضوي عربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٦٤-٧٧.

هلال، علي الدين. «افتتاحية: الديمقراطية.. والاقتصاد.. والسوق.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ٤-٥.

ياسين، صباح. «تقرير عن: المؤتمر السنوي السادس»العرب وأفريقيا: فضاء استراتيجي مشترك»، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٠-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ١٨٦-١٨٨.

مراجعة كتب

أمين، جلال. «عولمة القهر.. الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٢٥٧-٢٥٩. (محمد سامي عبد الرءوف)

بلقزيز، عبد الإله. «أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس».» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٢٦٠-٢٦٢. (مي عبد الرحمن غيث)

ثابت، أحمد. «الحصاد المر للتفاوض: اختزال قضية فلسطين.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٦٩-١٧٤. (خليل العناني)

حديد، محمد. «مذكراتي: الصراع من أجل الديموقراطية في العراق.» تحقيق نجدة فتحي صفوة. **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٦٥-١٦٨. (سمير عبد الرسول العبيدي)

حماد، فوزي وعادل محمد أحمد. «إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٢٦٨-٢٧٠. (وليد عيسى سليمان)

خدوري، عماد. «سراب السلاح النووي العراقي: مذكرات وأوهام.» **حصاد الفكر**: العدد ١٧٩، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٩-١٨. (مدحت العراقي)

خزندار، شوكت. «سفر ومحطات: الحزب الشيوعي العراقي... رؤية من الداخل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ١٨٤-١٩٦. (عبد الحسين شعبان)

«الدور الإسرائيلي في الحرب الأميركية على العراق.» مجموعة مؤلفين إسرائيليين. **حصاد الفكر**: العدد ١٧٩، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ١٩-٣٠. (أحمد حسن)

الراوي، رياض. «البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط.» **حصاد الفكر**: العدد ١٧٩، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٦١-٦٨. (زينب راشد)

الربيعي، إسماعيل نوري [وآخرون]. «الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ١٧٥-١٧٩. (وليد خالد أحمد حسن)

سويد، ياسين. «الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٢٤٩-٢٥٧. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

طويل، عبد السلام. «الدولة العربية في مهب الريح:

دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون.» **حصاد الفكر**: العدد ١٧٨، شباط/فبراير ٢٠٠٧. ص ٣٧-٤٢. (شيرين محمد فهمي)

العيسوي، أشرف سعد. «انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ص ٢٥٩-٢٦٠. (سامح راشد)

محفوظ، محمد. «الحرية والإصلاح في العالم العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٦. ص ٢٥٨-٢٦٣. (خالد محمد زغلول)

نافع، إبراهيم. «ماذا بعد سقوط صدام؟» **حصاد الفكر**: العدد ١٧٩، آذار/مارس ٢٠٠٧. ص ٤٥-٥٢. (علي عبد الفتاح الحاروني)

Carter, Jimmy. «Palestine: Peace not Apartheid.»
المستقبل العربي: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/مايو ٢٠٠٧. ص ١٤٥-١٥٤. (سمير كرم)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Abu-Nimer, Mohammed, Amal I. Khoury and Emily Welty. *Unity in Diversity: Interfaith Dialogue in the Middle East*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007. 336 p.

Abunimah, Ali. *One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse*. New York: Metropolitan Books, 2006. 227 p.

Achkar, Gilbert with Michel Warschawski. *The 33-Day War: Israel's War on Hezbollah in Lebanon and its Consequences*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2007. 128 p.

Allawi, Ali A. *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace*. New Haven, CT: Yale University Press, 2007. xxiv, 518p.

Campbell, Kenneth J. *A Tale of Two Quagmires: Iraq, Vietnam, and the Hard Lessons of War*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2007. 160 p. (International Studies Intensives)

Cook, Steven A. *Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007. 208 p.

Dolphin, Ray. *The West Bank Wall: Unmaking Palestine*. London: Pluto Press, 2006. xv, 228 p.

Dombroski, Kenneth R. *Peacekeeping in the Middle East as an International Regime*. New York: Routledge, 2006. 176 p. (Studies in International Relations)

Enderlin, Charles. *Les Années perdues: Intifada et guerres au Proche-Orient, 2001-2006*. Paris: Fayard, 2006. 400 p.

Fontenot, Gregory, E. J. Degen and David Tohn. *On Point: The United States Army in Operation Iraqi Freedom*. Foreword by Tommy R. Franks. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2005. xxiii, 539 p.

Fox, John W., Nada Mourtada-Sabbah and Mohammed Al-Mutawa (eds.). *Globalization and the Gulf*. New York: Routledge, 2006. 4 parts.

Fukuyama, Francis (ed.). *Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006. x, 262 p.

Ghubash, Hussein. *Oman: The Islamic Democratic Tradition*. New York: Routledge, 2006. 252 p. (Durham Modern Middle East and Islamic World Series; 8)

Gorenberg, Gershom. *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977*. New York: Times Books, 2006. xvii, 454 p.

Lawson, Fred H. *Constructing International Relations in the Arab World*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2006. xi, 208 p.

Lieven, Anatol and John Hulsman. *Ethical Realism: A Vision for America's Role in the World*. New York: Pantheon Books, 2006. xxiii, 199 p.

Ritchie, Nick and Paul Rogers. *The Political Road to War with Iraq: Bush, 9/11, and the Drive to Overthrow Saddam*. New York: Routledge, 2006. 240 p. (Contemporary Security Studies)

Rotberg, Robert I. (ed.). *Israeli and Palestinian Narratives of Conflict: History's Double Helix*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 2006. viii, 283 p. (Indiana Series in Middle East Studies)

Werenfels, Isabelle. *Political Change in Algeria: Elites and the Balancing of Instability*. New York: Routledge, 2007. 256 p. (History and Society in the Islamic World)

Periodicals

Adib-Moghaddam, Arshin. «Inventions of the Iran-Iraq.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 16, no. 1, Spring 2007. pp. 63-83.

Amidror, Yaakov. «The Hizballah-Syria-Iran Triangle.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 1-5.

Arens, Moshe. «Consequences of the 2006 War for Israel.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 24-26.

Arquilla, John. «The End of War as we Knew it? Insurgency, Counterinsurgency and Lessons from the Forgotten History of Early Terror Networks.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 2, 2007. pp. 369-386.

Azarva, Jeffrey. «From Cold Peace to Cold War? The Significance of Egypt's Military Buildup.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 59-73.

Bahgat, Gawdat. «Nuclear Proliferation: Egypt.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 3, May 2007. pp. 409-421.

Barak, Efraim. «Ahmad Amin and Nationalism.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 2, March 2007. pp. 295-310.

Barak, Oren. «»Don't Mention the War?»: The Politics of Remembrance and Forgetfulness in Postwar Lebanon.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 1, Winter 2007. pp. 49-70.

Ben-Dror, Elad. «The Arab Struggle against Partition: The International Arena of Summer 1947.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 2, March 2007. pp. 259-293.

Bensaad, Ali. «Mauritanie: Territoire de marges et de liens.» *Maghreb-Machrek*: no. 189, automne 2006. pp. 7-27.

Berger, Mark T. and Douglas A. Borer. «The Long War: Insurgency, Counterinsurgency and Collapsing States.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 2, 2007. pp. 197-215.

Biddle, Stephen. «Speed Kills? Reassessing the Role of Speed, Precision, and Situation Awareness in the Fall of Saddam.» *Journal of Strategic Studies*: vol. 30, no. 1, February 2007. pp. 3-46.

Borer, Douglas A. and Mark T. Berger. «All Roads Lead to and from Iraq: The Long War and the Transformation of the Nation-State System.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 2, 2007. pp. 457-463.

Buckley-Zistel, Susanne. «In-between War and Peace: Identities, Boundaries and Change after Violent Conflict.» *Millennium*: vol. 35, no. 1, December 2006. pp. 3-21.

Collins, John. «Global Palestine: A Collision for our Time.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 16, no. 1, Spring 2007. pp. 3-18.

Collombier, Virginie. «The Internal Stakes of the 2005 Elections: The Struggle for Influence in Egypt's National Demo-

cratic Party.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 1, Winter 2007. pp. 94-111.

Defarges, Philippe Moreau. «Washington-Téhéran: Le Marchandage ou le chaos.» *Politique internationale*: no. 114, hiver 2006-2007. pp. 35-51.

Delpech, Thérèse. «Le Moyen-Orient de Mahmoud Ahmadinejad.» *Politique internationale*: no. 114, hiver 2006-2007. pp. 53-66.

Denoeux, Guilain P. and Helen R. Desfosses. «Rethinking the Moroccan Parliament: The Kingdom's Legislative Development Imperative.» *Journal of North African Studies*: vol. 12, no. 1, March 2007. pp. 79-108.

Desch, Michael C. «Bush and the Generals.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 3, May-June 2007. pp. 97-108.

«Document: Henry Kissinger to Iraq in 1975: «We Can Reduce Israel's Size».» Preface by Kenneth W. Stein. *Middle East Quarterly*: vol. 13, no. 4, Fall 2006. pp. 71-78.

Dunn, David Hastings. «»Real Men Want to Go to Tehran»: Bush, Preemption and the Iranian Nuclear Challenge.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 1, January 2007. pp. 19-38.

Fearon, James D. «Iraq's Civil War.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 2, March-April 2007. pp. 2-15.

Feldstein, Martin. «The Underfunded Pentagon.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 2, March-April 2007. pp. 134-140.

Finkelstein, Norman G. «The Camp David II Negotiations: How Dennis Ross Proved the Palestinians Aborted the Peace Process.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 2 (142), Winter 2007. pp. 39-53.

Franzén, Johan. «Communism versus Zionism: The Comintern, Yishuvism, and the Palestine Communist Party.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 2 (142), Winter 2007. pp. 6-24.

Ginat, Rami and Uri Bar-Noi. «Tacit Support for Terrorism: The Rapprochement between the USSR and Palestinian Guerilla Organizations Following the 1967 War.» *Journal of Strategic Studies*: vol. 30, no. 2, April 2007. pp. 255-284.

Guney, Aylin and Aslihan çelenk. «The European Union's Democracy Promotion Policies in Algeria: Success or Failure?» *Journal of North African Studies*: vol. 12, no. 1, March 2007. pp. 109-128.

El-Hokayem, Emile. «Hizballah and Syria: Outgrowing the Proxy Relationship.» *Washington Quarterly*: vol. 30, no. 2, Spring 2007. pp. 35-52.

Honig, Or. «The End of Israeli Military Restraint.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 2007. pp. 63-74.

Jung, Dietrich. «Islam and Politics: A Fixed Relationship?» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 16, no. 1, Spring 2007. pp. 19-35.

Khrestin, Igor and John Elliott. «Russia and the Middle East.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 2007. pp. 21-27.

Kibaroglu, Mustafa. «Iran's Nuclear Ambitions from a Historical Perspective and the Attitude of the West.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 2, March 2007. pp. 223-245.

King-Irani, Laurie. «Iraq: A Look Back.» *Orbis*: vol. 51, no. 1, Winter 2007. pp. 91-106.

Kramer, Martin. «Israel vs. the New Islamist Axis.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 13-16.

Kupchan, Charles A. «Perspective: Europe and America in the Middle East.» *Current History*: vol. 106, no. 698, March 2007. pp. 137-139.

Lawson, Fred. «Syria's Relations with Iran: Managing the Dilemmasof Alliance.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 1, Winter 2007. pp. 29-47.

Le Moulec, Jean-Baptiste. «Déclinaison

saoudienne: Al-Saoud, Wahhabisme, ’Utayba.» *Maghreb-Machrek*: no. 190, hiver 2006-2007.

Legrenzi, Matteo. «NATO in the Gulf: Who Is Doing Whom a Favor?» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. pp. 69-75.

Leiken, Robert S. and Steven Brooke. «The Moderate Muslim Brotherhood.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 2, March-April 2007. pp. 107-121.

Lieberman, Avigdor. «Israël-Palestine: Plaidoyer pour une séparation.» Entretien conduit par Alexandre Del Valle. *Politique internationale*: no. 114, hiver 2006-2007. pp. 75-85.

Lieven, Anatol [et al.]. «Symposium: Iraq, Iran, Israel and the Eclipse of U.S. Influence: What Role for America Now?» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. pp. 1-26.

Lopez, Andrea M. «Engaging or withdrawing, Winning or Losing? The Contradictions of Counterinsurgency Policy in Afghanistan and Iraq.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 2, 2007. pp. 245-260.

Lubrani, Uri. «The War’s Fall-Out in Lebanon.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 17-19.

Maclellan, Nic. «Fiji, Iraq and Pacific Island Security.» *Race and Class*: vol. 48, no. 3, January-March 2007. pp. 47-62.

Mikaïl, Barah. «Entre mythes et réalité: Considérations autour d’un «croissant chiite».» *Maghreb-Machrek*: no. 190, hiver 2006-2007.

Moubarak, Gamal. «Egypte: Le Prochain Raïs?» Entretien conduit par Alexis Debat. *Politique internationale*: no. 114, hiver 2006-2007. pp. 87-96.

Niblock, Tim. «The US-Saudi Alliance: A Crisis Overcome.» *Journal of Social Affairs*: vol. 23, no. 89, Spring 2006. pp. 41-59.

Norton, Augustus Richard. «Why Hizbullah Is Winning: Review Article.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 1, Winter 2007. pp. 145-149.

O’Malley, Eoin. «Setting Choices, Controlling Outcomes: The Operation of Prime Ministerial Influence and the UK’s Decision to Invade Iraq.» *British Journal of Politics and International Relations*: vol. 9, no. 1, February 2007. pp. 1-19.

Ould Cheikh, Abdel Wedoud. «Les Habits neufs du sultan: Sur le pouvoir et ses (re-s)sources en Mauritanie.» *Maghreb-Machrek*: no. 189, automne 2006. pp. 29-51.

Pappe, Ilan. «Clusters of History: US Involvement in the Palestine Question.» *Race and Class*: vol. 48, no. 3, January-March 2007. pp. 1-28.

Paz, Reuven. «The 2006 Lebanon War’s Effect on Global Jihad Groups.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 10-12.

Peleg, Ilan and Paul Scham. «Israeli Neo-Revisionism and American Neo-Conservatism: The Unexplored Parallels.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 1, Winter 2007. pp. 73-94.

Prendergast, John and Colin Thomas-Jensen. «Blowing the Horn.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 2, March-April 2007. pp. 59-74.

Riedel, Bruce. «Al-Qaeda Strikes Back.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 3, May-June 2007. pp. 24-40.

Robinson, Glenn E. «The Battle for Iraq: Islamic Insurgencies in Camparative Perspective.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 2, 2007. pp. 261-273.

Ronen, Yehudit. «Between the Mahdiyya and the Muslim Brotherhood: Continuity and Change in Islamic Radicalism in Sudan.» *Journal of North African Studies*: vol. 12, no. 1, March 2007. pp. 1-18.

Roussellier, Jacques Eric. «Elusive Sovereignty-People, Land and Frontiers of the Desert: The Case of the Western Sa-

hara and the International Court of Justice.» *Journal of North African Studies*: vol. 12, no. 1, March 2007. pp. 55-78.

Roy, Sara. «Humanism, Scholarship, and Politics: Writing on the Palestinian-Israeli Conflict.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 2 (142), Winter 2007. pp. 54-65.

Rubin, Barry. «Arab Politics: Back to Futility.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 2007. pp. 53-62.

Salah, Ra'id. «The Islamic Movement inside Israel.» Interviewed by Jamil Dakwar; translated by Aiman Haddad. *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 2 (142), Winter 2007. pp. 66-76.

Sepp, Kalev I. «From «Shock and Awe» to «Hearts and Minds»: The Fall and Rise of US Counterinsurgency Capability in Iraq.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 2, 2007. pp. 217-230.

Shehadi, Nadim. «Le Hezbollah entre l'Iran et le Liban.» *Maghreb-Machrek*: no. 190, hiver 2006-2007.

Takeyh, Ray. «Time for Détente with Iran.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 2, March-April 2007. pp. 17-32.

Udombana, Nsongurua L. «Still Playing Dice with Lives: Darfur and Security Council Resolution 1706.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 2, 2007. pp. 97-116.

Uslu, Emurullah. «From Local Hizbollah to Global Terror: Militant Islam in Turkey.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. pp. 124-141.

Vaïsse, Justin. «George W. Bush dans la tourmente.» *Politique internationale*: no. 114, hiver 2006-2007. pp. 21-33.

Yehiav, Ayellet. «The Anti-Iranian Front: Egypt, Saudi Arabia, and Jordan.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 6-9.

Yost, David S. «NATO and the Anticipatory Use of Force.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 1, January 2007. pp. 39-68.

Zisser, Eyal. «Bashar al-Assad's Gamble.» *Middle East Quarterly*: vol. 13, no. 4, Fall 2006. pp. 61-66.

____ . «Whither Syria?» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 11, no. 1, March 2007. pp. 20-23.

Book Reviews

Abunimah, Ali. «One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse.» *Arab Studies Journal*: vol. 15, no. 1, Spring 2007. pp. 100-103. (Issa Mikel)

Beinin, Joel and Rebecca L. Stein (eds.). «The Struggle for Sovereignty: Palestine and Israel, 1993-2005.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 2 (142), Winter 2007. pp. 92-94. (Rochelle Davis)

Brigham, Robert K. «Is Iraq another Vietnam?» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 2, March 2007. pp. 413-414. (David Ryan)

Citino, Nathan J. «From Arab Nationalism to OPEC: Eisenhower, King Sa'ud and the Making of U.S.-Saudi Relations.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 33, no. 2, November 2006. pp. 230-232. (Steffen Hertog)

Dolphin, Ray. «The West Bank Wall: Unmaking Palestine.» *Race and Class*: vol. 48, no. 3, January-March 2007. pp. 100-103. (Nancy Murray)

Enderlin, Charles. «Les Années perdues: Intifada et guerres au Proche-Orient, 2001-2006.» *Politique internationale*: no. 114, hiver 2006-2007. pp. 415-417. (Eugène Berg)

Fontenot, Gregory, E. J. Degen and David Tohn. «On Point: The United States Army in Operation Iraqi Freedom.» *Middle East Quarterly*: vol. 13, no. 4, Fall 2006. pp. 83-84. (Michael Rubin)

Fukuyama, Francis. «America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. (Zerougui Abdelkader)

____ (ed.). «Nation-Building: Beyond Af-

ghanistan and Iraq.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 2, March 2007. pp. 383-385. (Aidan Hehir)

Galbraith, Peter W. «The End of Iraq: How American Incompetence Created a War without End.» *Political Science Quarterly*: vol. 121, no. 4, Winter 2006-07. pp. 710-712. (James J. Wirtz)

Ghubash, Hussein. «Oman: The Islamic Democratic Tradition.» *Journal of Islamic Studies*: vol. 18, no. 2, May 2007. pp. 274-276. (Jeremy Jones)

____ . « ____ .» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. (Joseph A. Kechichian)

Gorenberg, Gershom. «The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 2 (142), Winter 2007. pp. 97-98. (Diana Buttu)

Halliday, Fred. «The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 1, January 2007. pp. 211-212. (Bahgat Korany)

Herring, Eric and Glen Rangwala. «Iraq in Fragments: The Occupation and its Legacy.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. (Jeffrey Record)

Khalidi, Rashid. «The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood.» *Middle East Journal*: vol. 61, no. 1, Winter 2007. pp. 172-173. (Neil Caplan)

____ . « ____ .» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. (Philip C. Wilcox, Jr.)

Lawson, Fred H. «Constructing International Relations in the Arab World.» *International Affairs* (London): vol. 83, no. 1, January 2007. p. 212. (Matteo Legrenzi)

Lieven, Anatol and John Hulsman. «Ethical Realism: A Vision for America's Role in the World.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. (Jack Snyder)

Lochery, Neill. «The View from the Fence: The Arab-Israeli Conflict from the Present to its Roots.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 2007. pp. 94-95. (Robert O. Freedman)

Mansfield, Edward D. and Jack Snyder. «Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War.» *Political Science Quarterly*: vol. 121, no. 4, Winter 2006-07. pp. 701-703. (Bruce Russett)

Massad, Joseph A. «The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 2 (142), Winter 2007. pp. 89-90. (Anne Norton)

Mishal, Shaul and Avraham Sela. «The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. (Glenn E. Robinson)

Nasr, Vali. «The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, Spring 2007. (John W. Sutherlin)

Natali, Denise. «The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 2007. pp. 87-88. (Michael Rubin)

Park, Bill. «Turkey's Policy towards Northern Iraq: Problems and Perspectives.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 2007. p. 93. (Michael Rubin)

Rabil, Robert G. «Syria, the United States, and the War on Terror in the Middle East.» *Middle East Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 2007. pp. 92-93. (Michael Young)

Sorkin, Michael (ed.). «Against the Wall: Israel's Barrier to Peace.» *Arab Studies Journal*: vol. 15, no. 1, Spring 2007. pp. 138-142. (Gabriel Ash)

دلالات الاجتماع السابع
للجمعية العربية للعلوم السياسية

على الرغم من مرارة المرحلة التي تمر بها الأمة العربية، وقسوة ضغطها على الضمير العربي الموجَع بجسامة الأحداث المتلاحقة التي أخذت تعصف بالوطن العربي في وسط فوضى ممنهجة عنوانها الغزو والاحتلال الأجنبي، وأعمال العنف والإرهاب والاقتتال الداخلي والصراعات والفتن، فإنه يبدو من غير المنصف الإقرار بأن مثل هذه المشاهد المأساوية هي المشاهد الوحيدة المقروءة على الساحة العربية، بل مازال الوطن العربي المثخن بالجراح يطالعنا بين الفينة والأخرى بعدد من الفعاليات والتظاهرات الخلاقة، ذات الدلالات المعبرة على حيوية هذه الأمة وقدرتها على مجابهة التحديات والتعبير عن أصالتها وهويتها والتطلع المشروع بل والواجب إلى التكامل والاندماج.

و لعل من أبرز الفعاليات الخلاقة التي حصلت، ونحن على مشارف العام الجديد، فعالية الجمعية العمومية للجمعية العربية للعلوم السياسية، التي عقدت اجتماعها السابع في صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية، خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧م والتي أفصحت عن الكثير من الدلالات المعبرة، منها على سبيل المثال:

● قوس الأزمات والحرائق المشتعلة في معظم أجزاء الوطن العربي، وهو القوس الذي لم يعطّل إرادة عقول الأمة ومفكريها وقادة رأيها العام، ولم يمنعهم من ركوب موجة التحدي وتجشم مشاق السفر وحضور الاجتماع مرددين في أنفسهم القول المأثور «**لابد من صنعاء وإن طال السفر**»، الأمر الذي يدل على قوة نبض هذه الأمة ومؤهلاتها.

● الدلالة الثانية تعكس ما لدى الأساتذة والباحثين العرب في مجال العلوم السياسية من قوة شعور بالانتماء والولاء لإطارهم التنظيمي المهني، أي «الجمعية العربية للعلوم السياسية»، والإصرار على الالتفاف الجاد حول أهدافها وصولاً إلى الحياة المدنية والديمقراطية. وهذا ما عكسته الندوة التي أقامتها الجمعية على هامش اجتماعها بعنوان «علم السياسة وترسيخ قيم التحول الديمقراطي في الوطن العربي» .

● الدلالة الثالثة هي أن نهج الجمعية المهني منذ نشأتها في العام ١٩٨٥م وحتى الوقت الراهن أكسبها الصدقية والثقة لدى النخب السياسية العربية، وبشكل متزايد؛ فمن مرحلة لم تجد فيها الجمعية في بداية نشأتها مكاناً يحتضنها في الوطن العربي لتعلن مولدها أصبحت اليوم تحظى بقبول وترحاب لإقامة اجتماعاتها وفعالياتها في معظم الدول العربية، بل إنها حظيت في اجتماعها السابع هذا برعاية رفيعة المستوى من قبل أحد قادة العرب، وهو الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية. وقد شاركها فعاليتها عدد من المسؤولين اليمنيين والشخصيات الاجتماعية، وفي مقدمتهم دولة رئيس الحكومة. ولذا لا يسعنا في الجمعية العربية للعلوم السياسية، رئيساً وأعضاء لجنة تنفيذية وأعضاء، إلا أن نتقدم من الجمهورية اليمنية، قيادة وشعباً، بجزيل الشكر والامتنان.

يسعدنا في هذه الدورة الجديدة من نشاط الجمعية أن نتقدم من جميع الأساتذة والباحثين العرب في مجال العلوم السياسية، داخل الوطن العربي وخارجه، بدعوة مفتوحة للانضمام إلى الجمعية ونصرة أهدافها التي هي أهدافهم، ونخص بالدعوة رؤساء أقسام العلوم السياسية في جامعات المغرب والخليج العربي، فهؤلاء نخبة لا يستهان بها علماً ومعرفة وعدداً.

يعجز القلم عن اختتام هذه الافتتاحية من دون توجيه الشكر للأخوة الزملاء قادة الجمعية السابقين، أ.د. علي الدين هلال، رئيس الجمعية السابق، وكافة أعضاء اللجنة التنفيذية، وكل من ساهم في الحفاظ على مسيرة الجمعية العربية للعلوم السياسية .

أحمد محمد الكبسي

رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية

مجلة المنظمة العربية للترجمة

ــ تستعد المنظمة العربية للترجمة لإصدار مجلة علمية محكّمة تتناول المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالترجمة وتقويم واقع الترجمة والمترجم في الوطن العربي وسبل الارتقاء بهما.

ــ من المنتظر صدور العددين الأول والثاني خلال سنة ٢٠٠٨. ومن المنتظر كذلك أن يضم العددان محورين من المحاور التالية، بحسب توفّر الكتابة فيهما:

١ ـ واقع الترجمة في الوطن العربي: مقاربات نقدية

٢ ـ علم الترجمة: النظرية والتطبيق

٣ ـ مهنة المترجم في الوطن العربي

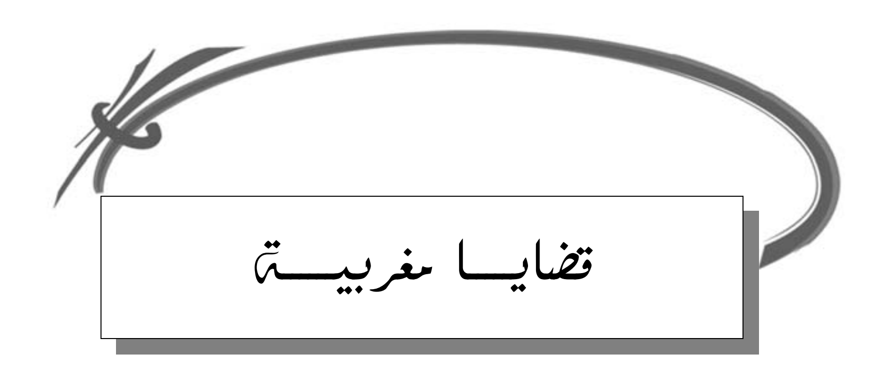
٤ ـ الترجمة الآلية

٥ ـ الترجمة المتخصصة

ــ تدعو المنظمة الزملاء المترجمين والباحثين للمساهمة ببحوثهم العلمية في هذه المجلة، كما تدعو أقسام الترجمة ومعاهدها ومؤسساتها المختلفة، وكذلك دور النشر إلى تزويدها بأخبار الرسائل والأطروحات الجامعية والدراسات الأكاديمية والكتب الصادرة عنها لنشرها في أبواب المجلة الثابتة. هذا مع العلم بأن لغة المجلة هي اللغة العربية.

للاتصال أو المراسلة

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة» ـ شارع البصرة ـ الحمرا
ص.ب.: ٥٩٩٦ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ لبنان
هاتف: ٧٥٣٠٣١ ١ ٩٦١
فاكس: ٧٥٣٠٣٢ ١ ٩٦١
بريد إلكتروني: info@aot.org.lb


قضايا مغربية

المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات

مصطفى محسن

أستاذ باحث في قضايا التربية والثقافة والتنمية.

على سبيل التمهيد: في الإشكالية

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية وما يرتبط به من مفاهيم مجاورة أو محايثة مثل: السلوك الانتخابي، والعزوف، والثقافة الانتخابية، والمواطنة والسلوك المدني... الخ، مجالاً واسعاً ومعقداً للبحث في مضمار العلوم الاجتماعية خاصة، والإنسانية بشكل عام. غير أن ما يعنيني في هذه الورقة المركزة هو تقديم بعض المداخل الأساسية لقراءة سوسيولوجية لنتائج انتخابات السابع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وتحديداً من زاوية المشاركة الانتخابية المتدنية التي وسمت هذه الاستحقاقات، والتي شكلت بالنسبة للبعض «زلزالاً» زعزع طمأنينة بعض القناعات والوثوقيات والآمال والأوهام، ليطال الحقل السياسي والسوسيو ثقافي العام.

وقبل الشروع في بَسْط المعالم الرئيسيّة لهذا العرض أستأذنكم في أن أمنح نفسي فرصة إعادة هيكلة ودمج وترتيب تلك الأسئلة القيمة التي اقترحتها تصورات الورقة التوجيهية لهذه «المائدة المستديرة» محاور للتفكير والنقاش. وذلك بشكل يمكنني ـ كما أعتقِد ـ من تقديم بعض ملامح الإجابة عنها وفق الرؤية المنهجية التي أراها قمينة بذلك. وأُجمل أهم هذه الأسئلة في ما يلي[1]:

١ ـ ما الذي يعنيه، سوسيولوجياً، مفهوم المشاركة السياسية، وما يرتبط به من عزوف عن العمل السياسي، ولاسيما في سياقنا المغربي الراهن؟

٢ ـ ما هي الدلالة الاجتماعية والرسائل أو الدروس المستفادة من ضعف المشاركة السياسية في انتخابات السابع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؟

---

(١) يعد نص هذا العرض صيغةً معدّلة مركّزة وموثقة للمداخلة التي ساهمنا بها في المائدة المستديرة التي نظمها «منتدى التواصل» في أغادير، بتاريخ ٦/١٠/٢٠٠٧، وذلك حول موضوع «المشاركة السياسية في المغرب في ضوء انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧». لذا وجب التنويه والتذكير حتى تقرأ هذه المساهمة في حدود تاريخيتها وسياقها الخاص.

٣ ــ ما هي أبرز وأخطر مواطن الخلل أو العطب في الحقل السياسي الوطني، والتي يمكن أن تشكل عوامل منتجة لضعف المشاركة أو العزوف عن العمل السياسي عامة، والسلوك الانتخابي في مجتمعنا بشكل خاص؟.

٤ ــ ما هي الآفاق التي يمكن فتحها بهدف تجاوز وتخطي بعض المخاطر والتبعات السلبية لهذه الأوضاع السياسية المتردية، وما الممكنات أو البدائل التي علينا العمل على اجتراحها من أجل الإصلاح والتجديد والمراجعة وإعادة البناء، تأسيساً لمشروع تحول ديمقراطي سليم وهادف؟.

لا أدعي أبداً أيَّ اقتدار على تقديم كلّ الأجوبة الجامعة المانعة على هذه الأسئلة، وإنما أقصى ما أستطيعه الآن ــ ولاعتبارات نظرية ومنهجية متعددة ومتداخلة ــ هو طرح بعض التساؤلات وإبداء بعض الملاحظات التي هي أقرب إلى مجرد فرضيات للتفكير والبحث منها إلى أطروحات أو أفكار ناجزة مكتملة النجاعة والثبات، ولكن دون أن أجردها كلية من ذلك، وإنما ما أقصده هو ما يتعلق، في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية أساساً، بالحذر من أي تعميم أو اختزال غير مبرر، وبأهمية تنسيب المعطيات والوقائع والأفكار والأحكام مما هو متداول في سوسيولوجيا المعرفة، وفي الحقل الإبستمولوجي عامة.

أولاً: المشاركة السياسية/الانتخابية كظاهرة اجتماعية: المفهوم والأبعاد

يعني مفهوم المشاركة السياسية، في مدلوله الإيجابي، ذلك الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما، وبكُلّ ما يرتبط بها من انتماء منظم أو تعاطفي، ومن نشاط مستمر، وممارسة مسؤولة للحق الانتخابي، ونهج وسلوك سياسي واع، وامتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة، مع اختلاف مستويات هذه المشاركة بين الأفراد والشرائح الاجتماعية، بل وبين المجتمعات القومية. ونقيض هذه المشاركة هو ما يدعى عادة بالعزوف عن العمل السياسي أو النفور منه لأسباب سنعرض لبعضها فيما بعد[٢]. غير أن من بين ما يهم الفهم السوسيولوجي للمشاركة السياسية هو البحث عما يؤسس أبعادها ومضامينها الكمية ــ العددية والاجتماعية ــ النوعية في آن. وهكذا فإن ما يهمنا مثلاً في دلالة المشاركة في انتخابات السابع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ــ والتي بلغت نسبتها، حسب المعطيات الرسمية، ٣٧ في المئة بالنسبة للمصوتين و٦٣ في المئة لغير المشاركين ــ ليس فقط بعددها الكمي، والذي يمكن ألا يخلو من أي مضمون معبر ــ وإنما يهمنا أيضاً محتواها النوعي الكيفي.

إن الاستنطاق العميق لنسبتي التصويت والمقاطعة يجب أن يقوم، ضرورةً، على التساؤل عن طبيعة المواصفات الجانبية النوعية (Profils) السوسيواقتصادية والثقافية لمن صوّت أو

(٢) نؤكد هنا على ضرورة التمييز بين المشاركة السياسية كمفهوم أعم وأوسع من المشاركة الانتخابية التي هي، في الواقع، محور تركيزنا هنا. ولكن دون تبني أي رؤية اختزالية تفصلها عن إطارها السوسيو ـ سياسي الأشمل.

قاطع. هل هم المتعلمون أم الأميون؟ الذكور أم الإناث؟ الشباب أم غير الشباب؟ المشتغلون أم العاطلون؟ القرويون أم الحضريون؟ الفقراء أم الميسورون؟ المنتمون سياسياً أم غير المنتمين؟... إلى غير ذلك من الشرائح الاجتماعية المعنية وما يرتبط بها من متغيرات مفسِّرة: (Variables Explicatives).

ثمّ ينبغي التساؤل أيضاً: لصالح من صوّت من صوّت أو قاطع من لم يصوّت؟ وما هي دوافع ذلك؟ هل هي عقلانية مبرّرة أم غامضة مضمرة أو غير عقلانية أو معقولة؟ حَدَاثية تقدّمية أم تراجعية تقليدية؟... إلى غير ذلك من محددات وموجهات السلوك الانتخابي والسياسي في مجتمعنا المغربي والعربي الراهن، بل وحتّى على مستوى العالم الثالث بشكل أعم، ففي هذه السياقات التي تفتقد فيها آليات اشتغال الحقل السياسي الكثير من مقومات العقلنة والترشيد والوضوح النظري والعملي... يصبح للأسئلة/التساؤلات المذكورة آنفاً دور «منهجي هام» في توجيه البحث والتفكير في العديد من المظاهر والظواهر المرتبطة بطبيعة وحجم المشاركة السياسية. وخاصة ما أصبح عليه شبه إجماع، في ظرفيتنا الاجتماعية الحالية، على أنّه عزوف عن العمل السياسي يتجاوز ــ إذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة الأصوات الملغاة ــ النسبة الرسمية المعلنة ليصل بها إلى حوالي ٨٠ في المئة «لحزب المقاطعين»، كما سماهم البعض، وإلى زهاء ٢٠ في المئة فقط بالنسبة «لحزب المصوّتين»[٣].

وإذا كانت الانتخابات تعد محكّاً أساسياً للمشاركة السياسية، فإنّ العزوف عن هذه المشاركة قد غدا في مجتمعنا ظاهرة اجتماعية تتكرر وتنمو وتتواتر عبر الزمان والمكان، مما يجعلها فعلاً مستحقة للدراسة والتأمل. ولعل ما يجدر بنا التذكير به في هذا المجال هو أن هذا العزوف أنماط متباينة، يمكن أن نذكر منها ــ على سبيل المثال، وعبر ملاحظة السلوك الانتخابي في مجتمعنا ــ ما يلي[٤]:

أ ــ عزوف موقفي، مبني ومؤسّس، وواع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية... ويفترض أن يهم هذا النمط شرائح وفئات اجتماعية ممتلكة لأشكال، متفاوتة بالطبع في مضمونها ومعناها من الحس السياسي أو الثقافة السياسية والاجتماعية الموجّهة.

---

(٣) في الكثير من التعليقات وردود الفعل والحوارات التي قدمتها الصحافة الوطنية لمحللين سياسيين ومثقفين وباحثين وساسة وفعاليات اجتماعية مختلفة يكاد الإجماع يتم حول كون نسبة المشاركة في هذه الانتخابات قد كانت أضعف من هذه الأرقام المتدنية بكثير وخصوصاً إذا أضفنا إلى أصوات المقاطعين أصوات من انتخب من المواطنين بلا موقف ولا رأي أو توجه، أو كان انتخابه نتيجة عوامل واعتبارات متعددة كالرشوة وشراء الأصوات والفساد الانتخابي بكافة ألوانه. ولذا فإن هذه النسب ودلالاتها تبقى على العموم، موضوع نظر وتساؤل وتنسيب للمعطيات والوقائع.

(٤) بشأن رؤية اجتماعية نقدية لهذه الظاهرة، انظر: مصطفى محسن، «ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية،» حوار أجراه معه عبد الحق بلشكر، **العصر** (الرباط) (١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣). وفي ما يتعلق ببعض مظاهر ومحددات السلوك الانتخابي في المغرب، انظر أيضاً: «السلوك الانتخابي في المغرب: (محور خاص)،» **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي** (الدار البيضاء)، السنة ٥، العددان ١٥ ـ ١٦ (آذار/مارس ـ حزيران/يونيو ١٩٩٣).

ب ـ عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة، مثل: الانشغال بثقل أعباء اليومي، وبعض أشكال التدين والتصوف، أو تفضيل العمل الجمعوي والثقافي، أو تعاطي المخدرات وارتياد الملاهي ومقاهي الإنترنت ونوادي الألعاب الرياضية أو الفنية أو الإلكترونية... الخ، مما بدأنا نلحظ تصاعد وتائر الاهتمام به عند الشباب بشكل خاص، ولدى الشباب الحضري بشكل أخصّ، بل وحتّى عند مختلف الشرائح الاجتماعية.

ج ـ عزوف مبعثه عدة عوامل موضوعية بالأساس، كالأمية والفقر المادي والمعنوي والعوائق الجغرافية، وكذلك طبيعة وأسلوب الاقتراع وما يرتبط به من تعقيدات أو مشكلات فنية تنظيمية وإدارية مختلفة، فقد لوحظ عدم توصل بعض المواطنين ببطاقة الناخب، أو صعوبة وصولهم إلى مكاتب الاقتراع أما بسبب البعد أو لعدم توفر الشروط الملائمة لمشاركة انتخابية سليمة مأمونة. ولنستحضر، هنا، ظروف العالم القروي بشكل خاص.

د ـ عزوف لا مبالٍ ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية عموماً. إن هناك العديد من المواطنين من الجنسين، ومن مختلف الشرائح والأجيال من لم يشارك طوال حياته في أي محطة انتخابية، كما لم يكن له أي اهتمام مباشر بالشأن السياسي أو الحزبي، إلا أن هذا النمط من العزوف له بواعثه السيكولوجية والسوسيولوجية التي تجعله، كغيره من أشكال السلوك السياسي والاجتماعي، قابلاً للمعاينة والتحليل والتفسير.

تلك، إذاً، أنماط من العزوف عن السياسة، أو الانتخاب تحديداً، متعددة متداخلة ومنتظمة في إطار تشابك تبادلي وعلائقي معقد. غير أنّه إذا كان يهمنا التمييز النسبي في ما بينها، فإنه يهمنا أيضاً استكناه بعض مضامينها ودلالاتها السياسية والاجتماعية، ولو على مستوى رصد الملامح الأساسية لذلك(٥).

ثانياً: في الدلالة الاجتماعية لضعف المشاركة الانتخابية: مؤشرات ودروس للقراءة والتأمل

لعلّ من أهم ما يمكن التأكيد عليه بشأن الدلالة الاجتماعية والسياسية لضعف المشاركة في الانتخابات الفائتة المعنية هنا، وما يمكن أن يُستفاد من ذلك من رسائل وعِبَر ودروس هو ما يجدر بنا التذكير المركز به في ما يلي:

١ ـ يؤشِّر ضعف المشاركة هذا على تدني وتدهور المكانة أو القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب، وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيماً ومواقف وممارسات، وذلك أمام اللاعبين الكبار في المشهد السياسي الوطني وأهمهم: الدولة بِكُلّ أجهزتها ومؤسساتها وبما لها في المجتمع من مرتكزات وامتدادات عديدة متجذرة، وجماعات الضغط المختلفة الأصول والأهداف ومستويات ومجالات القوة والتأثير، ثمّ هناك هيئات ومؤسسات المجتمع المدني الآخذة في الصعود والتنامي مشكلة بذلك

(٥) المصدران نفسهما على التوالي.

لدى البعض بديلاً وظيفياً للاستقطاب السياسي ولاحتلال بعض مواقع الفعل الحزبي والنقابي نتيجة ما اعتوره من تدهور آنف[٦].

٢ ـ ومن أهم ما يمكن قراءته في دلالة العزوف المنوه به في ما سبق هو أنّه، في بعض جوانبه وأبعاده، مؤشر كذلك على هشاشة ـ أو حتّى غياب ـ ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، ولمبادئ المواطنة والمسؤولية والديمقراطية والسلوك المدني، موجهة بذلك للتفكير والممارسة. بل إن ما بدأنا نلحظه راهناً هو بروز لافت للانتباه لنسقٍ ثقافي قيمي جديد مكرس ـ في الحقل السياسي بالذات، وفي المجتمع عامة ـ لما نقترح توصيفه بـ «ثقافة الرداءة» بما تتضمنه من قيم مختلة، ومن فسادٍ مالي وسياسي، ومن تعزيز للعلاقات الزبونية والقرابية والمحسوبية والولاءات القبلية والسياسية، وميكانيزمات اشتغال وتعامل وتبادل لا عقلانية، تقليدية كانت أو مستحدثة. وذلك في مقابل تبخيس ما سبقت الإشارة إليه من قيم حداثية كان يُفترض استلهامها لإصلاح وتجديد وإنماء الحقل السياسي ثقافةً وممارسةً عمليةً ناضجة، مواطنة، مسؤولة ومناضلة[٧].

٣ ـ ولعل أبلغ درس أو رسالة أو عبرة يمكن استنباطها من هذا المناخ السياسي الموسوم بهذا العزوف الصارخ هو أنّه ناقوس خطر منذر بـ «فراغ سياسي» بدأ في مجتمعنا يتخلّق، لا بل ينمو، يتفاقم، وتتسع دوائره باستمرار. إنّه، بمعنى ما، «تجريدٌ للمجتمع من السياسة أو من التسيس (Dépolitisation)». وهو واقع يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة السياسة، غير مسؤول عنها، وغير مدرك لفعاليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه ـ في غياب تأطير سياسي أو نقابي إشراكي/تشاركي إدماجي للمواطنين موجّه وهادف ـ تبعات وآثار سلبية خطيرة على مستوى ومستقبل النظام الاجتماعي برمته، مما بدأنا نلاحظه بالفعل من أشكال متعددة للعنف والتطرف والفردانية والتمرد والاحتجاج والانحراف والضلال الفكري والأخلاقي والعقدي والسياسي والاجتماعي والحضاري. ومما يدلّ، على مستوى أبعاده السوسيولوجية، على غياب «مرجعيّة سياسية» وثقافية متناغمة قوية ومؤهّلة لتوجيه رشيد للنظر والعمل والوجدان الفردي والجماعي. علماً بأن العامل السياسي، رغم أهميته، ليس وحده العامل المحدد والمفسر لهذه المظاهر والسلوكات السلبية، وإنما يتطلب ذلك مقاربة شمولية للظاهرة المبحوثة متعددة الأبعاد

(٦) يبدو من خلال الملاحظة العلمية المدققة لآليات اشتغال الحقل السياسي الوطني، أن المؤسسة الملكية، بمالها من قوة وإمكانات ونفوذ ومن شرعية سوسيوتاريخية ودينية ما تزال هي الفاعل الأكبر والأكثر تصدراً وتحكماً في توجيه وهيكلة العديد من الأحداث والوقائع والقرارات والمؤسسات والعلاقات والتفاعلات وموازين القوى الاجتماعية والسياسية، وذلك بالمدلول الواسع لهذه المؤسسة وليس بالمعنى الضيق المحدود. بصدد تاريخية هذه المسألة في المغرب، انظر: John Waterbury, *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son elite,* traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin, pays d'outre-mer; 1 série. Etudes d'outre-mer; 11 (Paris: Presses universitaires de France, 1975).

(٧) في ما يخص نقدنا لهذه الثقافة الرديئة، انظر: مصطفى محسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩)، ص ٤٦ ـ ٤٨.

والمناهج ونماذج التحليل وزوايا النظر، كما هو متداول في ميادين العلوم الاجتماعية.

هذه بعض أبرز الدلالات أو الرسائل التي يمكن أن نستشفها من مشاركة انتخابية ضعيفة ومقاطعة قوية معبّرة للانتخابات المقصودة هنا، إلا أنّها، وإن كانت تساهم في إلقاء بعض الأضواء الكاشفة على هذه الوضعية السياسية «المقلقة» في منظور البعض، فإن هناك الكثير من الأعطاب ومكامن الخلل في آليات اشتغال الحقل السياسي العام يفترض في تقديرنا، أن تضيف إلى تلك الأضواء بعض ما يزيد الوضعية المذكورة آنفاً وضوحاً، أي وضعية العزوف، لا عن الفعل الانتخابي فحسب، وإنما عن العمل السياسي عامة[٨].

ثالثاً: حول أهم عوامل العزوف عن العمل السياسي: نحو قراءة نقدية لبعض مكونات وآليات اشتغال الحقل السياسي

هكذا، إذاً، يمكن إجمال بعض أهم الاختلالات والأعطاب المشار إليها أعلاه ـ والتي تشكل، في الوقت ذاته، عوامل فاعلة في المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج ظاهرة العزوف عن العمل السياسي بما لها من تبعات وآثار، سلبية في مجملها ـ في الملاحظات النقدية التالية:

١ ـ عدم تمكن ما سمي بـ «تجربة التناوب التوافقي» التي انتهجها المغرب منذ ١٩٩٨ من تحقيق أهدافها ورهاناتها المعلنة على كافة الأصعدة والمستويات، ولاسيما في مجال الإصلاح السياسي الشامل، والتأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي سليم، دون أن يعني ذلك تجريد هذه التجربة مما كان لها من إيجابيات، الأمر الذي عالجناه في غير هذا المقام ببعض التفصيل المطلوب. إلا أن تعثر هذه التجربة ـ كي لا أقول فشلها التام ـ قد خلق في الوعي المجتمعي العام شرخاً أو تناقضاً مبرحاً بين الخطاب والفعل، والمعلَن والممارَس، والمتخيل والواقع، والمنتظر المأمول، والمنجَز الممكن... الخ. مما انعكست آثاره، سلباً، على الممارسة السياسية عامة، والمشاركة الانتخابية بشكل خاص[٩].

٢ ـ ضعف الأداء الإنجازي للعمل الحكومي في المجمل، اللهم إلا ما كان من بعض الاستثناءات الإيجابية التي فسرت على أنّها إنجاز فردي أو قطاعي محدود نظراً لفاعلية

---

(٨) في ما يتعلق بالمقاربة السوسيولوجية لبعض مكونات وظواهر الحقل السياسي، انظر: مصطفى محسن، في التنمية السياسية: **مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**، سلسلة دفاتر وجهة نظر؛ العدد ١١ (الرباط: دفاتر وجهة نظر، ٢٠٠٧)، ص ٩٩ ـ ١٢٣، و Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, *Pour une sociologie politique*, collection politique; 65-66, 2 vols. (Paris: Editions du Seuil, 1974), pp. 35-92.

(٩) حول نقد تجربة «التناوب» في المغرب، انظر: **تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب: أعمال اليوم الدراسي الذي نظم يوم ٣ ماي ٢٠٠٢**، سلسلة مواضيع الساعة؛ ٣٦ (مراكش: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ٢٠٠٢)؛ Rkia El Mossadeq, *Les Labyrinthes de l'alternance: Rupture ou continuité?* (Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 1999), et Belkassem Belouchi, *L'Alternance: Les Mots et les choses* (Casablanca: Afrique-Orient, 2002).

ومردودية بعض أجهزته ومقارباته وموارده المالية والبشرية، وذلك في غياب حكامة تدبيرية رشيدة ومتكاملة للشأن العام.

٣ ـ استفحال وتواتر ظاهرة «البلقنة»، أو «التبلقن السياسي»، وهو واقع أدى بالمواطن المغربي ـ في هذه الانتخابات بالذات ـ إلى أن يقع في ضياع أو تيهان بين ٣٣ حزباً، بما تطرحه من «برامج» أو ترفعه من «شعارات» أو مطالب أو أهداف تبقى في مجملها، وعلى مستوى الخطاب على الأقل، مكررة معادة ومستنسخة لبعضها البعض. مما أفقد العديد منها مقومات الصدقية والمعقولية والاقتدار على الإقناع وامتلاك جاذبية التحفيز والاستقطاب...

٤ ـ استمرارية غياب الدمقرطة الممنهجة لتوزيع الثروات والمواقع والسلط، ولتجديد وصناعة النخب المحلية والوطنية. الأمر الذي يتنافى مع المنطق الحداثي لإسناد الوظائف والمسؤوليات والمهام لذوي الكفاءات، وليس على أساس الهويات المرتبطة بعلاقات أو انتماءات أو ولاءات سياسية أو اجتماعية معينة، ففي إطار هذا المناخ الموشوم بهشاشة العدالة الاجتماعية يشعر بعض المواطنين، وكأنهم بمشاركتهم، يزكون بعض مظاهر الفساد، ويدعمون مصالح ضيقة لنخب اجتماعية واقتصادية وسياسية تتناقض في جلها مع مصالحهم الفردية أو الجماعية فيكون ملجأهم الانسحاب أو العزوف ومقاطعة السياسة وأهلها وعالمها[١٠].

٥ ـ تفاقم «المسألة الاجتماعية» من فقر وحرمان وبطالة وأمية وتهميش وتشرد وقهر وإقصاء، وذلك على الرغم من امتداح بعض الأحزاب لإنجازات الحكومة المشرفة على انتهاء ولايتها، مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ويفسر البعض تراجع ترتيبه في نتائج الانتخابات الماضية، بل وتراجع شعبيته وصحافته ووهج ثقافة معارضته قبل قيادته لتجربة التناوب والتحاقه بالعمل الحكومي، بمثل الموقف السابق، مما جعله يفقد الكثير من كوادره وأنصاره ليعطوا أصواتهم لأحزاب أخرى ناشئة أو قديمة. وهو سلوك انتخابي عقابي مارسته فئات اجتماعية ناخبة تجاه عدد من الأحزاب، كما مارسته فئات أخرى عَبْرَ المقاطعة والعزوف تحت الظروف المحبطة السابقة الذكر التي فشلت الحكومة في تحسينها، كما لم تحقق، على مستوى المسار التنموي العام ما علقه عليها المجتمع من آمال وانتظارات وتطلعات.

٦ ـ عجز أغلبية الأحزاب السياسية عن توفير التأطير السياسي والثقافي للمواطن، ولم تتمكن، كما هو مطلوب من أن تصبح «مؤسسات تربوية أو مدارس موازية» للتنشئة السياسية

(١٠) عن المسألة الديمقراطية في المغرب والوطن العربي، انظر على سبيل المثال: **الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب**، سلسلة ندوات ومناظرات؛ ٨٦ (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٠)؛ علي خليفة الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، و Mohamed Berdouzi, *Destinées démocratiques: Analyse et prospective du Maroc politique: Légitimité royale, design démocratique, institutions et acteurs politiques, syndrome néo-maraboutique* (Rabat: Renouveau, 2000), pp. 83-217.

وحول بعض مظاهر السلوك الانتخابي، انظر: Mustapha Sehimi, «Les Elections legislatives au Maroc,» *Maghreb - Machrek*, no. 107 (1985), pp. 15-47.

وللتربية على قيم ومسلكيات المواطنة والمسؤولية وثقافة الحق والواجب والمشاركة والاهتمام بالشأن العام. وحتّى النقابات التي كانت تضطلع بدور تدعيمي هام للأحزاب في قيامها بالوظائف الآنفة فكت معها الكثير من علاقات الارتباط والتداعم والتعاون، وذلك لعدة عوامل ليس هذا مقاماً مناسباً لعرضها. أما مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ونوادٍ... الخ، والتي أمست، في ظلّ الفراغ السياسي السالف الذكر، ملاذاً تعويضياً للهاربين أو النافرين من السياسة، فهي بدورها ما تزال تعاني الكثير من المشكلات والعوائق المادية والمعنوية والذاتية والموضوعية التي تحد من فعاليتها وحريتها وقدرتها على التحريك والتأطير والتعبئة والدور السوسيو سياسي المكمل أو الموازي لوظائف ومهام الأحزاب والنقابات. إلا أن هذا لا يلغي كليةً ما أصبح يعرفه المجتمع المدني في المغرب المعاصر من «صحوة» أو نهوض أو مشاركة نسبية محمودة في العديد من برامج ومشاريع التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة، محاولاً بذلك أن يتحول من قوة احتجاجية أو حتّى اقتراحية إلى قوة فاعلة على الأرض[١١].

٧ ـ يضاف إلى كلّ ما سبق مجموعة هائلة من الأعطاب ومظاهر الخلل التي ما تزال تشوب الحياة السياسية ببلادنا مساهِمة بذلك في إنتاج وتعزيز الكثير من مظاهر وسلوكات العزوف عن العمل السياسي، فاقتصار أنشطة الأحزاب على مراهنات وتحرّكات سياسوية أو انتخابية محدودة، وعدم انتهاجها لعمل سياسي مجتمعي وثقافي مستمر ومتواصل الحضور والتأثير، وتحول بعضها إلى ما يشبه «مكاتب سمسرة انتخابية» تبيع التزكيات، وتوزع الترضيات والامتيازات والمناصب والمواقع والغنائم وفق معايير لا عقلانية متقادمة، وغياب معارضة حزبية أو نقابية قوية متماسكة المرجعيات والأهداف والمواقف المتعينة كما كان في الماضي، ثمّ التآكل التنظيمي والبنيوي للأحزاب بفعل هشاشة محاولات التجديد والتشبيب لقياداتها وأطرها وهياكلها بشكل ديمقراطي سليم، وانحسار تطلعاتها وانتظاراتها في شرنقة التمسك الشديد بمصالح وامتيازات الوصول إلى مواقع التّنَفّذِ والقرار في الحكومة أو البرلمان أو المجالس المنتخبة حتّى ولو جرها ذلك إلى السكوت على بعض مظاهر الفساد المالي والسياسي أو ممارسته، أو أدى بها، في خضم الصراع من أجل تشكيل هذه الهيئات، إلى السقوط في سلوكات مريبة وتحالفات مشبوهة وغير مبررة. كلّ هذه السلوكات والأوضاع السياسية المهترئة، وغيرها كثير، يخلق لدى المواطنين نوعاً من أزمة ثقةٍ بالسياسة، وكراهية أو تحقير أو تجريم ممارستها، واعتبارها لدى البعض، ولاسيما منهم الأميون وأشباه المتعلمين، وبعض الانعزاليين أو المتدينين التقليديين، أو بعض المحبطين والمهمشين والناقمين على الأوضاع، مجرد لعبة قذرة مشبوهة أو حتّى خطرة لا يلجها إلا ذوو النوايا المغرضة وغير البريئة أو النظيفة، كما لا يغتر بالانخراط في متاهاتها غير المضمونة العواقب والمآلات إلا مغامر مقامر أو غِرٌّ ساذج أو حتّى «أحمق» قليل أو عديم التجربة والذكاء والمراس. هكذا يصبح العزوف، كسلوك انتخابي ـ سواء بشكل علني أو ضمني، واعٍ قليلاً أو ناضج الوعي ـ

---

(١١) وعن المجتمع المدني وما ينخرط فيه من تحديات ورهانات، انظر: **وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، إشراف عبد الله حمودي (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٨)، و «La Société Civile au Maroc: Approches,» *Signes du present* (Rabat) (1992).

تحصيناً للذات، وتحفظاً على الزج بها في حلقة مفرغة من انتخابات متكررة لم تؤد ـ رغم امتلاكها المتواتر الملحوظ لبعض شروط ومقومات النزاهة والمصداقية، ولو ضمن محدودية معينة ـ إلا إلى إعادة إنتاج مظاهر ومشكلات الفقر والأمية والهشاشة الاجتماعية، وإلا إلى نمو التبعية والتخلف، مما لم تنفع معه عمليات الخوصصة وأرقام التوازنات الاقتصادية والمالية، ومشاريع الاستثمار، وتنشيط أسواق ومجالات الاقتصاد وأحواض التشغيل وإدماج الشباب...الخ، مما قدم على أنّه حصيلة عمل حكومي ساهمت جهوده في وضع المغرب على سكة التنمية والحداثة وبناء المشروع الديمقراطي السليم(١٢).

غير أنّه من المفيد أن نشير، في هذا التقديم والتقييم لهذه الحصيلة، إلى عطب منهجي في التحليل قليلاً ما يتم التنبه إلى تبعاته، وربما مخاطره، على مستوى الفهم والتفسير. ويتعلق الأمر بذلك الخلط أو عدم التمييز ـ سواء بقصدٍ أو بدونه ـ بين مفهوم النمو (Croissance)، ومفهوم التنمية (Développenent). ذلك أنّه إذا كان النمو يراد به انتعاش أو نهوض سوسيو اقتصادي لبعض المجالات أو القطاعات الفلاحية أو الصناعية أو الخدماتية، فإن النمو، على العموم، غالباً ما يكون قطاعياً، جزئياً، ظرفياً وغير متواصل دائماً، بل قد يكون تلقائياً أو طارئاً أو غير مخطط أحياناً، وإنما مرتبط أما بظروف بيئية (كالمناخ بالنسبة للفلاحة) أو بشروط ومحددات خارجية إقليمية أو دولية...الخ. أما التنمية فإنها تتضمن النمو وتتجاوزه في آن، إذ يفترض فيها أن تشكل عملية استنهاض شمولي ومعمّم لِكُلّ المقومات والإمكانات والجوانب المادية والروحية للمجتمع. إنّها، بهذا المعنى، سيرورة قصدية إرادية مخططة، هادفة، شمولية، متواصلة في الزمان والمجال أي مستدامة (Durable)، متكاملة، متوازنة، ومتناغمة في مجمل أبعادها الإنسانية والفكرية والثقافية والسوسيو اقتصادية والسياسية والحضارية الشاملة. لذا فإن ما يتم تحقيقه في بعض مجالات المجتمع المغربي ـ أو حتّى العربي والثالثي على العموم ـ من ازدهار أو تقدّم أو حتّى من طفرات إيجابية محمودة هو، في الواقع، أقرب إلى النمو منه إلى التنمية بمدلولها الاجتماعي الموسع المذكورة آنفا(١٣).

٨ ـ يجب أن نستحضر في هذا السياق أيضاً ما مارسته وسائل الإعلام العمومي ممثلة في بعض الصحف الوطنية بالذات من نقد، موضوعي أحياناً، ومُغرض وغير محايدٍ أو دقيق أحياناً كثيرة، للأحزاب السياسية المغربية، وخاصة منها تلك المشاركة في الحكومة، فلقد ساهمت بهذا النقد ـ بشكل ما وبقدر أو بآخر ـ في أن ترسم لهذه الأحزاب في الوعي المجتمعي العام «صورة سلبية» على العموم واصفة إياها بالذيلية أو التبعية شبه الكاملة

---

(١٢) محسن، «ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية،» و Sehimi, Ibid.

(١٣) في ما يتعلق بالتنمية السياسية في مفهومها الاجتماعي الواسع، انظر: Bertrand Badie, *Le Développement politique*, préface de Georges Lavau, 3ème éd., rev. et augm., collection politique comparée, 0181-737X (Paris: Economica, 1984) et Albert Waterston, *La Planification du développement*, traduit par les techniciens de la Banque internationale pour la reconstruction et le développement (Paris: Dunod, 1974).

لـ «المخزن الجديد» ونخبه وزبانيته ومشروعه العلني والمضمر، وبتكريسها للفساد والمحسوبية واقتصاد الريع، وبفقدان أو نسيان أو تناسي بعضها لذاكرته النضالية وتضحياته وتاريخه الوطني، متراجعاً بذلك عن مواقفه وأفكاره ووعود برامجه الانتخابية التي لم تكن ـ في منظور هذا النقد ـ سوى مبررات للوصول إلى السلطة والاستئثار بمنافعها وغنائمها، وذلك في مقابل إفقار الفئات الشعبية وحصار الطبقة الوسطى التي يفترض أن تشكل كمياً ونوعياً، كتلة وازنة ضمن حجم القاعدة الانتخابية في المجتمع. ونعتقد أن كلّ هذه الحيثيات لا يمكن استبعادها من شتى عوامل تحريك مشاعر وحالات اليأس والإحباط لدى المواطن، وبالتالي تعزيز ظاهرة العزوف وضعف المشاركة الانتخابية في الاستحقاقات الماضية[١٤].

٩ ـ وفي السياق ذاته، ينبغي أن نثير الانتباه إلى ذلك التباعد بين الثقافي والسياسي السائد اليوم، والذي أمست مساحاته وبواعثه ومضامينه وتبعاته... تتعاظم في مجتمعنا باستمرار قطرياً وقومياً. وذلك بعد أن شهدت فترة الستينيات والسبعينيات بالخصوص مستوى لا بأس به من التآلف والتآثر والاعتماد المتبادل بين الحقلين. غير أن التحولات القيمية والفكرية والسوسيو حضارية التي حصلت في مجتمعنا لاحقاً، ولاسيما منذ مستهل التسعينيات ـ والتي لا يمكن أن نفصل عنها انخراط المغرب في «تجربة التناوب التوافقي» ـ قد ساهمت، إضافة إلى عوامل ذاتية وموضوعية متعددة، في توسيع دوائر التباعد المذكور آنفاً.

وهكذا، فقد اكتسبت السياسة، كممارسة حزبية ونقابية نضالية، مكانة أو قيمة اجتماعية ورمزية من خلال تفاعلها مع الثقافة واحتضانها لها: مؤسسات وفاعلين ومرجعيات ومواقف فكرية متباينة. كما اكتسبت الثقافة بدورها وهجها وتألقها وتجذرها وعمقها الجماهيري عبر اهتمامها بالممارسة السياسية، نقداً أو تكريساً لبعض التوجهات والأطروحات.

أما الآن فإن ما يتبدّى للباحث والملاحظ المهتم هو أن المثقف قد كفّ، أو كاد، عن أن يكون فاعلاً مؤثراً كفاية في الحقل السياسي، وغدا مكتفياً فقط بمكانة ودور المتخصص الخبير، أو المدرس، أو الإعلامي المحترف، أو الباحث الأكاديمي، أو الأديب، أو الفنان المبدع المستقل ـ ولو ضمن المحدودية السوسيولوجية لهذه الاستقلالية النسبية ـ عن أي توجه سياسي محدد، اللهم إلا ما بدأنا نلحظه من تهافت لبعض «المثقفين» على الالتحاق بالعمل الحزبي أو السياسي عامة، ولكن لا من أجل الدفاع عن أفكار أو معتقدات أو قيم نضالية لفاعلين عضويين، وإنما بحثاً عن مواقع مصلحية أو أدوار سياسية واجتماعية لم تعد الثقافة تؤمنها الآن، ولو في أبعادها الرمزية. وأما السياسي فقد قنع واقتنع، بدوره، بأن يظل في حدود الانشغال بتدبير بائس للمصالح وتموقعات الانتفاع، ولو بدون خلفية فكرية موجهة. وبذلك طلّق عالم الثقافة والمثقفين وربما الناس أجمعين[١٥].

---

(١٤) محسن، المصدر نفسه، و Rkia El Mossadeq, *Les Labyrinthes de la transition démocratique* (Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 2001).

(١٥) Max Weber, *Le Savant et le politique*, traduction de Julien Freund; introd. de Raymond Aron, recherches en sciences humaines; 12 (Paris: Plon, [1959]).

إن هذه الوضعية التي وسمناها غير ما مرة بـ «الرديئة أو اللاسوية» هي أيضاً، في تقديرنا من أهم عوامل إنتاج العزوف وضعيف المشاركة الانتخابية المعنية هنا. غير إننا ينبغي ألا ننسى أصوات العديد من المثقفين الأصيلين، على اختلاف مرجعياتهم وقناعاتهم الفكرية والاجتماعية الذين ما يزالون يناضلون، بل ويحلمون من أجل أن تستعيد السياسة والثقافة معاً ما كان لهما، وما يمكن أن يكون لهما حالياً ومستقبلياً من بريق وإشعاع وجاذبية موجهة للتفكير والسلوك.

١٠ ـ ولعل من أبرز وأخطر العوامل المؤثرة التي يجب استحضارها كذلك في هذا السياق ما يرتبط منها عموماً بـ «ظاهرة العولمة» بِكُلّ قيمها ومستجداتها المادية والرمزية، مما غدا يعرف في الكثير من الخطابات المعاصرة بـ «الثقافة السياسية الكونية للنظام العالمي الجديد»، القائمة على تكريس قيم السوق وتحرير الاقتصاد وتداول وتبادل مختلف السلع والخدمات عبر فضاءات تزداد انفتاحاً وتحطيماً للحواجز والحدود الجغرافية والجمركية والبيروقراطية، وذلك في مقابل انحسار دور وتصدّر الدولة الوطنية مفسحة المجال لقوى وسُلَطٍ بديلة، كالأسواق الحرة القائمة أو المنتظرة والمؤسسات المالية والاستثمارية الدولية، مثل البنوك الكبرى والشركات المتعددة للجنسيات العابرة للقارات والقوميات... الخ. وهي في مجملها مؤسسات أمريكية أو خاضعة لنفوذ أو توجيه أمريكي، الأمر الذي ينذر بالزّجّ بالعالم كلّه في تيار عولمة مُؤَمْرَكة كاسحة متجهة به نحو المزيد من التغريب والتنميط للعديد من مقوماته وقيمه الثقافية والسياسية وأساليب عيشه تفكيراً وسلوكاً واستهلاكاً وعلاقات اجتماعية وأنماط تدبير لميادين شأنه العام...[١٦].

في إطار التصدي لهذه الهيمنة المعولمة الغاشمة التي اختلّ فيها بعض مفاهيم ومعايير الديمقراطية والتنمية والحداثة والعدالة الاجتماعية محلياً وعالمياً، ظهرت، على المستوى العالمي، «حركات مناهضة العولمة» مؤطرة من طرف قوى ومنظمات المجتمع المدني بِكُلّ مكوناته الوطنية والدولية. وذلك احتجاجاً على عنف العولمة، وعلى الممارسات اللاإنسانية لأسياد العالم الجدد المتمثلة في الكثير من أصناف الظلم والاعتداء والتنكيل بضعفاء الأرض أفراداً وجماعات وكيانات اجتماعية وحضارية متعددة.

وقد قامت هذه الحركات الاحتجاجية على خلفية سياسية وفكرية نقدية مفنّدة لبعض مفاهيم الخطاب العولمي الجديد من مثل: «نهاية الدولة الوطنية، ونهاية أو موت الأحزاب أو السياسة، ونهاية الأخلاق والديمقراطية، بل نهاية التاريخ برمّته، على حدّ تعبير فوكوياما»، إلى غير ذلك مما أصبح ينذر أو يبشر به «خطاب النهايات» في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر[١٧].

---

(١٦) بشأن ظاهرة العولمة وآثارها وتداعياتها، انظر: بدري يونس، **مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٩)؛ السيد ياسين، **العالمية والعولمة**، إشراف داليا محمد ابراهيم (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٠)، و Samir Amin, *Les Defies de la mondialisation* (Paris: L’Harmattan, 1996).

(١٧) في ما يتعلق بـ «خطاب النهايات» وبعض جذوره في الفكر الحديث، انظر: Pierre Birnbaum, *La Fin du* =

كما كان لوسائل الإعلام والتواصل المختلفة والمتطورة في «مجتمع المعرفة الجديد» دورٌ وازن الأهمية في ترويج ونشر هذه التطورات والأفكار وخطابات ومسلكيات النقد والتمرد والاحتجاج على مستوى المحيط العالمي برمته. ولا ريب في أن تأثير هذه الوقائع والأحداث والمتغيرات المستجدة سيكون له دورٌ كبير في بروز وتعاظم «نقد عمومي» للسياسة وممارستها وقيمتها أو فائدتها الإجرائية. وذلك أمام قوة وهيمنة القوى الجديدة في مجالات الخوصصة والتدبير والاستثمار والمال التي اقتحمت الفضاءات الوطنية ـ وخاصة في مجتمعات العالم الثالث ـ مقلصة بذلك من نفوذ ومكانة الدولة والأحزاب والنقابات والمؤسسات المنتخبة، والتي لم تعد قادرة في هذه الأوضاع ـ وكما يعبر عن ذلك الكثير من المواطنين بتذمّر واستياء عميقين ـ حتّى على التكفل، بنجاح، بمهام النظافة العامة، وجمع ومعالجة الزبالة، وأعمال التطهير، وتزويد الأفراد والمؤسسات والمدن والقرى بالماء والكهرباء والهاتف، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية المباشرة التي تمّ تفويت القيام بها إلى شركات دولية أجنبية لأسباب مختلفة تتعلق بامتلاكها للقدرة والمعرفة العلمية والنجاعة العملية والكفاءة التنظيمية، ولأسباب سياسية واجتماعية داخلية وخارجية متعددة.

في ظلّ هذه الظروف مجتمعة لم يعد للحكومات والمؤسسات السياسية الوطنية، في كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية، ذلك الدور الريادي البارز والمؤثر. وأصبح يتم النظر إليها وتقييم أدائها، ولاسيما في مجتمعنا بالذات، على أنّها غير مؤهلة لإدارة الشأن السياسي والاجتماعي العام، وتوجيهه نحو المزيد من التنمية والديمقراطية والعدالة والرفاه الاجتماعي المعمّم على أكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع، فكان ذلك كلّه عاملاً من عوامل التقليل من أهمية السياسة، وبالتالي تكريس ظاهرة العزوف وضعف المشاركة السياسية عامة والانتخابية بشكل خاص. ليس فقط في مجتمعنا المغربي، أو حتّى العربي والثالثي، وإنما على مستوى عالمي أعم وأشمل. غير أنّه يجب التأكيد على ضرورة الحذر من أي خلط أو اختزال أو تعميم، فهناك من وجهة نظر تحليل سوسيولوجي نقدي للظاهرة، فرقٌ دالّ ومعبّر بين سياق وسياق، وعزوف وعزوف، ومشاركة ومشاركة. إذ لِكُلّ مجتمع معين خصوصياته وشروطه التي تنتج وتحدد طبيعة مشكلاته وظواهره الاجتماعية والتربوية والثقافية والسياسية، كما تحدِّد أشكال وأساليب فهمها والتعامل معها. وهو ما حاولنا القيام به في إطار تناولنا لبعض أهم العوامل المتحكمة والمفسّرة لظاهرة العزوف عن العمل السياسي، وعن المشاركة السياسية عموماً والانتخابية بشكل خاص، وفي مجتمعنا المغربي المعاصر، بِكُلّ امتداداته وارتباطاته وتبادلاته وأبعاده المحلية والإقليمية والدولية المتداخلة(١٨).

= *politique*, sociologie politique (Paris: Editions du Seuil, 1975), et Gianni Vattimo, *La Fin de la modernité: Nihilisme et herméneutique dans la culture post-moderne*, trad. de l'italien par Charles Alunni, l'ordre philosophique (Paris: Ed. du Seuil, 1987).

(١٨) بشأن هذه القضايا والأوضاع، انظر: محسن، **في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**؛ Badie, *Le Développement politique*, et Cot et Mounier, *Pour une sociologie politique*.

رابعاً: تعقيب عام: تحديات، بدائل، وآفاق للتجديد والتطوير والتجاوز

نستنتج من كلّ ما تقدّم، أن ضعف المشاركة في انتخابات السابع من أيلول/سبتمبر الماضي هو جزء من كلّ مركّب من أوضاع سوسيو سياسية وثقافية مأزومة موسومة بما سبق أن أجملناه من الأعطاب والاختلالات والممارسات اللاعقلانية، وبالتالي، فإنّ هذا العزوف، وإن أضحى الآن ظاهرة أكثر إزعاجاً مقارنة مع حجمه في استحقاقات سالفة، إلا أنّه، في مضمونة الاجتماعي، متعدد الأبعاد والمدلولات. كما أنّه حصيلة تراكم، كمي ونوعي، للكثير من المؤثرات والعوامل والظروف والتفاعلات المعقدة. وهو واقع يبرز مدى دقة المرحلة وحساسيتها، الأمر الذي يفرض على الأحزاب والنخب السياسية والثقافية والاجتماعية المتباينة المواقع والأدوار، وعلى الحكومة المرتقب تشكيلها أيضاً، بذل المزيد من الجهود لتجاوز إحباطات اللحظة وتعثراتها وتداعياتها السلبية، وفتح ما هو ممكن ومتاح من آفاق النظر والعمل من أجل الإصلاح والتجديد وإعادة التأسيس والبناء استهدافاً لهيكلة حقل سوسيو سياسي متطور حديث، ولعمل حكومة منتج وفاعل.

وهكذا، فإن أي حكومة سيعلن عن تشكيلها لاحقاً، ومهما كانت طبيعة مكوناتها ـ وإن كانت سيرورة المشاورات الجارية بشأن ذلك تشي بأنها سوف لن تكون سوى استنساخ أو إعادة إنتاج لسابقتها شكلاً ومحتوى ـ عليها أن تواجه مجموعة متداخلة من الاستحقاقات والتحديات التي نذكر من بين أهمها، وعلى سبيل المثال فقط ما يلي:

١ ـ تحدي «المسألة الاجتماعية» المتمثلة في ما آلت إليه أوضاع المجتمع المغربي من مستويات التدني والتدهور. وخاصة في ما أصبحت تبرزه مؤشرات الفقر والتهميش وتراجع كفاية الدخل الفردي ومستويات العيش المرتبطة أساساً بالتعليم والصحة والسكن والشغل وحماية حقوق الأفراد والجماعات، وإشاعة الحرية في ميادين التفكير والتعبير والإبداع والمشاركة الاجتماعية المسؤولة، وتعميم العدالة والمساواة بين كافة المواطنين والشرائح الاجتماعية، مما ينتظر منه أن يشكل القاعدة الاجتماعية الصلبة لِكُلّ «تنمية بشرية واجتماعية» مستدامة متكاملة[١٩].

٢ ـ تحدي «محاربة الفساد» بكافة أشكاله وعوامله وامتداداته التي تعدت المجال المؤسسي والإداري إلى الفضاء المجتمعي العمومي، بل وإلى تفاصيل الحياة اليومية برمتها. وذلك مثل: الرشوة والمحسوبية والوساطة والولاءات الانتفاعية والوصولية، وكذلك الشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ لتبديد المال العام ونهب ثروات المجتمع بلا مبرر معقول،

---

(١٩) على الرغم من أهمية وراهنية «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» فإن مقاربتها من طرف بعض الفعاليات والأطراف المعنية ظلت على العموم قائمة على منظور اختزالي ضيق يحصرها في بعض مظاهر «النمو» وفي جوانب تجهيزية وعمرانية وخدماتية محدودة... الأمر الذي يتطلب توسيع منظور هذه المقاربة، وربط هذه «المبادرة» بمفهوم شمولي لـ «التنمية» بِكُلّ أبعادها وجوانبها الاقتصادية والإنسانية والسوسيوثقافية والحضارية المتكاملة...

ولا مراعاة لأي قيم أو أخلاق أحياناً، الأمر الذي له تبعات وعواقب سلبية خطيرة، والذي يتنافى، في نفس الوقت، مع «ثقافة الديمقراطية» والتنمية والحداثة السياسية المأمولة[٢٠].

٣ ـ تحدي «الإصلاح الاقتصادي». ذلك أن شعار: «التأهيل والإصلاح الوطني» الذي عادة ما ترفعه كلّ حكومة جديدة لا يمكن تحقيقه إلا في إطار إقامة «قطيعة اجتماعية وعملية» عميقة مع مظاهر الفساد المذكور آنفاً والمكرس لاقتصاد الريع، ولدورات إنتاجية مختنقة لا تذر المنافع والمصالح إلا على فئات محدودة من الفاعلين الاقتصاديين والوسطاء والمؤسسات والمضاربين في أسواق مختلفة، وذلك في غياب شبه كامل لأي برنامج وطني هادف لتحديد الأولويات والرهانات والمصالح، وتحديد ما يستلزمه كلّ ذلك من شروط ومعايير عقلانية للكفاءة والمسؤولية والمواطنية بعيداً عن أوضاع الفساد المذكور آنفاً. إن تنشيطاً قوياً وفعالاً للاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار «بيئة سوسيو اقتصادية نظيفة ومعقلنة»، تخلق المناخ الملائم والسليم بحق لجلب الاستثمارات الداخلية والخارجية ورعايتها وتحصينها بما يلزم من الترتيبات والعُدَد اللوجيستيكية والإدارية والقانونية المتكاملة، وأيضاً لفتح المجال والفرص أمام انتعاش المقاولات وأسواق الشغل، وكل ما يُنتظر منه أن يساعد على محاربة «غول البطالة»، ولاسيما المؤهّلة منها، وإيقاف نزيف هجرة الكفاءات الوطنية الشبابية وهدر الإمكانيات والطاقات وعلى تحقيق نهوض اقتصادي متواصل ومتناغم الحلقات والبرامج، مؤَطَّر ضمن مشروع تنمية اجتماعية متوازنة، وفي مضمونها الشمولي المشار إليه في ما سبق. وبناء على معرفة علمية مدققة بمقومات الابتكار والتجديد[٢١].

٤ ـ تحدي تجديد وتحديث وإصلاح أساليب ومؤسسات وآليات إدارة وتدبير الشأن العام بما يستجيب للمتطلبات الداخلية والخارجية للظرفية. ويتعلق الأمر في هذا الشأن بعقلنة مختلف أنماط المشاركة والشراكة في ميادين ومستويات استصدار وصنع وتنفيذ القرارات، وبالاستعمال الرشيد لما أصبح متداولاً في كافة حقول تدبير الموارد المالية والمادية والبشرية، من تقنيات الإعلام والتبادل والتواصل والمعلوماتية والمراقبة والتدقيق والمحاسبة الوطنية والتقييم المؤسساتي وبحوث التشخيص والتطوير والمتابعة والإنماء والتصحيح التقويمي للبرامج والسياسات المنتهَجة في مختلف القطاعات والميادين. أي كلّ ما يصب في سيرورة اعتماد «حكامة وطنية مُرَشَّدة» تضمن سلامة المناخ الاجتماعي المناسب لفعالية الأداء الحكومي، ولجودة مختلف المنتوجات من سلع وبنيات وخدمات وأساليب تدخل وتدبير متعددة.

هذا مع ضرورة التذكير هنا بأن الحكامة الجيدة لا ينبغي أن يُفهم منها مجرد نقل أو استيراد أو تقليد لمنهجيات وأدوات وتقنيات التدبير والتسيير الحديثة التي غدت معتمدة على

(٢٠) بشأن هذه المسألة، انظر: محسن: المصدر نفسه، و**الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية**، ص ٤٧ ـ ٤٨، و Badie, Ibid.

(٢١) في ما يتعلق بإشكالية هجرة الكفاءات، انظر: عطوف محمود ياسين، **نزيف الأدمغة: هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية** (بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٤)، ومحسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية**، ٥٠ ـ ٥٥.

مستوى كوني عام. ذلك أن هذه العُدَد التدبيرية والتقنية الهامة بالفعل سوف لن تؤدي وظائفها المنشودة إلا إذا امتلك الفاعلون المعنيون بها أهلية الاقتدار على تجذيرها وتأصيلها في الواقع الجديد الذي نقلت إليه، وتحويلها إلى «ثقافة تدبيرية مُمَأسَسة» فاعلة فيه، متواصلة مع أبعاده وارتباطاته المحلية والعالمية(٢٢).

٥ ــ ولعل من أبلغ الدروس الموجهة أساساً إلى الحكومة بكل الأطياف الحزبية المشاركة فيها هو أن عليها منذ الآن، وبعد هذه المشاركة الانتخابية الضعيفة في الاستحقاقات التشريعية السابقة، أن تنجز «طلاقاً بائناً» مع قيلة التكالُب ــ المشين والمتخلف أحياناً ــ على المناصب والمواقع والمصالح التي توفرها لها المشاركة في الجهاز التنفيذي للدولة. كما أنَّ عليها أن تجعل من هذه المشاركة ــ بدل هذا التلهف الباثولوجي على كراسي السلطة ــ فرصة ثمينة للأحزاب لتجريب البرامج والمشاريع والأفكار بناءً على تنافسية شريفة مواطِنَة مسؤولة، وفي إطار البرنامج الحكومي العام المتناغم والموجه بأهداف وقيم ومبادئ ومصالح وطنية نبيلة. ونعتقد أن رفع هذا التحدي هو الذي سيمكن الحكومة والأحزاب معاً من ربح معركة استعادة ثقة المجتمع ورصيد دعمه الذي أضاعت منه الكثير على ما يبدو، كما سيمكنها أيضاً من أن تُكسِب العمل الحكومي المزيد من المساندة الشعبية والمصداقية والنجاعة الاجتماعية والعملية المطلوبة. وذلك على الرغم مما يحيط بها من ضغوط وإكراهات وسُلَط ومراكز قوى موازية، ومن عوائق ذاتية وموضوعية متداخلة متعددة(٢٣).

أما في ما يتعلق بإعادة تأهيل الحقل السياسي العام وإصلاحه لمواكبة مطالب ومستجدات المرحلة ــ وتلك مسألة سبق أن عالجناها ببعض التفصيل في غير هذا المقام ــ

(٢٢) بشأن إشكالية نقل واستيراد الأفكار والمفاهيم والتقنيات في ثقافتنا العربية وتجذيرها في الواقع المنقولة إليه، انظر: عبد الله إبراهيم، **الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة: تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩). وفي ما يتعلق بدور ومكانة البحث العلمي والتقني في تجديد مجالات وأساليب التدبير والتسيير، انظر على سبيل المثال: Jean-Claude Tarondeau, *Recherche et développement*, gestion (Paris: Vuibert, 1994), pp. 35-60; Stratégor, *Stratégie, structure, décision, identité politique: Generale d'entreprise*, interéditions (Paris: Inter-editions, 1988), et Eric von Hippel, *The Sources of Innovation* (New York: Oxford University Press, 1988).

(٢٣) يبدو من خلال مراقبة وتتبع سير المشاورات التي تتم الآن بين الوزير الأوّل الجديد السيد عباس الفاسي وبين الأطراف المعنية بشأن تشكيل الحكومة المرتقبة، أن مضمون هذه المشاورات لا يدور حول البرامج أو السياسات أو المشاريع التي يُفترض أن تحملها الأحزاب التي سوف تشارك في «التحالف الحكومي» المقبل، وإنما يدور أساساً حول الأشخاص وعدد المناصب ونوعية الحقائب والمهام وذلك في غمار استشراء حمّى رهيبة للاستوزار. الأمر الذي يتنافى مع الكثير من قيم ومعايير العقلانية والاستحقاقية والكفاءة مما يجب اعتماده كأساس لإسناد المناصب والمهام والمسؤوليات، ولا ريب في أن وضعاً سياسياً كهذا ستكون له تبعات وآثار سلبية، وخاصة في ما يتعلق بمضاعفة مشاعر الإحباط الاجتماعي، وتكريس ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية لدى المواطنين، وفقدانهم الثقة في السياسة والأحزاب والانتخابات، وفي مجمل ما ينبثق عنها من أجهزة ومؤسسات لتدبير الشأن العام. إنّه وضع يطرح أكثر من سؤال حول مستقبل المسار السياسي والتحول الديمقراطي الحداثي في المغرب المعاصر. وذلك بِكُلّ ما ينخرط فيه مجتمعنا، محلياً ودولياً من استحقاقات ورهانات سوسيو حضارية متعددة.

فإن الأمر يتطلب، لتحقيق ذلك، مجموعةً من الشروط هي كما يلي:

أ ـ على الأحزاب السياسية بالذات أن تعمل على تجاوز ما تعيشه من أوضاع التشرذم التي يفاقمها تقسيم المقسَّم وتجزيء المجزأ، والسعي بكافة الوسائل نحو تشكيل أقطاب سياسية مرجعيّة توجه العمل السياسي فكراً وممارسة باتجاه دعم المزيد من إنماء وخلق فرص التكامل والتحالف والتكتل والتمحور حول توجهات وبرامج ومشاريع سياسية قطبية ليبرالية أو يسارية أو وسطية... الخ. مع ضرورة إقامة ذلك على أسس حوار سياسي وطني حقيقي نابذٍ للإقصاء أو التهميش أو الخضوع التام للضغوط والتوجيهات الفوقية أو للحسابات السياسوية الضيقة المحدودة الآفاق الفكرية والاجتماعية. إن هذا التوجه هو الذي سيمكن القوى السياسية الحية في المجتمع ـ في تقديرنا على الأقل ـ من تشكيل برلمان متكامل منتج، وحكومة قوية متماسكة، قادرين معاً على استثمار سياسي عقلاني للهوامش التي تتركها لهما تلك القوى والسلط التقليدية بما هي «مخزن مستحدث» ما يزال متنفِّذاً وفاعلاً ومؤثراً في مختلف مجالات ودوائر صناعة وتنفيذ القرار في المجتمع المغربي المعاصر، مشكلاً بذلك أهم العوائق التي تحول دون تحقيق «تنمية سياسية» حقيقية تكون عنواناً دالاً على تحول ديمقراطي حقيقي سليم، لا على مسار متعثر معطوب[٢٤].

ب ـ وفي إطار التوجه الإصلاحي الآنف، يجب على الأحزاب السياسية أيضاً، وخاصة منها تلك المشاركة في البرلمان أو الحكومة أن تجتهد، في ظلّ دينامية سياسية فعالة ومتواصلة، في أن تجعل من مؤسسة البرلمان قوة سوسيو سياسية قادرة على أن تقوم بأدوارها وأن تمارس مجمل صلاحياتها التمثيلية والاستشارية والتشريعية والدبلوماسية والسياسية الموكلة إليها... وأن تجعل من الحكومة كذلك ـ في إطار تواصلها وحوارها الدائم مع البرلمان ـ جهازاً تنفيذياً متناغم المكونات، مؤهّلاً وقادراً، انطلاقاً من برنامج حكومة واضح المكونات والقاصد، لا على مجرد التطبيق والتنفيذ، وإنما أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ على امتلاك زمام المبادرة والتدخل، بل وعلى الخلق والإبداع واجتراح البدائل والحلول للطارئ والمفاجئ والمتواتر من المشكلات والمصاعب والأزمات المصاحبة لتبدل الأحوال والظروف والمعطيات الاجتماعية المتغيرة في أبعادها الداخلية والخارجية.

إن تتبع ونقد وتقييم الأداء الإنجازي للأحزاب السياسية وللبرلمان وتكسير الحدود والحواجز في هذا الزمن العولمي/العالمي الجديد، قد أمست، في المجتمع المعاصر عامة من بين أهم وسائل وأدوات مراقبة المؤسسات الآنفة ومدى مصداقية ونجاعة خطاباتها وأفكارها وبرامجها، الأمر الذي قد يؤدي إما إلى حفز الكتلة الناخبة على الانخراط في مشاركة سياسية وانتخابية واعية مسؤولة حرة ومعبرة، وإما أن يعمل على إضعاف هذه المشاركة ـ كما وقع في انتخابات أيلول/سبتمبر الماضي ـ مؤدياً بالكثير من الناخبين إلى السقوط في

(٢٤) انظر: **الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب**؛ *Changements politiques au Maghreb* (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 2001), et Abdellah Saaf, *La Transition au Maroc*, l'invitation (Casablanca: EDDIF, 2001).

منزلقات الإحباط والتذمر والعزوف عن المشاركة الانتخابية، بل وحتّى السياسية بشكل عام، وبكُلّ ما لها كظاهرة اجتماعية من عوامل وأبعاد ودلالات سوسيو سياسية واقتصادية وثقافية متعددة متداخلة أشرنا إلى بعض أهمها في ما سبق(٢٥).

ج ـ يتطلب الوضع إذاً إصلاحاً شاملاً متكاملاً للحقل السياسي الوطني بنياتٍ وهياكل وفعالياتٍ وثقافةً سياسيةً وممارسات وأطراً إرشادية موجهة للتفكير والسلوك (Paradigmes). إن إصلاحاً مُرَشَّداً وعميقاً لِكُلّ هذه المكونات هو القمين في تصورنا، بإعادة الاعتبار للسياسة، لا فقط كفن راقٍ ومتحضر لتدبير الممكن، وإنما بالنظر إليها، وهذا هو الأجدر بالاهتمام، كممارسة فكرية واجتماعية محتضنة أيضاً للكثير من قيم الحق والخير والجمال، أي للمبادئ والأهداف النبيلة التي تسعى الإنسانية، عبر كلّ تاريخها الطويل، إلى تحقيقها وتأصيلها في الوجود المعيشي تفكيراً ووجداناً وإنجازات عملية متعينة. بهذا يمكن أن تكفّ السياسة عن أن تظل موصومة بالرداءة، والأزمة الخانقة، وانسداد الآفاق، أو حتّى بالنعي لها بعد موت يراه البعض واقعاً متحققاً لا يرتفع. وبهذا أيضاً يمكن للسياسة أن تستعيد رونقها وجاذبيتها وثقة المجتمع بها، لتغدو فكرةً أو تيمةً منتجة للأفكار والقيم البانية، ومولدة للحافزية وللقدرة على خلق الطموح والأمل وابتداع الحلم بالمستقبل الواعد الأفضل. ذلك أن ما تعلمنا إياه «سيكولوجيا الشعوب» هو أن من أخطر ما يمكن أن تواجهه المجتمعات هو افتقادها، نخباً وجماهير، لقوة وأصالة ووضوح الخيال والحلم وابتكار الحلول والبدائل والآفاق الممكنة للتغيير والتجاوز والتحرر من شرنقة الإحباطات والتخبطات والهزائم وفقدان الثقة بالذات، أو حتّى بالعالم من حولها ماضياً وحاضراً وتوجهات مستقبلية هادفة. ومما هو معروف أن جلّ مجتمعاتنا العربية والثالثية لا تبتعد كثيراً عن مأساوية هذه الأوضاع المؤسفة الخطيرة. ولنستحضر هنا ما يؤطر المشاركة السياسية والانتخابية في مجتمعنا من ظروف وعوامل وموجهات(٢٦).

د ـ ولعل من أبرز الأعطاب التي تَعْتَوِرُ جُلَّ مشاريع الإصلاح والتجديد والتحديث والدمقرطة في مجتمعنا، قطرياً وقومياً عربياً، هو أن هذه المشاريع لا تملك في الغالب تصوراً واضحاً ومتناغماً للإنسان/الفرد/المواطن الذي هو الدعامة المفصلية لِكُلّ ديمقراطية أو تحديث. إن «التنمية السياسية» بما هي استنهاض شمولي لِكُلّ مقومات ومكونات وجوانب الحقل السياسي: تنظيماً وأنشطة ومؤسسات وممارسة ثقافية ديمقراطية حزبية داخلية وسياسية واجتماعية عامة. لا يمكنها أن تتحقق إلا في إطار مشروع مجتمعي شمولي متكامل

(٢٥) محسن: **في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**، و«ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية».

(٢٦) **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)؛ الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**؛ Berdouzi, *Destinées démocratiques: Analyse et prospective du Maroc politique: Légitimité royale, design démocratique, institutions et acteurs politiques, syndrome néo-maraboutique*, et Hassan Benaddi, *Réflexion sur la transition démocratique au Maroc* (Rabat: Centre Tarik Ibn Zyad pour les études et la recherche, 2000).

متمحور بالأساس حول «تنمية بشرية ـ إنسانية» يحتل صدارتها «الإنسان»، بما هو «رأسمال بشري» عالي القيمة مادياً ورمزياً، وبما هو فاعل وهدف كلّ تنمية اجتماعية وحضارية شاملة، والضامن الأساسي لشروط تواصلها واستدامتها في إطار سيرورة تحول ديمقراطي سليم(٢٧).

إن هذا هو، في تقديرنا، أحد أبلغ الدروس التي على نخبنا السياسية بالذات أن تتعلمه من تاريخ وتجارب الأمم والشعوب، وأن تعمل، بعد هذا الاستيعاب العميق والمسؤول، على بلورة «إرادة سياسية واجتماعية» قوية وواعية للإصلاح والتغيير والتجديد، مبادِرة بذلك إلى نقد ذاتي وموضوعي لأشكال وعوامل ضعفها وتهافتها وهامشيتها الاجتماعية، وعاملة بذلك أيضاً على تفعيل رشيد ممنهج لمهامها وأدوارها السياسية والاجتماعية، وخاصة ما يرتبط منها بوظائف التربية والتكوين والتثقيف والتنشئة السياسية للمواطنين عامة، وللأجيال الصاعدة الشبابية تحديداً، نظراً لما أصبحت تتمتع به هذه الأجيال، في المجتمع الحديث من أهمية ووزن وراهنية(٢٨).

وعلى نخبنا الحزبية والسياسية والاجتماعية أن تدرك أننا نعيش الآن مستجدات زمن جديد غدا فيه تشكيل الرأي العام وتوجيه المشاركة وبناء القيم والاتجاهات والمواقف والأحكام بمثابة «صناعة أو هندسة اجتماعية» موجهة، قائمة على أسس علمية قوية، وعلى مناهج دراسية وتكوينية وتثقيفية وسياسية منسجمة المرجعيات والأهداف والآليات وأساليب الاشتغال.

وبامتلاك نخبنا هذه لـ «وعي مطابق» بهذه المعطيات والتحديات والرهانات يمكنها أن تنحُوَ باتجاه إقامة «قطيعة معرفية واجتماعية» عميقة مع كافة أشكال القيم والعلاقات والممارسات التقليدية المتآكلة وأن تسعى، إلى الاجتهاد من أجل التأسيس لـ «ثقافة سياسية حداثية مؤصَّلة»، مستوعبة من جهة، لِكُلّ مقوماتنا وقيمنا وخصوصياتنا التاريخية والروحية والسوسيو حضارية الأصيلة، ومتواصلة إيجابياً مع كلّ أبعادها وامتداداتها الكونية الإنسانية الشاملة من جهة ثانية. أما ما يتنافى مع ذلك فسوف لن يؤدي بمسار أوضاعنا السياسية والاجتماعية المتدهورة إلا إلى تكرار التجارب المريرة الفاشلة، وموالاة إنتاج حالات الدوران في الحلقات المفرغة، والارتهان، على المستوى الذاتي الداخلي، لإكراهات الفقر والتخلف والعقم الفكري والسياسي القاتل، وعلى المستوى الموضوعي الخارجي، لمختلف ضغوط وعوامل التبعية والخضوع للكثير من مواقع ومراكز القوى المهيمنة المُتَنَفِّذة على مستوى النظام العالمي/العولمي الجديد، بِكُلّ رهاناته وتحدياته واستحقاقاته الفكرية والتقنية والحضارية ■

---

(٢٧) محسن: **في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**، ص ١٢٣ ـ ١٣٧، و**الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية**، ص ٤٤ ـ ٥٥.

(٢٨) حسن قرنفل: **النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق: مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٧)، و**المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاءٌ أم تكامل؟** (بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٧)، ومحسن، **في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**، ص ١١٩ ـ ١٣٧.

تشكيـــل الحكومـــة في المغـــرب:
المنهجيـــة الديمقراطيـــة والحسابـــات السياسيـــة

محمد الرضواني

أستاذ العلوم السياسية، كلية الناضور ـ المغرب.

فرضت التحولات السياسية، واتساع دائرة المشاركة، التي شهدها المغرب في السنوات الأخيرة، على الأحزاب السياسية، استحضار عدد من القواعد والمفاهيم، إما لتدعيم هذه التحولات وإما لتبرير مشاركتها في التسيير الحكومي، وتقوية موقعها في ذلك، وخصوصاً من قبل أحزاب المعارضة السابقة. فبعد الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٢ مباشرة، وبعد تعيين الملك لوزير تكنوقراطي، دافع حزب الاتحاد الاشتراكي عن المنهجية الديمقراطية، واعتبر القرار الملكي خروجاً عنها، باعتبار أن الحزب حائز أكبر عدد من المقاعد البرلمانية. لكن المنهجية الديمقراطية غير مرهونة بالادعاء الأخيرفحسب، بل هي محكومة أيضاً بمجموعة من الشروط الأخرى.

أولاً: شروط المنهجية الديمقراطية

١ ـ فارق في نسبة الأصوات

إن الانتقال الدوري والسلس والمحكم لمنصب الوزير الأول، في الدول الديمقراطية، بقدر ما يستند إلى نتائج انتخابية غير مشكوك في نزاهتها، واضحة وشفافة، بل ومتوقعة في أحيان كثيرة، استناداً إلى توجهات الرأي العام وإلى المنجزات الواقعية للحكومة السابقة، فإنه يستند كذلك إلى أعراف سياسية ودستورية تجسد العمق التاريخي للديمقراطية الغربية، وإلى ثقافة سياسية قوامها الاقتناع بنتائج صناديق الاقتراع، والإيمان باختلاف التوجهات الايديولوجية، ومنطلقات البرامج الحزبية وأهدافها.

وهو ما يجعل تشكيل الحكومة يقوم على قواعد واضحة واستعداد مسبق ومنضبط للنتائج الانتخابية والتحالفات الحزبية القائمة على الاختلاف الايديولوجي وتقارب البرامج، ويجعل منصب الوزير الأول يؤول إلى الحزب الحائز أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، المزكى بوجود فارق معقول بين عدد مقاعد الحزب المتزعم للأغلبية وباقي الأحزاب المتحالفة معه؛ فارق يجنب الصراع الحاد بين الأحزاب المشكلة للأغلبية، على رئاسة الحكومة.

ولئن كان شرط الفارق المعقول في الأصوات بين الحزب المتزعم للأغلبية وباقي

الأحزاب الأخرى، يساهم في بروزه العديد من العوامل، كنمط الاقتراع، والخريطة الحزبية ونمط التحالفات، والأعراف الدستورية والسياسية، فإن غيابه بهذا الشكل في حالات استثنائية لا يهدد العملية الديمقراطية، إذ تشكل الثقافة السياسية السائدة، والاعتراف المتبادل بين الأغلبية والمعارضة، سواء داخل البرلمان أو خارجه، ضامناً رئيسياً للتناوب على السلطة استناداً إلى أغلبية برلمانية.

فالفارق المعقول في نسبة الأصوات يحد من الصراع على رئاسة الحكومة، ويسهل عملية تشكيل هذه الأخيرة، ويجعل التحالف عملية حزبية ـ برلمانية بالدرجة الأولى، بعيدة عن أي تأثير غريب من قوى غير الأحزاب السياسية، ويجنب بشكل مطلق أي تدخل مباشر أو غير مباشر لرئيس الدولة في عملية التحالف.

٢ ـ كتلة منسجمة

يعد استناد تشكيل الحكومة إلى أغلبية برلمانية في الديمقراطيات التمثيلية بمثابة مسلمة وقاعدة أوتوماتيكية، لا تشهد اختلافاً بين مكونات النظام السياسي؛ فالحصول على مساندة للبرنامج الحكومي، وطريق آمن لقانون المالية السنوي، وتأييد مستمر لمشاريع القوانين وتدعيم السياسات العامة وتفعيلها وإغنائها، كل ذلك يتطلب في الأساس أغلبية منسجمة مدافعة عن مختلف سياسات الحكومة وطروحاتها وإجراءاتها، وقادرة على ضمان الثقة واستمراريتها؛ فرئيس الوزراء يتولى تشكيل الحكومة، وتطبيق البرنامج الحكومي، ليس فقط، لأنه زعيم الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد الانتخابية، بل كذلك لقدرته على ضمان أغلبية برلمانية، كشرط لتولي هذا المنصب والاستمرار فيه.

إن الحكم على كفاءة رئيس الحكومة وقدرته ونجاحه، لا يعتمد فقط على نجاعة برنامجه وسياسات حكومته، بل يستند كذلك إلى قدرته على ضمان انسجام الأغلبية البرلمانية، واستمرار تأييدها؛ فلئن كانت تسمية رئيس الدولة لزعيم الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد الانتخابية، في منصب رئيس الحكومة، تتم بشكل أوتوماتيكي، فإنها لا تتم بشكل عبثي، فزعيم هذا الحزب هو الذي يقود المشاورات والاتصالات لتكوين أغلبية منسجمة لتكوين الحكومة، فالتسمية لا تتم بشكل مسبق، وليست محددة، ولا تشكل سلطة في حد ذاتها، بل هي إعلان نتيجة وتحصيل حاصل.

فقاعدة الأغلبية المنسجمة تمثل جوهر الديمقراطية التمثيلية، وأحد تعبيراتها الجوهرية الدالة والمجسدة لها، في مختلف أوجهها، ومسارها وسيرورتها، فتاريخياً تجسد هذه القاعدة الآلية التي تمكن البرلمان من تجسيد انتصاره على الملكيات المطلقة في أوروبا والحد من سلطاتها وتحديدها، وتشكل نظرياً التجسيد الفعلي للسيادة الشعبية، لكونها تربط الحكومة بالشعب والرأي العام، من خلال استنادها إلى النتائج الانتخابية، وتشكل دستوريا أداة دستورية لتحقيق الديمقراطية، لكونها تحصر ممارسة السلطة في الأغلبية البرلمانية، وتتيح التبادل الدوري للأدوار بين الأغلبية والمعارضة، استناداً إلى ما تحمله صناديق الاقتراع، وتعتبر سياسياً من أهم مؤشرات قياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، لأنها تعبر عن التدبير الإيجابي للاختلاف، وعن التعددية المجتمعية التي تجد تمثيلها في المؤسسات

السياسية الرسمية من خلال الانتخابات، وعن الاعتراف الواعي والمتبادل بين مختلف الأحزاب السياسية، التي تعتمد قي صراعها وتنافسها وتحالفاتها على برامج واقعية واضحة وقابلة للتطبيق، حيث تولي السلطة وممارستها يبقيان مفتوحين في وجه مختلف الفاعلين المنضبطين والمحترمين لقواعد اللعبة السياسية.

ورغم تراجع الخطوط المميزة بين السياسات التقليدية اليمينية واليسارية، وبروز تقسيمات داخل كل توجه، بحيث أن هناك من يتحدث عن عدة أنواع من اليمين وعدة أنواع من اليسار، فإن معظم الأحزاب في الدول الغربية تميل إلى التحالفات السياسية التقليدية؛ فالتحالفات القائمة لتشكيل الحكومة مبنية على العديد من المرتكزات التقليدية للانقسام، كالارتباط بالطبقة العاملة والجماعات العلمانية ومصالح المدن، بالنسبة إلى اليسار، أو الارتباط بالمصالح التجارية والطبقة الوسطى، بالنسبة إلى اليمين، التي تؤثر في توجهات الأحزاب السياسية بشأن القضايا المركزية، كتسوية الأجور وبرامج الضمان الاجتماعي وبرامج التوظيف(١).

لكن التحالفات لم تعد ترتكز على هذه المرتكزات فقط، بل إن الصراعات الحزبية وتنافسها خلق أنواعاً جديدة من قضايا الانقسام والتحالف من قبيل: المستوى البيئي، وبدائل أنماط العيش وحقوق الأقليات والمساواة الاجتماعية والمشاركة...، التي أصبحت تمثل أساس الانقسام بين اليسار الجديد واليمين الجديد(٢)، ومرتكزات التحالفات الحزبية، التي تكون في الغالب الأعم منسجمة، بحيث نادراً ما يلاحظ سقوط الحكومة في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية نتيجة لتصدع التحالف الحزبي، باستثناء إيطاليا، التي تشهد عدم استقرار حكومي ملاحظ.

٣ ـ انتخابات متحررة من أساليب الضغط

تتأسس الديمقراطية على تمثيل مختلف القوى المجتمعية والسياسية، من خلال إتاحة حرية الاختيار بين أكثر من حاكم، أو أكثر من حزب سياسي، بما يتناسب مع الدفاع عن التوجهات والمصالح المختلفة.

ولتكون الديمقراطية كذلك، يجب أن يكون الاختيار حراً، وأن تكون الانتخابات متحررة من مختلف أساليب الضغط والتأثير(٣)، ويكون الدفاع عن المصالح الاجتماعية متحرراً من الجذرية والطوباوية، وأن تكون المصالح قابلة للتمثيل والتعبير عنها، وما يتضمنه من تبن للنسبية والواقعية، فلا يمكن تصور انتخابات حرة وسليمة مع انتشار نزعات التغيير الجذري، وإطلاقية المطالب، وإقصاء الآخرين استناداً إلى اختلاف المطالب

(١) رسل جيه دالتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا**، ترجم بإشراف وتحرير أحمد يعقوب المجدوبة؛ شارك في الترجمة محفوظ الجبوري (عمّان: دار البشير، ١٩٩٦)، ص ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٣) ألان تورين، **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨)، ص ٤٢٤.

أو التوجهات السياسية، لأن الديمقراطية لا تحتمل إلا الصراعات المحدودة.

ولتستطيع الأحزاب السياسية تقديم إجابات عن الأسئلة الاجتماعية والتعبير عن المطالب بعد تجميعها، ولتقديم برامجها الانتخابية بشكل ديمقراطي يضمن تكافؤ الفرص ومساواتها، ويضمن تنافس حقيقياً وفعلياً بينها، ليتمكن المواطن من إطلاق الحكم الحر على مختلف هذه البرامج، ينبغي أن تكون الانتخابات محكومة بقوانين تضمن مختلف الأهداف والأسس السابقة، وأعرافاً منضبطة للقيم الديمقراطية شكلاً ومضموناً، وأن تكون متحررة من الضغط المادي في مختلف مستوياته، سواء تعلق الأمر بالتحرر من الاستعمال الخفي للأموال أو التوظيف الزبوني للمصالح، أو تعلق الأمر بتجاوز المخلفات السلبية لغياب الاستقلال المادي للأفراد، بالإضافة إلى تخلصها من مختلف الضغوطات الثقافية، وخصوصاً من ترسبات الثقافة السياسية التقليدية من خرافة وقبلية ونزعة عرقية وعشائرية وأوهام عبقرية وميول تيئيسية.

هذه الأسس هي التي جعلت الانتخابات في الدول الديمقراطية سلطة، لأنها تجعل الاختيار حراً والتنافس السياسي حقيقياً، ولأنها تضمن تبادلاً للأدوار غير مطعون فيه، وخصوصاً إذا استحضرنا توفر مختلف الأحزاب على برامج سياسية واضحة، تمكن المواطنين من اختيار حكامهم بناء على سياسات عامة معروفة المنطلقات ومتوقعة النتائج، إذ لايمكن تصور تنافس سياسي حقيقي من دون معرفة الناخبين للمشاريع الحزبية في مختلف المجالات، والأهداف الكبرى التي يسعى كل حزب إلى تحقيقها مستقبلاً.

وإذا كانت الديمقراطية مفتوحة على آفاق غير متوقعة، ولا تحتمل قواعد مطلقة ونهائية في سيرورتها وتطورها، فإن الانتخابات تبقى أحد أهم الاستثناءات في هذا الصدد. ورغم تراجع نسبة المشاركة الانتخابية، التي تظهر هنا وهناك في الدول الغربية، ورغم تأثير وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية أو في توجيه الناخبين، فإن العملية الانتخابية تظل إحدى الآليات الجوهرية لبناء الديمقراطية وتجسيدها.

٤ ـ علاقة فعلية بين النتائج الانتخابية وتشكيل الحكومة

تمثل التوتاليتارية والاستمرار الأبدي في السلطة الخصم الرئيسي للديمقراطية، لذلك أفرزت هذه الأخيرة في سيرورتها التاريخية مجموعة من الميكانيزمات لتنظيم السلطة، بناء وممارسة، والحد من سلطة الدولة. ويعد التنحي عن السلطة بفقدان ثقة الناخبين، والصعود إلى المناصب التنفيذية، اعتماداً على النتائج الانتخابية،أحد الإفرازات الرئيسية في هذا الصدد. فهذه الأداة المستندة إلى فكرتي السيادة الشعبية والمساواة، والتي أوليت أهمية كبيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بما تحمله من مشاركة المواطنين وانفتاح تشكيل الأجهزة المركزية، أدت إلى ترسيخ تبادل الأدوار بين الأحزاب السياسية بشكل هادئ ومضمون، بعيداً عن العنف والتغيير الجذري[٤]، كما أدت إلى ضبط

(٤) ألان تورين، **ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟**، ترجمة حسن قبيسي، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١)، ص ٦٦.

الجماعات الحاكمة والتوازن معها، باعتبارها تضمن إرادة القوى المجتمعية والفاعلين السياسيين للحرية والمسؤولية. فلكون الديمقراطية في أحد أهم أوجهها نظاماً من الوساطات السياسية بين الدولة والقوى المجتمعية الفاعلة، فإن تمثيل هذه الأخيرة عبر التنافس الانتخابي، الذي يتيح تكوين السلطة التنفيذية، استناداً إلى نتائجها، يعد الوسيلة الآمنة للتعبير عن هذه الوساطات، ولتحقيق دولة الأحزاب المجسدة للديمقراطية، حسب تعبير هانس كلسن[٥]، لأن العلاقة الفعلية بين النتائج الانتخابية وبناء المؤسسات السياسية الرسمية كطريقة سياسية لتأجير السلطة، على حد تعبير وازر، تسمح بتقييم عمل الحاكمين، والتقرير في جدوى استمرارهم في ممارسة السلطة، ذلك أن كل تجاوز للسلطة وخرق للحريات، وعدم فعالية السياسات العامة، يؤدي إلى فقدان ثقة الناخبين، وبالتالي فقدان ممارسة السلطة والتنحي عن مراكز الحكم، ليفتح المجال أمام حزب أو تحالف حزبي جديد، يحظى بثقة الناخبين.

حقاً، إن الأحزاب السياسية التي تعتمد في تنافسها في الدول الديمقراطية على برامج واقعية قابلة للتطبيق، تشكل في حد ذاتها مشاريع سياسات عامة، وتشهد نضجاً في خطابها لكون تبادل الأدوار يؤثر في ثقافة الأحزاب السياسية، ويجعلها أكثر واقعية وبعيدة عن الديماغوجية والإطلاقية، لكن الممارسة السياسية محكومة تبقى بدرجات متفاوتة، بوجود فارق بين الخطاب والممارسة بين المأمول والمتحقق، بين الوعود والمنجزات، لذلك تشكل العلاقة الأوتوماتيكية بين النتائج الانتخابية وحق ممارسة السلطة الوسيلة المثلى لاختيار النخبة الحاكمة[٦].

ثانياً: اختلالات المنهجية الديمقراطية في المغرب

١ ـ اختلالات في الممارسة

لما كانت المنهجية الديمقراطية ترتبط بسلسلة مترابطة ومتكاملة من الحلقات القانونية والواقعية، تهم الخطاب والممارسة، والرؤية والاستراتيجية والتكتيكات السياسية، فإنها عملية حساسة اتجاه مختلف المؤثرات السلبية، سواء تلك المتعلقة بالفاعلين الأساسيين في النظام السياسي، أو تلك المتعلقة بالتقنيات الانتخابية؛ فهي تتأثر بشكل جدي وترابطي بمختلف الإجراءات المتناقضة مع روح الديمقراطية.

وإذا استحضرنا مختلف التجارب الانتخابية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، وما رافقها من نواقص وخروقات وانتقادات، تهم دور السلطة السياسية، كما تهم دور الأحزاب السياسية، أدركنا حجم الاختلالات في الممارسة في هذا الصدد، والتي تتفاوت في درجة تأثيرها على المنهجية الديمقراطية، تبعاً للتطورات السياسية والدستورية التي عرفها

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٦) دالتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا**، ص ١٥٣.

المغرب، وهي تتراوح بين تغييبها لأسسها الجوهرية وإنكارها، وعدم استحضارها في اللعبة السياسية خطاباً وممارسة، لاسيما أن الممارسة السياسية المغربية ظلت محكومة لفترات طويلة بالإقصاء الحاد المتبادل بين السلطة السياسية والأحزاب الفاعلة، وبين عدم احترامها لبعض أسسها.

إن جوهر المنهجية الديمقراطية يتجسد في تحويل الانتخابات من آلية لتدبير الاختلاف بين مختلف مكونات النظام السياسي، إلى سلطة وأداة لتكوين وتشكيل المؤسسات السياسية الرسمية، وممارسة السلطة، والتي لا تستقيم إلا بوجود علاقة فعلية بين النتائج الانتخابية وتشكيل الحكومة، وجعل هذه الأخيرة محكومة بميزان القوى بين الأحزاب السياسية فقط.

ظلت الممارسة السياسية في المغرب مفتقدة لآلية تنصيب البرلمان للحكومة حتى عام ١٩٩٢ دستورياً، وحتى عام ١٩٩٨ عملياً، بحيث بقي تشكيل الحكومة وتغييرها وانتهاء ولايتها، غير مستندة إلى نتائج انتخابية، ومحكومة بالسلطة الملكية المطلقة.

فحقاً، قد يلاحظ استناد بعض الحكومات المغربية، خاصة ابتداء من عام ١٩٧٧، إلى «أغلبيات برلمانية» ووجود امتداد برلماني لبعضها، لكن ذلك ظل محكوماً بالسلطة التقديرية للملك، الذي وظف هذا الترابط، لإدماج جزء من النخبة المعارضة، ولمجازاة النخب الموالية، وجعلها تستفيد من امتيازات المناصب الوزارية، حيث استثمر الملك المتمتع بمكانة مركزية وسلطات دستورية وسياسية ورمزية قوية، هذه الآلية لتوسيع النخب الملكية، ولتوسيع دائرة الزبونية، التي خدمت الأسس الجوهرية التي قام عليها، ألا وهي «نظام التزبين»، أكثر مما وظفه في إرساء أسس البناء الديمقراطي في المغرب.

يتضح الأمر أكثر إذا استحضرنا الدور الفعلي والمباشر للسلطة السياسية في صنع أغلبيات برلمانية تدافع عن الخيارات الملكية، سواء عبر إنشاء حزب جديد قبيل الانتخابات، أو عبر التحكم في النتائج الانتخابية من خلال تسخير تقنيات التقطيع الانتخابي، أو من خلال المزج بين الاقتراعين المباشر وغير المباشر، والتي مكنت من تهيئة أغلبيات مريحة للتشكيلات الحكومية، وإفراز نخبة سياسية تستند في غالبيتها إلى فعل إداري، أكثر من استنادها إلى امتداد حزبي جماهيري فعلي.

ولئن شكل هذا التدخل موضوعاً رئيسياً في خطابات المعارضة، لفترات طويلة، فإن هذا لا ينفي قبول الكثير من الأحزاب السياسية ممارسة مخالفة للمنهجية الديمقراطية، دأبت السلطة السياسية على اتباعها في الخفاء، ألا وهي «نظام الوزيعة»، الذي لجأت إليه السلطة السياسية، ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين، والذي شمل أطرافاً محدودة، واتسعت الأحزاب المستفيدة منه مع استمراره في الصيرورات الخفية لصناعة النتائج الانتخابية وإعلانها، تبعاً لاستفادتها من السقف المحدد لبعض الأحزاب الكبرى.

تبعاً لذلك، فإن البرلمان المغربي لم يجسد مؤسسة لإفراز أغلبية تحكم وأقلية تراقب وتغني السياسات العامة باقتراحاتها وانتقاداتها، بل شكل فضاء لإضفاء صبغة تنافسية محدودة على الانتخابات، في إفراز نتائج وتمثيل الأحزاب من دون وجود إمكانية تشكيلها للحكومة، ومن دون إمكانية التأثير في القرارات السياسية المرسومة من قبل الملك، وهو ما

أدى إلى تراجع الإحساس والشعور بالاقتدار السياسي لدى الأحزاب السياسية المغربية، وهذا يتناقض مع روح الديمقراطية.

فهذه الأخيرة ترتهن بشعور الأحزاب السياسية بقدرتها على التأثير في القرارات السياسية، وفي السياسات العامة، صناعة وتنفيذاً، تسييراً وانتقاداً، تفعيلاً وتقييماً، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية من دون استحضار انفتاحية تشكيل السلطة التنفيذية. ويصبح الاقتدار السياسي واقعاً لدى الأحزاب السياسية متى كانت اللعبة السياسية مفتوحة، وكان تكوين الأجهزة الحاكمة مستنداً إلى النتائج الانتخابية وقائماً على شرعية صناديق الاقتراع من دون غيرها، ومتى كانت الانتخابات السبيل الفعلي للوصول الى مراكز القرار.

ورغم بروز أهمية النتائج الانتخابية في تشكيل الحكومة، ابتداء من عام ١٩٩٨، بحيث أصبحت الأغلبية البرلمانية تؤخذ بعين الاعتبار قبل تشكيل الحكومة، سواء من قبل الملك في تعيينه للوزير الأول، أو من طرف هذا الأخير في إطار بحثه عن تحالف مدعم للحكومة، وكذا في إعداد البرنامج الحكومي، والبحث عن الموافقة المبدئية للأغلبية المشكلة للحكومة قبل عرضه على البرلمان.

ورغم انعكاس هذا التغيير على الثقافة السياسية للأحزاب المغربية، بحيث أخذ التنسيق بينها اعتباراً أكبر، فإن النتائج الانتخابية الخام لم تتحول بعد إلى عامل للحسم الديمقراطي، وإلى سلطة لتشكيل الحكومة، نظراً إلى استمرار بعض الاختلالات السابقة في الممارسة، والتي تتحمل فيها مختلف الأطراف المسؤولية بدرجات متفاوتة، فالمنهجية الديمقراطية ليست شعاراً ولا خطاباً، بل هي واقع وممارسة، تتطلب في حدودها الدنيا اعترافاً متبادلاً، واعياً وإيجابياً بين مختلف الأطراف السياسية، يتبنى البراغماتية والخصوصية في التنافس والصراع، ويجنب الإقصاء والأحادية والعجرفة، كما تتطلب وجود استعداد لممارسة السلطة لدى الأحزاب السياسية، وما يتضمنه من توفرها على برامج حزبية واقعية، مدعمة بانفتاح صناعة السياسات العامة، وبالإمكانية الفعلية لتطبيقها وتحولها من مشاريع إلى سياسات، ومن التخلي عن الركون الزائد إلى المعارضة العدمية، والمعارضة «الناصحة»! والابتعاد عن ثقافة عدم جدوى المشاركة، لكون غياب الاستعداد لتحمل المسؤولية وممارسة السلطة، يتناقض مع أهداف العملية الديمقراطية، لأن التنافس الانتخابي ليس لعبة رياضية حبية.

كما تتطلب المنهجية الديمقراطية انتشار قواعد ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة المطالبة باحترام قواعد المنهجية الديمقراطية، من دون تبنيها قواعد ديمقراطية في ممارستها، في إفرازها للنخبة الحزبية، وفي صناعة القرارات الداخلية، بالإضافة إلى ترسخ هامش كبير وفعلي للحكومة، لصناعة سياساتها وتنفيذها، يجعلها السيدة على قراراتها والمسؤولة عنها، مما يتيح إمكانية محاسبتها من قبل الرأي العام والناخبين.

٢ ـ اختلالات ثقافية

إن توسيع دائرة اختلالات المنهجية الديمقراطية في المغرب ينطلق من مسلمة أساسية،

مفادها أن الديمقراطية ليست فقط آلية بسيطة للايديولوجية، ولا تختزل في الانتخابات وشفافيتها، لأن الاختزال يشكل خطراً على الديمقراطية ذاتها، بل هي فلسفة ترتكز، بالإضافة إلى قواعد وآليات واضحة تمكن من التجسيد الفعلي لإرادة الشعب وسيادته، على ثقافة سياسية وممارسة وسلوك يجسد مختلف القيم الضرورية للبناء والتطور الديمقراطيين.

فالديمقراطية في سيرورتها التاريخية، بقدر ما ارتبطت بالآليات الانتخابية وبترسيخ قواعد المشاركة السياسية في مختلف صورها، التي مكنت من تحويل الاختلاف المجتمعي والصراع المدني الحاد إلى اختلاف سياسي، يضمن التعايش والاعتراف بين مختلف المكونات، والذي ساهم في الحد من السلطات المطلقة في أوروبا بعد قرون طويلة من سيطرة الكنيسة والفيودالية (الإقطاعية) والملكيات، بقدر ما ارتهنت كذلك، وبشكل أساسي، بضمان الحقوق الأساسية للفرد والجماعات، وتوسيع مجال حقوق الإنسان ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتوسيع مجال تأثير الفاعلين الأساسيين، ليشمل، إلى جانب الأحزاب السياسية، النقابات وجمعيات المجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح والرأي العام. وساهمت مختلف هذه الإجراءات وغيرها في تزايد دور الفرد وأهميته في المجتمعات الأوروبية، سواء كفاعل في العملية الديمقراطية وفي الفعل السياسي، أو كموضوع للسياسات العامة وأهدافها. فالبناء الديمقراطي بقدر ما يرتبط بالتنافس السياسي وانفتاحية مجال المشاركة السياسية، بقدر ما يرتهن بعوامل مدنية ومجتمعية وسياسية، وبثقافة سياسية، كفيلة بتحقيق اقتدار المجتمع والمواطن، في مختلف الأصعدة، سواء تعلق الأمر بقدرته على التمييز بين البرامج الانتخابية المتنافسة، والتوجهات السياسية والايديولوجية، أو تعلق الأمر بقدرته على التأثير في الأحزاب والسلطة السياسية، سواء من خلال الانخراط المباشر في الأحزاب، أو من خلال مختلف قنوات المشاركة السياسية الأخرى، وقدرته على ممارسة الفعل السياسي عامة، والانتخابي خاصة، بشكل متحرر من مختلف أساليب الضغط.

ويرتبط الاقتدار السياسي بالعديد من العوامل، يمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى ما يلي:

ـ التحرر من الأمية والجهل السياسي، وهو تحرر يمكن المواطن من التمييز بين صدقية الخطاب والتضليل السياسي، وفك مختلف رموز الخطاب الديماغوجي، لتجنب مساوئه.

ـ التحرر من الخوف: خوف الفاقة والفقر، ومن فقدان المكانة أو المنصب الوظيفي، والتحرر من ترسبات العبودية المستمرة والفاعلة، في مجتمعات الدول المتخلفة، تحت مسميات مختلفة، ويرتبط ذلك بالتخلص من التبعية الاقتصادية وآثارها، والوصول إلى درجة من الاستقلال المادي.

ـ انتشار ثقافة عقلانية في مختلف خلايا المجتمع، تمكن الفرد من اللجوء بشكل أولي وأساسي لاستخدام العقل في مختلف علاقاته الاجتماعية، وفي الفعل السياسي الفردي والجماعي، والاحتكام إليه للتمييز بين مختلف المكونات والإجراءات والأفعال، التي تهم المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ـ انتشار ثقافة سياسية مشاركة، قوامها ارتباط المواطن بالنظام السياسي، واهتمامه

بمختلف مخرجاته السياسية، سواء بالدعم أو النقد، من خلال مختلف صور المشاركة السياسية، وهو ما يعني ضعف «البركة الراكدة» وتراجع اللامبالاة السياسية، وتحول المواطن من السلبية والانتظارية إلى الوعي الإيجابي والفعل السياسي المستمر الفردي والجماعي.

ـ الاعتراف الإيجابي بمكانة الفرد وأهميته، سواء من قبل السلطة السياسية، أو من قبل ذوي الوضعيات العليا، وانتشاره بين الأفراد والجماعات في مختلف علاقاتهم التعاقدية وفي جميع المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو الكفيل بترسيخ المواطنة، ودولة الحق والقانون، وما يتضمنه من الإحساس بالدولة والمصلحة العامة، وتجاوز «الثقافة الاستعمارية» في التعامل مع المواطن والدولة.

ولكون المنهجية الديمقراطية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لا ترتبط بالهندسة الانتخابية فحسب، بل ترتبط كذلك بالثقافة السياسية للمواطن والفاعلين، المحيطة بالعملية السياسية، فإن الاختلالات التي عرفها المغرب في هذا الصدد، لا تقتصر على الاختلالات الممارساتية، بل تهم كذلك الاختلالات الثقافية والمجتمعية، ويمكن الإشارة إلى الاختلالات التالية:

ـ **الإقصاء**: إذ عرفت الحياة السياسية المغربية إقصاء متعدد الأوجه والأبعاد، قائماً بشكل أساسي على عدم الاعتراف بالآخر، والعجرفة والاحتقار والتمييز، سواء تعلق الأمر بالإقصاء العام الذي مارسه المركز في علاقاته مع المحيط، جغرافياً وبشرياً، والذي أفرز علاقات غير متوازنة بين مختلف المناطق المغربية، وتهميشاً للكثير منها، وبين الحواضر والقرى، وبين مركز المدن وهوامشها، كما أدى إلى انفصال حاد بين النخب المختلفة: السياسية والاقتصادية والثقافية، والجماهير، أو تعلق الأمر بالإقصاء السياسي، الذي نهجته السلطة في علاقاتها مع المعارضة، وذلك الذي تبنته الأحزاب السياسية ذاتها، وجمعيات المجتمع المدني، في علاقاتها بعضها ببعض، وفي ميكانيزمات تنظيمها الداخلي.

أدت مختلف أوجه الإقصاء، إلى جانب الموروثات التقليدية، إلى انتشار ثقافة الإقصاء في مختلف العلاقات الاجتماعية في المجتمع المغربي؛ إقصاء يعرقل بصورة أو بأخرى الاعتراف الواعي والإيجابي الضروري لكل بناء ديمقراطي.

ـ **غياب الاستقلال المادي للأفراد**: إذا كانت الديمقراطية تقوم أساساً على مبدأي الحرية والمساواة، فإن كلا المبدأين يتأثر بشكل جدلي بالاكتفاء الاقتصادي للأفراد، الذي يؤسس للاستقلال والحرية في مختلف الأفعال السياسية، خاصة الانتخابية، فلا يمكن انتظار نتائج انتخابية نزيهة وديمقراطية في غياب حد أدنى من الاستقلال المادي، يجنب آثار التبعية الاقتصادية ومخلفاتها، ولا يمكن انتظار تنافسية انتخابية حقيقية، مهما كانت فعالية الترسانة القانونية، في ظل وجود أفراد مستعدين للتحول إلى عبيد في مواقف ولحظات محددة، مقابل حفنة من المال أو وعد بمنافع زبونية مؤقتة أو دائمة.

ولئن استحضرنا نسبة الفقراء في المغرب، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعدم فعالية السياسات الاجتماعية، وتراجع الخدمات العامة، وتآكل الطبقة المتوسطة، التي أصبحت أهم المؤشرات السلبية المسجلة على النظام المغربي في التقارير الدولية

والوطنية، أمكن القول إن البنية الاقتصادية والاجتماعية المغربية، لا تساهم في تأسيس انتخابات نزيهة وترسيخ تنافسية سياسية فعلية بين مختلف المكونات، إذ هناك دائماً فئة مستعدة لاستغلال الفراغات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما هناك دائما فئات مصابة بفقدان المناعة اتجاه الأموال والمصالح الزبونية، خاصة أن «الإنسان المغربي الخاضع لأطر التحالف الاجتماعي المتنوعة، له قدرة لافتة على اللعب على جميع السلالم وفي جميع مجالات التدخل»(٧).

ـ **ضعف انتشار العقلانية في المجتمع المغربي**: إن الإنسان المغربي يلجأ في الدرجة الأولى إلى المقولات الموروثة، الغيبية والأخلاقية والخرافية، لتفسير مختلف الظواهر، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو علمية أو طبيعية أو سياسية، حتى تلك التي تفترض في تحليلها وفك مركباتها ضرورة استخدام المناهج العلمية، وما تلك المكانة التي يحتلها «رجال الدين» بالمعنى اللغوي للكلمة، ورجال السحر والشعوذة والدجل، والطرق الصوفية، والطرق التقليدية في المجتمع المغربي، إلا دلائل قوية على تغييب استخدام العقل في الحكم على الأمور، ولا يقتصر الأمر على النسبة الكبيرة من الأميين المشكلة للمجتمع، بل يشمل أيضاً المتعلمين والفئات المثقفة بدرجات متفاوتة، حيث يلاحظ ضعف تأثير المناهج البيداغوجية المتبعة في تكوين عقل الإنسان المغربي، وانفصال حاد بين ثقافة المواطنين والمناهج العلمية، والنقاشات النظرية والفلسفية، التي تطرح في بعض المقررات الدراسية، والنقاشات الجامعية، وانفصال بين المعرفة المتلقاة وتلك المتبناة، باستثناء المعرفة والثقافة الدينية. فقلما نجد الاعتماد على قواعد التحليل الاقتصادي لدى المتخرجين من الشعب الاقتصادية، وقلما نجد استخدام المناهج العلمية لدى المتخرجين في المعاهد العلمية والطبية والقانونية، في نقاشاتهم وسلوكهم اليومي، والنقاشات العمومية، باستثناء ما تفرضه الحرفة.

فالمجتمع المغربي يشهد انتشاراً مستمراً لتغييب العقل، لدى الكثير من الفئات المثقفة: الأطباء، المهندسون، القضاة، الأساتذة الجامعيون... في علاقاتهم وسلوكهم الاجتماعي، إما نزولاً عند متطلبات «التقية»، وإما تمسكاً بقواعد اللعب على أكثرمن حبل، وإما اقتناعاً بأهمية اللاعقلي في تحقيق منافع مالية واقتصادية وامتيازات اجتماعية.

لقد ارتبطت الديمقراطية في نشأتها وتطورها بثورة فكرية وثقافية، قادت الإنسان في المجتمعات الغربية، إلى تغيير نمط تفكيره، وتجاوز التفكير الظلامي الذي ساد قروناً طويلة وتحقيق قطيعة إبستمولوجية معه؛ قطيعة قامت أساساً على تقديس العقل والعقلانية والاعتراف بأهمية الإنسان الفرد، إلى جانب ارتباطها بالهندسة الدستورية والقانونية والمؤسساتية. وإذا كان النظام السياسي المغربي عرف العديد من الإصلاحات على المستوى الأخير، فإن هذه الإصلاحات لم تستطع خلخلة البنى الفكرية التقليدية وتجاوز النظام القيمي والأخلاقي السائد في المجتمع المغربي، بل أكثر من ذلك، لم تستطع الحد منها.

---

(٧) Paul Pascon, «La Formation de la société marocaine,» *Bulletin économique et social du Maroc* [B.E.S.M], nos. 120-121 (janvier-juin 1971), p. 24.

حقاً، إن التطور الديمقراطي عملية طويلة وممتدة في الزمن، ويتطلب وقتاً معقولاً لترسخ مختلف مقوماته، لكن التصاعد المستمر للاعقلاني في المجتمع المغربي، عوض تراجعه، يطرح تحديات حقيقية على آفاق التحول الديمقراطي، لكون الديمقراطية مرهونة بالعنصر البشري، بثقافته وسلوكياته وعلاقاته، سواء على مستوى الوعي بها وبأهميتها، أو على مستوى الممارسات المنضبطة والداعمة لها، كما يقود إلى تساؤل مشروع عن مدى جوهرية وفاعلية الإصلاحات المطبقة حتى الآن في المغرب، وعن آفاق الإنماء السياسي في ظل مجتمع، يستخف فيه الفرد من قيمة كل نظام اجتماعي، ولا تؤدي فيه الأفكار إلى خلق التزامات سلوكية(٨).

ـ **ضعف الإحساس بالمصلحة العامة**: إن تقدير هذه الأخيرة والإحساس بالدولة، يرتبط أساساً بمشروعية النظام السياسي وبفعالية السياسات العامة، ومدى إشباعها لمتطلبات الشعب في المجالات الحيوية، وبتراجع نسبة الفساد لدى النخبة السياسية والبيروقراطية، المحكومة بانتشار المسؤولية والمحاسبة في مختلف المؤسسات، كما يرتبط بالمساواة ودولة الحق والقانون، كأسس حتمية للمواطنة.

وقد أدت الاختلالات التي عرفها النظام السياسي المغربي، في مختلف الجوانب السابقة، إلى انتشار ثقافة الاستخفاف بالمصلحة العامة، وضعف الإحساس بها، واتخاذها مطية لتحقيق المصالح الشخصية الآنية والمستقبلية من طرف النخبتين المحلية والوطنية، الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة السلبية واللامبالاة اتجاه كل ما يتعلق بالمجال السياسي، واتساع دائرة البراغماتية الانتهازية، اتجاه كل ما يتعلق بالمصلحة العامة بالكثير من الحذلقة والمكر والاستهزاء و«الفهلوة»، التي أصبحت قيماً مترسخة في سلوك الإنسان المغربي عامة، وفي الفعل السياسي خاصة.

فالإنسان المغربي أصبح يستغل كل علاقاته مع الدولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع المادية، حتى وإن اقتضى الأمر التنازل عن كل القيم والمبادئ المتبناة على مستوى الخطاب، فالانتخابات تحولت إلى فرصة لتحقيق المنافع الذاتية والآنية، سواء تعلق الأمر بالناخبين أو المنتخبين بحيث يسعى الطرف الأول في أثناء كل تجربة انتخابية للحصول على أكبر قدر من المنافع والأموال، عبر بيع صوته الانتخابي إلى أكثر من مرشح، اقتناعاً منه بعدم جدوى العملية السياسية برمتها، ويسعى المنتخبون إلى استغلال مناصبهم لخدمة مصالحهم الشخصية المادية على وجه الخصوص، ولا غرابة إن تحولت الانتخابات إلى عملية حسابية، تخضع لمنطق الربح والخسارة، والمقارنة بين نفقات الوصول إلى المنصب وموارد هذا الأخير.

ـ **سيطرة ثقافة سياسية تقليدية**: إن مضمونها الأساسي هو التعلق بالأخلاق والخرافة والأوهام الماضوية وتبنيها للحكم على العملية السياسية، عوض تبني منطق الكفاءة والإنجازات، واختصار الديمقراطية في قوالب وأنماط أخلاقية، فليست الإنجازات المحققة

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٥.

والكفاءة في التدبير والتسيير هي الفاصل للحكم بين الأحزاب السياسية والمرشحين، بل أصبحت القدرة على تسويق الخطاب الديني والصوفي والديماغوجي والماضوي هي الحكم الأساسي.

ـ **انتشار ثقافة سياسية غير مهيكلة** تتعدد صورها ويتزايد تأثيرها في المجتمع المغربي، فإذا كانت الديمقراطية ترتكز على منظومة من القيم الداعمة للاعتدال والوسطية، والمحاسبة والنقاء الفكري والسلوكي، فإن انتشار الاستهتار بالمبادئ والتهديم المستمر لمقياس القيم، لا يمكن أن يكون إلا مؤثراً سلبياً في جوهر الثقافة الديمقراطية، ومعرقلاً لانتشار سلوك انتخابي ديمقراطي، فثقافة التهريب والتهرب بمختلف أنواعه، والسلوكات المرتبطة فعلاً وتأثيراً، باقتصاد الجنس والدعارة والاقتصاد الطفيلي، تفرز بشكل مستمر ومتنام قيماً تخلخل مقاييس القيم التقليدية والحداثية على حد سواء. فمقاييس النجاح لا تستند إلى الكفاءة والنزاهة والزهد في المال العام واحترام القانون والاعتراف بالآخر، بقدر ما تستند إلى قيم التعهر وحجم العلاقات الزبونية، وتجاوز القانون والكسب غير المشروع...

٣ ـ عدم نضج الأحزاب المغربية

في عرضي التناوب المقدمين من قبل الملك الحسن الثاني عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، لم تستحضر أحزاب الكتلة الديمقراطية، خاصة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال نسبة المقاعد والأصوات، كشرط لتوليها التسيير الحكومي، وركزت في المقابل على وزارات السيادة، وعلى شخص وزير الداخلية، فإمكانية تشكيل حكومة أقلية وجدت مبرراتها في الانتخابات المزورة، وفي طموح التغيير من الداخل وتحقيق الانتقال الديمقراطي، ولم تستحضر غياب قواعد المنهجية الديمقراطية، فهذه الأخيرة يبدو أنها كانت غائبة في الثقافة الحزبية، وفي قاموسها السياسي، بحيث لم تطرح إلا بعد انتخابات ٢٠٠٢، من قبل حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي تبناها قاعدة للدفاع عن أحقيته في مواصلة تولي الوزارة الأولى.

رغم أن الفصل ٢٤ من دستور ١٩٩٦[٩]، الذي صوتت عليه هذه الأحزاب بالإيجاب، يترك حرية كبيرة للملك في اختيار الوزير الأول، إذ ليس هناك ما يلزمه في اختيار وزير منتم حزبياً، ورغم غياب فارق معقول في نسبة المقاعد البرلمانية بين حزبي الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، وفشلهما في تدبير الاختلاف حول الزعامة وتكوين كتلة منسجمة، فقد دافع حزب الاتحاد الاشتراكي عن المنهجية الديمقراطية رغم غياب شروطها، فهذه الأخيرة تقتضي، من بين ما تقتضيه، النضج في تكوين كتلة منسجمة، والحسم في الزعامة، وفي الشخص المقترح لتولي الوزارة الأولى، والتخلص من التبعية المطلقة للملك، ومن الانتظارية، وانتظار الإشارات الملكية؛ فالمنهجية الديمقراطية ترتهن بصناديق الاقتراع وبنضج الممارسة الحزبية، أكثر مما ترتهن بالقرارات الفوقية والزعامة الصورية ■

(٩) ينص الفصل ٢٤ من دستور ١٩٩٦ على ما يلي: «يعين الملك الوزير الأول. ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول. وله أن يعفيهم من مهامهم. ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها».

الانتخابـات المغربيـة والإصـلاح المطلـوب

أحمد بوز

باحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري،
جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

ما الذي تعنيه الانتخابات في الحقل السياسي المغربي اليوم؟ بصيغة أخرى، هل كان تنظيم الانتخابات في المغرب يتوخى البحث عن التمثيلية وإشراك المواطنين ومختلف القوى السياسية في صناعة القرار، أم كان يهدف بالأساس إلى دعم النظام وإضفاء نوع من الشرعية على اختياراته؟ إذا كان هذا الاستحقاق، كما جرى تعريفه منذ بداية العمل به في أعرق التجارب الديمقراطية، يعد «أداة للتعبير عن اختيار المواطن وآلية لممارسة سيادته حيال قضايا الشأن العام والمجتمع المنتمي إليه»[(١)]، فيكاد الباحثون والدارسون للحقل السياسي في المغرب يجمعون على أن وظيفة الانتخابات في هذا البلد «ليست هي إفراز أغلبية برلمانية مدعوة للحكم، في حين يقتصر دور الملك على تمثيل وحدة البلاد والسيادة دون تدخل مباشر في الاختيارات الاقتصادية والسياسية، بقدر ما هي إبراز نخبة سياسية تساهم إلى جانب الممثل الأسمى للأمة ــ الملك ــ وبتوجيه منه في ممارسة بعض المهام التنفيذية[(٢)].

لكن إذا كان هذا في مرحلة يؤكد دارسوها أن من أهم ما ميزها هو الصراع، العنيف في أغلب الأحيان، حول السلطة إلى الدرجة التي اتخذ فيها أحياناً شكل سعي معارضة تلك الفترة إلى تغيير النظام الملكي القائم، في مقابل محاولات هذا الأخير القضاء عليها أو على الأقل تقليص أدوارها إلى أبعد الحدود، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بما إذا كان قد حصل تغيير في هذه الوضعية في ظل مرحلة أضحى يسود فيها كثير من «التطبيع السياسي» في علاقة المعارضة السابقة بنظام الحكم الجديد؟ بصيغة أخرى، هل كانت المشاركة في الحكومة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية التي ظلت تطعن في شرعية الانتخابات

(١) العربي بلا، «الانتخابات والإصلاح السياسي في دول المغرب العربي،» **الديموقراطية**، العدد ٢١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ٨٥.

(٢) Michel Camau, «Les Institutions politiques des etats maghrébins post-coloniaux,» dans: *Introduction à l'Afrique du nord contemporaine* (Paris: Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, 1975).

كما كانت تجري، وحصول تغيير على مستوى هرم السلطة (ملك جديد)، إضافة إلى تبدل بعض المشرفين على تنظيم العمليات الانتخابية، لصالح إعطاء الانتخابات بعداً آخر ووظيفة أخرى؟

يمكن من الآن الإجابة على هذا السؤال بالقول إن تحولات مهمة حصلت في الحقل الانتخابي بمناسبة أول انتخابات في ظل «العهد الجديد»، التشريعية منها والجماعية. فقد حدثت تغييرات نوعية، سواء في الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية أو في المظهر الذي ظهرت به وزارة الداخلية المشرفة على تنظيم هذه العملية في محاولة منها لـ «طرد» تلك الصورة النمطية التي التصقت بها طيلة المراحل السابقة كوزارة لتزوير الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين. وتغيرت بالتالي تلك الثنائية الأبدية التي ظلت تحكم نظرة النظام والمعارضة معاً إلى العملية الانتخابية منذ أول انتخابات عرفها المغرب: إشادة الأول بأجواء النزاهة التي تمر فيها وبالنتائج التي تسفر عنها، مع إقراره خلال المراحل الأخيرة بحصول بعض التجاوزات، في مقابل إصرار المعارضة على الطعن فيها واعتبارها لا تعكس حقيقة الخريطة الانتخابية، لكن مع الحرص على العمل من داخلها. وأصبحت معظم القوى السياسية المشاركة في هذا الاستحقاق تسلم بمصداقيته أو على الأقل تعتبره الأقل سوءاً في تاريخ المغرب[٣].

غير أن هذه التطورات كلها لم تمنع من استمرار الإشكالية الانتخابية قائمة في المغرب. وإذا كانت المطالب الخاصة بالإصلاح الانتخابي التي تطرحها معظم الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر تمهيداً للانتخابات القادمة (٢٠٠٧) تعكس أحد تمظهرات ذلك، فإن هذه الاستمرارية تبرز أكثر في عدم الوصول إلى المرحلة التي تصبح فيها العملية الانتخابية ونتائجها «تغير من جوهر السلطة أو من طبيعة ممارستها»[٤]، وتكون هي المحدد في تشكيل الحكومات والأغلبيات الحكومية وفي تسطير برامجها واختياراتها، ويصبح بالتالي البرلمان مؤسسة حقيقية للتشريع وليس مجرد «برلمان خيالي»، على نحو ما سبق أن عبر عن ذلك أحد الباحثين الفرنسيين[٥]. وهذا يعني أن تجاوز هذه الإشكالية أبعد من مجرد تغيير بعض آليات الاقتراع، أو التحول من نمط اقتراع إلى آخر، وإنما يرتبط بإصلاح شمولي يهم إشكالية توزيع السلطات، وتحديد اختصاصات كل منها، ويهم بالنتيجة إعادة النظر في الكيفية التي ينظر بها النظام والأحزاب السياسية على حد سواء، أو على الأصح جزء منها،

---

(٣) لم يطعن في هذه الانتخابات سوى حزب واحد هو المؤتمر الوطني الاتحادي، أما حزب اليسار الاشتراكي الموحد فقد شكك فيها.

(٤) بول شامبرجا، «ملاحظات حول النظام الانتخابي السابق بالمغرب،» **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العددان ١٥ ــ ١٦ (آذار/مارس ــ نيسان/أبريل ١٩٩٣).

(٥) انظر مداخلة ألان كليس في أعمال ندوة «التجربة البرلمانية والممارسة التشريعية في المغرب» التي نظمتها شعبتا القانون العام والخاص بكلية الحقوق في الرباط، أيار/مايو ١٩٨٤، ونشرت في كتاب تحت عنوان: **التجربة البرلمانية في المغرب** (ندوة) (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٥).

إلى وظيفة الانتخابات في الحقل السياسي المغربي. ولذلك، فإن الإصلاح المطلوب يجب ألا ينحصر فقط في الدفاع عن معركة النزاهة في الانتخابات بقدر ما يهدف إلى إعادة النظر في المعنى الذي يجب أن يكون لها والمضمون الذي يجب أن تحمله في مغرب اليوم.

أولاً: ماذا تغير في النظام الانتخابي المغربي؟

يعود أول عهد للمغرب بالانتخابات إلى سنة ١٩٦٠. ومنذ ذلك الوقت تم تنظيم سبعة انتخابات تشريعية ومثل هذا العدد من الانتخابات الجماعية[٦]، صاحبتها تغيرات في عدد من الجوانب المرتبطة بالعملية الانتخابية. فقد أصبحت هذه الأخيرة أكثر دورية في تنظيمها، وانتقلنا من نمط اقتراع إلى آخر، وحلت الرموز محل الألوان في عملية التصويت، وأضحت بعض الفئات الاجتماعية ذات الوضع الخاص (النساء أساساً) تتمتع بتمييز إيجابي، وحصل تحول في المعايير المعتمدة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية، واتسعت دائرة من يحق لهم الترشيح في الانتخابات. وكان آخر تطور حصل في هذا المجال توسيع وعاء من يحق لهم حمل صفة ناخب، سواء من خلال القرار الخاص بتخفيض سن التصويت أو من خلال القرار الذي سمح من خلاله للجالية المغربية المقيمة في الخارج بالمشاركة في الانتخابات...

١ ـ اتساع دائرة من يحق لهم التصويت

منذ أول دستور مغربي (دستور ١٩٦٢)، تم التنصيص على أن «المغاربة متساوون أمام القانون» (الفصل ٥)، وأن «الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية» (الفصل ٨)، مع التأكيد على «ضمان لكل المواطنين الحق في حرية الرأي والتعبير بجميع أشكالها» (الفصل ٩). وتكرر ذلك في مختلف الدساتير التي عرفها المغرب وكان آخرها دستور ١٩٩٦.

وقد عكست هذه الحقوق مختلف النصوص المشكلة للإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية. فقد حددت مدونة الانتخابات الناخبين في «المغاربة، ذكوراً وإناثاً، البالغون من العمر ١٨ سنة شمسية كاملة (...)». أما القانون التنظيمي لمجلس النواب فقد أعطى صفة الناخب في ما يتعلق بانتخاب مجلس النواب لـ «كل المغاربة، ذكوراً وإناثاً، المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة» (المادة ٣).

إلا أن هذا الحق ليس مطلقاً، بل وضع المشرع استثناءات تحد من حرية ممارسته، منطلقاً في ذلك من اعتبارات تتعلق إما بالجنسية المغربية، وإما بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها بعض الأشخاص، وإما بالسن أو مكان الإقامة.

فعلى صعيد الجنسية، وكما هو جار به العمل في عدد من الدول، ربط المشرع المغربي

(٦) نظمت الانتخابات التشريعية خلال سنوات ١٩٦٣، ١٩٧٠، ١٩٧٧، ١٩٨٤، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، بينما نظمت الانتخابات الجماعية خلال سنوات ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٧٦، ١٩٨٣، ١٩٩٢، ١٩٩٧، ٢٠٠٣.

التمتع بحق الانتخاب بالتوفر على الجنسية المغربية، مانعاً بذلك الأجانب المقيمين في أرضه من الاستفادة من هذا الحق إلا إذا حصلوا على الجنسية، بل إنه حتى في هذه الحالة الأخيرة لم يجعل من اكتساب الجنسية موجباً بصفة آلية وتلقائية لممارسة هذا الحق، بل قيد ذلك بمرور مدة معينة. وإذا كان التسجيل في اللوائح الانتخابية، الذي يعد إجبارياً بالنسبة إلى كل المواطنين، هو الذي يكسب صفة الناخب، فقد لجأت مدونة الانتخابات إلى منع هؤلاء من ممارسة هذا الإجراء خلال السنوات الخمس التالية لحصولهم على الجنسية، ما لم يرفع عنهم هذا القيد، وفقاً للكيفية التي يحددها القانون المتعلق بالجنسية، حين ينص على أنه «لا يجوز أن يكون ناخباً (المقصود الأجنبي الحامل للجنسية المغربية) إذا كانت الصفة المغربية شرطاً للتسجيل في اللوائح الانتخابية. على أن يجوز أن يعفى من هذه القيود كلها أو بعضها بمقتضى ظهير فيما إذا خولت الجنسية بمقتضى ظهير، أو بموجب مرسوم يتخذه المجلس الوزاري فيما إذا خولت له الجنسية بمرسوم» (الفصل ١٧).

أما على صعيد الوظائف، فقد جعل المشرع المغربي بعضها موجباً لحرمان أصحابها من الحق في التصويت. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على أربع فئات من الموظفين تنص مدونة الانتخابات على حرمانهم بصفة دائمة من ممارسة هذا الحق، كما ينطبق على فئات أخرى يكون فيها هذا الحرمان مؤقتاً.

غير أن أكثر ما كان يثير النقاش، بخصوص موضوع اكتساب صفة الناخب، هي القيود المتعلقة بالسن والأخرى التي تتعلق بمكان الإقامة. فعلى مستوى النوع الأول من القيود، ظلت مدونة الانتخابات إلى حدود سنة ٢٠٠٣ تقصر الحق في التصويت على البالغين ٢٠ سنة في وقت كانت مختلف القوى السياسية، خاصة المعارضة منها، تطالب بتخفيض سن «الرشد السياسي» إلى ١٨ سنة حتى يتطابق مع ما هو معمول به في مختلف البلدان الديمقراطية. ولم يتسن بلوغ هذا الهدف إلا خلال السنة المذكورة، حين أعلن الملك في إحدى خطبه عن قراره في هذا الشأن[٧].

أما في ما يخص النوع الثاني من القيود (مكان الإقامة)، فقد كان ممنوعاً على الجالية المغربية المقيمة في الخارج المشاركة في العمليات الانتخابية، من دون أن يعرف ما إذا كان ذلك مرتبطاً بأسباب سياسية، تتعلق ربما بإدراك الدولة أن تلك الجالية مهيمن عليها من لدن المعارضة في الخارج، أم مرتبطاً بأسباب لوجستية وتقنية محضة. وإذا كان هذا المنع قد ارتفع خلال الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨٤، حيث أصبحت هذه الإمكانية متاحة أمامها، فسرعان ما عادت السلطات المغربية، انطلاقاً من الانتخابات التشريعية

(٧) من المفارقات أن تكون الأحزاب السياسية التي ظل هذا الموضوع جزءاً من مطالبها طيلة تواجدها في المعارضة هي التي عارضته عندما قدم كمقترح في البرلمان من طرف حزب العدالة والتنمية في سياق التحضير للانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٢، لكنها حينما أعلن الملك أشهراً بعد الانتخابات المذكورة على قرار تخفيض السن الانتخابي صفقت له ولم تبد أية معارضة له.

الموالية (انتخابات ١٩٩٣)، لتحرم هذه الفئة من المواطنين المغاربة مجدداً من ممارسة هذا الحق. وقد استمر هذا الوضع إلى نهاية عام ٢٠٠٥، التي أعلن خلالها الملك قرار السماح لهذه الجالية بالمشاركة في الانتخابات المقرر تنظيمها في عام ٢٠٠٧.

ولكن في الوقت الذي بدأ النقاش حول الكيفية التي ستتم بها هذه المشاركة ومن يحق لهم ذلك، وحول ما إذا كان هذا القرار سيقتصر فقط على المغاربة المقيمين في الخارج ولا يتوفرون على جنسية مزدوجة أم سيشمل الفئتين معاً، وأيضاً حول ما إذا كان سيستفيد منه (القرار) حتى الأفراد المقيمون في الخارج ممن اكتسبوا الجنسية المغربية بفعل الأصول المغربية لأمهاتهم، التي أصبحت ممكنة مع القرار الذي أعلنه الملك في هذا الشأن، حصل تراجع عن هذا القرار من دون أن يتم تفسير أسباب ذلك[٨].

٢ ـ لائحة وطنية للنساء فقط

ظل موضوع تمتيع النساء بوضعية امتيازية في الانتخابات مطلباً للعديد من الحركات النسائية والأحزاب السياسية على حد سواء. وقد كان المطالبون بهذا الأمر ينطلقون في ذلك من اعتبارين اثنين. الأول يتعلق بتشجيع مشاركة النساء في العملية السياسية وفي صناعة القرار، لاسيما في مجتمع ظل فيه ترشيح النساء في المنافسات الانتخابية يؤدي حتماً إلى خسارة ذلك المقعد. والثاني، يهم محاكاة أنظمة انتخابية في دول أخرى قطعت أشواطاً مهمة في ضمان حضور المرأة في مؤسساتها التشريعية.

ولم يتسن الوصول إلى هذه الغاية إلا خلال الانتخابات التشريعية لعام٢٠٠٢، حين جعل القانون التنظيمي لمجلس النواب هذا الأخير يتألف من ٣٢٥ عضواً، ٢٩٥ منهم ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية، على أن يتم انتخاب الـ ٣٠ الباقين على الصعيد الوطني (المادة الأولى).

والملاحظ أن هذا القانون لم يقل صراحة إن تلك اللائحة مخصصة للترشيحات النسائية خوفاً من أن يواجه باعتراض المجلس الدستوري عليه، بالنظر إلى أن الدستور يجعل «النساء والرجال متساوين في التمتع بالحقوق السياسية»، من دون أن يقيم أي تمييز بينهما. ولذلك، لم يمنع التنصيص على هذه اللائحة أحد الأشخاص الذكور من إعلان نيته في التقدم للانتخابات ضمن اللائحة الوطنية[٩]، قبل أن يتراجع عن ذلك فيما بعد. غير أن توافق الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات حول تخصيص هذه اللائحة للنساء فقط أدى إلى تجاوز هذا الإشكال الدستوري.

---

(٨) من الراجح أن يكون النظام قد قدر أن هذه الخطوة تنطوي على خطورة، وانتبه إلى النفوذ الذي يتوفر عليه الإسلاميون في أوساط الجالية المغربية بالخارج، الذي قد يصب لفائدة حزب العدالة والتنمية (الإسلامي)، الذي يشارك في الانتخابات ويتوفر على حصة مهمة من المقاعد في البرلمان.

(٩) يتعلق الأمر بمحمد أولواح.

وقد مكنت هذه الصيغة من ضمان تمثيلية النساء في مجلس النواب بـ٣٠ نائبة، تضاف إليهن نساء تمكن من الحصول على المقعد النيابي في دوائر انتخابية محلية وأصدرن فيها قوائم الأحزاب السياسية التي ينتمين إليها. وهي حصة غير مسبوقة في تاريخ برلمان المغرب، أخذاً بعين الاعتبار الحضور الباهت للمرأة في برلمانات ما قبل عام ٢٠٠٢[١٠].

٣ ـ من الاقتراع الأحادي إلى الاقتراع باللائحة

منذ أول انتخابات في المغرب، ساد العمل بنمط الاقتراع الأحادي الاسمي في دورة واحدة. وقد كان هذا النمط طيلة المراحل التي طبق فيها محط انتقاد من لدن المعارضة، التي كانت ترى فيه، من جهة، محاولة من النظام للحد من تسييس الانتخابات وجعلها مرتبطة أكثر بالعلاقات الشخصية والعائلية والزبونية، بدل أن تكون مرتبطة باختيارات وبرامج، ومن جهة ثانية، عملية مقصودة لتسهيل تزوير العمليات الانتخابية والتلاعب بنتائجها.

ولم يتم التخلي عن هذا النمط من الاقتراع إلا خلال الانتخابات التشريعية والجماعية الأخيرة، حين أصبحت الأولى تجري بالاقتراع باللائحة وفقاً للتمثيل النسبي وبأكبر بقية، بينما أصبحت الثانية تعتمد على نمط اقتراع مزدوج يمزج بين نمط الاقتراع القديم (الاقتراع الأحادي الاسمي في دورة واحدة) في الدوائر التي يقل عدد ناخبيها عن ٢٥ ألف ناخب، والاقتراع الجديد (اللائحة بالتمثيل النسبي) في الدوائر التي يفوق عدد ناخبيها هذه النسبة.

وإذا كان هذا النمط من الاقتراع وقت تبنيه لم يلق معارضة تذكر من لدن الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، فقد أثار، في الفترة التي تسبق الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧، جدلاً واسعاً في صفوف الطبقة السياسية حول جدوى استمراره[١١]. فبينما أعلنت بعض هذه الأحزاب السياسية صراحة فشل هذا النمط، مطالبة في الوقت ذاته بالعودة إلى النمط الذي كان معمولاً به قبل انتخابات ٢٠٠٢، رأت أحزاب سياسية أخرى أن الإبقاء على هذا النمط يجب أن يكون مصحوباً بإدخال تعديلات عليه، تحددها

---

(١٠) قبل سنة ١٩٩٣ لم يكن البرلمان يضم أية امرأة، وخلال الانتخابات التي جرت في هذه السنة دخلت إلى البرلمان إمرأتان فقط، وخلال التجربة الموالية ظل مجلس النواب يضم نفس هذا العدد من النساء، في حين تمثلت النساء في الغرفة الثانية بالعدد نفسه.

(١١) لم يسبق أن أثار قانون انتخابي نقاشاً وجدالاً في الحياة السياسية المغربية مثل ما أثاره، في فترة التحضير لانتخابات ٢٠٠٧، مشروع تعديل القانون التنظيمي لمجلس النواب، الذي تضمن إجراءات واجهت معارضة شديدة من لدن عدد من الأحزاب السياسية المعارضة. ولم تهدأ تلك الزوبعة إلا بعد أن لجأ المجلس الدستوري إلى الحكم بعدم دستورية بعض تلك الإجراءات، خاصة تلك التي كانت تلزم الأحزاب السياسية التي لم تحصل على ٣ في المئة من الأصوات خلال الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٢، بجمع توقيعات ناخبين حتى يتسنى لها التقدم للانتخابات.

في الرفع من عدد المقاعد المتبارى حولها في الدوائر الانتخابية، وفي الرفع من نسبة العتبة المعمول بها من ٣ في المئة إلى ٥ في المئة، فضلاً عن إعادة النظر في طبيعة اللائحة الوطنية لكي تضم النساء والرجال معها مع الزيادة في عدد المقاعد المخصصة لها... لينتصر في نهاية المطاف هذا الخيار الثاني، حيث تم الإبقاء على نفس نمط الاقتراع باللائحة مع إدخال تعديلات عليه من جانبين، الأول يتعلق بوضع عتبة خاصة باللائحة الوطنية، حددت في ٦ في المئة، والثاني، يتمثل في الرفع من العتبة المطلوبة لحساب الأصوات، على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية، من ٣ في المئة إلى ٥ في المئة.

وإذا كان لا أحد من هذه الأحزاب السياسية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى النظام، قد كشف عن دواعي مطالبه في هذا المجال، فلا شك في أن النقاش حول هذا الموضوع يرتبط، من جهة، بالتعثر الذي حصل في عملية فرز النتائج خلال اقتراع ٢٠٠٢، وما صاحب ذلك من شكوك حول مدى صدقية نتائجه، ويرتبط، من جهة أخرى، بالنتائج التي حصدها حزب العدالة والتنمية «الإسلامي» في ذلك الاقتراع، إذ لا تخفي بعض الأوساط السياسية المعارضة لهذا الحزب أن تلك النتائج التي تأتى له تحقيقها أدى فيها نمط الاقتراع دوراً مهماً.

٤ ـ معايير جديدة لتمويل الحملات الانتخابية

انطلاقاً من الانتخابات الجماعية لعام ١٩٩٢، أصبحت الدولة تخصص دعماً رسمياً لتمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية. أما قبل هذه الفترة، فقد كان هذا التمويل ممنوعاً من الناحية القانونية وسائداً بشكل سري في الممارسة، ويروم بالأساس دعم الأحزاب السياسية الموالية لاختيارات الدولة وطروحاتها.

وقد كان يتم توزيع هذا الدعم، حسب البند الرابع من مرسوم ٢,٩٢,٧٢١، على أربعة أشطر، حيث يتم توزيع الشطر الأول، المحدد في ٢٠ في المئة، قبل انصرام أجل وضع الترشيحات، ويتم ذلك بطريقة جزافية بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات. وبعد انتهاء عملية إيداع الترشيحات، تحصل على شطر ثان يحدد في ٣٠ في المئة من مجموع الدعم المرصود للحملات الانتخابية. ويتجسد معيار توزيع هذه النسبة بين الأحزاب السياسية في عدد المرشحين الذين تم تقديمهم من طرف هذا الحزب أو ذاك.

وإذا كانت هذه الحصة من الدعم التي تحدد في ٥٠ في المئة توزع قبل إجراء الاقتراع، فإن النصف الآخر منه (٥٠ في المئة) يوزع بعد إجرائه، ويعتمد على معيارين في توزيعه، الأول يهم عدد المقاعد المحصل عليها من لدن كل حزب (٢٥ في المئة)، والثاني يتعلق بعدد الأصوات المحصل عليها من دون احتساب أصوات المرشحين الذين لم يتمكنوا من تجاوز سقف ٥ في المئة من الأصوات.

لكن بحكم الاعتراضات التي واجهت هذه المسطرة، خاصة أن الدعم المقدم بناء على

عدد المرشحين كان يجعل من الأحزاب السياسية «سوقاً مفتوحة لبيع التزكيات» من أجل الحصول على الأموال، فقد جرى تعديلها انطلاقاً من الانتخابات التشريعة الأخيرة، حيث أصبح توزيع الدعم يتم كلياً بعد إجراء الاقتراع، معتمداً في ذلك على معياري الأصوات (٥٠ في المئة) والمقاعد (٥٠ في المئة).

غير أنه إذا كانت هذه الطريقة في توزيع الدعم الانتخابي قد وضعت حداً لبعض المشاكل التي كانت تفرزها الطريقة السابقة، فإنها أدت إلى خلق مشاكل جديدة. فأمام ضعف الإمكانات المالية لمعظم الأحزاب السياسية، والتزايد المطرد لتكاليف الحملات الانتخابية، لجأت الحكومة في أثناء التحضير للانتخابات التشريعية السابقة إلى تقديم تسبيقات مالية لبعض هذه الأحزاب السياسية، على أن يتم خصمها من المبالغ المالية التي ستحصل عليها تلك الأحزاب بناء على النتائج التي ستحصل عليها. لكن ما وقع هو أن بعض هذه الأحزاب السياسية لم تحصل على المقاعد والأصوات التي تكفيها للاستفادة من الدعم الذي يوازي ما حصلت عليه من تسبيقات من خزينة الدولة، مما طرح معه إشكالاً حول الكيفية التي يمكن للدولة من خلالها استعادة ديونها من تلك الأحزاب.

ويبدو أن الحكومة وعت المشكلات التي طرحها تبني هذه الطريقة الجديدة في دعم الحملات الانتخابية، خاصة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية ذات الإمكانيات المالية المحدودة، مما جعلها تصدر، في خضم التحضير لانتخابات ٢٠٠٧، مرسوماً يقنن التسبيقات (السلفات المالية) المقدمة إلى الأحزاب السياسية.

٥ ـ الرموز بدل الألوان

ظلت الألوان الآلية المعتمدة في التصويت خلال كل الانتخابات التي عرفها المغرب إلى حدود عام ٢٠٠٢، إذ كانت وزارة الداخلية تخصص لكل حزب لوناً يميزه عن باقي الأحزاب الأخرى، يستثنى من ذلك اللون الأبيض والألوان التي ترمز إلى العلم الوطني (الأخضر والأحمر). وقد كانت هذه الطريقة في التصويت تجعل من «اللون الانتخابي هو اللون المميز لكل حزب والمرشحين التابعين له. ويغطي بذلك كل الرموز والوسائل الإعلامية والإشهارية المستخدمة من طرف المرشحين والأحزاب، بحيث يغيب المرشح وحتى الحزب وراء اللون الذي اتخذه رمزاً له أثناء الحملة الانتخابية، إذ تحمل الصحف والملصقات والشارات وحتى التجمعات اللون الانتخابي. وبالتالي، تتحول الحملة الانتخابية إلى تظاهرة بالألوان مما يضفي عليها طابعاً احتفالياً»[١٢].

وقد كانت هذه الطريقة في التصويت مصدر اعتراض من لدن جزء من القوى السياسية. فبعض هذه القوى كان يبني اعتراضه على الكيفية التي تم بها توزيع تلك الألوان

(١٢) محمد شقير، «خصائص الحملات الانتخابية بالمغرب،» **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العددان ١٥ ــ ١٦ (آذار/مارس ــ حزيران/يونيو ١٩٨٤).

على الأحزاب السياسية، معتبراً أن ذلك يتم وفقاً لمعيار القرب من النظام أو معارضته(١٣)، حيث كان يقدر أن بعض الأحزاب تخصص لها ألواناً معروفة لدى الناس وأكثر تداولاً بينهم، وبعضها الآخر كان ينطلق في اعتراضه من الصعوبة التي يثيرها التمييز بين الألوان لدى جزء هام من المواطنين، وتحديداً الأميين منهم الذين تختلط عليهم تلك الألوان، وهناك من كان يبني هذا الاعتراض على الإمكانية التي تتيحها الألوان في تسهيل التلاعب بالتصويت. ولذلك، كانت تلك القوى تطالب بالورقة الفريدة في التصويت وباستعمال الرموز.

وقد تأتى لها ذلك انطلاقاً من الانتخابات الأخيرة، حيث أصبح «يخصص رمز لكل لائحة ترشيح أو لكل مرشح» (المادة ٤٨ من مدونة الانتخابات). وتحدد تلك الرموز بقرار لوزير الداخلية. لكن بحكم تفشي ظاهرة الأمية في صفوف نسبة هامة من الناخبين، فقد أثارت هذه الرموز كذلك بعض الصعوبات في التمييز بينها، الشيء الذي يفسر العدد الهام من الأصوات الملغاة المسجلة في خلال تلك الانتخابات، حيث بلغت مليوناً و١١٤ ألفاً و٥٢٧ صوتاً على صعيد اللوائح المحلية، ومليوناً و٢٢٨ ألفاً و٨٣٦ صوتاً على صعيد اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء.

ثانياً: التغيير المطلوب

كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الجزء الأول من هذه الدراسة، فقد كانت الانتخابات الأخيرة مناسبة لإحداث تغيير مهم في عدد من الآليات المرتبطة بالعملية الانتخابية. إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار آليات أخرى لم يحصل فيها أي تغيير، أو أن التغيير الذي حصل فيها لم يمس جوهر الإشكالية المطروحة في الانتخابات المغربية. ومن هذا المنطلق، فإن كل إصلاح انتخابي وكل محاولة لإعطاء مصداقية للعملية الانتخابية، ومحو تلك الصورة السلبية التي ارتبطت بها في ذهن المغاربة، لابد أن يأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار.

لكن هذا الإصلاح سيبقى مع ذلك ناقصاً وغير قادر على حل الإشكالية الانتخابية في المغرب إذا لم تتم إعادة النظر في الإطار الدستوري الناظم للعملية الانتخابية، وبصفة خاصة إعطاء مضمون آخر للانتخابات بالشكل الذي يجعلها قادرة على إفراز أغلبية تحكم وتطبق برامجها واختياراتها.

١ ـ الإصلاح الإجرائي

تشكل الجهة المكلفة الإشراف على تنظيم العمليات الانتخابية، والتقطيع الانتخابي، واللوائح الانتخابية، وآليات التصويت... أهم الجوانب الإجرائية التي يجب أن ينصب عليها الإصلاح الانتخابي.

---

(١٣) في هذا الإطار، يمكن استحضار النقاش الذي صاحب سحب اللون الأصفر من الاتحاد الاشتراكي، الذي كان قد خاض به انتخابات ١٩٧٧، ليتم تحويله إلى الحركة الشعبية خلال الانتخابات التي تلت ذلك.

أ ـ الإشراف على الانتخابات

خلال كل الانتخابات التي عرفها المغرب، ظلت وزارة الداخلية هي المشرفة على تنظيم هذه الاستحقاقات، بدءاً بالتحضير لها وانتهاء بإعلان نتائجها. وهو وضع لم يغير فيه وجود اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات، التي جرى العمل بها انطلاقا من انتخابات ١٩٩٢، قبل أن يتم إلغاؤها بعد انتخابات ١٩٩٧، إذ إن «المسار الذي عرفته (...) سيبين أنها تفتقر إلى الضوابط القانونية و«تتمرد»، حتى على النصوص المحدثة لها في الاتجاه الذي يحد أكثر فأكثر من فاعليتها ويسلبها أكثر فأكثر حرية المبادرة»[١٤].

ولطالما كانت أحزاب المعارضة السابقة تطالب في أدبياتها بضرورة وضع حد لإشراف هذه الوزارة على تلك المهمة وإناطتها بـ« لجنة وطنية مستقلة». وكان مطلبها هذا ينطلق أساساً من الدور السلبي الذي كانت تقوم به الوزارة المذكورة في التأثير في المسار الانتخابي، سواء بتدخلها المباشر في رسم معظم النتائج، أو بـ« حيادها السلبي» اتجاه بعض التجاوزات التي كان يقوم بها بعض المرشحين وبعض الأحزاب السياسية.

وإذا كانت أحزاب المعارضة قد هجرت هذا المطلب منذ اللحظة التي أصبحت فيها مشاركة في الحكومة، حيث «تحول تصالح أحزاب الحركة الوطنية مع وزارة الداخلية إلى إجماع حولها»[١٥]، فقد أصبحت بعض أحزاب المعارضة «الجديدة» ترفع لواء هذا المطلب. ويمكن أن نذكر هنا بصفة خاصة حزب العدالة والتنمية، الذي اعتبر بمناسبة التحضير لانتخابات ٢٠٠٧ «استمرار احتفاظ القانون التنظيمي لمجلس النواب لهذه الوزارة وأجهزتها بهذه الوظيفة (...) عيباً لن يوظف إلا ضد القطع مع سلبيات الماضي»[١٦].

ويجد هذا المطلب مشروعيته في أن عدد الدول التي تقوم فيها السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية...) وحدها بالإشراف على العملية الانتخابية قد تقلص كثيراً ولم يعد يمثل سوى نسبة ضئيلة (١٥ في المئة)، في مقابل عدد الدول التي تقوم فيها بهذه المهمة «لجنة انتخابية مستقلة عن الحكومة» (٥٥ في المئة)، أو تلك التي تقوم فيها الحكومات بإدارة العمليات الانتخابية تحت مراقبة هيئة مشرفة (٣٠ في المئة)، مثلما هو جار به العمل في فرنسا على سبيل المثال[١٧].

ويمكن لهذه الطريقة الأخيرة أن تشكل إمكانية ناجعة لتجاوز الإشكال الذي ظل موضوع الإشراف على الانتخابات يطرحه. وهي تقوم على أن تتولى وزارة الداخلية أو

---

(١٤) رقية المصدق، **منعطف النزاهة الانتخابية: معالم الانحسار في تدبير الانتخابات التشريعية المباشرة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٦)، ص ٦٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٦) مذكرة أعدها حزب العدالة والتنمية حول الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٧.

(١٧) المذكرة نفسها.

الحكومة بصفة عامة الإشراف على كل ما هو تنظيمي ولوجستي خاص بالعملية الانتخابية، على أن تتكلف لجنة مستقلة مشكلة من القضاة بمراقبة مجريات هذه العملية وتتبعها. ويعني ذلك إعادة إحياء مطلب «اللجنة الوطنية المستقلة»، الذي كانت تطالب به أحزاب المعارضة السابقة.

ب ـ التقطيع الانتخابي

يشكل التقطيع الانتخابي بدون منازع واحداً من الآليات الرئيسية في العملية الانتخابية. وبحكم هذه الأهمية التي يمثلها، فقد ظل من أكثر العناصر التي تؤجج الصراع بين السلطة والمعارضة، ذلك أن هذه الأخيرة ظلت تعتبر أن السلطة، بحكم تحكمها في وضع هذا التقطيع، كانت تستعمله ضدها بغرض تقليص حجمها الانتخابي.

وقد كان موقفها في هذا الموضوع ينطلق من مجموعة من الاعتبارات، منها عدم توازن الدوائر الانتخابية من حيث عدد الناخبين الذين تضمهم كل دائرة على حدة، والتداخل الموجود في عدد من الدوائر بين الناخبين القرويين والناخبين الحضريين، ومحاصرة بعض الدوائر في المجال الحضري بأحزمة البؤس، أو ما يمكن أن يصطلح عليه بـ« ترييف المجال الحضري»، فضلاً عن تفصيل الدوائر على ضوء مدى التأثير الذي يمارسه على هيئتها الناخبة بعض المرشحين من ذوي النفوذ والحظوة الخاصة لدى مراكز القرار، وعدم احترام التجانس السوسيو ـ ثقافي والجغرافي لبعض الدوائر.

وإذا كان تنظيم انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ قد تم وفقاً لتقطيع انتخابي جديد، فقد حافظ على معظم الاختلالات التي كانت تجعله محط انتقاد، ولم تتجاوز مظاهر الجدة فيه حدود إعادة النظر في عدد الدوائر التي تم تقسيم المملكة إليها وعدد المقاعد الواجب انتخابها في كل دائرة. ويظهر ذلك من خلال أكثر من عنصر، ذلك أن معاينة المعطيات التقنية التي يقدمها هذا التقطيع تبرز كيف أن أكبر دائرة (دائرة عين السبع) ضمن الدوائر الواحدة والتسعين، التي تم تقسيم المملكة إليها، يصل عدد ناخبيها إلى ٣٢٠٥٤٩ ناخباً، بينما لا يتعدى عدد الناخبين في أصغر دائرة (دائرة أو سرد) ٥٥١١ ناخباً، ليشكل الفارق بين الدائرتين ١١٦ مرة.

وإذا كان هناك من قد يعترض على وجود هذا التمايز البشري بين الدائرتين المذكورتين إلى اللاتوازن القائم على مستوى الكثافة السكانية في كل منهما، فإن وجود أمثلة أخرى لتفاوتات بين دوائر في أقاليم لها الكثافة السكانية نفسها، بل بين دوائر في الإقليم ذاته، يجعل مثل هذا الاعتراض غير ذي جدوى. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى التفاوت الحاصل بين دائرة عين السبع الحي المحمدي، التي سبق الحديث عنها، أو دائرة عين الشق الحي الحسني (٣٠٠٤٦٤ ناخباً) ودائرة مولاي رشيد سيدي عثمان (٩٣٠٩٥ ناخباً) التي تنتمي هي الأخرى إلى مدينة الدار البيضاء.

وإذا كان من الطبيعي أن ينتج من التفاوت بين الدوائر من حيث عدد الناخبين فيها تفاوت أيضاً على مستوى عدد المقاعد الموجودة في كل دائرة، فإن ذلك لم يمس فقط الدوائر المتفاوتة سكانياً، وإنما طاول كذلك دوائر تعد متقاربة بعضها مع بعض من حيث عدد سكانها، بل هناك حالات كان فيها عدد المقاعد في دائرة صغيرة، مثل دائرة أوسرد التي تحدثنا عنها، يساوي العدد الموجود في دائرة أكبر منها حجماً، مثل دائرة جرادة، التي يبلغ عدد ناخبيها ٥٤٢٣١ ناخباً.

ولا يظهر اللاتوازن الذي يتضمنه التقطيع الانتخابي على هذا المستوى فقط، بل يبرز أيضاً من خلال التفاوت الحاصل بين الدوائر الانتخابية بالنسبة إلى كل مقعد واجب انتخابه. فإذا كان انتخاب كل مقعد من المقاعد النيابية الخمسة الموجودة في دائرة عين السبع الحي المحمدي والدار البيضاء آنفاً وفي دائرة تطوان يتطلب الحصول، على التوالي، على ٦٤١٠٩,٨ صوتاً و٦٠٠٩٢,٨ صوتاً و٥٩٤٣٧,٦ صوتاً، فإن الظفر بمقعد نيابي بدوائر مثل آسا الزاك لا يقابله سوى الحصول على أصوات ٦٢٩٤,٥ ناخباً، بل إن هذا المعدل الانتخابي لا يتجاوز في دائرة أوسرد، باعتبارها أصغر دائرة في التقطيع الانتخابي، ٢٧٥٥,٥ صوتاً، مما يعني أن الفوز بالمقعد في هذه الدائرة يحتاج إلى ناخبين أقل بأربعة وعشرين مرة مما يحتاجه الفوز بأكبر دائرة في الخريطة الانتخابية الحالية التي اعتمدت خلال آخر انتخابات.

قد يتم تبرير هذا اللاتوازن باعتبارات سياسية تتعلق بكون بعض الدوائر الانتخابية التي اعتمدناها في هذه المقارنات تنتمي إلى منطقة الصحراء، ذات الوضع الخاص، لكن هذا التبرير بدوره يسقط عندما نعلم أن هناك أمثلة عديدة من هذا القبيل في دوائر أخرى لا تطرح مثل هذه الاعتبارات السياسية. ويكفي مثلاً ذكر أن المقعد النيابي بدائرة سلا المدينة، التي يبلغ عدد ناخبيها ٢٢٤٢٩٩ ناخباً، وعدد المقاعد المتبارى حولها أربعة، إذا كان يحتاج إلى تعبئة ٥٦٠٥٧,٢٥ صوتاً، ففي دائرة أخرى في المدينة نفسها، كدائرة سلا الجديدة التي يبلغ عدد ناخبيها ١٠٨٠٨٧ ناخباً وعدد مقاعدها ثلاثة، لا يحتاج إلا إلى تعبئة ٣٦٠٢٩ صوتاً. وهذا المعطى نفسه مطروح في مدينة الدار البيضاء، حيث يقابل الحصول على المقعد في دائرة عين السبع الحي المحمدي مثلاً أكثر من ضعف (٦٤١٠٩,٨صوتاً) ما هو مطلوب للفوز بمقعد في دائرة مولاي رشيد سيدي عثمان (٣١٠٣١,٦٦ صوتاً).

وإذا كانت هذه المعطيات، التي يكشف عنها التقطيع الانتخابي المعتمد خلال الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢، تجعل هذا التقطيع في حاجة إلى إعادة النظر بالشكل الذي يجعله أكثر توازناً ويعكس إرادة جعل الخريطة الانتخابية أكثر تعبيراً عن حقيقة القوى الموجودة، فإن التقطيع الانتخابي الجديد الذي وضعته وزارة الداخلية لانتخابات ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ التشريعية، ذهب في اتجاه تكريس الواقع القائم وفرض استمرار هذه

العملية كأداة في يد الإدارة لضبط التوازنات التي تريدها(١٨). ولذلك يبقى مطلب إعادة النظر في هذا التقطيع مطروحاً بقوة. ولكي يحصل ذلك يجب أولاً أن يتم تغيير الجهة المختصة بوضعه (وزارة الداخلية) لتناط هذه المهمة بالبرلمان (مجلس النواب).

ج ـ اللوائح الانتخابية

أصبح التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة إجبارياً (المادة ٢ من مدونة الانتخابات). ويتم ذلك بصفة آلية. وقد ظل هذا الموضوع مصدراً لعدة انتقادات، إذ ترى فيه بعض القوى السياسية إحدى الوسائل التي يتم توظيفها في التلاعب بأصوات المواطنين، وبالتالي تزييف النتائج الانتخابية. فكثيراً ما عرفت عمليات الاقتراع المتعاقبة، بما فيها الانتخابات الأخيرة، وجود حالات أسماء مكررة، أو أسماء موتى، أو أسماء لأشخاص لا يتوفرون على وثائق التعريف الرسمية، أو حالات لأشخاص غير مسجلين...

وقد كانت بعض الأحزاب السياسية تعتبر أن وضع حد لهذه «الشوائب» يمر عبر الإلغاء الكلي للوائح الانتخابية القائمة وتعويضها بأخرى جديدة. لكن وزارة الداخلية ظلت تمانع في الاستجابة لهذا المطلب، مكتفية فقط بإجراء بعض المراجعات لتلك اللوائح في كل مناسبة انتخابية، قبل أن تجعل مدونة الانتخابات لسنة ١٩٩٧ من مهام اللجنة الإدارية، التي تتولى بت طلبات القيد في اللوائح الانتخابية، مراجعة اللوائح الانتخابية كل سنة من دون أن يغير هذا الإجراء كثيراً من الاختلالات التي ظلت تتضمنها تلك اللوائح. ولذلك، يظل من أولويات الإصلاح في المجال الانتخابي وضع لوائح انتخابية جديدة.

ويرتبط هذا الإجراء بإجراءات أخرى ستساعد كثيراً في تجاوز الاختلالات التي تعرفها هذه اللوائح. من ذلك، مثلاً، أن تعميم البطاقة الوطنية على كل المواطنين وتقديمها عند كل تقييد يعد مسألة ضرورة، وإعادة النظر في تشكيل اللجان الإدارية في مراقبة اللوائح، وإعطاء حق الفصل للقضاء بدلاً من لجان الفصل، وجعل الرقابة قضائية لا إدارية، فضلاً عن الربط المعلوماتي بين جذاذات اللوائح الانتخابية العامة وجذاذات المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي والشرطة والقوات المساعدة وإدارة الدفاع الوطني وإدارة السجون، حتى تتسنى مراقبة تسجيل حالات الذين فقدوا الأهلية الانتخابية بموجب المادة ٥ من المدونة الانتخابية لضمان عدم التسجيل في أكثر من دائرة، فضلاً عن تمكين الأحزاب السياسية من المشاركة على قدم المساواة من نسخ ورقية وإلكترونية للوائح الانتخابية(١٩).

---

(١٨) لم يكن بريئاً أن يتم وضع تقطيع جديد فقط في الدوائر الانتخابية التي حصل فيها، خلال الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٢، حزب العدالة والتنمية على مقعدين أو تلك التي كان قريباً فيها من الوصول إلى هذه النتيجة، وهي الدوائر التي تتمركز بصفة خاصة بمدن طنجة، الدار البيضاء، فاس.

(١٩) نظراً لأهمية هذه المقترحات التي حملتها مذكرة حزب العدالة والتنمية المشار إليها، فقد جرى تضمينها في هذه الدراسة.

د ـ البطاقات الانتخابية

شكلت البطاقات الانتخابية هي الأخرى آلية من الآليات التي كانت تسهل عملية التلاعب بأصوات الناخبين. وبالرغم من بعض التدابير التي جرى إدخالها في مدونة ١٩٩٧ أو في التعديلات التي خضعت لها عام ٢٠٠٣، سواء من حيث تحديد الجهة التي تضعها أو من حيث كيفية توزيعها وكيفية التصويت في حالة نسيان البطاقات أو ضياعها، فإن ذلك لم يحل دون استمرار بعض المشاكل. وانطلاقاً من هذا الواقع، تبقى الاستجابة للمطلب الذي طالما دافعت عنه بعض الأحزاب السياسية في الماضي، ولاتزال تدافع عنه أحزاب أخرى، وكان يلاقي معارضة من الإدارة، مخرجاً جديراً بوضع حد لهذه المشاكل. ويتمثل ذلك في اعتماد بطاقة التعريف الوطنية باعتبارها بطاقة الانتخابات الوحيدة المطلوب الإدلاء بها، لأن من شأن هذا الإجراء أن يجعل التلاعب بها أو تزويرها أمراً صعباً.

هـ ـ نمط الاقتراع

يكاد ينحصر النقاش القانوني حول انتخابات ٢٠٠٧ في الموضوع المتعلق بنمط الاقتراع الواجب اعتماده خلال تلك الانتخابات. ويعني ذلك الأهمية التي تكتسيها هذه الآلية في تحديد المسار الذي ستتخذه النتائج الانتخابية. وإذا كان الانتقال من نمط اقتراع (الأحادي الاسمي في دورة واحدة) إلى آخر (اللائحة)، الذي تم خلال الانتخابات الأخيرة، على الأقل قد أزاح نوعاً من «القداسة» الذي ظل النظام يضفيه على نمط الاقتراع المتبع منذ أول انتخابات عرفها المغرب، فإنه بالتأكيد لم يمثل انتقالاً إلى النمط النموذجي الواجب اعتماده. والمقصود هنا أساساً نمط الاقتراع الأحادي في دورتين؛ فمن مزايا هذا النمط المطبق في عدد من الدول، أبرزها فرنسا، أنه «يسيس» الانتخابات ويجعلها أكثر تنافسية، ويغيب العلاقات الشخصية والعائلية والزبونية في علاقة الناخب بالمنتخب، والأكثر من ذلك أنه يفتح الباب لإمكانية وجود حزب سياسي أغلبي خلال الانتخابات. وقد كان هذا النمط هو ما ظلت تطالب به أحزاب المعارضة السابقة، لكنها تخلت عنه فيما بعد حين دافع بعضها، وبصفة خاصة حزب الاتحاد الاشتراكي، في أثناء التحضير لانتخابات ٢٠٠٢ التشريعية، عن تبني نظام اللائحة، الذي واجه خلال التحضير لانتخابات ٢٠٠٧ معارضة شديدة من لدن بعض الأحزاب السياسية، التي لم يتردد بعضها في الدعوة إلى العودة الصريحة إلى نمط الاقتراع السابق (الاقتراع الأحادي الاسمي في دورة واحدة).

٢ ـ الإصلاح العميق

على أهمية الإصلاح في الجوانب ذات الطابع الإجرائي، التي تم ذكرها، والدور الذي يمكن أن يكون له في تكريس نزاهة ومصداقية العمليات الانتخابية، فإنه يبقى ناقصاً إذا لم يدخل في إطار إصلاح شمولي يروم إعطاء بعد آخر للانتخابات في الحقل السياسي المغربي يقربها من المفهوم الذي تحمله في الديمقراطيات الغربية. وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق من دون إعادة النظر في الإطار الدستوري الناظم للعملية الانتخابية في الوقت

الراهن وللمؤسسات التي تنبثق عنها. ويعني ذلك بصفة خاصة إعادة النظر في جانبين أساسيين، الأول يتعلق بطبيعة الحكومة المنبثقة عن الانتخابات، والثاني يهم الدور المنوط بالمؤسسة التشريعية في البناء الدستوري المغربي.

أ ـ ربط تعيين الحكومة بنتائج الانتخابات

خلال مختلف التجارب الانتخابية التي عرفها المغرب، لم تكن نتائج الانتخابات محدداً رئيسياً في تعيين الحكومات وفي تحديد تركيباتها. ويرتبط ذلك بثلاثة عوامل، أولها يتجلى في عدم إفراز أي من تلك الانتخابات لحزب أغلبي أو تكتل حزبي أغلبي، إذ كانت النتائج المعلنة تتوزع عادة على شتات من الأحزاب السياسية. ويرتبط هذا العامل بالعامل الثاني الذي يتجسد في عدم استعداد الملكية نفسها لوجود مثل هذه الأغلبية، ربما لأن ذلك قد يجعلها (الملكية) في مواجهة مباشرة معها وينزع عنها، بالتالي، الطابع التحكيمي الذي كانت تحاول الظهور به. أما العامل الثالث فيتعلق بعدم وجود نص دستوري لا يقيم أي ربط بين نتائج الانتخابات وتعيين الحكومة، ذلك أن الفصل ٢٤ من الدستور، الذي ينص على أن «يعين الملك الوزير الأول»، كان واضحاً في عدم تقييد الملك بمراعاة ما تفرزه الانتخابات من نتائج.

وإذا كانت انتخابات ١٩٩٧، التي تلاها تعيين وزير أول من المعارضة، وأساساً من الحزب المتصدر للنتائج التي أفرزتها، قد شكلت بداية لتكريس تقليد جديد في تعيين الوزير الأول من دون أن يكون هناك نص دستوري يلزم بذلك، فإن تعيين وزير أول من خارج الأحزاب السياسية بعد انتخابات ٢٠٠٢ أعاد النقاش حول هذه المسألة إلى درجة الصفر.

ويفرض تجاوز هذه الوضعية، التي يكون فيها تنظيم الانتخابات مثل عدمه، مراجعة هذا النص الدستوري في الاتجاه الذي يجعله واضحاً في التنصيص على أن الوزير الأول يعين من الحزب أو اتحاد الأحزاب الفائز بالأغلبية أو المتصدر لنتائج الانتخابات. غير أن إعطاء الانتخابات المفهوم الذي تحمله في الديمقراطيات الحقيقية سيكون مع ذلك ناقصاً إذا لم يتم إرفاقه بإجراءات أخرى تكمله. من ذلك مثلاً التنصيص على أن تكون «الحكومة هي التي تتولى تحديد السياسة العامة للدولة»، مثل ما هو منصوص عليه في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية، وما تضمنته إحدى المذكرات الخاصة بالتعديلات الدستورية التي سبق لأحزاب «الكتلة الديمقراطية» أن قدمتها إلى الملك الراحل الحسن الثاني.

ب ـ تعزيز مكانة البرلمان

يكاد يجمع الدارسون والباحثون في المجال الدستوري على أن البرلمان في المغرب «ليس هو مكان السلطة»[٢٠]، وأن هذه الظاهرة انعكست على وظيفته في التشريع وفي

---

(٢٠) انظر مداخلة عبد اللطيف المانوني، في: **التجربة البرلمانية في المغرب**.

المراقبة. ويرتبط ذلك أساساً بالنص الدستوري وما يعطيه لهذه المؤسسة من أدوار واختصاصات وسلطات مقارنة بمؤسسات أخرى.

ففي المجال التشريعي، يجعل الدستور من دور هذه المؤسسة ثانوياً مقارنة بالدور المنوط بالسلطة التنفيذية بمكونيها، الملك والحكومة. ويظهر ذلك على أكثر من مستوى، لعل من أبرزها ما تنص عليه مقتضيات الفصل ٤٦ من الدستور، التي تجعل من اختصاصات البرلمان في هذا المجال محدودة على سبيل الحصر، في الوقت الذي يعطي فيه الفصل ٤٧ من الدستور اختصاصاً واسعاً لمجال التنظيم. ويعني ذلك أن القاعدة في التشريع تعود إلى الحكومة، أما الاستثناء فيعود إلى البرلمان. ويمكن أن نضيف إلى ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأسبقية التي يخولها الدستور لمشاريع القوانين التي يكون مصدرها الحكومة على مقترحات القوانين التي يتقدم بها البرلمانيون.

أما في مجال المراقبة، فإن مهمة البرلمان على هذا المستوى تواجهها أيضاً بعض العراقيل، تتجلى بصفة أساسية في غياب التنصيص على بعض آليات المراقبة (مثل استجواب الوزير الأول والوزراء...)، وصعوبة تحقق النصاب القانوني المطلوب لتفعيل بعضها الآخر، كملتمس الرقابة مثلاً.

وانطلاقاً من هذا الواقع، فمن دون إعطاء الدور الرئيسي والمكانة الأساسية لهذه المؤسسة في المجال التشريعي وتسهيل مهمتها في مجال مراقبة العمل الحكومي، ستظل وظيفة الانتخابات محدودة ولا تتجاوز حدود تشكيل برلمان يكون خاضعاً لإرادة السلطة التنفيذية في مجال يفترض فيه أن يكون سيداً فيه.

خاتمــة

تبرز هذه الدراسة كيف أن التركيز على الجوانب الإجرائية في إصلاح النظام الانتخابي إذا كان مهماً في تجاوز «منعطف النزاهة الانتخابية»، على حد تعبير الأستاذة رقية المصدق، فإنه لا يضع الأصبع على الإشكالية الانتخابية الرئيسية التي ظلت مطروحة منذ أول انتخابات تم تنظيمها في المغرب.

وهي (الدراسة) تنطلق من أنه حتى مع افتراض تحقق النزاهة في العلميات الانتخابية، فإن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى جعل الانتخابات في الحقل السياسي المغربي تقوم بالوظيفة نفسها التي تقوم بها في البلدان الديمقراطية، إذا لم يتم اعتماد «إصلاح انتخابي عميق» يروم، بصفة خاصة، الربط بين النتائج الانتخابية والمؤسسات المفترض أن تنبثق عنها، سواء من حيث تشكيلها أو من حيث طبيعة المهام المنوطة بها، إذ سيبقى تنظيم الانتخابات مثل عدمه إذا لم يكن الوزير الأول امتداداً لأغلبية انتخابية حقيقية، وإذا لم يكن البرنامج الحكومي المطبق هو برنامج تلك الأغلبية. وبالمثل إذا لم يكن البرلمان، الذي أفرزته صناديق الاقتراع، يمارس صلاحياته كاملة في مجالي التشريع ومراقبة العمل الحكومي ■

النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف وهم «الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الأمل»

محمد أتركين

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري ـ المغرب.

ـ لماذا فشل زمن الاستخلاف في تشكيل لحظة إصلاحية مبنية على القطيعة مع الماضي ومؤسسة لمستقبل عنوانه الديمقراطية والتحديث؟

ـ وكيف ضيعت انتهازية النخبة فرصة الاستخلاف لإعادة النظر في تعاقدها السياسي الصريح والضمني مع المؤسسة الملكية عبر استبدال مواثيق الاستقرار بمواثيق الانتقال الديمقراطي؟

ـ وما مدى قدرة خطابات «العهد الجديد»، «المشروع الديمقراطي الحداثي»... على حجب حضور الماضي والتقليد في السلوك والممارسة السياسيتين لنظام ما بعد الاستخلاف؟

يعطي النظام السياسي المغربي انطباعاً بكونه على الدوام قاب قوسين من القطيعة بوجود لحظات إصلاحية تقرأ في سياق كونها انتقالية... لكن النتيجة تكون دائماً انتصاراً للاستمرارية، وضياعاً للفرصة الإصلاحية، وتجديداً للقواعد التقليدية، وحياة طويلة للمخزن أشخاصاً وثقافة وسلوكاً... لقد لازمت «عدم الاستمرارية» حتى لحظة تحقيق الهدف التاريخ السياسي المغربي؛ فالسلطة عبر أمثلة البيعة الحفيظية، الاستعمار، الاستخلاف، هي التي تخرج دائماً قوية لتدخل في مسار آخر لا تتم فيه الأشياء كما توقع عادة.

إن لحظة الاستخلاف لم تخرج عن السياق العام الذي حكم التاريخ السياسي المغربي، فعراقة التقليد وضغط البنى المخزنية وخوف النخبة من مغامرة التغيير وتفضيل صيغ من الماضي عوض سيناريو الانتقال المقترن في المخيال السياسي بالمجهول... هي التي جعلت انتقال الحكم من ملك إلى آخر انتقالاً بيولوجياً وغير مقترن بهم للدمقرطة والتحديث.

فدعاة التغيير قد رأوا في وفاة ملك وتولي آخر جديد «فرصة لوضع الحيز الأكبر من الإمكانيات الجديدة في إطار ندوة وطنية بمبادرة من الحكومة أو من طرف منظمة غير

حكومية مستقلة، هذا المنتدى يمكن أن يؤدي بالقوى الحية لبلادنا إلى التفكير حول الأسئلة المستعجلة التي يجب أن نواجهها»[1]، ورأى فيه آخرون فرصة لتشكيل ميثاق سياسي جديد ينقل الملكية المغربية نحو ملكية تسود ولا تحكم، مقيدة بنصوص الدستور، مؤمنين بإمكانية عبور رياح التغيير مضيق جبل طارق واستبدال «الإيالة الشريفة» بالدولة الحديثة، أمل بني على إمكانية تفتيت (Desectorialisation) ـ حسب تعبير ميشيل دوبريه ـ مكونات النظام السياسي القديم، معولين في ذلك على إرادة الملك الجديد غير المرتبط بالماضي: خياراته، سياسته، ضحاياه...

بمرور الوقت تحول «الأمل» إلى «خيبة الأمل»، وسنستعير مقولة عالم الاجتماع الإسباني خوان لينس يقول فيها «... إذ سرعان ما تمضي شهور الحماس الأولى، وينحسر رداء الفرح عما كان ثاوياً تحته»[2]، فيكتشف الجميع «وهم الانتقال الديمقراطي» ويوتوبيا التحديث السياسي عبر استعادة لآليات اشتغال «النظام القديم» وإبرام «صفقات تواطئية» جعلت النخبة تدافع عن «ملكية قوية» استرجعت تدريجياً صلاحياتها التي لم يضمن انتقالها صك البيعة، وتروج لمقولات»الخوف من الحرية» لشرعنة انتكاسة الانفتاح المراقب والهامش المكتسب من حرية الرأي والتعبير.

لقد اقتصر الاستخلاف على انتقال السلطة بموروثاتها من تأويلات دستورية ووظائف تقليدية وأدوار دينية، مما جعل «النظام الحسني» مستمراً في الاشتغال بالرغم من محاولة «التأسيس» لوجود أسلوب جديد للحكم والتدبير؛ استمرارية جعلت دائرة «الفرص الضائعة» للمغرب الحديث في معانقة الديمقراطية، الحرية، التحديث... تتسع أمام بنية مخزنية تستمر في التكيف وتتجنب مهما كانت التكلفة سيناريو التغيير والاستبدال. لكن إلى أي مدى زمني يستطيع القيام بذلك؟ وألا يقود استبعاد السيناريوهات السلمية للتغيير إلى تقوية جبهة العنف والاختيارات الراديكالية المنطلقة من نموذج للماضي وتعمل جاهدة على إحيائه واستعادته؟

أولاً: الاستخلاف ورهان الدمقرطة من مدخل «الإرادة الملكية»

حدث الاستخلاف، هل هو لحظة حاملة للموت بالنسبة إلى الماضي ومؤسسة للمستقبل عبر تعاقد للدخول في مسلسل الانتقال الديمقراطي؟ أم أنه بقي أسير التغيير البيولوجي بعيداً عن الهم الديمقراطي؟ وكيف ساهمت «سياسات الترميز» في إشاعة «وهم» الانتقال في مقابل غياب سياسات فعلية تروم إعادة النظر في جوهر الأشياء؟

(١) Moulay Hicham El Alaoui, «Mortel attentisme au maroc,» *Le Monde*, 26/06/2001.

(٢) غي هيرمي، **المرور إلى الديمقراطية**، ترجمة صلاح الوديع؛ تقديم ومراجعة منية بناني الشرايبي (طنجة: مكتبة المواطن، ٢٠٠١)، ص ٦٨.

١ ـ الانتقال السلمي للسلطة خارج سيناريو الانتقال الديمقراطي

أ ـ انتقال للملك وليس انتقالاً ديمقراطياً

نميز في البداية بين حدثي الاستخلاف والانتقال الديمقراطي، فزمن الاستخلاف يحيل على حدث متوقع وغير مؤكد، مرتقب من طرف الوثيقة الدستورية ولا يؤدي إلى أزمة في قواعد اللعبة السياسية وإن كان انتقال الملك يحدث تغييراً على مستوى رأس الدولة إلا أنه يعبر عن استمرارية سلالية متوافق حولها ومضمنة داخل صك الدستور كقاعدة من قواعد اللعب، في حين يحيل الانتقال الديمقراطي إلى زمن احتمالي من طبيعته رسم قطيعة بين لحظتي ما قبل وما بعد الانتقال، ويفترض إعمالها ـ أي لحظة الانتقال ـ وجود إرادات ترمي إلى بناء تنظيم سياسي جديد.

يمكن رصد انتقال الملك عبر ثلاثة مستويات:

ـ المستوى المجتمعي: تم الاستخلاف على المستوى المجتمعي بخلفية تاريخية تستحضر انتقالات الملك في القرون الماضية، وذلك بسبب عدم تسريب الوثيقة الدستورية إلى القاعدة المحكومة التي لا تقرأ في النظام السياسي سوى الشخص الحامل لتمثلات الرمز، الأب، المخزن... فغياب الشخص في الذهنية المجتمعية يحيل على المجهول واللايقين، فالقراءة المجتمعية تقرأ الاستخلاف خارج النص الدستوري وفكرة استمرار المؤسسات، إنها قراءة تقر بوقوع التغيير في مستوى رئيس الدولة لكن لا تجيب عن سؤال إلى أين يقود التغيير؟

ـ المستوى الإجرائي :هو القراءة التي ركزت على المسوغ المقدم لتبرير عملية الاستخلاف، هل الوثيقة الدستورية ـ مؤسسة ولاية العهد ـ أم صك البيعة ـ لتنتهي إلى وجود تعايش بين الآليتين في إخراج تقليداني أعاد طرح سؤال العلاقة بين التقليد والتحديث داخل الدستور المغربي.

ـ المستوى السياسي: حيث اعتبار حدث انتقال الملك مهيأ له في إطار ميثاق ضمني أوصل نخبة الحركة الوطنية إلى المجال الحكومي المتناوب حوله، وبالتالي فنحن أمام فاعلين يندرج ضمن الوظائف الموكولة لهم حسب الميثاق المبرم بينهم وبين الملك الراحل وظيفة سلامة وسلمية الاستخلاف، إلا أن تراتبية الأطراف المبايعة وظهور فاعلين جدد بطقس البيعة طرحا السؤال التالي: هل تحمل هذه الإجراءات إشارات نحو المستقبل؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي مضامينها؟

انتقال الملك بهذه المحددات قد خلق على مستوى الخطاب نوعاً من التماهي بين انتقال الملك والانتقال الديمقراطي، فالاستخلاف افترض فيه أنه ليس نهاية لشخص بل نهاية لمرحلة بفهم وبتأويل معين للقواعد السياسية يدعمه في ذلك التأطير الايديولوجي المحيل على مقولات: التحديث والتجديد، وتمرير صور غير مألوفة إلى الساحة العمومية حاملة لفكرة «القطيعة»، لكن هل هذه المحددات تعني أن المؤسسة الملكية تتصرف كفاعل يحاول دمقرطة النظام؟

سيكون الجواب بالنفي، على اعتبار أن المؤسسة الملكية فضلت بعد الاستخلاف أن تشتغل بميثاق ضمني موروث لم تحركه بواعث الدمقرطة وبنسق دستوري مشبع بالتأويل الشخصي عبر مقولبات حياد الوزير الأول والعيش بالمكتسبات السياسية التي تجعل من تيمة الصحراء وتدبير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مجالات للإجماع الوطني.

ب ـ بيعة الاستخلاف: الانتقال لايتم بآلية تقليدية

شكلت بيعة الاستخلاف نموذجاً جديداً للبيعات التي عرفها التاريخ السياسي المغربي، إذ وظفت البيعة لأول مرة مع وجود نص دستوري مكتوب يقنن مؤسسة «ولاية العهد» التي لم تحجب آلية البيعة المضمرة ضمن فضاء «إمارة المؤمنين» طبقاً للفصل ١٩ من الدستور، هذا التعايش بين قناتين تؤديان وظيفة الانتقال السلمي للسلطة قد أدى إلى بروز قراءتين لمسألة الاستخلاف بالمغرب:

ـ القراءة الأولى: وهي قراءة قانونية تنطلق من القواعد الدستورية لفهم عملية الاستخلاف وتستحضر الفصل ٢٠ من الدستور المؤسس لولاية العهد، وتعتبر أن القانوني يحظى بالأولوية في مقابل الدسترة غير الصريحة للبيعة. إن هذه القراءة تذهب إلى أن انتقال السلطة وضمان سلميتها يتحققان عبر القاعدة الدستورية ودون شرطية المرور عبر قناة البيعة.

ـ القراءة الثانية: وهي القراءة التقليدية التي تعتبر أن ميكانيزم البيعة هي الكفيلة بنقل الملك إلى ملك جديد؛ إنها قراءة تتوارى فيها القواعد الدستورية لفائدة قواعد فوق دستورية مؤسسة لدور الملك كـ «أمير للمؤمنين».

إن هذه القراءات حول الاستخلاف تطرح في العمق سؤال الشرعية أو المبرر المقدم للمحكومين لقبول ملك جديد. وهنا تعود ثنائية التقليد/التحديث إلى المشهد السياسي المغربي، حيث دافعت مثلاً أحزاب الحركة الوطنية عن مقولة البيعة في حين ستظهر المقاربة الدستورية في خطاب الجلوس سابقة على طقس البيعة، حيث يقول الملك محمد السادس في خطاب ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠: «لقد قيض الله لنا أن نتربع على عرش أجدادنا الميامين وفق إرادة والدنا الذي أسند إلينا ولاية العهد وبناء على مقتضيات الدستور وطبقاً للبيعة التي التزم بها ممثلو الأمة...».

وبالعودة إلى نص البيعة سنجده يحمل مجموعة من التغييرات غير المألوفة في صك من هذا القبيل والتي همت الطريقة التي كتبت بها الوثيقة وطبيعة المبايعين، فنص بيعة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٩ قدمت على أنها «مراسيم» ولم تؤسس شرعياً إلا بنصين من الكتاب والسنة وهما: قوله تعالى ﴿**يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾[٣]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «من مات وليس في عنقه بيعة مات

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

ميتة الجاهلية»، واستحضر في أثناء كتابة الوثيقة «مؤسسة ولاية العهد» التي أدمجت في البيعة بشكل غير مفهوم[٤]، مما جعل صك البيعة ضعيفاً على مستوى الصنعة البلاغية[٥]، وغابت فيه الوظائف الموكولة للسلطان ولم يتم التنصيص في حيثياتها على الأطراف المبايعة، ولم ترسم لنفسها مرجعاً فوقياً كما هو الشأن في «بيعة وادي الذهب» التي أحيلت على «بيعة الرضوان»[٦].

فنحن أمام صك للبيعة بعيد عن النماذج التقليدية التي تعيد إنتاج بيعة نبي المدينة وتقطع مع النماذج الثورية المشروطة ومع أمثلة بيعات تحققت بفضل وساطة أطراف خارج معادلة حاكمين/محكومين[٧]. أما طبيعة المبايعين فقد تميزت بحضور بعد «المؤسسات» كالسلطة التنفيذية، البرلمان، المجالس العلمية، جهاز القضاء، المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية، وطرحت البيعة سؤال «التمثيل» بالنظر إلى حضور بعض الأشخاص[٨] ضمن الهيئة الجديدة «للحل والعقد».

في نهاية هذه الفقرة نطرح سؤال حول مدى وجود إمكانية لدى الأطراف السياسية لتجاوز إطار البيعة لتأسيس شرعية انتقال الملك. إن شرعية هذا السؤال تستمد من كون انتقال الملك من محمد بن يوسف إلى الحسن الثاني لم تستحضر آلية البيعة إلا بعديا بحكم التطبيق الفعلي لمؤسسة «ولاية العهد» وإن خارج الفضاء الدستوري، وهو ما يؤكده النص التالي لمؤرخ المملكة عبد الوهاب بن منصور «... ولما اختار الله إلى جواره محمد الخامس عشية يوم الأحد ١٠ رمضان عام ١٣٨٠ الموافق لـ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٦١ تبوأ سمو الأمير مولاي الحسن عرش الخلافة العظمى فأصبح من اللحظة التي فاضت فيها روح والده العظيم أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وكان أول ما عمله جلالته عندما حل أمر الله أن اتخذ تدابير أمنية دقيقة لا حذراً ولا خوفاً، ولكن إشفاقاً على الأمة من هستيريا تفوق الجنون إذا ما طرق سمعها نبأ وفاة والده الذي لم تكن تتوقع وفاته ثم نزل إلى دار الإذاعة فنعى للأمة أباه وأباها على أمواج الأثير، ثم عاد إلى مغناه بالسويسي حيث كان يسكن فوجد جماعة من الوزراء والمقربين تخيم عليهم سحب الحزن وتبلل وجناتهم قطرات الدموع فعزوه وعزاهم والكل ذاهل ولهان لا يعرف مايقدم ولا ما يؤخر، ورأيت بعضهم يناجي البعض بكلمات فهمت منها كتابة البيعة فكتبت على عجل وأمضاها من حضر من القرابة والوزراء وكان عقدها شكلياً أكثر مما كان دستورياً أو قانونياً لأن الملك

---

(٤) فقد وردت «ولاية العهد» ضمن السياق التالي: «وسيراً على المعهود في تقاليدنا الملوكية المرعية والتي بفضلها تنتقل البيعة بولاية العهد من الملك إلى ولي عهده من بعده...».

(٥) محمد الطوزي، «إشكالية انتقال الملك في المغرب: قضايا وأسئلة،» **وجهة نظر** (الرباط)، السنة ٣، العددان ٨ ـ ٩ (٢٠٠٠)، ص ١٢.

(٦) حيث ورد في بيعة مواطني وادي الذهب ما يلي: «بايعناه على ما بايع عليه الرسول (ﷺ) أصحابه تحت الشجرة... وها نحن أنصاره... نوالي من والاه ونعادي من عاداه».

(٧) نفكر أساساً في بيعتي السلطانين عبد الحفيظ ومحمد بن يوسف.

(٨) أمثال: رئيس المجلس الدستوري، الحاجب الملكي، مدير الأمانة الخاصة الملكية ومدير التشريفات الملكية.

انتقل من الأب إلى ابنه بعقد مسلم معروف ولكن كان لابد من كتابته إحياء لسنة السلف لعرف جرى عليه سلف هذا الشعب المغربي المولوع بالتثبيت والتأكيد والتمسك بالأعراف والتقاليد»، إضافة إلى كون بيعة وادي الذهب قد أتت في سياق الدفاع عن مسوغ «البيعة» للاحتجاج به لاستكمال «الوحدة الترابية» وبالتالي لم تكن مؤسسة للحظة انتقال الملك، إلا أن هذه الفرضية قد استبعدت بحكم:

ـ الحضور المكثف للقراءة التقليدانية للدستور والتي تجعل مؤسسة ولاية العهد غير قادرة على منح شرعية الانتقال من دون المرور بطقس البيعة المعتبر بمثابة عقد بين الحاكم والمحكوم وفق النصوص الشرعية.

ـ البيعة لم تكن ترمي ـ وبالعودة إلى نص البيعة ـ فقط إلى تأسيس شرعية انتقال الملك ولكن تستحضر ضمنياً روح بيعة وادي الذهب، إذ حضر المجال الجغرافي الرسمي للدولة (من طنجة إلى الكويرة) في صك البيعة.

لنصل إلى المعادلة الثانية التي طرحت من خلالها البيعة الجديدة وهي ثنائية البيعة/الانتقال الديمقراطي ونطرح سؤال: هل يمكن تحقيق الانتقال بآلية تقليدية؟ يذهب أنصار البيعة/الانتقال إلى كون آلية البيعة قد حملت رموزاً جديدة تروم القطع مع الطقوس السابقة سواء في حلتها أو في الطبيعة المؤسساتية للمبايعين. إن هذه الفرضية لا تعني أن الأطراف المبايعة قد تصرفت وفق منطق استمرارية الدولة ـ السلطة[٩]، حيث لم تحل البيعة في مخيال الفاعلين إلى مسألة القطيعة أو تأسيس مرحلة جديدة، كما أن صك البيعة لا يحمل فكرة جديدة للتنظيم أو مشروع سياسي جديد توافقت بصدده الأطراف المبايعة، إضافة إلى أن الإخراج السياسي لهذه «المراسيم» قد تم استشرافها والتهيؤ لها.

ج ـ شخصنة الانتقال: الملك/الوزير الأول

تتأسس فرضية الانتقال الديمقراطي من خلال الزوج ملك/وزير أول من خلال قراءة نظرية ومقارنة لتجارب الانتقال المدراة غالباً برأسين في إطار أدوار سياسية متباينة، وتنطلق هذه الفرضية من المحددات التالية:

ـ إن الوزير الأول يعد مهندس الانتقال السلالي وأول المبايعين بعد أفراد العائلة الملكية.

ـ تتميز لحظة الأزمات في المغرب بالتقارب بين المؤسسة الملكية ومكونات الحركة الوطنية.

---

(٩) في جواب لعبد الرحمن اليوسفي حول سؤال «وجهة نظره حول السنوات الأولى لحكم محمد السادس؟ قال: «لديّ دائماً إحساس بالاستمرارية». انظر: «Spécial fête du trône,» *Le Matin* (supplément) (30 juillet 2003).

ـ يظهر تحليل مضمون الخطاب السياسي للفاعلين نوعاً من الانسجام بين الطرفين(١٠).

لكن الإشكال في مرحلة الانتقال، وهو ما لا تحيل عليه هذه الأطروحة، يكمن في أن البعد الشخصي، ومن دون ترجمة مؤسساتية غير كاف للمرور إلى مرحلة الانتقال والتدعيم الديمقراطيين؛ فنحن أمام فاعلين اشتغلا وفق نفس السقف المؤسساتي الحامل لتراكم من التأويلات والممارسات التي لم يستطيعا التخلص من ترسباتها، إضافة إلى وجود ذات النخبة المدبرة للشأن العام، فصعوبة تجديدها وعدم دورانها قد جعلا لحظة الاستخلاف مجرد انتقال بيولوجي للسلطة، كما أن الطرفين ملك/وزير أول قد حكمهما هاجس انتظاري لما بعد انتخابات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عبر الرهان على مقاربة انتخابية للتغيير رامت في عمقها إحداث قطيعة مع الممارسات التي اتسمت بها الانتخابات السابقة عوض الرهان على بناء مؤسسات جديدة بقواعد قادرة على نقل النسق المغربي من دائرة «الأشخاص» إلى فضاء «المؤسسات».

كما أن غياب استراتيجية واضحة لاشتغال الطرفين وعدم ترجمتها في أجندة سياسية محكومة بأولويات واضحة جعلا الطرفين يندمجان في التدبير اليومي عبر توزيع ضمني للاختصاص ظهر فيه انصراف المؤسسة الملكية إلى الاهتمام بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي في بحث عن شرعية جديدة، في وقت عمل فيه الوزير الأول على نقل إخفاقات الحكومة على المستوى الداخلي بالبحث عن متنفس جديد عبر القنوات الدبلوماسية السياسية والمالية.

فالثنائي الملك/الوزير الأول ظل محكوماً بتوافق موروث اختفى أحد أطرافه مما يجعل الأخذ بالمقاربة الشخصانية للانتقال يقود ضمناً إلى القول بأن تحقق لحظة الانتقال السلمي للسلطة قد منح الوزير الأول أدواراً جديدة تتمثل في الشروع في مسلسل الدمقرطة، وهي فرضية بعيدة عن ممارسات الوزير الأول الذي حافظ على مستوى السلوك السياسي على ذات المنطلقات التي حكمت ميلاد حكومة التناوب التوافقي.

إن اعتبار وجود مقاربة شخصية للانتقال ـ الملك محمد السادس/الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي في السياق المغربي لا يستحضر المقتضيات التالية:

ـ أن الانتقال الديمقراطي يتم ترسيمه في مؤسسات قادرة على بناء فضاء سياسي جديد يدار بقواعد لعبة تروم الانتقال من تنظيم مغلق إلى آخر مفتوح.

ـ أن الانتقال الديمقراطي يدار بنخبة حاملة لفكرة الانتقال، ويتم تجسيده في ميثاق للتغيير يؤسس للحظة قطيعة مع النظام السابق ويؤسس لمشروع سياسي لمرحلة ما بعد الانتقال.

---

(١٠) في حوار الملك مع مجلة **لوفيغارو** اعتبر في موضوع علاقته بالوزير الأول «.... لا أحد يتطاول على اختصاصات الآخر، نناقش ما سيتم قوله ثم نتقاسم المهام سواء في ما يتعلق بالسياسة الداخلية أو بالدبلوماسية. وعلى سبيل المثال فقد ساعدنا الوزير الأول عبدالرحمن اليوسفي كثيراً على إقناع عدد من البلدان بتغيير موقفها من قضية الصحراء».

ـ سيرورة الانتقال الديمقراطي تترجم في أجندة للانتقال تحدد فيها الأطراف السياسية أولوياتها وفق استراتيجية واضحة.

٢ ـ سياسة الترميز ويوتوبيا الانتقال الديمقراطي

أ ـ الصورة، الأسلوب والمجال الخاص

شكلت الرغبة في اكتشاف الملك الجديد هاجساً ليس فقط للنخبة السياسية بل أيضاً للمحكومين؛ هاجس ينطلق من فكرة مفادها أن الاستخلاف ليس انتقالاً للسلطة من ملك إلى آخر فحسب، لكنه أيضاً استبدال لنخبة وطريقة لتدبير الشأن السياسي، لذا شهد مغرب ما بعد الاستخلاف طرح سؤال أية ملكية نريد؟ سؤال مسكون برغبة في اعتبار لحظة الاستخلاف لحظة لإعادة طرح ذات الأسئلة التي عرفها مغرب ما بعد الاستقلال، فإلى جانب دعاة «الملكية القوية» الذين لاينظرون إلى الاستخلاف إلا كحدث عابر ضمن سياق للاستمرارية تدعمه عتاقة البنى أمام تداول الأشخاص، تم بناء خطاب يدعو إلى «القطيعة» مع سياق الماضي بموروثاته التقليدية وممارساته المحيلة على ثقافة الرعية، بمرجعية تنهل من نماذج الانتقال الديمقراطي ومن مقارنة مع التجربة الإسبانية المقدمة كنموذج للاقتداء، لذا تسربت تعابير الندوة الوطنية وميثاق للتحديث... وتقديمها كمقترحات لولوج مرحلة جديدة عنوانها الديمقراطية.

إن تقديم هذه المقترحات قد أدى إلى ميلاد زمن انتظاري لرصد أجوبة المؤسسة الملكية التي ابتعدت عن خيار إحداث تغيير ملموس في المؤسسات وفي طريقة اشتغالها، واكتفت بإيصال خطاب مضمونه حصول تغيير على مستوى رأس الدولة لكنه تغيير في قلب الاستمرارية ولا يعيد النظر بشكل جوهري في رأس النظام وثوابته بل وفلسفة اشتغاله. لذا ركزت الكتابات المبشرة بوجود «عهد جديد» على أربعة ملامح لقراءة التغيير:

(١) تأسيس المجال الخاص للملك الذي يظهره خارج دور رئيس الدولة، وبناء ملامح تدبير جديدة تنصرف أساساً إلى المجالات الاجتماعية، وبلورة مفهوم القرب الذي يفيد انتقال المركز نحو المحيط.

(٢) الحديث عن أسلوب جديد للحكم متخذين من طريقة إلقاء الخطابات الرسمية مثالاً لذلك، حيث: انعدام الارتجالية؛ ضبط المدة الزمنية للخطاب؛ الانضباط للمواعيد المعلن عنها.

(٣) اعتبار الاستخلاف ليس استخلاف شخص ولكن استخلاف جيل بتقديم نخبة «العهد المولوي» كنخبة لتشبيب الديوان الملكي وكحاملة لـ «المشروع الملكي».

(٤) التأطير الأيديولوجي بميلاد تعابير جديدة من قبيل «العهد الجديد» و«المفهوم الجديد للسلطة»... تمكنت من حجب المعجم السياسي المتداول قبل الاستخلاف والذي يدور حول مفاهيم: التراضي؛ التناوب...

مستويات التغيير التي لم تتجاوز الصورة التي بقيت مع ذلك محكومة بظلال الماضي

حيث مظاهر: تقبيل اليد؛ الهبات للزوايا؛ إمارة المؤمنين؛ العربة الملكية؛ المظل... وأيضاً الأسلوب الذي بقي في العمق وفياً لموروثات الماضي التي تجعله قريباً من فضاء «المخزن» أكثر منه سياق «المؤسسات»، مما يطرح سؤال مدى جدية خطاب التحديث؟ الذي بقي في مستوى الرموز ولم ينفذ إلى جوهر الأشياء، فهل يتعلق الأمر فقط بيوتوبيا سكنت متخيل دعاة التغيير الذين يصرون على قراءته ورصده في الأسلوب والصورة أمام ملامح إرادة تتمسك بما قبل لحظة الاستخلاف وتعتبر نفسها امتداداً بيولوجياً وطبيعياً وتاريخياً لها؟ أم أن مطها مجال التغيير الذي حسبته يتجاوز الشخص ليمتد إلى طريقة الحكم وإلى قواعد اللعبة السياسية هو الذي قادها إلى توسيع دائرة التجديد قياساً للماضي واعتبرتها مؤشرات لدمقرطة ولتغيير حقيقيين؟

كتب محمد الطوزي عن علاقة المؤسسة بالأسلوب بعد مرور شهر على الاستخلاف ما يلي: «... لا يمكن القول بأن الملكية متجاوزة، بل هي على العكس من ذلك مؤسسة قائمة ولكن المؤسسات في إمكانها فرز ممارسات مختلفة؛ فتعامل ديغول مثلا مع مؤسسات دستور سنة ١٩٥٨ الفرنسي ليس هو تعامل جيسكار ديستان ولا تعامل فرانسوا ميتران ولا جاك شيراك، رغم أن لجميع هؤلاء الرؤساء نفس الصلاحيات الدستورية. وهكذا يظهر واضحاً للعيان أنه، وعلى مستوى الممارسة، يمكن إفراز أسلوب جديد». إنه مقتطف يظهر طبيعة الآمال المعقودة على التغيير بالرغم من تسييجه في «الأسلوب» والاجتهاد في منحه الشرعية عبر مقارنة عمودية، وعدم إثارة إشكال القواعد الدستورية المكتوبة التي لا تسمح بنفاذ التغيير، إضافة إلى التأويلات الدستورية التي راكمها «النظام الحسني» والتي تجعل قراءة الدستور غير ممكنة إلا من مداخل «الشخصانية» و«الثيوقراطية».

ب ـ توظيف رمزية الماضي بدون رهان للدمقرطة

احتل «الماضي» مساحة كبيرة في النقاشات التي عرفها الفضاء السياسي مباشرة بعد الاستخلاف. إن الماضي قد قُدم في السياق المغربي مرتبطاً بأحداث، بفاعلين، بمواقع جغرافية... ساهمت في تحديدها شهادات الضحايا وأدب السجون ومذكرات عائلات(؟) المفقودين والمختطفين؛ فالمرور من إطار «الهيئة المستقلة للتحكيم» إلى «هيئة الإنصاف والمصالحة» لم يقد إلى تغيير منظور الدولة إلى الماضي، إذ الرغبة في تحقيق المصالحة بدون حقيقة ونسخ آليات الطي النهائي لملف الماضي على المستوى المقارن ـ خصوصاً تجربة هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا ـ بعيداً عن روحها والغاية منها والفلسفة التي حركتها والتي لم تكن تروم سوى القطيعة مع الماضي والمرور نحو الديمقراطية.

في غياب الغاية الديمقراطية من تدبير الماضي، تلوح أهداف الترميز والإشارات عبر شخصنة الماضي بتقديم عودة أبراهام السرفاتي وإقالة إدريس البصري كقرارات في صلب تدبير الماضي، وتوظيف وسائل الإعلام المرئية لالتقاط صور الاحتجاج أمام تازمامارت و أكدز وقلعة مكونة... للاستدلال على أن الماضي لم يعد بمثابة «تابو سياسي»، كما وفرت جلسات الاستماع العمومية «فرجة جماعية» لتسريب النقاش حول الماضي إلى القاعدة المحكومة.

فضحايا الماضي لم يروا فقط أي أحد يطال منهم العفو، ولكنهم يشاهدون أيضاً المتورطين في سنوات الرصاص يمارسون نشاطهم من دون عقاب[(١١)]. كما أن شهاداتهم التي بثتها التلفزة لتأسيس «ذاكرة المصالحة» تمت بقيود ومحاذير تعكس الخطوط الحمراء المرسومة لمدبري هذا الملف ـ وبالمناسبة ـ الذين كان جزء كبير منهم أيضاً ضحية لسنوات الرصاص. فعمل هيئة الإنصاف كان قطاعياً ومنتهياً من حيث الزمن في سنة ١٩٩٩، واهتم فقط بالمصالحة الحقوقية والسياسية من دون أن يمتد إلى المجال الاقتصادي. كما بقيت التوصيات من دون تفعيل بحكم أنها تمس مستويات ـ الدستور واستقلال القضاء وأولوية المعاهدات الدولية على القانون الوطني... ـ لا تحتل الأولوية في أجندة نظام ما بعد الاستخلاف.

فهل انتهاء عمل هيئة الإنصاف والمصالحة يعني إغلاقاً لملف الماضي؟ قدم خطاب الملك في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بمثابة إعلان رسمي لإغلاق ملف الماضي، وقرأ المتفائلون مضامينه باعتباره «اعترافاً رسمياً»، لكن النقاش حول الماضي مازال ممتداً؛ فلقد فقدت الدولة احتكارية «كتابة التاريخ»، وانصرفت الجمعيات الحقوقية والصحافة المستقلة إلى توضيح ما حدث حقيقة في سنوات الرصاص، وتقدم «المقاربة القضائية» لتجاوز حدود «عدالة الانتقال» في صيغتها المغربية. كما تم مط سنوات الرصاص لتتجاوز عتبة الاستخلاف عبر الحديث عن «ضحايا العهد الجديد»، مما شكل مفارقة بالنسبة إلى الدولة التي شرعت في طي خروقات الماضي من دون التخلص من سلوكات الانتهاك/العنف/الاعتقال التعسفي...

إن استراتيجية تدبير الماضي بأقل تكلفة هي التي جعلت الماضي في النموذج المغربي بعيداً عن:

ـ بروز الدولة كطرف ثالث بين الجلاد والضحية؛ طرف أصبح ديمقراطياً ويعالج ذاكرة الماضي غير الديمقراطي.

ـ إضفاء المستقبل على الماضي، والرغبة في إعادة البناء بتوافق صريح على ولوج مرحلة جديدة بقواعد دستورية وقانونية تدعم النظام السياسي للتغيير، وتضمن عدم تكرار ما حدث.

ـ واجب الذاكرة التي تلتقط الماضي ولا تبقى أسيرة له بل خاضعة لإكراه الدمقرطة من أجل تشكيل جماعة سياسية قادرة على تحقيق مستقبل أفضل في ظل الديمقراطية.

ج ـ تسويق النموذج

إن البحث عن نموذج لتأطير حالة مغرب ما بعد الاستخلاف قد شكل جوهر «تدافع الأفكار» التي عرفها الفضاء السياسي حيث الاختلاف في وصف اللحظة السياسية بين: الانفتاح

(١١) Benjamin Stora, *Algérie, Maroc: Histoires parallèles, destins croisés*, zellige (Paris: Maisonneuve et Larose; Casablanca: Tarik; Léchelle: Emina soleil, 2002), p. 91.

السياسي/التغيير السياسي/الانتقال الديمقراطي... وأيضاً في النموذج المرجعي لعمل السلطة على اعتبار أن الفعل السياسي يحكمه عادة إطار مرجعي تتقاسمه مجموعة من الفاعلين ويروم الوصول إلى غاية محددة تكون هدف أجندته السياسية. إن الإصرار على تأكيد أن المغرب بصدد مرحلة جديدة لا علاقة لها بالماضي قد واكبته صعوبات على مستوى الإحالات المرجعية، خصوصاً تلك التي أبهرت النخبة السياسية التواقة إلى رؤية لحظة الانتقال الديمقراطي، حيث قدمت «التجربة الإسبانية» كنموذج مثال بإمكان إعادة إنتاجه في السياق المغربي عبر استحضار مقومات مشتركة بين الفضاءين تركز أساساً على الطبيعة الملكية لكلا النظامين.

لكن الابتعاد عن تأسيس ميثاق سياسي جديد والدخول في مسلسل إصلاحات دستورية متفاوض حولها[(١٢)]، جعلا المؤسسة الملكية تبتعد كلية عن «النموذج الإسباني» بالرغم من أنها وضعت على رأس أجندتها إشكالات تمس الهوية/الماضي/مآل الدولة البطريكية/شكل المجال الترابي للدولة... إلا أن القرارات المتخذة بصددها كانت نتائجها ذات طبيعة محدودة وحمولتها ضعيفة. إن الفشل في إيجاد حلول لأوضاع يتفق الجميع على أنها تطرح إشكالاً واكبه مسلسل بناء يقدم فيه المغرب لا باعتباره نسقاً سياسياً في حاجة إلى نموذج للاتباع والاقتداء ملائم من حيث الشروط الثقافية والسياسية والاقتصادية... ولكن كنموذج رائد للديمقراطية والتحديث استطاع أن يحقق:

ـ التناوب السياسي في محيط جغرافي فشلت العديد من تجاربه في توسيع قاعدة السلطة وإحلال قوى جديدة على رأس السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ـ الطي النهائي لملف حقوق الإنسان والدخول في تجربة «عدالة الانتقال» بما تتضمنه من جبر الضرر وحفظ الذاكرة ووضع آليات لمنع تكرار ما حدث.

ـ تجاوز العائلة المدونية (نسبة إلى مدونة الأحوال الشخصية)[(١٣)]، وتشكيل هوية جديدة للمرأة بنيت على قراءة اجتهادية للنصوص الدينية، مع مراعاة لمقتضيات المساواة بين الرجل والمرأة كما تحددها الشرعة الدولية.

ـ رد الاعتبار للأمازيغية كمكون من مكونات الهوية الوطنية عبر تلقين اللغة الأمازيغية في المدرسة الوطنية، ومنحها مكانة داخل مجال الإعلام الرسمي.

هذه الأفكار هي التي تشكل جوهر ما ينعت بـ «النموذج المغربي» ويتم تسويقه بمناسبة الخطابات الرسمية أو للاستشهاد في معرض تقديم الحصيلة أو لإقناع الآخر بوجود لحظات إصلاحية تخرج المغرب من دائرة «الاستثنائية» عن موجة الدمقرطة واحترام حقوق

---

(١٢) محمد الطوزي، «الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي،» في: ألان روسيون [وآخرون]، **التحولات الاجتماعية بالمغرب** (الرباط: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٠)، ص ١٤٧.

(١٣) Taieb Belghazi et Mohammed Madani, *L'Action collective au Maroc: De la mobilisation des ressources à la prise de parole*, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, Série Essais et études; no. 30 (Rabat: Faculté des lettres et des science humaines, 2001), p. 31.

الإنسان. إن دعاة «النموذج المغربي» يتجنبون الإجابة عن هويته ومدى ابتعاده عن «مغرب الحسن الثاني» المقترن أيضاً بمقولة «الدولة الحديثة»؟ وعن حدود نتائج «النموذج» التي لم تؤد إلى تسجيل تقدم كبير وحاسم على مستوى التغيير.

إن مقولة «النموذج المغربي» المدرجة ضمن السياسات الرمزية لا تحجب وضعية المأزق التي يعرفها النظام السياسي المغربي الذي لا يزال يفضل الاشتغال وفق برنامج للاستمرارية ولا يمتلك فاعلوه الجرأة والإرادة للدخول في زمن نموذجي يعلن فيه وفاة الماضي الذي مازال نموذجه مؤثراً بمبررات الحذر والخوف من النتائج اللايقينية لأي تغيير حقيقي.

ثانياً: العودة إلى قواعد «النظام القديم» ووضع «خيبة الأمل»

هل الممارسة السياسية أحدثت قطيعة مع طريقة التدبير السياسي التي اتسم بها الماضي على مستوى قراءة الدستور والفضاء الايديولوجي المؤطر للفعل السياسي؟ أم على العكس حملت ملامح الاستمرارية عبر ميثاق سياسي ضمني قاد إلى تأجيل سؤال التغيير وأولوية الدستور وعلمنة النسق السياسي وتفضيل الاشتغال بموروثات الماضي المحيلة على شخصانية وثيوقراطية السلطة؟

١ ـ الاشتغال بالمكتسبات الدستورية الموروثة

أ ـ قاعدة حياد الوزير الأول

اعتُبر تعيين حكومة ما بعد اقتراع ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عودة إلى التأويلات الدستورية لما قبل تجربة التناوب إلى الفضاء السياسي المغربي. فمقولة نهاية «حياد الوزير الأول» لم تكتسب مكانة العرف الدستوري ولم تستشعر المؤسسة الملكية قوتها الإلزامية في أثناء تنصيب الوزير الأول إدريس جطو؛ فإعادة الاشتغال وفق التأويل الدستوري القاضي بحياد مؤسسة الوزير الأول قد أعاد سيناريو الحكومات اللاحزبية في وقت تفترض فيه عملية التحديث السياسي والانتقال الديمقراطي وجود الفاعل الحزبي.

وضع يثير أسئلة الغاية من خطاب تأهيل الاحزاب ومطالبتها ببرامج سياسية تنافسية في فضاء سياسي لا يخولها إمكانية ترجمتها من خلال الإشراف على مؤسسة الوزير الأول؟ وفي جدوى اللعبة الانتخابية ذات الرهانات السياسية المحدودة، حيث السقف يتوقف عند الوصول إلى المؤسسة التشريعية من دون قدرة هذه الأخيرة على احتكار انبثاق مؤسسة الوزير الأول بشرعية انتخابية وحكومة منسجمة تعكس طبيعة الخريطة الانتخابية وإرادة الناخبين.

فحكومة إدريس جطو حافظت على مستوى تشكيلها على روح التناوب بإعادة تجديد ولاية أغلب أعضاء حكومة عبد الرحمن اليوسفي، لكن على مستوى الوزارة الأولى شكل مرور وزير أول حزبي بها مجرد قوس منته؛ ألا يتعلق الأمر بفرصة ضائعة على مستوى تجسيد التغيير وردِّ الاعتبار إلى مؤسسة الوزير الأول؟ يجيب عبد الرحمن اليوسفي «... لقد

كانت المرحلة التي أعقبت انتخابات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ خصبة بالمفاجآت والتغييرات في العلاقات بين الأحزاب؛ ففي الوقت الذي كنا ننتظر الانتقال من «التناوب التوافقي» إلى «التناوب الديمقراطي»، أعلن بلاغ صادر عن الديوان الملكي يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أن السيد إدريس جطو وزير الداخلية في الحكومة السابقة قد عين من طرف جلالة الملك وزيراً أول... والسيد إدريس جطو لم يتقدم لهذه الانتخابات كما أنه لا ينتمي لأي حزب من الأحزاب... إن «المنهجية الديمقراطية» كانت تقتضي أن يعين جلالة الملك الوزير الأول من بين أعضائه بالرغم من أن النص الحزبي للدستور يخول له حق تعيين الوزير الأول فقط، غير أن هذا لا يمنع حسب روح الدستور ونظراً للممارسة التي دشنها التناوب من أن تعود الوزارة الأولى للحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد»(١٤).

ألا يتعلق الأمر بصراع لقراءتين مختلفتين لتجربة التناوب، قراءة المؤسسة الملكية، التي عبر عودتها إلى توظيف قواعد حياد «الوزير الأول» و«وزارات السيادة» تنظر إلى تجربة التناوب ليس كمرحلة استعداد سيكولوجي وسياق لتأسيس البنى الاستقبالية للحظة الانتقال الديمقراطي، وتعتبر تحقيق سلمية الاستخلاف نهاية للترجمة الدستورية للميثاق الضمني المشكل لميلادها، وقراءة تقيس سلوك عودة اللاحزبي إلى الوزارة الأولى كمنافٍ ليس للديمقراطية كفكرة وكمؤسسات ولكن لـ «المنهجية الديمقراطية» معللة رؤيتها إلى كون سياق التناوب التوافقي لم يكن سوى عتبة للوصول إلى مرحلة تناوب حقيقي منبثق عن الصناديق وليس رهين إرادات وضمانات المؤسسة الملكية؟ قد يكون الجواب بالإيجاب، لكن يجب أن نستحضر معطيين محددين لفهم حدث قرىء من زوايا «الاستمرارية» و«الانتكاسة»:

ـ أنه طيلة زمن التناوب لم يحظ الدستور بالأولوية في تفكير الفاعلين؛ ففضلاً عن استبعاد إمكانية تعديله وتغييره، فإن قواعده ظلت مجمدة بحكم اللجوء المكثف إلى «فضائل التوافق» الذي جعل من الدولة المغربية «دولة للمناظرات»، وبالتالي لم ينصرف التفكير إلى سيناريو التقنين القانوني والدستوري لما اعتُبر مكتسبات تجربة التناوب، وعلى رأسها الانتماء السياسي والحزبي لمؤسسة الوزير الأول.

ـ توقف «التغيير» و«التحديث» على إرادة الملك، والتعويل على منطق النوايا وتقديم «الرمزية» لتأثيث خطاب القطيعة مع الماضي؛ فالرغبة في الانتقال نحو تناوب الصناديق لم تكن موضوع ميثاق سياسي جديد بل كانت متوقفة على الإرادة الملكية المقدمة باعتبارها مؤطرة بمرجعية «المشروع الديمقراطي الحداثي».

إن هذين المعطيين يتأكدان عبر العودة إلى الخطاب السياسي لرئيس الدولة المركز على قراءة اقتصادية واجتماعية للوثيقة الدستورية المطالبة بهجر مفاهيم: فصل السلطات/التمثيل السياسي/دولة المؤسسات... وعدم استحضار الأسئلة المؤسساتية والقانونية لتحديث

(١٤) عبد الرحمن اليوسفي، «تجربة ديمقراطية بالمغرب: أية تطورات من أجل دولة الحق بأفريقيا،» **الاتحاد الاشتراكي** (الدار البيضاء)، ٢٠٠٣/٣/٢، ص ٤ ـ ٥، وهي محاضرة ألقيت في منتدى الحوار الثقافي والسياسي ببلجيكا.

النسق السياسي المغربي وإعادة النظر في قواعد اشتغاله؛ خطاب لا يخضع القنوات الدستورية للمساءلة إلا من خلال الخطاطة الاقتصادية والاجتماعية في اختزال لفكرة الإصلاح المستبعدة للورش الدستوري، بالإضافة إلى تواري المعجم السياسي والدستوري وبروز تعابير الفعالية والمردودية والحكامة في إطار «اقتصادوية السياسة» التي تنظر إلى الأطراف المتدخلة في الحقل السياسي كـ «مقاولات» حاملة لمشاريع أجوبة تقنية لا سياسية.

ب ـ القضاء كوظيفة للإمام

أعادت قضية «جعفر حسون» سؤال استقلال القضاء وعلاقة المؤسسة الملكية بجهاز القضاء إلى المجال العمومي، حيث تجاوز النقاش البعد القانوني في من له الصفة للنظر في حالات قضاة محاكم الاستئناف. هل محكمة العدل الخاصة ـ أطروحة وزارة العدل ـ أم الغرفة الجنائية للمجلس الأعلى عبر تحريك الدعوى من قبل الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى ـ أطروحة القاضي حسون وزملائه ـ [١٥]، إلى مدى قانونية إقدام رئيس الدولة رئيس المجلس الأعلى للقضاء على توقيف عضو بذات المجلس حائز شرعية انتخابية في غياب أي نص قانوني يؤطر هذا الفعل؟ والإقدام على نقله خارج الضمانات المخولة له طبقاً للنظام الأساسي للقضاة لسنة ١٩٧٤؟

وقد قاد إدراك وضع «الفراغ القانوني» في تأطير قضية «جعفر حسون» المندرجة ضمن المس بـ «استقلال القضاء» رئيس الدولة إلى الاستنجاد بصفة «أمير المؤمنين»؛ ففي خطاب افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تم التذكير بكون «... أمانة إقامة العدل من وظائف الإمامة العظمى... وستجدون في خديم المغرب الأول أمير المؤمنين ليس فقط رئيساً لمجلسكم الأعلى ولكن أيضاً ملاذكم الأسمى وسندكم الأقوى... أمانة النيابة عنا في إقامة العدل...»[١٦]، في إعادة نسخ لمضامين خطابات الراحل الحسن الثاني «... هذه الأسرة ـ يقصد أسرة القضاء ـ التي تجمعنا وإياها تلك العروة الوثقى لا انفصام لها، باعتبار أن القضاء هو من وظائف الإمامة العظمى التي أناطها الله بنا حين تربعنا عرش المغرب وتقلدنا أمانة قيادته»[١٧]، بل إن المقارنة تمتد بعيداً باستحضار مرافعة أحمد باحنيني عن السابقة القضائية التي أرستها الغرفة الإدارية من خلال حكم «مزرعة عبد العزيز»، «... وحيث إن اختصاص المجلس الأعلى بشأن طلبات الإلغاء بسبب الشطط في استعمال السلطة، بناء على الفصل الأول من ظهير ١٩٥٧/٩/٢٧ يقتصر على الطلبات

---

(١٥) «Maroc: L’Affaire du juge Jaafar Hassoune: Indépendance de la magistrature en question,» AFC Belgium, p. 8.

(١٦) الخطاب الملكي لافتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، انظر النص الكامل للخطاب على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل: <http://www.justice.gov.ma>.

(١٧) انظر النص الكامل للرسالة الملكية الموجهة إلى المجلس الأعلى بمناسبة إحيائه للذكرى الأربعين لتأسيسه: **عمل المجلس الأعلى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية: أشغال الندوة المنعقدة بالرباط ١٧ ـ ١٩ شعبان ١٤١٨ هـ/١٨ ـ ٢٠ دجنبر ١٩٩٧**، [نظمها] المجلس الأعلى (الرباط: مطبعة ومكتبة الأمنية، ١٩٩٩).

الموجهة ضد المقررات الصادرة عن السلطات الإدارية، وحيث إن جلالة الملك الذي يمارس اختصاصاته الدستورية بوصفه أمير المؤمنين طبقاً للفصل ١٩ من الدستور، لا يمكن اعتباره سلطة إدارية بالنسبة لتطبيق الفصل الأول من ظهير ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧، وحيث إن القضاء من وظائف الإمامة المندرج في عمومها وإن القاضي نيابة عن الإمام أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم جلالته طبقاً للفصل ٨٣ من الدستور ولقيامها على تفويض وأن المقررات الصادرة عن جلالة الملك لا يمكن التماس إعادة النظر فيها إلا بلجوء صاحب الشأن إلى جلالته على سبيل الاستعطاف طالما لم يفوض الدستور صراحة لأمير المؤمنين البت في ذلك لغيره»[١٨].

إن الضعف الدستوري لجهاز القضاء، والذي يظهر من خلال الهندسة الدستورية، إذ يؤطر بستة فصول فقط عرفت استقراراً منذ أول دستور للبلاد سنة ١٩٦٢، وباستثناء مبدأ «استقلال القضاء» المضمن في الفصل ٨٢، فإن باقي الفصول تتحدث عن المسار المهني للقضاة ـ الفصل ٨٤: التعيين؛ الفصل ٨٥: العزل والنقل؛ الفصل ٨٧: الترقية والتأديب ـ ، فالدستور المغربي لا ينظر إلى المجلس الأعلى للقضاء كمشرف على السياسة القضائية ولا يرسم حدوداً بين عمل السلطتين التنفيذية والقضائية.

إن جهازاً من ذات القبيل إذا أضيف إليه التأويل التقليداني لعمله، وهو ما لايشير إليه نص الدستور الذي يدرج علاقة الملك/جهاز القضاء ضمن فضاء «الملك الدستوري»، يجعلنا نتساءل لماذا هذا الإصرار على إضعاف مأسسة ومكانة القضاء والقاضي في الحقل السياسي والدستوري المغربي؟ هل يعود ذلك إلى:

ـ كون النسق الدستوري المغربي غير مبني على فكرة «الكوابح» ولا يقبل بوجود «سلطات مضادة»، ويستبعد فرضية «فصل السلطات» عبر الامتداد الرمزي والمادي للمؤسسة الملكية على باقي المؤسسات ومنها جهاز القضاء.

ـ أم إلى كون القضاء في الدستور المغربي لا يرقى إلى مرتبة «السلطة»، ولا يجب أن ننظر إليه نظرة مؤسساتية ناتجة من مقارنة الدستور المغربي بدستور الجمهوية الخامسة الفرنسية، بل يجب أن يتأسس منظورنا إليه انطلاقاً من «القانون الخليفي» الذي يجعل القضاء جزءاً من وظائف الإمام يفوض فقط ممارستها للقضاء.

ـ أم إلى وظيفة القضاء في المجال السياسي المغربي من خلال أدائه لـ «الوظيفة الأيديولوجية» عبر إعطاء مضامين للنصوص القانونية وقيامه بـ «الوظيفة القمعية» بامتلاكه سلطة معاقبة الخارجين عن الإجماع الوطني والمهددين لشخص الملك والحاملين لمشروع للدولة والمجتمع مخالف للتصور الرسمي.

هذه الفرضيات هي التي تبرر ردة الفعل تجاه قضية «جعفر حسون»، حيث رفض نموذج «القاضي المتمرد» الذي نجد له مثالاً مشابهاً في فضاء سياسي مشابه تعثرت فيه

(١٨) **نشرة قضاء المجلس الأعلى**، السنة ٣، العدد ١٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠)، ص ٨.

فكرة الديمقراطية، ويتعلق الأمر بـ «المختار اليحياوي»، رئيس غرفة سابق في المحكمة الابتدائية في قصر العدالة بتونس السيد المختار اليحياوي الذي رفع رسالة إلى رئيس الدولة زين العابدين بن علي، نقتطف منها هذه المضامين «... إن السلطة القضائية والقضاة أصبحوا مجردين من صلاحياتهم الدستورية ولم يعودوا قادرين على الاضطلاع بمسؤولياتهم خدمة للعدالة باعتبارها مؤسسة جمهورية مستقلة... فهم ملزمون بإصدار الأحكام المملاة عليهم من قبل السلطة السياسية والتي لا يمكن أن تكون موضوع أي تعامل مجرد أو نقد... يفضي إلى صدور أحكام تعكس التأويل الذي تريد السلطة التنفيذية أن تعطيه للقانون... يواجهون وسائل التخويف والقهر التي تعوق إرادتهم... إن العدالة التونسية تخضع للوصاية المتصلبة لشريحة من الانتهازيين والمتملقين واستولت على المجلس الوطني للقضاء وأغلبية المناصب الحساسة في شتى المحاكم... السيد الرئيس، إن مسؤولياتكم الدستورية تلزمكم باتخاذ التدابير التي يقتضيها رفع كل وصاية على العدالة وعلى جميع مؤسسات الدولة». وأمام صراحة الرسالة وتشخيصها الدقيق لوضع القضاء التونسي تم عزل القاضي المختار اليحياوي من مهامه.

لقد فوتت قضية «جعفر حسون» على رئيس المجلس الأعلى للقضاء فرصة تجسيد المضمون الفعلي لـ «الانتقال الديمقراطي» عبر القطع مع التأويل التقليداني لوظيفة القضاء، واعتبار علاقة الرئيس بباقي الأعضاء علاقة مؤسساتية مبنية على قراءة للدستور ترمي إلى تفعيل استقلال القضاء وتوجيه وظيفته إلى بناء صك للحقوق والضمان القانوني لتأهيل المقاولة وإرساء علاقة جديدة بين المواطن والإدارة خارج فكرة الإذعان.

ج ـ استبعاد سلطة الانتخاب

تم الاحتفاظ بخاصية النسق السياسي والدستوري المغربي المستبعدة للشرعية الانتخابية، حيث جوهر اللعبة السياسية لا يجعل صناديق الاقتراع مالكة لسلطة التمثيل وتحديد مدبري الشأن العام على مستوى الجهاز التنفيذي. إن آلية الانتخابات لا تمتلك السلطة ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضاً على المستوى المحلي عبر تقوية امتداد المركز في مقابل إضعاف سلطات وصلاحيات النخب المحلية؛ فالأحزاب السياسية مطالبة بتقديم عروض داخل سوق لا تتوفر على ضمانات التنافسية وفي نسق لا يمنحها السلطة إلا عبر آلية «التعيين» بدل «الانتخاب»، ويجعل منها نخبة تدبيرية للاختيارات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية التي يحتكر الملك آليات التعبير عنها بدل ممارسة «التمثيل».

ويعني استبعاد سلطة الانتخاب كقاعدة لاشتغال النظام السياسي تجاوز حصر المعضلة الانتخابية في مسألة النزاهة إلى مستوى التساؤل عن «الجدوى» من انتظامية ودورية ممارسة وسلوك تعطي الانطباع بـ «الحركة» وغير حاملة لسيناريو «التغيير» وغير محددة على مستوى سير المؤسسات الدستورية؛ وضع أدى إلى ميلاد سلوك انكفاء المواطن على مجاله الخاص وتفضيله لصيغ الاحتجاج كتعبير عن مشاركة سياسية غير تعاقدية تؤكدها المؤشرات التجريبية للسياسة حيث تنامي ظاهرة الغياب السياسي وضعف الالتزام الحزبي واللامبالاة.

ويمكن أن نقدم أمثلة عديدة على تهميش وظيفية الانتخابات التي تحولت إلى طقس أكثر منها ممارسة منتظمة لقياس تقلبات الرأي العام والتوجهات السياسية للقاعدة المحكومة، منها:

ـ عدم النظر إلى فضاء البرلمان كمجال لمارسة السلطة وعدم قدرته على اكتشاف هوية خاصة به أمام معطى حضور المؤسسة الملكية التي تجعل عمله رهين أجندتها وأسير مضامين خطاب افتتاح الدورة التشريعية؛ فالبرلمان يتحول وفق ذلك إلى غرفة للتسجيل وفضاء لتسريب وهم التداول ومنح صفة «التشريع» لعمل هو في مجمله ذو أصول غير برلمانية، إضافة إلى استحالة ممارسة وظيفة التنصيب البرلماني للحكومة المعتبرة مشكلة قانونياً بمجرد التعيين الملكي؛ وضع يؤدي إلى منحها سلماً سياسياً طوال فترة ولايتها باعتبارها حائزة «ثقة» المؤسسة الملكية، ومن تم تعطيل جل الآليات التي يمكن أن تثير مسؤوليتها.

ـ إخراج الملفات الكبرى من دائرة تأثير السلطتين التشريعية والتنفيذية ومنح هيئة المستشارين المشكلة لـ «الحكومة البلاطية» والمجالس الاستشارية اختصاص النظر فيها خارج إعمال المقتضيات الدستورية؛ إنه تفضيل لشكل من العلاقة المبنية على «التعيين» والابتعاد عن إكراهات الشكلانية الدستورية والرغبة في توسيع سلوك «الاستشارة» الذي يديم هيمنة المؤسسة الملكية على باقي الأطراف، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تقبل بلعبة إضعاف المؤسسات عبر ضمان تمثيلها في المجالس الاستشارية وفي الهيئات المشكلة إلى جانب رئيس الدولة.

ـ أن الآليات القانونية المؤطرة لعمل الجهة لا تمكن من خلق شروط بروز سلطات مضادة جهوية ولا إنتاج مدبرين جدد للمجال الجهوي بسبب سمو المركز القانوني لممثل الدولة الذي يلعب دور الوساطة بين المركز والهيئات المنتخبة، ويمثل الجهة لدى المحاكم، ويشرف على تنفيذ الميزانية وإعداد الحساب الإداري، وهو ما يجعل البعد التمثيلي للجهة يصطدم بمعادلة الاستقرار التي تتم عبر وساطة «الوالي» حيث التوحد حول إطار غير منتخب والإبقاء على دوره التنسيقي واعتباره سلطة ضمان الانسجام الجهوي للسياسة المحلية المتبعة.

وبالتالي، فإن إشكال الانتخابات في المغرب لا يكمن في البحث عن «النموذج» الجيد للاقتراع ولكن في مدى قدرة الاقتراع على التحول إلى سلطة مبنية على منطق المشاركة السياسية التي تعني تحديد صناديق الاقتراع لتركيبة البرلمان وتشكيلة الحكومة. إن الابتعاد عن هذه الخطاطة يقابله الاستمرار في القبول بـ «العبث الدستوري» الذي يحيل إلى وجود بناء مؤسساتي فارغ وقواعد مكتوبة غير محددة وشكلانية قانونية غير حائزة معطى الإكراه في مقابل وجود قواعد اتفاقية تجعل من الانتخاب مستوى محدوداً للمنافسة بين الأحزاب ولكن غير محدد أمام أولوية قاعدة التعيين.

٢ ـ ثقافة الوحدة والإجماع في مقابل لايقينية التغيير

أ ـ توسيع فضاء الإجماع

شكلت الرغبة في توسيع فضاء الإجماع ملمحاً من ملامح العودة إلى «النظام القديم»

عبر التوظيف المكثف لتقنية الإدماج والزبونية كنمط مميز للعلاقات السياسية[١٩]؛ فاستراتيجية الإجماع المسكونة بـ «الخوف» من المعارضة والرافضة لمأسسة التعدد بمعنى مجتمع مركب يقبل اختلاف الآراء والمصالح ومشاريع المستقبل ويحتاج إلى السياسة باعتبارها آلية للتنظيم[٢٠]، هي التي ستجعل المؤسسة الملكية تقتحم مجالات جديدة لكن من دون تغيير في النمط والطريقة ومن دون رهان خارج حضور «الإجماعية» كغاية وكمنتهى للعمل السياسي.

إن الاستمرار في التوظيف المكثف للاجماعية بالرغم من وصولها إلى مرحلة التشغيل الكامل منذ ثمانينيات القرن الماضي يبرر في جانب بأزمة تدبير التعددية وفي جانب آخر بإرادة التوحد حول الشخص/السياسة/الخطاب... فالمؤسسة الملكية تستمر في اقتحام فضاءات جديدة في بحث عن شرعيات مكتسبة وتقديم منظور خاص بها سرعان ما يصبح عاماً بتبنيه من قبل باقي الأطراف وإعادة إنتاجه وإن بدا متعارضاً مع مرجعيتهم ومنظورهم للإشكال وللحلول المقدمة؛ فالإجماعية تحاول تأبيد منظور واحد إلى الأشياء، فهي تفرض مستوى للتشخيص وآليات معينة للتدبير، فالنتائج المرغوب فيها... خارج أي منطق للمشاركة أو أي شكل للتداول ينطلق من رؤى متباينة ويرمي الوصول إلى تسوية متوافق حولها؛ إنها قاعدة تنطبق على ملفات الأسرة/الأمازيغية/الماضي... وتمتد إلى جل مجالات الفعل اليومي المؤطرة بعنوان «التنمية البشرية».

هل الاستمرار في تشغيل الإجماعية يتوقف فقط على إرادة المؤسسة الملكية؟ أم يعود في شق كبير منه إلى فشل النخبة السياسية في تقديم بديل ينهل من مرجعية للتعدد؟ وإلى عدم القدرة على مقاومة إغراءات الإدماج التي تحجب دفتر المطالب وتقود إلى إنهاء سيناريو «الوزن المضاد»؟ إن توظيف المؤسسة الملكية لصلاحياتها في التعيين كنمط للمكافأة وانتهازية النخبة غير القادرة على إدارة تفاوض جيد هما اللذان يمددان الزمن الافتراضي للإجماعية التي تعطينا في المحصلة:

ـ نسقاً سياسياً غير متوازن يقوم على مقاومة أي شيء محتمل لمعارضته وكل ما يمكن أن يشكل وزناً مضاداً حقيقياً.

ـ نخبة نتاج عملية إدماج وفق نمط للمكافأة يبعدها عن مستوى طبقة ناضجة قادرة على قيادة عملية التحديث.

ـ إجماع القمة يقابله أزمة تدبير مجتمع الجماهير ووجود أشكال للاحتجاج منفلتة من ضبط التنظيمات الحزبية والاجتماعية التقليدية.

---

(١٩) Abdellah Ben Milh, «Le Champ politique marocain entre tentative de reformes et conservatisme,» *Monde arabe: Maghreb Machrek*, no. 173 (juillet-septembre 2001), p. 4.

(٢٠) «Interview de Mohamed tozy par Hamid Barrada: Radioscopie d'une monarchie qui bouge,» *La Vie économique* (27 juillet 2001), p. 12.

فالإجماعية، بالرغم من أنها تقدم مكاسب سياسية للمؤسسة الملكية، تحتوي على مخاطر بالنسبة إلى السياسي الذي يشتغل من دون معارضة مؤسساتية،مما سيقود إلى بروز أشكال للمعارضة تنطلق من السجل الهوياتي والديني، وإلى فرز أنماط جديدة للتعبير عن الاختلاف غير المأسس، والإبقاء على البنيات التي تحد من الدخول في مسلسل ديمقراطي، وهو سيناريو تدعمه أزمة الثقة القائمة بين النخبة والجماهير.

لكن في مقابل «خيانة النخبة» بدأت الإجماعية تواجه تحديات جديدة وأنماطاً غير معتادة للمعارضة تتمثل أساساً في سلوك «الانتفاضات الاجتماعية» المغلفة بملامح الاقتصادي والاجتماعي والمحيلة في العمق على إشكال توزيع السلطة لفائدة المحلي، وإلى رفض طريقة تدبير الشأن العام التي جعلت الهوة تتسع بين المركز والهامش. هذه «الانتفاضات الاجتماعية» تدعم باكتساب الصحافة المستقلة لوظيفة المعارضة وبعمل المجتمع المدني الذي بدأ يعيد رسم الحدود الخاصة بدائرة اختصاصه وعلاقته بالفاعل الحزبي.

ب ـ فضاء التقليدانية

كتب ريمي لوفو (Rémy Leveau) في «المغرب: سنة بعد وفاة الحسن الثاني» حول علاقة الملك بدور أمير المؤمنين ما يلي: «... إذا كان الكل يدفع الملك إلى ارتداء دور ولباس أمير المؤمنين، فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه: هل لدى الملك الحالي رغبة للخروج منه؟ لا نتوفر الآن على مكونات للإجابة، هل هو مهيأ للعب الدور؟ هنا سيكون لي أول رد فعل حيث يمكن أنه أقل تهيئة للحكم مقارنة مع أبيه»[٢١]، إذا كانت الرؤيا لم تتضح للراحل لوفو لتقييم عمل المؤسسة الملكية بعد مرور سنة على الاستخلاف، فإن اتساع المسافة الزمنية ومراكمة قرابة سبع سنوات من الممارسة كافية ـ في اعتقادنا ـ للإجابة بشكل أكثر وضوحاً عن أسئلة ريمي لوفو. وبالرغم من بدايات الحكم الجديد، كان الملمح التقليداني هو المؤطر للسلوك السياسي لرئيس الدولة عبر المحطات التالية:

ـ امتطى الملك، بمناسبة أول خروج رسمي له لقضاء صلاة الجمعة، العربة الملكية ثم صهوة جواده.

ـ بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بعث الملك بحاجبه إلى تازروالت ليقدم الهدية السنوية لذرية سيدي أحماد أوموسى.

ـ في يوم الجمعة الواقع فيه ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قام الملك بأول زيارة رسمية خارج العاصمة إلى ضريح المولى إدريس الأكبر بمدينة زرهون، وكان للوفاء للتقليد أكثر

---

(٢١) Mounia Bennani-Chraïbi, Abdellah Hammoudi et Rémy Leveau, «Le Maroc: Un an après la mort de Hassan II: Une conversation à trois,» dans: *L'Annuaire d'Afrique du Nord*, collection; vol. 38 (Paris: Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 2000), <http://www.unil.ch/webdav/site/iepi/users/epibiri1/public/bennani.pdf>.

من دلالة، تزكي كلها حرص «العهد الجديد» على الامتثال لمنطق استمرارية الدولة «المغربية الشريفة»[٢٢].

إن الإشارات التي حملتها الممارسة السياسية لبداية حكم الملك محمد السادس حسمت في التأويلات التي صاحبت قراءة صك البيعة ومضمون خطاب الجلوس الذي منح الأولوية لمسطرة ولاية العهد على قناة البيعة، وأنهى جدل التقليد/التحديث لفائدة انتصار أطروحة استمرار التقليدانية التي تحولت من آلية لتدبير الأزمات إلى قناة وحيدة للاشتغال، حيث توارى الملك الدستوري لصالح الملك أمير المؤمنين، وأصبحت جل الحلول المقدمة تنهل من الفصل ١٩. ويقدم «الظهير» كصيغة للإنشاء والتعيين، الأمر الذي جعل قناة إمارة المؤمنين المدخل الوحيد لفهم طريقة اشتغال النظام السياسي المغربي بعد الاستخلاف بعيداً عن الخطاب حول الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ففضاء التقليدانية هو الذي سيؤطر مطالب الحركة النسائية لإصلاح المدونة ومناضلي الحركة الحقوقية للقطع مع سنوات الرصاص والنخبة الأمازيغية للمرور إلى سوق لغوية تعددية، وكآلية لتجاوز عسف الإدارة عن طريق إنشاء «ديوان المظالم»، وتقريب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من مضامين إعلان باريس وكأساس لميلاد المجلس الاستشاري لشؤون الصحراء كهيئة للتفكير في صيغة للحكم الذاتي ليس في ارتباط مع مبدأ «حق الشعب في تقرير مصيره» ولكن على أساس البيعة التاريخية والمتجددة لقبائل الصحراء، إضافة إلى تشكيله لقاعدة في مخاطبة السلطة التشريعية وجهاز القضاء.

إن هذا التوسع لفضاء التقليدانية، كان في حاجة إلى مبررات لشرعنته، تكفل بها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد توفيق في درسه الرمضاني حول موضوع «تدير العلاقة بين السياسة والدين» قائلاً: «... مقام أمير المؤمنين الديني والسياسي، هذا المقام الذي لا ينفصل في مستواه الأمران في أي عمل من أعماله، فهو عندما يأمر ببناء مدرسة أو عندما يدشن مسجداً أو يخطط لمرسى أو يشيد سداً لا يميز في عمله بين ما هو ديني وما هو سياسي، فالتاريخ والوحي في أفقه وشخصه مندمجان متلازمان...»[٢٣].

ألا تؤزم هذه الإحالات المكثفة على التقليدانية خطابات «المشروع الديمقراطي الحداثي و«العهد الجديد» و«المجال الخاص للملك»؟ وألا تبعدنا عن دعوات العلمنة المشكلة للشرط الثقافي للديمقراطية؟... سيكون الجواب بالإيجاب، خصوصاً أن «انتهازيي النخبة» قد قادوها إلى أن تصبح أكثر تقليدانية عبر الدعوة إلى المحافظة على دور أمير المؤمنين واعتبار اجتماع الديني والسياسي استثناءً خاصاً بالمؤسسة الملكية من شأنه لعب وظيفة دفاعية في مواجهة «فزاعة» الأصولية والإسلامية ■

---

(٢٢) محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي؛ راجع نصوصه عبد الرحيم بنحادة (الدار البيضاء: الفنك، ٢٠٠١)، ص ٢٩٢.

(٢٣) أحمد توفيق، «تدبير العلاقة بين السياسة والدين،» **الدروس الحسنية** (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط) (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).

السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية(*)

أخصاص خليد

أستاذ مدرس بكلية الحقوق في سلا ـ المغرب.

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب بروابط تاريخية وسياسية منذ القدم، بحيث تعترف له بجميل كونه أول دولة اعترف بها دولياً[(١)]. فضلاً عن أنها ترى أن للموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به المغرب، وللاعتدال السياسي والاقتصادي الذي يمثله في الوطن العربي أهمية قصوى.

كما أن دعم المغرب لعملية السلام في الشرق الأوسط، والعائق الذي يشكله أمام التنظيمات الإسلامية المتطرفة جعلاها تعطيه الوزن السياسي والدولي الذي يستحقه. وعلى الرغم من العلاقات السياسية الجيدة بين البلدين، فإن هذه العلاقات لم تخل من بعض المواجهات خصوصاً أمام المواقف المتباينة للسياسة الأمريكية إزاء الصحراء المغربية.

وبعد استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية من الاستعمار الإسباني بموجب معاهدة مدريد سنة ١٩٧٥، تحولت القضية بعد ذلك إلى الأمم المتحدة بعد استشارة محكمة العدل الدولية، التي أكدت مقومات السيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية، والتي توجت بمسيرة

(*) الجدير بالإشارة أنه عندما كان المستعمر الإسباني يحتل الأقاليم الجنوبية للمغرب (أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب) كان يستعمل مصطلح «الصحراء الإسبانية»، وبعد استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية في إطار تصفية الاستعمار الإسباني، أصبح المصطلح الصحراء المغربية؛ إلا أن البعض يود استعمال مصطلح «الصحراء الغربية»، وهذا تقصير من جانبه، مع العلم أن تلك الأقاليم مغربية بموجب الاتفاقيات الدولية الموقعة بين المملكة الشريفة والدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قبل الاحتلال الإسباني من جهة؛ وبين فرنسا وإسبانيا قبل «الحماية» الفرنسية على المغرب من جهة ثانية. فهل من العدل والمنطقي قبول تغيير تسمية الصحراء المغربية إلى «الصحراء الإسبانية» في نهاية القرن التاسع عشر ورفض تسمية الصحراء المغربية في الألفية الثالثة تحت السيادة المغربية؟.

(١) في هذا الإطار توجد أقدم وثيقة مغربية ـ أمريكية تتضمن هذا الاعتراف وتبادل المساعدات بين الدولتين، ويرجع تاريخها إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٧٧٧، أي بعد مرور سنة وعدة أشهر على قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية. والنسخة المصورة من هذه الوثيقة محفوظة في مديرية الوثائق الملكية في الرباط.

خضراء[٢]. إلا أن المشكلة ستنفجر عند إعلان «الجمهورية الصحراوية» عام ١٩٧٦ بدعم من الجزائر[٣]، ليدخل المغرب في صراع مسلح معها على أساس الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب. وهكذا مرت قضية الصحراء المغربية بمراحل، من لجوء المغرب إلى سياسة التفاوض والحوار مع المستعمر الإسباني إلى إشراف الأمم المتحدة على تسوية هذه القضية الوطنية.

أما في ما يخص السياسة الأمريكية بشأن قضية الصحراء المغربية، فلم تكن حاسمة، نظراً إلى تعدد الرؤى حول هذا الموضوع، مما جعلها تؤيد جانباً فيه وتعارض الجانب الآخر، وذلك مراعاة للعلاقات الاقتصادية مع الجزائر، ومصالحها الاستراتيجية الخاصة مع المغرب. فكانت سياسة متأرجحة بين التأييد البطيء والجزئي والتأييد الخافت ثم الحياد. كيف إذاً كانت السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية؟ أي ما هي السياسات الأمريكية التي اتبعت طوال العقود الثلاثة الأخيرة تجاه هذه القضية الوطنية؟ للإجابة عن ذلك سنتناول في هذه الدراسة السياسات الأمريكية تجاه قضية الصحراء المغربية: من سياسة كارتر المراوحة بين اللامبالاة والتدخل (**أولاً**)؛ إلى سياسة ريغان بين التقارب والتوتر (**ثانياً**)؛ وسياسة بوش المتسمة بالهدوء (**ثالثاً**)؛ ثم سياسة كلينتون القائمة على الغموض والتردد (**رابعاً**)؛ وأخيراً سياسة بوش «الابن» المرتكزة على التدخل والحياد (**خامساً**).

أولاً: سياسة كارتر بين اللامبالاة والتدخل

دأبت سياسة كارتر على نهج موقف محايد تجاه قضية الصحراء المغربية، وذلك لسببين: **الأول** هو الحفاظ على علاقاتها مع الجزائر، التي تزود الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٧ في المئة من واردات البترول[٤]، والتي أدت دوراً دبلوماسياً مميزاً في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في إيران سنة ١٩٧٩. أما السبب **الثاني**، فقد ارتبط بالاهتمام الأمريكي الخاص بقضايا حقوق الإنسان[٥] كخطة جديدة في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس

---

(٢) الجدير بالإشارة أنه بمجرد تأكيد محكمة العدل الدولية بوجود روابط قانونية بين المملكة وصحرائها، وتنظيم مسيرة خضراء لتحرير الصحراء المغربية من المستعمر الإسباني، أيدت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الطابع السلمي للقرار المغربي في تنظيم هذه المسيرة، وقد تجسد ذلك بوضوح في القرار رقم ٢٧٧ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

(٣) وقد أكد في الإطار الباحث الأمريكي جيروم واينر أن للجزائر مصلحة اقتصادية، إذ تريد منفذاً على المحيط الأطلسي لنقل معادن الخام من جبيلات، لأن نقلها من شمال البحر الأبيض المتوسط سيكلفها كثيراً، علاوة على طمع الجزائر في قيادة العالم الثالث. في هذا الإطار، انظر: عبد الهادي التازي، في: **البحث العلمي** (جامعة محمد الخامس، الرباط)، السنة ١٦، العدد ٣١ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٥٦.

(٤) Abdellatif Nacif, «A Statistical Analysis on the Impact of Moroccan Moderate Foreign Policy on U.S Military Aid to Morocco,» p. 18.

(٥) Azzedine Layachi, *The United States and North Africa: A Cognitive Approach to Foreign Policy* (New York; London: Praeger, 1990), p. 25.

كارتر. ولهذه الأسباب، امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم أية مساعدة عسكرية للمغرب[٦]، لأنها اعترفت بمراقبة الإدارة المغربية على الصحراء من دون السيادة عليها.

وأثار موقف اللامبالاة هذا تجاه المغرب جدالاً داخل أوساط إدارة كارتر، في الوقت الذي كانت تتلقى فيه الجزائر أسلحة هامة من الاتحاد السوفياتي سابقاً، مما جعل التوازن العسكري في المنطقة يميل إلى مصلحتها[٧]. وأمام هذا التباين في سلوكات القوى العظمى إزاء أطراف النزاع في المنطقة، قام الملك الحسن الثاني بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، تكللت بنتائج هامة أفضت إلى تغيير جذري في السياسة الخارجية الكارترية في أواخر سنة ١٩٧٩، بصورة خاصة، بعدما قررت واشنطن عقد اتفاق شامل مع الرباط في ما يخص العتاد العسكري، بعد مصادقة الكونغرس الأمريكي بقوله: «إن تشجيع المجهودات لجلوس الأطراف المعنية على مائدة المفاوضات، يجب أن تصاحبها مجهوداتنا لتقوية المغرب عسكريا»[٨].

وعلى ضوء هذا الاتفاق انتقلت العلاقات العسكرية المغربية الأمريكية إلى مستوى العلاقات الجيدة، على الرغم من انتقادات بعض أعضاء الكونغرس، خاصة النائب ستيفان سولارس؛ في حين تولى حملة الحكومة مساعد كاتب الدولة هارولد ساند ريس الذي أكد أن مساعدة المغرب عسكرياً ستعطي حلولاً تفاوضية تستجيب لرغبات السكان الصحراويين الذين يجنحون للأمن والاستقرار[٩]. وبقيت المساعدات العسكرية في واقع الأمر محدودة جداً بحيث لم تتجاوز ٤٥ مليون دولار كضمانات قروض، و١,٣ مليون دولار كمساعدات تقنية وتكوينية سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠[١٠] مقابل المساعدات الهامة التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٦) انظر في هذا الإطار التقرير الذي أعده الوفد الأمريكي لمجلس النواب حول السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية: لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ على تأخير الطلبات المغربية من السلاح (بقيمة ١٠٠ مليون دولار) بدعوى أنه سيستخدم في الصحراء. للمزيد من التفاصيل، انظر: O. Vergniot, «La Question du Sahara occidental: Autodétermination et enjeux référendaires,» dans: *L'Annuaire d'Afrique du Nord*, collection; vol. 28 (Paris: Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1984), pp. 683-684.

(٧) بطرس بطرس غالي، نبيه الأصفهاني وأحمد يوسف القرعي، «حرب الصحراء في المغرب العربي: ملف وثائقي،» **السياسة الدولية**، العدد ٤٤ (نيسان/أبريل ١٩٧٦)، ص ٢٢٣. للمزيد من التوضيح، انظر: الجدول رقم (١).

(٨) انظر الندوة الصحافية التي عقدها الملك الحسن الثاني مع نادي الصحافة الأمريكية في واشنطن بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمنشورة في كتيب أعدته وزارة الإعلام عن الرحلة الملكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

(٩) Claudia Wright, «Journey to Marrakesh: US-Moroccan Security Relations,» *International Security*, vol. 7, no. 4 (Spring 1983), p. 169.

(١٠) Tony Hodges, «La Stratégie américaine et le conflit du Sahara occidental: Pourquoi M. Carter a choisi le Maroc,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1980), pp. 12-13.

الجدول رقم (١)
القدرة العسكرية لبعض دول المغرب العربي

الدول	قوات مسلحة	دبابات متوسطة	مدفعية	طائرات مقاتلة	سفن حربية
الجزائر	٦٣ ألفاً	٤٠٠	٣٣٠	١٨٦	٢٦
ليبيا	٣٢ ألفاً	٣٣٠	١٥٠	٩٢	٥
المغرب	٦١ ألفاً	١٩٥	٣٢٥	٦٠	–
موريتانيا	٢٠٠٠	–	–	–	–

المصدر: *Financial Times*, 17/2/1976.

ويبدو أن تلبية طلب المغرب جاء نتيجة اعتبارين: **أولهما** أن المغرب كان أمام مواجهة حقيقية إزاء خصومه، وإزاء أمنه الداخلي، وبالتالي أمن الولايات المتحدة الأمريكية[١١]. **ثانيهما** هو إرادة واشنطن في برهنة عدم تخليها عن حلفائها[١٢]، خصوصاً أن الحاجة المغربية تزامنت وفترة الثورة الإيرانية التي خسرت فيها واشنطن أهم حليف في منطقة الخليج، وهذا ما عبر عنه العميد روبين كنايت بقوله:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية يحدوها خوف كبير بأن أشياء ستذهب منها، كما حدث لها مع شاه إيران، إذا لم تقدم على تلبية المطالب الملحة للمغرب الحليف الاستراتيجي والسياسي في العالم العربي والإسلامي»[١٣]، مع العلم أن المغرب عمل كثيراً من أجل تحقيق أدوار أمريكية في القارة الأفريقية (عملية شابا في زائير سابقاً)؛ وفي الشرق الأوسط.

إذاً كانت سياسة **كارتر** تهدف من الإمدادات العسكرية إلى تحقيق سلطة سياسية تجعل المغرب يتفاوض وهو في موقف قوة، وليس اعترافاً بالسيادة المغربية على صحرائه[١٤] فهذه السياسة لم تعبر عن مستوى القرنين من العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين. ومع مجيء الرئيس الأمريكي **ريغان** إلى السلطة، غير مجرى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب.

---

(١١) وفي هذا الإطار أعلن كارتر عند اتخاذه قرار بيع الأسلحة أن الحفاظ على مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، يقتضي تبني سياسة جديدة مع أطراف النزاع، وذلك بإمداد المغرب بما يحتاجه من مساعدات عسكرية.

(١٢) Jerome B. Bookin-Weiner and Mohamed El Mansour, eds., *The Atlantic Connection: 200 Years of Moroccan-American Relations, 1786-1986* ([Rabat?]: Edino, [1990]), p. 200.

(١٣) Nacif, «A Statistical Analysis on the Impact of Moroccan Moderate Foreign Policy on U.S Military Aid to Morocco,» p. 39.

(١٤) *New York Times*, 25/10/1979, p. 19.

ثانياً: سياسة ريغان بين التقارب والتوتر

تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم بعد مجيء الرئيس **ريغان** في أوائل سنة ١٩٨١، وذلك نتيجة الإحباط الذي أصاب هذه السياسة طوال فترات الستينيات والسبعينيات. وقد تبلور التقارب المغربي ـ الأمريكي من خلال قيام ملك المغرب بزيارتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٢: الأولى في أيار/مايو بغرض استكمال المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الثنائية الجديدة بين البلدين في المجال التربوي والثقافي[١٥]. والثانية في تشرين الأول/أكتوبر قاد فيها جلالته الوفد المغربي للتفاوض حول مشروع السلام المتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي[١٦]، وإلى جانب ذلك، قام جلالته بزيارة أخرى لنيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، حيث ألقى خطاباً هاماً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٣٨، إذ عالج صراحة موضوع الشرق الأوسط وتجديد الالتزام المغربي الرسمي بتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية، مع العلم أن القبول المغربي بالاستفتاء في عام ١٩٨١ جاء بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارة وزير خارجية المغرب للتشاور مع نائب الرئيس الأمريكي بوش[١٧].

ولتفعيل العلاقات المغربية ـ الأمريكية، صرح مساعد كاتب الدولة في شؤون آسيا والشرق الأوسط موريس درابر خلال مرور شهرين فقط على تولي الرئيس ريغان الحكم بأن «الإدارة الجديدة تشعر وبقوة بأن الأصدقاء القدامى كالمغرب يستوجبون دعماً واعتباراً خاصاً»[١٨].

وتحقق هذا الهدف، عندما تقدمت إدارة ريغان من الكونغرس بالتماس في أواخر سنة ١٩٨١، ترجو فيه مضاعفة المساعدات العسكرية للمغرب، وقد اعتبر هذا المسعى بمثابة فتيل جديد بعودة النزاع المسلح في الصحراء إلى مركز الواجهة بعد مجيء الجمهوريين إلى البيت الأبيض. وقد استطاع ريغان تجاوز انتقادات الكونغرس بإبرام صفقة عسكرية مع المغرب. ويأتي هذا التوجه الأمريكي الجديد في سياق التفوق النسبي لما يسمى البوليساريو الذي تزود بصواريخ سام الروسية؛ مما حتم على المغرب التوجه إلى السوق الأمريكية لطلب الدعم العسكري، وهو الطلب الذي تبلور بتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين بعدما زار مسؤولون

---

(١٥) الجدير بالإشارة أن هذه الزيارة (٢٧ أيار/مايو ١٩٨٢) جاءت بعد المصادقة على الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ في مراكش، والتي تتعلق بإنشاء اللجنة المغربية الأمريكية للتبادل التربوي والثقافي.

(١٦) الجدير بالذكر أن هذه الزيارة الملكية جاءت عقب عقد مؤتمر فاس سنة ١٩٨٢، وذلك على رأس لجنة المتابعة المكونة من رؤساء الدول، لإبلاغ واشنطن فحوى مشروع مؤتمر القمة العربي في فاس.

(١٧) انظر: **شؤون مغربية**، العدد ٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٥، و *L'Annuaire d'Afrique du Nord*, collection; vol. 21 (Paris: Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1982), p. 345.

(١٨) Bookin-Weiner and El Mansour, eds., *The Atlantic Connection: 200 Years of Moroccan-American Relations, 1786-1986*, p. 202.

أمريكيون كبار[١٩] الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ إلى ١٩٨٢ لتحديد حاجات المغرب من المساعدات العسكرية والمالية. ولم يقتصر الأمر على هذه المساعدات، بل أدركت إدارة ريغان مكانة المغرب في المنطقة على أن يشمل الدعم التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري؛ ومن هنا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن عقد أي لقاء مع ما يسمى البوليساريو إيماناً منها بأن هذا الأخير لا تتوفر فيه كل شروط وصفات «الحركة الوطنية» طالما يضم مرتزقة ومأجورين، ومن ثم عدم ارتقائها إلى مستوى تمثيل الشعب الصحراوي[٢٠].

وبمجرد إبرام المغرب لاتفاقية الاتحاد العربي الأفريقي مع ليبيا سنة ١٩٨٤، دخلت العلاقات المغربية ـ الأمريكية مرحلة التوتر والأزمة، فانخفضت بذلك المساعدات العسكرية الأمريكية بحجة أن الولايات المتحدة كانت تخشى أن تقوم ليبيا باستخدام الاتحاد لتسريب عملاء إلى المغرب لتهديد المصالح الأمريكية.وأمام هذا الوضع، توجه وزير خارجية المغرب في أوائل سنة ١٩٨٥ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت ثقتها بالعاهل المغربي بما يفوق ثقتها بقادة ليبيا، وتونس، والجزائر[٢١].

ومع أواخر ولاية ريغان الثانية، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية تنحو إلى الحل السلمي للنزاع، وهذا ما أكده المختص الأمريكي في الشؤون الأفريقية آنذاك في إدارة ريغان، وهو تشستر كروكر، الذي قال: «إننا نعتقد أن لا أحد يمكنه الفوز في هذا النزاع بطرق عسكرية بدليل أن الحرب دامت ١٣ سنة؛ فمن الأحسن الحل التفاوضي لجلب السلام، فنحن ندعم بشدة مجهودات الأمين العام للأمم المتحدة دكويلار، ومنظمة الوحدة الأفريقية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية. ونحن متفائلون بالقبول المبدئي للطرفين للاقتراحات الأممية في غشت [آب/أغسطس] ١٩٨٨، وهو الشهر الذي صوتت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن لصالح تعيين مبعوث خاص في الصحراء المغربية، ونتمنى أن تعمل الأطراف في نوع من الاعتدال والحوار والدبلوماسية للحد من هذا النزاع»[٢٢].

ولعل المخطط الأممي للتسوية تزامن مع روح الوفاق الجديدة مع دول المغرب العربي، علاوة على مناخ الوفاق الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً. إذاً عملت إدارة ريغان على تعزيز التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي مع المغرب كنقطة ارتكاز للمصالح الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مع العمل على دعم

---

(١٩) في هذا الإطار توجه كاتب الدولة الأمريكي ألكسندر هيغ إلى المغرب في شباط/فبراير ١٩٨٢، بموجب ذلك اتفق مع نظرائه في المغرب على إحداث لجنة عسكرية مشتركة بهدف التعاون في القضايا التي تهم الدفاع المشترك. انظر: *L'Annuaire d'Afrique du Nord* (1982), p. 351.

(٢٠) Wright, «Journey to Marrakesh: US-Moroccan Security Relations,» p. 170.

(٢١) جهاد عودة، «السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

(٢٢) Siradiou Diallo, «Chester croker entre l'Afrique et nous des rapports adultes,» *Jeune afrique* (décembre 1988), p. 15.

تسوية سلمية للنزاع حول الصحراء المغربية على مستوى الأمم المتحدة.

ثالثاً: سياسة بوش، مرحلة الهدوء

تميزت سياسة بوش بالهدوء تجاه الصحراء المغربية بسبب بروز أحداث وتطورات جهوية ودولية غيرت مجرى الاهتمام الأمريكي بخصوص القضية، وقللت من تفاعلاتها، وجعلتها في دائرة حدودها الإقليمية.

فعلى الصعيد الجهوي، برز وعي لدى المسؤولين بضرورة استجماع الصف المغاربي في أفق مواجهة التحديات الجديدة وتحضير المنطقة لتدخل بشكل إيجابي إلى القرن الحادي والعشرين؛ وقد تبلور هذا التوجه عبر قمة زرالدة في الجزائر التي فتحت الطريق أمام قمة مراكش التي من خلالها تم توقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي بين المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩[٢٣] وهكذا عادت العلاقات المغربية ـ الجزائرية إلى دفئها الطبيعي، مستبعدة بذلك أي توتر جديد.أما على المستوى الدولي، نجد انهيار الاتحاد السوفياتي[٢٤]وبروز أزمة جديدة بين العراق والكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، مما قلب معه موازين القوى في المنطقة لمصلحة الأمريكيين.

وبناء على ذلك،كان لهذه العوامل الجهوية والدولية دور في استقرار الوضع في الصحراء المغربية مع إمكانية تسوية القضية تدريجياً بين الحكومتين المغربية والجزائرية. وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إنهاء هذا النزاع عن طريق تنظيم الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. ومع أن الأمريكيين دعموا المغرب عسكرياً، فقد نجحوا في عدم جعل القضية عقبة في وجه تطوير علاقاتهما مع الجزائر[٢٥].

إذاً انشغلت إدارة بوش بتطورات حرب الخليج الثانية، وما تلتها من تناقضات على مستوى العلاقات العربية ـ العربية. وفي هذا السياق تأتي دعوة بوش العاهل المغربي إلى زيارة الولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس ١٩٩١. وقد ارتكزت المباحثات على مصدر النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا صرح الرئيس بوش أمام العاهل المغربي بأن «الولايات المتحدة الأمريكية تبحث انطلاقاً من مبدأ الأرض مقابل السلام،عن ضمان أمن حقيقي وسلام فعلي لكافة دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، مع الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني»[٢٦]. لكن الحديث عن مشكلة الشرق

---

(٢٣) الحسان بوقنطار، **السياسة العربية للمملكة المغربية**، بحوث استراتيجية؛ ٤ (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٧)، ص ١٣١.

(٢٤) Paul Marie de la Gorce, «La Fin du pouvoir communiste en URSS, sous l'œil de Washington,» *Le Monde diplomatique* (septembre 1991), p. 14.

(٢٥) عودة، «السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي،» ص ١٤٠.

(٢٦) **الصحراء المغربية**، ١٣/٣/١٩٩٥.

الأوسط لم يصرف اهتمام القائدين في الحديث عما يتعلق بالعلاقات الثنائية وخاصة في ما يتصل بقضية الصحراء التي تظل أهم القضايا في كل أحاديث المسؤولين المغاربة في لقاءاتهم مع الفاعلين الدوليين، سواء داخل الوطن أو خارجه.

ويبقى الدور الأمريكي مهماً في قضية الصحراء المغربية رغم تقلص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية للمغرب في نهاية الحرب الباردة، بدخول القضية الوطنية ضمن التسوية الأممية. ومع ذلك يحتل المغرب مكانة حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية[٢٧]، نظراً إلى عدة أسباب، منها دعمه لحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ بإرسال ٢٠٠٠ جندي مغربي؛ ثم دوره في احتواء التطرف الديني مقابل عدم استقرار الجزائر (١٩٩١)؛ وأخيراً تسريع الإصلاحات الاقتصادية وتحرير السوق.

رابعاً: سياسة كلينتون بين الغموض والتردد أو بين المد والجزر

طغى مخطط التسوية الأممية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية على أحاديث المسؤولين الأمريكيين،الذين كثفوا من نشاطاتهم وزياراتهم للمنطقة، بحيث شملت على وجه الخصوص الرباط والجزائر، في إثر بروز عقبات أساسية أمام تنفيذ المخطط الأممي تتمثل في الاختلاف حول ثلاثة أمور جوهرية: مسألة التفاوض المباشر، ومسألة معايير تحديد هوية المشاركين في الاستفتاء طبقاً لمقتضيات خطة الأمين العام[٢٨]، ومسألة تعيين شيوخ القبائل عن كل جانب في لجنة تحديد الهوية.

لقد بدأت عملية تحديد الهوية في تموز/يوليو ١٩٩٤، وتم تعليقها ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بسبب وقف البوليساريو مشاركته في هذه العملية بدعوى رفضه للقوائم التي قدمتها المملكة المغربية،وهو ما أدى في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى سحب جزء من بعثة الأمم المتحدة «المينورسو» نتيجة التعثر والبطء الذي طاول عمليات تحديد الهوية، وزيادة التكلفة الباهظة للقبعات الزرق، مما دفع بالرئيس كلينتون إلى تقليص الاعتمادات المخصصة للمينورسو، والتي كانت تبلغ نفقاتها نحو مليون دولار يومياً تسدد الخزينة الأمريكية قسماً مهماً منها[٢٩].

واعتبر هذا التوجه الأمريكي تقليصاً لخطوات الاستفتاء، وهذا انعكس سياسياً على

(٢٧) Yahia H. Zoubir, «La Politique étrangère américaine au Maghreb: Constances et adaptations,» *Middle East Review of International Affairs* [MERIA] (French Edition), vol. 1, no. 1 (July 2006), <http://www.meria.idc.ac.il>.

(٢٨) انظر القرار رقم ٩٠٧ بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي وافق فيه مجلس الأمن على اقتراح الأمين العام بقيام لجنة تحديد الهوية بالشروع في تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم في القوائم.

(٢٩) **الشرق الأوسط**، ١٩٩٥/١٢/٨.

العلاقات مع المغرب ـ في ما يخص قضية صحرائه، خاصة عندما صرح مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط عقب زيارته للرباط في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بـ «أن الاستفتاء يجب أن ينظم بمشاركة الطرفين حتى تكون له شرعية». فهذا التصريح عبر عن موقف أمريكي يطبعه الغموض لأنه يضع المملكة المغربية والبوليساريو في كفة واحدة[٣٠]، فدعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين لا تعني في الواقع سوى الاهتمام بمصالحها البحتة من دون مراعاة المقاييس التاريخية أو القرارات الأممية[٣١].

إذاً فشلت التسوية السياسية لقضية الصحراء المغربية في إطار الأمم المتحدة بناء على مقاييس الأمين العام ديكويلار، الذي لم يفلح في إيجاد الحل السياسي للقضية الوطنية[٣٢]ثم بعد ذلك تعذر على الأمين العام بطرس غالي (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) تطبيق المخطط الأممي للتسوية؛مما دفع بمندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن مادلين أولبرايت إلى التأكيد عقب المصادقة على قرار مجلس الأمن الخاص بتعليق عملية تحديد الهوية بـ «أن المغرب والبوليساريو يتقاسمان مسؤولية المأزق الذي وصل إليه المخطط الأممي»[٣٣]. وأمام هذا الغموض والتردد في السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية، تحولت القضية الوطنية سنة ١٩٩٧ من مسطرة المخطط الأممي إلى مسطرة يطغى عليها التوجه الأمريكي من خلال تعيين جيمس بيكر وسيطاً أممياً ومبعوثاً خاصاً للأمين العام كوفي أنان لتحريك القضية.وقد تبلور ذلك من خلال تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية نيكولاس بورنس في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن تقديم الدعم الرسمي الأمريكي لمهمة بيكر[٣٤].

وهكذا أصبحت الدبلوماسية الأمريكية تتحرك عن طريق الوسيط الأممي الذي أكد

---

(٣٠) مطالبة بتوضيح موقفها إزاء قضيتنا الوطنية، انظر: **الاتحاد الاشتراكي** (الدار البيضاء)، ١٤/١٢/١٩٩٥، ص ١.

(٣١) الجدير بالإشارة أن هذا الموقف ليس بجديد على المملكة المغربية، حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن أبدت التوجهات نفسها إزاء المغرب والجزائر، فكانت تؤيد الطرفين في آن واحد، وتقدم ضمانات للجزائر في فترة التفوق المغربي (عام ١٩٧٦)؛ وتقبل بتحسين الوضع العسكري المغربي في فترة الهجوم العسكري للبوليساريو والجزائر (عام ١٩٧٩). في هذا الإطار، انظر: علي الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٣٥.

(٣٢) الجدير بالإشارة أن الأمين العام ديكويلار امتدت ولايته على رأس الأمم المتحدة من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩١؛ وفي عهده دخلت القضية الوطنية مرحلة جديدة في إطار التسوية الأممية. للمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد مهابة، «مشكلة الصحراء وبداية مرحلة جديدة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ١٢١.

(٣٣) أحمد مهابة، «مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦(تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٤٥.

(٣٤) انظر: **الاتحاد الاشتراكي**، ٣٠/١٢/١٩٩٧، ص ٤.

أنه سيتعامل مع الملف بروح الحسم، وهذا ما صرح به لقناة **سي. أن. أن**. قبيل جولته في المنطقة: «لن أظل طيلة الوقت أنتظر أن تجري الأطراف المتنازعة محادثات وتتعثر، ثم تستأنف النقاش من جديد لأعرف هل هي مهتمة أم لا بالتوصل إلى حل»[٣٥] محدداً في هذا الإطار جدولاً زمنياً يرمي إلى التوصل إلى اتفاق شامل،أي قبل نهاية الرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن في الأمم المتحدة.

فإذا كان الخلاف الحاد حول من يحق لهم التسجيل في اللوائح، وبالتالي المشاركة في الاستفتاء والتصويت، قد تم تجاوزه بالمباحثات التي تمت تحت إشراف بيكر المبعوث الأممي للمنطقة، والتي أدت جولتها الرابعة في هيوستن[٣٦] إلى وضع تصريح نص على امتثال الطرفين لالتزاماتهما في ما يتعلق بعملية تحديد الهوية وإعادة اللاجئين والسجناء والمحتجزين وإبقاء القوات الخاصة محصورة، والامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بحملة الاستفتاء التي تم وضعها في هيوستن[٣٧].

وبالفعل قبلت الأطراف المعنية بأن تكون للمينورسو السلطة الأساسية لقيادة ومراقبة عملية الاستفتاء، وفي هذا الإطار طلب جيمس بيكر من جهة مجلس الأمن زيادة عدد عناصر القبعات الزرق في الصحراء المغربية لتصل إلى ٢٥٠٠ عنصر تقريباً؛ ومن جهة ثانية طلب من الكونغرس الأمريكي الدعم المالي لتمويل هذه العملية[٣٨]. ولقد أثنت الولايات المتحدة على العمل الذي حققته بعثة المينورسو في إطار تسيير عملية تحديد الهوية؛ وذلك من خلال سفيرتها في الأمم المتحدة نانسي سودربانغ التي أعربت عن عزم بلادها دعم مجهودات المنظمة الأممية لتسوية النزاع الذي طال كثيراً، وحث الأطراف المعنية على الالتزام بمباحثات هيوستن[٣٩].

واعتباراً للتعقيدات التي أحاطت بتطبيق خطة التسوية الأممية، وخاصة ما يتعلق بتحديد الهوية، ظهرت أهمية الحل الثالث الذي يرمي إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع يرضي جميع الأطراف. وقد تبنى مجلس الأمن مقترب التسوية السياسية[٤٠] لقضية الصحراء المغربية، وجاءت في هذا الإطار جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد

---

(٣٥) محمد العربي المساري، «الصحراء: المرحلة الأمريكية،» **شؤون مغربية**، العدد ١٤ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٤.

(٣٦) وذلك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في هذا الإطار، انظر: الوثائق الرسمية للأمانة العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم (١٩٩٧/٧٤٢).

(٣٧) انظر الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وخاصة تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن هذا الموضوع إلى مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

(٣٨) François Soudan, «Ce qui s'est passé à Houston,» *Jeune afrique* (24 septembre 1997).

(٣٩) M'Hamed Hamrouch, «Conseil de sécurité approuve le nouveau représentant au Sahara et se dit satisfait de l'identification,» *Libération*, 28/1/1998.

(٤٠) وذلك في القرارين ١٣٠١ بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، و١٣٠٩ بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠.

ووكر مع نائبه ألن كسويتر المغاربية في أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من أجل التباحث حول النزاع في الصحراء.حملت هذه الجولة في طياتها سعي الإدارة الأمريكية للضغط على الأطراف للتفاهم حول مشروع حل سياسي للنزاع. في المقابل استقبلت الإدارة الأمريكية المبادرة المغربية بشكل حذر لما تضمنته من قبول للحوار لإيجاد حل سياسي في إطار السيادة المغربية ونظام الجهوية المزمع الانخراط فيه داخل المغرب. وهذا ما برز في خطاب ألن كسويتر في مجلس استماع اللجنة الفرعية لأفريقيا في مجلس النواب الأمريكي أواسط أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ وهذا ما جعل كوفي أنان في آخر تقرير له إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يتبنى رأي بيكر القاضي بأن عقد جولة جديدة للمباحثات حول حل سياسي سيكون غير ذي جدوى إذا لم تكن الحكومة المغربية، باعتبارها السلطة الإدارية على الإقليم، مؤهلة لاقتراح أو قبول تفويض ينبغي أن يكون حقيقياً وهاماً ومنسجماً مع القواعد الدولية[٤١]، فمبادرات جيمس بيكر في هذا الاتجاه انتهت في سنة ٢٠٠١ إلى وضع ما سمي الاتفاق ـ الإطار الذي وافق عليه قرار مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠١. وقد رحب المغرب بالقرار في حين أعلنت الجزائر وصنيعتها البوليساريو رفضهما لمقترح الاتفاق الإطار. وهذا ما دفع الأمين العام إلى طرح أربعة خيارات أمام مجلس الأمن (تنفيذ مخطط الاستفتاء، الالتزام باتفاق الإطار، تقسيم الإقليم،سحب البعثة الأممية من الصحراء). بيد أن بيكر اقترح مخططاً جديداً حول الحل السياسي للنزاع اعتبره المغرب تراجعاً عن اتفاق الإطار، مما جعله قابلاً للرفض، لأنه ينال من السيادة المغربية.وهكذا سقط مخططا بيكر الأول والثاني مع استمرار بحث الأمم المتحدة عن حل بديل يزداد تعقيداً، لاسيما بعد استقالة جيمس بيكر وتعيين ممثل جديد للأمم المتحدة في الصحراء المغربية[٤٢] يعتمد العرض المغربي على أطروحة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لتجاوز خطة الاستفتاء والحل السياسي الذي قد يطول التفاوض عليه لسنوات قادمة،مقابل دفع المغرب لتبني مقترح يفضي إلى حكم ذاتي فعلي في إطار السيادة المغربية.

خامساً: سياسة بوش بين التدخل والحياد

يبدو أن استمرار الجمود في التسوية الأممية لقضية الصحراء المغربية، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على ضرورة تسوية النزاع عن طريق توافق الأطراف المعنية؛ لكن ذلك لن ينجح من دون استعانة الأمريكيين بدعم شركائهم الأوروبيين[٤٣]. وتبقى

---

(٤١) مصطفى الخلفي، «حل وسط أمريكي للصحراء الغربية،» إسلام أون لاين، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/01/article8.shtml>.

(٤٢) عبد الواحد الناصر، **التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة؛ الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٤)، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٤٣) Rémy Leveau, «USA-Europe-Maghreb nouveaux champs co-développement,» *Le Banquet*, no. 16 (2001).

توجهات السياسة الأمريكية محط توافق تجاه الصحراء المغربية رغم الانتقال الرئاسي بين كلينتون الديمقراطي وبوش(الابن) الجمهوري.

وفي هذا الإطار استبعد الأمريكيون فرض أية تسوية على المغرب بخصوص صحرائه، وأن الأمر لا يتعلق بقضية هامشية، وإنما بمسألة مركزية للمغرب للحفاظ على وحدته الوطنية وسيادته الترابية. إنه حياد أمريكي جاء نتيجة العمل الدبلوماسي للعاهل المغربي محمد السادس خلال زياراته لواشنطن والعواصم الكبرى؛ وبسبب هذا الحياد تم استبعاد مخطط التسوية الذي حاول تقديمه المندوب الأمريكي في مجلس الأمن نغروبونتي، والذي يتعلق بمخططي بيكر الثاني والثالث[٤٤] فهذا الحياد الأمريكي يؤكد توفير الشروط لحل سياسي واقعي ونهائي في إطار التعاون مع الهيئات الأممية، حسب تعبير العاهل المغربي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي مقابل هذا الحياد الأمريكي، عززت إدارة بوش تعاونها الاقتصادي والعسكري، ومحاربة الإرهاب بعد الأحداث التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر٢٠٠١[٤٥]، وقد تلقى المغرب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ مساعدات مالية أمريكية مهمة بالمقارنة مع باقي الدول العربية باستثناء مصر[٤٦]. ففي سنة ١٩٧٥ حصل المغرب على أكثر من خمس مجموع الدعم الأمريكي لأفريقيا بمبلغ مليار دولار للدعم العسكري؛ وفي سنة ٢٠٠٢ حصل المغرب على ٧٢ في المئة من مجموع الدعم الأمريكي لثلاث دول في المغرب العربي؛ أما في سنة ٢٠٠٥، فقد بلغ الدعم نسبة ٨١,٨ في المئة مقابل مبلغ ٥٨ مليون دولار، في حين بلغ الدعم العسكري ٢٠ مليون دولار لمساعدة المغرب على حماية حدوده، ومحاربة الإرهاب، والحد من الهجرة السرية.

وإلى جانب ذلك، لسنا تغييراً حقيقياً وملموساً للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة بوش تجاه الصحراء المغربية،على عدة مستويات: الأول تجسد في تقديم رسالة فيها إجماع من أكثر من ١٠٤ أعضاء في الكونغرس (أعضاء مؤثرون في العديد من اللجان) على ضرورة تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية مع احترام السيادة المغربية والوحدة الترابية،وهي رسالة وجهوها إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، مؤكدين على ضرورة استعانة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لإيجاد تسوية سياسية لمسألة الصحراء المغربية[٤٧]. كما ضغط الأمريكيون على البوليساريو في آب/أغسطس

---

(٤٤) Mustapha Sehimi, «Bush et le Sahara: Retour à la neutralité,» <http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/Archives_573/html_573/bush.html>.

(٤٥) وفي هذا الإطار صرح الرئيس بوش بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: «ستتخذ الولايات المتحدة الأمريكية عدة تدابير هامة لتعزيز علاقاتها مع المغرب، خاصة التدابير المرتبطة بتنمية التعاون الاقتصادي والعسكري، وكذلك في مجال محاربة الإرهاب، واعتبار المغرب حليفاً على المدى الطويل».

(٤٦) Zoubir, «La Politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations».

(٤٧) «Plus de cent congressmen américains pour l'autonomie au Sahara sous Souveraineté marocaine,» 5 janvier 2006, <http://www.marocainsdumonde.gov.ma/detail.asp?id=598>.

٢٠٠٥ فأجبروه على إطلاق سراح ٤٠٤ من الأسرى المغاربة[٤٨]. كما تلقى المغرب الدعم الأمريكي من خلال المدير التنفيذي للمركز الأمريكي المغربي للشؤون السياسية في واشنطن روبير هولي: «إن مبادرة المغرب بتقديم مشروع الحكم الذاتي تشكل مبادرة سياسية شجاعة»[٤٩]. فالتأييد الأمريكي لهذه المبادرة جاء على لسان المندوب الأمريكي السابق جون بولتون خلال اجتماع مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٦: «على المغرب تقديم تفاصيل حول مشروعه للحكم الذاتي»[٥٠]، وهذا هو الدور الذي سيقوم به رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية عندما سيحل في واشنطن، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بالبوليساريو كممثل وحيد «للشعب الصحراوي»، وهذا يعني في اللغة الدبلوماسية أن الانفصاليين ليسوا الصوت الوحيد للشعب الصحراوي بالنسبة للأمريكيين، وأن المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية هو الناطق الرسمي للشعب الصحراوي. فعندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من المغرب تقديم مشروعه للحكم الذاتي في أقرب الآجال، تم استبعاد الحديث عن حق تقرير المصير الذي تنادي به الجزائر وصنيعتها البوليساريو. فالعديد من المراقبين اعتبروا الموقف الأمريكي الجديد اعترافاً ضمنياً بالسيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية[٥١]. وهذا ما عبر عنه المستشار القانوني للأمم المتحدة هانس كوريل «بأن المغرب له الحق القانوني في إجراء عمليات التنقيب عن النفط في صحرائه». ومن بين الشركات البترولية الموقعة مع المغرب، نجد شركة كيرماك جي الأمريكية التي تقوم بالأبحاث الجيولوجية الاستكشافية في إقليم بوجدور في الصحراء المغربية[٥٢].

إذاً أكدت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش على قبول المبادرة المغربية لمشروع الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وهذا مابلوره مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بدعمهما هذه المبادرة[٥٣]؛ كما امتنعت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

---

(٤٨) Khadija Mohsen-Finan, «La Sahara occidental à la recherché de l'improbable Solution,» dans: *Afrique du Nord: Stabilité et instabilité au XXI^{ème} siècle* (Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, 2006), p. 17.

(٤٩) Jennifer Joan Lee, «Morocco Offers Autonomy in Western Sahara Briefings,» *Washington Times*, 8/2/2006.

(٥٠) «Le Président du corcas à Washigton,» 6 août 2006, <http://www.saharamarocain.net>.

(٥١) Lamine Belarbi, «USA-SAHARA: Virage diplomatique,» *La Gazette du Maroc* (7 novembre 2006).

(٥٢) «قضية الصحراء وأزمة اتحاد المغرب العربي،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٣).

(٥٣) الجدير بالإشارة أن الدعم الأممي لمبادرة مشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية تحت السيادة المغربية جاء بعد تصويت مجلس الأمن بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٦ على «تسوية سياسية نهائية» لقضية الصحراء، وتمديد مهمة المينورسو لمدة ستة أشهر. وقد تأتى ذلك نتيجة عدة مؤشرات، العمل الدبلوماسي الذي قام به العاهل المغربي لعواصم الدول الكبرى وخاصة واشنطن؛ ثم المجهودات التي =

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦[٥٤] عن التصويت أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، والجمعية العامة لمصلحة نص جزائري يعارض المشروع المغربي للحكم الذاتي[٥٥]. فهذه التوصية الأممية تؤكد دعم المشروع المغربي للحكم الذاتي في أقاليمه الجنوبية ومن ثم استبعاد الاقتراحات السابقة بصفة نهائية. ويعزز هذا الدعم امتناعُ الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لمصلحة المشروع الجزائري المعارض للمشروع المغربي للحكم الذاتي في صحرائه.

ويتبين من المبادرة المغربية للحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية للمملكة أنها ترمي إلى إيجاد تسوية سياسية توافقية ونهائية لهذا النزاع المفتعل. وقد أعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية ليسلي فيليبس، في أعقاب المباحثات التي أجراها الوفد المغربي مع مسؤولين أمريكيين كبار في ١٤شباط/ فبراير ٢٠٠٧[٥٦]، عن تقدير الولايات المتحدة الأمريكية للخطة التي أطلقها المغرب، وتثمينها للجهود التي تقوم بها المملكة لإيجاد حل واقعي وقابل للتحقيق لقضية الصحراء. وأوضحت أن نيكولا بورنز، مساعد كاتب الدولة في الشؤون السياسية، التقى وفداً وزارياً رفيع المستوى لمناقشة هذه الجهود بهدف إعداد مقترح ذي مصداقية لتسوية قضية الصحراء. وأضافت المسؤولة الأمريكية أن بورنز دعا الحكومة المغربية إلى استكمال مسلسل الإعداد والمشاورات كما هو مقرر.

وبناء على ذلك، يندرج المشروع المغربي للحكم الذاتي في أقاليمه الجنوبية في إطار مقاربة استراتيجية لمواجهة المشاكل التي تعرقل تطور منطقتنا. وجاء الموقف الأمريكي في عهد الرئيس بوش وقبله الموقف الفرنسي والموقف الإسباني[٥٧] دعماً لمجهودات المغرب بعد التجاوب الإيجابي الذي لاقته البعثة الملكية في باريس ومدريد وواشنطن حول تفسير المبادرة المغربية لمشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، والهادفة إلى إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي في إطار الأمم المتحدة ■

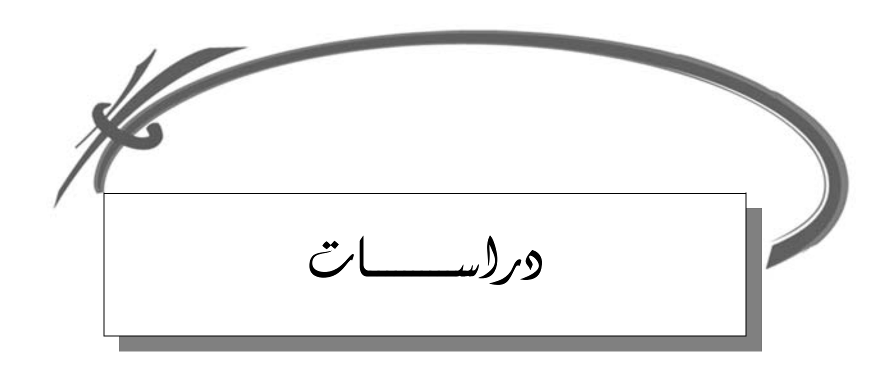
= دعمتها البعثات الدبلوماسية الدائمة في العواصم العالمية داخل الأمم المتحدة؛ ناهيك عن دعم القوى السياسية المغربية (برلمان، أحزاب سياسية، مجتمع مدني) والوجود المميز للمغرب في مختلف المؤتمرات الجهوية والدولية؛ وأخيراً المصداقية التي حصل عليها المغرب في عدة دول نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في هذا الإطار، انظر: <http://www.saharamarocain.net> 8/1/2007.

(٥٤) يتعلق الأمر بالدول العربية، وأغلب الدول الأفريقية، والقوى الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، النمسا، الهند، التشيك.. في هذا الإطار، انظر: «Après un vote à l'ONU transformé en désastre pour Alger: Le Projet d'autonomie au Sahara reçoit le soutien de la communauté internationale,» *Le Matin*, 15/12/2006, <http://www.lematin.ma>.

(٥٥) «Présentation en avril prochain du projet d'autonomie,» *Le Matin*, 2/2/2007.

(٥٦) وكالة المغرب العربي للأنباء، ١٤/٢/٢٠٠٧، <http://www.map.ma>.

(٥٧) وكالة المغرب العربي للأنباء، ١٥/٢/٢٠٠٧.


دراســـــات

تداعيـــات سياســـات الإصـــلاح الاقتصـــادي
علـى فقـــراء الحضـــر المصـــري(*)

علي الدين عبد البديع القصبي

مدرس علم الاجتماع، جامعة جنوب الوادي ـ مصر.

كثيراً ما يتطرق الحديث، سواء في مصر أو في سائر بلدان الجنوب، حول استراتيجية الإصلاح الاقتصادي وحزمة إجراءاته وسياساته، والتساؤل عن جدواها في مجالات محددة إلى الحديث عن المساس بالفقر وأوضاع الفقراء في هذه البلدان. ففي خضم البحث عن عصا سحرية ووصفات جوهرية للخروج من الأزمة الطاحنة التى اجتاحت هذه البلدان في نهاية الثمانينيات، فرضت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وطبقتها بيروقراطية صندوق النقد والبنك الدوليين، لتصحيح الوضع المتردي، والإسراع بمعدل النمو الاقتصادي. لذا من الضروري التساؤل عن مصير المهمشين والمستضعفين من فقراء العالم الثالث بوصفهم أكثر الشرائح الاجتماعية تعرضاً للضرر والمتاعب الحياتية في ظل تبني وصفات هذه الاستراتيجيات الغريبة الصنع والتصميم، ولاسيما أن هذه الفئات الاجتماعية وقفت عاجزة نتيجة لضعفها هذا عن الدخول في فلك تلك السياسات النيوليبرالية.

ولعل الأمر السالف يدفعنا إلى التعمق برؤية سوسيولوجية متأنية والنظر في ما وراء السياسات التي تضمنتها **برامج الإصلاح الاقتصادي** في غالبية بلدان العالم العربي ومصر بخاصة، لنحلل **كيف تمت** حزمة إجراءاتها، **وعلى حساب ماذا ولمصلحة من** تطرح تجلياتها.

هكذا، تقودنا أغلب الاحتمالات إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي سوف تعمل لمصلحة رأس المال وعلى حساب العمل، ومن المتوقع أن ينجم عن بعدها الاجتماعي تكاليف باهظة تتصل بأوضاع الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

ووفقاً لهذا **الاستهلال الأولي**، تهدف الورقة الراهنة الى محاولة: **تأسيس مدخل**

(*) في الأصل جزء من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث والتي قدمت إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس وأجيزت بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

سوسيولوجي دقيق ومنظم لفهم سياسات الإصلاح الاقتصادي وما ينجم عن تطبيقاتها من تداعيات اجتماعية سلبية على واقع فقراء الحضر المصري.

ويسير مسعانا صوب هذا الهدف عبر مسارات سبعة، فنبدأ بطرح تساؤل محوري، ونتوقف حيال خبرات الإصلاح الاقتصادي لنعرض محاورات ومناقشات سوسيواقتصادية، ونرصد نظرة علم الاجتماع وإشكالياته الأساسية وتحفظاته المبدئية لقضايا سياسات الإصلاح الاقتصادي، ونستعرض عناصر المدخل السوسيولوجى النظري المقترح، وننتقل إلى النطاق المكاني والبشري التطبيقي، ثم نستطلع الإجراءت المنهجية، وأخيراً: نطل على نتائج تطبيق المدخل السوسيولوجي المؤسس ميدانياً بما يتضمنه من معطيات مستقرأة من واقع حال الفقراء في الحضر المصري.

أولاً: تساؤل محوري

بداية نستطيع ترجمة **الهدف** السالف في صورة **تساؤل محوري** مؤداه: «**هل ثمة تصور سوسيولوجي يمكن طرحه لفهم سياسات الإصلاح الاقتصادي وما ينجم عن تطبيقاتها من تداعيات اجتماعية سلبية على واقع فقراء الحضر المصري؟**»

ثانياً: خبرات الإصلاح الاقتصادي: محاورات ومناقشات سوسيواقتصادية

الحق أننا لو تأملنا خريطة سياسات الإصلاح الاقتصادي كما بدت في أصفاد تجارب بعض بلدان العالم الثالث، ووقفنا حيال مسلماتها ودعائمها المتصلة بالرفاهية الاجتماعية وأوضاع الفقراء، لاستلهام الدروس والعبر العميقة لحصاد ممارستها، ولا سيما أن بلداناً عربية عديدة ـ من بينها مصر ـ شرعت في تدشين استراتيجية الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق غايات وطموحات ليست فقط في مجال المتغيرات الاقتصادية المستهدفة كرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات، وإنما أيضاً على المستوى الاجتماعي كالسعي لتحسين مستوى معيشة السكان بمن فيهم محدودو الدخل، فسوف يسترعي النظرَ كيف أن الأمور تسير في طريق مغاير عما هو مأمول.

وهذا التناقض يبدو جلياً حينما نسترشد بتشخيص رصين ساقه **رمزي زكي**، إذ يذهب إلى أن «التطبيق الكاسح لهذه السياسات نجمت عنه نتائج بالغة الخطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت هذا الوضع، فالآمال والأهداف المعلنة لتلك السياسات لم تتحقق. فلا الميل للاستدانة قد انخفض، ولا العجز في ميزان المدفوعات قد هبط، ولا التضخم في الداخل قد كبح، ولا جبل الديون قد انكمش، ولا سعر الصرف قد استقر، ولا القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الذي أعطي له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع أن ينعش الاقتصاد المحلي، بل استغل الأزمة وراح يراكم أرباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيهية مرتبطة

بالتعامل الخارجي. وأهملت الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتزايدت بطالتهم، وزادت حياتهم اليومية شقاء على شقاء»[١].

وعلى الرغم من ذلك، هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن إجراءات التحرر الاقتصادي، الذي تأخذ به الدولة في مصر، لارجعة فيها ولا نكوص عنها ولا مناص من السير قدماً في الأخذ بها حتى يتسنى بعث القوة والنشاط في الاقتصاد القومي وإقالته من عثرته التي ظل يعاني آثارها في الحقبات السابقة، بيد أن هذه السياسات وتلك الإجراءات تتأثر منذ الآونة الأخيرة بمساحة عريضة من **المحاورات والمناقشات**[٢].

وأولى هذه **المحاورات** هي إذا كانت حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي ملزمة في تكامل الشروط، فإن مصداقية فعاليتها في الواقع العملي تحتاج إلى مناقشة متأنية في ضوء ما آلت إليه تطبيقاتها في التجربة المصرية من جهة، وما تحقق منها بالفعل وارتبط بواقع الفئات الطبقية الفقيرة من جهة أخرى.

وثانية هذه **المناقشات** هي أن محاولة تقييم حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر لابد أن تنطلق من معايير موضوعية للحكم على كفاءتها النظرية، أي قدرتها التحليلية على فهم وتشخيص المشكلات والقضايا المتأزمة التي طالما عاناها مجتمعنا المصري، ومن ثم الجدوى من اعتناقها كفلسفة لإدارة أمور الاقتصاد وشؤون المجتمع، وتلك المعايير في ظننا لابد أن تستند إلى **متطلبين رئيسيين**، الأول هو **النمو والكفاءة الاقتصادية**، والثاني هو **العدالة والكفاءة الاجتماعية** بوصفهما هدفين أساسيين متلازمين، وهما في التحليل الأخير محل تقدير من القوى الوطنية في مصر، فضلاً عن كونهما محط أنظار ومطالبة من قبل المنظمات المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان في العالم أيضاً.

وعلى أية حال، فإن ما يعنينا الإشارة إليه هو بيان أهمية السياسات الاقتصادية ومدى تأثيرها في سلوك الناس اليومي وفرص الحياة، ومردودها الاجتماعي السلبي على مستوى معيشة الفقراء ومحدودي الدخل في مصر.

فنظراً إلى أهمية السياسات الاقتصادية وتأثيرها في حياة المواطنين، فإنه من الطبيعي أن يتزايد اهتمام الناس بها لأنها تمس شؤون حياتهم اليومية، والمستقبلية على حد سواء. فالاهتمام بالسياسات الاقتصادية جزء من تزايد الوعي بالقضايا العامة[٣]

(١) رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ ١١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٣٢٤.

(٢) حسين رمزي كاظم، «الإصلاح الاقتصادي وتطور العمالة في القطاعين الحكومي والأعمال العام،» ورقة قدمت إلى: ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، معهد التخطيط القومي؛ مؤسسة فريدريش ألبرت، القاهرة، [٢٥ ــ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤]، ص ٢٣.

(٣) نعيم الشربيني، «السياسات الاقتصادية: قضايا ومفاهيم،» **العربي**، العدد ٣٨١ (آب/أغسطس ١٩٩٠)، ص ٤٠.

والمصيرية التي تخص أمور القوى الاجتماعية على مختلف توجهاتها، وترتبط في الوقت نفسه بمستوى معيشة الأغلبية الساحقة.من البشر.

وسياسات الإصلاح الاقتصادي ـ على النحو السابق ـ تتضمن أعباء متزايدة يمكن أن تنتهي بالإصلاح إلى ضرر عام للمجتمع. ففي أثناء تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي هناك أعباء تتحملها القوى الاجتماعية المختلفة، لذا يفضل أن تشارك هذه القوى في رسم سياسات الإصلاح حتى تدرك منذ البداية نوع الأعباء والفوائد المترتبة عليها[٤]، وبمشاركتها يكون تقبلها للنتائج مُرضياً ؛وبذلك تموت في مهدها أصوات الرفض، وتدحض احتمالات تولد بذور السخط ومشاعر الكراهية، أضف إلى ذلك أن عدم مشاركة تلك القوى الاجتماعية في صنع السياسات وعدم الإفصاح عن رأيهم جهاراً في القرارات التي تمس حياتهم قد ينمي بداخلها فكرة الانسحاب والاغتراب كنمط من أنماط الاحتجاج السلبي الموجه ضد السلطة عما يدور في واقعهم من قضايا عزفوا ـ عمداً ـ عن المشاركة في صياغتها. وبذلك تصبح السياسات التنموية غير فعالة وتحبط إجراءات الإصلاح المنشودة.

ومما يدعو إلى الأسف أن السياسيين في مصر، وصانعي السياسات في الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية لا يفهمون ذلك أو لا يرغبون في فهمه؛ إنهم غير قادرين على إدراك الحقيقة الأولية بأنه عندما يستبعد الناس من صنع القرار، ومن إدارة شؤون بيئتهم المحلية، فإنهم يصبحون دخلاء لا وكلاء[٥]، غرباء لا شركاء في صنع مسارات التنمية.

هكذا نخلص إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تحول دون مشاركة القوى الشعبية في اتخاذ القرار، وبالتالى تتعارض مع مبادئ الديمقراطية؛ وأنها أولاً وقبل كل شيء سياسات أممية فوقية لا تعكس موقفاً جماهيرياً وطنياً، بقدر ما تترجم أرادة ومصالح حفنة قليلة من المنتفعين.

وعلى الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة لمتخذي القرار وصانعي السياسات، فمن الواضح أن دور علماء الاجتماع، على وجه الخصوص، في المشاركة في صنع السياسات التي تخص مجتمعاتهم المحلية كان ـ ولم يزل ـ موضع إهمال لا مبرر له، حيث نلحظ أن الحكومات وصانعي السياسات يرتكبون أخطاءً فادحة بتجاهلهم رؤية علماء الاجتماع ومراكز البحوث الوطنية. وهم بصدد إصدار الأحكام واتخاذ القرارات إزاء التصدي للتحديات الصعبة لتحسين ظروف البشر والتعامل مع الأزمات المجتمعية الطاحنة.

---

(٤) مصطفى كامل السيد، «مدخلات ومناقشات ندوة شركاء في التنمية،» في: عالية المهدي، محرر، **شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر**، قضايا التنمية؛ ٣ (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٢٤١.

(٥) راي بوش، «الفقر والتكيف في الريف المصري،» في: راي بوش [وآخرون]، **الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: البنك الدولي للزراعة والفلاحون**، ترجمة حسن أبو بكر وعبد الرحيم المهدي (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦)، ص ١٢٤.

والحقيقة التي نود أن نخلص إليها هي أن مبادرة إعداد وصياغة السياسات، ولاسيما السياسات الاقتصادية تحديداً، انتقلت إلى المؤسسات السياسية المحلية في أوطاننا من المصادر الأجنبية في الخارج (مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods) حيث فرضت هذه المؤسسات أطراً للسياسات التنموية تمت صياغتها خارج الوطن، والمحصلة النهائية لهذا كله «**سياسات مغتربة وتداعيات سلبية**».

وفي ضوء ذلك، جاء تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية التحريرية في أقطار العالم الثالث، وفي مقدمتها بلدان العالم العربي، من دون مشاركة حقيقية وفعالة من قبل القوى الاجتماعية ـ التي يهمها في المقام الأول والأخير مردود هذه السياسات، ودون مراعاة لتصوراتها وآمالها، لما ينبغي أن يكون عليه واقع هذه السياسات من طموحات ومكاسب تمس حياتهم الراهنة أو المستقبلية، فأغفلت موافقتهم وتحفظاتهم ومررت عملية الاتفاق على تبني إجراءاتها بتكتم شديد وفي غفلة من عيونهم وآذانهم، فأصبحوا في نهاية المطاف أسرى شقي الرحى؛ فهم من ناحية منصاعون لأوامر الدائنين والمنظمات الدولية في الخارج، ومن ناحية أخرى قانتون لتوجهات إجراءات هذه السياسات النيوليبرالية المستبدة وتداعياتها في الداخل.

وبناءً على ماسبق، يمكن القول إن تحليلاً دقيقاً لمستتبعات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى معيشة الفقراء ومحدودي الدخل في المجتمع المصري هو في واقع الأمر تحليل لآثار السياسات والمتغيرات الكلية على متغيرات جزئية تحدد مستوى معيشة الشرائح الاجتماعية في المجتمع، وتعكس تداعيات حزمة هذه السياسات الاقتصادية الكلية على واقعهم الحياتي المعيش.

ولا شك أن تدهور مستوى معيشة شرائح اجتماعية فقيرة في المجتمع في ظل تحسن أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية له آثار وخيمة على إمكانيات النمو المستقبلية، ليست فقط لهذه الشرائح المهمشة، ولكن أيضاً لغيرها من الشرائح الاجتماعية الأخرى، على نحو يعيق استمرارية عملية الإصلاح الاقتصادى ذاتها، فضلاً عما تولده من تهديد للاستقرار والسلم المجتمعي.

ثالثاً : علم الاجتماع وسياسات الإصلاح الاقتصادي: إشكاليات أساسية وتحفظات مبدئية

ثمة **إشكاليات أساسية وتحفظات عامة مبدئية**، يتعين أخذها بعين الاعتبار كمنطلق أولي، وكإطار عام يحكم فهم علم الاجتماع لعلاقة سياسات الإصلاح الاقتصادي بالفقراء في مصر، وما يرتبط به من تداعيات اجتماعية سلبية.

(أ) لعل في مقدمة هذه التحفظات أن العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والفقر بصفة عامة، وفقراء الحضر بصفة خاصة تعد علاقة ذات طابع نظري في الأساس، وقد حاولت بعض الرؤى الفكرية التحليلية الاقتراب منها من خلال نظرة كمية، وباستخدام

أدوات وتقنيات إحصائية قد تكون مفيدة في رسم صورة تقريبية عامة حول حجم العلاقة القائمة بينهما، بيد أنها غير قادرة على الجانب الآخر على التعامل مع طبيعتها الكيفية التى هي عليها، والتي تستلزم نظرات تحليلية وأدوات تفسيرية مغايرة، وبذلك أغفلت في هذا السياق النظرة السوسيولوجية الإمبريقية رغم أهميتها في إثارة وفهم الجوانب الاجتماعية المهملة في قضية الإصلاح الاقتصادي في ضوء ارتباطها بالأوضاع المعيشية لفقراء الحضر المصري.

(ب) من الصعب إحصائياً ـ نتيجة للقصور ونقص البيانات الإحصائية المتاحة ـ البرهنة على دلالة العلاقة الفارقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وتداعياتها الاجتماعية السلبية على الفقراء بسبب ارتباط هذه العلاقة بالعديد من المتغيرات الهامة والمتشابكة معاً، ونستطيع مع ذلك تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوضيح الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التى تصاحبها. لقد سارعت الحكومة المصرية إلى ربط سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن بمؤشرات اقتصادية إيجابية مثل:التخلص من عجز الموازنة العامة للدولة، وتراجع معدل التضخم إلى حد كبير، ولكنها كانت عازفة عن قبول مسؤولية التغيرات الهيكلية السلبية التي تحدث في المجتمع المصري، ونتائجها الاجتماعية الوخيمة على المجموعات الضعيفة. لقد فشلت سياسات الإصلاح الاقتصادي في إحداث تأثيرات مواتية، فعلى سبيل المثال: تدهورت الظروف المعيشية للفقراء، وتزايدت أعدادهم، وارتفعت مؤشرات البطالة، واشتدت حدة التفاوتات الاجتماعية في نوعية الحياة المعيشة.

(ج) إن المعضلة الرئيسية التي تجابه محاولة التعامل مع هذه السلبيات الاجتماعية وما يرتبط بها من اختلالات اقتصادية غالباً ما يتم في ضوء الاستعانة بمفاهيم اقتصادية، والنظر إليها كمؤشرات كمية قابلة للتحسين أو للتراجع، وليس وفقاً لدلالاتها في البنية الاجتماعية، واختلالاتها، وانعكاسات ذلك ليس فقط على مستقبل التنمية ولا الأداء الاقتصادي ومساره، ولكن أيضاً على استقرار المجتمع وأمنه، وهذا ما يتطلب الخروج عن إطار التفكير الاقتصادي الضيق لقضايا اجتماعية ـ سياسية ـ اقتصادية، في أبعادها الطبقية، وفي تأثير هذه التغيرات الطبقية على مجمل حركة المجتمع والنظام، بل وبقائه[٦] وإمكانية استمراره أيضاً.

من هنا فإن الحاجة تبدو ملحة لخلق فهم موضوعي محايد يتجاوز ما هو سائد وجامد في واقعنا العياني، بغية الوصول إلى ضفاف أكثر رحابة. وإذا ما جاز للورقة الراهنة أن تطرح نظرتها وأجندة عملها من قضايا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية، وتأثيراتها

(٦) سعد حافظ، «نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف (التصحيح) الهيكلي،» ورقة قدمت إلى: **تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية: أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير مهدي الحافظ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٣.

الاجتماعية السلبية على أوضاع ومستقبل الشرائح الاجتماعية الفقيرة في حضر مصر، فإنها ستعرض أولاً للرؤى الفكرية السابقة التي قيلت بشأنها، ثم تبدي بعد ذلك موقفها الفكري ومنطلقها التفسيري حيال المسألة ذاتها، إيماناً منها بأن عرض الآراء والأفكار كافٍ لإلقاء بصيص من الضوء على هذه المشكلات النظرية ومحاولة تفنيدها.

وفي هذا الصدد؛ ذهبت بعض الرؤى إلى أنه لا يجوز أن نحمل السياسات الليبرالية المسؤولية الكاملة في تدهور أوضاع الفقراء في مجتمعات العالم النامي ومن بينها مصر، ذلك أن جانباً من ذلك التدهور قد حدث بالفعل إبان سنوات الأزمة الاقتصادية التي سبقت الموافقة على تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي جاءت بها هذه السياسات(٧) بدعوى مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان منذ أواخر الثمانينيات (وأوائل التسعينيات). ومن المعروف أن الفقراء كانوا الأكثر معاناة من جراء تلك الأزمة، وبذلك أصبحت معاناتهم مزدوجة ؛ فهم واقعون تحت ضغط الأزمة الاقتصادية من ناحية، وضغط الآثار الناجمة عن تطبيق مايعرف بالسياسات الإصلاحية والتصحيحية لمواجهتها من ناحية أخرى(٨).

ومن الواضح أن برامج الإصلاح، وما يسبقها من اختلالات هيكلية اقتصادية، تساهم في زيادة حجم الفئات الفقيرة، وهو ما يعني إضافة أعداد كبيرة إلى هذه الفئات(٩)، وزيادة إفقارهم بكل مايترتب عليه من تضييق للخيارات المتاحة أمامهم كبشر، ويبدد كل تطلعاتهم إلى ترقية أوضاعهم وتحسين مستوياتهم المعيشية ونوعية حياتهم(١٠).

وتتأكد سلامة هذا الرأي الآنف الذكر، في ضوء طرح منطلق فكري آخر قريب منه، حيث يذهب إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تمثل جزءاً أساسياً من عملية إفقار متعددة الأبعاد، غير أن ذلك لا يعني الربط السببي بين الإصلاح الاقتصادي وحدوث الإفقار، وإنما يعني أن الإفقار يعد عملية مركبة تتجاوز حدود التكيف الهيكلي بأبعاده الاقتصادية، وأن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست منفصلة عن هذه العملية وإنما هي جزء منها(١١). لقد

(٧) رمزي زكي، **وداعاً للطبقة الوسطى** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٨)، ص ١٣٧.

(٨) حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩)، ص ٢٠.

(٩) محمد محمود الإمام، «السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر،» في: **تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٦**، سلسلة أوراق بحثية (القاهرة: معهد التخطيط القومي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦)، ج ١، ص ٢٨.

(١٠) أحمد حسن إبراهيم، «التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر،» ورقة قدمت إلى: **سياسات التكيف الهيكلي في مصر: الأبعاد الاجتماعية: الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، ١٥ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٥**، تحرير أحمد زايد وسامية الخشاب (القاهرة: قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٦٩.

(١١) سعيد المصري، «إعادة الهيكلة ومفهوم الفقر،» في: محمد أبو مندور [وآخرون]، **الإفقار في بر مصر: آثار سياسات التكيف الهيكلي في المجتمع المصري**، كتاب الأهالي؛ ٦٣ (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٨)، ص ٨٥.

ساهمت هذه الممارسات ذات الطبيعة الانكماشية والتقشفية في مزيد من التدهور في الظروف الحياتية للفقراء في مقابل تدعيمها للطبقات الغنية.

والحق أن الورقة الراهنة لا تزعم بأمر العلاقة السببية بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والفقر الحضري، فالفقر ليس جديداً أو مستحدثاً في حضر مصر، ولايمكن إرجاع وجوده بصورة كلية إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات فقط؛ لأن الفقر في المجتمع المصري بشقيه الريفي والحضري موجود قبل تبني إجراءات هذه السياسات، ويرد إلى ظروف بنائية وأوضاع تاريخية مرتبطة بالسياق الاجتماعي السائد، وأن له أبعاداً متعددة وزوايا متشابكة، منها ماهو اقتصادي،ومنها ماهو اجتماعي وسياسي وثقافي. باختصار شديد، الفقر في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية هو قضية تعكس طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في هذا المجتمع، بيد أن تبني مثل هذه الإجراءات الاقتصادية المسماة السياسات التصحيحية قد ساهم هو الآخر في تزايد إيقاع الأضرار بالفقراء وإضافة حرمان جديد على حرمانهم.

(هـ) ومن الملائم هنا أن نطرح **استخلاصين أساسيين** مثّلا إجماعاً بين المتخصصين والمحللين لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية. **الاستخلاص الأول** مفاده أن ثمة تأثيرات سلبية يتوقع أن تنجم عن تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال الأجل القصير، وأن هذه التداعيات تصيب بصفة أساسية الفقراء أكثر مما تصيب غيرهم، وهي بمثابة حبة الدواء المر الذي يتعين تجرعها والثمن الذي يستوجب دفعه من أجل تحقيق الإصلاح المنشود. «فعادة ما يتبع التكيف الهيكلي زيادة في التهميش الاجتماعي، خاصة في سياق الاندماج المتزايد في السوق العالمية، بيد أن الأثر الاجتماعي للأسواق النشطة غالباً ما يكون سالباً ولا يقتصر على المرحلة الانتقالية للتكيف الهيكلي[(١٢)] بل يمتد إلى المرحلة التالية. أما **الاستخلاص الثاني** فمؤداه أن تكلفة استمرار الأوضاع الاقتصادية المتأزمة السابقة على الإصلاح كانت ستفوق كلفة أعباء الإصلاح ذاته والمنفذة عبر سياساته وحزمة إجراءاته خلال الفترة الانتقالية (الأجل القصير).

وإزاء هذا الطرح التحليلي السالف يثار عدد من **المسائل الجوهرية** التي تتطلب الوقوف حيالها: **أولاها** عدم وضوح التحديد الزمني لفكرة الأجل القصير لتقييم الآثار التوزيعية السلبية لسياسات الإصلاح على الفقراء، وكذلك في الأجلين المتوسط والطويل لرصد زوال التداعيات الاجتماعية السلبية وتحقيق النتائج الإيجابية لهذه السياسات. فالمدافعون باستماتة عن تبني هذه البرامج يطلقون تلك التعبيرات المطاطة من دون إشارة إلى تحديدات زمنية قاطعة أو تقريبية، من خلالها تتحقق كل من التداعيات السلبية وكذا النتائج الإيجابية المرجوة. و**ثانيتها** أن التداعيات الاجتماعية السلبية لسياسات الإصلاح

(١٢) United Nations Development Programme [UNDP], *Preventing and Eradicating Poverty: Main Elements of a Strategy to Eradicate Poverty in the Arab States* (New York: UNDP, Regional Bureau for Arab States, 1997), p. 42.

الاقتصادي والتي تتناولها الورقة بالرصد لاحقاً تبدو مؤكدة، وتؤتي تأثيراتها، بينما تبدو نتائجها الإيجابية المأمول حدوثها خلال الأجلين المتوسط والطويل احتمالية الحدوث وبعيدة المنال. و**ثالثتها** أن المواطن البسيط قد يتحمل اليوم قسوة وعناء المصاعب الاقتصادية المتردية، من خفض الدخول وارتفاع تكلفة معيشته بكافة جوانبها على أمل أن يجني ويحصد ثمار هذا التعويض في الغد القريب، ولكن ماذا لو جاء هذا الغد من دون أن تتحقق هذه الوعود وتلك الشعارات التي يدعيها، ويبشر بها، ويروج لها مصممو ومؤيدو ومنفذو هذه البرامج؟.

(و) وفي خضم محاولة فهم علاقة سياسات الإصلاح الاقتصادي بالفقراء تطفو **إشكالية معرفية** خاصة بحاجة إلى حسم وتصور إجرائي دقيق لها، من ذلك عدم وضوح مضمون مفهومين أساسيين مرتبطين بهذه العلاقة أشد ارتباط، أقصد بهما على وجه الدقة مفهوم **الجوانب الاجتماعية** وكذا مفهوم **التداعيات الاجتماعية السلبية**. وليس القصد هنا الدخول في تفاصيل موسعة حولهما بقدر ما نهدف إلى تحديد إجرائي مبسط لمضمونهما. وإذا شئنا أن نحدد مفهوم **الجوانب الاجتماعية** المرتبطة بسياسات الإصلاح الاقتصادي الكلية والمتصلة بحياة الأفراد، نجد أنه مفهوم واسع النطاق، ويشمل العديد من العوامل التي تحكم مستوى معيشة الأفراد، نذكر منها على سبيل المثال: «ما يتمتع به الفرد من مستوى صحة جسدية، ونفسية سليمة، ومايحصل عليه من تعليم يمكّنه من اكتساب قدرات ومهارات مختلفة ومدى توافر فرص عمل ملائمة لهذه القدرات والمهارات. وكذلك نوعية أو مستوى السكن الذي يعيش فيه الفرد من حيث توافر المياه الصالحة للشرب والكهرباء»[١٣] وغيرها من المتغيرات المتصلة بفرص الحياة، في حين نقصد **بالتداعيات الاجتماعية السلبية** التى تصيب الشرائح الفقيرة في الحضر المصري نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، التدهور الحاد في مستوى معيشتها، والذي يعبر عنه بجلاء مؤشرات الدخول بوصفها أداة للحصول على السلع التي تستهلكها، وكذا الخدمات الاجتماعية العامة: كالتعليم، والصحة، والمواصلات، والكهرباء، والمياه...، التي تحصل عليها من حيث الكمية والنوعية. وليس هذا فحسب، وإنما أيضاً ما توفره الدولة لهم من هذه السلع والخدمات من دون مقابل أو بمقابل رمزي، وذلك خلال حقبة زمنية محددة تمثل محور الرصد ورهن التقييم.

وفي **ختام** هذه **التحفظات المبدئية** نشير إلى بعض **المحددات** التي تقف حجر عثرة في دراسة التداعيات الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لأدبيات علم الاجتماع. فعلى الرغم من أن سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر هي سياسات كلية، فإن آثارها

(١٣) أمينة عز الدين عبد الله، «الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وتحديات المستقبل، كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، [٢٧ ــ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤]، ص ٨.

وتداعياتها تتحقق على المستوى الجزئي. «في حين يتم تقييم تلك السياسات باستخدام مؤشرات على المستوى الكلي مثل: معدل نمو الناتج والعجز في الميزانية ومعدل نمو الاستثمار، فإن هذه المؤشرات لا تصلح لتقييم الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي تتطلب في كثير من الأحيان دراسات ميدانية»(١٤)، وخبرات إمبريقية سوسيولوجية كمية وكيفية في آن واحد للتدليل على صحة وعمق المؤشرات الكلية على المستوى الجزئي، أي على مستوى الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

لقد آثرنا أن نقف هذه الوقفة التحليلية لنؤكد مدى الحاجة الماسة إلى تأطير نظري ومنحى منهجي محلي الصنع، نتجاوز من خلاله جدل ومعضلات تحليلات ورؤى فكرية مغلفة بأيديولوجية متحيزة لجدوى تطبيق الوصفات الغربية الجاهزة لكل زمان ومكان من دون مراعاة للخصوصيات الذاتية للمجتمعات الإنسانية.

رابعاً: عناصر المدخل السوسيولوجي النظري المقترح

ونحاول هنا أن نقدم عرضاً مختصراً لعناصر المدخل النظري السوسيولوجى المقترح فنتحدث عن مفاهيمة الإجرائية، وقضاياه الأساسية، وفروضه المحورية.

١ ـ المفاهيم الإجرائية

أ ـ تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي

فعلى **المستوى الإجرائي** يقصد «**بسياسات الإصلاح الاقتصادي**» المرتبطة بالفقراء في مصر وما تحدثه من تداعيات اجتماعية متوقعة، تلك السياسات الاقتصادية المتضمنة في برنامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الحكومة المصرية منذ أوائل التسعينيات لإدارة الاقتصاد وشؤون المجتمع وفقاً لحرية السوق، وتشمل هذه السياسات: تحرير الأسعار، وإلغاء دعم الغذاء، وترشيد الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التي تقدمها الحكومة لمواطنيها، التي تؤثر تأثيراً سلبياً على تكاليف مستوى معيشة الفقراء، عن طريق تأثيرها على كل من:دخولهم المكتسبة التي يسيرون بها أمور حياتهم المعيشية، وأسعار السلع التي يقبلون على استهلاكها وخاصة الطعام، وعلى أسعار الخدمات الأساسية المدعومة كالتعليم والصحة والمواصلات والسكن.

ب ـ فقراء الحضر المصري

ونشير «**بفقراء الحضر المصري**» إلى شريحة اجتماعية تعاني عوزاً وحرماناً

---

(١٤) هبة أحمد نصار، «بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر،» ورقة قدمت إلى: **الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية: المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢١ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢**، تحرير جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١٠٥.

مادياً، وتتخذ من أرض الحضر مقراً للسكن وملاذاً للعمل، حيث تقطن مناطق أيكولوجية عشوائية فقيرة، وتمارس مهناً هامشية بسيطة ونشاطات غير رسمية ـ لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم الرسمي ـ لحسابها الشخصي أو لحساب الغير كأجراء، سواء كانت بصفة مؤقتة أو دائمة أو موسمية، جائلة أو ثابتة، تدر من خلالها دخلاً أو أجراً متدنياً تستطيع ـ أو تكاد ـ أن تُشبع به حاجات أسرتها المعيشية الأساسية. ولهذه الشريحة طريقة خاصة في الحياة تتضمن ميكانيزمات تتكيف بها مع مصاعب الحياة الحضرية ومتطلباتها الضرورية.

٢ ـ القضايا الأساسية

يمكننا الآن طرح **إطار تصوري** ننفذ من خلال خطوطه العامة إلى أهم التداعيات الاجتماعية المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى على فقراء مصر على النحو التالي: «تؤدي السياسات الاقتصادية الانكماشية (مالية ونقدية) إلى خفض معدل نمو الناتج القومي بسبب ما تستهدفه من خفض مستويات الإنفاق العام والخاص، بجانبيه الاستثماري والاستهلاكي، ويؤدي تخفيض الاستثمارات العامة والخاصة إلى خفض فرص العمالة المتاحة في المجتمع وبالتالي انتشار البطالة فيه، ويعزز ذلك الاتجاه أيضاً إلى سياسة الخصخصة، فتحويل مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص يترتب عليه عادة الاستغناء عن عدد من العمال لرفع إنتاجية العمل وزيادة الأرباح. ومن جهة ثانية، نجد أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تعمل على تحرير الأسعار وإلغاء الدعم بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بصفةعامة ولاسيما السلع والخدمات الأساسية التي ينفق عليها الفقراء الجزء الأكبر من دخولهم المنخفضة»[١٥].

وكما أسلفت الإشارة، فمن المؤكد أن الإجراءات المرتبطة بتخفيض أو إلغاء الدعم السلعي ورفع أسعار السلع وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية الأساسية، وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، وبخاصة التعليم والصحة والسكن، كل هذه الممارسات وغيرها تصيب الفقراء ومحدودي الدخل بصفة أساسية، وتؤدي بهم إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[١٦]. وتزداد خطورة هذا الأمر في ضوء اتساع حجم شرائح فقراء المجتمع المصري، فالذين يعيشون على خط الفقر أو دونه أو فوقه بقليل يمثلون الشطر الأعظم من شرائح المجتمع، سواء في الريف أو في الحضر.

انطلاقاً مما سبق، تجري دراسة التداعيات الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي

---

(١٥) كريمة كريم، «تعقيب على ورقة العمل المقدمة من محمد نجيب عيسى: الفقر في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **إجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الإجتماعية (عمّان، ١٩ ـ ٢٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤)** (القاهرة: منظمة العمل العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(١٦) إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، ص ٢٩.

على واقع فقراء الحضر المصري في ضوء عدد من **القضايا النظرية الأساسية** نوضحها في ما يلي:

أ ـ سياسة تحرير الأسعار

تسهم **سياسة تحرير الأسعار** ـ بمعنى ترك الأسعار المحلية لتفاعل قوى العرض والطلب وزيادة الاعتماد على آليات السوق في تخصيص الموارد بدلاً من التدخل الحكومي ـ في ارتفاع تكلفة المعيشة الخاصة بالفقراء نتيجة لرفع أسعار العديد من السلع الأساسية كالغذاء والخدمات العامة الضرورية للمعيشة والتي يقبل عليها هؤلاء الفقراء مثل:الكهرباء والطاقة والنقل والمواصلات والمياه. وفي هذا الخصوص يجب أن ندرس أثر **رفع أسعار الكهرباء** على تكلفة المعيشة للشرائح الفقيرة في الحضر المصري، وهي أكثر فئات الدخل تأثراً بارتفاع الأسعار نتيجة لتحريرها من التدخل الحكومي، لقد تم زيادة تعريفة الكهرباء ٣٠ في المئة في عام١٩٩٠.

إن رفع أسعار الكيروسين سوف يكون له العديد من الآثار السلبية على الشرائح الفقيرة من السكان، فالكيروسين هو أحد منتجات النفط التي سوف تتأثر برفع أسعار الطاقة، والتي تعد من المصادر المستخدمة في إنارة بعض منازل الفقراء،والذين لم يحصلوا على الكهرباء، كما يستخدمونه في الطهو أيضاً مما يعني أن نسبة كبيرة من استهلاكه قد تتم من قبل الأسر المعيشية الفقيرة التي تقطن المناطق العشوائية والمتدهورة في حضر المجتمع المصري.

وعلى جانب آخر، فإن **رفع تعريفة النقل والمواصلات** بين المناطق داخل كردون المدن المصرية وخارجها سوف يقع غالبية تأثيره على الأسر الفقيرة أيضاً، لأنها تستخدم المواصلات العامة أو سيارات الأجرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أثر ارتفاع أسعار البنزين والكيروسين قد يساهم في رفع تكلفة وسائل النقل والمواصلات والتي يقبل على استخدامها أفراد الأسرة الفقيرة في الحضر، حيث لا تملك ـ بحكم وضعها الطبقي المتدني ـ سيارات خاصة، وتضطر إلى الاعتماد في تنقلاتها على المواصلات العامة وسيارات الأجرة.

ب ـ سياسة إلغاء دعم الغذاء

من أهم الإجراءات التي تمس مستوى معيشة الأفراد بشكل مباشر تخفيض أو **إلغاء الدعم الحكومي** للسلع الضرورية، وهو الدعم الذي يعتبر حجراً أساسياً في سياسة الدولة لتخفيف أعباء المعيشة عن مختلف فئات المجتمع، وعن محدودي الدخل في الدرجة الأولى نظراً إلى أن السلع المدعومة سلع غذائية أساسية[١٧]، وبالتالي فإن الفقراء هم الأكثر

(١٧) هدى السيد، «آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٩ (خريف ١٩٩٧)، ص ١٢٩.

معاناة من تخفيض الدعم؛ إذ إن جزءاً كبيراً من ميزانيتهم ينفق على السلع الغذائية المدعومة، فمثلاً: بناء على ميزانية الأسرة (١٩٧٤/١٩٧٥) نجد أن ٤٨ في المئة من ميزانية الأسرة الحضرية في العشر المتدني من الإنفاق تذهب إلى السلع المدعومة[١٨]، كما أن ٦٠ في المئة من سكان الحضر في مصر ينفقون من خمس إلى ثلث ميزانيتهم على سلع الطعام الأساسية المدعومة[١٩].

لقد بدأت الدولة منذ منتصف الثمانينيات اتخاذ إجراءات متعددة لخفض تكلفة الدعم في الموازنة العامة للدولة، وذلك برفع أسعار السلع المدعومة، وتخفيض عددها، وتقليص كمياتها مع تقليل عدد حائزي البطاقات التموينية. ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كثفت الدولة هذه الإجراءات، فتم إلغاء الدعم المنفق على عدد من السلع الغذائية، حتى أنه لم يعد هناك في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ سلعة غذائية مدعومة سوى الخبز البلدي والخبز الشامي اللذين لم تتغير أسعارهما منذ ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ وإن تغيرت أوزانهما، وسكر وزيت البطاقات، وهكذا أصبح القمح يستأثر بأكثر من ٦٠ في المئة من دعم الغذاء في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ مقابل ٥٠ في المئة فقط قبل بدء برنامج الإصلاح، وتراجع الدعم على الزيوت والسكر، وتلاشى تماماً على السلع الأخرى كالأرز واللحوم والدجاج المجمد، وفي الوقت ذاته تم تخفيض عدد حائزي البطاقات التموينية حتى أن نسبة المستفيدين من البطاقات بلغت ٨,٧ في المئة من السكان في عام ١٩٩٤ مقابل ٩١,٤ في المئة في عام ١٩٨١، و٨٧,٣ في المئة في عام ١٩٩٠[٢٠].

وهكذا لنا أن نتخيل العبء الذي يقع على كاهل الأسر المعيشية الفقيرة نتيجة تراجع قيمة الدعم وانخفاضها. لقد انخفضت نسبة محصلة إجراءات الدعم إلى إجمالي الإنفاق الجاري للدولة من ١٣ في المئة في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ إلى حوالى ٧,٢ في المئة في عام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ وهو ما يعادل حوالى ١,٩ في المئة من الناتج الإجمالي الجاري، ويناهز الرقم المستهدف في برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تراجع نصيب دعم الغذاء في الإنفاق الجاري من حوالى ٩,٥ في المئة إلى ٥ في المئة في الفترة ذاتها[٢١]. ومما يلاحظ أنه ترتب على ارتفاع تكلفة المعيشة ـ بسبب إلغاء دعم الحكومة للسلع والخدمات الأساسية وعجز دخول الأسر الواقعة تحت أو عند خط الفقر عن

---

(١٨) كريمة كريم، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) في مصر،» **مصر المعاصرة**، السنة ٣٧، العدد ٤٤١ ـ ٤٤٢ (كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ٤١.

(١٩) Karima Korayem, *Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP)*, Working Paper Series; no. 19 (Cario: Egyption Center for Economic Studies (ECES), 1997), p. 22.

(٢٠) السيد، «آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر،» ص ١٢٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

الحفاظ على مستوى استهلاكها ومعيشتها، والتي بلغتها قبل إلغاء الدعم ـ تدهور مستواها الغذائي كماً وكيفاً(٢٢).

لقد أدى الخفض الجوهري لإعانات الغذاء والذي صاحب تحويل الموارد إلى نشاطات استثمارية كجزء من حزمة الإصلاح إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية بمعايير انتشار الأنيميا بين النساء والأطفال في الأسر الفقيرة نتيجة تناقص الحصول على السعرات الحرارية اليومية المتحصلة من نظام الأمن الغذائي (الدعم) في مصر، والذي خفضت إعاناته، مما أصاب هذه الأسر بأضرار بالغة نظراً إلى اعتمادها الأساسي على هذه الإعانات.

ج ـ سياسات خفض الإنفاق الحكومي في مجالي الصحة والتعليم

تتضمن السياسة المالية تخفيض حجم الإنفاق الحكومي العام، بما في ذلك الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما يؤثر في مستوى معيشة الفقراء، حيث يشكل هذا عبئاً يقع على كاهلهم، لأنهم سينفقون جزءاً من دخولهم للحصول على هذه الخدمات التى كانوا يحصلون عليها مجاناً أو بمقابل رمزي، الأمر الذي يدفع بهم إلى تخفيض إنفاقهم على سلع أخرى قد تكون ضرورية. ومحصلة كل ذلك هو انخفاض مستوى معيشتهم، خاصة أنه لايتوقع في فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حدوث زيادة في دخول هؤلاء الفقراء، فتظل الدخول ثابتة أو تنخفض(٢٣).

وفي هذا الإطار يستشرف نادر فرجاني واقع التعليم في مصر بالنسبة إلى الفقراء أن إعادة الهيكلة الرأسمالية يترتب عليها تدهور في التعليم نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومي، مما ينطوي على تقليص النفقات على الخدمات العامة بوجه عام، ولسياسة **استعادة التكلفة** (Cost Recovery) التي تنص على تقاضي الحكومة رسوماً مقابل الخدمات التي تستمر في تقديمها بوجه خاص. وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع تكلفة التعليم ونتيجة الغلاء العام، وانتشار الدروس الخصوصية وغيرها، يتضح أن الفقراء سيعانون أشد الحرمان من التعليم(٢٤).

هكذا يتوقع أن يصبح **التعليم** طرفاً لا تطيقه الدخول المتناقصة للفئات الفقيرة، ومن ثم فإن الأسر الفقيرة ستجد نفسها مرغمة على عدم إرسال أطفالها إلى المدارس أو على

(٢٢) أحمد حسن إبراهيم، «بعض آثار الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة في مصر،» في: أبو منـدور [وآخرون]، **الإفقار في بر مصر: آثار سياسات التكيف الهيكلي في المجتمع المصري،** ص ٢٤٦.

(٢٣) عبد الله، «الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية،» ص ١٣.

(٢٤) نادر فرجاني، «آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية في مصر،» ورقة قدمت إلى: **سياسات التكيف الهيكلي في مصر: الأبعاد الاجتماعية: الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٩٥**، ص ٣١.

سحبهم منها، والدفع بهم مبكراً إلى سوق العمل سعياً وراء تدعيم قدرتها على الاستمرار في إطعامهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية[٢٥].

كذلك في ظل انخفاض الاستثمار الحقيقي في مجال **الصحة** بالنسبة إلى الفرد لا نستطيع توقع عرض كاف من الخدمات الصحية بنوعية جيدة وبأسعار مدعومة في متناول دخول الفقراء، لذلك فإنه من المتوقع أن يكون له آثار سلبية[٢٦] على الأسر الفقيرة، حيث لا تستطيع الحصول على الخدمات الصحية بمقابل، الأمر الذى يساهم في تدهور الحالة الصحية لأفرادها والتعرض بصورة أكبر لمعدلات الإصابة بالأمراض، مما ينعكس بشكل سلبي في قدرتهم على العمل وعلى مستوى إنتاجهم.

٣ ـ الفروض المحورية

انبثاقاً من مسلمات القضايا النظرية المؤسسة آنفاً نحاول هنا أن نصوغ عدداً من الفروض المحورية التي تبلورت في **فرض رئيسي** مؤداه:

«ثمة علاقة سلبية بين تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر: (سياسة تحرير أسعار، سياسة إلغاء الدعم على الغذاء، سياسات خفض الإنفاق الحكومي في مجالي الصحة والتعليم) منذ أوائل التسعينيات وظهور تداعيات اجتماعية واضحة على الشرائح الفقيرة في الحضر».

ويتفرع من هذا **الفرض الرئيسي** عدد من **الفروض الفرعية** هي على النحو التالي:

■ **الفرض الأول**: «تسهم سياسة تحرير الأسعار، ولاسيما أسعار الخدمات كالكهرباء والمياه والمواصلات في ارتفاع تكاليف المعيشة الخاصة بالطبقة الفقيرة في الحضر المصري».

■ **الفرض الثاني**: «من المتوقع أن فقراء الحضر المصري سوف يتأثرون بشدة من سياسة إلغاء الدعم على الغذاء بما يترتب على ذلك انخفاض الوضع الغذائي وتدهور في المستوى الصحي».

■ **الفرض الثالث**: «تعد سياسات خفض الإنفاق الحكومي مجالي: الصحة والتعليم من أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي من حيث تداعياتها الاجتماعية السلبية على فقراء الحضر المصري».

للتحقق من صحة وسلامة تصورات المنحى النظري والمنهجي المبدئي والوقوف حيال إجابات مقنعة لمسلماته، من الأفضل أن نقترب من واقع مجتمع الفقراء والمهمشين ــ الذين

(٢٥) إبراهيم، «التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر،» ص ٦٢.

(٢٦) كريم، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ ــ ١٩٩٢) في مصر،» ص ٤٢.

يحيون في وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي بملامسة الظروف الحياتية المعيشة ــ فربما نكتشف أمراً غير ما افترضناه مسبقاً.

خامساً: النطاق المكاني والبشري التطبيقي

اختيرت **مدينة قنا**[٢٧] في صعيد مصر، و**عينة من فقرائها** العاملين في القطاع غير الرسمي والقاطنين في مناطقها العشوائية المتدهورة المثلة إيكولوجياً لأقسامها الأربعة: الحميدات، قسم أول، قسم ثان، قسم ثالث، كنطاق تطبيقي. في ضوء مجموعة من **المبررات العامة** منها:أن أوضاع الفقراء في إقليم الصعيد يمثل كارثة حقيقية ينبغي أن توجه الدولة مجهوداتها من أجل التخفيف من وطأة آثارها، وأن الإقليم بحاجة ماسة إلى خطة عاجلة وبرامج تنموية تستهدف مكافحة الفقر في الأجلين الطويل والعاجل. فضلاً عن انخفاض مستوى معيشة فقراء حضر صعيد مصر بشكل ملحوظ مقارنة بمستوى معيشة فقراء حضر الوجه البحري بصفة خاصة وفقراء حضر مصر على وجه العموم. ويضاف إلى ما سبق عدد من **الاعتبارات الذاتية** من بينها: قرب مدينة قنا من عمل الباحث في قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي، ورغبته في استكمال معالم الخريطة البحثية التي يحاول قسمه رسمها للمجتمع المتاخم لجامعته والعمل على تنميته.

سادساً: الإجراءت المنهجية

تم الاستعانة **بالمسح الاجتماعي في العينة**، حيث اختيرت عينة من أرباب الأسر الفقيرة بلغ قوامها ١٠٢ رب أسرة، وروعي في هذا الاختيار أن يتوافر له **عدد من الشروط** منها: أن يكون محور التطبيق **رئيس الأسرة**، وهو الفرد المسؤول عن توجيه السياسة الإنفاقية للأسرة أو الذي تعتبره الأسرة رئيساً لها، ولا يشترط أن يكون أكبر أفرادها سناً، وقد يكون ذكراً أو أنثى؛ لأنها الطريقة الفضلى لمعرفة التداعيات الاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتقاط كافة مؤشرات هذا الواقع عليهم. ومن ثم طبقت عليه **استمارة الاستبيان**، وذلك لتغطي الجانب الكمي من البيانات الميدانية. أما الجانب الكيفي فقد غطته **دراسة الحالات الخمس المتعمقة** التي خضعت لتطبيق **دليل المقابلة**، وكانت هناك **أدوات مساعدة** لجمع البيانات انحصرت في **الملاحظة البسيطة** (ملاحظة النشاط الاقتصادي الهامشي الممارس من قبل أرباب الأسر ورصد أحوالهم المعيشية، وتم الاستعانة بها في أثناء إجراء الزيارات الاستطلاعية الأولية (١٩٩٧/٥/١ إلى ١٩٩٧/٥/٢٥)، وكذا التطبيق النهائي للدراسة الميدانية (٢٠٠٠/٥/٧ إلى ٢٠٠٠/٦/٢٥)، فضلاً عن إجراء **مقابلات رسمية وغير رسمية** مع المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية والأوقاف، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والتموين، وشرطة المرافق وغيرها، والاعتماد على **التصوير الفوتوغرافي**، **والشرائح**، **والتسجيلات بالكاسيت**،

(٢٧) تقع مدينة قنا، عاصمة المحافظة ضمن إقليم جنوب الصعيد، وهي تبعد ٦٠٠ كم تقريباً عن القاهرة.

و**كاميرا الفيديو**، وعدد من **الخرائط والأشكال التوضيحية**. والاستعانة **بالتحليل الإحصائي** للبيانات الميدانية والمتمثلة في مقياس **النزعة المركزية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)** للوصول إلى استنتاجات دقيقة.

سابعاً: نتائج تطبيق المدخل السوسيولوجي المؤسس ميدانياً

نحاول في ما تبقى من هذه الورقة أن نكشف عن التجسيديات الواقعية لتبني أطر المدخل السوسيولوجي المؤسس لدراسة تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على واقع عينه مختارة من فقراء الحضر المصري.

كشفت النتائج **أولاً** عن أن القراءة المتأنية للأدبيات التي اختصت بفهم واقع سياسات الاصلاح الاقتصادي على أوضاع الفقراء في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة، والمجتمعات العربية بصفة خاصة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص، أظهرت أن تطوير أطر تحليلية وصياغة أدوات تفسيرية ومنطلقات معرفية منهجية محلية ملائمة لدراسة هذه القضية لا يزالان موضع إهمال وتجاهل. ولعل هذا ليس بمستغرب في خضم إملاء الخارج لتطبيق تجارب التثبيت والتكيف الهيكلي في هذه البلدان وتصدير مسار جدواها على المستوى المحلي من ناحية، والاهتمام المتأخر الذي أولته المعارف الاجتماعية، ومن بينها علم الاجتماع، لدرس طبيعة سياسات الإصلاح الاقتصادي وارتباطها بأوضاع الفقراء في هذه المجتمعات من ناحية أخرى. وأوضحت الورقة أن العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والفقر تبدو ذات طابع نظري، حاولت رؤى فكرية تحليلية الاقتراب منها من خلال نظرة كمية، وباستخدام تقنيات إحصائية رقمية قد تكون مفيدة في رسم صورة تقريبية عامة حولها. بيد أنها غير قادرة من جانب آخر على التعامل مع طبيعتها الكيفية التي هي عليها في الواقع العياني والتي تستلزم منطلقات تحليلية وتتطلب أدوات تفسيرية مغايرة، وبذلك أغفلت في هذا السياق النظرة السوسيولوجية الإمبريقية رغم أهميتها القصوى في إثارة وفهم المصاحبات الاجتماعية والأبعاد الإنسانية التي هي عليها قضية الإصلاح الاقتصادي في ضوء ارتباطها بالأوضاع الحياتية لفقراء الحضر المصري.

وعلى هذا النحو، فإن الورقة الحالية حاولت ـ بتواضع شديد - تأطير مدخل سوسيولوجي تنظر من خلال قضاياه إلى أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على واقع فقراء الحضر المصري منذ أوائل التسعينيات وحتى فترة التطبيق الميداني، وذلك انطلاقاً من فكرة «**مصفوفة المؤشرات الاجتماعية الإجرائية**» المنبثقة عن حزمة سياسات الاصلاح الاقتصادي: (سياسة تحرير الأسعار، سياسة إلغاء دعم الغذاء، سياسات خفض الإنفاق الحكومي والحد من دور الدولة في مجالي الصحة والتعليم)، والتي هي بحاجة ماسة إلى الاختبار والتدقيق عبر فروض محورية إجرائية تعبر عن متغيرات ومسلمات قضايا هذه السياسات المنتقاة سعياً إلى الاقتراب بها بصورة أكثر واقعية من أوضاع فقراء مصر،

وتلمس أحوالهم الحياتية في خضم تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي كما تبدو في الواقع المعيش من دون تزييف أو مغالاة أو إصدار أحكام تأملية إبستمولوجية مسبقة منعزلة، وبذلك تصل الورقة عبر هذا التصور إلى تقييم سوسيولوجي عياني ميداني رصين تزاوج من خلاله بين **مستويين منهجيين ونظرتين تحليليتين** إحداهما: **نظرة ماكروسكوبية** كلية كمية (تستعين من خلالها بتطبيق أداة الاستبيان على عينة الدراسة الكلية من فقراء بصعيد مصر)، أما النظرة الأخرى، فهى **نظرة ميكروسكوبية** جزئية كيفية (حاولت الدراسة من خلالها تطبيق أداة المقابلة المتعمقة على حالات بحثية منتقاة من عينتها الكلية التى أخضعت لتطبيق الاستبيان)، وذلك لجمع معطيات وشواهد إمبريقية لإمكانية تحليلها وتفسيرها، وبعد ذلك يساعد التحليل الإحصائي المتمثل في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه المؤشرات المعبرة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي على رؤيتها ـ أولاً ـ بصورة جزئية (كما وردت في أسئلة وبنود استمارة الاستبيان ودليل مقابلة الحالات البحثية المتعمقة المختارة)، ثم تصورها ثانيةً بصورة مجمعة تفصيلية كما وردت في صياغة الفروض المعبرة عن مؤشرات هذه السياسات، وبذلك ترصد الورقة التداعيات الاجتماعية السلبية الواقعة على كاهل فقراء الحضر المصري، أو بالأحرى نموذج لفقراء حضر صعيد مصر (فقراء مدينة قنا) من جراء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في ضوء معطيات ونتائج تصور هذا المدخل السوسيولوجي المحلي.

تدل النتائج **ثانياً**، وفي مجملها، على **صحة الفروض الإجرائية**، سواء الفرض الرئيسي أو فروضه الفرعية الأخرى المنبثقة عنه، حيث أوضحت المعطيات الميدانية أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة (٧٨ أسرة، بنسبة ٧٦,٤٧ في المئة) قد تدهورت ظروفهم المعيشية منذ التسعينيات عقب تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية، وقد أرجعت هذا التدهور في المستوى المعيشى إلى عوامل معتادة من قبل التضخم والركود الاقتصادي الناجمين عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أكد أرباب أسر عينة الدراسة جميعهم عدم وجود دخل كاف تتعايش من خلاله هذه الأسر، وفشل مشاريع الصندوق الاجتماعي في تخفيف معاناة الأسر الفقيرة في مصر، وارتفاع خدمات التعليم والصحة وأسعار الغذاء. وأشارت الغالبية العظمى من أرباب أسر عينة الدراسة (٩١ أسرة، بنسبة ٨٩,٢١ في المئة) إلى وقوف الدولة باهتماماتها الاقتصادية في صف الناس الأغنياء الذين يملكون مقومات الثروة داخل مصر، وكذلك المستثمرين من العرب والأجانب، وأن الدولة بذلك قد تخلت عن الفقراء الذين يقع عليهم عبء تحمل التكلفة المرتفعة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ولعل الأمر السالف، يبدو بصورة أكثر وضوحاً حينما نتناول في الجزء التالي الاستنتاجات الميدانية التي تتعلق باختبار صدق القضايا و**الفروض الإجرائية الفرعية الثلاثة**:

(١) لقد **تحققت صحة الفرض الفرعي الأول**، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن شركة الكهرباء ومرفق مياه الشرب قد تخصخصا وآلت ملكيتهما إلى القطاع الخاص، وأن مرفقي المياه والكهرباء لم يطرأ عليهما أي تطورات أو تحسينات، ورغم ذلك فإن أسعار

خدماتهما في ارتفاع وتزايد مستمرين، وحمل بعض أرباب أسر عينة الدراسة الحكومة السبب في تزايد تكلفة هذه الخدمات، إذ تنير الشوارع طوال الليل وبعض أوقات النهار، وأن المصالح الحكومية لا تدفع كهرباء ولا مياه وتحمّل تكلفتها على كاهل الفقراء ومحدودي الدخل في مصر، وأن ثمة تقديراً جزافياً للخدمات، كمياه الشرب، لا يعكس بالضرورة القيمة الحقيقة لما يستهلكه الفقراء من هذه الخدمات. وعلى جانب آخر، أوضحت النتائج عجز معظم أرباب الأسر الفقيرة (في مجتمع الدراسة) (٨٨ أسرة، بنسبة ٨٦,٢٨ في المئة) عن عدم استخدام وسيلة مواصلات في تنقلاتها الداخلية نظراً إلى ما تتطلبه من نفقات مادية لا تتوافر لها. وأوضحت أن هذه التنقلات قد زادت أسعارها وارتفعت عقب تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، مما يعني وجود علاقة ارتباطية بين ارتفاع أسعار الوقود (البنزين والكاز) وأثر ذلك في ارتفاع تكلفة المواصلات الداخلية.

لقد توصلت الورقة إلى نتيجة مؤداها أن التدهور الذي طرأ على مستوى معيشة شرائح فقراء الحضر المصري يبدو جلياً ليس فقط في النظر إلى الارتفاع المتصاعد في أسعار الخدمات كالكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي، وارتفاع أسعار الوقود، وانعكاس ذلك في ارتفاع تكلفة المواصلات الخاصة بالفقراء، وإنما أيضاً في الربط بين هذا الارتفاع المتصاعد والمتسارع لأسعار هذه السلع والخدمات، في مقابل ثبات ـ إن لم يكن انخفاض ـ ثمن قيمة العمل الحقيقي للفقراء، وما ينجم عن ذلك من تدني مستويات الدخول التي يسيّرون بها متطلبات حياتهم اليومية المتحررة الثمن والقيمة أيضاً. والنتيجة النهائية ارتفاع ملحوظ ومتصاعد في تكاليف مستوى معيشتهم منذ تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وحتى الآن.

(٢) وتحققت **صحة الفرض الفرعي الثاني**، حيث أظهرت النتائج أنه بالرغم من الفائدة الملموسة للدعم على المستوى الغذائي للأسر الفقيرة في مصر، حيث كان الدعم يساهم في تحقيق معدلات مرتفعة من السعرات الحرارية للأسر المستفيدة من مخصصاته الغذائية المدعومة وما ينجم عنها من آثار على المستوى الصحي بصفة عامة، حيث يوفر تغذية مناسبة بسعر معقول يتلاءم وظروف الأسر المصرية الفقيرة، بيد أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتقليص مخصصات الدعم تركا آثاراً وخيمة على هؤلاء الفقراء في غذائهم ومن ثم صحتهم. وقد جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى ذلك، حيث كشفت عن أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر (٨٥ أسرة، بنسبة ٨٣,٣٣ في المئة) تستفيد من برامج دعم الغذاء الذي توفره الدولة لمواطنيها المحدودي الدخل، وذلك عن طريق حيازة بطاقات تموينية بلغ عدد الأفراد المقيدين بها في أسر عينة الدراسة ٤٢٨ فرداً تقريباً، بانحراف معياري قدره (± ٢,٣ فرد)، وعلى الرغم من وجود نسبة مرتفعة من أرباب أسر مجتمع الدراسة تحوز بطاقات تموينية، وتزايد أعداد المقيدين بها، إلا أن نسبة كبيرة منها لا تصرف شيئاً على بطاقاتها التموينية شهرياً. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الكمية المنصرفة في حالة الصرف لا تكفي، وأن التوجة الحكومي السائد الآن لا يتجه نحو إضافة أو ضم أفراد جدد إلى البطاقات التموينية، وإنما يسعى إلى تقليل وتقليص عدد الأفراد

المقيدين بها في حالات الزواج أو الوفاة. وأوضحت المعطيات الميدانية أنه نتيجة لتصاعد أسعار السلع الغذائية لإلغاء الدعم عنها، تخلى الفقراء في مصر عن إعداد وصنع الخبز داخل بيوتهم؛ لأنه يستلزم شراء الدقيق الحر غير المدعوم والمرتفع الثمن، في حين لا تتوافر معهم السيولة المادية؛ ولذا تلجأ غالبية أسر عينة الدراسة (٨٦ أسرة، بنسبة ٨٤,٣١ في المئة) إلى شراء الخبز جاهزاً.

وكشفت الدراسة عن تصورات الفقراء المستقبلية وكيفية تصرفهم في حالة ارتفاع أسعار الخبز (المدعوم)، وهو شيء وارد حدوثه في ظل تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، حيث جاءت استجاباتهم بأنهم سوف يقللون من معدلات استهلاكهم من الخبز البلدي (الأسمر أبو خمسة قروش أو ما تطلق عليه عينة الدراسة العيش المصري) في حالة رفع أسعاره مستقبلاً.

وأبدت عينة الدراسة مخاوفها من قضية إلغاء الدعم وتأثيره على معيشة فقراء مصر، حيث أكدت أن اتخاذ مثل هذا الإجراء سوف يؤثر على الناس الفقراء، وجاءت كلماتهم معبرة عن ذلك: «**إلغاء الدعم ده هيأثر على معيشة الناس دي، علشان الغلبان معندوش مادية (دخل) يشتري بيه من بره، ودعم الدولة سند ليه، ولو غلى العيش هيحصل فيه مجاعة، والسرقات تكتر، والناس الغلابة مش هتلاقي تاكل، وهتدور تشحت، وهيبقى فيه جفاف وهتبقى العيشة أسود من الأول، والغلبان هيضيع في الرجلين**».

لقد أفصحت الاستجابات الميدانية أن ٨٥,٢٦ في المئة من أسر عينة الدراسة لا تستطيع توفير غذاء مناسب بسعر معقول لأفراد أسرتها الفقيرة، الأمر الذي ينعكس على مستواهم الصحي، ويساهم في إصابتهم ببعض أمراض نقص وسوء التغذية. وأشارت النتائج إلى أن متوسط الإنفاق العام على الطعام شهرياً بلغ ١٠٠,٢ جنيه مصري، بانحراف معياري (± ٣٥) جنيهاً شهرياً، كما أبانت النتائج حقيقة هامة تتصل بوجود علاقة ارتباطية بين نقص الأغذية وتكرار أنواع غذائية معينة في الوجبات الثلاث، وإصابة الفقراء في مصر بأمراض نقص وسوء التغذية، حيث جاءت إجابتهم تؤكد أن الكثيرين من أفراد أسرهم قد تعرضوا لأمراض نقص وسوء التغذية.

خلاصة ما سبق، يمكن القول إن النسب الكمية والمعطيات الكيفية التي جمعتها الدراسة الميدانية سالفاً تشير إلى التدهور النسبي في مستوى التغذية ومن ثم الحالة الصحية، الأمر الذي يوضح دور سياسات الإصلاح الاقتصادي، وخاصة سياسة إلغاء الدعم، في هذا الهدر وذلك التدهور في شروط المعيشة الواقع على كاهل الفقراء.

(٣) أما **الفرض الفرعي الثالث** فقد **تحققت صحته**،إذ أوضحت المعطيات الميدانية أنه على الرغم من أهمية الخدمات الصحية العامة المقدمة إلى الفقراء في مصر، حيث أكد أكثر من ثلثي عينة الدراسة (٨٧ أسرة، بنسبة ٨٥,٢٦ في المئة) لجوءهم في حالة المرض إلى المؤسسات الحكومية لتلقي العلاج وذلك لملاءمتها لدخولهم المتدنية في مقابل

ارتفاع مستويات أجور الأطباء أو بالأحرى الخدمة الطبية الخاصة والتي تلجأ اليها نسبة ضئيلة من عينة الدراسة مضطرةً (٣ أسر، بنسبة ٢,٩٥ في المئة)، فإن هذا التفضيل والإقبال على تلك الخدمات الصحية الحكومية يرجعان إلى كونها تمثل ـ من وجهة نظرهم (٤٨,٣ في المئة) ـ الملجأ والملاذ الأساسي الذي لا يستطيع الفقراء الاستغناء عنه، وأنه ليس هناك بديل عن هذا العلاج الحكومي (١٣,٨ في المئة)، وأن عدم توافر السيولة المادية (٣٧,٩ في المئة) كان عائقاً في سبيل لجوء بعض الأسر إلى العلاج الخاص المرتفع القيمة والذي لا تفضّله الأسر الفقيرة إلا في حالة الضرورة القصوى.

وتأسف عينة الدراسة لتدهور مستوى الخدمة الصحية العامة منذ تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث أفادت ٦٥ أسرة، بنسبة ٧٤,٧١ في المئة، بأن الخدمة الصحية الحكوميه تدهورت وأصبحت تقدم بمقابل مادي بصورة مباشرة (أجر مقابل الخدمة)، أو بصورة غير مباشرة (شراء أدوية ومستلزمات من خارج المستشفيات، عمل أشعة في بعض الحالات خارجياً في المراكز الطبية الخاصة)، وبذلك تدنت الخدمة الصحية العامة رغم أهميتها القصوى للفقراء، نتيجة لارتفاع أسعار الدواء والمدخلات المستوردة بسبب سياسة تحرير سعر الصرف (أحد إجراءات الإصلاح الاقتصادي أيضاً). لقد ربطت أسر الدراسة بين أوضاعها الاقتصادية المتردية في ظل تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي وانتشار وشيوع أمراض سائدة بين أفرادها، إذ جاءت الأمراض الصدرية (حساسية الصدر والسعال) نتيجة لطبيعة مورفولوجية المسكن العشوائي المتدهور، وضيق مساحته، وعدم نظافته، وسوء تهويته، أكثر الأمراض انتشاراً بين الكبار، بينما كانت أمراض الأنيميا (الضعف العام) نتيجة لسوء نوعية التغذية، وذلك لعدم التوازن الغذائي، أكثر الأمراض انتشاراً بين الصغار.

وإذا ما انتقلنا إلى **مجال التعليم**، فإن النتائج جاءت لتؤكد أيضاً أن لسياسات الإصلاح الاقتصادي التقشفية انعكاسات سلبية على تعليم أبناء الطبقة الفقيرة وعلى عدالة توزيع الفرص التعليمية بينهم، فنظراً إلى أن الفقراء يعانون، أصلاً، من انخفاض الخدمة التعليمية، ولا يستطيعون تحمل نفقاتها المرتفعة، مما يؤثر على تسرب أبنائهم من المدارس ويدفعهم إلى اللجوء إلى سوق العمل باكراً. لقد كشفت النتائج أن عدد الملتحقين بالتعليم النظامي في عينة الدراسة قد بلغ ٢٠٧ أفراد، أي بمتوسط عام قدره ٢,٠٢ فرد وبانحراف معياري قدره (± ١,١٦)، وأن أكثريتهم ملتحقون بالتعليم الابتدائي (٤٦,٤ في المئة)، يليهم الملتحقون بالتعليم الإعدادي (٢٥,٦ في المئة). وعلى جانب آخر، أظهرت تلك النتائج نوعية المشكلات السائدة باعتبارها تلقي الضوء على سلبيات البناء التعليمي في مصر إبان تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وفي هذا الخصوص طفت المشكلات التعليمة ذات البعد المادي، فجاءت كثرة المصاريف الدراسية (بنسبة ٣٤,١٥ في المئة)، وتفشي الدروس الخصوصية (بنسبة ٢٥,٦ في المئة) في مقدمة هذه المشكلات. ودعمت النتائج مقولة أن أبناء الأغنياء هم الأقدر على دفع أجور الدروس الخصوصية الباهظة ومن ثم يمكن لأبنائهم الاستيلاء على معظم الأماكن في التعليم العام وعلى حجز مقاعد عديدة في

كليات القمة، وليس الحال كذلك بالنسبة إلى أبناء الفقراء الذين لا يمتلكون المقدرة المادية، ويشكل الإنفاق على التعليم عبئاً ثقيلاً يقع على كاهل أسرهم، ولاسيما مع تزايد نفقات أعباء الحياة الأخرى، والتي هي في تصاعد مستمر منذ الائتمار بآليات السوق.

وأظهرت الشواهد الميدانية أن لدى أكثر من نصف أسر عينة الدراسة الملتحقة بالتعليم أفراداً يحصلون على دروس خصوصية، وبذلك تتحمل هذه الأسر عبء تكلفتها المرتفعة في الوقت الذي تعجز فيه دخولهم المتدنية عن الإيفاء بها، ورغم ذلك يسعون جاهدين لتوفير هذه النفقات حتى لو اضطرتهم الظروف إلى الاستدانة من الغير. وكشفت الدراسة عن أن البناء التعليمي في مصر يعاني تزايد حالات التسرب من مرحلة التعليم الابتدائي، ولاسيما بين أبناء الطبقات الفقيرة، حيث أكد أكثر من نصف جمهور الدراسة أن لديهم أفراداً تسربوا من التعليم. وعزوا ذلك إلى ارتفاع مصاريف الملابس والأدوات والدروس الخصوصية (٢٧,٢ في المئة)، وارتفاع تكاليف التعليم والوظيفة (٢٤,١ في المئة).

وبكلمات موجزة نخلص إلى أن انخفاض معدل الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة بالنسبة إلى الفقراء يعني عدم استمرار أبنائهم في التعليم، وعدم حصولهم على الخدمات الصحية العامة بصورة جيدة، الأمر الذي يساهم في تدهور حالتهم الصحية. ولنا أن نتصور كيف يستطيع إنسان أمي مريض أن يمتلك القدرة على كسب قوت يومه وإنتاج سبل عيشه وإدارة عملية التنمية في مجتمع يتطلع إلى التقدم والرخاء.!!.

والآن، وقد اقتربنا من **الخاتمة**، ينبغي أن نشير إلى أنه نظراً إلى افتقار دراسات الإصلاح الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ـ ومن بينها مصرـ إلى خبرات ميدانية ورؤى تحليلية سوسيولوجية تقيم من خلالها التداعيات الاجتماعية السلبية الواقعة على كاهل الفقراء، فقد حاولت الورقة الحالية تطوير مدخل سوسيولوجي لفهم أبعاد هذة القضية. لقد أفلحت المؤشرات العيانية المستقاة من قضايا هذا المدخل في إماطة اللثام عن أوجه التداعيات السلبية، وذلك في ضوء المحتوى التفسيري الذي عبرت عنه الشواهد والاستخلاصات الميدانية على نحو ما سبق إيضاحه ■

المحـددات القانونيـة والسياسيـة
لحـق الـدول في الاستخـدام السلمـي للطاقـة النوويـة

هاني عبادي المغلس

عضو الجمعية اليمنية للعلوم السياسية،
وعضو نقابة أعضاء هيئة التدريس، جامعة صنعاء.

تمهيد

ارتبط نمو التفكير العالمي بأهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية بكسر الاحتكار النووي للولايات المتحدة عقب امتلاك الاتحاد السوفياتي للسلاح النووي (١٩٤٩)، الأمر الذي أحدث توازناً استفادت منه بعض الدول، خاصة بعد انقشاع ستار السرية عن معلومات التكنولوجيا النووية عقب قيام الأمم المتحدة بإعلان خواص ذرة اليورانيوم كأساس لتصميم المفاعلات، وذلك في العام ١٩٥٥[١]، وهو العام الذي بدأ فيه عقد مؤتمرات منتظمة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية للنظر في إمكانات استخدام الطاقة الذرية لأغراض التنمية[٢].

وفي هذه الدراسة سنحاول معرفة المحددات والعوائق التي تعترض الدول الساعية للحصول على التقنية النووية السلمية والتوجهات المستقبلية في هذا الصدد، انطلاقاً من فرضيتين أساسيتين:

الأولى تقول: «يرتبط حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بجهود المجتمع الدولي لتهيئة الفرص الملائمة للاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية».

أما الفرضية الثانية فتقول: «تهدف بعض القوى النووية والولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى السيطرة على مصادر الطاقة النووية والتحكم فيها من خلال السعي لحرمان الدول غير النووية أو تضييق استفادتها من التكنولوجيا النووية».

---

(١) محمود خيري بنونة، **القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية**، ط ٢ (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ١٩٧١)، ص ٧٣.

(٢) محمد مصطفى يونس، **استخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٠.

و لغرض التحقق من منطوق هاتين الفرضيتين، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ستة أقسام على النحو الآتي:

أولاً: حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية

لم يرد ذكر الاستخدام السلمي للطاقة النووية في **ميثاق الأمم المتحدة**، وربما يعود ذلك إلى أن موضوع الطاقة النووية كان لا يزال طي الكتمان في الفترة التي أقر فيها الميثاق ولم تكن أبعاده قد اتضحت بعد، بيد أنه يمكن التأسيس على بعض المبادئ التي تضمنها الميثاق والمتصلة بمفهوم الأمن والسلم الدوليين كمرتكزات أساسية لحق الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ فمفهوم الأمن والسلم الدوليين لا يقتصر على البعد الأمني فحسب، بل يشمل مجالات عدة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تناولها الميثاق بصور مختلفة، ويمكن اعتبار البعد الأمني المتمثل في الحروب والنزاعات الدولية انعكاساً للتفاعلات في تلك المجالات، ولذلك نحت المادة ٥٥ من الفصل ٩ من الميثاق إلى الربط بين تحقيق الأمن والسلم الدوليين وبين «تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية للشعوب».

كما نصت المادة نفسها على «تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، والنهوض بعوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي»، وليس خافياً مقدار الفوائد الحاصلة عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وما يتوقع أن تقدمه من حلول للمشكلات التي تواجه الشعوب وتحول دون تقدمها ونهوضها.

أما **النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية**، فقد أناط بالوكالة «أن تقوم في جميع أنحاء العالم بتشجيع وتيسير بحث استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتنمية هذا الاستخدام وتطبيقه العملي»[٣].

وكذلك حرصت **معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية** (NPT) **لسنة ١٩٦٨**على تأكيد حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وعدم المس بذلك الحق في سعي الدول لمنع انتشار الأسلحة النووية، فأكدت أنه « لا يوجد في هذه المعاهدة ما يفسر بما يؤثر على الحق الثابت لجميع أطرافها لتنمية أبحاث إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية»[٤].

من خلال ذلك يتضح أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يعتبر حقاً ثابتاً للدول مستوحى من مقاصد الأمم المتحدة ومستمد من نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصفة الملزمة لأطرافها، وأن هذا الحق مكفول للدول ذات السيادة القانونية أو الفعلية من دون الهيئات والمنظمات الأخرى.

(٣) النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المادة رقم (٣)، الفقرة (أ).

(٤) معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨، المادة رقم (٤)، الفقرة ١.

ثانياً: لمحة عن التوجهات العالمية للاستخدام السلمي للطاقة النووية

لقد بات مؤكداً أن العالم مهدد بأزمة طاقة قد تتسارع آثارها المباشرة في العقدين القادمين وهو ما يدفع الدول المتقدمة إلى التفكير في تطوير مصادر طاقة إضافية، خاصة أن اهتمامات القوى النووية الكبرى قد انصبت في العقود الماضية على الاستفادة من الجانب العسكري للطاقة النووية بدرجة فاقت الاستفادة من الأوجه المدنية لتلك الطاقة، إذ لا تزود الطاقة النووية العالم سوى بـ ١٦ في المئة من حاجته من الكهرباء، ومن أهم المؤشرات التي تعكس تلك التوجهات العالمية ما تضمنه قانون الطاقة الجديد الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف العام ٢٠٠٥ الذي تم بموجبه رصد ٦٠ مليون دولار لتطوير «جيل رابع من مفاعلات الحرارة العالية المبردة بالغاز»، ويتيح القانون إعفاءات ضريبية كبيرة، وحماية من الاعتراضات القانونية، واعتمادات أكبر لتمويل الأبحاث التكنولوجية المتقدمة[٥]. وفي العام ٢٠٠٧ ستفرغ اليابان من بناء أكبر محطة نووية للاستخدام السلمي للطاقة تعمل على إنتاج مزيج من اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم (MOX) والذي يمكن من تمديد عمر الوقود النووي لسنوات أطول[٦]. إلى ذلك انخرطت الدول المتقدمة في مشروع (ITER) الذي يعد أضخم مشروع للاندماج النووي، وهو عبارة عن مفاعل التحام نووي يهدف إلى تطوير مصدر رخيص للطاقة، وقد اتفقت ٣٠ دولة على إقامته، منها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والهند وروسيا وكوريا الجنوبية والصين، وسيقام المشروع في فرنسا باستثمارات تقدر بـ ١٠ مليارات يورو، ويتوقع أن يبدأ تشغيله في العام ٢٠١٨[٧].

وإن عدداً من دول العالم يعمل بوتيرة عالية للإعداد لخيار المستقبل، ومنها الصين التي تشير بعض التقارير إلى أنها تعتزم بناء ٤٠ مفاعلاً نووياً جديداً لسد حاجاتها من الكهرباء، حيث لا تساهم المفاعلات النووية سوى بتوليد ما نسبته ٢,٢ في المئة من احتياجات الصين من الطاقة الكهربائية في العام ٢٠٠٤[٨]، وتواصل الهند سعيها الحثيث لتحقيق أعلى استفادة من التكنولوجيا النووية بالتعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال، حيث وقعت الدولتان اتفاقية التعاون النووي في آذار/مارس ٢٠٠٦ والتي ستحصل الهند بموجبها على الوقود النووي والمساعدات الفنية من الولايات المتحدة[٩].

---

(٥) بي. إم. كرانت، تشي استر وذي. جي. أوفربي، «شبكة طاقة كهربائية من أجل الاقتصاد الهدروجيني،» **مجلة العلوم** (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي)، العددان ١١ ـ ١٢ (٢٠٠٦).

(٦) ميشيل بارفيت، «طاقة المستقبل،» **الثقافة العالمية** (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، السنة ٢٦، العدد ١٤٠ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٧).

(٧) **الشرق الأوسط**، ٢٢/١١/٢٠٠٦.

(٨) «الصين تعتزم بناء ٤٠ مفاعلاً نووياً جديداً،» <http://arabic.cnn.com/2005/scitech/4/7/china.nuclear/index.html>.

(٩) أحمد دياب، «روسيا واللعبة الكبرى في آسيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٣، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧).

ثالثاً: المحددات القانونية

١ ـ المدلول النظري لمفهوم الاستخدام السلمي للطاقة النووية

وردت في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عبارتا «الأغراض السلمية» و«الأغراض العسكرية» من دون تحديد مدلوليهما في مواضع الحديث عن أوجه استخدام الطاقة النووية، وقد نشأ عن ذلك جدل قانوني أفرز وجهتي نظر متباينتين[١٠]، ترى الأولى أن المقصود بالاستخدام السلمي للطاقة النووية هو الاستخدام المدني للمواد والمعدات والمعلومات والمنشآت النووية بما يخدم أوجه السلم والتنمية والصحة والرخاء، ووفقاً لهذا الرأي، فإن استخدام الطاقة النووية في تشغيل البوارج الحربية وإضاءة منشآت عسكرية بكهرباء تم توليدها بالطاقة النووية يعتبر استخداماً غير سلمي للطاقة النووية، أما الرأي الأخر فيقوم على توسيع مدلول الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ليشمل تلك النشاطات العسكرية غير النووية، ويؤيد وجهة نظره بأن قصد المشرع الدولي كان منصباً على منع تصنيع واستخدام الأسلحة النووية وليس حظر الاستفادة من تطبيقات الطاقة النووية في أغراض عسكرية دفاعية.

واستناداً إلى نص المادة ٣ من نظام الوكالة، الذي ينص على أن الوكالة تعمل وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، يمكن القول إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يشمل فقط أوجه الاستخدام المدني غير المسخر لأهداف عسكرية نووية أو غير نووية، وهو ما يثير إشكاليات عدة، حيث إن حصر المفهوم في الاستخدام المدني للطاقة النووية لم يعد ملائماً للواقع الدولي؛ إذ تتزايد درجة اعتماد الدول على الطاقة النووية في كافة المجالات، بما فيها المجالات العسكرية (غير النووية)، كما أنه لا ينطبق على الدول النووية بوصفها حائزة السلاح النووي وهي من باب أولى تعمل على تسخير قدراتها النووية في الأغراض العسكرية الأخرى، بما يجعل من هذه النصوص موجهة إلى مجموعة الدول غير النووية التي لن يكون بوسعها استخدام الطاقة النووية في خدمة أهدافها العسكرية الدفاعية على غرار القوى النووية.

٢ ـ الحدود العملية للمفهوم

يذهب البعض إلى أن أي دولة «ما إن تحصل على مستوى معين من المعلومات والقدرات التكنولوجية لإنتاج طاقة نووية، فإن ذلك يعتبر خطوة لصناعة السلاح النووي»[١١]؛ فالطرق الفنية المتبعة لاستخدام الطاقة لأغراض سلمية لا تختلف عن تلك المتبعة لإنتاج قنابل ذرية، ويضيف البعض إلى ذلك صعوبة التمييز بين التفجير النووي السلمي والتفجير النووي العسكري لتشابه أجهزة التفجير في كلتا الحالتين[١٢]. ويعاضد

(١٠) يونس، **استخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام**، ص ٨٠.

(١١) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/٧/٥.

(١٢) يونس، المصدر نفسه، ص ١٧٣.

وجهة النظر هذه أن امتلاك دولة ما لمفاعلات (أفران) لإنتاج الوقود النووي للأغراض السلمية يتيح لها بناء قاعدة من المعلومات والمواد والخبرات اللازمة لصناعة السلاح النووي، فدول كالهند وباكستان وكوريا الشمالية بدأت بمشاريع للطاقة النووية ذات أغراض سلمية ثم تحولت إلى الإنتاج النووي العسكري.

لكن التسليم بعدم القدرة على التمييز بين وجهي الطاقة النووية العسكري والمدني يفضي لا محالة إلى حرمان الدول من حقها في الاستخدام السلمي للطاقة. ولتجنب ذلك أصدرت الوكالة بروتوكولاً إضافياً لمعاهدة منع الانتشار (NPT) يهدف إلى الكشف عن الأنشطة النووية السرية في الدول غير الحائزة الأسلحة النووية، ويتضمن تدابير فنية متنوعة من « الاكتشاف المبكر للتحريف» والتدابير الخاصة بمحاسبة ومراقبة المواد النووية وفحص العينات البيئية[١٣]، وكل تلك التدابير فعالة في الكشف عن أي محاولة لتوجيه الطاقة الذرية نحو إنتاج سلاح نووي، وهو ما يضعف من وجهة النظر القائلة بعدم القدرة على التمييز من الناحية الفنية.

وفي الواقع، إن الربط بين أوجه الاستخدامات السلمية وإنتاج السلاح النووي من حيث التشابه في الطرق والوسائل هي فكرة أمريكية ـ سوفياتية استمرت لفترة طويلة كحجة لضرب سياج من السرية حول أبحاثهما النووية، وهي تعود إلى مرحلة ما قبل انكشاف أسرار التقنية النووية ابتداء من أول مؤتمر خصص للاستخدامات السلمية في العام ١٩٥٥[١٤].

٣ ـ النطاق القانوني لحق الاستخدام السلمي للطاقة النووية

يشمل مفهوم الاستخدام السلمي للطاقة النووية الحصول على المواد القابلة للانشطار والمواد الخام والمعدات والمنشآت النووية، والحصول على المعلومات وإجراء البحوث اللازمة، وحرية الاتجار بالمواد والمعدات النووية بما يتفق مع نظام ضمانات الوكالة، وإجراء التفجيرات النووية للأغراض السلمية، والحصول على مساعدات غير مشروطة من الوكالة.

وقد أشار نظام الوكالة إلى المعالجة الكيميائية للمواد المشعة، وهو ما يفهم منه الحق في إنتاج الوقود النووي وامتلاك وسائل التخصيب بما لا يتيح إنتاج أسلحة نووية.

٤ ـ ضمانات الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية

ثمة مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى تأمين استخدام الطاقة النووية للأغراض

---

(١٣) انظر: «نظام الضمانات النووية الدولي: الآفاق، الآليات، المشاكل: أعمال الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ١٦ ـ ٢٠ يناير ٢٠٠٠،» **مجلة النهضة** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، العدد ٣ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

(١٤) فوزي حماد، «منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٠ (نيسان/أبريل ١٩٩٥).

السلمية[١٥]، إلا أن فكرة الضمانات تواجه مشكلة إمكانية تحولها إلى قيود تحول دون حصول الدول على التكنولوجيا النووية، إذ تتضمن الوثائق الدولية ـ مثل البروتوكول الإضافي لمعاهدة (NPT) ٢٠٠٤ ـ بعض البنود التي قد تجعل حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية عرضة للتفسيرات المتفاوتة، وتحت تأثير رغبات الدول الكبرى، ناهيك عن أن الشروط الفنية المنصوص عليها لتقديم مساعدات الوكالة تتضمن إجراءات معقدة، خاصة عند الشروع عملياً في تطبيقها.

ويعتبر نظام ضمانات الوكالة الحلقة الأضعف في القانون النووي الدولي نتيجة لما يعتوره من مشكلات تنشأ عن صعوبة التوفيق بين حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والإجراءات والشروط المحددة لضمان عدم تحويل ذلك الاستخدام لأغراض عسكرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وثيقة الضمانات الشاملة الصادرة عن الوكالة لا تطبق على الدول النووية[١٦]، فهي تسمح لتلك الدول والدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار ـ كإسرائيل والهند مثلاً ـ مواصلة برامجها العسكرية النووية وتنشيطها.

رابعاً: المحددات السياسية

١ ـ دور منظمة الأمم المتحدة

بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخلت الأمم المتحدة عن أي دور مباشر في نشر التكنولوجيا النووية كدعامة للسلام والتقدم بين الأمم. ومن خلال مجلس الأمن أصبح للأمم المتحدة دور آخر ارتبط بالأزمات والمواقف الدولية التي شكلت احتمالاً لنشوب صراعات بسبب سعي بعض الدول لامتلاك تكنولوجيا نووية، وفي مقابل الدور الرادع والمتزايد لمجلس الأمن في القضايا النووية والانعكاسات السلبية لذلك على واقع ومستقبل حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تبدو الأمم المتحدة عاجزة عن إحداث توازن في وظائف أجهزتها والوكالات التابعة لها إزاء هذه المسألة، إذ على الرغم من أن الوكالة تعد جهازاً علمياً واستشارياً يعمل نيابة عن الجمعية العامة ويعتبر مسؤولاً أمامها، فإن الملاحظ غياب أي دور للجمعية العامة في قضايا التعاون النووي في مقابل الدور الكبير الذي يؤديه مجلس الأمن في منع انتشار السلاح النووي وتقنياته العسكرية.

و يبدو أن الممارسة الدولية تتجه إلى تمكين مجلس الأمن من انتزاع بعض صلاحيات الوكالة والاكتفاء بالاسترشاد بتقاريرها عند مستوى معين، ومن ثم إقصائها عن دائرة الفعل في ما يتصل بالقضايا النووية.

ويلاحظ أن على الرغم من التحفظات الواسعة حول دور الوكالة، وخصوصاً في

(١٥) محمد عبد الله محمد نعمان، **ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية: دراسة قانونية في ضوء القواعد والوثائق الدولية** ([د. م: د. ن.]، ٢٠٠١)، ص ١٠٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

السنوات الأخيرة، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تستخدم حقها في مساءلة الوكالة، واكتفت بطلب التقارير كأي جهاز آخر ضمن أجهزة الأمم المتحدة يمكنه طلب تقارير الوكالة، وربما كان ذلك ناجماً عن غموض ذلك الحق وعدم وضوح حدوده وآلياته، ناهيك عن ضعف الجمعية العامة وتضخم صلاحيات مجلس الأمن في هذا المجال.

وعموماً، انصب اهتمام الأمم المتحدة على تأمين عدم انتشار الأسلحة النووية بدافع من الدول الكبرى[١٧]، ويؤكد ذلك وجود العشرات من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية في مجال منع الانتشار النووي، بينما لا يمثل نقل استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية سوى اهتمام عارض في عداد تلك الوثائق، وقد ترتب على ذلك زيادة مخاوف الدول غير النووية من السعي للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية نأياً بأنفسها عن الشبهات وحفظاً لأمنها الوطني وعلاقاتها الدولية، وهذا الأمر انعكس سلباً على حق تلك الدول الثابت والأصيل في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٢ ـ دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقدم الوكالة مساعدات ذات طابع فني وعلمي إلى دول مختلفة في العالم، وقد لعبت دوراً مهماً في تبادل المعلومات وتنمية الخبرة العالمية للدول النامية في المجال النووي السلمي، واتخذت المساعدات المقدمة من الوكالة طابعاً ثنائياً من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع بعض الدول، وطابعاً جماعياً عبر إقامة برامج تعاون فني على المستوى الإقليمي.

وخلال العام٢٠٠٦وافقت الوكالة على٨٣٢ طلباً مقدماً من ١١٥ دولة للحصول على مساعدات الوكالة[١٨]، كما أبرمت ١٩ وثيقة لتحديد أولويات واحتياجات بعض الدول في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية[١٩]. وتساهم الوكالة في تقديم مساعدات سنوية إلى بعض الدول، منها دول عربية؛ فقد حصلت جمهورية مصر العربية على مساعدات متنوعة تمثلت في تطوير المفاعل البحثي المصري الذي تبلغ قدرته ٢٢ ميغاواط، والمساهمة في تنفيذ بعض المشاريع الزراعية ومساعدات أخرى في مجال المياه وتأهيل الكوادر البشرية[٢٠]، كما بلغ إجمالي ما قدمته الوكالة إلى إيران بين عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ مليوناً وثلاثمئة ألف دولار كمساعدات فنية[٢١]، وفي أواخر العام ٢٠٠٦ وافقت الوكالة

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩١.

(١٨) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/١١/٢١.

(١٩) انظر مقابلة مع مسؤول إدارة البرامج في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في: **٢٦ سبتمبر** (٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦)، <http://www.26sep.net/newsweek.php?lng=arabic&tid=2>.

(٢٠) ماهر عزيز، «الخيار النووي والأمن القومي للطاقة في مصر،» **مجلة الكهرباء والطاقة** (قطاع الكهرباء والطاقة، جمهورية مصر العربية)، العدد ١٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

(٢١) محمد علي بصيري ومحمد قاسمي، «موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني،» **مختارات إيرانية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، السنة ٦، العدد ٧٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

على دعم بناء ٧ مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران[٢٢].

على أن المساعدات التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء لا تعتبر بأية حال بديلاً من تفعيل الدول لبرامج نووية سلمية خاصة بها، بل هي محفز لتلك الدول وإقرار من الوكالة بالحقوق الكاملة لها في المجال النووي السلمي؛ فالدول التي تشرع في دخول المجال النووي، سواء بإنشاء هيئات وطنية للطاقة الذرية أو إصدار التشريعات اللازمة لذلك، تكون مؤهلة للحصول على مساعدات الوكالة، يضاف إلى ذلك أن تلك المساعدات محدودة بطبيعتها، ويوجه جزء كبير منها إلى تفعيل معايير الأمان والسلامة بالنسبة إلى الدول التي تمتلك مفاعلات نووية سلمية، أو إجراء الأبحاث التخصصية في مجالات معينة.

الجدير بالقول إن الوكالة كثيراً ما تخضع لتأثير القوى الكبرى بما يؤثر على مصداقيتها، فهي تحيد في بعض الأحيان عن مهامها الأصلية وتتجه لتعقب ما تعتبره بعض الدول الكبرى محاولات للحصول على الأسلحة النووية. ويعد موقف الوكالة من البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار (NPT)، الذي اقترحته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا[٢٣]، والذي يمنع الدول من تخصيب اليورانيوم، علامة واضحة على مجانبة الوكالة لمهماتها الأساسية المتمثلة في نشر التكنولوجيا النووية السلمية، كما أنه دليل على وجود التباس ما في دور الوكالة بسبب عدم وضوح الفرق بين المسموح والمحظور في المجال النووي وفقاً لنظام الوكالة، والمدى الذي يمكن أن تبلغه تأثيرات بعض القوى النووية على الوكالة. ففي منتصف العام ١٩٩٩اتخذ الكونغرس الأمريكي قراراً يمنع فيه الإدارة الأمريكية من تقديم المساعدات المقررة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب تعاونها مع إيران[٢٤]، ورغم أن تعاون الوكالة مع إيران قد استمر إلا أنه لم يشهد تطوراً كبيراً، خاصة بعد تدويل الملف النووي الإيراني ووضعه في يد مجلس الأمن. ومن أبرز مظاهر التأثير السياسي على نشاطات الوكالة موافقة المجلس التنفيذي للوكالة على تنفيذ تسعة مشاريع للتعاون الفني مع إسرائيل رغم أن الأخيرة دولة غير موقعة على معاهدة منع الانتشار (NPT)، ولا تخضع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة[٢٥].

٣ ـ مواقف القوى النووية الكبرى وسياساتها (نموذج السياسة النووية الأمريكية)

تعتبر الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى تحظر تشريعاتها الداخلية بيع منشآت

(٢٢) مصطفى عبد الله، «هل ستتغير السياسة الإيرانية للحصول على تكنولوجيا لبناء مفاعل أراك،» **الأهرام**، ٢٠٠٦/١٢/١١.

(٢٣) أكد مدير عام الوكالة السيد محمد البرادعي تأييده للمقترح الأمريكي البريطاني، معتبراً الدول الرافضة لتوقيع ذلك البروتوكول تهديداً للأمن والسلم الدوليين. انظر: يسرا الشرقاوي، «البرازيل: إعادة فتح الملف النووي في أمريكا اللاتينية،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٠، العدد ١٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٤).

(٢٤) بصيري وقاسمي، «موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني».

(٢٥) عبد الله، «هل ستتغير السياسة الإيرانية للحصول على تكنولوجيا لبناء مفاعل أراك».

نووية من دون التفريق بين الأغراض السلمية والعسكرية لتلك المنشآت[٢٦]، وتبدي الولايات المتحدة حساسية مفرطة تجاه امتلاك التكنولوجيا النووية من جانب دول تصفها بأنها مارقة، وهي ترمي بكل ثقلها للحؤول دون ذلك من خلال تشديد نظام الرقابة والتفتيش على منشآت تلك الدول النووية. وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، امتدت خشية الولايات المتحدة لتشمل كافة دول العالم، وسعت إلى تشديد سياستها النووية والضغط ليس فقط على الدول التي تسعى للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية وإنما أيضا تلك التي تعتقد أنها تساعد في نشر التكنولوجيا النووية.

لقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً مباشرة على المجتمع الدولي لإضافة بروتوكول إلى معاهدة منع الانتشار (NPT) يقضي بحظر تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم ووقف إنتاج الوقود النووي، وأصبح ذلك البروتوكول مشهراً في وجه دول العالم وينال من حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وطالب الرئيس الأمريكي جورج بوش في شباط/فبراير ٢٠٠٤ بضرورة حظر تخصيب اليورانيوم وإن كان لأغراض سلمية، وقدم عرضاً لمقايضة الطاقة النووية بتخلي الدول عن توليد الطاقة النووية[٢٧]، وهو ما يشير إلى رغبة الولايات المتحدة في احتكار الطاقة النووية للأغراض السلمية والتحكم بشروط وظروف تقديمها وفق ما يخدم مصالحها.

إن سلوك الولايات المتحدة إزاء القضايا النووية يشير إلى ازدواجية في التعامل مع جانبي الطاقة النووية العسكري والسلمي؛ فبينما تذهب إلى أقصى مدى في كبح ما تعتبره بوادر تسليح نووي، فإنها لا تلقي بالاً لمسألة التعاون النووي السلمي بين الدول ولا تعيرها أدنى اهتمام؛ فعقب انهيار الاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ تعاملت الولايات المتحدة مع وارثيه النوويين وفق مبدأ «دولة نووية واحدة»، وعملت على نزع السلاح النووي من كازاخستان وبيلاروسيا وأوكرانيا، ونقله إلى روسيا[٢٨]، وتبدو المفارقة في سلوك الولايات المتحدة من كونها قدمت مساعدات مالية بلغت مليار دولار لتفكيك القدرات النووية لتلك الدول من دون أن تقدم أي مساعدات تقنية أو مالية لتطوير برامج نووية بديلة للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتؤكد الحالة البرازيلية ازدواجية المعايير في سلوك الولايات المتحدة إزاء القضايا النووية؛ فرغم علم الولايات المتحدة بحظر الدستور البرازيلي لإنتاج أسلحة نووية، وجهت للبرازيل اتهامات تشكك في موقفها من الطاقة النووية عقب رفض البرازيل توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار (NPT)، وهو الرفض الذي تمسكت به البرازيل تجسيداً لمصلحتها القومية، إذ إن موافقتها على ذلك البروتوكول سيحرمها من حقها في

---

(٢٦) يونس، **استخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام**، ص ١٥٨.

(٢٧) الشرقاوي، «البرازيل: إعادة فتح الملف النووي في أمريكا اللاتينية».

(٢٨) سيد أبو ضيف أحمد، «الأبعاد السياسية والاستراتيجية لتجارب آسيا النووية في ظل النظام العالمي الجديد،» **مجلة النهضة**، العدد ٧ (نيسان/أبريل ٢٠٠١).

تخصيب اليورانيوم لغرض إنتاج الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها، كما سيمنعها من إنتاج يورانيوم مخصب بغرض التصدير وفق نظام ضمانات الوكالة، مع ما يعنيه ذلك من حرمانها من موارد مالية هائلة،علماً بأن البرازيل تمتلك ثالث أكبر مخزون في العالم من اليورانيوم يبلغ ٣٠٩ أطنان[٢٩].

كما دأبت الولايات المتحدة على اتهام دول عربية بالسعي لامتلاك السلاح النووي بمجرد امتلاكها مفاعلات نووية صغيرة لأغراض البحوث، منها الجزائر وسوريا والسعودية[٣٠]. وحيال تنامي التوجهات الدولية للاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تتبنى الولايات المتحدة لغة دبلوماسية تبدو مرنة لكنها تحافظ بصرامة على جوهر الرفض الأمريكي لمحاولات بعض الدول الاستفادة السلمية القصوى من التكنولوجيا النووية والقيام مباشرة بعمليات التخصيب وإنتاج الوقود النووي، حيث عبرت في أكثر من مناسبة عن استعدادها لتزويد الدول الراغبة بحاجاتها من التقنيات النووية للأغراض السلمية، وهو ما يشير إلى عزم الولايات المتحدة تقييد توجهات الدول للاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال المرور بالبوابة الأمريكية.

٤ ـ أسباب وأهداف السياسة النووية للولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى

لم تتوان بعض القوى النووية عن اتهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمساعدة على انتشار برامج التسليح النووي من خلال الترويج «لطاقة نووية آمنة»[٣١]، وهي تبرر مواقفها المتشددة تلك بالخوف من انتشار الأسلحة النووية، لكنها في واقع الحال تتجاهل حقيقة أن الآليات التي تضمنتها المعاهدات الدولية في المجال النووي لم تكن عاملاً أساسياً في الحد من انتشار السلاح النووي، فقد شهد العالم بروز قوتين نوويتين منذ العام ١٩٩٨ هما الهند وباكستان، ناهيك عن التوسع الأفقي الذي يستمر بوتيرة عالية بالنسبة إلى الدول النووية والمتمثل في زيادة ترسانتها النووية، كل ذلك يشير إلى أن الرهان في الحد من انتشار السلاح النووي هو على تنامي الوعي العالمي بمخاطر ذلك الانتشار وليس بإعاقة سعي الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، فدولة كاليابان ترفض حتى الآن التحول إلى إنتاج السلاح النووي رغم تشجيع الولايات المتحدة لها لتحقيق توازن استراتيجي مع الصين وروسيا في منطقة آسيا ورغم امتلاكها للتقنيات النووية التي تمكنها من الحصول عليه[٣٢]، كما أن العديد من دول العالم الثالث أنشأت بمحض إرادتها مناطق خالية من السلاح النووي.

---

(٢٩) الشرقاوي، المصدر نفسه.

(٣٠) أنطوان زحلان، «العرب والتحدي التقاني: كيف يمكن العرب الاستفادة من التقانة المتوفرة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٦٣ ـ ٨٠.

(٣١) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/٧/٥.

(٣٢) دياب، «روسيا واللعبة الكبرى في آسيا».

إن سلوك الولايات المتحدة يشي بوجود رغبة متأصلة في نهب ثروات شعوب العالم من المواد الخام، ويمكن رصد أهم المؤشرات على ذلك:

ــ في العام ٢٠٠١ بلغ إجمالي ما استهلكته المفاعلات الأمريكية المدنية لأغراض توليد الطاقة الكهربائية ٢١٢٠٠ طن من اليورانيوم، بينما لم يتجاوز ما أنتجته الولايات المتحدة من خام اليورانيوم في العام نفسه ١٠١٨ طناً[٣٣]، أي أنها استهلكت ما مقداره ٢٠١٨٢ طناً من السوق العالمية بأسعار زهيدة لم تتجاوز ٢٦,٣٩ دولاراً لكل كيلوغرام من اليورانيوم، مع ملاحظة أن معدل استهلاك الولايات المتحدة المبين آنفاً من اليورانيوم هو للأغراض المدنية فقط، أما الأغراض العسكرية فلا توجد معلومات حول كميات الاستهلاك السنوية، كما أن كميات اليورانيوم اللازمة لتشغيل المفاعلات النووية الأمريكية لايمكن أن تظل عند مستواها في العام ٢٠٠١، ومع ذلك فإن إنتاج الولايات المتحدة من اليورانيوم لم يتجاوز ١٠٣٩ طناً في العام ٢٠٠٥.

ــ بذلت الولايات المتحدة وبريطانيا جهداً مضنياً لإقرار البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار (NPT) في مجلس الأمن. ويشدد ذلك البروتوكول من إجراءات الرقابة والتفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يؤدي إلى تضخم نظام الضمانات، مع العلم بأن إجراءات الرقابة والتفتيش تعتبر سارية فقط على المفاعلات النووية السلمية[٣٤]. بالإضافة إلى ذلك يحرم البروتوكول إنتاج اليورانيوم أو الوقود النووي، الأمر الذي يفضي إلى حرمان الدول التي تملك كميات ضخمة من اليورانيوم الطبيعي من استغلال ثرواتها، ويضع عليها قيوداً لا سبيل للتخلص منها سوى بالتوافق مع القوى النووية الكبرى. ورغم أن الولايات المتحدة تمتلك مخزوناً هائلاً من اليورانيوم الخام، فإنها تعول بدرجة أساسية في الحصول على اليورانيوم من دول أخرى ككندا وأستراليا.

ــ تثار في الولايات المتحدة مسألة «أمن الطاقة»، وتشير المعلومات المتوفرة في هذا الجانب إلى اتجاه الولايات المتحدة إلى تأمين طاقة بديلة، بحيث تقلل من اعتمادها على النفط الخارجي وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الأمن القومي الأمريكي[٣٥]. وتعتبر الطاقة النووية الرهان المستقبلي في ظل التوقعات بنضوب الطاقة الأحفورية أو تراجع كمياتها، وبالنظر إلى ذلك، فلا غرو أن تسعى الولايات المتحدة لإحكام قبضتها على مصادر الطاقة النووية، وينسجم مع ذلك الهدف سعيها الدؤوب لإعاقة توجهات الدول النامية للاعتماد على الطاقة النووية، سواء بالضغط على حكوماتها أو الدول المساندة لها في

(٣٣) مصطفى حمو ليلا، «اليورانيوم وتخصيبه،» **عالم الذرة** (هيئة الطاقة الذرية السورية)، العدد ١٠٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ــ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

(٣٤) أحمد، «الأبعاد السياسية والاستراتيجية لتجارب آسيا النووية في ظل النظام العالمي الجديد».

(٣٥) توماس فريدمان، «أمريكا وغياهب الطاقة: هل من مستمع؟،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/١٠/١٥.

مساعيها تلك، أو من خلال الإيحاء بأن توجه دولة ما لامتلاك التكنولوجيا النووية السلمية سيجعلها موضع اتهام وسيعمل على إثارة الشكوك حول نواياها الحقيقية ويفقدها ثقة المجتمع الدولي.

إن محاولة تلغيم الطريق أمام الدول الساعية للحصول على الطاقة النووية السلمية هو تأكيد على أن الولايات المتحدة تهدف مع مجموعة قليلة من الدول إلى الاستئثار بالطاقة النووية والسيطرة على مصادرها. وإذا كانت المؤشرات السابقة غير كافية حتى الآن للخلوص إلى حقيقة مفادها وجود «نزعة استعمارية» للسيطرة على مصادر الطاقة النووية بعد فشل القوى النووية في المحافظة على أسرار التكنولوجيا النووية، فإن ذلك قد يكون وافياً في تفسير أسباب وأهداف السياسات النووية للقوى الكبرى حيال مسألة انتشار تكنولوجيا الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

سادساً: الدول النامية ومواقفها من الحصول على تكنولوجيا الطاقة النووية السلمية

١ ـ الإطار العام لمواقف الدول النامية

سعت الدول النامية في تعاملها مع الواقع النووي، الذي أسفر عن انقسام العالم إلى قوى نووية وأخرى غير نووية، إلى التحرك في اتجاهين:

الاتجاه الأول: السعي للحصول على ضمانات أمنية إقليمية عبر إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، بسبب فشل الاتفاقيات التي تم توقيعها في إطار هيئة الأمم المتحدة في تحقيق متطلبات الأمن للدول غير النووية[٣٦]، إذ إن وجود ١٥٠ ألف رأس نووي موزعة حول العالم يشعر الدول النامية بالقلق على أمنها، وهو قلق مركب على وجودها الأمني المباشر، وعلى قرارها السيادي ووقوعها عرضة للابتزاز واستغلال القوى النووية. لذلك، دأبت دول عدم الانحياز على التأكيد أن استفادتها من الضمانات الأمنية الدولية هي استفادة جزئية، وطالبت بإصدار قرار من مجلس الأمن لتحقيق ضمانات أمنية فاعلة[٣٧].

الاتجاه الثاني: محاولة الحصول على التكنولوجيا النووية للطاقة السلمية. وفي هذا الاتجاه أصدرت دول عدم الانحياز في مؤتمرها المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ وثيقة تطالب فيها بالحصول على تكنولوجيا الاستخدام السلمي للطاقة الذرية[٣٨]، ورغبة الدول النامية تلك أصيلة ومتجذرة منذ كشف الفكر الإنساني عن الاستخدامات المدنية المتنوعة للطاقة النووية. كما عبرت دول عدم الانحياز عن رفضها تمديد معاهدة منع الانتشار (NPT) في

(٣٦) مقابلة مع الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف، في: **الأهرام**، ٢٠٠٦/١١/١١.

(٣٧) حماد، «منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة».

(٣٨) المصدر نفسه.

مؤتمر منع الانتشار النووي عام ١٩٩٥، بيد أن الدول النووية تجاهلت تلك المطالب ومضت قدماً في تمديد المعاهدة[٣٩].

ويشير توزيع القدرات النووية على مستوى العالم إلى البؤس النووي الذي يخيم على الدول النامية؛ فمن بين٤٣٧ مفاعلاً مدنياً في ٣٢ دولة في العالم، لا يتجاوز نصيب الدول النامية منها الـ ٣٣ مفاعلاً في ٩ دول نامية، حسب إحصاءات العام ٢٠٠٠[٤٠].

٢ ـ الجهود الأحادية للحصول على الطاقة النووية

سنتناول في هذا الجزء جهود جمهورية مصر العربية في الحصول على الطاقة النووية السلمية كنموذج للدراسة، بهدف إلقاء الضوء على موقع التكنولوجيا النووية في التوجهات العربية العامة والصعوبات التي تواجهها في هذا الصدد. واللافت أن العديد من الدول العربية عبرت في الآونة الأخيرة عن رغبتها في السعي لتطوير برامج وطنية للطاقة الذرية، وتوج ذلك بدعوة المجلس الوزاري للجامعة العربية إلى تنمية القدرات النووية[٤١]، ودعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى الدول العربية إلى «سرعة الدخول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت الرقابة الدولية»[٤٢]، وغير بعيد بيان دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الداعي إلى ضرورة إقامة برامج وطنية للاستفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

ويروق البعض الربط بين موجة الدعوات العربية تلك وبين الخوف من امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، ومع عدم استبعاد وجود مثل ذلك التأثير للموضوع النووي الإيراني، فإنه في حالة بعض الدول العربية، كمصر والجزائر، لا يعدو كونه محفزاً ومشجعاً لإعادة إحياء توجهات قديمة بالنسبة إلى تلك الدول.

أ ـ حالة مصر (نموذج العودة النووية الهادئة)

يعود التفكير المصري في إقامة برنامج نووي للإغراض السلمية إلى العام ١٩٦١، حيث تضمن الميثاق الوطني بنداً ينص على ضرورة الاستفادة من الطاقة الذرية في خدمة الرخاء وتحقيق التطور الوطني، وشدد الميثاق على ذلك بالقول «إننا لانستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة»[٤٣]. لقد عكس ذلك النص طبيعة التفكير

(٣٩) أحمد إبراهيم محمود، «مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ١٧٣ ـ ١٧٩.

(٤٠) انظر: «نظام الضمانات النووية الدولي: الآفاق، الآليات، المشاكل: أعمال الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ١٦ ـ ٢٠ يناير٢٠٠٠».

(٤١) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٦/١١/١٧.

(٤٢) عمرو موسى، «الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة أساس خصوصيات العلاقات العربية مع أوروبا،» **الأهرام**، ٢٠٠٦/١١/٦.

(٤٣) عزيز، «الخيار النووي والأمن القومي للطاقة في مصر».

الاستراتيجي المصري في ذلك الوقت، ومنذ تلك الفترة أنشئ بالفعل أول مفاعل نووي (مفاعل أنشاص) تلته خطط طموحة لتزويد مصر بالكهرباء عبر استخدام الطاقة النووية، غير أنه سرعان ما تم وقف البرنامج النووي المصري في العام ١٩٨٦، وعزي السبب في ذلك إلى تداعيات حادث تشرنوبيل الذي أظهر ضعف معايير الأمان النووي[٤٤]، لكن مصر عبرت منذ العام ٢٠٠٥عن عزمها استئناف برنامجها النووي السلمي لضرورات اقتصادية تنموية ترتبط بالدرجة الأولى بتوفير حاجاتها من الطاقة الكهربائية.

وتظهر جدية التوجه المصري في هذا المجال من خلال رفض مصر توقيع معاهدة وقف التجارب النووية[٤٥]، تلك المعاهدة التي تحرم الدول الموقعة حقها في إجراء تجارب نووية لإغراض سلمية. وتقود مصر «السياسة النووية العربية» التي ترتكز على طلب ضمانات من الدول النووية لحماية أمنها، ومساعدتها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويشوب الموقف العربي فزع من البرنامج النووي الإيراني تغذيه الولايات المتحدة لأهداف قد يكون منها توريط الدول العربية في مواجهتها المحتملة مع إيران، وهو ما لا يبدو أن الولايات المتحدة قد حققت فيه نجاحاً كاملاً حتى الآن.

أما الموقف العربي من القدرات النووية الإسرائيلية، فلا يزال يصدر عن ذات الفهم التقليدي لمخاطر وأبعاد تلك القدرات، ويجسد في أفضل حالاته موقف العجز إزاء قوة نووية فعلية ليست في وارد التقهقر أمام موقف عربي أكل عليه الدهر وشرب؛ فالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية هي دعوة لامحل لها من الواقع، وتبدو فكرة مثالية؛ فرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت اعترف في أواخر العام ٢٠٠٦ بأن إسرائيل دولة نووية، وهو ما أكده أيضاً وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس فيما يعد توجهاً جديداً لكسر سياسية الغموض النووي التي انتهجتها إسرائيل على مدى عقود. أما الدعوة لانضمام «إسرائيل» إلى معاهدة منع الانتشار (NPT)، فستكرس، في حال تم الانضمام، وضع إسرائيل كدولة نووية[٤٦]، ولن يغير انضمامها من حقيقة الأمر شيئاً؛ فجميع أعضاء النادي النووي ـ باستثناء الهند وباكستان ـ هم أطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا يترتب عليهم بسبب تلك العضوية التزامات فعلية تجاه الدول غير النووية.

واللافت أن ذلك «الإخلاص» الذي تبديه مصر وعموم الدول العربية تجاه التزاماتها الدولية في هذا المجال لم يدفع الدول النووية الكبرى ـ خاصة الولايات المتحدة ـ إلى تقبل وتفهم توجهات الدول العربية للحصول على الطاقة النووية السلمية، إذ انهالت الاتهامات على مصر من كل حدب وصوب بمجرد إعلانها عن نيتها إقامة برنامج نووي سلمي، وكان

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) «مصر ترفض التوقيع على معاهدة وقف التجارب النووية،» <http://arabic.cnn.com/2005/middle_east/8/28/egypt.nuk/index.html>.

(٤٦) عبد الله الأشعل، «كيف يتعامل العرب مع الملف النووي الإسرائيلي؟،» **مختارات إسرائيلية** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، السنة ١٢، العدد ١٤٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

للوكالة الدولية للطاقة الذرية نصيب من حملة التشكيك في البرنامج النووي المصري، فقد ذكرت الوكالة في تقرير لها «أن تكرار عدم قيام مصر بإبلاغ الوكالة عن مواد ومنشآت نووية في حينه أمر يبعث على القلق» متهمة مصر بعدم إخطار الوكالة بأي أنشطة ومواد نووية منذ العام ١٩٨٢م(٤٧)، كما تحدثت تقارير عن قيام مصر بإجراء تجارب نووية سرية لإنتاج اليورانيوم المستخدم في صناعة رؤوس نووية(٤٨).

إن تلك الاتهامات، وإن كانت لا تستقيم مع واقع الحال، فإنها تكشف عن المنهجية التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع الطموحات النووية السلمية، فمن المعلوم أن غاية ما خلفه البرنامج النووي المصري منذ توقفه في الثمانينيات هو بعض الخبرات العلمية المتراكمة والاستخدامات المحدودة في مجالات علمية كالطب وإجراء بعض البحوث، ناهيك عن أن مصر ما انفكت تؤكد أن برنامجها النووي هو لأغراض بحثية وطبية بحتة.

لقد بات واضحاً أن مصر تعاني ضغوطاً شديدة للتخلي عن توجهاتها النووية أو إبقائها عند حدها الأدنى على الأقل. ورغم أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تعلن إجمالاً إقرارها بحق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإننا نستطيع أن نتبين عكس ذلك من خلال مواقف القيادة المصرية التي اتسمت بالحدة تجاه هذا الموضوع كرد فعل على تلك الضغوط التي تمارس عليها؛ ففي خطابه أمام مجلسي الشعب والشورى في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أكد الرئيس المصري «أن مصر لاتقبل التدخل في شؤونها الداخلية وأنه لن ينحني لغير الله «معلناً» أن مصر سيدة قرارها وأنها لن تنتظر إذناً من أحد بشأن برنامجها النووي»(٤٩).

إن نبرة التحدي تلك تكشف عن إصرار مصرعلى مواصلة مساعيها لتنفيذ برنامجها النووي لكنها تظهر في الوقت ذاته مقدار عدم الترحيب الدولي الذي ووجهت به تلك المساعي. وفي مؤتمر صحافي جمع الرئيس المصري بالمستشارة الألمانية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قاطع الرئيس المصري مضيفته التي كانت تتحدث عن استعداد ألمانيا لدعم إيران إذا تخلت عن برنامجها النووي «العسكري» متسائلاً: «وماذا عن الدول المعتدلة التي لاتفكر في البرامج النووية العسكرية وتتجه إلى السلمية؟»(٥٠) ورغم أن ألمانيا أعربت عن دعمها للبرنامج النووي المصري، فإن تلك الواقعة كشفت عن خيبة الأمل من المجتمع الدولي والمرارة التي تشعر بها مصر من ضيق بعض القوى النووية الكبرى ببرنامجها النووي السلمي.

---

(٤٧) «CIA: مصر ساعدت برنامج أسلحة صدام،» <http://arabic.cnn.com/2005/middle_east/3/14/iraq.egypt/index.html>.

(٤٨) «مصدر: أدلة على قيام مصر بتجارب نووية سرية،» <http://arabic.cnn.com/2005/middle_east/1/5/egypt.nuclear_secret/index.html>.

(٤٩) **الوفد**، ٢٠/١١/٢٠٠٦.

(٥٠) **الأهرام**، ١١/١٢/٢٠٠٦.

وعلى أية حال، فإن مصر لديها القدرة على الشروع في بناء برنامج نووي للأغراض السلمية بالتعاون مع روسيا والصين، لكن ثمة مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية التي تدخل في حساب السياسة المصرية. وفي تقديرنا أن مصر ستنحو إلى تهدئة المخاوف من نواياها النووية والتريث في الإقدام على أية خطوات عملية في هذا الشأن. وبعامة، فإنه نظراً إلى أهمية مصر ودورها الإقليمي وريادتها في العالم العربي وحساسية وضعها بالنسبة إلى «إسرائيل»، فإن البرنامج النووي المصري لايمكن أن يقوم إلا بإحدى طريقتين:

الأولى هي التحدي والإصرار الفعلي على إقامة البرنامج كما هو الحال بالنسبة إلى إيران، وذلك غير وارد بالنسبة إلى السياسة المصرية في الأوضاع والظروف الراهنة.

الثانية هي التوافق الدولي الإقليمي مع الولايات المتحدة وإسرائيل منعاً لأي إضرار بالعلاقات المصرية ـ الأمريكية وتحسباً لرد الفعل الإسرائيلي الذي قد يكون خطوة عسكرية تدخلية على منشآت نووية مصرية في المستقبل، وفي حال تم إنشاء برنامج نووي مصري بهذه الطريقة (التوافق المصري ـ الأمريكي ـ الإسرائيلي)، فإنه سيظل في حدوده الدنيا، ولن يلبي طموحات مصر وحاجاتها في هذا المجال.

وفي الإجمال، تبدو خيارات السياسة المصرية في هذا المجال محدودة للغاية، وإمكانية «تمرير» برنامج نووي سلمي يلبي طموحاتها بشكل غير مثير للمخاوف غير قائمة، غير أن تراجع مصر كلياً عن الخيار النووي السلمي غير وارد أيضاً بوصفه علامة ضعف استراتيجية.

خاتمــة

أخيراً، يمكن القول إن فرضيتي هذه الدراسة قد ثبتت صحتهما، إذ إن الحق القانوني للدول في الحصول على التكنولوجيا النووية يحتاج إلى رفع القيود القانونية التي يمكن أن تعترض ممارسة هذا الحق بسبب التفسيرات المتفاوتة أو الغموض الذي يكتنف بعض النصوص، وما لم يتم ذلك فإن تطلعات الدول غير النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ستظل مقيدة، خاصة أن التكنولوجيا النووية معقدة بطبيعتها ويشوب استخدامها العديد من المخاطر، الأمر الذي يحتم وجود تعاون دولي يهيئ فرصاً حقيقية لذلك تجنباً لانزلاق الدول إلى مسالك غير مشروعة في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها لأغراض غير سلمية. أما بالنسبة إلى المحددات السياسية، فقد توضح أن ضعف دور الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ناهيك عن سلوك بعض القوى النووية، يعتبر من أهم العوائق في طريق حصول بعض الدول على التكنولوجيا النووية السلمية، وأن سلوك القوى النووية ليس سببه الخشية من انتشار الأسلحة النووية؛ إذ إن بعضها ساهم بقسط وافر في نشر تلك الأسلحة عن قصد، وإنما لسبب آخر أومأت الدراسة إليه وهو المتمثل في الرغبة في التحكم بسلعة حيوية والاستئثار بالتكنولوجيا النووية، خاصة إذا كان في إمكان تلك التكنولوجيا أن تجد لها موطئ قدم في منطقة كالمنطقة العربية ■

التسويــــة الإسرائيليـــــة:
حالـــة اللاجئيـــن الفلسطينييـــن

ذياب مخادمة

قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، عمّان.

مقدمــة

يدرك المراقب لسير المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، ومنذ مؤتمر مدريد، أن مسألة اللاجئين وغيرها من مسائل الخلافات الجوهرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قد أجل التفاوض حولها إلى مفاوضات الحل النهائي، أي إلى المرحلة النهائية في المفاوضات. والحجة في ذلك هي أن دبلوماسية التفاوض، وحرصاً على تقدمها، ترى أن القضايا الخلافية الحادة يستحسن تأجيلها إلى المراحل النهائية في المفاوضات، حتى يتم إنجاز خطوات فعلية حول القضايا التي يقل هامش الخلاف حولها، والتي من الممكن الاتفاق عليها لتشكل هذه الحلول مجتمعة أرضية صلبة في المستقبل يصعب التراجع عنها إزاء أية خلافات قد تنشب بين الأطراف المتفاوضة. كما أن هذه الحلول قد تمهد الأجواء النفسية للمتفاوضين، بحيث يتفهم كل طرف حجج ومبررات الطرف الآخر، ويكون الجدار الشعبي النفسي أمام كلا طرفي التفاوض قد بدأ هو الآخر يلين ويخفف من حدة تطرفه، خاصة إزاء صراع مسلح استمر زهاء قرن.

وعليه تجيء مسألة اللاجئين الفلسطينيين لتشكل إحدى النقاط الجوهرية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي، إلى جانب المستوطنات، المياه، القدس، الحدود، والأمن، والدولة الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد مدى مركزية مسألة اللاجئين في المفاوضات النهائية، ويؤكد كذلك أهمية وكبر حجم هذه القضية التي تشكل قضية أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.

فإذا كان للفلسطينيين موقفهم الواضح والثابت من مسألة اللاجئين، وذلك بالتمسك بحق العودة إلى ديارهم، مستندين في ذلك إلى حقهم الطبيعي وإلى الشرعية الدولية المتمثلة بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ الذي أشار إلى حق العودة والتعويض لمن لا يرغب في العودة، فإن للإسرائيليين، مواقفهم الخاصة بهم إزاء هذه المسألة والتي هي مغايرة تماماً للمواقف الفلسطينية، ولكن نظراً إلى اعتراف طرفي الصراع المباشرين، الفلسطينيين والإسرائيليين، بعضهم ببعض، ودخولهم في

مفاوضات مباشرة، والتوصل إلى اتفاقات حول العديد من قضايا الخلاف، والتوقف عند مسألة اللاجئين، وجعلها على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، ضمن توجه لإيجاد تسوية عامة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن هذه المسألة ستفرض نفسها على الطرفين، ولا يستطيع أي منهما، إن كنا جادين في عملية التسوية، الإصرار والإبقاء على مواقفه التقليدية من هذه المسألة، إذ لا بد للوصول إلى تسوية ما، من تنازلات متبادلة إزاء هذه القضية من كلا الطرفين. إن ما يعنينا في هذه الورقة محاولة الوقوف على المواقف الإسرائيلية التقليدية من مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وما مدى إمكانية التنازلات الإسرائيلية في هذه المسألة من أجل الوصول إلى حل وتسوية عامة لمختلف جوانب الصراع التي تشكل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، باعتقادنا، لب هذا الصراع.

مدخل

تتسم السياسة الإسرائيلية في عملية التسوية مع الأطراف العربية المشاركة مباشرة في هذه العملية، بأنها لا تنوي التوصل إلى اتفاق نهائي مع أي من هذه الأطراف مهما تقدم من تنازلات ومهما تبد من مرونة وحسن نوايا في عملية التفاوض هذه، ويمكن وضع ذلك من خلال المعاهدات والاتفاقات والخلافات التي بقيت عالقة مع جميع الأطراف العربية المعنية بالتسوية، واستدلالاً على ذلك نشير هنا إلى نماذج وأمثلة على ذلك، ومع جميع الأطراف العربية التي دخلت في عملية التسوية بشكل أو بآخر.

المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، أو ما عرف باتفاقيات كامب ديفيد، رغم التنازلات السياسية الكبيرة التي قدمتها مصر في توقيعها هذه المعاهدة، ورغم الثمن السياسي الكبير الذي دفعته مصر لدى توقيعها المعاهدة، خاصة على الصعيد العربي، حيث علقت عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة لأول مرة منذ إنشائها إلى خارج مصر، وما ترتب على هذا النقل من إشكالات قانونية وسياسية ومالية... إلخ. كما جمدت العلاقة بين مصر ومعظم الدول العربية، وتحملت مصر إزاء ذلك أعباء سياسية ومادية وشعبية عربية كبيرة، رغم كل هذا وغيره، فقد تمسكت إسرائيل بمنطقة طابا، هذه الرقعة الجغرافية الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها الكيلو متر المربع تقريباً، والواقعة على البحر الأحمر كآخر منطقة مصرية على خليج العقبة، حيث كانت إسرائيل قد بنت عليها منتجعاً سياحياً كبيراً. وأخذت هذه المسألة الكثير من المماطلة والتفاوض والحوار، وبذلت جهود دولية لتسوية هذه المسألة، إلا أن إسرائيل أكدت إصرارها على الاحتفاظ بهذه الرقعة الصغيرة جغرافياً، إلى أن أسفرت الجهود الدولية العديدة قبول الطرفين (المصري والإسرائيلي) بإحالة القضية إلى التحكيم الدولي، الذي أسفرت نتائجه عن أحقية مصر في هذه المنطقة فأعادت مصر بسط سيادتها على منطقة طابا رغم تلكؤ الجانب الإسرائيلي في تنفيذ قرار التحكيم هذا وإصرارها على اشتراطات هدفت إلى ربط تنفيذها لقرار التحكيم بتحديد السيادة المصرية المطلقة على هذه المنطقة.

المسألة الثانية تلك المتعلقة بمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، معاهدة وادي

عربة، حيث أصرت إسرائيل على الاحتفاظ بمنطقتين صغيرتين (الباقورة/نهاريم والقمر/ تسوفار) تعودان إلى السيادة الأردنية بالأساس، وكانت إسرائيل قد احتلتها في حرب ١٩٦٧. ورغم أن الاتفاق بين الطرفين يشير إلى إعادة هذه الأراضي جميعها، فقد أصرت إسرائيل، وتحت حجج واهية، على الاحتفاظ بهما وبطريقة ملتوية(١). وتم الاتفاق مع الحكومة الأردنية على احتفاظ إسرائيل بهما بواسطة عقود استئجار لمدة خمسة وعشرين عاماً، على أن تكون السيادة الرسمية عليهما للحكومة الأردنية مع الحفاظ على حقوق ملكية أراض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية (المتصرفون بالأرض). رغم أن الأردن بقي يسير في مفاوضات مرنة مع الجانب الإسرائيلي وأبدى حسن نوايا ورغبة صادقة في التوصل إلى المعاهدة، ورغم أن العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية بقيت دافئة فيما بعد، لا تشوبها أي خلافات سوى ما كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تقوم به من اختراقات لهذه المعاهدة في ميادين مختلفة، خاصة ميدان الأمن.

إذاً احتفظت إسرائيل لنفسها بمنطقتين صغيرتين من الأراضي الأردنية، رغم توقيع معاهدة سلام مع الأردن، لتبقيا نقطة معلقة في المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، ولتحتفظ إسرائيل لنفسها بفجوة، وإن كانت صغيرة، في هذه المعاهدة.

المسألة الثالثة تلك التي يمكن الإشارة إليها في مسألة الجنوب اللبناني؛ فبعد اضطرار القوات العسكرية الإسرائيلية إلى الانسحاب من أراضي الجنوب اللبناني تحت وطأة المقاومة المسلحة الصلبة لقوات المقاومة اللبنانية، ولقوات حزب الله تحديداً، علاوة على الضغط الدولي على إسرائيل الرامي إلى دفعها للانسحاب من أراضي الجنوب اللبناني من دون شروط، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥).

نتيجة لكل ذلك، انسحبت القوات الإسرائيلية، لكنها احتفظت لنفسها بمنطقة صغيرة هي مزارع شبعا، من أجل عدم إغلاق ملف الجنوب اللبناني نهائياً مع لبنان وإبقائه مفتوحاً أمام أية احتمالات مستقبلية.

أما المسألة الرابعة، فهي المرتبطة بالجانب السوري. فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام بقيت تتناقل أخبار ثقل تباطؤ المفاوضات على المسار السوري ـ الإسرائيلي، فقد ظلت تشير أيضاً إلى أن قضية الخلاف الأساسي بين الجانبين بقيت تتركز حول قضية الوصول السوري إلى مياه بحيرة طبريا، وظهرت هذه كمسألة خلافية كبيرة بين الجانبين، حيث تريد إسرائيل الاحتفاظ بكامل البحيرة وشواطئها، فيما تريد سوريا أن تحتفظ لنفسها بإطلالة على البحيرة عبر شريط على الشاطئ الشرقي للبحيرة (٦ كم تقريباً) كانت سوريا تحتفظ به حتى الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، غير أن إسرائيل تصر على ضرورة العودة إلى اتفاقية ١٩٢٣، تلك الاتفاقية التي منحت سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين السيطرة على بحيرة طبريا كلها.

---

(١) انظر: معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، الملحقان رقما (١ ـ ب)، و(١ ـ ج).

وهكذا تريد إسرائيل حتى في حالة التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية أن تتمسك بهذا الشريط الصغير المحدود لا لسبب إلا للإبقاء على النافذة مفتوحة على الجانب السوري مستقبلاً.

هذا المنهج الإسرائيلي، الرامي إلى إبقاء الأبواب مفتوحة على المستقبل من دون التوصل إلى حل نهائي مع أي طرف من أطراف الصراع مهما كان اعتدال هذا الطرف وتعاطيه بجدية مع التسوية، يمكن إسقاطه على المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية؛ فاتفاق أوسلو ١٩٩٣ جاء بصيغة عامة، غير محدود، فكل بند من بنوده بحاجة إلى اتفاق بذاته، بل إن كل بند قابل لأكثر من تفسير وأكثر من تأويل، مما يجعل الجانب الإسرائيلي، مثلاً، يفسر كل بند من بنود الاتفاق بالطريقة التي تخدم أهدافه وتتماشى مع مصالحه، خاصة أنه الطرف الأقوى مقابل الطرف الفلسطيني. ويمكن هنا أن نتوقف عند قضايا الصراع الجوهرية التي عرفت بقضايا الوضع النهائي (الحدود، القدس، المستوطنات، اللاجئين، الأمن)؛ فمسألة الأراضي التي سيتم التفاوض حولها هي أولاً حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الضفة الغربية بالمنظور الإسرائيلي لا تشمل مدينة القدس، وإذا ما علمنا أن مساحة هذه المدينة بهذا المنظور (القدس الكبرى) تعادل تقريباً ربع مساحة الضفة الغربية، فهذا يعني أن المفاوضات ستكون حول ثلاثة أرباع الضفة الغربية، وحول هذه الأراضي تقدمت حكومة شارون الحالية (٢٠٠٠) بمنح الفلسطينيين حوالى ٤١ في المئة منها، أي بعد حذف مدينة القدس والمستوطنات، والطرق الالتفافية منها، مما يؤشر إلى أن إسرائيل لا تريد التنازل عن الأراضي، وأن ما تقدمه ما هو إلا القليل الذي يثير حفيظة الفلسطينيين ويمنعهم من توقيع مثل هذه الاتفاقيات.

الحال نفسه يمكن الحديث عنه حول مدينة القدس، فالتفاوض حولها أولاً يعني حول القدس الشرقية ولا يشمل القدس كلها، باعتبار أن القدس الغربية وضعها محسوم لمصلحة إسرائيل، وفي القدس الشرقية تصر إسرائيل على الاحتفاظ ببعض المناطق مثل حي المغاربة وغيره، والخطورة الأكبر متأتية في هذا الموضوع من أن إسرائيل تريد جزءاً من الحرم القدسي الشريف وما يقع تحته، كذلك حائط البراق ـ حائط المبكى، وهكذا تريد إسرائيل أن تبقى مسألة القدس معلقة وعدم إغلاقها نهائياً، خاصة أن هذه المناطق التي تنوي الاحتفاظ بها هي مناطق مقدسة للمسلمين كافة، ولا يجرؤ أحد على التنازل عنها حتى لو أراد ذلك.

أما مسألة الأمن التي تتذرع بها إسرائيل باستمرار، فهي تريد الاحتفاظ بمراكز آمنة في مناطق حساسة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ثم إن إسرائيل تريد أن تبقى المناطق الحدودية للأراضي الفلسطينية مع العرب تحت سيطرتها؛ فمع الأردن تريد أن تبقى مناطق الأغوار على طول الحدود، وبعرض ٥ كم، تحت سيطرتها، كذلك الحال بالنسبة إلى المناطق المتاخمة لمصر، كل ذلك تحت حجج أمنية.

وأكثر من ذلك هو أن إسرائيل تريد أن تبقى الدولة الفلسطينية، إن أُنشئت مستقبلاً،

منطقة منزوعة السلاح وناقصة السيادة، وتحت هيمنة ورقابة إسرائيليتين مستمرتين، الأمر الذي يؤكد أن النوايا الإسرائيلية في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية بشكل عام، والمفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية بشكل خاص، نوايا غير سلمية ويشوبها سوء النية والأطماع المبيتة، لمآرب صهيونية لا يسعفها الوقت الراهن لتنفيذها، لكنها لا تريد أن تلغيها، لذا لا بد من إبقاء الأبواب مفتوحة على مختلف الاحتمالات ومع جميع الأطراف، وإبقاء بعض القضايا معلقة وخلافية مهما تكن صغيرة، ليصار إلى جعلها مفاتيح مستقبلية تثار في الوقت الملائم لتفتح مرة أخرى على الفكرة الصهيونية حينما تغدو الظروف مواتية، وهذا يعني أيضاً أنها لا تريد حلاً سلمياً على المدى البعيد.

ولكن ماذا على جانب مسألة اللاجئين، موضوع البحث؟ هل خرجت هذه المسألة على السياق الإسرائيلي الرامي إلى عدم التوصل إلى حل نهائي، وغلق الملف المعني بها نهائياً، أم هل تنوي إسرائيل الخروج على نسقها هذا والتوصل إلى حل نهائي يضع حداً لهذه المسألة المركزية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

هذا ما سيحاول البحث الإجابة عنه، مما يتطلب **أولاً** التعرف على طبيعة مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى طبيعة الموقف الإسرائيلي **ثانياً**، وهل سيخرج هذا الموقف على النسق الإسرائيلي الآنف الذكر أم سينسجم معه، **ثالثاً**.

اللاجئون الفلسطينيون

شهدت فلسطين أكبر عملية إحلال عرفت في التاريخ الحديث، حين استطاعت أقلية أجنبية من طرد الأكثرية الوطنية من ديارها واحتلال أرضها ومسح آثارها الثقافية والعمرانية والتاريخية، حيث نفذت أطراف الحركة الصهيونية بالقوة العسكرية عملية طرد الفلسطينيين من بلادهم تحت ستار الدفاع عن النفس وأصبح بذلك ٨٠٥,٠٠٠ نسمة من سكان فلسطين لاجئين، وهم أهالي ٥٣١ مدينة وقرية، وأصبح عددهم اليوم أكثر من خمسة ملايين لاجئ، منهم ٣,٧ ملايين لاجئ مسجلين لدى الأمم المتحدة(٢).

وبعد حوالى نصف قرن على هذه العملية، يلتقي الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي للتفاوض حول إحدى أهم نتائجها، وهي مسألة اللاجئين، حيث يحمل كل طرف في ذهنه مفاهيمه ونظراته المختلفة، بل المتناقضة، عما يحمله الطرف الآخر، ولكن ما هو المفهوم العام للاجئين، واللاجئين الفلسطينيين على وجه التحديد.

أشارت اتفاقية جنيف إلى اللاجئ بأنه «كل شخص هاجر خارج البلد الذي يحمل جنسيته، نتيجة لأحداث وقعت وسببت خوفاً له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية

(٢) سلمان أبو ستة، «حق الشعب الفلسطيني في العودة،» ورقة قدمت إلى حلقة نقاشية حول: «فلسطين: نصف قرن بعد النكبة،» مؤسسة عبد الحميد شومان، عمّان، ٢٠٠١/٦/٣٠.

ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف من العودة إلى ذلك البلد»[٣].

ولقد أعطت بعض المنظمات الإقليمية اللاجئ تعريفات أخرى لكنها لا تخرج في مضمونها عما أتى به تعريف الأمم المتحدة، وأدبيات المفوضية العليا للاجئين، ومعاهدة ١٩٥١ للاجئين، وبروتوكول اللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧؛ فمنظمة الوحدة الأفريقية مثلاً ترى أن اللاجئ «هو تعبير ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً عن ملاذ في مكان آخر خارج وطنه المنشأ أو الأصل، وذلك نتيجة عدوان خارجي أو احتلال أو غزو أجنبي أو إحداث خطوة تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أو كله»[٤].

أما الميثاق الأوروبي، فهو يرى أن اللاجئين «هم أولئك غير القادرين أو غير الراغبين، ولأسباب عدة، في العودة إلى أوطانهم المنشأ»[٥].

هذه التعريفات المتعددة، وغيرها، لا تخرج عن جوهر مفهوم اللاجئ، حيث تلتقي على اعتبار أن كل إنسان اضطر لأسباب خارجة عن إرادته إلى مغادرة وطنه إلى مكان آخر، ولا يستطيع، كما لا يرغب، في العودة إلى ذلك الوطن.

أما بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، فقد عرفت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية (الأنروا) اللاجئ الفلسطيني بأنه الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته المعتاد لمدة حدها الأدنى سنتان على الأقل قبل الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي حدثت عام ١٩٤٨، وأنه نتيجة لهذه الحرب فقد بيته ومصادر رزقه وترك بلاده[٦]، ويلاحظ أن هذا التعريف ينسجم في مضمونه مع مضامين التعريفات السابقة للاجئين.

إلا أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين لم تتوقف عند حرب ١٩٤٨، بل استمرت طوال النصف الثاني من القرن، بسبب سياسات الضغط والإرهاب والإبعاد الإسرائيلية، حيث اضطرت موجات عديدة من الفلسطينيين إلى الهجرة إلى خارج فلسطين، وظهرت تسميات مختلفة لهذه الموجات المهاجرة، ونظر إلى أولئك الذين غادروا فلسطين منذ حرب ١٩٤٨

(٣) ناجح جرار، **اللاجئون الفلسطينيون** (نابلس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٤)، ص ١٠.

(٤) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٩)، المادة ١، الفقرة ٢.

(٥) إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، ترجمة محمود شريح، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ ٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١١.

(٦) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ٢ قسم في ١١ مج (دمشق؛ بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، القسم ٢، ج ١، ص ٣٣٩.

حتى إعلان وحدة الضفتين (الضفة الغربية في فلسطين والضفة الشرقية في الأردن) بوصفهم لاجئين، على اعتبار أنهم غادروا ديارهم أو وطنهم الأصلي إلى وطن آخر. ولكن بعد إعلان وحدة الضفتين، اعتبر كل من هاجر إلى الضفة الشرقية أو الضفة الغربية أنه «نازح»، على اعتبار أنه لم يهاجر خارج وطنه بل نزح من منطقة إلى أخرى داخل الوطن الواحد، كذلك ظهرت تسميات مثل المبعدون، المحرومون من العودة بسبب إشكالية في تصاريحهم... إلخ.

ولقد حدد الوفد الفلسطيني المفاوض في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين مفهوم اللاجئين بأنهم « أولئك الفلسطينيون (ومن تحدر منهم) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩، من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير»(٧).

وبغض النظر عن التعريفات المختلفة والتسميات المتعددة، فإننا معنيون بكل أولئك الذين حرموا قسراً من الاستمرار في العيش بديارهم، واضطروا إلى الهجرة خارج تلك الديار في مناطق أخرى، بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي، باعتبار أن جميع هؤلاء يعانون نتيجة هذا الاحتلال من فقدان ديارهم وأراضيهم، وحرموا من العودة إليها نتيجة للحروب العربية ـ الإسرائيلية المتكررة، وبالتالي فإن كل هؤلاء باعتقادنا يقعون تحت خانة «اللاجئون الفلسطينيون» الذين تحتاج أوضاعهم إلى حل عادل ليمارسوا حياتهم العادية، شأنهم شأن الآخرين وعبر نصف قرن، وليس فقط أولئك الذين هجروا في حرب ١٩٤٨ أو في حرب ١٩٦٧.

صحيح أن هذه النظرة سوف تواجه عقبة كبيرة في كيفية التعامل القانوني مع مختلف فئات المهاجرين، وكذلك في إيجاد إحصاءات دقيقة لعدد هؤلاء، ولكن هذه ليست مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل إن مثل هذه المشكلات ترافق عادة حالات الهجرة الكثيرة التي يشهدها عالمنا، إنما يمكن تجاوز كل هذا العقبات بالإرادة الجادة الصادقة الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة لمشكلة سياسية يعانيها قطاع كبير من الشعب الفلسطيني.

أما مسألة إيجاد إحصاء دقيق للاجئين الفلسطينيين، فهي فعلاً مشكلة قائمة ومرتبطة في المقابل بالنظريات والمفاهيم المختلفة لمسألة اللاجئين. وعليه، فإن الباحث سيجد أمامه إحصاءات وأرقاماً مختلفة تتعلق باللاجئين الفلسطينيين، والهوة تتسع حينما نطلع على الأرقام المقدمة من الإسرائيليين مقارنة بالأرقام المقدمة من الفلسطينيين، ففيما يشير الإسرائيليون إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا يزيد عن ٦٠٠ ألف لاجئ، يشير الفلسطينيون إلى أرقام عالية جداً تصل إلى أربعة ملايين لاجئ، حسب آخر تقدير لعام ١٩٩٥.

ولكن نرى من الأنسب أن تكون إحصاءات الأنروا الأقرب للاعتماد، باعتبار أنها

(٧) زريق، المصدر نفسه، ص ١٥.

صادرة عن منظمة دولية تحظى بدعم وتأييد دول العالم. وعليه، سنتجنب مختلف التقديرات، سواء منها الفلسطينية أو الإسرائيلية أو غيرها، إلا بقدر ما يتطلبه الوقوف عند وجهة نظر وموقف هذه الأطراف من المشكلة.

تشير إحصاءات الأنروا لعام ١٩٩٥ إلى عدد اللاجئين على النحو التالي:

يقيم في الأردن ١,٢٨٨١٩٧ لاجئاً، فيما يقيم في لبنان ٣٤٦١٦٤ لاجئاً. أما في سوريا، فهناك ٣٣٧٣٠٨ لاجئين، وفي الضفة الغربية ٥١٧٤١٢ لاجئاً، وفي قطاع غزة ٣٨٣٥٦٩ لاجئاً، وهذا يعني أن مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين (في الأنروا) يصل إلى ٣,١٧٣,٦٤١ لاجئاً[٨].

إلا أن هذا الإحصاء يواجه معارضة من قبل الجانب الفلسطيني، فالكاتب ناجح جرار، مدير البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح، يعتقد أن ٢٥ في المئة من اللاجئين الفلسطينيين لم يتم تسجيلهم في سجلات الوكالة، وذلك بسبب التعريف غير العملي الذي وضعته الوكالة للاجئين، وكذلك بسبب تحديدها موعداً أخيراً لتسجيل اللاجئين، حيث لم يتسن للجميع إمكان التسجيل، خاصة أولئك الذين تخلفوا عن التاريخ المحدد[٩].

بالمقابل، هناك العديد من اللاجئين خارج دول الطوق، فهناك مثلاً حوالى ٢٤٠ ألفاً في السعودية، و١٠٤ آلاف في الإمارات، و٢٠٠ ألف في أوروبا، و٢٢٤ ألف في أمريكا[١٠]. وبشكل عام، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين يشكل زهاء ٧٠ في المئة من أهم المكونات الأساسية للقضية الفلسطينية، التي تعنى بغالبية الشعب الفلسطيني، وتعنى كذلك بعمق مأساة هؤلاء الذين يعود الدور الأساسي لهم في بقاء القضية الفلسطينية حية مستمرة رغم محاولات الإذابة والطمس التي تعرضت له من جهات عدة، وعلى مدار نصف قرن.

بقي الموقف الإسرائيلي من مسألة اللاجئين الفلسطينيين على وضعه التقليدي، الرافض للاعتراف بمسألة اللاجئين أو لأية مسؤولية تقع عليها بشأنها.

وتكاد تجمع مختلف الأوساط الإسرائيلية على موقف واحد ثابت ودائم من مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وتستثنى من هذا الموقف أصوات متواضعة، من الصعوبة الإشارة إليها، وخاصة تلك الأصوات الجديدة، التي ارتفعت باسم المفكرين الشباب، أو ما عرف مجازاً بـ «ما بعد الصهيونية»، وأحزاب أخرى صغيرة محدودة الفاعلية، وخاصة الأحزاب

---

(٨) عن تقارير الأنروا، انظر: فالح الطويل، **اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلاً** (عمّان: مطبعة ابن خلدون، ١٩٩٦)، ص ٢٢ ـ ٣٣.

(٩) جرار، **اللاجئون الفلسطينيون**، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٠) انظر العدد الخاص بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على اغتصاب فلسطين: مها عبد الهادي، «إشكالات الشتات الفلسطيني،» **فلسطين المسلمة**، السنة ١٦، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٩٨)، ص ٥٩ وما بعدها.

العربية واليسارية في إسرائيل والتي أخذ دورها يتصاعد في الآونة الأخيرة.

لقد بقيت الافتراضات الإسرائيلية العديدة إزاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين في معظمها تنظر إلى المشكلة باعتبارها مسألة ثانوية، مرفقة هذه النظرة التصغيرية بحلول موازية مثل التوطين والتعويض[١١]، بل إنها تتجاهل مسألة اللاجئين، وتظهر بمظهر المتردد الذي لا يتخذ قراراً حاسماً، ولا تعترف بأية مسؤولية لها عن هذه المشكلة، وبالتالي ترفض الاعتراف بأي قرار يتعلق باللاجئين الفلسطينيين على اعتبار أن اعترافها بهذا القرار يعني إقرارها بمسؤولياتها عن نشوء المشكلة، وبالتالي تحملها تبعيتها. ويقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريس، الذي يوصف عادة بأنه مهندس عملية السلام في المنطقة: يزعم العرب أن إسرائيل هي المسؤولة عن مشكلة اللاجئين، نظراً إلى أنها تمسك بالأراضي التي جاء منها اللاجئون قبل الحرب، ونظراً إلى أن القوات الإسرائيلية حسب قولهم طردت هؤلاء الناس من ديارهم[١٢]. وتتنصل إسرائيل من أية مسؤولية لها عن هذه المسألة، حيث يؤكد ذلك شمعون بيريس قائلاً: «ترفض إسرائيل من جهتها هذا الادعاء». ويضع المتحدثون باسمها المسؤولية على كاهل القادة العرب، لأنهم دعوا الناس إلى ترك مناطق القتال حيث كان لديهم الأمل الواهي بكسب الحرب سريعاً ومحو إسرائيل من الخريطة. ويتساءل بيريس باستغراب وتجاهل الحقيقة قائلاً: لقد فازت إسرائيل في الحرب، وترك السكان المحليون في الخارج، فهل ينبغي اعتبار إسرائيل مسؤولة عن واقع أن البلدان العربية لم تستوعب لاجئيها العرب[١٣].

والرواية الإسرائيلية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين بأنهم قد خرجوا أو هربوا بناءً على دعوة الملوك والرؤساء العرب حتى يتسنى لجيوش هؤلاء حرية الحركة في حربهم مع الصهيونية من دون أن يتعرض السكان العرب للأذى، هذه الرواية التي يكررها القادة الإسرائيليون وصولاً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو، الذي يقول هو الآخر: في اليوم الذي هاجمت خمسة جيوش عربية دولة إسرائيل، أعلن عزام باشا، سكرتير عام الجامعة العربية آنذاك ـ ستكون هذه حرب إبادة، مذبحة عظيمة سيتحدث التاريخ عنها كما تحدث عن مذابح المغول والصليبيين، وعليه فقد أمرت الحكومات العربية السكان الفلسطينيين بمغادرة قراهم ومدنهم وفتح الطريق أمام الجيوش العربية المتقدمة[١٤].

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٢) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط ٢ (عمان: دار الجليل، ١٩٩٦)، ص ١٨١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٤) بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري؛ مراجعة وتصويب كلثوم السعدي، شخصيات صهيونية؛ ١٤، ط ٢ (عمّان: دار الجليل، ١٩٩٦)، ص ١٩٧.

ويؤكد نتنياهو الموقف الإسرائيلي القائل إن العرب هم سبب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإن الحكومات العربية هي التي أمرت السكان الفلسطينيين بمغادرة منازلهم، ويستشهد بمقتطفات من بعض المصادر العربية، فمثلاً يشير إلى أنه في شباط/فبراير ١٩٤٩ كتبت صحيفة **فلسطين** الأردنية أن الدول العربية شجعت العرب الفلسطينيين على مغادرة بيوتهم لوقت ما، كي لا يعيقوا تقدم الجيوش العربية، أما صحيفة **الهدى** اللبنانية الصادرة في نيويورك، فيشير إليها نتنياهو بأنها ذكرت في حزيران/يونيو ١٩٥١ قائلة: «تعهد السكرتير العام للجامعة العربية عزام باشا بأن احتلال فلسطين وتل أبيب سيكون بسيطاً كنزهة عسكرية.... وقبل عرب فلسطين نصيحة إخوتهم لترك منازلهم وممتلكاتهم والإقامة لوقت ما في الدول الشقيقة المجاورة، كي لا تحصرهم نيران مدافع الجيوش العربية»، وفي هذا الصدد يشير أيضاً إلى صحيفة **أخبار اليوم** القاهرية الصادرة عام ١٩٦٣ (من دون ذكر اليوم أو الشهر): جاء الخامس من أيار/مايو في ذلك اليوم توجه مفتي القدس إلى عرب فلسطين، داعياً لمغادرة البلاد لأن الجيوش العربية تستعد للدخول وخوض الحرب عوضاً عنهم[١٥].

وأكثر من ذلك، يشير نتنياهو إلى حرص الإسرائيليين على الفلسطينيين بأنهم ـ أي اليهود ـ كانوا يطلبون منهم عدم ترك منازلهم والهجرة للخارج، «ففي عدة أماكن مثل طبريا، توسل اليهود لجيرانهم العرب البقاء في أماكنهم»[١٦].

بل إن شمعون بيريس ينكر وجود أوامر أو خطط إسرائيلية لطرد العرب إلى خارج فلسطين، ويقول «إنني أعرف من بن غوريون بوصفي قريب الصلة به وبجيله من القادة، أنه لم يصدر أمراً بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع خلال حرب الاستقلال، بطرد أي إنسان من أراضيه أو داره»[١٧].

ويؤكد نتنياهو هذا الأمر قائلاً: «لا يجوز أبداً وصف خروج العرب من البلاد بأنه جاء نتيجة لأعمال طرد»[١٨].

رغم هذه الادعاءات الإسرائيلية (التي لا يقبلها أي عاقل) بأن العرب تركوا البلاد من دون قتال رغم استجداء اليهود لهم بالبقاء، ورغم ادعاءات نتنياهو بأنه اقتبس بعض الاستشهادات من بعض المصادر العربية، فإننا بدورنا نحيل نتنياهو وشمعون بيريس وكذلك مختلف المسؤولين الإسرائيليين الذي يحاولون التنصل من أية مسؤولية عن هذه المسألة وغيرها، إلى ظاهرة المؤرخين الجدد أو الذين يسمون «ما بعد الصهيونية»، رغم أنها ظاهرة جديدة متواضعة ولكنها ناشطة وتستند إلى وثائق من الأرشيف الإسرائيلي نفسه الذي يفرج

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩٧.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٨.
(١٧) بيريس، المصدر نفسه، ص ١٨٢.
(١٨) نتنياهو، المصدر نفسه، ص ٢٠١.

عن وثائقه بعد مرور ثلاثين عاماً عليها. ماذا يقول «المؤرخون الجدد» في هذا الأمر؟ يعلق إيلان بابي قائلاً: «إذا كان الفلسطينيون قد ولوا مدبرين من دون أن يقاتلوا، فأين هي البطولة»[١٩]، ويزيد بابي قائلاً: «هذه البطولة التي ما انفك الخطاب الرسمي ينسبها إلى أبناء إسرائيل وحتى لو لم تكن القصة المروية قصة بطولية فإنها تظل قصة مأساة»، وما لبث فريق المؤرخين الجدد يتحدون الرواية الإسرائيلية المتعلقة بالهجرة الجماعية الفلسطينية مؤكداً أن هؤلاء قد أبعدوا عن طريق الطرد[٢٠]. ويقول هؤلاء المؤرخون الجدد «أن المطامع الصهيونية قد تم تحقيقها».

عودة سريعة إلى بعض أطروحات الرعيل الأول من الإسرائيليين كفيلة بدحر الادعاءات الإسرائيلية الراهنة إزاء مسألة اللاجئين، فها هو مؤسس الحركة الصهيونية ثيودروهرتزل يقول «إن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالاستيلاء على الأراضي العربية وشن حرب إبادة ضد السكان الأصليين»[٢١]. كما أن رئيس مجلس إدارة الصندوق اليهودي يرى أن الاستيلاء على الأراضي العربية بالقوة وترحيل العرب القاطنين عليها إلى البلاد المجاورة أمر ضروري، على اعتبار أن المشروع الصهيوني أغلى وأنبل من المحافظة على مئات الألوف من الفلاحين العرب[٢٢]. وانسجاماً مع هذا التوجه، قام الإسرائيليون بارتكاب سلسلة من المجازر تقضي بها على قسم من السكان وحتماً سوف يفر القسم الآخر، وهذا ما يفسر مجزرة دير ياسين وغيرها من المجازر ضد السكان العرب حيث ارتكب اليهود ٢٥ مذبحة لم تكن مجزرة دير ياسين أبشعها ولا أشرسها، إذ قتل اليهود في قرية الدوايمة ٣٥٠ عربياً بشكل بشع حيث هشموا رؤوسهم بالبلطات[٢٣].

كما يشير د. سليمان أبو ستة إلى أن القوات الإسرائيلية قامت بإخراج ٤١٣ ألف عربي فلسطيني من ديارهم قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وطردت أهالي ٥٠ قرية تحت ضغط هجوم قادم و٣٨٠ قرية بسبب الخوف من الهجمات الإسرائيلية، إلى أن غادر ٧٠ في المئة من الفلسطينيين ديارهم مكرهين[٢٤]. وإن الظروف المحلية والإقليمية والدولية قد خدمت الصهيونية على حساب السكان المحليين في فلسطين وأن قصة حرب ١٩٤٨ ليست سوى قصة «مأساة إنسانية» جرى تشريد السكان الفلسطينيين

---

(١٩) إيلان بابي، «ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣١ (صيف ١٩٩٧)، ص ٧٧ ـ ٩٥.

(٢٠) وليد الخالدي، **الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٩٧ ـ ١٩٩٧** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٨٣.

(٢١) عبده الأسدي، «قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإسرائيلي،» **صامد الاقتصادي**، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ١٠٩ ـ ١١١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١١.

(٢٣) عاطف عدوان، «أسس وقواعد العامل مع الطروحات الإسرائيلية حول اللاجئين،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر مستقبل فلسطين، عمان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه.

فيها وفق خطة مسبقة من القيادة الصهيونية، وأن الظروف المحلية والإقليمية والدولية قد خدمت الصهيونية[٢٥].

وهنا نريد فقط أن نثير بعض التساؤلات في هذا المضمار، كيف يفسر زعماء إسرائيل سلسلة المجازر التي اقترفوها بحق الأبرياء الفلسطينيين التي تكفي مجزرة واحدة فقط لإثارة الرعب والذعر في نفوس المواطنين؟ ثم كل تلك منظمات الإرهاب والقتال ونتائجها، ألم يكن لها تأثير على الناس ليبحثوا عن مكان آمن لهم؟

إن التجاهل الإسرائيلي لمسألة اللاجئين، في محاولة الهروب من المسؤولية، لم تسعفه رؤية حتى أقرب أصدقاء إسرائيل لهذا الموضوع، فحينما طلب الرئيس الأمريكي ترومان من رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون كي يقبل بعودة ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ألف لاجئ فلسطيني رفض بن غوريون هذا المطلب ولكن أبقى الباب مفتوحاً أمام إمكانية القبول بالتعويض، خاصة وأن مصدر التعويض كان المجتمع الدولي وبضمانة من الدول العربية[٢٦]، وبعد ذلك وافقت إسرائيل، امتثالاً لمزيد من الضغط الأمريكي، على قبول عودة مئة ألف لاجئ فلسطيني، إلا أن العرب رفضوا الاقتراح الإسرائيلي هذا بسبب ضآلة العدد، كما أن إسرائيل تراجعت عنه فيما بعد.

ومنذ ذلك الوقت ترفض إسرائيل باستمرار التعامل مع قضية لاجئي عام ١٩٤٨ إلا في إطار تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي وبحيث يكون التعويض على أساس إجمالي ولا يحتسب فردياً، أي دفع تعويض توطين اللاجئين في الدول المستضيفة على أن يوفر المجتمع الدولي هذا المبلغ، وكذلك ضرورة رفع المقاطعة العربية عن إسرائيل ثم التعويض على اليهود الذين انتقلوا من الدول العربية إلى إسرائيل، حيث كانت إسرائيل تعرف أن هذا أمر صعب التحقيق ويستغرق وقتاً طويلاً، لذا فليس غريباً أن تضع إسرائيل اللاجئين في آخر جدول أعمال الاتفاق مع الفلسطينيين.

لقد رفضت إسرائيل في وقت مبكر قبول قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ والمتضمن الفقرة الحادية عشرة التي تشير «إلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض»، والرفض الإسرائيلي هذا متأت من خشية أن يكون القبول به إقراراً إسرائيلياً بالمسؤولية عن مشكلة اللاجئين، هذه المسؤولية التي تترتب عليها أمور عدة، منها حرمان إسرائيل من حق النقض والرفض لهذه المسؤولية ومنعها أيضاً من التحكم بعدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة مستقبلاً، والحكومة الإسرائيلية ترفض عودة اللاجئين أيضاً على أساس عملي، أي لا إمكان عملياً لإعادة اللاجئين الفلسطينيين

(٢٥) محمد رشاد شريف، «ما بعد الصهيونية: ظاهرة هامشية،» **شؤون الأوسط**، السنة ٨، العدد ٧٢ (أيار/مايو ١٩٩٨)، ص ٣٣.

(٢٦) شولومو غازيت، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ٧٨ ـ ١١٣.

إلى منازلهم وأراضيهم من دون تقويض نسيج الشعب والمجتمع الإسرائيليين، حيث إن قسماً كبيراً من المستوطنات الإسرائيلية مشيد على أرض كان يسكنها عرب فلسطينيون، وإعادة مثل هؤلاء يعني اقتلاع مئات الآلاف من الإسرائيليين، مما سيلحق هزة مدمرة بالنسيج الاجتماعي في إسرائيل(٢٧)، بل إن شمعون بيريس، وبالتالي حزب العمل الإسرائيلي، يرفضان عودة اللاجئين من منظور أيديولوجي، فبيريس يرى أن إسرائيل يجب أن تحافظ على نفسها كدولة ذات قومية «يهودية» وأن عودة اللاجئين تعني أن تصبح إسرائيل دولة ثنائية القومية.

إن رفض إسرائيل الاعتراف بالقرار ١٩٤، الذي يشار إليه بـ «قانون العودة أو التعويض»، وبالتالي عدم الاعتراف بمسألة اللاجئين الفلسطينيين، لا يقتصران على عدم الرغبة في عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، بل يتعديانه إلى حتى التحفظ القاطع تجاه أي التزام بدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين، فحتى لو لم تكن إسرائيل مسؤولة عن مسألة اللاجئين الفلسطينيين، فإن هؤلاء في جميع الأحوال تركوا أملاكهم، واستفادت منها إسرائيل، فمن حق هؤلاء إذا رفضت عودتهم أن يطالبوا على الأقل بتعويض عن أملاكهم، وحجة إسرائيل في ذلك، أي في رفض مبدأ التعويض، هي أن العرب كانوا قد هجروا مئات الآلاف من اليهود إلى إسرائيل، وأن هؤلاء كانوا قد تركوا ممتلكاتهم، وإذا طلب من إسرائيل تعويض اللاجئين الفلسطينيين فعلى العرب بالمقابل تعويض اللاجئين اليهود عن ممتلكاتهم التي خلفوها(٢٨). إزاء هذا الرفض الإسرائيلي، وإزاء ضغوط الحالة الكبيرة للاجئين الفلسطينيين، هل يبقى التجاهل والتنكر للمسألة هما الحل؟

المواقف الإسرائيلية التقليدية

يمكن استخلاص المواقف الإسرائيلية التقليدية من مسألة اللاجئين في النقاط التالية:

● ترى إسرائيل أنها ليست مسؤولة عن قضية اللجوء الفلسطيني، وأن المسؤولية برمتها تقع على عاتق الدول العربية التي سهلت للفلسطينيين الهجرة تحت عنوان فتح الطريق أمام الجيوش العربية لتحرير كامل فلسطين، وأن هذه الهجرة مؤقتة.

● وعليه، فإن إسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية، سواء من النواحي القانونية أو السياسية أو الأخلاقية، باعتبارها ليست طرفاً رئيسياً في هذه القضية.

● كما أن العرب مسؤولون عن مسألة اللاجئين، فهم يتحملون وزر هذه المسألة، سواء التوطين داخل الدول العربية أو المساعدة في إعادة التأهيل، أو قضية التعويض والمراد بها أن تدفع للدول المضيفة بهدف المساعدة على التوطين ودمج اللاجئين في المجتمعات، وكذلك يجب أن تشارك فيها الدول العربية.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩١.

● تربط إسرائيل باستمرار بين مسألة اللاجئين الفلسطينيين واليهود الذين خرجوا من الدول العربية وهاجروا إلى إسرائيل باعتبارهم لاجئين يهوداً، وأن ما ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين ينطبق بدوره على اللاجئين اليهود.

● تشير إسرائيل إلى واجبها الأخلاقي والإنساني في هذا الصدد، حيث يمكن أن تساعد في جمع شمل بعض العائلات الفلسطينية بقدر ما ستسمح الظروف السياسية والأمنية بذلك.

مستجدات الموقف الإسرائيلي

إن الموقف الإسرائيلي التقليدي من اللاجئين، والذي كما أشرنا سابقاً يتجاهل مسألة اللاجئين، لم يبق على حاله إزاء عوامل عديدة، على رأسها إصرار اللاجئين على العودة إلى مساكنهم رغم مرور زمن طويل، وكذلك رفض الحكومات العربية مبدأ التوطين واستيعاب اللاجئين، كما أن ظهور منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة كيانية فلسطينية، وعلى أيدي اللاجئين أنفسهم، كل هذا حال دون تحقيق أهداف إسرائيل في طمس هذه القضية رغم سياسات إسرائيل المستمرة إزاء ذلك، حيث تدير القرى وتمنع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة وتوطن اليهود في المناطق العربية المهجورة، فقد تجاوب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دافيد بن غوريون مع الضغوط الدولية قائلاً: «إذا أجبرت إسرائيل على إعادة اللاجئين، فإنها تسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن الحرفيين ولكنها لا تسمح أبداً بعودة أي من القرويين»[(٢٩)].

كما أن موشيه شاريت، وزير خارجية إسرائيل في حينه، قال: «تتعاطف إسرائيل مع آلام اللاجئين وعذابهم إلا أنها مع ذلك وبالنظر إلى اعتبارات أمنية واهتمامها باستقرار السلام في المستقبل لا يمكنها أن توافق على عودتهم»[(٣٠)].

رغم ذلك، فإنه نتيجة للعوامل المتعلقة بالفلسطينيين والتي أشرنا إليها آنفاً، ونتيجة للموقف الدولي الداعي إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم وعدم إمكانيته تجاوز اللاجئين الفلسطينيين واستثنائهم من هذا الموقف، فقد تقدمت إسرائيل بالعديد من الخطط المتعلقة بالتسوية والتي كما أشار الباحث نواف الزرو «إلى أنها أكثر من عشرين خطة إسرائيلية رسمية»[(٣١)].

ففي عام ١٩٧٣ طرح إسرائيل غاليلي، الوزير في حكومة حزب العمل، مشروعاً خلاصته ترمي إلى «تأهيل اللاجئين الفلسطينيين بتوفير مساكن لهم مجاورة للمخيمات، أو

(٢٩) زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، ص ١٢٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٣١) نواف الزرو، «مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية،» **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩١)، ص ١٣٤.

تحويل المخيمات إلى مدن، أو دمجها في البلديات المجاورة»[٣٢]. وفي عام ١٩٧٥، دعا حزب الليكود في برنامجه إلى تسوية قضية اللاجئين على أساس مقايضة الناس والممتلكات بين اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود من الدول العربية[٣٣].

في عام ١٩٨٢ دعت حكومة مناحيم بيغن إلى «دمج اللاجئين في الضفة الغربية وغزة في المدن المجاورة عن طريق نقل ربع مليون لاجئ من مخيماتهم»[٣٤].

وفي عام ١٩٩٤ نشرت الحكومة الإسرائيلية وثيقة عن مسألة اللاجئين توجز موقفها على النحو التالي: إن مسألة لاجئي ١٩٤٨ هي من صنع العرب، وأن نحو ٦٠,٠٠٠ لاجئ يهودي اضطروا في بداية الخمسينيات للهرب من الدول العربية؛ فهو متعلق بمجموعة وليس بأفراد[٣٥].

وبناءً عليه طرأت على الموقف الإسرائيلي التقليدي الرافض للإقرار بمسألة اللاجئين تعديلات عديدة وإن كانت طفيفة لكنها لم تخرج عن محاولاتها لتمييع القضية والهرب من المسؤولية.

وفي هذا السياق لجأت إسرائيل إلى تجزئة موضوع اللاجئين، وذلك بتقسيم اللاجئين إلى عدة فئات، ووضع مواصفات خاصة لكل فئة، وإخضاع كل جماعة لاعتبارات معينة، والاعتراف بجزء من بعضها والتجاهل الكلي للبعض الآخر، وهكذا ظهرت التصنيفات التالية:

- لاجئو ١٩٤٨، وهذا العدد غير متفق عليه حتى من قبل المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم وإن كانت تقديراتهم تتراوح ما بين ٦٠٠ ـ ٦٥٠ ألفاً.

- لاجئو ١٩٦٧، الذين يطلق عليهم «النازحين»، وأن كان قسماً منهم لم يستقر في الأردن، ولم يعد ينطبق عليه مصطلح النازحين، ثم غموض الموقف نهائياً إزاء هؤلاء النازحين بعد قرار فك الارتباط الأردني ـ الفلسطيني عام ١٩٨٩، وهل أصبح هؤلاء لاجئين، أم بقوا نازحين، أم غير ذلك، وحتى هؤلاء يصار أيضاً إلى تصنيفهم ضمن جماعات متعددة مثلاً:

ـ إجراءات لم الشمل: من يقع ضمن الجماعة التي تنطبق عليها هذه الإجراءات.

ـ قضايا أفراد سينظر في أمورهم، كل فرد على حدة.

ـ أولئك الذين تقبل عودتهم حسب اعتبارات خاصة للسلطات الإسرائيلية.

(٣٢) زريق، المصدر نفسه، ص ١٠٣.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

● أفراد العائلات المتأخرة: وهؤلاء هم الذين خرجوا بتصاريح رسمية إسرائيلية لكنهم منعوا من العودة من قبل السلطات الإسرائيلية،إما لأنهم فقدوا تلك التصاريح وإما لانتهاء مدتها، وإما لعدم رغبة المسؤولين على الجسر في إدخالهم، وهؤلاء تقدر الحكومة الأردنية عددهم بحوالي ٨٠,٠٠٠ نسمة(٣٦).

ورغم أن وثائق مؤتمر مدريد، والمفاوضات التي تلته وكذلك مختلف الاتفاقيات التي وقعت من بعد، أشارت إلى أن المرجعية هي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨، فإن هذين القرارين أتيا ليعالجا ما أسفرت عنه حرب ١٩٦٧، وتجاهلا كلياً كل ما كان قد حدث من حروب وتشرد قبل هذه الحرب. ونستطيع القول إن كل ما جاء من اتفاقات ومعاهدات في إثر مؤتمر مدريد كان يعني نتائج حرب ١٩٦٧، ويعني بالنسبة إلى الفلسطينيين بالذات معالجة أوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه التحديد.

أما ما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بصدد اللاجئين، وإن كان البعض يسقطه على لاجئي حرب ١٩٤٨، على اعتبار أن لاجئي حرب ١٩٦٧ نازحون وليسوا لاجئين، فحتى لو أخذنا بأن القرار يعني اللاجئين، فإن هذا القرار أولاً لا يتطرق إلى قضية اللاجئين إلا في حدود صياغة عامة تطالب بحل هذه المشكلة حلاً عادلاً، ثم ثانياً إن مصطلح اللاجئين جاء عائماً غير محدد، فأي لاجئين يقصد هذا القرار، هل هم لاجئو ١٩٤٨، أم لاجئو ١٩٦٧، أم اللاجئون بشكل عام، الفلسطينيون منهم والإسرائيليون في حرب ١٩٤٨، كما يحلو لإسرائيل أن تسمي من هجرتهم هي بوسائلها المتشعبة بأنهم لاجئون وهم معنيون بهذا القرار وبغيره من القرارات التي تتعلق باللاجئين رغم أن المفهوم العام للعرب أن اللاجئين هم اللاجئون الفلسطينيون، وحيث إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد أتى نتيجة لحرب ١٩٦٧، فهناك لاجئون سوريون هجروا الجولان نتيجة للعدوان الإسرائيلي، وآخرون من مصر نتيجة احتلال سيناء، وآخرون من لبنان نتيجة احتلال جنوب لبنان، وإن كان هؤلاء ــ المصريون، السوريون، اللبنانيون ــ قد ينطبق عليهم مصطلح نازح الذي يعني نزوح الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى منطقة أخرى داخل إقليم الدولة، فهذا باعتقادنا حينما تصيب الدولة كوارث طبيعية أو اضطرابات داخلية، وليس نتيجة لعدوان خارجي يحتل أراضي هؤلاء ومنازلهم ويحرمهم من العودة، وهذا الأمر يعود إلى رجال القانون بشكل أساسي، فهذا موضوعهم.

وحتى لو قبلنا الرأي القائل إن اللاجئين المعنيين بقرار مجلس الأمن هم لاجئو ١٩٤٨، فالإسرائيليون، كما ذكرنا سابقاً، يفسرونه بأنه يعني اللاجئين الفلسطينيين بقدر ما يعني اللاجئين الإسرائيليين الذين لجأوا إلى إسرائيل نتيجة لتلك الحرب وإفرازاتها.

كما أن إعلان المبادئ الفلسطيني ــ الإسرائيلي قد أجل قضية اللاجئين إلى

(٣٦) انظر: إيليا زريق، «الخطة الإسرائيلية لمواجهة قضية اللاجئين،» (محاضرة ألقيت في مؤسسة شومان، عمان، ١٩٩٥/٥/١٤).

المفاوضات النهائية، مما أثار عند اللاجئين مخاوف تعكس القلق على مصيرهم، خاصة بعد عودة قيادة المنظمة وكوادرها الرئيسية إلى فلسطين، حيث أصبحت مهمة تكريس السلطة الفلسطينية، عبر المفاوضات الشاقة مع الجانب الإسرائيلي، وضعف الأوراق الفلسطينية، تدفع بمسألة اللاجئين إلى الوراء، مما جعل اللاجئين يشعرون وكأنهم سيدفعون ثمن كل هذا، خاصة أن اللاجئين يعتقدون أن مسألتهم تفتقد مرجعية واضحة، وبعد أن كانت هذه المرجعية تمثل بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، فإن هذا القرار لم يشر إليه من بعيد أو قريب في وثائق مدريد وما بعده.

أما النازحون، فقد تم بموجب المادة ٢١ من اتفاق المبادئ الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية (فلسطينية ـ أردنية ـ مصرية ـ إسرائيلية) لتقرر بالاتفاق أشكال عودة هؤلاء النازحين، وحيث إن لإسرائيل موقفاً واضحاً بهذا الصدد، وحيث إن القرارات تتخذ بالإجماع، فإن إسرائيل تستطيع أن تضع الفيتو باستمرار على كل مسألة لا تتوافق ومصالحها، وكان هذا واضحاً في مجموعة عمل اللاجئين التي عقدت سبع جولات ولم تنجز أي شيء لاتساع هوة الخلاف بين الأطراف العربية والطرف الإسرائيلي.

أما المادة ١٢ من اتفاق القاهرة الموقع في ١٩٩٤/٥/٤، فقد أكدت أن الطرفين سيدعوان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إنشاء لجنة مستمرة، ستقر بالاتفاق السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظم، كذلك الحال أشارت المادة ٧ من اتفاق أوسلو «أن دخول بعض نازحي عام ١٩٦٧ إلى مناطق الحكم الذاتي سيخضع للتفاوض»[٣٧].

في آب/أغسطس ١٩٩٤، ونتيجة للمباحثات المتعددة الأطراف، وعدت إسرائيل بعودة ٢٠٠٠ حالة سنوياً، ووافقت حتى الآن على حوالى ٨٠ في المئة منهم. وبالمناسبة، فإن إسرائيل تدعي أنها سمحت في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٩٤ بدخول ٨٨ ألف فلسطيني إلى الضفة الغربية لأسباب إنسانية، وإذا كان هذا الزعم صحيحاً فهذا يعني أنها تسمح كل عام بدخول ما معدله ٣٥٠٠ لاجئ، وإذا ما أدركنا أن عدد اللاجئين ينوف عن الـ ٤ ملايين، فهذا يعني أن اللاجئين سينتظرون أكثر من قرن كي يعودوا.

أما الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية، فقد عالجت مشكلة اللاجئين كمشكلة إنسانية لا كمشكلة سياسية، وذلك حينما أشارت المادة ٨ منها إلى هذا الموضوع قائلة «أن مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية ومصدر للمعاناة الإنسانية وأن الطرفين سيسعيان إلى التخفيف من هذه المشاكل الناجمة عنها على الصعيد الثنائي، وإلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة الفلسطينية ـ الأردنية ـ المصرية ـ الإسرائيلية والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين». وكذلك

(٣٧) انظر: اتفاق أوسلو ـ ١ (١٩٩٣)، واتفاق القاهرة، أوسلو ـ ٢ (١٩٩٤).

تشير المادة نفسها، فقرة ٢ ـ ب، إلى أن يعمل الجانبان على توطينهم[٣٨].

التصور الإسرائيلي

من خلال ما تقدم، ومن خلال التعاطي التاريخي الإسرائيلي المتجاهل لمسألة اللاجئين والهروب المستمر من هذه المسألة، والتلامس الخجول معها حينما يرتفع صوت الضغوط الخارجية، نستطيع أن نلقي الضوء على التصور الإسرائيلي المستقبلي لمسالة اللاجئين، حيث تنطلق إسرائيل من تعاملها مع مسألة اللاجئين من ثلاثة محاور:

المحور الأول: عدم مسؤولية إسرائيل عن مسألة اللاجئين، ووضع المسؤولية بالكامل على الجانب العربي، وبالتالي التهرب من أية استحقاقات قد تترتب عليها نتيجة هذه المسؤولية.

المحور الثاني: الحجج الأمنية، وبالتالي فإنها لن تسمح إلا بعودة أعداد متواضعة سنوياً في الظروف الراهنة، حتى تصبح واثقة من قدرة السلطة الفلسطينية على تدجين كل معارض لعملية السلام، وهذا يعني مراقبة مدى جدية السلطة الفلسطينية في استجابتها للمطالب الإسرائيلية، ويعني كذلك التشدد في عدم السماح لأي من العائدين في الاستقرار قرب الخط الأخضر.

المحور الثالث: العامل الديموغرافي، فإسرائيل لا تريد أن تكون هناك دولة ثنائية القومية، في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني إذا ما بقيت الأمور مرتبطة بالسيادة الإسرائيلية، فإن ثقلاً ديموغرافياً عربياً كبيراً سيقع تحت السيادة الإسرائيلية وإن كان ذلك ضمن إطار الحكم الذاتي، الأمر الذي يشكل قنبلة بشرية قابلة للانفجار في كل لحظة.

وقد لخص شمعون بيريس المواقف الإسرائيلية إزاء هذه القضية، مدغدغاً عواطف المجتمع الدولي، حين أسهب كثيراً في مقدمة عن الدوافع الإنسانية، والحديث عن معاناة اللاجئين، والتباكي على مصيرهم، والطلب بصوت عال بإيجاد حل عادل منصف ومعقول.

ففي موقف عاطفي إزاء اللاجئين، يثير بيريس عواطف الآخرين قائلاً: «أن مرآهم ـ أي اللاجئين ـ يبعث الشجن في النفس، وما من شخص متعقل يشيح بوجهه بعيداً في اللامبالاة، أو يعتقد أن معاناة هؤلاء هي عقاب إلهي وأنها حصلت لأنهم أشرار»[٣٩]، ويضيف قائلاً: «لا يوجد شعب في العالم كاليهود يعرف معنى المعاناة الشخصية والعائلية والقومية، فنحن أمة من اللاجئين»[٤٠].

رغم هذا الاستعطاف، والحرص الإنساني على مسألة اللاجئين، فإن بيريس يقول إن

(٣٨) انظر: المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وادي عربة.
(٣٩) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٧٦.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

الحل المنصف والمعقول «هو ذلك الحل الذي يأخذ في صياغاته بعين الاعتبار الحاجات، والضغوط، والآمال والإمكانيات كلها ولسائر الأطراف المعنية»(٤١).

وهذا يعني الاستجابة أيضاً لآمال وإمكانيات إسرائيل، التي، كما أشرنا، لها موقف واضح في تجاهل هذه المشكلة، بل إن بيريس نفسه يعود في نهاية حديثه حول مسألة اللاجئين لينسف كل ما تحدث عنه، وليمحو كل تلك الصفحة من أحاديثه البراقة حين يقول: «بالنتيجة لا مجال للقبول بهذا المطلب ـ لا الآن ولا في المستقبل، وما من حكومة إسرائيلية ستوافق على استراتيجية تفضي إلى تدمير كياننا القومي»(٤٢).

إذا كان بيريس، صاحب جائزة نوبل للسلام، يرى في عودة اللاجئين إلى ديارهم تدميراً للكيان الإسرائيلي، فلا لوم على قوى اليمين الإسرائيلي المتطرف، في مواقفه العنصرية القومية ليست فقط من مسألة اللاجئين بل من كل العرب، إذ هي تتجاهل كلية هذه المسألة، بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو يدفع بالقضية بعيداً ويرى «أن الوضع الخطير والحقيقي المتمثل في عدم وجود مأوى للفلسطينيين نشأ بعد حرب الخليج، بعد أن طردت الكويت الفلسطينيين من أراضيها كرد على تعاونهم مع المحتلين العراقيين»(٤٣).

وهكذا فإن نتنياهو يتجاهل مأساة أكثر من أربعة ملايين فلسطيني موجودين خارج بلادهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي لديارهم، ويزعم أن المأساة الفلسطينية هي تلك التي نتجت عن حرب الخليج.

لقد بقيت التغيرات التي حدثت في الموقف الإسرائيلي من مسألة اللاجئين طفيفة ومحدودة، وليس الاختلاف في المواقف بين الحزبين الرئيسيين بالشيء الذي يمكن الإشارة إليه، وأن عدم تغيير الطواقم الخاصة بقضية اللاجئين رغم تعاقب الليكود والعمل على الحكم يؤكد هذا الأمر، ورغم ذلك يمكن الإشارة إلى بعض المواقف الجديدة في النقاط التالية:

● تؤكد إسرائيل عدم مسؤوليتها الأولية والأخلاقية والقانونية عن مسألة اللاجئين.

● بما أن الهدف المركزي للسلام هو وضع حد لمعاناة الناس، فإن ذلك يدفع بضرورة وضع حد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين، وأن على كل الفرقاء في عملية التسوية المساهمة في هذا الحل.

● توافق إسرائيل على عودة بعض اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية (مستقبلاً)، أما في ما يتعلق ببعض الحالات الإنسانية، فإن إسرائيل لا تمانع من النظر فيها منفردة.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤٢) نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ص ٢٠٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

● لا مانع من التعويض الجماعي لأولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم عام ١٩٤٨ على أن تدفع هذه التعويضات للحكومات المضيفة لتقوم بعملية دمج واستيعاب اللاجئين لديها، شريطة أن تقوم الدول العربية بتعويض اللاجئين اليهود بالمثل، على أن يكون ذلك تحت إشراف دولي.

● تحويل الموضوع إلى موضوع إنساني فقط.

وتبقى مسألة التوطين والتأهيل على رأس المسائل التي طرحتها إسرائيل كحل مقبول لديها لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وهذه ما سنقف عنده لاحقاً.

إعادة التأهيل والتوطين

حيث إن إسرائيل ترفض مسألة العودة، رغم أن الفلسطينيين يشيرون بأنه حتى لو تمت الموافقة على العودة فإن نسبة كبيرة من اللاجئين لا تسمح لهم ظروفهم بحكم الزمن وتفاعلاته بالعودة، فإن المسألة تبقى مسألة معنوية، والإسرائيليون يشكون في ذلك ويرون أن الحل الأكثر واقعية هو في إعادة تأهيل اللاجئين، وذلك عن طريق تحسين وضعهم المعيشي، وإعادة بناء البنية التحتية لهم من مساكن حديثة، وطرق، ووسائل التعليم وصحة، وماء وكهرباء... إلخ، وإخراجهم نهائياً من مخيماتهم ثم توطينهم حيث يقيمون، فذلك وحده كفيل بأن ينهي مسألة اللاجئين، بل لن تعود هناك حاجة إلى الأنروا. وأما باقي الحالات التي قد ترغب بالعودة، وخاصة اللاجئين في لبنان، فيمكن استيعابهم تدريجياً وتحت الرقابة والإشراف الإسرائيليين، في مناطق السلطة الفلسطينية، أو في مناطق الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية إذا ما تمت مستقبلاً، أو في مناطق الدولة الفلسطينية إذا أقيمت مستقبلا أيضاً.

وفي هذا التصور يقترح شمعون بيريس أن تقسم المسألة على مراحل تتزامن مع مراحل المفاوضات؛ ففي المرحلة الأولى، مرحلة المفاوضات، يمكن تحسين أوضاع اللاجئين، وخاصة مخيماتهم، وفي المرحلة الثانية، المرحلة الانتقالية، يصار إلى العمل على إعادة التأهيل وإقامة هياكل ارتكازية اقتصادية. وفي المرحلة النهائية تصاغ التسوية الدائمة، حيث لن تبدي إسرائيل أية اعتراضات على الانتقال الحر إلى داخل المناطق الفلسطينية. ويقول بيريس، صاحب هذا التصور، إن أغلب اللاجئين موجودون أصلاً في المخيمات ضمن المنطقة التي ستندرج في الاتفاقيات السياسية المبحوثة في الفصل الثالث عشر(٤٤). ويرى أن استيعاب اللاجئين، خاصة المقيمين منهم في لبنان والذين يرغبون في الانتقال إلى أراضي السلطة الفلسطينية، فيما بعد، سيعمل على استقرار الوضع في لبنان ويساهم في الاستقرار العام للمنطقة، بل إن أحداً لن ينكر حق أي فلسطيني في دخول أراضي الكونفدرالية، مثلما لا توجد أية عدالة أخلاقية في حرمان أي يهودي من حق المجيء إلى إسرائيل(٤٥).

(٤٤) بيريس، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

ويؤكد هذا التوجه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك، الذي أعلن أمام وسائل الإعلام يوم الاثنين ١٩٩٩/١١/٢٩ أن إسرائيل لا تعارض عودة معقولة للفلسطينيين إلى أراضي السلطة الفلسطينية فيما بعد(٤٦).

خاتمـة

ما زالت مسألة اللاجئين تمثل جوهر المسألة الفلسطينية لأنها متعلقة بالناس مباشرة، ولأنها تعني نسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني. وإذا لم تحل هذه المسألة حلاً عادلاً مقبولا، فإن المسألة الأم، «المسألة الفلسطينية»، لن يكون لها حل نهائي، وستبقى المنطقة عرضه للتوترات وعدم الاستقرار مستقبلاً، خاصة أن لهؤلاء يعود الفضل الأكبر في إبقاء المسألة الفلسطينية حية، فهم الذين قادوا زمام الثورة الفلسطينية من الخارج، وعلى أيديهم أنشئ الكيان الفلسطيني، أي منظمة التحرير الفلسطينية، الذي أصبح الكيان الرسمي والشعبي لعموم الفلسطينيين حيثما وجدوا، وأن هؤلاء إذا لم تحل قضيتهم حلاً عادلاً مرضياً فإنهم وأجيالهم فيما بعد لقادرون على إعادة الكرة مرة أخرى، ودفع المنطقة إلى حالة من التوتر والحروب مستقبلاً.

إن المعطيات على أرض الواقع لا تساعد على إيجاد الحل المنشود، فإسرائيل ترفض تحت ذرائع عديدة عودة اللاجئين إلى مناطقهم، وتحت الحجج الأمنية لا تسمح حتى بالعودة المقبولة إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، بل على العكس، فقد دفعت سياسات الحكومة الليكودية باتجاه إعادة إحياء الفكرة القديمة، فكرة «الترانسفير»، والدفع بموجات هجرة جديدة بدل العمل على استيعاب اللاجئين، وتعتمد إسرائيل على الوضع الراهن، المتمثل بضعف الموقف الفلسطيني، والمساندة الأمريكية المطلقة للموقف الإسرائيلي والتي تجلت بوضوح بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتردي الوضع العربي وتلويح إسرائيل بقضايا أخرى كالمستوطنات والقدس والدولة، بحيث يصار إلى سياسة التبادل والتنازل في مسألة اللاجئين لمصلحة مسائل أخرى، ويدفع في ذلك الواقع المعقد الذي نشأ للاجئين الفلسطينيين بحكم عامل الزمن، حيث أصبح للبعض ظروف اجتماعية واقتصادية يصعب معها تغليب العودة الفعلية على هذا الوضع، وإن كان ذلك لا ينفي حق اللاجئ في العودة ولو معنوياً.

ثمة حلول كانت المفوضية العليا لإغاثة اللاجئين قد طرحتها للتعامل مع مشكلات اللاجئين بشكل عام، وهي العودة إلى الوطن الأم بكامل الرغبة والإرادة، أو الاندماج في البلد المضيف، أو البقاء داخل المخيمات. وبالنسبة إلى الحل الأول، أي العودة الطويلة، فإذا كانت الرغبة العامة للاجئين الفلسطينيين هي العودة إلى ديارهم فإن هذه الرغبة تصطدم بالموقف الإسرائيلي الرافض للعودة كما أسلفنا سابقا، وكذلك بالتغيرات المعقدة الديموغرافية التي طرأت على اللاجئين بحيث تضاعفت أعدادهم بشكل كبير جداً، ثم

(٤٦) إذاعة إسرائيل، نشرة أخبار السابعة في ١٩٩٩/١١/٢٩.

التداخلات الاجتماعية والاقتصادية المتشعبة التي طرأت على الأجيال اللاحقة، كذلك التغيرات الجغرافية التي أحدثتها إسرائيل على القرى والمدن التي أخرجت منها اللاجئين.

أما الحل الآخر، وهو البقاء في المخيمات، فقد أثبتت الوقائع فشله، حيث لم تستطع الأنروا القيام بهذه المهمة حينما عملت على مساعدة اللاجئين اقتصادياً، وبالتالي الاندماج حيث يسكنون، والسبب يعود إلى أن الوكالة تعاني من عجز مالي بشكل مستمر، ثم إن تلبية الحاجات الاقتصادية للاجئين لن يقود إلى تلبية حاجاتهم السياسية، الأمر الذي يعني إبقاء الباب مفتوحاً على أسوأ الاحتمالات.

أما الحل الثالث، الاندماج، فهو أن يندمج اللاجئون في الأوساط التي يعيشون بينها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وبالتالي سياسياً، فإذا كان الوضع بالنسبة إلى اللاجئين داخل الضفة والقطاع ممكناً وسهلاً في مختلف الميادين، باعتبار أن اللاجئ يعيش على جزء من بلده، فإن المسألة أكثر تعقيداً في الخارج، وإن كانت ميسرة في بعض الدول العربية كما هو الحال في الأردن، حيث منحت الحكومة الأردنية اللاجئ الفلسطيني الجنسية الأردنية، إلا أن ذلك لم يسقط حق العودة أو المطالبة بها من قبل اللاجئين، وظهر ذلك بوضوح في مؤتمرات اللاجئين، كما أن مسألة فك الارتباط الأردني ـ الفلسطيني قد أثارت بدورها ظاهرة أخرى، وهي مسألة صعوبة الاندماج السياسي.

إن هذا يعني أن رغبة اللاجئ الفلسطيني في العودة سببها العوامل السياسية أولاً ثم الاقتصادية والثقافية، ويبقى العائق الوحيد هو إسرائيل والأسباب الأيديولوجية التي تتصف بالعنصرية، فالحلول الثلاثة الآنفة الذكر تصطدم بمعوقات أساسية، فالبقاء في المخيمات لن يسمح بتحسين الأوضاع الاقتصادية للاجئين لضعف الإمكانات، أما العودة والاندماج فقد يكونان مترابطين، حيث أشار قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ إلى مسألة العودة أو التعويض، ما يعني مراعاة طموحات وتوجيهات اللاجئ في العودة ومساعدته على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن القول مرة أخرى إن عودة اللاجئين تبقى بحاجة إلى موافقة إسرائيل، وهذا يتطلب تغييرات جدية في التوجهات والأيديولوجية الإسرائيلية نحو اللاجئين، الأمر الذي يصعب توقعه من الدولة الإسرائيلية، وبالتالي فإن المشكلة ستبقى قائمة ومستمرة وإن مضاعفاتها السياسية ستتفاعل وتتصاعد، مما سيؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة وفشل عملية السلام في الشرق الأوسط. ولذا فإن إسرائيل التي تركت الباب مفتوحاً مع الدول العربية الأخرى التي توصلت معها إلى حل ولم تغلقه نهائياً، تركت الباب هنا أيضاً، أي في مسألة اللاجئين، مفتوحاً على مختلف الاحتمالات ■

الفاعليـة السياسيـة الخارجيـة في عصـر المعلوماتيـة

خضر عباس عطوان

مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين.

مقدمـــة

اتجهت معظم الدراسات السياسية الراهنة إلى رصد علاقة المعلومات بالتحولات الثقافية أو بالتطورات الاقتصادية. في هذه الدراسة أردنا الانتقال إلى دراسة جانب آخر تتمتع فيه المعلوماتية بحظوة، ألا وهو ميدان السياسات الخارجية وركيزتها الأساسية القوة والفاعلية. وتتأتى **أهمية الدراسة** من كون المعلوماتية قد غيرت قناعات سابقة في تصريف السياسة الدولية والمبنية على استخدام علاقات القوة التقليدية التي تغلب عليها الصبغة العسكرية. ولسنا في معرض إيراد جدوى أوعدم جدوى اللجوء التقليدي إلى عناصر القوة، ولكن في عصر المعلوماتية، وإن بقيت عناصر القوة التقليدية ذات تأثير في إحداث التغيير المطلوب، بيد أن تبرير اللجوء إليها ليس بالأمر اليسير. ففي هذا العصر صارت تتجلى الفرص والقيود الدولية، كما تتضح نوعاً ما سبل تغيير شكل المستقبل (الممكن والمحتمل)، وتبقى فاعلية السياسات الخارجية مرتهنة بالقدرة على المواءمة بين الوسائل والغايات وعلاقات القوى.

وفي هذه الدراسة نهدف، عبر رؤية تحليلية، إلى بيان تأثير التغيير الذي أحدثته المعلوماتية في البيئة السياسية الدولية على وسائل وأساليب تنفيذ السياسة الخارجية لمختلف الدول، وفقاً لإمكاناتها، وذلك في إطار زمني هو المستقبل المتوسط. وفيها نبحث، أيضاً، عن فاعلية للسياسات الخارجية في عصر أصبح الإقناع فيه يعتمد على المعلومات الحقيقية الموضوعة في إطار تحليلي مقبول، وليس على تبني شعارات ايديولوجية براقة، مهما كانت عناصر القوة التي تمتلكها. وهو ما ينطبق حتى على علاقات القوة، التي يتعذر استخدامها في البيئة الراهنة من دون أن تسبقها مبررات كافية تسبغ الشرعية على استخدامها.

لقد فتحت أبواب الفيضان المعلوماتي على مصاريعها، وأمام تياره الجارف ليس هناك إلا بديلان[1] إما التفاعل مع هذا التيار وإما أن يكتسح الأطراف غير المستعدة له. و**المشكلة**

(١) نبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية (التكنولوجية)،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ١١٨.

التي نواجهها بالتحليل هي صعوبة التنبؤ بما سيؤول إليه اعتماد سلوك القوة في بيئة السياسة الدولية الراهنة أوالمحتملة/الممكنة. فهذه البيئة صارت تفرض قيوداً على استخدام الوسائل السياسية القسرية في التأثير وطلب الفاعلية. كما صارت تتيح مجالات جديدة.

ولذلك نرى «**الفرض**» أن المعلوماتية غيرت بيئة السياسات الخارجية، وصارت تفرض على تلك السياسات تدارك التغيير قي بنيتها، أي في بنية السياسات وأساليب تصريفها لعلاقات القوة، إذا ما أرادت أن تكون فاعلة. وسنتبنى، في التعامل مع الفرض المشار إليه، استخدام المنهج الاستشفافي الذي يتيح مجالاً أكبر في استخدام الأداتين لماذا وكيف. وفي ضوء ذلك نتساءل، ما الذي أحدثته المعلوماتية في السياسات الخارجية؟ هل بقيت هياكل تصريف علاقات القوة التقليدية قائمة؟ وما الأوجه الجديدة للقوة وطلب الفاعلية في السياسات الخارجية؟

وفي ضوء التقديم أعلاه سنتناول الموضوع بخمس فقرات أساسية: في الأولى معالجة وصفية للمصطلحات. وفي الثانية تناول للأساليب التقليدية للفاعلية السياسية الخارجية. أما محور الفقرة الثالثة فهو السؤال عن كيفية تأثير المعلوماتية في عملية صنع السياسات الخارجية. وفي الفقرة الرابعة تناولنا كيفية تأثير المعلوماتية على علاقات القوى الدولية، أما الفقرة الأخيرة، فتتعلق بأساليب طلب الفاعلية الخارجية.

أولاً: المعلوماتية، السياسات الخارجية: المفاهيم

إن تحديد المفاهيم هو خطوة أولى نحو تسهيل إيصال لغة الكاتب إلى القارئ. وفي إطار موضوع الدراسة الذي نحن بصدده، سنبين معنى المعلوماتية والسياسة الخارجية والقوة، بوصفها الأركان المهمة فيها. في ما يتعلق بصطلح المعلوماتية[(٢)]، فنحن نطلقه على الاستخدام المكثف للبيانات في مجالات الحياة المختلفة من علمية وصناعية وتجارية وسياسية... وبالشكل الذي يوفر للشخص، فرداً كان أو مؤسسة، بيانات معالجة تساعده في الوصول إلى دقة في الإنجاز، وسرعة في الأداء، وتكثيف في الجهد. وبذلك ترتفع قيمة المعلومات إلى المستوى الذي يجعلها واحداً من عناصر القوة المعاصرة؛ ولربما أهمها. وهذا ما يتحقق بفعل التقدم التكنولوجي في مجال إنتاج المعلومات وإيصالها وتوزيعها. ولعل أبرز صور عصر المعلوماتية هي شبكة المعلومات الدولية، الفضائيات.

---

(٢) هناك خلاف أكاديمي حول تعريف المعلوماتية، فالدكتور سلمان رشيد يرى أنها مزيج من تكنولوجيا الحاسبات والإلكترونيات. انظر: سلمان رشيد سلمان، **المستقبلية**، موسوعة علوم؛ العدد ٩ (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٩٦). ص ٢٩، وتذهب الدكتورة هدى راغب عوض إلى أنها مجموعة الاتصالات الكونية والإلكترونية التي يمكن أن تنقل المعلومات تواً من أي مكان إلى أي مكان آخر في الكون. انظر: هدى راغب عوض، «سيادة المعلومات،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٦٢. وويذهب الدكتور يوسف الحلباوي إلى كونها النشاطات الخاصة بإنتاج وتشغيل وتخزين ونقل ومعالجة ونشر المعلومات. انظر: يوسف الحلباوي، **التقانة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٩٢. وللتنويه، نحن في دراستنا هذه أقرب إلى تعريف الدكتور الحلباوي.

أما السياسات الخارجية فتكاد تلتقي (نسبياً)[٣] الدراسات السياسية، إلا أنها مجمل سلوكيات الدول، الهادفة والموجهة صوب البيئة الدولية بهدف تغيير عناصر تلك البيئة، بما يضمن للدولة المعنية وضعاً دولياً أفضل، سواء أكان ذلك مرتبطاً بتعظيم العوائد والفرص، أم التقليل من الكلف والكوابح، القائمة أو المتصورة.

وفي ما يتعلق بالقوة، فهي وسائل إيقاع التأثير الهادف في الغير. ونجاح التأثير يتطلب امتلاك الإرادة السياسية لاستخدامها. وعناصر القوة عديدة، منها العسكرية والاقتصادية والثقافية... والسياسات الخارجية تقوم على القوة في جانب مهم منها، وتعتمد عليها. فالبيئة الدولية قد تضع مجالاً للأخلاقيات وللاعتبارات القانونية الدولية، ولكن من دون عناصر قوة داعمة لا سبيل للاجتهاد بحدوث تحولات إيجابية في مواقف تلك البيئة من جانب صاحب الشأن. وعلى مقدار عناصر القوة المملوكة أو المتاحة (أي التي يتيحها توافر بيئة خارجية ميسرة لأفعال الدولة) يكون حال سياسات الدول نجاحاً أو فشلاً، وبالطبع المسألة هنا مقرونة بامتلاك الإرادة السياسية لاستخدامها. فالدول، ــ إما أن تمتلك عناصر قوة تتيح لها هامشاً واسعاً للمناورة، وأحياناً فرض الأنموذج الذي تريد، من حيث القيم والسلوكيات،إذا ما توافرت على إرادة استخدامها سياسياً، ــ وإما أنها لا تمتلك تلك العناصر. ومن ثم، فإما أن تكون سياساتها في الحالة الأخيرة عبارة عن خطاب سياسي في الغالب، وإما أن تراجع سلم أولوياتها صوب المزيد من السلمية (التعاون مع الآخر، نبذ الأساليب القسرية..) في تحقيق غاياتها، أو في أفضل الأحوال الارتباط بعلاقات أمنية مع قوى كبرى.

ثانياً: السياسات الخارجية والأساليب التقليدية لتصريف علاقات القوة

على مر العصور، لم تجد السياسة نفسها مفصولة عن القوة؛ فسياسة أي دولة تعبير عن مصالحها، ويعبر عنها باتجاهات (سلوكيات) ما، وهذه الاتجاهات تحتاج إلى تملك عناصر القوة لتحقيقها. وأكثر ما تتجلى العلاقة بينها، أي بين القوة والسياسة، في إطار السياسات الخارجية. فالمعيار في نجاح السياسة هو تحقيق غاياتها، وغايات السياسة الخارجية تتحدد بشكل عام في إيقاع التأثير في البيئة الخارجية بقصد ضمان وضع دولي أفضل. وهنا، تدعم خيارات السياسة وتوجهاتها بعناصر القوة القائمة في تلك الدولة؛ وفي أحيان أخرى على ما تتيحه البيئة الدولية من عناصر قوة مضافة إلى الدولة المعنية، سواء عبر تحالفات أو تعاون، أو عدم التحالف بالضد منها.

ويلاحظ أن ليست كل نماذج السياسات الخارجية (علاقات القوة) ناجحة. فإذا ما طرحت دولة، ولتكن A، نظام أولويات معين وكانت عناصر القوة التي تتوفر عليها لا تتيح

(٣) انظر مثلاً: مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: إطار نظري** (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٠)، ومحمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٧ ـ ٦٧.

تحقيق ذلك النظام، فإيقاع التأثير في الغير، الذي هو ركيزة علاقات القوة، ستقل احتمالاته. وما يهمنا هنا هو الأنموذج العقلاني (إيقاع التأثير في الغير)، أي التصريف الرشيد والموازنة الدقيقة بين السياسات الخارجية (الغايات)، وعلاقات وعناصر القوة (الوسائل). لقد شهدت سياسات القوة، خلال مراحلها التاريخية، تغيراً في شكلها، إذ اختلفت الغايات التقليدية لاستخدام القوة بين الدول، وانتقلت من التمكن من احتلال أقاليم العدو والسيطرة عليها وعلى مواردها، إلى الرغبة في تدمير إمكانات العدو المادية، بل انتقلت من التركيز على استخدامات القسر والإكراه ضد الآخر بغية تحقيق غايات محددة (إخضاعه للسيطرة أو الحد من حريته)، إلى التركيز على إيقاع التأثير الهادف في سلوك الآخر[٤]. وعموماً، لجأت السياسات الخارجية إلى واحد من ثلاثة أساليب تقليدية في تصريف علاقات القوة[٥]:

١ ـ **الإقناع**، ومعناه لجوء الدولة، A مثلاً، إلى عرض فوائد اتخاذ موقف ما أو اتباع سياسة معينة من قبل الدولة B، وهذا يتوقف على قدرة الدولة A ومهارتها في عرض المنافع التي يمكن أن تحصل عليها الدولة B عند استجابتها لموقف أو سياسة معينة. كذلك قناعة الدولة B بمدى المنافع التي يمكن الإفادة منها أو جنيها من خلال العروض التي تقدمها الدولة A.

٢ ـ **الردع**، ويقوم هذا الأسلوب على إقناع الدولة B بأن هناك أوضاعاً استراتيجية مفروضة لا تمكنها من القيام بما ترغب هي فيه، وبأن مصالحها تقتضي القيام بما يفرضه الطرف الرادع (دولة A) عليها، وإلا ستكون الخسائر التي ستتعرض لها، أو التي سيتوجب عليها دفعها أكثر من المكاسب التي تتوقع الحصول عليها من عملها الذي ترغب فيه.

٣ ـ **الإرغام**، وفيه تقدم الدولة B على سياسة وهي مجبرة عليها بفعل التهديد الموجه ضدها من قبل الدولة A بمعنى آخر، إن ثمن رفض الدولة B تنفيذ السلوك المرغوب فيه من قبل الدولة A سيكون أكثر بكثير من ثمن تنفيذها.

تشكل الفقرتان السابقتان مدخلاً للموضوع، والآن علينا فهم الكيفية التي تمارس بها المعلوماتية تأثيرها في تغيير نمط السلوك السياسي الخارجي باتجاه البحث عن عناصر القوة والفاعلية، سواء ما تعلق منه بالبيئة الداخلية للسياسات الخارجية، أم المتعلق منه بالبيئة الخارجية، أي بمدى الحرية في اعتماد منهج دون آخر في تصريف تلك السياسات.

ثالثاً: المعلوماتية وصنع السياسات الخارجية

في البدء، نتساءل، كيف تؤثر المعلوماتية في عملية صنع السياسات الخارجية، ولماذا؟

(٤) انظر: سليم فرحان جيثوم، «أثر المعلومات والاستراتيجية في توزيع القوة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٠)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٥) عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥)، ص ١٦ ـ ١٧.

من الحقائق أن من دون معرفة البيئة التي تبنى عليها السياسة الخارجية تصبح هذه الأخيرة بلا أساس موضوعي. والمعلومات، بوصفها بيانات تمت معالجتها، تساعد في معرفة تلك البيئة، كما تؤدي مهمة أساسية في ترشيد وعقلنة تلك السياسة عبر تعريف الموقف السياسي، واختيار أفضل بدائل التعامل معه.

والسلوك السياسي الخارجي (وهو مرحلة لاحقة على عملية صنع السياسات الخارجية)، يعنى باختيار بديل من بين مجموعة بدائل مقترحة، قابلة للتنفيذ. وهذا ما يقترن بكيفية إدراك صانع القرار السياسي للموقف ولأساليب التعامل معه، وبتفهم لما يفرضه الموقف من بدائل ممكنة، وتؤدي المعلوماتية في كلا الحالتين دوراً مركزياً يصعب التخلي عنه.

١ ـ المعلوماتية وإدراك/تصور صانع القرار السياسي الخارجي: يبدي صانع القرار في أي دولة استجابة أو ردود أفعال محددة إزاء أي موقف ينطوي على تأثير مباشر، أو غير مباشر، على تحقيق أو حماية مصالح وأهداف دولته. ونوع الاستجابة تلك أو رد الفعل الذي يبديه يحدد بدائله ومن ثم يحدد نوع السلوك السياسي الخارجي لدولته إزاء ذلك الموقف. الإشكالية لا تكمن هنا، فهذه الخطوات منطقية وبديهية، لكن ما هي عقلانية البدائل المطروحة؟

يلاحظ أنه كلما زادت المسافة بين الموقف (على حقيقته الموضوعية) وبين تغليب صانع القرار لانطباعاته في تعريف ذلك الموقف، زادت في المقابل عدم عقلانية البدائل السياسية المطروحة. والعكس صحيح أيضاً. فإدراك أو تصور صانع القرار[٦] هو الذي يحدد الخطوة اللاحقة في صنع السياسات، ألا وهي تعريف الموقف والاستجابة له.

والمعلوماتية (حقائق وبيانات مجردة تمت معالجتها) تضع الحدود النظرية لإدراك أو تصور صانع القرار السياسي الخارجي للموقف المطروح. فعلى ضوئها يتحدد جانب أساسي من موضوعية وعقلانية ذلك الإدراك أو التصور.

بعد أن تصل إلى صانع القرار المعلومات عن موقف سياسي ما، تحفز أو تثار خصائصه الفردية من معان ومعلومات وتصورات حول ذلك الموقف، وتحفزه أو تثيره للدخول في عملية مقارنة بين الاثنين (المعلومات الجديدة، وما يختزن في ذاكرته) لتوليد تصور لكيفية التعامل مع الموقف، أي تحديد استجابة أو رد فعله حياله.

وكما هو الحال مع المعلومات، هذه الخصائص قد تؤثر سلباً او إيجاباً على عقلانية التعامل مع الموقف السياسي. فالتمرس في صنع السياسة الخارجية، كذلك الحال بالنسبة إلى الأنساق العقائدية لصانع السياسة الخارجية، أي كيفية إدراكه أو تصوره لما هو كائن، ولما كان، ولما قد يكون ولما يجب أن يكون، نقول إن ذلك يؤثر على السماح بمرور أو رفض معلومات

---

(٦) نعرف عملية الإدراك أو التصور السياسي بأنها عملية استقبال الحوافز الخارجية (الأحداث/السياسات) على شكل مدخلات (معلومات)، وتفسيرها لترجمتها إلى معانٍ ومفاهيم تساهم في تحديد البدائل، واختيار القرار، وبالتالي إظهار سلوك مناسب إزاءها.

معينة. المهم هنا، أن التشوهات وسوء الإدراك أو التصور يمكن أن يصاحب عملية استيعاب المعلومات وتفسيرها، ويعود ذلك إلى وجود الانتقائية أو ثقة صانع القرار في تغليب أنساقه العقائدية(٧) في اختيار وتفسير المعلومات الجديدة. أو ربما يكون إرسال المعلومة قد تم بشكل مشوه أو غامض(٨). وعموماً، تقلل زيادة الاعتراض من قبل الأنساق العقائدية للمعلومات من مستوى ودرجة الاستجابة الموضوعية في الإدراك/تصور الموقف السياسي الخارجي، وترفع من مستوى رد الفعل الذي يغلب العناصر الذاتية إزاءه. والعكس صحيح أيضاً.

وفي ضوء ما تقدم، يضع صناع القرار السياسي الخارجي تعريفاً ذاتياً للموقف المراد التعامل معه.

٢ ـ المعلوماتية وتعريف الموقف السياسي الخارجي: في ظروف الاعتمادية وتأثير وسائل الاتصال، لابد لأي موقف سياسي دولي أن يؤثر على الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يفرض عليها إبداء الاستجابة أو رد فعل نحوه وفقاً لدرجة تأثيره في مصالح وغايات الدولة المعنية. وبدوره يكون مستوى الاستجابة متوقفاً على ثلاثة مكونات أساسية هي:

أ) حدة التهديد للقيم السياسية،التي يدركها النظام السياسي جراء التفاعل مع الموقف السياسي؛

ب) عدد بدائل التعامل مع الموقف؛

ج) الفترة الزمنية المتاحة للوصول إلى إقرار أنجع تعامل مع الموقف السياسي الدولي.

إن غايات ومصالح دولة ما معرفة، لكن الشيء غير المعرف هو تعريف الموقف في التفاعلات الدولية، ودالته للمكونات السابقة، ودرجة حساسية الدول الأخرى فيه.

وبشكل عام، إن الموقف الدولي هو العلاقة بين الحوادث السياسية والغايات التي تنشدها الدول، والمتغيرات التي تحيط بالحادث والتي تكون موضع اهتمام صناع السياسة. ويمكن حساب تأثير دولة، ولتكن A، في موقف سياسي ما كالآتي: التأثير المباشر للدولة A في الموقف، مضافاً إليه التأثير غير المباشر للدولة A في علاقة دول أخرى، ولتكن B، C، D...، لها صلة بالموقف نفسه. ولكن، ماذا يعني الموقف بالنسبة إلى الدولة A؟

ترتبط الدولة A بالموقف السياسي من خلال المكونات السابقة. ولا يمكن حساب دلالة تلك المكونات ما لم يتم نقل الموقف السياسي من حالته الحركية السياسية الموضوعية إلى دالة نفسية لدى صناع القرار في الدولة A، أي كيف يفهم صانع القرار الموقف السياسي، وتؤدي المعلومات دور المتغير الموضوعي في هذه العلاقة. فكم هي المعلومات وما نوعها هما اللذان

(٧) لا نتحدث عن نظم أيديولوجية معينة، إنما لكل إنسان، وضمنه صانع القرار ومتخذه، نظام قيم معين ينعكس على طريقة التفكير، وكيفية التصرف، للتنويه.

(٨) انظر: أنس أكرم محمد، «نظم المعلومات ودورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

يحددان اقتراب الدالة النفسية لصناع القرار المدركة للموقف من حقيقته الموضوعية، أو الابتعاد عنها تجاه تعلية الانطباعات الفردية غير الموضوعية. فالمعلومات الكافية، الدقيقة والمناسبة تساعد على تعريف الموقف وتعريف مكوناته المختلفة بشكل مفصل. وهذا ما يبني أساساً جيداً لتحديد موضوعي لبدائل التعامل اللاحقة من قبل الدولة A ــ لكن، وكما أشرنا، هناك دوراً لا يمكن إنكاره لانطباعات صانع القرار في فهم الموقف السياسي، ويعود ذلك إلى عدم تحقق المعرفة الكاملة بالموقف الدولي، فطابع اللايقين في السياسة الدولية قائم. كما يشوب الشك علاقة المعلومات المتوفرة بالموقف، وفي أفضل الأحوال قد لا تحبذ بعض المراجع التعامل مع بعض المعلومات التي تتعارض مع أنساقها الفكرية.

ونتساءل، كيف أثرت المعلوماتية على البيئة الخارجية للسياسات الخارجية، وبالتحديد في أنماط تصريف علاقات القوى الدولية، وكيف تستجيب تلك السياسات لهذا التأثير بما يعظم من فاعليتها؟

لقد صارت المعلوماتية تدفع نحو تبلور وعي كوني عبر الدول، ربما يلتقي مع الوعي الوطني أو قد يبتعد عنه. ويدل على ذلك ما يظهر من آراء مشتركة إزاء بعض القضايا العالمية: البيئة، السلام، الحرب... فكيف ستتصرف البلدان إزاء هذه الظاهرة؟ بمعنى كيف ستتصرف للتأثير في هذه الظاهرة التي قد تكون طرفاً فيها، أو في الأقل كيف تحتوي تأثيراتها عليها؟

يضاف إلى ذلك أن القوة باستخداماتها المختلفة وأوجهها المتعددة ظاهرة إنسانية تقترن بالسياسة، ولم يجد المجتمع الدولي مفراً من الاعتراف بها في مختلف العصور. فما الذي غيرته المعلوماتية من طبيعة هذه الظاهرة؟

رابعاً: المعلوماتية وعلاقات القوى السياسية الدولية

لقد أشرنا في فقرة سابقة إلى سياسات القوة التي تعتمدها الدول، أما هنا فسنبين العلاقة بين المعلوماتية والقوة، وكيف أصبحت النظرة للقوة تتطلب رؤية جديدة تتفق وتمام التغير الذي أصاب مكوناتها الأساسية، وبيئتها المحيطة.

في البدء، نرغب في الإشارة إلى أن عصر المعلوماتية بات حقيقة قائمة، رغم تباين ولوج الدول والشعوب إليه. ولعل أبرز خصائص هذا العصر هي(٩):

أ ــ التسارع في الانفجار المعرفي. مثلاً، ارتقت سرعة المواصلات من ٢٠ كم/ساعة عند اختراع العجلة عام ١٦٠٠ ق. م. لتصبح اليوم ٥٠٠٠٠ كم/ساعة في الصاروخ...

ب ــ انهيار الفواصل الجغرافية، فلم تعد الطبيعة عائقاً أمام التفاعل، بمختلف جوانبه.

(٩) رأفت رضوان، **النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد،** قضايا استراتيجية؛ العدد ١٢ (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٩ ــ ١١.

ج ــ اللازمنية. وأهم ما في هذا العصر أن الفاصل الزمني بين الفكرة وتنفيذها سائر نحو التقلص.

د ــ تضاؤل قيمة المكونات المادية؛ إذ تزايد المكون المعرفي بالمنتجات، وتوافرت خاصية إحلال الموارد واستبدالها، وأخذت المنتجات تميل أكثر نحو زيادة الجودة وزيادة في تركيب المادة المستخدمة، وقلة التكلفة.

وتزامن ذلك[١٠] مع جملة من المتغيرات التي ستكون الدول وسياستها الخارجية خاصة متعرضة لها، في إطار هذه البيئة، ومن أهم هذه المتغيرات:

١. **أولوية العلم**: فواحد من شواغر هذا العصر هو علو شأن العلم، وقيادته لمعظم أوجه النشاط السياسي الفكري والاقتصادي...

٢. **علمية السياسة**: فالسلطة السياسية ستقترب من الذهنية العلمية حيث تعمم النتائج العلمية، وتضعف التصريفات العفوية، والأحكام المسبقة والنزعات الشخصية... في تصريف السياسة.

٣. **تعلية شأن الصدقية**: فالحقائق صارت طافية أمام (الجميع). كما أن السياسات يمكن تقويمها بمعطيات ومؤشرات رقمية لا تدع مجالاً لتغييب الصدقية أو رفع الشعارات.

٤. **عالمية التفاعل السياسي**: بمعنى تصاعد الاعتمادية العالمية، وتجلي أثر وسائل الاتصال والمواصلات المتقدمة، وظهور ملامح تكوين إنساني جديد، تقل فيه أو تسقط النزعات العنصرية ــ الانعزالية.

وفي إطار هذه البيئة سيزداد الاعتماد على المعرفة المنظمة وأنظمة الذكاء الصناعي... بقصد معالجة التنوع والشمولية اللذين يمتاز بهما التفاعل العالمي والتعامل معهما[١١].

وبالتالي، ستكون السياسات المستجيبة لهذه المتغيرات ــ وقد لا تعني الاستجابة القبول التلقائي بقدر ما يفيد التفاعل في إطارها وعدم إنكارها ــ أكثر فاعلية مما عداها، ما دام جزء مهم من نجاعة أي سياسة يتوقف على مدى ملاءمة الأساليب المتبعة مع بيئة السلوك السياسي.

ولما كانت السياسات الخارجية قائمة على غاية تهيئة البيئة المحيطة (أطراف/قضايا) بشكل دائم وبما يتواءم وقدرة الدولة في تحقيق مصالحها أو حمايتها، ففي السياق ذاته، ستكون هذه النجاعة مركزة على التأثير في سلوك الغير، أو بدرجة أدنى خفض قيمة تأثير سلوك الآخر على السياسات المعنية. ومجالات التأثير المتاحة أمامها هي أنساق ومدركات ورؤيا الأفراد، الأنساق والمدركات والرؤيا الاجتماعية، وأنساق السياسات الخارجية. وهذه

(١٠) صبري مصطفى البياتي، **العروبة بين هوية الإسلام.. ومستلزمات الانبعاث**، دراسات حضارية؛ ٢ (عمّان: المؤسسة العربية الدولية للتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٣٤ ــ ٣٥.

(١١) عمرو الجويلي، «العلاقات الدولية في عصر المعلومات،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨٥ ــ ٨٦.

المجالات الثلاثة مترابطة، فالأفراد تتوجه صوبهم معظم سياسات بلدانهم العامة، بينما يمثل المجتمع الرأي العام الداعم لتلك السياسات، في حين تعد السياسات الخارجية في أحد أوجهها مظهراً لعلاقات القوى، ولواقع حال المجالين، الأفراد والمجتمع. ومما سهل توافر المقدرة على التأثير في هذه المجالات أن الأيديولوجيات الشمولية قد ضعفت(١٢) ـ وبعضها زال من الخريطة العالمية. وصار بعض الأفراد وقطاعات من المجتمع يستجيب للبيئة الخارجية أكثر من استجابته لمطالب سياسات دولهم. كما أن ترابطات البيئة العالمية الراهنة لا تتيح من المنظور العقلاني التضحية بكافة العلاقات مع دول أخرى بسبب خلاف حول موضوع تجاري أو مالي أو حدودي... وهذا ما يجعل السياسات الخارجية في أحيان عديدة (خاصة في الدول المتوسطة القوة والصغيرة) قابلة للتشكيل بفعل عوامل خارجية، أي علاقات القوة مع القوى الأخرى، والقدرة على التأثير في المجالات المترابطة الثلاثة الآنفة الذكر (الأفراد والمجتمع والسياسات الخارجية).

وقبل الإشارة إلى كيفية زيادة فاعلية السياسة الخارجية، لنرجع خطوة إلى المعلوماتية، ونسأل ما الذي أحدثته من تغيرات سياسية بالشكل الذي تتطلب معه ارتقاء الاستجابة إلى مستوى التغير الحاصل؟

لا تعرف السياسة الخارجية الثبات؛ فتغير في أحد أبعادها المكانية، الزمانية، والموضوعية يؤدي إلى ضرورة التعامل مع التغيير والوصول إلى حالة التكيف مع الأوضاع التي أوجدها. ولما كانت السياسات الخارجية تتوخى الفاعلية، بذلك تصير السياسات الخارجية عبارة عن عملية بحث متواصل عن عناصر الفاعلية.

وهنا، نتلمس أثر المعلوماتية في إدراك صناع القرار للتغيير الذي حدث في أحد أبعاد سياسات دولهم، وفي إعادة توصيف بيئة السلوك السياسي. والأهم من ذلك، يلاحظ، أن المعلوماتية صارت تمهد لإحداث التغييرات السياسية (الدولية) الآتية:

أ. اتساع إمكانات الحركة السياسية للقوى الفاعلة. ترفد المعلوماتية الدول بالرؤية المناسبة عن الجوانب التي تضاعف الحركة السياسية؛ وتلك التي تسهم في استثمار الإمكانات المعطلة. ومن ثم ستكون القوى التي تستحوذ على المعلومات المناسبة، ونقصد بها القوى الكبرى غالباً، أكثر قدرة على التعامل مع البيئة المحيطة بها،

ب. تغيير أشكال الصراع السياسي. فالمعلوماتية عدلت من أشكال الصراع، طالما أن شكل الصراع يتوقف على (كم ونوع) النتائج السياسية المترتبة عليه، والقابلة للتقويم معلوماتياً. فالسلاح النووي قد عطل، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، من إمكانية رفع مستوى الصراع إلى مستويات حرجة، لإدراك القوى المالكة له نوع النتائج السياسية التي يمكن أن يجلبها استخدام ذلك السلاح. لذلك، تظهر أشكال الصراع القسري بين الوحدات غير المتكافئة، في حين يبقى صراع الوحدات المتكافئة، النووية، ضمن حدود دنيا (مقبولة

(١٢) تايلور بووس، «الإنترنيت والسياسة الأمريكية تجاه كوبا،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٦، العدد ١٤٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠.

ومحددة)، أي في مجالات الندرة والمجالات التي لا تسمح لغير طرف واحد بإشغالها؛ وهي غير قسرية غالباً. وأدت المعلوماتية الدور المهم في تعميم تلك النتائج وإبراز ذلك الإدراك.

ج. **تعزيز سلطة القوى الكبرى**. تنتهي أشكال التغيير السابق إلى أن تصبح القوى الكبرى قادرة على مضاعفة تأثيرها (مداه، كثافته ومستواه...) إلى أقصى مجالات (أطراف/قضايا) ممكنة. ويرجع ذلك إلى سرعة استجابتها للتغيرات الدولية، إن لم تكن هي نفسها صانعة لتلك التغيرات.. كما أن هذا التعزيز أصبح لا يقترن بشرط انسجام المكانة، فالقدرات الشاملة والكاملة غير متوافرة لقوة واحدة في البيئة السياسية الدولية الراهنة. ومن ثم، العبرة هي في امتلاك الدولة للمكونات السياسية المؤثرة عالمياً، كأن تكون العسكرية أو الاقتصادية..

بيد أن ما تقدم لا ينفي أن المعلوماتية قد عززت مكانة وسائل جديدة أمام تلك القوى لتنفيذ سياستها، مثلاً الوسائل الثقافية.. كما أنها كرست التغيير في معادلة الكم والنوع، فلا فائدة، اليوم غالباً، من امتلاك قدرات عسكرية تقليدية هائلة بوجه خصم يمتلك قدرات عسكرية غير تقليدية، وإن كانت محدودة.

د. **صعود التكنوقراط في سلم القوى متخذة القرار أو المؤثرة فيه**. ستصير السياسات الخارجية عبارة عن حسابات رقمية تشرك دولها في أية عملية سياسية دولية مهما كان إطارها الأيديولوجي، دفعاً لكلفة سياسية قد تصيبها، أو طلباً لمنفعة، ربما تحصل عليها. هذا من جانب، ومن جانب آخر ستبرز الحاجة إلى مختصين يفهمون اللغة الرقمية للسياسات الخارجية الراهنة (صنعاً وتنفيذاً).

والجانب الاقتصادي غير معفى من تلك التغيرات. وهذا ما يظهر في جانبي الاقتصاد القومي والدولي، فعلى الجانب القومي هناك إعادة هيكلة للاقتصاد خاصة ما يتعلق بازدياد حجم ومكانة قطاع الخدمات والمنتجات الرقمية ــ المعرفية، وهبوط مكانة الوحدات الإنتاجية الصناعية، وأيضاً تغير هيكلية الموارد. فالاستخدام الكثيف للمادة الأولية قد تلاشى نسبياً، وظهرت معدلات منخفضة لاستهلاك الموارد في وحدة الإنتاج. هذا علاوة على اكتشاف موارد جديدة ذات المعرفة العالية (السبائك، الخزفيات...).

وعلى الجانب الدولي يمكن ملاحظة التغيرات الجوهرية، وأبرزها أن منتجات صناعة المعلوماتية (علاوة على حركة رأس المال) أصبحت تمثل مكانة متقدمة في التجارة الدولية[١٣]، والمنافسة الدولية تجري في الواقع حول الخبرة الإنتاجية وخبرة الدخول في الأسواق. وقد رافق ذلك تدويل العلم والتكنولوجيا في إطار المنافسة الدولية، حيث يأخذ

(١٣) يلاحظ أن أكبر شركتين عابرة للقومية، فودافون (Vodafone) التي بلغت قيمة أصولها الإجمالية نحو ٢٢٢,٣ مليار دولار/عام ٢٠٠٠، وجنرال إليكتريك (General Electric) التي بلغت قيمة أصولها ٤٣٧ مليار دولار/عام ٢٠٠٠، تقع اهتماماتهما الأساسية في مجالي الاتصالات والإلكترونيات، وكلتاهما تقع في إطار الاهتمام المعلوماتي. انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [الأنكتاد]، **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، ص ٣.

تقسيم العمل الدولي أشكالاً جديدة هي التبادل العلمي والتكنولوجي، رغم وجود قدر من التعاون وتبادل الخبرات في الإنتاج العلمي.

في المقابل، تحدث المعلوماتية تغيرات ثقافية عالمية واضحة. إذ صار تدفق المعلومات يشكل تهديداً عميقاً لاستمرار بنى القوى الثقافية ـ الاجتماعية القومية التقليدية. فلم تعد الحدود السياسية حاجزاً يمكن تلمسه لمواجهة تحديات ثورة المعلوماتية. فالمعلوماتية يعاد نشرها على مختلف الثقافات، فهذا أرثر س. كلارك، يقول: «لم تحترم أمواج الراديو الحدود أبداً. ومن ارتفاع ٣٦ ألف كيلو متر لا تظهر الحدود الوطنية واضحة بصورة خاصة. وسيكون الغد عالماً مفتوحاً»[١٤].

ومعنى التغيير الاجتماعي هو تفكك الأنساق الاجتماعية والثقافية في البناء القومي التقليدي، بتحول مكانة المكونات الداخلية أو زوالها وتحول الظروف الخارجية المحيطة. وبشكل عام، يمكن للمعلوماتية إعادة تشكيل ملامح المجتمع الذي تعمل فيه. فيلاحظ أن ازدياد الحاجة إلى العمالة ذات المعرفة العالية سيزيح من سوق العمل أعداداً هائلة من العمالة غير الكفوءة. كما ستقل فرص بقاء الأفكار الشمولية والأحكام المطلقة في تصريف السياسات، ويزداد الضغط نحو قبول المشاركة أو توسيعها... ما دام أفراد المجتمع سيجدون أن هناك معلومات متعددة المصادر، متعددة المراجع، لا يمكن إهمالها لمصلحة التبني المستميت لفكرة واحدة؛ قد تكون صائبة، وقد تكون خاطئة.

الأكثر من ذلك هو أن المعلوماتية تنذر بحدوث تحول اجتماعي ـ عالمي عميق. فأيفان لورد يذهب إلى القول: «إن تقلص المسافات... ولد رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية. فالجميع يعلمون أنهم يعيشون على كوكب صغير مازال ينكمش بصورة مستمرة، لم تعد مسؤولياتهم، ولا اهتماماتهم محددة وفقاً لخطوط رسمت بشكل عشوائي عبر العالم (حدود سياسية)، فعلى كوكب صغير جداً لم يعد لهم من خيار إلا أن يكونوا مواطني العالم كله»[١٥].

يلاحظ مما تقدم أنه بقدر ما غيرت المعلوماتية البيئة الداخلية للسياسات الخارجية، فهي قد غيرت كذلك البيئة السياسية الدولية، ومن ثم سيكون لزاماً على علاقات القوى (محور السياسات الخارجية) أن تتكيف وتتواءم مع هذه التغيرات ـ ما دامت السياسات الخارجية تقوم في أحد وجوهها على الاستجابة المتواصلة لبيئتها المحيطة.

في السياسة الدولية، هناك حيز (أطراف،علاقات، بنى، عمليات...) محددة للتفاعل السياسي، بمعنى وجود أبعاد ومستويات وطبيعة عامة للتفاعلات الدولية المختلفة. والحيز هذا موجود في عصر المعلوماتية أيضاً، وفيه تتم زيادة نسبة التفاعلات بين مكوناته. فالمعلوماتية (متغير) تقوم بتنشيط (غير اعتيادي لوضع) بعض تلك المكونات، وتخفت آثار

---

(١٤) نقلاً عن: ولتر ب. ريستون، **أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا**، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري (عمّان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٤٩.

(١٥) نقلاً عن: نايف علي عبيد، «القرية الكونية: واقع أم خيال؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٣٥.

أخرى. وتبقى ثالثة ساكنة نسبياً. وهنا، تزداد نسبة التغيير وباتجاهات يصعب التحكم بها أو رصدها[١٦]. ومن ثم، وعلى ضوء درجة التعاطي مع هذا التغيير، ستضاف سياسات إلى دائرة الفاعلية (المقيمة) وفقاً لدرجة استجابتها للتحولات في البيئة المحيطة بها، وستخرج أخرى من دائرة الفاعلية، إذا ما بقيت في إطارها التقليدي غير المستجيب للتغييرات المستمرة.

ويمكن تفسير ذلك عبر مدخل آخر، فللمعلومات دورة تبدأ من لحظة استخراجها أو إنتاجها، وتنتهي لحظة الاستفادة من النتائج المعطاة. وإذا ما نظرنا إلى نسبة مشاركة الدول في هذه الدورة، أو في مفاصلها الأساسية على الأقل، سنجد تبايناً واضحاً. ولعل أهم صوره هي نسبة المشاركة في السوق الخدمي المعلوماتي، وفي تكنولوجيا المعلومات الدولية... فالاستثمارات الضخمة التي تتطلبها هذه السوق والتكنولوجيا تجعل العديد من الدول خارج القدرة على التنافس، وبالتالي خارج القدرة على إدارة التغيير أو على الأقل محاكاته. ولما كانت الفاعلية تتجسد في الطرف القادر على مواكبة وملاءمة سياساته مع ظروف البيئة الناشئة، لذلك تكون السياسات الخارجية غير المستجيبة لهذا التغيير قليلة الفاعلية.

إذا ما نظرنا إلى طبيعة القوة الراهنة سنجد أن الدول تتباين في امتلاكها لموارد القوة وعناصرها. كما أنها تتباين في قدرة الحصول على النتائج التي تريدها جراء تباين توافرها/عدم توافرها على تلك الموارد؛ إذ يذهب د. وليد عبد الحي إلى أن ملامح المفهوم الجديد للقوة يقوم على الآتي[١٧]:

ـ إن قياس القوة لا يتم عبر مقارنتها بما يملك الآخرون، بل بما يترتب على امتلاك هذه القوة من نتائج،

ـ في السابق كانت السلطة السياسية الوطنية تتحكم بكافة متغيرات القوة، واليوم هناك عوامل داخلية (مثل الأحزاب، الرأي العام..)، وخارجية (المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي..) يمكن أن تشكل قوة ضاغطة في تقرير اللجوء إلى القوة بشكل قسري،

ـ إن الاعتمادية المتبادلة بين الدول أدت إلى الترابط بينها لدرجة أن أصبحت مقوماً من مقومات القوة،

ـ إن العنصر الرئيسي في بناء القوة قد انتقل من كون الملكية معيار القوة إلى كون المعرفة هي معيار أساسي للقوة. وهذا يفيد ارتقاء العلم، وتطور مفاهيم استراتيجية، والتقدم الاستخباراتي في الجانبين الاقتصادي والتقني، وتطور نظم الاتصالات[١٨].

---

(١٦) روبرت أ. كيوهين وجوزيف سي. ناي، «القوة والاعتمادية المتبادلة في عصر المعلومات،» **شؤون الأوسط**، السنة ١٠، العدد ٩٨ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، ص ٧٤ ـ ٧٧.

(١٧) وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤)، ص ٣٥ ـ ٣٨.

(١٨) يمكن إضافة ملمح آخر ومفاده عدم امتلاك أي قوة لعناصر القوة الشمولية وبشكل كامل، فالنظام الدولي لا يعيش مرحلة القطبية الأحادية (التي تفيد بأن السلطة تتركز فقط في قطب واحد، بمعنى أن =

وهنا، المعلوماتية عنصر قوة أيضاً، فهي تساهم وتهيىء الأسباب لخفض التكاليف، وتساهم في عمليات الإحلال والاستبدال بين الموارد الأولية، وعناصر الطاقة، وتزيد من نفاذية الأسواق الدولية، وتضمن الوصول إلى حافات العلم المادي... ولما كان (على قدر) امتلاك عناصر القوة يفيد الاقتراب من الهرمية الدولية، عطفاً على ذلك، تصير المعلوماتية ثورة على الهرمية الدولية (أي ثورة على مكوناتها وعلاقاتها). وبذلك تصبح الهرمية أكثر نفاذية نسبياً لمن يقدر الحصول على السبق المعرفي فيها، الشفاف أصلاً.

كما نصل إلى نتيجة أن أساليب تصريف علاقات القوة التقليدية من قبيل الإرغام والردع والإقناع باتت تقتضي إعادة ترتيب استخداماتها بدرجات متباينة، لأن البيئة المعلوماتية لم تعد تتيح ذات المرونة في الاستخدام السابق لها. فالإرغام بشكله القسري صار غير مقبول، إذ لا تتحمله الاعتبارات الأخلاقية العالمية التي تسعى الدول بمختلف ألوانها لإظهار الاحترام لها. أما الردع، فصار يجد مسالك جديدة لتصريف علاقاته، فلم يعد يعني توفير وسائل منع الآخر من القيام بفعل ما، بل صار يعني، من دون إنكار الأسلوب السابق كلياً، قناعة الآخر بعدم جدوى القيام بفعل ما تكون نتائج تنفيذه غير مرغوب فيها.

الاستخدامات الجديدة لعلاقات القوى

لنقترب أكثر من بيان علاقة المعلوماتية بالقوة. إذا نظرنا إلى عناصر القوة وعلاقاتها فماذا نجد؟ إن عناصر القوة، من دون توظيف، هي مكونات جامدة. وفي هذا تتدخل الاستراتيجية باعتبارها خطة واعية هادفة إلى إعادة استثمار تلك المكونات وفقاً لغايات سياسية محددة، وهذا شيء بديهي. وهنا تؤدي المعلوماتية أدواراً مؤثرة في صياغة الاستراتيجية، وتنفيذها. فالاستراتيجية تقوم على معرفة الذات والآخر، علاوة على امتلاك الإرادة لإنجاز أهداف محددة. وهذه، باستثناء الإرادة، مقومة معلوماتياً.

لقد صارت الحقائق أعلاه (تغير عناصر القوة وعلاقاتها) تفرض استخدامات جديدة لعلاقات القوى بين الدول، سواء في البنية أو الوظيفة أو الأساليب المستخدمة.

استخدامات علاقات القوى الدولية، التغير في البنية

أ. **تدعيم الصدقية**. إن القدرة على التأثير في سياسات القوة ستكون للدولة التي تمتلك القوة التكنولوجية القائمة على نظام معلومات متطور يعتمد على التقدم في عالم البرامج والحاسبات الإلكترونية[(١٩)]. كما أن إظهار المطالب سيحتاج إلى قدرة على توظيف المعلومات المتاحة. وهنا، ستكون الصدقية مطلوبة، ولا مجال لما دون ذلك ما دامت المعلومات ظاهرة أمام المعاينة (للجميع) تحت مسوغات متباينة،

= هناك هرمية تسلسلية، فالسائد هو الفوضوية)، بقدر ما يعيش الهيمنة، جراء الفجوات بين عناصر القوة العسكرية وبين الأطراف الرئيسية. انظر: برادلي أ. تاير، **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول**، ترجمة وتحقيق عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٩.

(١٩) انظر: عوض، «سيادة المعلومات،» ص ٢٦٤.

ب. زوال المطلق. وهو ما يرتبط بالنقطة أعلاه، إذ سيهيئ انتقال المعلومات وتبادلها بشكل مكثف سقوط النظرة الأيديولوجية المحددة للتاريخ، التي قد يفرضها نظام سياسي ما. وهنا، لا مجال لمنع أو حذف حقائق تاريخية ما (الانتقائية) تتعارض مع نظرة ذلك النظام وتفسيره للحوادث التاريخية.

كما أنه لا يوجد ثبات في توزيعات القوة، فاحتمالات تغيير الهرمية الدولية شيء قائم أكثر من ذي قبل بفعل تأثير ثورة المعلوماتية، كما بينا سابقاً. كما أن اللجوء التام إلى علاقات القسر شيء غير ممكن، وبدرجة أدنى، مكلف بشكل غير مقبول.

علاوة على ذلك، إن القدرة على التأثير في هذا العصر لن تكون مركزة في رقعة جغرافية محددة، بل هي منتشرة في مختلف أنحاء العالم، وبدرجات متباينة. وصورها عديدة ليس أقلها الحرب التجسسية، ومضمونها سيطرة أجهزة مخابراتية على اتصالات عالمية أو حلقات متقدمة منها، عبر وكلاء أو أقمار اصطناعية أو بنوك معلومات... وكلها تهدف إلى توفير نظام معلومات متكامل عن السياسيين والدبلوماسيين والعسكريين وكل رجالات المجتمع، وبالشكل الذي يكشف أكبر مقدار ممكن من دول العالم أمامها.

كما أن الشكل الهرمي لسلسلة القيادة السياسية، المبنية على مركزية القرار، سيصبح غير مجد، وهناك حاجة إلى اللامركزية في القرار لمجاراة سرعة انتقال المعلومات[٢٠].

استخدامات علاقات القوى الدولية، التغير في الوظيفة (الغاية)

أ. تدعيم التأثير. كان الخطاب السياسي(التبرير) واحداً من مشاغل تصريف علاقات القوة (القسر، الردع). وفي عصر المعلوماتية (تبرير)، صار اللجوء إلى القوة، أكثر من ذلك، يركز على مسائل جديدة ألا وهي التأثير ذاته، والتدخل لأغراض إنسانية مثال على ذلك، وصداه نجده في تعلية العديد من الدول والتنظيمات الدولية للاعتبارات الأخلاقية والقانونية في التعاملات الدولية. فالخطاب المعاصر يركز على نجاعة ذلك التدخل بوصفه حقيقة باتت قائمة، ومن خلاله إظهار التأثير، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لا يتأتى النجاح في التأثير في عصر المعلوماتية عن طريق السيطرة على الآخر، إنما من خلال تدمير عملياته التنظيمية من الداخل، وأهم ما في ذلك تدمير قدرته على تحليل المعلومات[٢١]، بمعنى أنه يكفي غالباً لإيقاع التأثير أن يتم النجاح بإحداث الخلل في هياكل القيادة السياسية لدى الطرف الآخر، ووسائل اتصالها ومؤسساتها الفكرية.

ب. توسع الخيارات. صارت المعلوماتية تمد المتخصصين بالسياسة الدولية بخيارات عديدة، ليست خيارات أيديولوجية، في أغلبها، ولا توقعهم في فخ الخيار الوحيد (إما تعاون

---

(٢٠) انظر: مراد إبراهيم الدسوقي، «حرب المعلومات: أثر التطور التكنولوجي على تداول المعلومات في الحرب المعلوماتية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨١.

(٢١) كريم حجاج، «حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأميركي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

وإما صراع)، فهناك مثلاً صراع مصالح، اختلاف رؤى... يمكن أن تحل محل الرؤية الضيقة لتصريف السياسة، ولا تدفع إلى تطور العلاقات بشكل غير مرغوب فيه: إما تعاون وإما صراع. وهذا التوسع هو أحد عناصر نجاعة تلك السياسة.

استخدامات علاقات القوى الدولية، التغير في الأساليب

أ. **تسويق الحجة**. قد تلجأ الدول إلى تصريف علاقاتها الخارجية تحت شعارات عريضة وتفسيرات مبسطة.. وقد أخذ هذا الأمر يتعرض للتغيير، حيث تسقط التعابير غير المدعومة بالوثائق والأرقام، وتلك المقدمة بشكل غير مقنع. فالخيارات السياسية الخارجية تعرض، وكل منها قابل للتفنيد بوثائق وحقائق أخرى خلاف تلك التي أعطته مبرراته، وبقاء أي منها رهن بقوة الحجة والمقدرة على الإقناع،

ب. **البحث عن(كافة) وسائل زيادة التأثير**. من الحقائق المسلم بها أن أية دولة، مهما كان حجمها، قادرة على التأثير في مجال/مجالات التفاعل السياسي الدولي، بدرجة أو أخرى. ويزداد وزن المعلوماتية (التعاملات الرقمية، التبادلات المعرفية، التدفقات الإعلامية...) بوصفها مجالاً من المجالات التي يتم اختيارها في تصريف علاقات القوة. فمن خلالها تطرح الدول أهدافها ونظرتها للعلاقات الدولية، وقد تلجأ إلى تعزيز فرصها في حسم القضايا موضع الخلاف ــ قبل استخدام عناصر القوة المادية ــ بواسطة تصريف معلومات محددة عن علاقات القوى غير المتكافئة... وفي هذا الصدد يقول نيل مونرو، عضو هيئة التحرير مجلة *Defense News* الأمريكية «إذا كان لديك في الماضي ٥٠٠٠ دبابة، وليس لدى عدوك سوى١٠٠٠ دبابة، يكون تفوقك عليه بنسبة ١:٥ في عصر المعلوماتية يمكن أن يكون التفوق ١:١٠٠، أو أن تعاد المسألة حول كل شيء، فهذا يتوقف على طرق تصريف المعلومات والتعامل معها.. ولحماية نقاط القوة في وجه الطرف الخصم وعلى أساليب الحصول عليها»[٢٢].

ج. **العقلنة**. بمعنى تناسب الأداة المستخدمة مع الغاية، ومع الظرف التاريخي والموضوعي. فليست العبرة في تركيز كافة عناصر القوة السياسية لمصلحة دعم مجهود عسكري، فإمكانية هكذا خيار باتت غير قابلة للبقاء. كما أن في الإمكان تحقيق غاية محددة بواسطة أكثر من أداة واحدة ليست عسكرية بالضرورة، وإن كانت لا تستبعد اللجوء إليها.. وهذا ما استوعبته القوى الكبرى التي صارت تتبنى التعاون بوصفه أنسب مجالاً للتأثير في الغير، في الوقت الذي استمرت في تطوير قدراتها العسكرية.

د. **نشدان التأثير النفسي وليس التدمير المادي**. ستدفع الضرورة إلى تطوير أشكال جديدة من العلاقات قائمة على التركيز على قوة الخطاب السياسي العقلاني، وستقل فرص بقاء أو حتى ظهور السياسة غير القائمة على حقيقة أنها الخيار الأكثر فاعلية وإقناعاً ــ والأقل تكلفة. وفيه تهدف الأطراف الفاعلة لا إلى تدمير خصومها مادياً، فهذا

---

(٢٢) نقلاً عن: ألفين توفلر وهايدي توفلر، **الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل**، تعريب صلاح عبد الله ([سرت]: الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٩٥)، ص ٣٦٣.

عمل شاق وغير مرغوب فيه، إنما يمكن تحقيق الغايات بواسطة التأثير في نفسية الخصم، لتدفعه إلى القبول بتلك الغايات.

خامساً: القوة في الفكر السياسي الدولي الراهن ـ نحو فاعلية سياسية خارجية

لم نرجح فكرة صراع الحضارات، بمعنى سيادة فرض أن «من تكون وكيف تكون ستغلب على العلاقات الدولية». فالعلاقات، وبضمنها الحروب، لم ترتبط بالاختلافات الحضارية بقدر ما كانت تلك الاختلافات تدور في وسط بحر العلاقات الدولية المادية. تتزامن مع ذلك حقيقة أنه ليس بمقدور أي قوة منفردة أن تقود حركة التاريخ، بشكل دائم، إلى المجرى الذي تريده. فهي قادرة، في العموم، على التأثير فيه لا قيادته بشكل مطلق.

والأكثر مما تقدم هو أن على أي ظاهرة أو نسق (وبضمنه السياسات الخارجية) أن يواكب عصره. فسياسات القسر سادت في فترة لم يكن نافعاً معها استخدام الأساليب الأخرى. والسياسات الاقتصادية ظهرت عندما تصاعدت تكاليف المواجهات المسلحة، وبرزت في المقابل منافع التعاون. والسياسات غير القسرية تعاظمت أهميتها ما دامت عوائدها مجدية في الحياة الدولية. لذلك استلزم تقييم وضع القوة في السياسات الخارجية الإشارة إلى تعريف البيئتين الداخلية والخارجية لعلاقات القوة ذاتها. كما أن بيان إمكانية الفاعلية (غاية السياسة الخارجية) يستلزم تعريفاً دائماً لهاتين البيئتين. فالسياسات بقدر ما تعبر كل واحدة منها عن خصوصية حضارية مميزة، فإنها لا تستطيع نفي كونها استجابة لمقتضيات البيئة الدولية؛ علاوة على خضوعها لمطالب الداخل، وشرائطه.

في ما يتعلق بالبيئة الدولية، يرتبط بتفهمها النظر إلى كم ونوع المعلومات المتدفقة ومصادرها ــ على فرض أن القدرة على تحليلها متوفرة داخل الدول بشكل أو آخر. لذلك، يلاحظ أن معظم الدول صارت تتجه إلى إظهار توافقات مرحلية في علاقاتها، عبر خفض مكانة التفاعلات الصراعية، ما دامت غير مبررة غالباً ومكلفة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن ما يميز التفاعلات الدولية الراهنة هو الدور البارز لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتأثيرها المباشر في حياة الشعوب. إذ صارت تعطي صاحبها هوية في ضوء المكانة التي يستحوذ عليها في هذا «السوق»، بمعنى أنه لما كانت المعلوماتية عنصر قوة فامتلاكها يساهم، في جانب مهم، في التأسيس لمركز الدولة في الهرمية الدولية.

الأكثر من ذلك هو أنها باتت تهيئ مسالك جديدة (مبررة) لممارسة التأثير بصورة لم تكن مقبولة من قبل، كالتدخل لتعزيز عمليات التحول نحو الديمقراطية الغربية، أو لوقف عمليات تطهير معينة.

أما البيئة الداخلية لفعل علاقات القوة، فيلاحظ أن «الفرد» قد ارتبط عبر شبكة واسعة بمنظومات فكرية وعمليات تقع في أحيان عديدة خارج حدود دولته، بل صار لا يرغب ولا يشجع على خوض تفاعلات صراعية مع طرف ثان قد تكون مصالحه واقعة في تطوير العلاقات معه. بل إن نظام الشرعية الداخلية الراهن بات يعاد طرحه أمام طاولة النقاش

الدائم، فهو ليس مسلمة لشخص أو لفئة معينة بقدر ما هو ترتيب إداري يستمر إذا ما راعى تقانات وتعاملات محدودة، ووصل في إنجازه إلى مستويات محددة. ويرجع ذلك إلى توافر المعلومات المتعددة المراجع، والمتباينة عن أنماط السياسات القابلة للتنفيذ، وعن نسب الإنجاز أو التقصير، ووجود الجماعات ذات المعرفة العالية التي تبحث عن الحجة في تسيير شؤون الحياة والسياسة، بل وتدعو أحياناً إلى توحيد معايير اختيار الأنظمة السياسية مع المستويات العالمية.

في إطار هذه البيئة، صارت الأنظمة السياسية المختلفة تجد ضرورة في إجراء تكييفات وتعديلات على سياستها الخارجية، كما هو الحال مع سياساتها الداخلية بالقدر الذي تتوالف فيه، أو تتكيف مع البيئة الراهنة. وعطفاً على ذلك، وفي سبيل ضمان ذلك التناسق والتواؤم، على السياسات الخارجية أن تراعي تأدية أربع وظائف أساسية: امتلاك المعلومات ومعالجتها وتوزيعها وحمايتها، ما دام هناك علاقات ارتباط بين المعلوماتية و(صنع) السياسات وتنفيذها. وعلى ضوء نتائج هذه الوظائف تكون السياسات ناجعة أو دون ذلك. بمعنى آخر، يؤدي التقصير في إحدى هذه الوظائف إلى خطأ في تشخيص البيئة السياسية، وقد يقود إلى خطأ في التعامل معها.

وعلاوة على ما تقدم، ولما كانت المعلومات قد أثرت على طرق تصريف علاقات القوة، كما بينا، فإن على السياسات الخارجية إذاً الاستجابة لحقائق علاقات القوة تلك، حتى تحافظ على فاعلية تلك السياسات في توفير بيئة خارجية ملائمة.

ويلاحظ أن في عصر المعلوماتية صارت السياسات الخارجية تجد الآتي:

أ. **البحث عن التأثير**. لقد كانت السياسات تعمد إلى ممارسة التأثير الهادف في أفعال الغير عبر الإقناع والردع والارغام، بناءً على توافر المقدرة على التأثير. ويكاد الوضع اليوم لا يختلف كثيراً عن سابقه، فالسياسات صارت تعمد إلى استحضار ذلك التأثير بقصد تحقيق غايات محددة. وتتجلى جوانب الاختلافات في التركيز على تفاعلات الإقناع ما دامت التفاعلات القسرية مكلفة، وتستنزف قدرات من يخوض تفاعلاته كافة بها. وفي التفاعلات غير القسرية تعيد الدول ترتيب بيئتها على نحو متواصل، بواسطة إقامة التكتلات الاقتصادية وتطوير العلاقات الثنائية... حتى تضمن مسايرة التحول في علاقات القوة، وبما يضمن الحصول (الدائم) على عوائد مضافة أو تجنب تكاليف غير مرغوب فيها،

ب. **السبق المعلوماتي قوة محايدة**. فهو ليس ذا جنسية محددة، ويمكن لأية دولة، إذا ما امتلكت عناصر التقنيات المعلوماتية أو القدرة على إدارتها، أن تلج هذا المدخل، أي امتلاك عناصر القوة المعلوماتية. وفي ضوء التوجه العالمي نحو إكمال متطلبات شبكة معلومات متقدمة يتم التساؤل، هل يمكن لدولة، أو فرد ــ تقني، على مسافات ما، سواء بعدت أو قربت، أن تتدخل/يتدخل بالمعطيات المعلوماتية لحواسيب مؤسسات حكومية في دولة ما؟ إن هذا قد يوقع ضرراً أكبر مما تسببه قنبلة ما، فهي قادرة على وقف تعاملات وتحويلات مالية وسوق الأسهم والسندات... أو حتى نظام تبادلات معلومات دفاعية... وامتلاك تلك المقدرة لا يتوقف على عوامل ايديولوجية بقدر ما يعتمد على جوانب تقنية بحتة،

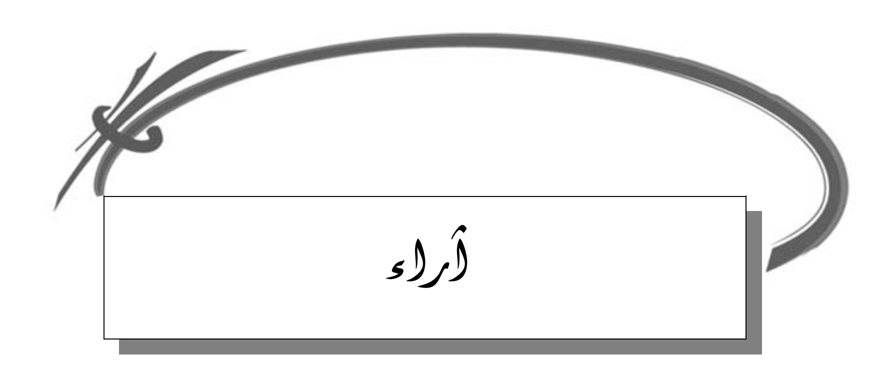
ج. **المعلومات غير متكافئة القيمة**. فهي تتوقف على كيفية إدارتها وتحليلها، وعلى كفايتها ودقتها. وهذا ما ينهي التلقائية في علاقة القوة بالسياسات الخارجية، بمعنى أن المعادلة (عناصر قوة معينة تؤدي إلى فاعلية سياسية خارجية محددة) باتت عرضة لشك دائم، حيث تصير السياسات الخارجية أمام واقع قابل للتشكل وفقاً لأنساق غير مقننة تعتمد، ضمن ما تعتمد عليه المعلوماتية، العنصر الشفاف في علاقات القوة، والركيزة الأساسية في هذه العلاقة هي القدرة على التعامل مع متغير المعلوماتية،

د. **ويرتبط بالنقطة أعلاه تلاشي المطلق، وتلاشي الثوابت**. فالتسليم هو أنه لا وجود لمسلمات مطلقة في علاقات القوى، فالغايات قد لا تتحقق بشكل كلي، بمعنى أن السياسات الخارجية ربما تضطر إلى تحقيق الغايات بحدودها الدنيا، أو العمل على تقليل السلبيات. كما أن عناصر القوة مرنة الاستخدام، إلا أن هذا لا ينفي أن على الرغم من وجود عناصر قوة معرفة، ربما تكون معطلة عملياً لأسباب خارجة عن الإرادة، وهكذا دواليك.

وفي السياق ذاته، يلاحظ أن الاعتمادية والترابط الحاصل بفعل وسائل الاتصال جعلا عملية صنع السياسة المستقلة عملية شبه مستحيلة. كما صارت تظهر مسألة القدرة على التأثير في الأطراف والقضايا أكثر منه السيطرة عليها، فالسيطرة غير ممكنة. والتقانة الراهنة تجعل القدرة على الإيذاء بالضد موجودة لدى كافة الأطراف؛ بدرجات متباينة. وإمكانات الحماية عنها غير منيعة. كما أن يسر التدفقات والتعاملات يتيح تأثيراً أقوى في بعض الأحيان من اللجوء للقسر، وذلك عبر خفض تكاليف تحقيق الغايات، وبيان أو معاينة سلبيات الأضرار الناجمة عن اللجوء للقسر بمقارنتها بديمومة تلك التدفقات والتعاملات اليسيرة أو السلمية.

ختاماً، علينا أن نتذكر أن ما من طرف ضعيف نجح في الضغط على طرف قوي إلا إذا رافقته حقائق تسند مصالح الطرف القوي. فالعالم يرتب نفسه على أساس حقائق علاقات القوة وليس وفقاً لمقتضيات أخلاقية أو قانونية. وما أسباب عجز الدول النامية عن إتيان الفاعلية إلا لكونها قد أسندت سياساتها على ثلاثة مكونات: ادعاؤها امتلاك حقوق بدلا من تأكيد تلك الحقوق أو العمل على استعادتها، وطلبها الدائم من آخرين التدخل لمصلحتها، وأخيراً قبولها مبدأ التنازل عن حقوقها كأساس في سياساتها. لا خلاف على هذه المقدمة، لكن الخلاف يقع على مكونات القوة التي تعطي للدولة مكانة في سلم القوى الدولية، وإذا كان الأمس القريب قد أعطى الموارد المادية، وضمنها القوتان الاقتصادية والعسكرية، مكانة في تقرير مكانة الدول على سلم الهرمية الدولية، فإن عالم اليوم ابتداءً، وعالم الغد كما يتوقع له، سوف يعطيان المكون المعرفي وركيزته المعلوماتية المكانة للدول في الهرمية الدولية.

لقد كشفت المعلوماتية ساحة الموقف الدولي أمام الدول، وبدرجات متباينة. فعلاقات القوى، والفرص والقيود في الحركة الدولية، كيفية بناء المستقبل... تستطيع الدول تصورها وتمثيلها أمام المعاينة، ومن ثم، تستطيع أن تضع سياسات فاعلة على ضوء ما تملكه من إمكانات، وعلى ضوء غاياتها الرشيدة المتناسقة مع تلك الإمكانات ■



آراء

الزبائنيــة السياسيــة والاجتماعيــة في عصـر الديمقراطيــة

فضيل دليو

قسم علوم الإعلام والاتصال،

جامعة منتوري، قسنطينة ـ الجزائر.

مقدمـة

كثر مؤخراً الجدل الإعلامي والسياسي حول الفساد في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، وذلك من خلال الحديث عن كيفية تمويل جمعيات المجتمع المدني والحملات الانتخابية السياسية، ومدى ديمقراطية أنظمة تسيير الجمعيات والأحزاب السياسية وتسلط زعاماتها، ومدى سداد ومصداقية القوائم المفتوحة في الانتخابات، والانخفاض المتزايد في نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات، والوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها بنسب مئوية تقل أو لا تكاد تفوق خمسين في المئة في الكثير من الحالات... وكلها مؤشرات تنم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية، وتعيد إلى الأذهان إشكالية الفساد السياسي في بعده الزبوني كمتسبب رئيسي في فقدان الثقة، وكأحد أهم التحديات التي تواجه دعاة ما اشتهر مؤخراً باسم «الحكم الراشد».

وما دمنا نعيش في بلد لا يهتم كثيراً بجدوى العلوم الاجتماعية، فإن هذا الجدل المطروح في الساحة العمومية لم ينل حقه من التحليلات النظرية والبحوث الميدانية التي قد تسمح لنا بالتقدم في الفكر والممارسة الديمقراطيين وننشد الحكم الراشد، بل قد يعتبر مجرد «زوبعة إعلامية» لا تلبث أن تهدأ من دون تحقيق أي مكسب اجتماعي أو سياسي معتبرين.

والزبائنية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات المعاصرة، تعتبر مسألة مزعجة بالنسبة إلى السياسيين في الغرب أيضاً. فاليمين التقليدي يعتبرها عادة أمراً طبيعياً يجب أن يوظف لحسن تسيير المجتمع، واليسار التقليدي يحاربها برنامجياً ويتعايش معها عملياً حتى داخل تنظيماته، بينما يعتبرها بعض المفكرين المسلمين ــ تبعاً لمالك بن نبي ــ [1] ظاهرة مرضية تتزايد طرداً مع تزايد درجة

(١) مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية**، ط ٣ (دمشق؛ بيروت: دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ٥٧ و١١٣.

الفراغ الاجتماعي الناتج عن ضعف العلاقة الدينية، وذلك منذ أن دخلت الحضارة منعطف العقل ثم الغريزة، حيث أصبح المسلم يجد نفسه، وبمجرد خروجه من المسجد، لا يجد في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإطار الضروري الذي ينقذ استقلاله الأخلاقي، أي أن المثل الأعلى المشترك غائب عملياً.

والرأي لدينا أن الزبائنية السياسية والاجتماعية، وإن كانت «معطى» أنثروبولوجياً عالمياً (عند المسلمين وغير المسلمين، في العوالم المتقدمة والمتخلفة)، لا يجب «تطبيعها» لدى نخبة الناس أو عامتهم على حد سواء. فالتاريخ الاجتماعي للإنسانية ومرجعياتها الدينية يدفع باتجاه حركية مقاومة هذا الدرب من الفساد المحبط لتطلعات العدل والرفاهية والحرية والمساواة في الفرص ومحددات المنافسة.

وسنبدأ عملنا هذا بمحاولة الإحاطة معرفيا بـ «الزبائنية» ثم بالكلام على الافتراضات التي تطرحها بعض العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع، الانثروبولجيا، العلوم السياسية...) حول الزبائنية، وذلك قبل التعرض إلى بعديها المحلي (مع تخصيص الكلام حول الجزائر) والدولي في عصر عولمة الديمقراطية:

١ ـ الزبائنية: المفهوم والأنماط

إذا كانت «الزبائنية»، كممارسة ووسيلة قديمة لتسيير شؤون عامة الناس، ليست غريبة عن المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات، فإنها كمصطلح متخصص تعتبر دخيلة عليها. فمصطلح «الزبونية» مترجم عن المفردة الإنكليزية (Clienteship/Clientelism)، وذلك في صيغة الجمع: «الزبائنية» أو المفرد «الزبونية»، كما نفضله هنا لأسباب لغوية (عقد الصفة على المفرد). وهو مشتق لغوياً من كلمة «الزبن»، التي تعني حسب **لسان العرب** لابن منظور: الدفع والصرف وبيع الثمر على شجره أو بيع المجازفة، ويقال: أخذت زِبني من الطعام أي حاجتي. فالزبائنية إذاً هي عملية الدفع والصرف والمجازفة لأخذ الحاجة. وهي معان لغوية قريبة ـ على ضيقها ـ من المعاني الاصطلاحية التي تتجاوزها إلى أبعاد اجتماعية وسياسية قوامها الانتفاع المتبادل، مع تضمنها الدفع والمجازفة وقضاء الحاجة أيضاً. وقد ترادفها في بعض مجتمعاتنا العربية مصطلحات مثل: الوَلائية، الانخراطية، الاستزلام، التعزيب، «القبيض»[(٢)].

وتستعمل «الزبائنية»، بغية تحقيق ذلك، تقنيات إنشاء روح التضامن الجماعي ودعمه وإدامته بفضل إقامة أو تدعيم روابط شخصية (بالمصاهرة مثلاً)، أو بإثارة النزعات القبلية والإثنية والمذهبية واللغوية والسياسية والمهنية، أو باستمالة الزعامات وقادة الرأي اقتصادياً وإعلامياً.

---

(٢) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ١٥ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦)، ج ١٣، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

وقد حاول روا حصرها معرفياً في أنماط ثلاثة[٣]:

ـ الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة؛

ـ العصبية التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والقرية والأسرة الموسعة... كنموذج خلدوني؛

ـ العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية (النقابات، الأحزاب...) كنموذج مملوكي،

ليقدر بعدها بأن العلاقة بين النمطين الأخيرين المتعلقين بالعصبية علاقة قوية في المجتمع السياسي في العديد من الدول النامية، ومنها الجزائر.

٢ ـ الزبائنية السياسية ومقارباتها النظرية

يعود منبت الدراسات الحديثة حول الزبائنية السياسية المعاصرة إلى الجامعات البريطانية التي برز منها كُتّاب مثل كامبل (Campbell) وديفيس (Davis) وكوربين (Corbin)، وهو الاهتمام الذي امتد لاحقاً إلى الجامعات الأمريكية من خلال فوستر (Foster) وفريدريش (Friedrich) وم. كيني (M. Kenny). ومع نهاية السبعينيات التحق بهذا الركب باحثون إيطاليون غرامشي (Gramsci) ثم فرنسيون لنكلود (G. Lencloud) وهولنديون: أ. بلوك (A. Blok) وهـ. درايسن (H. Driessen) وبرتغاليون: كوتيليرو (Cutileiro)[٤]. ورغم هذا التنوع والانتشار، فإن النقاش حول الزبائنية كان في الغالب ذا طابع أنغلوساكسوني من حيث اللغة ووسائل النشر.

كانت معظم هذه الدراسات حتى السبعينيات ذات طابع أنثروبولوجي محض، وبالرغم من تحقيقها مكاسب نظرية متواضعة، فإنها تميزت بتحليلات علائقية قيّمة من شأنها المساهمة في فهم ظاهرة الزبائنية وبنيتها وخاصة في المجتمعات المتخلفة.

أما دراسة علاقة الزبائنية بالنظام السياسي فهي حديثة نسبياً وتحليلاتها سطحية[٥]. ولا يزال الوضع كذلك بعد نهاية القرن العشرين، فمعظم الدراسات الغربية تكتفي بالشجب الأخلاقي لمظاهر الزبائنية في المجتمعات المتخلفة ولا تذهب بعيداً في التحليل السوسيولوجي الذي يوسع من دائرة أبعاد هذه الظاهرة وممارساتها التي تخرجها من حيزها الأنثروبولوجي ومجالها الاجتماعي الريفي و/أو المتخلف إلى المجال العالمي.

(٣) أولفييه روا، «الزبائنية والمجموعات المتضامنة: هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة؟،» ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني ايني انريكو ماتيي،»** إعداد غسان سلامة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٤) José Antonio González Alcantud, *El Clientelismo político: perspectiva socioantropológica* (Barcelona: Anthropos, 1997), p. 20.

(٥) Luigi Graziano, *A Conceptual Framework for the Study of Clientelism* (Ithaca, NY: Center for International Studies, Cornell University, 1975), p. 1.

ومع ذلك، فقد أصبح لبعض مصطلحاتها بعد عالمي، وعلى رأسها «الرابطة الأسرية» ورافدها عندنا «الرابطة الإقليمية أو الجهوية».

إن أهم نقد عام وجّه إلى الزبائنية كموضوع بحث سوسيولوجي صدر عن الذين نددوا بربطها بحالة تطورية ريفية متخلفة. وبالموازاة، مع ذلك هوجم التفسير السببي الذي ربط بين الزبائنية وآثار التخلف، وذلك في إطار التصور الوظيفي الكلاسيكي، بل هناك من ذهب إلى حد نفي وجود الزبائنية نفسها[٦]: وهو تطرف في الاتجاه المعاكس، بينما الأصل أن الزبائنية ظاهرة موجودة، ولكن ممارستها عالمية وليست حكراً على مجتمعات بعينها. ولا يمكن أن يكون تفسيرها أحادياً ومرتبطاً فقط بفكرة «الخير المحدود»، أي الفقر وقلة فرص الترقية الاجتماعية، بل قد تنتج أساساً عن ضعف الوازع الديني والأخلاقي و/أو شفافية طرق التسيير والتنظيم، وهو ما يدفع بالفاعلين الاجتماعيين إلى البحث عن آليات كفيلة بخرق الأنظمة غير الشفافة والأحادية التوجه، فتسترجع بذلك الزبائنية قوتها.

ويمكن، تبعاً لـ (Alcantud)، أن نحصر المحاور التي تشترك في تكوين الزبائنية كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي في ما يأتي[٧]:

١ ـ تبادل الخيرات

٢ ـ العلاقات الأسرية (والجهوية)

٣ ـ تبادل رمزي بدافع أيديولوجي

٤ ـ الحياة السياسية المحلية (البلدية)

٥ ـ العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساساً.

كما يمكن إضافة محور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونياته الجديدة.

٣ ـ الزبائنية وبعض أبعادها المحلية

بالرغم من قناعتنا بأن الزبائنية معطًى فسادٍ عالمي لا تختص به منطقة دون أخرى، فإننا سنتعرض لبعض مظاهرها المحلية في محيطنا الحضاري عموماً والقطري خصوصاً، قبل ربطها بالسياسة الدولية.

إن طبيعة الشبكات الزبائنية ببعديها الاجتماعي والسياسي في الدول العربية ذات علاقة قوية بالدولة وعمودها الفقري (المؤسسات العسكرية والأمنية) من جهة، وبالعصبيات التقليدية (العائلية، الجهوية، الإثنية، اللغوية، الدينية...) من جهة أخرى، والعلاقات الدولية من جهة ثالثة.

---

(٦) González Alcantud, Ibid.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

ففي المشرق تطفو على السطح الزبائنية العائلية للأسر المالكة والزبائنية الطائفية العرقية والدينية لبعض الأحزاب الحاكمة والتي تطور بعضها إلى جمهوريات وراثية! وكذا الارتباطات الإقليمية والدولية. ومثال ذلك تجاذب الفرقاء السياسيين في العراق ولبنان مؤخراً (٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٧) بين الأبعاد الطائفية المحلية والأبعاد العربية الإسلامية الإقليمية والأبعاد الغربية الدولية.

وفي المغرب العربي عمدت السلطات المتعاقبة باسم الشرعية التاريخية (الجزائر) أو الدينية العائلية (المغرب) أو الزعامتية الشخصية (تونس) إلى بعث فئات مصلحية والتقنين لها «مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام»[٨]. لذا يلاحظ في تونس مثلاً أن النمط العلائقي الزبوني تحول إلى سلوك عام داخل مختلف مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، حيث يتم «استزلام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية»[٩].

أما في الجزائر، فالملاحظ تضخم معتبر في عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية منذ السبعينيات، حيث بُذلت جهود حثيثة لشل حركة المعارضة باستغلال تناقضات التيارات الفكرية: فأطلق سراح قيادات الحزب الشيوعي وعرضت عليهم مسؤوليات في المجال الاقتصادي. ومنحت المعارضة الكامنة ترقيات مختلفة في إدارة شركات ووكالات وطنية، كما وجه الضباط غير المرنين إلى القطاع الخاص حيث منحوا قروضاً سخية[١٠]. ولقد تبع ذلك في الثمانينات فسح المجال لنشاط التيار الإسلامي وفي التسعينيات لنشاط التيار الإثني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استغلال هذه الموازنات بين الفئات والجماعات الضاغطة الفعلية والوهمية المبتعثة أصبح من ثوابت الديناميكية السياسية في الجزائر حتى يومنا هذا. لقد طبق السيناريو نفسه حتى في عهد التعددية الرسمية الحالية حيث تكاثر عدد الجمعيات النقابية، الدينية (التابعة للزوايا خاصة)، العرقية، التاريخية والظرفية... والمجندة سياسياً ــ أحياناً ــ أكثر من الأحزاب السياسية نفسها.

هذه الأحزاب السياسية، التي اندمج الكثير منها في مشروع السلطة رغم تناقضاتها الفكرية الجذرية، سُمح لأهمها بالنشاط الموازي غير المعلن وبتكوين جمعيات ونقابات وبالاستفادة من حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومات المتتالية. كما اعتُمد بعضها قانوناً على أسس مصلحية، فالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية يمَكّن السلطة من

(٨) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٩.

(٩) حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٢٥.

(١٠) Paul Balta et Claudine Rulleau, *L'Algérie des Algériens, vingt ans après*, avec la collaboration de Mireille Duteil, collection «Enjeux internationaux» (Paris: Editions ouvrières, 1981), p. 58.

معاملة هذه الأحزاب السياسية معاملة انتقائية وحالة بحالة، وهو ما أكده وزير الداخلية آنذاك بقوله: «إن إعادة التكييف القانوني لا تطبق بالطريقة نفسها على جميع الأحزاب»(١١)، فتشريع الاعتماد أو تأخيره أو تعطيله نهائياً يخضع لمؤشرات سياسية انخراطية أساساً وكذا تسيير العمل ومنح الامتيازات المادية والمعنوية، السياسية والإعلامية.

وقد قوبل ذلك ببعض الاحتجاجات السياسية والإعلامية والنقابية، ومنها المحاولات غير المجدية لشخصيات وطنية معروفة (آيت أحمد، أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، أحمد غزالي...) أو مطالب النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) المتعلقة بعدم عرقلة فروعها، والالتزام بمبدأ العدالة في توزيع الإمكانات وتقديم المساعدات الرسمية (فالجمعيات ذات الطابع النقابي تمنح سنوياً حوالي خمسة ملايين د.ج.)(١٢): وليس مبدأ السياسية الانخراطية، والتي تتوفر مثلا في غريمتها النقابية «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، التي كانت أغلبية أعضائها القياديين مع نهاية ٢٠٠٠ قيادات في المجلس أو المكتب الوطني لحزب «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي كان أمينه العام رئيساً للحكومة. ومعروف أن تنظيمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات محلية ووطنية)، والتي يحلو لبعض الصحافيين وصفها بـ «الجسور المتحركة نحو الثراء والسلطة»(١٣)، تكاثرت بشكل عشوائي (توجد في محافظة الجزائر فقط حوالي عشرة آلاف جمعية محلية) بفعل التسهيلات الإدارية والدعم المالي مقابل نشاطها في المناسبات ومبايعتها للسلطة المحلية والوطنية(١٤).

إن مثل هذه الجمعيات والنقابات والأحزاب تكون عادة متمحورة حول رجل أو مسمى ديني أو جهوي أو تاريخي... وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين أو ضمان وجود إعلامي شكلي يباعان لنظام يسعى لكسب المشروعية، وعلى استعداد لوضع زعيم واحد من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز المنتفع كي يقدر على إعادة توزيع ما «يقبض»، ويدعم الفريق الذي أنشأه. ومعروف أن معظم الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر قد عرفت انشقاقات وتوترات داخلية حقيقية أو مفتعلة والعشرات من النزاعات القانونية معظمها يدور حول التلاعب بالمال والعقار الممنوح في إطار دعم الدولة السخي للنشاطات الحزبية(١٥)، أو

---

(١١) Hubert Gourdon, «La Constitution algérienne du 28 novembre 1996,» *Maghreb-Machrek*, no. 156 (avril-juin 1997), p. 46.

(١٢) **الجريدة الرسمية** (الجزائر)، العدد ٣٥ (١٩٩٩).

(١٣) **اليوم** (الجزائر)، ٢٩/٤/٢٠٠٠، ص ٤.

(١٤) اسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مقدمة عامة برهان غليون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٤٠.

(١٥) شمل هذا الدعم مقرات وطنية ومحلية، ٢٠٠ ألف دينار عن كل نائب برلماني أو عضو في مجلس الأمة سنوياً، مساعدات الاستحقاقات الانتخابية وفي مقدمتها الـ١٥ مليون دينار الممنوحة لكل مترشح للانتخابات الرئاسية، التعويضات المالية الممنوحة للمنتخبين المحليين ولأعضاء لجان مراقبة الانتخابات عن الأحزاب... انظر: **الشروق اليومي** (الجزائر)، ٢٩ ـ ٣٠/٨/٢٠٠٦.

الدعم المحصل عن طريق اشتراكات المناضلين أو الناتج عن هبات ومساعدات «مغرضة» معلنة أو مضمرة لرجال المال والأعمال من داخل أو خارج البلاد لضمان التقرب من مصادر القرار وتغطية الحضور السياسي والإعلامي والفوز ببعض الصفقات والمشاريع الاقتصادية، وخاصة إذا علمنا أن قانون العقوبات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤) شبه معطل في مواده الخاصة بتحديد المسؤولية الجزائية للمؤسسات بسبب عدم وضوح آلياتها التطبيقية والاجتهادات الفردية الانتقائية. وبالطبع، فإن التحايل على القانون ونقص الشفافية في تسيير هذه الأموال وتساهل الجهات الرقابية المختصة في ضبط ملفاتها والتطبيق الانتقائي للقوانين يكون في معظم الأحيان مطية للزبونية السياسية والاجتماعية تجاه المناضلين من قبل القيادات الحزبية وتجاه هذه الأحزاب نفسها من قبل السلطة الحاكمة. والأمران معاً يقللان من مصداقية العمل السياسي.

من المؤكد أن كل ذلك ساهم في جعل الجزائر من أضعف الدول في مكافحة الفساد داخلياً، كما يؤكد ذلك تقرير حديث (٢٠٠٦/٩/١٦) لصندوق النقد والبنك الدوليين حول نظام الإدارة ومكافحة الفساد[١٦]، حيث حلت الجزائر في أسفل سلم قياس جودة الإدارة ومحاربة الفساد خلال السنوات التسع الأخيرة، وذلك في المؤشرات الستة للمقياس: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، الفعالية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية للسوق، سيادة القانون ومكافحة الفساد، مع تأكيد تقرير البنك الدولي للعام التالي ظاهرة العمولات والرشاوى كأسوأ نقطة[١٧]. كما حلت في رتبتين متأخرتين (٩٧ و٨٤) وفق «مؤشر مدركات الفساد» (ICP) لعامي ٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٦ التابع لمنظمة «الشفافية الدولية» (Transparency International <http://www.transparency.org>)[١٨]. واعتبر رئيس «الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد»[١٩] أن هذه الظاهرة شملت عمليات عقد الصفقات في كل القطاعات: الصحة، الثقافة، النقل، المياه، البناء، الأشغال العمومية... وأن التعفن جراء الفساد مس كل مؤسسات الدولة لأن القوانين غير محترمة وأجهزة الرقابة ممنوعة من مزاولة مهامها[٢٠]. وهو ما أكده نوعاً ما وزير المالية الجزائري عندما أوضح أن عام ٢٠٠٦

(١٦) **الشروق اليومي**، ٢٠٠٦/٩/١٧.

(١٧) **الخبر** (الجزائر)، ٢٠٠٧/٧/١٧.

(١٨) هي منظمة غير حكومية أنشئت في برلين عام ١٩٩٣ من طرف موظف سام سابق في البنك الدولي بغرض مكافحة الفساد. هذا رسمياً، ولكنها تندرج في نظر البعض ضمن آليات الهيمنة الأمريكية في مجال علاقة الدول بالسوق العالمية، وذلك بتدويل مكافحة الفساد واستغلاله إعلامياً وسياسياً واقتصادياً، مع الكيل، مكيالين وفق المصالح الخاصة؛ أو هي، حسب **لوموند ديبلوماتيك**، عبارة عن تجمع جماعات ضغط متعاونة مع الـ «CIA» وممولة من طرف حكومات ومؤسسات أمريكية على الخصوص. وأياً يكن الأمر، فنحن معنيون بمكافحة الفساد لدوافع ذاتية أصلاً. انظر: Murielle Coeurdray, «Le Double jeu de l'import-export symbolique: La Construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption,» *Actes de la recherche en sciences sociales*, nos. 151-152 (2004), et *Le Monde diplomatique* (avril 2000).

(١٩) *El Watan* (Alger), 7/11/2006, p. 2.

(٢٠) **الخبر**، ٢٠٠٧/٧/٣٠، ص ٣.

كان عام تسيير الفضائح المالية[٢١]. أما وضعية الفساد الخارجي فهي تشكو من كون أهم زبائن الجزائر ومورديها الأجانب (فرنسا: ١٨، ألمانيا: ١٦، إيطاليا: ٤٥، و.م.أ.: ٢٠، إسبانيا:٢٣، كوريا:٤٠، تركيا:٦٥، الصين: ...٧٠) يحتلون مراتب غير مشرفة نسبياً على سلم مؤشر فساد الدول المصدرة (ICPE) وذلك حسب تقرير المنظمة نفسها لعام ٢٠٠٦. وبالطبع فإن ممارسات هذه الدول المصدرة والراشية تهدد ما يبذل من جهود حكومات بعض الدول النامية مثل الجزائر لترشيد سياساتها كما تطيل من عمر حلقة التخلف المفرغة بها.

إن تداعيات الفساد ببعديه الداخلي والخارجي تضعف بطبيعتها من شرعية السلطات الجزائرية المتوالية، والتي تحاول تقويتها بالعمل على تجزئة المجتمع إلى عصبيات تقليدية أو مستحدثة، مما قد يساعدها على كسب مشروعية مؤقتة والمحافظة على كيانها آنياً، ولكنه قد يؤدي على المدَيَيْن المتوسط والبعيد إلى تفجيرها من الداخل اجتماعياً وسياسياً، لأنه من الواضح أن السياسة أصبحت مرفوضة وباعثة على خيبة الأمل، كما يؤكد ذلك الانخفاض الكبير في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ (حوالى ١٨ أو ٣٥ في المئة حسب طبيعة المصادر). ومن هذه الزاوية، فإن أزمة الحياة السياسية هي أزمة مشروعية وأزمة ثقة بامتياز. ولا يمكن ترشيدها إلا بالعمل التدريجي على عقلنة الحراك الاجتماعي والسياسي وتقوية الوازعين الأخلاقي والقانوني (رفض الفساد، الاعتماد على الذات، احترام القوانين...)، ومأسسة شفافية التسيير بغية تخفيف وطأة الزبائنية السياسية والاجتماعية والقضاء على كل ما يأتي في سياقها من فساد ورشوة وما شابههما من أمراض اجتماعية وسياسية. فالمناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والتنافسية (الإدارية، التعليمية، الاقتصادية، الثقافية، الاستشفائية...) تخضع في مجملها لسلطات هذه الزبائنية، والتي تشمل من جهة أخرى الفساد الإداري المتفشي في الإدارة العمومية وعلى رأسها رؤساء البلديات والولاة، حسب ما أفادت به تصريحات الولاة الجزائريين بالأملاك والواردة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠: استفادات متعددة، شقق وقطع أرضية بالدينار الرمزي، تحويل أموال... مما أدى بوزارة الداخلية إلى عزل حوالي ثلاثين والياً و٦٧١ رئيس بلدية من مناصبهم ومتابعة خمسة ولاة منهم و٣٧٨ رئيس بلدية (قضائياً) منذ عام ١٩٩٩ بسبب تحويل الأموال أو سوء التسيير[٢٢]، كما شرعت قبل عامين بـ «حملة الأيادي النظيفة» في قطاع الأمن الوطني الذي ارتفع فيه هو أيضاً عدد التجاوزات في ما يخص تعاطي الرشوة[٢٣].

ويندرج ذلك في سياق محاولات الحكومة استدراك تأخرها في مجال مكافحة الفساد، والتي من بينها أيضاً مصادقتها على معاهدة منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية

(٢١) **الخبر**، ٢٠٠٦/١٢/٤، ص ١٣.

(٢٢) *El Watan*, 31/10/2006, p. 4.

(٢٣) **الخبر**، ٢٠٠٧/٨/١، ص ٧.

الخاصتين بمكافحة الفساد وإصدارها مؤخراً (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) تشريعات تطبيقية متعلقة بقانون مكافحة الفساد والوقاية منه (الذي صادق عليه البرلمان في شباط/فبراير ٢٠٠٦)، حيث استحدثت لذلك هيئة وطنية مستقلة واسعة الصلاحيات، وهو ما سمح لها بالخروج مؤقتاً من منطقة الدول الأكثر فساداً في العالم (تجاوزت بقليل حد ٣ من ١٠). وهي مطالبة في هذا المجال أيضاً بالتعاون العقلاني مع المنظمات الاجتماعية المكافحة للفساد (مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: AACC)، وتمكين المؤسسات التشريعية من المعلومات الخاصة بالتصرفات المالية للدولة، وتفعيل دور ونشاطات مؤسسات الرقابة (مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية...) ومؤسسات التنشئة الاجتماعية (المؤسسات التربوية والدينية، وسائل الإعلام...)، وأن تلتزم أكثر وتلزم شركاءها الدوليين باحترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتعاون والتنمية (OCDE) والاتفاقية الإقليمية للوحدة الأفريقية المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتدعم المؤسسات المالية الجهوية الداعمة للتنمية بشفافية أكثر... مما قد يتماشى وبعض المقومات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة.

وإذا كانت الدولة الجزائرية الحديثة قد قامت على «عصبية الشرعية التاريخية الشعبية» دون عصبيات طبقية أو لغوية أو عرقية أو عائلية... مضيّقة الخناق على الكثير من الزبونيات المرتبطة بذلك، فالملاحظ مؤخراً أن بعض الولاءات الجهوية واللغوية والعائلية... (شرقي، غربي، قبائلي، شاوي، ميزابي، سوفي، معرب، مفرنس...) أصبحت تنازعها الآن، وعلى مستوى الممارسة الفعلية غير الرسمية، مرجعيتها للسلطة في الجزائر. وأما على المستوى الرسمي، فلقد شاع الكلام مؤخراً عن ضرورة صقل الطابع الرئاسي للدستور ووضع مبدأ الشرعية الانتخابية، المنصوص عليها دستورياً وقانونياً، موضع التطبيق بدلاً من باقي الشرعيات، ولكن الظاهر أنه سيصعب التخلي عن الشرعية التاريخية بسبب الاختلاف والتردد في تقدير استمرارية فاعليتها السياسية والشعبية، وخاصة بعدما انفرد بيان أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ التاريخي بإجماع الطبقة السياسية في الفترة الأخيرة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠).

٤ ـ الزبائنية والسياسة الدولية

انطلاقاً من الاعتراف العام بالطبيعة العالمية للزبونية كمنطق محلي اجتماعي تبادلي، سنحاول فهم علاقتها بالسياسة الدولية في عصر العولمة، وسيكون ذلك من خلال عنصرين هما:

(١) الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة،

(٢) المتغيرات المعاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد:

ـ الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة

إن للطبيعة العالمية للزبونية عدة معان يتقدمها مفهوم «الشبكة الاجتماعية» (Social Network) كقاعدة تبنى عليها العلاقات بين «الأصدقاء السياسيين». وهو المفهوم

الذي استعمله بوسفان[٢٤] بالمعنى الآتي: «تشبه الشبكة الاجتماعية من الناحية البيانية التخطيطية دائرة اتصالية: تحدد هذه الدائرة كيفية تواصل بعض الأشخاص بطريقة معقدة ولكن دون ذكر كيف يجب أن يتواصلوا». ومع افتراض وجود قنوات اتصالية بنيوية يمكن استعمالها بكيفية أو بأخرى من طرف الأفراد، يقول بوسفان أن «الشبكة الاجتماعية هي أكثر من شبكة اتصالية لأن الرسائل هي في الواقع عبارة عن صفقات». وهذه الصفقات تتم بين أفراد خاصين. يعارض بوسفان المفهوم البنيوي الوظيفي والذي يميل نحو تصور مثالي «طاهر» لكل ما هو اجتماعي وقوامه بنى ووظائف شفافة ومجردة.

وهناك توجه آخر يميل نحو تطبيق مفهوم الشبكة الاجتماعية كيفما اتفق وحيثما برز بوضوح، أي خارج الحياة المجتمعية المحلية والتي غالباً ما تتداخل أو تكاد تمتزج بداخلها الأدوار بين المجموعات الاجتماعية والمعايير والمؤسسات والشبكات. إلا أن محاولات فرز مصطلح «الشبكة الاجتماعية»، المطبق على المجتمعات المحلية، عن غيره من المصطلحات المشابهة، مثل الجوار والصداقة أو الروابط الأسرية، قد يؤدي إلى التجريد الجميل أو المثالية نفسها الموجودة في البنيوية الوظيفية والتي ندد بها بوسفان[٢٥].

إن التقاء تطور الاتصالات الدولية مع عولمة النخب أدى إلى ظهور الشبكات الاجتماعية في سياق جديد وبوضوح أكبر، وذلك حتى لو لم تكن بالضرورة في شكل صداقات؛ علاقات صداقة أو علاقات جوارية أو مؤسستية. إنها شبكات مهنية قوامها المصالح المتبادلة. لذلك أصبح تصور الزبائنية كبنية داخلية ملازمة لبعض المناطق والمجتمعات المحلية غير كاف، بل يتطلب مقاربتها كظاهرة سياسية، اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالتيارات الدولية. إن عالمية الزبائنية أصبحت اليوم بيّنة إلى حد التكلم عن «الزبائنية الجماعية» في العلاقات الدولية[٢٦].

إن لهذه الزبائنية بين دول وأمم نال كثير منها استقلاله وتخلص من الاحتلال (الاستيطاني)، الخصائص القاعدية نفسها التي تميز الزبائنية التقليدية: بنية **معيارية** تنص على أن الجميع مستقل (غير تابع) ومن ثم «حر»، وبنية **عملية** «براغماتية» يشار فيها إلى عدم وجود حرية فعلية واستمرار الارتباطات مع مراكز الهيمنة بالقوة نفسها أو أكثر من التي كانت عليها في أثناء فترة الاحتلال. فالعلاقات بين دول المغرب العربي وفرنسا، دول الكومنولث وبريطانيا أو دول جزر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية تعرض دائماً مصطبغة بعلاقة تبعية وزبونية وطنية واضحة. إن العلاقة «الاستعمارية» أو

(٢٤) Jeremy Boissevain, *Friends of Friends; Networks, Manipulators and Coalitions*, Pavilion Series; Social Anthropology (Oxford: Blackwell, [1975]), p. 25.

(٢٥) J. Clyde Mitchell, «Networks, Norms and Institutions,» paper presented at: *Network Analysis: Studies in Human Interaction* (conference), edited by Jeremy Boissevain and J. Clyde Mitchell, Change and Continuity in Africa (The Hague: Mouton, [1973]), p. 18.

(٢٦) John Ravenhill, *Collective Clientelism: The Lomé Conventions and North-south Relations, political Economy of International Change* (New York: Columbia University Press, 1985).

«الامبريالية» تفترض، كما أشار إلى ذلك قديماً[٢٧]، نوعاً من عقدة التبعية في بنى النفسية الجماعية للمستعمَرين، وذلك بسبب اعتقادهم بدونيتهم البنيوية. فالمغلوب مولع بتقليد الغالب على حد تعبير ابن خلدون. ومما عمق هذا الشعور توجهات النخب المحلية الثقافية وعلاقاتها الدولية.

وهو ما يموقع النقاش على مستوى الشبكات الاجتماعية الدولية للنخب، وانعكاسات هذه الروابط على تدعيم الزبائنية الداخلية، سواء كانت ذات بعد قبلي عرقي أو لغوي أو ديني تسوق بشكل سياسي حزبي أو اجتماعي جمعوي أو ثقافي علمي، كما حدث ويحدث في أفغانستان والعراق ولبنان وفي دول عربية أخرى، وحدث من قبل في أمريكا اللاتينية وغيرها... حيث استبدلت دول وأنظمة بأخرى قوامها زبونيات دولية معتمدة على زبونيات نخبوية محلية تحت غطاء مكافحة الشيوعية سابقاً والدكتاتوريات أو الإرهاب حالياً، مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة بين الزبونيات المختلفة قوامها المنفعة السياسية والاقتصادية، ولذلك فهي مرنة ومؤقتة وتعتمد بدائل ظرفية عديدة.

وهو ما يؤكد في نظر البعض[٢٨] أهمية المصالح الدولية التي يثيرها الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد بسبب ارتباطه بالمنافسة الشرسة حول كبرى العقود الدولية، وكذا بالصراعات الرمزية والضغوط السياسية. فالفساد أكبر من أن يحصر في الحقيبة المالية ـ تحت الطاولة ـ والرشوة المباشرة، حيث يتخذ طرقاً تأثيرية أكثر تعقيداً مثل المنح الدراسية السخية وعقود الاستشارة (Consulting) المتنوعة، التغطية الإعلامية... والتي تسمح بعقد علاقات دائمة مع شبكة من المراسلين المحليين والنخب المهنية وعملاء مؤثرين... يصبحون في موقع «المحميين» (Protected) أو «المدينين» (Obliged). وفي هذا الإطار قد يستعمل مزدوجو الجنسية أو الغربيون من أصول عالم ـ ثالثية: أفغاني ـ أمريكي، عراقي ـ أمريكي، إيراني ـ كندي، لبناني ـ فرنسي، مصري ـ أمريكي، جزائري ـ فرنسي... لتكريس الهيمنة والتبعية الزبائنية. وهو الأمر الذي يمهد لنا الانتقال إلى الكلام عن متغيرات معاصرة للزبونية:

ـ متغيرات معاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد

تشير بعض التنظيرات السياسية الحديثة إلى أن الزبائنية التقليدية التي كانت تزاوج بين «الأبوية» والعلاقات المهنية فتحت الطريق في المجتمعات المعاصرة أمام زبونية أحزاب وقبائل تتمثل أهم صفقاتها في بيع وشراء الخدمات المؤسستية[٢٩]. ولكن قد لا يكون هذا

(٢٧) Dominique O. Mannoni, *Psychologie de la colonization*, collections esprit, «Frontière ouverte» (Paris: Editions du Seuil, [1950]).

(٢٨) Coeurdray, «Le Double jeu de l'import-export symbolique: La Construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption».

(٢٩) José Cazorla Pérez, «El clientelismo de partido en la España de hoy: Una disfunción de la democracia,» *Revista de estudios políticos*, no. 87 (1985), pp. 35-51.

التمييز حداً فاصلاً ومطلقاً بين الزبونيتين التقليدية والمعاصرة، ولكنه بالضرورة مختلف وتحكمه ظروف الزمان والمكان. فقد يكون العامل الحزبي ذا أثر في بعض الزبونيات التقليدية جنباً إلى جنب مع الأبوية والعلاقة المهنية في المجال الزراعي. كما قد لا يكون لزبونية الأحزاب السياسية أثر يذكر في مجتمعات معاصرة متنوعة جماعات الضغط (Lobbies). ومع ذلك فالغالب في مجتمعاتنا الإعلامية الحالية هو انتقال الساحة السياسية من الحياة البرلمانية إلى السياسة التلفزية الوسيلية، فالوفاق الودي والمصلحي بين محترفي السياسة ومحترفي الاتصال، فضلاً عن المصالح السياسية المتعددة لمؤسسات الإعلام المتعددة الوسائل (Multimédia)، يؤدي إلى نوع جديد من الزبائنية ذي طبيعة معقدة وغامضة لم تفك كل طلاسمها بعد[٣٠].

وفي تقديرنا لا يجب أن نتكلم على زبونية أحزاب بالمفهوم الحزبي التقليدي بل على أشكال جديدة من الزبائنية الإعلامية السياسية، لأن ساحة التنافس انتقلت الآن إلى مجال إنتاج الصور والتلاعب والمناورة التلفزيونيتين عن بعد. أي إن الحلبة انتقلت من «السياسة» والتواصل المباشر إلى «الصورة» والتواصل المباشر وعن بعد معاً.

ولكن هذا لا يعني انتهاء دور الزبونيات التقليدية. إذ بالرغم من هيمنة مجتمع «الصورة» الإعلامي في مجتمعات معاصرة تفترض فيها «عقلانية» و«بيروقراطية» الدولة، فإن هذين المظهرين الأخيرين يخضعان أيضاً للإملاءات الزبائنية. إن استراتيجيات الجماعات المحلية، ومنها الإثنية، تعمل على تقليص المسافات بينها وبين أجهزة الدولة وخاصة بيروقراطيتها، إلى درجة أصبحت الزبائنية السياسية تعتمد أكثر فأكثر على صفقات ووساطات قوامها إثني ـ ثقافي أو قبلي ـ عشائري. والشيء نفسه يمكن أن يقال على المستوى الدولي بمراكز قوتها الإقليمية والعالمية وتبعياتها المحلية.

ولذلك يدور النقاش حالياً بين علماء الاجتماع الفرنسيين مثلاً حول التساؤل عن درجة اندماج النخب من أصول غير أوروبية عموماً وعربية مسلمة خصوصاً في النظام السياسي الجمهوري الفرنسي، وما إذا كانت هذه النخب بعد توصلها إلى مراكز النخبة تستمر في المحافظة على شبكات اجتماعية ذات طابع إثني وتتعارض مع مبادئ الجمهورية[٣١]. وهو تساؤل يمكن نقله إلى مجتمعات أوروبية أخرى أو أمريكية مع توطين مؤشراته، تحيينها وتبيئتها.

بالإضافة إلى هذا النوع الظرفي من الشبكات الاجتماعية بزبونياتها المحتملة، نجد نماذج أخرى مقترحة لتشخيص الزبونيات الجديدة أو المتجددة لعل أكثرها ذيوعاً الزبونيات الجامعية والمثقفة بفعل «سيَرها الذاتية» المكدسة لدى الجهات النافذة بغية التوظيف المحلي و/أو الإقليمي والعالمي.

---

(٣٠) George Balandier, *El poder en escenas: De la representación del poder al poder de la representación* (Barcelona: Paidós, 1994).

(٣١) González Alcantud, *El clientelismo político: perspectiva socioantropológica*, p. 23.

ولكن ما هي خصوصية هذا النوع الجديد/المتجدد من الزبونيات؟

مما لا شك فيه أن هذه المجموعة ـ النخبة اشتركت وتشترك في السلطة في حدود معتبرة. إن غلنر (Gellner) يحلل العلاقة بين أهل «الكتاب» (وهم الجامعي والمثقف والإعلامي) وأهل «السيف» (وهم السياسيون والعسكريون) قائلاً: «القلم ليس أقوى من السيف لكنه إذا دعم طُقوسياً فإنه يمارس ضغوطاً كبيرة على السيف. فالقلم هو الوحيد الذي يمكنه توجيه أهل السيف إلى اتخاذ القرار بشأن كيفية التحالف بغية تحقيق أكبر المنافع الشخصية»[٣٢].

غير أن التناقض يظهر عندما تكشف العلاقة بين نوعية البحث والمعرفة والأساس الاجتماعي الزبوني الملازم لهما، عن فجواتها بعد الاكتساح الجماعي للرداءة الفكرية لمؤسسات الفكر والسياسة عن طريق شبكات ملتوية وزبونيات متعددة... ففي الآفاق البيداغوجية الجديدة للدولة المعاصرة يمكن ملاحظة وجود الزبون كعامل تفكير وانعدام الربان أو الولي كحكيم ومرشد[٣٣]. ومن ثم تتقلص فرص معرفة الوظيفة الحقيقية للآلية المدرسية والثقافية كنظام اجتماعي زبوني، وتلح على مزيد من البحث في هذا المجال.

أما ما يمكن الإشارة إليه اليوم، بلا أدنى ريب، فيتمثل في الآثار السلبية لتدخل السلطة في مجال المعرفة، بدلاً من استشارتها والاستعانة بها مع تحميلها المسؤولية الأخلاقية واحترام استقلاليتها.

ومما يغذي الحالة الراهنة للزبونية أننا نجد الجدل العلني في وسائل الاتصال الجماهيرية والالكترونية حول «الفساد» كإطار عام لها. وهو المصطلح الذي ارتبط بالسياسة حسب سكوت (Scott) منذ القرن الثامن عشر في أوروبا وذلك بعد انكشاف الصفقات البراغماتية في أنظمة كانت تقوم آنذاك على قيم المساواة[٣٤]. ثم عرف الفساد، كما أشار إلى ذلك وارمن (Warman) كآلية اختراق اجتماعي، حيث يسمح «الفساد للفرد بتحصيل الثروة، السمعة، السلطة، التأثير والمكانة في إطار أوسع من المجتمع التقليدي أو المحلي. لذلك تحولت المشاركة فيه إلى غربال واختبار تصفوي وحيوي في وسط لا يسمح بتحصيل الثروة عن طريق عامل المضاعفة الطبيعي بل بالعكس يخضع للسلب والنهب ونقصان الإمكانات شبه المنعدمة»[٣٥].

وبالطبع، فإن تفشى الفساد، من خلال الزبونيات المتعددة وغيرها من العوامل لا يجمع

---

(٣٢) Ernest Gellner, *El arado, la espada y el libro: La Estructura de la historia humana* (México: FCE, 1992), p. 90.

(٣٣) García León [et al.], eds., *Sociología de la Educación* (Barcelona: Barcanova, 1993).

(٣٤) James C. Scott, *Comparative Political Corruption*, Prentice-Hall Contemporary Comparative Politics Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1972]), p. 17.

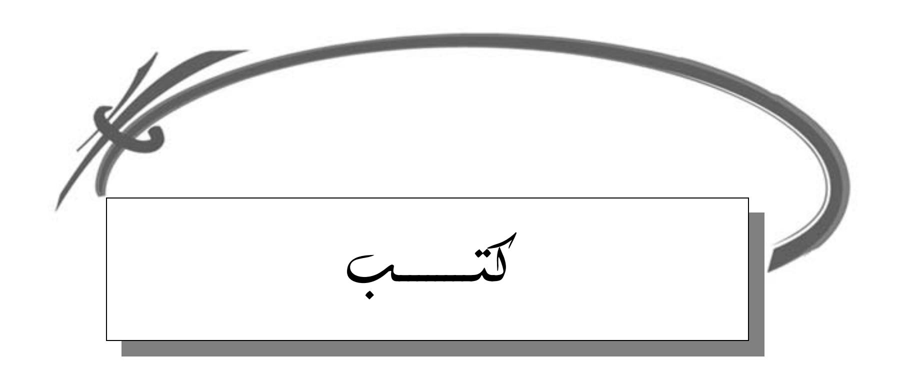
(٣٥) Arturo Warman, «La Corrupción en el campo: Un medio de control social,» dans: Rosario Castellanos [et al.], *La Corrupción* (México: Nuestro Tiempo, 1969), pp. 98-99.

بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي، ليس بمستحدث. وما الجديد في ذلك سوى تجاوزه الحدود المحلية والوطنية وتدويله وتبجح أصحابه على شاشات وصفحات وأمواج يتعرض لها الملايين من البشر. فنحن نعيش في عالم إعلامي معولم زبوني يجهر بالفساد الدولي وتتزعمه إمبراطورية غنية متغطرسة باسم الديمقراطية والشفافية، مما يدل على أن الغِنَى لا يُغني عن الفساد. فالمنظمة غير الحكومية «الشفافية الدولية» (IT)، المشار إليها سابقاً، استغربت في تقريريها الأخيرين (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦) الرتبتين غير المتقدمتين لأمريكا (١٧ و٢٠)، وأن هذه الأخيرة رغم اعتمادها قانوناً لمكافحة الفساد الخارجي (Foreign Corrupt Practices Act) منذ عام ١٩٧٧، بقيت متأخرة في ترتيب «مؤشر دافعي الرُّشَى» (BPI) أو «الفساد الخارجي» (ICPE) كذلك، بل إن البعض يعتبر أن قوام صناعتها الحربية والتعميرية خارج حدودها هو الفساد الدولي الذي أصبحت من أشهر مورديه. كما لاحظت المنظمة تعميم الممارسات الرشوية على المستوى الدولي الواقع تحت هيمنة الدول الغربية، وأن نتائج تطبيق قرارات اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية المنظمة الدولية للتعاون والتنمية ضد الرشوة (٢٠٠٣) غير مشجعة (أحسن دولة ترتيباً: سويسرا لم تتحصل إلا على علامة ٧,٨ من ١٠، فقط)[٣٦]، لأن ذلك يرجع كما ذكرت (Coeurdray) إلى مبدأ الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمصالح هذه الدول التي لا تثير الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد إلا إذا تضررت مصالحها أو مصالح «محمييها» و«مدينيها» كما مر معنا[٣٧].

وفي الأخير يمكن القول إن الزبائنية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي المخل بنظام الديمقراطيات المعاصرة، تعتبر «معطى» أنثروبولوجياً عالمياً لا يجب «تطبيعه» بمسايرته وعدم مقاومته لأنه محبط لتطلعات المساواة في الفرص ومحددات المنافسة والرفاهية ومعرقل لطموح التنمية المستدامة. كما أن محاوره التركيبية أصبحت تتعدى العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساساً إلى ما يمكن تسميته بمحور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونياته الجديدة الرابطة بين المصالح السياسية والاقتصادية لبعض الدول المهيمنة والمصالح الآنية لبعض النخب المحلية والحميات الإثنية المستعطفة ■

(٣٦) *El Watan*, 5/10/2006, p. 11.

(٣٧) Coeurdray, «Le Double jeu de l'import-export symbolique: La Construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption».


كتـــب

ممدوح حامد عطية

إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).

محمد صلاح غازي

كاتب وباحث في العلوم الاجتماعية ـ مصر.

نزع السلاح النووي، وضبط التسلح وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء توازنات استراتيجية جديدة، أهداف مطروحة على أجندة القرن الحادي والعشرين، بل على رأس أولوياته، لأن العرب مع غيرهم من سكان الشرق الأوسط مهددون دون غيرهم بتداعيات انتشار السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل والسباق المحموم على حيازة هذة الأسلحة وكسر أي قيود تحول دون الوصول إليها.

«لقد كان القرن العشرون قرن «الثورة الذرية»، سواء بما حملته هذه الثورة من فتوح علمية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أو بما ألحقته بالإنسانية من دمار وكوارث، زادت عما حدث من استخدام للأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى بما تركته من ضحايا ومشوهين، وكذا ما كان من تصنيع وتخزين للأسلحة البيولوجية التي تنشر الأوبئة والأمراض وتفتك بالإنسان وباقي الكائنات الحية، وتؤثر في البيئة الطبيعية تأثيرات سلبية لسنوات طويلة. أما القرن الجديد، فلنا فيه رأي آخر، إذ يجب أن يكون قرن اتقاء هول حيازة السلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل أو السباق نحو حيازتها، وغسل الأوزار التي اقترنت باستخدامها أو التهديد بها».

بهذه المقدمة بدأ الدكتور ممدوح حامد عطية هذا الكتاب، **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل**، الذي صدر مؤخراً عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفصل الأول بعنوان «أنواع أسلحة الدمار الشامل والبروتوكولات/الاتفاقيات/المعاهدات الخاصة بمنع انتشارها»، وهذا الفصل مدخل ضروري لتعريف القارىء على أنواع أسلحة الدمار الشامل وتصنيفاتها المتعددة كي لا يقع لديه أي لبس أو خلط، ويستطيع أن يتتبع الخطوات والإجراءات الدولية التي اتخذت للحيلولة دون انتشارها خلال المرحلة الراهنة.

ويمكن في هذا الصدد أن نميز بين كل

الأسلحة الذرية «النووية»، الأسلحة الكيميائية، أسلحة التفجير الحجمي، الأسلحة البيولوجية «البكتريولوجية». وفي هذا الإطار سارت الجهود الدولية في اتجاهين متوازيين: **الأول** تحريم الاستخدام في الأغراض العسكرية. **والثاني** منع تحويلها من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية. وقد أسفرت الجهود الدولية عن مجموعة من المعاهدات الدولية التي دخلت جميعها في حيز النفاذ، والتي استعرضها الكاتب بأبعادها وتفاصيلها كافة.

يتناول المؤلف في الفصل الثاني، بالشرح والتحليل، قدرات إسرائيل في مجال الأسلحة الذرية والكيميائية والبيولوجية. ويقول إن استراتيجية إسرائيل النووية تقوم، كما يدعي زعماء إسرائيل، على دفع عدوان قائم أو محتمل من الدول العربية عليها. ذلك أن قدرة إسرائيل على حشد الموارد البشرية التقليدية مقيدة، فضلا عن أن تنامي فائض الأموال العربية الناتجة عن استثمار البترول يمكن العرب من الحصول على الأسلحة المتقدمة التي يمكن أن توسع الفجوة بينهم وبين إسرائيل في مجال الأسلحة التقليدية. فلا خلاص أمام إسرائيل سوى السلاح النووي ضد الهجوم العربي المحتمل أو لردع العرب في حال توفر النية لهذا الهجوم. ففي حديث لموشيه ديان إلى صحيفة **يديعوت أحرونوت** ذكر: «أننا قد وصلنا إلى نقطة بالغة الحرج في ما يتعلق باستخدامنا لقواتنا البشرية، إننا يجب أن نواجه قوة العرب المتنامية بأسلحة ذرية رادعة»[(١)].

من أهم أبرز القضايا التي تناولها المؤلف، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال استخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

المعروف أن الولايات المتحدة لها سياسة مزدوجة: تمنع وتمنح حسب الظروف، والأحوال، ونتيجة لهذه السياسة أصبح الانتشار حقيقة واقعة، وأصبحت منطقة الشرق الوسط منطقة نووية، بل مرشحة لتكون المنطقة الأولى التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية، بعد أن استخدمت في هيروشيما وناغازاكي. وادعاء الولايات المتحدة أن سياستها هي منع انتشار الأسلحة النووية هو مجرد ادعاء، فسياستها هى سياسة «الانتشار المميز» أو «الانتشار المختار»، وفي هذا المجال يمكن أن نتوقف عند الملاحظات الآتية:

(أ) كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أعضاء في النادي النووي، وقد انضمت بريطانيا وفرنسا والصين والهند تباعاً إلى النادي النووي تحت سمع وبصر الولايات المتحدة. فهى التي ساعدت بريطانيا لتصبح دولة نووية، ولم تستطع أن تحول دون أن تصبح فرنسا دولة نووية، وغضت الطرف عن دخول الصين إلى النادي النووي.

(ب) سمح في المناطق الإقليمية بوجود مراكز قوية نووية أو سمح لهذه المراكز بشق طريقها لتصبح نووية مثل :

---

(١) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٧٩/٣/١٤.

جنوب أفريقيا، وهى مرشحة لتكون القوة الإقليمية العظمى في القارة الأفريقية، والهند في شبه القارة الهندية، وإسرائيل في الشرق الأوسط.

وبذلك أخذت عضوية النادي الذري تتكاثر، وأصبح التزاحم النووي حقيقة واقعة، وأصبح العالم الآن في ظل مظلات نووية صغيرة تنتشر تحت مظلات نووية كبيرة.

إن اعتراض الولايات المتحدة يتركز على «دول إضافية» لا على «الأمر الواقع». ومن وجهة نظر الولايات المتحدة أيضاً، لا فرق لديها بين أن يعيش العرب دائماً تحت رحمة التفوق التقليدي الإسرائيلي، وبين أن يعيشوا تحت «الاحتكار النووي الإسرائيلي». فالوضع سيان بالنسبة إليها، وهي راضية مطمئنة ما دامت إسرائيل تتحكم بالنظام الإقليمي. بل قد يكون من الأصلح لها أن تقوم إسرائيل بهذا الدور عن طريق السلاح النووي. ففية تخفيف للأعباء التي تثقل كاهلها. فبدلاً من الاستنزاف المستمر لمخازنها من الأسلحة التقليدية يمكن أن تؤدي حيازة إسرائيل للأسلحة النووية إلى استقرار الأوضاع من دون الحاجة إلى استنزاف أو ابتزاز.

وهناك سبب آخر يجعلها لا تمانع إطلاقاً في استخدام السلاح النووي في الصراع الإقليمي إذا حتمت الظروف اللجوء إليه. فإسرائيل تخوض حروبها الآن بأسلحة تقليدية بالوكالة حيث حرية العمل الإقليمية متوفرة، فماذا يمنع أن تخوض حروبها في المستقبل بأسلحة نووية بالوكالة ما دام يتعذر على «الدولة المنبع» استخدام تلك الوسيلة. وإذا كانت الولايات المتحدة تسترت على نمو القدرة النووية الإسرائيلية وساعدتها إلى حد كبير، فإنها لم تفعل ذلك لكي تجعل السلاح الذري في المخازن، فهذا «ترف» لا تقدر عليه إسرائيل، ويجب أن نعلم بأن الولايات المتحدة تعالج موضوع «التوازن» في المنطقة على أساس من فوائد استراتيجية ضمن سياستها العالمية وليس على اسس اقتصادية، أي ما يمكن للعرب أن يحققوه لها من توفير الطاقة أو الأسواق.

ويؤكد المؤلف أن فرنسا، لا الولايات المتحدة، هى الطرف الرئيسي الذي أخذ بيد إسرائيل في سعيها للحصول على القنبلة الذرية، فعلى مدار ١٤ عاماً، من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٧، تعاونت فرنسا، في البدء في ظل حكومة غي موليه ثم في عهد شارل ديغول، مع إسرائيل وبصفة سرية في مجال الأسلحة التقليدية وكذلك في مجال التكنولوجيا النووية. وهنا دوافع تقف بوضوح وراء قرار موليه ثم ديغول مساعدة إسرائيل على أن تصبح لها أنياب ذرية:

أولها أن فرنسا كانت متورطة في حرب يائسة ضد الثوار الجزائريين، وربما كانت فرنسا تأمل أن يؤدي التهديد الذي يمثله حصول إسرائيل عل الأسلحة النووية إلى «ترهيب» جمال عبد الناصر والمصريين وحملهم على وقف دعمهم لأعداء الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ثانيها رغبة فرنسا في صنع قنبلتها النووية الخاصة من أجل أن تصبح مستقلة عسكرياً عن المظلة النووية الأمريكية، فقدمت إلى إسرائيل المساعدة التقنية في ميدان «إنتاج» الماء الثقيل، وحصلت إسرائيل في المقابل على تكنولوجيا الكمبيوتر الأمريكية. وكانت الولايات

المتحدة قد فرضت حظراً على بيع أنواع معينة من الكمبيوتر إلى فرنسا خشية أن تستخدمها الأخيرة في تصميم القنابل الذرية، خاصة أن فرنسا أظهرت اهتماماً واضحاً في هذا الموضوع.

ووفقاً لما ورد في كتاب هاركابي ووليم باور **الولايات المتحدة والأسلحة النووية**، «أصبح التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي في الميدان النووي وثيقاً جداً بعد أن رفض جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس أيزنهاور، الطلب الذي تقدم به ديغول من أجل قيام علاقة نووية متميزة بين فرنسا والولايات المتحدة، على غرار ما تتمتع به بريطانيا العظمى، وقد ساهم هذا الرفض في نفور فرنسا من منظمة معاهدة شمال الأطلسى «الناتو» في الستينيات، ودفع بها، حسب ما يدعي الى المزيد من التعاون الوثيق مع إسرائيل.

إن أهم مساهمة فرنسية معروفة في ميدان العلوم الذرية لدى الإسرائيليين في ذلك الوقت كانت بناء المفاعل الذري ديمونا.

أما دور الولايات المتحدة الأمريكية في تعظيم التسلح النووي الإسرائيلي، فإنه لا يقل أهمية عن الدور الفرنسي وإن كان قد جاء في توقيت تال له. وقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأمريكية تعلم منذ اللحظة الأولى لإنشاء مفاعل ديمونا أن الهدف من وراء إقامته في منطقة قاحلة في صحراء النقب هو تطوير خيار عسكري.

أشارت مذكرة أعدها رئيس CIA إلى دالاس عام ١٩٦١ أن ديفيد بن غوريون أصدر في فترة ما في عام ١٩٥٦ أمراً بالبدء في إقامة المفاعل النووي الثاني: وهو مفاعل لإنتاج مادة البلوتونيوم، التي تستخدم في إنتاج القنبلة الذرية. وبدأت المخابرات الأمريكية في تقديم المساعدات سراً من أجل تمكين إسرائيل من امتلاك السلاح النووي. وكانت حملة السويس عام ١٩٥٦ عاملاً رئيسياً وراء تقديم هذه المساعدة. فوافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بوسائل لتمكينها من الدفاع عن السكان ضد أية هجمات صاروخية بالستية روسية، حيث أشارت التقارير التي رفعتها المخابرات الإسرائيلية إلى أن مصر وسوريا ستزودان بها قريباً.

خولت CIA صلاحية مساعدة إسرائيل، بسرية تامة، على امتلاك قدرة للرد على أي هجوم محتمل بالأسلحة المتطورة. وقد وردت هذه الحقيقة في وثيقة أعدها مسؤول كبير في CIA يدعى فيلبورا بفلاند. ومما ورد في التقرير أيضاً أن خطة للتعاون وضعت بين CIA والجهاز العسكري الإسرائيلي يتضمن كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب في معامل «أبولّو».

وفي عام ١٩٦٠ قدمت CIA تقريراً حول ما يجري في مفاعل ديمونا إلى الرئيس الأمريكي، وأشار التقرير إلى أن المفاعل يساعد الإسرائيليين على إنتاج قنبلة واحدة سنوياً على الأقل.

في الفصل الثالث استعرض المؤلف قدرات دول الشرق الأوسط في مجال أسلحة الدمار الشامل ـ باستثناء إسرائيل التي تم تناولها في الفصل الثاني باعتبار أن دول المنطقة تأتي في بؤرة اهتمام الولايات

المتحدة الأمريكية، لما لها من مصالح حيوية وأمنية واستراتيجية فيها. وفي هذا الإطار تعرض لإمكانات كل من جمهورية مصر العربية والعراق وليبيا والجزائر والسعودية وسوريا، والإمكانات النووية الإيرانية والباكستانية. ويرى المؤلف أن معظم البلدان العربية لا تمتلك مقومات البرامج النووية الهادفة التي تمكنها من اللحاق بإسرائيل، كما أنها تفتقد الإرادة السياسية لذلك وإن كان بعضها، وفي مقدمتها مصر، تملك الإمكانات المادية لدعم هذا المشروع. ويضاف إلى ذلك أن الأسلحة النووية لا يمكن الحصول عليها بالشراء، كما أنه لا يوجد ما يسمى القنبلة الإسلامية. لكل ذلك فإن التوازن العسكري النووي في الشرق الأوسط هو لمصلحة إسرائيل بما لا يقل عن عقد قادم، حيث يتوقف ذلك على باقي أطراف المعادلة في المنطقة.

ويرى المؤلف أن متطلبات الأمن القومي العربي تشكل منظومة متكاملة، بعضها يقع في البيئة الداخلية لكل دولة، وبعضها في محيطها العربي وعلاقاته العربية، والبعض الآخر وهو خارج المنطقة والمجموعة العربية كالأوضاع الإقليمية والدولية وما يطرأ عليها من تغييرات في إطار الفترة الانتقالية للنظام العالمي الجديد.

وفي ضوء هذه الأوضاع الراهنة الصعبة، قد يكون من الصعب التوصل إلى توافق أمني لعدم توفر العناصر الأساسية لمفهوم الأمن القومي العربي، حيث لا يوجد إدراك ومن ثم لا يوجد اتفاق على الغايات والأهداف والمصالح العربية المطلوب حمايتها، سواء في بعدها القومي أو حتى القطري وأولويات تنفيذها، كذلك لا يوجد اتفاق على العدائيات التي تهدد الأمن القومي العربي وترتيب أولوياتها بعد إضافة بعد جديد غير مسبوق، وهو التهديدات العربية ـ العربية.

كما أن هناك نقطة جوهرية أخرى تفرض نفسها في هذا السياق وهي التوجيهات الاقتصادية للنظام الدولي، وهو ما يثير تساؤلاً: من يسبق من، ومن يتقدم على من؟ هل يتقدم الاقتصاد على عناصر الأمن القومي الأخرى، وخاصة العسكرية والأمنية، أم العكس؟ أم أنهما مترادفان يجب أن يسيرا في اتجاه واحد؟... والإجابة عن تلك التساؤلات تشير إلى أن مستقبل العرب يلزمه استراتيجية شاملة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية أيضاً، حتى يمكن المحافظة على الأمن القومي العربي بعيداً عن سياسات الاختراق والهيمنة واستنزاف الطاقات العربية.

إن الأمن القومي مفهوم شامل، ولذا يجب أن يوضع في مكانة متقدمة في سلم أولويات الفكر الاستراتيجي العربي، لا أن يوارى خلف القوة الاقتصادية التي تحتاج منا إلى رؤية شاملة مستقبلية لمتطلباته.

وقد اختتم المؤلف هذا الفصل ببيان القدرات العلمية والتقنية المستخدمة لدى الجانبين الإسرائيلي والعربي والمؤثرة في المجال النووي والمتمثلة في أربعة عوامل رئيسية هي:

١ ـ بنية تحتية صناعية متقدمة.

٢ ـ معاهد أو مراكز بحوث متطورة.

٣ ـ رأس المال الكافي.

٤ ـ مفاعلات حرق الوقود النووي.

وفي الفصل الرابع استعرض المؤلف في البداية مداخل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والتي تنصرف إلى المدخل العالمي، والمدخل المتعددالأطراف، والمدخل الإقليمي، والمدخل الثنائي، والمدخل المنفرد، ثم تطرق إلى مفهوم إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل والتدابير الكفيلة بتدبير إنشاء هذه المناطق. كما طرح المؤلف تصوراً مقترحاً لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يمثل قيمة مضافة كبيرة لهذا الكتاب تتعاظم أهميتها في هذه المرحلة العصيبة من التفاعلات الدولية والإقليمية لهذا الملف الشائك.

كما تناول بالشرح والتحليل والتدقيق المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الوسط وأفريقيا، وجهود مصر ودورها في إثارة القضية في المحافل الدولية والإقليمية كافة وعلى مختلف الأصعدة لدفع المجتمع الدولي لممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل كي تنضم إلى منظومة منع انتشار الأسلحة النووية باعتبار أن انضمام إسرائيل يمثل حجر الزاوية للوصول إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن الذي لا شك فيه هو أن المجتمع الدولي يمارس ضغوطاً متزايدة من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، مع أنه يسير قدماً نحو إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل وبشكل خاص من الأسلحة النووية، ولم تعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية موضوعاً غير اعتيادي في البيئة الاستراتيجية العالمية، وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وقعت جميع دول العالم عدا إسرائيل والهند وباكستان على معاهدات لإنشاء مثل هذه المناطق، وتغطي المناطق الخالية من الأسلحة النووية الآن أكثر من ٥٠ في المئة من مساحة العالم، أما قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، فمن أهمها القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر المراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥، والذي يعد القرار الوحيد الذي يتبناه المؤتمر بشأن منطقة محددة ــ تعبيراً صريحاً عن مدى قلق الدول الأطراف من خطورة الموقف في الشرق الأوسط بسبب السياسات النووية الغامضة التي تتبعها إسرائيل، وعدم إخضاع منشآتها النووية لرقابة دولية، الأمر الذي يعرض المنطقة والسلم الدوليين للخطر.

وقد وضع المؤلف مقارنة بين مبادرة الرئيس مبارك ومبادرة الرئيس بوش ومبادرة الرئيس ميتران لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وفي خاتمة كتابه يقول المؤلف إن من الممكن إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وجعلها عاملاً جديداً يجعل المنطقة تسير بثبات، وبعيداً عن الانتشار وعن الشعور بعدم الأمان الذي لا يفتأ يتزايد، غير أنه لا يمكن من الناحية الواقعية إنشاء هذه المنطقة في المستقبل المنظور ــ أي أنها خطوة أولى في عملية تمديد لا تشعر فيها أية دولة بأنها مهددة، بل من الممكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أكثر فاعلية في هذا الخصوص، من معاهدات منع الانتشار على الرغم من الأهمية الجوهرية لهذا الصك ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ــ الخاص بالأسلحة النووية ــ المحدد فيه ■

Weapons of Mass Destruction Commission [WMDC]
Weapons of Terror: Freeing the World of Nuclear, Biological and Chemical Arms
(Stockholm: WMDC, 2006). 227 p.

أسلحة الرعب:
إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية(*)

عبد الوهاب القصاب

باحث عراقي في التاريخ العسكري.

الكتاب تقرير أعدته اللجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، وهو يتألف من ثمانية فصول وملحقين وثبت وفهرست، كما أوردت في صدره المصطلحات والمختصرات.

يبتدىء الكتاب بمقدمة من رئيس اللجنة الدكتور هانس بليكس مستعرضاً الفكرة التي كانت خلف إنشائها، ومشيداً بدور باعثي الفكرة الراحلة آن ليند، وزيرة خارجية السويد، ودهانابالا، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، ويستعرض في هذه المقدمة قصة نزع السلاح والهدف الذي ترمي إليه الجهود المبذولة في هذا الصدد، ويستعرض نوايا بعض الدول والقوى الدولية في هذا المجال.

يستعرض الكتاب في مقدمة تعريفية تحمل اسم الكتاب «أسلحة الرعب» الغاية التي تعمل اللجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل للوصول إليها؛ ويورد في مجال إلقاء الضوء على طبيعة هذه الأسلحة غير الإنسانية ست سمات رئيسية تشترك هذه الأسلحة بها، أولاها أنها أكثر الأسلحة لا إنسانية بين جميع الأسلحة لأنها صممت بهدف نشر الرعب وإحداث التدمير في آن وأنها تستطيع أن توقع تدميراً أكبر كثيراً من أي سلاح تقليدي، سواء أكانت في أيدي دول أم في أيدي فاعلين من غير ذوي صفة الدولة (منظمات مقاتلة سرية)، كما أن تأثيرها أطول من الأسلحة الأخرى زمناً وأكثر منها عشوائية. ثم تمضي المناقشة لتظهر أن امتلاك دولة ما هذه الأسلحة، وبالأخص النووية منها، يجعل جميع الآخرين يطمحون إلى امتلاكها، وما دامت هذه الأسلحة موجودة في ترسانة دول، فإن هنالك مجازفة عالية بأنها ستستخدم يوماً ما عمداً أو نتيجة حادث، وفي أي من الحالتين ستكون النتائج كارثية.

ومع عدم إغفال تلاشي التهديد بانتهاء الحرب الباردة، فإن مخزونات الدول من هذه الأسلحة ستبقى عالية

(*) صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

ومنذرة بالخطر؛ فهنالك ٢٧٠٠٠ سلاح نووي في الخزين، منها ١٢٠٠٠ سلاح تقريباً في حالة الانفتاح الفعلي... ومن هنا فإن تجريم امتلاك كل من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية يجعل استخدامها الفعلي أمراً لا يمكن التفكير فيه، ومع ذلك فإن الانصياع والتحقق وفرض القواعد والإجراءات بوجود الإرادة يمكن أن تنتج تطبيقاً عملياً لهذه القواعد المانعة. ومع كل ذلك، فإن إنهاء وجود الأسلحة النووية ليس خارج قدرات العالم.

وخلصت المناقشة إلى أنه عبر العقد الأخير حصل فقدان جدي وخطير للزخم والتوجهات في مضاعفة جهد نزع السلاح. وقد اقترح معدو الكتاب جملة إجراءات ينبغي القيام بها لوقف وتحييد ما ورد انفاً وهي:

١. الاتفاق على المبادئ.

٢. تخفيض مخاطر الترسانات الحالية.

٣. منع الانتشار (١ ــ لا منظومات أسلحة جديدة،٢ ــ لا مالكين جدداً).

٤. العمل على تجريم حيازة واستخدام كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ويناقش الكتاب في فصله الأول موضوع إعادة إحياء نزع السلاح مبتدئاً بتبيان الأسباب الداعية إلى أن تكون أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق واهتمام، ويعدد في هذا المجال تطور علم الكيمياء والثقافة الحياتيه والأبعاد الصناعية لهذين التطورين ليس باتجاه استخدامها سلمياً بل وحتى تصنيع الأسلحة الكيميائية والاستخدام المخيف للفايروسات.

ويمضي الفصل في تبيان الهدف من هذا التقرير، ماراً بالتحديات الرئيسيه التي تقف في سبيل وصوله لهدف نزح السلاح، حيث يورد التحديات التالية:

- وجود الترسانة الحالية من أسلحة الدمار الشامل.
- وجود رغبة لدى دول أخرى في امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- احتمال حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة.

وبهدف تقوية وتفعيل معاهدات نزع السلاح والتعاون للوصول إلى أهدافها ولكن بتفكير جديد وحيوي، يتوخى التقرير تقديم أفكار جديدة في هذا المجال تعتمد الأسس التالية:

- التوازن وعدم الانحياز والشمولية.
- أن يتم تخفيض أسلحة الدمار الشامل ومن ثم إنهاؤها بالسعي بكافة المقاييس ولكافة المراحل.
- ينبغي ألا تكون هنالك تسوية للوصول إلى هدف جعل أسلحة الدمار الشامل غير قانونية ولا شرعية.
- وأن هنالك العديد من المقترحات التي لم يتم اتخاذ إجراءات بشأنها وما زالت صالحة للعمل.
- على الجميع أن يساهموا في هذا السعي..

ويعالج الفصل الثاني موضوع تحديات أسلحة الرعب، كما يسميها، والاستجابات بشأنها. وبعد أن يمر على التاثيرات المختلفة لهذه الأسلحة يعالج، الفصل طبيعة تهديدات أسلحة الدمار الشامل، ملخصاً أن لكل من أسلحة الدمار

الشامل الثلاثة (النووية والبيولوجية والكيميائية) **ثلاثة أصناف رئيسية من التهديد تكمن في:**

- تهديدات منبعثة من أسلحة موجودة.
- تهديدات منبعثة من سرعة انتشارها إلى دول أخرى.
- تهديدات سببها احتمالية الحصول عليها من قبل الإرهابيين.

ويبدأ الفصل باستعراض التهديدات المنبثقة من الأسلحة النووية، مقدماً مخططاً بيانياً للترسانة النووية الموجودة، وملقياً الضوء على أن في الترسانة النووية الدولية حالياً حوالي ١٢٠٠٠ رأس نووي (رغم معاهدات التخفيض) موجودة في الخدمة الفعلية ومنضمة ميدانياً، وأن مجمل العدد مع الخزين يصل إلى حدود ٢٧٠٠٠ رأس نووي. ويقف كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على رأس الحائزين للأسلحة النووية المنفتحة عما يزيد عن ٥٠٠٠ رأس لكل منهما، وتليهما فرنسا والكيان الصهيوني والمملكة المتحدة والصين وباكستان ثم الهند، ونلاحظ هنا كيف أن الكيان الصهيوني يتفوق حتى على المملكة المتحدة والصين في عدد الرؤوس النووية المنفتحة ميدانياً.

ثم ينتقل إلى الدول الساعية لامتلاك السلاح النووي، يوضح خطورة الانتشار المتأتيه من زيادة احتمالية الاستخدام، مما سيهدد السلم والأمن الدوليين.

ويمر الفصل على الانتشار النووي في الشرق الأوسط، فيشير إلى أن الكيان الصهيوني وبحسب أكثر التخمينات غير الرسمية اعتماداً، يمتلك ترسانة نووية من مئات الرؤوس النووية هي أكثر حتى مما لدى المملكة المتحدة، ويعتقد أن الكيان الصهيوني يمتلك كلاً من الأسلحة النووية الانشطارية (النووية) والاندماجية (الهيدروجينية)، وهو الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، ولا توجد دولة أخرى في المنطقة مالكة للسلاح النووي. وهنالك تقارير ترى أن إيران لا تزال في المراحل الأولى من السعي نحو الامتلاك النووي، ويمر على سعي العراق السابق في هذا المجال وعلى هجوم الكيان الصهيوني على مفاعل تموز (أوزيراك) (١٩٨١)، ثم تدمير التحالف الدولي للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٩١، ثم تدمير القدرة النووية العراقية نهائياً تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبعد أن يناقش الانتشار الكيميائي والبيولوجي في المنطقة، يعرج الفصل على وسائل الإيصال، موضحاً أن لدى الكيان الصهيوني برنامجاً مميزاً للصواريخ، وكذلك إيران التي تطور صواريخ ذات أمدية تبلغ أكثر من ١٠٠٠ كم.

وفي هذا المجال يشير التقرير إلى أن كلاً من مصر وسوريا تملك صواريخ ذات مدى أقصر (ربما يشير إلى صواريخ Scud-B التي في حوزة كل منهما منذ عهد الاتحاد السوفياتي السابق، وربما أمنتا صيانتها وتطويرها ذاتياً)، وبين أن السعودية حصلت على بضعة صواريخ (حوالي ٥٠ صاروخاً) بالستياً متوسط المدى من الصين من طراز CSS-2 في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم. ويمر الفصل على التهديدات المنبثقة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والخطورة المتأتية من

انتشارها، وإمكانية وصولها إلى أيدي الإرهابيين بوصفها الأسهل تحضيراً واستخداماً.

وفي معرض استعراض الاستجابات التقليدية للتهديدات بأسلحة الدمار الشامل، يصنفها الكتاب كما يلي:

- استجابات أحادية الجانب.
- استجابات ثنائية الجانب.
- استجابات متعددة الجوانب.
- استجابات إقليمية.
- استجابات على الصعيد العالمي (كونية).

وتدور هذه الاستجابات حول جدية العلاقة في التعامل مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة بموضوع نزع هذه الأسلحة وتدميرها وعدم نشرها.

ويعرض الكتاب هذه الاستجابات للنقد، مبيناً عوامل الضعف في الاستجابات التقليدية، ويجملها بما يلي:

- فقدان الإجماع.
- الانسحاب من الفعل.
- تحقق غير كاف.
- عدم الانصياع للمعاهدات.
- غياب القدرة على فرض الانصياع.

ويناقش الفصل الاستجابات الجديدة ويحصرها في كل من:

- مبادرة أمن الانتشار .(PSI)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ المتخذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

أما في مجال الإجراءات المضادة للانتشار، فيشير إلى الوسائل العسكرية، وأولها الضربة الاستباقية الصهيونية على مفاعل تموز (أوزيراك) العراقي في حزيران/يونيو ١٩٨١ لإجهاض أو تأخير البرنامج النووي العراقي، وإلى الوسائل التعاهدية، مثل برنامج التخفيض التعاوني للتهديد (CTR) الذي قدمته الولايات المتحدة إلى الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي السابق. ويؤكد التقرير أن في إمكان الدول ذات القدرة العسكرية الكافية اتخاذ خطوات أحادية الجانب ضد الدول التي تنفذ برامجاً لأسلحة الدمار الشامل ترى فيه تهديداً لأمنها، ولاشك في أن حالة كهذه تعتبر إخلالاً جدياً بالأمن والسلم الدوليين لأن إعطاء الإمكانية لأية دولة لأن تتصرف على هواها في ما تستشعره من تهديد لأمنها لا يعد إخلالاً بالعقد الدولي للأمن الجماعي فحسب، بل وإدخال للعالم في فوضى مدمرة تسببها إجراءات تقوم بها دول وليس أعمال يقوم بها إرهابيون.

وفي ختام هذا الفصل يقترح معدو التقرير ثلاثة إجراءات لضمان العمل الجماعي في هذا الصدد وهي:

- أن هنالك حاجة إلى تفعيل وتقوية مقاربات التعاون المتعدد الجوانب، نظراً إلى أنها تتمتع بالشرعية والتأثير حيال تهديدات أسلحة الدمار الشامل.
- وهنالك حاجة إلى إعادة بعث الشعور بالمسؤولية الجماعية بين الحكومات حيال قضايا التوصل إلى نزع السلاح، ومنع الانتشار، وأهداف مكافحة الإرهاب.
- وهنالك حاجة إلى أن يكون مجلس الأمن باعتباره ذا صلة بالدول الأعضاء، النقطة البؤرية للجهود العالمية في هذا المجال...

وعند انتقال التقرير إلى الفصل الثالث، يتناول قضية الأسلحة النووية من ناحية الانتشار بالتفصيل (٤٨ صفحة)، وذلك في الموضوعات التالية:

● منع انتشار الأسلحة النووية التي سبق للكتاب أن بين انتشارها المرعب (١٧٠٠٠ رأس نووي لدى الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) فقط، فما بالك بالدول غير الموقعة، ومنها الكيان الصهيوني).

● منع الانتشار من خلال معاهدة (NPT)، محللاً إياها مبينا آلياتها ونقاط ضعفها وحالات عدم الانصياع، وانتهاك كل من العراق وليبيا وكوريا الشمالية وإيران لهذه المعاهدة. وبعد أن يستعرض بعض هذه الحالات، يفصل في موضوع كوريا الشمالية، متوصلاً إلى توصية تعكس وجهة نظر اللجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، التي أعدت التقرير، وتعكس التوصية ضرورة إيلاء قضية التحقق الجهد الذي تستحقه في موضوع الانتشار النووي، مع أهمية شمولها للجانبين البيولوجي والكيميائي أيضاً. وفي الحالة الايرانية يستعرض التقرير جهود إيران في هذا المجال مقدماً ١١ عاملاً يراها مهمة وأساسيه في مجال البحث عن حل فتبدأ من أن سعي إيران لقضية التخصيب النووي سيفاقم الوضع الأمني في الشرق الأوسط ويزيده سوءاً، منتهياً بأن مع أن الكثير من الحكومات القوية (الولايات المتحدة) ووسائل الإعلام ناقدة للنظام الإيراني، فإنه لا يجوز أن يكون قلب النظام بالقوة الخارجة هدفاً من خلال محاصرة هذه البرامج النووية.

● ويعرج الفصل على الضمانات الأمنية من خلال معاهدة NPT.

● ثم يناقش أهمية السيطرة على الدورة الوقودية النووية من خلال السيطرة على تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، متوصلاً إلى توصيتين في هذا المجال.

ويستمر الفصل في معالجة الشأن النووي من خلال إجراءات التخلص من النفايات النووية ومن خلال الترتيبات والقضايا الإقليمية الخاصة بهذه الأسلحة بإعلان بعض المناطق مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وينتقل التقرير إلى حالة منع الإرهاب النووي، ماراً بكيفية حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة من خلال إمكانية التصنيع أو التهريب بالاستفادة من اختلالات العملية الأمنية؟ ومن هذا المجال قد يلجأ الإرهابيون إلى صنع القنابل البيولوجية، ما يستدعي تفعيل الإعلان الدولي لإخماد الإرهاب النووي المتخذ من قبل الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥.

وعند مناقشة قضية تخفيض تهديد الأسلحة النووية الموجودة، يتفحص معدو التقرير عدة قضايا متعلقة بهذا الأمر، منها الحاجة إلى إعادة فحص وتعديل العقيدة النووية من خلال دراسة العقائد التالية:

● الردع النووي.

● الاستخدام الأول والاستباق والمنع.

● الجاهزية للاستخدام.

ويتوصل إلى توصيات بهذا الصدد، ثم يعرض للانفتاح النووي والتخفيض المتبادل بين روسيا والولايات المتحدة، متوصلاً إلى توصية لكليهما باستئناف

المحادثات الثنائية حول الموضوع.

ويناقش التقرير قضية التخلص من النفايات النووية والمواد الانشطارية في الرؤوس النووية.

ويقترح التقرير فرض محددات جديدة على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ويختم الفصل بموضوع إنهاء كافة التجارب النووية.

ويناقش الفصل الرابع، الذي يقع في ١١ صفحة قضية الأسلحة البيولوجية.

ويناقش الفصل الخامس في ١١ صفحة أخرى الأسلحة الكيميائية.

ومن خلال ٩ صفحات يناقش الفصل وسائل الإيصال.

وإذا كانت الأسلحة الكيميائية والنووية معروفة، فإن وسائل الإيصال تحتاج إلى وقفة، حيث يبدأ الفصل بمقدمة عن وسائل الإيصال، مركزاً على ما يلي:

- الصواريخ البالستية
- الصواريخ الطوافة (كروز)
- الطائرات
- الطائرات المسيرة (بدون طيار)
- مركبات الإطلاق الفضائي

ويفرد هذا الفصل مجالاً لمنظومات الدفاع الصاروخي وتسليح الفضاء.

ويناقش الفصل السابع، الذي يقع في ١٠ صفحات، السيطرة على التصدير من خلال المساعدات الدولية والفاعلين غير الحكوميين.

ويقر الفصل الثامن والأخير حالات الانصياع والتحقق وفرض الإجراءات ودور الأمم المتحدة من خلال المعاهدات المحددة والمحرمة لأسلحة الدمار الشامل مناقشاً كلاً من حالات الانصياع والتحقق وفرض الاجراءات ودور الامم المتحدة من خلال المعاهدات المحددة والمحرمة لأسلحة الدمار الشامل، مناقشاً كل حالة من الحالات السالفة الذكر وأبعادها، مستمداً الخبرة المتراكمة من تنفيذ الإجراءات على الصعيد الدولي، ناقداً إجراءاتها ونواقصها، متوصلاً إلى التوصيات الخاصة بها.

وفي مجال الملاحق والذيول يورد الكتاب ملحقاً يتضمن التوصيات الـ ٦٠ التي وضعها التقرير.

ثم يتضمن الملحق الثاني التخويل الممنوح للجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. وقد قامت اللجنة بممارسة عملها بالاستفادة من جهود نصف قرن صرفت في هذا المجال. ورئيس اللجنة بليكس شخصية دولية معروفة عملت في مجال السيطرة على الانتشار النووي من خلال ترؤسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للرقابة والتحقق والتفتيش (أنموفيك) (UNMOVIC) الخاصة بما أنه أسلحة دمار شامل في العراق.

بهذه المناسبة لابد من قراءة كتاب بلكيس الخاص بنزع سلاح العراق، وهو الكتاب الذي صدرت ترجمته العربية عن مركز دراسات الوحدة العربية، حيث يبين الكثير من الجوانب التطبيقية والمعايير المزدوجة التي رافقت حالات الانصياع والتفتيش والتحقق المنفذة بمقياس واسع على العراق والتي امتدت فترة زمنية طويلة ناهزت ١٢ عاماً.

وبعد، فهذا كتاب جدير بالقراءة ومفيد في هذا المجال ■

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي

(نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤). ٢٤٥ ص.

خالد سليمان

باحث عربي في قضايا الاجتماع والسياسة.

إشكالية المرجعية في تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤(*)

منذ عام ٢٠٠٢، دأب المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة على إصدار تقريرسنوي حول التنمية الإنسانية العربية. وفي كل من التقارير التي صدرت حتى الآن، كان يتم التركيز على محور معين من المحاور ذات الصلة بقضية التنمية. فقد انصبت عناية التقرير الأول على إجراء تشخيص دقيق للواقع العربي، وصولاً إلى القول بمعاناة ذلك الواقع من ثلاثة تحديات أساسية تتمثل في: ميادين المعرفة، والحقوق السياسية، وحقوق المرأة. أما التقرير الثاني فقد جعل من إشكالية انحطاط وضع المعرفة في الوطن العربي موضوعاً لتركيزه، بينما تصدى التقرير الأخير الذي صدر عام ٢٠٠٤ للبحث في إشكالية نقص الحرية في المجتمع العربي، وما يترتب عن ذلك ويرتبط به من قضايا ومشكلات. وفي سنّة محمودة وجديرة بالتقدير والتقليد، حرص مركز الدراسات الدستورية والسياسية في جامعة القاضي عياض في مراكش على أن يستضيف سنوياً كوكبة من الباحثين العرب لمناقشة تقارير التنمية الإنسانية العربية، وتدارس سبل تطويرها وتخليصها مما يمكن أن يكون قد علق بها من شوائب النقص والتقصير.

في هذه الورقة، التي قدمت في سياق التظاهرة الكريمة لمركز الدراسات الدستورية والسياسية لعام ٢٠٠٥، محاولة للتوقف النقدي عند إشكالية المرجعية في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخير، بما يتناول إبراز أهمية مناقشة تلك الإشكالية في تقرير كتقرير التنمية، والتعرض لطبيعة المرجعية التي يتبناها التقرير، ومناقشة عدد من أبرز التعارضات المتعلقة بالمرجعية التي ترد فيه. وبينما تتخذ الورقة من تقرير

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى ندوة دولية عقدت حول «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي،» مركز الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش، بتاريخ ١٠-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

عام ٢٠٠٤ مادة ومنطلقاً لمعظم تحليلاتها واستشهاداتها، فإن ذلك لا يحول بطبيعة الحال دون تجاوز حدود ذلك التقرير إلى تقارير سبقته، وبخاصة في ضوء تأكيد القائمين على إعداد تلك التقارير مسألة التواصل والتتابع فيها، بحيث تعبر عن وحدة واحدة متعددة المحاور والحلقات. كما أنه لا يحول دون الإقدام على مناقشة بعض القضايا التي لم يأت ذلك التقرير وإخوته إلى ذكرها، غير أنها ترتبط بموضوعاته بصورة أو بأخرى.

لماذا ينبغي البحث في إشكالية المرجعية؟

نزعم ابتداءً أن لكل فعل إنساني هادف، أياً تكن درجة بساطته، مرجعية محددة ينطلق منها. فالإنسان حتى في أبسط أنشطة حياته يصدر عن مرجعيات محددة دون غيرها. فهو يتناول أطعمة وأشربة معينة ويحجم عن تناول أخرى لأن هناك مرجعية ما توجهه في ذلك. فعلى سبيل المثال، يمتنع الهندوسي الملتزم بقواعد معتقده امتناعاً تاماً عن الاقتراب من لحوم البقر لقداسة البقر عنده، حتى وإن عضه الجوع بنابه. والمسلم المتمسك بعقيدته يستنكف عن شرب الخمر أو المتاجرة بها حتى وإن بلغ به الإملاق كل مبلغ. وإذا ما تدرجنا مع الإنسان إلى بقية الأنشطة التي يزاولها في حياته إلى أن نصل إلى أكثرها تركيباً وتعقيداً، نجده أيضاً يستند في ممارستها إلى مرجعيات معينة تحدد له مسار خطواته. فلو آمن الإنسان، مثلاً، بالاستناد إلى مرجعية مادية يتبناها بأن مفهوم «العلم» ينحصر وحسب ضمن ما هو قابل للقياس والتكميم والتعيين ــ وهذا بالمناسبة هو التعريف الذي كانت منظمة اليونسكو تتبناه لمفهوم العلم ولعلها لا تزال ــ فإنه سيصرف اهتمامه عن الخوض البحثي في مئات الموضوعات التي تعصى على الاندراج ضمن نطاق الكم، بل إنه قد لا يؤمن بمجرد وجودها، معتبراً أنها محض خرافات وأباطيل!

ترتيباً على ذلك؛ فإن من الصعب في ما نزعم تجاهل أهمية التعرض لإشكالية المرجعية عند الحديث عن أي مشروع متصل بعملية التنمية من قريب أو بعيد، نظراً إلى عظم الدور الذي يمكن إسناده إلى تلك العملية على صعيد النهوض بالمجتمعات وانتشالها من وهدة التخلف والانحطاط. وتكتسب تلك الإشكالية أهمية إضافية خاصة إذا ما تعلق الأمر بتقارير من نوع تقارير التنمية الإنسانية العربية، التي لا تخفي سعيها المحمود ولا طموحها المشروع إلى «بناء التنمية الإنسانية العربية». إذ لا يُتصور أن يتأسس مثل ذلك السعي الجليل والمطمح المشروع لإنجاح عملية بناء التنمية الإنسانية العربية دون الاعتماد على مرجعية ضابطة موجهة، تحدد الرؤى والمفاهيم والمنطلقات والغايات والأهداف والآليات والوسائل والأدوات التي ينبغي تبنيها، أو تفضيلها على غيرها، في سياق إنجاز تلك العملية. اللهم إلا إذا كانت عملية التنمية المنشودة عملية فوضوية مضطربة تخبط خبط عشواء، لا يمكن للنجاح أن يحالفها في حال من الأحوال!

ففيما نزعم، حتى يقيض لأي فعل أو مشروع النجاح فلا بد للمرجعية التي ينطلق منها أن تكون مرجعية واضحة لا لبس فيها، ولا تناقض في ما تقتضيه. فعلى سبيل المثال، يؤكد علماء التربية ضرورة انسجام الرسائل والتعليمات التي يتلقاها الفرد في سياق

عملية تنشئته الاجتماعية. ولنتخيل معاً بؤس ذلك الفرد الذي يتلقى خطابات متعددة متنافرة المضمون من أمه وأبيه وأصدقائه ومعلميه، ودع عنك الحديث عن وسائل الإعلام. سيصاب ذلك الفرد حتماً بحالة متقدمة من حالات التنافر المعرفي واختلال المعايير؛ فيغدو إنساناً مضطرباً غير قادر على السلوك بصورة سوية منسجمة مع الذات والمحيط، وهو ما يجعله في نهاية المطاف أسير التخبط والانحراف. وعملية التنمية هي بوجه عام مثل ذلك الفرد، فحتى تنجح لا بد لها من مرجعية واحدة منضبطة موحدة المعايير. فلا يمكن مثلاً مطالبة مجتمع يشغل الدين والقيم الروحية التي تؤكد على التراحم مكانة محورية فيه ـ كما هي حال المجتمع العربي الإسلامي ـ بأن يتبنى من أجل نجاح جهود التنمية فيه قيماً مادية ليس لها بما تتضمنه من الدعوة الضمنية إلى التنابذ والأنانية إلا أن تتناقض في المحصلة الأخيرة مع قيمه الدينية التي يتبناها. ولنضرب مثالاً واقعياً شائعاً يوضح الصورة:

من المعروف أن الدين الإسلامي يحرم الربا ويعده كبيرة من الكبائر، وذلك انطلاقاً من أسباب عديدة، ربما كان من أبرزها ما يخفي خلفه من صور الاستغلال الجشع، غير أن سائر القروض التي يمكن أن تقدم للمشاريع التنموية وفق اقتصاديات السوق الشائعة هي قروض ربوية، حتى وإن كانت منخفضة الفائدة؛ الأمر الذي يصرف الكثير من أبناء المسلمين عن اللجوء إلى مثل تلك القروض، إلا تحت مظلة التضحية بشيء من أمنهم النفسي وتوازنهم المعرفي جرّاء الإقدام على مخالفة دينية صريحة، فضلاً عن مخاطر الوقوع تحت رحمة هيئات اقتصادية نهمة لا تشبع ولا ترحم، ولا هم لها في نهاية المطاف إلا الربح بأي ثمن. وكم هي كثيرة وفظيعة المآسي التي نجمت عن الاضطرار إلى الاقتراض الربوي، ليس على مستوى الأفراد فحسب، وإنما على مستوى المؤسسات والدول أيضاً!

وهكذا، يبدو جلياً أن من واجب أي مشروع تنموي يتوخى القبول والنجاح في مجتمع ما، ويزعم احترامه لثوابت ذلك المجتمع وهويته ومعتقداته وشخصيته الحضارية، أن ينسجم في توجهاته وآليات عمله وغاياته مع ما تؤكده ثوابت ذلك المجتمع.

المرجعية التي يتبناها تقرير التنمية

الواقع إن تقارير التنمية الإنسانية العربية لا تخلو، ولا يمكن لها ـ شأنها في ذلك شأن أي فعل إنساني كما سبقت الإشارة ـ أن تخلو من مرجعية توجه صفحاتها، وإن كانت لم تبد اهتماماً كبيراً بإبراز معالم تلك المرجعية وتوضيح مقوماتها. وربما كان بالإمكان القول إن المرجعية التي انطلقت منها تقارير التنمية الإنسانية العربية بوجه عام هي مرجعية غربية القلب والقالب، وهذا ما يمكن تلمسه في ضوء جملة من المعطيات، أبرزها:

أولاً: لعلنا لا نذيع سراً إذا قلنا إن فكرة تقارير التنمية الإنسانية العربية نفسها قد انطلقت من رحم مؤسسة تخضع لهيمنة الفكر الغربي بهذا القدر أو ذاك. إذ يتبع المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا البرنامج يتبنى، بطبيعة الحال، المفاهيم الغربية للتنمية، التي فرضت نفسها على المستوى العالمي، والتي تم استحداثها في الأصل بالرجوع إلى تصور الدول الغربية

«المتقدمة» لما يمكن اعتباره تقدماً أو تخلفاً، ومن ثم ما يمكن اعتبارها تنمية. ويتصل بهذه المسألة، انطلاق القائمين على إطلاق فكرة التقارير، كأشخاص، من مرجعية غربية، ويمكن تتبع ذلك بوضوح في تكوينهم الأكاديمي، وفي مساهماتهم العلمية والبحثية، وفي إنجازاتهم وخبراتهم المهنية. ونرجو بكل تأكيد أن لا يفهم حديثنا هنا بوصفه شكلاً من أشكال الطعن بأولئك الأشخاص الذين نحترمهم ونقدر جهودهم، ولكنه محض تفسير للأسباب التي أدت إلى أن تأتي تقارير التنمية الإنسانية العربية ذات توجهات مرجعية غربية، على الرغم من تصديها للتعامل مع قضية التنمية في الوطن العربي.

ثانياً: لا تنكر تقارير التنمية الإنسانية العربية دعوتها إلى اعتماد الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق، وذلك عن طريق حث البلدان العربية على الانضواء تحت لواء اتفاقيات التجارة العالمية الحرة، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتفعيل آليات السوق والانفتاح. وهي بذلك لا تقع وحدها في فخ العولمة، المرادفة عن وجه حق في هذه الأيام لمفهوم الأمركة، بل تطالب الوطن العربي أيضاً بالوقوع في ذلك الفخ، متجاهلة العواقب الوخيمة التي قد تترتب عن سقوط المجتمعات العربية فريسة قوى السوق، التي تسيرها رأسمالية متوحشة لا قلب لها ولا أخلاق، لن تتردد في امتصاص دماء المواطن العربي واستغلال مقدرات وطنه وتكريس تبعيته الأبدية المهينة كذيل للاقتصاد العولمي. والواقع إن الساحة العلمية والفكرية باتت زاخرة بمئات الدراسات الموضوعية الموثقة التي لا تدع مجالاً للشك في أن التحاق الاقتصاديات الضعيفة، كاقتصاديات الوطن العربي، يعد بمثابة إصدار حكم مؤبد على تلك الاقتصاديات بالخضوع المطلق لقوى الرأسمالية الجشعة المصابة بالسعار، بما يحرم أربابها من فرصة الخروج من دوامة التبعية، التي لن تتوقف حتماً عند حدود الاقتصاد، بل ستتجاوزها دون شك إلى حدود السياسة والثقافة أيضاً.

ثالثاً: عمدت تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى الاستعانة بمقاييس غربية الصياغة والهوية والمضامين، وبخاصة في بدايات إصدارها؛ الأمر الذي أثار الكثير من التحفظات والانتقادات، ويبدو أن هذا هو ما حدا بالقائمين على إصدار تلك التقارير إلى العمل على صياغة مقاييس خاصة، نخشى أنها لم تستطع التحرر تماماً من تأثير الروح الغربية عليها. وحري التذكير هنا بأن من الأبجديات المعروفة في علم القياس، عدم جواز استخدام مقياس أعد للاستخدام في مجال ثقافي معين في مجال ثقافي مغاير، اللهم إلا إذا كان هناك افتراض ضمني بأن ما يصلح للمجال الثقافي الأصلي من مقاييس ومفاهيم يصلح أيضاً للمجال الثقافي الآخر!

خلاصة القول، لقد انطلقت تقارير التنمية الإنسانية العربية من مرجعية غربية لا يمكن لها أن تنسجم في الجوهر والأصول مع المرجعية العربية الإسلامية، التي ينبغي أن تكون المرجعية الرئيسية الموجهة لمثل تلك التقارير، انطلاقاً من أنها جاءت بزعم السعي إلى النهوض بالمجتمع العربي الإسلامي. فلكل مجتمع في الدنيا، أنموذج مرجعي موجه يحتكم إليه في تشكيل نظرته إلى الوجود، وفي إسقاط المعاني على أشياء هذا العالم، مع ما يرتبط بذلك من قضايا

جوهرية كثيرة، تتعلق بمفهوم الإنسان نفسه، والحكمة من وجوده، وحدود قدراته وإمكاناته، وعلاقته بنفسه وبالآخرين وبالكون كله. ويشكل ذلك الأنموذج حضوراً يفرض نفسه في مختلف أنشطة المجتمع الذي يهتدي بهديه، فنستطيع تلمس بصماته واضحة في كل منحى من مناحي الحياة في ذلك المجتمع، ونراه علامة فارقة مميزة في الفنون والآداب وسبل العيش وأنماط التفاعل والسلوك. ومن هنا تبرز إمكانية الحديث عن حضارات متميزة، يتمتع كل منها بأنموذج موجه له روح خاصة، تمنحه التميز والاختلاف عن بقية الحضارات، وتضفي عليه هويته وشخصيته المتفردة[١].

وبكل تأكيد، فإن أي مجتمع يبغي النجاح في مشروع نهضوي حقيقي، لا بد له من أن يقف طويلاً عند توضيح معالم ذلك الأنموذج، الذي يعبر عن هويته وشخصيته الحقيقية، لا أن يتجاهله أو يمر عنه مرور الكرام، أو يلجأ ـ في خطيئة لا تغتفر ـ إلى استعارة نماذج دخيلة تتبناها مجتمعات أخرى مغايرة، ليحكم على نفسه بذلك بأن يصبح مجرد مسخ مشوه لنماذج قد لا تخلو من الهشاشة والابتذال!

تعارضات مرجعية في تقرير التنمية

أولاً: مفاهيم حائرة بين حضارتين!

«إن الوطن العربي يجتاز لحظة تاريخية لا تقبل التوفيق أو التلفيق». هذا نص حرفي لعبارة وردت على الغلاف الخلفي لتقرير التنمية الإنسانية العربية. ونجد هذه العبارة الموحية مناسبة تماماً للشروع في مناقشة جملة من التعارضات التي وقع فيها التقرير، والتي قد لا تعبر ـ مع الأسف الشديد ـ عن مجرد مغامرات توفيقية انزلق إليها، بل تتجاوزها إلى ما قد يمكن اعتبارها مغالطات تلفيقية في بعض الأحيان!

غير أننا نستهل الحديث بتسجيل اختلافنا مع تلك العبارة في ما يتعلق بمفهوم التوفيق، فلطالما كان التوفيق عملية ضرورية للجمع بين عناصر مختلفة للخروج بمركبات وسطية تتمتع بأفضل ما تتصف به تلك العناصر من خواص. أوليست عملية التوفيق أحد مؤشرات النزعة الوسطية التي امتازت بها حضارتنا العربية الإسلامية، التي استطاعت التأليف بين مكونات متعددة مستقاة من أطر حضارية متباينة للخروج بمزيج بالغ الفرادة والتميز، مصبوغ بصبغة تلك الحضارة ومختوم بخاتمها!؟

كما سبقت الإشارة، كان تقرير التنمية الإنسانية قد تعرض، وبخاصة في أولى إصداراته، إلى انتقادات لاذعة تتهمه بالانطلاق من مرجعية غربية لا تراعي خصوصية المجتمع العربي الإسلامي. وتجاوزاً لمثل تلك الانتقادات بات التقرير أكثر حرصاً على إبراز اهتمامه بالخصوصية العربية الإسلامية، إلا أن ذلك لم يخرج ـ في ما نقدّر ـ عن مدار

(١) للتعمق حول فكرة الأنموذج المعرفي المرجعي التي نتحدث عنها وأبعاد تجسدها في حياة المجتمع، انظر: عبد الوهاب المسيري، محرر، **إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد** (هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥).

التوفيق، حتى لا نقول التلفيق. فهو يورد الكثير من النصوص والاستشهادات التراثية والراهنة التي تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية، التي يبدو أنه يستحسن ما ورد فيها من مضامين وتوجهات، إلى جانب إيراده الكثير من النصوص والاستشهادات التي ترجع إلى المجال الثقافي الغربي. وكأنه يحاول بذلك إقناع المتلقين بأن من الممكن تبني ما ورد في كل من تلك النصوص دون تعارض أو تناقض، وهو ما يصعب التسليم به أو تبريره حتى مع كثير من التحفظ والاحتراز، خلافا للاستسهال الفضفاض الذي اتسم به التقرير.

فالحرية التي تحدث عنها جون ستيوارت ميل على سبيل المثال، الذي اعتبرها تستهدف «السعي وراء منفعتنا، بطريقتنا الخاصة»، والتي تشكل إحدى الدعائم الرئيسية للمذهب البراغماتي الذي يسوغ بشكل أو بآخر مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ليست هي نفسها الحرية التي يتحدث عنها الإسلام، الذي يؤكد وجوب احتكام «الحرية» في سائر أهدافها ووسائلها إلى ضوابط الشرع، وليس إلى المنفعة الذاتية بطرق خاصة قد لا تخلو من كثير من صور الأنانية والجشع والانحراف.

والواقع إننا لا ندري ما الحكمة من إهدار العديد من صفحات التقرير في الحديث عن الحرية في الفكر الليبرالي الغربي، ثم عن الحرية في الثقافة العربية، إن لم تكن هناك نية مبيتة من جانب القائمين على إعداده للخروج بتعريف توفيقي لمفهوم الحرية، يستمد مكوناته من ذينك المصدرين، على الرغم من ادعاءات التقرير عدم قبوله بالتوفيق أو التلفيق!

أما المفهوم الفعلي للحرية الذي خلص التقرير إلى تبنيه فهو مفهوم لم يستطع الإفلات من قبضة التأثر بالفكر الليبرالي الغربي، فالتقرير يلجأ إلى مرجع غربي للتعبير عن المفهوم الذي يتبناه للحرية (ص ٥٨)! ولو قيض لأحد قراءة ذلك المفهوم وما يرتبط به من محاور دون أن يلتفت إلى السياق الناظم لما شك للحظة واحدة بأنه يقرأ عن مواصفات نظام الحكم في واحد من البلدان الغربية!

وحري التنويه هنا بأننا لا ننكر حقيقة تمتع أنظمة الحكم الغربية بقدر وافر من المزايا الإيجابية الجديرة بالاحتذاء، إلا أن ذلك لا يبرر بحال من الأحوال استعارتها وتقليدها بصورة تكاد تكون حرفية؛ إذ إن لتلك الأنظمة منطلقاتها المعرفية والفلسفية والعقدية التي قد لا تتفق بالضرورة مع منطلقاتنا، هذه التي ينبغي أن تشكل المرجعية الحاكمة التي ترتكز إليها سائر أنظمتنا في المجتمع العربي الإسلامي.

والحق إن هذه النقطة بالذات هي مربط الفرس في قضية المرجعية، فإذا كان تقرير التنمية يقر بأن أبناء الوطن العربي هم فعلاً أبناء حضارة عربية إسلامية، وهو لا ينكر ذلك دون شك، فإن هذا لا يجوز أن يظل مجرد كلمات خالية من المضمون تقال لدغدغة مشاعر البعض واسترضاء البعض الآخر، بل ينبغي أن يعبر عن انتماء حقيقي يترجم إلى ممارسات عملية، تقضي بأن تكون ثوابت تلك الحضارة وأصولها وقواعدها الكلية هي ما نستمد منه رؤيتنا وفهمنا وسبل تعاملنا مع واقعنا. وهذا وحسب ـ في ما نزعم ـ هو ما سيبرز هويتنا المتميزة، ويحفظها من الذوبان والانقراض الحضاري في معمعة الهجمة الشرسة التي تشنها قوى الاستكبار العالمي على العالم،

تحت غطاء ما تعرف بالعولمة، التي يستحيل نجاتنا منها سالمين غير مشوهين ما لم نتشبث بالأعمدة الثابتة التي قامت عليها حضارتنا العربية الإسلامية.

وفي سياق الحديث عن الثوابت والأصول، ثمة من الشواهد ما يشير إلى عدم اكتراث تقارير التنمية الإنسانية العربية كثيراً بالرجوع إلى مثل تلك الثوابت والأصول أو أخذها على محمل الجد. فعلى سبيل المثال، كان المفكر طارق البشري قد أعد ورقة خلفية مهمة اشتملت على إبراز محيط ومقتدر لثوابت الحضارة العربية الإسلامية، التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في إطار الحديث عن تنمية المجتمع العربي، وذلك بتكليف من القائمين على إعداد تقرير التنمية. إلا أن تلك الورقة قد أغفلت بصورة شبه كلية ولم يتم الاستفادة منها جدياً في عملية صياغة التقرير، ما حدا بكاتبها إلى إعادة نشرها في إحدى المجلات الثقافية، ربما كشكل من أشكال الاحتجاج الضمني على تجاهل ما جاء فيها[٢]!

ثانياً: الخطاب القومي في التقرير

ليس تورطاً في الانزلاق إلى مدارج خطاب الوعظ والرغائب والينبغيات، ولكن بات من الواضح تماماً لكل ذي بصيرة أن التنمية الحقيقية الشاملة المستدامة، وهي ما يجاهر تقرير التنمية الإنسانية العربية بالسعي إلى إحرازها، لا يمكن أن تتحقق لأي من الكيانات العربية القائمة بحال من الأحوال، ما دامت أسيرة قيودها القطرية المعوقة لأي نهوض تنموي جدي، وأن التوجه القومي، هو أحد المفاتيح الأساسية، بل ربما المفتاح الأساسي لتنمية المجتمع العربي. فلا نظن أن هناك من يصدق فعلاً تمكّن أي من الأقطار العربية، حتى الغنية والكبيرة منها، من إحداث تنمية حقيقية يعتد بها. والانكشاف السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري لكل من تلك الأقطار في واقعها الراهن، يشكل دليلاً لا يمكن دحضه على عقم الوضع القطري وانسداد آفاقه، بل وخطورته الكبيرة على تلك الأقطار من جانب، وعلى إمكانات قيام نهضة فعلية في الوطن العربي برمته، من جانب آخر.

وبالانطلاق من هذا الفهم، يبدو التوجه القومي في التقرير ضحلاً وهشاً ومضطرباً إلى حد بعيد، ما يجعله عاجزاً في واقع الأمر عن أن يقدم الكثير لقضية التنمية في المجتمع العربي، ويجعل من المشروع التساؤل حول ما إذا كانت المحاور الثلاث التي انصبت عليها عناية تقرير، بل تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ ظهورها: محور المعرفة، ومحور الحرية، ومحور تمكين النساء، تمثل بالفعل الأولويات الجديرة باهتمام الوطن العربي، أم أن أولوية السعي إلى وحدة الكيانات الهشة

(٢) عمد المفكر طارق البشري إلى إعادة نشر ورقته تحت عنوان: «حول الدين والعولمة،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٦، العدد ٦٣ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤). ولمزيد من المعلومات حول ما ورد في ورقة البشري وحول تجاهل **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لما جاء فيها من رؤية ثاقبة لا يحسن تجاهلها، انظر: سعيد خالد الحسن، «الواقع العربي كمرجعية ضابطة لاستراتيجية التنمية الإنسانية العربية،» ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣»، تنسيق امحمد مالكي، مركز الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ١٦ ــ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ص ٥٠ ــ ٥١.

المؤلفة لذلك الوطن هي الأولوية المغيبة المسكوت عنها، على الرغم من أنها الأكثر أهمية وخطورة وضرورة!

من أبرز مؤشرات ارتباك الموقف القومي في التقرير عدم استقراره على مصطلحات قومية واضحة للإشارة إلى الوطن العربي. فهو «الوطن العربي» حيناً، وهو «العالم العربي» حيناً آخر، وهو «الشرق الأوسط» حيناً ثالثاً. وكما هو معلوم من وجهة نظر قومية، فإن في استخدام مصطلح «العالم العربي» ـ حتى وإن جاء ذلك بصورة عرضية غير مقصودة ـ مساساً بمفهوم «الوطن العربي»، لا يمكن قبوله أو التغاضي عنه، وبخاصة من جانب تقرير كتقرير التنمية الإنسانية العربية، يتصدى لمعالجة أهم قضايا ذلك الوطن ومشكلاته.

أما مصطلح «الشرق الأوسط»، فهو مصطلح مشبوه وعلى درجة عالية من الخطورة، فقد تم اختلاقه والترويج له في معرض سعي دوائر الاستعمار الغربي والصهيوني إلى تمرير الكيان العبري الدخيل إلى المنطقة العربية، وجعله جزءاً طبيعيا لا يتجزأ منها. وربما كان من نافلة القول إن ذلك الكيان لم يوجد في قلب وطننا العربي إلا ليكون خنجراً يمزق وحدة ذلك الوطن ويحول دون تمكنه من تجاوز مستنقع التبعية والتخلف.

ثالثاً: القضية الفلسطينية في التقرير

لا يملك القارئ لتقرير التنمية الإنسانية العربية ـ وهذا مما يبعث على الأسف الشديد ـ إلا أن يخلص إلى القول إن الموقف الذي يتخذه التقرير حيال القضية الفلسطينية لا يختلف كثيراً عن الموقف الذي تتبناه الدوائر الأمريكية والغربية عموماً تجاه تلك القضية. ففي «مسح الحرية» الذي يعتمده التقرير، الذي تم تنفيذه على خمسة بلدان عربية، تم تخيير المستجيبين بين ثلاثة بدائل محددة سلفاً وحسب، تمثل برأي المسح الحل العادل للقضية الفلسطينية، هي:

١ ـ إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين؛

٢ ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية بينهما اتفاق سلام؛

٣ ـ التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يقوم على ما يمكن تحريره من الأراضي الفلسطينية عبر التفاوض.

بالتدبر في تلك البدائل التي يعدها «مسح الحرية» حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، وإذا ما غضضنا الطرف عن الإشكاليات المنهجية الكثيرة التي تكتنف استطلاعات الرأي بوجه عام، يتضح أن تلك البدائل لم تأت من قريب أو بعيد على ذكر الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وكأنها تسلم بذلك بشرعية احتلال تلك الأراضي من جانب الكيان الصهيوني، وشرعية «الدولة» التي أقيمت على تلك الأراضي، وهو ما قد يعد من وجهة نظر الكثيرين تفريطاً واضحاً بحقوق الأمة واعترافاً بشرعية كيان غاصب يفتقر إلى الشرعية، لم يقم إلا بضغط من منطق اختلال موازين القوى والتآمر الاستعماري على الأمة العربية.

كما أن منطق صياغة تلك البدائل يستبعد تماماً نهج المقاومة، مصادراً حق الأمة في اللجوء إلى ذلك النهج المشروع

تماماً لاسترجاع ما اغتصب من أراضيها. وبتذكر نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في فلسطين بداية عام ٢٠٠٦، التي فازت فيها حركة حماس بأغلبية واضحة، يتبدى واضحاً انحياز أغلبية الفلسطينيين إلى خيار المقاومة الذي تتبناه حماس، مما يدحض المزاعم ـ التي يتورط تقرير التنمية بترويجها بصورة ضمنية مع الأسف الشديد ـ التي تدعي أن الشعب الفلسطيني ومن خلفه الأمة العربية قد ارتضيا بتلك المعاهدات التي أجبرت بعض الأطراف العربية على توقيعها، تحت لواء الترهيب والترغيب!

ومن صور المفارقة المثيرة للانتباه، التي تعكس أيضاً ضرباً من ضروب الضبابية في المرجعيات التي يتبناها التقرير، إشارته إلى أن بعد حرية الوطن يكتسب «أهمية خاصة بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراض عربية أخرى، الذي ما فتئ يقوض فرص التنمية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية ويهدد الأمن والسلام في كامل المنطقة العربية وما وراءها» (ص ٦٠). فهل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، التي أغفلها التقرير تماماً، لا تدخل ضمن مفهوم الوطن الذي يمثل احتلاله من جانب العصابات الصهيونية مبرراً وجيهاً لتقويض الأمن والسلام في فلسطين والمنطقة العربية بأسرها!؟

وعلى ذكر الكيان الصهيوني، كما سبق في السطور السابقة، يشير التقرير في إطار حديثه عن أعداد قتلى ذلك الكيان، في مقارنة بأعداد الشهداء الفلسطينيين أن «من المؤكد أن إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء أمر مرفوض يثير بالغ الأسف»! وكأنه يستنكر بذلك العمليات الاستشهادية ويعبر عن وجهة النظر الغربية والصهيونية بشأنها، متجاهلاً حقيقة تاريخية واضحة مفادها أن الكيان الصهيوني كيان مغتصب غير شرعي، لم يقم إلا على قتل العرب وتشريدهم، وأنه كيان عسكري من ألفه إلى يائه، لا مجال للحديث فيه عن مدنيين أبرياء[3]!

---

(٣) على الرغم من اختلاف الآراء بشأن العمليات الاستشهادية ضد الكيان الصهيوني، فإننا نجد أن من المفيد إيراد وجهة نظر مهمة للعلامة السيد محمد حسين فضل الله، التي عبر عنها في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة **اللواء** اللبنانية، في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٧: «في فلسطين فإن كل العمليات التي ينفذها المجاهدون هي مسألة دفاع عن النفس لأن إسرائيل تملك أقوى الأسلحة وتستعملها في تدمير الشعب الفلسطيني في إنسانه المدني والعسكري وفي المؤسسات الرسمية والشعبية، بما يمثل حجم الحرب التي تستهدف إبادة الشعب الفلسطيني بشكل تدريجي ليقبل بأي شيء تفرضه إسرائيل عليه في دولة لا لون لها ولا طعم ولا رائحة وتكون الدولة الفلسطينية مجرد محمية إسرائيلية، والفلسطينيون لا يملكون في مواجهة هذه الحرب المدمرة، السلاح المقاوم للسلاح الإسرائيلي، ولذلك فإن الوسيلة الوحيدة لإدخال الإسرائيليين في المأزق الأمني هي العمليات الاستشهادية، حيث لا يبقى أي أمن لأي إسرائيلي في كل مكان، وهذه العمليات تمثل الضرورات العسكرية التي لا مجال للتماسك بين الشعب الفلسطيني إلا بها، تماماً كما في قول الله تعالى ﴿**فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه**﴾ [**القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٧٣]، فالفلسطينيون شعب لا يحب الدماء ويريد العيش بسلام ومن جهة ثانية فإن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع عسكري ومجتمع حرب ولا نعتبر أن في إسرائيل في المنطقة المحتلة يوجد مدنيون لأن المستوطنين احتلوا أرضاً فلسطينية وكل إنسان يحتل أرضاً فلسطينية أو يسكن في بيت فلسطيني هو إنسان محارب، وبالتالي فإن المستوطنين محاربون وتراهم كيف يحاربون الفلسطينيين بشكل علني».

فكما هو معلوم، فإن على كل من يحمل جنسية الكيان الصهيوني، باستثناء الفلسطينيين من أبناء الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، أن يكون عضواً في المؤسسة العسكرية الصهيونية، سواء في القوات النظامية أو في قوات الاحتياط. ولقوات الاحتياط في الكيان الصهيوني مواعيد ثابتة للتدريب وأوقات مفاجئة للالتحاق بالوحدات العسكرية المعروفة لكل عنصر، التي يتوجه إليها بمجرد تلقي التعليمات التي يتم تمريرها عبر الإذاعة والتلفزيون. كما أن هناك فترات معينة خلال السنة ينبغي أن يقضيها كل عنصر من عناصر قوات الاحتياط في خدمة أحد القطاعات العسكرية، ومن ثم فإن كل أعضاء الكيان الصهيوني، ذكورا وإناثاً، هم أعضاء في جيش الاحتلال، حتى وإن أنهوا الخدمة العسكرية النظامية.

وفي سياق ذهابه إلى القول بأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يخنق الحرية ويعوق التنمية الإنسانية يقول التقرير: «لا شك في أن النزاع المستعر حول الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أمد طويل قد أفرز خسائر بشرية واقتصادية ضخمة لجانبي النزاع، وإن تفاوت الوقع النسبي بين الجانبين» (ص٣٠).

من الواضح أن في تلك العبارة تسطيحاً وتبسيطاً مخلاً، فهي تختزل النزاع بين العرب والكيان الصهيوني إلى نزاع حول الأراضي المحتلة وحسب، متجاهلة أن النزاع مع ذلك الكيان هو في جوهره نزاع وجود لا حدود، انطلاقاً من أن المشروع الصهيوني هو بالضرورة نقيض لأي مشروع نهضوي عربي. كما تخلق تلك العبارة انطباعاً بالمساواة بين المجرم المعتدي والضحية المظلومة، مع أن الخسائر البشرية والاقتصادية التي مني بها ذلك الكيان لم تأت إلا في إطار عدوانه على الشعب الفلسطيني وسعيه إلى تشريده وسرقة أرضه ومحو هويته، أما الخسائر البشرية والاقتصادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني فجاءت تحت مظلة صموده ومقاومته للمخطط الصهيوني السرطاني، الذي لا يقف بكل تأكيد عند حدود فلسطين.

رابعاً: حقوق الإنسان وصحيح الدين في التقرير

يولي تقرير التنمية عناية خاصة لقضية حقوق الإنسان وحرياته، فيفرد لها فصلاً خاصاً هو الفصل الثالث. وبالاطلاع على ذلك الفصل، لا يحتاج القارئ إلى بذل جهد يذكر كي يلاحظ أن المرجعية التي حكمت تعامل التقرير مع قضية حقوق الإنسان هي مرجعية غربية من الألف إلى الياء، مرتكزها المواثيق والعهود الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يقول التقرير: «وتشكل عقوبة الإعدام انتهاكاً للحق في الحياة» (ص ٨٥)، مطيحاً بذلك بقضية خصوصية المجتمع العربي الإسلامي، تلك الخصوصية التي يبدو أن التقرير لا يعترف بها، على اعتبار أنها كثيراً ما تثار في البلدان العربية «بقصد الانتقاص من عناصر القانون الدولي لحقوق الإنسان» (ص ١٢)، هذا القانون الذي يؤكد التقرير في أكثر من موضع ضرورة اعتماده وحده لضمان الحقوق المختلفة للإنسان، بما يتضمن بطبيعة الحال تجاهل «الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان»، المستمدة بنوده

من أحكام الشريعة الإسلامية[٤].

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن قضية شائكة يثيرها التقرير هي قضية «صحيح الدين»، فإذا كان التقرير يتعامل مع عقوبة الإعدام التي تعد من الحدود الرئيسية في الشريعة الإسلامية بوصفها انتهاكاً لحقوق الإنسان التي يدافع عنها، فما هو ذلك الدين «الصحيح» الذي يدعو إلى العودة إليه!؟ هل هو الدين الذي يبدو مستعداً للتخلي عن ثوابته ومبادئه للانسجام مع ما يسمى روح العصر!؟ هذه الروح التي يعرف الجميع أن من يحدد ملامحها هي القوى المهيمنة على هذا العالم وليس نحن[٥]!

إن التقرير يطالب في ركاب تعداده المبادئ العشرة لدستور الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية بأن يتم «التحرر من الطابع العقائدي والايديولوجي وترك تحديد هذه التوجهات لصناديق الانتخابات التي تعبر عن اختيار الجماهير» (ص ١٦٠). وهو بذلك يدعو بشكل أو بآخر إلى إقصاء الدين من واقع التأثير العملي وتبني الاتجاه العلماني، هذا الذي نزعم أنه لا يعبر في جوهره عن مجرد السعي إلى فصل الدين عن الدولة ـ كما يشاع وفق فهم سطحي ومبتسر لذلك الاتجاه ـ بل يعبر في حقيقته عن رؤية شمولية مادية للحياة، تشكلت في رحم الثقافة الغربية المادية، ولا يمكن فرضها على المجتمع العربي، إلا تحت وطأة المخاطرة بتهديد ثقافة ذلك المجتمع وضرب أصولها[٦].

وهنا تظهر إشكالية التضارب المرجعي التي يقع فيها التقرير بوضوح. فهو يريد العودة إلى «صحيح الدين»، غير أنه يرفض في الوقت نفسه الإقرار ببعض ثوابت هذا الدين التي لا يمكن التخلي عنها! والأمر في ما نزعم لا يحتمل ذلك، فالتوفيق ـ ولنتذكر أن التوفيق أمر مرفوض من جانب التقرير ـ لا يصلح في الثوابت والكليات والأصول، بل إن من الممكن اعتماده وحسب في ما يتعلق بالمتغيرات والجزئيات والفروع.

كما أن من الضروري أن تحتكم عملية التوفيق إذا ما تم اعتمادها إلى مرجعية معيارية واحدة منسجمة، يتم الاحتكام إليها في تحديد ما يمكن تبنيه من تلك المتغيرات والجزئيات والفروع. وهذه المرجعية، لا يمكن والحديث يتناول المجتمع العربي الإسلامي، إلا أن تكون مرجعية مستمدة من الحضارة العربية الإسلامية وثوابتها، وليس من أي مرجعية حضارية أخرى.

خاتمـــة

يعاني المجتمع العربي منذ عقود طويلة، لعلها ابتدأت مع صدمة الاحتكاك بالغرب «المتقدم»، حالة من الانفصام

---

(٤) هو الإعلان المستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والذي توصلت إلى إقراره بصيغته النهائية دول منظمة المؤتمر الإسلامي بعد أكثر من عشر سنوات من النقاش، وذلك في الاجتماع الذي عقد للمنظمة في طهران عام ١٩٨٩.

(٥) قد يصعب في سياق الحديث عن «صحيح الدين» تناسي الجهود الأمريكية والغربية التي تبذل، وبخاصة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لمساعدة المسلمين على الخروج بإسلام «معتدل» يتوافق مع التصور الغربي للإسلام!

(٦) للإحاطة بالجذور والامتدادات الفلسفية لمفهوم العلمانية وتجذرها في بنية الثقافة المادية الغربية، انظر: عبد الوهاب المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢).

والانشطار الحضاري، تتجسد وعلى شتى المستويات في سائر أنساق حياة ذلك المجتمع وتفاعلات مواطنيه. فبات المجتمع العربي أسير التخبط والاضطراب بين قيم أصيلة موروثة وأخرى طارئة دخيلة. ونزعم أن من العسير أن يتمكن ذلك المجتمع من تجاوز تلك الحالة المعتلة التي طال أمدها، التي يمكن عدّها مسؤولة إلى حد كبير عن وضعه المتخلف الراهن، إلا إذا تحلى بالشجاعة الكافية للاعتراف بعلته وحاجته إلى الشفاء منها. ليس هذا فحسب، بل والاعتراف أيضا بأن شفاءه من تلك الحالة المستعصية لن يكون إلا عن طريق الرجوع إلى ثوابته وأصوله الحضارية، واتخاذها المرجعية الرئيسية التي ينطلق منها لإعادة النظر في كل جزء من أجزاء حياته، وتصويب ما اعترى تلك الأجزاء من انحرافات واختلالات، بالاستناد إلى تلك المرجعية الضابطة.

وما ينسحب على المجتمع العربي يبدو أنه ينسحب أيضاً على تقرير التنمية الإنسانية العربية، إذ لم يستطع ذلك التقرير ـ مع الأسف الشديد وبالرغم من كل الجهود التي بذلت ـ الانفكاك من أسر حالة الانشطار الحضاري تلك، فظل يتأرجح بين مفاهيم لا ينقصها التعارض، وربما التناقض؛ الأمر الذي جعله يسقط في شرك نزعة توفيقية/تلفيقية زعم براءته منها، ويتورط بالانزلاق إلى خطاب لا يعبر إلا عن أماني وينبغيات مثالية لا يمكن تحققها في ضوء المعطيات القائمة(٧).

قرون طويلة انقضت والمجتمع العربي يئن في مستنقع التخلف والتبعية والانحطاط، ومهما بلغت درجة صدق النوايا والإخلاص، فإن إنقاذ ذلك المجتمع من وضعه المأساوي لن يتأتى حتماً عن طريق تقرير أو تقارير أعدت على عجل في بضعة أشهر، من دون تمتعها بأرضية مرجعية واضحة للانطلاق، وهو ما يجعل من تقارير التنمية الإنسانية العربية ـ على الرغم من فائدتها التي لا تنكر في مجال توصيف بعض ملامح الواقع العربي ـ تقارير عاجزة، مع منتهى الأسف، عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الطموحة التي جاءت من أجل تحقيقها ،الأمر الذي يستدعي من القائمين على إعداد تلك التقارير وقفة شجاعة وجدية للتساؤل:

ما المرجعية التي ننطلق منها في سعينا للنهوض بوطننا العربي ؟! وهل هذه المرجعية مؤهلة حقاً لمساعدتنا على تحقيق تلك الغاية الجليلة التي طال انتظار أمتنا لها؟! ■

---

(٧) من الأمثلة على الخطاب المثالي الذي يلجأ التقرير إليه، والذي يعبر عن أمنيات عصية على التحقق العبارات التالية التي نوردها على سبيل المثال لا الحصر: «وفي جميع الأحوال، فإن التعاون مع الخارج سيكون مجدياً إذا ما احترمت جميع الأطراف مبادئ أساسية نجملها في ما يلي: ضمان الحرية للجميع، والاحترام البات لكامل منظومة حقوق الإنسان على صعيد العالم أجمع، وعلى وجه الخصوص الحق في التحرر الوطني... احترام حق العرب في إيجاد طريقهم الخاص إلى الحرية والحكم الصالح عبر إبداع القوى المجتمعية العربية دون فرض نماذج مسبقة... التعامل مع الشعوب العربية من منطق شراكة الأنداد القائمة على الفهم العميق والاحترام المتبادل، لا من منطق الوصاية...الخ» (ص ١٥٨).



نشاطـــــات

تقرير عن:
الدورة السابعة للجمعية العربية للعلوم السياسية

صنعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

فادية المليح حلواني

أستاذة في جامعة دمشق.

الجمعية العربية للعلوم السياسية هي منظمة مدنية عربية تضم أساتذة العلوم السياسية في الجامعات العربية والباحثين السياسيين في المراكز العربية للبحوث الاستراتيجية، وقد واجهت هذه الجمعية في تأسيسها واستمرارية نشاطها الكثير من الصعوبات والمعوقات بحكم عدم قبول الحالة العربية لمنظمات مدنية مستقلة غير تابعة لنظام من الأنظمة العربية القائمة.

وبالرغم من هذه الصعوبات والعثرات، فقد أصر أعضاء الجمعية على مواجهتها، وإثبات إمكانية عمل المنظمات المدنية المستقلة، فاستطاعت عقد مؤتمرها عام ٢٠٠٤ في بيروت/لبنان بجهود كبيرة من د. محمد المجذوب، رئيس الجمعية في دورتها السادسة التي انتُخبت فيها لجنة تنفيذية جديدة برئاسة د. علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق في جامعة القاهرة، مع لجنة تنفيذية جديدة استطاعت أن تقيم أكثر من نشاط كان أبرزها عقد ندوة للباحثين الشباب في العلوم السياسية في القاهرة. وقد شارك في الندوة عدد كبير من الباحثين الشبان من غالبية الجامعات العربية، إضافة إلى ندوة عن دور مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الوطن العربي تحت عنوان «التحديات والآفاق»، وتم عقد الندوة في الشارقة بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

كما عقدت الجمعية، بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ندوة بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيسها وذكرى قيام أول وحدة عربية في التاريخ المعاصر، وذلك برعاية السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وحضوره.

وجرى في الندوة تكريم عدد من أساتذة العلوم السياسية الذين ساهموا

في تأسيس الجمعية وهم:

د. محمد المجذوب من لبنان؛ د. وميض نظمي من العراق؛ د. جورج جبور من سوريا؛ د. حسن نافعة من مصر.

حفل الافتتاح

ولقد جاء انعقاد المؤتمر العام للجمعية في دورتها السابعة في الفترة بين ١١/٣٠ و٢٠٠٧/١٢/٣ في صنعاء باليمن، وذلك برعاية كريمة من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، ليعزز من مسيرة الجمعية وقدرتها على الاستمرار والمساهمة في تطوير عمل المجتمع العربي المدني، ولا سيما أنها وضعت موضوعاً للندوة المصاحبة لانعقاد مؤتمرها العام بعنوان: «علم السياسة وترسيخ قيم التحول الديمقراطي في الوطن العربي».

أقيم حفل افتتاح المؤتمر العام للجمعية في فندق موفنبيك ـ صنعاء بحضور الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء، ممثلاً رئيس الجمهورية راعي المؤتمر، وحضور عدد كبير من الوزراء والمسؤولين اليمنيين وعلى رأسهم الأخ أحمد علي عبد الله صالح، والأخ علي الأنسي، وقد ألقى الدكتور علي مجور كلمة الافتتاح رحب فيها بأعضاء الجمعية، معرباً عن استعداد اليمن لتقديم كل المساعدة اللازمة لدفع عمل الجمعية وفق أهدافها العلمية والمهنية، مثمناً اختيار موضوع: «علم السياسة وترسيخ قيم التحول الديمقراطي في الوطن العربي» لبحثه في ندوتها المصاحبة لأعمال المؤتمر العام، وخاصة أن اليمن يعمل على السير بالنهج الديمقراطي القائم على التعددية والمشاركة السياسية واحترام الرأي الآخر في إطار النهج الوحدوي الذي يركز على قدسية الوحدة اليمنية، وتجاوز كل الخلافات ما عدا التآمر ضد الوحدة.

كما أقامت جامعة صنعاء، الحاضن العلمي للاجتماع، حفل استقبال تحدث فيه، بالإضافة إلى الدكتور خالد الطميم رئيس الجامعة، الدكتور عبد الكريم الأرياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية والشخصية العربية المعروفة، مرحباً بالوفود ومؤكداً ضرورة تسلّح الأجيال العربية بحرية التفكير والاستنباط كي تستطيع اجتياح معترك القرن الحادي والعشرين، موضحاً أهمية الأخذ بجوهرين أساسيين لترسيخ حرية التفكير لدى الأجيال العربية،وهما ديمقراطية التعليم وتعليم الديمقراطية.

كما أقام المجلس المحلي لأمانة العاصمة حفل استقبال آخر في فندق سبأ، تحدث فيه الأستاذ عبد القادر باجمال، الأمين العام لمؤتمر الشعب العام ورئيس مجلس الوزراء السابق، عن تجربة العمل السياسي اليمني وإشكالية مدعي الثورية مع بعدها عن الالتزام الوطني، مؤكداً أهمية مصداقية الالتزام بالوطن نظرياً وعملياً، ومرحباً بوجود هذه النخبة من أساتذة العلوم السياسية في صنعاء وما يمكن أن يؤمنه هذا الحضور من فاعلية الوعي السياسي العربي عموماً.

الندوة العلمية

حددت محاور الندوة العلمية المصاحبة في محورين اثنين:

تركز المحور **الأول** على دور التنشئة السياسية والاجتماعية في تعزيز المشاركة الشعبية، بينما تركز المحور **الثاني** على «دور الأحزاب والمجتمع المدني في تدعيم التحول الديمقراطي».

بعد الكلمات الافتتاحية التي قدمها كل من د. أحمد الكبسي، نائب رئيس جامعة صنعاء للشؤون الأكاديمية، ود. علي الدين هلال، رئيس الجمعية، والدكتور خالد الطميم، رئيس جامعة صنعاء، وقد ركزوا فيها على أهمية ترسيخ قيم التحول الديمقراطي كقيمة أساسية في الحياة العربية تؤمن دمقرطة الحياة العربية في جميع مجالاتها وتؤكد مفهوم الشفافية والمصداقية والتعددية وقبول الآخر، مركزين على أهمية المسيرة اليمنية في التحول الديمقراطي التي يقودها الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، ولا سيما بعد الوحدة اليمنية. بعد الكلمات تلك، افتُتحت الجلسة الأولى التي ترأسها د. سعد ناجي جواد أستاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد، وتحدث فيها د. مازن غرايبة من الأردن والأستاذ في جامعة الكويت، حيث ركز في مداخلته على الجانب البحثي المنهجي في حقل التنشئة، والعلاقة مع المشاركة السياسية، فقدم مسحاً لأدبيات المنهج الاجتماعي الثقافي والذي جاء نتاجاً للثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الخمسينيات والستينيات، والتي اعتبرت سلوك الفرد جوهر العملية السياسية، وبالتالي حاولت فهم الأنظمة السياسية من خلال تحليل سلوكيات الأفراد وما يحيط بها والظروف التي تدفع الفرد للسلوك بهذا الاتجاه أو ذاك.

واستعرض د. غرايبة المقترحات الثلاثة الرئيسية في هذا المجال: المشاركة السياسية والثقافة السياسية والتنشئة السياسية. وقدم تفسيراً لهذه المقتربات من حيث تحيّزها لقيم المجتمعات الغربية وعدم ملاءمتها كمنهجيات لدراسة النظم السياسية غير الغربية. وفي الختام طرح مجموعة من التساؤلات اعتبر الإجابة عنها ضرورية لإيجاد منهج جديد يجيب عن مجموعة من الأسئلة، منها: هل نعلم الديمقراطية أم نتعلم منها؟

أما د.جمال زهران، عضو اللجنة التنفيذية للجمعية وعضو مجلس الشعب المصري، فقدم مداخلة تركزت على التجربة العملية التي مارسها كأستاذ للعلوم السياسية وكناشط سياسي في التنشئة السياسية عبر المشاركة الشعبية، مؤكداً أهمية المحافظة على المبدئية كتعبير عن المصداقية النموذجية للسياسي أمام ناخبيه ومريديه.

أما د. أحمد حلواني من سوريا، وهو عضو اللجنة التنفيذية للجمعية وأستاذ الإعلام والعلوم السياسية، فقد عقب على البحثين مؤكداً تكاملهما من حيث الجانبين النظري والعملي، مبيناً أن التنشئة السياسية تعتمد على مفهوم

التربية الديمقراطية، ذاكراً أن التربية الديمقراطية السليمة ليست في التوضيح النظري لها فقط؛ إذ لا بد أن تشتمل على المعاناة العملية منذ نعومة الأظفار، سواء ضمن الأسرة أو ضمن جو المدرسة والحياة المجتمعة، بحيث تسقى من نبع أساسي هو قيام التربية على أساس تكوين الشخصية الفردية القادرة على الحكم الذاتي وتحمل المسؤولية، والمعززة بأساليب الحكم والإدارة الديمقراطية في شتى المجالات في ريعان الصبا وعبر مسيرة الحياة كلها.

وختم د. حلوانيّ كلامه بالقول: إن التسلط... والديكتاتورية نتيجتان طبيعيتان للتربية القائمة على السلطة والأمر التعسفي القاهر، وإن التعاون والتشارك والتشاور واحترام الآخر ورأيه نتائج طبيعية للتربية القائمة على تحرر الفرد والتعاون والبذل، وعلى الحوار واحترام الرأي الآخر.

في **المحور الثاني**، الذي ترأس جلسته د.عمار جفّال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر، تحدث كل من الأستاذين د.محمد القطاطشة رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ود.عدنان السيد حسين عضو اللجنة التنفيذية للجمعية وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

قال د. القطاطشة:

إن المجتمع المدني حالة اجتماعية تتجاوز الروابط الحتمية المفروضة إلى الروابط الاختيارية. وتتحقق به ذات الفرد عبر نظام شرعي لتحقيق الذات، وتتوفر به وسائل وأطر تنظيمية لحماية النشاطات، وتسود به قيمة التسامح ليتحقق الاندماج بين أعضائه، وهو بكل بساطة مجتمع مفتوح ومنظم وشرعي .

وأضاف أن التعريف بالدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني باعتبار «أن السياسة لم تعد عملاً رسمياً وحسب»، يفرض التمييز بين مطلق الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، وهو دور اجتماعي تطوعي في الأساس، وبين الدور السياسي الذي تحوّل في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي السياسي للمجتمعات من مجرد نتيجة أو امتياز أو اختيار إلى وظيفة واجبة مهمة وذات مغزى.

ثم تحدث د. القطاطشة عن تطور مفهوم المجتمع المدني في تطور الحياة السياسية الواسعة، مفرقاً بينها وبين الأحزاب السياسية ومجالات التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، متوقفاً عند دور المنظمات في الأردن، خاتماً بعدد من التوصيات الهامة.

وتحدث د. عدنان السيد حسين عن دور الأحزاب والمجتمع المدني في التحول الديمقراطي قائلاً: إن الانتقال من المجتمع التقليدي القائم على العشائرية والطائفية والإقليمية إلى المجتمع الوطني يحتاج إلى عاملي الزمن والثقافة. ولا بد هنا من فهم مكونات المجتمع المدني القائم على الأحزاب والنقابات المهنية والجمعيات والنوادي، مع التمييز بين المجتمع المدني والأهلي؛ المجتمع الأهلي ذو

إطار ضيق على مستوى الحي أو البلدة أو الطائفة أو المذهب، والمجتمع المدني يطاول الوطن في إطار القانون. والمؤسف أن شعارات أحزابنا كانت مشدودة إلى القاعدة الاجتماعية التقليدية، ولا تزال في أطروحاتها وممارساتها بعيدة عن فكرة المواطنة. إن الديمقراطية لا تتحقق مع الفقر والمرض والجهل بل تحتاج إلى عدالة اجتماعية.

وتابع د. عدنان السيد حسين قائلاً إن الجمعية العربية للعلوم السياسية نموذج للجمعية المدنية على المستوى العربي الشامل، كونها تضم نخبة من البلاد العربية بصفتهم الشخصية والمهنية الثقافية، كأساتذة للعلوم السياسية، وتنشط في مختلف العواصم العربية.

وعقبت د. حورية مجاهد، أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة التنفيذية للجمعية، على مداخلتي هذا المحور، فأوضحت أن المجتمع المدني بدأ يأخذ دوره الكبير في الحياة السياسية العربية المعاصرة عن طريق الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، وهذا دليل عافية وتطور باتجاه الحياة الديمقراطية التي تعزز العدالة والتطور العام للمجتمع العربي.

انتخاب اللجنة التنفيذية

في اليوم الأخير من أعمال المؤتمر العام، جرت جلسة انتخابية في قاعة الأمير جابر الصباح في كلية الطب بجامعة صنعاء، حيث انتخب د. أحمد الكبسي، نائب رئيس جامعة صنعاء للشؤون الأكاديمية، رئيساً للجمعية، ود. سعد ناجي جواد من العراق نائباً للرئيس، ود. جمال زهران من مصر أميناً عاماً، ود.عدنان السيد حسين من لبنان أميناً للصندوق.

وتم انتخابهم جميعاً بالتزكية.

ثم جرت عملية الانتخاب لاختيار أعضاء اللجنة التنفيذية، حيث فاز كل من:

- د. حورية مجاهد من مصر.
- د. أحمد حلواني من سوريا.
- د. عبد العزيز الشعبي من اليمن.
- د. عمار جفّال من الجزائر.
- د. عامر أبو ضاوية من ليبيا.
- د. ابتسام الكتبي من الإمارات.
- د. مصطفى عدوان من الأردن.
- د. سحر محي الدين من السودان.
- د. أحمد سعيد نوفل من الأردن.

وقد سادت أجواءَ الانتخاب روح الديمقراطية والاحترام المتبادل. وعلى هامش المؤتمر العام أقيمت نشاطات مختلفة، وألقيت خلالها كلمات ترحيب معبرة عن أهمية دور أساتذة علوم السياسة في زيادة الوعي السياسي الديمقراطي وترسيخ القيم الديمقراطية.

وفي حفل كبير أقيم في ختام أعمال الجمعية العامة وحضره رئيس مجلس

الوزراء، ألقى الأخ أحمد علي عبد الله صالح، رئيس جمعية الصالح الخيرية، وعضو مجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية اليمني، كلمة أكد فيها أهمية العلوم السياسية في تعميق وعي المواطنين في الممارسة الديمقراطية، وضرورة تضافر وتوحيد جهود أحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في تعزيز قيم الديمقراطية والحرية وثقافة التسامح، مبيناً أهمية عدم إساءة استخدام الديمقراطية بحكم حداثة ممارستها في المجتمعات العربية، وأهمية تحمّل الجميع مسؤولية المساهمة في نجاحها والدفع بعجلة البناء والتنمية الشاملة.

كما استقبل الأخ علي الأنسي، مدير مكتب رئاسة الجمهورية، أعضاء الوفود العربية المشاركة في جمعية الإخاء اليمنية المصرية. وأقامت وزارة الثقافة ومحافظة صنعاء بمناسبة الذكرى الأربعين لجلاء القوات الأجنبية عن اليمن وعيد الاستقلال حفلاً فنياً عبر عن أصالة الفن اليمني والتزامه بقضايا الأمة.

وقامت الوفود أيضاً بزيارة مقبرة الشهداء المصريين وضريح الجندي المجهول ومدينة صنعاء القديمة.

أخيرا بًعث المشاركون ببرقية إلى رئيس الجمهورية عبروا فيها عن شكرهم على الرعاية الكريمة لاجتماع الجمعية وتقديرهم للأجواء الديمقراطية التي تنتهجها اليمن والتي كان لها الأثر الفاعل في أعمال الجمعية من حيث المناقشات والقرارات والتوصيات. ونوه في البرقية أيضاً بأن اجتماع الجمعية في اليمن رسّخ الصورة المشرّفة والكريمة المعروفة عن شعب اليمن وإرادته وتصميمه على تحقيق التنمية والتطوير ضمن أجواء الممارسة الديمقراطية التي يتطلع أعضاء الجمعية إلى تعميمها في أرجاء الوطن العربي الكبير ■

يوميـات عربيـة ودوليـة مختـارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧

ـ أعلن الرئيس اللبناني أميل لحود أنّه سيعين قائد الجيش ميشال سليمان على رأس حكومة انتقالية لمدّة سنتين في حال فشلت القيادات السياسية في إجراء الانتخابات الرئاسية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/١).

ـ حسم الجيش اللبناني الوضع في مخيم نهر البارد في شمال لبنان وأحبط محاولات للهروب من المخيم نفذها ما تبقى من عناصر فتح الإسلام المحاصرين في المخيم. وأعلن الجيش انتهاء المعارك العسكرية في البارد بعد أكثر من ١٠٠ يوم من القتال بين الجيش وفتح الإسلام. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٢).

ـ دعت المحكمة الإسرائيلية العليا الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء تعديلات على مسار الجدار العازل في الضفة الغربية بعدما تبين أن بناء الجدار في مساره الحالي لأسباب أمنية مسألة غير مقنعة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٥/ ٢٠٠٧/٩).

ـ وصل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى الخرطوم لدفع تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة في الجنوب السوداني الموقعة عام ٢٠٠٥ ودراسة إجراءات نشر نحو ٢٦ ألفاً من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٥).

ـ دعا وزراء الخارجية العرب في اجتماع عقد في القاهرة إلى مشاركة سوريا ولبنان في المؤتمر الدولي للسلام الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش في الخريف المقبل. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/٩/٦).

ـ قتل ١٥ شخصاً وجرح ١١٤ آخرون بحسب حصيلة أولية في هجوم نفذه انتحاري في مدينة باتنة شرق الجزائر وسط حشد كان بانتظار زيارة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. وقد اتهم الرئيس الجزائري المتطرفين الإسلاميين بالوقوف وراء الهجوم. وتشهد الجزائر موجة من العمليات الانتحارية تبناها تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» الذي كان يسمّى «الجماعة السلفية للدعوة والقتال». (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٩/٧).

ـ أكدت اللجنة المستقلة المكلفة من الكونغرس الأمريكي تقييم الأهداف التي حققتها الحكومة العراقية والتي يطالب الكونغرس بتحقيقها أن القوات العراقية لا تزال بحاجة إلى ما بين ١٢ و١٨ شهراً للتمكن من تحمل مسؤولياتها الأمنية من دون الاعتماد على مساندة القوات الأمريكية. ووصفت اللجنة وضع الشرطة بأنه سيئ للغاية، وبأنها فاسدة وطائفية والأفضل حلها وإعادة تنظيمها. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/٧/ ٢٠٠٧).

ـ أكدت سوريا أن طائرات إسرائيلية شنت غارة على منطقة غير آهلة في شمال الأراضي السورية، وذكرت الأنباء في دمشق أن الدفاعات الجوية السورية أطلقت النار على الطائرات الإسرائيلية. وقد تكتمت إسرائيل على الغارة ورفضت الحكومة الإسرائيلية التعليق. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٧/ ٢٠٠٧/٩).

ـ لقي ٩ فلسطينيين مصرعهم وأصيب ١٧ بجروح في

توغل إسرائيلي في جنوب قطاع غزة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٧).

ــ اعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية أن الغارة الإسرائيلية على الأراضي السورية رسالة إلى دمشق لوقف إعادة تسليح حزب الله في لبنان. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/١٢).

ــ أصيب ٦٩ جندياً إسرائيلياً بجروح في قصف صاروخي مصدره قطاع غزة استهدف قاعدة زيكيم العسكرية في جنوب إسرائيل. وقد أعلن الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم الصاروخي. وذكرت حركة حماس أن الهجوم حقّ مشروع لمقاومة الاحتلال. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/١٢).

ــ أدلى كلّ من قائد القوات الأمريكية في العراق ديفيد بتريوس والسفير الأمريكي في العراق ريان كروكر بشهادتيهما أمام الكونغرس بشأن مستقبل القوات الأمريكية في العراق. وقد أعلن بتريوس في شهادته أن مستوى العنف انخفض في العراق، لكن التقدّم الذي تمّ إحرازه بطيء وما زال هنالك الكثير من العنف. وأكد بتريوس أنّه أوصى بتخفيض تدريجي لعدد القوات الأمريكية ابتداءً من نهاية السنة الجارية، ولكنه يحتاج إلى معظم القوات خلال السنة المقبلة للمحافظة على ما تمّ تحقيقه من نجاح ولإعطاء العراقيين الفرصة للتحرّك نحو الوفاق السياسي. بدوره تحدّث كروكر عن تقدّم بطيء نحو تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، وحذر من أن انسحاباً غير ناضج للقوات الأمريكية من العراق سيؤدي إلى نتائج مدمرة، نظراً لأن ترك العراق في الوقت الراهن يعني انتصار إيران. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/١٢).

ــ اغتيل الشيخ عبد الستار أبو ريشة (رئيس مؤتمر صحوة الأنبار) الذي يقود (بدعم أمريكي) حملة للعشائر ضدّ القاعدة في محافظة الأنبار وذلك في عبوة ناسفة زرعت بالقرب من منزله في الأنبار. وكان أبو ريشة التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي زار الأنبار منذ عشرة أيام. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/١٤).

ــ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش موافقته على بدء انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية من العراق بحلول منتصف العام ٢٠٠٨، إلا أنّه شدد على ضرورة احتفاظ القوات الأمريكية بوجود قوي لها، بعد هذا الموعد، للحفاظ على «الإنجازات» التي حققتها القوات الأمريكية في العراق. واعتبر بوش، في كلمة وجهها إلى الشعب الأمريكي أن الوضع الأمني في العراق يشهد «تحسناً كبيراً» ما يتيح الفرصة أمام عودة عدد من الجنود الأمريكيين إلى وطنهم. واتهم بوش سوريا وإيران بالعمل على تقويض عمل الحكومة العراقية. وأكد أنّه وافق على توصية لقائد القوات الأمريكية في العراق، الجنرال ديفيد بتريوس، ببدء تخفيض تدريجي لحجم القوات العاملة في العراق، مشيراً إلى أنّه سيتم إعادة خمسة آلاف و٧٠٠ جندي بحلول أعياد الميلاد، قبل نهاية العام الجاري. كما سيتم، بحلول تموز/يوليو من العام المقبل، خفض عدد الألوية العاملة في العراق من ٢٠ إلى ١٥ لواءً، ما يعني إعادة أكثر من ٣٠ ألف جندي في هذا الموعد. ومن المقرر أن تبدأ أولى خطوات الخفض التدريجي للقوات الأمريكية بالعراق في وقت لاحق هذا الشهر، حيث يغادر نحو ٢٢٠٠ جندي من عناصر مشاة البحرية «المارينز»، محافظة الأنبار، لن يتم استبدالهم بجنود آخرين. وقد رفض بوش دعوات إنهاء الحرب في العراق، مشدداً على القول إنّه «يتعين بقاء القوات الأمريكية». (**CNN Arabic.com**)، ٢٠٠٧/٩/١٥.

ــ أعلن السفير الأمريكي في لبنان جيفري فيلتمان أن الإدارة الأمريكية لن تعترف بأي حكومة يشكلها الرئيس اللبناني أميل لحود لتحل مكان حكومة فؤاد السنيورة في حال فشل الفرقاء اللبنانيون في إجراء الانتخابات الرئاسية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/١٥).

ــ أعلن في لندن أن السعودية ــ بموجب عقد وقعته مع بريطانيا في السابع من الشهر الجاري ــ ستحصل على ٧٢ طائرة حربية بريطانية من طراز تايفون بقيمة ٤ مليارات و٤٠٠ مليون جنيه استرليني. وتصل قيمة الصفقة إلى نحو ٢٠ مليار جنيه إذا ما أضيفت عقود الصيانة والتدريب. (**BBC News**، لندن، ٢٠٠٧/٩/١٧).

ــ خرج عشرات الآلاف من الأمريكيين في تظاهرات حاشدة أمام البيت الأبيض والكونغرس للتنديد بحرب العراق والمطالبة بخروج القوات الأمريكية من هناك، فيما اعتقلت قوات مكافحة الشغب أكثر من ١٩٠ متظاهراً. (**CNN Arabic.com**، ٢٠٠٧/٩/١٧).

ــ أعلنت الحكومة العراقية أنّها بصدد إلغاء الترخيص لشركة بلاك ووتر الأمريكية المتعاقدة مع القوات الأمريكية في العراق على خلفية إطلاق النار على المدنيين غرب بغداد ما أدى إلى مقتل ١١ مدنياً على الأقل. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٩/١٨).

ــ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية أن دول المجلس مع أي مبادرة للتوصل إلى حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. لكنه أوضح بأنه يأمل في أن يعالج المؤتمر الدولي الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي المسائل الجوهرية وألا يكون هدفه تحريك عملية السلام وربطها بالتطورات في العراق في إطار خطّة لجذب الدول العربية إلى مؤتمر هدفه الأساسي مساعدة الإدارة الأمريكية على الخروج من المأزق في العراق. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/١٩).

ــ أعلنت الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة «كياناً معادياً» وهددت بقطع الكهرباء وإمدادات الطاقة الأخرى عن قطاع غزة إذا ما تواصل إطلاق الصواريخ باتجاه المواقع الإسرائيلية انطلاقاً من القطاع. وقد وصفت حركة حماس الإعلان الإسرائيلي بأنه إعلان حرب يهدف إلى تجويع الشعب الفلسطيني وإخضاعه للقبول بالتسوية المذلة التي قد تنبثق من مؤتمر السلام الأمريكي المقرر في الخريف المقبل. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٩/٢٠). وقد أيدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التي تقوم بجولة في المنطقة في محادثات أجرتها مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي لفني إعلان قطاع غزة كياناً معادياً، معتبرة أن القرار الإسرائيلي له ما يبرره وأن الولايات المتحدة مستاءة من سيطرة حماس على قطاع غزة. (**النهار**، بيروت، ٢٠/٩/ ٢٠٠٧).

ــ كلّف العاهل المغربي الملك محمّد السادس زعيم حزب الاستقلال عباس الفاسي تشكيل حكومة مغربية في ضوء الانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابع من الشهر الجاري والتي فاز فيها حزب الاستقلال بـ ٥٢ مقعداً أمام الإسلاميين من حزب العدالة والتنمية (٤٦ مقعداً) والحركة الشعبية (٤١ مقعداً). (**النهار**، بيروت، ٢٠/٩/ ٢٠٠٧).

ــ اغتيل النائب في البرلمان اللبناني أنطوان غانم (من قوى ١٤ آذار) بتفجير سيارة مفخخة في منطقة سنّ الفيل شرقي بيروت. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٢٠).

ــ فشل الديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأمريكي في فرض انسحاب للقوات من العراق. وجاءت نسبة التصويت متساوية ٤٧ صوتاً مقابل ٤٧ للجمهوريين على مشروع قرار يقضي بمغادرة معظم القوات الأمريكية العراق خلال تسعة أشهر من سنّ القانون. وكان يتعين حصول المشروع على ٦٠ صوتاً لتمريره. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٩/٢٣).

ــ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن مبادرة لحزمة من الإصلاحات الدستورية تشمل مدّة رئيس الجمهورية وفترة مجلسي النواب والشورى بحيث تخفض مدّة رئيس الجمهورية من ٧ أعوام إلى ٥ أعوام وتكون فترة مجلسي النواب والشورى ٤ أعوام بدلاً من ٦ أعوام. وتلحظ الإصلاحات تخصيص ١٥ في المئة من مقاعد مجلس النواب للنساء. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/٩/٢٦).

ــ نفت سوريا ما نشرته صحيفة **الصانداي تايمز** البريطانية في الثالث والعشرين من الشهر الجاري بشأن قيام كوماندوس إسرائيلي بمهمة سرية في الأراضي السورية عثر خلالها على مواد نووية مصدرها كوريا الشمالية قبل شنّ الغارة الإسرائيلية على الأراضي السورية، واعتبرت هذه الرواية شبيهة «بأفلام الوسترن». وقد اعتبرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أن سبب التوتر الرئيسي بين سوريا وإسرائيل يعود إلى سوريا التي تمد حزب الله بالسلاح. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٢٦).

ــ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن الولايات المتحدة دعت سوريا إلى حضور الاجتماع الدولي المقبل في شأن عملية السلام في الشرق الأوسط لأنها عضو في لجنة المتابعة العربية التي ألفتها الجامعة العربية لمتابعة المبادرة العربية للسلام. وأضافت: «كان أمامنا خياران... إما استثناء أحد أعضاء اللجنة وتالياً نتسبب بصعوبات للأعضاء الآخرين في التفكير في ما إذا كانوا سيحضرون أم لا... وإما دعوة اللجنة كلها وتالياً يكون هناك قبول ضمني من

سوريا بحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بالطرق السلمية». وأشارت إلى أن الجانب الأمريكي اختار الخيار الأخير، ولم يكن خياراً سهلاً. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٢٦).

ـ اعتمد الكونغرس الأمريكي قراراً بدعم الحكومة اللبنانية وسط مداخلات حذرت من القوى المناهضة للحكومة الحالية (سوريا، إيران، حزب الله، أمل، والتيار الوطني الحر). (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٢٧).

ـ توصلت وزارتا الداخلية التركية والعراقية في ختام اجتماعات الجانبين في أنقرة إلى اتفاق أمني لمواجهة حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا والذي يتخذ من شمال العراق ملاذاً لشن الهجمات على القوات التركية. وقد استبعدت المطالب التركية من الاتفاق والمتمثلة بالسماح للقوات التركية بشن عمليات عسكرية وملاحقة مسلحي حزب العمال في شمال العراق بعدما رفض الجانب العراقي وحكومة إقليم كردستان هذه المطالب التي تهدد الاستقرار النسبي في إقليم كردستان. (**النهار**، بيروت، ٢٩/٩/ ٢٠٠٧).

ـ اعتمد الكونغرس الأمريكي مشروع قرار غير ملزم كان قدمه السناتور الديمقراطي جوزيف بيدن يقضي بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات، شيعية وسنية وكردية (على الطريقة البوسنية) مع حكومة فدرالية في بغداد تتولى مسؤولية الأمن وعائدات النفط. وقد اعتبر الكونغرس القرار الوسيلة الوحيدة لإنهاء العنف في العراق وتأمين انسحاب القوات الأمريكية. وعبّر البيت البيض وكذلك الحكومة العراقية عن رفضهما لهذا القرار غير الملزم. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٩/ ٢٠٠٧/٩).

ـ نددت جامعة الدول العربية بقرار الكونغرس الأمريكي غير الملزم الداعي إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات كردية وسنية وشيعية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٢٩).

ـ وقعت البحرين وقطر مذكرة لبناء جسر في مياه الخليج بطول ٤٠ كيلومتراً يربط بين البلدين. وبموجب المذكرة يبدأ العمل ببناء الجسر بعد ٧ أشهر من توقيع المذكرة. وتقدر كلفة المشروع بنحو ملياري دولار. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/٩/٣٠).

تشرين الأوّل (أكتوبر) ٢٠٠٧

ـ هاجم المتمردون في دارفور غرب السودان مجموعة من قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ما أدى إلى مقتل ١٠ عناصر من هذه القوات. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٧/١٠/١).

ـ أطلقت السلطات الإسرائيلية سراح ٥٧ سجيناً فلسطينياً في لفتة لدعم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قبل مؤتمر السلام المقترح في أنابوليس في الخريف المقبل. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢).

ـ رفضت الكويت مطلباً عراقياً بتعليق دفع تعويضات حرب الخليج ١٩٩١ لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات. (**الزمان**، لندن، ٤/١٠/ ٢٠٠٧).

ـ توصلت حكومة إقليم كردستان إلى ٤ اتفاقات جديدة لاستكشاف النفط، الأمر الذي زاد من الخلافات مع العديد من القيادات العراقية في بغداد التي تسعى إلى المحافظة على سيطرة مركزية على احتياطيات البلاد النفطية. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٧/١٠/٤).

ـ أعلن ٢٢ فصيلاً من المقاومة العراقية تشكيل «جبهة الجهاد والتحرير» بقيادة عزة إبراهيم الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية السابق. وتؤكد الجبهة أولوية تحرير البلاد من الاحتلال وإعادة الوحدة إلى البلاد والاعتراف بالمقاومة كشرط للحوار. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/١٠/٤).

ـ حذر الرئيس الأمريكي جورج بوش سوريا من التدخل في الانتخابات الرئاسية اللبنانية وذلك عقب استقباله رئيس كتلة نواب المستقبل في البرلمان اللبناني سعد الحريري. وقال بوش إنّه أرسل أحد أرفع القيادات العسكرية إلى بيروت لإيجاد مزيد من الطرق لمحاربة المتطرفين. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٥/ ٢٠٠٧/١٠).

ـ قدم جيفري فيلتمان السفير الأمريكي في بيروت لقوى الأمن الداخلي ٦٠ مليون دولار «كمساعدة أمريكية لتعزيز إمكانات هذه القوى». (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٦).

ـ قام علي باباجان وزير الخارجية التركي بزيارة إلى دمشق أكد خلالها للرئيس السوري بشّار الأسد أن تركيا لن تسمح لإسرائيل باستخدام مجالها الجوي للعدوان على سوريا بعد الغارة الإسرائيلية على الأراضي السورية الشهر الماضي. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٧).

ـ احتجبت ٢٢ صحيفة مصرية عن الصدور احتجاجاً على الأحكام الصادرة بحق الصحافيين الذين اتهموا الشهر الماضي (بنشر الشائعات بشأن الوضع الصحي للرئيس المصري حسني مبارك وتشويه صورة النظام القضائي). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٨).

ـ أصدر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز مجموعة القواعد التي تنظم انتقال السلطة السياسية في المملكة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٩).

ـ أعلن رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون عن تخفيض لعدد القوات البريطانية في العراق إلى ٢٥٠٠ جندي في الربيع المقبل، تاركاً المجال مفتوحاً لسحب كامل القوات البريطانية من العراق في نهاية العام ٢٠٠٨. وصرح براون بأن تخفيض عدد القوات البريطانية البالغ حالياً ٥ آلاف جندي بات ممكناً بسبب التقدّم الذي أحرز في تدريب القوات العراقية. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٧/١٠/٩).

ـ قام علي باباجان وزير الخارجية التركي بزيارة إلى إسرائيل قادماً من دمشق. وصرح باباجان بأنه لا يحمل رسالة سلام من سوريا، لكنه نصح المسؤولين الإسرائيليين بالحوار مع سوريا. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٩). من جهة أخرى، أبلغ إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي باباجان أن إسرائيل تركز حالياً على الموضوع الفلسطيني وترفض وضع موضوع هضبة الجولان المحتلة على جدول أعمال مؤتمر السلام المقترح عقده في أنابوليس برعاية الولايات المتحدة. (**القدس العربي**، لندن، ١٠/١٠/ ٢٠٠٧).

ـ قررت السلطات الإسرائيلية مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية بالقرب من القدس الشرقية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٠). وقد امتنعت واشنطن عن التعليق فيما أكدت مصر أن القرار الإسرائيلي يتناقض كلياً مع الجهود الهادفة إلى دفع عملية السلام. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٠).

ـ تجددت الدعوات المغربية إلى الجزائر لتعزيز العلاقات بين البلدين. وترافقت هذه الدعوات مع تأكيد المغرب خطته المقترحة للحكم الذاتي في الصحراء الغربية، الأمر الذي حال حتّى الآن دون تطوير العلاقات بين البلدين. (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٧/١٠/١٠).

ـ طالبت الحكومة العراقية شركة «بلاك ووتر» الأمنية الخاصة المتعاقدة مع القوات الأمريكية في العراق بدفع تعويض قدره ٨ ملايين دولار لِكُلّ عائلة من العائلات الـ ١٧ التي قتل أبناؤها برصاص عناصر الشركة الشهر الماضي. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٠). كما اتهمت الحكومة العراقية عناصر شركة أمنية أسترالية خاصة بقتل امرأتين بإطلاقهم النار عشوائياً في بغداد. (**الدايلي ستار**، بيروت، ١١/ ٢٠٠٧/١٠).

ـ أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان تجميد مشاركتها في الحكومة المركزية احتجاجاً على ما وصفته بالعراقيل التي يضعها حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال أمام تطبيق اتفاقية السلام التي أنهت الحرب في الجنوب السوداني عام ٢٠٠٥. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٢).

ـ أكد الرئيس السوري بشّار الأسد أنّه ليس لسوريا مصلحة في المشاركة في مؤتمر أنابوليس المقترح للسلام إذا لم تطرح مسألة الجولان السورية المحتلة على المؤتمر. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٢).

ـ شكل رئيس حزب الاستقلال عباس الفاسي حكومة مغربية جديدة من ٣٤ وزيراً. وضم الإئتلاف الحكومي الجديد، إضافة إلى حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، التجمّع الوطني للأحرار وحزب التقدّم والاشتراكية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٦).

ـ بحث إريك أدلمان نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية الذي قام بزيارة إلى بيروت مع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في آفاق التعاون العسكري الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ولبنان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٧).

ـ أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر

الله أن هناك تقدّماً في الاتصالات لإجراء تبادل بين الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرا عشية حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية. (وجاء تصريح نصر الله بعد يوم من تبادل رفات مدني إسرائيلي مقابل أسير من الحزب ورفات رفيقين له في عملية تبادل تمت وسط إجراءات أمنية مشددة على الحدود اللبنانية في منطقة الناقورة). (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٧).

ــ فوّض البرلمان التركي الحكومة التركية إرسال قوات عسكرية إلى شمال العراق لتفيذ عمليات ضدّ حزب العمال الكردستاني الذي شنّ هجمات مميتة ضدّ القوات التركية في المناطق التركية المتاخمة للحدود العراقية. وقد تعهدت الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات ضدّ حزب العمال، فيما دعا جورج بوش الرئيس الأمريكي القيادات التركية إلى عدم إرسال قوات تركية إلى شمال العراق. من جهة أخرى، أكد الرئيس السوري بشّار الأسد الذي قام بزيارة إلى تركيا دعمه لحق تركيا في اتخاذ أي عمل ضدّ الهجمات الإرهابية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٨).

ــ أعلن الرئيس السوري بشّار الأسد أنّ بعض الدول طلبت من دمشق التدخل في الأزمة اللبنانية الحالية «خارج إطار الإجماع اللبناني»، مؤكّداً أنّ ليس لدى سوريا مواصفات خاصة بها بالنسبة إلى الرئيس اللبناني، لكنّها تأمل أن يكون مؤمناً بالعلاقة مع دمشق. وعن العلاقات العربية ــ العربية، قال إنّ دمشق تفضل أن تعمل وفق سياسة «إبقاء الأبواب مفتوحة». وأضاف «طالما أنّها (العلاقات) غير حارة، نفكر منذ فترة لنناقش كيف نعيد الحرارة للعلاقات العربية بشكل عام وخاصة مع السعودية». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١٩).

ــ رست المدمرة الأمريكية دونالد كوك في ميناء الجزائر لتشارك في تدريبات عسكرية مع قطعة تابعة للبحرية الجزائرية في إطار برامج التعاون العسكري بين البلدين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١٠/٢١).

ــ قام وزراء خارجية فرنسا، إيطاليا وإسبانيا (برنار كوشنار ما سيمو داليما وميغل أنخيل موراتينوس) بزيارة إلى جنوب لبنان حيث تفقدوا قوات اليونيفيل التي تشارك بلدانهم بالقسم الأكبر فيها. وقد أكد الوزراء الثلاثة دعمهم لمهمة اليونيفيل في ضوء الأزمة السياسية القائمة في لبنان التي قد تنعكس سلباً على اليونيفيل. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢٢).

ــ واصل الجيش التركي حشد قوات جديدة في المناطق الحدودية مع العراق، على الرغم من تكرار وزير الخارجية التركي علي باباجان أن بلاده قررت أن تستنفد جميع القنوات الدبلوماسية لحلّ الأزمة المتعلّقة بالمتمردين الأكراد في شمال العراق قبل شنّ أي عملية عسكرية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢٣).

ــ أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تأجيل جلسة انتخاب رئيس جديد للبلاد إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. ويأتي هذا التأجيل الثاني لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية إفساحاً في المجال أمام الوساطات الإقليمية والدولية لتأمين انتخاب رئيس توافقي تجمّع عليه «قوى ١٤ آذار» والمعارضة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢٣).

ــ وقعت فرنسا مع المغرب اتفاقات مدنية وعسكرية تصل قيمتها إلى نحو ملياري يورو (ما يعادل ٢,٨ مليار دولار) وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى الرباط. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢٤).

ــ ذكرت صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية أن مسؤولين كباراً في الحكومة والاستخبارات التركية، طرحوا في الأشهر الأخيرة موضوع التعاون بين أطراف إسرائيلية والأكراد في شمالي العراق. وذكرت أنّه منذ مطلع العام ٢٠٠٤ «ساعدت شركات إسرائيلية وعشرات الخبراء الإسرائيليين الحكومة الكردية في شمال العراق من خلال تزويدها بخبرات أمنية وشحنات أسلحة كبيرة». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢٤).

ــ رأى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن الوضع في السودان هشّ، وأن الإجراءات المتعلّقة بتطوير الهياكل السياسية والمؤسسية من أجل المضي قدماً بتنفيذ اتفاقية السلام بما في ذلك ترسيم الحدود التي تتركز فيها آبار النفط وتقاسم السلطة والثروات والأمن المتبادل وتقرير المصير تسير ببطء نتيجة عدم الثقة بين حزب

المؤتمر (الحاكم) والحركة الشعبية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١٠/٢٥).

ــ أفاد تقرير أصدره مكتب الموازنة في الكونغرس الأمريكي أن التكاليف الإجمالية للحرب في العراق وأفغانستان قد تصل إلى ٢٤٠٠ مليار دولار بحلول سنة ٢٠١٧. (**النهار**، بيروت، ٢٥/ ٢٠٠٧/١٠).

ــ بحث الموفد الفرنسي جان ــ كلود كوسران في دمشق مع كلّ من نائب الرئيس السوري فاروق الشرع ووزير الخارجية السوري وليد المعلم في الاستحقاق الرئاسي في لبنان وفي العلاقات الثنائية السورية ــ الفرنسية. وصرح المعلم بأن «وجهات النظر السورية والفرنسية متطابقة حول انتخاب رئيس توافقي في لبنان». وأضاف: «لا فرنسا ولا سوريا لديهما أسماء مرشحين» للرئاسة اللبنانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢٩).

ــ أجرى رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمّد الأحمد الصباح تعديلاً في حكومته «في خطوة تجنب استجواب بعض الوزراء من قبل مجلس الأمة الذي تسيطر عليه المعارضة». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٢٩).

ــ تواصل العنف ونزوح الأهالي في مقديشو وسط اتجاهات نحو مزيد من التدهور، أبرزها تقديم محمّد علي جيدي رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية استقالته نتيجة خلاف مع الرئيس الصومالي المؤقت عبد الله يوسف. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣٠).

ــ نفى السفير الأمريكي في لبنان جيفري فيلتمان الأنباء التي تحدثت عن مشروع أمريكي لإقامة قاعدة عسكرية في لبنان. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣٠).

ــ أعلن الرئيس المصري حسني مبارك عن خطط لبناء عدد من المحطات للطاقة النووية، مؤكّداً أهمية هذا القرار الاستراتيجي للأمن القومي. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/١٠/٣٠).

ــ استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب أكثر من ٢٠ آخرين، في توغل لجيش الاحتلال الإسرائيلي في شمال قطاع غزة وجنوبه، جوبه بنيران المقاومة التي قتلت جندياً إسرائيلياً وأصابت ثلاثة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣٠). وقد تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع وأسفرت غارة إسرائيلية على جنوبه عن مقتل ٤ من عناصر القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس وإصابة عشرة آخرين بجروح. ورأى وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في غزة بات أمراً لا مفرّ منه. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣١).

ــ خصت الملكة إليزابيث الثانية العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي يقوم بزيارة دولة لبريطانيا، باستقبال رسمي مع موكب في العربة الملكية التي تجرها ستة جياد في شوارع لندن، وسط انتقادات للسعودية واتهامها بـ «انتهاك حقوق الإنسان والفساد» (رداً على تصريح للعاهل السعودي أشار فيه إلى تساهل بريطانيا في مجال مكافحة الإرهاب). (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣١).

ــ وقعت سوريا اتفاقية شراكة مع كلّ من إيران وفنزويلا وماليزيا لإنشاء مصفاة لتكرير النفط الخام بقيمة ٢,٦ مليار دولار، وبقدرة تكريرية تصل إلى ١٤٠ ألف برميل يومياً، في منطقة الفرقلس شرقي مدينة حمص. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣١).

ــ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك رئيس كتلة «تيار المستقبل» في البرلمان اللبناني النائب سعد الحريري وبحث معه في الوضع اللبناني والانتخابات الرئاسية. وقد صرح الحريري عقب اللقاء بأن الرئيس المصري وعد بالمساعدة لمنع أي تدخل خارجي في الانتخابات الرئاسية يهدد الاستقرار في لبنان. وكان الرئيس المصري استقبل قبل تسعة أيام قائد الجيش اللبناني ميشال سليمان فيما قام أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصري قبل ٦ أيام بزيارة إلى بيروت، حيث بحث مع المسؤولين اللبنانيين في الانتخابات الرئاسية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣١).

ــ أنجز العمانيون السبت الماضي في ٢٠٠٧/٩/٢٧ انتخابات مجلس الشورى الجديد، وأكدت النتائج الرسمية فشل النساء اللواتي ترشحن وعددهن ٢١ في الحصول على أي مقعد، الأمر الذي اعتبره البعض خطوة إلى الوراء على اعتبار أن المجلس السابق كان يضم امرأتين، فيما اعتبر البعض الآخر أن البلاد لها مسارها الديمقراطي الخاص بها ولا تسعى إلى تقليد النموذج الديمقراطي

الغربي بطريقة عمياء. ومجلس الشورى المنتخب لمدّة ٤ سنوات له الحق في استجواب الوزراء وتقديم النصائح إلى الحكومة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية لكنه لا يتمتع بصلاحيات تشريعية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/٣١).

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧

ــ أعلن رئيس الوزراء البولندي الجديد دونالد تاسك أنّه سيعمل على إنهاء مهمة القوات البولندية في العراق (٩٠٠ جندي) العام المقبل. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٧/١١/١).

ــ وقعت وزارتا الخارجية البريطانية والسعودية على مذكرة تفاهم تضمنت تنسيق الموقفين السعودي والبريطاني في القضايا الدولية. وجاء ذلك ضمن ٣ اتفاقيات سعودية ــ بريطانية وقعت بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ورئيس الوزراء البريطاني غوردون براون توثيقاً للعلاقات بين البلدين في مجالات التعليم والتشاور والازدواج الضريبي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١).

ــ رأى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقييمه للوضع في لبنان أن حزب الله أعاد بناء قوته، فيما أشار إلى الخروقات الجوية الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن ١٧٠١، وإلى مسؤولية سوريا وإيران في منع وصول السلاح إلى لبنان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١).

ــ أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدّمت بعرض إلى إيران لإنشاء هيئة محايدة لتزويد إيران ودول المنطقة باليورانيوم المخصب. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢). من جهتها أكدت إيران أنّها تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ملفها النووي وهي لا تقبل بعرض دول مجلس التعاون إذا كان الهدف منه تعليق تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٤).

ــ أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم أنّه توصل مع نظيره الفرنسي برنارد كوشنير على هامش اجتماعات المؤتمر الدولي الوزاري لدعم العراق المنعقد في اسطنبول إلى تفاهم لدعم التوافق بين اللبنانيين لانتخاب رئيس توافقي للجمهورية يؤمن بالعلاقات مع سوريا. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٣). من جهة أخرى، عقد على هامش مؤتمر اسطنبول اجتماع سباعي للبحث في أزمة الاستحقاق الرئاسي اللبناني ضمّ وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية ومصر وتركيا والأردن والإمارات العربية، بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية. واعتبر وزير الخارجية السوري الذي (غاب عن الاجتماع لعدم توجيه الدعوة إليه) أن «أي اجتماع يخص لبنان بغياب الإخوة اللبنانيين يجب التوقف عنده». وقال إنّه التقى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وبحث معه الوضع في لبنان، وقد وجد أن الحلّ يجب أن يكون في لبنان وليس في الخارج. (**الشرق الأوسط**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٤).

ــ اختتم المؤتمر الدولي الوزاري لدعم العراق في اسطنبول أعماله بإصدار بيان ختامي دعا إلى منع استخدام أرض العراق قاعدة للإرهاب ضدّ دول الجوار وإلى دعم الجهود الهادفة إلى منع نقل الإرهابيين والسلاح من العراق وإليه. وقد ناقش المؤتمر الأزمة بين تركيا والمتمردين الأكراد في حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وسط دعوات لتركيا بعدم تنفيذ تهديداتها باجتياح شمال العراق لملاحقة مسلحي حزب العمال. وذكرت الأنباء أن المشاركين في المؤتمر وافقوا ضمناً على أن تكتفي تركيا بقصف جوي لمواقع حزب العمال في شمال العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٤).

ــ أعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير ونائبه الأوّل سلفا كير ميارديت، أنهما اتفقا على رؤية مشتركة لإنهاء الأزمة بينهما بشأن تنفيذ اتفاق السلام السوداني ٢٠٠٥، غير أن الأنباء أوضحت أن الجانبين لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن منطقة أبيي الغنية بالنفط. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٤).

ــ استقبل الرئيس السوري بشّار الأسد موفدين من قبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في إطار الاتصالات الفرنسية السورية بشأن الانتخابات الرئاسية في لبنان. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٥).

ــ أظهر تقرير لجمعية الهلال الأحمر العراقية أن

عدد المهجرين داخل العراق في ارتفاع مستمر وقد وصل إلى نحو ٢,٣ مليون شخص. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٦).

ــ أصدر الرئيس المصري حسني مبارك قراراً بتشكيل الأمانة العامة للحزب الوطني (الحاكم) التي أعادت انتخاب صفوت الشريف أميناً عاماً. واختير نجل الرئيس المصري جمال مبارك أميناً عاماً مساعداً للسياسات، الأمر الذي جدّد الحديث عن التوريث، فيما أعلن جمال مبارك أن مثل هذا الحديث مجرد تكهنات صحافية. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/١١/٦).

ــ التقى الملك عبد الله بن عبد العزيز العاهل السعودي في الفاتيكان البابا بنيديكتوس السادس عشر. وأكد الجانبان أهمية الحوار بين الأديان والحضارات لتعزيز التسامح الذي تحض عليه كلّ الأديان ونبذ العنف وتحقيق السلام لشعوب العالم كافة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٧).

ــ أكد العاهل المغربي الملك محمّد السادس في خطاب الذكرى الـ ٣٢ للمسيرة الخضراء أن المغرب لن يقبل بأكثر من الحكم الذاتي كحل لمسألة الصحراء الغربية. (**العلم**، الرباط، ٨/ ٢٠٠٧/١١).

ــ أعلن في واشنطن أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي استقبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لا يعارض الاتصالات الفرنسية مع دمشق بشأن الاستحقاق الرئاسي في لبنان. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٨).

ــ أعربت روسيا عن استعدادها للمشاركة في برنامج مصر النووي لأغراض سلمية. وقد استقبل الرئيس المصري حسني مبارك مبعوث الرئيس الروسي يفغيني بريماكوف. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/١١/٩).

ــ أفرج الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عن سجناء سياسيين من بينهم قيادات من حركة النهضة المحظورة لمناسبة الذكرى الـ ٢٠ لتسلمه السلطة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٩).

ــ أنهى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز زيارة إلى تركيا اجتمع خلالها مع الرئيس التركي عبد الله غول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. وصدر في أنقرة إعلان سعودي ــ تركي مشترك يدعو إلى التعاون السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز الاستثمار بين البلدين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/١١).

ــ أسفر هجوم بواسطة سيارة مفخخة استهدف مبنى للشرطة شرق الجزائر، عن إصابة أكثر من ١٥ شخصاً ٤ منهم من رجال الأمن. واتهمت مصادر أمنية «القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» بتنفيذ العملية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/ ٢٠٠٧/١١).

ــ ارتفع عدد القتلى والجرحى في الأحداث الدامية التي تشهدها العاصمة الصومالية مقديشو حالياً إلى نحو ٣٥٠ شخصاً. وقد قصفت القوات الإثيوبية التي تحتل العاصمة الأحياء السكنية انتقاماً للخسائر التي تكبدتها في المواجهات مع المعارضة المسلحة التي قتلت أمس الأوّل ٧ جنود إثيوبيين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/١٢/ ٢٠٠٧).

ــ اشترطت ليبيا على الزوار الأجانب تقديم ترجمة عربية لجوازات سفرهم للدخول إلى ليبيا. وقد أجبرت طائرة فرنسية على العودة إلى باريس لعدم حمل ركابها ترجمة عربية لجوازاتهم. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١٣).

ــ أكد إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أن على الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل بصفتها «دولة للشعب اليهودي»، الأمر الذي يعني عملياً إلغاء حقّ العودة. (**النهار**، بيروت، ١١/١٤/ ٢٠٠٧).

ــ تبنت الكنيست الإسرائيلية مشروع قانون يلزم الموافقة بأغلبية ٨٠ نائباً من أصل ١٢٠ في الكنيست على أي تسوية محتملة بشأن القدس مع الجانب الفلسطيني، الأمر الذي يعرقل المفاوضات المستقبلية بشأن القدس. ويحتاج المشروع إلى ثلاث قراءات ليصبح قانوناً سارياً. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١٥).

ــ أقرت الحكومة العراقية قانوناً جديداً لاجتثاث البعث (قانون المساءلة والعدالة) تمهيداً لعرضه على البرلمان. ويسمح القانون من حيث المبدأ بعودة آلاف من أعضاء البعث بالعودة إلى الحياة السياسية وممارسة أعمالهم. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١٥).

ــ أكد الجيش الأمريكي انخفاض الهجمات التي تستهدفه بالقنابل المزروعة على الطرقات في

العراق، فيما ذكرت الأنباء أن إيران التزمت بوقف تدفق هذه القنابل إلى العراق. (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس، ٢٠٠٧/١١/١٦).

ــ أجرى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشّار الأسد حول المداولات الجارية حالياً بين الدول العربية بشأن «اجتماع أنابوليس» ومجريات الأحداث في المنطقة. وصرح موسى بأن سوريا تدعم التحرّك الفرنسي في لبنان لانتخاب رئيس توافقي للجمهورية، فيما شدد الرئيس السوري على أن «أيَّ مبادرة سلام لا تشمل الجولان السوري المحتل ستكون غير جدية». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١٦).

ــ قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة قصيرة إلى البحرين اجتمع خلالها مع ملك البحرين الشيخ حمد آل خليفة، وأعلن أن نشوب حرب أمريكية إيرانية في المنطقة بسبب الملف النووي الإيراني أمر مستبعد في المستقبل. وقد تمّ خلال زيارة نجاد التوقيع على مذكرتي تفاهم للتعاون بين البلدين في مجالي الغاز والثروة السمكية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ١١/١٨/ ٢٠٠٧).

ــ قام العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بزيارة إلى دمشق اجتمع خلالها مع الرئيس السوري في خطوة تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين. وقد دعا الجانبان في ختام مباحثاتهما التي شملت الأوضاع في لبنان والعراق وعملية السلام، إلى ضرورة التوصل إلى «حلّ توافقي» في لبنان ورفض أي تدخلات خارجية في شؤون لبنان الداخلية. وركز بيان صادر عن المباحثات على أهمية الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه سوريا لضمان استقرار وأمن لبنان والحرص على بناء علاقات طبيعية بين سوريا ولبنان. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/١٩). كما أكد الجانبان دعمهما للجهود الهادفة إلى قيام دولة فلسطينية في إطار عملية السلام. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١٩). وذكرت الأنباء أن الزيارة ساهمت في تسوية قضايا عالقة بين البلدين ستتم في الأسابيع المقبلة عبر لجان عمل متخصصة مثل ترسيم الحدود والقضايا الأمنية والمعتقلين الأردنيين في السجون السورية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/١٩).

ــ أعلنت حكومة إقليم كردستان في العراق رفضها أي عقوبة من بغداد في شأن عقود اتفقت عليها مع شركات نفطة أجنبية، بعدما لوح وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني بمنع الشركات من عقد صفقات مع الحكومة المركزية. والجدير بالذكر أن حكومة إقليم كردستان سنت قانونها النفطي الخاص بها في آب/أغسطس الماضي ولم تعترف الحكومة المركزية بهذا القانون في وقت لا تزال الخلافات بين المجموعات السياسية تعطل إقرار قانون النفط والغاز (الوطني) الذي كان مفترضاً إقراره منتصف السنة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢١).

ــ ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين أن عدد الصوماليين الذين انتزعوا من جذورهم نتيجة القتال داخل بلادهم وصل إلى مليون شخص. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢١).

ــ أظهرت النتائج الأولية للانتخابات النيابية في الأردن أن المرشحين الإسلاميين مُنوا بخسارة كبيرة في الدوائر التي ترشحوا فيها وخصوصاً في دوائر كانت تعتبر معاقل لهم. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢١).

ــ أنهى عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية جولة محادثات مع القيادات والمسؤولين اللبنانيين بشأن أزمة الانتخابات الرئاسية، معرباً عن أمله في الوصول إلى اتفاق بشأن انتخاب رئيس توافقي للبنان في المهلة الدستورية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢٢).

ــ كلف عبد الله يوسف الرئيس الصومالي المؤقت نور حسن حسين المعروف بـ «نور عدي» تشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة علي محمّد جيدي الذي استقال من منصبه في ٢٩ من الشهر الماضي بسبب الخلافات المستحكمة بينه وبين الرئيس الصومالي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/٢٣/ ٢٠٠٧).

ــ قرر وزراء الخارجية العرب المشاركة في مؤتمر أنابوليس الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر بيان صادر عن لجنة المبادرة العربية في ختام أعمالها في القاهرة أن المشاركة العربية ستتم على مستوى وزاري وفي إطار المرجعيات المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

(**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٧/١١/٢٤).

ــ انتهت المهلة الدستورية من دون انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بعدما سقطت كلّ المحاولات العربية والفرنسية والدولية لتأمين التوافق بين المعارضة و«قوى ١٤ آذار» على انتخاب رئيس توافقي من قائمة المرشحين التي قدمها البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير، وأعلن نبيه بري رئيس مجلس النواب تأجيل جلسة الانتخابات للمرة الخامسة. وقد كلّف الرئيس اللبناني إميل لحود مع نهاية ولايته قائد الجيش ميشال سليمان مسؤولية حفظ الأمن، مكرراً أن حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة غير شرعية ــ على الرغم من أن صلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنتهي ولايته تناط بموجب الدستور بمجلس الوزراء. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢٤). وقد تكثّفت الاتصالات العربية والدولية للحؤول دون انزلاق الفرقاء اللبنانيين إلى مزيد من الفوضى، فطرحت «قوى ١٤ آذار» قائد الجيش مرشحاً توافقياً للرئاسة، وأعلنت المعارضة موافقتها المبدئية على ترشيحه، لكن طرح ترشيح قائد الجيش أثار مسألة تعديل الدستور (في وقت تعتبر فيه المعارضة أن حكومة السنيورة التي من المفترض أن يمرّ من خلالها التعديل غير شرعية). (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢٩).

ــ تمّ تشكيل حكومة أردنية جديدة برئاسة اللواء السابق في سلاح الجو الأردني نادر الذهبي الذي تسلم أيضاً حقيبة الدفاع. وأسندت حقيبة الخارجية إلى صلاح البشير (جديد). (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٢٦).

ــ افتتح الرئيس الأمريكي جورج بوش مؤتمر أنابوليس بكلمة قال فيها: إن السلام في المنطقة لن يحلّ إلا بعد «تهميش المتطرفين وهزيمتهم»، في موازاة تقرب العرب من إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وأكد أنّه سيعمل على قيام «المؤسسات الفلسطينية الحرة»، مشيراً إلى أنّه ملتزم أيضاً بأمن إسرائيل «كدولة للشعب اليهودي». ورأى بوش أن هدف مؤتمر أنابوليس «ليس التوصل إلى اتفاق، بل إطلاق المفاوضات». واعتبر أن الوقت مناسب الآن للسعي وراء السلام لعدم إعطاء المتطرفين فرصة النجاح في ضوء المعركة الجارية حالياً حول مستقبل الشرق الأوسط وإفهام المتطرفين أن السلام ممكن من خلال المفاوضات. وقد تطرق بوش إلى الوضع اللبناني، فاعتبر أن الديمقراطية في لبنان حيوية بالنسبة إلى الشرق الأوسط. وأعلن بوش عن «وثيقة التفاهم المشترك» بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تمّ التوصل إليها قبيل ساعات من افتتاح المؤتمر. وأبرز ما جاء في الوثيقة إعلان الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التزامهما بالسلام ومواجهة الإرهاب والتحريض وإطلاق مفاوضات ثنائية بنوايا حسنة من أجل التوصل إلى معاهدة سلام، وحل جميع القضايا العالقة من دون استثناء وبذل كلّ جهد من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام ٢٠٠٨ على أن تعقد اجتماعات متواصلة للجنة توجيه يشترك في رئاستها زعيما وفدي الطرفين من مهامها وضع خطّة عمل مشتركة تحدد وتراقب عمل فريقي التفاوض لمعالجة جميع القضايا. وستعقد الجلسة الأولى للجنة التوجيه في ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٧. وبموجب الوثيقة أيضاً يتعهد الطرفان بالتنفيذ الفوري لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق إلى أن يتوصلا إلى معاهدة سلام. وستراقب الولايات المتحدة وتحكم على مدى وفاء كلّ من الطرفين بالتعهدات الخاصة بخريطة الطريق. وسيكون تنفيذ معاهدة السلام المستقبلية متوقفاً على تنفيذ خريطة الطريق وفق ما تحكم به الولايات المتحدة ما لم يتفق الطرفان على شيء آخر. وقد دعا إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل فيما دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس إسرائيل إلى مقابلة مبادرة السلام العربية باستعداد استراتيجي مماثل، وشدّد على ضرورة إطلاق المفاوضات حول الوضع النهائي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢٨). ورفض وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، دعوة أولمرت للتطبيع قبل انتهاء المفاوضات مع الفلسطينيين حول التسوية الدائمة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٢٨).

ــ شنّ مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي هجوماً على مؤتمر أنابوليس. وقال إن «الجبهة المدافعة عن الصهيونية قامت بخطوات كثيرة لتضييع حقوق الفلسطينيين، بينها عقد مؤتمر أنابوليس». كما اعتبر وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمّد نجار أن «القضية الفلسطينية ليست سوى غطاء وذريعة لهذا

المؤتمر الذي يهدف إلى تبديل جبهة المواجهة العربية الإسرائيلية إلى جبهة اتحاد عربي إسرائيلي وإيجاد جبهة لمواجهة إيران، وبالتالي لتحسين صورة الإدارة الأمريكية في المنطقة لاستغلالها في الانتخابات». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٢٨).

ــ وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمس الأوّل اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الأمريكية ــ العراقية. وستمهد الاتفاقية لإجراء محادثات رسمية العام المقبل تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين قبل نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٨. ومن بين البنود التي تنصّ عليها الاتفاقية الالتزام بتوفير المساعدات المالية والفنية للعراق، تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وبخاصة الأمريكية إلى العراق للمساهمة في عمليات البناء وإعادة الأعمار، مساعدة العراق على إطفاء ديونه وإلغاء تعويضات الحروب، تقديم تأكيدات والتزامات أمنية للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق ودعم الحكومة العراقية في تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة العراقية. وقد اعتبر الائتلاف الحكومي أن الاتفاقية تساعد على إعادة السيادة فيما رأى التيار الصدري أنّها تطيل أمد الاحتلال. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٢٨).

ــ أعلنت السلطات الأمنية في السعودية عن إحباط مخطط إرهابي يستهدف العلماء ورجال الدين ومنشآت نفطية. وذكرت أنّها ألقت القبض على ٢٠٨ مطلوبين. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ٢٠٠٧/١١).

ــ اتفق رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في اجتماع في البيت الأبيض رعاه جورج بوش الرئيس الأمريكي على بدء مفاوضات التسوية الدائمة بشكل فعلي في كانون الثاني/يناير المقبل في ست لجان عمل فرعية، يتعامل كلّ منها مع أحد الملفات الست وهي: القدس واللاجئون والحدود والأمن والمياه والاستيطان، بينما ستعقد لجنة التوجيه المشتركة في ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر المقبل في القدس المحتلة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٢٩).

ــ فجرت امرأة ترتدي صدرية ملغومة نفسها بالقرب من جنود أمريكيين في بعقوبة ما أدى إلى إصابة ٧ منهم بجروح (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٧/١١/٢٩). وقتل أمس الأوّل جندي أمريكي غرب بغداد ليرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الغزو إلى ٣٨٧٨. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٣٠).

ــ ذكرت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كلف نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف إجراء محادثات في دمشق وتل أبيب في إطار مساعي وساطة روسية لمعاودة المفاوضات بين الجانبين تعكس تدخل موسكو المتزايد في عملية السلام، ومن مظاهره الاستعداد الروسي لاستضافة اجتماع دولي للبحث في المسار السوري الإسرائيلي في غضون ثلاثة أشهر. (**النهار**، بيروت، ٣٠/ ٢٠٠٧/١١).

ــ أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت تمسّكه بمدينة القدس موحّدة، معتبراً أن «السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسي غير قابلة للبحث». وقد تواصلت الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة حيث لقي ٤ فلسطينيين مصرعهم، فيما صعدت حركة حماس انتقاداتها لاجتماع أنابوليس وتعهدت مواجهة التزام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الشقّ الأمني من خطّة «خريطة الطريق». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٣٠).

ــ تحرّك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للحؤول دون تفاقم أزمة مع باريس، واتصل بنظيره الفرنسي نيكولا ساركوزي، مؤكّداً أن تصريحات وزير المجاهدين الجزائري محمّد الشريف عباس عن أصوله اليهودية «لا تعكس في شيء موقف الجزائر»، وذلك بعدما طلبت وزارة الخارجية الفرنسية إيضاحاً لهذه التصريحات المثيرة للجدل. (**النهار**، بيروت، ١١/٣٠/ ٢٠٠٧).

ــ أحيا اليمنيون ذكرى الاستقلال عن المستعمر البريطاني بمهرجانين في محافظة عدن الجنوبية، الأوّل رسمي نظمته السلطات، والثاني نظمته أحزاب المعارضة وجمعيات العسكريين الجنوبيين، وسط احتقان سياسي وإجراءات أمنية مشددة في عدن عقب تفريق الشرطة للمتظاهرين في المعارضة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٧/١١/٣٠).

ببليوغرافيا مختـــــارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

أبو علي، سلطان. **الديمقراطية والتنمية في مصر**. القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠٠٧. ٢٢٤ ص.

بطرس غالي، بطرس وشيمون بيريز. **ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط: شهادات للتاريخ**. حوارات مع أندريه فيرساي. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧. ٤٢٤ ص.

بول، جيمس وسيلين ناهوري. **الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية**. ترجمة مجد الشرع؛ مراجعة هيثم مناع وعمر الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٢٥٤ ص.

تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر. **السلطان الأخير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط**. ترجمة ربيع وهبه وأمل حوا؛ تقديم ستيفن شالوم. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧. ٣٦٦ ص.

دغبار، عبد الحميد. **تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، ٢٠٠٧. ٣١١ ص.

السعيد، رفعت. **الليبرالية المصرية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧. ٢٨٥ ص.

شعبان، عبد الحسين. **جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في أفكار حسين جميل، هل انقطع نسل الليبرالية العراقية؟!** بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٧. ٣٠٤ ص.

صالح، محسن محمد (معدّ). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧. ٣٣٠ ص.

الصباغ، سعيد. **العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة، ١٩٧٠-١٩٨١**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧. ٢٣٥ ص.

العلوجي، عبد الكريم. **الصراع على العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٧. ٢٢١ ص.

قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، ٢٠٠٦-٢٠٠٧. تحرير محسن محمد صالح؛ المشاركون أحمد الحيلة [وآخرون]. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧. ٣٢٢ ص.

لوكمان، زكاري. **تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط**. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧. ٤٢٦ ص.

المرهون، عبد الجليل زيد. **أمن الخليج وقضية التسلح النووي**. المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧. ٢٧٠ ص.

منصور، أحمد. **معركة الفلوجة.. هزيمة أمريكا في العراق**. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨. ٤٤٥ ص.

الموسوي، كاظم. **واشنطن.. لندن.. إحتلال بغداد.** دمشق: دار التكوين، ٢٠٠٧. ١٩٦ ص.

النجار، باقر سلمان. **الحركات الدينية في الخليج العربي.** بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧. ١٢٠ ص.

وثائق الحركة الشيوعية المصرية، ١٩٢٤-١٩٥٢. تحرير سعيد الطويل، عاصم الدسوقي وحنان رمضان. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ٢٠٠٧. ٥٠٤ ص.

دوريات

أبو طالب، حسن. «الدور السعودي.. حدود الاشتباك مع شأن معقد.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١١٨-١٢١.

أحمد، أحمد يوسف. «تآكل الدور المصري في النظام العربي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧. ص ٥٩-٦٩.

الأزعر، محمد خالد. «فلسطين: واقع القضية الفلسطينية وآفاقها.. منظور استراتيجي.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٤٠-١٥١.

أوتاواي، مارينا وعمرو حمزاوي. «الأحزاب العلمانية في الوطن العربي: الصراع على جبهتين.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ٩-٣٤.

بدر، عزيزة. «الصحراء الغربية ومفاوضات ٢٠٠٧: حجر في ماء البحيرة الراكد.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٥٠-١٥٥.

البرجاوي، المصطفى. «نهاية التاريخ أم بداية تداعي الامبراطورية الأمريكية..؟!» **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ٩١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٣٧-٥١.

البرغوثي، أياد. «تداخل الأيديولوجيا والسياسة في نزوع «حماس» إلى العنف.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧. ص ٥٣-٥٨.

بشارة، عزمي. «المواطنة الديمقراطية في الثقافة العربية.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٩، العدد ١٠٦، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٨-١٣.

بليش، دان ومارتن بوتشر. «النظر في احتمال حرب مع إيران.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١١٤-١٢٠.

البياتي، ياس خضير. «تفكيك المشهد العراقي: مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٤٤-٦٠.

«تقرير عن: الاجتماع التمهيدي لإقامة «جبهة القوى العراقية المناهضة والمقاومة للاحتلال»، دمشق، ٤-٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١٥٧-١٦٧.

«تقرير اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٢١-١٤٢.

تقي الدين، سليمان. «لبنان: لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطابات الطائفية والمذهبية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٦٥-١٧٧.

الجرباوي، علي وويندي بيرلمان. «مأزق «فتح» بعد غياب القيادة الكاريزمية والشرعية الثورية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧. ص ٣٧-٥٢.

الجمال، أحمد مختار. «القاموس السياسي المعاصر.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ٧٣-٨٠.

جمعة، محمد. «الأزمة الفلسطينية وعلاقات حماس الإقليمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٣٨-١٤١.

جواد، سعد ناجي. «العراق: العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية-الطائفية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٥٢-١٦٤.

حرب، أسامة الغزالي. «مؤتمر فاشل آخر للسلام؟» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٦-٧.

الحروب، خالد. «انتقال مركز الثقل في المنطقة بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإعلامية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ٢٧-٣٥.

حسن، عمار علي. «العقل المقاوم.. طرق تفكيك تلائم الواقع العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ١٤٦-١٥٩.

حسيب، خير الدين. «العراق... إلى أين؟» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٦-٢٢.

الحضرمي، عمر. «الشورى والديمقراطية: حوارية الموروث الديني والحداثة السياسية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ٣٥-٦٠.

حلواني، أحمد. «المبادرة العربية-الأفريقية للتضامن مع أهل دارفور: نداء المثقفين والفنانين العرب من أجل حماية السودان من التدخل الأجنبي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٢٩-٢٣٤.

حمزاوي، زين العابدين. «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ١٠١-١٢٨.

حمزاوي، عمرو. «صراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي-الأوروبي لأهداف إقليمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٢٢-١٢٣.

حنا، إلياس. «في استراتيجيات العزل-الاحتواء الأمريكية في المنطقة: تأثيراتها وتداعياتها.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ٤٤-٥٩.

خاجادور، آرا. «هل من مذابح جديدة؟!» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١١١-١١٤.

داود، سهير أبو عقصة. «حرب تموز وفلسطينيو ٤٨: المفاجأة التي لم يحسب لها حساب.» **الآداب**: السنة ٥٥، العددان ١٠-١١، تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٦٥-٧١.

دراج، فيصل. «الشيوعية والشيوعية العربية: عودة نقدية.» **الآداب**: السنة ٥٥، الأعداد ٧-٩، تموز/يوليو-أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ص ٦٣-٦٩.

راشد، سامح. «العراق.. جدل الانسحاب والاستقرار.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٤٢-١٤٥.

رفعت، سعيد. «الحركة العربية بين قدرة التأثير وعوامل التعثر.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ٥-١١.

رفعت، سعيد. «نظرة استراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٠-١٨.

سادجادبور، كريم. «توجيهات لمقاربة إيران.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٣٢-٣٨.

سالم، أحمد علي. «عن الحرب والسلام.. مراجعة لأدبيات الصراع الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٨-٢٣.

سالم، صلاح. «نحو كتلة مركزية لإعادة بناء المجال الحضاري في العالم العربي وفيما حوله.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ٦٠-٧٢.

سعيد، محمد قدري. «المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٤٦-١٤٨.

سليمان، منذر. «تحليل الانتخابات الأمريكية للعام ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٢٩-٤٣.

سهر، عبد الله يوسف. «دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٢٤-٣٣.

شلحت، أنطوان. «إسرائيل وتوابع اهتزاز الأسطورة داخلياً وخارجياً.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٤٤-٥٦.

الشيخ، نورهان. «السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٨٢-٩٨.

صالح، محسن. «محددات الرؤى اللبنانية للأزمة الفلسطينية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٢٨-١٣٣.

عاروري، نصير. «الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٢٠-٣٣.

عبد العظيم، صالح سليمان. «معوقات الداخل العربي في التواصل مع الآخر الغربي: وجهة نظر عربية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ١٣١-١٤٤.

عبد المجيد، وحيد. «مصر وقطاع غزة.. معضلة علاقة خاصة جداً!» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١١٤-١١٧.

عرفات، إبراهيم. «روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة؟» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٧٢-٧٥.

عز العرب، محمد. «القمة العربية والأمن القومي العربي، ندوة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٣ أبريل ٢٠٠٧.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ٢١٤-٢٢٢.

عطوان، خضر عباس. «حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ١٧٩-٢٠٢.

علي، حيدر إبراهيم. «السودان: استراتيجية الهوية المتنازعة.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٧٨-١٩٤.

العليبي، فريد. «ابن رشد وابن خلدون والتفكير في السياسة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٥٦-٦٧.

العناني، خليل. «ماذا فعل العرب للتعجيل بالانسحاب الأمريكي من العراق؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ٣٦-٤٣.

______ . «هل الدولة العربية على وشك «السقوط»؟» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٧٤-٨١.

غازي، محمد صلاح. «تقرير عن: مؤتمر الشرق الأوسط الجديد بين الديمقراطية.. والعدوان، القاهرة، ٢٠-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٨١-١٨٤.

فنكلستاين، نورمان. «مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠: تشويه روس المتعمد للموقف الفلسطيني.» ترجمة عمر الأيوبي. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧. ص ٨٣-٩٦.

الفيلالي، مصطفى. «ينبغي أن تسعى الأحزاب السياسية إلى تأسيس المجتمع المدني وتعمل على توعيته وكسب تأييده.» حاوره حافظ عبد الرحيم. **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٨٢-١١٣.

قاسم، عبد الستار. «حماس والأردن.. علاقة جدلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٣٤-١٣٧.

القطروني، حسين يوسف سالم. «العدوان الإسرائيلي على لبنان: الاستراتيجيا الثابتة والظروف المتغيرة.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٠٣-٢٢٠.

قنديل، حنان. «الصين والعرب: الواقع.. والمشكلات.. والفرص.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٢٥-١٣٨.

كشك، أشرف محمد. «رؤية أمريكية لتقسيم العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٨٩-١٩٢.

كوردسمان، أنتوني. «صندوق «باندورا»: السياسة الأمريكية وتقاذف العراق بين الفدرالية والانفصالية والتقسيم «العسير».» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٩٧-٩٩.

كيالي، ماجد. «التجاذب الإيراني-الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٠، صيف ٢٠٠٧. ص ١٤-٢٦.

كيالي، ماجد. «سوريا وأزمة غزة.. موازنة الفرص والقيود.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ١٢٤-١٢٧.

اللاوندي، سعيد. «ضوابط ومحددات الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١١٠-١٢٤.

اللباد، مصطفى. «قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٣٤-٤٣.

لكريني، إدريس. «الانتخابات المغربية (ملف): الانتخابات التشريعية في المغرب (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧): دروس ودلالات.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٧٧-٨٩.

ماضي، عبد الفتاح. «تقرير عن: اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: «الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية»، كلية سانت كاثرين، أكسفورد، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١٦٨-١٧٤.

______ . «متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧. ص ٦١-٨٠.

المجموعة الدولية للأزمات. «حزب الله والأزمة اللبنانية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١٠٠-١٠٣.

محمود، أحمد إبراهيم. «الصومال: حرب الصومال-التداعيات الإقليمية والدولية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ١٩٥-٢٠٧.

«المخيمات الفلسطينية والدولة اللبنانية: تداعيات ما بعد نهر البارد.» ندوة شارك فيها سليمان تقي الدين [وآخرون]؛ أجرى الحوار محمود سويد وصقر أبو فخر. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧. ص ٥-٢٢.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٥٨-٧٣.

«مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل.» جورج جقمان [وآخرون]؛ أدار الندوة زكريا محمد وخالد فراج. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧. ص ٢٣-٣٦.

«ندوة أية راهنية للإصلاح الدستوري في المغرب اليوم؟» المشاركون محمد المدني [وآخرون]. **الآداب**: السنة ٥٥، الأعداد ٧-٩، تموز/يوليو-أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ص ٧٥-٨٦.

نعمان، عصام. «نحو النسبية والخط الثالث والمقاومة المدنية (حالة لبنان).» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١٠٤-١١٠.

نور الدين، محمد. «الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٩٩-١٠٨.

الهاشمي، محمد. «الانتخابات المغربية (ملف): الانتخابات التشريعية (٢٠٠٧): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ٦١-٧٦.

مراجعة كتب

الحريري، جاسم يونس (معدّ). «السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١١٨-١٢١. (نغم نذير شكر)

«الدور الإسرائيلي في الحرب الأميركية على العراق.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٢٤٢-٢٤٩. (أحمد عباس محمد)

رضوان، وليد. «العلاقات العربية-التركية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٣، العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ص ٢٠٠-٢٠١. (عاطف راتب)

الصواني، يوسف. «القومية والوحدة في الفكر السياسي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١٢٦-١٣١. (وليد خالد أحمد حسن)

غليون، برهان. «العرب وتحولات العالم: من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧. ص ٢٥٠-٢٥٥. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

Cordesman, Anthony H. «Israel and Syria: The Military Balance and Prospects of War.»

الكتب: وجهات نظر: السنة ٩، العدد ١٠٦، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١٨-٢٢. (مازن النجار)

Dawisha, Adeed. «Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair.»

المستقبل العربي: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ص ١٢٢-١٢٥. (يوسف الشويري)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Cordesman, Anthony H. and Khalid R. Al-Rodhan. *Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric Wars*. Westport, CT: Praeger Security International; Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007. 2 vols.

____ and Martin Kleiber. *Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities: The Threat in the Northern Gulf*. Westport, CT: Praeger Security International; Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007.

Dombroski, Kenneth R. *Peacekeeping in the Middle East as an International Regime*. New York; London: Routledge, 2007. xv, 192 p.

Eisner, Peter and Knut Royce. *The Italian Letter: How the Bush Administration Used a Fake Letter to Build the Case for War in Iraq*. New York: Rodale Press, 2007. 268 p.

Falk, Richard. *The Costs of War: International Law, the UN, and World Order after Iraq*. New York: Routledge, 2007. 256 p.

Foulk, Vincent L. *The Battle for Fallujah: Occupation, Resistance and Stalemate in the War in Iraq*. Jefferson, NC: McFarland & Company, 2007. vii, 232 p.

Gardner, Lloyd C. and Marilyn B. Young (eds.). *Iraq and the Lessons of Vietnam: Or, How Not to Learn from the Past*. New York; London: New Press, 2007. 322 p.

Hedges, Chris (ed.). *Iraq: A War*. Northampton, MA: Olive Branch Press, 2007. 160 p.

Held, Colbert C. *Middle East Patterns: People, Places and Politics*. 4th ed. Boulder, CO: Westview Press, 2006.

Hiltermann, Joost R. *A Poisonous Affair: America, Iraq, and the Gassing of Halabja*. New York: Cambridge University Press, 2007. xxxii, 314 p.

Mishal, Shaul and Avraham Sela. *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence*. New York, NY: Columbia University Press, 2006. 244 p.

Parsi, Trita. *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States*. New Haven, CT: Yale University Press, 2007. 384 p.

Polk, William R. *Violent Politics: A History of Insurgency, Terrorism, and Guerrilla War from the American Revolution to Iraq*. London: Harper Collins, 2007. 304 p.

Roy, Sara. *Failing Peace: Gaza and the Palestinian-Israeli Conflict*. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2007. xxiii, 379 p.

Scahill, Jeremy. *Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army*. New York: Nation Books, 2007. xxvii, 452 p.

Slavin, Barbara. *Bitter Friends, Bosom Enemies: Iran, the U.S., and the Twisted Path to Confrontation*. New York: St. Martin's Press, 2007. xi, 258 p.

Stephens, Elizabeth. *US Policy toward Israel: The Role of Political Culture in Defining the «Special Relationship»*. Portland, OR: Sussex Academic Press, 2006. xi, 339 p.

Weinberger, Peter Ezra. *Co-opting the PLO: A Critical Reconstruction of the Oslo Ac-*

cords, 1993-1995. Lanham, MD: Lexington Books, 2006. xv, 170 p.

Periodicals

Assiri, Abdul Reda. «The 2006 Parliamentary Elections in Kuwait: A New Age in Political Participation.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 22-43.

Bauchard, Denis. «Un Moyen-Orient en recomposition.» *Politique étrangère*: no. 2, été 2007. pp. 397-410.

Ben-Dror, Elad. «How the United Nations Intended to Implement the Partition Plan: The Handbook Drawn up by the Secretariat for the Members of the United Nations Palestine Commission.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 6, November 2007. pp. 997-1008.

Betts, Richard K. «A Disciplined Defense: How to Regain Strategic Solvency.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007. pp. 67-80.

Browers, Michaelle. «Origins and Architects of Yemen's Joint Meeting Parties.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 565-586.

Bsoul, Labeeb Ahmed. «Theory of International Relations in Islam.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 71-96.

Chazan, Meir. «The Dispute between Aharonovitch and Arlosoroff over the Zionist Stance on the «Arab Question».» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 6, November 2007. pp. 983-996.

Clinton, Hillary Rodham. «Campaign 2008: Security and Opportunity for the Twenty-First Century.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007. pp. 2-18.

Duclos, Louis-Jean. «Les Problématiques légitimations de l'état d'Israël.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 105, automne 2007. pp. 31-47.

Encel, Frédéric. «Des frappes sur l'Iran?» *Politique internationale*: no. 116, été 2007. pp. 49-60.

Falk, Richard. «Camp David II: Looking Back, Looking Forward.» Review Essay. *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 78-88.

Finkelstein, Norman G. «Camp David II, version Dennis Ross.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 105, automne 2007. pp. 48-59.

Fumaroli, Sébastien. «Le Parti démocrate dans le piège irakien.» *Politique internationale*: no. 116, été 2007. pp. 21-32.

Gharaibeh, Mazen K. «The Voting Behavior of Kuwaiti Citizens in the 2006 Parliamentary Elections: An Analytical Field Study.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 1-21.

Goksel, Timur. ««Mr. UNIFIL» Reflects on a Quarter Century of Peacekeeping in South Lebanon.» Interview conducted by Linda Buttler. *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 50-77.

Gordon, Philip H. «Can the War on Terror Be Won? How to Fight the Right War.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007. pp. 53-66.

Halper, Jeff. «From Protest to Resistance: The Making of a Critical Israeli.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 36-49.

Hansen, Stig Jarle and Mark Bradbury. «Somaliland: A New Democracy in the Horn of Africa?» *Review of African Political Economy*: vol. 34, no. 113, September 2007. pp. 461-476.

Hinnebusch, Raymond. «The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 16, no. 3, September 2007. pp. 209-228.

Lockman, Zachary. «Did the Events of 9/11 Change the Field of Middle East Studies? Pensée 1: Of Course-But How?» *International Journal of Middle East*

Studies: vol. 39, no. 3, August 2007. pp. 343-345.

Loewenstein, Jennifer. «Notes from the Field: Return to the Ruin that is Gaza.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 23-35.

McCain, John. «Campaign 2008: An Enduring Peace Built on Freedom, Securing America's Future.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007. pp. 19-34.

McCallum, Fiona. «The Political Role of the Patriarch in the Contemporary Middle East.» *Middle Eastern Studies*: vol. 43, no. 6, November 2007. pp. 923-940.

Mohsen-Finan, Khadija. «Mémoire et réconciliation au Maroc.» *Politique étrangère*: no. 2, été 2007. pp. 327-338.

Moussaoui, Abderrahmane. «Algérie, la réconciliation entre espoirs et malentendus.» *Politique étrangère*: no. 2, été 2007. pp. 339-350.

Natali, Denise. «The Spoils of Peace in Iraqi Kurdistan.» *Third World Quarterly*: vol. 28, no. 6, September 2007. pp. 1111-1129.

Rich, Paul. «Iraq and Hubris: Avoiding History.» Review Essay. *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 115-121.

Sadi, Saïd. «Peut-on sauver l'Algérie?» Entretien conduit par Céline Beauregard. *Politique internationale*: no. 116, été 2007. pp. 97-112.

Segev, Tom. «The June 1967 War and the Palestinian Refugee Problem.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 6-22.

Shami, Seteney and Marcial Godoy-Anativia. «Pensée 2: Between the Hammer and the Anvil: Middle East Studies in the Aftermath of 9/11.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 3, August 2007. pp. 346-349.

Simes, Dimitri K. «Losing Russia: The Costs of Renewed Confrontation.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007. pp. 36-52.

«Table ronde: Le Hamas maître de Gaza: Et après?» Participants Abdul-Sattar Qassim [et al]; débat animé par Zakaritta Mohammad et Khaled Farraj. *Revue d'études palestiniennes*: no. 105, automne 2007. pp. 3-13.

«Table ronde: Libanais et palestiniens après les affrontements de Nahr al-Bared.» Participants Khalil Makkawi [et al]; débat animé par Mahmoud Soueid, Ahmad Khalifé at Saqr Abou-Fakhr. *Revue d'études palestiniennes*: no. 105, automne 2007. pp. 14-30.

Zollner, Barbara. «Prison Talk: The Muslim Brotherhood's Internal Struggle during Gamal Abdel Nasser's Persecution, 1954 to 1971.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 3, August 2007. pp. 411-433.

Book Reviews

Anderson, Betty S. «Nationalist Voices in Jordan: The Street and the State.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 3, August 2007. pp. 464-465. (Tariq Tell)

Brown, Kenneth (ed.). «L'Irak de la crise au chaos: Chroniques d'une invasion.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 647-650. (Peter Sluglett)

Carter, Jimmy. «Palestine: Peace Not Apartheid.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 89-93. (William B. Quandt)

Dolphin, Ray. «The West Bank Wall: Unmaking Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 95-97. (Ali Abunimah)

Falk, Avner. «Fratricide in the Holy Land: A Psychoanalytic View of the Arab-Israeli Conflict.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 3, August 2007. pp. 473-474. (Marwan Dwairy)

Fischbach, Michael R. «The Peace Process and Palestinian Refugee Claims: Addressing Claims for Property Compensation and Restitution.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 104-105. (Leila Hilal)

Hedges, Chris (ed.). «Iraq: A War.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 113-114. (Shak Hanis)

Held, Colbert C. «Middle East Patterns: People, Places and Politics.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 134-135. (W. Lynn Rigsbee II)

Jamal, Amal. «The Palestinian National Movement: Politics of Contention, 1967-2005.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 138-139. (W. Lynn Rigsbee II)

_____. «____.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 100-102. (Nubar Hovsepian)

Jwaideh, Wadie. «The Kurdish National Movement: Its Origins and Development.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 676-677. (Robert Olson)

Levitt, Matthew. «Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad.» Foreword by Dennis Ross. *Politique étrangère*: no. 2, été 2007. pp. 465-467. (Dorothée Schmid)

Mearsheimer, John J. and Stephen M. Walt. «The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007. pp.160-168. (Walter Russell Mead)

Mishal, Shaul and Avraham Sela. «The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 16, no. 2, Fall 2007. pp. 136-137. (Sanford R. Silverburg)

Nasr, Vali. «The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future.» *Politique étrangère*: no. 2, été 2007. pp. 463-465. (Clément Therme)

Natali, Denise. «The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 3, August 2007. pp. 468-469. (Nicole F. Watts)

Nonneman, Gerd (ed.). «Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 691-692. (Anoushiravan Ehteshami)

Olson, Robert. «The Goat and the Butcher: Nationalism and State Formation in Kurdistan-Iraq since the Iraqi War.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 672-676. (Martin van Bruinessen)

Panaspornprasit, Chookiat. «US-Kuwaiti Relations, 1961-1992: An Uneasy Relationship.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 678-679. (J. E. Peterson)

Podeh, Elie and Onn Winckler (eds.). «Rethinking Nasserism: Revolution and Historical Memory in Modern Egypt.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 654-655. (Laura Bier)

Polk, William R. «Violent Politics: A History of Insurgency, Terrorism, and Guerilla War from the American Revolution to Iraq.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007. pp. 169-176. (Colin H. Kahl)

Posusney, Marsha Pripstein and Michele Penner Angrist (eds.). «Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 3, August 2007. pp. 505-507. (Fred H. Lawson)

Sorkin, Michael (ed.). «Against the Wall: Israel's Barrier to Peace.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 95-97. (Ali Abunimah)

Stansfield, Gareth R. V. «Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 672-676. (Martin van Bruinessen)

Volpi, Frédéric. «Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, November 2007. pp. 664-666. (John P. Entelis)

Weinberger, Peter Ezra. «Co-opting the PLO: A Critical Reconstruction of the Oslo Accords, 1993-1995.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (143), Spring 2007. pp. 102-104. (Steve Niva)

■ افتتاحيـــــة ■ ☆ □

مفهــوم الأمــن في إطــاره العالمــي

لا فراغ أمنياً في أي منطقة من العالم. متى انسحبت القوى الإقليمية من مهمة حفظ الأمن الإقليمي والوطني، سرعان ما تحضر قوى دولية لملء الفراغ الأمني. فالأمن يشمل حماية المصالح الدولية على تعدّدها وتداخلها.

لم يعد مفهوم «الأمن» مقتصراً على الدفاع عن أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي، وحماية الحدود، والدفاع عن السيادة الوطنية. هذا هو المفهوم التقليدي لـ «الأمن». لقد تشعّب مفهوم «الأمن» ليطاول أمن المواطن، وأمن الإنسان الفرد، وأمن الجماعات والشعوب. وعليه، جرى تصنيف الأمن في مجموعتين أساسيتين: الأمن الخشن الذي يعني الأمن التقليدي الدفاعي ضد المخاطر الخارجية والحروب الأهلية والداخلية، والأمن الناعم الذي يعني أمن الناس في حاضرهم وغدهم.

على قاعدة هذا التصنيف، طرحت الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي «U.N.D.P.» عنوان الأمن البشري، الذي يعني الأمن الشامل، أو الأمن الجمعي في مضامينه وأبعاده المختلفة.

من الأمن الغذائي، إلى الأمن البيئي، إلى الأمن المائي ... ومن الأمن الثقافي، إلى الأمن السياسي... ومن أمن الطاقة (على تعدّد مصادرها)

إلى الأمن الصناعي... ومن الأمن التقني إلى الأمن الاجتماعي... هكذا يتسّع مفهوم «الأمن» ليطاول أمن الأفراد والجماعات والشعوب، ناهيك عن أمن الدولة والمجتمع الدولي.

هناك جانب آخر يكشف عن تعقيدات مفهوم الأمن، إنه ثورة الاتصالات والمعلومات بالتزامن مع بروز ظاهرة العولمة. فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية متداخلة، وتتعدّى النطاق الجيوسياسي الضّيق. وكذلك أزمات الطاقة والمياه العذبة، ناهيك عن أزمة تفاقم الإرهاب المُهدِّد للسلم والأمن. هذا ما يزيد من المسؤولية الدولية التي تتجاوز في أصلها وأساسها سيطرة قوة عظمى واحدة، أو مجموعة قوى كبرى على النظام الدولي. إنها مسؤولية المجتمع الدولي، على قاعدة التعاون الدولي. أليست مكافحة الإرهاب مسؤولية دولية مشتركة كما تشير التجارب والوقائع في مناطق العالم كافة؟

قد يُقال، هذا منهج مثالي في تفسير الأمن الدولي، ولا بد من العودة إلى الواقعية. بيد أن هذه الواقعية مُهدّدة بالانزلاق إلى تكريس سياسة القوة، كما أكدت وتؤكد التجارب الإنسانية والدولية. وسياسة القوة تنطوي على احتكار الأمن العالمي لصالح القوة الأعظم أو القوى الدولية الكبرى. فماذا عن باقي الأمم والشعوب؟

مرة أخرى، نعود إلى فكرة (الأمن العربي) من منطلق التوازن بين المثالية والواقعية. أو بكلمة أخرى بين سيادة الحق وضرورات القوة. معادلة دقيقة في مسار العلاقات الدولية بعيداً من سياسات الهيمنة والاستئثار بالموارد والثروات، يحتاجها العرب وغيرهم من الشعوب لتحقيق الاستقرار المجتمعي والفردي بعدما تصّدعت فكرة الأمن.



عدنان السيد حسين

رئيس التحرير

مجلة المنظمة العربية للترجمة

ــ تستعد المنظمة العربية للترجمة لإصدار مجلة علمية محكّمة تتناول المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالترجمة وتقويم واقع الترجمة والمترجم في الوطن العربي وسبل الارتقاء بهما.

ــ من المنتظر صدور العددين الأول والثاني خلال سنة ٢٠٠٨. ومن المنتظر كذلك أن يضم العددان محورين من المحاور التالية، بحسب توفّر الكتابة فيهما:

١ ـ واقع الترجمة في الوطن العربي: مقاربات نقدية

٢ ـ علم الترجمة: النظرية والتطبيق

٣ ـ مهنة المترجم في الوطن العربي

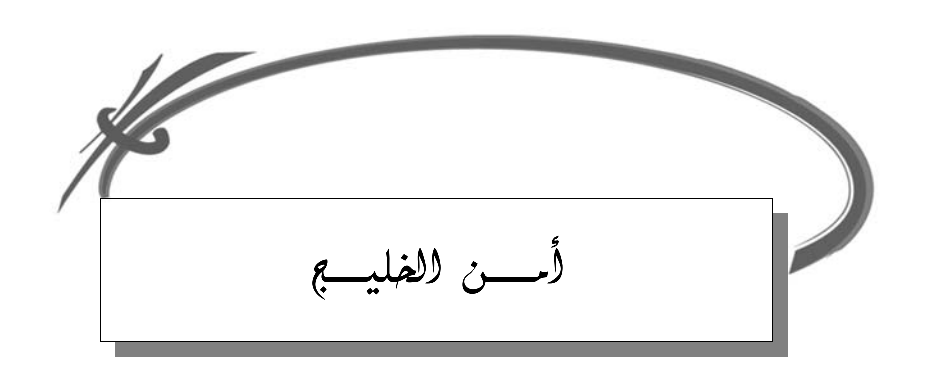
٤ ـ الترجمة الآلية

٥ ـ الترجمة المتخصصة

ــ تدعو المنظمة الزملاء المترجمين والباحثين إلى المساهمة ببحوثهم العلمية في هذه المجلة، كما تدعو أقسام الترجمة ومعاهدها ومؤسساتها المختلفة، وكذلك دور النشر إلى تزويدها بأخبار الرسائل والأطروحات الجامعية والدراسات الأكاديمية والكتب الصادرة عنها لنشرها في أبواب المجلة الثابتة. هذا مع العلم بأن لغة المجلة هي اللغة العربية.

للاتصال أو المراسلة

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة» ـ شارع البصرة ـ الحمرا
ص.ب.: ٥٩٩٦ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ لبنان
هاتف: ٧٥٣٠٣١ ١ ٩٦١
فاكس: ٧٥٣٠٣٢ ١ ٩٦١
بريد إلكتروني: info@aot.org.lb


أمـــن الخليـــج

مفهـوم الأمــن: مستوياتُــه وصِيَغُــه وتهديداتُــه (دراسـة نظريـة فـي المفاهيـم والأطـر)

سليمان عبد الله الحربي

دبلوماسي وأكاديمي ـ الكويت.

إن مفهوم «الأمن» من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغيّر ومركّب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلّق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي. فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى. ولقد احتلت القضية الأمنية وضعاً مركزياً في السياسات الخارجية لبعض الدول، التي عادة ما تتخذ «الأمن» هدفاً من أهدافها يتم تحقيقه باتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، أو بحسب ما أطلق عليه أرنولد ولفرز «أهداف البيئة». ولم يعد «الأمن» يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعاداً أشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

إن دراسة «الأمن» لا يمكن فهمه أو تفسيره، إلا بتوضيح المفهوم العام لـ «الأمن»، ثم تحليل مفهوم «الأمن القومي والإقليمي»، ومن ثم تبيان صيغه وتهديداته، علماً بأن هذه الدراسة لم تتناول مفهوم «الأمن الدولي» أو العالمي.

أولاً: مفهوم الأمن

إن «الأمن» ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه كلمة «الأمن»، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدّد لها يمكن تقديره بشكل قاطع[١].

(١) مريم سلطان لوتاه، «معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١٢.

وفي ذلك يرى باري بوزان (Barry Buzan) أنه مفهوم معقّد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[٢].

هذا، وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية[٣] كلمة «الأمن»، فعدّته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر. ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فعملية التحرر تلك وصفها كل من بوث (Booth) وويلر (Wheeler) بأنه «لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرّر»[٤].

ارتبط مفهوم «الأمن» في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم «الدولة» التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز توماس هوبز بين حالة «المجتمع» وحالة «الطبيعة»، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون «حالة المجتمع»، بينما تعيش الدولة «حالة الطبيعة» في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال «عقد اجتماعي»، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[٥]. ولا يزال هذا التصور قائماً في عرف معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها.

ومن السمات التي يتصف بها مفهوم «الأمن» سمة التغيّر، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم «الأمن» ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

الأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلاً من أن يكون مدعاة إلى مزيد

---

(٢) Barry Buzan, «Is International Security Possible?,» paper presented at: *New Thinking about Strategy and International Security* (conference), edited by Ken Booth (London: HarperCollins Academic, 1991), p. 31.

(٣) انظر: ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٨ ــ ٢٩.

(٤) جون بيليس، «الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،» في: جون بيليس وستيف سميث، محرران، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٤١٤.

(٥) للمزيد من التوسع في آراء توماس هوبز، انظر: مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٥٢ ــ ٥٤.

من الشعور بالأمن[٦]، فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب، وإنما تسعى دائماً إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما يخلق انعدام الأمن تلقائياً لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها. وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح «المعضلة الأمنية» (Security Dilemma)، ويرجع كل من بوث وويلر نشأة المعضلات الأمنية[٧] إلى شعور دولة ما بعدم اليقين والاطمئنان عما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحتة لدعم أمنها، أم أنها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها.

يمتاز الأمن أيضاً بكونه نوعاً من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعاً لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل إن زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول: «سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية»[٨].

أما مفهوم «الأمن» الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي. فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه «تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهدّدها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع»[٩]. ووفقاً لهذا الرأي، فإن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

---

(٦) John Spanier, *Games Nations Play*, 6th ed. (Washington, DC: CQ Press, 1987), p. 117.

(٧) للتوسع في هذا المصطلح، انظر: Nicholas J. Wheeler and Ken Booth, «The Security Dilemma,» in: John Baylis and N. J. Rengger, eds., *Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1992).

(٨) زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ٣٤.

(٩) أحمد جلال التدمري، «متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية - العربية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة مستقبل العلاقات العربية ـ العربية بعد تحرير الكويت (٢٦ ـ ٢٨ مايو، ١٩٩٧)** (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٨٨.

ومن جانب آخر، هنالك مفهوم الأمن الخشن (Hard Security)، والأمن الناعم (Soft Security)، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميّزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها على أسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الأمنية غير الآمنة التي توجد فيها، إذا ما اقترنت بصراعات حدودية أو منافسات إقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم. فالأمن الخشن يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما «الأمن الناعم» فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال ـ القتل ـ تهريب المخدّرات)، واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب. وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركّبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع. وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود، يتعدّى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية. كما يمكن أن يتحول مفهوم «الأمن الناعم» إلى مفهوم خشن، إذا عولج بأدوات عسكرية، مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الخشن للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر. وإجمالاً، فإن هذين المفهومين يعبّران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي، الذي يراعي بها التشابك بين المحدّدين الداخلي والخارجي للأمن.

وفي هذا السياق، فقد حدّدت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات لـ «الأمن الناعم»، تأتي تباعاً بشكل تصاعدي على النحو التالي[١٠]:

ـ المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرّض عدد محدّد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

ـ المخاطر المجتمعية (Community Risks): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

ـ تهديدات عابرة للحدود (Cross-Borderthreats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

ـ الأزمات الزاحفة (Creeping Crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدّد الأفراد في عدة دول، مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

(١٠) إبراهيم عرفات، «الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى،» في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، **قضايا الأمن في آسيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٢.

ـ الكوارث المحتملة (Potential Catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، مثل: الأعاصير، والكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى.

ثانياً: الأمن القومي

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة «الأمن القومي»، كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل[١١]، حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية من بروز قوى جديدة، ومن تغيير في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قيادته. بيد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة، قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي والقومي[١٢]، وإن كان اهتمام الساسة وقادة الدول بـ «الأمن القومي» قديماً قدم تاريخ نشأة الدولة. وبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة «الأمن القومي» قد ارتبطت بخصائص هذا النظام من جانب، ومقوّمات أطرافه من جانب آخر.

إن موضوع «الأمن القومي» كان ـ ولا يزال ـ الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات. وعليه، فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات: كونه محوراً للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية[١٣]، وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعاً ضدها. كما إن «الأمن القومي» هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن أي بلورة جديدة لاستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه[١٤].

ولقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية، التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان والتر ليبمان (Walter Lippmann) من أوائل الذين

---

(١١) Richard N. Rosecrance, *International Relations: Peace or War?* (New York: Macmillan, 1966), pp. 33-35.

(١٢) للتوسع في دراسة ظاهرة العنف بمستوياتها وأبعادها، انظر: تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤).

(١٣) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(١٤) علي الدين هلال، محرر، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ١٣٧.

وضعوا تعريفاً لمصطلح «الأمن القومي»، فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحدّ الذي تضحّي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول: «إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدّي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه»(١٥). فأمن الدول ــ وفقاً لهذا ــ مساوٍ للقوة العسكرية ومرادف للحرب. غير أن الأمر قد اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي له، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، مما دعا العديد من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق. وعلى هذا فقد سعى باري بوزان إلى إيجاد رؤى حول الأمن تتضمن جوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، تعبّر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعاً داخل النظام الدولي، ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات، وفي ذلك يرى «أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد. أما في المستوى الدولي، فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي»(١٦). كما يرى البعض الآخر أن ظاهرتي العولمة والتفكك(١٧) اللتين يتميز بهما العصر الحديث تزيدان من الدعوة إلى الاهتمام بالأمن المجتمعي، فالعولمة في محصّلتها النهائية ستؤدي إلى تقويض النظام السياسي القائم على أساس الدولة القومية، وفتح مجال كبير لأطر سياسية أكثر اتساعاً، في حين أن تفكك الدول المختلفة ــ مثل الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا ــ قد كشف عن معضلات جديدة تتعلق بالحدود الدولية، والأقليات الدينية والإثنية، الأمر الذي أثر في عملية الاستقرار الإقليمي والدولي، وخلق قضايا معقّدة ومتشابكة، تدخل ضمن أولوياتها الدعوة إلى مراجعة حقيقية للمفهوم الضيق لـ «الأمن القومي».

وضمن إطار العمل الجاد للمفكّرين والمهتمين بشؤون الأمن، لإيجاد تعريف شامل لمفهوم «الأمن القومي»، وسعياً منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب والصراع، كمحدّدات رئيسية لوجوده، وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية، على ما عداها من قضايا الأمن القومي، ظهرت مدارس فكرية، وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تُجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي. ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة، منها ما ركّز على القيم الاستراتيجية، ومنها ما طرح أهمية الدولة القومية، وآخرون انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك هناك من اعتمد على ظاهرة العنف.

---

(١٥) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, David Sills, editor, 19 vols. (New York: Macmillan, 1968), vol. 2, pp. 40-45.

(١٦) Barry Buzan, *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations* ([Brighton]: Harvester Wheatsheaf, 1990), pp. 142-212.

(١٧) للمزيد من التوسع حول آثار العولمة والتفكك في مجمل القضايا في العلاقات الدولية، انظر: Ian Clark, *Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1997).

وكل تلك الآراء جاءت لتفسير مفهوم الأمن وبيان وسائل تحقيقه وتنفيذه.

أصحاب الاتجاه الأول ينظرون إلى الأمن القومي، بوصفه قيمة استراتيجية مجرّدة، يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة، ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية. وتنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها. وقد تجلّت هذه النظرة إلى الأمن القومي، وفقاً لهذا الاتجاه على أنه «تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم»[١٨]. وبهذا، فإن المصالح الحيوية الأساسية ـ تبعاً لذلك ـ تتمثل في حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها. وهذا بالطبع يتطلب عنصرين: الأول عسكري كوسيلة فاعلة لحماية الدول ضد أعمال العدوان، والثاني سياسي يندرج في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو في شنّ الحرب الدعائية عليها، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها. وعليه، فقد توافق أصحاب هذا الاتجاه مع تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم «الأمن القومي»، التي ترى «الأمن، من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شنّ هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدماً نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها»[١٩]. كما اعتمد أرنولد ولفرز الاتجاه نفسه حين ربط مفهوم «الأمن» بقيم المجتمع، حيث يرى «أن الأمن من وجهة النظر الموضوعية، يعني عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرّض هذه القيم للخطر»[٢٠].

ويتمثل الاتجاه الثاني في فكر المدرسة الواقعية، التي يتمحور فكر أنصارها حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي في ما يتعلق بالأمن، وأولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات المتعددة لمفهوم «الأمن»، وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظّرو المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا. وبناء على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لأمن الدول[٢١]. فهذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب، بل يعتبرها

(١٨) سمير خيري، **الأمن القومي العربي** (بغداد: دار القادسية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ١٨.

(١٩) حسن نافعة، «دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة،» في: **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية**، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٩٧.

(٢٠) بيليس، «الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،» ص ٤١٤.

(٢١) حسن الحاج علي أحمد، «حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي،» في: أحمد بيضون [وآخرون]، **العرب والعالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

الفاعل الأكثر أهمية، لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، التي تنظّم نهج هذه المنظمات، وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها، حيث إن السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا يوجد فيها حكومة عالمية، ولا اتفاق أخلاقي، أو أي حسّ تضامني[٢٢]. وعليه، فإن الدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها، الذي يعدّ جوهر السياسة الأمنية للدول. فالقوة العسكرية هي العامل المحوري للقوة وأداتها الرئيسية، أما السلام فيبقى حالة مؤقتة، إذ لا يعني لديهم سوى غياب الحرب، فوجود الأمن الحقيقي يكون، إذاً، في ظل علاقات الصراع والحرب. فالأمن ـ بحسب تلك الرؤية ـ هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة، الذي يهدف في محصّلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، وإن أي شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد من أن يكون شكلاً متخفياً من أشكال سياسة القوة[٢٣]. تلك هي الأفكار والرؤى التي نادى بها كلٌّ من إدوارد هاليت كار (E. H. Carr) وهانس مورغانثو (Hans Morganthau) اللذان أسسا ما يعرف بمدرسة الفكر الواقعية الحديثة، حيث سيطرت تلك المدرسة ـ وبدرجات مختلفة ـ على فكر الأمن ومفاهيمه خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى أواسط ثمانينيات القرن الماضي، أو ما يعرف بمرحلة الحرب الباردة.

إن النظرة التقليدية إلى الأمن في الفكر الواقعي أخذت بالتطور والاتساع من مضمونه الضيق ليضم أبعاداً أخرى غير البعد العسكري للأمن، بفعل تغيّرات عالمية متعدّدة، منها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي، خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات المتغيرة، التي تختلف عن تلك القضايا التي كانت تركّز عليها المدرسة الواقعية، وكذلك بروز دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، التي أخذ دورها في التزايد ـ كعوامل دولية فاعلة متمايزة من الدولة ـ وإسهامها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج منه تغيّرات حقيقية في بنية العلاقات الدولية. هذه التغيّرات على الصعيد العالمي أثرت بشكل رئيسي في أطروحات الفكر الواقعي، حيث بدا ذلك جلياً من خلال بعض الدراسات التي توحي بذلك، منها دراسة كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) التي ترى أنه لم يعد بالإمكان افتراض أن الدولة ليست دائماً المحور الرئيسي للعلاقات الدولية[٢٤]، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر أو تفوق تأثيراً في قضايا العلاقات

(٢٢) جيفري ستيرن، **تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٣٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٤) للمزيد حول ذلك، انظر: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, eds., *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972).

الـدوليـة، بـالقـدر التـي تؤثـر بـه الـدولـة القـوميـة. كمـا قللـوا مـن أهـميـة الـدولـة في تـنـظيـم العـلاقـات الـدوليـة، حيث ظهـرت قوى وجهـات أخـرى ليسـت دوليـة تسـهـم في تـنـظيـم تلـك العـلاقات. إضـافة إلـى ذلك أكد البـاحثان في دراسة أخرى[٢٥] وجود قوى ومؤسسات عبـر قومية تسهم في صياغة العلاقات الدولية، بشكل متواز مع الدول من خلال عملية الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)، الذي يتم عبر قنوات متعدّدة بين المجتمعات، يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، تكون للقوة فيه دور ثانوي، وذلك بعكس الدور المحوري للدولة في تنظيم تلك العلاقات ضمن إطارها الدولي، بحسب ما يراه الفكر الواقعي التقليدي. كما إنه في ظل هذا الاعتماد المتبادل المعقّد تكون القضايا الدولية هراركية الشكل (تراتبية)، أي أن كل قضية قد تبرز أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى، على عكس افتراض الواقعية في سيادة الأمن دائماً ضمن أهم القضايا التي تسود في علاقات الدول، بغضّ النظر عن ظروف الزمان والمكان. وبتعبير آخر، فإن عملية الاعتماد المتبادل المعقّد يفترض وجود فاعلين آخرين غير دوليين، ودور هامشي للقوة في العلاقات الدولية، إضافة إلى عدم وجود هرمية لقضايا تلك العلاقات. وهذا الطرح بحدّ ذاته يعتبر تغيّراً مهماً للفكر الواقعي الذي اصطلح على تسميته بـ «الواقعية الجديدة»، التي من أهم منظّريها كينيث والتز وأتباعه من الواقعيين الجدد.

في ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر التيار الثالث بأبعاده الليبرالية تتسرب إلى الدراسات الأمنية لتحديد وتعريف مفهوم «الأمن القومي»، رافضاً بذلك تحليلات التيار الواقعي، لكون الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيراً عن مفهوم «الأمن القومي». وعلى هذا النحو فقد ظهر كتاب روبرت مكنمارا (Robert McNamara) **جوهر الأمن** *(The Essence Security)* في ستينيات القرن الماضي، ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن، الأمر الذي أسس عليه مفهوماً تنموياً جديداً للأمن، وفي ذلك يقول: «إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة»[٢٦]. ووفقاً لذلك، فقد ربط ماكنامارا بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وإن شكّلت أحد أهم ركائزه. فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدراً كبيراً من التنمية. وبذلك أضاف هذا التعريف بعداً جديداً من أبعاد الأمن

---

(٢٥) للتوسع حول ذلك، انظر: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, MA: Little, Brown, 1977).

(٢٦) روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٢٥.

القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلّي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة، ولكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن.

فـ «الأمن» ليس مفهوماً أحادي الجانب يرتبط بالنواحي العسكرية فقط، وإنما ذو أبعاد متعدّدة يهدف في نهايته إلى تنمية قدرات الدولة، بما يحتويه من أفراد ومؤسسات، الأمر الذي نادى به أصحاب الفكر الليبرالي الذين دعوا إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحلّ مشاكل النظام العالمي وأمنه عبر الانسجام الطبيعي للمصالح، واللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي كحل بديل من الأمن الذاتي. ويرتكز أصحاب هذا التوجه على الدعوة إلى حرية التجارة عبر الاعتماد المتبادل، وحرية الاتصال بين الدول، وتسهيل تبادل التكنولوجيا والأفكار، وانسياب رؤوس الأموال والتنقل الحرّ للأفراد، حيث إن هذا النظام من العلاقات من شأنه أن يزيل أسباب التوتر وعدم الاستقرار، وصولاً إلى تحقيق الأمن.

إن الإطار الفكري لأصحاب هذا التوجه قام على رفض وانتقاد آراء الواقعيين، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل يوجد هناك فاعلون آخرون داخل الدولة وخارجها، ممن يكون تأثيرهم في الأمن مساوياً أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة. فالأمن لا يقتصر على البعد العسكري، بل على أبعاد أخرى متنوعة. فلقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك النظرة، حيث شهدت الليبرالية تقدماً واضحاً في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية، بوصفها المتغيّر الحاسم للعلاقات الدولية، فالقيمة المقرونة بالقدرة العسكرية قد تراجعت درجتها بعد نهاية هذه الحرب، على الأقل بين دول الغرب من حيث إن الدفاع عن الأراضي أصبح أقل إلحاحاً. وفي ذلك يرى كين بوث (Ken Booth) «أن القوة في الشؤون العالمية تتجه، على نحو متزايد، إلى النجاح الاقتصادي بدلاً من الإحصائيات العسكرية»[٢٧]. وهذا لا يعني تبدل أهمية الدولة ككيان نتيجة لهذا التغيّر، ولكن يعني التغيّر النسبي الذي في ضوئه يتم ترتيب الدولة الواحدة على المستوى العالمي مقابل الأخرى. وعليه، فقد استطاع الاقتصاد أن يقلل من الانخفاض النسبي لقضايا السياسة العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار، كما إنه شجع على الاعتماد المتبادل لتفادي العودة إلى نظام الحرب والصراع، فقد أدى هذا الاعتماد المتبادل إلى ربط المجتمعات، مما أثر في شتى المجالات بما فيها الأيديولوجيا، الأمر الذي خلق الثروة، وهذا بالطبع يخلق الترابط المتزايد بالمسائل الأمنية. ومن جانب آخر، فقد ركّز أنصار هذا الاتجاه على مبدأ التعاون بين الدول عبر المؤسسات والمنظمات الدولية، والعمل على تفعيل نشاطها لدورها الرئيسي في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وتأسيساً على ما تقدم حول الاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير مفهوم «الأمن القومي»، نرى سيطرة الفكر الواقعي على الدراسات الأمنية ومفاهيمه بمراحلها الثلاث، بدءاً من المدرسة الواقعية التقليدية التي ظهرت في عصر التنوير، وروادها مكيافللي وروسو

---

(٢٧) Ken Booth, «Introduction: The Interregnum: World Politics in Transition,» paper presented at: *New Thinking about Strategy and International Security*, p. 8.

وهيوم، مروراً بالمدرسة الواقعية الحديثة التي نادى بها مورغانثو بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهاء بالمدرسة الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز، حيث طورت تلك المدارس الوعاء الفكري الخاص بالدراسات الأمنية. بيد أن الفكر الواقعي قد تعرّض للتحدّي بعد التغيير في هيكل النظام الدولي، وبروز عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي عبر صيغ تكتلات اقتصادية إقليمية، وفتح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد، مما عزّز من مكانة دور فاعلين فوق قوميين جدد في العلاقات الدولية، وأدى إلى إضعاف الدور النسبي للدولة القومية وللقوة العسكرية، ذلك أن القوة لم تعد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبعد العسكري، بل تعدّت ذلك إلى النمو الاقتصادي، والثورة التكنولوجية، وعمليات الاعتماد المتبادل، وعصر المعرفة، حيث أسهمت المعرفة في تغيّر مفاهيم الأمن، وتقديم مفاهيم جديدة للحرب، مثل الحروب الفضائية وحروب الشبكات(٢٨)، الأمر الذي اتسع معه مفهوم «الأمن» باهتمامه بأبعاد أخرى جديدة غير عسكرية أكثر تعقيداً، مقترباً بذلك من المفهوم الليبرالي، وبعيداً عن الفكر الواقعي. كما أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قد أحدثت تغييرات واسعة في مفهوم الأمن أعادت من جديد سيطرة الفكر الواقعي التقليدي على مفاهيم الأمن وأبعاده بشكل كبير.

ثالثاً: الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعدّدة، ولقد تعدّدت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض «اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبنّي سياسة دفاعية موحّدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها»(٢٩). وكذلك هناك من يراه «سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم»(٣٠). ووفقاً لذلك، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محدّدة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

---

(٢٨) للمزيد من التوسع حول أثر المعرفة في الأمن القومي، انظر: سلمان رشيد سلمان، **البعد الاستراتيجي للمعرفة** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣)، ص ١٥٦ ـ ٢٢٠.

(٢٩) حسن أبو طالب، «نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي،» ورقة قدمت إلى: **أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي**، تحرير سمعان بطرس فرج الله (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ٤٩٥.

(٣٠) محمد صلاح سالم، **العراق ماذا جرى.. واحتمالات المستقبل** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣)، ص ١٤٠.

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءاً من الدفاع عن الوحدات المُشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومروراً بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي. ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائياً، لا بد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محدّدة للأمن الإقليمي، وإيجاد منظومة مركّبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية[٣١].

وتأسيساً على ذلك، فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي[٣٢]. ولقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمَّع الأمني (Security Complex) لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره «يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض»[٣٣]. ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدّد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمَّع الأمني. وعلى هذا، فإن مصطلح «المجمَّع الأمني» في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.

رابعاً: نظام الأمن الإقليمي

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم «الأمن»، سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات[٣٤]. وعليه، فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ «الأمن»، حيث يتغير ويتطور بتغيّر وتطور ذلك الأمن. ويتوقف استقرار

---

(٣١) مفيد محمود شهاب، «نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: **تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ٥٣٩.

(٣٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٦٩.

(٣٣) للمزيد حول هذا المصطلح، انظر: Buzan, *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations.*

(٣٤) محمد السعيد إدريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» في: **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١٦.

وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية ـ إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر. فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معيّنة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك، فإنه حتماً سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليماً، وترتبط في ما بينها بروابط معيّنة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحلّ منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم. بيد أنه لا بد من خصائص معيّنة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية. وللوصول إلى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون، وهي: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، ثم وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، وأخيراً وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني[٣٥].

ولقد أكد وليم لويس (William Lewis) الفقرة الأخيرة، حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع «قوى كبرى» خارجية[٣٦]. ولكن هناك من يخالف ذلك الرأي، حيث استبعد كل من فولك ومندلوفيتر عضوية أي من القوى الكبرى في النظام ـ بما فيه النظام الأمني ـ لكونها تحدث خللاً في توازن القوى للنظم الأمنية، التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها[٣٧].

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية وشروط استمرارها ونجاحها، فإقامة نظم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعاون الإقليمي في جزء منها، وشروط محدّدة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون. كما إن شروط استمرار تلك النظم وفاعليتها ترتبط مع أنماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها، بالسمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة، التي تشتمل على خمسة أبعاد، هي: وحدات النظام،

(٣٥) حسن أبو طالب، «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٧١.

(٣٦) وليم لويس، «التوازن العسكري متغير أم ثابت؟»، في: فيبي مار ووليم لويس، محرران، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ترجمة عبد الله جمعة الحاج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٨٨.

(٣٧) محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٢٦.

والتفاعل، والوسط، وحدود النظام، وهيكل النظام[٣٨]. فكل تلك الأبعاد لها تأثيراتها بصورة أو بأخرى في نشأة أو استمرار النظم الأمنية الإقليمية، التي يمكن تحليلها وفقاً لهذه المستويات الأربعة: الخصائص البنيوية للنظام ــ نمط الإمكانيات ــ نمط السياسات أو التحالفات ــ بيئة النظام.

وفي هذا السياق، فإن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى آخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي. بيد أن أدبيات العلاقات الدولية قد أوردت مجموعة من الركائز أو المقوّمات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، حيث يمكن حصر بعض منها في الآتي:

ــ وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.

ــ تخلّي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

ــ التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

ــ سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

ــ العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الصعد كافة، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

ــ احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

ــ اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

ــ اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

تلك الركائز أو المقوّمات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، لا بد من أن تتوافر فيها عدة معايير، يمكن من خلالها قياس فاعلية هذا النظام، ومنها: وجود ارتباط بين

---

(٣٨) محمد عبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١،» **كراسات إستراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ١٢٧ (٢٠٠٣)، ص ١٠.

المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حدّ أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح. وكذلك وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيفها في مواجهة تلك التهديدات، إضافةً إلى توافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانيات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، للحفاظ على استقرار الإقليم، بحيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول، والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات[٣٩]. إلا أن البعض قد اشترط إضافة بعض المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها، وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات لرفع كفاءة وفعالية النظام الأمني الإقليمي[٤٠].

وإذا ما استعرضنا الجانب الآخر المتعلق بالمعوقات التي تحدّ من فعالية النظام الأمني الإقليمي، وتعوق حركته من تحقيق أهدافه، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض تلك المعوقات على سبيل المثال لا الحصر:

ـ كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام، ومنها قضايا الأمن والدفاع.

ـ التنافس، وأحياناً الصراع، حول قيادة النظام الأمني، ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.

ـ التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقاً لتصوراتها الذاتية.

ـ ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.

ـ غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام.

ـ وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك في استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.

ـ غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعدّدية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة

(٣٩) إدريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٤٠) فهد أحمد الأمير، «التحديات الأمنية والإستراتيجيات الدفاعية لدول مجلس التعاون،» ورقة عمل غير منشورة قدمت إلى: مؤتمر الدفاع الخليجي، حول تقييم التهديدات في منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، آذار/مارس ٢٠٠١، ص ١٤ ـ ١٥.

الاجتماعية وحقوق الإنسان، وحرمان مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة في بناء هذا النظام.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي لأي نظام أمني إقليمي هو تحقيق الاستقرار في منطقة الإقليم، فاستقرار النظام يعني بلوغه مستوى ثابتاً، ممّا يعني الحفاظ على الوضع القائم الذي يعدّ أساساً لتحقيق الاستقرار. فجوهر الاستقرار بناءً على نظرية النظم هو تحقيق التوازن، ليس في المصالح فحسب، بل في القوى أيضاً. هذا التوازن ينبغي الوصول إليه سلمياً، عبر تطبيق قاعدة الأمن المتبادل التي تقوم على أساس التعاون بين وحدات النظام لمصلحة الإقليم ككل، مقابل قاعدة الأمن المطلق الذي يهدف إلى هيمنة إحدى وحدات النظام في الإقليم[٤١]. فتحقيق الاستقرار في أي إقليم لا بد من أن ينطلق من توافق وتعاون إقليمي، وليس بالاعتماد على العلاقات الثنائية، وهذا ما يدفع إلى تعزيز المساعي لإنشاء نظام أمني إقليمي يقوم بأدوار أمنية على أساس التوافق والتعاون.

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صوراً وأشكالاً متعددة من الترتيبات الأمنية، التي قد تتسع أو تضيق وفقاً لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها. وعليه، فإن ثمة مفاهيم إطارية مختلفة تتخذها تلك الترتيبات، من أهمها[٤٢]:

أ ـ الدفاع الجماعي: هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي، تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل، وذلك لردعه، وخاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من هذا النظام، وذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية. وعليه، فإن تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجاً من مفهومَي الأمن الجماعي وتوازن القوى مع غلبة المفهوم الأخير.

ب ـ الأمن المتحد: هو إجراءات أمنية جماعية، تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون في ما بينها لصدّ أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.

ج ـ الأمن الجماعي: هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرّض

---

(٤١) علا أبو زيد، «التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية،» ورقة قدمت إلى: **مصر وأمن الخليج بعد الحرب في الفترة (٢٧ ـ ٣٠ ديسمبر ١٩٩١)** (ندوة)، تحرير مصطفى العلوي (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٥٥.

(٤٢) للمزيد من الشرح حول الاختلاف بين تلك الترتيبات الأمنية، انظر: مفيد محمود شهاب، **المنظمات الدولية**، ط ٤ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨)، ص ١٧، وعبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١،» ص ١٢ ـ ١٣. ولزيادة الشرح حول أشكال الأطر الأمنية التي تتخذها الترتيبات الأمنية، انظر: Peter Jones, *Towards a Regional Security Regime for the Middle East: Issues and Options* (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 1998), pp. 9-10.

إحداها للهجوم، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف. فالأمن الجماعي يقوم على قواعد أساسية، بدءاً من حظر استخدام القوة أو التهديد بها، ومروراً بتحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تسهم فيها جميع الدول المعنية، وانتهاءً بوجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لوقف العدوان وتحقيق الأمن. وعليه، فإنه ذلك النظام الذي تتكتل بموجبه جماعة من الدول أو الجماعة الدولية في إطار تنظيم عالمي أو إقليمي من أجل الدفاع عن مصالحها المشروعة مجتمعة، أو مصالح أحد أعضائها في مواجهة أي اعتداء أو خروج على قواعد الشرعية الدولية.

د ـ الأمن المشترك: يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن، حيث يركّز اعتماده على القوات الدفاعية المحضة، بدلاً من الاعتماد على القوات الهجومية، بيد أنه يؤكد الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حلّ مشكلة تضارب المصالح، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنّب الحرب، وبذلك يدعم هذا النظام المبدأ المنظم للجهود الرامية لتقليص خطر الحرب، باستناده إلى استراتيجيات بناء الثقة ونزع السلاح أو التخلّي عن الردع، ويهدف في المحصّلة النهائية إلى تحقيق الاستقرار الأمني، وهذا لا يعني أنه يجب توقّع زوال الاختلاف بين الأمم.

هـ ـ الأمن الشامل: يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي، وإن كان يشكّل أحد أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضمن جوانب وأبعاداً اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن. فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النظام يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعدّدة، وليست فقط التهديدات المباشرة، وإنما تتعامل مع المخاطر والتحديات المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.

و ـ الأمن التنسيقي: هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطية، لا تتضمن تعاوناً واضحاً، ولا صراعاً مكشوفاً، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرّك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته، وتقليل حالة الصراع بين أطرافه.

ز ـ الأمن التعاوني: هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملاً، لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن، بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي، والنمو السكاني، وندرة الموارد، والتنمية المستديمة، وقضايا البيئة... إلخ (تشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم).

وعلى ما تم عرضه حول النماذج الأمنية التي قد تتخذها الترتيبات الأمنية الإقليمية، فإن معظم الدراسات المتعلقة بقضايا الأمن تجمع على أنه لا يوجد إطار نموذجي معيّن، يمكن اعتماده كنظام أمني إقليمي، فالوحدات السياسية الإقليمية، تتخذ

نماذج وأشكالاً وترتيبات أمنية إقليمية بما يتوافق مع ظروفها العامة، واحتياجاتها الأمنية، ونوعية التهديدات التي تواجهها. فتلك الترتيبات، كما يراها جيفري كيمب (Geoffrey Kemp)، هي صيغ مركّبة تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك، أمن جماعي، أمن شامل، أمن تعاوني، أو مزيج من هذه الصيغ)، وأطرافها (القوى الإقليمية أو بعضها، قوى إقليمية مع قوى خارجية، بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية)، وأطرها (رسمية، وغير رسمية)، وتبعاً لتوافق دول الإقليم[٤٣].

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية، ليست وليدة فكر أو مشروع أو نموذج معين معدّ سلفاً لتطبيقه أو تنفيذه، بل يتطلب جهداً مستمراً عبر عمليات معقدة طويلة الأمد، بدءاً من إجراءات بناء الثقة، ومروراً بالتعاون الأمني، ووصولاً إلى مرحلة التكامل الأمني، التي تعدّ المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي. فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية (Security Community) التي عرّفها كارل دويتش (Karl Deutsch) بأنها «مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معيّن، تولَّد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، ويمكن حلّها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها»[٤٤]. فالجماعات الأمنية يمكن أن تعمل في إطار مؤسسي متكامل يعزّز بعضه بعضاً، ويمكن تطويره على شكل نظام أمني إقليمي، بتطبيقه وتعميمه على أقاليم أخرى في العالم، عبر التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والأمني على نحو متزايد. وعليه، فالجماعة الأمنية يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التعاون تتشكل بين أطراف فاعلة مشاركة، حين يكون لنخبها السياسية توقّعات السلام وغياب الحرب في ما بينهم في الحاضر من أجل المستقبل. فالجماعة الأمنية، إذاً، عند دويتش تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه الذي يسعى إليه بوزان في مصطلحه «المجمَّع الأمني» في اتخاذ المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية للقضايا الأمنية.

وتأسيساً على الشرح السابق حول النظام الأمني الإقليمي، يتضح أن هذا النظام يسهم في إيجاد المزيد من الثقة بين وحداته، بحيث تتمكن تلك الوحدات من تركيز طاقاتها وقدراتها ومواردها على رفاهية الإقليم، بدلاً من التركيز المفرط على التدابير الأمنية غير المجدية. كما أنه يتميز بإضفاء الصبغة المؤسسية عبر تكوين نظام أمني يعمل على ترسيخ التعاون، عوضاً عن الاعتماد الذاتي على تحقيق الأمن. فإقامة الترتيبات الأمنية عن طريق دول المنطقة قد يكون أحد الحلول الناجعة للتخلص من معضلة الأمن، فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم مع بعضها البعض عبر تفاعلاتها الإيجابية، زاد توافق مصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها.

---

(٤٣) عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤٤) Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall College, 1968).

خامساً: تهديدات الأمن

إن العلاقة بين مفهومي «الأمن» و«التهديد»، علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم «الأمن» لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركّزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، تتمثل في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببعديها الخارجي والداخلي، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي). فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي(٤٥)، حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية. بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقّدة لهذا الموضوع.

وفي هذا السياق، فإن المنظور الواقعي للأمن يرى ضرورة تحديد التهديدات العسكرية الفعلية أو المحتملة التي تواجهها الدولة، وتقييم القدرات العسكرية للدولة من أجل مواجهة تلك التهديدات. أما المنظور الليبرالي فإنه يرى أن التهديدات والقدرات العسكرية، هي محدّدات غير كافية للأمن، بل إن هناك أنواعاً ومصادر أخرى للتهديدات التي تتباين أهدافها، أي أن التهديدات لا تكون الدول المستهدف الوحيد فيها، فقد يشمل هذا التهديد المجتمع ككل، كما أن التهديدات لا تقتصر على جانبها العسكري والأمني فقط، وإنما تمتد لتشمل تهديدات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية، كما أن مصادرها لا تكون ذات منشأ خارجي فحسب، بل إنها تنشأ أيضاً على الصعيد المحلي الداخلي. وعليه، فالواقعية تركّز على الدولة ونظامها السياسي كهدف للتهديد الذي يكون مصدره عسكرياً خارجياً، أما الليبرالية فإنها توسع أبعاد التهديد الذي قد يشمل الكيان الاجتماعي ككل، وتكون مصادره متعدّدة داخلية وخارجية.

«التهديد» في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحدّ الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي

---

(٤٥) سمعان بطرس فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» في: **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، ص ٧٩.

والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرّضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر(٤٦). فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي ـ الجماعي ـ القومي ـ الإقليمي)، مروراً بمصادر التهديد (داخلي، خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي ـ الأمن الجماعي ـ الأمن المشترك... إلخ) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل استراتيجية مرنة ومتعدّدة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيّرة.

إن تحليل مفهوم «التهديدات» ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحوّلات قد أدت إلى تحوّلات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدى إلى تعدّد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الأمن. وفي ضوء تلك التحوّلات الجديدة في البيئة الأمنية، ركّز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولاً إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعدّدة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني)(٤٧).

وفي هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومَي «التهديدات» و«التحديات». فالتحديات هي «المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحدّ أو تعوق من تقدمها، وتشكّل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها»(٤٨). وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض

---

(٤٦) أحمد عبد الحليم، «أمن الخليج: إلى أين؟،» **أوراق الشرق الأوسط** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٤٧) بيورن هاغلين وإليزابيث سكونز، «القطاع العسكري في محيط متغير،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، فريق الترجمة فادي حمود [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٤٤٦.

(٤٨) جمال سند السويدي، «قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية،» في: جمال سند السويدي، محرر، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٣٧.

عليه التحدّي مستوى التحدّي نفسه، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين. بيد أن الوصول إلى مرحلة التوازن تلك تستغرق وقتاً زمنياً أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد. والتحديات يمكن أن تتخذ صوراً عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشراً باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره تأثيراً مباشراً في الأمن. أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.

وتختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع: أولها التهديدات «الفعلية»، وهي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها؛ وثانيها التهديدات «المحتملة»، وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرّض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحلّ النزاع؛ وثالثها التهديدات «الكامنة»، وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح؛ وأخيراً التهديدات «المتصورة»، وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية. بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة. ووفقاً لتلك المفاهيم السابقة لأشكال أو صور التهديدات، فإنه يمكن تحديد القدرات المطلوبة وحجمها، لكل نوع من أنواع تلك التهديدات، وطبيعة المتطلبات الواجب استعمالها تباعاً لجداول زمنية معيّنة.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لا بد منها لتحديد العمل الاستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها، أو التقليل من مخاطرها. فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل: أولها مدى قوة التهديد وفعاليته؛ وثانيها مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواء في جدية الاستجابة أو مستوى الإجماع؛ أما العامل الأخير فهو وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز وتشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

وبشكل عام، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي، نورد منها ما يلي[٤٩]:

أ ــ طبيعة التهديد: ويقصد به نوعه وأبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٧ ــ ٣٨.

ب ــ مكان التهديد: اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدّد في دولة معيّنة.

ج ــ زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت ــ مستمر)، وهل هو ثابت أو متغيّر.

د ــ درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلّب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره.

هـ ــ تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحدّ من تأثيره وأبعاده.

خاتمة

نخلص من الشرح السابق لمفهوم «الأمن» بشكله العام إلى أنه مفهوم نسبي متغيّر يتسع ويضيق وفقاً لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة (فردي ــ قومي ــ إقليمي ــ دولي) وأبعاد متنوعة (العسكري ــ السياسي ــ الاقتصادي ــ الاجتماعي ــ الإنساني ــ البيئي ــ المعرفي... الخ)، ويتعرّض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من اتجاهات عدة. وعلى هذا، فإن تحديد مفهوم «الأمن» ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية، وليس من حيث الوجود التام أو العدم، كما أن الأمن ليس شعوراً يصحبه ردّ فعل غريزي، أي سلوك غريزي ينتج منه إجراءات أو تدابير أمنية معيّنة، وإنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي والإدراك ويتحقق في الواقع بناء على تلك التدابير، بمعنى أنه الأثر الناتج من مجمل تلك التدابير ــ وليست التدابير بحدّ ذاتها ــ فالعلاقة هنا بين الأمن والتدابير الأمنية هي علاقة سببية موضوعية تستوجب انتقاء التدابير وفقاً للاحتياجات التي تفرضها المستجدات الموضوعية، وليس مجرد احتمالات غير واقعية أو مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر. فالأمن يعبّر عن حالة حركية دائمة ومركّبة، تواكب تطور المجتمع بجميع أبعاده، وتداخل مستوياته للوصول إلى صيغة محدّدة لحمايته في أثناء تطوره.

وعليه، فإن المفهوم العام لـ «الأمن» يمكن أن يطلق على الأثر الناتج من جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل ما يعوق تقدمه، ويحدّ من استمرار حركته لتحقيق أهدافه وفقاً لقدراته المتاحة. وعلى هذا، فإن الأمن قد اشتمل على تكامل الأبعاد الأمنية، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن. بيد أن عملية إيجاد مفهوم جامع ومانع لتعريف «الأمن» صعب للغاية، فالطرح السابق لم يُرد به إيجاد تعريف محدّد لـ «الأمن»، بقدر ما هي محاولة للتوصل إلى اقتراب فكري أو إطار معرفي للتحديد الدقيق لمحدّدات «الأمن» وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده ■

حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل ـ التداعيات ـ المستقبل

عبد الله خليفة الشايجي

أستاذ مشارك ـ قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

مقدمة

شنّت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق تحت مسمّى «عملية حرية العراق» (Iraq Freedom Operation) دون غطاء شرعي من الأمم المتحدة. وهذا ما يؤكّده أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي أنان بقوله إن «الحرب الأمريكية في العراق غير شرعية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وإن درس حرب العراق واضح، وهو أنّه من الأفضل العمل بشكل جماعي مع الحلفاء تحت مظلة الأمم المتحدة. وآمل أن لا نرى في المستقبل أي عملية عسكرية لا تحظى بموافقة الأمم المتحدة ودعم المجتمع الدولي... إن الحرب في العراق لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا، ومن وجهة نظر الميثاق، فإن الحرب لم تكن شرعية»[1]. ولعبت المملكة المتحدة الدور الرئيسي في دعم الحرب، بالإضافة إلى دول صغيرة أخرى، مثل أستراليا، ودول في «أوروبا الجديدة»، على حدّ توصيف وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد في انتقاده لأوروبا القديمة، مثل فرنسا وروسيا وألمانيا، حيث تناقص عدد تلك الدول بسبب تنامي الشعور المعادي للحرب في بلادهم، وخسارة الحكومات التي اتخذت قرار المشاركة في الحرب، مثل آزنار في إسبانيا، وبرلسكوني في إيطاليا، وهاورد في أستراليا.

تسعى هذه الدراسة إلى متابعة ورصد المراحل التي مرّت بها الحرب على العراق من مرحلة التخطيط والتنفيذ إلى المراحل المتعدّدة التي مرت بها الحرب والأخطاء الاستراتيجية و«التكتيكية» التي شهدتها تلك الحرب التي دخلت عامها السادس دون أن يظهر أيّ مؤشر لطبيعة نهايتها.

(١) «Iraq War Illegal, Says Annan,» BBC News, 16 September 2004, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm>.

ستتبع الدراسة المنهج التاريخي الوصفي ومراجعة أدبيات الهيمنة والقوى الكبرى في العلاقات الدولية. وستعالج هذه الدراسة أدبيات «المحافظين الجدد» والنظرية الواقعية للعلاقات الدولية. وكيف أثرت رؤية المحافظين الجدد ونظرياتهم في قرار الحرب، وكيف قادت أخطاؤهم الاستراتيجية، التي تبرّرها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بـ «الأخطاء التكتيكية»، إلى المأزق الاستراتيجي للولايات المتحدة في العراق، والتي ساهمت عبر ما يُسمى «النتائج والحسابات غير المتوقعة للحرب» (Unintended Consequences)[٢] في دفع منطقة الخليج العربي إلى مستويات غير مسبوقة من عدم الاستقرار والعسكرة، وغياب التوازن الاستراتيجي الإقليمي، والاعتماد على الحماية الأمنية الخارجية مع ما يستتبع ذلك من تبعية ووجود عسكري غربي طويل الأمد.

تتناول الدراسة تأثير تداعيات الحرب المستمرة في العراق في الأمن الخليجي، وتأثيرها في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مع دراسة محدّدات الدور الإيراني والدور العربي، وكيف توظف إيران الورقة العراقية بشكل فعّال لتعزيز موقفها وأهدافها في المنطقة في مواجهة الوجود والاستراتيجية الأمريكيين.

كما تتطرق الدراسة إلى نتائج الحرب، وخاصة انعكاسات الحرب في العراق وعجز تأثير الدور الخليجي والعربي في مخرجات الحرب ونتائجها، بما يعزّز ويحصّن الأمن القومي الخليجي والعربي، ويساعد العراق على البقاء كياناً موحّداً ومتماسكاً يحافظ على وحدته وسيادته، وانعكاسات ذلك كلّه على منطقة الخليج العربي بشكل عام، وعلى ودول مجلس التعاون الخليجي الست بشكل خاص.

وتحاول الدراسة تتبع مراحل الحرب والخطط الأمريكية التسع التي سعت الاستراتيجية الأمريكية إلى تطبيقها بعد التعثر، وعدم قدرتها على تحقيق أهداف الحرب خلال الأعوام الخمسة الماضية، وآخرها استراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية (Surge) ثلاثين ألفاً في العام الماضي، وفتح قناة حوار مع إيران عن الشأن العراقي، وإقصاء السنّة، ومن ثمّ إعادة دمجهم وتقوية التنظيمات الشيعية، ومن ثمّ الانقلاب عليهم، وحرب جيش المهدي وإعلانه وقفاً للمواجهات، ووصولاً إلى المواجهة الدموية في نهاية آذار/مارس ومطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بين قوات الأمن العراقية وجيش المهدي في جنوب العراق، والبصرة بالتحديد، وامتداداً إلى مدينة الصدر في بغداد في عملية «صولة الفرسان» بدعم عسكري وسياسي أمريكي ودور إيراني، وانعكاسات ذلك على استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، مع تقديم قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال باتريوس والسفير الأمريكي كروكر التقرير نصف السنوي للكونغرس الأمريكي عن تطور الأوضاع الأمنية في العراق.

---

(٢) انظر: **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية** (ندوة) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، الفصل ٣، «الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي»، ص ١١٧ ـ ١٣٠.

ثمّ هناك الاستراتيجية الأمريكية التي اتبعتها في عام ٢٠٠٧، التي بدأت تتآكل ويتراجع تأثيرها وجدواها، والمتمثلة بالاعتماد على «مجالس الصحوات» من المقاتلين السنّة الذين توظّفهم وتموّلهم وتدرّبهم القوات الأمريكية في العراق للتصدّي ومحاربة تنظيم القاعدة، وشنّ عمليات واسعة النطاق مع القوات العراقية في الأنبار وديالى، وأخيراً في الموصل. كما ستتطرق الدراسة إلى المراحل الأخرى التي مرّت بها الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ومستقبل تلك الاستراتيجية.

من الواضح أن الشأن العراقي لن يتم حسمه في الأشهر القليلة المتبقية من إدارة الرئيس بوش، وأن الرئيس بوش سيترك إرثاً ثقيلاً لخليفته، سواء كان من الحزب الديمقراطي، أو من الحزب الجمهوري، في ظلّ استقطاب وارتفاع حدّة النقاش في حملة الرئاسة الأمريكية، وخاصة بين المرشحيّن الديمقراطييّن هيلاري كلينتون وباراك أوباما وإصرارهما على سحب القوات الأمريكية خلال الأشهر الأولى من وصول أي منهما إلى البيت الأبيض، مع قراءة إمكانية وواقعية تحقق ذلك على مسرح العمليات العراقي وامتداداته وتفرّعاته الإقليمية، وانعكاسات ذلك إذا حدث على الأمن الخليجي، وتمكين إيران وما يعنيه ذلك لإيران والقاعدة وقوى التطرف في المنطقة، وهو ما يحذر حتّى منه الرئيس بوش نفسه.

وتختم الدراسة بتقديم سيناريوهات لمستقبل العراق، في ظلّ المعطيات وأدوار القوى الكبرى والإقليمية، وتفاعل القضايا الإقليمية المتعدّدة الأخرى في المنطقة التي تسميها الولايات المتحدة الأمريكية «الشرق الأوسط الكبير» من الملف النووي الإيراني والصراع العربي ـ الإسرائيلي والقاعدة، وسياسة محاور الاعتدال والتشدّد التي ظهرت كنتاج وإفراز للحرب الأمريكية في العراق، وفي مؤتمر القمة العربي العشرين الذي استضافته دمشق، وسط استقطاب وفرز عربي نافر على خطوط سياسة المحاور بين الدول العربية.

أولاً: المشهد العراقي بعد خمسة أعوام من الحرب

أوضح تقرير للكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٧ أنه من أصل ثمانية عشر هدفاً وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية وتطالب حكومة المالكي بتنفيذها، لم يتم تحقيق سوى ثلاثة من تلك الأهداف. ويأتي ذلك من حكومة يتم انتقادها على الدوام من الكونغرس الأمريكي ومن الإدارة الأمريكية المحبطة منها، خاصة بعد أن فقدت الكثير من شرعيتها وتمثيلها بالانسحابات وتعليق العضوية من ممثلين لكتل سنّية وشيعية مهمة وسط اتّهامات بطائفيتها ومطالبة باستقالتها، وخاصة بعد العملية العسكرية «صولة الفرسان» في الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٨ ضدّ قوات جيش المهدي.

وضعت توصيات مجلس الأمن الوطني الأمريكي سلسلة من الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد لتحقيق النصر، ومحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن، وتطوير

الديمقراطية، وتحقيق إنجازات اقتصادية كقاعدة لتحقيق النصر في العراق[٣]. و«على المدى القصير، المطلوب تحقق إنجازات في الحرب على الإرهابين، وتحقيق إنجازات سياسية مهمة، والنهوض بالمؤسسات الديمقراطية، وبناء قوات الأمن. أما على المدى المتوسط، فالمطلوب من العراق هزيمة الإرهابيين وتأمين الأمن، وقيام حكومة دستورية، وتحقيق تقدّم في المجال الاقتصادي. أما على المدى البعيد، فيجب أن يصبح العراق آمناً، موحّداً، مندمجاً في المجتمع الدولي، وشريكاً كامل الشراكة في الحرب على الإرهاب»[٤].

على الرغم من ذلك التعثر، إلا أن الرئيس بوش يؤكّد النجاح في جزئية من الاستراتيجية الأمريكية بزيادة عديد القوات في ما عرف باستراتيجية «Surge»، التي اكتملت بزيادة خمسة ألوية مقاتلة، بحيث بلغت القوات المساندة ثلاثين ألف جندي، مما رفع عديد القوات الأمريكية في العراق إلى أكثر من مائة وستين ألفاً. وتؤكد الإحصائيات أن وتيرة العنف في العراق قد انخفضت في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧.

أكد الرئيس بوش في خطابه الأخير الذي ألقاه في الكونغرس في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ (خطاب حالة الأمة) أن «العدو لا يزال خطيراً، ولا يزال جهدنا يتطلب المزيد من العمل. الزيادة في قواتنا والقوات العراقية حققت إنجازات، كان القليل منا يتخيّلها قبل عام. قبل عام، حيث كان الكثيرون يشكّكون بوقف العنف. واليوم، انخفضت العمليات الإرهابية الكبيرة، وانخفض قتل المدنيين، وكذلك شهدنا تراجعاً في القتل الطائفي. في العام الماضي كان لدى القاعدة مأوى ووجود في العديد من المناطق العراقية، ومنح قادة القاعدة ممراً آمناً للقوات الأمريكية لمغادرة العراق. أما اليوم، فإن القاعدة هي مَنْ تبحث عن ممر آمن للهرب»[٥]. قد يكون هذا التقييم الذي يؤمن به الرئيس بوش لتأكيد نجاح المقامرة التي اعتمدها خلافاً لتوصيات لجنة بيكر هاملتون التي أوصت بسحب القوات الأمريكية المقاتلة في ربيع عام ٢٠٠٨. لكن الرئيس بوش عاد إلى الطرح المبالغ به نفسه في خطابه للناخب الأمريكي المحبط من الحرب ونتائجها، التي تراجعت التغطية الإعلامية لها في الذكرى الخامسة للحرب مع وصول عدد قتلى القوات الأمريكية إلى ٤٠٠٠ قتيل. وعلى الرغم من مئات الآلاف من القتلى العراقيين، وملايين المشرّدين، وارتفاع الفرز الطائفي والمذهبي والعرقي، وانتشار الكراهية لأمريكا، وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم، وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس بوش علّق في الذكرى الخامسة للحرب بقوله: «بعد خمسة أعوام من الحرب، هناك نقاش، وأسئلة نتفهمها. هل الحرب كانت تستحق القتال، وهل القتال يستحق التضحيات والانتصار؟ والإجابات واضحة بالنسبة إليّ. إن إسقاط صدام حسين من الحكم كان القرار الصائب. وهذه معركة يجب على أمريكا أن تنتصر فيها»[٦].

(٣) Robert Looney, «Impediments to Stability in Iraq: The Elusive Economic Dimension,» *Middle East Review of International Affairs* (MERIA), vol. 12, no. 1 (March 2008).

(٤) *National Strategy for Victory in Iraq* (Washington, DC: National Security Council, 2005).

(٥) George Bush, «State of the Union Message,» 28 January 2008.

(٦) «Bush: The Battle in Iraq is Noble, it is Necessary and it is Just,» *Guardian*, 20/3/2008.

كرر الرئيس بوش في الذكرى الخامسة للحرب على العراق أن استراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية التي استكملت في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، ناجحة، وأدت إلى خفض العنف بشكل كبير، ومهّدت الطريق أمام الانتصار الاستراتيجي الكبير[٧]. وقدم الرئيس بوش ثلاثة أسباب لعدم الانسحاب المبكر أو المجَدْول من العراق، كما يطالب المرشحان الديمقراطيان هيلاري كلينتون وباراك أوباما، اللذان وعدا بسحب القوات الأمريكية خلال عام ٢٠٠٩ إذا فاز أحدهما في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وأعلن الرئيس بوش في الذكرى الخامسة للحرب على العراق «أن الانسحاب الأمريكي من العراق سيسمح لأعدائنا بالانتصار، والعنف الذي بدأت تنخفض وتيرته سيتصاعد، وسينزلق العراق نحو الفوضى. وستستعيد القاعدة ملاذاتها الآمنة، وستقيم ملاذات جديدة لزرع العنف والإرهاب، الذي قد ينتشر خارج حدود العراق، وينذر بعواقب وخيمة للاقتصاد العالمي»[٨]. وهذا عامل جديد بدأ الرئيس بوش يستخدمه بسبب ارتفاع أسعار النفط وتجاوز برميل النفط أكثر من ١١١ دولاراً أمريكياً، وهو أن الانسحاب الأمريكي من العراق سيهدّد الاقتصاد العالمي. ولذلك حسم الرئيس بوش أمره وأعلن أنّه لن يسحب المزيد من القوات الأمريكية بعد تموز/يوليو القادم، ما يعني أنَّ الرئيس بوش سيترك مصير العراق والوجود الأمريكي لخليفته القادم ليتعامل مع الشأن العراقي المعقّد، أيّاً يكن، ديمقراطياً أم جمهورياً، خاصة المرشح الجمهوري جان ماكين الذي بات مرشح الحزب الجمهوري لخلافة الرئيس بوش، وهو الذي ساند ودعم زيادة عديد القوات.

لقد تراجع العراق من كونه قضية تؤثر سلباً في استراتيجية الإدارة الأمريكية وشعبية الرئيس بوش، وفرص فوز المرشح الجمهوري ومؤيدي الحرب في سنة انتخابات مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الرئيس بوش يصرّ على أن خفض العنف في العراق بسبب نجاح استراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية جعلت الإرهابيين في حالة تشتّت. ويسعى الرئيس بوش «إلى الاستفادة من الزخم والبناء على الإنجازات التي كسبناها عام ٢٠٠٧، في وقت ننتقل إلى المرحلة التالية من استراتيجيتنا، أي الحماية الموسعة لمهمتنا»[٩].

أكد آخر تقويم للاستراتيجية الأمريكية في العراق (NIE) (التي تضم ستة عشر جهاز استخبارات أمريكي) في صيف عام ٢٠٠٧ حقيقتيْن مهمتيْن في الشأن العراقي: **الأولى**، لا يبدو أن الحكومة العراقية متماسكة. ولا يمكن ولا يريد الساسة العراقيون أن يشكّلوا حكومة ائتلافية متماسكة وقوية .**الثانية**، ساهمت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في تحسين الظروف الأمنية في بعض المناطق والمحافظات، ولكنها فشلت في المجمل في تحسين

(٧) «After 5 Years in Iraq, Bush Hails «Strategic Victory»,» *Guardian*, 19/3/2008.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) «Bush Aims to Ease Worries and Burnish Legacy,» *Wall Street Journal*, 29/1/2008.

الوضع الاستراتيجي لأن الميليشيات السنّية والشيعية لا تزال مسلّحة ومندفعة وفاعلة (Armed, Motivated and Operational)[١٠].

لا شكّ في أن هذه الحقائق ساهمت في تعثّر المشروع الأمريكي الذي كان يرى انطلاقته من العراق لإعادة تشكيل وصياغة الشرق الأوسط الجديد بما يخدم المشروع الأمريكي الكبير في الشرق الأوسط ككل. فعدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي من الحرب، وتراجع وتقلّب استراتيجيتها في العراق، سمحت لإيران بالتجرؤ والاستفادة من الفراغ الاستراتيجي، وجعلت من انتصار واشنطن مكلفاً وصعباً وطويلاً. إن فرص التوصل إلى «صفقة شاملة» (Grand Bargain) ممكنة، وإن لم تحدث في عهد إدارة الرئيس بوش، إلا انها تقلق دول الخليج، وتجعل دول مجلس التعاون في حالة عدم توازن استراتيجي، خاصة مع انتقال إيران إلى المرحلة الثانية، والسعي إلى منع وصول حكومة عراقية موالية لواشنطن، أو جعل العراق دولة تملك مقدّرات الدولة المستقرة، حتّى لا تتحول إلى دولة توازن إيران استراتيجياً، وربما عن طريق تحالفها مع واشنطن، تشكّل تهديداً مستقبلياً لأمن إيران القومي.

يبدو واضحاً أن تقرير الاستخبارات الأمريكية الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان يرى أن منح إيران صك براءة في سعيها إلى امتلاك برنامج نووي عسكري، سيمنح طهران المزيد من الجرأة والقدرة على المناورة والتحدّي، سواء في العراق أو في الخليج أو في فلسطين ولبنان. وسيعزّز ذلك الدور الإيراني مع تزايد الفرز الطائفي والمذهبي في العراق الذي تغذّيه طهران، وهو ما يسهم في مدّ ظاهرة التشيّع خارج حدود العراق، الأمر الذي يزيد من مؤشر القلق في المنطقة، انطلاقاً من العراق والدور الإيراني هناك، وصراعه ضدّ الاحتلال الأمريكي، وتداعيات ذلك كلّه داخل وخارج العراق، دون قدرة أو تأثير يذكران من دول المجلس، في ما يخصّ التطورات المتعلّقة بالتهديدات المتواصلة.

وقد تجرأت إيران أكثر في ممانعة وتشكيل حائط صدّ كبير لإفشال مشروع واشنطن في الشرق الأوسط الكبير من أفغانستان إلى العراق، ومن الخليج إلى لبنان، ومن فلسطين إلى البرنامج النووي والباليستي الصاروخي والفضائي الإيراني المتحدّي بقوة لواشنطن ومشروعها الشرق أوسطي، مما دفع بوزيرة الخارجية الأمريكية رايس إلى الاعتراف على مضض بأنه ليس لدى واشنطن «أعداء دائمون لأننا لا نضمر عداء»، في إشارة مبطنة إلى إيران وكوريا الشمالية[١١].

مع تراجع حدّة العنف في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، وبعد تمرير مجلس النواب العراقي قانون «العدالة والمسألة» بدلاً من قانون «اجتثاث البعث» في مطلع عام ٢٠٠٨[١٢]،

(١٠) George Friedman, «Endgame: American Options in Iraq,» Stratfor, 27/8/2007.

(١١) «Rice: U.S. Has No Permanent Enemies,» worldbulletin.net, 24/1/2008.

(١٢) هدى النعيمي، **قانون العدالة والمسألة هل يحقق الاستقرار في العراق؟** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

لا يزال الرئيس بوش المسؤول الأوّل عن الحرب على العراق. ومع دخول الحرب الأمريكية في العراق عامها الخامس، يستمرّ الرئيس بوش بتأكيد صواب قراره بخوض الحرب، غير عابىء بما ألحقته من خسائر ودمار. وتفيد آخر الإحصاءات أن أكثر من مليون عراقي قُتلوا منذ عام ٢٠٠٣، بحسب بحث أجرته مجموعة بريطانية (Opinion Research Business-ORB) في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد شملت الدراسة ٢٤١٤ بالغاً، وتوصلت إلى نتيجة أن خُمس الأسر العراقية فقدت على الأقل أحد أفرادها، وأن أكبر عدد من القتلى كان في بغداد، حيث فقدت ٤٠ بالمئة من الأسر أحد أفرادها(١٣).

ولا يزال الرئيس بوش متمسكاً بوجهة نظره بأن استمرار الحرب على الإرهاب، أو كما تُعرف بـ «الحرب الطويلة»، وهو ما أكده في مطلع عام ٢٠٠٨ في «خطاب حالة الاتّحاد» برفض الانسحاب، وكذلك في خطاب علني آخر في مقاربته الحرب في العراق وأفغانستان بأنهما حربان على الإرهاب، وبأن الحربين غير منفصلتين مع خوضهما في مسرحين للأحداث وتحت ظروف مختلفة، ولكن بنتيجة أساسية للأمن الأمريكي(١٤).

وكان الرئيس بوش في خطابه مطلع عام ٢٠٠٧، مع بدء سياسة زيادة عديد القوات الأمريكية بثلاثين ألف جندي، مخالفاً توصيات لجنة بيكر هاملتون التي أوصت بسحب معظم القوات الأمريكية المقاتلة بحلول ربيع عام ٢٠٠٨، قد حذر من أن الفشل الأمريكي في العراق سيكون له تداعيات خطيرة على أمن، وحتّى على بقاء دول منطقة الخليج المعتدلة، و«أن الفشل الأمريكي في العراق سيخلق بؤراً للمتطرفين وتهديداً استراتيجياً لبقائها»، وهو ما سينعكس سلباً على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي(١٥).

وقد شدّد نائب الرئيس الأمريكي أن «العدو الذي تواجهه الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب جعل العراق الجبهة الرئيسيّة في هذه الحرب»، و«أن الفشل الأمريكي في العراق لن يقتصر بالضرورة على واشنطن، بل سيشمل الحكومات المعتدلة في الشرق الأوسط بأسره»(١٦). أما وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس، فتحدّث عن سحب خمس وحدات عسكرية مقاتلة من العراق في صيف عام ٢٠٠٨، وهو الذي كان قد أعلن عند استلام منصبه في مطلع عام ٢٠٠٧ أن العراق يشهد أربع حروب متفجرة ومستعرة معاً، حيث اعترف أن الجمود الاستراتيجي الأمريكي في العراق «يعود إلى مواجهتنا أربع حروب، وليس حرباً واحدة؛ حرب شيعية ـ شيعية في الجنوب (برزت في المواجهة الأخيرة ضدّ ميليشيا الصدر)، والحرب الثانية نزاع مذهبي أساساً في بغداد، ولكن ليس محصوراً هناك. والثالث هو التمرد، والرابعة ضدّ القاعدة التي تهاجم تلك الأهداف مجتمعة»(١٧). ومع

(١٣) «Iraq Conflict Has Killed more than Million Iraqis, Survey,» Reuters, 30/1/2008.

(١٤) «Bush Defends his War in Iraq and Afghanistan,» *Los Angles Times*, 1/2/2008.

(١٥) President Bush Speech Oval Office, 10/1/2007.

(١٦) Donna Miles, «Cheney Calls Iraq Central Front in Terror War,» globalsecurity.org, 7/8/2007, <http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2007/08/iraq-070807-afps01.htm>.

(١٧) Phillip Carter, «There are Four Iraq Wars: How Many of Them Can We Win?,» *Slate*, 9/2/2007.

مقاتلة الجيش التركي لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق، يرتفع عدد الحروب المستعرة في العراق إلى خمس حروب في آن واحد، مما يجعل العراق أرض الحروب المتعدّدة. وبارقة الأمل الوحيدة قد تكون تراجع فرص اندلاع حرب أهلية ومذهبية التي تراجعت في عام ٢٠٠٧، مع خوف من إمكانية عودتها في المستقبل بسبب استمرار الظروف والمخاوف التي ساهمت في إيجاد المخاوف من اندلاعها، وإن تراجعت آنياً، هذا لا يعني انتفاؤها كلياً.

وكان تقرير التقييم الاستخباراتي الوطني الصادر عام ٢٠٠٦ قد أكد «تفشي العنف الإجرامي بشكل كبير»[١٨]. وأكد مايكل ماكونيل، رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية الوطنية الذي ينضوي تحت إشرافه وإدارته ست عشرة وكالة أمنية واستخباراتية، أن العراق «يسير في الاتّجاه الخاطىء»، وتوصيف «الحرب الأهلية» يصف بدقة عناصر رئيسيّة في النزاع العراقي، ومن بينها تفاقم الانقسامات الطائفية وتشريد السكان. وإنه من شبه المستحيل أن تنجح الحكومة العراقية في وقف العنف، وإن الانسحاب الأمريكي من العراق سيرفع وتيرة العنف الطائفي، ويرفع من مستوى المقاومة السنّية ضدّ الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة[١٩]. في العادة، يتجنب البيت الأبيض توصيف الحرب الأهلية لوصف الوضع في العراق، ولذلك كان لافتاً اعتراف ماكونيل، وهو مسؤول الاستخبارات الأوّل في أجهزة الاستخبارات الأمريكية، باستخدام مقاربة الحرب الأهلية لوصف الأوضاع في العراق.

ثالثاً: مراحل الحرب على العراق

تؤكد دراسة تفصيلية مهمة لمؤسسة ستراتفور الأمريكية المتخصصة بالدراسات والشؤون الأمنية والاستخباراتية الدولية أن التدخل الأمريكي في العراق مرّ بأربع مراحل أساسية منذ بدء الحرب عام ٢٠٠٣ إلى الربع الأوّل من عام ٢٠٠٨. هذه المراحل هي:

١ ـ **من شتاء عام ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣**: هذه المرحلة بدأت بالتحضير للحرب، حيث اختارت الإدارة الأمريكية الخيار الأفضل من بين الخيارات الأسوأ، ثمّ أقنعت الإدارة نفسها بالنتائج المتفائلة لنتائج الحرب.

٢ ـ **من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى صيف عام ٢٠٠٣**: بدأ التمرد بالظهور. وفشلت الإدارة بالتعامل مع التمرد. ويضيف التقرير الأمني أنَّ اللحظة الحاسمة في الحرب كانت بين أيار/مايو ٢٠٠٣ وتموز/يوليو ٢٠٠٣، حيث فشلت الإدارة الأمريكية في تقدير خطر المقاومة والتمرد في المناطق السنّية، مما مهّد الطريق إلى مرحلة الثالثة. وكانت هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي كان من الممكن أن يتغير مسار الحرب فيها، ولكن ذلك لم يحدث.

(١٨) «Spy Agencies Say Iraq War Hurting U.S. Terror Fight,» *Washington Post*, 24/9/2006, p. A1.

(١٩) «Spy Chief Uses Civil War to Describe Iraq,» *USA Today*, 27/2/2007.

٣ ـ **من خريف ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠٠٦**: بحلول عام ٢٠٠٤، وحتّى بعد أن غيّرت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها، سعت إلى إدماج السنّة العرب بعد أن أقصتهم، مع استمرارها في خوض عمليات عسكرية ضدهم. وبات واضحاً أن أمريكا لن تنسحب من العراق، على الرغم من الاقتناع أن الخيار العسكري للولايات المتحدة الأمريكية قد فشل، وعلى الرغم من خوض الولايات المتحدة الأمريكية حرباً في عدة جبهات ضدّ القاعدة والمتمردين والمليشيات الشيعية المدعومة من إيران، وزيادة عديد القوات الأمريكية بثلاثين ألفاً، وتحسن في الوضع الأمني، دون أن يرافق ذلك تحسن واستفادة في مجال المصالحة السياسية التي تبقى العنصر الأساسي لديمومة الاستقرار والأمن في العراق. وقد عبّر قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد باتريوس عن إحباطه وعدم رضاه من أداء القادة السياسيين العراقيين، وأن القادة العراقيين فشلوا في استثمار فرصة التحسن الأمني لتحقيق تقدّم مواز باتّجاه حلّ مشكلاتهم السياسية(٢٠)، على الرغم من إصدار مجلس النواب العراقي ثلاثة قوانين مطلع عام ٢٠٠٨ لإدماج السنّة، ولبدء مسار المصالحة الوطنية. هذه القوانين التي صادق عليها مجلس النواب العراقي والهيئة الرئاسية بضغط أمريكي لإدماج السنّة العرب، هي: القانون **الأوّل**، قانون إلغاء إقصاء البعثيين الذي أقرّه الحاكم العسكري الأمريكي بريمر، واستبدل بقانون المساءلة والعدالة. والقانون **الثاني**، قانون العفو عن عشرات الآلاف، معظمهم من السنّة العرب. والقانون **الثالث**، قانون انتخابات المناطق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي سيعطي السنّة العرب دوراً أكبر في المشاركة والإدارة في المناطق المختلطة(٢١).

وفي نهاية عام ٢٠٠٦ تأكد مركز دراسات ستراتفور للدراسات الأمنية والاستخبارتية الدولية أن لا حلّ عسكرياً لمعضلة الحرب الأمريكية في العراق، وأن الحلّ السياسي، خاصة بعد انتصار الحزب الديمقراطي وحصوله على الأغلبية في انتخابات الكونغرس الأمريكي، وإقصاء الحزب الجمهوري، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، سيعزّز من الموقف الإيراني(٢٢). ولذلك سعت واشنطن إلى إشعار إيران بالخطر، وعلقت الاجتماعات حول العراق، ومارست تصعيداً منذ مطلع عام ٢٠٠٨. وتحدّث الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني في زيارتهما لمنطقة الخليج عن الخطر الإيراني وضرورة مواجهته. ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيسي لقيادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإصدار قرار عقوبات ثالث في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ يفرض المزيد من العقوبات على إيران بالإجماع، باستثناء إندونيسيا التي امتنعت عن التصويت. وكان محبطاً لإيران مشاركة حلفائها التقليديين، روسيا والصين، بالتصويت على قرار العقوبات. كما شكّكت الولايات المتحدة الأمريكية بنتائج مجلس الشورى الإيراني الذي جرى في منتصف آذار/

(٢٠) «Petraeus: Iraqi Leaders Not Making «Sufficient Progress»,» *Washington Post*, 14/3/2008, p. A10.

(٢١) Alain Gresh, «Did the Surge Work?,» Agence Global, *Le Monde diplomatique*, 3/3/2008.

(٢٢) George Friedman, «Stratfor's War: Five Years Later,» 18 March 2008.

مارس ٢٠٠٨ ووصفته بـ «المطبوخ والمعروف النتائج سلفاً» بسبب إقصاء أكثر من ٢٢٠٠ مرشح، أغلبيتهم من الإصلاحيين.

٤ ـ **من نهاية عام ٢٠٠٦ حتّى ربيع ٢٠٠٨**: تُعرف هذه المرحلة باستراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية بثلاثين ألفاً، حيث تلازم مسار الزيادة بعديد القوات الأمريكية والعمل على تفعيل المسار السياسي لتحقيق المصالحة الوطنية، والعمل مع مجالس الصحوات في المناطق السنّية، وتفتيت القوى والمليشيات الشيعية. ولعبت إيران دوراً في تراجع العنف في العراق بلجم حلفائها الشيعة بعد أن تراجعت فرص عملية عسكرية أمريكية ضدّ إيران، بعد نشر تقرير الاستخبارات الوطنية (NIE) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي أكد أن إيران أوقفت سعيها إلى امتلاك برنامج نووي عسكري منذ عام ٢٠٠٣[(٢٣)].

أكد كاتب هذه الدراسة في دراسة سابقة صدرت مؤخراً أن «إقليم الخليج العربي يعيش على حافة هاوية خطيرة بعد أكثر من أربعة أعوام على الحرب المستمرة في العراق، ومع نُذر مواجهة في الأفق بين إيران والمجتمع الدولي، على خلفية برنامج إيران النووي، ورفض الطرف الإيراني وقف تخصيب اليورانيوم، وصدور قرارين بالإجماع من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالإجماع خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧، وقرار ثالث بتشديد العقوبات على إيران لرفض وقفها تخصيب اليورانيوم. وهكذا تبدو منطقة الخليج العربي، على حدّ توصيف خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، أشبه ببرميل بارود قابل للاشتعال، حيث ما أن تخرج من أزمة حتى تلج أخرى، في إقليم لا يزال يعيش حرب العراق الذي دخل عامه السادس، ويتحضر لحرب رابعة، يأمل الجميع ألا تقع في منطقة عاشت وعانت ثلاث حروب خلال العقود الثلاثة الماضية».

وقد لخّص نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ د. محمّد الصباح المشهد الخليجي بتأكيده أن منطقة الخليج تشهد «اضطراباً» منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ «حيث تمت خسارة جيل كامل من التنمية بسبب عدم الاستقرار والنزاع»[(٢٤)]، وأن ما تحتاج إليه المنطقة لتحقيق التقدّم الذي أنجزته دول نمور شرقي آسيا هو فترة من «الطمأنينة»، مؤكّداً أن سبباً أساسياً من الإحباط هو النزاع العربي ـ الإسرائيلي الذي هو أساس معظم الأزمات في المنطقة.

يؤكّد الجنرال ديفيد باتريوس، قائد القوات العسكرية الأمريكية في العراق، أن العراق ابتعد من حافة الحرب الأهلية، لكن المكاسب الأمنية التي تحققت في الآونة الأخيرة هشّة، وبالإمكان تقويضها عشية الذكرى الخامسة على اندلاع الحرب التي تطلق عليها واشنطن

(٢٣) **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية**، ص ١١٧ ـ ١٣٠.

(٢٤) الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، «الشيخ الدكتور محمد الصباح يدعو إيران للاستجابة لطلبات وكالة الطاقة الذرية،» وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٥/٥/٢٠٠٧.

«عملية حرية العراق»، فيما يسميها الكثيرون عملية احتلال واستنزاف العراق وفرض الهيمنة الأمريكية بالقوة. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش استخدم حقّه في تعطيل قانون جديد يسمح للعراقيين من ضحايا نظام صدام حسين بمطالبة حكومة بغداد بتعويضات، وتذرّع في هذا الفصل الجديد من مواجهته مع الكونغرس حول العراق بالنتائج المالية «الكارثية» على البلد المحتل.

حتّى نستوعب مدى تراجع المشروع الأمريكي في العراق عشية الذكرى السادسة للحرب، علينا مقارنة الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية في العراق التي يتحكّم بها عاملان يتفاعلان في العراق وواشنطن معاً عند قيام الحرب، وأين وصل المشروع اليوم: **الأوّل**، جدولة الانسحاب التدريجي في عام ٢٠٠٨، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية عزمها على سحب خمس فرق في نهاية الصيف القادم. و**الثاني**، النقاش حول وضع القوات الأمريكية المتبقية في العراق بعد عام ٢٠٠٨، والوضعية القانونية لذلك الوجود العسكري(٢٥).

وقد تزامن النقاش، مع اقتراب تقديم التقرير نصف السنوي للجنرال باتريوس والسفير الأمريكي كروكر إلى الكونغرس الأمريكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مع بداية التفاوض الأمريكي ـ العراقي حول الوضع القانوني للقوات الأمريكية في العراق، الذي يُنهي تفويض الأمم المتحدة للوجود العسكري الأمريكي في نهاية عام ٢٠٠٨. لذلك برزت الحاجة إلى التفاوض حول قانونية وطبيعة الوجود العسكري الأمريكي مع مطلع عام ٢٠٠٩. والهدف هو التوصل إلى «اتّفاقية إطار أمنية» (Security Framework Agreement) لتكون بديلاً من تفويض الأمم المتحدة الحالية التي تنظّم الوجود العسكري الأمريكي في العراق، الذي ينتهي بنهاية عام ٢٠٠٨، وستُنظّم «اتّفاقية الإطار الأمنية». ويؤكّد ديفيد أغناطيوس أن أبرز القضايا العالقة التي ستحدّدها «اتفاقية الإطار الأمنية» تتناول الوضع القانوني لتعقّب القوات الأمريكية في العراق القاعدة والمليشيات المدعومة من إيران، ووضع ٢٤ ألف معتقل عراقي في السجون الأمريكية، والسماح لواشنطن بالعمل في قواعد عسكرية داخل العراق(٢٦).

ووجهت رئيسة مجلس النواب الأمريكي انتقادات إلى استراتيجية إدارة الرئيس بوش في العراق، واتهمته بـ «ترك الشأن العراقي لخليفته بعد أن ورّط الولايات المتحدة في العراق، وأنهك القوات المسلحة الأمريكية إلى مستوى الانكسار ودون استراتيجية انسحاب. فعلى الرئيس بوش أن يتحمل مسؤولية سياسته في العراق، وعدم ترك عواقب الحرب الوخيمة للشعب الأمريكي وللإدارة القادمة»(٢٧).

لا يمكن لأحد أن يجزم باستمرار نهج تراجع وتيرة العنف التي صبغت المشهد الأمني في العراق في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، خاصة إذا قرأنا وتابعنا التقلب واختلاف

(٢٥) «Bush Aims to Ease Worries and Burnish Legacy».

(٢٦) David Ignatius, «The Next Iraq Phase,» *Washington Post*, 30/1/2008.

(٢٧) «US, Iraq Set Stage for Long US Presence,» AFP, 26/11/2007.

الرسم البياني لوتيرة العنف في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. صحيح أن من يتابع الوضع العراقي في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، يرى مشهداً مغايراً للمشهد الذي سيطر على المشهد العراقي منذ تفجير مرقدَي الإمامَين العسكريَّين في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وما أعقبه من تصاعد العنف المذهبي والقتل والتهجير. وتشير الإحصائيات إلى إمكانية تجاوز العراق مخاطر الحرب الأهلية والمذهبية، ولكن هناك من يشكّك بذلك.

يؤكّد تقرير «تقويم الاستقرار والأمن في العراق» الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، والمقدم إلى الكونغرس بشكل فصلي «أن عدد العمليات الأمنية الكبيرة قد تراجع ٥٠ بالمئة عن المستويات التي كان عليها عام ٢٠٠٥، وأن العنف الطائفي والمذهبي، بالإضافة إلى العبوات الناسفة والهجمات المعادية، انخفض بشكل لافت. ولكن في إحصائية عراقية صدرت في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٨ عن ثلاث وزارات عراقية، هي وزارات الداخلية، والدفاع، والصحة، أكدت ارتفاع عدد ضحايا أعمال العنف خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، ووصل إلى ٧٤١ قتيلاً مقارنة بمقتل ٥٤١ شخصاً في كانون الثاني/يناير من العام نفسه، أي بارتفاع ٣٣ بالمئة، منهياً بذلك معدلات انخفاض استمرت خلال الأشهر الستة السابقة. ولكن حتّى مع ارتفاع نسبة الضحايا بالثلث، إلا أنه يشكل تراجعاً حاداً عن معدلات القتلى منذ الصيف الماضي. ففي آب/أغسطس عام ٢٠٠٧ بلغ عدد القتلى ١٨٥٦ شخصاً، ووصل إلى أدنى معدلاته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عندما قُتل ٥٤١ عراقياً. كما شهدت الأشهر الأخيرة تراجعاً متواصلاً في أعداد القتلى من القوات الأمريكية، حيث شهد شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧ مقتل ٨٤ شخصاً، وانخفض في أيلول/سبتمبر إلى ٦٥ قتيلاً، واستمر بالانخفاض إلى ٣٧ قتيلاً في أيلول/سبتمبر، و٤٠ قتيلاً في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨، وبلغ أدنى مستوياته في شباط/فبراير ٢٠٠٨، إذ وصل إلى ٢٩ قتيلاً. أما عن عدد قتلى القوات الأمريكية في العراق، فقد انخفض في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٣ قتيلاً، وارتفع إلى ٣٨ قتيلاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتشكل هذه الأرقام انخفاضاً ملحوظاً في عدد قتلى القوات الأمريكية التي وصلت إلى ٨٣ قتيلاً في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٦، في حين وصل مجمل عدد قتلى قوات التحالف حتّى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى ٤٢٨٠ قتيلاً، من بينهم ٣٩٧٣ أمريكياً[(٢٨)]. يبقى التحدّي والسؤال الكبير: هل سيستمر هذا النهج؟ أم أنَّ العراق سيشهد العودة إلى ارتفاع وتيرة العنف، كما ظهر في شباط/فبراير، خاصة مع بدء خفض عديد القوات الأمريكية في الصيف القادم، وخفض عديد القوات البريطانية المتدرّج، وانسحاب القوات الأسترالية مطلع الصيف القادم؟

أما أسباب تراجع حدّة العنف في العراق منذ صيف عام ٢٠٠٧ فيعزوه التقرير الفصلي لوزارة الدفاع الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة عديد القوات الأمريكية بخمس فرق أو حوالى ٣٠,٠٠٠ جندي ومشاة بحرية، إلى الأسباب التالية: ١ ـ تراجع دور عمليات

(٢٨) «ارتفاع حصيلة ضحايا أعمال العنف في العراق بمعدل ٣٣ بالمئة خلال شباط/فبراير ٢٠٠٨ وانخفاض عدد قتلى الجنود الأمريكيين»، وكالة الصحافة الفرنسية ووكالة الأنباء الكويتية، ٢٠٠٨/٣/١.

القاعدة والميليشيات المتطرفة في العراق؛ ٢ ـ نشاط مجالس الصحوات في الأنبار والمناطق المختلفة في العراق المدعومة والممولة من الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ القاعدة والمليشيات المتطرفة؛ ٣ ـ قرار مقتدى الصدر وقف أنشطة جيش المهدي لمدّة ستة أشهر منذ صيف عام ٢٠٠٧ (وتجديده لوقف العمليات العسكرية ضدّ القوات الأمريكية في نهاية شباط/فبراير لستة أشهر أخرى تنتهي في منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٨ مع ترحيب أمريكي بذلك)؛ ٤ ـ زيادة جهوزية وقدرات القوات المسلحة العراقية من جيش ورجال أمن؛ ٥ ـ فصل المناطق المختلطة بين السنّة والشيعة إلى مناطق متجانسة؛ ٦ ـ زيادة عديد ودوريات قوات التحالف وقوات الأمن العراقية في الأحياء العراقية[٢٩].

يُضاف إلى تلك الأسباب التي ساهمت بخفض وتيرة العنف في العراق، ضبط سورية لحدودها مع العراق بشكل أفضل، مما حدّ من دخول المقاتلين العرب إلى العراق. وساهم الدور الإيراني في خفض تزويد المقاتلين العراقيين من سنّة وشيعة بالأسلحة، وخاصة العبوات الناسفة الشديدة الانفجار المسؤولة عن مقتل النسبة الأكبر من القوات المسلحة الأمريكية في العراق.

كما تشير إحصائيات وزارة الصحة ووزارة الداخلية العراقية إلى تراجع كبير في عدد ضحايا العنف في العراق. كمثال في شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ قُتل ١٩٧١ عراقياً. أما في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فقد انخفض عدد القتلى العراقيين إلى ٤٦٦ قتيلاً، بنسبة بلغت ٧٦ بالمئة، في حين كان عدد القتلى العراقيين في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٧ ٤٨١ قتيلاً[٣٠]. وللدلالة على هشاشة الأوضاع الأمنية في العراق، فإن الربع الأوّل من عام ٢٠٠٨ شهد العودة إلى تصعيد وتيرة العنف، حيث أكدت إحصائيات رسمية عراقية أن عدد العراقيين الذين قُتلوا في آذار/مارس ٢٠٠٨ ارتفع بنسبة ٣١ بالمئة عنه في شباط/فبراير الماضي. فقد وصلت حصيلته إلى ٩٢٣ قتيلاً عراقياً و١٣٥٨ جريحاً. وهو الشهر الأسوأ بعدد القتلى العراقيين منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبالمقارنة مع آذار/مارس ٢٠٠٧، حيث قُتل ١٨٥٦ عراقياً، ولكن الارتفاع بنسبة الثلث في عدد القتلى العراقيين في آذار/مارس ٢٠٠٨ يشكّل انتكاسة لإدارة الرئيس بوش، مع دخول الحرب عامها السادس دون خطّ نهاية واضح، حيث دأبت الإدارة الأمريكية على تقديم مواقف وتصريحات متفائلة بنجاح استراتيجيتها، وتدلل على ذلك بخفض وتيرة العنف والعمليات العسكرية والسيارات المفخّخة، وانخفاض عدد القتلى في القوات الأمريكية والمدنيين العراقيين[٣١].

لكن واقع الحال الأمني في العراق يشير إلى عكس ذلك، إذ تؤكد تطورات الأوضاع في العراق في الربع الأوّل من عام ٢٠٠٨ ارتفاع غير متوقع في وتيرة العنف مجدداً. ويتمثل ذلك بارتفاع عدد السيارات المفخّخة وزيادة عدد العمليات الانتحارية ضدّ القوات الأمريكية وضدّ

(٢٩) «Measuring Stability and Security in Iraq,» (Council of Foreign Relations, December 2007).

(٣٠) «Decline in Iraq's Violence,» Reuters, [1/2/2008].

(٣١) Randy Fabi, «Iraqi Casualties at Highest Level Since August,» Reuters, 1/4/2008.

ممثلين للصحوات، وإلى ارتفاع عدد الضحايا العراقيين والأمريكيين، ما يُعطي مصداقية للتخوّف من أن انخفاض وتيرة العنف كانت مؤقتة وليست دائمة، وأن الوضع في العراق لا يزال هشّاً. هذا يجعل الكثير من العراقيين والأمريكيين، وخاصة الديمقراطيين، يشكّكون بنجاح استراتيجية الرئيس بوش على المدى البعيد في العراق، خاصة بعد قراره بوقف سحب المزيد من القوات المقاتلة الأمريكية بعد خفض عديد القوات في الصيف القادم. كما إنَّ وزير الدفاع البريطاني ديس براون اتخذ قراراً في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بتأجيل سحب ١٥٠٠ جندي بريطاني من جنوب العراق. وبذلك سيبقى عديد القوات البريطانية ٤٠٠٠ جندي، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البصرة، ثاني أكبر المدن العراقية، بشكل خاص، والجنوب العراقي بشكل عام، بعد القتال الذي خاضته القوات العراقية ضدّ قوات جيش المهدي في الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٨، لوضع حدّ لسطوة المليشيات والخارجين على القانون، وللسيطرة على أقاليم الجنوب قبل موعد الانتخابات المحلية وانتخابات الأقاليم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

رابعاً: مستقبل الوضع العراقي وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت السنوات الخمس من الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، كما يقول عبد العزيز بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث: «التخبط والفشل للسياسة الأمريكية في العراق، وبؤس النخب السياسية العراقية، وهامشية الدور العربي تجاه المسألة العراقية، ونجاح إيران في ترسيخ دورها الإقليمي عبر البوابة العراقية وبوابات عربية أخرى. وإزاء كلّ ذلك يظل الشعب العراقي يدفع ثمن خطايا محتليه، وثمن أخطاء حكامه، وثمن غياب أشقائه، وثمن طموح بعض جيرانه. وإذا استمرت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، فقد يتفكك الكيان العراقي، ويتحول إلى دويلات صغيرة متصارعة، مما سيكون له آثاره وتداعياته الكارثية على المنطقة برمتها»(٣٢).

هناك العديد من المتغيّرات المؤثرة والضاغطة على الأمن الخليجي(٣٣)، حيث يرصد كاتب هذه الدراسة أحد عشر متغيراً:

١ ـ المتغيّر العراقي والدور الأمريكي المؤثر في العراق وانعكاساته على الأمن الخليجي بجميع أبعاده وتمدّداته.

٢ ـ مخاطر العنف والإرهاب المرتبط بعلاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات

---

(٣٢) عبد العزيز بن صقر، «بعد مرور ٥ سنوات على غزو واحتلال بلاد الرافدين: فشل السياسة الأمريكية في العراق وإخفاق النخب الوطنية وهامشية الدور العربي تجاه الأزمة،» **الوطن** (العربية السعودية)، ٢٢/٣/٢٠٠٨.

(٣٣) Anthony H. Cordesman, «Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment,» (Report, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 24 March 2008).

المتحدة ضمن محور الاعتدال، في مواجهة محور التشدّد الذي يحقق مكاسب في كسب الشارع العربي عبر القوة الناعمة في الشرق الأوسط.

٣ ــ البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على الأمن الخليجي من مسقط إلى الكويت، وعلى المستوى الدولي.

٤ ــ عولمة الأمن الخليجي «مبادرة اسطنبول» (ICI) لحلف الناتو، ومبادرة روسيا الاتّحادية لإنشاء منظومة أمن خليجي يكون لروسيا ودول المنطقة والولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي و«جي ٨» (G8) دور فيها.

٥ ــ الاستقطاب السنّي ــ الشيعي.

٦ ــ مخاطر عدم الاستقرار من باكستان النووية.

٧ ــ تداعيات حرب أفغانستان.

٨ ــ التطرف الإسلامي في المنطقة.

٩ ــ المساعي المحلية في دول مجلس التعاون المرتبطة بالإصلاحات السياسية والمشاركة السياسية والمجالس المنتخبة والدساتير والمسألة السياسية وتأثيراتها.

١٠ ــ الدور المتصاعد لدول شرق آسيا، وخاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند، وتأثيره في الأمن الخليجي عبر أمن الطاقة.

١١ ــ الدور الأمريكي كمتغيّر أساسي للاحتواء والتعامل مع جميع المتغيّرات السابقة من إقليمية للعراق وإيران وروسيا والصين ودول شرق آسيا.

١٢ ــ أمن الطاقة (النفط والغاز) وتأثير أمن الطاقة في البيئة الإقليمية والدولية.

يذهب الباحث البحريني عبد الجليل المرهون إلى أن «المتغيّر العراقي، أو بتعبير أدق المتغيّر الأمريكي، في العراق، هو الأكثر بروزاً في منظومة متغيّرات الأمن الخليجي، حيث يؤثر الوضع العراقي في دول مجلس التعاون الخليجي بخمسة معطيات[٣٤]: يتمثل المعطى **الأوّل** في انتشار قوات أمريكية ذات ثقل متقدم في شمال الخليج العربي، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة. ومن النتائج الأخرى للمعطى العسكري الأمريكي في العراق زيادة حدّة الضغوط السياسية والنفسية على إيران. ويتمثل المعطى **الثاني** في قيام أول دولة فدرالية متعدّدة القوميات في الشرق الأوسط. أما المعطى **الثالث**، كما يراه عبد الجليل المرهون فهو استحداث نماذج ومقولات سياسية ستشكل موضع تقاطب إقليمي دون إجماع على قبولها من دول المجلس، وستترك تداعيات على معادلة الأمن في الخليج. أما المعطى **الرابع** للمتغيّر الأمريكي في العراق، فيتمثل في إمكانية تحول العراق إلى منتج للنفط من خارج منظمة أوبك وغير مقيّد بصورة كبيرة بسياستها، مما سيؤثر في موقف أوبك

(٣٤) عبد الجليل زيد المرهون، **أمن الخليج بعد حرب العراق**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١ (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥).

التفاوضي والسياسات النفطية لدول المنطقة». وسيكون لأي مناخ عراقي غير مستقر تأثيراته المباشرة في دول الجوار، وبالذات دول الخليج العربية.. وللوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن أن عراقاً مركزياً تُدار شؤونه كافة من بغداد يمثل الخيار الأمثل على مستوى مقاربة العلاقات العراقية مع الدول المجاورة، وخاصة الخليجية منها. ويتساءل المرهون: هل يعني ذلك أن العراق الفدرالي هو بالضرورة أفضل حالاً على صعيد مقاربة العلاقة مع الجيران الخليجيين؟. ويجيب أن هذا الأمر «سيحدّد مدى المرونة والتمركز في البناء السياسي العراقي، وآلية اتخاذ القرار فيه، والمعايير التي سيتخذ على أساسها هذا القرار في شقيه الداخلي والخارجي»[٣٥]. وهناك أدلة واضحة في الأدبيات التي ظهرت عن الفدرالية في العراق التي كرسها الدستور العراقي، والخطر من تفتيت العراق على خطوط الفدرالية وأثرها في جوار العراق.

وصف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ميليشيا جيش المهدي بـ «عصابات الإجرام والخارجين على القانون. في جنوب العراق تتنافس ثلاثة أحزاب، هي: «الدعوة»، والتيار الصدري، و«المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، للسيطرة على النفط، وعائدات المرفأ والمطار، وواردات الكهرباء والماء، وأموال مشاريع البنية التحتية. «الثورة» المذهبية تأكل أبناءها، وأبناؤها يأكلونها»[٣٦].

ما يثير القلق من الشأن العراقي هو زيادة وتشعّب مستوى العنف. «في البداية كانت الحرب واضحة المعالم في العراق: مقاومة، هي مزيج من البعثيين وبقايا الجيش والفرق الإسلامية، تقاتل قوات الاحتلال الأمريكي. اليوم هناك حرب شيعية ــ شيعية تخوضها أحزاب «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» و«الدعوة» و«الفضيلة» ضدّ «جيش المهدي»، كجزء من سباق على مغانم السلطة والنفط والكهرباء والموانئ. وهناك حرب سنّية ــ سنّية بين ميليشيات «الصحوة» وخلايا «القاعدة»، بإشراف مباشر من القوات الأمريكية. ثمّ هناك حرب تركية ــ كردية في الشمال اندلع لهيبها بضوء أخضر أمريكي[٣٧].

ما يشير إلى عمق المأزق الأمريكي هو التعثر الواضح لأهداف «استراتيجية الانتصار» في العراق والأهداف التي وضعها تقرير مجلس الأمن الوطني الأمريكي في عام ٢٠٠٥. في السنة السادسة، وبعد ثلاثة أعوام من ذلك التقرير الطموح، لم تتحقق أهداف تلك الاستراتيجيا من الحرب المستمرة، التي أعلن الرئيس بوش أنه سيتركها من ضمن إرثه الثقيل لخليفته الرئيس القادم.

وحتّى قبل ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٥، أي بعد عامين من الحرب، بدأت تصدر دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومن بعض أركان المحافظين الجدد، تناقش جدوى الحرب، وهل من الممكن الانتصار بها؟ وبداية تشبيه الحرب بحرب فييتنام.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩ ــ ١١.

(٣٦) سعد محيو، «لا غالب ولا مغلوب بإمضاء ٦٠٠ قتيل،» **الخليج**، ٢٠٠٨/٤/٣.

(٣٧) سعد محيو، «من حروب التحرير إلى الحروب الأهلية،» **الخليج**، ٢٠٠٨/٤/١.

لخّص الباحث الأمريكي دانيال بايمان في دراسته في عام ٢٠٠٥ التي حملت عنوان: **خمسة خيارات سيئة للتعامل مع العراق**[٣٨] مأزق الولايات المتحدة في وقت مبكر من الحرب بأن جميع خيارات الولايات المتحدة للتعامل مع الشأن العراقي هي في الحقيقة خيارات سيئة. وخلص إلى أن الخيار **الأول**، وهو الإبقاء على النهج الحالي فيه الكثير من المشاكل، وأن الخيار **الثاني** غير عملي بالمرة، وهو زيادة عديد القوات المسلحة الأمريكية، وعديد قوات التحالف. أما الخيار **الثالث**، وهو ما تمّ اللجوء إليه من قبل إدارة الرئيس بوش لاحقاً، فهو زيادة محدودة في عديد القوات، مع مزيد من التركيز على عمليات مكافحة مختلف التمرد العراقية. أما الخيار **الرابع**، فهو العمل على تخفيض حجم الوجود العسكري الحالي بشكل كبير، والاحتفاظ بقوة صغيرة نسبياً توكل إليها مهمات محدودة. والخيار **الخامس** والأخير هو الانسحاب الكامل والسريع من العراق[٣٩]، الذي لا يبدو عملياً، ويبقى خياراً خطيراً على الأمن والاستقرار والمصالح الأمريكية والحلفاء، ويقوّي إيران والقاعدة، ويجعل حلفاء واشنطن في المنطقة يشكّكون بمصداقية وثبات الإدارة الأمريكية على مواقفها. وإن تخفيض عديد القوات، مع أنه القرار الأقل سوءاً، وهو ما أوصت به لجنة بيكر هاملتون لاحقاً، إلا أن الرئيس بوش لم يأخذ به، وزاد عديد القوات الأمريكية بدلاً من خفضها. وأوضح بايمان في مقدمة دراسته الناقدة أنه كان يُفترض في إسقاط نظام صدام حسين أن يشكل فاتحة لعصر السلم بالنسبة إلى العراق، وبداية لأوقات عصيبة بالنسبة إلى أسامة بن لادن وأتباعه. غير أن واقع العراق الراهن يشير إلى أن هذه الأهداف النبيلة باتت في الحقيقة بعيدة المنال.

يبدو واضحاً أن الحرب الأمريكية في العراق ستستمر لفترة طويلة، وقد لا تتمكن حتّى الإدارة الأمريكية القادمة، سواء من الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي من حسمها. ويؤكّد الخبير الاستراتيجي أنطوني كوردسمان، في دراسة نُشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أن «الشيء المشترك بين الحرب في العراق وفي أفغانستان هو أن كلاً منهما تتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية جهداً كبيراً ومتسقاً، وممتداً طيلة سنوات حكم الإدارة القادمة على الأقل، إذا ما أرادت كسب هاتين الحربين. وأي سجال أمريكي يتجاهل أو ينكر حقيقة أن هاتين الحربين هما حربان طويلتان، سيكون سجالاً غير أمين، ويمثل إرهاصاً بالهزيمة. من الواضح أن العمليات القتالية، والمساعدات المقدمة لهاتين الحربين، لن تنتهي، لا في عام ٢٠٠٨، ولا في عام ٢٠٠٩، بل قد تستمر إلى ما بعد عام ٢٠١٢، وربما تمتد إلى عام ٢٠٢٠؛ وأن أي رئيس أمريكي يصرّ على النصر العاجل، سيعرض بلده للهزيمة المؤكّدة، في العراق وأفغانستان... وكذلك الأمر بالنسبة إلى أي كونغرس أيضاً، لأن هاتين الحربين تختلفان اختلافاً بيّناً عن الحرب التي يتم وصفها في الحملات السياسية في أمريكا، وفي معظم السجالات التي تدور خارجها.

(٣٨) Daniel Byman, «Five Bad Options for Iraq,» *Survival*, vol. 47, no. 1 (Spring 2005), pp. 7-32.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢ ــ ١٣.

وإذا لم يستطع الرئيس الأمريكي القادم والكونغرس والشعب الأمريكي أن يواجهوا الحقيقة، فمعنى ذلك أننا سنخسر الحرب، كما أنَّ السنوات الطويلة التي دأبنا خلالها على تقديم وعود حول السرعة التي سنستطيع بها تكوين جيش كفوء، وقوات شرطة، وقدرات قضائية، في العراق وأفغانستان، لا تستطيع أن تغطي حقيقة أن القوات المحلية، والبنى التحتية القادرة، لن تكون جاهزة قبل عام ٢٠١٢، بل قد يمتد الأجل إلى ما وراء ذلك العام. لا يعني هذا أن تخفيض مستويات القوات الأمريكية والقوات الحليفة غير ممكن بمضي الوقت، وإنما يعني أنه ستكون هناك حاجة إلى وجود عسكري واستشاري جاد ومهم على مدى فترات طويلة، وأن إجراء أي تخفيضات متعجلة في أعداد القوات، أو توفير قوات غير كافية، سيحدث انهياراً على المستوى العسكري»[٤٠]. هذه حقائق على العراقيين، وقادة دول المنطقة، وصنّاع القرار في واشنطن، استيعابها بوضوح، وخاصة المرشحين الديمقراطيين للرئاسة الأمريكية الذين يطالبون بسحب القوات الأمريكية من العراق في حال فوز السيناتور كلينتون أو أوباما بالرئاسة خلال أشهر، ليست واقعية. ناهيك أنها تمنح إيران اليد الطولى للهيمنة على المنطقة ونجاح مشروعها ونهاية المشروع الأمريكي.

في المقابل، ما يعقّد المشهد العراقي هو العجز عن التوصل إلى أي اختراق على صعيد المصالحة السياسية بين الأطراف العراقية المتنازعة، مستفيدين من تراجع وتيرة العنف، واستمرار انسداد الأفق السياسي، وتهميش شرائح، ومقاطعة كتل أساسية سنّية وشيعية للحكومة والبرلمان.

يرى العراقيون أن استمرار الاحتلال الأمريكي يعيق التوصل إلى المصالحة السياسية. أتى ذلك في دراسة أجراها الجيش الأمريكي حول الرأي العام العراقي ونُشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد خلص التقرير إلى أن الدراسة «تقدّم أدلّة حاسمة» تسمح بدحض الفكرة السائدة أن «المصالحة الوطنية ليست مرتقبة ولا ممكنة»، بل على العكس، تبيّن أن المجموعات التي ركّزت عليها الدراسة أبدت تفاؤلاً إزاء إمكانية تحقيق المصالحة الوطنية.

حدّد التقرير «القناعات المشتركة»: «يُجمع العراقيون، على اختلاف انتماءاتهم الطائفية أو العرقية، على أن الاجتياح العسكري الأمريكي هو السبب الأوّل للمواجهات العنيفة بينهم، وأن انسحاب «قوات الاحتلال هو السبيل الأساسي لتحقيق المصالحة الوطنية»[٤١].

يؤكّد عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، في دراسته الاستشرافية المهمة «الوضع الاستراتيجي في الخليج: دراسة استشرافية»، «أن منطقة

(٤٠) أنطوني كوردسمان، «بالإمكان الانتصار في الحرب في العراق وأفغانستان،» **الاتحاد**، ٢٠٠٨/٢/٢٥.

(٤١) نعوم تشومسكي، «العراق وأفغانستان... أخبار سارة لا تدوم،» **الاتحاد**، ٢٠٠٨/٢/٢٥.

الخليج العربي تواجه سلسلة من التحديات الأمنية المعقّدة حتّى عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى الوجود العسكري الغربي، وتحديداً الأمريكي، وأزمة الملف النووي الإيراني، وملف أمن الطاقة وأسعار النفط، وخطر التنظيمات الإرهابية، ومعضلة البحث عن صيغة مستقرة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ومستقبل الأزمة العراقية. وسوف يكون لشكل هذا المستقبل تأثيراته الكبيرة في مستقبل المنطقة برمتها. فعراق مستقر وموحّد ويتحرك بفاعلية على طريق التنمية هو خلاف عراق مفكّك يشكل بؤرة لتفريخ وتصدير التطرف والإرهاب»[٤٢].

ويضع عبد العزيز بن عثمان بن صقر خمسة سيناريوهات لمستقبل المنطقة: **الأول**، سيناريو الأزمة الممتدة واستمرار الوضع القائم، و**الثاني**، السيناريو الكارثي، و**الثالث** امتلاك إيران القنبلة النووية، و**الرابع** سيناريو وقوع الخليج تحت الهيمنة الأمريكية ـ الإيرانية المشتركة، وأخيراً السيناريو **الخامس**، وهو تحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية في المنطقة. ويخلص إلى أن السيناريو المرجح هو سيناريو «الأزمة الممتدة»، واستمرار الوضع الراهن، سواء لجهة الوضع في العراق أو لجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة. وسيكون لهذا السيناريو إذا ما تحقق انعكاسات على دول الخليج، كاستمرار حالة القلق في شأن مستقبل المنطقة، واستمرار الصراعات الطائفية في العراق، واستمرار أسعار النفط عند معدلات مرتفعة، واستمرار الإنفاق العسكري المتزايد في دول المنطقة، وتعرّض بعض دول الخليج لعمليات إرهابية[٤٣].

وفي التفاصيل، فإن ما يجري في العراق له انعكاسات كبيرة على مستقبل الأوضاع في منطقة الخليج. وبالتالي، فإن المستقبل الخليجي يتوقف في جانب مهم منه على مستقبل العراق، فإذا نجحت جهود وضع العراق على طريق التنمية والديمقراطية في ظلّ الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة أراضيه، فسوف يعزّز ذلك من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة. أما إذا حدث العكس، واتجهت الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور، بما يمكن أن يؤدي إلى تفكّك الدولة العراقية، فإن ذلك سوف يجعل من العراق بؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة، بل ومصدر تصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدود العراق[٤٤].

قد تستمر حالة عدم الاستقرار في العراق لفترة من الزمن، حتّى وإن بقيت الدولة العراقية موحّدة. ولكن في حالة تقسيم العراق، فإن الأوضاع سوف تتجه نحو مزيد من

(٤٢) عبد العزيز بن صقر، «الوضع الاستراتيجي في الخليج ـ دراسة استشرافية ٢٠٢٥،» ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي التاسع والعشرون لمنتدى التنمية لدول الخليج العربية، المنامة، البحرين، ٨ ـ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٤٣) المصدر نفسه.

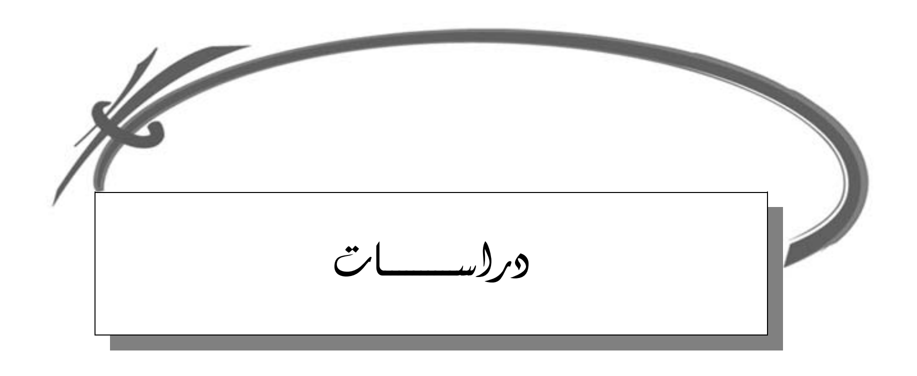
(٤٤) المصدر نفسه.

التدهور. وبالتالي فإن تسوية المسألة العراقية، على نحو يحفظ للعراق وحدته وسلامة أراضيه، يجب أن تكون في مقدمة أولويات دول مجلس التعاون الخليجي، لأن تفكّك العراق سوف يكون له انعكاسات سلبية على هذه الدول.

قد تنسحب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أو بآخر من العراق، لكنّها لن تنسحب من المنطقة، حيث ستظل قواعدها العسكرية وأساطيلها ومخازن أسلحتها باقية في دول المنطقة. لكن جانباً من تعقيدات العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالتسابق بين بعض الدول من أجل بناء علاقة استراتيجية مع واشنطن من ناحية، وتجاهل واشنطن للحقوق والمصالح العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية من ناحية أخرى.

يجد كاتب هذه الدراسة نفسه في اتفاق كلي مع استنتاج عبد العزيز بن عثمان بن صقر عندما يوصي في دراسته صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي بقوله: «من هذا المنطلق، فإن دول المجلس مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتنسيق سياساتها في شأن التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وتعزيز علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، مثل روسيا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية»[٤٥]. وهذا ما يجب على صنّاع القرار في دول المجلس التفكير الجدّي بانتهاجه، للتعامل الأمثل مع تداعيات الحرب المستمرة في العراق، لتحصين الموقف الخليجي وحماية شعوبه وكيانه والحفاظ على أمنه ■

(٤٥) المصدر نفسه.


دراســـــات

إسرائيــل وخيــارات الأمــن والســلام(*)

ذياب مخادمة

أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

خالد وليد محمود

باحث متخصص في الموضوع الإسرائيلي.

مقدمة

ـ ١ ـ

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل العوامل والمحدّدات التي ساهمت بصورة أو بأخرى في خلق المناخ الأمني المعقّد المحيط بإسرائيل، تحديداً الفترة الزمنية من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٦؛ وإبراز مصادر التهديد التي لحظتها الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في تلك الفترة، سواء المهدّدات الداخلية التي تتمثل بالمقاومة الفلسطينية، والخطر الديمغرافي، أو الخارجية المتمثلة بإيران وبرنامجها النووي، والصواريخ البالستية، والإرهاب والأصولية الإسلامية، والجبهة الشمالية: سورية وحزب الله، كذلك إعطاء تصور مستقبلي لمعالم استراتيجية إسرائيل الأمنية واستشراف مستقبلها، وبالتالي فإن ما تم طرحه في هذه الدراسة على بساط البحث والتقويم هو ردّ على تساؤلات، مثل: ما التغيّرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في الوقت الراهن؟ وما التهديدات التي باتت تواجهه؟ وكيف ستكون انعكاساتها على مستقبل الأمن الإسرائيلي؟ وتأسيساً عليه، فإنه كحالة تطبيقية لهذا التساؤلات، تُعنى هذه الدراسة، بتناول الصيغ التقليدية، والمستجدات الخاصة، التي يواكبها أمن إسرائيل، وتغيّر سلم التهديدات المتصورة في ظل تغير المعطيات الاستراتيجية والسياسية في المنطقة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة من أجل معرفة استراتيجية إسرائيل الأمنية وسياساتها الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك في مستقبل الصراع العربي ــ الإسرائيلي عموماً،

(*) هذا البحث هو في الأصل الفصل الرابع من كتاب: خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي... الواقع والمستقبل** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧).

والفلسطيني ـ الإسرائيلي بشكل خاص، وكذلك في مستقبل عملية السلام في المنطقة. وترى الدراسة أن وضوح معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية سيحدّد ملامح التعامل معها.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، استندت الدراسة إلى المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن «المستجدات التي طرأت على النظرية الأمنية الإسرائيلية في العقد الأخير من القرن العشرين، أفضت إلى جعل الأمن الإسرائيلي أكثر تهديداً من ذي قبل».

ـ ٢ ـ

حكم رؤية إسرائيل الأمنية ودورها في المنطقة، تاريخ محدّد، هو تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وهو تاريخ ما زال يحتفظ بتأثيراته القوية والمباشرة في صوغ تلك الرؤية. ولذا نجد تاريخ الصراع هذا يصبغ المفاصل الرئيسية لرؤية إسرائيل للتسوية بمكوّناتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، كما انعكست تأثيراته في إدارتها المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. ولعل هذا التأثير يبرز واضحاً في الشروط التي تضعها القيادة الإسرائيلية لمنع قيام دولة فلسطينية، وتأجيل بت القضايا الأساسية المتعلقة بالسيادة على الأرض، ومصير القدس والمستوطنات والحدود وقضية اللاجئين. ومن هنا، تأتي أهمية البعد الأمني في اتفاق السلام الإسرائيلي ـ المصري، واتفاق «إعلان المبادئ» مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩١، وما تبعه من اتفاقيات تفصيلية، وفي الاتفاق مع الأردن عام ١٩٩٤، والمشاريع الإسرائيلية المطروحة على كل من سورية ولبنان، كما يمكن ملاحظته في طروحات إسرائيل الأمنية والإقليمية، وتظهر آثاره في التصورات الإسرائيلية وطبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية.

سيحاول هذا البحث، توضيح خيارات الأمن والسلام بالنسبة إلى إسرائيل من خلال أربعة مباحث: يعرض **المبحث الأول** أولويات السلام والأمن لإسرائيل، أما **المبحث الثاني،** فيتعرض للآثار التي تركتها عملية السلام في السياسة الأمنية الإسرائيلية، ويأتي **المبحث الثالث** لإلقاء الضوء على التصورات الإسرائيلية وطبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية التي تؤمن لها أمنها من خلال استبدال أمن الحدود بأمن الأعماق الاقتصادية، وفق طروحات مشروع الشرق الأوسط الجديد. وسيعرض **المبحث الرابع** رؤية حول مستقبل الأمن الإسرائيلي.

أولاً: أولويات الأمن والسلام في المفهوم الإسرائيلي

تصدّرت نظرية الأمن الإسرائيلي، التي تبلورت ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، فما بعد، الرغبة المعلنة في إحلال السلام، إلا أن قادة إسرائيل، اعتبروا «الأمن» الهدف الحقيقي والأهم. فالسلام في المفهوم الإسرائيلي يعني فرض الاستسلام على العرب، وذلك لأنه يفرض من موقع «القوة». إذا ظهرت إسرائيل أمام العرب قوية إلى درجة يصعب

قهرها بالقوة، فإن الطريق تكون عندئذ قد فتحت للمفاوضات المباشرة وللسلام»[١]، وقد أكد بن غوريون المفهوم ذاته حين قال «إنه الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام هي رؤية إسرائيل قوية»[٢].

وبناء على ذلك، يتضح أن العناصر الأساسية للأمن الإسرائيلي تعطي مؤشراً على مدى التخطيط الدقيق للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، والتوافق التام في ما بينها ليجعلها دائماً في تصاعد مستمر. فبعد أن استطاعت إسرائيل أن تصل إلى هذه المرحلة من النجاح، فإنها ترى أنه يجب عليها هذه المرة ألا تكتفي بتسوية لا تقل عن معاهدة سلام مصحوبة بتسويات أمن متبادلة وفعالة، وهي تتطلع إلى عقد معاهدات سلام وإقامة علاقات متبادلة وتعاون مع الدول العربية، عن طريق الدول في مفاوضات مباشرة ـ سرية أو علنية ـ مع كل دولة عربية أو مع الدول العربية مجتمعة، لتستطيع استيعاب ما حققته من نصر والاستعداد لمرحلة أخرى جديدة. لذلك فهي تتمسك حالياً ببعض العناصر الأساسية لتحقيق أمنها حتى في حالة الوصول إلى حلّ سلمي أو سياسي للمشكلة، وقد جاءت هذه العناصر على لسان إيغال آلون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، وهي تنحصر في ثلاثة عناصر أساسية، هي[٣]:

ـ احتياجات أمن إسرائيل.

ـ الميل التاريخي للشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل.

ـ الإمكانيات السياسية.

ويحتوي كل عنصر من هذه العناصر على عدة نقاط مهمة ومعقّدة، وهي في حدّ ذاتها تلقي ضوءاً على أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

ويتضح من الأدبيات العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية أن مسيرة السلام لم تسهم حتى الآن على مستوى المؤسسة العسكرية في تكوين توجّه نحو البدء بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام، بل يمكن القول إن الفكر العسكري الإسرائيلي يتجه نحو التخطيط لتصوّرات واحتمالات تندرج جميعاً في خانة حالة الحرب والنزاعات المسلحة، وليس هناك ملمح أو دليل في الفكر العسكري الإسرائيلي يوحي بأن حالة السلم التي كانت وفق الرؤية الإسرائيلية قد تركت أي أثر أو تغيير يذكر في فكر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وثمة مرجع استراتيجي يلقي الضوء على الفكر الاستراتيجي العسكري، خاصة في ما يتعلق بمستقبل هذه القوة والاتجاهات العامة له، حيث يؤكد أن عملية السلام لن تؤدي إلى تغيير الاتجاهات الموجودة حالياً في المنطقة، وإذا ما تمت، فإنها ستؤدي إلى تطور في اتجاهين

(١) بارزيلاي إسرائيل، وزير الصحة الإسرائيلي السابق في: **جيروزاليم بوست**، ١٩٦٧/٨/١٠ (بالعبرية).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) «أضواء على الاستراتيجية الصهيونية، «دراسات استراتيجية، النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ٢٠٠٥. انظر: <http://www.fateh.net/public/newsletter/index%202005.htm>.

متوازيين: **أولهما** زوال الدوافع العربية لشنّ هجوم عسكري على إسرائيل، **وثانيهما** أن الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ محتلة سيولد إغراءً لاستغلال ضعف إسرائيل النسبي في المعطيات الاستراتيجية الجديدة التي ستنشأ في حال شنّ هجوم مفاجئ ضد إسرائيل. وعليه، فإن تسوية النزاع لا يعني أن التناقضات الأساسية قد أزيلت، وخاصة أن عملية التسوية لا تنطلق من تحول تاريخي لدى الطرف العربي الذي حدث لديه تحوّل ناجم عن روح برغماتية على أساس معايير الجدوى، لذا فإن القوة العسكرية القادرة هي الأساس الذي تضمن ردع العرب عن الصراع العسكري(٤).

فثمة خبراء في الأمن الإسرائيلي(٥) وجدوا في عملية السلام عائقاً أمام الاستمرار في تطوير المؤسسة العسكرية بالزخم المطلوب، كما اعتبروا الانسحابات الناجمة عنها ضمن قاعدة الأرض مقابل السلام، خطراً على أمن إسرائيل، كونها تجردها من العمق الجغرافي المطلوب، على الرغم من تطور نوعية الأسلحة الحديثة في الشرق الأوسط، التي باتت قادرة على تخطّي الحواجز الجغرافية، مثل الصواريخ البالستية. لذا، فإن إسرائيل ما زالت تضفي أهمية كبيرة على العمق الجغرافي الذي يراه قادتها أساسياً لاستيعاب أي هجوم عربي مباغت، وتوفير الوقت اللازم لتعبئة فرق الاحتياط الإسرائيلية، وخصوصاً على جبهتي الجولان وغور الأردن(٦).

يعني هذا أن السلام لا يشكل ضمانة لعدم قيام حرب بأي صورة، وعلى أي شكل، حيث إن السلام يمكنه أن يفرض صعوبات على شنّ الحرب، لكنه لن يكون عائقاً يحول دون نشوبها(٧).

في هذا السياق، واصلت إسرائيل تصريحاتها بشأن استعدادها للحرب، وذلك على الرغم من النجاحات التي جنتها من وراء عملية السلام، وخصوصاً على المسارين الفلسطيني والأردني. فقد جاء على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يتسحاق رابين، أن «على إسرائيل أن تكون مستعدة لخوض حرب في المستقبل»(٨). ويبدو أن هذا كان

---

(٤) «أمن إسرائيل في عصر السلام، ندوة التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي،» العدد ٩٩، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦، ص ٢.

(٥) جبرائيل بن دور: هو أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الأمن الوطني في جامعة حيفا.

(٦) Ephraim Kam, «The Jordan Valley - An Area of Vital Security to Israel in a Changing World,» *Strategic Assessment*, vol. 3, no. 4 (January 2001), p. 3.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨) قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع إعلان المبادئ مع إسرائيل سنة ١٩٩٣، اعترفت فيه المنظمة بشرعية وجود إسرائيل، واعترفت الأخيرة بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وتلاه عدة اتفاقيات مرحلية تبيّن تدرّج انتقال السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية. وتم تأجيل الاتفاق بشأن مصير اللاجئين، والقدس، والحدود، إلى مفاوضات مستقبلية، دعيت مفاوضات الحل النهائي. واستلمت السلطة الفلسطينية زمام الأمور في «غزة وأريحا أولاً»، وفي مراحل لاحقة استلمت الحكم في باقي مدن الضفة الغربية.

يهدف إلى دفع الأطراف العربية المنخرطة في عملية السلام إلى احتواء العناصر المتطرفة، خاصة الإسلامية منها، في حين أن الرئيس المصري حسني مبارك اعتبر هذه التصريحات «خطيرة جداً ولا تتناسب مع جهود السلام في المنطقة»[٩].

بناء عليه، احتلت مسألة الأمن في كل المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية التي تمت بدءاً من اتفاقات رودس عام ١٩٤٩، وحتى آخر جلسة أو لقاء إسرائيلي سوري رسمي أو غير رسمي، موقعاً مركزياً في الأولويات الإسرائيلية، وظلّ هاجس الأمن حاضراً بقوة في سير المحادثات والمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية. فقد احتلت مسألة الأمن حيّزاً كبيراً في مفاوضات مدريد عام ١٩٩١ واتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وفي ما بعد اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤، وساهمت بقوة في تعطيل تقدم المفاوضات في أكثر من محطة. والتدقيق في الشق الأمني من اتفاق أوسلو ١ وأسلو ٢ يؤكد نجاح الجانب الإسرائيلي في ابتزاز الجانب الفلسطيني، وفرض شروط أمنية قاسية مسّت بالسيادة الفلسطينية على الأرض والصلاحيات التي منحت لها، طيلة فترة المرحلة الانتقالية. وبيّنت المفاوضات والاتفاقات أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية لا يعني الإقرار بالحقوق الفلسطينية، كما نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

على سبيل المثال، جاءت المواد السياسية والأمنية في معاهدة وادي عربة (اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤) لتمهّد الطريق للتكامل الإقليمي الأردني ـ الإسرائيلي، من إعلان الاعتراف المتبادل، وإلغاء حالة العداء (المادة الثانية)، إلى التعهد بعدم الدخول في أي حلف أو السماح بأي عمل يقوم به طرف ثالث ضد أحد الطرفين الموقّعين على المعاهدة (المادة الرابعة)[١٠]، إلى الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية متكاملة وعلاقات اقتصادية وثقافية طبيعية (المادة الخامسة)، والنقطة الأخيرة بالتحديد تعادل إقامة علاقات تطبيعية على أساس اتفاق منفرد، غير مقتصرة على إزالة حالة العداء أو حتى على إقامة علاقات دبلوماسية باردة.

(٩) **الخليج** (الشارقة)، ١٣/١/١٩٩٥.

(١٠) لقد عالجت المادة الرابعة مسألة الأمن، فتضمنت ديباجة أعادت تعهد الطرفين بالامتناع من التهديد بالقوة أو باستعمالها من جانب أحدهما ضد الآخر، والامتناع عن اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة للتأكد من عدم السماح باستخدام أراضي أي طرف لممارسة أعمال أو تهديدات بالعداء أو التخريب أو العنف ضد الطرف الآخر. ودعت المادة ذاتها إلى الامتناع عن الدخول في ائتلاف أو تحالف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته أو الترويج له، أو التعاون معه إذا كانت أهدافه ونشاطاته تتضمن شنّ العدوان أو أية أعمال عدائية ضد الطرف الآخر، كما نصّت على عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيها في أحوال يمكن أن تخلّ بسلامة الطرف الآخر. إضافة إلى ذلك، فقد نصت المادة الرابعة على تعهد الطرفين بالتعاون على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، واتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف، ولمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها، وكذلك منع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة إذا كانت تهدّد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله، كذلك التعاون على منع التسلل عبر الحدود ومكافحته.

يتضح للباحث مما سبق أن استراتيجية العلاقة التي تربط إسرائيل بجاراتها من الدول العربية ترتبط بمفهوم الأمن، وبمفهوم مصادر التهديد الرئيسية والثانوية التي تتعرض لها. ومما لا شك فيه أن اتفاقيات الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما تبعها من اتفاقيات ترسيم حدود بين الأردن وإسرائيل، وقبل ذلك اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ترتبط ارتباطاً عضوياً بمهدّدات الأمن الإسرائيلية، بل إن إدراك ومضمون تلك المهدّدات، أصبح إلى حدّ كبير، متغيّراً تابعاً لترتيبات الأمن والالتزامات السياسية التي نصّت عليها تلك الوثائق.

ثانياً: عملية السلام وأثرها في الأمن الإسرائيلي

كما رأينا في المبحث السابق، فإن التصور الإسرائيلي ينطلق في تبنّيه فرضية السلام الدائم والشامل مع الأقطار العربية أو مع البعض منها، من اعتبار أن السلام من شأنه أن يقلل من الاندفاعات والرغبات الحادة في التوجّه نحو أنماط وحدوية تشكل تهديداً لأمن إسرائيل، ذلك أن السلام يعني إنهاء الحرب، وبالتالي اعتراف العرب بإسرائيل والحفاظ على الحدود القائمة والسلامة الإقليمية لها ولجيرانها، وإنهاء المقاطعة والحصار العربي، وإقامة علاقات كاملة معها. وبمعنى آخر، فإن العلاقات العربية مع إسرائيل، وفي ظل سيادة العوامل التي تغذّي الصراع، ستكون علاقات قائمة على أساس الاستعداد الدائم لخوض حرب محتملة، ومثل هذا الوضع سيوفر للعرب عوامل ضغط قوية تدفع عنهم ـ على الأقل ـ تهديد أمن إسرائيل إذا كان هناك شكل من أشكال التضامن العسكري، وبالتالي فإن سيادة حالة من الاستقرار في ظل سلام يحكم علاقة إسرائيل بالأقطار العربية عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، من شأنه أن يضعف الاعتبارات المتحكمة بالصراع، وبموجب هذا المبدأ تم تقييد وتجميد دور مصر في عملية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فضلاً عن تحييد قوى عربية أخرى في إطار عملية التسوية: الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أثارت اتفاقيات السلام، بين كل من إسرائيل ومصر والأردن والفلسطينيين، مجالاً جديداً من المسائل الأمنية لدى المنظّرين الإسرائيليين، بشأن معرفة إلى أي حدّ ينبغي لمسيرة السلام أن تغيّر أو أن تؤثر في الاستراتيجية الإسرائيلية.

إن اعتراف القادة الإسرائيليين بعدم قدرة إسرائيل على حلّ النزاع بالطرق العسكرية فقط، قد حفزت هؤلاء القادة على البحث عن حلول سياسية، غير أنه في عام ١٩٧٩ انكسر طوق العداء العربي تجاه إسرائيل، إذ أدى اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، والتسويات الأمنية المشمولة به، إلى تقليص التهديد العسكري (مع أنه لم يلغه نهائياً) تجاه إسرائيل من جانب أقوى وأكبر دولة عربية، مع خلق فرصة لحل أشمل للنزاع. وقد جاء في ما بعد «اتفاق أوسلو» مع الفلسطينيين، ومن ثم «اتفاق وادي عربة» مع الأردن، ليعزّزا هذا الاتجاه. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإسرائيليين لا يزالون يعتقدون بأن سورية والفلسطينيين يهدّدون أمنهم، لكنهم لا يشكّلون بمفردهم خطراً على الوجود الإسرائيلي.

يبدو أن إدراك القيادة الإسرائيلية غياب إمكان إحراز نصر استراتيجي على الدول العربية، إضافة إلى تأثير الأيديولوجيا الصهيونية، قد وفرا أرضية لهيمنة الشأن الأمني على رؤية تلك القيادات لمكوّنات التسوية السياسية التي تطلبها. ولذا، فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات لامتكافئة، تسيطر على طروحات إسرائيل الأمنية مع جوارها الفلسطيني والعربي كجزء من تنظيم شروط «اندماجها» الإقليمي في مرحلة ما بعد تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهناك أدلة على ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ احتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيّزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة اللاحق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويسري هذا على تدابير تضمّنها الاتفاق مع الأردن. ونجد أن ثمة إصراراً إسرائيلياً على تضمين الاتفاقيات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق واسعة نسبياً منزوعة السلاح، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسع إسرائيل، وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية، وتخفيض حجومها، وتقليص قدراتها الهجومية. من هنا، تتمسك إسرائيل بمطلب أن يتضمن اتفاق السلام مع سورية أيضاً عملية نزع سلاح مناطق تتجاوز حدود الجولان، في مقابل نزع سلاح مساحة رمزية في الجانب الإسرائيلي، وذلك على غرار ما حدث مع مصر، وحرصها، أي إسرائيل، ألا تؤثر التسوية السلمية مع الدول العربية في الموارد المائية، وإصرارها على أن يأخذ الانسحاب الإسرائيلي من الجولان فترة زمنية تسمح لإسرائيل بتقويم الترتيبات الأمنية المعتمدة، وأن يشمل الاتفاق مع الأردن تحديداً خطوط انتشار القوات العسكرية الأردنية، واعتبار إسرائيل بقاء الكيان الفلسطيني منزوعَ السلاح (خارج وجود جهاز قوي للشرطة الفلسطينية) كشرط من شروط التسوية وإقامة دولة فلسطينية.

ـ وجود توجّه واضح لدى المخطّطين الاستراتيجيين الإسرائيليين إلى إقامة نظام أمني إسرائيلي ـ أردني ـ فلسطيني، يرتبط لاحقاً، عبر إسرائيل، بنظام أمني إسرائيلي ـ سوري ـ لبناني. ويأتي هذا في سياق سياسة تحويل أي انسحاب تقوم به إسرائيل من أراض عربية محتلة إلى رصيد أمني لها. وثمة تصور يبديه القادة الإسرائيليون، ومنهم شمعون بيريس، يختزل عملية السلام إلى عملية توليد مصالح اقتصادية متبادلة يرتبط بتأسيس نظام إقليمي جديد فيها[(١١)].

ـ تحويل مرحلة «الحكم الذاتي» الفلسطيني المنصوص عليها في «اتفاق أوسلو» إلى مرحلة اختباريه لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، يكون مقياسها أمن المستوطنات الإسرائيلية وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة، وأمن مواطنيها بصورة عامة. كما أن إسرائيل تنظر إلى التجمعات الفلسطينية الموجودة في الدول العربية، وفي

(١١) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ٣٤.

إسرائيل نفسها (عرب ١٩٤٨) من منظور أمني، وتشترط أن تقبل الدول العربية التي تستضيف تجمعات فلسطينية، الموافقة على مبدأ «توطينهم»، وتربط مساواة معاملة مواطنيها الفلسطينيين بمواطنيها اليهود بالحل الشامل والمنسجم مع شروطها[١٢].

ــ النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها، أي كعازل بينها وبين سائر الدول العربية، ومطالبته بالبقاء خارج أي تحالفات أو معاهدات سياسية أو عسكرية تسمح بوجود قوات غير أردنية على أراضيه. كما تلمح إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه أو يؤديه الأردن للمحافظة على أمن إسرائيل. وفي هذا السياق، كشفت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية عن وثيقة سرية لمفهوم الأمن الإسرائيلي طرحت في تقرير اللجنة العسكرية ــ المدنية برئاسة دان مريدور[١٣]، وتم رفعها إلى وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز. وقد تضمنت التوصية الثالثة من الوثيقة ما يلي: «للأردن أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل ويجب المساعدة على استقراره»[١٤].

أما عن وجود تغييرات في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية الحالية في ظل مسيرة السلام، فيمكن القول إن سياسة الأمن الإسرائيلية تمر في الأعوام الأخيرة بتغيّرات جذرية، وأهدافها باقية كما هي (حماية وجود الدولة وأمن مواطنيها)، وحتى الظروف الجغرافية ــ السياسية لم تتغيّر، وما تزال إسرائيل جزيرة يهودية صغيرة في محيط عربي مسلم، وستبقى هكذا. ولكن قائمة الأعداء والأخطار كتبت من جديد، وباتت الدبلوماسية تحلّ شيئاً فشيئاً محل المواجهة العنيفة في الحوار مع العرب: «إن التهديد التقليدي لهجوم عربي لاحتلال إسرائيل، أو إعادة الأراضي المحتلة، بات أمراً مستبعداً أكثر من أي وقت مضى، والإسرائيليون مقتنعون بأن الخطر العسكري الذي تتعرض له إسرائيل لا يكمن في غزو الدبابات، وإنما في إطلاق صواريخ أرض ــ أرض على المؤخرة الإسرائيلية[١٥]. فالسياسة الأمنية الإسرائيلية الجديدة تميل إلى اعتبار اتفاقيات السلام التي تدعمها الولايات المتحدة العامل المركزي في حماية الأمن القومي الإسرائيلي ومنع الحرب، وتعتبر بنود الأمن أهم البنود في الاتفاقات مع مصر والأردن والفلسطينيين، وفي المفاوضات العالقة مع سورية. وإلى جانب الميل إلى تحقيق الأمن بوسائل سياسية، تمسكت إسرائيل بمواصلة سباق التسلح، القوة العسكرية الحيوية بالنسبة إليها حتى يواصل العرب طريق السلام، ويحترموا الاتفاقات في المستقبل[١٦]. بناء على ذلك، فإنه على الرغم من كل ما تم إنجازه عن طريق التسوية السلمية بين إسرائيل والعرب لغاية الآن، إلا أنه لم يضعف من النزعة الإسرائيلية

(١٢) جميل هلال، «المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي،» **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢ (١٩٩٥)، ص ٤٩ ــ ٥٠.

(١٣) وزير إسرائيلي سابق من حزب الليكود.

(١٤) **هآرتس**، ٢٠٠٦/٤/٢٤.

(١٥) ألوف بن، «تلطيف لغة المواجهة،» **هآرتس**، ١٩٩٣/١٠/٨.

(١٦) المصدر نفسه.

في جنوحها إلى تعظيم الأولويات العسكرية لتأمين متطلباتها الأمنية. فالرؤية الأمنية الإسرائيلية تذهب في تأكيدها أن إسرائيل ينبغي أن تكون في حالة استعداد للحرب ضمن المديين المتوسط والبعيد، وأن السلام العربي ـ الإسرائيلي «سيكون سلاماً مسلحاً»، وأن ما سيجعله ممكناً هو «التوازن المسلح الذي يصون ويحفظ قدرة إسرائيل، واعتماداً على قواها الذاتية فقط، على صدّ أية هجمات أو مبادأة عسكرية عربية»[١٧].

بالتالي، يمكن قراءة المعادلة الأمنية الإسرائيلية في رؤيتها لموضوعة السلام، إلى أن «إقامة سلام مع بلد عربي أو أكثر لا تقلل ـ بالنسبة إلى إسرائيل ـ من فرص الحرب، بل تزيدها في الواقع»، فاتفاق السلام سمح لإسرائيل، ومن خلال تقليصه المخاطر الجدية للحرب على الجبهة المصرية والأردنية بـ «تركيز قوة أكبر لشنّ الحرب على الجبهات الأخرى، بمعنى أنه كلما قويت قوات الدفاع الإسرائيلية، زادت فرص مبادرة إسرائيل إلى شنّ حرب».

ويمكن تلخيص أهداف الموقف الإسرائيلي من السلام مع العرب بالنقاط التالية:

١ ـ إن جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يكمن في المشكلة الفلسطينية أو المناطق المحتلة، بل أساساً في مدى التقبل العربي للوجود الإسرائيلي، والإقرار النهائي بشرعيتها في ظل حدود معترف به.

٢ ـ إنهاء حالة الصراع مع الدول العربية، وإن عملية إنهاء الحرب ومنع وقوعها من خلال اتفاقيات السلام مع الدول العربية والضمانات البديلة لا يكفي لتحقيق السلام المنشود، وإن ذلك يتحقق من خلال:

ـ الحرص على بقاء إسرائيل متفوقة عسكريًا بشكل دائم حتى بعد تحقيق السلام، ووجود ضمانات دولية، وتحطيم نظرية الأمن القومي العربي، مما يحرر إسرائيل من أعباء الإنفاق العسكري المتواصل.

ـ إنشاء علاقات مشتركة وطبيعية بينها وبين العرب تضمن نفاذ إسرائيل إلى المجتمعات العربية، والسيطرة على مقوّماتها الاقتصادية، واختراق المقوّمات الثقافية للأمة العربية القائمة على رفض الوجود اليهودي في فلسطين.

٣ ـ إن السلام في المنطقة سيوفر الفرصة لإسرائيل لتكون الدولة القائدة في منطقة الشرق الأوسط، التي تعمل على ربط المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تسيطر عليه الرأسمالية اليهودية والغربية، وفي الوقت نفسه تتحول المنطقة العربية إلى سوق استهلاكي للبضائع والصناعات الأجنبية، وأيد عاملة رخيصة للاستثمارات الإسرائيلية والأجنبية.

---

(١٧) دان هوروفيتز وموشي ليساك، **الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم** (عمّان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣٢.

وحول صورة الأمن الإسرائيلي في الطريق إلى سلام مع الدول العربية، هناك إصرار إسرائيلي على ما يسمى «مركبات الأمن الحيوية» في أي تسوية مستقبلية، وأهمها: إن التسويات الأمنية المستقرة ستفرض على إسرائيل تبنّي سياسة أمنية حذرة، وإن سلاماً شاملاً في المنطقة سيغيّر الأهمية النسبية للأرض المحتلة، وستحتاج إسرائيل من أجل ضمان السلام إلى بنية تحتية أمنية متقدمة، وإلى ترتيبات رقابة على الأسلحة، وأن الأسس الأمنية التي ستكون حيوية في أوقات السلام تبدأ بضرورة تنمية فكر الدرع الاستراتيجي لتجنب التهديدات الوجودية.

بالعودة قليلاً إلى الوراء، يتضح للباحث أن نتائج المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، منذ انتهاء المرحلة الانتقالية التي أسسها اتفاق أوسلو في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، وانتهاء مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، وبدء مفاوضات الحل النهائي، كانت المسائل التي تتعلق بصميم الأمن، خاصة بالنسبة إلى إسرائيل، هي الفاصل في التقدم نحو محادثات الحل النهائي، فأكثر من مرة اقترب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من موضوع الدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي: القدس، اللاجئون، الحدود، الاستيطان، المياه، مستقبل العلاقة الثنائية ومع الجوار. وكلها مسائل حساسة وسريعة الاشتعال، ويعتبرها الطرفان قضايا مصيرية. وعلى رغم تفوّق إسرائيل عسكرياً على العرب مجتمعين، وامتلاكها أسلحة نووية، وإدراك الإسرائيليين أنه في حال قيام دولة فلسطينية، فإنها سوف تكون ضعيفة عسكرياً، ومرتبطة اقتصادياً لسنوات طويلة بإسرائيل، إلا أن القوى الإسرائيلية، بيسارها ويمينها، حاكمة ومعارضة، وبغضّ النظر عن الخلافات الأيديولوجية السياسية القائمة، كانت وما زالت موحّدة حول مفهوم الأمن بأبعاده الاستراتيجية، وجميعها تعبّر عن أربعة مخاوف أمنية رئيسية: **الأول**، خطر وقوع هجوم مباغت تشنّه الجيوش العربية يوماً ما ضد إسرائيل، تكون أراضي الضفة الغربية وقوات السلطة الفلسطينية رأس حربته. و**الثاني**، تحوّل الدولة الفلسطينية يوماً ما إلى دولة معادية لإسرائيل، تسعى إلى تحقيق طموحات الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية، وإعادة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم، وتستعين بالفلسطينيين في إسرائيل لتحقيق هذه الأهداف. و**الثالث** أن تعقد يوماً تحالفات واتفاقات مع قوى إقليمية معادية لها. و**الرابع**، أن يواصل المتطرفون الفلسطينيون تنفيذ عمليات إرهابية عبر أراضي الدولة الفلسطينية[١٨].

وما يجدر ذكره في هذا السياق، أن ثمة انقساماً في المواقف داخل إسرائيل حول ضرورة تحقيق إسرائيل السلام مع جيرانها، فما بين تيار يدعو إلى الإسراع بإبرام اتفاقية سلام مع الفلسطينيين والعرب (تيار الأحزاب اليسارية) مثل حزب «ميرتس»، والأحزاب العربية وحركة «السلام الآن»، وتيار ما زال يتمسك بمقولة أرض إسرائيل التاريخية، ويرفض التنازل عن السيادة في المناطق المحتلة، وتمثله الأحزاب اليمينية بقيادة الليكود والأحزاب الدينية، ويرى هذا التيار أن أمن إسرائيل يتحقق من خلال امتلاك

(١٨) يتسحاق مردخاي، «زعامة أمنية في مجتمع مجزأ،» **هآرتس**، ١٩٩٨/٩/٢٠.

القوة، وأن إسرائيل القوية هي القادرة على فرض السلام على العرب دون حاجتها إلى تقديم تنازلات في مجال الأراضي، وإمكانية قيام حكم ذاتي للفلسطينيين في ظل السيادة الإسرائيلية.

يبرز تيار ثالث هو تيار «الأحادية»(١٩)، القائم على فكّ الارتباط والحل الأحادي والجدار العازل، وهذا التيار يمثله حزب «كديما»(٢٠) الذي يترأسه إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، وعلى ما يبدو أن ديناميكيات الفصل الأحادي ستغدو السياسة المستقبلية التي ستسير عليها إسرائيل. هذه السياسة أفضت إلى سقوط مبدأين أساسيين في التفكير الأمني الإسرائيلي، حكم أحدهما تاريخياً، فيما الثاني تحكّم في «سياستهم الفلسطينية» منذ أن بدأت عملية مدريد ــ أوسلو: **الأول**: وهو أرض إسرائيل الكبرى، حيث لم يعد هناك سوى أقلية ضئيلة تؤمن بهذا المبدأ وتتمسك به، فالتوقيع على اتفاق أوسلو، كان بداية «الزلزال» الفكري الذي ضرب الإجماع الإسرائيلي حول هذا المبدأ، وتنفيذ اتفاق الخليل زمن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وحكومة الليكود، وبعده «النبضة الثالثة» من إعادة الانتشار، ولاحقاً الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عهد إيهود باراك، وفي ما بعد تفكيك مستوطنات غزة والانسحاب عنها، الذي كان بمثابة «الارتداد» الأهم إلى سقوط ذلك المبدأ. **والثاني** هو الأرض مقابل السلام، الذي حكم عملية السلام، وكان أحد أهم مرجعياتها، فالغالبية الإسرائيلية لم تعد تتمسك بهذا المبدأ، فهي ليست معنية بالسلام مع الفلسطينيين أو العرب، ولا تصرف جلّ وقتها في التفكير بخصائص «الشريك الفلسطيني»، وثمة قناعة عامة تفيد بأن إسرائيل ستتخلّى عن أراض محتلة، لغايات تتعلق بأمنها الوطني وحساباتها الديمغرافية، دون أن تنتظر أو تشترط، في المقابل، سلاماً شاملاً أو تطبيعاً جدياً مع الجانب الآخر، ودون أن تنتظر انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية، تقبل به وترضى عنه، إذ لم تعد إسرائيل تكترث بمن يحكم الضفة أو القطاع، إلا من الزاوية التي تخصّ أمنها، ولم تعد لدى التيار المركزي فيها اهتمامات خاصة بهوية الشريك الفلسطيني

(١٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون، وهو يتحدث في مؤتمر في مدينة هرتسليا، عن نيته في تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، يترتب عليها انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وقد طبق شارون خطته هذه في صيف ٢٠٠٥، وقد أدت خطط شارون إلى نشوء تخمينات حول دوافعه. ومن بين التفسيرات المقدمة أن شارون أراد تحرير إسرائيل من عبء قطاع غزة، وإبعاد الضغط الدولي عنه، والاستجابة لما يراه العديد من الإسرائيليين تهديداً ديمغرافياً تفرضه نسبة الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، أو كما قال دوف فاسغلاس منسق خطة فك الارتباط عن الفلسطينيين: إن خطة شارون الأحادية تجعل من المتيسّر لإسرائيل الوقوف بشكل ملائم في وضع مؤقت يبعد إسرائيل قدر المستطاع عن الضغط السياسي، انظر: دوف فاسغلاس في: **هآرتس**، ٢٠٠٤/١٠/١٨.

(٢٠) أسس شارون هذا الحزب رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٥، بعد أن تبنّى سياسة الحلول الأحادية الجانب، واهتزت فرصته بالاستمرار في ترأس حزب الليكود، بعد الحملة القوية والمؤثرة التي تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو المعارض لخطة الانفصال عن غزة، وقد ترأس شارون حزب «كديما» إلى أن دخل في غيبوبة، فتزعم هذا الحزب من بعد شارون، إيهود أولمرت.

وأحواله، فهي ماضية في سياساتها الأحادية، وماضية في فرض الحل النهائي بخرائطه الجغرافية والديمغرافية والمائية، الأمنية والسياسية، دون انتظار أحد.

النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة تقول إن الأرض: الضفة الغربية والجولان، لم تعد حاسمة الأهمية في توفير الأمن لإسرائيل، ذلك أن التهديدات الأساسية للأمن الإسرائيلي تتجلّى في «الإرهاب» و«أسلحة الدمار الشامل»، الإيرانية على وجه التحديد، والتطور في منظومة الصواريخ البالستية، التي اختصرت جغرافية الزمان والمكان، ومثل هذه التهديدات لا تحول دونها أراضي الضفة والجولان المحتلة. على أن ذلك لا يعني أن الجلاء عن هذه المناطق المحتلة بات وشيكاً، أو أن استمرار احتلالها سيفقد مبرّره، فالاحتلال له «مبرّرات» عدة، أهمها الأمن، ولكنه ليس المبرّر الوحيد.

لا شك في أن التجربة التاريخية تبيّن أن السلام الدائم لإسرائيل لن يتحقق إلا عندما تطمئن الأخيرة إلى احتواء كل التهديدات الموجّهة إليها، وتشعر بأن الوضع في المنطقة يوحي بالاستقرار الدائم، وهذا ما لا يمكن أن يحصل، «لأن الشرط الأول لقيام سلام ثابت ومستقر، هو الثقة المتبادلة تجاه إسرائيل، ليس متوفراً، وهذا ما تراه إسرائيل نفسها»[٢١]. وبالتالي، فإن التسوية السلمية، بالمفهوم الإسرائيلي، ما هو إلا مبدأ تستفيد منه إسرائيل لاختيار السلام من ناحية، ولاستمرار أيديولوجيتها المبنية على القوة والعنف من ناحية أخرى.. وليس بالضرورة أن تدخل إسرائيل في حروب جديدة، ولكنها بالضرورة ستشترك بقوة في صنع السياسات العسكرية في المنطقة، من منطلق الشريك والخبير والمنتج للسلاح الذي تحتاج إليه المنطقة، وستحرص على ضرورة وجود عدو للمنطقة حتى لا يوجد مبرّر لأي هدوء يسود المنطقة.

وعلى الرغم من اهتزاز مفهوم الأمن الإسرائيلي الاستراتيجي أكثر من مرة منذ قيام دولة إسرائيل، وتأكيد التجارب الملموسة، في أكثر من محطة بارزة، فإن احتلال أراضي الغير بالقوة، والتفوق العسكري لم يوفّر ولا يوفر الأمن الكامل لإسرائيل، إلا أن مخاوفها الأمنية، المقرونة بالمطامع التوسعية، وبالشعور بالتفوق العسكري والاقتصادي والحضاري، تنسيها كل الدروس المستخلصة من التجربة، بما في ذلك تلك التي استخلصها خبراؤها الأمنيون من الانتفاضة الأخيرة (انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠)، ومن المواجهة العسكرية مع حزب الله (١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦).

وعليه، فإن استمرار تمسك القيادة الإسرائيلية بمفاهيم الأمن القديمة، سوف يعطل تقدم أي مفاوضات قادمة، وسيطيل أمد الصراع سنوات طويلة. ومن المهم الإشارة أيضاً، في هذا السياق، إلى أن اتفاقيات السلام العربية ـ الإسرائيلية، وإن أحدثت ثغراً واسعة في جدار الأمن الإسرائيلي، وغيرت جزئياً «مزاج» الشارع الإسرائيلي، تجاه الأمن والعلاقة مع العرب والفلسطينيين، لكنها لم ترقَ إلى مستوى تحرير مفهوم الأمن من تأثيرات

---

(٢١) اتصال شخصي مع غازي السعدي، متخصص في الشأن الإسرائيلي.

الأيديولوجيا الغيبية، ولم ترق إلى مستوى التأثير في القرار السياسي الأمني الرسمي، ولم تقتنع القيادات الإسرائيلية أن صنع السلام مع العرب يفرض تجريد الأمن القومي من الأيديولوجيا وسياسة التوسع والهيمنة. وعلى رغم اقتناع إسرائيل، وبعد مرور أربعين عاماً على احتلالها للأراضي العربية، أن القوة العسكرية والاحتلال لا يوفران الأمن والأمان لإسرائيل ومواطنيها، بل فقط السلام هو الذي يؤدي إلى ذلك، وأن التوصل إلى حل نهائي لن يتم إلا إذا اتخذت قيادة تل أبيب قراراً بالانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، إلا أن إسرائيل ما زالت تعتبر أن الأهداف الاستراتيجية العليا لها هي المحافظة على أمنها من خلال تحييد أي تهديد عسكري عربي، وفي الوقت نفسه إرساء أسس الحل السياسي في المنطقة، ولكن تلك التي تنسجم مع أهدافها الاستراتيجية العليا، وهي «الأمن أولاً».

ثالثاً: أمن إسرائيل برؤية اقتصادية

ثمة اهتمام إسرائيلي بدا واضحاً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ينصبّ على صوغ مشاريع للتعاون الاقتصادي الإسرائيلي ـ العربي، ووضعت المؤسسات الإسرائيلية المتخصصة عشرات الأبحاث التي تناولت مشاريع لأنشطة اقتصادية إسرائيلية ـ عربية. لكن تلك المشاريع بقيت دون نسق محدّد أو إطار جامع، إلى أن قام جناح من قيادة حزب العمل الإسرائيلي بوضع «عملية السلام والتعاون الاقتصادي» في إطار مشروع بناء نظام إقليمي جديد. وكان أفضل من عبّر عن هذا المشروع، وتولّى التنظير والترويج له، وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس، وشرحه في كتاب صدر في خريف سنة ١٩٩٣ بعنوان: **الشرق الأوسط الجديد**.

ويبدو أن طرح «بيريس مشروع الشرق الأوسط الجديد استمد مقوّماته الفكرية والأيديولوجية من الأطاريح التي جاء بها أو ـ بشّر بها ـ مؤسس الصهيونية ثيودور هيرتزل، التي تدعو إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة حيوية اقتصادياً تلعب فيها إسرائيل دور القائدة والمركزية، حيث تتحكم بالنشاطات الاقتصادية، بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية»(٢٢).

وتعبيراً عن الرؤية الاقتصادية كاستراتيجية إسرائيلية جديدة، أكد أبا إيبان(٢٣) أمام مؤتمر السلام المنعقد في جنيف(٢٤) عام ١٩٧٣، أن الضمان الأساسي لأي اتفاق للسلام، هو

---

(٢٢) كان ثيودور هيرتزل من أوائل الكتّاب والقادة الصهاينة الذين نظروا إلى إسرائيل (الكبرى) بمنظار اقتصادي، وليس بمنظار جغرافي، بمعنى تحقيق الحلم الصهيوني الخاص بإسرائيل، اقتصادياً وليس جغرافياً.

(٢٣) وزير الخارجية الإسرائيلية السابق، ويسمى في اللغة العبرية «أبا إيفين»، وتولى منصب وزير الخارجية من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٤.

(٢٤) انعقد مؤتمر السلام في جنيف في ١٩٧٣/١٢/٢٤ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً، وشارك فيه كل من الأردن ومصر وإسرائيل.

انتشار شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأقطار العربية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية(٢٥).

تكفي نظرة إلى مشروع «الشرق الأوسط الجديد» لإدراك أنه مشروع لا يتوقف عند حدود إقامة «سوق شرق أوسطية»، بل هو في صيغته الإسرائيلية المتداولة مشروع لتأسيس نظام إقليمي جديد؛ مشروع مشترك يجد هدفه النهائي «في إنشاء مجموعة إقليمية من الأمم، لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة، تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوروبية»(٢٦). وقد اعتبرت الأفكار التي جاء بها هذا المشروع بمثابة الإطار الموجّه لمستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، ؛ إنها انعكاس للبعد الاقتصادي في التفكير الإسرائيلي وآفاقه المستقبلية(٢٧).

لا شك في أن مراجعة الأفكار التي جاء بها شمعون بيريس تفيد أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يتضمن إقامة نظام إقليمي جديد يتولى مهمة تثبيت بناء هيكلي متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية المشتركة، الفنية والاختصاصية والاقتصادية والتنسيقية، بمعنى أن تنفيذ المشروع يستدعي إقامة بنية أو بنى تنظيمية ترسم حدوداً للنظام الإقليمي المقترح، وتحدّد وظائفه وتتوسع بتوسعه، من خلال تشييد اقتصاد إقليمي عبر ثلاث مراحل، هي:

ـ إقامة مشاريع تعاون مشتركة ثنائية ومتعدّدة الأطراف.

ـ إشراك مؤسسات اقتصادية دولية في إنجاز مشاريع تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة.

ـ صوغ سياسة اقتصادية للمجموعة الإقليمية الشرق أوسطية مع إقامة وتطوير مؤسسات إقليمية رسمية(٢٨).

بحسب المفهوم الإسرائيلي، فإن تطبيق هذا النظام يقوم على ثلاث مراحل: **الأولى**، تبدأ من إقامة «كونفدرالية» تجمع فلسطين والأردن وإسرائيل، أي إقامة اتحاد اقتصادي يضم الأطراف الثلاثة. أما المرحلة **الثانية**، فتنطلق من توسيع منطقة الاتحاد الاقتصادي الثلاثي لتشمل سورية ولبنان. و**الثالثة**، وهي تشكيل مجموعة بلاد الشام المكوّنة من الأطراف الموجودة في المرحلة الثانية، ليضاف إليها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي.

في ضوء هذا التصور، فإن المدخل الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي سيمكّن إسرائيل من تحقيق أهداف اقتصادية واسعة، تبدّد قلقها الاقتصادي، وتؤمن لنفسها عمقاً

(٢٥) جمال مصطفى السلطان، **الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٦٢.

(٢٦) بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ٣٢.

(٢٧) السلطان، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

اقتصادياً، يوفّر لها مساحة كبيرة من المراوحة من خلال تخلّيها عن الانشغال بأمن الحدود الجغرافية القريبة والتفكير بأمن الأعماق الاقتصادية البعيدة.

فـ «الشرق أوسطية»، وفق الرؤية الإسرائيلية، تشمل أبعاداً سياسية وأمنية، وأخرى اقتصادية. ما يهمنا في دراستنا هذه، هو الجانب الأمني في المشروع. ولموضوع الأمن الإسرائيلي في إطار الفكرة الشرق أوسطية، وفي الإدراك الاستراتيجي، معنى واحد، هو ضمان التفوّق العسكري الإسرائيلي بشقيه التقليدي وغير التقليدي. وهذا المشروع يستهدف استبدال أمن الحدود الجغرافية بأمن الأعماق الاقتصادية. لذلك ستكون مهمة إسرائيل في المرحلة القادمة بناء الأبعاد الأمنية بإطار اقتصادي جديد، وبما يمكّنها من التسلل إلى مفاصل الاقتصاديات العربية عبر المعابر الأردنية والمصرية، وفي ما بعد السورية واللبنانية(٢٩)، مما يمكّنها من السيطرة على اقتصاديات السوق، نظراً إلى تفوّق قدراتها الاقتصادية مقارنة بالاقتصاديات العربية.

ما يجدر التنويه إليه، عند الحديث عن النظام الإقليمي الشرق أوسطي، هو أن هذا المشروع الإسرائيلي عبارة عن وليد مرحلة تاريخية محدّدة، هي مرحلة لم تستكمل معالمها بعد. ومن الخطأ التعامل مع هذا المشروع كرسم تخطيطي جاهز ومهيأ للتطبيق والتنفيذ، لأن جوانب مما يطرحه المشروع ذات طابع تجريبي، ويُعْتَمَد في قيامه وتنفيذه على الأطراف العربية التي قد يكون لها تصوّرات أخرى، أو قد تجد نفسها غير قادرة على تبنّي المخطط الإسرائيلي، إضافة إلى أن إسرائيل قد تجد نفسها بحاجة إلى إدخال تعديلات واسعة عليه. كذلك يمكن أن تفرض تطورات وتعقيدات الواقع في حركته الفعلية مساراً مختلفاً عند بدء تطبيق المشروع، حتى إذا افترضنا موافقة الأطراف عليه. والأهم من ذلك حصول توتر بين عناصر المشروع، كما هو الحال بالنسبة إلى تجميد عملية السلام، وبالتالي توقف هذا المشروع عن التداول. ومهما يكن من أمر، فإن هذا الطرح يحظى بمساحة لا بأس بها في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، القائم على أهمية إقامة الاقتصاد الشرق أوسطي على قاعدة عريضة من مشاريع الربط الإقليمي الاستراتيجي في المنطقة، سواء على صعيد السياحة، أو الزراعة، أو الصناعة، أو البيئة... الخ، بحيث تؤدي هذه المجالات إلى تحقيق الأمن الإسرائيلي وتثبيت استقراره في المنطقة.

رابعاً: مستقبل الأمن الإسرائيلي

سيبقى مفهوم الأمن بالنسبة إلى إسرائيل هاجساً دائماً ومستمراً، وسيظل هذا المفهوم رهن حقائق وتاريخ جغرافيا الصراع. وبمقدار ما تزداد شهيّة إسرائيل للتسلح، تتسع دائرة التحديات والأخطار التي تستشعر بها.

فعلى رغم الإنجازات التي حققتها إسرائيل في مجال احتلال الأراضي وتوسيع

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

رقعتها، وفي مجال القدرات العسكرية التي تملكها، خاصة في المجال النووي، وقوة الردع التي تتحلّى بها، وهيبة جيشها (الذي لا يقهر)، إلا أنها لم تستطع توفير الأمن الشخصي لسكانها. وفي الوقت الذي يتركّز فيه الحديث في الوقت الراهن على السلام بين العرب وإسرائيل، فإن الحرب لا تزال هاجساً إسرائيلياً قائماً، ويمكن الاستنتاج بأن الحيازة الإسرائيلية لمزيد من القوة العسكرية تغري إسرائيل بالاندفاع نحو إيجاد أوضاع جديدة في المنطقة أكثر ملاءمة لها.

كما يتضح من معطيات الدراسة، فإن النظرية الأمنية الإسرائيلية بدأت تتكيف ببناء قدرتها العسكرية على تقديم تنازلات لا تمسّ جوهر الأمن الإسرائيلي، بمعنى تقديم تنازلات في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية المحدودة، أو التي يمكن تعويضها بطرق أخرى، وبات التفكير الأمني الإسرائيلي يتجه إلى تعزيز قدراته الدفاعية في مواجهة أسلحة الدمار الشامل والحرب على الإرهاب، إذ تبيّن أن خطر الحروب الصغيرة وأسلحة الدمار الشامل على وجود إسرائيل هو أعظم من أي وقت مضى، وباتت مسألة الأرض في مفهوم النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة غير حاسمة في توفير أمن اسرائيل في ظل التسابق المحموم إلى امتلاك الدول أسلحة غير تقليدية أو صواريخ، سواء كانت عابرة للقارات أو متوسطة أو قصيرة المدى، فكان لوصول الصواريخ العراقية إلى عمق إسرائيل في عام ١٩٩١، ومن ثم صواريخ حزب الله في تموز/يوليو ٢٠٠٦ دور كبير في ما حصل ـ ويحصل ـ من تبدّل على النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ دفع ذلك التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي إلى تبنّي نظرة مستقبلية يتم التركيز فيها على تطوير وبناء نظام دفاع جوي تكتيكي ضد الصواريخ البالستية، مع تطوير وحيازة أنظمة الاستطلاع الإلكترونية للإنذار المبكر، سواء بواسطة الطائرات أو بواسطة الأقمار الصناعية القادرة على التصوير أيضاً، والهدف من ذلك هو محاولة ضرب قواعد الصواريخ قبل التمكّن من إطلاقها.

وعند الحديث عن مستقبل الأمن الإسرائيلي، يتضح من المتابعات للخطاب الاستراتيجي لدوائر صنع القرار في إسرائيل، أن الأخيرة تولي اهتماماً مركزياً لتحقيق جملة من المتطلبات المستقبلية لحماية وتحصين أمنها القومي، أبرزها:

١ ـ التركيز على القواعد التقليدية التي قامت عليها النظرية الأمنية، وهي الردع، والإنذار المبكر، والقدرة على تحقيق نصر حاسم وسريع، وجيش قوي مزوّد بأحدث التقنيات العسكرية.

٢ ـ ستعمل إسرائيل على حماية إقليمها الجغرافي، المقصود به المنطقة الموجودة تحت سيطرتها على جانبي «الخط الأخضر»، عبر تطبيق خطط سكانية واقتصادية ذات مضامين عسكرية في مناطق ١٩٤٨، واحتواء الضفة الغربية في أي حلّ قادم من خلال مواصلة بناء جدار الفصل الذي سيتحكم استراتيجياً بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. يضاف إلى ذلك تعويض الخسارة المترتبة على الانسحابات الإسرائيلية من جنوب لبنان وقطاع غزة بإجراءات وترتيبات تضمن الأمن الإسرائيلي.

٣ ــ وجود مؤسسة عسكرية ضخمة، وضرورة سيطرتها على أوجه الحياة الإسرائيلية كافة من أجل تهيئة حشد بشري ضخم لتحقيق مقولة الشعب المسلّح، وتعويض ضعف وقلة العنصر البشري الإسرائيلي، ومحاولة خلق الشعور الدائم بالقلق وعدم الاستقرار بخلق حالة من التوحّد والانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي. وستبقى الأداة العسكرية لدى إسرائيل، الأكثر ترجيحاً كأداة نظامية للتعامل مع معطيات البيئة الإقليمية. وبسبب هذه الأهمية ستبقى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حريصة على ضمان مستوى متقدم من التفوّق العسكري النوعي بشقّيه التقليدي، وغير التقليدي. وسيزداد اعتماد إسرائيل أكثر من الناحية العسكرية الصرف، على تفوّقها التكنولوجي، ويقتضي هذا إحياء صناعة الأسلحة المتقدمة فيها، واستيعاب تكنولوجيات الولايات المتحدة الأكثر ملاءمة، خاصة في ما يتعلق بمنظومات الصواريخ البالستية. وستخصص إسرائيل المزيد من الأموال لجمع المعلومات والنظم التي توجد قاعدتها في الفضاء.

٤ ــ ستعزّز إسرائيل قدراتها الاقتصادية، وخصوصاً في ميدان الصناعة والقاعدة التكنولوجية المتقدمة، فالفكر الأمني الإسرائيلي وتحقيقاً لأهدافه الاستراتيجية العليا، لن يغفل بما تضطلع به الأدوات غير العسكرية، فقد أشار شمعون بيريس إلى أن هموم إسرائيل الأمنية لم تعد محصورة بآفاق عسكرية ضيّقة، إنما تمتد لتشمل أنماط التفكير بصياغات جديدة لا تقتصر قوانين عملها على الوسيلة العسكرية لتأمين مستلزمات التفوّق المنشود، ولعل طروحات «لشرق أوسطية» تأتي في مقدمتها. وستحاول إسرائيل إظهار نفسها كقيادة إقليمية قادرة على التحكم في الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية مع المنطقة.

٥ ــ ستحاول إسرائيل في سياستها الأمنية المستقبلية تأكيد أهمية استراتيجيتها في مواجهة «الأعداء الجدد» في المنطقة، الذين تحذّر إسرائيل من تزايد نفوذهم، وهم: «الإرهاب»، و«الأصولية الإسلامية»، و«أسلحة الدمار الشامل»، و«البرنامج النووي الإيراني»، و«حرب العصابات في الأراضي الفلسطينية»، و«حزب الله» في جنوب لبنان... «لأنه من الصعب انتصار إسرائيل في حربها ضد مقاتلي العصابات، ومن أجل اجتثاث العصابات من جذورها يجب قطع محاور إمدادتها مع الخارج، وربما الأهم من ذلك، قطع الصلات بينها وبين السكان الذين يؤيدونها»[٣٠].

٦ ــ الاعتماد على الحرب الوقائية، وذلك انسجاماً مع اعتماد إسرائيل على نظام الاحتياط الموسّع، والاحتفاظ بقوات نظامية قليلة العدد. وستكون إسرائيل مستعدة للقيام بضربات استباقية مفاجئة من أجل شلّ قدرة الخصم على حشد القوات لمواجهة إسرائيل.

٧ ــ ستعزّز إسرائيل سعيها الحثيث والمتواصل من أجل وصولها إلى تحقيق تفوّق عسكري في الشرق الأوسط، وسيحظي الجيش الإسرائيلي بقسط وافر من التطوير بدعم من

(٣٠) زئيف بونين في: **نتيف** (١٩٩٩)، ص ٤٤، ترجمة خالد عايد. والكاتب هو المدير العام لهيئة تطوير الوسائل القتالية (رفائيل) سابقاً، وباحث كبير في مركز بيغن - السادات للأبحاث الاستراتيجية في جامعة بار إيلان، إسرائيل.

الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في مجالات حوسبة السلاح في ميادين عسكرية متنوعة، إضافة إلى إدخال أسلحة متقدمة في وحدات الجيش الإسرائيلي تفوق كل ما تمتلكه الجيوش العربية، كجزء من خطة بناء مجال حيوي يضمن لإسرائيل تفوّقها وتقدمها، عسكرياً وتكنولوجياً (خاصة التكنولوجيا العسكرية) على الدول العربية المحيطة بها، وأيضا على إيران وتركيا.

٨ ـ ستستند إسرائيل في أي حرب تخوضها في المستقبل إلى سلاح الجو، وستحاول استغلال تفوقها في هذا السلاح كي تنتصر مع إصابات خفيفة قدر الإمكان.

٩ ـ ستحاول إسرائيل الاستثمار الأمثل للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدعم المادي (اقتصادياً وعسكرياً)، باعتبار هذا الاستثمار يعدّ من أهم دعائم الأمن الإسرائيلي.

لا شك في أن أصعب قرار ستواجهه إسرائيل في السنوات القادمة هو القرار المتعلق بمستقبل الأراضي التي تحتلها، وستكون المطالب الإسرائيلية بخصوص تسوية شاملة هي تلك التي ستأتي وفق رؤية إسرائيل للسلام ومقاس الأمن لديها، وستنطلق المطالب الإسرائيلية بخصوص أي تسوية قادمة مع العرب أو مع الفلسطينيين تحديداً من النقاط التالية:

ـ موافقة إسرائيلية على إقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون لها سيادة على الأفراد، دون أن يمتد إلى الأراضي التي تسعى إسرائيل إلى تهويدها من خلال بناء المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، مع تأكيد عدم التفاوض مع المنظمات التي تعتبرها «إرهابية»، وضرورة مواصلة السلطة الفلسطينية عمليات قمع المنظمات الفلسطينية الرافضة للتسوية السياسية.

ـ التفكير شبه الرسمي السائد بشأن «خيار السلام»، ضمن «الخيارات الاستراتيجية المستقبلية» يحمل جوانب معقّدة، إذ ستبقى اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، واستخدام القوة المسلحة لا يتعارض في المفهوم الإسرائيلي مع المفاوضات السياسية، كما أن مفهوم إسرائيل للسلام نفسه يثير ارتباكات لا نهاية لها في المنطقة العربية، ولا سيما في ظل وجود حكومة إسرائيلية يطغى على سياساتها سمة الأحادية والانفصال من جانب واحد، ففكرة خيار السلم لم تستقر على أرضية ثابتة بعد في إسرائيل.

ـ ستطالب إسرائيل بترتيبات أمنية مع الفلسطينيين، ومع سورية ولبنان، بحيث تبقي على حالة «اللاحرب» و«اللاسلم»، وإيجاد حدود توفر لإسرائيل أمنها، وفق استراتيجية «الأحادية»، التي ستسلكها حكومات إسرائيل القادمة بصرف النظر عمّن سيشكلها أو يرأسها ويشارك فيها، ما يجعل الحديث العربي المتفائل عن فرص تنفيذ خريطة الطريق، حديثاً ساذجاً، لا معنى واقعياً له، سوى الضلوع عن قصد أو دونه، في عملية «تقطيع الوقت» التي أتقنت الحكومات الإسرائيلية فنونها وأساليبها بتفوّق.

ـ ستخضع الخطوات القادمة لإسرائيل، سواء على صعيد: الحدود، أو التسوية، أو الجدار الفاصل، لمعيار أساسي، هو معيار الأمن، وفي القلب من المعيار تأتي مسألة التهديد الديمغرافي، كهاجس يؤرق قادة إسرائيل الذين يحلمون بنقاء الدولة اليهودية. من هنا، فإن ثمة قناعة عامة تفيد بأن إسرائيل ستتخلّى عن أراض محتلة في المستقبل، لغايات تتعلق بأمنها الوطني وحساباتها والديمغرافية، دون أن تنتظر أو تشترط، في المقابل، سلاماً شاملاً أو تطبيعاً جدياً مع الجانب الآخر، ودون أن تنتظر انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية، تقبل به وترضى عنه. فهناك من يؤكد أن «الخطر على أمن إسرائيل ينبع من الخلل في التوازن الديمغرافي، الذي سيؤدي في المستقبل إلى غالبية عربية، سواء كان ذلك على مستوى دولة اسرائيل، الذين سيطالبون بدولة كل مواطنيها، أو على مستوى الأراضي المحتلة. ولذلك يتوجب إعادة تعريف المصالح الإسرائيلية ببناء الدولة اليهودية والديمقراطية. وما يتم على أرض الواقع من استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

ولذلك يجب تقسيم الأرض، ليس مقابل السلام المنشود مع العرب، وإنما بسبب أن إسرائيل في حال عدم قيامها بذلك لن تكون هناك دولة يهودية، وستكون حكومة الدولة الإسرائيلية في المستقبل حكومة الأقلية اليهودية التي تحكم الأغلبية العربية، وذلك ما أثبت التاريخ عدم واقعيته. لذلك لا مفرّ من تقسيم الأرض بين الشعبين، حتى لو كان ذلك من جانب واحد»[٣١].

خاتمة واستنتاجات

لعل إشكاليات الأمن الإسرائيلي وتحدياته كانت وما زالت واحدة من أهم الفواصل التاريخية في رسم التوجّهات الاستراتيجية للسياسة الإسرائيلية، داخلياً وخارجياً، وهي إشكاليات استهلكت من تلك الدولة قدراً ليس بالقليل من الجهد، مع كل ما أحاط ذلك من ردود أفعال وتطورات. فقد جاء الفكر الإسرائيلي نتاجاً لعقائد دينية وسياسية امتزجت فيها الدعوات التوسعية المدعمة بالآلة العسكرية تحقيقاً لأهدافه الاستراتيجية.

لقد تناول هذا البحث ركائز المنهج الإسرائيلي في ما يتعلق بقضية الأمن، تحديداً فترة عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦. وتبنّى البحث مفهوماً للأمن الإسرائيلي يمكن تلخيصه بـ «الوسائل والأساليب الإسرائيلية المتاحة للدفاع وحماية القيم الأساسية لإسرائيل»، وذلك من خلال ارتباط هذا المفهوم بالكتلة الحيوية، وبباقي القدرات الشاملة لها (اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وعسكرياً).

على رغم التحولات الجيو ـ سياسية التي شهدها العالم والمنطقة، بشكل خاص، خلال

---

(٣١) أريبه نائور، **أرض إسرائيل الكبرى** ([حيفا]: جامعة حيفا وزيمورا بيتان، ٢٠٠١)، ص ٩٧ (بالعبرية). المؤلف باحث ومحاضر في جامعة بن غوريون.

العقد الأخير من القرن العشرين، التي عزّزت من أمن إسرائيل، وأتاحت لها فرصاً ملائمة لحرية العمل السياسي، وتمتين مكانتها في معادلة التوازن العسكري في المنطقة، ولا سيما بعد انهيار القوة العسكرية العراقية، إلا أن إسرائيل باتت تواجه تحديات من نوع جديد، تفرض عليها التفاعل مع هذه البيئة الاستراتيجية المتغيّرة بكل ما تحمله، ليس فقط من فرص ومكاسب، بل الأهم من ذلك ما تحمله من تحديات ومخاطر وقيود، وما تركته من مفاعيل على درجة كبيرة من الأهمية في ما يتصل بنظريتها الأمنية.

أمام هذا الواقع الجديد، ظهرت مطالبات من كتّاب وقادة عسكريين ورجال إعلام وساسة في إسرائيل، بضرورة إعادة قراءة التحديات الداخلية والخارجية التي تقف أمام النظرية الأمنية الإسرائيلية، مع بلورة الخطط وإعادة صياغتها على وجه يتناسب مع تلك المتغيّرات. وقد لمست مراكز صنع القرار الاستراتيجي في إسرائيل ظهور التهديدات الأكثر خطورة على أمن إسرائيل منذ أوائل التسعينيات، ورأوا أن ثلاثية «الردع، والإنذار، والحسم» كدعامات أساسية في المفهوم الأمني الإسرائيلي، صارت تعكس رؤية قديمة، حيث فقدت إسرائيل الردع عام ١٩٧٣، وحرب لبنان ١٩٨٢ لم تنفع بشيء، ولم يرتدع أبناء الانتفاضة الفلسطينية، وجاءت حرب الخليج الثانية لتكشف بصورة واضحة عن ضعف صمود المؤخرة الإسرائيلية[٣٢]، وعزّز ذلك الضعف اندلاع انتفاضة الأقصى، والمواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله (تموز/يوليو ٢٠٠٦) التي كان أحد تداعياتها ــ بشهادة الإسرائيليين أنفسهم ــ ضرب بعض أسس وركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية، وذلك من خلال إطلاق الصواريخ والتسلل واختطاف جنود إسرائيليين[٣٣].

وكان لتوقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم بين إسرائيل والأردن، وقبل ذلك مع مصر، أثر إيجابي في تحسين البيئة الاستراتيجية والأمنية لإسرائيل، فقد مثّل نجاح إسرائيل من عقد اتفاق سلام مع الأردن عام ١٩٩٤ منعطفاً مهماً في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، إذ قلّل من إدراك التهديد للأمن الإسرائيلي. واكتسب هذا الاتفاق أهميته من وجهة النظر الأمنية بالنظر إلى الافتراض الذي قام على اعتبار الأردن محور الجبهة الشرقية التي يمكن أن تضم الأردن وسورية والعراق. ومثل هذه الجبهة كان من الممكن أن تمثل تهديداً لقلب الأراضي الإسرائيلية التي يقطنها حوالى ٨٠ بالمئة من سكان إسرائيل. وهذا الأمر ينطبق على مصر أيضاً، لكن إسرائيل ما زالت تنظر إلى مصر من منظار المهدّد الحقيقي لها على رغم وجود اتفاق سلام بينهما، والخشية الإسرائيلية تنبع من تمكن جماعات إسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، من السيطرة على الحكم في مصر، مما يشكل عندها تهديداً للأمن الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن الجدل ما زال غير محسوم حول ما إذا كانت القوة أو السلام

---

(٣٢) أوري سمحوني، «الأمن والسلام،» **ملحق معاريف** (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).

(٣٣) أهارون ليفران، «أفول قدرة الردع الإسرائيلية،» **نتيف**، العدد ٩٧ (٢٠٠١)، ص ٩١.

هما الضمان للأمن الإسرائيلي، فإن الإسرائيليين في الأغلب يعتقدون أن السلام القائم على القوة يمثّل الوصفة أو الضمان الحقيقي لأمن دائم ومطلق. وعلى الرغم من دخول إسرائيل في عملية التسوية السلمية مع الدول العربية، وكان من المفترض أن يستتبع ذلك تراجع أولوية قضية الأمن لدى القيادات الإسرائيلية، إلا أن ذلك لم يحدث من الناحية الفعلية، ولم يترجم على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن السلام يشكل عنصراً رئيسياً في تحقيق الأمن، بالإضافة إلى دوره المحوري في تقليل التهديد العسكرية، إلا أن الهواجس الأمنية ما زالت تسيطر على المنهج الإسرائيلي في التعامل مع البيئة الإقليمية المباشرة. وعلى رغم أن التجارب التاريخية تثبت أن احتلال أراضي الغير بالقوة والتفوّق العسكري لم يوفّرا، ولا يمكن أن يوفّرا، الأمن الكامل لإسرائيل، إلا أن مخاوف الأخيرة الأمنية، المقرونة بالمطامع التوسعية، وبالشعور بالتفوق العسكري، تنسيها كل الدروس والعبر المستخلصة من التجربة، بما في ذلك تلك التي استخلصها خبراؤها الأمنيون من الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة في جنوب لبنان التي ضربت أهم أسس وركائز النظرية الأمنية، وهو «الردع»، ـ على رغم ذلك ـ إلا أن القيادة الإسرائيلية ما زالت تتمسك بمفاهيم الأمن القديمة. من هنا تفترض الدراسة أن ذلك سيكون له تداعيات سلبية، سواء على صعيد تعطيل تقدم أي مفاوضات قادمة، أو إطالة أمد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والفلسطيني ـ الإسرائيلي، إلى سنين طويلة.

في هذا السياق، يمكن القول إن تغيّر البيئة السياسية والأمنية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت في الوقت الراهن تصبّ في غير صالح إسرائيل، ما يطرح على أمنها تحديات ومخاطر كبيرة، خصوصاً على خلفية التحولات السياسية الاستراتيجية التالية:

١ ـ تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ـ الحليف الرئيسي لإسرائيل ـ في المنطقة التي باتت تشهد توترات واضطرابات أمنية لم تشهد لها مثيلاً من قبل، كما باتت تشهد مزيداً من العداء للسياسات الأمريكية، التي تؤثر مباشرة ومداورة في أمن إسرائيل واستقرارها.

٢ ـ تزايد نفوذ حركات المقاومة المسلحة في المنطقة، خصوصاً تلك المعطوفة على خلفية أيديولوجية (دينية) أو ما تسمى بـ «الأصولية الإسلامية»، ولا سيما أن هذه الحركات تتمتع ببعد شعبي جارف، وتقف من إسرائيل موقفاً معادياً، على أساس من عقيدتها الأيديولوجية ـ الدينية، والفصائل الفلسطينية (حماس)، و«الجهاد الإسلامي» خير دليل على ذلك. ولا شك في أن إخفاق الحرب الإسرائيلية على لبنان (في مواجهة حزب الله) عزّز من قوة هذه الحركات، سياسياً وشعبياً، في فلسطين ولبنان والعراق.

٣ ـ بروز إيران كدولة قوية منافسة، تحظى بنفوذ إقليمي قوي من قبل حزب الله وسورية، وهي أطراف ما زالت معادية لإسرائيل.

٤ ـ خطر الصواريخ البالستية ذات المديات المختلفة، التي اختصرت جغرافية المكان والزمان، وقللت من الأهمية الاستراتيجية للأرض.

وعليه، فإن التوصية التي يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسة هي أن العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، جرّبوا تقديم كل ما يمكن لهم تقديمه لطمأنة إسرائيل على أمنها ووجودها، بل على حقها في الوجود والتفوّق أيضاً، وانتهوا إلى ما انتهوا إليه، إلى الخطط الأحادية الجانب والمجازر التي تقترفها إسرائيل يومياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، غير آبهة باليد الممدودة إليها للسلام. لذا، فقد آن أوان تجريب العرب لخيار الردع، فإسرائيل لن تقبل بسلام إلا على مقاس أمنها، أو إذا اقتنعت أن ثمن الاستمرار في احتلال الأراضي العربية أغلى بكثير من ثمن الجلاء عن تلك الأراضي والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. إن أخطر التحديات التي تواجه اسرائيل الآن هي عدم الاعتراف بها في الوجود...، وهو ما تتخذ منه ذريعة للتمسك بعقلية القلعة العسكرية، بل العجز عن التأقلم الإقليمي والدولي.

ربما من هذا المنطلق، جاءت دعوة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى إسرائيل أن تختار بين أن تبقى أسيرة عقلية القلعة أو السلام[٣٤]، لكأنه يريد التذكير والإشارة إلى ما حدث العام ٧٣ قبل الميلاد عندما حاصرت جيوش الرومان مجموعة من اليهود في قلعة «المسادا» التي كانت آخر معقل لهم قبل أن يطردهم الرومان، واعتقدوا أنهم سينجون إن هم تحصّنوا بالقلعة، ولكن الرومان استطاعوا دخول القلعة، مما دفع اليهود الموجودين فيها إلى الانتحار الجماعي.

وهذه هي العقلية المسيطرة على النفسية والذهنية اليهودية منذ ذلك اليوم، مروراً بالأحياء التي كانوا يعيشون بها في أوروبا، وهي المسماة بـ «الغيتو اليهودي».

إشارة العاهل الأردني عبد الله الثاني التاريخية ـ التي يتفق معها الباحث ـ تنطبق بكليتها على إسرائيل اليوم، فهي أمام خيارين هما: أن تعيش محاصرة وبخوف ورعب، ودون أمن واستقرار لأبنائها وأجيالها القادمة، أو أن تختار السلام مع جيرانها العرب الذين قدموا لها مبادرة تاريخية في العام ٢٠٠٢، ووافقت عليها الدول العربية المجتمعة في قمة بيروت تحت عنوان «مبادرة السلام العربية» التي تؤمّن لإسرائيل اعترافاً عربياً بها، مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. إلا أن نظرة استشرافية مبنية على المعطيات الراهنة تكفي للدلالة بوضوح إلى أن إسرائيل ستبقى رهينة لعقلية القلعة المبنية على هاجس الأمن، الذي سيبقى حاضراً في كل سياساتها، الداخلية والخارجية ■

(٣٤) مقابلة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مع التلفزيون الأردني، ٢٠٠٧/٣/٣.

التحديـات التي تواجـه الوطـن العربـي في القــرن الحـادي والعشريــن: دراســة استشرافيــة

حسن حمدان العلكيم

أستاذ العلاقات الدولية،

قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات.

يتمتع الوطن العربي بإمكانات مادية وبشرية هائلة، إضافة إلى موقع استراتيجي، تؤهله لأن يلعب دوراً ريادياً في النظام الدولي المعاصر. وفي الوقت الذي تمتلك فيه دول عربية عدة مخزوناً هائلاً من النفط يشكِّل ما نسبته نحو ٤٥ بالمئة من المخزون العالمي لهذه الثروة الناضبة، وتصل قيمة الاستثمارات العربية الخارجية إلى نحو ١٤٠٠ مليار دولار، يعاني عدد من الدول العربية من التخلف العلمي والثقافي والاجتماعي، إذ يقدَّر عدد الأطفال العرب الذين لا يحصلون على مقاعد دراسية بنحو ٧٠ مليون طفل من أصل ٣٣٥ مليون نسمة، وتثقل الديون كاهل عدد آخر من الدول العربية، إذ يقدر إجمالي الدين العام العربي في عام ٢٠٠٦ بحوالى ٨٠٠ مليار دولار أمريكي.

إن التحديات التي يواجهها الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين كثيرة وجسيمة ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: مباشرة وغير مباشرة، وكلاهما يأخذان أشكالاً متعددة.

في هذا البحث سنستعرض تلك التحديات وأسبابها، بهدف دراسة وتشخيص الظواهر العامة التي يعاني منها الوطن العربي. ومن ناحية أخرى لا تدَّعي هذه الدراسة أنها توصلت إلى حلول ناجعة لمعالجة هذه التحديات، لأن مثل هذه المهمة تحتاج إلى فريق عمل متكامل من حيث توافر الإمكانات المادية والبشرية وتنوع التخصصات، لذا اقتصرت الدراسة على مناقشة وتشخيص الظواهر بهدف إثارة النقاش وشحذ العقول وليس اقتراح الحلول.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها أنه على الرغم من مساهمة العرب في التحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي كانت تداعيات تلك التحولات على الوطن العربي وخيمة، ولم يجنِ العرب من رياح التغيير التي اجتاحت العالم سوى زوبعاتها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي بهدف تأصيل مبدأ الحياد العاطفي في البحث العلمي للتوصل إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية من ناحية، والمساهمة

الإيجابية في الارتقاء بالبحث العلمي في الوطن العربي من ناحية أخرى. كما اعتمدت الدراسة على مصادر علمية أولية وثانوية.

وإذا كان لا بد من الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الباحث فهي ليست فريدة من نوعها، بل مماثلة لما يواجه الباحث العربي على وجه العموم، متمثلة في نقص المعلومة وعدم حياديتها وكثرة النفاق السياسي والاجتماعي في الأدبيات العربية وعدم حيادية وموضوعية غالبية الأدبيات الأجنبية إضافة إلى هيمنة ثقافة المستعمِرالغربي من ناحية والانقسامات الفكرية العربية وغياب ثقافة التسامح التي قادت إلى مزيد من الانقسام المجتمعي والاقتتال في حين آخر.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة محاور، وهي على النحو التالي: التحدي الحضاري، أزمة الهُوية، قضايا التنمية والتخلف، تداعيات النظام الدولي «الجديد»، والتحدي الصهيوني.

أولاً: التحدِّي الحضاري

عمل المفكرون والباحثون في مجال العلوم الاجتماعية على فهم ظاهرة التحولات السياسية التي شهدها العالم، إذ سعى كالفن توفلر إلى الربط بين العولمة والثورة التكنولوجية، في حين تحدث آخرون، كـ: جون جالبرت وماك لوهان عن مجتمع الوفرة والقرية الكونية، وذهب فرانسيس فوكوياما إلى أبعد من ذلك، عندما أشار إلى نهاية التاريخ وسيادة النموذج الغربي في الاقتصاد والسياسة، واستشرف صمويل هانتنغتون في كتابه **صدام الحضارات**، صداماً محتملاً بين الحضارتين الشرقية والغربية[(١)]، ويرى أن الصدام سيكون بين العالم الإسلامي بتحالفه مع الحضارة الكونفوشيوسية من ناحية، والمسيحية الغربية واليهودية من ناحية ثانية، كما تحدث الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن «الحرب الصليبية». وعلى الرغم مما أثير حول رؤية صمويل هانتنغتون وتصريح الرئيس بوش من ردود أفعال مختلفة ومتباينة، فإن العقيدة الإسلامية قد أكدت ديمومة الاختلاف بين الإسلام والعقائد الأخرى في قوله تعالى ﴿**ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتَّبع ملتهم**﴾[(٢)]، وفي موضع آخر قال المولى عز وعلا: ﴿**لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا**﴾[(٣)]، وخاطب المسلمين في قوله ﴿**ومن يَتَوَلَّهم منكم فإنه منهم**﴾[(٤)]. المراد من الإشارة إلى هذه الآيات هو التأكيد أن الصراع، كما أشار إليه هانتنغتون، قائم بين الجانبين حتى لو لم يأخذ شكل الصدام العسكري، بيد أن الصراع ليس مقصوراً على الإسلام مع العقائد الأخرى، بل إن العلاقات الدولية، كما يرى هانز مورجنثاو أستاذ العلاقات الدولية، في جوهرها تقوم

---

(١) محمد أبو الإسعاد، **أمريكا جذور الغزو والعولمة** (القاهرة: سيناء للنشر، ٢٠٠١)، ص ٩.

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٨٢.

(٤) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٥١.

على الصراع بين أطراف مختلفة يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه على حساب الآخر حتى لو أخذت الطابع أو الشكل التعاوني. وفي حالة استيعاب حتمية الصراع، فإن المرء يَسْهُل عليه فهمُ الكثير مما يدور حولنا في هذا العالم الذي أصبح مع بداية القرن العشرين، بحكم ثورة الاتصال وثورة المعلومات، قريةً صغيرة لا يستطيع أي طرف أن يعيش بمعزل عما يدور حوله.

ونظراً إلى حالة عدم التكافؤ السائدة بين الجانبين، فإن درجة تأثر الجانب الأضعف، وهم المسلمون والعرب خلال هذه الحقبة الزمنية من تاريخ البشرية، أكبر من درجة تأثير المسلمين في الغرب المسيحي. وعليه فإنه نتيجة للاتصال غير المتكافئ نلاحظ أن الأشكال المختلفة التي يأخذها الصراع بين الإسلام والغرب ترجِّح كفة الغرب بشكل واضح، وأن درجة التأثير نالت كثيراً من المعتقدات الدينية وأفرزت انقسامات فكرية شلَّت حركة النهضة الإسلامية بل قضت عليها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الإشارة هنا إلى الوسائل المختلفة التي تبنَّتها الدول الغربية في صراعها ضد الإسلام حتى لا تصبح الأمتان العربية والإسلامية قادرتين على مواجهة الحضارة الغربية.

١ ــ نشر الدعوات والتنظيمات السياسية التي تسعى إلى تحقيق أهداف القوى الغربية:

فقد شجعت الدول الغربية، ولا تزال، الطوائف والمذاهب الدينية والسياسية والتيارات الفكرية المتناقضة، كما يتضح في الحالة السياسية التي تعيشها دول عربية عدة، كالعراق ولبنان والسودان والجزائر وغيرها.

٢ ــ إثارة القوميات والشعوبيات المختلفة:

ويتضح ذلك في خطاب وجهه وزير المستعمرات البريطاني أورمبسي غور إلى رئيس الوزراء تشمبرلين يقول فيه: «إن سياستنا تهدف دائماً وأبداً إلى منع نمو الوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي، وينبغي أن تكون كذلك، ففي السودان ونيجيريا، كما هو الحال في مصر ودول إسلامية أخرى، شجعنا وبصواب نمو القوميات المحلية التي تعد أقل خطراً من الوحدة الإسلامية».

ومن خلال استعراض التطورات السياسية في وطننا العربي اليوم سنلاحظ بجلاء استمرار هذه السياسة، إذ يتضح ذلك في دعم الغرب للأقليات الكردية في العراق والأمازيغ في الجزائر والموارنة في لبنان والانفصاليين في جنوب السودان من ناحية، وفي سيادة مفهوم الدولة القُطْرية والنُّظُم الإقليمية الفرعية على مفهوم الدولة القومية أو الأمة، وعلى حساب النظام الإقليمي العربي من ناحية ثانية.

٣ ــ عملت الدول الأوروبية على إدخال العلمنة إلى الوطن العربي، بهدف إيجاد أجيال مسلمة تؤمن بعقائد وأيديولوجيات غربية. وتكمن أهمية ذلك في ما أشار إليه هانز مورجنثاو عندما وصف القوة السياسية بأنها قدرة الدولة في السيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم. في حين قسَّم كار القوة السياسية إلى ثلاثة أصناف: أحدها التحكم في أفكار

وآراء الآخرين[٥]. وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الذي أنشأه نابليون في مصر اعتبر أول مؤسسة علمية غربية في الوطن العربي في العصور الحديثة. ويقول ألبرت حوراني في هذا الصدد إنه مع حملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٨ دخلت العالم العربي أفكار جديدة كانت بداية الإجراءات التثقيفية المكثفة بين الشرق والغرب والتي أمكن في أثنائها امتصاص الثقافة الأوروبية[٦]. ويرى طه حسين بأن التعليم عندنا قد أقمنا صرحه ووضعنا مناهجه وبرامجه منذ القرن التاسع عشر على النحو الأوروبي الخالص، ما في ذلك شك ولا نزاع، نحن نكوّن أبناءنا في مدارسنا الأولية والثانوية والعالية تكويناً أوروبياً لا تشوبه شائبة[٧]. ويضيف الدكتور إكرام العمري بأنه عندما وضعت المناهج في الجامعات العصرية في العالم الإسلامي لم يكن هناك بديل إسلامي لعلوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة... وغيرها، ودَرَسَ الطلبة منذ نشأة هذه الجامعات الفكر الغربي، ونقلت إليهم نظريات العلماء الغربيين في هذه الحقول الخطيرة على أنها مسلَّمات علمية[٨]. كما أن الجامعة الأمريكية في بيروت كانت تعْرَف في بداية نشأتها بالكلية الإنجيلية (البروتستانتية) السورية، وأسستها البعثة التنصيرية الأمريكية. واليوم تنتشر فروع الجامعات الغربية في البلدان العربية كالفقع في الصحارى العربية. وإذا كانت قد جاءت كنتيجة حتمية لحركةِ عولمَةِ التعليم الجامعي، فإنها ما كانت لتتم دون الحصول على مباركة أعلى المستويات على الصعيد السياسي في بلدانها، «كما أن نقل الخبرة الأكاديمية الأمريكية في ضوء الاعتبارات الاستراتيجية لعالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ينطوي أيضاً على إعادة هندسة عقل الجيل العربي الجديد المعروف بعدائه الشديد للسياسات الأمريكية المغالية في عدوانيتها لكل من له علاقة بتلك الحوادث الدموية»[٩].

٤ ــ استحدث الغرب في الماضي سلاحي التنصير والاستشراق، الذي نادى به القس الإسباني ريمون رول بعد فشل الحروب الصليبية، كما أشار إلى ذلك إدوين نلس في كتابه **ملخص تاريخ التنصير**، وأكده أرنست ياركر[١٠]. فقد نادى ريمون رول بضرورة إيجاد كرسي للدراسات الشرقية الإسلامية في الجامعات الأوروبية، أو ما يعرف بالاستشراق بهدف تشويه الإسلام وتقديم الدراسات للمفكرين الغربيين بما يخدم المصالح الغربية ويحقق أهدافهم من ناحية، ويعمد إلى تشويه الفكر الشرقي بهدف التأثير في طلبة العلم من

(٥) أحمد سليم البرصان، «مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية: إمكانيات التأثير والتأثر،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٧)، ص ١١ ــ ١٢.

(٦) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939* ([New York]: Oxford University Press, 1962), p. 49.

(٧) طه حسين، «مستقبل الثقافة،» في: محمد الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٢٥٣.

(٨) إكرام ضياء العمري، **التراث والمعاصرة** ([د. م.]: الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٦)، ص ١٥.

(٩) عبد الخالق عبد الله، «الإصلاح الجامعي في الإمارات،» **الوقت** (البحرين)، ٢٠٠٧/١٠/٢٣.

(١٠) انظر: إسماعيل الكيلاني، **فصل الدين عن الدولة** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠).

المسلمين الذين يتلقون علومهم في أوروبا وخلق شعور دائم بالنقص لدى المسلمين من ناحية أخرى.

ويؤرَّخ لبدء وجود الاستشراق رسمياً في ضوء صدور قرار مجمع فييناّ الكنسي في عام ١٣١٢ بتأسيس عدد من كراسي الأستاذية في العربية واليونانية والعبرية والسريانية في جامعات أوروبية عدة، الذي أسهم، كما يرى المفكر أحمد صدقي الدجاني، في نقل أفكار محددة حول الحضارة الإسلامية إلى الغرب ونقل أفكار غربية إلى العالم الإسلامي. كما عمل المستشرقون على إيجاد مقارنة غير متكافئة بين الإدارة والعلوم العربية والغربية، وإبراز الغربية على أنها الأفضل. وفي الوقت الذي أصبح فيه الاستشراق والتنصير وجهين لعملة واحدة، خضع العالم الإسلامي بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة، منذ القرن السادس عشر، للقوى الغربية، ليؤرخ لبدء عهد الاستعمار الغربي المباشر (الهولندي والإسباني والبرتغالي ومن ثم الفرنسي والإنكليزي) إلى الاستعمار غير المباشر، وخاصة السياسي والثقافي اللذين تمثّلهما اليوم الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وبروز الفكر العلماني الداعي إلى فصل الدين عن الدولة كإحدى النتائج المباشرة لتلك الحملة تحت شعار أن الإسلام هو السبب وراء تخلف المسلمين، من ناحية أخرى.

وعليه، فلقد وجدت فئات مختلفة وغير متجانسة من المثقفين العرب والمسلمين، يحملون أفكاراً متعددة وأحياناً متضادة، بين ليبرالية غربية وماركسية علمية، كما ظهرت فئة عُرفت بالبراغماتية، أو الواقعية، نذرت نفسها للدفاع عن أهداف ومصالح وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية والترويج للأطروحات التي ينادي بها اليمين الأمريكي المحافظ، يُطلِق عليها محمد السيد سليم تسمية «الاندماجيين العرب».

وفي سعي الولايات المتحدة إلى إحكام سيطرتها على الوطن العربي تحت مظلة حملتها «لمكافحة الإرهاب»، عمدت الأخيرة إلى دعوة وتشجيع حكومات الدول العربية الحليفة لها إلى مراجعة، بل وإحداث تغييرات جوهرية في مناهجها التعليمية، كما قامت بإنشاء وسائل إعلامية تبث من المنطقة العربية، كقناة «الحرة» التلفزيونية وإذاعة «سوا»، وأصبحت الأفلام والبرامج الأمريكية والإعلانات الدعائية الخاصة بالترويج للبضائع والمنتجات الأمريكية تشغل مساحة واسعة في الإعلام العربي ودُور العرض السينمائي، بهدف التأثير في الرأي العام العربي بل ومسخ الهُوية العربية والإسلامية، كما سخرت الأقلام الغربية والمستغربة فكرياً، من الكتَّاب المحليين، للعمل على إيجاد مجتمع عربي مسلم بالتمويه. فقد حظيت هذه الفئة، تحت شعارات «الديمقراطية» و«الحريات» و«حقوق الإنسان لشعوب العالم الثالث»، باهتمام بالغ تمثَّل في تقديم الدعم: المادي والمعنوي، من خلال المؤتمرات والندوات التي ترعاها مؤسسات بحثية وأكاديمية أمريكية، والسياسي من خلال الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة والتدخل أحياناً في شؤون الدول النامية، ومنها العربية، بذريعة ضرورة احترام حقوق الإنسان. ولم تتردد الإدارة الأمريكية من التدخل المباشر وغير المباشر لصالح أفراد وجماعات تقاطعت مصالحها الآنية مع المصالح الأمريكية. وترتَّب على بروز هذه الاختلافات مزيد من

الانقسامات والتشرذم وإضعاف سيطرة الأمة على مكتسباتها ومقدراتها المادية ومن ثم إحكام السيطرة عليها.

٥ ــ احتكار الموارد الطبيعية لدول الوطن العربي من خلال الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها وتصديرها أو تسويقها خارجياً. إضافة إلى ذلك عملت الدول الاستعمارية الأوروبية على ربط اقتصادات الوطن العربي باقتصادات الدول الغربية وفتح أسواق الوطن العربي للمنتجات الغربية. وشجعت الدول الأوروبية استثمارات الدول العربية في دولها، وعملت على جذب رؤوس الأموال التي أصبحت رهينة لأي قرار سياسي يمكن أن يصدر عن الحكومات الأوروبية أو الأمريكية يدعو إلى تجميد هذه الأرصدة، كما صدر في الولايات المتحدة ضد إيران عام ١٩٧٩ وليبيا عام ١٩٨٦ وباناما في عام ١٩٨٨ والعراق ١٩٩٠. وللتدليل على ذلك يمكن الإشارة لما يحدث اليوم في العراق من تكالب الشركات الأمريكية على نفط العراق ومقدراته الاقتصادية بهدف الحصول على امتيازات تخوِّلهم احتكار الثروة النفطية والهيمنة الاقتصادية على العراق لعقود زمنية قادمة.

٦ ــ عملت الدول الأوروبية على تشجيع الأقليات في بعض أقطار العالم الإسلامي على استلام السلطة، ما جعلها تبحث عن حليف في النظام الدولي بهدف تأمين بقائها في السلطة. ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من هذه النماذج، بدءاً من العراق وقضية الأكراد، مروراً بالسودان وقضيتي الجنوب والغرب (دارفور)، ومصر وقضية دعم الغرب لبعض الاتجاهات القبطية، وانتهاءً بالمغرب العربي وقضية ما يعرف بالأمازيغ، كما أوردنا أعلاه.

ومن ناحية ثانية، ساعد عدد من الدول الغربية بعض العناصر الانتهازية للوصول إلى السلطة بأي طريقة كانت، كما لم تتردد في دعم نظم سلطوية على الرغم من دعوتها إلى التمكين للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بهدف تأمين وجود حكومات «وطنية» موالية للغرب بعد الاستقلال.

وإذا كان الاستعمار الغربي قد خرج بثوبه التقليدي، فإنه اليوم عاد بثوبه الجديد من خلال سلسلة من الاتفاقات غير المتكافئة مع حكومات المنطقة تقوم على أساس استعداد الدول الأوروبية، وخاصة تلك التي كانت مستعمِرة، للدفاع عن أمن واستقرار النظام السياسي الجديد في حالة تعرضه لأي خطر يهدده، سواء كان داخلياً أم خارجياً. ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عدم التوازن بين الإمكانات والأهداف لعدد من الأقطار العربية وإخفاق الآخرين في تحقيق معادلة التنمية ومن ثم الأمن. لذا لجأ عدد من الدول العربية إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية بشتى أشكالها، ما أفقدها استقلالها في اتخاذ القرار وفرض قيوداً على قدرتها على الحراك السياسي في القضايا الدولية، وهو ما ينعكس في حالة التراجع الذي تشهده السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية الرئيسية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وعلى رأسها مصر والسعودية.

٧ ــ استثمرت الدول الغربية تفوقها في مجال تقنية المعلومات وثورة الاتصالات من خلال وسائل الإعلام الحديثة وتقدمها العلمي، كما أشرنا سابقاً، للسيطرة على العالم. وما يهم الدراسة هو العالم العربي، إذ عملت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ــ في إطار سعي الأخيرة إلى تحسين صورتها في العالم ردّاً على التساؤل المطروح على الساحة الأمريكية: لماذا يكره العالم أمريكا؟[١١] ــ على مسخ الثقافة الوطنية، حيث لم يقتصر الأمر على إقامة فروع للجامعات الغربية فحسب، بل تسلل بريق الثقافة الغربية إلى داخل الجامعات الوطنية، فأدخلت مناهج التدريس الغربية، وجُلبت الكوادر التدريسية الأجنبية، واحتلت اللغة الإنكليزية مكانة اللغة العربية بحجة أنها لغة العلم والعمل، الأمر الذي أدى إلى إهمال تدريس اللغة العربية أو فرض تعلم الإنكليزية على النشء. وعوضاً عن معالجة الأسباب الموضوعية لضعف المستوى العلمي المنعكس على خريجي الجامعات العربية الخاصة والحكومية، لجأت غالبية هذه الجامعات إلى استشعار العجز في اللغة العربية وعملت على توظيف جل طاقاتها لتحقيق الاستخدام الأمثل للغة الإنكليزية في التدريس والبحث العلمي ... إلى غير ذلك. وليت الانقلاب على اللغة اقتصر على مؤسسات التعليم العالي فحسب، لكنه طال المراحل التأسيسية في التعليم العام أيضاً، ولجأ عدد من الدول العربية إلى التخلي عن المناهج الوطنية أو تعديلها لمواكبة ثقافة العولمة، وأصبح الكثير من المعاملات اليومية يتم باللغة الإنكليزية، وكأن سر تخلف هذه الأمة يكمن في لغتها، علماً بأنها اللغة التي سادت العالم في عصر النهضة العربية.

الجدير ذكره في هذا المقام أن اليابان وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية وماليزيا والصين وغيرها لم تتخلَّ عن لغاتها كشرط أولي لتحقيق ما أنجزته من تقدم علمي وتقني وإداري.

وتتضح الحملة الغربية الشرسة على اللغة العربية في تشجيع الدعوات إلى التمكين للهجات المحلية والاعتزاز بالقومية العرقية. ويستطيع المرء أن يرقب ذلك بجلاء في ظهور عدد من النشرات والصحف اليومية التي تُكتب باللهجات المحلية، أو أن يستمع إلى ذلك في عدد من قنوات البث الفضائي العربية. واحتدمت حرب القوى الغربية على اللغة العربية بدءاً من تركيا في عهد كمال أتاتورك، الذي استبدل الحروف العربية التي كانت مستخدمة في كتابة اللغة التركية إلى اللاتينية، مروراً بالأمازيغية التي ساهمت فرنسا في إحيائها لتصبح لغة مكتوبة بالأحرف اللاتينية، ليصل إلى دول أفريقيا، خاصة تلك الدول التي تستخدم الحروف العربية في كتابة لغتها، وإقناعها بأن الحروف العربية غير صالحة لكتابة لغاتهم لعدم توافر جميع الأصوات الأفريقية فيها، وعليه يجب التحول إلى كتابة لغاتهم بالحروف اللاتينية. وعليه انخفض عدد اللغات الأفريقية التي تستخدم الحروف العربية من

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: ضياء الدين سردار وميريل وين ديفنز، **لماذا يكره العالم أمريكا**، ترجمة معين الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥)، و William Blum, *Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower,* 3rd ed. (Monroe, Canada: Common Courage Press, 2005).

٧٥ لغة تقريباً إلى أقل من ١٠ لغات في الوقت الحاضر، كان آخرها الصومال، العضو في جامعة الدول العربية، التي أصبحت تكتب لغتها بالحروف اللاتينية[١٢]. لذا أدركت نخبة من المفكرين العرب ضرورة تجنيب الإنسان العربي آثار الازدواجية التي قامت عليها الحياة التربوية والثقافية عن طريق توحيد ثقافة الأمة وأسس التربية فيها ومضاعفة العناية باللغة العربية[١٣]. وعلى الصعيد الرسمي أدركت حكومة الإمارات خطورة الوضع السكاني الذي تعيشه وأهمية المحافظة على هُويتها العربية بسعيها لتبني استراتيجية تقوم على التمكين للغة العربية[١٤].

ثانياً: أزمة الهُوية

شهد العالم العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين نهضة علمية وثقافية كبيرة تمثلت في نجاح عدد من الدول العربية في القضاء على الأمية وفي ما شهدته الثقافة العربية من انتشار واسع وما احتلته من مكانة عالمية.

بيد أن الصورة العامة، ولاعتبارات وعوامل متعددة ليست مشرقة كما يحلو للبعض تصويرها، أظهرت أن أولى نتائج ذلك الالتقاء غير المتكافئ كانت بروز انقسامات وتيارات فكرية متعددة ساهمت في تأزيم الإنسان العربي الذي أصبح يعيش حالة ضياع هُوية لعدم قدرته على إيجاد الإجابة المناسبة لتساؤل مشروع يلقي بظلاله على المرء، وهو: من أنا؟ ومن نحن؟ فقد أضحى الإنسان العربي يعيش ضحية الانقسامات الفكرية التي سادت الوطن العربي منذ انهيار الدولة العثمانية[١٥]. وقد كان ذلك نتاجاً طبيعياً لما ترتَّب على التقاء الحضارتين الإسلامية والغربية، وما ترتَّب عليه من بروز فئتين مختلفتين في الفكر كرد فعل لذلك، فئة رافضة لكل ما في الحضارة الغربية وتدعو إلى العودة إلى الإسلام بصفائه ونقائه والأخذ بكل ما في التاريخ الإسلامي وعدم الانفتاح على الحضارة الغربية، وتعرف «بالسلفية» (لا يراد بها فئة السلف المعاصرة)، وفئة أخرى تدعو إلى النظر في التقدم الذي وصلت إليه الدول الغربية ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك والاستفادة منها إذا أريد لهذه الأمة العربية أن تتقدم، حيث استنتجت هذه الأخيرة أن أوروبا والولايات المتحدة لم تتقدم إلا حين تخلت عن الدين وتبنت نظاماً علمانياً يقوم على أساس فصل الدين عن الدولة، وأنه ليس أمام العرب من خيار سواء اتباع النموذج الأوروبي إذا كانوا يريدون التقدم. وتعرف هذه الفئة بـ «الانغماسيين»، وهي الفئة التي يقول عنها الدكتور هشام شرابي إنها تحولت من

---

(١٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جاكرتا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ قد دعا جميع الدول الإسلامية غير العربية إلى استخدام الحروف العربية في كتابة لغاتها.

(١٣) «رؤية إسلامية معاصرة: إعلان المبادئ،» ورقة قدمت إلى: **مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل** (ندوة) (الكويت: وزارة الأوقاف، الأمانة العامة، ١٩٩٣)، ص ٣٠.

(١٤) تصريح لوزير الثقافة والشباب وخدمة المجتمع، معالي عبدالرحمن العويس، لصحيفة **الخليج** الإماراتية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٧.

(١٥) **مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل**، ص ١٣ ــ ١٥.

فئة مقترضة إلى متقمصة لكل ما في الحضارة الغربية[١٦].

وكرد فعل لهذه الانقسامات التي شهدتها الأمة الإسلامية، برزت فئة ثالثة تدعو إلى الأخذ بإيجابيات ما في الحضارتين الإسلامية والغربية وعدم التخلي عن التراث الإسلامي ومحاولة الانتقاء عند الأخذ من الحضارة الغربية. ويتضح من أفكارها أنها فئة وسيطة، وأسماها أحمد صدقي الدجاني مبدعةً، ووصفها «بالبناء والفعل» لأنها تختلف عن الموقفين الأول والثاني، ففي حين يلتقي الموقف الأول والثاني في كونهما رد فعل على الحضارة الغربية، فإن الموقف الثالث يحمل في كنفه فعلاً بذاته، وأنه في الوقت الذي يعتمد فيه الموقفان الأول والثاني النقل والتقليد، فإن الموقف الثالث يعتمد الإبداع. ويرى الدجاني أنه لا يجوز إطلاق تسمية المواقف الثلاثة على أنها ديني أو ليبرالي أو تقدمي، نظراً لوجود أرضية مشتركة بين المفاهيم الثلاثة[١٧].

إضافة إلى ذلك، فإن المواقف المتعددة إزاء هذه الإشكالية ليست بالضرورة جزءاً أو مظهراً من مظاهر الصراع الأيديولوجي بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، أي صراع بين أيديولوجيات يعكس مصالح طبقية متناحرة، عمال أو فلاحين مقابل ملاك وأصحاب رؤوس الأموال، لكن تُطرح على أنها مشكل الاختيار بين النموذج الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة وبين التراث بوصفه قادراً على أن يقدم نموذجاً بديلاً وأصيلاً يغطِّي كافة ميادين الحياة المعاصرة وأكثر ملاءمة للمجتمعات العربية المسلمة. ويرى آخرون بأن مسألة الأصالة والتغريب لا تنتمي إلى ميدان الاختيارات الأيديولوجية ولا إلى ميدان القرار السياسي بل تنتمي إلى ميدان الإشكالية النظرية.

ويرى الدكتور محمد عابد الجابري بأنه لا يعتقد بأن العرب يملكون أو حتى كانوا يملكون حرية الاختيار بين الأخذ بالنموذج الغربي أو التخلي عنه، لأنه قد فرض نفسه على العرب منذ التوسع الاستعماري الأوروبي بوسائله المختلفة (تمثلت هذه الوسائل في التبادل التجاري غير المتكافئ، إلى التدخل في الشؤون الداخلية بذريعة الدفاع عن حقوق الأقليات غير المسلمة أو حماية مصالح معينة، إلى الحكم المباشر، إلى الهيمنة الاقتصادية والسيطرة الثقافية والأيديولوجية)[١٨]. وتقوم فلسفة الإصلاح الديمقراطي والثقافي في الدول العربية والإسلامية على ثلاثة مرتكزات رئيسية: إقامة مجتمع المعرفة

---

(١٦) Hisham Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World* (Toronto: Vannast and Company Inc, 1966), p. 19.

(١٧) أحمد صدق الدجاني، «الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي،» ورقة قدمت إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة المعاصرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(١٨) محمد عابد الجابري، «إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟،» ورقة قدمت إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة المعاصرة**، ص ٢٩ ـ ٣٣.

والحرية، تمكين المرأة بهدف إكساب المشروع الأمريكي قبولاً شعبياً يضمن له النجاح، وغرس النموذج الغربي في بلدان الوطن العربي وربطها بالبنية الرأسمالية الأوروبية[١٩].

إن التفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية قد تم في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الغربية تملك القدرة الحضارية أكثر من نظيرتها الإسلامية. وعليه، فإنه على الرغم من أن التأثير الذي حدث كان متبادلاً، فإن نسبة تأثر العرب بالغرب فاقت نسبة تأثير العرب في الغرب، ما أدى إلى انتقال العقائد والأفكار بسرعة أكبر في قطاع مهم من المجتمع، خاصة بعد احتلال القوى الأوروبية لمعظم مناطق العالم العربي والإسلامي. كما اختلفت الآراء حول مفهوم الأمة، فبينما يدعو البعض إلى التمسك بمفهوم الأمة العربية أو القومية العربية برز تيار آخر يؤكد أن مفهوم الأمة يقوم على أساس عضوي وليس ثقافياً، وبذلك حصر هذا التيار مفهوم الأمة في القطرية.

وعليه يمكن القول إن الوطن العربي، منذ عام ١٨٤٨، شهد ظهور تيارات أو حركات سياسية متعددة وأحياناً متناقضة. ولم يكن الوطن العربي بمعزل عن التطورات السياسية التي شهدها العالم منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، إذ برزت ثقافة غربية جديدة من نوع آخر تُعرف بثقافة العولمة، أو الأمركة كما يسميها البعض، لتقضي على ما تبقى من الهُوية العربية الإسلامية تحت مظلة الإصلاح السياسي والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولتضيف عبئاً ثقافياً آخر على كاهل الإنسان العربي الذي تتنازعه قضايا الحداثة والتخلف، ولتضيف انقساماً جديداً آخر إلى سلسلة الانقسامات الفكرية والسياسية، وليصبح الإنسان العربي أكثر تهميشاً.

ثالثاً: تحدي التنمية والتخلف

اتفق علماء الاقتصاد على أن التنمية المستدامة هي تلك التي يكون محورها وهدفها الإنسان. وبقراءة سريعة لمؤشرات التنمية في الوطن العربي نرى أن ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية يقع ما بين المرتبة الـ ٤٠ وتحتلها قطر، وهي الأوفر حظاً، والـ ١٥١ وتحتلها اليمن، مع بقاء العراق والصومال ــ ولأوضاعهما الخاصة ــ خارج الترتيب[٢٠]. وعليه يمكن للباحث الجزم بأن الحالة العربية لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها من دول العالم النامي، إذ إن مظاهر أشكال التخلف عديدة يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية[٢١]:

١ ــ يصعب على المرء الفصل القطعي بين المظاهر المختلفة للتخلف، خصوصاً بين

(١٩) علي الغفلي في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٧٠.

(٢٠) **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٤.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا** (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٧٢ ــ ٨٠.

التخلف السياسي والتخلف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي، وما يرتبط بها من تخلف حضاري أو فكري، فالتخلف يمثل ظاهرة كلية من العسير عزل بعض أبعاده أو فصل بعض مكوناته، ومن ثم يصير من الضروري أيضاً في تصور علاجه البحث عن الأسلوب الأنجع للعلاج الشامل.

٢ ــ التخلف ظاهرة بنيانية ترتبط بعلاقات وقوى الإنتاج السائدة في المجتمع، وبعلاقات القوة والسلطة المترتبة عليها، ومن هنا تبرز صعوبة علاج التخلف، لأن ذلك يرتبط بإعادة النظر في البنيان الاجتماعي والطبقي وتوزيع الموارد داخل الدولة.

٣ ــ يصعب الوصول إلى معيار واحد للتخلف، فهناك معالم وأبعاد للتخلف ولكن لا يوجد مقياس له، كما إن هناك مستويات للتخلف والتنمية يمكن أن توزع على أساسها الدول، ومن هنا توجد مصطلحات كالدول المتقدمة والدول النامية أو الآخذة في النمو، والتي كانت توسم في الماضي بأنها متخلفة. ونظراً لأهمية دراسة المظاهر المختلفة للتخلف توطئةً للبحث في كيفية تحقيق التنمية والتكامل، فإننا سوف نتناول أبعاد التخلف الآتية في العالم العربي:

(أ) التخلُّف الاقتصادي

تتعدد مظاهر التخلف الاقتصادي في الدول العربية كما تتعدد المعايير الاقتصادية التي يصار إليها في دراسة الحالة. ويمكن بالنظر إلى الإحصاءات تحديد تلك المظاهر والمعايير في ما يلي:

١ ــ تعتمد المجتمعات العربية على الإنتاج الأولي (الاستخراج) أو الزراعة كمصادر رئيسة للدخل القومي. ويظهر ذلك في نسبة مساهماتها في إجمالي الناتج القومي ((Gross National Product (GNP)) أو المحلي ((Gross Domestic Product (GDP))، وفي توزيع القوى العاملة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، فبينما تقلُّ نسبة العاملين في الصناعة إلى إجمالي العاملين، تزيد نسبة العاملين بدرجة ملحوظة في الزراعة. وعلى الرغم من تركُّز العمالة في الدول العربية في قطاع الزراعة، فإن مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي لهذه الدول لا تزيد على ٣ بالمئة في العربية السعودية و٢٠ بالمئة في مصر و٤ بالمئة في ليبيا، وربما يعود السبب في ذلك إلى تخلف أساليب الإنتاج أو أنها موسمية ترتبط بهطول الأمطار أو تدني الإنتاجية لظروف الطقس أو التسميد... الخ[٢٢]. ومن ناحية ثانية فقد حافظت الصناعات الاستخراجية على أهميتها النسبية، إذ ارتفعت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من ٣٢,٩ بالمئة إلى ٣٨,٨ بالمئة[٢٣].

٢ ــ يشكل ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي تحدياً اقتصادياً آخر، إذ تشير

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن حمدان العلكيم، « أزمة الغذاء في الوطن العربي: التحديات وآفاق المستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

(٢٣) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦).

بعض المصادر إلى ٣ ملايين عربي يدخلون سوق العمل، وأن عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي يصل إلى ١٤ مليون إنسان، أي ما نسبته ١٥ بالمئة من إجمالي قوة العمل العربية[٢٤]، وهذا العدد مرشح لأن يصل في عام ٢٠١٠ إلى نحو ٢٥ مليوناً، بزيادة سنوية تقدر بنحو ٥ بالمئة[٢٥]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المجتمع العربي مجتمع شاب، حيث شكَّلت نسبة من هم دون ١٥ عاماً في عام ٢٠٠٣ نحو ٣١,٦ بالمئة من أصل ٣٣٥ مليون نسمة ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٨ بالمئة من أصل ٣٨٦ مليون عربي في عام ٢٠١٥[٢٦]، ومع التحسن الذي شهدته الخدمات الصحية في عدد من الدول العربية وانخفاض نسبة الوفيات بين المواليد، فإن التحدي سيصبح أكبر.

٣ ــ تعاني الدول العربية من معدلات عالية من التضخم (ارتفاع الأسعار)، إذ وصل معدل التضخم في العراق في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧ بالمئة، وبلغ نحو ١١,٤ بالمئة في اليمن، في حين توقع تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة التضخم في دول الخليج العربية المصدرة للنفط إلى ٩ بالمئة، نتيجة لزيادة الطلب بمعدل أعلى من قدرة المجتمع على إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات للوفاء بهذا الطلب. وأرجع تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط الإماراتية ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود والعقار[٢٧].

٤ ــ سجل النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية في عام ٢٠٠٧، ونتيجة للارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام وارتفاع مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى، تحسناً ملحوظاً، إذ بلغ في الإمارات العربية نحو ٨,٥ بالمئة، وبلغ في معظم البلدان العربية نحو ٦ بالمئة، وكان نصيب دول المغرب العربي نحو ٥ بالمئة. وتتوقع بعض المصادر أن يحافظ النمو الاقتصادي على منحاه التصاعدي في عام ٢٠٠٨ ليصبح ما بين ٦ بالمئة و٧ بالمئة.

٥ ــ اختلاف نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، إذ يعيش نحو ٣٠ مليون عربي تحت خط الفقر في حين لا يتجاوز الدخل اليومي لـ ٦٠ مليون إنسان دولاراً أمريكياً واحداً. ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: الدول التي يصل دخل الفرد فيها ما بين ١٣٠٠ ــ ٥٠٠٠ دولار، وتضم اليمن وموريتانيا وفلسطين والمغرب ومصر وسوريا ولبنان.

المجموعة الثانية: الدول التي يصل فيها دخل الفرد ما بين ٥٠٠٠ ــ ٩٩٠٠ دولار، وتضم تونس وليبيا والجزائر والأردن والبحرين.

---

(٢٤) عبد اللطيف زرنه جي في: **المهندس العربي** (سوريا)، العدد ١٢٣ (١٩٩٦).

(٢٥) Emile Sahliyeh, *Arab Studies Quarterly* (Fall 2000).

(٢٦) **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦: فيما بعد الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٢.

(٢٧) **الخليج** (الإمارات)، ٢٠٠٧/١١/١١.

المجموعة الثالثة: الدول ذات الدخل المرتفع والذي يزيد متوسط دخل الفرد السنوي فيها على ١٠٠٠٠ دولار سنوياً وتضم دول مجلس التعاون الخليجي.

٦ ــ تكشف الأرقام والإحصاءات الصادرة عن عدد من الجهات المالية الإقليمية، كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمؤسسات البحثية أن إجمالي الدين العام للدول العربية مجتمعة في عام ٢٠٠٦ يصل إلى ٨٠٠ مليار دولار، شكّل حجم الدين العام الخارجي نحو ٤٤ بالمئة منه، بواقع ٣٥٠ مليار دولار. وتتراوح نسبة نمو الدين العام الخارجي ما بين ٨ بالمئة إلى ١٠ بالمئة. ووصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية، مثلاً، إلى ١٧,٥ بالمئة.

إن المعضلات الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي لا تعني بأي حال أن الدول العربية لا تحتوي على الموارد اللازمة للتحول من التخلف إلى التنمية، بيد أن الأمر يتطلب مزيداً من التدبر والرشادة في توظيف القدرات الاقتصادية والبشرية والفنية في استغلال الموارد المتاحة، والبحث عن موارد جديدة، والعمل على فصل الخلافات السياسية عن التعاون الاقتصادي، وتفعيل دور المؤسسات التنموية القومية، وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام، إذ تشير التقارير العسكرية السنوية الصادرة عن عدد من المراكز البحثية المعنية برصد التطورات في المجال العسكري إلى تنامي الإنفاق العسكري في الدول العربية على حساب الإنفاق العام على المجالات التنموية الأخرى. وتقدّر بعض المصادر أن مجموع ما أنفقته دول الخليج العربية على التسلح خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٣ يقدَّر بنحو ١٤٨ مليار دولار[٢٨]. وجاءت كل من السعودية ومصر والإمارات في عام ٢٠٠٦ ضمن قائمة أكبر ١٠ دول مستوردة للسلاح في العالم[٢٩]. واحتلت السعودية في عام ٢٠٠٧ المرتبة الأولى إقليمياً في الإنفاق العسكري[٣٠]. وقد جاءت المحصلة النهائية بعد مرور عقود زمنية على الاستقلال لتؤكد إخفاق الدول العربية في تحقيق أهدافها القومية في التنمية والأمن.

(ب) التخلف الاجتماعي

يرتبط التخلف الاجتماعي بعجز الدولة عن تحسين ظروف المعيشة للفرد (Quality Life) التي تتمثل في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، كالتعليم والصحة، ومدى ما تحققه من تحسن في العلاقة بين الرجل والمرأة ومدى تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة. ويزداد الأمر تعقيداً عند معرفة أن الإنفاق العسكري يستأثر بالحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. إن التحيز للإنفاق العسكري بصورة مبالغ فيها لا يمكن تبريره بحجة الحفاظ على الأمن القومي في هذه البلدان. وذلك لأن المغالاة من شأنها أن تقلل من الموارد اللازمة للخدمات الأخرى والضرورية، كالصحة والتعليم، كما أنها تؤدي إلى زيادة

---

(٢٨) محمد النقبي في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ١٧٦.

(٢٩) **الموقف العربي**، العدد ٢٧٤ (آذار/مارس ٢٠٠٧).

(٣٠) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١٠/١.

قوة ونفوذ العسكريين كجماعة ضغط داخلية بصورة تدفعهم إلى التدخل في السياسة، ومن ثم تحويل النظام السياسي إلى نظام عسكري، مع ما يعنيه ذلك من الأولوية لوسائل الإكراه السياسي على الأساليب الدستورية والشرعية. إن هذه التحولات من شأنها خلق تهديد حقيقي للأمن القومي، نظراً لما تعانيه من تضييق فرص الانفراج السياسي الداخلي والتنمية الداخلية في الوقت الذي تنمو فيه الطبقة المتوسطة بمعدلات سريعة، والتي من شأنها أن تقود إلى عدم استقرار سياسي كنتيجة طبيعة لعدم توافر الاستقرار الاقتصادي، وبذلك تكون الدول العربية عاجزة عن حل المعضلة، أو أحد الإشكاليات الرئيسية التي تواجه أي نظام سياسي قائم، والمتمثلة في تحقق الأمن والتنمية. وتقاس مسألة التقدم والتخلف بمعايير علمية اتُّفق عليها كأداة قياس علمية وموضوعية تستخدم من جانب الحكومات الرشيدة والمنظمات المعنية بالتنمية البشرية، كالتعليم والصحة ومتوسط الأعمار ومكانة المرأة الاجتماعية... إلى غير ذلك.

وفي سياق دراستنا للتحديات الاجتماعية التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، فإننا خصصنا هذا الجزء من الدراسة لقضية التنمية الاجتماعية من خلال استعراض النقاط التالية:

١ ــ مدى التزام الحكومات بسياسات الرفاهة: بالنظر إلى البيانات، نجد أن معظم أقطار الوطن العربي تغالي في تخصيص الإنفاق الحكومي على الدفاع، الذي يكون على حساب التزاماتها نحو رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليم. ويصل الإنفاق على الدفاع لدى بعض هذه الدول إلى أكثر من ثلث إنفاقها العام، مثل الإمارات وعمان وسورية، بنسب ٤٥,٣ بالمئة، ٤٣ بالمئة، ٣٧,٢ بالمئة، على التوالي. كما أن الإنفاق العسكري في كل الدول العربية يزيد على إنفاقها على الصحة الذي تراوح في عام ٢٠٠٢ بين ١ بالمئة في اليمن والسودان و٣,٣ بالمئة في السعودية والبحرين ولبنان وجيبوتي.

٢ ــ العمر المتوقع عند الميلاد: يُستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع للدلالة على مدى تكامل وانطباق مفهوم دولة الرفاهة. ويستخدمه البعض كبديل لمقياس الدخل الفردي في توزيع الدول بين فئات مختلفة. ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد هو تقدير ينتج من مستوى الرعاية الصحية ووفيات الأطفال. وتعكس تلك التقديرات الفروق الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبينما يصل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) إلى ٧٢ سنة، وفي أوروبا إلى ٧١ سنة، لا يزيد في أمريكا اللاتينية على ٦٢ سنة، وفي آسيا على ٥٨ سنة، وأفريقيا على ٤٦ سنة[٣١]. لم يزد هذا المتوسط في أي دولة عربية على ٧٤ سنة (الكويت، قطر، الإمارات: ٧٤، ٧٢، ٧٠ سنة على التوالي). ويرتبط بذلك ازدياد عدد وفيات الأطفال في الوطن العربي عنه في الدول

(٣١) وميض نظمي، **قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٥٩.

المتقدمة. ويمكن الإشارة هنا إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع في عام ٢٠٠٣ كان بواقع ٤٨ لكل ١٠٠٠ مولود، وبلغ عدد الوفيات لمن هم دون سن الخامسة ٦١ لكل ١٠٠٠ مقارنة بـ ٩ و١٠ أطفال على التوالي في الدول ذات التنمية المرتفعة[٣٢]. ويعزى كل ما سبق ــ في جزء كبير منه ــ إلى عدم تقديم الرعاية الصحية الكافية للسكان، ويمكن أن نستدل على ذلك من انخفاض عدد الأطباء في دول العالم الثالث، ومن ثم في الدول العربية، إذ تشير التقديرات إلى أن متوسط عدد السكان لكل طبيب في الدول المتقدمة يصل إلى حوالى ٥٣٠، ويصل هذا العدد في السويد إلى ٤١٠ وفي فرنسا إلى ٤٦٠ وفي الولايات المتحدة إلى ٥٠٠ وفي بريطانيا إلى ٦٨٠، ويصل العدد في الدول العربية: إلى ٦٤٠ في لبنان، و٦٢٠ في ليبيا، و٧٦٠ في مصر.... إلخ. إن انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الميلاد يؤثر في مقياس الرفاهة المسمَّى نوعية الحياة المادية (Physical Quality of Life)، والذي أصبح يُستخدم للتمييز بين الدول حسب ما تقدمه لمواطنيها من خدمات صحية وتعليمية وغيرها من خدمات الرفاهة.

٣ ــ يشكل الإنفاق على التعليم معياراً آخر تقاس فيه نجاحات الدول في مجال التنمية البشرية.

وبمقارنة سريعة بين الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري يمكن ملاحظة أن الإنفاق العسكري يزيد في معظم البلدان العربية على الإنفاق على التعليم الذي لم يشكل أكثر من ٦,٥ بالمئة (في المغرب) كحد أعلى عربياً، و٦,٤ بالمئة في تونس، و٥,٨ بالمئة في عمان، و٤,٨ بالمئة في الكويت من الناتج المحلي الإجمالي[٣٣].

وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي من ٣٤ مليون تلميذ عام ١٩٩٣ إلى ٤٢ مليوناً عام ٢٠٠٠، ويمكن أن يصلوا إلى ٥٧ مليون تلميذ عام ٢٠٢٥، فإن نسبة المسجَّلين فعلياً في المدارس الابتدائية لا تزال أدنى من ٧٥ بالمئة، الأمر الذي يعني أن ٢٥ بالمئة من الأطفال العرب لا تتوافر لهم فرص التعليم[٣٤]، كما يوجد ٩ ملايين طفل خارج المدارس الابتدائية و١٥ مليوناً خارج المدارس الثانوية[٣٥]. ويعزى ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى تدني الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى النفقات المركزية للحكومات، فبينما يصل متوسط النفقات على التعليم بالنسبة إلى كل مواطن في العالم النامي (وفيه تقع الدول العربية) إلى ١٤ دولاراً، يصل هذا المتوسط في الولايات المتحدة وأوروبا إلى ٣٨٩ دولاراً و١٦٦ دولاراً على التوالي[٣٦].

---

(٣٢) **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ**، ص ٢٥٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٣٤) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٥.

(٣٥) **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦).

(٣٦) نظمي، **قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية**، ص ٥٠ ــ ٥١. ويرى زغلول راغب النجار أن العرب ينفقون ٢٠ سنتاً للفرد الواحد على برامج التدريب والتعليم بينما تنفق اليابان ٥١ دولار للفرد. ويبدو أن هذه الأرقام مبالغ فيها وتحتاج إلى تدقيق أكثر.

٤ ــ الأمية: على الرغم من النجاحات التي حققها عدد من الدول العربية في مجال محو الأمية، لا زالت معدلات الأمية في الوطن العربي أعلى من المتوسط الدولي، بل أعلى من متوسطها في الدول النامية، إذ تشير الإحصاءات إلى وجود نحو مئة مليون أمي من إجمالي ٣٣٥ مليون نسمة، أي ما يعادل ٤٠ بالمئة من البالغين. وأشارت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) إلى أن ٧٥ مليوناً من إجمالي الأميين العرب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٥ سنة[٣٧]، معظمهم من النساء، إذ تصل نسبتهنّ إلى أكثر من ٥٠ بالمئة في عدد من الدول العربية، مثل السودان والمغرب ومصر وموريتانيا واليمن وجزر القمر[٣٨]. وبمقارنة تلك الأرقام بمثيلاتها في مناطق العالم المختلفة يتضح لنا مدى حدة هذه المشكلة، إذ لا تتعدى نسبة الأمية في الولايات المتحدة وروسيا ١ بالمئة، ولا تزيد في أوروبا على ٣ بالمئة، بينما يصل المتوسط في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا إلى حوالى ٢٦ بالمئة، ٣٣ بالمئة، ٧٨ بالمئة على التوالي[٣٩]. وبالنظر إلى البيانات الرسمية وشبه الرسمية التي تتعرض لمعدلات الأمية في معظم الأقطار العربية، يمكننا أن نقسم هذه الدول إلى مجموعات عدة:

المجموعة الأولى: دول تتراوح نسبة الأمية فيها ما بين ٨٠ ــ ٩٠ بالمئة. وأوضح مثال هنا اليمن والعربية السعودية وموريتانيا.

المجموعة الثانية: دول تصل فيها نسبة الأمية ما بين ٦٠ ــ ٧٩ بالمئة، وتضم دولاً مثل المغرب والسودان وليبيا.

المجموعة الثالثة: دول تتراوح فيها نسبة الأمية ما بين ٥٠ ــ ٦٠ بالمئة، وتضم سورية والعراق والجزائر وتونس.

المجموعة الرابعة: دول تقل فيها نسبة الأمية عن ٥٠ بالمئة، وتشمل قطر والإمارات والأردن... الخ.

٥ ــ مكانة المرأة العربية: على الرغم من أنها تُعَدُّ ركناً أساسياً في كافة المجتمعات، لا تزال عربياً تعاني من قيود اجتماعية وثقافية وسياسية تُقْعِدها عن المساهمة المجتمعية الفاعلة في التنمية بمختلف أشكالها. وعلى الرغم من أن رياح التغيير التي شهدها العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي قد شكلت تحدياً جديداً من نوع آخر، فإن تداعياتها على الوطن العربي لم تكن بالقدر الذي كان يتوقعه المتفائلون من المثقفين العرب، ولم يكن نصيب المرأة منها إلا النذر اليسير، فلم تسهم المطالبة الدولية بالدعوة إلى تغييرات في مكانة المرأة والضغط على الحكومات العربية لدفعها إلى التجاوب، إلا في إدخال تحسينات طفيفة على الوضع السياسي العام الذي نالت المرأة العربية نصيباً محدوداً فيه. وعلى الرغم

(٣٧) **البيان (الإمارات)**، ٢٠٠٨/١/٩.

(٣٨) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦)، ص ٧٨.

(٣٩) نظمي، **قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية**.

من حقيقة أن وضع المرأة لا يزال في معظم البلدان العربية متدنياً قياساً بمنزلة الرجل، فإن قضية الحقوق السياسية للمرأة أضحت لكثير من الحكام العرب نوعاً من الواجهة الديمقراطية ترفعها لتتجاوز النقد السياسي لأوضاعها غير الديمقراطية(٤٠)، إذ أصبحت تحتل عدداً من المواقع القيادية التي كانت حكراً على الرجال، كالقضاء، كما حدث مؤخراً في مصر، والتوزير في عدد من الدول العربية المحافظة، كالكويت والإمارات وعمان، والعمل السياسي، كعضوية المجالس الاستشارية، إذ أصبح المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات ولأول مرة في تاريخه، يضم ثماني عضوات إحداهن تم اختيارها ضمن عملية الاختيار الجزئي التي تمت لنصف أعضاء المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما أدخلت تعديلات على القوانين التي تتعامل مع المرأة وتحمي حقوقها من حيث التعليم والعمل. وعلى الرغم من الخطوات التي سبق الإشارة إليها، فإن الإصلاحات الشكلية التي أُدخلت على النظام السياسي العربي لم تفلح في تحسين وضع المرأة، سواء في الدول المصدرة للعمالة أو الدول المستوردة لها(٤١) إذ تقل نسبة النساء في النشاط الاقتصادي في مختلف البلدان العربية عن ٥٠ بالمئة عن معدلات الذكور، باستثناء المغرب الذي تصل فيه النسبة إلى٥٣ بالمئة(٤٢). كما أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تختلف باختلاف الأوضاع السياسية القائمة في كل دولة على حدة، فمن عدم المشاركة إلى مشاركة محدودة، إذ حتى عام ٢٠٠٥ لم تتجاوز نسبة المقاعد البرلمانية التي شغلتها النساء ٣١,٦ بالمئة في حدها الأعلى، وكان ذلك في العراق، ولا تزيد نسبتهن في المناصب الوزارية على ٠,٢ بالمئة من المجموع، وكان أيضاً في العراق(٤٣). ويشير البعض إلى أكثر من ذلك، إذ إن المال النفطي واستخدامه الاستهلاكي أضاف عائقاً جديداً أمام مشاركة المرأة في النشاط الاجتماعي(٤٤). ويبرز تدني مكانة المرأة اجتماعياً بالنظر إلى زاويتين:

الأولى: مدى مساهمة المرأة في قوة العمل، فعلى الرغم من أن إجمالي عدد النساء العربيات يزيد على ١٥٠ مليوناً، منهن ٧٠ مليوناً تقريباً في سن العمل، لا يعمل منهن أكثر من ٥ ملايين امرأة (دون حساب عدد النساء اللواتي يعملن في الزراعة أو النشاط العائلي أو في المنازل كمربيات أو بائعات متجولات). وللتدليل على انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل يمكن أن نشير إلى نسبتها من إجمالي قوة العمل: في سورية ٩,٦ بالمئة، المغرب ٨

---

(٤٠) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤١) أماني كمال، «عرض ندوة: أثر الحقبة النفطية على أوضاع المرأة العربية،» **شؤون اجتماعية**، العدد ١٩ (خريف ١٩٨٨)، ص ٢١٣ ـ ٢١٨.

(٤٢) **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ**، ص ٣١١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(٤٤) موزة عبيد غباش، «أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة،» **شؤون اجتماعية**، العدد ١٨ (صيف ١٩٨٨)، ص ١٣٣ ـ ١٥٥.

بالمئة، الإمارات ٧ بالمئة، الكويت ٥,٢ بالمئة، مصر ٤ بالمئة، ليبيا ٢,٧ بالمئة، الجزائر ١,٨ بالمئة، بينما تصل نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في الدول المتقدمة إلى أكثر من ٢٠ بالمئة، مثل بولندا ٤٦,٤ بالمئة، الولايات المتحدة ٢٩ بالمئة، اليونان ٢٠,٤ بالمئة[٤٥].

الثانية : تدني نصيب المرأة من التعليم وارتفاع معدل الأمية بين النساء، فبينما تبلغ نسبة الأمية بين الذكور في ليبيا مثلاً ٦٢,٥ بالمئة تناهز هذه النسبة ٩٥ بالمئة بين النساء. كما أن متوسط نسبة البنين إلى البنات في التعليم الجامعي العربي تصل إلى ٥,٧٥ ضعفاً، مع بعض الاستثناءات في دول الخليج العربية، إذ أصبح عدد الإناث في التعليم العام والعالي يفوق عدد الذكور بنسبة ٢:١ تقريباً[٤٦].

لقد غدا الاهتمام بالمرأة أحد الواجبات الملقاة على عاتق النظم السياسية العربية والإسلامية، لأن الله سبحانه أعلى من شأن المرأة، إذ يقول الله سبحانه: ﴿**للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شي عليما**﴾[٤٧].

(ج) التخلُّف الفكري والثقافي والعلمي

لقد حثّ الدين الإسلامي الحنيف على العلم والمعرفة، إذ يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿**وعلّم آدم الأسماء كلها**﴾[٤٨]، وقال تعالى: ﴿**علم الإنسان ما لم يعلم**﴾[٤٩]، كما أمر الله رسوله بالقراءة في قوله ﴿**اقرأ...**﴾[٥٠]، وهي أول كلمة أوحي بها إليه، وخصص الله عز وجل سورة باسم سورة القلم ﴿**ن والقلم وما يسطرون**﴾[٥١].

ورغم أن حضارة الإسلام قد عمّت سابقاً آفاق الدنيا شرقاً وغرباً، إلا أن الحال قد تبدل اليوم كثيراً، وحسبنا في الدلالة على هذا إشارة المفكر الإسلامي زغلول راغب النجار في إحدى مقابلاته التلفزيونية إلى أن نسبة العلماء إلى مجموع السكان في الغرب تبلغ ٤٣٠٠ في المليون في حين لا تتجاوز الـ ١٩٠ في المليون في مصر. كما تبلغ نسبة العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في الدول الأوروبية الغربية ٥٥,٤ بالمئة في حين لا تتجاوز في الدول النامية والوطن العربي ــ وهو جزء منها ــ ١٢,٦ بالمئة[٥٢] وبينما لم يزد عدد البحوث العلمية المنشورة في كافة الأقطار العربية عام ١٩٧٦ على ١٣٢٣، بلغت ٣٢٩١ بحثاً

---

(٤٥) نظمي، **قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية**، ص ٥٩.

(٤٦) تصل نسبة الذكور إلى الذكور في جامعة الإمارات إلى ١:٣.

(٤٧) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٣٢.

(٤٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٣١.

(٤٩) المصدر نفسه، «سورة العلق،» الآية ٥.

(٥٠) المصدر نفسه، «سورة العلق،» الآية ١.

(٥١) المصدر نفسه، «سورة القلم،» الآية ١.

(٥٢) انظر التفاصيل في: أحمد شكاره، «الحواريين الشمال والجنوب،» في: توفيق حصو [وآخرون]، **قضايا ومشكلات دولية معاصرة** (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٢٩٤ ــ ٣٣٩.

في إسرائيل. مؤدى ذلك، أن الإنتاج العلمي العربي مجتمعاً لم يتجاوز ٤٠ بالمئة من الإنتاج العلمي في الكيان الصهيوني[٥٣]. إضافة إلى ذلك فإن ٥ بالمئة فقط من الإنتاج العلمي العربي ينشر باللغة العربية[٥٤].

فما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور العلمي في الوطن العربي؟ الأسباب، بطبيعة الحال، كثيرة ويمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

١ ــ تدني الإنفاق على التعليم والبحث العلمي مقارنةً بالنفقات الحكومية الأخرى. ففي الوقت الذي يشكل فيه نصيب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول المتقدمة ٦ ــ ٨ بالمئة من موازنتها، لا يتجاوز نصيب الدول العربية ٢ بالمئة[٥٥]. وبينما تنفق الدول المتقدمة ما بين ٢ ــ ٤ بالمئة من إجمالي إنتاجها القومي على عمليات التقدم العلمي والتقني وتوظيف البحث العلمي من أجل التنمية، فإن إنفاق الدول النامية على نفس الغرض لم يزد على ٣ بالمئة لينخفض عند الحديث عن الدول العربية ليصل إلى نحو ٠,٢ بالمئة[٥٦]. وإن نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي لا يتجاوز ٢ دولار سنوياً مقارنة بـ ٣٠ ــ ١٠٠ دولار في الدول المتقدمة[٥٧].

٢ ــ هجرة العلماء، أو ما يعرف بـ «نزيف الأدمغة»:

لسنا بصدد تحليل أسباب ظاهرة هجرة علماء العالم الثالث أو العالم الإسلامي أو الوطن العربي إلى دول الشمال، فهي مسألة معقدة وتعود إلى جملة من الأسباب، بعضها خارجي يتعلق بالإغراءات والفرص المتاحة ونوعية الحياة، وبعضها داخلي يتصل بالظروف الشاقة لدول الجنوب، وخاصة الظروف السياسية وضيق الفرص، وبعضها ذاتي خاص بالعالِم نفسِه ومدى ارتباطه بأمته أو استعداده للانفصال عنها[٥٨].

ويظل من الضروري توضيح الآثار السلبية لظاهرة «نزيف الأدمغة» على مدى التقدم العلمي في الدول الإسلامية، إذ تعد هجرة الأدمغة العربية واحدة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول العربية، فقد بلغت الخسائر العربية نتيجة لهجرة الأدمغة العربية خلال عقد السبعينيات نحو ١١ مليار دولار[٥٩]. وتقدّر حصة العالم العربي من هجرة الكفاءات بين الدول النامية بنحو ٣١ بالمئة[٦٠]، وتصل نسبة الأطباء

(٥٣) نظمي، **قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية**، ص ٢٦.

(٥٤) جورج مصري، «مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي: الحالة الجامعية،» **مستقبل العالم الإسلامي**، العددان ١٢ ــ ١٣ (خريف ١٩٩٤)، ص ١١٩.

(٥٥) **الوعي الإسلامي** (الكويت)، العدد ٤٩٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

(٥٦) **الحياة**، ٢٠٠٥/٤/٦.

(٥٧) عبد اللطيف زرنه جي في: **المهندس العربي**، العدد ١٢٣ (١٩٩٦).

(٥٨) **البرلمان العربي**، العدد ٨٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) **إيلاف** (مجلة إلكترونية)، ٢٠٠٦/٢/١٨.

والمهندسين العرب إلى إجمالي الأطباء والمهندسين المهاجرين إلى الولايات المتحدة حوالى ٥٠ بالمئة و٢٣ بالمئة على التوالي، ناهيك عن العلماء من العالم الإسلامي، إذ يهاجر ٥٠ بالمئة من الأطباء و٢٣ بالمئة من المهندسين و١٥ بالمئة من العلماء من مجموع الكفاءات العربية إلى الغرب. وقدرت دراسة أعدتها جامعة الدول العربية عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العلمية العالية المهاجرة بما لا يقل عن ٤٥٠ ألفاً(٦١)، تحتضن الولايات المتحدة نحو ٢٠٠ ألف منهم، وهم يشكلون ما نسبته ٦ بالمئة من علماء الولايات المتحدة(٦٢)، ويتوزع الآخرون على أوروبا وكندا وأستراليا. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الأطباء العرب في بريطانيا يشكلون ٣٤ بالمئة من مجموع الأطباء العاملين فيها(٦٣). وتشير الدراسات إلى أن ٥٤ بالمئة من الطلاب العرب المبعوثين للدراسة لا يعودون إلى بلدانهم بعد الانتهاء منها(٦٤). وفي هذا الصدد يرى سان سيمون بأنه لو قُدِّرَ للوطن أن يخسر خمسين من كبار الأثرياء والتجار وخمسين آخرين من كبار الموظفين من المستوى العالمي لما تسبب ذلك في خسارة كبيرة للوطن، في حين أنه لو خسر خمسين من ألمع العلماء فيه، وخمسين من كبار المبدعين وعظماء الفنانين، لشعر الوطن بأن جزءاً مهماً من كيانه قد فُقِد(٦٥).

وترتب على ظاهرة الهجرة تركُّز الإنتاج العلمي للعلماء العرب خارج الوطن العربي، إذ تبلغ نسبة الأبحاث العربية التي أنجزت خارج الوطن العربي ٦٠ بالمئة من إجمالي البحوث العربية، ويعود ذلك إلى حقيقة أن من بين كل خمسة باحثين عرب يوجد ثلاثة منهم خارج الوطن العربي(٦٦) وتقدر المصادر كلفة هجرة العلماء العرب الاقتصادية والاجتماعية نحو ٢٠٠ مليار دولار سنوياً(٦٧).

٣ ــ التبعية الثقافية للخارج في الوقت الذي انحسر فيه الاستعمار التقليدي:

بدأ يطفو على السطح نوع آخر من الاستعمار لا يقل حدة وشراسة عن الاستعمار التقليدي، ويمكن أن نحصره في التبعية الثقافية.

تكمن مخاطر التبعية الثقافية في أنها تسيطر على العقل وتحدِّد نمط وطرق التفكير، كما أنها تدمر الثقافة الوطنية وما يرتبط بها من قيم وحضارة، وتخلق ثقافة فرعية تكون مصدر التنشئة السياسية لأولئك الذين أُريد لهم أن يكونوا «الصفوة» المحتملة، ومعظمهم ممن يدخلون المعترك السياسي. وتتولد التبعية الثقافية نتيجة انبهار الوطنيين بثقافة الأغراب، وعلى رأسها الثقافة الغربية، وما يترتب على ذلك من استهانة أو ربما تحقير

---

(٦١) **إيلاف** (مجلة إلكترونية)، ٢٠٠٦/٢/١٨.

(٦٢) زرنه جي في: **المهندس العربي**.

(٦٣) **الكفاح العربي** (٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

(٦٤) **البرلمان العربي**، العدد ٨٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٦٥) نقلاً عن: نظمي، **قضية التخلف والتقدم: مع تركيز على التجربة العربية**، ص ١٩٠.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٤ ــ ٧٠.

(٦٧) **الوعي الإسلامي**، العدد ٤٩٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

للثقافة الوطنية، ما أثار أزمات عديدة على رأسها أزمة الهوية والانتماء[٦٨]. وللتبعية الثقافية مظاهر شتى: كانتشار المدارس الأجنبية في الدول الإسلامية، وكثرة فروع الجامعات الغربية فيها، والسيطرة على وسائل الإعلام، كما أسلفنا في ما سمي بالتبعية الإعلامية، إذ لا يتعدى دور دول العالم الثالث دور المستقبِل للمادة الإعلامية، وكذلك الأخذ بمناهج التدريس الغربية أو الشرقية، وتقليد المؤسسات العربية ـــ وعلى رأسها الجامعات ـــ للأسس والقواعد الإدارية والأكاديمية المعمول بها في دول الشمال، واتِّباع الأساليب المستخدمة نفسها في التقييم والامتحانات وربما مساقات الدراسة، رغم اختلاف بيئة المجتمع العربي عن مجتمعات الدول المتقدمة. وقد تتفاقم أزمة التبعية الثقافية وتخلق آثاراً سلبية، مثل الاغتراب الذي يؤدي بدوره إلى هجرة العلماء، كما سبق وذكرنا.

(د) التخلُّف السياسي

ليس من اليسير تقديم تعريف دقيق للتخلف السياسي في الوطن العربي، وإن كان من الممكن تحديد بعض المظاهر التي تعكس مضمونه. نقطة البدء في تحليل كافة المفكرين تكمن في التمييز بين الدول المتقدمة سياسياً وتلك التي قد يطلق عليها من الناحية الاقتصادية الدول النامية أو الآخذة في النمو. وفي هذا الإطار بنى بارسونز منظومة خصائص مكونة للتمييز وتشتمل على العمومية للوظائف والقانون والإنجاز والتخصص والمصلحة العامة والحياد العاطفي. ويقصد بالعمومية أن معايير التجنيد السياسي وإصدار القوانين هي معايير عامة تصدر لجماعة بعينها، ولا يختص بها أفراد دون آخرين، كما أن خاصية الإنجاز تعني أنها مجتمعات تعتمد على الأداء والكفاءة في التقييم ولا تولي القرابة دوراً هاماً في عمليات الاختيار السياسي، وهي مجتمعات متقدمة علمياً لأنها تحترم التخصص ولا تقوم على أساس السطحية. كما أنها تتسم بالتوجه الجماعي لإعلاء شأن المصلحة العامة مع عدم إغفال المصالح الخاصة، ثم هي مجتمعات تستند إلى العقل والرشاد، ولا تعطي للعاطفية دوراً حاسماً في حياتها وأفعالها السياسية. ولقد حاول بعض المفكرين وصف معنى التخلف السياسي دون تحديد مؤشرات أو فئات ما، فالمجتمع يكون «أكثر أو أقل عصرية بالنظر إلى استخدام أعضائه عناصر جديدة للقوة واستخدامهم أدوات متطورة لمضاعفة نتائج جهودهم»، وأن المجتمع الحديث (أي المتقدم سياسياً) ينتج من عملية تكييف للمؤسسات تمت تاريخياً، مع الوظائف سريعة التغيير والتي تعكس زيادة لم يسبق لها مثيل في معارف الإنسان والتي تسمح له بالتحكم في البيئة[٦٩].

فالمجتمعات المتقدمة سياسياً تشتمل على خصائص عديدة، منها: تنوع الهياكل

---

(٦٨) انظر التفاصيل في: علي الحوات، «التغريب الثقافي،» **الوحدة**، العدد ٣٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٣٧ ـــ ١٤٧، وانظر التحليل الدقيق لجلال أمين، في كتابه: جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٦٩) انظر الفصل الثاني في: المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**.

السياسية، أي المؤسساتية، والديمقراطية، وترشيد تولي السلطة السياسية والقدرة المتتابعة على تحقيق أهداف عديدة.

ويمكن أن يعرَّف التخلف السياسي على أنه «ضعف قدرات النظام السياسي عن تعبئة أفراده ومؤسساته بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا، هذا فضلاً عن العجز في بناء نسق جديد للقيم السياسية التي تدفع بمكوناته إلى اكتساب اتجاهات بناءة والانخراط في سلوك مشارك»(٧٠).

مؤدَّى ما سبق، أن التخلف السياسي ينصرف إلى عدم توافر القدرات الأولية لدى النظام السياسي من اتصال وهيئات وسيطة ومنظمات غير رسمية، هذا فضلاً عن الموارد الاقتصادية اللازمة لاكتمال تلك القدرات. إن هذا النقص في القدرات يحدّ من الإمكانية والرغبة في بناء الأفراد أو المؤسسات أو تعبئة ما هو موجود منها في سبيل تحقيق الأهداف السياسية العليا. كما تتضمن حالة التخلف السياسي عدم وضوح الأهداف السياسية العليا للجماعة السياسية سواء في المدى القصير أم في المستقبل البعيد، وهكذا يتسم المجتمع المتخلف سياسياً بعدم القدرة على إمكانية استشراف آفاق المستقبل لأنه لم يتمكن بعد من تحديد نطاق ومجال حركته السياسية في الحاضر. يضاف إلى ما سبق سيادة نسق من القيم غير مساعد على تحقيق التعبئة المرغوبة أو الضرورية، ذلك إن نوع ومضمون القيم السياسية من شأنه أن يؤثر في اتجاهات الأفراد والمؤسسات ومن ثم في نمط السلوك وأشكال التفاعلات المترتبة عليها، فقيم التواكلية تخلق اتجاهات سلبية تقود إلى العزلة ومن ثم عدم الاكتراث واللامبالاة. هكذا لا يقتصر التخلف السياسي على مكون واحد فقط من مكونات النظم السياسية، ولكن يمتد لكي يمس كلاً من: الإنسان، والمؤسسات، والقيم، والسلوك. ويمكن أن نوجز أهم خصائص التخلف السياسي في العالم العربي على النحو التالي:

١ ــ التجزئة والانقسام الداخلي، وفي كثير من الأحيان يسبق الولاء للأسرة أو القبيلة أو الإقليم الولاء للدولة.

٢ ــ تتصف الصفوة السياسية بدرجة عالية من الانغلاق والجمود والتوالد الذاتي، على الرغم مما قد يتميز به المجتمع من قابلية عالية للحراك الاجتماعي في المستويات الدنيا والوسطى، بمعنى أن دائرة الاختيار والتجنيد السياسي ضيقة للغاية بل ومغلقة.

٣ ــ ضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فاعليتها، واعتماد معظم هذه الأقطار إما على التعيين كأسلوب للاختيار، أو على الاستفتاءات التي لا تعدو أن تكون إجراء شكلياً لتحديد اختيارات المواطنين.

٤ ــ غلبة مظاهر عدم الاستقرار السياسي، المتمثل في تعدد الانقلابات العسكرية أو

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧٩.

حالات العنف التي بدأت تشهدها الدول العربية نتيجة لعدم توافر العدد الكافي من المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب كافة القادمين الجدد إلى الحياة السياسية، كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، خصوصاً الذين يسعون لأن يكون لهم دور مؤثر في الحياة الدستورية.

٥ ــ زيادة الدور الذي تلعبه أدوات الضبط الاجتماعي أو القمع السياسي، كالمؤسسة العسكرية وأجهزة الضبط والبوليس والاستخبارات، على حساب المؤسسات المدنية من فنية وبيروقراطية. وأصبح الإصلاحيون ودعاة حقوق الإنسان في معظم الأقطار العربية هدفاً ثابتاً للإجراءات القمعية، فهم يتعرضون ــ وبخاصة الإسلاميون ــ منهم للملاحقة القانونية والاعتقالات(٧١) والإبعاد عن العمل(٧٢) والإحالة للتقاعد المبكر(٧٣) بل والقتل أحياناً(٧٤).

٦ ــ ونتيجة لما سبق، وارتباطاً به، يمكن للمراقب والمتتبع للتطورات السياسية في العالم العربي أن يخلص إلى أن الانطلاق إلى آفاق التقدم يتطلب أولاً علاج مظاهر التخلف السياسي قبل غيرها، إذ لا يمكن علاج مظاهر التخلف المختلفة إلا إذا اتخذت خطوات جادة في سبيل الإصلاح السياسي أولاً وقبل كل شيء، لأن الواقع السياسي يمثل العمود الفقري للمجتمع.

وخلاصة القول: لم تترك رياح التغيير التي اجتاحت العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أيَّ أثر إيجابي يذكر في الوطن العربي، فعوضاً عن الدمقرطة والانفتاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان استغلت الحكومات العربية الحملة الأمريكية على ما يُعرف بـ «الإرهاب» للتخلص من معارضيها تحت مظلة الشرعية الدولية.

رابعاً: تداعيات العولمة والنظام الدولي «الجديد»

يُعرَّف النظام الدولي على أنه نمط التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية، والتي يمكن أن تكون تعاوناً أو صراعاً. ولقد مر النظام الدولي المعاصر منذ بدايته مع توقيع اتفاقية وستفاليا في عام ١٦٤٨ بمراحل عدة انتقل فيها النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية إلى ثنائي قوي، حتى أصبح مرة أخرى أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونتائج

(٧١) الأمثلة في هذا الشأن كثيرة ويمكن الإشارة هنا إلى اعتقال السلطات المصرية والمغربية والتونسية للعشرات من الإسلاميين، كما اعتقلت سورية والبحرين عدداً من الإصلاحيين. انظر: **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١٢/٢٥.

(٧٢) تظاهر عدد من المعلمين المبعدين في الإمارات أمام مبنى وزارة التربية، انظر: *Gulf News* (Dubai), 20/11/2007.

(٧٣) **الخليج**، ٢٠٠٧/١١/١٣.

(٧٤) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**، ص ٣٦.

حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، إذ ساعدت التغيرات الدولية في انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي بأقل كلفة(٧٥).

كانت لتداعيات تلك التحولات الدولية آثار سلبية كبيرة وجذرية على شكل وطبيعة وسمات وخصائص النظام الدولي بصفة عامة، والنظم الإقليمية بصفة خاصة، وعلى رأسها النظام الإقليمي العربي الذي برزت دعوات متكررة لاستبداله بالنظام الشرق أوسطي(٧٦) أو الشرق الأوسط الكبير(٧٧)، فمن ناحية نتج منها هيمنة أمريكية على الشؤون الدولية أفقدت الدول الصغيرة هامش المناورة، كما عززت آليات وهياكل العولمة التي اجتاحت السياسة الدولية، وعزّزت الهيمنة الأمريكية من خلال الترويج لها في الجوانب الاقتصادية والثقافية والإعلامية(٧٨). وأصبحت الأمركة كلمة مرادفة للعولمة، لا يمكن الفصل بينهما أو فهم أياً منهما دون الأخرى، فمثلاً «تعميم التعليم الجامعي الأمريكي ونقل مفرداته وقناعاته ومناهجه وفكره يتضمن ليس عولمةً، بل أمركةَ التعليم الجامعي على الصعيد العالمي»(٧٩).

وعلى الرغم من أن النظام الدولي أصبح في شكله العام يتسم بكونه أكثر ديمقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان وأكثر اندماجاً، فإن نصيب الإنسان العربي من ذلك لم يرقَ إلى الحد الأدنى. وفي الوقت الذي ساهم العرب بصورة فاعلة في تحقيق تلك التحولات الدولية، بدءاً من التحول المصري في عهد السادات إلى المعسكر الغربي، مروراً بتقاطع المصالح بين العرب وأمريكا في مواجهة الغزو السوفياتي لأفغانستان ودخول بعض الدول العربية لا بل بعض الجماعات السلفية الإسلامية (بن لادن) في تحالف مع الولايات المتحدة في مواجهة السوفيات، كما ساهم عدد من الدول العربية في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي من خلال تقديم الدعم الاقتصادي واللوجستي للولايات المتحدة، كربط عملاتها الوطنية بالدولار، وتوجيه الاستثمار إلى الغرب، ومنح تسهيلات عسكرية وفي بعض الأحيان قواعد للولايات المتحدة الأمريكية، وذهبت السعودية أبعد من ذلك، إذ ضخت أموال طائلة في محاولة لاحتواء المد السوفياتي في المنطقة لا بل والعالم بأسره، إذ لم تقتصر معاداة السعودية للشيوعية على القطيعة مع الاتحاد السوفياتي ومحاربة الحركات الشيوعية في دول الجوار (اليمن الجنوبي وعمان والصومال)، بل ذهبت إلى تقديم السعودية، بناء على طلب الولايات المتحدة، دعماً مالياً لثوار الكونترا لمواجهة الحكومة السندناستية الاشتراكية في

(٧٥) حسن حمدان العلكيم، «العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد،» **المجلة العربية للدراسات الدولية** (صيف ـ خريف ١٩٩٣)، ص ٥ ـ ٢٦.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد** (عمان: دار الجليل، ١٩٩٤).

(٧٧) يشمل الوطن العربي بأسره وبلدان العالم الإسلامي إذ يمتد من حدود العالم الإسلامي مع الصين وحتى المغرب وموريتانيا. ووفقاً لمشروع أبحاث السياسة الخارجية يشمل العالم العربي والكيان الصهيوني وآسيا الوسطى والقوقاز.

(٧٨) الغفلي في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ١٩٤.

(٧٩) عبد الله، «الإصلاح الجامعي في الإمارات».

نيكاراغوا[٨٠]. ولم تتردد الغالبية العظمى من الدول العربية (بما فيها سورية) في التحالف مع الولايات المتحدة في حربها على العراق، كما شاركت الدول العربية في مؤتمر أنابوليس لإضفاء الغطاء العربي على المبادرة الأمريكية على الرغم من عدم التوافق بين المبادرة العربية والمبادرة الأمريكية.

ويمكن إيجاز أهم الآثار بالنسبة إلى الوطن العربي في النقاط التالية :

١ ــ أصبح العرب أكثر الأطراف الخارجية تأثراً بالتحولات التي شهدها الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٨٥، على أثر الإصلاحات التي تبناها غورباتشيف المتمثلة في البريسترويكا والغلاسنوست والتفكير الجديد في العلاقات الخارجية. فقد أوضح غورباتشيف خلال لقائه مع جيمي كارتر في تموز/يوليو ١٩٨٧، أن الاتحاد السوفياتي عدل في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط وأصبح يقر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة وأن الاتحاد السوفياتي لن يعمل على زعزعة تلك المصالح، وبدوره يتطلع إلى مواقف مماثلة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تعكس في ظاهرها حالة الانفراج في العلاقات بين القوتين العظميين، فإنها تعكس في ثناياها تخلي الاتحاد السوفياتي عن سياسته الداعمة للعرب في صراعهم ضد إسرائيل من ناحية واستعداداً لتغيير السياسة السوفياتية تجاه إسرائيل من ناحية أخرى. وقد خلصت السياسة السوفياتية الجديدة إلى إفساح المجال أمام هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة، كان أبرزها في عام ٢٠٠٢، عندما هاجر نحو ٢ مليون نسمة من دول الإتحاد السوفياتي السابق إلى فلسطين المحتلة، الأمر الذي كان له عظيم الأثر في قلب العامل الديموغرافي، بعد أن كان من المتوقع أن يصبح العرب داخل فلسطين في عام ٢٠٢٥ حوالى ثلثي السكان. وعلى الرغم من التراجع في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة عام ٢٠٠٧، حيث وصلت إلى الحد الأدنى منذ عشرين عاماً (١٩٧٠٠ مهاجراً جاؤوا من أقطار مختلفة) شكَّل القادمون من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق الأغلبية، إذ بلغ عددهم ٦٤٤٥ مهاجراً، وتوزع البقية على إثيوبيا (٣٦٠٧) والولايات المتحدة (٢٩٥٧) وفرنسا (٢٦٥٤) مهاجراً[٨١]، فإن الهجرة السوفياتية اليهودية أدت إلى تعطيل دور العامل الديموغرافي في الصراع لفترة أطول، فمن ناحية زادت من عدد اليهود في فلسطين وعملت على زيادة التنافس على سوق العمل في داخل فلسطين، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للعرب وتشجيع هجرتهم إلى خارج الأراضي المحتلة من ناحية ثانية. كما ساعدت الهجرة السوفياتية على تعزيز العامل العسكري من حيث قدرة الحكومة الصهيونية على زيادة عدد المجندين والاحتياط في آن واحد، وقد وصف إسحاق شامير هذه الهجرة بأنها «معجزة جاءت لتنقذ إسرائيل».

وقد كان للولايات المتحدة دور بارز في الضغط على حكومة غورباتشيف لتغيير قوانين

(٨٠) حسن حمدان العلكيم، «بيئة صنع القرار الخارجي السعودي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

(٨١) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١٢/٢٥.

الهجرة في الاتحاد السوفياتي. وأعرب الرئيس بوش في خطاب له في جامعة A&M بولاية تكساس في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩، عن استعداد بلاده منح الاتحاد السوفياتي أفضلية الدولة بالرعاية تجارياً (The most favoured nation trade status)، شريطة أن تغيِّر موسكو من قوانين الهجرة لديها بما ينسجم مع الأعراف الدولية. وعلى الرغم من عدم حصول الاتحاد السوفياتي على هذه الوضعية، فإن الرئيس بوش في ٢ حزيران/يونيو ١٩٩١، جمَّد القيود التجارية المفروضة على الاتحاد السوفياتي المعروفة بـ (Jackson Vanik Trade) لعام آخر، نتيجة لتحرير الأخيرة لسياسات الهجرة لديها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن العلاقة بين العرب وإسرائيل هي علاقة صفرية (zero sum game)، فأية مكاسب إسرائيلية هي خسارة للعرب، وإن تنامي العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية يمثل انحساراً في العلاقات بين العرب وهذه الأطراف. ونتيجة لتحسن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل فقد قام السوفيات بخفض حجم أسطولهم العسكري ونشاطاتهم العسكرية في البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل الفلسطينية. ونتج كذلك من التحول في السياسة السوفياتية تجاه المنطقة تخلي السوفيات عن حلفائهم، الذي تمثَّل أثناء أزمة الخليج في عدم التزام السوفيات باتفاقية عام ١٩٧٥ مع العراق، والسماح للولايات المتحدة بتمرير العديد من القرارات في مجلس الأمن الدولي ضد العراق، بما فيها القرار ٦٧٨ الذي أجاز استخدام «كافة الوسائل» لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت. كما أدى تخلي السوفيات عن اليمن الجنوبي إلى قبول الأخير مكرهاً بالوحدة مع اليمن الشمالي.

وتبدّلت السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط من استراتيجية عسكرية تقوم على مبدأ توازن القوة بين العرب وإسرائيل والتزام السوفيات بتزويد حلفائهم العرب بالأسلحة والعتاد العسكري المطلوب، إلى سياسة التعايش السلمي ومبدأ توازن المصالح بين الجانبين. وعليه فرض الاتحاد السوفياتي قيوداً جديدة على صادرات الأسلحة إلى الدول العربية، وعلى رأسها سورية، التي كان يشكل الاتحاد السوفياتي المصدر الرئيسي لوارداتها من السلاح. ففي عام ١٩٨٧ خلال زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو طالب السوفيات سورية بدفع ٥٠ بالمئة من القيمة الإجمالية لقيمة الأسلحة المطلوبة قبل شحنها وتقسيط المبلغ المتبقي على عشر سنوات بفائدة ٢ بالمئة. ودعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى تغيير سياساتها ومواقفها تجاه إسرائيل ليتم قبولها كطرف في أية تسوية سلمية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه التحولات تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة وانحسار الدور السوفياتي. وجاء الانهيار الأخير للاتحاد السوفياتي ليلقي بظلاله على منطقة الشرق الأوسط وأدى إلى تغيرات بعيدة المدى، إذ أضحى العرب، كما يرى شمعون بيريز، دون مصدر للسلاح، وانخفض مصدرهم في الدعم السياسي، و«ولّى عهد الاتحاد السوفياتي العدائي الذي يدعم العرب ضد إسرائيل، وحلت مكانه روسيا الديمقراطية التي تدعم العملية السلمية».

٢ ــ بروز نظام دولي جديد يتسم بأحادية (Polarization)، هذا النظام أفقد الدول العربية هامش المناورة الذي ساد العالم خلال فترة الحرب الباردة، وأصبحت الولايات

المتحدة، الحليف الرئيسي لإسرائيل، الدولةَ المهيمنةَ على طبيعة التفاعلات في النظام الدولي، وبذلك أصبحت الخصم والحكم في آن واحد بالنسبة إلى مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، قد حذر في خطاب له خلال اجتماع قمة مجلس التعاون العربي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ الذي عقد في عمان، من الهيمنة الأمريكية على الخليج ومن تعاظم الهجرة السوفياتية اليهودية إلى فلسطين، ودعا إلى سحب الدول العربية لأرصدتها من الغرب وإعادة استثمارها في الاتحاد السوفياتي لإعادة التوازن في النظام الدولي للمحافظة على هامش المناورة بهدف تحقيق المصالح القومية للعرب.

سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم مصالحها في العالم بصفة عامة وتحقيق أهدافها في الوطن العربي بصفة خاصة، المتمثلة في ضمان أمن إسرائيل وضمان حرية وصول إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة ومحاربة الأصولية الإسلامية. ولتحقيق هذه الأهداف انتهجت الولايات المتحدة العديد من السياسات، مثل استعراض القوة من خلال وجود أساطيلها العسكرية في المحيط الهندي، وإقامة العديد من القواعد العسكرية، مثل قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي وفي عدد من الدول العربية والمجاورة الحليفة، والاستخدام الفعلي للقوة، كما حدث في أزمة الخليج الثانية، إضافة إلى المعونات المادية والعسكرية والاتفاقيات الأمنية ومبيعات الأسلحة إلى الدول الحليفة وإحكام تبعية هذه البلدان من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية، والترويج لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومن بعده مشروع الشرق الأوسط الموسع الذي جاء ليؤسس لمشروع إمبراطوري أمريكي شكل احتلال العراق البداية الحقيقية لتأسيسه.

ويكمن الهدف من توسيع الإطار التقليدي لإقليم الشرق الأوسط ليمتدَّ إلى وسط آسيا في حرص واشنطن على فرض سيطرتها الكاملة على أهم منابع النفط في العالم، لكونها ستستورد في عام ٢٠١٠ نحو ٧٠ بالمئة من احتياجاتها النفطية[٨٢].

وعلى الرغم من تعدد السياسات، فإن الحكومة الأمريكية تدرك أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم اضطراباً ما لم يتحقق السلام بين العرب وإسرائيل، وعليه فقد سعت إدارة الرئيس بوش إلى انتهاز فرصة ضعف العرب وانقسامهم نتيجة لأزمة الخليج الثانية، وإلى استثمار نفوذها الجديد، ليس في المنطقة فحسب ولكن أيضاً على الساحة الدولية، لتدعيم مصالحها القومية دون الحاجة إلى الاستمرار في تحمل أعباء مالية وعسكرية نتيجة لالتزاماتها المستمرة تجاه أمن إسرائيل، رغبة منها في معالجة أوضاعها الداخلية ـ الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، إضافة إلى رغبتها في تبرئة نفسها من المقولة السائدة بازدواجية المواقف (Dual Policy)، وقبلت بمبدأ الأرض مقابل السلام. وتوجت مبادرة بوش للسلام في الشرق الأوسط بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

(٨٢) الغفلي في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ٧٣.

برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ومن ثم رعاية الولايات المتحدة لمؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، ساهم انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي ووقوعها تحت هيمنة الفكر اليميني المحافظ بقيادة الثلاثي (جورج بوش الابن ـ ديك تشيني ـ رامسفيلد) إلى انشغالها بقضايا فرعية، مثل ما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب»، وتركت الساحة السياسية لدول مثل روسيا والصين لإعادة ترتيب أوراق بيتها الداخلي، من خلال بناء الاقتصاد والقوة العسكرية والمنافَسة على النفط العالمي، عصب الحياة الاقتصادية، إذ أصبحت أفريقيا مسرحاً للتنافس الصيني الأمريكي بعد أن نجحت الصين في فتح آفاق اقتصادية جديدة لها من خلال الامتيازات التي حصل عليها عدد من الشركات الصينية للتنقيب عن النفط، وفي حجم الاستثمارات الصينية في القارة السوداء، وفي ميزان تجارتها الخارجية. كما يتضح كذلك في تعزيز قدراتهما العسكرية الذي تمثل مؤخراً في التهديد الروسي بالرد على نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا والتشيك[٨٣]، إضافة إلى موقف الصين وروسيا من البرنامج النووي الإيراني والاستثمارات الروسية فيه، ليساهم كل ذلك في حتمية التراجع الأمريكي وتعزيز احتمالات تحوُّل النظام الدولي إلى التعددية القطبية خلال العقد القادم[٨٤].

٣ ـ كان لأزمة الخليج إفرازات عديدة ساعدت على نجاح مبادرة الرئيس بوش، لعل أهمها تحالف العديد من الدول العربية مع الولايات المتحدة، والتحول في مواقف هذه الدول من إسرائيل. وقد ساعد على ذلك موقف منظمة التحرير المؤيد للعراق، والإخلال بتوازن القوى في المنطقة نتيجة انحسار النفوذ السوفياتي، وتعاظم النفوذ الأمريكي، وفقدان العرب لهامش المناورة، ورجاحة كفة ميزان القوة لصالح إسرائيل بعد تدمير القوة العراقية، وتحييد الدول العربية المحتمل معارضتها للسلام، بالحصار الدولي على العراق وافتعال الولايات المتحدة أزمات دولية لكل من ليبيا والسودان، كما قضت أزمة الخليج الثانية على الرمق الأخير للقومية العربية، وعززت النزعة القُطْرية والإقليمية على مستوى العالم العربي، وأصبح العرب أكثر استعداداً لقبول أية مبادرة سلمية من أي وقت مضى، كما أن حكومات عربية عدة أصبحت لا تتحرج في تجاوز الخطوط الحمر التي كانت سائدة، بل تتسابق للاتصال بإسرائيل، فقد جرفت حرب الخليج تقسيماً عالمياً آخر أدى إلى توقف الصراع العربي الإسرائيلي، الذي كان المصدر الأقوى لوحدة العرب، عن ممارسة هذا الدور طالما أن الوحدة العربية مهَّدت السبيل لانقسامات خطرة.

وبهذا دخلت الأطراف العربية قاعة المفاوضات وهي في حالة عجز كامل عن تجاوز صدمتين تاريخيتين كبيرتين هما: انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية.

---

(٨٣) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١٢/٢٥.

(٨٤) منير شفيق، ندوة تلفزيونية على قناة الحوار، ٢٠٠٧/٦/١٦.

وقد أرجع غسان سلامة اللجوء إلى المفاوضات السلمية للأسباب التالية:

ـ نجاح أمريكي لعقدين من الزمن في تثبيت معادلة انعدام القدرة لدى العرب وانعدام الرغبة لدى إسرائيل.

ـ انتصار مذهل لأمريكا في حرب باردة، ساهمت الساحة الشرق أوسطية في التسريع في حسمها لصالح الغرب.

ـ استعداد واضح للتدخل الأمريكي المباشر في المنطقة.

خامساً: التحدِّي الصهيوني

إن السلام بمعناه اللغوي هو اللاحرب، أي عكس القتال، أما المعنى الأدق للسلام فهو: استقرار القوى داخل إطار شرعي يسوده حسن المعاملة والقانون، ويصبح النظام شرعياً إذا كانت قواعد السلوك التي تنظمه محترمة من كل القوى. وبالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق بتسويات تتجاهل جذور وأسباب الصراع(٨٥)، فأي تسوية سياسية تفرض بالقوة دون حل المشاكل الجوهرية هي بمثابة «وقفة» على طريق الصراع، أما التسوية السياسية فهي توفيق بين أهداف أطراف الصراع كلياً أو جزئياً طبقاً لميزان القوى لحظة التوفيق، أي أن الاتفاق في هذه الحالة يعبِّر عن القوة الحقيقية للموقِّعين عليه، ولكنه لا يعبر عن المصالح الضرورية لهم، وهذا ما يميزها من عملية السلام.

شكَّلت التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية التي شهدها العالم في آب/أغسطس ١٩٩٠، نقطة تحول في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تعد اتفاقيات السلام والمفاوضات الجارية بين الأطراف العربية وإسرائيل، التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نتاجاً طبيعياً للهزة العاتية التي اجتاحت المنطقة خلال حرب الخليج الثانية. كما عكست بجلاء المتغيرات الهامة التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية، التي كان أبرزها انهيار القطب الشرقي وتفكك الإمبراطورية السوفياتية. هذا مع وجود عوامل أخرى أدت بالعرب وإسرائيل للجوء إلى المفاوضات بدلاً من المواجهة العسكرية، ومنها: تنامي الصحوة الإسلامية، المتمثلة في مواقف حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، والمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان، التي بدأت تشكل خطراً على الوجود الإسرائيلي في المنطقة من ناحية، وتهديداً مباشراً لشرعية النظم السياسية العربية من ناحية أخرى. وتضيف الأوضاع الأمريكية الداخلية عاملاً آخر، إذ لم يعد باستطاعة الولايات المتحدة الاستمرار في المحافظة على أمن إسرائيل لعقود أخرى طويلة، لهذا رغبت في إبعاد إسرائيل عن التهديدات العربية وتأمين

(٨٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن حمدان العلكيم، «السلام بين العرب وإسرائيل: دراسة استشرافية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٧٣ ـ ١٠٦.

استقرارها عن طريق تطبيع علاقاتها مع العرب، فيتحقق بذلك ـــ من وجهة نظرها ـــ الأمن الإسرائيلي.

وكان من أهم أهداف الاجتماع الأمريكي الإسرائيلي المشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ هندسة خريطة الشرق الأوسط سياسياً، من خلال إعادة توجيه مسار العلاقات العربية، باتجاه ربطها بإسرائيل والولايات المتحدة ضمن إطار العلاقات الثنائية، وعلى حساب العلاقات العربية ــ العربية والاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون الاقتصادي والأمني(٨٦).

كان لانهيار العراق (إثر أزمة الخليج) أثر بالغ في إيجاد خلل في توازن القوى بين العرب وإسرائيل، إذ ضعفت قوة العرب العسكرية في الوقت الذي حافظت فيه إسرائيل على قوتها، وأيضاً لإحساس منظمة التحرير الفلسطينية بعدم جدية العرب في المطالبة بالأراضي المحتلة، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة المنظمة بالنظم العربية وشجع قيادتها على الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل آملين في الحصول على بعض المكاسب قبل فوات الأوان. وقد ساعد على نجاح المفاوضات انقسام الدول العربية بين حلفاء للولايات المتحدة وأخرى غير قادرة على مواجهة الضغوط الأمريكية، بيد أن التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير والأردن ما كان ليتم لولا التحولات الدولية والتغيرات الإقليمية.

ومن ناحية أخرى، فإن التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل والدول العربية لا يعني الانتقال من الثقافة الصراعية إلى ثقافة السلام، وعليه فإن التطبيع في العلاقات بين الجانبين يعدُّ أمراً في غاية الصعوبة، إن لم يكن تحقيقه مستحيلاً. فمن ناحية يرى مناحيم بيغن في كتابه: **الثورة قصة الأرجون** أنه «لن يكون هناك سلام لشعب إسرائيل ولا في أرض إسرائيل، ولن يكون هناك سلام للعرب ولا في أرض العرب، وسنستمر في تحرير وطننا وتحرير أرضه كلها من نير العرب، وستستمر الحرب بيننا وبينهم حتى ولو وقَّع العرب معنا معاهدة صلح».

ومن ناحية ثانية، تعكس تجربة السلام بين مصر وإسرائيل حقيقة ذلك، إذ على الرغم من مرور نحو ثلاثة عقود من الزمن على اتفاقية كامب ديفيد، لم يتمكن الطرفان من تحقيق ذلك الهدف. وتشير التقارير الصادرة من الأردن وفلسطين إلى أن التيارات المعارضة للسلام، وبخاصة الإسلاميين، يعملون على إفشال السلام بين بلدانهم وإسرائيل ويرفضون فكرة التطبيع(٨٧). ويمكن الإشارة هنا إلى معارضة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للتفاوض المباشر مع إسرائيل حتى أثناء توليها رئاسة الحكومة في السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرارها في العمل العسكري من خلال شن هجمات متكررة على أهداف

(٨٦) الغفلي في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، ص ٧٤.

(٨٧) يمكن الإشارة هنا إلى اللجنة الشعبية العربية لمقاومة التطبيع والتي تضم نخبة من المثقفين من مختلف البلدان العربية، ووجود لجان قطرية للهدف ذاته.

إسرائيلية قادت ليس إلى خسارتها لعدد من قادتها، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين والرنتيسي فحسب، بل إلى مواجهة مع حركة فتح المتمسكة باتفاق أوسلو، ومن ثم خروجها على سلطة الرئيس محمود عباس ومعارضتها للمبادرة العربية التي اعتبرتها أسوأ من أوسلو[٨٨]، ومن ثم رفضها لمقررات مؤتمر أنابوليس على الرغم من المشاركة العربية فيه، والتي ينظر إليها البعض على أنها جاءت لتكرس عزلة حماس إقليمياً ودولياً[٨٩]، التي اتضحت في الدعم المادي الذي حصل عليه محمود عباس من مؤتمر باريس للمانحين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلى صعيد آخر وفي نفس السياق، أفتى عدد من رجال الدين والعلماء والفقهاء وأساتذة الشريعة الإسلامية في الأردن في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، بتحريم بيع أي أرض أو عقار يملكه المسلمون والعرب في بلاد الشام لليهود شرعاً وأصولاً.

وفي قراءة واقعية لمسار الصراع العربي الصهيوني فإنه يتوقع أن يشتد عود التيارات المعارضة للصلح مع إسرائيل، الأمر الذي ينبئ بتعزيز دور التيار الأصولي وقيام ائتلاف مع بقايا القوميين العرب (Residual Pan Arab Nationalists) مما سيفرض واقعاً جديداً على الدول العربية يمكن أن يؤدي إلى تقديم هذه الدول لمعونات مالية سرية إلى جبهات الرفض، ويعزز كذلك من احتمال حدوث تباعد بين الولايات المتحدة وحلفائها العرب على المدى المتوسط من ناحية، وإلى تغيرات سياسية على صعيد بعض أقطار المنطقة، بما فيها إسرائيل وبعض الأطراف العربية، من ناحية ثانية. وترى بعض المصادر احتمال حدوث سيناريو آخر يعقّد الأمور إلى حد بعيد، من خلال بروز ممارسات معينة تؤدي إلى تبلور قوى سياسية فلسطينية قوية معارضة للاتفاق أو للطريقة التي سيتم فيها تنفيذ الاتفاق، وقد تتسبب هذه في عدم استقرار فلسطيني داخلي أو حرب أهلية[٩٠]، وقد يحدث الشيء نفسه من قبل الأصولية الإسرائيلية، وقد تنجح قوى اليمين الإسرائيلي في إقناع الناخب الإسرائيلي بأن حكومته قد قدمت تنازلات كبرى تخل بالمصالح العليا لإسرائيل في تطبيق الاتفاق، وبخاصة إذا حدث تقدم على المسار السوري ــ الإسرائيلي. وتجدر الإشارة هنا إلى التحالف بين الحركات الأرثوذوكسية الإسرائيلية، بما فيها أغادوت إسرائيل، ضد اتفاقية السلام، ويتضح ذلك في تصويتها الحاسم ضد الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية وامتناع أعضاء حركة شاس عن التصويت في الكنيست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفي الأغلبية البسيطة التي تمّت بها موافقة الكنيست في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على توسيع نطاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية، بـ ٦١ صوتاً مقابل ٥٩، وبعد مناقشة عاصفة استمرت ١٥ ساعة عارض خلالها بعض أعضاء حزب العمل الاتفاق. ويشكل مقتل إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على يد أحد المتطرفين

(٨٨) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١١/٢٧.

(٨٩) *New York Times*, 27/11/2007.

(٩٠) يمكن الإشارة هنا إلى التطورات السياسية التي شهدتها غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ من مواجهات مسلحة بين حركتي حماس وفتح.

اليهود، مثالاً واضحاً على الانقسام الداخلي حول عملية السلام في الشرق أوسط، كما يتضح هذا الانقسام أيضاً في ما شهدته كل من الضفة وغزة من ناحية والكيان الصهيوني من ناحية أخرى من مظاهرات حاشدة ضد مؤتمر أنابوليس. وقد انعكس ذلك بجلاء على نتائج مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي لم يتمخض عنه اتفاق سلام، على الرغم من الأهمية التي علّقتها عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية. وكان أبرز ما صدر عنه الاتفاق على استمرار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي بدأت بالفعل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، للتوصل إلى الوضع الدائم دون تدخل أطراف أخرى. ولكن الوثيقة لم تذكر القضايا الجوهرية، مع التركيز على خارطة الطريق، إذ استُبعدت المطالب الفلسطينية: القدس والمستوطنات واللاجئون والدولة، واستُبعد مطلب إسرائيل في أن تكون وطناً قومياً لليهود[٩١].

إن ما ستتمخض عنه اتفاقيات التسوية بين إسرائيل والأطراف العربية هو سلام هش قابل للانهيار (Fragile Peace) في أي وقت. وفي حين يمكن «تطويق» الصراع بين العرب وإسرائيل فقط، «فإنه سيظل مستمراً»، إذ لا يزال هناك العديد من القضايا التي لم تحسم بعد ويمكن أن تعرقل مسيرة السلام، تتمثل في: امتلاك إسرائيل للسلاح النووي[٩٢]، وقضايا المياه واللاجئين والمستوطنات والقدس. فيوماً بعد يوم تتعاظم أهمية المياه في الصراع العربي الصهيوني، لكون كلاً من الطرفين أصبح، منذ عام ٢٠٠٠، يعاني عجزاً مائياً يقدر في الجانب الإسرائيلي بـ ٨٠٠ مليون م٣، والعربي بـ ٣٠ مليار م٣، وسيصل في عام ٢٠٣٠ إلى ٢٥٠٠ مليون م٣ بالنسبة إلى إسرائيل و٢٦٠ مليار م٣ بالنسبة إلى الوطن العربي[٩٣].

ومن ناحية أخرى تشكّل مسألة القدس عائقاً آخر في طريق التوصل إلى سلام دائم بين العرب وإسرائيل، وتكمن أهمية القدس في كونها «قيمة» وليست مصلحة قابلة للتفاوض، نتيجة لمكانتها الدينية لدى كلا الجانبين، وعدم استعداد أي من الجانبين للتفريط فيها أو التفاوض على مستقبلها، الأمر الذي سيشكل معوقاً آخر أمام الانتقال من حالة الثقافة الصراعية إلى ثقافة السلام. كما أن استمرارية امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، التي أقرّ بها ولأول مرة رئيس الوزراء الصهيوني إيهود أولمرت في مقابلة تلفزيونية مع التلفزيون الألماني عام ٢٠٠٧، يعكس حالة انعدام التكافؤ في مفاوضات السلام، التي لن يتمخض عنها سوى تسوية مؤقتة ترجّح كفة إسرائيل في المنطقة. إضافة إلى ذلك فإن التناقض في وجهات النظر العربية والإسرائيلية حول «يهودية إسرائيل» التي أيّدها الرئيس الأمريكي جورج بوش في مؤتمر أنابوليس[٩٤] تثير العديد من التساؤلات

(٩١) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١١/٢٧.

(٩٢) David Stout, «Israel's Nuclear Arsenal Vexed Nixon,» *New York Times*, 29/11/2007.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن حمدان العلكيم، «أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (خريف ١٩٩٥)، ص ٧ ــ ٣١.

(٩٤) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١١/٢٧.

حول مصير حق العودة للاجئين الفلسطينيين ومستقبل نحو ١,٥ مليون فلسطيني من «عرب إسرائيل». ويتفق معظم المراقبين على أن قضية اللاجئين تمثل أكثر قضايا المفاوضات تعقيداً، سواء كانت الثنائية أم متعددة الأطراف. وإذا كانت قضية المستوطنات مثار جدل وخلافات بين الجانبين طوال سنوات الصراع الماضية، فقد أصبحت اليوم المعوِّق الرئيسي أمام المحاولات السلمية[٩٥]، إذ كانت العقدة الرئيسية في المفاوضات الإسرائيلية مع الأطراف العربية (منظمة التحرير الفلسطينية ـ الأردن ـ سورية) وستستمر في إعاقة التوصل إلى سلام حقيقي دائم بين الجانبين[٩٦]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت رفض في ختام أول اجتماع بين عباس وأولمرت منذ مؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة، تجميد الأنشطة الاستيطانية الذي طالب به الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اجتماعهما في القدس[٩٧].

خاتمـــة

مرَّ معنا في ما سبق عرض لأهم التحديات التي تواجه العرب في القرن الواحد والعشرين، يؤكد حقائق عدة يمكن إيجازها في ما يلي:

١ ـ صحة الفَرَضية التي قام عليها البحث من خلال تشخيص ومناقشة وتحليل الواقع العربي الراهن في ضوء ما شهده النظام الدولي من تحولات جذرية ساهم العرب بشكل مباشر وغير مباشر في تشكيلها دون أن يكون لهم حضور فاعل في نتائجها.

٢ ـ إن رياح التغيير التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لم يكن للوطن العربي نصيب فيها، لأن الكلفة المباشرة التي ترتبت عليها كانت عالية جداً تمثلت في زيادة القبضة الحديدية للنظم السياسية القائمة، وكرست تبعية الوطن العربي للولايات المتحدة، وأخلَّت بميزان القوة في المنطقة، وزادت من حدة الانقسامات العربية، وأضعفت النظام الإقليمي العربي، وأدخلت المنطقة العربية في حقبة الاستعمار المباشر من جديد، كما يتضح في الاحتلال الأمريكي للعراق والدور الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

٣ ـ يشكل الواقع السياسي العربي التحدي الأكبر أمام دعاة الإصلاح والتغيير، إذ إن الواقع العربي المأزوم نتيجة طبيعية للواقع المتخلف للنظم السياسية العربية، الذي يتضح في تخلف مؤسساتها وممارساتها السياسية وتخلُّف دساتيرها وأطرها القانونية، وفي غياب معيار الكفاءة والشفافية. فقد أُدخلت الأمة العربية بأيدي أنظمتها في نفق مظلم لا يمكن الخروج منه دون حدوث تغير جذري على صعيد شكل وطبيعة النظم العربية.

(٩٥) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١٢/٢٥.

(٩٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: العلكيم، «السلام بين العرب وإسرائيل: دراسة استشرافية».

(٩٧) **الجزيرة نت**، ٢٠٠٧/١٢/٢٨.

٤ ــ يواجه العرب تحدياً حضارياً ليس لهم خيار فيه ولم يكونوا طرفاً فاعلاً في ولادته. يعيش العرب اليوم، في عصر العولمة، أزمة هُوية وحالة من الاغتراب الثقافي غير قادرين على التفاعل مع مستجدات العصر، ناهيك عن المساهمة الفاعلة في صياغة المستقبل.

٥ ــ لا تزال الدول العربية كما يتضح من قراءة وتحليل مؤشرات ومعايير التنمية المتعارف عليها متخلفة، وعليه يمكن القول إن العقود الزمنية التي مضت من عمر الدول العربية كانت في مجملها عجافاً، فهي دول تعاني من اقتصادات ضعيفة وواقع اجتماعي وفكري وثقافي وسياسي متخلف، كما أنها أخفقت في تحقيق المعادلة القائمة بين مفهوم الأمن والتنمية.

٦ ــ إن استشراف مستقبل الوطن العربي من خلال ما جاء في الدراسة يشير إلى مزيد من التشرذم والانقسامات والتبعية للخارج من ناحية، وإلى تبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وإلى ضياع للحقوق العربية في فلسطين والعراق والسودان، وربما في مناطق أخرى تبدو اليوم آمنة، خاصة في الدول التي يعيش فيها مواطنوها أقلية في بلدانهم. كما إن تقسيم الدول العربية إلى دويلات وكنتونات سياسية سيناريو آخر في ظل سياسة العولمة التي تقودها الولايات المتحدة. إن هذا السيناريو سيبقى يؤرِّق دعاة القومية العربية والإسلاميين على حد سواء. وإن الانتقال إلى سيناريو أكثر تفاؤلاً يتطلب إحداث نقلة نوعية على صعيد أنظمة الحكم لتصبح نظماً ديمقراطية تدين في تبعيتها للشعب، تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية وسيادة القانون. وإذا ما تحقق هذا الشرط ستكون هناك قراءة أخرى تعتمد على معطيات تختلف كلية في مضمونها عن المعطيات القائمة في الوقت الحاضر. وإلى أن يتم ذلك سيبقى الإنسان العربي مأزوماً في شخصيته وفي فكره، لأنه باختصار نتاج لواقعه المأزوم ■

أثـــر العولمـــة في المواطَنـــة

مسعود موسى الربضي

أستاذ العلوم السياسية المساعد،

جامعة اليرموك، كلية الآداب ـ الأردن.

تمهيـد

حتّى وقت قريب، لم يكن مفهوما «العولمة» و«المواطَنة» يبحثان في سياق واحد في التحليل الاجتماعي المعاصر، ذلك أن دراسات المواطَنة كانت من قبل تركّز أساساً على الحقوق السياسية والمدنية، وعلى قوانين الهجرة، وصور المشاركة السياسية، ولكنها نادراً ما تطرّقت إلى التيارات الاقتصادية والاجتماعية الكونية. أما تحليلات العولمة، فهي من اختصاص الاقتصاديين المعنيين بدراسات الاقتصاد الكلي، وكذلك علماء الاجتماع المهتمين بعلم الاجتماع الكوني. فالعولمة تشير إلى التغيرات البنيوية السريعة، أمّا المواطَنة فتشير إلى الحماية الاجتماعية وإعادة بناء روح الولاء والانتماء. ونظراً إلى التطورات العالمية في العقود الأخيرة، فقد شاع إحساس لدى الباحثين في مختلف الدول أن العولمة تمثل تهديداً وفرصاً في الوقت نفسه للمواطَنة، ذلك أن سياسات التحرر الاقتصادي قد أثرت سلباً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في بلاد متعدّدة، غير أن سقوط الحواجز في مجال الاتصال، بفضل ثورة الاتصالات الكبرى، أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق، ممّا سهّل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى الكوني المطالب بالحقوق.

لقد اتضحت ضرورة الربط في مجال البحث بين «العولمة» و«المواطَنة»، وكثرت في الآونة الأخيرة الكتابات حول «المواطَنة» بمفهومها العالمي الجديد، وتوالت الكثير من الاستراتيجيات السياسية التي تبحث في الشكل الأنسب لمفهوم «المواطَنة»، مع ما يلزمها من استراتيجيات اجتماعية واقتصادية تجعل الأفراد أكثر تفاعلاً وانخراطاً في ذلك المفهوم الجديد لـ «المواطَنة» الذي يحاول وفق المنطق الليبرالي الغربي إحلال هوية جديدة محل الهويات المختلفة المتشابكة، التي تنشأ على أساس (الدين أو العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية)، وترتكز على الالتزام الحرّ بمبادئ المدنية الحديثة وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات العرقية والدينية والطبقية لتصبح الهوية المدنية هي الرابط الذي يضم جميع المواطنين في نظام سياسي عالمي، فالمواطَنة أصبحت تمثل في العصر

الحديث حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، وهي المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي تعدّدي.

أولاً: العولمة

تنطوي ظاهرة العولمة على جدل واسع، فمن الباحثين من يرى أنها ظاهرة طبيعية قديمة تمثل تاريخ التطور الإنساني، ومنهم من يعيدها إلى القرن الخامس عشر، ويعتبرها ظاهرة مرتبطة بالنظام الرأسمالي، ونتيجة طبيعية للتوسع في النظام الرأسمالي[١].

والعولمة، على حدّ تعبير روبرتسون، هي مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني[٢]، مما ينقل البشرية إلى اتجاه المجتمع الواحد، وربما الحكومة الواحدة، من خلال إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول والشعوب، فالأحداث والأفكار تنتشر بسرعة فائقة حول العالم وقدر الأفراد ومصيرهم، وكذلك مصير المجتمعات تحدّده التطورات التي تحصل بعيداً عن محيط حياتهم، غير أن هذه الفترة التاريخية من عمر البشرية التي تعيش حركة التطور الإلكتروني وتدفق المعلومات والمعرفة عبر الإنترنت نقلت فهمنا للعولمة من حالة الظاهرة الموجودة وغير المدركة إلى حالة الظاهرة الموجودة والمدركة معاً[٣]. وبالقدر الذي استطاع فيه الإعلام تحقيق التدفق الحرّ والسريع للمعلومات والمعارف، ومن ثمّ التقريب بين الثقافات، فإنه قد عمل في الوقت نفسه على تخريب العلاقات بين الأنظمة والمجتمعات، وتسويق العولمة مرادفة لمعنى تكثيف الإحساس بالتواصل والاقتراب الذي تحمله عملياً آلة التطور المتسارع لثورة الاتصال وتبادل المعلومات[٤].

بالإضافة إلى ذلك، فقد فرض انتشار شبكات البثّ الفضائي تحديات حاسمة على وسائل الإعلام الرسمية في مجتمعات الجنوب، وتترتب عليها في قيود الإعلام الرسمي بأشكاله كافة، حيث يجد أمامه موجات هائلة من التدفق الإعلامي الغربي والعالمي، الأمر الذي يضيف ارتباط العالمية، وهو ما يهدّد (إذا تكثف هذا التأثير ـ بإسقاط الإنسان ـ سيكولوجياً) ولاءه لوطنه ويتحول ليصبح مواطناً عالمياً[٥].

---

(١) جلال أمين، «العولمة والدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ١٨.

(٢) رونالد روبرتسون، **العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية**، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨)، ص ١٦١.

(٣) Laurent Belsie, «Rise of the Corporate Nation-State,» *Christian Science Monitor*, 10/4/2000, p. 1.

(٤) انظر مداخلة صباح ياسين علي على بحث: السيد يسين، «في مفهوم العولمة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٥) انظر تعقيب محمود عوض على محور: «العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٢٦ ـ ٣٣٣.

والعولمة لم تعد تعني تكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل تجاوزت إلى حالة الوعي والإدراك لهذه الحركة، وهو ما يعني أن العولمة لها بعدان: البعد المادي الذي يشير إلى حقيقة انكماش العالم، والبعد غير المادي، وهو وعي الإنسان بهذا الانكماش(٦).

ويعرّف غدنز (Giddens) العولمة بأنها العملية التي تقوم بتكثيف العلاقات الاجتماعية التي تصدر عن عدد أكبر من الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية معيّنة، ولكن في الوقت نفسه مرتبطون بنظام عالمي أكبر، يربط الوقائع المحلية بالأحداث البعيدة جداً من خلال تأثير الثانية في الأولى، والعكس. وقسّم العولمة إلى مرحلتين هما:

مرحلة الحداثة المبكرة، والحداثة المتأخرة، بحيث تتكون الأولى من الاتجاهات الحديثة المبكرة، وتكون العولمة مكوّنة من عدد من العمليات، مثل التحوّل الاجتماعي، والانقلاب على التقاليد(٧) وعرّف شولت (Scholte) العولمة بأنّها العمليات التي تجعل العلاقات الاجتماعية غير مقيّدة بالمسافات والحدود(٨)، حيث أدت الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات إلى تهميش وتقليل أهمية حواجز الحدود والجغرافيا(٩) مما غيّر من مفهوم سيادة الدول ودور الحكومات، بحيث أصبحت الحكومات غير قادرة على ممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق المعلومات وانتقال السلع والخدمات والأموال عبر حدودها(١٠)، فالدولة لم تعد وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أمن أفرادها وبيئتها، وحتّى مصيرها ومستقبلها، وعلى رغم ادعاء الدولة بالقيام بهذه الوظائف والمسؤوليات والتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي لم تعد الدولة قادرة على ذلك(١١). وهي المسألة التي يمكن أن نطلق عليها تآكل دور الدولة من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية، ومن أسفل تتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لا وطنية، ولا تتم بالارتباط بالإطار الوطني أو المحلي، بل بالإطار الخارجي، فتضعف السيادة، وتخترق الحدود وتتعرض الثقافة والاقتصاد والسياسة للغزو

---

(٦) السيد يسين، **العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي**، قضايا استراتيجية؛ العدد ١٧ (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٩.

(٧) <http://www.sociologyonline.com.Uk/global-essays/globalgiddens.htm.28-7-2003>.

(٨) Jan Aart Scholte, «Globalisation and Modernity,» paper presented at: The International Studies Association Convention, San Diego, 15-20 April 1995, p. 20.

(٩) حسنين توفيق إبراهيم، «العولمة: الأبعاد والإنعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)،» **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٩٤.

(١٠) عصام فاهم العامري، «مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية،» **شؤون الأوسط**، السنة ٨، العدد ٧٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٦٠.

(١١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٩٧.

المنظم أو غير المنظم[١٢]، فالعولمة الثقافية تهدف إلى خلق ثقافة وحضارة عالمية واحدة، من خلال تغيير القيم والعادات والتقاليد والأذواق، تبعاً لما يريده المنتج، ولما تقتضيه سياسة السوق[١٣]، فمن خلالها تمّ تكييف الثقافة بقصد نقل الأفكار والمبادئ ونشر المعلومات لِكُلّ الناس، ومن ثمّ صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها، لزيادة معدلات التشابه والتجانس بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، ومحاولة تشكيل وعي ومفاهيم عالمية الطابع.

ويرى البعض أن عولمة الثقافة من شأنها تنميط الثقافة المحلية، خصوصاً في ظلّ ارتباط جماعات النخبة في هذه الدول بتلك الثقافات[١٤]، مما يساعد على تقزيم الثقافات المحلية والفرعية. ويعتبر الكثيرون أن إشاعة الثقافة العالمية، على حساب الثقافة الوطنية والقومية، تقع بالضرورة ـ في تناقض مع ثقافة الانتماء الوطني ـ مما ينتج تعدّد الولاءات للأفراد والجماعات[١٥]، وهو ما خلق حالةَ عدم استقرار وتمزق داخلي في ظلّ النظام الدولي المعاصر، حيث شهد العالم ٤٨ حرباً، بمعدل ٥،٣ حرب لِكُلّ سنة، واعتبار النظام الدولي المعاصر أكثر اضطراباً مقارنة بمئة عام سابقة[١٦]. فالعولمة غيّرت ديناميكية العديد من المضامين لمفاهيم ومسلمات عديدة عرفها المجتمع الدولي الحديث، مثل: الزمان، والمكان، والدولة، والهوية، والمواطَنة، والديمقراطية، والحدود، والسيادة، واقتصاد الكل... إلخ)[١٧].

ويوضح المفكّر الفرنسي برتراند بادي أن دور الدولة قد تراجع، وكذلك سيادتها الداخلية وعلاقتها بالمجتمع المدني، وذلك بسبب بروز لاعبين دوليين جدد، وأن الدولة تواجه أزمات وعوارض متعدّدة لصالح لاعبين جدد يجمعون موارد تزداد خطورتها شيئاً فشيئاً. ويرى بأن الدولة قد استحدثت لإشباع حاجة رعاياها إلى الأمن، ولذلك فإنها ستنصرف إلى المسرح الدولي بطريقة مشروعة لتضاعف إلى أقصى مدى أمنها المنشود، باعتباره السمة الأولى للمصلحة القومية، بل إنها تلجأ إلى ذلك لمطالبة رعاياها بالمزيد من الالتزامات[١٨].

---

(١٢) سمير أمين، «العولمة ومفهوم الدولة الوطنية،» ورقة قدمت إلى: **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي** (ندوة)، تنظيم مركز البحوث العربية والأفريقية ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية (دمشق) (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص ١٠.

(١٣) عصام فاهم العامري، «الثقافة والديموقراطية في مواجهة العولمة،» **شؤون الأوسط**، السنة ٩، العدد ٨٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٨.

(١٤) Abhisitsen, «The Impact of American Population Culture in the Third World,» *Media Asia*, vol. 20 (1993), p. 215.

(١٥) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ١٤-٢٢.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) قاسم حجاج، «العولمة والتنمية السياسية،» **السياسة الدولية**، السنة ٤١، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٦٤.

(١٨) محمود حيدر، **الدولة المستباحة: من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٠١.

وقد وصف عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بل الدولة المعاصرة بأنها أكبر من المشاكل الصغرى، وأصغر من المشاكل الكبرى، فالدولة لا تواجه فقط زيادة الفاعلين في المجتمع الدولي، بل زيادة الدور الذي يؤدونه، سواء من منظمات أو شركات عالمية، وكذلك منظمات غير حكومية، إضافة إلى ما تواجهه من الداخل ممثلاً بالثقافات الفرعية، وتغليب نخب السوق على النخب الديمقراطية على مستوى النظم السياسية(١٩).

ويرى بادي في كتابه **انقلاب العولمة** أن الدولة تهتز أركانها وتواجه تراجعاً نتيجة انتشار اللاعبين الدوليين، وتزايد دورهم على الساحة الدولية نتيجة امتلاكهم الموارد، وتجعل منهم لاعبين بالمعنى الحقيقي في مواجهة وصاية الدولة، التي تنحل وتتضاءل تدريجياً وتفقد قوتها وهويتها، التي تتزامن مع عملية التحول والتطور التي تشهدها أنماط عمل السوق والحياة المهنية، إذ تعمل بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع المدني على تحقيق ارتباطها داخل الشبكة الترابطية، وبعضها يملك بعداً دولياً بوصفه من المنظمات غير الحكومية(٢٠).

ويوجد ثلاثة عوامل أساسية عزّزت من تدهور الدولة المركزي:

ـ عدم الاتساق المعرفي ما بين السلوك السياسي للدولة والبيئة الدولية والداخلية والمعلومات التي تتلقاها الدولة.

ـ نزعة التمركز الاقتصادي التي تستند إلى سيطرة الشركات المتعدية القوميات والمؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية، مما أفقد الدولة وظيفة الرفاه الاقتصادي التي كانت تسعى إليها.

ـ نزعة التشتت الاجتماعي التي أفقدت الدولة قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي وتشتت سلطانها الداخلي.

ويرى أنصار الدولة القومية «أن الدولة ما زالت موجودة وتحتفظ بالسيادة، وأن قوى العولمة زادت من دورها ووظائفها، بل إن المتغيّرات السياسية والاقتصادية منحت الدولة دوراً جديداً، حيثُ إنَّ عدم وجود الدولة يعني عدم وجود حقوق للإنسان، وعدم وجودها يعني الرجوع إلى قانون القبائل والعشائر والطوائف، وإلى قانون المال وقانون الطبيعة(٢١).

ومن جهة أخرى، يرى أنصار زوال الدولة القومية ونهاية دورها، ومنهم جان زيفلر أنه لا بُدَّ من زوال الدولة والوصول إلى الاتحاد، والى مجتمع بلا طبقات وبلا تقسيم

---

(١٩) وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١)، ص ٢٣.

(٢٠) حيدر، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

للعمل، ويعد ذلك أيضاً وجهة نظر ماركسية، إزاء مسألة الدولة وزوالها، بزوال الطبقة المسيطرة، التي تمارس القمع باسم المجتمع[٢٢]. ويصف المحامي الدستوري الألماني بوكنفورد الدولة المعاصرة بأنها أخضعت نفسها للهيكلة الاقتصادية وإعطاء دور للشركات الكبرى المتعددة الجنسية، نظراً إلى العبء الملقى عليها نتيجة الالتزام بتحديث الوحدات العامة داخل الدولة ونفقات الخدمة الاجتماعية، مما غيّر في دورها نحو خدمة العملية الاقتصادية ـ الصناعية، إلا أن أعمالها الاقتصادية قد أصابها الوهن، فأصبحت غير قادرة على تقرير مصيرها، واقتصر دورها على التنظيم، والتخلّي عن السيطرة بصفتها منتمية إلى العملية الاقتصادية، وتولي هذا الدور الذي يعدّ ردّ فعل على الاتجاهات الصادرة عن العملية نفسها، وبصورة آلية، وأن السيطرة الفعلية هي للعملية الاقتصادية ـ الصناعية نفسها[٢٣].

إذاً الدولة تشهد تراجعاً مستمراً في دورها على المستويين الداخلي والخارجي، وإن جميع مظاهر النظام العالمي المعاصر هي مؤشرات على هذا التراجع، الأمر الذي يؤدي إلى تغيّر في جميع المفاهيم السياسية.

ثانياً: المواطنة

١ ـ التفريق بين «المواطَنة» و«الموطنة» و«المواطنية»

يجب في البداية التفريق بين ثلاثة مفاهيم متداخلة مع بعضها البعض، قبل تعريف مفهوم المواطَنة، فمفهوم «المَوْطَنة» (Citizenship Consciousness)، مثل «العولمة» و«العلمنة»، هي حصيلة اجتهاد شخصي، ولا تُشكّل أكثر من اقتراح أوليّ قابل للتعديل والتبديل، أمّا من حيث المعنى فهي تدلّ، كما يوضح المصطلح الإنكليزي، على عملية الإدراك الذهني لماهية المواطَنة ولطبيعة الآليات التي تُسيّر «المواطنية» في المجرى الذي يقود إلى تحقيق «المواطَنة». وبتعبير آخر، هي مجموعة الأفكار والتصوّرات المتعلّقة بالمواطَنة وسبل تحقيقها.

أما مفهوم «المواطنية» (Citizenship Process)، فهي العملية السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي تؤدي إلى تشييد «المواطَنة». أما مفهوم «المواطَنة» (Citizenship)، فهو يشير إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها، ويكنُّ لها ولاءً عملياً، وولاءً وجدانياً، مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته الإنسانية، وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وحق الاعتقاد الفكري بما فيه الديني والحزبي، وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٨.

(٢٣) جيان فرانكو، **تطور الدولة الحديثة**، ترجمة محيي الدين الشعراني (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٧)، ص ١٨٤-١٨٥.

والترشّح للعمل السياسي. أما ولاء الفرد للدولة، فيعبّر عن نفسه عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع، كدفع الضرائب، ومشاركته في حماية بلاده عن طريق أداء الخدمة العسكرية. والمواطَنة، بشكل بسيط ودون تعقيد، هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها. وهكذا، فإن المواطَنة تمثل بنية شاملة تتألف من شبكة من العلاقات والعوامل التي من شأنها تنظيم علاقة الفرد بدولته بطريقة تعمل على توليد الإحساس بالأمان وخلق حسّ الانتماء للوطن في أعماق نفس هذا الفرد، الأمر الذي يعني أن المواطَنة لا تُعبّر عن حالة جغرافية بيئية اجتماعية وحسب، بل عن حالة نفسية لدى المواطن أيضاً.

أما مفهوم «المواطَنة»، فيرجع من ناحية تاريخية إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، وقد استعملت اللفظتان «مواطن» (Civis) و «مواطَنة» (Civitas) للدلالة على وضعية قانونية للفرد في أثينا وفي روما أيام الإمبرطورية الرومانية، وكان المواطنون في أثينا هم الذكور الأحرار مالكي الأراضي وأبناء الطبقات العليا، بينما جرى استثناء النساء والأطفال والأجانب والعبيد من حقوق المواطَنة[٢٤]، وهو ما يدلّ على أن مفهوم «المواطَنة» في تلك الفترة اقتصر على الطبقية في التحديد، والتراتبية في التخصيص. وقد تمتّع المواطنون في تلك الفترة بعدة حقوق، كالحق في تولّي الوظائف العامة، مثل الوظائف في مجالات القضاء والتعليم، وحق العضوية في الجمعيات والتنظيمات العامة، وحق الانتخاب للمؤسسات الرسمية، والإسهام في المجتمع عن طريق الخدمة العسكرية وغير ذلك. وقد منح لقب المواطن على أساس شخصي، أي بموجب الأصل، لا الانتماء الجغرافي، وذلك حتّى سنة ٢١٢ ميلادية، حين وسّع حقوق المواطَنة كي يشمل جميع أقاليم الإمبرطورية الرومانية، وذلك بعد صدور مرسوم إمبرطوري دُعي باسم (Consitutio antoniniana). وهكذا حصل سكان جميع أقطار الإمبرطورية الرومانية من الذكور فقط (ما عدا العبيد) على حقّ المواطَنة الرومانية[٢٥].

وأدى سقوط الإمبرطورية الرومانية إلى تراجع مفهوم «المواطَنة»، ففي العصور الوسطى أصبحت مواطَنة الفرد تتحدّد بحسب وضعه الاجتماعي ـ السياسي في نظام الطبقات الإقطاعي السائد، وبقي ذلك مسيطراً حتّى نهاية العصور الوسطى، حيث ساد في أوروبا بناء اجتماعي هرمي، كانت المواطَنة فيه حقاً لملاكي الأراضي، مع ظهور فكرة الأمة

(٢٤) نزار الطبقجلي، **الوجيز في الفكر السياسي** (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩)، ج ١، ص ١٧ ـ ٢٢.

(٢٥) **ما هي المواطنة؟**، إعداد نبيل الصالح؛ إشراف علمي عزمي بشارة، سلسلة مبادئ الديمقراطية؛ ١ (رام الله: مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٤)، ص ١٧.

ذات السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد العضو في هذه الأمة، كإنسان ومواطن، ينالها مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه.

أما المواطَنة بمعناها الحديث، فهي وليدة انبعاث القومية الحديثة، وظهور شرائح اجتماعية غير إقطاعية تعمل في التجارة والصناعة، ولها قوة ونفوذ في المجتمع. وقد ترافق ظهور هذا المفهوم الحديث لـ «المواطَنة» مع إعلان استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦، وبعدها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في العام ١٧٨٩. وتعتبر هاتان الوثيقتان حتّى يومنا هذا نقطة تحول مهمة في تاريخ مفهوم «المواطَنة»، حيث نصتا على الحقوق السياسية والمدنية بما في ذلك مفهوم «الحرية» المستمد من العضوية في الشعب صاحب السيادة[٢٦]، حيث أصبحت المواطَنة تعني بمفهومها الواسع الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدّد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد في الدولة، تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة.

أما «المواطَنة» بمفهومها الضيق، فتتجاوز هذا التحديد الوصفي إلى حدّ أدنى من الحقوق والواجبات التي يرتبط مفهوم «المواطَنة» الديمقراطية بها، وبموجب ذلك تكون المواطَنة عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة، وتترتب على ذلك مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات.

وبناء على ما تقدّم، يمكننا تعريف المواطن على أنّه الإنسان الفرد العضو الكامل في الدولة، والمواطنة على أنّها الوضعية القانونية الأساسية في الدولة الحديثة. ويقف الفرد أمام الدولة كمواطن قبل كونه شيئاً آخر. وعضويته في الدولة لا في طائفته، ولا في العائلة، ولا غيرها من الانتماءات الأخرى الممكنة، هي الأساس القانوني الذي يحدّد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة.

وإن المواطَنة ما زالت تعني اشتراك عموم الناس في علاقات سياسية جامعة، يسقط بمقتضاها كلّ نوع من أنواع التعيين الطبيعي للناس، أي كلّ نوع من تعريفهم داخل دائرة انتمائهم إلى بنى طبيعية (أي بدائية)، كالقبيلة والعشيرة والطائفة، ليقوم مقامه تعيين سياسي جديد (أي غير ثقافي) يكون مبدأه الانتماء إلى كيان جمعي أعلى هو الكيان الوطني[٢٧]، فالمواطَنة هي علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها ويكنُّ لها ولاءً عملياً، وولاءً وجدانياً، مقابل ضمان الدولة عدم المساس بكرامته الإنسانية وصيانة حقوقه الأساسية.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٧) **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، تحرير عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٧٧.

٢ ـ المواطَنة الديمقراطية

يترتب على المواطنة الديمقراطية، أو التي يتحدث عنها الفيلسوف الألماني المعروف يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، بمفهوم الديمقراطية التشاورية أو التحاورية (Deliberative Democracy)، ثلاثة أنواع رئيسيّة من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة، دونما تميّز من أي نوع، ولا سيما التميّز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو أي وضع آخر، وهذه الحقوق هي:

أ ـ الحقوق المدنية: وهي مجموعة من الحقوق، تتمثل في حقّ المواطن في الحياة بحرية طالما أنها لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كلّ مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والدين، واعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون.

ب ـ الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كلّ مواطن بالعضوية في الأحزاب والتنظيم في حركات وجمعيات، ومحاولة التأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلّد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمّع السلمي.

ج ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كلّ مواطن في العمل في ظروف منصفة، وأبرزها الحرية النقابية، والانضمام إليها، والحق في الإضراب. وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كلّ مواطن بحدّ أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن وفي التنمية، والحق في خدمات كافية لِكُلّ مواطن. وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كلّ مواطن بالتعليم والثقافة.

ويحدّد علي خليفة الكواري شرطين تتعرف بوجودهما المواطنة، ولا بدّ من سيادتهما لضمان مبدأ المواطَنة وتطبيقه: **الأول** «زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات تصون مبادئه، ومؤسسات تطبق آلياته الديمقراطية على أرض الواقع. **والثاني** اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى المقيمين على أرض الدولة، وليس لهم في الحقيقة وطن غيره، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كلّ فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانيات ممارسة كلّ مواطن حقّ المشاركة السياسية الفعّالة وتولي المناصب العامة»[٢٨]، حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة

(٢٨) علي خليفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٤ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

منطقية وأمراً مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن بشكل متساو ودون تميّز.

أما الواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي «واجب دفع الضرائب للدولة، وواجب إطاعة القوانين، وواجب الدفاع عن الدولة».

٣ ـ أشكال المواطنة

اتخذت المواطنة عبر المراحل التاريخية المختلفة مجموعة من الأشكال والأبعاد المتدرجة، هي:

أ ـ المواطنة التقليدية: وهي المواطنة المبنية على الخصوصية الثقافية، فالمجتمعات تتمتع بالخصوصية الثقافية التي أصبحت تتعارض مع الثقافة العالمية التي تسعى القوى المهيمنة على النظام العالمي إلى تسويقها بحجة أنّها تصلح لِكُلّ المجتمعات[٢٩]، وعليه فإن محاولة عولمة المواطَنة من خلال نفي الآخر، وتنميط الثقافة، وطمس الخصوصية الثقافية، أحدث ردّة فعل عكسية تمثلت بعودة الهوية القومية أو العرقية أو الدينية والتعبير عنها، ومحاولة توكيد الذات خوفاً من الاندثار، ولكن هذه المرّة على حساب الدولة القومية نفسها في سبيل إنشاء كيان سياسي جديد على أسس ثقافية عرقية، أو طائفية، فالقومية في صيغتها الجديدة أصبحت ظاهرة مركّبة تعبّر عن نفسها بطرق مختلفة، وفي أماكن مختلفة، ولكنها جميعاً تشترك في هدف واحد هو مناهضة الدولة القومية الحديثة[٣٠]، فما زالت القيم التقليدية هي التي تحدّد أدوار هذه الجهات وسلوكها[٣١].

ب ـ المواطَنة الدستورية: وهي المواطَنة المرتبطة بجواز السفر وما يترتب عليه من حقوق وواجبات ليس أكثر، مما خلق تعدد ولاء للأفراد داخل الدولة، ولم يصبح الولاء مرتبطاً بالهوية القومية، بل مرتبطاً بالولاء الدستوري أو المواطَنة الدستورية[٣٢]، فالفرد عندما يخرج من حدود بلده تصبح المواطَنة مرادفة للجنسية، كما هو الحال في القوانين والمواثيق الدولية.

ج ـ المواطنة العالمية: وهي المواطنة المبنية على الاهتمام والولاء للهمّ العالمي

---

(٢٩) ماتياس كينيج، «التنوع الثقافي والسياسة اللغوية،» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو)، العدد ١٥٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ص ٢١٠.

(٣٠) بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة؛ ٢٨٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص ٤٦.

(٣١) لمزيد من المعلومات، انظر: **النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اليمن**، أعدّ الدراسة عادل الشرجبي، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية؛ ٢٩ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٢)، ص ٢.

(٣٢) Jurgen Habermas, «Beyond the Nation State?,» *Peace Review*, vol. 10, no. 2 (June 1998), pp. 1-15.

والمشكلات العالمية، فالمتغيّرات الدولية فرضت نمطاً جديداً للتعاون والتفاعل، مما استوجب مفهوماً جديداً لـ «المواطَنة» يتجاوز الاختلافات التاريخية، والخصوصيات الثقافية، فعولمة الأسواق أدت إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات، مما جعل الهوية الإنسانية والمواطَنة العالمية تحلّ تدريجياً محل الهوية المحلية والمواطَنة المحلية(٣٣).

د ـ المواطنة الإيكولوجية: وهي تشير إلى الارتباط القوي بين الناس والبيئات الفيزيقية التي يعيشون فيها، وما يفرضه عليهم هذا الارتباط من حقوق والتزامات تتعلق بأسلوب التعامل مع البيئة، من حيث الاستغلال من ناحية، والمحافظة عليها من الناحية الأخرى، وكذلك حقوق الدفاع عن تلك العلاقة ضدّ أي تدخل خارجي لتعديلها أو تغييرها(٣٤).

هـ ـ مواطنة الحراك: وهي التي تضمّ الجماعات أو الأفراد الكثيري الانتقال من دولة إلى أخرى، والاتصال بالتالي بثقافات ومجتمعات مختلفة، فلهم أن يطالبوا في أثناء إقامتهم في أي مجتمع غريب بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأصليون، فجماعات الغجر مثلاً من حقهم أن يعاملوا المعاملة نفسها التي يلقاها مواطن الدولة التي تحلّ بها تلك الجماعة.

و ـ المواطنة الثقافية: وتعني حقّ الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة الرسمية السائدة في المجتمع، وأن يترتب على ذلك المشاركة الإيجابية والفعّالة في مختلف أنشطة الحياة، والالتزام بالقوانين والقواعد الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة(٣٥)، وهذا يعني تقبّل مجمع الدولة وجود هذه الجماعات المتمايزة ثقافياً، والاعتراف بحقها في الاحتفاظ بمقومات ثقافتها الخاصة، كما يعني التفريق داخل المجتمع الواحد بين المواطَنة السياسية التي يخضع لها جميع الأفراد في المجتمع، والمواطَنة الثقافية التي تميّز الجماعات الفرعية الموجودة داخل ذلك المجتمع من الثقافة العامة التي يشار إليها بـ «الثقافة الرسمية»، فالمواطَنة الثقافية تقتضي إذاً قبول الآخر كعضو في المجتمع مع احترام ثقافته، وهو الأمر الذي لا يكاد يتحقق الآن في المجتمعات الغربية بالنسبة إلى المواطنين المسلمين، خاصة الذين يتحدرون من أصول عربية، والتنكّر للعادات والتقاليد المميزة لهم، اجتماعياً أو دينياً. ونرى في ذلك دليلاً على العداء للآخرين، والتعصب الديني، وعدم الانتماء السياسي والولاء للدولة التي يعيشون فيها. وما يغفله الغربيون حين يتهمون المواطنين المسلمين بالتعصب للهوية الإسلامية ولأصولهم

(٣٣) Kenichi Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: HarperCollins, 1995), pp. 252-254.

(٣٤) السيد يسين، **المواطنة في زمن العولمة** ([القاهرة]: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢)، ص ٢١ ـ ٢٤.

(٣٥) <http://www.stanford.edu/dept/anthrocasa/people/facullty/rasaldo>.

العربية، أن التمسك بمظاهر تلك الهوية هو نوع من الدفاع عن الكيان، ومحاولة لإثبات الوجود الذاتي ضدّ هيمنة الثقافة الغربية، التي تملك من عوامل قوة التأثير إزالة كلّ الثقافات المغايرة، وفرض ثقافتها على هؤلاء المهاجرين، ولو كان ذلك على حساب ثقافتهم الأصلية، بِكُلّ ما تشتمل عليه من سلوكيات وأخلاقيات وقيم وثوابت عقائدية. ويذهب أساتذة الأنثروبولوجيا إلى أن جماعات الأقليات التي تعيش في أي مجتمع، وتعتبر أعضاءها مواطنين في ذلك المجتمع، يمكنها الحصول لأعضائها على حقوقهم العامة كمواطنين كاملي المواطنة، وعلى اعتراف الشعب والدولة بوجودهم ككيان متمايز داخل الدولة، وذلك بالعمل الجاد لأفراد هذه الأقليات على نشر خصائص ومقوّمات ثقافتهم الخاصة، والتعبير عنها بقوة ومثابرة بِكُلّ الوسائل إلى أن يتم تثبيتها في ذاكرة المجتمع، وبذلك يفرضون هويتهم الخاصة وذاتيتهم على المجتمع الكبير، بحيث يضطر في النهاية إلى تعديل مواقفه المعارضة ونظرته الرافضة[٣٦].

إن الأنواع الجديدة من المواطَنة السابقة الذكر تسبب الكثير من القلق للقيادات السياسية في المجتمعات التي تبرز فيها المشكلات المتعلّقة بهذه الأنواع، والتي قد تتطلب إعادة النظر في نظمها وقوانينها وأعرافها وتقاليدها التقليدية الراسخة، فمفهوم «المواطَنة» أصبح يمثل الآن إشكالية معقّدة تحتاج إلى حلول للاعتبارات الجديدة والمعقدة، حتّى يمكن تحقيق المواءمة والسلام عن طريق احترام أساليب وطرق التفكير وأنواع متطلباته المختلفة التي تعتبر عناصر أساسية في ثقافات جماعات معيّنة لها كيانها الخاص المستقل، المتمايز داخل المجتمع، وتعتبر في الوقت ذاته جزءاً من بناء ذلك المجتمع.

٤ ـ آليات تحقيق المواطَنة

يوجد ثلاث آليات سيكولوجية تؤثر في درجة مواطَنة وولاء الأفراد، تختلف درجة هيمنة الواحدة منها على الأخريين من مجتمع إلى آخر تبعاً للشروط السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية السائدة. هذه الآليات هي:

أ ـ الانصياع (Compliance): يكون الانصياع مهيمناً في المجتمعات التي تحكمها سلطة سياسية مستبدة تتحكم بحياة ومصير أفرادها وجماعاتها. وتكون آلية الانصياع هي التي تهيمن على العلاقة بين الفرد والنظام السياسي. وهذه العلاقة الانصياعية لا تولّد إلا تضامناً وهميّاً، فهي تقوم على علاقة عمودية بين الطرف الأقوى والطرف الأضعف. فهي تعبّر عن دافع بيولوجي غرضُه السعي وراء مكافأة يحصل عليها الفرد من محيطه البيئي الاجتماعي، أو تحريضه على تجنب عقاب قد يأتيه من هذا المحيط، ولكنها غالباً سرعان ما تختفي عندما يختفي المحَرّض الخارجي، وهي عرضة للتبدل

(٣٦) Marc Howard Ross, «Creating the Conditions for Peacemaking: Theories of Practice in Ethnic Conflict Resolution,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 23, no. 3 (November 2000), p. 1007.

والاستبدال والزوال. أما في ما يتعلّق بالمشهد العربي، فإن العلاقة تتخذ صيغة المواطَنة في قيد التشكّل، أو مشروع مواطَنة، التي يهيمن فيها آلية الانصياع، حيث التفاوت الطبقي والاجتماعي آخذ في التزايد والاتّساع، وقيم التسامح والحوار تغيب لصالح الانغلاق والتعصب والأنانية[٣٧].

ب ـ التماهي (Identification): لقد حوّلت الدولة التسلطية المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات (جماعة أو قوة اجتماعية تعبّر عن نفسها تضامنياً من خلال قادة تعترف بهم الدولة)[٣٨]. وفي ظلّ عقلية الدولة التسلطية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع[٣٩]، مما خلق التعارض مع الارتباطات الطبيعية للأفراد، بين ولاءاتهم العرقية والدينية والقومية، وولاءاتهم للدولة نفسها، وهو ما انعكس على الدولة نفسها، وأدى إلى خلق حدود فاصلة بين الحدود السياسية للدولة والشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية واحدة، والحدود المرتبطة على أسس عرقية أو دينية أو قومية[٤٠]، وهو ما أدى إلى غياب مفهوم «المواطَنة» في الدولة كقيمة وممارسة تميّز الثقافة السياسية الحديثة، وإلى غياب الانتماء والولاء.

إن الفرد في المجتمعات القرابية لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده المستقل بعيداً عن الأطر التي تحدّدها له هذه العلاقات، وتتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي باعتباره عضواً في قبيلة أو عشيرة أو طائفة[٤١]. وما زالت جدلية العلاقة بين النزاع والمواطَنة هي التي تمتاز بها تلك المجتمعات، فثقافته التقليدية السائدة ومنظومة القيم التي يتعامل بها هي منظومة مبنية على أن أدوار الأفراد ومكانتهم الاجتماعية وحقوقهم وواجباتهم مبنية على أساس النوع الاجتماعي والانتماءات الطبقية والجهوية والطائفية. ونتيجة تأثير البنى التقليدية في المجتمع تعمّقت التراتبية الاجتماعية، وغيبت العدالة السياسية[٤٢]، حيثُ إنَّ المواطَنة تأخذ أبعادها الحقيقية في

---

(٣٧) كرم الحلو، «نحو تأسيس فكري للموطنة،» **الحياة**، ٢٠٠٠/٦/١٧.

(٣٨) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٧١.

(٣٩) عبد الله جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٨ (شباط/فبراير ٢٠٠٣)، ص ٥٥.

(٤٠) عبد العزيز سعيد، «ما وراء الجغرافيا السياسية: إنهاء الصراع العرقي والمذهبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،» في: فيبي مار ووليم لويس، محرران، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ترجمة عبد الله جمعة الحاج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢١٢.

(٤١) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٣٦٥.

(٤٢) **النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اليمن**، ص ٨.

الفضاء الاجتماعي، فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم «المواطنة» والولاء في نفوس وعقول أبناء المجتمع. أما إذا غابت العدالة السياسية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش على أسس عرقية أو دينية أو قومية، فإن مقولة المواطَنة والانتماء تصبح في جوهرها خداعاً لأبناء الوطن والمجتمع(٤٣)، مما جعل مؤسسات الدولة تتحول إلى ممارسة التهميش والتمييز تجاه المواطنين تحت تأثير تغيير القناعات والولاءات للأفراد نتيجة العوامل الدينية أو القومية أو العرقية، وتناست الدولة أن وظيفتها ليس تغيير قناعات وعقائد مواطنيها، وإنما حماية أمنهم وتيسير شؤونهم الإدارية والاقتصادية والسياسية(٤٤).

كما إنَّ الدولة القومية التي بقيت حارسة أمينة للكيانات الطائفية وامتيازاتها، تحوّلت إلى دولة منتجة للطوائف وداعمة لديمقراطيتها الخاصة، بوصفها إحدى مبرّرات وجودها ككيان سياسي، وبالتالي فإن الطائفية التي تتماهى أو تتساوى مع الدولة، وتعبّر عن هويتها السياسية، تصبح هي المعادل الموضوعي لاستمرار الدولة، بمعنى أنها أيضاً تقوم بوظيفة إنتاج الدولة، وهذه علاقة تبادلية متكافئة في الأدوار. فالفرد أصبح مواطناً في طائفته، وليس مواطناً في دولته. وهو ما أدى إلى القطيعة بين الدولة كحامية لمصالح المجتمع المتضاربة والأقليات التي اعتبرت الدولة طرفاً في صالح الجماعة المسيطرة، وليس طرفاً محايداً، مما خلق تفسخ الانتماء والولاء عند الأفراد، وتفكك النسيج الاجتماعي لتلك الدول، كما يحدث في لبنان حالياً، وفي جنوب السودان.

وفي مجال الحديث عن الولاءات التقليدية، نجد أن الواقع الاجتماعي في بلدان المشرق العربي أحال الواقع الديني إلى واقع طائفي، فالولاء في عدد من البلدان العربية هو ولاء للطائفة، فمثلاً في لبنان لم ينجح أي سنّي رشح نفسه في الانتخابات في منطقة أغلبها شيعة، ولم ينجح أي شيعي في منطقة انتخابية أغلبها سنّة، على الرغم من الشعارات الوطنية(٤٥). ولا يقتصر ذلك على لبنان فقط، بل هو منتشر في كثير من الدول العربية، فالمواطن العربي يميل إلى الارتباط بطائفته، فالبنى الاجتماعية والتنظيمات والمؤسسات التقليدية تمدّه بالانتماء التقليدي لطائفته أكثر من ارتباطه بالمواطَنة لبلده بالدرجة الأولى. وبهذا المعنى، لا يكون الانتماء الطائفي تعبيراً عن إيمان ديني، بل هو أداة من أدوات المحافظة على امتيازات الطائفة وحقوقها، أو كردّة فعل لتعصّب طائفة مقابلة، ويصبح الدين في هذه الحالة أداة في خدمة المصالح المرتبطة بالطائفة. وللخروج من هذا المأزق سعى الكثير إلى التوفيق بين الخصوصية الطائفية والخصوصية الوطنية من خلال الالتزام بالأولى كشرط

(٤٣) محمد محفوظ، «المواطنة والعدالة السياسية،» **الكلمة** (بيروت)، السنة ١١، العدد ٤٥ (خريف ٢٠٠٤)، ص ١١٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٤٥) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣٨.

لتأكيد الثانية[٤٦]، غير أن فكرة الاستقلال بين مفهوم «المواطَنة» والانتماء الديني ساهمت في تبنّي الأحزاب القومية (العقائدية) إعادة صياغتها بما يتلاءم مع واقع التعدّد الديني، وهو ما جعل علاقة المواطن بالدين أكثر ارتباطاً من العلاقة بين المواطنين ودولتهم[٤٧]، وما زالت الأقليات العرقية أو الدينية أو القومية تحتل مرتبة متقدمة في إشعال المواجهات المسلحة في داخلها.

إن غياب مفهوم «المواطَنة» بمعناه الحديث عن تيارات الفكر القومي العربي يعود إلى[٤٨]:

ـ غلبة تنظيرات دور الدم واللغة والتاريخ (الألمانية) في تشكيل الوعي القومي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات (الفرنسية) في تشكيل أي مجتمع قومي حديث.

ـ ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال بالتوازي مع مواجهة التحدّي الصهيوني.

ـ الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سماها دول «التجزئة القطرية».

ج ـ **الاستبطان** (Internalizing): تهدف هذه الآلية إلى إرضاء رغبة داخلية تتمثّل برغبة القيام بالفعل الصحيح، مما يجعلها تشكل الآلية المهيمنة في ما يتعلق بالمواطَنة. وتكون العلاقة التي تقوم على هذه الآلية علاقة أفقية بين الطرفين، وتولّد تضامناً حقيقياً، مما يجعلها أكثر ديمومة من تلك التي تتشكل عبر الانصياع والتماهي[٤٩]. ونحن نعلم أن الإنسان لا يستجيب إلى مؤثر اجتماعي عبر آلية الاستبطان، إلا إذا كان هذا المؤثر متحلّياً بالمصداقية، وقادراً على تفعيل رغبة القيام بالفعل الصحيح في الآن ذاته. لذلك تمتاز هذه الآلية بأنها قادرة على تحويل المؤثرات الاجتماعية إلى قوى نفسية راسخة، من شأنها تدعيم الإرادة الحرّة للفرد، وإطلاق قواه الإبداعية، وشحذ حسّه الإنساني، وتفعيل نزعته إلى احترام الآخرين.

ثالثاً: أثر العولمة في المواطَنة

ساهمت العولمة بتجلياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعادة تعريف مفهوم «المواطَنة» والانتماء، فحركات الهجرة الواسعة، وانقسام الدول،

---

(٤٦) هاني لبيب، «المواطنة: آمال وآفاق جديدة،» **المنار الجديد**، العدد ٢٥ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ١٠.

(٤٧) يحيى الجمل، «المواطنة والدين في الدولة الحديثة،» **الأسبوع** (القاهرة) (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

(٤٨) خالد الحروب، «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن»،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٤ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

(٤٩) جون دكت، **علم النفس الاجتماعي والتعصب**، ترجمة عبد الحميد صفوت (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠)، ص ١٨٦.

وتفتّت المجتمعات، وانفصال الأقليات، والمطالبة المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية والهوية القومية؛ كلها أدت إلى الاهتزاز التقليدي لمفهوم «المواطنة» والانتماء، وبروز الحاجة إلى تعريف جديد لمفهوم «المواطَنة» القديم(٥٠). والواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطَنة في حدّ ذاته من خلال استهداف مبادئها الكبرى (ولا سيما جانب الحقوق فيها)، بل أساساً عبر استهداف المؤسسات والقيم التي انبنت عليها المواطَنة إياها لسنين طويلة.

وبالتالي، فلما كانت مبادئ المواطَنة «العالمية» هي، في الشكل كما في الجوهر، امتداداً لأشكال المواطَنة «المحلية» (أو الوطنية)، فإن ما طال هذه الأخيرة ما فتئ، بحكم منطق الأشياء، يطال الأولى، يؤثر فيها ويطبع تجلياتها. وعلى الرغم مما قد يبدو إسهاماً للعولمة في تكريس المواطَنة «العالمية»، كونها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير، وكونها تنحو بجهة تسييد الانفتاح والدمقرطة وما إلى ذلك؛ على الرغم من هذا، فإن عوامل التضاد والممانعة بين العولمة والمواطَنة «العالمية» هي أقرب إلى التكريس منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل. وفي ظلّ العولمة، وتراجع مقولة الدولة ـ الأمة وتمزق سيادتها، زادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وأصبحت محاولة الوصول إلى التوازن بينهما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمّع قومي حميم وخاص مصدراً للنزاعات والتوترات(٥١)، فالعولمة شجعت على مزيد من التنظير حول الثقافة المحلية، والتقسيمات السياسية والثقافية والاقتصادية، كما أدت إلى انهيار نظام التكتل والتجزئة العنصرية التي أعقبت لامركزية السلطة، وهو ما أدى إلى ضعف الدول بسبب فقدانها الدعم المادي والسياسي الذي كانت تتلقاه من الدول العظمى، وهذا بدوره يعني فرصاً سياسية أكبر للتحديات الداخلية في مواجهة القادة السياسيين العرقيين الذين ينادون بحكم ذاتي أو مقاسمة السلطة مع الدولة(٥٢).

بالإضافة إلى أن الخطاب السياسي ظلّ يركّز على ديمومة الهويات العرقية خلف واجهة مركزية الدولة القومية. ومع العولمة بقيت الهوية الثقافية والعرقية هي الأكثر أهمية من الانتساب إلى الدولة القائمة، فأصبحت الأقليات تعود إلى هويتها القومية من خلال الفضائيات والإنترنت ووسائل الإعلام المتنوعة، التي عزّزت الهوية القومية ورسّختها، وعزّزت التفاعل بين الشعوب الأصلية بعضها مع بعض، مما جعلها تملك الرغبة في الاحتفاظ بالقيم التقليدية في مواجهة عملية التجانس والتماثل في أسلوب الحياة العالمي الذي تفرضه وسائل العولمة الاتصالية، فالصورة الذهنية عند مختلف الشعوب قامت وتقوم

(٥٠) السيد يسين، «الحوار ومشكلات المواطنة المعاصرة،» **الأهرام**، ٢٠٠٤/٢/٥.

(٥١) زبيغنيو بريجنسكي، **بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني**، ترجمة وتقديم محجوب عمر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٧٥.

(٥٢) Ted Gurr, «Peoples against States: Ethnopolitical Conflict and the Changing World System,» *International Studies Quarterly*, vol. 38, no. 3 (September 1994), p. 353.

بسبب اللاتواصل الذي جعل الآخر ليس مكروهاً فقط، بل غريباً أيضاً، فالصورة الذهنية عن الفئات العرقية تمارس ضغوطاً نفسية واجتماعية على أفراد الجماعات العرقية، وهي تنعكس على واقع العلاقات والتفاعل الاجتماعي[٥٣]. وكما يبيّن هانتنغتون، فإن التعرّض إلى أنماط جديدة من العلاقات يحتاج إلى مصادر جديدة للهوية، ومجموعة جديدة من التعاليم والمبادئ التي تجعل للحياة معنى، وتتمثل تلك المصادر الجديدة في الهوية (الدين واللغة والثقافة) التي تفي بهذه الحاجات[٥٤].

هناك أربعة معطيات جوهرية تجعل من علاقة العولمة والمواطَنة «العالمية» علاقة تضاد وممانعة أكثر منها علاقة التقاء وتكامل:

الأوّل، ويتمثل في التوجّه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير المقوّمات الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة/الأمة في تشكّلها، وفي صياغة آليات اشتغالها. ولعل هذا الذي دفع ببعض الباحثين إلى التأكيد أن المواطَنة عادة ما تعرّف بالاستناد إلى القومية. فالمواطنون هم أعضاء منظّمون في مجتمعات قومية، يعطونها ولاءهم ويتوقّعون منها حمايتهم، وهي بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى.

والثاني ويكمن في الاتجاه المتسارع والحثيث لظاهرة العولمة، باتجاه تقويض المرافق الكبرى التي يعتبر وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطَنة نفسها. فعلى رغم أن المواطن الحديث هو نتاج قرون من عملية بناء الأمة التي تضمنت معارك سياسية في مجال تحديد الانتماءات السياسية، فقد عجزت الدولة القومية عن إنشاء كيانات سياسية مرتبطة بالمواطَنة، بل أنتجت قوميات مشوّهة تتحدّد انتماءاتها الفكرية والأيديولوجية والثقافية على أساس القبيلة والعرق والطائفة، وليس على أساس المواطَنة، وجاءت القومية لتعزّز هذه الانتماءات عبر إعادة إنتاج قوميات جامدة في قالب عالمي وبوجه أخلاقي، ممّا جعل المواطن ضدّ الدولة هو العنوان البارز لهذه المرحلة.

والثالث، ويتعلق أساساً بـ «القيم الديمقراطية» التي لم تفتأ العولمة تقدّمها لبناء المواطَنة «العالمية» التي لا تتراءى لفاعليها من مواطَنة سواها. فقد ساهمت عولمة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في السلطة، كما يعتقد الليبراليون، إلى ظهور شكل جديد من عولمة دولة القانون، التي تقضي بأن الاحتياجات الإنسانية يجب أن تتخطّى السيادة السياسية، أي أصبح هناك إخضاع السيادة الوطنية لمبدأ حقوق الإنسان العالمي، مع ولادة منطق الفصل بين السلطات على المستوى الدولي، ووضع نواة سلطة قضائية عالمية تمثلها محكمة الجزاء الدولية.

الرابع ويرتبط بخاصية الاختلاف، في المرجعيّة كما في الممارسة التي تدفع بها

(٥٣) صالح السنوسي، «هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة،» مجلة **الباحث** (لندن)، ص ١٥.

(٥٤) صاموئيل هانتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قنصوة، ط ٢ (بيروت: دار اللواء، [١٩٩٩])، ص ١٦٠.

المواطَنة، فالعولمة توحّد في النظرة ووحدة في التمثّل (للاقتصاد، كما للمجتمع، كما للثقافة)، في حين أن المواطَنة هي تعدّد واختلاف في النظرة، كما في التمثّل.

وعلى هذا الأساس، فعولمة المواطَنة هي عولمة لذات النظرة، وعولمة لذات التمثّل، في حين أن مواطَنة العولمة (بمعنى تلقيحها بقيم المواطَنة) هي تعدّد لها، وتعدّد لأبعادها.

خلاصة

لقد عجزت الدولة القومية في مشروعها القومي عن إيجاد صيغة مناسبة لمفهوم «المواطَنة»، فالقوميون نظروا إلى الآخر نظرة الشك والغيرة، باعتباره مناهضاً لمشروعهم القومي، والآخر في ظلّ استبعاده من المشروع القومي لجأ إلى طائفته وإثنيته، باعتبارها الملاذ الآمن، مما ولّد محنة الدولة ضدّ الفرد أو الدولة ضدّ الأمة.

بعدما كانت القومية في لحظات تاريخية معيّنة هي مطلب الجماعات والشعوب للتوحّد، فهي الآن مصدر النزاعات والصراعات التي تتشكل في دول العالم بشكل عام، فالتنظير حول الثقافة المحلية والتقسيمات السياسية والاقتصادية السائدة كانت دائماً تخفي في ثناياها الهويات العرقية التي بقيت الأكثر أهمية من الانتساب والولاء إلى الدولة القائمة.

أيّ مواطنة «عالمية» إذاً هي التي تدفع بها العولمة؟ إنّها مواطَنة العولمة التي توازي في منظومتها باقي منظومات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة... أي مواطَنة التلقّي لا المشاركة. المواطَنة التي تسير وفق تصور منطق تراكم رأس المال، وميكنزمات السوق. وبالتالي، فالعولمة لا تقبل بمنظومة المواطَنة الحالية، بل تريد مواطَنة تناسبها، تنصهر في منظومة قيمها، السياسي منه والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، المتمثل بـ «قيم» السوق والسلعة، وقيم العالمي، وليس المحلي، حتّى يصبح التمييز بين المواطَنة «المحلية» والمواطَنة «العالمية» مستحيلاً ■

السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي

صالح بن محمد الخثلان

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود.

مقدمـــة

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الأخيرة كثافة في أطروحات الإصلاح السياسي النابعة من مصادر داخلية وخارجية انعكست في كثير من السياقات المحلية في شكل حراك سياسي شعبي من ناحية، وإجراءات حكومية تتراوح بين إعلان الرفض والاستجابة المحدودة من ناحية أخرى. ولقد كان لتزامن طرح هذه المبادرات، وكذلك نمو وتيرة الحراك السياسي مع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وانعكاسات تلك الهجمات على السياسة الخارجية الأمريكية، دوره في تصوير ما يحدث، وكأنه قد جاء نتيجة مباشرة لضغوط خارجية، وأننا من دونها ــ وفقاً لهذه الرؤية ــ لم نكن لنشهد أي تحرّك إيجابي نحو تطوير العملية السياسية باتجاه تعزيز المشاركة، وتحديث وضبط آليات الحكم بما يحقق العدالة ويعزّز الحقوق المدنية للمواطنين[١].

وإن نظرة متعمّقة للواقع العربي تكشف عن أن ما يعيشه الكثير من المجتمعات العربية من تحوّلات سياسية قد سبق الهجمات بكثير، وتشهد بذلك الإصلاحات السياسية في الأردن واليمن والمغرب وعدد من دول الخليج، التي جاءت نتيجة استجابة لتغيّرات داخلية جعلت من الصعوبة بمكان الاستمرار في آليات الحكم التقليدية دون تقدير لما تحقق من نمو في الوعي السياسي لدى الكثير من الفئات الاجتماعية، هذا فضلاً عن أن إرجاع ما يجري اليوم من خطوات إصلاح سياسي إلى مجرد ردّ فعل لعامل الضغط الأجنبي، وخاصة من قبل الولايات المتحدة، يمثل اختزالاً معيباً، ويعكس قصوراً في فهم دور البيئة الخارجية في الشأن المحلي على مستوى العالم أجمع[٢].

---

(١) كانت النظرة السابقة تشير إلى دور «العامل الخارجي» في عملية الانتقال الديمقراطي، باعتباره عائقاً أمام تحقيق مثل هذا الانتقال، وخاصة من جانب الولايات المتحدة «القوة الخارجية الأهم» التي كانت تخشى من الانعكاسات المحتملة لهذا الانتقال على مصالحها. للمزيد حول الموقف من مبادرات الإصلاح، انظر: برهان غليون، «المبادرات الأميركية لدمقرطة العالم العربي،» على الموقع: <http://hem.bredband.net/dccls/borhan.htm>.

(٢) لقد لاحظ الكثير من المهتمين بالمنطقة بأنها قد تخلفت عن مسيرة الإصلاح السياسي، وكانت عصية على الموجة الديمقراطية الثالثة التي بدأت اكتساح العالم في نهاية السبعينيات. حول ما عرف بالموجة الديمقراطية الثالثة، انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

ولا شكّ في أن هذا الدور ليس جديداً، إلا أنّه نتيجة لتطورات كبيرة أحدثتها العولمة، فقد نما خلال السنوات الأخيرة بدرجة جعلت من الصعب الاستمرار في التمييز التقليدي بين الداخل والخارج، كما تسبّب في تراجع السيادة الوطنية.

إن الإصرار على فهم ما يجري باعتباره مجرد نتيجة لضغوط خارجية، يتسبّب في اتخاذ مواقف رافضة لِكُلّ ما قد يكون عاملاً إيجابياً في تجاوز عوائق الإصلاح السياسي التي قد لا تستطيع مكوّنات البيئات الداخلية وحدها أن تتجاوزها. لقد كان طبيعياً أن تلجأ الحكومات، وهي الحريصة على بقاء الأمر الواقع دون تغيير، إلى تصوير ما يجري كمحاولات أجنبية للتدخل في الشؤون الوطنية، وأن مبادرات الإصلاح تمثل انتقاصاً من السيادة الوطنية، إلا أن المستغرب أن يشارك في هذا الموقف ويروّج له مفكّرون وإعلاميون وناشطون، وهم بذلك ـ وبشكل غير واعٍ ـ ينتهون إلى دعم مواقف الحكومات في رفضها دعوات الانفتاح تحت حجة مقاومة التدخّل الأجنبي.

مشكلة الدراسة وهدفها

شهد العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، حراكاً سياسياً ومظاهر مختلفة لعملية إصلاح للأوضاع السياسية القائمة باتجاه تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين وتطوير آليات الحكم، وقد كان ذلك واضحاً بشكل خاص في مصر والعربية السعودية ودول الخليج. ولقد أرجعت معظم الكتابات العربية هذه التحولات إلى الضغوط الخارجية الداعية إلى الإصلاح، والمرتبطة بمشروع الحرب على الإرهاب المتضمن التحرّك باتجاه إحداث تغيّرات إيجابية في البيئات السياسية لعدد من الدول العربية، التي نظر إليها كمساهم في التطرف الديني والعداء للولايات المتحدة. لقد أجمعت غالبية الكتابات التي تناولت حالة الحراك السياسي في الوطن العربي على أنّها مجرد استجابة لضغوط أجنبية، مما يجعل من الصعوبة المراهنة على استمرار هذه الحالة وتوقفها على طبيعة مواقف ومصالح الأطراف الأجنبية ذات العلاقة، ويقصد بذلك بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك قدرة الحكومات العربية على إحداث تغيير في هذه المواقف من خلال تكييف تحرّكها الخارجي بهدف امتصاص الضغوط. والدراسة تسعى إلى مناقشة هذا الافتراض من خلال الكشف عن مكوّنات السياق الدولي الجديد، وأثرها في عملية الإصلاح السياسي، مما يستدعي إعادة تعريف العامل الخارجي، وعدم قصره على مجرد الضغط السياسي، ومن ثمّ قدرة الأنظمة العربية على التراجع عن عملية الإصلاح بمجرد توقف ممارسة الضغط.

أولاً: محدّدات الإصلاح والتدخل الأجنبي

قبل البحث في قضية السياق الدولي وأثره في عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، لا بُدَّ لنا من توضيح مسألتين مهمتين، تتمثلان في ما يلي:

ـ أن التحول، وخاصة في المجال السياسي في أي مجتمع كان، هو نتيجة لتداخل

مجموعة من العوامل النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية. وفي الغالب، فإن البيئة الداخلية تبقى المحدّد الرئيس لحدّة واتجاه التحولات السياسية، في حين تلعب البيئة الخارجية دور المساعد والمحفز[٣]. وكما نعلم، فإن مساعي الإصلاح السياسي على الساحة العربية ليست جديدة، وعلى سبيل المثال فإن ما يحدث اليوم في مصر من حراك سياسي يعدّ تراكماً لمطالب تاريخية بدأت منذ الثمانينيات، حيث كان أبرزها المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ، وعلى ذلك فإن ما يجري اليوم إنما يعدّ تنامياً لتلك المسيرة، حيث تحاول القوى السياسية الاستفادة من المعطيات الجديدة في البيئة الدولية للدفع بالإصلاحات إلى الأمام.

وكما تدلّ تجربة شرق أوروبا، فإن الإصلاح والتغيّر لا يظهران فجأة، حيثُ إنَّ سقوط الأنظمة الاشتراكية خلال فترة وجيزة لم يكن مجرد نتيجة لرفع موسكو يدها عن المنطقة، بل يعدّ تراكماً تاريخياً لمطالب التغيير التي بدأت مبكراً بعد تأسيس تلك الأنظمة مباشرة، حيث انطلقت حركة المعارضة، سواء في شكل إضرابات عمالية في بولندا منذ عام ١٩٥٣، أو معارضة سياسية كما في عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٧[٤].

إن الدور الخارجي ــ إذاً ــ مهم، لكنه مكمّل للبيئة الداخلية، التي دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي أي تأثير. هذه البيئة الخارجية تغيّرت اليوم بشكل جذري، وأصبحت أكثر تأثيراً في التحولات السياسية الداخلية، وبشكل يصعب التحكم فيه، وباتجاه يعمل لمصلحة قوى المعارضة على حساب السلطة. لقد كان دور البيئة الخارجية في السابق محصوراً في مجرد ممارسة ضغوط في إطار اللعبة السياسية التقليدية ــ استخدام القضايا الداخلية كأوراق للابتزاز ــ وكانت الحكومات في وضع أفضل نسبياً للتعامل معه واحتوائه من خلال الدخول في ترتيبات مشتركة مع الدولة الممارسة للضغط في إطار السياسة الخارجية دون حاجة إلى إجراء تعديلات داخلية تتعلق بترتيبات السلطة. فعلى سبيل المثال، وحتّى هجمات أيلول/سبتمبر، لم تكن الولايات المتحدة مهتمة بالشأن الداخلي للدول التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة. واليوم، لم يعد هذا الأمر قائماً، بل تبدّل، حيث نشأت مكوّنات جديدة في البيئة الخارجية لا تتحرك وفق آليات اللعبة السياسية التقليدية، كما إنَّ مجال اهتمامها يتجاوز السلوك الخارجي للدولة إلى ترتيباتها السياسية الداخلية باتجاه تمكين المواطن في علاقاته مع السلطة.

ــ أن التدخل الأجنبي في المنطقة حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي ليست جديدة، بل حالة متواصلة تتعلق أسبابها بمكانة الوطن العربي الاستراتيجية، سواء ما يتعلق بثرواته أو في إطار الصراع الدولي. ولا شكّ في أن احتلال العراق يمثّل نموذجاً صارخاً للتدخل الأجنبي في المنطقة. كما أنَّ مبادرات الإصلاح القادمة من عواصم غربية تمثّل هي الأخرى

---

(٣) العامل الخارجي في حالات قليلة جداً استثنائية قد يكون الأهم في عملية الانتقال الديمقراطي، مثال اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

(٤) حول تاريخ التحولات في دول شرق أوروبا، انظر: George Schöpflin, *Politics in Eastern Europe, 1945-1992* (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1993).

شكلاً من أشكال التدخل. إذاً القصد ليس نفي حقيقة التدخل، ولكن الدعوة إلى عدم الاقتصار عليه في فهم أثر السياق الدولي في ما يشهده كثير من المجتمعات العربية من تحوّلات سياسية.

لا شكّ في أن عملية التغيّر والإصلاح تبقى مسألة داخلية في الدرجة الأولى، إلا أن البيئة الخارجية بوضعها الراهن قد وفّرت آليات جديدة يسّرت على قوى المعارضة التي تمثّل الطرف الآخر في العملية السياسية التحرّك السياسي بشكل لم يكن ليتحقق سابقاً بالنظر إلى البيئات التسلطية التي يعيشها الكثير من المجتمعات العربية. اليوم، وبفعل هذه الآليات، توفّرت لهذه القوى السياسية، بل حتّى للأفراد الناشطين بشكل مستقل، إمكانية التحرّك وتجاوز القيود المفروضة عليهم دون التسبّب في ملاحقات قانونية مقارنة بأساليب التحرّك القديمة. لقد استفادت قوى التغيير من المكوّنات الجديدة للسياق الدولي لتحقيق الأغراض الثلاثة المعروفة للعمل السياسي المعارض: التوعية، والتواصل، والتعبئة.

وعلى العكس من النظرة السائدة، التي تميل إلى اختزال أثر السياق الدولي في الإصلاح السياسي في مجرد ممارسة الضغوط السياسية المباشرة، فإن الدراسة تؤكد أن البيئة الدولية أصبحت اليوم أكثر تعقيداً، واستجدت فيها مكوّنات مهمة لها أثرها الذي يتجاوز الحدود القومية، وتساهم في تشكيل عملية الإصلاح، وأن تعامل الحكومات مع هذه المكوّنات قد يكون أصعب من تعاملها مع الضغوط السياسية المباشرة التي يمكن احتواؤها من خلال ترتيبات تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أشرنا سابقاً. في حين أنَّ السياق الدولي الجديد يتسم بالتنوع، ولا يخضع لسلطة واحدة، ويعمل على «محاصرة» الحكومات لصالح المطالبين بالإصلاح من ناشطين ومؤسسات المجتمع المدني. وفي حين أن الضغط السياسي المباشر لا يمكن المراهنة عليه لاستمرار مسيرة الإصلاح، فإن المكوّنات الجديدة تعدّ إضافة مهمة تعمل على تقوية طرف المجتمع في علاقته مع الدولة، وإن كان تأثيرها بالطبع غير سريع، كما هو الحال بالنسبة إلى الضغط المباشر، إلا أن طابعه الاستمراري يعني ضرورة توظيف هذه المكوّنات الجديدة في التسريع بعملية الإصلاح.

ثانياً: السياق الدولي: ماذا نقصد؟

يمكن تعريف السياق الدولي بالوسط الذي تتحرك فيه الدول وتتفاعل في ما بينها، والذي يفرض القيود عليها، ويتيح الفرص لها لتحقيق مصالحها. ووفقاً للمدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، فإن بنية السياق الدولي هي المحدّد الرئيس للسلوك الخارجي للدول، حيث تتجاوز أهميته المحدّدات الداخلية[٥]. ويلحظ المراقبون اليوم أن السياق الدولي أصبح يتكون من عناصر قديمة وجديدة تتفاعل في ما بينها. فإلى جانب نمط توزيع القوة كأهم مكوّن للسياق الدولي منذ نشأته قبل أربعة قرون، فإن العولمة قد أضافت مكوّنات جديدة تمتد تأثيراتها إلى الواقع الداخلي للدول، متجاوزةً حاجز السيادة

(٥) انظر: Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Boston, MA: McGraw-Hill, 1979).

الوطنية، بشكل جعل من الصعوبة التمييز بين الشأنين الداخلي والخارجي(٦).

١ ـ أثر السياق الدولي بمكوناته القديمة في الإصلاح السياسي الداخلي

تتمثل الحالة الراهنة للسياق الدولي في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وضعف مؤشرات التحول القريب نحو نظام متعدد الأقطاب. ومنذ التسعينيات سعت الولايات المتحدة إلى توظيف هيمنتها الأحادية في تحقيق مصالحها وفقاً لقواعد اللعبة الدولية التقليدية، وأبرزها استخدام التفوق الهائل في ميزان القوة لتوجيه العلاقات الدولية والتأثير في السلوك الخارجي للدول بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

وخلال حرب الخليج الثانية، وبهدف تشكيل تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب أن تلك كانت بداية لنظام دولي جديد شعاره الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات. كما أنَّ سقوط الأنظمة الاشتراكية وصف بأنه انتصار للنظام الليبرالي الذي أصبح ـ وفقا للبعض ـ النموذج الوحيد لتنظيم الحياة الإنسانية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والفكرية(٧).

وبسبب تلك الأطروحات ساد اعتقاد بأن ذلك سيقود إلى «حملة» أمريكية للترويج للقيم الديمقراطية التي تؤسس لذلك النظام الجديد، إلا أن التسعينيات مضت دون أن تشهد سياسة أمريكية نشطة بذلك الاتجاه، باستثناء أوروبا الشرقية، وقد يكون ذلك في إطار تفكيك ما تبقّى من النفوذ السوفياتي ومحاولة للحيلولة دون ملئه بنفوذ روسي جديد. وقد يكون من بين أسباب عدم الدفع باتجاه الانفتاح السياسي في المنطقة العربية التجربة الجزائرية التي أثارت مخاوف من أن الضغط باتجاه الانفتاح يمكن أن يتسبب في وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة، مما يهدّد المصالح الأمريكية في المنطقة التي تحظى بأهمية خاصة في سلم المصالح الحيوية لواشنطن(٨).

لقد أعادت هجمات أيلول/سبتمبر تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه توسيع مساحة التأثير والضغط لتتجاوز الحدود التقليدية المتمثلة في مجرد استحقاقات على السلوك الخارجي للدول دون اعتبار لشأنها الداخلي. ففي إطار الحرب على الإرهاب، الذي نظر إليه جزئياً كتعبير عن خلل اجتماعي وسياسي في الدول العربية والإسلامية، تسبّب في حالة إحباط استثمرتها القاعدة في توجيه ضربات للولايات المتحدة، انتقاماً منها لدعمها أنظمة تسلطية، دخل الشأن الداخلي للكثير من الدول الصديقة لواشنطن في دائرة اهتمام السياسة

---

(٦) للمزيد حول التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ التسعينيات، انظر: محمد السيد سليم، **النظام العالمي الجديد** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

(٧) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Harper Perennial, 1993).

(٨) للمزيد حول السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، انظر: إدمون غريب [وآخرون]، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

الخارجية الأمريكية، وقد مثل ذلك تحولاً ملحوظاً، خاصة من إدارة جمهورية كانت تاريخياً ترى أن حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية تستوجب صرف النظر عن الشأن الداخلي للأصدقاء والحلفاء، مهما كان ترتيب هذا الشأن مغايراً ومتناقضاً مع القيم الإنسانية التي يروّج لها النظام الليبرالي. لقد تحوّلت السياسة الأمريكية بعد هجمات أيلول/سبتمبر من موقف المحافظة على الأمر الراهن إلى تغييره، وفي هذا الإطار نشطت الخارجية الأمريكية في الاهتمام بالشأن الداخلي لدول المنطقة ونقده وتقديم النصائح لإصلاحه. ولا شكّ في أن التركيز على الشأن الداخلي لدول تُعدّ صديقة لواشنطن، مثل العربية السعودية ومصر يُعدّ مؤشراً مهماً على التحول في السياسة الأمريكية.

وفي إطار هذا الشكل الجديد للسياق الدولي التقليدي (علاقات القوة)، فإن شكل التأثير في عمليات الإصلاح السياسي الداخلي، سواء من حيث توجيه مسارها أو حتّى في «تأسيسها»، لا يزال يتم من خلال الضغط المباشر وتوجيه النقد والدعوة إلى التغيير بإطلاق التصريحات وإصدار البيانات والتعليقات على الأحداث الداخلية. ولقد ظهرت في هذا الإطار آلية جديدة تمثلت في طرح مبادرات الإصلاح، ودعوة الدول إلى تبنّيها من خلال الدخول في مشاريع شراكة ووضع معايير لقياس مدى التقدّم باتجاه ما تحمله تلك المبادرات من أفكار إصلاحية. وهنا نجد أن الوطن العربي كان له النصيب الأكبر من هذه المبادرات، ولعل أبرزها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ومبادرة الشراكة الأوروبية ــ المتوسطية. تنطلق هذه المبادرات من تصور سلبي للواقع العربي في مختلف مجالاته خلص إليه القائمون على المبادرات من خلال تقارير التنمية البشرية، ورأوا أن هذا الواقع يحتّم البدء في عمليات إصلاح تدريجية شاملة، وأعلن عن الاستعداد للمساهمة في عملية الإصلاح من خلال تقديم المساعدات للحكومات ولمؤسسات المجتمع المدني على حدّ السواء.

لقد كانت ردّة فعل الحكومات هي رفض هذه المبادرات، والنظر إليها كتدخل مرفوض في الشأن الداخلي، كما أنَّ موقف الرفض الحادّ هذا شمل غالبية القوى المعارضة التي شكّكت في مصداقية المبادرات، خاصة الأمريكية منها، ورأت فيها مجرد محاولة لتحسين صورة واشنطن المشوّهة، بسبب ممارستها غير الإنسانية في إطار الحرب ضدّ الإرهاب، إضافة إلى أن تلك المبادرات كانت تهدف كذلك إلى كسب الدعم العربي لحربها على العراق. وبتقييم لهذه المبادرات، خاصة الأمريكية، نجد أنّها لم تخرج عن أطر السياسة الدولية التقليدية، حيث تمّ التعامل معها وفقاً لمتطلبات العلاقة بين واشنطن والدول المعنية بالمبادرات. فعلى سبيل المثال، لا تزال العلاقات مع مصر والسعودية تحكمها متطلبات اللعبة السياسية القديمة، على رغم أنّها تأثرت بالتطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد هجمات أيلول/سبتمبر، ومساعي واشنطن في اجتثاث جذور الإرهاب المتمثلة ــ وفقاً لواشنطن ــ في ثقافة الكراهية التي تعود في الأصل إلى البيئة الثقافية في المنطقة.

وتحاول الإدارة الأمريكية التحرّك تجاه الدولتين في خطّ متوازن بين متطلبات اللعبة السياسة القديمة، المتمثلة في تغيّرات في السلوك الخارجي السعودي تجاه عدد من القضايا الإقليمية من جهة، والرغبة في رؤية مشروع إصلاحي داخلي يساهم في تجفيف منابع

التطرف من جهة أخرى، خاصة بالنسبة إلى السعودية. وحتّى الآن، يبدو أن اللعبة القديمة قد تفوّقت، حيث نلحظ أن مستوى الضغوطات الأمريكية على الدولتين بهدف الإصلاح، وخلال فترات قصيرة، قد تباين بين الارتفاع والهبوط، بحسب متطلبات الواقع السياسي الإقليمي والدور المأمول منهما. فبعد انتقادات قوية للأوضاع السياسية الداخلية، معظمها كان يصدر من خارج الدوائر الرسمية، وإن لم يكن بعيداً عنها، نلحظ تراجعاً حاداً في مطالب واشنطن للإصلاح، بل إن لغة الإشادة بما يجري في السعودية، على سبيل المثال، قد وصلت حتّى إلى الكونغرس، الذي كان له دور بارز في نقد السعودية بعد هجمات أيلول/سبتمبر، الأمر الذي وصل إلى المطالبة بإعادة النظر في مجمل العلاقات بين البلدين.

ولعل من أهم أسباب هذا التراجع هو الوضع في العراق الذي أصبح ينظر إليه كمأزق للولايات المتحدة، وكذلك تنامي المواجهة مع إيران التي نجحت ــ حتّى اللحظة ــ في استثمار الوضع في العراق لتحقيق مكاسب في علاقاتها مع واشنطن، أقلها تخلّي الأخيرة عن لغة القوة في التعامل مع قضية المنشآت النووية. هذه التحولات الإقليمية أعادت للسعودية بعضاً من أوراقها الاستراتيجية التي ظهر أنّها فقدتها بعد هجمات أيلول/سبتمبر مباشرة، مما دفع واشنطن إلى مراجعة مسألة الضغط عليها بشأن الأوضاع الداخلية. كما قد يكون السبب في هذا التراجع هو اعتقاد بأن القوى الإسلامية تمثل الطرف الأبرز في الحياة السياسية في السعودية، مما يعني أن أي تحرّك باتجاه الانفتاح السياسي سيعزّز من مواقعهم بشكل قد يضرّ بالعلاقات مع الولايات المتحدة. من هذا يتضح أن مبادرات الإصلاح الأمريكية لا تزال تحكمها قواعد ومتطلبات اللعبة السياسية التقليدية، ولم تصبح مستقلة بذاتها، تحرّكها استراتيجية نشر الديمقراطية، كما تزعم الإدارة الأمريكية. إلا أن هذا لا يعني تلاشي أثر البيئة الدولية على عملية الإصلاحات في السعودية، فالقراءة الموضوعية لأثر هذه البيئة تستوجب النظر إلى مكوّناتها الجديدة، وعدم الاقتصار على مسألة ممارسة الضغط التي تحكمها متطلبات السياسة الدولية التقليدية.

أما حالة الإصلاح في مصر، فهي تمثل مزيجاً بين المعطيات القديمة والجديدة في السياق الدولي، فإضافة إلى الضغوط الرسمية الصادرة من واشنطن للمزيد من الإصلاح، التي يرى البعض أنّها متأثرة بشكل كبير بالدور المصري الإقليمي تجاه عدد من القضايا الرئيسية، وتوقّعات الإدارة الأمريكية نحو هذا الدور، نجد أن عملية الإصلاح قد تأثرت بالحقائق الجديدة، ومنها ما يسمّى بالشبكات الدولية والإقليمية التي تقدّم نوعاً من الدعم غير المباشر لمؤسسات المجتمع المدني في تحرّكاتها تجاه السلطة، كما أنَّ المؤسسات المدنية استطاعت استثمار وتوظيف آليات الاتصال والتواصل الحديثة، لدفع الحراك الراهن إلى أقصى درجاته.

وتبقى الحالة الإيرانية شاهداً بارزاً على استمرار السياسة الأمريكية التقليدية المتمثلة في استخدام الشأن الداخلي كورقة ضغط لتوجيه السلوك الخارجي، حيث نجد أن انتقادات واشنطن للأوضاع السياسية في إيران تتأثر بدرجة كبيرة بالسلوك الإيراني تجاه قضايا خارجية، مثل المنشآت النووية والتدخل في العراق.

٢ ـ المكوّنات الجديدة للسياق الدولي

إن أفضل مفردة تختصر قيمة وأهمية المكوّنات الجديدة للسياق الدولي، سواء بالنسبة إلى السياسة الدولية أو العمل السياسي الداخلي، هي «التمكين». فقد مكّنت هذه المكوّنات الأفراد والتنظيمات غير الحكومية على المستويين العالمي والمحلّي من تعزيز مواقعها، وتعظيم أدوارها، في العلاقة مع السلطات الرسمية تجاه الكثير من القضايا التي لم يعد البتّ فيها حكراً على هذه السلطات، بل إن أثر هذه المكوّنات قد طال العولمة ذاتها، وهي التي تعدّ الحاضن لها والسبب في نشأتها. فعلى سبيل المثال، فإن مناهضة العولمة تعدّ القضية الرئيسية في أجندة مؤسسات المجتمع المدني العالمي الذي لم يكن له أن يتشكل من دون ثورة الاتصال، التي استطاعت كسر الحدود الإقليمية وسهّلت ربط التنظيمات المحلية بعضها ببعض للتحرّك ضدّ ما يعد آثاراً سلبية للعولمة. هذه المكوّنات الجديدة هي ما يحتاج إلى المراقبة والدراسة، حيث أصبحت اللاعب الأهم ـ إذا صحّت التسمية ـ في عملية الحراك السياسي العالمي والمحلي. وهنا نسوق أبرز هذه المكوّنات التي يبدو أن تأثيرها السياسي سيزداد مستقبلاً: (١) المجتمع المدني العالمي، (٢) تقنيات التواصل الإنساني الجديدة، (٣) متطلبات الاندماج في المؤسسات الدولية (مثال منظمة التجارة العالمية)، و(٤) زيادة النماذج الناجحة للمقارنة أو ما يسمّى بـ «Demonstration Effect».

ثالثاً: أثر السياق الدولي بمكوّناته الجديدة في عملية الإصلاح السياسي الداخلي

١ ـ المجتمع المدني العالمي

ظهر مفهوم «المجتمع المدني العالمي» في التسعينيات، ليشير إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية والحركات والجمعيات، التي لم يعد نشاطها قاصراً على تقديم الخدمات وتبنّي القضايا العامة على المستوى المحلي، بل أصبحت تنشط على الساحة العالمية، وتتحرك تجاه قضايا عالمية، مثل البيئة والآثار السلبية للعولمة وحقوق الإنسان. وعلى رغم أن الحركات المناهضة للعولمة تعدّ اليوم أبرز مؤسسات المجتمع المدني العالمي، إلا أنها ليست الوحيدة التي جعلت الساحة الدولية مجالاً لنشاطها، فقد ظهرت إلى جانبها تجمعات وتنظيمات نجحت في استثمار آليات الاتصال الحديثة للتحرَك عبر الحدود الإقليمية، بما أعطاها صفة عالمية. وقد ظهر المجتمع المدني العالمي خلال الحرب الباردة، حيث تعود أصوله إلى حركات السلام، إلا أنّه نما بشكل كبير خلال التسعينيات، وأصبح فضاءً جديداً لتحرّك الأفراد بقصد التأثير في السياسة الدولية[٩].

وعلى الرغم من إدراكنا الخلاف الأكاديمي الراهن حول طبيعة المجتمع المدني العالمي

(٩) حول المجتمع المدني العالمي، انظر: Helmut Anheier, Marlies Glasius and Mary Kaldor, eds., *Global Civil Society 2001* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

ومكوّناته، ومدى سلامة إطلاق هذه التسمية عليه، مقارنة بالمجتمع المدني المحلي ـ مع العلم بأن البعض ينظر إليه على أنه ليس سوى عولمة للمجتمعات المدنية المحلية ـ إلا أننا ننطلق من حقيقة بسيطة تتمثل في وجود هذه التنظيمات التي جعلت الساحة الدولية مجالاً لنشاطها، وأنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومات والمؤسسات الدولية الرسمية، وهذا قد يكون كافياً لوصفها بالمجتمع المدني العالمي. كما أننا لسنا معنيين هنا بأثر هذا المجتمع المدني العالمي في القضايا الدولية، كالعولمة والبيئة، بل إن الاهتمام يتوجه نحو دورها المفترض على المستوى المحلي، وقدرتها على تجاوز السلطات المحلية من خلال تأسيس شبكات مع مؤسسات وتنظيمات وطنية، وتقديم الدعم لها بشكل لا يتسبّب في خلق صعوبات لهذه التنظيمات المحلية مع حكوماتها.

تظهر أهمية المجتمع المدني العالمي بالنسبة إلى عملية الإصلاح الداخلية في الدعم الذي يقدمه إلى لمنظمات والحركات المحلية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع الحكومات. ومن أبرز مؤسسات المجتمع المدني العالمي بالنسبة إلى الدول العربية نذكر منظمات حقوق الإنسان، مثل «منظمة العفو الدولية»، و«منظمة مراقبة حقوق الإنسان»، و«منظمة حماية الصحافيين»، وكذلك «مراسلون بلا حدود»، إضافة إلى منظمات إقليمية، مثل المركز العربي للمصادر والمعلومات حول المرأة «أمان»، و«مركز حماية وحرية الصحافيين»، إضافة إلى «شبكة الجمعيات والتنظيمات الإقليمية» التي استثمرت أدوات الاتصال الحديثة لتقديم المساندة المتبادلة، مثل «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان»، و«البوابة العربية لحقوق الإنسان» التي أنشئت بدعم من معهد المجتمع المفتوح (Open Society Institute) الذي لعب وما زال دوراً مهماً في عملية الانتقال الديمقراطي في الدول الاشتراكية، ووسط وشرق أوروبا، وفي الفضاء السوفياتي السابق[١٠].

ولا شكّ في أن عدداً من هذه المنظمات ليست جديدة على الساحة الدولية، بل إن بعضها، مثل منظمة العفو الدولية تعود بداياتها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن دورها بالنسبة إلى الدول العربية بدأ يكتسب أهمية خلال السنوات الأخيرة نتيجة تسهيل ثورة الاتصالات وتواصلها مع الأفراد والتنظيمات المحلية. فقد أصبح الوصول إليها ميسراً، حتّى بالنسبة إلى الأفراد، لأغراض الحصول على معلومة، والتعرّف على ما يجري في بلدانهم، مما قد لا تتيحه مصادر الإعلام المحلية، وكذلك إيصال الشكوى إليهم حول الانتهاكات التي يتعرضون لها. لقد أسست هذه التنظيمات لها مواقع على شبكة الإنترنت باللغة العربية تحوي معلومات ـ تتحدث باستمرار ـ عن الأوضاع السياسية والحقوقية في البلدان العربية، وكذلك توفر قنوات للتواصل والمشاركة في أنشطتها بطرق آمنة[١١]. ولم

(١٠) للمزيد حول المجتمع المفتوح، انظر موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت: <http://www.soros.org/initiatives/regions/mideast>.

(١١) بدأت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مؤخراً توزيع نشرة إلكترونية بعنوان «نشرة الإصلاح العربي»، وذلك اعترافاً بأهمية الشبكة العنكبوتية كوسيلة للاتصال للتأثير في الحياة السياسة الداخلية في المجتمعات العربية، انظر: <http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>.

يعد دور هذه التنظيمات الدولية مجرد توجيه النقد ورسائل الاحتجاج للحكومات على ما يحدث من تجاوزات بحق مواطنيها، كما كان حالها سابقاً، بل تجاوزه إلى التواصل مع المنظمات المحلية والانفتاح عليها، ولكن بشكل لا يتسبّب في ملاحقتها(١٢).

ومن بين ما تقدّمه هذه الشبكات الدولية للمنظمات المحلية، ويساهم في مسألة الحراك السياسي، برامج التوعية وورش التدريب وتطوير المهارات والدعم التقني، لتأسيس مواقع على الشبكة. وبفضل تقنية الاتصالات تستطيع هذه المؤسسات الدولية تقديم ورش عمل للناشطين المحليين دون مغادرة مجتمعاتهم، وذلك من خلال التدريب عبر شبكة الإنترنت (Online Training). وتتبيّن أهمية هذا الأمر حين ندرك صعوبة التحرّك الخارجي للناشطين المحليين، التي تتجاوز القيود على السفر إلى تجريم كلّ من حاول الاتصال المباشر بهذه المؤسسات، واتهامه بتهم تصل إلى حدّ الخيانة الوطنية. لقد تعرض كثير من مؤسسات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية إلى اتهامات بالتخابر الأجنبي، ولا نزال نتذكر ما حدث لمدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر(١٣).

أما اليوم، فقد أصبح ممكناً لهذه المؤسسات الحصول على الدعم غير المالي دون الاتصال المباشر الذي قد يسبب الأذى لها. وفي الغالب، فإن الغرض من الدعم هو إقامة ورش العمل، وطباعة الكتيبات الإرشادية، وتأسيس مواقع على الشبكة، وتنظيم الحملات، وغير ذلك من أنشطة أصبحت ممكنة دون السفر إلى الخارج أو استقبال مندوبين من أي من مؤسسات المجتمع المدني العالمي. ولا شكّ في أن الحكومات تعي هذا التطور الكبير الذي يسَّر للناشطين المحليين الاتصال بالمؤسسات الدولية دون الوقوع في المحظور، ولذا سعت إلى استخدام التقنية ذاتها لقطع الاتصال من خلال سياسة الحجب، إلا أن التطور المستمر لتقنية الاتصالات مكَّن المؤسسات الدولية، وكذلك الناشطين المحليين، من وسائل وتقنيات مضادة لتجاوز الحجب(١٤).

٢ ـ تقنيات التواصل الإنساني الجديدة (الشبكة المعلوماتية، والبث الفضائي، والجوّال)

إن من أهم آثار الثورة التقنية في مجال الاتصالات كسر احتكار الدولة للمعلومة، سواء من حيث صناعتها أو نشرها، حيث وفرت التقنيات الجديدة مساحة كبيرة جداً للأفراد والتنظيمات للمساهمة في صناعة المعلومات وبثها، ولم يعد هؤلاء مجرد متلقين سلبيين لما

(١٢) لا بُدَّ من الإشارة إلى أن بعض الصفحات العربية لهذه المنظمات والهيئات تتعرض للحجب في عدد من الدول العربية بقصد منع الناشط العربي من الوصول إليها.

(١٣) حكم على الدكتور سعد الدين إبراهيم بالسجن سبع سنوات «نقضت لاحقاً» بتهمة تلقي مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذي يرأسه أموالاً من حكومات أجنبية للإضرار بمصالح مصر.

(١٤) للمزيد حول الإشكالية التي تواجه الحكومات العربية في تعاملها مع الإنترنت، انظر: إيهاب الزلاقي، معد، «خصم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية،» تحرير سالي سامي؛ ترجمة داليا زيادة؛ تقديم ومراجعة جمال عيد (تقرير، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

تروّج له وسائل الإعلام الرسمية، ممّا عزّز من مستوى الوعي السياسي الذي يعدّ من شروط التحرّك الشعبي للضغط باتجاه الإصلاح.

ونلحظ أهمية هذا التطور من خلال العدد الهائل من المواقع على شبكة الإنترنت التي يؤسسها الأفراد لبثّ المعلومة والتواصل مع الغير في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال، نجد أن نخبة من الدعاة والعلماء والناشطين السياسيين، باتجاهاتهم كافة في الكثير من الدول العربية، قد أسسوا لهم مواقع يستخدمونها لنشر أفكار وآراء لم يكن من الممكن نشرها عبر وسائل الإعلام الرسمية، وأصبحوا بذلك يساهمون بشكل فاعل في تشكيل الوعي الشعبي.

كما بادرت تنظيمات المجتمع المدني إلى الاستفادة من التقنيات الجديدة لزيادة حضورها وتحقيق مقاصدها ومنافسة السلطات الرسمية في تشكّل الرأي العام وتوجيهه. هذا التطور التقني الهائل تمّ توظيفه من قبل الناشطين، أفراداً وتنظيمات، لكسر احتكار السلطات لثلاثة مجالات في غاية الأهمية للحراك السياسي، وهي: التوعية، والتواصل، والتعبئة. لقد أتاح فضاء الشبكة العنكبوتية مجالاً غير مسبوق للتحرّك المستقل، الذي لا يتوفر من خلال الأطر الرسمية. وعلى رغم محاولات التقييد والحجب، يبقى هذا الفضاء مفتوحاً بشكل كبير للأفراد والتنظيمات للمساهمة في الحياة الثقافية والسياسية لمجتمعاتهم، وكذلك لممارسة الضغط بطرق حديثة، حين يحرم المواطن من الوسائل التقليدية للتحرّك، مثل التظاهر والتجمّع للمطالبة بالإصلاح.

إن إدراك أهمية هذا الفضاء المفتوح للحصول على المعلومة ونشرها، وكذلك التعبير عن الرأي، ليس قاصراً على الدول النامية التي تعيش تحت حكومات تسلطية، تفرض قيوداً صارمة على وصول المعلومات والتعبير عن الرأي، بل هو مهم أيضاً حتّى في الدول الديمقراطية، كالولايات المتحدة. وهذا ما يفسر ظاهرة ما يعرف بالمدوّنات الشخصية (البلوغز) (Blogs)، المتمثلة في تأسيس صفحات شخصية على شبكة الإنترنت يدوّن عليها أصحابها أفكارهم وآراءهم وتعليقاتهم على الأحداث الراهنة، وقد انتشرت هذه المدوّنات بشكل سريع وهائل، وأصبحت بدائل لتداول الأخبار حول الأحداث والتعليق عليها، ودخلت في منافسة قوية لوسائل الإعلام التقليدية (الصحف والإذاعة والتلفاز)، التي تدفعها مصالحها أحياناً إلى تقديم صور وأطروحات لا تبتعد كثيراً عمّا تريده المؤسسات الرسمية[١٥].

وفي حين لا نجد انتشاراً واسعاً لتقنية المدوّنات في الوطن العربي[١٦]، فإن منتديات النقاش، خاصة السياسية والثقافية، تمثل خياراً مهماً للناشطين للتعبير من خلالها

(١٥) حول المدونات الشخصية، انظر: أشرف إحسان فقيه، «الإنترنت سُلطة خامسة؟،» **التدريب والتقنية**، العدد ٧٧ (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، وعبد الله ولد خطري، «دراسة تحليلية: المدونات العربية،» على الموقع: <http://www.eddarb.com/modules/news/article.php?storyid=1276>.

(١٦) شهدت المدونات الشخصية في الفضاء العربية نقلة واضحة خلال العام الماضي، وأصبح هناك تجمعات خاصة للمدونين. انظر موقع اتحاد المدونين العرب: <http://www.arabictadwin.com>.

عن المواقف وتشكيل الرأي العام وتوجيهه. فعلى سبيل المثال، نجح موقع الساحة (www.alsaha.com) في أن يصبح مصدراً مهماً للمعلومة، وأداة لتشكيل الرأي في المجتمع السعودي[١٧].

وأهمية شبكة الإنترنت ليست قاصرة على مجرد الوصول إلى المعلومات أو التعبير عن الرأي، بل إنّها أصبحت مجالاً للتواصل بين الناشطين بطرق غير تقليدية، وبعيداً عن القيود المفروضة على الوسائل التقليدية للاتصال التي أصبحت عائقاً أمام تشكّل مؤسسات المجتمع المدني على رغم وجود مقوّماته. وقد يمثل الهروب إلى فضاء الإنترنت لتأسيس مؤسسات مجتمع مدني افتراضي مرحلة انتقالية قد تساهم بدورها في الوصول إلى الوضع الطبيعي، حيث يستطيع الأفراد تأسيس جمعيات ونقابات «حقيقية» دون خشية من العقاب. وبالإضافة إلى إنتاج ونشر المعلومة، وتيسير التواصل، فإن شبكة الإنترنت وفّرت قناة مهمة يستخدمها الناشطون للتعبئة التي تصل أحياناً إلى حدّ التحريض. ومعلوم أهمية التعبئة في الحراك السياسي للمطالبة بالإصلاح.

ومن مكوّنات السياق الدولي الجديدة التي أفرزتها الثورة التقنية البثّ الفضائي الذي أصبح من أهم مصادر المعلومة، وترك أثراً واضحاً في الحياة الثقافية في الوطن العربي، بل إن القنوات الفضائية، وخاصة ذات الطابع الإخباري ـ السياسي، مثل قناة «الجزيرة»، تحوّلت إلى مؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية في الكثير من المجتمعات. وفي سياقات محلية معيّنة استطاعت «الجزيرة» أن توجّه مواقف الأفراد تجاه سياسات حكوماتها، خاصة في المجال الخارجي، بل إن المعارضة العربية استطاعت أن تستثمر هذه القنوات في نشاطها ضدّ الحكومات، مستفيدةً ممّا حققه التطور التقني من انخفاض أسعار البثّ الفضائي. ونذكر على سبيل المثال الحركة الإسلامية للإصلاح التي استطاعت لفترة أن تخترق الفضاء الإعلامي في السعودية لتصل إلى قطاعات من الرأي العام المحلي لأغراض التوجيه والتعبئة.

أخيراً، نجد أن التضييق الذي تتسم به بعض البيئات السياسية المحلية، الذي يعيق الحراك السياسي قد دفع فئات ناشطة إلى استثمار الهاتف الجوّال في تحقيق مكاسب وحضور على الساحة. ولعل لنا في ما حدث في أثناء الانتخابات البلدية في السعودية خير شاهد على هذا التوظيف السياسي للجوّال؛ فقد استطاع بعض المرشحين توظيف الجوّال لتعبئة الناخبين بشكل جماعي، على رغم أن النظام الانتخابي قد منع التحالفات، وعدّها مخالفة، إلا أن بعض المرشحين ومؤيديهم تمكّنوا من الاستفادة من الآليات الجديدة دون الوقوع في مخالفة قانونية تتسبّب في عقوبة إلغاء الترشيح. وكما جاء في ردّ لجنة الطعون، حين رفعت دعوى من بعض الخاسرين تتهم المرشحين الفائزين بمخالفة حظر النظام الانتخابي لتشكيل التكتلات، فإن الدعوة عبر أجهزة الجوّال للتصويت للفائزين كتكتّل لم

---

(١٧) يعد موقع الساحة العربية أبرز المواقع الإلكترونية التي تتناول الشأن السياسي في السعودية.

تعكس تحرّكاً جماعياً من المرشحين أنفسهم، بل جاءت من غيرهم، ممّا يعني عدم ارتكاب المرشحين أية مخالفة. إذاً، ونتيجة لتوظيف الآليات الجديدة (الجوّال)، فقد تمكّن بعض المرشحين من إقامة تكتلات «افتراضية» مكّنتهم من الفوز بمقاعد المجالس البلدية دون الوقوع في مخالفة.

كما نشير إلى أن الجوّال قد استخدم في الانتخابات المصرية الأخيرة إلى درجة وصفها بانتخابات الخليوي، وذلك لأغراض الدعاية للمرشحين، وكذلك تسهيل تنسيق تحرّك ناشطي جمعيات المراقبة ومندوبي المرشحين في أثناء عملية الاقتراع، إضافة إلى تيسير اتصالهم المباشر بأجهزة الإعلام لنقل ما يحدث لمنافسة الرواية الرسمية(١٨).

ولا شكّ في أن هذه الآليات ليست متاحة بشكل مطلق، حيثُ إنَّ الحكومات في نشاط مستمر لقمعها من خلال محاولة التحكم في وصول الأفراد إلى الإنترنت وحجب المواقع، وكذلك مراقبتها. إلا أن معركة الوصول والمنع مستمرة، ويشير التطور المستمر في مجال التقنية إلى أنها معركة خاسرة بالنسبة إلى السلطات. وقد حرصت بعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي على الدخول طرفاً في هذه المعركة لصالح الناشطين، حيث بدأت بتزويدهم بطرائق وإرشادات لتجاوز الحجب والمنع(١٩).

٣ ـ متطلبات الاندماج في المؤسسات الدولية

ومن الأمثلة الدالة على ذلك نسوق ما يلي:

ـ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كما جاء في حديث صحافي لوزير العدل في العربية السعودية، فإن مفاوضات الانضمام إلى المنظمة قد ساهمت في عملية تطوير القضاء في السعودية، وكان لها الدور الأبرز في صدور الأنظمة العدلية الأخيرة. وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول إن المنظمة، وخلال فترة المفاوضات التي استمرت أكثر عقد من الزمن، تحوّلت إلى طرف غير مباشر في عملية الإصلاح الداخلي في السعودية.

ـ عضوية السعودية في اتحاد البرلمانات الدولي، الذي يؤكّد باستمرار ضرورة إشراك المرأة، ويشترط ذلك لقبول مشاركة مجلس الشورى في اجتماعاته، ممّا دفع المجلس إلى التعامل مع هذا الشرط من خلال مرافقة نساء للوفد للمشاركة في الاجتماعات بصفة «مستشارات».

ـ نمو الاتفاقيات الدولية، خاصة الحقوقية ذات العلاقة بالإصلاح السياسي، وحرص

---

(١٨) **الحياة**، ٢/١٢/٢٠٠٥، <http://www.daralhayat.com/science_tech/12-2005/Item-20051201-e758d069-c0a8-10ed-0092-eb764f070a18/story.html>.

(١٩) نشرت منظمة «صحافيون بلا حدود (Reporters Without Borders)» مرشداً لتفادي الرقابة والحفاظ على سرية الهوية في أثناء التصفح، انظر: <http://www.rsf.org/article.php3?id_article=15051&PHPSESSID=0d79ec5fc76acc3baadab1cfd1bcbe09>.

الدول على الظهور بمظهر الملتزم بهذه الاتفاقيات. وعلى سبيل المثال، فإن العربية السعودية وقّعت أربع اتفاقيات دولية في النصف الثاني من التسعينيات، وأصبحت هذه الاتفاقيات محرّكاً للنشاط الرسمي والشعبي لتوفير التشريعات والأطر المحلية التي تتلاءم مع ما تنصّ عليه هذه الاتفاقيات من حقوق، ممّا يضيف إلى عملية الإصلاح، ولا شكّ في أن الحقوق والحريات تمثل ركناً أساسياً منها[٢٠].

هذه الاتفاقيات تتضمن آليات للتحقق من درجة الالتزام بما نصت عليه، ومن هذه الآليات: (١) مطالبة الدول بإعداد تقارير دورية تظهر ما اتخذته من إجراءات في المجالات التشريعية والمؤسساتية والإدارية للوفاء بما التزمت به، (٢) تقارير الظل التي تعدّها مؤسسات المجتمع المدني، التي يمكن للجان المتابعة مقارنتها بالتقارير المقدّمة من الحكومة للتأكد من صحة وموضوعية ما ورد فيها. ولا شكّ في أن في هذا الإجراء تمكين كبير للمؤسسات المدنية، ومنحها مساحة كبيرة للتحرّك في مواجهة السلطات المحلية بدعم مباشر من مؤسسات دولية، مثل مجلس حقوق الإنسان الذي يمنحها فرصة الوصول إلى الرأي العام الدولي للكشف عن حقيقة الأوضاع المتعلّقة بحقوق الإنسان في بلدانها، وعدم الاكتفاء بالرؤية الرسمية، (٣) تكليف ما يعرف بالمقرّر الخاص الذي يعنى بمتابعة أوضاع ومسائل حقوقية متخصّصة، كالاضطهاد والاعتقال التعسّفي وحرية التعبير وحقوق المرأة، من خلال القيام بزيارات إلى الدول وكتابة التقارير عنها.

ـ ربط الحصول على المساعدات بالالتزام بمعايير الحكم الرشيد. ونذكر على سبيل المثال مطالبة الدول المانحة عدداً من الدول الأفريقية بضرورة الوفاء بهذه المعايير، ومنها الشفافية، وحكم القانون، لكي تتمكن من الحصول على المساعدات المالية[٢١]، إضافة إلى وقف هذه المساعدات في حال عدم الالتزام بمعايير دقيقة في الانتخابات[٢٢].

٤ ـ تأثير التجارب الناجحة (Demonstration Effect)[٢٣]

لا شكّ في أن المقارنة ذات أثر مهم في سلوك الأفراد واتجاهاتهم السياسية، ويظهر ذلك واضحاً بالنظر إلى عوائق الانتقال الديمقراطي في الثقافة السياسية العربية، حيث يبرز الموقف المشكّك الذي يحمله المواطن العربي في إمكانية حدوث الانتقال السياسي

---

(٢٠) شهدت السعودية خلال السنوات الأخيرة حركة نشطة في مجال حقوق الإنسان، حيث رخصت لإنشاء جمعية وطنية لحقوق الإنسان ذات صفة أهلية، كما أنشأت هيئة حكومية لحقوق الإنسان.

(٢١) حول هذا الأمر، انظر: Mamoudou Gazibo, «Foreign Aid and Democratization: Benin and Niger Compared,» *African Studies Review*, vol. 48, no. 3 (December 2005), pp. 67-87.

(٢٢) للمزيد حول العلاقة بين المساعدات الأجنبية والإصلاح الديمقراطي، انظر: David Yang and Virgil Esguerra, «Democratic Conditionality for Development Assistance?,» (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 27 June 2001), <http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa = eventDetail&id = 372>.

(٢٣) في كتابه الشهير **الموجة الثالثة** يصف صاموئيل هانتنغتون هذه العملية بكرة الثلج (Snowballing) انظر: Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.*

السلمي وبناء مؤسسات ديمقراطية. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الثقافة تختزن نظرة سلبية عامة تجاه الديمقراطية بشكل عام، حيث تركّز على الجوانب السلبية المتمثلة في دور المال السياسي في الحملات الانتخابية في التأثير في نتائج الانتخابات، وكذلك تحميل العملية السياسية الديمقراطية مظاهر اجتماعية سلبية تعيشها المجتمعات الغربية، والزعم بأن هذه المظاهر ـ نتيجة عدم الوعي أو مقولات بعض الاتجاهات السياسية، كالإسلامية المتشدّدة ـ ليست سوى نتيجة لنظام الحكم الديمقراطي الذي يحمي الحريات الفردية، ويوفّر قنوات التعبير التي تتيح لجميع التيارات والاتجاهات الثقافية طرح ما تراه من فكر وآراء دون اعتبار للقيم والضوابط. ولا شكّ في أن في مثل هذا التصوير الكثير من المبالغة، ويعكس جهلاً بطبيعة وجوهر نظام الحكم الديمقراطي الذي لا يتجاوز مجرد ترتيب لعلاقات السلطة القائم على التوافق والرضا، ويهدف إلى الحدّ من التسلّط وضمان المشاركة في صناعة القرار. ولا يمكن تحميل النظام السياسي الديمقراطي ما تعيشه الكثير من المجتمعات الغربية من مظاهر سلوكية سلبية، فهي نتاج لما يمكن وصفه بالمجتمعات الصناعية المتقدمة، وما تحتّمه من تغيّرات على سلوك الأفراد. لذلك تتضح أهمية وجود تجارب انتقال ديمقراطي ناجحة لتكون بمثابة الحافز على التغيير، والدفع باتجاه الإصلاح، والتخلّي عن حالة التشاؤم والسلبية، وتحريك البيئات السياسية الراكدة. إن هذه النجاحات تتحول إلى نماذج وأمثلة للاقتداء بمجتمعات تطمح إلى التغيير، حيث تترك آثاراً معنوية إيجابية في التحرّك الشعبي باتجاه الضغط من أجل الإصلاح، كما أنَّ زيادة مساحة التجارب الناجحة يضاعف حالة الحرج التي يشعر بها القائمون على السلطة أو بعض منهم، حيث يبدأ التساؤل بينهم عن جدوى الاستمرار في أنظمة حكم قائمة على التسلّط واحتكار السلطة.

لقد أكدت دراسات التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية أهمية توفّر البديل الناجح ليكون حافزاً للقوى المحلية للمطالبة بالتغيير. فالمطالبة بالتغيير تمثّل عبئاً، وتتطلب بذل جهود كبيرة، ووفقا لعقلانية النشاط الإنساني فإن الأفراد لا يشاركون فيها دون أن يكون أمامهم بديل سياسي أفضل، أمكن تبنّيه وثبت نجاحه في دول مجاورة. وقد غاب هذا البديل في المنطقة العربية لعقود من الزمن، وكان المواطن العربي حين ينظر من حوله لا يجد سوى أنظمة شبيهة بما يعيش تحته أو أسوأ منها، لذلك لم يكن متحمساً للمشاركة في الضغط لتغيير الوضع القائم. أما اليوم، فإن عملية الإصلاح في عدد من الدول العربية، وأجواء الحرية النسبية التي تحققت في بعض المجتمعات بالمقارنة بما كانت عليه في السابق، بدأت تشجّع الأفراد على الانخراط في الحراك السياسي وإقناعهم بضرورة التغيير. إن التجارب الناجحة لها أثر معنوي مهم في تحريك البيئات السياسية الراكدة، ومن جانب آخر فإن عمليات الانفتاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي يشهدها كثير من دول العالم، أصبحت مصدراً للحرج للحكومات العربية أو بعض عناصرها، حيث تدفع باتجاه التشكيك في الشرعية ومدى ملاءمة الاستمرار على الأوضاع القائمة دون تغيير بشكل يبدو فيه النظام السياسي نشازاً. ولعل هذا الحرج هو ما يفسّر الخطوة الإصلاحية الأخيرة التي

أعلنتها القيادة في الإمارات العربية لانتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى، التي لم يسبقها أي تحرّك شعبي يذكر، ولم تكن استجابة لمطالب داخلية[٢٤].

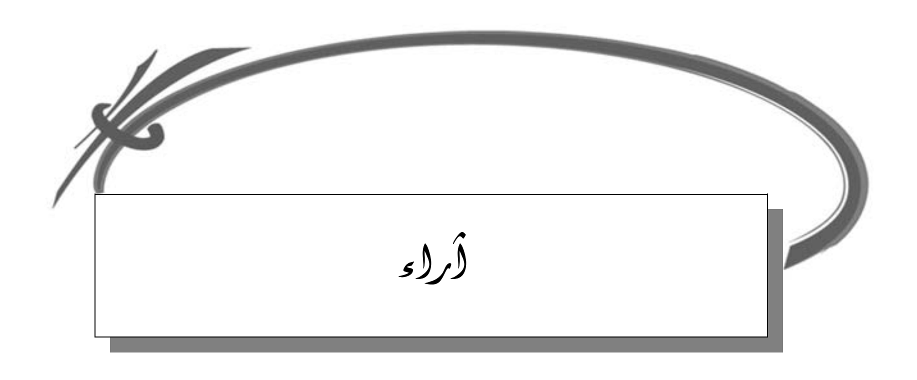
خاتمة

لقد انشغلنا في الوطن العربي كثيراً، ولوقت طويل، بالعامل الخارجي، كعائق للانتقال الديمقراطي، وقصرنا النظر لهذا العامل في شكله التقليدي المتمثل في الضغط المباشر الذي تمارسه القوى الكبرى، وتجاهلنا ما أصاب البيئة الدولية من تغيّرات أسست لآليات جديدة للتأثير، ليس سهلاً على الحكومات التعامل معها، كما هو الحال بالنسبة إلى التعامل مع الضغوطات الرسمية. والآليات التي أشرنا إليها أعلاه غيّرت مفهوم البيئة الخارجية وأثرها في ما يجري على الساحة المحلية للكثير من الدول، خاصة تلك الخاضعة لأنظمة سياسية تسلطية، فعلى رغم قدرة هذه الدول على التكيّف والتبديل من أدوارها بما يمكنها من احتواء أثر هذه التحولات، إلا أن تلك الآليات قد ساهمت في «تحجيم» مبدأ السيادة الوطنية، ليس فقط في إطار العلاقات الخارجية للدولة، بل إنها كذلك غيّرت نسبياً على الأقل من معادلة القوة بين طرفي المعادلة السياسية الداخلية لصالح المواطن.

لقد مكّنت هذه الآليات المواطن الذي مثّل دائماً الطرف الضعيف في هذه العلاقة، ومنحته الفرصة لتعزيز موقفه التفاوضي مع السلطات الرسمية، متجاوزاً الكثير من القيود المفروضة على التحرّك المستقل. فهذه الآليات أصابت المشهد السياسي المحلّي بشكل مباشر وشامل، وأثرها لا يقتصر على توسيع دائرة المطالب الشعبية، بل تعدّاه إلى تمكين أطراف اللعبة السياسية الداخلية في علاقتهم مع السلطة، وبشكل مستمر. وتسعى التنظيمات والحركات، بل حتّى الأفراد، إلى الاستفادة من هذه الآليات لتحسين موقفهم التفاوضي باتجاه الحصول على المزيد من التنازلات في ترتيبات عملية الحكم، بما يسمح بالمزيد من المشاركة والتحرّك الحرّ. وهؤلاء الأفراد، وتلك التنظيمات، غير ملومين في سعيهم إلى استثمار هذه الآليات الجديدة وتوظيفها في علاقتهم مع السلطة، حين لا تسمح البيئات الرسمية بالتحرّك الشعبي من خلال القنوات الرسمية.

يبقى القول إن أثر هذه المكوّنات الجديدة في السياق الدولي في عملية الإصلاح السياسي ذو طبيعة تراكمية، وليس له نتائج مباشرة. كما إنَّ المحدّدات الداخلية لا تزال هي العامل الأساس في عملية الإصلاح، واستمراريتها، حيث ينحصر دور السياق الدولي بمكوّناته القديمة والجديدة كافة في لعب دور المحفّز، وأثره الإيجابي يتمثل، في الدرجة الأولى، في الحدّ من الخلل الكبير في ميزان القوة بين الأفراد والسلطات ■

(٢٤) «انتخابات المجلس الوطني.. ومسيرة الإصلاح الإماراتية،» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣/١٠/٢٠٠٦، <http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,521,00.html>.


أراء

أوروبـــا والمتوسّـــط:
تاريـخ العلاقـات ومشـروع الاتحاد من أجـل المتوسّـط

هانـي الشميطلّـي

دبلوماسي وباحث ـ لبنان.

مقدمــة

يكثر الحديث في هذه الآونة عن مشروع متوسطي جديد، يجري الإعداد له، والبحث في عناوينه، في عدد من الدول الأوروبية، تحت تسمية «الاتحاد المتوسطي»، يهدف إلى إحداث اندفاعة جديدة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين ضفتَي المتوسّط.

ترمي هذه الدراسة، في الوقت الذي ما انفكّت المبادرات الأوروبية حيال المتوسط تتعاقب الواحدة تلو الأخرى، على امتداد السنوات الماضية، بتسميات متنوّعة وصيغ مختلفة باختلاف الظروف التي أدّت إلى وضعها، إلى إجراء عرضٍ تاريخي سريع لسياسات أوروبا المتوسطية ولمحصّلتها على أرض الواقع، قبل الغوص في محتوى المشروع الجاري تداوله حاليّاً، مروراً بالدوافع الكامنة وراء توقيت اقتراحه والتباينات القائمة من حوله.

أولاً: لمحة تاريخية عن العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية

١ ـ فترة ما قبل عام ١٩٧٣

لطالما شكّلت منطقة حوض المتوسّط مجالاً استراتيجياً حيويّاً لأوروبا. فحتى حلول القرن السادس عشر، كانت هذه المنطقة مركزاً ناشطاً للازدهار الاقتصادي وللتجارة الدولية، بحكم موقعها الجغرافي المميز بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، إلى أن اكتشف كريستوف كولومبس وجود القارة الأمريكية، وقام البرتغاليون بتطوير إمكانات بحريتهم التي أضحت قادرة على بلوغ شبه القارة الهندية عبر رأس الرجاء الصالح، ممّا أنذر بتراجع مكانة المتوسط الاقتصادية، ومن حجم التبادل التجاري فيها، ليتحرك مركز الرأسمال العالمي شمالاً، ويستقرّ في أوروبا الشمالية وامتداداتها الأطلسية الجديدة.

مهّدت هذه المتغيّرات عبر النمو الاقتصادي المطّرد لشمال أوروبا إلى قيام النهضة الصناعية الأولى في بريطانيا، تزامناً مع تراجع مناطق جنوب وشرق المتوسّط، وتقهقر السلطنة العثمانية التي باتت تعرف بـ «الرجل المريض».

تلا ذلك حدوث نهضة صناعية ثانية في أوروبا، ونشوب الحرب العالمية الأولى التي

أدّت إلى زوال الإمبراطورية العثمانية، وإلى بداية حقبة الاستعمار الفرنسي ـ الإنكليزي لمنطقة جنوب وشرق المتوسّط، التي تمّ ربط مصيرها بمتطلبات زيادة وتيرة الازدهار الاقتصادي والعسكري للدول المستعمِرة.

شهد حوض المتوسط خلال هذه الفترة انتعاشاً مقنّعاً غير متوازن لم تطل نعمه سوى النخب المتعاونة من التجار ورجال الدين والملاّكين العقاريين، مع تهميش باقي الفئات وغياب محاولات التطوير الصناعي، حيث تمّ تسيير شؤون المنطقة بأسرها من مراكز القرار السياسي والاقتصادي في لندن وباريس وبرلين، مع منح الشركات الأوروبية الامتيازات التي مكّنتها من التحكّم بالقطاعات الحيوية لبلدان الجنوب (المناجم والنقل العام وتوزيع المياه والبريد والخدمات المالية والتجارية من استيراد وتصدير ... إلخ)، إضافة إلى القمع السياسي.

أدّت تركيبة التبعية التي أرستها الحقبة الاستعمارية إلى زيادة النقمة الشعبية، حيث انصرفت حركات التحرّر إلى تحيّن الفرصة المؤاتية التي توفرت بنشوب الحرب العالمية الثانية، وكان أحد أبرز نتائجها اضمحلال القوى الاستعمارية التقليدية، ونيل دول جنوب المتوسّط وشرقه استقلالها.

اتّخذت خلال الحقبة المستجدّة إجراءات حثيثة لفكّ رباط التبعية مع شمال المتوسّط من خلال موجات من التأميم طالت قطاعات حيوية، كتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وقطاع النفط الجزائري عام ١٩٧١، فتراجع مستوى التبادل بين الضفتين إلى أدنى مستوياته، خاصة بعد انكفاء الدول الأوروبية، وتبدّل أولويّاتها، لجهة ولوج طريق العمل الأوروبي المشترك اعتباراً من عام ١٩٥٧ (معاهدة روما)، كمحرّك رئيس لاقتصادها، وكضامن لأمنها في وجه المدّ الشيوعي، حيث حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على توفير الدعم المالي اللازم لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية لأوروبا (مشروع مارشال)، ما مكّنها من تحقيق نهضة علمية وتقنية بمعدلات نمو قياسية على امتداد ثلاثين عاماً (Les Trente glorieuses).

أمّا دول الضّفة الجنوبية الحديثة الاستقلال، والمثقلة بإرث الاستغلال السابق لمواردها، والمفتقرة إلى أي هيكلية إنتاجية متطوّرة، فدخلت في حقبة نزاعات الحرب الباردة التي اتخذت منها مسرحاً، علاوةً على قيام بريطانيا وفرنسا بإنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين، تعويضاً عن المجازر التي كانت قد ارتكبت بحقّ يهود أوروبا، فبدأ الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي أثقل كاهل موازنات الدول العربية بفعل الإنفاق العسكري، الذي لم يؤدِّ إلى تأسيس صناعات عسكرية تعتمد على التطوير التكنولوجي، ليغذّي بدوره القطاع الصناعي المدني الذي بقيت قاعدته الإنتاجية هزيلة مع غياب السياسات الصناعية الضرورية، حيث انحصر الاهتمام في تطوير إمكانات استخراج الموادّ الأوليّة من باطن الأرض تمهيداً لتصديرها، فانعدمت معدّلات النمو الاقتصادي في ظلّ زيادة النمو السكاني، وانخفاض مستوى دخل الفرد، وانتشار الفقر.

ترافق هذا التراجع الاقتصادي الملحوظ مع انتشار أنظمة الحكم العسكرية والملكية، حيث أحكم القطاع العام قبضته على الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية، فغابت الحريات العامّة والحياة الديمقراطية، وحُرمت منطقة جنوب المتوسّط من ديناميكية عمل

القطاع الخاصّ المستثمر والمنتج والمنافس والموفّر لفرص العمل الضرورية، وهمّشت عن حركة التجارة والاستثمار الدوليين، فتأسست اقتصادات وطنية ريعية محمية من المنافسة، ومرتهنة لتقلبات أسواق المواد الأولية التي تصدّرها، مع إغفالٍ لجميع أشكال التنمية البشرية، ما دفع بالشباب إلى «الهجرة» بكثافة إلى الدول الأوروبية التي كانت بحاجة إلى فوائض اليد العاملة بفعل معدّلات النمو القياسية التي كانت تحققها.

٢ ـ الحوار الأوروبي ـ العربي

كما رأينا آنفاً، تراجع التعاون بين ضفتَي المتوسّط إلى أدنى مستوياته بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، باستثناء توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية مع دول المغرب العربي الثلاث بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩ بهدف السماح لها بتصدير بعض المنتجات الزراعية إلى السوق الأوروبية، مقابل دخول بعض الصادرات الصناعية الأوروبية إلى أسواقها.

شكّل اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والأزمة النفطية التي أعقبتها، بفعل امتناع الدول العربية عن تصدير نفطها إلى البلدان الأوروبية، التي أيّدت استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، دافعاً إلى إطلاق ما عُرِف بالحوار الأوروبي ـ العربي اعتباراً من عام ١٩٧٤، حيث شعر الأوروبيون أن أزمات الشرق الأوسط باتت تهدّد رفاهية مواطنيهم، فأرادوا لهذا التواصل أن يشمل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن اختلاف مواقف الدول الأوروبية نفسها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي حينها جعل من الاجتماعات العديدة للجان المتخصّصة تدور في حلقة مفرغة، حيث أصرّت المفوضيّة الأوروبية على حصر مواضيع الحوار في المجالين التجاري والمالي دون الشقّ السياسي في غياب موقف أوروبي موحّد.

أدى توقيع مصر معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل إلى طردها من جامعة الدول العربية في عام ١٩٧٩، فاعتبر الأوروبيون أن جدوى استمرار الحوار الأوروبي ـ العربي لم تعد موجودة، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأوروبيين عادوا واتخذوا موقفاً متوازناً من الصراع العربي ـ الإسرائيلي في «إعلان ـ نيز» في حزيران/يونيو ١٩٨٠، عندما ساووا بين حقّ إسرائيل في الوجود والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

على الصعيد الاقتصادي، شهدت منطقة جنوب المتوسّط مرحلة الفورة النفطية كنتيجة مباشرة لحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وتصاعد هذا المنحى عقب قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، ونشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية اعتباراً من عام ١٩٨٠، قبل أن تعود السوق النفطية إلى هدوئها عام ١٩٨٧.

لم يتمّ استغلال الفرصة التي وفّرها تدفق عائدات النفط على الدول المصدّرة في التأسيس لتنمية عربية فعلية، حيث استخدمت الرساميل في تمويل نمط استهلاكي مبالغ فيه دون الالتفات إلى ضرورة إنشاء قاعدة إنتاجية من شأنها أن تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، فترسّخ الطابع الريعي لاقتصادات الدول المصدّرة للنفط، وانتقلت العدوى الريعيّة إلى الدول العربية الأخرى، عبر اعتمادها على تحويلات مواطنيها العاملين في الخليج، كما من خلال العون المالي الذي راحت تتلقاه من الصناديق العربية والإسلامية المتكاثرة خلال

هذه الفترة، التي كانت تستند في عملها إلى الاعتبارات السياسية والاستراتيجية.

من ناحية أخرى، لم تؤدّ الطفرة النفطية إلى تشجيع العمل العربي الاقتصادي المشترك الذي كان متوقعاً، إذ بقيت حركتا التجارة والاستثمارات العربية البينية شبه معدومة.

٣ ـ من السياسة المتوسّطية المجدّدة إلى مؤتمر برشلونة

شهد عقد الثمانينيات جموداً في العلاقات الأوروبية ـ المتوسّطية، اقتصر التعاون خلاله على مجموعة من الاتفاقات الثنائية القائمة على منح بعض المعاملات التفضيلية الهامشية، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تتجمّع عوامل سياسية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية كبرى، ما لبثت أن شكّلت حافزاً لدى الأوروبيين لصياغة سياسة متوسطية جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النظام العالمي الجديد، الذي راح يرتسم مع نهاية الثمانينيات:

ـ تقدّم العمل الأوروبي المشترك مع انضمام دول أوروبية مطلّة على البحر الأبيض المتوسّط، كاليونان (عام ١٩٨١) وإسبانيا والبرتغال (عام ١٩٨٦).

ـ تراجع الفورة النفطية اعتباراً من عام ١٩٨٦ وتفاقم المشكلات المالية والاقتصادية في دول جنوب وشرق المتوسّط، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ووقوع أزمة المديونية في دول العالم الثالث.

ـ تراجع الاتحاد السوفياتي تمهيداً لانهياره، والانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ تسارع خطوات عولمة الاقتصاد من خلال إجراءات التحرير التجاري والمالي، الذي توّجه اختتام «جولة الأورغواي» التفاوضية الطويلة بتأسيس منظمة التجارة العالمية التي باشرت عملها ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تزامناً مع تطور تقنيات الاتصالات والمعلوماتية، إضافة إلى توجّه مناطق العالم نحو إجراءات الاندماج الاقتصادي في إطار تكتّلات إقليمية ومناطق للتبادل الحرّ (NAFTA, MERCOSUR, ASEAN).

ـ نشوب حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) والانتصار الساحق للآلة العسكرية الأمريكية، إيذاناً ببدء مرحلة «النظام العالمي الجديد» وميدان تطبيقه الأول في الشرق الأوسط.

ـ انعقاد مؤتمر مدريد (عام ١٩٩١)، وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل التي أدّت إلى توقيع معاهدات صلح مع منظّمة التحرير الفلسطينية (اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣) ومع الأردنّ (اتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤).

ـ تزامُن التقدّم الحاصل على مسار التسوية السياسية مع الترويج الأمريكي والإسرائيلي لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، القائم على التطبيع الاقتصادي والمالي مع إسرائيل، والمتضمّن مشاريع إقليمية في قطاعات المياه والنقل والصناعة والسياحة والبنى التحتية، يتمّ تمويلها من خلال إنشاء «بنك شرق أوسطي» يتغذّى من الفوائض المالية لدول الخليج العربي، ومن الاستثمارات والتوظيفات الخارجية التي ستتدفق برعاية أمريكية على

الشرق الأوسط «المزدهر» بحثاً عن العقود المربحة. وفي هذا السياق، بوشر عقد القمم الاقتصادية الشرق الأوسطية لتسويق المشروع الإسرائيلي ــ الأمريكي في الدار البيضاء (عام ١٩٩٤) وعمّان (عام ١٩٩٥) والدوحة (عام ١٩٩٦).

راقبت أوروبا هذه التطورات بعين من القلق على مصالحها في جنوب وشرق المتوسّط، حيث ترغب هي أيضاً بالاستفادة من مكاسب السلام، ومن «الازدهار» المتوقّع أن تشهده المنطقة، فراح الأوروبيّون يتدرّجون في وضع سياسات متوسطية جديدة توّجوها بمبادرة الشراكة الأوروبية المتوسّطية:

ــ تمّ الاتفاق في عام ١٩٨٨ بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء منطقة للتبادل الحرّ، دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة بسبب رغبة الأوروبيين استثناء المنتجات النفطية من الاتفاق.

ــ أصدر الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٩ إعلاناً حول ضرورة تجديد سياسته المتوسطية.

ــ صادق المجلس الأوروبي المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ على توجّهات ومحتوى السياسة المتوسطية الجديدة للفترة (١٩٩٢ ــ ١٩٩٦) مع التركيز على أهمية احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، مقابل توسيع دائرة المعاملة التفضيلية على الصعيدين التجاري والمالي.

ــ أطلقت الدبلوماسية الفرنسية في عام ١٩٩٠ مسار الـ «٥+٥» الرامي إلى تعزيز التعاون في شتى المجالات بين خمس دول أوروبية مطلة على المتوسط (فرنسا، وإسبانيا، ومالطا، وإيطاليا، والبرتغال غير المطلة)، وخمس أخرى في الجنوب (المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا غير المطلة).

ــ شكّل مؤتمر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة (حزيران/يونيو ١٩٩٢) تحولاً نوعياً في سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، حيث تم تصنيف دول الضفة الجنوبية كدول «ذات أهمية إستراتيجية» على صعيدي الأمن والاستقرار الاجتماعي، ما مهّد لوضع سياسة أمنية أوروبية مشتركة لهذه المنطقة.

ــ أصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ تضمّن تفعيل سياسته المتوسطية من خلال إقامة شراكة أوروبية ــ متوسطية ترمي إلى جعل حوض المتوسط منطقة أمن واستقرار، مع ما يتطلبه ذلك من تعاون اقتصادي متشعّب.

ــ صادق رؤساء دول الاتحاد الأوروبي على هذا الإعلان في مؤتمر القمة المنعقد في إيسن (ألمانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، حيث أعيد تأكيد الترابط بين السلم والاستقرار والازدهار في منطقة حوض البحر المتوسط.

٤ ــ مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية ــ المتوسطية

أ ــ المضمون: انعقد مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بحضور وزراء خارجية ٢٧ دولة أوروبية ومتوسطية (١٥+١٢)، واختتم بإصدار «إعلان برشلونة»، الذي

جاء تتويجاً لما سبق أن بدأه الاتحاد الأوروبي من إعادة للنظر في الإشكال السابقة لتعاونه المتوسطي، حيث تقرّر اعتماد روحية جديدة من التعاون قائمة على «الشراكة الفعلية»، عوضاً عن الاستمرار في منطق المساعدة الذي لم يعد ليتلاءم مع المتغيّرات الكبرى التي ذكرناها سابقاً، وقد تمحورت أهداف هذه المبادرة حول النقاط التالية:

ـ إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار بواسطة «الشراكة السياسية والأمنية»، مع ما يتطلبه ذلك من: احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، والمساواة بين الشعوب، وحق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الخاصة للدول، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، والسعي إلى شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل... كما نصّ هذا الشق من الشراكة على وجوب التوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ـ الإنشاء التدريجي لمنطقة تبادل حرّ يسودها الازدهار بواسطة «الشراكة الاقتصادية والمالية» الرامية إلى إطلاق عجلة التنمية، وإلى تحسين المستوى المعيشي لشعوب جنوب المتوسط، تمهيداً لتقليص الفجوة مع الشمال، كأنجع وسيلة لاحتواء العنف والتطرف و«الحدّ من الهجرة».

ـ تقريب الشعوب من بعضها البعض من خلال «الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية» القائمة على إبراز قيم التفاهم وعلى تشجيع الحوار بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

ب ـ العوامل المساعدة والعوائق: شكّل إذاً «إعلان برشلونة» نقلة نوعية في سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، لجهة إدراكه الشامل والمتكامل لعمق معاناة شعوب جنوب المتوسط، ومدى الانعكاس السلبي لذلك على مصالح أوروبا نفسها، فجاءت المبادرة الأوروبية لتربط بين الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة.

من ناحية أخرى، كان للاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الواضح إلى الدور السياسي والاقتصادي الإسرائيلي المهيمن على «الشرق الأوسط الجديد»، بالتوازي مع خشية أوروبا من تهميش الولايات المتحدة لها في إدارة عملية السلام وحقبة ما بعد التسوية المتوقّع لها أن تكون حافلة بالعقود والمشاريع التجارية والإنشائية المربحة، بالغ الأثر في التقارب العربي ـ الأوروبي، الذي أدى إلى نجاح انعقاد مؤتمر برشلونة، تعبيراً عن ترحيب العرب بالدور الأوروبي الفاعل الذي من شأنه إحداث حالة من التوازن في وجه التفرّد الأمريكي ـ الإسرائيلي، وبالتالي مالت دول جنوب المتوسط إلى تفضيل الصيغة «المتوسطية» على تلك «الشرق أوسطية».

إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك اعترضت مسار الشراكة المنشودة عوائق وعوامل عدة أدت إلى تعثرها التدريجي، والى تواضع نتائجها، حيث طغت الشراكة الاقتصادية والمالية على الشراكة السياسية والأمنية، التي أصابها الشلل عندما راح الأوروبيون يطالبون بفصل المسار الأول عن الثاني للأسباب التالية:

ـ افتقار أوروبا إلى «سياسة خارجية مشتركة» فعّالة، وتضارب خيارات دولها حيال بعض أزمات المنطقة، وبالتالي عجز الاتحاد الأوروبي عن انتهاج سياسة مستقلة عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وتجلّى ذلك في مواظبة الأوروبيين على الإعلان عن أن مبادراتهم المتوسطية لا تشكل بديلاً من عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، فانحصر الدور الأوروبي عندها بالتمويل دون أي قدرة على التأثير في مجريات الشق السياسي.

ـ تعثر عملية السلام اعتباراً من أواخر عام ١٩٩٥ إثر اغتيال اسحق رابين، وانسداد آفاق التسوية الشاملة، إضافة إلى اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في عام ٢٠٠٠.

ـ انهماك الأوروبيين، سياسياً ومالياً، خلال عقد التسعينيات، وبداية الألفية الجديدة، بمساعدة دول أوروبا الشرقية على إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لتحولها إلى نظام اقتصاد السوق، تمهيداً لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، الذي زاد عدد أعضاؤه من ١٥ إلى ٢٧.

ـ وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإعلان الولايات المتحدة حربها على «الإرهاب» التي بدأتها بإسقاط نظام طالبان في أفغانستان، قبل أن تجتاح العراق في عام ٢٠٠٣ بحجة امتلاك نظام صدام حسين أسلحة الدمار الشامل، ممّا أفسح الطريق أمام تنامي نفوذ إيران في المنطقة، بالتزامن مع سعيها إلى امتلاك التقنية النووية، فخيّمت أجواء تنذر باحتمال وقوع مواجهة أمريكية ـ إيرانية.

ـ استعار النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وبداية فصل جديد من سلسلة الحروب، التي راحت تشنّها إسرائيل على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعلى اللبنانيين في تموز/يوليو ٢٠٠٦.

اجتمعت كل هذه العوامل لتدخل مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية في غيبوبة على الصعد كافة، فتحوّل مؤتمر برشلونة لعام ٢٠٠٥ إلى مجرد مناسبة لإحياء ذكرى مرور عشر سنوات على إصدار الإعلان، ليس إلا.

٥ ـ سياسة الجوار الأوروبية

بدا واضحاً منذ وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة مضت في فرض برنامجها السياسي للشرق الأوسط على الاتحاد الأوروبي تحت العنوان الأطلسي، ما تسبّب في ظهور انقسامات في الصف الأوروبي، خصوصاً إزاء العملية العسكرية الأمريكية في العراق، التي اعترضت عليها كل من فرنسا وألمانيا، بينما أيّدتها بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، ودول أوروبا الشرقية الحديثة العضوية في الاتحاد، وهي: المجر، وبولونيا، وتشيكيا، وسلوفاكيا، ممّا أعاد إلى الأذهان الإرباك المستمر في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

عمل فريق «المحافظين الجدد» على محاولة إحكام السيطرة على كامل المنطقة من خلال اقتراح «مشروع الشرق الأوسط الكبير» (BMENA) في عام ٢٠٠٤ المندرج في إطار «الحرب على الإرهاب»، والرامي إلى إحداث تحوّلات سياسية جذرية ترتكز على فرض «الديمقراطية» على جميع الدول الممتدة حدودها من المغرب إلى باكستان، التي تراوح

تصنيفها بين تلك المنتسبة إلى «محور الشر»، والأخرى المكوّنة لـ «محور الاعتدال».

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد روّج الأمريكيون، بدءاً من عام ٢٠٠٣، لفكرة إنشاء منطقة تبادل حرّ بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط .(MEFTA) وفي حين أمضى الأوروبيون عشر سنوات مضنية في توقيع اتفاقات شراكة مع دول المتوسط، اعتمد الأمريكيون آلية التفاوض الثنائية مع كل دولة على حدة، وتوصلوا بسهولة لافتة إلى توقيع اتفاقيات للتبادل الحرّ مع كل من الأردن (عام ٢٠٠٢) والمغرب والبحرين (عام ٢٠٠٤) وعُمان (عام ٢٠٠٦).

بالتوازي، زادت وكالة «USAID» الأمريكية موازنة العون الاقتصادي والمالي المخصصة للشرق الأوسط، والرامية إلى تسريع الإصلاحات السياسية، وعملية «نشر الديمقراطية» في منطقة الـ «BMENA».

مجدداً وتكراراً، حاول الأوروبيون مجاراة المتغيّرات الكبرى التي شهدتها منطقة المتوسط، فأقروا في عام ٢٠٠٠ ما سمي بـ «الاستراتيجية المشتركة للمتوسط»، ثم قرّروا إطلاق «سياسة الجوار الأوروبية» في آذار/مارس ٢٠٠٣، وتم اعتمادها في عام ٢٠٠٤ لتحلّ مكان الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية اعتباراً من عام ٢٠٠٧، ليعودوا وينكبّوا على وضع مشروع «شراكة استراتيجية للمتوسط والشرق الأوسط» اعتباراً من عام ٢٠٠٤.

تم وضع «سياسة الجوار» لتفعيل علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته، وهي تشمل دول الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية (من دون تركيا، ومع ليبيا)، إضافة إلى أرمينيا، وآذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا.

تقوم هذه المبادرة الجديدة على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجوارها، مع التركيز على ضرورة انجاز الإصلاحات الخاصة بتطوير الديمقراطية بواسطة برنامج للمساعدات المالية مشروط بإحراز تقدم في هذه المجالات.

إلا أن اقتران كثرة التصورات والخطط الأوروبية بقلة تطبيقها على واقع الأرض، بفعل تعقيدات آلية عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، التي تواجه صعوبات دائمة في الانتقال من مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة تنفيذها، أدى إلى إرباك «سياسة الجوار» مقارنة بالفعالية الأمريكية في هذا المجال، التي نجحت في نشر الفوضى في المنطقة بسرعة قياسية.

ثانياً: مشروع الاتحاد المتوسّطي

١ ـ إطلاق الفكرة وتطويرها

في خضمّ حملته الانتخابية، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطاباً في مدينة طولون المطلّة على المتوسّط يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تحدّث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسّط على طريق «إعادة التوحيد»، مركّزاً على مصطلح «التنمية المشتركة» (Co-développement) القائمة، بحسب تعريفه، على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي الحوض، مع ما يتطلّبه ذلك من إنشاء لبنك

استثماري متوسّطي يُعنى بتمويل مشاريع المياه والطاقة وحماية التراث في جوّ من التعاون والتضامن والاحترام المتبادل.

بُعَيد انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية، قام ساركوزي بزيارة دولة المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن مشروعه الرامي إلى بناء «الاتحاد المتوسطي»، عارضاً لخطوطه العامّة، ومقدّماً إياه على أنه «حلمٌ حضاري للسلام والعدالة»، ويشكّل «قطيعة» مع تصرفات الحذر والريبة، وانفتاحاً على «الشجاعة والإقدام»، مضيفاً أنه «حلمٌ واقعي» يقوم على سلسلة من المشاريع الملموسة في مجالات حيوية، يتعيّن تحديدها وإدارتها وإنجازها على نحو براغماتي يتّسم بالمرونة، خاتماً كلمته بتوجيه الدعوة إلى رؤساء دول المتوسّط لعقد اجتماع قمّة تستضيفه باريس صيف عام ٢٠٠٨.

شكّل اللقاء الذي عُقِد في روما بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بين كلّ من الرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء الإسباني ثاباتيرو، ورئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي، والذي خُصِّص لبحث الخطوط العامّة لمشروع «الاتحاد المتوسّطي» محطّة بارزة، حيث اختُتِمَ بمؤتمر صحافي مشترك أطلِقَ خلاله ما سُمّي بـ «نداء روما لاتحاد المتوسّط» الذي تضمّن أفكارَ وأهدافَ المشروع المنشود:

ـ إحلال السلام والتنمية بين ضفتَي المتوسّط، عملاً بروحية معاهدة روما (عام ١٩٥٧)، التي أدّت في نهاية المطاف إلى قيام الاتحاد الأوروبي.

ـ السعي إلى إعادة منطقة حوض المتوسّط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام وازدهار وتسامح، كونها منشأ الثقافة والحضارة.

ـ التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح محرّكاً للتعاون المتوسّطي، دون أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الكلّي.

ـ الحرص على تقديم مشروع «الاتحاد المتوسّطي» كمكمّل لآليات التعاون الأوروبي المتوسّطي الأخرى، ولا سيّما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبيّة، دون الحلول مكانها أو إعاقة عملها، حيث تكمن القيمة المضافة للمشروع في توفير زخمٍ سياسي للتعاون من خلال إشراك المجتمعات المدنية والشركات والهيئات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

ـ توجيه دعوة إلى رؤساء دول جنوب وشرق المتوسّط لحضور قمّة تستضيفها باريس يوم عيدها الوطني في ١٤ تمّوز/يوليو ٢٠٠٨، تجمعهم ورؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي ستتولّى فرنسا رئاسته الدورية اعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، على أن يسبق ذلك عقد مؤتمر مخصّص لدول المتوسّط يوم ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨ في العاصمة الفرنسية.

ـ الشروع في الأعمال التحضيرية خلال الأشهر المقبلة بالتشاور مع الدول المعنية والمهتمّة بالمشاركة في هذا الاتحاد.

٢ ـ المحتوى الأوّلي للمشروع ودوافعه

على الرغم من كثرة تداول مشروع «الاتحاد المتوسّطي» في وسائل الإعلام، واللقاءات

الرسمية والندوات العديدة التي بدأت تُعقَدُ حول الموضوع، ليس هنالك حتى الآن من وثيقة رسمية أو مسوّدة تعرض لتفاصيله ومراحله وآلية عمله، بانتظار إنضاج الأفكار ومناقشتها مع الدول المعنية قبل رفعها إلى قمّة باريس في تمّوز/يوليو المقبل، حيث يُتَوقَّع أن يتمّ اعتماد المشروع بصيغته النهائية إذا ما سارت الأمور على ما يرام إلى حينها.

إلا أننا نعرض في ما يلي للمحتوى الأولي للمشروع، الذي بدأت تلوح ملامحه في كتابات واقتراحات الجهات التي تروّج له:

أ ـ الأسباب الموجبة: يُبرز «المتحمّسون» لمشروع الاتحاد المتوسّطي جملةً من الأسباب والعوامل التي تجعل من السير قُدُماً في إنجازه ضرورة ملحّة على أكثر من صعيد، ومن أهمّها، بحسب رأيهم:

(١) تُعتَبر منطقة المتوسّط مهداً للديانات السماوية الثلاث، ونقطة التقاء الحضارات والثقافات والقارات، كما نقطة فصل بين الشرق والغرب، ومسرحاً لأهمّ النزاعات المسلّحة المتوارثة، ولا سيّما الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لذا يتعيّن على المهتمّين تكثيف الجهود لشدّ أواصر التعاون بين ضفتَي المتوسّط إبعاداً لشبح صدام الحضارات، والسعي إلى بناء منطقة سلام وازدهار، على غرار ما حصل في أوروبا ذاتها، فور انتهاء الحرب العالمية الثانية من نسج للعلاقات الاقتصادية المتينة، وتنفيذٍ للمشاريع الحيوية المشتركة، حيث يتمّ التذكير دائماً بإمكانية تكرار تجربة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA) عام ١٩٥١، التي شكّلت حجر زاوية العمل الأوروبي المشترك حين جمعت ٥١ مشروعاً حيويّاً من حولها.

(٢) تشكّل منطقة المتوسّط خطّاً فاصلاً لشرخ من نوع آخر بين الشمال المتطوّر والجنوب النامي، حيث تبلغ نسبة تفاوت المستويات المعيشية أرقاماً قياسية بين الضفتين (ضعف ما هو عليه الحال بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية)، ممّا يدفع شعوب الجنوب إلى بذل المستحيل لـ «الهجرة» والعيش في أوروبا.

(٣) يتبيّن من دراسة الوضع الديمغرافي لدول جنوب وشرق المتوسّط، أنّه بفعل الازدياد السكاني المطّرد، وبخاصّة في فئة الوافدين إلى سوق العمل، سوف يتحتّم تأمين حوالى ٤٠ مليون وظيفة جديدة خلال الخمس عشرة سنة المقبلة، من ضمنها ٢٠ مليون وظيفة في دول المغرب العربي، ما يعني وجوب تحقيق معدّلات نمو اقتصادي تفوق الحالية بحوالى ٤ بالمئة في هذه الدول.

(٤) لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب وشرق المتوسّط ٢ بالمئة من إجمالي استثماراتها الخارجية، مقارنة بـ ٢٠ بالمئة تخصّصها الولايات المتّحدة الأمريكية لأمريكا الوسطى والجنوبية، و٢٥ بالمئة في حالة اليابان مع جنوب آسيا، وبالتالي يجب العمل على تغيير هذا الواقع المنافي لمبدأ الرشادة الاقتصادية.

(٥) ترسّخت قناعة بأنّ مسار برشلونة لم يحقّق سوى القليل من الطموحات، أكان على صعيد إحقاق السلام وحوار الثقافات أم على مستوى التنمية الاقتصادية، ممّا يحتّم على الدول المعنية إيجاد وسائل عمل بديلة، توخّياً لنتائج أفضل من خلال التركيز على

الأفعال الملموسة، كما يتعيّن التخلّص من عقلية السيطرة التي أدّت أيضاً إلى تعثّر «الشراكة الأوروبية ــ المتوسّطية» و«سياسة الجوار»، حيث انبرى الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء الدروس لدول الجنوب وإملاء الشروط عليها، فيجب الابتعاد عن منطق المركز المتطوّر في مقابل الأطراف المتخلّفة (Centre/périphérie) الذي يؤدّي إلى اتفاقات غير متكافئة، ليتمّ الارتقاء إلى روحية قائمة على المساواة وصيغة القرار المشترك (Co-décision).

(٦) ينبغي على الاتحاد الأوروبي توفير الإرادة السياسية للانفتاح على جنوب المتوسّط، بعد أن استحوذ التوسّع نحو أوروبا الشرقية على الاهتمام الأكبر والقسط الأوفر من الدعم المالي خلال عقد التسعينيات، ولم يزل، حيث تمّ تخصيص حوالى ٥٠ مليار يورو للفترة (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٦) مقابل خمسة مليارات فقط لدول الضفّة الجنوبية.

(٧) يُجمِع المعنيون على وجوب معالجة المشكلات البيئية في منطقة حوض المتوسّط، عملاً بمبادئ التنمية المستدامة للأسباب التالية:

ــ وجود مخاطر تلوّث حقيقيّة لمياه البحر بفعل الحركة الناشطة للشحن البحري، وبخاصة السفن الناقلة للمواد النفطيّة.

ــ تزايد عدد السكّان في دول جنوب الحوض، إذ تتوقّع الأمم المتحدة أن تقطن ٤٠٠ مليون نسمة الضفة الجنوبية بموازاة ٤٠٠ مليون نسمة أخرى على الضفّة الشمالية بحلول العام ٢٠٥٠، ممّا يشكّل ضغطاً إضافيّاً على التوازن البيئي الهشّ لمنطقة المتوسّط.

ــ ازدهار حركة السياحة في المنطقة التي تحتّل المرتبة الأولى في العالم، لجهة عدد السياح البالغ ٢١٨ مليوناً في عام ٢٠٠٠ (٨٥ بالمئة منهم أوروبيون)، ومن المتوقّع أن يصّل هذا العدد إلى ٤٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥.

ــ الضرر الناجم عن التغيّرات المناخية، كالانحباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض ذات الانعكاس السلبي على مخزون التنوّع البيولوجي الذي تزخر به سواحل المتوسّط.

ــ الأولوية التي يجب أن يحظى بها قطاع المياه، الذي يمكن أن يشكّل أساساً للعمل المشترك البنّاء، في الوقت الذي يتوقّع الكثيرون أن تكون المياه المصدر الأول لنزاعات القرن المقبل. وعليه، يجب استنفار الجهود المالية والفكرية والقانونية لتحسين إدارة هذا القطاع الحيوي، من خلال الحفاظ على الموارد المتاحة، وتحسين نوعيتها، كي تبقى متوفّرة لشعوب المنطقة.

ب ـ المقترحات المقدّمة: يعكف الخبراء حالياً على وضع مقترحاتهم الخاصّة بمشروع «الاتحاد المتوسّطي»، بالتزامن مع استمرار الاتصالات واللقاءات بين دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسّطية، حيث يمكن تناول محاور البحث على الشكل التالي:

(١) **المساحة الجغرافية والسياسية**: يدور النقاش حول الصيغة الأمثل الواجب اعتمادها بالنسبة إلى العضوية في «اتحاد المتوسّط»، حيث طرحت التصوّرات التالية:

ــ تصوّر واسع يقضي باعتماد السياسة نفسها لعضوية الشراكة الأوروبية ــ المتوسّطية،

أي «٢٧+١٢»، حيث لا يخفي المتابعون توجسّهم من هكذا توجّه، كونه لن يسهم في حلحلة المشكلات، نظراً إلى كثرة المشاركين وتشعّب أولويّاتهم، إلا أنّ ألمانيا وبعض دول أوروبا الشمالية تصرّ، كما سنرى لاحقاً، على هذه الصيغة.

ـ تصوّر ضيّق يقوم على اعتماد صيغة «٥+٥»، أي خمس دول أوروبية، وهي: فرنسا وأيطاليا وإسبانيا ومالطا والبرتغال، وخمس أخرى جنوبية، وهي: الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، حيث يرى المعنيون أنّ فرص نجاح المشروع في هذه الحالة ستكون أكبر لضمّه الدول الأكثر ارتباطاً بين شمال وجنوب المتوسّط، التي يمكن أن تشكّل العمود الفقري للاتحاد المتوسّطي القابل للتوسيع لاحقاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مصر واليونان أبديتا رغبتهما في المشاركة في هذه الصيغة لتصبح «٦+٦».

ـ تصوّر ثالث يحصر العضوية بالدول الاثنتين والعشرين المطلّة على المتوسّط، على أن تكون المشاركة طوعية، إضافة إلى العضوية الحكمية للاتحاد الأوروبي (كمؤسسة) وجامعة الدول العربية.

تقترح لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية اعتماد صيغة العضوية المتغيّرة بحسب المشاريع المطروحة (Géométrie variable selon les projets)، بحيث تكون الدول المتوسّطية دائمة العضوية، بينما تمنح الدول الأخرى المعنية ببعض المشاريع المحدّدة عضوية غير دائمة.

(٢) **الهيكلية التنظيمية**: يشدّد المعنيون على ضرورة مراعاة أربعة مبادئ لدى وضع الهيكلية التنظيمية لمشروع الاتحاد المتوسّطي، وهي: تلافي الازدواجية مع المؤسسات المتوسّطية الموجودة، والمساواة بين الدول المشاركة، وصيغة العضوية المتغيّرة، والانفتاح على المجتمع المدني.

ومن ناحية أخرى، تمّ رفع المقترحين التاليين:

ـ تأسيس «مجموعة المتوسّط» (G-Med) المؤلّفة من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد المتوسّطي، على غرار ما هو حاصل في مجموعة الدول الثمانية (G8)، حيث تضطلع بإعطاء الزخم السياسي للمشروع المنشود.

ـ إنشاء «وكالة المتوسّط» المولجة بتحديد المشاريع الحيوية الملموسة، تمهيداً لتنفيذها بالتنسيق مع المجتمع المدني، وهي تقوم بمهامها على مستوى وزاري، وآخر ميداني.

(٣) **العلاقة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي**: يؤكّد مصمّمو مشروع «الاتحاد المتوسّطي» عدم تناقضه وسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسّطية، وعدم سعيه إلى الحلول مكان هيئاتها أو التنافس معها، بل هو يكمّلها ويتناغم مع طروحاتها لجهة تجاوز الإطار الثنائي الضيّق (الاتحاد الأوروبي/جنوب المتوسّط) المطبّق في حالتي مسار برشلونة وسياسة الجوار للارتقاء إلى شراكة متعدّدة الأطراف قائمة على مبدأ المساواة.

لذا، وإزالة لأي التباس، يقترح البعض توقيع «شرعة شراكة» بين الاتحاد الأوروبي و«الاتحاد المتوسّطي» تتضمّن الآتي:

ــ العضوية الحكمية والدائمة للاتحاد الأوروبي في «الاتحاد المتوسّطي».

ــ احترام «الاتحاد المتوسّطي» لمنجزات مسار برشلونة.

ــ التأكيد أنّ عضوية الدول في «الاتحاد المتوسّطي» لا تشكّل بديلاً من إمكانية نيل العضوية في الاتحاد الأوروبي، وهي نقطة جرى وضعها خصّيصاً لطمأنة الهواجس التركية، كما سنرى لاحقاً.

ــ آلية مشاركة الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع «الاتحاد المتوسّطي».

(٤) **المشاريع المشتركة**: يُراد للمشاريع الملموسة أن تشكّل العصب المكوّن لـ «الاتحاد المتوسّطي»، حيث يطمح مطلقو المبادرة إلى تلبية الاحتياجات الحيوية لشعوب المتوسّط من خلال إنجاز العديد منها بالاستناد إلى المبادئ التالية: توخّي تحقيق النتائج الملموسة، واعتماد آلية القرار المشترك والمتكافئ، وإفساح المجال أمام المشاركة الإرادية، والانفتاح الكامل على المجتمع المدني بغية تحديد الاحتياجات، انطلاقاً من القاعدة، وليس من قمّة الهرم.

وعلى خطّ آخر، يجري العمل حالياً على تحديد القطاعات التي يجب أن تحظى بالأولوية، ومنها: المياه، والبيئة، والتقارب الثقافي والمعرفي والعلمي، وتنقية حوض المتوسّط من آثار التلوّث، والطاقة الشمسية.

(٥) **مصادر التمويل**: على الرغم من الحماسة التي يبديها أصحاب فكرة «الاتحاد المتوسّطي» في الترويج لمشروعهم، تبقى مسألة التمويل هي العقبة الأساسية الواجب تذليلها قبل الانتقال إلى الترجمة العملية، خاصة مع انحسار معدّلات النموّ الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، وتواضع توقّعات السنوات المقبلة، ممّا يستوجب تقليص الموازنة الأوروبيّة المشتركة.

ينطلق المعنيّون من ملاحظة أساسية تقول إن جوهر المشكلة لا يكمن في قلّة الموارد الماليّة المتاحة في منطقة المتوسّط، وإنما في الافتقار إلى التنسيق بين مصادر التمويل المتنوعة والمتفاوتة بين بلدان جنوب المتوسّط بتفاوت الدخل الوطني، مروراً بعائدات صادرات الموارد الطبيعية، من نفطٍ وغازٍ وغيره، وعائدات الحركة السياحية النشطة، وتحويلات الجاليات الاغترابية واليد العاملة المهاجرة، وصولاً إلى مستوى دعم المجتمع الدولي (العون الإنمائي الثنائي أو المتعدد الأطراف لدواعٍ اقتصادية أو خدمة لمصالح سياسية وإستراتيجية، وبرنامج «MEDA» للشراكة، وبرنامج «IEVP» للجوار الأوروبي، وقروض البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار، ومِنَح وقروض الصناديق العربية والإسلاميّة، كالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الإسلامي للتنمية وقروض البنك الأفريقي للتنمية... إلخ).

إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك، لم تؤدّ هذه الإمكانات المالية المتوافرة إلى إحداث النهضة المطلوبة، إذ بقيت اقتصادات المنطقة تتخبّط في ضعف قاعدتها الإنتاجية، التي تعاني اختلالات هيكلية أبقتها رهينة للريوع، لتفوّت عليها فرصاً ثمينة لاجتذاب

الاستثمارات الخارجية، حيث بقي جنوب وشرق المتوسّط الأقل جذباً للاستثمار الدولي المباشر (٣ بالمئة فقط من حجمه الإجمالي) بفعل غياب البيئة القانونية السليمة والضامنة ضدّ المخاطر.

من ناحية أخرى، حُرِمَت الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم (PME)، التي عادةً ما تشكّل المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي، ولتوفير فرص عمل جديدة، من التمويل الملائم لصحة أدائها. لذا، يقترح المعنيون جملة من الإجراءات، من أبرزها:

ـ تأسيس مجموعة المستثمرين الماليين لمنطقة المتوسّط (GIFMED)، التي تضمّ المؤسسات الراغبة في تمويل المشاريع الملموسة لـ «الاتحاد المتوسّطي».

ـ إنشاء مؤسسة مالية تتغذّى من ودائع المهاجرين، وتقوم بتحويل الودائع القصيرة الأجل إلى توظيفات وقروض طويلة الأجل توضع في تصرّف كل من الشركات الصغيرة والمتوسّطة واستثمارات القطاع الخاصّ، كما تتولّى مهامّ ضمان الاستثمارات الخارجية من المخاطر التي تحول دون تدفقّها على المنطقة.

إذاً، ترتكز هذه المقترحات على إيجاد بيئة تمويلية مؤاتية لجذب فوائض المدّخرات المتوفـرة بكثرة في أوروبا، وخاصةً في الخليج العربي، نحو توظيفات مربحة ومنتجة جنوب المتوسّط، مع ما يتطلّبه ذلك من تطويرٍ لأسواق المال المحليّة وللبيئة القانونية، التي من شأنها أن تعزّز ثقة المستثمرين من خلال ضمانها لالتزاماتهم.

لا بل يذهب البعض إلى اقتراح تأسيس بنك متوسّطي يلعب دور الوسيط أو «الشريان المالي» الذي يجرّ المدّخرات من مصادرها المختلفة، ويضخّها في مشاريع «الاتحاد المتوسّطي» الحيوية، كما في شركات القطاع الخاصّ المتعطّشة إلى تمويل نشاطها.

ج ـ المواقف المختلفة من مشروع «الاتحاد المتوسّطي»: ما إن انتهى الرئيس الفرنسي من إطلاق مشروعه حتى توالى صدور المواقف والتعليقات، التي تراوحت بين المؤيدة والمعارضة، مروراً بتلك المشروطة بتقديم مزيدٍ من التوضيحات.

(١) **المواقف المؤيدة**: ظهرت المواقف المؤيدة لمشروع «الاتحاد المتوسّطي» في عددٍ من الدول الأوروبية المطلّة على المتوسّط، ولا سيّما في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، حيث صرّح السفير آلان لوروي (Alain Leroy) أنّ ٢٢ دولة متوسّطية من أصل ٢٥ أبدت اهتمامها بفكرة هذا المشروع بانتظار تبلور إطاره العملي.

في هذا السياق، يعدّد المسؤولون المؤيدون الدوافع الاستراتيجية الداعمة لموقفهم:

ـ أن تحديات العولمة وحركة انتقال عوامل الإنتاج حتّمت على دول الشمال المتطور الانخراط في تكتّلات إقليمية مع جوارها الجنوبي، وبالتالي، يتعيّن على أوروبا أن تحذو حذو الولايات المتحدة واليابان في هذا المجال.

ـ لقد استحوذت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية على الجهدين السياسي والمالي الأكبرين خلال عقد التسعينيات بتشجيع جوهري من ألمانيا، حيث أدار

الجانب الأوروبي ظهره لجنوب المتوسّط، وقد حان وقت إعادة بعض من التوازن إلى العلاقات الاستراتيجية لأوروبا.

ـ بعد زيادة عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ٢٧، بات هناك العديد منها لا يكترث للأهمية الاستراتيجية التي يمثّلها جنوب المتوسّط، حيث تتبعثر اهتمامات «سياسة الجوار» بين المغرب وبيلاروسيا دون مراعاة خصوصية المتوسّط، وبالتالي يجب حصر المشاركة في «الاتحاد المتوسّطي» بدول جنوب أوروبا المطّلة على المتوسّط، حيث يمكن الاعتداد بتجربة «مجلس دول بحر البلطيق» لعام ١٩٩٢، الذي كان يضمّ ١١ دولة مطلّة على هذا البحر، من ضمنها روسيا وألمانيا، فضلاً عن المفوّضية الأوروبية، مع منح فرنسا وبريطانيا صفة العضو المراقب. وقد أنشئت أمانة سرّ مهمّتها تشجيع الحوار السياسي والتعاون في المجالات الحيوية كافّة.

ـ أدّت أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، واستعار النزاع العربي ـ الإسرائيلي إلى تأجيج الصراعات، ولا سيّما الدينية منها، مع تنامي الحركات الإسلامية المتطرّفة وانتشار «الإرهاب»، ممّا بات يشكّل تهديداً حقيقيّاً لاستقرار وأمن الدول الأوروبية كافّة التي يعيش فيها مواطنون وجاليات إسلامية واسعة، وبخاصة تلك المطلّة منها على المتوسّط.

ـ ينظر بعض الأوروبيين بعين القلق إلى محاولات توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة، من خلال التغلغل في معاقل الفرنكوفونية شمالي أفريقيا، ولا سيّما بواسطة الاتفاقات الثنائية مع دول المغرب، وبالتالي يرى البعض أنّ المسألة باتت مصيرية ووجودية بالنسبة إلى موقع أوروبا في منطقة المتوسّط والعالم.

ـ يتوجّس الأوروبيون من التعاون المستقبلي الذي يمكن أن ينشأ بين دول جنوب المتوسّط من جهة، وكلّ من القوتين الصاعدتين الصين والهند، حيث يمكن للصين مثلاً المتعطّشة إلى الموارد الطبيعية من نفطٍ وغازٍ وغيره، أن تتقدّم بمساعدات وباستثمارات تنموية حيوية تجاه دول المنطقة، ممّا يؤسس لنفوذ اقتصادي وسياسي لها على حدود أوروبا، خاصّة إذا ما استمرّ تلكؤ الأوروبيين وتعثر المشروع الأمريكي، وهذا ما بدأ يحصل في بلد كالجزائر.

ـ يجري التلميح إلى أن من بين الأسباب الكامنة وراء مشروع الرئيس ساركوزي هو إعادة بعضٍ من التوازن إلى «سياسة فرنسا العربية»، التي حصرت تركيزها خلال الفترة الأخيرة من ولاية الرئيس جاك شيراك بقضايا الشرق الأوسط (القرار رقم ١٥٥٩ وأزمة لبنان) على حساب مصالحها في المغرب العربي.

ـ شكّل موضوع «الحدّ من الهجرة» أحد أبرز شعارات الحملة الرئاسية للمرشّح ساركوزي، الذي عمد فور تسلّمه مهامّه الرئاسية إلى استحداث وزارة جديدة لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية، حيث قضت خطّة العمل بدعم عملية التنمية في دول المغرب العربي المصدّرة لليد العاملة، واعتماد سياسة هجرة انتقائية وصارمة تلبّي الحاجات المحدّدة للاقتصاد الفرنسي، مع ما يستلزم من تكثيفٍ لعمليات الترحيل.

(٢) **المواقف المعترضة**: كما هو الحال بالنسبة إلى المواقف المؤيدة، سرعان ما ظهرت تلك المعترضة على مشروع «الاتحاد المتوسّطي» في ألمانيا، ومن ورائها دول أوروبا الشمالية والشرقية والمفوّضية الأوروبية، فضلاً عن تركيا:

ـ تنظر **تركيا** إلى هذا المشروع بعين الريبة، إذ ترى فيه محاولة من الرئيس الفرنسي، المعروف بمعارضته لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، للالتفاف على طموحها عبر استدراجها إلى صيغة تعاون بديلة.

ـ أمّا بالنسبة إلى **ألمانيا**، فالمسألة أكثر تعقيداً وحساسية:

ـ ترى ألمانيا ودول أوروبا الشمالية ـ ومن ضمنها بريطانيا ـ أن مشروع الرئيس ساركوزي يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسّطي، كمطيّة لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في هذه المنطقة، من خلال الإفلات من مؤسسات وسياسات الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

ـ تعتقد ألمانيا أن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال مشروع «الاتحاد المتوسّطي» إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي الراكد، عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في منطقة المتوسّط.

ـ تعتبر المستشارة الألمانية ميركل أن المشروع بصيغته المطروحة، ينطوي على تفرّد من شأنه أن يتسبّب في انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يصبح لكلٍّ سياسته.

ـ تؤكّد ألمانيا على أن منطقة المتوسّط هي مسؤولية أوروبية مشتركة، وليست محصورة بالدول المطلّة على حوض المتوسّط، فكما هذه الأخيرة معنية بمستقبل حدود أوروبا مع أوكرانيا وروسيا، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الشمالية التي يجب أن يؤخذ برأيها حول مصالح الاتحاد الأوروبي جنوب المتوسّط.

لذا، ترفض ألمانيا مشروع «الاتحاد المتوسّطي» بشكله الحالي، محبّذةً الاستعاضة عنه بالتحرّك جنوباً من ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أي من خلال تفعيل وتعزيز مسار برشلونة المتعدّد الأطراف، حيث يصبح بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة.

٣ ـ نتائج اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسيل

يرى المراقبون أنّ اختلاف وجهات النظر الفرنسية ـ الألمانية حول مشروع «الاتحاد المتوسّطي» أدّى إلى تأجيل قمّة ساركوزي ـ ميركل التي كان يفترض أن تعقد في مقاطعة بافاريا، حيث استعيض عنها بلقاءٍ عُقِد بينهما يوم ٣ آذار/مارس في هانور على هامش المعرض الدولي لتقنيات الاتصالات، تمّ خلاله الاتفاق على عددٍ من النقاط تمهيداً لعرضها على اجتماع المجلس الأوروبي، الذي التأم بحضور رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في بروكسيل يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

عكست النتائج التي تمخّضت عن هذا الاجتماع صيغة الحلّ الوسط بين الاندفاع

الفرنسي والتحفّظ الألماني، فمن جهة، جرى احتواء طموحات الطرح الفرنسي من خلال إدراج المشروع الذي اتُّفِقَ على تسميته «الاتحاد من أجل المتوسّط» في الإطار المؤسساتي للاتحاد الأوروبي بما يعنيه ذلك من:

ـ ارتكاز المشروع الجديد على مؤسسات مسار برشلونة الذي تحوّل إلى اتحادٍ من أجل المتوسّط.

ـ تمتّع جميع دول الاتحاد الأوروبي بالعضوية الكاملة، بخلاف الرغبة الفرنسية القاضية بمنح صفة العضو المراقب لتلك التي لا تطلّ على حوض المتوسّط، كما هو معمول به في «مجلس دول بحر البلطيق».

ـ استمرار سياسة حصر سلطة القرار المالي بالمفوضيّة الأوروبية، مع استبعادٍ لأي صيغة تمويلية بديلة.

من جهته، اعتبر الرئيس ساركوزي أنه حقّق إنجازاً عندما نجح في جمع شركائه الأوروبيين حول مشروع جديد للمتوسّط، بحيث باتوا مقتنعين بضرورة عدم الاكتفاء بالمنجزات المتواضعة لمسار برشلونة، كما بوجوب عدم إدارة الظهر مجدّداً لمنطقة جنوب المتوسّط، مع ما يعنيه ذلك من انتزاعه موافقة المجلس الأوروبي على عقد القمّة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسّط في باريس (١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨) برئاسته.

واستكمالاً، تمّ إقرار صيغة الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسّط (رئيس من دول الشمال، وآخر من الجنوب)، على أن يتمّ عقد قمّة دورية مرّة كلّ سنتين، إضافة إلى إنشاء أمانة سرّ يتولّاها ممثّل عن دول الجنوب مع أمين سرّ مساعد من دول الشمال، والعكس بالعكس.

إذاً، وبالمحصّلة، اتّخذ المجلس الأوروبي قراراً مبدئياً بتطوير «الشراكة الأوروبية ــ المتوسّطية» إلى «اتحاد من أجل المتوسّط» يقوم، كما أسلفنا، على فكرة المشاريع المشتركة الملموسة في المجالات الحيوية، توخّياً لنتائج عملية، على أن تُستكمل المشاورات الآيلة إلى وضع خطّة العمل المتكاملة خلال الأشهر المقبلة التي تفصلنا عن موعد انعقاد قمّة باريس في ١٣ تمّوز/يوليو ٢٠٠٨.

خاتمــة

يتبيّن لنا ممّا تقدّم أنه، وعلى مرّ التاريخ، كانت العوامل السياسية والاستراتيجية ملازمة لجميع المبادرات الاقتصادية والمالية والثقافية، التي تقدّمت بها أوروبا تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسّط.

فـ «التاريخ المشترك» الذي غالباً ما يشار إليه كأحد أبرز العوامل المشجّعة على التعاون الأوروبي ــ المتوسّطي، شهد حِقَباً لا تنمّ عن بالغ حرصٍ أوروبي على رفاهية شعوب جنوب وشرق الحوض.

فمن حقبة الصراع مع الإمبراطورية العثمانية، ومروراً بالحقبة الاستعمارية، حيث

استغلّت أوروبا موارد المتوّسط لبناء عظمتها، وإحكام سيطرتها، ومراكمة رأسمالها، ومدّ نهضتها الصناعية بعوامل الإنتاج الضرورية، إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، وما تخلّلها من مجازر بحق اليهود الأوروبيين أدّت إلى دفع تعويضٍ بريطاني ـ فرنسي لهم، تمثّل بتأسيس دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وبدعم عسكري ومالي وسياسي لامتناه لها (العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وإنشاء فرنسا مفاعل ديمونة النووي، وتزويد سلاح الجو الإسرائيلي بطائرات «ميراج» الفرنسية التي كان لها الدور الحاسم في احتلال الأراضي العربية في حرب ١٩٦٧ ... إلخ)، ممّا تسبّب في دخول الوطن العربي في صراع مرير استنزفه، وبدّد ثرواته، وما زال مستمرّاً حتى اليوم، لعبت أوروبا دوراً سلبيّاً في توسيع الهوّة التنموية بين ضفتَي المتوسّط، التي تتوجّس من مخاطرها اليوم.

من ناحية أخرى، لم يهبّ الأوروبيون لاستنباط المبادرات والحوارات إلا عندما بدأوا يشعرون أنّ مصالحهم الاستراتيجية ورفاهية شعوبهم بات يتهدّدها اهتراء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية في الوطن العربي.

ففي هذا السياق، ابتُدِع الحوار الأوروبي ـ العربي غداة الحظر النفطي الناتج من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ونفضت السياسة المتوسّطية لأوروبا الغبار عنها إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، وخلوّ الساحة أمام هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، في ظلّ الحنين الأوروبي إلى ماضٍ بعيد، وأطلق مسار برشلونة في غمرة الانتصار الأمريكي في حرب الخليج مع اقتراب حلول التسوية في الشرق الأوسط إلى حيث ستتدفق رساميل العولمة للفوز بعقود واستثمارات السلام المربحة، قبل أن تظهر سياسة الجوار الأوروبية للتكيّف مع تسارع الحراك الاستراتيجي في الشرق الأوسط، عقب احتلال الجيش الأمريكي للعراق، وظهور مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الرامي إلى نشر «الديمقراطية» كأفضل وسيلة لمحاربة «الإرهاب»، فأصبح عنوان السياسة المتوسّطية لأوروبا يدور حول تشجيع حوار الثقافات، تلافياً لصدام الحضارات، والدفع باتجاه إنجاز الإصلاحات السياسية والديمقراطية في دول جنوب وشرق المتوسّط، التي بات يُنظَر إليها كمصدر للنزاعات وللتهديد «الإرهابي»، في ظلّ انتشار الجاليات العربية والمسلمة المهاجرة في المدن الأوروبية.

في هذا السياق، يتمّ اقتراح مشروع «الاتحاد من أجل المتوسّط» مع فارق عن المبادرات السابقة يتمثّل بثلاثة عوامل:

ـ طغيان البعد الشخصي على هذا المشروع، الذي بات مقترناً باسم الرئيس الفرنسي ساركوزي المندفع لتحقيق إنجازات واختراقات ملموسة على المستويات كافة، ومن بينها المستوى المتوسّطي.

ـ تعبير المشروع عن تباين استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين محورين: **الأول** تقوده فرنسا المشدودة جنوباً نحو معاقلها الفرنكوفونية القديمة، وبخاصة في المغرب العربي، بينما تحظى الحدود الشرقية لأوروبا ومستقبل العلاقة مع روسيا وجوارها باهتمام المحور الألماني.

ـ تزامن إطلاق المشروع مع انسداد آفاق التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، بخلاف ما كان عليه الحال يوم انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية ـ المتوسّطية، وقد انعكس ذلك منذ البداية في رغبة الأوروبيين في تجاهل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مشروع «الاتحاد من أجل المتوسّط»، بهدف تجنيبه آثاره السلبية. لكن إن دلّ ذلك على شيء، فهو يدلّ على الالتزام الكامل لدول أوروبا بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، تحت مظلة الحلف الأطلسي. وهنا نلفت الانتباه إلى أن الاختلاف الفرنسي ـ الألماني حول مسائل الاتحاد الأوروبي يقابله تلاقٍ حول العلاقات الوثيقة والدعم الكامل لكل من الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية لإسرائيل.

يبقى السؤال الجوهري: إلى أي مدى يمكن لمشروع «الاتحاد من أجل المتوسّط» الإسهام في تحقيق التنمية المفقودة والمرتجاة في جنوب وشرق المتوسّط؟

من المعروف أن احتياجات المنطقة كبيرة ومتشعّبة، حيث يمكن للتكنولوجيا والخبرات الأوروبية أن تلعب دوراً بنّاءً في تطوير القطاعات الحيوية من خلال المشاريع الملموسة الموعودة، وبالتالي ينبغي على دول جنوب وشرق المتوسّط أن تتعاطى مع هذه المبادرة بانفتاح ودراية، علّها تسهم في إنتاج بعض المفاعيل الإيجابية على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أن الجهد الأكبر يقع، بطبيعة الحال، على عاتق بلدان الجنوب، ومن ضمنها الدول العربية التي يتعيّن عليها أن تتحرّك وفق خطط عمل مدروسة تمكّنها من النهوض تدريجياً للاستفادة من الفرص السانحة لسلوك طريق التنمية الطويل، من خلال الحدّ الأدنى من العمل الاقتصادي والسياسي العربي المشترك، بدلاً من الإصرار على البقاء في موقع المتلقي لمبادرات خارجية، تطلّ تارةً من الولايات المتحدة، وطوراً من أوروبا.

أيجوز مثلاً في زمن العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، الذي تتخذ منه أوروبا دافعاً لـ «الانفتاح» على جوارها المتوسّطي، أن يبقى الوضع الهزيل لحركة التجارة والاستثمارات العربية البينية على ما هو عليه؟ أيعقل أن تتقدّم أوروبا للعب دور الوسيط بين الفوائض المالية لدول الخليج العربي المكدّسة في المصارف والبورصات وأسواق المال الغربية من جهة، واحتياجات باقي الدول العربية من جهة أخرى؟ أليس من شأن بعضٍ من التقارب العربي أن يُسهِم في توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتطوير القطاعات الحيوية العربية، خاصّة في ضوء الارتفاع القياسي لأسعار النفط؟ ألا يمكن للتضامن العربي أن يخفّف من معاناة الشعبين الفلسطيني والعراقي، وأن يؤدّي إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الصحراء الغربية، كما للأزمة اللبنانية؟!

يُستَدلّ ممّا سبق أن التنمية، بتعريفها كعملية اقتصادية واجتماعية مترابطة ومتواصلة، إنما هي عملية سياسية في الدرجة الأولى تتمحور حول وضع الإطار المؤسساتي المؤاتي لتمكين (Empowerment) الفرد والمجتمع وتطوير قدراتهما على حدّ سواء. وبهذا الخصوص نحيل المعنيين على تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي التي قام بوضعها خبراء واقتصاديون عرب بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على امتداد

أربع سنوات (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥)، حيث أنجزوا مسحاً شاملاً للمعوقات التي تعترض مسار التنمية في الوطن العربي، ولعلّ أبرزها وأهمها على الإطلاق (إضافة طبعاً إلى مواضيع الافتقار إلى مجتمع المعرفة، وإلى دور المرأة، وانتشار الثقافة الريعية، والفقر والتفاوت الاجتماعي، وضعف القاعدة الصناعية، وانعدام العدالة الضريبية ... إلخ)، يكمن في غياب حكم القانون، والعدالة المستقلّة النزيهة، والحريّات السياسية والمدنية الأساسية. لذلك، تمّ تصنيف بلدان المنطقة العربية باعتبارها دول «الثقب الأسود»، حيث ما يزال الإنسان العربي عالقاً بين مطامع القوى العالمية المتنافسة، ومستلزمات مواصلة التحكّم بمصيره من قبل حكّامه ■

المراجع

عتريسي، طلال. «مسار الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية وعقباته.» **النهار**: ٢٢/٤/١٩٩٩.

Cercle des Economistes et Hubert Védrine. *5 + 5 = 32: Feuille de route pour une union méditerranéenne*. Paris: Perrin, 2007.

«Comment construire l'Union méditerranéenne?.» (Rapport d'information no. 449, Assemblée nationale, commission des affaires etrangères, treizième législature, décembre 2007).

Corm, Georges. *La Méditerranée, espace de conflit, espace de rêve*. Paris: L'Harmattan, 2001. (Comprendre le moyen-orient)

_____. *Le Proche-Orient éclaté: 1956-2006*. Paris: Gallimard, 2005. (Folio histoire)

De Charette, Hervé. «Sauvons l'Union Méditerranéenne.» *Le Monde*: 1/3/2008.

«Euro-Mediterranean Partnership Agreements: Critical Assessment.» (E/ESCWA/ED/1999/2).

Paugam, J. M. et D. Schmid. «Une nouvelle rivalité transatlantique en Méditerranée?.» *Politique étrangère*: no. 4, hiver 2004.

«Rapport du groupe d'experts réuni par l'Institut de la méditerranée sur le projet d'union méditerranéenne.» (L'Institut, Marseille, octobre 2007).

Rousselin, Pierre. «Méditerranée: Discorde entre Nicolas Sarkozy et Merkel.» *Le Figaro*: 26/2/2008.

Schmid, Dorothée. «L'Europe au Moyen-Orient: Une présence en mal de politique.» dans: *RAMSES 2007*. Paris: Institut français des relations internationales (IFRI), 2006. pp. 127-136.

Véglio, Catherine. «Dossier: UE et Méditerranée: Un futur à partager.» *Confrontations europe, la revue*: no. 81, janvier-mars 2008, pp. 14-35.

مكانـة الديـن فـي النظـام الملكـي بالمغـرب

محمود صالح الكروي

أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة بغداد.

مقدمـة

يكشف ميراث الأمم والشعوب أن الدين كان وما زال وسيبقى يتصل ويتحكّم بالحاجات والمشاعر والقيم والتطلعات البشرية الأكثر عمقاً، وأن تأثيره حاضر وملموس باستمرار في أغلب مجالات الحياة الفردية والجماعية، وهكذا الحال بالنسبة إلى الدين الإسلامي الذي شكّل على مدار تاريخه الطويل وما زال بؤرة كلّ القيم (حتّى تلك التي تحكم السياسة)، والنظام الملكي في المغرب يعدّ أنموذجاً لذلك. عليه، فإن مكانة الدين تبقى بحاجة إلى المزيد من البحث والتقصّي والدراسة، ولا سيما أن العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه سجّل عودة الدين وبقوة بعد تراجع ثقة البعض في الأيديولوجيات العصرية وقدرتها على الخلاص وتحقيق التنمية. ونظراً إلى أهمية موضوعة الدين، فإن البحث لن يركز على دراسة الدين ومما فيه من عقائد دينية، ولا يهدف إلى الكشف عن الأسس الاجتماعية أو الأصول التاريخية للظاهرة الدينية[1]، وإنما هدف الدراسة هو معرفة ماهية مكانة الدين في النظام الملكي المغربي المعاصر، والآليات التي يعتمدها في قيادة الدولة ومؤسسات المجتمع. والذي دفعني إلى الكتابة في هذا المجال هو أن ما يعرفه المغاربة عن المشرق أكثر مما يعرفه أهل المشرق عن المغرب. فالمغرب يتميز بخصوصية منفردة تميّزه من سائر بلدان العالم العربي والإسلامي. وبسبب جهل هذه الخصوصية وقع في أخطاء جسيمة في أسلوب تعامله مع المغرب.

أولاً: خصوصية المغرب

من أبرز عناصر الخصوصية هو أنّه منذ الفتح العربي الإسلامي للمغرب الأقصى في القرن السابع للميلاد بقي المغرب وما زال محافظاً على استمرارية هذا التاريخ حتّى يومنا هذا، بحيث جعل من الإسلام نقطة بداية تاريخ المغرب[2]. وقد أكدت ذلك وثيقة المطالبة

---

(١) للتوسع، انظر: حيدر إبراهيم علي، «الأسس الاجتماعية للظاهرة الدينية: ملاحظات في علم اجتماع الدين،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٣.

(٢) محمد ضريف، **تاريخ الفكر السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٨٨)، ص ٢٣.

بالاستقلال في ١١/١/١٩٤٤[٣]، دون أن يعني ذلك جهلاً بالماضي الأسبق للمغرب، بل إن الدولة في المغرب هي ليست وحدات سياسية قطرية عابرة وظرفية خلقها الاستعمار لتكريس التجزئة، وإنما تمثل دولة ذات تاريخ معروف ومشهود له، ورمزاً مرجعياً للوجود السياسي لهذا الشعب لا يمكن التخلّي عنه، وإن كانت معظم الأنظمة تعيش أزمة مختلفة الحدّة على صعيد الشرعية، وعلى صعيد القدرة على الإنجاز[٤]. فتكوين الدولة المغربية واقع قائم يعود إلى أزمنة تاريخية موغلة في القدم، وتتميز بوجود ركائز تذكر لدولة فاعلة[٥]، سبقت الامتداد الاستعماري بكثير، ولكنها تأثرت إلى حدّ بعيد بالتجربة الاستعمارية، وبرد الفعل الوطني على هذه التجربة[٦]، بحيث يكاد كلّ شيء في تاريخ المغرب وفي بنيته الاجتماعية يسهم في جعل الدولة المحرّك المركزي في عمليات الإدماج والتنمية[٧]. وقد تشكّل هذا الواقع بفعل وجود ركائز واعتبارات مثلت الخصوصية المغربية فيها مجموعة من الثوابت والمقوّمات أبرزها الآتي:

١ ـ الاستمرارية التاريخية للدولة المغربية منذ الفتح العربي الإسلامي، أي منذ ما يقارب أربعة عشر قرناً وما زالت حتّى اليوم، ويدخل في إطار هذه الاستمرارية التاريخية الدولة العلوية التي تحكم المغرب منذ عام ١٦٥٠ وحتّى يومنا هذا، أي منذ أكثر من ثلاثة قرون ونصف، وهي تقبض على زمام قيادة الدولة ممثلة حالياً بجلالة الملك محمد السادس[٨].

٢ ـ إن المغرب هو البلد العربي الوحيد الذي لم يخضع للاحتلال العثماني نتيجة لبسالة وشجاعة المغاربة في التصدّي للاحتلال ومنعه وحماية الثغور، وبالتالي لم يعترف ملوك المغرب بسلطة الباب العالي الدينية طيلة أربعة قرون، بل كان المغرب بمثابة محور منافس للخلافة العثمانية، حيث كانت مملكة مراكش ذات سلطة قوية بقيادة الشرفاء السعديين والعلويين من بعدهم عام ١٦٥٠، الذين عملوا على اتخاذ لقب «أمير المؤمنين» لأنفسهم حرصاً منهم على إظهار صفتهم الروحية وسلطتهم الدينية (لأن أفضل وسيلة لطاعة السلطة

---

(٣) وهي الوثيقة التي تقدّم بها حزب الاستقلال للمطالبة باستقلال المغرب من الحماية الفرنسية. وتعدّ من الناحية الدولية أول وثيقة مغربية تطالب باستقلال المغرب.

(٤) محمد عبد الباقي الهرماسي، «الدولة والنظام في المغرب العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٣)، ص ٣٢.

(٥) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٨٦.

(٦) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٨) إن النظام الملكي في المغرب على رغم طابع الاستمرارية التاريخية له، إلا أن الملكية في المغرب تغيّرت، إذ أصبحت ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية منذ مطلع ستينيات القرن العشرين (دستور ١٩٦٢)، وتغيّرت كثيراً في أواخر عهد الملك الراحل الحسن الثاني، وتتغير حالياً بإيجابية أكثر في عهد جلالة الملك محمد السادس الذي وجّه نداءً ملحّاً للديمقراطيين المغاربة لكي يساعدوه على إنجاح التحول الديمقراطي في ضوء الإجراءات والتدابير الجريئة التي أقدم عليها بخصوص حقوق الإنسان ورفع السرية عن صفحات الماضي المعتم، فضلاً عن تمكين الصحافة من حرية غير مسبوقة.

السياسية هي السلطة الدينية)[٩]، وتعبيراً عن رفضهم مشروعية الدولة العثمانية، وتجسيداً لطموحهم بزعامة العالم الإسلامي آنذاك[١٠]. وفي الوقت نفسه كانت الدولة العربية في المغرب تتصدّى للنفوذ والتوسع الإسباني في شمال أفريقيا في القرن السادس عشر وما بعده[١١]، بينما كانت لها علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول الأوروبية[١٢].

٣ ـ قامت سلطة الدولة في المغرب وما زالت على أساس عقد البيعة للسلطان/الملك ـ أمير المؤمنين التي يبرمها معه أهل الحلّ والعقد من علماء الدين وأهل المكانة والمنزلة الرفيعة التي تتمتع بحضور مؤثر في المجتمع، بمن فيهم قادة الجيش والأحزاب السياسية، وطبقاً لذلك فالبيعة قائمة في المغرب منذ مبايعة الإمام إدريس بن عبد الله الكامل في مدينة بوليلة سنة ١٧٢ هجرية حتّى مبايعة الملك الراحل الحسن الثاني ١٣٨٠ هجرية[١٣]. ومن ثمّ مبايعة جلالة الملك محمد السادس سنه ١٤٢١ هجرية الموافق ١٩٩٩/٧/٢٣م.

٤ ـ لم يعرف المغرب طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية من تاريخه العربي الإسلامي أي مذهب غير المذهب المالكي، ولا عقيدة أخرى غير عقيدة أهل السنّة، وبغياب حضور المذاهب الأخرى في المغرب بمختلف فروعها، مما جعل العلاقة بين السياسي والديني في المغرب تخلو تماماً من ذلك التعقيد الذي عرفته العلاقة نفسها في أقطار المشرق العربي، بحيث لم يطرح أي إشكال سياسي أو ديني من ذلك النوع الذي تعرفه المجتمعات ذات الأقليات الدينية أو الإثنية[١٤]، ولم يحصل صراع بين العرب والبربر أو بين الإسلام والعروبة في المغرب، فبدخول الإسلام إلى المغرب تمت أسلمته وذابت العرقيات في روح الإسلام وسماحته، حتّى أصبح التطابق بين العروبة والإسلام في وعي أبنائه حقيقة ثابتة[١٥]، لا بَل ينظر إلى الإسلام دوماً على أنه المضمون الروحي للعروبة ذاتها[١٦]، وكمحصلة لذلك لم تظهر في يوم من الأيام أية مشكلة عرقية أو دينية في المغرب تسهم في زعزعة استقرار هذا البلد أو تفرّق بين أبنائه[١٧].

---

(٩) حسن حنفي، «مصادر القهر بين الدين والسياسة،» **الاتحاد**، ٢٠٠٦/١٢/٢٥، ص ٥.

(١٠) محمود صالح الكروي، «تقاليد الحكم في المغرب،» **مجلة كلية الآداب** (جامعة بغداد)، العدد ٥٩ (٢٠٠٢)، ص ٣٢٨.

(١١) لا تزال إسبانيا تقتطع من المغرب ضمن مخططها الاستعماري مدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية.

(١٢) أحمد جلال عزّ الدين، «حركات التطرف الديني في المغرب العربي،» **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر-آذار/مارس ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ٤٤.

(١٣) عبد الوهاب بن منصور، «البيعة وولاية العهد بالمغرب،» **المناهل**، العدد ٤١ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٦٩.

(١٤) محمد عابد الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب،» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (ندوة)، ط ٤، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٩٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٧) محمد علي الأحمد، «المجتمع المغربي والتدخلات الأجنبية،» **القدس العربي**، ١٧/٨/ ٢٠٠٥، ص ١٨.

٥ ـ لم يعرف للمغرب منذ الفتح العربي الإسلامي أية أقليات دينية، باستثناء اليهود، الأمر الذي كان ولا يزال له الأثر في توجيه مسار الحركات الدينية الإصلاحية[١٨].

٦ ـ إن المغرب كان آخر دولة استعمرت في المغرب العربي من قبل فرنسا، وكانت صيغة الاحتلال قد تمّت بموجب معاهدة الحماية لعام ١٩١٢، التي تؤكد اعتراف فرنسا بسلطان المغرب وسيادته ووحدة أراضيه، طبقاً لما جاء في بنود المعاهدة[١٩]، إلا أن هذا الاعتراف كان ذريعة لمواجهة أي إصلاح ديمقراطي في المغرب يقوم على أساس فصل السلط وإقامة مؤسسات تمثيلية[٢٠]. فالمغرب طوال هذه الاستمرارية التاريخية لم يخضع لدولة أجنبية، باستثناء فترة الحماية (١٩١٢ ـ ١٩٥٦)، التي تمثلت بإصرار النظام الملكي في المغرب على التشديد على هويته العربية الإسلامية كردّة فعل على محاولات إلغائها من قبل فرنسا[٢١]، وكان المغرب أقل دول المغرب العربي تأثراً بنتائج الاحتلال (طبعاً التفاوت نسبي، إذ إن أقطار المغرب العربي عرفت جميعها الاستعمار التوطيني والزراعي)[٢٢]، ومع ذلك لم يلغ الاستعمار الفرنسي تراث الدولة المغربية، وإنما بنى عليه ودعمه.

٧ ـ كان الإسلام وما زال يمثّل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية الشخصية الوطنية في المغرب، وكذلك الوحدة الوطنية المغربية[٢٣].

٨ ـ الموقع الجيوسياسي للمغرب هو الذي جعل منه الجناح الغربي للأمة العربية.

هذه الثوابت والمقوّمات وغيرها جعلت من الثقافة العربية الإسلامية في المغرب أقوى من أية أيديولوجيا أخرى، والذي عزّز ذلك أن المغرب كان وما زال بعيداً عن الصراعات التي جرت في المشرق العربي بعد عهد الخلفاء الراشدين، وبالتالي كان بمنأى عن الإسقاطات والتداعيات التي تولّدت عنها، فضلاً عن الأثر الإيجابي في التصدّي للتحديات التي واجهها المغرب عبر تاريخه الطويل في مواجهة الغرب الأوروبي، كلّ ذلك كان له تأثير كبير في بلورة الخصوصية المغربية.

---

(١٨) الجابري، المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٩) انظر بنود معاهدة الحماية في: روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة؛ مراجعة أنيس فريحة، ط ٢ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص ٥٢٣.

(٢٠) رقية المصدق، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٨)، ج ٢، ص ٢٠.

(٢١) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٨٦٣.

(٢٢) عبد اللطيف الهرماسي، «الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن،» في: مجدي حماد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣١٢.

(٢٣) الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب،» ص ٢٣٤.

ثانياً: البعد الديني في الحياة السياسية والاجتماعية

١ ـ البعد التاريخي

يحظى الدين الإسلامي بمكانة رفيعة ومقدسة في نفوس وعقول الشعب المغربي، فهم مسلمون سنّة ومالكيون، إذ ليس في المغرب تعدّد ديني أو طائفي أو تعدّد مذهبي، وبالتالي كلّ مواطن مغربي يقول أنا هو الدين[٢٤]، بمعنى أنا حامل لواء الإسلام، لأن المغرب دولة وعت ذاتها من خلال وصول الإسلام إليها، وآمنت بتعاليمه طوال أربعة عشر قرناً إيماناً عقلياً، فامتزجت به وامتزج بها حتّى صار الإسلام بالنسبة إلى الإنسان المغربي على مرّ العصور ليس عقيدة روحية فحسب، بل مفهوماً وطنياً وقومياً واقتصادياً واجتماعياً[٢٥]. وكان الاعتبار الديني دائماً هو المحرك الأساس لِكُلّ اهتمام سياسي بالشأن العام[٢٦]. لذلك، فإن الدين في المغرب كان وما زال شرط من شروط الوجود[٢٧]، لا بَلْ شكّل أحد عناصر قوة النظم السياسية التي تعاقبت على الحكم في المغرب منذ عهد الأدارسة وحتّى يومنا هذا، نظراً إلى ما يقوم به من دور في تعميق التضامن الاجتماعي، ونشر الأمن والطمأنينة، وضبط السلوك وتوجيهه بما يدعم استقرار النظم الموجودة في المجتمع، فهو في المحصّلة يعدّ حارساً لأخلاق الجماعة وللأعراف التي برهنت التجربة على فاعليتها[٢٨]، فضلاً عن دوره كمكوّن ثقافي في رسم الشخصية في المجتمع عبر قيمه وطقوسه[٢٩]. معنى ذلك أن البعد التاريخي لمكانة الدين في النظام السياسي المغربي متجذّر في التاريخ المغربي، إذ يؤدي العلماء وخطباء المساجد باستمرار دوراً مهما في تعزيز هذه المكانه التي يعتبرون مساندتها واجباً شرعياً يجب الالتزام به والمحافظة عليه، طبقاً لمقتضيات البيعة (العهد على الطاعة)، لذلك فإن محاولة طرح مسألة الدين في المغرب فيها نوع من المبالغة، نظراً إلى ما يتمتع به المغاربة من وحدة، لأنه ليس في المغرب سوى دين واحد ومذهب واحد[٣٠]. ويؤكّد ذلك الفصل السادس من الدستور، إذ ينصّ على أنَّ «الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لِكُلّ واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية»[٣١]. بناء عليه، فمسألة الدين بالنسبة إلى المغاربة ليست مطروحة كشيء يمزّق الهوية[٣٢]، حيث يكاد كلّ شيء في تاريخ المغرب وفي

---

(٢٤) حوار مع محمد عابد الجابري في البرنامج التلفزيوني «في الواجهة»، **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٥/١٠/٢٠٠٠، ص ٤.

(٢٥) أحمد عسة، **المعجزة المغربية** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٤-١٩٧٥)، ص ٣٨١.

(٢٦) عبد الناصر فتاح الله، «تجربة الحركة الإسلامية في المغرب،» **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة ٤، العددان ٧-٨ (آذار/مارس ١٩٩٩)، ص ٤٤.

(٢٧) الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب،» ص ٢٣٤.

(٢٨) فرحان الديك، «الأساس الديني في الشخصية العربية،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي**، ص ١١٩ ــ ١٢٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٣٠) الجابري، المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٣١) **دستور المملكة المغربية (١٩٩٦)** (الرباط: مطبعة الأنباء، ١٩٩٦)، ص ٧.

(٣٢) حوار مع محمد عابد الجابري في البرنامج التلفزيوني «في الواجهة»، ص ٤.

بنيته الاجتماعية يؤكّد إسهام الدين الإسلامي في تعزيز هذه الوحدة واستمراريتها التاريخية على مرّ الزمن، لذلك كان الدين وما زال هو الواجهة الرسمية المستخدمة في الحياة السياسية عامة، والذي تجد تجسيداً له في الخطاب السياسي للملك، حيث إن الخطاب الإسلامي يتأسس على عنصري الهوية والوحدة.

ومعلوم عند علماء السياسة أن عنصرَي الوحدة والهوية يعدّان بمثابة مصادر أيديولوجية تقوم الخطابات السياسية باستعمالها بشكل أوسع ومكثف، ويتمّ بالتالي استثمارها في جلّ السجلات السياسية، فيكون من الصعب للغاية أن تتمكن الحركة الإسلامية في المغرب من معارضة النظام على صعيد الشرعية الدينية، أي على الصعيد الذي يشغله النظام منذ زمن طويل، ودون انقطاع[٣٣].

٢ ـ الشرعية الدينية للملك

استند النظام الملكي في المغرب إلى شرعية دينية مهّدت لحكامه زعامة روحية وسياسية، شغلت منظومة القيم الدينية فيها مكانة محورية، فقد عدّ الإسلام في المغرب على مدار التاريخ بمثابة المحور الذي انتظمت حوله البيئة السياسية برمتها في إطار ما سُمّي بـ «نظام المخزن»[٣٤]. وعليه، فلا يمكن إخفاء العامل الديني وما يؤديه من دور في الحياة العامة والخاصة بالمغرب، وكذلك في تأثيره في القيم التقليدية، حتّى إن أ. محمد الطوزي يرى ذلك متجلياً في عقلية الشعب المغربي وتصرفاته، فضلاً عن أنّه يشير (الطوزي) إلى أن التنافس على السلطة يتحدّد من خلال المكانة التي يحتلها المتنافسون داخل الحقل الديني[٣٥].

إزاء ذلك، فالإسلام في المغرب يمثّل أبرز الثوابت التي تضفي الشرعية الدينية على الملك بكونه أميراً للمؤمنين، ومن سلالة شريفة ترجع في نسبها إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم أجمعين)، هذا النسب الشريف الذي أصبح يمثّل في المغرب جوهر كلّ مشروعية سياسية[٣٦]، لا بَل إن هذا الانتماء يخوّل الملك مكانة خاصة حتّى داخل المجال الديني نفسه. وفي ضوء هذا الفهم، فالمشروعية الشعبية للنظام الملكي في المغرب تتجذّر بصورة عميقة في التقاليد الإسلامية، كما تفهم محلياً[٣٧]. لذلك نجد أن الملك المغربي يستند إلى شرعيته الدينية والتاريخية في إدارة شؤون الحكم، فينطلق في ذلك من

---

(٣٣) «الأشكال الثلاثة في الإسلامية المغربية،» (التقرير السياسي نصف شهري، وكالة الأنباء الأوروبية ـ العربية، الأوروبية ـ الأفريقية، العدد ٢، ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ٦.

(٣٤) الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب،» ص ٢٢١. و«المخزن»: اصطلاح مغربي يقصد به الحكومة أو السلطة المركزية التي تتولى إدارة مؤسسات الدولة.

(٣٥) Mohamed Tozy, «Champ Politique et Religieux au Maroc: Croisement ou hierarchisation?,» (Mémoire pour diplômé d'etudes supérieures et sciences politiques, faculté sciences juridiques, economiques et sociales, Casablanca, avril 1980), p. 9.

(٣٦) ضريف، **تاريخ الفكر السياسي في المغرب**، ص ١٢٤.

(٣٧) ديل إيكلمان، «الإدراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعُمان،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧)، ص ١٢٧.

الالتزام بما جاء في عقد البيعة الذي هو أساس العلاقة التعاقدية والعهد بين الملك والشعب.

تجري هذه البيعة وفق آليات تقليدية متعارف عليها في التاريخ الإسلامي للمغرب. لكن إدراك ووعي الملك الراحل الحسن الثاني ببصيرته الثاقبة أن كيان الدولة المغربية لكي يستمرّ مع عمقه التاريخي، لا بُدَّ من تأكيد مكانة ودور العرش العلوي، أي بإعطاء دور فاعل ومؤثر للمؤسسة الملكية في حياة الشعب. ولتحقيق ذلك لجأ إلى اعتماد الآليات الحديثة للديمقراطية، كنظام يضمن التوازن السليم بين حقّ الفرد في الحرية، وحق المجتمع الذي ينتمي إليه هذا الفرد، وذلك من خلال استثمار موضوعة الاستفتاء على الدستور، لتضمين البيعة (بشكل غير مباشر) التي هي الأساس الذي تقوم عليه إمارة المؤمنين بعداً حضارياً جديداً باعتماد آليات التمثيل الديمقراطي المعتمدة في النظم السياسية الديمقراطية. وفي هذا السياق، قام الملك الراحل الحسن الثاني بعملية توظيف ذكية تعكس مهارة عالية، وخبرة نادرة، ورؤية مستقبلية، في إدارة شؤون الحكم والدولة عندما أقدم على تضمين الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ والدساتير المتعاقبة[٣٨]، موضوعة «أمير المؤمنين، الممثل الأسمى للأمة»[٣٩]، التي تستمد شرعيتها من البيعة بالمفهوم الإسلامي وتقترن بها، وبهذا التضمين الدستوري تصبح للبيعة أيضاً وظيفة سياسية.

وكما هو معروف، فالدستور المغربي يقرّ بالاستفتاء الشعبي ونتائج الاستفتاء ملزمة، مما يجعل الاستفتاء بالتالي يبدو وكأنه شكل حديث لعقد البيعة الصادرة من الشعب إلى الملك، لا بل إنه بمثابة تجديد للبيعة. ومن خلال نتائج الاستفتاء الإيجابية بالموافقة على ما جاء في الدستور، يكون الملك قد حصل على إقرار وبيعة الشعب له بالشرعية الدينية والسياسية لصفة تمثيله للشعب معزّزة بالمشروعية الدستورية، وبذلك أصبحت البيعة مؤسسية، بمعنى انتقال البيعة من بيعة تقليدية إلى بيعة جديدة وفق آليات الانتقال الديمقراطي، وأضحى جلالة الملك الممثل الشرعي للشعب، ينوب عنه في تسيير شؤونه العامة، سواء تعلّق الأمر بالسياسة الداخلية أو الخارجية للمغرب، وهذا مما جعل من المؤسسة الملكية حجر الزاوية في تاريخ الحكم المغربي[٤٠].

وعليه، فالدساتير المغربية، بدءاً من دستور ١٩٦٢ وحتّى دستور ١٩٩٦ لم تأت سوى لتؤكد هذه المكانة الرفيعة السامية للمؤسسة الملكية، فضلاً عن أنها أضفت على الشرعية الدينية للملك المشروعية الدستورية. وعوض أن تعمل على تقييد السلط الواسعة للملكية، التي مارستها تاريخياً مستندة إلى مكانتها الدينية والسياسية، نجد أن هذه الدساتير قد مزجت الأصالة بالعصرنة مزجاً مرناً، وقامت بدسترة هذه السلط، مضيفة إليها التقنيات

---

(٣٨) هي دساتير ١٩٧٠ و١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦.

(٣٩) ينصّ الفصل ١٩ من الدستور على أن: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة...».

(٤٠) يقول جلالة الملك الراحل الحسن الثاني في كتابه **التحدي**: «إن الملكية هي التي صنعت تاريخ المغرب، ولذلك فمن الصعب فهم بلدنا من غير معرفة تاريخ ملوكنا» (ص ٢٣٥)، و«فالملك أبى إلا أن يحكم بنفسه لأن الشعب لم يفهم أبداً غياب الملك عن الحكم» (ص ١٥٤). انظر: الحسن الثاني (ملك المغرب)، **التحدي**، ط ٢ (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٥).

الدستورية للأنظمة الغربية. وفي ضوء ذلك، تعزّزت، لا بَلْ تقنّنت، الشرعية الدينية للملك بوصفه أميراً للمؤمنين، عزّزت ذلك البيعة التي أصبحت مؤسسية، والتي مثّلت صيغة الإجماع السياسي في المفهوم الحديث للكلمة. وأمام هذا الفهم لدور الدين ومكانته في حياة المجتمع المغربي، وما حققته البيعة، يوضع الكثير من الضوابط والحدود أمام أي طرح بديل[٤١]. يعزّز ذلك استمرارية العلاقة التاريخية بين الملك بوصفه أميراً للمؤمنين والشعب، فهي علاقة حميمة، ولم تصل إلى حدّ القطيعة، يؤكّد ذلك جلالة الملك محمد السادس بالقول «إنه يكمل من حيث انتهى الحسن الثاني»، بمعنى أنه لا مجال للبدء من جديد، لأنه ليس هناك فراغ، وإنما هناك استمرارية للدولة، والملك هو المجسم لاستمرارها والمؤتمن على الحقوق[٤٢].

٣ ـ سلطات الملك في قيادة الدولة والشؤون العامة

إن النظام الملكي في المغرب ذو إرث تاريخي قديم ومتأصل، وقد حدّد الدستور المغربي دور الملكية وكيفية انتقال العرش، فجعلها تسود وتحكم، كما بين سلطات واختصاصات جلالة الملك وعلاقته مع باقي السلطات[٤٣]، بحيث جعل المؤسسة الملكية توجد على رأس المؤسسات، باعتبار أن الدستور لم ينشئ المؤسسة الملكية، وإنما أقرّها استمراراً للتاريخ ـ استمرارية نظام الحكم ـ على خلاف المؤسسات الأخرى التي يمكن اعتبارها من صنع الدستور.

وطبقاً لذلك، فالدستور لا يحدّ من سلطة الملك لأنه سابق عليه[٤٤]. ومما يؤكّد ذلك ما ذهب إليه العالم الفرنسي بارتيملي في القول: «في التنظيم الدستوري الذي يسيطر عليه المبدأ الملكي، ليس هناك مكان للدستور، وإذا ما وجد دستور، فهو أقل من العاهل، ويظهر على شكل ميثاق ممنوح وتعبير بسيط عن رغبة العاهل الذي يوافق على تحديد ذاتي وهشّ لسلطاته»[٤٥]. وتأكيداً لهذا المفهوم، يقول الملك الراحل الحسن الثاني: «الدستور هو قبل كلّ شيء تجديد لميثاق مقدس جمع دائماً بين الشعب والملك»[٤٦]، ويعزّز هذا الرأي بالقول: «لم يمنح الدستور الممثلين سلطات، بل منحهم التزامات»[٤٧]. وفي ضوء هذا الوضوح، فإن الملك يمارس تفويض اختصاص، وليس تفويض سلطة. وعليه، فالدستور المغربي جاء ليؤكّد السمو الديني والتاريخي والسياسي للمؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، لذا فإن شخص

---

(٤١) انظر مراجعة إبراهيم درويش لكتاب: ستيفن هيوز، «المغرب في ظلّ الملك الحسن الثاني [الحلقة الأخيرة]،» **القدس العربي**، ٢٠٠١/٨/٢، ص ١٣.

(٤٢) محمد العربي المساري، «الملكية والأحزاب والتغيير في المغرب،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٢/٢/١٥، ص ١٠.

(٤٣) عبد الهادي بوطالب، **النظم السياسية المعاصرة** (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٨١)، ج ٢، ص ١٨١.

(٤٤) ضريف، **تاريخ الفكر السياسي في المغرب**، ص ٣٠٠.

(٤٥) Mustapha Sehimi, «Constitution et règles constitutionnelles au Maroc,» *Revue juridique, politique et économique du Maroc*, no. 10 (1981) p. 30.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤٧) ضريف، المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

الملك يعدّ نتيجة لذلك قلب النظام السياسي المغربي[٤٨]، لا بَلْ القوة الكامنة المحرّكة للحياة السياسية في المغرب، لذلك لا يمكن لمراقب الحياة السياسية في المغرب فهم ما يجري دون أن يكون ملمّاً بشخصية الملك ومتعمقاً في فكره السياسي[٤٩]. وقد كرّست الدساتير المتعاقبة، وكان آخرها دستور ١٩٩٦، هذا السمو للمؤسسة الملكية، ويأتي على رأس قائمة الفصول التي تصبّ في هذا المجال الفصل ١٩ من دستور ١٩٩٦ الذي ينصّ على أنَّ: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة»[٥٠].

جاءت الصياغة الدستورية للفصل ١٩ بمثابة توفيق وانسجام، بحيث ضمنت حصانة التاريخ، ولم تثر أي اعتراض نظري، وكان بعدها التطبيقي تكريس «إمارة المؤمنين» كمؤسسة[٥١]. هذا الفصل له دلالات عميقة ومحتوياته هادفة، ويؤسس ثلاثة مصادر للشرعية يستند إليها الملك، هي[٥٢]:

١ ــ الشرعية الدينية التي يستمد منها الملك لقب أمير المؤمنين.

٢ ــ الشرعية العرفية التي تكوّنت تاريخياً، وتكرّست مع الإسلام، ويمارس من خلالها الملك دور الحكم بين الفرقاء السياسيين ورؤساء القبائل.

٣ ــ الشرعية الحديثة التي يجسّدها الدستور المكتوب ويمارس من خلالها مهام الملك.

معنى ذلك أن النظام الملكي في المغرب يتمتع، لا بل يجمع، بين أكثر من مصدر للشرعية، وهي حالة يتميّز فيها من غيره من النظم السياسية في العالم العربي والإسلامي.

وفي ضوء ذلك، فإن الملك يمارس سلطات: أمير المؤمنين وحكم ورئيس دولة، وله وحده صلاحية الحضور في حقول النسق السياسي المغربي[٥٣]. لذلك، فعملية التواصل السياسي داخل النسق بمختلف حقوله تتم عبر قناة أساسية هي شخص الملك. هذه المكانة المركزية

---

(٤٨) محمد شقير، **القرار السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: دار الألفة؛ مطابع النجاح الحديثة، ١٩٩٢)، ص ١٧.

(٤٩) إبراهيم أبراش، «الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة المغربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٦٣.

(٥٠) **دستور المملكة المغربية (١٩٩٦)**، ص ١٠. علماً أن هذا الفصل قد ورد في جميع الدساتير السابقة، وبالترقيم نفسه وبمحتوياته عدا عبارة «الممثل الأسمى للأمة» فقد وردت لأول مرة في دستور ١٩٧٠ والدساتير المتعاقبة..

(٥١) محمد الإدريسي العلمي، «تطور القانون المغربي من التجريب الظرفي إلى التصور العقلاني،» في: **مغرب الطاقات: عبقرية ملك وشعب**، الطبعة العربية (الرباط: وزارة الأعلام، ١٩٩٠)، ص ٩٧.

(٥٢) أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٣.

(٥٣) للتوسع عن النسق السياسي المغربي، انظر: محمد ضريف، **النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو ـ سياسية** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١).

للملك أحاطها الدستور المغربي تميزاً من الدساتير العربية بهالة من التقديس، إذ ينصّ الفصل ٢٣ من الدستور على أنَّ «شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته». ويضيف الدستور، في الفصل السادس بعد المئة منه، بعداً آخر لهذه المكانة بالنصّ على أنَّ «النظام الملكي للدولة، وكذلك النصوص المتعلّقة بالدين الإسلامي، لا يمكن أن تتناولها المراجعة».

وتأسيساً على ما تقدّم، يتضح أن الملك الراحل الحسن الثاني قد مارس دوره بذكاء وبرؤية سديدة من أجل ضمان استمرارية المستقبل للنظام الملكي من خلال توظيف وتكريس البعد الديني، عندما أقدم على تثبيت النصّ أعلاه بالدستور، بحيث أقرن الملكية بالإسلام، وجعلهما غير قابلين للمراجعة، كما لا يمكن لحرية التعبير أو الرأي أن تمسّهما بعد عملية الاستفتاء على الدستور، إلى درجة أصبحت فيها الملكية والإسلام من الفروض الثابتة والقيم الأساسية في نظام الدولة وحياة الشعب المغربي.

بناء عليه، يمكن القول إن الملك يتمتع بهامش واسع واستخدام فعّال ومبرّر لأي من أنواع الشرعية السالفة الذكر، وبإمكانه أن يستخدم الأنواع الثلاثة في وقت واحد لمواجهة أي أزمة محدّدة[٥٤]، لكن سلطة الملك بوصفه أميراً للمؤمنين هي سلطة شاملة تستمد شرعيتها من البيعة ـ سبق أن أشرنا إلى أنه كيف تمكّن من تقنينها دستورياً ـ ومن هذا المنظور تصبح لها وظيفة سياسية أساسية هي حقّ احتكار السلطة والقيادة[٥٥]، إذ يقول الملك الراحل الحسن الثاني: «إن السلطة... ترجع إلى الشعب الذي يعطيها للملك من خلال البيعة، وهذه البيعة من مهامنا، وبالتالي فهذه المسؤولية لا يمكن أن تخضع لأي تقسيم»[٥٦]. فالسلطة الممنوحة للملك من خلال البيعة، بوصفه أميراً للمؤمنين، سلطة مركزية نافذة لا تحدّ من قوتها آليات النظام البرلماني، والدليل على ذلك خطاب جلالة الملك الراحل الحسن الثاني الموجّه إلى نواب المعارضة من حزب الاتحاد الاشتراكي الذين قرّروا الانسحاب من مجلس النواب بتاريخ ١٩٨١/١٠/٩، بعد تجديد عامين إلى مدته (من أربع إلى ست سنوات). فقد قال جلالته: «إذا لم يكن الملك الدستوري بإمكانه التدخّل، فإن أمير المؤمنين بموجب الكتاب والسنّة يحقّ له ذلك»[٥٧]. لذلك لا يمكن الحديث في هذا الحقل عن فصل للسلطات في المغرب على صعيد الملك، وهو ما يذهب إليه الخطاب الملكي في ٢٢/ ٥/ ١٩٧٧ حين يؤكّد قوله: «إذا كان هناك فصل للسلطات، فإنه لا ينطبق على مستوانا، بل على المستوى الأدنى»[٥٨].

من هذا المنطلق، نجد أن الملك الراحل الحسن الثاني عمل جاهداً على جعل ثقل السلطة كامناً في حقل إمارة المؤمنين، وليس في الحقلين الآخرين على أهميتهما، والغاية من ذلك هو الحفاظ على وحدة السلطة. ويمارس الملك هذه السلطة مباشرة أو بالتفويض، إذ

---

(٥٤) ثابت، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٥٥) محمود صالح الكروي، «التجربة البرلمانية في المغرب،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص ١٠٣.

(٥٦) شقير، **القرار السياسي في المغرب**، ص ٢٤.

(٥٧) ضريف، **تاريخ الفكر السياسي في المغرب**، ص ٢٩٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

يقول: «أود في كثير من الأحيان أن أفوّض جزءاً من مسؤولياتي»(٥٩). وتبدو هيمنة الشرعية الدينية كامنة في حقل إمارة المؤمنين، لأن لها أولوية على الملك الدستوري في الممارسة السياسية للحكم، لا بل يعدّ الملك الدستوري امتداداً عصرياً لأمير المؤمنين(٦٠). وفي هذا الحقل يحقّ للملك إقصاء الوسطاء بين أمير المؤمنين والشعب، وقد شمل الإقصاء كلّ الأجهزة الوسيطة بما فيها التقليدية (كالعلماء) أو الحديثة (كالأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة)، إذ يقول الملك الراحل الحسن الثاني متسائلاً: «لماذا أقبل وسائط؟ مهما كان عددها ومهما كانت صفتها بيني وبين شعبي»(٦١)، معتمداً في ردّه على السؤال أن أمير المؤمنين هو العالم الأوّل، لا بل «إن معارضته تعتبر معارضة للدين وخروجاً عنه»(٦٢). لذلك فقد استمر الملك (أمير المؤمنين) على رفض معارضة الملكية (التي أرادها وطبقها المغاربة بالتراضي منذ أربعة عشر قرناً...)(٦٣)، ولكنه كملك دستوري يتميز نظامه من أنظمة أغلب دول عالم الجنوب بالتعدّدية الحزبية والانتخابات التي كرّسها منذ وقت مبكر في دستور ١٩٦٢(٦٤). وفي هذا السياق، يركز الملك على ضرورة وجود معارضة داخل النظام كشرط لديمقراطية حقيقية، على أن تكون معارضة برلمانية وللحكومة فقط، وأنها (معارضة جلالة الملك لا معارضة لجلالة الملك)(٦٥)، بحيث يغدو أمير المؤمنين فوق الأحزاب وفوق حكومة ومعارضة الملك الدستوري. ولكل ذلك شكّلت هذه الهيمنة أنموذجاً مغربياً نادراً في قيادة الدولة بين النظم السياسية في عالم الجنوب.

خاتمـــة

إن أية قراءة علمية موضوعية تحليلية لمكانة الدين في النظام الملكي في المغرب تفصح عما يلي:

١ ــ إن للدين الإسلامي دوراً أساسياً في نشوء الدولة في المغرب، لا بَل إن الدولة نشأت واستمرت في رحاب الدين، وهذا ممّا جعل مفهوم الدولة في المغرب بشكل خاص جزءاً لا يتجزأ من الدين، لا بَل إن النظام الملكي في المغرب يقوم على أساس ديني. فالبيعة كانت وما زالت

---

(٥٩) الحسن الثاني (ملك المغرب)، **ذاكرة ملك**، ط ٢ ([د. م.]: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣)، ص ٤٢.

(٦٠) محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية (١٩٦٢ ـ ١٩٩١)** (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، ١٩٩٢)، ص ٧٤.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢١، وضريف، **تاريخ الفكر السياسي في المغرب**، ص ٢٩٨.

(٦٢) معتصم، المصدر نفسه، ص ٧٨ ــ ٧٩، حيث أكد جلالة الملك الراحل الحسن الثاني في حوار مع إذاعة فرنسا الدولية ونشرته جريدة **المغرب** *(Almaghrib)*، ١٩٨٢/٢/٢، «إنني أريد أن أزيل نهائياً من ذهن المغاربة فكرة أنّه لا يعدّ في المعارضة إلا من كان ضدّ المؤسسات. إن الملكية الدستورية تراضي إرادة كلّ المغاربة. وقد طبقوا دستورهم المدوّن منذ أربعة عشر قرناً».

(٦٣) معتصم، المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٦٤) محمود صالح الكروي، «التعددية الحزبية في المغرب،» **آفاق عربية** (بغداد)، العددان ٣ ــ ٤ (١٩٩٦).

(٦٥) معتصم، المصدر نفسه، ص ٧٩.

إحدى أهم دعائم السلطة السياسية، حتّى وإن تمّت المزاوجة بين الإسلام والديمقراطية كأسلوب للحكم ابتكرته الإنسانية، وأسهم بالمحصّلة في تطوير الشورى وتقنين المعارضة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) عبر التعدّدية الحزبية والانتخابات والبرلمان. وقد أظهرت هذه المزاوجة قدراً كبيراً من المرونة والواقعية السياسية، ومثّلت منهجاً إيجابياً أسهم في حفظ التوازن بين الدولة والمجتمع. والتجربة التاريخية في المغرب خير شاهد على ذلك، حتّى وإن سجلت عملية الانتقال الديمقراطي ملاحظات عن مركزة السلطة على مستوى الملك.

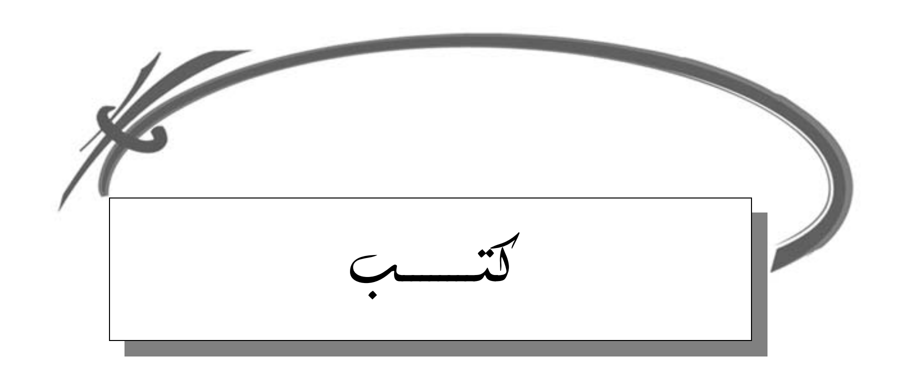
٢ ـ إن الدين الإسلامي أسهم في تشكيل ثقافة المغاربة وعلاقتهم بحكامهم على مرّ الزمن، فجميع المغاربة يؤمنون بالسلطة الدينية للملك، إيماناً مطلقاً، ومما يؤكّد ذلك الاستمرارية التاريخية لهذه العلاقة بين الملك (أمير المؤمنين) والشعب، فهي علاقة تعاقدية حميمية ذات طابع ديني (البيعة) لم تصل إلى حدّ القطيعة يوماً، نظراً إلى ما تمثّله من التزام وطني وديني وأخلاقي وقانوني، وهذا بحدّ ذاته عامل إيجابي آخر، وعنصر قوة للنظام الملكي.

٣ ـ إن النظام الملكي في المغرب ظلّ مصرّاً باستمرار على التمسك بالدين الإسلامي كأبرز مصادر الشرعية التي يستند إليها، وقد تجلّى ذلك باتّخاذ الملوك المغاربة لقب «أمير المؤمنين» لأنفسهم حرصاً منهم على إظهار صفتهم الروحية وسلطتهم الدينية وتكريس ذلك في الدستور من أجل كسب الشرعية وحماية الدين وتحقيق أهدافهم في قيادة الدولة والمجتمع.

٤ ـ إن الإسلام لا يمكن أن يكون محل اعتراض من أحد في المغرب، لأنه دين الدولة طبقاً للإرث التاريخي والدستور، كما إنه لا يمكن أن يكون محل حيازة، لأنه يعدّ قيمة عليا بالنسبة إلى الشعب والدولة في المغرب.

٥ ـ إن مكانة الدين في النظام الملكي المغربي تحظى بدور كبير ومتميز بعد أن أصبحت تلك المكانة يرمز إليها كمؤسسة وتفكير واتجاه، وسيبقى دور الملك (أمير المؤمنين) يمارس القيادة والسيطرة على الدولة ومؤسسات المجتمع، على الرغم من ممارسة العملية الديمقراطية ووجود الأحزاب السياسية والحركة النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، لأن هذا الحراك السياسي يدخل في إطار الانتخابات والبرلمان والتناوب على السلطة (رئاسة الوزراء)، وليس على مستوى الملك.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول: ستبقى مكانة الدين الإسلامي في النظام الملكي المغربي تؤدي أدواراً مهمة في الحياة العامة، وأكثر تأثيراً من السابق، ليس لأنه يمثّل عنصراً أساسياً من مكوّنات الثقافة السياسية وأداة أيديولوجية مهمة من أدواة الحكم، بل لأنه أضحى للبعد الديني الأفضلية في المدى المنظور على باقي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والجيوبولوتيكية وغيرها، نظراً إلى ما يمثله من طاقة إيمانية قوية للغاية تسهم في صياغة حياة الإنسان وسلوكياته ومعاملاته. لِكُلّ ذلك، يبقى المجال المؤثر في الحياة في المستقبل المنظور هو المجال الديني لتزايد حضوره في التفاعلات السياسية لعموم دول العالم العربي والإسلامي. والنظام الملكي في المغرب يسجل حضوراً متميزاً في هذا المجال بفعل المحافظة على الاستمرارية التاريخية لدور العامل الديني في حياة الدولة والمجتمع المغربي ■


كتـــب

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٧

فريق الترجمة عمر الأيوبي، حسن حسن وأمين الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧). ١٠٨٦ ص.

عبد الوهاب القصّاب

استشاري، مركز الدراسات الاستراتيجية، القوات المسلحة القطرية.

ـ ١ ـ

أصدر «معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي» كتابه السنوي المرتقب عن **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، وهو الكتاب الذي بادر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت مشكوراً، وبالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بإصدار الطبعة العربية لهذا الكتاب المرجعي المهم في دراسات التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. وقد أخذ مركز دراسات الوحدة العربية هذه المهمة الصعبة على عاتقه، وعهد إلى فريق من المترجمين مؤلف من الأساتذة: عمر الأيوبي، وحسن حسن، وأمين الأيوبي، مهمة ترجمة هذا السفر الكبير الذي يقع في نيّف وألف صفحة من الورق بقياس (١٦,٥سم × ٢٤سم)، وعند انتهاء أعمال الترجمة قام مركز دراسات الوحدة العربية بتحرير الكتاب، فضلاً عن الإشراف على العمل الترجمي طيلة فترة الإعداد.

يعدّ هذا الكتاب (لعام ٢٠٠٧) بترجمته العربية الخامس من نوعه، حيث بدأ المركز بإصدار ترجمته العربية منذ عام ٢٠٠٣.

ومن المعروف أن مركز ستوكهولم لأبحاث السلام قد تأسس في تموز/يوليو ١٩٦٦ بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على حالة السلم المتواصل التي عاشتها السويد، وهو بحق إنجاز عملاق إذا ما أخذنا ظروف أوروبا وصيرورتها إبّان تلك الحقبة التي تبتدئ منذ منتصف القرن التاسع عشر (أي في أعقاب الحروب النابليونية).

يموّل البرلمان السويدي معهد سيبري، إلا أنه لا يتدخل في سياساته، ويشرف على إدارة المعهد لجنة من الحكام تتألف من تسعة مختصين من السويد وهولندا وكندا وروسيا وسريلانكا ومصر

والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة، ويرأس المعهد السفير رالف إيكيوس المعروف جيداً في الوطن العربي، حيث رأس أول لجنة لنزع أسلحة العراق ذات التدمير الشامل على وفق قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧/١٩٩١، التي دعيت بـ «اليونسكوم» (Uniscom).

ـ ٢ ـ

تقع الطبعة العربية التي نحن بصدد عرضها بـ ١٠٨٦ صفحة، وتشتمل على مقدمة للطبعة العربية تتضمن الغاية من إصدارها، وتتلخص في أن مركز دراسات الوحدة العربية بمؤهلاته الفكرية والتنظيمية، وبخبراته المتراكمة، في المشروع الثقافي العربي الذي يعدّ واحداً من أسس المشروع النهضوي العربي المرجو، وجد أن المعرفة العلمية الدقيقة التي يقدّمها **كتاب سيبري السنوي**، والتراكم المعرفي الذي يؤمنه تواتر إصدار هذا الكتاب، سيسهم في اطلاع السياسيين والباحثين العرب في هذا المجال على معرفة علمية رصينة في هذا الباب، أساسه المستوى المعرفي الرصين، الذي يتصف به عمل معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، كما رصدت المقدمة العربية سلسلة الانتقالات بالاهتمام المعرفي في كتب سيبري للأعوام السابقة من الدراسة الشمولية لصراعات التسلح وأسلحة الدمار الشامل، كما جاء في الكتب السنوية للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦، إلى التوغّل إلى لبّ الموضوع في محاولة لسبر أغوارها، حيث شكّل الفصل الذي كتبته السيدة أليسون بيلز، مديرة المعهد ورئيسة تحرير **كتاب سيبري السنوي**، الذي أطلقت عليه عنوان «**عالم من الخطر**»، وهو الخطر الذي تتصف به الإشكالات الأمنية التي يعيشها عالم اليوم، والتي أصبح إطلاق مصطلح «التهديد» (Threat)، أو حتى مصطلح «التحدّي» (Challenge)، لا يلبيان التوصيف الحقيقي للحالة التي أضحت الآن مكمن الخطر الذي يهدّد العالم. ومما يثير الاهتمام هو أن السيدة بيلز قد استخدمت مصطلح «الصراع المسلح الكبير»، الذي وصفته بأنه ذلك الصراع المسلح الذي يوقع من الخسائر في الأرواح ما لا يقل عن ١٠٠٠ قتيل سنوياً، وترصد السيدة أليسون بيلز، وهي ما زالت في سطور بحثها الأولى، أن سلوك القوى المتفرّدة الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية) قد ألقى بظلاله على الحالة العامة للأمن والسلم الدوليين بأثر سلبي.

وتسهم السيدة أليسون بيلز في إيضاح الخطر، كمعطى مفاهيمي جديد، وكمثال أمني في الوقت نفسه، وهي تحذر في الوقت نفسه من احتمال الخطأ في استيعاب وإدراك هذا المفهوم، وتحاول أن ترسم علاقة بين مفاهيم التهديد الأمني والتحدّي والخطر، وتربط هذه العلاقة بوسائل المجابهة بمختلف أنواعها، وتعترف في هذه المناسبة بالصعوبة المصاحبة لقياس المخاطر، بل إنها تطلق عليها «قياس ما لا قياس»، داعية إلى سلوك سبيل التحليل والتحديد والتقويم والموضوعية في الاستنباط، وبما يتعلق بهذه الحالة وكنواتج لها.

وتعبر إلى التعقيدات المنهجية التي تواجه عملية التقويم والأخطار المتأتية من

إدارة المخاطر، ومن ضمنها وجود الدافع والمغريات لاتخاذ إجراء ما لمجابهة هذه المخاطر. وتشير في هذا السياق مرة أخرى إلى إسراف القوى المتفرّدة (الولايات المتحدة) في اللجوء إلى استخدام القوة القصوى المتاحة في التعامل مع المنظمات (الإرهابية)، وحتى مع دول لا تعجبها سياستها تحت ذرائع واهية، مثل عدم القدرة على التفاوض مع الإرهابيين، أو حتى مع الدول غير المحبوبة، كضلوع هذه الدول في الانتشار النووي. تلاحظ السيدة بيلز هنا مغادرة هذه القوة المتفرّدة لكافة أدوات السياسة والدبلوماسية، وسعيها إلى تصليب ذاتها، كلجوئها إلى الدفاع الصاروخي، والقيود على دخول المهاجرين وغير المهاجرين، وتدابير مكافحة الإرهاب المختلفة، وحصر خياراتها بقناعتين:

ـ تفضيل القوة العسكرية التقليدية في سياساتها ضد التهديدات.

ـ الافتراض بأن حساب الخطر نفسه يرتبط بها، كما يرتبط بالتعامل مع الدول والخصوم الآخرين المستندين إلى الجغرافية في ظروف ما بعد الحرب الباردة.

يوصلنا هذا النقاش بشكل صحيح إلى خلاصة مفادها أن سياسة الإكراه العسكري الأمريكية ستكون قاصرة في تحقيق أهدافها، بل على العكس ستقود إلى الانتقام.

ـ ٣ ـ

لعل هذا المفهوم الجديد (الخطر) يجمل بشكل عام توجّه هذا الكتاب السنوي.

وننتقل إلى القسم الأول من الكتاب الذي يحمل عنوان: «الأمن والصراعات، ٢٠٠٦»، ويضم الصفحات من ٩١ إلى ٣٦٤، ويقع في مقدمة وخمسة فصول:

تناول **الفصل الأول** موضوع «الأمن والمؤسسات الأورو ـ أطلسية»، لكل من بال دوناي وزدزسلو لاتشوفسكي. قدم الكاتبان لموضوعهما بأن عوامل الاستمرار والتغيير في مفهوم وآليات الأمن الأطلسي قد تعايشت طيلة عام ٢٠٠٦، وأشارا إلى العمل المشترك الذي استمر بين الشركاء والحلفاء الأطلسيين في العراق .. والعملية التي يقودها حلف الأطلسي في أفغانستان .. وأشارا في المقدمة أيضاً إلى حالة الاستعصاء التي تواجهها المعاهدة الدستورية للأمن الأوروبي لعام ٢٠٠٣، وتوسيع الدور المطروح للحوار والنقاش، مشيريْن إلى انعدام التطورات التراكمية في هذا المجال. كما يشير الكاتبان إلى انتقال موضوع الطاقة لتمثل مرتبة متقدمة من سلم أولويات الأمن الأوروبي، كنتيجة لانقطاع إمدادات الطاقة من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، ملمّحيْن إلى سلوك روسيا طريق تأكيد مصالحها بعد التحسّن الذي طرأ على اقتصادها وزيادة ثقتها بنفسها (وهو موقف تراكم من عام ٢٠٠٦ ليصبّ في عام ٢٠٠٨ بمواقف روسية أكثر نوعية حيال الغرب) .. وقد أشار التقرير إلى استمرار النزاعات بين روسيا وجوارها وبقاء هذه النزاعات دون حلّ، كما أشار إلى وجود قضية انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو (وهو ما شهد تطوراً مع بداية هذا العام في ميل أوكرانيا إلى دفع الانضمام قُدُماً، وطلبها من روسيا احترام

خياراتها). ثم يأخذ الكاتبان الولايات المتحدة ويضعانها قيد التحليل، مشيريْن إلى الصعوبات التي تواجهها في العراق، التي أضحت تشكل تحدياً خطيراً لمخطّطي السياسات، الأمر الذي انعكس سلبياً على استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٦، وتقرير المراجعة الدفاعية الأربعية (QDR)(*) لعام ٢٠٠٦، الذي جمع الدروس التي استقتها الولايات المتحدة بقيادتها ومؤسستها العسكرية في ما سمي بـ «الحرب على الإرهاب»، وهو أمر قاد إلى ضرورة وضع حقيقتيْن بمثابة الحتمية الأساسية لوزارة الدفاع الأمريكية، وهما:

ـ استمرار إعادة توجيه القدرات الأمريكية وقدراتها لتوفير مرونة أكبر في الاستجابة للتحديات غير المكافئة، والوقاية من انعدام اليقين في السنوات العشر القادمة.

ـ إجراء تغييرات شاملة لضمان أن تدعم الهياكل التنظيمية والعمليات وإجراءات التوجّه الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ولم تخطئ هذه المراجعة الدفاعية التأثير الذي عانته القوات المسلحة الأمريكية نتيجة سياسات دونالد رامسفيلد، وأهمها إدخاله مفهوم «التحول» (Transformation)، الذي يرتكز على مفهوم قوات أصغر وأكثر مرونة، وقابلية حركة، وتكنولوجيا قوة نيران. وقد جاء هذا التحليل ليؤكد مرة أخرى استنتاجاته من خلال انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في نزاع إقليمي كبير العيار يمثله التورّط الأمريكي في العراق. وهنا يشير الكاتبان مرة أخرى إلى زيادة تأثير عملية العراق في السياسة الداخلية، وتراجع التأييد الداخلي الأمريكي لها لأسباب عديدة، منها تآكل الدعم الذي كان يحظى به الرئيس. ومن هنا، لم تحظ الإجراءات التجميلية التي قدّمها الرئيس بوش من خلال استراتيجيته الجديدة في العراق القاضية بزيادة القوة القتالية الأمريكية بما يوازي ٣٠,٠٠٠ مقاتل في ما دُعي بـ «الانطلاقة» (Surge) بتأييد كبير. ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن تقرير مجلس الاستخبارات القومي قد أشار إلى تحول العراق إلى ساحة لتفريخ الإرهاب بدلاً من ساحة لقتاله وإفنائه، وهو ما يتقاطع مع ما بشّر به الرئيس عشية الغزو الأمريكي للعراق.

ويأتي في هذا السياق أيضاً إلقاء الكاتبين الضوء على ما سُمّي بعملية «الاندفاعة» (The Surge) الأمريكية لإنقاذ الموقف المتدهور في بغداد، وموقف العسكريين الأمريكيين منها، وقد قابلوها بتحفظ واضح. ونجد في تضاعيف هذه الكثير من النقد لعقيدة «التحول» (Transformation)، والثورة في الشؤون العسكرية (RMA) التي جاء بها المحافظون الجدد (رامسفيلد وجوقته)، وقد أخذ رامسفيلد على عاتقه إدخالها إلى البنتاغون وتنفيذها في أفغانستان، ثم في العراق، وهو الأمر الذي أنهك القوات المسلحة الأمريكية كثيراً، ثم سرعان ما

(*) يعني أن التقرير يقدم كل أربع سنوات.

استهلكت هذه الفكرة نتيجة الإخفاقات الكثيرة التي واجهتها.

ويلقي هذا الفصل الضوء على الولايات المتحدة وأوروبا (الاتفاق والاختلاف)، ويعدّ أهم ما يشير إليه الكاتبان هنا هو الاختلاف الحادّ في وجهات نظر الطرفين حول العلاقة ما بين حكم القانون والأمن، وبالأخص ما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وعند الانتقال إلى الاتحاد الأوروبي، يشير الكاتبان إلى النتائج السلبية التي أفرزتها نتائج الاستفتاء عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ في فرنسا وهولندا، اللتين رفضتا المعاهدة الدستورية، الأمر الذي عرقل التبنّي النهائي للمعاهدة، إذ ينبغي توفّر الإجماع ليكون الدستور الأوروبي ساري المفعول. وألقى هذا الفصل ضوءاً على آفاق توسيع الاتحاد الأوروبي والجوار الأوروبي والأمن والدفاع الأوروبيين، إذ ضعف الجانب التكاملي في هذا المجال بسبب الإخفاق في تحقيق الإجماع في التصديق على المعاهدة الأوروبية التي صممت لتقود إلى تشكيل هيئة أركان مشتركة وموازنة واحدة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وناقش هذا الفصل الافتتاحي، المهم أيضاً، حلف شمال الأطلسي وركّز على أدواره في أفغانستان وآفاق توسعه، مبيناً عدم حماسة الحلف للتوسع بعد التوسع الكبير الذي طرأ عليه عام ٢٠٠٤، ثم ناقش قضية التحول (Transformation) كمفهوم للتحديث في الناتو.

وناقش الفصل في بحثه الخامس قضية كوسوفو وعلاقاتها بصربيا وآفاق استقلالها، عارضاً أهم الآراء والأفكار التي تحيط بهذا الخيار. وفي بحثه السادس ناقش الفصل المنطقة السوفياتية السابقة تحت عنوان «تنشيط العلاقات الأمنية»، مبتدئاً بروسيا ونجاحها في ترصين وضعها الأمني والاقتصادي ومبادرتها التي تنمّ عن الثقة بالمجال الدولي، ملمّحةً إلى البرود الذي شاب علاقات روسيا بكل من الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، نتيجة لذلك.

وتوصّل الفصل في بحثه السابع إلى أهم الاستنتاجات، حيث ركّز على المخاوف التي أثارتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في رسم التفكير العربي، والأمريكي تحديداً، وما قاد إليه من أوضاع يرى أن أهم تحدياتها ما دعاه التقرير بـ «قمع التمرد في العراق» (من قبل الولايات المتحدة) كمظهر من مظاهر مكافحة الإرهاب الذي التزمت به الولايات المتحدة.

وتناول **الفصل الثاني** موضوع «الصراعات المسلّحة الكبرى». وقد كتب هذا الفصل كل من سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، وساعد المتمرن في سيبري سباستيان ميرتز في جمع البيانات للبحث الثالث من هذا الفصل. يقع الفصل في ٦٥ صفحة اشتملت على الجزء الرئيسي الذي استغرق ٣١ صفحة، والذي كتبه الكاتبان، وثلاثة ملاحق، هي على التوالي:

ـ الملحق الرقم (٢ ـ أ) «أنماط الصراعات المسلحة الكبرى»، وكتبه لوتا هاربوم وبيتر والنستين.

ـ الملحق الرقم (٢ ـ ب) الذي أعده برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات.

ـ الملحق الرقم (٢ ـ ج) «العنف الجماعي الذي يتجاوز تعريف الصراع المسلح».

وهذا الفصل حافل بالإحصاءات والبيانات وتحديد وتعريف المفاهيم والحدود في ما بينها.

أما **الفصل الثالث** فكان عنوانه: «حفظ السلام: مجاراة التغيّرات الطارئة على الصراعات». كتبت هذا الفصل شارون ويهارتا، حيث أكدت الحاجة إلى عمليات حفظ السلام والقانون الأخلاقي الذي يبرّرها لمساعدة الأمم والشعوب المبتلاة بالنزاعات المسلحة لإيجاد سبيل التحوّل إلى ظروف السلام والاستقرار، ومن هنا حاولت أن تعيد النظر في المفهوم من آفاق التحول المرجو للأفضل في مرحلة جديدة من حفظ السلام، آخذة من تزايد عمليات حفظ السلام بتزايد النزاعات المسلحة منطلقاً لتفحّص المواقف والتطبيقات، ثم حاولت استعراض أدوار قوات حفظ السلام في لبنان (اليونيفيل) وأفغانستان وتيمور ودارفور، ثم اختتمت هذا الفصل، الذي جاء في ٢٥ صفحة، باستنتاجات أعقبها ملحق من ١٢ صفحة، جاء بثلاثة أبحاث حول «بعثات السلام المتعدّدة الأطراف»، حيث ناقش الملحق الذي كتبته كل من شارون ويهارتا وكريستين سودر الاتجاهات العالمية والاتجاهات الإقليمية والتطورات، وبيّن البحث الثالث المصادر والمناهج.

وناقش **الفصل الرابع** «التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق». وكتب هذا الفصل، الذي جاء بمقدمة وخمسة أبحاث، فضلاً عن الاستنتاجات التي احتوتها ٢٤ صفحة، كلّ من أليسون بيلز وفلاديمير بارانوفسكي وبال دوناي. واشتملت الأبحاث الخمسة على الحقائق الأساسية لمنطقة الاتحاد السوفياتي السابق كخلفية لا بد منها، منتقلاً إلى رابطة الدول المستقلة التي ورثت الاتحاد السوفياتي. وقد نوقش من زوايا الهيكل المؤسسي والدفاع الجوي الموحّد وبعثات دعم السلام، إضافة إلى جدول أعمال مكافحة الإرهاب، مختتمين البحث بتقويم عام. ثم ناقش البحث الثالث منظمة معاهدة الأمن الجماعي تحت عناوين: مناطق العمليات، وتحديد المواقف السياسية، وتقويم عام. واشتمل البحث الرابع على منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (غوام) من زوايا: روسيا كنقطة مرجعية، والسياسات، وتقويم عام. وتضمّن البحث الخامس «منظمة شانغهاي للتعاون»، تحت عنوان: الخصائص والأصول ـ الهيكل ـ جدول الأعمال ـ تقويم عام. واختتم هذا الفصل أيضاً باستنتاجات.

وناقش **الفصل الخامس** موضوع «المساءلة الديمقراطية لأجهزة الاستخبارات». وقد كتبه كلّ من هانز بورن وإيان ليغ، وتناول ميل الأجهزة التنفيذية إلى إبقاء الاستخبارات خارج نطاق مسألة السلطة التشريعية بسبب ما يسمّى بالحرب على الإرهاب. لقد ناقش الكاتبان المعضلة تحت عناوين هي: «تحدّي الإشراف»، و«الحاجة إلى السرية مقابل الحاجة إلى الشفافية»، و«إغراء السياسيين»، و«تحدّي الإشراف على الاستخبارات في

الديمقراطيات الجديدة»، و«الإشراف الحكومي» (التعامل مع القضايا الاستخبارية الحساسة سياسياً)، و«الإشراف البرلماني» (المحاكم والهيئات المستقلة). وخلص الكاتبان إلى استنتاجات تشير إلى ضرورة إخضاع أجهزة الاستخبارات للرقابة الديمقراطية، بما في ذلك مراقبتها من قبل السلطة التنفيذية والبرلمان والهيئات المستقلة، بسبب الصلاحيات والإمكانات الهائلة التي تتمتع بها هذه الأجهزة على خلفية الحرب على الإرهاب التي تلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

ناقش **الفصل السادس** موضوع «الطاقة والأمن» من منظور الأبعاد الإقليمية والعالمية الذي كتبته كاميلا برونسكي. وقد غطّت الكاتبة الموضوع بمقدمة وأربعة أبحاث، إلى جانب الاستنتاجات. تولّى البحث الأول بعد المقدمة تقديم «مقاربة جيوسياسية لأمن موارد الطاقة» وتحدّياتها، ثم عرضت في البحث الثاني «أنماط عرض الطاقة والطلب عليها» من زوايا ميزان الطاقة والاتجاهات العامة لسوق الطاقة من ناحية العرض والطلب وقدرة الإنتاج، ثم التغيّرات الهيكلية في سوق النفط العالمية، وجاءت مصادر الطاقة الأولية العالمية في الجدول الرقم (٦ ــ ١)، وبيّن الشكل الرقم (٦ ــ ١) خطوط الأنابيب الحالية المزمع إنشاؤها في آسيا الوسطى.

وتناول البحث الثالث «المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة بوصفها مصدراً للنزاع». أما البحث الرابع، فقد اقترح آليات وطرق مجابهة التحديات التي تواجه أمن الطاقة من زاويتي المستهلك والمنتج، ثم اختتم الفصل بالاستنتاجات. وبهذا اختتم القسم الأول من الكتاب، الذي ضم ٣٦٤ صفحة.

ـ ٤ ـ

أما **القسم الثاني** (وهو قسم مستقل)، فيبتدئ بالصفحة ٣٦٥، وقد عالج قضيتي الإنفاق العسكري والتسلح عام ٢٠٠٦.

غطّى **الفصل السابع** من الكتاب الذي كتبته إليزابيث سكونز «تحليل المخاطر على حياة البشر»، وبعد مقدمتها عرضت «مفاهيم الأمن» مبتدئة بتنازع الإدراك حول الأمن كمفهوم أولاً، وخلصت إلى عدم وجود تعريف شامل للأمن. وبعد استعراضها المفاهيم الأمنية المختلفة، خلصت إلى إعداد جدول أخذت فيه أنماطاً مختلفة من القضايا المتعلقة بالأمن، وحاولت أن تصل إلى التهديدات والمخاطر الرئيسية المحدّدة، فناقشت في هذا السياق القضايا والمواضيع من وجهة نظر الأمم المتحدة، والأمن الجماعي من زاويته الاقتصادية والاجتماعية، ورصدت أن تهديداته تكمن في الفقر والأمراض المعدية، وتدهور البيئة، ثم اقتراح نهوج جماعية تواجه التحولات العالمية والوطنية والإقليمية والتهديدات للأمن الإنساني. وخلصت في هذا المجال إلى أن التهديدات والمخاطر المتوقّعة من وجهة نظر اللجنة العليا الأمم للمتحدة حول عالم أكثر أمناً، هي:

ــ الصدام بين الدول والصراعات الداخلية بأنواعها.

ــ أسلحة الدمار الشامل.

ــ الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

في حين عرضت وجهة نظر تقرير الأمن الإنساني لعام ٢٠٠٥ الذي رصده التقرير (الجدول الرقم (٧ ــ ١))، ومنها التهديدات التي يتعرض لها بالصراعات المسلحة، والإبادة الجماعية، والقتل السياسي. أما في مجال رصد الاتجاهات الرئيسية للعنف السياسي العالمي ونتائجها، فقد رصدت تدفق اللاجئين، والانقلابات العسكرية، والإساءة إلى حقوق الإنسان، والإرهاب الدولي، وهنا أدلت أجهزة أخرى بدلوها في هذا المجال، وأشارت إليها الباحثة.

أما **الفصل الثامن**، فقد غطّى موضوع «الإنفاق العسكري» الذي كتبه كلّ من بيتر ستالينهايم وكاتالينا بيردومو وإليزابيث سكونز. وقد جاء في مقدمة الفصل أن المبلغ المقدّر للإنفاق العسكري العالمي للعام ٢٠٠٦ بلغ ١٢٠٤ مليارات دولار، بالأسعار الجارية، بزيادة ٣,٥ بالمئة عن عام ٢٠٠٥، وذلك بالأسعار الحقيقية. ومثلت هذه الزيادة عبئاً بلغ بين ١٧٣ ــ ١٧٧ دولاراً على معدل إنفاق الأفراد بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة، وبما يعادل ١٨٤ دولاراً بالأسعار الجارية. أما نسبة الإنفاق العسكري العالمي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي، فقد بلغت ٢,٥ بالمئة، علماً بأن إجمالي الإنتاج المحلي العالمي للعام ٢٠٠٦ بلغ ٤٧,٧٦٧ دولاراً بأسعار صرف السوق، وهو رقم تخميني توصل إليه صندوق النقد الدولي (IMF). وعرض هذا الفصل الإنفاقات التسليحية لـ ١٧٦ بلداً غطّت فترة السنوات العشر (١٩٩٧ ــ ٢٠٠٦)، ممّا يساعد على رسم صورة تخيّلية لاتجاهات الإنفاق بحسب البلدان، ومن ثم التوصل تحليلياً إلى الاهتمامات الدفاعية المحتملة لهذه البلدان.

وقد قدم الجدول الرقم (٨ ــ ١) في البحث تصوراً إجمالياً للإنفاق العسكري العالمي والإقليمي الذي شمل أقاليم أفريقيا والأمريكيتين (أو الأمريكيات الثلاث: الشمالية والوسطى والجنوبية) وآسيا وأوقيانيا بأقاليمها، ثم أوروبا منقسمة إلى شرقية وغربية، ووسط، والشرق الأوسط، وصولاً إلى الرقم العالمي.

ونلاحظ أن الاتجاه العام للصرف على التسلح أخذ منحىً تصاعدياً في جميع المناطق، عدا الكاريبي الذي لم تقدم معطياته، وأمريكا الوسطى التي شهدت انخفاضاً مقداره ٥ بالمئة كتغيّر. وأورد الفصل أرقاماً غطّت الدول العشر من الخمس عشرة الأولى في الإنفاق العسكري عام ٢٠٠٦، وقد جاءت الولايات المتحدة على رأس هذه الدول بإنفاق مقداره ٥٢٨,٧٥ مليار دولار، بحسب سعر الصرف في السوق، واحتلت الموقع نفسه بحسب مكافئ القوة الشرائية، في حين احتلت إسبانيا الموقع الخامس عشر بحسب سعر الصرف، وهو الرقم الذي احتلته باكستان بحسب مكافئ القوة الشرائية. والفصل غني بالجداول والتحليلات

المقارنة بين أولويات الإنفاق العسكري والإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم لكل من البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل، كما أورد الفصل اتجاهات الإنفاق العسكري الأمريكي للسنوات (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦)، والإتفاق على عمليات مكافحة الإرهاب. وأورد الفصل نبذة عن التأثير الاقتصادي لزيادة الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة. وتحوّل الباحثون الثلاثة في القسم الخاص من الفصل إلى مسح إقليمي غطّى القارات وأقاليم عدة، كالاتحاد الأوروبي والناتو وروسيا وشرق أوروبا والشرق الأوسط، وتوّج الفصل باستنتاجات، وأرفق بجداول تفصيلية بالإنفاق العسكري بحسب الدول، وإنفاقات الناتو بحسب الفئات، وأورد ملحقاً بالمصادر ومبيعات الأسلحة.

أما **الفصل التاسع** الذي كتبته إليزابيث سكونز وإيمون سوري، فقد غطّى موضوع إنتاج الأسلحة، معززاً بملاحق وجداول ضمّت المئة شركة الكبرى في إنتاج الأسلحة.

وتناول **الفصل العاشر** «عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي»، وكتبه سايمون ت. ويزمان ومارك بروملي وداميان فروتشارت وبول هولتوم وبيورن هاغلين وبيتر د. ويزمان.

ـ ٥ ـ

أما **القسم الثالث** من الكتاب، فقد تناول موضوع «حظر الانتشار والحدّ من الأسلحة ونزع السلاح، ٢٠٠٦»، حيث تناول **الفصل الحادي عشر** «خفض المخاطر الأمنية بالحدّ من امتلاك مواد مدنية واستخدامها»، حيث بيّن الحاجة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى ملاحقة وتحديد أية مواد مدنية الطابع (ثنائية الاستخدام) باتجاه منع المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود من الحصول على وسائل دمار بالاستفادة من المواد المتاحة في السوق. واستعرض أدوار الجهات المتعدّدة (حكومية وشركات)، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن (القرار رقم ١٥٤٠ وتطبيقاته).

وتناول **الفصل الثاني عشر** «حظر الأسلحة النووية والحدّ من انتشارها»، وهو ما كتبته شانون كايل، وركّز على البرنامج النووي لكوريا الشمالية وتجربتها النووية، ثم الملف الإيراني النووي (القرار رقم ١٦٩٦ وتداعياته).

كما تناول الفصل المبادرة الأمريكية ـ الهندية للتعاون النووي المدني (CNCI) (Civil Nuclear Cooperation Initiative).

ثم تناول الفصل «التعاون الدولي لتحسين الأمن النووي»، مروراً بالتعاون النووي الأمريكي ـ الروسي المرتكز على اتفاق التخفيض التعاوني للتهديد (CTR) (Cooperative Threat Reduction)، وأرفق بالفصل الملحق الرقم (١٢ ـ أ) بالقوى النووية العالمية، عام ٢٠٠٧، مورداً إجمالي الرؤوس الحربية الاستراتيجية والتكتيكية لكل من الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، وقد أجمل عدد الرؤوس النووية بنوعيها الموجودة في العالم بـ ١١,٥٣٠،

للولايات المتحدة وروسيا الحظ الأعظم منها (١٠,٦٥٩ من أصل ١١,٥٣٠)، ثم انتقل الملحق إلى تناول الصواريخ الاستراتيجية والغواصات المسلحة بالصواريخ البالستية والقاذفات الحاملة للأسلحة النووية الاستراتيجية التكتيكية.

وتناول الملحق الرقم (١٢ ـ ب) التفجيرات النووية بين عامي ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٦ تنازلياً، وتناول الملحق الرقم (١٢ ـ ج) المواد الانشطارية.

أما **الفصل الثالث عشر** من الكتاب، فقد كتبه جون هارت وفريدا كولاو، وغطّى موضوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وانتقل الكاتب إلى إجراءات الحدّ من الأسلحة التقليدية في **الفصل الرابع عشر**. وهنا نودّ الإشارة إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والجهود المبذولة لتحسينها، وما شهده عام ٢٠٠٨ من تهديد روسي بالانسحاب من المعاهدة «في ظروف معيّنة».

أما **الفصل الخامس عشر**، وهو الأخير من هذا السفر الكبير، فقد تولّى تغطية موضوع عمليات النقل الدولية المرتبطة بالأمن.

وكان مسك الختام لهذا الكتاب تذييلاً **أول** احتوى اتفاقيات ومعاهدات نزع الأسلحة، وتناول التذييل **الثاني** مسرداً زمنياً بأحداث عام ٢٠٠٦ بالأيام.

وأورد الكتاب نبذة تعريفية بالمؤلفين الذين عملوا على إخراج هذا الكتاب، وبلغ عددهم ٤١ خبيراً وباحثاً، الأمر الذي ساعد على إخراج الكتاب بهذا الشكل الرصين.

وإنه من المهم الإشارة في ختام عرضنا لهذا الكتاب المرجعي الرصين أننا حاولنا جاهدين رسم صورة لما جاء فيه تجعل من مراجعة مظانّه عملية أكثر سهولة، مما يرفع عن عبء الباحث الكثير من المصاعب في بحثه عن معطيات رصينة وموثقة لبحثه ■

جورج قرم

إنفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦ ـ ٢٠٠٦

ترجمه عن الفرنسية محمد علي مقلد؛ حقّقه نسيب عون

(بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦). ٨٦٣ ص.

عوني فرسخ

باحث عربي ـ الإمارات العربية المتحدة.

يقدم د. قرم قراءة لأحداث المشرق العربي في النصف الثاني للقرن العشرين. وهي وإن كانت غنية بما هو جدير بالتنويه به، لم تخلُ مما ينبغي التنبيه إليه، مسجلاً حول ذلك الملاحظات التالية:

١ ـ في تناقض مع عنوان الترجمة العربية للكتاب تكرّر في متنه استخدام مصطلح «الشرق الأوسط»، والمؤلّف يعلم تماماً أنّه مصطلح يتعاطى مع الوطن العربي في تجاهل متعمّد لهويته القومية. وكان حريّاً بكتاب يعتبره مؤلّفه مدخلاً نقدياً منهجياً إلى طرائق كتابة تاريخ المنطقة الالتزام بالمصطلح الأصدق تعبيراً عن حقائق تاريخها ومعطيات واقعها، ولا يستخدم مصطلحاً استعماري الدوافع والغايات.

٢ ـ القول (ص ١٥ ـ ١٦) بتوالي الهزائم العربية منذ حملة نابليون سنة ١٧٩٨، حتّى احتلال العراق سنة ٢٠٠٣، والتقويم الموضوعي للتاريخ العربي الحديث لا يستقيم دون أخذ دور المقاومة الشعبية وإنجازاتها في الحسبان، فنابليون الذي اكتسح أوروبا وأسقط ملوكها لم يستطع قهر إرادة المقاومة في مصر وفلسطين، والقوات التي قادها الجنرال تومي فرانكس لمّا تزل عاجزة عن قهر إرادة المقاومة في العراق المحتل.

٣ ـ يقول (ص ٢٥): «استمر هذا الشرق خلال أربعة قرون، منذ بداية القرن السادس عشر وحتّى بداية القرن العشرين، منهكاً من التاريخ الذي يحمله ومن صدمة الخراب الذي خلفته الغزوات المغولية». ليس ينكر تأثير المغول والتتار، وحملات الإفرنج المسماة تجاوزاً «الحروب الصليبية». غير أن العامل الأشد تأثيراً في تخلّف الواقع العربي، إنّما كان خسارة الدور التاريخي في التجارة العالمية بسيطرة الأوروبيين على الملاحة في أعالي البحار وتصفيتهم المراكز التجارية العربية على سواحل الهند وشرق أفريقيا. وبالتالي خسر المجتمع العربي أهم مورد اقتصادي، مما أثر سلبياً في بناه الاجتماعية، وتسبب بالتالي في افتقاد القوة الاجتماعية ذات المصلحة في الوحدة القومية لتأمين طرق التجارة، وتنامى التخلف العربي بتفاعل ذلك جدلياً مع تخلّف واستبداد المماليك، ثمّ العثمانيين.

٤ ـ يقول (ص ٣٠): «كانت انتصارات الإسلام، الدين الكوني الذي نشره العرب في نجاح باهر، السبب الذي يخفي مسالك الفشل المهيمن على تاريخهم». وفضلاً عن عدم تقديم الدليل على صحة هذا الادعاء، يتجاهل د. قرم عدم تجاوز الفتوحات ثمانين عاماً، وأنّه طوال القرون الستة التالية كان الوطن العربي المركز الأوّل للحضارة الإنسانية. وعلى رغم سقوط سلطة ذوي الأصول العربية وشيوع التشرذم السياسي منذ صدر العصر العباسي، لم توهن مقوّمات الوجود القومي العربي في أيّ من نواحي الوطن العربي[١]، فضلاً عن التصدّي لغزوات الفرنجة والمغول والتتار. وإذا كان احتفاظ العرب بمقوّمات وجودهم القومي فاعلة على رغم التشرذم السياسي والصراعات السلطوية، ودحرهم أشدّ الغزاة تعصباً وتخلفاً وتدميراً لمعالم الحضارة فشلاً سياسياً، فما هي معايير النجاح، إذن؟!

وإن كان المقصود عدم إرساء الإسلام قواعد نظام سياسي، فقول غير تاريخي. فالقرآن الكريم أمر بالشورى: ﴿**والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون**﴾[٢]. وعليه، فالشورى مفروضة كالصلاة والزكاة. وتجاوزها إنما يعود إلى بداية العهد الأموي. ويومها كان قيصر الروم وكسرى الفرس ونجاشي الحبشة يحكم مدى الحياة، وصلاحياته مطلقة. وعليه، لم يحدّد الصحابة فترة حكم الخليفة أو صلاحياته، وإنّما اعتبروا أحكام الشرع هي التي تحدّدها[٣].

٥ ـ يستعرض (ص ٦٣) القوى التي سيطرت على المشرق العربي السابقة للفتح العربي الإسلامي، ويقرّر أنّه بتأثير الغزوات المتوالية، والجيولوجيا المركّبة للثقافات، لم تبرز هوية ثقافية معترف بها وحدود قومية محترمة. وألاحظ أنّه، عدا العرب، لم تنجح أي من تلك الجماعات في إكساب المنطقة هويتها القومية، أو يكتب الخلود للغتها وثقافتها بعد زوال سلطانها السياسي. ذلك لأن الفتح العربي الإسلامي حرّر شعوب الوطن العربي من احتلال الفرس والبيزنطيين والرومان، المتمايزين منها قومياً ومضطهدي قطاعات واسعة منها دينياً، بينما تجمعها بالعرب قرابة سلالية ولغوية. وبالتفاعل الإيجابي بين الطرفين شكّلوا أمة عربية تمتلك التنوع ضمن إطار الوحدة، متمايزة قومياً من بقية الأمم التي اعتنقت الإسلام. وبالانفتاح غير المحدود على تراث شعوب المنطقة والثقافات الإغريقية والفارسيّة والهندية، وبإسهام مبدعين مختلفي الأصول والأديان والثقافات، تبلورت الثقافة العربية الإسلامية المعبّرة عن الانتماء القومي ما بين المحيط والخليج[٤].

---

(١) عوني فرسخ، **الظروف الإقليمية في الوطن العربي** (بيروت: اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ١٩٧٤)، ص ٣٢ ـ ٥٠.

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

(٣) محمد شحرور، **الدولة والمجتمع** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ١٤٩ ـ ١٦٢.

(٤) حول عوامل التبلور القومي العربي، انظر: عوني فرسخ، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ٣٥ ـ ٥٠.

٦ ــ يقدم د. قرم (ص ١٠٥) نقداً موضوعياً لمعالجة الكتّاب الأوروبيين ثنائية الأكثرية ــ الأقلية في التاريخ والواقع العربي، موضحاً حمل المشرفين على أطروحات الدكتوراه طلابهم على اختيار موضوعات تتناول تحليل التمايز والاختلاف على حساب مظاهر التشابه. ويقرّر (ص ١١٦) أنّه بذلك يغدو من العسير رؤية عوامل الوحدة المحرك الأساسي للتاريخ العربي.

٧ ــ لم يشر د. قرم إلى النقد غير الموضوعي الذي تعرّضت له الكنائس الشرقية والمسيحيين الشرقيين، كما بالنسبة إلى الكنيسة القبطية التي اعتبرها المبشّر شالرز واطسون، أول رئيس للجامعة الأمريكية في القاهرة، «شكلاً منحطاً للمسيحية»[(٥)]. وفي إبراز ذلك بيان أن تعصب الإرساليات التبشيرية، ورفضها التعددية الطائفية، ونقدها غير الموضوعي، لم يقتصر على الإسلام والمسلمين، وإنّما شمل العرب جميعهم. ولهذا أهميته في إيضاح أنّه ليس كلّ المسيحيين سواء، كما يذهب غالبية منتسبي الجماعات إسلامية الشعارات، في تناقض مع التوجيه القرآني: ﴿**ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله أناء الليل وهم يسجدون**﴾[(٦)].

٨ ــ يقول (ص ١٥٤): «إن إخفاقات المجتمع العربي في مواجهة التحدّي الإسرائيلي ومستلزمات الحداثة، والاستقلال الاقتصادي وتحقيق الوحدة، شكّلت العوامل التي أدت إلى نبذ العلمانية وإلى بروز الأصولية الإسلامية»، متجاهلاً سقوط الأساطير الصهيونية أمام المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في صيف عام ٢٠٠٦، ما يدحض مقولة الإخفاقات، فضلا عن تجاهل دور القوى الاستعمارية، وبالذات الأمريكية منها، في إبراز الجماعات رافعة الشعارات الإسلامية وتوالي استغلالها في مواجهة القوى القومية والتقدّمية.

٩ ــ أطلق د. قرم على الصفحات (١٨٦ ــ ٢١٧) جملة أحكام على عبد الناصر وتجربته، وحولها ألاحظ:

أ ــ لقد أجهض النظام الليبرالي في مصر بإعلان الأحكام العرفية في أعقاب حريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦ وحلّ البرلمان وتعطيل الدستور وملء السجون بالمعتقلين، بينما كان تنظيم «الضباط الأحرار» أقرب إلى جبهة وطنية، فيما تضمن بيانهم الأوّل ما تلتقي عليه أدبيات الوطنيين والاشتراكيين والإخوان والشيوعيين، بحيث «إن التحالف الذي تعذّر تحقيقه في الشارع السياسي حينذاك تحقق بعمق في تنظيم الضباط الأحرار»[(٧)].

ب ــ غداة الثورة، رأى عبد الناصر إجراء الانتخابات النيابية بعد ستة شهور، فيما رأى البغدادي أنّه لا يمكن أنْ يوكل لغير الثورة تحقيق أهداف الضباط الأحرار. وعند الاقتراع تعادلت الأصوات، فرجّح نجيب اتجاه البغدادي. ولأن عبد الناصر كان

(٥) وليم سليمان، «تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري،» في: غالي شكري [وآخرون]، **المسألة الطائفية في مصر**، تقديم خالد محيي الدين (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٦٥.

(٦) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١١٣.

(٧) عادل حسين في: **ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل** (ندوة) (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ٨٥٥.

القائد الفعلي أخذ برأيه بمطالبة الأحزاب بتطهير ذاتها[٨].

ج ــ في تقويم أزمة آذار/مارس ١٩٥٤ يقرر د. سيف الدولة أن الليبراليين اختاروا العودة إلى الليبرالية، واختار الثوريون الثورة. وكان كلاهما ديمقراطياً: الأوّلون بالمفهوم الليبرالي، والآخرون بالمفهوم الشعبي. الأوّلون انحازوا إلى القلة الممتازة الحاضرة، والآخرون إلى الأغلبية المسحوقة الغائبة. أما على مستوى واقع مصر عند قيام الثورة، فإن الأوّلين لم يكونوا ديمقراطيين بأيّ معنى، وكان الثوار، وحدهم، هم الديمقراطيون[٩].

د ــ بدأ عبد الناصر ليبرالياً، إلا أن تجربته مع الأحزاب والإخوان المسلمين وتجمّع الليبراليين، والتأييد الجماهيري الكاسح له زعيماً قائداً، وما تفرضه معارك التحرّر الوطني، كلّ ذلك متفاعلاً جعله يعتمد «الديمقراطية الاجتماعية» في دستور ١٩٥٦ الذي قيل في تقويمه: «بِكُلّ المقاييس كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديمقراطية من كلّ دستور سابق، لأنه أضاف إلى ما سبق ولم ينتقص شيئاً مما كان للشعب من قبل»[١٠].

هـ ــ لم يقع الانفصال بثورة شعبية، وإنّما بانقلاب عسكري دبرته المخابرات الأمريكية بتمويل عربي وقبول سوفياتي تبلّغه سفير الجمهورية العربية في موسكو[١١]. ولحرص عبد الناصر على الأمن القومي العربي آثر عدم التدخل. لكنه ردّ بدعم ثورة اليمن، بحيث هُزم فيها التحالف الأمريكي ــ العربي الرجعي، بعجزه عن إجهاضها. أما عبد الناصر فقد اعتبرته الصحافة البريطانية العربي الوحيد بين أبرز مئة شخصية عالمية في القرن العشرين. ومن يكون هذا تقويم أعدائه له صعب اعتباره «رجل الهزيمة».

و ــ كانت نكسة ١٩٦٧ إحدى نكسات حركات التحرر الوطني، بدءاً بإسقاط سوكارنو سنة ١٩٦٥. وبانتفاضة الجماهير العربية ليلة ٩ حزيران/يونيو رافضة استقالة عبد الناصر فشل المسعى الأمريكي، الأمر الذي لم يحدث مع بقية حركات التحرر الوطني، في العالم الثالث، التي انتكست، إذ إن عبد الناصر، وقد تعزّزت قدرته بالدعم الجماهيري، طهّر الجيش وأعاد بناءه، وأسقط دولة المخابرات، وباشر حرب الاستنزاف، الحرب الأولى التي خسرتها إسرائيل، فضلاً عن أنّه حتّى رحيل عبد الناصر ظلت الأنظمة العربية ملتزمة بلاءات الخرطوم الثلاث، مما يفنّد الادعاء بأن قبول مبادرة روجرز مؤشر لقبول عبد الناصر للهزيمة.

ز ــ كانت الردّة عن النهج القومي العربي لعبد الناصر نتاج تفاعل جدلي في ما بين مطامع «الطبقة الجديدة»، وتوظيف الإمبريالية الأمريكية كلاً من الثروة

(٨) عبد اللطيف البغدادي، **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**، ٢ ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، [١٩٧٧])، ص ٧٠ ــ ٧١.

(٩) عصمت سيف الدولة، **الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر** (بيروت: دار المسيرة، [١٩٧٠])، ص ٧٠ ــ ٧١.

(١٠) عصمت سيف الدولة، **هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً** (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧)، ص ١٩٧.

(١١) هذا ما ذكره السفير مراد غالب في أثناء ندوة في القاهرة في شباط/فبراير ١٩٩٨، بمناسبة الذكرى الأربعين للوحدة.

النفطية وحركات الإسلام السياسي ضدّ الحركة القومية، فضلاً عن بروز «الإقليمية الجديدة» في مشرق الوطن العربي ومغربه. والذين ينسبون الردّة إلى افتقاد النظرية والتنظيم عليهم مراجعة مقولاتهم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولم يحل دون انهيار المعسكر الاشتراكي امتلاك أنظمته النظرية الماركسية والأحزاب والمنظمات الشيوعية.

ح ـ غير صحيح الادعاء (ص ١٩٩) بأنه لم يقيّض للناصرية البقاء خارج بعض الأحزاب اللبنانية، إذ ليس من قطر عربي إلا وفيه منظمات وشخصيات ناصرية، فضلاً عن أنَّ المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي ـ الإسلامي، ومؤتمر الأحزاب العربية، تتبنى الأهداف القومية التي قاد عبد الناصر جماهير شعبه وأمته لتحقيقها.

ط ـ غير صحيح القول (ص ٢٠٠) إن عبد الناصر في موقفه من الأمة والدين كان علمانياً، بمعنى أنّه لم يكن مسلماً عميق الإيمان، إذ تميّز بإدراك واع لحقائق الإسلام القائم على مبدأ ﴿**لا إكراه في الدين**﴾[١٢]، ولا عرف بـ «أبوية» تصدر «قرارات الحرمان» و«صكوك الغفران»، ولا كان لعلمائه سلطة دنيوية. وكانت الدولة في الإسلام مدنية[١٣]. ولمّا كانت الدولة العلمانية لا تأخذ شرعيتها من رجال الدين، وإنّما من الناس، فالدولة في الإسلام علمانية حتماً[١٤].

ي ـ لا يتفق القول بأن عبد الناصر كان منتمياً إلى الغرب، مع صيرورته أحد أقطاب عدم الانحياز، وقائد الأمة العربية لتحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية، ووضع حدّ لاستغلال الرأسمالية العالمية للوطن العربي، موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية.

ك ـ لم تجسّد الناصرية نقطة تجمّع لقوى اليمين، إذ في أوج الصراع مع الشيوعيين والاتحاد السوفياتي سنة ١٩٥٩ كان عبد الناصر مشتبكاً مع الإدارة الأمريكية. ويومها كان التناقض مع الإمبريالية الأمريكية هو التناقض الرئيسي في المشرق العربي، فيما عبّر المزاودون على النهج الناصري عن «مرض الطفولة اليساري».

١٠ ـ يقرّر (ص ٢٩٥) أن الأقطار النفطية أصبحت أسيرة عملية إنتاج النفط بما يتفق ومصالح الدول الصناعية. ويحمّل المسؤولية التاريخية عن ذلك، على ما اعتبره «قوة الغرب وأنانيته»، وليس للنظام الرأسمالي القائم على استغلال الشعوب ونهب ثرواتها بما في ذلك الشعوب الأوروبية والأمريكية.

١١ ـ يذكر (ص ٣٥٣) أن الرئيس كارتر في رسالته لبيغن في كامب ديفيد يكرّس الخرافة الصهيونية بعدم وجود شعب فلسطيني قادر على التعبير الجماعي عن إرادة سياسية مستقلة. وعليه، شبّه اتفاقيات

---

(١٢) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(١٣) تقرير «مركز البحوث الإسلامية في الأزهر». ما يقرره محمد عمارة، **الإسلام والسلطة الدينية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)، ص ٢٦ ـ ٨٨.

(١٤) محمد شحرور، **نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٨١ ـ ٨٢ و١٩٦.

كامب ديفيد بوعد بلفور في إهدار الانتماء الوطني والحقوق السياسية لشعب فلسطين. وألاحظ أن د. قرم لم يأت على الغاية المستهدفة من اتفاقية كامب ديفيد والمتمثلة بإخراج مصر من الصراع المفروض على الأمة العربية، وبالتالي إفقاد مصر دورها القومي الذي مارسته عبر القرون.

١٢ ــ يذكر (ص ٣٧٦) أن مشروع فيليب حبيب سنة ١٩٨٢ لم يشر إلى احتلال إسرائيل ثلثي الأراضي اللبنانية. وبدا صمت الدول العربية بمثابة موافقة ضمنية على الجراحة الإسرائيلية التي شتّتت مقاتلي وكوادر منظمة التحرير الفلسطينية. ويقرر (ص ٣٧٨) أن مجازر صبراً وشاتيلا، التي اقترفتها المليشيات اليمينية اللبنانية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، لم تحرّك ساكناً في الأقطار العربية. وألاحظ أنّه بانطلاق انتفاضة ١٩٨٧، غدت الأرض المحتلة مسرح الصراع الأوّل، محدثة نقلة نوعية جعلت الإدارة الأمريكية تستشيط غضباً ضدّ الانتفاضة، والأنظمة العربية تنظر إليها بقلق، كما يقرر د. قرم (ص ٤٠٣).

١٣ ــ يقرّر (ص ٣٩٦) على الرغم من مسؤولية إسرائيل المباشرة عن المجازر وأعمال التهجير القسري التي ارتكبت بحق المسيحيين في الشرق والجنوب اللبناني، استمرت المليشيات المسيحية على علاقات وثيقة مع الجيش الإسرائيلي، وكان لها على الدوام موطئ قدم في العواصم الغربية.

١٤ ــ يذكر (ص ٤٠٨) أنّه في خريف ١٩٨٨ أوفدت الإدارة الأمريكية ريتشارد موري، مرتين إلى لبنان، وأنّه في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ أنذر المتحفظين من النواب لكي يقترعوا لمصلحة مرشح سورية، فيما راح الجميل يفاوض سورية لتمديد ولايته. ويوضح أنّه باتفاق أمريكي ــ سوفياتي ــ فرنسي، مؤيد من السعودية جرى اتفاق الطائف، وانتخب رئيس مؤيد لسورية.

١٥ ــ يذكر (ص ٤٤٥) أن الرئيس صدام حسين اقترح في ١٩٩١/٨/١٢ ربط انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، وبانسحاب سورية من لبنان، وصياغة ترتيبات للكويت تأخذ في الاعتبار الحقوق التاريخية للعراق، وبخيار الشعب الكويتي، وانسحاب القوات الأمريكية والقوات الأخرى من العربية السعودية واستبدالها بقوات عربية تحدّد جنسيتها باتفاق السعودية والعراق، وتعليق عام لجميع قرارات العقوبات ضدّ العراق. غير أن الإدارة الأمريكية لم تقم لمقترحه أي اعتبار. وألاحظ أن الرئيس صدام دفع حياته ونظامه لرفضه الاعتراف بإسرائيل؟ وعليه، اعتبرته شهيداً غالبية الشعوب العربية والإسلامية.

١٦ ــ يبيّن (ص ٤٦٧ ــ ٤٧٤) أنّه لتفادي إجماع الدول العربية على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي المتحدث الوحيد باسم الشعب العربي الفلسطيني، حصر وزير الخارجية الأمريكي محادثاته عشية مؤتمر مدريد مع أكاديميين ومهنيين من الضفة والقطاع. ويقرر أن «عملية السلام» تراوح في المكان منذ مؤتمر مدريد. وألاحظ أنّه ليس من استعمار استيطاني عنصري انتهى بالمفاوضات والتنازلات المتبادلة.

١٧ ــ يذكر (ص ٥٠٣ و٥٠٤ وص ٥٠٧) أن اتفاق أوسلو لم ينصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وإنّما على

إعادة انتشارها خارج المناطق المأهولة بالسكان، فيما لإسرائيل مسؤولية الدفاع عن التهديدات الخارجية والأمن الكلي للإسرائيليين، وضمان الأمن العام. ويقرر (ص ٥٠٩) أن «اتفاقات أوسلو ليست سوى نسخة شاحبة، كتبت بلغة قانونية كثيرة الضبابية، عمّا تضمنته عن فلسطين اتفاقات كامب ديفيد الموقعة عام ١٩٧٩ التي كانت قد رفضتها المنظمة في حينه باحتقار».

١٨ ـ يذكر (ص ٥٣٣) أن قوات التحالف، بعد عدوان ١٩٩١ على العراق، طوّرت منطقة الحكم الذاتي الكردي، ووسعتها لتشمل ٩٤٣٦ كلم٢، وشملتها بحمايتها. ولأن الفصائل الكردية مشكّلة على أساس قبلي، ومعتمدة على الدعم الخارجي الأمريكي والسوري والإيراني، بدت كأحجار الشطرنج وتوالت النزاعات المسلحة في ما بينها.

١٩ ـ يوضح (ص ٥٤٩ ـ ٥٥٦) الدور السياسي ـ الاقتصادي لرفيق الحريري في ما اعتبره «سقوط لبنان»، وأن انتخابات ١٩٩٦ جرت وفق المشيئة السورية لصالح الحريري وجنبلاط. وفي انتخابات ٢٠٠٠ حاز الحريري الأغلبية، معتمداً على إمكاناته المالية والإعلامية والدعم السوري، فعاد إلى السلطة، وعادت معه الصفقات والرشى والهيمنة السورية.

٢٠ ـ يوضح (ص ٥٩٢ ـ ٦٠٠) اختصاص الجيوش العربية بنسبة عالية من الميزانية، ومنح كبار الضباط فرص الاستفادة المادية، مما عطل احتمالات التمرد، وأن رجال الأعمال الجدد ليسوا من المجازفين بالصناعة أو المبدعين، وثرواتهم مشكوك بمصادرها، وبالتالي بقيت الاقتصاديات العربية ريعية ومهمّشة وتابعة ومتدنية الحجم، إذ بلغ الناتج المحلي العربي ٦٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦، فيما كان ناتج إيطاليا ١٠٨٩ ملياراً. وقد ارتفع عدد الأميين العرب ليبلغ عام ٢٠٠١ نحو ٦٠ مليوناً، ما يعادل ٣٩,٢ بالمئة من الأعمار بين ١٥ ـ ٦٤ سنة، فيما أدت عمليات التعديل البنيوي، تحت رقابة صندوق النقد الدولي، إلى تردّي أوضاع الفئات الشعبية، يضاف إلى ذلك مشكلة الخلل السكاني في منطقة الخليج.

٢١ ـ عالج (ص ٦٠٠ ـ ٦٢١) التوظيف السياسي للدين بقدر كبير من الموضوعية. لكن قوله (ص ٦٠٤) إنَّ الإسلام تفادى طريقة التفكير التوراتية بتأثير الفكر اليوناني المسيحي غير دقيق، وإنّما لأن الإسلام قام على مبدأ ﴿**لا إكراه في الدين**﴾، وللمكانة التي احتلها العقل في القرآن الكريم والفكر الإسلامي، ولإقرار تعدّد المذاهب والاجتهادات. كما أنّه مطلوب مراجعة ما قاله (ص ٦١٢)، عن «القمع الدائم للمراجع الشيعية في النجف وكربلاء»، واستخدام مصطلح «الأقلية» بالنسبة إلى الأقباط في مصر، لأنهم على مدى تاريخ مصر منذ الفتح العربي الإسلامي شكلوا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الوطني، وأسهموا فاعلين في سائر الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم يعانوا عزلة اختيارية أو انعزالاً جبرياً. وكمثال حيّ اختيار جورج إسحاق منسقاً لحركة «كفاية»، وبين اللجنة المؤسسة عدد من نشطاء الفكر والعمل الإسلامي.

٢٢ ـ ألاحظ على ما ورد بعنوان «الدينامية الإسرائيلية المعقّدة ونهضة اليهودية» (ص ٦٣١ ـ ٦٧٥) ما يلي:

أ ـ القول (ص ٦٣٤): «إن الدعم الذي توافر لدولة إسرائيل كان لمدّة طويلة نتيجة

عذاب ضمير المجتمعات الأوروبية»، فيما الدافع لإقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني استعماري بالدرجة الأولى، بدءاً من تكليف نائب القنصل البريطاني في القدس سنة ١٨٣٨، «اعتبار حماية اليهود من مهام الدولة»، وأن يزوّد الخارجية البريطانية بمعلومات دقيقة عن حالة السكان اليهود في فلسطين[١٥]. وما كان قرار التقسيم ليصدر سنة ١٩٤٧ لولا التقاء المعسكريْن: الرأسمالي والشيوعي على التصويت لصالحه. وعلى الرغم من احتدام الحرب الباردة بينهما، كانت الطائرات الأمريكية تنقل السلاح التشيكي والضباط من يهود المعسكر الشرقي لدعم الهاغاناه في حرب ١٩٤٧/١٩٤٨.

ب ـ من الأمثلة الصارخة على العنصرية الصهيونية يورد د. قرم (ص ٦٥٠) ما نصه: «ينبغي خلق حالة تغدو فيها حياة العربي لا تساوي أكثر من حياة فأر».

ج ـ يورد (ص ٦٧٢) تفنيد د. تانيا راينهارت، أستاذة الألسنية في جامعتي أوتريخت الألمانيّة وتل أبيب، أكذوبة «التنازلات» التي ادّعى إيهود باراك أنّه قدمها إلى ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠.

٢٣ ـ الإجراءات الاقتصادية المقترحة (ص ٦٨٥ ـ ٦٨٩) لإخراج المشرق العربي من مأزقه لا يمكن تحقيقها ما دامت القوى المؤثرة في صناعة القرارات العربية مرتبطة ارتباط تبعية بالقوى الدولية الحريصة على استمرار واقع التجزئة والتخلف والتبعية العربي. والأكثر واقعية العمل الجاد لإقامة جبهات وطنية عربية، ملتزمة بالأهداف الستة التي حدّدها المؤتمر القومي العربي: الوحدة العربية، والاستقلال الوطني، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتجدّد الحضاري.

٢٤ ـ تعقيباً على العدوان الصهيوني على لبنان صيف ٢٠٠٦ يتساءل د. قرم (ص ٧١٢): «هل سيكون الفشل العسكري الصهيوني المريع أمام الإرادة الصلبة والتنظيم العالي الكفاءة للمقاومة، بطابعها اللبناني والعربي والإسلامي، بداية تقهقر الكيان الصهيوني، كما يراه بعض المحللين الغربيين والعرب على السواء؟ وسبق أن أجبت عن تساؤله بدراسة بعنوان: «مستجدات ومتغيّرات الصراع العربي ـ الصهيوني» بيّنت فيها أن الزمن منذ حرب ١٩٦٧ لم يسر في صالح مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني، بدليل أنَّ الصراع بات يجري داخل فلسطين المحتلة، فيما تراجع الطموح الصهيوني للمطالبة بدولة يهودية محمية بجدار الفصل العنصري، فضلاً عن أن الشعب العربي الفلسطيني هو اليوم أكثر خطورة على حاضر ومستقبل المشروع الصهيوني من أي يوم مضى منذ صدور وعد بلفور.

وختاماً، ألاحظ أن د. قرم أرفق بكتابه المميز ملحقات توثيقية ومرجعيّة غاية في الأهمية، ولا تتحقق الفائدة الكاملة من هذا السفر دون مراجعتها بالاهتمام الذي تستحقه ■

(١٥) جوزيف حجار، **أوروبا ومصير المشرق العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٣١.

علي محمد رحومة

الإنترنت والمنظومة التكنو ـ اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ٤٢٨ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٣)

وليد خالد أحمد حسن

كاتب وباحث – بغداد.

ـ ١ ـ

الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) عالم منفتح الآفاق إلى أبعد الحدود. لم يعد من الممكن رؤية هذا العالم الشبكي مجرد مصدر أو مخزن للمعلومات، أو إدارتها وتنظيمها واسترجاعها وقت الحاجة، أو مجرد وسيلة من وسائل الاتصالات، أو أداة للترفيه والتسلية، وما شابه، بل أصبح في معظم الأحيان هو المولّد والمنتج للمعرفة والموزّع لها، والمعلّم والمثقّف والإعلامي والمربّي، بل والتاجر والمروّج والمقرّر والمبلور للرأي، والمؤسس لبعض القيم في كثير من جوانبه.

لم يشهد التقدم البشري قفزة علمية تقنية كالتي شهدها في العقد الأخير من القرن المنصرم في مداها الواسع وانفتاحها الشمولي على مختلف المدارك البشرية. فقد غمرت ما تعرف بتقنية الإنترنت المحيط العالمي بطوفانها المعلوماتي، وأصبحت في متناول القاصي والداني على حدّ سواء.

لقد حدث الانقلاب المعرفي في عمق الوجود الإنساني ودلالاته المختلفة في بُناه المعرفية بأنواعهما على مختلف الصعد العلمية والتقنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية... لقد دخل الحاسوب بمقدرته الإنترنتية إلى البيوت العائلية، فضلاً عن مراكز العلم والبحث والتطوير.

إن إنسان هذا الزمن أمام تحدّ كبير لم يمر به في سالف حياته قياساً بتسارع الأحداث والتطورات التقنية المذهلة إلى جانب التشكل الاجتماعي الجديد المفروض على مختلف البنى الاجتماعية المعهودة في عالمنا البشري.

من حيث المبدأ، يمكن تأكيد أن منظومة الإنترنت بصورتها التكنو ـ اجتماعية تمثل الوجه الحضاري للإنسان المعاصر، وأن بحث هذه المنظومة هو في جوهره بحث الإنسان في جوهره وفي مظهره التكنو ـ اجتماعي. وبذلك، فمنظومة

الإنترنت تعزّز الارتباط الوثيق بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، وترسّخ الصلة الأساسية بين العقل والفكر والذاكرة والتصوّر واللغة في عالم الإنسان في منظومة متكاملة العناصر والآليات.

تفرز منظومة الإنترنت تقاليدها الاجتماعية بين مستخدميها وتؤثر تأثيراً بالغاً في إكسابهم نظماً وآليات محدّدة للتعامل تمليها التقنيات المستخدمة، بحيث ينتظم المستخدمون طواعية في أطر التراسل والتخاطب وتبادل المعلومات، بما ينشئ علاقات حسنة بينهم بحسب الجماعات المتعاملة والمتكوّنة بمصالحها المشتركة على الإنترنت.

إضافة إلى ذلك أصبحت منظومة الإنترنت مسرحاً لإثبات الوجود الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن العلمي والتقني، فظهر التنافس والصراع والصدام والحوار والتدافع بمختلف تجلياته الحياتية.

ـ ٢ ـ

الكتاب يبحث في الأسس الاجتماعية لتركيبة منظومة الإنترنت التقنية، الآلية التقنية، ما هي؟ ماذا أنتجت من آليات اجتماعية؟

فالمسألة من وجهة نظر الكاتب خطيرة جداً تتعلق بتغيير جوهري في البنى الأساسية للفكر الإنساني العلمي والعملي والخدماتي، بل والمركب الاجتماعي برمته. والكتاب يتحدث عن، ربما، نموذج مجتمع بشري جديد لم يكن مألوفاً من قبل في مجتمعاتنا البشرية تأتي به آلية الحاسوب وشبكات المعلومات وتقحمه بصورة أو بأخرى في مجتمعاتنا الإنسانية عموماً، من المناسب أن نطلق عليه مجتمع الإنترنت.

لهذا يهدف الكتاب إلى التعرّف على أهم تطورات المعلوماتية، وكشف أبرز خطوات مسارها المعلوماتي الاجتماعي الذي نعيشه في عالم اليوم، ثم رسم الإطار التقني العام لتركيبة الإنترنت بما يفضي إلى رسم إطارها الاجتماعي، ومن ثم معرفة أسس الارتباط بين مفاهيم النظام الاجتماعي وأنساقه المختلفة، مع ما تقدمه تقنية الإنترنت من تغيّرات وتطورات ومشكلات اجتماعية.

ويهدف الكتاب أيضاً إلى إبراز العلاقة الجدلية بين المنظومة الاجتماعية للإنترنت ومنظومتها التقنية، أي بمعنى التحليل والتفكيك والتركيب بين التقني والاجتماعي الحضاري لعناصر الإنترنت بما يؤدي إلى معرفة مختلف التفاعلات التي تحدث بين الأفراد والجماعات المستخدمين للإنترنت من خلال فعاليات خدمات الإنترنت وتأثيرها في الطبيعة البشرية في مجتمع الإنترنت، كذلك محاولة استشراف مستقبليات هذه التقنية وأبعادها المتعدّدة في المجتمعات الإنسانية.

إن العامل التكنولوجي في جوهره هو عامل اجتماعي يؤطر ويبني العقل الذي ينتج التقنية ويستخدمها. وهو الذي يفرز آليات القبول والرفض المجتمعي ويرسم منهجيات وطرائق التطبيق التكنولوجي. كما إن العامل الاجتماعي في حدّ ذاته له علاقة وثيقة بالعامل التكنولوجي من حيث ارتباطه بالتطور اعتماداً على التكنولوجيا،

فهي تتمثل في مظاهر الممارسة والاستخدام، ما يفرز آليات التآلف والاعتماد والاحتياج، وبالتالي يتبيّن أن العاملَيْن هما عامل مركّب واحد جدلي البنية والتجسّد في المجتمعات الإنسانية. وفي هذا المنحى لا يمكن إغفال الدور الأساسي للمعلومات، على مراحل التطور البشري. فهي محتوى الأفكار ومبنى المهارة، وهي أيضاً ثمرة العطاء. إنها بذلك حاجة ومطلب وسلعة ومكسب، الأمر الذي أصبح من أبرز خصائص العصر الحالي، عصر المعلومات ومجتمع المعرفة. إن العامل التكنولوجي ـ الاجتماعي المركّب هو في أساسه العامل المعلوماتي.

إن المنظومة التكنو ـ اجتماعية للإنترنت لم تزل في بدايات بحثها التكنو ـ اجتماعي عالمياً، وبالأخص في بلداننا العربية. وإن خطورة ما يمكن أن تأتي به هذه المنظومة من تغييرات في صميم البناء والتركيب والثقافة والتفكير والسلوك الاجتماعي البشري عموماً، وفي مجتمعاتنا العربية خصوصاً، لا يدع في واقع الأمر أمام المعنيين بالتنمية المجتمعية والبحث العلمي وأصحاب القرار خياراً آخر سوى العمل على وضع أسس وآليات وطنية جادة لبحث هذه المنظومة المعلوماتية والمعرفية الكبرى، ليمكن معرفة كيفية التعامل والتفاعل معها إيجابياً.

ولعل من أهم الخطوات الفعّالة لتحقيق هذه الغاية هو أن تتبنّى الدول العربية خاصة تفعيلاً للغة العربية والثقافة العربية والإسلامية، ما يمكن تسميته «مركز أبحاث الإنترنت» يخطط له بوعي علمي وتصور عملي متكاملَيْن، بغرض إعداد الأبحاث المعمّقة، نظرياً وتطبيقياً، في الجانبين التقني والاجتماعي للمنظومة التكنو ـ اجتماعية للإنترنت.

ـ ٣ ـ

احتوى الكتاب على مقدمة وعشرة فصول وخاتمة، ثلاثة فصول للجزء النظري، وسبعة فصول للجزء العملي والتحليل. يتناول **الفصل الأول** موضوع التقنية الحديثة في عصر المعلومات، مبتدئاً بتسليط الضوء على التقنية، لغة واصطلاحاً، ثم ناقش التغيّر المعلوماتي كمتغيّر اجتماعي، في إطار ظاهرة التقنية كمنتوج اجتماعي بما يتناسب وموضوع البحث. وفي **الفصل الثاني** اهتم بآراء أصحاب الاتجاه التكنولوجي من خلال ثلاثة مداخل رئيسية تدور حول مسائل الحتمية التقنية، والحتمية الاجتماعية، ونقد التقنية، والحتمية المعلوماتية. فقد ركّز على أهم أفكار العلماء المعنيين بالموضوع التقني الاجتماعي والمعلوماتي الحديث. أما **الفصل الثالث**، فعرض بشيء من التحليل الإنترنت في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، وبخاصة مرحلة ما بعد الحداثة بمختلف آراء أشهر منظّريها، بحسب موضوع البحث، وبخاصة رؤية الفكر الأمريكي والبريطاني، وأيضاً رؤية الفكر الفرنسي. ومع **الفصل الرابع** تحديداً يبدأ الجزء العملي والتحليلي الذي اعتمد فيه المؤلف على عمليات تطبيقية لتقنيات الإنترنت، مستخدماً أهم أدواتها الاتصالية والمعرفية. وبذلك يقدم الفصل الرابع توصيفاً تقنياً مختصراً لبعض الجوانب المهمة لشبكة المعلومات العالمية،

عارضاً أهم ملامح المنظور التقني لمعطيات منظومتها الشبكية. ثم يعرض الكتاب في **الفصل الخامس** التوصيف الاجتماعي المتعلق بالاستخدامات المختلفة للإنترنت والناجمة عن تعامل الأفراد والجماعات البشرية معها في أهم خدماتها الإلكترونية، وبخاصة المعاملات الاتصالية والتجارية والمؤسساتية الرسمية والتعليمية، ليمكن بذلك تحليل منظومة الإنترنت بناء على معطيات الفصليّن التوصيفيّن الرابع التقني والخامس الاجتماعي.

وببداية **الفصل السادس** يبدأ العمل التحليلي لهذه الشبكة المعلوماتية، فتصنف كظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى استنتاجاً واستناداً إلى ما يبدو من وصفها تقنياً واجتماعياً.

فقد اختصّت **الفصول السادس والسابع والثامن والتاسع** بما أسماه المؤلف: «مجتمع الإنترنت»، عارضاً ومحلّلاً إيّاه بصورة معمّقة بما يفي الموضوع، مركّزاً على فضائه المعلوماتي (فضاء السايبر Cyberspace) بمختلف جوانبه ذات العلاقة، بتصوّراته وانتشاره وتبنّيه، في مجتمع المعلومات وخصائص حركته الرقمية وتمثيله للاجتماع البشري الجديد واقتصاد المعرفة في عموم المجتمع الإنساني والفضاء الرقمي (الإنترنت) في البلدان النامية.

كذلك تحليل الآلية الاجتماعية الرقمية، وبخاصة تركيبة الفرد/الجماعة الافتراضية، وما يثير ذلك من مشكلات المجتمع البشري/الآلي الجديد، مثل أزمة الهوية الإنترنتية، والخصوصية وظاهرة ما أسماه المؤلف بـ «العقل الجمعي الإلكتروني». يأتي بعد ذلك **الفصل العاشر** والأخير متناولاً الصورة البنائية العامة للإنترنت، إلى جانب البناء التحكمي، خصوصاً الثقافي (اللغوي والقانوني)، حيث يطرح المؤلف رؤية تحليلية تركيبية لنظام مركّب الإنترنت (الفرد والجماعة) في المجتمع الافتراضي الجديد، إضافة إلى نمذجة شكلية للعلاقات بين كائنات هذا المجتمع الجديد، ليصل الكتاب إلى خاتمته، وهي مناقشة عامة لأهم ما تم تناوله في الفصول، في إطار نظرة مكتملة للبحث ومستجداته الأخيرة ■

يوميــات عربيــة ودوليــة مختــارة

إعداد: قسم التوثيـق والمعلومـات في مركز دراسات الوحدة العربية

آذار (مارس) ٢٠٠٨

ـ أعلن الجيش التركي سحب قواته العسكرية من شمال العراق بعد ثمانية أيام من العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني وبعد دعوات أمريكية لتركيا لوقف العمليات. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٣/١).

ـ توعدت إسرائيل سكان قطاع غزة بمحرقة إذا استمر اطلاق الصواريخ من قطاع غزة. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٣/١). وقد نفذت القوات الإسرائيلية تهديداتها بارتكاب مجزرة جديدة في غزة تجاوز عدد ضحاياها ٦٠ قتيلاً و١٥٠ جريحاً غالبيتهم من المدنيين العزل. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢). وارتفع عدد ضحايا المجزرة الإسرائيلية التي أطلق عليها اسم « الشتاء الساخن» إلى ١١٢ فلسطينياً. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٣/٣).

ـ علّق رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي احتجاجاً على المجزرة الإسرائيلية في غزة. (**النهار**، بيروت، ٣/ ٢٠٠٨/٣). وقد انسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي من شمال قطاع غزة تزامناً مع إعلان كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عن زيارة للمنطقة تهدف إلى التهدئة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٤).

ـ وصل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى بغداد في أول زيارة لرئيس إيراني منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. واجتمع نجاد إلى جلال الطالباني الرئيس العراقي قبل أن يتوجه إلى المنطقة الخضراء حيث التقى نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الذي يقع مكتبه بالقرب من السفارة الأمريكية. واستغل نجاد المناسبة ليرد على اتهامات الرئيس الأمريكي جورج بوش حول تسليح طهران للميليشيات، بالقول إن « توجيه الاتهامات يزيد من مشاكل الولايات المتحدة في المنطقة...ويجب أن يفهم الأمريكيون أن الشعب العراقي ليس معجباً بأمريكا... وعليهم أن يتقبلوا الحقائق في المنطقة». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٣). وقد تم خلال زيارة نجاد التوقيع على ٧ اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتأمين والجمارك والتعدين والنقل والمقاييس والأوصاف. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٤).

ـ استقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وأشاد بالصداقة بين الولايات المتحدة والأردن. وقد عبر بوش عن خيبة أمله باستمرار القيادة السورية في جعل الأمور أكثر صعوبة في لبنان وعدم انتخاب رئيس للجمهورية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٥).

ـ بدأت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية جولة في المنطقة بمحادثات أجرتها في القاهرة مع الرئيس المصري حسني مبارك بشأن تطورات الوضع في غزة. وقد حمّلت رايس حركة حماس مسؤولية سقوط أبرياء في غزة. وصرحت بأنها تسعى إلى استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بهدف تطبيق التزامات خارطة الطريق. من جهة ثانية، صرح أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري بأن مصر تجري اتصالات لوقف إطلاق النار في غزة وامتناع الجانب الفلسطيني عن إطلاق الصواريخ. وقد أعلنت رايس عن إفراج الإدارة الأمريكية عن ١٠٠ مليون دولار مساعدات أمريكية مجمدة لمصر تقديراً لدورها. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٣/٥). وانتقلت رايس إلى رام الله حيث اجتمعت برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي

دعا إلى التهدئة الشاملة في غزة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٥). واستكملت محادثاتها في القدس المحتلة حيث أعلنت عقب محادثات مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يعتزمان استئناف مفاوضات السلام. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٣/٦).

ــ شهدت القدس الغربية عملية فلسطينية غير مسبوقة قتل فيها ٨ إسرائيليين وأصيب أكثر من ٤٠ آخرين بجروح بعدما تكمن مسلح من اختراق الإجراءات الأمنية الإسرائيلية واقتحام مدرسة تلمودية ــ مدرسة ميركاز هاراب ــ للمتدنيين اليهود، رداً على العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وبث تلفزيون المنار في بيروت أن كتائب أحرار الجليل ــ مجموعة الشهيد مغنية وشهداء غزة تبنّت العملية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٧). وتعتبر مدرسة «ميركاز هاراب» من أولى المدارس التي ربطت بين اليهودية والصهيونية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٨/٣/٧). وأعلن في القدس المحتلة أن الاستشهادي علاء هشام أبو دهيم المقيم في القدس هو الذي نفذ العملية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٨).

ــ أنهى وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار زيارة إلى الخرطوم استمرت ٤ أيام وقع خلالها على اتفاقية للتعاون العسكري مع السودان. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٣/٨).

ــ أحبطت ليبيا العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن حالياً إصدار بيان عن مجلس الأمن تقدمت به الولايات المتحدة لإدانة عملية القدس. وقد اشترطت ليبيا لإصدار البيان إدانة قتل إسرائيل للأبرياء الفلسطينيين في قطاع غزة، الأمر الذي حال دون تبني مشروع البيان الأمريكي. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٣/٨).

ــ وجه الرئيس اليمني علي عبد الله انتقادات عنيفة إلى أحزاب المعارضة واتهمها بأنها تجر اليمن إلى وضع يُحاصر فيه كالسودان أو نحو حالة كالوضع في العراق. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٣/٩).

ــ اعتبر شون ماكورماك الناطق باسم الخارجية الأمريكية أن على الدول الأعضاء في الجامعة العربية أن يأخذوا المأزق الذي يعيشه الشعب اللبناني في أذهانهم فيما يبحثون قرار المشاركة في القمة العربية في دمشق من عدمه. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/١٤).

ــ دانت القمة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في داكار نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة إلى الإسلام في بعض الصحف الدانماركية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/١٥).

ــ حمّلت إسرائيل سورية مسؤولية أي هجوم يشنه حزب الله على أهداف إسرائيلية في إطار رده على اغتيال القائد العسكري في حزب الله عماد مغنية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/١٦).

ــ قام ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي بزيارة مفاجئة إلى بغداد دعا خلالها إلى مواجهة النفوذ الإيراني من خلال زيادة الحضور العربي في العراق. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/١٦).

ــ كلف الرئيس المصري حسني مبارك أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بموافاته بتقرير أسبوعي عن تطورات الجهود الحكومية لتوفير رغيف الخبز وإنهاء ظاهرة الطوابير أمام المخابز في جميع المحافظات. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٣/١٨).

ــ حل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مجلس الأمة (البرلمان) ودعا إلى انتخابات نيابية مبكرة في أيار/مايو المقبل في ضوء تعذر التعاون بين الحكومة التي قدمت استقالتها ومجلس الأمة. وقال الشيخ صباح إنه اتخذ هذا القرار حفاظاً على وحدة الوطن. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/٣/٢٠).

ــ استقبل العاهل السعودي الملك عبد الله نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الذي وصل إلى الرياض في إطار جولته في المنطقة. وذكرت مصادر سعودية أنّ اللقاء تناول الأوضاع في المنطقة، خصوصاً في لبنان والعراق وإيران، إضافة إلى مسألة ارتفاع أسعار النفط وبرنامج إيران النووي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٢).

ــ أكد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني خلال محادثات أجراها في القدس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن الولايات المتحدة لن تمارس أي ضغط على إسرائيل في ما يتعلق بأمنها، وجدّد التزام أمريكا بأمن إسرائيل. (**النهار**، بيروت،٢٠٠٨/٣/٢٣). وقد انتقل تشيني من القدس إلى رام الله ــ في زيارة وصفت بأنها شكلية ــ حيث التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وكرر التزام الإدارة الأمريكية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، معتبراً

أن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل يهدد عملية السلام. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٤).

ــ أعلن الجيش الأمريكي مقتل ٤ من جنوده في جنوب بغداد، ليرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين في الذكرى الخامسة للغزو إلى ٤ آلاف قتيل. وقد سارع البيت الأبيض إلى التعبير عن «حزن» الرئيس الأمريكي جورج بوش للخسائر الأمريكية البشرية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٥).

ــ وقعت حركتا فتح وحماس أمس الأول في صنعاء بحضور الرئيس اليمني علي عبدالله صالح «إعلان صنعاء» الذي اعتبر المبادرة اليمنية إطاراً لمعاودة الحوار بين الحركتين للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل سيطرة حماس على قطاع غزة من دون الإشارةإلى الصيغة النهائية المتفق عليها للمبادرة أو آليات تنفيذها. وقد هدّدت إسرائيل بوقف التفاوض مع السلطة الفلسطينية اذا بدأت حركة فتح» حواراً مع حماس.(**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٥).

ــ سيطرت قوات جزر القمر الحكومية على جزيرة انجوان المتمردة، بمساعدة قوات الاتحاد الأفريقي، وأكدت الحكومة أن الكولونيل محمد بكر الذي نصب نفسه زعيما لأنجوان فر متخفياً من الجزيرة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٦).

ــ اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً بعدم المشاركة في القمة العربية في دمشق لعدم انتخاب رئيس الجمهورية. وذكر بيان صادر عن المجلس أن قرار المقاطعة تعبير عن « رفض التدخل في شؤون لبنان الداخلية... ودعوة الأخوة العرب إلى المبادرة إلى رعاية العلاقات اللبنانية ــ السورية بما يؤكد حق لبنان في بسط سلطته على كامل أراضيه». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٦). واعتبر وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن «لبنان أضاع فرصة ذهبية للبحث في أزمته ومسألة العلاقات السورية ــ اللبنانية. ورأى أن «من يعتقد أن القرار اللبناني بالمشاركة أو عدم المشاركة موجود في مجلس الوزراء اللبناني فهو لا يقرأ جيداً الساحة اللبنانية»، مشيراً إلى جولات المسؤولين الأمريكيين في المنطقة للضغط على القمة العربية. (**السفير**، بيروت ٢٠٠٨/٣/٢٧). ورد المعلم على دعوة السعودية لسوريا بالقيام بدورها لتسوية الأزمة اللبنانية، مشدّداً على أن مسؤولية حل الأزمة «تقع على اللبنانيين بالدرجة الأولى، وثانياً على الدول العربية التي لها علاقات خاصة مع لبنان». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٨).

ــ دارت معارك عنيفة بين قوات الأمن العراقية وميليشيا جيش المهدي التابع للتيار الصدري في البصرة بعدما أعلنت الحكومة العراقية عن عملية عسكرية أطلقت عليها « صولة الفرسان» للسيطرة على البصرة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٦). وقد دخلت القوات الأمريكية على خط المعارك الدائرة في العراق لدعم القوات الأمنية الحكومية (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٧). وأشاد الرئيس الأمريكي جورج بوش برئيس الحكومة نوري المالكي الذي تعهد مواصلة قتال» جيش المهدي إلى النهاية». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٨).

ــ نقل مسؤولون إسرائيليون عن تقويم استخباري إسرائيلي أن حزب الله حصل على صواريخ إيرانية جديدة يبلغ مداها ٣٠٠ كيلومتر، ما يعني أنه بات قادراً على ضرب مناطق في جنوب إسرائيل، مثل ديمونا التي فيها المفاعل النووي الإسرائيلي (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٨).

ــ أفاد التقرير العاشر للجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري أن عملية الاغتيال نفذها أفراد «شبكة إجرامية»، وأن أفراداً من هذه الشبكة ما زالوا ناشطين في لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٢٩).

ــ سقط عشرات القتلى والجرحى في مواجهات بين الإسلاميين وقوات الحكومة الصومالية الانتقالية (التي تدعمها القوات الإثيوبية) وتعرض المجمع الرئاسي في مقديشو لقصف بالهاون. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٣٠).

ــ انعقدت في دمشق القمة العربية العشرين وسط توتر في العلاقات العربية تمثل في امتناع الحكومة اللبنانية عن المشاركة في القمة لعدم انتخاب رئيس للجمهورية واتهام سورية بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية، وتخفيض مستوى تمثيل السعودية ومصر والأردن التي ربطت قياداتها مشاركتها في القمة بانتخاب رئيس للبنان قبل انعقاد القمة. وقد افتتح الرئيس السوري بشار الأسد أعمال القمة بكلمة دعا فيها إلى مراجعة الخيارات العربية الاستراتيجية وتأمين حد أدنى من عناصر الصمود والمقاومة طالما استمرت إسرائيل ترفض السلام. كما دعا الرئيس السوري إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة كدول عربية أولاً كمقدمة لطلب ذلك من العالم. وبشأن الوضع

اللبناني المتأزم أعلن الرئيس السوري أن الضغوط التي مورست على سورية منذ أكثر من عام هي من أجل أن تتدخل سورية في الشؤون اللبنانية الداخلية، لكنها رفضت ذلك لأنها تؤمن بأن الحل بيد اللبنانيين انفسهم، وهم لديهم وطنهم ومؤسساتهم ودستورهم... وأي دور آخر هو دور مساعد وليس بديلاً عنهم. وأكد استعداد سورية للتعاون مع أي جهد عربي أو غير عربي لمعالجة الأزمة اللبنانية شريطة أن ترتكز أية مبادرة على أسس الوفاق الوطني اللبناني الذي يشكل أساس الاستقرار في لبنان. وألقى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى كلمة أكد خلالها أن التوتر الذي يسود العلاقات العربية ناجم عن أزمة ثقة في ما بين البلدان العربية. وشدّد موسى على ضرورة الحفاظ على عراق موحد بكل مواطنيه، وأكد أن المبادرة العربية لتسوية الأزمة اللبنانية مستمرة. وألقيت كلمات من قبل الرؤساء المشاركين تركزت على التضامن العربي وانهاء الخلافات العربية خدمة للقضايا العربية، فيما توقف المراقبون عند كلمة الزعيم الليبي معمر القذافي الذي اعتبر أن العرب فشلوا في إثبات وجودهم لعدم وجود دولة عربية متحدة، محذراً من تحول الدول العربية إلى مناطق نفوذ ومحميات مهمشة من دون وحدة. وقد دعا القذافي الدول العربية إلى تحسين العلاقات مع إيران، وحذر الزعماء المتحالفين مع واشنطن من مصير مشابه لمصير الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. وقد حضر القمة من الرؤساء والأمراء، إضافة إلى الرئيس السوري والزعيم الليبي، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الرئيس السوداني عمر حسن البشير، رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الموريتاني سيدي ولد الشيخ عبد الله، ورئيس جزر القمر أحمد محمد عبدالله سامبي. ولم يغب عن القمة سوى لبنان فيما مثل السعودية والأردن مندوبا البلدين في الجامعة العربية وتمثلت مصر بوزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية مفيد شهاب. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٣٠).

ـــ اختتمت في دمشق أعمال القمة العربية العشرين بإصدار «إعلان دمشق» الذي أكد تمسك البلدان العربية بالمبادرة العربية لمساعدة لبنان على الخروج من أزمته. وشدّد الإعلان على أن استمرار طرح مبادرة السلام العربية بشأن الصراع العربي ــ الإسرائيلي مرتبط ببدء إسرائيل تنفيذ التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة ومبدأ الأرض مقابل السلام بما يكفل استعادة الحقوق العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة. وحذر من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة الحصار وتصعيد الاعتداءات على قطاع غزة، مطالباً بالوقف الفوري لهذه الممارسات العدوانية وجرائم الحرب ضد المدنيين. وأكد الإعلان دعم القادة العرب للمبادرة اليمنية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعا إلى الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً والتمسك بهويته العربية والإسلامية وضرورة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والإسراع في إنهاء الوجود الاجنبي. كما دعا إلى تشجيع الاتصالات الجارية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عبر الإجراءات القانونية والوسائل السلمية. وشدّد على وحدة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعم جهود تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ومعالجة الأوضاع في دارفور. كما أكد أهمية وحدة الصومال وسيادته واستقراره وتجديد الدعم للمصالحة الوطنية الصومالي، وكذلك دعم الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسيادتها الإقليمية، ودعم جهود التنمية فيها. وندّد الإعلان بالإرهاب بكل أشكاله وصوره وبتصاعد الهجمة الشرسة على الإسلام والمحاولات المشبوهة للربط بينه وبين العرب والمسلمين، مؤكداً ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال. ودعا إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وإلى إلزام إسرائيل بالانضمام الفوري إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية، مؤكداً حق الدول في

الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وصدر عن القمة قرارات تتعلق بالتضامن مع لبنان وتنقية الأجواء العربية، فوجهت تحية لصمود لبنان ومقاومته الباسلة للعدوان الإسرائيلي الغاشم، وأكدت الدعم العربي لقيام المحكمة ذات الطابع الدولي من أجل الكشف عن الحقيقة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، بعيداً عن الانتقام والتسييس، وكلفت الأمين العام لجامعة الدول العربية وضع العلاقات السورية ــ اللبنانية على المسار الصحيح. (**السفير**، بيروت، ٣١/٣/ ٢٠٠٨).

ــ اعتبر وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي أن الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي تطالب بها الإمارات العربية المتحدة هي إيرانية، فيما أعلن نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد أن القمة العربية كلفت الزعيم الليبي معمر القذافي التباحث مع المسؤولين الإيرانيين «بإمكانية إحالة موضوع الجزر إلى التحكيم الدولي، أو القبول بأية آلية أخرى». (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٣/٣١).

نيسان (أبريل) ٢٠٠٨

ــ قررت الحكومة البريطانية تأجيل خفض عدد قواتها في جنوب العراق من ٤٠٠٠ جندي إلى ٢٥٠٠ كما كان مقرراً في الأشهر المقبلة في ضوء تصاعد العنف في البصرة وبغداد. (**الديلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢).

ــ بدأت القوات الإسرائيلية مناورات وتدريبات عسكرية كبيرة تستمر ٥ أيام. وقد سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى التصريح بأنها لا تهدف إلى تهديد سورية أو لبنان، فيما رأى حزب الله أن المناورات تأتي في إطار التحضير لحرب جديدة في المستقبل. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٧).

ــ أجرى نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد بشأن الأزمة اللبنانية، في ضوء مبادرة بري لعقد حوار وطني في لبنان لتسوية الأزمة اللبنانية. وصرح بري بأن سورية لا تضع أي شروط على الحوار بين اللبنانيين لحل أزمتهم. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٨). من جهة أخرى قام فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني (الذي رفض دعوة بري للحوار، داعياً إلى إجراء انتخاب لرئيس للجمهورية يترأس الحوار) بزيارة إلى الرياض بحث خلالها مع العاهل السعودي الملك عبدالله في الأزمة اللبنانية. (**الحياة**، بيروت، ٩/ ٢٠٠٨/٤).

ــ أعلن دنيال بلمار رئيس لجنة التحقيق الدولية باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري أنه ما زال يعتقد أن هناك دوافع سياسية وراء مقتل الحريري. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٩).

ــ قدم قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس شهادته أمام الكونغرس بشأن الوضع في العراق، فأكد أن الوضع الأمني شهد تحسناً ملموساً، لكن هذا التقدم لا يزال هشاً وقابلاً للتراجع. وأوصى بتريوس بتأجيل أي خفض في عدد القوات الأمريكية بعد تموز/يوليو لمدة ٤٥ يوماً حتى يتسنى تقييم الوضع على الأرض. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٤/٩). كما أدلى السفير الأمريكي في بغداد ريان كروكر بشهادته أمام الكونغرس، مؤكداً بدوره أن التقدم الذي أحرز في العراق ما زال هشاً، مشيراً إلى ضرورة تحقيق مزيد من التقدم في عملية التوافق السياسي. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٩). وقد سارع الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى تبني توصية بتريوس بتأجيل أي خفض للقوات الأمريكية بعد تموز/يوليو لمدة ٤٥ يوماً. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/١١).

ــ دعت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية ــ في مؤتمر الدوحة الثامن حول الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة الذي دعيت إليه ــ العرب إلى مواجهة طموحات إيران النووية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/١٢). وقد التقت ليفني على هامش المؤتمر امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ونظيرها العُماني يوسف بن علوي عبدالله، ودعت العرب إلى إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/١٥).

ــ تظاهر آلاف من الطلاب الذين ينتمون إلى جماعة «الإخوان المسلمين» في جامعات مصرية، احتجاجاً على أحكام بسجن ٢٥ عضواً بارزاً في الإخوان. وتزامن ذلك مع إعلان وزارة الداخلية فوز الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر بنسبة ٩٢ بالمئة من الأصوات في الانتخابات المحلية التي أجريت في الثامن من نيسان/أبريل الجاري

وقاطعها الاخوان المسلمون.ولم تعلن وزارة الداخلية نسبة المقترعين التي قدرتها الصحف الحكومية بنحو ٢٥ بالمئة والمنظمات غير الحكومية بما بين ٥ و١٠ بالمئة. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/١٧).

ــ قتل ١٩ فلسطينياً على الأقل بينهم مصور صحافي وثلاثة أولاد في غارات إسرائيلية وهجمات على قطاع غزة تخللتها اشتباكات أوقعت ثلاثة قتلى بين الجنود الإسرائيليين. (**النهار**، بيروت ٢٠٠٨/٤/١٧).

ــ أنهى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين زيارة إلى ليبيا استمرت يومين أجرى خلالها محادثات مع العقيد الليبي معمر القذافي حول جوانب التعاون بين البلدين. وقد اسفرت المحادثات عن موافقة موسكو على شطب ديونها المستحقة على ليبيا منذ الحقبة السوفياتية، والتي تبلغ ٤,٦ مليارات دولار، في مقابل توقيع عقود مهمة بين الشركات الروسية والليبية. وأبرمت مؤسسة النفط الليبية وشركة «غازبروم» الروسية مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الغاز، فيما وقع جهاز تنفيذ وإدارة الطرق الحديدية والشركة الروسية للسكك الحديدية على عقد تنفيذ مشروع بناء سكة حديد بطول ٦٠٠ كيلومتر، بين مدينتي سرت وبنغازي، والذي تبلغ كلفته ٢,٢ مليار يورو (٣,٤٨ مليار دولار). كما تم الاتفاق من حيث المبدأ على تحديث بعض الأسلحة الروسية التي اشترتها ليبيا في السابق. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/١٨).

ــ رأى الرئيس السوري بشار الأسد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد التوصل إلى حل في لبنان. ولفت إلى الإصرار الأمريكي ــ الإسرائيلي على جعل إيران عدوة للعرب. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٤/١٨).

ــ التقى الرئيس الأمريكي سابقاً جيمي كارتر في دمشق الرئيس السوري بشار الأسد وبحث معهه في عملية السلام في المنطقة. وشكلت زيارة كارتر إلى دمشق مناسبة للقاء خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وقد بحث الجانبان الوضع في غزة. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/١٩). وطلب كارتر من مشعل أن تتخذ حماس مبادرة بوقف إطلاق الصواريخ وتدخل في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي في عملية لتبادل الجندي الإسرائيلي الأسير لديها جلعاد شاليت بأسرى فلسطينيين. لكن حماس رفضت أن تأخذ بمقترحات كارتر من جانب واحد. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢١).

ــ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بزيارة مفاجئة لبغداد أشادت خلالها بالعمليات العسكرية التي تشنها الحكومة العراقية ضد «الميليشيات الشيعية» في البصرة وبغداد. (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٤/٢١).

ــ قتل ٨١ شخصاً في مقديشو، العديد منهم مدنيون، خلال تبادل لإطلاق النار بين عناصر «اتحاد المحاكم الإسلامية» وقوات الحكومة الصومالية المدعومة من الجيش الإثيوبي، في واحدة من أعنف الاشتباكات منذ أشهر. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢١).

ــ وصلت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى الكويت للمشاركة في اجتماع دول جوار العراق، بعدما حاولت في المنامة اقناع نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن بدعم الحكومة العراقية، من دون إعلان اي التزامات قاطعة. واوضحت أن المحادثات تطرقت إلى مسألتي شطب ديون العراق وإقامة علاقات ديبلوماسية معه، إلا أن أي قرار لم يتخذ خلال الاجتماع. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٢).

ــ رأى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق ستيفان دو ميستورا أنه ينبغي حسم مسألة وضع مدينة كركوك من خلال صيغة سياسية وليس من خلال استفتاء يجرى بشكل متعجل وقد يفجر العنف. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٢).

ــ توقع ديفيد ولش، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى الذي قام بزيارة إلى بيروت أن يشهد لبنان « صيفاً ساخناً» آخر بعدما وصلت كل الجهود السياسية لحل الأزمة اللبنانية إلى طريق مسدود بما في ذلك مبادرة الجامعة العربية. كما توقع أن تكون «السياحة في أدنى مستوياتها بسبب التوتر في البلاد». (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٢). وقد أصدرت السفارة الأمريكية في بيروت توضيحاً لتصريح ولش، فاعتبرت أنه عبّر عن رأي لبنانيين أعربوا عن قلقهم من أن يشهد لبنان صيفاً آخر صعباً مع نسبة سياحة متدنية بسبب التوتر في هذا البلد (...) منذ أن شن حزب الله الحرب عام ٢٠٠٦. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٣).

ــ أجمع المشاركون في مؤتمر دول جوار العراق الموسع

الذي عقد في الكويت، على أهمية تدعيم الأمن والاستقرار في العراق ودعم المصالحة الوطنية ومكافحة الأعمال الإرهابية. وناشد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الدول الخليجية ترجمة وعودها بشطب ديونه، منتقداً عدم إعادة فتح سفارات لها في بغداد بحجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية. وشارك في المؤتمر وزراء خارجية وموفدون عن ٢٣ دولة من دول جوار العراق والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودول مجموعة الثماني والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٣).

ــ عقد على هامش الاجتماع الدولي لدول الجوار العراقي اجتماعاً أطلق عليه اسم اجتماع «أصدقاء لبنان» استثنيت منه سورية التي رفضت المشاركة فيه بعدما وجهت إليها الدعوة في آخر لحظة. وقد دعا المجتمعون إلى انتخاب فوري للمرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية في لبنان من دون شروط مسبقة، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات عامة وفقاً لقانون انتخابي توافق عليه كل الأطراف، مجددين الدعم الكامل للحكومة اللبنانية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٣). ورأى وليد المعلم وزير الخارجية السوري أن المجتمعين يسعون إلى تدويل الأزمة اللبنانية وتعقيدها بعد سحبها من يد الأمين العام لجامعة الدول العربية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٣).

ــ قدم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن تقريراً جديداً حول تنفيذ القرار ١٥٥٩ في لبنان اعتبر فيه أن لبنان لن يصبح ديمقراطياً وسيادياً ما لم يحل حزب الله. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٣). وقد وصف «حزب الله» تقرير الأمين العام بأنه «منحاز وغير ذي صدقية». واعتبر أن مبعوث الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط تيري رود ــ لارسن «استكمل هجوم أسياده من خلال تقريره حول القرار ١٥٥٩ (...) واضعاً في جعبته أمام مجلس الأمن كل التقارير المشبوهة التي زوده إياها أسياده الإسرائيليون من غير أن يتثبت منها وكل ما زوده إياه كتبة التقارير في قمة السلطة غير الشرعية في لبنان». وقال إن هذا التقرير «يسيء أول ما يسيء إلى صدقية الأمم المتحدة قبل غيرها. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٤).

ــ أقر الرئيس المصري حسني مبارك بأن التوتر القائم في العلاقات السورية ــ السعودية ينعكس سلباً على الأزمة اللبنانية. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٤).

ــ نشرت الإدارة الأمريكية صوراً لدعم اتهامها لسورية بأنها كانت تقوم «ببناء مفاعل نووي في المبنى الذي دمرته الطائرات الإسرائيلية العام الماضي شرق سورية بمساعدة كوريا الشمالية». (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٤/٢٥). وقد نفت سورية هذه الاتهامات وقارنتها بما قدمته الإدارة الأمريكية من أدلة مزيفة عن أسلحة الدمار الشامل في العراق لاجتياحه عام ٢٠٠٣. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٥).

ــ أكد الرئيس السوري بشار الأسد بعيد لقاء مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في دمشق «استعداد سورية لمواصلة التعاون مع تركيا» من أجل السلام في الشرق الأوسط.. وكان الرئيس السوري أدلى بتصريحات لصحيفة **الوطن** القطرية قال فيها: إنه في انتظار رئيس الوزراء التركي ليبحثا في ملف المفاوضات السورية ــ الإسرائيلية الخاص بهضبة الجولان السورية المحتلة. وأشار إلى أن تركيا أبلغت إليه قبل أسبوع استعداد إسرائيل للإنسحاب من الهضبة في مقابل اتفاق سلام بين الجانبين، مشيراً إلى أن الوساطات بين دمشق وتل أبيب تكثفت بشكل أساسي بعد العدوان على لبنان عام ٢٠٠٦. وشدّد على أنه لن تكون هناك مفاوضات سرية مع إسرائيل وأنها إن حصلت فستكون علنية ولن تكون مباشرة، بل عبر الطرف التركي. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٧).

ــ أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تأجيل الجلسة المقبلة لانتخاب رئيس جديد للبنان إلى ١٣ أيار/مايو المقبل وسط الخلافات المستمرة بين المعارضة والموالاة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٤/٢٧).

ــ لقي أربعة أطفال وأمهم، إضافة إلى مدنيين آخرين، مصرعهم في بيت حانون في قطاع غزة بقصف إسرائيلي على القطاع. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٢٩).

ــ مثل وزير الخارجية العراقي سابقاً طارق عزيز أمام المحكمة بتهمة التورط بإعدام ٤٢ تاجراً عراقياً استفادوا من العقوبات المفروضة على العراق. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٣٠).

ــ تجددت الاشتباكات بين الحوثيين وقوى الأمن اليمنية في محافظة صعدة، وأعلن عن مقتل ٣ جنود يمنيين و٨ عناصر من أتباع عبد الملك الحوثي. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٤/٣٠).

أيار (مايو) ٢٠٠٨

ــ أنهى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي زيارة إلى تونس استمرت ثلاثة أيام بحث خلالها مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في إنشاء الاتحاد الأورو ــ متوسطي للتكامل بين ضفتي المتوسط. وقد تم خلال الزيارة التوقيع على عدة اتفاقات وصفقات تجارية بين البلدين وصلت قيمتها إلى نحو مليار يورو، أبرزها صفقة تحديث الأسطول التونسي الذي يضم ١٦ طائرة أيرباص وإنشاء محطة كهرو نووية في تونس يستكمل بناؤها عام ٢٠٢٠. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١).

ــ رحبت الحكومة الجزائرية بقرار مجلس الأمن حول الصحراء الغربية رقم ١٨١٣ الذي يدعو الأطراف إلى التحلي بالواقعية وإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية مع احترام مبدأ تقرير المصير. واعتبرت الجزائر أن قرار مجلس الأمن يشير إلى احترام مبدأ تقرير المصير، فيما اعتبرت الحكومة المغربية أن القرار يأخذ بالاقتراح المغربي الداعي إلى حكم ذاتي موسع لإقليم الصحراء. (**الحياة**، بيروت، ٢/٥/ ٢٠٠٨).

ــ بدأ الغاز الطبيعي المصري بالتدفق إلى محطتي توليد الكهرباء في تل أبيب وأسدود تنفيذاً لصفقة تزود مصر بموجبها إسرائيل بنحو ١٠٧ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة ٢٠ عاماً. وذكر نواب في البرلمان المصري أن إسرائيل حصلت من الحكومة المصرية على أسعار تقل بكثير عن السعر العالمي للغاز، فيما ذكرت الحكومة المصرية أن الصفقة بين شركتين في القطاع الخاص وليس من مسؤوليتها إعلان الأسعار. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٥/٣).

ــ أجرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس محادثات في القدس ورام الله مع كل من إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بشأن إزالة الحواجز الإسرائيلية من الضفة الغربية وتجميد الاستيطان. وذكرت الأنباء أن رايس لم تصل إلى أي اتفاق مع الجانب الإسرائيلي بشأن تجميد الاستيطان وإزالة الحواجز الإسرائيلية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٥).

ــ اتهمت تقارير أمريكية حزب الله بإرسال مجموعات من لبنان إلى إيران لتدريب ميليشيات عراقية في معسكرات بالقرب من طهران (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٥/٥). وقد وصف حزب الله هذه التقارير بأنها افتراءات لا أساس لها من الصحة. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٥/٦).

ــ اتخذت الحكومة اللبنانية برئاسة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة قرارين بإزالة شبكة الاتصالات الهاتفية التابعة لحزب الله باعتبارها «غير شرعية» وإزاحة قائد جهاز أمن المطار من منصبه وإعادته إلى ملاك الجيش. (**السفير**، بيروت، ٦/ ٢٠٠٨/٥).

ــ دعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الحكومة اللبنانية إلى التراجع عن قراريها بشأن إزالة شبكة الاتصالات التابعة للحزب وإزاحة قائد جهاز أمن المطار من منصبه، محذراً الحكومة وقوى «١٤ آذار» من المس بشبكة الاتصالات التي تشكل جزءاً مهماً من سلاح المقاومة (وجاء هذا التحذير للحكومة عقب إضراب للاتحاد العمالي العام (أمس الأول) قطعت خلاله المعارضة طريق المطار بالإطارات المشتعلة، وترافق مع ظهور مسلح في شوارع بيروت). (**السفير**، بيروت، ٩/٥/ ٢٠٠٨).

ــ تدهور الوضع الأمني في بيروت وسيطرت قوى مسلحة من المعارضة على «بيروت الغربية». وقد اتهمت «قوى ١٤ آذار» حزب الله بتنفيذ «انقلاب على الدولة». (**الديلي ستار**، بيروت، ١٠/٥/ ٢٠٠٨).

ــ دعت السعودية ومصر إلى اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة للبحث في الأزمة اللبنانية في ضوء المستجدات الأمنية على الساحة اللبنانية (عقب سيطرة المعارضة على بيروت الغربية). (**الدايلي ستار**، بيروت، ١٠/٥/ ٢٠٠٨).

ــ أعلن رئيس حكومة إقليم كردستان في شمال العراق نيجيرفان بارزاني في حديث لصحيفة **الشرق الأوسط** أن حكومة الإقليم لا تعادي إسرائيل ولن تعاديها مطلقاً، بل وتتعامل معها كأي دولة أخرى في العالم. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٥/١٠).

ـــ أعلن في بغداد عن اتفاق لوقف الاشتباكات بين القوات الحكومية التي تساندها القوات الأمريكية وجيش المهدي التابع للتيار الصدري. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/٥/١١).

ـــ وسعت قوى المعارضة في لبنان من تحركها العسكري ليمتد من بيروت إلى المناطق الجبلية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٢).

ـــ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة، قرروا في ختامه تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى وثمانية من وزراء الخارجية العرب، هم وزراء خارجية الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وجيبوتي وسلطنة عمان والمغرب واليمن، وذلك للسفر إلى بيروت ورعاية الحوار بين مختلف القيادات اللبنانية بهدف تنفيذ المبادرة العربية. وأكد بيان صادر عن الوزراء رفضهم استخدام العنف المسلح لتحقيق أهداف سياسية وطالبوا بسحب جميع المظاهر المسلحة من الشارع اللبناني وبضرورة فتح مطار بيروت والمرفأ لتأمين حرية الحركة للبنانيين والمسافرين من وإلى البلاد. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٢).

ـــ اتهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير الرئيس التشادي إدريس ديبي بتدبير ودعم هجوم لمتمردي «حركة العدل والمساواة» على أم درمان (أمس الأول)، مشدداً على احتفاظ السودان بحق الرد. (الحياة، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٢). وقد تمكن الجيش السوداني من دحر الهجوم. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٢). وسقط نتيجة المعارك نحو ٤٠٠ قتيل من المتمردين و١٣٠ قتيلاً من القوات السودانية وألقي القبض على ٣٠٠ متمرد. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٣).

ـــ شكل يحي ولد الواقف (رئيس الحزب الوطني للتنمية والديمقراطية الذي أنشأه الرئيس الموريتاني سيدي محمد ولد الشيخ) حكومة موريتانية جديدة لتخلف (حكومة الزين ولد زيدان التي استقالت في الثامن من الشهر الجاري بعد موجة إضطرابات نتيجة زيادة أسعار السلع. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٥/١٣).

ـــ اعتبر حسين شريعتمداري مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن الاتفاق الاستراتيجي الذي يتم التفاوض عليه بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية يحول العراق إلى مستعمرة أمريكية، ويهدف إلى احتواء إيران. ودعا الشعب العراقي إلى الانتفاضة على هذا الاتفاق الذي يمثل استسلاماً للمطالب الأمريكية. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٥/١٣).

ـــ توفي أمير الكويت السابق الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح عن عمر يناهز ٧٨ عاماً. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٤).

ـــ قررت الحكومة اللبنانية التراجع رسمياً عن قراريها بشأن إزالة شبكة الاتصالات التابعة لحزب الله وإزاحة قائد جهاز أمن المطار، فيما بدأت اللجنة الوزارية العربية اتصالاتها لإعادة الحوار بين الأطراف اللبنانية والخروج من الأزمة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٥).

ـــ ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي وصل إلى إسرائيل للمشاركة في إحياء الذكرى الستين لإنشائها كلمة أمام الكنيست قال فيها: إن بلاده فخورة بالتحالف المتين مع إسرائيل، ممتدحاً ما وصفه بـ «النموذج» الإسرائيلي للديمقراطية. وكرر بوش اعتقاده بإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل نهاية العام الجاري، معتبراً أنه سيتم إلحاق الهزيمة بتنظيم القاعدة وحماس وحزب الله. وأكد بوش أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقفان معاً في مواجهة الطموحات الإيرانية بامتلاك سلاح نووي، معتبراً أن السماح لمن وصفهم بأكبر رعاة الإرهاب في العالم بحيازة أسلحة فتاكة سيكون « خذلاناً لا يغتفر للأجيال القادمة». وشدّد بوش على صلات بلاده القوية بإسرائيل قائلا: «البعض يرى أن كل مشاكلنا في الشرق الأوسط ستحل عندما نفك ارتباطنا بإسرائيل، لكن هذا جدل عقيم يصب في خدمة أعدائنا، وأمريكا ترفض هذا رفضاً تاماً، وإذا كان سكان إسرائيل سبعة ملايين، فإنكم عندما تواجهون الإرهاب والشر، سيكون عددكم ثلاثمئة وسبعة ملايين، لأن أمريكا ستقف معكم..». (BBC. Arabic.Com، ٢٠٠٨/٥/١٥).

ـــ أعلنت الحكومة العراقية عن عملية عسكرية ضد القاعدة في الموصل أطلقت عليها اسم « أم الربيعين». (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٥/١٥).

ـــ عقدت اللجنة الوزارية العربية في بيروت اجتماعات مكثفة مع القيادات اللبنانية، تقرر في

ختامها دعوة مختلف القيادات إلى الدوحة لإجراء حوار وطني للخروج من الأزمة، والاتفاق على تركيبة الحكومة الوطنية وقانون الانتخابات البرلمانية المقبلة عام ٢٠٠٩ على أن يتوج ذلك بإنهاء اعتصام المعارضة وسط بيروت وانتخاب المرشح التوافقي ميشال سليمان رئيسا للجمهورية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٦).

ـ أكد زلماي خليل زادة المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على الدول العربية لاستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، معتبراً أن عدم تعاون هذه الدول يدفع بالعراق إلى أحضان إيران. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٧).

ـ واصلت إسرائيل حملتها الدبلوماسية على الحقوق المشروعة للفلسطينيين، في الذكرى الستين للنكبة، إذ دعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني أمس الأول الفلسطينيين إلى أن يسقطوا كلمة «النكبة» من قاموسهم، كي ينعموا بالدولة الموعودة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٧). واعتبر مارك راجيف الناطق باسم إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إصرار الفلسطينيين على حق العودة سيؤدي إلى انهيار الاتفاق على قيام دولة فلسطينية. (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/٥/١٧).

ـ بحث جورج بوش الرئيس الأمريكي الذي يزور المنطقة مع الملك عبد الله العاهل السعودي في الرياض في موضوع النفوذ الإقليمي لإيران وضرورة كبح جماح أسعار النفط (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/٥/١٧). وقد تعهد بوش حماية منشآت النفط السعودي، فيما قررت السعودية رفع انتاجها ٣٠٠ ألف برميل يومياً لمواكبة الطلب (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٥/١٧).

ـ استقبل حسني مبارك الرئيس المصري جورج بوش الرئيس الأمريكي الذي وصل إلى شرم الشيخ قادماً من الرياض وبحث معه في عملية السلام. وذكرت الأنباء أن الرئيس المصري أثار مع بوش مسألة الانحياز الأمريكي لإسرائيل. كما اجتمع رئيس السلطة الفلسطينية في شرم الشيخ مع بوش وطالبه بالضغط على إسرائيل. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٨). وقد ألقى بوش كلمة أمام منتدى دافوس الاقتصادي في شرم الشيخ، جدّد فيها حملته على إيران وحزب الله وحركة حماس، من دون أن يعرض أي اجراءات جديدة يمكن أن تساعد في التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل نهاية العام، الأمر الذي أثار مزيداً من الإحباط لدى الجانبين الفلسطيني والمصري. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٩).

ـ أجريت انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي وأسفرت النتائج عن فوز مهم للتيار المحافظ، بشقيه الإسلامي والقبلي، وتراجع الليبراليين. واستمرت المعارضة في شغل غالبية مقاعد البرلمان الخمسين، في حين لم تتمكن أي من المرشحات الـ٢٧ من الفوز بأي مقعد مع أن النساء يشكلن ٥٥ بالمئة من الناخبين. وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع ٦٨,٩ بالمئة. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/١٩).

ـ رأى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، أن الرئيس الأمريكي جورج بوش أظهر انحيازاً كاملاً إلى الموقف الإسرائيلي من قضايا التسوية وخصوصا قضيتي القدس واللاجئين وحديثه عن الدولة الفلسطينية على أنها مجرد «حلم». وانتقد ما تضمنه خطاب بوش في شرم الشيخ من دعوة لأنظمة الحكم القائمة في المنطقةإلى إدخال اصلاحات سياسية وديموقراطية وإطلاق الحريات في مجتمعاتها، مشيراً إلى أن بوش تناسى أكثر من أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في سجن كبير بسبب الاحتلال الإسرائيلي. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٢٠).

ـ أعرب قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال قمتهم التشاورية العاشرة التي عقدوها في مدينة الدمام السعودية، عن دعمهم للجهود التي تبذلها قطر للخروج من الأزمة اللبنانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٢١).

ـ اختتمت اجتماعات» الحوار الوطني» التي جمعت مختلف القيادات اللبنانية على مدى خمسة أيام في الدوحة برعاية اللجنة الوزارية العربية برئاسة قطر والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعلان « اتفاق الدوحة». وينص الاتفاق على دعوة رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد خلال ٢٤ ساعة لانتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، يلي ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع على أساس ١٦ وزيراً للاغلبية، ١١ للمعارضة، و٣ للرئيس المنتخب على أن تتعاهد كافة الاطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم

الاستقالة او إعاقة عمل الحكومة. كما ينص على اعتماد القضاء طبقا لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان مع تقسيم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية. وبموجب الاتفاق تتعهد الأطراف اللبنانية الامتناع عن العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية، يلي ذلك اطلاق حوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية، بما يضمن أمن الدولة والمواطنين. (**النهار**، بيروت، ٢٢/٥/ ٢٠٠٨).

ـ أنهى الوفدان السوري والإسرائيلي في اسطنبول جولة أولى من المفاوضات غير المباشرة بينهما عبر الوسيط التركي. وقد سعى الوفد الإسرائيلي إلى ربط إمكان تحقيق السلام مع دمشق، بتخليها عن تحالفها مع إيران ووقف دعمها لحزب الله وحركة حماس، فيما سارعت دمشق إلى رفض هذه المحاولة. ولم يصدر بيان عن محادثات إسطنبول، لكن وزير الخارجية التركي علي باباجان أعلن أن المسار الإسرائيلي ـ السوري في عملية السلام استؤنف رسمياً بعد نحو ١٣ عاماً. وأشار إلى أن إطار المفاوضات الأساسي يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام. (**السفير**، بيروت، ٢٣/٥/٢٠٠٨).

ـ ذكرت صحيفة **هآرتس** أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك طلب من الإدارة الأمريكية قبل أسبوعين، شراء ٢٥ مقاتلة من طراز «أف ـ ٣٥» المعروفة باسم «الشبح»، أملاً في أن تتسلم السرب الأول منها عام ٢٠١٤. (**السفير**، بيروت، ٢٣/٥/ ٢٠٠٨).

ـ استشهد خمسة فلسطينيين بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. (**السفير**، بيروت، ٢٤/ ٢٠٠٨/٥).

ـ جدّد الرئيس الأمريكي جورج بوش تحذيره من انسحاب مبكر من العراق، معتبراً أن ذلك سيؤدي إلى تعزيز تنظيم القاعدة وإلى تشجيع طموحات إيران النووية، وسيزيد من احتمال تعرض الولايات المتحدة لهجمات مماثلة لهجمات « ١١ سبتمبر». (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/٥/٢٠٠٨).

ـ كلّف الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول العشر (مصر، سورية، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، الأردن وموريتانيا) مصر أعداد ورقة تمثل الرؤية العربية من مشرع الأورو ـ المتوسطي(الاتحاد المتوسطي) الذي اقترحه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للتكامل بين ضفتي المتوسط. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٥/٥/ ٢٠٠٨).وقد وافقت الدول العشر مبدئياً على المشاركة في الاتحاد المقترح بمستويات متباينة، وأثارت الجزائر وسورية وليبيا تساؤلات بشأن المصلحة العربية في المشاركة في كيان تقف وراء فكرته أهداف ثلاثة واضحة هي: وقف تدفق الهجرة من الجنوب الفقير للمتوسط إلى الشمال الغني، حشر إسرائيل مع الدول العربية والتملص من ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. (**النهار**، بيروت، ٢٥/٥/٢٠٠٨).

ـ انتخب قائد الجيش اللبناني ميشال سليمان رئيساً للجمهورية تنفيذاً لاتفاق الدوحة والمبادرة العربية، وسط ترحيب عربي ودولي. (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٦/٥/٢٠٠٨).

ـ تلقى الرئيس اللبناني ميشال سليمان، اتصالاً هاتفياً من الرئيس السوري بشار الأسد، هنأه خلاله على انتخابه رئيساً للجمهورية،، معرباً عن استعداد سورية لمساعدة لبنان. (**السفير**، بيروت، ٢٦/٥/٢٠٠٨). من ناحية ثانية، بدأت جهود وساطة قطرية وعربية تعمل على خط العلاقات السورية مع كل من السعودية ومصر. وعقدت في دمشق في هذا السياق لقاءات بين كل من رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، مع الرئيس السوري. (**السفير**، بيروت، ٢٧/٥/ ٢٠٠٨). وقد دعا موسى إلى الإسراع في تحسين العلاقات العربية ـ العربية، مؤكداً أن الدور السوري في وصول الأطراف اللبنانيين إلى اتفاق لحل أزمتهم في الدوحة كان «مهماً وحاسماً». (**الحياة**، بيروت، ٢٧/٥/٢٠٠٨).

ـ نقلت صحيفة **تايمز** البريطانية(أمس) عن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر قوله: إنّ إسرائيل تمتلك ١٥٠ سلاحاً نووياً في ترسانتها العسكرية. (**السفير**، بيروت، ٢٧/٥/٢٠٠٨).

ـ وافق مجلس الشعب المصري (وسط رفض لممثلي للمعارضة والمستقلين) على تمديد حالة الطوارىء في البلاد لمدة عامين ابتداءً من أول حزيران/ يونيو المقبل، أو لغاية صدور القانون الجديد لمكافحة الإرهاب. (**الأهرام**، القاهرة، ٢٧/٥/ ٢٠٠٨)

ـ أفاد تقرير لمكتب الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة بأن إسرائيل أصدرت أوامر بهدم ثلاثة

آلاف منزل في الضفة الغربية، ما قد يؤدي إلى تشريد آلاف الفلسطينيين وإفراغ عشرة أحياء بأكملها. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٢٨).

ــ وقعت إيران وسورية في ختام زيارة وزير الدفاع السوري حسن توركماني إلى طهران مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي. وقد جال توركماني خلال زيارته لطهران على بعض المصانع التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٢٨).

ــ تم تكليف رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة تشكيل حكومة وحدة وطنية. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٢٩).

ــ تم تشكيل حكومة كويتية جديدة برئاسة الشيخ ناصر المحمد، الذي كان يرأس الحكومة السابقة. (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٢٩).

ــ أشاد نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي في اتصال هاتفي مع الرئيس السوري بشار الأسد بجهود سورية في إنجاح انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان، وأعلن عن استعداد فرنسا لإعطاء زخم أكبر للعلاقات الفرنسية ــ السورية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٣٠).

ــ أعلن ستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي الأمريكي أن أربعة دول (لم يعلن عنها) منعت شحنات معدات يمكن استخدامها لاختبار مكونات صواريخ ذاتية الدفع من الوصول إلى سورية العام الماضي، فيما ذكرت معلومات أمريكية أن الولايات المتحدة طلبت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية البحث عن مواقع نووية سرية محتملة في سورية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٣٠).

ــ حض البيان الختامي لـ «مؤتمر العهد الدولي مع العراق» الذي انعقد في استوكهولم الدول الدائنة للعراق على شطب ديونه، إلّا أن الدول العربية ــ وهي الدائن الرئيسي لهذا البلد ــ لم تقدم التزامات واضحة لشطب الديون. واستناداً إلى الحكومة العراقية، تبلغ ديون العراق ١٤٠ مليار دولار، وتقول واشنطن إن ٦٦ مليار دولار قد شطبت. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٣٠).

ــ أعلن الجيش الأمريكي عن عزمه سحب ٤ الاف من جنوده من العراق الشهر المقبل في ضوء تراجع العنف إلى أدنى مستوياته منذ أربعة أعوام. وقد قتل خلال الشهر الجاري ١٩ عسكرياً أمريكياً ليصل عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الغزو ٢٠٠٣ إلى ٤٠٨٤ جندياً. (**القدس العربي**، لندن ٢٠٠٨/٥/٣٠).

ــ بحث الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق في خطوات تنفيذ اتفاق الدوحة وتحسين العلاقات العربية ــ العربية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٣١).

ــ دعا إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى التنحي أو إجراء انتخابات مبكرة بسبب اتهامات الفساد الموجهة إليه، فيما أعربت السلطة الفلسطينية عن خشيتها من أن تنعكس أزمة أولمرت على المفاوضات الفلسطينية ــ الإسرائيلية. (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٣١).

ــ قتل ٨ مصلين وجرح ١١ في هجوم مسلح على مسجد في محافظة عمران شمال غرب صنعاء. وهذا الهجوم هو الثاني الذي يستهدف المساجد في اليمن، إذ أدى انفجار في الثالث من الشهر الجاري استهدف مسجداً بالقرب من معسكر للجيش في محافظة صعدة في شمال اليمن إلى مقتل ١٨ شخصاً معظمهم من الجيش وإصابة ٤٥ بجروح (وسط توتر واشتباكات بين الحوثيين وقوات الأمن اليمنية). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٣١).

ــ أجمعت الأطراف السياسية والدينية في العراق على رفض الاتفاقية الأمنية المزمع عقدها بين الولايات المتحدة والعراق باعتبارها تنتقص من سيادة العراق، إذ تنص على إقامة ٤٠٠ قاعدة وموقع أمريكي على أرض العراق وعلى تمتع الجنود والرعايا الأمريكيين بالحصانة. ووفقاً لمصادر عراقية فإن العراقيين لن يوافقوا على أي اتفاقية تسمح باستخدام العراق منطلقاً لشن هجمات أمريكية (على دول مجاورة). (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٥/٣١).

ببليوغرافيـــا مختـــارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

إبراهيم، حسنين توفيق. **التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨. ٣٦ ص. (كرّاسات استراتيجية؛ العدد ١٨٥)

أبو عامر، عدنان عبد الرحمن. **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين: الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**. دمشق: تجمع العودة الفلسطيني (واجب)؛ المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، ٢٠٠٧. ٣٣٦ ص.

الياس، رزق. **مسيرة تحرير الجولان، ١٩٦٧-٢٠٠٧**. [دمشق]: دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، ٢٠٠٧. ٣٠٨ ص.

تشومسكي، نعوم. **النظام العالمي القديم والجديد**. ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨. ٤٥٢ ص.

الجوجري، عادل. **حقيقة ما يجري في العراق: أسرار وخفايا المقاومة العراقية بالوثائق والإحصائيات والصور**. دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥. ٣٢٠ ص.

حمادي، سعدون. **الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٣ مج.

الرفاعي، رنا أبو ظهر. **الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط**. بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٨. ٧٢٨ ص.

السعدون، خالد بن محمود. **الصراع على رأس الخليج العربي مطلع القرن العشرين**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨. ٦٣٩ ص.

شهاب، زكي. **حماس من الداخل: القصة غير المروية عن المقاومين والشهداء والجواسيس**. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٧. ٢٨٧ ص.

صالح، محسن محمد ووائل أحمد سعد (معدّان). **الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٦**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. ٨٣٩ ص.

الصراف، علي. **جمهورية الموت: الحرية الشهيدة في عراق ما بعد صدام**. الجزائر: دار قرطبة، ٢٠٠٧. ٢٠٧ ص.

صهيون، إبراهيم [وآخرون]. **أوراق فلسطينية وعربية: تكريماً لرفعت صدقي النمر في الذكرى الأولى لرحيله**. إشراف وتحرير أنيس صايغ. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨. ٦٢٣ ص.

عبد القادر، نزار. **إيران والقنبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية**. بيروت: المكتبة الدولية، ٢٠٠٨.

العراق عام ٢٠٢٠: رؤية مستقبلية. القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مجلس الفكر العربي، ٢٠٠٧. ٣٤٤ ص. (قضايا عربية؛ ١٧)

عز العرب، محمد. **الإصلاحيون الجدد في دول مجلس التعاون الخليجي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧. ٤٠ ص. (كرّاسات استراتيجية؛ العدد ١٨٢)

العناني، خليل. **الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمن؟** تقديم محمد سليم العوا وضياء رشوان. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧. ٣١١ ص.

عيتاني، مريم (معدّ). **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧**. تحرير محسن محمد صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. ١١٨ ص.

غباش، حسين. **الإمارات والمستقبل وقضايا راهنة**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨. ٢٨٧ ص.

الغمري، عاطف. **الإصلاح السياسي من أين يبدأ...؟** القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٨. ٣٠٩ ص.

ليفن، أناتول. **أمريكا بين الحق والباطل: تشريح القومية الأمريكية**. ترجمة ناصرة السعدون؛ مراجعة سعود المولى. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٦٣٧ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

المحمود، إبراهيم مصطفى. **العروبة والإسلام وصراعات القوى العظمى**. دمشق: دار العلم، ٢٠٠٧. ٥٤٦ ص.

محمود، أحمد إبراهيم [وآخرون]. **حال الأمة العربية ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ثنائية التفتيت والاختراق**. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٢٧٢ ص.

نور الدين، محمد. **تركيا: الصيغة والدور**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨. ٣٣٥ ص.

هاليداي، فريد. **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**. تعريب وتقديم محمد الرميحي. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٤٤٠ ص.

ياسين، عبد القادر (محرّر). **جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨. ٦٤٨ ص.

اليحياوي، يحيى. **العراق القائم والقادم: مقالات عن العراق المحتل**. الرباط: دار عكاظ، ٢٠٠٨. ٣٦٣ ص.

يوسف، وائل إبراهيم الدسوقي. **الصومال: قصة التحرر من الاستعمار والحرب على الإرهاب**. القاهرة: دراسات سياسية تاريخية، ٢٠٠٨. ٢٢٨ ص.

دوريات

إبراهيم، باقر. «اليسار عند احتلال الوطن: يقاوم أم يساوم؟» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٧٣-٨٠.

إبراهيم، حسنين توفيق. «العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٢٠-٣٧.

أبو الحسن، وائل مصطفى. «أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد «الانحلال المعياري»: قراءة سيكولوجية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٥٦-٦٩.

أبو رمان، محمد. «الأردن والعراق.. الاحتواء مقابل الفوضى.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٤٦-١٥١.

أحمد، أحمد يوسف. «كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ ستون عاماً من الصراع العربي-الإسرائيلي.. جدلية المقاومة والتسوية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٥٠-٥٧.

ألفي، أكرم. «البعد الديموجرافي في القرار السياسي الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٢٠-١٢٣.

براون، ناتان وعمرو حمزاوي. ««الجماعة».. و«الحزب»: ماذا يحدث داخل حركة الإخوان؟»

الكتب: وجهات نظر: السنة ١٠، العدد ١٠٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨. ص ١٦-٢٣.

بريزات، فارس. «الكونغرس وصنع السياسة الخارجية الأمريكية: وجهة نظر.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ٨٤-٩٩.

بلقزيز، عبد الإله. «من الثنائيات إلى المفارقات.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٤٩-٦٢.

بوز، أحمد. «الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة.» **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ٩٦، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٥-٢٧.

بولك، وليم. «المشهد العراقي أمام الكونغرس الأمريكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٩٩-١١٢.

بيبرس، سامية. «الأمن القومي العربي بين المواثيق المرجعية والخبرة التاريخية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٦٠-١٧٩.

بيومي، علاء. «فكر اليمين الأمريكي: هارفي مانسفيلد نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٥٧-٧٢.

ثابت، أحمد محمد. «انهيار «الاستثناء الأخلاقي» للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ١٧٨-١٩٤.

جاد، عماد. «إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ٢٢-٣٦.

______. «ماذا بقي من الصهيونية؟» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٩٥-٩٩.

الجمال، أحمد مختار. «القاموس السياسي المعاصر (٢): القضاء على الأمية السياسية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٦٤-٦٩.

______. «القاموس السياسي المعاصر (٣).» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٢١-١٢٦.

الحروب، خالد. «محاور «الاعتدال» و«الممانعة» في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٢-٢١.

الحريري، جاسم يونس. «مؤتمر «مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج»، المنامة-مملكة البحرين: ١٠-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٣٢-٢٤٠.

دحمان، غازي. «النظام العربي والواقع الدولي: المخاطر والفرص.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٥-٣٤.

درادكة، فتحي محمد. «تقرير عن ورشة عمل فكرية، حول: مستقبل العمل الوحدوي العربي في ذكرى مرور نصف قرن على قيام الوحدة بين مصر وسورية ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٢٤-١٢٩.

الدسوقي، أبو بكر (معدّ). «مائدة مستديرة: رؤى الشباب العربي للصراع العربي-الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٨٨-٢٠٤.

دوغلاس، إيان. «الولايات المتحدة في العراق: جريمة إبادة جماعية.» بالتعاون مع هناء البياتي وعبد الإله البياتي. **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٠-٦٩.

راضي، عامر علي. «أبعاد تطور العلاقات التركية الخليجية.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٢، العدد ٧، ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ص ٣٧-٥٢.

رفعت، سعيد. «حسابات السياسات العربية وعلاقتها بالتطورات الجارية بالمنطقة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ٤-١٠.

______. «القضايا العربية بين الصراع على الهوية والنزاع على السلطة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٦-١٢.

ستيل، جوناثان. «العراق: طريق الخروج.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٦-١٩.

سعيد، عبد المنعم. «كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ السادات ومنهج جديد لإدارة الصراع.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٦-٢٣.

سكرانتون، روي. «جدران وظلمات: احتلال بغداد.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٦-٢٣.

سلمان، خضير إبراهيم. «العراق ودول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٢، العدد ٧، ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ص ١٥٣-١٧٤.

السيد حسين، عدنان. «افتتاحية العدد: في ضرورات المواطنة.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ٤-٥.

السيد سليم، محمد. «كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ دور العوامل الخارجية في الصراع العربي-الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٣٨-٤٩.

الشايجي، عبد الله خليفة. «العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٤٧-١٦٠.

شحاتة، سعيد. «الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ٢٧-٤٤.

الشيخ، محمد. «خمس أطروحات في السياسة النبوية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٥٥-١٦٦.

صاغية، حازم. «كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ الصراع بين هزيمة المشروع القومي ومشاريع الدولة الوطنية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٢٤-٢٧.

عبد الله، عبد الخالق. «معضلة الأمن في النظام الإقليمي الخليجي.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥٤-٧١.

عبد الأنيس، سهيلة. «في معوقات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في المعوقات الداخلية.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٢، العدد ٧، ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ص ١٠٩-١٢٦.

عبد الرحمن، أسعد. «تجربة البناء الداخلي الفلسطيني: مرحلة الرئيس ياسر عرفات.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢١-٤٠.

عبد السلام، محمد. ««قوة إسرائيل» بين نظريات الأمن ونتائج الحروب.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٠٠-١٠٣.

عبود، سلام. «أمراء المدن الدول الكردية: القيادة الكردية العراقية الحاكمة بين خياري الفيدرالية العرقية والحرب الأهلية.» **الآداب**: السنة ٥٦، الأعداد ١-٣، كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٦٦-٧١.

عسيلة، صبحي. «رؤى إسرائيلية لعملية التسوية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٢٤-١٢٧.

عكاشة، سعيد. «تطور النظام السياسي في إسرائيل.. النشأة والإشكاليات.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١١٦-١١٩.

علام، دعاء حسين. «المعابر الفلسطينية.. أزمة متجددة وأبعاد متشابكة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٤٠-١٤٥.

علي، حيدر إبراهيم. «أزمة دارفور: الأسباب، الأدوار والمستقبل.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥-٢٠.

العناني، خليل. «هل يدخل العرب حقبة «الدول الفاشلة»؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٤٠-٤٨.

العوا، محمد سليم. «مقدمات: النظام والإخوان.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١٠٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨. ص ٢٤-٢٥.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٦٣-١٧٦.

غالي، بطرس بطرس. «كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ بين جذور الصراع ومستقبل السلام.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٨-١٥.

الكروي، محمود صالح. «أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا: الدوافع والأهداف.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة

المستنصرية): السنة ٢، العدد ٧، ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ص ١٤٣-١٥٢.

______. «المغرب و«حركة العدل والإحسان»... مرحلة فكّ الاشتباك؟» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٨٨-٩٨.

كيالي، ماجد. «فتح وحماس.. ماذا بعد أزمة غزة؟» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٣٦-١٣٩.

اللباد، مصطفى. «الصراع الأمريكي-الإيراني يدخل «خريف المواجهة».» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٣٥-٣٩.

ماضي، عبد الفتاح. «انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية في مصر: انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ٤٥-٧٤.

مالكي، أمحمد. «الأبعاد المنظورة وغير المنظورة للإرهاب في البلاد العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ١٩٥-٢١٣.

محمد، خديجة عرفة. «الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ٩-٢٦.

محمود، أحمد إبراهيم. «الدفاع المشترك الخليجي.. محدودية التعاون في ظل التدويل.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٥٢-١٥٧.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «قدرة التأثير العربية على قضايا المنطقة ومدى تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ١٣-٢٤.

المشاط، عبد المنعم. «كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ القضية الفلسطينية ومآل الأمن القومي العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٣٤-٣٧.

المصري، طاهر. «حقبة من تاريخ الدبلوماسية الأردنية: من تجاربي في العمل الدبلوماسي.» **مجلة الأردن للشؤون الدولية**: السنة ١، العدد ٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٠١-١١٢.

منظمة العفو الدولية. «العراق بعد خمس سنوات من الاحتلال.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٣٠-١٣٢.

الهزاط، محمد. «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتقويض منظور القانون الدولي لمشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ١٨٠-٢٠٦.

ولد محمد، أحمد محمود. «الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٢٤-٣٩.

ياسين، عبد القادر. «كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ مسيرة «التسوية» في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٢٨-٣٣.

يوسف، أيمن طلال. «تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا: قراءة تحليلية نقدية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ١١٧-١٤٦.

اليوسف، يوسف خليفة. «عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٧٠-٨٧.

مراجعة كتب

أبو عامر، عدنان عبد الرحمن. «الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين: الرؤية التاريخية والسلوك السياسي.» **حصاد الفكر**: العدد ١٩٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٥٣-٦٠. (رضوى عبد القادر ياسين)

بشارة، عزمي. «في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ١٧١-١٧٩. (طاهر كنعان)

بوكاي، ليتيسيا. «الفلسطيني التائه: الانتفاضة تأكل أبنائها.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٤٨-٢٥٣. (أمجد أحمد جبريل)

بول، جيمس وسيلين ناهوري. «الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية.» **حصاد الفكر**: العدد ١٩١، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ١٥-٢٤. (محمد أمين)

«ثقافة المقاومة: أعمال الندوة الفلسفية السادسة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ص ٢١١-٢١٢. (علي فريد بدران)

الجاسور، ناظم عبد الواحد. «تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة.» **المجلة السياسية والدولية** (الجامعة المستنصرية): السنة ٢، العدد ٧، ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ص ١٧٥-١٨٦. (نوار محمد ربيع الخيري)

الجوجري، عادل. «حقيقة ما يجري في العراق: أسرار وخفايا المقاومة العراقية بالوثائق والإحصائيات والصور.» **حصاد الفكر**: العدد ١٩١، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٩-١٤. (علي عبد الفتاح الحاروني)

حجلاوي، نور الدين بن الحبيب. «تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، ١٩٥٢-١٩٧١.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ١٤٥-١٤٩. (وليد خالد أحمد حسن)

«حرب كسر الإرادة بين المقاومة والمشروع الصهيو-أمريكي (فلسطين ولبنان ٢٠٠٣).» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ٢٤٠-٢٤٥. (أحمد عباس محمد)

دالدر، أيفو، نيكول نيسوتو وفيليب غوردن. «هلال الأزمات: الاستراتيجية الأميركية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٤١-٢٤٧. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

سويشر، كلايتون. «حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الأوسط.» **شؤون عربية**: العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٥٤-٢٦٠. (محمد مصطفى محمود)

«الشرق الأوسط في ظل الإرهاب الإسرائيلي.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٢، شتاء ٢٠٠٧. ص ٢٣٢-٢٣٩. (عماد حلمي عبد الفتاح)

شعبان، عبد الحسين. «جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في أفكار حسين جميل، هل انقطع نسل الليبرالية العراقية؟!» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٨٣-١٨٨. (عماد الشيخ داود)

الصالح، خالد علي. «على طريق النوايا الطيبة: تجربتي مع حزب البعث.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ١٥٠-١٦٠. (عبد الحسين شعبان)

صديقي، العربي. «البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب البديل.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٤٢-١٤٨. (ثناء فؤاد عبد الله)

«العراق عام ٢٠٢٠: رؤية مستقبلية.» **حصاد الفكر**: العدد ١٩١، آذار/مارس ٢٠٠٨. ص ٣٣-٣٨. (علي الحاروني)

محمود، أحمد إبراهيم [وآخرون]. «حال الأمة العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧: أزمات الداخل وتحديات الخارج.» تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٧٩-١٨٢. (جمال زهران)

منصور، أحمد. «معركة الفلوجة... هزيمة أمريكا في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٤٩-١٥٢. (صباح ياسين)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Bacik, Gokhan. *Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East: The Cases of Kuwait, Jordan, and Iraq*. New York: Palgrave Macmillan, 2008. 288 p.

Brenkman, John. *The Cultural Contradictions of Democracy: Political Thought since September 11*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007. 218 p.

Byman, Daniel L. and Kenneth M. Pollack. *Things Fall Apart: Containing the Spil-*

lover from an Iraqi Civil War. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007. xiv, 239 p.

Choueiri, Youssef (ed.). *Breaking the Cycle: Civil Wars in Lebanon*. London: Stacey International, 2007. 330 p.

Cordesman, Anthony H. with George Sullivan and William D. Sullivan. *Lessons of the 2006 Israeli-Hezbollah War*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007. 180 p. (CSIS Significant Issues Series)

Dyer, Gwynne. *After Iraq: Where Next for the Middle East?* London: Yale University Press, 2008. 272 p.

Edelstein, David M. *Occupational Hazards: Success and Failure in Military Occupation*. Ithaca: Cornell University Press, 2008. 232 p. (Cornell Studies in Security Affairs)

Ensalaco, Mark. *Middle Eastern Terrorism: From Black September to September 11*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2008. 318 p.

Feith, Douglas J. *War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism*. New York: Harper Collins, 2008. xiv, 674 p.

Ferguson, Charles. *No End in Sight: Iraq's Descent into Chaos*. New York: Public Affairs, 2008. xxiv, 641 p.

Freedman, Lawrence. *A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East*. New York: Public Affairs, 2008. 624 p.

Gordon, Philip H. *Winning the Right War: The Path to Security for America and the World*. New York: Times Books, 2007. xviii, 203 p.

Gunning, Jeroen. *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence*. New York: Columbia University Press, 2008. 320 p.

Klein, Menachem. *A Possible Peace between Israel and Palestine: An Insider's Account of the Geneva Initiative*. Translated by Haim Watzman. New York: Columbia University Press, 2007. ix, 235 p.

Kupchan, Charles A. *The US and Europe in the Middle East and Beyond: Partners or Rivals*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2007. 46 p. (Emirates Lecture Series; 65)

Kurtzer, Daniel C. and Scott B. Lasensky. *Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East*. Washington, DC: United States Institute of Peace (USIP) Press, 2008. 210 p.

Lesch, David W. *The Arab-Israeli Conflict: A History*. New York: Oxford University Press, 2008. xi, 495 p.

Mackey, Sandra. *Mirror of the Arab World: Lebanon in Conflict*. New York: W. W. Norton and Company, 2008. 304 p.

Makdisi, Ussama. *Artillery of Heaven: American Missionaries and the Failed Conversion of the Middle East*. Ithaca: Cornell University Press, 2008. 280 p. (The United States in the World)

Martinez, Luis. *The Libyan Paradox*. New York: Columbia University Press, 2007. 192 p.

Miller, Aaron David. *The Much Too Promised Land: America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace*. New York: Random House; Bantam Books, 2008. 416 p.

Mowle, Thomas (ed.). *Hope is Not a Plan: The War in Iraq from Inside the Green Zone*. Westport, CT: Praeger Security International, 2007. xx, 172 p.

Ottaway, Marina S. [et al.]. *The New Middle East*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008. 46 p.

Roy, Olivier. *The Politics of Chaos in the Middle East*. Translated from the French by Ros Schwartz. New York: Columbia University Press, 2008. 160 p.

Shikara, Ahmad. *The Gulf States Threat: Perceptions and Security Policies*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2007. 41 p. (Emirates Lecture Series; 71)

Solingen, Etel. *Nuclear Logics: Contrasting*

Paths in East Asia and the Middle East. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007. 420 p.

Steele, Jonathan. *Defeat: Why they Lost Iraq*. London; New York: I. B. Tauris, 2008. 294 p.

Wittes, Tamara Cofman. *Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008. 200 p.

Periodicals

Ahmad, Ahmad Yousef. «The Israeli War on Lebanon: The Arab Dimension.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 237-253.

Ali, Haidar Ibrahim. «Darfur: Causes, Roles and the Future.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 2, Winter 2008. pp. 31-45.

El-Badawi, Ibrahim Ahmed. «Postconflict Transitions: An Overview.» *World Bank Economic Review*: vol. 22, no. 1, 2008. pp. 1-7.

Baylouny, Anne Marie. «Militarizing Welfare: Neo-Liberalism and Jordanian Policy.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 2, Spring 2008. pp. 277-303.

Bishara, Azmi. «David, Goliath and Saul: Repercussions on Israel of the 2006 War.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 211-236.

Bowman, Bradley L. «After Iraq: Future U.S. Military Posture in the Middle East.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 2, Spring 2008. pp. 77-91.

Boyle, Michael J. «The War on Terror in American Grand Strategy.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 2, March 2008. pp. 191-209.

Cavatorta, Francesco and Ben Tonra. «Normative Foundations in EU Foreign, Security and Defence Policy: The Case of the Middle East Peace Process, a View from the Field.» *Contemporary Politics*: vol. 13, no. 4, December 2007. pp. 349-363.

Chen, Siyan, Norman V. Loayza and Marta Reynal-Querol. «The Aftermath of Civil War.» *World Bank Economic Review*: vol. 22, no. 1, 2008. pp. 63-85.

Cordesman, Anthony H. «Iran and the United States: The Nuclear Issue.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 1, Spring 2008. pp. 19-29.

Corm, Georges. «Reducing the Divide between the West and the East.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 157-167.

Dakwar, Jamil. «People without Borders for Borders without People: Land, Demography, and Peacemaking under Security Council Resolution 242.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 1 (145), Fall 2007. pp. 62-78.

Diamond, Larry. «The Democratic Rollback: The Resurgence of the Predatory State.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 2, March-April 2008. pp. 36-48.

Dris-Ait-Hamadouche, Louisa. «The 2007 Legislative Elections in Algeria: Political Reckonings.» *Mediterranean Polit*ics: vol. 13, no. 1, March 2008. pp. 87-94.

Fine, Jonathan. «Contrasting Secular and Religious Terrorism.» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 1, Winter 2008. pp. 59-69.

Garvey, Jack I. «A New Architecture for the Non-Proliferation of Nuclear Weapons.» *Journal of Conflict and Security Law*: vol. 12, no. 3, Winter 2007. pp. 339-357.

Gordon, Neve. «From Colonization to Separation: Exploring the Structure of Israel's Occupation.» *Third World Quarterly*: vol. 29, no. 1, February 2008. pp. 25-44.

Green, Michael J. «The Iraq War and Asia: Assessing the Legacy.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 2, Spring 2008. pp. 181-200.

Haass, Richard N. «The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. pp. 44-56.

Hafez, Ziad. «The Israeli-Lebanese War of 2006: Consequences for Lebanon.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 187-210.

Haseeb, Khair El-Din. «The Israeli-Lebanese War of 2006 and its Repercussions: An Overview.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 169-186.

Henrikson, Alan. «The Diplomacy of Small States: The Case of Jordan.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 2, Winter 2008. pp. 1-19.

El-Hoss, Salim. «Peace in Lebanon and the Middle East.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 149-155.

Huber, Daniela. «Democracy Assistance in the Middle East and North Africa: A Comparison of US and EU Policies.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 1, March 2008. pp. 43-62.

Issacharoff, Samuel. «Democracy and Collective Decision Making.» *International Journal of Constitutional Law*: vol. 6, no. 2, April 2008. pp. 231-266.

Kahl, Colin H., Brian Katulis and Marc Lynch. «Thinking Strategically about Iraq: Report from a Symposium.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 1, Spring 2008. pp. 82-110.

Kausch, Kristina. «Elections 2007: The Most Transparent Status Quo in Moroccan History.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 1, March 2008. pp. 79-85.

Keefer, Philip. «Insurgency and Credible Commitment in Autocracies and Democracies.» *World Bank Economic Review*: vol. 22, no. 1, 2008. pp. 33-61.

Kirmanj, Sherko. «The Relationship between Traditional and Contemporary Islamist Political Thought.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 1, March 2008. pp. 69-82.

Lee, Melvin E. «The Fantasy of Grievance-Based Terrorism.» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 1, Winter 2008. pp. 71-79.

Little, Douglas. «David or Goliath? The Israel Lobby and its Critics.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 1, Spring 2008. pp. 151-156.

Mossaad, Nevine. «The Israeli War on Lebanon: The Iranian Connection.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 255-272.

Muller, Harald. «The Future of Nuclear Weapons in an Interdependent World.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 2, Spring 2008. pp. 63-75.

Nafaa, Hassan. «The Israeli-Lebanese War of 2006: The International Repercussions.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 2, April 2008. pp. 273-286.

Natsios, Andrew S. «Beyond Darfur: Sudan's Slide toward Civil War.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. pp. 77-93.

Newkirk, Anthony. «Diplomacy and Hypocrisy: The Case of Iran.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 1, Spring 2008. pp. 30-45.

Quandt, William B. «Algeria in Limbo: Stable Now, but Still Underperforming.» *Current History*: vol. 107, no. 708, April 2008. pp. 174-179.

Ram, Haggai. «Between Homeland and Exile: Iranian Jewry in Zionist/Israeli Political Thought.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 35, no. 1, April 2008. pp. 1-20.

Riedel, Bruce and Bilal Y. Saab. «Al-Qaeda's Third Front: Saudi Arabia.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 2, Spring 2008. pp. 33-46.

Roberts, Adam. «International Relations after the Cold War.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 2, March 2008. pp. 335-350.

Robinson, J. P. Perry. «Difficulties Facing the Chemical Weapons Convention.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 2, March 2008. pp. 223-239.

Rynhold, Jonathan and Dov Waxman. «Ideological Change and Israel's Disengagement from Gaza.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 1, Spring 2008. pp. 11-37.

Sakwa, Richard. ««New Cold War» or Twenty Years Crisis? Russia and International Politics.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 2, March 2008. pp. 241-267.

Sambanis, Nicholas. «Short-and Long-Term Effects of United Nations Peace Operations.» *World Bank Economic Review*: vol. 22, no. 1, 2008. pp. 9-32.

Schmidt, Brian. «International Relations Theory: Hegemony or Pluralism?» *Millennium*: vol. 36, no. 2, April 2008. pp. 105-114.

Schnell, Jim. «The American Military Adventure in Iraq as Fiasco.» *Review of Communication*: vol. 8, no. 2, April 2008. pp. 201-210.

Seliktar, Ofira. «Ignorance Cannot Be Realistic: A Critique of the Mearsheimer-Walt Thesis.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 1, March 2008. pp. 13-24.

Serfaty, Simon. «A Bad War Gone Worse.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 2, Spring 2008. pp. 165-179.

Sick, Gary [et al.]. «Iran's Strategic Concerns and U.S. Interests.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 1, Spring 2008. pp. 1-18.

Simon, Steven. «The Price of the Surge: How U.S. Strategy Is Hastening Iraq's Demise.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. pp. 57-76.

Spyer, Jonathan. «Lebanon 2006: Unfinished War.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 1, March 2008. pp. 1-13.

St. John, Ronald Bruce. «Libya and the United States: A Faustian Pact?» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 1, Spring 2008. pp. 133-148.

Steinberg, James B. «Real Leaders Do Soft Power: Learning the Lessons of Iraq.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 2, Spring 2008. pp. 155-164.

Sullivan, Antony T. «Wars and Rumors of War: The Levantine Tinderbox.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 1, Spring 2008. pp. 125-132.

Wilson, Rodney. «The Modern Middle East.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 35, no. 1, April 2008. pp. 97-105.

Wunderle, William and Andre Briere. «Augmenting Israel's Qualitative Military Edge.» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 1, Winter 2008. pp. 49-58.

Zakaria, Fareed. «The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. pp. 18-43.

Zeidel, Ronen. «Harsh Readjustment: The Sunnis and the Political Process in Contemporary Iraq.» *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*: vol. 12, no. 1, March 2008. pp. 40-50.

Zelkovitz, Ido. «Fatah's Embrace of Islamism.» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 2, Spring 2008. pp. 19-26.

Zisser, Eyal. «Where Is Bashar al-Assad Headed?» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 1, Winter 2008. pp. 35-40.

Book Reviews

Abunimah, Ali. «One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 1 (145), Fall 2007. pp. 112-113. (Oren Ben-Dor)

Allawi, Ali A. «The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 1, Spring 2008. pp. 158-159. (Mohammed M. Hafez)

Baroud, Ramzy. «The Second Palestinian Intifada: A Chronicle of a People's Struggle.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 1 (145), Fall 2007. pp. 114-115. (Lori Allen)

Byman, Daniel L. and Kenneth M. Pollack. «Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 1, Spring 2008. pp. 157-158. (James J. Wirtz)

Gelvin, James L. «The Israel-Palestine Conflict: One Hundred Years of War.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 1 (145), Fall 2007. pp. 117-119. (Ann M. Lesch)

Gordon, Philip H. «Winning the Right War: The Path to Security for America and the World.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 2, March 2008. pp. 402-403. (Victor Mauer)

Hafez, Mohammed M. «Suicide Bombers in Iraq: The Strategy and Ideology of Martyrdom.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 1, Spring 2008. pp. 207-209. (Shak Hanish)

Lesch, David W. «The Arab-Israeli Conflict: A History.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 1, Spring 2008. pp. 110-112. (Yair Mazor)

Levitt, Matthew. «Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 1, Spring 2008. pp. 166-168. (Sara Jane Tompkins)

Makdisi, Ussama. «Artillery of Heaven: American Missionaries and the Failed Conversion of the Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. p. 155. (L. Carl Brown)

Mearsheimer, John J. and Stephen M. Walt. «The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy.» *Jordan Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 2, Winter 2008. pp. 54-58. (William B. Quandt)

Miskel, James F. and P. H. Liotta. «A Fevered Crescent: Security and Insecurity in the Greater Middle East.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 1, Spring 2008. pp. 155-159. (Jack Vahram Kalpakian)

Mowle, Thomas (ed.). «Hope is Not a Plan: The War in Iraq from Inside the Green Zone.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 1, Spring 2008. pp. 174-176. (James Goldgeier)

Norton, Augustus Richard. «Hezbullah: A Short History.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 2 (146), Winter 2008. pp. 101-102. (Rula Abisaab)

Ottaway, Marina S. [et al.]. «The New Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. pp. 154-155. (L. Carl Brown)

Roy, Olivier. «The Politics of Chaos in the Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. pp. 154-155. (L. Carl Brown)

Roy, Sara. «Failing Peace: Gaza and the Palestinian-Israeli Conflict.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, no. 1 (145), Fall 2007. pp. 111-112. (Bruce B. Lawrence)

Scheuer, Michael. «Marching toward Hell: America and Islam after Iraq.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 3, May-June 2008. p. 145. (Walter Russell Mead)

Stephens, Elizabeth. «US Policy toward Israel: The Role of Political Culture in Defining the «Special Relationship».» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 2, March 2008. pp. 373-374. (Mohammed M. Hafez)

Winkler, David F. «Amirs, Admirals, and Desert Sailors: Bahrain, the US Navy, and the Arabian Gulf.» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*: vol. 17, no. 1, Spring 2008. pp. 107-109. (Charles C. Kolb)



لمزيد من الكتب والموسوعات والدراسات :

http://arab-unity.net/forums/index.php

منتديات الوحدة العربية



نظــام دولـــي (فوضــوي)!

من أكثر المصطلحات غموضاً رغم تداوله عالمياً مصطلح «النظام الدولي». الإعلام العابر للدول والقارات يتناول هذا المصطلح دون التوصل إلى مفهوم واضح ومحدّد له. وهناك خلط في مدلولاته القانونية والسياسية والاقتصادية والأمنية... إلى حدّ بعيد.

مجهودات فكرية وعلمية متواصلة بُذِلت وتُبذل لتحديد مفهومه، أو مدلولاته المركّبة. وكما الحال في اللغة العربية، عندما نقرأ ونسمع عن «النظام» و«المنتظم»، نجد في اللاتينية «System» و«Order» و«Regime».

هذا ما يُشير إلى ضبابية المصطلح، الذي يقارب المعنى المجازي للكلمة أكثر مما يدلّ على معنى مباشر لها. فالعلاقات بين الدول، والشعوب، والمنظمات الدولية على تعدّدها، والشركات المتعدّدة الجنسية، بل والأشخاص الطبيعيين النافذين في العالم... جميعها تقع تحت مُسمّى «النظام الدولي»، وهي غير محكومة بنظام حاسم بقدر ما هي مقاربة افتراضية لمجموعة أنماط متغيّرة من العلاقات الدولية.

المرحلة الراهنة تفيد بتغيّر تلك الأنماط بصورة مفرطة، لذلك يصحّ القول إن مثل هذا النظام هو نظام الفوضى!! كيف يأتلف النظام مع الفوضى؟ في الإجابة عن هذا السؤال تتضح ضبابية المصطلح وهشاشته في أغلب الأحيان.

حسبنا اليوم، تأمل العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال نظام النقد الدولي الذي يشهد أزمة غير مسبوقة منذ العام ١٩٢٩، أو دراسة التطبيقات المتعثّرة للنظام القانوني الدولي في غير منطقة من العالم، وبما يندرج تحت عنوان «ازدواجية المعايير الدولية»، أو ملاحظة تفتّت القوى الدولية، وصعوبة هيمنة قطب واحد أو قطبين على النظام المذكور. فالعلاقات الدولية منذ مطلع القرن الجاري تنزع إلى إلغاء الأقطاب الدوليين، وإلى تقاسم عشرات محاور النفوذ والقوة، على حدّ تعبير رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ريتشارد هاس.

هناك دول مرتبة أولى ـ حتى الآن ـ مثل: الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والهند، واليابان. وهناك دول مرتبة ثانية: البرازيل، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، وكوريا الجنوبية...

إلى ذلك، ثمة تعاظم لدور منظمات دولية وإقليمية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة (آسيان)، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، وأوبك، ومنظمة الطاقة الدولية، ومنظمة الصحة العالمية... هذا هو تفتّت النظام الدولي إلى مجموعة مراكز قوى، مهدّدة اليوم باستمرار الفوضى في ظل العولمة. لماذا؟

لأن تحرير الأسواق، والسياسات، وخيارات الدول، جعل النظام الذي نشير إليه عرضة لمزيد من الفوضى والتعثّر، ولأن المذهب النفعي في الاقتصاد والسياسة والأمن بلغ أوجه مع إطلاق العنان لتدفقات رأس المال دون ضوابط... هل هذه دعوة متجدّدة للانضباط بمعايير إنسانية؟

نعم!! أليست «الأخلاق» هي الدرس الأول في السياسة والقانون منذ أن نهضت فكرة الدولة في تاريخها القديم؟



عدنان السيد حسين

رئيس التحرير

مجلة المنظمة العربية للترجمة

ـ تستعد المنظمة العربية للترجمة لإصدار مجلة علمية محكّمة تتناول المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالترجمة وتقويم واقع الترجمة والمترجم في الوطن العربي وسبل الارتقاء بهما.

ـ من المنتظر صدور العددين الأول والثاني خلال سنة ٢٠٠٨. ومن المنتظر كذلك أن يضم العددان محورين من المحاور التالية، بحسب توفّر الكتابة فيهما:

١ ـ واقع الترجمة في الوطن العربي: مقاربات نقدية

٢ ـ علم الترجمة: النظرية والتطبيق

٣ ـ مهنة المترجم في الوطن العربي

٤ ـ الترجمة الآلية

٥ ـ الترجمة المتخصصة

ـ تدعو المنظمة الزملاء المترجمين والباحثين إلى المساهمة ببحوثهم العلمية في هذه المجلة، كما تدعو أقسام الترجمة ومعاهدها ومؤسساتها المختلفة، وكذلك دور النشر إلى تزويدها بأخبار الرسائل والأطروحات الجامعية والدراسات الأكاديمية والكتب الصادرة عنها لنشرها في أبواب المجلة الثابتة. هذا مع العلم بأن لغة المجلة هي اللغة العربية.

للاتصال أو المراسلة

المنظمة العربية للترجمة

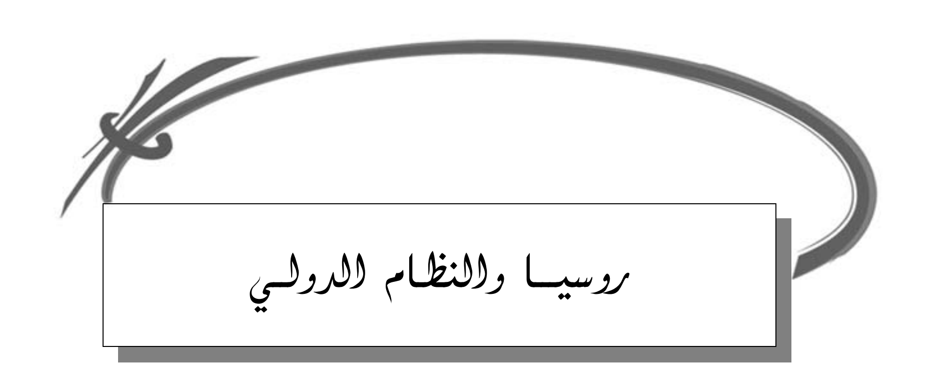
بناية «بيت النهضة» ـ شارع البصرة ـ الحمرا

ص.ب.: ٥٩٩٦ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ لبنان

هاتف: ٧٥٣٠٣١ ١ ٩٦١

فاكس: ٧٥٣٠٣٢ ١ ٩٦١

بريد إلكتروني: info@aot.org.lb


روسيا والنظام الدولي

روسيـــا كقـــوة كبـــرى

وليم نصّار

كاتب فلسطيني.

مقدمة

في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، حدثت تحوّلات جذرية في الاتحاد السوفياتي بعد وفاة ليونيد برجينيف، الزعيم السوفياتي المعمّر الذي أمسك بزمام السلطة هناك منذ أوائل الستينيات، رافضاً إحداث أي تغيير في بنية الدولة السوفياتية. وقد جاء بعده زعيمان من قدامى الحزب الشيوعي، ولكن كل منهما مات بعد أشهر قليلة من استلام السلطة؛ فانتقلت بعدهما إلى الزعيم الإصلاحي ميخائيل غورباتشيف، الذي أراد إنقاذ الاتحاد السوفياتي من أزماته الاقتصادية، بإدخال مفاهيم ليبرالية في التعامل الداخلي وبالانفتاح على الغرب، أدت كلها خلال خمس سنوات، إلى انهيار الكتلة الشرقية أولاً، ثم سقوط الاتحاد السوفياتي نفسه وتفككه إلى دول مستقلة، منها الدولة الروسية، كبرى جمهوريات الاتحاد السوفياتي.

وعندما كان الاتحاد السوفياتي قائماً، كان إحدى القوتين العظمتين في السياسة الدولية، وكان الصراع بينهما هو الذي أدى إلى الحرب الباردة، التي، نتيجتها، تمّ استقطاب غالب دول العالم حول أحد القطبين المتحكّمين بالنظام الدولي. وبعد انهيار الكتلة الشرقية، وسقوط الاتحاد السوفياتي، انتهت الحرب الباردة بشكل تلقائي، وبرزت الولايات المتحدة وحدها كقوة عظمى وحيدة في العالم في نظام دولي أحادي الاستقطاب. ورغم أن النظام القديم كان ثنائي الاستقطاب، إلا أنه كانت هناك دول كبرى أخرى ذات نفوذ وتأثير، ولكنها كانت تلتف حول أحد القطبين الأكبر في تحالفات ما بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي. ومع سقوط الاتحاد السوفياتي وعودة روسيا كدولة مستقلة، بدأ الكثير من المحللين السياسيين يدّعي بأن روسيا لم تعد حتى دولة كبرى مثلها مثل باقي الدول الكبرى في النظام العالمي الجديد. **فهل فعلاً لم تعد روسيا دولة كبرى، أم أنها استطاعت النهوض من كبوة سقوط الاتحاد السوفياتي لتأخذ مكانها بين الدول الكبرى ذات النفوذ والتأثير في السياسة الدولية؟**

هذا البحث يفترض بأن روسيا بمساحتها الهائلة، وعدد سكانها الضخم، وقوّتها الاقتصادية التي بدأت تستعيد عافيتها، وقدراتها العسكرية التي ورثتها عن الاتحاد

السوفياتي، وخاصة قدراتها النووية، ومكانتها لدى الكثير من دول العالم النامي والدول الشرقية، وسياستها الخاصة المختلفة عن سياسة الولايات المتحدة في الكثير من المجالات، قد عادت إلى مكانة الدولة الكبرى. وسنحاول في هذا البحث دراسة مكوّنات الدولة الكبرى، ثم معرفة مقدرات روسيا الاقتصادية والجيوبوليتيكية والعسكرية وتأثيراتها الدولية، لنرى هل فعلاً تمّت عودة روسيا إلى معسكر الدول الكبرى، أم أنها ما تزال في غفوتها، ولم تستغل طاقاتها بعد، لتتحول إلى دولة كبرى في هذا النظام العالمي الجديد. وحتى نتمكن من معرفة مكانة روسيا المعاصرة دولياً، علينا أولاً دراسة تاريخ روسيا منذ صعود غورباتشيف إلى السلطة وحتى اليوم، مروراً بالأزمات التي عصفت بالاتحاد السوفياتي وأدّت إلى سقوطه، ثم المرور بتاريخ روسيا العصيب أيام الرئيس بوريس يلتسين، أول رئيس لروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حتى نصل إلى التحولات الكبرى في الاقتصاد والسياسة التي حصلت أيام الرئيس الحالي فلاديمير بوتين. ومن خلال منهج الدراسة التاريخية وبالاعتماد على الأرقام الإحصائية لنهضة روسيا المعاصرة، سنرى بأن روسيا فعلاً قد استعادت مكانتها وأصبحت قوة كبرى مرة أخرى، وبأن وزنها الدولي لا يقل عن أي من الدول الكبرى الأخرى، ما عدا القطب الأكبر الولايات المتحدة.

مقوّمات الدولة الكبرى:

حتى نتمكن من تصنيف الاتحاد السوفياتي ضمن الدول الكبرى، علينا أولاً أن نعرّف معنى الدول الكبرى، وما هي مقوّماتها؟ ثم ندرس مكوّنات هذه المقوّمات، لنعرف هل ما نقوله، أو معظم ما نقوله عن المكوّنات والمقوّمات ينطبق على روسيا الجديدة.

من حيث تعريف الدولة الكبرى، فإن أفضل تعريف لها هو أنها الدولة التي تملك من المقوّمات الاقتصادية والبشرية والعسكرية والتأثيرات السياسية والثقافية في العالم، ما يمكّنها من أن تكون محور تأثير في عدد آخر من الدول في العالم، وتكون لها مكانة إقليمية ودولية في تحديد وإقرار السياسيات الدولية. وبهذا يمكن تحديد مقوّمات الدولة الكبرى من خلال دراسة أوضاعها الاقتصادية والبشرية والعسكرية والثقافية والسياسية، وهل لهذه المقوّمات مكانة دولية فعلاً، أم أنها لا تتعدى نطاقها الوطني. وعندما نقول بأن هناك مقوّمات تعطي أية دولة صفة «كبرى»، فهذا يعني بأن هذه المقوّمات من الضخامة والقوة بحيث أن لها مكانة دولية متفوّقة على غيرها، وبأن هذه المقوّمات لها تأثيرات دولية وليس فقط محلية وطنية. فكلّ المقوّمات التي ذكرناها موجودة لدى كل الدول، ولكن ما يجعلها مميّزة لدى الدول الكبرى هو حجم هذه المقوّمات وانعكاس هذا الحجم على السياسة الدولية، وبالتالي ليس من الضروري أن تكون كل المقوّمات موجودة في دولة حتى تُعدّ من الدول الكبرى، بل يمكن أن تكون بعضها من الضخامة والتأثير بحيث تعطيها صفة الدولة الكبرى، وخاصة المقوّمات الاقتصادية والثقافية، بحيث تعلو هذه أحياناً على النقص في المقوّمات العسكرية.

وقبل أن نتحدث عن مقوّمات الدولة الكبرى، علينا أن نذكر بعض الدول التي يمكن

اعتبارها دولاً كبرى، حتى نتمكن من المقارنة البسيطة بينها وبين روسيا في مجال المقوّمات. وفي العالم المعاصر هناك الكثير من الدول التي لها نفوذ إقليمي، وحجمها كبير، وقدراتها الاقتصادية ضخمة، وسكانها بأعداد هائلة، إلا أنها لم تأخذ مكانة الدولة الكبرى، لأن اقتصادها بالكاد يكفي سكّانها، فهو محلي دون مكانة دولية. وقدراتها البشرية الهائلة لا تفيدها في التطور، بل أحياناً تكون عائقاً أمام نموّها، لنقص الثقافة أو الإمكانيات المالية والاقتصادية للنمو والتطوير؛ فالهند وباكستان وإندونيسيا والبرازيل مثلاً، لديها من القوة البشرية التي تفوق الكثير من الدول الكبرى، ولدى الهند وباكستان قدرات نووية، ولكن لا يمكن اعتبار أيّ منها دولة كبرى، لأن تأثيراتها بالكاد تُلمس إقليمياً، وهي بحاجة إلى دعم الدول الأخرى للوقوف على أقدامها، وتحاول دائماً كسب مكانة مميزة لدى الدول الكبرى لتستفيد من إمكانياتها، وبهذا بدل أن تكون مؤثرة، تصبح متأثرة بالآخرين.

أما فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا واليابان والصين، فهي دول كبرى لما لها من مقوّمات تؤثر في الأوضاع العالمية، من ناحية اقتصادية وسياسية، رغم التفاوت بينها بالقوة البشرية. ورغم أن بعضها بالكاد يؤثر عسكرياً في السياسة الدولية، كاليابان وألمانيا مثلاً، إلا أنها كلها تتمتع بمكانة الدولة الكبرى ذات التأثير العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، وتحاول حتى منافسة القوة الأعظم، الولايات المتحدة، في السياسة الدولية.

وفي هذه المقارنة سنرى بأن روسيا تملك من المقوّمات، أو من بعضها، ما يفوق أحياناً ما لدى بعض هذه الدول الكبرى. ولها من التأثير والنفوذ أكثر من كثير من الدول الكبرى الأخرى. ومقوّمات هذه الدول كقوى كبرى تنحصر أساساً في مقدراتها الاقتصادية، حيث إنها كلها تملك مقدرات اقتصادية ذات تأثير في الاقتصاد العالمي، وخاصة التجارة الدولية. كما إن لدى بعضها، قدرات عسكرية هائلة، مثل فرنسا وبريطانيا والصين. ولها كلها تأثيرات ثقافية، إقليمية، أو دولية؛ بحيث أن بعض مجالاتها الثقافية تعتبر مثالاً يحتذى به في الفكر العالمي، وخاصة في مجالات العلوم والطب والفلسفة والآداب وغيرها من المجالات الثقافية ذات التأثيرات العالمية. ومن بين هذه الدول نرى بأن عدد سكان الصين وحدها، يفوق عدد باقي الدول الكبرى مجتمعة، وبأن التعددية السكانية في الصين تغنيها ثقافياً. فهل يمكن مقارنة روسيا بهذه الدول؟

في مجال المقوّمات، يمكن الحديث عن مكوّنات لكل مقوّم من المقوّمات، وعند دراسة مقوّمات الدول الكبرى، نرى بأن بعض المقوّمات لديها، لا تتمتع بالتفوّق في كل مكوّناتها، بل ببعضها. والاقتصاد مثلاً، يتكون من مكوّنات زراعية وصناعية وتجارية وحتى سياحية. ولدى بعض الدول الكبرى تفوّق في مكوّن أو أكثر من هذه المكوّنات، وليس فيها كلها. أما في مكوّنات المقوّم العسكري، فهناك القدرات العسكرية بأعداد القوات، وهناك القدرات النووية والقدرات التسليحية، ولكن الأهم هي قدرات صناعة السلاح، والتي تزيد من المقدرة العسكرية للدولة، وتفيض لتغذّي مقدراتها الصناعية، وتجارتها الخارجية، كالصين وفرنسا وبريطانيا.

وفي المجالات الثقافية نرى تأثيراً عالمياً للثقافة الفرنسية بشكل واسع، وخاصة لدى

الدول الفرانكوفونية. ولبريطانيا تأثير مشابه في مستعمراتها السابقة، ولدى دول الكومنولث البريطاني. ولليابان تأثيرات ثقافية حديثة من خلال علوم وتكنولوجيا المعلومات الحديثة. ولألمانيا مكانتها التاريخية في مجالات الفلسفة والموسيقى والعلوم الصناعية. ومجالات التأثير الاقتصادية والثقافية والعسكرية تعطي للدولة مجالاً دولياً للتأثير في السياسة الدولية، إذ يمنحها مكانة الدولة التي تصبو باقي الدول إلى كسب ودّها والتقرب منها.

أولاً: المسلسل التاريخي في التحوّل الروسي

١ ـ غورباتشيف وسياسة الانفتاح الجديدة

واجه الاتحاد السوفياتي العديد من الأزمات، أدّت في النهاية إلى انهيار الكتلة الشرقية، وسقوط الاتحاد السوفياتي بعد فترة وجيزة، ومن ثم فشل التجربة الشيوعية ككل. ولم يكن الانهيار العظيم الذي جرى على مراحل ما بين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩١، مجرد أحداث آنية، نتجت جرّاء التحوّلات الدولية في تلك السنوات فقط؛ بل إن تاريخ الانهيار كان قد بدأ قبل ذلك بسنوات. فقد أدت زيادة المواجهة في الحرب الباردة ما بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية إلى زيادة الإنفاق العسكري لدى الطرفين، واستمرت حدة الأزمة لعدة سنوات منذ استلام رونالد ريغان الحكم في الولايات المتحدة، ورفضه الاجتماع بالقادة السوفيات أو التوقيع معهم على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، مما أدى بكل طرف إلى التصعيد في التسلح وزيادة الإنفاق عليه، أملاً أن ينهار الطرف الآخر نتيجة هذه المواجهة الاقتصادية المكلفة جداً. وأصبحت المواجهة بين الطرفين مواجهة عضّ الأصابع، انتظاراً لمن سيستسلم أولاً. ومن المعروف بأن لدى الولايات المتحدة قدرات مالية أعظم بكثير من خصمها الشرقي، ولكن المعسكر الشرقي لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار، وخاصة بعد أن تسربت معلومات بأن ديون الحكومة الأمريكية أصبحت بالترليونات من الدولارات، وأن هناك عجزاً هائلاً في الميزانية الأمريكية. وما لم يحسب القادة السوفيات حسابه هو أن الحكومة الأمريكية كانت قادرة على الصمود أمام هذا العجز لسنوات طويلة لما تملكه من احتياطي الذهب، وخاصة أن ديونها هي ديون داخلية وليست مستحقة لطرف خارج الولايات المتحدة.

وزاد حدة الأزمة الاقتصادية للسوفيات تورّطهم المكلف في أفغانستان، فقد اتضح لهم بأن احتلال أفغانستان كان أكثر كلفة من كل توقعاتهم. فقد توقع الكرملين في البداية بأن المهمة الأساسية لتهدئة السكان الأفغان، يمكن أن تقوم بها القوات الأفغانية الموالية لهم، التي كان تعدادها، سنة الانقلاب الذي أدى إلى تدخل السوفيات سنة ١٩٧٨، يزيد على مئة ألف جندي. ولكن مباشرة بعد الانقلاب بدأت عملية الفرار من الجيش الأفغاني، حتى لم يتبقَ فيه سنة ١٩٨٠ سوى ثلاثين ألف جندي، منهم ما لا يزيد على خمسة عشر ألف مقاتل، والباقي من الطواقم اللوجيستية غير المقاتلة(١).

---

(١) Joseph L. Nogee and Robert H. Donaldson, *Soviet Foreign Policy since World War II*, 3rd ed. (Oxford; New York: Pergamon Press, 1988), p. 308.

وأجّجت الولايات المتحدة النار ـ زيادة على ما كان حاصلاً ـ بدعمها للمجاهدين الأفغان، من أموال لم تكن كلها تأتي منها، بل من الدول الإسلامية التي وقفت ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان. وبهذا لم يكن دعم الولايات المتحدة لخصوم الاتحاد السوفياتي مكلفاً لها، بقدر كلفة الحرب على السوفيات أنفسهم. وإضافة إلى الأزمة الأفغانية المكلفة، واجهت الكتلة الشرقية أزمة أعمق في عمق دارها، بما عرف بثورة عمال الموانئ في بولندا، التي بدأت سنة ١٩٨٠. وأزمة بولندا كانت مكلفة اقتصادياً، ولكن الأهم هو أثرها السياسي، إذ إن بولندا بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي تعتبر خط المواجهة الأول مع الغرب(٢)، فهي مركز حلف وارسو، وخسارتها تعني تفكك الحلف الشيوعي المضاد للغرب.

وفي جو الأزمات المتفاقمة على الاتحاد السوفياتي، مات ليونيد برجينيف في نهايات سنة ١٩٨٢، تاركاً لمن سيخلفه تراكماً ضخماً من المشاكل والأزمات، التي لا يمكن حلها دون تغيير جذري في السياسة السوفياتية. ولم تحدث وفاته فراغاً في السلطة، إذ سرعان ما اختار المكتب السياسي للاتحاد السوفياتي يوري أندروبوف خليفة لبريجينيف، على أساس أن يتابع السياسة نفسها، مع أمل إجراء بعض الإصلاحات الطفيفة. ولكن أندروبوف مات بعد خمسة عشر شهراً(٣)، تاركاً فراغاً أكبر مما تركه برجينيف، فقد بدا واضحاً أن الاتحاد السوفياتي بحاجة إلى قائد حازم لتولي أمور تسيير الدولة وإخراجها من مشاكلها. وفيما هو في السلطة حاول أندروبوف القيام ببعض الإصلاحات، كان أهمها إدخال دم جديد إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، فضمّ عدداً من الشباب، ليحلّوا مكان عدد كبير من الشيوخ الذين كانوا في السلطة منذ أوائل أيام برجينيف. وعند وفاته، كان الحرس القديم ما يزال يسيطر على اللجنة المركزية، فقرروا اختيار صديق قديم لبريجينيف، بدلاً من اللجوء إلى الجيل الجديد لاختيار زعيم ذي تطلعات إصلاحية أوسع، فاختاروا كونستانتين شيرنينكو الذي بدوره لم يصمد طويلاً، فمات بعد ثلاثة عشر شهراً في السلطة، ليزيد من حدة الأزمة السياسية للاتحاد السوفياتي، وخاصة أزمة الزعامة. وبموته قررت اللجنة المركزية أن تعتمد هذه المرة على جيل الشباب، فاختاروا ميخائيل غورباتشيف(٤)، وهو من الجيل الجديد الذي أدخله أندروبوف إلى اللجنة المركزية.

وحمل غورباتشيف ـ الوجه الجديد في القيادة السوفياتية ـ أفكاراً جديدة وجريئة لما كان متعارفاً عليه في السياسة السوفياتية داخلياً وخارجياً. وقد سعى غورباتشيف منذ اليوم الأول لاستلامه السلطة إلى إحداث تغييرات جذرية، فيها الكثير من الليبرالية في الحياة السياسية السوفياتية، وفي علاقة الاتحاد السوفياتي مع الغرب، ومع حلفائه في الكتلة الشرقية وفي العالم الثالث. وكان جل اهتمام غورباتشيف هو إخراج الاتحاد السوفياتي من الأزمة الاقتصادية التي تكاد تقضي عليه. ولذا طرح العديد من الشعارات الجديدة في

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

الساحة السوفياتية أهمها «الانفتاح» (Glasnost)، الذي قصد به الانفتاح السياسي على الغرب بدل المواجهة في الحرب الباردة. كما طرح شعارات داخلية منها «إعادة البناء» (Perestroika) أملاً في تصحيح الوضع الاقتصادي، وشعار « التجديد» (Novlenye) و«الدمقرطة» (Demokratizatsiya)[٥] على أمل تحفيز الناس على المشاركة في الحياة السياسية، وإصلاح الوضع السياسي الداخلي، علّ هذا يؤدي إلى تغيّرات في الأوضاع الاقتصادية، بمشاركة شعبية ديمقراطية نوعاً ما. و«لم يكن وصول غورباتشيف إلى قمة السلطة في آذار/مارس ١٩٨٥ مجرد وصول لشخص، وإنما وصول جيل جديد وعقلية جديدة استطاعت إدراك الأزمة التي يمر بها الاتحاد السوفياتي آنذاك بأبعادها المختلفة، والمبادرة إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية على النحو الذي يسهم في خروج البلاد من أزمتها الاقتصادية الحادة، ويحافظ على مكانة الاتحاد السوفياتي»[٦].

وبعد سنوات من الجمود الداخلي منذ استلام برجينيف السلطة في أوائل الستينيات، بدأت الأمور تتغير تدريجياً في الاتحاد السوفياتي. ولكن يبدو أن السنوات الطوال من الجمود والقهر، أدت إلى نتيجة عكسية في حركة الإصلاح؛ فانهار الاتحاد السوفياتي كله بدلاً من أن يستعيد مكانة القوة التي كان يتمتع بها في السابق. «وبعد سنوات من الركود بدأ التفكير الجديد للنخبة الحاكمة من الجيل الشيوعي الصغير بالبروز. وبعد وفاة كونستانتين شيرنينكو انتخب المكتب السياسي ميخائيل غورباتشيف لمنصب الأمين العام للاتحاد السوفياتي في آذار/مارس ١٩٨٥، مما أدى إلى نهوض جيل جديد من الزعامة»[٧]. وفي سنة ١٩٨٧ بدأ غورباتشيف عملية الإصلاح الداخلي بدعوته إلى الدمقرطة، وذلك من خلال إدخال مفاهيم جديدة إلى الحياة السياسية السوفياتية، ومنها تعدد المرشحين للانتخابات.

وفي سنة ١٩٨٨ قاد غورباتشيف حملة لتقليص دور الحزب الشيوعي في أجهزة الحكومة[٨]. ولكن أحد أهم سياسات غورباتشيف كانت في سياسته الخارجية من خلال شعار الانفتاح، الذي يقوم على أساس أن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين الدول والشعوب. وكانت هذه بمثابة دعوة صريحة إلى إنهاء الحرب الباردة، وإزالة القيود والحواجز أمام تحرك الناس ما بين الاتحاد السوفياتي وخارجه، بالإضافة إلى أنها شكّلت نقطة البداية في نهاية الحرب الباردة. وقامت هذه السياسة السوفياتية الجديدة على عدة توجهات، منها أن حماية الأمن القومي يجب أن لا يصل إلى نقطة استعمال الأسلحة النووية، لأن الردع النووي لا يمكن أن يكون قاعدة للأمن،

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٦) نورهان السيد الشيخ، «دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥ ـ ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ ـ ١٩٩٦)،» (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٠.

(٧) «History of the Soviet Union (1985 - 1991),» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_the_Soviet_Union_%281985-1991%29>, 7/11/2006, p. 1.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢.

وأن الأمن ما بين القوى العظمى يجب أن يكون متبادلاً، وأن تحقيق هذا الأمن هو مهمة سياسية يمكن تحقيقها بالوسائل السياسية(٩).

ومن ضمن هذا الانفتاح بدأ الاتحاد السوفياتي يبدي الكثير من المرونة في سياساته الخارجية، وخاصة فيما يخصّ قضايا حل الأزمات في العالم الثالث. ورغم أن الاتحاد السوفياتي كان يرفض وضع القيود على علاقاته بدول العالم الثالث، كثمن لتحسين علاقاته بالولايات المتحدة، إلا أن غورباتشيف كان مدركاً للعلاقة بين الاثنين، وفضّل تحسين علاقاته بالولايات المتحدة من خلال الاعتدال في علاقاته بدول العالم الثالث وأزماتها. وكانت أهم الأزمات العالقة، التي تحتاج إلى حل مرضٍ للولايات المتحدة هي تلك التي كانت في نيكاراجوا وأنجولا والشرق الأوسط وأفغانستان(١٠). ولم يتوقف غورباتشيف عند محاولة الوصول إلى أرضية مشتركة مع الولايات المتحدة لهذه الأزمات، بل عمل سريعاً على الانسحاب من أفغانستان، ليترك الأمر للأفغان أنفسهم لحل مشاكلهم، ثم تخلّى عن حلفاء الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث، وخاصة في أفريقيا مثل أنجولا وإثيوبيا، كما تخلى عن دعم النظام اليساري في نيكارجوا، وعمل على حل أزمة الشرق الأوسط بتنازلات واسعة للولايات المتحدة لإدارة الأزمة هناك، دون تدخل الاتحاد السوفياتي، وبهذا خرج من معظم بؤر الصراع الدولية، وأصبح تأثيره فيها رمزياً. ورغم أن انسحاب الاتحاد السوفياتي أدّى إلى تغييرات جذرية في أنجولا وإثيوبيا وأفغانستان ونيكارجوا، إلا أن مشكلة الشرق الأوسط ظلّت عالقة، وحتى الولايات المتحدة أرادت دوراً سوفياتياً فيها لإقناع العرب بالوصول إلى حل حسب التصورات الأمريكية، دون أن يكون للاتحاد السوفياتي دور لدعم الموقف العربي.

٢ ـ الأزمة الشيوعية وانهيار الكتلة الشرقية

أدت الإصلاحات التي قام بها غورباتشيف إلى ردة فعل عكسية تماماً لما أراده. فقد أراد تجنيب الاتحاد السوفياتي أزمته الاقتصادية من خلال التعاون مع الغرب، وحلّ الأزمات السياسية الدولية؛ فكانت النتيجة بأن إعادة البناء أدت إلى الانهيار، دون بناء جديد يقوم محل القديم. والبناء الجديد أصبح أبنية عديدة متفرقة، في كل ما كان يعرف بالكتلة الشرقية سابقاً. فقد انهار النظام الشيوعي ككل، وانهارت معه كل الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، حتى تلك التي لم تكن على وفاق مع الاتحاد السوفياتي مثل رومانيا ويوغسلافيا وألبانيا. وبدأت الإصلاحات المطلوبة تعطي انعكاسات خارجية مناهضة للاتحاد السوفياتي، وخاصة في دول الكتلة الشرقية التي كوّنت حلف وارسو. فثارت شعوب هذه الدول على أنظمتها الشيوعية سنة ١٩٨٩، في موجة متلاحقة من الثورات التي عمت كل هذه الدول، من بولندا إلى تشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا. ولكن الأهم كان ثورة سكان ألمانيا الشرقية،

(٩) Nogee and Donaldson, *Soviet Foreign Policy since World War II*, p. 337.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ــ ٣٥٠.

وسقوط سور برلين الذي كان الرمز الأكبر للحرب الباردة. وتبع ذلك ثورة رومانيا وألبانيا، ثم جاء دور يوغسلافيا؛ فتفككت الدولة إلى جمهوريات متفرقة، وخاضت معظمها حروباً بين بعضها البعض، أو حروباً أهلية داخلية، أعادت أزمة البلقان إلى الوجود بعد أن كانت قد اختفت منذ الحرب العالمية الأولى.

وكانت حركة التمرد ضد السوفيات قد بدأت قبل إصلاحات غورباتشيف، فقد شهدت بولندا ثورة عمال الموانئ، التي قادها ليش فاليسا منذ سنة ١٩٨٠ ضد النظام الشيوعي هناك، الذي أسس اتحاد عمال مستقل عن نقابات الدولة عرف بنقابة التضامن[١١]، ليصعّد العداء بين عمال بولندا والنظام الشيوعي الذي من المفروض أنه يقوم لحماية مصالح العمال. وأدى هذا الصدع الكبير إلى مزيد من الإنفاق السوفياتي على الحكومة البولندية لدعمها، طبقاً لمبدأ برجينيف، الذي كان يرفض انفصال أي عضو في أوروبا الشرقية عن الكتلة الشرقية التي يقوم عليها حلف وارسو. ولكن الأحداث تفاقمت لتزيد من حدة الأزمة، مما جعل الاتحاد السوفياتي غير قادر على الاعتماد على حلفائه في شرق أوروبا.

وما إن جاء غورباتشيف إلى الحكم، حتى كانت أوروبا الشرقية تنتظر فرصة للخروج من النير السوفياتي. ولما طرح غورباتشيف سياساته في إعادة البناء، تلقفتها الجماهير في شرق أوروبا لتترجمها إلى واقع جديدة من إعادة البناء، دون التحالف مع الاتحاد السوفياتي، والخروج تماماً من النظام الشيوعي. وفي سنة ١٩٨٩، تخلت موسكو عن مبدأ برجينيف وأوقفت تدخلها في أوروبا الشرقية، تاركة الأنظمة الشيوعية هناك لتواجه غضب الجماهير في دولها. وتدريجياً خرجت هذه الدول الواحدة تلو الأخرى من دائرة النفوذ السوفياتي، ومن حلف وارسو، الذي لم يعد له وجود سوى بتواجد القوات السوفياتية في تلك الدول. وهكذا انهارت هذه الأنظمة الشيوعية في تلك الدول واحدة تلو الأخرى في ألمانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا، التي كانت قد قامت نتيجة الحرب العالمية الثانية، في نظام ما بعد هذه الحرب[١٢]. ولم يبقَ في النظام القديم إلا الاتحاد السوفياتي وحده في نظام مهلهل تنتظر شعوبه الفرصة للثورة عليه.

ولم يستمر الأمر طويلاً قبل أن يبدأ التململ يعم دول الاتحاد السوفياتي نفسه، وبدأت محاولات إعادة البناء تنعكس داخلياً، بعد أن فعلت فعلها في أوروبا الشرقية كلها. وأخذت جمهوريات الاتحاد السوفياتي تطالب بحريات أكثر في تصريف أمورها. ورغم محاولة الحكومة المركزية منع انتشار الثورة في هذه الجمهوريات، إلا أن سياسة إعادة البناء وإجراء الانتخابات في هذه الجمهورية، أظهرا مدى التباين بين شعوب هذه الجمهوريات والحكومة المركزية في موسكو[١٣]. ورغم أن سياسة إعادة البناء، كانت تعتبر سياسة جريئة نسبة إلى

---

(١١) «History of the Soviet Union (1985 - 1991),» p. 3.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣.

النظام القديم في الاتحاد السوفياتي، إلا أنها لم تحقق الحل المنشود للأزمة الاقتصادية. وكان غورباتشيف يأمل في أن يحقق تحرر الكتلة الشرقية من السيطرة السوفياتية، تحرر الاتحاد السوفياتي بالمقابل من التزاماته المالية لهذه الدول. ولكن هذا الأمر كان قد حصل بشكل متأخر جداً، بعد أن كان الاقتصاد السوفياتي قد وصل إلى الحضيض، ولم يعد قادراً على النهوض بالدولة السوفياتية وحدها[١٤]. فسياسات غورباتشيف لم تكن من الجرأة التي تتطلبها لإلغاء النظام الشيوعي والتحوّل الجذري نحو الاقتصاد الليبرالي ولو جزئياً، كما كان قد حدث في الصين، الذي كان من الممكن أن ينقذ الاتحاد السوفياتي من أزمته الاقتصادية.

وما إن جاء عام ١٩٩٠ حتى كانت الحكومة السوفياتية قد فقدت السيطرة على الأوضاع الاقتصادية، ولم تعد الدولة قادرة على تغطية النفقات المتزايدة للحكومة لتلبية احتياجات الإصلاح، وخاصة أمام الاستمرار في الصرف على المشروعات الحكومية التي لم تعد مصدر دخل للحكومة. وأمام إصرار الحكومة على استمرار الدعم الحكومي للسلع للمواطنين[١٥]، في الوقت الذي لم تكن قادرة على تغطية استحقاقات هذا الدعم، فتلاشت المواد الأساسية من الأسواق، وازدهرت السوق السوداء. وزاد الطين بلة أن الحكومة لم تعد قادرة حتى على دفع رواتب قواتها المسلحة. وبدا وكأن الاتحاد السوفياتي نفسه، مقبل على ثورات مشابهة لتلك التي حدثت في أوروبا الشرقية.

وهنا بدأ غورباتشيف نفسه عملية تفكيك الاتحاد السوفياتي، ليحرر جمهورياته من السيطرة السوفياتية، حتى تستطيع كل منها الاعتماد على مواردها الذاتية لدعم اقتصادياتها. ورغم أن غورباتشيف لم يطلب حل الاتحاد السوفياتي، إلا أن سياساته كانت تقود تدريجياً إلى ذلك. وقد أدت هذه السياسات إلى تشجيع القوميات المختلفة داخل الاتحاد السوفياتي، على المطالبة بالانفصال عن الدولة السوفياتية. وقد بدأت دول البلطيق الثلاث هذه المطالب، ونمت فيها سريعاً حركات سياسية قومية رأت خلاصها في الخروج من الاتحاد السوفياتي، الذي دخلته قسراً في الحرب العالمية الثانية. وقد ساعدت سياسة غورباتشيف في الدمقرطة على وصول الكثير من قيادات هذه الحركات إلى السلطة، فبدأت فعلاً عملية الانفصال عن جسم الدولة السوفياتية[١٦]. وأصبح الأمر مجرد عملية وقت قبل سقوط الاتحاد السوفياتي نفسه، وتفككه بين جمهورياته المختلفة.

٣ ـ الأزمة السوفياتية وسقوط الاتحاد السوفياتي

تفاقمت الأزمة السوفياتية نتيجة الأزمة الاقتصادية، وأخذت أبعاداً قومية في الكثير من جمهوريات الاتحاد السوفياتي. وبدأت بعض جمهوريات الاتحاد المطالبة بالانفصال الكلي عنه. وأمام النمو المطّرد للانفصالية بين الجمهوريات، حاول غورباتشيف أن يعيد

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٦) «Politics of Russia,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Russia>, 7/11/2006, p. 2.

هيكلة الاتحاد السوفياتي نفسه[١٧]، لعل هذا يخفف من المطالبة بالانفصال، في الوقت نفسه يعطي كل جمهورية الحق بإدارة اقتصادها الخاص، فيخفف العبء عن الاقتصاد المركزي السوفياتي. وفي خطته الجديدة طرح غورباتشيف تصوراً لاتفاقية وحدة جديدة تقوم أكثر على علاقات فدرالية مفككة، تمنح الكثير من الاستقلالية للجمهوريات، بحيث تكوّن كل منها جمهورية مستقلة في اتحاد فدرالي، له رئيس واحد وسياسة خارجية واحدة وجيش واحد[١٨]، فيما تستقل كل جمهورية بباقي أمور الدولة. وبدت فكرة الاتحاد الجديد أقرب إلى الكونفدرالية منها إلى الفدرالية.

وعارض الفكرة الجديدة نخبة الحزب الشيوعي السوفياتي، التي رأت في الاتحاد الجديد نهاية للاتحاد السوفياتي الذي وضع أسسه لينين. وكان من المفروض توقيع اتفاقية الاتحاد الجديد في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١، ولكن في ١٩ آب/أغسطس قاد جنادي ينابيف، نائب الرئيس غورباتشيف انقلاباً ضد الرئيس، فيما كان هذا يستجم في إجازة خارج موسكو. ودعم الانقلاب كل من رئيس الوزراء فالنتين بافلوف، ووزير الدفاع ديمتري يازوف، ورئيس المخابرات (KGB) فلاديمير كريتشكوف، والعديد من الشخصيات المركزية في الحزب والدولة والجيش، وذلك في محاولة لمنع توقيع الاتفاقية، التي يحل بموجبها الاتحاد السوفياتي السابق، ليحل محله اتحاد جديد[١٩].

وكانت محاولة الانقلاب هذه آخر محاولة للتمسك بالقديم، ولكن المحاولة فشلت، وأدى فشلها إلى انهيار الاتحاد السوفياتي كله؛ ففيما توقع منظمو الانقلاب دعماً شعبياً لما يقومون به، فإن جماهير موسكو، حيث جرت الأحداث المركزية وقفت ضده، وخرج الآلاف إلى الشوارع لحماية البيت الأبيض الروسي، مقرّ رئيس جمهورية روسيا بوريس يلتسين[٢٠]، الذي كان قد نجح كرئيس لأكبر جمهورية في الاتحاد السوفياتي نتيجة إصلاحات غورباتشيف، بعد أن كان قد طرد من الحزب الشيوعي، وأعلن هو معاداته لهذا الحزب وسياساته.

وحاول منظمو الانقلاب اعتقال بوريس يلتسين، ولكنهم فشلوا في ذلك أمام وقوف الجماهير لتحاصر المقر لمنع قوات الانقلاب من الوصول إليه[٢١]. وبعد ثلاثة أيام من الانقلاب، بدا واضحاً بأن جهود الانقلابيين باءت بالفشل، وبأن وحدات الجيش والمخابرات لم تعد تنصاع لأوامرهم، وبأنها بدأت تنحاز إلى جانب الجماهير وتقف مع يلتسين[٢٢]؛ ففشل الانقلاب واعتقل مدبروه، وعاد غورباتشيف إلى موسكو، ليصبح رئيساً بلا

(١٧) «History of the Soviet Union (1985 - 1991),» p. 5.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٢) «Politics of Russia,» p. 3.

صلاحيات[٢٣]، بعد أن تولى يلتسين الأمور، وأعلن حل الحزب الشيوعي ومنع نشاطاته، وأصبح هو الشخصية الأولى في روسيا، بعد أن فقد الاتحاد السوفياتي مكانته، وبدا واضحاً بأن نهايته قد اقتربت. ورغم أن غورباتشيف عاد إلى مقره في الكرملين، إلا أنه لم يعد يتمتع بصلاحيات السيطرة على أمور الاتحاد السوفياتي، بعد أن أخذت كل جمهورية من جمهورياته تتصرف وحدها، وخاصة جمهوريته المركزية روسيا.

وهكذا أعلنت معظم هذه الجمهوريات استقلالها من طرف واحد، ولم يبقَ إلا الاتفاق الرسمي على ذلك[٢٤]. إذ بعد الانقلاب مباشرة صعّدت هذه الجمهوريات من توجهاتها الاستقلالية، وخاصة جمهوريات البلطيق، التي أعلنت عدم رغبتها في البقاء بأي اتحاد مستقبلي مع باقي دول الاتحاد، وأعلنت استقلالها هي الأخرى[٢٥]. ولزيادة أزمة الحكومة السوفياتية أعلنت حكومة روسيا، التي يرأسها يلتسين في أواخر ١٩٩١، سيطرتها على الموارد المالية والميزانية لحكومة الاتحاد ككل. ولم تعلن روسيا استقلالها، ولكنها تلقائياً حلّت بالسيطرة محل حكومة الاتحاد السوفياتي. وكان يلتسين يتوقع أن يقوم اتحاد جديد مكان الاتحاد السوفياتي، ولو على شكل كونفدرالية لجمهوريات مستقلة.

وخلال فترة بسيطة، أعلن قادة روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) عن إقامة كومنولث الدول المستقلة، الذي انضمت له سريعاً الجمهوريات السوفياتية في أواسط آسيا وبعض الجمهوريات الأخرى، فانتهى بهذا الاتحاد السوفياتي ليحل محله، هذا الاتحاد الضعيف المعروف بكومنولث الدول المستقلة. ووُقّع اتفاق الاتحاد الموسع في ألما آتا، عاصمة كازاخستان، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١[٢٦]. وبعد أربعة أيام، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر أعلن غورباتشيف استقالته، بعدما لم يعد للاتحاد السوفياتي وجود. وقبل أن تحل نهاية العام، كانت كافة أجهزة الاتحاد السوفياتي السابق قد توقفت نهائياً عن العمل[٢٧].

ثانياً: التحول إلى الخلف

١ ـ يلتسين والتحولات الداخلية

تغير الوضع فيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي كلياً بعد المحاولة الفاشلة التي قام بها يناييف للانقلاب على غورباتشيف، إذ سرعان ما انهار الاتحاد السوفياتي وسقط كأوراق الخريف، وتفكّك إلى العديد من الدول التي كانت تكوّنه، بقوميات مختلفة وأفكار مختلفة. ورغم أن قادة الدول الجديدة حاولوا إنشاء ما عرف بكومنولث الدول المستقلة، إلا أن الوضع لم يعد كما كان سابقاً، فقد سقطت دولة عظمى، وقامت بدلاً منها خمسة عشر دولة موزعة

(٢٣) «History of the Soviet Union (1985 - 1991),» p. 6.

(٢٤) «Politics of Russia,» p. 3.

(٢٥) «History of the Soviet Union (1985 - 1991),» p. 6.

(٢٦) «Politics of Russia,» p. 3.

(٢٧) «History of the Soviet Union (1985 - 1991),» p. 7.

في أربع كتل جغرافية، ممتدة في معظم شمال وأواسط آسيا وجزء كبير من أوروبا.

وكانت للكثير منها علاقات متبادلة ومصالح مشتركة حتى قبل قيام الاتحاد السوفياتي؛ ففي الشمال تقع دول البلطيق الثلاث (استونيا ولتفيا وليتوانيا) التي ضمّها ستالين بالقوة إلى الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت أحد أهم أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي، عندما أعلنت استقلالها بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، ولم تعد ترغب بأية علاقات اتحادية مع باقي دول الكومنولث. والكتلة الثانية تتكون من خمس دول (كازاخستان، كرغيزستان، طجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان) وتقع في أواسط آسيا، وهي بغالبها من العرق الأصفر، وهي الوحيدة التي أصرت على استمرار العلاقة بينها وبين روسيا، لأن روسيا هي عمقها الاقتصادي والدفاعي أمام الصين. والكتلة الثالثة هي الكتلة القفقازية، وتقع جنوب غرب روسيا نفسها، وتتكون من ثلاث دول متصارعة تاريخياً (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، ولم يوحّدها إلا الاتحاد السوفياتي، وأخيراً الكتلة الأوروبية (روسيا البيضاء، أوكرانيا ومولدافيا) بالإضافة إلى روسيا نفسها الممتدة باتساع عظيم ما بين أوروبا وآسيا[(٢٨)].

وعندما سقط الاتحاد السوفياتي وأعلنت هذه الدول استقلالها، سارعت الدول التي تعرف بأنها روسية العرق إلى تشكيل كومنولث الدول المستقلة، وهذه الدول هي روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، وانضمت إليها لاحقاً كل دول أواسط آسيا، رغم انسحاب تركمانستان لاحقاً، ثم لحقتها دول القفقاز ما عدا جورجيا[(٢٩)]، التي كان رئيسها شفارنادزه وزير خارجية غورباتشيف سابقاً، وكان على خلاف دائم مع يلتسين. ومن بين هذه الدول كلها، لم تعد أية دولة بالحجم الجغرافي والاقتصادي والسكاني والعسكري من المكانة الدولية سوى روسيا، التي ورثت عملياً الاتحاد السوفياتي السابق، وأصبحت هي محور استقطاب دول المنطقة، في دور إقليمي قبلته لنفسها بدلاً من دورها العالمي.

وهكذا أصبحت روسيا الجديدة، أو ما يعرف الآن بالفدرالية الروسية أهم الدول التي انبثقت عن تفكك الاتحاد السوفياتي. وفي روسيا، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، نشأ مجلس تشريعي عرف بمجلس نواب الشعب، وذلك ضمن إصلاحات غورباتشيف، وانتخب هذا المجلس بانتخابات حرة لأول مرة عام ١٩٩٠. وعندما انعقد المجلس في دورته الأولى انتخب بوريس يلتسين رئيساً له[(٣٠)]. وكان يلتسين نفسه أحد أنصار غورباتشيف، قبل أن ينشقّ عنه ويخرج من الحزب الشيوعي. وفي سنة ١٩٩١، أنشئ منصب جديد في روسيا هو منصب رئيس روسيا، بعد أن أصبح غورباتشيف نفسه رئيساً للاتحاد السوفياتي، بدلاً من كونه

(٢٨) «Soviet Union,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Soviet_Union>, 2/1/2007, Republics.

(٢٩) «Commonwealth of Independent States,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/commonwealth_of_Independent_States>, (2/1/2007), pp. 1-2.

(٣٠) «Politics of Russia,» p. 2.

الأمين العام للحزب الشيوعي فقط، وانتخب يلتسين لمنصب رئيس روسيا بدلاً من منصب رئيس مجلس نواب الشعب الروسي(٣١).

وواجهت روسيا الجديدة العديد من المشاكل بعد خمسة وسبعين عاماً من النظام الشيوعي، وخاصة في الصراع الذي دار بين البرلمان (مجلس نواب الشعب) والرئاسة التي استحوذ عليها يلتسين. وتفاقم هذا الصراع بعد الاستقلال، حول صلاحيات كل طرف(٣٢)، خصوصاً أن الدستور الذي كان مقرراً هو الدستور القديم الذي انتخب بموجبه يلتسين ومجلس نواب الشعب، وكان يقيد صلاحيات الرئيس، ويعطي المجلس التشريعي صلاحيات واسعة. وزادت حدة الصراع بين يلتسين والبرلمان في سنة ١٩٩٢، نتيجة رفض البرلمان لخططه الإصلاحية، وخاصة الاقتصادية منها(٣٣)؛ فقد طالب البرلمان التباطؤ في هذه العملية حتى لا يتأثر وضع الفرد الروسي من علمية الخصخصة واللبرلة السريعة للاقتصاد الروسي. ووصلت ذروة الصراع على الصلاحيات في سنة ١٩٩٣، فقد رفض مجلس نواب الشعب اقتراحات يلتسين بتقاسم الصلاحيات بين الطرفين، وبدلاً من ذلك أراد البرلمان تقليص صلاحيات الرئيس وتقييد تحركه في سياساته الداخلية والخارجية. وحاول يلتسين التوجه مباشرة إلى الشعب متجاهلاً دور البرلمان، وطالب بصلاحيات خاصة لتطبيق برامجه الإصلاحية وتوجهاته الغربية. ولكن المحكمة الدستورية في روسيا أعلنت عدم دستورية ما يقوم به، فتراجع عن ذلك(٣٤). وعندما عجز يلتسين عن تحقيق مراده بالوسائل السلمية، لجأ إلى القوة بما يشبه الانقلاب، حيث قامت وحدات من الجيش مؤيدة له بقصف مبنى البرلمان واحتلاله(٣٥)، وهو المبنى الذي كان حصن يلتسين عندما وقعت محاولة انقلاب ينايف قبل سنتين. وهكذا حل يلتسين البرلمان بالقوة العسكرية واعتقل أعضاءه، وفرض دستوراً جديداً عرف بدستور سنة ١٩٩٣، الذي أعطاه صلاحيات واسعة للتصرف في خططه الإصلاحية، ضمن نظام رئاسي قوي(٣٦).

والدستور الجديد أعلن روسيا جمهورية ديمقراطية فدرالية، بتقاسم الصلاحيات والسلطات بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية(٣٧)، ولكن مع صلاحيات واسعة للرئيس تفوق ما كان موجوداً في الدستور القديم الذي كان معمولاً به منذ النظام الشيوعي سنة ١٩٧٨، وعُدّل أيام غورباتشيف. ورغم أن الدستور الجديد منح الرئيس الكثير من الصلاحيات، وأدى إلى استقرار الوضع السياسي داخل روسيا، إلا أن مخططات يلتسين وسياساته ظلت تواجه معارضة البرلمان، حتى بعد الانتخابات الجديدة طبقاً للدستور

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ١.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ١.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٦.

الجديد. واستعاد البرلمان الجديد اسمه القديم الذي كان معروفاً منذ العهد القيصري، وهو الدوما[٣٨]. وحسب الدستور الجديد، فإن الرئيس يعيّن السفراء ويقر السياسة الخارجية، ويجري المحادثات الدولية ويوقّع الاتفاقيات[٣٩]، وبهذا منح كل الصلاحيات التي طلبها لتمكّنه من التوجه إلى الغرب ضمن سياساته الليبرالية الجديدة.

ورغم تمتعه بصلاحيات واسعة، لم يتمكن يلتسين من تحقيق الرخاء المنشود، وتعثرت كل خططه للإصلاح، خاصة أن الغرب لم يمنحه الدعم الاقتصادي الذي كان يرجوه، فتعمقت الأزمة الاقتصادية في روسيا بدلاً من أن تنحل. وأمام كل فشل كان يواجهه، كان يلتسين يلقي اللوم على رئيس الوزراء الذي يعينه، فيستبدله بآخر، على أمل أن الجديد يستطيع أن يفعل ما لم يتمكن القديم من فعله، ولكن هذا لم يحدث. وزاد تعمق الأزمة أن الحرب في الشيشان لم تكن نتائجها مرضية لأي طرف، لا الروسي ولا الشيشاني ولا الدولي؛ كما أن الوضع الأمني داخل روسيا ازداد سوءاً وانتشرت الجريمة المنظمة بشكل ملحوظ، ولم يستطع يلتسين كبحها أو وقف التدهور الأمني الداخلي أو العسكري في جبهة الشيشان. وظل يلتسين يغير رئيس وزرائه إلى أن استقر سنة ١٩٩٩ على فلاديمير بوتين، فسلّمه أمور الدولة، ثم تخلى عن الرئاسة له[٤٠].

٢ ـ اللبرلة بالصدمة والانهيار الاقتصادي

حاول يلتسين الظهور بمظهر الليبرالي أمام الغرب، وعرض روسيا على أنها الشريك الجديد للغرب، ولكن كان عليه أولاً إقناع شعبه بما يقوم به. وكما رأينا فهو قد واجه معارضة واسعة من قبل برلمان بلاده، ولكنه حصل على تأييد وزير خارجيته أندريه كوزيريف. «وقد استطاع يلتسين وكوزيريف فرض توجههما الغربي خلال عام ١٩٩٢، والاستمرار في سياسة إعادة الهيكلة للسياسة الخارجية التي بدأت في عهد غورباتشيف. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ذكر يلتسين أن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا، وبحقوق الإنسان والحرية، وأن القوى الغربية «هم حلفاء روسيا الطبيعيون». [...] ودعا كوزيريف إلى إقامة علاقة تحالف بين روسيا والغرب»[٤١]. ولكن يلتسين لم يتمكن من الحصول على وضع الدولة المفضلة لروسيا في الغرب، فقد كانت اهتمامات القوى الكبرى في الغرب تتوجه إلى الدول الأصغر لضمها إلى الحلف الأطلسي، مع التخوّف من وجود روسيا فيه، ولذا أهمل توجه يلتسين، وانعكس ذلك على مقدرته الداخلية للتحرك والتغيير. و«لم يكن بمقدور يلتسين وكوزيريف المضي قدماً في سياستيهما في ظل المعارضة

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٠) «History of Post-Soviet Russia,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_post-Soviet_Russia>, 7/11/2006, p. 11.

(٤١) السيد الشيخ، «دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥ ـ ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ ـ ١٩٩٦)،» ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

الداخلية، والانتقادات الحادة الموجهة إليهما من جانب البرلمان؛ ساعد على ذلك عاملان أساسيان. **أولهما**، وجود حالة من الاستياء الشعبي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأييد الرأي العام لمواقف البرلمان تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية. و**ثانيهما**، فشل روسيا في تحقيق أهدافها من التقارب مع الغرب. فلم تستطع روسيا الاندماج في الاقتصاد الدولي، هذا إلى جانب قلة المساعدات الغربية وبطئها»[٤٢].

وكان الفشل الأكبر ليلتسين في الجانب الاقتصادي أكثر من فشله في سياسته الخارجية. وكانت المحاولات السابقة والفاشلة أيام غورباتشوف للخروج من المأزق الاقتصادي خلال سياسة إعادة البناء، قد أدت بالاقتصاد الروسي إلى الانهيار شبه التام[٤٣]، فلا الدولة تخلت عن القطاع العام أو دعم السلع، ولا هي طبّقت اقتصاد السوق بشكل صحيح. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي وتولى يلتسين الأمور سنة ١٩٩١، كانت النصيحة له من رئيس وزرائه والخبراء الجدد في الاقتصاد الروسي، بأن أفضل حل للخروج من الأزمة هو اللبرلة بالصدمة، أي اتخاذ كافة الإجراءات المتطرفة للتحول مرة واحدة مهما كانت نتائجها على الناس، حتى يتمكن الاقتصاد الروسي من النهوض سريعاً، وبمساعدة الغرب، نحو اقتصاد السوق والاندماج في التجارة الدولية. وتحت قيادة يلتسين جرت تطورات سريعة لفرض اقتصاد السوق، خاصة رفع يد الدولة عن تحديد الأسعار، والخصخصة لكل القطاع العام، وهو كل القطاع الاقتصادي الروسي قبل التحول، والاعتماد على الاستثمارات الخارجية. ولكن الأجزاء الأساسية من البنية التحتية للاقتصاد لم تكن موجودة في هذا التحول، وأهمها البنوك التجارية والقوانين الخاصة بالتجارة والتطوير الاقتصادي، التي ظلت غائبة عن السوق الروسي حتى سنة ١٩٩٦[٤٤].

ولتحويل الاقتصاد الروسي من اقتصاد موجّه إلى اقتصاد حر مرة واحدة، كان من الضروري التخلص من القطاع العام، أي من كل المصانع والمنشآت والمزارع والمؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل الصناعة النفطية وغيرها من الصناعات الاستراتيجية التي تملكها الدولة، وهي كل بنية الاقتصاد الروسي قبل التحول. وتم اتخاذ الخطوات لهذا التحول ضمن خطة تهدف إلى ثلاثة أمور: اللبرلة والاستقرار والخصخصة[٤٥]. وتمت الخصخصة ولكن الاستقرار كان بعيداً جداً عن السوق الروسي والاقتصاد الروسي ككل، رغم كل خطوات اللبرلة التي اتخذت للقضاء على القطاع العام. وكانت نتيجة هذه اللبرلة هو ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية وزيادة حالة التضخم سوءاً، وبشّر ذلك بقرب إفلاس الصناعة الروسية[٤٦]. وهذه الحالة كانت أهم أسباب التوتر السياسي الداخلي ومعارضة البرلمان

(٤٢) نفس المصدر: ص ٢٠٥.

(٤٣) «Economy of Russia,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Russia>, 7/11/2006, p. 3.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(٤٥) «History of Post-Soviet Russia,» p. 1.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢.

لسياسة اللبرلة بالصدمة، وكان هذا وراء تأييد الشارع الروسي للبرلمان ضد سياسات يلتسين. ولتنفيذ سياسته بالقوة اضطر يلتسين إلى الاستعانة بالجيش لحل البرلمان وفرض دستور جديد يمنحه القوة للتنفيذ[٤٧]. ولكن هذا لم ينفع الاقتصاد الروسي أيضاً، فاستمرت الحالة الاقتصادية بالتدهور.

وفيما كانت تتم علمية تفكيك القطاع العام الروسي والتخلص منه، قام بعض المتنفّذين من النخبة الشيوعية السابقة ـ التي تحولت فجأة إلى نخبة ليبرالية تسعى نحو التحول الاقتصادي الجديد حسب مخططات يلتسين ـ باستغلال الوضع الجديد والدخول بقوة إلى عالم الاقتصاد من خلال شراء أجزاء كبيرة من القطاع العام بأسعار رمزية، مستغلّين نفوذهم ومكانتهم في النظام الجديد. وقام عدد منهم بإنشاء بنوك خاصة، ومشاريع اقتصادية جديدة بمساعدة الدولة، فيما حصل البعض الآخر على عقود وتصاريح للحصول على اعتمادات مالية من الدولة مقابل أسعار متدنية مدعومة من الدولة، وذلك من أجل عقد صفقات يتم بموجبها بيع أجزاء من القطاع العام بأضعاف الأسعار المتدنية التي تم بموجبها بيع هذه القطاعات لهم. وهكذا نشأت بين ليلة وضحاها طبقة من الأثرياء أصحاب المليارات في روسيا، دون أن تكون لهم الإمكانيات السابقة لعمل ذلك، بل قاموا به على حساب الدولة، ومن خلال أموالها[٤٨].

وهكذا ازدادت الحالة الاقتصادية سوءاً، وانتشر الفساد بدلاً من الإصلاح، وعانى المواطن الروسي بشدة جرّاء سياسات اللبرلة بالصدمة التي قامت بناءً على خطة يلتسين للخروج من الأزمة الاقتصادية. وزاد الأوضاع سوءاً الركود الاقتصادي الذي ساد العالم سنة ١٩٩٨، والذي بدأ بانهيار اقتصاديات عدد من الدول الآسيوية سنة ١٩٩٧، بالإضافة إلى تدني أسعار المواد الخام في العالم في ذلك الوقت، خاصة سعر النفط أحد الموارد الأساسية للاقتصاد الروسي[٤٩]. ولعل من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية قبل سياسات يلتسين هو أن روسيا قبلت أن ترث الاتحاد السوفياتي دولياً، ومن ضمن ذلك وراثة ديونه الخارجية[٥٠].

٣ ـ التفكك العسكري والرضوخ للغرب

من ضمن وراثة الاتحاد السوفياتي، ورثت روسيا تلقائياً القوة العسكرية السوفياتية، بما في ذلك كل الترسانة النووية للاتحاد السوفياتي. ففي أعقاب «إعلان قيام الكومنولث بثلاثة أسابيع وقعت دول الكومنولث معاهدة بنقل كل الأسلحة النووية والتكتيكية إلى روسيا بحلول تموز/يوليو ١٩٩٢. وبالفعل تم الانتهاء من نقل كافة الأسلحة النووية والتكتيكية الموجودة في دول الكومنولث إلى روسيا في ٧ أيار/مايو ١٩٩٢. فقد كان هناك شبه اتفاق

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(٤٩) «Russia,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Russia>, 7/11/2006, p. 9.

(٥٠) «History of the Soviet Union (1985 - 1991),» p. 9.

فيما بين دول الكومنولث على أن تظل روسيا الدولة النووية الوحيدة، خاصة أن الغرب كان يؤيد ذلك»[٥١]. ومع ذلك فإن المقدرة العسكرية الروسية لم تصبح بمثل القوة السوفياتية السابقة. وفيما نجحت روسيا بإقناع الجمهوريات السوفياتية السابقة بتسليمها طوعاً كل الأسلحة النووية السوفياتية الموجودة لديها، حالة الجيش الروسي كان يرثى لها، خاصة بعد أن توقفت الدولة عن دفع الرواتب لفترة ما، فانهارت أجزاء كبيرة من الجيش وخرجت منه أعداد كبيرة، حتى أصبح الجيش والبحرية الروسية في حالة فوضى عارمة سنة ١٩٩٢[٥٢].

وأمام هذا الانهيار العسكري الملحوظ، أبدى يلتسين استعداده لخفض ترسانته النووية، ضمن حالة التقرب مع الغرب وإنهاء مظاهر الحرب الباردة، فوقع اتفاقات لخفض الترسانة النووية لديه. «ولم تكتف روسيا بالتصديق على معاهدة ستارت ١، بل أنها بدأت المحادثات بشأن مزيد من الخفض للأسلحة النووية الاستراتيجية وتم التوقيع على معاهدة ستارت ٢، خلال قمة موسكو بين يلتسين وبوش في ٣ حزيران/يناير ١٩٩٣، التي تضمنت خفض الترسانة النووية الاستراتيجية لكلا الطرفين إلى ما بين ٣٠٠٠ ــ ٣٥٠٠ رأس نووية لكل منهما بحلول ٢٠٠٣»[٥٣].

وكانت الخطوة الثانية هي محاول التقرب من الغرب، وخاصة من الحلف الأطلنطي، أملاً بالظهور بمظهر حليف الغرب الذي أصبح جزءاً من التركيبة العسكرية الغربية. وكانت البداية هي الانضمام إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، أملاً في أن يحل هذا المؤتمر محل حلف الأطلنطي الذي لم يعد هناك مبرر لوجوده بعد انتهاء الحرب الباردة. و«كانت روسيا تأمل في أن يكون مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي هو المظلة الأساسية للأمن الأوروبي، ومن ثم ينتفي الهدف من بقاء حلف الأطلنطي ويتم حل الأخير. إلا أن الولايات المتحدة كانت، على العكس تماماً، تسعى إلى تفعيل الحلف وإسناد مهام جديدة له في فترة ما بعد الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي، ومن ثم كانت فكرة توسيع الحلف ليضم دول شرق أوروبا بهدف دعم وتعزيز الأمن الأوروبي»[٥٤]. ولم يكن من ضمن أهداف هذا التوسيع ضم روسيا أيضاً إلى الحلف، فقد ظل الشك قائماً من قبل الغرب، خاصة الولايات المتحدة، في رغبات روسيا في التوسع في المستقبل، ورغباتها في إعادة بناء نفسها كقوة عظمى، ولهذا تم استبعاد روسيا من أي توسيع للحلف. وأمام هذا الاستبعاد «ميزت روسيا بين قضيتين: **أولاهما**، التعاون مع حلف الأطلنطي، وهو ما تقبل به روسيا وتسعى إليه ومن ثم كان انضمامها إلى «مجلس تعاون شمال الأطلنطي»، ثم إلى برنامج «المشاركة من أجل السلام». **وثانيهما**، قضية توسيع الحلف، وهو ما ترفضه روسيا تماماً خاصة مع إجماع قادة الحلف

(٥١) السيد الشيخ، «دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥ ــ ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ ــ ١٩٩٦)،» ص ١٨٨- ١٨٩.

(٥٢) «History of Post-Soviet Russia,» p. 1.

(٥٣) السيد الشيخ، المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

على استبعاد روسيا من عضويته رغم إعلانهم بأن أي عضو في «المشاركة من أجل السلام» مرشح لعضوية الحلف. [...] ومن ثم كان واضحاً منذ البداية أن الهدف الأساسي لتوسيع الحلف هو تطويق روسيا مما أدى إلى معارضتها لفكرة توسيع الحلف. [...] وعبر يلتسين عن تفضيل روسيا تقديم ضمانات أمنية من جانب كل من روسيا والحلف لدول منطقة شرق ووسط أوروبا»[(٥٥)]، لإزالة مخاوفها من أي أطماع روسية في المستقبل.

ولكن روسيا كان عليها في النهاية الرضوخ للأمر الواقع وتقبُّل فكرة انضمام حلفائها السابقين إلى حلف الأطلنطي، دون إمكانية دخولها هي إلى الحلف. كما قبلت صاغرة الحد من بيع الأسلحة إلى العديد من الدول في مناطق الصراع، رغم أهمية تجارة السلاح للاقتصاد الروسي. وبالفعل ألغت روسيا صفقة بيع الأسلحة إلى الهند مع كل الخسائر التي تكبدتها نتيجة ذلك. و«يرجع التركيز على تنشيط تجارة السلاح إلى أهمية عوائد بيع هذه الأسلحة في حل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها روسيا، وإعطاء دفعة للصناعات العسكرية التي تعتبر مجالاً لتشغيل الملايين مما يسهم في حل مشكلة البطالة المتفاقمة في روسيا منذ الإصلاح الاقتصادي بها»[(٥٦)]. ومع كل هذا الرضوخ للغرب، ومحاولة الظهور بدور الولد المطيع، وبقوة عسكرية أصبحت مهلهلة، كان على روسيا أن تخوض الحرب في الشيشان، إحدى جمهوريات الفدرالية الروسية نفسها، التي تتكون مما يزيد على ثمانين جمهورية ومقاطعة ومنطقة حكم ذاتي. ولو انفصلت إحداها لانهارت الفدرالية نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فقد تميزت منطقة شمال القفقاز منذ التسعينيات بالصراعات الإثنية المسلحة، التي تطالب بالانفصال عن جسد الدولة الروسية، وأهمها كانت منطقة الشيشان[(٥٧)].

٤ ـ الدولة الجديدة وعلاقاتها الدولية

بسقوط الاتحاد السوفياتي تحولت الفدرالية الروسية إلى دولة مستقلة ورثت مكانة الاتحاد السوفياتي دولياً؛ والفدرالية الروسية هي كبرى الجمهوريات الخمس عشرة التي كانت تكوّن الاتحاد السوفياتي سابقاً، حيث أن دخلها القومي شكل ٦٠ بالمئة من دخل الاتحاد، وسكانها كانوا نصف سكان الاتحاد. ومن ناحية عملية، سيطرت روسيا على القوة العسكرية السوفياتية في أيام الاتحاد. وبعد سقوط الاتحاد تم قبول روسيا دولياً كوريث دولي للاتحاد السوفياتي فيما يخص العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، بما في ذلك وراثة السفارات والعلاقات من خلالها مع الدول المختلفة في العالم[(٥٨)]، كما احتلت مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن مع حق النقض (الفيتو)[(٥٩)]. ولكنها بالإضافة إلى ذلك ورثت كل ديون الاتحاد السوفياتي، وتركته في علاقات الحرب الباردة، التي كان عليها حلها، بما

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٥٧) «Russia,» p. 9.

(٥٨) «Politics of Russia,» p. 3.

(٥٩) «History of Post-Soviet Russia,» p. 1.

في ذلك علاقاتها مع حلفاء الاتحاد السوفياتي في العالم، وليس فقط علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية سابقاً، وكذلك تركة التصعيد العسكري التي كان عليها حلها، فقامت بتوقيع اتفاقيات خفض التسلح الاستراتيجي، ستارت ١ وستارت٢، وهي الاتفاقيات التي كانت المفاوضات حولها قد بدأت أيام الاتحاد السوفياتي.

وقد حاولت روسيا بناء علاقات جديدة مع العالم تختلف عن تلك التي كانت قائمة أيام الشيوعية. واستمرت في تطوير نهج جديد من خلال إعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية، التي كانت قد بدأت فعلاً أيام غورباتشيف، واستمرت بعد يلتسين، في تطور ملحوظ ما بين النهج القديم، إلى الانفتاح أيام غورباتشيف، إلى محاولات التقرب من الغرب مع الإبقاء على علاقات قوية مع الشرق دون السعي إلى الحصول على مكانة دولية واسعة كتلك التي كانت قائمة أيام الاتحاد السوفياتي. وأخيراً في مرحلة بوتين تطورت إلى الاستقلالية في السياسة الخارجية، مع الإبقاء على علاقات ودية مع الجميع، دون الخضوع لضغوط أو شروط الغرب.

وفي بداية قيام روسيا كدولة مستقلة، حاولت انتهاج سياسة التقارب مع الغرب بشكل بدا وكأن روسيا تستجدي هذه العلاقات، وبأنها تحاول التكفير عن ماضيها الشيوعي، ولذا حاولت الارتداد تماماً عن العلاقات القديمة التي كانت قائمة انطلاقاً من الفهم الماركسي اللينيني للعلاقات الدولية(٦٠)، والمبني على أن الغرب يمثل الاستعمار الذي يجب محاربته ووقف تمدده. وموقف التكفير هذا شبيه بشكل ما بموقف ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما حاولت التكفير عن ماضيها النازي، مع فارق أن ألمانيا كانت مهزومة عسكرياً، وقام بها نظام جديد أساساً لرفض الماضي ومبادئه وعلاقاته، فيما أن الاتحاد السوفياتي لم يهزم عسكرياً، بل سقط نتيجة عوامل داخلية. وروسيا ورثته كدولة حديثة تتغنى بأمجاد الاتحاد السوفياتي وانتصاراته الماضية، ولذا لم تكن ملزمة بالتكفير عن ماضها؛ ولكن السياسة الروسية في بدايتها كانت تتخبط، وأرادت الابتعاد بقدر الإمكان عن الماضي الشيوعي.

ولذا سعت روسيا إلى حل الأزمات التي كانت قائمة على أساس الصراع العقائدي السابق، أو تخلت عن التدخل في بؤر الصراع، ذلك النهج الذي كان قد بدأ بحذر أيام غورباتشيف؛ إذ «لعقود طويلة ظلت الماركسية ـ اللينينية تمثل الإطار المرجعي للسياسة الخارجية، حتى جاء غورباتشيف في منتصف الثمانينيات وطرح برنامجاً متكاملاً لإعادة هيكلة السياسة الخارجية فيما عرف بـ «التفكير الجديد». وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يكن لدى القيادة السياسية رؤية واضحة للسياسة الخارجية الواجب اتباعها، كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي أوجد قضايا جديدة لم تكن مطروحة، مثل العلاقات مع دول الكومنولث وقضية الروس الموجودين في هذه الدول»(٦١).

ونتيجة التخبط الروسي حول السياسة الخارجية مباشرة بعد سقوط الاتحاد

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٦١) السيد الشيخ، «دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥ ـ ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ ـ ١٩٩٦)،» ص ١٨٢.

السوفياتي، وفي محاولة الابتعاد عن الماضي الشيوعي مع الإبقاء على علاقات الود والتفاهم مع الحلفاء السابقين، وللإبقاء على مكانة دولية مميزة لروسيا في علاقاتها الدولية، «ثار الجدل والخلاف داخل النخبة الحاكمة حول أولويات السياسة الخارجية الواجب اتباعها، والمصالح القومية التي يجب الدفاع عنها. ويمكن التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة اتجاهات أساسية: **أولاً**، التوجه الأطلنطي الذي نظر إلى الدول الغربية كشركاء محتملين أو فعليين. وأن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الأوروبية [،] ومن ثم فإن مصالح روسيا في التحالف مع الغرب والاندماج في هياكله الاقتصادية والسياسية [...]. **وثانيها**، هو التوجه الأوروآسيوي. وأكد أنصار هذا الاتجاه خصوصية الثقافة الروسية وأن روسيا ليست جزءاً من الحضارة الأوروبية وإنما تمثّل حضارة متميزة ومنفصلة، فهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب [...]. أما **ثالثها**، فرأى أن الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، ما زال يمثّل تهديداً للمصالح الروسية وإن لم يتخذ التهديد شكلاً عسكرياً مباشراً. وأن الغرب يهدف إلى مزيد من تفكيك واستغلال الضعف الاقتصادي والسياسي الذي تعانيه روسيا في تحقيق امتيازات ومكاسب على حساب المصالح الروسية»(٦٢).

وبعد تخبّط ومرحلة تجارب في العلاقات وفي تحديد الألويات، فرض يلتسين رؤيته حول السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي. و«حدد يلتسين وكوزيرف أهداف السياسة الخارجية الروسية فيما يلي: أ ـ توفير البيئة الملائمة للإصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا. [...] ب ـ الحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى على الصعيد الدولي. فقد أكد يلتسين على أن روسيا «دولة كبرى» بالنظر إلى تاريخها ومكانتها في العالم، وإمكانياتها المادية والمعنوية. [...] ج ـ إقامة علاقة حسن جوار مع دول الكومنولث والقوى الآسيوية المجاورة، والتطبيع الكامل مع اليابان»(٦٣). وكان واضحاً بأن يلتسين يسعى إلى الحصول على دعم الغرب لتحسين الوضع الاقتصادي الروسي، مع إبقاء علاقاته المتينة بالشرق السوفياتي السابق ومع اليابان، وبأن روسيا تعترف بأنها لم تعد دولة عظمى تقف بالند للولايات المتحدة، ولكنها تكتفي بمكانة الدولة الكبرى، وبأنها ستعمل على ترسيخ هذه المكانة الجديدة.

وبتحديد أهداف السياسات الخارجية الروسية، بدا واضحاً بأن الاتجاه الأول الذي يدعو إلى التقارب مع الغرب هو الذي ساد، ولكن مع قبول خجول للاتجاه الثاني الذي يريد مكانة الدولة الكبرى لروسيا، في محيطها الحضاري الخاص. و«بدا التوجه الغربي واضحاً في مجموعة من السياسات التي اتبعتها روسيا خلال عام ١٩٩٢. **أولها**، إسراع روسيا بالانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية [...]. **ثانيها**، التوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا كدولة صديقة بعد الحرب الباردة، باتخاذ مواقف ضد الحلفاء السابقين لروسيا ومنها الموقف من العراق

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٨٢-١٨٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٨٤-١٨٦.

والصرب. [...] **ثالثها**، التعامل مع أوروبا في إطار السياسة الأوروبية لروسيا، وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا، ومواصلة عملية سحب القوات الروسية منها [...]. **رابعها**، المضي قدماً في محادثات نزع السلاح. [...] **خامسها**، أنه على مستوى العلاقات الثنائية حظيت الدول الغربية بالاهتمام الأكبر، وكانت أولى الدول التي قام الرئيس يلتسين ووزير خارجيته بزيارتها عقب انهيار الاتحاد السوفياتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية»(٦٤).

وفي علاقاتها مع الغرب شددت روسيا على علاقاتها مع أوروبا أساساً، وليس مع الولايات المتحدة، واعتبرت بأن أوروبا هي امتدادها الجغرافي والسياسي والاقتصادي الطبيعي للاندماج الدولي بالغرب، فيما الولايات المتحدة بعيدة، وما تزال علاقات الشكّ تسود الطرفين. «وقد كان التطور في العلاقات الروسية الأوروبية أوضح ما يكون على صعيد العلاقات الروسية الألمانية بالنظر إلى التفاهم بين البلدين حول عدد من القضايا الهامة»(٦٥). أما علاقات روسيا بالولايات المتحدة فلم تتعدَ سوى العلاقات الودّية السياسية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساساً، ولم تصبح الولايات المتحدة أحد الشركاء الاقتصاديين الأساسيين لروسيا، إذ «أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة ظل محدوداً حيث أتت الولايات المتحدة مع الأمريكيتين في المرتبة الرابعة بين الشركاء التجاريين لروسيا وذلك بعد أوروبا ودول الكومنولث والدول الآسيوية»(٦٦).

ورغم كل محاولات التقارب مع الغرب، فإن المساعدات الغربية لروسيا ظلت محدودة، وبدا واضحاً بأن للولايات المتحدة أولويات أهم من روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبأنها تعيق تدفق المساعدات والاستثمارات إلى روسيا، أو أنها لا تعمل على تشجيعها لدعم الوضع الديمقراطي الجديد فيها. وعندما ملّ يلتسين من انتظار المساعدات الغربية وإنقاذ روسيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة، بدأ في تعديل السياسة الخارجية لروسيا، والظهور بموقف الحازم في العلاقات مع الغرب. «وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ صرح يلتسين ـ مخاطباً الغرب ـ بأن «روسيا ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار» وأن «النظرة الغربية التي ترى روسيا على أنها الدولة التي تقول نعم دائماً، والتي تتضمن الإهانة والاحتقار، غير مقبولة». وأن الغرب ينسى «أن روسيا دولة كبرى» وأن «الصعوبات التي تمر بها مؤقتة». «وأن الأيديولوجية الوحيدة التي يجب على وزارة الخارجية اتباعها هي الدفاع عن المصالح الروسية والأمن الروسي»(٦٧).

ونتيجة خيبة الأمل من العلاقات مع الغرب، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتحول أكثر نحو الاتجاه الثاني الداعي إلى الحفاظ على خصوصية روسيا من خلال علاقات أوثق

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٩٠.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

بآسيا، مع فتح المجال للاتجاه الثالث، الذي يدعو إلى اتخاذ سياسة أكثر تشدداً في الدفاع عن المصالح القومية الروسية. «وقد تمثل التغيير في السياسة الخارجية الروسية منذ أواخر عام ١٩٩٢ في ثلاث توجهات أساسية: **أولها**، يكتنف السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة، وتضمن التأكيد على ضرورة احترام المصالح الروسية [...]. و**ثانيها**، يتعلق بالسياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث. أما **ثالثها**، فيتمثل في الاتجاه شرقاً بتطوير العلاقات الروسية مع عدد أكبر من الدول الآسيوية الكبرى بهدف تحقيق قدر أكبر من التوازن في السياسة الخارجية»(٦٨). وهكذا بدأت السياسة الخارجية الروسية بالاستقرار، الذي أصبح يعني الدفاع عن المصالح الروسية أولاً، للإبقاء على مكانة روسيا كدولة كبرى، هذا الاستقرار الذي استمر في التطور والبلورة نحو استقلالية السياسة الخارجية الروسية تماماً عن الغرب في عهد بوتين.

وسعياً وراء تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للسياسة الخارجية الروسية، بدأت روسيا تعيد ترتيب علاقاتها بدول العالم وأولويات السياسة الروسية. «وسعياً إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن في السياسة الخارجية الروسية وتحجيم النفوذ الغربي وقدرته على التأثير في القرار الروسي بدأت القيادة الروسية بالاتجاه شرقاً، فقام يلتسين في أواخر عام ١٩٩٢ وبدايات عام ١٩٩٣ بسلسلة من الزيارات لعدد من الدول الآسيوية الكبرى منها، كوريا الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والصين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والهند في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. [...] وقبيل زيارته إلى الهند صرح يلتسين بأن زمن التركيز الروسي على المشاركة مع الغرب قد ولى»(٦٩). وبالمقابل وسّعت روسيا دائرة تعاونها مع دول الكومنولث، وخاصة مع روسيا البيضاء(٧٠) وأوكرانيا اللتان تعتبرهما من العرق الروسي، وباعتبارهما الشركاء الحقيقيين لروسيا وامتدادها السياسي الفعلي؛ فقد «سعت روسيا إلى تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهم من إنشاء الكومنولث. ومن ناحية أخرى، تم توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين دول الكومنولث في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ التي تقضي بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق. في نيسان/أبريل ١٩٩٤ اتفقت دول الكومنولث على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء اتحاد جمركي»(٧١)، وبدا واضحاً أن روسيا تحاول الخروج من أزمتها الاقتصادية بالتعاون مع دول الكومنولث، وليس عن طريق الغرب.

كما أبدت روسيا مواقف أكثر صرامة وحزماً من قضية الصرب. وبعكس مواقفها الماضية التي تخلت فيها عن دعم قضية الصرب في يوغوسلافيا السابقة، أخذت الآن تسعى

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٧٠) «History of Post-Soviet Russia,» p. 14.

(٧١) السيد الشيخ، «دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥ ــ ١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١ ــ ١٩٩٦)،» ص ٢١٩.

«من أجل تخفيف العقوبات المفروضة على يوغوسلافيا». ففي خطابه أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أعلن كوزيرف تأييد روسيا للصرب وطالب بإلغاء العقوبات المفروضة على يوغوسلافيا، وهدد باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لحماية المصالح الروسية»[٧٢]. وطرحت روسيا مبادرة لوقف النزاع في البوسنة مع إعطاء ضمانات حماية دولية لمسلمي البوسنة، «في محاولة لتجنيب صرب البوسنة ضرب حلف الأطلنطي لمواقعهم»[٧٣].

ولكن هذه المواقف التي بدت متعارضة مع أهداف وسياسات الغرب، لم تمنع روسيا من توثيق علاقاتها مع أوروبا، ضمن برامج التعاون من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في أوروبا؛ فقد «حرصت روسيا على مواصلة سعيها إلى الاندماج في المؤسسات الغربية، فوقعت اتفاقية تعاون مع الجماعة الغربية في حزيران/يونيو ١٩٩٤ من أجل تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والتجارية بين الطرفين. كما انضمت إلى برنامج المشاركة من أجل السلام في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٤ [...] لربط دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث بحلف الأطلنطي»[٧٤].

وبدأت روسيا تظهر بمظهر جديد في عدم الانصياع الفوري للرغبات الأمريكية، واعتبار أن علاقاتها بجيرانها أفضل لها. و«على خلاف الانصياع الروسي للضغوط الأمريكية وإلغاء صفقة الأسلحة إلى الهند في عام ١٩٩٢، أصرّت روسيا على إتمام صفقتها مع إيران التي تقدر بحوالي بليون دولار»[٧٥]، من أجل تمكين إيران من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بمساعدة وخبرة روسيا، وبناء مفاعلات نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية. «وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة لإثناء روسيا عن إتمام هذه الصفقة إلا أن روسيا أصرت على المضي قدماً في إتمام الصفقة»[٧٦]، التي كان قد بدأ الحديث عنها أيام الاتحاد السوفياتي، وتأجّلت عند انهيار الاتحاد.

ثالثاً: عودة الروح للدولة الروسية

١ ـ بوتين والحزم الداخلي

بعد سلسلة من الانهيارات الاقتصادية أدت بـ يلتسين إلى تغيير رئيس الوزراء عدة مرات، استقر الأمر أخيراً بيد فلاديمير بوتين، الذي كان شاباً مغموراً، ولكنه ترقى بسرعة البرق إلى أعلى المناصب في روسيا، إلى أن أصبح سنة ١٩٩٩ رئيساً للوزراء. وبعد نجاح القوى السياسية المقرّبة منه في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩٩، فهم يلتسين بأن هذا الرجل الشاب

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢١١.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢١١.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

قادر على السيطرة على الأمور أكثر من غيره الذين سبقوه، فاستقال من رئاسة الجمهورية تاركاً الأمر لبوتين، الذي أصبح رئيساً انتقالياً للجمهورية حسب الدستور. وهذا أعطاه الأفضلية في الانتخابات المقبلة، إذا أحسن التصرف أثناء تولّيه الحكم(٧٧). فمن هو هذا الرجل الذي أبدى هذا القدر من الحزم ليسيطر على الأوضاع التي كانت تعمها الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية في روسيا، مما اقنع يلتسين بالتخلي عن الرئاسة له؟

تخرج بوتين من الدائرة الدولية لكلية الحقوق في جامعة لينينجراد سنة ١٩٧٥، وتم تجنيده فوراً بجهاز المخابرات السوفياتي (KGB)، وبعد فترة اختبار طويلة أُرسل للعمل في مدينة درسدن في ألمانيا الشرقية آنذاك، حيث قضى هناك من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٩٠(٧٨)، فشهد سقوط سور برلين والتحولات في أوروبا الشرقية وهو في عمله في ألمانيا. ولما حدثت التطورات الدولية التي أدت إلى انهيار الكتلة الشرقية لم يعد له مكان في ألمانيا، ورأى بأن وجوده هناك لا معنى له ولا أهمية. وتمت إعادته إلى الاتحاد السوفياتي حيث عمل منذ سنة ١٩٩٠ في قسم الشؤون الدولية في جامعة لينينجراد(٧٩)، ولكنه ظل على علاقة بجهاز المخابرات الكي جي بي. ولم يترك هذا الجهاز إلا عند المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة ١٩٩١(٨٠)، فقد كان هو من مؤيدي غورباتشيف وسياساته، وربما شارك في تغيير الأوضاع التي أدت إلى انهيار الكتلة الشرقية ليتخلص الاتحاد السوفياتي من العبء الاقتصادي الثقيل الذي كانت تعنيه هذه الكتلة للاتحاد السوفياتي؛ فهو كان موجوداً في منصب رفيع في ألمانيا أثناء انهيار الكتلة الشرقية، ولم تتحرك القوات السوفياتية أو المخابرات لوقف التدهور كما كان يحصل في الماضي، بل سهّلت أمور التحوّل دون تدخل.

وبعد الانقلاب الفاشل تفرّغ للعمل السياسي في مدينته لينينجراد التي كانت قد استعادت اسمها السابق بطرسبورج، وأصبح سنة ١٩٩٤ نائباً لرئيس بلدية المدينة حتى تمّ استدعاءه إلى موسكو سنة ١٩٩٦ ليخدم في منصب رفيع في إدارة الرئيس يلتسين في ولايته الثانية. ولِما أبداه من حزم ومثابرة في كل أعماله، عيّنه يلتسين سنة ١٩٩٨ كأول رئيس مدني لجهاز المخابرات الروسية الجديد (FSB)، الذي حل محل الكي جي بي، ثم أصبح لاحقاً، بالإضافة إلى عمله هذا، سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي الذي كان يتولى أمور الحرب في الشيشان بنجاح كبير بعد فشل الجيش هناك. وظل في موقعه الرفيع هذا حتى استدعاه يلتسين في آب/أغسطس ١٩٩٩ ليصبح أصغر رئيس للوزراء في روسيا(٨١).

وهكذا أصبح خامس رئيس للوزراء يستلم هذا المنصب خلال أقل من ثمانية عشر شهراً. ولم يتوقع الكثيرون أن يصمد في منصبه هذا طويلاً، بل ظنوا بأنه سيستبدل خلال

(٧٧) «History of Post-Soviet Russia,» p. 11.

(٧٨) «Vladimir Putin,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Vladimir_Putin>, 7/11/2006, p. 2.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢.

فترة قصيرة كما حدث لمن سبقوه. ولكن صورته كرجل يدافع عن القانون والنظام ويعالج الأمور بحزم، وخاصة توجهه غير المسبوق إلى التخفيف من حدة الصراع، والتهدئة في الشيشان من خلال عمل المخابرات والاعتماد على موالين للروس هناك، بدلاً من الحرب الشاملة، أدت كلها إلى زيادة شعبيته، بحيث تفوق على كل منافسيه الذين كانوا ينتظرون دورهم ليحلوا محله(٨٢)؛ وبدلاً من ذلك تخلى له يلتسين عن رئاسة الدولة كلها، ليصبح في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه رئيساً للجمهورية بالوكالة إلى حين إجراء انتخابات جديدة عند انتهاء الولاية القانونية التي كان من المفروض أن تنتهي بعد ستة أشهر.

وقد كانت استقالة يلتسين مفاجأة للجميع، فهو كان مريضاً ولم يكن بمقدوره خوض ولاية جديدة من الحكم حسب الدستور، ولكنه كان يستطيع البقاء للمدة القصيرة المتبقية له. ويبدو أن يلسين أراد أن يعطيه فرصة الأفضلية على منافسيه بتسليمه رئاسة الدولة وخوض الانتخابات المقبلة وهو في هذا المنصب. وفيما كان الجميع يستعدون للمعركة الانتخابية بعد ستة أشهر، فاجأ بوتين الجميع بالدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، عندما كان هو في قمة شعبيته، فأفقد خصومه مقدرة الاستعداد الطويل والتحضير المسبق المرتب جيداً. فقد دعا إلى انتخابات تجري في آذار/مارس ٢٠٠٠ بدلاً من حزيران/يونيو، مختصراً المدة المتبقية، عندما شعر بأنه قوي كفاية للنصر.

وبالفعل نجح من الجولة الأولى حيث حصل على ما يزيد عن ٥٠ بالمئة من الأصوات(٨٣)، في الوقت الذي كان الجميع يتوقع أن يضطر لخوض جولة ثانية من الانتخابات، لأن التوقعات كلها كانت تفيد بأن أي مرشح لن يحصل على النسبة المطلوبة للفوز بالجولة الأولى. وفور فوزه بالانتخابات منح بوتين الرئيس السابق يلتسين وكافة أفراد عائلته عفواً خاصاً، بعد تورطهم في قضايا فساد كبرى، كانت حديث الشارع الروسي حتى قبل استقالة يلتسين(٨٤). ويبدو أن هذا كان من ضمن الترتيبات التي أقنعت يلتسين بالاستقالة وتسليم مقاليد الحكم إلى رئيس وزرائه الشاب فلاديمير بوتين. وجرت الانتخابات لولاية بوتين الأولى في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٠، فحصل خلال الجولة الأولى على ٥٣ بالمئة، فيما حصل في ولايته الثانية بعد أربع سنوات على ٧١,٣ بالمئة(٨٥).

وعندما تم تعيينه كرئيس للوزراء كان بوتين شخصاً مغموراً وغير معروف لا داخلياً ولا خارجياً، ولكنه كان قد حصل على ثقة يلتسين كرجل إداري قدير. وسرعان ما ثبّت موقعه في أعين الناس في روسيا وأقنعهم بقدرته، تماما كما أقنع رئيسه بذلك، خاصة عندما تمكن من وقف التدهور في الشيشان(٨٦)، وتحويل المعركة هناك إلى السياسة بدل الحرب، جاعلاً

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(٨٥) «Politics of Russia,» p. 23.

(٨٦) «History of Post-Soviet Russia,» p. 11.

أمور الحرب فيها أمراً شيشانياً داخلياً. وبعد انتخابه للرئاسة اتخذ بوتين خطوات أكثر حزماً لاستعادة هيبة الدولة، أهمها أنه رتب الأمور بناءً على نظام المركزية السابق، بحيث تركزت كل الأمور في الكرملين الذي استعاد مكانته كمقر صناعة السياسة الروسية داخلياً وخارجياً[٨٧]. ولكن الأهم كان أنه استعاد مكانة روسيا كدولة كبرى، بالثبات على مواقف سياسة مستقلة، دون رفض الماضي السوفياتي أو التكفير عنه، فهو كان غير متحمس لمحو الماضي السوفياتي من الذاكرة الروسية، لأن هذا الذاكرة كانت تعني مجد الأيام السابقة، التي كان يسعى إلى استعادتها.

ولذا اعتبر بأنه مهما كانت جرائم النظام الشيوعي السابق، فإن هذا الماضي كان جزءاً مهماً وعظيماً من التاريخ الروسي، وعاملاً مؤثراً في تكوين المجتمع الروسي الحديث. ولهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفياتية بالظهور، ومنها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي، والنجمة السوفياتية الذهبية، والنشيد الوطني القديم، بعد تعديل كلماته، مع الاحتفاظ بنفس اللحن القديم الذي كان دوماً يرمز إلى عظمة روسيا وقدرتها على الصمود والمواجهة. وقد لاقت هذه العودة إلى الرموز القديمة الترحيب من الجماهير في روسيا التي شعرت مجدداً بعزتها القومية[٨٨]. وهذه الأسباب مجتمعة، بالإضافة إلى مقدرة بوتين على تحسين الوضع الاقتصادي ووقف تدهوره، بل تطوره بشكل ملحوظ، جعلت بوتين يتمتع بتأييد أكثر من ٧٠ بالمئة في استطلاعات الرأي الروسية الأخيرة، رغم ما يشاع عن تعدّيات على حقوق الإنسان والمجتمع المدني هناك[٨٩].

٢ ـ الانتعاش الاقتصادي وتمكين الدولة

أثبت بوتين بأنه رجل قدير أوقف الحرب في الشيشان، وحارب الجريمة المنظمة، وأعاد الهيبة إلى الدولة الروسية، وأشعر المواطن الروسي بالأمن واحترام الذات والعزة القومية، ولكن الأهم من هذا كله هو أنه أوقف التدهور الاقتصادي وزاد معدلات نموه، بحيث لم يعد المواطن الروسي يشكو التضخم أو الفقر المدقع الذي كان منتشراً أو البطالة الواسعة الانتشار هناك. ورغم أن حجم الاقتصاد الروسي هو نصف حجم الاقتصاد السوفياتي، إلا أن الموجودات الاقتصادية وأصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم[٩٠]. وتملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم، والمطلوبة للصناعات الحديثة. وتعتبر منطقة جبال الأورال الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشاب من أهم مناطق احتياطيات المواد الخام في روسيا، مما يجعل روسيا في طليعة الدول الغنية في المواد الخام المختلفة[٩١].

---

(٨٧) «Vladimir Putin,» p. 3.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨٩) «Russia,» p. 10.

(٩٠) «Economy of Russia,» p. 2.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٨.

ويعتبر النفط والغاز من أهم مصادر العملة الصعبة لروسيا، كما أن روسيا تنتج وتصدّر العديد من المعادن الأخرى مثل الذهب وأنواع الوقود المختلفة. وقد ورثت روسيا معظم الصناعات العسكرية للاتحاد السوفياتي، وتعتبر صناعة السلاح في روسيا أكبر المنتوجات الصناعية المصدّرة إلى العالم[٩٢]. وفي مجال آخر، تعتبر روسيا رابع دولة في العالم في الصناعات السمكيّة، وذلك بعد اليابان والولايات المتحدة والصين[٩٣].

وتملك روسيا الخبرات الصناعية العظيمة، حيث أن لديها طبقة عمالية متعلمة نشأت في ظل الاتحاد السوفياتي، وحصلت على علوم ومهارات فائقة لتشغيل صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة[٩٤]. وتعتبر روسيا أكثر الجمهوريات السوفياتية السابقة تصنيعاً، وبالإضافة إلى صناعاتها التحويلية وصناعات التعدين، تملك مقدرات صناعية واسعة خصوصاً في مجال تصنيع الآليات الثقيلة. ورغم ذلك فقد انهارت الصناعات الروسية بانهيار الاتحاد السوفياتي، وتم بيع القطاع العام بثمن بخس لبعض أفراد النخبة الحاكمة في الاتحاد سابقاً، التي علا شأنها مجدداً في عهد يلتسين، من أموال حصلت عليها كقروض من الدولة نفسها، ثم قامت هي ببيع هذه الصناعات لمستثمرين أجانب بأضعاف ذلك الثمن.

ونتيجة التخبط الداخلي والأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الدول الكبرى الغربية عن دعم روسيا بعد انهيار النظام الشيوعي، وصل الاقتصاد الروسي إلى الحضيض سنة ١٩٩٨، ثم بدأ يتعافى تدريجياً بعد ارتفاع أسعار النفط مجدداً سنة ١٩٩٩[٩٥]، بعد أن أمسك بوتين دفة الحكم ووجهه بشكل صحيح محارباً الفساد وبيع ممتلكات الدولة لمستفيدين حطّموا الاقتصاد الروسي. وقد شبه البعض ما جرى من انهيار اقتصادي في روسيا بالكساد العظيم الذي حصل سنة ١٩٢٩[٩٦]. وقد استعاد الاقتصاد الروسي عافيته بسرعة عجيبة ليثبت بأن روسيا دولة عظمى بمواردها وصناعاتها، وبأنها قادرة على النهوض رغم الصعاب التي واجهتها في مراحل إعادة البناء الأولى.

ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي الروسي بعد انتعاش أسعار النفط في العالم، أصبح لدى روسيا فائضاً في ميزان مدفوعاتها التجارية بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠[٩٧]، بعد أن خضع سابقاً لضغوط مخيفة أقعدته وشلّت قدرة الإنتاج الروسي عندما تغير الوضع الاقتصادي من الاقتصاد الموجّه الشيوعي إلى الاقتصاد الحر بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وقد تكيفت روسيا مع الأزمة بشكل جيد[٩٨]، وخرجت منها خلال أقل من عقد من الزمن،

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.
(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢.
(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢.
(٩٦) المصدر نفسه، ص ٢.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٦.

لتستعيد مكانتها العالمية كإحدى الدول الصناعية الكبرى في العالم، ولذا تم قبولها ضمن مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي كانت سبعة سابقاً (G7)، ثم أصبحت ثمانية بعد دخول روسيا إلى نادي الدول الصناعية الكبرى (G8).

وزاد الدخل القومي بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية بنسب عالية جداً، واستقر سعر صرف الروبل وأصبح التضخم معتدلاً، وبالتالي بدأت الاستثمارات تزداد. ونتيجة كل هذا التحسن الملحوظ أخذت روسيا تسارع في تسديد ديونها الخارجية؛ ولم تقم روسيا بالوفاء بخدمة التزامات ديونها سنة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ فحسب، بل قامت مقدماً، بدفع مبالغ من أصول الدفعات إلى صندوق النقد الدولي لتسديد ديونها لديه، وفي الوقت نفسه احتفظت باحتياطي كبير للبنك المركزي، مع تحسّن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات الحكومية الجارية[٩٩].

ونتيجة كل هذا التحسّن في الوضع الاقتصادي، أظهرت الإحصاءات تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة الفرد في روسيا منذ أن استلم بوتين الحكم هناك، بعكس ما كان سائداً منذ أوائل التسعينيات عندما بدأ انهيار النظام الشيوعي، وبدأ التحول إلى نظام السوق والاقتصاد الحر[١٠٠]. وزاد هذا الأمر من شعبية بوتين وصورته كرجل قوي وكزعيم مؤثر، بعكس الصورة التي كانت سائدة لسلفه يلتسين. وخلال سنوات حكمه السبع من سنة ١٩٩٩ حتى سنة ٢٠٠٦ أخذ الناتج القومي الإجمالي ينمو بمعدل ٦,٧ بالمئة سنوياً، الذي يعتبر من معدلات النمو العالية في العالم، وازداد معدل الدخل ١١ بالمئة سنوياً، مما مكّن الحكومة الروسية من خفض ديونها الخارجية بنسبة ٧٠ بالمئة[١٠١].

وإذا أردنا مراجعة الاقتصاد الروسي حالياً بلغة الأرقام نرى بأن صادرات روسيا بلغت سنة ٢٠٠٥ حوالى ٢٤٥ بليون دولار لشركائها التجاريين الأساسيين، الذين هم حسب أعلى نسب التصدير لسنة ٢٠٠٤: هولندا (٩,١ بالمئة) وألمانيا (٨ بالمئة) وأوكرانيا (٦,٤ بالمئة) وإيطاليا (٦,٢ بالمئة) والصين (٦ بالمئة) والولايات المتحدة (٥ بالمئة) وسويسرا (٤,٧ بالمئة) وتركيا (٤,٣ بالمئة). أما وارداتها فقد بلغت ١٢٥ بليون دولار، أي حوالى نصف صادراتها فقط، وذلك من شركائها التجاريين الأساسيين، وهم حسب نسب ٢٠٠٤: ألمانيا (١٥,٣ بالمئة) وأوكرانيا (٨,٨ بالمئة) والصين (٦,٩ بالمئة) واليابان (٥,٧ بالمئة) وكازاخستان (٥ بالمئة) وإيطاليا (٤,٦ بالمئة) وفرنسا (٤,٤ بالمئة)[١٠٢]. ومن هذه الأرقام نرى بأن التبادل التجاري مع الولايات المتحدة ضعيف وهو يتجه بالأساس لصالح روسيا، فيما التجارة المتبادلة مع أوروبا وآسيا أقوى بكثير.

---

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٠٠) «Russia,» p. 10.

(١٠١) «History of Post-Soviet Russia,» pp. 12-13.

(١٠٢) «Economy of Russia,» p. 1.

وحسب إحصاءات سنة ٢٠٠٥ بلغ الدين العام في روسيا ٢٣٩,٤ بليون دولار، وهو ما يشكل ١٥,٦ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، فيما بلغت الديون الخارجية ٢٣٠,٣ بليون دولار. أما التحصيل المالي الحكومي فقد بلغ ١٧٦,٧ بليون دولار، فيما النفقات الحكومية بلغت ١٢٥,٦ بليون دولار، بوفر كبير لخزينة الدولة[١٠٣]. ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي أصبح الناتج القومي الإجمالي لروسيا في المكانة التاسعة دولياً بواقع ١,٥٨٩ ترليون دولار سنة ٢٠٠٥، واحتلت الخدمات أعلى معدلاته بواقع ٦٠ بالمئة، فيما احتلت الصناعة المركز الثاني بواقع ٣٥,١ بالمئة، وجاءت الزراعة في المركز الأخير بواقع ٤,٩ بالمئة[١٠٤].

وتملك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية أهمها النفط والغاز الطبيعي والفحم والنحاس (وهي أكبر رابع منتج له في العالم)، وخامات الحديد والرصاص والألومنيوم وصخور الفوسفات والنيكل والمنغنيز والقصدير، وحتى الذهب والألماس. أما أهم صناعاتها فهي الحديد المطروق والفولاذ وقضبان الحديد والألياف الصناعية والسلولوز والورق والإسمنت وآليات ومعدات النقل والزجاج والمأكولات المعلّبة، هذا بالإضافة إلى عدد من المنتوجات الزراعية أهمها الحبوب وبذور عباد الشمس والفواكه والشاي ومنتوجات الألبان[١٠٥]. وتصدّر من هذه الصناعة ومن موادها الخام، الوقود المعدني ومنتجات الحديد والأحجار المشغولة والمنتوجات الكيماوية والمنتوجات الخشبية والورقية. وهذا الاقتصاد المنتعش يشغل الآن أكثر من ٧٤,٢٢ مليون شخص في روسيا، بنسبة بطالة متدنية بالمقاييس الدولية بلغت ٧,٦ بالمئة سنة ٢٠٠٥[١٠٦]، بهبوط ملحوظ عن سنة ٢٠٠١ عندما كانت ٨,٧ بالمئة[١٠٧]، وأكثر من ذلك بكثير في التسعينيات.

٣ ـ النظام السياسي الجديد وعوامل القوة

أعاد بوتين مظاهر الصلابة إلى روسيا، وأعاد فرض احترامها كقوة كبرى في العالم، فتحسن وضعها الاقتصادي، واستقر وضعها السياسي وعادت الهيبة إلى قوّتها العسكرية التي كانت قد وصلت إلى أدنى مستويات منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وعجز الدولة عن دفع رواتب الجنود. والاسم الكامل لروسيا هو الفدرالية الروسية (Rossuskaya Federatsiya)، وعاصمتها موسكو، وتزيد مساحتها الممتدة من أوروبا إلى كل شمال آسيا على سبعة عشر مليون كيلومتر مربع (١٧٠٧٥٤٠٠ كلم٢)[١٠٨]، مما يجعلها أكبر دولة بالمساحة في العالم. وإذا ما قورنت بأوروبا، فإن مساحة أوروبا تبلغ حوالى عشرة ملايين وثلث كيلومتر مربع

---

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١.

(١٠٥) «Russian Federation,» Tiscali Reference, Research Machines plc, 2006, <http://www.tiscali.co.uk/reference/encyclopaedia/countryfacts/russianfederation.html>, 13/11/2006, p. 2.

(١٠٦) «Economy of Russia,» p. 1.

(١٠٧) «Russian Federation,» p. 2.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١.

(١٠٣٩٦٦١٩ كلم٢) بما في ذلك الجزء الأوروبي من روسيا[١٠٩]، الذي تبلغ مساحته وحده ٣,٩٦ ملايين متر مربع[١١٠]، أي أكثر من ثلث مساحة أوروبا كلها، بحيث تبلغ مساحة باقي أوروبا ستة ملايين ونصف كيلومتر مربع (٦٤٣٦٦١٩ كلم٢)؛ وبهذا تصل الفدرالية الروسية إلى أكثر من ضعفين ونصف مساحة باقي أوروبا (إذا استثنينا روسيا منها).

وتتوزع في هذه المساحة الشاسعة الممتدة، التي تُعتبر الأكبر في العالم كمساحة لدولة، تسع وثمانون منطقة إدارية بأحجام وتسميات مختلفة، منها ٢١ جمهورية و٤٩ إقليم و٦ مقاطعات و١١ منطقة حكم ذاتي، بالإضافة إلى مدينتين لهما وضع فدرالي هما موسكو وبطرسبرج[١١١]. ويعيش في هذه المناطق الإدارية المختلفة حوالى ١٤٣ مليون نسمة حسب تقديرات سنة ٢٠٠٣[١١٢]، منهم أكثر من ١٠٦ مليون يعيشون في روسيا الأوروبية[١١٣]، والباقون موزعون في باقي الجمهوريات والأقاليم والمقاطعات ومناطق الحكم الذاتي الأخرى، بنسبة نمو سكاني ضئيلة تبلغ نصف بالمئة سنوياً[١١٤].

وتعد روسيا أكبر دولة في عدد السكان في كل أوروبا، حتى في الجزء الأوروبي وحده منها؛ إذ تليها بفارق شاسع ألمانيا بعد توحّدها، التي يبلغ عدد سكانها أكثر بقليل من ٨٣ مليون نسمة[١١٥]، ثم بريطانيا، التي يبلغ عدد سكانها حوالى ٦٠ مليون نسمة[١١٦]؛ أي أن عدد سكان الفدرالية الروسية يبلغ مجموع عدد سكان ثاني أكبر دولتين أوروبيتين وهما ألمانيا وبريطانيا.

ومن ناحية عسكرية فإن روسيا كما قلنا ورثت المقدرة العسكرية السوفياتية بكل قوّتها السابقة. حتى بعد اتفاقيات خفض التسلح، ما تزال روسيا تعتبر ثاني أقوى دولة في العالم، وهي تملك ثاني أكبر ترسانة أسلحة نووية يبلغ عددها حوالى ٣٠٠٠ رأس نووي جاهزة للإطلاق. ويبلغ عدد أفراد الجيش الروسي حسب تقديرات سنة ٢٠٠٣ حوالى ٩٩٠ ألف جندي، بالإضافة إلى ما يزيد عن أربعمئة ألف مقاتل من القوات شبه العسكرية الموزّعة في قوى الأمن. وهذا عدد ضئيل جداً بالنسبة إلى عدد السكان، ولكنه ضخم جداً بالمقاييس الدولية لجيش في زمن السلم.

وفي روسيا ما يزال نظام التجنيد الإلزامي مستمراً لمن هم بعمر ١٨ حتى ٢٤ سنة، وبذلك تستطيع في وقت الحرب بسهولة تجنيد ما يزيد على سبعة ملايين مقاتل دون أن يتاثر وضعها الإنتاجي الاقتصادي. وبهذا يعتبر جيشها من أقوى جيوش العالم من حيث

---

(١٠٩) «Europe,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Europe>, 4/1/2007, p. 10.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٩.

(١١١) «Russian Federation,» p. 2.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(١١٣) «Europe,» p. 9.

(١١٤) «Russian Federation,» p. 2.

(١١٥) «Europe,» p. 9.

العدد والمعدات وحتى التدريب والخبرة. وحسب تقديرات سنة ٢٠٠٢ تنفق روسيا ٤,٨ بالمئة من الناتج الإجمال المحلي لديها على أمور الدفاع، وهو رقم متواضع إذا ما قيس بدول أخرى. ولكنه ضخم جداً كمبلغ إذ يزيد على ٧٦ بليون دولار (وهي نسبة ٤,٨ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي البالغ ١,٥٨٩ ترليون دولار).

وبالمقابل تصرف فقط ٢,٩ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي على التعليم، ولكنها تصرف ٥,٣ بالمئة من هذا الناتج على الصحة[(١١٧)]، وهذا يظهر مدى اهتمام الدولة بالشؤون الصحية لمواطنيها، بحيث تبلغ النفقات الصحية أكثر من النفقات العسكرية، رغم أن روسيا لم تعد دولة اشتراكية تسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين على حساب الدولة.

ومن ناحية أخرى ما تزال روسيا ثاني أكبر دولة في العالم في مجال استكشاف الفضاء، وهي تملك من الخبرات والمواقع والطاقات في هذه المجال ما يجعلها في بعض النواحي متفوّقة حتى على الولايات المتحدة، مما أجبر الولايات المتحدة على الدخول معها في برنامج شراكة في محطات الفضاء والبحث العلمي هناك. وبالإضافة إلى علوم الفضاء، تهتم روسيا بالبحث العلمي وبالثقافة عموماً، وفيها نسبة متعلمين عالية جداً، إذ تبلغ ٩٩ بالمئة من السكان بين الذكور والإناث على السواء، مع تعليم إلزامي للمرحلة الإعدادية، أي تسع سنوات تعليمية[(١١٨)].

ويرجع الاهتمام الثقافي بالتعليم والثقافة إلى أن روسيا تعتبر نفسها حضارة قائمة بذاتها، فهي ليست جزءاً ممتداً للحضارة الأوروبية، ولكنها أيضاً ليست حضارة آسيوية، بل هي حضارة فريدة، فيها خليط من التنوع الثقافي، أنشأ مرجعية حضارية روسية خاصة، غنية بإنتاجها الأدبي وفولكلورها وفنونها وتراثها الشعبي والتاريخي. وهذا الخليط نتج من ذلك التنوع القومي والإثني الذي يكوّن الأمة الروسية، فهو خليط من السلّافي الشرقي، وهو الأساس الروسي، ممزوجاً بالأورالي والألطي والقفقازي، بحيث يتكلم السكان في الفدرالية الروسية حوالى ١٣٠ لغة مختلفة، ولكن اللغة الروسية هي اللغة الرسمية للدولة[(١١٩)]. وقد دمجت هذه الفروقات الثقافية بشكل جيد خلال ألف عام من الموروث الحضاري الروسي، واستقرت كثقافة مميزة أثناء المرحلة السوفياتية التي أعطت روسيا طابعها الحضاري الفريد والخاص[(١٢٠)].

ويضاف إلى هذا كله دور الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في صهر هذه الحضارة في بوتقة شرقية لا علاقة لها بالدور الكنسي للحضارة الغربية أو تراثها التاريخي القديم،

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١١٧) «Russian Federation,» p. 2.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٢.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٢٠) «History of Post-Soviet Russia,» p. 14.

وقد عاد للكنيسة الأرثوذكسية الروسية دورها الثقافي المهم مرة ثانية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وأعيد فتح الكنائس والأديرة لتأخذ دورها مرة أخرى في هذا المزج الثقافي[١٢١]؛ ويقال بأن بوتين نفسه قد عاد إلى الكنيسة، بعد أن كان شيوعياً في يوم من الأيام[١٢٢].

رابعاً: المكانة العالمية مجدداً

١ ـ بوتين وصناعة القرار في روسيا

بعد سنوات من التخبّط السياسي والاقتصادي أفقد روسيا مكانتها الدولية كدولة كبرى، استقر الوضع وانتعش الاقتصاد، فاستعادت روسيا مكانتها الدولية، ولكن ليس بالحجم الذي كان عليه الاتحاد السوفياتي قبل ذلك. وقد أدى استلام بوتين الحكم هناك، أن عادت ثقة الناس بالنظام السياسي القائم. وساعد على دعم بوتين الدستور الجديد الذي أقرّ سنة ١٩٩٣، بناء على إصرار يلتسين في صراعه مع البرلمان لمزيد من الصلاحيات. ولكن يلتسين لم يستفد من الصلاحيات الجديدة التي منحت له، ولم يتمكن أساساً من الحصول على ثقة شعبية بأنه قادر على إخراج روسيا من كبوتها، بعكس بوتين الذي استغل صلاحياته الدستورية لفرض هيبة الدولة ومكانة الرئاسة الروسية في إدارة شؤون الحكم.

وفي روسيا يقوم النظام السياسي على أساس التعددية الحزبية ونظام رئاسي قوي يعمل بالتعاون مع برلمان من مجلسين. والرئيس الروسي يتمتع بالعديد من الصلاحيات التي تجعله صاحب القرار النهائي في كل الأمور الداخلية والخارجية. والبرلمان مناط بالصلاحيات التشريعية من خلال مجلسين مختلفي الصلاحيات، ولكن هذا لا يمنع الرئيس من إصدار القوانين بمراسيم رئاسية[١٢٣]، فيشارك بهذا في العمل التشريعي أيضاً. وبالإضافة إلى هذا، فالعديد من صلاحيات الرئيس تجعله في وضع متفوق على البرلمان، فهو يملك الحق بإصدار مراسيم لها قوة القانون دون الرجوع إلى البرلمان، رغم أن الأحكام الدستورية تشترط أن لا تتعارض هذه المراسيم مع الدستور أو القوانين[١٢٤]. ويستطيع الرئيس في حالات معينة حل الدوما، الذي هو المجلس السفلي في البرلمان الروسي، كما يحق للرئيس الدعوة إلى استفتاءات شعبية للحصول على موافقة الشعب في قضايا يختلف فيها مع البرلمان. كما يستطيع أن يعرض على الدوما مشاريع القوانين ويصادق عليها[١٢٥].

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٢٢) «Vladimir Putin,» p. 8.

(١٢٣) «Politics of Russia,» p. 1.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.

وفي المجال التنفيذي يحق للرئيس تعيين رئيس الوزراء وعزله هو وكل الحكومة إذا شاء ذلك، ولكن على رئيس الوزراء الحصول على ثقة البرلمان بعد تعيينه. ويرأس الرئيس أحياناً جلسات الحكومة. وبناء على نصيحة رئيس الوزراء يستطيع الرئيس تعيين وزراء جدد وعزل وزراء في الحكومة. وفي المجال القضائي يقترح الرئيس المرشحين للمناصب القضائية العليا، مثل قضاة المحكمة الدستورية ومحكمة العدل العليا والمحكمة العليا للتحكيم والنائب العام لروسيا، ويعرضهم على البرلمان للحصول على الموافقة لتعيينهم. كما يعيّن الرئيس قضاة المحاكم الفدرالية في المقاطعات[١٢٦]. ومن ناحية الأمن يرأس الرئيس مجلس الأمن القومي، الذي يشكّله هو ويمنحه الصلاحيات التي يراها مناسبة حسبما ينص الدستور، وبهذا فله مطلق الصلاحية بالتحكم في الوضع الأمني ككل من خلال هذا المجلس[١٢٧].

وقد كان بوتين نفسه يوماً سكرتيراً لهذا المجلس أثناء رئاسة يلتسين. ولكن المجلس لم يكن يملك صلاحيات واسعة آنذاك. وفي سنة ١٩٩٦، أصدر بوتين مرسوماً رئاسياً وسّع من صلاحيات المجلس ومهامه، والمرسوم لم يفصل في هذه الصلاحيات، بل أبقاها واسعة وغامضة وقابلة لأكثر من تفسير[١٢٨]. وبالإضافة إلى صلاحياته الأمنية المطلقة من خلال مجلس الأمن القومي، فالرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة، وهو الذي يعين كبار الضباط في مواقعهم القيادية ويرقّيهم، وهو الذي يمنحهم الأنواط والأوسمة. وبصفته العسكرية هذه يستطيع الرئيس أن يعلن الأحكام العرفية القومية أو الإقليمية، كما يستطيع أن يعلن حالات الطوارئ، ولكنه في كلا الحالتين عليه أن يعلم البرلمان بذلك فوراً، ويستطيع المجلس الأعلى الفدرالي في البرلمان نقض مراسيم لأحكام العرفية أو حالات الطوارئ، حيث أن أحكام الحكم العرفي محددة بالقانون ولا يستطيع الرئيس تجاوزها[١٢٩].

ومقابل الرئيس يقف البرلمان المكوّن من ٦٢٨ عضواً، منهم ٤٥٠ في الدوما، الذي هو المجلس السفلي، و١٧٨ عضواً في المجلس الفدرالي الذي هو المجلس العلوي. وصلاحيات البرلمان وتركيبه محدد حسب دستور ١٩٩٣[١٣٠]. ويملك كل المجلسين صلاحيات مختلفة، بحيث لدى مجلس الدوما صلاحيات أكثر من المجلس الفدرالي. وصلاحيات المجلس الفدرالي تتعلق بالقضايا الفدرالية عموماً، مثل الصلاحيات القانونية وتعديلات الحدود الداخلية بين الجمهوريات والولايات والمقاطعات والمناطق التي تكوّن الفدرالية الروسية، كما أنه يقر أو يرفض أحكام الطوارئ أو الأحكام العرفية. ومن ناحية أخرى يقرّ هذا المجلس

---

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ١١.

كذلك تعيين النائب العام وقضاة المحاكم العليا والمحاكم الدستورية الذين يقترحهم الرئيس، باعتبارهم قضاة على المستوى الفدرالي(١٣١).

أما صلاحيات الدوما فهي إقرار القوانين والتشريعات حتى تلك التي يقترحها المجلس الفدرالي. وإذا رفض المجلس الفدرالي الموافقة على أي مشروع لقانون، يتفق المجلسان على تشكيل هيئة وساطة للوصول إلى حلّ مشترك لعرضه ثانية على المجلسين(١٣٢). ومن ناحية أخرى يقر مجلس الدوما تعيين رئيس الوزراء فيمنحه الثقة، رغم أنه لا يملك الحق في إقرار تعيين الوزراء، كما أن صلاحية الدوما في إجبار الحكومة على الاستقالة محدودة جداً، إذ يستطيع أن يسحب الثقة من الحكومة، دون إمكانية إجبار الرئيس على إقالتها وتعيين حكومة جديدة(١٣٣).

وبهذا فصلاحيات الرئيس الروسي تفوق صلاحيات الجميع، بما في ذلك البرلمان وباقي الجهاز التنفيذي، ويعود له بالتالي حق صياغة السياسات، ومطالبة الحكومة بتنفيذها. وهو يملك الحق بحل الدوما، وبالتالي يملك الحق في التدخل في العمل التشريعي، كما يملك الحق في توجيه العمل التنفيذي. وباقتراحه تعيين القضاة في المحاكم الفدرالية العليا وتعيين النائب العام، يملك الرئيس الحق بالتدخل في أعمال القضاء أيضاً.

٢ ـ روسيا وعلاقاتها الدولية

في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ حلّت الفدرالية الروسية محل الاتحاد السوفياتي في المقعد الدائم الذي كان مخصصاً له في مجلس الأمن، وذلك ضمن وراثة الاتحاد السوفياتي السابق(١٣٤). وحسب القانون الدولي، كان على روسيا، كوريثة لدولة سبقتها، أن تفي بكل التزامات هذه الأخيرة، ولها الحق بكامل حقوق تلك الدولة؛ وبهذا ورثت روسيا العلاقات الدولية للاتحاد السوفياتي كما هي، بالسفارات والسفراء والاتفاقيات والمعاهدات، وكان عليها تطوير هذه العلاقات حسب التوجه الجديدة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية. وقد رأينا كيف تطورت هذه الهيكلة من مرحلة تخبط وتودد بلا معنى للدول الكبرى الأخرى، إلى مرحلة الثبات حول سياسات معينة وأهداف قومية تسعى إلى تحقيقها مصالح قومية تدافع عنها. وكما ورثت روسيا التزامات الاتحاد السوفيتي ورثت أيضاً حقوقه، والأهم منها هو المقعد الدائم في مجلس الأمن مع حق النقض (الفيتو)، كونها إحدى الدول الخمس الكبرى الأساسية في العالم. وفي مجال العمل الاقتصادي، فإن روسيا عضو في مجموعة الاتصال وعضو في مجموعة الثماني (G8) وذلك منذ مشاركتها في قمة دنيفر في صيف ١٩٩٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ انضمت روسيا إلى منتدى التعاون

---

(١٣١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٣٤) «Foreign Relations of Russia,» Wikipedia, the Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_relations_of_Russia>, 7/11/2006, p. 1.

الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)[١٣٥]. وفي عام ٢٠٠٥ تفاوضت روسيا وألمانيا على إنشاء خط أنانبيب لنقل النفط عبر بحر البلطيق، ليصل إلى ألمانيا مباشرة، وذلك ضمن العلاقات المتميزة بين البلدين[١٣٦].

ومنذ أن بدأ التحول في السياسة الخارجية الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، قامت روسيا بالتوقيع على عدة معاهدات جديدة لتوفيق وضعها الجديد إقليمياً ودولياً، كما انضمت إلى عدة منظمات إقليمية جاءت نتيجة التحولات الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ فهي عضو مؤسس في كومنولث الدول المستقلة الذي حل محل الاتحاد السوفياتي، كإطار للعمل المشترك للدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي من قبل. وروسيا انضمت إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE وإلى مجلس تعاون شمال الأطلنطي NACC، ووقعت مع حلف الأطلنطي مبادرة الشراكة من أجل السلام في سنة ١٩٩٤. وفي السنة نفسها وقّعت مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة وتعاون. وفي سنة ١٩٧٧ وقّعت مع حلف الأطلنطي الصك التأسيسي للعلاقات الروسية الأطلنطية[١٣٧]. ولكنها عارضت الانفراد الأمريكي في التصرف الفردي في العالم، خاصة موقف واشنطن من غزو العراق في سنة ٢٠٠٣، ودعت إلى حلول تعتمد على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة[١٣٨].

وخارج نطاق علاقات التعاون والتحالف، لعبت روسيا دوراً مهماً في الوساطة لحل النزاعات الدولية، وخصوصاً في كوسوفو. وفي الوقت نفسه استمرت بممارسة دور مهم في النزاع الشرق أوسطي، إذ إن روسيا أحد أعضاء اللجنة الرباعية المكلّفة بإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي بهذا تشارك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وقبل ذلك كانت روسيا أحد راعيي المسيرة السلمية في الشرق الأوسط. وهي تشارك بفاعلية في جهود الأمم المتحدة لحل النزاعات الدولية، وتدعم جهود الأمم المتحدة لممارسة دورها كمنظمة دولية لحفظ السلام، ولهذا دعمت المبادرات المشتركة للأمم المتحدة حول الخليج وكمبوديا وأنجولا ويوغوسلافيا السابقة، وهي بموقفها هذا تعارض الانفراد الأمريكي بالعمل في هذه المناطق، وتطالب أن يكون العمل قائماً على أساس الشرعية الدولية الذي تقره هيئة الأمم المتحدة[١٣٩].

وقد بدت السياسة الروسية أكثر وضوحاً وصلابة منذ استلام بوتين مقاليد الحكم، وظهر ذلك من خلال مواقف بلاده في تأييد القانون الدولي والشرعية الدولية، ومعارضة محاولات الهيمنة الأمريكية، وعمله على توسيع قاعدة التعاون والشراكة مع أوروبا، وسعيه إلى زيادة روابط التحالف والقوة بين دول الكومنولث. وفي سنة ٢٠٠٥ صرّح أمام المجلس

---

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٣٦) «Vladimir Putin,» p. 8.

(١٣٧) «Foreign Relations of Russia,» p. 1.

(١٣٨) «Vladimir Putin,» p. 8.

(١٣٩) «Foreign Relations of Russia,» p. 2.

الفدرالي في البرلمان بأن «سياسة روسيا الحديثة تقوم على مبادئ التوقعات البراغماتية وسيادة القانون الدولي. [...] وفي هذا الوقت من العولمة، فيما تتكون هندسة دولية جديدة، فإن الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة؛ فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلاً وشمولية، وستبقى العامود الفقري للنظام العالمي الجديد»[١٤٠].

أما بخصوص موقف بلاده من تزويد إيران بالقدرات النووية، فقد أعلن أمام وكالات الأنباء التابعة لدول مجموعة الثماني بأنه يسعى إلى تطوير توجهات مع شركاء روسيا، تكون مقبولة لشركائها الإيرانيين، بحيث لا تقيّد إمكانياتهم من استعمال التكنولوجيا الحديثة، وفي الوقت نفسه تكون مطمئنة للمجتمع الدولي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية التي يمكن أن تشكل خطراً على السلم العالمي»[١٤١]؛ وعلى هذا الأساس رفض الرضوخ للولايات المتحدة بعدم تزويد إيرن بمفاعل نووي وبالتقانة النووية السلمية، وعارض استخدم القوة ضد إيران لمنعها من امتلاك الخبرات النووية، وبدل ذلك طلب الوصول إلى تفاهم سياسي يرضي الطرفين، دون اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها[١٤٢].

٣ ـ روسيا ودورها الإقليمي

تعتبر روسيا أن الحلقة الأولى لعملها الدولي هي إقليمها الواسع، الذي كان في يوم من الأيام يشكل الاتحاد السوفياتي نفسه؛ ولهذا تسعى جاهدة إلى تقوية العلاقات ضمن هذا الإقليم، وتعمل على تطويره ليكون بمثابة سوق مشتركة وقدرة عسكرية موحدة، واقتصاد مندمج كما هو وضع الاتحاد الأوروبي، ولكن مع زيادة الروابط العسكرية. وهي تعتمد بهذا على أن الدول الأقرب إلى أوروبا في هذه الحلقة هي دول تعتبر روسية الأصل، وليست مجرد شعوب سلافية كشعوب يوغوسلافيا القريبة من الأصل الروسي، فيما الدول الآسيوية في هذه الحلقة بعيدة عن أوروبا والنفوذ الأمريكي، وهي تسعى جاهدة إلى الحفاظ على علاقاتها مع روسيا لأن روسيا عمقها الاقتصادي ومصدر قوتها الدفاعية لحمايتها من أية مخاطر خارجية، وخاصة من قبل الصين القريبة منها. ولهذا تسمي روسيا هذه الدولة التي كانت تشكل الاتحاد الاتحاد السوفياتي الخارج القريب (Near Abroad).

ويزيد من اهتمام روسيا في هذه المنطقة، بأن في دولها أقليات روسية كبيرة جداً انتقلت إلى هناك إبان مرحلة الاتحاد السوفياتي[١٤٣]، واستقرت هناك. ومع سقوط الاتحاد السوفياتي ظلت هذه الأقليّات في تلك الدول؛ وتحاول روسيا حماية مصالح هذه الأقليات في هذه الدول، وحتى في دول البلطيق التي لم ترغب بالتعاون مع كومنولث الدول المستقلة، والتي الأقليات الروسية فيها تشكل أعداداً كبيرة من السكان هناك. وبالإضافة إلى هذا ترتبط

---

(١٤٠) «Vladimir Putin,» p. 15.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٤٣) «Foreign Relations of Russia,» p. 1.

بعض هذه الدول بروابط إثنية وثقافية وحضارية وتاريخية عميقة مع روسيا، وبالأخص روسيا البيضاء وأوكرانيا، التي شعوبها من الشعوب الروسية. وتاريخياً اعتبرت هذه الشعوب على أنها روسيّة، ففيما يسمى الروس في روسيا نفسها بالروس الكبار (Great Russians)، فإن الأوكرانيين هم الروس الصغار (Little Russians)، فيما سكان بيلوروسيا هم الروس البيض (White Russians)[١٤٤]، وهكذا ترتبط هذه الشعوب بنوع من الروابط القومية التي تحاول روسيا تنميتها والحفاظ عليها.

وللحفاظ على دورها الإقليمي ومكانتها كدولة كبرى، وضمن المتغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية الروسية بعد أن انتهت مرحلة التخبط وبدأت مرحلة الثبات، أخذت روسيا تعارض توسيع حلف الأطلنطي، خصوصاً بأن يضم دولاً كانت في السابق من ضمن حلفائها في حلف وارسو، أو من ضمن الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً انضمام التشيك وبولندا والمجر سنة ١٩٩٧، وانضمام دول البلطيق سنة ٢٠٠٤. كما عارضت الدور المنفرد الذي يقوم به حلف الأطلنطي في يوغوسلافيا، واعترضت على قصف الحلف ليوغوسلافيا سنة ١٩٩٩، ولكنها بعد شهرين من ذلك، وبعد أن توقفت العمليات العسكرية، وافقت على المشاركة في قوات حفظ السلام في البلقان في حزيران/يونيو ١٩٩٩[١٤٥]، فقد شاركت بقوة في قوات حفظ الاستقرار في البوسنة التي يقودها حلف الأطلنطي. كما وافقت على إرسال مندوبين من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة الأوضاع في مولدافيا وطجيكستان وناجورنو كرباخ، رغم أن هذه مناطق تقع ضمن منطقة نفوذها الإقليمي؛ ولكن للتعبير عن احترامها للقانون الدولي والتزامها بمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وافقت أن تقوم المنظمة بمراقبة أعمال الصراع في هذه المناطق. ولكن هذا لم يمنعها من ممارسة دورها الإقليمي كدولة عظمى، فعملت على تقوية روابط الدفاع والأمن ضمن كومنولث الدول المستقلة، واحتفظت لهذا الغرض بقواعد عسكرية لها في أرمينيا وطجيكستان وجورجيا ومولدافيا وكرغيزستان[١٤٦].

ورغم أن روسيا تصف الغرب بأنه الحليف الطبيعي لروسيا، إلا إن اهتمامها الأساسي ينصبّ على علاقاتها التحالفية الأهم مع الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي، وكذلك على الدول التي شعوبها من أصول سلافية، كشعوب يوغوسلافيا السابقة[١٤٧]. وخلال فترة حكمه حاول بوتين تقوية علاقات بلاده بباقي أعضاء الكومنولث، حيث تعتبر دول «الخارج القريب» منطقة نفوذ روسية تقليدية، وتسعى السياسة الخارجية الحديثة إلى الإبقاء على هذا النفوذ هناك وتقويته، من خلال تقوية أواصر الصداقة والتعاون الاقتصادي والسياسي، والتحالف العسكري. ولهذا ترفض روسيا تمدد حلف الأطلنطي نحوها، وتعتبر ذلك بمثابة محاولة لتطويقها.

---

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٤٥) «History of Post-Soviet Russia,» p. 14.

(١٤٦) «Foreign Relations of Russia,» p. 2.

(١٤٧) «History of Post-Soviet Russia,» pp. 13-14.

ورغم ذلك فقد تم توسيع الحلف باتجاه أوروبا الشرقية أولاً، ثم باتجاه دول البلطيق[١٤٨]، فيما سعت روسيا إلى تقوية موقفها من خلال تحالف أكبر مع الدول الروسية الأخرى ومع دول أواسط آسيا. ولوقف النفوذ الروسي هناك، ضمن سياسة الحلف الأطلنطي لتطويق روسيا لمنع تقدمها أو توسعها مستقبلاً، قام الحلف، خاصة الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون حلفاء روسيا، وعملوا على إيجاد حلفاء لهم ليقوموا بتغيير الأنظمة الحاكمة بأنظمة مؤيدة أكثر للغرب، ولا تساير أو تتحالف مع روسيا. ولكن هذه المحاولات غالباً ما باءت بالفشل حتى الآن.

خاتمة

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي استقلت روسيا، وكانت تعاني أزمات اقتصادية وضعفاً كبيراً في جبهتها الداخلية، مما اضطرها أثناء حكم يلتسين إلى التخلي، عن مكانتها كدولة كبرى، وساعد على ذلك شخصية يلتسين المتقلّبة؛ بحيث أن السياسة الخارجية الروسية لم تستقر إلا بعد فترة من الزمن. ولكن الأزمة الاقتصادية لم تساعد على استعادة روسيا لمكانتها الدولية، فظلت طيلة فترة حكم يلتسين في موقف الضعف والمسايرة لمطالب الغرب، رغم محاولات يلتسين في فترة ولايته الثانية تحدي الغرب، بعد أن تأكد بأن الغرب لن يساعده للنهوض من الأزمة الاقتصادية التي تمر فيها بلاده، بل على العكس رأى بأن الغرب يحاول تطويق روسيا بتوسيع الحلف الأطلنطي، ومنع صعود روسيا مرة ثانية كدولة كبرى. وعندما استلم بوتين الحكم تمكّن من تحسين الوضع الاقتصادي لبلاده، مما مكّنه من تثبيت السياسة الخارجية لروسيا بقوة. ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي لروسيا وتعديها مرحلة الكساد، أصبحت قادرة ثانية على استعادة مكانتها الدولية كدولة كبرى.

وروسيا تملك اليوم ثاني أكبر ترسانة عسكرية في العالم، ولها اقتصاد متين، بحيث إن إجمالي دخلها القومي هو الأكبر في أوروبا. وهي ضمن نهوضها المجدد استطاعت أن تعيد تحالفاتها مع جيرانها في أوروبا وفي أواسط آسيا وترد على محاولات تطويقها وإبقائها في ضعفها. وبهذا العدد الهائل من السكان وبالمقدرات الاقتصادية التي رأيناها والمكانة السياسية الدولية والمقدرة العسكرية الفائقة، والمقدرة الثقافية والحضارية، لا يمكن إلا اعتبار روسيا دولة كبرى بكل المقاييس. ولا شك بأن روسيا اليوم هي دولة كبرى، وهي في مصاف متقدم بين الدول الكبرى، فهل تسعى إلى استعادة مكانتها كدولة عظمى مرة ثانية، ولو بالتحالف مع أوروبا الأقرب لها، لتشكيل حلف جديد مبني على التقارب الجغرافي والمصالح المشتركة، ليقف أمام الهيمنة الأمريكية، ويعيد العالم إلى ثنائية الاستقطاب ثانية؟ ■

---

(١٤٨) «Vladimir Putin,» p. 7.

سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي

خضر عباس عطوان

قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية،
جامعة النهرين ـ بغداد.

مقدمة

تأتي أهمية المنطقة العربية، من واقع مخزون وتجارة الموارد الهيدروكاربونية، والموقع، بل ووقوعها في منطقة الاختلاف والخلاف الحضاري بين الديانات السماوية، والحضارات والأمم التي تعتقد بها وتسعى إلى أن تكون أحد أذرعتها السياسية. وهكذا وجدنا، وعلى مدى عقود، تصارعاً ظاهراً في أحيان، وخفياً في الغالب للسيطرة أو التأثير فيها، رغبة بتنفيذ أجندات عالمية فاعلة.

وقد شكّلت مرحلة العقد الماضي، مرحلة إعادة صياغة النظام الدولي، وكانت المنطقة العربية إحدى المناطق التي لاحها نصيب من السياسات الهادفة إلى إعادة الصياغة، في فكر وسلوكيات القوى الكبرى، والولايات المتحدة منها تحديداً. الا أن العقد الحالي قد استُهل بظهور رغبة روسية بالدخول في منافسات إعادة الصياغة تلك، من أجل ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، مما أعاد طرح قضايا من قبيل الاستقرار، التوازن، الصراع الدولي، إلى حيّز الاهتمام.

لكن، هل يعاني النظام الدولي اختلالاً في التوازن؟ أم أنه يعكس توازناً مستقراً، في علاقات قواه الفاعلة العالمية منها والإقليمية؟ الواضح أن الولايات المتحدة تسعى إلى إشاعة مفهوم استمرارية وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة على العالم. وتكتسب سياستها أهميتها وقوّتها، من المكونات والعناصر الداعمة لها، سواء ما كان منها موارد ذاتية أي ما تملكه من موارد وإمكانات، أو ما كان عناصر خارجية، جرّاء ما تتيحه البيئة الدولية من فرص قابلة للتوظيف: وجود نزعة الشك في علاقات القوى الكبرى الأخرى، وعدم وجود إرادة لمقاومة الولايات المتحدة. ويتضاعف أثر ذلك الاكتساب، بفعل تملّك الرغبة ووجود الإرادة لممارسة هكذا دور.

والهجمات التي تعرضت لها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم تحدث تحولاً جذرياً في السياسات الأمريكية العالمية، بقدر ما عجّلت ظهور موقف أكثر تشدداً في إظهار قيادتها للعالم. وبالنتيجة، باتت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة القادرة على التدخل في أي

جزء من المعمورة، بفاعلية. وصارت تتعامل مع القوة العسكرية باعتبارها أحد أهم خياراتها الاستراتيجية الناجعة. فهي قد وصلت إلى مرتبة القوة العظمى الوحيدة، وتسعى إلى ضمان هذا الموقع سواء عبر سياسة رفد عناصر القوة الذاتية بعناصر مضافة، أو من خلال حرمان القوى الأخرى من القدرة على منافستها الزعامة على العالم، أو حتى إضعافها.

فالدوائر الأمريكية الحاكمة اعتبرت ان أمامها فرصة لتثبيت سيطرتها على العالم، تلغي أي إمكانية لظهور منافسين محتملين، ليس بالضرورة أن يكونوا مؤهلين لملء دور سيطرة بديل، ولكن مجرد أن يكونوا قادرين على تأكيد استقلاليتهم في نظام عالمي. وهؤلاء المنافسين هم أوروبا بالطبع، والصين، وروسيا، التي تعتبرها الولايات المتحدة عدواً رئيسياً محتملاً، عليها أن تواجهه عسكرياً في يوم ما. والسؤال الذي يطرح اليوم هو المتعلق بالادوار التي قد تلعبها هذه القوّة، أي روسيا، في إعادة توزيع علاقات القوى، وتغيير علاقات الاختلال في أكثر مواضع وأقاليم العالم أهمية؟

أولاً: نهوض روسيا

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوؤ مرتبة أفضل في سلّم القطبية الدولية. ويساعدها في ذلك، أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحوّل. فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجاً، من حيث بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري. في المقابل، تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية، تقنية، ثقافية، دون استبعاد أهمية القوة العسكرية؛ أن تؤثر في مجالات دولية واسعة. وهذا التحوّل قد ثمّن موقع كل من ألمانيا واليابان في النظام الدولي. في حين أن الاختلال في القوة الاقتصادية الأمريكية، صار يعطي للولايات المتحدة مرتبة دولية غير متساوية مع إمكاناتها العسكرية.

رغم ذلك، لقد أثارت عملية احتلال العراق وأفغانستان المسائل الآتية: الخطوط الحمراء التي يتوجب على الآخرين مراعاتها عند التعامل مع الولايات المتحدة. وكذلك، إن احتمالات المواجهة بين القوى الكبرى عالية الكلفة، بل ومستحيلة وغير مرغوبة. كما أن توازن المصالح فيما بين تلك القوى، يجعل توجّهاتها الاستراتيجية ـ العسكرية محكومة لصالح تطوير علاقاتها البينية العامة. وتحكم، في الوقت نفسه، سياساتها الكليّة عبر تصعيد قيمة الأرباح والمزايا النهائية. وهذا ما يجعل القوى الكبرى تبقي تناقضاتها عند مستوى الحد الأدنى الحرج المطلوب الحفاظ عليه، وعدم التصعيد أكثر منه. وهذا ما تفهمه كافة تلك القوى في علاقاتها المتبادلة. وتعمد كذلك إلى إظهار توافق ظاهري استراتيجي ـ تكتيكي عبر القبول بمنافع الحدّ الأدنى الحرج في سياساتها حيال البعض، والقبول من جهة أخرى بكلفة ذلك التوافق.

وما تقدّم، لا ينفي أن هذه القوى صارت تبحث عن منافذ لاختراق السيادة الأمريكية العالمية على النظام الدولي، عبر سياسات التعاون الثنائية (الشراكة): روسيا ـ الصين،

روسيا ـ الهند، الصين ـ فرنسا... فضلاً عن[1] عمل هذه القوى الدؤوب من أجل تعزيز مفردات قوتها الذاتية العسكرية، الاقتصادية، وحتى مجالاتها الثقافية التابعة، حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض أنموذجها للنظم والتفاعلات الإقليمية، وبالتالي للنظام والتفاعلات العالمية (استخدام استراتيجية احتواء المجالات الاستراتيجية المهمة: المنطقة العربية، أفريقيا، وربما آسيا). أو في أقل تقدير، استثمار النظم/ الدول الإقليمية بقصد توسيع مجالات نفوذها وسحب ميادين الصراع بعيداً عنها.

ولعل روسيا، هي قوة رائدة، تحاول الاسراع في معدلات نمو قواها، لكي تجد لها مكاناً يتوازى وما كانت تتمتع به في النصف الثاني من القرن الماضي. وهنا من الضروري الإشارة إلى مضمون عناصر التأثير في إعادة دفع القوة الروسية إلى النهوض، ـ المتمثلة بالرئيس (المنتهية ولايته)[2] فلاديمير بوتين ـ بعد مرحلة الانحسار عن الأدوار السوفياتية، والضعف والولاء للغرب الذي تميز به عهد الرئيس السابق بوريس يلتسن. إلا أنه علينا في العمل الأكاديمي أن لا ننساق وراء الخطاب السياسي، ولا وراء تحديات يطلقها سياسيين من قبيل: اختبار روسيا لصاروخ S-24 المتعدد الرؤوس، القادر على اختراق أي جهاز دفاعي مضاد للصواريخ؛ والغواصات الروسية كبرهان على عودة روح المنافسة والنتاج العلمي، وزرع علم روسي في القطب الشمالي، وتحليق القاذفات الروسية في سمائه، الذي يمثّل التحدي السافر للتوسع الاميركي، مثلما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة...

فكل ذلك، لا يسعف بالقول إن روسيا تظهر في صورة القوة العظمى في مختلف ميادين العلم والثقافة. أو إثبات قدرة روسيا على استعادة ثقلها الاستراتيجي، إنما يمكنه أن يسعف في القول إنه يرمي إلى إيقاظ روسيا من غيبوبتها السياسية التي وقعت فيها عقب تفكك منظومة الاتحاد السوفياتي[3]. خصوصاً أن الولايات المتحدة استفادت من هذا النوم العميق، لتقوم بمحاصرة روسيا عن طريق توسيع نشاطات الحلف الأطلسي إلى عشر دول كانت داخل تلك المنظومة، وراقبت روسيا بخوف هذا التوسع في القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.

وزاد التحدي إدراك روسيا لمخاطر نشر الولايات المتحدة لمنظومات الدرع الصاروخي في بلدان شرق أوروبا في بولندا وتشيكيا، في حين كانت لا تزال متمسكة بمعاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى. وأعلن الرئيس بوتين أن سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش في نشر الدروع تجعل أوروبا برميل بارود، وأن ملأها بأسلحة جديدة أمر خطر وضار.

---

(١) Thomas Gomart, «France's Russia Policy: Balancing Interests and Values,» *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 2 (Spring 2007), pp. 147-155.

(٢) سيكون لروسيا رئيس جديد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بانتخابات، حيث لن يعاد انتخاب الرئيس بوتين لكونه استمر لولايتين متتاليتين.

(٣) Dmitrii Trenin, «Russia Redefines Itself and Its Relations with the West,» *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 2 (Spring 2007), pp. 95-105.

واستمرار الالتزام بهذه المعاهدة بات يلحق، أسوة بمواصلة تقليص غيرها من الأنظمة الصاروخية الاستراتيجية، (معاهدة تقليص الاسلحة النووية (سالت ــ ١)، ومعاهدة تقليص القدرات الاستراتيجية الهجومية. وتقتضي الاتفاقية الثنائية هذه من الولايات المتحدة وروسيا تقليص الرؤوس النووية المركبة على الأنظمة الصاروخية المنصوبة إلى ١٧٠٠ ــ ٢٢٠٠ رأس عند حلول ٢٠١٢)، الضرر بأمن روسيا.

وفي نهاية العام ٢٠٠٦ كانت القوات الاستراتيجية الروسية تتألف من ٧٦٢ صاروخ استراتيجي، في مقدورها تحميل ٣٣٧٣ رأس نووي. وكان فقط في حوزة القوات الصاروخية الاستراتيجية ٥٠٣ نظام صاروخي تحمل ١٨٥٣ رأس نووي. وإذا ما انتهى مفعول معاهدة سالت ــ ١ كما يتجه الأمر إليه منذ فترة، فإنه من المتوقع أن تعود فاعلية القوات الصاروخية الاستراتيجية في الفترة ٢٠١٦ ــ ٢٠١٨[٤].

إن سياسات الولايات المتحدة دفعت بالرئيس الروسي بوتين إلى إطلاق تحذيرات صريحة، غير مبهمة، ابتدأها في مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ثم في مستهلّ أيار/مايو، ثم في نهاية الشهر ذاته، عندما قامت روسيا بإجراء التجربة الصاروخية (إطلاق الصاروخ RS-24 العابرة للقارات) في ٢٩ أيار/مايو، ما يعكس رسالة موجّهة إلى الولايات المتحدة بأن روسيا ستعيد التوازن الاستراتيجي العالمي، وأنها تستطيع تهديد العمق الاستراتيجي الأمريكي. واستغل الزعيم الروسي عوائد النفط والغاز ليجدد عملية التسلّح، برفع الموازنة العسكرية لسنة ٢٠٠٧ إلى ٦٠ مليار دولار. وإعلان تخصيص ٢٠٠ مليار دولار لبرنامج تحديث المعدّات العسكرية الروسية في الفترة ٢٠٠٧ ــ ٢٠١٧.

بل إن روسيا سعت إلى أبعد ما يتعلق بمحيطها[٥]، ونظرت إلى مناطق كانت تتنافس فيها بوضوح مع الولايات المتحدة[٦]، وأهمها المنطقة العربية. وقد يكون موقفها مفهوماً من قضية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، كون هذا البلد قد أصبح في صلب الاهتمام الأمريكي، وأمر مجاراتها فيه يفوق قدرات روسيا، الا أنها حاولت استغلال تورط الولايات المتحدة فيه وفي أفغانستان لتكسب تنازلات من الولايات المتحدة في قضايا عدة في تخومها، بل إنها أرادت أداء أدوار في قضايا المنطقة ومعضلاتها.

إلا أنه، وإزاء الموقف الأمريكي لحدود ما مسموح به من سياسات ومصالح للقوى

---

(٤) فيكتور ليتوفكين، «الدفاع الروسي المضاد للصواريخ ينتظر انتهاء مفعول «سالت ــ ٢»،» **الحياة**، ٢/٢٨/ ٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/culture/media/02-2007/Item-20070227-043b7233-c0a8-10ed-00a0-2839b004b08f/story.html>, and

شانون ن. كايل وهانس م. كريستنسن، «القوى النووية العالمية، ٢٠٠٥،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٨٣٢ ــ ٨٣٧.

(٥) جورج حداد، «بوتين يحقق نقلة نوعية في النفوذ الروسي،» **الحياة** ٢٠٠٨/١/٣٠. ص ٧.

(٦) Celeste A. Wallander, «Russian Transimperialism and its Implications,» *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 2 (Spring 2007), pp. 107-122.

الأخرى في منطقة تعتبرها واقعة تحت نفوذ مصالحها، فإنها لجأت إلى إيران، باعتبارها الخصم المناوئ للولايات المتحدة، والجسر الإقليمي الذي ينقلها إلى سورية ولبنان وفلسطين، على رغم عدم الاتفاق العقائدي بين نظام روسيا الاتحادية ونظام جمهورية إيران الإسلامية؛ ونتج من ذلك: تعهد باستكمال العمل في مفاعل بوشهر النووي؛ والذي أكملت تجهيزه بالوقود النووي في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ ومحطات توليد الطاقة الهيدروكهربائية بعقد قيمته ٠,٨ مليار دولار، وعقد اتفاق لتصدير السلاح بقيمة ٠,٤ مليار دولار، إضافة إلى عقد وقّع عام ٢٠٠٦ بقيمة ٠,٧ مليار دولار تتعهد روسيا بموجبه تأمين قوارب خفر السواحل وتحديث طائرات الميغ والسوخوي ـ ٢٤، وتزويدها بأسلحة للدفاع الجوي.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فتطور ونمو روسيا كان واضحاً في مجالات حجم الاستثمارات التي زادت عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠ بالمئة. وبلغ حجم التبادل التجاري الخارجي ١٥٨ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ١٨ بالمئة عن العام ٢٠٠٥ واحتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الأجنبية بعد الصين واليابان، ووصل حجم الاحتياطي في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٤٠٤ مليار دولار[(٧)].

ورغم وجود المؤشرات أعلاه، فإن التمحيص في الواقع الروسي يشير إلى وجود صعوبات تقف عائقاً أمام نهوض روسيا، وقيامها بأدوار مهمة في العلاقات الدولية، ومنها[(٨)]:

١ ـ **عسكرياً**، لا يزال إنفاق روسيا (٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧) مقارنة بإنفاق الولايات المتحدة (٥٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧) يعد محدوداً جداً، وهو لا يسمح بالقيام بأعمال تدريب أو تطوير واسعة، تتيح الوصول إلى قدرة تنافسية جدية. مقابل معدلات إنفاق أمريكية عالية على البحث والتطوير، وانتشار واسع في الأقاليم المختلفة.

٢ ـ **اقتصادياً**، لا زالت نصف إيرادات الدولة الروسية معتمدة على عوائد تصدير معادن وقودية (نفط وغاز)، وليس تصدير سلع وخدمات قائمة على المعلوماتية. كما إن قدرة روسيا على الاستمرار في معدلات التصدير الحالية للمعادن الوقودية غير مؤكدة (حيث ارتفاع كلفة الاستخراج والإنتاج والتصدير)، وهي مزدهرة بسبب ارتفاع الأسعار. وإجمالاً، لا يشكل الاقتصاد الروسي سوى ١,٢٥ بالمئة من حجم الناتج الاجمالي العالمي، مقارنة بـ ٢٥ بالمئة حجم الاقتصاد الأمريكي منه.

٣ ـ **سكانياً**، تعاني روسيا ثلاث مشاكل: انخفاض أعداد السكان من ١٥٠ مليون عام ١٩٩١، إلى ١٤٤ مليون عام ٢٠٠٢، ويتوقع أن يصل إلى ١٢٦ مليون عام ٢٠٢٥. مقابل انخفاض في أعداد السكان الشباب، تحت طائل السبب أعلاه؛ إذ لا يتوقع ان تبلغ الفئات العمرية (١٥ ـ ٢٤ سنة) الـ ١٠ بالمئة من سكان روسيا عام ٢٠٢٥، والفئة العمرية (٢٥ ـ ٤٠

(٧) سليم نصار، «بوتين يعيد روسيا إلى عهد ستالين!،» **الحياة**، ٢٠٠٧/١٠/٦، ص ٩.

(٨) انظر مثلاً: عدنان محمد هياجنة، «أثر القوة الروسية في الدور الروسي في الشرق الأوسط،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٦٤ ـ ٦٦.

سنة) الـ ١٣,٨ بالمئة من سكان روسيا في العام ذاته. والأهم، يتوقع حدوث تغير في نسب التكوينات القومية والدينية داخل الدولة الروسية؛ إذ يتوقع أن يرتفع أعداد المسلمين من نحو ٣٠ ـ ٣٥ بالمئة من إجمالي سكان روسيا عام ٢٠٠٧، إلى نحو ٤٥ بالمئة عام ٢٠٣٠(٩).

٤ ـ جغرافياً، إن سعة الارض الروسية تجعلها تعاني إرهاقاً في توفير الإمكانات المناسبة لتأمين حدودها، وضمان توافر اتصال فاعل بين الأجزاء الروسية. كما أن ظروف موقع روسيا المناخية تجعل إمكانات البلاد مستنزفة بنسب مرتفعة، وهي ليست يسيرة في مجال توفير المواد والخدمات، واستمرار أداء الاعمال... كما توجد في روسيا في ظل هذه المساحة، ٨٩ قومية، وأغلبها له خصوصية جغرافية ودينية، مما يجعل السياسة الروسية قائمة على التوافقات الداخلية في أحيان، وهذا عامل يؤثر سلباً في روسيا.

لكن، هل تملك روسيا فرصة النهوض، والقدرة على أن تكون منافساً للولايات المتحدة؟ إن المسألة المهم إدراكها هي، أن الولايات المتحدة يتزايد الاجهاد على مواردها في العراق وأفغانستان، ووسط آسيا، وشرق أوروبا ووسطها، وفي شرق آسيا وجنوبها، في الوقت الذي تتزايد موارد القوى المنافسة مثل الصين والهند وروسيا. وهذا ما صار يجبر المسؤولين الأمريكيين على البحث عن بدائل مناسبة لديمومة السيطرة على النظام الدولي. وصار يدفع بقيادات تلك القوى إلى البحث في كافة السبل التي تقلّص الفجوة مع الولايات المتحدة.

وهذه الأخيرة وجدت بدائلها في إشراك الحلفاء في مهامها لترتيب النظم الإقليمية المختلفة وغيرها من التفاعلات الدولية، والسيطرة أو الاقتراب من المناطق الحيوية في العالم، وكذلك في زيادة الفوضى لإجهاد موارد القوى المنافسة في التصدي لتداعيات تلك الفوضى على مصالحها(١٠). أما روسيا، وإزاء سياسات الولايات المتحدة في محاصرتها، اتجهت إلى اختراق المنظومة الأمريكية في وسط آسيا، وبحر قزوين، وفي إيران، وحاولت في المنطقة العربية، سعياً إلى تمهيد الاجواء لما بعد سيطرة الولايات المتحدة(١١).

ثانياً: روسيا والفراغ الاستراتيجي في المنطقة العربية

لقد استطاعت الولايات المتحدة إبقاء التناقضات مع القوى الأخرى دون مستوى الخلاف السياسي الصريح والواضح. ولا يتوقع اليوم أن تتغير الصورة، طالما أن تلك القوى لا زالت لا تملك القوة ولا الإرادة على المواجهة، خارج دائرة الخطاب السياسي. بل إنها

---

(٩) ممدوح طه، «تحت ظلال الحرية الدينية الجديدة في روسيا..المسلمون قادمون،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١٠) انظر: خضر عباس عطوان، «مستقبل سياسات القوى الأمريكية،» **قضايا سياسية** (بغداد)، العدد ١١ (٢٠٠٧)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(١١) Jeffrey Mankoff, «Russia and the West: Taking the Longer View,» *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 2 (Spring 2007), pp. 123-135.

تُظهر بين الحين والآخر، أن مصالحها الحيوية ليست عرضة للتأثر بالتناقض الموجود بينها. ومن ثم فهي ترتقي عليها عندما يتم مناقشة قضية فيها مصلحة أمريكية مهمة ليست على تخومها، وتستجيب لمقتضيات المصلحة الأمريكية في تصريف الأوضاع السياسية، مقابل الحصول على بعض التنازلات الأمريكية. وهذا الأمر ينطبق على الصين، وأوروبا كما ينطبق على روسيا. فالأخيرة تعرف الخطوط الحمراء للولايات المتحدة، ولا تعمد إلى تجاوزها في هذه المرحلة.

ما تقدم أصبح عرضة لمزيد من النقاش، فإذا ما أخذنا المنطقة العربية كمثال (وتحديداً منطقة الشام والخليج العربي)، نلاحظ أنها اليوم باتت تعطي فرصاً كبيرة من الصعب تجاوزها: فالقوى المنافسة، ومن ضمنها روسيا، باتت تملك من الموارد والإمكانات ما يكفي لتحقيق استقرار أكبر عند تخومها، وتوجيه الفائض لخدمة مصالح أبعد قليلاً من حيث البعد الجغرافي، كما أن الولايات المتحدة تبدو مجهدة في مواردها لتحقيق السيطرة على هذه المنطقة. والمنطقة لا زالت تعطي فرصاً مهمة قابلة للاستثمار لمن يطمح في أداء أدوار في المستقبل المتوسط. وضاعف من الأثر أعلاه، ظهور متغيرات مهمة باتت تحكم العلاقات الإقليمية، أهمها(١٢):

١ ــ احتلال العراق أدى إلى تغير علاقات التوازن في منطقة الخليج العربي، وظهور اختلال لصالح بروز أدوار إيران الإقليمية. العراق هو الدولة التي زعمت الولايات المتحدة أنها ستبنيها على أنقاض الدولة الاستبدادية السابقة التي أطاحت بها، بذريعة خطرها على الأمن الدولي **أولاً**، والأمن الإقليميي **ثانياً** واستبدادها الداخلي **ثالثاً**. لكن انتهى الأمر إلى أن لا استقرار واضح في العراق؛ والأكثر منه إن عملية احتلاله انتهت إلى زيادة نفوذ إيران، الذي تعترف الإدارة الأمريكية وأغلب مسؤوليها به.

وأثبتت تجربة العراق أن الغلبة العسكرية لا تولّد بالضرورة غلبة سياسية، وأن فقدان الوضوح في الاستراتيجية يولّد فراغاً، وبما أن الفراغ أمر لا يمكن أن يدوم فإنه سرعان ما يملؤه الخصم مهما كان صغيراً، ومهما جرى الاستهانة به. وهكذا كانت المفاوضات أو لنقل اللقاءات الأمريكية الإيرانية خلال الفترة ٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٧ نقطة تحوّل في التوازنات الإقليمية، مشفوعة باعتراف أمريكي بحقيقة ما انتهى إليه الوضع في العراق. ومن جهة أخرى، فإن ثمة جدلاً واسعاً دار في الدبلوماسية العربية حول مستقبل العراق في حال قررت أمريكا الانسحاب منه والدور الإيراني المرتقب لملء الفراغ الذي سينتج عن مثل هذا الانسحاب، وقد توزع عموماً بين رؤية تقف عند أخطار تسليم أمريكا العراق إلى الإيرانيين، ومخاطر تقاسم نفوذ أمريكي ــ إيراني في العراق على حساب أمن ومصالح العرب.

٢ ــ الدول العربية صارت تبحث عن توسعة في البدائل السياسية الدولية، بمعنى أنها

(١٢) خضر عباس عطوان، «سياسة روسيا الخليجية، خطوة نحو إعادة الاستقرار للتوازن الدولي،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٢٦.

لم تعد تريد الاقتصار على الدول الغربية في إدارة ملف البدائل السياسية، في ظرف تتزايد فيه المخاطر التي تتعرض لها، سواء داخلية تتعلق بمشكلة بدائل ما بعد الحقبة النفطية، وعالمية تتعلق بضغوط الولايات المتحدة لفرض الإصلاح، وإقليمية تتعلق بتداعيات تغيّر التوجهات الاجتماعية الناجم عن الاضطراب الإقليمي الذي لم يجر حلّه رغم انقضاء عقود من الصراع وإجهاد الموارد؛ وأطرافه الرئيسة إسرائيل وإيران.

ربما بدا للرئيس بوتين أن العودة إلى الساحة الدولية عبر بوابة المنطقة العربية أقرب الاحتمالات، طالما أن باقي المعابر مغلقة بقوة السيطرة الاقتصادية والعسكرية المتزايدة للولايات المتحدة. لهذا بدأ جولة في المنطقة عامي ٢٠٠٥، و٢٠٠٧، شملت أغلب دولها. بمعنى آخر، أنه اختار المنطقة التي أجهدت جزءاً من موارد الاتحاد السوفياتي السابق، وسارعت في تفكّكه، وتسهم اليوم في حدوث التواتر ذاته في الموارد الأمريكية. وخلال جولاته، ركّز على التناقضات التي تترتب على مسايرة السياسة الأمريكية، والإعلان عن استحالة تطبيق الأنموذج الأمريكي في الفضاء العربي. فديموقراطية العراق الناشئة، التي أدت إلى تغلغل الفكر الطائفي والقومي والديني، تبدو الصورة الأقرب إلى الاستيعاب؛ وأن الاصلاحات حين لا تأتي من الداخل، في سياق ضرورات سياسية واقتصادية وثقافية، يمكن أن تنحرف عن مسارها.

٣ ـ إن الحقيقة التي يدرك العرب فحواها، هي كون سلوك إيران يتعارض مع مصالح العرب، كونه قاد إلى تصادم في الرؤى وصراع على أحقية كل طرف في قضايا تاريخية، والصدام بينها والولايات المتحدة سيكون على حساب تلك المصالح كذلك. فأي صراع محتمل بين الغرب وإيران سوف يجد في أراضي دول الخليج والعراق ميداناً رحباً، ولن تستطيع التخلص من تبعاته، لأن الأمن بات إقليمياً ولا يقاس بالدول المنفردة، وبالتالي على هذه الدول خفض نسبة الآثار المحتملة لهكذا صراع على أراضيها.

المتغيرات أعلاه، وأهمية المنطقة العربية الإجمالية في الخريطة الاستراتيجية ـ العسكرية الدولية، والاقتصادية العالمية، تعطي للقوى الكبرى، ومن ضمنها روسيا، مدخلين للحصول على أدوار فاعلة، وهما:

المدخل الأول: المدخل الجغرافي، بمعنى التماس الجغرافيا عبر الحدود أو الحضور المباشر في المنطقة. وفي هذا الأمر صعوبات بسبب وجود الولايات المتحدة فيها. وتأسيسها لمصالح وانتشار عسكري وسياسي له تأثيراته وتداعياته على الأمن القومي.

المدخل الثاني: مدخل المشكلات ذات التأثير الإقليمي الممتد، التي لا تصيب الدول العربية فحسب بل إجمالي الأقاليم القريبة منها، ومن ضمنها روسيا.

والمدخل الأخير متاح، ويتوقف أمر انخراط روسيا فيه على الآتي(١٣):

(١٣) انظر: فاروق الشناق، «مستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

أ ــ الارادة السياسية للعب أدوار دولية في القضايا الشائكة. بما يتضمنه ذلك من توافر الموارد، واحتمالية الصدام مع مصالح قوى أخرى مثل الولايات المتحدة...

ب ــ مراعاة حساسية مصالح الولايات المتحدة، والحدود التي تسمح بها لتدخل القوى الاخرى، وعدم استفزازها على نحو مثير يرفع معدلات الصراع بينهما.

ج ــ تحديد للمصالح الروسية في المنطقة العربية، والتفاهم بشأنها مع كل من الصين والاتحاد الأوروبي، بحيث يتعزز الموقف الروسي أمام الولايات المتحدة.

د ــ السعي إلى استثمار نقاط الضعف في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

ــ سلبية الوضع الأمريكي في العراق، وأفغانستان.

ــ تصاعد المؤشرات الشعبية السلبية على عدم حيادية الولايات المتحدة في قضايا الصراع العربي ــ الإسرائيلي.

ــ كما أن قضية أدوار إيران وطموحاتها الإقليمية، وتحديداً في المجال النووي تكشف المزيد من الضعف الأمريكي، ومؤشراته عدم القدرة على فكّ خيوط الوضع السياسي والمصالح الدولية، بل ورغبة الولايات المتحدة في إشراك روسيا في فكّ بعضها. الأمر الذي دفع الرئيس الروسي فلادمير بوتين أثناء قمة الدول المطلّة على بحر قزوين في منتصف تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٧، إلى القول: «إن حل ملف إيران النووي يمر في موسكو، وهو مرور له ثمن»[١٤].

المتغيرات الثلاثة السابقة صارت تعطي لروسيا فرصة تحرّك، بهامش مناورة أوسع نسبياً مما ساد في السبعة عشر عاماً الماضية. فإيران في أجندة الإدارة الأمريكية مطلوب تغيير نهجها، وبالتالي هي فرصة للروس لكي يستثمروها. والخليجيون الباحثون عن بدائل، تُطرح عليهم خيارات روسيا والصين، وبالتالي بإمكان الروس الضغط على الإيرانيين لكي يقللوا من تأثير أي مواجهة محتملة على الأراضي الخليجية.

ثالثاً: سياسة روسيا العربية: القضايا موضع الاهتمام

وهنا يطرح التساؤل التالي: هل تشكل قضايا المنطقة العربية، ودولها بالنسبة إلى روسيا، جزءاً من سياسة التنافس مع الولايات المتحدة؟ وهل تهم روسيا قضايا المنطقة العربية، بصفتها جزءاً من المصلحة الوطنية الروسية؟

إن سياسة الاتحاد السوفياتي السابق، لا تشير إلى أنه كان ينوي إخضاع العرب لسيطرته، أو أنه كان قادراً على ذلك. فالسوفيات كانوا موجودين في المنطقة العربية بالدرجة الأولى بسبب مصالحهم الحيوية في أوروبا وآسيا، ودور دول المنطقة كان وسيلة

(١٤) نقلاً عن: فيكتور شلهوب، «بعد الصحوة الروسية: مداخل سياسة موسكو الخارجية في الشرق الأوسط،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣٨، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٥٩.

لعرقلة مخططات الولايات المتحدة في دمج المنطقة في شبكة ترتيباتها الأمنية، دفاعاً عن حدود الاتحاد السوفياتي السابق الجنوبية(١٥).

كما بقيت علاقة الدول العربية عموماً بروسيا انتقائية، اضطرارية ومحدودة؛ يطغى عليها انقطاع مجتمعي وثقافي عام بين المجتمعات العربية والمجتمع الروسي، مما أدى إلى فقدان العلاقات المجتمعية بينهما، مقارنة بالتواصل العربي النسبي مع المجتمعات الأوروبية والأمريكية. مما جعل علاقات روسيا بالمجتمعات العربية علاقة مع الانظمة الحاكمة، قائمة على سياسة الاعتدال.

وتميزت سياسة روسيا الخارجية في عهد الرئيس فلادمير بوتين بالبناء غير الأيديولوجي، فرغم محاولات عدم التخلي عن أدوار القوى الكبرى، إلا أنها قبلت بفكرة التفوق الأمريكي. وتحت غطاء مصالح روسيا الاستراتيجية، سعت إلى إعادة علاقاتها مع الحلفاء السابقين، وتحديداً في وسط آسيا، وإلى وقف الخطر على مصالحها، وعلى التوازن الدولي جرّاء توسع حلف شمال الأطلسي من حدودها في شرق أوروبا، واستمرار الولايات المتحدة بمشروع منظومة الدرع المضاد للصواريخ. والأهم من كل ذلك، الانفتاح على كل الخيارات، حيث أعلنت الشراكة مع الصين، ووسّعت العلاقات مع فرنسا وألمانيا ومع بعض الدول العربية. ولم تعارض سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب.

وقد اعتمدت فيما تقدم على نفوذها المتراكم تاريخياً، وعلى وضعها الجيوسياسي المميز، وحضورها في النادي النووي، وإنتاجها العسكري، وطاقاتها العلمية،... لكن، هل وعت روسيا دروس تاريخ الحرب الباردة؟ بمعنى هل وعت أن سياساتها يجب أن لا تبدد عناصر قوّتها، وأن لا تبني مناطق نفوذ مكلفة؟ وهل عليها الانتقال إلى الاستراتيجية الهجومية في ترسيخ دورها الدولي؟ أم أن الضرورة تقتضي منها الاستمرار في تبنّي استراتيجيات دفاعية، حيث تتوازن فيها إمكاناتها للدفاع مع حجم مصالحها؟

لقد بدأ تلمّس سياسةً روسيّةً فاعلة تجاه المنطقة العربية منذ بداية حكم الرئيس بوتين، بفعل متغيرين اثنين، هما:

المتغير **الاول**، تصاعد الخطاب السياسي الروسي المنتقد لطريقة تصريف الولايات المتحدة لسياساتها العالمية، تجاه روسيا تحديداً. ففي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مثلاً، وأثناء مؤتمر ميونخ لسياسات الأمن، انتقد الرئيس الروسي أدوار وسياسات الولايات المتحدة صراحة.

كما وظهر بين الحين والآخر خطاب للرئيس الروسي ينتقد كيفية إدارة الولايات المتحدة للعراق. ويرجع ذلك إلى الأوراق التي باتت تملكها روسيا: (١) إمدادات الطاقة إلى أوروبا، التي تجعل الاخيرة في موقف تساومي صعب مع روسيا، (٢) امتلاك روسيا لأدوات

(١٥) انظر: جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٥٣ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٧٣.

مؤثرة في البلقان: الصرب في إجمالي المكوّن اليوغسلافي السابق، (٣) امتلاك قدرة التأثير في الأوضاع الداخلية في جورجيا ومولدافيا. (٤) علاقات روسيا بإيران، وعدم وجود بدائل أو مغريات استراتيجية مغرية لاستبدالها أو حتى تجميدها. (٥) علاقات روسيا الاستراتيجية مع الصين، (٦) سلبيات السياسة الأمريكية على إجمالي المنطقة العربية (الصراع العربي ـ الإسرائيلي، العراق، صعود المدّ الإسلامي على أثر الحرب على ما يسمى بالإرهاب)، (٧) تلمّس بعض الدول (كسورية، والجزائر نسبياً) في روسيا الخيار للدعم الدولي، والفيتو في مجلس الأمن.

المتغير **الثاني**، ظهور زيارات قمة بين الرؤساء العرب والرئاسة الروسية، وأهمها زيارتي الرئيس بوتين إلى كلّ من الأردن وقطر والسعودية والإمارات في شباط/فبراير وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وكلا المتغيرين أخذ يشير إلى تصاعد اهتمام روسيا بالقضايا التالية:

١ ـ **إيران**: فمنذ قيام روسيا في منتصف كانون الأول/يناير ٢٠٠٠ بإلغاء اتفاقها مع الولايات المتحدة، القاضي بعدم تزويد روسيا لإيران بمنظومات أسلحة متطورة؛ إذ تصاعدت وتيرة العلاقات بين البلدين، وتحديداً في المجال العسكري، والتقنيات النووية. ومحور اهتمام روسيا هو الاتي: استكمال تنفيذ البرنامج النووي الإيراني بموجب اتفاقية تموز/يوليو ٢٠٠٢، مع إيران. وتزويدها بمنظومات أسلحة تقليدية متطورة، حيث وصلت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ إلى ١,٦٧٨ مليار دولار، أي ٨٧,٣ بالمئة من قيمة استيرادات إيران من السلاح[١٦]. ويرافق كل ذلك، اهتمام روسيا ومفاده العمل على ضمان استمرار تحييد الدور الايراني في الأقاليم الروسية المسلمة المتاخمة لها.

٢ ـ **سورية**: وأهم قضايا أو محاور اهتمام روسيا إزاءها هي اثنتان: تجهيز سورية بمنظومات أسلحة دفاعية مختلفة، والحصول على مواطئ أو قاعدة في مينائي طرطوس واللاذقية.

٣ ـ **المسألة الفلسطينية**: هذه المسألة لها شجونها، وإن كانت أكثر ارتباطاً بأوروبا والولايات المتحدة، إلا أن روسيا وجدت لها مكانة ترضية (شكلية) عام ١٩٩١ في عملية التسوية. ثم أدرجت في أعمال اللجنة الرباعية عام ٢٠٠٣ كوسيط في أعمال التسوية. وبقيت أدوارها شكلية، لكن أبرز المواقف كان عام ٢٠٠٦، عندما صعدت حركة حماس إلى السلطة في الأراضي الفلسطينية، حيث رفضت روسيا فكرة عزل حركة حماس الفلسطينية بالكامل، بل إبقاء الحوار معها، واستقبلت وفداً من قياداتها في موسكو، حيث لم تدرج الحركة في قائمة التنظيمات الإرهابية؛ كما هو حال الولايات المتحدة[١٧].

---

(١٦) سايمون ت. ويزمان ومارك بروملي، «عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي،» في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، ص ٦١٥.

(١٧) يفغيني بريماكوف، «روسيا من أركان أنابوليس،» **الحياة**، ٢٨/١١/٢٠٠٧، <http://www. daralhayat.com/ culture/media/11-2007/Item-20071127-824780c6-c0a8-10ed-00c1-a41e4c1fd227/story.html>.

من جانب آخر، عملت روسيا على تطوير علاقاتها مع إسرائيل إلى مستويات استراتيجية، وجاء ذلك في أعقاب زيارة الرئيس الروسي إلى إسرائيل نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ويرجع ذلك إلى قوة اللوبي الإسرائيلي واليهودي المؤثر في حركة المال في روسيا، الذي استطاع تأسيس مؤسسات ثقافية عدة ناطقة بالعبرية، وتأسيس مجلس الكونغرس اليهودي لعموم روسيا، ونجح هذا اللوبي في تجيير مواقف روسيا السياسية لصالح إسرائيل في أحيان، وفي أحيان أخرى تحييدها. كما أدركت روسيا أهمية إسرائيل في الفكر الغربي، وبالتالي ليس هناك مصالح من إبداء معارضة لها.

٤ ـ دول الخليج العربي: والواقع، إن حركة التبادلات بين روسيا ودول الخليج العربية لا زالت محدودة لاعتبارات عدة. فاقتصادياً، بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين عام ١٩٩٥ (٠,٣١٧ مليار دولار صادرات روسيا لهذه الدول، و٠,٠٨٦ مليار دولار صادرات هذه الدول لروسيا)، وبلغ ٠,٦٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٤ (٠,٦٢٢ مليار دولار، و٠,٠٨ مليار دولار على التوالي). أما تجارة السلاح فإنها لم تتجاوز طوال الفترة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٤ الـ ٠,١٦٣ مليار دولار، وإلى دولة الإمارات العربية فقط[١٨].

وإجمالاً، يتوقع أن تشغل القضايا التالية حيّز الاهتمام المشترك بين الطرفين[١٩]:

أ ــ تنشيط حركة الاستثمارات المتبادلة، وتحديداً في مجالات الطاقة في دول الخليج، وفي كافة المجالات في الدولة الروسية.

ب ــ توسيع فرص الشركات الروسية في المنطقة.

ج ــ السعي إلى فتح باب أمام صناعة السلاح الروسية.

د ــ تهدئة الأقلية المسلمة في روسيا (نحو ٣٥ بالمئة من كان روسيا).

هــ ــ السعي إلى تنسيق المواقف في مجال أمن سياسة الطاقة، ومن ضمنها مناقشة فكرة بناء منظومة للدول المصدّرة للغاز.

إن المنطقة العربية تحوي عناصر التفجر، فالقدس كقضية مطلوب تسويتها في الصراع مع إسرائيل، والموارد في الخليج العربي، ونهج إيران السياسي، ثلاث معضلات لم تعد محض إقليمية، وتدفع بالمنطقة نحو التفجر. وما يجمع هذه المعضلات اليوم هو صراع على هوية المنطقة ومستقبلها، وبالتالي على موقع الأطراف الرائدة فيه في العالم، ودورها فيه. إنه صراع تمتد ساحاته من الازمة في كل من لبنان وفلسطين إلى المعضلة العراقية وصولاً إلى البرنامج النووي الإيراني. ولذلك يبدو أن إمكانية اندلاع حرب أو حروب، آخذة في التشكل يوماً بعد يوم. وقد تكون الحرب هي النتيجة المحتملة للفشل في الوصول إلى تسوية

---

(١٨) ويزمان وبروملي، المصدر نفسه، ص ٦١٥، والإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٥، <http://www.economy.ae/min/index.jsp>.

(١٩) انظر مثلاً: مهند عبد رشيد، «السياسة الخارجية الروسية حيال المشرق العربي في عهد الرئيس فلادمير بوتين،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص ١٤٦ ــ ١٤٧.

للخلاف، لأن المستوى الذي بلغه الاحتقان في المنطقة، يجعلها مرجحة في حال قررت الولايات المتحدة توجيه ضربة ضد إيران حتى إذا كانت محدودة تستهدف مواقع محددة في مقدمتها المنشآت النووية بطبيعة الحال.

فالرد الايراني المحتمل على مثل هذه الضربة يدفع إلى ترجيح احتمال أن تكون هي الشرارة التي تشعل حرباً يمتد لهيبها إلى العراق وأغلب دول الخليج العربية، ويفجّر معضلات جاهزة للاشتعال في شرق المتوسط. خصوصاً إذا شاركت إسرائيل في الضربة، أو تلقّت إحدى ضربات الرد الإيراني. فالأرجح أن يؤدي ذلك إلى إشعال حرب إسرائيلية ـ سورية، يستعد لها الطرفان، منذ أن وضعت حرب جنوب لبنان في تموز/يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ أوزارها. ويشمل الاستعداد الإسرائيلي سيناريو المشاركة في الضربة الأمريكية الجوية، على نحو ما تدل عليه مؤشرات عدة لا مجال لذكرها هنا.

وتأتي أهمية المتغيرات في هكذا سيناريو، من كثرة الأطراف الفاعلة ومن أهمية المنطقة، إذ لا يستبعد ظهور مساهمات للصين أو لروسيا فيها. فالصين طامحة بالحصول على مصادر للطاقة، وروسيا يؤثر فيها دافع استعادة المجد الامبراطوري عبر مجاراة الولايات المتحدة سياسياً واستراتيجياً. وليس ثمة مكان أكثر ملائمة لهذه المجاراة من المنطقة العربية التي قد يتحدد مصير المشروع الاميركي للانفراد بقيادة العالم فيها. وبالتالي، ليس مصادفة، أن يزداد التسليح الروسي لسورية كماً ونوعاً، منذ أن تأكد اتجاه محاصرة الأخيرة من قبل الولايات المتحدة.

ومما هو جديد في تحالفات اليوم، انتقال إيران إلى التحالف المناهض للسياسة الأمريكية، الذي يحظى بدعم من روسيا التي تراهن عليه دون أن تصطف معه أو تقود التيار العالمي الذي ينضوي تحت لوائه؛ بخطاب وسياسات صريحة. ويضفي الدعم الروسي لتحالف الممانعة في المنطقة طابعاً عالمياً على الصراع الذي قد يفجّر حرباً كبرى، ربما تشترك فيه منطقة القوقاز ووسط آسيا (جنوب روسيا). الولايات المتحدة يرجح أن تعتمد على قواعدها العسكرية في القوقاز، بسبب صعوبات لا تزال تواجه إمكانية ضرب إيران انطلاقاً من القواعد الأمريكية في بعض دول الخليج العربية[٢٠].

إن ما يواجه روسيا في علاقاتها مع دول المنطقة، أن هناك عدم توازن بين مستوى العلاقات السياسية وحجم التعاون الاقتصادي الذي ما برح متخلفاً عنها. وينبغي أن نشدد على أن التوجه الروسي العام إلى المنطقة يقوم على بذل الجهود الممكنة لتمتين العلاقات مع الدول العربية وإسرائيل، علاوة على إيران، في شكل ينعكس إيجاباً على وزن وتأثير روسيا في المنطقة ككل. لكن لا يجب ان ننسى أن هذه العملية هي طريق له اتجاهان، فالسوق الروسي مهتم بالسوق العربية وبالاستثمارات العربية وبتأسيس شركات ثنائية، وبناء صلات مباشرة بين الدول العربية والأقاليم الروسية (المسلمة منها نحو ٣٥ بالمئة من إجمالي السكان الروس أو غير المسلمة)، التي تتطلع إلى تعاون من هذا النوع.

(٢٠) عطوان، «سياسة روسيا الخليجية، خطوة نحو إعادة الاستقرار للتوازن الدولي،» ص ٢٧ ــ ٢٨.

وهذا أمر ساعد على ارتقاء قيمة التبادل التجاري بينها إلى نحو ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٦. رغم ذلك يبقى هذا الرقم منخفضاً إجمالاً، قياساً بعلاقات الطرفين التجارية الدولية الاخرى. فالصادرات الروسية إلى الدول العربية لم تشكل سوى ١,٧ بالمئة من إجمالي صادراتها العالمية، في حين شكلت وارداتها من الدول العربية ما نسبته ٠,٣ بالمئة من إجمالي وارداتها العالمية عام ٢٠٠٦. حيث يتجه مؤشر علاقات روسيا إلى أوروبا ٤٩,٥ بالمئة من تجارة روسيا، ودول الكومنولث ٢٥,٥ بالمئة، ودول آسيا غير العربية ١٥ بالمئة، والأمريكيتين ٨,٦ بالمئة على التوالي. في حين يتجه مؤشر التجارة العربية نحو أوروبا ٣٥ بالمئة، وآسيا ٣٠ بالمئة، والولايات المتحدة ٢٥ بالمئة[٢١].

ويوجد عنصر شديد الاهمية تجب الإشارة إليه، له دور أساسي في تعزيز صلات روسيا مع دول المنطقة، وهو المتعلق بالتكوينات الدينية والقومية التي تعيش في روسيا وجعل ثقافتها مزيجاً لنتاج الحضارات المختلفة، الأمر الذي جعلها جزءاً من العالمين المسيحي والإسلامي. لذلك فإن التاريخ والوضع الجغرافي لروسيا يحتّمان عليها بناء تقاليد للحوار والتعايش بين الارثوذكسية والإسلام، وهي يمكن أن تبتكر أساليب وأشكال التعايش والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات في المنطقة العربية وجوارها. وتعطي روسيا للإسلام والمسلمين أهمية واضحة، ومبرّرة. ويفسر ذلك المحلل السياسي الروسي ميخائيل ديرباسوف: «إن الحملة الأمريكية على الإرهاب، وما تبعها من هجوم على الإسلام والمسلمين، دفعت نظام الرئيس بوتين إلى الاهتمام بالمسلمين الروس، خشية استغلال بعض الجهات لهم لإثارة القلاقل والاضطرابات داخل روسيا... ولهذا سعى الكرملين إلى التقرب من المسلمين الروس، وأيضاً التقرب من دول العالم الإسلامي، للتأكيد على تناقض سياسة روسيا مع السياسة الأمريكية تجاه الإسلام». وقد استطاع الرئيس الروسي فلادمير بوتين الحصول على عضوية (مراقب) في منظمة المؤتمر الإسلامي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، حيث أكد: «من حق أكثر من عشرين مليون مسلم روسي أن يشعروا بانتمائهم إلى العالم الإسلامي الكبير»[٢٢].

وهذا ما يدفع إلى فتح ملفات، (مثلاً على الصعيد الثقافي وأنظمة التعليم) يمكن من خلالها وفيها تعزيز التعاون، يساعد في تنفيذ ذلك العدد الكبير من اتفاقات التعاون ووثائق تعزيز الصلات التي وقعت خلال العقد الأخير، وبينها على سبيل المثال، إعلان الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر وسورية، وإعلان مبادئ الصداقة والتعاون مع مصر، الذي رافقه توقيع برنامج لتطوير التعاون التجاري والاقتصادي عام ٢٠٠٥، وغيرها من الاتفاقيات التي وقّعت أثناء زيارة الرئيس بوتين إلى كل من السعودية وقطر والأردن مستهل عام ٢٠٠٧...

لقد أدركت القيادات الروسية أن المعضلات السياسية في هذه المنطقة تمسّ روسيا في شكل مباشر. ومن الطبيعي أن الجمود، وعدم التمكن من تسوية النزاعات العالقة، واستمرار

(٢١) انظر: عبد الجليل النعيمي، «التعاون التجاري الاقتصادي بين روسيا ودول الخليج،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٣٩.

(٢٢) انظر: طه، «تحت ظلال الحرية الدينية الجديدة في روسيا..المسلمون قادمون،» ص ٧٤ ــ ٧٥.

التناقضات الملتهبة بين الاطراف المختلفة، ناهيك عن مشكلات تزايد التشدد الديني، وتزايد مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، كل هذا له تداعياته وتهديداته على الأمن الإقليميي والعالمي وعلى مصالح روسيا. وهذا يفسر سعي الاخيرة إلى إيجاد صيغ لتسوية النزاعات المعقدة، وترسيخ آليات تعاون يلبّي مصالح جميع الأطراف.

بل وجاهرت بموقفها القائم على أن التوصل إلى سلام في المنطقة، يمر فقط عبر إحياء عملية التسوية السياسية القائمة على أساس قرارات مجلس الأمن، وأن الهدف العام والشامل لهذه العملية هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، وكذلك فإن عملية السلام لن تكتمل دون بناء أسس لعلاقات جيرة طبيعية بين كل شعوب المنطقة[٢٣].

وبينما تُعَد المصالح التجارية السبب الرئيس وراء تجدد الاهتمام الروسي بالمنطقة العربية، إلا أنه هناك عاملان استراتيجيان يفسران الاهتمام المتزايد بهذه المنطقة[٢٤]:

الأول: إن إعادة نهوض روسيا كقوة عظمى، وإن كان على نحو متدرج، تفرض ضرورة إظهار ثقلها على المسرح الدولي، خصوصاً في أعقاب فشلها في منع سقوط النظام العراقي السابق القريب منها.

الثاني: هناك تخوف من أن تداعيات الوضع الامني في المنطقة، قد تصل إلى منطقة القوقاز وآسيا. ونتيجة لذلك، تطرح روسيا رؤاها، وتتهيأ لكي تسهم بجهودها الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار، رغم أنه من غير المحتمل أن تعمل روسيا في سياق هذا الجهد على تحدي الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

لقد توصلت روسيا ودول عربية إلى أجندة مشتركة، بعد فترة طويلة من الجفاء، تشمل التعاون في مجالات النفط ومكافحة الإرهاب ومبيعات الأسلحة. ويجري هذا التحوّل والتركيز الجديد في سياق تعبّر فيه دول عربية عدة، عن حرصها على الابقاء على خياراتها الجيوسياسية مفتوحة أمام كل الاحتمالات. بينما تعكف على مراجعة مدى فاعلية دور الولايات المتحدة، بوصفها الضامن الوحيد لأمن المنطقة، مع مواصلة التفكير الجدي في استنباط آلية للأمن تستوعب مجموعة من الأطراف الدولية الفاعلة، من ضمنها روسيا؛ وهذا ما بات ينطبق على دول الخليج العربية وسورية وحتى مصر.

وفي المجال الاقتصادي، تدرك دول الخليج العربية أن روسيا، بوصفها منتج هام للنفط والغاز الطبيعي، لديها تأثير في أسواق الطاقة العالمية[٢٥]. ولذلك اتجهت السعودية وروسيا

(٢٣) سيرغي لافروف، «روسيا والشرق الأوسط: مصائر مشتركة،» **الحياة**، ٢٧/٤/٢٠٠٧، ص ٩.

(٢٤) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، «زيارة بوتين: ترسيخ لأواصر العلاقات الروسية-الخليجية،» **الحياة**، ١٣/٢/٢٠٠٧، <http://www.daralhayat.com/opinion/02-2007/Item-20070212-b70ed832-c0a8-10ed-008d-41f2554bac89/story.html>.

(٢٥) مارات تيرتيروف، «توقعات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج،» **آراء حول الخليج**، العدد ٣٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص٣٢ ــ ٣٤.

إلى عقد اتفاق التعاون في مجالي النفط والغاز عام ٢٠٠٣، ومناقشة مشاركة روسيا في مجالات توليد الطاقة الكهربائية ومنشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال وتحلية مياه البحر، تلاها زيارة ولي العهد السعودي إلى روسيا في ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ومناقشة فكرة إنشاء منظمة للدول المصدّرة للغاز، مع المسؤولين في دولة قطر، التي تُعَد ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران. هذا علاوة على سعي روسيا إلى فتح أسواق هذه البلدان أمام تجارة السلاح الروسية، إذ لا زالت إيران أكبر مستورد له في أسواق المنطقة، بعد تلاشي أسواق العراق وليبيا[٢٦].

والواضح أنه في القضايا السياسية الإقليمية، بات عند روسيا بعض الهامش للحركة، فهي من جانب لها ارتباط ببرنامج إيران النووي في إطار الاتفاق الفني الموقّع بين الطرفين، وسهّلت حصول إيران على وضع (مراقب) في منظمة شنغهاي للتعاون عام٢٠٠٥، ويمكن أن تضغط عليها لخفض التوتر الناجم عن هذا البرنامج، كما أن عضويتها في مجلس الأمن يمكن استخدامه للحيلولة دون تمرير أي إجراء قد تراه روسيا مبالغاً فيه.

اما عضويتها في اللجنة الرباعية المكلفة بمتابعة ملف التسوية بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل، (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، وعلاقاتها بإسرائيل، وعلاقاتها غير السلبية بحركة حماس الفلسطينية، يمكن أن تسعف بتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة وتزيد فرص السلام. وكل ذلك قد يسعف بتقليل درجة التوتر في التفاعلات الإقليمية. نقول بذلك خارج دائرة تداعيات الوضع في العراق، وإن كان للمعضلة العراقية تداعيات خطرة غير مقدّرة على إجمالي دول وشعوب الإقليم، الا أنه تبقى لروسيا فرصة تأثير محدودة جداً على أداء أدوار في تسويتها، كون الولايات المتحدة لها أجنداتها في التسوية التي ستكون مخرجاً لعلاقات معقدة مع إيران.

خاتمــة

إجمالاً، نرى أن روسيا إذا ما أرادت أداء أدوار في المنطقة تسعفها في الارتقاء بوضعها في سلم الهرمية الدولية، فإن عليها تذكّر بديهيات السياسة الدولية، وأولها أن هناك تباين في امتلاك القوى المختلفة لعناصر القوة، وهو الذي يسمح ببروز علاقات القوة بين تلك القوى، حيث لا تستوي الدول موضوعياً في قدراتها ومن ثم نوعية تأثيرها. والمرونة السياسية التي قد تتمتع بها الدولة تقود إليها شمولية عناصر القوة التي تمتلكها، وما تؤسسه من مجالات للحركة، فكلما اتسعت الشمولية لتضم كافة عناصر القوة اتسعت في المقابل مجالات الحركة السياسية الدولية وتزداد مع ما تهيئه البيئة الخارجية من فرص للحركة.

ويبنى نوع السلوك الدولي لدولة ما، في الغالب، على واقع المتغير السابق بدرجة مهمة.

(٢٦) إن نصيب روسيا من تجارة السلاح العالمية، كما يوردها إحصاء معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ـ سيبري، للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، هو ٣١,٨ بالمئة، وبلغت خلاله واردات الدول العربية من السلاح الروسي ما قيمته ٤,٢٥٠ مليار دولار، انظر: كايل وكريستنسن، «القوى النووية العالمية، ٢٠٠٥،» ص ٦١٣ ـ ٦١٥.

فما تملكه دولة ما من عناصر قوة تضعها في مركز معين في هرم القطبية الدولية، ومن ثم فإن عليها اعتماد أنماط محددة من السلوك في السياسة الدولية، لاسيّما وأن دونها أو أكثر منها قد يحمّلها كلفة غير مرغوبة. بمعنى أن يكون السلوك السياسي الخارجي متوافقاً مع ما تملكه الدولة من إمكانات.

أما أن تلجأ الدولة إلى إكراه غيرها أو إيقاع التأثير فيه أو إقناعه وترغيبه، فهذا شيء يرجع إلى قوة تأثير دوافع السلوك السياسي الخارجي وآليات صنع القرار فيها. ومن المسائل المدركة، أنه لا يوجد قياس مطلق للقوة كونها دائماً نسبية. واليوم حيث يقترب العالم من أن يكون وحدة واحدة تقريباً، تؤدي دبلوماسية القوة أدواراً مجدية. ولاتساع علاقات القوة على المستوى الدولي، من الضروري أن تكون للدولة استراتيجية لسياستها الخارجية، وإلا أصبحت حركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من متغيرات الفاعلية. والخلل في العلاقة بين قوة الدولة الشاملة وحركتها الدولية يؤدي ـ غالبا ـ إلى نتيجتين: **الأولى**، أن تكون السياسة الخارجية مجردة من الفاعلية إلى حد كبير و**الثانية**، أن تكون قوة الدولة غير مستغلة تماماً. وإذا لم تكن هناك استراتيجية توائم بين القوة والسياسة الخارجية، وتترك التصرفات للواقعية والظروف لأدى الأمر إلى معالجة كل قضية معالجة منفصلة وفقاً لما يمليه الموقف.

وبذلك تصبح كل مسألة قضية مستقلة بذاتها، واتباع هكذا سياسات يحتاج إلى طاقات كبيرة، كما سيصعب التنسيق بينها في النهاية، هذا من جهة، في حين أن قلة الامكانات (عناصر القوة) يفقد الدولة القدرة على المساومة، أي تغيب حرية الاختيار وهذا ما يؤدي إلى الوقوع تحت ضغط الواقع القائم، وبدلاً من التحكم في مسار الموقف، يصبح الموقف هو الذي يتحكم في مسار التفاعل، ومن ضمنه عملية اتخاذ القرار[٢٧].

واليوم، الإشكالية التي تجد روسيا نفسها في موقف صعب، أن تبني نهج امتلاك عناصر القوة، رغبة في التحكم بالسياسة الدولية أو تقليل آثارها السلبية، وقد ينتهي ذلك النزوع إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، وأنماط تفاعلاته. بمعنى أنه قد يسهم في تعديل ميزان القوى ومن ثم سيفرض ضرورة اعتماد سياسات دولية جديدة تتكافأ معها، وهذا ما يقود إلى إعادة صياغة النظام الدولي.

رغم ذلك، من آثار التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات: الكلفة غير المقبولة للصراعات المسلحة، والارتفاع الباهظ في بناء القوة العسكرية أو إدامتها، وتراجع الهاجس الامني العسكري مقابل بروز مشاكل تنموية تفوق في كلفتها ما للصراعات المسلحة من أثر في السياسة الدولية. وإشكالية روسيا الأكبر، هي في استباق الزمن، أم انتظاره في تقرير قضية ما العمل، من أجل بناء نظام دولي.

---

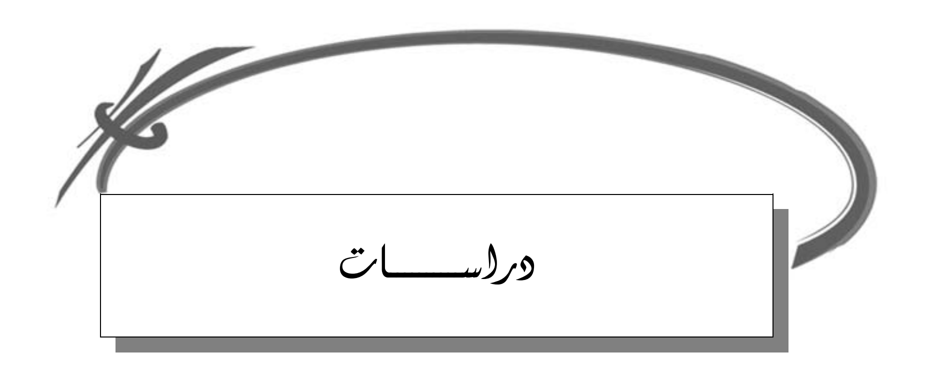
(٢٧) انظر: خضر عباس عطوان، «توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، ٢٠٠٣)، ص ٤٠ ـ ٥١.

وفيما يتعلق بالقطبية، فهذه الإشكالية (ما العمل)، تطرح افتراضاً محدداً مفاده أن التوازن القابل للتحقق هو نظام من التفاعلات، وأنساق بين كفتين (إمكانات، قوى النظام، وعلاقات القوى، التي تفرض شكل النظام وقيمه، هرميته...)، تشكل النظام الدولي وفقاً لما تتيحه، أو تفرضه، علاقات القوة القائمة أو المتصورة بين أطرافه، أي بين قوى النظام. والتحول داخل إحدى الكفتين من نمط إلى آخر (تغيير إمكانات القوة، تغيير المطالب...) سيفرض ضرورة إجراء تعديل على الكفة الاخرى إلى أن يصل النظام الدولي الذي يحتضن هذه التفاعلات إلى توازن مقبول نسبياً بين كفتيه، والأهم داخل الكفة الواحدة. وكل خيار ستتبعه الدولة الروسية له كلفته.

وفي العموم لا زال الباب مفتوحاً أمام هكذا تحولات، فالتجربة التاريخية تثبت أن حالة السيولة في تفاعلات النظام الدولي هي ظاهرة متكررة متأصلة لا تتيح لفكرة الهيمنة المطلقة من طرف دولي واحد بالبقاء والدوام. ولا لعنصر قوة محدد بالسيادة. فالثبات نسبي، ويجري تبادل الادوار بين القوى الدولية في سلم الهرمية، وقد يتغلب تأثير القوة العسكرية في غيره من العناصر الاقتصادية والتكنولوجية في إعلاء شأن الدولة في ذلك الهرم، أو قد يتراجع... كما أن السياسة الدولية متباينة الدوافع، مما يؤدي إلى توليد نتائج مختلفة، وفي أحيان متضاربة.

وفي هذه البيئة ترتبط السياسة بالقوة، بما يفضي إلى بروز الطرف القادر على دعم دوافعه بعناصر قوة مناسبة. والمسألة هنا ليست فوضوية في العموم، فالاختلال في علاقات القوة عالجته العلاقات الدولية عبر تنشيط آلية فاعلة للتوازن والاستقرار، في أحيان بشكل طبيعي. فالنظام الدولي قد اقترن بحركة فاعلة نحو إحداث توازن دولي في علاقات القوى، يمتص ويحتوي المؤثرات المحدثة للخلل في العلاقات السياسية الدولية، وبذلك لن تكون هناك إمكانية كبيرة للقوى الدولية نحو إجراء تعديل قسري في علاقات القوة. وربما هذا الذي يفسر بدء روسيا تحركها الحذر نحو مناطق قد تسعف بوقت مبكر في تغيير علاقات القوى، عبر إجهاد الموارد للقوة الأمريكية بانغماسها كلاعب إقليمي، أكثر منه كموازن إقليمي. وكانت المنطقة العربية واحدة من تلك المناطق التي تغري الروس بالحركة صوبها.

وإزاء أي تحول في علاقات القوة الدولية لصالح واحدة أو أكثر من القوى الكبرى، (سوءا بامتلاك عناصر قوة إضافية، أو إعادة صياغة علاقات تحالف مع بعضها البعض) سيتطلب من الولايات المتحدة، للحفاظ على موقعها العالمي، اعتماد سياسات جديدة تضبط أنساق التوازن الممكنة أو المتصورة. فهل تعي روسيا ذلك؟ والأهم، كيف يتحرك العرب صوب هذه التفاعلات بما يضمن مصالحهم؟ ■


دراســـــات

تصميــم البحــث العلمــي فــي إطــار علــم السياســة

مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم

أستاذ علم السياسة في جامعتي الفاتح والسابع من أبريل،
وعميد كلية الاقتصاد، الزاوية ـ ليبيا.

استهلال

العلم هو العلم أينما كان، وبالتالي فإن علم السياسة القائم على نظريات ومناهج ومداخل بحث هو العلم نفسه الذي يتعامل معه المتخصصون السياسيون، سواء في العالم العربي أو في غيره من المناطق الأخرى، وبالتالي فإنه يمكن القول إن علم السياسة العربي عبارة عن الطرق والأساليب والتصاميم التي يتبعها علماء السياسة العرب في وصف وتحليل الظواهر والعمليات المحيطة بنا. فالمتتبع لأدبيات علم السياسة العربي يلاحظ بجلاء اتباعها لمنهجيات بحث متعارف عليها في إطار علم السياسة المعاصر.

ولا ندعي في إطار هذه الورقة أنه سيتم تناول الأوجه المختلفة لأدبيات علم السياسة العربي، ولكن محور تركيز هذه الورقة سينصب على تصاميم البحث العلمي المتعارف عليها في أدبيات علم السياسة، وبالتالي يمكن تحديد الأدبيات العربية بناء على ذلك. عليه، فإن هدف هذه الورقة يتمثل في وصف وتحليل تصاميم البحث العلمي في إطار علم السياسة المعاصرضمن إطار مقارن يأخذ في الحسبان واقع وطموحات علم السياسة العربي المعاصر.

أولاً: مراحل وخطوات البحث العلمي

إن محور التركيز سينصب على المراحل والخطوات التي يتخذها الباحث في أثناء عملية البحث العلمي بشكل عام. وبالرغم من اتسام عملية البحث بالتعقيد، فإننا سنحاول تبسيطها بقدر الإمكان، وذلك عن طريق تجزئتها وتقسيمها إلى مراحل وخطوات مختلفة تجسد كل منها عملية فرعية لها مدخلاتها ومخرجاتها. كما أن كل مرحلة أو خطوة من عملية البحث تعتمد بدورها على المرحلة أو الخطوة التي تسبقها، وبالتالي يمكن القول إنه يتحتم على الباحث أن يأخذ في الاعتبار كل هذه الخطوات ككل متكامل إذا أراد أن يضفي سمة العلمية على دراسته.

يشير الشكل الرقم (١) إلى المراحل الرئيسية التي تمر بها عملية البحث العلمي، حيث

يلاحظ أن تصميم البحث يأتي في المرحلة الثالثة بعد تحديد وتطوير كل من الإشكالية والفرضية، وكما هو الحال في كل مرحلة من مراحل البحث العلمي المشار إليها في هذا الشكل، فإن نجاح الباحث في مرحلة التصميم يتوقف على مدى إلمامه بأدبيات ونظريات الموضوع الذي يدرسه، وبالتالي يمكن القول إنه لا يوجد تصميم ناجح من دون وجود خلفية نظرية عن موضوع الدراسة.

لكن كما يشير عنوان هذه الورقة، فإن محور الاهتمام سينصب على مرحلة محددة من مراحل عملية البحث العلمي، ألا وهي مرحلة تصميم البحث العلمي، وبالتالي فإنه سيتم التعرض باختصار لمراحل البحث العلمي الأخرى والتي تناولتها الأدبيات العربية بشيء من التفصيل.

وبالرغم من عدم وجود اتفاق على عدد مراحل البحث العلمي، فإن في الإمكان عموماً تحديد خطوات أو مراحل البحث العلمي، بما يلي[١]:

١ ــ مراعاة الباحث للظروف البيئية المحيطة.

٢ ــ تحديد الاهتمامات والأفكار والأطر النظرية ذات الصلة بمشكلة البحث.

٣ ــ تحديد المفاهيم.

٤ ــ اختيار منهجية البحث العلمي.

٥ ــ تحديد كيفية قياس المتغيرات محل الاهتمام والدراسة.

٦ ــ تحديد وسيلة أو وسائل جمع البيانات.

٧ ــ تفريغ البيانات وتبويبها.

٨ ــ تحليل البيانات وكتابة التقرير المبدئي.

٩ ــ مراعاة الباحث لمرحلة التغذية العكسية عن طريق المقارنة بين نتائج البحث والإطار النظري للدراسة.

١٠ ــ كتابة التقرير النهائي للبحث العلمي.

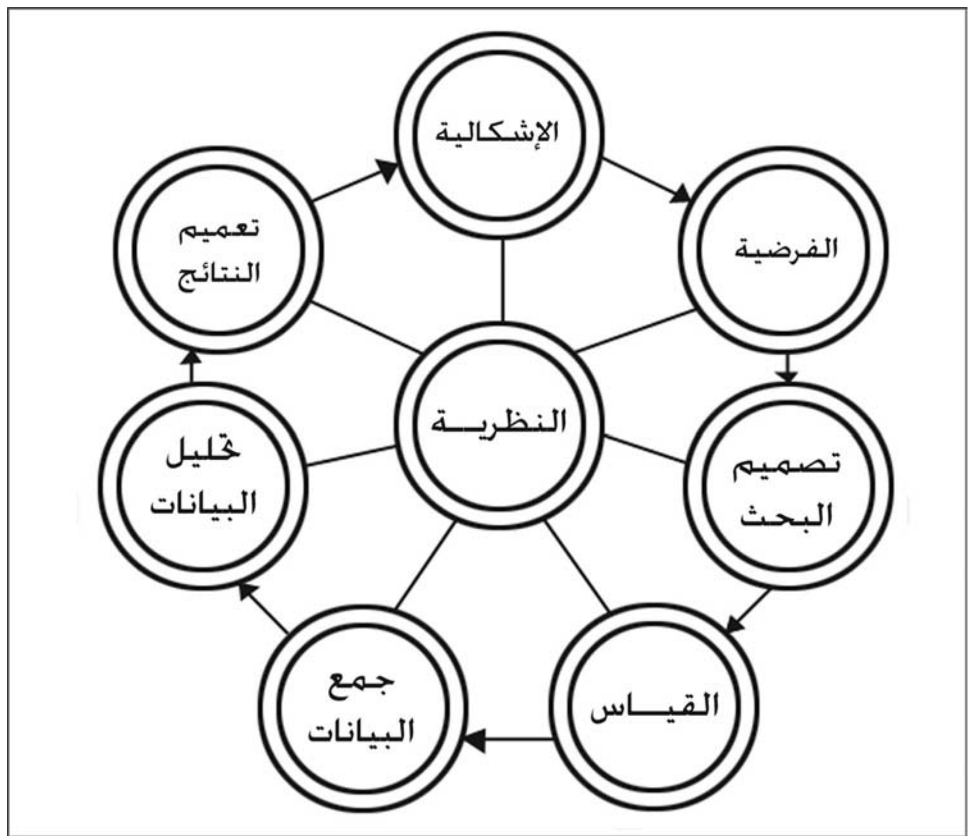
وبالرغم من أهمية مراحل البحث العلمي السالفة الذكر، فإنه لن يتم التعرض لها في هذه الورقة نظراً إلى عدم تمشيها مع أهدافها من ناحية، ونظراً إلى غنى الأدبيات العربية بها من ناحية أخرى. لكن نظراً إلى ارتباط المرحلة الخامسة والمتعلقة بكيفية قياس المتغيرات بتصميم البحث العلمي، فإنه سيتم التركيز عليها في المحور التالي من هذه الورقة[٢].

---

(١) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي** (طرابلس، ليبيا: الهيئة القومية للبحث العلمي، ٢٠٠٢)، ص ١٧٧.

(٢) مصطفى عمر التير، **مساهمات في أسس البحث الاجتماعي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩)، وأحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٦).

الشكل الرقم (١)
مراحل عملية البحث العلمي



ثانياً: تحديد كيفية قياس المتغيرات

إن التركيز على هذه المرحلة من مراحل البحث العلمي يتمثل في ارتباطها الوثيق بعملية تصميم البحث العلمي، لا سيما البحث الإمبيريقي القائم في الأساس على قياس المتغيرات. عليه، يتحتم على الباحث في هذه المرحلة من مراحل البحث العلمي تحديد ووضع خطوات محددة لقياس المفاهيم، لا سيما المفاهيم الإجرائية، المثارة في البحث العلمي. ويلاحظ منذ البداية أن تحديد كيفية قياس المتغيرات في إطار العلوم الاجتماعية يتأثر عموما بثلاثة عوامل[٣]:

(أ) إن معنى أو تحديد مفهوم المتغيرات في إطار العلوم الاجتماعية قد يختلف من

(٣) John B. Williamson, David A. Karp and John R. Dalphin, *The Research Craft: An Introduction to Social Science Methods* (Boston, MA: Little, Brown, 1977), p. 70.

موقف إلى آخر، مقارنة بما عليه الحال في العلوم الطبيعية أو المجردة، حيث ثبات معاني المتغيرات والمفاهيم.

(ب) إن قياس المتغيرات السياسية أو الاجتماعية يرتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بخبرات، تحيزات، فرضيات، والأطر الفكرية التي يدين لها الباحث بالولاء.

(ج) كلما تغيرت الأهداف التي يتوخى الباحث تحقيقها في الأبحاث السياسية أو الاجتماعية، كلما تغيرت الأساليب التي بموجبها تقاس المتغيرات أو المفاهيم.

إن تحديد الباحث ووصوله إلى كيفية محددة لقياس المتغيرات محل الدراسة والاهتمام، يعرف في إطار أدبيات العلوم الاجتماعية بالعملية الإجرائية (Operationalization Process). فالعملية الإجرائية تتوقف إذاً على النجاح في تأسيس وتطوير قياس المتغيرات المجردة ذات البعد المعقد أو المركب مقارنة بالمتغيرات البسيطة غير المجردة ذات المؤشرات (Indicators) القابلة للقياس. وتوصف العملية الإجرائية عموماً بأنها عملية متعددة المراحل (Multistage Process)، وبالتالي يزداد احتمال الوقوع في الخطأ خلال المراحل والأنماط المختلفة للقياس.

ثالثاً: تعميم النتائج ومشكلات الصدق الداخلي والخارجي

لا شك أن من أهداف الباحث في إطار البحث الإمبيريقي أن يعمم النتائج على مجتمع البحث ككل، لكن يلاحظ أن منهجية البحث العلمي تفرض قيوداً منهجية على ذلك، مثل إشكالية الزيف الإيكولوجي. وترتبط عملية تعميم النتائج عموماً بالصدق الداخلي والخارجي. وبينما يتعلق الصدق الداخلي بتعميم النتائج في إطار دراسة ما، مثال عندما يكون محور الاهتمام الذكور من الطلبة، فإن التعميم يقتصر على الذكور فقط؛ يلاحظ أن الصدق الخارجي يتعلق بتعميم نتائج الدراسة على مجتمع البحث ككل.

ويلاحظ أن ستانلي وكامبل قد حددا مشكلات الصدق الداخلي في الآتي[٤]:

١ ـ التأثير الذي تتركه **أدوات القياس** على المبحوثين، حيث إن التعامل مع أدوات القياس للمرة الثانية مثلا يتأثر عادة بالقياس الأول، أو إن اختلاف إمكانيات وكفاءات الباحثين والملاحظين قد يكون أيضاً سبباً لاختلاف القياسات بعضها عن بعض.

٢ ـ الأحداث **التاريخية** قد تؤثر على عملية القياس، لا سيما إذا كانت الفترة الفاصلة بين القياسات طويلة نسبياً.

٣ ـ عدم اتسام أدوات القياس المستخدمة في العملية البحثية بالثبات، أو عدم

(٤) Donald T. Campbell [and] Julian C. Stanley, *Experimental and Quasi-experimental Designs for Research* (Chicago, IL: R. McNally, [1966]).

استخدام نفس أدوات وإجراءات القياس من قبل باحثين مختلفين.

٤ ـ تغيب بعض أفراد العينة الضابطة أو التجريبية، أو امتناعهم عن المشاركة، الأمر الذي يجعل العينة غير ممثلة لمجتمع البحث.

٥ ـ تحير الباحث في اختيار وتحديد المجموعات التجريبية والضابطة.

٦ ـ تغير أدوات القياس عبر الزمن، حيث إن القاعدة هي الاستمرارية وليس التغير في هذه الأدوات.

٧ ـ إن نضج أعضاء المجموعات التجريبية والضابطة قد يؤدي إلى اختلاف القياس الثاني عن الأول في حالة مرور فترة زمنية معينة.

٨ ـ وجود قيم إحصائية متطرفة نتيجة لعدم تمثيل أحد المجموعات التجريبية أو الضابطة على مفردات متميزة عن مجتمع البحث، مثل الذكاء أو الغباء المتطرف.

كما حدد كامبل وستانلي مجموعة أخرى من العوامل تجسد مشكلات الصدق الخارجي، وهي[٥]:

١ ـ التأثير الناتج عن استخدام أدوات القياس، سواء تعلق الأمر باختلاف عدد مرات القياس أو اختلاف قدرات وصفات الملاحظين والباحثين.

٢ ـ تأثير ما يعرف بتجربة هوترن، والمتعلقة بمدى معرفة مفردات العينة بأنهم تحت الاختبار وما ينتج عن ذلك من سلوك مصطنع.

٣ ـ عدم صدق أدوات القياس وما قد ينتج عن ذلك من فشل الباحث في اختيار الأدوات المناسبة للتصميم العلمي.

٤ ـ عدم تمثيل العينة لمجتمع البحث، الأمر الذي يعني عدم القدرة على تعميم النتائج على مجتمع البحث ككل.

٥ ـ تأثير التفاعل بين بعض أو كل عوامل الصدق الداخلي أو الخارجي، أو كل هذه العوامل بعضها مع بعض.

ولكي يتجنب الباحث مشكلات الصدق الداخلي والخارجي، عليه اتباع أسس التصميم الإمبيريقي وضوابطه، وذلك على النحو التالي:

١ ـ ضرورة اختيار وبلورة الباحث لسؤال محدد يجسد إشكالية الدراسة، مع تطوير فرضية أساسية محددة.

٢ ـ تحديد الباحث لنمط التصميم الذي سيتبناه، حيث يلاحظ وجود تصاميم إمبيريقية، وشبه إمبيريقية وغير اختبارية.

---

(٥) المصدر نفسه.

٣ ـ اختيار الباحث لوسائل القياس المناسبة والمتمشية وطبيعة الدراسة التي يقوم بها، مع ضرورة تحديد مستويات المتغير المستقل المستهدفة وجعلها قابلة للقياس، لأن ذلك يعتبر خطوة هامة لنجاح التصميم الإمبيريقي.

٤ ـ تنفيذ التصميم بدقة، مع الأخذ في الحسبان قابلية التصميم للتعديل في حالة تغيير الظروف البيئية المحيطة.

رابعاً: أنماط التصاميم العلمية

تشير أدبيات البحث العلمي إلى وجود ثلاثة أنماط للتصاميم، وهي[٦]:

ـ التصاميم غير الإمبيريقية،

ـ التصاميم شبه الإمبيريقية،

ـ التصاميم الإمبيريقية.

التصاميم غير الإمبيريقية

تعتبر التصاميم غير الإمبيريقية من أضعف أنواع التصاميم العلمية، نظراً إلى أنها تعتمد على مجموعة واحدة، وقد تفتقر في الوقت نفسه إما إلى: **الضبط**، أو **المقارنة**، أو **التحكم، أو القدرة على التعميم**، وإما إلى ذلك كله معاً. كما تعاني التصاميم غير الإمبيريقية بعض أو معظم مشكلات الصدق الداخلي والخارجي المشار إليها سابقاً، مثل التاريخ، والغياب، وضعف أدوات القياس، والسلوك المصطنع. ويلاحظ في هذا السياق وجود ستة أنماط للتصاميم غير الإمبيريقية، وهي:

١ ـ التصميم البعدي،

٢ ـ التصميم القبلي البعدي باستخدام بيانات سابقة،

٣ ـ التصميم القبلي البعدي،

٤ ـ تصميم السلاسل الزمنية،

٥ ـ التصميم بعلاقة الارتباط، ويشمل:

أ ـ التصميم القطاعي،

ب ـ تصميم الجماعة،

٦ ـ تصميم دراسة الحالة.

(٦) Paul E. Spector, *Research Designs*, Sage University Paper, Quantitative Applications in the Social Sciences; no. 07-023 (Beverly Hills: Sage Publications, 1981).

ـ التصميم البعدي

يشمل هذا التصميم عملية قياس واحدة، ولكن الباحث يقوم أيضاً بمقارنة هذا القياس مع مقياس مجموعة أخرى تعرف بالمجموعة الضابطة الزائفة أو المقارنة (Simulated Comparison Group)، نظراً إلى الافتقار إلى العشوائية وضبط المتغيرات. وتأخذ صيغة هذا التصميم الشكل التالي:

م م ق١
―――――
ق٢

ويعاني التصميم البعدي مشكلات الصدق الداخلي والخارجي[٧] والافتقار إلى العشوائية وصعوبة ضبط مستويات المتغير المستقل، وبالتالي تصبح عملية استنتاج وجود علاقات سببية أمراً ضعيف الاحتمال.

ـ التصميم القبلي البعدي باستخدام بيانات سابقة

يشمل هذا التصميم عملية قياس واحدة، ولكن الباحث يقوم أيضاً بمقارنة هذا القياس مع بيانات سابقة قام بها باحث آخر مهتم بالموضوع نفسه. إذاً، لا توجد مجموعة ضابطة لمقارنة قياس المجموعة الأولى.

ويعاني التصميم البعدي مشكلات الصدق الداخلي والخارجي، وعدم الجزم بمصداقية الدراسات السابقة، لا سيما إذا ما مرت عليها فترة زمنية طويلة، إلى جانب الافتقار إلى العشوائية وصعوبة ضبط مستويات المتغير المستقل، وبالتالي تصبح عملية استنتاج وجود علاقات سببية أيضاً أمراً ضعيف الاحتمال.

ـ التصميم القبلي البعدي

يشمل هذا التصميم عملية قياس المتغير التابع مرة قبل إجراء الاختبار، وأخرى بعد إجراء الاختبار، وبعدها يقوم الباحث بمقارنة القياسين البعدي والقبلي، ومن ثم يعزى الفرق بين القياسين إلى تأثير المتغير المستقل. ويأخذ هذا التصميم الصيغة التالية:

ق١ م م ق٢

أما في ما يتعلق بالتعرف على تأثير المتغير التجريبي، فإن صيغته تأخذ الشكل التالي:

تأثير المتغير المستقل "م م" = ق٢ ـ ق١

ويعاني التصميم القبلي البعدي عدة مشكلات تتعلق بالصدق الداخلي والخارجي، مثل

---

(٧) سيرمز إلى المتغير المستقل بالرمز (م م)، وإلى القياس الأول للمتغير المستقل بالرمز (ق١)، وإلى القياس الثاني بالرمز (ق٢)، والقياس الثالث بالرمز (ق٣)، وهكذا. كما سنرمز إلى الجماعة أو المجموعة التجريبية بالرمز (ج ت)، والمجموعة الضابطة بالرمز (ج ض).

الأحداث التاريخية، والنضج، وتأثير القيم الإحصائية المتطرفة الدالة على القياس، وتأثير وسائل القياس، والسلوك المصطنع.

ـ تصميم السلاسل الزمنية

يحاول تصميم السلاسل الزمنية تلافي المشكلات المتعلقة بندرة قيام الباحث بعدة قياسات، حيث إن الهدف في إطار هذا التصميم يتمثل في أخذ الباحث لأكثر من قياس قبلي وبعدي. وبالرغم من أن تصميم السلاسل الزمنية يقتصر على مجموعة واحدة، فإنه يشمل عادة ثلاثة قياسات قبلية ومثلها بعدية. وقد تمتد القياسات القبلية والبعدية في بعض الحالات إلى مئة قياس نصفها قبلي ونصفها الأخر بعدي. ويأخذ تصميم السلاسل الزمنية عادة الصيغ التالية:

ق١ ق٢ ق٣ م م ق٤ ق٥ ق٦

ق١ م م ق٢ ق٣ ق٤

ق١ ق٢... ق٥٠ م م ق٥١ ق٥٢... ق١٠٠

وتسمح الاختبارات القبلية للباحث بأن يحدد الاتجاه الذي يأخذه المتغير التابع، وهي اتجاهات قد تجسد وجود علاقة خطية موجبة أو سالبة، أو علاقة متذبذبة. ويتميز تصميم السلاسل الزمنية عن بقية التصاميم السابقة بأنه يمكن الباحث من معرفة مسار الاتجاه وطبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات، مثل معدل حوادث السيارات ومعدلات البطالة والتضخم. لكن تصميم السلاسل الزمنية يعاني أيضاً مشكلات الصدق الداخلي والخارجي، لا سيما الأحداث التاريخية؛ عدم كفاية وتغيير أدوات القياس؛ الافتقار إلى المجموعة الضابطة؛ تأثير تجربة هوترن أو السلوك المصطنع، وطول الفترة الزمنية التي تأخذها القياسات المتعددة.

ـ التصميم بعلاقة الارتباط

يتسم هذا التصميم بغلبة طابع الملاحظة، حيث إن الباحث لا يمكنه أن يتحكم أو يتدخل أو يؤثر على عملية القياس، التي تتحدد بناء عليها علاقة أو علاقات الارتباط بين المتغيرات. فالقياسات يتم أخذها من خلال الملاحظة المباشرة، أو من خلال الاستبيان، أو بيانات منشورة. ويشمل التصميم بعلاقة الارتباط تصميمين فرعيين هما:

أ ــ التصميم القطاعي

ب ــ تصميم الجماعة

● التصميم القطاعي

يتسم التصميم القطاعي بالبساطة، نظراً إلى أن قياس المتغيرين التابع والمستقل يتم مرة واحدة وفي نفس الوقت. ويلجأ عموماً العديد من الباحثين في إطار العلوم الاجتماعية

إلى هذا التصميم عندما ينخرطون في دراسات حقلية تصعب فيها السيطرة على سلوك المبحوثين. لكن التصميم القطاعي قد يتسم بالتعقيد عندما ينصب اهتمام الباحث على اختبار تأثير عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع، وعليه فإن الباحث قد لا يجد بداً من تطبيق تقنية التحليل العاملي (Factor Analysis)، حيث يمكن ترتيب علاقات الارتباط القوية في عامل، والعلاقات المتوسطة في عامل ثان، والعلاقات الضعيفة في عامل ثالث، وهكذا. ويلاحظ على تطبيق تقنية التحليل العاملي مدى انفراد ما يعرف بالعامل الأول بشرح أكبر مستوى من التباين، يليه في المرتبة العامل الثاني فالثالث وهكذا.

ويمكن للباحث في حالة الفرضية السببية أن يستخدم تقنية معامل الانحدار (Multiple Regression)، لكي يتوصل إلى تأكيد وجود علاقة ما بين المتغيرات، وبالتالي يمكن التنبؤ بالمتغير التابع من خلال المتغير المستقل. وتأخذ معادلة الانحدار عموماً الصيغة التالية:

$$Y = Bo + B1X1 + ... + BnXn$$

ويعاني التصميم القطاعي نقاط ضعف، مثله في ذلك مثل التصاميم الأخرى، ومن ذلك:

١ ـ اقتصار التصميم القطاعي على تحديد أو عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات، نظراً إلى أن عملية القياس تؤخذ مرة واحدة وفي وقت واحد لكل من المتغير المستقل والتابع. وبالرغم من ضعف تأثير العامل التاريخي على التصميم القطاعي، نظراً إلى اقتصار هذا التصميم على قياس واحد، فإن تأثير العامل التاريخي يعتبر أمراً وارداً.

٢ ـ إن افتقار التصميم القطاعي إلى اختبار قبلي ومجموعة ضابطة قد يضعف من هذا التصميم، وبالتالي يجعل نتائجه موضع تساؤل.

٣ ـ إن حرص المبحوثين على وجود توافق واستمرارية في إجاباتهم من خلال الاستبيان البريدي والمقابلة، قد يترتب عليه وجود علاقات ارتباط قوية لا تتمشى والواقع المعيش. فالتحيز في إطار الاستبيان البريدي والمقابلة يعتبر أمراً مشاعاً، وبالتالي تكون علاقات الارتباط قوية ومبالغاً فيها.

١ ـ تأثير الظروف المصطنعة على إجابات المبحوثين، وهذا قد يؤثر على آرائهم ومن ثم إجاباتهم فيما بعد.

● تصميم الجماعة

يعتبر تصميم الجماعة تصميماً قطاعياً يأخذ في الحسبان عامل الزمن، الأمر الذي يعني وجود أكثر من قياس خلافاً لما هو موجود في إطار التصميم القطاعي السالف الذكر. وبالرغم من تعدد القياسات في إطار تصميم الجماعة، فإنه ليس في إمكان الباحث أن يتحكم في التأثيرات التي يتركها المتغير المستقل على المبحوثين.

وما دام تصميم الجماعة يمكن الباحث من إجراء قياس قبلي إلى جانب ضبط العلاقة في إطار جماعة تجريبية، فإن الأدبيات تؤكد أنه يمكن التوصل إلى نتائج يعول

عليها، الأمر الذي يعني أن تصميم الجماعة يعتبر من أفضل التصاميم غير الإمبيريقية. ويأخذ تصميم الجماعة عموماً الصيغة التالية:

ق١ ق٢...... ق ن

ويمكن للباحث في إطار تصميم الجماعة أن يلاحظ عبر الزمن مدى تأثير التغيير في مستوى معين من مستويات المتغير المستقل على المتغير التابع في أوقات مختلفة قد تمتد إلى خمسة وعشرين عاماً كما هو الحال في دراسة كيني.

ولا يخلو تصميم الجماعة من نقاط ضعف، لعل أهمها طول الفترة الزمنية التي يقضيها الباحث في إطار تصميم الجماعة وما يتطلبه ذلك من جهد ووقت، إلى جانب تأثير العامل التاريخي، ومشكلات أدوات القياس، والغياب، وتأثير السلوك المصطنع.

- تصميم دراسة الحالة

يعتبر تصميم دراسة الحالة من أكثر التصاميم استخداماً في إطار علم السياسة على وجه الخصوص، والعلوم الاجتماعية على وجه العموم. ويعرف روبرت ين دراسة الحالة، بأنها عبارة عن بحث إمبيريقي يتمكن الباحث من خلاله من تحقيق الآتي[٨]:

١ ـ القيام بدراسة ظواهر معاصرة في إطار بيئتها الطبيعية.

٢ ـ القيام برسم الحدود الفاصلة بين الظاهرة المراد دراستها والبيئة الطبيعية للظاهرة.

٣ ـ إمكانية الاستعانة بمصادر متعددة للتدليل على مصداقية أو عدم مصداقية فرضية مثارة.

يتضح مما سبق أن التعريف السابق يميز بين الدراسات التاريخية التي تركز على دراسة جذور موضوع أو حالة معينة، وتصميم دراسة الحالة الذي يركز على دراسة ظاهرة معاصرة في إطار بيئتها الطبيعية، وبالتالي فإن روبرت ين يميز بين الدراسات التاريخية غير الميدانية ودراسة الحالة الميدانية.

ولا يتمكن الباحث في إطار تصميم دراسة الحالة من تحديد مفردات العينة عشوائياً، ولا الحالات التي تتعرض للمتغير التجريبي، ولا المجموعة الضابطة، ولا التحكم في مستويات المتغير المستقل، ولا السيطرة على البيئة الطبيعية للحالة كما يفعل عالم الطبيعة مثلاً، وبالتالي فهي لا تعد بحثاً إمبيريقياً.

لكن تصميم دراسة الحالة يقترب من التصميم شبه الإمبيريقي، وذلك عندما ينجح

---

(٨) Robert K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods*, foreword by Donald T. Campbell, Applied Social Research Methods Series; v. 5, rev. ed. (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989).

الباحث في اختبار حالة أو حالات تتسم بوجود مستويات مختلفة للمتغير المستقل مع وجود نفس القيم للمتغيرات الضابطة الهامة. وتتفاوت عموماً اهتمامات الباحثين في إطار تصميم دراسة الحالة من مجرد التركيز على مستوى تحليل معين إلى اختبار مصداقية فرضية أو نظرية معينة، أو تأكيد اختلاف وخصوصية حالة دراسة عن غيرها من الحالات المتشابهة الأخرى، أو لاستطلاع ووصف وتحليل ظاهرة معينة. كما يشمل تصميم دراسة الحالة عدة أنماط للحالات، والتي منها: دراسة الحالة الواحدة بالتفصيل، دراسة حالات مقارنة، أو دراسة جزء أو مستوى معين من مستويات الحالة.

ويعاني تصميم دراسة الحالة نقاط ضعف لعل أهمها ما يتعلق بالصدق الداخلي والخارجي، مثل التاريخ، النضج، السلوك المصطنع، أخطاء التحيز والقياس. كما يفتقر تصميم دراسة الحالة إلى الدليل القاطع عند تقديم الأدلة، إلى جانب عدم القدرة على التعميم. كما يحتاج الباحث في إطار هذا التصميم إلى وقت وجهد وإمكانيات كبيرة قد لا تتوفر للباحث.

التصاميم شبه الإمبيريقية

إن مشكلات الصدق الداخلي تعتبر أقل وطأة في إطار التصاميم شبه الإمبيريقية مقارنة بالتصاميم غير الإمبيريقية، حيث يلاحظ أنها لا تتطلب بالضرورة العشوائية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في الغالب على وجود احتمالات للتأثير وليس على شواهد إمبيريقية وأساليب لتحليل البيانات. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى مجموعة التصاميم شبه الإمبيريقية التالية:

١ ـ التصميم الاسترجاعي.

٢ ـ تصميم المجموعات المتعارضة.

٣ ـ التصاميم المختلفة الاتجاه.

٤ ـ تصميم ضبط السلاسل الزمنية.

٥ ـ التصاميم المشتركة.

ـ التصميم الاسترجاعي

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن التصاميم شبه الإمبيريقية ما يعرف بالتصميم الاسترجاعي (Ex Post Facto Design). ويمكن تعريف التصميم الاسترجاعي على أنه عبارة عن عملية بحث علمية منظمة لا يتمكن فيها الباحث من التحكم في المتغيرات المستقلة، نظراً إلى أن تأثيراتها على المتغير التابع قد حدثت بالفعل، أو نظراً إلى أنه يصعب التحكم بها والسيطرة عليها، أو أن الباحث يمكنه بطريقة غير مباشرة تحديد علاقة التداخل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن هذا التعريف يمكن القول إنه بينما يلاحظ أن الباحث في إطار التصميم الإمبيريقي يمكنه تحديد العلاقة السببية بين

المتغيرين المستقل والتابع، فإن الباحث الذي يتبنى التصميم الاسترجاعي وغيره من التصاميم شبه الإمبيريقية لا يمكنه القيام بذلك، وبالتالي فإن محور تركيزه ينصب على إمكانية تحديد وجود علاقة بين متغيرات الدراسة. ويأخذ التصميم الاسترجاعي الصيغة التالية:

م م١ ق١ مقارنة

م م٢ ق٢

فالباحث يهدف في إطار التصميم الاسترجاعي إلى إجراء مقارنة بين علاقة متغيرات مستقلة بالمتغير التابع، وذلك عن طريق مقارنة مجموعتين غير عشوائيتين، ومن أمثلة ذلك اختيار مجموعتين من المدخنين بقصد تحديد علاقة التدخين بسرطان الرئة. وبينما يمكن أن تكون المجموعة الأولى من المدخنين المصابين بسرطان الرئة، يلاحظ أن المجموعة الثانية قد تضم مدخنين غير مصابين بالمرض. ويمكن للباحث إجراء عملية المقارنة، ولكنه لن يتمكن في إطار هذا التصميم من الوصول إلى نتيجة سببية نظراً إلى القيود المقترنة بالتصاميم شبه الإمبيريقية. وما دام التصميم الاسترجاعي يفتقر إلى العشوائية وإمكانية التعريض للمتغير المستقل، فقد يضطر الباحث إلى اللجوء إلى اختيار عينات لغرض التحليل، وذلك بغرض إجراء مقارنة بين المتغيرات التي يتوقع أن تكون لها علاقة بالمتغير التابع «الإصابة بسرطان الرئة». عليه، يمكن للباحث إجراء مقارنات تتعلق مثلاً: بالسن، نظام الأكل، تلوث البيئة، عدم ممارسة الرياضة.

وما دام هدف الباحث في إطار التصميم الاسترجاعي يتمثل في إجراء مقارنات بقصد تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، فإنه يتحتم اختيار مجموعتين متكافئتين تأخذان في الحسبان كل المتغيرات المستقلة ذات العلاقة. لكن ما دام اختيار المجموعتين يتم على أساس غير عشوائي، فإن المتطوعين قد يستجيبون بطريقة تجافي الحقيقة. باختصار، إن الباحث في إطار التصميم الاسترجاعي لا يمكنه إجراء المقارنة بين كل المتغيرات المستقلة ذات العلاقة من ناحية، ولا يمكنه الجزم بأن متغيراً معيناً قد يعتبر أهم من متغير أو متغيرات أخرى.

إن اهتمام الباحث في إطار التصميم الاسترجاعي ينصب إذاً، أولاً على ملاحظة المتغير التابع، ثم يتمحور ثانياً على دراسة المتغيرات المستقلة التي يمكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع، على اعتبار أن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قد حدثت بالفعل، وأنه لا يستطيع بالتالي التحكم في المتغيرات المستقلة أو ضبط العلاقة بين المتغيرات. ففي العالم أو البيئة الحقيقية التي تعتبر محور تركيز التصميم الاسترجاعي لا يمكن تحقيق أهداف التصاميم العلمية، متمثلة في العشوائية التي تعطي فرصة متساوية لكل مفردة في مجتمع البحث بأن تكون ممثلة في عينة الدراسة، إلى جانب عدم القدرة على ضبط المتغيرات المستقلة الأخرى ذات العلاقة بالتصميم.

ـ تصميم المجموعات المتعارضة

يتم اللجوء إلى تصميم المجموعات المتعارضة أو المتضادة عندما يتعلق الأمر بإجراء مقارنة بين مجموعات متضادة، مثل إجراء مقارنة بين الذكور والإناث، أو المسلمين واليهود. وقد تكون المقارنة بين مجموعات متجانسة، مثل الإناث أو الأغنياء. ولكن قد تنتفي العلاقات السببية عندما يلجأ الباحث عموماً إلى مقارنة المجموعات المتعارضة، حيث يلاحظ أن الاختلاف الناتج عن القياس البعدي للمجموعات المتضادة قد يُعزى إلى اختلاف الجنسين وليس بالضرورة إلى تأثير المتغير المستقل. ويأخذ عموماً تصميم المجموعات المتعارضة الصيغة التالية:

ق١

ق٢

ق٣

.

ق ن

حيث إن **ق١**، **ق٢**، **ق٣** تعني قياس المجموعات الأولى والثانية والثالثة على التوالي. وللتعرف على المقاييس المختلفة للمجموعات، فإن الباحث يلجأ إلى استخدام بعض أساليب النزعة المركزية، مثل المتوسط الحسابي. لكن نظراً إلى اختلاف المجموعات المتعارضة، فإن الصعوبات التي تواجه الباحث تكمن في التعرف على أسباب الاختلافات بين المجموعات. فقد ترجع أسباب اختلاف المجموعات إلى عدم دقة القياسات لا إلى وجود تباينات حقيقية.

ولكي يقلل الباحث من وجود الاختلافات بين المجموعات، فإنه قد يلجأ إلى الحصول على أدلة ومعلومات إضافية بشكل مستمر بخصوص الاختلافات المفترضة، وإجراء مقارنات بين الأفراد المتشابهين في إطار المجموعات المتعارضة، وإجراء العديد من الاختبارات القبلية والبعدية بغض النظر عن وجود أو عدم وجود تأثير للمتغير المستقل. يتضح مما سبق، أن تصميم المجموعات المتعارضة يعتمد على إجراء مقارنات، ولكنه يفتقر في الوقت نفسه إلى العشوائية، الأمر الذي ينتج عنه عدم القدرة على تعميم النتائج. فالمجموعات في إطار تصميم المجموعات المتعارضة تتشكل على أساس تطوعي لا على أساس عشوائي.

ـ التصاميم المختلفة الاتجاه

تهدف التصاميم المختلفة الاتجاه إلى تعريض الأفراد بشكل موجه ومنتظم لعدة مثيرات أو اختبارات مختلفة حتى يمكن تقييم علاقاتها السببية. وما دامت التصاميم المختلفة الاتجاه تتم بشكل موجه ومنتظم، فإنها قد تأخذ فترة زمنية طويلة قد تصل إلى ثلاث سنوات، حيث يتم تعريض مجموعات مختلفة من الأفراد لاختبارات تحت إشراف منظم ومخطط له مسبقاً.

وينطلق الباحثون في إطار التصاميم المختلفة الاتجاه من فرضية أن اختيار مشرفين

لبرامج مختلفة، إلى جانب إمكانية تنويع مثل هذه البرامج للمبحوثين، ستمكن الباحث من التعرف على أنماط البرامج الأكثر فائدة من غيرها. ويتم اختيار المشرفين على المجموعات على أساس تنوع إمكانياتهم وأهدافهم، وبالتالي يتم توزيعهم على المجموعات وفق ترتيبات معينة. ولإجراء عملية مقارنة بين المجموعات، يتم استثناء بعض المجموعات من وجود مشرفين حتى يمكن تقييم مدى أهمية الإشراف على رفع كفاءة المبحوثين. كما لا يتم تعريض بعض المجموعات للمثير أو المتغير المستقل حتى تكون بمثابة مجموعات ضابطة.

وتعاني التصاميم المختلفة الاتجاه عموماً العديد من الانتقادات، لعل أهمها الافتقار إلى الضبط والتحكم في المتغيرات والعشوائية، حيث إن المجموعات تختار على أساس تطوعي. كما تفتقر المجموعات إلى التماثل، وبالتالي يصعب على الباحث تعميم النتائج. كما أن وجود مشرفين مختلفين على المجموعات قد يؤدي إلى عدم توحيد وسائل القياس، الأمر الذي يعني وجود تباين في تأثير المتغير المستقل على المجموعات التجريبية والضابطة معاً.

ـ تصميم ضبط السلاسل الزمنية

يستخدم تصميم السلاسل الزمنية في إطار البحوث شبه الإمبيريقية عندما لا يتمكن الباحث من إجراء مقارنات بين المجموعات بقصد تقييم العلاقة السببية بين المتغيرين التابع والمستقل. فيمكن للباحث في إطار تصميم السلاسل الزمنية أن يجري اختبارات قبلية وبعدية حتى يمكن التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات محل الاهتمام والدراسة. ويقوم الباحث في إطار هذا التصميم بإجراء ثلاثة اختبارات قبلية ومثلها بعدية، وذلك على النحو التالي:

ق١ ق٢ ق٣ م م ق٤ ق٥ ق٦

ويمكن للباحث في إطار تصميم السلاسل الزمنية عموماً الفصل بين المؤثرات الجانبية وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ومن مزايا تصميم السلاسل الزمنية أيضاً تمكين الباحث من التعرف على احتمال تأثير المتغير المستقل على مراحل القياس المختلفة، حيث يمكن مثلاً حساب ذلك من خلال الصيغة التالية:

تأثير المتغير المستقل = م ق٤ ـ م ق٣

لكن تصميم السلاسل الزمنية يعاني مشكلات الصدق الداخلي والخارجي، مثل العامل التاريخي. وللتقليل من تأثير العامل التاريخي، فقد يضطر الباحث إلى حساب الفرق بين كل اختبارين متلاحقين، وذلك على النحو التالي:

تأثير المتغير المستقل = م ق٣ ـ م ق٢
= م ق٤ ـ م ق٣
= م ق٥ ـ م ق٤

وهناك أسلوب آخر لرفع كفاءة السلاسل الزمنية، ويتمثل في محاولة ضبط العوامل التاريخية المؤثرة على المتغير التابع، وبالتالي يطلق على ذلك تصميم ضبط السلاسل

الزمنية. إذاً، فتصميم ضبط السلاسل الزمنية لا يسمح فقط بضبط العوامل التاريخية والنضج، ولكنه يسمح أيضاً بإجراء قياسات قبلية وبعدية ومجموعات مقارنة، وهذا ما يميزه عن تصميم السلاسل الزمنية غير الإمبيريقية. فلقد اتضح لكامبل أن تأثير العوامل التاريخية، مثل المناخ والثلوج، وإجراءات السلامة في السيارات كانت سبباً في ارتفاع معدلات الحوادث في ولاية كونكتيكت مقارنة ببقية الولايات الأمريكية الأخرى.

ـ التصاميم المشتركة

لقد لاحظنا أن لكل تصميم من التصاميم السالفة الذكر في إطار الدراسات شبه الإمبيريقية خصوصية تميزه عن غيره. لكن ما يميز التصاميم المشتركة عن غيرها يتمثل في إمكانية الجمع بين أكثر من تصميم في نفس الوقت. عليه، فإن إمكانية الجمع بين أكثر من تصميم تمكن الباحث من الاستفادة من المزايا وتجنب نقاط الضعف بقدر الإمكان. ويعتبر روبرت بورش من أبرز المتحمسين لتطبيق التصاميم المشتركة(٩). وتمكن التصاميم المشتركة عموماً الباحث من الحصول على نتائج قابلة للتعميم. وتستخدم التصاميم المشتركة عادة في إطار الدراسات المتسمة بالتعقيد، لا سيما تلك الدراسات التي يسعى الباحث إلى دراسة بعض عناصرها إمبيريقياً وبعضها الآخر شبه إمبيريقي.

ومن أمثلة الدراسات التي استخدمت أكثر من تصميم، الدراسة التي قام بها سالك عن لقاح الفاكسين في العديد من الولايات الأمريكية خلال عام ١٩٥٤. فلقد شملت دراسة الفاكسين عموماً مجموعة تجريبية ومجموعتين ضابطتين تم اختيارها على أساس تطوعي لا عشوائي. ولتفادي إشكالية الافتقار إلى العشوائية، تم تطبيق تصميم آخر، يتمثل في تلقيح نصف التلاميذ المتطوعين في جميع المجموعات باللقاح، وتم استثناء النصف الآخر، وبالتالي يلاحظ أن هذه الدراسة قد طبقت بالفعل تصميمين مختلفين حتى يمكن التعرف على تأثير المتغير المستقل.

وبالرغم من أن التصميم الأول الذي اعتمد على مجموعة تجريبية ومجموعتين ضابطتين يعتبر تصميماً متحيزاً، فإنه يلاحظ أن التصميم الثاني، الذي تعتبر مجموعته التجريبية أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث واشتمل على مجموعة ضابطة، يعتبر تصميماً أكثر موضوعية. لكن إجراء مقارنة بين نتائج التصميمين، أكد أن نتائج كل منهما مكمل في واقع الأمر للآخر، وأن استراتيجية الجمع بين أكثر من تصميم تعتبر من أفضل التصاميم شبه الإمبيريقية المتاحة للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية.

التصاميم الإمبيريقية

تؤكد أدبيات البحث العلمي وجود أربعة عناصر تحدد ما إذا كان البحث إمبيريقياً أو

(٩) Robert F. Boruch, *Social Experimentation: A Method for Planning and Evaluating Social Intervention* (New York: Academic Press, [1976]).

غير إمبيريقي. فالشكل الرقم (٢) يشير إلى وجود أربعة عناصر أساسية لكي تتسم عملية تصميم البحث بالإمبيريقية، وبالتالي فإن غياب أحد أو بعض هذه العناصر يجعل عملية التصميم تتسم بشبه الإمبيريقية أو غير الإمبيريقية. إن توفر العناصر الأربعة، المشار إليها في الشكل الرقم (٢)، يقود الباحث إلى إمكانية الجزم بوجود علاقة سببية بين المتغيرين المستقل والتابع، وعليه فإن غياب أحدها أو بعضها يبعد الباحث عن تحقيق مثل هذا الهدف. كما أن تمكن الباحث من تحديد العناصر الأربعة المتمثلة في: المقارنة، والتحكم، والضبط، والتعميم، تساعده إذاً على التأكيد أو الجزم بوجود علاقة سببية بين متغيري الدراسة، حيث يلاحظ مثلاً أن تحقق عنصر المقارنة يساعد الباحث على الجزم بوجود ووضوح العلاقة بين المتغيرات في إطار تسلسل زمني محدد.

وكما يشير الشكل الرقم (٢)، فإن عناصر تصميم البحث الإمبيريقي تتمثل في أربعة عناصر أساسية، هي على التوالي[١٠].

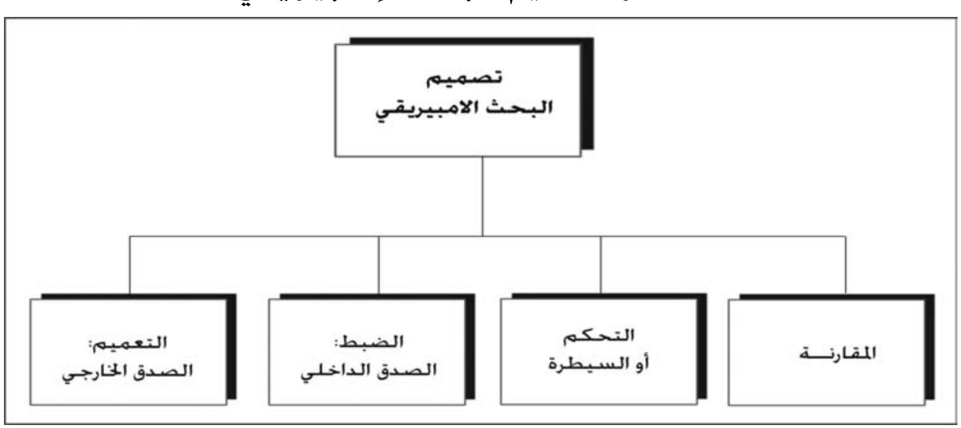
١ ـ المقارنة (Comparison).

٢ ـ التحكم (Manipulation).

٣ ـ الضبط (Control).

٤ ـ التعميم (Generalization).

الشكل الرقم (٢)
عناصر تصميم البحث الإمبيريقي



(١٠) Chava Nachmias and David Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences*, alternate 2nd ed. without statistics (New York: St. Martin's Press, 1981); Thomas D. Cook and Donald T. Campbell, *Quasi-experimentation: Design and Analysis Issues for Field Settings* (Chicago, IL: Rand McNally College Pub. Co., 1979), and William R. Shadish, Thomas D. Cook and Donald T. Campbell, *Experimental and Quasi-experimental Designs for Generalized Causal Inference* (Berkeley, CA: Houghton Mifflin Company, 2002).

وتنقسم التصاميم الإمبيريقية عموماً إلى أربعة أنماط رئيسية، وهي:

١ ـ التصاميم الإمبيريقية بمجموعتين، وهي:

أ ـ التصميم القبلي

ب ـ التصميم البعدي

٢ ـ التصاميم الإمبيريقية بأكثر من مجموعتين، وتشمل:

أ ـ التصميم القبلي البعدي

ب ـ تصميم السلاسل الزمنية

٣ ـ التصاميم الحقلية أو الميدانية

٤ ـ التصاميم العاملية، والتي تشمل بدورها سبعة أنماط فرعية، وهي:

أ ـ تصميم ٢ x ٢

ب ـ تصميم سولومون

ج ـ تصميم M x N

د ـ التصميم بمتغيرين مستقلين

هـ ـ التصميم التصاعدي

و ـ التصميم بالمتغيرات الإضافية

ز ـ التصاميم المتعددة الأوج.

وتعتبر التصاميم بمجموعتين من أبسط أنواع التصاميم الإمبيريقية، حيث إن الباحث يجعل إحدى المجموعتين تجريبية والأخرى ضابطة. ويقتصر المتغير المستقل في إطار التصاميم الإمبيريقية على أعضاء المجموعة ومستويين من مستويات التغيير، حيث يأخذ الصيغة التالية:

م م١ ق١

م م٢ ق٢

حيث إن م م١، م م٢ تعكس قيم أو المستويين الأول والثاني للتغير في المتغير المستقل، وإن ق١، ق٢ يعتبران اختبارين للمتغير التابع. وتتوفر شروط العشوائية، وتحديد وضبط المتغيرات، والمقارنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة على التصاميم بمجموعتين، الأمر الذي يجعلها تتميز عما سبق ذكره من تصاميم شبه إمبيريقية أو غير إمبيريقية.

وتتعرض التصاميم الإمبيريقية بمجموعتين لجملة من الانتقادات يمكن تلخيصها في التالي:

١ ـ إمكانية تحيز الباحث في أثناء اختيار أعضاء المجموعتين، نظراً إلى عدم القدرة على الاختيار العشوائي للمجموعات في جميع الأحوال. ولكي يدعم الباحث دراسته في مثل

هذه الحالة، يمكنه اختيار مجموعتين متطابقتين من ضمن الأفراد المتطوعين، إلى جانب اختياره قضايا متقاربة أو متشابهة من ضمن القضايا المتوفرة.

٢ ـ الغياب أو الوفاة التجريبية، وما ينتج عن ذلك من انسحاب الأفراد من المجموعات المختارة عشوائياً.

أما التصاميم الإمبيريقية بأكثر من مجموعتين، فهي تشمل أيضاً متغيرين، تابع ومستقل، يخضعان للقياس مرة أو أكثر. كما يلاحظ أن المقارنة بين المجموعات تشمل أكثر من مجموعتين.

وتأخذ التصاميم الإمبيريقية بأكثر من مجموعتين الصيغ التالية:

١ ـ التصميم البعدي: **م م١ ق١**

م م٢ ق٢

م م ن ق ن

٢ ـ التصميم القبلي ـ البعدي: **ق١ م م١ ق٢**

ق١ م م٢ ق٢

ق١ م من ق٢

٣ ـ تصميم السلاسل الزمنية: **ق١ ق٢ ق٣ م م١ ق٤ ق٥ ق٦**

ق١ ق٢ ق٣ م م٢ ق٤ ق٥ ق٦

أما التصاميم العاملية، فإنها تحتوي على أكثر من متغير مستقل على عكس التصاميم السالفة الذكر. وتتميز التصاميم العاملية عن سابقيها في أنها تهدف إلي تحديد التأثيرات المشتركة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وتصنف في العادة المتغيرات المستقلة في إطار عوامل متميزة حتى تسهل عملية تحليلها ومقارنتها. ومن أمثلة التصاميم العاملية، التصميم بأربع مجموعات حيث يشمل مجموعتين تجريبيتين ومجموعتين ضابطتين، ويأخذ الصيغة التالية:

المجموعة أ ق١ م م١ ق٢

ب ق١ ـ ق٢

ج ـ م م١ ق٢

د ـ ـ ق٢.

وأخيراً، فإن التصاميم المتعددة الأوجه لا تحتوي فقط على أكثر من متغير مستقل، ولكنها تحتوي أيضاً على أكثر من متغير تابع تمشياً مع تعقد الظواهر التي يدرسها الباحث، في إطار العلوم الاجتماعية. ويلاحظ أن التصاميم الإمبيريقية يمكن أن تتحول إلى التصميم المتعدد الأوجه في حالة احتوائها على أكثر من متغير تابع.

خاتمــة

يتضح مما سبق أن التصاميم الإمبيريقية أكثر تطبيقاً في إطار العلوم الطبيعية وبعض العلوم الاجتماعية الأكثر تقدماً في منهجية البحث العلمي، مثل علم النفس. ويلاحظ أيضاً أن استخدام البحوث الإمبيريقية يقل في إطار علم السياسة، بالرغم من أن بعض الدراسات السلوكية قد نجحت في هذا المجال. عليه، فإن أكثر التصاميم استخداماً تتمثل في التصاميم غير الإمبيريقية وشبه الإمبيريقية، وبالتالي فإن التركيز قد انصب على ذلك.

لكن المتتبع لأدبيات علم السياسة، يلاحظ بجلاء أن الكتب والمقالات المنشورة خاصة في الولايات المتحدة تجسد الأنماط المختلفة لتصاميم البحث العلمي. فبينما تركز الأدبيات الكلاسيكية على التصاميم غير الإمبيريقية، يلاحظ أن المدرسة السلوكية تهتم بالتصاميم الإمبيريقية. فالمتتبع لمنشورات **المجلة الأمريكية للعلوم السياسية** *(American Political Science Review)* و**مجلة الرأي العام** *(Public Opinion Quarterly)* يلاحظ إلى حد كبير تطبيق بحوثها للتصاميم الإمبيريقية وشبه الإمبيريقية.

ولكننا لا نلاحظ هذا التنوع والتوازن من الأبحاث في مجال الأدبيات العربية المنشورة، سواء أكانت كتباً أم دوريات. فالعديد من المنشورات العربية تركز على التصاميم غير الإمبيريقية، لا سيما تصميم دراسة الحالة أو التصميم البعدي بمقارنة نتائج سابقة. ولا شك أن الباحث العربي يفتقر إلى البيئة البحثية الملائمة التي تمكنه من إجراء أبحاث إمبيريقية، مثل الأبحاث المتعلقة باستطلاعات الرأي العام أو السلوك التصويتي، وبالتالي يلاحظ عدم وجود دوريات متخصصة في الدراسات الإمبيريقية. ويلاحظ في هذا السياق أن العديد من الدوريات العربية، مثل: مجلة **المستقبل العربي**، ومجلة **السياسة الدولية**، و**مجلة العلوم الاجتماعية** التي تصدر في الكويت، تقوم بنشر دراسات ومقالات ذات طابع إمبيريقي وشبه إمبيريقي.

كما أن **المجلة العربية للعلوم السياسية** تلبي في الوقت الحالي تطلعات الباحثين العرب الطامحين إلى الرقي بعلم السياسة العربي، حيث إنها تقوم بنشر الأبحاث السياسية التي تمثل التصاميم البحثية بأنواعها المختلفة. فالمجلة هذه تعتبر منبراً للمتخصصين العرب في مجال علم السياسة، وبالتالي فإن منشوراتها تجسد الاتجاهات الفكرية والبحثية المختلفة لعلماء السياسة العرب أينما كانوا ■

مراجع إضافية

بدران، ودودة (محرر). **البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

ـــــ . **تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

الساعاتي، حسن. **تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢.

Babbie, Earl R. *The Practice of Social Research*. 2nd ed. Belmont, CA: Wadsworth Pub. Co., 1979.

Bailey, Kenneth D. *Methods of Social Research*. New York: Free Press, 1978.

Barlow, David H. and Michel Hersen. *Single Case Experimental Designs: Strategies for Studying Behavior Change*. 2nd ed. New York: Bergamot Press, 1984. (Pergamon General Psychology Series; 56)

Blalock, Hubert M. (Jr.). *Causal Inferences in Non-experimental Research*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, [1964].

Campbell, Donald T. «Quasi- Experimental Design.» in: David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*. New York: Macmillan and Free Press, 1968. Vol. 5.

______. «Reforms as Experiments.» in: Francis G. Caro (ed.) *Readings in Evaluative Research*. New York: Russell Sage Foundation, 1971.

Carmines, E. G. and R. A. Zeller. «Reliability and Validity Assessment.» in: *Sage University Papers Series: Quantitative Applications in the Social Sciences*. Beverly Hills: Sage Publications, 1979. Vol. 07-017.

Chatfield, C. *The Analysis of Time Series: Theory and Practice*. London: Chapman and Hall; New York: Wiley, 1975. (Monographs on Applied Probability and Statistics)

Cohen, Jacob and Patricia Cohen. *Applied Multiple Regression/Correlation Analysis for the Behavioral Sciences*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1975.

Cozby, Paul C. *Methods in Behavioral Research*. 7th ed. Boston, MA: McGraw-Hill, 2003.

Experimentation and Simulation in Political Science (conference). Edited by J. A. Laponce and Paul Smoker. [Toronto, Buffalo]: University of Toronto Press, [1972].

Isaak, Alan C. *Scope and Methods of Political Science: An Introduction to the Methodology of Political Inquiry*. 4th ed. Homewood, IL.: Dorsey Press, 1985. (Dorsey Series in Political Science)

Johnson, Janet Buttolph and Richard A. Joslyn. *Political Science Research Methods*. 2nd ed. Washington, DC: Congressional Quarterly Press, 1991.

Kerlinger, Fred N. *Foundations of Behavioral Research*. 2nd ed. New York: Holt, Rinehart and Winston, [1973].

Nathan, H. Swan and J. Algina. «Analysis of Quasi-experimental Time Series Design.» *Multivariate Behavioral Research*: vol. 12, 1977.

Rosenthal, Robert. *Experimenter Effects in Behavioral Research*. New York: Appleton-Century-Crofts, [1966]. (Century Psychology Series)

Simon, Julian L. *Basic Research Methods in Social Sciences: The Art of Empirical Investigation*. 2nd ed. New York: Random House, 1978.

Solomon, R. L. «An Extension of Control Group Design.» *Psychological Bulletin*: vol. 46, March 1949.

Wysocki, Diane Kholos. *Readings in Social Research Methods*. 2nd ed. Belmont, CA: Wadsworth/Thomson Learning, 2004. (Wadsworth Sociology Reader Series)

جذور العمل السياسي في العراق (١٩٢٢ ــ ١٩٥٤)

سمير عبد الرسول العبيدي

قسم الدراسات التاريخية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،
جامعة المستنصرية، بغداد.

مقدمــة

بدأت الأفكار والمبادىء السياسية والنظريات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي ظهرت في البلدان الأوروبية، تتسرب إلى العراق، في أوائل العشرينيات على نطاق محدود[١]. ويذهب بعض الكتّاب إلى القول إن جماعة من الكاظمية، في بغداد، تقدمت في أوائل آب/أغسطس ١٩٢١، بطلب إنشاء حزب سياسي باسم حزب النهضة، إلى المندوب السامي، إلا أن دار الاعتماد كان رأيها واضحاً بتأجيل الحياة الحزبية، فبعث المندوب السامي بمذكرة إلى مجلس الوزراء بهذا المعنى، فاجتمع المجلس في ١٩٢١/٨/١١، وقرّ رأيه بتأجيل قيام الأحزاب إلى ما بعد صدور قانون خاص ينظّم شؤونها[٢].

ومع تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في ١٩٢١/٨/٢٣، أخذت قوى داخلية ناشئة تنمو بسرعة في المدن، وبصفة خاصة في العاصمة بغداد. ويعود ذلك إلى:

١ ــ ازدياد عدد المدارس، وتأسيس المعاهد والمدارس العليا، وانفتاح العراق على العالم الخارجي عن طريق الصحافة، الأمر الذي جعل مفاهيم المجتمع المدني تتغير في المدن بالذات، مع استمرار المدرسة القديمة ذات الطابع الديني، التي تؤثر بقوة في أفكار المثقفين، ولكنها أكثر قوة في الريف وبين العشائر منها في المدن. وفي الواقع، إن المدرستين (الحديثة والقديمة) كانتا من النوع المحافظ، لكنهما تختلفان في مستوى شدّة المحافظة، وكان المثقفون الجدد أكثر ثقة بأنفسهم في قيادة وتوجيه المجتمع نحو الحياة العصرية والتطور.

٢ ــ تأسيس الجيش العراقي، وبروز الضباط كقوة فكرية متقدمة لاحتكاكهم بمظاهر التقدم الحديث، فضلاً عن أنه بحكم المسؤولية العسكرية، فإنهم أكثر أحساساً من التجمّعات الوطنية بالآثار السلبية للاستعمار في هدم المجتمع وتخريب مرتكزاته الأساسية ونهب خيراته.

---

(١) علي كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية** (بغداد: مطبعة الراية، ١٩٨٩)، ص ٩٢.

(٢) عبد الجبار عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨**، سلسلة دراسات؛ ١٥٧ (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨)، ص ٨٩.

٣ ــ كانت الحياة الحزبية ناشئة في العراق، بالرغم من المساهمة العراقية الفعالة في النشاط القومي للجمعيات العربية في العهد العثماني(٣).

من جانبه، كان الملك فيصل الأول يعلم جيداً أن استقلال العراق سيكون متوقفاً على رغبة بريطانيا وسعيها في إنهاء الانتداب، وترشيح العراق عضواً في عصبة الأمم. لذلك كان يريد، من جهة، الحصول على مساندة بريطانيا تجاه العصبة، ويريد من جهة ثانية تكوين معارضة وطنية داخلية ليظهر للبريطانيين ضرورة إجابة المطالب الوطنية العراقية(٤).

ونتيجة لذلك، قرّرت حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية (١٩٢١/٩/١٢ ــ ١٩/٨/١٩٢٢)، أن تسنّ قانون تأليف الجمعيات، الذي ينظّم قيام الأحزاب. ومع أن هذا القانون قد جاء بصياغة حافلة بكثير من القيود، فإن دعاة الحياة الحزبية لم يتأخروا في تقديم طلباتهم إلى وزارة الداخلية. وبصدور القانون في ١٩٢٢/٧/٢(٥)، بدأت الحياة الحزبية في العراق بشكل رسمي(٦).

لم يكن لهذه الأحزاب تأثير كبير في تطور الحياة السياسية في العراق، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، لعل في مقدمتها وحدة أهداف الأحزاب المتضمنة إلغاء الانتداب، والحصول على الاستقلال، وهو ما حدث عقب دخول العراق عصبة الأمم في ١٩٣٢/١٠/٣. كما لم تكن لتلك الأحزاب برامج اقتصادية واجتماعية شاملة، بل الواقع أن هذه الأحزاب كانت سياسية الأهداف، فلما تحققت الأهداف السياسية ماتت موتاً طبيعياً. وهناك بعض الأسباب الثانوية، منها ضعف الأحزاب نفسها، فقد كانت تشكّل بصورة ارتجالية لتحقيق غايات معيّنة، فكانت تعتمد على شخصية بعض مؤسسيها لا على قوة المبادىء، إضافة إلى مقاومة الحكومة للمعارضة، لرغبتها في البقاء في سدّة الحكم(٧).

وعلى الرغم ما تقدم ذكره، يحسب لهذه الأحزاب أنها وضعت اللبنة الأولى للحياة

---

(٣) فاضل محمد حسين البدراني، **الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٩ ــ ٢٠.

(٤) مجيد خدوري، **نظام الحكم في العراق**، نقله مع المؤلف إلى العربية فيصل نجم الدين الأطرقجي، منشورات مجلة المعلم الجديد (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٤٦)، ص ٩٩.

(٥) للتفاصيل، انظر: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٥ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ١١٣ ــ ١١٦.

(٦) عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨**، ص ٩٠. تأسس خلال المدة (١٩٢٢ ــ ١٩٣٥) ١٣ حزباً من دون الأخذ بالحسبان الجمعيات والنوادي السياسية، وأول هذه الأحزاب هو الحزب الوطني العراقي بزعامة محمد جعفر أبو التمن الذي أجيز في ١٩٢٢/٨/٢، وأخرها حزب الإخاء الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني وقد أجيز الحزب في ١٩٣٠/١١/٢٠، وقد بقي يمارس نشاطه السياسي حتى قيام زعيمه ياسين الهاشمي بتأليف وزارته الثانية(١٩٣٥/٣/١٧ ــ ٢٩/١٠/١٩٣٦)، حيث أصدر قراراً بتجميد نشاط الحزب في ١٩٣٥/٤/٢٩. للتفاصيل، انظر: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية: دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ ـ ١٩٥٨** (بيروت: مركز الأبجدية، ١٩٨٠)، ص ٣١ ــ ١١٨.

(٧) خدوري، **نظام الحكم في العراق**، ص ١١٠ ــ ١١١.

الحزبية في العراق، وفي اتجاه مواز أدى التطور الثقافي الذي حدث خلال الثلاثينيات، وزيادة اتصال العراقيين بالعالم الغربي، موطن تلك النظريات والمبادىء السياسية[٨]، التي هي وليدة طبيعية للحضارة الحديثة، إلى تغلغلها في أوساط الطبقة المثقفة، إذ كانت نتيجة طبيعية للتأثيرات الفكرية التي خضع لها المثقفون العراقيون، الذين تلقوا علومهم في البلدان الغربية، وعن طريقهم انتشرت بين أوساط واسعة من الشعب، فراحت بعض الكتل والجماعات والأحزاب السياسية تسترشد بتلك المبادىء والنظريات، وتضمّنها مناهجها في العمل السياسي، وتسعى إلى تطبيقها، إما حرفياً أو بتغيير وتحوير[٩].

أولاً: الاتجاهات السياسية للأحزاب العراقية

على رغم ظهور عدد كبير من الأحزاب في ذلك العهد، إلا أنه لم يتمكّن أحد من وضع تعريف دقيق لمعنى «الديمقراطية» ليكون أساساً أكاديمياً أو دستورياً يعمل به. وبقي المفهوم جامداً، كما فسره توفيق السويدي بالنص الآتي: «الدستورية في البلاد، وهي الديمقراطية البرلمانية الملكية، وتوزيع السلطات ما بين القوات الثلاث، ويستتب الأمر بنوع من التدافع والتجاذب على أن لا يتعدّى كل طرف على ما خطّط له من حدود ضمن الدستور العراقي». وهذا التعريف لم يبلغ في كل الأحوال معنى الديمقراطية الذي يصبو إليه الشعب في إتاحة الفرصة للمعارضة لكي تعبّر عن وجهة نظرها[١٠].

وإذا كانت الأحزاب السياسية التي شهدتها الساحة العراقية قبل عام ١٩٣٩ بهذه الملامح المميزة، فإن ذلك لا يجرّدها من كل فائدة، وإذ نتفق في هذا الصدد مع الرأي القائل: «إن نجاح أو فشل الأحزاب متوقف بالدرجة الأولى على وعي الجماهير وحسابها للأحزاب، وكذلك على قوة الزعامات والعمل مع القاعدة الشعبية»، فإننا نضيف أنه يحسب لها أنها نجحت في ظل إمكانياتها المتواضعة، بأن تبلور عدة اتجاهات سياسية بقيت مهيمنة على الساحة العراقية للمدة (١٩٢٢ ـ ١٩٥٨)، وأهمها[١١]:

١ ـ أحزاب السلطة

سعى رجال السياسة العراقية إلى بناء تأييد لهم، وخاصة في أثناء وجودهم في الحكم، وذلك بإنشاء الأحزاب. فلقد ظهرت بعض هذه الأحزاب على المسرح السياسي حين استلم

(٨) لعل خير مثال على ذلك هو الحزب الشيوعي العراقي الذي بدأ نشاطه في العشرينيات ولكنه عقد اجتماعه التأسيسي في ١٩٣٤/٣/٣١. ونظراً إلى طبيعته السرية فإنه لا يتسنى إدخاله ضمن مادة البحث. للتفاصيل، انظر: سمير عبد الكريم، **أضواء على الحركة الشيوعية في العراق**، قدم له صلاح محمد، ٢ مج (بيروت: دار المرصاد، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)، مج ١، ص ٢٣ ـ ٨٥.

(٩) كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية**، ص ٩٢ ـ ٩٣. للتفاصيل، انظر: طارق علي الهاشمي، **الأحزاب السياسية** (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٨)، ص ٨٨.

(١٠) عبد الغني الملاح، **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١١) عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٧٥.

قادتها مناصب وزارية أو حين ترؤسهم الوزارة أو السيطرة عليها بواسطة أعوانهم[١٢].

لقد اتخذت هذه الأحزاب مواقف إيجابية من القرارات التي كانت تصدرها الحكومة، سواء كانت هذه القرارات تتماشى مع متطلبات المصلحة الوطنية أو تناقضها. ومن هذا يتبيّن أن تأثيرها كان يتمّ بطريقتين، هما: **الأولى**، حينما أصبح الأعضاء الحزبيون أعضاء في الوزارة، كان لا بد للآراء السياسية والالتزام الحزبي من أن ينفد مفعولها وينعدم أثرها في عملية صنع القرارات السياسية. أما الطريقة **الثانية**، فهي الطريقة غير المباشرة، فحينما كان يفوز الحزب الحاكم بالأكثرية في مجلس النواب، تصادق هذه الأكثرية على القرارات التي تقوم السلطة التنفيذية بعرضها عليها[١٣].

لقد شجعت بريطانيا تشكيل هذه الأحزاب، التي تمثل الفئة الحاكمة وتخدم مصالحها بشكل رئيسي. لذا، لم يكن من قبيل المصادفة أن يرافق ظهور هذه الأحزاب نشأة الدولة العراقية منذ بدايتها، وأول هذه الأحزاب هو «الحزب الحر العراقي»، الذي تأسس في ٣/ ١٩٢٢/٩ لدعم حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة (٩/٣٠ ـ ١٩٢٢/١١/١٦)، إلا أن هذا الحزب لم يكتب له الاستمرار، حيث بدأ بالاضمحلال بعد سقوط الوزارة مباشرةً، وانفض عنه ذوي المنافع[١٤].

احتكرت هذه الأحزاب تشكيل الوزارات العراقية طيلة مدة العهد الملكي تقريباً[١٥]، عدا بعض الاستثناءات القصيرة التي اقتضتها ظروف البلاد السياسية. وهكذا تمكّن هذا الفريق من السيطرة على النظام السياسي وجهاز الدولة، بالتعاون مع الإقطاعيين وزعماء العشائر، الذين سيطروا على طبقة الفلاحين، ونجحوا بالاستحواذ على أصواتهم للفوز بعضوية المجلس النيابي.

وعلى الرغم من نجاح هؤلاء باحتكار الحكم، إلا أنهم فشلوا في انتهاج الأسلوب الديمقراطي الصحيح وتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي كانت تتطلبه البلاد، نتيجة لظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية، والخضوع لاستشارة بريطانيا الدولة المنتدبة باعتبارها «مسؤولة عن تقديم المشورة والمساعدة وفقاً لمعاهدة عام ١٩٣٠»، الأمر الذي أدى إلى ظهور وتبلور جماعات سياسية، تسعى إلى تحرير البلاد من النفوذ الأجنبي وإصلاح نظام الحكم بما يضمن للشعب الرفاه والتقدم[١٦].

(١٢) نزار توفيق سلطان الحسو، **الصراع على السلطة في العهد الملكي** (بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٤)، ص ٦٩.

(١٣) فكرت نامق عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١٤) عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨**، ص ٩٤ ـ ٩٥. للتفاصيل، انظر: الحسني، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية: دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ٦١ ـ ٦٥.

(١٥) للتفاصيل، انظر: الحسو، **الصراع على السلطة في العهد الملكي**، ص ١٥٨ ـ ٢١٠.

(١٦) كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية**، ص ٩٣ ـ ٩٤.

٢ ـ أحزاب المعارضة

أ ـ الأحزاب الوطنية ـ القومية

يلاحظ بوضوح أن نشوء هذه الأحزاب قد رافق قيام الحكومة العراقية، لأن الوطنيين شعروا بضرورة العمل لتحقيق استقلال العراق. وقد تألفت الأحزاب الأولى بصورة سرية نظراً إلى وجود بعض الموانع القانونية التي تحول دون تأليفها بصورة علنية، فتأسس الحزب الوطني العراقي بزعامة محمد جعفر أبو التمن، ثم أجيز في ١٩٢٢/٨/٢[١٧]، وبذلك انبعثت الحياة الحزبية في العراق بشكل رسمي، وقامت الأحزاب المختلفة[١٨].

لقد كان لهذا الحزب كسائر الأحزاب الوطنية ــ القومية، منهاج حافل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وتبنّى شعارات الاستقلال التام الناجز والسيادة الوطنية المطلقة[١٩].

وفي الواقع، إن هذه الشعارات لم تكن بالجديدة، إذ تبنّاها عدد كبير من الشباب العربي الذي نشط في مجال العمل القومي أواخر العهد العثماني، بل أكد معظم الباحثين أيضاً أن النشاط القومي الذي ظهر في العراق خلال ثورة عام ١٩٢٠ هو امتداد للعمل القومي في الجمعيات العربية[٢٠]، وهذا الرأي دقيق تماماً.

وقد رغب أصحاب هذا التيار السياسي في انتزاع استقلال العراق من أيدي الاستعمار وأرباب المصالح الخاصة في آن واحد، مما جعلهم ينشدّون انشداداً مطلقاً إلى المعارضة، وكانوا يعبّرون عن آرائهم بإخلاص، تارة بشكل فردي، وتارة بشكل تجمعات سميت أحزاباً، وكان للشخص فيها أهمية أكبر من أهمية الفكرة ذاتها. ولكن وعلى رغم ذلك، يجب أن لا نغمط حق أولئك الرجال الذين يمثلون «الرعيل الأول» من الوطنيين التواقين إلى الاستقلال التام والحياة الديمقراطية السليمة، وقد مارسوا المعارضة بأساليب متميّزة مبنية على مبادرات جريئة، على رغم أنه كان ينقص بعضها التنظيم الجذري القوي والمبني على أسس عقائدية واضحة[٢١].

---

(١٧) للتفاصيل، انظر: الحسني، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية: دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ٣١ ـ ٤٣.

(١٨) خدوري، **نظام الحكم في العراق**، ص ١٠٠.

(١٩) محمد مهدي كبة، **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٢٠) كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية**، ص ٩٤.

(٢١) الملاح، **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق**، ص ٦٩. لقد رافق ثم أعقب انتهاء النشاط العلني لمثلي هذا التيار نشاط سري وآخر غير حزبي تمثل بتأسيس نادي المثنى في ١٩٣٥/٢/١٦ وجمعية الجوال في ١٩٣٥/١٠/٢٧، وغيرها. للتفاصيل، انظر: البدراني، **الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٢ ـ ٣٠. وللتفاصيل عن النشاطات السرية، انظر: وميض جمال عمر نظمي [وآخرون]، **التطور السياسي المعاصر في العراق** (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، [د. ت.])، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

ب ـ الاتجاه الاشتراكي ـ الإصلاحي

على رغم أن دعاة هذا الاتجاه لم ينخرطوا في حزب سياسي كسابقيهم، إلا أنه كانت لهم بصمات واضحة على تطور الفكر السياسي في العراق. وتعود أسباب ظهور هذا التيار إلى أنه كان هناك جيل جديد من الطلاب والمثقفين الجدد قد بدأ يشعر بعدم الرغبة في اتباع ما هو سائد من توجّه سياسي قائم، وبخاصة مع إخفاق أصحاب هذه التوجّهات في تطبيق أفكارهم ومبادئهم، فراح أولئك الشباب يناقشون الأوضاع العامة بشكل أو بآخر. وقد فسر بعضهم أن الوطنية لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال التام، وبالأساليب التي درج عليها الساسة القدامى، بل إن الوطنية تعني، إضافة إلى ذلك، العناية بمصالح الشعب وأوضاع الأهالي الاقتصادية. وكان قد تجمّع لفيف من أولئك الشباب، وهم طلاب في الجامعة الأميركية في بيروت عام (١٩٢٥ ــ ١٩٢٦) ليكونوا نواة جديدة للحركة الديمقراطية (بمعناها الصحيح). ويلاحظ في السنة نفسها (١٩٢٦) ظهور اسم كامل الجادرجي (١٨٩٧ ــ ١٩٦٨)، وكان له دور متميز في تطور الحركة الديمقراطية[٢٢].

أطلق على دعاة هذا الاتجاه اسم «جماعة الأهالي» نسبة إلى جريدة **الأهالي** التي صدر عددها الأول في ١٩٣٢/١/٢، وتضمّنت افتتاحية العدد الأول ما اعتبر خطة للجريدة التي يصدرها «فريق من الشباب»[٢٣]. ضمت «جماعة الأهالي» نخبة من الشباب المثقف، منهم كامل الجادرجي، وعبد القادر إسماعيل، ومحمد حديد، وحسين جميل، وعبد الفتاح إبراهيم، وغيرهم. وقد تبنّت الجماعة مبدأ «الشعبية»، الذي يتفق مع الاشتراكية في كثير من الأمور الجوهرية، التي تتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية، ومحاربة الرأسمالية، ومنع استغلال الفرد لجهود الآخرين، واعتبار العمل المنتج السبيل الوحيد للحصول على أسباب العيش، ولكنها تختلف عن الاشتراكية في أمور أساسية أخرى، مثل حرب الطبقات، وحصر سلطة الحكم في طبقة العمال الصناعيين، وتوزيع الحقوق المدنية على هذا الأساس، وفي سعيها إلى تحقيق الدولية «الأممية»، ومحاربة الدين والنظام العائلي[٢٤].

اتسمت هذه الجماعة بتباين الآراء والاتجاهات الفكرية، فوجدت فيها ثلاثة اتجاهات: يمينية ومعتدلة ويسارية، إن صحّ التعبير، مما أدى إلى حدوث خلافات داخلها بدءاً من عام ١٩٣٢، إلا أن ذلك لم يؤثر في قوة الجماعة، خصوصاً مع انضمام عدد من الشخصيات المهمة إليها، لعل في مقدمتهم كامل الجادرجي الذي انضم إليها في عام ١٩٣٤، ليصبح في ما بعد من أهم منظّري الاتجاه الاشتراكي ــ الإصلاحي[٢٥].

---

(٢٢) الملاح، المصدر نفسه، ص ٧١ ــ ٧٢. للتفاصيل عن هذه النشاطات، انظر: فؤاد حسن الوكيل، **جماعة الأهالي في العراق، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٧**، ط ٣ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ٥٨ ــ ١٠٣.

(٢٣) كامل الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٣.

(٢٤) كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية**، ص ٩٦ ــ ٩٧.

(٢٥) الوكيل، **جماعة الأهالي في العراق، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٧**، ص ١٧٤ ــ ١٨٦. للتفاصيل عن نشأة وتطور الأحزاب الاشتراكية، انظر: الهاشمي، **الأحزاب السياسية**، ص ١١٤ ــ ١١٧.

ثانياً: بعث الحياة الحزبية (١٩٤٦/٤/٢)

١ ـ البدايات الأولى

أدى قيام انقلاب بكر صدقي في ١٩٣٦/١٠/٢٩ إلى بدء ما يعرف بمرحلة الانقلابات العسكرية (آب/أغسطس ١٩٣٦ ـ أيار/مايو ١٩٤١)[٢٦]، فأصيبت الحياة السياسية في البلاد بحالة من الركود التام، زاد منها اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وما ترتب عليها من عودة الاحتلال البريطاني المباشر[٢٧]، إلا أنه حدثت محاولات لتأسيس أحزاب علنية، وأولى هذه المحاولات الطلب الذي تقدم به رشيد عالي الكيلاني في عهد وزارة طه الهاشمي (٢/١ ـ ١٩٤١/٤/١) لتأليف حزب باسم «حزب الشعب»، لكنه لم يُجز. وفي عام ١٩٤٢، جرت محاولة أخرى، حيث تقدم عدد من الشباب الديمقراطي لتأسيس حزب باسم «حزب الوحدة الوطنية الديمقراطية»، لكن وزارة الداخلية رفضت الطلب[٢٨].

وفي هذه الأثناء ظهرت دعوات كثيرة للتنظيم السياسي قامت بها جريدة **صوت الأهالي**، كما قامت بها جماعات أخرى من «التقدميين». إن هذه الدعوات لم تنضج بصورة كافية إلا في عام ١٩٤٥، ولكن إرهاصات أولية ظهرت في أواخر عام ١٩٤٣ وحتى منتصف عام ١٩٤٤. فقد جاء في خطاب العرش الذي ألقي في افتتاح مجلس النواب في ١/١٢/ ١٩٤٣، أن الحكومة تنوي تقديم لائحة لتعديل قانون الانتخاب، وأنها سوف تشجع تأليف الأحزاب السياسية. وإثر ذلك تقدمت جماعة من التقدميين بطلب لتأسيس حزب باسم «حزب الشعب»، لكن الحكومة رفضت الطلب، وانتهت الحرب من دون السماح لأي حزب سياسي بممارسة نشاطه بشكل رسمي في العراق[٢٩].

ومع انتهاء الحرب عام ١٩٤٥، أشّر ذلك إلى دخول السياسة الدولية مرحلة جديدة، فرضت نتائجها واقعاً جديداً جسّده انهيار قوى دولية وبروز أخرى لتحتل مواقعها القديمة. كما برزت المنظّمات الدولية والأحلاف السياسية والعسكرية وغيرها من اللاعبين السياسيين الدوليين. ومع هذه التحولات، وقفت شعوب العالم لتفرض إرادتها، وتثور ضد صيغ الاستعمار والتبعية. فخرجت إلى الواقع الدولي دول جديدة نفضت ما علق بها من مخلّفات الاستعمار. كما اختطت شعوب أخرى واقع الثورة أساساً لمستقبلها، فتشكّلت حركات التحرر الوطنية، وتلاحقت انتصاراتها يوماً بعد آخر. وهكذا، تعدّدت أقطاب الصراع الدولي، فالقوى الاستعمارية القديمة التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية سعت إلى الحفاظ على واقع

---

(٢٦) بدأت هذه المرحلة بانقلاب بكر صدقي وانتهت بهزيمة الجيش العراقي في الحرب العراقية ـ البريطانية (نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٤١). للتفاصيل، انظر: الحسو، **الصراع على السلطة في العهد الملكي**، ص ١٢٥ ـ ١٤٧.

(٢٧) كبة، **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ٤٥.

(٢٨) جعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣** (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٧٦)، ص ١٧٩.

(٢٩) الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، ص ٦٩ ـ ٧٠.

السياسة الدولية ما قبل الحرب، والقوى الجديدة التي خرجت بإمكانيات اقتصادية جيدة أرادت التغيير لتستفيد وتهيمن، والقوتان اصطدمتا بإرادة الشعوب الحرة. وهكذا، وبدءاً من عام ١٩٤٥، أصبح هناك نمط جديد من العلاقات الدولية، حيث ضربت مصالح وتحققت أخرى[٣٠].

كان لا بد للمتغيّر الدولي من أن يكون له تأثيره في مسار السياسة العراقية في مرحلة ما بعد الحرب، وبخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن البلاد قد خرجت من الحرب، وهي مثقلة بأعباء اقتصادية وعسكرية، فضلاً عن غياب الحياة الديمقراطية واستمرار الهيمنة البريطانية المباشرة. لذا، ارتفعت الأصوات تنادي بعودة الحياة الديمقراطية. وبهذا الشأن، يذكر مجيد خدوري «أن تصريحات عديدة أطلقت خلال الحرب مجّدت بالنهج الديمقراطي في الحياة». هذا من جانب، ومن جانب آخر شهدت جلسات مجلس النواب مطالبة صريحة بتعديل بنود معاهدة ١٩٣٠، بما يضمن سيادة العراق، بل عبّر بعض النواب صراحة عن عدم ثقته ببريطانيا ووعودها. ودعا آخرون إلى إلغاء المعاهدة كلية. كما أن هناك من طالب، من رجال السياسة أو الصحف، بجلاء القوات البريطانية، وإغلاق مؤسسات الدعاية التي أقامتها بريطانيا خلال سنوات الحرب، وإنهاء عقود الأجانب وأي امتياز تتمتع به بريطانيا في العراق، بما في ذلك الامتيازات التي حصلت عليها بموجب معاهدة ١٩٣٠[٣١].

وعلى رغم كل ما تقدم، لم تحرك وزارة حمدي الباججي الثانية (١٩٤٤/٨/٢٩ ــ ٢٩/ ١/١٩٤٦) ساكناً، ولم تظهر أي ميل للقيام بإجراءات جديدة كإطلاق الحريات الديمقراطية. وقد استمرت في اتباع القوانين التي كانت سائدة في أثناء الحرب، فازدادت المطالبة بإجراء تغيير أساسي في هذه الأوضاع، الأمر الذي أدى بالوصي عبد الإله إلى أن يطلب عقد اجتماع لمجلسي النواب والأعيان، وذلك بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٧ في بهو أمانة العاصمة[٣٢].

ألقى الوصي خطاباً على المجتمعين لخّص فيه رؤيته المستقبلية للحالة في البلاد عقب انتهاء الحرب، وعلى مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد ركّز على الجانب السياسي نظراً إلى عمق المتغيّرات الحاصلة على الساحة الدولية، إضافة إلى تزايد حدّة الأصوات المطالبة بالإصلاح السياسي، والسماح بعودة الحياة الحزبية بعد عقد كامل من الركود السياسي في العراق. ومما قاله في هذا الصدد: «.. فاليوم، وقد مضت شهور على انتهاء الحرب في كافة الميادين، بفوز الديمقراطية الساحق، رأينا أنه قد آن الأوان لنستعرض على مسامعكم الكريمة بوصفكم ممثلي الأمة، والناطقين بلسانها، جانباً من الماضي والحاضر، مسجلين الأسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ...». ثم يخلص الخطاب

(٣٠) خالد صبحي أحمد الخيرو، **السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣** (بغداد: مطبعة دار القادسية، ١٩٨٦)، ص ٣.

(٣١) علاء جاسم محمد الحربي، **العلاقات العراقية ـ البريطانية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨** (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٦٣ ــ ٦٤.

(٣٢) البدراني، **الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٩.

من بعد ذلك إلى القول: «فإن الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية، التي لم يعد يصحّ بقاء البلاد خالية منها، ستتقدم إلى الأمة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات، فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده، اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية، على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه، الذي سيكون قد عرض مفصلاً على الناخبين، ونال ثقتهم وتأييدهم. هذا، وأن لائحة قانون الانتخابات الجديد، الذي يؤمل أن تنظروا فيها لتشرّعوها في القريب، ستيسّر على الناخبين الإفصاح عن رغائبهم، وتمكّنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيهاً ديمقراطياً كاملاً»(٣٣).

لقد انقسم الباحثون إلى فريقين في تعليلهم هذا التوجه الجديد في السياسة، فأرجعه البعض، وهم الأغلبية، إلى العوامل الداخلية(٣٤)، في حين عزاه البعض الآخر إلى العوامل الخارجية. والحقيقة أن السبب يعود إلى نضوج كلا العاملين(٣٥)، الداخلي والخارجي، فالعراق قد عرف الأحزاب والجمعيات السياسية في مرحلة مبكرة سبقت فرض الانتداب البريطاني، وقد أجيز العمل الحزبي بعد عام واحد فقط من تأسيس النظام الملكي، كما أن مرحلة ما بعد الحرب قد شهدت ظهور أفكار سياسية جيدة على الساحة الدولية، كما هو معروف(٣٦). ومما يعزّز الرأي السابق ما أوردته الوثائق البريطانية من معلومات حول الموضوع، فقد جاء في التقرير السنوي للسفارة البريطانية لعام ١٩٤٦ ما نصّه: «عندما ابتدأ العام (١٩٤٦) كان هناك توقع عام أن الحياة السياسية بعد ركود طويل من جراء متطلبات الحرب ستعود فتنشط من جديد. وكان مؤملاً أن يحدث هذا بعد إعلان الوصي في السادس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٤٥ (كذا)، وأن تعود الأحزاب السياسية مرة أخرى إلى الوجود، وأن تأخذ الانتخابات مجراها وفق قانون انتخابي جديد»(٣٧).

وعلى الفور بدأ رجال السلطة العمل وفقاً للتوجهات الجديدة، فاقترح الوصي على نوري السعيد تأليف حزب سياسي باسم «حزب الأحرار»، على أن يسعى إلى ضمّ صالح جبر وسعد صالح (١٩٠٠ ـ ١٩٤٩). وعندما اتصل نوري بصالح جبر مقترحاً عليه التعاون مع سعد صالح، اعتذر الأول عن التعاون مع الثاني، غير أن سعد صالح رضي بذلك. وبعد مدة وجيزة، اتصل كل من سعد صالح وصادق البصام بنوري السعيد، وأخبراه بأنهما لن ينضما إلى الحزب المقترح إذا دخله كل من توفيق السويدي وعلي ممتاز الدفتري، وبالنظر إلى هذه

---

(٣٣) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص ٣١٥ ـ ٣١٨.

(٣٤) البدراني، المصدر نفسه، ص ٢٩؛ كبة، **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ١٠٨، ونظمي [وآخرون]، **التطور السياسي المعاصر في العراق**، ص ٢٤٢.

(٣٥) فاروق صالح العمر، **المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، سلسلة دراسات؛ ١١٦ (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٧)، ص ٣٨٢، والحربي، **العلاقات العراقية ـ البريطانية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٦٤.

(٣٦) عادل غفوري خليل، **أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٦٩ ـ ٧٣.

(٣٧) مؤيد إبراهيم الونداوي، **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢)، ص ٧١.

التطورات لم ير نوري السعيد بداً من الاعتذار عن متابعة السعي إلى تأليف الحزب(٣٨).

وفي هذا السياق، يذكر محمد مهدي كبة (١٩٠٠ ـ ١٩٨٤) في مذكراته ما مفاده: «وفي تلك الفترة اتصل بي عدد من الأشخاص والجماعات المختلفة، وكلموني بشأن التعاون معهم في تأسيس الأحزاب، التي كانوا يحاولون تأليفها، فكنت أعتذر عن ذلك لسببين: **أولاً** أني كنت قد عزفت عن الأشغال في الحياة الحزبية، منذ قرار الحزب الوطني بتجميد نشاطه (١٩٣٣)، و**ثانياً** لأن من راجعني من هؤلاء، هم من المخضرمين أو ممن تعاونوا مع بعض رجال الطبقة الحاكمة، أو ممن كانت لهم ميول أو اتصالات مع رجال هذه الطبقة. وكنت لا أطمئن إلى الاشتغال والتعاون مع أمثال هؤلاء»(٣٩).

لقد رافق إخفاق محاولة التعاون بين رجال السلطة أو بينهم وبين رجال المعارضة، إخفاق ثان، بل لعله الأهم، وقد تمثل ذلك في توجّهين: **أولهما** ظهر في الاجتماع الذي عقد في منزل كامل الجادرجي بتاريخ ١٩٤٥/٨/٢٤ من أجل توحيد صفوف جماعة الأهالي من جديد، لكنه، وعلى رغم المناقشات المطولة والمستفيضة، لم يتمّ التوصل إلى اتفاق بسبب اتهام الجادرجي لعبد الفتاح إبراهيم بالاتصال بالعناصر الشيوعية(٤٠). وهكذا لم يتم الاتفاق على تشكيل حزب واحد، فانقسمت الجماعة في ما بعد إلى ثلاثة أحزاب سياسية(٤١).

أما التوجّه **الثاني**، فتمثل بالدعوة التي أطلقها كل من عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف لتوحيد الحركة الوطنية في حزب واحد، لأن انقسام القوى الوطنية إلى أحزاب وهيئات متعدّدة يؤدي إلى إضعافها، إلا أن أصحاب هذه الدعوة جوبهوا برفض التيار الشيوعي الذي قسمّ مفردات الحركة الوطنية إلى جزأين منفصلين لا يمكن الجمع بينهما، يضمّ **الأول** معسكر العمال والفلاحين، في حين يضم **الثاني** معسكر البرجوازية الحرة، ولكل من المعسكرين منهجه الخاص وخططه المستمدة من مصالحه الذاتية(٤٢).

٢ ـ تشكيل وزارة السويدي الثانية (٢/٢٣ ـ ١٩٤٦/٥/٣٠) وبداية الحياة الحزبية في العراق

نتيجة للتوجّه الجديد، سارعت وزارة حمدي الباججي إلى الاستقالة في ١٩٤٦/١/٢٩، وتم تكليف توفيق السويدي بتشكيل الوزارة الجديدة. وقد أشاد رجال الحركة الوطنية بتوجهات السويدي، واعتبروا اختيار سعد صالح الشخصية الوطنية المعروفة، وزيراً للداخلية، مؤشراً إيجابياً في هذا الإطار(٤٣).

(٣٨) خليل كنه، **العراق، أمسه وغده** (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٣٩) كبة، **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ١١١.

(٤٠) للتفاصيل، انظر: الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، ص ٧٢ ـ ٧٦.

(٤١) عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨**، ص ١١٧.

(٤٢) حميدي، **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣**، ص ١٨١.

(٤٣) الحربي، **العلاقات العراقية ـ البريطانية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٦٥.

وما إن باشر سعد صالح في الوزارة، حتى بادر إلى إلغاء المراسيم الاستثنائية التي فرضت بموجبها الرقابة على الصحف والمراسلات، مدة تزيد على ٥ سنوات، فأصدر في ٢/ ١٩٤٦/٣، أمراً بوقف تطبيق أحكام المرسوم رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠. وفي اليوم نفسه، تقرّر إلغاء المعتقلات والإفراج عن جميع المعتقلين. وقد ترافق مع ذلك صدور إرادة ملكية بإنهاء الأحكام العرفية «بالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في مركز لواء بغداد»[٤٤].

وفي يوم ١٩٤٦/٣/٥ أعلن السويدي منهاج وزارته في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب، ومما جاء فيه «إعلان رغبة الوزارة في فسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية، وتشريع قانون لانتخاب النواب، يؤمّن حرية الانتخاب، والمبادئ الديمقراطية والتمثيل الصحيح»[٤٥].

قوبل منهاج الوزارة بردّ فعل سريع من قبل رجال الحركة الوطنية، فتقدمت ست جماعات بطلبات لتأسيس أحزاب جديدة إلى وزارة الداخلية، وهذه الجماعات هي:

أ ــ حزب الاستقلال.

ب ــ الحزب الوطني الديمقراطي.

ج ــ حزب الأحرار.

د ــ حزب الشعب.

هـ ــ حزب الاتحاد الوطني.

و ــ حزب التحرر.

فأجيزت خمسة من هذه الأحزاب، ورفض طلب الحزب السادس، وهو حزب التحرر، بناء على ما تأكد لدى السلطات من أن هذه الجماعة تضم «عناصر شيوعية معروفة»[٤٦].

ثالثاً: الهيئات المؤسسة والمنهاج السياسي للأحزاب الجديدة

١ ـ حزب الاستقلال

الهيئة المؤسسة: مثّل هذا الحزب التيار القومي، ونشأت فكرة تأسيسه في المعتقلات التي أمرت سلطات الاحتلال البريطانية بإقامتها في العراق عقب انتهاء الحرب العراقية ــ البريطانية عام ١٩٤١. وعلى هذا، وضع فائق السامرائي مسوّدة النظام الأساسي للحزب، وعقب إغلاق المعتقلات، وفي ١٩٤٦/٣/٢ تقدم السادة: الشيخ محمد مهدي كبة، محمد صديق شنشل، محمد فائق السامرائي، داود السعدي، إسماعيل الغانم، خليل كنة، عبد الرزاق الطاهر، عبد المحسن الدوري، فاضل معلة، رزوق شماس، علي القزويني، بطلب إلى وزارة الداخلية بتأسيس حزب باسم «حزب الاستقلال»، وفي ١٩٤٦/٤/٢ تمّت أجازة

---

(٤٤) كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٤٥) حميدي، **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣**، ص ١٧٣. وللإطلاع على نص المنهاج الوزاري، انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص ٧ ـ ٩.

(٤٦) كبة، **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ١١٢.

الطلب، وفي ١٩٤٦/٤/١٩ عقد المؤتمر التأسيسي للحزب، فانتخب محمد مهدي كبة رئيساً، واللواء الركن المتقاعد إبراهيم الراوي نائباً، وداود السعدي معتمداً عاماً، وعبد الرزاق الطاهر نائباً أولا للمعتمد العام، وخليل كنة نائباً ثانياً له، وفائق السامرائي أميناً للسر، وإسماعيل الغانم محاسباً، وعبد الرحمن خضير أميناً للصندوق. وفي ١٩٤٦/٨/٤ أصدر الحزب جريدة **لواء الاستقلال** لتكون لسان حاله، وقد صدر منها (١٩٧٩) عدداً، وأغلقت في ١٩٥٤/٩/٢٩[٤٧].

منهاج الحزب: تألف النظام الأساسي لحزب الاستقلال من ستة فصول تتضمن ٣٦ مادة مختلفة، إلا أنه من الممكن التركيز على نقطتين أساسيتين هما:

(١) **السياسة الداخلية**: دعا الحزب إلى إقامة حياة دستورية صحيحة، وذلك بإصلاح قوانين الانتخاب، وإصلاح الإدارة، وتعزيز استقلال القضاء، ورفع مستوى الصحافة، والعناية بالجيش وتثقيفه بالروح الوطنية، وإصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي، واحترام القوميات الأخرى، وإلى محاربة البطالة والفقر والتعسف الاقتصادي، وذلك بتوزيع الأراضي الزراعية توزيعاً عادلاً، وحلّ مشكلة الأرض، واستثمار جميع الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج. كما دعا الحزب إلى رفع مستوى معيشة العمال بتعيين حدّ أدنى للأجور، وإلى اتباع سياسة تعليمية ترتكز على التقاليد العربية الأصيلة.

(٢) **السياسة الخارجية**: لقد تبنّى الحزب في هذا الصدد مبادىء ترتكز على تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته بتبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية ليحقق السيادة الوطنية والعمل على تقوية الجامعة العربية، وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ووسيلة للتعاون العالمي لخير الإنسانية والعناية بالبلاد العربية كافة، وخاصة الأجزاء غير المستقلة، باعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وتوطيد الحياة الدستورية داخل العراق، وإصلاح قوانين الانتخابات والإدارة، وتطهير الجهاز الحكومي[٤٨].

٢ ـ الحزب الوطني الديمقراطي

أ ـ الهيئة المؤسسة

تعود جذور هذا الحزب إلى «جماعة الأهالي» التي تأسست في عام ١٩٣٢، وعقب عودة الحياة الحزبية حاول أعضاء الجماعة توحيد جهودهم، لكنهم أخفقوا، وفي ١٩٤٦/٣/٥ تقدم السادة: كامل الجادرجي، ومحمد حديد، وعبد الكريم الأزري، ويوسف الحاج الياس،

---

(٤٧) الحسني، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية: دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ١٢٧ ـ ١٣٣. للتفاصيل، انظر: عبد الأمير هادي العكام، **تاريخ حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠)، ص ٩ ـ ٣٠.

(٤٨) **النظام الأساسي لحزب الاستقلال**، ط ٣ (بغداد: مطبعة النائب، ١٩٤٨). حلت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة (١٩٥٤/٨/٣ ـ ١٩٥٥/١٢/١٧) حزب الاستقلال وسائر الأحزاب الأخرى على أثر صدور مرسوم الجمعيات لسنة ١٩٥٤ في ١٩٥٤/٩/٢٢. انظر: العكام، المصدر نفسه، ص ٣٠٦. وللتفاصيل عن نشاط حزب الاستقلال، انظر: كبة، المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ٣٦٥.

وحسين جميل، وعبد الوهاب مرجان، وعبود الشالجي، وصادق كمونة، بطلب إلى وزارة الداخلية بتأسيس حزب باسم «الحزب الوطني الديمقراطي». وقد أجازت الوزارة الحزب بموجب كتابها المرقم ٤٥٩٠ والمؤرخ في ١٩٤٦/٤/٢، وفي ١٩٤٦/٤/٢٦ عقد المؤتمر التأسيسي للحزب، وقد انتخب كامل الجادرجي رئيساً للحزب، وعبد الكريم الأزري نائباً للرئيس، وحسين جميل سكرتيراً، وعبود الشالجي محاسباً. وتألف مكتب الرئاسة من كامل الجادرجي، وحسين جميل، ومحمد حديد(٤٩).

ب ـ منهاج الحزب

(١) **السياسة الداخلية**: يدعو الحزب إلى تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية بما تستلزم مسؤولية الوزارة أمام مجلس نيابي منتخب، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، وتأييد الحريات الديمقراطية، وإصلاح الجهاز الحكومي، وإصلاح الجيش إصلاحاً يجعل منه جيشاً عصرياً مدرباً، وضمان استقلال القضاء، وتوحيده وكفالة الحقوق والحريات بما يجعل جميع العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات بغضّ النظر عن أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم، كما يعتبر الحزب أنه لا سبيل لإزالة الجهل والفقر إلا بوضع خطة منظمة لزيادة الإنتاج، وحسن توزيع العائدات، وتقليل الفوارق الاقتصادية، كما أن من الواجب تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي بما يكفل الحياة الكريمة للمواطنين، وتوفير التعليم المجاني لجميع المراحل الدراسية، والعمل على تأسيس الجامعات الحكومية وتهيئة فرص متساوية في التعليم.

(٢) **السياسة الخارجية**: طالب الحزب بإكمال استقلال العراق وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة، بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة، وتقوية جامعة الدول العربية، والعمل على تحقيق استقلال جميع البلدان العربية، ومقاومة الحركة الصهيونية في فلسطين، وتعزيز العلاقات الودّية مع الدول الأخرى وفق مبدأ التعاون المشترك والمصالح المتبادلة(٥٠).

٣ ـ حزب الشعب

أ ـ الهيئة المؤسسة

إن هذا الحزب يعتبر فرعاً من «جماعة الأهالي»، وعلى أثر حدوث خلاف بين أصحاب جريدة **صوت الأهالي** عام ١٩٤٣ انسحب منها عزيز شريف، وشكّل مجموعة رسائل البعث(٥١). وفي ١٩٤٣/١٢/٢٧ تقدم مع مجموعة أخرى من رفاقه بطلب لتأسيس

---

(٤٩) الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، ص ٨٨ ـ ٩٢.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١٠٠. للتفاصيل، انظر: عادل تقي عبد البلداوي، «الحزب الوطني الديمقراطي في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

(٥١) عبد الجبار حسن الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧)، ص ١٧٩.

حزب باسم «حزب الشعب»، لكن لم يتم البت في طلبه وأهمل، ثم تجدّد الطلب في ٢٧/٤/١٩٤٤. وبعد إجازة الأحزاب السياسية تقدم في ١٩٤٦/٣/٢٢ كل من السادة: عزيز شريف، وعبد الرحيم شريف، وعبد الأمير أبو تراب، وتوفيق منير، وحميد هندي، وإبراهيم الدر كزللي، ونعيم شهرباني، وجرجيس فتح الله، وسالم عيسى، ووديع طليا، بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب الشعب، فأجازته الوزارة بكتابها المرقم ٤٥٨٧ في ١٩٤٦/٤/٢، ثم عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في ١٩٤٦/٤/٢٦، حيث جرى انتخاب اللجنة المركزية، ففاز عزيز شريف برئاسة الحزب، كما فاز بالعضوية كل من توفيق منير، وعبد الأمير أبو تراب، وخليل مهدي، وحميد هندي، ووديع طليا، وعبد الوهاب الماشطة[٥٢].

ب ـ منهاج الحزب

تكون النظام الداخلي للحزب من سبعة فصول ضمت تسع مواد. وفي ما يخص السياسة الداخلية، فقد ورد في المادة الثانية أن هدف الحزب هو تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق، وتعزيز استقلاله واستكمال سيادته عبر السماح بحرية تأليف الأحزاب وحرية الاجتماع والنشر، والمساواة التامة بين مختلف الجماعات والقوميات. كما يدعو الحزب إلى ضمان استقلالية القضاء، وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات الديمقراطية، وجعل أعضاء المجالس المحلية ومجلس النواب منتخبين من قبل الشعب، وجعل الانتخابات على مرحلة واحدة.

وفي ما يخصّ السياسة الخارجية، جاء في المادة الرابعة من المنهاج ما ملخصه: من أجل تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته، يطالب الحزب بتقوية الجيش ورفع مستوى منتسبيه، وتعزيز سبل التعاون مع سائر البلاد العربية، وتوطيد العلاقات بين الهيئات الشعبية في هذه البلدان، وإنماء الصلات الاقتصادية بين الجميع على أساس المصالح المتبادلة، وإعادة النظر في العلاقة مع بريطانيا وفق ما سبق ذكره[٥٣].

٤ ـ حزب الاتحاد الوطني

أ ـ الهيئة المؤسسة

كان عبد الفتاح إبراهيم، مؤسس الحزب، أحد أعضاء «جماعة الأهالي»، لكنه انسحب منها في عام ١٩٣٦، ثم عاد إلى عضويتها في العام ١٩٤٢ لينسحب منها بعد عام واحد فقط، ليشكّل جمعية «الرابطة الثقافية»، وأصدر مجلة باسم الرابطة، صدر عددها الأول في ١٦/٣/١٩٤٤، حيث أخذ ينشر أفكاره السياسية من خلالها، وعقب عودة الحياة السياسية تقدم

(٥٢) الحسني، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية: دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٥٣) دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم ٥٨٤٢ (الأحزاب السياسية في العراق وتأسيس فروع لها في الألوية). ألغت وزارة صالح جبر (١٩٤٧/٣/٢٩ ـ ١٩٤٨/١/٢٧) إجازة حزبي الشعب والاتحاد الوطني في ١٩٤٧/٩/٢٩ بحجة قيامهم «بتحبيذ المبادئ الهدامة...». انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٥.

في ١٩٤٦/٣/١٢ كل من السادة: عبد الفتاح إبراهيم، ومحمد مهدي الجواهري، وجميل كبة، وموسى الشيخ راضي، وأدوار قليان، وموسى صبار، وعطا البكري، بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم «حزب الاتحاد الوطني»، وقد وافقت الوزارة على الطلب في ٢/٤/١٩٤٦[٥٤]. وفي ١٩٤٦/٤/٢٩ عقد الحزب مؤتمره الأول، وانتخبت اللجنة المركزية، حيث فازت الهيئة المؤسسة، وتبع ذلك اختيار مبدأ جماعية القيادة، باعتبار أن الحزب لا يؤمن بالقيادة الفردية، فأصبح عبد الفتاح إبراهيم رئيساً للجنة السياسية للحزب[٥٥].

ب ـ منهاج الحزب

(١) **السياسة الداخلية**: يدعو الحزب إلى تحقيق المساواة بين جميع العراقيين، من غير تمييز في القومية، والدين، والمذهب، وإلغاء جميع القوانين التي تقيّد حرية الأفراد، وتحقيق مبدأ الانتخاب المباشر. أما في الجانب الاجتماعي، فيطالب الحزب بجعل التعليم الابتدائي إلزاميا، والعناية بالصحة العامة، وضمان مجانية العلاج. وفي الجانب الاقتصادي، يؤمن الحزب بأهمية ترقية اقتصاد البلاد، بتشجيع الصناعة الوطنية، ومساعدة صغار المنتجين، ودعم الصناعات الحرفية، والعناية بشؤون العمال، والسماح بتشكيل النقابات، ورفع مستوى الفلاح، وتنظيم علاقته بصاحب الأرض، وتشجيع إنشاء الجمعيات الفلاحية، مع تأكيد ضرورة تدخّل القطاع العام لدعم القطاع الزراعي، نظراً إلى أهميته البالغة في دعم الاقتصاد الوطني.

(٢) **السياسة الخارجية**: يعمل الحزب بالوسائل الدستورية على تعزيز كيان العراق الوطني، واستكمال سيادته، وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المتبادلة بجميع الدول الديمقراطية، وتوسيع مجال الحريات الديمقراطية، وإنشاء مجتمع مدني ديمقراطي صحيح، وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى، وتوسيع أطر التعاون في ما بينها، وعلى كافة الصعد، ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطراً يهدد البلاد العربية، والعمل على حلّ قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها[٥٦].

٥ ـ حزب الأحرار

أ ـ الهيئة المؤسسة

يرجع حزب الأحرار في تكوينه إلى تكتل بعض النواب ورجال السياسة المخضرمين، وهي الدعوة التي تنادى لها هؤلاء عقب خطاب الوصي في ١٩٤٥/١٢/٢٧، إلا أن جهود تأليف الحزب التي تزعّمها نوري السعيد أخفقت كما سبق ذكره، ونظراً إلى سفر نوري السعيد إلى تركيا في ١٩٤٦/١/٢٢ بمهمة رسمية، قرّر عدد من المقرّبين إليه أخذ المبادرة

(٥٤) حميدي، **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣**، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٥٥) عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨**، ص ١٢٧.

(٥٦) الحسني، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية: دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ١٩٥ ـ ١٩٧.

والتقدم إلى وزارة الداخلية بطلب لتأسيس الحزب. لذا، يمكن اعتبار هذا الحزب من أحزاب السلطة[٥٧]، وعليه تقدم كل من السادة: كامل الخضيري، ومحمد جواد الخطيب المحامي، وداخل الشعلان، ومحمد فخري الجميل، والسيد حسين النقيب، وعبد العزيز السنوي، ونوري الأورفلي، وعبد القادر باش أعيان، بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم «حزب الأحرار»، وأجازته الوزارة بموجب كتابها المرقم ٤٥٨٧ في ١٩٤٦/٤/٢. وقد اجتمعت الهيئة المؤسسة[٥٨]، وانتخبت كلاً من كامل الخضيري، رئيساً للحزب، وداخل الشعلان، معتمداً عاماً، ومحمد فخري الجميل، سكرتيراً عاماً للحزب[٥٩].

ب ـ منهاج الحزب

تألف المنهاج من ست مواد، وفي ما يخص السياسة الداخلية جاء في المادة الرابعة ما ملخصه: إصلاح الإدارة العامة بجعلها تستهدف خدمة الشعب وإقرار سياسة ثابتة للتوظيف، وتعديل قانون الانتخاب وضمان حقوق الأفراد، كما وردت في القانون الأساسي، والعمل على تقوية القضاء وتعزيز استقلاليته. وفي ما يخصّ السياسة الاجتماعية (المادة الخامسة)، فقد طالب الحزب بنشر التعليم وتنظيم مبادىء التدريس بما يهيئ الفرد لفهم حقوقه وتوفير العلاج المجاني للمواطنين. كما تبنّى الحزب سياسة اقتصادية تقوم على تطوير طرق المواصلات ونشر مبادىء الزراعة الحديثة، عبر توفير المكائن اللازمة، وإقرار سياسة الملكية الصغيرة وغيرها.

ج ـ السياسة الخارجية

طالب الحزب بتعزيز كيان العراق الدولي بما يتلاءم والتطورات الجارية، والتعاون مع الحكومات العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية، والعمل على تقديم المعونة للبلاد العربية غير المستقلة، وفي مقدمتها فلسطين، ووجوب تعديل المعاهدة العراقية ــ البريطانية بالشكل الذي يحقق مصالح البلاد، والتعاون مع المؤسسات الدولية العامة والإقليمية لصيانة السلم العالمي وتنظيم الاقتصاديات الأممية وتوثيق الصلات معها[٦٠] ■

(٥٧) حميدي، **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣**، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٥٨) كان من المعتقد أن هذه الهيئة ستكون مؤقتة بانتظار عودة نوري السعيد الذي عاد في ١٩٤٦/٤/١ ولكنه لم ينضم إلى الحزب بل اختار العمل على إسقاط الوزارة. للتفاصيل، انظر: الحسني، المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٥٩) كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية**، ص ١٥٦.

(٦٠) **منهاج حزب الأحرار** (بغداد: مطبعة التضامن، ١٩٤٦)، ص ٣ ـ ٧. توالى على رئاسة الحزب كل من توفيق السويدي ثم سعد صالح، وعندما أعلنت الأحكام العرفية عقب وثبة بورتسموث جمد الحزب نشاطه وأبلغ وزارة الداخلية بهذا في ١٩٤٨/١٢/١٢، وقد أصبح هذا التجميد الذي قصد به أن يكون مؤقتاً النهاية الفعلية للحزب، خصوصاً مع الوفاة المفاجئة لرئيسه في ١٩٤٩/٢/١٧، فلم يتسنّ بذلك للحزب العودة إلى ممارسة نشاطه من جديد، وتفرق أعضائه بين الأحزاب الأخرى. للتفاصيل، انظر: الحسني، المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٦١. وللتفاصيل عن نشاط الأحزاب الخمسة ومواقفها إزاء القضايا الوطنية المختلفة، انظر: خليل، **أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤**، ص ١٥٣ ـ ٢٥٢.

الهويـة السودانيـة وجدليـة الوحـدة والتعـدّد

صبري محمد خليل

قسم الفلسفة، جامعة الخرطوم.

تمهيد: الهوية الحضارية

الهوية (Identity) مصطلح منسوب إلى «هو»، ويعني حقيقة الشيء أو الشخص التي تميّزه من غيره. يقول الجرجاني في كتاب **التعريفات**: «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق». وجاء في **المعجم الوسيط** أن الهوية «حقيقة الشيء أو الشخص التي تميّزه عن غيره». فهو يشترك في المعنى مع مصطلحي «الذاتية» و«الشخصية»، ويتناقض مع مصطلح «الغيرية». فإذا كان مصطلح «الشخصية» يدلّ على معنيين متلازمين: **الأوّل** الوحدة (الاشتراك)، أي جماع الشخص، الشخص كلّه بِكُلّ مكوّناته الفيزيولوجية والعقلية والاجتماعية، و**الثاني** التفرّد، أي ما يميّز شخصاً من آخر[١]، فإن معنى مصطلح «الهوية» أو الشخصية الحضارية مقصور على المعنى الأوّل، أي مكوّنات وحدة الشخصية المتجانسة بين كلّ الأفراد الذين ينتمون إلى مصدر حضاري واحد، ولا يتجاوزه إلى المعنى الثاني، أي التفرّد بما هو بناء مكتسب على هيكلها الأساسي من مصادر بيولوجية وفيزيولوجية وفكرية واقتصادية وروحية... الخ[٢]. وهو الذي يشكّل الهوية الحضارية للشخصية.

أولاً: علاقات الانتماء المتعدّدة للشخصية السودانية

وللشخصية الحضارية أو الهوية السودانية (شأن أي شخصية) علاقات انتماء متعدّدة، كما إنَّ هناك ثلاثة مذاهب في تحديد طبيعة العلاقة بين هذه العلاقات بعضها ببعض من جهة، وبينها وبين هذه الشخصية من جهة أخرى.

---

(١) عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

١ ـ مذهب الوحدة المطلقة

يتمثل هذا المذهب في العديد من المذاهب، التي رغم تناقض النتائج التي تنتهي إليها، فإنها تنطلق من المقدّمات الفكرية ذاتها، ممثلة في اعتبار أن علاقات الانتماء المتعدّدة للشخصية السودانية تنتمي إلى مضمون واحد، مما يؤدي إلى الخلط بينهما، واعتبارها أن العلاقة بين علاقات الانتماء المتعدّدة هذه هي علاقة تناقض، وبالتالي فإن استنادها إلى علاقة الانتماء المعيّنة يقتضي إلغاء علاقات الانتماء الأخرى: «إن تحديد الهوية السودانية وتوصيفها من الناحية التشريحية، أي النظر إلى المكوّنات والمقوّمات، ممكن إلى حدّ كبير، ولكن من ناحية أخرى فإن الحديث عن هوية سودانية أحادية الأصل والانتماء غير ممكن»[٣].

أ ـ مذهب مناهضة الإسلام بالعروبة

هناك مذهب يرى أن تقرير علاقة الانتماء القومي إلى الأمة العربية يقتضي إلغاء علاقة الانتماء الديني إلى الأمة الإسلامية، فهو يتجاهل حقيقة أن الإسلام هو الذي ارتقى بالقبائل والشعوب، التي كانت موجودة في المنطقة التي سمّيت في ما بعد بالعربية، من الأطوار القبلية والشعوبية إلى طور الأمة، وأن الإسلام هو الهيكل الحضاري للأمة العربية.

ب ـ مذهب العصبية القبلية العربية (الخلط بين العربية والأعرابية)

وهناك مذهب العصبية القبلية العربية الذي يتحدث عن العرب كما لو كانوا سلالة عرقية لعرب الجاهلية، فهو يقصر العروبة على المجموعات القبلية السودانية ذات الأصول العربية. ووجه الخطأ في هذا المذهب لا يكمن في الإجابة عن السؤال: هل توجد جماعات قبلية سودانية يمكن اعتبارها سلالة عرقية لعرب الجاهلية بـ «لا» أو «نعم»، ولكن في أنّه يفهم العروبة على أساس عرقي لا لغوي حضاري، كما أنّه يخلط بين إحدى دلالات لفظ «عربي» بمعنى «البدوي» ــ ما يقابل الأعراب في القرآن ــ وهي لا تزال تستخدم حتّى اليوم للدلالة على من لا يزال في طور البداوة، ولم ينتقل إلى التمدّن، والعروبة كطور تكوين اجتماعي متقدم عن أطوار التكوين الاجتماعي القبلي والشعوبي، يتضمّنهم فيكمّلهم ويغنيهم، ولكن لا يلغيهم. كما إنَّ هذا المذهب يستند إلى مفهوم النقاء العرقي، وهو مفهوم غير حقيقي، إذ لا يوجد جنس لم يختلط بغيره، فهو ينكر حقيقة تمازج واختلاط أغلب الجماعات القبلية السودانية ذات الأصول العربية (السامية) بالجماعات القبلية والشعوبية السودانية ذات الأصول السامية ــ الحامية (كالبجة والنوبة)، أو ذات الأصول الحامية الخالصة. يقول الشيخ علي عبد الرحمن الأمين: «... أثناء ذلك تمّ امتزاج الدم العربي

---

(٣) الحاج بلال عمر، «الهوية السودانية بين العروبة والإسلاموية والأفريقانية،» في: **الهوية السودانية**، سلسلة أوراق استراتيجية (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٣٧.

بدماء البجة والنوبة والفور والحاميين النيليين والزنوج الأفريقيين وبعض العناصر الشركسية والتركية في أقصى الشمال، وذلك بالمصاهرة والاختلاط حتّى لا يستطيع الإنسان الآن أن يجزم بأن هناك عربياً يخلو دمه من قطرات من تلك الدماء غير العربية»(٤).
ويقول محجوب الباشا: «تشير أغلب الدراسات إلى أن القبائل المسماة بالعربية في شمال السودان (كذا) هم في الحقيقة مجموعة من العرب الذين اختلطوا بالقبائل النوبية المحلية، فتولّد عن ذلك العنصر الموجود الآن في أغلب شمال السودان»(٥). فهو يتجاوز حقيقة أن هذه الجماعات القبلية ذات أصول عربية: «كما يدلّ على هذا تقرير الكثير من المؤرخين واحتفاظ هذه المجموعات بسلاسل النسب...» إلى إنكار حقيقة أخرى، هي امتزاجها واختلاطها بالجماعات القبلية والشعوبية السودانية ذات الأصول الأخرى في مراحل مختلفة وبنسب متفاوتة.

وقد ساعد هذا المذهب في إنكاره هذه الحقيقة نظام النسب للأب ذي الأصل الإسلامي. وفي الوقت ذاته، فإن هناك بعض الأسر أو العشائر في إطار هذه الجماعات القبلية السابقة، بالإضافة إلى بعض الجماعات القبلية العربية الأخرى، التي لم تختلط بالجماعات القبلية والشعوبية السودانية ذات الأصول السامية ـ الحامية أو الحامية الخالصة إلا قليلاً، أو لم تختلط بهم مطلقاً لأسباب قبلية (كشيوع بقايا المميزات القبلية في العصبية) أو تاريخية (كهجرة بعض القبائل العربية إلى السودان في مرحلة متأخرة (من هذه القبائل الرشايدة والزبيدية...) أو جغرافية (كاستيطان بعض الجماعات القبلية العربية في بعض المناطق الطرفية أو المعزولة).

هذه الوحدة المطلقة في مجال الهوية ترتبط بوحدة مطلقة في المجال السياسي الاقتصادي القانوني... مضمونها وجوب انفراد الجماعات القبلية السودانية العربية أو ذات الأصول العربية (باعتبارها ممثلة لعلاقة الانتماء العربية للشخصية السودانية) بالسلطة والثروة... دون باقي الجماعات القبلية أو الشعوبية السودانية: «فالعنصر العربي يشكّل الأغلبية العددية، وإن له الغلبة الحضارية لسمو ثقافته، وبالتالي، ضمناً، أحقيته في الهيمنة والسيطرة في جميع مناحي الحياة ونشاطاته على العناصر غير العربية» (٦).

ج ـ مذهب الشعوبية النوبية (على المستوى ما دون الوطني)

وهناك مذهب يرى أن تقرير علاقة الانتماء النوبية للشخصية السودانية (التي هي في الأصل علاقة انتماء شعوبي تاريخي) يقتضي إلغاء علاقات الانتماء الأخرى. فهي تقتضي

(٤) علي عبد الرحمن، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان** (صيدا: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧٠)، ص ٢٢.
(٥) محجوب الباشا، **التنوع العرقي في السودان**، سلسلة أوراق استراتيجية (الخرطوم: [مركز الدراسات الاستراتيجية]، ١٩٩٨)، ص ١٧.
(٦) هدى مبارك مرغني، **مدخل لدراسة الثقافة السودانية** (الخرطوم: جامعة أم درمان الأهلية، مركز محمد عمر بشير، ١٩٩٩)، ص ٥١.

مثلاً إلغاء علاقة الانتماء الوطني التي تحدّها فتكمّلها وتغنيها، ولكن لا تلغيها. فهذا المذهب يلزم منه أن الأثر الحضاري الشعوبي النوبي يقتصر على القبائل المسماة بالنوبية (الحلفاويون، السكوت، المحس، الدناقلة...) لينفي بذلك أنّه ساهم في تشكيل الشخصية السودانية ككل. كما يرى أن العنصر النوبي يقتصر على القبائل المسماة بالنوبية، في حين أنّه في واقع الأمر يمتد، فيشمل أغلب القبائل ذات الأصول العربية في الشمال والوسط، فكلاهما محصّلة اختلاط القبائل ذات الأصول العربية (السامية) مع القبائل ذات الأصول النوبية (السامية ـ الحامية)، مع احتفاظ قبائل المركز النوبي باللغة النوبية الشعوبية القديمة بلهجاتها المختلفة كوسيلة تخاطب داخلية، واللغة العربية كوسيلة تخاطب مشتركة، بينما أصبحت اللغة العربية بالنسبة إلى قبائل الأطراف النوبية وسيلة تخاطب داخلية ومشتركة. يقول الطيب محمّد الطيب ـ على سبيل المثال ـ عن إحدى القبائل ذات الأصول النوبية: «والمحس من الأسر النوبية السودانية العريقة، وهم أصل من أصول النوبة الأقدمين، ثمّ توافد عليهم العرب بعد الفتح الإسلامي، وتمّ بينهم الاختلاط والتصاهر، وهم صادقون إن قالوا نحن نوبة، فهم يعيشون في أرض النوبة، ويتحدثون لغتهم، ويتقلّدون كثير من أعرافهم... الخ، وإن قالوا نحن عرب، فهم صادقون، فقد عمّهم الإسلام منذ عهد بعيد، وتخلقوا بأخلاقه ودخلتهم الدماء العربية»[٧].

كما أنّها تقتضي إلغاء علاقات الانتماء القومي والديني، لأن هذا المذهب ينكر تحويل الإسلام للوجود الحضاري الشعوبي النوبي إلى جزء من الوجود الحضاري العربي الإسلامي، يحدّه فيكمّله ويغنيه، ولكن لا يلغيه.

د ـ الشعوبية السودانية (على المستوى الوطني)

وهناك مذهب يرى أن تقرير علاقة الانتماء الوطني للشخصية السودانية (التي هي في الأصل علاقة انتماء إلى وطن (إقليم أو أرض) يقتضي إلغاء علاقات الانتماء الأخرى، فيرى مثلاً أن تقرير علاقة الانتماء الوطني يعني إلغاء علاقة الانتماء القومي، فيخلط بين الوطنية بما هي علاقة انتماء إلى وطن، والقومية بما هي علاقة انتماء إلى أمة.

كما إن تقرير علاقة الانتماء الوطني طبقاً لهذا المذهب يعني إلغاء علاقة الانتماء الديني، إذ إنّه لما كان الإسلام هو الذي وحّد الجماعات القبلية والشعوبية السودانية، وارتقى بها إلى طور الأمم، فأصبحت جزءاً من أمة، فإن الشعوبية السودانية لا بُدَّ من أن تكون (موضوعياً) مناهضة للإسلام، بصرف النظر عن الاعتقاد (الذاتي) لدعاتها.

إن مضمون النزعة الشعوبية السودانية هو محاولة للارتداد بالمجتمع السوداني الذي دخل طور الأمم، فأصبح جزءاً من أمة، إلى طور الشعوب السابق، عن طريق البحث عن

(٧) الطيب محمد الطيب، **المسيد**، [تقديم عبد الوهاب موسى] (الخرطوم: دار عزة، ٢٠٠٥)، ص ١٥٨.

الأصول العرقية القديمة أو الأجناس البشرية المنقرضة، واتخاذ الأسماء التاريخية كأدلة على وحدة العرق، أو اللون كدليل على وحدة الجنس، أو إلى ما تبقى من لهجات فيها ومحاولهة إعادة الكتابة بها... الخ. وبالتالي فإنها محاولة فاشلة، لأنه لما كانت سنّة الله في المجتمعات أن تكون في ترقٍّ مستمر من طور إلى آخر، فإن محاولة العودة إلى طور سابق هو محاولة فاشلة للخروج عن سنّة الله.

هـ ـ المذهب التقليدي

يجب التمييز (لا الفصل) بين الإسلام كدين، أي كوضع إلهي مطلق يخاطب الناس في كلّ زمان ومكان، ممثلاً في أصوله الثابتة التي مصدرها النصوص اليقينية الورود، القطعية الدلالة، التي لا تحتمل التأويل أو الاجتهاد، والتي لا يجوز مخالفتها، وبين المذاهب الإسلامية بما هي اجتهادات تنسب إلى أصحابها، ولو أسموها مذاهب إسلامية، وصحتها أنّها مذاهب في الفكر الإسلامي، ويتحمّلون مسؤولية ما فيها من قصور، ولهم فضل ما فيها من توفيق، وهي مذاهب لا شاملة في المكان، ولا عامة في الزمان، ممثلة في اجتهادات المسلمين في تفسير فروع الدين الظنية الورود والدلالة التي تحتمل التأويل. بناءً على هذا، نفهم المذهب الذي يرى أن تقرير علاقة الانتماء الإسلامية للشخصية السودانية (التي هي في الأصل علاقة انتماء ديني حضاري) يقتضي إلغاء علاقات الانتماء الأخرى. فهو يقتضي إلغاء علاقة الانتماء القومي بتقريره أن انتماء المسلمين إلى الأمة الإسلامية يلغي انتماءهم إلى أممهم (مذهب مناهضة العروبة بالإسلام)، كما يقتضي إلغاء علاقات الانتماء التاريخية بتقريره أن الإسلام يلغي الوجود الحضاري القبلي والشعوبي السابق عليه.

هذه الوحدة المطلقة في مجال الهوية ترتبط بوحدة مطلقة في المجال السياسي الاقتصادي القانوني... مضمونها وجوب انفراد المسلمين (باعتبارهم ممثلين لعلاقة الانتماء الإسلامية للشخصية السودانية) بالسلطة والثروة... دون غير المسلمين، مما يؤدي إلى أن يحرم غير المسلمين من حقّ المواطَنة، وهو ما يناقض الإسلام. ففي المدينة المنوّرة، وفي ظلّ الصحيفة، تكوّن «شعب» تتعدّد فيه علاقات الانتماء إلى الدين (المسلمين أمة واليهود أمة)، ولكن يتوحّد الناس فيه مع اختلاف الدين في علاقة انتماء إلى أرض مشتركة، أي علاقة انتماء إلى وطن.

و ـ مذهب الأفريقانية أو الزنوجة كعلاقات انتماء اجتماعي حضاري لا كعلاقات انتماء جغرافي أو عرقي

وهناك مذهب يرى أن تقرير علاقة الانتماء الزنجية (التي هي في الأصل علاقة انتماء عرقي) أو الأفريقية (التي هي في الأصل علاقة انتماء جغرافي قاري) للشخصية السودانية يقتضي إلغاء علاقات الانتماء الأخرى. فهو يقتضي مثلاً إلغاء علاقة انتمائها القومي ذات المضمون اللساني ـ الحضاري، لا العرقي، التي تعني أن اللغة العربية هي اللغة المشتركة بين الجماعات القبلية والشعوبية السودانية بصرف النظر عن أصولها العرقية، أو

إلغاء علاقة انتمائها الديني ذات المضمون الديني ـ الحضاري، التي تعني أن معنى الإسلام لا يقتصر على الإسلام كدين، بل يمتد أيضاً ليشمل الإسلام كحضارة، فالإسلام ليس دين السودانيين المسلمين فقط، بل هو مصدر لكثير من القيم الحضارية للشخصية السودانية (المسلمة وغير المسلمة).

هذه الوحدة المطلقة في مجال الهوية ترتبط بوحدة مطلقة في المجال السياسي الاقتصادي القانوني... مضمونها وجوب انفراد الجماعات القبلية السودانية الزنجية أو ذات الأصول الزنجية (باعتبارها ممثلاً لعلاقة الانتماء الزنجية للشخصية السودانية) بالسلطة والثروة... دون باقي الجماعات القبلية أو الشعوبية السودانية.

فهذا المذهب يتجاوز الدعوة (المشروعة) إلى محاربة العصبية القبلية العربية التي تقصي الجماعات ذات الأصول غير العربية، أو المذهب التقليدي (الذي يناقض الإسلام كدين)، والذي يقصي غير المسلمين، إلى الدعوة (الفاشلة) إلى إلغاء علاقات الانتماء العربية الإسلامية للشخصية السودانية، بصرف النظر عن أصولها العرقية أو انتمائها الديني، وهي دعوه فاشلة لأنها محاولة لاقتلاع الشخصية السودانية من جذورها الحضارية، وهنا وجه الالتقاء بين هذا المذهب والتغريب.

٢ ـ مذهب التعدّد المطلق

يتخذ تعدّد علاقات الانتماء المتعدّدة للشخصية السودانية كدليل على تعدّد الشخصيات الحضارية، ونفي وجود شخصية حضارية سودانية واحدة. هذا التعدّد المطلق في مجال الهوية يرتبط بتعدّد مطلق في المجال السياسي الاقتصادي القانوني... مضمونه التطرف في التأكيد على حرية الجماعات القبلية والشعوبية المكوّنة للمجتمع السوداني، إلى درجة إلغاء وحدة المجتمع السوداني، مما يؤدي إلى الفوضى (الدعوات الانفصالية، وتفكك الدولة... إلخ). وأهم ممثلي مذهب التعدّد المطلق هم بعض التيارات الليبرالية.

٣ ـ مذهب العلاقة الجدلية بين الوحدة والتعدّد

المذهب الذي نرجّحه هو المذهب القائم على اعتبار أن الشخصية السودانية ذات علاقات انتماء متعدّدة، وأن العلاقة بينها علاقة تكامل لا تناقض، كما هو الأمر في علاقات انتماء الشخصية الفردية، حيث «ما تزال علاقة الانتماء إلى الأسرة، أو إلى القرية، أو إلى الحزب، قائمة بجوار علاقة الانتماء إلى الدولة أو إلى الوطن أو إلى الشعب دون خلط أو اختلاط»[٨].

وقد قرّر عدد من الباحثين هذه الفرضية التي يستند إليها هذا المذهب. يقول أحمد الطيب زين العابدين إن «الثقافة السودانية هي مكوّنة من ثلاث شعب سودانية: أولاً تيار نازل ومستمر من أقدم العصور تأثر بتيار آخر دائم الأثر والتداخل هو التيار الأفريقي

---

(٨) سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، ص ٤٢ ـ ٥٢.

الأقدم، ثمّ شعبة أو تيار ثالث هو آسيوى عربي»[٩]. ويقول أحمد محمّد حاكم «إن الثقافة السودانية متجذّرة في الممالك السودانية القديمة، لكنّها أصبحت واضحة المعالم مع قدوم الأثر الإسلامي العربي»[١٠]. ويقول أبو سليم: «إن مكوّنات الشخصية السودانية نشأت قديماً، ولكنها تشكّلت بصورة أساسية في ظلّ المؤثرات العربية الإسلامية»[١١].

إن العلاقة الجدلية بين الوحدة والتعدّد في مجال الهوية ترتبط بالعلاقة الجدلية بين الوحدة والتعدّد في المجال السياسي الاقتصادي القانوني... متمثلة في تأكيد وحدة المجتمع (بتقرير المساواة بين الجماعات القبلية والشعوبية المكوّنة له)، وفي الوقت ذاته تأكيد تعدّدية وحرية هذه الجماعات القبلية والشعوبية (بتقرير الحرية).

وفي الفكر السوداني، نجد مدرسة التنوّع في الوحدة كممثل لمذهب العلاقة الجدلية بين الوحدة والتعدّد، ومن أهم ممثلي هذه المدرسة سعد الدين فوزي، وتاج الأنبياء الضوي، وعباس أحمد، وعبد الغفار محمّد أحمد، وأحمد الطيب زين العابدين، وهي ترى أن السودان متعدّد الأعراق والثقافات. ولكن هذا التعدّد مكمّل بعضه لبعض، كقطع الفسيفساء، لا يظهر جمالها إلا في ضوء التنوّع، وهناك عوامل موحّدة تتخلّل هذا التعدّد، فتمنحه صفة التماسك، هي الإسلام والعربية[١٢]. وإذا كانت هذه الدراسة تلتقي مع هذه المدرسة في الاستناد إلى مذهب العلاقة الجدلية بين الوحدة والتعدّد، فإنها تفترق عنها في أن هذه المدرسة ركّزت على علاقة الانتماء الوطني السوداني بما دونها من علاقات انتماء قبلية وشعوبية، أي نظرت إلى السودان ككل... بينما تناولت الدراسة علاقتها بما دونها وما فوقها (علاقة الانتماء القومي، والإسلامي... إلخ)، أي نظرت إلى السودان ككل وكجزء من كلّ. كما أنّها حاولت تحديد الأسس الفلسفية والسياسية والاجتماعية للجمع بين الوحدة والتعدّد من منظور إسلامي معاصر.

وطبقاً لهذا المذهب، فإن المذاهب السابقة الذكر ليست على خطأ مطلق، ولا صواب مطلق، بل يتضمن كلّ مذهب من هذه المذاهب قدراً من الصواب (هو تقرير علاقة الانتماء المعيّنة)، وقدراً من الخطأ (هو أنّه يترتب على ذلك إلغاء علاقات الانتماء الأخرى)، وبالتالي فإن الموقف الصحيح منها هو موقف جدلي، أي موقف يتجاوزهم كمذاهب متناقضة (برفضه ما هو خطأ في هذه المذاهب)، وفي الوقت ذاته يؤلّف بينهم (بأخذه ما هو صواب في هذه المذاهب لتركيب مذهب جديد).

وبناءً على هذا المذهب، سنتناول علاقات الانتماء المتعدّدة للشخصية السودانية التي تشكّل محدّدات الهوية السودانية.

---

(٩) مرغني، **مدخل لدراسة الثقافة السودانية**، ص ٥١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

ثانياً: الإسلام وعلاقة الانتماء الديني الحضاري

يتصف الواقع السوداني بالتعدّد الديني النسبي (الذي لا يلغي الجمع بين الوحدة والتعدّد على المستوى الديني كواقع أو كإمكانية)، فالإسلام هو دين غالبية السودانيين، بالإضافة إلى أثره الحضاري الذي يمتدّ، فيشمل غير المسلمين من حيث مساهمته في تكوين الشخصية السودانية، كما إنَّ هناك الديانة المسيحية بمذاهبها المختلفة، بالإضافة إلى بعض الديانات والمعتقدات القبلية المحلية. وبالتالي، فإن تقرير علاقة الانتماء الديني الحضاري الإسلامي للشخصية السودانية، يقتضي الالتزام بعدة ضوابط، هي:

١ ـ إن تعدّد الانتماء الديني في المجتمع الواحد لا يعني إلغاء وحدة هذا المجتمع. وفي القرآن عشرات الآيات التي تنظّم العلاقة الاجتماعية بين المنتمين إلى أديان متعدّدة في الأمة الواحدة ﴿**قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا أرباباً من دون الله**﴾(١٣)، كما نظّم القرآن علاقات التعايش في ما بينهم اجتماعياً، مع أنهم مختلفون دينياً ﴿**اليوم أحلّ لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم وطعامكم حلّ لهم... محصّنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله**﴾(١٤).

٢ ـ إن معنى الإسلام هنا لا يقتصر على الإسلام كدين، بل يمتد أيضاً ليشمل الإسلام كحضارة، فإذا كان الإسلام كدين مقصوراً على المسلمين، فإنه كحضارة يشمل المسلمين وغير المسلمين؛ فالإسلام ليس دين أغلب السودانيين فقط، بل هو مصدر لكثير من القيم الحضارية للشخصية السودانية (المسلمة وغير المسلمة).

٣ ـ إن انتماء المسلمين إلى الأمة الإسلامية لا يلغي انتماءهم إلى أممهم، حيث ميّز الإسلام بين نوعين من أنواع الأمم طبقاً لمضمون تمييزها من غيرها: أمة التكليف التي تتميز من غيرها بالمضمون العقدي ﴿**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**﴾(١٥)، وأمة التكوين التي تتميز من غيرها بالمضمون الاجتماعي (طور الاستخلاف الاجتماعي) ﴿**وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً**﴾(١٦). وعلى هذا يمكن استخدامها للدلالة على الأسرة والعشيرة والقبيلة والشعب، ونستخدمها للدلالة على الشعب المعيّن الذي يتميّز من غيره بالأرض والتاريخ والحضارة. وجعل العلاقة بينهما علاقة تكامل، لا تناقض وإلغاء، فالأولى تحدّد الثانية فتكمّلها وتغنيها، ولكن لا تلغيها. فالإسلام لا يلغي الوطنية بما هي علاقة انتماء إلى وطن، أو القومية بما هي علاقة انتماء إلى أمة، بل يحددهما، فيكمّلهما ويغنيهما.

---

(١٣) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ٦٤.

(١٤) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٥.

(١٥) المصدر نفسه، «سورة الأنبياء،» الآية ٩٢.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ١٦٠.

٤ ـ إن الإسلام قد قرّر الحرية الدينية ممثلة في حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر والأحوال الشخصية لأصحاب الأديان الأخرى بشرط الخضوع لقواعد النظام العام الإسلامي ﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ**﴾(١٧).

وكان اعتناق السودانيين للإسلام بصورة إجمالية دون إكراه، ويدلّ على هذا:

ـ **اتفاقية البقط**، وهي هدنة أمان وعدم اعتداء بين العرب والنوبة، عقدها ملك النوبة في تلك البلاد مع عبد الله بن سعد بن أبي السرح، قائد الجيش المسلم الذي حاول غزو بلاد النوبة ولم ينجح عسكرياً عام ٦٥١م. وهو إقرار لتوازن القوى بينهم، ومعاهدة سياسية قبل بموجبها المسلمون أن يعيشوا، إما مسافرين أو متاجرين. وقد استمر ذلك الوضع إلى ما يقرب من ثمانية قرون(١٨).

وقد اعترفت المعاهدة بسيادة الدولة النوبية، وسمحت بالانتقال والتجارة وتبادل المنافع بين بلاد النوبة والبلاد التي يحكمها المسلمون، كما لم تصادر حرية السكان المحليين في تعلّم معارف وثقافات جديدة، دينية أو لغوية أو حضارية، ولم تمنعهم من التزاوج مع الشعوب الوافدة ـ العربية أو غيرها ـ إذا رغبوا في ذلك. كما لم تجبرهم على الأخذ بالثقافة الوافدة، ولم تمنعهم من نشر ثقافتهم ولغتهم المحلية، وتعليمها للوافدين الجدد إذا رغبوا في ذلك، وذلك يعني كامل الحرية للسكان المحليين في التبادل الثقافي والتجاري والمصاهرة. وبهذا انفتح النوبيون بحرية على الثقافات والحضارات والشعوب الأخرى، وحدث التمازج الثقافي والعرقي بينهم وبين العرب، واعتنقوا الدين الإسلامي عن قناعة وبمحض إرادتهم. وقد حدث هذا التمازج والانصهار السلمي ببطء خلال ثمانية قرون.

أما نصّ الاتفاقية على أن على النوبة تقديم عدد من الرقيق سنوياً للحاكم المسلم في مصر، فإن مثل هذا الشرط كان سائداً في التعامل بين الدول في تلك الأزمان، ولم يبتدعه الإسلام، بل عمل على الحدّ منه وإنهائه، رغم استمرار بعض المسلمين في ممارسته. وقد استمرت الإمبراطوريات الأوروبية في التعامل به حتّى صارت تجارة الرقيق رائجة، وأوقفت وحرمت هذه التجارة بقانون دولي في وقت قريب(١٩).

ـ قيام السكان المحليين المستعربين (النوبة، والفونج) والممالك الإسلامية المحلية (الفور ـ الفونج ـ تقلي ـ المسبعات ـ الكنوز) بدور أساسي في نشر الدعوة الإسلامية في السودان.

ـ مساهمة الطرق الصوفية التي تتميز بالدعوة السلمية في نشر الإسلام في السودان.

٥ ـ إن الإسلام لم يلغ الوجود الحضاري القبلي والشعوبي السابق عليه، بل حدّده

(١٧) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(١٨) محمد سعيد القدال، **الإسلام والسياسة في السودان، ١٦٥١ ـ ١٩٨٥** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢).

(١٩) للمقارنة، انظر بين اتفاقية البقط وقانون المناطق المقفولة (مكتبة نفيسة الجعلي).

كما يحدّد الكل الجزء، فكان بمثابة إضافة أغنت تركيبه الداخلي، وأمدته بإمكانيات جديدة للتطور.

ثالثاً: العربية وعلاقة الانتماء القومي اللساني الثقافي

كما يتصف الواقع السوداني بالتعدّد اللغوي النسبي (الذي لا يلغي إمكانية الجمع بين التعدّد والوحدة على المستوى اللغوي كواقع أو كإمكانية)، فهناك اللغة العربية كلغة حياة لكثير من الجماعات القبلية السودانية، أو كلغة مشتركة لكثير من الجماعات القبلية والشعوبية التي احتفظت بلغاتها الشعوبية القديمة أو لهجاتها القبلية.

وعلاقة الانتماء القومي للشخصية السودانية هي علاقة انتماء إلى أمّة، وهي ذات مضمون لساني حضاري، لا عرقي، فهي تعني أن اللغة العربية هي اللغة المشتركة بين الجماعات القبلية والشعوبية السودانية، بصرف النظر عن أصولها العرقية، بالإضافة إلى أنّها لغة الحياة لكثير من هذه الجماعات. يقول محمد بشير عمر: «إن اللغة العربية التي تمثل اللغة القومية، وتتحدث اللغة العربية الغالبية العظمى من السكان في شمال البلاد، هي أيضاً لغة التخاطب في جنوبه، حيث تطور نوع من اللهجة العربية المبسّطة (غربي جوبا). كما إنَّ البجة والفور وجبال النوبة ما زالوا يحتفظون ويتحدثون لغتهم الخاصة، وإن الدين الإسلامي كان عاملاً موحّداً، والذي لم يمنع رغم ذلك من وجود المسيحية والمعتقدات التي كان لها أن تترك بدورها أثراً في الطقوس الإسلامية»[٢٠]. ويقول الشيخ علي عبد الرحمن «... فالسودان يدخل كلّه في نطاق القومية العربية، سواء في ذلك النوبة والبجة والفور والعرب والحاميين والزنوج، وسواء في ذلك المسلمون والمسيحيون والوثنيون»[٢١].

ولا يمكن نفي ذلك بالاحتجاج باللهجات المتبقية من الأطوار القبلية والشعوبية؛ لأن استعمال اللهجات، أو حتّى اللغات القديمة، لا يلغي الاشتراك في استعمال اللغة القومية في كلّ الأمم. هنا نلاحظ الجدال حول اللغة النوبية، هل هي لهجة أم لغة؟ والذي نراه أنّها لغة شعوبية قديمة تتفرع إلى العديد من اللهجات القبلية، ولكنها ليست لغة قومية. فالعربية ذات دلالة لغوية حضارية، لا دلالة عرقية. هذه الدلالة أقرها الإسلام: «ليست العربية فيكم من أب وأم؛ إنما العربية اللسان، فمن تكلّم العربية فهو عربي».

رابعاً: السودانية وعلاقة الانتماء الوطني

كما إنَّ علاقة الانتماء الوطني السوداني هي علاقة انتماء إلى وطن (إقليم أو أرض)، وهذه الأرض هي تجسيد مادي لمفهوم دخل من خلال التفاعل معه إلى صميم

(٢٠) محمد بشير عمر، **التنوع والإقليمية والوحدة القومية**، ترجمة سلوى مكاوي ([د. م.]: المركز الطباعي، [د. ت.])، ص ٥ وما بعدها.

(٢١) عبد الرحمن، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان**، ص ٢٣.

تكوين الشخصية، فأصبح جزءاً منها. وكان اسم السودان في الأصل قد أطلقه بعض الجغرافيين والمؤرخين العرب لوصف إقليم جغرافي، هو إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، من السنغال غرباً إلى الصومال شرقاً، ثمّ أصبح مقصوراً على الإقليم الجغرافي الذي تحدّه الدولة السودانية الحالية في مراحل تالية. إن الإقرار بوجود دوافع ذاتية وراء غزو محمّد علي للسودان عام ١٨٢١ ممثلة في طموحه الشخصي لتأسيس إمبراطورية، لا يعني عدم وجود روابط موضوعية (جغرافية، تاريخية، اجتماعية، حضارية... إلخ) تشدّ أجزاء الوطن الواحد قبل ذلك. كما إنَّ الإقرار بالحقيقة التاريخية التي مضمونها أن الاستعمار البريطاني هو الذي شكّل حدود السودان المعروفة الآن لا يعني أنّه قد شكّلها طبقاً لأهوائه الذاتية فقط، بل طبقاً لاكتشافه هذه الروابط الموضوعية أيضاً. فالاستعمار البريطاني لم يضمّ إلى السودان الإقليم أرضاً من خارجه، أي لا تربطها به روابط موضوعية، بل على العكس حاول عزل الجنوب عن الشمال (قانون المناطق المقفولة)، وضمّه إلى مستعمراته في وسط وشرق أفريقيا (يوغندا، وكينيا... إلخ) وفشل في تحقيق هذه المهمة.

وعلاقة الانتماء الوطني لا تلغي علاقات الانتماء القبلي والشعوبي، بل تحدّها كما يحدّ الكل الجزء، فتكمّلها وتغنيها. كما إنَّ علاقات الانتماء الديني والقومي لا تلغي علاقة الانتماء الوطني، بل تحدّها كما يحدّ الجزء الكل، فتكمّلها وتغنيها.

خامساً: النوبية وعلاقة الانتماء التاريخي الحضاري القبلي والشعوبي

وما سمي بالسودان لاحقاً كان في الماضي عبارة عن قبائل غير مستقرة على أرض معيّنة، بالإضافة إلى شعب تجاوز الطور القبلي، واستقر على ضفاف النيل. وبمجيء الإسلام، قدَّم لهذه الجماعات لغة مشتركة، ونظّم الحياة طبقاً لقواعد عامة واحدة، ثمّ تركها تتفاعل تفاعلاً حرَّاً مع الأرض المشتركة، وهكذا صنع الإسلام من تلك القبائل والشعب جزءاً من أمة. فالإسلام إذاً لم يلغ الوجود الحضاري القبلي والشعوبي السابق عليه، بل حدّده كما يحدّ الكل الجزء (بالإلغاء لما يناقضه من معتقدات وعادات، والإبقاء على ما لا يناقضه). فكان بمثابة إضافة أغنت تركيبه الداخلي، وأمدّته بإمكانيات جديدة للتطور. وكان محصّلة هذا ما نطلق عليه الشخصية السودانية.

ـ **الأثر الحضاري الشعوبي النوبي**: كان النوبيون مثلاً عبارة عن شعب تجاوز الطور القبلي، واستقر على ضفاف النيل، غير أن الطور الشعوبي كان قد استنفد الإمكانيات التي يمكن أن يقدمها للتطور الاجتماعي، وآية هذا أن الدولة النوبية أخذت في الضعف والانقسام، فضلاً عن أن السيطرة الخارجية (الفرعونية مثلاً) في فترات مختلفة كانت قد عرقلت هذا التطور كإضافة أغنت هذا الوجود الحضاري الشعوبي، وأمدّته بإمكانيات جديدة للتطور. وبهذا، تحوّل الوجود الحضاري الشعوبي النوبي إلى جزء من كلّ، هو الوجود الحضاري العربي الإسلامي، يحدّه فيكمّله ويغنيه، ولكن لا يلغيه. وفي الوقت

ذاته ساهم هذا الوجود الحضاري الشعوبي في تشكيل الشخصية السودانية. يدلّ على هذا دور النوبة في نشر الإسلام والثقافة الإسلامية، فنلاحظ أن انتشار الإسلام في السودان قد اقترن بمرحلتين: المرحلة **الأولى** تتمثل في دور العرب الوافدين الذي سبق السلطنات الإسلامية، وكان الإسلام فيها اسمياً، إذ إنَّ جلّ القبائل التي دخلت السودان (في تلك الفترة) كانت تسود فيها عادات وطباع البداوة[٢٢]، إذ كان معظم العرب الوافدين في هذه المرحلة ممن قلّ حظهم المعرفي بالدين وأصوله. والمرحلة **الثانية** هي مرحلة العنصر الوطني من النوبة المستعربين الذين اهتدوا إلى الإسلام[٢٣]. وهذه المرحلة هي مرحلة أساسية من مراحل نشر الثقافة الإسلامية، ويدلل على هذا أن عدداً كبيراً من العلماء ترجع جذورهم إلى هذا العنصر.

بناء على هذا الوجه، يمكن تقرير علاقة الانتماء التاريخي الشعوبي النوبي للشخصية السودانية «أن الثقافة السودانية ثقافة نوبية (أي نوبية الثقافة والحضارة السودانية)، فالدولة النوبية هي نتاج تصاهر الحضارات المحلية مع الحضارات الوافدة من مصر وبلاد الإغريق والرومان، وكذلك شرقاً من بلاد العرب، وما جاورهم من آسيويين، فاختلطت العناصر السلالية والثقافية، خاصة اللغات والأديان، في عملية حضارية نتج منها ثقافة متميّزة، وهي التأصيل الحقيقي لنشأة الثقافة السودانية»[٢٤].

سادساً: علاقات الانتماء القبلية

للشخصية السودانية انتماءات قبلية متعدّدة، ويكاد يكون لِكُلّ قبيلة تقاليد خاصة، وليس في هذا ما يناقض الحضارة المشتركة، ففي كلّ الأمم نجد أن لِكُلّ قرية تقاليد محلية، ولكل إقليم تقاليد خاصة، ولكل منطقة جغرافية تقاليد خاصة، دون أن يحتج بذلك على التكوين الحضاري المشترك. ومن المجموعات القبلية السودانية:

١ ـ المجموعات القبلية ذات الأصول العربية

تشمل المجموعات ذات الأصول العربية المجموعات الفرعية التالية:

أ ـ **المجموعة الجعلية**، وفروعها: الجعليون ـ الميرفاب ـ الشايقية ـ الركابية ـ المناصير ـ الرباطاب ـ البديرية ـ البطّاحين ـ الجموعية ـ الجوامعة ـ الجوابرة ـ الغديات.

ب ـ **المجموعة الجهينية**، وتنقسم داخل السودان إلى ثلاث مجموعات: **الأولى**:

(٢٢) حسن محمد أحمد مكي، **الثقافة السنارية: المغزى والمضمون** ([الخرطوم]: مركز البحوث والترجمة بجامعة إفريقيا العالمية، [١٩٩٠])، ص ٢٠.

(٢٣) فضل الله أحمد عبد الله، «دولة سنار ودورها في تشكيل الثقافة السودانية،» **أفكار جديدة** (الخرطوم) (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢٤) علي عثمان محمد صالح، **في الثقافة السودانية: دراسات ومقالات** ([الخرطوم]: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٠)، ص ١٧.

رفاعة (فواسية ـ عبدلاب ـ عركيون) ـ لحويون، (عوامرة ـ عمارنة ـ فادنية ـ خوالدة)، الشكرية. و**الثانية**: دار حامد ـ بنو جرار ـ زيادية ـ بزعة ـ شنابلة ـ عاليا. و**الثالثة**: دويحية ـ مسلمية ـ البقارة (بنو سليم ـ أولاد حميد ـ هبانية ـ حوازمة ـ مسيرية ـ حمر ـ تعايشة ـ بنو هلبة ـ بنو خزام ـ رزيقات) ـ محاميد ـ ماهرية ـ كبابيش ـ مغاربة؛ إلى جانب قبائل جهينية أخرى، منها الحمر ـ الهواوير ـ السواراب.

ج ـ **المجموعة ذات الأصول العربية الأخرى**: الكواهلة ـ الرشايدة ـ الحمران ـ الشكرية.

٢ ـ المجموعة ذات الأصول النوبية

وتضمّ: الحلفاويون ـ السكوت ـ المحس ـ الدناقلة ـ الكنوز.

٣ ـ مجموعة قبائل شرق السودان (البجا)

وتضم: الهدندوة ـ بنو عامر ـ الأمرار ـ البشاريون[٢٥].

٤ ـ المجموعات القبلية في دارفور

تشمل هذه المجموعات المجموعات الفرعية التالية:

أ ـ **المجموعات القبلية ذات الأصول المحلية**، وتضم عدداً من القبائل، أكبرها: الفور ـ الزغاوة ـ الميدوب ـ البديات ـ القرعان ـ البرتي ـ الداجو ـ التنجر ـ القمر ـ الميما ـ المساليت.

ب ـ **المجموعات ذات الأصول العربية**، وتضمّ: المحاميد ـ الأبالة ـ النوائبة ـ العريقات ـ الرزيقات ـ الزيادية ـ الهبانية ـ بنو هلبة ـ المعاليا[٢٦].

٥ ـ مجموعات قبائل جنوب السودان

تشمل مجموعات قبائل جنوب السودان أربع مجموعات فرعية:

أ ـ **المجموعة النيلية**، وتضمّ: الدينكا ـ الشلك ـ النوير ـ الأنجو ـ الأنواك ـ الأشولي ـ البلاندا.

ب ـ **المجموعة النيلية ـ الحامية**، وتضمّ: المورلي ـ الديدنقا ـ البويا ـ المنداري ـ التوركانا ـ الباري ـ التبوسا ـ الأتوكا.

ج ـ **المجموعة السودانية**، وتضمّ: الزاندي ـ المورو ـ المادي ـ البنقو ـ كريش.

---

(٢٥) عبد الحميد محمد أحمد، **الشعر والمجتمع في السودان** (الخرطوم: دار الوعي، ١٩٨٧)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٦) حذيفة الصديق عمر، **تاريخ السودان الوسيط** ([الخرطوم]: منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٥)، ص ٩٦ ـ ٩٨.

د ـ **المجموعة المختلطة**، وتضمّ: بالي ـ منداري ـ أناجاورا ـ فاجورا ـ فاجولو ـ لولويو[٢٧].

٦ ـ مجموعات قبائل جبال النوبة

تشمل مجموعات قبائل جبال النوبة المجموعات الفرعية التالية:

أ ـ **مجموعة الكواليب**، وهي أكبر المجموعات، وتضم: الكواليب ـ مورو ـ هيبان ـ أتورو ـ تيرا ـ ليرا ـ أم حيطان ـ الهدرة ـ كاو ـ نارو ـ فنقر ـ شاوية.

ب ـ **مجموعة النمانيج**، وتضمّ قبائلها القاطنة القرى التالية: النتل ـ تندرية ـ سلارا ـ كلارا ـ كرمتي (تعني تيمناً بأرض الجدود كرمة في الشمال) ـ حجر سلطان ـ والفوس ـ أفتي التي تسكن شرق جبل الدائر.

ج ـ **مجموعة تلودي والمساكين**، وتضم قبائل: تلودي ـ المساكين ـ أجرون ـ كلولو ـ قبائل طجة وغيرها.

د ـ **مجموعة لفوفا**، وتضم: لفوفا وأميرا، وقبائل أخرى.

هـ ـ **مجموعة تقلي**، وقبائلها: الرشاد، وكجاكجة، وتقوي، وتملي، وترجك، وتكم، ووتيشان، وقبائل أخرى.

و ـ **مجموعة كادقلي**، وتضم قبائل: كادقلي، وكرنقو، وميري، وتلشي، وكاتشا وكمدة، وقبائل أخرى.

ز ـ **مجموعة تيمن**، وتضم قبائل: كيقا، وجرو، وتيمن، وسرف الضي، وتيسي، وقبائل أخرى.

ح ـ **مجموعة كتلا**، وقبائلها: جلد وتيما، وقبائل أخرى.

ط ـ **مجموعة الأجانج**، وتضم قبائل الجبال الستة، وهي: كرورو، وكدر، وكافيرا، وكلدجي، ودباتنا، ووكارتالا، بالإضافة إلى قبائل: كاركو، وغلفان، ووالي، وفندا، وكاتشا، وطبق، وأبو جنوك، والدلنج، والكدر، والشفر، وكجورية، وكذلك قبائل كاجا وكتول في شمال كردفان، وقبائل أخرى.

ي ـ **مجموعة الداجو**، وتضم قبائل: شات، ولقوري، وصبوري، وتيمن، ولقاوة، وأبو سنون، وتلو، وقبائل أخرى.

ك ـ **مجموعة الدواليب**: هم من قبائل النوبة المختلطين مع العرب، وقد فقدوا جزءاً من تراثهم النوبي، ويسكنون شمال كردفان، والرواية تقول إنَّ الدواليب جزء من الكواليب (تحمل الاسم نفسه قرية في وادي حلفا)[٢٨].

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٢٨) جعفر شاش، **تاريخ قبائل جبال النوبة الأصليين** ([د. م.]: جامعة كانبيرا، ٢٠٠٥).

وقد استخدمنا مصطلح «ذات الأصول... العربية، النوبية، المحلية... إلخ» في وصف أغلب هذه المجموعات القبلية حتّى لا يغيب عن بالنا حقيقة أن هذه المجموعات القبلية قد اختلط بعضها مع بعض، مع تفاوت درجة هذا الاختلاط نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية... إلخ متفاعلة، رغم اتخاذ كلّ مجموعة منها أحد هذه الأصول كمميّز لها من غيرها نتيجة لعوامل مختلفة.

● الأفريقية وعلاقة الانتماء الجغرافي

وفي ما يتعلق بعلاقة الانتماء الأفريقية للشخصية السودانية، فهي علاقة انتماء جغرافي قاري، لأن السودان من الناحية الجغرافية قطر يقع في قارة أفريقيا، وليس لها مدلول حضاري أو اجتماعي، إذ إنَّ قارة أفريقيا تضمّ العديد من الأمم والشعوب والقبائل التي لا رابط بينها.

سابعاً: علاقات الانتماء العرقية

يتصف الواقع السوداني بالتعدّد العرقي النسبي (الذي لا يلغي إمكانية الجمع بين الوحدة والتعدّد على هذا المستوى)، إذ نجد أن أغلب السودانيين هم محصّلة اختلاط الحاميين (الزنوج) مع الساميين (العرب... إلخ)، بالإضافة إلى وجود جماعات قبلية لم تختلط بالحاميين إلا قليلاً أو لم تختلط بهم مطلقا (كالقبائل العربية التي هاجرت إلى السودان في مرحلة متاخرة... إلخ)، وجماعات قبلية حامية لم تختلط مع العرب الساميين إلا قليلاً، أو لم تختلط بهم مطلقاً نسبة إلى تفاوت درجة هذا الاختلاط من جماعة إلى أخرى، كمحصّلة لعوامل تاريخية وجغرافية متفاعلة «فنتيجة للتداخل القبلي والتمازج بين السلالات المختلفة في السودان بات من الاستحالة قبول فكرة وجود عناصر عرقية صافية في السودان حتّى في تلك المجتمعات شبه المغلقة»[٢٩]، فالشعب النوبي القديم يتألف من قبائل، فضلاً عن قبائل الهدندوة وبني عامر والبشارية، كلها سامية ــ حامية ــ وهو ما قرّره كثير من علماء الآثار ــ اختلطت بالعرب الساميين، إذ «بعد معاهدة البقط (٦٥٢هـ ــ ١٣٢٣م)، وفي ظلها، استطاع العرب ممارسة نشاطهم التجاري... وتزاوجوا مع السكان المحليين (الشعب النوبي وقبائل البجة وقبائل العنج) حتّى سقوط دولة علوة، في منتصف القرن الخامس عشر»[٣٠].

وبالتالي، فإن تقرير علاقة الانتماء العرقي الزنجية للشخصية السودانية يقتضي الالتزام بما سبق ذكره، بالإضافة إلى تقرير أن لفظ «زنوج» يدلّ على وصف للذين تتوافر فيهم الخصائص الفيزيولوجية التي تأثرت بالبيئة الجغرافية للمنطقة الاستوائية، وليس له

(٢٩) التجانى مصطفى، «عوامل تشكيل الشخصية القومية السودانية،» **التأصيل** (أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ٩٣.
(٣٠) عبد الله، «دولة سنار ودورها في تشكيل الثقافة السودانية،» ص ١٣٤.

أي مدلول حضاري أو اجتماعي، فهم ليسوا أمة واحدة، بل يتوزعون على أمم وشعوب وقبائل عدة في جميع أنحاء العالم. أما لفظ «حاميون»، فمصدره تقسيم علماء الأجناس البشر إلى ثلاثة أقسام بين ساميين وحاميين وآريين، ولكن هذا التقسيم هو تقسيم لغوي، وليس تقسيماً عرقياً فقط، إذ لا وجود لجنس لم يخلط بغيره.

خاتمـة

تناولنا في هذه المقالة مشكلة الهوية السودانية، طبقاً لبعدها الفردي ـ الذاتي/ الاجتماعي ـ الموضوعي المتمثل في علاقات انتماء الشخصية السودانية المتعدّدة. وتم هذا التناول من خلال مذهب العلاقة الجدلية بين الوحدة والتعدّد، فتمّ التعرض أولاً لتعريف الهوية، ثمّ تناولنا بالنقد كلاً من مذهب الوحدة المطلقة بأشكاله المختلفة (مذهب مناهضة الإسلام بالعروبة، ومذهب العصبية القبلية العربية، ومذهبي الشعوبية النوبية والسودانية، والمذهب التقليدي، ومذهب الأفريقانية أو الزنوجة، كعلاقة انتماء اجتماعي حضاري) ومذهب التعدّد المطلق. وأخيراً، عرضنا لمذهب العلاقة الجدلية بين الوحدة والتعدّد، وتناولنا طبقاً له: الإسلام وعلاقة الانتماء الديني الحضاري، العربية وعلاقة الانتماء القومي اللساني الثقافي، السودانية وعلاقة الانتماء الوطني، النوبية وعلاقة الانتماء التاريخي الحضاري القبلي والشعوبي، وعلاقة الانتماء القبلي، وعلاقات الانتماء العرقية للشخصية السودانية ■

القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة:
هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟

أحمد علي سالم

أستاذ مساعد، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.

يتفق دارسو العلاقات الدولية إجمالاً على أن المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية لا تقدم نظرية معيارية لأنها تهتم بما هو كائن في مجال العلاقات الدولية، وليس ما ينبغي أن يكون، أي الكيفية التي يجب أن ينتظم بها العالم، والقيم التي يجب أن يراعيها صناع القرار.

لذلك يجب عدم الحكم على المدرسة الواقعية بالفشل نتيجة غياب الجانب المعياري فيها. فعندما يصف بعض الدارسين المدرسة الواقعية بأنها «في جوهرها محافظة، وتهتم بدراسة الواقع، وحذرة وتشك في المبادئ المثالية، وتهتم بدروس التاريخ، وغالباً ما تنظر إلى السياسة الدولية بتشاؤم وليس بتفاؤل»[١]، فإن هذا الوصف لا يدل على فشلها بقدر ما أنه تقرير لحالتها، وهو أمر يمكن اختبار صحته في الواقع. أما التحدّي الحقيقي للمدرسة الواقعية ـ الذي نركّز عليه في هذه الدراسة ـ فهو الفشل في بناء مفاهيم رئيسة، وتفسير ظواهر مهمة في السياسة الدولية المعاصرة.

وفي هذه الدراسة نلقي الضوء على إحدى الصعوبات الكبرى التي عجز الواقعيون عن تجاوزها، وهي بناء مفهوم موحّد ومفيد للقوة في العلاقات الدولية، ذلك العجز الذي استمر مصدر إحراج لهم بين منظّري العلاقات الدولية، لأن القوة هي المفهوم المحوري في المدرسة الواقعية. كما نتناول بعض ملامح ومشكلات عالم ما بعد الحرب الباردة التي فشل الواقعيون في معالجتها نظرياً، مما يجعل المدرسة الواقعية تبدو وكأن الزمن قد عفا عليها، ثم نناقش ما أهمله الواقعيون من عوامل ثقافية مؤثرة في العلاقات الدولية، والآفاق التي تفتحها في هذا الحقل. ولكني أبدأ بتحديد المعالم الرئيسة للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

(١) James E. Dougherty and Robert A. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (New York: Longman, 1996), p. 61.

أولاً: المعالم الرئيسة للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية

ظهرت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية كردّ فعل على فشل المدرسة المثالية في إرشاد صانع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لردع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية، مما قاد إلى اندلاع الحرب. وتتحدّد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية في ما يلي:

١ ــ الدول هي الفاعل الرئيس أو الأهم في العلاقات الدولية.

٢ ــ الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ.

٣ ــ الدولة فاعل راشد بالأساس.

٤ ــ الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية.

فأنصار هذه المدرسة ينظرون عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية والاستراتيجية باعتبارها قضايا السياسة العليا، بينما يرون القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية والأقل أهمية(٢).

وفي نهاية سبعينيات القرن الماضي، أضاف والتز بعداً جديداً في التحليل الواقعي بالتركيز على الدور الحاسم لبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية. فيرى والتز أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى. فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسّران الفرص المتاحة أمام الدولة، والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدّد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. لذلك يتهم والتز نظريات العلاقات الدولية التي تركّز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها اختزالية، كما ينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدّداته البنيوية التي تقدم الفرص وتضع القيود على سلوك الدول(٣).

ويستند والتز إلى نظريات الاقتصاد الجزئي، فهو يشبّه النظام الدولي بالسوق، ويميز بين التغيّر داخل بنية النظام الدولي (أي تغيّر وحداته)، وتغيّر بنية النظام الدولي ذاتها. فتغيّر هذه البنية هو تغيّر في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها. وهكذا، فإنه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، لم تتغير بنية النظام الدولي إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون، وذلك عندما تحوّل من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية. ويرى والتز

(٢) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism* (New York: Macmillan, 1987), pp. 6-7.

(٣) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (New York: Random House, 1979).

أن هذا التحوّل أثّر إيجابياً في الاستقرار والسلم الدوليين، لأن نظام القطبية الثنائية يقود إليهما أكثر من نظام تعدّد الأقطاب.

وعلى رغم الطابع الحركي الذي يميّز تفسير المدرسة الواقعية البنيوية للعلاقات الدولية، إلا أنه تفسير آلي وحتمي، رغم نفي والتز ذلك. فنظريته تؤكد استحالة مقاومة الدولة لما تفرضه عليها بنية النظام الدولي، بغضّ النظر عن تفاصيل ردّ فعلها على الفرص التي تقدمها بنية النظام الدولي والقيود التي تفرضها (أي متى وأين بالتحديد ستستجيب الدولة لضغوط النظام الدولي). وهكذا، فإن المدرسة الواقعية البنيوية لا تساعد صانع السياسة الخارجية المعني بتفاصيل الاستجابة للمحفزات المباشرة.

ورغم تأثر كثير من دارسي العلاقات الدولية بنظرية والتز البنيوية، فإنها أحدثت انشقاقاً بارزاً في المدرسة الواقعية. فدراسة مقولات أنصار المدرسة الواقعية الآن تشير إلى أن الأساس النظري الذي يتفقون عليه أقل بكثير مما يدّعيه دعاتها، ويتصوره نقادها على السواء، بل يزداد ضآلة أيضاً مع كل افتراض أو طرح جديد يقترحه أحد المنتسبين بحق أو غير حق إلى المدرسة الواقعية، حتى افترق الواقعيون إلى فرق كثيرة. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على نهاية الحرب الباردة ظهرت وانتشرت أطروحات وشعارات واقعية جديدة يذكرها سنايدر على النحو التالي: «هناك الآن في حقل العلاقات الدولية نظريتان على الأقل تصف كل منهما نفسها بأنها «واقعية بنيوية»، وهناك نحو ثلاثة أنواع من «الواقعية الهجومية»، وعدة أشكال من «الواقعية الدفاعية»، بالإضافة إلى نظريات واقعية «تقليدية حديثة» و«مشروطة» و«خاصة» و«معمّمة»[٤].

ولا شك في أن هذا التعدّد في النظريات الواقعية يعكس ثراء المدرسة الواقعية وحيوية النقاش بين أنصارها، ولكنه يعكس أيضاً محاولاتهم الحثيثة والمتعجلة لمعالجة النقائص الكثيرة التي تبدّت في نظرياتهم عن العلاقات الدولية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. ولكن قبل النظر في تلك النقائص، نناقش إحدى الصعوبات الكبرى التي عجز الواقعيون عن التعامل معها حتى قبل نهاية الحرب الباردة، ألا وهي بناء مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

ثانياً: الواقعيون ومحاولات بناء مفهوم القوة في العلاقات الدولية

يرى مورغانثو ـ وهو أحد الآباء المؤسسين للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ـ أن استخدام مفهوم القوة في تعريف مصلحة الدولة هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين على تلمّس طريقهم في حقل السياسة الدولية[٥]. فالواقعيون يرون القوة سبباً أصيلاً للعلاقات

(٤) Glenn H. Snyder, «Mearsheimer's World Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay,» *International Security*, vol. 27, no. 1 (Summer 2002), p. 149.

(٥) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 3rd ed. (New York: Knopf, 1960), p. 5.

كافة بين المتغيّرات كافة، لأن «صاحب القوة يؤثر في سلوك الفاعلين الآخرين وتوجّهاتهم ومعتقداتهم وميولهم السلوكية»[٦]. ومع ذلك، ما يزال تعريف القوة قضية شائكة ومثيرة للجدل بين منظّري العلاقات الدولية بصفة عامة، وأنصار المدرسة الواقعية بصفة خاصة.

١ ـ مادية القوة أم شموليتها؟

تعرّف القوة أحياناً تعريفاً فضفاضاً باعتبارها السبب الذي يؤدي إلى جميع النتائج في العلاقات الدولية، وهي بذلك ترادف تقريباً مفهوم السببية ذاته[٧]. ولعل هذا التعريف الواسع يحدّ في الواقع من الفائدة التحليلية لاستخدام مفهوم القوة[٨]. وتعرّف القوة أيضاً باعتبارها مجموع الإمكانات المتاحة لدولة ما، التي يمكن تقديرها بمقارنتها بالإمكانات المتاحة للدول الأخرى[٩]. غير أن هذا التعريف يتطلب تعريفاً لمفهوم الإمكانية.

ويتفق دارسو العلاقات الدولية على تعدد عناصر القوة (أو الإمكانية)، وخطأ إعطاء أهمية حاسمة لأحد عناصر القوة دون غيرها. لكن مفهوم القوة يضيق أحياناً ليشير فقط إلى الإمكانات العسكرية لدولة ما، مضافاً إليها الإمكانات العسكرية لحلفائها، ويتسع أحياناً ليشمل الإمكانات العسكرية والاقتصادية والتقنية والدبلوماسية، والعوامل الجغرافية (مثل مساحة الدولة وموقعها وتضاريسها) والسكانية (مثل عدد السكان ومستواهم الصحي والتعليمي) والموارد الطبيعية[١٠].

ويختلف أنصار الاتجاهين، التقليدي والبنيوي، في المدرسة الواقعية على تحديد عناصر القوة. فالتقليديون يفهمون القوة على أنها مركّب الكلي الذي يضم عناصر مادية ومعنوية. فللقوة مكوّنات عسكرية واقتصادية، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام. ويؤكد كار بوضوح أن القوة لا تشمل فقط العناصر المادية، بل تشمل أيضاً الأفكار والمشاعر الإنسانية[١١]. وقد حافظ مورغانثو على هذا التعريف الشامل للقوة[١٢]، إذ أشار إلى أن الدول تسعى إلى

(٦) David Baldwin, «Neoliberalism, Neorealism, and World Politics,» in: David A. Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press, 1993), p. 16.

(٧) Michael Barnett and Raymond Duvall, «Power in International Politics,» *International Organization*, vol. 59, no. 1 (Winter 2005), p. 42.

(٨) Samuel Barkin, «Realist Constructivism and Realist-Constructivisms,» *International Studies Review*, vol. 6, no. 2 (June 2004), p. 350, and Patrick Jackson, «Bridging the Gap: Toward a Realist-Constructivist Dialogue,» *International Studies Review*, vol. 6, no. 2 (June 2004), p. 337.

(٩) Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 97-98; Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, p. 61.

(١٠) Viotti and Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism*, pp. 43-44.

(١١) Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations* (New York: Harper Torchbook, 1964), pp. 108, 132 and 144.

(١٢) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, p. 153.

إحكام السيطرة على القوة بعناصرها المادية والمعنوية للحفاظ على وجودها[١٣].

لكن هذا المفهوم الشامل للقوة اختفى من أطروحات الجيل الثاني من الواقعيين، ولا سيما أنصار الاتجاه البنيوي الذين ركّزوا فقط على الجوانب المادية للقوة. وهكذا أصبحت القوة تعرّف بأنها «استخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به»[١٤]. ثم أصبح المفهوم المادي للقوة يسيطر على المدرسة الواقعية إلى درجة أن تميّز هذه المدرسة وقوة تحليلاتها ونظرياتها بات يعتبر ثمرة لقدرتها على تفسير الحياة الاجتماعية باستخدام عدد قليل نسبياً من المتغيّرات، بل من خلال تحليل التباين في متغيّر واحد هو توزيع إمكانيات القوة المادية الموضوعية[١٥].

ويتضح التركيز على الجوانب المادية في تعريف القوة في قائمة محدّدات القوة الوطنية التي وضعها والتز، فهو يعرّف الدول الكبرى بأنها الدول التي تمتلك إقليماً واسعاً، وعدداً كبيراً من السكان، وموارد وفيرة، واقتصاداً كفؤاً، وجيشاً قوياً، ونظاماً سياسياً مستقراً عالي الكفاءة[١٦]. ويستبعد والتز صراحة من تلك القائمة ما أورده مورغانثو من عناصر القوة المعنوية من قبيل الخصائص القومية والروح المعنوية والأيديولوجية وشكل نظام الحكم والميل العام إلى المسالمة أو القتال[١٧]. وهكذا أدى التركيز على دراسة عناصر القوة المادية إلى عدم انتباه الواقعيين إلى معالم مهمة في السياسة الدولية، وهي مجال شديد التعقيد من الناحية الاجتماعية.

وعلى رغم أن وندت يرى أن المادية جزء أساسي من المنطق النفعي الذي بنيت عليه نظريات المدرسة الواقعية[١٨]، فإن آخرين، مثل باركن، يرون أن المدرسة الواقعية تحولت نحو المادية نتيجة تحول دارسي العلوم السياسية إلى استخدام المناهج السلوكية التي تهتم بالقياس، ونزوعهم إلى افتراض رشد صانع القرار السياسي[١٩]، أي أن التركيز على عناصر القوة المادية كان محاولة لحلّ مشكلة قياس القوة. فقياس عناصر القوة المادية لدولة ما يبدو

---

(١٣) Stefano Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*, New International Relations (London; New York: Routledge, 1998), p. 24.

(١٤) Barnett and Duvall, «Power in International Politics,» p. 40.

(١٥) Jeffrey Legro and Andrew Moravcsik, «Is Anybody Still a Realist?,» *International Security*, vol. 24, no. 2 (Fall 1999), p. 34.

(١٦) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 131.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

وهنا نرى خطأ زعم بالدوين بأن قائمة والتز تشبه قائمة عناصر القوة الوطنية عند مورغانثو، فهذا التشابه جزئي فقط، انظر: Baldwin, «Neoliberalism, Neorealism, and World Politics,» p. 17.

(١٨) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999), p. 137.

(١٩) Samuel Barkin, «Realist Constructivism,» *International Studies Review*, vol. 5, no. 3 (September 2003), p. 329.

لكثير من الباحثين أيسر من قياس عناصر قوتها المعنوية، أي أن دارسي العلاقات الدولية توقفوا عن دراسة الأعراف والأفكار لأسباب منهجية، وتحديداً لأنها صعبة القياس(٢٠).

إلا أن سهولة قياس عناصر القوة المادية لدولة ما لا يعني إمكانية جمعها لتحديد درجة قوة تلك الدولة. فمن المشروع التساؤل عن معنى جمع قدرات الدولة العسكرية وقيمة عملتها في سوق التبادل وحجم سوقها المحلي ودرجة انتشار لغتها في العالم، فهذا الجمع لا معنى له، خاصة لأن من الصعوبة بمكان ـ كما يرى بالدوين وبوزان ـ تحويل أحد عناصر القوة المادية في دولة ما إلى عنصر آخر عند الحاجة(٢١). والواقع أن مشكلة قياس القوة لا يحلّها التركيز على عناصرها المادية دون المعنوية، لأن أساسها هو مبدأ نسبية القوة الذي يتفق عليه دارسو العلاقات الدولية.

٢ ـ نسبية القوة وصعوبة قياسها وأثر ذلك في السياسة الخارجية

يتفق الواقعيون على أن القوة علاقة بين طرفين أو أكثر. فتعريف القوة عند مورغانثو هو سيطرة فرد على عقول وأفعال غيره من البشر(٢٢). وبالمثل يرى والتز أن قوة أي فاعل دولي تتحدّد بمدى تأثيره في الآخرين بالمقارنة بتأثير الآخرين فيه(٢٣). ولعل النظر إلى القوة، باعتبارها علاقة بين طرفين أو أكثر، من المسائل القليلة التي تحقق حولها ما يشبه الإجماع في حقل العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، يرى كارل دويتش ـ وهو لا ينتمي إلى المدرسة الواقعية ـ أن القوة هي قدرة فاعل ما على تشكيل إرادته بالحدّ من المؤثرات الخارجية في نظام اتخاذ القرار لديه، بحيث يتوقف عن استقبال رسائل من البيئة الخارجية قد تؤدي إلى تعديل قراراته. وبعبارة أخرى، فإن القوة هي تقديم مخرجات النظام على مدخلاته، والقدرة على التحدث بدل الاستماع، أو التوقف عن التعلم من البيئة المحيطة(٢٤).

---

(٢٠) Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, «International Norm Dynamics and Political Change,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), p. 889.

(٢١) Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*, p. 219.

(٢٢) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, p. 153; Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 20.

(٢٣) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 192.

وبناء على هذا التعريف يزعم بالدوين أن والتز يرفض النظر إلى القوة باعتبارها سبباً، لأنه ينظر إليها باعتبارها علاقة نسبية بين طرفين، انظر: Baldwin, «Neoliberalism, Neorealism, and World Politics,» p. 16.

والواقع أن تأكيد والتز على البعد النسبي لمفهوم القوة ليس رفضاً للقوة باعتبارها سبباً في العلاقة بين المتغيرات. فنظريته تؤكد أن القوة سبب غير مباشر، لأن توزيع القوة بين الدول هو أساس بنية النظام الدولي، وتغيّر هذه البنية هو الذي يؤدي إلى تغيّر سلوك الدول ويحدّد نتائج تفاعلها.

(٢٤) Heikki Patomaki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)Construction of World Politics* (London; New York: Routledge, 2002), p. 199.

كما يتفق الواقعيون على أن تعريف القوة يتحدّد طبقاً للموقف موضع التحليل، أي أنها تتوقف على القضية التي توظف القوة فيها، أو الهدف الذي توظف القوة من أجله(٢٥). ولذلك يرى سبراوت أن عناصر القوة المختلفة ليست ذات صلة مباشرة بالسياسة، لكنها تكتسب أهمية سياسية فقط عند ربطها بالهدف الذي توظف من أجله، والظروف العملية المحيطة بهذا التوظيف(٢٦).

لكن هذا المفهوم للقوة يستلزم إضافة بعد إدراكي. فيبيّن بالدوين أن شرط الاستفادة من أي عنصر من عناصر القوة لدى أي فاعل دولي هو إدراكه من قبل أطراف التفاعل الأخرى. فالقوة تأتي من هذه العلاقة، وليس من مجرد امتلاك ذلك العنصر(٢٧)، أي أن قوة أي فاعل دولي ليست فقط نسبية مقارنة بقوة الفاعلين الآخرين الذين يتفاعل معهم، بل تتوقف أيضاً على إدراكهم لها. هذا البعد الإدراكي يجعل من الصعب قياس قوة أي فاعل دولي في أي تفاعل أو موقف، لأن إدراك القيمة النسبية لأدوات القوة التي تمتلكها دولة ما قد يختلف من دولة إلى أخرى(٢٨).

وقد تنبه مورغانثو إلى أن نسبية القوة تجعل حساباتها غير مؤكدة بالضرورة، وذلك حتى في أبسط أشكال توازن القوى، أي عندما تواجه دولة واحدة دولة أخرى. وتتعاظم درجة عدم اليقين حين تشمل إحدى الكفتين أو كلتيهما أكثر من دولة (أي تحالفاً من الدول)(٢٩). والنتيجة هي أن الحساب الرشيد للقوة النسبية لعدة دول ـ وهو عصب النظرية الواقعية عن توازن القوى ـ ليس إلا سلسلة من التخمينات التي لا يمكن التأكد من صحتها في حينه، بل بعد مرور فترة من الزمن(٣٠).

وقاد هذا التحليل مورغانثو إلى القول إن اعتبار توازن القوى قانوناً موضوعياً للسياسة الدولية أمر غير مؤكد وغير واقعي وغير مناسب(٣١)، بل إن استحالة اليقين في حساب القوة كان من أسباب انقسام الواقعيين إلى دفاعيين وهجوميين. فيرى والتز أن مساواة الدول في السيادة، وما يستتبعه من غياب تدرج في السلطة في النظام الدولي، يدفع الدول نحو بحث دائم عن الأمن، ومن ثم يقود إلى توازن دقيق للقوى، بينما يرى أنصار المدرسة الواقعية الهجومية أن إمكانية الخطأ في حساب القوة تدفع صانع السياسة الخارجية إلى السعي دائماً

(٢٥) Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, p. 70.

(٢٦) Baldwin, «Neoliberalism, Neorealism, and World Politics».

(٢٧) Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*, p. 220.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٢٩) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, p. 207.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٥٢، و Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*, p. 28.

(٣١) Morgenthau, Ibid., p. 205.

إلى الهيمنة على النظام الدولي، وليس توازن القوى. فنظراً إلى استحالة تأكد أية دولة من صحة حساباتها لتوزيع القوة الدولية في أي وقت، فإن عليها على الأقل أن تتأكد من أن حساباتها ـ بغض النظر عن أخطائها ـ لن تضعها في موضع ضعف في الصراع من أجل القوة... لذلك، فإن جميع الدول المنهمكة في الصراع على القوة يجب أن تسعى فعلياً ليس من أجل توازن القوى ـ أي تحقيق التساوي بينها ـ بل من أجل تفوّقها على غيرها في القوة... ففي النهاية، على جميع الدول السعي إلى تعظيم قوتها وفق الظروف المتاحة[٣٢].

ويرى مورغانثو أن إنقاذ العالم من هذا المستقبل المظلم يتوقف على أن تتبنّى الدول توازن القوى في سياساتها الخارجية، على رغم أن نظريته تدفعها إلى تبنّي سياسة مضادة، وهي الهيمنة الدولية.

أما والتز، فإنه يتجاهل هذه التبعات الخطيرة لنسبية القوة، زاعماً أن قياس العناصر المختلفة لقوة الدول أقل أهمية من تحديد القوى الكبرى في النظام الدولي ـ وهو موضوع اهتمامه الرئيس. ووفقاً له، فإن تحديد هذه القوى أيسر مما يظنه معظم الباحثين. فهو يزعم أن صعوبات القياس لم تمنع من الوصول إلى اتفاق عام حول ماهية القوى الكبرى في أية فترة تاريخية، رغم الشك أحياناً في بعض الحالات الهامشية[٣٣]، أي أن تحديد القوى الكبرى في أية فترة تاريخية متروك لانطباعات الباحث بكل ما يعنيه ذلك من غياب الضبط المنهجي الذي يجب أن يقوم عليه البحث العلمي.

وهكذا، بينما ظل أتباع المدرسة الواقعية يعتبرون تعريف مفهوم القوة حكراً عليهم، ولا سيما منذ أن وجّه كار هجومه اللاذع إلى المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، وادّعى أن المدرسة الواقعية أولى بتعريف مفهوم القوة[٣٤]، فإن الواقعيين فشلوا في أن يقدموا لدارسي العلاقات الدولية مفهوماً واضحاً ومفيداً للقوة. فمفهوم القوة الذي تقوم عليه نظريات المدرسة الواقعية غير واضح أو متفق عليه، وينقصه معالجة جادة لعناصر القوة غير المادية. كما يندر أن يناقش الواقعيون الأساس النظري لهذا المفهوم، فضلاً عن إهمالهم العوامل الأخرى المؤثرة في العلاقات الدولية غير تلك المتعلقة بالقوة، بشقيها المادي والمعنوي.

ثالثاً: الواقعيون وعالم ما بعد الحرب الباردة

ليست نظريات المدرسة الواقعية إلا نتاج لبيئة الحرب الباردة، وهي ما زالت تعالج مشكلات من الماضي، بينما تتجاهل قضايا معاصرة بارزة تدعو منظّري العلاقات الدولية للتعامل معها بمنهج علمي رصين. فمفهوم المساواة في السيادة بين الدول وما يفرضه عليها من ضرورة اعتمادها على ذاتها لتحقيق أهدافها، هو جزء من ميراث المدرسة القانونية في

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٣٣) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 131.

(٣٤) Barnett and Duvall, «Power in International Politics,» p. 40.

العلاقات الدولية التي تركّز على الدول وسيادتها، وترى أن الفرق جوهري بين نظام الحكم داخل الدولة والنظام الذي يحكم علاقات الدولة، نظراً إلى توفر حكومة ذات سيادة في الحالة الأولى، وعدم توفرها في الحالة الثانية.

١ ـ ماهية النظام الدولي بعد الحرب الباردة

على رغم أن أنصار المدرسة الواقعية ـ خاصة في أطروحاتها البنيوية ـ يرون أن طبيعة النظام الدولي تلعب دوراً مهماً ـ إن لم يكن حاسماً ـ في العلاقات الدولية، إلا أنهم يختلفون حول الملامح الرئيسية للنظام الدولي الحالي الذي لا يزالون يطلقون عليه نظام ما بعد الحرب الباردة، على رغم مرور نحو عقدين من الزمن على نهايتها، وهي فترة كافية لاتضاح معالم أي نظام دولي جديد. وعلى رغم أن هذا الاختلاف في حدّ ذاته يناقض ما زعمه والتز من سهولة تحديد القوى الكبرى في أي نظام دولي منذ بداية العصر الحديث، فإنه انعكاس طبيعي للخلاف حول مفهوم القوة الذي ينبني عليه تحديد القوى الكبرى في النظام الدولي.

فبينما يرى بعض الواقعيين النظام الدولي الحالي متعدد الأقطاب، يراه واقعيون آخرون ذا قطب واحد. وحتى من يرونه متعدد الأقطاب يختلفون في تحديد هذه الأقطاب. فبينما يتفقون دائماً على أن الولايات المتحدة من الدول الكبرى، يستبعد بعضهم روسيا بسبب مشاكلها الاقتصادية، على رغم أنها قوة عسكرية كبرى. كما يستبعد بعضهم ألمانيا واليابان بسبب ضعفهما العسكري، على رغم أنهما قوتان اقتصاديتان. وبعضهم يدرج المملكة المتحدة في قائمة الدول الكبرى على رغم أن سلوكها الدولي عموماً، وفي حرب العراق الأخيرة خصوصاً، ينمّ عن تبعيتها شبه المطلقة للولايات المتحدة، وهو ما لا ينسجم مع سلوك الدول الكبرى، وفقاً لرؤية والتز[٣٥] ووالت[٣٦] وميرشمير[٣٧]، وجميعهم من كبار الواقعيين.

ويرفض أنصار المدرسة الواقعية أن يدرجوا في قائمة القوى الكبرى فاعلين دوليين من غير الدول، كالمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك ينتهك قاعدة أساسية بنيت عليها المدرسة الواقعية، وهي أن النظام الدولي يتكون أساساً من دول. ونادراً ما تدرج في تلك القائمة دول غير غربية أو غير متغربة، رغم القوة العسكرية والاقتصادية لدول مثل الهند والصين، مما يعكس تحيز أنصار هذه المدرسة أو تصوراتهم الخاطئة عن عدم رغبة تلك القوى في لعب دور القوى الكبرى عالمياً، وليس فقط إقليمياً. وعلى أية حال، فإن هذا

(٣٥) Waltz, Ibid., p. 128.

(٣٦) Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1990), pp. 173-175.

(٣٧) Snyder, «Mearsheimer's World Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay,» pp. 161-162.

التحيّز ليس جديداً على المدرسة الواقعية، فقد اتضح من قبل في عدم إدراج بول كينيدي أية قوة غير غربية أو غير متغرّبة في قائمة القوى الكبرى خلال القرون الأربعة الأخيرة (باستثناء اليابان قبل الحرب العالمية الثانية)[٣٨].

ولم يقف فشل الواقعيين الذين يرون النظام الدولي الحالي المتعدد الأقطاب عند عدم تحديد القوى الكبرى فيه، بل تعدّاه إلى الفشل في تفسير ظواهره الكبرى، ولا سيما السلام الذي يسود أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة. وقد اتضح هذا الفشل عند المدرسة الواقعية البنيوية الهجومية التي ترى أن المساواة في السيادة بين الدول لا تفرض عليها فقط الاعتماد على ذاتها لتحقيق أهدافها (وهذا هو المشترك بين أنصار المدرسة الواقعية)، بل أيضاً الحرب بين الدول الكبرى من أجل تحقيق أهدافها. فعشية نهاية الحرب الباردة، تنبأ ميرشمير ـ وهو من أعمدة هذه المدرسة ـ بأن نهاية نظام القطبية الثنائية سيؤدي إلى تفجر العنف على نطاق واسع في أوروبا[٣٩]. ومعلوم أن السلام ساد أوروبا، وأن احتمال وقوع حرب كبرى فيها ضئيل. وحتى الحروب التي تلت انهيار الاتحاد اليوغوسلافي تم احتواؤها مكاناً وزماناً. ولعل أشد ما يحيّر أنصار هذا المذهب الواقعي هو أن وحدة ألمانيا لم تغيّر سلوكها المسالم والمتعاون في أوروبا[٤٠].

وعلى رغم أن الواقعيين، الذين يرون النظام الدولي الحالي أحادي القطب، يقدمون تفسيراً لهذا السلام الذي يسود أوروبا وشمال شرق آسيا، إلا أن توقعاتهم لمستقبل هذا السلام لا تنسجم تماماً مع المقولات الرئيسية للمدرسة الواقعية البنائية. فهؤلاء الواقعيون يرون أن هذا السلام يحفظه الوجود الفعلي لقوات القطب الواحد ـ أي الولايات المتحدة الأمريكية ـ في تلك المناطق. وعليه، فإن ألمانيا واليابان لا تتبنيان سياسات توسعية في إقليميهما لأن صانعي سياساتهما الخارجية راشدون، ويدركون أن تكلفة مثل تلك السياسات يزيد على المغانم التي يمكن أن تحققها طالما استمرت السيطرة العسكرية الأمريكية في أوروبا وشمال شرق آسيا، أي أن هذا السلام يتوقف على استمرار تلك السيطرة، الذي يتوقف بدوره على اعتبارات محلية داخل الولايات المتحدة[٤١]، وهو ما يعارض مبدأً أساسياً في المدرسة الواقعية، وهو أن بيئة النظام الدولي ـ وليس العوامل المحلية ـ هي السبب الجوهري في كل التفاعلات الدولية.

---

(٣٨) Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Vintage Books, 1987).

(٣٩) John Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» *International Security*, vol. 15, no. 1 (Summer 1990), pp. 5-56, and Celeste A. Wallander, *Mortal Friends, Best Enemies: German-Russian Cooperation after the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

(٤٠) John Duffield, «Political Culture and State Behavior: Why Germany Confounds Neorealism,» *International Organization*, vol. 53, no. 4 (Autumn 1999), pp. 765-803.

(٤١) Snyder, «Mearsheimer's World Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay,» p. 168.

٢ ـ هل الولايات المتحدة قطب وحيد في النظام؟

يتضح مما سبق أن بعض الواقعيين يرون الولايات المتحدة قطباً وحيداً في النظام الدولي الحالي. ولا شك في أن بعض الشواهد تؤيد ذلك. فالأساس المادي لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي قوي جداً. فهامش تفوّق القوة الأمريكية على القوة التي تليها في النظام الدولي ـ بل جميع القوى الكبرى فيه ـ أكبر بكثير من هامش تفوّق أية قوة قائدة على القوة التي تليها في النظام الدولي في التاريخ الحديث. وهذا التفوق الأمريكي واضح وحاسم وفقاً لمؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والجيو ـ سياسية كافة. وعليه، فإن الولايات المتحدة لديها من الدوافع والوسائل ما يكفي للحفاظ على مؤسسات الأمن الرئيسة في العالم، وذلك من أجل ضبط صراعات الأمن الإقليمية والحدّ من تنافس القوى الكبرى، وهو تنافس شديد التكلفة. أما الدول الكبرى التي تلي الولايات المتحدة من حيث القوة، فلديها حوافز قوية للسير في ركاب القوة العظمى طالما ظلت التكلفة المتوقعة لمحاولة موازنة قوة الولايات المتحدة مرتفعة جداً إلى درجة تمنع تلك الدول الكبرى من مجرد المحاولة[٤٢].

كما أن سلوك الولايات المتحدة ـ خاصة منذ الهجوم على نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١ ـ يوحي بأنها تتصرف كقطب دولي وحيد، وهو ما اتضح جلياً في الأزمة التي سبقت الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق عام ٢٠٠٣. فقد حاولت الولايات المتحدة إقناع العالم بشرعية اللجوء إلى القوة العسكرية في تلك الأزمة، واستخدمت مزيجاً من التبريرات غير المتماسكة، مثل محاربة الإرهاب، ومنع الانتشار النووي، ونشر الديمقراطية. لكنها فشلت في الحصول على تأييد دولي لموقفها، وفشلت في بناء تحالف دولي ضد العراق شبيه بالتحالف الذي أسقط حكومة طالبان في أفغانستان. ومع ذلك ـ وهذا هو الشاهد هنا ـ فإن الولايات المتحدة استخدمت القوة العسكرية دون أن تأخذ في الاعتبار اعتراضات قوى دولية كبرى، مثل روسيا والصين، بل إنها لم تهتم كثيراً باعتراضات بعض أهم حلفائها، مثل ألمانيا وفرنسا.

أما الدول الكبرى التي تلي الولايات المتحدة من حيث القوة، فقد تباينت مواقفها بين تابع للولايات المتحدة ـ كبريطانيا واليابان ـ ورافض لموقفها. وهكذا تشكّل تحالف دولي ضد الحرب بزعامة ثلاث دول كبرى، هي روسيا وألمانيا وفرنسا. ويبدو أن الدول التي رفضت السير في ركاب الولايات المتحدة حسبت أن النظام الدولي الحالي متعدد الأقطاب، أو حاولت موازنة قوة الولايات المتحدة فيه. غير أن عمر هذا التحالف كان قصيراً، فسرعان ما سلّمت قيادته بمقتضيات الهيمنة الأمريكية إلى النظام الدولي. فعندما اندلعت الحرب فعلاً، تمنّى الجميع للولايات المتحدة انتصاراً سريعاً وحاسماً. وبعد شهور قليلة من إعلان الولايات المتحدة انتهاء الحرب في العراق، اعتبر قادة تلك الدول أن خلافهم مع الولايات المتحدة بشأن الحرب أمر من الماضي.

---

(٤٢) William C. Wohlforth, «The Stability of a Unipolar World,» *International Security*, vol. 24, no. 1 (Summer 1999), p. 7.

ويدعم موقف الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في تلك الأزمة مقولات الواقعيين الذين يرون النظام الدولي ذا قطب واحد. ولو استمر التحالف المضاد للحرب لكان دعماً لمقولات المدرسة الواقعية الدفاعية التي ترى النظام الدولي يتجه دائماً للتوازن دون اللجوء إلى حروب بين أقطابه بالضرورة. فتحالف فرنسا وروسيا وألمانيا عام ٢٠٠٣ يشبه ذلك التحالف الذي جمع فرنسا وروسيا عام ١٨٩٤، والذي استشهد به والتز باعتباره اختباراً صعباً، لكنه ناجح لنظريته عن توازن القوى الدولية. ففي كلا الحالين تحالفت قوى كبرى لتحقيق توازن في النظام الدولي على رغم وجود حوافز قوية للسير في ركاب قوة عالمية أكبر (وهي ألمانيا عام ١٨٩٤، والولايات المتحدة عام ٢٠٠٣). ويشرح والتز نظريته على النحو التالي: إذا كان هدف الدول هو تعظيم قوتها، فإنها ستلتحق بالطرف الأقوى، وسوف نرى عالماً تهيمن عليه قوة عظمى، وليس عالماً تتوازن فيه القوى. ولكن هذا لا يحدث، لأن النظام الدولي يوجه الدول نحو التوازن، وليس السير في ركاب قوة عظمى. فالهم الأول للدولة (العظمى) ليس زيادة قوتها، بل الحفاظ على موقعها في النظام الدولي. أما دول المستوى الثاني من حيث القوة، فإذا كان بمقدورها أن تختار، فإنها ستهرع للطرف الأضعف (في الصراع على قمة النظام الدولي)، لأن التهديد يأتيها من الطرف الأقوى. فإذا وقفت تلك الدول مع الطرف الأضعف، فإنها ستصبح أكثر أمناً مما لو وقفت مع الطرف الأقوى، كما أن الطرف الأضعف سيقدّر موقفها بدرجة أكبر من الطرف الأقوى لو أنها وقفت معه، وكل ذلك بالطبع شريطة أن يبلغ تحالف تلك الدول مع الطرف الأضعف درجة كافية من القوة الدفاعية تردع أعداءه من مهاجمته... فنادراً ما تستطيع الدول أن تحدّد هدفها في زيادة قوتها إلى أقصى حدّ، لأن مثل هذه السياسة الدولية مسألة في غاية الخطورة(٤٣).

ولكن التحالف المضاد للحرب لم يصمد، مما دعم القول إن النظام الدولي الحالي أحادي القطب. لكن كيف نشأ هذا النظام من رحم نظام القطبية الثنائية؟ هنا يفشل الواقعيون مجدداً في تقديم إجابة شافية.

٣ ـ ظواهر مستعصية على التفسير الواقعي

لا يقدم الواقعيون تفسيراً مقنعاً لانتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد في النظام الدولي الحالي. فمن جهة، لا يقدم الواقعيون تفسيراً مقبولاً لنهاية الحرب الباردة، ناهيك عن التنبؤ بها قبل حدوثها. فلم يتنبأ بول كينيدي ـ على سبيل المثال ـ بسقوط الاتحاد السوفياتي رغم صدور كتابه عن صعود القوى الكبرى وهبوطها قبيل سنوات قليلة من هذا الحدث. كما أن والتز لم يفسّر التغيّر الخطير في التوزيع النسبي لقوة الدول الكبرى في النظام الدولي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، مما قلّص عددها من اثنتين إلى واحدة (وفقاً لبعض الواقعيين) أو زاده إلى أكثر من اثنتين (وفقاً لآخرين)، على رغم أن جوهر نظرية والتز يدور حول التوزيع النسبي لقوة الدول الكبرى في النظام الدولي.

(٤٣) Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 126-127.

وفي المقابل، طرحت تفسيرات عديدة لنهاية الحرب الباردة لا تتفق إجمالاً مع مقولات المدرسة الواقعية. فقد دلّل بعض الدارسين على أن تراجع الاتحاد السوفياتي عن المواجهة مع الولايات المتحدة، وتبنّيه سياسة خارجية جديدة، تقوم على تفكير جديد يعود أساساً إلى عوامل محلية وتحولات فكرية، وذلك بعكس ما طرحه بعض الواقعيين القائلين بالأحادية القطبية، مثل بروكس وولفورث[٤٤]، إذ يمكننا فهم التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إذا اقتربنا منها من منظور التغيّرات المحلية أكثر مما لو اعتمدنا على المنظور الواقعي الذي يركّز على بيئة النظام الدولي[٤٥].

ومن جهة أخرى، فإن الواقعيين القائلين بالأحادية القطبية لا يقدمون تفسيراً مقنعاً لتعافي الولايات المتحدة من أزمتها في سبعينيات القرن الماضي التي أطاحت بمكانتها على قمة النظام الاقتصادي العالمي. وكان قد حدث انشقاق كبير في حقل العلاقات الدولية في تلك الفترة، مما أفرز إحدى مدارسها الرئيسة ـ وهي المدرسة الليبرالية الجديدة ـ نتيجة رفض أنصار هذه المدرسة القول باحتمال عودة هيمنة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً[٤٦]، بل إن صعود الاتجاه البنيوي في المدرسة الواقعية ـ وهو الاتجاه الداعي إلى توازن القوى وتفضيل الدفاع على الهجوم ـ في نهاية السبعينيات يعود في جانب منه إلى تلك الأزمة.

ولعل تفسيرات المدارس النقدية في العلاقات الدولية، خاصة الاتجاه الماركسي الذي يركّز على النظام الرأسمالي العالمي، أوضح في بيان عودة الولايات المتحدة لتبوء قمة النظام الاقتصادي العالمي من جديد. فبينما يتفق منظّرو الاتجاه الماركسي إجمالاً على أن هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي واجهت أزمة شديدة الخطورة في السبعينيات، فإنهم يختلفون حول مدى نجاحها في التغلّب على تلك الأزمة. فمنهم من يرى أن الولايات المتحدة استجابت لضغوط الأزمة بإدخال تغيّرات مهمة في سياستها الخارجية. فمن الناحية العسكرية، بدأت الإدارة الأمريكية بتجنّب ذلك النوع من المواجهات البرية المسلحة الذي ألحق بها الهزيمة في فييتنام. وفي الوقت نفسه صعّدت الولايات المتحدة من سباقها على التسلح مع الاتحاد السوفياتي. والأهم من ذلك أنها تبنّت سياسات اقتصادية قضت تماماً على ميراث مشروع «الصفقة الجديدة» الذي أوصل الرئيس فرانكلن روزفلت إلى البيت الأبيض عام ١٩٣٣، ومشروع «الصفقة الرابحة» للدول الفقيرة الذي طرحه الرئيس ترومان عام ١٩٤٩. ونتيجة هذه التغييرات أصبحت الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي أكبر مستقبل لرأس المال الأجنبي في العالم، مما أعاد رفع مستويات

(٤٤) Robert English, «Power, Ideas, and New Evidence on the Cold War's End: A Reply to Brooks and Wohlforth,» *International Security*, vol. 26, no. 4 (Spring 2002), pp. 70-92.

(٤٥) Bruce Bueno De Mesquita and David Lalman, *War and Reason: Domestic and International Imperatives* (New Haven, CT: Yale University Press, 1992), p. 248.

(٤٦) Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, p. 9.

الطلب الفعّال والاستثمار فيها، بينما انخفضت مستوياتها في بقية العالم[٤٧].

أما الماركسيون الأكثر تفاؤلاً، فيرون ـ من منظور تاريخي بعيد المدى ـ أن الأزمة التي بدأت في السبعينيات لم تنته، بل إنها أدخلت النظام الدولي الحديث في أزمة بنيوية و«عصر من التحوّلات» التي تتميز بالانقسامات والفوضى[٤٨]. ولعل واحداً من أبرز تلك التحوّلات التي تخالف المقولات الرئيسة للمدرسة الواقعية هو بروز قوى فاعلة مؤثرة في النظام الدولي من غير الدول، مما يشير إلى مرونة الاتجاه الماركسي مقارنة بالمدرسة الواقعية، فكلاهما بدأ التنظير باستحالة وجود مثل تلك القوى.

وربما كان التحدّي الأبرز الذي يواجه الواقعيين من الاتجاهات كافة هو العجز عن تفسير واحد من أهم الأحداث الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، ألا وهو الهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١. فهذا الحدث يلقي بظلال كثيفة من الشك على قدرة المدرسة الواقعية على تفسير عالم ما بعد الحرب الباردة. فمن جهة، لم تقم بهذا الهجوم دولة، وإنما تنظيم عالمي. أما المدرسة الواقعية، فتتجاهل القوى الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي بزعم أن الدول فقط هي التي تملك القدرات العسكرية والسياسية لشنّ حرب أو التهديد بها[٤٩]، على رغم أن السلوك الدولي للقوى الفاعلة من غير الدول قد يكون أعنف من السلوك الدولي لكثير من الدول، وهذا سبب كاف للاهتمام بدراسته[٥٠].

ومن جهة أخرى، فإن المهاجمين لم يسعوا على الإطلاق إلى موازنة قوة الولايات المتحدة، بل كانت تحرّكهم فكرة، وكانت نظرتهم إلى النظام الدولي مبنية على أساس ديني، وهو أساس طالما أهمله منظّرو العلاقات الدولية[٥١]، على رغم أن الدين كان الأساس الذي بنيت عليه العلاقات الدولية في العصر الحديث، حيث يرى فيلبوت ـ على سبيل المثال ـ أن بداية النظام الدولي في العصر الحديث كانت حركة الإصلاح البروتستانتية في أوروبا. فلولا تلك الحركة لما ظهر نظام الدول ذات السيادة على النحو الذي نعرفه الآن[٥٢].

---

(٤٧) Giovanni Arrighi, «The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects,» *New Left Review*, vol. 2, no. 15 (May-June 2002), p. 21.

(٤٨) Immanuel Wallerstein, «New Revolts against the System,» *New Left Review*, no. 18 (November-December 2002), p. 37.

(٤٩) Mark W. Zacher, *International Conflicts and Collective Security, 1946-1977: The United Nations, Organization of American States, Organization of African Unity, and Arab League* (New York: Praeger Publishers, 1979), p. 220.

(٥٠) انظر محاولة أولية لتفسير الصراعات بين الدول والقوى الفاعلة من غير الدول في العلاقات الدولية في: أحمد علي سالم، «عن الحرب والسلام.. مراجعة لأدبيات الصراعات الدولي،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٣، العدد ١٧٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٥١) Daniel Philpott, «The Challenge of September 11 to Secularism in International Relations,» *World Politics*, vol. 55, no. 1 (October 2002), pp. 65-66.

(٥٢) Daniel Philpott, «The Religious Roots of Modern International Relations,» *World Politics*, vol. 52, no. 2 (January 2000), p. 206.

إن إعادة الاعتبار للدين كعامل مؤثر في السياسة الدولية يعني تراجع الواقعيين المتأخرين ـ خاصة أنصار الاتجاه البنيوي ـ عن التمسك بمادية القوة، مما يفتح باباً واسعاً للنظر في العوامل غير المادية كافة المؤثرة في السياسة الدولية، ولا سيما الثقافية منها، وهو موضوع الجزء التالي من هذه الدراسة.

رابعاً: العوامل الثقافية في العلاقات الدولية

ظلت العوامل الثقافية مهملة في دراسة العلاقات الدولية لفترة طويلة، على رغم أن الثقافة تلعب أربعة أدوار مهمة على الأقل في تلك العلاقات[٥٣]:

١ ـ تحدّد الثقافة صورة العالم لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثم تؤثر في إدراكها أو سوء إدراكها للأحداث، وفي أحكامها الأخلاقية (أي الصواب والخطأ)، والجمالية (أي الحسن والقبح)، والذوقية (أي المناسب وغير المناسب). وتبرز أهمية هذا الدور الثقافي بالنظر إلى أن صناع السياسة الخارجية لا يحسبون المكاسب والخسائر المتوقعة بعقلانية كاملة، بل إن رؤيتهم للعالم وأحكامهم تؤثر في تلك الحسابات ومن ثم سلوكهم.

وعلى رغم أن بعض منظّري العلاقات الدولية تناولوا موضوع الإدراك في صنع السياسة الخارجية، إلا أنهم ركّزوا على جانبه المعرفي على حساب جانبه الثقافي. فعلى سبيل المثال، ركّز جيرفس في كتابه عن الإدراك وسوء الإدراك في العلاقات الدولية على العمليات المعرفية في بيئة ثقافية واحدة من أجل إثبات احتمال أن يسيء فاعلون إدراك بعضهم البعض حتى إذا اشتركوا في كثير من الأمور، ومن بينها الثقافة.

٢ ـ تمثل الثقافة مصدراً مهماً للدوافع. فالدوافع لا تنبع فقط من داخل الفرد وشخصيته، بل أيضاً من علاقته بمن حوله والقيم الثقافية في مجتمعه. فيمكن التمييز مثلاً بين مجتمعات تعلي من قيمة الحرية، وأخرى تعلي من قيمة المساواة، وثالثة تعلي من قيمة التضامن، وهكذا. فتبرير حرب باسم نشر الديمقراطية قد يكون أيسر في المجتمعات التي تعلي من قيمة الحرية، كما فعلت الحكومتين الأمريكية والبريطانية قبيل حربهما على العراق عام ٢٠٠٣. أما في المجتمعات التي تعلي من قيمة التضامن، كالمجتمعات العربية، فقد يسهل تعبئة الجمهور وحشد الدعم الشعبي لنصرة شعب شقيق في نضاله المشروع، كالشعب الفلسطيني.

٣ ـ تلعب الثقافة دوراً مهماً في تحديد هوية الفرد والجماعة، وتمييز الجماعة من غيرها من الجماعات على أسس القرابة أو العرق أو الدين أو اللغة أو الأرض أو غيرها. فالثقافة تحدّد من «نحن» ومن «هم»، فهي الأساس الذي تقوم عليه الأيديولوجيات القومية، بما فيها تلك التي قادت إلى حروب كبرى في التاريخ.

---

(٥٣) Ali A. Mazrui, *Cultural Forces in World Politics* (London: James Currey; Nairobi: Heinemann Kenya; Portsmouth, NH: Heinemann, 1990).

٤ ـ يرتبط بالدور السابق أثر الثقافة في تقسيم الناس، سواء على أساس العرق أو الطبقة (الاقتصادية والاجتماعية) أو المكانة أو الجنس أو غيرها. ويتضح هذا الأثر على مستوى العالم في تقسيمه إلى شرق وغرب، وإلى شمال وجنوب، فهذه التقسيمات ليست جغرافية، بل ثقافية، على رغم التسليم بدور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية فيه. وتقوم نظرية صراع الحضارات على تقسيم العالم على أسس ثقافية[٥٤].

إذن، تؤثر العوامل الثقافية في جوانب العلاقات الدولية كافة. ففي حقل الاقتصاد السياسي الدولي مثلاً يمكن دراسة أثر العوامل الثقافية في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك وأخلاق العمل. وفي حقل الأمن الدولي، قد تساعدنا دراسة العوامل الثقافية في اختبار نظرية صراع الحضارات، والاستخدامات المعاصرة لسلاح الاستشهاد كأداة لتحقيق أغراض سياسية[٥٥]. فلهذا السلاح أصول في الثقافتين الإسلامية واليهودية، ودراسته لا تفيد فقط في تفسير سلوك تنظيم القاعدة، بل أيضاً جوانب مهمة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فاستخدام إسرائيل سلاحها النووي يشبه ما يعرف بخيار شمشون، لأنه لن يعني دمار أعدائها فقط، بل دمارها هي أيضاً. كما أن عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية لتحرير الأراضي التي تحتلها إسرائيل هو بلا شك توظيف لسلاح الاستشهاد. وهناك أسلوب آخر لتوظيف هذا السلاح، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الاستشهاد الدفاعي تمييزاً له من الاستشهاد الهجومي. ومن أمثلته حركة الزعيم الهندي غاندي التي قامت على المقاومة غير العنيفة. ولهذا الاستخدام أصول في بعض الثقافات، مثل الثقافة الهندية.

ولعل دراسة دور العوامل الثقافية في تشكيل هويات الدول والجماعات وصياغة الأعراف والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية تستحق اهتماماً خاصاً من جانب علماء العلاقات الدولية. فهذه الدراسة قد تفتح آفاقاً جديدة في هذا الحقل، وتعيننا على فهم ظواهر استعصت على أتباع المدارس التقليدية. ولهذا تهتم المدرسة البنائية الجديدة في هذا الحقل بدراسة هذا الدور، وتتميز بنظرتها إلى الهويات والأعراف والمبادئ، باعتبارها غير ثابتة أو معطاة للفاعلين الدوليين، بل إنهم دائماً يعيدون تشكيلها، ومن هنا أتى اسم المدرسة «البنائية». فعلى سبيل المثال، يرى بارنت أن «الأعراف لا تعمل من خلف ظهور الفاعلين، بل إنهم يحدّدون ماهيتها. وهم يتصارعون على تحديد تلك الماهية، لأن نظراتهم لها مختلفة، لأنها تنبع من عقائدهم ومبادئهم المختلفة وحساباتهم المتعارضة»[٥٦].

ويرى البنائيون أن الهويات والأعراف والمبادئ تلعب أدواراً حاسمة في تعريف الدول

(٥٤) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), pp. 39-41.

(٥٥) Mazrui, Ibid., pp. 150-153 and 170-174.

(٥٦) Michael N. Barnett, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (New York: Columbia University Press, 1998), p. 7.

لمصالحها الوطنية وصناعة سياساتها الخارجية. وتتراوح هذه الأدوار بين تعريف ماهية السياسة الخارجية المقبولة دولياً، ودفع الدول إلى تبني سياسة معينة في قضايا محدّدة. كما يساهم تعريف الجماعة لهويتها في تحديد مصادر التهديد الذي تتعرض له، وحلفائها المحتملين في مواجهة هذا التهديد. فسياسة الهوية ـ وليس منطق المساواة في السيادة بين الدول ـ هي التي غالباً ما تقدم لنا تفسيراً أفضل لنظرة دولة ما إلى دولة أخرى باعتبارها مصدراً حقيقياً أو محتملاً لتهديد أمنها(٥٧).

كما تلعب الهويات والأعراف والمبادئ أدواراً حاسمة في المنظمات الدولية. وتتضح هذه الأدوار حين تواجه المنظمة الدولية انقساماً بين أعضائها حول اتباع سياسة ما. فعلى سبيل المثال، واجهت جامعة الدول العربية أزمة في منتصف الخمسينيات حول تفسير معاهدة الدفاع المشترك بين أعضائها، وانتهت إلى تبنّي الرأي القائل إن المعاهدة لا تلزم الأعضاء بالانضمام إلى حلف بغداد الذي كان العراق وبريطانيا من أعمدته، وذلك تماشياً مع أحد الأعراف والمبادئ السائدة عربياً آنذاك، وهو منع التحالف العسكري بين الدول العربية وغير العربية، ولا سيما قوى الاستعمار، والحياد في صراع القوى الكبرى(٥٨).

خاتمة

هل الصراع بين المدارس القديمة والجديدة في العلاقات الدولية هو صراع داروين الذي ينتصر فيه الأقوى، أم أنه صراع هيغل الذي يؤدي إلى ظهور مركّب جديد؟ وتحديداً هل يمكن أن تصلح المدارس الجديدة في العلاقات الدولية ـ خاصة البنائية والنقدية ـ ما فسد في المدرسة الواقعية؟ تصعب الإجابة عن هذا السؤال في ضوء تعدّد الاتجاهات والمواقف داخل كل مدرسة. ولسنا هنا بصدد شرح هذه الاتجاهات والمواقف، ولكننا سنتناول ملامح عامة للإجابة عن هذا التساؤل.

فمن جهة يتحدّى فريق من البنائيين معظم ما استقرت عليه النظريات الواقعية، ولا سيما اعتبار المصالح الثابتة للدول وتوزيع القوة بينها المحدّدات الرئيسة في العلاقات الدولية. كما تمثل مقولاتهم نقداً للتقسيم الحادّ الذي يتبنّاه الواقعيون بين مستويات التحليل الثلاثة في العلاقات الدولية، وهي مستوى الأفراد، ومستوى الدول، ومستوى النظام الدولي. فهم يفسرون التحوّلات على مستوى النظام الدولي بالنظر في جدلية العلاقة بين بنية النظام والأفراد القائمين على إحداث هذه التحوّلات بالفعل(٥٩).

---

(٥٧) Michael Barnett, «Identity and Alliance in the Middle East,» in: Peter J. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996), p. 401.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤١٣ ـ ٤٢٢.

(٥٩) Martha Finnemore, *National Interest in International Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

ومن جهة أخرى، يحتفي فريق من البنائيين ببعض أطروحات الاتجاه التقليدي للمدرسة الواقعية، خاصة تعريف كار الشامل للقوة، حيث يرون أنه لا غنى عن العناصر المادية والمعنوية للقوة لفهم الشؤون الدولية(٦٠). ويرى بارنت ودوفال ــ وهما من أنصار هذه المدرسة ــ أن تعريف كار للقوة لا يقف عند القوة الإكراهية، بل يتعداها ليشمل ما يسميانها «القوة المؤسسية»، و«القوة البنيوية»، و«القوة المنتجة» أو «القوة القاعدية»(٦١).

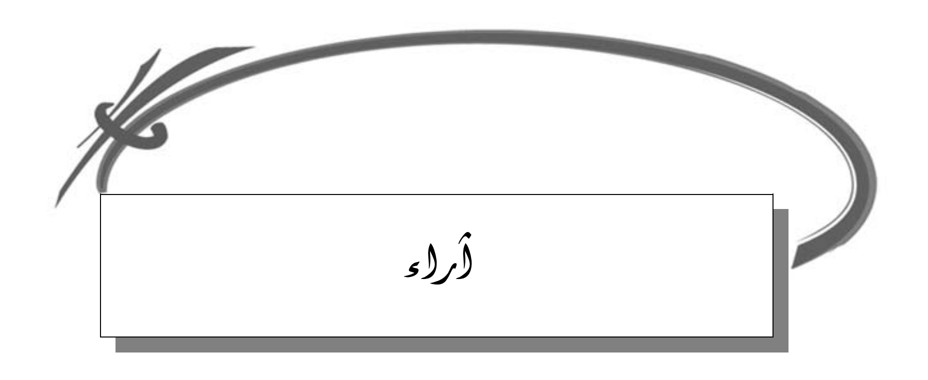
أما المدرسة النقدية ــ خاصة الاتجاه الماركسي فيها ــ فهي بصفة عامة أقل توافقاً مع كل أشكال السلطة، سواء القوى المهيمنة على النظام الدولي أو القوى المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، ولا سيما المدرسة الواقعية. لذلك يركّز والرشتاين ــ على سبيل المثال ــ على دراسة الحركات الاجتماعية العالمية الجديدة التي يصفها بأنها معادية للنظام الدولي، ويدعوها إلى الاشتباك مع النظام الرأسمالي العالمي لتحقيق أهداف جديدة، تختلف عن كل من الهدف الأكبر، وهو تغيير ذلك النظام، والهدف الأصغر، وهو السيطرة على أجهزة الدولة. ومن الأهداف الجديدة التي يقترحها، مواجهة الاتجاه الليبرالي الجديد الذي يسعى إلى تحويل كل شيء إلى سلعة تباع وتشترى، بما في ذلك أشياءً ما كانت تعامل معاملة تجارية في الماضي، مثل الجسد الآدمي والماء والمستشفيات(٦٢).

وبالمثل، فإن المدرسة الواقعية منقسمة على نفسها بشأن التقارب مع المدارس الأخرى في حقل العلاقات الدولية، بل إن إمكانية التقارب بين المدارس المختلفة هي موضع شك بحدّ ذاته. فلكل مدرسة رؤية خاصة للعلاقات الدولية، وهذه المدارس لا تتنافس فقط للوصول إلى حقيقة تلك العلاقات، وإنما أيضاً للتأثير في عقول وقلوب الباحثين، خاصة الشباب منهم. فالتنافس بين هذه المدارس يبدو علمياً ونفسياً في آن واحد. وعلى رغم أن التسليم لكل مدرسة بصحة مقولاتها وفق منطلقاتها الخاصة يؤدي إلى التشاؤم بشأن الوصول إلى حقيقة معرفية واحدة، فإن أنصار كل مدرسة مدعوون أولاً إلى تطوير مقولاتهم وتنقيحها قبل الانهماك في مهاجمة المدارس الأخرى والسعي إلى إثبات خطأ مقولاتهم ■

(٦٠) Ted Hopf, «The Promise of Constructivism in International Relations Theory,» *International Security*, vol. 23, no. 1 (Summer 1998), p. 177.

(٦١) لمزيد من التفصيل حول هذا التصنيف لأنواع القوة، انظر: Barnett and Duvall, «Power in International Politics».

(٦٢) Wallerstein, «New Revolts against the System,» pp. 38-39.


أراء

التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم

كولفرني محمد

أستاذ باحث في العلوم السياسية، جامعة القرويين ـ المغرب.

يسود قدر غير قليل من اللبس والغموض معظم المصطلحات والمفاهيم في العلوم السياسية والاجتماعية. ويرجع السبب إلى أن أغلب هذه المصطلحات تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها الناس والفاعلون السياسيون. لهذا تهمل المعاني والدلالات الدقيقة للمصطلحات والمفاهيم، فتظهر وكأنها مترادفات أو ذات معان متشابهة يمكننا استبدال الواحدة بالأخرى من دون ضرر كبير.

ينطبق هذا كثيراً على مفهوم التغيير الذي شغل اهتمام الباحثين في علمَي الاجتماع والسياسة، حيث تضاربت الآراء حول دلالاته والعوامل التي تنتجه، مما أدى إلى اهتمام نظري بالموضوع أفضى إلى إنتاج كمّ هائل من النظريات والدراسات والأبحاث. كما للمفهوم أهميته العملية في الوطن العربي، حيث شاع استعماله، سواء من طرف الفاعلين أو من طرف رجل الشارع، بحكم التحوّلات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها أقطاره، وما تحمل في طياتها من تحدّيات وانتظارات للشعوب العربية.

أولاً: مفهوم التغيير الاجتماعي

استعملت العلوم الاجتماعية عدة مصطلحات للتعبير عن ظاهرة التغيير، كالتطور والتحوّل والتقدم، وهي تختلف في درجات التعبير عن إيقاع التحوّل، لكنها تتفق في أنها التعبير عن تبدل للظواهر الاجتماعية عبر الزمان[١].

إن رصد التغيير الاجتماعي يتوقف على المستوى الذي يضع فيه الباحث نفسه، فإما أن يرى التغيير، وإما أن يرى الجمود، بحسب الأبعاد والدلالة التي يعطيها لها[٢]. لهذا

(١) Rudolph Rezsohazy, *Pour Comprendre l'action et le changement politique* ([s. l.]: Duculot, 1996), p. 5.

(٢) Alain Rouquié, «Changement politique et transformation des régimes,» dans: Madeleine Grawitz and J. Leca, *Traité de science politique*, 4 vols. (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1985), vol. 2, p. 615.

فالتمييز بين مستوياته استدعى إطاراً مرجعياً، مما أفضى بعلماء الاجتماع إلى إنتاج عدة نظريات سعت في البداية إلى وضع قانون موحّد للتغيير، كمسلسل اجتماعي، قبل أن تتحوّل إلى نظريات أقل طموحاً تطرح أكثر من إشكال على مستوى تنميطها.

١ ـ مفهوم التغيير كمسلسل اجتماعي

إن التغيير ليس حالة معزولة في الزمان والمكان، بل هو مسلسل من الأحداث والتراكمات التي ينتجها الفاعلون لتتوالى في الزمان، فتحدث تغييراً تدريجياً أو مفاجئاً. فأمام الكمّ الهائل لمؤشرات التغيير، لا بدّ من تنظيمها عندما يقبل الملاحظ استيعابها كمسلسل[٣]. على أن التغيير لا يهمّ مجالاً واحداً، بل يهمّ جميع مجالات المجتمع. لهذا، فهو يصبّ حول سلسلة من التساؤلات: ما الذي تغيّر؟ من يقف وراء التغيير ومن يعارضه؟ ما هي عوامل التغيير؟ كيف تمّ؟ ووفق أي نمط؟ وبأي إيقاع؟[٤] كما إن مضمون التغيير يمكن أن يكون عميقاً، ومن ثم فإنه بنيوي، أي أنه يمسّ النسق الاجتماعي ككل، كما قد يكون عرضياً، أي أنه لا يمسّ عمق الأشياء[٥].

وقد ميّز آلان روكي في هذا الخصوص بين الأنماط المتقابلة التالية: مستمر/متقطع، وداخلي/خارجي، وسلمي/عنيف، ومتوازن/غير متوازن، وجوهري/عرضي، وسريع/بطيء، ليؤكد في ما بعد شكلية هذه التميّزات أو على الأقل صعوبتها، لأن التغيّر مسلسل معقّد يأخذ أشكالاً هجينة[٦]. فما يمكن تحديده هو سقف هذه التحوّلات بتحليل حالات بعينها، كما إن أخذ الفاعلين بعين الاعتبار يسمح بالتمييز بين التغيير المخطّط له، والتغيير العفوي الذي يعتبر ردّ فعل لا يتناسب على ما يبدو مع أي إرادة ظاهرة.

هذا ما يحيل إلى التغيير الاجتماعي باعتباره تحوّلاً ملحوظاً يطرأ على التنظيم الاجتماعي، في بنائه أو مؤسساته أو وظائفه وآليات اشتغاله في فترة زمنية معيّنة، ويدخل في إطاره كل التحوّلات الديمغرافية، وفي نمط العلاقات الاجتماعية، وتلك التي تخصّ منظومة القيم، وتؤثر في سلوك الأفراد، وتحدّد موقعهم ودورهم في البنى الاجتماعية[٧].

٢ ـ نظريات التغيير الاجتماعي بين هاجس تحديد القوانين وإشكالية البحث عن العوامل

جعل علم الاجتماع، كما تأسس في القرن التاسع عشر، من مهامه الأولى الكشف عن

(٣) François Bourricaud, «Changement social,» dans: *Encyclopaedia universalis France S.A.* (Paris: Encyclopaedia universalis, 1990), vol. 5, p. 353.

(٤) Rouquié, Ibid., p. 615.

(٥) Rezsohazy, *Pour Comprendre l’action et le changement politique*.

(٦) Rouquié, Ibid., p. 617.

(٧) Bourricaud, «Changement social,» p. 355.

قوانين التحوّلات الاجتماعية. وقد افتتح أوغست كونت دروسه في الفلسفة الوضعية بالقانون الشهير للحالات الثلاث التي اجتازها الفكر البشري من اللاهوتية والميتافيزيقية إلى الوضعية.

وكان هاجس تقليص دينامية المجتمعات الإنسانية إلى قانون واحد ملموساً أيضاً عند هوبرت سبنسر، آخر رواد النزعة التطورية في القرن التاسع عشر. كما إن إدراك المراحل الكبرى للتطور الإنساني موجود عند ماركس، وخصوصاً عند أنغلز[٨].

إن هذا الطموح الذي ظلّ يراود الرواد الأوائل سيتخلّى عنه أقرانهم في القرن العشرين الأقل طموحاً والأكثر تواضعاً، بسعيهم إلى وضع نظريات متوسطة، مما أفضى إلى وجود باراديغمات تتكامل أحياناً، وتتنافس منهجياً أحايين أخرى[٩]. ومن ثم، تلك الفوضى النسبية التي تعمّ هذا المجال، والتي كرّس لها ريمون بودون أحد كتبه[١٠].

وقد أولت هذه النظريات اهتماماً خاصاً بأسباب التغيير، فما هي إذاً عوامل التغيير؟

اتفق علماء الاجتماع على أن العوامل الديمغرافية والتقنية والاقتصادية هي محرك كل تحوّل اجتماعي[١١]، في حين أولى البعض الآخر مجال القيم اهتماماً خاصاً لتفسير عوامل التغيير الاجتماعي. ولعل محاولة ماكس فيبر في كتابه **الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية**[١٢] تعدّ رائدة في هذا المجال. وقد اعتبر أن تغييراً اجتماعياً من عيار ما أحدثته الرأسمالية والحضارة الغربية يفترض ثورة في منظومة قيم. وتسمح تحليلات فان هاغن (Van Hagen) بالردّ على مجموعة من الانتقادات الموجّهة إلى فيبر، ذلك أنه لم يقل قطّ إن الفقه الكلفيني كاف لتفسير الأشكال الخاصة للتنظيم الرأسمالي.

كما إنه لم يدّع قط أن مسلسل التحديث/العقلنة، من حجم ما عرفته أوروبا في القرن السادس عشر، يجب أن يكون مسبوقاً بتحولات في المجال الديني. كل ما ادّعاه هو أن نظاماً اجتماعياً جديداً لا يمكن أن يستمر ويتأسس إلا عبر نظام جديد للشرعنة والتحفيزات الفردية[١٣]. ومن ثم، فمنظومة القيم يمكن أن تلعب في معادلة التغيير دوراً مزدوجاً، فإذا كانت ثابتة ومندمجة فإنها تساعد في تثبيت وتجميد النظام الاجتماعي في

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

(٩) Michel Forsé, «Les Théories du changement social,» dans: *La Sociologie: Histoires et idées*, coord. par Philippe Cabin et Jean-François Dortier (Auxerre: Sciences humaines, 2000).

(١٠) Raymond Boudon, *La Place du désordre: Critiques des théories du changement social*, Sociologies (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1984).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) Max Weber, *L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme*, trad. par Jacques Chavy, recherches en sciences humaines (Paris: Librairie plon, 1964).

(١٣) Bourricaud, «Changement social,» p. 354.

حلقة متكررة، أما حين تتبدل فتساهم في التعجيل بالتغيير. فحالة معينة من القيم والتفضيلات الاجتماعية يمكن أن تساهم في التوازن، وبالتالي الاستقرار، أو في اللاتوازن، وبالتالي التغيير[١٤].

مجمل القول أن علم الاجتماع في محاولته رصد ظاهرة التغيير مرّ من نظريات تعميمية طموحة سعت إلى تفسير التغيير بقوانين موحّدة إلى نظريات متوسطة تفسّر التغيير بالرجوع إلى عدة عوامل متفاعلة. نتساءل من داخل هذه الخلاصة عن أنماط نظريات التغيير الاجتماعي؟

٣ ـ تنميط نظريات التغيير الاجتماعي

نمّط ريموند بودون النظريات التغيير الاجتماعي إلى أربعة نماذج، **أحدها** يسعى إلى تأكيد وجود نزعات وميول عامة تجاه الحداثة بكل مظاهرها، وهي تتمثل بمراحل حدّدها كونت مثلاً في قانون المراحل الثلاث[١٥]. والنمط **الثاني** من نظريات التغيير يأخذ بالقوانين الشرطية، أي الشروط البنيوية للتغيير، ومن ممثلي هذا الاتجاه الماركسيون الجدد[١٦]. أما **ثالث** هذه الأنماط، فلا يركّز على مضمون التغيير، بل على شكله. يدخل في هذا الإطار توماس كون[١٧]. **وأخيراً**، هناك نموذج **رابع** يعالج أسباب وعوامل التغيير، ويدخل في هذا الإطار ماكس فيبر في **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**[١٨].

أما م. فورس (M. Forsé)، فيرى أن التناقض الأساسي بين نظريات التغيير يضع في تعارض دعاة التوازن ودعاة اللاتوازن، مما يسمح بتصنيفها. كما أكد أن وراء التعارض توافقاً حول تعريف التوازن أو اللاتوازن الاجتماعي[١٩]. وقد صنف في خانة التوازن النزعة التطورية والوظيفية، وفي خانة اللاتوازن ما سماه بـ «سوسيولوجيا الصراع» التي ينعتها بالغائية، التي تعدّ الماركسية والنزعة التفاعلية من أبرز ممثيلها[٢٠].

ويرى أن حدود الاتجاهين تعود إلى تمثلهم التوازن أو اللاتوازن بالإحالة إلى مجال الميكانيكي بخصوص النظام أو اللانظام[٢١]. ويقترح لتجاوز هذه الحدود الإحالة إلى نظام الثيرموديناميك، حيث حالة التوازن القار يتماثل مع اللاتوازن الأقصى، وفي المقابل

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Boudon, *La Place du désordre: Critiques des théories du changement social*, pp. 19-20.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٧) Thames Kuhn, *La Structure des révolutions scientifiques* (Paris: Flammarion, [1972]).

(١٨) Boudon, Ibid., p. 21.

(١٩) Forsé, «Les Théories du changement social,» p. 278.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

اللاتوازن والاختلال يطابقان النظام. فكلما ساد النظام في نسق اجتماعي ما، أصبح في حالة اللاتوازن وعدم الاستقرار[٢٢].

إن هذا التحليل مفيد منهجياً للموضوع، لأنه يساعد على رصد التحوّلات الاجتماعية التي عرفها المغرب، حيث التحوّل والتغيير يحملان في طياتهما مجموعة من الاختلالات. كما يساعد على تحديد البعد السياسي للتغيير. فما هو مفهوم التغيير السياسي؟

ثانياً: مفهوم التغيير السياسي

يحيل مفهوم التغيير السياسي إلى التحوّل في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها. ويطرح المفهوم عدة إشكالات في علاقته بالتغيير الاجتماعي والاستقرار السياسي.

١ ـ جدلية التغيير الاجتماعي والتغيير السياسي

يرى آلان روكي أن عوامل التغيير السياسي، سواء كان مستمراً أو متقطعاً، تعود إلى عدة متغيّرات لا يستبعد بعضها بعضاً، على أن إغراء السببية المهيمنة يمرّ عبر تأويلات اقتصادية للتحوّلات السياسية، سواء في نسختها التقريرية أو في ضمّ متغيّرات وسيطة للمتغيّر المحدّد. وقد أدخل في هذا الإطار تحليلات الماركسيين الجدد[٢٣].

إن تفاعل التحوّلات الاجتماعية والسياسية محدّد في تطور أو تحوّل الأشكال السياسية والمؤسساتية الذي يبدو كتكيّف مع الشروط الاجتماعية. فبالنسبة إلى أبتر (Apter) تصل الأنظمة السياسية إلى أفق لا يمكن تجاوزه عندما تتجاوز التحوّلات الوظيفية في المجتمع بنى القبول والمسؤولية، أو عندما تكفّ البنى التقريرية عن الاشتغال[٢٤].

ويذهب النسقيون إلى أن تكيّف النسق مع التغيير المستمر للمحيط، يتمّ وفق تزامن حقيقي. وقد بيّن سكوت فلانجان أن التغيير الاجتماعي يؤثر في بنية المطالب التي تمارس ضغطاً على البنى السياسية بهدف إدخال تعديلات عليها متجسدة في نماذج جديدة من تخصيص الموارد المحدّدة بالمحيط السوسيو ـ سياسي، لتكتمل بذلك الحلقة النسقية. وتبرز الأزمة حين لا يستجيب النسق السياسي للتغييرات المجتمعية. وينتقد روكي هذه التحليلات لأن اهتمامها ينصبّ على إيقاع تحوّلات المحيط أكثر من صلابة ومقاومة أجهزة السلطة[٢٥]، فماذا بخصوص المتغيّر السياسي؟

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Rouquié, «Changement politique et transformation des régimes,» p. 608,

وينطبق هذا القول على تحليلات فيكوس بولانتراس في أزمة الدكتاتوريات، انظر: Nicos Poulantzas, *La Crise des dictatures: Portugal, Grèce, Espagne*, Cahiers libres; 302 (Paris: F. Maspero, 1975).

(٢٤) Rouquié, Ibid., p. 110.

(٢٥) المصدر نفسه.

إنه لمن التعسف فصل «السياسي» عن الاجتماعي إلى درجة صعوبة معرفة مصدر الأزمات والتحوّلات التي يتلقاها أي نظام: أتعود إلى تحولات المحيط؟ أم إلى تحوّل في منطق الدولة وطبيعتها والسلوك والقيم السياسية المرتبطة بها؟

إن التعميمات في هذا الصدد غير مجدية، لأن التمييز صعب بين «كيف» ولماذا؟ المحدّدين بمتى؟ أي بعنصر الزمان والسياق المرتبط به. يرى بلانديه بخصوص المجتمعات النامية أن المتغيّر السياسي له الأولوية كمحرك للتحوّلات على الأقل لمدة معينة، مع كل ما عرفته هذه البلدان من تنظيم جديد للحياة السياسية مع التكنولوجيا السياسية الغربية في إثر الاستقلال[٢٦]. إن المقاربة الاجتماعية تفترض أن نمط السلطة والحكم محدّدان بالبنى الاجتماعية، فماذا بخصوص الحالات التي تكون فيها البنى الاجتماعية محدّدة بشكل السلطة؟ فلا شيء يمنع منهجياً، بحسب روكي، افتراض أن التحوّلات السياسية لها أسباب سياسية[٢٧].

٢ ـ التغيير السياسي والاستقرار

إن التغيير السياسي يحيل جدلياً إلى الاستقرار، والمفارقة أنه لا يحدث من دونه؛ فالأنظمة السياسية تتغيّر باستمرار لتتكيّف مع التطورات والتحوّلات التي تحدث في المحيط، فقدرة النظام على التكيّف مع التغيير الاجتماعي أساسي لضمان الاستقرار وتجنّب التصدّعات.

في هذا الإطار، يرى آلان روكي أن المقاربة الأكثر موضوعية للاستقرار هي التي تركّز على هوية النظام السياسي. وقد أشار في هذا السياق إلى نقطة مهمة لم يلتفت إليها عادة غالبية الكتّاب والباحثين، وهي ارتباط هوية النظام بالنواة الصلبة للقيم والسلوك والعقليات التي تؤثر في السياسي ولا تخضع للأحداث العرضية[٢٨]. كما إن الأنظمة السياسية يمكن أن تعرف عملية الانتقال من داخل النسق السياسي نفسه الذي تخضع فيه التحوّلات لإيقاع بطيء، لأنه يواجه قوى عميقة من السلوكيات والقيم. فمن الضروري عدم الخلط بين المستويين بخصوص الاستقرار السياسي[٢٩].

بناء عليه، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الزمن الطويل والقصير في التأثير في النواة الصلبة والمستمرة للسلوكيات والقيم والمواقف. هذا ما لم تأخذه بعين الاعتبار النظريات التنموية في مقاربتها للتغيير السياسي، مما يستدعي النقد.

(٢٦) Georges Balandier, «Développement économique et social,» dans: *Encyclopaedia universalis France S.A.*, vol. 7, p. 314.

(٢٧) Rouquié, Ibid., p. 611.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٠٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٠٦.

٣ ـ نقد التغيير السياسي في النظريات التنموية

تذهب نظريات التنمية السياسية إلى أن عملية المرور تسير وفق خط أحادي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. فالتنمية السياسية عبارة عن تحوّلات متتالية تقود إلى نتيجة معروفة مسبقاً كعملية غائية هدفها الوصول إلى الديمقراطية الانتخابية. يستبعد فرنسوا بوريكو أن تتبع الدول النامية مسار الدول الغربية في كل مراحله، فلا شيء يمنع اختزال المراحل أو ابتكار بديل آخر للتنمية، لأن المجتمعات الإنسانية قادرة على تحقيق التراكم والطفرة بالارتكاز على مكاسبها التاريخية.

يدخل آلان روكي الطروحات التنموية في خانة السوسيولوجيا[٣٠] المتفائلة التي أثبت الواقع خطأ ادعاءاتها، حيث أفضى التحديث إلى آثار تهميشية. فتغيير القيم والمواقف التي أحدثت التحديث تفضي إلى صراع وحالات من الفوضى بإضعافها للآليات التقليدية للضبط الاجتماعي. فعدم الانسجام المعياري وخلخلة السلوكيات التي تنتج التحديث تتحوّل إلى عوامل للاختلال السياسي[٣١].

ويرى بادي أن هذا المنظور يعاني أزمة، وهناك ضرورة ماسة في كل مكان للتخلّي عنه، فالواقع دعم ذلك في العالم الإسلامي أكثر من أي مكان آخر. زد على ذلك أن التفكير النظري ينبني على قاعدة إبستيمولوجية جديدة تطمح إلى التوفيق بين التحليل السوسيولوجي والنقد الشديد لشمولية التصوّرات، وبين بناء نماذج وإعادة تشكيل معرفة مفردة[٣٢]. وقد طرحت كبديل لتجاوز تناقضات التنمويين السوسيولوجيا التاريخية التي تدرس الأنظمة السياسية في تفرّدها، مع البحث عن الشروط الخصوصية. لهذا اقترح تناول التنمية في تفرّدها بدراسة كل نظام سياسي في إطار العلاقة الفريدة التي تربطه بالمسلسلات العامة للتحوّل السياسي في زمنيتها الخاصة، لأن كل تغيير يتأثر بالمحيط الذي ينشأ فيه وبالمدة التي يستغرقها[٣٣].

وقد وضع بادي، ومن ورائه السوسيولوجيا التاريخية، نماذج تسمح بفهم الخصائص السوسيو ـ تاريخية التي تميّز المجتمعات الثالثية من نظيرتها الغربية[٣٤]، لأن هذه النماذج تسمح بتأكيد الآثار البنيوية لهيمنة السياسة على الاقتصاد، وضعف بنية المجتمع المدني وتطابقه مع البنى التقليدية. وقد صنّفت هذه النمادج بثلاثة

(٣٠) Bourricaud, «Changement social,» p. 355.

(٣١) Rouquié, Ibid., p. 611.

(٣٢) Bertrand Badie, *Les Deux états: Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1986).

(٣٣) Bertrand Badie, *Le Développement politique*, préf. de Georges Lavau, politique comparée, 4ème ed. (Paris: Economica, 1988), pp. 177-178.

(٣٤) Bertrand Badie et Guy Hermet, *Politique comparée* (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1990).

اتجاهات، يتميز **أولها** بخاصية النيوبتريمونيالية السياسية، و**ثانيها** يعمّم الممارسات الزبونية، و**آخر** يسعى إلى فرض الممارسات الشمولية والتسلطية[٣٥]. هذا التصنيف لا يمنع طبعاً تطور الأنظمة من صنف إلى آخر. فبخصوص المغرب، وإذا كان من المتفق عليه تصنيفه في خانة النيوبتريمونيالية، فالملاحظ منذ العقد التاسع من القرن العشرين، أن الأزمة الاقتصادية، وما تبعها من سياسات تقويمية، قد قوّضت أسس النيوبتريمونيالية، بتقليصها قدراتها التوزيعية، مع بقاء الممارسات الزبونية، مما يسمح بتصنيفه في الاتجاه الثاني[٣٦].

خلاصة القول، إن التغيير هو مجموع التغييرات الكمية والكيفية التي تحدث في مجتمع ما في فترة معينة، ويصعب التمييز بخصوصها بين أسباب التغيير وكيفيته، لارتباطهما بعنصر الزمان والسياق الذي تتفاعلان من داخله، مما يستبعد معه كل تفسير غائي أو خطي يسعى إلى البحث عن علاقات بين خصائص تركيبية فضفاضة بعيداً عن كل أفق تاريخي. لهذا، فرصد التغيير الاجتماعي والسياسي يستدعي استبعاد التحليل الخطي، وأخذ السياق التاريخي وتفاعل نسب تأثير إيقاعات التحوّل في النواة الصلبة للسلوك والقيم، وفي استراتيجية الفاعلين ■

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣٦) Abdallah Saaf, «Vers la décrépitude de l'Etat néo-patrimonial,» dans: *L'Annuaire de l'Afrique du Nord = North African Trade Directory*, guides «Sociétés et fournisseurs» (Paris: Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1989), vol. 28.

أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب

زين العابدين حمزاوي

باحث في القانون العام ـ المغرب.

مقدمة

من أهم سمات وخصائص النسق السياسي المغربي، نجد الوضع الخاص الذي تتمتع به المؤسسة الملكية مقارنة بباقي القوى والمؤسسات السياسية الأخرى، وهو الوضع الذي يمدّها بعناصر القوة التي تخوّلها صفتي السمو والهيمنة.

ولفهم هيمنة المؤسسة الملكية ومحوريتها في الحياة السياسية المغربية، لا بد من التعرّف إلى أشكال وآليات ممارسة السلطة، وهي أمور مرتبطة، بطبيعة الحال، بطبيعة النسق السياسي القائم، الذي صنّفه جون واتربوري ضمن النمط البتريمونيالي، إذ يرى أن مميزات البتريمونيالية، كما حدّدها بيل (Bill) وليردر (Lerder)، تنطبق عليه[(١)]، في حين أن هناك من يصنّفه ضمن الأنظمة النيوبتريمونيالية التي تتجسد نظرياً في نمط من الهيمنة التقليدية المرتكزة على علاقات شخصية غير عقلانية، ولا تستجيب، بصورة كافية، لمتطلبات التعاقد[(٢)].

ويأخذ النظام النيوبتريمونيالي في طابعه الأكثر حدّة شكل سلطة سياسية تتطور تحت نوع من الرعاية السياسية، وعبر علاقات غير متطابقة على قاعدة تبادل الحماية والخدمات التي تمتاز بنوع من الحساسية لدى الشركاء[(٣)]. والمفهوم المطبّق في المغرب يحدّد قبل كل شيء الطريقة التي يتمّ بواسطتها تشكيل الجهاز الإداري وتسيير المجموعة التي تكوّنه، مهما كانت طبيعة الرعايا الموجودين فيه (علماء، أعيان، تجار... إلخ)[(٤)]، كما أن الأمر يتعلق

---

(١) Jean Waterbury, «La Légitimation du pouvoir au Maghreb: Tradition, protestation et répression,» dans: *L'Annuaire de l'Afrique du Nord = North African Trade Directory*, guides «Sociétés et fournisseurs»; v. 3 (Paris: La Documentation africaine, 1977), pp. 412-413.

(٢) Abdallah Saaf, «Vers la décrépitude de l'Etat néo patrimonial,» dans: Michel Camau, dir., *Changements politiques au Maghreb*, études de l'Annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Ed. du Centre national de la recherche scientifique, 1991), p. 73.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

بإسقاط العائلة والسلطة الأبوية على التنظيم الدولتي ومنهج الحكم[٥]، مع عدم إغفال الرجوع إلى الدين كآلية للشرعنة[٦]، وهو ما يفيد بكون المرجعية الدينية تعتبر نقطة ارتكاز شرعية النظام السياسي المغربي. وهذا الأمر يشكّل جانبا مهما مما يسمى بتقليدانية النظام السياسي المغربي. والتقليدانية، بحسب أ. عبد اللطيف أكنوش، تعني عملية تمكّن المشرّع الأعظم من استخدام تكنولوجية دستورانية غربية بهدف تعيين وتثبيت القيم والمبادئ التقليدية في مجال الحكم[٧]. وفي هذا الإطار، يرى أ. عبد اللطيف المنوني أن الملك يحكم من خلال ثلاثة حقول أساسية: الحقل الدستوري الذي يتقاسمه، جزئياً، مع مؤسسات أخرى، والحقل السياسي المستلهم من الدستور والمتميّز بانتشار السلطات الضمنية، وبحدوده غير الثابتة، التي يرجع أمر تحديدها إلى المبادرة الملكية، وللملاءمة السياسية التي يعود تقديرها إلى الملك أيضا، وأخيراً الحقل السياسي المحكوم بالقرآن وسنّة الرسول (ﷺ)[٨].

والحقل الذي يهمنا في هذه الدراسة هو الحقل الأخير، وهو الحقل المتميز بإقحام الدين في السياسة وجعله أحد أهم وأبرز عناصر شرعنة النظام السياسي القائم. ولعل أهم وأبرز آلية في هذا الإطار هي إمارة المؤمنين والصلاحيات الناجمة عنها. ومن ثم، فالإشكالية التي سنسعى إلى معالجتها في هذه الدراسة تتحدّد في القيام بدراسة تحليلية لمدى التأثير الذي استطاعت المؤسسة الملكية أن تمارسه على الحياة السياسية المغربية من خلال اللجوء، وبالارتكاز على المهام التي يخوّلها لقب أمير المؤمنين للمتربع على عرش المغرب.

وفي هذا الإطار، تمكنّا من رصد محورين رئيسيين يبرز من خلالهما التوظيف البراغماتي والتكتيكي من طرف الملك للقب الذي يحوزه كأمير للمؤمنين: **المحور الأول** يتحدّد في توظيف إمارة المؤمنين كمدخل لتوظيف الشأن الديني في الحقل السياسي. أما **المحور الثاني**، فيتمثل في توظيف إمارة المؤمنين كمخرج من إكراهات وضوابط اللعبة السياسية. فما هي المتغيّرات التي يمكن تسجيلها على مستوى كل محور؟ وما هي الخلفيات والرهانات التي من شأنها تفسير ذلك؟

أولاً: إمارة المؤمنين كمدخل لتوظيف الشأن الديني في الحقل السياسي

لقد جاء التنصيص على إمارة المؤمنين في الفصل ١٩ من الدستور، وهو الفصل الذي ثار حوله جدل فقهي مهم ارتبط بحمولته الرمزية والعملية، ومدى تأثيره في التوازن بين

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) عبد اللطيف أكنوش، **واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن ٢١** (الدار البيضاء: مطبعة بروفانس، ١٩٩٩)، ص ٣٥.

(٨) Abdelatif Menouni, «Le Recours à l'article 19: Une nouvelle lecture de la constitution,» *Revue juridique, politique et économique du Maroc*, no. 15 (1984), p. 41.

السلطات (المطلب الأول)، خصوصا من خلال إفساحه المجال لتوظيف المقدس والسلطة الرمزية في شرعنة السلطة (المطلب الثاني)، وتسخير بعض المفاهيم والآليات للهيمنة على الحقل الديني (المطلب الثالث).

١ ـ المطلب الأول: الجدل الفقهي حول الفصل ١٩ من الدستور

حظيت المؤسسة الملكية، ولا تزال، بالأولوية المطلقة في الدراسات القانونية، دون أن تنتهي إلى رأي موحّد حول طبيعة موقعها الحقيقي الذي يمنحها إياه الفصل ١٩ من الدستور، على رغم الإجماع بشأن سمو مكانتها فيه[٩]. وفي هذا الإطار، يرى أ. محمد الطوزي أنه إلى حدود الثمانينيات تمّ التعامل مع الفصل ١٩ كمجرد تعبير عن الخصوصية التاريخية وارتباط رمزي بتقليد ديني من دون أن تكون هناك أية نتائج على الممارسة السياسية[١٠]ولم يبدأ الفقه في الاهتمام بالبعد الديني للدستور إلا عندما أصبح الملك مضطراً إلى الالتجاء إلى صفة «أمير المؤمنين» من أجل هيكلة الحقل الديني، أو للحلول محل السلطة التشريعية في حالة غيابها[١١].

وكما سبقت الإشارة، فقد اختلفت وتضاربت تقييمات وتحليلات الباحثين إزاء مقتضيات الفصل ١٩. فإذا كان هناك من يرى أن الفصل المذكور لا يمنح للملك أية صلاحية، ويتحدث فقط عن وضع اعتباري ورمزي للملك[١٢]، فهناك من يرى أن الأصح هو اتخاذ الفصل ١٩ كوحدة مستقلة في حدّ ذاتها، تحول ماهيتها «المتعالية» دون قياسه على محتويات الفصول الأخرى، بالشكل نفسه الذي لا يجوز معه قياس شخص الملك المقدس (الفصل ٢٣ من الدستور) مع باقي مكوّنات الحقل السياسي؛ حتى وهو يوجد في مركزه. وهذا ما يحمل على الاعتقاد بضرورة قراءته كنصّ مستقل خارج الدستور، على رغم تموقعه في قلب الهندسة الدستورية، بحيث تبدو من خلالها كل الفصول السابقة واللاحقة كمجرد ترجمة دستورية له أو مساطر لإنجازه[١٣].

وفي دراسته القيّمة حول الفصل ١٩، يرى أ. عبد اللطيف المنوني أن الفصل السالف

---

(٩) محمد كلاوي، **المجتمع والسلطة: دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٥)، ص ١٣١. وينص الفصل ١٩ من الدستور على ما يلي: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».

(١٠) Mohamed Tozy, *Monarchie et islam politique au Maroc*, références académiques, 2ème éd. (Paris: Presses de Sciences politiques, 1999), p. 91.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) انظر الحوار الذي أُجري مع محمد ضريف، في: **مجلة ألوان** (الرباط)، العدد ٣ (تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ٩.

(١٣) للمزيد من التفاصيل، انظر: كلاوي، **المجتمع والسلطة: دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية**، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

ذكره يشكّل نقطة اتصال بين المبادئ المؤسسة للجماعة السياسية الوطنية والملكية التي تهيمن على مجموع الهيكل الدستوري(١٤). كما يضيف أن الفصل ١٩ مرتبط بشكل أساسي بالحاجة إلى إيجاد حلّ لمشكل المشروعية(١٥)، إذ مقابل المطالبين بالجمعية التأسيسية، بدا من الضروري وضع نظرية للسلطة تركّز على فضائل الواقع المعاش ومشروعيته التاريخية وقدراته على التكيّف والاغتناء(١٦).

إن محاولة البحث عن الأهمية الكامنة في الفصل ١٩ يسمح بالقول إنه يمكن الملك من التحكّم في اللامتوقع، وأن يضمن، مهما كان الأمر، وحدة الأمة واستمرارية الدولة. وفي هذا السياق، يرى أ. المنوني أن الفصل السالف الذكر لا يمنح للملك صلاحيات، وإنما يمنحه مهام وتكاليف(١٧). ومقتضيات من هذا القبيل لا تهدف إلى منح اختصاصات محدّدة بقدر ما تقوم بوصف الدور الذي يراد من مؤسسة أن تلعبه في نسق سياسي معيّن(١٨). وفي الاتجاه نفسه، ترى أ. رقية مصدق أن الفصل ١٩ لا يمكن تبريره إلا من خلال ما يسمى بـ «السلطات الضمنية»، وطبقاً لذلك فإن القانون الأساسي المغربي لا يحدّد إلا جانبا من اختصاصات الملك، أما الجوانب الأخرى فسيتم اكتشافها من طرف الملك نفسه، وتمارس طبقاً للضرورات والظرفية السياسية(١٩).

٢ ـ المطلب الثاني: توظيف المقدس وسلطة الرمز في شرعنة السلطة السياسية

في بحثه عن دور الدين في الأنظمة السياسية للعالم الثالث، يؤكد م. ب. روي (M. P. Roy) أنه أمام عدم تسييس الجماهير، يعتبر الدين خير وسيلة لتبليغها بعض المسائل(٢٠). فكل سلطة سياسية، مهما كانت درجة تماسكها، محتاجة إلى التبرير، وإلى مشروعية المقدس، بحكم أن الحياة السياسية لا تقتصر فقط على احتكار وسائل العنف؛ بحسب عبارة ماكس فيبر؛ وإنما على الشرعية وإعادة إنتاجها وتوظيفها بحسب السياقات(٢١). والسلطة في المغرب تلجأ إلى المقدس كوسيلة للاستمرارية السياسية. ويقول الملك الراحل الحسن

---

(١٤) Menouni, «Le Recours à l'article 19: Une nouvelle lecture de la constitution,» p. 28.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٩) Rkia El Mossadeq, *Consensus ou jeu de consensus?: Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc* (Casablanca: Impr. Najah el jadida, 1995), p. 99.

(٢٠) محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية، ١٩٦٢ ـ ١٩٩١: التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية** (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر الجامعي، ١٩٩٢)، ص ٣٩.

(٢١) المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المملكة المغربية** (قرطاج: بيت الحكمة، ١٩٩١)، ص ٢٩.

الثاني في هذا الشأن: ليس شخص الحسن الثاني الذي يحترم، بل هو وريث المملكة العلوية الشريفة، هناك تقليد حيث لا يتمّ الانحناء أمام شخصي، ولكن أمام الشجرة العلوية الشريفة[٢٢]. فالمجال السياسي المغربي مدين لتاريخه ولعمقه الحضاري والتراثي، ذلك أنه لا وجود لنسق سياسي خارج ظروف إنتاجه التاريخية، ومن أهم هذه الآليات نجد طرق التعامل مع المقدس وإعادة إنتاجه وتوظيفه في سياقات معاصرة[٢٣].

فإذا كان قيام الملك بمهمة أمير المؤمنين يؤكد ما ورد في ديباجة الدستور من أن المملكة المغربية دولة إسلامية، فإنه من زاوية أخرى يبرز ارتكاز الدستور على مفاهيم تقليدية في الحكم، واعتماده على الدين كمرجعية رئيسية ونقطة ارتكاز محورية. ويرى أ. محمد معتصم بهذا الصدد أن نصّ الفصل ١٩ على إمارة المؤمنين التي يستمد فيها الملك مشروعيته من نسبه الشريف، ومن خلافته للرسول في جمع السلطتين الزمنية والروحية، يعدّ التكريس الدستوري للحلّ الملكي للمشروعية من خلال مواجهة المطالبين بجمعية تأسيسية، بإبراز مشروعية قائمة على أصل المؤسسة التي بنت الدولة المغربية، أي المشروعية الدينية للملكية المرتكزة على إمارة المؤمنين[٢٤]. وفي هذا السياق، يرى أ. محمد ضريف أن الثقافة السياسية المسيطرة في حقل إمارة المؤمنين هي ثقافة الإجماع، التي تتشكل من ثلاثة عناصر:

أ ـ **مناهضة الروح الفردية**، حيث يتم تمثل المجتمع كوحدة وكأمة لا مكان للفرد المنعزل فيها.

ب ـ **لاهوتية السلطة**: تستمد السلطة، في إطار الثقافة الإجماعية، مصدرها من أصول غريبة عن العالم الأرضي؛ السلطة هي نيابة عن الله في الأرض، إنها باختصار تنتمي إلى عالم المقدس.

ج ـ **شخصنة السلطة**: في إطار الثقافة السياسية الإجماعية لا يمكن للمحكوم أن يخضع إلا لسلطة شخصانية[٢٥].

إن الممارسة السياسية ليست مجرد ممارسة مؤسسية، وإنما تكتسب شرعيتها من سلطة الرمز[٢٦]، وهو ما يعني الاستفادة من العمق التاريخي من أجل إكساب الممارسة السياسية

---

(٢٢) عبد القادر زبدة، «الاستقرار السياسي بالمغرب،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ١٩٩١)، ص ١٦٠.

(٢٣) وناس، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٤) معتصم، **الحياة السياسية المغربية، ١٩٦٢ ـ ١٩٩١: التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية**، ص ٧٨.

(٢٥) محمد ضريف، «قراءة أولية في النسق السياسي المغربي المعاصر،» **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد ٢ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٩٩.

(٢٦) وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المملكة المغربية**، ص ١٠.

شرعية خاصة، وضمان فعالية النسق السياسي ككل[٢٧]، والمجال الرمزي في المغرب محكم التكوين والتركيب لاستمرارية العلاقة التاريخية بين السياسي والديني[٢٨]. وتكمن أهمية حضور المقدس الديني في الخطاب السياسي الملكي في كونه يعلي من شأن هذا الأخير، ويضفي عليه هالة من القداسة الدينية والسياسية. لذلك يتم إدماج المقدس في الخطاب السياسي للملكية لتبرير أعمالها ومواقفها السياسية، إذ من خلال مقولات ومفاهيم دينية، تكتسب كثيرا من الاختيارات الملكية شرعيتها[٢٩].

إن إدماج المقدس في الخطاب السياسي، كأحد الرموز السياسية التقليدية المؤثرة، لا يمكن فصله عن الصبغة الدينية التقليدية للمؤسسة الملكية من جهة، وعن ظاهرة تجذّر الثقافة التقليدية في المجتمع المغربي، حيث يسهل التماس الشرعية وكسب الولاء من خلال أيديولوجية التوظيف الديني[٣٠]. وفي هذا الإطار، يرى أ. عبد الله ساعف أن الإسلام يحتل في ثقافة الإجماع والاحتواء مكانة مهيمنة على مستوى المعايير ومستوى عملية الضبط بالقياس مع العناصر السياسية الأخرى[٣١]. أما الباحث الفرنسي ريمي لوفو (Rémy Leveau)، فيرى أن الإسلام يساهم في إغلاق الحقل السياسي، ضامناً بذلك للملكية أقصى درجات الرقابة الأيديولوجية[٣٢]. وفي ظل بنية كهذه، تضفي الألقاب الدينية (أمير المؤمنين، خليفة، إمام... إلخ)، التي يتخذها العاهل المغربي لنفسه، هالة من القدسية على السلطة السياسية، إذ يصبح اللقب عبارة عن وسيلة للاتصال بالمقدس، وتأكيداً للصورة المتعالية للقائد الديني[٣٣]. كما يخوّل التحصن برمز الشرف للسلطة السياسية نوعاً من الاستقرار السياسي والاستمرارية التاريخية، وأيضا نوعاً من القداسة[٣٤]. وهناك من يذهب، في هذا الإطار، إلى القول إن المقدس يظل الثابت الأكبر في التاريخ الحديث والمعاصر للمغرب الأقصى[٣٥]، وأن استثمار المقدس قد خلف سيطرة المخزن على «المخيال الجماعي» والبنى الذهنية، كما عطل كل إمكانية للثورة الفكرية، وقلّص حتى الحضور

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٢٩) حسن أهويو، «التقليد والتحديث في المؤسسة الملكية،» (بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)، ص ٣٩.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) ساعف عبد الله، «النخب المغربية وإشكاليات الإصلاح،» في: **تراكمات: كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمان القادري** (الرباط: كلية الحقوق، شعبة القانون العام والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ٦٧.

(٣٢) Rémy Leveau, *Le Sabre et le turban: L'Avenir du Maghreb* (Paris: Editions F. Bourin, 1993), p. 81.

(٣٣) عبد اللطيف بكور، «دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب،» (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢)، ص ٣٣٣.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المملكة المغربية**، ص ٢٦.

الفعلي للحركة الدينية المنتشرة في بقية أجزاء المغرب العربي[٣٦]. وهذه الملاحظة الأخيرة تسمح بالقول إن إمارة المؤمنين تعتبر أهم آلية تمكن المؤسسة الملكية من الهيمنة على الحقل الديني.

٣ ـ المطلب الثالث: في أسس الهيمنة على الحقل الديني

إن أهم وأبرز الآليات التي ارتأينا أنها تشكّل أسس الهيمنة على الحقل الديني، بالنسبة إلى المؤسسة الملكية، تتحدّد في مفهوم البيعة وآليات تحديد السياسة الدينية للدولة.

أ ـ مفهوم البيعة

يعتبر مفهوم البيعة الإطار الفكري الذي مهّد الطريق أمام الوظيفة المزدوجة للملك الدينية والدنيوية، وهو الذي جعل الملك يتشبث بلقب أمير المؤمنين الذي ورثه عن أسلافه، واستطاع أن يوظفه بشكل فعال في الحياة السياسية[٣٧]. ويؤكد المنظّرون الرسميون أن هناك علاقة مباشرة قائمة على رباط مقدس بين العاهل المغربي ورعيته، ويربطون هذه العلاقة بالبيعة التي تقام في احتفال رسمي تقيمه الأمة/الجماعة، ممثلة بكل مكوّناتها ونخبها على شرف الملك، وتجدّد هذه البيعة كل سنة بمناسبة عيد العرش[٣٨].

وفي ما يتعلق بالتكييف القانوني والسياسي للبيعة، يمكن التمييز بين أطروحتين:

(١) **أطروحة الدلالة التعاقدية التأسيسية**، التي ترى أن البيعة عقد قانوني بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات يضم شروطاً يقبلها الطرفان.

(٢) **أطروحة الدلالة الشكلية والرمزية للبيعة**، وفي هذا الإطار لا تعتبر البيعة عقداً، بل مجرد إجراء شكلي يتضمن الاعتراف بين مالك السلطة ورعيته، وتستمد قوتها الإلزامية وقيمتها فقط من كونها تعيد إنشاء نموذج سياسي ونظام دستوري. وبهذا المعنى، فهي وسيلة رمزية لتزكية السلطة[٣٩].

وتنقسم البيعة إلى قسمين:

ـ **بيعة خاصة**: يقوم بها أهل الحل والعقد في الأمة.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣٧) عبد العلي حامي الدين، «إمارة المؤمنين في النظام السياسي المغربي: الأصول المرجعية ـ الوظائف السياسية،» **مجلة ألوان**، العدد ٣ (تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ١٨.

(٣٨) أحمد حسام بن موسى، «المنظومة الحزبية وإشكالية التوازن السياسي بالمغرب،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢)، ص ٦٢.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: أهويو، «التقليد والتحديث في المؤسسة الملكية،» ص ٢٢ ـ ٢٦.

ـ **بيعة عامة**: تأتي بعد البيعة الخاصة، وتكون عامة لجميع الشعب، والمراد بها إعلان الولاء والطاعة والاعتراف بالأمر الواقع(٤٠).

وعلى الرغم من الوظيفة الهامشية أو الصورية التي لعبتها البيعة في عملية انتقال الملك، فإن الخطاب السياسي الملكي ظل يوظف مفهوم البيعة باستمرار لتركيز محتوى المشروعية الدينية وتوظيفها في الصراع السياسي الذي شهده المغرب(٤١). ولعل هذا ما يبرّر الإبقاء عليها حتى بعد دسترة وتقنين الانتقال الطبيعي الوراثي للحكم(٤٢).

وفي تقييمه لإجراء البيعة، يقول الباحث عبد الله حمودي: إن بيعة الشعب المغربي، باعتبار هذا الأخير أمة مسلمة مصغّرة، تنصّب الملك أميراً للمؤمنين، وهذا الأساس المنيع للسلطة هو في الوقت نفسه تحصين يصمد في وجه كل من ينازعه المنصب الأسمى، فأي مضايقة أو انتقاد، ما عدا النصيحة الشرعية، يعتبران جناية وانتهاكاً للمقدسات، وهذان المفهومان لا ينفصلان في هذا المنطق. إن مهاجمته مخالفة لقانون مقدس ونزع للقداسة عن أسمى وجوه الكيان الإسلامي وركائزه(٤٣). كما يفترض أن الصورة التي كانت عليها الأمور في المغرب في الماضي مستمرة إلى الآن، والجديد هو أن تقديم البيعة والحفل المرافق لها ينقلان اليوم إلى كل العيون والأدمغة، بوسائل إعلام ضخمة لا سابق لها، وبوسائل التواصل العصرية الأخرى. إذا بقينا في مجال الوعي والإدراك، فإن طقس الخضوع الذي يقدمه الشعب يحلّ الأمير فوق المجتمع(٤٤).

ب ـ آليات تحديد السياسة الدينية للدولة

يكتسي التنصيص على إمارة المؤمنين في الدستور المغربي ثلاث دلالات:

(١) منح الأولوية للمشروعية الدينية.

(٢) عدم الفصل بين الوظائف الدينية والوظائف الزمنية للملك.

(٣) تأكيد المرجعية الإسلامية للنظام السياسي المغربي(٤٥).

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤١) حامي الدين، «إمارة المؤمنين في النظام السياسي المغربي: الأصول المرجعية - الوظائف السياسية،» ص ١٨.

(٤٢) أهويو، المصدر نفسه، ص ٢٢. ينص الفصل ٢٠ من الدستور على ما يلي: «إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر سناً من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سناً وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفاً له ولداً آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سناً، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك، فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور، ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابق ذكرها».

(٤٣) عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٤٥) محمد ضريف، **الإسلاميون المغاربة: حسابات السياسة في العمل الإسلامي، ١٩٦٩-١٩٩٩** (الرباط: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٩)، ص ١٨٣.

وتلتقي هذه الدلالات الثلاث في خدمة هدف مركزي: «دولنة الدين»، أو بتعبير أوضح، جعل الدين عنصراً في بنية الدولة، وهو هدف مركزي يتجلى من خلال ثلاثة استعمالات[٤٦]:

(أ) خدمة الإسلام للدولة. فكلما كانت بعض أحكام الإسلام تصبّ في اتجاه خدمة مصلحة الدولة، يتم التشديد عليها وإبرازها لتأكيد الطابع الإسلامي للدولة، في حين أن كل تناقض بينهما يتم تجاوزه باسم قراءة متسامحة لطبيعة الإسلام وأحكامه.

(ب) التمييز في الإسلام بين العقيدة والشريعة، فالإسلام في البنية الدستورية المغربية يفيد العقيدة، ولا يفيد الشريعة. لذلك، فإن النصّ الدستوري المغربي حين يتحدث عن الإسلام، يتحدث عنه كدين، أي كعقيدة ليس إلا.

(ج) استخدام الإسلام كأداة لضبط سير المؤسسات الدستورية.

وفي إطار ضبط المؤسسات المذكورة، استطاعت المؤسسة الملكية، من خلال هيمنتها على الحقل الديني، احتواء ومحاصرة ظاهرة الإسلام السياسي. ومن الآليات الفاعلة هنا، نجد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تتمتع ببنية خاصة في النظام السياسي المغربي، إذ تعتبر القناة المركزية التي تترجم السياسة الدينية للدولة، ومن خلالها يتم تنظيم الشؤون الدينية للمواطنين والإشراف عليها[٤٧]. ومن ثم، يمكن اعتبارها مظهراً من مظاهر إدماج الدين في بنية الدولة.

كما نجد من بين أساليب مواجهة الإسلام السياسي، تأسيس المجلس الأعلى للعلماء برئاسة الملك بوصفه أميراً للمؤمنين، والمجالس العلمية الإقليمية التي كانت موضوعة تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، هذه المجالس التي نجد من بين مهامها العمل على تنفيذ توجّهات المجلس الأعلى وإحياء كراسي الوعظ والإرشاد والتثقيف الشعبي في المساجد، والسهر على سيرها[٤٨]. وفي ظل هذا التوجّه، اتخذ المسجد أداة للحدّ من تنامي الإسلام السياسي، وذلك بإغلاق المساجد حيث لا تفتح إلا لأداء الصلوات الخمس، والتزام خطبائها باتباع توجيهات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية[٤٩].

كما لا تفوتنا الإشارة إلى بعض المظاهر والمناسبات والآليات التي تحرص عليها المؤسسة الملكية لإبراز التزامها، على المستوى الشعبي، بشعائر الدين، ونخصّ بالذكر ما يلي:

ــ تنظيم الدروس الحسنية الرمضانية.

ــ الاحتفال الرسمي بالأعياد والمناسبات الدينية.

---

(٤٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٣-١٨٤.

(٤٧) أهويو، «التقليد والتحديث في المؤسسة الملكية،» ص ٤١.

(٤٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: محمد ضريف، **الدين والسياسة في المغرب: من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع** (الرباط: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ٢٠٠٠)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩٣.

ـ الحضور الرمزي في الزوايا والمواسم عبر تقديم الهدايا والإعانات.

ـ إرسال البعثات الرسمية لأداء فريضة الحج.

ـ إطلاق إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم والقناة الفضائية «السادسة».

ثانياً: إمارة المؤمنين كمخرج من إكراهات وضوابط اللعبة السياسية

إن المتفحّص للصلاحيات التي تخوّلها الوثيقة الدستورية إلى الملك لا يبقى لديه شك بخصوص كون المؤسسة الملكية أبرز وأهم معلمة سياسية، وذلك لكونها تعتبر مركز وقطب السلطة السياسية. إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحدّ، إذ إن إقحام الدين ضمن عناصر شرعنة السلطة السياسية القائمة، خوّل للمؤسسة الملكية تبوّء مركز يسمو بها عن الخضوع لضوابط اللعبة السياسية. وفي تفحصنا لهذا الأمر، استطعنا رصد ثلاثة مجالات تمكننا من تبرير الطرح الذي وضعناه:

١ ـ المطلب الأول: نفي مبدأ فصل السلط على مستوى الملك

ارتبطت نظرية الفصل بين السلط بالمفكر الفرنسي مونتسكيو في كتابه **روح القوانين**، الصادر سنة ١٧٤٨. ويعتبر فصل السلط عند مونتسكيو أداة لتحقيق الحرية السياسية للمواطنين، وهي لا توجد إلا إذا لم يسأ استعمال السلطة، على اعتبار أن كل إنسان يتولى السلطة يكون محمولا على إساءة استعمالها، لذا يجب أن توقف السلطة السلطة(٥٠).

وعلى الرغم من التغييرات التي طالت هذا المبدأ، خصوصاً في صورته الجامدة الصرفة، بحكم التطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الأنظمة السياسية الديمقراطية، وبالنظر إلى الدور الذي أصبحت تلعبه الأحزاب السياسية، خصوصا في ما يتعلق بخلق نوع من الوحدة العضوية بين الجهازين التشريعي والتنفيذي؛ المرتبطة بتجانس الأغلبية البرلمانية مع الحكومة القائمة، فإن ما يهمنا في هذه الدراسة هي الإشارة إلى أنه إذا كان الملك يركّز على ضرورة وجود معارضة داخل النظام كشرط لقيام ديمقراطية حقيقية، فإنه ألحّ دائماً على كونها معارضة «برلمانية» وللحكومة فقط، وأنها معارضة جلالة الملك لا معارضة لجلالة الملك، بحيث يغدو أمير المؤمنين فوق الأحزاب وفوق حكومة ومعارضة الملك الدستوري(٥١).

---

(٥٠) للمزيد من التفاصيل، انظر: رقية المصدق، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ٣ ج (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٦)، ج ١، ص ١٣٧-١٤٣.

(٥١) معتصم، **الحياة السياسية المغربية، ١٩٦٢ ـ ١٩٩١: التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية**، ص ٧٩.

إن محورية المؤسسة الملكية تحيل على مبدأ مركزي ضابط للدستور المغربي، ألا وهو مبدأ وحدة السلطة. فالدستور المغربي لا يتأسس على مبدأ فصل السلطات الثلاث، بل يتأسس على مبدأ وحدة السلطة. فالفصل ١٩ من الدستور يخوّل للملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة صلاحيات دينية وزمنية تجعله منبع كل سلطة[٥٢].

لقد بلورت الملكية خطاباً حول ذاتها تضمّن عدداً من العناصر يمكن اللجوء إليها كمرجعية مؤسسة لـ «قانون ملكي» يأخذ بثنائية الأصالة والعصرنة عبر ازدواجية الملك الخليفي والملك الدستوري. وقد عبّر الملك الراحل الحسن الثاني عن هذا المنظور في إحدى خطبه، حيث قال: «من الصبغة الخاصة بملكيتنا الدستورية التي يجسدها شخص الملك الذي هو أمير المؤمنين، وتتلاقى فيه جميع المسؤوليات، هو أنه لا وجود لفصل السلط بالنسبة للملك»[٥٣].

إن المكانة المتميزة للملك، التي تجسد الإرث الخليفي، تجد أساسها في الفصل ١٩ من الدستور الذي يتوفر على نزعة احتوائية، حيث إن سلطة الملك كأمير للمؤمنين تلقي بظلالها على الفضاء السياسي بصورة كلية. ولعل هذا ما سمح للبعض بالقول إن من خصائص الممارسة السياسية في المغرب هو وجود مجال ملكي خاص[٥٤] يصعب حصره، لأنه غير محدّد دستورياً، وناتج أساساً من إمارة المؤمنين التي تجعل الملك منبعاً لكل السلط والاختصاصات، بدءاً بالدفاع والسياسة الخارجية، مروراً بالأمن والداخلية، وانتهاءً بالاقتصاد أو تخفيض السومة الكرائية وتنظيم امتحان البكالوريا[٥٥].

إن طبيعة مهمة الملك الذي يعتبر بموجب الفصل ١٩ من الدستور الممثل الأسمى للأمة وأمير المؤمنين، تؤدي إلى رفض مبدأ فصل السلط، لأن هذا الأخير يقتضي سلطاً متعدّدة، وفي المغرب فإن السلطة الوحيدة هي السلطة الملكية التي تتفرع عنها كل الوظائف الأخرى. وهذا ما أشارت إليه بعض الخطب الملكية. ففي خطاب ملكي بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ نجد ما يلي: «إذا كان فصل السلط ضرورياً، فإنه لا يمكن أن يشمل المسؤولية السياسية، أي مسؤولية أمير المؤمنين»[٥٦].

---

(٥٢) ضريف، **الدين والسياسة في المغرب: من سؤال العلاقة إلى سؤال الإستتباع**، ص ٥٣.

(٥٣) كلاوي، **المجتمع والسلطة: دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية**، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٥٤) حسن قرنفل، **النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق: مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٧)، ص ٦٥.

(٥٥) معتصم، **الحياة السياسية المغربية، ١٩٦٢ ـ ١٩٩١: التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية**، ص ١١٩.

(٥٦) Omar Bendourou, «Constitution et démocratie au Maroc,» *Etudes et faits constitutionnels et politiques*, no. 1 (1998), p. 10.

إن التأويل الدستوري التقليداني قد أقام سلطة ملكية مغلقة لا يمكنها الانفتاح للمنافسات التي قد تعرضها لعدم الاستقرار، واكتفى من فصل السلط بجانبه التقني المتمثل في تحديد مجال القانون واللائحة والعلاقة بين الحكومة والبرلمان والقضاء، محدثاً بذلك توزيعاً للوظائف لا السلط(٥٧). ومن ثم، فإن توزيع السلط يتبنى كمفهوم يحدّد من خلاله توزيع الوظائف، وليس تقسيماً للسلطة الجوهرية والحقيقية(٥٨).

فعلى الرغم من وجود سلط على النمط الغربي إلى جانب المؤسسة الملكية، فإنها تبقى مجرد معين لهذه الأخيرة التي تتمركز على مستواها كل السلط، وهذا ما يفيد بإفلاس الخطاب الدستوري الذي يقيم تحليله على فصل السلط، وعلى كون الملك حكماً، في حين أن السلطة الملكية هي سلطة استعلائية لا يقيّدها الدستور، لأنها تأتي بعد الله ورسوله(٥٩).

٢ ـ المطلب الثاني: التأويل التكتيكي للدستور من طرف الملك

بالنظر إلى كون الدستور يحمل التباسات، وينطوي على هوة مبدئية بين النص والواقع، ونظراً إلى مواجهة الأنظمة السياسية لتناقضات الصراع السياسي ولوضعيات لم يتوقعها الدستور، فإن هذا الأخير، أي الدستور، وبوصفه عملاً سياسياً ومجموعة من القواعد القانونية، يخضع في الأنظمة المقارنة لتأويل السلطة التأسيسية والفقه والمشرع والقاضي(٦٠). وبالنسبة إلى حالة المغرب، يرى أحد الباحثين أن التأويل الدستوري يزداد أهمية، لأن المشرّع الدستوري وزّع الأوراق، إلا أنه لم يحدّد قواعد اللعبة إلا لاحقاً(٦١). وبالنسبة إلى انفراد الملك بوظيفة التأويل الدستوري، هناك من يرجع أساسها إلى حقل رمزيته المسيطرة ذات الأصل الديني. فإمارة المؤمنين التي نصّ عليها الفصل ١٩ من الدستور، التي تشكّل إحدى مرجعيات النظام السياسي المغربي، تجعل منه مجتهداً، والاجتهاد في هذه الحالة هو تأويل الدستور(٦٢).

إن عناصر التأويل التي يلجأ إليها الملك تستند إلى المكانة السامية التي يتمتع بها بصفته أميراً للمؤمنين، وهي تمكّنه من تحديد محتويات المفاهيم السياسية أياً كانت طبيعتها وموضوعها، كما تجعله يفرض نفسه كمرجعية وحيدة لها الحق في إصدار المعاني والمفاهيم(٦٣). وقد وضح أ. محمد معتصم هذه الصورة بالقول إن ملك المغرب

---

(٥٧) معتصم، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٥٨) محمد شقير، **القرار السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: دار الألفة، ١٩٩٢)، ص ٢٤.

(٥٩) معتصم، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٦١) M. Khedri, «Essai sur la légalité au Maroc,» ورد في: المصدر نفسه، ص ١٠.

(٦٢) بكور، «دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب،» ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٦٣) عبد العلي حامي الدين، «سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب: المعوقات الدستورية للانتقال،» **وجهة نظر**، العدد ٢٣ (٢٠٠٤)، ص ١٨.

قد شكّل نوعاً من معهد لإصدار القيم الدينية والدستورية والسياسية، واستأثر بمهمة التأويل الدستوري دون باقي المرجعيات الأخرى من فقه وبرلمان وقضاء، للاعتبارات التالية:

أ ــ نظراً إلى كون الملك يعمل في حقل رمزيته المسيطرة ذات الأصل الديني.

ب ــ نظراً إلى الطابع الإسلامي لعدة نصوص دستورية، وبالأخص المكانة المركزية للفصل ١٩ الذي يفضي إلى تخويل الملك مهام تأويل الدستور إذا لم تسعفه في ذلك سلطات الملك الدستوري، وذلك عن طريق لجوء أمير المؤمنين إلى سلطاته الضمنية لتمكين الملك الدستوري من اختصاصات يواجه بها الضرورات والمستجدات السياسية.

ج ــ يشكّل الملك المعهد الوحيد لإصدار القيم الدستورية، لأنه:

ــ مشرّع دستوري أصلي (أي واضع الدستور).

ــ مشرّع دستوري فرعي.

د ــ نظراً إلى منع القضاء العادي من مراقبة دستورية قانون أو مرسوم[٦٤].

وإذا أردنا تحديد الحالات التي تعبّر عن توظيف الملك لمهامه كأمير للمؤمنين من أجل إخضاع بعض مقتضيات الدستور لتأويل تكتيكي، بحسب ما تمليه إكراهات الظرفية السياسية والآفاق التي يريد أن يوجّه مجريات الأمور تجاهها، يمكن ذكر ما يلي:

أ ـ انسحاب نواب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١

على إثر تعديل الفصل ٤٣ من دستور ١٩٧٢ باستفتاء شعبي، بناء على اقتراح ملكي، في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٠، الذي قضى بتمديد مدة انتداب البرلمان إلى ست سنوات، قرّرت المعارضة الاتحادية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، الانسحاب من برلمان ١٩٧٧، مثيرة إزاء ذلك انتخابه لمدة أربع سنوات فقط، ومستندة إلى مبدأ عدم رجعية القانون[٦٥]، ولتخلص إلى أن نتائج التعديل السالف الذكر لا ينبغي أن تنطبق على برلمان ١٩٧٧. وبناء على ذلك، اعتبر النواب المنتمون إلى الحزب السالف الذكر أن فترة نيابتهم قد انتهت.

وأمام هذا المأزق السياسي، وما نتج منه من إخلال بالنظام العام، واجه الملك قرار المعارضة الاتحادية بانسحابها من البرلمان بقرار مضاد يقضي بعدم الاستجابة

(٦٤) للمزيد من التفاصيل، انظر: معتصم، **الحياة السياسية المغربية، ١٩٦٢ ـ ١٩٩١: التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية**، ص ١١ ــ ١٢.

(٦٥) ينص الفصل الرابع من الدستور على ما يلي: «القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة ويجب على الجميع الامتثال له، وليس للقانون أثر رجعي».

لرغبة هؤلاء النواب في الانسحاب[٦٦]، حيث وجّه لها تحذيراً قوياً هدّد فيه بحل الحزب ووضعه خارج القانون في حالة انسحابه الفعلي من البرلمان[٦٧]. وفي هذا السبيل، لم يتردّد الملك في اللجوء إلى البعد الثيولوجي والإيحائي والرمزي للدستور حينما فطن إلى ممارسة التأويل انطلاقاً من وضعه كأمير للمؤمنين استناداً إلى الفصل ١٩ من الدستور، لإرغام الفريق الاتحادي على العدول عن قراره، حتى لا يسري عليه حكم الخارجين عن جماعة المسلمين[٦٨].

لقد لجأ الملك الحسن الثاني إلى توظيف الآلية الدينية لدحض ما ارتكز عليه الاتحاديون في قرارهم بالانسحاب، إذ لم يتحدث الملك عن المؤسسة البرلمانية باعتبارها رمزاً للممارسة الديمقراطية والتعاقد بين الشعب ومنتخبيه، وإنما تحدث عن الخروج عن الجماعة، في إحالة على المشروعية الدينية التي تضع نفسها فوق المشروعية الديمقراطية[٦٩]. وقد أبان هذا التكتيك عن فعاليته، حيث عاد نواب الاتحاد الاشتراكي إلى البرلمان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.

ب ـ اللجوء إلى مهام إمارة المؤمنين لسدّ الفراغ التشريعي

على خلاف عدد من الدساتير في الأنظمة السياسية المقارنة، مثل مصر وتونس والأردن وسورية وإسبانيا وإيطاليا، فإن المشرّع الدستوري المغربي أغفل التطرق إلى هذا النوع من الإشكالات الدستورية التي تنجم عن مستجدات وظروف سياسية غير متوقعة. وبالفعل، فقد طرح هذا الإشكال في المغرب سنة ١٩٨٣، وذلك بسبب انتهاء ولاية برلمان ١٩٧٧ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، وتعذّر إجراء انتخابات تشريعية جديدة في الوقت المحدّد، وذلك ارتباطاً بقضية الوحدة الترابية إثر قرار منظمة الوحدة الأفريقية القاضي بإجراء استفتاء في الصحراء قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، وهو الأمر الذي أدى إلى تأجيل الانتخابات التشريعية إلى ما بعد إجراء الاستفتاء.

فأمام عدم تضمن الدستور المغربي لسنة ١٩٧٢ لمقتضيات يمكن تحريكها من أجل سدّ الفراغ التشريعي[٧٠]، وعدم انتخاب مجلس نيابي جديد، طرح إشكال تحديد السلطة الدستورية التي ستحلّ محل البرلمان في ممارسة اختصاصه التشريعي إلى حين انتخاب مجلس جديد[٧١]. فالدستور المغربي لم يتوقع حلول سلطة دستورية معيّنة محل البرلمان في

(٦٦) بكور، «دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب،» ص ٢٥٩.

(٦٧) معتصم، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٦٨) انظر: بكور، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٦٩) انظر محمد ضريف، في: حوار مع **أسبوعية الصحيفة** (٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ١٠.

(٧٠) بكور، المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٧١) معتصم، **الحياة السياسية المغربية، ١٩٦٢ ـ ١٩٩١: التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية**، ص ٢٦.

ممارسة اختصاصه التشريعي في حالة تأجيل الانتخابات، واقتصر على تخويل الملك صراحة إمكانية الحلول محل البرلمان في ثلاث حالات محدّدة، وهي:

ـ في حالة سنّ حالة الاستثناء بناء على الفصل ٣٥ من الدستور.

ـ الفصل ١٧ من دستور ١٩٧٢ الذي كان يخوّل للملك، في فقرته الثانية، وتلافياً للفراغ الفاصل بين حلّ مجلس قديم وانتخاب مجلس جديد، ممارسة سلط مجلس النواب لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.

ـ الفصل ١٠٢ من دستور ١٩٧٢ الذي كان يخوّل للملك ممارسة سلط البرلمان خلال الفترة الفاصلة بين المصادقة على الدستور ووضع المؤسسات الدستورية.

وهذه الحالات الثلاث لا تنطبق أية واحدة منها على مسألة سدّ الفراغ التشريعي التي نحن بصدد دراستها[٧٢].

هكذا، وأمام عدم وجود مخرج لحلول الملك الدستوري محل البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، تم اللجوء إلى أمير المؤمنين كضامن لدوام واستمرار الدولة لممارسة سلط البرلمان، ضمن تأويل دستوري ظرفي كان فيه اللجوء إلى الفصل ١٩ ضرورياً ليعضد أمير المؤمنين الملك الدستوري[٧٣].

ج ـ تأويل الفصل الثالث من الدستور

في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ أعلن الملك عن تأويل دستوري ظرفي جديد للفصل الثالث من الدستور[٧٤]، حكر بمقتضاه الترشيح في الانتخابات التشريعية المباشرة على الأحزاب السياسية، مانعاً بذلك «المحايدين» من المشاركة في اقتراع ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، بحيث اقتصر ترشيحهم بهذه الصفة على انتخابات المجالس البلدية والقروية[٧٥]. وبذلك تمّ وضع شرط جديد ضمن شروط القابلية للترشيح للانتخابات السالفة الذكر.

إن هذا التأويل الملكي للفصل الثالث من الدستور الذي تمّ تبريره بضرورة تجنيب الديمقراطية المغربية خطر الارتزاق السياسي الناجم عن انضمام المحايدين إلى أي فريق برلماني، اعتبره البعض يستهدف منع الترشيحات المتطرفة الدينية أو اليسارية تحت صفة «محايد»، وإرغام عدة أطر وأعيان على الترشح باسم الاتحاد الدستوري، عوض تفضيلهم لصفة محايد[٧٦]، في حين أن هناك من رأى أن الهدف من ذلك يتمثل في تجاوز الحركات

---

(٧٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧، وبكور، المصدر نفسه، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٧٣) معتصم، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٧٤) ينص الفصل الثالث من الدستور على ما يلي: «الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع».

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

المعارضة وسحب البساط من تحت أقدامها بعدم إسماع صوتها داخل مجلس النواب، وذلك لإعادة العلاقة بين الملك وشركائه في الحقل السياسي بعد أزمة ١٩٨١، وإعطاء ثقة سياسية لباقي أطراف اللعبة السياسية(٧٧).

وفي تعليقه على هذه المسألة، يرى أ. محمد معتصم أن التأويل الملكي للفصل الثالث من الدستور يؤكد مرة أخرى سمو أمير المؤمنين على الملك الدستوري، واعترافاً من الفاعلين السياسيين بسلطته في تأويل الدستور، ما دام لم يسجل أي اعتراض حزبي على هذا التأويل، وما دام هذا التأويل الدستوري الظرفي الملكي قد تمّ العمل به دون تعديل مسبق للقانون التنظيمي لمجلس النواب، ليصير الانتماء إلى حزب معين ضمن شروط القابلية للترشيح(٧٨).

٣ ـ المطلب الثالث: الديني والسياسي: قراءة في جدلية الإقصاء والهيمنة

يتحدّد موضوع البحث هنا في القيام بدراسة لاستراتيجية المؤسسة الملكية القاضية بإقصاء «الديني» من الشأن السياسي، وإقصاء «السياسي» من الشأن الديني، وهما الأمران اللذان يلتقيان في نقطة واحدة، وهي ضمان هيمنة المؤسسة الملكية على الحقلين المذكورين معاً. وبهذا الصدد، يشير الباحث ريمي لوفو إلى كون الملكية المغربية، ومنذ الاستقلال، عرفت كيف توظف الإسلام من أجل الهيمنة على الحقل السياسي(٧٩). كما يضيف أن الإسلام يساهم في إغلاق الحقل السياسي، ضامناً بذلك للملكية المراقبة الأيديولوجية العليا(٨٠). والملاحظ، بهذا الصدد، أنه إذا كان، في الظاهر، يبدو الأمر وكأن المغرب يعيش مرحلة فرز بين الأطياف السياسية، ففي العمق يعيد جميع الفاعلين المنخرطين في ثقافة التوافق إنتاج التصور «الرسمي» للعلاقة بين الدين والسياسة، على رغم اختلاف المواقع(٨١). وتطرح إشكالية طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة انطلاقاً من سلوك السلطة السياسية، وهو السلوك الذي يقيم نوعاً من التمايز بين الدين والسياسة على مستوى منظومة التدبير، في حين يحرص على مستوى منظومة التبرير على عدم الفصل بينهما، وذلك بمنح الأولوية للدين عبر اعتماد آليات تصبّ كلها في سياق التحكم في مجال السياسة ومجال الدين معاً(٨٢). والمقصود بمنظومة التدبير المنظومة التي تختزل إطار إدارة الشأن العام، في حين تختزل منظومة التبرير إطار الفلسفة العامة المعتمدة لتغذية مشروعية السلطة السياسية(٨٣).

---

(٧٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: بكور، المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٧٨) معتصم، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧٩) Leveau, *Le Sabre et le turban: L'Avenir du Maghreb*, p. 80.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٨١) ضريف، **الدين والسياسة في المغرب: من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع**، ص ٩-١٠.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

فإمارة المؤمنين توظف عندما تثار علاقة الدين بالسياسة في سياق استخدام مزدوج: سياق تلازم الدين والسياسة من جهة، وسياق الفصل بينهما من جهة أخرى. يحضر الاستخدام الأول عندما يرتبط الأمر بالملك كفاعل سياسي مركزي، إذ لا وجود لفصل بين الدين والسياسة على مستواه، بحيث إن منزلته كأمير للمؤمنين تخوّله صلاحيات ذات طابع ديني، وأخرى ذات طابع زمني. فوظيفة أمير المؤمنين جامعة، تارة تستخدم لضبط سير المؤسسات، وتارة أخرى تستخدم لملء الفراغ الدستوري. أما الاستخدام الثاني، فيحضر عندما يتعلق الأمر بالفاعلين الآخرين، حيث هناك حرص على إبعاد الفاعل الديني عن السياسة، وإبعاد الفاعل السياسي عن الدين(٨٤).

ويحدّد أ. محمد ضريف الحالات التي تجسد منع الفاعلين الدينيين من تعاطي الفعل السياسي في ما يلي:

ـ منع العلماء من تعاطي السياسة.

ـ منع الإسلاميين من تأسيس أحزاب سياسية.

ـ إعطاء تأويل ملكي للفصل الثالث من الدستور، حيث كان الهدف منه هو منع بعض الفاعلين الدينيين من الدخول إلى البرلمان سنة ١٩٨٤ تحت لافتة المستقلين(٨٥).

وبالنسبة إلى النقطة الأولى، يلاحظ أن السلطة السياسية قد عملت منذ الاستقلال على تحجيم دور العلماء، وقد اتخذ هذا التحجيم مغزاه، خصوصاً بعد إدماج هيئة العلماء في سلك الوظيفة العمومية، وهو الأمر الذي اعتبر من طرف بعض العلماء بمثابة إعلان عن نهاية الدور التاريخي الذي قامت به هذه الهيئة. إنه مظهر آخر من مظاهر إدماج رموز الدين في بنية الدولة، الذي سيتضح أكثر عندما أقدمت السلطة على تأسيس دار الحديث الحسنية الذي كان يصبّ في اتجاه ضبط إنتاج العلماء، وبالتالي تحديد وظيفتهم المقتصرة على التأطير الديني(٨٦).

أما عدم الترخيص بقيام أحزاب إسلامية، فيرجع إلى الرغبة في الحفاظ على الوحدة الدينية والمذهبية للأمة، هذه الوحدة التي يجسدها الملك باعتباره أميراً للمؤمنين. وعليه، فالجماعات الإسلامية، باعتبارها أحد الفاعلين الدينيين، ينبغي أن تتحدّد وظيفتها في المجالات التربوية والدعوية، بما لا يدخلها في تناقض مع السياسة العامة للسلطة القائمة، بمعنى أنه ينبغي على الجماعات الإسلامية أن تكون في خدمة الاستراتيجية العامة للسلطة السياسية(٨٧).

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٨٥) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٨٦) ضريف، **الإسلاميون المغاربة: حسابات السياسة في العمل الإسلامي، ١٩٦٩-١٩٩٩**، ص ١٩٢.

(٨٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

وفي ما يتعلق بمنع الفاعلين السياسيين من التدخل في الشأن الديني، فيمكن حصرها في ما يلي:

ـ منع أي تنظيم سياسي من إلحاق نعت له دلالة دينية باسمه.

ـ عدم قبول أي مقترح قانون ذي طبيعة دينية يتقدم به فاعلون سياسيون.

ـ اعتبار الملك تعديل مقتضيات مدوّنة الأحوال الشخصية مجالاً خاصا به.

وبالتالي استبعاد التدخل المباشر للأحزاب السياسية والتنظيمات النسائية في هذا المجال[٨٨].

ومن جهة أخرى، يلاحظ أنه إذا كان الفصل ١٩ قد تعرّض لتأويل مكثف، فقد تعرض أيضا لتوظيف مكثف. فمنذ صدور أول دستور مغربي سنة ١٩٦٢ إلى بداية الثمانينيات، كانت إمارة المؤمنين، كآلية من آليات إضفاء المشروعية على المؤسسة الملكية، توظف لمواجهة اليسار، ومواجهة القوى العلمانية التي تطالب بتقليص صلاحيات الملك[٨٩]. وبعد الثمانينيات، وإثر تنامي المدّ الإسلامي وانحسار اليسار، بدأ توظيف آخر لآلية «إمارة المؤمنين» كآلية لإضفاء المشروعية الدينية، من الناحية الأخرى، في مواجهة التيار الإسلامي، وأصبح «الحداثيون» الذين كانوا يطالبون بالفصل بين الدين والسياسة، هم الذين يطالبون بتكريسه الآن، على أساس أن تمتع الملك بهذه الصلاحية يجعله محتكرا للحقل الديني، وهذا الاحتكار يمكن في آخر المطاف من إقصاء الإسلاميين[٩٠]. وما هو مشترك في الاستخدام السياسي لإمارة المؤمنين في المرحلتين معا هو السعي إلى تغذية المشروعية الدينية للملك، حيث غدت في المرحلة الأولى وسيلة لمراقبة مجال السياسة، وفي الثانية أداة لاحتكار الدين[٩١].

وما هو جدير بالإشارة في هذا السياق، هو أن بروز حزب العدالة والتنمية وتشكّله على أنقاض حزب الحركة الدستورية، وتطعيمه بقوة جديدة مجسدة في حركة الإصلاح والتوحيد، يعتبر انتصاراً لاستراتيجية السلطة المتمثلة في اكتساحها للفضاءات الاجتماعية، ومحاولة سدّها لكل الفراغات التي من شأنها أن تمكّن بعض القوى من التحرك في الظل وفي غفلة منها، وهي الاستراتيجية المرتكزة على الاحتواء والضبط والتحييد. وعلى هذا الأساس، يمكن

---

(٨٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: ضريف، **الدين والسياسة في المغرب: من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع**، ص ٣٢ ـ ٣٣. بالنسبة إلى قانون الأسرة الجديد الذي يحمل رقم ٧٠,٠٣ بمثابة مدونة الأسرة، الصادر الأمر بتنفيذه بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بموجب الظهير الشريف رقم ١,٠٤,٢٢، فقد عهد الملك أمر إعداده للجنة مختلطة مكونة من علماء في الفقه والشريعة الإسلامية، ومن ممثلين لبعض تنظيمات المجتمع المدني.

(٨٩) انظر حوار ضريف، في: **مجلة ألوان**، العدد ٣ (تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ١١.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) ضريف، **الدين والسياسة في المغرب: من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع**، ص ٨٤.

القول إن حزب العدالة والتنمية يجسد فاعلاً سياسياً ينتهج، بالضرورة، ممارسة سياسية ويكيّفها على أساس ديني، وذلك من خلال السعي إلى التماهي مع الإسلام «الرسمي»، والقيام بتكييف ديني للعمل السياسي(٩٢). كما يمكن القول إن اشتراك تيار الإسلام البرلماني، الذي يمثله حالياً الحزب السالف الذكر، في اللعبة السياسية، تمّ عبر آليتين:

ـ **الآلية الأولى** تمثلت في استخدامه للعب دور محدّد في خلق نوع من التوازن في بداية الثمانينيات في مواجهة التعبيرات الجذرية للتيار الإسلامي، كما جسدتها سياسياً حركة الشبيبة الإسلامية، وأيديولوجياً كما عبّرت عنها تصورات عبد السلام ياسين في كتابه **المنهاج النبوي**.

ـ **الآلية الثانية** تجسدت في تماهيه مع السلطة السياسية القائمة من خلال ثلاثة مناحٍ:

● **المنحى الأول**: اندراج عمله في استراتيجية السلطة السياسية المرتكزة على عدم السماح للفاعلين الدينيين بتعاطي العمل السياسي.

● **المنحى الثاني**: حرصه على بعض الأنشطة التي تصبّ في خدمة الإسلام الرسمي.

● **المنحى الثالث**: مساعدته السلطات العامة في ضبط الأمن داخل بعض المرافق العمومية، وخاصة داخل الحرم الجامعي(٩٣).

لقد كان الدفاع «المبدئي» عن التداخل الحتمي بين الدين والسياسة في تصور المؤسسة الملكية المدخل الضروري لتعزيز مكانة المفاهيم السياسية المستندة إلى المرجعية الإسلامية، وتوظيفها في حقل المنافسة السياسية، وذلك بغية تحقيق هدفين رئيسيين:

(١) إيجاد أساس متين لإضفاء مشروعية تكتسي طابعاً دينياً من خلال مفهوم البيعة.

(٢) إعطاء صلاحيات واسعة للملك من خلال تركيز مفهوم إمارة المؤمنين الذي له الأسبقية على الملك الدستوري(٩٤).

ففي الأنساق السياسية المنضبطة بالدستور، هناك تكريس لمبدأ سمو الدستور، بما يفيد أن جميع المؤسسات المنصوص عليها دستورياً تعمل من داخله، وليس من خارجه. أما القانون الدستوري المغربي، فلا يتأسس على مبدأ سمو الدستور، وإنما يتأسس على مبدأ سمو المؤسسة الملكية، حيث يعتبر الملك فوق الدستور أو سابقاً عليه، كما تعتبر قراراته بمثابة قانون أسمى لها مرتبة القواعد الدستورية(٩٥). كما تجدر الإشارة إلى عدم إمكانية الطعن

(٩٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٧.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٩٤) حامي الدين، «إمارة المؤمنين في النظام السياسي المغربي: الأصول المرجعية ـ الوظائف السياسية،» ص ١٧.

(٩٥) للمزيد من التفاصيل، انظر: ضريف، **الدين والسياسة في المغرب: من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع**، ص ٥٤ ـ ٥٦.

في القرارات الملكية، وذلك استناداً إلى تكييف قانوني لهذه القرارات يخرجها من المجال التنظيمي والمجال التشريعي[٩٦].

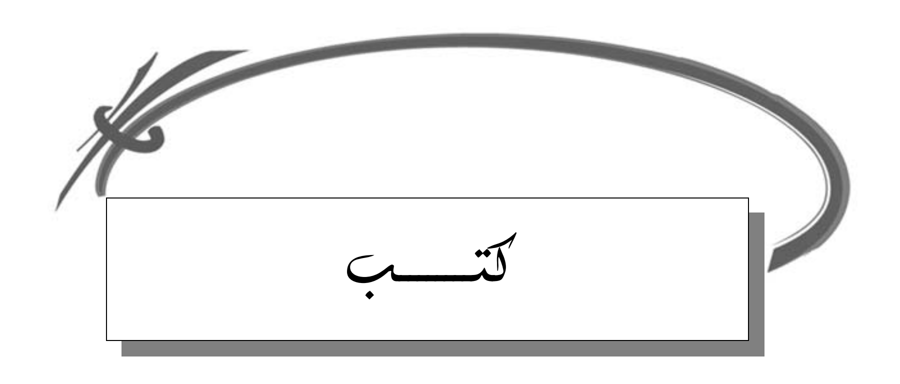
خاتمة

من خلال ما تمّ التطرق إليه، تبرز لنا الأهمية التي تكتسيها إمارة المؤمنين في هيكلة السلطة السياسية في المغرب، وفي تعزيز مشروعية النظام السياسي من خلال إقحام البعد الغيبي في هذا المجال.

فمن خلال الصلاحيات التي تمنحها إمارة المؤمنين للملك، والدور الذي تسمح له بلعبه في النسق السياسي، يُفْتَح هامش مناورة وتدخّل واسع أمام الملك يمكّنه من التحكم في مجريات الحياة السياسية، بل توجيهها أيضاً طبقاً للتوازن السياسي المرغوب فيه. فعبر الارتكاز على إمارة المؤمنين تكتسب السلطة السياسية نوعاً من القدسية، ومن خلال توظيفها يتمكن الملك من التفرد بتحديد السياسة الدينية للدولة، مع ما يعنيه ذلك من إقصاء «الديني» من الشأن السياسي، وإقصاء «السياسي» من الشأن الديني، مما يضمن للمؤسسة الملكية الهيمنة على الحقلين معاً. هذا، بالإضافة إلى التوظيف التكتيكي للتأويل الدستوري من قبل الملك، ونفي مبدأ فصل السلط على مستوى هذا الأخير، وهو ما يجعل من الملك المركز الوحيد والفعلي للسلطة السياسية.

وفي الأخير، لا بأس من الإشارة إلى أن هذه المقاربة تقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: إلى أي حدّ يمكن التفكير في إصلاح سياسي في المغرب دون إعادة النظر في هذا الجانب من بنية السلطة الذي تؤطره إمارة المؤمنين؟ وإلى أي حدّ يمكن للملكية أن تتجاوب مع طروحات الإصلاح التي تريد أن تجردها، ولو جزئياً، من صلاحياتها المستمدة من الإرث التاريخي؟ وإلى أي حدّ يستمر التوظيف التكتيكي لمسألة الإصلاح السياسي من طرف النخبة السياسية، مما يجعل المسألة خاضعة لمنطق المدّ والجزر، الأمر الذي لا يسمح بتحقيق تراكمات على هذا المستوى، وبالتالي عدم خضوع النسق السياسي المغربي، في صيرورته، لاستراتيجية واضحة ومحدّدة؟ ■

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.


كتـــب

الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي

تحرير علي خليفة الكواري
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧). ٢٩٥ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

شمس الدين الكيلاني
كاتب سوري.

تضمن هذا الكتاب وقائع اللقاء الخامس عشر من سلسلة ندوات نظمها «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» الذي يتخذ من أكسفورد مقراً له، وقد خصص هذا اللقاء (الندوة) المنعقد عام ٢٠٠٥ لدراسة موضوع «الديمقراطية والتحرّكات الراهنة للشارع العربي»، بهدف فهم دواعي ودوافع وأهداف «تحرّك الشارع» الذي استطاع الإفصاح عن مطالب العرب في الإصلاح الدستوري.

وتمّ تقسيم هذا الكتاب إلى خمسة فصول، تمركز **أولها** حول دراسة تحليلية نظرية لـ «الدستور الديمقراطي»، قام بها أ. **امحمد مالكي** الذي حاول تقديم صورة نموذجية عن الدستور الديمقراطي مستعيناً بالتجربة الأوروبية التي شهدت تأصيلاً لهذا النموذج في القرن الثامن عشر، وبالصياغة النظرية للمفكّرين الأوروبيين، أمثال لوك وروسو وهوبز، فتأسست تلك الدساتير على أساس نظرية السيادة الوطنية، وعلى فكرة العقد الاجتماعي، فدشّنت بذلك فكرة الربط بين الدولة ـ الأمة، والدولة ـ التعاقد، وأعادت تأسيس مفهوم دولة القانون بالارتباط بإشكالية الديمقراطية التي لا تعني سلطة الأغلبية وحسب، بل احترام قواعد تداول السلطة، والتسوية واحترام رأي الآخر، وتقسيم السلطات، وتعزيز قيم الحوار والتسامح والتوافق. وقدّم الباحث إشارات طفيفة عن النزوح الدستوري العربي، حيث بدأ في ثلاثينيّات القرن العشرين بتبنّي دساتير ديمقراطية، ما لبثت أن شهدت نكوصاً أفضى إلى إلغاء تلك الدساتير، فقدّمت الدولة العربية نموذج الدولة القهرية المتعالية على المجتمع.

وتمحور **الفصلان الثاني والثالث** حول تحرّكات الشارع العربي في أربعة أقطار عربية: قدّم التجربة المصرية د. **محمد السيد سعيد**، فجمع بين

السرد والتأطير النظري، بادئاً من تجربة مجلس النواب عام ١٨٦٦ أيام الخديوي إسماعيل، مروراً بالثورة العرابية، وثورة ١٩١٩، ودستور ١٩٢٣، وقد اعتبر أن الحركة الأعظم في تاريخ مصر تجلّت عام ١٩٥٤ بثورة الأغلبية على إلغاء الديمقراطية، بعد ثورة ٢٣ يوليو. غير أن ضغط المسألة الوطنية همّش لدى الجمهور الديمقراطية، فلم تُستعد صدارتها إلا بعد هزيمة ١٩٦٧، فكان تحرّك عام ١٩٦٨ محطة مهمة، تلتها تحرّكات ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، ثمّ تظاهرات الخبز عام ١٩٧٧، ولكن الشعب بعدها خرج من مجال السياسة، إلا أن حركة «كفاية» ظهرت عام ٢٠٠٤، إذ بقي الصراع السياسي يدور بين أقلية تتوزع بين السلطة والمعارضة.

وسلط أ. **عبد النبي العكري** الضوء على حركة الإصلاح في البحرين إثر تولّي الشيخ حمد آل خليفة سدّة الحكم عام ١٩٩٩، وعودة الحياة السياسية المفتوحة، ثمّ ما أعقبها من تراجع السلطة تدريجياً نحو التضييق على الحريات الديمقراطية. وتحدّث عن بداية حركة دستورية جديدة، إلا أن الاصطفافات الطائفية تؤثر فيها، كما تؤثر في حركة الشارع البحريني.

كما رصد د. **رضوان زيادة** للتحرّك الديمقراطي السوري، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٠، والوعود والأحلام التي رافقتها، فعبّر هذا التحرّك الديمقراطي عن شوق المثقفين والمجتمع السوري إلى الديمقراطية من جهة، وعن الطريقة التي اتخذتها السلطة الجديدة لملاقاة الحركة، تحدوها الرغبة في توفير انتقال سلس للسلطة يعطيها نوعاً من الشرعية، لذلك عندما استقرت أوضاعها اتجهت إلى تقييد الحركة الديمقراطية.

وأشار **رغيد الصلح**، في ورقته، إلى أن الشارع اللبناني نشأ مع ولادة الدولة اللبنانية منقسماً إلى شارعين يتمحوران حول اتجاهات متباينة: القومية اللبنانية، القومية العربية، ثمّ توافق اللبنانيون حول صيغة «الميثاق الوطني»، أما بعد عام ألفين فدخل لبنان محطة جديدة، تجلّت في انقسامه حول: شارع ١٤ آذار، و٨ آذار، بطريقة باتت تهدّد الكيان، فأبرز الباحث الحاجة إلى حركة إصلاحية تهدف إلى بناء دولة عصرية على أساس ديمقراطي وطني متين.

وقدمت دراسة **بومدين بوزيد** في **الفصل الرابع** عن «تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر»، بعض المفاهيم الأكثر عمومية؛ عن مفهوم الشارع، وتعلّقه بالمسيرات والانتفاضات، وأن قوته تكمن في طابعه السلمي، وفضائه المديني. وهو يؤرخ لحركة أكتوبر ١٩٨٨، ولتدخل الشارع الأمازيغي في بداية الألفية الجديدة.

وبحث خالد سليمان في **الفصل الخامس** «العوامل المعيقة لتحرّكات الشارع ـ حالة الأردن»، فناقش الدور الذي اتخذته القوى المختلفة في ما يتصل بمسيرة الانفتاح السياسي في الأردن منذ عام ١٩٨٧، فحمَّل مسؤولية إعاقة الديمقراطية لِكُلّ الأطراف الرئيسيّة بدرجات متفاوتة: المواطن، والنخب، والحكم، والمجتمع المدني، والتنوّع الاجتماعي الأردني ـ الفلسطيني.

وكان محرّر الندوة أ. **علي خليفة**

الكواري قد تناول مفهوم «الشارع»، فميّز بين حركة الشارع المطالبة بالاستقلال أو مناهضة الظلم، وحركة المطالبة بالديمقراطية، وهذا لم يحدث سوى مؤخراً. وبيّن أن تحرّك الشارع يحمل أهدافاً جامعة، ويتسم بالشمول لاختياره التعبير السلمي، ولا تنحصر تحرّكاته في التظاهرات والاعتصامات، بل هناك الندوات والمؤتمرات ونشاطات المجتمع المدني وحواراته واستخدام وسائل الإعلام، وسبل النشر البديلة، خارج الهامش المسموح به من قبل السلطة. غير أن تحرّكات الشارع العربي، اللازمة للانتقال إلى الديمقراطية، هي غير كافية إلى الآن، ويلزم لنجاحها أن تؤسس على وفاق وطني عام، وتنشد التغيير الديمقراطي السلمي. من هنا تأتي الحاجة إلى ترشيد التحرّكات الشارعية العفوية، وضبط مسارها، في ظلّ وفاق وطني. وهي تبدأ بإرهاصات، وصولاً إلى تقديم مشروع بديل ديمقراطي سلمي، وتحتاج إلى جهد ومثابرة.

على الرغم من مقدّمة الكواري التوضيحية، فهي تبدو غير كافية لكشف الالتباس عن هذا المفهوم، لذا قدّم الباحثون ملاحظات عامة عن هذا المفهوم، فكان من الأجدى لو استعاضت الندوة عن البحث الافتتاحي عن «الدستور الديمقراطي»، على الرغم من أهميته بحدّ ذاته، بمدخل مناسب عن مفهوم حركة الشارع، وبقراءة دروس هذه الممارسة الاجتماعية الفعلية.

واحتوى الكتاب آراء متعدّدة غنية بمعطياتها واستنتاجاتها، ولا سيّما بحث د. محمد السيد سعيد، وإن كان بعضها حمل الكثير من العموميات النظرية، ولا سيّما بحث بوزيد عن التجربة الجزائرية. فقدم لنا الكتاب دروساً مهمة، وتعميمات نظرية، عن تجربة حركة الشارع العربي الأخيرة باتجاه الديمقراطية، يستفيد منها الممارس السياسي، والباحث، والمفكّر العربي في طريقهم العسير نحو الديمقراطية ■

رالف م. خوري

عزام باشا، مصري اعتنق القومية العربية: سنوات التكوين المبكرة (١٨٩٣ ـ ١٩٣٦)

ترجمة معين الإمام
(دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٦). ٥٨٣ ص.

عبد الغني عماد

أستاذ في الجامعة اللبنانية.

الدور الذي لعبه عبد الرحمن عزام في تطور فكرة القومية العربية معترف به في العديد من الدراسات التاريخية، في مصر تحديداً، خاصة بعد أن اكتسب شهرة عالمية تحت اسم «عزام باشا» لدى توليه منصب أول أمين عام لجامعة الدول العربية بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، إلا أن طبيعة هذا الدور ومدى أهميته بقيت أموراً غامضة في بعض جوانبها.

هذا الكتاب الضخم (٥٨٣ ص) والموثّق بشكل جيد، لم يترك مجالاً لأي غموض، فقد تابع مادته بشكل تفصيلي ومحكم ومن جميع الجوانب، فتناول بالدراسة السنوات المبكرة من حياة عبد الرحمن عزام منذ ولادته عام ١٨٩٣، وحتى تعيينه وزيراً مصرياً مفوضاً مطلق الصلاحية لدى العراق وإيران عام ١٩٣٦، وقدم صورة غنية عن حياته في تلك الفترة مركزاً على الخطوط العريضة لأصل ومنشأ ومجمل السمات الرئيسية لمفهوم القومية العربية الذي تبنّاه عزام وغيره من ممثلي النخبة السياسية والفكرية في مصر قبل تأسيس جامعة الدول العربية بعهد بعيد.

نادرة هي الشخصيات المصرية من العهد الملكي التي تصلح لأن تكون محور سيرة حياتية كهذه. فقد كان عزام كمشارك في حركة المقاومة الليبية ضد الطليان بين عامي ١٩١٥ و١٩٢٣، وكعضو في حزب الوفد من عام ١٩٢٣ وحتى أوائل الثلاثينيات، ومن ثم كأحد رجالات حاشية القصر المحيطة بالملك فاروق، من أوائل الشخصيات المصرية المرموقة التي تحوّلت إلى تبني فكرة القومية العربية والترويج لها. ولم يكن تعيينه في منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ مفاجئاً، نظراً إلى خبرته وآرائه وعلاقاته العربية ودور مصر البارز في الوطن العربي.

كانت السمات والملامح العامة لمفهوم

عزام للعروبة، وتطور هذا المفهوم المطرد، تمثل تلك الحقبة خير تمثيل، لأنه كان من الرواد الذين تبنّوا مفهوماً تبنّاه الآخرون في فترة لاحقة. كذلك، فإن عزام لم يكن أي برجوازي مصري عادي، ولم تكن الطبقة المصرية الحاكمة آنذاك طبقة برجوازية عادية، بل كانت برجوازية تتمتع بتركيبة وثقافة خاصتين بها، اقتضتهما الظروف والأحوال السائدة في تلك الفترة التاريخية لتلعب دوراً محدّداً على الصعد كافة، مصرياً وعربياً وعالمياً.

لذلك، فإن هذا الكتاب يقدم إسهاماً مميّزاً في عدد من الموضوعات التالية:

١ ــ تقديم تفسير واسع وموثق لتطور مفهوم القومية العربية في مصر يتحدّى التفسير التاريخي الذي شاع ردحاً طويلاً من الزمن في حقل الدراسات الشرق أوسطية، والذي يربط انتهاج أول سياسة عربية شاملة بالملك فاروق «ومعاونيه وأدواته وعملائه» ــ المقصود علي ماهر وعبد الرحمن عزام كما في بعض الدراسات الرائجة، اللذان ابتدعا وروّجا لفكرة الوحدة العربية ــ كسياسة مصرية ثابتة في منتصف وأواخر الثلاثينيات، كخطوة أولى نحو قيام دولة إسلامية مستبدة في مصر تضمّ بالتدريج العرب، وربما المسلمين كافة، بل إن إحدى هذه الدراسات التي يناقشها الكتاب تجد في مارتن كريمر نموذجاً لما تريد ترويجه، فتستشهد به لتقول إن القومية العربية كانت «هوية مغلوطة» لفّقها إلى حدّ بعيد المبشّرون والرومانسيون الغربيون السذّج وغيرهم من «صبيان الساحر المشعوذ».

يناقش الكتاب هذه الادعاءات التي روّجها باحثون كبار، أمثال: قدوري، وسفران، وفاتيكيوتيس، وتختبر مصداقية ومدى صحة العديد من هذه الافتراضات القديمة، وتقدم عدداً من الحجج المدعّمة والموثّقة بما يكفي لإعادة النظر بتلك المزاعم والفرضيات التي سادت لفترة طويلة.

٢ ــ الكتاب ينظر إلى القومية العربية، على الرغم من الالتباس الذي رافق فترات التكوين الأولى لها وسط النخبة المصرية في فترة ما بين الحربين، على أنها كانت أداة للتفكير السليم وأيديولوجيا جديدة اعتمدت على العناصر المتجذّرة في صلب الثقافة المصرية، بما في ذلك الشعور بصلات القربى المؤسسة على اللغة العربية والمقوّمات الإيجابية التي تربط بين هذه اللغة والناطقين بها.

حتى الموضوعات الرومانسية والأسطورية التي تناولها عزام وغيره، والتي قيل غالباً إنها نابعة أساساً من حاجة العرب الماسة إل إيجاد علاج شاف للجراح النرجسية التي أصابتهم نتيجة الصدمة الحضارية مع الغرب المتفوّق، جرى تناولها بوصفها ذات قيمة استراتيجية ووظيفية في الصراعات المحلية والواقعية للطبقة الحاكمة المصرية. ويدرك المؤلف أن جوانب معينة في أسلوب تفكير بعض القوميين العرب آنذاك، ربما كانت خاطئة أو متناقضة أو خيالية، إلا أنه يلتمس اكتشاف بعض عوامل الوحدة وبعض مظاهر العقلانية الفاعلية على مستوى أبعد وأكثر عمقاً.

٣ ــ إن الافتراضات المنهجية والنظرية لهذه الدراسة ونتائجها

المستخلصة وثيقة الصلة بنقد الموقف السلبي الواضح الذي تتخذه الدراسات الأكاديمية إزاء الفكرة القومية عموماً، والذي اكتسب زخماً جديداً بعد الحرب الباردة، بحيث جرى طرح الأصولية الإسلامية بوصفها العدو الجديد للديمقراطية الليبرالية والمجتمع المدني، كما في مؤلفات أرنست غيلز على سبيل المثال.

تبيّن الدراسة أن الكثير من حجج عزام المؤيدة للقومية العربية في مصر تعتبر حججاً علمية ومنطقية، على الرغم من أن «الأمة العربية» التي تحدث عنها كانت كياناً مختلفاً أو «جماعة متخيّلة»، إلا أنها كانت تعكس قواسم ثقافية مشتركة.

٤ ـ يتطرق اثنان من الفصول الثمانية في الكتاب إلى الدور الذي لعبه عزام في ليبيا وطبيعة النضال الليبي ضد الاستعمار الإيطالي. فقد انضم عزام وهو في التاسعة عشرة من عمره إلى نوري بك ومجموعة الضباط العثمانيين الذين كانوا يقودون جيشاً من السنوسيين لقتال البريطانيين، وعندما استسلم العثمانيون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، وغادر ممثل السلطان العثماني ليبيا، أعلن عزام وعدد من زعماء القبائل الأقوياء قيام جمهورية طرابلس، فردّ الإيطاليون بإعلان قانون طرابلس الأساسي لإجهاض هذا التمرّد، الذي وعدوا فيه بمنح السكان الأصليين الجنسية الإيطالية وحق المساواة السياسية والمدنية مع المواطنين الإيطاليين، وهو ما لم يفِ به هؤلاء بتاتاً.

الكتاب يبيّن أن أفكار عزام نالت حظاً من النجاح في طرابلس، وكتاباته في جريدة **اللواء** تركت أثراً كبيراً، وعبّرت مع غيرها عن الرغبة في تحقيق الاستقلال، وكانت أيضاً تتحدث عن وحدة العرب، وتؤمثل تاريخهم وشخصيتهم القومية وتصورها بأسلوب رومانسي.

لا شك في أن هناك الكثير من الكتب التي عالجت موضوعات القومية العربية من خلال وجهات نظر متعدّدة، واعتمدت بذلك على منهجيات متنوعة، إلا أن هذه الدراسة، بلا شك، متميّزة واستثنائية، وتعكس مجهوداً كبيراً بذله المؤلف ليقدم إلى المكتبة العربية، وإلى المهتمين بالدراسات الشرق أوسطية في الغرب، عملاً يستحق أن يحتل مكاناً مرموقاً في مجاله، ويدحض الكثير من الأوهام التي كانت سائدة إلى حدّ كبير ■

International Institute for Strategic Studies [IISS]
The Military Balance 2008
(London: Routledge, 2008). 496 p.

الميـزان العسكري ٢٠٠٨

أمين حطيط

عميد متقاعد ـ لبنان.

التوازن أو **الميزان العسكري** هو نشرة دورية سنوية تصدر عن المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية في لندن في المملكة المتحدة. وقد جاءت هذا العام (٢٠٠٨) هذه النشرة، أو الكتاب، في ٤٩٦ صفحة موزّعة على ثلاثة أقسام: خصص **الأوّل** منها لبحث قدرات الدول كافة في العالم واتجاهاتها واقتصادها، **والثاني** كان لعرض قدرات المجموعات غير الحكومية ومؤسساتها الفرعية، وتضمّن **الثالث** لائحة مرجعيّة تفسيرية تظهر مصنّع أو مصدر السلاح والعتاد.

أولاً: قدرات الدول في العالم واتجاهاتها واقتصادها

في **القسم الأوّل** عرض الكتاب/ النشرة لِكُلّ الدول في العالم، ويستوقفنا هنا أهمها كما يلي:

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

يُظهر الكتاب حجم الجيش الأمريكي الحالي، كما يلي: ١,٤٩٨,١٥٧ فعلياً، و١٠,١٢٦ مدنياً، و١,٠٨٢,٧١٨ احتياطياً، من أساس ٣٠١,١٣٩,٩٤٧ نسمة هم الشعب الأمريكي. ولهذا نرى في الكتاب أن هناك تراجعاً في خطّة الموازنة العسكرية الموضوعة للعام ٢٠٠٩، بحيث ستكون ٥٣٤,٦٥٦ مليون دولار بعد أن كانت ٦٢٢,٤٤٥ مليوناً في العام ٢٠٠٧. ويُلحظ أنَّ التراجع الرئيسي يصيب التعهّد والعمليات الحربية والتخزين، في الوقت الذي تبدو فيه مضاعفة موازنة المنشآت والأبنية العسكرية. وهذا الأمر يمكّن الباحث من طرح سؤال جوهري حول خطط أمريكية قريبة للتركيز على إنشاء القواعد العسكرية، والحدّ أقله في السنة المقبلة من ارتقاب الدخول في عمليات عسكرية أو حروب. إضافة إلى ذلك، تؤكد الخطط الموضوعة أن هناك توجهاً لحصر الإنفاق العسكري حتّى العام ٢٠١٢، إذ سيكون في هذا العام ٥٦٠,٧١٠ ملايين دولار، أي بتراجع أكيد عن الرقم الذي وصل إليه في عام ٢٠٠٨، أي ٦٩٥,٠٧٧ مليوناً (طبعاً تبقى النفقات والموازنات الطارئة والمعالجة مفروضة بحسب تطور الظرف والحاجة). ويشير الكتاب إلى أن كلفة الحرب الأمريكية

في العراق بلغت ٤٥٠ مليار دولار، وفي أفغانستان ١٢٧ ملياراً، وكلفة عمليات نشاطات متفرقة أخرى ٣٢ ملياراً. ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ الكتاب يظهر مسؤوليات القوات المسلحة الأمريكية على مجمل الكرة الأرضية محدّداً مراكز قيادات هذه القوى الفرعية وفقاً للتوزيع الأمريكي للمسؤوليات. وهنا يظهر الاهتمام أو تخصيص الجهد الأمريكي الرئيسي حالياً للمنطقة من الهند وأفغانستان إلى الساحل الأفريقي الغربي.

٢ ـ دول أمريكا اللاتينية وخليج الكاريبي

تلحظ الدراسة استقراراً في الإنفاق العسكري لمعظم هذه الدول، مع ميل إلى تخفيض طفيف في الإنفاق للعام ٢٠٠٧ قياساً على العام ٢٠٠٦.

٣ ـ الاتحاد الأوروبي والدول المنضوية في الناتو

يلاحظ أن تركيا تملك الجيش الأكبر بين الدول الأوروبية المنضوية في الناتو (٥١٠,٦٠٠ ضابط وجندي)، أي ما يكاد يقارب مجموع ما لدى إسبانيا (١٤٩,١٥٠)، وفرنسا (٢٥٤,٨٩٥)، وإيطاليا (١٨٦,٠٤٩). ولهذا دلالات استراتيجية لا يمكن تجاهلها لجهة الحاجة الأطلسية والأمريكية لتركيا التي تمتلك وحدها ربع القوة العسكرية الأوروبية في الناتو. كما إنّه يؤكّد دور الجيش التركي في صناعة القرار السياسي الداخلي. وبنظرة مقارنة مع الماضي، نجد تراجعاً في الإنفاق العسكري الأوروبي بشكل عام.

٤ ـ روسيا

بعد تراجع مريع يبدو أن روسيا الاتحادية تعاود الاعتناء بالمسائل الدفاعية والعسكرية، وبشكل تصاعدي لافت، فبعد أن كانت موازنتها الدفاعية في العام ٢٠٠٦ بحدود ٢٤,٥٧ مليار دولار، وصلت في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٢,٩٩ مليار دولار، ويرتقب أن تكون الزيادة في العام ٢٠٠٨ متقاربة مع الزيادة السابقة لتغطّي كلفة جيش من ١,٠٢٧,٠٠٠ فعلي، و٢٠ مليوناً في الاحتياط، لسكان لا يتجاوز عددهم ١٤١,٣٧٧,٧٥٢ نسمة، مع امتلاك السلاح النووي الاستراتيجي الذي يعمل من الجو والبحر، ووحدات القوة الصاروخية الاستراتيجية المستعدة لإطلاق ما تملكه روسيا من رؤوس نووية، ويقدّر بـ ١٦٠٠ رأس نووي.

٥ ـ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يظهر الكتاب وضع جميع الدول، ونذكر هنا الدول الرئيسيّة فيه كما يلي:

ـ **مصر**: جيش من ٤٦٨,٥٠٠ فعلي، و٤٧٩,٠٠٠ احتياطي، مع تحديث متواضع للسلاح، وتحديد للإنفاق العسكري.

ـ **إيران**: جيش من ٥٤٥,٠٠٠ فعلي، و٣٥٠,٠٠٠ احتياطي، يضاف إليهم ١٢٥,٠٠٠ من الحرس الثوري، مع تزايد في الإنفاق العسكري وتطوير للأسلحة، وموازنة بلغت ٩٣٢٠ مليون دولار أمريكي للعام ٢٠٠٧، أي بزيادة ١٢ بالمئة عن الأعوام السابقة.

ـ **إسرائيل**: جيش من ١٧٦,٥٠٠ فعلي، و٥٦٥,٠٠٠ احتياطي (من سكان عديدهم ٦,٤٢٦,٦٧٩)، وتطوير وتحديث للسلاح بالاعتماد على الصناعة الذاتية والإمدادات الأمريكية (٣٩٣ طائرة مقاتلة معظمها حديث). ويشير الكتاب إلى امتلاك

إسرائيل للسلاح النووي بحجم ٢٠٠ رأس نووي.

ـ **المملكة العربية السعودية**: قوى مسلحة من ٢٢٣,٥٠٠ فعلي (موزعة على الجيش ٧٥ ألفاً، والطيران، والحرس الوطني ١٠٠ ألف، وحرس الحدود)، مع تسليح حديث يفوق طاقة القوى ذاتها على الاستيعاب والاستعمال.

ـ **سوريا**: جيش من ٢٩٢,٦٠٠ فعلي، و٣١٤,٠٠٠ احتياطي، وتسليح معظمه غير محدث، خاصة في مجال الطيران، إذ إنَّ الأهم لديهم هو الميغ ٢٩ (٦٨ طائرة)، والميغ ٢٥ (٤٨ طائرة).

وكما في كلّ فصل أجرى الكتاب في الجدول الرقم (٢٢) مقارنة مهمة بين أسلحة الدول لجهة الامتلاك أو التاريخ المرتقب لذلك.

٦ ـ وسط وجنوبي آسيا

يتوقف الكتاب عند الأهمية الخاصة لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، اللتين وقّعتا وثيقة تفاهم وتعاون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. أما القوى الرئيسيّة في هذه المنطقة، فهي:

ـ **الهند**: سكانها ١,١٢٩,٨٦٦,١٥٤ نسمة، جهزت جيشاً من ١,٢٨٨,٠٠٠ فعلي، و١,١٥٥,٠٠٠ احتياطي، وهي دولة نووية في الأمر الواقع، وتشارك في مهمات أمنية تحت رعاية الأمم المتحدة في سبع دول في العالم. وقد تراجع إنفاقها العسكري في السنة الأخيرة.

ـ **باكستان**: ذات جيش من ٦١٩,٠٠٠ فعلي، وهي تمتلك القنبلة النووية كسلاح استراتيجي. تشارك في مهمات أمنية تحت علم الأمم المتحدة في ١١ دولة. وقد تقدّم إنفاقها العسكري في العام ٢٠٠٧.

٧ ـ شرق آسيا وأستراليا

يلحظ الكتاب تزايداً في الإنفاق العسكري في هذه المنطقة، ولكن بشكل طفيف:

ـ **أستراليا**: جيشها مؤلّف من ٥١,٢٩٣ فعلياً، و٢١,٤٥٠ احتياطياً، مقابل كتلة سكانية من ٢٠,٤٣٤,١٧٦ نسمة. سلاحها تقيلدي، وهناك تراجع في الإنفاق العسكري.

ـ **الصين**: جيشها مؤلف من ٢,١٠٥,٠٠٠ فعلي، و٨٠٠,٠٠٠ احتياطي. إنفاقها العسكري يتزايد، وقد بلغ ٤٦,٧ مليار دولار للعام ٢٠٠٧، بعد أن كان في العام ٢٠٠٦ لا يزيد على ٥٣,٣ مليار دولار. وتمتلك الصين وحدات صاروخية استراتيجية يعمل فيها ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ عنصر. كما أن لديها ٢٠ لواءً قاذفاً لصواريخ استراتجية باليستية ونووية.

ـ **إندونيسيا**: جيشها مؤلف من ٣٠٢,٠٠٠ فعلي، و٤٠٠,٠٠٠ احتياطي. وقد وصل إنفاقها في السنة الأخيرة (٢٠٠٧) إلى ١٥,٧ مليار دولار أمريكي.

٨ ــ خصص الفصل التاسع من الكتاب لإجراء مقارنة مختصرة بين الدول، لجهة استعمال القوى والانتشار خارج أراضيها، وميّز بين جدول أوّل خصص لعرض الانتشار تحت علم الأمم المتحدة، والآخر لعرض الانتشار خارج إطار الأمم المتحدة (عبر الاحتلال، أو الاتفاقات، أو القوة المتعدّدة الجنسيات ... الخ)، ويظهر هذا الجدول مدى التمدّد الأمريكي في العالم.

ثانياً: قدرات المجموعات غير الحكومية ومؤسساتها الفرعية

يعتبر **القسم الثاني** من الكتاب في غاية الأهمية لمتتبعي التهديدات العسكرية غير الحكومية، لأنّه خصّص للتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية المنشأة بعيداً عن قرارات الدول وسيطرتها. وقد صنّفت هذه التنظيمات تحت عناوين: التمرّد، الانفصال، الإرهاب المحلي، الإرهاب العالمي، الإجرام، معارضة/مقاومة الوجود الأجنبي، المليشيا، معارضة الحكومة. ويبدو أنَّ الكتاب اعتمد هنا التصنيف الأمريكي لهذه التنظيمات، فعلى سبيل المثل، اعتبر حزب الله اللبناني إرهابياً، وحركة حماس الفلسطينية إرهاباً محلياً، وجيش المهدي في العراق حركة معارضة للوجود الأجنبي. وقد عرض الكتاب جميع التنظيمات المسلحة في العالم مظهراً تاريخ التأسيس، وحجم القوى المجنّدة، وميدان العمليات، والأهداف المعلنة أو المفترضة.

ثالثاً: نوع الأسلحة ومصدر الصنع

في **القسم الثالث** من الكتاب عرضت لائحة مرجعية تفسيرية الأسلحة المستعملة في العالم من حيث النوع ومصدر الصنع.

تقييم الكتاب/النشرة

ـ يعتبر هذا الكتاب مؤلّفاً من صنف العمل الموسوعي الذي يعتمد على المصادر المتاحة من المعلومات، مع غربلة لها بالميزان والخلفية السياسية التي تبتعد بعض الشيء أحياناً عن التجرّد والموضوعية. ويمكن اعتباره جزءاً من موسوعة تراكمية تعنى بمراقبة تطور القدرات العسكرية للدول والتنظيمات العسكرية غير الحكومية. وهو يبيّن ما تمتلكه هذه الجهات من عديد وتسليح وقدرات اقتصادية وديمغرافية، أي وفقاً للتسمية العسكرية الاستراتيجية: القدرة العسكرية، أو قوة الدولة أو التنظيم، وفقاً لما تمّ التوصل إليه حتّى العام ٢٠٠٨.

ـ بُوّب الكتاب وصنّف بشكل علمي استند إلى الجغرافيا أساساً، ثمّ اعتنى بتقديم المعلومات بشكل متجانس ومتقن يسهل القراءة والبحث.

ـ في مقارنة ما ذكره الكتاب من معلومات، بما هو مؤكّد تقريباً من مصادر المعرفة، نستطيع أن نقول إنه ليس دقيقاً بالقدر الكافي لكي يؤخذ ما فيه كحقيقة أو مسلّمات، لا بل من الخطر الركون إلى ما جاء فيه واعتباره مؤكّداً بشكل مطلق ونهائي، إذ إنَّ الحقيقة قد تكون مختلفة عما هو منشور في الكتاب بمستويات متدرّجة، والتفاوت هنا يتراوح بين ١٠ بالمئة، وقد يصل إلى ٦٠ بالمئة. وإن أسباب عدم الدقة، في رأينا، تعود إلى أمور سياسية لدى المؤسسة الناشرة، أو إلى تكتّم أو تضليل تقوم به الجهة المعنية.

ـ بالإجمال، يعتبر هذا الكتاب مرجعاً مهماً للعسكريين وللمحللين الاستراتيجيين وللدول والتنظيمات المسلّحة، لا يمكن أن يستغنى عنه إذا أراد المعني بالشأن أن يطلق تحليلاً أو يتخذ قراراً مستنداً إلى ما هو متاح من المعلومات. لكن ينبغي الحذر، كما ذكرنا، ويُفضّل تقاطع المعلومة مع مصدر آخر قبل الاعتماد الكلي على ما في الكتاب ■


نشاطـــات

تقرير عن:
ملتقى العلاقات السودانية ـ الأوروبية:
نحو شراكة سودانية أوروبية فاعلة

المركز السوداني للخدمات الصحافية، الخرطوم، ١٠ ــ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨

محمد الأمين عباس النحاس

باحث في العلوم السياسية.

تحت شعار نحو شراكة سودانية ــ أوروبية فاعلة، نظّم المركز السوداني للخدمات الصحافية في العاصمة الخرطوم فعاليات ملتقى العلاقات السودانية ــ الأوروبية بالتعاون مع مجلس الشؤون العامة الأوروبية ــ السودانية، برعاية نائب رئيس الجمهورية **علي عثمان محمد طه**، ومشاركة عدد من المختصّين والخبراء من مجموعة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية مع رصفائهم من السودانيين المقيمين خارج السودان وداخله، وذلك في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

خاطب نائب رئيس الجمهورية الحضور في الجلسة الافتتاحية للملتقى، وقد أكد أن طلب العون من الدول الأوروبية في مجالات التنمية والتقانة لا يمثل استجداء، بل حقاً إنسانياً مستحقاً. ودعا المشاركين إلى الخروج بمواجهات مفيدة لدعم الجهد من أجل تحقيق الشراكة الإنسانية التي قال إنها تتعرض لاضطرابات وزلازل بسبب الرغبة في الاستحواذ والهيمنة والسيطرة، لافتاً الانتباه إلى أن السؤال الجوهري أمام الملتقى هو كيفية تأسيس علاقات تمهّد السبيل نحو علاقة إنسانية تنهي الصراعات وتعزّز السلام، مشيراً إلى أن فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أضفت على العلاقات الدولية نوعاً من الاضطراب جعل عوامل الخوف والشك تلقي بظلالها على العلاقات الإنسانية.

الورقة الأولى

قدم د. محمد خير البدوي ورقة العمل الأولى بعنوان: «أضواء على تاريخ العلاقات بين السودان وأوروبا». الورقة سبحت في فضاء التاريخ، وذلك من أجل استخلاص العبر لاستكشاف واستبصار الممكن في حاضر التفاعلات. سلطت الورقة

الضوء على العلاقات السودانية ـ الأوروبية عبر العهود المختلفة. وأكد الباحث أن حقبة تقاطر المستكشفين والرحالة الأوروبيين تمثل بداية تغلغل الاستعمار لاستغلال خيرات البلاد. مضت الورقة مستعرضة العلاقات بين الجانبين في عهد الدولة المهدية، التي كانت تمثل نظاماً إسلامياً يتباين مع أساليب الحياة الأوروبية، كذا وشمل الاستعراض حقبة الحكم الثنائي، الذي أكد الباحث أن في ظله تمّت إعادة بناء الدولة وأجهزتها وفق النظام البريطاني. وأشارت الورقة إلى أربعة مشاريع اعتبرتها صروحاً تبرز تلك العلاقات خلال القرن العشرين، وهي: كلية غوردون التذكارية التى تشغلها الآن جامعة الخرطوم، وشبكة خطوط الحديد، التي تمثل أطول شبكة من نوعها في أفريقيا، ومشروع الجزيرة، ثم قوة دفاع السودان التى مثلت نواة أول جيش نظامي في السودان.

يقول الباحث إن بريطانيا أقرّت في تقرير رسمي بدور السودان في الحرب العالمية الثانية، «.. لو سقط السودان الإنكليزي المصري لضاعت بسقوطه خطوط إمداداتنا عبر البحر الأحمر، ولاستحال الدفاع عن مصر، ولما قامت في الواقع جبهة للقتال في الشرق الأوسط، ولو سقط السودان لتمزّق خصر الإمبراطورية البريطانية على أيدي جيوش جرازياني الزاحفة من ليبيا والقوات الإيطالية الزاحفة من شرق أفريقيا».

وفي ما يتعلق بمسألة عدم انضمام السودان إلى مجموعة الكومنولث، يقول الباحث إن تياراً سياسياً عريضاً كان يرى عدم الدخول في أي ارتباط مع أية جهة إلى حين تحقيق الاستقلال الكامل، ويرى أن المناداة بانضمام السودان إلى الكومنولث قبل استقلاله كانت تعتبر، في إطار المقاربة السياسية القائمة وقتها، مجرد مجابهة مشبوهة مع التيار الآخر الذي كان يدعو إلى وحدة وادي النيل، أي الوحدة مع مصر، وهو الأمر الذي قد يفتح الباب أمام المصريين وأنصارهم في السودان لاتهام المتحمسين لفكرة الانضمام بالعمالة إلى بريطانيا.

التعقيب والنقاش

ابتدر التعقيب على الورقة د. **بركات موسى الحواتي** الذي أشار إلى أن الورقة تناولت الإطار التاريخي لحركة علاقات السودان مع أوروبا، معتبراً أنها طرحت خطوطاً عامة يمكن تفصيلها، قائلاً إن الورقة تمثل فرصة للمهتمين بشأن العلاقات الدولية لإعادة قراءة هذا التاريخ في إضاءات جديدة. وأبدى ملاحظة حول إغفال الورقة تطور الخدمة المدنية والتشريعات التي صاحبتها.

وأوضح المعقب الثاني د. **محمد نوري الأمين** أنه ليس هناك حداً لحرية الفكر، ولكن من المهم التعامل مع معطياتنا ورموزنا الحضارية والعقائدية بمسؤولية، فالإساءة إلى الرسول (ﷺ) لا يمكن أن نسمّيها حرية ـ والإشارة هنا إلى الرسوم المسيئة للرسول التي أعاد نشرها عدد من الصحف ـ كما أبان أن الحكم البريطاني حمل بين ثناياه الحضارة الغربية، وقدم أشياء إيجابية، ولكن في المقابل قدم الكثير من الأمور السالبة، إذ إن المحافظين كافة حينذاك كانوا يؤيدون مبدأ احتلال أراضي الآخرين.

الورقة الثانية

قدم ورقة العمل الثانية **بول موركرافت**، بعنوان: «هل هو خلاف مع القوة المهيمنة؟ الاتحاد الأوروبي والسودان»، وقد استهلت الورقة بتناول ما هو شائع في منطقة الشرق الأوسط، وحتى في أوساط المراقبين الأكثر إلماماً، بإدانة الغرب ككل، معتبرين اختلافات الرأي بين أوروبا والولايات المتحدة اختلافات شكلية أكثر منها حقيقية، على الرغم من أن البعض ينظر إلى فرنسا كبلد مستقل استقلالاً حقيقياً. والباحث يرى أن الأمر ليس على هذا النحو مستنداً إلى أنه حتى في أوج الحرب الباردة كان أعضاء حلف الناتو يختلفون إزاء مسائل عديدة في سياساتهم، حيث رفضت بريطانيا، على سبيل المثال، المشاركة في حرب فييتنام، فيما ناهضت الولايات المتحدة العدوان البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على مصر.

إن سياسة الولايات المتحدة تحظى باهتمام كبير على الصعيد الإعلامي، وبناء على ذلك ينصح الباحث أي وزير خارجية سوداني بإجراء تقييم حصيف لتلك الاختلافات، وألا تنحصر مجهوداته فقط في تحريك الاختلافات في السياسة الغربية لمصلحة الخرطوم. ويرى الباحث أن الولايات المتحدة على وشك الدخول في عهد ما بعد بوش، فيذكر قائلاً: «إذا تم اختيار رئيس ديمقراطي جديد، خاصة إذا كان باراك أوباما، فإنه على الأرجح سوف يدعم عرضاً أكثر إثارة للقوة الأمريكية المهيمنة».

ويمضي الباحث مؤكداً أن معظم وزارات الخارجية الغربية أبدت اهتماماً متعاظماً بالسودان بعد قيام ثورة الإنقاذ في حزيران/يونيو ١٩٨٩ من خلال التعاطي مع الحرب في الجنوب، وما أثير من مشاكل مع دول الجوار، ولا سيما أن فكرة الدولة الإسلامية التي تبنّاها النظام في السودان لم تكن تروق للغرب. يقول الباحث إن العام الذي نال فيه السودان استقلاله مثّل امتحاناً صعباً للدبلوماسية البريطانية والفرنسية، حيث إن سياسة الضغط التي مارستها الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا لإثنائهما عن غزو مصر أرست نمطاً من التفاعل ساد في ما بعد، وبعدها صارت لندن تحرص على تجنّب الاختلاف مع الولايات المتحدة في النقاط الجوهرية، وقد استمر ذلك الانصياع البريطاني إلى يومنا هذا، كما تجلّى ذلك في الغزو المشترك للعراق في عام ٢٠٠٣.

أكدت الورقة أن توقيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية على اتفاق السلام الشامل في نيفاشا مثّل منعطفاً حقيقياً في علاقة أوروبا بالسودان، منوّهاً إلى أن التصور الغربي للتدخل في دارفور بواسطة الأمم المتحدة سوف يغذّي الطموحات الجهادية في المنطقة بدلاً من إرساء دعائم السلام.

التعقيب والنقاش

عقّب على الورقة د. **زيدان عبده زيدان**، الذي أكد أن مستقبل الاقتصاد يميل باتجاه دول الشرق الآسيوي ــ والإشارة هنا إلى الصين والدول الآسيوية الأخرى ــ مؤكداً في هذا الصدد أن العلاقات في عالم اليوم ما عادت تقوم على التطابق الأيديولوجي، بل على أسس المنافع الاقتصادية المشتركة.

أشار المعقّب الثاني د. **الصادق الهادي المهدي**، إلى أن سيطرة مقاربات نظام عالمي جديد برزت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ويمضي قائلاً: «العلاقات التاريخية كانت تعتبر متميّزة بين السودان وأوروبا في المناحي الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال المنح الدراسية المقدمة للنخب السودانية، التي كان يتوقع لها أن تؤثر في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلى أن برزت في ما بعد دعاوى جديدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، التي أصبحت ذريعة يمارس الغرب من خلالها الضغوط على الدول الأخرى». ولتطوير العلاقات بين الجانبين، دعا د. المهدي إلى ضرورة إعادة سياسة الحوار بموضوعية، بما يضمن الحفاظ على وحدة السودان وسلامه الداخلي.

الورقة الثالثة

تناولت ورقة «العلاقات الاقتصادية وآفاق الاستثمار»، التي قدمها د. **عبد المنعم الأعسم** عدداً من الجوانب الاقتصادية، ورأت أن استجابة السودان للاشتراطات الأوروبية، بخصوص إحلال السلام وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، استخدمت في الضغط عليه، وأصبحت تطبيقاتها موضع تفسيرات متضاربة من جانب الأوروبيين، وصارت عرضة للضغط من جانب الإدارة الأمريكية التي تسعى إلى خدمة استراتيجيات محدّدة في المنطقة.

وكشفت الورقة أن حجم الاستثمارات الصينية في السودان تجاوز الستة مليارات دولار في مجال البترول، فيما بلغت الاستثمارات المباشرة وغير البترولية أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، وأن المشروعات تجاوزت الخمسين مشروعاً. انطلق الباحث ليقرّر وجود حقيقتين في ما يتصل بالعلاقات بين السودان وأوروبا: **أولاً**، إن هذه العلاقات مرّت بنكسات ومتاهات وسوء ظن وردود فعل ومكائد طوال العقود الخمسة الماضية، بتأثير الحرب الأهلية في البلاد ومواقف أوروبا منها، و**ثانياً**، أن الأداء السياسي، وبخاصة الخارجي، لحكومات السودان المتعاقبة طيلة فترة الحرب الباردة، قد تميّز بالتقلب من جهة إلى أخرى طردياً مع ولاءات الأنظمة خارجيًاً. واعتبرت الورقة المشكلات التي تعيق تطبيع العلاقات مع أوروبا مركّبة، بعضها متمثل في البنى والظروف السودانية، والبعض الآخر له صلة بالاستراتيجيات الأمريكية.

التعقيب والنقاش

اعتبر المعقّب الأول للورقة، وزير المالية الأسبق **عبد الرحيم حمدي**، الدعوة إلى بناء شراكة سودانية مع الدول الأوروبية ضرباً من السذاجة، ودعا إلى انتهاج ما وصفه بسياسة التجاهل الحميد، وقال إن العلاقات السودانية ـ الأوروبية الآن شبه مقطوعة أو جامدة، وهي مرتهنة للإرادة الأمريكية، ورأى أن أوروبا هي الخاسر بتدهور علاقاتها مع السودان. ودعا إلى اقتصار هذه العلاقات على الجوانب الاقتصادية والإنسانية، قبل أن يدعو إلى اتخاذ موقف عقلاني وعملي للتعامل معها. وقال: نأمل أن تتحول سفاراتنا إلى مكاتب للاستثمار لأن دورها

في مجال تغيير المواقف السياسية أصبح ميؤوساً منه.

من جانبه أوضح المعقب الثاني د. **أحمد البدوي** أن العلاقات السياسية مع أوروبا لا تشهد نجاحاً، وأن هنالك نوعاً من التناقض في العقوبات المفروضة على السودان، لأن سياسة العقوبات الجماعية لا تتفق أو تتماشى مع الأجواء السائدة عقب التوقيع على اتفاق السلام الشامل. يرى الباحث أن خدمة المساعدات الإنسانية ليست بديلا للقروض والإعانات الاقتصادية والمساعدات المباشرة التي تساعد الدولة على إصلاح أوضاعها. وأشار البدوي، الخبير في البنك الدولي، إلى أن العقوبات الاقتصادية ليست الطريقة المثلى للتعامل مع السودان، قائلاً: نحتاج إلى مجهودات أصدقائنا في الاتحاد الأوروبي لتوصيل هذا المفهوم.

الورقة الرابعة

قدم د. **ديفيد هويل** ورقة عمل بعنوان: «المجتمع الأوروبي وقضايا السودان ـ أزمة دارفور نموذجاً» أكد خلالها أن الإعلام الغربي لدى تناوله قضية دارفور كان يستقي معلوماته من الاحتمالات والتلفيق، وأحياناً قليلة يعتمد على بعض الحقائق. ورأى أن الأزمة في الإقليم كانت كبيرة، ولكنها لا ترقى إلى حدّ اعتبارها إبادة جماعية، مشيراً إلى أن مدير «منظمة أطباء بلا حدود»، برادول، وصف التصريحات الأمريكية عن الإبادة الجماعية في دارفور بأنها «انتهازية سياسية واضحة».

واستعرض هويل عدداً من الأمثلة للصحافة العالمية المثيرة للتساؤلات، التي ركّزت على الحرب في دارفور، مبيناً أن وسائل الإعلام العالمية في العقد الماضي حملت الكثير من الأخبار المشكوك فيها حول السودان، حيث تضمّنت هذه الادعاءات امتلاك السودان لأسلحة دمار شامل، وأنه متورط في إرهاب عالمي وضالع في تجارة الرقيق.

أكدت الورقة أن أزمة دارفور حظيت باهتمام دولي واسع. وهو ما اعتبرته ينطوي على طبيعة مزدوجة، فقد كان له وجه إيجابي جداً، وآخر سلبي جداً. فالوجه الإيجابي يتمثل في أعمال الإغاثة التي نسقتها الأمم المتحدة، والتي جعلت من دارفور أكبر مسرح في العالم لعمليات العون الإنساني والإغاثة. أما الوجه السلبي، فيرتبط بتضخيم الأزمة، وإضافة المزيد من الضغوط على النظام الحاكم.

يقرّر الباحث أن السياسات الأوروبية تتميز بأنها محسوبة وأكثر عمقاً مقارنة بالسياسة الخارجية الأمريكية. فالسياسة الخارجية الأوروبية أقل أدلجة وخضوعاً لضغوط الجماعات والمؤسسات السياسية. لكنها تظلّ، رغم ذلك، غائمة بالنسبة إلى الموقف من دارفور. ومن الواضح أن جزءاً كبيراً من الفعل السياسي الأوروبي تجاه دارفور يتبع الخط السياسي الأمريكي. ويعتبر د. هويل أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية في دارفور ينذر بخطر إطالة أمد الصراع.

يخلص الباحث إلى عدد من النتائج المهمة، مؤداها أن على أوروبا أن تركّز على علاج أزمة دارفور، وليس على أعراضها الجانبية المتعددة، وأن الحقيقة في أبسط

أشكالها أن كل ما يلزم لعلاج تلك الأزمة المشتعلة موجود مسبقاً في اتفاق سلام دارفور الموقّع في عام ٢٠٠٦.

التعقيب والنقاش

عقب د. **فاروق أحمد آدم** قائلاً إن أوروبا انتهجت نهج أمريكا في التعامل مع قضية دارفور، على رغم أن هناك جوانب إيجابية للدول الأوروبية في المجال الإنساني، وأن الاهتمام الذي حظيت به أزمة دارفور من الغرب يدلّل على وجود أجندة تهدف إلى تعقيد المشكلة. وأضاف أن أمريكا أرادت أن تكرّر تجربة العراق في السودان عبر العمليات الإنسانية والإعلام، موضحاً أن الغرب رجّح الجانب العسكري على الإنساني، وهذا ما قلب موازين المعادلة. ومضى منتقداً الاتحاد الأوروبي لانقياده إلى مفهوم أمريكا بالنسبة إلى دارفور وأفريقيا بصورة عامة، وأبان أن الوقت مناسب الآن لتصحيح الأخطاء الداخلية من أجل الوصول إلى كلمة سواء.

كما عقّب أ. **حسبو محمد عبد الرحمن**، مفوض الشؤون الإنسانية، قائلاً إن الاتحاد الأوروبي لم يوف بتعهداته التي التزم بها في مؤتمر أوسلو، موضحاً أن الذي قدم إلى الآن وخلال الثلاث سنوات الماضية، أقل من ٢٥ بالمئة من الدعم الكلي الملتزم به من الدول الأوروبية.

وقال إن المشكلة تكمن في التعقيدات الإجرائية بالنسبة إلى المشروعات المصاحبة للدعم، حيث يبلغ مدى المشروع ١٨ شهراً، موضحاً أن العمل الإنساني يحتاج إلى السرعة في التنفيذ، خاصة في ما يتعلق بالنازحين وتعمير ما دمرته الحرب.

الورقة الخامسة

قدم د. **أحمد الأمين البشير** ورقة عمل بعنوان: «التأثير الأمريكي على مسيرة العلاقات السودانية ـ الأوروبية»، وقد ابتدر الباحث حديثه بملاحظة أن العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية بسودان وادي النيل شديدة التعقيد، وهي إلى ذلك قديمة تعود إلى بداية القرن التاسع عشر، عقب غزو قوات نابليون بونابرت لمصر في عام ١٧٩٨، واكتشافها حضارات وادي النيل القديمة، وقد أدى ذلك إلى اهتمام شعبي في الولايات المتحدة في وقت كان فيه النقاش حول تجارة الرقيق والرقّ الأفريقي هو موضوع الساعة.

يورد الباحث ملاحظة مهمة متصلة بالعام ١٩٨٩ الذي اعتبره شديد الأهمية بالنسبة إلى تاريخ العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية ـ السودانية، ويشير إلى أن في ذلك العام حدث تطوران: **أولهما** انتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة في دور القطب الأحادي، **وثانيهما** استيلاء الجبهة الإسلامية على الحكم في السودان، وانتهاء مرحلة الحكم العلماني في السودان الذي بدأ مع الاستقلال في عام ١٩٥٦، حيث برز نظام حكم يقوم على مبادئ الإسلام السياسي. ويرى الباحث أن هذان التطوران أحدثا تغيّرات بعيدة المدى على العلاقات الأوروبية ـ الأوروبية من جانب، والعلاقات الأوروبية ـ الأمريكية من جانب آخر، وقد انعكس ذلك على علاقات الطرفين مع السودان.

يرى الباحث أنه، وبعد تورّط الولايات المتحدة في مستنقع الحرب العراقية، بدأ الطرفان الأوروبي والأمريكي بالتراجع عن المواقف المتصلبة، وأخذا يبحثان عن طريق وسط للتعاون. يقول الباحث: ومن سخرية الأقدار أن موضوع دارفور قد وفّر لكلا الطرفين مجالاً للتعاون، وقد مثّل هذا الأمر بالنسبة إليه تساؤلاً مهماً مضمونه العام: لماذا تقود أزمة العراق إلى الاختلاف بين الحكومات الأوروبية، في حين تقود أزمة دارفور إلى التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا والولايات المتحدة.

تشير الورقة إلى أن المحافظين الجدد ومجموعات الضغط توقّعوا سقوط حكومة الإنقاذ المرتبطة بالإسلام السياسي، ولكن حكومة السودان أثبتت أنها راسخة وأكثر سعة حيلة، حيث توجّهت شرقاً نحو الصين وماليزيا والهند وكوريا لمد جسور التعاون في مجالات البناء والتنمية.

يقول الباحث إن التذبذب الأوروبي بين حسن النوايا والحذر في اتخاذ مواقف واضحة تجاه السودان بدأ واضحاً في مؤتمر المانحين في أوسلو، عقب توقيع اتفاق نيفاشا الذي اتسم بالسخاء في الوعود بتقديم المساعدات لإعادة التعمير، وبالتقاعس في التنفيذ، وقد ربط التنفيذ تحت الضغط الأمريكي بحلّ أزمة دارفور المعقّدة، ورفع سقف الاشتراطات وتهديد الولايات المتحدة بفرض المزيد من العقوبات. ويخلص الباحث إلى أن انتهاج أسلوب المرونة من جانب كل الأطراف قد يقود في نهاية الأمر إلى بلورة حلّ لأزمة دارفور.

التعقيب والمناقشات

عقّب على الورقة د. **حسن علي الساعوري**، مشيراً إلى أن الأثر الأمريكي في الدول الأوروبية يعتمد على الرؤية الجاهزة لكل طرف، والاستعداد لتنفيذ هذه الرؤية. وقال إن الاتحاد الأوروبي لم يستطع أن يبلور سياسة موحدة تجاه السودان وأفريقيا بصفة عامة، بعكس الأمريكيين الذين كانت رؤيتهم واضحة، ووضعوا خططاً تجاهها. وأبان المعقّب أن أمريكا أضافت السودان إلى القرن الأفريقي الكبير، وذلك ليس بهدف تفتيته، لأن الاحتفاظ بالسودان موحّداً يتيح لها قاعدة انطلاق إلى دول الجوار.

المعقب الثاني **ألبرتو فرنانديز**، القائم بالأعمال الأمريكي في الخرطوم، نبّه إلى أن على السودان العمل من أجل تطبيق اتفاق السلام الشامل، مضيفاً أن أمريكا تراقب الوضع في السودان لإيمانها أن المشكلات التي يتعرض لها السودان لا يمكن أن تحلّ دون توافق كل الأطراف، إلى جانب تحقيق الديمقراطية التي اعتبرها المخرج للتنافس الحرّ بين كل فئات الشعب السوداني، قائلاً إن المجال مفتوح للحوار، ونحن جاهزون لتحقيق أكبر قدر من الدعم لاتفاق السلام، فـ «اتفاق السلام كنز يجب المحافظة عليه».

وأوضح فرنانديز أن أمريكا تتأثر بمشكلات وقضايا العالم الثالث والمهدّدات الأمنية، من ذلك الإرهاب وحقوق الإنسان، مبيّناً أن الإدارة الأمريكية تعمل على حلحلة المشكلات التي تعترض تلك الدول في هذا الإطار، مشيراً إلى أن حلّ قضية

دارفور يمكن أن يتمّ عبر المجتمع الدولي. وأضاف أن أمريكا ليست لديها مشكلة مع الإسلام، قائلاً: «المشكلة في سلوك الحكومات، وليست في طبيعة الحكومات».

المعقّب الثالث د. **كمال عبيد**، وزير الدولة في وزارة الإعلام والاتصالات لدى تعقيبه على الورقة، أكد أن الحكومة لديها رصد كامل لمخطط يهدف إلى التدخل في الانتخابات القادمة من بعض الدول، وعلى رأسها أمريكا. وأشار المعقب إلى أن إحدى إشكاليات تعامل السودان مع الاتحاد الأوروبي هو غياب موقف موحّد باعتبار أن لكل دولة موقفاً مختلفاً. وشنّ عبيد هجوماً عنيفاً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الكثير من دول العالم الثالث، وتساءل: عمّن الذي نصّب أمريكا حكماً على الناس لتقول لهم هذا خطأ وهذا صواب. وانتهى المعقب إلى أن من أكبر التأثيرات التي تعاملت بها أوروبا مع كثير من دول العالم هو اتباعها المعيار الأمريكي في رسم سياساتها تجاه الدول الأخرى.

النتائج والتوصيات

هدف الملتقى إلى إدارة حوار عقلاني وهادئ لاستكشاف القواسم المشتركة التي تعزّز هذه العلاقات، وتدفع سبل التعاون بين الجانبين، بما يكرس الجهود التنموية التي تنتظم البلاد، ويرسي دعائم السلام الشامل، ويحدث تحوّلات إيجابية في مسيرة هذه العلاقات. وقد اختتم الملتقى أعماله وأصدر توصياته التي دعت في مقدمتها إلى: احترام العقائد الدينية، وترقية التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب بكل أنواعه لتحقيق السلام العالمي واحترام القانون، وتطوير نظام اقتصادي عادل. ونادت التوصيات بضرورة السعي إلى إرساء دعائم السلام في البلاد حفاظاً على السودان موحداً أرضاً وشعباً، واتخاذ وسائل التفاوض مسلكاً، والوفاء بالتعهدات الرامية إلى إعادة التأهيل والإعمار والتنمية الشاملة، خاصة من الدول الداعمة، التي قطعتها على نفسها في أوسلو وأديس أبابا وكوالالمبور والقاهرة.

وأكد البيان الختامي أهمية إقامة شراكة اقتصادية وتنموية متوازنة وعادلة بين السودان وأوروبا، بما تزخر به البلاد من إمكانيات وما تحتاج إليه أوروبا من هذه الإمكانيات والموارد، مع الاستمرار في الاتجاه نحو الشرق الآسيوي، الذي يمثل مستقبل الاقتصاد. ودعا إلى ضرورة التركيز على العلاقات الدولية المعاصرة، وبحث أسباب توتر العلاقات بين السودان وأوروبا، وإعادة ترتيبها، وتنشيط العمل الدبلوماسي الرسمي والشعبي، ولا سيما في مجال نقل التقانة والترويج للاستثمار في السودان، فضلاً عن إعمال المزيد من السياسات في مجال الشفافية والديمقراطية والحكم الراشد، واحترام حقوق الإنسان. ونادى باستمرار الحوار بشكل أكثر تفصيلاً بين منظمات المجتمع المدني، والإعلام، والمؤسسات الأكاديمية السودانية ونظيراتها في أوروبا ■

يوميات عربية ودولية مختارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

حزيران (يونيو) ٢٠٠٨

ـ أكدت الأنباء وجود خلافات بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية بشأن اتفاقية الإطار الاستراتيجي للعلاقة الطويلة الأمد بين البلدين والاتفاقية الأمنية لتنظيم الإطار القانوني للقوات الأمريكية في العراق اللتين يجري التفاوض عليهما، بسبب إصرار الولايات المتحدة على حرية استخدام الأجواء العراقية، وإقامة نحو ٥٠ قاعدة عسكرية في الأراضي العراقية، وتأمين الحصانة لأفراد الجيش الأمريكي والشركات الأمنية والمتعهدين (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٦/١).

ـ انسحبت القوات الأسترالية البالغ عددها ٥٠٠ جندي من العراق تنفيذاً لقرار سابق اتخذه رئيس الوزراء الأسترالي كيفن رود بإنهاء مهام القوات الاسترالية في العراق (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٦/٢).

ـ افتتح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني عشر لمجلس الأمة (البرلمان) بكلمة دعا فيه المجلس إلى عدم تخطّي حدوده الدستورية، مذكّراً بأن تعيين الوزراء ورئيس الوزراء هو من حق أمير البلاد. وجاءت كلمة أمير الكويت في ضوء تردّي العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة عقب قرار عدد من النواب ـ أمس الأول ـ مقاطعة جلسة قسم الحكومة اليمين الدستورية احتجاجاً على ما اعتبروه عدم التزام الوزيرتين نورية الصبيح وموضي الحمود بـ «الضوابط الشرعية». وقد انتخب النواب للمرة الرابعة على التوالي جاسم الخرافي رئيساً لمجلس الأمة (**الأنباء**، الكويت، ٢٠٠٨/٦/٢).

ـ أجرى الرئيس السوري بشار الأسد محادثات في أبو ظبي مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حول الأوضاع العربية. وكان الرئيس السوري وصل إلى أبو ظبي قادماً من الدوحة حيث بحث مع أمير قطر الشيخ حمد بن خيفة آل ثاني (أمس الأول) في الوضع اللبناني (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/٦/٢).

ـ التقى إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، في القدس، وأكد له رفضه وقف الاستيطان في القدس الشرقية المحتلة (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٣).

ـ جدد مجلس الأمن الدولي مهمة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري ستة أشهر أخرى. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٣).

ـ استقبل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الرئيس السوري بشار الأسد الذي يقوم

بجولة خليجية، وبحث الجانبان خلال اللقاء في المستجدات في المنطقة وسبل تعزيز العلاقات الثنائية (**الأنباء**، الكويت، ٢٠٠٨/٦/٤). وقد صرح الرئيس السوري بأن الخلافات بين سورية وكل من السعودية ومصر ليست شخصية، ولا يجوز أن تتوقف علاقة دولة عربية مع أخرى على علاقتها بدولة ثالثة، مشيراً إلى ربط كل من السعودية ومصر علاقاتهما بسورية من خلال علاقة دمشق بلبنان. وأوضح أن سورية اعترفت بلبنان في خطاب رسمي عام ١٩٧٦، وهو زار لبنان بشكل رسمي عام ٢٠٠٢، ولم يكن لدى سورية تصوّر في أي مرحلة من المراحل أن لبنان دولة غير مستقلة (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٥). وأكد أنه أبلغ أمير الكويت بذلك (**الرأي العام**، الكويت، ٢٠٠٨/٦/٥).

ــ استقبل جورج بوش الرئيس الأمريكي إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي وبحث معه في عملية السلام مع الفلسطينيين. واعتبر الجانبان أن إيران تهدّد عملية السلام، فيما أعلن بوش أنه سيناقش النفوذ السوري في لبنان (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٥).

ــ توجّه نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي إلى طهران في زيارة لطمأنة إيران بشأن المفاوضات بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية الهادفة إلى إبرام اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٦/٨). وصرح المالكي بأن العراق لن يكون ممراً للاعتداء على دول الجوار (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٨).

ــ قام نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي بزيارة إلى بيروت بحث خلالها مع المسؤولين اللبنانيين في الوضع اللبناني بعد انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. وقد أكد ساركوزي دعم فرنسا للمصالحة بين القوى اللبنانية، فيما أكد الرئيس اللبناني أنه يتطلع إلى الحوار بين مختلف الفئات اللبنانية، وإلى البحث في استراتيجية دفاعية وإقامة أفضل العلاقات بين سورية ولبنان (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٨). وقد وعد ساركوزي الرئيس اللبناني بمفاتحة إسرائيل بموضوع الانسحاب من مزارع شبعا (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٩).

ــ التقى نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في طهران. وصرح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي بأن طهران ترفض اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٩).

ــ دعا رئيس الوزراء المغربي عباس الفاسي الجزائر إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع المغرب والانخراط في الحلّ السياسي النهائي والواقعي لقضية الصحراء الغربية (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٩).

ــ توصل شريكا الحكم في السودان: المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى اتفاق لإنهاء خلافهما على منطقة أبيي الغنية بالنفط من خلال تعيين إدارة مشتركة من الجانبين للمنطقة ورسم حدود مؤقتة للمنطقة وتأجيل التحكيم الدولي بشأنها (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٩).

ــ قام وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند بزيارة إلى لبنان بحث خلالها مع المسؤولين اللبنانيين في موضوع مزارع شبعا، معلناً أن بريطانيا ستدعم أي قرار في الأمم المتحدة لحلّ مسألة شبعا. وجاء تصريح الوزير البريطاني بعد تأكيد الرئيس اللبناني استعداد لبنان لتقديم وثائق جديدة تثبت لبنانية المزارع (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٠).

ــ دعا المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي خلال استقباله رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى عدم توقيع اتفاقية أمنية بين العراق والولايات المتحدة، مشيراً إلى أن أحلام واشنطن ستتحطم في العراق. من جهة أخرى، ذكرت صحيفة **ذي إندبندنت** البريطانية أن واشنطن تحتجز ٥٠ مليار دولار من أموال العراق في البنك الفدرالي وتسعى إلى استغلالها للضغط على الحكومة العراقية في

المفاوضات بشأن الاتفاقية الاستراتيجية مع العراق (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٠).

ـ أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي رفضه مشروع الاتحاد المتوسطي الذي اقترحه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، واعتبره إهانة للعرب والأفارقة، مشيراً إلى أن أوروبا هي التي بحاجة إلى العرب والأفارقة. ووصف القذافي المشروع المتوسطي بأنه عابر، داعياً أوروبا إلى التعاون مع العرب والأفارقة من خلال الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١١).

ـ رفض زعيم المحاكم الإسلامية الشيخ حسن ضاهر عويس اتفاق التهدئة الذي وقّعته الحكومة المؤقتة وقوى المعارضة في جيبوتي أمس الأول بإشراف الأمم المتحدة، معتبراً أنه «فخ لحرف الجهاد في الصومال عن مساره». وتعهد بـ «مواصلة القتال حتى تحرير البلاد من القوات الإثيوبية المنتشرة لحماية حلفائها في الحكومة الصومالية. ورأى عويس أن الاتفاق لا يحدد بوضوح جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال. وتتهم الولايات المتحدة عويس بالارتباط بتنظيم القاعدة، وهو لم يشارك في المفاوضات التي أجراها من جانب المعارضة شريكه في قيادة المحاكم الإسلامية الشيخ شريف شيخ أحمد موقّع الاتفاق مع رئيس الوزراء نور حسن حسين. وبحسب نصّ الاتفاق، تتوقف الأعمال القتالية خلال الأيام الثلاثين التي تلي توقيع الاتفاق، والموافقة على ذلك لفترة أولى من تسعين يوماً قابلة للتمديد. ويطلب الاتفاق أيضاً من الأمم المتحدة أن «تجيز وتنشر قوة دولية لإرساء الاستقرار خلال ١٢٠ يوماً» تتألف من دول «صديقة» للصومال «باستثناء الدول المحاذية لها»، أي إثيوبيا. وخلال فترة الـ ١٢٠ يوماً، سيكون على الحكومة الانتقالية «أن تتحرك بما ينسجم مع القرار الذي اتخذته الحكومة الإثيوبية بسحب قواتها من الصومال إثر نشر عدد كاف من قوات الأمم المتحدة» (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١١).

ـ أكد تقرير لمجلس النواب الأمريكي أن «حرب العراق» زادت من مشاعر العداء للولايات المتحدة، كما زادت من إضفاء صفة النفاق على واشنطن بشأن احترام قيم الديمقراطية التي تنادي بها (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٢).

ـ دعا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى دعم انفتاح العراق على محيطه العربي، وإلى انخراط كل مكوّنات الشعب العراقي في العملية السياسية. وأكد العاهل الأردني للمالكي الذي قام بزيارة إلى عمّان أن الأردن على استعداد لدعم الاستقرار في العراق بكل إمكاناته (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٣).

ـ دعت الرئاسة الفرنسية الرئيس السوري بشار الأسد إلى حضور احتفالات فرنسا بالعيد الوطني في ١٤ تموز/يوليو المقبل في مؤشر للتقارب بين دمشق وباريس. وذكرت الحكومة الفرنسية أن سورية نفذت تعهداتها في لبنان (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٣). وقد شكّل التقارب الفرنسي ـ السوري محور اللقاء بين الرئيس الفرنسي والرئيس الأمريكي جورج بوش في باريس وسط أنباء عن عدم ارتياح الإدارة الأمريكية لهذا التقارب. وصرح بوش عقب لقاء ساركوزي بأنه وجّه رسالة إلى سورية عبر فرنسا تدعو دمشق إلى «وقف استضافة الإرهابيين» والتوضيح لحليفتها إيران بأن «حزب الله قوة تزعزع الاستقرار في لبنان» وأماكن أخرى، وأن الغرب «جاد في وقف مسعى طهران لامتلاك السلاح النووي». من جهته، أشار ساركوزي إلى أن سورية تركت مسار الانتخابات الرئاسية في لبنان من دون تعطيل وكان ذلك مطلباً فرنسياً (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٥).

ـ تمّ في عمّان التوقيع على عدة اتفاقات بين الأردن والعراق، أبرزها تمديد العمل باتفاقية تزويد الأردن بالنفط العراقي الخام بأسعار تفضيلية، وتسمية سفير للأردن في العراق، إضافة إلى تجاوز العقبات الناجمة عن تأشيرات دخول العراقيين إلى الأردن (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٥).

ــ أجرت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية محادثات مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في محاولة جديدة لإعادة الثقة بعملية السلام (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٦). وقد أكد المسؤولون الإسرائيليون رفضهم تقديم أي التزام بشأن القدس أو الاستيطان (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٧).

ــ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بزيارة غير معلنة إلى بيروت التقت خلالها الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة. وقد أعربت رايس عن دعمها لحلّ مسألة مزارع شبعا وإقامة علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان وترسيم الحدود بين البلدين. ووجهت دعوة إلى الرئيس اللبناني لزيارة واشنطن (**الدايلي ستار**، بيروت، ١٧/ ٢٠٠٨/٦).

ــ أجريت جولتان من المفاوضات غير المباشرة بين الوفدين السوري والإسرائيلي في تركيا، واتفق الجانبان على عقد جولة جديدة من المفاوضات في تركيا الشهر المقبل (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٨).

ــ أعلنت حركة حماس موافقتها على المبادرة المصرية للتهدئة مع إسرائيل لمدة ستة أشهر ابتداءً من ١٩ حزيران/يونيو الجاري. وتدعو المبادرة إلى تخفيف الحصار على قطاع غزة مقابل وقف إطلاق الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية، وعلى وقف متبادل لكافة الأعمال العسكرية كخطوة أولى، يلي ذلك فتح المعابر التجارية مع القطاع والعمل على نقل التهدئة إلى الضفة الغربية والتفاوض عبر مصر للوصول إلى اتفاق لفتح معبر رفح بين القطاع ومصر. (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٦/١٨). كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية موافقتها على المبادرة المصرية للتهدئة مع حركة حماس في قطاع غزة، وذكرت أن مفاوضات بشأن الجندي الأسير لدى حماس جلعاد شاليت ستلي اتفاق التهدئة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٦/١٩).

ــ رفضت الحكومة اللبنانية دعوة إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي لبنان إلى التفاوض مع إسرائيل بشأن مزارع شبعا، وأكدت أن شبعا تخضع لقرارات الأمم المتحدة التي لا تحتاج إلى مفاوضات (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/١٩).

ــ دخلت التهدئة في قطاع غزة ومحيطه بين إسرائيل وحركة حماس حيز التنفيذ وسط تحذيرات متبادلة من خرق التهدئة (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٠).

ــ وقّع رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون خلال زيارة قام بها إلى الجزائر اتفاقيتين للتعاون مع الحكومة الجزائرية في المجالين العسكري والنووي، تمهيداً لبناء محطات نووية للاستخدام السلمي في الجزائر (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٢).

ــ أكد العاهل السعودي الملك عبدالله في افتتاح اجتماع منتجي ومستهلكي النفط في جدة اهتمام المملكة بتلبية أي احتياجات إضافية لسوق النفط، موضحاً أنها قامت خلال الأشهر القليلة الماضية برفع إنتاجها اليومي من النفط من ٩ ملايين برميل إلى ٩ ملايين و٧٠٠ ألف برميل. لكنه أكد أن هناك مجموعة من العوامل وراء الارتفاع السريع للنفط، منها عبث المضاربين بالسوق وزيادة الاستهلاك في عدد من الاقتصادات الصاعدة والضرائب المتزايدة على النفط في عدد من الدول المستهلكة (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/٦/٢٣).

ــ قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بزيارة إلى إسرائيل أكد خلالها في كلمة أمام الكنيست الإسرائيلي أن فرنسا ستقف دوماً إلى جانب إسرائيل عندما تواجه خطراً يهدّد وجودها، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحقيق سلام في الشرق الأوسط إلا إذا تخلّى الإسرائيليون عن السيادة على أجزاء من القدس. وقد طرح ساركوزي نفسه وسيطاً محتملاً في عملية السلام. ووصف امتلاك إيران السلاح النووي بأنه «أمر غير مقبول» (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٤).

ــ عيّن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديموقراطي أحمد أويحيى رئيساً للوزراء للمرة الثالثة في تعديل وزاري خلفاً لعبد العزيز بلخادم الذي عيّن مساعداً للرئيس)**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٤).

ـ انتشر الجيش اللبناني في المناطق التي شهدت اشتباكات عنيفة طوال اليومين الماضيين في مدينة طرابلس شمال لبنان بعد سقوط عشرة قتلى ونحو ٥٢ جريحاً. وكان الجيش «انتشر الأسبوع الماضي في البقاع شرق لبنان في بلدتي سعدنايل وتعلبايا للفصل بين أنصار المعارضة والموالاة بعد اشتباكات أسفرت عن سقوط ٣ قتلى على الأقل» (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٤).

ـ دعت «القمة الروحية» التي عقدت في القصر الجمهوري بدعوة من الرئيس اللبناني ميشال سليمان إلى نبذ العنف والتمسك بالمؤسسات الدستورية والحوار لتسوية الخلافات بين مختلف الأطراف اللبنانية (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٥) .

ـ أنهى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي محادثاته مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين بلقاء مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في بيت لحم بالضفة الغربية. وأعلن ساركوزي أن باريس تعطي أولوية لقيام الدولة الفلسطينية، وأن «أمن إسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية يتساويان في الأهمية» (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٥).

ـ أجرى إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي محادثات في شرم الشيخ مع الرئيس المصري حسني مبارك بشأن اتفاق التهدئة في قطاع غزة ومفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وصرح مارك ريجيف المتحدث باسم أولمرت بأن إسرائيل عازمة على تطبيق اتفاق التهدئة في غزة وتتطلع إلى التزام حماس بمبادئ الاتفاق، مؤكداً أنه لن يتم فتح معبر رفح إلا بعد إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وحول استمرار النشاط الاستيطاني اعتبر ريجيف عمليات البناء حول القدس تلبية لحاجات السكان، ورأى أن أي اتفاق نهائي سوف يتضمن بقاء المستوطنات حول القدس جزءاً أساسياً من إسرائيل (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٦/٢٥).

ـ اختتم مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارة لسورية استغرقت أربعة أيام تفقدوا خلالها موقع الكبر في الصحراء السورية الذي تشتبه واشنطن في أنه كان يضم منشأة نووية قيد الإنشاء، والذي دمرته مقاتلات إسرائيلية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وتحدث الرجل الثاني في الوكالة أولي هاينونن عن «بداية طيبة» في التعاون مع سورية، لكنه رأى أن من السابق لأوانه الجزم بطبيعة الموقع السوري (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٦).

ـ تحدث الجيش الأمريكي عن مقتل ثلاثة من جنوده ومترجم في انفجار في محافظة نينوى بشمال العراق. وكان ٤ أمريكيين وإيطالي قتلوا أمس الأول أيضاً مع ستة عراقيين في انفجار قنبلة قوية في مبنى المجلس البلدي لمدينة الصدر معقل «جيش المهدي» شرق بغداد. وقد ارتفع إلى ٤١٠٩ عدد العسكريين الأمريكيين الذين قتلوا منذ غزو العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٦) .كما قتل أكثر من ٤٠ شخصاً بينهم ٢٠ خلال اجتماع لـ «مجالس الصحوة» التي تقاتل تنظيم «القاعدة» في محافظة الأنبار (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٧).

ـ وقعت ليبيا وقطر خمسة اتفاقات استثمار مشتركة في مشاريع عقارية وسياحية بقيمة ثمانية مليارات دولار. وقد تم التوقيع على الاتفاقات في حضور الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في مدينة سرت الليبية. وقرر البلدان إنشاء صندوق استثمار مشترك يبلغ رأس ماله ملياري دولار، إضافة إلى مؤسسة مشتركة هي «الاتحاد الليبي القطري للاستثمار والتنمية (النهار، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٢٧).

ــ أكد قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري أن إيران ستفرض قيوداً على حرية الملاحة في الخليج وفي مضيق هرمز في حال تعرضت لهجوم أمريكي ــ إسرائيلي. وذكرت الأنباء أن الكويت والسعودية تبحثان في خطط بديلة لتصدير النفط في حال تعرضت خطوط الإمداد الحالية لخطر طارئ (**الرأي العام**، الكويت، ٢٠٠٨/٦/٢٩).

ــ أقرّت الحكومة الإسرائيلية صفقة لتبادل الأسرى مع حزب الله بغض النظر عما إذا كان الجنديان الإسرائيليان الأسيران لدى حزب الله على قيد الحياة أم لا (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٣٠).

ــ تعمّدت إسرائيل بقرار سياسي عدم فتح معبر رئيسي لمرور البضائع إلى غزة، مكتفية بفتح ثلاثة معابر أخرى أقل شأناً، وهو ما اعتبرته حركة حماس تراجعاً من الاحتلال عن رفع الحصار عن القطاع ووقف العدوان. وصرح القيادي في حماس محمود الزهار في تعليقه على محاولات خرق التهدئة بإطلاق صواريخ من قطاع غزة، بأن «هناك إجراءات وهناك اتفاق مع الجهاد الإسلامي، على أن أي إنسان يخرق هذا الاتفاق حتى لو كان من حماس أو الجهاد الإسلامي، يعتقل وينزع سلاحه (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٣٠).

ــ أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم موقف دمشق الرسمي من قضية مزارع شبعا، وذلك خلال لقائه المنسق الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيري في دمشق. وذكرت الأنباء أن المعلم أعلن استعداد دمشق لترسيم الحدود اللبنانية ــ السورية بمجرد خروج الاحتلال الإسرائيلي من مزارع شبعا (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٦/٣٠).

تموز (يوليو) ٢٠٠٨

ــ اتهمت سورية الإدارة الأمريكية بمساعدة إسرائيل في تنفيذ الغارة الجوية على موقع الكبر السوري في أيلول/سبتمبر الماضي، الذي تقول واشنطن إنه يضم مفاعلاً نووياً بُني بمساعدة كوريا الشمالية، فيما تقول سورية إنه مجرد موقع عسكري (**الدايلي ستار**، بيروت،٢٠٠٨/٧/١).

ــ قرر الاتحاد الأفريقي تمديد مهمة قواته في الصومال البالغة حالياً ٢٦٠٠ جندي (من أصل ٨٠٠٠) لستة أشهر أخرى، لكنه حثّ الأمم المتحدة على تشكيل قوة لحفظ السلام ونشرها في الصومال بموجب اتفاق جيبوتي الذي رعته الأمم المتحدة الشهر الماضي بين الحكومة الصومالية المؤقتة وفصائل المعارضة الصومالية. ويدعو اتفاق جيبوتي إلى نشر قوات دولية لحفظ السلام من دول صديقة خلال فترة ١٢٠ يوماً قبل انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢).

ــ أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تقريره السابع بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ في جنوب لبنان. وأشار التقرير إلى صعوبات ما زالت تواجه تنفيذ القرار، منها عدم وجود ترتيبات كافية لضبط الحدود السورية ــ اللبنانية، بالإضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني التي ارتفعت إلى مستوى لا سابق له في آذار/مارس ونيسان/أبريل الماضيين (**النهار**، بيروت، ٢/ ٢٠٠٨/٧).

ــ انعقدت في القاهرة اجتماعات اللجنة العليا المصرية ــ الليبية المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين. وقد استقبل الرئيس المصري حسني مبارك الزعيم الليبي معمر القذافي، وشهدا توقيع عدد من اتفاقات التعاون بين البلدين. وتبنّت اللجنة العليا عدداً من المشاريع لزيادة حجم الاستثمارات الليبية في مصر لتصل إلى نحو ١٠ مليارات دولار خلال سنتين، خصوصاً في مجالات الطاقة والكهرباء (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٧/٤).

ــ قتل ٢٥ شخصاً في اضطرابات شهدها سجن في صيدنايا بالقرب من دمشق (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٦) .وحمّلت السلطات السورية

السجناء مسؤولية إثارة الاضطرابات (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٧).

ــ استقبل الرئيس السوري بشار الأسد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في دمشق، مؤكداً له دعم سورية لأي جهد لإنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية. وقد اجتمع عباس مع ممثلي الفصائل الفلسطينية في دمشق باستثناء خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (الأمر الذي دفع بعض المراقبين إلى استبعاد تسوية النزاع بين حركتي فتح وحماس في المدى المنظور) (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٧).

ــ قررت الإمارات العربية المتحدة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق وشطب ديون العراق المقدرة بنحو ٧ مليارات دولار. وجاء قرار الإمارات عقب وصول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى أبو ظبي حيث اجتمع مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات (**الزمان** ، لندن، ٢٠٠٨/٧/٧).

ــ اتفقت العربية السعودية وقطر على تخطيط حدودهما وإنشاء مجلس مشترك لتطوير العلاقات الثنائية بعد سنوات من التوتر (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٧).

ــ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأول زيارة له لبغداد حيث اجتمع مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس العراقي جلال الطالباني. وصرح أردوغان بأن المسؤولين في العراق يشاركون تركيا الرأي بأن حزب العمال الكردستاني (المناهض لتركيا) يشكّل تهديداً للمنطقة بأكملها. وقد قرر البلدان إنشاء مجلس مشترك لتطوير العلاقات الثنائية الاستراتيجية وزيادة التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٢٥ مليار دولار (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١١).

ــ بدأت مصر تزويد سورية بالغاز الطبيعي عبر الأردن كجزء من مشروع عملاق لتصدير الغاز المصري إلى أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وصولاً إلى أوروبا (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١١).

ــ أعلن في بيروت عن تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً بموجب «اتفاق الدوحة» بعد ٤٥ يوماً من الجدل والنقاش على توزيع الحقائب بين المعارضة وتحالف « قوى ١٤ أذار» (**السفير**، بيروت،٢٠٠٨/٧/١٢).

ــ ذكرت تقارير إسرائيلية أن طائرات حربية إسرائيلية حلّقت في الأجواء العراقية وهبطت في قواعد أمريكية هناك في إطار التحضير لهجوم إسرائيلي على إيران. (**نيويورك بوست**، نيويورك،٢٠٠٨/٧/١٢). وقد نفى المسؤولون في إسرائيل والعراق والإدارة الأمريكية صحة هذه التقارير (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٢).

ــ أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي اتحاد دول البحر المتوسط (الاتحاد المتوسطي) في باريس بحضور أكثر من ٤٠ رئيس دولة ومسؤول (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٤).

ــ عقد الرئيسان السوري واللبناني بشار الأسد وميشال سليمان اجتماعين في باريس على هامش قمة الاتحاد المتوسطي واتفقا على فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بعدما أعلنا موافقتهما على تبادل التمثيل الدبلوماسي (للمرة الأولى منذ استقلال البلدين) (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٤).

ــ اجتمع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في باريس على هامش قمة الاتحاد المتوسطي، وناقش معه الجهود المبذولة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط ورفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٥).

ــ لقي أكثر من ٣٥ متطوعاً في الجيش العراقي مصرعهم في تفجيرين انتحاريين في محافظة ديالى شمال بغداد (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٧/١٦).

ــ أعلنت السفارة الأمريكية في لبنان عن زيادة المساعدات الأمريكية للجيش اللبناني بمبلغ قيمته ٣٢,٥ مليون دولار بهدف «زيادة قدرته

على الدفاع عن حدوده». وبهذه الزيادة، تجاوزت «قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش اللبناني ٤١٠ ملايين دولار منذ عام ٢٠٠٦» (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٦).

ـ حذّر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة من مجاعة في الصومال بسبب العنف المتواصل الذي أدى إلى تقليص المساعدات في البلاد. وتحدث البرنامج عن أكثر من ٨٠٠٠ مدني قتلوا نتيجة العنف منذ الاحتلال الإثيوبي لمقديشو أواخر عام ٢٠٠٦ (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٦).

ـ أقيم في الجنوب اللبناني وبيروت احتفالات للأسرى اللبنانيين الخمسة الذين حرّروا من السجون الإسرائيلية في إطار تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، وقد وصل الأسرى المحرّرون وبينهم عميد الأسرى سمير القنطار إلى جنوب لبنان بعد ساعات من تسليم حزب الله جثماني جنديين إسرائيليين قتلا في العملية التي نفذها الحزب في بداية حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦. وتقدم الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة المسؤولين اللبنانيين في مطار بيروت لاستقبال الأسرى المحرّرين، فيما شارك الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في احتفال الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث حيّا الأسرى المحرّرين (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٧).

ـ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إنهاء الحرب مع الحوثيين في محافظة صعدة، مؤكداً أن الأعمال العسكرية للقوات اليمنية انتهت في صعدة، وأن المعارك لن تستأنف (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/١٨).

ـ قرّرت الكويت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق في أول قرار من نوعه منذ الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وأعلنت عن تعيين علي المؤمن سفيراً للكويت في بغداد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٨/٧/١٨).

ـ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن موافقته على وضع أفق زمني عام لسحب القوات الأمريكية من العراق في تنازل يعكس التقدم الأمني الذي أحرز في العراق من ناحية، وعمق المعارضة الأمريكية لبقاء هذه القوات في العراق إلى أمد غير محدّد (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٧/١٩).

ـ أكد رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون في زيارة مفاجئة إلى العراق أن بريطانيا ستخفض مستوى قواتها في العراق، لكن ذلك لن يتم بموجب ما أسماه «جدول زمني اصطناعي» (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢٠٠٨/٧/٢٠).

ـ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة ناقشوا خلاله اتهام المدّعي العام في محكمة الجنايات الدولية مورينو أوكمبو للرئيس السوداني عمر حسن البشير بتنظيم إبادة جماعية في دارفور وطلبه من المحكمة إصدار مذكرة توقيف دولية بحق الرئيس السوداني. وقد صدر بيان عن الاجتماع وصف طلب المدّعي العام بأنه «غير متوازن» ويؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في السودان. وذكرت الأنباء أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى اتفق مع الوزراء العرب على خطة عمل لحثّ مجلس الأمن الدولي على تأخير كل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية لمدة ١٢ شهراً بما فيها مذكرة التوقيف إفساحاً في المجال أمام المحاكم السودانية لمحاكمة المتهمين في إطار القوانين السودانية بإشراف الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢٠).

ـ انضمت جبهة التوافق العراقية بوصفها «الكتلة السنية الرئيسية» في العراق إلى الحكومة العراقية بعد مقاطعة للحكومة استمرت أكثر من سنة (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٠٠٨/٧/٢٠).

ـ صادق البرلمان العراقي على مشروع قانون انتخابات المجالس الإقليمية من دون مشاركة أعضاء البرلمان الأكراد الذين قاطعوا التصويت نتيجة الخلاف بشأن كيفية تطبيق مشروع القانون على مدينة كركوك التي يطالب

الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان (**بي بي سي نيوز** (BBC News))، ٢٠٠٨/٧/٢٢).

ـــ تحدث رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون أمام الكنيست الإسرائيلية، فدعا إلى اغتنام «الفرصة التي يوفرها» مؤتمر أنابوليس من أجل التوصل إلى اتفاق على «دولتين تقومان ضمن حدود ١٩٦٧». وأكد براون أن بريطانيا ستبقى رأس الحربة مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، في جهود منع إيران من تطبيق برنامج نووي عسكري (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢٢).

ـــ قام وزير الخارجية السوري وليد المعلم بزيارة إلى لبنان سلّم خلالها الرئيس اللبناني ميشال سليمان دعوة من نظيره السوري بشار الأسد لزيارة دمشق (**السفير**، بيروت، ٢٢/٧/ ٢٠٠٨).

ـــ صرح وزير الخارجية النيجيري أوجو مادوكوي بأن الاتحاد الأفريقي سيطلب من مجلس الأمن إرجاء إجراءات محكمة الجنايات الدولية الموجّهة ضد الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير بتنظيم إبادة في دارفور لـ «تجنب المساس» بعملية السلام في السودان. وأضاف أن طلب إرجاء إجراءات المحكمة يتطابق مع قواعد نظام (معاهدة) روما (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢٢).

ـــ أوقفت قوات الأمن المصرية ٣٩ شخصاً من الإخوان المسلمين في دلتا النيل، ثلاثة بينهم من القياديين المحليين، بتهمة الترويج لأفكار الإخوان المحظورة من قبل السلطات (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢٢).

ـــ وقّعت سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة على خرائط ترسيم الحدود النهائية بين البلدين (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٣/٧/ ٢٠٠٨).

ـــ أصيب ٢٤ إسرائيلياً على الأقل بجروح عندما أقدم شاب فلسطيني بجرافته على صدم العربات في القدس المحتلة قبل أن تقدم الشرطة الإسرائيلية على رميه بالرصاص (وكان شاب فلسطيني قتل في الثاني من تموز/ يوليو الحالي ٣ إسرائيليين وأصاب أكثر من ثلاثين بجروح في القدس المحتلة في عملية مماثلة قبل أن يقتل بالرصاص) (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢٣).

ـــ رفض مجلس رئاسة العراق الثلاثي مشروع قانون انتخابات المجالس الإقليمية الذي صادق عليه البرلمان وقاطعه الأكراد، الأمر الذي قد يؤخر إجراء انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢٥).

ـــ سيطر الشيخ حسن ضاهر عويس على قيادة حركة المعارضة الصومالية الموجودة في إريتريا (المحاكم الإسلامية المنفية) ليبعد بذلك الشيخ شريف أحمد عن قيادة المحاكم. وكان الشيخ عويس ندّد بمحادثات الشيخ شريف مع الحكومة الصومالية المؤقتة التي أدت إلى «اتفاق جيبوتي» (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٦/ ٢٠٠٨/٧).

ـــ طلبت الحكومة الكويتية من القوى الأمنية استخدام الحزم والقوة لمنع المسّ بأمن البلاد، وذلك بعدما تظاهر عمال آسيويون احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم من قبل شركات في القطاع الخاص (**الحياة**، بيروت، ٢٩/٧/ ٢٠٠٨).

ـــ قتل أكثر من ٥٧ شخصاً وأصيب نحو ٢٥٠ بجروح في عمليات تفجير انتحارية نفذتها نساء في حشد للشيعة في بغداد ووسط تجمّع احتجاجي للأكراد في كركوك شمال العراق (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٢٩).

ـــ أدى التوتر بين حركة حماس وحركة فتح إلى اعتقالات انتقامية متبادلة في غزة والضفة الغربية (**الدايلي ستار**، بيروت، ٣٠/٧/ ٢٠٠٨).

ـــ أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أهمية دور إيران في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، داعياً إلى توسيع العلاقات بين الدول العربية وإيران للمساهمة في تدعيم الاستقرار في المنطقة (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٣٠).

ـ أنهى الجانبان السوري والإسرائيلي جولة رابعة من المفاوضات غير المباشرة برعاية تركيا في اسطنبول، وأعلنا عن موافقتهما على عقد جولة خامسة من المفاوضات غير المباشرة في آب/أغسطس المقبل (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٧/٣١).

ـ أعلن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ترشّحه لفترة خامسة على التوالي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩. وجاء إعلان الرئيس التونسي في خطاب ألقاه في افتتاح المؤتمر الخامس للتجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم). وكانت اللجنة المركزية للحزب رشحت بن علي في شباط/فبراير ٢٠٠٧ لفترة جديدة، وجدّدت دعوتها هذه في ١٥ تموز/يوليو خلال اجتماع للجنة المنتهية ولايتها. وتولى بن علي الرئاسة عام ١٩٨٧، ومن المقرر أن يعاد انتخابه لولاية خامسة، وذلك في ضوء تعديل دستوري تمت الموافقة عليه عبر استفتاء عام ٢٠٠٢ (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٧/٣١).

آب (أغسطس) ٢٠٠٨

ـ أعلن إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي عن عزمه التخلّي عن قيادة حزب كاديما (على خلفية اتهامات وجهت إليه بالتورط بالفساد، الأمر الذي أثار مزيداً من التساؤلات حول استمرارية الحكومة الإسرائيلية الحالية والشكوك بشأن توجّهها نحو التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين قبل نهاية ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش) (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/١).

ـ تعهد الرئيس السوداني عمر حسن البشير إجراء الانتخابات الوطنية في موعدها عام ٢٠٠٩ (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٨/٨/٤).

ـ أعلن رئيس بعثة الجامعة العربية في بغداد هاني خلاف عن استئناف عمل الجامعة في بغداد لموازنة الحضور الإقليمي في العراق والتحضير لمرحلة جديدة من العمل الميداني بدلاً من إصدار القرارات والبيانات (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٨/٨/٤).

ـ أجرى الرئيس السوري بشار الأسد محادثات في طهران مع نظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد بشأن تعزيز العلاقات الثنائية وسط توقّعات بأن يثير الرئيس السوري موضوع الملف النووي الإيراني في ضوء طلب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي منه على هامش قمة الاتحاد المتوسطي في باريس الشهر الماضي العمل على إقناع إيران بتقديم أدلة على الطابع المدني لبرنامجها النووي (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠٠٨/٨/٣). وقد التقى الرئيس السوري المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، وصرّح بأنه من حق إيران امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/٤). وأكد الرئيس السوري أنه ليس وسيطاً للغرب في ملف إيران النووي (**الزمان**، لندن، ٢٠٠٨/٨/٤).

ـ بحث الرئيس السوري بشار الأسد في أنقرة مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في المفاوضات غير المباشرة التي تستضيفها تركيا بين سورية وإسرائيل (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/٦). وأكد الجانبان أن المفاوضات تستند إلى مرجعية مدريد (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٦).

ـ اعتبر الزعيم الليبي معمر القذافي أن إيران لن يكون بإمكانها الصمود في حال اتخاذ قرار دولي ضدها وستواجه نفس مصير العراق (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/٦).

ـ اقترحت الأمم المتحدة تأجيل انتخابات مجالس المحافظات في العراق إلى نهاية العام المقبل في ضوء الخلاف بين العرب والأكراد بشأن كركوك (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٦).

ـ بحث قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال ديفيد بتريوس في زيارة قام بها إلى بيروت مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان في تجهيز الجيش اللبناني بما في ذلك تجهيز فرقة خاصة من عشرة آلاف عنصر للتدخل السريع

في مهمات أمنية داخلية (**النهار**، بيروت، ٧/ ٢٠٠٨/٨).

ــ توّجت الأزمة السياسية التي تعانيها موريتانيا منذ أشهر بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس الموريتاني سيدي ولد الشيخ عبد الله المنتخب ديمقراطياً قبل نحو سنة ونصف السنة. وقد قاد الانقلاب رئيس أركان الحرس الرئاسي العقيد محمد ولد عبد العزيز الذي كان الرئيس المخلوع قد أقاله وثلاثة من الضباط في ظل استفحال الخلافات بين الجيش والرئاسة بسبب الحوار الذي فتحه الرئيس المخلوع مع الإسلاميين المتشدّدين، فضلاً عن اتهامات بالفساد وجّهت إلى زوجة الرئيس. وقد شكّل قائد الانقلاب ولد عبد العزيز «مجلس دولة» برئاسته، وتم اعتقال الرئيس المخلوع وسط مواقف عربية ودولية دانت الانقلاب ودعت إلى إطلاق سراحه. (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٧). وصرح ولد عبد العزيز بأنه سيتم إجراء انتخابات رئاسية جديدة في البلاد دون أن يحدد موعداً لتنظيمها (BBC Arabic.com ــ ٨/١٢/ ٢٠٠٨). وقد أعلن زعيم المعارضة الموريتانية أحمد ولد داداه عن اتجاهه للمشاركة في الحكومة الموريتانية المقبلة التي كُلف مولاي محمد لقطف السفير الموريتاني لدى الاتحاد الأوروبي بتشكيلها بقرار من قيادة الانقلاب (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٠).

ــ ندّدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الموريتاني سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وطالبت قادة الانقلاب بإطلاق سراح الرئيس المخلوع فوراً (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٧). لكن الأمانة العامة قررت الاتصال بمختلف الفرقاء الموريتانيين لمساعدتهم على إعادة الديمقراطية إلى البلاد (**النهار**، بيروت، ٨/ ٢٠٠٨/٨).

ــ اعتبر موفد الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية بيترفان فالسوم أن الشرعية إلى جانب جبهة البوليساريو، لكن استقلال الصحراء هدف لا يمكن تحقيقه (**السفير**، بيروت، ٩/ ٢٠٠٨/٨).

ــ أفاد تقرير صادر عن مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي أن نحو ١٠٠ مليار دولار صرفت على المتعهدين في العراق منذ الغزو عام ٢٠٠٣، الأمر الذي يعكس اعتماد الإدارة الأمريكية على الشركات الخاصة بشكل لم يسبق له مثيل (**نيويورك تايمز**، نيويورك،٢٠٠٨/٨/١٢).

ــ رأى وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح أن على العراق تسديد ديونه القديمة والمستحقة للكويت التي تقدر بين ١٥ و١٦ مليار دولار دون أن يشكّل ذلك عبئاً عليه. وأكد أن مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) هو وحده صاحب قرار إلغاء أو عدم إلغاء هذه الديون (BBC Arabic.com ــ ٢٠٠٨/٨/٩).

ــ أنهى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني زيارة مفاجأة إلى بغداد بحث خلالها مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في الأوضاع العراقية والعلاقات بين البلدين. وكانت عمّان وبغداد اتفقتا خلال زيارة المالكي الأخيرة لعمّان على تجديد الاتفاق النفطي الموقّع بين البلدين عام ٢٠٠٦ دون أن ينفذ على أرض الواقع. ويقضي الاتفاق بتزويد الأردن بنحو ٣٠ في المئة من احتياجاتها النفطية المقدرة بنحو ١٠٠ ألف برميل يومياً، وبأسعار تفضيلية. وهناك أيضاً الجانب الإنساني الذي يبحث فيه الجانبان، إذ يوجد في الأردن ما بين نصف مليون و٧٥٠ ألف عراقي فروا من العراق بسبب العنف (BBC Arabic.com ــ ٢٠٠٨/٨/١١).

ــ رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دفن الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش الذي توفي (أمس) في مسقط رأسه في الجليل، وتقرر دفنه في رام الله (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/١١).

ــ نالت الحكومة اللبنانية ثقة مجلس النواب بغالبية ١٠٠ صوت من أصل ١٢٧. (وكانت الحكومة أقرّت في الخامس من الشهر الجاري بياناً وزارياً توافقياً يؤكد حق المقاومة والجيش والشعب في الدفاع عن لبنان مع تأكيد مرجعية

الدولة في السياسة العامة) (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/١٣).

ــ أدى انفجار عبوة ناسفة استهدفت باصاً للعموم في مدينة طرابلس شمال لبنان إلى مقتل ١٤ مدنياً وعسكرياً وإصابة أكثر من ٤٥ بجروح (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/١٤).

ــ اختتمت في دمشق القمة اللبنانية ــ السورية بين الرئيسين السوري بشار الأسد واللبناني ميشال سليمان، بإصدار بيان مشترك من خمسة بنود، أعلن فيه الجانبان في البند الأول الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، فيما أحيلت البنود الأربعة الأخرى على اللجان المشتركة. وتناولت البنود الأربعة «استئناف أعمال اللجنة المشتركة لتحديد الحدود اللبنانية ــ السورية وترسيمها، والعمل المشترك من أجل ضبط الحدود، وتفعيل أعمال اللجنة المشتركة المتعلقة بالمفقودين من الطرفين، ومراجعة الاتفاقات الثنائية القائمة بين البلدين». وخلا البيان من أي إشارة إلى المجلس الأعلى السوري ــ اللبناني الذي اتفق الجانبان على المحافظة عليه على أن تتولى لجنة قانونية درس الصلاحيات التي يمارسها، والتي هي من صلاحية البعثتين الدبلوماسيتين وتحال عليهما. وقد صرح وليد المعلم وزير الخارجية السوري بأنه لا يمكن ترسيم الحدود في مزارع شبعا في الجنوب اللبناني في ظلّ الاحتلال. كما تحدث عن موضوع المفقودين الشائك، مشيراً إلى أنه يتطلب فتح قبور جماعية ويقتضي فصله عن موضوع المحكومين والمسجونين (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٥/٨/١٥).

ــ وقّعت الولايات المتحدة وليبيا في طرابلس اتفاقاً ينص على تعويض ذوي كل من الضحايا الأمريكية والليبية للحوادث التي حصلت بين البلدين خلال الثمانينيات من القرن الماضي، الأمر الذي يفتح الباب أمام إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/١٥).

ــ لقي ٢٥ شخصاً على الأقل مصرعهم، وأصيب أكثر من ٤٠ بجروح في عمليتي تفجير انتحاريتين نفذتهما امرأتان وسط زوار للشيعة في جنوب بغداد (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/١٥).

ــ أجرى العاهل السعودي الملك عبد الله محادثات في الإسكندرية مع الرئيس المصري حسني مبارك تناولت مختلف التطورات على الساحة العربية وتعزيز العلاقات الثنائية بما في ذلك زيادة الاستثمارات في البلدين ورعاية العمالة المصرية في السعودية (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠٠٨/٨/١٦).

ــ أطلقت القوات الإثيوبية النار على حافلتين للركاب بالقرب من مقديشو، ما أدى إلى مقتل أكثر من ٣٠ مدنياً (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/١٦).

ــ انسحبت القوات الجورجية (نحو ألفي جندي) من العراق عائدة إلى بلادها التي دخلت في حرب مع روسيا (**واشنطن تايمز**، واشنطن، ٢٠٠٨/٨/١٧).

ــ دان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية إعلان إيران افتتاح مكتبين إداريين في جزيرة أبو موسى الإماراتية، ودعا طهران إلى احترام سلامة الإمارات الإقليمية (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/١٨).

ــ قتل أكثر من ١٥ شخصاً في هجوم انتحاري في بغداد بينهم ٧ من عناصر الصحوة (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/١٨).

ــ استقبل حسني مبارك الرئيس المصري فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني وبحث معه في الوضع اللبناني. وقد طلب السنيورة من مصر تزويد لبنان بالكهرباء والغاز (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/١٩).

ــ صوّت البرلمان اليمني لصالح إلغاء مشروع تعديل قانون الانتخابات بعد أكثر من ٦ أشهر من الجدل بشأن هذا المشروع بين حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب المعارضة، الأمر الذي يعني إبقاء القانون الحالي ساري المفعول (**القدس العربي**، لندن، ٢٠٠٨/٨/١٩). واتهمت أحزاب المعارضة الحزب الحاكم بمواصلة الهيمنة، فيما اتهم الحزب الحاكم أحزاب

المعارضة بعدم الجدية في تبني مشروع القانون الجديد بدليل تغيب الكتل الرئيسية المعارضة عن جلسة التصويت (**النهار**، بيروت، ١٩/٨/٢٠٠٨).

ــ قام رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بزيارة إلى بغداد حيث بحث مع نظيره العراقي نوري المالكي في إمكانية تزويد لبنان بالنفط العراقي بموجب معاملة تفضيلية، بالإضافة إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية ومشاركة الشركات اللبنانية في إعادة الإعمار في العراق (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢١/٨/٢٠٠٨).

ــ أكدت الحكومة الأردنية أنها تجري اتصالات مع حركة حماس لتسوية مسائل أمنية عالقة بين الجانبين (**الحياة**، بيروت، ٢١/٨/٢٠٠٨).

ــ مدّد مجلس الأمن الدولي عمل قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال لمدة ٦ أشهر جديدة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/٨/٢٠٠٨).

ــ دعا الرئيس السوري بشار الأسد إلى تسريع التعاون العسكري بين دمشق وموسكو بعد أن اتضح الدور الإسرائيلي في جورجيا. وأعلن عشية زيارته لموسكو أن سورية ستكون مستعدة لنشر منظومة صواريخ روسية على أراضيها إذا تلقت اقتراحاً بذلك، وذلك رداً على نصب الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا. ورأى أن التدخل العسكري الروسي في جورجيا جاء في إطار الدفاع عن مصالحها المشروعة (**السفير**، بيروت، ٢١/٨/٢٠٠٨). وقد استقبل الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف الرئيس السوري وبحث معه في علاقات التعاون الثنائي، خاصة في ما يتعلق ببيع أسلحة روسية جديدة لدمشق لا تنتهك توازن القوى في المنطقة. وسارعت واشنطن إلى التعبير عن استيائها من الموقف الروسي، محذّرة من تهديد التوازن الإقليمي (**السفير**، بيروت، ٢٢/٨/٢٠٠٨). كما اتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بالرئيس الروسي، مؤكداً اعتراضه على تسليح سورية (**القدس العربي**، لندن، ٢٢/٨/٢٠٠٨).

ــ استقبل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، مرحباً بتطوير العلاقات بين الدوحة وطهران. وقد أعلن الجانبان استعدادهما لعقد مؤتمر في المنطقة لحلّ مشاكلها في المستقبل القريب. وأشار أمير قطر إلى أن الدول الغربية تسعى من خلال خلق الذرائع إلى استغلال دول المنطقة ضد إيران، إلا أن التعاون المشترك بين دول المنطقة من شأنه أن يحبط كافة المؤامرات (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٢/٨/٢٠٠٨).

ــ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بزيارة مفاجئة إلى بغداد التقت خلالها نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي. وصرحت رايس بأن الجانبين العراقي الأمريكي اقتربا من التوصل إلى اتفاقية أمنية (**القدس العربي**، لندن، ٢٢/٨/٢٠٠٨). وقد أعلن في بغداد عن توصل الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية إلى مسوّدة اتفاق لسحب القوات القتالية الأمريكية من المدن العراقية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ وما تبقى من القوات في نهاية عام ٢٠١١ إذا استمرت حالة الاستقرار الأمني النسبي في العراق (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٢٢/٨/٢٠٠٨). لكن البيت الأبيض نفى التوصل إلى مثل هذا الاتفاق (**النهار**، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٨).

ــ سيطر المقاتلون الإسلاميون (حركة الشباب) على مدينة كيسمايو في جنوب الصومال بعد قتال مع مليشيات محلية أسفر عن سقوط ٧٠ قتيلاً (**النهار**، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٨).

ــ عرض الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في مدينة سوتشي على البحر الأسود مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين، العلاقات بين موسكو وعمّان وإمكانات تطويرها. وقد أكد العاهل الأردني أهمية الدور الروسي في المرحلة المقبلة للمساعدة في تحقيق دفع في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأمل الملك عبد الله في إيجاد حلّ سلمي يحفظ مصالح روسيا وجورجيا ويوفر الأمن والاستقرار في القوقاز (**النهار**، بيروت، ٢٥/٨/٢٠٠٨).

ـــ أوردت صحيفة **هآرتس** أن طاقماً أمريكياً سيرصد إطلاق صواريخ من إيران وسورية في اتجاه إسرائيل وينقل المعلومات إلى رادار إنذار أمريكي من طراز «دي. تي. إي. جي. أس.» ينصب في النقب بجنوب إسرائيل. ووصفت الرادار بأنه «الحلوى» الأهم التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة في نهاية ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٥).

ـــ ردّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله على التهديدات الإسرائيلية التي تصاعدت ضد لبنان في الفترة الأخيرة، متوعداً بأن الفرق الخمس التي يهدّد بها إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي ستدمر في جبال لبنان ووديانه (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٥).

ـــ أعلنت وزارة الداخلية الجزائرية عن مقتل عشرة إسلاميين خلال عملية للجيش في قضاء طارق بن زياد بولاية عين دفلة غرب البلاد. وشهدت الجزائر من ١٤ آب/أغسطس إلى ٢٠ منه أسبوعاً دامياً مع حصول عمليات انتحارية عدة أسفرت عن سقوط أكثر من ٧٠ قتيلاً وعشرات الجرحى، كان أعنفها العملية الانتحارية التي استهدفت (في التاسع عشر من الشهر الجاري) مدرسة تدريب الدرك الوطني بمنطقة القبائل شرق العاصمة، وأسفرت عن سقوط أكثر من «٤٣ قتيلاً وأكثر من ٤٠ جريحاً» (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٥).

ـــ تحدث وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير بعد محادثات أجراها مع الرئيس السوري بشار الأسد، عن «فتح عهد جديد من العلاقات بين سورية وفرنسا» (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٦). وكان كوشنير وصل إلى دمشق قادماً من بيروت حيث بحث مع المسؤولين اللبنانيين في تطور العلاقات بين بيروت ودمشق (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٦).

ـــ استقبل آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية، باحتفالات شعبية ورسمية، ١٩٨ أسيراً أطلقتهم إسرائيل في خطوة اعتبرتها الحكومة الإسرائيلية لفتة للرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي تعهد بدوره العمل من أجل إطلاق سراح ١١ ألف أسير فلسطيني ما زالوا في السجون الإسرائيلية (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٦).

ـــ صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، بعد محادثات أجراها مع الرئيس المصري حسني مبارك في الإسكندرية، بأنه أعرب لمبارك عن قلقه من «التوازن الهشّ القائم في لبنان»، مشيراً إلى أن المباحثات تطرقت إلى «حزب الله في لبنان» و«الموضوع الإيراني». وأشار إلى الحاجة إلى استئناف التفاوض (مع حماس) من أجل إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٧).

ـــ دعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في مؤتمر صحافي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مدينة رام الله بالضفة الغربية المسؤولين الإسرائيليين إلى تجنب تقويض جهود السلام مع الفلسطينيين عقب تقرير أشار إلى مضاعفة البناء في المستوطنات اليهودية. من جهة ثانية، اعتبرت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية أن «عملية السلام لا تتأثر ولا ينبغي أن تتأثر بأي نوع من النشاطات الاستيطانية» (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٧).

ـــ تواصلت أعمال العنف التي تستهدف المتطوعين في الشرطة، وأعلن عن مقتل نحو ٢٨ شخصاً وجرح نحو ٤٥ آخرين في تفجير انتحاري استهدف مركز تطوع للشرطة في محافظة ديالى (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٧).

ـــ أعلنت القوات الأمريكية وفاة جندي متأثراً بجروح أصيب بها في تفجير عبوة على جانب الطريق في شمال بغداد ليرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ بداية الشهر الجاري إلى ٢٠ قتيلاً (**واشنطن بوست**، واشنطن، ٢٠٠٨/٨/٢٨).

ـــ اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراراً يمدد مهمة قوة اليونيفيل في جنوب لبنان من دون تعديل لمدة عام آخر ينتهي في آب/أغسطس ٢٠٠٩ (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٨/٨/٢٨).

ــ قام وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بزيارة لبيروت بحث خلالها مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة في الأوضاع اللبنانية، خاصة الوضع الأمني في مدينة طرابلس شمال لبنان، محذّراً من خطورة انفجاره (**السفير**، بيروت، ٢٨/٨/٢٠٠٨).

ــ أجرى نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون آسيا والشرق الأوسط ديفيد هيل محادثات في بيروت مع المسؤولين اللبنانيين بشأن تطبيق القرارات الدولية، خصوصاً القرار ١٧٠١ في جنوب لبنان (**الحياة**، بيروت، ٢٩/٨/٢٠٠٨).

ــ أجرى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس محادثات في بيروت مع رؤساء الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء ميشال سليمان ونبيه بري وفؤاد السنيورة بشأن القضايا الثنائية والحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين والأوضاع الأمنية في المخيمات والسلاح الموجود خارجها. وأكد عباس أن الفلسطينيين في لبنان «تحت القانون وليس فوقه»، مشدّداً على أن الفلسطينيين يجب أن يتمتعوا بحق العودة إلى وطنهم، وهم ضد توطينهم في لبنان (**السفير**، بيروت، ٢٩/٨/٢٠٠٨).

ــ مدّد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تجميد أنشطة جيش المهدي إلى «أجل غير مسمى» (**السفير**، بيروت، ٢٩/٨/٢٠٠٨).

ــ وقع حادث أمني تمثل في إطلاق النار بالخطأ على مروحية للجيش اللبناني في أثناء قيامها بتحليق تدريبي فوق تلال سجد في إقليم التفاح حيث يوجد موقع عسكري للمقاومة، ما أدى إلى مقتل ضابط طيار (**السفير**، بيروت، ٢٩/٨/٢٠٠٨). وقد أعرب حزب الله عن أسفه لحصول الحادث، واضعاً تفاصيله بيد القضاء (**الحياة**، بيروت، ٣٠/٨/٢٠٠٨).

ــ شدّد وزراء المال العرب في ختام أعمال الدورة الـ ٨٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عقدت في مقر الجامعة العربية في القاهرة على استكمال الإجراءات المتعلقة بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. واتفق الوزراء على الالتزام بتطبيق قرارات القمة العربية المتعلقة بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية، وتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ٢٠٠٦ بشأن تقديم الدعم للبنان (**الحياة**، بيروت، ٣٠/٨/٢٠٠٨).

ــ بحث الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في جدة مع العاهل السعودي الملك عبد الله في مجمل التطورات على الساحة العربية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات (**الحياة**، بيروت، ٣١/٨/٢٠٠٨).

ــ وقّع رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني والزعيم الليبي معمر القذافي في مدينة بنغازي الليبية على اتفاقية صداقة تشمل تعويضات إيطالية عن فترة الاستعمار وتنهي خلافات طويلة بين البلدين (الحياة، بيروت، ٣١/٨/٢٠٠٨) ■

ببليوغرافيا مختارة

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

استراتيجية المقاومة الشاملة: بحوث مؤتمر «المقاومة خيار أم ضرورة». تقديم أحمد يوسف أحمد. القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٨. ٤٩٥ ص.

إمام، إمام عبد الفتاح. **مسيرة الديمقراطية «رؤية فلسفية»**. القاهرة: دار زويل للنشر، ٢٠٠٨. ١١٧ ص.

حسين، خليل. **الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان: مقاربة قانونية-سياسية للواقع اللبناني ونظام الحياد في القانون الدولي**. بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٨. ٢٢١ ص.

الحوار القومي-الإسلامي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٧٣٦ ص.

الخالدي، رشيد. **العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨. ٤٨ ص. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١١٣)

الخولي، محمد. **الشرق الأوسط الكبير**. القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٨. ٢٨٨ ص.

دي سوتو، ألفارو. **تقرير ختام مهمة، أيار/مايو ٢٠٠٧: مراجعة نقدية لدور الرباعية الدولية في الصراع العربي-الإسرائيلي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨. ٦٠ ص. (تقارير مختارة؛ ٢)

الرحمون، أحمد عوض [وآخرون]. **الدولة القومية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ١٦٦ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٨)

الروحاني، عبد الوهاب محمد. **اليمن: خصوصية الحكم والوحدة والديمقراطية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨. ٤١٨ ص.

شاش، طاهر. **الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨. ٢٣٠ ص.

الشوبكي، بلال محمود. **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: «حماس» نموذجاً**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن، ٢٠٠٨. ١٦٥ ص.

الشوملي، جبرا. **العلمانية في الفكر العربي المعاصر: دراسة حالة فلسطين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٣٣٦ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧١)

عبد المجيد، وحيد. **أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧. ٤٦٠ ص.

العثربي، علي مطهر. **المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من ١٩٦٢-٢٠٠٧ م.** السودان: جامعة أم درمان، ٢٠٠٨. ٤٤٥ ص.

علام، أشرف. **مشروع قناة البحرين والأمن العربي.** القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٨. ٦٨٨ ص.

علوي، مصطفى. **استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨. ١١٢ ص. (دراسات استراتيجية؛ ١٢٩)

فارس، نبيه أمين. **الأعمال الكاملة للدكتور نبيه أمين فارس.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ١١٢٠ ص.

فرسخ، عوني. **التحدي والاستجابة في الصراع العربي-الصهيوني: جذور الصراع وقوانينه الضابطة (١٧٩٩-١٩٤٩).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ١١٠٣ ص.

قريع، أحمد (أبو علاء). **السلام المعلّق (٣): على مفترق الطرق: مقاربات في الصراع والتنمية والأزمة الفلسطينية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨. ٣٠٠ ص.

كوبتشان، تشارلز. **الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨. (٤٨ ص. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١١٤)

محمد، ثامر كامل. **الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨. ١٢٠ ص. (دراسات استراتيجية؛ ١٢٧)

المديني، توفيق. **القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية: دراسة تاريخية سياسية.** دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨. ٥٦٠ ص.

النجار، باقر سلمان. **الديمقراطية العصيّة في الخليج العربي.** بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨. ٣١٢ ص.

النصراوي، صلاح. **فوق الأنقاض: نهاية المشروع الأمريكي في العراق.** القاهرة: دار المحروسة، ٢٠٠٨. ٢٣٠ ص.

النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨. ٥٨٠ ص.

دوريـــات

ابن عنتر، عبد النور. «محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٧٣-٨٣.

أبو ستة، سلمان. «النصف المنسي من فلسطين: قضاء بئر السبع والنكبة المستمرة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨. ص ٣٧-٥٠.

أبو هدبة، أحمد. «التقرير الفلسطيني-الإسرائيلي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ١٩٩-٢٢٣.

أحمد، مبارك مبارك. «الخليج في استراتيجيات القوى الآسيوية وروسيا.» **شؤون خليجية**: العدد ٥٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ٦٥-٧٦.

الأزعر، محمد خالد. «رؤى ومفاهيم عربية ملتبسة.. الحالة الفلسطينية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ١١٤-١٢٦.

أسيري، عبد الرضا علي. «الحياة السياسية في الكويت: التنظيمات والتيارات السياسية المعاصرة.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٤، العدد ٩٦، شتاء ٢٠٠٧. ص ٣٥-٧٩.

أولرشتين، كرستيان. «الخليج في الاستراتيجية الأوروبية.» **شؤون خليجية**: العدد ٥٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ٧٧-٨٥.

بجك، باسيل يوسف. «مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية: الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٦٧-٨٧.

بشارة، عزمي. «إسرائيل إلى أين؟!!» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١١٢، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٤-٩.

ــــــ . «افتتاحية العدد: تموز/يوليو، ومهام المرحلة المقبلة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٦-١٢.

ــــــ . «بمناسبة الذكرى الستين للنكبة: في البحث عن معنى للنكبة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٦-١٣.

ــــــ . «جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة شاغل كرسي جمال عبد الناصر للفكر القومي: أن تكون عروبياً في أيامنا.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٢٧-١٣٢.

ــــــ . «دوافع إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥-٢٣.

بن هويدن، محمد. «السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٤، العدد ٩٦، شتاء ٢٠٠٧. ص ١١٧-١٤١.

بني ملحم، غازي صالح نهار. «أثر مفهوم العنف واستخدام القوة في الفكر الصهيوني على الصراع العربي-الإسرائيلي.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٤، العدد ٩٦، شتاء ٢٠٠٧. ص ٨١-١١٦.

البهنسي، أحمد صلاح. «مداخل إسرائيل إلى الدول المناوئة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٨٠-١٨٣.

«البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة التاسعة عشرة، صنعاء، ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٥٦-١٧٩.

جاسم، خيري عبد الرزاق. «الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية.» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٨، العدد ٣٥، تموز/يوليو-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٣٥-١٤٦.

جقمان، جورج. «النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل «القضية» والحاجة إلى «انقلاب» في التفكير.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥١-٥٦.

الجمال، أحمد مختار. «القاموس السياسي المعاصر (٤).» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٥٦-١٦٢.

حجاج، أحمد. «الأوضاع في دارفور.» **المجلة الجغرافية العربية**: السنة ٣٩، العدد ٥٠، الجزء الثاني ٢٠٠٧. ص ١-١١.

الخثلان، صالح بن محمد. «السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٢٧-١٤٢.

الحربي، سليمان عبد الله. «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر).» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٩-٣٠.

الحروب، خالد. «شرعية فلسطينية جديدة؟» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١١٤، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٥٦-٥٩.

حسن، حمدي عبد الرحمن. «إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٨٤-١٩٠.

حسن، عمار علي. «المقاومة.. ثقافتها وجبهاتها ومراحلها.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٠٣-١١٢.

حسن، معاذ. «تاريخ العروبة: من سؤال الهوية إلى سؤال الشخصية.» **الرافد**: العدد ١٢٦، شباط/فبراير ٢٠٠٨. ص ٦٤-٧١.

حسيب، خير الدين. «جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة مركز دراسات الوحدة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٢٢-١٢٦.

ــــــ . «جولة أفق عربية.» في الأصل مقابلة أجراها معه محمد الهاشمي الحامدي على قناة المستقلة. **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٠٣-١٣٠.

الحسيني، مصطفى. «جذور الأزمة اللبنانية

وتعقيداتها.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٤٠-١٤٩.

الحص، سليم. «جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة الفائز بالجائزة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٣٣-١٣٦.

حيدر، محمود. «حرب باردة نووية: تداعيات التحول الدولي في القرن الواحد والعشرين.» **الغدير**: العدد ٤٢، ربيع ٢٠٠٨. ص ٧٦-١٠٢.

خرينكوف، أ. «المصالح الروسية في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ٧٥-٨١.

راشد، سامح. «الخليج في سياسة إسرائيل الخارجية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٧٤-١٧٩.

رسلان، هانئ. «الهجوم على أم درمان.. الأبعاد والدلالات.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٩٢-١٩٥.

رفعت، سعيد. «الرؤى الملتبسة والمفاهيم الغامضة: الأبعاد والتداعيات.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٥-١١.

الريضي، مسعود موسى. «أثر العولمة في المواطنة.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٠٩-١٢٦.

زافاديسكي، يوري. «كيف ننظر للعالم العربي؟» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ٣٨-٤١.

زيادة، طارق. «الجذور التاريخية لفكرة اللامركزية في ارتباطها بفكرة الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٥٨-٦٦.

سلطانوف، شامل. «روسيا والعالم الإسلامي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ٨٢-٨٩.

سلمان، سعدي كريم. «وظائف الدولة: دراسة في الفكر السياسي العربي الإسلامي.» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٨، العدد ٣٥، تموز/يوليو-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٠٥-١١٦.

شافعي، بدر حسن. «قراءة في اتفاق «التراضي الوطني» بين حزبي المؤتمر والأمة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٩٦-١٩٨.

الشامية، مصطفى. «التوازن النووي العسكري في منطقة الشرق الأوسط.» **الغدير**: العدد ٤٢، ربيع ٢٠٠٨. ص ٥٥-٧٥.

الشايجي، عبد الله خليفة. «حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل-التداعيات-المستقبل.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٣١-٥٠.

الشميطلي، هاني. «أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٤٥-١٦٤.

الشوبكي، عمرو. «التطرف والاعتدال في العالم العربي.. نحو مقاربة جديدة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٦٤-٧٢.

صباغ، مازن. «رؤى بديلة لـ «الشرق الأوسط الجديد».» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ١٦٠-١٧١.

صفي الدين، هشام. «الإستشراقيون الجدد والاستعمار عن بعد: رجال وآليات.» **الآداب**: السنة ٥٦، الأعداد ٧-٩، تموز/يوليو-أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٦-١٠.

طه، أحمد عاطف. «مشروع تقسيم العراق.. الدلالات والتداعيات المحتملة.» **شؤون خليجية**: العدد ٥٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ١١٣-١٢٠.

عبد الله، عبد الجبار أحمد. «بعض المعادلات في إشكالية الانتخابات العراقية.» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٨، العدد ٣٥، تموز/يوليو-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٧٧-٨٦.

عبد الجبار، فالح. «المشكلة العراقية: الإلتباسات والتحديات.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٢٧-١٣٩.

عبد الفتاح، فاطمة الزهراء. «الخليج في الاستراتيجية الأمريكية.» **شؤون خليجية**: العدد ٥٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ٤٨-٦٤.

عتريسي، طلال. «البرنامج النووي الإيراني: بين قدرات إيران ودورها الإقليمي.» **الغدير**: العدد ٤٢، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٠٣-١١٧.

العتيبي، سطام بن بخيت. «الموقف البريطاني من

التهديد العراقي للكويت في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ م من خلال وثائق الأرشيف البريطاني.» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**: السنة ٢٦، العدد ١٠٣، صيف ٢٠٠٨. ص ١١-٥١.

عطوي، معمر. «الخليج بين ضفتين: جهود حثيثة للتعاون.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ١٩١-١٩٨.

العفيفي، فتحي. «الخليج العربي: التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية، دراسة في تحرير الاحتكار.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٤٨-٦٦.

العلكيم، حسن حمدان. «التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٧٥-١٠٨.

العمار، منعم صاحي حسين وخضر عباس عطوان. «المصالح في جولات الحوار الإيرانية-الأمريكية تجاه العراق.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٨٢-١٩٥.

العناني، خليل. «العرب والتحالفات الخارجية... هل اندثر النظام العربي؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٣٠-٣٨.

العوضي، هشام. «النظام المصري والإخوان: صراع على شرعية البقاء.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٨٥-١٠٢.

عيتاني، أمل. «الأزمة اللبنانية.. قراءة محلية وإقليمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٦٢-١٦٥.

عيسوي، أشرف. «السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج بعد مرور ست سنوات على أحداث سبتمبر.» **شؤون خليجية**: العدد ٥٢، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٧-٢٧.

غالي، إبراهيم. «الجيش والسياسة في لبنان.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٥٨-١٦١.

فاسيلوبولس، كريستوفر. «الإلتباس والأسطورة في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٣٩-٤٥.

فرسخ، عوني. «جدلية الوحدة والديمقراطية في التاريخ والواقع العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٤١-٥٧.

«في الذكرى الستين لنكبة فلسطين، مقاطعة إسرائيل (١): تحديات وآفاق واعدة.» ملف خاص من إعداد وتقديم عمر البرغوثي. **الآداب**: السنة ٥٦، الأعداد ٤-٦، نيسان/أبريل-حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٤-٣٣.

الكروي، محمود صالح. «مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٦٥-١٧٦.

كيالي، ماجد. «الجماهير العربية: الواقع والإشكاليات، رؤية نقدية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٨٧-١٠٢.

اللباد، مصطفى. «إيران الجار التاريخي و«إسرائيل».. الخطر البعيد والقريب!» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٢٣-٢٩.

اللاييف، فيض. «إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ٥٧-٦٥.

لكريني، إدريس. «تقرير عن: المؤتمر الثاني لشبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي تحت عنوان: «الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي.. خطوة للأمام أم خطوة للوراء؟»، عمّان، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٨٠-١٨٨.

لوتاه، مريم سلطان. «الواقع العربي بين دواعي الاستثنائية وضرورة التغيير.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٨٤-١٠٢.

مالكي، أمحمد. «تقرير عن: ندوة «النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في البلاد العربية»، بيروت، ١٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٦٥-١٧٣.

محمد، أحمد سلمان. «تقرير عن: ندوة «العراق في الاستراتيجيات الدولية»، مركز المستنصرية

للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٧٤-١٧٨.

محمد، هيفاء أحمد. «الصومال في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية وما بعدها.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٠٣-١٢١.

محمود، أحمد إبراهيم. «مفهوم الإرهاب: تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ٤٨-٦٣.

محمود، رستم. «العرب وروسيا.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ٢٧-٢٩.

مخادمة، ذياب وخالد وليد محمود. «إسرائيل وخيارات الأمن والسلام.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ٥٣-٧٤.

مراد، علي عباس. «الخطاب السياسي الإسلامي وإشكالية المراوحة بين الشورى والديمقراطية.» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٨، العدد ٣٥، تموز/يوليو-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١١٧-١٣٤.

مراقب عراقي. «حول المرحلة الراهنة في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٠٣-١٠٩.

مرتضى، إحسان. «الصراع الإسرائيلي-السوري: محرّضات الحرب ومحفزات السلام.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ١٢٥-١٥٩.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «هل تفعيل العمل العربي المشترك يعني انتقاصاً من سيادة الدول العربية ويمثل قيداً على حرية حركتها؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨. ص ١٤-٢٢.

مساوي، عادل وعبد العلي حامي الدين. «العلاقات المغربية-الإيرانية: من القطيعة إلى الإنفتاح.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ١٧٢-١٩٠.

المصري، شفيق. «تركيا الشرق الأوسطية.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٦٤-١٦٥.

مكحل، رحاب. «تقرير عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة التاسعة عشرة، صنعاء، ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٥٤-١٦٤.

المهدي، محمد. «دراما الأطراف العربية!!» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١١٢، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٥٧-٥٩.

«مؤتمر «تجديد الفكر القومي والمصير العربي»، دمشق، ١٥-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٤٨-١٥٥.

الموساوي، عبد الحميد وقصي غريب. «سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمات الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول.» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٨، العدد ٣٥، تموز/يوليو-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ص ٢٣٣-٢٥٤.

المؤسسة المتعددة القوميات. «نحو سلام في العراق ومع العراق: خطة مقترحة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٤٠-١٤٨.

موسوي، سيد حسين. «انطباعان خاطئان حول البرنامج النووي الإيراني.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ٥-٨.

«ندوة العدد: القضية الفلسطينية من أنابوليس إلى يهودية إسرائيل.» شارك في الندوة محسن صالح، كمال ناجي وسهيل الناطور. **شؤون الأوسط**: السنة ١٨، العدد ١٢٨، شتاء-ربيع ٢٠٠٨. ص ٩-٢٤.

هلال، جميل. «في الذكرى الستين للنكبة: الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥٧-٦٥.

ولد السالم، حماه الله. «موريتانيا في مواجهة الاختراق الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٤٨-٦٧.

ياسين، سعد غالب. «نقد العقل السياسي العربي: تقديس المدنّس.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٢، ربيع ٢٠٠٨. ص ٢٠٤-٢١٢.

مراجعة كتب

«التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٧.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٧٩-١٨٨. (عبد الوهاب القصاب)

تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر. «السلطان الأخير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٧٩-١٨٥. (سوسن إسماعيل العساف)

الحسن، بلال. «قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٦٤-١٦٩. (حسين قبيسي)

الربيعي، فاضل. «ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٨٤-١٩٠. (ماجد صالح السامرائي)

زيادة، رضوان. «السلام الداني: المفاوضات السورية-الإسرائيلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٦٩-١٧٤. (الياس سمعو)

شاش، طاهر. «الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٢٣٠-٢٣١. (أمنية السيد حجاج)

عوض، محسن، ممدوح سالم وأحمد عبيد. «مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١١٥-١١٩. (حلمي شعراوي)

قرم، جورج. «إنفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦-٢٠٠٦.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨. ص ١٨٩-١٩٦. (عوني فرسخ)

محمد، زينب عبد العظيم. «الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٢٣١-٢٣٢. (إيمان شادي)

McKelvey, Tara. «Monstering: Inside America's Policy of Secret Interrogations and Torture in the Terror War.»
المستقبل العربي: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٢٠-١٢٢. (أمين حطيط)

Shulman, David. «Dark Hope: Working for Peace in Israel and Palestine.»
الكتب: وجهات نظر: السنة ١٠، العدد ١١٢، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٠-١٥. (أفيشاي مارجاليت؛ ترجمة ميسون شعث)

Steele, Jonathan. «Defeat: Why they Lost Iraq.»
المستقبل العربي: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٢٣-١٢٧. (زياد حافظ)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Ali, Saleem H. (ed.). *Peace Parks: Conservation and Conflict Resolution*. Cambridge, MA: MIT Press, 2007. xx, 406 p.

Alterman, Jon B. and John W. Garver. *The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS) Press, 2008. vii, 144 p.

Bouillon, Markus E., David M. Malone and Ben Rowswell (eds.). *Iraq: Preventing a New Generation of Conflict*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2007. xiv, 351 p.

Cockburn, Patrick. *Muqtada Al-Sadr and the Fall of Iraq*. London: Faber and Faber, 2008. 289 p.

Cook, Jonathan. *Israel and the Clash of Civilisations: Iraq, Iran and the Plan to Re-*

make the Middle East. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008. xix, 204 p.

Ehteshami, Anoushiravan and Steven Wright (eds.). *Reform in the Middle East Oil Monarchies*. Reading, UK: Ithaca Press, 2008. x, 309 p.

Friel, Howard and Richard Falk. *Israel-Palestine on Record: How the New York Times Misreports Conflict in the Middle East*. London; New York: Verso, 2007. 309 p.

Hagan, Kenneth J. and Ian J. Bickerton. *Unintended Consequences: The United States at War*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2007. 224 p.

Herspring, Dale R. *Rumsfeld's Wars: The Arrogance of Power*. Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 2008. xxiv, 247 p. (Modern War Studies)

Hilal, Jamil. *Where Now for Palestine: The Demise of the Two-State Solution*. London: Zed Books, 2007. 224 p.

Ismael, Tareq Y. *The Rise and Fall of the Communist Party in Iraq*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008. xi, 338 p.

Kashmeri, Sarwar A. *America and Europe after 9/11 and Iraq: The Great Divide*. Westport, CT: Praeger Security International, 2007. xix, 128 p.

Le Sommier, Régis. *L'Irak n'existe plus*. Issy-les-Moulineaux, France: Editions du Toucan, 2008. 234 p.

Lennon, Alexander T. J. (ed.). *The Epicenter of Crisis: The New Middle East*. Cambridge, MA: MIT Press, 2008. xi, 362 p. (A Washington Quarterly Reader)

Makdisi, Saree. *Palestine Inside Out: An Everyday Occupation*. New York; London: W. W. Norton, 2008. xvi, 365 p.

McClellan, Scott. *What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception*. New York: Public Affairs, 2008. xiv, 341 p.

Mervin, Sabrina (sous la dir. de). *Le Hezbollah état des lieux*. Paris: Actes Sud, 2008. 270 p.

Muasher, Marwan. *The Arab Center: The Promise of Moderation*. New Haven, CT: Yale University Press, 2008. xi, 312 p.

Murphy, Ray. *UN Peacekeeping in Lebanon, Somalia and Kosovo: Operational and Legal Issues in Practice*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2007. xv, 375 p.

O'Fahey, R. S. *The Darfur Sultanate: A History*. New York: Columbia University Press, 2008. 288 p.

Ohaegbulam, F. Ugboaja. *A Culture of Deference: Congress, the President, and the Course of the U.S.-Led Invasion and Occupation of Iraq*. New York: Peter Lang, 2007. ix, 309 p.

Pollack, Kenneth M. *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*. New York: Random House, 2008. xlv, 539 p.

Ricca, Simone. *Reinventing Jerusalem: Israeli's Reconstruction of the Jewish Quarter after 1967*. London; New York: I. B. Tauris, 2007. 258 p. (Library of Modern Middle East Studies; 65)

Salt, Jeremy. *The Unmaking of the Middle East: A History of Western Disorder in Arab Lands*. Berkeley, CA: University of California Press, 2008. 468 p.

Shulman, David. *Dark Hope: Working for Peace in Israel and Palestine*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2007. 226 p.

Tamimi, Azzam. *Hamas: A History from within*. Northampton, MA: Olive Branch Press, 2007. xii, 372 p.

Yetiv, Steve A. *The Absence of Grand Strategy: The United States in the Persian Gulf, 1972-2005*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2008. xi, 250 p.

Zakaria, Fareed. *The Post-American World*. New York: W. W. Norton, 2008. 292 p.

Periodicals

Abdulbaki, Louay. «Democracy and the Re-Consolidation of Authoritarian

Rule in Egypt.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, July 2008. pp. 445-463.

Ackerman, Peter and Berel Rodal. «The Strategic Dimensions of Civil Resistance.» *Survival*: vol. 50, no. 3, June 2008. pp. 111-126.

Al-Alkim, Hassan Hamdan. «Challenges Facing the Arab World in the Twenty-First Century: An Overview.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, July 2008. pp. 417-444.

Ansari, Ali. «Iran under Ahmadinejad: Populism and its Malcontents.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 4, July 2008. pp. 683-700.

Ayache, Georges. «Au-delà des mythes: La Naissance de l'état hebreu.» *Politique internationale*: no. 119, printemps 2008. pp. 117-128.

Bauchard, Denis. «L'Union pour la Méditerranée: Un défi européen.» *Politique étrangère*: no. 1, printemps 2008. pp. 51-64.

Bellamy, Alex J. «The Responsibility to Protect and the Problem of Military Intervention.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 4, July 2008. pp. 615-639.

Bouhou, Kassim. «L'OTAN et le monde arabe: Peur, dialogue et partenariat.» *Politique étrangère*: no. 1, printemps 2008. pp. 119-130.

Caravelli, Jack. «Nuclear Threat Reduction: Cooperating in Troubled Times.» *Survival*: vol. 50, no. 3, June 2008. pp. 19-25.

Carr, Matt. «The Barbarians of Fallujah.» *Race & Class*: vol. 50, no. 1, July 2008. pp. 21-36.

Chamberlin, Paul. «A World Restored: Religion, Counterrevolution, and the Search for Order in the Middle East.» *Diplomatic History*: vol. 32, no. 3, June 2008. pp. 441-469.

Cook, Charles E., Jr. «The 2008 Presidential Primaries: What in America's Name Is Going on?» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 3, Summer 2008. pp. 193-204.

Daadaoui, Mohamed. «The Western Sahara Conflict: Towards a Constructivist Approach to Self-Determination.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 2, June 2008. pp. 143-156.

Darbouche, Hakim and Yahia H. Zoubir. «Conflicting International Policies and the Western Sahara Stalemate.» *International Spectator*: vol. 43, no. 1, March 2008. pp. 91-105.

Davies, Graeme A. M. «Strategic Cooperation, the Invasion of Iraq and the Behaviour of the «Axis of Evil», 1990-2004.» *Journal of Peace Research*: vol. 45, no. 3, May 2008. pp. 385-399.

Davutoglu, Ahmet. «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007.» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 1, 2008. pp. 77-96.

Day, Stephen. «Updating Yemeni National Unity: Could Lingering Regional Divisions Bring Down the Regime?» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 3, Summer 2008. pp. 417-436.

Dieckhoff, Alain. «Quel avenir pour Israel?» *Politique internationale*: no. 119, printemps 2008. pp. 97-113.

Drell, Sidney and James Goodby. «The Reality: A Goal of a World without Nuclear Weapons Is Essential.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 3, Summer 2008. pp. 23-32.

Friedman, Gil. «Strategic Deficiencies in National Liberation Struggles: The Case of Fatah in the al-Aqsa Intifada.» *Journal of Strategic Studies*: vol. 31, no. 1, February 2008. pp. 41-67.

Geukjian, Ohannes. «Which State for Lebanon in the Aftermath of the Hizbullah-Israeli War of July-August 2006? A Critical Analysis.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 17, no. 2, June 2008. pp. 135-153.

Giacaman, Georges. «Reconsidérer le projet national palestinien.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 107, printemps 2008. pp. 5-9.

Gil-Har, Yitzhak. «Political Developments and Intelligence in Palestine, 1930-40.» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 3, May 2008. pp. 419-434.

Gillepsie, Richard. «A «Union for the Mediterranean»... or for the EU? Profile.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2, July 2008. pp. 277-286.

Gray, Matthew. «Explaining Conspiracy Theories in Modern Arab Middle Eastern Political Discourse: Some Problems and Limitations of the Literature.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 17, no. 2, June 2008. pp. 155-174.

Harris, Jerry. «US Imperialism after Iraq.» *Race & Class*: vol. 50, no. 1, July 2008. pp. 37-58.

Haseeb, Khair El-Din. «Arab Unity: Is it Possible?» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, July 2008. pp. 339-345.

Hastrup, Anders. «Violating Darfur: The Emergent Truth of Categories.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2, July 2008. pp. 195-212.

Haugbolle, Sune and Anders Hastrup. «Introduction: Outlines of a New Politics of Memory in the Middle East.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2, July 2008. pp. 133-149.

Hegghammer, Thomas. «Islamist Violence and Regime Stability in Saudi Arabia.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 4, July 2008. pp. 701-715.

Hill, Tom. «1948 after Oslo: Truth and Reconciliation in Palestinian Discourse.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2, July 2008. pp. 151-170.

Hoffman, Frank G. «Dereliction of Duty Redux? Post-Iraq American Civil Military Relations.» *Orbis*: vol. 52, no. 2, Spring 2008. pp. 217-235.

El-Husseini, Rola. «Resistance, Jihad, and Martyrdom in Contemporary Lebanese Shi'a Discourse.» *Middle East Journal*: vol. 62, no. 3, Summer 2008. pp. 399-414.

Jacobson, Michael. «Sanctions against Iran: A Promising Struggle.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 3, Summer 2008. pp. 69-88.

Joffé, George. «National Reconciliation and General Amnesty in Algeria.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2, July 2008. pp. 213-228.

El-Khoury, Gaby. «Statistical File: Indicators of Failed States in Arab Countries, 2005-2007.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, July 2008. pp. 511-517.

Kober, Avi. «The Israel Defense Forces in the Second Lebanon War: Why the Poor Performance?» *Journal of Strategic Studies*: vol. 31, no. 1, February 2008. pp. 3-40.

Kodmani, Bassma. «Clearing the Air in the Middle East.» *Current History*: vol. 107, no. 709, May 2008. pp. 201-206.

Levey, Zach. «Israel's Exit from Africa, 1973: The Road to Diplomatic Isolation.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 35, no. 2, August 2008. pp. 205-226.

Long, Austin. «The Anbar Awakening.» *Survival*: vol. 50, no. 2, April-May 2008. pp. 67-94.

MacEoin, Denis. «Tactical Hudna and Islamist Intolerance.» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 2008. pp. 39-48.

Maliach, Asaf. «Bin Ladin, Palestine and al-Qa'ida's Operational Strategy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 3, May 2008. pp. 353-375.

Al-Marashi, Ibrahim and Aysegul Keskin. «Reconciliation Dilemmas in Post-Ba'athist Iraq: Truth Commissions, Media and Ethno-Sectarian Conflicts.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2, July 2008. pp. 243-259.

Mazarr, Michael J. «The Folly of «Asymmetric War».» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 3, Summer 2008. pp. 33-53.

Mead, Walter Russell. «The New Israel and the Old: Why Gentile Americans Back

the Jewish State.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 4, July-August 2008. pp. 28-46.

Morrison, J. Stephen. «Will Darfur Steal the Olympic Spotlight?» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 3, Summer 2008. pp. 181-190.

Murray, Williamson. «War and the West.» *Orbis*: vol. 52, no. 2, Spring 2008. pp. 348-356.

Najjar, Fauzi M. «The Future of Democracy in Egypt.» *Critique: Critical Middle Eastern Studies*: vol. 17, no. 2, June 2008. pp. 117-133.

Noureddine, Mohammad. «Turkey's Internal and External Challenges: Course and Limitations.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, July 2008. pp. 465-470.

Palmieri, Vincenzo. «Somalia: A Nation in Turmoil, No More?» *Journal of Middle Eastern Geopolitics*: vol. 2, no. 4, 2007. pp. 47-56.

Parizot, Cédric. «L'Emergence de frontières interpalestiniennes.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 107, printemps 2008. pp. 22-34.

Petrini, Benjamin. «Saudi Arabian External Relations after 9/11.» *Journal of Middle Eastern Geopolitics*: vol. 2, no. 4, 2007. pp. 65-82.

Pickering, Thomas R. «Does the UN Have a Role in Iraq?» *Survival*: vol. 50, no. 1, February-March 2008. pp. 133-142.

Rathbun, Brian C. «Does One Right Make a Realist? Conservatism, Neoconservatism, and Isolation in the Foreign Policy Ideology of American Elites.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 2, Summer 2008. pp. 271-300.

Razoux, Pierre. «Israël frappe la Syrie: Un raid mystérieux.» *Politique étrangère*: no. 1, printemps 2008. pp. 9-22.

Rice, Condoleezza. «Rethinking the National Interest: American Realism for a New World.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 4, July-August 2008. pp. 2-26.

Rose, Hilary and Steven Rose. «Israel, Europe and the Academic Boycott.» *Race & Class*: vol. 50, no. 1, July 2008. pp. 1-20.

Ross, Dennis. «Statecraft in the Middle East.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 3, Summer 2008. pp. 7-22.

Sevier, Caroline. «The Costs of Relying on Aging Dictators.» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 2008. pp. 13-22.

Shen, Dingli. «Can Sanctions Stop Proliferation?» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 3, Summer 2008. pp. 89-100.

Shuster, Richard J. «The Iraq Survey Group: From Weapons of Mass Destruction to Counterinsurgency.» *Journal of Strategic Studies*: vol. 31, no. 2, April 2008. pp. 229-256.

Vairel, Frédéric. «Morocco: From Mobilizations to Reconciliation?» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2, July 2008. pp. 229-241.

Vinci, Anthony. «Anarchy, Failed States, and Armed Groups: Reconsidering Conventional Analysis.» *International Studies Quarterly*: vol. 52, no. 2, June 2008. pp. 295-314.

Visser, Reidar. «The Western Imposition of Sectarianism on Iraqi Politics.» *Arab Studies Journal*: vol. 15, no. 2, Fall 2007-vol. 16, no. 1, Spring 2008. pp. 83-99.

Volk, Lucia. «When Memory Repeats Itself: The Politics of Heritage in Post Civil War Lebanon.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 2, May 2008. pp. 291-314.

Warburg, Gabriel R. «Sudan: Land of Hope or of Sorrow?» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 3, May 2008. pp. 527-536.

Williams, John Allen. «The Military and Society: Beyond the Postmodern Era.» *Orbis*: vol. 52, no. 2, Spring 2008. pp. 199-216.

Wilson, Andrew R. «War and the East.» *Orbis*: vol. 52, no. 2, Spring 2008. pp. 358-371.

Yamani, Mai. «The Two Faces of Saudi Arabia.» *Survival*: vol. 50, no. 1, February-March 2008. pp. 143-156.

«Yasser Arafat: L'Homme et le symbole quatre ans après.» Table ronde animée par Fayçal Hourani; avec la participation de Bassam Salihi [et al.]. *Revue d'études palestiniennes*: no. 107, printemps 2008. pp. 35-46.

Zahid, Mohammed. «Egyptian Reforms Post-2005 and the Politics of Succession: Implications and Consequences for the Future Egyptian Reform Process.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, July 2008. pp. 375-389.

Zisser, Eyal. «An Israeli Watershed: Strike on Syria.» *Middle East Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 2008. pp. 57-62.

Zuhur, Sherifa [et al.]. «Hamas and the Two-State Solution: Villain, Victim or Missing Ingredient?» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 2, Summer 2008. pp. 1-30.

Book Reviews

Ali, Saleem H. (ed.). «Peace Parks: Conservation and Conflict Resolution.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 4, July 2008. pp. 855-856. (Thomas Legge)

Freedman, Lawrence. «A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 4, July-August 2008. pp. 120-124. (Daniel C. Kurtzer)

Gardner, Lloyd C. and Marilyn B. Young (eds.). «Iraq and the Lessons of Vietnam: Or How not to Learn from the Past.» *Arab Studies Journal*: vol. 15, no. 2, Fall 2007-vol. 16, no. 1, Spring 2008. pp. 185-188. (George Tomlinson)

Hafez, Mohammed M. «Suicide Bombers in Iraq: The Strategy and Ideology of Martyrdom.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 2, Summer 2008. pp. 321-323. (Mia Bloom)

____ . «Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World.» *Survival*: vol. 50, no. 1, February-March 2008. pp. 239-240. (Steven Simon)

Hroub, Khaled. «Hamas: A Beginner's Guide.» *Arab Studies Journal*: vol. 15, no. 2, Fall 2007-vol. 16, no. 1, Spring 2008. pp. 193-195. (Ilan Pappé)

Kashmeri, Sarwar A. «America and Europe after 9/11 and Iraq: The Great Divide.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 2, Summer 2008. pp. 355-356. (Thomas Alan Schwartz)

Lawson, Fred H. «Constructing International Relations in the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 3, August 2008. pp. 503-504. (Raymond Hinnebusch)

Muqtedar Khan, M. A. «Jihad for Jerusalem: Identity and Strategy in International Relations.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 3, August 2008. pp. 505-506. (Mustapha Kamal Pasha)

Murphy, Ray. «UN Peacekeeping in Lebanon, Somalia and Kosovo: Operational and Legal Issues in Practice.» *International Affairs* (London): vol. 84, no. 4, July 2008. pp. 844-845. (Vesslin Popovski)

Niblock, Timothy. «Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 2, May 2008. pp. 351-352. (John P. Miglietta)

Ohaegbulam, F. Ugboaja. «A Culture of Deference: Congress, the President, and the Course of the U.S.-Led Invasion and Occupation of Iraq.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 2, Summer 2008. pp. 323-324. (Louis Fisher)

Ottaway, Marina and Julia Choucair-Vizoso (eds.). «Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 4, July-August 2008. pp. 112-119. (Eva Bellin)

Pratt, Nicola. «Democracy and Authoritarianism in the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 40, no. 3, August 2008. pp. 501-503. (Marina Ottaway)

Ricca, Simone. «Reinventing Jerusalem: Israeli's Reconstruction of the Jewish

Quarter after 1967.» *Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 4, July 2008. pp. 633-637. (Wasfi Kailani)

Schwedler, Jillian. «Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen.» *Survival*: vol. 50, no. 1, February-March 2008. pp. 238-239. (Steven Simon)

Solingen, Etel. «Nuclear Logics: Contrasting Paths in East Asia and the Middle East.» *Survival*: vol. 50, no. 1, February-March 2008. pp. 225-227. (Bruno Tertrais)

Steele, Jonathan. «Defeat: Why they Lost Iraq.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 3, July 2008. pp. 479-482. (Ziad Hafez)

Tamimi, Azzam. «Hamas: A History from within.» *Race & Class*: vol. 50, no. 1, July 2008. pp. 102-105. (Victoria Brittain)

Wickham, Carrie Rosefsky. «Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt.» *Survival*: vol. 50, no. 1, February-March 2008. p. 241. (Steven Simon)

Wittes, Tamara Cofman. «Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 4, July-August 2008. pp. 112-119. (Eva Bellin)